

المجلد الثاني

في شرح المجلد الثاني بالحج والاثار

الإمام العلامة أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن خرم الأندلسي
الشهير بابن خرم الظاهري

(384 - 456) هـ

طبعة مضبوطة، موزعة الفقرات، وصححت المزاheb فيها من هذا النص،
اعتني بتفصيل كتبها، وضمت بمقدمة عن منهج المؤلف صريحاً

أعني به
حسان عبد المنان

بَيْتُكَ لَا يَكْفِيكَ الدُّوْلَةُ



حقوق الطبع والترجمة والتوزيع محفوظة
All Copyrights © Reserved

الأردن

هاتف +962 6 566 0201
فاكس +962 6 566 0209
ص.ب 927435 عمان 11190 الأردن

السعودية

هاتف +966 1 404 2555
فاكس +966 1 403 4238
ص.ب 220705 الرياض 11311 السعودية

الموتمن للتوزيع

هاتف +966 1 464 6688 / +966 1 404 2555
فاكس +966 1 464 2919 / +966 1 403 4238
ص.ب 69786 الرياض 11557 السعودية

19416414	نساء
2435423 / 2435421	مستودع
02 5742532	مكة المكرمة
04 8344355	المنطقة المنورة
06 3260350	القصيم
02 6873547	جدة
03 8264282	الدمام
07 2296615	أبها

www.afkar.ws

e-mail: ideashome@afkar.ws



مقدمة الطبعة

إن الحمد لله حمدُهُ ونستعينُهُ ونستغفرُهُ، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَنْ يهده الله فلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فلا هاديَ لَهُ.

وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريكَ لَهُ، وأشهدُ أن محمداً عبدهُ ورسوله.

«يا أيُّها الذين آمنوا، اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ، وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ».

«يا أيُّها الذين آمنوا، اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً».

«يا أيُّها الذين آمنوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْيِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً».

أما بعدُ:

فهذا كتابُ «المجلّى في شرح المجلّى» لابن حزم الأندلسي، جمع فيه مؤلفه مسائل في التوحيد، والأصول، ثم استطرّد في مسائل كثيرة في الفقه، وهو يُعدُّ من أشهر مؤلفاته، إذ أوضح فيه الخلاف في كل مسألة مُبِيناً ما رآه في جانب الصواب بالأدلة، مُسْتَنَداً للحديث والأثر، أو مُقْتَضِياً بعض إسناده من جهة المصنّف الذي أورّده. وقد ناقش فيه جُمْلَةُ الأقوال من التابعين فمن بعدهم إلى الأئمّة المشهود لهم بالرأي ضمن الأدلة، وعُرف عن المؤلف رحمه الله الشدة في عباراته عليهم، وهذا ثَمًّا أُؤخِّذ عليه ونالوا فيه بسببها.

ويُعدُّ كتاب المجلّى مختصراً من كتاب «الإيصال إلى فهم كتاب الحُصَال الجامعة مجمل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام والسنة والإجماع» وقد أحال المؤلفُ إليه في مواضع كثيرة لزيد من التفصيل. وتوفي المؤلف قبل إتمام هذا الاختصار بهذه الصورة، إذ ورَدَ في نهاية المجلد الخامس المخطوط منه المحفوظ بدار الكتب المصرية: «وبه ينتهي ما كتبه الإمام العلامة أبو محمد علي بن حزم، ومات رحمه الله ولم يتمّه». وفيه أيضاً: «تم الجزء الخامس من كتاب المجلّى بشرح المجلّى، وتمامه انتهى تأليف الإمام الحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم رحمه الله ورضي عنه آمين أجمع».

وأكمل الكتاب كما هو بين أيدينا الآن من المسألة (٢٠٢٤) في المطبوع، بطريقة قريبة: ابن المؤلف، أبو رافع كما وجد في بداية المجلد السادس من المخطوط، ونصّه: «من هنا إلى آخر الجزء مختصر من كتاب الإيصال لأبي محمد بن حزم، اختصره ولله أبو رافع، وكَمَل به كتاب المجلّى على ما ذكر عنه والله تعالى أعلم».

ولوحظ أن الطريقة في التمهّ قريضة، لأنه من أصل كتاب المؤلف، إلا أنه بداه بإتمام لأسانيد الأحاديث في حين كان المؤلف قبل ذلك بقليل يقطع أكثرها، فلا يذكر ما بينه وبين المصنف صاحب الحديث، بل يبدأ الحديث مثلاً من عبد الرزاق أو مسلم أو أبي داود ونحوهم، ثم رجّع ابنه بعد قسم من التمهّ فاقطع كثيراً من الأسانيد.

ونلاحظ أيضاً أن هذا القسم يكثر فيه الترخُّم على المؤلف، فيعقب ذكره: «رحمه الله» في حين أن القسم الذي قام به مؤلفه لم نجد فيه إلا ذكره، وفي أواخره بدأ يذكر الترضية عن نفسه: «رضي الله عنه» فيمكن أن تكون منه أو من غيره.

وقد كان ابن حزم رحمه الله مُلِمّاً بكثير من كتب الحديث والإثر بإسناده، وقد حوَّى في كتابه هذا جملة كبيرة من الأحاديث والآثار لا تجدها إلا عنده، لأنّها من كتب مفقودة الآن، أو نقصت من المطبوع منها، كما هو الشأن في

وقبل أن أبدا بتلك المناقشات معه في كتبه، أنه في هذه الطبعة بالخدمة التي قدمتها فيها وهي كما يلي:

١- اعتيت بها قدر الإمكان، من حيث ضبط النص وتوزيع الفقرات، وترقيم المسائل، وإيراد الأقسام المذكورة والأنواع، وبداية الحديث أو الأثر ومتها، وأوضح المقولات المتعلقة بالأئمة الأربعة وأصحابهم، ونحو سفيان الثوري، والأوزاعي وبعض الفقهاء المشهورين.

٢- وضعت فهرساً لجميع الآيات الواردة في هذا الكتاب معزوة إلى أرقام المسائل.

٣- وضعت فهرساً للأحاديث والآثار والمقولات، وهي كثيرة جداً تبلغ نحو خمسة وعشرين ألف طرف، رتبها على حروف الهجاء.

٤- وضعت فهرساً للمسائل والموضوعات هجائياً، وهي تشمل الكتب والأبواب الرئيسية، والمسائل التي وضعت في غير مظانها أو التي في إيجادها صعوبة، فهذه جميعاً رُتبت على حروف الهجاء.

٥- وضعت فهرساً للموضوعات: كل كتاب ومثاله.

٦- تصرفت بذكر الكتب الرئيسة في المحلى، وهي في أصل الكتاب تبلغ ستين كتاباً، فوجدت أن الكتاب الواحد قد يقع فيه كتب أخرى، أو يمكن فصل مسأله بكتب، ففصلتها إلى مثل كتاب وكتابين، وبهذا اتضحت معالمه، وصار سهل المأل. مع ملاحظة أنني أبقيت على ترتيب الكتاب كما هو. وألحقت بعد هذه المقدمة صورة الكتب التي كانت في أصل الكتاب وما أجزت عليها من تفصيل. هذا ما من الله علي في خدمة هذا السفر، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

حسان عبد المنان

٢٠٢٤هـ / ٢٠٠٣م

« مصنف عبد الرزاق » فإنه نقل عنه أشياء كثيرة لا توجد في المطبوع من رواية الدبري، لا سيما ما ذكر في كتاب الحج. لذا يُعد كتابه مصدراً لأحاديث وآثار انفراد بذكرها.

وقد كان شديد الحرص على الرواية والاستدلال بها في كتبه، مستنداً إلى الصحيح منها، كما أشار في مقدمته لهذا الكتاب، وقال أيضاً في (رسائله ٨٧) ذاكراً مصادره التي اعتمد عليها: «فليعلموا أنا لم تأت بحديث إلا من تصنيف البخاري، أو تصنيف مسلم، أو تصنيف أبي داود، أو تصنيف النسائي، أو تصنيف ابن أيمن، أو تصنيف ابن أبي عمير، أو مصنف عبد الرزاق، أو تصنيف حماد، أو تصنيف وكيع، أو مصنف ابن أبي شيبة، أو مسنده، أو حديث سفيان بن عيينة، أو حديث شعبة، أو ما جرى هذا الجرى...».

وقد سبق أن ذكرتُ مصادره في تحقيقي لكتابه «حجة الوداع» فمن أراد فليرجع إليه.

ويلاحظ أنه لم يذكر فيما ذكر «سنن ابن ماجه» ولا «جامع الترمذي» لأنه كما قال الذهبي: «ما رأهما ولا أدخلنا إلى الأندلس إلا بعد موته».

هذا هو كتاب المحلى الذي أضاف إلى كتب الفقهاء ما لا يستغنى عنه، حتى قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام أحد المجتهدين: «ما رأيت في كتب الإسلام مثل المحلى لابن حزم، وكتاب المغني للشيخ موفق الدين».

وقال الذهبي (في السير ١٨/ ٢٠١-٢٠٢): «ولي أنا مثيل إلى أبي محمد نجته في الحديث الصحيح، ومعرفته به، وإن كنت لا أوافق في كثير مما يقوله في الرجال والعلل، والمسائل البيعية في الأصول والفروع، وأقطع بحظته في غير ما مسألة».

قلت: وهذا الذي ذكر وجدته على المؤلف، لذا سأذكر منها ما يتعلق بعلم الحديث منهجيةً ودرايةً، بعد هذه المقدمة، مفصلاً ما وهم فيه من المسائل الأصولية في ذلك العلم.

الكتب كما في الأصل	الكتب بعد التعديل
١- كتاب التوحيد	١- كتاب التوحيد
٢- كتاب الأصول	٢- كتاب الأصول
٣- كتاب الطهارة	٣- كتاب الطهارة
٤- كتاب التيمم	٤- كتاب التيمم
٥- كتاب الحيض	٥- كتاب الحيض
٦- كتاب الفطرة	٦- كتاب الفطرة
٧- كتاب الآنية	٧- كتاب الآنية
٨- كتاب من شك في الماء	٨- كتاب من شك في الماء
٩- كتاب الصلاة	٩- كتاب الصلاة
١٠- كتاب المساجد	١٠- كتاب المساجد
١١- كتاب صلاة المسافر	١١- كتاب صلاة المسافر
١٢- كتاب صلاة الخوف	١٢- كتاب صلاة الخوف
١٣- كتاب صلاة الجمعة	١٣- كتاب صلاة الجمعة
١٤- كتاب صلاة العيدين	١٤- كتاب صلاة العيدين
١٥- كتاب صلاة الاستسقاء	١٥- كتاب صلاة الاستسقاء
١٦- كتاب صلاة الكسوف	١٦- كتاب صلاة الكسوف
١٧- كتاب سجود القرآن	١٧- كتاب سجود القرآن
١٨- كتاب سجود الشكر	١٨- كتاب سجود الشكر
١٩- كتاب الجنائز	١٩- كتاب الجنائز
٢٠- كتاب الاغتصاب	٢٠- كتاب الاغتصاب
٢١- كتاب الزكاة	٢١- كتاب الزكاة
٢٢- كتاب الصيام	٢٢- كتاب الصيام
٢٣- كتاب ليلة القدر	٢٣- كتاب ليلة القدر
٢٤- كتاب الحج	٢٤- كتاب الحج
٢٥- كتاب الجهاد	٢٥- كتاب الجهاد
٢٦- كتاب الاضاحي	٢٦- كتاب الاضاحي
٢٧- كتاب الأطعمة	٢٧- كتاب الأطعمة
٢٨- كتاب التذكية	٢٨- كتاب التذكية
٢٩- كتاب الصيد	٢٩- كتاب الصيد
٣٠- كتاب الاشرية	٣٠- كتاب الاشرية
٣١- كتاب العقيقة	٣١- كتاب العقيقة
٣٢- كتاب النفوس	٣٢- كتاب النفوس
٣٣- كتاب الايمان	٣٣- كتاب الايمان
٣٤- كتاب القرص	٣٤- كتاب القرص
٣٥- كتاب الرهن	٣٥- كتاب الرهن
٣٦- كتاب الحوالة	٣٦- كتاب الحوالة
٣٧- كتاب الكفالة	٣٧- كتاب الكفالة
٣٨- كتاب الشركة	٣٨- كتاب الشركة
٣٩- كتاب القسمة	٣٩- كتاب القسمة
٤٠- كتاب الاستحقاق	٤٠- كتاب الاستحقاق
٤١- كتاب النفوس والجنائيات على الأموال	٤١- كتاب النفوس والجنائيات على الأموال
٤٢- كتاب المداينات والتفليس	٤٢- كتاب المداينات والتفليس
٤٣- كتاب الاجازات	٤٣- كتاب الاجازات
٤٤- كتاب الجعل في الايق	٤٤- كتاب الجعل في الايق
٤٥- كتاب المزارعة والمغارسة	٤٥- كتاب المزارعة والمغارسة
٤٦- كتاب المغالبة في الفمار	٤٦- كتاب المغالبة في الفمار
٤٧- كتاب احياء الموات	٤٧- كتاب احياء الموات
٤٨- كتاب الاقطاع والجنى	٤٨- كتاب الاقطاع والجنى
٤٩- كتاب المرفق	٤٩- كتاب المرفق
٥٠- كتاب الوكالة	٥٠- كتاب الوكالة
٥١- كتاب المضاربة	٥١- كتاب المضاربة
٥٢- كتاب الافرار	٥٢- كتاب الافرار
٥٣- كتاب اللقطة والضالة	٥٣- كتاب اللقطة والضالة
٥٤- كتاب الوديعة	٥٤- كتاب الوديعة

٤٠- كِتَابُ الْحَجْرِ	٥٥- كِتَابُ الْحَجْرِ	٨١- كِتَابُ التَّقَاتِ
٤١- كِتَابُ الْإِكْرَاهِ	٥٦- كِتَابُ الْإِكْرَاهِ	٨٢- كِتَابُ مَا يُفْسَخُ بِهِ النِّكَاحُ
٤٢- كِتَابُ الْيُوعِ	٥٧- كِتَابُ الْيُوعِ	بَعْدَ
٤٣- كِتَابُ الشُّفَعَةِ	٥٨- كِتَابُ الشُّفَعَةِ	٥٦- كِتَابُ الطَّلَاقِ
٤٤- كِتَابُ السَّلَمِ	٥٩- كِتَابُ السَّلَمِ	٨٣- كِتَابُ الطَّلَاقِ
٤٥- كِتَابُ الْهَيَاتِ	٦٠- كِتَابُ الْهَيَاتِ	٨٤- كِتَابُ الْخَلْعِ
	٦١- كِتَابُ الْإِبَاحَةِ	٨٥- كِتَابُ الْمُتَعَةِ
	٦٢- كِتَابُ الْمُنْحَةِ	٨٦- كِتَابُ أَحْكَامِ مَتَمَّةٍ فِي
	٦٣- كِتَابُ الْمُعْزَى وَالرُّبُيِّ	الطَّلَاقِ
	٦٤- كِتَابُ الْغَارِيَةِ	٨٧- كِتَابُ الْعَيْدِ
	٦٥- كِتَابُ الْفَيْيَاقَةِ	٨٨- كِتَابُ الْأَمْتِيَّاتِ
	٦٦- كِتَابُ الْأَحْبَاسِ	٨٩- كِتَابُ الْحَضَانَةِ
٤٦- كِتَابُ الْعِنَى	٦٧- كِتَابُ الْعِنَى	٩٠- كِتَابُ أَحْكَامِ مَتَمَّةٍ فِي
٤٧- كِتَابُ الْكِتَابَةِ	٦٨- كِتَابُ الْكِتَابَةِ	الرِّضَاعِ
	٦٩- كِتَابُ صُحْبَةِ بَلْكَ	٩١- كِتَابُ الدَّمَاءِ وَالْقِصَاصِ
	الْيَمِينِ	وَالدِّيَّاتِ
٤٨- كِتَابُ الْمَوَارِيثِ	٧٠- كِتَابُ الْمَوَارِيثِ	٩٢- كِتَابُ الْعَاقِلَةِ
٤٩- كِتَابُ الْوَصَايَا	٧١- كِتَابُ الْوَصَايَا	٩٣- كِتَابُ الْقِسَامَةِ
٥٠- كِتَابُ الْإِمَامَةِ	٧٢- كِتَابُ الْإِمَامَةِ	٩٤- كِتَابُ قَتْلِ أَهْلِ الْبَغْيِ
٥١- كِتَابُ الْأَقْصِيَةِ	٧٣- كِتَابُ الْأَقْصِيَةِ	٩٥- كِتَابُ الْحُدُودِ
٥٢- كِتَابُ الشَّهَادَاتِ	٧٤- كِتَابُ الشَّهَادَاتِ	٥٨- كِتَابُ الْحُدُودِ
٥٣- كِتَابُ النِّكَاحِ	٧٥- كِتَابُ النِّكَاحِ	٩٦- كِتَابُ الرِّدَّةِ
٥٤- كِتَابُ الرِّضَاعِ	٧٦- كِتَابُ الرِّضَاعِ	٩٧- كِتَابُ الزَّانَا
	٧٧- كِتَابُ أَحْكَامِ مَتَمَّةٍ فِي	٩٨- كِتَابُ الْقَذْفِ
	النِّكَاحِ	٩٩- كِتَابُ الْمُخَارِجِينَ
	٧٨- كِتَابُ الْإِيْلَاءِ	٥٩- كِتَابُ الْمُخَارِجِينَ
	٧٩- كِتَابُ الطَّهَارِ	٦٠- كِتَابُ السَّرِقَةِ
٥٥- كِتَابُ الطَّهَارِ	٨٠- كِتَابُ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ	١٠١- كِتَابُ حَدِّ الشَّرْبِ
	الزَّوْجَيْنِ	١٠٢- كِتَابُ مَسَائِلِ التَّغْزِيرِ
		وَمَا لَا حَدَّ فِيهِ

قَصَدْنَا إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، فَنَظَرُ أَحْسَنَ مَنَاطِرَهُ، وَقَالَ فِيهَا:
أَنَا أَتَيْتُ الْحَقَّ وَاجْتَهَدْتُ وَلَا أَتَقَيَّدُ بِمَذْهَبٍ.

ترجمة المؤلف

١- اسمُه: هو الإمام العلامة أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد، الفارسي الأصل، ثم الأندلسي القرطبيّ، الزيديّ، مولى الأمير يزيد بن أبي سفيان بن حرب الأموي.

وكان جدّه خلف بن معدان هو أول من دخل الأندلس في صحابة ملك الأندلس عبد الرحمن الداخل.

٢- مولده: وُلِدَ بِقُرْطَبَةِ، فِي الْجَانِبِ الشَّرْقِيِّ فِي رِيضِ ثَمِيَةِ الْمَغِيرَةِ، قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ آخِرَ لَيْلَةِ الْأَرْبَعَاءِ، آخِرَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، بِطَالِقِ الْعَقْرِ، وَهُوَ الْيَوْمُ السَّابِعُ مِنْ تَوْنِيْزٍ.

٣- نشأته: نشأ في تَنَعُّمٍ وَرِفَاقَةٍ، وَرُزِقَ ذِكَاةَ مُقْرَطٍ، وَهَذَا سَيِّئًا، وَكُتِبَ نَفْسُهُ كَثِيرَةً، وَكَانَ وَالِدُهُ مِنْ كِبَرَاءِ أَهْلِ قُرْطَبَةٍ، عَمَلُ الْوِزَارَةِ فِي الدَّوْلَةِ الْعَامِرِيَّةِ، وَكَذَلِكَ وَرَّزَّ أَبُو مُحَمَّدٍ فِي شَبِيئَتِهِ، وَكَانَ قَدْ مَهَرَ فِي الْأَدَبِ وَالْأَخْبَارِ وَالشَّعْرِ، وَفِي الْمُنَاطِقِ وَأَجْزَاءِ الْفَلَسْفَةِ، فَاتَّرَتْ فِيهِ.

قال أبو القاسم صاعد: كَانَ أَبُوهُ أَبُو عَمَرَ مِنْ وَرَاءِ الْمُتَصَوِّرِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ، مَذْهَبُ دَوْلَةِ الْمُوَيْدِ بِاللَّهِ بْنِ الْمُسْتَنْصَرِ الْمُرَوَّانِيِّ، ثُمَّ وَرَّزَ لِلْمُظْفَرِ. وَوَرَّزَ أَبُو مُحَمَّدٍ لِلْمُسْتَظْهَرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هِشَامٍ، ثُمَّ نَبَذَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ وَأَقْبَلَ عَلَى الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ.

٤- سبب توجُّهه إلى العلوم الشرعية: يُذَكَّرُ فِي هَذَا حَادِثَانِ:

الأول: قال عمر بن واجب: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ أَبِي بِلَنْسِيَّةٍ وَهُوَ يُدْرَسُ الْمَذْهَبَ، إِذْ بَالِي مُحَمَّدُ بْنُ حَزْمٍ يَسْمَعُنَا وَيَتَعَجَّبُ، ثُمَّ سَأَلَ الْحَاضِرِينَ مَسْأَلَةً مِنَ الْفِقْهِ، جُوبِوبَ فِيهَا، فَاعْتَرَضَ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْحَاضِرِينَ: هَذَا الْعِلْمُ لَيْسَ مِنْ مَشْجَلَاتِكَ، فَقَامَ وَقَعَدَ، وَدَخَلَ مَنْزِلَهُ فَعَكَفَ وَوَكَّفَ مِنْهُ وَابِلٌ فَمَا كَفَّ وَمَا كَانَ بَعْدَ أَشْهُرٍ قَرِيبَةٍ حَتَّى

الأخرى: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ (وَالِدُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْعَرَبِيِّ): أَخْبَرَنِي أَبُو مُحَمَّدُ بْنُ حَزْمٍ أَنَّ سَبَبَ تَعْلُمِهِ الْفِقْهَ أَنَّهُ شَهِدَ جِنَازَةً، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ فَجَلَسَ وَلَمْ يَرُكَعْ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: قُمْ فَصَلِّ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ. وَكَانَ قَدْ بَلَغَ سِتًّا وَعِشْرِينَ سَنَةً، قَالَ: قُمْتُ وَرُكِعْتُ، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْجِنَازَةِ، دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَبَادَرْتُ بِالرُّكُوعِ، فَقِيلَ لِي: اجْلِسْ اجْلِسْ، لَيْسَ ذَا وَقْتٍ صَلَاةٍ - وَكَانَ بَعْدَ الْعَصْرِ - قَالَ: فَانصرفتُ وَقَدْ حَزَنْتُ، وَقُلْتُ لِلْإِسْتِثْنَاءِ الَّذِي رُبَّانِي: ذُلِّي عَلَى دَارِ الْفَقِيهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دُحُونٍ. قَالَ: فَقَصَدْتُهُ وَعَلِمْتُهُ بِمَا جَرَى، فَذُلَّنِي عَلَى مَوْطَأِ مَالِكٍ فَبَدَأْتُ بِهِ عَلَيْهِ، وَتَابَعْتُ قِرَاءَتِي عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَعْوَامٍ وَبَدَأْتُ بِالْمَنَاطِرَةِ.

٥- علمه: تَفَقَّهَ أَوَّلًا لِلشَّافِعِيِّ، ثُمَّ إِذَا هُوَ اجْتَهَادُهُ إِلَى الْقَوْلِ بِنَفْيِ الْقِيَاسِ كُلِّهِ جَلِيلٍ وَخَفِيٍّ وَالْأَخْذَ بِظَاهِرِ النَّصِّ وَعَمُومِ الْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ، وَالْقَوْلَ بِالرِّبَاةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَاسْتِصْحَابِ الْحَالِ، وَصُنِّفَ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ وَنَظَرَ عَلَيْهِ، وَبَسِطَ لِسَانَهُ وَقَلَمَهُ، وَلَمْ يَتَأَذَّبْ مَعَ الْأَثَمَةِ فِي الْخُطَابِ، بَلْ فَجَّحَ الْعِبَارَةَ، وَسَبَّ وَجَدَّ، فَكَانَ جَزَاؤُهُ مِنْ جِنْسِ فِعْلِهِ، حَيْثُ إِنَّهُ أَعْرَضَ عَنْ تَصَانِيفِهِ جَامِعَةً مِنَ الْأَثَمَةِ، وَهَجَرُوهَا، وَنَفَرُوا مِنْهَا، وَأَحْرَقَتْ فِي وَقْتٍ، وَاعْتَنَى بِهَا آخَرُونَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَفَتَّشُوهَا انتِقَادًا وَاسْتِفَادَةً، وَأَخَذُوا وَمَوَازِئَهُ، وَرَأَوْا فِيهَا الذُّرَّ الثَّمِينَ مَمْزُوجًا فِي الرُّصْفِ بِالْخُرْزِ الْمُهَيَّنِّ، فَتَارَةً يَطْرَبُونَ، وَمَرَّةً يَعْجَبُونَ، وَمَنْ تَفَرَّدَ يَهْزَوْنَ. وَفِي الْجُمْلَةِ فَالْكَمَالُ عَزِيزٌ، وَكُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إِلَّا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٦- شيوخه: سَمِعَ فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ مِائَةٍ وَبَعْدَهَا مِنْ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ: بِحْيَى بْنُ مَسْعُودٍ مِنْ وَجْهِ الْجَنَّةِ صَاحِبُ قَاسِمٍ بْنِ أَصْبَغٍ، فَهُوَ أَعْلَى شَيْخٍ عِنْدَهُ، وَمِنْ أَبِي عَمَرَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْجَسُورِ، وَيُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَيْثِ الْقَاضِي، وَحَامَ بْنَ أَحْمَدَ الْقَاضِي، وَمُحَمَّدَ بْنَ سَعِيدِ بْنِ نَبَاتٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ رَيْعِ التَّمِيمِيِّ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ،

مَنْ يَقُولُ الشَّعْرَ عَلَى الْبَدِيَةِ أَسْرَعَ مِنْهُ. وشعره كثير جمعه على حروف المعجم.

١٠- تَلَمَّذَ لَهُ والد (أبي بكر بن العربي)، فقال: صحبتُ ابنِ حزم سبعة أعوام، وسمعتُ منه جميعَ مصنفاته سوى المجلد الأخير من كتاب ألفصل وهو ست مجلدات، وقرأنا عليه من كتاب الإيصال أربع مجلدات في سنة ست وخمسين وأربع مئة، وهو أربعة وعشرون مجلداً. ولي منه إجازة غير مرة.

لأنَّ ابنَ أبي بكر بن العربي خطَّ عليه كثيراً وعلى الظاهرية، فقال: هي أمةٌ سخيقةٌ تسورت على مرتبة ليست لها، وتكلمت بكلام لم يفهمه، تلقَّوه من إخوانهم الخوارج حينَ حَكَمَ عليّ رضي الله عنه يومَ صفين، فقالت: لا حُكْمَ إلَّا لله... وكان أولُ بدعةٍ لقيتُ في رحلي القولُ بالباطن، فلما عُدْتُ وجدتُ القولَ بالظاهر قد ملا به المغرب سخيقةً كان في بادية إشبيلية يُعرفُ بابن حزم، نشأ وتعلَّقَ بمذهب الشافعي، ثم انتسب إلى داود، ثم خلَعَ الكلَّ واستقلَّ بنفسه، وزعمُ أنه إمام الأئمة يُضَعُّ ويرفعُ...

فتعقبه الذهبي: بقوله: لم يُنصف القاضي أبو بكر رحمه الله شيخَ أبيه في العلم، ولا تكلم فيه بالقسط، وبالغ في الاستخفاف به. وأبو بكر فعلى عظمته في العلم لا يبلغ رتبة أبي محمد ولا يكادُ. فرحمهما الله وغفرَهما.

١١- كتبه: كثيرة بلغت نحو أربع مئة مجلد، منها:

الإيصال إلى فهم كتاب الخصال الجامعة بمجمل شرائع الإسلام، المجلّي، المحلّي في شرح المجلّي بالجميع والأكثر، حجة الوداع، قسمة الخمس في الرد على إسماعيل القاضي، الآثار التي ظاهرهما التعارض ونفي التناقض عنها، الجامع في صحيح الحديث، التلخيص والتخليص في المسائل النظرية، ما انفرد به مالك وأبو حنيفة والشافعي، مختصر الموضح لابن المُعلّس الظاهري، اختلاف الفقهاء الخمسة مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وداود، التصفح في الفقه، التبيين في هل علِمَ المصطفى أعيان المنافقين، الإملاء في شرح الموطأ، الإملاء في قواعد الفقه، درُ القواعد في فقه

وعبد الله بن محمد بن عثمان، وأبي عمر أحمد بن محمد الطَّلَمَنَكِي، وعبد الله بن يوسف بن نامي، وأحمد بن قاسم بن محمد بن قاسم أصيغ.

وينزل إلى أن يروي عن أبي عمر بن عبد البر، وأحمد بن عمر بن أنس العُدَري.

٧- تلامذته: حدّث عنه: ابنه أبو رافع الفضل، وأبو عبد الله الحميدي، ووالد القاضي أبي بكر بن العربي، وطائفة. وآخر مَنْ رَوَى عنه مروياته بالإجازة: أبو الحسن شريح بن محمد.

٨- محنته: كان ابنُ حزم كثيرَ الوقيعة في العلماء بلسانه وقلبه أيضاً، فأورث ذلك حقداً في قلوب أهل زمانه، وما زالوا حتى بغضوه إلى ملوكهم، فطرده عن بلاده، فنزل بقرية له، وجرت له أمور، وقامَ عليه جماعة من المالكية، وجرت بينه وبين أبي الوليد الباجي مناظرات ومناظرات، ونفّروا منه ملوك الناحية، فاقصّته الدولة، وأحرقت مجلدات من كتبه، وتحوّل إلى بادية بُلّة في قرية.

٩- أقوال أهل العلم فيه:

قال أبو حامد الغزالي: وجدتُ في أسماء الله تعالى كتاباً ألفه أبو محمد بن حزم الأندلسي يُدُلُّ على عظم حفظه وسيلان ذِكره.

وقال أبو القاسم صاعد بن أحمد: كان ابنُ حزم أجمع أهل الأندلس قاطبةً لعلوم الإسلام، وأوسعهم معرفة مع توسّعه في علم اللسان ووفور حفظه من البلاغة والشعر، والمعرفة بالسيرة والأخبار. أخبرني ابنه الفضل: أنه اجتمع عنده بخط أبيه أبي محمد من تواليفه أربع مئة مجلد تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة.

وقال أبو عبد الله الحميدي: كان ابنُ حزم حافظاً للحديث وفقهه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة، مُتَمَنِّئاً في علوم جمّة، عاملاً بعلمه، ما رأينا مثله فيما اجتمع له من الذكاء وسرعة الحفظ، وكَرَم النفس والتدبُّن. وكان له في الأدب والشعر نفسٌ واسع، وبإغ طول، وما رأيتُ

رسالة في تسمية من رُوِيَ عنهم الفتيا من الصحابة ومن بعدهم، جُمِلَ فتوح الإسلام، أسماء الخلفاء المهديين والأئمة أمراء المؤمنين، طوق الحمامة، مداواة النفوس، رسالة في الغناء الملهي، فصل في معرفة النفس بغيرها، مراتب الإجماع... وكتب أخرى.

١٢- وفاته: قال ابنُ رِجَّة: كَانَ ابنُ حَزْمٍ قد بَرَصَ من اللَّبَانِ، وأصابه زَمَانَةٌ، وعاشَ ثَلاثين وسبعين سنةً غير شهر.

وقال صاعد: نقلتُ من خط ابنه أبي رافع: أن أباه تَوَفَّى عشية يوم الأحد لليلتين بقيتا من شعبان، سنة ست وخمسين وأربع مئة، فكان عمره إحدى وسبعين سنةً وأشهرًا.

١٣- مصادر ترجمته:

سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٨٤-٢١٢، تاريخ الإسلام قسم (٤٥١-٤٦٠) / ٤٠٣-٤١٧، وفيقات الإعيان ٣ / ٣٢٥-٣٣٠، بغية الملتبس ٤١٥-٤١٨، المغرب ١ / ٣٥٤-٣٥٧، الإحاطة ٤ / ١١١-١١٦، لسان الميزان ٤ / ١٩٨-٢٠٢، جذوة المقتبس ٣٠٨-٣١١، الذخيرة لابن بسّام ١ / ١٦٧-١٧٥، البداية والنهاية ١٥ / ٧٩٥-٧٩٦.

الظاهرة، الإجماع، الفرائض، الرسالة البلقاء في الردّ على عبد الحقّ بن محمد الصقلي، الإحكام لأصول الأحكام، الفصل في الملل والنحل، الردّ على من اعترض على الفصل، اليقين في نقض قويه المعتزدين عن إبليس وسائر المشركين، الردّ على ابن زكريا الرازي، الترشيذ في الردّ على كتاب الفريد لابن الراوندي في اعتراضه على النبوت، الردّ على من كفر المتأولين من المسلمين، مختصر في علل الحديث، التقريب لحد المنطق بالألفاظ العامة، الاستجلاب، نسب البربر، نَقْطُ العروس، مراقبة أحوال الإمام، من ترك الصلاة عمداً، رسالة المعارضة، قصر الصلاة، رسالة التأكيد، ما وقع بين الظاهرية وأصحاب القياس، فضائل الأندلس، العتاب على أبي مروان الخولاني، رسالة في معنى الفقه والزهد، مراتب العلماء وتوابعهم، التلخيص في أعمال العباد، الإظهار لما شُتِّعَ به على الظاهرية، زجر الغاوي، النبد الكافية، النكت الموجزة في نفي الرأي والقياس والتعليل والتقليد، الدرة في ما يلزم المسلم، مسألة في الروح، الردّ على إسماعيل اليهودي الذي ألس في تناقض الآيات، النصائح المتجنية، الرسالة الصُمادحية في الوعد والوعيد، مسألة الإيمان، مراتب العلوم، بيان غلط عثمان بن سعيد الأعور في المسند والمرسل، ترتيب سؤالات عثمان الدرامي لابن معين، عدد ما لكل صاحب في مسند بقي، تسمية شيوخ مالك، السير والأخلاق، بيان الفصاحة والبلاغة، مسألة هل السواد لون أم لا، الحذو والرسم، تسمية الشعراء الوافدين على ابن أبي عامر، شيء من العروض، مؤلف في الطاء والضاد، التعقب على الأفلح في شرحه لديوان المتنبي، غزوات المنصور بن أبي عامر، تأليف في الردّ على أناجيل النصارى، رسالة في الطب النبوي، مقالة العادة، مقالة في شفاء الضدّ بالضدّ، شرح فصول بقرط، بلغة الحكيم، حدّ الطب، اختصار كلام جالينوس في الأمراض الحادة، الأدوية المفردة، مقالة المحاكمة بين التمر والزبيب، مقالة في النخل، جهرة أنساب العرب، جوامع السيرة، رسالة في القراءات المشهورة في الأمصار الآتية مجيء التواتر، رسالة في أسماء الصحابة،

مناقشة المؤلف في علم الحديث

١- المقدمات العقلية عند ابن حزم:

* نلاحظ من خلال كتبه أنه تمكن من كتب المنطق، واستدل بالعقل استدالات تدل أنه غزا أقواماً من العقليين في عصر دارهم، وناقشهم من المقدمات العقلية، ثم ما يترتب عليها. وبين أن الحلل في النقاشات العقلية إنما يكون بما فيها من عدم إدراك أو سهو في بعض المواطن لبعض الحقائق المسلمة، أو لقواعد متصلة في العقل. وأن العقل يذهل عن تلك القواعد أحياناً إذا كثرت عنده مجزئات قد لا يستطيع معها العقل أن يدرك كل ما فيها، فيتولد عنده الشك والسهو ونحوهما «كما يدخل ذلك على الحاسب في حسابه، فيجد أعداداً متفرقة في قرطاس، فإذا أراد الحاسب جمعها، فإن كثرت جداً قرئاً عقل، وحتى إذا حَقَّق وتبَّت ولم يشغل خاطره بشيء وقف على اليقين بلا شك... فمن هنا دخلت عليهم الشبهة، وإنما يبان ذلك أن ما كان من الدلائل صحيحاً مسبوراً محققاً، فهو حجة العقل، وما كان منها بخلاف ذلك فليست حجة عقل، بل العقل يُظللها». (الإحكام ١٨/١)

٢- علاقة العقل بالمخالفة:

كذا قال، والواقع أن العقل أكبر من ذلك بكثير، وموضع دراسته لا يمكن أن تحل بهذه الجزئية فقط، ومن أحب أن يتعرف إلى العقل وجب أن يغوص فيه، ويعرف ماهيته وطريقته، وهو الأمر الذي لم ينلّه كثير ممن كتب في العقل. وبه يمكن لنا أن نعالج كثيراً من الخلافات الفقهية والعقائدية التي تخوضها أمة أو أسمى. أمّا أن نلتفت إلى مقدمة عامة ونقول: هذه المسألة موافقة للعقل أو مخالفة، بناءً على وجهات النظر، فلا يزيد ذلك إلا الخلاف. وهذا ما لم ينتبه إليه ابن حزم لما هجم على مخالفيه من مقلدة المذاهب، وأنهم بالهوى والفسق، وأنهم لا يتقون الله

٣- ما هي طريقة العقل في التحليل:

وهنا يجب أن يبرهن العقل نفسه، ويطمئن إلى آلاته إن كانت صالحة للعمل أم لا، وهل الطريقة المؤداة من العقل بالشكل الطبيعي طريقة صحيحة، أم هي مؤثر عليها من خارج، فادت إلى مغالطات من النتائج مبنية على خلل جزئي في العقل، لم يدرك إلا حين البحث.

٤- قواعد العقل:

ذلك أن العقل هو عبارة عن عمليات رياضية مركبة مُعقَّدة، تندرج ضمن كثير من المسلمات والقواعد التي غرست في ذهن الإنسان بسبب بعض المشاهدات والسماعات والحسيات. فنكرار هذا الأحداث أمام صورة العقل يكون عند العقل نتيجة مُسلمة لا يمكن له أن يتزاح عنها إلا بما هو أكبر وأشد من الأول، مع إمكانية تلك الزحزحة. أي: لا يتصور العقل أمراً تفكيرياً بقدر الذي أعطيه من الصدارة، وصار هو العقل، وبات تغيير العقل بعقل آخر أشبه بالمستحيل أو البعيد جداً.

٥- التعقيد في برنامج العقل:

أعني بما سبق: أن العقل هو عبارة عن برنامج وُضِع فيه مجموعة من القواعد والجزئيات، وأدخلت إليه المشكلات وبعض المسائل المعقدة، فأجراها على هذه القواعد المسلمة التي تكونت لديه مع الزمن ضمن أطُر عدة: الأولى: ماهية القواعد. الثاني: أسبقية وأولوية القواعد مرتبة حسب الدخول والإحاطة بالقاعدة، الثالث: ما تذكر منها. الرابع: مدى استيعاب الخلايا الجسمية للتعامل مع التفكير، وقوتها... فتدخل المشكلات في قواعد رياضية مُعقَّدة من البحث عن النتائج ضمن ما ورد في مسلمات العقل.

٦- افراضُ ولادَة عقلي معاً:

ولو افترضنا أن هناك عقليْن ولدا دون أي تأثير فيهما من خارج، واستطعنا أن نُغذيهما بالمواد الأولى الأساسية التي يمكن للعقل بها أن يُفكر في هذه الحياة، فإن أحد العقليْن سيفترق عن العقل الآخر في نتائجه من عدة جهات.

٧- العقل و خلايا الدماغ:

أما الأولى: فإن خلايا الدماغ واستيعابها للمؤثرات الخارجية مختلفة في القوة، أي: إن تقبل العقل للقاعدة الأساسية الأولى قد يكون أكثر قوة من عقل آخر، فلم تُمر القاعدة فيه مرأ عادياً، وإنما انغمست فيه، لما ساعد أجهزة العقل عليه.

٨- أولويات المعلومة العقلية وتكرارها:

أما الثانية: فإن العقل إذا أدخلت إليه جزئيات من البحث، أو المسلمات، تعامل معها على أساس صحيح من خلال أمرين: الأمر الأول: مدى تكرار هذه المعلومة له واستيعابه لها. الأمر الثاني: أن لا يكون ما تقدمه من الجزئيات الأساسية الأولى يُناقض ما دخل بعد، وإلا فإن العقل سيتوقف ويُناقش، لأن ما أدركه وما أعطي له سابقاً يقضي على اللاحق. أي: إن العقل يتعامل مع المعلومات المدخلة إليه بالأولوية، فما دخل أولاً كان له الصدارة في الحكم، وكان هو القناعة عند العقل، ما لم يتغلب عليه الثاني بالاستشهاد ببعض القواعد المدخلة إليه سابقاً مما له الأولوية والصدارة.

٩- غياب بعض الحقائق:

أما الثالث: فإن العقل قد يغيب عن كثير من الحقائق والطرق، يؤثر على ذلك: النسيان، أو البعد عن التصور، أو كثرة المعلومات وتداخلها... وهذه الأمور لا يمكن أن تساوي بين عقليْن، لذا لا يمكن أن يُعطي عقلان نتيجة واحدة في كل شيء، والواجب حينها أن يُبَيِّن العقل الأول

العقل الآخر بما عنده من مراكز القوة، وينشط الذهن بإرجاعه إلى معلومات ماضية، كانت هي الأساس عنده، لم يَنْبَغَ إليها في لحظة ما... هو يستخدمها تلقائياً، فالعقل دائماً يحاول أن يبرز نشاطه ومهامه بصورة تلقائية، إلا أن عدم الالتفات إلا مثل هذا الخلل، قد يؤدي أن يغير بشخصه، ولا يلتفت إلا إلى ذاته.

١٠- التأثير الخارجي على العقل:

أما الرابع: فإن العقل جهاز مؤثر عليه من خارج، فإذا ما معلومة له في مكان قد يساعد على تقبل الفكرة وجعلها من المسلمات، كالعادات والتقاليد التي يسير عليها أو يراها كل يوم. فلا يمكن أن تنطبق في الذهن انطباع من سمع ولم يراها، أو من سمع بها وخالفها في قوم آخرين... فلا يمكن أن يكون الانطباع عند هؤلاء واحداً.

١١- اختلاف التحليل العقلي باختلاف الزمان

والمكان:

... هذه هي البرجة التي تسم تلقائياً في مادة العقل (التفكير)، لذا يختلف التفكير والمنطق كثيراً تأثراً بالزمان والمكان، والمادة الموروثة، والديانات وغيرها.

فالرجل الذي يعيش في زمن غابر لو حدث ضمن المنطق والعقل أن شيئاً ما من المخترعات والاكتشافات يمكن، لما كان منه غير الاستهزاء، (على خلاف من يعيش في زمننا هذا، فإنه إذا حدث عن أمر يمكن بعد مئة سنة مثلاً، كان لهذه المعلومة جزء من التقبل وعدم الإنكار لأن كثيراً من المقدمات سبق في عقلية معاصرة. أما الرجل الذي يعيش قبل آلاف السنوات فإنه يفتقد مقدمات كثيرة جداً يصعب مع عدم وجودها قبول ما ينبي عليها) والرجل الذي يعيش بيئة جغرافية معينة بما فيها من أفكار وآثار لو طلب منه أن يخرج عما نال من مسلمات مكانية لاستبعد تقبله لذلك. والرجل الذي يلبس زياً ولباساً معروفاً في قومه مصبب عليه أن يتقبل من هو خارجهم.. إلا ضمن معادلات أخرى تكون سبباً في تغلب المعاكس لأصله.

١٢- الحصلة العلمية هي التفكير العقلي:

وكذا التفكير عند الإنسان، إنما هو منطلقات فكرية مبنية على ما قَدَّمَ له في سنوات طويلة من حصلة علمية، ونوعية هذه الحصلة، وتأثيرها وتفاعُلها في المجتمع المحيط به. ولو جربنا أو تخيلنا إنساناً خالياً من التفكير، وأُعطي قواعد جزئية للنظر في هذه الحياة، دون أن يكون لها كبير أثر في التأثير به وتحويل مناسبات تفكيره، ثم أعطينا هذا الإنسان رواية ما، وأتينا بآخر مثله مشابه له في قواعده الأولى وأعطيناه رواية أخرى... لدُهشنا بالنتيجة التي يخرُجُ بها كلاهما بعد القراءة... إن أحداث القصّة نفسها أثرت بالتفكير، وجعلت له مساراً فيه جوانب من جزئيات هذه القصة، لذا فإنَّ التصرف سيختلف بين صورتين من الرواية فيما بعد، بل إنَّ كُلَّ حَدَثٍ بعد ذلك سيُعطي للفكر نوعاً جديداً من التفكير، وسيكون لنوعية التفكير المُستقبّ فُهمٌ خاصٌّ أيضاً للحدث الجديد.

١٣- العقل خلية منقسمة متكاثرة:

هذه هي جملة التطورات النفسية العقلية عند الإنسان، لا يمكن لأحد أن يحيط بها تعقيداً وطريقة إلا خالفها عز وجل، وهي سبب كبير أيضاً في أنواع المحاسبة، إذ هي أشبه بالخلية التي تولد من جديد، فتُلْقَحُ بخلية جديدة لتعمل انقساماً جديداً في المادة والتفكير، ثم تلقح بأخرى لتعمل انقساماً آخر، وهكذا حتى تصل إلى ملايين الخلايا المعقدة التي لا يمكن تصوُّرها في المخ البشري.

١٤- اختلاف التفكير باختلاف الأجسام:

مع العلم أن خلايا المخ البشرية لها ارتباطات كبيرة جداً بتفكير الإنسان، وما التفكير عند الناس واحداً، على افتراض أن تكون المادة المسلمة واحدة، ذاك أن ما يرتبط به التفكير من أعصاب في جسم الإنسان أو إفراز لبعض المواد الكيميائية فيه، تؤثر في مدى الانفعال والذكاء، فهناك بعض الأجسام من طبيعتها الغضب، بسبب أن ذاك الجسم له قابلية كبيرة في إفراز بعض الكيماويات، وبكمية غير

معهودة في الأجسام الأخرى، فمثله قد تؤثر هذه الإفرازات العصبية على ماهية التفكير وتوازنه ضمن المسلمات عنده. لذا نجد أن بعض أنواع الأمراض النفسية يُستخدم لها بعض العقاقير المهدئة التي تُحد من ذلك الانفعال والخروج عن طوره... وهذا التحكم من الإنسان يُساعد الإنسان أن يتغلب على مرضه الخارج عن الحد.

١٥- معادلات عقلية:

ومن هنا نجد أن قانون العقوبات في الإسلام، أو غير الإسلام، هو قاعدة من مسلمات العقل التي غُذِّي بها، والعقل (كبرنامج) ليس غيياً في إعطاء النتائج إذا تفحص قواعده وأمعن النظر فيها بحيث تأخذ مكانها في نفسه. إذ ضمن تلك المؤثرات التي تحدثنا عنها قبل، ووجود قواعد من العقاب مسلمات، تخرج معادلات رياضية منطقية حسب انطباق القواعد في النفس، فإذا ركز في نفسه القواعد كانت المعادلات أقرب إلى البعد عن الإجماع أو البغض أو الاحتقار أو الحسد... وإن كان لها آثار في نفسه، لأن الصفة المذكورة يتغلب عليها بقواعد أرسخ منها، وما هي إلا صفة عارضة بناءً على المذكورة يتغلب عليها بقواعد أرسخ منها، وما هي إلا صفة عارضة بناءً على بعض ما يُشاهد أو يسمع ونحوهما.

١٦- العقل يُحسن نفسه:

فإذا عرف الإنسان هذه الآليات في جسمه، أو تصوّر إمكانيتها، استطاع أن يخرج بنتائج أفضل، وعرف العيوب التي يمكن أن تتخلله، ومن ثم كان عقله أصفى لتقبل الفكر أو الفكرة، واستطاع أن يُزيل بعض الشوائب التي لصقت به خطأ من جراء العادة، أو المشاهدة الدائمة، أو الفكرة الموروثة، وصار هذه الفلسفة قواعد عقلية تحكمُ بها جميع القواعد التي دخلت على العقل ومن هنا يجب على العقل أن يفكر بأصل الأصول.

١٧- للعقل ربتان: تلقائية وتطورية:

فهو الذي يُنظّم التفكير لكل قاعدة سابقة أو لاحقة. تماماً كالذي يملك جهاز تسجيل، أو مختبراً ماء، فإنه إذا عرّف استخدامه لم يُعدّ تشغيله في الأمر الذي يُريد، لكنه ماذا فعل؟ هو أمر أتوماتيكي لا قيمة له في التفكير، أمّا إذا استخدم الجهاز وحاول تحليل تشغيله ومعرفة وظائفه فإنه أقرب لتطويرة ومعرفة عيوبه ومحاسنه، إذ قد يعلم من خلاله أن فيه مادة تساعد على إتلاف الجهاز في وقت قصير، وأن هناك مادة يمكن من خلالها أن تزيد في مدى الجهاز، وأن بعض تعاليم الجهاز يمكن لنا بها أن نُطوّر جهازاً آخر...

وهكذا في سلسلة من النتائج الإيجابية البنية على قواعد من المعرفة سليمة.

١٨- ليس كل من يستخدم العقل مُصيّباً:

إذن العقل مادة تفكير، لكن ليس كل من يستخدم العقل مُصيّباً، لما ذكرت آنفاً من القواعد التي يستقي منها نتائج. وهذا للأسف غائب عن كثير من كتابنا، وقل أن نجد من يُنبه عليه. وأحسن ابن حزم- وهذا يدل على قوة في تفكيره- إذ أورد بعض ما أوردنا في كيفية التفكير، وإنما زدناه توضيحاً واستدراكاً لنخرج بعضاً منا من حدة التضليل بالمخالفة، ظناً منهم أنهم قد وصلوا إلى الحقائق، وأن مخالفتها منحرفون... يجب أن نكون أوسع صدوراً في مناقشة المخالفة، وإن كانت المخالفة تامة، لإعداد المخالفين في الظن بما يُزيل عن بصره الغشاوة التي قد لا يراها بنفسه، والله أعلم.

١٩- بين العقل والوحي:

« للعقل ربتان قبل الوحي وبعده ولا بد من التبيه هنا أن العقل الذي نجدناه عنه إنما هو العقل المجرد عن أي تسيير من وحي وغيره، أما إذا وصلنا به إلى مادة التشريع، والنقل عن الوحي، فإنه يعلم تماماً ضمن مسلماته عنده أن العقل يقفُ هنا، وصار متلقياً فقط. وهنا ينتهي دور العقل

في معرفة الصواب والخطأ إذا قرّر منذ المسلّم الأول أن التشريع بعد امتحان ما فيه وحي من الله تعالى للبشر، كي يعبدوه ويسيروا بهداه.

وهذا ما نبه عليه ابن حزم رحمه الله، فأثبت «أن الخبر لا يعلم صحته، ولا يتميز حقّه من كذبه، وواجهه من غير واجبه، إلا بدليل من غيره»، فقد صح أن المرجوع إليه حجج العقول وموجباتها، وصح أن العقل إنما هو مميّز بين صفات الأشياء الموجودة، وموقف للمستدل به على حقائق كفيات الأمور الكائنات، وتمييز المحال منها.

قال: «وإنما من ادّعى أن العقل يُحلّل أو يُحرّم، أو أن العقل يوجد عللاً موجبة لكون ما أظهر الله تعالى في هذا العالم من جميع أفعاله الموجود فيه من الشرائع وغير الشرائع، فهو بمنزلة من أبطل موجب العقل جُملةً، وهما طرفان: أحدهما أفرط فخرج عن حكم العقل. ومن ادّعى في العقل ما ليس فيه كمن أخرج منه ما فيه، ولا فرق، ولا نعلم فرقة أبعد عن طريق العقل من هاتين الفرقتين معاً.

إحدهما التي تُبطل حُجج العقل جملة، والثانية التي تستدرك بعقولها على خالقها عز وجل أشياء لم يحكم فيها ربهم بزمعهم، فتفقوها هم وربوها ربّاً أوجبوا أن لا محيد لربهم تعالى عنها، وأنه لا تجري أفعاله عز وجل إلا تحت قوانينها.

لقد افترى كلا الفريقين على الله عز وجل فكراً عظيماً، وأتوا بما تقشعرونه جلود أهل العقول. وقد بينا أن حقيقة العقل إنما هي تمييز الأشياء المدركة بالحواس وبالفهم، ومعرفة صفاتها التي هي عليها جارية على ما هي عليه فقط من إيجاب حدوث العالم، وأن الخالق واحد لم يزل، وصحة نبوة من قامت الدلائل على نبوته، ووجوب طاعة من توعنا بالنار على معصية، والعمل بما صحّحه العقل من ذلك كله، وسائر ما هو في العالم موجود بما عدا الشرائع، وأن يوقف على كفيات كل ذلك فقط. فإنا أن يكون العقل يوجب أن يكون الخبر حراماً أو حلالاً، أو أن تكون صلاة الظهر أربعاً وصلاة المغرب ثلاثاً... فهذا ما

أَنْ نَفْهَمَ ذَلِكَ عَلَى رَأْيٍ وَاحِدٍ مِنَ الْإِفْهَامِ، بَلْ يَجِبُ النَّظَرُ فِي أدلة المسائل، ومحاكمتها إلى الأصول المتبينة، فإذا جاء الحديث قَضَى على جملة الآراء المذكورة في المسألة إِنْ لم يَخْتِجْ بِأدلة أقوى. وقد أسهب المؤلف في رد هذه الظاهرة المنتشرة رداً عقلياً وتقليياً.

٢٢- شدة ابن حزم على المقلدة:

إِلا أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالْعَمَلِ فِي رَدِّهِ حَتَّى وَصَلَ بِهِمْ إِلَى درجة الضلال أحياناً، أو اتباع الهوى، فقسا بكلمات ما كان ينبغي أَنْ تَخْرُجَ مِنْهُ وَإِنْ الْجَوَازُ إِلَيْهَا، لِأَنَّ مَا عَلَّمَهُ ابْنُ حَزْمٍ مِنْ أَمْرِ الأدلة، ومعرفة السنة، وبيان ما فيها من صحيح أو ضعيف قُلٌّ مَنْ يُدْرِكُهُ مِمَّنْ كَانَ يُخَاطَبُ فِي عَصْرِهِ، لِذَا لَمْ يَسْتَوْعِبُوا كَلَامَهُ فِي فَهْمِ السَّنةِ، وَلَمْ يَبْقَ لَهُمْ خِيَارٌ آخَرُ مَكَانَ التَّقْلِيدِ.

٢٣- ابْنُ حَزْمٍ يَعِيبُ الْمُقْلِدَةَ وَهُوَ يَقْلُدُ:

وَلَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَرْجِعَ هَذِهِ الْمَسَائِلَ عَلَى الْمَوْلَفِ نَفْسَهُ، لَوَجَدْنَا يَقْلُدُ هُوَ أَيْضاً فِي مَسَائِلٍ مِنَ الْأَصُولِ الَّتِي يَبْنِي عَلَيْهَا أَحْكَامَهُ، كَمَا دَاوَى الْجَرْحَ وَالتَّعْدِيلَ، فَإِنَّهُ يَجَاوِلُ أَنْ يَصِلَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ صَحَّةً وَضَعْفًا بِنَاءً عَلَى مَا وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْ عِلْمِ الْأَثْمَةِ، وَيَعْمَلُ أحياناً فِي التَّرْجِيحِ دُونَ بَيَانِ مَالِ الْوَفَى أَوْ مَعْرُوفٍ فِي مَسَائِلِ الْأَصُولِ. بَلْ سَيَّأَتْهُ بَعْدَ أَنَّهُ خَرَجَ عَنْ مَنَهِجِ اثْمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، إِلَى قَوَاعِدِ الظُّوَاهِرِ عَنْهُمْ، دُونَ مَعْرِفَةِ السَّبَبِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ فَضَّلُوا مَا عَنْدهُمْ. وَهَذَا فِي الْوَاقِعِ قُلٌّ مَنْ يُدْرِكُهُ بَعْدَ الْقَرْنِ الثَّالِثِ فَضْلاً عَنِ الْقَرْنِ الْخَامِسِ.

٢٤- الاجتهاد لا يقلد:

وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ ابْنَ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مُحَقِّقٌ فِي إِطْطَالِ التَّقْلِيدِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً لِمَنْ عِنْدَهُ قَابِلِيَّةُ الْاجْتِهَادِ وَالنَّظَرِ فِي النِّصُوصِ بَعْدَ وَجُودِهَا وَشَهَادَةِ الْأَثْمَةِ بِصَحَّتِهَا. وَمَحَقٌّ فِي إِطْطَالِ رَدِّهِمْ لَجُرْدِ التَّقْلِيدِ، ذَلِكَ أَنَّ الْمُقْلِدَ شَرَطُهُ كَمَا ذَكَرَ الْغَزَالِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَنْ يَسْكُتَ وَيُسْكُتَ عَنْهُ»، لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي مَا حُجَّةُ تَقْلِيدِهِ، وَإِنْ عَرَفَ وَأَصْرَفَ فَقَدْ أَبْطَلَ مَكَابِرَهُ، لِأَنَّ

لَا جِبَالَ لِلْعَقْلِ فِيهِ، لَا فِي إِجْبَاهِهِ، وَلَا فِي نَنْعِهِ مِنْهُ، وَإِنَّمَا فِي الْعَقْلِ الْفَهْمُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَوَامِرِهِ، وَوَجُوبُ تَرْكِ التَّعْدِي إِلَى مَا يَنْجُو الْعَذَابَ عَلَى تَعْدِيهِ، وَالْإِقْرَارُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ. وَلَوْ شَاءَ أَنْ يُحَرِّمَ مَا أَحَلَّ أَوْ يُحِلَّ مَا حَرَّمَ، لَكَانَ ذَلِكَ لَهُ تَعَالَى، وَلَوْ فَعَلَهُ لَكَانَ فَرْصاً عَلَيْنَا الْإِتْقَادُ لِكُلِّ ذَلِكَ وَلَا مَزِيدَ...». راجع الإحكام ٣٠١/١-٣١١

٢٠- أصول التشريع: الكتاب والسنة:

«وَمِنْ هُنَا أَبَانَ ابْنُ حَزْمٍ عَنْ مَنَهِجِهِ، وَوَقَفَ حَيْثُ وَقَفَ الشَّرْعُ، وَجَعَلَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ أَصْلًا لَهُ فِي اسْتِقَاءِ الشَّرْعِ، وَتَعَصَّبَ وَدَافَعَ حَقَّ دِفَاعٍ وَحَقُّهُ لَهُ ذَلِكَ- عَنْهُمَا بِكُلِّ مَا أُوتِيَ مِنْ قُوَّةِ الْفَهْمِ وَالِاسْتِدْلَالِ.

فَقَالَ بَعْدَ بَيَانِ الأدلة: «فَصَحَّ بِهَذِهِ الآيَةِ بَقِيْنًا أَنَّ الدِّينَ كُلَّهُ لَا يُؤْخَذُ إِلَّا عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَهُوَ الَّذِي يَبْلُغُ إِلَيْنَا أَمْرَ رَبِّنَا عَزَّ وَجَلَّ وَنَهْيَهُ وَإِبَاحَتَهُ، لَا يُبْلَغُ إِلَيْنَا شَيْئًا عَنِ اللَّهِ تَعَالَى أَحَدٌ غَيْرُهُ، وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَقُولُ شَيْئًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، لَكِنْ عَنِ رَبِّهِ تَعَالَى، ثُمَّ عَلَى أَلْسِنَةِ أُولِي الْأَمْرِ مِنَّا، فَهُمْ الَّذِينَ يَبْلُغُونَ إِلَيْنَا جَيْلًا بَعْدَ جَيْلٍ مَا أَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ شَيْئًا أَصْلًا، لَكِنْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هَذِهِ صِفَةُ الدِّينِ الْحَقِّ الَّذِي كُلُّ مَا عَدَاهُ فِاطِلٌ، وَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ، إِذْ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَيْسَ مِنَ دِينِ اللَّهِ أَصْلًا، وَمَا لَمْ يُبَيِّنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ أَصْلًا، وَمَا لَمْ يُبَيِّنْهُ إِلَيْنَا أَوَّلُ الْأَمْرِ مِنَّا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ أَصْلًا». (الإحكام ١٣١/١-١٤)

٢١- موقف ابن حزم من المقلدة:

«وَقَدْ عَاشَرَ ابْنَ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي عَصْرِهِ وَمَكَانٍ قَدْ كَثُرَ فِيهِمَا الْمُقْلِدُونَ، وَقَلَ الْمُجْتَهِدُونَ، فَعُودِي أَشَدَّ الْعَدَاءِ عَنِّي فِي عَصْرِهِ وَمِنْ حُسَادِهِ، فَارْتَدَّ عَلَيْهِمْ بِإِنْكَارٍ شَدِيدٍ، وَحَارَبَ صِفَةَ التَّقْلِيدِ عَنْهُمْ، لِأَنَّ كَلْفَنَا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَلَمْ نُكَلِّفْ

«إن خبر الواحد العدل المتصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحكام الشريعة يوجب العلم، ولا يجوز فيه البتة الكذب ولا الوهم». قال الله عز وجل عن نبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿وما ينطق عن الهوى. إن هو إلا وحيي يُوحى﴾. وقال تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾. وقال تعالى: ﴿لَتبَيِّنَ لِّلنَّاسِ مَا نَزَلَ بِهِم﴾. فصَحَّ أن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدين وحي من عند الله عز وجل لا شك في ذلك، ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة في أن كل وحي نزل من عند الله تعالى فهو ذِكْرٌ منزل، فالوحي كله محفوظ بحفظ الله تعالى له ييقن، وكل ما تكفل الله بحفظه فمضمون أن لا يضيع منه، وأن لا يُحرف منه شيء أبداً لا يأتي البيان بطلانه...». [الإحكام ١/١٠١٤]

٢٧- ضرورة التثبت من النص:

قلت: فظاهر هذا الكلام جيد: أننا مُلزَمون باتِّباع الوحي أينما نزل، وكيفما كان، ولكن المشكلة المعترضة هي: كيف نتثبت من هذا الذي يُدعى أنه من الله أو من رسوله، فهذا الذي اختلفوا فيه أكثر ما يكون، لأنهم متفقون أن ما نزل من وحي فاتباعه واجب أمرًا ونهيًا. ولم يكن الأمر واضحاً في هذا التثبت في عصر الإسلام الأول بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إلا في أجزاء يسيرة. أمّا عندما فُشا نقل الحديث، وقلت الصحابة، وكثر المتلقون عمن بقي منهم، وصار لهم تلامذة يتلقون من أفواههم السنة، وما سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم، فلاحظ بعض النابهين منهم أن بعض الأحاديث تعارض تعارضاً يبيّن، وبعضها منها لم يشتبه؛ ينجذ مصالح معينة في الفتنة وبعدها، وبعضها منها يتنافى أصول الإسلام، وبعضها اعترف بكنبه... إذ لا بُدَّ مع وجود هذه الملاحظة أن يكون مؤشراً إلى أشياء قد تكون خفية، ولا يمكن من خلالها أن يُبين الكذب أو الوهم، ففكروا لوضع أصول ضابطة تحمي السنة من التحريف، واتخذوا غير قرون أصولاً مختلفة، لذا جاءت النتائج مختلفة أيضاً في بعض منها... وهذه الأصول

بعض المسائل قد تخالف بأحاديث صحيحة، فلا مجال لقبولها ومخالفة ما صَحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومن عرف حجة على من لم يعرف، فإذا اطلع أحد على علم ما، ورجح قولاً أو بنى مسألة من المسائل مخالفاً فيها من تقدمه، فإن كان من تقدمه مطلعاً على هذا العلم كلاحقه، كان في المسألة عند المقلد قولان. وإن بنى من تقدمه المسألة دون أن يكون له دراسة من جاء بعده عُذُّ مقصراً ولم يناقِض من جاء بعد بما سبق عند الأولين. وعلى أي فالتيجة عند المقلد ظنية، لا تعني أن أحدهما مُصيب أو خاطئ إلا اعتباراً.

٢٥- مقارنة الأئمة بالحديث الصحيح في رأيه ليس منهجاً:

وهو - وإن سلم أحياناً بحجة التأخر تقليداً - لا يعرف أيضاً أصول المتقدم في هذه الحجة، إذ ليس كل حديث صحيح عند التأخر واجب أن يحكم عن المتقدم صيغته، إلا إذا كان الحديث على منهج المتقدم يكون صحيحاً أيضاً. ثم يُنظر في الفهم والمعارضة... وهذا كله - وقد غاب عن المقلد - يجعل صعوبة في مقارنة المقلد بين الرايين، فليجأ إلى اعتبار رأي متبع عنده في المسألة ويصير هو القناعة. وهذه المشكلة لم يجل منها مذهب، وإن كان من أصوله عدم التقليد، فإن الزمان قليل أن يحكي هذا الأصل حقيقة، ولا عبرة ببقائه لفظاً، كما ورد عن الأئمة المتبوعين، فلم يلتفت التابعون لقصورهم عن الاجتهاد الذي كان منهم، ولتنبههم هذه المذاهب في مدارس تدعو إلى فكر معين، فيعشق المادة الأولى التي تُعطى له، وقل من يتحرر من مادة التقليد، والناس في ذلك مراتب.

٢٦- تطور المناهج الحديثية عند المتقدمين، وطرق

النقد:

* ولم يكن ابن حزم رحمه الله مُنصفاً أن رد على المخالفين لمسألة أو فهم تبناه، لم يفهم المخالف فهمه. فقال كلاماً ظاهره حسن، وباطنه فيه مغالطات كثيرة جداً، قال:

ولا أحبُّ أن يفهم كلامي هذا أن المتقدمين كانوا ينظرون إلى متون الأحاديث، فيحكمونها إلى عقولهم، لا بل هذا بعيد إن كان غير متعلق بجزئية أخرى، وإنما أعني بتدخل العقل في هذه المسألة: أن الجرح والتعديل يُحكمُ بالعقل: بمعرفة الراوي، وسبب مروياته، ومقارنة الروايات بمرويات الأقران، وتعليل غرابة الإسناد، وتأخر شهرته، وملاحظة تدليس وإرساله، وانفراده... إلى غير ذلك.

٣٠- لا تكون الحجة على الخصم إلا بتسليمه بأصول الحجة:

وهذا كلام طويل لا داعي لإيراده بالتفصيل هنا، وإنما الذي أريد: أن صحة السنة عند ابن حزم ضمن الشرط الذي يعرفه ابن حزم؛ لا يعني أنها صحيحة عند الطرف الآخر المخالف لها، بل قد يكون له توجه آخر في معالجتها ضمن أصول أخرى يتبناها. هذا من جهة.

٣١- بعد الثبوت من النص يأتي فهمه:

ومن أخرى فإن الحديث قد يصح على المناهج كلها، أو منهج المخالف له، لكن لا يعني صحته أنه ينبغي له أن يفهم منه ما فهم الآخرون من المخالفين، وهنا تنتقل إلى أصول أخرى للفهم -بعد أن اتينا من أصول الثبوت- فنجد أن أصول الفقه مختلفة، فما يتبناه ابن حزم يخالف جمهوراً من المذاهب، وكذا في كل مذهب ما يخالف جمهوراً من المذاهب، لأن أصول الفقه قائمة في أغلبها على اللغة والرأي، وكلاهما لا يمكن الاتفاق في الجزئيات جميعاً، لاتساع مذاهب اللغويين، ولأن الرأي في التبيين قائم على برهان عقلي... فمن أراد أن يبرهن رأياً فليعلم أن يغوص في أصول المخالف ومناقشتها، لا في الجزئيات التي قد لا يظهر -في الانتصار لها- الجوهر الأصولي فيها.

٣٢- بُعد ابن حزم من قواعد المحدثين المتقدمين:

* المطلع على كتب المتقدمين في المسائل الحديثة المعللة، وقضايا الجرح والتعديل، يجد أن الصورة التي بُني عليها ذاك الصرح قد اختلف كثيراً عند المتأخرين، لعدم

لم تكن قواعد مكتوبة في أوج التفكير الحديثي، وإنما هي تطبيقات يُفِيدُ كُلُّ مجموعةٍ منها لوضع أصلٍ عندهم، على شذوذ في جزئيات منها. قد تكونت نتجت بسبب الارتجال في بعض المناسبات، وتفاوت العلم عند الأئمة في فترة زمنية طويلة، وملاحظات أخرى تنسُدُ في ذهن الإمام في ذاك الحديث...

٢٨- أصول الجرح والتعديل إنما هي أصول عقلية تطورت مع الزمن:

ونلاحظ أيضاً أن الأصول التي وضعت أو طبقت في الجرح والتعديل إنما هي أصول عقلية مجتة، لا علاقة لها بالشرع لا من قريب ولا من بعيد، أي: لم يكن الشرع ناصراً على التوثيق والتجريح في كل جزئية منها، لكن لما وجدوا أنهم في مآزق التحريف والكذب في سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، أخذوا يفكرون بالأخذ والرد للرواية شيئاً فشيئاً، فوضع شعبة مبادئ لهذا العلم، وتبعه يحيى القطان وابن مهدي، وتبعهما علي بن المديني، وأحمد، وابن معين... وما زال في تطوير حتى بلغ أوجُه أيام البخاري وأبي حاتم وأبي زرعة، وصار ما عندهم من الفهم يغولهم لوضع كتب تطبيقية تفيد الأصول التي استقرت عندهم. وهذا الانتقال الزمني والمنهجي في كيفية التطبيق أدى إلى نتائج مختلف فيها، لم يفهم المتأخرون وجه الصواب فيما بينها إلا بطلب التفسير للجرح، أو بكثرة القائلين في المادة الواحدة، وهذان الأمران لا يدلان من قريب أو بعيد صحة المسألة أو خطاها، إنما الذي يقضي في المسألة هو أن نفهم أصول هذا الاختلاف، وعلام بُني، وبذا يتضح أن ما لم يُفسر من قبل ابن معين مثلاً يندرج تحت أصل من الأصول العقلية في البحث، فنصل إلى النتائج الصحيحة، ونستطيع حينها أن نحاكم الأئمة إلى أصولهم أولاً، ثم إلى أصول غيرهم ثانياً.

٢٩- ما أعنيه بالأصول العقلية في الجرح والتعديل:

٣٣- نظرة ابن حزم في الحديث نظرة ظاهريّة:

فتقول:

نشأ ابنُ حزمُ في الأندلس، وعاشَ فيها، ولم تدخل الكتبُ الحديثيةُ كلّها إليها، ولم يتمكن ابنُ حزم من النظر في ما أحيط به هذا العلم من كتب التعليل والجرح والتعديل وغيرها. فاعتمد على مجموعة من الكتب الحديثية، كما يلاحظُ من اعترافه في الرسائل، وفي مادة كتبه، ودَرَسَ مجموعةً من الكتب في مسائل الجرح والتعديل، ونَظَرَ فيما كتب الأولونَ نظرةً ظاهريّةً لا تفحصُ فيها، بل من جاء بعده استدرك عليه أشياء وأشياء كما أفاد الذهبي في «السير».

٣٤- طريقة ابن حزم في الحكم على الحديث:

والمتعمّنُ في طريقة تصحيحه وتضعيفه يجدها طريقةً لا تخلو من بيان أنّ فلاناً لا يُدري مَنْ هو، وأنّ فلاناً ضعيفُ الحديث، وأنّ فلاناً لا يُحتجُّ به... ونحوها. وهذه الأمور أغلبها منقولٌ عن المتقدمين إلا في أشياء لم تصلُ عنهم في روايةٍ في بلاد الأندلس، فأطلق عليهم القول بالجهالة، وهذا من أكبر المؤاخذات عليه كما يأتي.

٣٥- لا عمقَ عند ابن حزم في معرفة الجليل:

ولا نجدُ عند ابن حزم عمقاً في معرفته بالعللِ وبيانها، وطرق المعرفة التي نجدها عند أئمة العلم المعترف لهم بالفضل والتقدم. بل نجدُ عنده أحياناً (سطحية) في التعبير، واعتماداً على الآخرين في مجال التصحيح دون أن يُعمَلَ فيه الفكر. وستجدُ في هذا الكتاب بعضَ الأمثلة التي غفلَ عنها رحمه الله.

وفي غيره من الأمثلة الكثير، أدكرُ منها مثلاً مشهوراً اغترَّ الكثيرون به في تبني رأي ابن حزم في الحديث.

٣٦- حديثُ المعازف وطريقة ابن حزم في ردّه:

فقد أورد في «المغلي» ٥٩/٩: ومن طريق البخاري قال هشامُ بن عمار، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر،

غوصهم في المسائل الاجتهادية، ومحاولة الربط في ما طبقوا من الجرح والتعديل والعلل عامة، بل أخذَ المتأخرون بالقضايا النصوص عليها من توثيق فلان أو تضعيفه، عن طريق الدراسة من كتب الجرح والتعديل، والنظر فيمن وثق أو ضعّف، ومعرفة الكمّ له، ومن اشترطه في الصحيح أو تركه، تاركين من خلال ذلك النظر الأصيل الذي كان عند المتقدمين، من بيان علّة المخالفة، أو التفرد عن المشاهير، أو الضعف في بعض الشايخ، أو التوقف في أمر الراوي لقلّة حديثه وجهالة حاله، أو التعليل للاتصال في الإسناد أو انقطاعه، أو النظر إلى إسناد من خلال إسناد آخر، أو تعليل المرفوع المتصل بالمرسل والموقوف والمقطوع... ومتى يتجه ذلك التعليل، أو التفرقة بين طرق المندلس والمرسل، أو إطلاق اللفظ المناسب في كل موقف من مواقف الراوي..

إلى غير ذلك من المسائل التي لم يتمكن من معرفتها حق المعرفة إلا من أوجدها تأصيلاً واجتهاداً، وهذا لا يكون إلا عند المتقدمين انتهاءً بالقرن الثالث تقريباً، مع العلم أنّهم ليسوا سواءً في هذه الصنعة، فبعضهم كان صاحب معرفةٍ ودكاء، وبعضهم كان يتساهل في الرواية بالنسبة إلى غيره. وكذا مَنْ جاء بعد القرن الثالث: بعضهم لا يعرف من صنعة الحديث إلا القشور، وبعضهم استطاع أن يفهم بعض مهمّات المسائل عند المتقدمين، فبرز فيها، لكنّ الحدّ الفاصل فيما نظنُّ بين المتقدمين الأصلاء في هذا الفن وغيرهم من المتأخرين هو القرن الثالث، ثم بدأ ينحدر هذا العلم شيئاً فشيئاً، حتى وصل إلى عصر ابن عبد البر وابن حزم.. فكانا في نهاية الشوط الذي جاء بعد المتقدمين، ليبدأ شوطٌ آخر من الانحدار بعدها أسقط كثيرٌ من أساسيات علم الحديث وجوهره، وصار تقليداً يمتدّ بلا منهج مُبَع إلا نقل أقوال من تقدم، وترجيحاً بين الأقوال في الراوي دون أساسٍ من الاجتهاد الذي عرّفه المتقدمون.

ولا أريدُ أنْ أخوض غمارَ المتأخرين في البحث والردّ والمناقشة، فالموضوع أكبرُ من أن يُعالج في مقدمة هذا الكتاب، وإنّما الذي أطرّقه هو: أين ابنُ حزم من هذا كلّهُ؟ وما هي المنهجية المتبعة عنده في أصول هذا العلم؟

وذكره في «تعليق التعليق» ١٧/٥ الذي من شرطه أن يذكر تعليقات البخاري، فذكر الحديث وقال: هكذا وَقَعَ في جميع الروايات معلقاً، ثم ذكر في «الفتح» ٥٢/١٠ أن الزركشي نصّ في توضيحه على تعليق الحديث. وبين ابن الصلاح أيضاً في «مقدمة علوم الحديث» ص ٧٢ أن هذا التعليق صورته صورة الانقطاع، وليس حكمه حكمه...

٣٨- التعليق عند البخاري اصطلاحاً وليس انقطاعاً:

قلت: ففي هذا كله وغيره إشارة أن التعليق عند البخاري لا يقتضي الانقطاع، وإنما هو اصطلاح خارج عن المألوف في الصحيح، لُوَحِظَ وضعه في «الصحيح» لأسباب عدة، منها أن يكون هناك خلل في الإسناد، ومنها أن يكون في الحديث مخالفة لما هو أصح، ومنها أن يكون ذكر في موضع آخر من الصحيح...، ومنها أن يكون خبراً موقوفاً...

٣٩- وهم آخر لابن حزم في المازف:

فقول ابن حزم في الحديث «منقطع لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد» ليس صحيحاً، لأنه لم يثبت الانقطاع ولا أدري لِمَ ذكر صدقة، وقد كان هشام أولى بالذكر، وهو الذي يريد ابن حزم. وقد عبّر عن هذا في رسالته في الغناء (الرسائل ١/ ٤٣٤) فقال: وأما حديث البخاري فلم يورده البخاري مستنداً، وإنما قال فيه: قال هشام بن عمار.

٤٠- ابن حزم لم يدرك العلة في الحديث:

ثم الذي ذكر ابن حزم ليس اعلالاً للحديث، وليس كل حديث علق في «الصحيح» كان في حكم الضعيف، فقد يكون هذا في بعض الاحاديث دون بعض. فكان الأولى منه أن يبحث عن علة الحديث، وأن لا ينشئ بأمور لا تمت إلى الحديث بصلة من حيث الضعف والصحة، لا سيما أنه ورد، من طرق عن هشام في غير الصحيح. ولي في هذا الحديث دراسة مختصرة أودعتها في بعض الجرائد، العدا الأخير منها، وكنت قد كتبت في

حدثنا عطية بن قيس الكلبي، حدثني عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال: حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري- ووالله ما كذبتني- أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ليكونن من أمتي قوم يستحلون الحرّ والحريم والخمر والمغازف».

فعلق عليه بقوله تضعيفاً: «وهذا منقطع لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد».

٣٧- بيان وهم ابن حزم في حديث المازف:

وهذا وهم واضح من جهتين:

الأولى: أنه لو أراد بانقطاعه أن البخاري لا يحتاج به وليس الحديث على شرطه، لأوخذ أنه قد ورد متصلاً عند غير البخاري، كابن حبان والإسماعيلي وغيرهما. فكان عليه أن يدرس الإسناد من غير ما ذكر البخاري، ومن غير الاعتماد عليه وحده، لا سيما أن ابن حزم ليس من الذين يقفون في دراستهم عند إمام دون أن يكون أمامه وضوح في علة الحديث من أحد أطرافه.

الثاني: أن الحديث لا يُجزم بانقطاعه، ولا يظن ذلك من قريب، ذلك أن البخاري أدرك هشام بن عمار وسمع منه، فلا يصار إلى الانقطاع أو مظنته إلا إذا وُجد دليل يبين ذلك، وإلا فالأصل الاتصال. ولا علاقة لهذا بمصطلح التعليق الذي عُرف في «صحيح البخاري»، وهو اصطلاح أدرك من خلال التطبيقات في «الصحيح» فوجدنا أن البخاري يلجأ أحياناً في الصحيح إلى ذكر الإسناد بأكمله مصدراً بإياه بقوله: «قال» أو «قال لي». ويريد به شيئاً آخر غير الذي في «حدثنا»، لا أنه من قبيل الانقطاع، وإنما يشعر من أكثرها مما ورد ببعض الإسناد: أن فيها ما يستدعي البخاري أن لا يجعله من أصل كتابه في الاحتجاج، بسبب علة في الإسناد ظاهرة أو غير ظاهرة، والأسباب التي تجعل البخاري يلجأ إلى صورة التعليق كثيرة، فضلنا فيها في غير هذا الكتاب.

وقد ذكر ابن حجر في «مقدمة الفتح» ص ٤٤٩ صراحة أن البخاري علق هذا الحديث في «الأثرية».

لم يروه أحد معه، وهل في الاستخفاف بالسنة أكثر من هذا؟!... [الإحكام ١/١٣١]

٤٢- ابن حزم بعيدٌ عن علل المتقدمين وترجيحاتهم:

قلت: ف فيما ذكر ابن حزم بُعد عن منهج المتقدمين في معارضة الرويات للراوي الواحد على غيره من الأقران أو الرواة، وكتاب «التاريخ الكبير» للبخاري، و«ضعفاء العقيلي»، و«علل أحمد»، و«علل ابن أبي حاتم»، و«علل الدارقطني» مليئةٌ بأمثلة أعلت أحاديثها وهي في ظاهرها أسانيد صحيحة، بأنها قد جاءت بإسناد مرسل، أو إسناد موقوف، ورجحوا المرسل وغيره مما يُعلُّ به مع صحة ذلك الإسناد بانفراده.

٤٣- طريقة المتقدمين في المعرفة الحديثية:

وأسباب ذلك عند المتقدمين أنهم ينظرون إلى الراوي بمنهجية من عدة أمور: قيمة هذا الراوي بنفسه، ثم معرفة الراوي بشيخه هذا خاصة (في الحديث المذكور)، ثم معرفة الراوي بتلميذه الراوي عنه، وهل الانفراد عند الراوي أم تلميذه، ثم مقارنة رواية الراوي بروايات الراوي إن كان يعارضها شيء، أو روايات الآخرين.. وهكذا في سلسة من البحث.

٤٤- طريقة الترجيح بين المرفوع والموقوف، والمرسل والموصول:

فمثلاً إذا رَوَى راوٍ ثقة حديثاً فرفعه ووصله، ورواه آخرون من الثقات إلا أنهم أرسلوه، فإنَّ المرسل يرجح على رواية الموصول، لا سيما إذا كان الاتصال بالعادة معروفاً، ويُعل عند الإمام أحمد وأبي حاتم ونحوهما بلزوم الطريق، ويريدون بهذا الاصطلاح أنَّ الوصل بهذا الإسناد أقرب إلى النفس لأنَّ الأصل الذي يُحفظ وغيره تبع في الرواية، ليس فيه كبير اهتمام إلا من باب زيادة الرويات عند الراوي، ولا يخالف أحد ذلك الأصل إلا لحفظ له، وإلا كان الموصول أقرب إلى روايته، لأنَّ يحفظه، فلم يعدل

الأحاديث الأخرى لأودعها الجريدة، إلا أنها أغلقت، ولم يصدر منها شيء بعد. وقد ردَّ عليَّ بعضهم، وليته ما ردَّ، فإنَّه لم يفهم ممَّا كتبت شيئاً، وأجلتني من الآن فصاعداً مضطراً أنَّ أفضل أشياء أظنها مسلمة عند متأخري العلماء أو طلاب العلم، لما وجدت من الذي رد علي، أنَّه في وادٍ وكتابي في وادٍ آخر، ومن أراد أن يتأكد ونظر في رده، فلينظر ما كتبت، وقد اضطررت أن أذكرها كاملة في بعض رسائلي «حوار»، الطبعة الثانية.

٤١- قواعد ابن حزم في الحديث صماء:

❖ ونلاحظ فيما كتب ابن حزم أنه أخذ بعض القواعد الصماء من سبقه، وليس فيها كبير معنى في المعرفة الحديثية، فأدعى:

«أن العدل إذا رَوَى عن مثله خيراً حتى يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم، فقد وجب الأخذ به، ولزمت طاعته والقطع به، سواء أرسله غيره أو أوقفه سواء، أو رواه كذاب من الناس، وسواء روي من طريق أخرى أو لم يرو إلا من تلك الطريق، وسواء كان ناقله عبداً أو امرأة أو لم يكن. وإنما الشرط العدالة والتفقه فقط. وإنَّ العجب لكثر من قوم من المدعين أنهم قائلون بخبر الواحد، ثم يُعللون ما خالف مذاهبيهم من الأحاديث الصحيحة بأن يقولوا: هذا ما لم يروه إلا فلان، ولم يعرف له شجر من غير هذا الطريق.

قال ابن حزم: وهذا جهلٌ شديد وسقوط مفرط، لأنهم قد اتفقوا معنا على وجوب قبول خبر الواحد والأخذ به، ثم هم ذابوا يتعللون في ترك السنة بأنه خبر واحد، والعجب أنهم يأخذون بذلك إذا اشتبهوا فهذا محمد بن مسلم الزهري له نحو تسعين حديثاً انفرد بها النبي صلى الله عليه وسلم، لم يروها أحد من الناس سواء، ليس أحد من الأئمة إلا وله أخبار انفرد بها، ما تعلل أحد من هؤلاء في رد شيء منها بذلك، فليت شعري ما الفرق بين من قبلوا خبره ولم يروه أحد معه، وبين من ردوا خبره لأنه

عنه إلا بسبب أنه هكذا حفظه، وهذا الحكم طبعاً يعتمد على المقارنة بين الموصول والمُرسَل في نفسيهما من حيث المعرفة والتوثيق. وانظر على هذا أمثلة كثيرة في «شرح العلل» لابن رجب، لا سيما في الطبقات للمشاهير.

٤٥ - المقارنة بين الشيوخ والأئمة:

وليست القاعدة بالتي تحدد ذلك، وإنما في كل حديث صنعة حديثة واحتمالية من الترجيح تختلف عن الحديث الآخر الذي فيه قرب من علة الأول. وسبب ذلك الاختلاف في الأحكام مع أن القاعدة واحدة: أن الرواة ليسوا متساوين في الاحتمالات التي ذكرنا، فالثقات طبقات، وما احتُمِل من ثقة قد يُرد من ثقة آخر... ومن الصعب جداً أن تُقرر قاعدة تشمل فيها الاحتمالات، لذا كان المتقدمون يختلفون الواحد منهم مع غيره في تطبيقات ونتائج القاعدة الواحدة، لا لأنه خرقها ولم يعرفها، بل لأن أبعادها عنده تمشي بكثير من الجزئيات، فكل احتمال أو جزئية من الرواية تحول مسار الحكم النهائي في المسألة. وهذا ما سأوضحه إن شاء الله في كتابي عن المنهجية عند الحديثين.

٤٩ - السبر والمقارنة هي القاضية على الراوي:

وأما ما تعرض إليه ابن حزم رحمه الله من التفرد وربط ذلك بنجر الأحاد فمغالطة كبيرة جداً، إذ تقدمو الحديثين يعملون حديث الراوي الواحد على طبقات ومراتب، لا سيما الراوي عن المشاهير والمكثر عنهم، فهم يقبلون رواية معمر بن راشد في الزهري مثلاً، ومعمّر ثقة لا يُشكُّ فيه، لكن إذا روى معمر عن الزهري خارج اليمن نُظِرَ فيه، لأنه حدث من حفظه، وإذا روى عن ثابت البناني وقائدة وهشام بن عروة وهؤلاء فإن حديثه عنهم يكون ضعيفاً، ذلك أنهم سبروا رواية معمر عن قتادة، فوجدوا أنه لا يكاد يُقيم حديثه على وجهه... فهذه النتائج التي عُلمت من خلال الرواية والسبر والمقارنة هي القاضية على الراوي الثقة في تلك الجزئية فقط، لأنهم لما جاؤوا إلى حديثه عن الزهري وجدوا أكثرها قد توبع فيها ومستقيمة، وكذا في حديثه عن عبدالله بن طاووس مثلاً، وغللوا ما أخطأ فيه عن الزهري أنه رواه خارج اليمن بلا كتاب معه، وغللوا ما أخطأ عن قتادة أنه سمع منه وهو صغير فلم يحفظ الأسانيد. وغللوا خطأ بعض الروايات الأخرى بأنه لم يكن منصرفاً إلى الحفظ عن ذلك الشيخ، فاحتاج إليها بعد

ونقل ابن رجب ٨٤١/٢ مثال ذلك عن حماد بن سلمه، عن ثابت عن حبيب بن أبي سبيعة الضبيعي، عن الحارث أن رجلاً قال: يا رسول الله.. الحديث وخالفه من لم يكن في حفظه بذلك من الشيوخ الرواة عن ثابت كعبارك بن فضالة وحسين بن واقد ونحوهما، فرووه عن ثابت، عن أنس مرفوعاً. وحكم الحفاظ منا بصحة قول حماد وخطأ من خالفه، منهم أبو حاتم والنسائي والدارقطني. قال أبو حاتم: مبارك لزم الطريق: يعني أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قل حفظه، بخلاف ما قاله حماد بن سلمه، فإن في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ. وأبو حاتم كثيراً ما يُعلّل الأحاديث بمثل هذا وكذلك غيره من الأئمة.

٤٦ - من عليه مدارُ الإسناد عند الاختلاف:

وأما إذا روى جمع حديثاً موصولاً ورواه جمع مرسلاً أو موقوفاً، وكانوا ثقات، فيحمل هذا الخلاف على شيخهم الذي دار عليه الخلاف، وإن كان جليلاً في الحفظ، كما تجد ذلك الاختلاف عن يحيى بن أبي كثير وغيره من المشاهير.

٤٧ - الترجيح للأحفظ والأكثر:

وأما إذا روى جمع رواية موصولة، ورواه ثقة أو ثقتان على وجه آخر من الإسناد، فإن الترجيح للأحفظ والأكثر، إلا إذا روى أحد الثقات الجمع بين الوجهين، فيحمل أن الشيخ يرويه على وجهين، مرة هكذا ومرة هكذا. ثم يُنظر إليه بأنه حفظه على وجهين، أو اضطرب فيه، فأخطأ في أحد روايتيه.

٤٨ - لكل حديث صنعة حديثة:

عنهم ما سمع، ولم يكن بعدد قد نَصَحَ علم الحديث وصار يُطْلَبُ، إلا من قِيلَ بعض دون بعض، لذا لم تكن المتابعة في الغالب هي الدليل على خطأ فلان أو صوابه، لأن كثيراً من رواية التابعين ليس فيها متابعات، لكن لما اشتهر هؤلاء التابعون بالطلب والرواية والأمانة، وشهد لهم من في عصرهم، ولم يجدوا في ما رَوَوْا منكري في المتن مِمَّا يخالف صريحاً واضحاً من مسلمات الدين، قبلوا حديثهم وإن لم يُتَابِعْ في نسبة كبيرة منها، بل يكفي أن يتابع بعض حديثه ليدل على مؤثر من الصدق والضبط.

وكان من بعدهم عالماً بأمرهم، يستطيعون أن يميزوا الخبيث من الطيب، فإذا أكثر الراوي حديث ما عن أنس، وتفحصوا روايته، قالوا: هذه الأحاديث لا تشبه أحاديث أنس، وهي أشبه بأقوال الحسن البصري، ذلك أنهم وجدوا بعضها يُروى من كلام الحسن، ووجدوا طريقها أقرب إلى لفظه ومعناه، ووجدوا أنها لا تتابع من قبل الثقات.. فإذا جاء مثل هذا استكبر... وهناك طرق أخرى لمعرفة الضابط وغير الضابط من هذه الطبقة الأولى، والثانية من الرواة.

٥٤- طبقة تابعي التابعين فمن بعدهم هم محاكمة

أخرى في التفرد:

أمَّا المتأخرون عنهم نسبياً، وأعني بهم أصحاب قتادة، وأصحاب الزهري، وأصحاب هشام بن عروة، وأصحاب أبي إسحاق السبيعي، وأصحاب محمد بن سيرين ونحوهم.. فتم لهم محاكمة أخرى مختلفة نوعاً ما عن سابقتها، ذلك أنَّ الحديث وصل في زمنهم إلى مرحلة الاهتمام بالتابعة والسفر والطلب، وتوافد التلامذة لتلقي العلم عنهم، وأصبح من عنده حديث يحاول أن يلقيه على غيره، ويحاول غيره أن يسمعه منه، لجمع المادة الحديثية... فمثل هؤلاء يتم الفحص عنهم بأدوات المتابعة من جهات عدة:

فرواها. إلى غير ذلك، مما لو كُتِبَ في هذه الجزئية فقط لكان مجلدات من البحث والتعقيب والتبيين والاستدراك في بيان حال الرواة واحداً تلو الآخر، ولم يفعل المتقدمون ذلك نظرياً إلا في أفراد وأمثلة، ولجؤوا إلى التطبيق الكثير الذي كان أكثر مهمهم، ولم يسألوا في زمنهم عن كل ما ساروا عليه عملياً، بل عن جزئيات منها، ليقاس على غيره، فاعتزَّ المتأخرون أنَّ هذا ما عندهم فقط، بل لم يلتفتوا أيضاً إلى هذه التنبيهات القليلة التي ذكرنا مثلاً منها.

٥٥- تقرير مغالطة ابن حزم في قبول انفراد الراوي عموماً:

لذا فمن المغالطة من ابن حزم أنَّ يُقرر أنَّ انفراد الراوي بحديث، هو بمنزلة خبر الواحد الذي جاءنا ثقة عن ثقة، فقبل بهذا عملياً- كما رأيت في كتبه- كثيراً من الأحاديث المعلولة على طريقة السابقين. فلم يلتفت إلى الأوهام التي تعترض الراوي في شيخ معين دون غيره..

٥٦- قبول الانفراد يعتمد على نوعية الراوي:

وهذا أيضاً يعتمد على نوعية الراوي في التوثيق، فمثل الزهري الذي مثل عليه بالانفراد، وأنه انفرد في تسعين حديثاً لا ينطبق مع ما قرأنا سابقاً، لأن أمر التفرد الذي بحثناه ينصب في الطبقات التي اشتهر منها الحديث.

٥٧- تفرد الصحابي ليس علة:

فالصحابي مثلاً لا يمكن لنا أن نُقرر تفرده علة، لأنه قد يكون الوحيد الذي سمعه، وقد يكون غيره سمع الحديث معه فلم يكن منه مناسبة لروايته، أو مات قديماً دون أن يتفوه به، أو عاش طويلاً وأداه فلم يشتهر عنه ولم يصلنا... في احتمالات منطقية عدة.

٥٨- تفردات التابعين يُنظر فيها من جهة المناكير:

وكذا التابعون، فإن الرواية عندهم كانت قليلة، وقد يتخصص الراوي منهم في مشايخ معدودين، وقد يروي

٥٥- ضرورة الفحص بالمطابقة عند التفرد:

٥٨- لا بُدُّ للكثرة والقلّة من دليل:

أقول: إنهم اتفقوا على أشياء. فما اتفقوا فيه أخذناه، وما اختلفوا فيه اعتباراً نظرنا في التعليل، ولا يلزم أن يكون التعليل مكتوباً عند كل واحد منهم، بل يسار فيه على طريقة المجتهدين من أصل الصنعة، لنستطيع الترجيح، وليست الكثرة قاضية إن لم يصحبها دليل، فإن دلت على الأقل شهرة كان هو المتوجه والقاضي في المسألة.

٥٩- مذهب عجيب لابن حزم في التدليس:

* ولابن حزم مذهب عجيب في التدليس يذُّ أنه لم يستوعب كلام المتقدمين فيه، وكلامهم هو العقلي في المسألة، ولا أدري كيف يغيب عنه التدليل المنطقي فيها، وهو الذي أوتي مجادلة ومناظرة في محاكماته العقلية والقلية. وهذا نص كلامه:

«وأما المدلس فيقسم إلى قسمين:

أحدهما: حافظٌ عدلٌ أرسل حديثه، وربما أسنده، وربما حدث به على سبيل المذاكرة أو الفتيا أو المناظرة، فلم يذكر له سنداً، وربما اقتصر على ذكر بعض روايته دون بعض، فهذا لا يضر ذلك سائر رواياته شيئاً، لأن هذا ليس جرحاً ولا غفلة، لكننا نترك من حديثه ما علمنا يقيناً أنه أرسله وما علمنا أنه أسقط بعض من في إسناده ونأخذ من حديثه ما لم نوقن فيه شيئاً من ذلك.

وسواء قال: أخبرنا فلان، أو قال: عن فلان، أو قال: فلان عن فلان، كل ذلك واجب قبوله ما لم يتيقن أنه أورد حديثاً بعينه إيراداً غير مسند، فإن أيقنا ذلك تركنا ذلك الحديث وحده فقط وأخذنا سائر رواياته. وقد روينا عن عبد الرزاق بن همام قال: كان معمرٌ يرسل لنا أحاديث، فلما قدم عليه عبد الله بن المبارك أسندناها له. وهذا النوع: منهم كان جلة أصحاب الحديث وأئمة المسلمين كالخسن البصري، وأبي إسحاق السبيعي، وقتادة بن دعامة، وعمرو بن دينار، وسليمان الأعمش، وأبي الزبير، وسفيان الثوري، وسفيان ابن عيينة. وقد أدخل علي بن عمر الدارقطني فيهم

ينظرون إلى الرواي في نفسه وشهادة غيره فيه، ثم ينظرون إلى رواية الرواي عن ذلك الشيخ بعينه والكلم الذي يروي عنه، ونسبة ما يتابع فيه وما يخالف فيه. ثم ينظرون إلى رواية الرواي عن كل أحد يروي عنه؛ سابرين حديثه وحديث الأقران ومقارنة بمن شهد له بكثرة لزوم والعدالة وكثرة ما عنده من الرواية وغيرها. ثم تختلف الأنظار ضمن النسبة التي ذكرت وفحصت للراوي: هل يصلح أن يكون من أوثق تلامذه الشيخ مثلاً؟ أو هو في الطبقة الثانية، أو الثالثة؟ أو هو لا يُعتبر به في هذا الشيخ خاصة، لأن ما وجد له من متابعات لا تكفي أن تقبله فيها.. إلى غير ذلك من المحاكمات التي تختلف فيها الأنظار.

٥٦- الاختلاف في بعض الروايات لاختلاف صور

العقل كما ذكرنا سابقاً:

لذا اختلفوا في بعض الروايات، وتحديد طبقة من ذلك الشيخ، فمن كان عنده أهلية الاجتهاد فليفضل ما فعلوا ضمن الأصول التي ساروا عليها، وليعتبر اعتباراً قريباً من اعتبارهم، وإلا فليزِم ما نصوا عليه ولا يتعد حتى لا يُفسد ما صنعوا.

٥٧- وجود التوثيق من بعض الأئمة دون جرح

مذكور لا يعني سكوت الآخرين توثيقاً:

وهذا لا يعني أنهم لم يتفقوا، بل اتفقوا في أشياء كثيرة أيضاً، واتفاقهم -إن ثبت- حجة على من بعدهم وأعني بالاتفاق: نقل الاتفاق من غير واحد من الأئمة، أو توارد جمع كبير من الأئمة المجتهدين المشهود لهم في القول الواحد، دون أن يكون له مخالف. وأما أن يُنقل الرأي عن واحد أو اثنين مثلاً دون وجود مخالف، مع سكوت الآخرين لأنه لم يصل إلينا في هذه المسألة منهم شيء، ولا ندري ما موقفهم... فأمّا هذا مغالطة أخرى لا تقبل، لأن الواقع يُبرهن على خطئها.

المحدثين الأعلام كانوا يبحثون في سماعات جميع التابعين وتابعيهم، ومثلوا على ذلك بأمثلة كثيرة بقومهم: لم نجد لهم سماعاً من فلان، أي: هو في حكم الانقطاع أو قُطِيتْ لكثرة التدليس والإرسال في ذلك الزمن. فأوجدوا قاعدة عقلية تُقَرِّبُ لهم فهم الاتصال والانقطاع بعد أن لم يكن مَنْ في عصر التابعين.. حريصين على معرفته في ذلك العصر، بسبب قلة الالتفات إلى الخطورة التي تكمن من خلاله، ولأن موضع التحديث به هو الفتوى والعلم، فالاهتمام في مادة المتن كان غالباً على تحري الإسناد لذا كان الإسناد في الفترة الأولى غالباً عليها العنينة، ثم بعد منتصف القرن الثاني غلب عليها التحديث، ثم غلب بعد القرن الثالث عليها الإخبار لكثرة الإجازات والمناولات التي تمت بعد.

هذه القاعدة العقلية التي تُقَرِّبُ المسألة الخطيرة في التدليس والإرسال هي أنهم يسبرون حديث الراوي عن الشيخ بعينه، فإن وجدوا حديثاً منها صرح هذا الراوي بالسماع منه، حلوا تمام حديثه على السماع تجاؤراً واضطراً، لعدم وجود النص في سماعاته وانقطاعه، وإنما تكشف هذه المسألة اكتشافاً، خلافاً للمتأخرين الذين يبحثون عن أقوال الأئمة في جزئيات السماع، فإن لم يجدوا حلوها -مع الإدراك- على الاتصال. ولو أنهم أخذوا قواعدهم في مسألة السماع واكتشاف التدليس والإرسال تقريباً، لكانوا أقرب إلى الصحة، لأنهم على هذا ساروا، وما الجزئيات التي تكلموا فيها إلا أمثلة قليلة لبعض المشاهير، بل في كتاب «التاريخ الكبير» الكثير منها ولم يتبّه إليها أحدٌ من المتأخرين.

فإذا روى الراوي حديثاً عن شيخ مدرّك له زمناً، ولم يُذكر له سماع، أشكل علينا ذلك: هل هو إرسال أو تدليس، حسب اصطلاحات المتأخرين وبعض المتقدمين الذين يفرقون بينهما أحياناً. فإذا كنا لا نعلم الإرسال والتدليس إلا عن طريق السُّبر والتقريب في مسائل السُّبر، فأيُّ يدرك أنه أرسل ولم يُدلس، مع أن احتمال التدليس وارد أنه سمع منه أشياء ولم يسمع منه أخرى، ومرة يروي عنه ومرة بالواسطة، فأيُّ تفریق لدى السامع إذا سمع

مالك بن أنس. ولم يكن كذلك، ولا يوجد له هذا إلا في قليل من حديثه أرسله مرةً وأسند أخرى.

وقسم آخر: قد صح عنهم إسقاط من لا خير فيه من أسانيدهم عمداً، وضُمَّ القوي إلى القوي تليساً على من يُحدث، وغروراً لمن يأخذ عنه، ونصراً لمن يريد تأييده من الأقوال، مما لو سُمّي من سكت عن ذكره لكان ذلك علّةً ومرضاً في الحديث. فهذا رجلٌ مجرّحٌ، وهذا فسقٌ ظاهرٌ واجبٌ اطراح جميع حديثه، صح أنه دلس فيه أو لم يصح أنه دلس فيه، وسواء قال: سمعتُ أو أخبرنا أو لم يقل، كل ذلك مردود غير مقبول لأنه ساقط العدالة، غاشٌّ لأهل الإسلام باستجازته ما ذكرنا، ومن هذا النوع كان الحسن بن عمار، وشريك بن عبدالله القاضي وغيرهما.

(الإحكام ١٣١/١-١٣٢)

كذا قال ابن حزم، وفي جُمْلته هذه ملاحظات وتعليقات نجملها فيما يأتي:

٦٠- إطلاق التدليس على الإرسال والقاعدة فيهما:

الأول: أننا فهمنا من عبارات ابن حزم إطلاق التدليس على الإرسال في الطبقات التي أشار إليها، وهذا مذهبٌ جيد على خلاف من يُفرّق بينهما في تلك الطبقات الأولى، إذ لم يُعرف هذا الفرق إلا بعد الفترة التي مثل عليها ابن حزم في القسم الأول من التدليس. وبهذا نقول: كل مرسل فهو مدلس اصطلاحاً، ولا يعني هذا أن نرد حديثه إذا لم يُصرح بالسماع. وتفصيل ذلك: أن الراوي عندما يروي عن شيخه حديثاً وكان مدرّكاً له، فإنه لا يدرك أنه سمع منه أو لم يسمع، ومن ثم فإنّ الذي يسمع الحديث لا يستبين تدليس أو عدمه، وقد كان التدليس مذهب جمهور الصحابة والتابعين وتابعيهم قبل أن يتضح المنهج في علم الحديث، ولم يكونوا يُدركون الخطورة التي تكمن في التدليس والإرسال إلا أفراداً من التابعين ومن بعدهم. ودليل ذلك أن كثيراً من الصحابة كانوا يحدثون بأشياء في عصر النبي صلى الله عليه وسلم لم يُشاهدوها وقبل إسلامهم، وأن البخاري وعلي المدني واحداً وغيرهم من

الرواية أن يُدرك التذليل والإرسال. ولو كان يُدرك مباشرة لما كان لتلك القواعد التقريبية معنى في ذكرها.

إذن فالتذليل والإرسال -إذا كانا- سواء لدى السامع، لأن التفرقة أو المعرفة جاءت من خارج، وليس بالضرورة أن يكون لديه هذه المعرفة.

٦٦- الاعراض على ابن حزم في تسويته بين السماع والنعنة:

الثاني: أمّا ما ذكر من قوله: «وسواء قال: أخبرنا فلان أو قال: عن فلان، أو قال: فلان عن فلان، كل ذلك واجب قبوله ما لم يتيقن أنه أورد حديثاً بعينه إيراداً غير مسند، فإن أيقن ذلك تركنا ذلك الحديث وحده فقط وأخذنا سائر رواياته».

ففيه غموض ووهم. فإن أراد -وهو الظاهر- الإرسال الاصطلاحي، فقد خالف في قوله هذا جمهور المتقدمين، لأنهم يذكرون أن فلاناً لم يسمع أو لم يقع لنا منه سماع من فلان، فيعملون جميع أحاديثه التي عن ذاك الشيخ بعلّة الإرسال.

وإن أراد التذليل، فالأمر أعجب، إذ الأمر المتبع نقلاً عن الأئمة والمعروف من حيث البرهان العقلي: أن من دلس في حديث وعرف هذا الحديث، خُشي أن يدلس في أحاديث أخرى دون أن تبينها، لذا تتطلب السماع منه خشية تدليس. والناس في هذا مراتب.

٦٢- قصة رواية الليث عن أبي الزبير:

وهذا الكلام الذي ذكر، وتمثّله عليه بأبي الزبير، يُناقضه المؤلف (ابن حزم) في تطبيقاته العملية، فهي هو يذكر في «حجة الوداع» ص ٢١١-٢١٢ حديثاً من طريق أبي الزبير ويُعله بالتذليل وأنه لم يذكر السماع في هذا الحديث الواحد، وهذا نصّ قوله:

«وهذا حديث معلول، لأن أبا الزبير مُدلس، فما لم يقل فيه: حدثنا وأخبرنا وسمعت، فهو غير مقطوع على أنه

مسند، حاشا ما كان من رواية الليث عنه عن جابر، فإنه كُله سماع، فلنستخرج إلّا بما كان فيه بيان أنه سمعه. وقد صح ذلك في كلّ ما رواه عنه الليث، عن جابر خاصة، لما أخذناه عن بعض أصحابنا، عن القاضي عبد الله بن محمد، عن أبي يعقوب ابن الدخيل، عن العُقيلي، حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا الحسن بن علي، أخبرنا سعيد بن أبي مريم، حدثنا الليث بن سعد قال: قدمت مكة، فجلست أبا الزبير، فدفع إلي كتابين، وانقلبتهما، ثم قلت في نفسي: لو عاودته فسألته: أسمع هذا كله من جابر؟! فرجعت فقلت: هذا كله سمعته من جابر؟! فقال: منه ما سمعتُ منه، ومنه ما حدثت عنه. فقلت: أعلم لي على ما سمعتُ، فأعلم لي على هذا الذي عندي.

قال ابن حزم: وهذا الحديث الذي ذكرنا، ليس فيه ذكر سماع من أبي الزبير إياه من عائشة وابن عباس، فسقط الاشتغال به.

وذكر هذا المعنى أيضاً في المحلى في المسائل (٩٨٧) و(١٥٠٦) و(١٩٢٦) و(٢٢٥٧) بعد هذه الأرقام بقليل لأن الأرقام اُحفظت عندي.

٦٣- فهم ابن حزم أن رواية الليث عن أبي الزبير محمولة على سماع أبي الزبير، لم يُسبق إليه:

الثالث: أن النص المذكور سابقاً، والمنقول عن العقيلي ١٣٣/٤ في أن رواية الليث عن أبي الزبير تقتضي سماع أبي الزبير من جابر، فهم من ابن حزم عجيب، لم يسبقه إليه أحد، والمؤخذات عليه عدة:

الأولى: أن النص المذكور يقتضي أن يكون في حديث جابر، ولا علاقة له بما قرر منه في تدليس أبي الزبير عن عائشة وابن عباس. أي: لا ينفي النص السماع في غير حديث جابر، ولا يدعي فيه القياس على غير جابر، ويفيد أن الليث نص على ذلك في حديث جابر فقط.

الثانية: أن أئمة الحديث قد قرروا أن أبا الزبير لم يسمع من عائشة وابن عباس شيئاً، وأنه يرسلُ عنهما. قال

٦٤- الكلام في الاختلافات على مالك إرسالاً ووصلاً:

الرابع: أحسن ابن حزم إذ لم يجعل مالك بن أنس منهم، لكن تعقبه بأنه قد يرسل الحديث ويُسند؛ دعوى، الأظهر في أكثرها أن ذلك الاختلاف إنما نشأ من الرواة عنه، وهذا عادة يكون معروفاً عند أصحاب الشيخ المشهور، فإن بعضهم يختلف عن بعض في إدراك ما في الحديث وروايته.

٦٥- الكلام في شريك بن عبد الله القاضي:

الخامس: وأما ذكره «شريك بن عبد الله القاضي» فيمن قد صحح عنهم إسقاط من لا خير فيه من الأسانيد عمداً وضُم القوي إلى القوي تليساً، فلا أظن أحداً يُشاركه في هذه الدعوى إلا من نقلها عنه كعبد الحق الإشيلي، وابن القطان الفاسي، أما جمهور المحدثين فقد وصفوه بسوء الحفظ وكثرة الغلط، وهو الظاهر في ضعفه.

٦٦- التوقف في بعض الرواة:

❖ وقد يعترف ابن حزم كغيره من الأئمة أن أشياء لا يمكن أن يصل فيها إلى جواب أو تبين واضح، فيحار ويقف دون أن يركن إلى السلب أو الإيجاب، لا سيما في الرواة الذين اختلفوا فيهم، فقال مثلاً كلاماً جميلاً، لكنه لم يعترف به في كثير من تطبيقاته، بل قد يتناقض فيه أحياناً.

ونص كلامه في المسألة:

«أما من اختلف فيه فعده قوم وجروحه آخرون، فإن ثبتت عندنا عدالة قطعنا على صحة خبره، وإن ثبت عندنا جرحه قطعنا على بطلان خبره، وإن لم يثبت عندنا شيء من ذلك وقفنا في ذلك، وقطعنا ولا بد حتماً على أن غيرنا لا بد أن يثبت عنده أحد الأمرين فيه، وليس خطؤنا نحن إن أخطأنا، وجهلنا إن جهلنا، حجة على وجوب ضياع دين الله تعالى، بل الحق ثابت معروف عند طائفة وإن جهلته أخرى...» (الإحكام ١/١٢٨).

أبو حاتم: يقولون إنه لم يسمع من ابن عباس، رآه رؤية، ولم يسمع من عائشة، ولم يلق عبد الله بن عمرو، فإذا كان الأمر كذلك فلا يفيدنا النص السابق شيئاً مع وجود هذا الإقرار بعدم السماع، إذ هو لجوء إلى غير محله.

الثالثة: أن النص ليس فيه إشارة واحدة لما زعم، بل ظاهره أن أبا الزبير أعطى الليث بن سعد كتابين، ثم استوثق منه الليث وعلم على نسخته ما سمع وما لم يسمع من جابر، وبقيت النسخة في حوزته، وهي النسخة المعلم عليها. وهو المراد من قوله: «فاعلم لي على هذا الذي عندي» يريد الكتاب.

الرابعة: أنه ليس في النص ما يشير أنه لم يرو إلا الأحاديث التي علم عليها دون غيرها.

الخامسة: ليس هناك دليل أيضاً أنه لم يسمع من أبي الزبير غير هذه الأحاديث التي في الكتابين، ذلك أن النص يشير أن ما في الكتابين هي من حديث جابر. بينما نجد بعض الأحاديث يروها الليث عن أبي الزبير، عن غير جابر. كحديث مسلم برقم (٤٠٣).

السادسة: لو كان الليث بن سعد لم يرو إلا الأحاديث التي علم عليها، لكان مثل مقام الليث يقتضي الدقة في إظهار السماع، إن كان لا يروي إلا ما هو مسموع من جابر، وما هي أغلب أحاديثه بالعنعنة.

السابعة: جميع المتقدمين لم يذكر عند أحد منهم مثل ذلك التفريق، ولا يعرف إلا عند العقيلي، ونسلم بصحة الإسناد إلى الليث بن سعد، لكن لم يفهم أحد من المتأخرين هذا الذي يفهمه ابن حزم ومن جاء بعده وأخذ هذا الرأي إنما أخذه تقليداً اجتهداً ضمن النص. ولا نرى في النص ما يفيد تلك الدعوى.

الثامنة: بل هذا أبو عبد الله الحاكم في كتابه «علوم الحديث» ص ٣٤ مثل على أسانيد ليس فيها تدليس برواية أبي الزبير عن جابر.

ثالثاً: التعامل مع النسبة في تحديد كثير من الواقف، وخاصة في بناء الكم الكلي لتلك الجزئية، التي قد لا تكون حكماً عاماً يُسارُّ عليه إلا في تلك الحالة، وقد تكون هذه مؤشرات إلى غيرها، إذ قد ينطلق منها إلى غيرها إذا اتحدت في العلة أو قاربت.

رابعاً: اتخاذ ما سبق من أقوال دعائم متحركة في بناء شخصية الحدث أو الإمام، لذا فدراسة كل منهم على حدة يُبرز قيمته كشخصية معالجة أو معالجة، وحينها ستلقى هذه الأقوال بناءً على التحول الشخصي من إمام إلى آخر.

خامساً: الاعتماد على السبر كمرحلة أولية في البحث لتحديد أنواع كثيرة من الأهداف: كالسمع، والإرسال، والتدليس، والتعليل، والتوثيق، والتجريح، والمخالفات، والمواقفات، والسرقات، والمدرجات، والموقوفات... ونحوها. ولا يتم ذلك إلا إذا انطلق بالسبر على ثلاثة أشكال: السبر الجزئي (وهو يعبر عن الطبقة)، والسبر الكلي (وهو ما ورد فيه عن ذلك الصحابي)، والسبر العام للمسألة (وهو ما ورد من أحاديث وآثار مختلفة في المعنى نفسه).

سادساً: التعامل مع العقل المقيد مع هذا العلم كنقطة انتهاء، والتعامل مع النقل والحواس (في المشاهد) كنقطة ابتداء، وجعل الأول حكماً على الآخر إذا بُني على أسس واضحة من البرهنة والتدليل.

فهذه النقاط -وقد شرحتها في غير هذا الكتاب- تُعد أصولاً تمكن من الاجتهاد في «الجرح والتعديل» ضمن أقوال السابقين ومسائلهم. وإلا فمن الصعب أن يدعي أحد من المتأخرين أنه يستطيع أن يقارن بين الأقوال إلا في نسبة يسيرة منها، تكاد تكون من الواضحات!!

٦٨- أمثلة من الأوهام التي وقع فيها ابن حزم:

❖ وقلُّ أحد من المحدثين لم يهجم، ولم يقع في مغالطة بينو، ولكن هذه الأوهام قد تقل عند بعض، وتكثر عند آخرين. وتكثر إذا كان هناك خبط في المنهج وعدم

وهذا كلام مقبول، لا نجد فيه مطعناً إلا أن عمل ابن حزم في قبول الراوي ورده لا يرفع من مكاتته، ولا يصل به إلى مستوى الترجيح الصحيح الذي يؤدِّ ابن حزم لو يصل إليه، ذلك أنه ظاهري النظر والأخذ، لا يبحث في غالب أمره في خفايا وعلل الأحاديث والرواة، فممن الصعب أن يصل إلى النتائج التي يمتنها، ولو كان عارفاً بأسباب التوثيق والترجيح لسلم له ذلك، وما ذكر في بعض الرواة من سبب توثيق أو تجريح إنما هو سبب يحتاج إلى دليل خارج عنه، لاختلاف الأقوال فيه، فوجب أن يتطلب صحة ذلك من باقي أحاديثه ورواياته لتدل عليه.

٦٧- آليات المجتهد في الجرح والتعديل:

والأمور التي يجب أن تتوفر في المحدث المجتهد الذي يعالج الخلاف بين الرواة، ويقدر النسبة الصحيحة في كل راوٍ، يمكن أن نلخصها بالآتي.

أولاً: تحديد الأهداف من حيث إمكانيتها، والمعارضة بغیرها من عدة جوانب لإظهار الأسس التي قد لا تظهر كقاعدة، وأن الجوانب هي التي تثير الهدف إلى مساره بالقبول أو المعارضة، وليست الجوانب مما تظهر ظاهراً يبنأ في علاج الهدف، لذا فإن بعض المحدثين قد لا يلتفت إلى بعض منطلقات هذه الجوانب، مما قد يؤدي به إلى انحراف عن المسار الذي سار عليه غيره، ظناً منه أنه المصيب في قاعدته دون كبير التفات إلى الخلل في تلك المعالجة.

ثانياً: التمشي مع القيم والأطر المعرفية السائدة في كل مرحلة من المراحل الزمنية، لأن طرق الأداء والعيوب وبناء المصطلحات تختلف كلياً أو جزئياً في كل مرحلة منها، لذا فإن المعالجة عند كثير من المحدثين إنما تكون مبنية على تلك المرحلة الزمنية المحددة دون غيرها، أي: لا يعملون تلك المرحلة قياساً على غيرها. فقد تظهر عندنا أحياناً التناقضات في أقوالهم دون كبير بيان في تلك العلة الموجهة، وما هي علة مرحلية لو عولجت بهذا الفهم لانتفى العجب.

لا يحتملُ شيء، والعدلُ غيرُ الحافظ لا يُقبلُ نذارته خاصةً في شيء من الأشياء، لأن شرط القبول الذي نصَّ الله تعالى عليه ليس موجوداً فيه، ومن كان عدلاً في بعض نقله فهو عدل في سائرهِ، ومن الحال أن يجوز قبولُ بعض خبره، ولا يجوز قبول سائرهِ إلا بنصٍّ من الله تعالى أو إجماع في التفريق بين ذلك، وإلا فهو تحكم بلا برهان، وقول بلا علم، وذلك لا يحلُّ». (الإحكام ١/١٣٣)

قلت ولو اقتصر ابنُ حزم رحمه الله على أول عبارته لاحتمل كلامه، لكن آخر ما قال أفسد أوله، ولم يفهم المتقدمون هذا على عمومه، وتفصيل ذلك في الآتي:

٧٠- تباين الأسانيد في الصحيحين وأن بعضها أصحُّ

من بعض:

أولاً: لوحظ من خلال «الصحيحين» أنه أودعت فيهما أحاديث أقل في درجات الصحة من قسم آخر منها، وكانت تلك الأحاديث غالباً في بابهِ الفضائل والفتن ونحوها. أما الأحكام فقلت فيها هذه الظاهرة، كما نجد البخاري يترخص في أسانيد الآثار من التفسير والتاريخ ونحوها ما لا يترخص في الأحكام. ونجد مسلماً يترخص في ذكر أحاديث فيها ضعف في المتابعات والشواهد، فيذكر فيها زيادات ليست في الأصل المحتج به.

كما لوحظ أن البخاري مثلاً يتقي لبعض الرواة الحديث والحديثين من جملة منها ليكون في غير الأحكام، مثل أخبار السابقين والرفاق ونحوهما، كما في حديثه عن أبي الصديق الناجي... في آخرين.

وقد كان ابنُ حجر [مقدمة الفتح ٤٤١] يعتزُّ للبخاري إخراجهِ لبعض المتكلم فيهم، فقال مثلاً: «هَذَا الحديث قد تفرد به الطفاوي، وهو من غرائب الصحيح، وكان البخاري لم يشدد فيه لكونه من أحاديث الترغيب والترهيب، والله أعلم».

وضوح... وابنُ حزم رحمه الله ليس من المكثرين في تناقض المواقف، لكن لم يخلُ أيضاً من هتات، أذكرُ مثلاً منها:

ذكر في «رسالة الغناء» ١/٤٣٣ و٤٣٥، وفي «المجلد» ٥٧/٩ حديثاً من طريق ابن أبي شيبة، عن زيد بن الحُبَاب، عن معاوية بن صالح، عن حاتم بن حريش، عن مالك بن أبي مريم، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك الأشعري أنه سمع النبي عليه السلام يقول: «يشرب ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها، تضرب على رؤوسهم المعازف والقينات، يخسف الله بهم الأرض».

وعقبه بقوله: فيه معاوية بن صالح، وهو ضعيف ومالك بن أبي مريم، ولا يدرى من هو!! (نص الرسائل).

بينما نجدُ في (الأحكام ١/٤٣٨) قد احتج بهذا الإسناد بهذا المتن وقد اختصره. ونصه: والتلبس في هذا هو من قال: العسل حلال، والمسكر من مصراه عسل فهو حلال، فهذا كاذب، فإنه أتى إلى عين سمّاها الله عز وجل خمرًا -والخمر حرام- فسمّاها بغير اسمها ليستحلها بذلك، وقد أنذر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم.. فأورد الحديث.

٦٩- لا فرق بين الرقائق والأحكام في الحكم على

الحديث:

* وتنبه ابنُ حزم رحمه الله إلى التساهل الذي تم في بعض تطبيقات الحديث من حيث رواية بعض أحاديث الضعفاء، أو الأحاديث المتكلم فيها وأدخلت في قسم الصحيح عند بعضهم، فقال:

«وَمَا غَلَطَ فِيهِ بَعْضُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: فَلَا يَحْتَمِلُ فِي الرِّقَاقِ، وَلَا يَحْتَمِلُ فِي الْأَحْكَامِ. قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَهَذَا بَاطِلٌ لِأَنَّهُ تَقْسِيمٌ فَاسِدٌ لَا يَرْهَانُ عَلَيْهِ، بَلِ الْبَرَاهَانُ يُبْطِلُهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو كُلُّ أَحَدٍ فِي الْأَرْضِ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَاسِقًا أَوْ غَيْرَ فَاسِقٍ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ فَاسِقٍ كَانَ عَدْلًا، وَلَا سَبِيلَ إِلَى مَرْتَبَةٍ ثَلَاثَةٍ. فَالْعَدْلُ يَنْتَسِبُ إِلَى قَسَمَيْنِ: فقيه وغير فقيه، فالفقيه العدلُ مقبولٌ في كُلِّ شَيْءٍ، والفاسيقُ

٧١- شروط قبول الإسناد مبنية على الخطورة التي

يؤديها قبوله:

ثانياً: نلاحظ أن الشروط التي وضعت لقبول الإسناد أو رفضه مبنية على الخطورة التي يؤديها قبوله.

٧٢- الإسناد في اللغة:

فلا يمكن التزم الإسناد والتشدد فيه مثلاً في إثبات مادة لغوية، إذ اللغة قائمة في أكثرها على التلقي والبداوة، وأكثر ما يُقبل إنما هو عن مجاهيل. فمثل هذه الأخبار إذا تعاضدت أُنس بها، لا سيما أن المادة اللغوية مستمرة لم تنقطع، فما كان في عصر التدوين وتلقي عن أهل اللغة، واجتمع أهل المعرفة أو بعضهم عليها، يعني أن لذلك أصلاً، فُتستشهد بها. ولو تمتثلت بها على طريقة أهل الحديث لم يسلم لك من اللغة المنقولة إلا أوراق لا تُكوّن أي معرفة باللغة. فالتساهل هنا إنما تم حاجة اللغة إلى التطور، وعدم الإدراك للخطورة من وراء إيراد الضعيف فيها.

٧٣- الإسناد في التفسير:

وهذا التساهل أيضاً نجده في مادة التفسير، ونقل الآثار فإنها غالباً ضعيفة لا تقوى، ولكن ضعف الإسناد فيها لا يعني أن مادة التفسير نفسها لا تصح، إذ هو من قبيل الرأي: وإن لم يكن فيه إسناد. فإما أن يُقبل أو يُرد. أكان قائله مجاهد أم السدي، أم أبو جعفر الرازي، أم عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، أم غيرهم؟.

٧٤- الإسناد في التاريخ:

وكذا مادة التاريخ ونقل الأخبار عن الرجال، فإنه يتبع المادة الجزئية التي يمكن أن يُبنى عليها تغيير في المواقف... فإذا درست مثلاً المادة التاريخية عند الطبري وجدته لا يكاد يُقبل لك شيئاً بإسناد صحيح، بل أكثر الأخبار منقطعة، أو مكذوبة، أو تُروى من طرق المجاهيل الذين لا يعرفون، ومنهم بعض شيوخ الطبري كالسري بن

يحيى الذي يروي عن شعيب بن إبراهيم (ولا يُدري من هو)، عن سيف بن عمر التميمي الذي اتهم بالكذب، وتركه أصحاب الحديث، وقال ابن معين: فليس خير منه.

فإن هذه الأخبار ليس فيها إلا سرّد للأحداث في الفتنة وغيرها، ولا يبني عليها كبير أمر في الحلال والحرام، لذا يلجأ إلى تحصيلها من جهة المتون ليكون مساعداً للحكم على الأخبار بعد دراية الأسانيد، إذ لا يستلزم ضعف الإسناد ضعف المتن. فإن أكثر الأخباريين متكلم فيهم، وهم الذين كانوا يجمعون الصحيح والسقيم، ولا نشك أن بعض ما قالوا صحيح. فالعبرة بالدراستين: الإسنادية والمنتية. ويُعذر من رد الخبر: إذا لم يُرو بإسناد صحيح يقنع به، وليس الأصل في الخبر الصحة كما قد يتوهم، بل الأصل في هذه الأخبار أن تثبت منها من أحد الوجوه التي تُثبت بها، وهذا هو البينة!!

٧٥- الإسناد في السير والتراجم:

فإذا انتقلنا إلى مادة السير والتراجم، وجدنا فيها الاختلاط الشديد بين الأخبار تناقضاً ومنازعة، وليس الإسناد مما يُعسف كثيراً في معرفة صحيحها من سقيمها، لذا يلجأ إليها في الغالب على هذا الترتيب: إيراد الإسناد الحكم في المسألة. ثم مناقشة ما ورد بأسانيد غير صحيحة من حيث موافقتها لما صح، أو للثوابت، وقد يتساهل في الأخذ بها إن لم يترتب عليها كبير أمر، وأغلب المصنفين في هذا الباب تساهلوا، ولم ينتبهوا في الإيراد، ولم يجعلوا الأسانيد همماً في التثبت.

فإذا نظرنا إلى هذه المواد التي تذكر لنا بأسانيد في القرون الثلاثة الأولى غالباً، وجدنا أن طابع التساهل فيها وارد لقلة الخطورة المترتبة عليها بعد.

٧٦- الإسناد في الحديث:

أما الحديث فأمراً مختلف فهو أولاً أكثر انتشاراً، وطأه في أنحاء البلاد، والسفر إليه يعد واجباً يتجه إليه المحدث. فإذا حدث الراوي حديثاً تلقاه منه جماعات،

«فقال ابن عبد البر: أحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلى ما يحتاج به. وقال الحاكم: سمعت أبا زكريا العنبري يقول: الخبر إذا ورد لم يحرم حلالاً ولم يحل حراماً ولم يوجب حكماً وكان في ترغيب أو ترهيب، أغمض وتسهل في رواته.

ولفظ ابن المهدي في ما أخرجه البيهقي في «المدخل»: إذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والأحكام، شددنا في الأسانيد، وانتقدنا في الرجال، وإذا روي في الفضائل والثواب والعقاب، سهلنا في الأسانيد وتساهنا في الرجال.

ولفظ أحمد في رواية الميموني عنه: الأحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يبيء شيء فيه حكم. وقال في رواية عباس الدوري عنه: إسحاق رجل تكتب عنه هذه الأحاديث -يعني المغازي ونحوها- وإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا وقبض أصابع يده الأربع.

وقال سفيان الثوري: لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم اللذين يعرفون الزيادة والنقصان، فلا بأس بما سوى ذلك من المشايخ.

وقال ابن عيينة: لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة، واسمعوا منه ما كان في ثواب». (الكلابة ١٧٧-١٧٩، قواعد الحديث ١١٤)

٨١- الضعف المطلق لا يقبل في الفضائل:

قلت: والذي أراه أن هذه النصوص أيضاً لا تدل على قبول الضعف المطلق، وإنما المراد من فيه ضعف، والمثال الذي ذكره عباس الدوري عن أحمد يدل عليه؛ في رواية ابن إسحاق صاحب المغازي، فإن أحاديثه في الأحكام يظهر فيها الضعف والمخالفة ويُمسَى في السير والمغازي، وليس فيه ضعف شديد وإلا لرفض الاحتجاج به أيضاً.

فكرة التلقي ساعدَ المحدثين أن يحصوا الأسانيد ويقابلوها، على خلاف التاريخ فإن الخبر قد لا يُذكر إلا في إسناد واحد، لقلة المهتمين بأسانيد التاريخ آنذاك.

٧٧- كل علم له طريقته:

زيادة الاتجاه نحو علم ما؟ يساعد مقابلة بعضه على بعض أن يوصل فيه إلى نتائج إيجابية من البحث مختلفة عن علم ليس فيه إلا إفادات من الأخبار، وفجوات واسعة بين المتن من جهة، والإسناد من جهة أخرى.

٧٨- فرق ما بين الحديث وغيره، كالتفسير والتاريخ:

ومع هذا لم يسلم الحديث أن يُقاس بعض منه على غيره، فهم مشوا في التاريخ والتفسير شوطاً لا مبالاة ولا تنقيح فيه للإسناد، لأنه أمر أقرب إلى الرأي وحادث الدنيا، فالخلاف فيها -إن وقع- لا يؤدي إلى فرقة في الدين غالباً، ولا يجلل حراماً ولا يجرم حلالاً، فهي أقوال رجال، إما تأخذ أو نرد.

٧٩- دقة القواعد الموضوعية لعلم الحديث:

أما الحديث فلأنما هو تعبير عن الوحي، وتعبير عن الروح الإنسانية، وتعبير عن الغيب، وتعبير عن الشرع الذي من يسلكه نجا من عذاب الله تعالى. فمن هنا اختلفت وجهات النظر، فتشددوا في تثبيت من الإسناد عامة، ووضعوا له قواعد دقيقة جداً من البحث والدراسة العقلية والعقلية ليصلوا إلى مبتغاهم في الوصول إلى الشرع حلاً وتجرباً. ولكن وجدنا قسماً من المحدثين تساهلوا في بعض الأحاديث، زاعمين أن أخذها ليس من بابة الزيادة في الشرع أو النقصان، وإنما هي فضائل لا تضر، وفيها الخير:

٨٠- الفضائل يروى خصوصاً فيها:

٨٢- كتابة أحاديث بعض الضعفاء في المصنفات لا

يعني الاحتجاج بهم:

ثالثاً: أمّا ما ذكر في كتب الرجال من قول: «يكتب حديثه في الرقاق» كما قال ابنُ معين في ترجمة موسى بن عبيدة الرذي، وإدريس بن سنان اليماني وغيرهما. فلا يعني هذا الاحتجاج بهما في الرقاق، أو أنه يُقبل حديثه في الرقاق دون غيره، ولا أنه يتساهل في الأخذ بالرقاق فقط. بل ذكر هذا عندهم على معنى أنه لا يُترك، بل يُكتب في دواوين الحديث من حديثه ما كان في الرقاق، ولا يكتب باقيها. لأن طريقة المصنفين المتقدمين أنهم في الغالب لا يوردون في مسانيدهم وكتبهم المصنفة الموضوعات، ولو فعلوا هذا لكانت مسانيدهم أضعاف ما هي عليه الآن، وما ذكر من الموضوع في كتبهم إنما ذكر من بابية الاحتمال أن يكون الحديث في عداد الضعيف، أي: مختلف في راويه بين الوضع والضعف، فيُحتمل الضعيف ويكتب حديثه ولا يُعد كالمتروك الذي يُعزق حديثه ولا يروى.

٨٣- من مشاكل ابن حزم وحدة الحكم في الراوي:

رابعاً: من المشاكل التي يصرُّ عليها ابنُ حزم -رحمه الله- الوحدة في الراوي، فهو عنده إما تقيُّ تقيُّ ثقةً، وإما فاسق ومردودٌ وضعيف ولا حجة فيه...، ليس عنده بين الأمرين مكان، كما لا يمكن الثقةُ ضعيفاً في مكان آخر. وهذا العمل في الغالب هو الذي مشى عليه متأخرو أصحاب الصنعة الحديثية، وهو بعيد جداً عن علم الحديث.

٨٤- المتقدمون يفرقون بين ثقة وثقة:

فقد سبق أن أشرنا أن أهل الحديث قديماً وضعوا ضوابط لهذا الاجتهاد وإنما هي ضوابط عقلية تقريبية، أي: عندما يتم لهم سبر حديث الراوي لمعرفة ما له وما عليه، يجدون تفاوتاً في الراوي الواحد. فما يرويه حاد بن سلمة، ومعمّر، وعمرو بن الحارث، وجريز بن حازم، وسليمان التيمي: عن قتادة (وهم ثقات إجمالاً) غير الذي يرويه

شعبه، وسعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي وغيرهم: عن قتادة. فقد فرقوا بين ثقة وثقة، فالأولون معروفون -مع توثيقهم- بضعف رواياتهم عن قتادة، ولذلك بطريق السبر للمروريات، وجدوا أنهم لم يحفظوا حديثه ولا عرفوا ضبطه. بينما اهتم شعبة وآخرون بالرواية عن قتادة وأدوا عنه ما سمعوا.

٨٥- علم الثقات أهل عصرنا لفقهِ الأسانيد:

ومن هذه الأمثلة الكثير، تجدها في كتب الطبقات والسؤالات والرجال. وهي تدل على علم واسعة اطلاع، وناسف أن أهل عصرنا لا يكادون يلتفتون إلى مثل هذه الدقائق، ولم يكشفوا عن أسبابها، ولم يسبروا على طريقتها في شيء من الاجتهاد.

فالطلع على جملة ذاك النظر، مُفيداً منه، يعلم يقيناً بطلان ما أورد ابنُ حزم في الإطلاق للتوثيق والإطلاق للتجريح، ويعلم أن هذه الطريقة مبتدعة لم يسلكها المجتهدون من أصحاب الصنعة الحديثية، فضلاً أن كلا الأمرين لا يمكن فيهما التصوُّر.

٨٦- التفرقة بين الرقائق والأحكام تبقى في دائرة

الرأي:

أمّا إن إراد بعبارة أنه ما قبل منه في الرقائق وجب أن يُقبل منه في الأحكام. وما ردُّ منه في الأحكام وجب أن يرد منه أيضاً في الرقائق، فمسألة لها مناصروها، وتبقى في دائرة الرأي. ومن فرق بين الرقائق والأحكام اتخذ الضرورة مسلكاً، وأيدى احتمال الضعف السير في الصحيح، واحتماله الصحة الخفيفة في الضعيف. والله أعلم.

٨٧- ومن أغاليط ابن حزم أنه لا يُفرق بين الثقات:

«وتمت أمرٌ عجيب آخر تورط فيه ابن حزم مخالفاً فيه شأن المتقدمين، فقال:

فانظر إلى عبارات الأئمة في الترجيح، تجد أنهم -بعد البحث والدراسة- على دراية بما يقولون، ولا يؤدي هذا الأمر إلا متمكناً. وأما الآن مضطراً لسوق بعض الأقوال في الموازنة بين الرجال الثقات في الشيخ الواحد، وأن الثقة قد يكون في موضع أوثق الناس في ذلك الشيخ، فإذا نقل عن غير ذاك الشيخ المعين صار حديثه من أضعف الأحاديث:

٩١- طبقات أصحاب نافع:

فهذا علي بن المديني قد قسم أصحاب نافع إلى تسع طبقات، فذكر أن أعلاها أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر، ومالك... وينحو هذا قال يحيى بن معين، ويحيى القطان وآخرون.

٩٢- موازنة بين مالك وسفيان بين عيينة في

الزهرى:

وقال أبو حاتم الرازي: مالك أثبت أصحاب الزهرى، فإذا خالفوا مالكا من أهل الحجاز حكم لمالك، وهو أقوى عن الزهرى من ابن عيينة. وبه قال أحمد.

وقال علي بن المديني: أثبتهم ابن عيينة. وتناظر هو واحداً في ذلك، وبين أحمد أن ابن عيينة أخطأ في أكثر من عشرين حديثاً عن الزهرى. وأما مالك فذكر له مسلم في «كتاب التمييز» عن الزهرى ثلاثة أوهام.

٩٣- موازنة في أصحاب الزهرى:

وقال أحمد في رواية ابن هانئ عنه: أصحهم حديثاً معمر، ويعهده مالك.

وقال يحيى بن معين: ابن أبي ذئب عَرَضَ على الزهرى، وحديثه عن الزهرى ضعيف، ثم قال: يضعفونه في الزهرى.

وسئل الجوزجاني: من أثبت في الزهرى؟ قال: مالك من أثبت الناس فيه، وكذلك أبو أوس، وكان سماعهما قريباً من السواء، إذ كانا يختلفان إليه جميعاً. ومعمر إلا أنه يهمل في أحاديث، ويختلف الثقات من أصحاب الزهرى:

«وقد غلط أيضاً قومٌ آخرون منهم، فقالوا فلائِدُعدلٌ من فلان، وراموا بذلك ترجيح خبر الأعدل على من دونه في العدالة». [الإحكام ١٣٢/١]

واستدل على خطئهم بأن الله عز وجل لم يفرق بين خبر عدل وخبر عدل من ذلك. وبأن الأقل عدالة قد يعلم مالا يعلمه من هو أتم منه عدالة، وقد جهل أبو بكر وعمر ميراث الجدة، وعلمه المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة وبينهما وبين أبي بكر وعمر بونٌ بعيدٌ إلا أنهم كلهم عدول.

٨٨- ظاهرة ابن حزم في علم الحديث:

وهذه المسألة وما قبلها مما مر تدل دلالة قوية على ظاهرة ابن حزم في أمور ليس لها علاقة كبيرة في الظاهر. فتصور ابن حزم أن الثقة هو العدل، وتكرار هذه العبارة معارضاً لها بالفسق والفجور والكذب، يبين أنه لا يدرك ما وراء ذلك من الضبط والفهم، وأنه لا يعرف التفريق بين طبقات الراوي الواحد، وهذا خلاف الواقع العلمي عند المتقدمين المجتهدين.

٨٩- منهج المتقدمين في تفاوت الثقات:

إذ الرؤية منصبة عندهم أن الشيخ المشهور يتردد عليه تلامذه، فمنهم من يحفظ، ومنهم من يكتب، ومنهم المستمع كآقران الشيخ مثلاً. ثم هؤلاء يختلفون في قدراتهم الآلية، فبعضهم إذا سمع حفظ، وقد يهمل بالشيء بعد الشيء، وبعض يكتب ما سمع ثم يحدث من حفظه، وآخرون: يكتبون ويؤدون من كتبهم... فلا يمكن أن يكون كل هؤلاء في صورة واحدة من الوثيق، وإن كنا نقرأ لهم بالعدالة إذ العدالة أمر جانبي في مقابلة الضبط، وإلا فأكذب الناس الصالحون كما قال أبو حاتم وغيره.

٩٠- أمثلة على التفاوت بين الثقات وترجيح

بعضهم على بعض:

حُجة على من لم يعرف. لذا يُقدم المغيرةُ لأنَّ عنده علماً ليس عند أبي بكر رضي الله عنهما، لذا رَجَعَ أبو بكر إلى خبر المغيرة واعتمده.

٩٥- في أحكام ابن حزم على الحديث خَلَلٌ:

وعدم إدراك ابن حزم رحمه الله لأمر الضبط وأهميته في التوثيق يهدم كثيراً من علمه دون أن يشعر لأنه مبني على أصول لا تستقيم والمنهج المالكوف عند المتقدمين وقد كان أبو عمر ابن عبد البر (معاصره) يلتفت إلى مثل هذا ويرجح، ومن أراد فليُنظر في كتابيه «التمهيد» و«الاستدكار».

٩٦- مغالطة أكبر في تقديم الجرح على التعديل:

✽ ثم مغالطة أكبر من سابقتها، ينظرُ فيها ابنُ حزم نظر من لا معرفة عنده بالجرح والتعديل، وقد تبعه فيها رجال كتبوا في المصطلح، لم يُدركوا مغبة نظريتهم هذه، والتي تنص أن «من عدَّله عدلٌ وجرحه عدلٌ فهو ساقط الخبر، والتجريح يغلبُ التعديل».

قال ابنُ حزم: «لأنَّه علمٌ عند المجرح لم يكن عند المعدل، وليس هذا تكليفاً للذي عدلٌ، بل هو تصديق لهما معاً، فإن قال قائلٌ: فهلا قلتم: بل عند المعدل علمٌ لم يكن عند المجرح، قيل له: كذا نقول ونصدق كل واحد منهما، فإذا صح خبرهما معاً عليه فلا خلاف في أن كل من جمع عدالةً ومعصيةً فاطاع في قصة وصلى وصام وزكى، وفسق في أخرى وزنى أو شرب الخمر أو أتى كبيرةً أو جاهر بصغيرةً، فإنه فاسقٌ عند جميع الأمة بلا خلاف، ولا يقع عليه اسم (عدل)، ولو لم يفسق إلا من محص الشر ولا يعمل شيئاً من الخير لما فسق مسلم أبداً، لأن توحيد خبره وفضل وإحسان وير، وفي صحة القول بأن فينا عدولاً وفاسقاً بنص القرآن ورضاً وغير رضاً، بياض ما قلنا. ولو أخذنا بالتعديل وأسقطنا التجريح لكنا قد كذبنا المجرح، وذلك غير جائز، وهكذا القول في الشهادة ولا فرق».

(الإحكام ١/١٣٥)

فإذا صحت الروايةُ عن الزبيدي فهو من أثبت الناس فيه. وكذلك شعيب وعقيل، ويونس بعدهم، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر واليث بن سعد. فأما الأوزاعي فربما يهيم عن الزهري، وسفيان بن عيينة كان غلاماً صغيراً حين قدم عليهم الزهري، وإنما أقام -يعني الزهري- تلك الأيام مع بعض ملوك بني أمية بمكة أياماً يسيرة. وفي حديثه -يعني ابن عيينة- عن الزهري اضطراب شديد. وسفيان بن حُسَيْن وصالح بن أبي الأخضر، وسليمان بن كثير؛ متقاربون في الزهري يعني في الضعف. فأما ابن أبي ذئب فقد كان له معه صحة إلا أنه يُحكى عنه أنه لم يسمع من الزهري، ولكن عرض عليه، والزبيدي وشعيب: لزماه لزوماً طويلاً، إذ كانا معه في الشام في قديم الدهر. وعقيل: قد سألته عن مسائل كثيرة، تدل على خبر به. وكذا أبو أويس لزمه سنة وستين. فيما وجدت من حديث يُحكى عن الزهري ليس له أصل عند هؤلاء فنانٌ في أمره. وابنُ إسحاق روى عن الزهري إلا أنه يُمضغ حديث الزهري بمنطقه حتى يعرف من رسخ في علمه أنه خلافُ رواية أصحابه عنه. وإبراهيم بن سعد صحيح الرواية عن الزهري.

وقال أبو حاتم: الزبيدي أثبت من معمر في الزهري خاصة، لأنه سمع منه مرتين.

إلى غير هذا من الأقوال التي لا يتسع لذكرها مجلدٌ كبيرٌ، ذكر شيء كثير منها في «شرح العلل» لابن رجب.

٩٤- ليس عند ابن حزم من علم العلل والطبقات:

فأين ابنُ حزم منها وأمثالها، وما علاقة هذا بالأدلة الموهمة التي ذكرها. هذا علم له مقارناته وإجماعه في كيفية الوصول إلى الأثبت، وليس أمر شهادة في أمر واحد وقع يمكن أن يذكره الراي أو السامع، وليس أمر علم وعدم علم، إذ مقارنة أبي بكر بالمغيرة لا وجه لها، فالمغيرة يعلم في هذه المسألة ما لم يسمعه أبو بكر، وليس الأمر «علمان أو خبران في سلسلة من الإسناد يُقارن بينهما بأدلة للوصول إلى صحة الرواية والتلقي»، ومعلوم أن من عرف

في بعض جزئيات التعديل والتجريح. فهذا وثق ضمن قاعدته، وذلك جرح ضمن قاعدة أخرى يتناها.

الرابع: أن يكون سبب التعديل والتجريح غير كافٍ في تعديله عند الجرح، وتجريجه عند المعدل.

٩٩- علم الحديث بعيداً عن الجمود والاطراد:

فهذه النقاط الأربع قائمة الاحتمالات عندي في الاختلاف، وكل مثال له جوابه في ترجيح القاعدة له من هذه الأربعة، وكثير من المشتغلين بهذا العلم يظن الأمر اطراداً في كل شيء، وهذا هو الذي أبعدنا عن علم الحديث الحقيقي، إذ لو أردت اطراد راويين من بين الرواة فقط تحت قائمة من ألف ألف احتمال، لما اطراد أحدٌ مع الآخر في كل شيء، إذ لو عدت الجزئيات التي قد تحتملها في الرواي ومن ثم تحكم عليه من خلالها، لوجدت نحو عشرين وثلاثين أمراً، هي التي تعطيك المؤشر في النقد، فلو جنت براؤ آخر، لكانت الأجزاء التي تعتني بها من أجل الحكم عليه تبعد أو تقرب من الأول. إلا أن الأحوال المحيطة في كل منهما مختلفة، فلا يمكن إذن من خلاهما أن تكون النتيجة الحتمية أو المتوقعة تحت نسبة واحدة... وفلسفة هذا الأمر أكبر من أن تُشرح هنا.

١٠٠- ما زال ابن حزم يتشبثُ بالظواهر:

* وما زال ابن حزم رحمه الله يُبين في كتابه التجريح بشرب الخمر وغيره من المحرمات والمعاصي، وهذا أبعد ما يكون عن علم الحديث بالمعنى الذي ذكرناه من قبل، أعني أن الاهتمام في الراوي لم يكن في نسبة ذلك إلا ضئيلاً جداً، لكنه زاد هنا معلومة، يكاد المتأخرون يجمعون عليها نظرياً ولا يلتفتون إليها عملياً، هي قوله:

«ولا يقبل في التجريح قول أحدٍ حتى يُبين وجه تجريجه، فإن قوماً جرحوا آخرين بشرب الخمر، وإنما كانوا يشربون النبيذ المختلف فيه بتأويل منهم أخطأوا فيه، ولم يعلموه حراماً، ولو علموه مكروهاً فضلاً عن حرام ما أقدموا عليه ورعاً وفضلاً، منهم الأعمش وإبراهيم النخعي

٩٧- تخطيط ابن حزم في أمري الثقة والعدالة:

قلت: إن ابن حزم -رحمه الله- ما زال يخلطُ في مسألة التوثيق للرواة، وغاية أمره أن يتحدث عن العدالة والفسق والكبائر ونحوها من الأمور الظاهرة والمقلوبة عن الراوي، وليست هي مدار بحث أصلاً عند المتقدمين، بل لا يكادون يلتفتون إلى مثل هذا إلا قليلاً، وأكثر علاجهم إنما هو لأناس عرفوا بالفقه والصلاح الظاهر، و سُبُل الخير والتقوى. فنالوهم بالوهم تارةً، والتجريح أخرى، معتمدين في ذلك كله: دراسة المرويات وسبر ما عند الراوي من أخبار، ومقابلتها على غيرها ليُقَالَ فيه ماله، وما عليه.

فلذا يسقطُ ما ذكر من جوابه أن المعدل عرف في الراوي جواب عدله، والمُجرح عرف في الراوي جوانب فسقه ومعصيته، إذ الأمر مختلفٌ، وسؤال القائل: «بل عند المعدل علمٌ لم يكن عند المُجرح» في محله، وليس جوابه جوابه.

٩٨- أسباب الاختلاف عند المحدثين في الجرح والتعديل:

والواقع الذي يستفاد من تطبيقات المحدثين ونظرياتهم العقلية تؤدي إلى أن موقع الخلاف بين الأئمة في التوثيق والتجريح يكون في احتمالات عدة:

الأول: أن يكون الموثق اطلع على جزء يسير من حديثه، فحكم عليه من خلاله، في حين يكون المُجرح توسع في إحاطته لأحاديثه، فكان التصور عنده أكبر وأدق، والحكم أشمل.

الثاني: أن يكون المُجرح اطلع على جزء يسير من مروياته، فحكم عليه من خلاله، بينما يكون المعدل توسّع وأحاط بشمولية أحاديثه متيناً ما فيها، فكان تصوّره من خلالها.

الثالث: أن يكون المعدل والمُجرح قد اطلعا على مادة الراوي، فاحتمل المعدل نسبة ما عنده من الانفراد والمخالفة، ولم يحتلمه المُجرح. أو اختلفت قاعدة كل منهما

وغيرهما من الأئمة رضي الله عنهم، وهذا ليس جرحاً لأنهم يجتهدون، طلبوا الحق فأخطؤوه». (الإحكام ١/١٣٨-١٣٩)

١٠١- لا يطلب الجرح المفسر إلا من لا يعرف علم الحديث:

ووجه الوهم في العبارة: أنَّ الإمام إذا كان مشهوراً بالعلم والمعرفة الواسعة، وجرب في نقده للرجال، لا يطلب بنفسه جرح يجرحه، لأن المطلوب آنذاك إبداء الرأي، لا التفصيل، ولو طلب منه التفصيل لفصل، لكن أكثر النشأة في علم الحديث قامت على مواقف دون أن يبدو فيها أسباب مكتوبة، وإنما كتبت هذه الأسباب بعد، أعني بهذا أن الأئمة يحیی القطان وعبد الرحمن بن مهدي مثلاً لم يذكرنا كثيراً من التفصيل وإنما كانت منهما مواقف عملية، ثم تطورت هذه المواقف لتكون عبارات مكتوبة في عصر من بعدهم كأحمد، وعلي بن المديني، وابن معين... ثم تطورت شيئاً فشيئاً حتى فصل فيها العقيلي، وابن عدي وابن حبان في ضعفائهم... فالطلع على أقوالهم يجد أنها تطورت مع الزمن، لحاجة من فيه إليها، فاضطر مثل ابن حبان أن يفصل في الراوي أسباب جرحه بشيء قل نظيره عند من قبله، ولا يعني أن من قبله لا يعرفها، بل أساسها منه، إلا أنه لم يحتاج إلى كثير تفصيل في عصره، فإدى عبارات تفيد المقصود، ثم زيد بعده في العبارة توضيحاً.

١٠٢- أفهم مناهج المتقدمين تفهم أسباب جرحهم:

ونقل الخطيب البغدادي قولاً نراه صحيحاً دون غيره، قال:

«حدثني محمد بن عبيد الله المالكي، قال: قرأت على القاضي أبي بكر محمد بن الطيب (ت ٤٠٣هـ): قال الجمهور من أهل العلم: إذا جرح من لا يعرف الجرح يجب الكشف عن ذلك، ولم يوجبوا ذلك على أهل العلم بهذا الشأن.

١٠٣- ما يطلب في الكشف عن الجرح إذا كان متعلقاً بعدائه لا بضبطه:

والذي يقوى عندنا ترك الكشف عن ذلك إذا كان الجارح عالماً، والدليل عليه نفس ما دللنا به على أنه لا يجب استفسار العدل عما به صار عنده المزكي عدلاً، لأننا متى استفسرنا الجارح لغيره فإنما يجب علينا بسوء الظن، والافتهام له بالجهل بما يصير به المجروح مجروحاً. وذلك ينقض جملة ما بنينا عليه أمره من الرضا به والرجوع إليه، ولا يجب كشف ما به صار مجروحاً وإن اختلفت آراء الناس فيما يصير به المجروح مجروحاً، كما لا يجب كشف ذلك في العقود والحقوق، وإن اختلف في كثير منها، فالطريق في ذلك واحد. فاما إذا كان الجارح عامياً وجب لا محالة استفساره.

وقد ذكر أنَّ الشافعي إنما أوجب الكشف عن ذلك، لأنه بلغه أنَّ إنساناً جرح رجلاً، فسئل عما جرحه به، فقال: رأيته يول قائماً، فقيل له: وما في ذلك ما يوجب جرحه؟ فقال: لأنه يقع الرشش عليه وعلى ثوبه ثم يصلي، فقيل له: رأيته يصلي كذلك؟ فقال: لا. فهذا ونحوه جرح بالتأويل والجهل، والعالم لا يجرح أحداً بهذا وأمثاله، فوجب بذلك ما قلناه». [الكفاية في علم الرواية ١٤٢-١٤٣]

١٠٤- وهم الخطيب في نسبة عدم قبول الجرح إلا مفسراً لبعض الأئمة:

ثم ذكر الخطيب رأياً في أنَّ الجرح لا يقبل إلا مفسراً ناسباً إياه ظناً إلى البخاري ومسلم وأبي داود، والأدلة المذكورة لذلك لا تدل من قريب أو بعيد أنهم على هذا الرأي. إذ يقول البخاري لعمره مولى ابن عباس مع ما فيه من الجرح، لا يعني أنَّ البخاري قبله لأنه لم يذكر فيه جرح مفسراً، بل قبله لأن رأيه فيه التوثيق، ولم يترجح عنده من دراسة له وسير لأحاديثه أنه يضعف في الحديث، وإلا لم يرو له شيئاً.

١٠٥- العالم لا يطلب التفسير في الجرح:

ولا شك أنَّ تفسير الجرح لا يطلبه في الغالب العالم بأمر الرواة. إذ لو عُرض عليه جرحٌ غامضٌ، لعرف بمجربته ودرايته ما هي دواعي الجرح دون أن تُفسر له. ومن ثم فله حكمه بعد، إما أن يقنع بما عنده من جرح، وإما أن يرد الجرح. لأن قاعدته في مسألة ما من الجرح قد تكون على خلاف الذي تبني جرحه، أو أنَّ ذلك الذي جرح إنما جرح بأشياء دون أن يبين أشياء أخرى قد تعكر عليه حكمه... إلى غير ذلك مما سبق.

١٠٦- خطأ التصور في أنَّ التوثيق هو العدالة:

ولعلَّ الذي جرَّ إلى الكشف عن الجرح وتفسيره من قبل الأئمة، أنهم تصوروا أنَّ التوثيق هو العدالة في الدين، فما قد يُعدّ عندك مجروحاً، لا يُعتبر به أنا في الجرح. وهذا الاعتبار أقعد الحديث ورواته أهمية، وما عليه المجتهدون خلاف ذلك التصور، إذ أكثر عباراتهم في: النكارة، والضبط، والغربة، وعدم المتابعة، والكذب، ونحوها مما له علاقة مباشرة بالمروي. ومثل هذه العبارات مقتضية مختصرة تحمل في طياتها الكلام الكثير، ولا يعرف هذه الصنعة إلا أصحابها.

١٠٧- من مغالطاته أنَّه لا يكثرُ بوجود الخلاف

في الإسناد:

«ومن الأدلة على قصوره في فهم علوم الحديث أنَّ الاختلاف في الأسانيد بوضع رجل مكان آخر في رواية أخرى، لا يُعلِّم الحديث، بل في رايه يُعطيه قوة، ويزيد من تماسكه».

فقال: «وقد علل قومٌ أحاديث بأن رواها ناقلها عن رجل مرة، وعن رجل مرة أخرى. قال ابن حزم: وهذا قوة للحديث وزيادة في دلائل صحته، ودليل على جهل من جرح الحديث بذلك، وذلك نحو أن يروي الأعمش الحديث عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي

هُرَيْرَة، ويرويه غير الأعمش، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي سعيد. وهذا لا مدخل للاعتراض به، لأن في الممكن أن يكون أبو صالح سمع الحديث من أبي هريرة ومن أبي سعيد، فيرويه مرة عن هذا ومرة عن هذا. ومثل هذا لا يتعلل به في الحديث إلا جاهلٌ أو معاندٌ ونَحْسٌ نفعلُ هذا كثيراً لأننا نرى الحديث من طرق شتى فنرويه من بعض المواضع من أحد طرقه، ونرويه مرة أخرى من طريق ثانية، وهذا قوة للحديث لا ضعف، وكل ما تعللوا به من مثل هذا وشبهه فهي دعاوى لا برهان عليها، وكل دعوى بلا برهان فهي ساقطة، وكذلك ما رواه العدل عن أحد عدلين شك في أحدهما أيهما حدثه، إلا أنه موثق أنَّ أحدهما حدثه بلا شك، فهذا صحيح يجب الأخذ به، مثل أن يقول الثقة: حدثنا أبو سلمة أو سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، فهذا ليس علة في الحديث البتة، لأنه أيهما كان فهو عدلٌ رضا معلوم الثقة مشهور العدالة». (الإحكام ١٣٨/١-١٣٩)

١٠٨- جمهورُ الحديثين على خلاف ما يذهب إليه

ابن حزم:

قلت: وهذا المنطق الذي يتحدث به ابن حزم رحمه الله منطق لا يعرفه المجتهدون من أصحاب الحديث، بل كتب العلل، كعمل أحمد والترمذي، وابن أبي حاتم والدارقطني، والزار، وتاريخ البخاري، وكتب السؤالات والرجال عامة مليئة بتعليل الحديث بنحو ذلك على التفصيل الآتي:

١٠٩- كيف يُعرفُ صاحبُ الخلاف في الإسناد:

الأول: إذا اختلفت النقات في الرواية عن مشهور، فرواه بعضهم عنه عن رجل ثقة، وأبدله آخرون بثقة آخر، فهم بين أمرين: إما الترجيح إن كان له محل فيهِ. وإما تمشية الروايين إذا كثر المتابعون لكل منهما. فإذا لم تشتهر إحداهما وجاءت من قِبَلِ رَاوٍ ثَقَّةٍ واحدٍ، وخالفه جمعٌ فرواه على طريقة أخرى، نظر في الطريقتين، فإن جمع أحدهم الروايين في روايته، كانت الروايان صحيحتين.

ولا يذكر غير أبي هريرة. ثم يرويه حماد بن زيد فاختلف أصحابه فيه. فرواه جمع وذكروا أبي هريرة. وقال ثقة: عن ابن عباس. فانتقال شيء غير مشهور من طريق سلسلة طويلة يبعد أن يكون طريقاً أخرى للإسناد. إذ لو كان الخلاف عند حماد فقال: عن أيوب: وقال بعضهم: عنه عن ثابت، لاحتمال بالنسبة التي ذكرنا، لأن حماداً يمكن أن يكون حدث به على الوجهين، حدث به هكذا، وحدث به هكذا أما إذا تعداه الإسناد إلى أيوب، ثم إلى محمد بن سيرين، فإن احتمال كتمان الإسناد وبقائه إلى حماد بن زيد لا وجود له، لأن الرواية وجدت من طريق واحدة اختلف فيها. وإلا لاشتهر ذلك من طريق أيوب، أو طريق محمد بن سيرين، لذا تضعف بهذه الطريقة أكثر.

١١١- الخلاف على الصحابي:

الثالث: إن المثال الذي ذكره ابن حزم في المسألة لا يؤدي وضوحاً فيها، إذ الخلاف على الصحابي غير معلل للحديث، لقاعدة القبول لهم عند الجمهور. ولا يُعد إعلالاً إلا إذا كان تغيير الاسم يؤدي إلى انقطاع بين التابعي والصحابي، وكان المنقطع مرجحاً على الموصول، أو معالاً له.

١١٢- أكثر الإعلال عند الاختلاف:

أما أكثر إعلال القوم فإنما هو في رجال بعد الصحابة، يؤثر تبادلهم بصحة الحديث، فإن رجح ما فيه ضعف على ظاهر الصحة أو تساوا، رد الحديث إلى الأضعف، للاحتياط في الأخذ، كما تفعل بالمدلس، فإننا نرد حديثه الذي عنعن فيه خشية أن يكون دلس فيه، مع أن احتمال أن لا يكون دلس فيه وارد أيضاً.

١١٣- مغالطة أخرى في نفي إعلال المسند بالمرسل:

ومن الطبيعي أيضاً أن من لم ير إيدال الرواة علة للحديث، فإنه لن يرى إعلال الحديث المسند بالحديث المرسل. فقال ابن حزم كلاماً يوهم من لا علم عنده بصناعة الحديث أنه أقحم الخصم وأقام عليه الحجة، لأنه لم

وإلا فالحكم للأشهر، وهو ما يعبر به أصحاب العلل بقولهم: وهذا أصح، وهو أشبه... ونحو هذه العبارات.

وأكبر الوهم في ذلك يكون بسبب لزوم الطريق، إذ يقع فيه الثقات نتيجة اعتمادهم على حفظهم، فهناك أسانيد كثيرة الورود كحديث الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وحديث حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، وحديث محمد بن المنكدر عن جابر، وحديث عاصم، عن زر، عن ابن مسعود وهكذا، وهذه الأسانيد محفوظة، فإذا أراد المحدث رواية حديث ما وكان بعيد عهد به، وبداه من رواية حماد مثلاً، ظن أن تمام الإسناد هو: (عن ثابت، عن أنس، فيقع في الخطأ توهماً).

١١٠- ضرورة التفرقة في الإسناد بين طبقاته:

الثاني: يُنظر في الرواية نفسها، فإذا كان الخلاف في الإسناد في الطبقة الرابعة من السلسلة، وكان موضع الإبدال فيه من الطبقة الأولى، وانفرد بهذا واحداً مقابل اثنين فأكثر من الثقات، نُظر: فإن روي من تلك الطريق التي شد عنها الواحد، احتمل حديثه، وصار للحديث طريقان. أما إن عدم فالتوجه إلى تحفظته، وكلما قرب موضع الإبدال من الطبقة الرابعة، قل احتمال الخطأ فيه.

أي: إذا روى جمع من الثقات عن حماد بن زيد، عن أيوب السخيتاني، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة حديثاً. وخالف أخذ الثقات، فقال: عن حماد بن زيد، عن ثابت البناني، عن أنس، فإن توجه الصحة للرواية إنما يكون لرواية الجمع مع احتمال سير في وجود رواية أخرى عن حماد بن زيد بهذا الإسناد. والرواية مع الراوي هو الذي يحدد نسبة ذلك الاحتمال كثرة وقلة. أما إذا كان الخلاف قبل أيوب السخيتاني، كان نقول: حماد بن زيد، عن أيوب السخيتاني، عن محمد بن سيرين، عن ابن عباس، فإن هذا الإسناد نكاذم نجزم بحفظه وإن لم يكن فيه لزوم الطريق، ذلك أن الخلاف بدأ من الصحابي كما في المثال، فرواه عنه محمد بن سيرين، ثم لا يُروى عن محمد بن سيرين إلا عن أي هريرة. ويرويه أيوب عن ابن سيرين

أي: أقسده بأن أبان عن علته، ولولاه لبقى الحديث صحيحاً، لعدم العلم بهذا الإرسال.

١١٦- مَنْ يَذْكُرُ أَنَّ الْإِسْرَافَ سَكُوتٌ أَوْ نَسْيَانٌ لَمْ

يَفْهَمُ حَقِيقَةَ عِلْمِ الْحَدِيثِ:

الثالث: أمّا ما ذُكر أنّ الإرسال إنّما هو سكوت المرء في بعض الأحيان عن تأدية ما سمع باختصار أو انشغال ونحوهما [الإحكام ١/ ٢١٥]، فإنّما يقول ذلك مَنْ لا معرفة عنده بكتب العلل، وماذا يقول قائل هذا بالرواية التي يرويها جمع مرسلًا ويرويها ثقة مفردة موصولاً مسنداً؟؟ هل هو إلا نسيان أو غفلة ممن وصل، إذ كيف يُدْرِكُ خطأ جماعة من الثقات في أمرٍ مُتلقًى في حين يصيبه واحدٌ منهم بالوصل، والأمر أمرٌ روايقي، أمّا لو كان اجتهداً أو حكماً فمن الممكن أن نقضي بالصواب لواحد دون غيره.

١١٧- سبب آخر في إعلال المسند بالمرسل:

ثم هناك ما يدعون إلى إعلال المسند بالمرسل، وهو أنّ عناية الثقات أكثر ما يكون بالمسند، ولا يلجؤون إلى رواية المراسيل والموقوفات إلا بعد حصولهم على وفرة من المسانيد، وهم أحرص ما يكون على الأحاديث المسندة، وهي المشهورة. ولا شك أنك لو رجعت إلى أسانيد المراسيل لوجدتها قليلة جداً بالنسبة إلى طرق الحديث الواحد من المسانيد.

ثم عدول الراوي عمّا هو مرغوب فيه يعني أنّه يعنيه، لا سيما أنّ الأصل في المسانيد لزوم الطريق ولزوم الأشهر، فإذا عدل الراوي عن الطريق والأشهر لزوماً فإنّما يعدل عنهما بعلم، إذ رواية المسانيد هي المعتادة، لا رواية المراسيل، ولهذا أدلة كثيرة.

١١٨- مبحث زيادة الثقة:

❖ ويدخلُ التفصيل الذي ذكرنا سابقاً من إسناد مُرسل، وزيادة راوٍ في الإسناد ونحوهما في باب أوسع هو الأصل في المسألة لدى القائلين بقبوله، وهو «باب زيادة

يُدرِك بعدُ الأصول التي ارتكز عليها علمائنا الأولون في علاج هذه المسائل.

فقال مثلاً: «وقد تَعَلَّلَ قومٌ في أحاديث صحاح بأن قالوا: هذا حديث أسنده فلانٌ وأرسله فلان. قال: وهذا لا معنى له، لأن فلاناً الذي أرسله لو لم يروه أصلاً أو لم يسمعه البتة، ما كان ذلك مسقطاً لقبول ذلك الحديث، فكيف إذا رواه مرسلًا، وليس في إرسال المرسل ما أسنده غيره، ولا في جهل الجاهل ما علمه غيره، حجة مائعة من قبول ما أسنده العدول». [الإحكام ١/ ٢٦٥]

وفي هذا بعدٌ من أمور:

١١٤- إعلال الموصول بالمرسل إذا جاء من جهة

الثقات:

الأول: أنّ المرسل إذا جاء من طريق أخرى غير طريق المسند، لم يعد إعلالاً، أمّا إذا جاء من الطريق نفسها موقوفاً أو مرسلًا من جهة بعض الثقات، فإنّ هذا يصل على منهج المتقدمين كالبخاري وأبي حاتم وغيرهما.

ومليئة كتب العلل بأمثلتها. وقد سبق أن فصلنا في شيء منها، وما ذكر في المسألة السابقة يُذكر هنا أيضاً.

١١٥- الحديث المرسل زيادة علم في الحديث

الموصول:

الثاني: أمّا ما أورد أنّ أصل المسند صحيح قبل وجود المرسل، فنعم، ولكن بوجوده يُعل الحديث، كما لو وثقت رجلاً بناءً على توثيق فلان وفلان. ثم تبين لي أنّ الأئمة فلاناً وفلاناً ضعفوه (على طريقة المؤلف في التقليد)، فإنّي أرجع إلى التضعيف لحصول زيادة العلم على ما مضى. وهذا الذي عبر به بعض الأئمة، يكون عندهم حديث بإسناد جيد أو صحيح، ومتمن مقبول، فإذا جاء بعد إليهم الحديث من طريق مرسلًا، قالوا: أقسد فلان (يريدون صاحب الحديث المرسل) الحديث.

... وتلك الدلائل والبراهين بأعيانها، وجب اطراح العلل التي راموا بها الأخذ بالزيادة، وما أرسله عدلٌ وأسندهُ عدلٌ، وما خولف فيه راويه. وبذلك البرهان نفسه وجب قبولُ الزيادة - وإن انفرد بها العدلُ - وتصحيحُ ما أسندهُ العدلُ - وإن أرسله غيره - وسواءً كان أعدل منه أو أحفظ أو مثله أو دونه. وصَحَّ أنَّ ما خالف هذا الحكم هذيان لا معنى له ...». (الإحكام/٢١٦-٢٢٢)

قلت: وهذا الذي ذكر بعيدٌ كلُّ البُعد عن منطق العلل والجرح والتعديل، وعمل المتقدمين كالبخاري وأبي حاتم.

١١٩ - بيان مغالطات ابن حزم:

وفي بيان جوانب المغالطات عند ابن حزم رحمه الله نوجز النقاط الآتية:

١٢٠ - خطأ تمثيله برواية فيها معنى زائد عن القرآن:

الأولى: تمثيله الزيادة برواية فيها معنى زائدٌ عن القرآن، وهو خبرٌ واحد، والقرآن من رواية أهل الدنيا كلهم، دليل أنه لم يفهم علم الحديث بالصورة التي فهمها المتقدمون، إذ هذه الصورة المغايرة لا أحد يُحاور فيها، ولو جعلنا المثال في الحديث نفسه، لما خالف في ذلك المتقدمون، وهم يرضون بالزيادة، ولكن لما شروطٌ عندهم. أعني: لو جاء في حديث عن ابن عباس معنى، وجاء في حديث عائشة المعنى بزيادة لفظٍ أو معنى، فإن الحديثين مقبولان، وليس هذا هو الموضع الذي يقال فيه: «زيادة الثقة»، ولا علاقة له بهذا الاصطلاح، كما أنَّ زيادة توضيح في الحديث على آية من القرآن، لا تعني المصطلح الذي نحنُ بصدد.

١٢١ - أين يُمثلُ بزيادة الثقة:

وإنما يذكرُون «زيادة الثقة» في حديثٍ يروى بإسناد معروفٍ من جهة الثقات، فأورده جمعٌ بإسناد واحد، فزاد بعضهم الفاظاً، لم يذكرها الآخرون. أو أرسلوا الحديث،

العدل» كما نص عليه ابنُ حزم، وخلاصته قاعدة: «زيادة الثقة مقبولة».

واستدل لها ابنُ حزم بأدلة مفصلة، حاول فيها جهده، وسادَّكر بعض كلامه لأنه لا تبعه بالاستدراك عليه.

قال ابنُ حزم:

«وإذا روى العدلُ زيادةً على ما روى غيره، فسواء انفرد بها أو شاركه فيها غيره مثله أو دونه أو فوقه، فالأخذ بتلك الزيادة فرضٌ، ومن خالفنا في ذلك فإنه يتناقض أقبح تناقض، فيأخذ بحديثٍ واحدٍ ويضيفه إلى ظاهر القرآن الذي نقله أهلُ الدنيا كلهم، أو يخصه به وهم بلا شك أكثر من رواة الخبر الذين زاد عليهم آخر حكماً لم يروه غيره، وفي هذا التناقض من القبح ما لا يستجيزه ذو فهم وذو ورع، وذلك كتركهم قولَ الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ لحديث انفردت به عائشة رضي الله عنها، ولم يُشاركها فيه أحدٌ. وهو «لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً» ... ثم يعترضون على حكم رواه عدل لأن عدلاً آخر لم يرو تلك الزيادة، وإن فلتاً انفرد بها.

قال ابنُ حزم: وهذا جهلٌ شديد، وقد ترك أصحاب أبي حنيفة الزيادة التي روى مالك في حديث زكاة الفطر، وهي «من المسلمين» فقالوا: انفرد بها مالك...

ولا فرق بين أن يروي الراوي العدل حديثاً، فلا يرويه أحدٌ غيره، أو يرويه غيره مرسلًا، أو يرويه ضعفاء، وبين أن يروي الراوي العدل لفظاً زائداً لم يروها غيره من رواة الحديث، وكل ذلك سواءٌ، واجبٌ قبوله بالبرهان الذي قدمناه في وجوب قبول خبر الواحد العدل الحافظ، وهذه الزيادة وهذا الإسناد هما خبر واحد عدل حافظ، ففرض قبولهما، ولا نبالي: روى مثل ذلك غيرهما أو لم يروه سواهما. ومن خالفنا فقد دخل في باب ترك قبول خبر الواحد، ولحق بمن أتى ذلك من المعتزلة، وتناقض في مذهبه، وانفرد العدل باللفظة كانفراده بالحديث كله، ولا فرق.

ولا سيما إذا كان الحديثان عن صحابين، وإنّما قد يكون أحياناً من باب المطلق والمقيد.

أمّا مسألة زيادة الثقة التي نتكلم فيها ها هنا فصورتها: أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد، ومن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة.

والذي يدل عليه كلام الإمام أحمد في هذا الباب أن زيادة الثقة للفظ في حديث من بين الثقات إن لم يكن مُبرزاً في الحفظ والتثبت على غيره ممن لم يذكر الزيادة ولم يتابع عليها، فلا يقبل تفرده، وإن كان ثقة مُبرزاً في الحفظ على من لم يذكرها، ففيه عنه روايتان، لأنه قال مرة في زيادة مالك: «من المسلمين»: كنت أنهيته حتى وجدته من حديث العمريين. وقال مرة: إذا انفرد مالك بحديث هو ثقة، وما قال أحد بالرأي أثبت منه.

وحكى أصحابنا الفقهاء عن أكثر الفقهاء والمتكلمين: قبول الزيادة إذا كانت من ثقة، ولم يخالف المزيد، وهو قول الشافعي.

وفي حكاية ذلك عن الشافعي نظر، فإنه قال في الشاذ: هو أن يروي ما يخالف الثقات، وهذا يدل على أن الثقة إذا انفرد عن الثقات بشيء أنه يكون ما انفرد به عنهم شاذاً غير مقبول، والله أعلم.

ولا فرق في الزيادة بين الإسناد والمتن، كما ذكرنا في حديث النكاح بلا ولي، وقد تكرّر في هذا الكتاب ذكر الاختلاف في الوصل والإرسال، والوقف والرفع. وكلام أحمد وغيره من الحفاظ يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك والأحفظ.

وقد قال أحمد في حديث أسنده حماد بن سلمة: أي شيء ينفع وغيره يرسله!.

وذكر الحاكم أن أئمة الحديث على أن القول قول الأكثرين الذين أرسلوا الحديث. وهذا يخالف تصرفه في «المستدرک».

فوصله أحدهم، وشرط ذلك أو اصطلاحه أن يكون ضمن حديث واحد بإسناد واحد، أمّا غير ذلك فلا أحد يُنكر أن تكون زيادة الراوي في حديث على حديث آخر غيره مقبولة.

١٢٢ - المتقدمون يقرّون بقاعدة (زيادة الثقة مقبولة)

لكن ليس على المعنى الشامل:

الثانية: أمّا لو تتبعنا المتقدمين في هذه المسألة، لوجدناهم يقرّون إجمالاً بقاعدة، «زيادة الثقة مقبولة» ولكن ليس على المعنى الشامل الذي فهمه ابن حزم وغيره، وإنّما على معنى: أن الراوي إذا كان حافظاً مجرباً بالإتقان، وزاد لفظاً، فإن ورودها عنه مُحتملة لما جرب عليه إيراد الحديث على وجهه. أمّا إذا كان الذي زاد ليس من أولئك الذين يشهد لهم بالمعرفة والعلم والإتقان، أو كان منهم إلا أنه معروف بالأوهام عن ذلك الشيخ فإن الزيادة عندهم غير مقبولة منه.

وتفكيرهم في هذا الحديث الذي يروى من طريق واحد، وأدى من طبقّة إلى طبقّة، ووصل إلى جماعة فأدوه على طريقة واحد، ثم روى أحدهم لفظاً زائداً لم يروه الجماعة، أنه بهذه الزيادة لا يصح، بل تُعد الزيادة مخالفةً للجماعة في حفظهم، إذ لو كان اللفظ الزائد مروياً من طريق شيخهم، لما خفي عليهم وهم جماعة، فالصاق أن يكون وهم في أدائها واحداً أقرب. أمّا إذا كان هذا الواحد ثقةً معروفاً من الثقات الذين يعدون حكماً على الثقات غيرهم، فقد تقبل منه الزيادة، لهذا الاعتبار الزائد. مثل الزهري، ومالك، والثوري...

١٢٣ - كلام ابن رجب في زيادة الثقة:

الثالثة: نُؤيد كلامنا بما شرح ابن رجب في «علل الترمذي» ٢/ ٦٣٠-٦٤٣، نوجز منه الآتي:

قال ابن رجب: «فلذا روى حديثان مستقلان في حادثي، وفي أحدهما زيادة فإنها تقبل من الثقة، كما لو انفرد الثقة بأصل الحديث، وليس هذا من باب زيادة الثقة،

وذكر مسلمٌ أيضاً رواية من روى من الكوفيين ممن روى حديث ابن عمر في سؤال جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم عن شرائع الإسلام، فأسقطوا من الإسناد عمر، وزادوا في المتن ذكر الشرائع.

قال مسلمٌ في هذه الزيادة: هي غير مقبولة، لمخالفة من هو أحفظ منهم من الكوفيين كسفيان، ولمخالفة أهل البصرة لهم قاطبة، فلم يذكروا هذه الزيادة، وإنما ذكرها طائفة من المرجحة لشيدها بها مذهبهم.

وأما زيادةُ عمر في الإسناد، فقال: أهل البصرة أثبت، وهم له أحفظ من أهل الكوفة، إذ هم الزائدون في الإسناد «عمر»، ولم يحفظه الكوفيون، والحديث للزائد والحافظ.

قال ابنُ رجب: «إنما قبلت زيادة أهل البصرة في الإسناد لعمر، لأنهم أحفظ وأوثق ممن تركه من الكوفيين».

١٢٤ - موقفٌ غريبٌ من ابن حزم في الصحابة:

«ولابن حزم -رحمه الله- موقفٌ من الصحابة، فهو لا يوثق الصحابة جميعاً، بل يجب الكشف عن حالهم في قبول الحديث أو رده فقال:

«فهذا كما ترى كذب على النبي صلى الله عليه وسلم وهو حي، وقد كان في عصر الصحابة رضي الله عنهم منافقون ومرتدون، فلا يقبل حديث قال رواه فيه: عن رجلٍ من الصحابة، أو حدثني من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا حتى يسميه، ويكون معلوماً بالصحة الفاضلة ممن شهد الله تعالى لهم بالفضل والحسن. قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ منافقون، ومن أهل المدينة مُرَدُّوا عَلَى الْفِتْنَةِ لَا تَعْلَمُهُمْ﴾ نحن نعلمهم، سنُعَذِّبُهُمْ مرتين، ثم يردون إلى عذاب عظيم» وقد ارتد قومٌ ممن صحب النبي صلى الله عليه وسلم عن الإسلام كعُتَيْبَةَ بْنِ حِصْنٍ، وَالْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، ... قال: ولقاء التابع لرجلٍ من أصاغر الصحابة شرفٌ وفخرٌ عظيم، فلا ي معنى يسكت عن تسميته لو كان ممن حدثت صحبته، ولا يخلو سكوته عنه من أحد رجلين: إما

وقد صنف في ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب مُصَنِّفاً حسناً سماً: «تمييز المزيد في متصل الأسانيد»، وقسمه قسمين: أحدهما: ما حكم فيه بصحة ذكر الزيادة في الإسناد وتركها. والثاني: ما حكم فيه برد الزيادة وعدم قبولها.

ثم إنَّ الخطيب تناقض، فذكر في كتاب الكفاية للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله، كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ، إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين، ثم إنه اختار أنَّ الزيادة من الثقة تقبل مُطلقاً، كما نصره المتكلمون وكثيرٌ من الفقهاء. وهذا يخالف تصرفه في كتاب «تمييز المزيد».

وذكر في «الكفاية» حكاية عن البخاري أنه سئل عن حديث أبي إسحاق في «النكاح بلا ولي»، قال: الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل ثقة. لوثقها البيهقي في «السنن» ١٠٨/٧.

وهذه الحكاية إن صحت فلما مراده الزيادة في هذا الحديث، وإلا فمن تأمل كتاب تاريخ البخاري تبين له قطعاً أنه لم يكن يرى أنَّ زيادة كل ثقة في الإسناد مقبولة.

وهكذا الدارقطني يذكر في بعض المواضع أنَّ الزيادة من الثقة مقبولة، ثم يرد في أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات، ويُرجع الإرسال على الإسناد.

فدل على أن مرادهم زيادة الثقة في مثل تلك المواضع الخاصة، وهي إذا كان الثقة مبرزاً في الحفظ.

وقال الدارقطني في حديث زاد في إسناده رجلان ثقتان رجلاً، وخالفهما الثوري فلم يذكره قال: لولا أنَّ الثوري خالف لكان القول قول من زاد فيه، لأن زيادة الثقة مقبولة. وهذا تصريح بأنه إنما يقبل زيادة الثقة إذا يخالفه من هو أحفظ منه.

وقال مسلم في كتاب «التمييز»: «والزيادة في الأخبار لا تلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يكسر عليهم الوهم في حفظهم».

محمد بن عيسى بن سورة؛ فإن جهالة لا تضع من قدره عند أهل العلم، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ.

وجَهْلُ إسماعيل بن محمد الصَّفَّار. فقال ابنُ حجر في «اللسان» ١/ ٤٣٢: ولم يعرفه ابنُ حزم فقال في الخُلَى: إنه مجهولٌ، وهذا تهوُّرٌ من ابن حزم، يلزم منه أن لا يقبل قوله في تجهيل من لم يطلع هو على حقيقة أمره. ومن عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم: لا نعرفه أو لا نعرف حاله، وأمَّا الحكمُ عليه بالجهالةِ بغيرِ زائدٍ لا يَقَعُ إلا من مُطلع عليه أو مجازف.

وجهل أحمد بن علي بن مسلم الأباري في «الخلى» ١٦٨/٦، وهو ثقة حافظ مترجم في «السير» ١٣/ ٤٤٣، و «تاريخ بغداد» ٤/ ٣٠٦-٣٠٧. وقال ابنُ حجر في «اللسان» ١/ ٢٣١: وهذه عادةُ ابن حزم إذا لم يعرف الراوي يجمله، ولو عرِّ بقوله: لا أعرِّه لكان أنصف، لكن التوفيق عزيزٌ.

وكذا جَهْلُ أحمد بن علي بن حسنويه (الخلى ٢٩٦/٩)، وأحمد بن الفرج بن سليمان الكندي (الخلى ١٠/ ٣٣٤) وأحمد بن الفضل العسقلاني أبا جعفر الصائغ (اللسان ١/ ٢٤٧)، وإسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصغير الأسدي (الخلى ٩/ ٣٧٩)، وأصبع بن زيد بن علي الجُهني الوراق (الخلى ٩/ ٦٤)، وجُعْثَلُ بن هاعان الرُّعيني (الخلى ٧/ ٢٦٥)، وجهضم بن عبد الله ابن أبي الطُّفيل القيسي (الخلى ٨/ ٣٩٠). وحبان بن جزء (الخلى ٧/ ٤٠٢)، وحجاج بن فرافصة (الخلى ٩/ ١٧٢)، وحسان بن بلال المزني (الخلى ٢/ ١٣٦)، والحسن بن الفضل بن السمح العزفراني (الخلى ٩/ ٢٩٦)، والحسين بن الحارث الجذلي (الخلى ٦/ ٢٣٨)، وحفص بن بغيل الهمداني (التهذيب ٢/ ٣٤٢)، وحفص بن غيلان (الخلى ٧/ ٣٧)، وحزرة بن أبي حزة الجُعفي (الإحكام ٦/ ٨٣)، وحزرة بن عمرو العائذي الضبي (الخلى ١٠/ ٤٦٥)، وحيان بن عبيد الله بن حيان (الخلى ٢/ ٢٥٣)، وحُي بن عبد الله بن شريح المعافري (الخلى ٧/ ٢٦٥)، وخالد بن أبي الصلت (الخلى ١/ ١٩٦)، وخليد بن جعفر (الخلى ١٠/ ٣٩٦)،

أنه لا يعرف من هو، ولا عرف صحة دعواه الصحبة، أو لأنه كان من بعض ما ذكرناه. (الإحكام ١/ ١٣٦)

١٢٥- رأي ابن حزم على خلاف المتقدمين:

قلت: وهذا الذي رأى ابنُ حزم غيرُ معمولٍ به عند متقدمي المحدثين، فقد رَووا عن الجاهيل من الصحابة، بل صححو أحاديثهم بشروطٍ تعرفُ من خلال تطبيقاتهم.

١٢٦- طريقة البخاري في روايته عن مبهمي الصحابة:

فهذا البخاري مثلاً يروي في «جامعه» أحاديث صحابة مبهمين، إلا أنها ضمن أحد أمرين:

الأول: يكون الصحابي مصرحاً به في روايات أخرى، الثاني: أن يُصرح التابعي بالسماع من الصحابي، وذلك في الأقسام التالية: (٩٨٠) و (٦٥٨٦) و (٤٣٧٩) و (٦٨٤٩) و (٦٤٩٤) و (١٨٢٧) و (٢٣٤٧-٢٣٤٦) و (١٣٢٢) و (٥٥٠٤).

وسبب ذلك عند البخاري: هو كشفُه عن الإسناد أن لا يكون منقطعاً، من جهة أن التابعي عندما يصرح بالصحابي، يعلم من خلاله أنه سمع منه أو لم يسمع. ومن جهة أخرى أن التابعي وأن لم يُعين الصحابي إلا أنه صرح بالسماع منه، يُقبل حديثه عنه مع إيهامه.

فإذا لم يُصرح التابعي بالسماع من مبهمي الصحابة خشي أن لا يكون سمع منهم، لأن كثيراً من التابعين يرسلون أحاديثهم عن الصحابة، فيُحتمل أن يكون المبهم ممن لم يسمع منه التابعي، أو يكون المبهم ليس صحابياً أو تَوَهَّم في صحبته!!.

١٢٧- تجهيل ابن حزم لبعض الثقات:

* ومن المؤخذات على المصنف، أنه يجْهَلُ من لا يعرف، وهم معروفون. فجهل أبا عيسى الترمذي صاحب «الجامع» فقال ابن كثير في «البدایة» ١١/ ٦٦-٦٧: وجهالةُ ابن حزم لأبي عيسى لا تضرُّه حيث قال في «علاه»: وَمَنْ

ورافع بن سلمة بن زياد بن أبي الجعد الأشجعي (الخلی ٣٣٤/٧)، وربيعة بن عثمان بن ربيعة التيمي (الخلی ٣٣٤/١٠)، ورحمة بن مصعب الواسطي (الخلی ١٢٣/٧)، وروح بن غطفان الجوزي (الخلی ٤٧/٥)، وزرارة بن كريمة السهمي الباهلي (الخلی ٣٥٧/٧)، وسعيد بن عمارة الحمصي (الخلی ٤٨٢/٧)، وأبا إسحاق سليمان بن أبي سليمان الشيباني (الخلی ١٧٦/١)، وسليمان بن علي الربيعي الأزدي (الخلی ٤٨٢/٨)، وشريح بن مسلم الخولاني (الخلی ٣١٩/٨)، وعاصم بن حكيم (الخلی ٣٣٣/٧)، وعبد الله بن بديل بن ورقاء (الخلی ١٨٣/٥)، وعبد الله بن ثعلبة بن أبي ضعير (الخلی ١٢٢/٦)، وعبد الله بن علي بن السائب (الخلی ١٩١/١٠)، وعبد الله بن غابر الأحماني (الخلی ٣٧/٧)، وعبد الله بن فيروز الديلمي (الخلی ٣٣٣/٧)، وعبد الله بن محمد البغوي (حجة الوداع ٣٢٨)، وعبد الرحمن بن عثمان بن أمية الثقفي (الخلی ٥١٠/٧)، وعبد الرحمن بن قيس الضبي (الخلی ٣٨٥/١١)، وعبد الرحيم بن ميمون أبا مرحوم (الخلی ٦٧/٥)، وعبيد الله بن محمد بن إسحاق (حجة الوداع ٣٢٨) وعطية بن قيس الكلابي (الخلی ٢٣١/١)، وعفيف بن سالم الموصلي (الخلی ٣٩٤/١٠)، وعُمارة بن خزيمه بن ثابت الأنصاري (الخلی ٣٤٨/٨)، وعمر بن موسى بن وجيه الحمصي (الخلی ٥٧/٩)، وعُمير بن سعيد النخعي (الفصل ٣٢/٤)، وعنبسة بن سعيد بن الضريس الأسدي (الخلی ٣٧٧/١٠)، والعلاء بن زهير الأزدي (الخلی ٢٦٩/٤)، والقاسم بن عيسى بن إبراهيم الواسطي (الخلی ٣٦٨/٩)، وقيس بن حبيتر التميمي (الخلی ٤٨٥/٧)، وكثير بن أبي كثير البصري (الخلی ١١٩/١٠)، وكثير بن مرة الحضرمي (الخلی ٦٤/٩)، وكوثر بن حكيم (الخلی ٢٩٦/٩)، ومحمد بن عبد الرحمن بن الرداد (الخلی ٢٨٧/٧)، ومحمد بن عبد الرحمن بن حارثة الأنصاري (الخلی ٣١/٦)، ومحمد بن عبد الرحمن بن لبيبة (الخلی ٢٢٣/٨)، ومحمد بن هلال بن أبي هلال المدني (الخلی ٢٧٣/٣)، ومحمد بن يحيى بن

علي بن عبد الحميد الكتاني (الخلی ٩٨/١)، ومُجمع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد الأنصاري (الخلی ٣٣٠/٧)، ومُرُق بن صفی (الخلی ٢٩٨/٧)، حجة الوداع ٢٧٤، ومعوية بن سعيد بن شريح التجيبي (الخلی ٤٧/٥)، ومعوية بن يحيى الأطرابلسي (الخلی ٤٧/٥)، وناجية بن كعب الأسدي (الخلی ٢٧/٢)، ونافع بن عُجيرة (الخلی ٣٦٢/١٠)، والنضر بن مطرف (الخلی ٤٩٠/٧)، وهُرم بن سفيان البجلي (الخلی ٤٩/٥)، ولاحق بن الحسين المقدسي (الخلی ٥٦/٩)، ويحيى بن زرارة بن عبد الكريم السهمي (الخلی ٣٥٧/٧)، ويحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري البخاري (الخلی ٢٦/٦)، ويزيد بن أمية أبا سنان الدؤلي (الخلی ٣٩/٧)، ويعقوب بن أبي يعقوب المدني (الخلی ٦٩/٩)، ويونس بن يوسف بن حسان (الخلی ٧١/١١)، وأبا كبشة السلولي (الخلی ١٥٢/٦)، وأبا ميمونة الفارسي (الخلی ٣٢٧/١٠)...

فهذه الأسماء كما رايت حكم عليها ابنُ حزم بالجهالة مع أنها بين ثلاثة أصناف: ثقة...، ضعیق ساقط...، مجهول حال يروي عنه جمعٌ. وهناك أسماء أخرى تجنب ذكرها لاحتمال صحة في كلامه، أو لم أثبتها.

وذكر الشيخ عبدُ الفتاح أبو غدة في تحقيقه على «الرفع والتكميل» ص ٢٩٦-٣٠٥ جملة أسماء آخر نقلها ونقل كلام ابن حزم فيها بالواسطة، وبعضها لم أجده دليلاً أن ابن حزم يقول فيها بالجهالة إلا الظن، فلتنظر. ولينظر أيضاً الأسماء الواردة في «تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم ابن حزم جرحاً وتعديلاً» الذي أعدّه عمرُ محمود، وحسن أبو هنية، (ط المنار).

نلاحظ مما سبق أن ابن حزم يُجهل أئمةً ورواةً معروفين بسبب عدم وصول كتبهم إليه، أو عدم معرفته وعلمه بهم. لذا لا عبرة بقوله: «مجهول» مالم يتبين لنا ذلك واقعاً، أو قولاً من الأئمة.

❖ وقد وجدت لابن حزم أواميراً في كتبه، شأنه شأن غيره من المشتغلين في هذا العلم، إذ لم يسلم أحد منهم من وهم يعدُّ عليه. فأحببت أن أذكر هنا مثلاً منها: لنختم به كلاماً على ابن حزم الحديث.

قال (في الرسائل ٣ - ١٠٧):

«وهذا أيوب السخيتاني وقادة صاحباً أنس بن مالك يذكر أن أنس بن مالك وأبا هريرة كانا يتفعلان في المصلى قبل صلاة العيدين، وذكر أيوب أنه رأى ذلك من أنس بعينه...».

قلت: أمّا الرؤيا فتتظّر؟! أمّا جعله أيوب صاحباً لأنس، بمعنى أنه يروي عنه فلا، إذ لم يسمع منه حديثاً وجزم أبو حاتم أنه لم يسمع أنساً، وقال ابن حبان قيل إنه سمع من أنس، ولا يصح عندي.

ثم إن قتادة وأيوب لم يسمعا أيضاً أبا هريرة.

هذه أهم الملاحظات التي وجدتُها عند ابن حزم، وقد يعذر أنه لم يتمكن من الوصول إلى بعض كتب الجرح والتعديل، ولم تدون قواعد للمتقدمين ولم تفهم التطبيقات في عصر المصنّف فهماً صحيحاً مما جعله قاصر النظر ظاهري الحكم، ونحن إذ نورد ما تقدم في نقد كلامه لا ننقص من شأنه، فهو قد سد الخلل في جوانب أخرى، وأجاد في بعض بحوثه، ويعدُّ مجتهداً في أصوله وفقهه، فالله نسأل له الرحمة الواسعة، فما مقصده ومقصد غيره إن شاء الله إلا رفع الحق ونيل الرضا، والحمد لله.



وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ

قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ حَزَمٍ رحمته الله:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد خاتم النبيين والمرسلين، وسلم تسليمًا، ونسأل الله تعالى أن يصحبنا العصمة من كل خطر وزلل، ويوفقنا للصواب في كل قول وعمل. آمين آمين.

أما بعد: وفقنا الله وإياكم لطاعته، فإنكم رغبتُم أن نعملَ للمسائل المختصرة التي جمعناها في كتابنا الموسوم بالمحلى شرحاً مختصراً أيضاً، تقتصر فيه على قواعد البراهين بغير إكثار؛ ليكون مأخذة سهلاً على الطالب والمبتدئ، ودرجاً له إلى التبخر في الحجاج، ومعرفة الاختلاف، وتصحيح الدلائل المؤدية إلى معرفة الحق مما تنازع الناس فيه، والإشراف على أحكام القرآن، والوقوف على جمهرة السنن الثابتة عن رسول الله ﷺ وتمييزها مما لم يصح، والوقوف على الثقات من رواة الأخبار وتمييزهم من غيرهم، والتنبيه على فساد القياس وتناقضه وتناقض القائلين به، فاستخرتُ الله عز وجل على عمل ذلك، واستعنته تعالى على الهداية إلى نصر الحق، وسألته التأييد على بيان ذلك وتقريبه، وأن يجعله لوجهه خالصاً وفيه محضاً. آمين آمين رب العالمين.

وليعلم من قرأ كتابنا هذا أننا لم نحتاج إلا بحرج صحيح من رواية الثقات مستند ولا خالفنا إلا خبراً ضعيفاً فبيننا ضعفه، أو منسوخاً فأوضحنا نسخه. وما توفيقنا إلا بالله تعالى

١ - كتاب التوحيد

١ - مسألة: قال أبو محمد عليه السلام: أول ما يلزم كل أحد

ولا يصح الإسلام إلا به أن يعلم المرء بقلبه علم يقين وإخلاص لا يكون لشيء من الشك فيه أثر وينطق بلسانه ولا بد بأن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

برهان ذلك: ما حدثناه عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا أمية بن بسطام أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا روح عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي ويما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وجباهم على الله».

وقد روى معنى هذا مسنداً معاذ وابن عباس وغيرهم.

قال الله تعالى: «وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ».

وهو قول جميع الصحابة وجميع أهل الإسلام.

وأما وجوب عقد ذلك بالقلب فقول الله تعالى: «وَمَنْ آمُرُوا إِلَّا يَتَّبِعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ». والإخلاص: فعل النفس.

وأما وجوب النطق باللسان، فإن الشهادة بذلك المخرجة للدم والمال من التحليل إلى التحريم كما قال رسول الله ﷺ - لا تكون إلا باللسان ضرورة.

٢ - مسألة: قال أبو محمد: وتفسير هذه الجملة: هو

أن الله تعالى إله كل شيء دونه، وخالق كل شيء دونه.

برهان ذلك: أن العالم بكل ما فيه ذو زمان لم ينفك عنه قط، ولا يتوهم ولا يمكن أن يخلو العالم عن زمان. ومعنى الزمان: هو مدة بقاء الجسم متحركاً أو ساكناً ومدة وجود العرض في الجسم، وإذ الزمان مدة كما ذكرنا فهو عدد معدود، وزيد بمروءه ودوامه، والزمان لا تكون البتة إلا في ذي مبدأ ونهاية من أوله إلى ما زاء فيه. والعدد أيضاً ذو مبدأ ولا بد، والزمان مركب بلا شك من أجزائه، وكل جزء من أجزاء الزمان فهو يقين ذو نهاية من أوله ومشتهاء والكل ليس هو شيئاً غير أجزائه، وأجزاؤه كلها ذات مبدأ، فهو كله ذو مبدأ ضرورة، فلما كان الزمان لا بد له من مبدأ

ضرورة، وكان العالم كله لا ينفك عن زمان والزمان ذو مبدأ، فما لم يتقدم ذا المبدأ فهو ذو مبدأ ولا بد، فالعالم كله جوهره وعرضه ذو مبدأ وإذ هو ذو مبدأ فهو محدث، والمحدث يقتضي محدثاً ضرورة إذ لا يتوهم أصلاً ولا يمكن محدث إلا وله محدث، فالعالم كله مخلوق وله خالق لم يزل، وهو ملك كل ما خلق، فهو إله كل ما خلق وغترعه لا إله إلا هو.

٣ - مسألة: قال أبو محمد: هو الله لا إله إلا هو،

وأنه تعالى واحد لم يزل ولا يزال.

برهان ذلك: أنه لما صح ضرورة أن العالم كله مخلوق وأن له خالفاً وجب أن لو كان الخالق أكثر من واحد أن يكون قد حصرهما العدد، وكل معدود فذو نهاية كما ذكرنا، وكل ذي نهاية فمحدث.

وأيضاً فكل اثنين فهما غيران، وكل غيرين فبهما أو في أحدهما معنى ما صار به غير الآخر، فعلى هذا كان يكون أحدهما ولا بد مركباً من ذاته ومما غير به الآخر، وإذا كان مركباً فهو مخلوق مدبر فبطل كل ذلك وعاد الأمر إلى وجوب أنه واحد ولا بد، وأنه بخلاف خلقه من جميع الوجوه، والخلق كثير محدث، فصح أنه تعالى بخلاف ذلك، وأنه واحد لم يزل، إذ لو لم يكن كذلك لكان من جملة العالم - تعالى الله عن ذلك.

قال تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ».

وقال تعالى: «وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آخِذٌ».

٤ - مسألة: وأنه خلق كل شيء لغير علة أوجبت عليه

أن يخلق.

برهان ذلك أنه لو فعل شيئاً مما فعل لعلة لكانت تلك العلة: إما أن تزل معه، وإما خلقة عشة ولا سبيل إلى قسم ثالث، فلو كانت لم تزل معه لوجب من ذلك شيان متعنان.

أحدهما أن الله تعالى غيره لم يزل، فكان يبطل التوحيد الذي قد أثبتناه برهانه آنفاً.

والثاني أنه كان يجب إذ كانت علة الخلق لم تزل أن يكون الخلق لم يزل، لأن العلة لا تغاقر المعلوم، ولو فارقته لم تكن علة له، وقد أوضحنا آنفاً برهان وجوب حدوث العالم كله.

وأيضاً فلو كانت ههنا علة موجبة عليه تعالى أن يفعل ما فعل لكان مضطراً مطبوعاً أو مدبراً مقهوراً لتلك العلة، وهذا خروج عن الإلهية، ولو كانت العلة محدثة لكانت ولا بد؛ وإما خلقة له تعالى وإما غير خلقة، فإن كانت غير خلقة فقد

أوضحنا آنفاً وجوب كون كل شيء محدث مخلوقاً، فبطل هذا القسم.

وإن كانت مخلوقة وجب ولا بد أن تكون مخلوقة لعلّة أخرى أو لغير علّة، فإن وجب أن تكون مخلوقة لعلّة أخرى وجب مثل ذلك في العلّة الثابتة.

وهكذا أبداً، وهذا يوجب وجوب محدثين لا نهاية لعددهم.

وهذا باطل لما ذكرنا آنفاً وبأن كل ما خرج إلى الفعل فقد حصره العدد ضرورةً بمساحة أو بزمانه ولا بد، وكل ما حصره العدد فهو متناه. فبطل هذا القسم أيضاً **وصح** ما قلناه والله تعالى الحمد.

وإن قالوا: بل خلقت العلّة لا لعلّة. فستلوا: من أين وجب أن يخلق الأشياء لعلّة ويخلق العلّة لا لعلّة؟ ولا سيول إلى دليل.

٥- مسألة: وأن النفس مخلوقة.

برهان هذا: أننا نجد الجسم في بعض أحواله لا يحس شيئاً وإن المرة إذا فكر في شيء ما فإنه كلما تخلّى عن الجسد كان أصح لفهمه وأقوى لإدراكه، فعلمنا أن الحسّاس العالم بالذات هو شيء غير الجسد ونجد الجسد إذا تخلّى منه ذلك الشيء موجوداً بكل أعضائه ولا حس له ولا فهم، إما بموت وإما بإغماء وإما بنوم، **فصح** أن الحسّاس الذّاكر هو غير الجسد، وهو المسمّى في اللغة نفساً وروحاً، وقال الله تعالى ذكره: ﴿اللّٰهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَازِلِهَا فِيمَشِكُ الْآلَتِي قَفَضَ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ فكانت النفوس كما نصّر تعالى كثيرة.

وكذلك وجدناها نفساً خيئةً وأخرى طيبة، ونفساً ذات شجاعةً وأخرى ذات جبن، وأخرى علّة وأخرى جاهلة، **فصح** يقيناً أن لكل حي نفساً غير نفس غيره، فإذا تيقن ذلك وكانت النفوس كثيرة مركبة من جوهرها وصفاتها، فهي من جلة العالم، وهي ما لم ينفك قط من زمانٍ وعددٍ فهي محدثة مركبة، وكل محدث مركب مخلوق.

ومن جعل شيئاً بما دون الله تعالى غير مخلوق فقد خالف الله تعالى في قوله: ﴿خُلِقَ كُلُّ شَيْءٍ﴾، وخالف ما جاءت به النبوة وما أجمع عليه المسلمون وما قام به البرهان العقلي.

٦- مسألة: وهي الروح نفسة.

برهان ذلك: أنه قد قام البرهان كما ذكرنا بأن ههنا شيئاً

مديرٌ للجسد هي الحي الحسّاس المخطّاب، ولم يبق برهان قط بأنهما شيئا، فكان من زعم بأن الروح غير النفس قد زعم بأنهما شيئا وقال ما لا برهان له بصحته، وهذا باطل.

قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ فمن لا برهان له فليس صادقاً، **فصح** أن النفس والروح اسمان لمسمى واحد.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عمر بن عبد الملك أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا أبو داود السجستاني أخبرنا أحمد بن صالح أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرني يونس بن أبي زياد - عن ابن شهاب عن ابن المسيّب عن أبي هريرة - في حديث ذكره «أن رسول الله ﷺ قال ليلاً: أَتَلَا لَنَا اللَّيْلُ فَتَلَيْتَ بِلَالًا عَيْنَاهُ فَلَسَمَ يَسْتَقِظُ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا بِلَالٌ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى ضَرَبْتَهُمُ الشَّمْسُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَهُمْ اسْتَيْقَظًا فَقَالَ: يَا بِلَالُ فَقَالَ: أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ يَا أَبَا أُتَيْسٍ وَأَمْسَى يَا رَسُولَ اللَّهِ» وذكر الحديث وقال الله تعالى: ﴿اللّٰهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا إِلَىٰ قَوْلِهِ أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾.

وحدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عمر بن عبد الملك أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا أبو داود أخبرنا علي بن نصر هو الجهضمي حدثنا وهب بن جرير أخبرنا الأسود بن شيبان أخبرنا خالد بن سمير أخبرنا عبد الله بن رباح حدثني أبو قتادة الأنصاري في حديث ذكر فيه نوم رسول الله ﷺ حتى طلعت الشمس، أن رسول الله ﷺ قال: «أَلَا إِنَّا نَحْنُ اللَّهُ أَنَا لَمْ نَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا يَشْغُلُنَا عَنْ صَلَاتِنَا، وَلَكِنْ أَرْوَاحُنَا كَانَتْ يَسُو اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَارْسَلَهَا أَنَّى شَاءَ فَغَيَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْأَنفُسِ وَالْأَرْوَاحِ عَنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَبْقَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذَا الْبَابِ خِلَافٌ هَذَا أَصلاً. وبالله تعالى نتأيد.

٧- مسألة: والعرش مخلوق.

برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ وكل ما كان مربوباً فهو مخلوق.

٨- مسألة: وأنه تعالى ليس كمثل شيء ولا يتمثل في صورة شيء مما خلق.

قد مضى الكلام في هذا، ولوّ تمثّل تعالى في صورة شيء لكانت تلك الصورة مثلاً له وهو تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

٩- مسألة: وأن النبوة حق.

برهان ذلك: أن ما غاب عنا أو كان قبلنا فلا يعرف إلا بالخبر عنه.

وَحَرِّ التَّوَاتُرِ يُوجِبُ الْعِلْمَ الصَّوْرِيِّ وَلَا يَتَنَبَّهُ وَلَا يَدْخُلُ الشَّكُّ هَلْ كَانَ قَبْلَنَا خَلْقٌ أَمْ لَا؛ إِذْ لَمْ نَعْرِفْ كَوْنَ الْخَلْقِ مُوجُودًا قَبْلَنَا إِلَّا بِالْخَبَرِ، وَمَنْ بَلَغَ هُنَا فَقَدْ فَارَقَ الْمَقُولَ وَيَضِلُّ التَّوَاتُرُ الْمَذْكُورُ صَحَّ أَنْ قَوْمًا مِنَ النَّاسِ اتُّوا أَهْلُ زَمَانِهِمْ يَذْكُرُونَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَالِقُ الْخَلْقِ أَوْحَى إِلَيْهِمْ بِإِتِّمَادِهِمْ بِإِتِّمَادِ قَوْمِهِمْ بِإِتِّمَادِ الزَّمَانِ وَاللَّهُ تَعَالَى إِذَاهَا، فَسَأَلُوا بُرْهَانًا عَلَى صَحِّهِ مَا قَالُوا: فَأَتُوا بِأَعْمَالٍ هِيَ خِلَافُ طَبَائِعِهِ مَا فِي الْعَالَمِ لَا يُمَكِّنُ الْبَيِّنَةَ فِي الْعَقْلِ أَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهَا خَلْقُوهُ، حَاشَا خَلْقَهُ الَّذِي ادَّعَاهُ كَمَا شَاءَ، كَقَلْبِ عَصَا حَيَّةٍ تَسْمَى وَشَقَّ الْبَحْرَ لِعَسْكَرٍ جَاوَزُوا فِيهِ وَغَرَقَ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ؛ وَكَأَحْيَاءٍ مَيِّتٍ قَدْ صَحَّ مَوْتُهُ، وَكَأَبْرَاءٍ أَكَمَهُ وَلِدٌ أَعْمَى، وَكَتَائِفٍ خَرَجَتْ مِنْ صَخْرَةٍ، وَكَإِنْسَانٍ زَمِيَ فِي النَّارِ فَلَمْ يَجْتَرِ، وَكَأَشْيَاعٍ عَشَرَاتٍ مِنَ النَّاسِ مِنْ صَاعٍ شَعِيرٍ، وَكَتَبَاعٍ الْمَاءِ مِنْ بَيْنِ أَصْلَابِ إِنْسَانٍ حَتَّى رَوَى الْعَسْكَرُ كُلَّهُ.

فَصَحَّ ضَرُورَةُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَهِدٌ بِمَا أَظْهَرَ عَلَى أَيْدِيهِمْ فَصَحَّ مَا اتُّوا بِهِ عَنْهُ وَأَنَّهُ تَعَالَى صِدْقُهُمْ فِيْمَا قَالُوهُ.

وفي القرآن العظيم: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَعِيَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآتَيْنَا بِهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَأَنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرُّوا رَحْمَةً وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ وَبِنَا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾.

١١ - مسألة: نَسَخَ عَزَّ وَجَلَّ يَمْلِكُ كُلَّ مَلَأٍ وَأَنزَمَ أَهْلَ الْأَرْضِ جَهَنَّمَ وَإِسْهَمَ أَتْبَاعَ شَرِيعَتِهِ الَّتِي بَعَثَ بِهَا وَلَا يَقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ سِوَاهَا؛ وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾.

حَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي مُحَمَّدٍ بِنِ الْجُسُورِ أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ مَسْرَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْمُخْتَارِ بْنِ قُلْقُلٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْبُكْرَةَ وَالرَّسَالََةَ قَدْ انْقَطَعَتْ، فَجَزَعَ النَّاسُ فَقَالَ: قَدْ بَقِيَتْ مَبْشَرَاتٌ وَهِيَ جُزْءٌ مِنَ الْبُكْرَةِ».

١٢ - مسألة: إِلاَّ أَنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَيَّرَ وَقَدْ كَانَ قَبْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْبَاءُ كَثِيرَةٌ عَنْ سَمَى اللَّهِ تَعَالَى وَمِنْهُمْ لَمْ يَسْمُ وَالْإِيمَانُ بِجَمِيعِهِمْ فَرَضَ.

برهان ذلك: ما حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي

وَحَرِّ التَّوَاتُرِ يُوجِبُ الْعِلْمَ الصَّوْرِيِّ وَلَا يَتَنَبَّهُ وَلَا يَدْخُلُ الشَّكُّ هَلْ كَانَ قَبْلَنَا خَلْقٌ أَمْ لَا؛ إِذْ لَمْ نَعْرِفْ كَوْنَ الْخَلْقِ مُوجُودًا قَبْلَنَا إِلَّا بِالْخَبَرِ، وَمَنْ بَلَغَ هُنَا فَقَدْ فَارَقَ الْمَقُولَ وَيَضِلُّ التَّوَاتُرُ الْمَذْكُورُ صَحَّ أَنْ قَوْمًا مِنَ النَّاسِ اتُّوا أَهْلُ زَمَانِهِمْ يَذْكُرُونَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَالِقُ الْخَلْقِ أَوْحَى إِلَيْهِمْ بِإِتِّمَادِهِمْ بِإِتِّمَادِ قَوْمِهِمْ بِإِتِّمَادِ الزَّمَانِ وَاللَّهُ تَعَالَى إِذَاهَا، فَسَأَلُوا بُرْهَانًا عَلَى صَحِّهِ مَا قَالُوا: فَأَتُوا بِأَعْمَالٍ هِيَ خِلَافُ طَبَائِعِهِ مَا فِي الْعَالَمِ لَا يُمَكِّنُ الْبَيِّنَةَ فِي الْعَقْلِ أَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهَا خَلْقُوهُ، حَاشَا خَلْقَهُ الَّذِي ادَّعَاهُ كَمَا شَاءَ، كَقَلْبِ عَصَا حَيَّةٍ تَسْمَى وَشَقَّ الْبَحْرَ لِعَسْكَرٍ جَاوَزُوا فِيهِ وَغَرَقَ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ؛ وَكَأَحْيَاءٍ مَيِّتٍ قَدْ صَحَّ مَوْتُهُ، وَكَأَبْرَاءٍ أَكَمَهُ وَلِدٌ أَعْمَى، وَكَتَائِفٍ خَرَجَتْ مِنْ صَخْرَةٍ، وَكَإِنْسَانٍ زَمِيَ فِي النَّارِ فَلَمْ يَجْتَرِ، وَكَأَشْيَاعٍ عَشَرَاتٍ مِنَ النَّاسِ مِنْ صَاعٍ شَعِيرٍ، وَكَتَبَاعٍ الْمَاءِ مِنْ بَيْنِ أَصْلَابِ إِنْسَانٍ حَتَّى رَوَى الْعَسْكَرُ كُلَّهُ.

١٠ - مسألة: وَأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَسُولُ اللَّهِ إِلَى جَمِيعِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، كَافِرِهِمْ وَمُؤْمِنِهِمْ.

برهان ذلك: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَى بِهَذَا الْقُرْآنَ الْمَقُولَ إِلَيْنَا بِأَنَّهُ مَا يَكُونُ مِنْ نَقْلِ التَّوَاتُرِ، وَأَنَّهُ دَعَا مَنْ خَالَفَهُ إِلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ فَعَجَزُوا كُلُّهُمْ عَنْ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ شَقَّ لَهُ الْقَمَرُ.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ااقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرَضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَعْتَبٌ وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أُنْثَى مُسْتَعْتَبَةٌ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْآثَانِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ الْذُرَّ﴾.

وَحَرِّ الْجَذْعِ إِذْ فَقَدَهُ حَتَّى سَمِعَهُ كُلُّ مَنْ حَضَرَهُ، وَهُمْ جُمُوعٌ كَثِيرَةٌ؛ وَدَعَا الْيَهُودَ إِلَى مَنِيِّ الْمَوْتِ إِذَا كَانُوا صَادِقِينَ؛ وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَوْنَهُ فَعَجَزُوا كُلُّهُمْ عَنْ تَغْيِيهِ جَهَارًا، وَدَعَا النَّصَارَى إِلَى مُبَاهَلَتِهِ فَأَبَوْا كُلُّهُمْ.

وَعَذَانَ الْبُرْهَانَ مَذْكُورَانِ جَمِيعًا فِي نَصِّ الْقُرْآنِ، كَمَا ذَكَرَ فِيهِ تَعَجِيزُهُ جَمِيعَ الْعَرَبِ عَنْ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ أَوَّلُهُمْ عَنْ آخِرِهِمْ؛ وَنَبَّحَ لَهُمُ الْمَاءَ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ، وَأَطْعَمَ مَيِّتٍ مِنَ النَّاسِ مِنْ صَاعٍ شَعِيرٍ وَجَدِي، وَأَدْعَى مُلُوكَ الْيَمَنِ وَالْبَحْرَيْنِ وَعُمَانَ لِأَمْرِهِ لِلْآيَاتِ الَّتِي صَحَّتْ عَنْدهُمْ عَنْهُ، فَتَزَلُّوا عَنْ مُلْكِهِمْ كُلِّهِمْ طَوْعًا دُونَ رَهْبَةٍ

وقال تعالى: ﴿وَمَرِّمَ ابْنَةَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾.

١٤- مسألة: وإن الجنة حتى دار خلقة للمؤمنين ولا يدخلها كافر أبداً.

قال تعالى: ﴿وَجَنَّةٌ غَرَضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَنَادَىٰ اصْحَابَ النَّارِ اصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيَّ مِنَ الْمَاءِ أَوْ يُمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ خَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾.

١٥- مسألة: وإن النار حتى دار خلقة لا يخلد فيها مؤمن قال تعالى: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى وَسَيَّجَهَا لِلسَّاعَةِ﴾.

١٦- مسألة: يدخل النار من شاء الله تعالى من المسلمين الذين رجحت كبائرهم وسيئاتهم على حسناتهم ثم يخرجون منها بالشقاوة ويدخلون الجنة.

قال عز وجل: ﴿إِنْ تَجِبْنَاكَ كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾.

وقال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي السُّورِ الْيَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلَا تُنْظَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا خِيبَةٌ مِنْ خَزَائِدِ آتِنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾.

وقال تعالى: ﴿قَالُوا مَنْ ثَلَّثَ مَوَازِينَهُ فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُمَّهُ هَاطِيَةٌ وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن قتيب حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو غسان المسمعي ومحمد بن النسي قال حدثنا معاذ هو ابن هشام الدستوائي - حدثنا أبي عن قتادة حدثنا أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: «يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِيدُ شَعِيرَةً، ثُمَّ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِيدُ بُرَّةً، ثُمَّ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِيدُ ذُرَّةً».

١٧- مسألة: لا تنفى الجنة ولا النار ولا أحد ممن فيها أبداً.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: «خبراً عن كل واحد من

فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أحمد بن يوسف حدثنا هارون بن عبد الله وحجاج بن الشاعر قالوا:

حدثنا حجاج وهو ابن محمد - عن ابن جريج قال أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

قال: فَيَزِلُّ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﷺ يَقُولُ أَمِيرُهُمْ: نَعَالَ صَلِّ لَنَا. يَقُولُونَ: لَا، إِنْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ أَشْرَاءُ، تَكْرِمَةَ اللَّهِ هَذِهِ الْأُمَّةَ.

وذكر الله تعالى في القرآن آدم ونوحاً وإدريس وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب ويوسف وموسى وهارون وداود وسليمان ويونس واليسع وإلياس وزكريا ويحيى وإسحق وإسماعيل وهوداً وصالحاً وشعياً ولوطاً.

وقال تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنُكَفِّرُ بَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾.

١٣- مسألة: وإن جمع النبين وعيسى ومحمدًا عليهم السلام عبيداً لله تعالى مخلوقون؛ ناس كسائر الناس؛ مولودون من ذكر وإناث؛ إلا آدم وعيسى؛ فإن آدم خلقه الله تعالى من تراب يبدؤا لا من ذكر ولا من أنثى؛ وعيسى خلق في بطن أمه من غير ذكر.

قال الله عز وجل عن الرسل عليهم السلام أنهم قالوا: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنْ مِثْلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمِثْلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾.

وقال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ؟﴾.

وقال تعالى عن جبريل عليه السلام أنه قال لمريم عليها السلام: ﴿إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا قَالَتْ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾.

الرهَابِ بْنِ عِيسَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ
حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ
أَبِي الزَّوَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَعْدَدْتُ لِمُسَايِدِ الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا
أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قُلُوبِهِمْ».

مصدق ذلك في كتاب الله تعالى: «فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا
أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ».

وبه إلى مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ
عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ
يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْكُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ فِيهَا وَيَشْرَبُونَ وَلَا
يَتَغَوَّطُونَ وَلَا يَتَمَخَّطُونَ وَلَا يَبُولُونَ، وَلَكِنْ طَعَامُهُمْ ذَلِكَ جُشَاءٌ
كَرْتَحِ الْمَلِكِ، يُلْهَمُونَ التَّسْبِيحَ وَالْحَمْدَ كَمَا يُلْهَمُونَ النَّفْسَ»
وهذا نصُّ على أنه خلاف ما في الدنيا.

١٩ - مسألة: وأهل النار يعذبون بالسلاسل والأغلال
والفطران وأطباق النيران؛ أكلهم الزقوم وشربهم ماء كاهلٍ
والحميم؛ نعوذ بالله من ذلك.

وقال تعالى: «سَرَابِيلُهُمْ مِنْ قَطَرَانٍ».

وقال تعالى: «إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا
وَسَعِيرًا».

وقال تعالى: «يُرِيدُونَ أَن يُخْرِجُوكَ مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ
بِخَارِجِينَ مِنْهَا».

وقال تعالى: «إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ طَعَامُ الْأِيمِ».

وقال تعالى: «فِي سُمُومٍ وَحَمِيمٍ».

وقال تعالى: «وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي
الْوُجُوهَ».

٢٠ - مسألة: وكلُّ من كفر بما بلغه وصحَّ عنده عن
النبي ﷺ أو أجمع عليه المؤمنون مما جاء به النبي عليه السلام فهو
كافر.

كما قال تعالى: «وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ
الهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ».

٢١ - مسألة: وإن القرآن الذي في المصاحف بأيدي
المسلمين شرقاً وغرباً فما بين ذلك من أول أم القرآن إلى آخر
المعززين كلام الله عز وجل ووحيه أنزله على قلبه نبه محمد
ﷺ من كفر بحرفٍ منه فهو كافر.

هاتين الذكارتين ومن فيهما: «خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا» و«خَالِدِينَ فِيهَا
مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرُ
مُجْدُودٍ».

حدثنا عبد الله بن يوسف بن نامي حدثنا أحمد بن فتح
حدثنا عبد الرحاب بن عيسى حدثنا محمد بن عيسى بن عمرو
الجلودي حدثنا إبراهيم بن سفيان حدثنا مسلم بن الحجاج
حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالوا حدثنا أبو معاوية عن
الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول
الله ﷺ: «يُجَاءُ بِالْمَوْتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُ كَبْشٌ أَمْلَحُ يَقَالُ: يَا
أَهْلَ الْجَنَّةِ هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَشْرَبُونَ وَيَتَغَوَّطُونَ وَيَقُولُونَ: نَعَمْ
هَذَا الْمَوْتُ، وَيُقَالُ: يَا أَهْلَ النَّارِ هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَشْرَبُونَ
وَيَتَغَوَّطُونَ وَيَقُولُونَ: نَعَمْ هَذَا الْمَوْتُ، فَيُؤْمَرُ بِهِ فَيَذْبَحُ ثُمَّ يَقَالُ: يَا
أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ».

ثم قرأ رسول الله ﷺ: «وَأَنذَرْتَهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ
الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ» وأشار بيده إلى أهل
الدنيا.

زاد أبو كريب في روايته بعد كبش أملح «فَيُوقَفُ بَيْنَ الْجَنَّةِ
وَالنَّارِ».

وقال عز وجل في أهل الجنة: «لَا يَدْخُلُونَهَا فِيهَا الْمَوْتُ إِلَّا
الْمَوْتَةُ الْأُولَى».

وقال في أهل النار: «لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ
عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا» وبالله تعالى التوفيق.

١٨ - مسألة: وإن أهل الجنة ياكلون ويشربون ويطنون
ويلبسون ويتلذذون ولا يرون بؤساً أبداً وكل ذلك بخلاف ما في
الدنيا؛ لكن ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب
بشر؛ وحور العين حق نساء مطهرات خلقهن الله عز وجل
للمؤمنين.

قال تعالى: «يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ
وَأَبَارِينِ وَكُلَّ مِنْ مَعِينٍ لَا يَصْدَعُونَ عَنْهَا وَلَا يَسْرِفُونَ وَفَاكِهَةٍ
مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ وَلَحْمٍ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٌ عِينٌ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ
الْمَكُونِ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ».

وقال تعالى: «وَلِيْسَانُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ».

وقال تعالى: «وَوُحِّلُوا أُسُودٌ مِنْ فَضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا
طَهُورًا».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد

قال تعالى: ﴿فَاجْرَهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَنَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾.

وكل ما روي عن ابن مسعود من أن الملوذتين وأم القرآن لم تكن في مصحفه فكذب موضوع لا يصح، وإنما صححت عنه قراءة عاصم عن زر بن حبیش عن ابن مسعود وفيها أم القرآن والموذنتين.

٢٢- مسألة: وكل ما فيه من خير عن نبي من الأنبياء

أو مسخ أو عذاب أو نعيم أو غير ذلك فهو حق على ظاهره لا رمز في شيء منه.

قال تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾.

وقال تعالى: ﴿يَبَيِّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾. واثكر تعالى على قدم

خالقوا هذا فقال تعالى: ﴿يُخْرِقُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾.

٢٣- مسألة: ولا سر في الدين عند الله.

قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ﴾.

وقال تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ وَلَا نَكْمَةٌ﴾.

٢٤- مسألة: وإن الملائكة حق، وهم خلق من خلق

الله عز وجل مكرمون كلهم رسل الله. قال الله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادَ مَكْرُمُونَ﴾.

وقال تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ﴾.

٢٥- مسألة: خلقوا كلهم من نور وخلق آدم من ماء

وتراب وخلق الجن من نار.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا محمد بن عيسى حدثنا إبراهيم بن محمد حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا عبد بن حميد حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ وَخُلِقَ الْجَانُّ مِنْ مَّارِجٍ مِنْ نَارٍ وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وَصِفَ لَكُمْ».

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾.

٢٦- مسألة: والملائكة أفضل خلق الله تعالى، لا

يعصى أحد منهم في صغيرة ولا كبيرة وهم سكان السماوات.

قال الله تعالى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَتَعَلَّوْنَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾.

وقال تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَكْبِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾. فهذا تفضيل لهم على المسيح عليه السلام.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَخَلَقْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَزَوَّجْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾. ولم يقل تعالى على كل من خلقنا.

ولا خلاف في أن بني آدم أفضل من كل خلق سوى الملائكة فلم يبق إلا الملائكة، وإسجاده تعالى الملائكة لآدم - على جميعهم السلام - سجود تحية؛ فلو لم يكونوا أفضل منه لم يكن له فضيلة في أن يكرم بأن يحية. وقد نصبت هذا الباب في كتاب الفصل غاية التقصي والحمد لله رب العالمين.

وقال تعالى: ﴿وَنَزَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾.

٢٧- مسألة: وإن الجن حق، وهم خلق من خلق الله

عز وجل، فيهم الكافر والمومن، يرونا ولا نراهم، يأكلون ويسلون ويموتون.

قال الله تعالى: ﴿بِمَا مَشَرَّ الْجِنُّ وَالْإِنْسُ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَالجَّانُ خَلْقَانِ مِنْ قَبْلِ مِنْ نَارِ السُّمُومِ﴾.

وقال تعالى حاكياً عنهم أنهم قالوا: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَٰئِكَ تَحَرَّوْا وَرَدُّوا وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿اأَفْتَحِلُونَهُ وَذَرَيْتُ أَرْبَابَهُ مِنْ دُونِي﴾.

وقال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾.

وقال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾.

حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور وعبد الله بن ربيع، قال أحد أخبرنا وهب بن مسرة أخبرنا محمد بن وضاح أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة، وقال عبد الله: أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا هناد بن السري، ثم اتفق ابن أبي شيبة وهناد قالا: أخبرنا حفص بن غياث عن داود الطائي عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَسْتَجْبُوا بِالْعِطَامِ وَلَا بِالرُّثُومِ فَإِنَّهُمَا إِذَا اخْتَارَكُمْ مِنَ الْجِنِّ».

٢٨- مسألة: وإن البعث حق، وهو وقت ينقض فيه

«وَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَيَّ جَهَنَّمَ» وقال عليه السلام في هذا الحديث أيضاً: «وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيْبٌ يَمْلِكُ شَوْكُ السُّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السُّعْدَانِ؟ فَإِنَّهُ يَمْلِكُ شَوْكُ السُّعْدَانِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عَظَمَتِهِ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَخْطُفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ فَيَهْدِيهِمْ، يَخْضِي الْمَوْتَى بِعَمَلِهِ، وَيَهْدِيهِمُ الْمَحْزُولُ حَتَّى يُجَنِّيَ» وذكر باقي الخبر.

٣١ - مسألة: وإن الموازين حق توزن فيها أعمال العباد، تؤمن بها ولا ندري كيف هي.

قال الله عز وجل: «وَنُفِخَ فِي الْمَوَازِينِ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِنْ كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكُنَّا بِهَا حَاسِبِينَ».

وقال تعالى: «وَالْوِزْنَ يَوْتِيزُ الْخَقَّ».

وقال تعالى: «فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُمَّهُ ذَابَتْ وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَ تَارُ حَاشِيَةٍ».

٣٢ - مسألة: وإن الحوض حق من شرب منه لم يظلم أبداً.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمري عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا آيَةُ الْحَوْضِ؟ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَتَبَهُ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ نَجُومِ السَّمَاءِ وَكَوَاكِبِهَا فِي اللَّيْلَةِ الْمُطْلَقَةِ الْمُصْحِيَّةِ، آيَةُ الْجَنَّةِ مَنْ شَرِبَ مِنْهَا لَمْ يَظْمَأْ أَحَرَّ مَا عَلَيْهِ يَشْخَبُ فِيهِ مِيزَابَانِ مِنَ الْجَنَّةِ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ، غُرَضُهُ يَمْلِكُ طَوِيلَهُ مَا بَيْنَ عَمَانٍ إِلَى أَيْلَةَ، مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضاً مِنَ اللَّبَنِ وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ».

٣٣ - مسألة: وإن شفاعة رسول الله ﷺ في أهل الكبار من أمته حق فيخرجون من النار ويدخلون الجنة.

قال الله عز وجل: «مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو غسان المسمعي حدثنا معاذ يعني ابن هشام التستري - حدثنا أبي عن قتادة حدثنا أنس بن مالك أن نبي الله ﷺ قال: «إِكْلَ النَّبِيِّ دَعْوَةً دَعَاها لَأُمِّهِ وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمِّي يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وبه إلى مسلم: حدثنا نصر بن علي حدثنا بشر يعني ابن

بقاء الخلق في الدنيا فيموت كل من فيها؛ ثم يحيى الموتى؛ يحيى عظامهم التي في القبور وهي رميم ويعيد الأجسام كما كانت ويرد إليها الأرواح كما كانت؛ ويجمع الأولين والآخرين في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة بحاسب فيه الجن والإنس فيوفى كل أحد قدر عمله.

قال الله تعالى: «ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُخَيِّبُ الْمُؤْمِنِينَ وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ».

وقال تعالى: «فَأَنَّ مَنْ يُخَيِّبِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ فَلْيُخَيِّبِهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ».

وقال تعالى: «يَوْمَ تَنْهَضُ عَلَيْهِمُ أَسْبَتُهُمْ وَأَيَّدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ».

وقال تعالى: «قُلْ إِنْ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ لَمَجْمُوعُونَ إِلَى مِيقَاتِ يَوْمٍ مَعْلُومٍ».

وقال تعالى: «فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ».

وقال تعالى: «الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ».

٢٩ - مسألة: وإن الوحوش تحشر.

قال الله تعالى: «وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ».

وقال تعالى: «وَمِمَّا بَيْنَ يَدَيْهِ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أَمَّا أُنْزِلْكُمْ مَا فُطِنَ فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ».

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لَتُؤَذَّنُ الْحَقُوقُ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ الْجَلْحَاءِ مِنَ الشَّاةِ الْقَرَنَاءِ».

٣٠ - مسألة: وإن الصراط حق وهو طريق يوضع بين ظهراني جهنم فينجو من شاء الله تعالى ويهلك من شاء.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا زهير بن حرب حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد حدثنا أبي عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال في حديث:

واحدة.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن همام بن منبه هذا:

ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ فذكر أحاديث منها قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله عز وجل: إذا تحدث عبدي بأن يعمل حسنة فأنا أكتبها له حسنة ما لم يعمل، فإذا عملها فأنا أكتبها بعشر أمثالها، وإذا تحدث بأن يعمل سيئة فأنا أغفرها له ما لم يعملها، فإذا عملها فأنا أكتبها له بعثتها».

وقال رسول الله ﷺ: «قالت الملائكة: رب ذاك عبدك يريد أن يعمل سيئة - وهو أبصر به - فقال أفرأيه فإن عملها فأكبوها له بعثتها وإن تركها فأكبوها له حسنة إنسا تركها من جزاء» وقال رسول الله ﷺ: «إذا أحسن أحدكم إسلامه فكل حسنة يعملها تكتب بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، وكل سيئة تكتب له بعثتها حتى يلقى الله عز وجل».

٣٨- مسألة: ومن عمل في كفره عملاً سيئاً ثم أسلم؛

فإن عماده على تلك الإساءة حوسب وجزي في الآخرة بما عمل من ذلك في شركه وإسلامه؛ وإن تاب عن ذلك سقط عنه ما عمل في شركه ومن عمل في كفره أعمالاً سالحة ثم أسلم جزي في الجنة بما عمل من ذلك في شركه وإسلامه؛ فإن لم يسلم جزي بذلك في الدنيا ولم يتفح بذلك في الآخرة.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن حاتم بن ميمون وإبراهيم بن دينار واللفظ له قال حدثنا حجاج وهو ابن محمد - عن ابن جريج قال: أخبرني يعلى بن مسلم أنه سمع سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس «أن ناساً من أهل الشرك قتلوا فأكفروا ووزنوا فأكفروا، ثم أتوا محمداً ﷺ

فقالوا: إن الذي نقول وتدعو إليه لحسن، ولو تخبرنا أن لما عملنا كفارة فنزلت: «والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً» فلم يسقط الله عز وجل تلك الأعمال السيئة إلا بالإيمان مع التوبة مع العمل الصالح.

المفضل - عن أبي مسلمة هو سعيد بن يزيد - عن أبي نصره عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناس أصابهم النار بذنوبهم، أو قال بخطاياهم، فأماهم الله إماتة حتى إذا كانوا قوماً أذن بالشفاعة فجاء بهم صفائر صفائر فبشوا على أنهار الجنة، ثم قيل: يا أهل الجنة أفيضوا عليهم فينبشون نبات الحية تكون في حبل السيل».

٣٤- مسألة: وإن الصحف تكتب فيها أعمال العباد

الملائكة حتى يؤمن بها ولا ندرى كيف هي.

قال الله عز وجل: «إذ يتلقى الملقين عن اليمين وعن الشمال قعيد ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد».

وقال عز وجل: «إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون».

وقال تعالى: «وكل إنسان ألقاه طائفة في عقبه ونخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً اقرأ كتابك».

٣٥- مسألة: وإن الناس يعطون كتبهم يوم القيامة؛

فالؤمنون الفائزون الذين لا يعتبون يعطونها بأيمانهم؛ والكفار بأشملهم والمؤمن أهل الكتاب وراء ظهورهم.

قال الله عز وجل: «وإذا من أوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حساباً يسيراً وتقلب إلى أهله مسروراً وأما من أوتي كتابه وراء ظهره فسوف يدعو دُوراً وتصلى سعيراً إنه كان في أهله مسروراً إنه ظن أن لن يحوز».

وقال تعالى: «وأما من أوتي كتابه بيمينه فيقول يا ليتني لم أوت كتابي ولم أدر ما حسابي يا ليتني كانت القاضية ما أغنى عني ماليه فكل عني سلطاناه خذوه فذلوهم ثم الجحيم صلوه ثم في سبيلهم ذرعها سبعون ذراعاً فاستكروه إنه كان لا يؤمن بالله العظيم ولا يحض على طعام المسكين».

٣٦- مسألة: وإن على كل إنسان حافظين من الملائكة

يحصيان أقواله وأعماله.

قال عز وجل: «إذ يتلقى الملقين عن اليمين وعن الشمال قعيد ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد».

٣٧- مسألة: ومن هم بحسنة فلم يعملها كتب له

حسنة؛ فإن عملها كتب له عسراً.

ومن هم بسيئة فإن تركها لله تعالى كتب له حسنة؛ فإن تركها بغلبة أو نحو ذلك لم تكتب عليه، فإن عملها كتب له سيئة

أحمد حدثنا محمد بن يوسف الفريزي حدثنا البخاري حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة عن عبد الله بن أبي السفر وإسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قال: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويديه والمُهاجر من هجر ما نهى الله عنه».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حفص بن غياث عن داود عن الشعبي عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين قالت «قلت يا رسول الله إن ابن جُدعان كان في الجاهلية يصلُ الرُحِمَ ويُطعمُ المسكين، فهل ذلك نافع؟ قال: لا ينفعه إنه لم يقل يوماً رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا محمد بن عيسى حدثنا إبراهيم بن محمد حدثنا مسلم حدثنا زهير بن حرب حدثنا يزيد بن هارون حدثنا هشام بن يحيى عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله لا يظلم مؤمناً حسنةً فيُعطي بها في الدنيا ويُجزئ بها في الآخرة، وأما الكافر فيُعطي بجسأب ما عمل بها لله في الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم تكن له حسنة يُجزئ بها».

٣٩ - مسألة: وأن عذاب القبر حق ومسألة الأرواح

بعد الموت حق ولا يحيا أحد بعد موته إلى يوم القيامة.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا محمد بن عيسى حدثنا إبراهيم بن محمد حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن بشر بن عثمان العبدئي حدثنا محمد بن جعفر هو غندر - حدثنا شعبة عن علفمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب عن النبي ﷺ قال: «يُؤْتِى الله الذين آمنوا بالقول الثابت» قال: نزلت في عذاب القبر، يُقال له: من ربك؟ فيقول ربي الله ونبيي محمد».

وبه إلى مسلم حدثنا عبد الله بن عمر القوارسري حدثنا حماد بن زاهد حدثنا بديل عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة قال: «إذا خُرِجَتْ رُوحُ المؤمن تلقأها ملكان يُصعدانها، ويقول أهل السماء: روح طيبة جاءت من قبل الأرض، صلى الله عليك وعلى جسدك كنت تَعْمُرُهُ، فينطلقوا به إلى ربه ثم يقول: انطلقوا به إلى آخر الأجل» قال: وإن الكافر إذا خُرِجَتْ رُوحُهُ يقول أهل السماء: روح خبيثة جاءت من قبل الأرض فيقال انطلقوا به إلى آخر الأجل» قال أبو هريرة: قرأ رسول الله ﷺ رِطْعَةً كانت عليه

وبه إلى مسلم حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل عن ابن مسعود قال: «قال أناس لرسول الله ﷺ: يا رسول الله أنزأخذ بما عملنا في الجاهلية؟ قال: أما من أحسن ينكم في الإسلام فلا يؤأخذ بها ومن أساء أخذ بعمله في الجاهلية والإسلام».

وبه إلى مسلم حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود قال: «قلنا يا رسول الله أنزأخذ بما عملنا في الجاهلية؟ فقال من أحسن في الإسلام لم يؤأخذ بما عمل في الجاهلية، ومن أساء في الإسلام أخذ بالأول والآخير».

وبه إلى مسلم حدثنا حسن الحلواني حدثنا يعقوب هو ابن إبراهيم بن سعد حدثنا عن صالح هو ابن كيسان - عن ابن شهاب أخبرنا عروة بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال لرسول الله ﷺ: «أي رسول الله أزلت أمورا كنت أتخست بها في الجاهلية من صدقة أو عاقبة أو صلة رجم أيها أجر؟ فقال رسول الله ﷺ: أسلفت على ما أسلفت من خير».

فإن ذكروا قول الله عز وجل: «قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف»، وقوله عليه السلام لعمر بن العاص «إن الإسلام يهدم ما كان قبله، وإن الهجرة تهدم ما كان قبلها وإن الحج يهدم ما كان قبله».

قلنا: إن كلامه عليه السلام لا يعارض كلامه ولا كلام ربه، ولو كان ذلك - وقد أعاذ الله من هذا - لما كان بعضه أولى من بعض ولطلت حجة كل أحد بما يتعلق به منه.

وكذلك القرآن لا يعارض القرآن ولا السنة.

قال عز وجل: «ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً» فاما قوله تعالى: «إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف» فنعم هذا هو نفس قولنا: إن من انتهى غفر له.

وأما من لم ينته عنه فلم يقل الله تعالى أنه يغفر له، فيبطل تعلُّقه بالآية.

وأما قوله عليه السلام: «إن الإسلام يهدم ما كان قبله» فحق وهو قولنا: لأن الإسلام اسم واقع على جميع الطاعات، والتوبة من عمل السوء من الطاعات.

وكذلك قوله عليه السلام في الهجرة إنما هي التوبة من كل ذنب، كما صح عنه عليه السلام «المُهاجر من هجر ما نهى الله عنه».

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن

على آتية».

وقال الله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّكُمْ ثُمَّ يُخَيِّكُمْ﴾.

فصح أنهما حيّان وموتان فقط، ولا تُردُّ الرُّوح إلا لمن كان ذلك آية، كمن أحياء عيسى عليه السلام، وكلُّ من جاء فيه بذلك نص.

وهو قول من روي عنه في ذلك قول من الصحابة رضي الله عنهم.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا إسماعيل بن إسحاق حدثنا عيسى بن حبيب حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ حدثنا جدي محمد بن عبد الله حدثنا سفيان بن عيينة عن منصور بن عبد الرحمن عن أمه صفية بنت شيبة قالت: دخل ابن عمر المسجد فأبصر ابن الزبير مطروحاً قبل أن يصلب، فقيل له هذه أسماء، فمال إليها وعزأها وقال: إن هذه الجثث ليست بشيء وإن الأرواح عند الله عز وجل، فقالت له أسماء: وما يعني وقد أهدى رأس عيسى بن زكريا إلى بني بني إسرائيل ولم يرد أحدٌ أن في عذاب القبر ردُّ الرُّوح إلى الجسد إلا النّهيال بن عمرو، وليس بالقوي.

٤٠ - مسألة: والحسنات تذهب السيئات بالموازنة، والتوبة تُسقط السيئات والقصاص من الحسنات.

قال الله عز وجل: ﴿وَأَنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُغْنِيَنَّ السَّيِّئَاتِ﴾.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا إسماعيل عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «أَتَدْرُونَ مَا الْقُلُوبُ؟» قَالُوا الْقُلُوبُ بَيْنَا مَا لَا دَرَجَمَ لَهُ وَلَا مَنَاقِبَ، فَقَالَ: «إِنَّ الْقُلُوبَ مِنْ أَمْنِيٍّ مِّنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا وَكَذَبَ هَذَا وَآكَلَ مَالَ هَذَا وَشَفَكَ ذِمَّ هَذَا وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فُتِنَ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ».

وقال عز وجل: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾.

٤١ - مسألة: وأن عيسى عليه السلام لم يقتل ولم يصلب ولكن توفاه الله عز وجل ثم رفعه إليه.

وقال عز وجل: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾.

وقال تعالى: ﴿فَبَيَّنَّا تَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾.

وقال تعالى عنه أنه قال: «وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُنْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ».

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَاقِبِهَا﴾.

فالوفاة قسمان: نومٌ وموتٌ فقط ولم يرد عيسى عليه السلام بقوله «فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي» وفاة النوم، فصح أنه إنما عن وفاة الموت، ومن قال إنه عليه السلام قتل أو صلب فهو كافر مرتد حلال دمه وماله لتكذيبه القرآن وخلافه الإجماع.

٤٢ - مسألة: وأنه لا يرجع محمد رسول الله ﷺ ولا

أحدٌ من أصحابه رضي الله عنهم إلا يوم القيامة إذا رجع الله المؤمنين والكافرين للحساب والجزاء.

هذا إجماعٌ جميع أهل الإسلام المتأين قبل حدوث الروافض الماخلفين لإجماع أهل الإسلام المبككين للقرآن المبكبين بصحيح سنن رسول الله ﷺ المجاهرين بتوليد الكذب المتناقضين في كلهم أيضا.

وقال عز وجل: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّكُمْ ثُمَّ يُخَيِّكُمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾

فادعوا من رجوع علي عليه السلام ما لا يعجز أحدٌ عن أن يدعي مثله لعمر أو لعثمان أو لمعاوية رضي الله عنهم أو لغير هؤلاء: إذا لم يبال بالكذب والدعوى بلا برهان لا من قرآن ولا من سنة ولا من إجماع ولا من معقول وبالله التوفيق.

٤٣ - مسألة: وإن الأنفس حيث رآها رسول الله ﷺ

ليلة أسري به أرواح أهل السعادة عن يمين آدم عليه السلام، وأرواح أهل الشقاء عن شماله عند سماء الدنيا، لا تغنى ولا تنفل إلى أجسام آخر، لكنها باقية حية حساسة عاقلة في نعيم أو نكال إلى يوم القيامة فتدلى إلى أجسادها للحساب وللجزاء بالجنة أو النار، حاشا لأرواح الأنبياء عليهم السلام وأرواح الشهداء فإنها الآن تروى وتتمتع ومن قال بانتقال الأنفس إلى أجسام آخر بعد مفارقتها هذه الأجساد فقد كفر.

برهان هذا ما حدثناه عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا

الأجساد.

وأما من زعم أن الأرواح تنقل إلى أجساد أخرى فهو قول أصحاب التناسخ، وهو كفر عند جميع أهل الإسلام، وبالله تعالى التوفيق.

٤٤ - مسألة: وإن الوحي قد انقطع منذ مات النبي

ﷺ:

برهان ذلك أن الوحي لا يكون إلا إلى نبي.

وقد قال عز وجل: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾.

٤٥ - مسألة: والذين قد تم فلا يزاؤ فيه ولا ينقص منه ولا يبدل.

قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾، والنقص والزيادة تبدل.

٤٦ - مسألة: قد بلغ رسول الله ﷺ الدين كله ويسن جميعه كما أمره الله تعالى:

قال تعالى: ﴿وَأَنْتَ تَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطُ اللَّهِ﴾.

وقال تعالى: ﴿يُنَبِّئُ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾.

٤٧ - مسألة: وحجة الله تعالى قد قامت واستبانة لكل من بلغته النذارة من مؤمن وكافر وبر وفاجر.

قال الله عز وجل: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾.

وقال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهُ حَتٌّ عَنْ تَبَيُّنِهِ وَيَحْيَى مِنْ حَتِّهِ عَنْ يَبُوءَ﴾.

٤٨ - مسألة: والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

فرضان على كل أحد - على قدر طاقته - باليد، فمن لم يقدر فبلسانه، فمن لم يقدر فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان ليس وراء ذلك من الإيمان شيء.

قال عز وجل: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلَا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلَا الَّتِي بُغِيَتْ حَتَّى

أُحْدَهُ بِنَ عَلَيْهِ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَنَا يُونُسُ هُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ أَبُو ذَرٍّ يَحُدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مُرَجَّ سَقَفُ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ فَنَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَرَعَ صَدْرِي ثُمَّ غَسَلَهُ مِنْ مَاءٍ مَزْمَرٍ ثُمَّ جَاءَ بِطَبَسٍ مِنْ دَعْبِ مِثْلَيْ حِكْمَةٍ وَإِيمَانًا فَافْرَغَهَا فِي صَدْرِي ثُمَّ أَطْبَقَهُ ثُمَّ أَخَذَ يَدَيَّ فَمَرَجَّ بِي إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَلَمَّا جِئْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا، قَالَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِيَاخُزَنَّ السَّمَاءُ الدُّنْيَا فَفُتِحَ، قَالَ مَنْ هَذَا؟ قَالَ جِبْرِيلُ، قَالَ هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا؟ قَالَ: نَعَمْ مَعِيَ مُحَمَّدٌ ﷺ قَالَ فَأَرْسِلْ إِلَيْهِ قَالَ: نَعَمْ فَفُتِحَ فَلَمَّا عَلَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا فَبَادَأَ رَجُلٌ عَنْ يَمِينِهِ أَسْوَدَةً وَعَنْ يَسَارِهِ أَسْوَدَةً، فَإِذَا نَظَرُ قَبْلِ يَمِينِهِ ضُجُكٌ، وَإِذَا نَظَرُ قَبْلِ شِمَالِهِ بَكَى، قَالَ: فَقَالَ مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَنْبِيَاءِ الصَّالِحِينَ، فَقُلْتُ يَا جِبْرِيلُ مَنْ هَذَا؟ قَالَ هَذَا آدَمُ ﷺ وَغَدَاهُ الْأَسْوَدَةُ النَّبِيُّ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ نَسَمُ نَبِيٍّ، فَأَعْلَمَ الْيَمِينُ أَهْلَ الْجَنَّةِ وَالْأَسْوَدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلَ النَّارِ، فَإِذَا نَظَرُ قَبْلِ يَمِينِهِ ضُجُكٌ وَإِذَا نَظَرُ قَبْلِ شِمَالِهِ بَكَى، قَالَ ثُمَّ عَرَجَ بِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى آتَى السَّمَاءَ الثَّانِيَةَ قَالَ أَنَسُ: فَذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ فِي السَّمَاوَاتِ آدَمَ وَإِبْرَاهِيمَ وَنُوحًا وَمُوسَى وَإِسْمَاعِيلَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - وَلَمْ يَبْقَ كَيْفَ مَنَازِلُهُمْ غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ وَجَدَ آدَمَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

ففي هذا الخبر مكان الأرواح، وإن أرواح الأنبياء في الجنة.

وأما الشهداء.

فإن الله عز وجل يقول: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتٌ بَلْ أحياءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أحياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾، ولا خلاف بين مسلمين في أن الأنبياء عليهم السلام أرفع قدرًا ودرجةً وأهم فضيلةً عند الله عز وجل وأعلى كرامةً من كل من دونهم، ومن خالف في هذا فليس مسلمًا.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا محمد بن عيسى حدثنا إبراهيم بن حماد حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا عبد بن حماد أخبرنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال: قال النبي ﷺ: «إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ عُرضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْمَدَاةِ وَالْعَشِيِّ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ قَالَتْ جَنَّةٌ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ قَالَتْ نَارٌ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: هَذَا مَقْعَدُكَ الَّذِي بُعِثْتَ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

ففي هذا الحديث أن الأرواح حساسة علما عميرة بعد فراقها

نَجِيءٍ إِلَى أَثَرِ اللَّهِ. وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ وَبِنَا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾.

٥٠- مسألة: وبعد هذا فإنَّ أفضلَ الإنسِ والجنِّ الرِّسْلُ ثُمَّ الْأَنْبِيَاءُ - على جميعهم من الله تعالى ثُمَّ مَنْ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ - ثُمَّ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ الصَّاحِقُونَ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِةَ رُسُلًا﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِمَّنِ النَّاسِ﴾ وهذا لا خلاف فيه من أحد.

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلْ أُولَئِكَ أَطْعَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى﴾.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ السَّلِيمِ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو معاويةَ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ خازِمِ الضَّرِيرُ - حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْبُوا أَصْحَابِي قَوْلَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ بِثَلْثِ أُخْدُرٍ ذُبَابًا مَا بَلَغَ مُدُّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفُهُ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَكْرِ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ حَدَّثَنَا عمرو بْنُ عَوْنٍ وَمُسَدَّدٌ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى عَنْ عَمْرَانَ بْنِ الْحَصِينِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي الْقُرْنُ الَّذِينَ يُعِشْتُ فِيهِمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ يَنْظُرُهُمْ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يَشْتَكُونَهُمْ، وَيَتَذَكَّرُونَ وَلَا يُؤْفِقُونَ، وَيَخْرُسُونَ وَلَا يُؤْتَمِنُونَ وَيَنْشَوْنَ فِيهِمُ السُّنَنُ».

هكذا حدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ 'مَجْرُوبُونَ' بِمَاءٍ غَيْرِ مَنْقُوطَةٍ ورواه مرفوعةً وباء مَنْقُوطَةٍ واحدةً من أسفلٍ وروَّيَاهُ من طريق كثيرةٍ 'مَجْرُوبُونَ' بِأَلْهَاءِ الْمَنْقُوطَةِ من فوقٍ ورواه بعددنا نوناً، ومنْ خَانٍ فَقَدْ حَرَبَ.

٥١- مسألة: وإنَّ الله تعالى خالقُ كلِّ شيءٍ سواه لا خالقٌ سواه.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَوُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شَيْبَةُ، ثُمَّ اتَّفَقَ سَفِيَانُ وَشُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ قَيْسِ بْنِ مِسْلَمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُتَكَبِّرًا فَلْيُغَيِّرْهُ يَدِيهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِلْسَانِيهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَيَقْلِبْهُ، وَذَلِكَ أَهْضَمُ الْإِيمَانِ».

وبه إلى مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ بَنٍ حَمِيلٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ الْحَارِثِ هُوَ ابْنُ الْفَضِيلِ الْخَطْمِيُّ - عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُسَوِّدِ عَنْ غُرْمَةَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ هُوَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ خَوَارِصُونَ وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلَفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةٌ خَرَقَلْ».

قَالَ عَلِيُّ: لَمْ يَخْتَلَفْ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَنَّ الْأَتْسِينَ الْمَذْكُورَتَيْنِ عَهْدَتَانِ غَيْرُ مَنْسُوخَتَيْنِ، فَصَحَّ أَنْ مَا عَارَضَهُمَا أَوْ عَارَضَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي فِي مَعْنَاهُمَا هُوَ الْمَنْسُوخُ بِلَا شَكٍّ.

٤٩- مسألة: فمن عجز لجهله أو عتمته عن معرفة كلِّ هذا فلا بدَّ له أن يعتقد بقلبه ويقول بلسانه - حسب طاقته بعد أن يفسر له - لا إله إلا الله محمدٌ رسولُ الله كلِّ ما جاء به حقٌّ وكلُّ دينٍ سواه باطلٌ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا أُمِّيَّةُ بْنُ بَظَامٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا رُوحٌ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيُؤْمِنُوا بِي وَيَبَايَعُوا بِي، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَجَسَادُهُمْ عَلَى اللَّهِ».

٥٢ - مسألة: ولا يشبهه عز وجل شيء من خلقه في شيء من الأشياء.

قال عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.
وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾.

٥٣ - مسألة: والله تعالى لا في مكان ولا في زمان، بل هو تعالى خالق الأزمنة والأمكنة.

قال تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدْ رُءُوهُ فَتَقَدَّرَ تَقْدِيرًا﴾.
وقال تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾.

والزمان والمكان فهما مخلوقان، قد كان تعالى دونهما، والمكان إنما هو للأجسام، والزمان إنما هو مدة كل ساكن أو متحرك أو عمول في ساكن أو متحرك، وكل هذا مبدع عن الله عز وجل.

٥٤ - مسألة: ولا يحل لأحد أن يسمي الله عز وجل بغير ما سمي به نفسه ولا أن يصفه بغير ما أخبر به تعالى عن نفسه.

قال عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِقُونَ فِي الْأَسْمَاءِ﴾. فنعى تعالى أن يسمى إلا بأسمائه الحسنى وأخبر أن من سماه بغيرها فقد أخطأ. والأسماء الحسنى بالالف واللام لا تكون إلا معبودة ولا معروفة في ذلك إلا ما نص الله تعالى عليه، ومن ادعى زيادة على ذلك كلّف الربّهان على ما ادعى ولا سبيل له إليه، ومن لا يرهان له فهو كاذب في قوله ودعواه.

قال عز وجل: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

٥٥ - مسألة: وأن له عز وجل تسعة وتسعين اسماً مائة غير واحد، وهي أسماء الله الحسنى، من زاد شيئاً من عند نفسه فقد أخطأ في أسمائه، وهي الأسماء المذكورة في القرآن والسنة.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب وهمام بن منبّه، قال أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة، وقال همام عن أبي هريرة - ثم اتفقا - عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن لله تسعة وتسعين اسماً، مائة إلا واحداً، من أحصاها دخل الجنة» زاد همام في حديثه إنه وتر يحب الوتر.

وقد صرح أنها تسعة وتسعون اسماً فقط، ولا يحل لأحد أن يبيّر أن يكون له اسم زائد لأنه عليه السلام قال: «مائة غير واحد» فلو جاز أن يكون له تعالى اسم زائد لكانت مائة أسماً، ولو كان هذا لكان قوله عليه السلام «مائة غير واحد» كذباً ومن أجاز هذا فهو كافر.

وقال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّبُ الْغَزِيْرُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾. وقد نقصنا كثيراً منها بالأسانيد الصحاح في كتاب الإصصال والحمد لله رب العالمين.

٥٦ - مسألة: ولا يحل لأحد أن يشتق لله تعالى اسماً لم يسم به نفسه.

برهان ذلك أنه تعالى قال: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾.

وقال: ﴿وَأَكْبَدُ كَيْدًا﴾.

وقال تعالى: ﴿خَيْرَ الْمَاكِرِينَ﴾. ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾.

ولا يحل لأحد أن يسمي البناء ولا الكيّد ولا الماكر ولا المتكبر ولا المستكبر، لا على أنه المجازي بذلك ولا على وجه أصلاً، ومن ادعى غير هذا فقد أخطأ في أسمائه تعالى وتناقض وقال على الله تعالى الكذب وما لا يرهان له به. وبالله تعالى التوفيق.

٥٧ - مسألة: وأن الله تعالى يتزكّل كل ليلة إلى سماء الدنيا، وهو فعل يفعله عز وجل ليس حركة ولا نقل.

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى قرأت على مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أبي عبد الله الأغر وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «يَتَزَكَّى اللَّهُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَقْبَلُ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ وَمَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ» قال مسلم وحديثه تيسر بن سعيد حدثنا يعقوب - هو ابن عبد الرحمن الفاري - عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «يَتَزَكَّى اللَّهُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَمْغِضُ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ: يَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الْمَلِكُ مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ، فَلَا

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا القعني عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَصْرِفَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْجَاوِزِ عَنِ الْحَقِيقَةِ بِدَعْوَاهِ الْكَاذِبَةِ. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ».

٦٠- مسألة: وعلم الله تعالى حق لم يزل عز وجل عليمًا بكل ما كان أو يكون مما دق أو جل لا يخفى عليه شيء.

قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه شيء.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ والأخفى من السر هو مما لم يكن بعد.

٦١- مسألة: وقدرته عز وجل وقوته حق لا يعجز عن شيء، ولا عن كل ما يسأل عنه السائل من محال أو غيره مما لا يكون أبدًا.

قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالو حدثنا إبراهيم بن أحمد البلخي حدثنا القريبي حدثنا البخاري حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي حدثنا معن بن عيسى حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموالي سمعت محمد بن المنكدر يحدث عبد الله بن الحسن قال: حدثني جابر بن عبد الله قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُ أَصْحَابَهُ الْأَسْيَحَاةَ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِيهِ - اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَغْفِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ».

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ وقد أخبر عز وجل أنه قادر على ما لا يكون أبدًا.

يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُضَيَّعَ الْفَجْرُ قَالَ مُسْلِمٌ وَحَدَّثَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ مُنْصُورٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْغُبَرَةِ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ - حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ أَوْ ثَلَاثَةُ يَزَالُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا يَقُولُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى، هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ لَهُ، حَتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ».

قَالَ عَلِيٌّ: فَالْرَّوَايَةُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ طَرِيقِ الزَّهْرِيِّ إِذَا بَقِيَ ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ:

وَمِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ إِذَا مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ أَوْ ثَلَاثُهُ:

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِذَا مَضَى ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ إِلَى أَنْ يُضَيَّعَ الْفَجْرُ:

وهكذا رواه ابن أبي شيبة وابن راهويه عن جرير عن منصور عن أبي إسحاق السبيعي عن الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري:

وأوقات الليل مختلفة باختلاف تقدم غروب الشمس عن أهل المشرق وأهل المغرب، فصَحَّ أَنَّهُ فَعَلَ بِفِعْلِهِ الْبَارِي عَزَّ وَجَلَّ مِنْ قَبُولِ الدَّعَاءِ فِي هَذِهِ الْأَوَاقَاتِ، لَا حَرَكَةَ، وَالْحَرَكَةُ وَالثَقَلَةُ مِنَ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، حَاشَا لِلَّهِ تَعَالَى مِنْهَا.

٥٨- مسألة: والقرآن كلام الله وعلمه غير مخلوق.

قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَفَضِي بِهِنَّهُمْ﴾.

فأخبر عز وجل أن كلامه هو علمه، وعلمه تعالى لم يزل غير مخلوق.

٥٩- مسألة: وهو المكتوب في المصاحف والمسموع

من القارئ والمحفوظ في الصدور، والذي نزل به جبريل على قلب محمد ﷺ: كل ذلك كتاب الله تعالى وكلامه القرآن حقيقة لا مجازًا، من قال في شيء من هذا أنه ليس هو القرآن ولا هو كلام الله تعالى فقد كفر، خلافة الله تعالى ورسوله ﷺ وإجماع أهل الإسلام.

قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَاجْرِهِ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ كَانَ قَرِيبٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْظُوظٍ﴾.

عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ - في حديث: خلق الله تعالى الجنة والنار «أَنْ جَبْرِيلُ قَالَ لِلَّهِ تَعَالَى: وَعَزَّيْكَ لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا أَحَدٌ».

ولو كان شيء من ذلك غير الله تعالى لكان إما لم يزل وإما محدثاً، فلم كان لم يزل لكان مع الله تعالى أشياء غيره لم تزل، وهذا شرك مجرّد، ولو كان محدثاً لكان تعالى بلا علم ولا قوّة، ولا قدرة ولا عز ولا كبرياء قبل أن يخلق كل ذلك وهذا كفر.

وقال تعالى: «إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالزُّغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ».

وقال تعالى: «وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَطُونٍ مُتَهَيِّجَةً لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا».

وقال تعالى: «وَعَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ».

وقال تعالى: «وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ».

فصح أنّه لا يحل أن يضاف إليه تعالى شيء، ولا أن يخبر عنه شيء، ولا أن يسمى بشيء إلا ما جاء به النص ونقول: إنَّ لله تعالى مكرراً وكيداً.

وقال تعالى: «أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ».

وقال تعالى: «وَأَكِيدُ كَيْدًا».

وكل ذلك خلق له تعالى. وبالله تعالى التوفيق.

٦٣ - مسألة: وإنَّ الله تعالى يراه المسلمون يوم القيامة

بقوّة غير هذه القوّة.

قال عز وجل: «وَجُوهُ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا ابن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا ابن أبي شيبة هو أبو بكر - حدثنا جرير ووكيع وأبو أسامة كلهم عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله أنّه «سمع رسول الله ﷺ يقول - وَنَظَرُ إِلَى الْقَمَرِ - إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا لَا تُضَامُونَ فِي رُؤُوسِهِمْ وَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْقُوَّةُ لَكَانَتْ لَا تَقَعُ إِلَّا عَلَى الْأُلْوَانِ، تعالى الله عن ذلك.

وأما الكفار فإنَّ الله عزَّ وجلَّ قال: «إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ».

٦٤ - مسألة: وإنَّ الله تعالى كلَّم موسى عليه السلام

ومن شاء من رسله.

قال عز وجل: «عَسَى رَبُّهُ أَنْ يُلَاقِيَهُمْ أَنْ يَخْلُقَهُمْ أَوْ يَأْتِيَهُمْ مِنْ قَبْلِهِمْ».

وقال تعالى: «وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

وقال تعالى: «إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ».

ولو لم يكن تعالى كذلك لكان متناهياً القدرة، ولو كان متناهياً القدرة لكان محدثاً، تعالى الله عن ذلك، وهو تعالى مرتب كل ما خلق، وهو الذي أوجب الواجب وامكن الممكن وأحال المحال، ولو شاء أن يفعل كل ذلك على خلاف ما فعله، لما اعجزه ذلك، ولكان قادراً عليه، ولو لم يكن كذلك لكان مضطراً لا مختاراً وهذا كفر عن قائله.

قال عز وجل: «وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ».

٦٢ - مسألة: وإنَّ لله عزَّ وجلَّ عزًّا وعزَّةً وجلالاً

واكراماً، ويداً ويدين وأيدٍ، وجهاً ووجهين وأعيناً وكبرياء، وكل ذلك حق لا يرجع منه ولا من علمه تعالى وقدره وقوته إلا إلى الله تعالى، لا إلى شيء غير الله عزَّ وجلَّ أصلاً، مقر من ذلك مما في القرآن، وما صح عن رسول الله ﷺ. ولا يحل أن يزاد في ذلك ما لم يأت به نص من قرآن أو سنّة صحيحة.

قال عز وجل: «ذُرِّ الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ».

وقال تعالى: «يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ» و«لَمَّا خَلَّصْتُ يَدَيَّ» و«مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا» «إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوْنَهُ الْبَدَنُ» و«لَتَصْنَعَنَّ عَلَى غَيْبِي» «فَإِنَّا بِأَعْيُنِنَا».

ولا يحل أن يقال عينين لأنّه لم يأت بذلك نص، ولا أن يقال «سمع وبصر ولا حياة» لأنّه لم يأت بذلك نص، لكنه تعالى سمع وبصر حي قيوم.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن نفع حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثني أحمد بن يوسف الأزدي حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا أبو إسحاق هو السبيعي - عن أبي مسلم الأغر أنّه حدثه عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة قالا: قال رسول الله ﷺ: «الْعِزُّ إِزَارُهُ وَالْكِبْرِيَاءُ رِذَاؤُهُ» يعني الله تعالى.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن إبراهيم أنا الفضل بن موسى حدثنا محمد بن عمرو حدثنا أبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف -

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلَامِي﴾ ﴿ذَلِكَ الرَّسُولُ فَخُذْنَاهُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾.

٦٥- مسألة: وإن الله تعالى اتخذ إبراهيم ومحمدًا خليلين.

قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ الْعَبْدِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رِجَاءٍ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي الْهَذِيلِ يَحْدُثُ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَحْدُثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا لَأَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنَّهُ أَخِي وَصَاحِبِي، وَقَدْ اتَّخَذَ اللَّهُ صَاحِبَكُمْ خَلِيلًا».

٦٦- مسألة: وإن محمدًا ﷺ أسرى به ربه بحسبه وروحوه، وطاف في السماوات وسماء سماء، ورأى أرواح الأنبياء عليهم السلام هنالك.

قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِرَبِّهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ ﴿وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ رُؤْيَا مِمَّا مَا كَذَبَ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ، كَمَا لَا تَكْذِبُ لِحُجْرٍ كَافِرًا فِي رُؤْيَا يَذْكُرُهَا».

وقد ذكرنا رؤيته عليه السلام للأنبياء عليهم السلام قبل فأغنى عن إعادته.

٦٧- مسألة: وإن المعجزات لا يأتي بها أحد إلا الأنبياء عليهم السلام.

قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَعْتَبٌ﴾.

وقال تعالى حاكياً عن موسى عليه السلام أنه قال: ﴿أَوْ لَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُبِينٍ قَالَ فَأْتِ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ فَأَلْفَى عَصَاهُ.

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بُرْهَانُكَ مِنْ رَبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ﴾ فصَحَّ أَنَّهُ لَوْ امْكُنَ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدٌ - سَاحِرٌ أَوْ غَيْرُهُ - بِمَا يَحْمِلُ طَبِيعَةً أَوْ يَقْلِبُ نَوْعًا، لَمَا سَمَى اللَّهُ تَعَالَى مَا يَأْتِي بِهِ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ

السلام برهاناً لهم ولا آية لهم، ولا أنكرَ على من سَمَى ذَلِكَ سِحْرًا ولا يَكُونُ ذَلِكَ آيَةً لهم عليهم السلام ومن ادَّعى أَنَّ إِحَالَةَ الطَّبِيعَةِ لَا تَكُونُ آيَةً إِلَّا حَتَّى يَتَحَدَّى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ النَّاسَ فَقَدْ كَذَبَ وَادَّعى مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ أَصْلًا، لَا مِنْ عَقْلِ وَلَا مِنْ نَصِّ قُرْآنٍ وَلَا سُنَّةٍ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَهُوَ بَاطِلٌ، وَيَجِبُ مِنْ هَذَا أَنْ حَتَّى الْجَذَعِ وَإِطْعَامِ الْغُرِّ الْكَبِيرِ مِنَ الطَّعَامِ الْيَسِيرِ حَتَّى شَبِعُوا وَهُمْ مَثُونٌ مِنْ صَاعٍ شَعِيرٍ، وَنَبْعَانِ الْمَاءِ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِرْوَاءِ الْغُبِّ وَأَرْبَعَمِائَةٍ مِنْ قَدَحٍ صَغِيرٍ تَضْبِيقُ سَمْعَهُ عَنْ شِبْرِ - لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ آيَةً لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَتَحَدَّ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَحَدًا.

٦٨- مسألة: والسحر حيلٌ وتحيلٌ لا يحيلُ طبيعةً أصلاً.

قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَحْيِلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُمَا تُنْفَعُ﴾ فصَحَّ أَنَّهُمَا تَحْيِلَاتٌ لَا حَقِيقَةٌ لَهَا، وَلَوْ أَحَالَ السَّاحِرُ طَبِيعَةً لَكَانَ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَهَذَا كَفَرٌ عَمَّنْ أَجَارَهُ.

٦٩- مسألة: وإن القدرَ حقٌّ، ما أصابنا لم يكن ليخطئنا، وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾.

٧٠- مسألة: ولا يموت أحدٌ قبل أجله، مقتولا أو غير مقتول.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾.

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِرُونَ﴾.

وقال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾.

٧١- مسألة: وحتى يستوفي رزقه ويعمل بما يسرُّ له، السعيد من سعد في علم الله تعالى، والشقي من شقي في علمه تعالى.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَجِيٍّ حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو معاوية ووكيع قالوا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ زَيْدِ بْنِ وهبٍ عَنْ

عبد الله بن مسعود قال:

وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالعصية.

وقال عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّمَا نَبَأُكُمْ

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ
الْوَهَّابُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا
مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَّادٍ الْعَنَابِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي
حَدَّثَنَا كَهْمَسُ التَّمِيمِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْدَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ
قَالَ: قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنِي أَبِي عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ:
«يَسْمَعُ نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ
شَدِيدُ بَيَاضِ الثَّيَابِ شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّعَرِ وَلَا
يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ حَتَّى جَلَسَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ

حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ «إِنْ أَخَذَكُمْ
يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنٍ أَمْهُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عِلْفَةٌ
مِثْلُ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةٌ مِثْلُ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسِلُ اللَّهُ
تَعَالَى الْمَلَائِكَةَ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ وَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكُتُبِهِ رَزَقُوهُ،
وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ، فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنْ أَخَذَكُمْ
لَيَعْمَلَنَّ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيُسَبِّحُ
عَلَيْهِ الْكِتَابَ فَيَعْمَلَنَّ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنْ أَخَذَكُمْ لَيَعْمَلَنَّ
بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيُسَبِّحُ عَلَيْهِ
الْكِتَابَ فَيَعْمَلَنَّ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا».

٧٢ - مسألة: وجب أعمال العباد - غيرها وشرها -

كل ذلك خلقه الله عز وجل، وهو تعالى خالق الاختيار
والإرادة والمعرف في نفوس عباده.

قال عز وجل: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾.

وقال تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾.

٧٣ - مسألة: لا حجة على الله تعالى، ولله الحجة

القائمة على كل أحد.

قال تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾.

وقال تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ
أَجْمَعِينَ﴾.

٧٤ - مسألة: ولا عذر لأحد بما قدره الله عز وجل

من ذلك، لا في الدنيا ولا في الآخرة، وكل أفعاله تعالى عدلٌ
وحكمة؛ لأن الله تعالى واضع كل موجود في موضعه، وهو
الحاكم الذي لا حاكم عليه ولا معقب لحكمه.

قال تعالى: ﴿فَمَا لِمَا يُرِيدُ﴾.

٧٥ - مسألة: الإيمان والإسلام شيء واحد. قال عز

وجل: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ
يَتَّبِعِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾.

وقال تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُوتُوا عَلَيَّ
إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ
صَادِقِينَ﴾.

٧٦ - مسألة: كل ذلك عقد بالقلب وقول باللسان

قال علي: قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ
أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا الْبَخَارِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ
حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَدَدِيُّ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
دِينَارٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْإِيمَانُ
بُضْعٌ وَمِثْوَنٌ شُعْبَةٌ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ».

وبه إلى البخاري: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ
أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو «أَنْ رَجُلًا سَأَلَ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: تَطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ
السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ
الْوَهَّابُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا
مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمَحٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ
الْهَادِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ قَالَ لِلنِّسَاءِ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ بَيْنَ وَعَقَلٍ أَغْلَسَ لِبَاسِي
لَبِّ يَنْكُرُ، قَالَتْ امْرَأَةٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا نَقْصَانُ الْعَقْلِ وَالْدِّينِ؟
قَالَ: أَمَّا نَقْصَانُ الْعَقْلِ فَتَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تَعْدِلُ تَهَادَةُ رَجُلٍ فَهَذَا
نَقْصَانُ الْعَقْلِ. وَتَمَكُّتُ الْبَالِي مَا تَصَلِّي وَتَقْطُرُ فِي رَمَضَانَ، فَهَذَا
نَقْصَانُ الدِّينِ».

الإسلام، فصَحَّ أن الدين هو الإسلام.

وقد صَحَّ أن الإسلام هو الإيمان، فالدين هو الإيمان، والدين ينقص بنقص الإيمان ويزيد. وبالله تعالى التوفيق.

٧٧- مسألة: من اعتقد الإيمان بقلبه ولم ينطق به بلسانه دون تقيّة فهو كافر عند الله تعالى وعند المسلمين، ومن نطق به دون أن يعتقد بقلبه فهو كافر عند الله وعند المسلمين.

قال الله تعالى عن اليهود والنصارى: إِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كما يعلمون أبناءهم.

وقال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُغُورًا﴾.

وقال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾.

٧٨- مسألة: ومن اعتقد الإيمان بقلبه ونطق به بلسانه فقد وفق، سواء استدل أو لم يستدل، فهو مؤمن عند الله تعالى وعند المسلمين.

قال الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا الْمَشْرِكِينَ حِينَ وُجِدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْضَرُوهُمْ وَأَعْزُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾.

ولم يشترط عز وجل في ذلك استدلالاً ولم يزل رسول الله ﷺ مذبذباً بين الله عز وجل إلى أن قبضه يقاتل الناس حتى يقرؤوا بالإسلام ويلتزموه، ولم يكلفهم قط استدلالاً، ولا سألهم هل استدلوا أم لا، وعلى هذا جرى جميع الإسلام إلى اليوم. وبالله تعالى التوفيق.

٧٩- مسألة: ومن ضيع الأعمال كلها فهو مؤمن عاصي ناقص الإيمان لا يكفر.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا زهير بن حرب حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد حدثنا أبي عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال في حديث طويل: «حتى إذا قرع الله من فضائه بين العباد وأراد أن يخرج برخصته من أراد من أهل النار أمر الملائكة أن يخرجوا من النار من كان لا يشرك بالله شيئاً، ممن أراد الله عز وجل أن يرحمه، ممن يقول لا إله إلا الله».

٨٠- مسألة: واليقين لا يتفاضل، لكن إن دخل فيه شيء من شك أو جحد بطل كله.

برهان ذلك أن اليقين هو إثبات الشيء، ولا يمكن أن يكون إثبات أكثر من إثبات، فإن لم يحقق الإثبات صار شكاً.

٨١- مسألة: والمعاصي كبائر فواحش، وسبائت صفائر ولم، واللّمم مغفور جملة، فالكبائر الفواحش هي ما توعد الله تعالى عليه بالنار في القرآن أو على لسان رسوله ﷺ فمن اجتنبها غفرت له جميع سيئاته الصغائر.

برهان ذلك قول الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّثَمَ إِنَّ لِرَبِّكَ وَاسِعَ الْمَغْفِرَةِ﴾.

واللّمم هو اللّهم بالشيء، وقد تقدم ذكرنا الأمر في أن من هم بسببته فلم يعملها لم يكتب عليه شيء.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا سعيد بن منصور حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تجاوز لأشيء عما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يتعلموا به».

وقال الله عز وجل: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾.

وبالضرورة نعرف أنه لا يكون كبيراً إلا بالإضافة إلى ما هو اصغر منه، لا يمكن غير هذا أصلاً، فإذا كان العقاب بالغاً أشد ما يتخوف فالوجوب له هو كبير بلا شك، وما لا توعد فيه النار فلا يلحق في العظم ما توعد فيه بالنار، فهو الصغير بلا شك، إذ لا سبيل إلى قسم ثالث.

٨٢- مسألة: ومن لم يجتنب الكبائر حوسب على كل ما عمل، ووازن الله عز وجل بين أعماله من الحسنات وبين جميع معاصيه التي لم تنب منها ولا أقيمت عليه حدّها، فمن رجحت حسناته فهو في الجنة وكذلك من ساءت حسناته سيئاته.

قال الله عز وجل: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلَا تُغْنِي عَنْكَ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنَّ كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنا حَاسِبِينَ﴾.

وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ قَلَّتْ مَوَازِينُهُ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ وَمَنْ تَسَاوَتْ فِيهِمِ أَهْلُ الْأَعْرَافِ﴾.

قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ الشَّرَّاتِ﴾ ولا

خلاف في أن التوبة تسقط الذنوب.

حديث عبادة الذي ذكرناه آنفاً «إِنْ شَاءَ غُفِرَ لَهُ وَإِنْ شَاءَ عَذِّبَهُ» بمعارض ما ذكرناه، لأنه ليس في هذين النصين إلا أنه تعالى يغفر ما دون الشرك لمن يشاء، وهذا صحيح لا شك فيه.

كما أن قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً» وقوله تعالى في النصارى حاكياً عن عيسى عليه السلام أنه قال: «إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تُغْفِرَ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ» قال الله: «هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ» ليس بمعارض لهذين النصين، وليس في شيء من هذا أنه قد يغفر ولا يعذب من رجحت سيئاته على حسناته، والمبين لأحكام هؤلاء مما ذكرناه هو الحاكم على سائر النصوص الجملة.

وكذلك تقضي هذه النصوص على كل نص فيه: من فعل كذا حرم الله عليه الجنة، ومن قال: لا إله إلا الله خلصاً حرم الله عليه النار، وعلى قوله تعالى: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا» ومعنى كل هذا أن الله يحرم الجنة عليه حتى يقتصر منه، ويحرم النار عليه أن يغلظ فيها أبداً، وخالداً فيها مدة حتى تخرجه الشفاعة، إذ لا بد من جمع النصوص كلها. وبالله التوفيق.

٨٣ - مسألة: ومن رجحت سيئاته بحسناته فهم المحارجون من النار بالشفاعة على قدر أعمالهم.

قال الله عز وجل: «وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ نَارٌ خَائِيَةٌ».

وقال عز وجل: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ».

وقال تعالى: «الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا زهير بن حرب حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد حدثنا أبي عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد اللبني أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال في حديث طويل: «يُضْرَبُ الصُّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرِي جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَنَا وَأُمِّي أَوَّلَ مَنْ يُجْبَرُ، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ، وَدَعْوَى الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ. وَفِي جَهَنَّمَ كَلَابِبُ يَمْلِكُ شَوْكُ السُّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا قَدَّرَ عَظِيمُهَا إِلَّا اللَّهُ عز وجل تَخَفَّتِ النَّاسِ بِأَعْمَالِهِمْ فَمِنْهُمْ يَنْجِي الْمَوْتَرُ بِعَمَلِهِ وَمِنْهُمْ الْمُخْرَدُ حَتَّى يُنْجَى».

وه إلى مسلم حدثنا أبو غسان السمعاني ومحمد بن الحسن قالا حدثنا معاذ وهو ابن هشام الدستوائي - أخبرنا أبي عن قتادة حدثنا أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: «يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَبِزُّ شَعِيرَةً، ثُمَّ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَبِزُّ بُرَّةً، ثُمَّ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَبِزُّ ذُرَّةً».

قال علي: وليس قول الله عز وجل: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ» وقول النبي ﷺ في

٨٤ - مسألة: والناس في الجنة على قدر فضلهم عند الله تعالى، فأفضل الناس أعلامهم في الجنة درجة.

برهان ذلك قوله تعالى: «وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ».

ولو جاز أن يكون الأفضل أنقص درجة لبطل الفضل ولم يكن له معنى ولا رغب فيه راعب، وليس للفضل معنى إلا أمر الله تعالى بتعظيم الأرفع في الدنيا وترفيه منزله في الجنة.

٨٥ - مسألة: وهم الأنبياء ثم أزواجهم ثم سائر اصحاب رسول الله ﷺ وجميعهم في الجنة. وقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ أنه «لَوْ كَانَ لِأَخِيْنَا مِثْلُ أَحَدٍ ذَنْبًا فَاتَّفَقَ مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدَيْهِمْ وَلَا يَفِيضُهُ».

وقد ذكرنا أن أفضل الناس أعلامهم درجة في الجنة، ولا منزلة أعلى من درجة الأنبياء عليهم السلام، فمن كان معهم في درجتهم فهو أفضل ممن دونهم، وليس ذلك إلا لسانهم فقط.

وقال تعالى: «لَا يَسْتَوِي بَيْنَكُمْ مَنْ أَنْفَسَ مِنْ قَبْلِ الْقِتْحِ وَقَاتِلَ أَوْلَيْكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ اتَّفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَى».

وقال عز وجل: «إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحَسَنَى أُولَئِكَ

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا قتيبة حدثنا الليث هو ابن سعد - عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «على المرء المسلم الشُّعْمُ والطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ».

وهو إلى مسلم حدثنا وهب بن بقية الواسطي حدثنا خالد بن عبد الله الواسطي عن الجريدي عن أبي نصره عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إِذَا بُوْعُ إِخْلِيصَيْنِ فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا».

وهو إلى مسلم حدثنا عبد الله بن معاوية العبدي حدثنا أبي حدثنا عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر - عن زيد بن محمد عن نافع عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ لَقِيَّ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

حدثنا أحمد بن محمد الجسوري حدثنا وهب بن مسرة حدثنا محمد بن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي داود الطيالسي عن عبيدة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بكره أن رسول الله ﷺ قال: «لَنْ يُبْلَغَ قَوْمٌ أَسَدُوا أَمْرَهُمْ إِلَى امْرَأَةٍ».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا قتيبة حدثنا حماد بن زيد عن الربيع عن أبي قلادة عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان أن النبي ﷺ قال: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَقْضُرُهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ».

فصح أن أهل كل عصر لا يجوز أن يخلوا من أن يكون فيهم قاتل بالحق، فإذا صح إجماعهم على شيء فهو حق مقطوع بذلك، إذا ثبت أنه لا خلاف في ذلك وقطع به.

وقد صح يقيناً أن جميع أهل الإسلام رضوا بقاء السنّة - إذ مات عمر رضي الله عن جميعهم - ثلاثة أيام يرتكون في إمام، **فصح** هذا وطل ما زاده عليه، إذ لم تبج سنة ولا إجماع. وبالله تعالى التوفيق.

ثم تدبرنا هذه القصّة فوجدنا عمر رضي الله عنه قد ولي الأمر أحد السنّة المعيّنين إليهم اختاروا لأنفسهم، **فصح** يقيناً أن عثمان كان الإمام ساعة موت عمر في علم الله تعالى، بإسناد عمر الأمر إليه بالصنّة التي ظهرت فيه من اختيارهم ليّاه، فارتفع الإشكال و**صح**

عنها مبدعون لا يستمعون حبيبها وهم فيما اشتتت أنفسهم خاليدون لا يحزّهم الفرغ الأكبر.

فجاء النص أن من صحب النبي ﷺ فقد وعده الله تعالى الحسن.

وقد نص الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيثَاقَ».

وصح بالنص كل من سبق له من الله تعالى الحسن، فإنه مبدع عن النار لا يسمع حبيبها، وهو فيما اشتته خالداً لا يحزّه الفرغ الأكبر وهذا نص ما قلناه وليس المتفقون ولا سائر الكتّابر من أصحابه عليه السلام، ولا من المضافين إليه عليه السلام.

٨٦- مسألة: ولا تجوز الخلافة إلا في قريش، وهم

ولّد فهر بن مالك بن النضر بن كنانة، الذين يرجعون بالنسب آبائهم إليه.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس حدثنا عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه قال: قال عبد الله بن عمر قال رسول الله ﷺ: «لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ اثْنَانِ».

قال علي: هذه اللفظة لفظه الخبر، فإن كان معناه الأمر فحرام أن يكون الأمر في غيرهم أبداً، وإن كان معناه معنى الخبر كلفظه، فلا شك في أن من لم يكن من قريش فلا أمر له وإن ادعاه، فعلى كل حال فهذا خبر يوجب منع الأمر عن سواهم.

٨٧- مسألة: ولا يجوز الأمر لغير بالغ ولا مجنون ولا

امراً، ولا يجوز أن يكون في الدنيا إلا إمام واحد فقط، ومن بات ليلة وليس في عقه بيعة مات ميتة جاهليّة، ولا طاعة لخلق في معصية الخالق، ولا يجوز التردّد بعد موت الإمام في اختيار الإمام أكثر من ثلاث.

برهان ذلك: ما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا ابن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جابر عن عطاء بن السائب عن أبي طبيان عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنِ النَّاسِمِ حَتَّى يَسْتَقِفَّ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ الْبَتْلَى حَتَّى يَعْقِلَ».

قال علي: الإمام إنما جعل ليقم الناس الصلاة ويأخذ صدقاتهم ويقيم حدودهم ويمضي أحكامهم ويحاهد عدوهم، وهذه كلها عقود، ولا يخاطب بها من لم يبلغ أو من لا يعقل.

أنهم لم يبقوا ساعة، فكيف ليلة دون إمام؟ بل كان هم إمام معين محدود موصوف معهود إليه بعينه، وإن لم تعرفه الناس بعينه مدة ثلاثة أيام.

٨٨ - مسألة: والتوبة من الكفر والزنى وفعل قوم

لوط والحمر وأكل الأضياع المحرمة كالحزير والدم والميتة وغير ذلك: تكون بالندم والإقلاع والعزيمة، على أن لا عودة أبداً، واستغفار الله تعالى هذا إجماع لا خلافت فيه. والتوبة من ظلم الناس في أراضهم وأبشارهم وأموالهم لا تكون إلا برء أموالهم إليهم، ورد كل ما تولد منها معها أو مثل ذلك إن فات، فإن جهلوا ففي المساكين وجوه البر مع الندم والإقلاع والاستغفار، وتخلطهم من أراضهم وأبشارهم، فإن لم يكن ذلك فالأمر إلى الله تعالى، ولا بد للمظلوم من الانتصاف يوم القيامة، يوم يقتصر للشاة الجماء من القرناء.

والتوبة من القتل أعظم من هذا كله، ولا تكون إلا بالقصاص فإن لم يمكن فليكثر من فعل الخير ليرجع ميزان الحسنات.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدارمي حدثنا مروان يعني بن محمد الدمشقي - حدثنا سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر عن النبي ﷺ فيما روى عن الله تعالى أنه قال: «يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكُمْ بها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه».

وه إلى مسلم حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «أَتَزْنُونَ مِنَ الْفُلْسِ؟ قَالُوا الْفُلْسُ فِيمَا مِنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَنَاعَ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الْفُلْسَ مِنْ أَهْمِي مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا وَقَذَفَ هَذَا وَأَكَلَ مَالَ هَذَا وَسَفَكَ دَمَ هَذَا وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فُتِنَ حَسَنَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أَخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطَرَحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ، لَتَوَدُّ الْحَقُوقُ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَقَادَ لِلشاةِ الْجِلْحَاءِ مِنَ الشاةِ الْقِرْنَاءِ».

قال علي: هذا كله خبر مفسر مخصص لا يجوز نسخه ولا تحصيله بعموم خبر آخر.

٨٩ - مسألة: وإن الذنجال سيأتي وهو كافر أعور

مخروق ذو حيل.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا محمد بن عيسى حدثنا إبراهيم بن محمد حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن المثنى حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن قتادة قال سمعت أنس بن مالك يقول إن النبي ﷺ قال: «ما من نبي إلا وقد أنذر أمته الأعور الكذاب، ألا إنه أعور». وَإِنْ رَأَيْتُمْ كَيْسَ بِأَعْوَرَ، مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كُفْرًا.

وه إلى مسلم حدثنا سريج بن يونس حدثنا هشيم عن إسماعيل بن أبي خالو عن قيس بن إبي حازم عن المغيرة بن شعبة قال: «ما سأل أحد النبي ﷺ عن الدجال أكثر مما سألته عنه، قال وما سألك عنه؟ قال: قلت: إنهم يقولون معه جبال من خبز ولحم ونهر من ماء قال: هو أهول على الله من ذلك».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا ابن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود السجستاني حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا جرير أخبرنا حميد بن هلال عن أبي الذمهاء قال: سمعت عمران بن حصين يحدث قال: قال رسول الله ﷺ: «من سبَّعَ بِالْجَالِ قَلْبًا عَنْهُ، قَوْلًا لِي الرُّجُلِ لِيَأْتِيَهُ وَهُوَ يُحْسِبُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ فَيَتَّبِعُهُ مِمَّا يَتَّبِعُ بِهِ مِنَ الشَّهَاتِ أَوْ لِمَا يَتَّبِعُ بِهِ مِنَ الشَّهَاتِ، قَالَ هَكَذَا قَالَ: نَعَمْ».

٩٠ - مسألة: والنبوة هي الوحي من الله تعالى بأن

يعلم الموحى إليه بأمر ما يعلمه لم يكن يعلمه قبل.

والرسالة هي النبوة وزيادة، وهي بعثته إلى خلق ما بأمر ما - هذا ما لا خلاف فيه - والخضر عليه السلام نبي قد مات، ومحمد ﷺ لا نبي بعده.

قال الله عز وجل حاكياً عن الخضر «وَمَا قُلْتُهِ عَنْ أَمْرِي» فصحت نبوته.

وقال تعالى: «وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ».

٩١ - مسألة: وإن إبليس باق حي قذ خاطب الله عز

وجل معترفاً بذنبه مصرراً عليه موقناً بأن الله عز وجل خلقه من نار، وأنه تعالى خلق آدم من تراب، وأنه تعالى أمره بالسجود لأدم فامتنع واستخف بأدم فكفر.

قال الله تعالى حاكياً عنه أنه قال: «إِنَّا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ».

وأنه قال: «أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يَنْتَحُونَ».

وأنه قال: ﴿فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾.
وقال تعالى: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾.

٢- كتاب الأصول

٩٢- مسألة: دين الإسلام اللازم لكل أحد لا يؤخذ

إلا من القرآن أو ما صحَّ عن رسول الله ﷺ، إما برواية جميع علماء الأمة عنه عليه الصلاة والسلام وهو الإجماع وإما بنقل جماعة عنه عليه الصلاة والسلام وهو نقل الكافية. وإما برواية التفات واحد أو واحد حتى يبلغ إليه عليه الصلاة والسلام ولا مزيد.

قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾.

وقال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾.

وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

فإن تعارض فيما يرى المرء آيات أو حديثان صحيحان، أو حديث صحيح وآية، فالواجب استعمالهما جميعاً، لأن طاعتهما سواء في الوجوب، فلا يحل ترك أحدهما للأخر ما دنا تقدراً على ذلك، وليس هذا إلا بأن يستثنى الأقل معاني من الأكثر، فإن لم تقدّر على ذلك وجب الأخذ بالزائد حكماً لأنه متيقن وجوبه، ولا يحل ترك اليقين بالظنون، ولا إشكال في الدين قد بين الله تعالى دينه.

قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿يَنبَأُ بِكُلِّ شَيْءٍ﴾.

٩٣- مسألة: الموقف والمرسل لا تقوم بهما حجة.

وكذلك ما لم يروه إلا من لا يؤتى بدينه وحفظه، ولا يحل ترك ما جاء في القرآن أو صحَّ عن رسول الله ﷺ لقول صاحب أو غيره، سواء كان هو راوي الحديث أو لم يكن، والمرسل هو ما كان بين أحد رواته أو بين الراوي وبين النبي ﷺ من لا يعرفه والموقوف هو ما لم يبلغ به إلى النبي ﷺ.

برهان بطلان الموقف: قول الله عز وجل: ﴿وَلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ، ولا يحل لأحد أن يضيف ذلك إلى رسول الله ﷺ لأنه ظن.

وقد قال تعالى: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقَفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾.

وأما المرسل ومن في رواته من لا يوشق بدينه وحفظه فلقول الله تعالى: ﴿قُلْ لَا تَقْرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ فأوجب عز وجل قبول نذارة السافر المتفقه في الدين.

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَائِقٌ مِّنْ بَنِي قَيْنُقَا أَوْ نُصَيْبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصَحِّحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِيَيْنَ﴾.

وليس في العالم إلا عدل أو فاسق، فحرم تعالى علينا قبول خبر الفاسق فلم يبق إلا العدل، وصح أنه هو المأمور بقبول نذارته.

وأما الجمهور فلنا على ثقة من أنه على الصفة التي أمر الله تعالى معها بقبول نذارته، وهي التفقه في الدين، فلا يحل لنا قبول نذارته حتى يصح عندنا فقهه في الدين وحفظه لما ضبط عن ذلك وبراهنه من الفسق وبالله تعالى التوفيق.

ولم يختلف أحد من الأمم في أن رسول الله ﷺ بعث إلى الملوك رسولا - رسولا واحداً - إلى كل مملكة يدعوهم إلى الإسلام واحداً واحداً، إلى كل مدينة وإلى كل قبيلة كصناعة والجنود وحضرموت وتيماء ونجران والبحرين وعمان وغيرها، يعلمهم أحكام الدين كلها، وافترض على كل جهة قبول رواية أميرهم ومعلمهم، فصح قبول خبر الواحد الفقه عن مثله مبلغاً إلى رسول الله ﷺ.

ومن ترك القرآن أو ما صحَّ عن رسول الله ﷺ لقول صاحب أو غيره، سواء كان راوي ذلك الخير أو غيره، فقد ترك ما أمره الله تعالى باتباعه لقول من لم يأمره الله تعالى قط بطاعته ولا باتباعه وهذا خلاف لأمر الله تعالى.

وليس فضل الصحابي عند الله موجب تقليد قوله وتأويله، لأن الله تعالى لم يأمر بذلك، لكن موجب تعظيمه وعيته وقبول روايته فقط، لأن هذا هو الذي أوجب الله تعالى.

٩٤- مسألة: والقرآن ينسخ القرآن، والسنة تنسخ

السنة والقرآن.

قال عز وجل: ﴿مَا تَنَسَخَ مِن آيَةٍ أَوْ نَسِيَهَا تَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ يَتَّبِعُهَا﴾.

قال تعالى: ﴿لَيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾.

وأمره تعالى أن يقول: ﴿إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾.

قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ موجب

للعويذ على من قال: لا تحب علي موافقة أمره، وموجب أن جميع النصوص على الوجوب، ومن ادعى تأخير الوجوب مدة ما فقد أسقط وجوب طاعة الله ووجوب ما أوجب عز وجل من طاعة رسوله ﷺ في تلك المدة.

وهذا خلاف لأمر الله عز وجل. فإذا شهد لدعوى من ادعى بعض ما ذكرنا قرآن أو سنة ثابتة: إما بإجماع أو نقل صحيح، فقد صح قوله وجوب طاعة الله تعالى في ذلك.

وكذلك من شهد له ضرورة الحسن، لأنها فعل الله تعالى في التوسوس، وإلا فهي أقوال مؤدية إلى إبطال الإسلام وإبطال جميع العلوم وإبطال جميع اللغات كلها، وكفى بهذا فساداً. وبالله تعالى التوفيق.

٩٦- مسألة: والإجماع هو ما يتقن أن جميع أصحاب

رسول الله ﷺ عرفوه وقالوا به ولم يختلف منهم أحد، كيقيننا أنهم كلهم رضي الله عنهم صلوا معه عليه السلام الصلوات الخمس كما هي في عدد ركوعها وسجودها، أو علموا أنه صلاها مع الناس كذلك، وأنهم كلهم صاموا معه، أو علموا أنه صام مع الناس رمضان في الحضر وكذلك سائر الشرائع التي يقيننا مثل هذا اليقين. والتي من لم يقر بها لم يكن من المؤمنين وهذا ما لا يختلف أحد في أنه إجماع. وهم كانوا حيثما جميع المؤمنين لا مؤمن في الأرض غيرهم ومن ادعى أن غير هذا هو إجماع البرهان على ما يدعي ولا سبيل إليه.

٩٧- مسألة: وما صح فيه خلاف من واحد منهم أو

لم يتقن أن كل واحد منهم رضي الله عنهم عرفه ودان به فليس إجماعاً، لأن من ادعى الإجماع هنا فقد كذب وقفا ما لا علم له به. والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾.

٩٨- مسألة: إجماع أهل عصر بعدهم أولهم عن

آخرهم على حكم نص لا يقطع فيه بإجماع الصحابة ولو جاز أن يتقن إجماع أهل عصر بعدهم أولهم عن آخرهم على حكم نص لا يقطع فيه بإجماع الصحابة رضي الله عنهم لوجب القطع بأنه حق وحجة وليس كان يكون إجماعاً.

أما القطع بأنه حق وحجة فلما ذكرناه قبل بإسناده من

قول رسول الله ﷺ «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله فصيح من هذا أنه لا يجوز البتة أن يجمع أهل عصر ولو طرفة عين على خطأ، ولا بد

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَوَزَّوْا عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَابِلِ لِأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِيزٌ﴾.
وصح أن كل ما قاله رسول الله ﷺ فعن الله تعالى قاله، والنسخ بعض من أبعاض البيان، وكل ذلك من عند الله تعالى.

٩٥- مسألة: ولا يحل لأحد أن يقول في آية أو في

خير عن رسول الله ﷺ ثابت: هذا منسوخ وهذا مخصوص في بعض ما يقتضيه ظاهر لفظه، ولا أن هذا النص تأويلاً غير مقتضى ظاهر لفظه، ولا أن هذا الحكم غير واجب علينا من حين وروده إلا بنص آخر وارد بأن هذا النص كما ذكر، أو بإجماع متيقن بأنه كما ذكر، أو بضرورة حسن موجبة أنه كما ذكر وإلا فهو كاذب.
برهان ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُذَيِّبَهُمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَقَدْ كَانَ قَرِينٌ مِنْهُمْ يَتَّبِعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾.

وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

لفقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ﴾ موجب طاعة رسول الله ﷺ في كل ما أمر به.

وقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ موجب طاعة القرآن، ومن ادعى في آية أو خير نسخاً فقد أسقط وجوب طاعتهما، فهو مخالف لأمر الله في ذلك.

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُذَيِّبَهُمْ﴾ موجب أخذ كل نص في القرآن والأخبار على ظاهره ومقتضاها.

ومن حمله على غير مقتضاه في اللغة العربية فقد خالف قول الله تعالى وحكمه، وقال عليه عز وجل الباطل وخالف قوله عز وجل.

ومن ادعى أن المراد بالنص بعض ما يقتضيه في اللغة العربية لا كل ما يقتضيه فقد أسقط بيان النص وأسقط وجوب الطاعة له بدعواه الكاذبة وهذا قول على الله تعالى بالباطل، وليس بعض ما يقتضيه النص بأولى بالاتصاف عليه من سائر ما يقتضيه.

من قائل بالحق فيهم.

وأما أنه ليس إجماعاً، فلأن أهل كل عصر بعيد عصر الصحابة رضي الله عنهم ليس جميع المؤمنين وإنما هم بعض المؤمنين والإجماع إنما هو إجماع جميع المؤمنين لا إجماع بعضهم.

ولو جاز أن يسمى إجماعاً ما خرج عن الجملة واحد لا يعرف أبواً سائرهم أم يخالفهم جاز أن يسمى إجماعاً ما خرج عنهم فيه اثنان وثلاثة وأربعة.

وهكذا أبداً إلى أن يرجع الأمر إلى أن يسمى إجماعاً ما قاله واحد.

وهذا باطل. ولكن لا سبيل إلى تيقن إجماع أهل عصر بعد الصحابة رضي الله عنهم كذلك. بل كانوا عدداً يمكناً حصره وضبطه وضبط أقوالهم في المسألة. وبالله تعالى التوفيق.

وقال بعض الناس: يعلم ذلك من حيث يعلم رضا أصحاب مالك وأصحاب أبي حنيفة وأصحاب الشافعي بأقوال هؤلاء.

قال علي: وهذا خطأ لأنه لا سبيل أن يكون مسألة قال بها أحد من هؤلاء الفقهاء إلا في أصحابه من يمكن أن يخالفه فيها وإن وافقه في سائر أقواله.

٩٩- مسألة: والواجب إذا اختلف الناس أو نازع واحد في مسألة ما أن يرجع إلى القرآن وسنة رسول الله ﷺ لا إلى شيء غيرهما. ولا يجوز الرجوع إلى عمل أهل المدينة ولا غيرهم.

برهان ذلك قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾.

فصح أنه لا محل للرّد عند التنازع إلى شيء غير كلام الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ وفي هذا تحريم الرجوع إلى قول أحد دون رسول الله ﷺ، لأن من رجع إلى قول إنسان دونه عليه السلام فقد خالف أمر الله تعالى بالرّد إليه وإلى رسوله، لا سيما مع تعليقه تعالى ذلك بقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ولم يأمر الله تعالى بالرجوع إلى قول بعض المؤمنين دون جميعهم.

وقد كان الخلفاء رضي الله عنهم كأي بكر وعمر وعثمان بالمدينة وعمّالهم باليمن ومكة وسائر البلاد وعمّال عصر بالبصرة والكوفة ومصر والشام ومن الباطل المتيقن الممتنع الذي لا يمكن

أن يكونوا رضي الله عنهم طرخوا علم الواجب والحلال والحرام عن سائر الأمصار واختصوا به أهل المدينة، فهذه صفة سوء قد أعادهم الله تعالى منها، وقد عمل ملوك بني أمية بإسقاط بعض التكبير من الصلاة وتقديم الخطبة على الصلاة في العيدين، حتى فشا ذلك في الأرض، فصح أنه لا حاجة في عمل أحد دون رسول الله ﷺ.

١٠٠- مسألة: ولا محل القول بالقياس في الدين ولا بالرأي لأن أمر الله تعالى عند التنازع بالرّد إلى كتابه وإلى رسوله ﷺ قد صح، فمن ردّ إلى قياس وإلى تعطيل يذعيه أو إلى رأي فقد خالف أمر الله تعالى العلوي بالإيمان وردّ إلى غير من أمر الله تعالى بالرّد إليه، وفي هذا ما فيه.

قال علي: وقول الله تعالى: ﴿مِمَّا قَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿يَبَيِّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿يُزَيِّنُ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ إيطال للقياس وللرأي؛ لأنه لا يختلف أهل القياس والرأي أنه لا يجوز استعمالهما دأماً بوجد نص، وقد شهد الله تعالى بأن النص لم يفرط فيه شيئاً، وأن رسوله عليه الصلاة والسلام قد بين للناس كل ما نزل إليهم، وأن الذين قد كمل فصح أن النص قد استوفى جميع الدين، فإذا كان ذلك كذلك فلا حاجة بأحد إلى قياس ولا إلى رأيه ولا إلى رأي غيره.

ونسأل من قال بالقياس: هل كل قياس قاسه قائل حق، أم منه حق ومنه باطل.

فإن قال كل قياس حق أحالة، لأن المقاييس تتعارض ويبطل بعضها بعضاً، ومن المحال أن يكون الشيء وضده من التحريم والتحليل حقاً معاً، وليس هذا مكان نسخ ولا تخصيص، كالأخبار المتعارضة التي ينسخ بعضها بعضاً، ويخصص بعضها بعضاً.

وإن قال: منها حق ومنها باطل.

فيل له: فعرّفنا ماذا تعرف القياس الصحيح من الفاسد، ولا سبيل لهم إلى وجود ذلك أبداً، وإذا لم يوجد دليل على تصحيح الصحيح من القياس من الباطل منه، فقد بطل كله وصار دعوى بلا برهان، فإن ادّعوا أن القياس قد أمر الله تعالى به سئلوا أين وجدوا ذلك؟.

فإن قالوا: قال الله عز وجل: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾.

فيل لهم: إن الاعتبار ليس هو في كلام العرب الذي نزل به

القرآن إلا التعجب.

قال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي الْاِنْتِقَامِ لَعِيْرَةً﴾ أي لعجباً.

وقال عز وجل: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ﴾ أي عجب. ومن العجيب أن يكون معنى الاعتبار القياس، ويقول الله تعالى لنا قيسوا، ثم لا يبين لنا ماذا نقيس ولا كيف نقيس ولا على ماذا نقيس هذا ما لا سبيل إليه لأنه ليس في وسع أحد أن يعلم شيئاً من الدين إلا بتعليم الله تعالى له إياه على لسان رسول الله ﷺ. وقد قال تعالى: ﴿لَا يَكْتَفِي اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

فإن ذكروا أحاديث وآيات فيها تشبيه شيء بشيء، وإن الله قضى وحكم بأمر كذا من أجل أمر كذا.

قلنا لهم: كل ما قاله الله عز وجل ورسوله ﷺ من ذلك فهو حق لا يحمل لأحد خلافه، وهو نص به تقول: وكل ما تريدون أن تشبهوه في الدين وأن تعلقوه بما لا ينص عليه الله تعالى ولا رسوله عليه الصلاة والسلام فهو باطل ولا بد وشرع ما يأنز الله تعالى به، وهذا يطل عليهم تهويلهم بذكر آية جزاء الصياد «وَأَرَأَيْتَ لَوْ مَضْمَنْتُمْ» و«يَنْ أَجْلَ ذَلِكَ كُنْتُمْ عَلَى نَيْسٍ إِسْرَافِلٍ». وكل آية وحديث مؤوها بإيرادها هو مع ذلك حجة عليهم على ما قد بيناه في كتاب الإحكام لأصول الأحكام وفي كتاب النكت وفي كتاب الدرر وفي كتاب البدر.

قال علي: وقد عارضناهم في كل قياس قاسوه بقياس مثله وأوضح منه على أصولهم لنريهم فساد القياس جملة، فمروهم منهم مؤوها بأن قالوا: أنتم ذابا تطلون القياس بالقياس، وهذا منكم رجوع إلى القياس واحتجاج به، وأنتم في ذلك بمنزلة المحتج على غيره بحجة العقل ليطل حجة العقل وبديل من النظر ليطل به النظر.

قال علي: قلنا هذا شغب سهل إفساده ولله الحمد، ونحن لم نحتج بالقياس في إبطال القياس، ومعاذ الله من هذا، لكن أريائكم أن أصلكم الذي أنبئتموه من تصحيح القياس يشهد بفساد جميع قياساتكم. ولا قول أظهر باطلا من قول أكلت نفسه.

وقد نص تعالى على هذا. فقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ﴾ فليس هذا تصحيحاً لقولهم إنهم أبناء الله وأحباؤه. ولكن الزامهم ما يفسد به قولهم ولنا في ذلك كمن ذكرتم ممن يحتج في إبطال حجة العقل بحجة العقل. لكن فاعل ذلك مصحح لقضيته العقلية التي يحتج بها فظهر تناقضه من قريب. ولا حجة له غيرها

فقد ظهر بطلان قوله.

وأما نحن فلم نحتج قط في إبطال القياس بقياس نصحه. لكن نطل القياس بالتصوير ويبرهين العقل.

ثم نزيد بياناً في فساد منه نفسه بأن نرى تناقضه جملة فقط والقياس الذي تعارض به قياسكم. نحن نقر بفساده وفساد قياسكم الذي هو مثله أو أضعف منه.

كما نحتج على أهل كل مقالة من معتزلة ورافضة ومرجئة وخوارج ويهود ونصارى ودهرية من أقوالهم التي يشهدون بصحتها. فريهم فسادها وتناقضها. وأنتم تحتجون عليهم معنا بذلك. ولنا نحن ولا أنتم ممن يقر بتلك الأقوال التي نحتج عليهم بها، بل هي عندنا في غاية البطلان والفساد. وكاحتجاجنا على اليهود والنصارى من كتبهم التي بأيديهم. ونحن لا نصحها. بل نقول إنها محرقة مبدلة. لكن لنريهم تناقض أصولهم وفروعهم. لا سيما وجميع أصحاب القياس يختلفون في قياساتهم.

لا تكاد توجد مسألة إلا وكل طائفة منهم تأتي بقياس تدعي صحته تعارض به قياس الأخرى. وهم كلهم مقلدون مجمعون على أنه ليس كل قياس صحيحاً ولا كل رأي حقاً. قلنا لهم: فهاتوا حد القياس الصحيح والرأي الصحيح الذي يتميزان به من القياس الفاسد والرأي الفاسد. وهاتوا حد العلوة الصحيحة التي لا تقسوم إلا عليها من العلوة الفاسدة فلملجوا.

قال علي: وهذا مكان إن زعم عليهم فيه ظهر فساده قولهم جملة. ولم يكن لهم إلى جواب يهيم سبيل أبداً. وبالله تعالى التوفيق.

فإن أتوا في ذلك بنص قلنا النص حق والذي تريدون أنتم إضافته إلى النص بأرائكم باطل وفي هذا خولتكم.

وهكذا أبداً.

فإن ادعوا أن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على القول بالقياس.

قل لهم: كذبتم بل الحق أنهم كلهم أجمعوا على إبطاله.

برهان كذبهم أنه لا سبيل لهم إلى وجود حديث عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم أنه أطلق الأمر بالقول بالقياس أبداً إلا في الرسالة المكدوبة الموضوعة على عمر رضي الله عنه فإن فيها: واعرف الأشياء والأمثال وقس الأمور وهذه رسالة لم يروها إلا عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه وهو ساقط بلا خلاف وأبوه أسقط منه أو هو مثله في السقوط، وكيف وفي هذه الرسالة نفسها أشياء خالفوا فيها عمر رضي الله عنه ومنها قوله فيها: والمسلمون

لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ إِلَّا الْخَارِثُ بْنُ عَمْرٍو وَهُوَ مَجْهُولٌ لَا نَدْرِي مَنْ هُوَ عَنْ رِجَالٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصٍ لَمْ يَسْمَعْ عَنْ مَعَاذٍ. وَقَدْ تَقَصَّيْنَا أَسَانِيدَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ كُلِّهَا فِي كِتَابِنَا الْمَذْكُورِ وَلِلَّهِ تَعَالَى الْحَمْدُ.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ حَدَّثَنَا أَبُو قَاسِمٍ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا جَدِّي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا عَمَّادُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَفَاةٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيَمِيُّ عَنْ حُرَيْزِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَبْرِ بْنِ نَفِيرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَفَرَّقَ أُمَّتِي عَلَى بَعْضِ وَبَيْنَ بَعْضٍ وَبَيْنَ بَعْضٍ فَرُفَّةٌ أَغْطَاهُمْ فَنَنَّةٌ عَلَى أُمَّتِي قَوْمٌ يَقْسُونَ الْأُمُورَ بِأَرْكَانِهِمْ فَيُحِلُّونَ الْحَرَامَ وَيُحَرِّمُونَ الْحَلَالَ».

قَالَ عَلِيُّ: وَالشَّرْعُ كُلُّهُ إِمَّا فَرَضَ يَعْصِي مِنْ تَرْكِهِ. وَإِمَّا حَرَّمَ يَعْصِي مِنْ فَعَلِهِ وَإِمَّا مَبَاحٌ لَا يَعْصِي مِنْ فَعَلِهِ وَلَا مِنْ تَرْكِهِ.

وهذا المباح ينقسم ثلاثة أقسام: إمَّا مندوبٌ إليه يوجِبُ من فعله ولا يعصي من تركه. وإمَّا مكروهٌ يوجِبُ من تركه ولا يعصي من فعله. وإمَّا مطلقٌ لا يوجِبُ من فعله ولا من تركه ولا يعصي من فعله ولا من تركه.

وقال عز وجل: «خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا».

وقال تعالى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ».

فَصَحَّ أَنْ كُلَّ شَيْءٍ حَلَالٌ إِلَّا مَا فَصَّلَ تَحْرِيمَهُ فِي الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَنِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ أَخْبَرَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ مُسْلِمٍ الْقُرَشِيُّ عَنْ عَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوْهُ، فَقَالَ رَجُلٌ أَكَلْتُ عَامَ بَا رَسُولُ اللَّهِ؟ فَسَكَتَ حَتَّى أَغَادَهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ قُلْتَ نَعَمْ لَوَجَّيْتُ وَلَمَّا اسْتَفْغَنْتُمْ، ذُرُونِي مَا تَرَكْتُمْ، فَأَنَامَا هَلَاكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ فَإِذَا أَمَرْتُمْ بِشَيْءٍ فَأَتَوْا مِنْهُ مَا اسْتَغْنَيْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَعَدَّوْهُ».

قَالَ عَلِيُّ: فَجَمَعَ هَذَا الْحَدِيثُ جَمِيعَ أَحْكَامِ الدِّينِ.

أَوْفَاهُ عَنْ آخَرَاهُ، فَفِيهِ أَنَّ مَا سَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَأْمُرْ بِهِ وَلَا نَهَى عَنْهُ فَهُوَ مَبَاحٌ وَلَيْسَ حَرَامًا وَلَا فَرَضًا، وَأَنَّ مَا أَمَرَ بِهِ فَهُوَ فَرَضٌ، وَمَا نَهَى عَنْهُ فَهُوَ حَرَامٌ، وَأَنَّ مَا أَمَرَ بِهِ فَلَيْسَ يُلْزَمُنَا

عَدُولُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا مَجْلُودًا فِي حَدٍّ أَوْ ظُلْمًا فِي وِلَاةٍ أَوْ نَسَبٍ. وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا - يَعْنِي جَمِيعَ الْحَاضِرِينَ مِنْ أَصْحَابِ الْقِيَاسِ - حَقِّهِمْ وَشَافِعِيَّتِهِمْ وَمَالِكِيَّتِهِمْ، وَإِنْ كَانَ قَوْلُ عَمْرٍو - لَوْ صَحَّ فِي تِلْكَ الرَّسَالَةِ - فِي الْقِيَاسِ حَقًّا، فَقَوْلُهُ فِي أَنَّ الْمُسْلِمِينَ عَدُولُ كُلِّهِمْ إِلَّا مَجْلُودًا فِي حَدٍّ حَقًّا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَقًّا، فَلَيْسَ قَوْلُهُ فِي الْقِيَاسِ حَقًّا، لَوْ صَحَّ كَيْفَ وَلَمْ يَصَحَّ.

وَأَمَّا بِرَهَاءُ صَحَّةِ قَوْلِنَا فِي إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى إِبْطَالِ الْقِيَاسِ فَإِنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ أَشَانُ فِي أَنَّ جَمِيعَ الصَّحَابَةِ مُصَدِّقُونَ بِالْقُرْآنِ وَفِيهِ «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَبَيَّنَّكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي» وَفِيهِ: «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» فَمَنْ الْبَاطِلُ الْحَالُ أَنْ يَكُونَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَعْلَمُونَ هَذَا وَيُؤْمِنُونَ بِهِ، ثُمَّ يَرُدُّونَ عِنْدَ التَّنَازُعِ إِلَى قِيَاسٍ أَوْ رَأْيٍ.

هَذَا مَا لَا يَظُنُّ بِهِمْ ذُو عَقْلٍ، كَيْفَ وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ الصَّدِّيقِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: أَيُّ أَرْضٍ تَقْلِي أَوْ أَيُّ سَمَاءٍ تَقْلِي إِنْ قُلْتَ فِي آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ بِرَأْيٍ أَوْ بِمَا لَا أَعْلَمُ.

وَصَحَّ عَنِ الْفَارُوقِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: اتَّهَمُوا الرَّأْيَ عَلَى الدِّينِ وَإِنَّ الرَّأْيَ مَنَا هُوَ الظَّنُّ وَالتَّكَلُّفُ.

وَعَنْ عَثْمَانَ ﷺ فِي قِتْيَا أَقْبَى بَهَا إِمَّا كَانَ رَأْيًا أَوْ رَأْيَةً فَسَمْنٌ شَاءَ اخْتِذْ وَمَنْ شَاءَ تَرْكُهُ.

وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلَ الْخَفِّ أَوَّلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ.

وَعَنْ سَهْلِ بْنِ حَنِيْفٍ ﷺ: أَيُّهَا النَّاسُ أَتَهْمُوا رَأْيَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَوَبَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: سَأَقُولُ فِيهَا بِجَهْدِ رَأْيِي، فَإِنْ كَانَ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَمَنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ بَرِيءٌ.

وَعَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ فِي حَدِيثٍ: يَبْتَدِعُ كَلَامًا لَيْسَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلْيَاكُمُ وَيْلَاهُ فَإِنَّهُ بَدْعٌ وَضَلَالَةٌ.

وعلى هذا النحو كلُّ رَأْيٍ رَوَى عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا عَلَى أَنَّهُ إلْزَامٌ وَلَا أَنَّهُ حَقٌّ، لَكِنَّهُ إِشَارَةٌ بِبَعْضٍ أَوْ صَلَاحٌ أَوْ تَوَرُّعٌ فَقَطْ لَا عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَاعِ.

وحديث معاذ الذي فيه اجتهد رأيي ولا أكره، لا يصحُّ لأنَّه

لأَحَدٍ قَبْلِي، وَأَغْطَيْتُ الشُّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَيُبْعَثُ إِلَى النَّاسِ غَاشَّةً فَإِذَا صَحَّ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَمْ يَبْعَثْ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، فَقَدْ صَحَّ أَنَّ شِرَاعَهُمْ لَمْ تَلَزَمْ إِلَّا مَنْ بَعَثُوا إِلَيْهِ فَقَطْ، وَإِذَا لَمْ يَبْعَثُوا إِلَيْنَا فَلَمْ يَخَاطَبُونَا قَطْ بِشَيْءٍ وَلَا أَمْرُونَا وَلَا نَهَرُونَا وَلَوْ أَمَرُونَا وَنَهَرُونَا وَخَاطَبُونَا لَمَا كَانَ لِنَبِيِّنَا ﷺ فَضِيلَةٌ عَلَيْهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَمَنْ قَالَ بِهَذَا فَقَدْ كَذَّبَ هَذَا الْحَدِيثَ وَابْطَلَ هَذِهِ الْفَضِيلَةَ الَّتِي خَصَّهَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا، فَإِذَا قَدْ صَحَّ أَنَّهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَمْ يَخَاطَبُونَا بِشَيْءٍ، فَقَدْ صَحَّ بَقِيَّةُ أَنَّ شِرَاعَهُمْ لَا تَلَزَمُنَا أَصْلًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٠٣- مسألة: ولا يحل لأحد أن يقلد أحداً، لا حياً

ولا ميتاً، وعلى كلِّ أحدٍ من الاجتهاد حسب طاقته، فمن سأل عن دينه فلإنما يريد معرفة ما ألزمه الله عزَّ وجلَّ في هذا الدِّينِ، ففرض عليه إن كان أجهل البرية أن يسأل عن أعلم أهل موضعه بالدِّينِ الَّذِي جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا دُلَّ عَلَيْهِ سَأَلَهُ، فَإِذَا أَتَاهُ قَالَ لَهُ هَكَذَا قَالَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ ورسوله.

فَإِنْ قَالَ لَهُ: نَعَمْ، أَخَذَ بِذَلِكَ وَعَمِلَ بِهِ أَبَدًا، وَإِنْ قَالَ لَهُ: هَذَا رَأْيِي، أَوْ هَذَا قِيَاسٌ، أَوْ هَذَا قَوْلُ فُلَانٍ، وَذَكَرَ لَهُ صَاحِبًا أَوْ تَابِعًا أَوْ قَبِيحًا قَدِيمًا أَوْ حَدِيثًا أَوْ سَكَتَ أَوْ أَتَنَهَرَهُ أَوْ قَالَ لَهُ: لَا أُدْرِي، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِهِ، وَلَكِنَّهُ يَسْأَلُ غَيْرَهُ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عزَّ وجلَّ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ فَلَمْ يَأْمُرْ عزَّ وجلَّ بِطَاعَةِ بَعْضِ أُولِي الْأَمْرِ، فَمَنْ قَلَّدَ عَالِمًا أَوْ جَمَاعَةً عُلَمَاءَ فَلَمْ يَطْعِ اللَّهَ تَعَالَى وَلَا رَسُولَهُ ﷺ وَلَا أُولِي الْأَمْرِ، وَإِذَا لَمْ يَرُدَّ إِلَى مَنْ ذَكَرْنَا فَقَدْ خَالَفَ أَمْرَ اللَّهِ عزَّ وجلَّ وَلَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ عزَّ وجلَّ بِطَاعَةِ بَعْضِ أُولِي الْأَمْرِ دُونَ بَعْضٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ اللَّهَ عزَّ وجلَّ قَالَ: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ﴾.

قُلْنَا: نَعَمْ، وَلَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ عزَّ وجلَّ أَنْ يَقِيلَ مَنْ التَّافَرُ لِلتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ رَأْيَهُ، وَلَا أَنْ يَطْلُعَ أَهْلُ الذِّكْرِ فِي رَأْيِهِمْ وَلَا فِي دِينِ يَشْرَعُونَ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ عزَّ وجلَّ، وَإِنَّمَا أَمَرَ تَعَالَى بِأَنْ يَسْأَلَ أَهْلُ الذِّكْرِ عَمَّا يَعْلَمُونَهُ فِي الذِّكْرِ الْوَارِدِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى فَقَطْ، لَا عَمَّنْ قَالَهُ مَنْ لَا سَمْعَ لَهُ وَلَا طَاعَةَ، وَإِنَّمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِقَبُولِ نَذَارَةِ التَّافَرِ لِلتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ فِيمَا تَفَقَّهَ فِيهِ مِنْ دِينِ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي آتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا فِي دِينٍ لَمْ يَشْرَعْهُ اللَّهُ عزَّ وجلَّ.

مَنْ مَنَّا نَسْتَطِيعُ فَقَطْ، وَأَنْ نَفْعَلَ مَرَّةً وَاحِدَةً تَوَدِّي مَا أَلْزَمْنَا، وَلَا يَلْزَمُنَا تَكَرُّرُهُ، فَاتَى حَاجَةً بِأَحَدٍ إِلَى قِيَاسٍ أَوْ رَأْيٍ مَعَ هَذَا الْبَيَانِ الْوَاضِحِ، وَنَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى عَظَمِ نِعْمِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَا يَجُوزُ إِبْطَالُ الْقَوْلِ بِالْقِيَاسِ إِلَّا حَتَّى تَوْجِدُونَا تَحْرِيمَ الْقَوْلِ بِهِ نَصًّا فِي الْقُرْآنِ.

قُلْنَا لَهُمْ: قَدْ أَوْجَدْنَا لَكُمْ الْبِرَهَانَ نَصًّا بِذَلِكَ وَيَسَّرَ لَا يَرُدُّ التَّزَاجُرَ إِلَّا إِلَى الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ فَقَطْ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا إِلَهَ الْإِنْسَانِ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

وَالْقِيَاسُ ضَرْبُ امْتِلَالٍ فِي الدِّينِ لِلَّهِ تَعَالَى.

ثُمَّ يَقَالُ لَهُمْ: إِنْ عَارَضَكُمْ الرُّوَافِضُ بِمِثْلِ هَذَا فَقَالُوا لَكُمْ: لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِإِبْطَالِ الْإِمَامِ وَلَا بِإِبْطَالِ اتِّبَاعِ الْإِمَامِ إِلَّا حَتَّى تَوْجِدُوا لَنَا تَحْرِيمَ ذَلِكَ نَصًّا، أَوْ قَالَ لَكُمْ ذَلِكَ أَهْلُ كُلِّ مَقَالَةٍ فِي تَقْلِيدِ كُلِّ إِنْسَانٍ بَعِيْنٍ. بِمَاذَا تَفْتَصِلُونَ؟ بَلِ الْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يَقَالَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ حَرَّمَ أَوْ حَلَّلَ أَوْ أَوْجَبَ إِلَّا بِنَصٍّ فَقَطْ. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٠١- مسألة: وأعمال النبي ﷺ ليست فرضاً إلا ما

كَانَ مِنْهَا بَيَانًا لِأَمْرٍ فَهَرُ حَتِّينَ أَمْرٌ، لَكِنْ الْإِتِّسَاعُ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهَا حَسَنٌ.

وَبِرَهَانٍ ذَلِكَ هَذَا الْخَبَرُ الَّذِي ذَكَرْنَا آتِفًا مِنْ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُنَا شَيْءٌ إِلَّا مَا أَمَرْنَا بِهِ أَوْ نَهَانَا عَنْهُ، وَأَنْ مَا سَكَتَ عَنْهُ فَعَفُوٌّ سَاقِطٌ عَنْهُ.

وَقَالَ عزَّ وجلَّ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

١٠٢- مسألة: ولا يحل لنا اتباع شريعة نبي قبل نبيِّنا

ﷺ.

قَالَ عزَّ وجلَّ: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْجَسُورِ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ مُسَرَّةٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَصَّاحٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ عَنْ يَزِيدَ الْفَقِيرِ أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَغْطَيْتُ خَسَمًا لَمْ يُغَطِّهَنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرَّغَبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا، قَائِمًا رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي أَذْكُرُهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ، وَأُجِلَّتْ لِي الْعَنَائِمُ وَلَمْ تَجُلْ

حدثنا حماد بن أحمد أخبرنا عباس بن أصبغ حدثنا عمه
بن عبد الملك بن إسماعيل حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال:
سألت أبي عن الرجل يكون يبلو لا يجد فيه إلا صاحب حديث
لا يعرف صحيحه من سقيمه وأصحاب رأي، فتزله به النازلة من
يسأل؟ فقال أبي: يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب
الرأي، ضعيف الحديث أقوى من رأي أبي حنيفة.

١٠٥- مسألة: ولا حكم للخطأ ولا النسيان إلا
حيث جاء في القرآن أو السنة لهما حكم قاله الله تعالى ﴿وَلَيْسَ
عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾.
وقال عز وجل: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾.

١٠٦- مسألة: وكل فرض كلفه الله تعالى الإنسان،
فإن قدر عليه لزمه، وإن عجز عن جميع سقط عنه، وإن قوي
على بعضه وعجز عن بعضه سقط عنه ما عجز عنه ولزمه ما قدر
عليه منه، سواء أكله أو أكثره.

برهان ذلك قول الله عز وجل ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا
وُسْعَهَا﴾ وقول رسول الله ﷺ «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا
اسْتَطَعْتُمْ».
وقد ذكرناه قبل بإسناد، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٧- مسألة: ولا يجوز أن يعمل أحد شيئاً من
الدين مؤقتاً بوقت قبل وقته فإن كان الأول من وقته والآخر من
وقته لم يجوز أن يعمل قبل وقته ولا بعد وقته. لقول الله تعالى:
﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾.
وقال تعالى: ﴿يَلِكْ حُدُودَ اللَّهِ فَلَا تَعْدُواهَا﴾.

والأوقات حدود، فمن تعدى بالعمل وقته الذي حده الله
تعالى له، فقد تعدى حدود الله.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد
الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي
أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا إسحاق بن إبراهيم هو ابن
راهويه - عن أبي عامر العقدي حدثنا عبد الله بن جعفر الزهري
عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن قال: سألت القاسم بن محمد
بن أبي بكر الصديق فقال: أخبرني عائشة أن رسول الله ﷺ
قال: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَدٌّ».

قال علي: ومن أمره الله تعالى أن يعمل عملاً في وقت
سماه له فعمله في غير ذلك الوقت: إما قبل الوقت وإما بعد
الوقت - فقد عمل عملاً ليس عليه أمر الله تعالى ولا أمر رسوله

ومن ادعى وجوب تقليد العامي للمفتي فقد ادعى الباطل
وقال قولاً لم يأت به قط نص قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس،
وما كان هكذا فهو باطل لأنه قول بلا دليل، بل البرهان قد جاء
بباطله.

قال تعالى دائماً لقوم قالوا: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَانَنَا
فَأَصْلَحُوا الشَّيْئَ﴾.

والاجتهاد إنما معناه بلوغ الجهد في طلب دين الله عز
وجل الذي أوجبه على عباده، وبالضرورة يدرى كل ذي حس
سلم أن المسلم لا يكون مسلماً إلا حتى يعرف بأن الله تعالى إله لا
إله غيره، وأن محمداً هو رسول الله ﷺ بهذا الدين إليه وإلى
غيره، فإذا لا شك في هذا فكل سائل في الأرض عن نازلة في
دينه، فإما يسأل عما حكم الله تعالى به في هذه النازلة، فإذا لا
شك في هذا ففرض عليه أن يسأل إذا سمع فتياً: أهذا حكم الله
وحكم رسوله ﷺ؟ وهذا لا يعجز عنه من يدرى ما الإسلام،
ولو أنه كما جلب من قوروا وبالله التوفيق.

١٠٤- مسألة:
وإذا قيل له - إذا سأل عن أعلم أهل بلده بالدين - هذا
صاحب حديث عن النبي ﷺ وهذا صاحب رأي وقياس:
فليسأل صاحب الحديث، ولا يحل له أن يسأل صاحب الرأي
أصلاً.

برهان ذلك قول الله عز وجل: ﴿أَلَيْسَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ
دِينَكُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿لَيَبْقَى لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ فهذا هو
الدين، لا دين سوى ذلك، والرأي والقياس ظن والظن باطل.

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور حدثنا أحمد بن سعيد
حدثنا ابن وضاح حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا مالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا كُنْتُمْ
وَالظَّنُّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».

حدثنا يونس بن عبد الله حدثنا يحيى بن مالك بن عاتق
أخبرنا أبو عبد الله بن أبي حنيفة أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد
بن سلامة الطحاوي حدثنا يوسف بن يزيد القراطيسي أخبرنا
سعيد بن منصور أخبرنا جريز بن عبد المجيد عن المغيرة بن مقسم
عن الشعبي قال: السنة لم توضع بالقياس.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا إسماعيل بن
إسحاق البصري أخبرنا أحمد بن سعيد بن حزم أخبرنا محمد بن
إبراهيم بن حيون الحجازي أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل
قال: سمعت أبي يقول: الحديث الضعيف أحب إلينا من الرأي.

فافترض عز وجل اتباع ما أنزل إلينا وأن لا تتبع غيره وأن لا تعدى حدوده، وإنما أجر المجتهد المخطئ أجر واحد على نيته في طلب الحق فقط، ولم يأنم إذا حرم الإصابت، فلو أصاب الحق أجر أجر آخر كما قال عليه السلام «أنه إذا أصاب أجر أجرًا ثانياً».

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خاليد، أخبرنا إبراهيم بن أحمد القبري حدثنا البخاري حدثنا عبد الله بن حدثنا حيوة بن شريح حدثنا يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر».

ولا يحل الحكم بالظن أصلاً لقول الله تعالى: «إن يتيؤن إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً» ولقول رسول الله ﷺ «يا أيها الذين آمنوا لا تفترون» وأما قوله تعالى: «والمجتهد المخطئ» فله أجر واحد على نيته في طلب الحق فقط، ولم يأنم إذا حرم الإصابت، فلو أصاب الحق أجر أجرًا ثانياً.

المجتهد فهو مردود باطل غير مقبول، وهو غير العمل الذي أمر به، فإن جاء نص بأنه يجزئ في وقت آخر فهو وقت أيضاً حينئذ، وإنما الذي لا يكون وقتاً للعمل فهو ما لا نص فيه. وبالله تعالى التوفيق.

١٠٨- مسألة: واجتهد المخطئ افضل عند الله تعالى

من المقلد المصيب.

هذا في أهل الإسلام خاصة، وأما غير أهل الإسلام فلا عذر للمجتهد المستند ولا للمقلد، وكلاهما هالك.

برهان هذا ما ذكرناه آنفاً بإسناده من قول رسول الله ﷺ «إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر» وذم الله التقليد جملة، فالمقلد عاصي والمجتهد مأجور، وليس من أتبع رسول الله ﷺ مقلداً لأنه فعل ما أمره الله تعالى به. وإنما المقلد من أتبع من دون رسول الله ﷺ لأنه لم يأمره الله تعالى به وأما غير أهل الإسلام فإن الله تعالى يقول: «ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين».

١٠٩- مسألة: والحق من الأقوال في واحد منها

وسائرهما خطأ. وبالله تعالى التوفيق.

قال الله تعالى: «فَمِمَّا يَقُولُ إِلَّا ضَلَالٌ».

وقال تعالى: «وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا».

وذم الله الاختلاف فقال: «وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا».

وقال: «وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا».

وقال: «يَتَّبِعُوا طَرِيقَ الَّذِينَ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ».

فصح أن الحق في الأقوال ما حكم الله تعالى به فيه، وهو واحد لا يختلف، وأن الخطأ ما لم يكن من عند الله عز وجل.

ومن ادعى أن الأقوال كلها حق وأن كل مجتهد مصيب، فقد قال قولاً لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا معقول، وما كان هكذا فهو باطل، ويطلب أيضاً قول رسول الله ﷺ «إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر» فنص عليه الصلاة والسلام أن المجتهد قد يخطئ ومن قال: إن الناس لم يكلّفوا إلا اجتهدهم فقد أخطأ، بل ما كلفوا إلا إصابة ما أمر الله به.

قال الله عز وجل: «يَتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ».

عمر بن الخطاب يقول على المنبر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى» فهذا أيضاً عموم لكل عمل، ولا يجوز أن يخص به بعض الأعمال دون بعض بالدعوى.

وأما قياسهم ذلك على إزالة النجاسة فباطل لأنه قياس، والقياس كله باطل، ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه عين الباطل، لوجوه: منها أن يقال لهم: ليس بقياسكم الوضوء والغسل على إزالة النجاسة بأول من قياسكم ذلك على التيمم الذي هو وضوء في بعض الأحوال أيضاً، وكما قسم التيمم على الوضوء في بعض الأحوال وهو بلوغ المسح إلى المرفقين، فهنا قسم الوضوء على التيمم في أنه لا يجزئ كل واحد منهما إلا بنية، لأن كليهما طهر للصلاة.

فإن قالوا: إن الله تعالى قال: «فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً» ولم يقل ذلك في الوضوء.

قلنا نعم فكان ماذا؟.

وكذلك قال الله تعالى: «وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا» فصح أنه لا يجزئ ذلك الغسل إلا للصلاة بنص الآية.

والوجه الثاني أن دعواهم أن غسل النجاسة يجزئ بلا نية باطل ليس كما قالوا، بل كل تطهير لنجاسة أمر الله تعالى به على صفة ما فإنه لا يجزئ إلا بنية وعلى تلك الصفة لقول رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَوَّاهُ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ بِإِسْنَادِهِ قَبْلَ».

وكل نجاسة ليس فيها أمر بصفة ما وإنما على الناس أن يصلوا بغير نجاسة في أجسامهم ولا في ثيابهم ولا في موضع صلاتهم، فإذا صلوا كذلك فقد فعلوا ما أمروا به، فظهر فساد احتجاجهم وعظم تناقضهم في الفرق بين الوضوء والغسل وبين التيمم والصلاة وغير ذلك من الأعمال بلا برهان، واختلافهم في الجنب ينمسن في البئر كما ذكرنا بلا دليل.

وقال بعضهم: لو احتاج الوضوء إلى نية لاحتاج النية إلى نية وهكذا أبداً.

قلنا لهم: هذا لازم لكم فيما أوجبتم من النية للتيمم وللصلاة وهذا حال، لأن النية المأمور بها هي مأمور بها لنفسها، لأنها القصد إلى ما أمر به فقط.

وأما الحسن بن حي فإنه يقتض قوله بالآية التي ذكرنا والحديث الذي أورده.

وقولنا في هذا قول مالك والشافعي وأحمد بن حنبل

٣- كتاب الطهارة

١١٠- مسألة: الوضوء للصلاة فرض لا تجزئ

الصلاة إلا به لمن وجد الماء.

هذا إجماع لا خلاف فيه من أحد، واصله قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾.

١١١- مسألة: ولا يجزئ الوضوء إلا بنية الطهارة

للصلاة فرضاً وتطوعاً لا يجزئ أحدهما دون الآخر ولا صلاة دون صلاة.

برهان ذلك الآية المذكورة؛ لأن الله تعالى لم يأمر فيها بالوضوء إلا للصلاة على عمومها، لم يخص تعالى صلاة من صلاة فلا يجوز تخصيصها، ولا يجزئ لغیر ما أمر الله تعالى به.

وقال أبو حنيفة: يجزئ الوضوء والغسل بلا نية وبنية التبريد والتطهير. كان حجتهم أن قالوا: إنما أمر بغسل جسمه أو هذه الأعضاء فقد فعل ما أمر به، وقالوا: قلنا ذلك على إزالة النجاسة فإنها تجزئ بلا نية، ومن قولهم: إن التيمم لا يجزئ إلا بنية.

وقال الحسن بن حي: الوضوء والغسل والتيمم يجزئ كل ذلك بلا نية.

وقال أبو يوسف: إن انغمس جنب في بئر ليخرج دلواً منها لم يجزه ذلك من غسل الجنابة.

وقال محمد بن الحسن: يجزيه من غسل الجنابة.

قال علي: أما احتجاجهم بأنه إنما أمر بغسل جسمه أو هذه الأعضاء وقد فعل ما أمر به، فكذب بل ما أمر إلا بغسلها بنية القصد إلى العمل الذي أمره الله تعالى به في ذلك الوجه.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَمُرُوا إِلَّا لِیَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾.

ففي عز وجل أن يكون أمرنا بشيء إلا بعبادته مفردين له نياتاً بدينه الذي أمرنا به فعم بهذا جميع أعمال الشريعة كلها.

حدثنا حام بن أحمد حدثنا عبد الله بن إبراهيم حدثنا أبو زيد المروي حدثنا القريبي حدثنا البخاري حدثنا الحميدي حدثنا سفيان بن عيينة حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول، سمعت

واسحاق وداود وغيرهم وبالله تعالى التوفيق.

١١٢ - مسألة: ويجزئ الوضوء قبل الوقت وبعدة،

وقال بعض الناس، لا يجزئ الوضوء ولا التيمم إلا بعد دخول وقت الصلاة، وقال آخرون: يجزئ الوضوء قبل الوقت ولا يجزئ التيمم إلا بعد الوقت، وقال آخرون: الوضوء والتيمم يجزيان قبل الوقت.

واحتج من رأى كل ذلك لا يجزئ إلا بعد دخول الوقت بقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ مَسْجُورًا فَلَمْ يَكُنْ عَلَى سَعْيٍ مِنْكُمْ أَنْ تَتَمَشَّطُوا مِنْ جُنَّةٍ أَتَىٰ مِنْكُمْ بِالْغَائِطِ أَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ السَّاءُ فَتَمَسُّوا صُعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ مِنْهُ﴾.

قال علي: وهذا لا حجة لهم فيه، بل هو حجة عليهم كافية؛ لأن الله تعالى لم يقل: إذا قمتم إلى صلاة فرضي، ولا إذا دخل وقت صلاة فرضي فقمتم إليها، بل.

قال عز وجل: ﴿وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾.

فعمّ تعالى ولم يخص، والصلاة تكون فرضاً وتكون تطوعاً بلا خلاف.

وقد أجمع أهل الأرض قاطبة من المسلمين على أن صلاة التطوع لا تجزئ إلا بطهارة من وضوء أو تيمم أو غسل ولا بد، فوجب بنص الآية ضرورة أن المرة إذا أَرَادَ صلاة فرض أو تطوع وقام إليها أن يتوضأ أو يغتسل إن كان جنباً أو يتيمم إن كان من أهل التيمم ثم ليصل، فإن ذلك نص الآية يبين فإذا أتم المرة غسله أو وضوءه أو تيممه فقد طهر بلا شك.

وإذا قد صحت طهارته فجائز له أن يجعل بين طهارته وبين الصلاة التي قام إليها مهلة من مشي أو حديث أو عمل؛ لأن الآية لم توجب اتصال الصلاة بالطهارة لا بنصها ولا بدليل فيها. وإذا جاز أن يكون بين طهارته وبين صلاته مهلة فجائز أن تمتد المهلة ما لم يتبع من تماديها قرآن أو سنة. وذلك تمتد إلى آخر أوقات الفرض.

وأما في التطوع فما شاء.

فصح بنص الآية جواز التطهر بالغسل والوضوء وبالتيمم قبل وقت صلاة الفرض، وإنما وجب بنص الآية أن لا يكون شيء من ذلك إلا بنية التطهر للصلاة فقط ولا مزيد.

ودليل آخر: وهو أن الصلاة جائزة بلا خلاف في أول

وقتها، فإذا ذلك كذلك فلا يكون ذلك البنية إلا وقد صحت الطهارة لها قبل ذلك، وهذا يتج ولا بد جواز التطهر بكل ذلك قبل أول الوقت.

برهان آخر: وهو ما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا عمه بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ وَرَاحَ فَكَأَنَّمَا قَدَّمَ بَذَنَةً وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ».

فهذا نص جلي على جواز الوضوء للصلاة والتيمم لها قبل دخول وقتها، لأن الإمام يوم الجمعة لا بد ضرورة من أن يخرج قبل الوقت أو بعد دخول الوقت، وأي الأمرين كان فطهر هذا الرابع من أول النهار كان قبل وقت الجمعة بلا شك، وقد علم رسول الله ﷺ أن في الرأحين إلى الجمعة التيمم في السفر والمترضى.

وأما من فرق بين جواز الوضوء قبل الوقت وجواز التيمم قبل الوقت فمنع منه، فإنهم ادعوا أن حكم الآية يوجب أن يكون كل ذلك بعد الوقت، وادعوا أن الوضوء خرج بصلاة رسول الله ﷺ يوم الفتح الصلوات كلها بوضوء واجب، وهذا لا حجة لهم فيه؛ لأنه ليس في هذا الخبر أن رسول الله ﷺ توضأ قبل دخول وقت الصلاة، ولعله توضأ بعد دخول الوقت ثم بقي يصلي بطهارته ما لم تنقضي، فإذا هذا ممكن فلا دليل في هذا الخبر على جواز الوضوء قبل دخول الوقت. وبالله تعالى التوفيق.

١١٣ - مسألة: فإن خلط بنية الطهارة للصلاة نية

لتبرؤ أو لغير ذلك لم تجزه الصلاة بذلك الوضوء.

برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حَقَّاقًا﴾ فمن مزج بالنية التي أمر بها نية لم يؤمر بها، فلم يخلص لله تعالى العبادة بدينه ذلك، وإذا لم يخلص فلم يأت بالوضوء الذي أمره الله تعالى به، فلو نوى مع وضوئه للصلاة أن يعلم الوضوء من يحضره أجزأته الصلاة به، لأن تعليم الناس الدين مأمور به. وبالله تعالى التوفيق.

١١٤ - مسألة: ولا تجزئ النية في ذلك ولا في غيره

من الأعمال إلا قبل الابتداء بالوضوء أو بأي عمل كان متصلة بالابتداء به لا يجوز بينهما وقت قل أم كثر.

وهو قول أبي حنيفة.

فأما من منع الجنب من قراءة شيء من القرآن، فاحتجوا بما رواه عبد الله بن سلمة عن علي بن أبي طالب عليه السلام أن رسول الله ﷺ لم يكن يخرج من القرآن شيء ليس الجنابة وهذا لا حجة لهم فيه؛ لأنه ليس فيه نهى عن أن يقرأ الجنب القرآن، وإنما هو فعل منه عليه السلام لا يلزم ولا يثبت عليه السلام أنه إنما يمنع من قراءة القرآن من أجل الجنابة.

وقد يفتقر له عليه السلام ترك القراءة في تلك الحال ليس من أجل الجنابة، وهو عليه السلام لم يصم قط شهراً كاملاً غير رمضان، ولم يزد قط في قيامه على ثلاث عشرة ركعة، ولا أكل قط على خوان، ولا أكل منكأ. أبحر أن يصام شهر كامل غير رمضان أو أن يهتجد المرء باكثر من ثلاث عشرة ركعة، أو أن ياكل على خوان، أو أن ياكل منكأ؟ هذا لا يقولونه، ومثل هذا كثير جداً.

وقد جاءت آثار في نهى الجنب ومن ليس على طهر عن أن يقرأ شيئاً من القرآن، ولا يصح منها شيء، وقد بينا ضعف أسانيدنا في غير موضع، ولو صحت لكانت حجة على من يبيح له قراءة الآية التامة أو بعض الآية؛ لأنها كلها نهى عن قراءة القرآن للجنب جملة.

وأما من قال يقرأ الجنب الآية أو نحوها، أو قال: لا يتم الآية، أو أباح للحائض ومنع الجنب فانوال فاسدة؛ لأنها دعوى لا بعضها دليل لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة. ولا من إجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من رأي سديد؛ لأن بعض الآية والآية قرآن بلا شك، ولا فرق بين أن يباح له آية أو أن يباح له أخرى، أو بين أن يمنع من آية أو يمنع من أخرى، وأهل هذه الأقوال يشنعون مخالفة الصحابي السدي لا يعرف له مخالف، وهم قد خالفوا ههنا عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وسلمان الفارسي، ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة رضي الله عنهم.

وأيضاً فإن من الآيات ما هو كلمة واحدة مثل «وَالضُّحَى» و«مُدَّحَاتَانِ» و«وَالْعَصْرِ» و«وَالْفَجْرِ» ومنها كلمات كثيرة كآية الدين، فإذا لا شك في هذا، فإن في إباحتهم له قراءة آية الدين والتي بعدها أو آية الكرسي أو بعضها ولا يتمها، ومنعهم إياه من قراءة «وَالْفَجْرِ وَبَاقِ عَشْرِ وَالشُّفْعِ وَالْوُتْرِ» أو منعهم له من إتمام «مُدَّحَاتَانِ» لعجباً.

وكذلك تفرقهم بين الحائض والجنب بأن أحد الحائض يطول، فهو عا، لأنه إن كانت قراءتها للقرآن حراماً فلا يبيحه

برهان ذلك أن النية لما صح أنها فرض في العمل وجب أن تكون لا يخلو منها شيء من العمل، وإذا لم تكن كما ذكرنا فهي: إما أن يحول بينها وبين العمل زمان فيصير العمل بلا نية. وأيضاً فإنه لو جاز أن يحول بين النية وبين العمل دقيقة جاز أن يحول بينهما دقيقتان وثلاث وأربع، وما زاد إلى أن يبلغ الأمر إلى عشرات أعوام، وإما أن يكون مقارناً للنية فيكون أول العمل خالياً من نية دخل فيه بها، لأن النية هي القصد بالعمل والإرادة ما افترض الله تعالى في ذلك العمل، وهذا لا يكون إلا معتقداً قبل العمل ومعه كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق.

١١٥- مسألة: ومن غسّن أعضاء الوضوء في الماء

ونوى به الوضوء للصلاة، أو وقف تحت مزاب حتى عتفها الماء ونوى بذلك الوضوء للصلاة، أو صب الماء على أعضاء الوضوء للصلاة، أو صب الماء على أعضاء الوضوء غيره ونوى هو بذلك الوضوء للصلاة أجزاء.

برهان ذلك أن اسم غسل يقع على ذلك كله في اللغة التي بها نزل القرآن، ومن ادعى أن اسم الغسل لا يقع إلا على التدليك باليد فقد ادعى ما لا برهان له به وقلنا هذا قول أبي حنيفة والثاقفي وداود. وبالله تعالى التوفيق.

١١٦- مسألة: وقراءة القرآن والسجود فيه ومس

المصحف وذكر الله تعالى جائز، كل ذلك بوضوء وبغير وضوء وللجنب والحائض.

برهان ذلك أن قراءة القرآن والسجود فيه ومس للمصحف وذكر الله تعالى أفعال خير مندوب إليها مأجور فاعلمها، فمن ادعى المنع فيها في بعض الأحوال كلف أن يأتي بالبرهان.

فأما قراءة القرآن فإن الحاضرين من المخالفين موافقون لنا في هذا لما كان على غير وضوء.

واختلفوا في الجنب والحائض.

فأما طائفة لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن، وهو قول روي عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما وعن غيرهما روي أيضاً كالحسن البصري وقنادة والنخعي وغيرهم.

وقالت طائفة: أما الحائض فتقرأ ما شامت من القرآن.

وأما الجنب فيقرأ الآيتين ونحوهما.

وهو قول مالك.

وقال بعضهم: لا يتم الآية.

ثم نقول لهم: إن القيام ببعض الصلاة والتكبير بعض الصلاة وقراءة أم القرآن بعض الصلاة والجلوس بعض الصلاة والسلام بعض الصلاة، فيلزمكم على هذا أن لا تحيزوا لأحد أن يقول ولا أن يكبر ولا أن يقرأ أم القرآن ولا يجلس ولا يسلم إلا على وضوء، فهذا ما لا يقولونه، فبطل احتجاجهم، وبالله تعالى التوفيق.

فإن قالوا: هذا إجماع.

قلنا لهم: قد اقررت بصحة الإجماع على بطلان حجبتكم وإفساد علمكم وبالله تعالى التوفيق.

وأما من المصحف فإن الآثار التي احتج بها من لم يميز للجنب منه فإنه لا يصح منها شيء؛ لأنها إما مرسلة وإما صحيفة لا تسند وإما عن مجهول وإما عن ضعيف، وقد تفصيلناها في غير هذا المكان.

وإنما الصحيح ما حدثناه عبد الله بن ربيع قال حدثنا محمد بن أحمد بن مفرج أخبرنا سعيد بن السكين حدثنا الفريسي حدثنا البخاري حدثنا الحكم بن نافع حدثنا شعيب عن الزهري أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس أخبره أن أبا سفيان أخبره أنه كان عند هرقل فدعا هرقل بكتابه رسول الله ﷺ الذي بعث به دحية إلى عظيم بصرى، فدفعه إلى هرقل فقرأه، فإذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم سلام على من أتبع الهدى.

أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلمت تسلم يؤتلك الله اجرک مرتين فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين وهما أهل الكتاب تعالى إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا أشهدوا بأنا مسلمون. فهذا رسول الله ﷺ قد بعث كتاباً وفيه هذه الآية إلى النصارى وقد أيقن أنهم بمسئول ذلك الكتاب.

فإن ذكروا ما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن نافع عن ابن عمر قال: «كان ينهى النبي ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو يخاف أن يناله العدو».

فهذا حق يلزم أتباعه وليس فيه أن لا يمس المصحف جنب ولا كافر. وإنما فيه أن لا ينال أهل أرض الحرب القرآن قط.

فإن قالوا: إنما بعث رسول الله ﷺ إلى هرقل آية واحدة. قيل لهم: ولم يمنع ﷺ من غيرها واتهم أهل قياض فإن لم

لها طول أمدها، وإن كان ذلك لها حلالاً فلا معنى للاحتجاج بطول أمدها.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا عبد الله بن نصر عن قاسم بن أصبغ عن محمد بن وضاح عن موسى بن معاوية حدثنا ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال: لا بأس أن يقرأ الجنب القرآن.

وهو إلى موسى بن معاوية حدثنا يوسف بن خالد السمي حدثنا إدريس عن حماد قال سألت سعيد بن المسيب عن الجنب هل يقرأ القرآن؟ فقال: وكيف لا يقرؤه وهو في جوفه.

وهو إلى يوسف السمي عن نصر الباهلي. قال: كان ابن عباس يقرأ البقرة وهو جنب.

أخبرني محمد بن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عون الله حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الحسني حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن حماد بن أبي سليمان قال: سألت سعيد بن جبير عن الجنب يقرأ فلم ير به بأساً وقال: ليس في جوفه القرآن؟

وهو قول داود وجميع أصحابنا.

وأما سجود القرآن فإنه ليس صلاة أصلاً، لما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن يعلى بن عطاء أنه سمع علياً الأزدي - وهو علي بن عبد الله الباري ثقة - أنه سمع ابن عمر يقول عن رسول الله ﷺ أنه قال: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى».

وقد صح عنه عليه السلام أنه قال: «الوتر ركعة من آخير الليل فصحت أن ما لم يكن ركعة ثالثة أو ركعتين فصاعداً فليس صلاة». والسجود في قراءة القرآن ليس ركعة ولا ركعتين فليس صلاة، وإذا ليس هو صلاة فهو جائز بلا وضوء، وللجنب وللحائض وإلى غير القبلة كسائر الذكر ولا فرق، إذ لا يلزم الوضوء إلا للصلاة فقط، إذ لم يأت بإيجابه لغير الصلاة قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس.

فإن قيل: إن السجود من الصلاة وبعض الصلاة صلاة قلنا - وبالله تعالى التوفيق - هذا باطل؛ لأنه لا يكون بعض الصلاة صلاة إلا إذا تمت كما أمر بها المصلي، ولو أن امرأ كبر وركع ثم قطع عمداً لما قال أحد من أهل الإسلام إنه صلى شيئاً، بل يقولون كلهم إنه لم يصل، فلز اتقوا ركعة في الوتر أو ركعتين في الجمعة والصبح والسفر والتطوع لكان قد صلى بلا خلاص.

تقيسوا على الآية ما هو أكثر منها فلا تقيسوا على هذه الآية غيرها.

فإن ذكروا قول الله تعالى: ﴿فِي كِتَابٍ مَّكْتُوبٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ فهذا لا حجة لهم فيه لأنه ليس أمراً وإنما هو خبر. والله تعالى لا يقول إلا حقاً. ولا يجوز أن يصرف لفظ الخبر إلى معنى الأمر إلا بنص جلي أو إجماع متيقن. فلمّا رأينا المصحف بمسّه الطاهر وغير الطاهر علمنا أنه عز وجل لم يعن المصحف وإنما عني كتاباً آخر.

كما أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عبد البصير حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الحنفي حدثنا محمد بن المنى حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان الثوري عن جامع بن أبي راشد عن سعيد بن جبير في قول الله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ قال: الملائكة الذين في السماء.

حدثنا حماد بن أحمد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الدبري حدثنا عبد الرزاق حدثنا يحيى بن العلاء عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة قال: أتينا سلمان الفارسي فخرج علينا من كنيبه له قلنا له: لو توضأت يا أبا عبد الله ثم قرأت علينا سورة كذا فقال سلمان: إتما.

قال الله عز وجل: ﴿فِي كِتَابٍ مَّكْتُوبٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ وهو الذكر الذي في السماء لا بمسّه إلا الملائكة.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عبد البصير حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الحنفي حدثنا محمد بن بشر حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس: إنه كان إذا أراد أن يتخذ مصحفاً أمر نصرانياً فنسخه له.

وقال أبو حنيفة: لا بأس أن يحمل الجنب المصحف بعلاقته ولا يحمله بغير علاقة. وغير المتوضّع عندهم كذلك.

وقال مالك: لا يحمل الجنب ولا غير المتوضّع المصحف لا بعلاقة ولا على وسادة فإن كان في خرج أو تابوت فلا بأس أن يحمله اليهودي والنصراني والجنب وغير الطاهر.

قال علي: هذه تفاريق لا دليل على صحتها لا من قرآن ولا من سنة - لا صحيحة ولا مقبولة - ولا من إجماع ولا من قياس ولا من قول صاحب. ولئن كان الخرج حازماً بين الحامل وبين القرآن فإن اللوح وظهر الورقة حازم أيضاً بين المساس وبين القرآن ولا فرق وبالله تعالى التوفيق.

١١٧- مسألة: وكذلك الأذان والإقامة يجزئان أيضاً

بلا طهارة وفي حال الجنابة.

وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه وقول أبي سليمان وأصحابنا.

وقال الشافعي: يكره ذلك ويجزئ إن وقع وقال عطاء: لا يؤذن المؤذن إلا متوضّئاً.

وقال مالك: يؤذن من ليس على وضوء ولا يقيم إلا متوضّئاً.

قال علي: هذا فرق لا دليل على صحته لا من قرآن ولا من سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس.

فإن قالوا: إن الإقامة متصلة بالصلاة.

قيل لهم: وقد لا تتصل ويكره بينهما مهلة من حديث بدأ فيه الإمام مع إنسان يمكن فيه الغسل والوضوء، وقد يكون الأذان متصلاً بالإقامة والصلاة، كصلاة المغرب وغيرها ولا فرق.

وإذا لم يأت نص بإيجاب أن لا يكون الأذان والإقامة إلا بطهارة من الجنابة وغيرها، فنقول من أوجب ذلك خطأ، لأنه إحداهن شرع من غير قرآن ولا سنة ولا إجماع وهذا باطل.

فإن قيل: قد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «كَرِهْتُ أَنْ أَذْكُرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهَرٍ».

قيل لهم: هذه كراهة لا منع، وهو عليكم لا لكم لأنكم تُجِزُّون الأذان وقراءة القرآن وذكر الله تعالى على غير طهر وهذا هو الذي نص على كراهته في الخبر وأنتم لا تكرهونه أصلاً. فهذا الخبر أعظم حجة عليكم، وأما نحن فهو قولنا، وكل ما ذكرنا فهو عندنا على طهارة أفضل ولا نكرهه على غير طهارة، لأن هذه الكراهة منسوخة على ما نذكره بعد إن شاء الله تعالى.

١١٨- مسألة: ويستحب الوضوء للجنب إذا أَرَادَ الأكل أو النوم ولرد السلام ولذكر الله تعالى، وليس ذلك بواجب.

فإن قيل: فهلا أوجبتم ذلك كله لقول رسول الله ﷺ «إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكُرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهَرٍ» وقوله ﷺ «لِيُتَمَرَّ بَيْنَ الْخُطَابِ» - إذ ذكر له أنه نصّب الجنابة من الليل - فقال له رسول الله ﷺ: تَوَضَّأْتَ وَأَغْسَلْتَ ذَكَرَكَ ثُمَّ نَسِمَ - ولما روت عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».

قلنا وبالله تعالى التوفيق: أما الحديث في كراهية ذكر الله تعالى إلا على طهر فإنه منسوخ بما حدثناه عبد الرحمن بن عبد

عثمان حدثنا أحمد بن خالد حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا الحجاج بن المنهال حدثنا حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن «ابن عمر» أنه كان لا يقرأ القرآن ولا يزد السلام ولا يذكر الله إلا وهو طاهر إلا معاودة الجنب للجماع بالفوضوء عليه فرض بينهما. للخبر الذي:

روايته عن طريق حفص بن غياث وابن عيينة كلاهما عن عاصم الأحول عن أبي التمركل عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَفْئِدَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعَاوِدَ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا» هذا لفظ حفص بن غياث ولفظ ابن عيينة «إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلَا يَعُودُ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» ولم نجد هذا الخبر ما يخصه ولا ما يخرج به إلى التدب إلا خبراً ضعيفاً من رواية يحيى بن أيوب، ويوجب الوضوء في ذلك يقول عمر بن الخطاب وعطاء وعكرمة وإبراهيم والحسن وابن سيرين.

١١٦- مسألة: والشرائع لا تلزم إلا بالاحتمال أو

بالإتيان للرجل والمرأه أو بإزالة الماء الذي يكون منه الولد، وإن لم يكن احتلاماً، أو بتمام تسعة عشر عاماً، كل ذلك للرجل والمرأه أو بالحيض للمرأة.

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح عن ابن وهب أخبرني جرير بن حازم عن سليمان - هو الأعمش - عن أبي ظبيان عن عبد الله بن عباس، أن علي بن أبي طالب قال لعمر بن الخطاب: أوما تذكر أن رسول الله ﷺ قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنْ الْمَجْنُونِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ، وَعَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ».

والصبي لفظ يعم الصنف كله الذكر والأنثى في اللغة التي بها خطونا.

حدثنا حماد بن أحمد حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل حدثنا عبد الله بن روح حدثنا يزيد بن هارون حدثنا حماد بن سلمة عن عبد الملك بن عمر عن عطية القرضي قال: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ قَرْيَةَ جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَثَبْتِ ضَرْبِ عُنُقِهِ، فَكَتَبَتْ يَمِينُ لَمْ يَبْتَ فَعَرَضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَلَى عَنِّي».

قال علي: لا معنى لمن فرق بين أحكام الإتيان، فأباح سفك الدم به في الأسارى خاصة، جعله هنالك بلوغاً، ولم يجعله بلوغاً في غير ذلك؛ لأن من المحال أن يكون رسول الله ﷺ يستحل دم من لم يبلغ مبلغ الرجال، ويخرج عن الصبيان الذين قد

الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا صدقة حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي حدثني عمير بن هانئ حدثني جنادة بن أبي أمية حدثنا عباد بن الصامت عن النبي ﷺ قال: «مَنْ تَعَارَى اللَّيْلَ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، أَوْ دَعَا اسْتَجِيبَ لَهُ، فَإِنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى قَبِلَتْ صَلَاتُهُ».

قال علي: فهذه إباحة لذكر الله تعالى بعد الانتهاء من النوم في الليل وقبل الوضوء نصاً، وهي فضيلة، والفضائل لا تنسخ لأنها من نعم الله علينا، قال الله تعالى: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي» وهذا أمر باق غير منسوخ بلا خلاف من أحد.

وقال تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ» فهذا عموم ضمان لا ينفي.

قال الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْوَعْدَ».

وقد أيقنا بما ذكرنا قبل من إخباره عليه السلام أنه قال: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ أَنْ جَمِيعَ الْأُمَّةِ لَا تَغَيِّرُ أَصْلًا. وَإِذَا صَحَّ أَنْ الْأُمَّةَ كُلَّهَا لَا تَغَيِّرُ أَبَدًا، فَقَدْ أَيقْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَغَيِّرُ نِعْمَةً عِنْدَ الْأُمَّةِ أَبَدًا. وبالله تعالى التوفيق».

وأما أمره عليه السلام بالوضوء فهو تدب، لما حدثنا حماد بن أحمد بن رافع قال حدثنا ابن الأعرابي قال حدثنا النبوي حدثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد عن عائشة أم المؤمنين قالت «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتِمُّ نِيَامَ جُنْبًا وَلَا يَتِمُّ مَاءً، وَهَذَا لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى مَدَامَتِهِ ﷺ لِذَلِكَ وَهِيَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَحَدُ النَّاسِ عَهْدًا بِمَبِيتِهِ وَنَوْمِهِ جُنْبًا وَطَاهَرًا».

فإن قيل: إن هذا الحديث أخطأ فيه سفيان؛ لأن زهير بن معاوية خالفه فيه قلنا: بل أخطأ بلا شك من خطا سفيان بالدعوى بلا دليل، وسفيان أحفظ من زهير بلا شك. وبالله تعالى التوفيق.

قال علي: وكان اللازم للقائلين بالقياس أن يقولوا: لما كانت الصلاة وهي ذكر لا تجزئ إلا بوضوء، أن يكون سائر الذكر كذلك، ولكن هذا مما تناقضوا فيه، ولا يمكنهم هنا دعوى الإجماع، لما:

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عبد الله بن محمد بن

فيه الصبيان في رمي الحجارة وغير ذلك، ولم يجزه يوم أحد لأنه كان يوم قتال بعدوا فيه عن المدينة فلا يحضره إلا أهل القوة والجلد.

والوجه الثاني أنه ليس في هذا الخبر أنهما في تلك الساعة أكملتا معاً خمسة عشر عاماً لا بنص ولا بدليل كما قال الشافعي، ولا خلاف في أنه يقال في اللغة لمن بقي عليه من ستة عشر عاماً الشهر والشهران: هذا ابن خمسة عشر عاماً، فبطل التعلّق بهذا الخبر جملة. وبالله تعالى التوفيق.

١٢٠- مسألة: وإزالة النجاسة وكل ما أمر الله تعالى

بإزالته فهو فرض.

هذه المسألة تنقسم أقساماً كثيرة، يجمعها أن كل شيء أمر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ باجتنابه أو جاء نص بتحريمه، أو أمر كذلك بغسله أو مسحه، فكل ذلك فرض بعصي من مخالفته، لما ذكرنا قبل من أن طاعته تعالى وطاعة رسوله ﷺ فرض. وبالله تعالى التوفيق.

١٢١- مسألة: فما كان في الخف أو التعل من دم أو

خر أو عذرة أو بول أو غير ذلك، فتطهيرهما بأن مسحاً بالتراب حتى يزول الأثر ثم يمسح بهما، فإن غسلهما أجزاءه إذا مسحاً بالتراب قبل ذلك.

برهان ذلك أن كل ما ذكرنا من الدم والخمر والعذرة

والبول حرام، والحرام فرض اجتنبه لا خلاف في ذلك.

حدثنا حماد حدثنا عمار بن أبي أصعب حدثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ حدثنا سليمان بن حرب الواسطي حدثنا حماد بن مسلمة عن أبي نعمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال: «كان النبي ﷺ يصلي بأصحابه فخلع ثيابه فوضعتهم عن يساره، فخلع القوم ثيابهم، فلما سلم قال: لم تخلعتم ثيابكم؟ قالوا: رأيناك خلعت فخلعنا، فقال: إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدراً قال عليه السلام: «إذا جاء أحدكم إلى الصلاة فليُنظر إلى ثيابه، فإن كان فيهما قدر أو أدنى فليستنجه ويصلي فيهما».

أبو نعمة هو عبد ربه السدي، وأبو نضرة هو المنذر بن مالك العبدي، كلاهما ثقة.

حدثنا عبد الله بن الربيع حدثنا محمد بن إسحاق بن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا أحمد بن إبراهيم حدثني محمد بن كثير عن الأوزاعي عن محمد بن عجلان

صح نهي النبي ﷺ عن قتلهم ومن المتعمد الحال أن يكون إنسان واحد رجلاً بالغاً غير رجل ولا بالغ معاً في وقت واحد.

وأما ظهور الماء في البقعة الذي يكون منه الحمل فيصير به الذكر أباً والآنثى.

أما بولغ لا خلاف فيه من أحد.

وأما استكمال التسعة عشر عاماً فإجماع متيقن، وأصله أن رسول الله ﷺ ورد المدينة وفيها صبيان وشبان وكهول، فالزم الأحكام من خرج عن الصبا إلى الرجولة، ولم يلزمها الصبيان، ولم يكشف أحداً من كل من حوالية من الرجال: هل احتلست يا فلان؟ وهل أشعرت؟ وهل أنزلت؟ وهل حضت يا فلانة؟ هذا أمر متيقن لا شك فيه، فصح يقيناً أن ههنا ستاً إذا بلغها الرجل أو المرأة فهما ممن ينزل أو ينبت أو يحض، إلا أن يكون فيهما آفة تمنع من ذلك، كما بالأطلس آفة منعت من النجاسة، لولاها لكان من أهل النجاسة بلا شك، هذا أمر يعرف بما ذكرنا من التوقف وبضرورة الطبيعة الجارية في جميع أهل الأرض، ولا شك في أن من أكمل تسعة عشر سنة ودخل في عشرين سنة فقد فارق الصبا وخلق بالرجال - لا يختلف اثنان من أهل كل ملة وبلدة في ذلك - وإن كانت به آفة منعت من إزالة المني في نوم أو يقظة، ومن إنبات الشعر ومن الحيض.

وأما الحيض: فحدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق بن السليم حدثنا أبو سعيد بن الأعرابي حدثنا محمد بن الجارود القطان حدثنا عقاد بن مسلم حدثنا حماد بن زيد حدثنا قتادة عن محمد بن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار».

فأخبر عليه السلام أن الحائض تلزمها الأحكام وأن صلاتها تقبل على صفة ما ولا تقبل على غيرها.

وقال الشافعي: من استكمل خمس عشرة سنة فهو بالغ، واحتج بأن رسول الله ﷺ عرض عليه ابن عمر يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزه وعرض عليه يوم الخندق هو ورافع بن خديج وهما ابنا خمس عشرة سنة فأجازهما.

قال علي: وهذا لا حجة له فيه لوجهين:

أحدهما: أن رسول الله ﷺ لم يقل إني أجزتهما من أجل أنهما ابنا خمس عشرة سنة، فإذا ذلك كذلك فلا يجوز لأحد أن يضيف إليه عليه السلام ما لم يجزه به عن نفسه، وقد يمكن أن يجيزهما يوم الخندق، لأنه كان يوم حصار المدينة نفسها، يتضع

قَالَ: وَأَمَّا بَوْلُ الْفَرَسِ فَالصَّلَاةُ بِهِ جَائِزَةٌ مَا لَمْ يَكُنْ كَثِيرًا فَاحْشًا.

وَكَذَلِكَ بَوْلُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ، وَلَمْ يَحْدُثْ فِي الْكَثِيرِ الْفَاحِشِ مِنْ ذَلِكَ حَدًّا، فَإِنْ كَانَ فِيهِمَا خَرٌّ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنَ الطَّيْرِ، أَوْ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنْهَا وَكَانَ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ، فَالصَّلَاةُ بِهِ جَائِزَةٌ مَا لَمْ يَكُنْ كَثِيرًا فَاحْشًا، فَإِنْ كَانَ كُلُّ ذَلِكَ فِي الْجَسَدِ لَمْ يَحْزُرْ إِزَالَتَهُ إِلَّا بِالْمَاءِ، وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ فِي الثَّوْبِ فَتَجَزئُ إِزَالَتُهُ بِالْمَاءِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُنَاعَاتِ كُلِّهَا وَهَذِهِ اقْوَالُ ابْنِ أَبِي نَبِيغٍ حُدِّثَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى السَّلَامَةِ عِنْدَ سَمَاعِهِ. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَاعْجَبَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يَتَعَلَّقُوا بِالنَّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ، وَلَا قَاسُوا عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّصُوصِ فِي ذَلِكَ، وَلَا قَاسُوا النِّجَاسَةَ فِي الْجَسَدِ عَلَى النِّجَاسَةِ فِي الْجَسَدِ وَهِيَ الْعَذْرَةُ فِي الْمَخْرَجِ وَالْبَوْلُ فِي الْإِحْلِيلِ، وَلَا قَاسُوا النِّجَاسَةَ فِي الثَّيَابِ عَلَى الْجَسَدِ وَلَا تَعَلَّقُوا فِي أَقْوَامِهِمْ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ الْأَنَسَةِ قَبْلَهُمْ وَيَسْأَلُونَ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ ابْنَ وَجْدُوا تَغْلِيظَ بَعْضِ النِّجَاسَاتِ وَتُخَفِّفُ بَعْضَهَا؟ أَوِ اقْرَأْ أَوْ سَتَرْ أَوْ قَاسْ؟ اللَّهُمَّ إِلَّا إِنْ الَّذِي قَدْ جَاءَ فِي إِزَالَتِهِ التَّغْلِيظُ قَدْ خَالَفُوهُ، كَالْإِنَاءِ بَلَّغَ فِيهِ الْكَلْبُ، وَكَالْعَذْرَةِ فِيمَا يَسْتَجِبُ فِيهِ فَقَطُّ.

١٢٢- مسألة: وتطهير القبل والذبر من البول والغائط والدم من الرجل والمرأة لا يكون إلا بالماء حتى يزول الأثر أو يلائق أحجار متغايرة - فإن لم يبقَ فعلى الوتر أبدأ يزيد كذلك حتى يبقَى، لا أقل من ذلك، ولا يكون في شيء منها غائط - أو بالتراب أو الرمل بلا عذب، ولكن ما أزال الأثر فقط على الوتر ولا بد ولا يجزئ أحدًا أن يستنجي يمينه ولا وهو مستقبل القبلة، فإن بدأ بمخرج البول أجزأت تلك الأحجار بأعينها لمخرج الغائط، وإن بدأ بمخرج الغائط لم يجزه من تلك الأحجار لمخرج البول إلا ما كان لا رجوع عليه فقط.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسُوفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا عَمَّادُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ الْأَعْمَشِ وَمَنْصُورِ بْنِ الْعَمْرِيِّ كَلَامَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ مُسْلِمَانَ الْفَارِسِيِّ قَالَ: «قَالَ لَنَا الْمُشْرُكُونَ: إِنِّي أَرَى صَاحِبَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى يُعَلِّمَكُمْ الْحِرَاءَةَ، فَقَالَ سَلْمَانُ: أَجَلٌ، إِنَّهُ نَهَانَا أَنْ نَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا يَمِينَهُ أَوْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ، وَنَهَانَا عَنْ السُّرُوثِ وَالْعِظَامِ، وَقَالَ: لَا يَسْتَنْجِي أَحَدُكُمْ بِثَوْبٍ ثَلَاثَةَ أَجْحَارٍ».

عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَسَنُّ وَطْنِ الْأَذَى يَخْفِيهِ فَطَهَرُوهُمَا التَّرَابَ».

قَالَ عَلِيٌّ: وَرَوَيْنَا عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ فِيمَنْ أَصَابَ نَعْلَيْهِ الرُّوثُ، قَالَ يَمْسَحُهُمَا وَيُغْسِلُهُمَا وَغَنَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ نَعْلَيْهِ مَسْحًا شَدِيدًا وَيُصَلِّي فِيهِمَا.

وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ وَأَبِي سَلِيمَانَ وَأَصْحَابِنَا.

قَالَ عَلِيٌّ: الْغَسْلُ بِالْمَاءِ وَغَيْرِهِ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ مَسْحٍ، تَقُولُ: مَسَحْتُ الثَّيْبَ بِالْمَاءِ وَبِالدَّهْنِ، فَكُلُّ غَسْلٍ مَسْحٌ وَلَيْسَ كُلُّ مَسْحٍ غَسْلًا، وَلَكِنَّ الْخَبَرَ الَّذِي:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَمَّادُ بْنُ كَثِيرٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ الْأَذَى يَخْفِيهِ أَوْ نَعْلَهُ فَلْيَمْسَحْهُمَا التَّرَابَ».

وَهَذَا زَائِدٌ عَلَى حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فِي الْمَسْحِ يَبْنَاءُ وَحُكْمًا، فَوَاجِبٌ أَنْ يُضَافَ الزَّائِدُ إِلَى الْأَقْصَى حُكْمًا، فَيَكُونُ ذَلِكَ اسْتِعْمَالًا لِجَمِيعِ الْأَنْوَاعِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ اسْتِعْمَلِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمْ يَخَالَفْ خَبَرَ أَبِي سَعِيدٍ، وَمَنْ اسْتِعْمَلِ خَبَرَ أَبِي سَعِيدٍ خَالَفَ خَبَرَ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَالتَّشَافِعِيُّ: لَا تَجَزئُ إِزَالَةُ النِّجَاسَةِ حَيْثُ كَانَتْ إِلَّا بِالْمَاءِ حَاشَا الْعَذْرَةَ فِي الْمَقْعَدَةِ خَاصَّةً، وَالْبَوْلُ فِي الْإِحْلِيلِ خَاصَّةً فَيُزَالَانِ بِغَيْرِ الْمَاءِ.

وَهَذَا مَكَانٌ تَرَكُوا فِي أَكْثَرِ النَّصُوصِ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ، وَلَمْ يَقِيسُوا سَائِرَ النِّجَاسَاتِ عَلَى النِّجَاسَةِ فِي الْمَقْعَدَةِ وَالْإِحْلِيلِ وَهِيَ أَصْلُ النِّجَاسَاتِ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا خِلَافٌ لِهَذِهِ النَّصُوصِ الْمَذْكُورَةِ وَلِلْقِيَاسِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا أَصَابَ الْخَفَّ أَوْ التَّلْخُلُ رُوثٌ فَفَرَسٍ أَوْ حِمَارٍ أَوْ أَيُّ رُوثٍ كَانَ، فَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ الْبَغْلِيِّ لَمْ يَجِزْ أَنْ يُصَلَّى بِهِ.

وَكَذَلِكَ إِنْ أَصَابَهَا عَذْرَةُ إِنْسَانٍ أَوْ دَمٌ أَوْ مَنِيٌّ، فَإِنْ كَانَ قَدْرُ الدَّرْهِمِ الْبَغْلِيِّ فَاقْلُ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ بِهِ، فَإِنْ كَانَ كُلُّ مَا ذَكَرْنَا يَابِسًا أَجْزَاءُ أَنْ يَحْكَهُ فَقَطُّ ثُمَّ يُصَلَّى بِهِ، وَإِنْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ رَطْبًا لَمْ تَجْزِ الصَّلَاةُ بِهِ إِلَّا أَنْ يُغْسَلَ بِالْمَاءِ، فَإِنْ أَصَابَ الْخَفَّ بَوْلُ إِنْسَانٍ أَوْ حِمَارٍ أَوْ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ، فَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ الْبَغْلِيِّ لَمْ تَجْزِ الصَّلَاةُ بِهِ وَلَمْ يَجْزِ فِيهِ مَسْحٌ أَصْلًا، وَلَا بَدْءٌ مِنَ الْغَسْلِ بِالْمَاءِ كَانَ يَابِسًا أَوْ رَطْبًا، فَإِنْ كَانَ قَدْرُ الدَّرْهِمِ الْبَغْلِيِّ فَاقْلُ جَازٍ أَنْ يُصَلَّى بِهِ وَإِنْ لَمْ يُغْسَلْ وَلَا مَسَحْهُ.

اللَّهُ ﷻ من الا يكفى بدون ثلاثة أحجار .
فإن قيل: أمره عليه السلام بثلاثة أحجار هو للغائط والبول معاً، فوقع لكل واحد منهما أقل من ثلاثة أحجار.

قلنا: هذا باطل لأن النص قد ورد بأن لا نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، ومسح البول لا يسمى استنجاء، فحصل النص في الاستنجاء والحراة أن لا يجزئ أقل من ثلاثة أحجار، وحصل النص بجملنا في أن لا يجزئ أقل من ثلاثة أحجار على البول نفسه وعلى التنجيز فصيح ما قلناه. ومسح البول باليمين جائز.

وكذلك مستقبل القبلة؛ لأنه لم ينف عنه ذلك في البول وإنما نهى في الاستنجاء فقط.

وقال الشافعي: ثلاث مسحات بمجر واحد، وأجاز الاستنجاء بكل شيء حاشا العظم والروث والحموة والقصب والجلود التي لم تدبغ، وهذا أيضاً خلاف لأمر رسول الله ﷺ بالا يكفى بأقل من ثلاثة أحجار.

فإن قالوا: قلنا على الأحجار.

قلنا لهم: فقبسوا على التراب في التيمم ولا فرق.

فإن ذكروا حديثاً رواه ابن أخي الزهري مسنداً أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَمَسَّحْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

قيل: ابن أخي الزهري ضعيف، والذي رواه عنه محمد بن يحيى الكنائي وهو مجهول، ولو صح لما كانت فيه حجة؛ لأنه ليس فيها أن تلك المسحات تكون بمجر واحد، فزيادة هذا لا تحمل.

وأما من قال إن حديث: «مَنْ اسْتَجَمَّرَ فَلْيُوتِرْ» معارض لحديث الثلاثة الأحجار.

قلنا هذا خطأ، بل كل حديث منها قائم بنفسه، فلا يجزئ من الأحجار إلا ثلاثة لا رجوع فيها، ويجزئ من التراب الوتر، ولا يجزئ غير ذلك من كل ما لا يسمى أرضاً إلا الماء.

فإن كان على حجر نجاسة غير الرجيع اجزأ ما لم يأت عنه نهي.

ومن جاء عنه ألا يجزئ إلا ثلاثة أحجار سعيد بن المسيب والحسن وغيرهما.

فإن ذكر ذكر حديثاً ورويناه من طريق ابن الحصين الحبراني عن أبي سعيد أو أبي سعد عن أبي هريرة مسنداً: «مَنْ اسْتَجَمَّرَ فَلْيُوتِرْ مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا خَرَجَ» فإن ابن الحصين مجهول وأبو سعيد أو أبو سعد الحبري كذلك.

فإن ذكروا حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال له:

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا عبد الله بن نصر حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن وضاح حدثنا موسى بن معاوية حدثنا وكيع بن الجراح عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان الفارسي: «أَنْ بَعْضَ الْمُشْرِكِينَ قَالَ لَهُ: إِنِّي لَأَرَى صَاحِبَكُمْ يَعْلَمُكُمْ حَتَّى الْخِرَاءَةِ قَالَ: أَجَلُ، أَوْيَا أَنْ لَا نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ وَلَا نَسْتَجِي بِأَيْمَانِنَا، وَلَا نَكْتَبِي بِثُيُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ لَيْسَ فِيهِمْ رَجِيعٌ وَلَا عَظْمٌ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان الفارسي قال: «إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ أَوْ نَسْتَجِي بِأَيْمَانِنَا أَوْ نَكْتَبِي بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ».

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور حدثنا أحمد بن سعيد حدثنا عبد الله بن يحيى بن يحيى حدثنا أبي حدثنا مالك عن ابن شهاب عن أبي إدريس الخولاني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «وَإِذَا اسْتَجَمَّرْتَ فَأَوْتِرْ».

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا محمد بن بشر حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة سمع أنس بن مالك قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ فَأَخْبِلُ لَنَا وَغُلَامٌ إِذَا رَأَى مِنْ مَاءٍ وَعَزَّوْهَ يَسْتَجِي بِالْمَاءِ».

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا إسماعيل - هو ابن جعفر - عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَسَجْدًا».

ورويناه أيضاً من طريق جابر مسنداً.

وقال أبو حنيفة ومالك: بأي شيء استنجى دون عدد فأنقذ أجزاءه، وهذا خلاف ما أمر به رسول الله ﷺ لأنه نهى أن يكفى أحد بدون ثلاثة أحجار وأمر بالوتر في الاستجمار وما تعلم لهم متعلقاً إلا أنهم ذكروا أنراً فيوه: أن عمر رضي الله عنه كان لا عظم أو حجر يستنجي به ثم يتوضأ ويصلي، وهذا لا حجة فيه؛ لأنه شك؛ إما حجر وإما عظم، وقد خالفوا عمر في المسح على العمامة وغير ذلك، ولو صح لكان لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ لا سيما وقد خالفه سلمان وغيره من الصحابة رضي الله عنهم، فاجتروا أن حكم الاستنجاء هو ما علمهم إياه رسول

قَالَ عَلِيٌّ: لَيْسَ تَحْدِيدُ ذَلِكَ بِأَكْلِ الصَّبِيِّ الطَّعَامِ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِنْ فَرَقِ بَيْنِ يُولِ الْغُلَامِ وَيُولِ الْجَارِيَةِ أَمْ سَلَمَةُ أَمْ الْمُؤْمِنِينَ وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَلَا خِلَافَ هُنَا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَبِهِ يَقُولُ قَتَادَةُ وَالزَّهْرِيُّ وَقَالَ: مَضَتْ السَّنَةُ بِذَلِكَ، وَعُطِيَ بِنُ أَبِي رِجَاحٍ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَاحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ وَأَبُو ثَوْرٍ وَدَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ وَابْنُ وَهْبٍ وَغَيْرُهُمْ.

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْ الْحَسَنِ وَسُفْيَانَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ يُولِ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ فِي الرُّشِّ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالْحَسَنُ بْنُ حَمِيٍّ: يَغْسِلُ يُولُ الصَّبِيِّ كَيُولِ الصَّبِيَّةِ، وَمَا نَعْلَمُ لَهُمْ مُتَعَلِّقًا لَا مِنْ قِرْآنٍ وَلَا مِنْ سُنَّةٍ وَلَا مِنْ قَوْلِ صَاحِبٍ. نَعَمْ - وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ التَّابِعِينَ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ ذَكَرَ ذَلِكَ عَنِ النَّخَعِيِّ، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ خِلَافُ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: الرُّشُّ مِنَ الرُّشِّ وَالصَّبُّ مِنَ الصَّبِّ مِنَ الْأَبْوَالِ كُلِّهَا، وَهَذَا نَصٌّ خِلَافَ قَوْلِهِمْ. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٢٤- مسألة: وتطهير دم الحَيْضِ أَوْ أَيْ دَمِ كَانِ، سَوَاءً دَمٌ سَمَكًا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ فِي الثُّوبِ أَوْ الْجَسَدِ فَلَا يَكُونُ إِلَّا بِلَاءً، حَاشَا دَمَ الْبَرَاغِيثِ وَدَمَ الْجَسَدِ فَلَا يَلْزَمُ تَطْهِيرُهُمَا إِلَّا مَا لَا حَرَجَ فِي غَسَلِهِ عَلَى الْإِنْسَانِ، فَيَطْهَرُ الْمَرْءُ ذَلِكَ حَسَبَ مَا لَا مَشَقَّةَ عَلَيْهِ فِيهِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَنْصَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كَرِيبَةَ قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «جَاءَتِ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَنِيشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَفْرَأَةُ أَسْتَحْضِرُ فَلَا أَطْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلْتَ الْحَيْضَةَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا أَتَتْ فَاعْبِلِي عِنْدَكَ الدَّمَ وَصَلِّي.»

وهذا عموم منه ﷺ لنوع الدم ولا يباي بالسؤال إذا كان جوابه عليه السلام قائمًا بنفسه غير مردود بضمير إلى السؤال.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرَبِيُّ حَدَّثَنَا الْبَخَارِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى - هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ - عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ حَدَّثَنَا

«إِبْنِي أَحْمَدُ جَاءَهُ فَاتَتْهُ بِحَجَرَتَيْنِ وَرَوْتُهُ، فَأَخَذَ الْحَجَرَتَيْنِ وَأَلْقَى الرُّوْتَةَ وَقَالَ: إِنِّهَا رُكْسٌ» فَهَذَا لَا حُجَّةَ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اكْتَفَى بِالْحَجَرَيْنِ.

وَقَدْ صَحَّ أَمْرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ بَأْنُ يَأْتِيهِ بِأَحْجَارٍ، فَالْأَمْرُ بَاقٍ لِزَمٍّ لَا يَدُّ مِنْ إِقْبَانِهِ، وَعَلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ قَدْ قِيلَ فِيهِ: إِنَّ أَبَا إِسْحَاقَ دَلَّسَهُ، وَقَدْ رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عُلُقَمَةَ وَفِيهِ «إِبْنِي ثَالِثًا».

فَبِإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا نَهَى عَنِ الْعِظَمِ وَالرُّوْتِ لِأَنَّهُمَا زَادَا إِخْوَانَتَا مِنَ الْجَنِّ.

قُلْنَا: نَعَمْ فَكَيْفَ مَاذَا؟ بَلْ هَذَا مُوجِبٌ أَنَّ الْمُسْتَجِبَ بِأَحَدِهِمَا عَاصٍ مَرْتَبَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا خِلَافُهُ نَصَّ الْخَبَرِ.

وَالثَّانِي تَقْدِيرُهُ زَادَ مِنْ نَهْيٍ عَنْ تَقْدِيرِ زَادِهِ، وَالْمَعْصِيَةُ لَا تَحْزِرُ بَدَلَ الطَّاعَةِ وَمِنْ قَالٍ: لَا يَحْزِرُ بِالْعِظَمِ وَلَا بِالسَّالِمِينَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو سَلِيمَانَ وَغَيْرُهُمَا.

١٢٣- مسألة: وتطهير يول الذكر - أي ذكر كان في أي شيء كان - فَبِإِنْ بَرِشَ الْمَاءُ عَلَيْهِ رَشًّا يَزِيلُ أثرَهُ، وَيُولُ الْأُنْثَى يَغْسِلُ، فَإِنْ كَانَ الْيُولُ فِي الْأَرْضِ - أي يُولُ كَانِ - فَبِإِنْ يَصْبُ الْمَاءُ عَلَيْهِ صَبًّا يَزِيلُ أثرَهُ فَقَطُّ.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْجَسُورِ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ الدِّينَوْرِيُّ حَدَّثَنَا عُمَدُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ مَحَلٍّ بْنِ خَلِيفَةَ الطَّلَاطِي حَدَّثَنَا أَبُو السَّمْعِ قَالَ: «كُنْتُ أَخْذُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَتَيْتُ بِحَسَنٍ أَوْ حُسَيْنٍ فَبَالَ عَلَى صَدْرِهِ فَدَعَا بِمَاءٍ فَرَشَهُ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَكَذًا يَضَعُ، يُرِشُ مِنَ الذِّكْرِ وَيُغْسَلُ مِنَ الْأُنْثَى».

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرَبِيُّ حَدَّثَنَا الْبَخَارِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّادٍ عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ عَصْنٍ «أَنَّهَا أَتَتْ بِأَبْنٍ لَهَا صَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ فَأَجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى حِجْرِهِ، فَبَالَ عَلَى ثَوْبٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَاءٍ فَغَسَّهَ وَلَمْ يَغْسِلْهُ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرَبِيُّ حَدَّثَنَا الْبَخَارِيُّ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ - هُوَ ابْنُ يَحْيَى - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى أَعْرَابِيًّا يُبُولُ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَغَسَّهَ عَلَيْهِ».

مالك - هو سعد بن طارق - عن ربي بن حراش عن حليفة قال: قال رسول الله ﷺ: «فَضَّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِلَالًا» فذكر فيها - «وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا، وَجُعِلَتْ رَأْسُهَا تَنَاءً طَهُورًا إِذَا لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ، وَلَا شَيْءَ فِي أَنْ كُلَّ غَسَلٍ مَأْمُورٌ بِهِ فِي الدِّينِ فَهَوَ تَطَهَّرَ وَلَيْسَ كُلُّ تَطَهَّرٍ غَسَلًا، فَصَحَّ أَنَّهُ لَا طَهْرَ إِلَّا بِالْمَاءِ أَوْ بِالرَّابِرِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ.

وقال أبو حنيفة: دَمُ السَّكِّ كَثْرًا أَوْ قَلًّا لَا يَنْجِسُ الشُّوبَ وَلَا الْجَسَدَ وَلَا الْمَاءَ وَدَمُ الْبِرَاغِيثِ وَالْبَقْ كَذَلِكَ، وَأَمَّا سَائِرُ الدَّمَاءِ كُلِّهَا فَإِنَّ قَلِيلَهَا وَكَثِيرَهَا يَفْسُدُ الْمَاءَ، وَأَمَّا فِي التَّوْبَرِ وَالْجَسَدِ: فَإِنَّ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا مِنْهُ مَقْدَارُ الدَّرْهِمِ الْبَغْلِيِّ فَاقْلُ فَلَا يَنْجِسُ وَيَصْلِي بِهِ، وَمَا كَانَ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ الْبَغْلِيِّ فَإِنَّهُ يَنْجِسُ وَتَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ، فَإِنْ كَانَ فِي الْجَسَدِ فَلَا يَزَالُ إِلَّا بِالْمَاءِ، وَإِذَا كَانَ فِي التَّوْبَرِ فَإِنَّهُ يَزَالُ بِالْمَاءِ وَيَأْتِي شَيْءٌ أَزَالَهُ مِنْ غَيْرِ الْمَاءِ، فَإِنْ كَانَ فِي خَفٍّ أَوْ نَعْلِ، فَإِنْ كَانَ بِلِيسٍ أَجْزَأَ فِيهِ الْحَكُّ قَطْعًا، وَإِنْ كَانَ رَطْبًا لَمْ يَجْزِ إِلَّا الْغَسْلُ بِأَيِّ شَيْءٍ غَسَلَ.

وقال مالك: إِزَالَةُ ذَلِكَ كُلِّهِ لَيْسَ فَرَضًا، وَلَا يَزَالُ إِلَّا بِالْمَاءِ.

وقال الشافعي: إِزَالَتُهُ فَرَضٌ وَلَا يَزَالُ إِلَّا بِالْمَاءِ.
قال علي: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ».

وقال تعالى: «لَا يَكْفُلُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا».
وقال تعالى: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» وبالفرض ندرى أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الْإِتِّكَافُ مِنْ دَمِ الْبِرَاغِيثِ وَلَا مِنْ دَمِ الْجَسَدِ، فَإِذَا ذَلِكَ كَذَلِكَ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ غَسَلِهِ إِلَّا مَا لَا حَرَجَ فِيهِ وَلَا عُسْرَ تَمَّا هُوَ فِي الْوُسْعِ.

وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ دَمِ مَا لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ وَدَمِ مَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ، وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّهُ قَوْلٌ لَمْ يَأْتِ بِهِ قِرَاءَنٌ وَلَا سَنَةٌ وَلَا إِجْمَاعٌ وَلَا قَوْلٌ صَاحِبٍ وَلَا قِيَاسٌ.

وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ الدَّمِ الْمُسْفُوحِ وَغَيْرِ الْمُسْفُوحِ، وَتَعَلَّقُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِذَا دَمًا مَسْتَوْحًا».

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: «حَرَمْتُمْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْشَهُمُ الْخَازِيرِ» فَعَمَّ تَعَالَى كُلَّ دَمٍ وَكُلَّ مَيْتَةٍ، فَكَانَ هَذَا شَرْعًا زَانِدًا عَلَى الْآيَةِ الْأُخْرَى، وَلَمْ يَخْصُ تَعَالَى مِنْ تَحْرِيمِ الْمَيْتَةِ مَا لَهَا نَفْسٌ سَائِلَةٌ تَمَّا لَا نَفْسَ لَهَا.

وَتَعَلَّقَ بَعْضُهُمْ فِي الدَّرْهِمِ الْبَغْلِيِّ بِمَحْدِثٍ سَاقِطٍ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّهُ فِيهِ الْإِصَادَةُ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ، بِخِلَافِ

فَاطِمَةَ - هِيَ بِنْتُ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ - عَنْ أَسْمَاءَ - هِيَ ابْنَةُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - قَالَتْ: «أَتَتْ امْرَأَةً النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: ارَأَيْتَ إِحْدَانَا تَحِيضُ فِي التَّوْبَرِ كَيْفَ تَصْنَعُ؟» قَالَ: تَحْتَهُ ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ وَتَنْصَحُهُ وَتُصَلِّيَ فِيهِ.

وَيَسْتَحِبُّ أَنْ تَسْتَعْمَلَ فِي غَسَلِ الْخِيضِ شَيْئًا مِنْ مَسْكٍ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْغُبَرِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا بَشَرُ عَيْنَةَ عَنْ مَنْصُورٍ بِنِ صَفِيَّةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِهَا مِنَ الْخِيضِ فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ. قَالَ: خُذِي فُرْصَةً مِنْ مَسْكِ فَتَطْهَرِي بِهَا، قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا؟ قَالَ: سَبِّحَانَ اللَّهَ، فَتَطْهَرِي فَاجْعِدْنِيهَا إِلَيَّ فَقُلْتُ: تَبَّيَّ بِهَا أَثَرُ الدَّمِ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَنَحْ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ حَدَّثَنَا حَبِيبٌ - هُوَ ابْنُ هَلَالٍ - حَدَّثَنَا وَهَّابٌ حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ - هُوَ ابْنُ صَفِيَّةَ - عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ كَيْفَ أَغْتَسِلُ عِنْدَ الطَّهْرِ؟ فَقَالَ: خُذِي فُرْصَةً مُسَكَّةً فَتَوَضَّئِي بِهَا، ثُمَّ ذَكَّرْ نَحْوَ حَدِيثِ سَفِيَّانَ.

قال علي: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنْ تَطَهَّرَ بِالْفُرْصَةِ الْمَذْكُورَةِ - وَهِيَ الْقِطْعَةُ - وَأَنْ تَوَضَّأَ بِهَا، وَإِنَّمَا يَسْتَعْمَلُ اللَّهُ تَعَالَى مَيْتَةً وَمَعْلَمًا، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ فَرَضًا لَعَلَّمَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَيْفَ تَوَضَّأَ بِهَا أَوْ كَيْفَ تَطَهَّرُ، فَلَمَّا لَمْ يَفْعَلْ كَانَ ذَلِكَ غَيْرَ وَاجِبٍ مَعَ صَحَّةِ الْإِجْمَاعِ جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ وَاجِبًا، فَلَمْ تَزَلِ النِّسَاءُ فِي كُلِّ بَيْتٍ وَدَارٍ عَلَى عَهْدِ ﷺ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا يَتَطَهَّرْنَ مِنَ الْخِيضِ، فَمَا قَالَ أَحَدٌ إِنَّ هَذَا فَرَضٌ، وَيَكْفِي مِنْ هَذَا كُلُّهُ أَنَّهُ لَمْ تَسُدَّ هَذِهِ اللَّفْظَةُ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهَاجِرٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ مَنْصُورٍ بِنِ صَفِيَّةَ وَقَدْ ضَعُفَتْ، وَلَيْسَ تَمَنُّ يَجْتَنُُّ بَرَوَاتِهِ، فَسَقَطَ هَذَا الْحُكْمُ جَمْلَةً، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَكُلُّ مَا أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى أَوْ رَسُولُهُ ﷺ فِيهِ بِالتَّطَهُّيرِ أَوْ الْغَسْلِ فَلَا يَكُونُ إِلَّا بِالْمَاءِ، أَوْ بِالرَّابِرِ إِذَا عَدِمَ الْمَاءَ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ نَصٌّ بِأَنَّهُ بِغَيْرِ الْمَاءِ فَتَقِفُ عِنْدَهُ، لَمَّا:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَنَحْ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كَرِيبَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، وَقَالَ أَبُو كَرِيبَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ - هُوَ يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا - عَنْ أَبِي

قوله.

بالقوايض من العقاقير إذن فهو أبلغ.

وهذا الخبر يرد على أبي حنيفة قوله: إن النجاسات لا تزال من الجسد إلا بالماء وتزال من الثياب بغير الماء فإن تعلقوا بأن عاتشة رضي الله عنها كانت تحجز إزالة دم الحيض من الشوب بالريق.

قيل لهم فإن ابن عمر كان يميز مسح الدم من المحاجم بالحصاة دون غسل، ولا حجة إلا فيما جاء به النبي ﷺ.

١٢٦ - مسألة: وتطهير الإناء إذا كان لكتابي من كل ما يجب تطهره منه بالماء وعلى كل حال إذا لم يجد غيرها - سواء علمنا فيه نجاسة أو لم نعلم - بالماء، فإن كان إناء مسلم فهو طاهر، فإن يتقن فيه ما يلزم اجتنابه فيأي شيء أزاله كانتا ما كان من الطاهرات إلا أن يكون لحم حمار أهلي أو ودكه أو شحمه أو شيئاً منه فلا يجوز أن يطهر إلا بالماء ولا بد.

حدثنا يونس بن عبد الله بن مغيث حدثنا أبو عيسى بن أبي عيسى حدثنا أحمد بن خالد حدثنا ابن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن محمد بن بشر حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن أيوب السخثاني عن أبي قلابة عن أبي ثعلبة الحنفي أنه قال: «بنا نبى الله إنا بأرض أهلنا أهل كتاب نحتاج فيها إلى قدورهم وآلاتهم» فقال عليه الصلاة والسلام: لا تقرّبوها ما وجدتم بها، فإذا لم تجدوا بها فأغسلوها بالماء وأطبخوها واشربوها.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن عباد وقتيبة قال حدثنا حاتم - هو ابن إسماعيل - عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر، ثم إن الله تعالى فتحها عليهم، فلما أمتى الناس سنة اليوم الذي فُتحت عليهم أوقفوا نيراناً كثيرة، فقال رسول الله ﷺ: ما هذه النيران، على أي شيء توقدون؟ قالوا: على لحم، قال: على أي لحم؟ قالوا: على لحم الحمر الإنسي، فقال رسول الله ﷺ: أفرقوها وأكبروها، فقال رجل: يا رسول الله أو نهريقها ونغليها؟ قال: أو ذاك.

قال علي: قد قدمنا أن كل غسل أمر به في الدين فهو تطهير، وكل تطهير فلا يكون إلا بالماء. وبالله تعالى التوفيق.

ولا يجوز أن يقاس تطهير الإناء من غير ما ذكرنا من الحمر الأهلية على تطهيره من لحم الحمر؛ لأن التصوص اختلفت في تطهير الأنية من الكلب ومن لحم الحمار فيس القياس على

وقال بعضهم: قيس على الذب، فقليل هم؛ فهلا قسموه على حرف الإحليل وخرج البول، وحكمهما في الاستنجاء سواء، وقد تركوا قياسهم هذا إذ لم يروا إزالة ذلك من الجسد بما يزال به من الذب.

وأما من لم ير غسل ذلك فرضاً، فالسنة التي أوردناها خالفة لقوله. وبالله تعالى التوفيق.

١٢٥ - مسألة: والمذي تطهره بالماء، يغسل مخرجه من الذكر وينضح بالماء ما مس منه الثوب.

قال مالك: يغسل الذكر كله.

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور حدثنا محمد بن عبد الله بن أبي دليم حدثنا ابن وضاح حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن سليمان بن يسار عن المقداد بن الأسود أن علي بن أبي طالب أمره أن يسأل له رسول الله ﷺ عن الرجل إذا دنا من امرأته فخرج منه المذي، قال: فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «إذا وجد أخذكم ذلك فليتنضح فرجه بالماء وليتوضأ وضوءه للصلاة».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن السكن حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا أبو الوليد هو الطيالسي - حدثنا زائدة عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب قال: «كنت رجلاً مذاه فامررت رجلاً يسأل النبي ﷺ لمكان إتيو، فسأل فقال: توضأ وأغسل ذكرك».

حدثنا حاتم بن أحمد حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبيد الملك بن أميحدثنا بكر بن حماد ومحمد بن وضاح قال بكر حدثنا مسدد حدثنا حماد بن زيد، وقال ابن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا إسماعيل بن علي وزيد بن هارون، ثم اتفق حماد وإسماعيل وزيد كلهم عن محمد بن إسحاق حدثنا سعيد بن عبيد بن السباق عن أبيه عن سهل بن حنيف قال حماد في حديثه «كنت ألقى من المذي شيئاً كنت أكره الغسل منه ثم انفقوا كلهم قال سألت رسول الله ﷺ عن المذي فقال: يكفينك منه الوضوء، قلت: أرايت ما يصيب ثوبي منه؟ قال: تأخذك كفاً من ماء فتتنضح ثوبك حيث ترى أنه أصابه».

قال علي: غسل مخرج المذي من الذكر يقع عليه اسم غسل الذكر، كما يقول القائل إذا غسله: غسلت ذكرى من البول، فزيادة إيجاب غسل كله شرع لا دليل عليه.

وقال بعضهم في ذلك تقليص فيقال له: فعانوا ذلك

قَالَ عَلِيٌّ: فَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَرَقٍ مَا فِي الْإِنَاءِ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ، وَلَمْ يَنْصُ شَيْئًا مِنْ شَيْءٍ، وَلَمْ يَأْمُرْ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِاجْتِنَابِ مَا وَلَغَ فِيهِ فِي غَيْرِ الْإِنَاءِ، بَلْ نَهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ.

وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْخَبَرُ بِرَوَايَاتٍ شَتَّى، فِي بَعْضِهَا «وَالسَّابِقَةُ بِالْتَرَابِ» وَفِي بَعْضِهَا «إِحْدَاهُنَّ بِالْتَرَابِ» وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَخْتَلِفُ مَعْنَاهُ، لِأَنَّ الْأَوَّلَى هِيَ بِلَا شَكٍّ أَحَدَى الْغَسَلَاتِ. وَفِي لَفْظِ «الْأَوَّلَى» بَيَانٌ لِأَنَّ هُنَّ، فَمَنْ جَعَلَ التَّرَابَ فِي أَوَّلَاهُنَّ فَقَدْ جَعَلَهُ فِي إِحْدَاهُنَّ بِلَا شَكٍّ وَاسْتَعْمَلَ اللَّفْظَيْنِ مَعًا، وَمَنْ جَعَلَهُ فِي غَيْرِ أَوَّلَاهُنَّ فَقَدْ خَالَفَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي أَوَّلَاهُنَّ، وَهَذَا لَا يَحِلُّ، وَلَا شَكٌّ لِنَدْرِي أَنْ تَعْفِيهِ بِالتَّرَابِ فِي أَوَّلَاهُنَّ تَطْهِيرٌ ثَامِنٌ إِلَى السَّبْعِ غَسَلَاتٍ، وَأَنَّ تِلْكَ الْغَسْلَةَ سَابِقَةٌ لِسَائِرِهَا إِذَا جُمِعَتْ، وَبِهَذَا تَصِحُّ الطَّاعَةُ لِمَجْمِيعِ الْقَاضِيَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْمُتَوَرِّعِ فِي هَذَا الْخَبَرِ، وَلَا يَجِزِي بِذَلِكَ التَّرَابِ غَيْرُهُ، لِأَنَّهُ تَعَدُّ لِحُدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَالْمَاءُ الَّذِي يَغْسَلُ بِهِ الْإِنَاءَ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ نَصٌّ بِاجْتِنَابِهِ، وَلَا شَرْعَةٌ إِلَّا مَا أَخْبَرَنَا بِهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ تَمَّا لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَالْمَاءُ حَلَالٌ شَرِبَهُ طَاهِرٌ، فَلَا يَحْرُمُ إِلَّا بِأَمْرِ مِنْ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَأَمَّا مَا أَكَلَ فِيهِ الْكَلْبُ أَوْ وَقَعَ فِيهِ أَوْ دَخَلَ فِيهِ بَعْضُ أَعْضَائِهِ فَلَا غَسْلَ فِي ذَلِكَ وَلَا هَرَقَ؛ لِأَنَّهُ حَلَالٌ طَاهِرٌ قَبْلَ ذَلِكَ يَبْقَى - إِنْ كَانَ تَمَّا أَبَاحَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْمَطَاعِمِ وَالْمَشَارِبِ وَسَائِرِ الْمُبَاحَاتِ - فَلَا يَتَقَلَّبُ إِلَى التَّحْرِيمِ وَالتَّنَجِيسِ إِلَّا بِنَصٍّ لَا يَدْعُو.

وَأَمَّا وَجوبُ إِزَالَةِ لَعَابِ الْكَلْبِ وَعَرَقِهِ فِي أَيِّ شَيْءٍ كَانَ فَلَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَالْكَلْبُ ذُو نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، فَهُوَ حَرَامٌ، وَبَعْضُ الْحَرَامِ حَرَامٌ بِلَا شَكٍّ، وَلَعَابُهُ وَعَرَقُهُ بَعْضُهُ فَهُمَا حَرَامٌ، وَالْحَرَامُ فَرَضُ إِزَالَتِهِ وَاجْتِنَابُهُ، وَلَمْ يَجِزِ أَنْ يَزَالَ مِنَ التُّوْبِ إِلَّا بِالْمَاءِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَيُزِيلُكَ فَطْهُرُكَ» وَقَدْ قُلْنَا: إِنَّ التَّطْهِيرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْمَاءِ، وَبِالتَّرَابِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ.

وَمَنْ قَالَ يَقُولُنَا فِي غَسْلِي مَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ سَبْعًا أَبُو هُرَيْرَةَ.

كَمَا حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الْقَاسِمِ بْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي عَدْنَةَ - عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ غَسَلَ سَبْعَ مَرَّاتٍ، أَوَّلَاهُنَّ إِحْدَاهُنَّ بِالتَّرَابِ، وَهُرَيْرَةٌ.

وَرَوَيْنَا عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ

بَعْضُهَا أَوَّلَى مِنَ الْقِيَاسِ عَلَى بَعْضٍ، لَوْ كَانَ الْقِيَاسُ حَقًّا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَى مَا حَكَّمَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ يَحْكَمْ، لِأَنَّهُ يَكُونُ قَوْلًا عَلَيْهِ مَا لَمْ يَقُلْ، أَوْ شَرْعًا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى. وَالْوُقُوفُ عِنْدَ أَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوَّلَى مِنَ الْوُقُوفِ عِنْدَ الذَّرْهِمِ الْبَغْلِيِّ، وَتِلْكَ الْفُرُوقُ الْفَاسِدَةُ، وَيَا لَلَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٢٧- مسألة: فإن ولغ في الإناء كلب، أي إناء كان

وَأَيُّ كَلْبٍ كَانَ - كَلْبٌ صَبِيٍّ أَوْ غَيْرُهُ، صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا - فَالْفَرَضُ إِهْرَاقُ مَا فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ كَانَتْ مَا كَانَ ثُمَّ يَغْسَلُ بِالْمَاءِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَلَا يَدْأُو أَوَّلَاهُنَّ بِالتَّرَابِ مَعَ الْمَاءِ وَلَا بِدُونِهِ، وَذَلِكَ الْمَاءُ الَّذِي يَطْهَرُ بِهِ الْإِنَاءَ طَاهِرٌ حَلَالٌ، فَإِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ وَلَمْ يَلْغُ فِيهِ أَوْ دَخَلَ رِجْلُهُ أَوْ ذَنَبُهُ أَوْ وَقَعَ بِكُلِّهِ فِيهِ لَمْ يَلْزَمْ غَسْلُ الْإِنَاءِ وَلَا هَرَقُ مَا فِيهِ الْبَيْتَةُ وَهُوَ حَلَالٌ طَاهِرٌ كُلُّهُ كَمَا كَانَ.

وَكَذَلِكَ لَوْ وَلَغَ الْكَلْبُ فِي بَقْعَةٍ فِي الْأَرْضِ أَوْ فِي يَدٍ إِنْسَانٍ أَوْ فِي مَا لَا يَسْمَى إِنَاءً فَلَا يَلْزَمُ غَسْلُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَلَا هَرَقُ مَا فِيهِ. وَالْوَلُوغُ هُوَ الشُّرْبُ فَقَطُّ، فَلَوْ مَسَّ لَعَابُ الْكَلْبِ أَوْ عَرَقُهُ الْجَسَدَ أَوْ الثَّوبَ أَوْ الْإِنْسَانَ أَوْ مَتَاعًا مَا أَوْ الصَّيْدَ، فَفَرَضَ إِزَالَةُ ذَلِكَ بِمَا أزالَهُ مَا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ، وَلَا يَدْأُو مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا إِلَّا مِنَ التُّوْبِ فَلَا يَزَالُ إِلَّا بِالْمَاءِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الزَّهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَبِشٍ السَّعْدِيُّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَسْرُورٍ أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي رَزِينٍ وَأَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَخَذَكُمْ فَلْيَرِقْهُ ثُمَّ لْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ».

وَبِهِ إِلَى مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَهِّرُوا إِنَاءَ أَخَذَكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوَّلَاهُنَّ بِالتَّرَابِ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ السَّلِيمِ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ عَنْ مَطْرِفٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ عَنْ ابْنِ مَغْفَلٍ قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ ثُمَّ قَالَ: مَا لَهُمْ وَلَهُمَا؟ فَرَخَصَ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَفِي كَلْبِ الْغَنَمِ».

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا وَلَغَ لِلْكَلْبِ فِي الْإِنَاءِ فَأَغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَالثَّانِيَةَ عَفَرُوهُ بِالتَّرَابِ».

أهرقه واغسله سبع مرات.

تخالف أمر الله على لسان نبيه ﷺ بهرقه. وأعظم ما استعظموه أن يعمد إلى رزق من رزق الله فيهرق من أجل عصفور مات فيه بغير أمر من الله بهرقه.

وبه يقول ابن عباس وعروة بن الزبير وطاووس وعمرو بن دينار.

فإن قالوا: العصفور الميت حرام.

قلنا: نعم لم نخالفكم في هذا، ولكن المانع الذي مات فيه حلال، فتحرركم الحلال من أجل عاصته الحرام هو الباطل، إلا أن يأمر بذلك رسول الله ﷺ فيطأ أمره، ولا يتعدى حدة، ولا يضاف إليه ما لم يقل.

وقال أبو حنيفة: يهرق كل ما ولغ فيه الكلب أي شيء كان كثر أم قل، ومن توضأ بذلك الماء أعاد الوضوء والصَّلوات أبدأ، ولا يغسل الإناء منه إلا مرة.

قال علي: وهذا قول لا يحفظ عن أحد من الصحابة ولا من التابعين - إلا أننا رويناه عن إبراهيم أنه قال فيما ولغ فيه الكلب 'اغسله' وقال مرة 'اغسله حتى تنقيه' ولم يذكر تحديداً. وهو قول يخالف لسنة رسول الله ﷺ التي أوردنا. وكفى بهذا خطأ.

واحتج له بعض مقلديه بأن قال: إن أبا هريرة - وهو أحد من روى هذا الخبر - قد روي عنه أنه خالفه.

قال علي: فيقال له هذا باطل من وجوه:

أحدها أنه إنما روى ذلك الخبر الساقط عبد السلام بن حرب وهو ضعيف، ولا جاهرة أقبح من الاعتراض على ما رواه عن أبي هريرة ابن عتبة عن أيوب عن ابن سيرين - النجوم الثواب - بمثل رواية عبد السلام بن حرب.

وثانيها أن رواية عبد السلام - على تحسينها إنما فيها أنه يغسل الإناء ثلاث مرات، فلم يحصلوا إلا على خلاف السنة وخلاف ما اعترضوا به عن أبي هريرة، فلا النبي ﷺ أتبعوا ولا أبا هريرة الذي احتجوا به قلدوا.

وثالثها أنه لو صح ذلك عن أبي هريرة لما حل أن يعترض بذلك على ما رواه عن النبي ﷺ؛ لأن الحججة إنما هي في قول رسول الله ﷺ لا في قول أحد سواه، لأن الصحاب قد ينسى ما روى وقد يتأول فيه، والواجب إذا وجد مثل هذا أن يصف ما روي عن الصحاب من قوله، وأن يغلب عليه ما روي عن النبي ﷺ لا أن تضعف ما روي عن النبي ﷺ وتغلب عليه ما روي عن الصحاب، فهذا هو الباطل الذي لا يحل.

ورابعها أنه حتى لو صح عن أبي هريرة خلاف ما روى - ومعاذ الله من ذلك - فقد رواه من الصحابة غير أبي هريرة

وقال الأوزاعي: إن ولغ الكلب في إناء فيه عشرة أقساط لبن يهرق كله ويغسل الإناء سبع مرات إحداهن بالتراب، فإن ولغ في ماء في بقعة صغيرة مقدار ما يتوضأ به إنسان فهو طاهر، ويتوضأ بذلك الماء ويغسل لعاب الكلب من الثوب ومن الصيد.

قال علي: قول الأوزاعي هو نفس قولنا.

وبهذا يقول - يعني غسل الإناء من ولغ الكلب سبعاً إحداهن بالتراب - أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو عبيد وأبو ثور وداد وجلة أصحاب الحديث.

وقال الشافعي: كذلك إلا أنه قال: إن كان الماء في الإناء خمسمائة رطل لم يهرق لولوغ الكلب فيه، ورأى هرق ما عدا الماء وإن كثر، ورأى أن يغسل من ولوغ الخنزير في الإناء سبعاً كما يغسل من الكلب، ولم ير ذلك في ولوغ شيء من السباع ولا غير الخنزير أصلاً.

قال علي: وهذا خطأ؛ لأن عموم أمر رسول الله ﷺ في الأمر بهرقه أولى أن يتبع وأما قياس الخنزير على الكلب فخطأ ظاهر - لو كان القياس حقاً - لأن الكلب بعض السباع لم يحرم إلا بعموم تحريم لحوم السباع فقط، فكان قياس السباع وما ولغت فيه على الكلب الذي هو بعضها والتي يجوز أكل صيدها إذا علمت أولى من قياس الخنزير على الكلب، وكما لم يجوز أن يقاس الخنزير على الكلب في جواز اتخاذه وأكل صيده فكذلك لا يجوز أن يقاس الخنزير على الكلب في عدد غسل الإناء من ولوغه، فكيف والقياس كله باطل.

وقال مالك في بعض أقواله: يتوضأ بذلك الماء وتتردد في غسل الإناء سبع مرات فمرة ما يره ومرة راء، وقال في قول له آخر: يهرق الماء ويغسل الإناء سبع مرات فإن كان لبناً لم يهرق ولكن يغسل الإناء سبع مرات ويؤكل ما فيه، ومرة قال: يهرق كل ذلك ويغسل الإناء سبع مرات.

قال علي: هذه تفاريق ظاهرة الخطأ؛ لا النص اتبع في بعضها، ولا القياس أطرد فيها، ولا قول أحد من الصحابة أو التابعين رضي الله عنهم قلد فيها.

وروي عنه أنه قال: إني لأراه عظيماً أن يعمد إلى رزق من رزق الله فيهرق من أجل كلب ولغ فيه.

قال علي: فيقال لمن احتج بهذا القول: أعظم من ذلك أن

غير لسانه.

وهو ابن مغفل، ولم يخالف ما روى.

وقال بعضهم: إنما كان هذا إذ أمر بقتل الكلاب، فلما نهى عن قتلها نسخ ذلك.

قال علي: وهذا كذب بحسب لوجهين.

أحدهما: لأنه دعوى فاضحة بلا دليل، وقصو ما لا علم لقائله به، هذا حرام.

والثاني أن ابن مغفل روى النهي عن قتل الكلاب والأمر بغسل الإناء منها سبعا في خير واحد معاً، وقد ذكرناه قبل.

وأيضاً فإن الأمر بقتل الكلاب كان في أول الهجرة، وإنما روى غسل الإناء منها سبعا أبو هريرة وابن مغفل، وإسلامهما متأخر.

وقال بعضهم: كان الأمر بغسل الإناء سبعا على وجه التغليظ.

قال علي: يقال لهم إنهم أمر النبي ﷺ في ذلك وما تلزم طاعته فيه؟ أم أمر بإبطال وما لا متونة في معصيته في ذلك؟

فإن قالوا بلى وما تلزم طاعته فيه، فقد استقوا شغبهم بذكر التغليظ.

وأما القول الآخر فالقول به كفر مجرد لا يقوله مسلم.

وقال بعضهم: قد جاء أثر بأنه إنما أمر بقتلها، لأنها كانت تروغ المؤمنين.

قيل له: لساننا في قتلها، إنما نحن في غسل الإناء من ولوغها، مع أن ذلك الأثر ليس فيه إلا ذكر قتلها فقط، وهو أيضاً موضوع؛ لأنه من رواية الحسين بن عبيد الله العجلي وهو ساقط. وشغب بعضهم فذكر الحديث الذي فيه المغفرة للبغي التي سقت الكلب بغفها.

قال علي: وهذا عجب جداً؛ لأن ذلك الخبر كان في غيرنا، ولا تلزمنا شريعة من قبلنا.

وأيضاً فمنهم من ذلك الخف شرب فيه ما بعد ذلك، وأنه لم يغسل، وأن تلك البغي عرفت سنة غسل الإناء من ولوغ الكلب؛ ولم تكن تلك البغي نية فيحجب بغفلها، وهذا كله دفع بالراح وخبط يجب أن يستحى منه.

ويجزئ غسل من غسله وإن كان غير صاحبه، لقوله عليه السلام «فأغسلوه» فهو أمر عام.

قال علي: فإن أنكروا علينا التفرق بين ما ولغ الكلب فيه وبين ما أكل فيه أو وقع فيه أو أدخل فيه عضواً من أعضائه

قلنا لهم: لا نكرة على من قال ما قال رسول الله ﷺ ولم يقل ما لم يقل عليه السلام، ولم يخالف ما أمر به نبيه عليه السلام، ولا شرع ما لم يشرعه عليه السلام في الدين، وإنما النكرة على من أبطل الصلاة بما زاد على درهم البغلي في الثوب من دم الدجاج فأبطل به الصلاة، ولم يبطل الصلاة بشوب غمس في دم السمكة، ومن أبطل الصلاة بقدر درهم البغلي في الثوب من خمر الدجاج وروث الخيل، ولم يبطلها بأقل من ربع الثوب من بول الخيل وخمر الغراب. وعلى من أراق الماء بلغ فيه الكلب، ولم يرق اللبن إذا ولغ فيه الكلب، وعلى من أمر بهرق خمسمائة رطل غير أوقية من ماء وقع فيه درهم من لعاب كلب، فإن كان خمسمائة رطل ووقع فيه رطل من لعاب الكلب كان طاهراً لا يراق منه شيء، فهذه هي النكرات حقاً لا ما قلنا. وبالله تآيد.

١٢٨- مسألة: فإن ولغ في الإناء المُر لم يهرق ما فيه، لكن يؤكل أو يشرب أو يستعمل، ثم يغسل الإناء بالماء مرة واحدة فقط، ولا يلزم إزالة لعابه عما عدا الإناء والثوب بالماء لكن بما أزاله ومن الثوب بالماء فقط.

حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي حدثنا ابن مفرج حدثنا محمد بن أيوب الصموني حدثنا أحمد بن عمرو البزاز حدثنا عمرو بن علي الصيرفي حدثنا أبو عاصم الضحاك بن غنبل حدثنا قرّة بن خالد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا ولغ الكلب في الإناء فأغسله سبع مرات وألهم مرة».

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور حدثنا وهب بن مسرة حدثنا ابن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا زيد بن الحباب حدثنا مالك بن انس أخبرني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن حميدة بنت عبيد بن رافع «عن كيسة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ولد أبي قتادة أنها صبت لابي قتادة ماء يتوضأ به، فجاءت مرة تشرب فأصغى لها الإناء فجعلت أنظر، فقال: أنتجيين يا ابنة أخي قال رسول الله ﷺ إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات».

قال علي: فوجب غسل الإناء ولم يجب إهراق ما فيه؛ لأنه لم ينجس، ووجب غسل لعابه من الثوب، لأن المر ذو ناب من السباع فهو حرام، وبعض الحرام حراماً، وليس كل حرام نجساً، ولا نجس إلا ما سمّاه الله تعالى أو رسوله نجساً، والحريز والذهب حرام على الرجال وليسا بنجسين وقال الله تعالى: ﴿وَيُحِبُّكَ

فَطَهَّرَ.

إِنَّمَا حَرَّمَ اللَّهُ أَكْلَهَا.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ
الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا
مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ
وَعُمَرُو بْنُ النَّادِ وَأَبْنُ أَبِي عَمَرَ، كُلُّهُمْ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ
الزَّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَتَصَدَّقَ
عَلَى مَوْلَاؤِ لَيْمُونَةَ بِشَاةٍ فَمَاتَتْ، فَمَرَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:
هَلَا أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا فَذَبَحْتُمُوهُ فَاتَّعْتُمُوهَا؟
فَقَالُوا: إِنَّمَا مَيْتَةٌ فَقَالَ: إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا.

حَدَّثَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا ابْنُ مَرْجٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا
الدَّبَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عطاء عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ «أَخْبَرْتَنِي مَيْمُونَةُ أَنَّ شَاةً مَاتَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا
ذَبَحْتُمْ إِيَّاهَا».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاوية حَدَّثَنَا أَحْمَدُ
بْنُ شُعَيْبٍ حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا معاوية بْنُ هِشَامٍ
الدَّسْتَوَائِيُّ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قتادة عَنْ الحسن بن الجون بن قتادة
عن سلمة بن المحبقِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بُرُكٍ دَعَا بِشَاةٍ
مِنْ عِدِّ امْرَأَةٍ فَقَالَتْ: مَا عِنْدِي إِلَّا فِي قِرْنِي لِي مَيْتَةٌ. قَالَ: أَلَيْسَ
قَدْ ذَبَحْتُمُوهَا؟ قَالَتْ: بَلَى. قَالَ: فَإِنْ يَبَاغِيَا ذَكَرْتُمَا».

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الجسوري حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الفضل
الدينوري حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطبري حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حاتمٍ
حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ منصور بن زاذان عن الحسن بن الجون بن
قتادة التميمي قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ
ذَكَرَهُ - فَإِنْ «بَاغِيَا طَهُرْتُمَا».

قَالَ عَلِيُّ: جَوْنٌ وَمِثْلُهُمَا صَحْبَةٌ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاوية حَدَّثَنَا أَحْمَدُ
بْنُ شُعَيْبٍ حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سعدٍ عَنْ يَزِيدَ
بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عطاء بن أبي رباح «عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ
سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ غَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
حَرَّمَ بَيْعَ الْحُمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَزِيرِ وَالْأَصْنَامِ، فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ:
أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْبَيْتَةِ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّنَنُ وَتُدْنَسُ بِهَا الْجُلُودُ
وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ؟ قَالَ: نَعَمْ. هُوَ حَرَامٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عِنْدَ ذَلِكَ: قَاتِلُوا اللَّهَ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ
جَعَلَهُمْ ثُمَّ بَاغَوْهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ».

قَالَ عَلِيُّ: ذَعَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ اسْتِعْمَالُ
جلد الميتة وإن دُبِغَ، وَذَكَرَ مَا حَدَّثَنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِيعٍ حَدَّثَنَا

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَهْرَقُ مَا وَلِغَ فِيهِ الْهَرُ وَلَا يَجْزِي الْوَضوءُ
بِهِ، وَيُغْسَلُ الْإِنَاءُ مَرَّةً.

وهذا خلاف كلام رسول الله ﷺ من رواية أبي قتادة.
وَقَالَ مَالِكٌ وَالثَّوَالِغِيُّ: يَرُوضُ بِمَا وَلِغَ فِيهِ الْهَرُ وَلَا يَغْسَلُ
مِنَهُ الْإِنَاءُ، وهذا خلاف أمر رسول الله ﷺ من رواية أبي هريرة.
وَمَنْ أَمَرَ بِغَسْلِ الْإِنَاءِ مِنْ وَلِغِ الْهَرِ أَبُو هريرة وسعيد بن
المسيب والحسن البصري وطاؤوس وعطاء، إِلَّا أَنَّ طَاؤُوسًا وَعطاءً
جعلاهما بمنزلة ما وَلِغَ فِيهِ الْكَلْبُ.

وَمَنْ أَبَاحَ أَنْ يَسْتَعْمَلَ مَا وَلِغَ فِيهِ الْهَرُ أَبُو قتادة وابن عباس
وأبو هريرة وأبو سلمة وعلي وابن عمر - باختلافه عنه - فَصَحَّ
قَوْلُ أَبِي هريرة كَقَوْلِنَا نَصًّا. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

١٢٩ - مسألة: وتطهر جلد الميتة، أي ميتة كانت -
ولو أنها جلد خنزير أو كلب أو سبع أو غير ذلك - فإنه بالذباغ
- بأي شيء دُبِغَ - طاهر، فإذا دُبِغَ حُلٌّ بِيَعِهِ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَكَانَ
كَجِلْدِ مَا ذُكِيَ مِمَّا يَحِلُّ أَكْلُهُ، إِلَّا أَنَّ جِلْدَ الْمَيْتَةِ الْمَذْكُورَ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ
بِمَالٍ، حاشا جلد الإنسان، فإنه لا يحلُّ أَنْ يَدْبِغَ وَلَا أَنْ يَسْلَخَ،
وَلَا يُدْ مِنْ دَفْنِهِ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا. وَصَوَفُ الْمَيْتَةِ وَشَعْرُهَا وَوَرِشُهَا
وَوَبَرُهَا حَرَامٌ قَبْلَ الذَّبَاغِ حَلَالٌ بَعْدَهُ، وَعَظْمُهَا وَقَرْنُهَا مَبَاحٌ كُلُّهُ لَا
يَحِلُّ أَكْلُهُ وَلَا يَحِلُّ بَيْعُ الْمَيْتَةِ وَلَا الْإِنْتِفَاعُ بِعَصَبِهَا وَلَا شَحْمِهَا.

حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ حَدَّثَنَا أَبِي قَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بِنِ قَاسِمٍ
حَدَّثَنَا جَدِّي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الترمذي
حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ أَبِي عَيْنَةَ - حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ
أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ وَعْلَةَ الْمَصْرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ
يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا إِيَّاهُ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ»

حَدَّثَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا ابْنُ مَرْجٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا
الدَّبَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ معمر عن الزَّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِنِ عَيْنَةَ بِنِ مِسْعُونٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ عَلَى شَاةٍ لَيْمُونَةَ مَيْتَةٌ فَقَالَ: أَفَلَا اتَّعْتُمُوهَا بِإِيَّاهَا
قَالُوا: وَكَيْفَ وَهِيَ مَيْتَةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاوية حَدَّثَنَا أَحْمَدُ
بْنُ شُعَيْبٍ حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ
الزَّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ «أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى شَاةٍ مُلْتَمَّةٍ فَقَالَ: لِمَنْ هَذِهِ؟ قَالُوا:
لَيْمُونَةَ، قَالَ: مَا عَلَيْهَا لَوْ اتَّعْتُمْ بِإِيَّاهَا قَالُوا: إِنَّمَا مَيْتَةٌ. قَالَ:

عن ذلك غيره. ورأى جلود السباع إذا دبغت مباحة للجلوس والغريزة. ولم ير جلد الحمار وإن دبغ يجوز استعماله، ولم ير استعمال قرن الميتة ولا سنّها ولا ظلفها ولا ريشها. وأباح صوف الميتة وشعرها وبرها وكذلك إن أخذت من حي.

وقال الشافعي: يتوضأ في جلود الميتة إذا دبغت أي جلدها كان. إلا جلد كلب أو خنزير. ولا يظهر بالذباغ لا صوف ولا شعر ولا وبر ولا عظم ولا قرن ولا سن ولا ريش. إلا الجلد وحده فقط.

قال علي: أما إباحة أبي حنيفة العظم والعقب من الميتة فخطأ، لأنه خلاف الأثر الصحيح الذي أوردنا ألا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصبها وجاء الخبر بإباحة الإهاب إذا دبغ، فبقي العصب على التحريم، والعقب عصب بلا شك وكذلك تفرقه بين جلود السباع والميتات وجلود الخنزير خطأ، لأن كل ذلك ميتة محرمة، ولا نعلم هذه التفرقة ولا هذا القول عن أحد قبله.

وأما تفرق مالك بين جلد ما يؤكل لحمه وبين جلد ما لا يؤكل لحمه فخطأ، لأن الله تعالى حرّم الميتة كما حرّم الخنزير ولا فرق.

قال الله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ» ولا فرق بين كبش ميت وبين خنزير ميت عنده ولا عندنا ولا عند مسلم في التحريم.

وكذلك فرقه بين جلد الحمار وجلود السباع خطأ، لأن التحريم جاء في السباع كما جاء في الحمير ولا فرق، والعجب أن أصحابه لا يميزون الانتفاع بجلد الفرس إذا دبغ، ولحمه إذا ذكّي حلال بالنص، ويميزون الانتفاع بجلد السبع إذا دبغ، وهو حرام لا تعمل فيه الذكاة بالنص.

وكذلك منعه من الصلاة عليها إذا دبغت خطأ، لأنه تفرق بين وجوه الانتفاع بلا نص قرآن ولا سن ولا قول صاحب ولا تابع ولا قياس، ولا نعلم هذا التفرق عن أحد قبله.

وأما تفرق الشافعي بين جلود السباع وجلود الكلب والخنزير فخطأ، لأن كل ذلك ميتة حرام سواء، ودعواه أن معنّى قوله عليه السلام: «إذا دبغ الإهاب فقد طهر» أن معناه عاد إلى طهارته خطأ، وقول بلا برهان، بل هو على ظاهره أنه حيثن طهر، ولا نعلم هذا التفرق عن أحد قبله.

قال علي: أما كل ما كان على الجلود من صوف أو شعر أو وبر فهو بعد الذباغ طاهر كله لا قبل الذباغ؛ لأن النبي ﷺ قد علم أن على جلود الميتة الشعر والريش والوبر والصوف، فلم

يحدّثنا أحدنا أحمد بن حنبل حدثنا محمد بن قدامة حدّثنا جرير عن منصور عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن عكيم قال: «كُتِبَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا تَسْتَقْبِلُوا مِنَ الْمَيْتَةِ إِيَّاهُ وَلَا عَصْبَهُ».

قال علي: هذا خبر صحيح ولا يخالف ما قبله. بل هو حق، لا يحل أن ينتفع من الميتة بإهاب إلا حتى يدبغ، كما جاء في الأحاديث الأخرى، إذ ضم أقواله عليه السلام بعضها لبعض فرض، ولا يحل ضرب بعضها ببعض، لأنها كلها حق من عند الله عز وجل.

قال الله تعالى: «وَمَا يَنْبَغُ مِنَ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَخْيٌ يُوحَىٰ».

وقال تعالى: «وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا».

وروي عن عائشة أم المؤمنين بإسناد في غاية الصحة «دباغ الأديم ذكاته، وهذا عموم لكل أديم».

وعن ابن عباس عن أم المؤمنين ميمونة: أنها دبغت جلد شاة ميتة فلم تزل تنبذ فيه حتى بلّ.

وعن عمر بن الخطاب: دباغ الأديم ذكاته.

وقال إبراهيم النخعي: - في جلود البقر والغنم ثموت فتدبغ: إنها تباع وتلبس.

وعن الأوزاعي إباحة بيعها.

وعن سفيان الثوري إباحة الصلاة فيها.

وعن الليث بن سعد إباحة بيعها.

وعن سعيد بن جبير في الميتة: دباغها ذكاتها، وأباح الزهري جلود النمر، واحتج بما جاء عن النبي ﷺ في جلد الميتة.

وعن عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وابن سيرين مثل ذلك.

وقال أبو حنيفة: جلد الميتة إذا دبغ وعظامها وعصبها وعقبا وصوفها وشعرها وبرها وقرنها لا بأس بالانتفاع بكل ذلك، وبيعه جائز، والصلاة في جلدها إذا دبغ جائز، أي جلده كان حاشا جلد الخنزير.

وقال مالك: لا خير في عظام الميتة وهي ميتة، ولا يصلى في شيء من جلود الميتة وإن دبغت، ولا يحل بيعها، أي جلدها كان، ولا يستنى فيها، لكن جلود ما يؤكل لحمه إذا دبغت جاز القعود عليها وأن يغربل عليها، وكره الاستقاء فيها بأخرة لنفسه، ولم يمنع

الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا معاوية بن هشام حدثنا سفيان هو الثوري - عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «يُحَرِّمُ الْإِنَاءُ الْحُلَّ» فعم عليه السلام ولم يخص، والحل ليس خراً، لأن الحلال الطاهر غير الحرام الرجس بلا شك، فإذا لا خَرَّ هنالك أصلاً، ولا انتر لها في الإناء، فليس هنالك شيء يجب اجتنابه وإزالته.

وأما إذا ظهر أثر الحرم في الإناء فهي هنالك بلا شك. وإزالتها واجتنابها فرض. ولا نص ولا إجماع في شيء ما يعنه نزاهة به فصَحَّ أن كل شيء أزيلت به فقد أزيل ما علينا من واجب إزالتها. والحمد لله رب العالمين. وإذا أزيلت فالإناء طاهر، لأنه ليس هنالك شيء يجب اجتنابه من أجله.

١٣١- مسألة: والماء طاهر في الماء كان أو في الجسد

أو في الثوب ولا تجب إزالته، والبصاق مثله ولا فرق.

حدثنا حماد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الثوري حدثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري وسفيان بن عيينة كلاهما عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن هشام بن الحارث قال: «أُرْسِلَتْ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى خَيْفٍ لَهَا نَدْوَةٌ فَقَالُوا: هُوَ يَنْسِلُ جَنَابَهُ فِي ثَوْبِهِ، قَالَتْ وَلَمْ يَنْسِلْهُ؟ لَقَدْ كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» فانكروا رضي الله عنها غسل المني.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أحمد بن جواس الحنفي أبو عاصم حدثنا أبو الأحوص عن شبيب بن غرقدة عن عبد الله بن شهاب الخولاني قال: «كُنْتُ نَازِلًا عَلَى عَائِشَةَ فَاحْتَلَمْتُ فِي ثَوْبِي فَغَسَّيْتُهَا فِي الْمَاءِ، فَرَأَيْتِي جَارِيَةً لِعَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا، فَبَعَثَتْ إِلَيَّ عَائِشَةُ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ بِثَوْبِكَ؟ قُلْتُ: رَأَيْتُ مَا يَرَى النَّاسُ مِنْ ثَوْبِي. قَالَتْ: خَلَّ رَأَيْتُ فِيهِمَا شَيْئًا؟ قُلْتُ: لَا، قَالَتْ: فَلَوْ رَأَيْتُ شَيْئًا غَسَلْتَهُ لَقَدْ رَأَيْتِي وَإِنِّي لَأَحْكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَابِسًا بِظُفْرِي».

فهذه الرواية تبين كذب من تخرص بلا علم وقال: كانت تفرقه بالماء.

حدثنا حماد حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل حدثنا أحمد بن زهير بن حرب حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد بن سلمة حدثنا حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد «أن عَائِشَةَ قَالَتْ كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَنِي مِنْ

يَأْمُرُ بِإِزَالَةِ ذَلِكَ وَلَا يَأْخُذُ بِاسْتِعْمَالِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ الدَّبَاحِ، وَكُلُّ ذَلِكَ قَبْلَ الدَّبَاحِ بَعْضُ الْمَيْتَةِ حَرَامٌ، وَكُلُّ ذَلِكَ بَعْدَ الدَّبَاحِ طَاهِرٌ لَيْسَ مَيْتَةً، فَهُوَ حَلَالٌ حَاشَا أَكْلَهُ، وَإِذَا هُوَ حَلَالٌ فَلِبَاسِهِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا وَيُحَرِّمُ كُلُّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي الْإِنْتِفَاعِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ أُرْسِلَ ذَلِكَ عَنْ الْجِلْدِ قَبْلَ الدَّبَاحِ لَمْ يَحْزِرْ الْإِنْتِفَاعُ بِشَيْءٍ مِنْهُ، وَهُوَ حَرَامٌ، إِذَا لَا يَدْخُلُ الدَّبَاحُ فِيهِ، وَإِنْ أُرْسِلَ بَعْدَ الدَّبَاحِ فَقَدْ طَهَرَ، فَهُوَ حَلَالٌ بَعْدَ كَسَائِرِ الْمُبَاحَاتِ حَاشَا أَكْلَهُ فَقَطُّ.

وأما العظم والرش والقرن فكل ذلك من الحي بعض الحي، والحي مباح ملكه وبيعه إلا ما منع من ذلك نص، وكل ذلك من الميته ميته.

وقد صحَّ تحريم النبي ﷺ بيع الميته، وبعض الميته ميته، فلا يحل بيع شيء من ذلك، والانتفاع بكل ذلك جائز، لقوله عليه السلام: «إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا» فأباح ما عدا ذلك إلا ما حرَّم باسمه من بيعها والأدهان بشحومها، ومن عصبها ولحمها.

وأما شعر الخنزير وعظمه فحرام كله، لا يحل أن يملك ولا أن يتبعه شيء منه؛ لأن الله تعالى قال: «وَأَوْ لَحْمٌ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ» والضمير راجع إلى أقرب مذكور، فالخنزير كله رجس، والرجس واجب اجتنابه، بقوله تعالى: «رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ» حاشا الجلد فإنه بالذباح طاهر بعموم قوله عليه السلام «وَأَيُّمَا لِبَاسٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ».

قال علي: وأما جلد الإنسان فقد صحَّ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَلَّةِ»، والسَّلَخُ أعظم المَلَّةِ، فلا يحل التشبيل بكافر ولا مؤمن، وصحَّ أمره عليه السلام بإلقاء قتلى كفار بدر في التلبيب، فوجب دفع كل ميتة كافر ومؤمن. وبالله تعالى التوفيق.

١٣٠- مسألة: وإناء الحرم إن تخللت الحرم فيه

صار طاهرًا بوضوئه فيه وبشربه وإن لم ينسل، فإن أهرقت أزيل أثر الحرم - ولا بد - بأي شيء من الطهارة أزيل، وطهر الإناء حيثنل سواء كان فخارًا أو عودًا أو خشبًا أو نحاسًا أو حجرًا أو غير ذلك.

أما الحرم فمحرمة بالنص والإجماع المتيقن، فواجب اجتنابها.

قال تعالى: «وَإِنَّمَا الْحَرَمُ وَالْمَنِيرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ» فإذا تخللت الحرم أو خللت فالحل حلال بالنص طاهر.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن

تَوْبَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِيهِ». وقد رواه أيضاً علقمة بن قيس والحارث بن نوفل عن عائشة مسنداً، وهذا تواتر.

وصح عن سعد بن أبي وقاص أنه كان يفرك المني من ثوبه.

وصح عن ابن عباس في المني يصيب الثوب، هو بمنزلة النخام والبراق مسحه بإذخرة أو مخرقفة، ولا تغسله إن شئت إلا أن تقدره أو تكره أن يرى في ثوبك.

وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأبي ثور وأحمد بن حنبل وأبي سليمان وجميع أصحابهم.

وقال مالك: هو نجس ولا يجوز إلا غسله بالماء.

وروينا غسله عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وأنس وسعيد بن المسيب.

وقال أبو حنيفة: هو نجس، فإن كان في الجسد منه أكثر من قدر الدرهم البغلي لم يجوز في إزالته غير الماء، فإن كان قدر الدرهم البغلي فأتى أجزأت إزالته بغير الماء، فإن كان في الثوب أو النعل أو الخف منه أكثر من قدر الدرهم البغلي، فإن كان رطباً لم يجوز إلا غسله بأي مائع كان، فإن كان يابساً أو كان قدر الدرهم البغلي فأتى وإن كان رطباً أجزأ مسحه فقط.

وروينا عن ابن عمر أنه قال: إن كان رطباً فاغسله وإن كان يابساً فحتّه.

قال علي: واحتج من رأى نجاسة المني بحديث: رويناه من طريق سليمان بن يسار عن عائشة «أن رسول الله ﷺ كان يغسل المني» وكنت أغسله من توب رسول الله ﷺ.

وقالوا: هو خارج من مخرج البول فينجس لذلك وذكرنا حديثاً رويناه من طريق أبي حنيفة عن سفيان الثوري مرة قال: عن الأعمش، ومرة قال: عن منصور، ثم استمر عن إبراهيم عن همام بن الحارث عن عائشة في المني «أن رسول الله ﷺ كان يأمر بحتّه».

قال علي: وهذا لا حجة لهم فيه.

أما الصحابة رضي الله عنهم فقد روينا عن عائشة وسعد وابن عباس مثل قولنا، وإذا تنازع الصحابة رضي الله عنهم فليس بعضهم أولى من بعض، بل الرد حيثن واجب إلى القرآن والسنة.

وأما حديث سليمان بن يسار فليس فيه أمر من رسول

الله ﷺ يغسله ولا يزاله ولا يائه نجس. وإنما فيه أنه ﷺ كان يغسله. وإن عائشة تغسله، وأفعاله ﷺ ليست على الوجوب.

وقد حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالو حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا القبري حدثنا البخاري حدثنا مالك بن إبراهيم حدثنا زهير هو ابن معاوية - حدثنا حميد عن أنس بن مالك «أن رسول الله ﷺ رأى نخامة في القيلة فحكها بيده ورثي كراهيته لذلك» فلم يكن هذا دليلاً عند خصوصنا على نجاسة النخامة، وقد يغسل المرء ثوبه عما ليس نجساً.

وأما حديث سفيان فإنما انفرد به أبو حنيفة موسى بن مسعود التهدي، بصري ضعيف مصحف كثير الخطأ، روى عن سفيان الباطل، قال أحمد بن حنبل فيه: هو شبه لا شيء، كان سفيان الذي يحدث عنه أبو حنيفة ليس سفيان الذي يحدث عنه الناس.

وأما قولهم: إنه يخرج من مخرج البول، فلا حجة في هذا، لأنه لا حكم للبول ما لم يظهر، وقد قال الله تعالى: «مِنْ بَيْنِ قُرْبٍ وَدَمٍ لَبْنَا خَالِصاً» فلم يكن خروج اللبن من بين القُرْبِ والدَمِ نجساً له، فسقط كل ما تعلّقوا به. وبالله تعالى التوفيق..

وقال بعضهم: يغسله رطباً على حديث سليمان بن يسار، ويحكّه يابساً على سائر الأحاديث.

قال علي: وهذا باطل؛ لأنه ليس في حديث سليمان أنه كان رطباً، ولا في سائر الأحاديث أنه كان يابساً، إلا في حديث الخولاني وحده، فحصل هذا القائل على الكذب والتحكيم، إذ زاد في الأخبار ما ليس فيها.

قال علي: وقد قال بعضهم: معنى «كنت أفركه» أي بالماء.

قال علي: وهذا كذب آخر وزيادة في الخبر، فكيف وفي بعض الأخبار - كما أوردنا - «يابساً يقرّيه».

قال علي: ولو كان نجساً لما ترك الله تعالى رسوله ﷺ يصلي به، ولا يخبره كما أخبره إذ صلى بتعليه وفيهما قدر فخلعهما، وقد ذكرناه قبل هذا بإسناده، وبالله تعالى التوفيق.

١٣٢- مسألة: وإذا أحرقت العذرة أو الميتة أو تغيرت فصارَت رماً أو تراباً، فكل ذلك طاهر، ويتمم بذلك التراب.

برهان ذلك أن الأحكام إنما هي على ما حكم الله تعالى بها فيه مما يقع عليه ذلك الاسم الذي به خاطبنا الله عز وجل،

عجب في الدنيا أعجب ممن يقول فيمن نص الله تعالى أنهم نجس إنهم طاهرون، ثم يقول في النبي الذي لم يأت قط بنجاسته نص أنه نجس، وكيفي من هذا القول سماعة. ومحمد الله على السلامة.

فإن قيل: قد ليح لنا نكاح الكتابيات ووطؤهن قلنا نعم، فأي دليل في هذا على أن لعابها وعرقها ودمها طاهر؟

فإن قيل: إنه لا يقدر على التحفظ من ذلك.

قلنا: هذا خطأ، بل يفعل فيما سبه من لعابها وعرقها مثل الذي يفعل إذا سبه بولها أو دما أو مائة فرجها ولا فرق، ولا حرج في ذلك، ثم هبك أنه لو صح لهم ذلك في نساء أهل الكتاب، من أين لهم طهارة رجالهم أو طهارة النساء والرجال من غير أهل الكتاب؟

فإن قالوا: قلنا ذلك قياساً على أهل الكتاب.

قلنا: القياس كله باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل، لأن أول بطلانه أن عليهم في طهارة الكتابيات جواز نكاحهن، وهذه العلة معدومة بإقرارهم في غير الكتابيات. والقياس عندهم لا يجوز إلا بعلّة جامعة بين الحكمين، وهذه علة مفرقة لا جامعة وبالله تعالى التوفيق.

وأما كل ما لا يحل أكله فهو حرام بالنص، والحرام واجب اجتنابه، وبعض الحرام حرام. وبعض الواجب اجتنابه واجب اجتنابه وروينا من طريق شعبة عن قتادة عن أبي الطفيل قال سمعت حذيفة بن أسيد يقول عن الدجال ولا يسخر له من المطايا إلا الحمائر فهو رجس على رجس، وقد قال أحمد بن حنبل: عرق الحمائر نجس.

وأما استثناء الضبع فلما:

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا مسدد حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن ميمون بن مهران عن ابن عباس قال: «نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخلب من الطير».

وبه إلى أبي داود حدثنا محمد بن عبد الله الخزازي حدثنا جرير بن حازم عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي عمار عن جابر بن عبد الله قال: «سألت رسول الله ﷺ عن الضبع، فقال: هو صيد ويجعل فيه كبش إذا صاده المخرم».

١٣٥- مسألة: وسور كل كافر أو كافرة وسور كل ما يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه من خنزير أو سبع أو حمار أهلي

فإذا سقط ذلك الاسم فقد سقط ذلك الحكم، وأنه غير الذي حكم الله تعالى فيه. والعدرة غير التراب وغير الرماد. وكذلك الخمر غير الخل، والإنسان غير الدم الذي منه خلق، والميتة غير التراب.

١٣٣- مسألة: ولعاب المؤمنين من الرجال والنساء -

الجنب منهم والخاصي وغيرهما - ولعاب الخيل وكل ما يؤكل لحمه، وعرق كل ذلك ودمعه، وسور كل ما يؤكل لحمه - طاهر مباح الصلاة به.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريضي حدثنا البخاري حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يحيى هو ابن سعيد القطان - حدثنا حميد حدثنا بكر عن أبي رافع «عن أبي هريرة أن النبي ﷺ لقيه في بعض طرق المدينة وأبو هريرة جنب، قال: فأنحست منه فذعبت فاعتسنت ثم جنب، فقال: أين كنت يا أبا هريرة؟ قال: كنت جنباً فكروفت أن أجالسك وأنا على غير طهارة قال: سبحان الله إن المؤمن لا يتنجس».

قال علي: وكل ما يؤكل لحمه فلا خلاف في أنه طاهر، قال الله تعالى: ﴿وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾ فكل حلال هو طيب، والطيب لا يكون نجساً بل هو طاهر، وبعض الطاهر طاهر بلا شك، لأن الكل ليس هو شيئاً غير أبعاضه إلى أن يأتي نص بتحريم بعض الطاهر فيوقف عنده، كالدمل والبول والرجيع، ويكون مستثنى من جملة الطاهر، ويبقى سائرهما على الطهارة وبالله تعالى التوفيق.

١٣٤- مسألة: ولعاب الكفار من الرجال والنساء -

الكتابيين وغيرهم - نجس كله.

وكذلك العرق منهم والدمع، وكل ما كان منهم، ولعاب كل ما لا يحل أكل لحمه من طائر أو غيره، من خنزير أو كلب أو هر أو سبع أو فار، حاشا الضبع فقط، وعرق كل ما ذكرنا ودمعه - حرام واجب اجتنابه.

برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ ويقتضي يجب أن بعض النجس نجس، لأن الكل ليس هو شيئاً غير أبعاضه.

فإن قيل: إن معناه نجس الدين، قيل: هبكم أن ذلك كذلك. أوجب من ذلك أن المشركين طاهرون؟ حاشا لله من هذا وما فهم قط من قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ مع قول نبيه ﷺ: «إن المؤمن لا يتنجس» أن المشركين طاهرون، ولا

استعمال الباطلي حيث استعمله ودان به.

وَقَالَ بعضُ القائلين: حكمُ المانعِ حكمُ اللحمِ المماسِّ له.

قَالَ عليٌّ: هذه دعوى بلا دليل وما كان هكذا فهو باطلٌ.

وأيضاً فإن كان أراد أن الحكمَ لهما واحدٌ في التحريمِ فقد كذب، لأن لحمَ ابنِ آدمٍ حرامٌ، وهم لا يحرّمون ما شربَ فيه أو أدخلَ فيه لسانه، وإن كان أراد في النجاسةِ والطهارةِ، فمن له بنجاسةِ الحيوان الذي لا يؤكل لحمه ما دام حياً؟ ولا دليل له على ذلك، ولا يكون نجساً إلا ما جاء النصُّ بأنه نجسٌ، وإلا فلو كان كلُّ حرامٍ نجساً لكان ابنُ آدمٍ نجساً.

وَقَالَ مالكٌ: سؤرُ الحمارِ والبغلِ وكلُّ ما لا يؤكل لحمه طاهرٌ كسؤرِ غيره ولا فرق.

قَالَ: وأما ما أكلَ الجيفَ - من الطيرِ والسباعِ - فإن شربَ من ماءٍ لم يتوضأ به. وكذلك الذباجُ التي تاكلُ النتنَ، فإن توضأَ به لم يعد إلا في الوقت، فإن شربَ شيءٌ من ذلك في لين، فإن تبيّن في متفاره قدرٌ لم يؤكل، وأما ما لم يَر في متفاره فلا بأس.

قَالَ ابنُ القاسمِ صاحبه: يتوضأ به إن لم يجدْ غيره ويتيممُ، إذا علم أنها تاكلُ النتنَ.

وَقَالَ مالكٌ: لا بأسٌ بلعابِ الكلبِ..

قَالَ عليٌّ: إيجابه الإعادة في الوقتِ خطأ على أصله، لأنه لا يخلو من أن يكون أدّى الطهارةَ والصلاةَ كما أمر، أو لم يؤدّها كما أمر، فإن كان أدّى الصلاةَ والطهارةَ كما أمر فلا يحملُ له أن يصلّيَ ظهريّن ليومٍ واحدٍ في وقتٍ واحدٍ وكذلك سائرُ الصلوات، وإن كان لم يؤدّها كما أمر فالصلاةُ عليه أبداً، وهي تؤدّى عنده بعدَ الوقتِ.

وقد قال بعضُ المتعصّبين له - إذ سئل بهذا السؤال - فقال: صلى ولم يصل، فلمّا أنكرَ عليه هذا ذكرَ قولَ الله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾.

قَالَ أبو محمّد عليٌّ: وهذا الاحتجاجُ بالآيةِ في غيرِ موضعها اقتبح من القولِ الموهومِ له بذلك، لأن الله أخبر أن رسوله ﷺ لم يرمِ إذ رمى، ولكنّه تعالى هو رماها. فهذا البائس الذي صلى ولم يصل، من صلاحها عنه؟ فلا بد للصلاة - إن كانت موجودةً منه - من أن يكون لها فاعلٌ، كما كان للرمايةِ رامٌ، وهو الخلاقُ عز وجل إذ وجودُ فعلٍ لا فاعلَ له محالٌ وضلالٌ، وليس من أقوال أهل التوحيد، وإن كانت الصلاةُ التي أمر بها غيرُ موجودةٍ منه فليصلها على أصلهم أبداً.

وَأَمَّا قولُ ابنِ القاسمِ: إنه إن لم يجدْ غيره يتوضأ به ويتيممُ

أو دجاجَ غلّي أو غيرَ غلّي - إذا لم يظهرْ هنالك للعابِ ما لا يؤكل لحمه أثرٌ - فهو طاهرٌ حلالٌ، حاشا ما ولغ فيه الكلبُ فقط، ولا يجبُ غسلُ الإناءِ من شيءٍ منه، حاشا ما ولغ فيه الكلبُ والمِر فقط.

برهانُ ذلك: أن الله تعالى حكمَ بطهارةِ الطاهرِ وتنجسِ النجسِ وتحريمِ الحرامِ وتحليلِ الحلالِ، وذمَّ أن تتعدّى حدوده، فكلُّ ما حكمَ الله تعالى أنه طاهرٌ فهو طاهرٌ، ولا يجوزُ أن ينتجسَ بملاقاةِ النجسِ؛ لأنَّ الله تعالى لم يوجبْ ذلك ولا رسولُ الله ﷺ وكلُّ ما حكمَ الله تعالى أنه نجسٌ فإنه لا يظهرُ بملاقاةِ الطاهرِ؛ لأنَّ الله تعالى لم يوجبْ ذلك ولا رسوله ﷺ وكلُّ ما أحله الله تعالى فإنه لا يحرّمُ بملاقاةِ الحرامِ؛ لأنَّ الله تعالى لم يوجبْ ذلك، ولا رسوله ﷺ.

وكلُّ ما حرّمه الله تعالى فإنه لا يحلُّ بملاقاةِ الحلالِ؛ لأنَّ الله تعالى لم يوجبْ ذلك ولا رسوله ﷺ. ولا فرق بين من ادّعى أن الطاهرَ ينتجسُ بملاقاةِ النجسِ. وأن الحلالَ يحرّمُ بملاقاةِ الحرامِ، وبين من عكس الأمرَ فقال: بل النجسُ يطهرُ بملاقاةِ الطاهرِ، والحرامُ يحلُّ بملاقاةِ الحلالِ، كلا القولين باطلٌ، بل كلُّ ذلك باقٍ على حكمِ الله عز وجل، يبي، إلا أن يأتي نصٌّ بخلاف هذا في شيءٍ ما فيوقفُ عنده ولا يتعدّى إلى غيره. فإذا شربَ كلُّ ما ذكرنا في إناءٍ أو أكلَ أو أدخلَ فيه عضواً منه أو وقع فيه فسؤره حلالٌ طاهرٌ ولا ينتجسُ بشيءٍ مما ماسَّه من الحرامِ أو النجسِ، إلا أن يظهرَ بعضُ الحرامِ في ذلك الشيءِ، وبعضُ الحرامِ حرامٌ كما قدّمنا. حاشا الكلبُ والمِر، فقد ذكرنا حكمَ رسولِ الله ﷺ والحمدُ لله ربّ العالمين.

وقَالَ أبو حنيفة: إن شربَ في الإناءِ شيءٌ من الحيوان الذي يؤكل لحمه فهو طاهرٌ، والوضوءُ بذلك الماءِ جائزٌ: الفرسُ والبقرُ والضأنُّ وغيرُ ذلك سواءً. وكذلك أسأرُ جميعِ الطيرِ، وما أكل لحمه وما لم يؤكلْ لحمه منها، والذباجُ المخلى وغيره، فإن الوضوءَ بذلك الماءِ جائزٌ وأكرهه، وأكلُ أسرارها حلالٌ، قال فإن شربَ في الإناءِ ما لا يؤكلْ لحمه من بغلٍ أو حمارٍ أو كلبٍ أو هرٍ أو سبعٍ أو خنزيرٍ فهو نجسٌ، ولا يبيزُّ الوضوءُ به، ومن توضأَ به أعادَ أبداً وكذلك إن وقع شيءٌ من لعابها في ماءٍ أو غيره، قال: وهذا وما لا يؤكلْ لحمه من الطيرِ سواءً في القياسِ، ولكني أدعُ القياسَ واستحسن.

قَالَ عليٌّ: هذا فرقٌ فاسدٌ. ولا نعلمُ أحداً قبله فرقَ هذا الفرق: ولئن كان القياسُ حقاً فلقد أخطأ في تركه الحق، وفي استحسانِ خلافِ الحق، ولئن كان القياسُ باطلاً، فلقد أخطأ في

ويبيع ما كان جائزاً يبيع قبل ذلك حلالاً، ولا معنى لتبيين أمره، وهو بمنزلة ما وقع فيه خطأ أو بصادق إلا أن الباطل في الماء الراكد الذي لا يجري حرام عليه الوضوء بذلك الماء والاعتسالة به لفرض أو لغیره، وحكمه التيمم إن لم يجد غيره. وذلك الماء طاهر حلال شره له ولغيره، إن لم يغير البول شيئاً من أوصافه. وحلال الوضوء به والغسل به لغیره. فلو أحدث في الماء أو بال خارجاً منه ثم جرى البول فيه فهو طاهر، يجوز الوضوء منه والغسل به ولغيره، إلا أن يغير ذلك البول أو يحدث شيئاً من أوصاف الماء، فلا يجوز احتياط استعماله أصلاً له ولا لغیره. وحاشا ما وقع فيه الكلب فإنه يهرق ولا بد كما قدمنا في بابيه، وحاشا السمن يقع فيه الفأر ميتاً أو يموت فيه أو يخرج منه حيّاً ذكرراً كان الفأر أو أنثى صغيراً أو كبيراً - فإنه إن كان ذائباً حين موت الفأر فيه، أو حين وقوعه فيه ميتاً أو خرج منه حيّاً أهرق كله - ولو أنه ألف الف قطار أو أقل أو أكثر - ولم يحل الانتفاع به بعد ذلك أو لم يجمد وإن كان حين موت الفأر فيه أو وقوعه فيه ميتاً جامداً وأصل جوده، فإن الفأر يؤخذ منه وما حوله ورمي، والباقي حلال أكله وبيعه والأدهان به قل أو كثر، وحاشا الماء فلا يحمل بيعه لنهي النبي ﷺ عن ذلك على ما ذكر في البيوع إن شاء الله تعالى.

برهان ذلك: ما ذكرنا قبل من أن كل ما أحل الله تعالى وحكم فيه بأنه طاهر فهو كذلك أبداً ما لم يأت نص آخر بتحريمه أو نجاسته.

وكل ما حرم الله تعالى أو نجسه فهو كذلك أبداً ما لم يأت نص آخر بإباحته أو تطهيره، وما دعا هذا فهو تعدد حدود الله تعالى.

وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَاماً وَحَلَالاً قُلْ أَلَّهُ أَذُنُ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾.

وصح بهذا يبين أن الطاهر لا ينجس بملاقاة النجس، وأن النجس لا يطهر بملاقاة الطاهر. وأن الحلال لا يجرم بملاقاة الحرام والحرام لا يحل بملاقاة الحلال بل الحلال حلال كما كان والحرام حرام كما كان، والطاهر طاهر كما كان والنجس نجس كما كان، إلا أن يرد نص بإحالة حكم من ذلك فسمعاً وطاعة. وإلا فلا.

إذا علم أنها تاكل التتر فمتناقص، لأنه إما ماء، وإما ليس ماء، فإن كان ماء فإنه لئن كان يجزئ الوضوء به إذا لم يجد غيره، فإنه يجزئ وإن وجد غيره، لأنه ماء، وإن كان لا يجزئ إذا وجد غيره، فإنه لا يجزئ إذا لم يجد غيره إن كان ليس ماء، لأنه لا يعوض من الماء إلا التراب، وإدخال التيمم في ذلك خطأ طاهر، لأن التيمم لا يحل ما دام يوجد ماء يجزئ به الوضوء.

وقال الشافعي: سور كل شيء من الحيوان - الحلال أكله والحرام أكله - طاهر. وكذلك لعبابه حاشا الكلب والخنزير، واحتج لقوله هذا بعض أحكامه بأنه قاس ذلك على أسارى بني آدم ولعابهم، فإن خومهم حرام، ولعابهم وأسارهم كل ذلك طاهر.

قال علي: القياس كله باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل، لأن قياس سائر السباع على الكلب - الذي لم يجرم إلا أنه من جملتها، ويعموم تحريم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ لحكم كل ذي ناب من السباع فقط، فدخل الكلب في جملتها بهذا النص، ولولاه لكان حلالاً - أول من قياسها على ابن آدم الذي لا علة تجمع بينه وبينها، لأن بني آدم متعددون، والسباع وسائر الحيوان غير متعددين، وإنشأ بني آدم حلالاً لذكورهم بالتزويج المباح، وتملك اليمين المباح للوطء، وليس كذلك إناث سائر الحيوان، والباشئ نساء بني آدم حلال، وليس كذلك الباشئ إناث السباع والأترن، فظهر خطأ هذا القياس يبين.

فإن قالوا: تستأها على الهر.

فيلهم: وما الذي أوجب أن تقيسوها على الهر دون أن تقيسوها على الكلب؟ لا سيما وقد قسم الخنزير على الكلب ولم تقيسوه على الهر، كما قسم السباع على الهر، هذا لو سلم لكم أمر الهر، وكيف والنص الثابت - الذي هو أثبت من حديث حميدة عن كبشة - وقد ورد ميتاً لوجوب غسل الإناث من ولوغ الهر، فهذه مقاييس أصحاب القياس كما ترى. والحمد لله رب العالمين على عظيم نعمه.

١٣٦ - مسألة: وكل شيء مائع - من ماء أو زيت أو

أو سمن أو لبن أو ماء ورد أو عسل أو مرق أو طيب أو غير ذلك، أي شيء كان، إذا وقعت فيه نجاسة أو شيء حرام يجب اجتنابه أو ميتة، فإن غير ذلك لو ما وقع فيه أو طعمه أو ريحه فقد فسد كله وحرم أكله، ولم يجز استعماله ولا بيعه، فإن لم يغير شيئاً من لون ما وقع فيه ولا من طعمه ولا من ريحه، فذلك المائع حلال أكله وشره واستعماله - إن كان قبل ذلك كذلك - والوضوء حلال بذلك الماء، والتطهر به في الغسل أيضاً كذلك،

أثر.

وهكذا كل شيء، والأحكام للأسماء والأسماء تابعة للصفات التي هي جزء ما هي فيه المرفوق بين أنواعه.

وأما إباحة بيعه والاستصباح به، فلأنما بيع الجرم الحلال لا ما مزجه من الحرام، وبيع الحلال حلال كما كان قبل ومن ادعى خلاف ذلك فعليه الدليل.

ومن أجل بيع المائعات تقع فيها النجاسة والانتفاع بها: علي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وأبو موسى الأشعري وأبو سعيد الخدري والقاسم وسالم وعطاء والليث وأبو حنيفة وسفيان وإسحاق وغيرهم.

فإن قيل: فإن في الناس من يحرّم ذلك ولا يستجيز أن يأخذه ولو أعطيه بلا ثمن، فكتمان ذلك غش، والغش حرام، والذين النصيحة قلنا نعم، كما أن أكثر الناس لا يستسهل أن يأخذ مائعة وقعت فيه خطئة مجذوم، أو أدخل فيه يده، ولو أعطيه بلا ثمن، وهذا عند الجامدين من خصوصنا لا معنى له، وليس شيء من هذا غشاً، إنما الغش ما كان في التبيين، والنصيحة كذلك، لا في الظنون الكاذبة المخالفة لأمر الله تعالى.

على أن في القائلين أن يقول بأن البصاق نجس ثمن هو أفضل من الأرض علوة من مثل من قلده هؤلاء المتأخرون.

كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عبد البصير أخبرنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الحشفي حدثنا محمد بن المتنى حدثنا أبو عامر العقدي حدثنا سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ربيع بن حراش عن سلمان هو الفارسي صاحب رسول الله ﷺ - قال: إذا بصقت على جلدك وأنت متوضئ فإن البصاق ليس بطاهر فلا تصل حتى تغسله.

قال ابن المتنى: وحدثنا محمد بن يزيد الحارثي عن التيمي عن المغيرة بن قيس عن إبراهيم النخعي قال: البصاق بمنزلة العذرة، ولكن لا حجة في أحد من الناس مع رسول الله ﷺ.

فأما حكم البائل فلما:

حدثنا أحمد بن القاسم حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم حدثنا جدي قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن وضاح حدثنا حماد بن يحيى البلخي حدثنا سفيان بن عيينة عن أيوب هو السخستاني عن محمد بن أبي سيرين - عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل بيته».

ولو نتجس الماء بما يلاقيه من النجاسات ما طهر شيء أبداً، لأنه كان إذا صب على النجاسة لغسلها ينجس على قولهم ولا بد، وإذا نتجس وجب تطهيره.

وهكذا أبداً، ولو كان كذلك لنتجس البحر والأنهار الجارية كلها؛ لأنه إذا نتجس الماء الذي خالطته النجاسة وجب أن ينتجس الماء الذي يماسه أيضاً، ثم يجب أن ينتجس ما مسه أيضاً كذلك أبداً، وهذا لا غلص منه.

فإن قالوا في شيء من ذلك: لا ينتجس. تركوا قولهم ورجعوا إلى الحق وتناقضوا، وفي إجماعهم معنا على بطلان ذلك وعلى تطهير المخرج والدّم في الفم والثوب والجسم إقرار بأنه لا نجاسة إلا ما ظهرت فيه عين النجاسة، ولا يجوز إلا ما ظهر فيه عين المنصوص على تحريمه فقط، وسائر قولهم فاسد.

فإن فرقوا بين الماء الوارد وبين الذي تردده النجاسة. زادوا في التخليط بلا دليل.

وأما إذا تغير لون الحلال الطاهر - بما مزجه من نجس أو حرام - أو تغير طعمه بذلك، أو تغير - وبمع ذلك، فإنما حيث لا تقدر على استعمال الحلال إلا باستعمال الحرام، واستعمال الحرام في الأكل والشرب وفي الصلاة حرام كما قلنا، ولذلك وجب الانتفاع منه، لا لأن الحلال الطاهر حرم ولا نتجست عينه، ولو قدرنا على تخليص الحلال الطاهر من الحرام والنجس، لكان حلالاً بحسبه.

وكذلك إذا كانت النجاسة أو الحرام على جرم طاهر فازلناها، فإن النجس لم يظهر والحرام لم يجل، لكنه زایل الحلال الطاهر، فقدرنا على أن نستعمله حيثنؤ حلالاً طاهراً كما كان.

وكذلك إذا استحالت صفات عين النجس أو الحرام، فبطل عنه الاسم الذي به ورد ذلك الحكم فيه، وانتقل إلى اسم آخر وارد على حلال طاهر، فليس هو ذلك النجس ولا الحرام، بل قد صار شيئاً آخر ذا حكم آخر ذا حكم آخر.

وكذلك إذا استحالت صفات عين الحلال الطاهر، فبطل عنه الاسم الذي به ورد ذلك الحكم فيه، وانتقل إلى اسم آخر وارد على حرام أو نجس، فليس هو ذلك الحلال الطاهر، بل قد صار شيئاً آخر ذا حكم آخر كالصبر يصير خراً، أو الحجر يصير خلا، أو لحم الخنزير تأكله دجاجة يستحيل فيها لحم دجاج حلالاً وكالماء يصير بولاً، والطعام يصير عذرة، والعذرة والبول تدهن بهما الأرض فيعودان ثمرة حلالاً، ومثل هذا كثير، وكقطعة ماء تقع في خر أو تقطّع خر تقع في ماء، فلا يظهر لشيء من ذلك

عبد الواحد فموافقة لما كنا نكوش عليه لو لم ير ذلك شيء من هذه الرواية؛ لأن الأصل إباحة الانتفاع بالسمن وغيره، لقول الله تعالى: ﴿خَلَقْنَاكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾.

وأما رواية عبد الرزاق فشرع وأرد وحكم زائد ناسخ للإباحة المتقدمة يبين لا شك فيه، وغر على يقين من أن الله تعالى لو أعاد حكم المنسوخ وبطل حكم الناسخ لبيّن ذلك بياناً يرفع به الإشكال، قال الله تعالى: ﴿يُشِيرُ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ فبطل حكم رواية عبد الواحد بيقين لا شك فيه، وبالله تعالى التوفيق.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عبد البصير حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الخشني حدثنا محمد بن المتي حدثنا محمد بن فضيل حدثنا عطاء بن السائب عن مسرة النهدي عن علي بن أبي طالب عليه السلام في الفارة إذا وقعت في السمن فماتت فيه - قال: إن كان جامداً فاطرحها وما حولها وكلّ بقرتها، وإن كان ذائباً فاهرقه.

قال علي: والمأخوذ مما حولها هو أقل ما يمكن أن يؤخذ وأرقه غلطاً، لأن هذا هو الذي يقع عليه اسم ما حولها، وأما ما زاد على ذلك فمن المأمور بأكله والنهي عن تضييعه.

فإن قيل: فقد روي: «خُدُوا مِمَّا حَوْلَهَا قَدْرَ الْكَفِّ» قيل: هذا إنما جاء رسلاً من رواية أبي جابر البياضي - وهو كذاب - عن ابن المسيب فقط، ومن رواية شريك بن أبي نمر - وهو ضعيف - عن عطاء بن يسار، وشريك ضعيف، ولا حجة في مرسل ولو رواه الثقات، فكيف من رواية الضعفاء.

ولا يجوز أن يحكم لغیر الفار في غير السمن، ولا للفسار في غير السمن ولا لغیر الفارة في السمن يحكم الفار في السمن، لأنه لا نص في غير الفار في السمن، ومن المحال أن يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم حكماً في غير الفار في غير السمن ثم يسكت عنه ولا يخبرنا به، ويكنا إلى علم الغيب والقلوب بما لا نعلم على الله تعالى، وما يعجز عليه السلام قط عن أن يقول لسو أراد: إذا وقع النجس أو الحرام في المائع فافعلوا كذا، حاشا لله من أن يدع عليه السلام بيان ما أمره ربه تعالى بتبليغه هذا هو الباطل المقطوع على بطلانه بلا شك.

فإن قيل: فإنه قد روي «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة وقعت في وذلك فقال عليه السلام: اطرحوها ومما حولها إن كان جامداً، قيل: وإن كان مائعا؟ قال: فانتفعوا به ولا تأكلوه».

قلنا: هذا لم يروه أحد إلا عبد الجبار بن عمر، وهو لا

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود حدثنا أحمد بن سعيد بن حزم حدثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا أبي حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن أيوب عن عمار بن سريين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا يَبْرَأُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ».

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود حدثنا أحمد بن سعيد بن حزم حدثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا أبي حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن أيوب عن عمار بن سريين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا يَبْرَأُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ».

فلو أراد عليه السلام أن ينهى عن ذلك غير الباتل لما سكنت عن ذلك عجزاً ولا نسياناً ولا تعنتاً لأن بانه يكلفنا علم ما لم يده لنا من الغيب، فأما أمر الكلب فقد مضى الكلام فيه.

وأما السمن، فإن حمام بن أحمد: قال: حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الذبيري حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفارة تقع في السمن قال: إذا كان جليداً فألقوها ومما حولها وإن كان مائعا فلا تقربوه».

قال عبد الرزاق: وقد كان معمر يذكره أيضاً عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن ميمونة قال: وكذلك حدثناه ابن عيينة.

قال علي: الفارة والحية والدجاجة والحمامة والعرس أسماء كل واحد منها يقع على الذكر في لغة العرب وقوعه على الأنثى، وفي قوله صلى الله عليه وسلم: «ألقوها ومما حولها» برهان بأنها لا تكون إلا ميتة، إذ لا يمكن ذلك من الحية.

فإن قيل: فإن عبد الواحد بن زياد روى عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة هذا الخبر فقال: «وإن كان ذائبا أو مائعا فاستنصخوا به أو قال: فانتفعوا به».

قلنا وبالله تعالى التوفيق: عبد الواحد قد شك في لفظة الحديث فصح أنه لم يضبطه ولا شك في أن عبد الرزاق أحفظ لحديث معمر.

وأيضاً فلم يختلف عن معمر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة.

ومن لم يختلف عليه أحق بالضبط ممن اختلف عليه. وأما الذي نعتد عليه في هذا فهو أن كلا الروايتين حق، فأما رواية

وشيء، صبَّه ابنُ معِينٍ والبخاريُّ وأبو داود والنسائيُّ وغيرهم.

وأيضاً فليس فيه إلا الفأرُ في السودك فقط، وقد قيل: إنَّ الودك في اللَّغَةِ للسَّمينِ والمُرَقِ خاصَّةً والدَّسمِ للشَّحمِ.

وقال أبو حنيفة: إن وقعت خمرٌ أو ميتةٌ أو يولٌ أو عذرةٌ أو نجاسةٌ في ماءٍ راكٍ نجسَ كله قَلَّتِ النجاسةُ أو كثرت، ووجبَ هرقه كله ولم تجزِ صلاةٌ من توضأَ منه أو اغتسلَ منه، ولم يحلَّ شربه كثيرُ ذلك الماءِ أو قلَّ، إلا أن يكونَ إذا حركَ أحدُ طرفيه لم يتحرك الآخر، فإنه طاهرٌ حيتلي.

وجائزُ التطهُرِ به وشربه، فإن وقعت كذلك في مانعٍ غيرِ الماءِ حرَّم أكله وشربه وجائزُ الاستِصباحِ به والانتفاعُ به وبيعُه، فإن وقعت النجاسةُ أو الحرامُ في بئرٍ، فإن كانَ ذلك عصفوراً فماتت، أو فأرةً فماتت، فأخرجها، فإن البئرَ قد تنجست، وطهورها أن يستقى منها عشرونَ دلواً والباقي طاهرٌ.

وقال محمد بن الحسن: يترجى الأكثرُ من ذلك الماءِ أو من عشرينَ دلواً.

وقال أبو يوسف: لو ماتت فأرةٌ في خابيةٍ فرميت الفأرةُ في بئرٍ ورميَ الماءُ في بئرٍ أخرى، فإن الفأرةَ تخرجُ ويخرجُ معها عشرونَ دلواً فقط ويخرجُ من الماءِ من البئرِ الأخرى مثلُ الماءِ الذي رميَ فيها وعشرونَ دلواً زيادةً فقط، فلو أن فأرةً وقعت في بئرٍ فأخرجت وأخرجَ معها عشرونَ دلواً، ثم رميت الفأرةَ وتلك العشرونَ دلواً معها في بئرٍ أخرى فإنه يخرجُ الفأرةَ وعشرونَ دلواً فقط.

قالوا: فلو مات في الماءِ ضفدعٌ أو ذبابٌ أو زنبورٌ أو عقربٌ أو خنفساءٌ أو جرادٌ أو غلٌ أو صرَّارٌ أو سمكٌ طغفاً أو كلُّ ما لا دمَ له، فإن الماءَ طاهرٌ جائزُ الوضوءُ به والغسلُ، والسمكُ الطافي عندهم لا يحلُّ أكله.

وكذلك إن مات كلُّ ذلك في مانعٍ غيرِ الماءِ فهو طاهرٌ حلالٌ أكله، قالوا: فإن ماتت في الماءِ أو في مائعٍ غيره حيةٌ فقد تنجسَ ذلك الماءُ وذلك المائعُ، لأنَّ لها دمًا، فإن ذبحَ كلبٌ أو حمارٌ أو سبعٌ ثم رميَ كلُّ ذلك في راكٍ لم ينتجسَ ذلك الماءُ، وإن ذلك اللحمُ حرامٌ لا يحلُّ أكله.

وهكذا كلُّ شيءٍ إلا الخنزيرَ وابنَ آدمَ، فإنهما وإن ذبحا ينجسان الماءَ.

قال علي: فمن يقول هذه الأقوال - التي كثيرٌ مما يأتي به المبرسمُ أشبه منها - ألا يستحي من أن ينكرَ على ما أتبعَ أوامرَ رسولِ الله ﷺ وموجباتِ العقولِ في فهمِ ما أمرَ الله تعالى به على لسانِ نبيه ﷺ ولم يتعدَ حدودَ ما أمرَ الله تعالى به ولكن ما رأينا سنةً مضاعفةً، ولا ومعها بدعةٌ مذمومةٌ. وهذه أقوالٌ لو أتبعَ ما فيها من التخليطِ لقامَ في بيانِ ذلك سفرٌ ضخيمٌ، إذ كلُّ فصلٍ منها

شئ، صبَّه ابنُ معِينٍ والبخاريُّ وأبو داود والنسائيُّ وغيرهم.

وأيضاً فليس فيه إلا الفأرُ في السودك فقط، وقد قيل: إنَّ الودك في اللَّغَةِ للسَّمينِ والمُرَقِ خاصَّةً والدَّسمِ للشَّحمِ.

وقال أبو حنيفة: إن وقعت خمرٌ أو ميتةٌ أو يولٌ أو عذرةٌ أو نجاسةٌ في ماءٍ راكٍ نجسَ كله قَلَّتِ النجاسةُ أو كثرت، ووجبَ هرقه كله ولم تجزِ صلاةٌ من توضأَ منه أو اغتسلَ منه، ولم يحلَّ شربه كثيرُ ذلك الماءِ أو قلَّ، إلا أن يكونَ إذا حركَ أحدُ طرفيه لم يتحرك الآخر، فإنه طاهرٌ حيتلي.

وجائزُ التطهُرِ به وشربه، فإن وقعت كذلك في مانعٍ غيرِ الماءِ حرَّم أكله وشربه وجائزُ الاستِصباحِ به والانتفاعُ به وبيعُه، فإن وقعت النجاسةُ أو الحرامُ في بئرٍ، فإن كانَ ذلك عصفوراً فماتت، أو فأرةً فماتت، فأخرجها، فإن البئرَ قد تنجست، وطهورها أن يستقى منها عشرونَ دلواً والباقي طاهرٌ.

فإن كانت دجاجةً أو سنوراً فأخرجها حينَ ماتا فطهورها أربعونَ دلواً والباقي طاهرٌ، فإن كانت شاةً فأخرجت حينَ ماتت أو بعدما انتفخت أو تنفسخت، أو لم تخرج الفأرةُ ولا العصفورُ ولا الدجاجةُ أو السنورُ إلا بعدَ الانتفاخِ أو الانفساخِ، فطهورُ البئرِ أن تترجَ، وحدُّ الترجِ عندُ أبي حنيفةٍ وأبي يوسفَ أن يغلبه الماءُ، وعندَ محمد بنِ الحسنِ ما تادلو، فلو وقع في البئرِ سنورٌ أو فأرٌ أو حنشٌ فأخرجَ ذلك وهيَ أحياءٌ، فالماءُ طاهرٌ يتوضأُ به، ويستحبُّ أن يترجَ منها عشرونَ دلواً، فلو وقع فيها كلبٌ أو حمارٌ فأخرجها حينَ فلا بدُّ من نزحِ البئرِ حتَّى يغلبهم الماءُ، فلو بالث شاةٌ في البئرِ وجبَ نزحها حتَّى يغلبهم، قلَّ البولُ أو كثُرَ وكذلك لو يالَ فيها بعيرٌ عندهم، فلو وقع فيها بعرتان من بعيرِ الإبلِ أو بعيرِ الغنمِ لم يضرها ذلك. وكذلك لو وقع في الماءِ خسرٌ حمامٌ أو خسرٌ عصفورٌ لم يضره.

قال أبو حنيفة: من توضأَ من بئرٍ ثم أخرجَ منها ميتةً: فأرةً أو دجاجةً أو نحو ذلك فإن كانت لم تنفسخْ أعادَ صلاةً يومَ وليلةٍ، وإن كانت قد انفسختْ أعادَ صلاةً ثلاثةَ أيامٍ ليلاليها، فإن كان طائراً رآه وقع في البئرِ، فإن أخرجَ ولم ينفثْ لم يعدوا شيئاً وإن أخرجَ منفثاً أعادوا صلاةً ثلاثةَ أيامٍ ليلاليها.

فإن رميَ شيءٌ من خمرٍ أو دمٍ في بئرٍ نزحت كلها، فلو رميَ في بئرٍ عظمٌ ميتٌ، فإن كانَ عليه لحمٌ أو دمٌ تنجست البئرُ كلها ووجبَ نزحها، فإن لم يكنْ عليه دمٌ أو لحمٌ لم تنجسْ البئرُ، إلا أن يكونَ عظمٌ خنزيرٍ أو شعرةٌ واحدةٌ من خنزيرٍ، فإن البئرَ كلها تنجسُ ويجبُ نزحها، كانَ عليهما لحمٌ أو دسمٌ أو لم يكنْ.

الفارة أربعون دلواً وفي السّور أربعون دلواً، وقال الشعبي في الدّجاجة سبعون دلواً، وقال حماد بن أبي سليمان في السّور ثلاثون دلواً، وفي الدّجاجة ثلاثون دلواً.

وقال سلمة بن كهيل: في الدّجاجة أربعون دلواً.

وقال الحسن: في الفارة أربعون دلواً.

وقال عطاء: في الفارة عشرون دلواً، وفي الشاة عموث في البئر أربعون دلواً، فإن نفضت فمائة دلو أو تنزح، وفي الكلب يغم في البئر، إن أخرج منها حياً عشرون دلواً، فإن مات فأخرج حين موته فسّور دلواً، فإن نفض فمائة دلو أو تنزح.

فهل من هذه الأقوال قول يوافق أقوال أبي حنيفة وأصحابه إلا قول عطاء في الفارة دون أن يقسم تقسيم أبي حنيفة، وقول إبراهيم في السّور دون أن يقسم أيضاً تقسيم أبي حنيفة، فلم يحصلوا إلا على خلاف الصحابة والتابعين كلهم فلا تعلق بشيء من السّنن أو المقاييس.

ومن عجيب ما أوردا عنهم قولهم في بعض أقوالهم: إن ماء وضوء المسلم الطاهر التّظيف اغتسل من الفارة الميتة ولو أوردا التّشيع عليهم بالحق لألزمتهم ذلك في وضوء رسول الله ﷺ فإما أن يتركوا قولهم وإما أن يخرجوا عن الإسلام أو في وضوء أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم. وقولهم: إن حركة طرفه أو يتحرك الطرف الآخر، فليت شعري هذه الحركة بماذا تكون أيا صبع طفل، أم بنية، أو يعود مغزل، أو يعود عائش، أو يوقوع قيل، أو بمصاصة صغيرة أو بحجر متنجس، أو بانهدام جرف؟ نعمد الله على السلامة من هذه التّخاليط، لا سيما فرقهم في ذلك بين الماء وسائر المائعات.

فإن ادّعوا فيه إجماعاً قلنا لهم: كذبتم، هذا ابن الماجشون يقول: إن كل ماء أصابته نجاسة فقد تنجس، إلا أن يكون غديراً إذا حرك وسطه لم تتحرك أطرافه.

وقال مالك: في البئر تقع فيها الدّجاجة فتموت فيها: إنّه ينزف إلا أن تغلبهم كثرة الماء، ولا يؤكل طعام عجن به، ويغسل من الثياب ما غسل به، ويعيد كل من توضأ بذلك الماء أو اغتسل به صلاة صلاها ما كان في الوقت.

قال فإن وقعت في البئر الوزغة أو الفارة فماتت إنّه يستقي منها حتى تطيب، ينزفون منها ما استطاعوا، فلو وقع حشر في ماء فإن من يتوضأ منه بعيد في الوقت فقط، فلو وقع شيء من ذلك في مائع غير الماء لم يجل أكله، تغتبر أو لم يتغتبر، فإن بل في الماء خبز لم يجر الوضوء منه، وأعاد من توضأ به أبداً، فلو تغتبر الماء من

مصبية في التحكم والفساد والتّناقص، وإنّها أقوال لم يقلها قط أحد قبلهم، ولا لها حظ من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا من قياس يعقل، ولا من رأي سديد، ولا من باطل مطرد، ولكن من باطل متخاذل في غاية السّخافة. والعجب أنّهم مؤهّبوا برواية عن ابن عباس وابن الزبير: أنّهما نزحاً زمزم من زنجي مات فيها، وعن علي بن أبي طالب عليه السلام وعن إبراهيم النخعي وعطاء والشّعي والحسن وحماد بن أبي سليمان وسلمة بن كهيل.

قال علي بن أحمد: وكل ما روي عن هؤلاء الصحابة وهؤلاء التابعين رضي الله عنهم فمخالفة لأقوال أبي حنيفة وأصحابه.

أما عليّ فإننا روينا عنه أنّه قال في فارة وقعت في بئر فماتت: إنّه ينزح ماؤها، وإنه قال في فارة وقعت في بئر فقطعت: يخرج منها سبع دلاء، فإن كانت الفارة كهيتها لم تنقطع ينزح منها دلو أو دلوان، فإن كانت متنة ينزح من البئر ما ينهب الرّيح، وهاتان الروايتان ليست واحدة منهما قول أبي حنيفة أصلاً.

وأما الرواية عن ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما، فلو صح ذلك عن النبي ﷺ لم يجب بذلك فرض نزح البئر عما يقع فيها من النجاسات، فكيف عمن دونه عليه السلام، لأنّه ليس فيه أنّهما أوجبا نزحها ولا أمرا به، وإنما هو فعل منهما قد يفعلان عن طيب النفس، لا على أن ذلك واجب، فبطل تعلّقهم بفعل ابن عباس وابن الزبير.

وأيضاً فإن في الخبر نفسه أنّه قيل لابن عباس: قد غلبنا عين من جهة الحجر، فأعطاهم كساء خز فحشروه فيها حتى نزحوا، وليس هذا قول أبي حنيفة وأصحابه، لأن حد النزح عند أبي حنيفة أن يغلبهم الماء فقط، وعند عمير ماتا دلو فقط، وعند أبي يوسف فقول أبي حنيفة، فمن أضل ممن يجتج تجبر - يقضي بأنّه حجة على من لا يراه حجة - ثم يكون الحجج به أوّل مخالف لما احتج فكيف ولو صح أنّهما رضي الله عنهما أمرا بنزحها لما كان للحقّيقين في ذلك حجة، لأنّه لا يجوز أن يظن بهم، إلا أن زمزم تغتبر بموت الزنجي وهذا قولنا.

ويؤيد هذا صحة الخبر عن ابن عباس الذي رويناها من طريق وكيع عن زكرياة بن أبي زائدة عن الشّعي عن ابن عباس: أربع لا تنجس، الماء والثوب والإنسان والأرض.

وقد روينا عن عمر بن الخطّاب أن الله جعل الملة طهوراً. **وأما** التابعون المذكورون، فإن إبراهيم النخعي قال: في

النجاسة المذكورة أو من شيء طاهر، أعاد من توضعاً به وصلى أبداً، فلو مات شيء من خشاش الأرض في ماء أو في طعام أو شراب أو غير ذلك لم يضره، ويؤكل كل ذلك ويشرب، وذلك نحو الزبيب والعقرب والصبرار والحنفاء والسرطان والضفدع وما أشبه ذلك.

وقال ابن القاسم صاحبه: قليل الماء يفسد قليل النجاسة، ويتيمم من لم يجد سواها، فإن توضعاً وصلى به لم يعد إلا في الوقت.

قال علي: إن كان فرق بهذا القول بين ما ماتت فيه الوزغة والفارغة وبين ما ماتت فيه الدجاجة فهو خطأ، لأنه قول بلا برهان، وإن كان ساوياً بين كل ذلك فقد تناقض قوله، إذ منع من أكل الطعام المعمول بذلك الماء، وإذا أمر بغسل ما منه من الثياب، ثم لم يأمر بإعادة الصلاة إلا في الوقت، وهذا عنده اختيار لا إيجاب، فإن كانت الصلاة التي يأمره بأن يأتي بها في الوقت تطوعاً عنده، فأي معنى للتطوع في إصلاح ما فسد من صلاة الفريضة؟

فإن قال إن لذلك معنى.

قيل له: فما الذي يفسد ذلك المعنى إذا خرج الوقت؟ وما الوجه الذي رغبتموه من أجله أن يتطوع في الوقت، ولم ترغبه في التطوع بعد الوقت؟ وإن كانت الصلاة التي يأمره أن يأتي بها في الوقت فرضاً، فكيف يجوز أن يصلي ظهرين ليسم واحد في وقت واحد؟ وما الذي أسقطها عنه إذا خرج الوقت؟ وهو يرى أن الصلاة الغرض يؤذيها التارك لها فرضاً ولا بد وإن خرج الوقت.

ثم العجب من تفريق أبي حنيفة ومالك بين ما لا دم له يموت في الماء وفي المائعات وبين ما له دم يموت فيها وهذا فرق لم يأت به قط قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا قول صاحب ولا قياس ولا معقول، والعجب من تحديدهم ذلك بما له دم وبالعيان ندرى أن البرغوث له دم والذباب له دم.

فإن قالوا: أردنا ما له دم سائل، قيل: وهذا زائد في العجب ومن أين لكم هذا التقسيم بين الدماء في الميئات؟ وأنتم مجمعون معنا ومع جميع أهل الإسلام على أن كل ميتة فهي حرام، وبذلك جاء القرآن، والبرغوث الميت والذباب الميت والعقرب الميت والحنفاء الميت بلا خلاف من أحد، فمن أين وقع لكم هذا التفريق بين أصناف الميئات المحرمة؟ فقال بعضهم: قد أجمع المسلمون على أكل الباقلاء المطبوخ وفيه الدقش الميت، وعلى أكل العسل وفيه النحل الميت وعلى أكل الخل وفيه

الذود الميت، وعلى أكل الجبن والتين كذلك، وقد أمر رسول الله ﷺ بمثل الذباب في الطعام.

قيل لهم وبالله تعالى التوفيق: إن كان الإجماع صح بذلك كما ادعيتم، وكان في الحديث المذكور دليل على جواز أكل الطعام يموت فيه الذباب كما زعمتم، فلن وجه العمل في ذلك أحد وجهين:

إما أن تقتصروا على ما صح به الإجماع من ذلك وجاء به الخبر خاصة، ويكون ما عدا ذلك بخلافه، إذ أصلكم أن ما لا قس الطهارة من الأغناس فإنه ينجسها، وما خرج عن أصله عندكم فإنكم لا ترون القياس عليه سائفاً أو تقيسوا على الذباب كل طائر، وعلى الدقش كل حيوان ذي أرجل، وعلى الذود كل مناس.

ومن أين وقع لكم أن تقيسوا على ذلك ما لا دم له؟ فاعظام مرتين:

إحداهما أن الذباب له دم.

والثانية اقتصاركم بالقياس على ما لا دم له، دون أن تقيسوا على الذباب كل ذي جناح أو كل ذي روح.

فإن قالوا: قسنا ما عدا ذلك على حديث الفار في السمن.

قيل لهم: ومن أين لكم عموم القياس على ذلك الخبر؟ فها قسم على الفار كل ذي ذنب طويل، أو كل حشرة من غير السباع وهذا ما لا انفصال لهم منه أصلاً والعجب كله من حكمهم أن ما كان له دم سائل فهو النجس، فيقال لهم: فأي فرق بين تحريم الله تعالى الميتة وبين تحريم الله تعالى الدم؟ فمن أين جعلتم النجاسة للدم دون الميتة؟ وأغرب ذلك أن الميتة لا دم لها بعد الموت فظهر فساد قولهم بكل وجه.

وأما قول ابن القاسم فظاهر الخطأ، لأنه رأى التيمم أولى من الماء النجس. فوجب أن المستعمل له ليس متوضئاً، ثم لم ير إعادة على من صلى كذلك إلا في الوقت، وهو عنده مصل غير وضوء.

وقال الشافعي: إذا كان الماء غير جار، فسواء البئر والإناء والبقعة وغير ذلك إذا كان أقل من خمسمائة رطل بالبغدادي، بما قل أو كثر، فإنه ينجسه كل نجس وقع فيه وكل ميتة، سواء ما له دم سائل وما ليس له دم سائل، كل ذلك ميتة نجس يفسد ما وقع فيه، فإن كان خمسمائة رطل لم ينجسه شيء مما وقع فيه إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه فإن كان ذلك في مائع غير الماء نجس كله وحرم استعماله كثيراً كان أو قليلاً.

وقال أبو ثور صاحبه: جميع المائعات بمنزلة الماء، إذا كان المائع خمسمائة رطل لم ينجسه شيء مما وقع فيه، إلا أن يغير لونه أو طعمه أو ريحه، فإن كان أقل من خمسمائة رطل ينجس.

ولم يختلف أصحاب الشافعي - وهو الواجب ولا بد على أصله - في أن إناء فيه خمسمائة رطل من ماء غير أوفية وقع فيه نقطة بول أو خر أو نجاسة ما فإنه كله نجس حرام ولا يجوز الوضوء فيه، وإن لم يظهر لذلك فيه أثر، فلزم وقع فيه رطل بول أو خر أو نجاسة ما فلم يظهر لها فيه أثر، فالأمر طاهر يجوز الوضوء به ويجوز شربه.

واحتج أصحاب الشافعي لقولهم هذا بالحديث المأثور عن رسول الله ﷺ في «غسل الإناء من ولوغ الكلب وهرقه»، «وبأمره ﷺ من استيقظ من نومه يغسل يديه ثلاثاً قبل أن يدخلها في وضوئه فإنه لا يذري أين باتت يده»، «وبأمره ﷺ البائل في الماء ألا يتوضأ منه ولا يمتسك»، ويقولون: «إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء» ولم يقبل الحديث.

قالوا: فدلّت هذه الأحاديث على أن الماء يقبل النجاسة ما لم يبلغ حداً ما. قالوا فكانت القلتان حداً منصراً عليه فيما لا يقبل النجاسة منه، واحتج بهذا أيضاً أصحاب أبي حنيفة في قولهم.

ثم اختلفوا في تحديد القلتين.

فقال بعض أصحاب أبي حنيفة: القلة أعلى الشيء فمعنى القلتين ههنا القامتان.

وقال الشافعي - بما روی عن ابن جريج: إن القلتين من قلال حجر، وإن قلال حجر القلة الواحدة قربان أو قربان وشيء.

قال الشافعي: القرة مائة رطل.

وقال أحمد بن حنبل بذلك، ولم يحد في القلتين حداً أكثر من أنه قال مرة: القلتان أربع قرب، ومرة قال: خمس قرب، ولم يحد بأرطال.

وقال إسحاق: القلتان ست قرب، وقال وكيع ويحيى بن آدم: القلة الجرة.

وهو قول الحسن البصري، أي جرة كانت فهي قلة.

وهو قول مجاهد وابي عبيد، قال مجاهد القلة الجرة، ولم يحد أبو عبيد في القلة حداً.

وأظرف شيء تفرقهم بين الماء الجاري وغير الجاري فإن

احتجوا في ذلك بأن الماء الجاري إذا خالطته النجاسة مضى وخلفه طاهر: فقد علموا يقيناً أن الذي خالطته النجاسة إذا انحدر فإنما ينحدر كما هو، وهم يسيحون لمن تناوله في التحذارة فتطهر به أن يتوضأ منه ويغتسل ويشرب، والنجاسة قد خالطته بلا شك، فرفعوا في نفس ما صنعوا وانكروا.

فإن قالوا: لم نحتاج في الفرق بين الماء الجاري وغير الجاري إلا بأن النهر إنما ورد عن الماء الراكد الذي يبال فيه قلنا: صدقتم، وهذا هو الحق وبذلك الأمر نفسه في ذلك الخبر نفسه فرقا نحن بين من ورد عليه النهي وهو البائل وبين من لم يرد عليه النهي وهو غير البائل، ولا سبيل إلى دليل يفرق بين ما أخذوا به من ذلك الخبر وبين ما تركوا منه، وبالله تعالى التوفيق.

واحتجوا بحديث القارة في السمن فيما أدعوه من قبول ما عدا الماء للنجاسة.

قال علي: هذا كل ما احتجوا به، ما لم حجة أصلاً غير ما ذكرنا، وكل هذه الأحاديث صحاح ثابتة لا مغزى فيها. وكلها لا حجة لهم في شيء منها. وكلها حجة عليهم لنا، على ما نبين إن شاء الله عز وجل وبه تعالى نستعين.

فأول ذلك أنهم كلّمهم أقوالهم مخالفة لما في هذه الأخبار، وغنّ نقول بها كلها والحمد لله على ذلك.

أما حديث ولوغ الكلب في الإناء فإن أبا حنيفة وأصحابه خالفوه جهاراً، فأمر رسول الله ﷺ بغسله سبع مرات أو لاهن بالتراب.

فقالوا هم: لا بل مرة واحدة فقط. فسقط تعلّقهم بقولهم أول من عصاه وخالفه فتركوا ما فيه وأدعوا فيه ما ليس فيه واخطأوا مرتين.

أما مالك فقال: لا يهرق إلا أن يكون ماء - فخالفت الحديث أيضاً علانية - وهو وأصحابه موافقون لنا على أن هذا الخبر لا يعتد به إلى سواء وأنه لا يقاس شيء من النجاسات بولوغ الكلب، وصدقوا في ذلك إذ من ادّعى خلاف هذا فقد زاد في كلام رسول الله ﷺ ما لم يقله عليه السلام قط.

وأما الشافعي فإنه قال: إن كان ما في الإناء من الماء خمسمائة رطل فلا يهرق ولا يغسل الإناء وإن كان فيه غير الماء أهرق بالغاً ما بلغ هذا ليس في الحديث أصلاً لا بنص ولا بدليل، فقد خالف هذا الخبر وزاد فيه ما ليس فيه من أنه إن أدخل فيه يده أو رجله أو ذنبه أهرق وغسل سبع مرات إحداهن بالتراب، وهذه زيادة ليست في كلامه عليه السلام أصلاً، وقال: إن ولغ في

الإثاء خنزير كان في حكمه حكم ما ولغ فيه الكلب: يغسل سبعاً
إحداهن بالتراب.

قال فإن ولغ فيه سبع لم يغسل أصلاً ولا أهرق. فقام
الخنزير على الكلب، ولم يقس السباع على الكلب - وهو بعضها
- وإنما حرّم الكلب بعموم النهي عن أكل كل ذي ناب من
السباع فقد ظهر خلاف أقوالهم هذا الخبر وموافقنا نحن لما فيه،
فهو حجة لنا عليهم، والحمد لله رب العالمين كثيراً، وظهر فساد
قياسهم وبطلانه، وأنه دعاوى لا دليل على شيء منها.

وأما الخبر فيمن استيقظ من نومه فتبسل يده ثلاثاً قيل أن
يُدخلها في وضوئه فإن أهدمك لا يدرى أين تابت، فإنهم كلهم
خالفوه له، وقائلون إن هذا لا يجب على المستيقظ من نومه.

وقلنا نحن بل هو واجب عليه.

وقالوا كلهم إن النجاسات التي احتجوا بهذه الأخبار في
قبول الماء لها وفرقوا بها بين ورود النجاسة على الماء وبين ورود
الماء على النجاسة فإنها تزال بغسله واحدة.

وهذا خلاف ما في هذين الخبرين جهاراً، لأن في أحدهما
تطهير الإثاء بسبع غسلات أولاً بالتراب وفي الآخر تطهير اليد
بثلاث غسلات، وهم لا يقولون بهذا في النجاسات، ولو كان
هذان الخبران دليلين على قبول الماء للنجاسة لوجب أن يكون
حكمهما مستعملاً في إزالة النجاسات، فبطل احتجاجهم بهذين
الخبرين جملة، والحمد لله.

ومن الباطل المتيقن أن يكون ما ظنت به النجاسة من اليد
لا يظهر إلا بثلاث غسلات، وإذا تيقنت النجاسة فيها اكتفي في
إزالتها بغسل واحد، فهذا قولهم الذي لا شنة أشنع منه، وهم
يُدعون إنقاذ حكم العقول في قياساتهم، ولا حكم أشد منافرة
للعقل من هذا الحكم، ولو قاله رسول الله ﷺ لسمعنا وأطعنا

وقلنا: هو الحق، لكن لما لم يقله رسول الله ﷺ وجب إطرأحه
والرغبة عنه، وأن نوقن بأنه الباطل ومن الحال أيضاً أن يكون
الأمر للمتنبه بغسل اليد ثلاثاً خوف أن تقع على نجاسة، إذ لو
كان كذلك لكانت رجله في ذلك كيدته ولكان باطن فخذه وباطن
اليهه آسنً بذلك من يده.

وأما مالك فموافق لنا في الخبر أنه ليس دليلاً على قبول
الماء للنجاسة، فبطل تعلقهم أيضاً بهذا الخبر جملة، وصح أنه
حجة لنا عليهم، والحمد لله رب العالمين، فصح اتفاق جميعهم
على أن هذين الخبرين لا يميلان أصلاً لسان النجاسات، والا
يقاس سائر النجاسات على حكمهما، فبطل تعلقهم بهما.

وأما حديث نهى الباطل في الماء الرّاكذ عن أن يتوضأ منه
أو يتبسل، فإنهم كلهم مخالفوه له أيضاً.

أما أبو حنيفة فإنه قال: إن كان الماء بركة إذا حرك طرفها
الواحد لم يتحرك طرفها الآخر. فإنه لو بان فيها ما شاء أن يسول
فله أن يتوضأ منها ويتبسل، فإن كانت أقل من ذلك لم يكن له
ولا لغيره أن يتوضأ منها ولا أن يتبسل فزاد في الحديث ما ليس
فيه من تحريم ذلك على غير الباطل، وخالف الحديث فيما فيه
بإباحته - في بعض أحوال كثرة الماء وقتله - للباطل فيه أن يتوضأ
منه ويتبسل.

وكذلك قول الشافعي في الماء إذا كان خمسمائة رطل أو
أقل من خمسمائة رطل فخالف الحديث كما خالفه أبو حنيفة،
وزاد فيه كما زاد أبو حنيفة، وأما مالك فخالفه كله. قال: إذا لم
يتغير الماء ببوله فله أن يتوضأ منه ويتبسل، وقال في بعض أقواله
إذا كان كثيراً. فبطل تعلقهم بهذا الخبر جملة لمخالفتهم له.

وأما نحن فاختنا به كما ورد، ولله الحمد كثيراً.

وأما حديث الفار في السمن فإنهم كلهم مخالفوه؛ لأن أبنا
حنيفة ومالكاً والشافعي أباحوا الاستصباح به، وفي الحديث «لا
تقرّبوه» وأباح أبو حنيفة بيعه، فبطل تعلقهم بجميع هذه الآثار
وصح خلافهم لها، وأنها حجة لنا عليهم.

فإن قيل: فما معنى هذه الآثار إن كانت لا تدل على قبول
الماء النجاسة وما فائدتها؟

قلنا: معناها ما اقتضاه لفظها، لا يحل لأحد أن يقول إنساناً
من الناس ما لا يقتضيه كلامه، فكيف رسول الله ﷺ الذي جاء
الوعد الشديد على من قوله ما لم يقل.

وأما فائدتها فهي أعظم فائدة، وهي دخول الجنّة بالطاعة
لها، ولعلم من يتبع الرسول من يتقلب على عقبيه.

وأما حديث الثقلين فلا حجة لهم فيه أصلاً. أوّل ذلك أن
رسول الله ﷺ لم يحد مقدار الثقلين، ولا شك في أنه عليه السلام
لو أراد أن يجعلهما - حدّاً بين ما يقبل النجاسة وبين ما لا يقبلها
لما عمل أن يحدّها لنا بحد ظاهر لا يحيل، وليس هذا مما يوجب
على المرء ويؤكد في إله اختياره، ولو كان ذلك لكانت كل قلّتين
- صغرتا أو كبرتا - حدّاً في ذلك.

فأما أبو حنيفة وأصحابه.

فقالوا: القلة القائمة، ومع ذلك فقد خالفوا هذا الخبر -
على أن نسلم لهم تاريلهم القاسد - لأن البئر وإن كان فيها
قائمة أو ثلاث فإنها عندهم تنجس.

بوله، فالثوب طاهر كما كان، إن أمكننا إزالة النجس عنه صلينا فيه، وإن لم يمكن الصلاة فيه إلا باستعمال النجس الحرام سقط عنا حكمه، ولم تبطل الصلاة للباس ذلك الثوب، لكن لاستعمال النجاسة التي فيه.

وكذلك غير يودك خنزير.

وهكذا كل شيء حاشا ما جاء النص بتحريمه بعينه فتجنب الطاعة له، كالمائع يلغ فيه الكلب في الإناء، وكالماء الراكد للباطل، وكالسمن الذائب يقع فيه الفأر الميت، ولا مزيد.

وقد رويتنا من طريق قتادة أن ابن مسعود قال: لو اختلط الماء بالدم لكان الماء طهوراً، وبالله تعالى التوفيق.

ولو كان الماء نجس بملاقاة النجاسة للزم إذا بال إنسان في سابقه ما لا يحل لأحد أن يتوضأ بما هو أسفل من موضع الباطل، لأن ذلك الماء الذي فيه البول أو العذرة منه يتوضأ بلا شك، ولما تطهر فم أحد من دم أو قيء فيه، لأن الماء إذا دخل في الفم النجس تنجس.

وهكذا أبداً، والمفروق بين الماء وسائر المائعات في ذلك مبطل متحكم قائل بلا برهان وهذا باطل.

قال أبو محمد علي: وأما تشيعهم علينا بالفرق بين الباطل المذكور في الحديث وغير الباطل الذي لم يذكر فيه، وبين الفأر يقع في السمن المذكور في الحديث وبين وقوعه في الزيت أو وقوع حرام ما في السمن إذ لم يذكر شيء من ذلك في الحديث فتشنع فاسد عائد عليهم، ولو تنبؤوا كلامهم لعلموا أنهم مخطئون في التسوية بين الباطل الذي ورد فيه النص وغير الباطل الذي لا نص فيه، وهل فرقنا بين الباطل وغير الباطل إلا كفرقهم معنا بين الماء الراكد المذكور في الحديث وغير الراكد الذي لم يذكر فيه؟ وإلا فليقولوا لنا ما الذي أوجب الفرق بين الماء الراكد وغير الراكد ولم يوجب الفرق بين الباطل وغير الباطل؟ إلا أن ما ذكر في الحديث لا يتعدى حكمه إلى ما لم يذكر فيه بغير نص، وكفرقهم بين الغاصب للماء فيحرم عليه شربه واستعماله، وهو حلال لغير الغاصب له، وهل الباطل وغير الباطل إلا كالتراخي وغير التراخي والسارق وغير السارق والمصلّي وغير المصلّي؟ لكل ذي اسم منها حكمه، وهل الشئعة والخطأ الظاهر إلا أن يرد نص في الباطل فيحمل ذلك الحكم على غير الباطل وهل هذا إلا كمن حل حكم السارق على غير السارق، وحكم الزاني على غير الزاني، وحكم المصلّي على غير المصلّي.

وهكذا في جميع الشريعة ونعوذ بالله من هذا.

وأما الشافعي فليس حده في القلتين بأولى من حد غيره ممن فسّر القلتين بغير تفسيره وكل قول لا برهان له فهو باطل.

وأما نحن فنقول بهذا الخبر حقاً ونقول: إن الماء إذا بلغ قلتين لم ينجس ولم يقبل الخبث والقلتان ما وقع عليه في اللغة اسم قلتين، صغرتا أو كبرتاً، ولا خلاف في أن القلة التي تسع عشرة أرتال ماء تسمى عند العرب قلة. وليس في هذا الخبر ذكر لقتال هجر أصلاً، ولا شك في أن يهجر قتالا صغراً وكباراً.

فإن قيل إنه عليه السلام قد ذكر قتال هجر في حديث الإسراء قلنا: نعم، وليس ذلك يوجب أنه عليه السلام متى ما ذكر قلة فإنما أراد من قتال هجر، وليس تفسير ابن جريج للقتلتين بأولى من تفسير مجاهد الذي قال: هما جرتان، وتفسير الحسين كذلك: إنها أي جرّ كانت.

وليس في قوله عليه السلام هذا دليل ولا نص على أن ما دون القلتين ينجس ويعمل الخبث ومن زاد هذا في الخبر فقد قوله عليه السلام ما لم يقل فوجب طلب حكم ما دون القلتين من غير هذا الخبر فنظرنا فوجدنا:

ما حدثنا حماد قال: حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن حدثنا محمد بن وضاح حدثنا أبو علي عبد الصمد بن أبي سكين - وهو ثقة - حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم أبو تمام عن أبيه عن سهل بن سعد الساعدي قال: «قالوا يا رسول الله إنا نتوضأ من بئر بضاعة وفيها ما ينجس الناس والتخايف والحيث، فقال رسول الله ﷺ: الماء لا ينجسه شيء».

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور أخبرنا وهب بن مسرة حدثنا ابن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا محمد بن فضيل عن أبي مالك الأشجعي عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «فصلنا على الناس ثلاث - وذكر ﷺ فيها - وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء» فعلم عليه السلام كل ماء ولم يخص ماء من ماء.

فقالوا: فإنكم تقولون إن الماء إذا ظهرت فيه النجاسة فغيرت لونه وطعمه وريحه فإنه ينجس، فقد خالفتم هذين الخبرين.

قلنا: معاذ الله من هذا أن نقوله، بل الماء لا ينجس أصلاً، ولكنه طاهر مجسب، لو أمكننا تخلصه من جملة الحرم علينا لاستعملناه، ولكن لما لم تقلد على الوصول إلى استعماله كما أمرنا سقط عنا حكمه.

وهكذا كل شيء كتب طاهر صلب عليه خمر أو دم أو

قلنا: قاله رسول الله ﷺ - الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه - إذ بين لنا حكم الباطل وسكت عن المتعوط والمنسجم والمتحيط، ولكن أخبرونا: من قال من ولد آدم بفروقتكم هذه قبلكم؟ من الفرق بين بول الشاة في البئر وبولها في الشوب، وبين بولها في الجسد وبولها في التوب وبين بول الشاة تشرب ماء نجساً وبولها إذا شربت ماء طاهراً وبين البول في رأس الحشفة وبينه فوق ذلك فهذا هو الذي لم يقله أحد قط قبلهم وليتهم إذ قالوه مبتدئين قالوه بوجه يفهم أو يعقل.

وكذلك سائر فروقهم المذكورة والحمد لله رب العالمين. ونحن لا نكرر القول بما جاء به القرآن والسنة، وإن لم نعرف قائلًا مسمى به وهم يتكبرون ذلك ويفعلونه، فاللوائم لهم لازمة لا لنا، وإنما نكرر غاية الإنكار القول في دين الله تعالى وعلى الله ما لم يقله تعالى قط ولا رسوله ﷺ فهذا والله هو المنكر حقاً، ولو قال أهل الأرض.

وكذلك إن قالوا لنا: من فرق قبلكم بين السمن يقع فيه الفأر وبين غير السمن فجابنا هو الذي ذكرنا بعينه، فكيف.

وقد رويانا الفرق بينهما عن ابن عمر.

كما حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور حدثنا محمد بن عيسى بن رفاعه حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام حدثنا هشيم عن معمر عن أبان عن راشد مولى قريش عن ابن عمر أنه سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال: إن كان مائماً فالقه كله، وإن كان جامداً فالق الفأرة وما حولها وكل ما بقي.

حدثنا حماد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الثوري حدثنا عبد الرزاق عن معمر وسفيان الثوري كلاهما عن أيوب السخيتي عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر أنه سئل عن فأرة وقعت في عشرين فرقا من زيت، فقال ابن عمر: استرجوا به وادمنوا به الأدم.

وبه إلى علي الرزاق عن ابن جريج قال: قلت لعطاء الفأرة تقع في السمن الذائب فتومت فيه أو في الدهن، فتؤخذ قد تسلخت أو قد ماتت وهي شديدة لم تسليخ؟ فقال سواء إذا ماتت فيه، فأما الدهن فينش فيدهن به إن لم تقدره، قلت: فالسمن ينش فيؤكل؟ قال: نعم، ليس ما يؤكل، كهيشة شيء في الرأس يدهن به.

قال أبو حمزة: والزيت دهن بنص القرآن:

قال تعالى: «وَصَجْرَةً تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن

ولو أنصفوا أنفسهم لأنكر المالكيون والشافعيون على أنفسهم تفريقهم بين من الذكر يباطن الكف فينقض الوضوء، وبين من يظهر الكف فلا ينقض الوضوء، وأنكر المالكيون على أنفسهم تفريقهم بين حكم الشريعة وحكم الذب في النكاح، وما فرق الله تعالى بين فرجهما في التحليل والتحريم والصداق والحد، وأنكر المالكيون والشافعيون تفريقهم بين حكم التمر وحكم البسر في العرايا..

وهؤلاء المالكيون يفرقون معنا بين ما أدخل فيه الكلب لسانه وبين ما أدخل فيه ذنبه المبلول من الماء، ويفرقون بين بول البقرة وبول الفرس، ولا نص في ذلك، بل أشنع من ذلك تفريقهم بين خمر الدجاجة المخلاة وخرها إذا كانت مقصورة وبين بول الشاة إذا شربت ماء نجساً وبين بولها إذا شربت ماء طاهراً، وفرقوا بين القول وبين نفس، فجعلوه في الزكاة مع الجلبان صفاء واحداً، وجعلوهما في البيوع صنفين، وكل ذي عقل يدري أن الفرق بين الباطل والمتعوط بنص جاء في أحدهما دون الآخر أوضح من الفرق بين القول أمس والقول اليوم، وبين القول ونفسه بغير نص ولا دليل أصلاً.

وهؤلاء الشافعيون فرقوا بين البول في خرجه من الإحليل، فجعلوه يطهر بالجار، وبين ذلك البول نفسه من ذلك الإنسان نفسه إذا بلغ أعلى الحشفة - فجعلوه لا يطهر إلا بالماء، وفرقوا بين بول الرضيع وبين غائطه في الصب والنسل وهذا هو الذي أنكروا علينا هنا بعينه.

وهؤلاء الحنفية فرقوا بين بول الشاة في البئر فيفسدها، وبين ذلك المقدار نفسه من بولها بعينه في الشوب فلا يفسده، وفرقوا بين بول البعير في البئر فيفسده ولو أنه نقطة، فإن وقعت بعثان من بعر ذلك الجمل في ماء البئر لم يفسد الماء، وهذا نفس ما أنكروه علينا، وفرقوا بين روث الفرس يكوئ في التوب منه أكثر من قدر درهم البغلي فيفسد الصلاة، وبين بول ذلك الفرس نفسه يكوئ في التوب فلا يفسد الصلاة، إلا أن يكون ربع التوب عند أبي حنيفة، وشبراً في شبر عند أبي يوسف فيفسدها حينئذ، وفرقوا منهم يقول: بول ما يؤكل لحمه طاهر كله ورجيعه نجس، وهذا هو الذي أنكروا علينا، وفرقوا بين ما يملأ الفم من القلس وبين ما لا يملأ الفم منه، وفرقوا بين البول في الجسد فلا يزيله إلا الماء، وبين البول في التوب فيزيله غير الماء.

ولو تبعتنا سقطناهم لقام منها ديوان.

فإن قالوا: من قال بقلوبكم هذا في الفرق بين الباطل والمتعوط في الماء الرائب قبلكم؟.

وصيغ لإلاكلين» وقد رأى مالك غسل الزيت تنقع فيه النجاسة، ثم يؤكل، وقد روى ابن القاسم عن مالك في النقطة من الحمر تنقع في الماء والطعام: أنه لا يفسد شيء من ذلك، وإن ذلك الماء يشرب وذلك الطعام يؤكل.

قال علي: ويقال للحقطين: أنتم تخالفون بين أحكام النجاسات في الشدة والخفة بأركانكم بغير نص من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ ولا من إجماع ولا قياس، فبعضها عندكم لا ينجز التوب والبدن والخف والنعل منه إلا مقدار أكبر من الدرهم البغلي وربما قل، وبعضها لا ينجز هذه الأشياء إلا ما كان ربع الثوب، ولا ندرى ما قولكم في الجسد والتعل والخف والأرض، وبعضها تفرقون بين حكمها في نفسها في الثوب والجسد وبين حكمها في نفسها في البئر، فتقولون: إن قطرة خر أو بول تنجس البئر ولا تنجس الثوب ولا الجسد حتى يكون ذلك أكثر من الدرهم البغلي، فأخبرونا عن غدير إذا حرك طرفه الواحد لم يتحرك الآخر وقعت فيه نقطة بول كلب أو نقطة بول شاة أو حلمة ميتة أو فيل ميت متسخ، هل كل هذا سواء أم لا؟ فإن ساءوا بين ذلك كله نقضوا أصلهم في تعليق بعض النجاسات دون بعض، وتركوا قولهم إن برعتين من بعر الإبل أو برعتين من بعر الغنم لا تنجس البئر، وإن فرقوا بين كل ذلك سائرهم تفصيل ذلك ليكون ذلك زيادة في السخية والتخليط.

قال علي: وقالوا لنا: ما قولكم في خر أو دم أو بول وقع في الماء فلم يظهر شيء من ذلك في الماء طعم ولا لونه ولا ريح، هل صار الحمر والبول والدم ماء؟ أم بقي كل ذلك بحبه؟ فإن كان صار كل ذلك ماء فكيف هذا؟ وإن كان بقي كل ذلك بحبه فقد أحتمت الحمر والبول والدم، وهذا عظيم وخلاف للإسلام.

قال أبو محمد: جوابنا وبالله تعالى التوفيق: إن العالم كله جوهر واحد تختلف أبعاضها بأعراضها وبصفتها فقط. وبحسب اختلاف صفات كل جزء من العالم تختلف أسماء تلك الأجزاء التي عليها تنع أحكام الله عز وجل في الديانة. وعليها يقع التخاطب والتفاهم من جميع الناس بجميع اللغات، فالعنب عنب وليس زيباً، والزبيب ليس عنباً، وعصير العنب ليس عنباً ولا خراً، والحمر ليس عصيراً، والحل ليس خراً، وأحكام كل ذلك في الديانة تختلف والعين الحاملة واحدة، وكل ذلك له صفات، منها يقوم حده، فما دامت تلك الصفات في تلك العين فهي ماء وله حكم الماء. فإذا زالت تلك الصفات عن تلك العين لم تكن ماء ولم يكن لها حكم الماء.

وكذلك الدم والحمر والبول وكل ما في العالم لكل نوع منه صفات ما دامت فيه فهو خر له حكم الحمر، أو دم له حكم الدم، أو بول له حكم البول أو غير ذلك، فإذا زالت عنه لم تكن تلك العين خراً ولا ماءً ولا دماً ولا بولاً ولا الشيء الذي كان ذلك الاسم واقعاً من أجل تلك الصفات عليه، فإذا سقط ما ذكرتم من الحمر أو البول أو الدم في الماء أو في الخل أو في اللبن أو في غير ذلك، فإن بطلت الصفات التي من أجلها سمى الدم دماً والحمر خراً والبول بولاً، وبقيت صفات الشيء الذي وقع فيه ما ذكرنا بحسبها، فليس ذلك الجرم الواقع بعد خراً ولا دماً ولا بولاً، بل هو ماء على الحقيقة أو لبن على الحقيقة.

وهكذا في كل شيء.

فإن غلب الواقع مما ذكرنا وبقيت صفاته بحسبها وبطلت صفات الماء أو اللبن أو الخل، فليس هو ماء بعد ولا خلا ولا لبناً، بل هو بول على الحقيقة أو خر على الحقيقة أو دم على الحقيقة، فإن بقيت صفات الواقع ولم تبطل صفات ما وقع فهو فيه ماء وخر، أو ماء وبول، أو ماء ودم، أو لبن وبول، أو دم وخل.

وهكذا في كل شيء.

ولم يجرم علينا استعمال الحلال من ذلك لو أمكننا تخليصه من الحرام، لكننا لا نقدر على استعماله إلا باستعمال الحرام فعجزنا عنه فقط، وإلا فهو طاهر مطهر حلال بحبه كما كان.

وهكذا كل شيء في العالم فالدم يستحيل لحمًا، فهو حيثن لحم وليس دماً، والعين واحدة، واللحم يستحيل شحمًا فليس لحمًا بعد بل هو شحم والعين واحدة. والزبد والبراز والبول والماء والتراب يستحيل كل ذلك في النخلة ورقاً ورطباً، فليس شيء من ذلك حيثن زبلاً ولا تراباً ولا ماءً، بل هو رطب حلال طيب، والعين واحدة.

وهكذا في سائر النبات كلب، والماء يستحيل هواءً متصعداً وملحاً جامداً، فليس هو ماء بل ولا يجوز الوضوء به والعين واحدة، ثم يعود ذلك الهواء وذلك الملح ماء. فليس حيثن هواءً ولا ملحاً، بل هو ماء حلال يجوز الوضوء به والغسل.

فإن أنكرتم هذا وقتلتم: إنه وإن ذهبت صفاته فهو الذي كان نفسه لزماً ولا بد إباحة الوضوء بالبول، لأنه ماء مستحيل، بلا شك، وبالعرف، لأنه ماء مستحيل. ولزمتكم تحريم الثمار المغذاة بالزبد والمعدرة وتحريم لحوم الدجاج، لأنها مستحيلة عن الحرمان.

فيها أثر ولا غيرها، أنزكى بوزنها وتباع بوزنها فضة محضة أم لا؟.

قلنا وبالله تعالى التوفيق: القول في هذا كالقول في الماء سواء سواء ولا فرق، إن بقيت صفات الفضة بحسبها ولم يظهر للنحاس فيها أثر، فإنها تزكى بوزنها وتباع بوزنها من الفضة، لا بأقل ولا بأكثر ولا نسيئة، وإن غلبت صفات النحاس حتى لا يبقى للفضة أثر، فهو كله نحاس محض لا زكاة فيه أصلاً سواء كثرت تلك الفضة التي استحال فيها أو لم تكثر.

وجائز بيعه بالفضة نقداً ونسيئة بأقل مما خالطه من الفضة ويحل ذلك وبأكثر، وإن ظهرت صفات النحاس وصفات الفضة معاً فهو نحاس وفضة، تجب الزكاة فيما فيه من الفضة، خاصة إن بلغت خمس أواق وإلا فلا، كما لو انفردت، ولا يحل بيع تلك الجملة بفضة محضة أصلاً لا بمقدار ما فيها من الفضة ولا بأقل ولا بأكثر، لا نقداً ولا نسيئة، لأننا لا نقدر فيها على المائلة بالوزن، وتباع تلك الجملة بالذهب نقداً لا نسيئة.

فسألو عن قدر طبخت بالخمر أو طرح فيها بول أو دم أو عذرة ولم يظهر من ذلك كله هنالك أثر أصلاً، قلنا: من طرح في القدر شيئاً من ذلك عمداً فهو فاسق عاصي لله عز وجل، لأنه استعمل الحرام المقرض اجتنابه، وأما إذا بطل كل ذلك فما في القدر حلال أكله، لأنه ليس فيه شيء من المحرمات أصلاً، وقد أبطل الله تعالى تلك المحرمات وأحاطها إلى الحلال ثم تقلب عليهم هذا السؤال في دن خل رمي فيه خر فلم يظهر للخمر أثر، فقولهم إن ذلك الذي في الدن كله حلال فهذا تناقض منهم وقولهم منهم بالذي شتموا به فلزمهم التشيع، لأنهم عظموه وراوه حجة، ولم يلزمنا، لأننا لم نعلمه ولا ربنا حجة. ولله الحمد.

قال علي: وأما متأخروهم فإنهم لما رأوا أنهم لا يقدرين على ضبط هذا المذهب لفساده وسخافته فرؤا إلى أن قالوا: إنا لا نفرق بين غدير كبير ولا بحر ولا غير ذلك، لكن الحكم لغلبة الظن والرأي في الماء الذي يوضأ منه ويغتسل منه، فإن تيقنا أو غلب في ظنوننا أن النجاسة خالطته حرّم استعماله ولو أنه ماء البحر، وإن لم تيقن ولا غلب في ظنوننا أن خالطته نجاسة توضأنا به.

قال علي: وهذا المذهب أشد فساداً من الذي رغبوا عنه لوجوه:

أولها: أنهم مقرون بالله حكم بالظن، وهذا لا يحل؛ لأن الله تعالى يقول: «إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنُّ لَا يُغْنِي عَنْكَ الْخَنُ تَبِيتُ» وقال رسول الله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ

فإن قالوا: فنحن نخذ الدّم بلقى في الماء أو الخمر أو البول فلا يظهر له لون ولا ريح ولا طعم فيواتر طرحه فتظهر صفاته فيه. فهنا صار الثاني ماء كما صار الأول؟.

قلنا لهم: هذا السؤال لسنا نحن المستويلين به لكن جريتم فيه على عادتكم الذميمة في التعصب على الله تعالى والاستدراك عليه في أحكامه تعالى وأفعاليه، وإليه تعالى تسألون عن هذا لا نحن، لأنه هو الذي أحل الأول ولم يحل الثاني كما شاء لا نحن وجوابه عز وجل لكم على هذا السؤال يأتيكم يوم القيامة بما تطول عليه ندامة السائل؛ لأن الله تعالى حرّم هذا السؤال إذ يقول تعالى: «لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ»..

ثم نحن نجيبكم قائمين لله تعالى كما افترض عز وجل علينا إذ يقول: «وَكَوْنُوا قَوَائِمِينَ لِلَّهِ» فقول لكم: هذا خلق الله تعالى ما خلق كله من ذلك كله كما شاء لا معقب لحكمه ولا يسأل عما يفعل. ونحن نجد الماء يصعده الهواء بالتجفيف فيصير الماء هواءً مصعداً وليس ماء أصلاً. حتى إذا كثر الماء المستحيل هواء في الجو عادة ماء كما كان وأنزله الله تعالى من السحاب ماء وهذا نفس ما احتججتم به علينا من أن الدّم يغشى في الماء والفضة تغطى في النحاس. فإذا توبع بهما ظهروا.

ولا فرق بين هذا السؤال الأحمق وبين من سأل: لم خلق الله الماء يوضأ به ولم يجعل ماء الورد يوضأ به؟ ولم يجعل الصلاة إلى الكعبة والحج ولم يجعلهما إلى كسرك أو إلى الفرما أو الطور؟ ولم يجعل المغرب ثلاثاً والصبح ركعتين بكل حال. والظهر في الحضر أربعاً؟ ولم جعل الحمار طويل الأذنين والجمال صغيرهما والفارز طويل الذنب والثعلب كذلك والمعزى قصيرة الذنب والأرنب كذلك؟ ولم صار الإنسان يحدث من أسفل ريحاً فيلزمه غسل وجهه وذراعيه ومسح رأسه وغسل رجليه، ولا يغسل مخرج تلك الريح؟ وهذا كله ليس من سؤال العقلاء المسلمين، ولا يشبه اعتراضات العلماء المؤمنين، بل هو سؤال نوكرى الملحدين وحقي الدهريين المتحيرين الجهال.

وإذا أحلناكم وسائر خصوصنا على العيان ومشاهدة الحواس في انتقال الأسماء بانتقال الصفات التي فيها تقوم الحدود، ثم أربناكم بطلان الصفات التي لا تجب تلك الأسماء - عندكم وعندنا وعدت كل من على آدم الأَرْض قديماً وحديثاً - على تلك الأعيان إلا بوجودها، ثم أحلناكم على البراهين الضرورية العقلية على أن الله تعالى خالق كل ذلك على ما هو عليه كما شاء، فاعتراضكم كله هوس وباطل يؤدي إلى الإلحاد.

فقالوا: فما تقولون في فضة خالطها نحاس فلم يظهر له

أَكْذَبَ الْحَدِيثُ.

ولا أسوأ حالاً ممن يحكم في دين الله تعالى الذي هو الحق المحض بالظن الذي هو مقر بأنه لا يحمّقه.

والثاني: أن يقال لهم: كما تظنون أن النجاسة لم تغالطه فظنوا أنها خالطته فاجتنبوه، لأن الحكم بالظن أصل من أصولكم، فما الذي جعل إحدى جنبي الظن أولى من الأخرى؟

والثالث: أن قولكم هذا تحكم منكم بلا دليل، وما كان هكذا فهو باطل.

والرابع: أن تقول لهم: عرفونا ما معنى هذه المخالطة من النجاسة للماء؟ فلسنا نفهمها ولا أنتم ولا أحد في العالم والله الحمد، فإن كنتم تريدون أن كل جزء من أجزاء الماء قد جاور جزءاً من أجزاء النجاسة فهذه عبارة لا غلطة، وهذا لا يمكن البتة إلا بأن يكون مقدار النجاسة كمقدار الماء سواء سواء وإلا فقد فصلت أجزاء من الماء لم يجاورها شيء من النجاسة.

فإن قالوا: فقد تنجس كل ذلك وإن كان لم يجاوره من النجاسة شيء.

قلنا لهم: هذا لازم لكم في البحر بنقطة بول تقع فيه ولا فرق.

فإن أبوا من هذا قلنا لهم: فعرفونا بالمقدار من النجاسة الذي إذا جاور مقداراً محدوداً أيضاً من الماء ولا بد نجسه، فإن أقدموا على تحديد ذلك زادوا في الضلال والهووس، وإن لم يقدموا على ذلك تركوا قولهم، كالتيقن لساداً ومجهولاً لا يحل القول به في الدين.

وأيضاً فإن كان الحكم عندكم لغالب الظن فإنه يلزمكم أن تقولوا في قدر فيه أوقيتان من ماء فوقعت فيه مقدار الصلبة من بول كلب، إنه لم ينجس من الماء إلا مقدار ما يمكن أن تغالطه تلك النجاسة، وليس ذلك إلا لمقدارها من الماء فقط ويبقى سائر ماء القدر طاهراً حلالاً شرباً والوضوء به.

وهكذا في جب فيه كره ماء وقعت فيه أوقية بول، فإنه على أصلكم لا ينجس إلا مقداراً ما مزجته تلك الأوقية، وبقي سائر ذلك طاهراً مطهراً حلالاً، نحن موثقون وأنتم أنتم إنما في نماذج عشر الكره ولا عشر عشروه، فإن التزمت هذا فارتقت جميع مذاهبكم القديمة والحديثة التي هي أفكار سوء مفسدة للذماغ، فإن رجعت إلى أن ما قرب من النجاسة ينجس، لزمكم ذلك كما قد الزمناكم في التبل والجحور، وفي كل ماء جار، لأنه يتصل بعضه ببعض فينجس جميعه لملاقاته الذي قد تنجس ولا بد - نعم - وفي البحر

من نقطة بول تقع في كل ذلك، فاختاروا ما شئتم.

فإن قالوا: لسنا على يقين من أن النهر الكبير أو البحر تنجس، ولا من أن المتوضّع به توضأ بماء خالطته النجاسة منه.

قلنا لهم: هذا نفسه موجود في الجب والبئر وفي القلة وفي قديم فيه عشرة أرتال ماء إذا لم يظهر أثر النجاسة في شيء من ذلك ولا فرق، ولا يقين في أن كل ماء فيما ذكرنا تنجس، ولا في أن المتوضّع من ذلك والشارب توضأً ينجس أو شرب نجساً، ثم حتى لو كان كما ذكرنا لما وجب أن يتنجس الماء الطاهر الحلال أو المائع لذلك لجواره تنجس أو الحرام له، ما لم يحمل صفات الحرام أو التنجس. وبالله تعالى التوفيق.

قال علي: رأيت بعض من تكلم في الفقه ويميل إلى النظر يقول: إن كل ماء وقعت فيه نجاسة فلم يظهر لها فيه أثر فسواء كان قليلاً أو كثيراً، الحكم واحد، وهو أن من توضأ بذلك الماء كله أو شربه حاشاً مقداراً ما وقع فيه من النجاسة، فوضوه جائر وصلاته تامة وشربه حلال.

وكذلك غسله منه، إذ ليس على يقين من أنه استعمل نجاسة ولا أنه شرب حراماً، فإن استوعب ذلك الماء كله فلا وضوء له ولا طهر وهو عاصي في شربه؛ لأننا على يقين من أنه استعمل نجاسة وشرب حراماً قال:

وهكذا القول في البحر فما دونه ولا فرق، قال: فإن توضأ بذلك الماء اثنان فصاعداً فاستوعبه أو استوعبه كله بالغسل أو الوضوء أو الشرب فكل واحد منهما أو منهم وضوءه جائز في الظاهر.

وكذلك غسله أو شربه، إلا أن فيهما أو فيهم من لا وضوء له ولا غسل، ولا أعرف بعينو، فلا ألزم أحداً منهم إعادة وضوء ولا إعادة صلاة بالظن.

قال علي: وقد ناظرت صاحب هذا القول رحمه الله في هذه المسألة، وألزمته على أصل آخر له كان يذهب إليه، أن يكون يأمر جميعه بإعادة الوضوء والصلاة، لأن كل واحد منهم ليس على يقين من الطهارة وشك في الحدث، بل على أصلنا وأصل كل مسلم من أن كل واحد منهم على يقين من الحدث وعلى شك من الطهارة، فالواجب عليه أن يأتي بيقين الطهارة، وأرسته أيضاً بطلان القول الأول بما قدمنا من استحالة الأحكام باستحالة الأسماء، وإن استحالة الأسماء باستحالة الصفات التي منها تقوم الحدود، وقلت له: فرق بين ما أجزت من هذا وبين إنامين في أحدهما وفي الآخر عصير بعض الشجر، وبين بضعتي لحم

إحداهما من خنزير.

والثانية من كبش، وبين شاتين إحداهما مذكرة والأخرى عقيرة سبع ميتة، ولا يقدر على الفرق بين شيء من ذلك أصلاً.

قال علي: ومن روى عنه هذا القول يمثل قولنا - إن الماء لا ينجسه شيء - عائشة أم المؤمنين وعمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس والحسين بن علي بن أبي طالب وميمونة أم المؤمنين وأبو هريرة وحذيفة بن اليمان رضي الله عن جميعهم، والأسود بن يزيد وعبد الرحمن أخوه، وعبد الرحمن بن أبي ليلى وسعيد بن جبير ومجاهد وسعيد بن المسيب والقاسم بن عماد بن أبي بكر الصديق، والحسن البصري وعكرمة وجابر بن زيد وعثمان بن عفان وغيرهم، فإن كان التقليد جائزاً، فتقليد من ذكرنا من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أولى من تقليد أبي حنيفة ومالك والشافعي.

١٣٧- مسألة: البول كله من كل حيوان - إنسان أو غير إنسان، مما يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه نحو ما ذكرنا كذلك، أو من طائر يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه، فكل ذلك حرام أكله وشربه إلا لضرورة تدعو إلى إكراه أو جوع أو عطش فقط وفرض اجتنابه في الطهارة والصلاة إلا ما لا يمكن التحفظ منه إلا بخرج فهو مغفور عنه كزنيب الذباب ونحو البراغيش.

وقال أبو حنيفة:

أما البول فكله نجس، سواء كان مما يؤكل لحمه أو مما لا يؤكل لحمه، إلا أن بعضه أغلظ نجاسة من بعض، فيؤكل كل ما يؤكل لحمه - من فرس أو شاة أو بعير أو بقرة أو غير ذلك - لا ينجس الثوب ولا تعاد منه الصلاة، إلا أن يكون كثيراً فاحشاً فينجس حثيثاً وتعاد منه الصلاة أبداً. ولم يجد أبو حنيفة في المشهور عنه في الكثير حداً. وحده أبو يوسف بأن يكون شرباً في شرب.

قال: فلو بالث شاة في بئر فقد تنجست وتزح كلها. قالوا: وأما بول الإنسان وما لا يؤكل لحمه فلا تعاد منه الصلاة ولا ينجس الثوب، إلا أن يكون أكثر من قدر الدرهم البغلي، فإن كان كذلك نجس الثوب وأعيدت منه الصلاة أبداً - فإن كان قدر الدرهم البغلي فاقبل لم ينجس الثوب ولم تعد منه الصلاة، وكل ما ذكرنا - قبل وبعد - فالعمد عندهم والسيان سواء في كل ذلك.

قال: وأما الروث فإنه سواء كله كان مما يؤكل لحمه أو مما لا يؤكل لحمه من بقر كان أو من فرس أو من حمار أو غير ذلك، إن كان في الثوب منه أو النعل أو الحف أو الجسد أكثر من قدر

الدرهم البغلي: بطلت الصلاة وأعادها أبداً وإن كان قدر الدرهم البغلي فاقبل لم يضر شيئاً، فإن وقع في البئر بعرتان فاقبل من أبعار الإبل أو الغنم لم يضر شيئاً، فإن كان من الروث المذكور في الحف والنعل أكثر من قدر الدرهم، فإن كان يابساً أجزاء فيه الحلك، وإن كان رطباً لم يضر فيه إلا الغسل، فإن كان مكان الروث بول لم ينجس فيه إلا الغسل بيس أو لم ييس.

قال: فإن صلى وفي ثوبه من خرم الطير الذي يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه أكثر من قدر الدرهم لم يضر شيئاً ولا أعيدت منه الصلاة، إلا أن يكون كثيراً فاحشاً فتعاد منه الصلاة إلا أن يكون خرم دجاج، فإنه من صلى وفي ثوبه أكثر من قدر الدرهم أعاد الصلاة أبداً، فلو وقع في الماء خرم حمام أو عصفور لم يضره شيئاً.

وقال زفر: بول كل ما يؤكل لحمه طاهر كثر أم قل.

وأما بول ما لا يؤكل لحمه ونحوه ونحو ما يؤكل لحمه فكل ذلك نجس.

وقال مالك: بول ما لا يؤكل لحمه ونحوه نجس، وبول ما يؤكل لحمه ونحوه طاهران إلا أن يشرب ماء نجساً فيوله حثيثاً نجس وكذلك ما ياكل الدجاج من نجاسات فخرها نجس.

وقال داود: بول كل حيوان ونحوه - أكل لحمه أو لم يؤكل - فهو طاهر، حاشا بول الإنسان ونحوه فقط فهما نجسان.

وقال الشافعي مثل قولنا الذي صدرنا به.

قال علي: أما قول أبي حنيفة ففي غاية التخليط والتناقض والفساد، لا تعلق له بسنة لا صحيح ولا سقيم، ولا بقرآن ولا بقياس ولا بدليل إجماع ولا بقول صاحب ولا برأي سديد، وما نعلم أحداً قسم النجاسات قبل أبي حنيفة هذا التقسيم بل قطع على أنه لم يقل بهذا الترتيب فيها أحد قبله، فوجب إبطال هذا القول يقين.

وأما قول أصحابنا فإنهم قالوا: الأشياء على الطهارة حتى يأتي نص بتحريم شيء أو تنجيسه فيوقف عنده. قالوا: ولا نص ولا إجماع في تنجيس بول شيء من الحيوان ونحوه، حاشا بول الإنسان ونحوه، فوجب أن لا يقال بتنجيس شيء من ذلك، وذكرنا:

ما روينا من طريق انس «أن قوماً من عسكر وعزينة قضيروا على رسول الله ﷺ وتكلموا بالإسلام.

فقالوا: يا رسول الله إنا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف، واسترخموا المدينة، فأمر لهم رسول الله ﷺ بئذون وزعم،

وعن عبيد بن عمير قال: إن لي عيقاً تبعني في مسجد.

قال أبو محمد: أما الأثر الذي ذكرنا فكأنها صحيح، إلا أنها لا حجة لهم في شيء منها:

أما حديث ابن عمر فغير مستند؛ لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ عرف ببول الكلاب في المسجد فافتره، وإذ ليس هذا في الخبر فلا حجة فيه، إذ لا حجة إلا في قوله عليه السلام أو في عمله أو فيما صح أنه عرفه فافتره، فسقط هذا الاحتجاج بهذا الخبر، لكن يلزم من احتج بحديث أبي سعيد «كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاعاً من طعام» أن يخرج بهذا الخبر؛ لأنه أقرب إلى أن يعرفه رسول الله ﷺ منه إلى أن يعرف عمل بني خدره في جهة من جهات المدينة، ويلزم من شنع لعمل الصحابة رضي الله عنهم أن يأخذ بحديث ابن عمر هذا، فلا يرى أبوال كلاب ولا غيرها نجساً، ولكن هذا مما تناقضوا فيه.

وأما حديث ابن مسعود فلا حجة لهم فيه، لأن فيه أن الفرس كان معه دم، وليس هذا دليلاً عندهم، على طهارة الدم، فمن الباطل أن يكون دليلاً على طهارة الفرس دون طهارة الدم، وكلاهما مذكوران معاً.

وأيضاً فإن شعبة وسفيان وزكريا بن أبي زائدة رواوا كلهم هذا الخبر عن الذي رواه عنه علي بن صالح وهو أبو إسحاق عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود، فذكروا أن ذلك كان سلي جزور، وهم أوثق وأحفظ من علي بن صالح، وروايتهم زائدة على روايته، فإذا كان الفرث والدم في السلي فهما غير طاهرين، فلا حكم لهما، والقاطع هنا أن هذا الخبر كان بمكة قبل ورود الحكم بتحريم النجس والدم، فصار منسوخاً بلا شك وبطل الاحتجاج به بكل حال.

وأما حديث أنس في الصلاة في مريض الغنم، فلأنهم قالوا: إن مريض الغنم لا تخلو من أبوالها ولا من أبقارها. فقلنا لهم:

أما قولكم إنها لا تخلو من أبوالها ولا من أبقارها فقد يبول الراعي أيضاً بينها، وليس ذلك دليلاً على طهارة بول الإنسان.

وأيضاً فإن عبد الله بن ربيع حدثنا قال: حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود السجستاني حدثنا محمد بن كريب حدثنا الحسين بن علي الجعفي عن زائدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت «أمر رسول الله ﷺ بيناء المساجد في الدور وأن تطيب وتنتظف».

وأمرهم أن يخرجوا فيها فيشربوا من آبائها وأبوالها» وذكر الحديث.

وبحديث رويناه أيضاً من طريق أنس «أن رسول الله ﷺ كان يصلي في المدينة حيث أذنته الصلاة وفي مريض الغنم».

وبحديث: رويناه من طريق ابن مسعود «كان رسول الله ﷺ يصلي عند البيت وملا من قرش جلوس وقد نحرور جزوراً لهم، فقال بعضهم: أيكم يأخذ هذا الفرث يديه ثم يمهله حتى يفض وجهه ساجداً فيضعه على ظهره، قال عبد الله: فابتعت أشفاعاً فأخذ الفرث، فأتهله، فلما خر ساجداً وضعه على ظهره، فأخبرت فاطمة بنت رسول الله ﷺ وهي جارية فجاءت تسعى فأخذته من ظهره، فلما فرغ من صلاته قال: اللهم عليك بقرش» وذكر الحديث.

وبحديث: رويناه من طريق ابن عمر «كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله ﷺ وكنت شاباً عرياناً، وكانت الكلاب كيول وتقبل وتذبر في المسجد فلم يكرهوا يمشون شيئاً من ذلك».

ذكروا في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم:

ما رويناه من طريق شعبة وسفيان، كلاهما عن الأعمشي عن مالك بن الحارث عن أبيه قال: «صلى بنا أبو موسى الأشعري على مكان فيه سرقين هذا لفظ سفيان، وقال شعبة: روث التواب».

ورويناه من طريق غيرهما: والصحراء أمامه، وقال: هنا وهناك سواة.

وعن أنس «لا بأس ببول كل ذات كرش» وعن إبراهيم النخعي. قال منصور: سألت عن السرقين يصيب خفاً الإنسان أو نعله أو قدمه قال: لا بأس.

وعن إبراهيم أنه رأى رجلاً قد تنحى عن بول يبول، فقال له إبراهيم: ما عليك لو أصابك.

وقد صح عنه أنه كان لا يميز أكل البغل.

وعن الحسن البصري: لا بأس بأبوال الغنم.

وعن محمد بن علي بن الحسين ونافع مولى ابن عمر فيمن أصاب عمامته بول بعير قالوا جميعاً: لا يفسله.

وعن عبد الله بن مغفل أنه كان يصلي وعلى رجله أثر السرقين.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَيْلٌ: أَتُصَلِّي فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ: أَتُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ عَلِيٌّ: عَبْدُ اللَّهِ هَذَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثَقَفَ كُوفِيٌّ وَلِي قِضَاءَ الرَّيِّ.

حَدَّثَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا عُمَدَةُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِيمَنٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّبِّيُّ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَتَيْتُمْ عَلَى مَرَابِضِ الْغَنَمِ فَصَلُّوا فِيهَا، وَإِذَا أَتَيْتُمْ عَلَى مَبَارِكِ الْإِبِلِ فَلَا تَصَلُّوا فِيهَا، فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ».

قَالَ أَبُو مَعْمَرٍ: فَلَوْ كَانَ أَمْرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ دَلِيلًا عَلَى طَهَارَةِ أَبْوَالِهَا وَأَبْعَارِهَا، كَانَ نَهْيُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الصَّلَاةِ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ دَلِيلًا عَلَى نَهْيِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ دَلِيلًا عَلَى طَهَارَةِ أَبْوَالِهَا وَأَبْعَارِهَا، وَالْمُقَرَّرُ بَيْنَ ذَلِكَ مُحْكَمٌ بِالْبَاطِلِ، لَا يَعْجُزُ مِنْ لَا وَرَعَ لَهُ عَنْ أَنْ يَأْخُذَ بِالطَّرَفِ الثَّانِي بِدَعْوَى كَدَعْوَاهُ.

فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ، لِأَنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ.

قِيلَ لَهُ: وَإِنَّمَا أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ لِأَنَّهَا مِنْ دَوَابِّ الْجَنَّةِ كَمَا قَدْ صَحَّ ذَلِكَ أَيْضًا فِي الْحَدِيثِ، فَخَرَجَتِ الطَّهَارَةُ وَالنَّجَاسَةُ مِنْ كُلِّ الْخَيْرَيْنِ، فَسَقَطَ التَّعَلُّقُ بِهَذَا الْخَيْرِ جَلَّةً. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ فِي أَبْوَالِ الْإِبِلِ وَابْتِنَاهَا فَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا أَبَاحَ لِلْعَرَبِيِّينَ شَرْبَ أَبْوَالِ الْإِبِلِ وَابْتِنَاءَ الْإِبِلِ عَلَى سَبِيلِ التَّداوِي مِنَ الرُّضِيِّ.

كَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمَانَ حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ «أَنَّ نَفَرًا مِنْ عُكْلٍ ثَمَالِيَّةٍ قَامُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَاسْتَوْخَمُوا الْأَرْضَ وَتَقَيَّمَتْ أَجْسَادُهُمْ، فَشَكَّوْا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَلَا تَخْرُجُونَ مَعَنَا فِي إِبِلِهِ فَتَصْبِيئُونَ مِنْ أَبْوَالِهَا وَابْتِنَاهَا فَصَحَّوْا، فَقَتَلُوا الرَّاعِيَّ وَطَرَدُوا الْإِبِلَ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

فَصَحَّ بَقِيَّةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ

قَالَ عَلِيٌّ: الدُّورُ فِي دَوْرِ السَّكَنِ وَهِيَ أَيْضًا الْخَلَاتِ. تَقُولُ: دَارُ بَنِي سَاعِدَةَ، وَدَارُ بَنِي النَّجَّارِ، دَارُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ. هَكَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، فَقَدْ صَحَّ أَمْرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِتَنْظِيفِ الْمَسَاجِدِ وَتَطْيِيبِهَا، وَهَذَا يُوجِبُ الْكُنْسَ لَهَا مِنْ كُلِّ بَوْلٍ وَيَعْرِ وَغَيْرِهِ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قُتَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ وَابُو الرَّيِّعِ الزَّهْرَانِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا، فَرُبَّمَا رَأَيْتُهُ تَخْضُرُ الصَّلَاةَ قِيَامًا بِالسَّيَاطِ الَّذِي تَحْتَهُ يَكْنُسُ وَيُضْحِكُ ثُمَّ يَذُمُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَقُومُ خَلْفَهُ فَيُصَلِّي بِنَاءٍ فَهَذَا أَمْرٌ مِنْهُ ﷺ يَكْنُسُ مَا يَصَلِّي عَلَيْهِ وَتَضَعُوهُ.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْجَسُورِ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ مُسَرَّةٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ - عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ الْمُنْذَرِ بْنِ الْجَارُودِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ صَنَعَ بَعْضُ عُثُمَانِيِّ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا وَقَالَ: إِنِّي أُحِبُّ أَنْ تَأْكُلَ فِي بَيْتِي وَتُصَلِّيَ فِيهِ فَأَتَاهُ وَفِي الْبَيْتِ فُحْلٌ مِنْ تِلْكَ الْفُحُولِ - يُعْنِي خَصِيرًا - فَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِخِزَابِهِ مِنْهُ فَيَكْنُسُ وَرُشَّ فَيُصَلِّي وَصَلَّيْنَا مَعَهُ فَهَذَا أَمْرٌ مِنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَكْنُسُ مَا يَصَلِّي عَلَيْهِ وَرُشَّهُ بِمَاءٍ، فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ مَرَابِضُ الْغَنَمِ وَغَيْرِهَا.

وَأَيْضًا هَذَا مِنْ الْحَدِيثِ نَفْسُهُ إِنَّمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسِ، وَقَدْ رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ قَبْلَ أَنْ يَبْنِيَ الْمَسْجِدَ» فَصَحَّ أَنَّ هَذَا كَانَ فِي أَوَّلِ الْهِجْرَةِ قَبْلَ وَرُودِ الْأَخْبَارِ بِاجْتِنَابِ كُلِّ نَجَسٍ وَبَوْلٍ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ يُونُسَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عِيسَى بْنُ أَبِي عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا لَمْ تَجِدُوا إِلَّا مَرَابِضَ الْغَنَمِ وَأَعْطَانِ الْإِبِلِ، فَصَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، وَلَا تَصَلُّوا فِي مَعَانِ الْإِبِلِ».

حَدَّثَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا ابْنُ مَرْجٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا الذَّبْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ السَّرَّاءِ بْنِ عَازِبٍ أَنَّ

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ».

وَصَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْخَيْرُ وَالذُّعْبُ حَرَامٌ عَلَى ذِكُورٍ أَثْنَى خِلَالٍ لِإِنَائِهَا».

وَقَالَ ﷺ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ» مِنَ الطَّرِيقِ الثَّابِتَةِ الرَّجِيَّةِ لِلْعَلَمِ.

رَوَى تَحْرِيمَ الْحَرِيرِ عُمَرُ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَأَبُو مُوسَى وَغَيْرُهُمْ، ثُمَّ صَحَّ قِيْنًا «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَبَاحَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ لِبَاسَ الْحَرِيرِ عَلَى سَبِيلِ التَّجَاوُزِ مِنْ الْحِكْمَةِ وَالْقَلَمِ وَالْوَجْعِ»، فَسَقَطَ كُلُّ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ الْأَشْيَاءَ عَلَى الْإِبَاحَةِ يَقُولُهُ تَعَالَى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ» ويقولُهُ تَعَالَى: «خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا» فَصَحِّحْ.

وهكذا نقول: إِنَّا إِنْ لَمْ نَعُدْ نَصًّا عَلَى تَحْرِيمِ الْأَبْوَالِ جَمْلَةً وَالْأَنْجَاءِ جَمْلَةً، وَإِلَّا فَلَا يَحُرِّمُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ إِلَّا مَا أَجْعَ عَلَيْهِ مِنْ بَوْلِ ابْنِ آدَمَ وَنَحْوِهِ. كما قالوا: فَإِنْ وَجَدْنَا نَصًّا فِي تَحْرِيمِ كُلِّ ذَلِكَ وَجُوبِ اجْتِنَابِهِ، فَالْقَوْلُ بِذَلِكَ وَاجِبٌ، فَنُظَرْنَا فِي ذَلِكَ فَوَجَدْنَا مَا حَدَّثَنَا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَلْخِيُّ حَدَّثَنَا الْفَرَسِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا عِيْدَةُ بْنُ حَمِيدٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مَجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذِّبَانِ فِي بُيُوتِهِمَا فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يُعَذِّبَانِ وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ وَإِنَّهُ لَكَبِيرٌ، كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ، وَكَانَ الْآخَرُ يُعْشِي بِالنَّيْمَةِ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كُلُّ كَبِيرٍ فَهُوَ صَغِيرٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ مِنَ الشَّرِّكَ أَوْ الْقَتْلِ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوَةَ الضَّرِيرُ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ مَجَاهِدٍ عَنْ طَاوُوسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْرَيْنِ فَقَالَ: إِنَّهُمَا يُعَذِّبَانِ وَمَا يُعَذِّبَانِ فِيهِ كَبِيرٌ».

أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يُعْشِي بِالنَّيْمَةِ» وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ.

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ الْأَعْمَشِ.

الدَّوَاءُ مِنَ السَّقَمِ الَّذِي كَانَ أَصَابَهُمْ، وَأَنَّهُمْ صَحَّتْ أَجْسَامُهُمْ بِذَلِكَ، وَالتَّجَاوُزُ بِمَنْزِلَةِ ضَرُورَةٍ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ» فَمَا اضْطُرَّ الْمَرْءُ إِلَيْهِ فَهُوَ غَيْرُ حَرَمٍ عَلَيْهِ مِنَ الْمَآكِلِ وَالْمَشْرَبِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ سَمَاءٍ عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «ذَكَرَ طَارِقُ بْنُ سُوَيْدٍ أَوْ سُوَيْدُ بْنُ طَارِقٍ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ فَتَنَاهَا ثُمَّ سَأَلَهُ فَتَنَاهَا، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّهَا دَوَاءٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا، وَلَكِنَّهَا دَاءٌ».

وَحَدِيثُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ مَجَاهِدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدَّوَاءِ الْخَمِيصِ».

وَمَا رَوَى مِنْ طَرِيقِ جَرِيرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ حَسَّانَ بْنِ الْمَخَارِقِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ».

فهذا كله لا حجة فيه؛ لِأَنَّ حَدِيثَ عُلُقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ طَرِيقِ سَمَاءَ بْنِ حَرْبٍ وَهُوَ يَقْبَلُ التَّلَقُّنَ، شَهِدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ شُعْبَةُ وَغَيْرُهُ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ، لِأَنَّ فِيهِ أَنَّ الْخَمْرَ لَيْسَتْ دَوَاءً، وَإِذْ لَيْسَتْ دَوَاءً فَلَا خِلَافَ بَيْنَنَا فِي أَنَّ مَا لَيْسَ دَوَاءً فَلَا يَجِلُّ تَنَاوُلُهُ إِذَا كَانَ حَرَامًا، وَإِنَّمَا خَالَفْنَاهُمْ فِي الدَّوَاءِ، وَجَمِيعِ الْحَاضِرِينَ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا، بَلْ أَصْحَابُنَا وَالْمَالِكِيُّونَ يَبْحَثُونَ لِلْمُخْتَلَفِ شَرْبَ الْخَمْرِ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يَسْبِغُ أَكَلَهُ بِهِ غَيْرَهَا، وَالْحَنْفَلِيُّونَ وَالشَّافِعِيُّونَ يَبْحَثُونَهَا عَنْ شِدَّةِ الْعَطَشِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ الدَّوَاءِ الْخَمِيصِ فَنَعَمْ وَمَا أَبَاحَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْدَ الضَّرُورَةِ فَلَيْسَ فِي تِلْكَ الْحَالِ خِيْبَةً، بَلْ هُوَ حَلَالٌ طَيِّبٌ؛ لِأَنَّ الْحَلَالَ لَيْسَ خِيْبَةً، فَصَحَّ أَنَّ الدَّوَاءَ الْخَمِيصَ هُوَ الْقَتْلُ الْمَخْوْفُ، عَلَى أَنَّ يُونُسَ بْنَ أَبِي إِسْحَاقَ الَّذِي اتَّفَقَ بِهِ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

وَأَمَّا حَدِيثُ «لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ» فَبَاطِلٌ لِأَنَّ رَاوِيَهُ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيَّ وَهُوَ مُجْهَوٌّ. وَقَدْ جَاءَ الْيَقِينُ بِإِبَاحَةِ الْمَيْتَةِ وَالْخَنزِيرِ عَنْدَ خَوْفِ الْهَلَاقِ مِنَ الْجُوعِ فَقَدْ جَعَلَ تَعَالَى شِفَاءَنَا مِنَ الْجُوعِ الْهَلَكِ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْنَا فِي غَيْرِ تِلْكَ الْحَالِ وَنَقُولُ: نَعَمْ إِنَّ الشَّيْءَ مَا دَامَ حَرَامًا عَلَيْنَا فَلَا شِفَاءَ لَنَا فِيهِ، فَيَاذًا اضْطَرَرْنَا إِلَيْهِ فَلَمْ يَحَرِّمْ عَلَيْنَا حَيْثُ بَلَّ هُوَ حَلَالٌ، فَهُوَ لَنَا حَيْثُ بَلَّ شِفَاءً، وَهَذَا ظَاهِرُ الْحَدِيثِ.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْنَا: «فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ».

رواه عن مجاهد عن ابن عباس، ومرة عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس.

وأيضاً فإن ابن راهويه ومحمد بن العلاء ويحيى وأبا سعيد الأشج روه عن وكيع عن الأعمش.

فقالوا فيه «كان لا يثبت من بوله».

وهكذا رواه عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن منصور عن مجاهد.

قال أبو محمد: هذا كله لا شيء.

أما رواية الأعمش عن مجاهد فإن الإمامين شعبةً ووكيعاً ذكرا في هذا الحديث سماع الأعمش له من مجاهد فسقط هذا الاعتراض.

وأيضاً فقد رويناه آناً من غير طريق الأعمش لكن من طريق منصور عن مجاهد عن ابن عباس، فسقط التعلل جملة.

وأما رواية هذا الخبر مرة عن مجاهد عن ابن عباس ومرة عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس فهذا قوة للحديث، ولا يتعلل بهذا إلا جاهل مكابر للحقائق؛ لأن كليهما إمام، وكلاهما صحب ابن عباس الصحبة الطويلة، فسمعه مجاهد من ابن عباس، وسمعه أيضاً من طاووس عن ابن عباس فرواه كذلك، وإلا فأتى شيء في هذا مما يخلق في الرواية؟ وددنا أن نثبتوا لنا ذلك ولا سبيل إليه إلا بدعوى فاسدة ليج بها قوم من أصحاب الحديث، وهم فيها غثوث عین الخطأ، ومن قلدتهم أسوأ حالا منهم.

وأما رواية من روى من بوله فقد عارضهم من هو فوقهم، فروى هذا بن السري وزهير بن حرب ومحمد بن المنشي ومحمد بن بشير كلهم عن وكيع.

فقالوا من البول.

ورواه ابن عوف وابن جرير عن أبيه عن منصور عن مجاهد فقالوا: من البول.

ورواه شعبة وعبيدة بن حبيب، كلاهما عن منصور عن مجاهد فقالوا: من البول.

ورواه شعبة وأبو معاوية والضري وعبد الواحد بن زياد كلهم عن الأعمش.

فقالوا من البول فكلا الروایتين حق، ورواية هؤلاء تزيد على رواية الآخرين وزيادة العدل واجب قبولها، فسقط كل ما تعللوا به، وصح فرضاً وجوب اجتناب كل بول ونحو.

ومن قال بهذا جملة من السلف.

ومن طريق جرير وشعبة عن منصور بن المتمر عن مجاهد.

حدثنا يونس عبد الله بن مغيث حدثنا أبو عيسى بن أبي عيسى حدثنا أحمد بن خالد حدثنا ابن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن عفان بن مسلم حدثنا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «أكثر عذاب القبر في البول» ورويناه أيضاً من طريق أبي معاوية عن الأعمش بإسناده.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك الخولاني حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا يحيى بن سعيد هو القطان - عن أبي حنبل هو يعقوب بن مجاهد القاص، حدثنا عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديقي أخو القاسم بن محمد قال: كنا عند عائشة أم المؤمنين فقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يصلي بخضرة طعام ولا وهو يدافعه الأخبثان يعني البول والنجوة».

ورويناه أيضاً من طريق مسند عن يحيى بن سعيد بإسناده.

ومن طريق مسلم عن محمد بن عباد عن حاتم بن إسماعيل عن أبي حنبل.

قال أبو محمد: فافترض رسول الله ﷺ على الناس اجتناب البول جملة، وتوعد على ذلك بالعذاب، وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه بول دون بول، فيكون فاعل ذلك مدعياً على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ ما لا علم له به بالباطل إلا بنص ثابت جلي، ووجدناه ﷺ قد سمى البول جملة والنجوة جملة الأخبثين والحيث عزم، قال الله تعالى: «يجعل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث» فصح أن كل أئيب وخبيث فهو حرام.

فإن قيل: إنما خاطب عليه السلام الناس وإنما أراد نجوهم وبوهم فقط.

قلنا: نعم إنما خاطب عليه السلام الناس ولكن أتى بالاسم الأعم الذي يدخل تحته جنس البول والنجوة. ولا فرق بين من قال: إنما أراد عليه السلام نجو الناس خاصة وبوهم وبين من قال: بل إنما أراد عليه السلام بول كل إنسان عليه خاصة لا بول غيره من الناس وكذلك في النجوة فصح أن ألوجب حمل ذلك على ما تحت الاسم الجامع للجنس كله.

فإن قيل: إن هذا الخبر الذي فيه العذاب في البول إنما هو من رواية الأعمش عن مجاهد وقد تكلم فيها وأيضاً فإنه مرة

هو في حكم الطهارة إِبْرَالَةُ البقرِ وأخشاها وأبْعَارُ الإبلِ ويعرّ كل ما يؤكل لحمه ويوله.

فإن قالوا فعلنا ذلك قياساً لما يؤكل لحمه على ما لا يؤكل لحمه.

قلنا لهم فهلا قسمتم على الإبل والغنم كل ذي أربع لأنها ذوات أربع وذوات أربع؟ أو كل حيوان، لأنه حيوان وحيوان أو هلا قسمتم كل ما عدا الإبل والغنم المذكورين في الخبر على بول الإنسان ونحوه المحرمين؟ فهذه علة أعم من علتكم إن كنتم تقولون بالأعم في العللي، فإن لجأتم ههنا إلى القول بالأخص في العللي.

قلنا لكم: فهلا قسمتم من الأنعام المسكوت عنها على الإبل والغنم، وهي ما تكون أصحّة من البقر فقط، كما الإبل والغنم تكون أصحّة، أو ما يكون فيه الزكاة من البقر فقط، كما يكون في الإبل والغنم، أو ما يجوز ذبحه للمحرم من البقر خاصة، كما يجوز ذلك في الإبل والغنم، دون أن تقيسوا على الإبل والغنم والصيود والطير فهذا أخص من علتكم، فظهر فساد قياسهم جملة يقيناً.

فإن قالوا: قسنا إبرال كل ما يؤكل لحمه ونجاها على ألبانها.

قلنا لهم: فهلا قسمتم إبرالها على دمانها فأوجبتم نجاسة كل ذلك؟

وأيضاً فليس للذكور منها ولا للطير البان تنقاس إبرالها ونجاؤها عليها.

وأيضاً فقد جاء القرآن والسنة والإجماع المتيقن بإفساد علتكم هذه وإبطال قياسكم هذا، لصحة كل ذلك بأن لا تنقاس إبرال النساء ونحوهن على ألبانهن في الطهارة والاستحلال.

وهذا لا يخلص منه البتة. وهلا قاسوا كل ذي رجلين من الطير في نحوه على نحو الإنسان فهو ذو رجلين؟ فكل هذه قياسات كفايسكم أو أظهر، وهذا يرى من نصح نفسه إبطال القياس جملة.

وصح أن قول أبي حنيفة ومالك وأصحاب أبي حنيفة في هذه المسألة باطل ييقن، لأنهم لا شيئاً من النصوص اتبعوا ولا شيئاً من القياس ضبطوا، ولا يقول أحد من المتقدمين تعلقوا، لا سيما تفريق مالك بين بول ما شرب ماء نجس فقال بنجاسة بوله، وبين بول ما شرب ماء طاهراً فقال بطهارة بوله، وهو يرى لحم الدجاج حلالاً طيباً، هذا وهو يراه متولداً عن الميتات والعذرة،

كما حدثنا حمام حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن إيم بن حدثنا أحمد بن محمد البرقي القاضي حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث بن سعيد حدثنا عمارة بن أبي حفصة حدثني أبو مجاز قال: - سألت ابن عمر عن بول ناقني قال اغسل ما أصابك منه.

وعن أحمد بن حنبل عن المعتمر بن سليمان التيمي عن سلم بن أبي الذبيل عن صالح الدغان عن جابر بن زيد قال: الأبول كلها نجاسة.

وعن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن قال: البول كله يغسل.

وعن قتادة عن سعيد بن المسيب قال: الرش بالرش والصب بالصب من الأبول كلها.

وعن معمر عن الزهري فيما يصيب الراعي من إبرال الإبل قال ينضح.

وعن سفيان بن عيينة عن أبي موسى إسرائيل قال: كنت مع محمد بن سيرين فسقط عليه بول خفاش فنضحه، وقال ما كنت أرى النضح شيئاً حتى بلغني عن سبعة من أصحاب رسول الله ﷺ.

وعن وكيع عن شعبة قال: سألت حماد بن أبي سليمان عن بول الشاة فقال: اغسله.

وعن حماد أيضاً في بول البعير مثل ذلك.

قال أبو محمد: وأما قول زفر فلا متعلق له بشيء من هذه الأخبار، لما ذكره في إفساد قول مالك إن شاء الله تعالى - لكن تعلق من ذهب مذهبه بحديث رواه عيسى بن موسى بن أبي حرب الضمّار عن يحيى بن بكير عن سوار بن مصعب عن مطرقة عن أبي الجهم عن البراء بن عازب عن رسول الله ﷺ «أما أكل لحمة فلا بأس ببوله».

قال علي: هذا خبر باطل موضوع، لأن سوار بن مصعب متروك عند جميع أهل الثبلي، متفق على ترك الرواية عنه، يروي الموضوعات. فإذا سقط هذا فإن زفر قاس بعض الأبول على بعض، ولم يقس النجس على البول، وهذا هو الذي أنكره أصحابه علينا في تفريقنا بين حكم البالي في الماء الراكد وبين المتغوط فيه، إلا أننا نحن قلناه اتباعاً لرسول الله ﷺ.

وقال زفر براهيه الفاسد.

وأما قول مالك فظاهر الخطأ، لأنه ليس فيما احتج به إلا إبرال الإبل فقط، واستدلالاً على بول الغنم وبعرها فقط، فادخل

وهذا تناقض لا خفاء به. وبالله تعالى التوفيق.

١٣٨- مسألة: والصوف والوبر والقرن والسِّن يؤخذ

يؤخذ من حي فهو طاهر ولا يحمل أكله.

برهان ذلك أن الحي طاهر وبعض الطاهر طاهر، والحي لا يحمل أكله، وبعض ما لا يحمل أكله لا يحمل أكله.

١٣٩- مسألة: وكل ذلك من الكافر نجس ومن

المؤمن طاهر، والقيح من المسلم والقلنس والقصة البيضاء وكل ما قطع منه حيًا أو ميتًا ولين المؤمن، كل ذلك طاهر، وكل ذلك من الكافر والكافرة نجس.

برهان ذلك ما قد ذكرنا من قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ وقول رسول الله ﷺ: «الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجَسُ» وقد ذكرناه بإسناده قبل، وبعض النجس نجس، وبعض الطاهر طاهر، لأن الكل ليس هو شيئاً غير أبعاضه وبالله تعالى التوفيق.

١٤٠- مسألة: والباقي الجلالة حرام، وهي الإبل التي

تأكل الجلالة - وهي العذرة - والبقر والغنم كذلك، فإن منعت من أكلها حتى سقط عنها اسم جلاله، فإليها حلال طاهرة.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملوك الخولاني حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا محمد بن المثنى وعثمان بن أبي شيبة، قال ابن المثنى حدثنا أبو عامر العقدي حدثنا هشام الدستوائي عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ نهى عن لبن الجلالة» وقال عثمان بن أبي شيبة:

حدثنا عبدة عن محمد بن إسحاق عن ابن أبي عمير عن مجاهد عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة والباقيها».

١٤١- مسألة: والوضوء بالماء المستعمل جائز

وكذلك الغسل به للنجاسة، وسواء وجد ماء آخر غيره أو لم يوجد، وهو الماء الذي توضع به بعينه لفريضة أو نافلة أو اغتسل به بعينه لجنابة أو غيرها، وسواء كان المتوضئ به رجلاً أو امرأة.

برهان ذلك قول الله تعالى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ مِنْكُمْ مِنَ الْمَاءِ أَوْ لَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ فعم تعالى كل ماء ولم يخصه، فلا يحمل لأحد أن يترك الماء في وضوئه وغسله الواجب وهو يجهل إلا ما منعه منه نص ثابت أو إجماع متيقن مقطوع بصحة.

وقال رسول الله ﷺ: «وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا

وَجُعِلَتْ رُتْبَتُنَا طَهُورًا إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ» فعم أيضاً عليه السلام ولم يخص، فلا يحمل تخصيص ماء بالنع لم يخصه نص آخر أو إجماع متيقن.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا ابن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا مسدد حدثنا عبد الله بن داود وهو الخريزي - عن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بن نضر مروي قالت «إن رسول الله ﷺ مسح برأسه ومن فضل ماء كان يديه».

وأما من الإجماع فلا يختلف اثنان من أهل الإسلام في أن كل متوضئ فإنه يأخذ الماء فيغسل به ذراعيه من أطراف أصابعه إلى مرفقيه.

وهكذا كل عضو في الوضوء وفي غسل الجنابة، وبالضرورة والحس يدري كل مشاهد لذلك أن ذلك الماء قد وضئت به الكف وغسلت، ثم غسل به أول الذراع ثم آخره، وهذا ماء مستعمل بيقين، ثم إنه يرد يده إلى الإناء وهي تقطر من الماء الذي طهر به العضو، فيأخذ ماء آخر للعضو الآخر، وبالضرورة يدري كل ذي حس سليم أنه لم يطهر العضو الثاني إلا بماء جديد قد مازجه ماء آخر مستعمل في تطهير عضو آخر وهذا ما لا لخلص منه.

وهو قول الحسن البصري وإبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح، وهو أيضاً قول سفيان الثوري وأبي ثور وداود وجيع أصحابنا.

وقال مالك: يتوضأ به إن لم يجد غيره ولا يتيمم.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز الغسل ولا الوضوء بماء قد توضأ به أو اغتسل به، ويكره شربه، وروي عنه أنه طاهر، والأظهر عنه أنه نجس، وهو الذي روي عنه نصاً، وأنه لا ينجس التوب إذا أصابه الماء للمستعمل إلا أن يكون كثيراً فاحشاً.

وقال أبو يوسف: إن كان الذي أصاب التوب منه شرب في شرب فقد نجسه، وإن كان أقل لم ينجسه.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف إن كان رجل طاهر قد توضأ للصلاة أو لم توضأ لها فتوضأ في بئر فقد نجس ماؤها كله وتزح كلها، ولا يميزه ذلك الوضوء إن كان غير متوضئ، فإن اغتسل فيها أرضاً اغتسلها كلها وكذلك لو اغتسل وهو طاهر غير جنب في سبعة آبار نجسها كلها.

وقال أبو يوسف: ينجسها كلها ولو أنها عشرون بئراً، وقال جميعاً: لا يميزه ذلك الغسل، فإن طهر يده أو رجله فقد

وتنَجَسَتْ كَلِّهَا، فَإِنْ كَانَ عَلَى ذِرَاعَيْهِ جَبَائِرٌ أَوْ عَلَى أَصَابِعِهِ رَجْلِيهِ جَبَائِرٌ فَعَمَسَهَا فِي الْبَرِّ يَنْوِي بِذَلِكَ الْمَسْحَ عَلَيْهَا لَمْ يَجْزِهِ وَتَنَجَّسَ مَاوْهًا كُلُّهُ، فَلَوْ كَانَ عَلَى أَصَابِعِ يَدِهِ جَبَائِرٌ فَعَمَسَهَا فِي الْبَرِّ يَنْوِي بِذَلِكَ الْمَسْحَ عَلَيْهَا أَجْزَاءَهُ وَلَمْ يَنْجَسْ مَاوْهًا الْبَدَّ بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ، فَلَوْ اتَّغَمَسَ فِيهَا وَلَمْ يَنْوِ غَسْلًا وَلَا وَضُوءًا وَلَا تَدَلُّكَ فِيهَا لَمْ يَنْجَسْ الْمَاءَ حَتَّى يَنْوِيَ الْغَسْلَ أَوْ الْوَضُوءَ.

وقال أبو يوسف: لا يظهر بذلك الاتغماس.

وقال محمد بن الحسن: يظهر بو.

قال أبو يوسف: فإن غَسَسَ رَأْسَهُ يَنْوِي الْمَسْحَ عَلَيْهِ لَمْ يَنْجَسْ الْمَاءَ، وَإِنَّمَا يَنْجَسُهُ ثَبَّةٌ تَطْهِيهِ غُضْرُ يَلْزَمُ فِيهِ الْغَسْلُ، قَالَ فَلَوْ غَسَلَ بَعْضُ يَدِهِ يَنْوِي الْوَضُوءَ أَوْ الْغَسْلَ لَمْ يَنْجَسْ الْمَاءَ حَتَّى يَغْسَلَ الْغُضْرَ بِكَمَالِهِ، فَلَوْ غَسَسَ رَأْسَهُ أَوْ خَفَهُ يَنْوِي بِذَلِكَ الْمَسْحَ أَجْزَاءَهُ وَلَمْ يَفْسِدِ الْمَاءَ، وَإِنَّمَا يَفْسِدُهُ ثَبَّةُ الْغَسْلِ لَا ثَبَّةُ الْمَسْحِ. وَهَذِهِ أَقْوَمُ إِلَيَّ مِنَ الْهُوسِ أَقْرَبُ مِنْهَا إِلَى مَا يَقُولُ.

وقال الشافعي: لا يجزئ الوضوء ولا الغسل بماء قد اغتسل به أو ترضأ به وهو طاهر كله، وأصفق أصحابه على أن من أدخل يده في الإناء ليتوضأ فآخذ الماء فتمضمض واستنشق وغسل وجهه ثم أدخل يده في الإناء فقد حرم الوضوء بذلك الماء؛ لأنه قد صار ماء مستعملاً، وإنما يجب أن يصب منه على يده، فإذا وضأها أدخلها حيثن في الإناء.

قال أبو محمد: واحتج من منع ذلك بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من نهيه الجنب أن يغتسل في الماء الدائم.

قال أبو محمد: وقالوا: إنما نهى رسول الله ﷺ عن ذلك، لأن الماء يصير مستعملاً، وقال بعض من خالفهم: بل ما نهى عن ذلك عليه السلام إلا خوف أن يخرج من إحليله شيء ينجس الماء.

قال أبو محمد: وكلا القولين باطل نعوذ بالله من مثله، ومن أن نفكر رسول الله ﷺ ما لم يقل، وأن نخبر عنه ما لم يخبر به عن نفسه ولا فعله، فهذا هو الكذب على رسول الله ﷺ وهو من أكبر الكبائر ممن قطع بو، فإن لم يقطع به فإنما هو ظن.

وقد قال عز وجل: «إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا» وقال رسول الله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْخَبَرِ» ولا بد لمن قال بأحد هذين التاويلين من إحدى هاتين المنزلتين، فيظن تعلفهم بهذا الخبر جملة.

واحتج بعضهم فقال: لم يقل أحد للمتوضئ ولا للمغتسل أن يرد ذلك الماء على أعضائه، بل أوجبوا عليه أخذ ماء جديد،

وقال أبو محمد: وهذا باطل، لأنه لم ينع أحد من السلف عن ترديد الماء على الأعضاء في الوضوء والغسل، ولا نهى عنه عليه السلام قط.

ويقال للحنفين: قد اجزئ تنكيس الوضوء، ولم يأت قط عن النبي ﷺ أنه نكس وضوءه، ولا أن أحداً من المسلمين فعل ذلك، فآخذ عليه السلام ماءً جديداً لكل عضو إنما هو فعل منه عليه السلام، وأفعاله عليه السلام لا تلزم.

وقد صح عنه مسح رأسه المقدس بفضل ماء مستعمل.

فإن قيل: قد روي يؤخذ للرأس ماءً جديداً.

قلنا: إنما رواه دهم بن قران - وهو ساقط لا يحتج به - عن ثمران بن جارية وهو غير معروف فكيف وقد أباح عليه السلام غسل الجنبات بغير تجديد ماء.

كما حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا إسحاق بن إبراهيم وأبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن النافذ وابن أبي عمير كلهم عن سفيان بن عيينة عن أبيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة «أن رسول الله ﷺ قال لها في غسل الجنابة إنما تحكيك أن تحكي على رأسك ثلاث حبات ثم تفيض عليك الماء فتطهرين».

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا أبو نعيم هو الفضل بن دكين - حدثنا معمر بن يحيى بن سام حدثني أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين «قال لي جابر سألتني ابن عمك فقال: كيف الغسل من الجنابة؟ فقلت: كان رسول الله ﷺ يأخذ ثلاثة أكف ويفيضها على رأسه ثم يفيض على سائر جسده».

قال أبو محمد: ولو كان ما قاله أصحاب أبي حنيفة من تنجس الماء المستعمل لما صح طهر ولا وضوء ولا صلاة لأحد أبداً، لأن الماء الذي يفيضه الغتسل على جسده يظهر منكبيه وصدره، ثم يتجدد إلى ظهره ويطيه، فكان يكون كل أحب مغتسلاً بماء نجس، ومعاذ الله من هذا.

وهكذا في غسل ذراعه ووجهه ورجله في الوضوء، لأنه لا يغسل ذراعه إلا بالماء الذي غسل به كله، ولا يغسل أسفل وجهه إلا بالماء الذي قد غسل به أعلاه وكذلك رجله.

وقال بعضهم: الماء المستعمل لا بد من أن يصحبه من عرق الجسم في الغسل والوضوء شيء فهو ماء مضاف.

قال أبو محمد: وهذا غث جد، وحتى لو كان كما قالوا فكان ماذا؟ ومتى حرم الوضوء والغسل بماء فيه شيء طاهر لا يظهر له في الماء رسم فكيف وهم يجيزون الوضوء بماء قد تبرّد فيه من الحر وهذا أكثر في أن يكون فيه العرق من الماء المستعمل.

وقال بعضهم: قد جاء أثر بأن الخطايا تخرج مع غسل أعضاء الرضوء.

قلنا: نعم - والله الحمد - فكان ماذا؟ وإن هذا لما يغبط باستعماله مراراً إن أمكن لفضله، وما علمنا للخطايا أجراماً تحل في الماء.

وقال بعضهم: الماء المستعمل كحصى الجمار الذي رمى به لا يجوز أن يرمى به ثانية.

قال أبو محمد: وهذا باطل، بل حصى الجمار إذا رمى بها فجارئ أخذها والرمي بها ثانية، وما ندرى شيئاً يمنع من ذلك وكذلك التراب الذي يتم به فالتيمم به جائز والثوب الذي سترت به العورة في الصلوة جائز أن تستر به أيضاً العورة في صلاة أخرى، فإن كانوا أهل قياس فهذا كله باب واحد.

وقال بعضهم: الماء المستعمل بمنزلة الماء الذي طبخ فيه فول أو حصص.

قال علي: وهذا هوس مردود على قائله، وما ندرى شيئاً يمنع من جواز الوضوء والغسل بماء طبخ فيه فول أو حصص أو ترمس أو لوبيا، ما دام يقع عليه اسم ماء.

وقال بعضهم: لما لم يطلق على الماء المستعمل اسم الماء مفرداً دون أن يتبع باسم آخر وجب أن لا يكون في حكم الماء المطلق.

قال أبو محمد: وهذه حماقة، بل يطلق عليه اسم ماء فقط، ثم لا فرق بين قولنا ماء مستعمل فيوصف بذلك، وبين قولنا ماء مطلق فيوصف بذلك، وقولنا ماء ملح أو ماء عذب أو ماء مر، أو ماء سخن أو ماء مطر، وكل ذلك لا يمنع من جواز الوضوء به والغسل.

ولو صح قول أبي حنيفة في نجاسة الماء المتوضأ به والمغتسل به لبطن أكثر الذين؛ لأنه كان الإنسان إذا اغتسل أو توضأ ثم لبس ثوبه لا يصلي إلا بشوب نجس كله، وللزعم أن يظهر أعضاءه منه ماء آخر.

وقال بعضهم: لا ينجس إلا إذا فارق الأعضاء.

قال أبو محمد: وهذه جرأة على القول بالباطل في الدين بالدعوى، ويقال لهم: هل تتجس عندكم إلا بالاستعمال؟ فلا بد من نعم، فمن الخال أن لا ينجس في الحال المتجسّ له ثم ينجس بعد ذلك، ولا جرأة أعظم من أن يقال: هذا ماء طاهر تؤذى به الفرائض، فإذا تقرّب به إلى الله في أفضل الأعمال من الوضوء والغسل تنجس أو حرم أن يتقرّب إلى الله تعالى به، وما ندرى من أين وقع لهم هذا التخليط.

وقال بعضهم: قد جاء عن ابن عباس أن الجنب إذا اغتسل في الخوض أفسد ماءه، وهذا لا يصح، بل هو موضوع، وإنما ذكره الخفقيون عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن ابن عباس، ولا نعلم من هو قبل حماد، ولا نعرف لإبراهيم سماعاً من ابن عباس والصحيح عن ابن عباس خلاف هذا.

قال أبو محمد: وقد ذكرنا عن ابن عباس قبل خلاف هذا من قول: أربع لا تنجس الماء والأرض والإنسان، وذكر رابعاً.

وذكروا عن رسول الله ﷺ في تحريمه الصدقة على آل عمه «إنما هي غسالة أيدي الناس» وعن عمر مثل ذلك.

قال أبو محمد: وهذا لا حجة فيه أصلاً، لأن اللازم لهم في احتجاجهم بهذا الخبر أن لا يحرم ذلك إلا على آل عمه خاصة، فإنه عليه السلام لم يكره ذلك ولا منعه أحداً غيرهم، بل أباحه لسائر الناس.

وأما احتجاجهم بقول عمر فإنهم مخالفون له لأنهم يجيزون في أصل أقوالهم شرب ذلك الماء.

وأيضاً فإن غسالة أيدي الناس غير وضوئهم الذي يتقربون به إلى الله تعالى، ولا عجب أكثر من إباحتهم غسالة أيدي الناس وفيها جاء ما احتجوا به. وقولهم إنها طاهرة، وتحريمهم الماء الذي قد توضأ به قربة إلى الله تعالى وليس في شيء من هذين الأثرين نهى عنه، ونعوذ بالله من الضلال وتحريف الكلم عن مواضعه.

ونسأل أصحاب الشافعي عن وضأ عضواً من أعضاء وضوئه فقط ينوي به الوضوء في ماء دائم أو غسله كذلك وهو جنب، أو بعض عضر أو بعض أصبع أو شعرة واحدة أو مسح شعرة من رأسه أو خفه أو بعض خفه: حتى نعرف أقوالهم في ذلك.

وقد صح «أن رسول الله ﷺ توضأ وتغسل إنساناً ذلك الرضوء»، وأنه عليه السلام «توضأ وصَبَّ وضوءه على جابر بن عبد الله»، وأنه عليه السلام «كان إذا توضأ تمسح الناس

بَوْضُوهُ.

القبلة فقط كذلك في حال الاستنجاء.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى قال قلت لسفيان بن عيينة: سمعت الزهري يذكر عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَنْبِذُوهَا بِبَوْلٍ وَلَا غَائِطٍ وَلَكِنْ شَرُّوْهُا أَوْ غَرَّوْهُا» قَالَ سَفِيَانٌ نَعَمْ.

وقد روى أيضاً النهي عن ذلك أبو هريرة وغيره، وقد ذكرنا قبل حديث سلمان عن النبي ﷺ: «أَلَا يَسْتَنْجِي أَحَدُ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ، فِي بَابِ الْاسْتِجَاءِ.

وممن أنكر ذلك أبو أيوب الأنصاري - كما ذكرنا - في البيوت نصاً عنه.

وكذلك أيضاً أبو هريرة وابن مسعود، وعن سراقه بن مالك إلا تستقبل القبلة بذلك، وعن السلف من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم جملة، وعن عطاء وإبراهيم النخعي.

ويقولون في ذلك يقول سفيان الثوري والأوزاعي وأبو ثور:

ومنع أبو حنيفة من استقبالها لبول أو غائط، وكل هؤلاء لم يفرق بين الصحاري والبناء في ذلك.

ورويانا من طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يكره أن تستقبل القبلة بالفروج.. وهو قول مجاهد.

قال أبو محمد: لا نرى ذلك في بيت المقدس، لأن النهي عن ذلك لم يصح.

وقال عروة بن الزبير وداود بن علي: يجوز استقبال الكعبة واستدبارها بالبول والغائط.

ورويانا ذلك عن ابن عمر من طريق شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن نافع عن ابن عمر.

ورويانا عن ابن عمر من طريق أبي داود عن محمد بن يحيى بن فارس عن صفوان بن عيسى عن الحسن بن ذكوان عن مروان الأصغر عن ابن عمر أنه قال: إنما نهى عن ذلك في الفضاء، وأما إذا كان بينك وبين القبلة شيء يستر فلا بأس.

ورويانا أيضاً هذا عن الشعبي.

وهو قول مالك والشافعي.

فقالوا بأرائهم للمعونة: إن المسلم الطاهر التظيف إذا توضأ بماء طاهر ثم صب ذلك الماء في بئر فهي بمنزلة لو صب فيها فأز ميت أو نجس، ونسأل الله العافية من هذا القول.

١٤٢- مسألة: ونيبم الذباب والبراغيث والتحليل ويول الحفاش إن كان لا يمكن التحفظ منه وكان في غسله حرج أو عسر لم يلزم من غسله إلا ما لا حرج فيه ولا عسر.

قال أبو محمد: قد قدمنا قول الله تعالى: «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» وقوله: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» فالخرج والعسر مرفوعان عنه، وما كان لا حرج في غسله ولا عسر فهو لازم غسله، لأنه بول ورجيع. وبالله تعالى التوفيق.

١٤٣- مسألة: والقيء من كل مسلم أو كافر حرام يجب اجتنابه، لقول رسول الله ﷺ: «الْعَائِدُ فِي حَيْثُ كَانَتَايِبِي فِيَّ قَيْئِهِ» وإنما قال عليه السلام ذلك على منع العودة في الحبة.

١٤٤- مسألة: والحمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس حرام واجب اجتنابه، فمن صلى حاملاً شيئاً منها بطلت صلاته.

قال الله تعالى: «إِنَّمَا الْحَرَمُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ» فمن لم يجنب ذلك في صلاته فلم يصل كما أمر، ومن لم يصل كما أمر فلم يصل.

١٤٥- مسألة: ونيب البسر والتمر والزهر والرطب والزبيب إذا جمع نيذ واحد من هذه إلى نيذ غيره فهو حرام واجب اجتنابه.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا إبان هو ابن يزيد العطار - حدثنا يحيى هو ابن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن رسول الله ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنْ خَلِيطِ الرِّبِّبِ وَالشَّمْرِ، وَعَنْ خَلِيطِ الْبُسْرِ وَالشَّمْرِ، وَعَنْ خَلِيطِ الزَّهْرِ وَالرُّطْبِ، وَقَالَ: اتَّبِعُوا كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى حِدَّةٍ» وليس كذلك الخليلطان من غير هذه الخمسة بل هو طاهر حلال ما لم يسكر؛ لأنه لم ينه إلا عما ذكرنا.

١٤٦- مسألة: ولا يجوز استقبال القبلة واستدبارها للغائط والبول، لا في بستان ولا في صحراء، ولا يجوز استقبال

فأما من أباح ذلك جملة فاحتجوا بحديث:

رويناه عن ابن عمر في بعض الفاظه «رَقِيتُ عَلَى نَيْتٍ أَخْبَى خَفْصَةَ قَرَأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا لِحَاجَتِهِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ» وفي بعضها «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَبُولُ حِيَالَ الْقِبْلَةِ» وفي بعضها: «اطْلَعْتُ يَوْمًا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ظَهْرِ نَيْتٍ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُخْجُورًا عَلَيْهِ بِلَبِنٍ قَرَأْتُهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ».

وبحديث من طريق جابر «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ يَبُولُ قَرَأْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبِضَ يَعامٍ يَسْتَقْبِلُهَا».

وبحديث من طريق عائشة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ عَنْهُ أَنْ نَاسًا يَكْرَهُونَ اسْتِيقَالَ الْقِبْلَةِ يَفْجُوهِمُ» قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ فَعَلُوهَا؟ اسْتَقْبَلُوا بِمَقْعَدَيْ الْقِبْلَةِ».

قال علي: لا حجة لهم غير ما ذكرنا، ولا حجة لهم في شيء منه.

أما حديث ابن عمر، فليس فيه أن ذلك كان بعد النهي، وإذا لم يكن ذلك فيه فنحن على يقين من أن ما في حديث ابن عمر موافق لما كان الناس عليه قبل أن ينهي النبي ﷺ عن ذلك، هذا ما لا شك فيه، فإذا لا شك في ذلك فحكم حديث ابن عمر منسوخ قطعاً بنهي النبي ﷺ عن ذلك، هذا يعلم ضرورة ومن الباطل المحرم ترك اليقين بالظنون، وأخذ المتيقن بنسخه وترك المتيقن أنه ناسخ.

وقد أوضحنا في غير هذا المكان أن كل ما صح أنه ناسخ لحكم منسوخ فمن المحال الباطل أن يكون الله تعالى يعيد الناسخ منسوخاً والمنسوخ ناسخاً ولا يبين ذلك تبياناً لا إشكال فيه، إذ لو كان هذا لكان الذين مشكوا غير يبين، ناقصاً غير كامل، وهذا باطل، قال الله تعالى: «وَأَتَيْنَا أَكْثَلَ كُفْمٍ دِينَكُمْ».

وقال تعالى: «وَلَيُبَيِّنَ لِنَاسٍ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ».

وأيضاً فإنما في حديث ابن عمر ذكر استقبال القبلة فقط، فلو صح أنه ناسخ لما كان فيه نسخ تحريم استبدارها، ولكان من أقمه في ذلك إباحة استبدارها كاذباً مبطلًا لشريعة ثابتة، وهذا حرام، فبطل تعلقهم بحديث ابن عمر.

وأما حديث عائشة فهو ساقط؛ لأنه رواية خالد الحذاء - وهو ثقة - عن خالد بن أبي الصلت وهو مجهول لا يدرى من هو، وأخطأ فيه عبد الرزاق فرواه عن خالد الحذاء عن كثير بن الصلت، وهذا أبطل وأبطل؛ لأن خالد الحذاء لا يدرك كثير بن الصلت، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة، لأن نصه يبين أنه إنما كان قبل النهي؛ لأن من الباطل المحال أن يكون رسول الله ﷺ

ينهاهم عن استقبال القبلة بالبول والغائط ثم ينكر عليهم طاعته في ذلك، هذا ما لا يظنه مسلم ولا ذو عقل، وفي هذا الخبر إنكار ذلك عليهم، فلو صح لكان منسوخاً بلا شك، ثم لو صح لما كان فيه إلا إباحة الاستقبال فقط، لا إباحة الاستبدار أصلاً، فبطل تعلقهم بحديث عائشة جملة.

وأما حديث جابر فإنه رواية إبان بن صالح وليس بالمشهور وأيضاً فليس فيه بيان أن استقبال القبلة عليه السلام كان بعد نهيه، ولو كان ذلك لقال جابر، ثم رأته.

وأيضاً فلو صح لما كان فيه إلا النسخ للاستقبال فقط، وأما الاستبدار فلا أصلاً، ولا يحمل أن إيزدة في الأخبار ما ليس فيها، فيكون من فعل ذلك كاذباً، وليس إذا نهى عن شيئين ثم نسخ أحدهما وجب نسخ الآخر، فبطل كل ما شغبوا به وبالله تعالى التوفيق.

وسقط قولهم لتعريه عن البرهان.

وأما من فرق بين الصحاري والبناء في ذلك فقوله لا يقوم عليه دليل أصلاً، إذ ليس في شيء من هذه الآثار فرق بين صحراء وبنين، فالقول بذلك ظن، والظن أكذب الحديث، ولا يغني عن الحق شيئاً، ولا فرق بين من حل النهي على الصحاري دون البنين، وبين آخر قال بل النهي عن ذلك في المدينة أو مكة خاصة، وبين آخر قال في أيام الحج خاصة، وكل هذا تخطيط لا وجه له.

وقال بعضهم: إنما كان في الصحاري، لأن هنالك قوماً يصلون فيؤذون بذلك.

قال أبو محمد: هذا باطل؛ لأن وقوع الغائط كيفما وقع في الصحراء فموضع لا بد أن يكون قبله جهة ماء، وغير قبله جهة أخرى، فخرج قول مالك عن أن يكون له متعلق بسنة أو بدليل أصلاً، وهو قول خالف جميع أقوال الصحابة رضي الله عنهم إلا رواية عن ابن عمر قد روي عنه خلافها، وبالله تعالى التوفيق.

١٤٧- مسألة: وكلُّ ماء خالطه شيء طاهر مباح فطهر فيه لونه وريحه وطعمه إلا أنه لم يزل عنه اسم الماء، فالوضوء به جائز والغسل به للنجاسة جائز.

برهان ذلك قوله تعالى: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً» وهذا ماء، سواء كان الواقع فيه مسكاً أو عسلاً أو زعفراناً أو غير ذلك.

حدثنا حمام حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الدبري حدثنا عبد الرزاق حدثنا ابن جريج أخبرني عطاء بن أبي رباح عن أم هانئ بنت أبي طالب أنها قالت: «ذُخِّلَتْ عَلَى

خالف، وخالفوا فيه فقهاء المدينة كما ذكرنا، وما نعلمهم احتجوا
بأكثر من أن قالوا: ليس هو ماء مطلقاً.

قال أبو محمد: وهذا خطأ، بل هو ماء مطلق وإن كان فيه
شيء آخر، ولا فرق بين ذلك الذي فيه وبين حجر يكون فيه،
وهو يميزون الوضوء بالماء الذي تغير من طين موضع، وهذا
تناقض.

ومن العجيب أنهم لم يجعلوا حكم الماء للماء الذي مازجه
شيء طاهر لم يزل عنه اسم الماء، وجعلوا للفصة المخلوطة
بالتحس - خلطاً يغيرها - حكم الفصة المحضة.

وكذلك في الذهب المزوج فجعلوه كالذهب الصرّف في
الزكاة والصرّف، وهذا هو الخطأ وعكس الحقائق، لأنهم أوجبوا
الزكاة في الصغر المازج للفصة، وهذا باطل وأباحوا صرف فصة
وصغر بمثل وزن الجميع من فصة حضية، وهذا هو الربا بعينه وأما
الوضوء بماء قد مازجه شيء طاهر فإنما يتوضأ ويغتسل بالماء، ولا
يضره مرور شيء طاهر على أعضائه مع الماء.

وقال بعضهم: هو كماء الورد.

قال أبو محمد: وهذا باطل، لأن ماء الورد ليس ماء أصلاً،
وهذا ماء وشيء آخر معه فقط.

١٤٨- مسألة: فإن سقط عنه اسم الماء جملة، كالنبيذ
وغيره، لا يجز الوضوء به ولا الغسل، والحكم حيثما يتيمّم،
وسواء في هذه المسألة والتي قبلها، وجد ماء آخر أم لم يوجد.

برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿لَمَّ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا
صَعِيداً طَيِّباً﴾ **ولقول رسول الله ﷺ: «وَجُعِلَتْ لَنَا طَهُوراً**
إِذَا لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ».

ولما كان اسم الماء لا يقع على ما غلب عليه غير الماء حتى
تزل عنه جميع صفات الماء التي منها يؤخذ حكمه، صَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ
مَاءً، ولا يجوز الوضوء بغير الماء، وهذا قول مالك والشافعي
وأحمد وداود وغيرهم، وقال به الحسن وعطاء بن أبي رباح
وسفيان الثوري وأبو يوسف وإسحاق وأبو ثور وغيرهم.

وروي عن عكرمة أن النبيّ وضوء إذا لم يوجد الماء ولا
يتيمّم مع وجوده.

وقال الأوزاعي: لا يتيمّم إذا عدم الماء ما دام يوجد نبيذ
غير مسكر، فإن كان مسكراً فلا يتوضأ به.

وقال حميد صاحب الحسن بن حي: نبيذ التمر خاصة
يجوز الوضوء به والغسل للمقترض في الحضر والسفر، وجد الماء

النبيذ كمثل يوم الفتح وهو في قبّة له، فوجدته قد اغتسل بماء كان
في صحفة، إني لأرى فيها أثر العجين، فوجدته يصلي الضحى.

وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن
المطلب بن عبد الله بن حنبل عن أم هانئ قالت: فرزّل رسول
الله ﷺ يوم الفتح بأعلى مكة فأنثيه بماء في جفّة إني لأرى أثر
العجين فيها، فسّره أبو ذر فأغتسل رسول الله ﷺ ثم ستر عليه
السلام أباً ذر فأغتسل، ثم صلى ثماني ركعات وذلك في
الضحى.

حدثنا يونس بن عبد الله حدثنا أبو عيسى بن أبي عيسى
حدثنا أحمد بن خالد حدثنا ابن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة
عن زيد بن الحباب العكلي عن إبراهيم بن نافع عن ابن أبي عمير
عن مجاهد عن أم هانئ: «أرأيت يومئذ أم المؤمنين ورسول الله ﷺ
أغتسل من فصة؟» فيها أثر العجين.

قال علي: وهذا قول ثابت عن ابن مسعود قال: إذا
غسل الجنب رأسه بالخطمي أجزاء.

وكذلك نصاً عن ابن عباس.

وروي أيضاً هذا عن علي بن أبي طالب، وثبت عن سعيد
بن المسيّب وابن جريج وعن صاحب النبي ﷺ من نساء
الأنصار والتابعات منهن: أن المرأة الجنب والحائض إذا امتشطت
بمنا رقيق أن ذلك يجزئها من غسل رأسها للحضة والجنابة ولا
تعيد غسله.

وثبت عن إبراهيم التخمي وعطاء بن أبي رباح وأبي سلمة
بن عبد الرحمن بن عوف وسعيد بن جبير أنهم قالوا في الجنبة:
يغسل رأسه بالسدر والخطمي؛ إنه يجزئ ذلك من غسل رأسه
للجنابة.

وقولنا في هذا هو قول أبي حنيفة والشافعي وداود.

وروي عن مالك نحو هذا أيضاً وروي سحنون عن ابن
القاسم أنه سأل مالكا عن الغدير ترده المواشي فتبول فيه وتبعر
حتى يتغير لون الماء وريحه؛ يتوضأ منه للصلاة؟

قال مالك: أكرهه ولا أحرمه، كان ابن عمر يقول: إني
لأحب أن أجعل بيني وبين الحرام ستر من الحلال.

والذي عليه أصحابنا بخلاف هذا، وهو أنه روي عنه في الماء
يل في الخبز أو يقع فيه الدخن: أنه لا يجوز الوضوء به **وكذلك**
الماء يقع فيه الجلد، وهذا خطأ من القول، لأنه لا دليل عليه من
قرآن ولا من سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس، بل
خالفوا فيه ثلاثة من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم

لهم في شيء منه، والله الحمد.

أما الخبر المذكور فلم يصح؛ لأن في جميع طرقه من لا يعرف أو من لا خير فيه، وقد تكلمنا عليه كلاماً مستقصى في غير هذا الكتاب، ثم لو صح بنقل التواتر لم يكن لهم فيه حجة، لأن ليلة الجن كانت بمكة قبل الهجرة ولم تنزل آية الوضوء إلا بالمدينة في سورة النساء وفي سورة المائدة، ولم يأت قط أثر بأن الوضوء كان فرضاً بمكة، فإذا ذلك كذلك فالوضوء بالتيبيد كلا وضوء، فسقط التعلق به لو صح.

وأما الذي روه من فعل الصحابة رضي الله عنهم فهو عليهم لا لهم؛ لأن الأوزاعي والحسن بن حي وأبا حنيفة وأصحابه كلهم خالفوا لما روي عن الصحابة في ذلك، عجيزون للوضوء بماء البحر، ولا يجيزون الوضوء بالتيبيد، ما دام يوجد ماء البحر، وكلهم - حاشا حيداً صاحب الحسن بن حي - لا يجيزون الوضوء البتة بالتيبيد ما دام يوجد ماء البحر، وحيداً صاحب الحسن يجيز الوضوء بماء البحر مع وجود النبيذ، فكلهم خالف لما ادعوه من فعل الصحابة رضي الله عنهم في ذلك، ومن الباطل أن يرى المرء حجة على خصمه ما لا يراه حجة عليه.

وأما الأثر عن علي رضي الله عنه فلا حجة في أحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأيضاً فإن حيداً صاحب الحسن بن حي يخالف الرواية عن علي في ذلك، لأنه يرى الوضوء بنبذ التمر مع وجود الماء، وهذا خلاف قول علي، ويرى أن سائر الأنبيذ لا يحل بها الوضوء أصلاً، وهذا خلاف الرواية عن علي.

وأما قولهم: إن في النبيذ ماء خالطه غيره، فهو لازم لهم في لين مزج بماء وفي الخبر؛ لأنه ماء مع عقص وزاج، وفي الأسراق؛ لأنها ماء وزيت وخل، أو ماء وزيت ومرق، وغو ذلك، وهم لا يقولون بشيء من هذا، فظهر تناقضهم في كل ما احتجوا به. والله الحمد.

وأما قول أبي حنيفة فهو أبعدهم من أن يكون له في شيء مما ذكرنا حجة.

أما الحديث المذكور فليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان حين الوضوء بالتيبيد خارج مكة، فمن أين له بتخصيص جواز الوضوء بالتيبيد خارج الأمصار والقرى؟ وهذا خلاف لما في ذلك الخبر، لا سيما وهو لا يرى التيمم فيما يقرب من القرية، ولا قصر الصلاة إلا في ثلاثة أيام، أحد وعشرين فرسخاً فصاعداً، ولا سبيل له إلى دليل في شيء من ذلك إلا ودليله في ذلك جابر في جميع هذه

أو لم يوجد، ولا يجوز ذلك بغیر نیبذ التمر، وجد الماء أو لم يوجد.

وقال أبو حنيفة في أشهر قولي: إن نبذ التمر خاصة إذا لم يسكن فإنه يتوضأ به ويغتسل - فيما كان خارج الأمصار والقرى خاصة - عند عدم الماء، فإن أسكن، فإن كان مطبوخاً جاز الوضوء به والغسل كذلك، فإن كان نيئاً لم يجز استعماله أصلاً في ذلك، ولا يجوز الوضوء بشيء من ذلك، لا عند عدم الماء ولا في الأمصار ولا في القرى أصلاً - وإن عدم الماء - ولا بشيء من الأنبيذ غير نبذ التمر لا في القرى ولا في غير القرى، ولا عند عدم الماء، والرواية الأخرى عنه أن جميع الأنبيذ يتوضأ بها ويغتسل، كما قال في نبذ التمر سواء سواء.

وقال محمد بن الحسن: يتوضأ بنبذ التمر عند عدم الماء ويتمم معاً.

قال أبو محمد: أما قول عكرمة والأوزاعي والحسن بن حي، فإنهم احتجوا بحديث:

رويناه من طريق ابن مسعود عن طريق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له ليلة الجن: مَكَتَ ماء؟ قال ليس معي ماء، ولكن معي إداة فيها نبذ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: تَمَرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ، فتَرَضَ ثُمَّ صَلَّى الصُّبْحَ، وفي بعض النفاذه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تَرَضَ بَنَبْذِيزٍ وَقَالَ: تَمَرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ.

وقال بعضهم: إن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ركبوا البحر فلم يجدوا إلا ماء البحر ونبيذاً، فتوضأوا بالتيبيذ ولم يتوضأوا بماء البحر.

وذكروا ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات قال: حدثنا أحمد بن عبد البصير حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الحنفي حدثنا محمد بن المتي حدثنا يزيد بن هارون حدثنا عبد الله بن مسير عن مزينة بن جابر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: إذا لم تجد الماء فلتوضأ بالتيبيذ.

قال محمد بن المتي: وحدثنا أبو معاوية محمد بن خازم الضرير حدثنا الحجاج بن أرطاة عن أبي إسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: لا بأس بالوضوء بالتيبيذ.

قالوا: ولا خلاف لمن ذكرنا يعرف من الصحابة رضي الله عنهم، فهو إجماع على قول بعض مخالفاً.

وقالوا: النبيذ ماء بلا شك خالطه غيره، فإذا هو كذلك فالوضوء به جائز.

قال أبو محمد: هذا كل ما يمكن أن يشعروا به، ولا حجة

المسائل:

وأما قوله الثاني الذي قاس فيه جميع الأنبيذ على نبيذ التمر، فهنا قاس أيضاً داخل القرية على خارجها وما الجيز له أحد القياسين والمناع له من الآخر؟ لا سيما مع ما في الخبر من قوله «مَنَزَّةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورُهُ» فإذا هو ماء طهور فما المنع من استعماله مع وجود ماء غيره، وكلاهما ماء طهور؟ وهذا ما لا انفكاك منه.

وإن كان لا يميزه مع وجود الماء فليجزه للمريض في الحضر مع عدم الماء.

وأما فعل الصحابة رضي الله عنهم وقول علي فهو خالف له، لأنه لا يبيح الوضوء بالنبيذ مع وجود ماء البحر، ولا يبيح الوضوء بالنبيذ وإن عدم الماء في القرى، وليس هذا في قول علي، ولم ينص علي نبيذ تمر من غيره، وأبو حنيفة ينص في أحد قوليه، ولا أمقت في الدنيا والآخرة ممن ينكر على مخالفه ترك قول هو أول تارك له ولا سيما ومخالفه لا يرى ذلك الذي ترك حجة.

قال الله تعالى: «لَيْسَ يَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبِرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ يَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ».

وأما قولهم: إن النبيذ ماء وتمس فيلزمهم هذا كما قلنا في الأماق وغيرها من الأنبيذ وهو خلاف قوله. فظهر فساد قول أبي حنيفة معاً. الحمد لله رب العالمين.

وأما قول محمد بن الحسن ففاسد، لأنه لا يخلو أن يكون الوضوء بالنبيذ جائزاً فالتيمم معه فضول، أو لا يكون الوضوء به جائزاً فاستعماله فضول، لا سيما مع قوله: إنه إذا كان في ثوب المرء أكثر من قدر الدرهم البغلي من نبيذ مسكر بطلت صلاته. ولا شك أن المجتمع على جنس المتوضي بالنبيذ أو الغسل به وفي ثوبه أكثر من دراهم بغلي كثيرة.

فإن قال من يتصر له: إننا لا ندري أيلزم الوضوء به فلا يجزئ تركه أو لا يحمل الوضوء به فلا يجزئ فعله. فجمعنا الأمرين.

قيل لهم: الوضوء بالماء فرض متيقن عند وجوده، فلا يجوز تركه، والوضوء بالنبيذ عند عدم ما يجزئ الوضوء به فرض متيقن، والوضوء بالنبيذ عندكم غير متيقن، وما لم يكن متيقناً فاستعماله لا يلزم، وما لا يلزم فلا معنى لفعله، ولو جستم إلى استعمال كل ما تشكرون في وجوه لعظم الأمر عليكم، لا سيما وأنتم على يقين من أنه نجس فيسُد الصلاة كونه في الثوب، وأنتم مقررون أن الوضوء بالنجس التيقن لا يحمل.

وأما المالكيون والشافعيون فإنهم كثيراً ما يقولون في أصولهم وفروعهم: إن خلاف صاحب الذي لا يعرف له خالف منهم لا يحمل.

وهذا مكان نقضوا فيه هذا الأصل وبالله تعالى التوفيق.

وأبو حنيفة يقول بالقياس، وقد نقض هنا أصله في القول به، فلم يقس الأماق ولا سائر الأنبيذ على نبيذ التمر، وخالف أيضاً أقوال طائفة من الصحابة رضي الله عنهم كما ذكرنا دون مخالفه يعرف لهم في ذلك، وهذا أيضاً هادم لأصله، فليقتض على ذلك من أراد الوقوف على تناقض أقوالهم، وهمد فروعهم لأصولهم. وبالله تعالى التوفيق.

١٤٩- مسألة: وفرض على كل مستيقظ من نوم - قل النوم أو كثر، نهراً كان أو ليلاً، قاعداً أو مضطجعاً أو قائماً. في صلاة أو في غير صلاة، كيفاً تام - إلا يدخل يده في وضوءه - في إناء كان وضوءه أو من نهر أو غير ذلك - حتى يغسلها ثلاث مرّات ويستشق ويستشق ثلاث مرّات، فإن لم يفعل لم يجزه الوضوء ولا تلك الصلاة. ناسياً ترك ذلك أو عامداً. وعليه أن يغسلها ثلاث مرّات ويستشق كذلك ثم يتبدي الوضوء والصلاة، والماء طاهر بحسبه فإن صب على يديه وتوضأ دون أن يغمس يديه فوضوءه غير تام وصلاته غير تامة.

برهان ذلك ما حدثناه يونس بن عبد الله حدثنا أبو عيسى بن أبي عيسى حدثنا أحمد بن خالد حدثنا ابن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمٍ فَلَا يَغْمِسُ - يَعْنِي يَدَهُ - حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ».

قال أبو محمد: زعم قوم أن هذا الغسل خوف نجاسة تكون في اليد، وهذا باطل لا شك فيه، لأنه عليه السلام لو أراد ذلك لما عجز عن أن يبيته، ولما كتبه عن أمته.

وأيضاً فلما كان ذلك خوف نجاسة لكانت الرجل كاليد في ذلك، ولكان باطن الفخذين وما بين الأليتين أولى بذلك.

ومن العجيب على أصولهم أن يكون ظن كون النجاسة في اليد يوجب غسلها ثلاثاً، فإذا تيقن كون النجاسة فيها أجزأه إزالتها بغسله واحد، وإلما السبب الذي من أجله وجب غسل اليد هو ما نص عليه السلام من غيب التام عن درأته أين باتت يده فقط، ويعمل الله تعالى ما شاء سبباً ما شاء، كما جعل تعالى الريح الخارج من أسفل سبباً يوجب الوضوء وغسل الوجه

ومسح الرأس وغسل الذراعين والرجلين.

وأدعى قوم أن هذا في نوم الليل خاصة لقوله «أَيَّنَ بَاتَتْ يَدُهُ وَأَدْعُوا أَنْ لَيْسَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللَّيْلِ».

قال أبو محمد: وهذا خطأ، بل يقال: باتت القوم يدبرون أمر كذا، وإن كان نهاراً.

وحديثنا عبد الرحمن بن خالد الحمداي حديثنا إبراهيم بن أحمد حديثنا الفريري حديثنا البخاري عن إبراهيم بن حزمة هو الزبيري - عن ابن أبي حازم هو عبد العزيز - عن يزيد بن عبد الله هو ابن أسامة بن الحاد - عن محمد بن إبراهيم حديثنا عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَتَوَضَّأَ فَلْيَسْتَبْشِرْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبْتَثُ عَلَى خِيْشُومِهِ».

كتب إلي سالم بن أحمد بن فتح قال: حديثنا عبد الله بن سعيو الشنجالي قال: حديثنا عمر بن محمد بن داود السجستاني حديثنا محمد بن عيسى بن عمرو بن الجلودي حديثنا إبراهيم بن محمد حديثنا مسلم بن الحجاج حديثنا بشر بن الحكم حديثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ابن الحاد عن محمد بن إبراهيم عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلْيَسْتَبْشِرْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبْتَثُ عَلَى خِيْشُومِهِ».

حديثنا عبد الله بن ربيع حديثنا محمد بن معاوية حديثنا أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي حديثنا محمد بن زنبور الكشي حديثنا عبد العزيز بن أبي حازم حديثنا يزيد بن الحاد أن محمد بن إبراهيم حديثنا عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَتَوَضَّأَ فَلْيَسْتَبْشِرْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبْتَثُ عَلَى خِيْشُومِهِ».

قال أبو محمد: أمر رسول الله ﷺ على القرض.

قال الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ومن توضحاً بغير أن يفعل ما أمره رسول الله ﷺ أن يفعله فلم يتوضأ الوضوء الذي أمره الله تعالى به، ومن لم يتوضأ كذلك فلا صلاة له، لا سيما طرد الشيطان عن خيشوم المرء، فما نعلم مسلماً يستسهل الأتس بكون الشيطان هناك.

وقد أوجب المالكيون متابعة الوضوء فرضاً لا يتم الوضوء والصلاة إلا به، وأوجب الشافعي الصلاة على رسول الله ﷺ فرضاً لا تسقط الصلاة إلا به، وأوجب أبو حنيفة الاستنشاق

والمضمضة في غسل الجنابة فرضاً لا يتم الغسل والصلاة إلا به.

وكل هذا في أمر الله تعالى به ولا رسوله ﷺ. فهذا الذي يجب أن ينكر لا فعل من أوجب ما أمر به رسول الله ﷺ. ولم يقل فيما قال له نبيه عليه السلام: افعل كذا، فقال هو: لا أفعل إلا أن أشاء، ودعوى الإجماع بغير يقين كذب على الأمة كلها. نعوذ بالله من ذلك.

حديثنا حماد حديثنا ابن مفرج حديثنا ابن الأعرابي حديثنا الديري حديثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أحق علي أن استنشق؟ قال: نعم، قلت كم؟ قال ثلاثاً، قلت عمن؟ قال عن عثمان. قال عبد الرزاق: حديثنا معمر عن قتادة عن معبد الجهني قال في المضمضة والاستنشاق: إن كان جنباً فثلاثاً، وإن كان جاء من الغائط فاثنتين، وإن كان جاء من البول فواحدة.

وروي عن الحسن إعادته الوضوء والصلاة على من لم يغسل يده ثلاثاً قبل أن يدخلها في الوضوء، وبه يقول داود وأصحابنا.

١٥٠- مسألة: ولا يجزئ غسل الجنابة في ماء راكب،

فإن اغتسل فيه فلم يغتسل، والماء طاهر بحسبه، وله أن يعيد الغسل منه.

وكذلك لا يجزئ جنب أن يغتسل لغرض غير الجنابة في

ماء راكب، فإن كان غير جنب أجزاء الاغتسال في الماء الراكب، والوضوء جائز في الماء الراكب، فمن اغتسل وهو جنب في جون من أجوان النهر والنهر راكب لم يجز، وأما البحر فهو جبار أبداً مضطرب متحرك غير راكب، هذا أمر مشاهد عياناً.

وكذلك من بال في ماء راكب ثم سرح لذلك الماء فجرى

فلا يصل له الوضوء منه ولا الاغتسال، لأنه قد حرم عليه الاغتسال والوضوء من عين ذلك الماء بالنص، ولو بال في ماء جار ثم أغلق صبه فرك جاز له الوضوء منه وال الاغتسال منه، لأنه لم يصل في ماء راكب، وال الاغتسال للجنب وغيرها في الماء الجاري مباح، وإن بال فيه لم يحرم عليه بذلك الوضوء منه وفيه والغسل منه وفيه.

حديثنا عبد الله بن يوسف حديثنا أحمد بن فتح حديثنا عبد الوهاب بن عيسى حديثنا أحمد بن محمد حديثنا أحمد بن علي حديثنا مسلم بن الحجاج حديثنا أبو الطاهر وهارون بن سعيد الأيلي عن ابن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج أن أبا السائب مولى هشام بن زهرة حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ

جُبُّه، فقال: كيف يفعل؟ يا أبا هريرة؟ قال: يتاوله تناولاً. فهذا أبو هريرة لا يرى أن يقتل الجنب في الماء الدائم.

وهو قول أبي حنيفة والثَّافعي، إلا أن أبا حنيفة قال:
إن فعلت تجسَّس الماء، وقد بيَّنا فساد هذا القول قبل، وكرهه مالك، وأجاز غسله إن اغتسل كذلك، وهذا خطأ، خلافة أمر رسول الله ﷺ. وسواء كان الماء الرَّاكِد قليلاً أو كثيراً، ولو أنه فراسخ في فراسخ، لا يجزئ الجنب أن يقتل فيه، لأن رسول الله ﷺ لم يخص ماء من ماء، ولم ينه عن الوضوء فيه ولا عن الغسل لغير الجنب فيه، فهو مباح «وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ».

١٥١ - مسألة: وكلُّ ماء توضأت منه امرأة - حائض أو غير حائض - أو اغتسلت منه فافضلت منه فضلاً، لم يخل لرجل الوضوء من ذلك الفضل ولا الغسل منه، سواء وجدوا ماء آخر أو لم يجدوا غيره، وفرضهم التيمم حيثلو، وحلال شربه للرجال والنساء.

وجائز الوضوء به والغسل للنساء على كل حال. ولا يكون فضلاً إلا أن يكون أقل مما استعملته منه، فإن كان مثله أو أكثر فليس فضلاً، والوضوء والغسل به جائز للرجال والنساء.

وأما فضل الرجال فالوضوء به والغسل جائز للرجال والمرأة، إلا أن يصح خبر في نهى المرأة عنه فتفت عنده، ولم نجده صحيحاً فإن توضأ الرجل والمرأة من إناء واحد أو اغتسلا من إناء واحد يغرثان معاً فذلك جائز، ولا ينال إيهما بدأ قبل، أو إيهما أتم قبل.

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع قال حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود هو السجستاني - حدثنا محمد بن بشر حدثنا أبو داود هو الطيالسي - حدثنا شعبة عن عاصم بن سليمان الأحول عن أبي حازم هو سودة بن عاصم - عن الحكم بن عمرو الغفاري أن رسول الله ﷺ أنهى أن يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة.

أخبرني أصبغ قال حدثنا إسحاق بن أحمد حدثنا محمد بن عمر العقيلي حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا معلى بن أسد حدثنا عبد العزيز بن المختار عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس أن النبي ﷺ نهى أن يقتل الرجل بفضل وضوء المرأة.

ولم ينه عليه السلام بنجاسة الماء ولا أمر غير الرجال باجتنابه.

وبهذا يقول عبد الله بن سرجس والحكم بن عمرو،

وهما صاحبان من أصحاب رسول الله ﷺ وبه تقول جويرية أم المؤمنين وأم سلمة أم المؤمنين وعمرو بن الخطاب.

وقد روي عن عمرو أنه ضرب بالذرة من خالف هذا القول.

وقال قتادة: سألت سعيبة بن المسيب والحسن البصري عن الوضوء بفضل المرأة، فكلاهما نهاني عنه.

وروي مالك عن نافع عن ابن عمر أنه لا بأس بفضل المرأة ما لم تكن حائضاً أو جنباً.

وقد صح عن النبي ﷺ أنه كان يقتل مع عائشة رضي الله عنها من إناء واحد معاً حتى يقول أبقي لي وتقول له أبقي لي وهذا حق وليس شيء من ذلك فضلاً حتى يترك هذا حكم اللغة بلا خلاف.

واحتج من خالف هذا بخبر:

رويناه من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس أن امرأة من نساء النبي ﷺ استحمت من جنبه فجاء النبي ﷺ فتوضأ من فضلها فقالت له: إني اغتسلت فقال: إن الماء لا ينجسه شيء، ومحدث آخر:

رويناه من طريق الطهري عن عبد الرزاق: أخبرني ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يقتل بفضل ميمونة، فخصصه. قال أبو محمد: هكذا في نفس الحديث مختصر.

قال أبو محمد: وهذان حديثان لا يصحان.

فأما الحديث الأول فرواية سماك بن حرب، وهو يقبل التلقين، شهد عليه بذلك شعبة وغيره، وهذه جرحه ظاهرة.

والثاني أخطأ فيه الطهري يتيقن: لأن هذا أخبرناه عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا إسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه - ومحمد بن حاتم قال إسحاق أخبرنا محمد بن بكر وقال ابن حاتم حدثنا محمد بن بكر وهو البرساني حدثنا ابن جريج حدثنا عمرو بن دينار قال: أكبر علمي والذي يخطئ على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني عن ابن عباس أنه أخبره أن رسول الله ﷺ كان يقتل بفضل ميمونة.

قال أبو محمد: فصح أن عمرو بن دينار شك فيه ولم يقطع بإسناده، وهؤلاء أوثق من الطهري وأحفظ بلا شك.

المُسْلِمِ خَرَامٌ: دَعُوهُ وَعِزُّهُ وَمَالُهُ.

فَكَانَ مِنْ تَوَضُّأِ مَاءٍ مَغْضُوبٍ أَوْ أَخَذَ بِغَيْرِ حَقٍّ أَوْ اغْتَسَلَ بِهِ أَوْ مِنْ إِيَّاهُ كَذَلِكَ فَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ أَنَّ اسْتِعْمَالَ ذَلِكَ الْمَاءِ وَذَلِكَ الْإِنَاءِ فِي غَسْلِهِ وَوضوئه حَرَامٌ، وَضُرُورَةٌ يَدْرِي كُلُّ ذِي حَسٍّ سَلِيمٍ أَنَّ الْحَرَامَ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ هُوَ غَيْرُ الْوَاجِبِ الْمُقْتَرَضِ عَمَلُهُ، فَإِذَا لَمْ يَشَكْ فِي هَذَا فَلَمْ يَتَوَضَّأِ الْوَضُوءَ الَّذِي أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَالَّذِي لَا تَحْزِي الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ، بَلْ هُوَ وَضُوءٌ مُحَرَّمٌ، هُوَ فِيهِ عَاصٍ لِلَّهِ تَعَالَى وَكَذَلِكَ الْغَسْلُ، وَالصَّلَاةُ بِغَيْرِ الْوَضُوءِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ وَبِغَيْرِ الْغَسْلِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ لَا تَحْزِي، وَهَذَا أَمْرٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ.

وَنَسَأَلُ الْمُخَالَفِينَ لَنَا عَمَّنْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ إِطْعَامُ مَسَاكِينٍ، فَاطْعَمَهُمْ مَالٌ غَيْرُهُ، أَوْ مِنْ عَلَيْهِ صِيَامٌ إِيَّامًا، فَصَامَ إِيَّامَ الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ وَالتَّشْرِيقِ، وَمَنْ عَلَيْهِ عَتَقٌ رَقَبَةٍ فَاسْتَعْتَقَ أَمَةً غَيْرَهَا، أَيْجِزُهُ ذَلِكَ تَمَّا افْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ؟ فَمَنْ قَوْلُهُمْ: لَا، فَيَقَالُ لَهُمْ: فَسَمْنُ إِبْنٍ مَنَعْتُمْ هَذَا وَاجْتَزَمَ الْوَضُوءَ وَالْغَسْلَ بِمَاءٍ مَغْضُوبٍ وَإِنَاءٍ مَغْضُوبٍ؟ وَكُلُّ هَؤُلَاءِ مُفْتَرَضٌ عَلَيْهِ عَمَلٌ مُوصُوفٌ فِي مَالٍ نَفْسِهِ، مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ بِإِقْرَارِكُمْ سُوءًا سُوءًا.

وَهَذَا لَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى الْإِنْفِكَاحِ مِنْهُ. وَلَيْسَ هَذَا قِيَاسًا بَلْ هُوَ حَكْمٌ وَاحِدٌ دَاخِلٌ تَحْتَ تَحْرِيمِ الْأَمْوَالِ، وَتَحْتَ الْعَمَلِ بِخِلَافِ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» وَكُلُّ هَؤُلَاءِ عَمَلٌ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ مُرَدُّوهُ بِحُكْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ فِي هَذَا وَمَنْ قَالَ إِنَّمَا يَحْرِمُ مِنَ الْأَمْوَالِ الْبِرُّ وَالتَّمَرُّ، وَأَمَّا التَّشْبِيرُ وَالزَّيْبُ فَلَا، وَهَذَا حُكْمٌ فَاسِدٌ.

وَالْعَجَبُ أَنَّ الْخُلَفَاءَ يَطْلُون طَهَارَةً مِنْ تَطَهَّرَ بِمَاءٍ مُسْتَعْمَلٍ وَكَذَلِكَ الشَّافِعِيُّونَ وَإِنَّ الْمَالِكِيَّ يَطْلُون طَهَارَةً مِنْ تَطَهَّرَ بِمَاءٍ بَلْ فِيهِ خَبَرٌ، دُونَ نَصٍّ فِي تَحْرِيمِ ذَلِكَ، وَلَا حُجَّةَ بِأَيْدِيهِمْ إِلَّا تَشْغِيبٌ يَدْعُونَ أَنَّهُ نَهَى عَنْ هَذَيْنِ الْمَاءَيْنِ ثُمَّ يُجِيزُونَ الطَّهَارَةَ بِمَاءٍ وَإِنَاءٍ، يَقْرَءُونَ كُلَّهُمْ بِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ النَّهْيُ عَنْهُ، وَبُيِّنَتْ تَحْرِيمُهُ وَتَحْرِيمُ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْوَضُوءِ وَالْغَسْلِ عَلَيْهِ، وَهَذَا عَجَبٌ لَا يَكَادُ يَوْجَدُ مِثْلَهُ وَهَذَا تَمَّا خِلَافُهُ فِيهِ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ الْمُتَّفِقُ الَّذِينَ هُمْ مِنْ جِلَّةِ الْمُتَأَمِّنِينَ مِنْهُ فِي الْأَصْلِ، وَخِلَافُوا أَيْضًا الْقِيَاسَ وَمَا تَعَلَّقُوا فِي جَوَازِهِ بِشَيْءٍ أَصْلًا. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٥٣- مسألة: ولا يجوز الوضوء ولا الغسل من إناء ذهب ولا من إناء فضة ولا لرجل ولا لامرأة.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنِ بَابِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ

ثُمَّ لَوْ صَحَّ هَذَا الْخَبَرَانِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمَا مَغْضَرٌ لَمَا كَانَتْ فِيهِمَا حُجَّةٌ، لِأَنَّ حُكْمَهُمَا هُوَ الَّذِي كَانَ قَبْلَ نَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ أَوْ أَنْ يَغْتَسَلَ بِفَضْلِ طَهْوَرِ الْمَرَأَةِ، بَلَا شَكٍّ فِي هَذَا، فَنَحْنُ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّ حَكْمَ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ مَنُوعٌ قَطْعًا، حِينَ نَطَقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالنَّهْيِ عَمَّا فِيهِمَا، لَا مَرَّةً فِي هَذَا، فَإِذَا ذَلِكَ كَذَلِكَ فَلَا يَحِلُّ الْأَخْذُ بِالنُّسُخِ وَتَرْكُ النَّاسِخِ، وَمَنْ ادَّعَى أَنَّ النَّسْخَ قَدْ عَادَ حُكْمَهُ، وَالنَّاسِخُ قَدْ بَطَلَ رِسْمُهُ، فَقَدْ أَبْطَلَ وَادَّعَى غَيْرَ الْحَقِّ، وَمَنْ اخْتَلَعَ الْمَتْنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَلَا يَبِيْتُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الْمُفْتَرَضُ عَلَيْهِ الْيَأْنُ. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

عَلَى أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ - الْمُحْتَجِّينَ بِهَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ - مُخَالَفَانِ لِمَا فِي أَحَدِهِمَا مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «لَمَّا لَا يَنْجُسُ» وَمَنْ الْقَبِيحُ احْتِجَاجُ قَوْمٍ بِمَا يَقْرَءُونَ أَنَّهُ حُجَّةٌ ثُمَّ يَخْلَفُونَهُ وَيَنْكَرُونَهُ خِلَافَهُ عَلَى مَنْ لَا يَرَاهُ حُجَّةً. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَرَوَيْنَا إِبَاحَةَ وَضُوءِ الرَّجُلِ مِنْ فَضْلِ الْمَرَأَةِ عَنْ عَائِشَةَ وَعَلِيٍّ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصَحُّ.

فَأَمَّا الطَّرِيقُ عَنْ عَائِشَةَ فَنُفِيهَا الْعَرُزِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ، عَنْ أُمِّ كَلْثُومٍ وَهِيَ بِمُجْهَوْلَةٍ لَا يَدْرِي مِنْ هِيَ.

وَأَمَّا الطَّرِيقُ عَنْ عَلِيٍّ فَمَنْ طَرِيقُ ابْنِ ضَمِيرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَهِيَ صَحِيفَةٌ مَوْضُوعَةٌ مَكْذُوبَةٌ لَا يَتَّحِجُّ بِهَا إِلَّا جَاهِلٌ، فَبَقِيَ مَا رَوَى فِي ذَلِكَ عَنْ ابْنِ سَرَجٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الضَّعِيفَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا يَخَالَفُ لَهُ مِنْهُمْ، يَصَحُّ ذَلِكَ عَنْهُ أَصْلًا وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٥٢- مسألة: ولا يحل الوضوء بماء أخذ بغير حق، ولا من إناء مغضوب أو مأخوذ بغير حق، ولا الغسل، إلا لصاحبه أو بإذن صاحبه، فمن فعل ذلك فلا صلاة له، وعليه إعادة الوضوء والغسل.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ حَدَّثَنَا بَشَرٌ هُوَ ابْنُ عَمْرٍ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ «قَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ بَعْضٍ فَقَالَ - وَذَكَرَ الْحَبِيبُ وَفِيهِ: إِنَّ وُضَاءَكُمْ وَأَمْرُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ يَنْتَكُمُ خَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يُوزِيكُمُ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، لِيُتْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبُ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يَتْلَغَ مِنْ هُوَ أَوْعَى لِي مِنْهُ».

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ عَمْرٍ مُسْنَدًا صَحِيحًا.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى

١٥٤ - مسألة: ولا يحل الوضوء من ماء بشار الحجر

- وهي أرض ثمود - ولا الشرب، حاشا بشر الناقة فكل ذلك جائز منها.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريزي حدثنا البخاري حدثنا محمد بن مسكين حدثنا يحيى بن حسان بن حيان حدثنا سليمان بن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: «لَمَّا نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحِجْرَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ أَمَرَهُمْ أَنْ لَا يَشْرَبُوا مِنْ بَرَاهٍ وَلَا يَسْتَقُوا مِنْهَا، قَالُوا: قَدْ عَجَبْنَا مِنْهَا وَاسْتَقَيْنَا فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَطْرَحُوا ذَلِكَ الْعَجِينَ وَيَهْرِقُوا ذَلِكَ الْمَاءَ».

وبه إلى البخاري:

حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه أخبره «أَنَّ النَّاسَ نَزَلُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْضَ ثَمُودَ الْحِجْرَ وَاسْتَقَوْا مِنْ بَرَاهٍ وَاعْتَجَنُوا، فَأَمَرَهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُهْرِقُوا مَا اسْتَقَوْا مِنْ بَرَاهٍ، وَأَنْ يَغْلِقُوا الْإِبِلَ الْعَجِينَ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْتَقُوا مِنَ الْبِئْرِ الَّتِي كَانَتْ تَرِدُهَا النَّاقَةُ».

قال أبو حمزة: هي معروفة بتبوك.

١٥٥ - مسألة: وكل ماء اعتصر من شجر، كماء

الورد وغيره، فلا يحل الوضوء به للصلاة، ولا الغسل به لشيء من الفرائض، لأنه ليس ماء، ولا طهارة إلا بالماء والتراب أو الصعيد عند عدمه.

١٥٦ - مسألة: والوضوء للصلاة والغسل للفروض

جائز بماء البحر وبماء المسخن والمسخن وبماء أذيب من الثلج أو البرد أو الجليد أو من الملح الذي كان أصله ماء ولم يكن أصله معدناً.

برهان ذلك أن كل ما ذكرنا يقع عليه اسم ماء.

وقال تعالى: «فَلَمَّ تَجَدُّوا مَاءً فَتَيْمَسُّوا صَعِيدًا طَيِّبًا» والماء كماء ماء ثم جد كما يجمد الثلج، فسقط عن كل ذلك اسم الماء، فحرم الوضوء للصلاة به والغسل للفروض، فإذا صار ماء عاد عليه اسم الماء، فعاد حكم الوضوء والغسل به كما كان، وليس كذلك الملح المعدني، لأنه لم يكن قط ماء. وبالله تعالى التوفيق.

وفي بعض هذا خلاف قديم: وروينا عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وأبي هريرة أن الوضوء للصلاة والغسل من

حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا ابن وضاح حدثنا موسى بن معاوية حدثنا وكيع حدثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن حذيفة قال: «فَهَئِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَرِيرِ وَالذَّبَّاجِ وَأَتَيْتِ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ، وَقَالَ: هُوَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَهُوَ لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ».

وقد روينا أيضاً عن البراء بن عازب «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ النَّهْيُ عَنْ آيَةِ الْفِضَّةِ».

فإن قيل: إنما نهى عن الأكل فيها والشرب قلنا: هذان الخبران نهى عام عنهما جملة، فهما زائدان حكماً وشرعاً على الأخبار التي فيها النهي عن الشرب فقط أو الأكل والشرب فقط، والزيادة في الحكم لا يحل خلافها.

فإن قيل: فقد جاء أن الذهب والحريز حرام على ذكرور أمي جل لإنائها.

قلنا: نعم، وحديث النهي عن آية الذهب والفضة مستثنى من إباحة الذهب للنساء، لأنه أقل منه، ولا بد من استعمال جميع الأخبار، ولا يوصل إلى استعمالها إلا هكذا، وهم قد فعلوا هذا في الشرب في إباحة الذهب والفضة، فإنهم منعوا النساء من ذلك واستثنوه من إباحة الذهب هن.

فإن قيل: فقد صح عن النبي ﷺ «أَنْ ظَرَفَا لَا يَحِلُّ شَيْئًا وَلَا يَحْرَمُ شَيْئًا».

قلنا نعم، هذا حق وبه نقول، والماء الذي في إباحة الذهب والفضة شربه حلال، والتطهر به حلال، وإنما حرم استعمال الإناء، فلما لم يكن بد في الشرب منه وفي التطهر منه من معصية الله تعالى - التي هي استعمال الإناء المحرم - صار فاعل ذلك مجزئاً في بطنه ناز جهنم بالنقص، وكان في حال وضوئه وغسله عاصياً لله تعالى بذلك التطهر نفسه، ومن الباطل أن تتوب المعصية عن الطاعة، وأن يجزئ تطهير حرم عن تطهير مقرر.

ثم نقول هم: إن من العجيب احتجاجكم بهذا الخبر علينا، ونحن نقول به وأنتم تخالفونه، فابو حنيفة والشافعي يحرمون الوضوء والغسل بماء في إباحة كان فيه حرم لم يظهر منها في الماء اثر، فقد جعلوا هذا الإناء يحرم هذا الماء، خلافاً للخبر الثابت وأما مالك فإنه يجرم التيبذ الذي في التباة والمزقة، وهو الذي أبطل هذا الخبر وبه ورد.

وقد صح عن عائشة رضي الله عنها إباحة الحلي للنساء، وتحريم الإناء من الفضة أو الإناء المنقض عليهن. وهو قولنا وبالله تعالى التوفيق.

طريق عائشة أم المؤمنين، أنه عليه السلام في عليه التي مات فيها أراد الخروج للصلاة فأغمي عليه، فلما أفأق اغتسل، ولم تذكر وضوءاً وإنما كان غسله يغتسل على الخروج فقط.

١٥٨- مسألة: والنوم في ذاته حدث ينقض الوضوء سواء قل أو كثر، قاعداً أو قائماً، في صلاة أو غيرها، أو راعياً كذلك أو ساجداً كذلك أو متكئاً أو مضطجعاً، أيقن من حواليه أنه لم يحدث أو لم يوقر.

برهان ذلك ما حدثناه يونس بن عبد الله وعبد الله بن ربيع قالوا: حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا محمد بن عبد الأعلى ويحيى بن آدم وقيس بن سعيد قال محمد حدثنا شعيب وقال قيس حدثنا سفيان بن عيينة وقال يحيى حدثنا سفيان الثوري وزهير بن هب بن معاوية - ومالك بن مغول وسفيان بن عيينة واللفظ ليحيى، ثم اتفق شعيب وسفيان وزهير وابن مغول عن عاصم بن أبي النجود عن «زُرَّ بن حبيش قال: سألت صفوان بن عسال عن المسح على الخفين فقال كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا مسافرين أن نمسح على خفافنا ولا نترفعها ثلاثة أيام من غايط ويول ونؤم إلا من جنابة.

ولفظ شعيب في روايته أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا إذا كنا مسافرين ألا نترفع ثلاثاً إلا من جنابة، لكن من غايط ويول ونؤم.

فعم عليه السلام كل نوم، ولم يخص قليله من كثيره، ولا حالاً من حاله، وسوى بينه وبين الغائط والبول، وهذا قول أبي هريرة وأبي رافع وعروة بن الزبير وعطاء والحسن البصري وسعيد بن المسيب وعكرمة والزهرى والمزني وغيرهم كثير.

وذهب الأوزاعي إلى أن النوم لا ينقض الوضوء كيف كان. وهو قول صحيح عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وعن ابن عمر وعن مكحول وعبيدة السلماني وذكر بعض ذلك بإسنادوه لأن الحاضرين من خصوصنا لا يعرفونه، ولقد ادعى بعضهم الإجماع على خلافه جهلاً وجراً.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عون الله حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الحنفي حدثنا محمد بن يشار حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا شعيب عن قتادة عن أس بن مالك قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم فممنهم من يتألم ثم يقومون إلى الصلاة.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا

ماء البحر لا يجوز ولا يجزئ، ولقد كان يلزم من يقول بتقليد صاحب ويقول إذا واقفه قوله: «مثل هذا لا يقال بال رأي» أن يقول بقومهم هنا وكذلك من لم يقل بالعموم، لأن الخبر «هو الطهور ماؤه الحلي ميتته» لا يصح. ولذلك لم نخرج به.

وروي عن مجاهد الكراهة للماء المسخن وعن الشافعي الكراهة للماء المشمس، وكل هذا لا معنى له، ولا حجة لا في قرآن أو سنة ثابتة أو إجماع متيقن، وبالله تعالى التوفيق.

١٥٧- مسألة: الأشياء الموجبة للوضوء ولا يوجب الوضوء غيرها. قال قوم: ذهب العقل بأي شيء ذهب، من جنون أو إغماء أو سكر من أي شيء سكر. وقالوا هذا إجماع متيقن.

وبرهان ذلك أن من ذهب عقله سقط عنه الخطاب، وإذا كان كذلك فقد بطلت حال طهارته التي كان فيها، ولولا صحة الإجماع أن حكم جنابه لا يرجع عليه لوجب أن يرجع عليه، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: وليس كما قالوا.

أما دعوى الإجماع فباطل، وما وجدنا في هذا عن أحد من الصحابة كلمة ولا عن أحد التابعين، إلا عن ثلاثة نفر: إبراهيم النخعي - على أن الطريق إليه واهية ومحد والمحسن فقط، عن اثنين منهم الوضوء وعن الثالث إيجاب الغسل.

وإنما عن سعيد بن منصور عن سويد بن سعيد الحديثي وهشيم، قال سويد أخبرنا مغيرة عن إبراهيم في الجنون إذا أفأق: يتوضأ، وقال هشيم عن بعض أصحابه عن إبراهيم مثله.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن حاد بن أبي سليمان قال: إذا أفأق الجنون توضأ وضوءه للصلاة.

ومن طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن البصري قال: إذا أفأق الجنون اغتسل. فإن الإجماع ليس شعري!

فإن قالوا: قسناه على النوم قلنا: القياس باطل، لكن قد وافقتمونا على أنه لا يوجب إحدى الطهارتين وهي الغسل، فقيسوا على سقوطها سقوط الأخرى وهي الوضوء، فهذا قياس، يعارض قياسكم، والنوم لا يشبه الإغماء ولا الجنون ولا السكر فيقاس عليه، وقد اتفقوا على أنه لا يبطل إجماعه ولا صيامه ولا شيء من عقوده، فمن أين هم يطال وضوءه بغير نص في ذلك؟

وقد صح عن رسول الله ﷺ الخبر المشهور الثابت من

مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن حبيب الحارثي حدثنا خالد بن
ابن الحارث - حدثنا شعبة عن قتادة قال سمعت أنساً يقول "كان
أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يصلون ولا يتوضئون" فقلت
لقتادة: سمعته من أنس؟ قال إني والله.

قال أبو محمد: لو جاز القطع بالإجماع فيما لا يتقرر أنه لم
يشد عنه أحد لكان هذا يجب أن يقطع فيه بأنه إجماع، لا لتلك
الأكاذيب التي لا يبالي من لا دين له بإطلاق دعوى الإجماع فيها.

وذهب داود بن علي إلى أن النوم لا ينقض الوضوء إلا
نوم المضطجع فقط، وهو قول روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وعن ابن عباس، ولم يصح عنهما، وعن ابن عمر صح عنه،
وصح عن إبراهيم النخعي وعن عطاء والليث وسفيان الثوري
والحسن بن حي.

وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا ينقض النوم الوضوء إلا أن
يضطجع أو يتكى أو متوكئاً على إحدى أليتيه أو إحدى رجليه
فقط، ولا ينقض ساجداً أو قائماً أو قاعداً أو راكعاً، طال ذلك أو
قصر.

وقال أبو يوسف: إن نام ساجداً غير متعمد فوضوءه باق،
وإن تعمّد ذلك بطل وضوءه، وهو لا يفرق بين العمد والغلبة
فيما ينقض الوضوء والصلاة من غير هذا، وهو قول لا نعلمه
عن أحد من المتقدمين إلا أن بعضهم ذكر ذلك عن حماد بن أبي
سليمان والحكم، ولا نعلم كيف قالوا.

وقال مالك وأحمد بن حنبل: من نام نوماً يسيراً وهو
قاعد لم ينقض وضوءه.

وكذلك النوم القليل للراكب، وقد روي عنه غير ذلك
في السجود أيضاً، وراي أيضاً فيما عدا هذه الأحوال أن قليل
النوم وكثيره ينقض الوضوء.

وهو قول الزهري وربيعة، وذكر عن ابن عباس ولم يصح.
وقال الشافعي: جميع النوم ينقض الوضوء، قليله وكثيره
إلا من نام جالساً غير زائل عن مستوى الجلوس، فهذا لا ينقض
وضوءه، طال نومه أو قصر، وما نعلم هذا التقسيم يصح عن
أحد من المتقدمين، إلا أن بعض الناس ذكر ذلك عن طاووس
وابن سيرين ولا نحققه.

قال أبو محمد: احتج من لم ير النوم حدثاً بالثبت عن
رسول الله ﷺ "أنه كان ينام ولا يُعيد وضوءاً ثم يصلي".

قال أبو محمد: وهذا لا حجة له، لأن عائشة رضي الله
عنها ذكرت أنها قالت لرسول الله ﷺ أتنام قبل أن تؤذي؟ قال:

إِنْ عَنِّي تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي فَصَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بخلاف
الناس في ذلك، وصح أن نوم القلب الموجود من كل من دونه
هو النوم الموجب للوضوء، فسقط هذا القول، والله الحمد.

ووجدنا من حجة من لا يرى الوضوء من النوم إلا من
الاضطجاع حديثاً روي فيه «إنما الوضوء على من نام مضطجعا»
فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله، وحديث آخر فيه «أعني في
هذا وضوء يا رسول الله؟ قال: نعم إلا أن تفتح جفك» وحديثاً
آخر فيه «من وضع جنبه فليترشأ».

قال أبو محمد: وهذا كله لا حجة فيه.

أما الحديث الأول فإنه من رواية عبد السلام بن حرب
عن أبي خالد الدالاني عن قتادة عن أبي العالبي عن ابن عباس،
وعبد السلام ضعيف لا يحتج به، ضعفه ابن المبارك وغيره،
والدالاني ليس بالقوي.

روينا عن شعبة أنه قال: لم يسمع قتادة من أبي العالبي إلا
أربعة أحاديث، ليس هذا منها، فسقط جملة والله الحمد.

والثاني لا محل روايته إلا على بيان سقوطه؛ لأنه رواية بحر
بن كثير السقي، وهو لا خير فيه متفق على إطراره، فسقط جملة.

والثالث رواه معاوية بن يحيى وهو ضعيف يحدث بالناكير
فسقط هذا الباب كله وبالله تعالى نتأيد.

وذكروا أيضاً حديثاً فيه «إذا نام العبد ساجداً باهى الله به
الملائكة» وهذا لا شيء؛ لأنه مرسل لم يخبر الحسن عن سمعه، ثم
لو صح لم يكن فيه إسقاط الوضوء عنه.

وذكروا أيضاً حديثين صحيحين:

أحدهما عن عطاء عن ابن عباس.

والآخر من طريق ابن جريج عن نافع عن ابن عمر
فيهما: «أن النبي ﷺ أوتر الصلاة حتى نام الناس ثم استيقظوا ثم
ناموا، ثم استيقظوا، فجاء عمر فقال: الصلاة يا رسول الله
فصلوا، ولم يذكر أنهم توضؤوا».

قال أبو محمد: والثاني من طريق شعبة عن عبد العزيز
بن صهيب عن أنس: «أقيمت الصلاة والنبي ﷺ ينام رجلان،
فلَمْ يَزَلْ يُنَاجِيهِ حَتَّى نَامَ أَصْحَابُهُ، ثُمَّ جَاءَ فَصَلَّى بِهِمْ» وحديثاً
ثابتاً من طريق عروة عن عائشة قالت: «أعتم النبي ﷺ بالعباء،
حتى ناداه عمر: نام النساء والصبيان، فخرج عليه السلام».

قال أبو محمد: وكل هذا لا حجة فيه البتة لمن فرق بين
أحوال الناس ولا بين أحوال النوم، لأنها ليس في شيء منها ذكر

وإذ الأمر كما ذكرنا فليس إلا أحد أمرين:

إما أن يكون خوف كون الحدث حدثاً، فقليل النوم وكثيره يوجب نقض الوضوء، لأن خوف الحدث جار فيه وإما أن يكون خوف الحدث ليس حدثاً، فالنوم قليله وكثيره لا ينقض الوضوء وبطلت أقوال هؤلاء على كل حال يتيقن لا شك فيه.

وقد ذكر قوم أحاديث منها ما يصح ومنها ما لا يصح، يجب أن ننبه عليها بعون الله تعالى.

منها حديث عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ «إِذَا نَسَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ؛ لِأَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ قِسْبَ نَفْسِهِ، وَفِي بَعْضِ الْفَاطَةِ لَعَلَّهُ يَذْهَبُ عَلَى نَفْسِهِ وَهُوَ لَا يَدْرِي» وحديث انس عن النبي ﷺ «إِذَا نَسَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْتُمْ حَتَّى يَذْهَبَ مَا يَقْرَأُ».

قال أبو محمد: هذان صحيحان، وهما حجة لنا، لأن فيهما أن الناعس لا يدري ما يقرأ ولا ما يقول، والنهي عن الصلاة على تلك الحال جملة، فإذا الناعس لا يدري ما يقول فهو في حال ذهَابِ العقل بلا شك، ولا يخفى أن من ذهب عقله بطلت طهارته، فيلزمهم أن يكون النوم كذلك.

والآخر من طريق معاوية عن النبي ﷺ «الْعَيْنَانِ وَكَأَنَّ الشَّيْءَ فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنُ اسْتَطْلَقَ الْوَكَاةُ».

والثاني من طريق علي عن النبي ﷺ «الْعَيْنَانِ وَكَأَنَّ الشَّيْءَ فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ».

قال علي بن أحمد: لو صحا لكانا أعظم حجة لقولنا، لأن فيهما إيجاب الوضوء من النوم جملة، دون تخصيص حال من حال، ولا كثير نوم من قليل، بل من كل نوم نصاً، ولكننا لسنا ممن يحتاج بما لا يحل الاحتجاج به نصراً لقوليه، ومعاذ الله من ذلك. وهذان اثران ساقطان لا يحل الاحتجاج بهما.

أما حديث معاوية فمن طريق بقة وهو ضعيف، عن أبي بكر بن أبي مريم وهو مذكور بالكذب عن عطية بن قيس وهو مجهول.

وأما حديث علي فرواه أيضاً بقة عن الوضين بن عطاء، وكلاهما ضعيف، وبالله تعالى التوفيق.

١٥٩- مسألة: والمذي والبول والغائط من أي

موضع خرج من الذكر والإحليل أو من جرح في المثانة أو البطين أو غير ذلك من الجسد أو من الفم.

حال من نام كيف نام، من جلوس أو اضطجاع أو تكاء أو تورك أو استناب، وإنما يمكن أن يحتج بها من لا يرى الوضوء من النوم أصلاً، ومع ذلك فلا حجة لهم في شيء منه؛ لأنه ليس في شيء منها أن رسول الله ﷺ علم بنوم من نام، ولم يامرهم بالوضوء، ولا حجة لهم إلا فيما علمه النبي ﷺ فأقره، أو فيما أمر به، أو فيما فعله، فكيف وفي حديث ابن عمر وعائشة «أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ إِسْلَامَ يُؤْمِنُ إِلَّا بِالْبَيْتَيْنِ»، فلو صح أنه عليه السلام علم ذلك منهم لكان حديث صفوان ناسخاً له؛ لأن إسلام صفوان متأخر فسقط التعلق بهذه الأخبار جملة، وبالله تعالى التوفيق.

وأما قول أبي حنيفة والثاقفي ومالك واحد فلا متعلق لمن ذهب إلى شيء منها لا بقرآن ولا بسنة صحيحة ولا سقيمة، ولا بعمل صحابة ولا بقول صحاب عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم، ولا بقياس ولا باحتياط، وهي أقوال مختلفة كما ترى ليس لأحد من مقلديهم أن يدعي عملاً إلا كان لخصومه أن يدعي لنفسه مثل ذلك وقد لاخ كل ما شغبوا به من أفعال الصحابة رضي الله عنهم فإنما هو إلهام مفتضح، لأنه ليس في شيء من الروايات أنهم ناموا على الحال التي يسقطون الوضوء عن نام كذلك، فسقطت الأقوال كلها من طريق السنن إلا قولنا. والحمد لله رب العالمين.

قال أبو محمد: وأما من طريق النظر فإنه لا يخلو النوم من أحد وجهين لا ثالث لهما:

إما أن يكون النوم حدثاً وإما أن لا يكون حدثاً، فإن كان ليس حدثاً فقليله وكثيره، كيف كان لا ينقض الوضوء، وهذا خلاف قومه، وإن كان حدثاً فقليله وكثيره - كيف كان - ينقض الوضوء، وهذا قولنا فصيح أن الحكم بالتفريق بين أحوال النوم خطأ وتحكم بلا دليل، ودعوى لا يبرهان عليها.

فإن قال قائل: إن النوم ليس حدثاً، وإنما يخاف أن يحدث فيه المرء.

قلنا لهم: هذا لا متعلق لكم بشيء منه، لأن الحدث ممكن كونه من المرء في أخف ما يكون من النوم، كما هو ممكن أن يكون منه في النوم الثقيل ويمكن أن يكون من الجالس كما هو ممكن أن يكون من المضطجع، وقد يكون الحدث من اليقظان، وليس الحدث عملاً يطول، بل هو كلعج البصر، وقد يمكن أن يكون النوم الكثير من المضطجع لا حدث فيه، ويكون الحدث في أقل ما يكون من نوم الجالس، فهذا لا فائدة لهم فيه أصلاً.

وأيضاً فإن خوف الحدث ليس حدثاً ولا ينقض به الوضوء، وإنما ينقض الوضوء يقين الحدث. وبالله تعالى التوفيق.

من ذلك.

قال أبو محمد: وهذا قول سفيان الثوري وأصحاب الظاهر.

وقال أبو حنيفة: يتوضأ هؤلاء لكل وقت صلاة، ويقولون على وضوئهم إلى دخول وقت صلاة آخر فيتوضئون.

وقال مالك: لا وضوء عليه من ذلك.

وقال الشافعي: يتوضأ لكل صلاة فرض فيصلي بذلك الوضوء ما شاء من التوافل خاصة.

قال علي: إنما قالوا كل هذا قياساً على المستحاضة، على حسب قول كل واحد منهم فيها، والقياس باطل، ثم لم يكن حقاً لكان هذا منه باطلاً، لأن الثابت في المستحاضة هو غير ما قالوه لكن ما سنذكره إن شاء الله في باب المستحاضة، وهو وجوب الغسل لكل صلاة فرض، أو للجمع بين الظاهر والعصر ثم بين المغرب والعصمة ثم للصحيح، ودخول وقت صلاة ما ليس حدثاً بلا شك، وإذا لم يكن حدثاً فلا ينقض طهارة قد صحت بلا نص وارد في ذلك، وإسقاط مالك الوضوء مما قد أوجبه الله تعالى منه ورسوله ﷺ منه بالإجماع وبالتصوص الثانية خطأ لا محل.

وقد شغب بعضهم في هذا بما روينا عن عمر رضي الله عنه وعن سعيد بن المسيب في الذي. قال عمر: إني لأجد أنه ينحدر على فخذي على المنبر فما أباليه وقال سعيد مثل ذلك عن نفسه في الصلاة؛ فاهجموا أنها رضي الله عنهما كاتا مستكحجن بذلك.

قال أبو محمد: وهذا كذب مجرد، لا ندرى كيف استحله من أطلق به لسانه، لأنه لم يأت في شيء من هذا الأمر ولا من غيره نص ولا دليل بذلك، ونعوذ بالله من الإقدام على مثل هذا، وإنما الحق من ذلك أن عمر كان لا يرى الوضوء منه وكذلك ابن المسيب، لأن السنة في ذلك لم تبلغ عمر ثم بلغت فرجع إلى إيجاب الوضوء منه.

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور حدثنا محمد بن أبي دليم حدثنا ابن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا محمد بن بشر العبدي حدثنا مسعر بن كدام عن مصعب بن شيبة عن أبي حبيب بن يعلى بن منية عن «ابن عباس أنه وعمر بن الخطاب أتيا إلى أبي بن كعب فخرج إليهما أبي وقال: إني وجدت مذنباً فقالت ذكرى وتوضأت، فقال له عمر: أو يجزئ ذلك؟ قال: نعم. قال عمر: سمعته من رسول الله؟ قال: نعم.

حدثنا حامد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الذبيري حدثنا عبد الرزاق عن معمر وسفيان بن عيينة عن زيد

فأما الذي فقد ذكرنا في باب تطهير الذي من كتابنا هذا قول رسول الله ﷺ فيمن وجده «وتَيَوَّضاً وضوءه للصلاة» وأما البول والغائط فإجماع متيقن، وأما قولنا من أي موضع خرج فلعموم أمره عليه السلام بالوضوء منهما، ولم يخص خروجهما من المخرجين دون غيرهما، وهذان الاسمان واقعان عليهما في اللغة التي بها خاطبنا عليه السلام من حيث ما خرجا.

ونحن قال بقولنا ههنا أبو حنيفة وأصحابه، ولا حجة لمن أسقط الوضوء منهما إذا خرجا من غير المخرجين لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس، بل القرآن جاء بما قلناه، قال الله تعالى «أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماءً وقد يكون خروج الغائط والبول من غير المخرجين، فلم يخص تعالى بالأمير بالوضوء والتيمم من ذلك حالاً دون حال، ولا المخرجين من غيرهما، وبالله التوفيق.

١٦٠- مسألة: والريخ الخارجة من الذب - خاصة لا

من غيره - بصوت خرجت أم بغير صوت. وهذا أيضاً إجماع متيقن، ولا خلاف في أن الوضوء من النفس والضرط، وهذان الاسمان لا يقعان على الريخ البتة إلا إن خرجت من الذب، وإلا فإنما يسمى جشأً أو عطاساً فقط. وبالله تعالى التوفيق.

١٦١- مسألة: فمن كان مستكحاً بشيء مما ذكرنا

توضأ - ولا بد - لكل صلاة فرضاً أو نافلة، ثم لا شيء عليه فيما خرج منه من ذلك في الصلاة أو فيما بين وضوءه وصلاته، ولا يميزه الوضوء إلا في أقرب ما يمكن أن يكون وضوءه من صلاته، ولا بد للمستكح أيضاً أن يغسل ما خرج منه من البول والغائط والذي حسب طائفة، مما لا حرج عليه فيه، ويسقط عنه من ذلك ما فيه عليه الخرج منه.

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ فيما قد ذكرناه في مسألة إبطال القياس من صدر كتابنا هذا، من قول رسول الله ﷺ «إذا أمرتكم بأمر فأتوا به ما استطعتم» وقول الله تعالى «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» وقوله تعالى «يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر» فصح أنه سامور بالصلاة والوضوء من الحديث، وهذا كله حدث، فالواجب أن يأتي من ذلك ما يستطيع، وما لا حرج عليه فيه ولا عسر، وهو مستطيع على الصلاة وعلى الوضوء لها، ولا حرج عليه في ذلك، فعليه أن يأتي بهما، وهو غير مستطيع للامتناع مما يخرج عنه من ذلك في الصلاة، وفيما بين وضوءه وصلاته، فسقط عنه وكذلك القول في غسل ما خرج منه

قلنا: مرحباً بهذا، وعبد الله نقته، والزهرى لا خلاف في أنه سمع من عروة وجالس، فرواه عن عروة.

ورواه أيضاً عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة، فهذا قوة للخبر والحمد لله رب العالمين.

قال علي: مروا ما نعلم له جرحة قبل خروجه على أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، ولم يلقه عروة قط إلا قبل خروجه على أخيه لا بعد خروجه هذا ما لا شك فيه، ويسره مشهورة من أصحاب رسول الله ﷺ المباحات المباحرات - هي بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بنت أخي ورقة بن نوفل وأبوها ابن عم خديجة أم المؤمنين لحاً.

ولفظ هذا الحديث عام يقتضي كل ما ذكرناه، وأما من الرجل فرج نفسه بساقه ورجله وفخذه فلا خلاف في أن المرأة مأمورة بالصلاة في قميص كثيف وفي مترز وقميص، ولا بد له ضرورة في صلاته كذلك من وقصر فرجه على ساقه ورجله وفخذه، فخرج هذا بهذا الإجماع المنصوص عليه عن جملة هذا الخبر.

ومن قال بالوضوء من مس الفرج سعد بن أبي وقاص وابن عمر رضي الله عنهما وعطاء وعروة وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد وأبان بن عثمان وابن جريج والأوزاعي والليث والشافعي وداود وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهم، إلا أن الأوزاعي والشافعي لم يريا الوضوء ينقض ذلك إلا بمس يباطن الكف فقط لا بظاهرها.

وقال عطاء بن أبي رباح: لا ينقض الوضوء مس الفرج بالنخذه والساق وينقض مس الذراع.

وقال مالك: مس الفرج من الرجل فرج نفسه الذكر فقط يباطن الكف لا بظاهرها ولا بالذراع يوجب الوضوء، فإن صلى ولم يتوضأ ثم بعد الصلاة إلا في الوقت.

وقال أبو حنيفة: لا ينقض الوضوء مس الذكر كيف كان.

وقال الشافعي ينقض الوضوء مس الذبير ومس المرأة فرجها.

وقال مالك لا ينقض الوضوء مس الذبير ولا مس المرأة فرجها إلا أن تقبض وتلفظ، أي تدخل أصبعها بين شفرها، ولما بعض أصحابه ينقض الوضوء من مس الذكر نحو الذنبة.

فأما قول الأوزاعي والشافعي ومالك في مراعاة يباطن الكف دون ظاهرها فقول لا دليل عليه لا من قرآن ولا من سنة ولا من إجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من رأي

بن أسلم عن أبيه قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: إنه ليخرج من أحداً مثل الجماتة فإذا وجد أحدكم ذلك فليغسل ذكره وليتوضأ.

وبه إلى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب أنه قال في المني: يغسل ذكره ويتوضأ وضوءه للصلاة، فهذا هو الثابت عن عمر.

وكذلك قول الشافعي أيضاً خطأ ظاهراً، لأن من المحال الظاهر أن يكون إنسان متوضئاً طاهراً لائقاً إن أراد أن يصلحها غير متوضئ ولا طاهر لفرصة إن أراد أن يصلحها، فهذا قول لم يأت به قط نص قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس، ولا وجدوا له في الأصول نظيراً، وهم يدعون أنهم أصحاب نظر وقياس، وهذا مقدار نظرتهم وقياسهم، وبقي قول أبي حنيفة ومالك والشافعي عارياً من أن تكون له حجة من قرآن أو سنة صحيحة أو سقيمة أو من إجماع أو من قول صاحب أو من قياس أصلاً.

١٦٢- مسألة: فهذه الوجوه تنقض الوضوء عمداً كان أو نسياناً أو بغلبة، وهذا إجماع إلا ما ذكرنا مما فيه الخلاف، وقام البرهان من ذلك على ما ذكرنا. وبالله تعالى التوفيق.

١٦٣- مسألة: ومس الرجل ذكر نفسه خاصة عمداً بأي شيء منه من باطن يده أو من ظاهرها أو بذرعه - حاشا منه بالنخذه أو الساق أو الرجل من نفسه فلا يوجب وضوءاً - ومس المرأة فرجها عمداً كذلك أيضاً سواء سواء، ولا ينقض الوضوء شيء من ذلك بالنسيان، ومس الرجل ذكر غيره من صغير أو كبير ميت أو حي بأي عضو منه عمداً من جميع جسده من ذي رحم محرمة أو من غيره، ومس المرأة فرج غيرها عمداً أيضاً كذلك سواء سواء، لا معنى للذة أو شيء من ذلك، فإن كان كل ذلك على نوب رقيق أو كثيف للذة أو لغير للذة باليد أو بغير اليد، عمداً أو غير عمد، لم ينقض الوضوء. وكذلك إن مسه بغلبة أو نسيان فلا ينقض الوضوء.

برهان ذلك ما حدثناه حماد بن أحمد قال: حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الثوري حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير قال: «تدأكر هو ومروان الوضوء، فقال مروان حدثني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله ﷺ يأمر بالوضوء من مس الفرج».

قال أبو محمد: فإن قيل: إن هذا خبر رواه الزهري عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عروة.

صحيح..

وشغِبَ بعضهم بأن قال: في بعض الآثار مَنْ أَقْضَى بِيَدِهِ إِلَى فَرْجِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ.

قال أبو محمد: وهذا لا يصح أصلاً، ولو صح لما كان فيه دليلٌ على ما يقولون؛ لأنَّ الإفضاء باليد يكون بظاهر اليد كما يكون بباطنها، وحتى لو كان الإفضاء بباطن اليد لما كان في ذلك ما يسقط الوضوء عن غير الإفضاء، إذا جاء أثر بزيادة على لفظ الإفضاء، فكيف والإفضاء يكون بجميع الجسد، قال الله تعالى «وَقَدْ أَقْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ».

وأما قول مالك في إيجاب الوضوء منه ثم لم ير إعادة إلا في الوقت، فقول متناقض؛ لأنه لا يخلو أن يكون انتقض وضوؤه أو لم ينتقض، فإن كان انتقض فعلى أصله يلزمه أن يعيد أبداً، وإن كان لم ينتقض فلا يجوز له أن يصلي صلاة فرض واحدة في يوم مرتين.

وكذلك فرق مالك بين من الرجل فرجه وبين من المرأة فرجها فهو قول لا دليل عليه فهو ساقط.

وأما إيجاب الشافعي الوضوء من من الذكر فهو خطأ لأن الذكر لا يسمى فرجاً.

فإن قال: قسته على الذكر.

قيل له: القياس عند القائلين به لا يكون إلا على علة جامعة بين الحكمين، ولا علة جامعة بين من الذكر ومن الذكر.

فإن قال: كلاهما خرج للنجاسة.

قيل له: ليس كقولنا خرجاً للنجاسة هو علة انتقاض الوضوء من من، ومن قوله إن من النجاسة لا ينتقض الوضوء، فكيف من خرجها. وبالله تعالى التوفيق.

وأما أصحاب أبي حنيفة فاحتجوا بحديث طلق بن علي «أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الرجل يمس ذكره بعد أن يتوضأ، فقال رسول الله ﷺ: هل هو إلا بضعة منك».

قال علي: وهذا خبر صحيح، إلا أنهم لا حجة لهم فيه لوجوه:

أحدها أن هذا الخبر موافق لما كان الناس عليه قبل ورود الأمر بالوضوء من من الفرج، هذا لا شك فيه، فإذا هو كذلك فحكمه منسوخ يقيناً حين أمر رسول الله ﷺ بالوضوء من من الفرج، ولا محل ترك ما يتقن أنه ناسخ والأخذ بما يتقن أنه منسوخ.

وثانيها أن كلامه عليه السلام «هل هو إلا بضعة منك» دليل بين على أنه كان قبل الأمر بالوضوء منه لأنه لو كان بعده لم يقل عليه السلام هذا الكلام بل كان يبين أن الأمر بذلك قد نسخ، وقوله هذا يدل على أنه لم يكن سلف فيه حكم أصلاً وأنه كسائر الأعضاء.

قال أبو محمد:

وقال بعضهم: يكون الوضوء من ذلك غسل اليد.

قال أبو محمد: وهذا باطل، لم يقل أحد إن غسل اليد واجب أو مستحب من من الفرج، لا المتأولون لهذا التأويل الفاسد ولا غيرهم، ويقال لهم: إن كان كما تقولون فأنتم من أول من خالف أمر رسول الله ﷺ بما تأولتموه في أمرو، وهذا استخفاف ظاهر.

وأيضاً فإنه لا يطلق الوضوء في الشريعة إلا لوضوء الصلاة فقط، وقد أنكر رسول الله ﷺ إيقاع هذه اللفظة على غير الوضوء للصلاة.

كما روينا من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن الحويرث عن ابن عباس قال: «كنا عند رسول الله ﷺ فجاء من الغائب وأبى بطعام فقيل: ألا تتوضأ فقال عليه السلام: لم أصل فالتوضأ».

فكيف وقد روينا من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول: إن مروان قال له: أخبرني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا من أخذكم ذكره فليَتَوَضَّأْ وضوءه للصلاة».

ورواه أيضاً غير مالك عن الثقات كذلك.

كما حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود حدثنا أحمد بن سعيد بن حزم حدثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا أبو صالح الحكم بن موسى حدثنا شعيب بن إسحاق أخبرني هشام بن عروة عن أبيه أن مروان بن الحكم حدثه عن بسرة بنت صفوان - وكانت قد صحبت رسول الله ﷺ - أن رسول الله ﷺ قال: «إذا من أخذكم ذكره فلا يَصَلَّ حَتَّى يَتَوَضَّأْ» فانكر ذلك عروة، وسأل بسرة فصَدَّقته بما قال.

قال علي: أبو صالح وشعيب ثقتان مشهوران، فبطل التعلل بمروان، وصح أن بسرة مشهورة صاحبة، ولقد كان ينبغي لهم أن ينكروا على أنفسهم شرع الدين وإبطال السنن برواية أبي نصر بن مالك وعمر بن العالبي زوجة أبي إسحاق وشيخ من بني

كثافته، وكلُّ هؤلاء لا يدري أحدٌ من الناس من هم؟.

وقال بعضهم: هذا مما تعظم به البلوى، فلو كان لما جهله ابن مسعود ولا غيره من العلماء.

قال أبو محمد: وهذا حماقة، وقد غاب عن جمهور الصحابة رضي الله عنهم الغسل من الإبل الذي لا يزال معه، وهو مما تكثر به البلوى، وراى أبو حنيفة الوضوء من الرعاف وهو مما تكثر به البلوى ولم يعرف ذلك جمهور العلماء وراى الوضوء من ملء الفم من الفلج ولم يره من أقل من ذلك، وهذا تعظم به البلوى، ولم يعرف ذلك أحدٌ من ولد آدم قبله، ومثل هذا لم يكثر جدًّا، ومثل هذا من التخليط لا يعارض به سنن رسول الله ﷺ إلا غلوك. وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: والماس على التوب ليس ماسًا، ولا معنى للذوق؛ لأنه لم يات بها نصٌّ ولا إجماع، وإنما هي دعوى بظن كاذب، وأما النسيان في هذا فقد قال الله تعالى **لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ إِيَّاهُ أَخْطَاؤُهُمْ** به وتكون ما تعمَّدت قلوبكم، وهذا قول ابن عباس.

وروينا من طريق وكيع عن خليفه عن عكرمة عنه أنه قال: من الذكر عمدًا ينقض الوضوء ولا يقضه بالنسيان.

١٦٤- مسألة: وأكل لحوم الإبل نية ومطبوخة أو مشوية عمدًا وهو يدري أنه لحم جملي أو ناقة فإنه ينقض الوضوء، ولا ينقض الوضوء أكل شحمها حصّة ولا أكل شيء منها غير لحمها، فإن كان يقع على بطونها أو رموسها أو أرجلها اسم لحم عند العرب نقض أكلها الوضوء وإلا فلا، ولا ينقض الوضوء كل شيء منته النار غير ذلك.

وبهذا يقول أبو موسى الأشعري وجابر بن سمرة، ومن الفقهاء أبو خيثمة زهير بن حرب ويحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو كامل الفضيل بن حسين الجحدري والقاسم بن زكريا، قال الفضيل حدثنا أبو عوانة عن عثمان بن عبيد الله بن موهب وقال القاسم حدثنا عبد الله بن موسى عن شيبان عن عثمان بن عبيد الله بن موهب وأشعث بن أبي الشعثاء كلاهما عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة قال: **سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ؟** قَالَ: **إِنْ شِئْتَ تَوَضَّأْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَوَضَّأْ.** قَالَ: **أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ؟** قَالَ:

نَعَمْ تَوَضَّأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ.

وحدثنا يحيى بن عبد الرحمن حدثنا أحمد بن مسعود بن حزم حدثنا محمد بن عبد الملك بن إيهن حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا أبي حدثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان الثوري عن الأعمش عن عبد الله بن عبد الله الرازي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال: **سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ، قَالَ: نَعَمْ.**

قال أبو محمد: عبد الله بن عبد الله الرازي أبو جعفر قاضي الري ثقة.

قال أبو محمد: وقد مضى الكلام في الفصل الذي قبل هذا في إبطال قول من تعلل في رد السنن بأن هذا مما تعظم به البلوى، وإبطال قول من قال: **لعل هذا الوضوء غسل اليد، فأغنى عن إعادته، ولو أن المعترض بهذا ينكر على نفسه القول بالوضوء من التهفئة في الصلاة ولا يسرى فيها الوضوء في غير الصلاة:** لكان أولى به.

وأما الوضوء مما مسّت النار، فإنه قد صحّت في إيجاب الوضوء منه أحاديث ثابتة من طريق عائشة وأم حبيبة أمي المؤمنين وأبي أيوب وأبي طلحة وأبي هريرة وزيد بن ثابت رضي الله عنهم، وقال به كل من ذكرنا وابن عمر وأبو موسى الأشعري وأنس بن مالك وأبو مسعود، وجماعة من التابعين منهم أهل المدينة جملة وسعيد بن المسيب وأبو مسرة وأبو مجلز ويحيى بن يعمر والزهري وستة من أبناء النقباء من الأنصار والحسن البصري وعروة بن الزبير وعمرو بن عبد العزيز ومعمّر وأبو قلابة وغيرهم، ولولا أنه منسوخ لوجب القول به.

كما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا عمرو بن منصور حدثنا علي بن عياش حدثنا شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله قال: **«كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ الْوَضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ فَصَحَّ نَسْخُ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.**

قال علي: وقد ادّعى قوم أن هذا الحديث يختص من الحديث الذي حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا إبراهيم بن الحسن الخثعمي حدثنا حجاج قال: قال ابن جريج أخبرني محمد بن المنكدر سمعت جابر بن عبد الله يقول **«قَرُبَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَبَرٌ وَلَحْمٌ فَكُلْتُ ثُمَّ دَعَا بِوَضُوءِهِ فَوَضَّأَ بِهِ ثُمَّ صَلَّى الْفَطْرَ ثُمَّ دَعَا بِفَضْلِ طَعَامِهِ فَكُلْتُ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَكَمْ يَتَوَضَّأُ.**

ولا لثة من غير لثة، فتخصيص ذلك لا يجوز.

وهو قول ابن مسعود وغيره.

وادعى قوم أن اللبس المذكور في هذه الآية هو الجماع.

قال أبو محمد: وهذا تخصيص لا برهان عليه، ومن الباطل الممتنع أن يريد الله عز وجل لباساً من لباس فلا يبيته. نعوذ بالله من هذا.

قال علي: واحتج من رأى اللباس المذكور في هذه الآية هو الجماع بحديث فيه «أن رسول الله ﷺ كان يقبل ولا يتوضأ» وهذا حديث لا يصح؛ لأن رواه أبو روق وهو ضعيف.

ومن طريق رجل اسمه عروة المزني، وهو مجهول:

روياه عن طريق الأعمش عن أصحاب له لم يسمهم عن عروة المزني، وهو مجهول ولو صح لما كان لهم فيه حجة لأن معنى هذا الخبر منسوخ يبين لأنه موافق لما كان الناس عليه قبل نزول الآية، ووردت الآية بشرع زائل لا يجوز تركه ولا تخصيصه.

وذكروا أيضاً حديثين صحيحين:

أحدهما عن طريق عائشة أم المؤمنين «التستت رسول الله ﷺ في الليل فلم أجده، فوثقت يدي على باطن قدبيه وهو ساجد».

قال أبو محمد: وهذا لا حجة لهم فيه لأن الوضوء إنما هو على القاصد إلى اللبس، لا على الملموس دون أن يقصد هو إلى فعل الملازمة؛ لأنه لم يلامس، ودليل آخر، وهو أنه ليس في هذا الخبر أنه عليه السلام كان في صلاة، وقد يسجد المسلم في غير صلاة، لأن السجدة فعل خير، وحتى لو صح لهم أنه عليه السلام كان في صلاة - وهذا ما لا يصح - فليس في الخبر أنه عليه السلام لم يتنفض وضوءه، ولا أنه صلى صلاة مستأنفة دون تجديد وضوءه، فإذا ليس في الخبر شيء من هذا فلا متعلق لهم به أصلاً.

ثم لو صح أنه عليه السلام كان في صلاة، وصح أنه عليه السلام تمادى عليها أو صلى غيرها دون تجديد وضوءه - وهذا كله لا يصح أبداً - فإنه كان يكون هذا الخبر موافقاً للحال التي كان الناس عليها قبل نزول الآية بلا شك، وهي حال لا مرة في نسخها وارتفاع حكمه بنزول الآية، ومن الباطل الأخذ بما قد يقف نسخه وترك الناس، فبطل أن يكون لهم متعلق بهذا الخبر. والحمد لله رب العالمين.

والخبر الثاني عن طريق أبي قتادة «أن رسول الله ﷺ حمل أمانة بنت أبي العاصي - وأنها زنت بنت رسول الله ﷺ

قال أبو محمد: القطع بأن ذلك الحديث مختصر من هذا قول بالظن، والظن أكذب الحديث بل هما حديثان كما وردا.

قال علي: وأما كل حديث احتج به من لا يرى الوضوء مما مست النار من «أن رسول الله ﷺ أكل كيف شاء ولم يتوضأ» ونحو ذلك: فلا حجة لهم فيه لأن أحاديث إيجاب الوضوء هي الواردة بالحكم الزائد على هذه التي هي موافقة لما كان الناس عليه قبل ورود الأمر بالوضوء مما مست النار، ولولا حديث شعيب بن أبي حمزة الذي ذكرنا لما حل لأحد ترك الوضوء مما مست النار.

قال أبو محمد:

فإن قيل: لم خصصتم لحوم الإبل خاصة من جملة ما نسخ من الوضوء مما مست النار؟

قلنا: لأن الأمر الوارد بالوضوء من لحوم الإبل إنما هو حكم فيها خاصة، سواء مستها النار أو لم تستها النار، فليس مس النار إياها - إن طبخت - يوجب الوضوء منها، بل الوضوء واجب منها كما هي، فحكمها خارج عن الأخبار الواردة بالوضوء مما مست النار، وينسخ الوضوء منه، وبالله تعالى التوفيق.

وأما أكلها بفساد أو غير علم أنه من لحوم الإبل فقد ذكرنا قول الله تعالى: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ» فمن فعل شيئاً عن غير قصد فسواء ذلك وتركه إلا أن يأتي نص في إيجاب حكم النسيان فيوقف عنده، وبالله تعالى التوفيق.

١٦٥- مسألة: ومن الرجل المرأة والمرأة الرجل بأي

عضو من أحدهما الآخر، إذا كان عمداً، دون أن يحول بينهما ثوب أو غيره، سواء أمه كانت أو ابنته، أو مست ابنها أو ابناها، الصغير والكبير سواء، لا معنى للذة في شيء من ذلك وكذلك لو مستها على ثوب للذة لم يتنفض وضوءه.

وبهذا يقول الشافعي وأصحاب الظاهر.

برهان ذلك قول الله تبارك وتعالى «وَإِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسَتِ الْمَرْءَ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً».

قال أبو محمد: والملازمة فعل من فاعلين، ويقتضي ندري أن الرجال والنساء مخاطبون بهذه الآية، لا خلاف بين أحد من الأمة في هذا لأن أول الآية وآخرها عموم للجميع من الذين آمنوا، فصح أن هذا الحكم لازم للرجال إذا لامسوا النساء والنساء إذا لامس الرجال، ولم يخص الله تعالى امرأة من امرأة،

– عَلَى غَايَةِ يَضَعُهَا، إِذَا سَجَدَ، وَزَعَمُهَا إِذَا قَامَ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وهذا لا حجة لهم فيه أصلاً لأنه ليس فيه نص أن يديها ورجليها ليست شيئاً من بشرته عليه السلام، إذ قد تكون موشحة برداء أو بقفازين وجوربين، أو يكون ثوبها سابغاً يوارى يديها ورجليها، وهذا الأول أن يظن بمثلها محضرة الرجال، وإذا لم يكن ما ذكرنا في الحديث فلا يعمل لأحد أن يزيد فيه ما ليس فيه، فيكون كاذباً، وإذا كان ما ظنوا ليس في الخبر وما قلنا ممكناً، والذي لا يمكن غيره، فقد بطل تعلقهم به، ولم يعمل ترك الآية المتين وجوب حكمها لظن كاذب.

وَقَالَ تَعَالَى: {إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً}.

وأيضاً فإن هذا الخبر والذي قبله ليس فيهما إيهام كان بعد نزول الآية، والآية متأخرة النزول، فلو صح أنه عليه السلام مس يديها ورجليها في الصلاة لكان موافقاً للحال التي كان الناس عليها قبل نزول الآية، وعلى كل حال فنحن على يقين من أن معنى هذا الخبر – لو صح لهم كما يريدون – فإنه منسوخ بلا شك ولا يعمل الرجوع إلى المتين أنه منسوخ وترك التماسخ.

فَصَحَّ أَنَّهُمْ يوهمون بأخبار لا متعلق لهم بشيء منها، يرومون بها ترك اليقين من القرآن والسنة.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لا يتقض الوضوء قبله ولا ملامسة للذرة كانت أو لغير لذرة، ولا أن يقبض يده على فرجها كذلك، إلا أن يبشرها بجسده دون حائل، وينعظ فهذا وحده يتقض الوضوء.

وَقَالَ مَالِكٌ: لا وضوء من ملامسة المرأة الرجل، ولا الرجل المرأة، إذا كانت لغير شهوة، تحت الثياب أو فوقها، فإن كانت الملامسة للذرة فعلى الملتذ منها الوضوء سواء كان فوق الثياب أو تحتها، انعظ أو لم ينعظ، والقبلة للاماسة في كل ذلك.

وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يقولنا، إلا أنه روي عنه أن مس شعر المرأة خاصة لا يتقض الوضوء.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: أما قول أبي حنيفة فظاهر التناقض، ولا يمكنه التعلق بالتأويل الذي تأوله قوم في الآية: إن الملامسة المذكورة فيها هو الجماع فقط لأنه أوجب الوضوء من المباشرة إذا كان معها إنعاط، وأما مناقضته فتفريقه بين القبلة يكون معها إنعاط فلا يتقض الوضوء. وبين المباشرة يكون معها إنعاط فتتقض الوضوء، وهذا فرق لم يؤيده قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس، بل هو خلاف لكل ذلك، ومن مناقضاته أيضاً أنه جعل القبلة لشهوة واللمس لشهوة بمنزلة

القبلة لغير الشهوة، واللمس لغير الشهوة لا يتقض الوضوء شيء من ذلك، ثم رأى أن القبلة لشهوة واللمس لشهوة رجعة في الطلاق، بخلاف القبلة لغير شهوة واللمس لغير شهوة، وهذا كما ترى لا اتباع القرآن، ولا التعلق بالسنة ولا طرفة قياس ولا سداد رأي ولا تقليد صاحب، ونسأل الله التوفيق.

وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ في مراعاة الشهوة واللذة، فنقول لا دليل عليه لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا قول صاحب ولا ضبط قياس ولا احتياط وكذلك تفريق الشافعي بين الشعر وغيره، فنقول لا يعضده أيضاً قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس، بل هو خلاف ذلك كله، وهذه الأقوال الثلاثة كما أوردناها لم نعرف أنه قال بها أحد قبلهم، وبالله تعالى التوفيق.

فَإِنْ قِيلَ: قد رويتم عن النخعي والشعبي: إذا قبّل أو لمس لشهوة فعليه الوضوء وعن حماد: أي الزوجين قبل صاحبه والاخر لا يريد ذلك، فلا وضوء على الذي لا يريد ذلك، إلا أن يجد لذّة، وعلى القاصد لذلك الوضوء.

قُلْنَا: قد صح عن الشعبي والنخعي وحماد إيجاب الوضوء من القبلة على القاصد بكل حال، وإن ذلك كذلك فاللذة داخلة في هذا القول، وبه نقول، وليس ذلك قول مالك.

وَالْعَجَبُ أن مالكا لا يرى الوضوء من الملامسة إلا حتى يكون معها شهوة، ثم لا يرى الوضوء يجب من الشهوة دون ملامسة فكل واحد من المعين لا يوجب الوضوء على انفراده فمن أين له إيجاب الوضوء عند اجتماعهما؟

١٦٦- مسألة: وإيلاج الذكر في الفرج يوجب الوضوء، كان معه إزائ أو لم يكن.

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو كريب عماد بن العلاء حدثنا أبو معاوية عماد بن خازم حدثنا هشام بن عروة – عن أبيه عن أبي أيوب الأنصاري عن أبي بن كعب قال: سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يمس يمينه من المرأة ثم يكسل، قال: يغسل ما أصابه من المرأة ثم يتوضأ ويصلي.

ورويته أيضاً عن شعبة عن الحكم عن أبي صالح عن ذكوان عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال وضوء لا بد منه مع الغسل على ما نذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى.

١٦٧- مسألة: وحل الميت في نعش أو في غيره.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الأسدي حدثنا أحمد بن خالد حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا الحجاج بن المنهال حدثنا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ عَسَلَ مَيْتًا فَلْيَعْتَمِلْ وَمَنْ حَمَلَهَا فَلْيَتَوَضَّأْ».

قال أبو محمد: يعني الجنائزة..

ورويناه أيضاً من طريق سفيان بن عيينة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن إسحاق مولى زائدة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وإسحاق مولى زائدة ثقة مدني وتابعي، وثقه أحمد بن صالح الكوفي وغيره، وروى عن سعد بن أبي وقاص وأبي هريرة.

ورويناه بالسند المذكور إلى حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين قال: كنت مع عبد الله بن عتبة بن مسعود في جنازة، فلما جئنا دخل المسجد، فدخل عبد الله بيته يتوضأ ثم خرج إلى المسجد فقال لي: أما توضأت؟ قلت: لا، فقال: كان عمر بن الخطاب ومن دونه من الخلفاء إذا صلى أحدهم على الجنائز ثم أراد أن يصلي المكتوبة توضأ، حتى إن أحدهم كان يكون في المسجد فيدعو بالبطشت فيتوضأ فيها.

قال أبو محمد: لا يجوز أن يكون وضوهم رضي الله عنهم، لأن الصلاة على الجنائز حدث، ولا يجوز أن يظن بهم إلا اتباع السنة التي ذكرنا، والسنة تكفي.

وقد ذكرنا من أقوال أبي حنيفة ومالك والشافعي التي لم يقلها أحد قبلهم كثيراً، كالأبواب التي قبل هذا الباب بيايين، وكتنقض الوضوء بملء النسم من القلس دون ما لا يملؤه منه، وسائر الأقوال التي ذكرنا عنهم، لم يتعلقوا فيها بقرآن ولا سنة ولا قياس ولا بقول قائل. وبالله تعالى التوفيق.

١٦٨- مسألة: وظهور دم الاستحاضة أو العرق

السائل من الفرج إذا كان بعد انقطاع الحيض فإنه يوجب الوضوء ولا بد لكل صلاة تلي ظهور ذلك الدم سواء تميز منها أو لم يميز، عرفت أيامها أو لم تعرف.

برهان ذلك: ما حدثنا يونس بن عبد الله حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا يحيى بن حبيب بن عريش عن حماد بن زيلع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «استحيضت فأطعمت بنت أبي حنيفة فسألت النبي ﷺ قالت: يا رسول الله: إني استحيضت فلا أطعم، فأدع الصلاة؟ فقال رسول

الله ﷺ: إنما ذلك عرق وليست بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فإذا أدبرت فاعلمي أنك أقر الدم وتوضئي وصلي فإنما ذلك عرق وليست بالحيضة».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن المنى حدثنا محمد بن أبي عدي عن كتابه عن محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص - عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير - عن عائشة بنت أبي حنيفة أنها كانت تستحاض فقال لها رسول الله ﷺ: إذا كان الحيض فإنه دم أسود أعرف، فأمكنك عن الصلاة، وإذا كان الآخر فتوضئي فإنه عرق».

قال علي: نعم عليه السلام كل دم خرج من الفرج بعد دم الحيضة ولم ينص وأوجب الوضوء منه، لأنه عرق.

وفن قال بإيجاب الوضوء لكل صلاة على التي يتماذى بها الدم من فرجها متصل بالدم المحض: عائشة أم المؤمنين وعلي بن أبي طالب وابن عباس وفقهاء المدينة عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله ومحمد بن علي بن الحسين وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري.

وهو قول سفيان الثوري وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي عبيد وغيرهم. قالت عائشة رضي الله عنها: تغسل وتوضأ لكل صلاة.

ورويناه من طريق وكيع عن إسماعيل عن أبي خالد عن الشعبي عن امرأة مسروق عن عائشة.

ومن طريق عدي بن ثابت عن أبيه عن علي بن أبي طالب: المستحاضة توضأ لكل صلاة.

وعن شعبة عن عمار بن أبي عمار عن ابن عباس: المستحاضة توضأ لكل صلاة.

وعن قتادة عن الحسن وسعيد بن المسيب: المستحاضة توضأ لكل صلاة.

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن محمد بن علي بن الحسين: المستحاضة توضأ لكل صلاة.

قال أبو محمد: وقال أبو حنيفة في المتصلة الدم كما ذكرنا: إنها توضأ لدخول كل وقت صلاة، فتكون طاهراً بذلك الوضوء، حتى يدخل وقت صلاة أخرى فيتنقض وضوها ويلزمها أن توضأ لها.

قط طهارة الماسح بانتقاض الأمد المذكور بل هو طاهر كما كان، ويصلي ما لم يتقض وضوءه بحدوث من الأحداث، وإنما جاءت السنة بمنع من الابتداء للمسح فقط، لا بانتقاض طهارته، ثم لو صح لهم ما ذكروا في الماسح - وهو لا يصح - لكان قياسهم هذا باطلا لأنهم قاسوا خروج وقت كل صلاة في السفر والحضر على انتقاض يوم وليلة في الحضر، وعلى انتقاض ثلاثة أيام بليلتين في السفر وهذا قياس سيئ جداً، وإنما كانوا يكونون قاننين على ما ذكروا لو جعلوا المستحاضة تبقى بوضوئها يوماً وليلة في الحضر، وثلاثة في السفر، ولو فعلوا هذا لوجدوا فيما يشبه بعض ذلك سلفاً، وهو سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد، فقد صح عنهم أنها تغتسل من الظهر إلى الظهر، وأما قولهم هذا فعار من أن يكون لهم فيه سلف، وما نعلم لقولهم حجة، لا من قرآن ولا من سنة ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من معقول.

وأما المسألة التي اختلف فيها عن أبي حنيفة فإن قول أبي يوسف أشبه بأصولهم؛ لأن أثر طلوع الشمس ليس هو وقت صلاة فرض مازال إلى وقت الظهر، وهو وقت تطوع، فالتوضئة فيه للصلاة كالتوضئة لصلاة العصر في وقت الظهر، ولا يميزها ذلك عندهم.

وأما قول الشافعي وأحمد فخطأ ومن الحال الممتنع في الدين الذي لم يأت به قط نص ولا دليل أن يكون إنسان طاهراً إن أراد أن يصلي تطوعاً وحدثاً غير طاهر في ذلك الوقت بعينه إن أراد أن يصلي فريضة، هذا ما لا خفاء به وليس إلا طاهراً أو حدثاً، فإن كانت طاهراً فإنها تصلي ما شاءت من الفرائض والتواظي، وإن كانت محدثة فما يحمل لها أن تصلي لا فرضاً ولا نافلة.

واقبح من هذا يدخل على المالكين في قولهم: من تيمم لفريضة فله أن يصلي بذلك التيمم بعد أن يصلي الفريضة ما شاء من التواظي، وليس له أن يصلي نافلة قبل تلك الفريضة بذلك التيمم، ولا أن يصلي به صلاتي فرض، فهذا هو نظرهم وقياسهم وأما تعلق باثر، فالأثار حاضرة وأقوالهم حاضرة.

قال أبو محمد: وهم كلهم يشعرون بخلاف صاحب الذي لا يعرف له خلاف منهم وجميع الحنفيين والمالكين والشافعيين قد خالفوا في هذه المسألة عائشة وعلياً وابن عباس رضي الله عنهم، ولا خلاف لهم يعرف من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك وخالف المالكون في ذلك فقها المدينة كما أوردنا، فصارت أقوالهم مبتدأة نحن قالها بلا برهان أصلاً. وبالله تعالى التوفيق.

وروي عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في هذه: إذا توشأت إثر طلوع الشمس للصلاة أنها تكون طاهراً إلى خروج وقت الظهر، وإنكر ذلك عليه أبو يوسف.

وحكى أنه لم يرو عن أبي حنيفة إلا أنها تكون طاهراً إلى دخول وقت الظهر. وغلب بعض أصحابه رواية محمد.

قال أبو محمد: وليس كما قال. بل قول أبي يوسف أشبه بأقوال أبي حنيفة.

وقال مالك: لا وضوء عليها من هذا الدم إلا استحباباً لا إيجاباً، وهي طاهرة ما لم تحدث حدثاً آخر.

وقال الشافعي وأحمد: عليها فرضاً أن توضع لكل صلاة فرض وتصلي بين ذلك من التواظي ما أحببت، قبل الفرض وبعده بذلك الوضوء.

قال أبو محمد: أما قول مالك فخطأ، لأنه خلاف للحديث الوارد في ذلك، والعجب أنهم يقولون بالمنقطع من الخبر إذا وافقهم، وههنا منقطع أحسن من كل ما أخذوا به.

وهو ما رويناه من طريق ابن أبي شيبة وموسى بن معاوية عن وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة قالت: «جاءت فاطمة بنت أبي حنيفة إلى رسول الله عليه السلام فقالت: إني استحاضت فلا أظهر فأفادع الصلاة: قال: نعم، إنما ذلك عرق وليس بالحيضة، فاجتنب الصلاة أيام محيضك ثم اغتسلي وتوضئي لكل صلاة وصلي، وإن قطر الدم على الحصى».

قال: قالوا هذا على التدبر.

قيل لهم: وكل ما أوجبتموه من الاستطهار وغير ذلك لعله ندب، ولا فرق، وهذا قول يؤدي إلى إبطال الشرائع كلها مع خلافه لأمر الله تعالى في قوله: «فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» وما نعلم لهم متعلّقاً في قولهم هذا، لا بقرآن ولا بسنة ولا بدليل ولا بقول صاحب ولا بقياس.

وأما قول أبي حنيفة فمأخذ أيضاً لأنه مخالف للخبر الذي تعلق به، ومخالف للمعقول وللقياس، وما وجدنا قط طهارة تنقض بخروج وقت وتصح بكون الوقت قائماً، وموه بعضهم في هذا بأن قالوا: قد وجدنا الماسح في السفر والحضر تنقض طهارتهما بخروج الوقت لحدودهما فقيس عليهما المستحاضة.

قال أبو محمد: القياس كله باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل؛ لأنه قياس خطأ وعلى خطأ، وما انتقضت

١٦٩ - مسألة.

قال علي: لا يتنقض الوضوء شيء غير ما ذكرنا، لا رعاث ولا دم سائل من شيء من الجسد أو من الحلق أو من الأسنان أو من الإحليل أو من الدبر، ولا حجاماة ولا فصاة، ولا قيء كثير أو قل، ولا قلس ولا قيح ولا ماء ولا دم تراه الحامل من فرجها، ولا أذى المسلم ولا ظلمة، ولا مس الصليب والوثني ولا الرقة ولا الإنعاط للذئ أو لغير الذئ، ولا المعاصي من غير ما ذكرنا، ولا شيء يخرج من الدبر لا عذرة عليه، سواء في ذلك الدود والحجر والخياث، ولا حنة ولا تقطير دواء في المخرجين ولا مس حيا بهيم ولا قبلها، ولا حلق الشعر بعد الوضوء، ولا قص الظفر ولا شيء يخرج من فرج المرأة من قصّة بيضاء أو صفراء أو كدرة أو كغسالة اللحم أو دم أحمّر لم يتقدمه حيض، ولا الضحك في الصلاة، ولا شيء غير ذلك.

قال أبو محمد: براهن إسقاطنا الوضوء من كل ما ذكرنا، هو أنه لم يأت قرآن ولا سنة ولا إجماع بإيجاب وضوء في شيء من ذلك، ولا شرع الله تعالى على أحد من الإنس والجن إلا من أحل هذه الوجوه، وما عداها فباطل، ولا شرع إلا ما أوجبه الله تبارك وتعالى وأثابنا به رسوله ﷺ وفي كل ما ذكرنا خلاف تذكر منه ما كان المخالفون فيه حاضرين، ونضرب عما قد درس القول به إلا ذكرًا خفيًا. وبالله تعالى التوفيق.

قال علي: قال أبو حنيفة: كل دم سائل أو قيح سائل أو ماء سائل من أي موضع سأل من الجسد فإنه يتنقض الوضوء، فإن لم يسأل لم يتنقض الوضوء منه، إلا أن يكون خرج ذلك من الأنف أو الأذن، فإن خرج من الأنف أو الأذن فإن كان ذلك دمًا أو قيحًا فبلغ إلى موضع الاستنشاق من الأنف أو إلى ما يلحقه الغسل من داخل الأذن فالوضوء متنقض، وإن لم يبلغ إلى ما ذكرنا لم يتنقض الوضوء، فإن خرج من الأنف غطاء أو ماء فلا يتنقض الوضوء وكذلك إن خرج من الأذن ماء فلا يتنقض الوضوء.

قال: فإن خرج من الجوف إلى الفم أو من اللثات دم فإن كان غالبًا على الزقاق ففيه الوضوء وإن لم يملأ الفم، وإن لم يلبث على الزقاق فلا وضوء فيه، فإن تساوى فيستحسن قيامه فيه بالوضوء، فإن خرج من الجرح دم فظهر ولم يسأل فلا وضوء فيه، فإن سأل ففيه الوضوء، فلو خرج من الجرح دود أو لحم فلا وضوء فيه، فإن خرج الدود من الدبر ففيه الوضوء، فإن عصب الجرح نظرة فإن كان لو ترك سال ففيه الوضوء، وإن كان لو ترك لم يسأل فلا وضوء.

قال وأما القيء والقلس وكل شيء خرج من الجوف إلى الفم، فإن سأل الفم تنقض الوضوء وإن لم يملأ الفم لم ينقض الوضوء، وحديث بعضهم ما يملأ الفم بمقدار اللقمة - على أن اللقمة تختلف - وحديث بعضهم ما لا يقدر على إمساكه في الفم.

قال أبو حنيفة حاشا البلغم فلا وضوء فيه وإن سأل الفم وكثر جدًا.

قال أبو يوسف: بل في الوضوء إذا ملا الفم.

وقال محمد بن الحسن كقول أبي حنيفة في كل ذلك إلا الدم، فإن قوله فيه: إن خرج من اللثة أو في الجسد أو من الفم كقول أبي حنيفة، فإن خرج من الجوف لم ينقض الوضوء إلا أن يملأ الفم فينقض الوضوء حيثن.

وقال زفر كقول أبي حنيفة في كل شيء إلا القلس، فإنه قال ينقض الوضوء قليله وكثيره.

قال علي: مثل هذا لا يقبل - إلا من كرامة - إلا من رسول الله ﷺ المبلغ عن خالفنا ورازقنا تعالى أمره ونهيه، وأما من أحل دونه فهو هذان وتخليط كتخليط المبرس وأقوال مقطوع على أنه لم يقلها أحد قبل أبي حنيفة، ولم يؤيدها معقول ولا نص ولا قياس، أفسوخ لمن يأتي بهذه الوسائس أن ينكر على من اتبع أمر رسول الله ﷺ في الباطل في الماء الزاكد وفي الفارة نموت في السمن؟ إن هذا لعجب ما مثله عجب.

قال أبو محمد: ومروء بعضهم بخبر رويته عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبيه يرفعه إلى رسول الله ﷺ قال: «الوضوء من القيء وإن كان قلًا فليقله فليتوضأ إذا رَغَفَ أَحَدٌ فِي الصَّلَاةِ أَوْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ، وَإِنْ كَانَ قَلًا فليقله، أَوْ وَجَدَ مَذْيًا فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيَتَوَضَّأْ ثُمَّ يَرْجِعْ فَيَتَمَّ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ وَلَا يَسْتَقْبِلُهَا جَنِيْدًا» وخبر آخر:

رويته عن طريق إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن أبيه وعن ابن أبي مليكة عن عائشة «عن رسول الله ﷺ قال إذا قَاءَ أَحَدُكُمْ أَوْ قَلَسَ فَلْيَتَوَضَّأْ ثُمَّ لِيْسْ عَلَى مَا مَضَى مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ».

قال أبو محمد: وهذان الأثران ساقطان؛ لأن والد ابن جريج لا صحة له فهو منقطع، والآخر من رواية إسماعيل بن عياش وهو ساقط، لا سيما فيما روي عن الحجازيين، ثم لو صحا لكانا حجة على الحنفيين لأنه ليس شيء من هذين الخبرين يفرق بين ملء الفم من القيء والقلس وما دون ملء الفم من القيء والقلس، ولا بين ما يخرج من نفاطة فينقض الوضوء وما

تَنَاقُطُ عَلَى الدَّمِّ وَالْقَيْحِ، وَلَا يُقَاسُ الْمَاءُ الْخَارِجُ مِنَ الْأَنْفِ وَالْأُذُنِ عَلَى الْمَاءِ الْخَارِجِ مِنَ النَّفَاطَةِ، وَأَبْطُلَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ دَمُ الْعِرْقِ الْخَارِجِ مِنَ الْفَرْجِ يَوْجِبُ الْوُضُوءَ، قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ، وَيَكُونُ الْقَيْءُ الْمُقْبَسُ عَلَيْهِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ إِلَّا حَتَّى يَمْلَأَ الْقَمَمَ، ثُمَّ لَمْ يُقَيِّسُوا الدَّرَدَاءَ الْخَارِجَ مِنَ الْجَرْحِ عَلَى الدَّرَدَاءِ الْخَارِجِ مِنَ الذَّيْرِ، وَهَذَا مِنَ التَّخْلِيطِ فِي الْغَايَةِ الْقَصْوَى.

فَإِنْ قَالُوا: قَسْنَا كُلَّ ذَلِكَ عَلَى الْغَائِطِ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ نَجَسَةٌ.

قُلْنَا لَهُمْ: قَدْ وَجَدْنَا الرِّيحَ تَخْرُجُ مِنَ الذَّيْرِ تَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَلَيْسَتْ نَجَسَةً، فَلَا تَقْسَمُ عَلَيْهَا الْجَشُورَةُ وَالْعَطَسَةُ، لِأَنَّهَا رِيحٌ خَارِجَةٌ مِنَ الْجَوْفِ كَذَلِكَ وَلَا فَرْقَ؟ وَاتَّسَمَ قَدْ أَبْطَلْتُمْ قِيَاسَكُمْ هَذَا تَنْقُضُ الْوُضُوءَ بِقَلِيلِ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَكَثِيرِهِ، وَلَمْ تَنْقُضُوا الْوُضُوءَ مِنَ الْقَيْحِ وَالْقَيْءِ وَالذَّمِّ وَالْمَاءِ إِلَّا بِمَقْدَارِ مِلْءِ الْقَمَمِ أَوْ بِمَا سَالَ أَوْ بِمَا غَلَبَ، وَهَذَا تَخْلِيطٌ وَتَرْكٌ لِلْقِيَاسِ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ رَوَى الْوُضُوءَ مِنَ الرَّعَافِ وَمِنْ كُلِّ دَمٍ سَائِلٍ عَنْ عَطَاءٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَجَاهِدَ وَقَتَادَةَ وَابْنَ سِيرِينَ وَعُسْرَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ فِي الرَّعَافِ عَنْ الزُّهْرِيِّ، نَعَمْ وَعَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم وَعَنْ عَطَاءٍ الْوُضُوءَ مِنَ الْقَلَسِ وَالْقَيْءِ وَالْقَيْحِ، وَعَنْ قَتَادَةَ فِي الْقَيْحِ، وَعَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةٍ فِي الْقَلَسِ، وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ فِي الْقَيْءِ.

قُلْنَا: نَعَمْ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمْ أَحَدٌ حَدَّثَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ بِمِلْءِ الْقَمَمِ، وَلَوْ كَانَ فَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ خَالَفَ هَؤُلَاءِ نَظَرَاءَهُمْ.

فَصَحَّحَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ ادْخَلَ إصْبَعَهُ فِي أَنْفِهِ فَخَرَجَ فِيهَا دَمٌ فَفَتَنَ بِأَصْبَعِهِ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ: أَنَّهُ عَصَرَ بَثْرَةً بِوَجْهِهِ فَخَرَجَ مِنْهَا دَمٌ فَفَتَنَ بَيْنَ إصْبَعِهِ وَقَامَ فَصَلَّى، وَعَنْ طَاوُوسٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى فِي الرَّعَافِ وَضُوءاً وَعَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى فِي الرَّعَافِ وَضُوءاً، وَعَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى فِي الْقَلَسِ وَضُوءاً، وَعَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى فِي الْقَلَسِ وَضُوءاً.

وَالْعَجَبُ كُلُّهُ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ لَا يَرُونَ الْغَسْلَ مِنَ الْمُنِيِّ إِذَا خَرَجَ مِنَ الذِّكْرِ لَغَيْرِ الدَّلْوِ، وَهُوَ الْمُنِيُّ نَفْسُهُ الَّذِي أُرْجِبَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ الْغَسْلُ ثُمَّ يَوْجِبُونَ الْوُضُوءَ مِنَ الْقَيْحِ يَخْرُجُ مِنَ الْوَجْهِ قِيَاساً عَلَى الدَّمِّ يَخْرُجُ مِنَ الْفَرْجِ وَالْعَجَبُ كُلُّهُ أَنَّهُمْ سَمِعُوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي نَهْيِهِ عَنِ الذَّكَاةِ بِالْبَسِّ فَإِنَّهُ عَظِيمٌ، فَأَرَادُوا الذَّكَاةَ غَيْرَ جَانِزَةٍ بِكُلِّ عَظِيمٍ، ثُمَّ اتَّوُوا إِلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي وَضُوءِ الْمُسْتَحَاضَةِ فَإِنَّهُ عِرْقٌ، فَقَاسُوا عَلَى دَمِ الرَّعَافِ وَالنَّاسِ وَالْقَيْحِ فَهَذَا مَقْدَارُ عِلْمِهِمْ

يَسِيلُ مِنَ الْأَنْفِ فَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَلَا فِيهِ ذِكْرٌ دَمٍ خَارِجٍ مِنَ الْجَوْفِ وَلَا مِنَ الْجَسَدِ وَلَا مِنَ النَّاسِ وَلَا مِنَ الْجَرْحِ، وَلَئِنَّمَا فِيهِمَا الْقَيْءُ وَالْقَلَسُ وَالرَّعَافُ قَطُّ فَلَا عَلَى الْخَبِيرِينَ اقْتَصَرُوا، كَمَا فَعَلُوا بِزَعْمِهِمْ فِي خَبَرِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقَهْقَهَةِ وَالْوُضُوءِ بِالنَّيْبِ، وَلَا قَاسُوا عَلَيْهِمَا فَطَرَدُوا قِيَاسَهُمْ، لَكِنَّ خَلَطُوا تَخْلِيطاً خَرَجُوا بِهِ إِلَى الْهَوَسِ الْخَفِيِّ قَطُّ، فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ - لَوْ صَحَّ - وَقَدْ خَالَفُوهُ.

وَاحْتَجُّوا أَيْضاً بِحَدِيثِ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَعِيشَ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ «عَنْ أَبِي الدَّرَدَاءِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَتَوَضَّأْتُ، فَلَقِيتُ نَوْبَانَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: صَدَقْتَ، أَنَا صَبَّيْتُ لَهُ وَضُوءَهُ يَنْهَى النَّبِيَّ ﷺ».

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ يَعِيشَ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَبِي الدَّرَدَاءِ قَالَ: «اسْتَفَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَفْطَرَ وَذَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ فِيهِ يَعِيشُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ أَبِيهِ وَلَيْسَا مَشْهُورَيْنِ..

وَالثَّانِي مَدْلَسٌ لَمْ يَسْمَعْ يَحْيَى مِنْ يَعِيشَ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمَا كَانَ لَهُمْ فِيهِ مَتَعَلِّقٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ عَنْ نَفْيًا فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلَا أَنَّ وَضُوءَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ مِنْ أَجْلِ الْقَيْءِ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ التَّيَمُّمُ لَذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِذَلِكَ، وَلَيْسَ فِيهِ أَيْضاً فَرْقٌ بَيْنَ مَا يَمْلَأُ الْقَمَمَ مِنَ الْقَيْءِ وَبَيْنَ مَا لَا يَمْلَأُهُ، وَلَا فِيهِمَا شَيْءٌ غَيْرُ الْقَيْءِ، فَلَا عَلَى مَا فِيهِمَا اقْتَصَرُوا، وَلَا قَاسُوا عَلَيْهِمَا قِيَاساً مَطْرُوداً.

وَذَكَرُوا أَيْضاً الْحَدِيثَ الثَّابِتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حَبِيشٍ - وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ - وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْخَيْضَةِ» وَأَوْجِبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ الْوُضُوءَ، قَالُوا: فَوَجِبَ ذَلِكَ فِي كُلِّ عِرْقٍ سَائِلٍ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا قِيَاسٌ، وَالْقِيَاسُ بَاطِلٌ، ثُمَّ لَوْ كَانَ حَقًّا لَكَانَ هَذَا مِنْهُ عَيْنُ الْبَاطِلِ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحِزْ أَنْ يَقْسُوا دَمَ الْعِرْقِ الْخَارِجِ مِنَ الْفَرْجِ عَلَى دَمِ الْخَيْضِ الْخَارِجِ مِنَ الْفَرْجِ، وَكِلَاهُمَا دَمٌ خَارِجٌ مِنَ الْفَرْجِ، وَكَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ فَرَّقَ بَيْنَ حَكَمَيْهِمَا فَسَمَّى الْبَاطِلَ أَنْ يُقَاسَ دَمٌ خَارِجٌ مِنْ غَيْرِ الْفَرْجِ عَلَى دَمٍ خَارِجٍ مِنَ الْفَرْجِ، وَأَبْطُلَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُقَاسَ الْقَيْءُ عَلَى الدَّمِّ، وَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى ادِّعَاءِ إِجْمَاعٍ فِي ذَلِكَ، فَقَدْ صَحَّ عَنْ الْحَسَنِ وَابْنِ مُجَاهِدٍ الْفَرْقُ بَيْنَ الدَّمِّ وَالْقَيْحِ، وَأَبْطُلَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُقَاسَ الْمَاءُ الْخَارِجُ مِنَ

انس «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ مِنَ الْحَدِيثِ وَأَذَى الْمُسْلِمِ».

بالقياس، ومقدار اتباعهم للأثر، ومقدار تقليدهم من سلف.

قال علي: داود بن الحُبَرِ كَذَابٌ مشهور بوضع الحديث، ولكن لا فرق بين تقليد من ذكرنا قبل في الوضوء من الرعاف والقي والقس، والأخذ بذلك الأثر الساقط، وبين تقليد من ذكرنا هنا في الوضوء من أذى المسلم، والأخذ بهذا الأثر الساقط، بل هذا على أصولهم أوكد لأن الخلاف هناك بين الصحابة رضي الله عنهم موجود، ولا يخالف يعرف هنا لعائشة وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم، وهم يشعرون مثل هذا إذا وافقهم.

وأما نحن فلا حجة عندنا إلا فيما صح عن رسول الله ﷺ من قرآن أو خبر.

وأما من الصليب والوثن فإننا روي عن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمارة الدعي عن أبي عمرو الشيباني أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه استأب المستورة العجلي، وأن علياً من يده صلياً كانت في عنق المستور فلما دخل علي في الصلاة قدم رجلاً وذهب، ثم أخبر الناس أنه لم يفعل ذلك لحدث حدثه، ولكنه من هذه الأنجاس فأحب أن يحدث منها وضوءاً.

وروي أثرًا من طريق يعلى بن عبيد عن صالح بن حي أن ابن بريدة عن أبيه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِرَيْدَةَ وَقَدْ مَسَّ صَنْمًا فَتَوَضَّأَ».

قال علي: صالح بن حي ضعيف لا يحتج به، ولقد كان يلزم من يعظم خلاف الصحابة ويرى الأخذ بالأثر الواهية مثل الذي قلنا أن يأخذ بهذا الأثر، فهو أحسن من كثير مما يأخذون به قد ذكرناه، ولا يعرف لعل هنا يخالف من الصحابة رضي الله عنهم، وهذا مما تناقضوا فيه.

وأما نحن فلا حجة عندنا إلا في خبر ثابت عن رسول الله ﷺ أو القرآن. والحمد لله رب العالمين. لا سيما وعليه ﷺ قد قطع صلاة الفرض بالناس من أجل ذلك، وما كان ﷺ ليقطعها فيما لا يراه واجبا.

فإن قالوا: لعل هذا استحباب.

قلنا: ولعل كل ما أوجبتم فيه الوضوء من الرعاف وغيره تقليداً لمن سلف إنما هو استحباب وكذلك المذي، وهذا كله لا معنى له وإنما هي دعوى مخالفة للحقائق. وبالله تعالى التوفيق.

وأما الردة فإن المسلم لم يترخصاً واغتسل للجانبية أو كانت امرأة فاغتسلت من الحيض ثم ارتدت ثم راجعاً - الإسلام دون حدث يكون منهما، فإنه لم يأت قرآن ولا سنة صحيحة ولا

وأما الشافعي فإنه جعل العلة في نقض الوضوء للمخرج وجعله أبو حنيفة للخارج وعظم تناقضه في ذلك كما ذكرنا، وتعليل كلا الرجلين مضاد لتعليل الآخر ومعارض له، وكلاهما خطأ، لأنه قول بلا برهان، ودعوى لا دليل عليها، قال الله تعالى ﴿قُلْ خَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

قال أبو محمد: ويقال للشافعيين والحنفيين معاً: قد وجدنا الخارج من المخرجين مختلف الحكم، فمنه ما يوجب الغسل كالحيض والمني ودم النفاس، ومنه ما يوجب الوضوء فقط كالبول والغائط والريح والمذي، ومنه ما لا يوجب شيئاً كالقصة البيضاء، فمن أين لكم أن تقيسوا ما اشتبهتم فلو جئتم فيه الوضوء قياساً على ما يوجب الوضوء من ذلك، دون أن توجبوا فيه الغسل قياساً على ما يوجب الغسل من ذلك، أو دون أن لا توجبوا فيه شيئاً قياساً على ما لا يجب فيه شيء من ذلك؟ وهل هذا إلا التحكم بغوى الذي حرّم الله تعالى الحكم به؟ وبالفطن الذي أخبر تعالى أنه لا يغني من الحق شيئاً، ومع فساد القياس ومعارضة بعضه بعضاً.

وأما المالكيون فلم يقيسوا هنا فوقوا، ولا عللوا هنا بخارج ولا مخرج ولا بتجاسة فاصباوا، ولو فعلوا ذلك في تعليلهم الملامسة بالشهوة، وفي تعليلهم النهي عن البول في الماء الزاكي، والغارة ثموت في السمن، لوقفوا ولكن لم يتردوا أقوالهم. فالحمد لله على عظم نعمه علينا. وهم يدعون أنهم يقولون بالمرسل، وقد أوردنا في هذا الباب مراسلات لم يأخذوا بها، وهذا أيضاً تناقض.

وأما الوضوء من أذى المسلم فقد روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: يتوضأ أحدكم من الطعام الطيب، ولا يتوضأ من الكلمة العوراء يقولها لأخيه وعن ابن مسعود رضي الله عنه: لأن أتوضأ من الكلمة الحبيبة أحب إليّ من أن أتوضأ من الطعام الطيب.

وعن ابن عباس: الحدث حدثان، حدث الفرج وحدث اللسان وأشدّهما حدث اللسان.

وعن إبراهيم النخعي: يني لأصلي الظهر والعصر والمغرب بوضوء واحد، إلا أن أحدث أو أقول منكراً، الوضوء من الحدث وأذى المسلم.

وعن عبيدة السلماني: الوضوء يجب من الحدث وأذى المسلم.

وروي من طريق داود بن الحُبَرِ عن شعبة عن قتادة عن

١- الأشياء الموجبة غسل الجسد كله

١٧٠- مسألة: إيلاج الحشفة أو إيلاج مقدارها من

الذكر النَّاهِب الحشفة والذَّاهِب أكثر من الحشفة - في فرج المرأة الذي هو مخرج الولد منها بجرام أو حلال، إذا كان بعدم أنزل أو لم ينزل، فإن عمدت هي أيضاً لذلك، فكذلك أنزلت أو لم تنزل، فإن كان أحدهما مجنوناً أو سكراناً أو نائمًا أو مغشًى عليه أو مكرهاً، فليس على من هذه صفته منهما إلا الوضوء فقط إذا أفاق أو استيقظ إلا أن ينزل، فإن كان أحدهما غير بالغ فلا غسل عليه ولا وضوء، فإذا بلغ لزمه الغسل فيما يحدث لا فيما سلف له من ذلك والوضوء.

برهان ذلك: ما حدثنا أحمد الطَّلَمَنَكِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَرْجٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ الصَّمُوتُ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عمرو بن عبد الخالق البرَّازُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عبد الله الأنصاريُّ حَدَّثَنَا هشامُ بْنُ حَسَّانَ عن حميد بن هلال عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن عائشة عن النبي قال: «إِذَا تَغَيَّ الْجَنَانُ وَجَبَ الْغُسْلُ».

وحدثنا حمادُ بن جندب عن عَاصِمِ بْنِ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عبد الملك بن إِبْنِ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زهير بن حرب حَدَّثَنَا مسلم بن إبراهيم حَدَّثَنَا شعبه وهشامُ التستريُّ كلاهما عن قتادة عن الحسن البصري عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شَعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ وَالزَّقَّ الْجَنَانُ بِالْجَنَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ».

قال أحمد بن زهير: وحدثنا عفان بن مسلم حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يحيى وإبان بن يزيد العطارُ قالا جميعاً حَدَّثَنَا قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شَعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ وَأَجْهَدَ نَفْسَهُ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يَنْزِلْ».

قال أبو محمد: هذا فيه زيادة ثابتة عن الأحاديث التي فيها إسقاط الغسل، والزيادة شرعية وأردت لا يجوز تركها.

وإنما قلنا في خروج الولد، لأنه لا ختان إلا هنالك، فسواء كان غتونا أو غير غتون لأن لفظة «أَجْهَدَ نَفْسَهُ» تقتضي ذلك، ولم يخص عليه السلام حراماً من حلال.

وإنما قلنا بذلك في العمد دون الأحوال التي ذكرنا لأن قوله عليه السلام «إِذَا قَعَدَ ثُمَّ أَجْهَدَ» وهذا الإطلاق ليس إلا للمختار القاصد، ولا يسمى المغلوب أنه قعد ولا النائم ولا النعوى عليه.

وإبراهيم النخعي والشَّعْبِيُّ وسفيان الثوري والأوزاعي والحسن بن حي وعبيد الله بن الحسن وأبي حنيفة وأصحابه.

فأما حديث أنس فإنه من طريق أحمد بن عبد الله بن زيادة الترمذي عن عبد الرحمن بن عمر وأبي حنيفة وهو مجهول.

وأما حديث أبي موسى ففيه محمد بن نعيم وهو مجهول، وأما حديث أبي هريرة ففيه عبد الكريم بن أبي المخارق وهو غير ثقة، وأما حديث عمران بن حصين ففيه إسماعيل بن عياش وعبد الوهاب بن نجدة وهما ضعيفان.

وأما حديث جابر ففيه أبو سفيان وهو ضعيف.

وأما حديث أبي المليلح ففيه الحسن بن دينار وهو مذكور بالكذب.

ولا حجة إلا في القرآن أو - أثر صحيح مستدل.

وقد كان يلزم المالكيين والشافعيين القائلين بالتواتر من الأخبار حتى ادَّعوا التواتر لحديث معاذ «أَجْهَدَ رَأْسِي» والقائلين بمرسلي سعيد وطاووس أن يقولوا بهذه الآثار، فإنها أشد تواتراً مما ادَّعوا له التواتر، وأكثر ظهوراً في عدد من أرسله من النبي عن بيع اللحم والحيوان بالحيوان، وسائر ما قالوا به من المراسيل.

وكذلك كان يلزم أبا حنيفة وأصحابه المخالفين الخبر الصحيح - في المصراة وفي حج المرأة عن الحرم الحلي وفي سائر ما تركوا فيه السنن الثابتة للقياس - أن يرفضوا هذا الخبر الفاسد قياساً على ما أجمع عليه من أن الضحك لا ينقض الوضوء في غير الصلاة، فكذلك لا يجب أن ينقضه في الصلاة، ولكنهم لا يترددون القياس ولا يتبعون السنن ولا يلتزمون ما أحلوا من قبول المرسل والمتواتر، إلا ريشاً يأتي موافقاً لأرائهم أو تقليدهم، ثم هم أول رافضين له إذا خالف تقليدهم وآراءهم. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ويقال لهم: في أي قرآن أو في أي سنة أو في أي قياس وجدتم تغليب بعض الأحاديث فينقض الوضوء قليلاً وكثيراً، وتخفيف بعضها قد ينقض الوضوء إلا مقداراً حدّدوه منها؟ والنص فيها كلها جاء مجيئاً واحداً، فقال رسول الله ﷺ: «لَا تُقَلِّلْ صَلَاةً مِنْ أَخَذَتْ حَتَّى يَنْزِعَهَا» ولا يفتى على ذي عقل أن بعض الحديث حدث، فإذا هو كذلك فقليله وكثيره ينقض الطهارة، وما لم يكن حدثاً كثيراً وقليله لا ينقض الطهارة. وبالله تعالى التوفيق.

قصداً إلى تادية ما أمر الله تعالى به.

قال الله تعالى: «وَمَا يُرَوُّوْا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ».

وكذلك لو توضحوا في هذه الأحوال للحدث لم يميزهم ولا بد من إعادته بعد زوالها لا ذكرنا.

١٧٢- مسألة: والجانبية هي الماء الذي يكون من نوعه الولد، وهو من الرجل أبيض غليظ راحته الطلع، وهو من المرأة رقيق أصفر، وماء العقيم والعافر يوجب الغسل، وماء الحصى لا يوجب الغسل، وأما الجيوب الذكر السالم الأثين أو.

إحدهما فمأواه يوجب الغسل.

برهان ذلك:

ما حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا عباس بن الوليد حدثنا يزيد بن ربيع حدثنا سعيد بن أبي عروبة - عن قتادة أن أنس بن مالك حدثهم أن أم سليم حدثت أنها سألت نبي الله ﷺ عن المرأة ترى في منائها ما يرى الرجل، فقال رسول الله ﷺ: إذا رأت المرأة ذلك فلتغتسل، قيل: وهل يكون هذا؟ قال رسول الله ﷺ: نعم، فمن أين يكون الشيء إن ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر، فمن ألبها غلا أو سبى يكون منه الشيء.

قال أبو محمد: فهذا هو الماء الذي يوجب الغسل وماء العقيم والعافر والسالم الحصى، وإن كان مجبواً، فهذه صفته وقد يولد لهذا، وأما ماء الحصى فإنما هو أصفر، فليس هو الماء الذي جاء النص بإيجاب الغسل فيه فلا غسل فيه، ولو أن امرأة شفرته وهي بالغ أو غير بالغ، فدخل المني فوجها فحملت فالغسل عليها ولا بد لأنها قد أنزلت الماء يقيناً.

١٧٣- مسألة: وكيفما خرجت الجانبية المذكورة بضربة أو علة أو غير ذلك أو لم يشعر به حتى وجده أو باستسكاخ فالغسل واجب في ذلك.

برهان ذلك قول الله تعالى: «وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْفِرُوا» وأمره عليه السلام إذا فضخ الماء أن يغتسل، وهذا عموم لكل من خرجت منه الجانبية، ولم يستش عر وجل ولا رسوله عليه السلام حالاً من حال، فلا يحل لأحد أن يخص النص براهيه بغير نص، وهذا هو قول الشافعي ودادود.

وأما المجنون فقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ فَذَكَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَجْنُونُ حَتَّى يُبَيَّنَّ وَالصَّبِيُّ حَتَّى يَبْلُغَ».

فإذا زالت هذه الأحوال كلها من الجنون والإغماء والنوم والصبا فالوضوء لازم لهم فقط لأنهم يصيرون مخاطبين بالصلاة والوضوء لها جملة، وبالفعل إن كانوا مجنبيين، وهؤلاء ليسوا بمجنبيين. وبالله تعالى التوفيق.

فإن قيل: فهلا أوجبتم الغسل بقوله عليه السلام: «إذا التقى الختان وجب الغسل».

قلنا: هذا الخبر أعم من قوله عليه السلام: «إذا أقمطت أو أكتنلت فلا غسل عليك».

فوجب أن يستثنى الأقل من الأعم ولا بد، ليؤخذ بهما معاً، ثم حديث أبي هريرة زائد حكماً على حديث الإسكالي فوجب إعماله أيضاً.

وأما كل موضع لا ختان فيه ولا يمكن فيه الختان فلم يات نص ولا سنة بإيجاب الغسل من الإلاج فيه.

وهم رأوا أن لا غسل من الإلاج في الفرج إن لم يكن أنزل: عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود ورافع بن خديج وأبو سعيد الخدري وأبي بن كعب وأبو أيوب الأنصاري وابن عباس والنعمان بن بشير وزيد بن ثابت وجهود الأنصار رضي الله عنهم، وعطاء بن أبي رباح وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وهشام بن عروة والأعمش وبعض أهل الظاهر.

وروي الغسل في ذلك عن عائشة أم المؤمنين وأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والمهاجرين رضي الله عنهم، وبه يقول أبو حنيفة ومالك والشافعي وبعض أصحاب الظاهر.

١٧١- مسألة: فلو أجنب كل من ذكرنا وجب عليه غسل الرأس وجيع الجسد إذا أفاق المغشى عليه والمجنون واتبه النائم وصحا السكران وأسلم الكافر، والإجتناب يجب الغسل البلوغ.

برهان ذلك قول الله تعالى: «وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْفِرُوا» فلو اغتسل الكافر قبل أن يسلم والمجنون قبل أن يفيق أو غسل المغشى عليه قبل أن يفيق والسكران لم يميزهم ذلك من غسل الجانبية وعليهم إعادة الغسل، لأنهم بخروج الجانبية منهم صاروا جنباً ووجب الغسل به، ولا يميز الفرض المأمور به إلا بنية أدائه

وقال أبو حنيفة ومالك: من خرج منه المني - لعلة.

قال أبو حنيفة: أو ضرب على استه فخرج منه المني فعليه الوضوء ولا غسل عليه.

وهذا قول خلاف للقرآن وللسنن الثابتة وللقياس، وما نعلمه عن أحد من السلف إلا عن سعيد بن جبير وحده فإنه ذكر عنه لا غسل إلا من شهوة.

قال أبو حمزة: أما خلافهم للقياس فإن الغائط والبول والريح موجبة للوضوء ولا يختلفون أن كفيهما خرج ذلك فالوضوء فيه.

وكذلك الحيض موجب للغسل، وكفيهما خرج فالغسل فيه، فكان الواجب أن يكون المني كذلك، فلا بالقرآن أخذوا ولا بالسنة عملوا ولا القياس طردوا.

والعجب أن بعضهم احتج في ذلك بأن الغائط والبول ليس في خروجهما حال تحيل الجسد.

قال: والمني إذا خرج لشهوة أذهب الشهوة وأحدث في الجسد أثراً فوجب أن يكون بخلافهما.

قال علي: وهذا تخليط، بل اللذة في خروج البول والغائط والريح أشد عند الحاجة إلى خروجها منها في خروج المني، وضرب ألم امتناع خروجها أشد من ضرر امتناع خروج المني فقد استوى الحكم في ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

فإن نادى المستكبح بالغسل فليتيمم؛ لأنه غير واجب ما يقدر على الغسل به، فحكمه التيمم بنص القرآن. وبالله تعالى التوفيق.

١٧٤ - مسألة: ولو أن امرأة وطئت ثم اغتسلت ثم

خرج ماء الرجل من فرجها فلا شيء عليها، لا غسل ولا وضوء، لأن الغسل إنما يجب عليها من إزالتها لا من إزاله غيرها، والوضوء إنما يجب عليها من حدثها لا من حدث غيرها وخروج ماء الرجل من فرجها ليس إزالا منها ولا حدثا منها، فلا غسل عليها ولا وضوء.

وقد روي عن الحسن أنها تغسل، وعن قتادة والأوزاعي وأحمد وإسحاق تبرأ.

قال علي: ليس قول أحد حجة دون رسول الله ﷺ.

١٧٥ - مسألة: فلو أن امرأة شفرها رجل فدخل ماؤه

فرجها فلا غسل عليها إذا لم تنزل هي.

وقد روي عن عطاء والزهري وقائدة: عليها الغسل.

قال علي: إيجاب الغسل لا يلزم إلا بنص قرآن أو سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ.

١٧٦ - مسألة: ولو أن رجلا أو امرأة أجبا وكان

منهما وطء دون إزال فاحتسلا وبالا أو لم يولا ثم خرج منهما أو من أحدهما بنية من الماء المذكور أو كله فالغسل واجب في ذلك ولا بد، فلو صليا قبل ذلك أجزأتها صلاتهما، ثم لا بد من الغسل، فلو خرج في نفس الغسل وقد بقي أقله أو أكثره لزمهما أو الذي خرج ذلك منه ابتداء الغسل ولا بد.

برهان ذلك عموم قوله عز وجل: «وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا» والجنب هو من ظهرت منه الجنابة. وقوله عليه السلام: «إِذَا فَضَخَ الْمَاءُ فَلْيَغْتَسِلْ» ولا يجوز تخصيص هذا العموم بالرأي.

وقال أبو حنيفة: إن كان الذي خرج منه المني قد بال قبل ذلك فالغسل عليه، وإن كان لم يبل فلا غسل عليه.

وقال مالك: لا غسل عليه بال أو لم يبل.

وقال الشافعي كقولنا.

قال أبو حمزة: واحتج من لم ير الغسل بأنه قد اغتسل والغسل إنما هو لتزول الجنابة من الجسد وإن لم تظهر.

قال علي: وهذا ليس كما قالوا بل ما الغسل إلا من ظهور الجنابة لقوله عليه السلام: «إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً التَّشُدُّ بِالتَّكْرُ حَتَّى إِقْبَضَ أَنْ الْمَنِي قَدْ صَارَ فِي الْمَتْنَةِ وَلَمْ يَظْهَرْ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ غَسْلٌ» لأنه ليس جنبا بعد، ومن ادعى عليه وجوب الغسل فعليه البرهان من القرآن أو السنة.

فإن قيل: قد روي نحو قول مالك عن علي وابن عباس وعطاء.

قلنا: لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ.

وقد صح عن علي وابن عباس وابن الزبير إيجاب الغسل على المستحاضة لكل صلاة، فلم يأخذ بذلك مالك ولا أبو حنيفة، ومن الباطل أن يكون علي وابن عباس رضي الله عنهما حجة في مسألة غير حجة في أخرى. وبالله تعالى التوفيق.

١٧٧ - مسألة: ومن أولج في الفرج وأجنب فعليه

النية في غسله ذلك لهما معا، وعليه أيضا الوضوء ولا بد، ويجزيه في أعضاء الوضوء غسل واحد ينوي به الوضوء والغسل من الإلاج ومن الجنابة، فإن نوى بعض هذه الثلاثة ولم ينو سائرهما أجزأه لما نوى، وعليه الإعادة لما لم ينو، فإن كان جنبا باحتلام أو

بِالْغُسْلِ».

ورويانا عن أبي هريرة أنه قال: لله على كل مسلم أن يغتسل من كل سبعة أيام يوماً فيغسل كل شيء منه ويمس طيباً إن كان لأهله، والغسل يوم الجمعة واجب كغسل الجنابة..

فأما اللفظ الأول فمن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاووس عن أبي هريرة واللفظ الثاني عن مالك بن أنس عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.

وعن سعد بن أبي وقاص: ما كنت أرى مسلماً يدع الغسل يوم الجمعة.

وقال ابن مسعود في شيء ظن به: لأنا أحق من الذي لا يغتسل يوم الجمعة.

قال أبو حمزة: لا يحمق من ترك ما ليس فرضاً لأن رسول الله ﷺ قال فيه: «أفلح إن صدق» دخل الجنة إن صدق» والمفلح المضمون له الجنة ليس أحق.

وعن عمار بن ياسر في شيء ظن به: أنا إذن كمن لا يغتسل يوم الجمعة.

وعن أبي سعيد الخدري: «أوجب رسول الله ﷺ الغسل يوم الجمعة على كل محتلم».

وعن ابن عمر - وسئل عن الغسل يوم الجمعة فقال: «أمرنا به رسول الله ﷺ».

وعن كعبه أنه قال: لله على كل حالم أن يغتسل في كل سبعة أيام مرة فيغسل رأسه وجسده، وهو يوم الجمعة فقال ابن عباس: وأنا أرى أن يتطيب من طيب أهله إن كان لهم.

وسئل ابن عباس عن غسل يوم الجمعة فقال: اغتسل.

ورويانا أمره بالطيب من طريق حماد بن سلمة عن جعفر بن أبي وحشية عن جاهد عن ابن عباس. وأمره بالغسل عن ابن جريج عن عطاء عنه.

ورويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري أن غسل يوم الجمعة واجب.

ورويانا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن طاووس قال: سمعت أبا هريرة يوجب الطيب يوم الجمعة.

ورويانا من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال: سمعت أبا سعيد الخدري يقول: ثلاث هن على كل مسلم يوم الجمعة: الغسل والسواك ويمس من طيب إن

يقطع من غير إلاج فليس عليه إلا نية واحدة للغسل من الجنابة فقط.

برهان ذلك «أن رسول الله ﷺ أوجب الغسل من الإلاج وإن لم يكن إنزالاً وبين الإنزال وإن لم يكن إلاج، وأوجب الوضوء من الإلاج»، فهي أعمال متغايرة وقد قال عليه السلام: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» فلا بد لكل عمل مأمور به من التقيد إلى تأديته كما أمره الله تعالى، ويميز من كل ذلك عمل واحد؛ لأنه قد صح عنه ﷺ أنه كان يغتسل غسلًا واحداً من كل ذلك، فاجزأ ذلك بالنص، ووجبت النيات بالنص، ولم يأت نص بأن نية بعض ذلك تجزئ عن نية الجميع، فلم يجز ذلك. وبالله تعالى التوفيق.

١٧٨- مسألة: وغسل يوم الجمعة فرض لازم لكل بالغ من الرجال والنساء. وكذلك الطيب والسواك.

برهان ذلك ما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الحمداني حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد حدثنا الثوري حدثنا البخاري حدثنا علي بن أبي المديني - حدثنا حرمي بن عمار حدثنا شعبة عن أبي بكر بن المنكر حدثني عمرو بن سليم الأنصاري قال: أشهد على أبي سعيد الخدري قال: أشهد على رسول الله ﷺ قال: «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأن يستن وأن يمس طيباً».

قال عمرو بن سليم:

أما الغسل فأشهد أنه واجب، وأما الاستن والطيب فآله أعلم أوجب هو أم لا، ولكن هكذا في الحديث.

ورويانا بإيجاب الغسل أيضاً مستنداً من طريق عمر بن الخطاب وابنه وابن عباس وأبي هريرة كلها في غيبة الصحبة، فصار خبراً متواتراً يوجب العلم.

ومن قال بوجوب فرض الغسل يوم الجمعة عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة رضي الله عنهم لم يخالفه فيه أحد منهم، وأبو هريرة وابن عباس وأبو سعيد الخدري وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وعمرو بن سليم وعطاء وكعب والمسيب بن رافع.

أما عمر فإنه قال على المنبر لعثمان يوم الجمعة - وقد قال عثمان: ما هو إلا أن سمعت الأذان الأول فتوضأت وخرجت فقال له عمر: والله لقد علمت ما هو بالوضوء، والوضوء أيضاً «وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر

وجده.

قال أبو محمد: ما نعلم أنه يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم إسقاط فرض الغسل يوم الجمعة.

وذهب جماعة من المتأخرين إلى أنه ليس بواجب، واحتجوا.

بحديث عمرو وعثمان الذي ذكرناه.

وبحديث: روي أنه من طريق عائشة رضي الله عنها «كان الناس يأتون الجمعة من منازلهم ومن العوالي فيأتون في العبا ويصيبهم الغبار فيخرج بينهم الريح تأتي رسول الله ﷺ إنسان منهم وهو عتي، فقال رسول الله ﷺ: لو أنكم تطهرتم ليونكم هذا» وعنها أيضاً «كان الناس أهل غسل ولم يكن لهم كفاة، فكان يكون لهم ثقل فيقال لهم لو اغتسلتم يوم الجمعة».

وبحديث عن الحسن «أبنا أن رسول الله ﷺ كان لا يغتسل يوم الجمعة، ولكن كان أصحابه يغتسلون».

وبحديث من طريق ابن عباس «كان رسول الله ﷺ يوماً اغتسل يوماً ولم يغتسل يوماً الجمعة».

وبحديث آخر من طريق ابن عباس في الغسل يوم الجمعة «أنه خير لمن اغتسل، ومن لم يغتسل فليس بواجب، وسأخبركم كيف بدأ الغسل، كان الناس مجتهدين يلبسون الصوف ويعملون على ظهورهم، وكان مسجدهم ضيقاً فغارب السقف، فخرج رسول الله ﷺ في يوم حار وعرق الناس في الصوف حتى نازت بينهم رياح أذى بذلك بعضهم بعضاً، فلما وجد رسول الله ﷺ الريح قال: أيها الناس إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا وليمس أحدكم طيباً، أفضل ما يجد من دهنه وطيبه».

قال ابن عباس: ثم جاء الله بالخرق، ولبسوا غير الصوف، وكفوا العمل، ووسعوا مسجدهم، وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضاً من العرق.

وبحديث عن سمرة عن النبي ﷺ «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فأغسل أفضل».

ومثله من طريق أنس عنه عليه السلام نصاً وكذلك من طريق الحسن.

ومن طريق جابر عنه عليه السلام، ومثله نصاً عن عبد الرحمن بن سمرة وأبي هريرة، ومثله عن يزيد بن عبد الله أبي العلاء.

وهذا كل ما شغبوا به، وكله لا حجة فيه لهم لأن كل هذه

الأثر لا خير فيها، حاشا حديث عائشة وعمرو فهما صحيحان، ولا حجة لهم فيها على ما سنين إن شاء الله تعالى.

أما حديث الحسن ويزيد بن عبد الله فمرسلان، وكم من مرسل للحسن لا يأخذون به، كمرسله في الرضوء من الضحك في الصلاة، لا يأخذ به المالكيون والشافعيون، وكرسله «إن الأرض لا تنجس» لا يأخذ به الحنفيون..

وكذلك ليزيد بن عبد الله، وما يوجب المقت من الله تعالى أن يجعلوا المرسل حجة، ثم لا يأخذون به، أو أن لا يروه حجة ثم يتجربون به، فيقولون ما لا يفعلون «كبر مقتاً عند الله».

وأما حديث ابن عباس فأحدهما من طريق محمد بن معاوية التيسابوري، وهو معروف بوضع الأحاديث والكذب.

والثاني من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة.

وقد روينا من طريق عمرو بن أبي عمرو - هذه نفسها - عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ «من أتى بهيمة فأقتلوه وأقتلوه معه، فإن كان خبر عمرو حجة فليأخذوا بهذا، وإن كان ليس بحجة فلا يحمل لهم الاحتجاج به في رد السنن الثابتة، وأما عمرو فضعيف لا نحتاج به لنا، ولا نقبله حجة علينا، وهذا هو الحق الذي لا يحل خلافه، ولو احتجنا به في موضع واحد لأخذنا بخبره في كل موضع».

فإن قالوا: قد صح عن ابن عباس خلاف ما روى عنه عمرو في قتل البهيمية ومن اتهاها.

قلنا لهم:

وقد صح عن ابن عباس خلاف ما روى عنه عمرو في إسقاط غسل الجمعة ولا فرق، ثم لو صح حديث عمرو هذا لما كان لهم فيه حجة، بل لكان لنا حجة عليهم؛ لأنه ليس فيه من كلام النبي ﷺ إلا الأمر بالغسل وإيجابه، وأما كل ما تعلقوا به من إسقاط وجوب الغسل فليس من كلامه عليه السلام، وإنما هو من كلام ابن عباس وظنوه، ولا حجة في أحل دونه عليه السلام.

وأما حديث سمرة فإنما هو من طريق الحسن عن سمرة، ولا يصح للحسن سماع من سمرة إلا حديث العتيقة وحده، فإن أبوا إلا الاحتجاج به.

قلنا لهم: قد روينا من طريق الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ «من قتل عبده قتله ومن جدهه جدهه» والحنفيون والمالكيون والشافعيون لا يأخذون بهذا.

وروينا أيضاً عنه عن سمرة عن النبي ﷺ: «هذه الرقي

مسلم، أو يكون بعد كل ما ذكرنا، ولا سبيل إلى قسم ثالث، فإن كان خبر عائشة قبل ما رواه عمر بن الخطاب وابنه وأبو هريرة وابن عباس وأبو سعيد الخدري وجابر، فلا يشك ذو حس سليم في أن الحكم للتأخير، وإن كان خبر عائشة بعد كل ما ذكرنا من

إيجاب الغسل يوم الجمعة والسواك والطيب وأنه حق الله تعالى على كل مسلم، فليس فيه نص ولا دليل على نسخ الإيجاب المتقدم، ولا على إسقاط حق الله تعالى المنصوص على إثباته، وإنما هو تبكيث لمن ترك الغسل المأمور به الموجب فقط، وهذا تأكيد للأمر التيقن لا إسقاط له، فقد انتهى رسول الله ﷺ عن الرِّصَال فلم يَنْتَهُوا فَرَصَالِ بِهِمْ تَكِيلًا لَهُمْ، فَيَسُوعُ فِي عَقْلِ أَحَدٍ أَنْ ذَلِكَ نَسْخٌ لِلَّهِ فِي الرِّصَالِ؟.

وكل ما أخبر عليه السلام أنه واجب على كل مسلم، وحق الله تعالى على كل مسلم، فلا يحل تركه ولا القول بأنه منسوخ أو أنه نديب، إلا بنص جلي بذلك، مقطوع على أنه وارد بعد، ميثن أنه - نديب أو أنه قد نسخ، لا بالظنون الكاذبة المتروكة لها اليقين.

هذا لو صح أن خبر عائشة كان بعد الإيجاب للغسل.

وهذا لا يصح أبداً، بل في خبر عائشة دليل يبين على أنه كان قبل الإيجاب لأنها ذكرت أن ذلك كان والناس عتاش أنفسهم، وفي ضيق من الحال وقلة من المال، وهذه صفة أول الهجرة بلا شك، والراوي لإيجاب الغسل أبو هريرة، وابن عباس، وكلاهما متأخر الإسلام والصحية.

أما أبو هريرة فإسلامه إثر فتح خيبر، حيث اتسعت أحوال المسلمين، وارتفع الجهد والضييق عنهم.

وأما ابن عباس فبعد فتح مكة قبل موت رسول الله ﷺ بعامين ونصف فقط، فارتفع الإشكال جملة والحمد لله رب العالمين.

وأما حديث عمر فإنه قالوا: لو كان غسل الجمعة واجباً عند عمر وعثمان ومن حضر من الصحابة رضي الله عنهم لما تركه عثمان ولا أقر عمر وسائر الصحابة عثمان على تركه وقالوا: فذلك هذا على أنه عندهم غير فرضي.

قال أبو حمزة: هذا قول لا ندرى كيف استطلعت به الستم لأنه كله قول بما ليس في الخبر منه شيء لا نص ولا دليل، بل نصه ودليله بخلاف ما قالوه. أول ذلك أن يقال لهم: من لكم بأن عثمان لم يكن اغتسل في صدر يومه ذلك؟ ومن لكم بأن عمر لم يأمر بالرجوع للغسل؟.

أربع، وهم لا يأخذون بهذا ومن الباطل والعار احتجاجهم في الذين برواية ما إذا وافقت تقليدهم، وغالفتهم لها بعيتها إذا خالفت تقليدهم، ما نرى ديناً يبقى مع هذا لأنه أتباع الهوى في الدين.

وأما حديث أنس فهو من رواية يزيد الرقاشي وهو ضعيف، صح عن شعبة أنه قال: لأن أقطع الطريق وأزني أحب إلي من أن أروي عن يزيد الرقاشي، ورب حديث ليزيد الرقاشي تركوه لم يحتاجوا فيه إلا بضعفه فقط، ومن رواية الضحاك بن حمزة، وهو هالك، عن الحجاج بن أرطاة، وهو ساقط، عن إبراهيم بن مهاجر وهو ضعيف.

ثم نظرنا في حديث جابر فوجدناه ساقطاً لأنه لم يرو إلا من طرق في أحدها رجل مسكوت عن اسمه لا يعرف من هو، وفي ثانيهما أبو سفيان عن جابر وهو ضعيف، ومحمد بن الصلت وهو مجهول، وفي الثالث منها الحسن عن جابر ولا يصح سماع الحسن من جابر.

وأما حديث عبد الرحمن بن سمرة فهو من طريق سليم بن سليمان أبي هشام البصري وليس بالقوي.

وأما حديث أبي هريرة فهو من رواية أبي بكر المنجلي، وهو ضعيف جداً نسقط هذه الآثار كلها، ثم لو صحت لم يكن فيها نص ولا دليل على أن غسل الجمعة ليس بواجب، وإنما فيها أن الوضوء نعم العمل، وأن الغسل أفضل وهذا لا شك فيه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمْ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ فهل دل هذا اللفظ على أن الإيمان والتقوى ليس فرضاً؟ حاشا لله من هذا، ثم لو كان في جميع هذه الأحاديث نص على أن غسل الجمعة ليس فرضاً لما كان في ذلك حجة، لأن ذلك كان يكون موافقاً لما كان الأمر عليه قبل قوله عليه السلام «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وعلى كل مسلم»، وهذا القول منه عليه السلام شرع وارد وحكم زائد ناسخ للحالة الأولى بيقين لا شك فيه، ولا يحل ترك الناسخ بيقين، والأخذ بالنسوخ.

وأما حديث عائشة رضي الله عنها «كانوا عتاش أنفسهم وتأتون في العاء والغبار من الغوالي فتشور لهم روائح»، فقال رسول الله ﷺ: «لَوْ تَطَهَّرْتُمْ لَرِيحُكُمْ هَذَا» أو «أَزَلَا تَعْتَبِلُونَ».

فهو خبر صحيح، إلا أنه لا حجة لهم فيه أصلاً، لأنه لا يغلو هذا من أن يكون قبل أن يغتسل عليه السلام على المنبر فأمر الناس بالغسل يوم الجمعة، وقبل أن يغير عليه السلام بأن غسل يوم الجمعة واجب على كل مسلم وكل محتلم، والطيب والسواك، وقبل أن يغير عليه السلام أنه حق لله تعالى على كل

وها أنا ذا راجعٌ فاشتغلُ، فداره كانت على باب المسجد مشهورة إلى الآن أو يقول له: ساشتغلُ، فإن الغسل لليوم لا للصلاة، فهذه أربعة أجوبة كلها موافقة لقولنا. أو يقول له: هذا أمرٌ تدبٍ وليس فرضاً، وهذا الجواب موافق لقول خصوصتنا.

قلت شعري من الذي جعل لهم التعلُّق بجواب واحد من جملة خمسة أجوبة كلها ممكن، وكلها ليس في الخبر شيء منها أصلاً؟ دون أن يجابوا أنفسهم بالأجوبة الأخر التي هي أدخل في الإمكان من الذي تعلّقوا به، لأنها كلها موافقة لأمر رسول الله ﷺ ولما خاطبه به عمر رضي الله عنه بالصحابة رضي الله عنهم. والذي تعلّقوا هم به تكهّن مخالف لأمر رسول الله ﷺ ولما أجمع عليه الصحابة.

ثم لو صحّ لهم ما يدعونه من الباطل من أن عمر ومن بعدهم رأوا الأمر بالغسل ندباً، وهذا لا يصح، بل الصحيح خلافه بنص الخبر، فقد أوردنا عن أبي هريرة وسعد وأبي سعيد وابن عباس القطع بإيجاب الغسل يوم الجمعة بعد موت عمر بنده **فصح** وجود خلاف ما يدعونه بالدعوى الكاذبة إجماعاً، وإذا وجد التنازع فليس قول بعضهم أولى من قول بعض بل الواجب حيتنئذ الرد إلى سنة رسول الله ﷺ وسنته عليه السلام قد جاءت بإيجاب الغسل والسواك والطيب، إلا أن يدعوا أن أبا هريرة وسعداً وأبا سعيد وابن مسعود وابن عباس خالفوا الإجماع، فحسبهم بهذا ضلالاً.

ثم لو صحّ لهم أن عمر وعثمان قالاً بأن الغسل يوم الجمعة ندب - ومعاذ الله من أن يصح هذا عنهما - فمن أين لهم تعظيم خلاف عمر وعثمان في هذا الباطل المتكهن؟ ولم يعظّموا على أنفسهم خلاف عمر وعثمان بمحضرة الصحابة رضي الله عنهم في هذا الخبر نفسه، في ترك عمر الخطيئة، وأخذ في الكلام مع عثمان، ومجاوبة عثمان له بعد شروع عمر في الخطيئة، وهم لا يميزون هذا.

وكذلك الخبر الثابت من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه: أن عمر قرأ السجدة على المنبر يوم الجمعة فترنّ وسجد وسجدوا معه، ثم قرأها في الجمعة الأخرى فتهيئوا للسجود، فقال لهم عمر: على رسلكم، إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء. فقال مالكون: ليس العمل على هذا.

وقال الحنفيون: السجود واجب.

قال أبو محمد: أفكرت أعجب من هذا أو أدخل في الباطل منه أن يكون كلام عمر مع عثمان في الخطيئة بما لا يجدونه فيه من إسقاط فرض غسل الجمعة حجّة عندهم، ثم لا يبالون

فإن قالوا: ومن لكم بأن عثمان كان اغتسل في صدر يومه؟ ومن لكم بأن عمر أمره بالرجوع إلى الغسل.

قلنا: هيكم أنه لا دليل عندنا بهذا، ولا دليل عندكم بخلافه. فمن جعل دعواكم في الخبر، وتكهّنكم ما ليس فيه، وفقركم ما لا علم لكم به، أولى من مثل ذلك من غيركم؟ وإثماً الحق في هذا - إذ دعواكم ودعوانا ممكنة - أن يبقى الخبر لا حجّة فيه لكم ولا عليكم، ولا لنا ولا علينا، هذا ما لا غلصن منه، فكيف ومعنا الدليل على ما قلناه؟.

وأما عثمان رضي الله عنه: فإن الله بن يوسف:

حدثنا قال: حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء وإسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه - كلاهما عن وكيع عن مسعر بن كدام عن جامع بن شداد قال: سمعت حمران بن أبان قال: كنت أضغ لعثمان طهره فما أتى عليه يوم إلا وهو يفيض عليه نقطة فقد ثبت بأصح إسناد أن عثمان كان يقتل كل يوم، فيوم الجمعة يوم من الأيام بلا شك، ولو لم يكن هذا الخبر عندنا، لوجب أن لا يظن بمثله رضي الله عنه خلاف أمر رسول الله ﷺ بل لا يقطع عليه إلا بطاعته، وإن لم يعبئ ذلك في خبر، كما يقطع بأنه صلى الصبح في ذلك اليوم وسائر الأيام بل بلا شك وإن لم يرو لنا ذلك.

وأما عمر رضي الله عنه ومن معه من الصحابة رضي الله عنهم، فهذا الخبر عنهم حجّة لنا ظاهرة بلا شك لأن عمر قطع الخطيئة منكراً على عثمان أن لم يصل الغسل بالزواج، فلو لم يكن ذلك فرضاً عنده وعندهم لما قطع له الخطيئة، وعمر قد حلف - والله ما هو بالوضوء - فلو لم يكن الغسل عنده فرضاً لما كانت - بينه صادقة والذي حصل من عمر بين الخطيب ومن الصحابة بلا شك فهو إنكار ترك الغسل، والإعلان بأن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل يوم الجمعة، ولا يجوز أن نظن بأحد من الصحابة رضي الله عنهم أن يستحيز خلاف أمره عليه السلام، مع قول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ **فصح** ذلك الخبر حجّة لنا وإجماعاً من الصحابة رضي الله عنهم إذ لم يكن فيهم آخر يقول لعمر: ليس ذلك عليه واجباً.

قال أبو محمد: وييقن ندرى أن عثمان قد أجاب عمر في إنكاره عليه وتعظيمه أمر الغسل بأحد أجوبة لا بد من أحدها:

إما أن يقول له قد كنت اغتسلت قبل خروجي إلى السوق. وإما أن يقول له: بي عنذ مانع من الغسل، أو يقول له: أنسيئت

خالفه عمر في عمله وقوله بمحضرة الصحابة رضي الله عنهم أن السجدة ليس مكتوبة علينا عند قراءة السجدة، وفي نزوله عن المنبر للسجدة إذا قرأ السجدة؟ أفيكون في العجب أكثر من هذا؟ وإن هذا إلا تلاعب أقرب إلى الجدل.

وكم قصة خالفوا فيها عمر وعثمان تقليداً لأراء من لا يضمن له الصواب في كل أقواله، كقول عثمان وعلي وطلحة والزبير وغيرهم: أن لا غسل من الإيلاج إذا لم يكن هنالك إمتاء، وكقول عمر وابن مسعود: من أجنب ولم يجد الماء فلا يجوز له التيمم ولا الصلاة، ولو بقي كذلك شهراً، وكما روي عن عمر وعثمان بالقضاء بأولاد الغزاة رقيقاً لسيدها، ومثل هذا كثير جداً.

وقال بعضهم: هذا مما تعظم به البلوى، فلو كان فرضاً لما خفي على العلماء.

قلنا نعم ما خفي، قد عرفه جميع الصحابة رضي الله عنهم وقالوا به.

وهؤلاء الخفزيون قد أوجبوا الوضوء من كل دم خارج من اللثات أو الجسد أو من القلب، وهو أمر تعظم به البلوى، ولا يعرف غيرهم، فلم يروا ذلك حجة على أنفسهم.

والمالكيون يوجبون التدليك في الغسل فرضاً، والفوزي في الوضوء فرضاً، تبطل الطهارة والصلاة بتركه، وهذا أمر تعظم به البلوى، ولا يعرف ذلك غيرهم، فلم يروا ذلك حجة على أنفسهم.

والشافعيون يرون الوضوء من مس الدبر، ومن مس الرجل ابته وأمه، وهو أمر تعظم به البلوى، ولا يعرف ذلك غيرهم، فلم يروا ذلك حجة على أنفسهم، ثم يرونه حجة إذا خالف أهواهم وتقليدهم، ونعوذ بالله من مثل هذا العمل في الدين ومن أن يقول رسول الله ﷺ في شيء: إنه واجب على كل مسلم وعلى كل محتلم، وإنه حق الله تعالى على كل مسلم محتلم ثم يقول نحن: ليس هو واجباً ولا هو حق الله تعالى هذا أمر تقشعر منه الجلود، والحمد لله رب العالمين على عظيم نعمته.

١٧٩- مسألة: وغسل يوم الجمعة إتما هو اليوم لا للصلاة، فإن صلى الجمعة والعصر ثم اغتسل أجزاءه ذلك، وأوّل أوقات الغسل المذكور إثر طلوع الفجر من يوم الجمعة، إلى أن يبقى من قرص الشمس مقدار ما يتم غسله قبل غروب آخره، وأفضل أن يكون متصلاً بالرواح إلى الجمعة، وهو لازم للحائض والنفساء كلزومه لغيرهما.

برهان ذلك ما حدثاه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حثني محمد بن حاتم حدثنا بهز حدثنا وهيب هو ابن خالد - حدثنا عبد الله بن طابوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «حق الله على كل مسلم أن يقتسل في كل سبعة أيام، يغسل رأسه وجسده».

حدثنا أحمد بن محمد الطلمنكي حدثنا محمد بن أحمد بن مفرج حدثنا محمد بن أيوب الصموت حدثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق الزائر حدثنا يحيى بن حبيب بن عربي حدثنا روح بن عباد حدثنا شعبة عن عمرو بن دينار عن طابوس عن أبي هريرة رفعه قال: «على كل مسلم في كل سبعة أيام غسل وهو يوم الجمعة».

وهكذا: **روياته من طريق جابر والبراء مستنداً، فصح بهذا أنه لليوم لا للصلاة.**

ورويته نافع عن ابن عمر: أنه كان يقتسل بعد طلوع الفجر يوم الجمعة فيجترى به من غسل الجمعة.

وعن شعبة - عن منصور بن المعتمر عن مجاهد قال: إذا اغتسل الرجل بعد طلوع الفجر أجزاء.

وعن الحسن: إذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر أجزاء للجمعة، فإذا هو اليوم، ففي أي وقت من اليوم اغتسل أجزاء.

وعن إبراهيم النخعي كذلك.

فإن قال قائل: فإنكم قد رويتم من طريق شعبة عن الحكم عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ: «إذا راح أخذكم إلى الجمعة فليقتسل».

ورويتم من طريق الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليقتسل».

وعن الليث عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه «عن رسول الله ﷺ أنه قال وهو قائم على المنبر من جاء منكم الجمعة فليقتسل».

قلنا نعم، وهذه - آثار صحاح، وكلها لا خلاف فيها لما قلنا.

أما قوله عليه السلام: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ» فهو نص قولنا، وإنما فيه أمر لمن جاء الجمعة بالغسل، وليس فيه أي وقت يغتسل، لا بنص ولا بدليل، وإنما فيه بعض ما في الأحاديث الأخرى لأن في هذا إيجاب الغسل على كل من جاء إلى الجمعة، فليس فيه إسقاط الغسل عمّن لا يأتي الجمعة.

وفي الأحاديث الأخرى التي من طريق ابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس وغيرهم إيجاب الغسل على كل مسلم وعلى كل محتلم، فهي زائدة حكماً على ما في حديث ابن عمر، فالأخذ بها واجب.

وأما قوله عليه السلام: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» فكذلك أيضاً سواء سواء، وقد يريد الرجل أن يأتي الجمعة من أول النهار، وليس في هذا الخبر ولا في غيره إلزامه أن يكون إتيانه الجمعة لا من أول النهار، وليس في هذا الخبر ولا في غيره إلزامه أن يكون أتى متصلاً بإرادته لإتيانه، بل جائز أن يكون بينهما ساعات، فليس في هذا اللفظ أيضاً دليل ولا نص يوجب أن يكون الغسل متصلاً بالرواح.

وأما قوله عليه السلام: «إِذَا رَاحَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ» فظاهر هذا اللفظ أن الغسل بعد الرواح. كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ ومع الرواح.

كما قال تعالى: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْذِثْنَهُنَّ أَوْ قَبْلَ الرُّوْحِ﴾.

كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا نَجَّيْتُمُ الرُّسُلَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ﴾ فلما كان كل ذلك ممكناً، ولم يكن في هذا اللفظ نص ولا دليل على وجوب اتصال الغسل بالرواح أصلاً صح قولنا، والحمد لله رب العالمين.

وأيضاً فإننا إذا حققنا مقتضى الفاظ حديث ابن عمر كان ذلك دالاً على قولنا لأنه إنما فيها.

«إِذَا رَاحَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ».

«أَوْ أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْتِيَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ».

«مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ».

وهذه الفاظ ليس يفهم منها إلا أن من كان من أهل الرواح إلى الجمعة، ومن يجيء إلى الجمعة، ومن أهل الإرداة

للإتيان إلى الجمعة فعليه الغسل، ولا مزيد، وليس في شيء منها وقت الغسل، فصارت الفاظ خير ابن عمر موافقة لقولنا.

وعهدنا بنحصرنا يقولون: إن من روى حديثاً فهو أعرف بتأويله، وهذا ابن عمر راوي هذا الخبر: قد روي عنه أنه كان يغتسل يوم الجمعة إثر طلوع الفجر من يومها.

وقال مالك والأوزاعي: لا يجزئ غسل يوم الجمعة إلا متصلاً بالرواح، إلا أن الأوزاعي قال: إن اغتسل قبل الفجر ونهض إلى الجمعة أجزأه.

وقال مالك: إن بان أو أحدث بعد الغسل لم يتنقض غسله ويتوضأ فقط، فإن أكل أو نام انتقض غسله.

قال أبو محمد: وهذا عجب جداً.

وقال أبو حنيفة والليث وسفيان وعبد العزيز بن أبي سلمة والثقاتي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ودادود كقولنا.

وقال طائوس والزهرى وقادة ويحيى بن أبي كثير: من اغتسل للجمعة ثم أحدث فيستحب أن يعيد غسله.

قال علي: ما نعلم مثل قول مالك عن أحد من الصحابة التابعين، ولا له حجة من قرآن ولا سنة ولا قياس ولا قول صاحب، وكثيراً ما يقولون في مثل هذا بتشنيع خلاف قول الصحاب الذي لا يعرف له من الصحابة مخالف، وهذا مكان مخالفوه فيه ابن عمر، وما يعلم له من الصحابة في ذلك مخالف.

فإن قالوا: من قال بلكم إن الغسل ليوم؟

قلنا: كل من ذكرنا عنه في ذلك قولاً من الصحابة رضي الله عنهم، فهو ظاهر قولهم.

وهو قول أبي يوسف نصاً وغيره، وأعجب شيء أن يكونوا مبيحين للغسل يوم الجمعة في كل وقت، ومبيحين لتركه في اليوم كله، ثم ينكرون على من قال بالغسل في وقتهم يبيحونه فيه، والله تعالى التوفيق.

١٨٠- مسألة: وغسل كل ميت من المسلمين فرض

ولا بد، فإن دفن بغير غسل أخرج ولا بد، ما دام يمكن أن يوجد منه شيء، ويغسل إلا الشهيد الذي قتل المشركون في المعركة فمات فيها، فإنه لا يلزم غسله.

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريدي حدثنا البخاري حدثنا إسماعيل بن عبد الله هو ابن أبي أويس - حدثني مالك عن

أبو السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أم عطية الأنصارية: «أن رسول الله ﷺ دخل عليهن حين توفيت ابنته فقَالَ: اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك فامر عليه السلام بال غسل ثلاثاً، وأمره فرضٌ وغيره في أكثر على التور، وأما الشهيد فمذكور في الجنائز إن شاء الله عز وجل.

واحتجَّ غيرهم في ذلك بأثر:

روياته من طريق ابن وهب قال: أخبرني من أئق به يرفع الحديث إلى رسول الله ﷺ قال: «لا تتجسَّسوا من موتاكم» وكره ذلك لهم.

وعن رجال من أهل العلم عن سعيو وجابر وابن مسعود وابن عباس وابن عمر أنه لا غسل من غسل الميت، ومجديث:

روياته من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن أسماء بنت عيسى غسلت أبا بكر الصديق، فلما فرغت قالت لمن حضرها من المهاجرين إني صائمة وإن هذا يوم شديد البرد فهل علي من غسل؟ قالوا: لا.

وعن إبراهيم النخعي: كان ابن مسعود وأصحابه لا يقتلون من غسل الميت، ومجديث:

روياته من طريق شعبة عن يزيد الرشك عن معاذة العدوية: سئلت عائشة رضي الله عنها: أين غسل المتوفى؟ قالت: لا.

قال أبو محمد: وكل هذا لا حجة لهم فيه.

أما الخبر عن رسول الله ﷺ ففي غاية السقوط لأن ابن وهب لم يسم من أخيره، والمسافة بين ابن وهب وبين رسول الله ﷺ بعيدة جداً، ثم لو صح بنقل الكافة ما كان لهم فيه متعلق؛ لأنه ليس فيه إلا أن لا تتجسَّس من موتانا فقط، وهذا نص قولنا، ومعاذ الله أن نكون نتجسَّس من ميت مسلم، أو أن يكون المسلم نجساً، بل هو طاهر حيًا وميتاً، وليس الغسل الواجب من غسل الميت لتنجاسته أصلاً، لكن كغسل الميت الواجب عندنا وعندهم، كما غسل رسول الله ﷺ وهو أظهر ولد آدم حيًا وميتاً، وغسل أصحابه رضي الله عنهم إذ ماتوا، وهم الطاهرون الطيبون أحياء وأمواتاً، وكغسل الجمعة، ولا نجاسة هنالك، فبطل تمويههم بهذا الخبر.

وأما حديث أسماء فلا عبد الله بن أبي بكر لم يكن ولد يوم مات أبو بكر الصديق نعم ولا أبوه أيضاً، ثم لو صح كل ما ذكروا عن الصحابة لكان قد عارضه:

ما رواه من خلافة ذلك عن علي وحذيفة وأبي هريرة، وإذا وقع التنازع وجب الرد إلى ما افترض الله تعالى الرد إليه، من كلامه وكلام رسول الله ﷺ والسنة قد ذكرناها بالإستاد الشافعي

أبو السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أم عطية الأنصارية: «أن رسول الله ﷺ دخل عليهن حين توفيت ابنته فقَالَ: اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك فامر عليه السلام بال غسل ثلاثاً، وأمره فرضٌ وغيره في أكثر على التور، وأما الشهيد فمذكور في الجنائز إن شاء الله عز وجل.

١٨١- مسألة: ومن غسل ميتاً متوياً ذلك بنفسه -

بصب أو عرل - فعليه أن يقتل فرضاً.

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق بن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن أبي فديك حدثني ابن أبي ذئب عن القاسم بن عباس عن عمرو بن عمير عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من غسل الميت فليقتل، ومن حمَّله فليؤخذ».

قال أبو داود: وحدثنا حامد بن يحيى عن سفيان بن عيينة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن إسحاق مولى زائدة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمعناه.

وحدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الأسدي حدثنا أحمد بن خالد حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا الحجاج بن المنهال حدثنا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة «عن النبي ﷺ قال من غسل ميتاً فليقتل، ومن حمَّله فليؤخذ».

قال أبو محمد: يعني من حل الجنائز.

ومن قال بهذا علي بن أبي طالب وغيره.

روينا ذلك من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن هشام الدستوائي عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن علي قال: من غسل ميتاً فليقتل.

ومن طريق وكيع عن سعيو بن عبد العزيز التوزخي عن مكحول أن حذيفة سأل رجل مات أبوه، فقال حذيفة: اغسله فإذا فرغت فاغسل وعن أبي هريرة - من غسل ميتاً فليقتل.

ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال كان أصحاب علي يقتلون منه. يعني من غسل الميت.

قال علي: وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وداود: لا يجب الغسل من غسل الميت، واحتج أصحابنا في ذلك بالأثر الذي فيه «إنما الماء من الماء».

قال علي: وهذا لا حجة فيه لأن الأمر بالغسل من غسل

بِالشَّجَرَةِ بِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَوَحَّضَتْ عَائِشَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ.

أَمَّا الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِكُلِّ
وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا: أَتَيْتُ؟ قَالَتْ نَعَمْ.

فَصَحَّ أَنَّ الْخِيضَ يُسَمَّى نَفَاسًا، فَصَحَّ أَنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ
وَحَكَمَ وَاحِدٌ وَلَا فَرْقَ. وَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي تَرَى الدَّمَ الْأَسْوَدَ
بِتَرْكِ الصَّلَاةِ، وَحَكَمَ بَأَنَّهُ حَيْضٌ وَأَنَّهَا حَائِضٌ، وَإِنَّ الدَّمَ الْأَحَرَ
لَيْسَ حَيْضًا وَلَا هِيَ بِهِ حَائِضٌ، وَأَخْبَرَ أَنَّ الْخِيضَ شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ
تَعَالَى عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَكُلُّ دَمٍ أَسْوَدَ ظَهَرَ مِنْ فَرجِ الْمَرْأَةِ مِنْ مَكَانٍ
خُرُوجِ الْوَلَدِ فَهُوَ حَيْضٌ، إِلَّا مَا وَرَدَ النَّصُّ بِإِخْرَاجِهِ مِنْ هَذِهِ
الْجَمْلَةِ وَهِيَ الْحَامِلُ وَالَّتِي لَا يَتَمَيَّزُ دَمُهَا وَلَا يَنْقَطِعُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى
التَّوْفِيقُ.

١٨٥- مسألة: والمرأة تهمل بعمرة ثم تحيض ففرض
عليها أن تغتسل ثم تعمل في حجبها ما سنذكره في الحج إن شاء
الله تعالى..

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ
الرَّوَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا
مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ هُوَ ابْنُ
سَعْدٍ - عَنْ أَبِي الزَّيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
مُهَلِّينَ بِحُجٍّ مُفْرَدٍ وَأَقْبَلَتْ عَائِشَةُ بِعُمُرَةٍ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرِفٍ
عَرَّكَتْهُ ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ فِيهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا
فَقَالَتْ: قَدْ حُجَّيْتُ وَخَلَّ النَّاسُ وَلَمْ أَحِلِّمْ وَلَمْ أَطْفِءِ بِالتَّيْنِ،
وَالنَّاسُ يَذْهَبُونَ إِلَى الْحُجِّ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ هَذَا كِتَابُهُ
اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَأَعْتَمِلِي ثُمَّ أَهْلِي بِالْحُجِّ فَفَعَلَتْ».

١٨٦- مسألة: والمصلحة الدم الأسود الذي لا يمتيز
ولا تعرف إيامها فإن الغسل فرض عليها إن شاءت لكل صلاة
فرض أو تطوع، وإن شاءت إذا كان قرب آخر وقت الظهر
اغتسلت وتوضأت وصَلَّتَ الظهر بقدر ما تسلم منها بعد دخول
وقت العصر، ثم تَوَضَّأَ وَتَصَلَّى العصر، ثم إذا كان قبل غروب
الشَّمْسِ اغتسلت وتوضأت وصَلَّتَ المغرب بقدر ما تفرغ منها بعد
غروب الشَّمْسِ، ثم تَوَضَّأَ وَتَصَلَّى العِشَاءَ، ثم تغتسل وتوضأ
لصلاة النحر، وإن شاءت حيث إن تنفل عند كل صلاة فرض
وتوضأ بعد الفريضة أو قبلها فلها ذلك، وسنذكر البرهان على
ذلك في كلامنا في الحيض إن شاء الله تعالى.

١٨٧- مسألة: ولا يوجب الغسل شيء غير ما ذكرنا

بِإِجَابِ الْغُسْلِ مِنْ غَسْلِ الْمَيْتِ، وَكَمْ قَصَدَ خَالَفُوا فِيهَا الْجُمْهُورَ
مِنَ الصَّحَابَةِ لَا يَعْرِفُ مِنْهُمْ خَالَفَ، وَقَدْ أَفْرَدْنَا لِلذَّكَاءِ كِتَابًا
ضَخْمًا.

والعجب من احتجاجهم بقول عائشة وهم قد خالفوها في
إِجَابِ الْوُضوءِ ثُمَّ مَتَّ النَّارُ وَخَالَفُوا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَابْنَ
عَبَّاسٍ وَابْنَ الزَّيْرِ فِي إِجَابِ الْغُسْلِ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ لِكُلِّ صَلَاةٍ
أَوْ لِلْجَمْعِ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ، وَعَائِشَةُ فِي قَوْلِهَا: تَغْتَسِلُ كُلَّ يَوْمٍ عِنْدَ
صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَلَا خَالَفَ يَعْرِفُ لِهَؤُلَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ جَدًّا.

١٨٢- مسألة: ومن صب على مغتسل ونوى ذلك
المغتسل الغسل أجزاء.

برهان ذلك أَنَّ الْغُسْلَ هُوَ إِسَاسُ الْمَاءِ الْبَشَرَةَ بِالتَّصَدُّ إِلَى
تَأْدِيَةِ مَا افترض الله تعالى من ذلك، فإذا نوى ذلك لمرة فقد فعل
الغسل الذي أمر به، ولم يأت نص ولا إجماع بأن يتولى هو ذلك
ييده، وبالله تعالى التَّوْفِيقُ.

١٨٣- مسألة: وانقطاع دم الحيض في مدة الحيض -
ومن جلته دم النفاس - يوجب الغسل لجميع الجسد والرأس.
وهذا إجماع متيقن، من خالفه كفر عن نصوص ثابتة، وبالله
تعالى تَأْيِيدًا.

وقد ذكرنا أَنَّ الْحَامِلَ لَا تَحِيضُ، وَدَمُ النَّفَاسِ هُوَ الْخَارِجُ
إِذَا وَضَعَ الْمَرْأَةُ آخَرَ وَلَدٍ فِي بَطْنِهَا؛ لِأَنَّهُ الْمُتَقَيِّمُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْخَارِجُ
قَبْلَ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِنَفَسٍ، وَلَيْسَ دَمُ نَفَاسٍ، وَلَا نَصٌّ فِيهِ وَلَا
إِجْمَاعٌ، وَسَنَذْكُرُ فِي الْكَلَامِ فِي الْحَيْضِ مَدَّةَ الْحَيْضِ وَمَدَّةَ النَّفَاسِ إِنَّ
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

١٨٤- مسألة: والنساء والحائض شيء واحد،
فإنهما ارادت الحج أو العمرة ففرض عليهما أن تغتسل ثم تهمل.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ
الرَّوَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا
مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا هُنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ
وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ
بْنِ عَمْرِو عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مَعْمَدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ «نُفِستُ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ
بِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ بِالشَّجَرَةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا
بَكْرٍ أَنْ تَغْتَسِلَ وَتَهْلُ».

وجاء في الخبر الصريح: «نُفِستُ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ

فَرَعَ مِنْ غُسْلِهِ غَسَلَ رَجُلَيْهِ.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا علي بن حجر السعدي حدثنا عيسى بن يونس حدثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس حدثني خالي ميمونة قالت: «أَذْنَبْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُسْلَهُ مِنَ الْجَنَابَةِ فَغَسَلَ كَتِفَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَذْخَلَ يَدَهُ فِي الْأَرْضِ فَذَلَكَهَا ذَلَكًا شَدِيدًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ خَفَاتٍ مِلَّةً كَفًّا، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ ثُمَّ تَنَحَّى عَنْ مَقَامِهِ فَغَسَلَ رَجُلَيْهِ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمَنِيْلِ فَرَدَّتْهُ».

وقد ذكرنا قوله عليه السلام لأُم سلمة: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَخْبِي عَلَى رَأْسِكَ ثُمَّ تَقْضِي الْمَاءَ عَلَيْكَ فَإِذَا بِكَ قَدْ طَهَرْتَ».

فله أن يقدم غسل فرجه وأعضاء وضوءه قبل راسه فقط إن شاء، فإن اغتمس في ماء جارٍ فعليه أن ينوي تقديم راسه على جسده..

ولا يلزمه ذلك في سائر الأغسال الواجبة إذ لم يأت بذلك نص، إلا أن يصح أن حكينا علمه رسول الله ﷺ في الحيض فنفق عنه وإلا فلا، ولم يأت ذلك في الحيض إلا من طريق إبراهيم بن المهاجر وهو ضعيف.

ورويته من طريق عبد بن حميد عن عبد الوزاق، وليس ذكر الحيض محفوظاً عن عبد الوزاق أصلاً فإن صح ذلك في الحيض قلنا به، ولم نستزج مخالفته.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا القريبي حدثنا البخاري حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة اخبرني أشعث بن سليم قال: سمعت أبي عن مسروق عن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْسُ فِي تَغْلِيهِ وَتَرْجُلِهِ وَظُهُورِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ».

١٨٩- مسألة: - وليس عليه أن يتدلك.

وهو قول سفيان الثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل وداود وأبي حنيفة والشافعي.

وقال مالك بوجوب التدلك.

قال أبو محمد:

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا

أصلاً لأنه لم يأت في غير ذلك أثر يصح البتة، وقد جاء أثر في الغسل من سواة الكافر، فيه ناجية بن كعب وهو مجهول، والشرايح لا تؤخذ إلا من كلام الله أو من كلام رسوله ﷺ.

ومن لا يرى الغسل من الإلحاح في حياة البهيمة إن لم يكن إترال أبي حنيفة والشافعي.

وقال مالك في الوطء في التبر: لا غسل فيه إن لم يكن إترال، فمن قاس ذلك على الوطء في الفرج.

قيل له: بل هو معصية، فقياسها على سائر المعاصي من القتل وترك الصلاة أولى، ولا غسل في شيء من ذلك بإجماع، فكيف والقياس كله باطل.

٢- صفة الغسل الواجب في كل ما ذكرنا

١٨٨- مسألة:

أما غسل الجنابة فيختار - دون أن يجب ذلك فرضاً - أن يبدأ بغسل فرجه إن كان من جماع، وأن مسح يديه الجدار أو في الأرض بعد غسله ثم بمضمض ويستنشق ويستتر ثلاثاً ثلاثاً ثم يغمس يده في الإناء بعد أن يغسلها ثلاثاً فرضاً ولا بد إن قام من نوم وإلا فلا، فيخلل أصول شعره حتى يوقر أنه قد بل الجلد، ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثاً يديه وأن يبدأ بيمينه، وأما الفرض الذي لا بد منه فإن يغسل يديه ثلاثاً قبل أن يدخلها في الماء إن كان قام من نوم وإلا فلا، ويغسل فرجه إن كان من جماع، ثم يفيض الماء على رأسه ثم جسده بعد رأسه ولا بد إفاضة يوقر أنه قد وصل الماء إلى بشرة رأسه وجميع شعره وجميع جسده.

برهان ذلك قوله عز وجل: «وَأَنْ تَكْتُمُ جُنْبًا فَاطْهَرُوا» فكيفما أتى بالطهور فقد أدى ما افترض الله تعالى عليه.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا القريبي حدثنا البخاري حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد هو القطان، حدثنا عوف هو ابن أبي جيلة، حدثنا أبو رجاء عن عمران هو ابن حصين قال: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَبَيَّهَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَ الَّذِي أَصَابَتْهُ الْجَنَابَةُ إِنَاءً مِنْ مَاءٍ وَقَالَ: أَذْهَبَ قَارِعُهُ عَلَيْكَ».

وإنما استحينا ما ذكرنا قبل لما:

ورويته بالسند المذكور إلى البخاري حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ فَغَسَلَ فَرْجَهُ بِيَدِهِ ثُمَّ ذَلِكَ بِهَا الْخَائِطَ ثُمَّ غَسَلَهَا ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، فَلَمَّا

ولم يجمع على تمامه دون تدلك فقول فاسد، أول ذلك أنه ليس ذلك مما يجب أن يراعى في الدين لأن الله تعالى إنما أمرنا باتباع الإجماع فيما صح وجوبه من طريق الإجماع أو صح تحريمه من طريق الإجماع أو صح تحليله من طريق الإجماع، فهذا هو الحق؛ وأما العمل الذي ذكروه فإنما هو إيجاب اتباع الاختلاف لا وجوب اتباع الإجماع.

وهذا باطل لأن التدلك لم يتفق على وجوبه ولا جاء به نص. وفي العمل الذي ذكروه إيجاب القول بما لا نص فيه ولا إجماع، وهذا باطل، ثم هم أول من نقض هذا الأصل، وإن اتبعوه بطل عليهم أكثر من تسعة أئمة مذهبهم، أول ذلك أنه يقال لهم إن اغتسل ولم يعضض ولا استنشق فأبو حنيفة يقول لا غسل له ولا محل له الصلاة بهذا الغسل، فيقال لهم: فيلزمكم إيجاب المضمضة والاستنشاق في الغسل فرضاً لأنهما إن أتى بهما الغسل فقد صح الإجماع على أنه قد اغتسل، وإن لم يأت بهما فلم يصح الإجماع على أنه قد اغتسل، فالواجب أن لا يزول حكم الجنابة إلا بالإجماع.

وهكذا فحين اغتسل بماء من بئر قد بالت فيه شاة فلم يظهر فيها للبر أثر.

وهكذا فحين نكس وضوءه، وهذا أكثر من أن يحصر، بل هو داخل في أكثر مسائلهم، وما يكاد يخلص لهم ولغيرهم مسألة من هذا الإلزام، وكيفي من هذا أنه حكم فاسد لم يوجبه قرآن ولا سنة لأن الله تعالى لم يأمرنا بالرد عند التنازع إلا إلى القرآن والسنة فقط، وحكم التدلك مكان تنازع فلا يراعى فيه الإجماع أصلاً.

وأما خبر عائشة رضي الله عنها فاسقط لأنه من طريق عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد بن عمير أن عائشة، وعكرمة ساقط، وقد وجدنا عنه حديثاً موضوعاً في نكاح رسول الله ﷺ أم حبيبة بعد فتح مكة، ثم هو مرسل؛ لأن عبد الله بن عبيد بن عمير لم يدرك عائشة، وأبعد ذكره رواية ابن عمر أيام ابن الزبير، فسقط هذا الخبر.

ثم لو صح لكان حجة عليهم، لأنه جاء فيه الأمر بالتدلك، كما جاء فيه بالمضمضة والاستنثار والاستنشاق ولا فرق، وهم لا يرون شيئاً من ذلك فرضاً، وأبو حنيفة يرى كل ذلك فرضاً، ولا يرى التدلك فرضاً، فكذلك إن احتج بهذا الخبر فقد خالفوا حجتهم واستطوها، وعصوا ما أمروا أنه لا يحل عصيائه، وليس لإحدى الطائفتين من أن تحمل ما وافقها على الغرض وما خالفها على التدب، إلا مثل ما للأخرى من ذلك،

أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم وعمرو الناقد وابن أبي عمير، كلهم عن سفيان بن عيينة، عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت: «فلت يا رسول الله؛ إني امرأة أشد شغراً رأسي، أفأنتفضه لغسل الجنابة؟ فقال: لا إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث خثبات ثم تفيض عليك قططهن».

وبهذا جاءت الآثار كلها في صفة غسله عليه السلام، لا ذكر للتدلك في شيء من ذلك.

وروي عن عمر بن الخطاب أنه قال في الغسل من الجنابة: فتوضاً وضوءك للصلاة ثم اغسل رأسك ثلاثاً ثم انفض الماء على جلدك.

وعن الشعبي والنخعي والحسن بن الجنب ينغمس في الماء أنه يجزيه من الغسل.

واحتج من رأى التدلك فرضاً بأن قال: قد صح الإجماع على أن الغسل إذا تدلك فيه فإنه قد تم، واختلف فيه إذا لم يتدلك، فالواجب أن لا يجزئ زوال الجنابة إلا بالإجماع.

وذكروا حديثاً فيه أن رسول الله ﷺ «علم عائشة الغسل من الجنابة فقال لها عليه السلام: يا عائشة اغسلي يديك ثم قال لها تمضمضي ثم استنقي وأنتري ثم اغسلي وجهك ثم قال: اغسلي يديك إلى المرفقين ثم قال: أفرغي على رأسك ثم قال: أفرغي على جلدك ثم أفرغاً تدلك وتبيح بيها كل شيء لم يمس الماء من جسدها ثم قال: يا عائشة أفرغي على رأسك الذي بقي ثم ادلكي جلدك وتبيحي».

ومحدث آخر فيه أنه عليه السلام قال: «إن تحت كل شجرة جبانة فأغسلوا الشجر وأقروا البشر».

ومحدث آخر فيه: «خلل أصول الشجر وأنتق البشر» ومحدث آخر فيه: «أن امرأة سألته عليه السلام عن غسل الجنابة. فقال عليه السلام: تأخذ إحداكن ماءها فتطهر فتخس الطهور أو تبلغ في الطهور ثم تصب الماء على رأسها فتدلك حتى تبلغ شئون رأسها ثم تفيض الماء على رأسها».

وقال بعضهم: قسا ذلك على غسل النجاسة لا يجزئ إلا بعركه.

وقال بعضهم: قوله تعالى: ﴿فَاطْهَرُوا﴾ دليل على المبالغة.

قال أبو محمد: هذا كل ما شغبوا به، وكله إيهام وباطل.

أما قوهم: إن الغسل إذا كان يتدلك فقد أجمع على تمامه

وأما نحن فإنه لو صح لقلنا بكل ما فيه، فإذا لم يصح فكله متروك.

وأما الخبر فإن تحت كل شعرة جنبية فأغسلوا الشعر وأنقوا البشرة فإنه من رواية الحارس بن جبير، وهو ضعيف، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة، لأنه ليس فيه إلا غسل الشعر وإتقائه البشر، وهذا صحيح ولا دليل على أن ذلك لا يكون إلا بالتدليك، بل هو تام دون التدليك.

وهو قول مالك وأبي حنيفة والثاقفي وداد.

والحجة في ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا محمد بن الحسن حدثنا يحيى هو ابن سعيد القطان - عن سفيان الثوري حدثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال: «ألا أخبركم بوضوء رسول الله ﷺ؟ فوضوا مرة مرة».

قال علي: وغسل الوجه مرة لا يمكن معه بلوغ الماء إلى أصول الشعر، ولا يتم ذلك إلا بترداد الغسل والعرك.

وقال عز وجل: «فأغسلوا رؤسكم وجوهكم» والزوجه هو ما واجهه ما قبله بظاهريه وليس الباطن وجهاً.

وذبح إلى إيجاب التخليل قول:

كما روينا عن مصعب بن سعد أن عمر بن الخطاب رأى قوماً يتوضئون فقال خللوا وعن ابنه عبد الله أيضاً مثل ذلك، وعن ابن جريج عن عطاء أنه قال: اغسل أصول شعر اللحية، قال ابن جريج: قلت لعطاء إجماع علي أن أصل كل شعرة في الوجه؟.

قال: نعم، قال ابن جريج: وإن أريد مع اللحية الشاربين والحاجبين؟.

قال: نعم، وعن ابن سابط وعبد الرحمن بن أبي ليلى وسعيد بن جبير إيجاب تخليل اللحية في الوضوء والغسل.

وروي عن غير هؤلاء فعل التخليل دون أن يأمرؤا بذلك، فروينا عن عثمان بن عفان أنه تعرضاً فخلل لحته وعن عمار بن ياسر مثل ذلك، وعن عبد الله بن أبي أوفى وعن أبي الدرداء وعلي بن أبي طالب مثل ذلك، وإلى هذا كان يذهب أحمد بن حنبل.

وهو قول أبي اليختر وأبي مسرة وابن سيرين والحسين وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود وعبد الرزاق وغيره.

قال أبو محمد: واحتج من رأى إيجاب ذلك بحديث:

رويناه عن انس «أن رسول الله ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت خنكه فخلل به لحيته وقال: بهذا أمرني ربي».

وأما الخبر الذي فيه «خلل أصول الشعر وأنق البشرة» فهو من رواية يحيى بن عتبة عن حميل عن أنس، ويحيى بن عتبة مشهور برواية الكذب، فسقط، ثم لو صح لما كان فيه إلا إيجاب التخليل فقط لا التدليك وهذا خلاف قولهم، لأنهم لا يختلفون فيمن صب الماء على رأسه ومعه يديه دون أن يخلله أن يميزه، فسقط تعلفهم بهذا الخبر والله الحمد.

وأما حديث «تأخذوا إحداكم ثأفاً فإنه من طريق إبراهيم بن مهاجر عن صفية عن عائشة، وإبراهيم هذا ضعيف، ثم لو صح لما كان إلا عليهم لا لهم، لأنه ليس فيه إلا ذلك شئون رأسها فقط، وهذا خلاف قولهم، فسقط كل ما تعلقوا به من الأخبار.

وأما قولهم قسنا ذلك على غلي التجاسة، فالقياس كله باطل، ثم لو صح لكان هذا منه عين الباطل؛ لأن حكم التجاسة يختلف، فمنها ما يزال بثلاثة أحجار دون ماء.

ومنها ما يزال بصب الماء فقط دون عرك.

ومنها ما لا بد من غسله وإزالة عينه فما أذى جعل غسل الجنابة أن يقاس على بعض ذلك دون بعض؟ فكيف وهو فاسد على أصول أصحاب القياس؟ لأن التجاسة عين تحب إزالتها، وليس في جلب الجنبة عين تحب إزالتها، فظهر فساد قولهم جملة، وبالله تعالى التوفيق.

وأيضاً فإن عين التجاسة إذا زال بصب الماء فإنه لا يحتاج فيها إلى عرك ولا لذلك، بل يميز الصب، فهنا قاسوا غسل الجنابة على هذا النوع من إزالة التجاسة فهو أشبه به؟ إذ كلاهما لا عين هناك تزال، وبالله تعالى التوفيق.

وأما قولهم: إن قوله تعالى: ﴿فَأَطِئُوا﴾ دليل على المبالغة، فتخليط لا بعقل، ولا ندري في أي شريعة وجدوا هذا، أو في أي لغة.

وقد قال تعالى في التيمم: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ﴾ وهو مسح خفيف بإجماع منا ومنهم، فسقط كل ما مؤهوا به، ووضح أن التدليك لا معنى له في الغسل، وبالله تعالى التوفيق.

أبي وهب. وأما بن خالد يسميه عمران بن أبي وهب.

وأما حديث ابن أبي أوفى فهو من طريق أبي الورقاء
فايد بن عبد الرحمن الطمار وهو ضعيف أسقطه أحمد وعيسى
والبخاري وغيرهم.

وأما حديث أبي أيوب فمن طريق واصل بن السائب
وهو ضعيف، وأبو أيوب المذكور فيه ليس هو أبا أيوب
الأنصاري صاحب النبي ﷺ قاله ابن معين.

وأما حديث أنس فهو من طريق أيوب بن عبد الله وهو
جهول.

وأما حديث أم سلمة فهو من طريق خالد بن إلياس
المديني، من ولد أبي الجهم بن حذيفة العدوي وهو ساقط متكر
الحدِيث، وليس هو خالد بن إلياس الذي يروي عنه شعبة، ذا
بصري ثقة.

وأما حديث جابر فهو من طريق أصرم بن غياث، وهو
ساقط البتة لا يحتج به.

وأما حديث الحسن وعمر بن الحارث فرسلان، فسقط
كل ما في هذا الباب.

ولقد كان يلزم من يحتج بحديث معاوية أن يحتج رأيي ويجعله
أصلا في الدين وبأحاديث الوضوء بالأيدي وبالوضوء من الفقهية
في الصلاة، وبحديث بيع اللحم بالحيوان، ويدعي فيها الظهور
والتراث - أن يحتج بهذه الأخبار فهي أشد ظهوراً وأكثر تواتراً -
من تلك، ولكن القوم إنما همهم نصر ما هم فيه في الوقت
فقط..

واحتج أيضاً من رأى التخليل بأن قالوا: وجدنا الوجه
يلزم غسله بلا خلاف قبل نبات اللحية، فلما ثبت ادعى قوم
سقوط ذلك وثبت عليه آخرون، فواجب أن لا يسقط ما اتفقتنا
عليه إلا بنص آخر أو إجماع.

قال أبو محمد: وهذا حق، وقد سقط ذلك بالنص؛ لأنه
إنما يلزم غسله ما دام يسمى وجهاً، فلما خفي نبات الشعر
سقط عنه اسم الوجه، وانتقل هذا الاسم إلى ما ظهر على الوجه
من الشعر، وإذا سقط اسمه سقط حكمه، وبالله تعالى التوفيق.

١٩١- مسألة: وليس على المرأة أن تخلخل شعر

ناصيتها أو صفارها في غسل الجنابة فقط، لما ذكرناه قبل هذا
بيابن في باب التخليل.

وهو قول الحاضر من المخالفين لنا.

وبحديث آخر عن أنس عن رسول الله ﷺ قال: «أتاني
جنبريل فقال: إن ذلك يأمر بك بغسل الفيك والفتيك الذفن خلل
لحيته عند الطهور».

وعن ابن عباس «كان رسول الله ﷺ يتطهر ويخلل
لحيته، ويقول: هكذا أمرني ربي».

ومن طريق وشبّر هكذا أمرني ربي.

قال أبو محمد: وكل هذا لا يصح، ولو صح قلنا به:

أما حديث أنس فإنه من طريق الوليد بن زوران وهو
جهول والطريق الآخر فيها عمر بن ذؤيب وهو جهول والطريق
الثالث من طريق مقاتل بن سليمان وهو مغمور بالكذب،
والطريق الرابعة فيها الهيثم بن جمار وهو ضعيف، عن يزيد
الرقاشي وهو لا شيء، فسقطت كلها.

ثم نظرنا في حديث ابن عباس فوجدناه من طريق نافع
مولى يوسف وهو ضعيف متكر الحدِيث، والأخرى فيها جهولون
لا يعرفون، والذي من طريق ابن وهب لم يسم فيه ثمن بين ابن
وهب ورسول الله ﷺ أحد، فسقط كل ذلك.

وأما من استحب التخليل فاحتجوا بحديث من طريق
عثمان بن عفان «أن رسول الله ﷺ كان يخلل لحيته».

وعن عمار بن ياسر مثل ذلك.

وعن عائشة مثل ذلك.

وعن عبد الله بن أوفى مثل ذلك.

وعن الحسن مثل ذلك.

وعن أبي أيوب مثل ذلك.

وعن أنس مثل ذلك.

وعن أم سلمة مثل ذلك.

وعن جابر مثل ذلك.

وعن عمرو بن الحارث مثل ذلك.

قال أبو محمد: وهذا كله لا يصح منه شيء.

أما حديث عثمان فمن طريق إسرائيل وليس بالقوي، عن
عامر بن شقيق، وليس مشهوراً بقوة الثقل.

وأما حديث عمار فمن طريق حسان بن بلال المزني وهو
جهول.

وأيضاً فلا يعرف له لقاء لعمار وأما حديث عائشة فإنه
من طريق رجل جهول لا يعرف من هو؟ شعبة يسميه عمرو بن

الباطل؛ لأن الأصل يقينٌ بإصباح الماء إلى جميع الشعر، وهم يقولون: إن ما خرج عن أصله لم يقس عليه، وأكثرهم يقولون: لا يؤخذ به كما فعلوا في حديث المصراقة، وخبر جعل الأبقر، وغير ذلك.

فإن قيل: فإن عائشة قد أنكرت نقض الضفائر، كما حدثكم عبد الله بن يوسف قال حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا إسماعيل بن علية عن أيوب السخيتي عن أبي الزبير عن عبد بن عمر قال: «بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو بن العاص يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن» فقالت: يا عجباً لابن عمرو هذا يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن، أو لا يسألهن أن ينقضن رؤوسهن؟ لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء، وأجد، وما أريد على أن أفرغ على رأسي فلا أتفراغته.

قال أبو محمد: هذا لا حجة علينا فيه لوجوه:

أحدها أن عائشة رضي الله عنها لم تعن بهذا إلا غسل الجنابة فقط. وهكذا تقول.

وبيان ذلك إحالتها في آخر الحديث على غسلها مع رسول الله ﷺ من إناء واحد، وهذا إما هو بلا شك للجنابة لا للحيض.

والثاني أنه لو صح فيه أنها أرادت الحيض لما كان علينا فيه حجة لأننا لم نؤمر بقبول رأينا، إنما أمرنا بقبول روايتنا، فهذا هو القرض اللازم.

والثالث أنه قد خالفها عبد الله بن عمرو، وهو صاحب، وإذا وقع التنازع، وجب الرد إلى القرآن والسنة، لا إلى قول أحد المتنازعين دون الآخر، وفي السنة ما ذكرنا، والحمد لله رب العالمين.

١٩٣- مسألة: فلو انغمس من عليه غسل واجب - أي غسل كان - في ماء جارٍ أجزاءه إذا نوى به ذلك الغسل.

وكذلك لو وقف تحت ميزاب ونوى به ذلك الغسل أجزاءه، إذا عم جميع جسده، لما قد ذكرنا من أن التناكس لا معنى له، وهو قد ظهر وأغتسل كما أمر.

وهو قول أبي حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وداود وغيرهم.

١٩٢- مسألة: ويلزم المرأة حلّ ضفائرها وناصيتها في غسل الحيض وغسل الجمعة والغسل من غسل الميت ومن التفاس.

لما حدثناه يونس بن عبد الله بن مغيث حدثنا أبو عيسى بن أبي عيسى حدثنا أحمد بن خالد حدثنا محمد بن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها في الحيض «انقضّي رأسك واغتسلي».

قال علي: والأصل في الغسل الاستيعاب لجميع الشعر، وإصباح الماء إلى البشرة يقين، بخلاف المسح، فلا يسقط ذلك إلا حيث أسقطه النص، وليس ذلك إلا في الجنابة فقط.

وقد صح الإجماع بأن غسل التفاس كغسل الحويض.

فإن قيل: فإن عبد الله بن يوسف حدثكم قال: حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا عبد بن حميد عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة أم المؤمنين قالت: «يا رسول الله إني المرأة أشد حذر رأسي أفانقضه للحيضة والجنابة؟» قال: لا.

قال علي: قوله معنا واجب في الجنابة لا غير، وأما النقص في الحيض فالنقص قد ورد به، ولو كان كذلك لكان الأخذ به واجباً إلا أن حديث عائشة رضي الله عنها نسخ ذلك بقول النبي ﷺ لها في غسل الحيض «انقضّي رأسك واغتسلي» فوجب الأخذ بهذا الحديث.

قال علي: قلنا نعم، إلا أن حديث هشام بن عروة عن عائشة الواردة بنقص ضفائرها في غسل الحيضة - هو زائد حكماً ومثبت شرعاً على حديث أم سلمة، والزيادة لا يجوز تركها.

قال أبو محمد:

وقد روينا حديثاً ساقطاً عن عبد الملك بن حبيب عن عبد الله بن عبد الحكم عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ في المرأة تغتسل من حيضة أو جنباء «لا تنقض شعرها» وهذا حديث لو لم يكن فيه إلا ابن لهيعة لكفى سقوطاً، فكيف وفيه عبد الملك بن حبيب وحديثه، ثم لم يقل فيه أبو الزبير «حدثنا» وهو مدلس في جابر ما لم يقله.

فإن قيل: قلنا غسل الحيض على غسل الجنابة.

قلنا القياس كله باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين

١٩٤- مسألة: فلو اغتسل من عليه غسل واجب في ماء راكبي، ونوى الغسل أجزاءه من الخيض ومن التفاس ومن غسل الجمعة ومن الغسل من غسل الميت ولم يجزه للجنبية، فإن كان جنباً أتى بتغصمائه في الماء الرَّاكِبَ غسلًا من هذه الأغسال ولم ينو غسل الجنبية أو نواه، لم يجزه أصلاً للجنبية ولا لسائر الأغسال، والماء في كل ذلك طاهر بحسبه، قل أو كثر، مطهر له إذا تناوله، ولغيره على كل حال، وسواء في كل ما ذكرنا كان ماء قليلاً في مطهرة أو جب أو بئر، أو كان غديراً راكداً فراسخ في فراسخ، كل ذلك سواء.

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو الطاهر وهارون بن سعيد الأيلي عن ابن وهب حدثنا عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج أن أبا السائب مولى هشام بن زهرة حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا يتغسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب» قيل: كيف يفعل يا أبا هريرة؟ قال يتناوله تناولاً.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا مسدد حدثنا يحيى هو ابن مسعود القطان - عن محمد بن عجلان قال: سمعت أبي يحدث عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يؤول أحدكم في الماء الدائم ولا يتغسل فيه من الجنبية».

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور حدثنا محمد بن أبي دليم حدثنا ابن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا علي بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر قال: كنا نستحب أن نأخذ من ماء الغدير ونغتسل به في ناحية.

قال أبو محمد: نهى رسول الله ﷺ الجنب عن أن يغتسل في الماء الدائم - في رواية أبي السائب عن أبي هريرة - جلة فوجب منه أن كل من اغتسل وهو جنب في ماء دائم، فقد عصى الله تعالى إن كان عالماً بالذنب، ولا يجزيه لأي غسل نواه، لأنه خالف ما أمره به رسول الله ﷺ جملة.

وهذا الحديث أعظم من حديث ابن عجلان عن أبيه، لأنه لو لم يكن إلا حديث ابن عجلان لأجزأ الجنب أن يغتسل في الماء الدائم لغیر الجنبية، لكن العموم وزيادة العدل لا يحمل خلافها.

وممن رأى أن اغتسال الجنب في الماء الدائم لا يجزيه أبو حنيفة، إلا أنه عم بذلك كل غسل وكل وضوء، وخص بذلك ما كان دون الغدير الذي إذا حرك طرفه لم يتحرك الآخر، ورأى الماء

يفسد بذلك، فكان ما زاد بذلك على أمر رسول الله ﷺ - من عموم كل غسل - خطأ، ومن تجسي الماء وكان ما نقص بذلك من أمره عليه السلام من تخصيصه بعض المياه الرَّاكِبَ دون بعض - خطأ وكان ما وافق فيه أمره عليه السلام صواباً، وقاله أيضاً الحسن بن حي، إلا أنه خص به ما دون الكر من الماء، فكان هذا التخصيص خطأ.

وقال به أيضاً الشافعي، إلا أنه خص به ما دون خمائفة رطل، فكان هذا التخصيص خطأ، وعم به كل غسل، فكان هذا الذي زاده خطأ، ورأى الملة لا يفسد، فأصاب، وكره مالك ذلك. وأجازوه إذا وقع، فكان هذا منه خطأ، لأن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَوَّادٌ وَمَنْ خَالَأَ ابْنَ عَجْرٍ غَسَلَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ غَسْلِ أَمْرِ بِهِ، أَبِي اللَّهِ أَنْ تَوْبُ الْمَعْصِيَةِ عَنِ الطَّاعَةِ وَأَنْ يَجِزَّ الْحَرَامُ مَكَانَ الْفُرْصِ».

وقولنا هو قول أبي هريرة وجابر من الصحابة رضي الله عنهم، وما تعلم لهما في ذلك مخالفاً من الصحابة رضي الله عنهم.

قال علي: فلو غسل الجنب شيئاً من جسده في الماء الدائم لم يجزه، ولو أنه شعرة واحدة، لأن بعض الغسل غسل، ولم ينه عليه السلام عن أن يغتسل غير الجنب في الماء الدائم «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ» «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا» **فصح** أن غير الجنب يجزيه أن يغتسل في الماء الدائم لكل غسل واجبي أو غير واجبي، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٥- مسألة: ومن اجنب يوم الجمعة من رجل أو امرأة - فلا يجزيه إلا غسلان غسل ينوي به الجنبية ولا بد، وغسل آخر ينوي به الجمعة ولا بد، فلو غسل ميتاً أيضاً لم يجزه إلا غسل ثالث ينوي به ولا بد، فلو حاضت امرأة بعد أن وطئت فهي بالخيار إن شاءت عجلت الغسل للجنبية وإن شاءت أخرته حتى تطهر، فإذا ظهرت لم يجزها إلا غسلان، غسل تنوي به الجنبية وغسل آخر تنوي به الخيض، فلو صادفت يوم جمعة وغسلت ميتاً لم يجزها إلا أربعة أغسال كما ذكرنا فلو نوى بغسل واحد غسلين فما ذكرنا فاكتر، لم يجزه ولا لواحد منهما، وعليه أن يعيدهما.

وكذلك إن نوى أكثر من غسلين، ولو أن كل من ذكرنا يغسل كل عضو من أعضائه مرتين إن كان عليه غسلان - أو ثلاثاً - إن كان عليه ثلاثة أغسال - أو أربعاً - إن كان عليه أربعة أغسال - ونوى في كل غسلة الوجه الذي غسله له أجزاء

عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ خَفَاتٍ مِلَّةَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى عَنْ مَقَامِهِ ذَلِكَ فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْبِنْدِيلِ فَرَدَّدَهُ.

فهذا رسول الله ﷺ لم يعد غسل أعضاء الوضوء في غسله للجانبية، ونحن نشهد الله أن رسول الله ﷺ ما ضيَّع نية كل عمل اقترضه الله عليه، فوجب ذلك في غسل الجانبية خاصة وبقيت سائر الأغسال على حكمها.

قال أبو محمد:

وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: يميز غسل واحد للجانبية والخصي.

وقال بعض أصحاب مالك: يميز غسل واحد للجمعة والجانبية.

وقال بعضهم: إن نوى الجانبية يميزه من الجمعة، وإن نوى الجمعة أجزاء، من الجانبية.

قال علي: وهذا في غاية الفساد، لأن غسل الجمعة عنهم تطوع، فكيف يميز تطوع عن فرض؟ أم كيف يميز نية في فرض لم تخلص وأضيف إليها نية تطوع؟ إن هذا لعجب.

قال علي: واحتجوا في ذلك بأن قالوا: وجدنا وضوءاً واحداً وبتيمماً واحداً يميز عن جميع الأحداث الناقضة للوضوء، وغسلاً واحداً يميز عن جنابات كثيرة، وغسلاً واحداً يميز عن حيض آباء، وطوافاً واحداً يميز عن عمرة وحج في القرآن، فوجب أن يكون كذلك كل ما يوجب الغسل.

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس كله باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل لأنه لن يصح القياس لم يكن القياس لأن يميز غسل واحد عن غسلي مأمور بهما على ما ذكروا في الوضوء: بأولى من أن يقاس حكم من عليه غسلا على من عليه يومان من - شهر رمضان، أو رقتان عن طهارين، أو كفارتان عن يمينين، أو هديان عن متعتين، أو صلاتا ظهر من يومين، أو درهمان من عشرة دراهم عن مائتين مختلفين، فيلزمهم أن يميز في كل ذلك صيام يوم واحد، وريقة واحدة، وكفارة واحدة، وهدي واحد، وصلاة واحدة ودرهم واحد.

وهكذا في كل شيء من الشريعة وهذا ما لا يقوله أحد، فبطل قياسهم الفاسد.

ثم نقول لهم وبالله تعالى التوفيق:

أما الوضوء فإن رسول الله ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاة من أخذت حتى يتوضأ» وسنذكره إن شاء الله تعالى بإسناده في باب الحديث في الصلاة، فصح بهذا الخبر أن الوضوء من الحديث

ذلك وإلا فلا، فلزم أراد من ذكرنا: الوضوء لم يميز إلا الجيء بالوضوء بنية الوضوء مفرداً عن كل غسل ذكرنا، حاشا غسل الجانبية وحده فقط فإنه إن نوى بغسل أعضاء الوضوء غسل الجانبية والوضوء معاً أجزاء ذلك، فإن لم ينو إلا الغسل فقط لم يميز للوضوء ولو نواه للوضوء فقط لم يميز للغسل، ولا يميز للوضوء ما ذكرنا إلا مرتباً على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى.

برهان ذلك قول الله تعالى: «وَمَا أَمَرُوا إِلَّا ليعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ» وقول رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى فَصَحَّ يَقِيناً أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِكُلِّ غَسَلٍ مِنْ هَذِهِ الْأَغْسَالِ، فَإِذَا قَدْ صَحَّ ذَلِكَ فَمِنْ الْبَاطِلِ أَنْ يَمِيزَ عَمَلٌ وَاحِدٌ عَنْ عَمَلَيْنِ أَوْ عَنْ أَكْثَرٍ، وَصَحَّ يَقِيناً أَنَّهُ إِنْ نَوَى أَحَدَ مَا عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّمَا لَهُ - بشهادة رسول الله ﷺ الصَّادِقِ - الَّذِي نَوَاهُ فَقَطْ وَلَيْسَ لَهُ مَا لَمْ يَنْوِهِ، فَإِنْ نَوَى بِعَمَلِهِ ذَلِكَ غَسْلَيْنِ فَصَادَقَ فَقَدْ خَالَفَ مَا أَمَرَ بِهِ، لَأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِغَسَلٍ تَامٍ لِكُلِّ وَجْهِ مِنَ الرُّجُوهِ الَّتِي ذَكَرْنَا، فَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، وَالْغَسْلُ لَا يَنْقَسِمُ، فَبَطُلَ عَمَلُهُ كُلُّهُ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

وأما غسل الجانبية والوضوء فإنه أجزاء فيهما عمل واحد بنية واحدة لهما جميعاً للنص الوارد في ذلك.

كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريسي حدثنا البخاري حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ «كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَدًا فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثُمَّ تَوَضَّأَ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ يَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ فَيُخَلِّلُ بِهَا أَصُولَ شَعْرِهِ ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غَرَفَاتٍ يَبِيدُو، ثُمَّ يَقْبِضُ الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ».

وهكذا رواه أبو معاوية وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة وغيرهم عن هشام عن أبيه عن عائشة.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا علي بن حجر السعدي حدثنا عيسى بن يونس حدثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس قال: حدثني خالي ميمونة قالت «أَذْنَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُسْلَهُ مِنَ الْجَنَابَةِ فَغَسَلَ كَفَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَنْخَسَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ الْأَرْضَ فَذَلَكُمَا ذَلِكَ شَدِيدًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ أَفْرَغَ

وقال عبد الأعلى حدثنا معمر بن يزيد بن عبيد وسعيد بن أبي عروبة، قال معمر عن الزهري، وقال يونس عن الحسن وقال سعيد عن قتادة قالوا كلهم في المرأة تجامع ثم تحيض، أنها تغتسل لجنابها.

وقال بشر بن منصور عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح في المرأة تجامع ثم تحيض أنها تغتسل، فإن أخرت فغسلان عند طهرها.

فهؤلاء جابر بن زيد والحسن وقاتدة وإبراهيم النخعي والحكم وطاوس وعطاء وعمرو بن شعيب والزهري وميمون بن مهران.

وهو قول داود وأصحابنا.

١٩٦- مسألة: ويكره للمغتسل أن يتشّف في نوب غير نوبه الذي يلي، فإن فعل فلا حرج، ولا يكره ذلك في الوضوء.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن السكن حدثنا القريبي حدثنا البخاري حدثنا موسى حدثنا أبو عوانة حدثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة بنت الحارث قالت «وضعت لرسول الله ﷺ غسلاً وسترته - فذكرت صفة غسله عليه السلام قالت - وغسل رأسه ثم صب على جسده، ثم تحنى فغسل قدميه فتأولته خرقاً، فقال بيده هكذا ولم يردّها».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا هشام حدثنا أبو مروان وعمد بن المنى قال حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي سمعت يحيى بن أبي كثير يقول: حدثني عمّد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة عن قيس بن سعيد قال: «زارنا رسول الله ﷺ في منزله - فذكر الحديث، وفيه - أن رسول الله ﷺ أمر له سعد بغسل فأغسل، ثم تأوله ملحقة مصبوعة برغفران أو وزر فاشتمل بها رسول الله ﷺ».

قال أبو محمد: هذا لا يضاؤ الأول، لأنه عليه السلام اشتمل فيها فصارت لباسه حيتن، وقال بهذا بعض السلف:

كما روينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء: أنه سئل عن التديل المذهب لمسح به الرجل الماء فابى أن يرخص فيه، وقال هو شيء أحدث.

قلت: أرايت إن كنت أريد أن يذهب عني التديل برد الماء قال فلا بأس به إذن، ولم ينه عليه السلام عن ذلك في الوضوء

جملة، فدخل في ذلك كل حدث.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ فدخل في ذلك كل جنابة.

وصح أيضاً عن رسول الله ﷺ وضوء واحد للصلاة من كل حدث سلف، من نوم ويول وحاجة المراء وملاسة، وإنه عليه السلام كان يطوف على نسائه بغسل واحد.

كما حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور حدثنا ابن أبي ثليب حدثنا ابن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا هشيم حدثنا حميد الطويل عن أنس «أن رسول الله ﷺ كان يطوف على نسائه في ليلة بغسل واحد».

وأما - طواف واحد وسعي واحد في القرآن عن الحج والعمرة، فللرسول الله ﷺ: «طواف واحد يكفيك لتحجك وعمرتك» وقوله عليه السلام: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة».

والعجب كله من أبي حنيفة إذ يجزئ عنده غسل واحد عن الحيض والجنابة والتبرؤ، ولا يجزئ عنده للحج والعمرة في القرآن إلا طوافان وسعيان.

وهذا عكس الحقائق وإبطال السنن.

قال أبو محمد:

ومن قال بقولنا جماعة من السلف:

كما روينا عن عبد الرحمن بن مهدي قال: حدثنا حبيب وسفيان الثوري وعبد الله بن المبارك وعبد الأعلى وشرب بن منصور.

قال حبيب عمرو بن هرم قال: سئل جابر بن زيد هو أبو الشتاء - عن المرأة تجامع ثم تحيض قال عليها أن تغتسل - يعني للجنابة - وقال سفيان عن ليث والمغيرة بن مقسم وهشام بن حسان.

قال ليث: عن طاوس، وقال المغيرة عن إبراهيم النخعي، وقال هشام عن الحسن. قالوا كلهم في المرأة تحبب ثم تحيض أنها تغتسل - يعنون للجنابة -.

وقال ابن المبارك عن الحجاج عن ميمون بن مهران وعمرو بن شعيب في المرأة تكون جنباً ثم تحيض، قالاً جميعاً: تغتسل، يعينان للجنابة.

قال وسألت عنها الحكم بن عتيبة قال: تصب عليها الماء، غسلة دون غسلة.

فهو مباح فيه.

١٩٧- مسألة: وكلُّ غسل ذكرنا فللمرء أن يبدأ به من رجله أو من أي أعضائه شاء، حاشا غسل الجمعة والجنابة، فلا يجزئ فيهما إلا البدأة بغسل الرأس أولاً ثم الجسد، فإن انغمس في ماء فعليه أن ينوي البدأة برأسه ثم يجسده ولا بد.

برهان ذلك قولُ رسول الله ﷺ - الَّذِي قَدْ ذَكَرْنَاهُ بِإِسْنَادِهِ «خُذْ إِلَهَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ مَسْبُغَةٍ أَيَّامَ يَوْمًا، يُغْسِلُ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ».

وقَدْ صَحَّ عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «ابْدِئُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» وسنذكره في ترتيب الوضوء بإسناده إن شاء الله تعالى.

وقَدْ بَدَأَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالرَّأْسِ قَبْلَ الْجَسَدِ.

وَقَالَ تَعَالَى: «وَمَا يَطْبِقُ عَنِ الْحَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيِي يُوحَىٰ» **فَصَحَّ** أَنْ مَا ابْتَدَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي تَطَهُّهِ فَعَنْ وَحْيِي أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، فَالَّذِي بَدَأَ بِهِ بِأَلَدِي بَدَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

١٩٨- مسألة: وصفُ الوضوء أَنَّهُ إِنْ كَانَ اتَّبَعَهُ مِنْ نَوْمٍ فَعَلِيهِ أَنْ يَغْسِلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا كَمَا قَدْ ذَكَرْنَا قَبْلَ، وَأَنْ يَسْتَنْشِقَ وَأَنْ يَسْتَنْتَرِ ثَلَاثًا لِيَطْرُقَ الشَّيْطَانُ عَنْ خِيَشُومِهِ كَمَا قَدْ وَصَفْنَا، وَسَوَاءٌ تَبَاعَدَ مَا بَيْنَ نَوْمِهِ وَوُضُوئِهِ أَوْ لَمْ يَتَبَاعَدْ، فَإِنْ كَانَ قَدْ فَعَلَ كُلَّ ذَلِكَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَعِيدَ ذَلِكَ الْوُضُوءَ مِنْ حَدَثٍ غَيْرِ النَّوْمِ، فَلَوْ صَبَّ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِثْمِ دُونَ أَنْ يَدْخُلَ يَدَهُ فِيهِ لَزِمَهُ غَسْلُ يَدَيْهِ أَيْضًا ثَلَاثًا إِنْ قَامَ مِنْ نَوْمِهِ، ثُمَّ تَخَتَّرَ لَهُ أَنْ يَتَضَمَّضَ ثَلَاثًا، وَلَيْسَتْ الْمَضْمُضَةُ فَرْضًا، وَإِنْ تَرَكَهَا فَوْضُوهُ تَامَ وَصَلَاتُهُ تَامَةً، ثُمَّ عَمِدَ تَرَكَهَا أَوْ نَسِيَانًا، ثُمَّ يَنْوِي وَضُوهُهُ لِلصَّلَاةِ كَمَا قَدَّمْنَا، ثُمَّ يَضَعُ الْمَاءَ فِي أَنْفِهِ وَيَجْلِدُهُ بِنَفْسِهِ وَلَا بَدَأَ، ثُمَّ يَنْتَرِ بِأَصَابِعِهِ وَلَا بَدَأَ مَرَّةً فَإِنْ فَعَلَ الثَّانِيَةَ. وَالثَّلَاثَةُ فَحَسَنٌ، وَهِيَ فَرْضَانِ لَا يَجْزِئُ الْوُضُوءُ وَلَا الصَّلَاةُ دُونَهُمَا، لَا عَمْدًا وَلَا نَسِيَانًا، ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ مِنْ حَدِّ مَنَابِتِ الشَّعْرِ فِي أَعْلَى الْجَبْهَةِ إِلَى أَصُولِ الْأَذْنَيْنِ مَعَ إِلَى مُنْقَطِعِ الذَّقَنِ وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَغْسِلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا أَوْ ثَنَيْنِ وَتَجْزِئُ مَرَّةً، لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَمْسَ الْمَاءَ مَا مَحْدَرٌ مِنْ لِحْيَتِهِ تَحْتَ ذَقْنِهِ، وَلَا أَنْ يَخْلُلَ لِحْيَتَهُ، ثُمَّ يَغْسِلُ ذِرَاعَيْهِ مِنْ مُنْقَطِعِ الْأَطْفَالِ إِلَى الْوَلَدِ لِلرَّافِقِ مِمَّا يَلِي الذَّرَاعَيْنِ، فَإِنْ غَسَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا فَحَسَنٌ، وَمَرَّتَيْنِ حَسَنٌ، وَتَجْزِئُ مَرَّةً، وَلَا بَدَأَ ضَرُورَةً مِنْ إِيصَالِ الْمَاءِ بِبَقِيَّتِهِ إِلَى مَا تَحْتَ الْخَاتَمِ بِتَحْرِيكِهِ عَنْ مَكَانِهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ كَيْفَمَا مَسَحَهُ أَجْزَاءً، وَاحِبًا إِلَيْنَا أَنْ يَمْسَ رَأْسَهُ بِالسَّحِجِ، فَكَيْفَمَا مَسَحَهُ يَدَيْهِ أَوْ يَبِيتُ وَاحِدَةً أَوْ بِأَصْبَعٍ وَاحِدَةً أَجْزَاءً. فَلَوْ مَسَحَ بَعْضَ رَأْسِهِ أَجْزَاءً وَإِنْ قَلَّ،

وَسَتَحِبُّ أَنْ يَمْسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا أَوْ مَرَّتَيْنِ وَوَاحِدَةً تَجْزِئُ، وَلَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ مِمَّا مَا مَحْدَرٌ مِنَ الشَّعْرِ عَنْ مَنَابِتِ الشَّعْرِ عَلَى الْقَفَا وَالْجَبْهَةِ ثُمَّ يَسْتَحِبُّ لَهُ مَسْحُ أَذُنَيْهِ، إِنْ شَاءَ بِمَا مَسَحَ بِهِ رَأْسَهُ وَإِنْ شَاءَ بِمَاءٍ جَدِيدٍ، وَيَسْتَحِبُّ تَجْدِيدُ الْمَاءِ لِكُلِّ عَصْرِ، ثُمَّ يَغْسِلُ رَجْلَيْهِ مِنْ مُنْتَبِأٍ مُنْقَطِعِ الْأَطْفَالِ إِلَى آخِرِ الْكَعْبَيْنِ مِمَّا يَلِي السَّاقَ، فَإِنْ غَسَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا فَحَسَنٌ، وَمَرَّتَيْنِ حَسَنٌ وَمَرَّةً تَجْزِئُ، وَتَسْتَحِبُّ تَسْمِيَةَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْوُضُوءِ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَوْضُوهُ تَامٌ.

أَمَّا قَوْلُنَا فِي الْمَضْمُضَةِ فَلَمْ يَصِحَّ بِهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرٌ، وَإِنَّمَا هِيَ فَعْلٌ فَعَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ أَفْعَالَهُ ﷺ لَيْسَتْ فَرْضًا، وَإِنَّمَا فِيهَا الْإِتْيَارُ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا أَمَرَنَا بِطَاعَةِ أَمْرِ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَمْ يَأْمُرْنَا بِأَنْ نَفْعَلَ أَفْعَالَهُ.

قَالَ تَعَالَى: «فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ».

وَقَالَ تَعَالَى: «وَلَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ».

وَأَمَّا الْاسْتِنْشَاقُ وَالِاسْتَنْتَارُ فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَيْعٍ حَدَّثَنَا قَالَ حَدَّثَنَا عَمْدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حُسَيْنٍ أَخْبَرَنَا عَمْدُ بْنُ مُنْصُورٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ - عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَسْتَنْشِقْ».

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقٍ هَمَامٌ بِنِ مَنبِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُسْنَدًا.

وَمِنْ طَرِيقٍ سَلَمَةُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ عَلِيٌّ: قَالَ مَالِكٌ وَالتَّشَافِعِيُّ: لَيْسَ الْاسْتِنْشَاقُ وَالِاسْتَنْتَارُ فَرْضًا فِي الْوُضُوءِ وَلَا فِي الْغَسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هُمَا فَرْضٌ فِي الْغَسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ وَلَيْسَا فَرْضًا فِي الْوُضُوءِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَدَاوُدُ: الْاسْتِنْشَاقُ وَالِاسْتَنْتَارُ فَرْضَانِ فِي الْوُضُوءِ وَلَيْسَا فَرْضَيْنِ فِي الْغَسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَلَيْسَتْ الْمَضْمُضَةُ فَرْضًا لَا فِي الْوُضُوءِ وَلَا فِي الْغَسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ.

وَمَنْ صَحَّ عَنْهُ الْأَمْرُ بِذَلِكَ جَمَاعَةً مِنَ السَّلَفِ.

رَوَيْنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتَرِ فَانْزِعْ مَا فِي الْمُنْتَرِينَ مِنَ الْخَبَثِ.

وَعَنْ شُعْبَةَ: قَالَ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ فِيمَنْ نَسِيَ أَنْ

بعضه ويستشق قال: يستقبل.

وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة فيمن صلى وقد نسي أن بعضه ويستشق قال: أحب إلي أن يعيد يعني الصلاة.

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن مجاهد: الاستنشاق شطر الوضوء وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان وابن أبي ليلى قالا جميعاً إذا نسي المضمضة والاستنشاق في الوضوء أعاد يعنون الصلاة - .

وعن عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن نسي المضمضة والاستنشاق في الوضوء أعاد - يعني الصلاة - .

وعن ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر عن هشام عن الحسن في المضمضة والاستنشاق والاستنثار وغسل الوجه واليدين والرجلين ثنتان تجزيان وثلاث أفضل.

قال علي: وشعب قوم بأن الاستنشاق والاستنثار ليسا مذكورين في القرآن وأن رسول الله ﷺ قال: «لا تيمم صلاة أحديكم حتى يتوضأ كما أمره الله تعالى».

قال أبو محمد: وهذا لا حجة لهم فيه لأن الله تعالى يقول: ﴿تَمِمْ يَطِيعُ الرَّسُولَ فَذَٰلِكَ طَاعَ اللَّهِ﴾ فكل ما أمر به رسول الله ﷺ فالله تعالى أمر به.

وأما قولنا في الوجه، فإنه لا خلاف في أن الذي قلنا فرض غسله قبل خروج اللحية، فإذا خرجت اللحية فهي مكان ما سترت، ولا يسقط غسل شيء يقع عليه اسم الوجه بالدعوى، ولا يجوز أن يؤخذ بالرأي فرق بين ما يغسل الأمر من وجهه والكوسج والأخى.

وأما ما انحدر عن الذقن من اللحية وما انحدر عن منابت الشعر من القفا والجبه، فإنما أمرنا عز وجل بغسل الوجه ومسح الرأس والضرورة يدرى كل أحد أن رأس الإنسان ليس في قفا، وأن الجبهة من الوجه المغسول، لا حظ فيها للرأس الممسوح، وأن الوجه ليس في العنق ولا في الصدر فلا يلزم في كل ذلك شيء، إذ لم يوجبه قرآن ولا سنة.

وأما قولنا في غسل الذراعين وما تحت الحاتم والمرفقين، فإن الله تعالى قال: ﴿وَأَيُّدَيْكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ فمن ترك شيئاً ولو قدر شعرة مما أمر الله تعالى بغسله فلم يتوضأ كما أمره الله تعالى، ومن لم يتوضأ كما أمره الله تعالى فلم يتوضأ أصلاً، ولا صلاة له فوجب إصباح الماء يقيّن إلى ما ستر الحاتم من الأصبع، وأما المرافق فإنّ إلى في لغة العرب التي بها نزل القرآن تقع على معنيين، تكون بمعنى الغاية، وتكون بمعنى مع، قال الله تعالى:

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ بمعنى مع أموالكم، فلم كانت تقع إلى على هذين المعنيين وقوعاً صحيحاً مستويًا، لم يجوز أن يقتصر بها على أحدهما دون الآخر، فيكون ذلك تخصيصاً لما تقع عليه بلا برهان، فوجب أن يجزئ غسل الذراعين إلى أول المرفقين بأحد المعنيين، فيجزئ، فإن غسل المرافق فلا بأس أيضاً.

وأما قولنا في مسح الرأس فإن الناس اختلفوا، فقال مالك بعموم مسح الرأس في الوضوء.

وقال أبو حنيفة مسح من الرأس فرضاً مقدار ثلاث أصابع، وذكر عنه تحديد الفرض بما مسح من الرأس بأنه ربع الرأس، وإن مسح رأسه بأصبعين أو بأصبع لم يجزه ذلك، فإن مسح بثلاث أصابع أجزأه.

وقال سفيان الثوري: يجزئ من الرأس مسح بعضه ولو شعرة واحدة، ويجزئ مسحه بأصبع وبعض أصبع.

وحذ أصحاب الشافعي ما يجزئ من مسح الرأس بشعرتين، ويجزئ بأصبع وبعض أصبع، وأحب ذلك إلى الشافعي العموم بثلاث مرات.

وقال أحمد بن حنبل: يجزئ المرأة أن تمسح برأسها.

وقال الأزاعي والليث: يجزئ مسح مقدم الرأس فقط ومسح بعضه كذلك.

وقال داود: يجزئ من ذلك ما وقع عليه اسم مسح. وكذلك بما مسح من أصبع أو أقل أو أكثر وأحب إليه العموم ثلاثاً، وهذا هو الصحيح، وأما الاختصار على بعض الرأس فإن الله تعالى يقول: ﴿وَأَسْبَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ والمسح في اللغة التي نزل بها القرآن هو غير الغسل بلا خلاف، والغسل يقتضي الاستيعاب والمسح لا يقتضيه.

حدثنا حماد بن أحمد حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا أبي حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا التيمي هو سليمان - عن بكر بن عبد الله المزني عن الحسن هو البصري - عن ابن الغيرة بن شعبة هو حمزة - عن أبيه «أن رسول الله ﷺ توضأ فمسح برأسه ومسح على الخفين والعمامة».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا مسدد عن المعتمر بن سليمان التيمي قال: سمعت أبي يحدث عن بكر بن عبد الله المزني عن الحسن عن ابن الغيرة بن شعبة عن أبيه «أن رسول الله ﷺ كان يمسح على الخفين وعلى ناصيته وعلى عمامته» قال بكر: وقد

سمعت من ابن المغيرة.

وَمَنْ قَالَ بهذا جماعة من السلف.

روينا عن معمر بن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يدخل يده في الوضوء فيمسح به مسحة واحدة بالياقوت فقط.

ورويانه أيضاً من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر:

وعن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر بن الزبير: إنها كانت تمسح عارضها الأيمن بيده اليمنى، وعارضها الأيسر بيده اليسرى من تحت الخمار وفاطمة هذه أدركت جدتها أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها وروى عنها.

وعن وكيع عن قيس عن أبي هاشم عن النخعي قال: إن أصاب هذا - يعني مقدم رأسه وصدغيه - أجزاء - يعني في الوضوء - .

وعن وكيع عن إسماعيل الأزرق عن الشعبي قال: إن مسح جانب رأسه أجزاء.

وروي أيضاً عن عطاء وصفية بنت أبي عبيد وعكرمة والحسن وأبي العالية وعبد الرحمن بن أبي ليلى وغيرهم.

قال أبو حمزة: ولا يعرف عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف لما:

رويناه عن ابن عمر في ذلك، ولا حجة لمن خالفنا فيمن روى عنه من الصحابة وغيرهم مسح جميع رأسه؛ لأننا لا نذكر ذلك بل نستحب، وإنما نطالبهم بمن أنكر الاقتصاد على بعض الرأس في الوضوء فلا يجدونه.

قال علي: ومن خالفنا في هذا فإنهم ينتقضون، فيقولون في المسح على الخفين: إنه خطأ بل يعلم الخفين، فما الفرق بين مسح الخفين ومسح الرأس؟ وأخرى وهي أن يقال لهم: إن كان المسح عندكم يقتضي العموم فهو والغسل سواء، وما الفرق بينه وبين الغسل؟ وإن كان كذلك فلم تنكروا مسح الرجلين في الوضوء وتابوا إلا غسلهما إن كان كلاهما يقتضي العموم؟

وأيضاً فإنكم لا تختلفون في أن غسل الجنب يلزم تقصير الرأس بالماء، وأن ذلك لا يلزم في الوضوء، فقد اقررت بأن المسح بالرأس خلاف الغسل، وليس هنا فرق إلا أن المسح لا يقتضي العموم فقط، وهذا ترك لقولكم.

وأيضاً فما تقولون فيمن ترك بعض شعرة واحدة في

الوضوء فلم يمسح عليها؟ فمن قولهم: إنه يجزيه، وهذا ترك منهم لقولهم.

فإن قالوا: إنما نقول بالأغلب.

قيل لهم: فترك شعرتين أو ثلاثاً؟

وهكذا ابتداءً، فإن حدوا حداً قالوا بباطل لا دليل عليه، وإن تمادوا صاروا إلى قولنا، وهو الحق.

فإن قالوا: من عم رأسه فقد صح أنه توضأ، ومن لم يعمه فلم يتفق على أنه توضأ.

قلنا لهم فاجربوا بهذا الدليل نفسه الاستشاق فرضاً والترتيب فرضاً، وغير ذلك مما فيه ترك جمهور مذهبهم.

فإن قالوا: مسح عليه السلام مع ناصيته على عمامته يدل على العموم.

قلنا: هذا أعجب شيء لأنكم لا تميزون ذلك من فعل من فعله، فكيف تحتجون بما لا يجوز عندكم.

وأيضاً فمن لكم بأنه فعل واحد؟ بل هما فعلان متغايران على ظاهر الأخبار في ذلك.

وأما تخصيص أبي حنيفة لرابع الرأس أو لمقدار ثلاثة أصابع فقايد؛ لأنه قول لا دليل عليه.

فإن قالوا: هو مقدار الناصية.

قلنا لهم: ومن لكم بأن هذا هو مقدار الناصية؟ والأصابع تختلف، وتحديد ربع الرأس يحتاج إلى تكسير ومساحة وهذا باطل وكذلك قولهم في منع المسح بأصبع أو بأصبعين.

فإن قالوا: إنما أردنا أكثر اليد.

قلنا لهم: أتم لا توجدون المسح باليد فرضاً، بل تقولون إنه لو وقفت تحت ميزاب فمس الماء منه مقدار ربع رأسه أجزاء، فظهر فساد قولهم. ويسألون أيضاً عن قولهم بأن أكثر اليد فإنهم لا يجدون دليلاً على تصحيحه.

وكذلك يسألون عن اقتصارهم على مقدار الناصية.

فإن قالوا: أتباعاً للخبر في ذلك.

قيل لهم: فلم تعدتم الناصية إلى مؤخر الرأس؟ وما الفرق بين تعديك الناصية إلى غيرها وبين تعدّي مقدارها إلى غير مقدارها؟

وأما قول الشافعي فإن النقص لم يأت بمسح الشعر فيكون ما قال من مراعاة عبد الشعر، وإنما جاء القرآن بمسح الرأس،

طلحة حدثنا علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه - هو رفاعه بن رافع - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: إنها لا تجوز صلاة أحدكم حتى يمسح الوضوء كما أمره الله عز وجل ثم يغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح رأسه ويرجليه إلى الكعبين^١.

وعن إسحاق بن راهويه حدثنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن عبد خير عن علي^٢ كنت أرى باطن القدمين أحق بالمسح حتى رأيت رسول الله ﷺ يمسح ظاهرهما.

قال علي بن أحمد: وإنما قلنا بالغسل فيهما.

لما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا مسدد حدثنا أبو عوانة، عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: «تخلف النبي ﷺ في سفر فأذركنا وقد أرفقنا العصر، فجعلنا نوضأ ونمسح على أرجلنا، فنادى بأعلى صوته ونل للأعقاب من النار، مرتين أو ثلاثاً».

كتب إلى سالم بن أحمد قال: حدثنا عبد الله بن سعيد الشنجلي حدثنا عمر بن محمد السجستاني حدثنا محمد بن عيسى الجلودي حدثنا إبراهيم بن محمد بن سفيان حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا إسحاق بن راهويه حدثنا جرير هو ابن عبد الحميد - عن منصور هو ابن العتمر - عن هلال بن إساق عن أبي يحيى هو مصدغ الأعرج - عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة حتى إذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر، فتوضأوا وهم عجلان، فأنتهينا إليهم وأعقابهم تلوح لم يمسحوا الماء، فقال رسول الله ﷺ: ونل للأعقاب من النار، أسبقوا الوضوء، فامر عليه السلام بإسباغ الوضوء في الرجلين، وتوعد بالنار على ترك الأعقاب».

فكان هذا الخبر زائداً على ما في الآية، وعلى الأخبار التي ذكرنا، وناسخاً لما فيها، ولما في الآية والأخذ بالزائد واجب، ولقد كان يلزم من يقول بترك الأخبار للقرآن أن يترك هذا الخبر للآية، ولقد كان يلزم من يترك الأخبار الصحاح للقياس أن يترك هذا الخبر: لأننا وجدنا الرجلين يسقط حكمهما في التيمم، كما يسقط الرأس فكان حملهما على ما يسقطان يسقطه ويثبتان بياته أولى من حملهما على ما لا يثبتان بياته.

وأيضاً فالرجلان مذكوران مع الرأس، فكان حملهما على ما ذكرنا معه أولى من حملهما على ما لم يذكرنا معه.

وأيضاً فالرأس طرف والرجلان طرف، فكان قياساً

فوجب أن لا يراعى إلا ما يسمى مسح الرأس فقط، والخبر الذي ذكرنا عن النبي ﷺ في ذلك هو بعض ما جاء به القرآن فالآية أعم من ذلك الخبر، وليس في الخبر منع من استعمال الآية، ولا دليل على الاختصار على الناصية فقط. وبالله تعالى التوفيق.

١٩٩- مسألة: وأما مسح الأذنين فليسا فرضاً، ولا هما من الرأس لأن الأثر في ذلك واهية كلها، قد ذكرنا فسادها في غير هذا المكان، ولا يختلف أحد في أن البياض الذي بين منابت الشعر من الرأس وبين الأذنين ليس هو من الرأس في حكم الوضوء، فمن الحال أن يكون يحول بين أجزاء رأس الحي عضو ليس من الرأس، وأن يكون بعض رأس الحي مبايناً لساير رأسه.

وأيضاً فلو كان الأذنان من الرأس لوجب حلق شعرهما في الحج، وهم لا يقولون هذا.

وقد ذكرنا البرهان على صحة الاختصار على بعض الرأس في الوضوء، فلو كان الأذنان من الرأس لأجزأ أن يمسح عن مسح الرأس.

وهذا لا يقوله أحد، ويقال لهم: إن كانتا من الرأس فما بالكُم تأخذون لهما ماء جديداً وهما بعض الرأس؟ وأين رأيتم عضواً يجذب لعضه ماء غير الماء الذي مسح به سايره.

ثم لو صح الأثر أنهما من الرأس لما كان علينا في ذلك نقض لشيء من أقوالنا. وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٠- مسألة: وأما قولنا في الرجلين نزل القرآن نزولاً بالمسح.

قال الله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ وسواء قرئ بفتح اللام أو بفتحها هي على كل حال عطف على الرءوس:

إما على اللفظ وإما على الموضع، لا يجوز غير ذلك. لأنه لا يجوز أن يحال بين المعطوف والمعطوف عليه بفضية مبتدأة.

وهكذا جاء عن ابن عباس: نزل القرآن بالمسح - يعني في الرجلين في الوضوء -.

وقد قال بالمسح على الرجلين جماعة من السلف، منهم علي بن أبي طالب وابن عباس والحسن وعكرمة والشعيبي وجماعة غيرهم.

وهو قول الطبري، ورويت في ذلك آثار.

منها أثر من طريق همام عن إسحاق بن عبد الله بن أبي

ورويناه عن طريق البخاري عن عبدان عن عبد الله بن داود الخريبي عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه.

وهذا قوة للخبر لأن أبا سلمة سمعه من عمرو بن أمية الضمري سمعا، وسمعه أيضا من جعفر ابنه عنه كما فعل بكر بن عبد الله المزني الذي سمع حديث المغيرة من حمزة بن المغيرة وسمعه أيضا من الحسن بن حمزة.

وحديثنا عبد الله بن يوسف حديثنا أحمد بن فتح حديثنا عبد الوهاب بن عيسى حديثنا أحمد بن محمد حديثنا أحمد بن علي حديثنا مسلم بن الحجاج حديثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب عماد بن العلاء وإسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه - قال أبو بكر وأبو كريب: حديثنا معاوية وقال ابن راهويه، حديثنا عيسى بن يونس، ثم اتفق أبو معاوية وعيسى كلاهما عن الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال قال: رأى رسول الله ﷺ مسح على الخفين والعمامة.

ورويناه أيضا عن طريق أبي إدريس الخولاني عن بلال أنه عليه السلام مسح على العمامة والثوبين.

ورويناه أيضا عن طريق أيوب السختياني عن أبي قلابة عن سلمان.

ومن طريق غلاد بن الحسين عن هشام بن حسان عن حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر: رأيت رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الوقيين والعمامة.

فهؤلاء ستة من الصحابة رضي الله عنهم: المغيرة بن شعبة وبلال وسلمان وعمرو بن أمية وكعب بن عجرة وأبو ذر، كلهم يروي ذلك عن رسول الله ﷺ بأسانيد لا معارض لها ولا مطعن فيها.

وبهذا القول يقول جمهور الصحابة والتابعين:

كما رويناه عن طريق ابن أبي شيبة عن عبد الله بن مسعود وإسماعيل بن علية كلاهما عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير مرثد بن عبد الله اليزني عن عبد الرحمن بن عسيلة الصنعائي قال: رأيت أبا بكر الصديق يمسح على الحمارة، يعني في الوضوء.

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة قال: سأل نباتة الجعفي عمر بن الخطاب عن المسح على العمامة فقال له: عمر بن الخطاب: إن شئت فامسح على العمامة وإن شئت فدع.

الطرف على الطرف أولى من قياس الطرف على الوسط.

وأيضاً فإنهم يقولون بالمسح على الخفين، فكان تعويض المسح من المسح أولى من تعويض المسح من الغسل.

وأيضاً فإنه لما جاز المسح على سائر الرجلين ولم يميز على سائر دون الوجه والذراعين دل - على أصول أصحاب القياس - أن أمر الرجلين أخف من أمر الوجه والذراعين، فإذا ذلك كذلك فليس إلا المسح ولا بد. فهذا أصح قياس في الأرض لو كان القياس حقاً.

وقد قال بعضهم: قد سقط حكم الجسد في التيمم ولم يدل ذلك على أن حكمه المسح.

قال أبو محمد: فنقول صدقت وهذا يبطل قولكم بالقياس، ويريدكم تفاسد كلفه وبالله تعالى التوفيق.

وهكذا كل ما رمت الجمع بينهما بالقياس، لاجتماعهما في بعض الصفات، فإنه لا بد فيهما من صفة يفرقان فيها.

قال علي: وقال بعضهم: لما قال الله تعالى في الرجلين ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ كما قال في الأيدي ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ دل على أن حكم الرجلين حكم الذراعين.

قيل له: ليس ذكر المرفقين والكعبين دليلاً على وجوب غسل ذلك؛ لأنه تعالى قد ذكر الوجه ولم يذكر في مبلغه حديثاً وكان حكمه الغسل، لكن لما أمر الله تعالى في الذراعين بالغسل كان حكمهما الغسل، وإذا لم يذكر ذلك في الرجلين وجب أن لا يكون حكمهما ما لم يذكر فيهما إلا أن يوجه نص آخر.

قال علي: والحكم للتصويص لا للدعوى والظنون. وبالله تعالى التوفيق.

٢٠١- مسألة: وكل ما ليس على الرأس من عمامة

أو خمار أو قلنسوة أو يضيء أو مغفر أو غير ذلك: أجزأ المسح عليها، المرأة والرجل سواء في ذلك، لعلو أو غير علو.

برهان ذلك حديث المغيرة الذي ذكرنا آنفاً.

حديثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود حديثنا أحمد بن سعياد بن حزم حديثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل بن عبد الله بن أحمد بن حنبل حديثنا الحكم بن موسى حديثنا بشر بن إسماعيل عن الأوزاعي حديثنا يحيى بن أبي كثير حديثنا أبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف - حديثنا عمرو بن أمية الضمري أنه رأى رسول الله ﷺ يمسح على الخفين والعمامة.

يدلُّ على المنع من مسحها، وقد قال بمسحها طائفة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

وقلتم بالمسح على الجباير ولم يصح فيه أثر عن رسول الله ﷺ وهذا تخليط.

وقال بعضهم: حديث المغيرة بن شعبه فيه «إنه مسح بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى عِمَامَتِهِ».

فأما ما لا يرى المسح على الناصية يجزئ فقد جاهره الله تعالى والناس في احتجاجه بهذا الخبر، وهو خاص لكل ما فيه.

وأما ما يرى المسح على بعض الرأس يجزئ فأنهم قالوا: إن الذي أجزاه عليه السلام فهو مسح الناصية فقط وكان مسح العمامة فضلا.

قال أبو محمد: رام هؤلاء أن يجعلوا كل ما في خير المغيرة حكاية عن وضوء واحد وهذا كذب وجراة على الباطل، بل هو خبر عن عملين متغايرين، هذا ظاهر الحديث ومتضاد، وكيف قد رواه جماعة غير المغيرة.

وقال بعضهم خطأ **الأوزاعي** في حديث عمرو بن أمية، لأن هذا خبر رواه - عن يحيى بن أبي كثير شيبان وحرب بن شاذان ويكر بن نضر وأبان العطار وعلي بن المبارك - فلم يذكروا فيه المسح على العمامة.

قال علي: قلنا لهم فكان ماذا؟ قد علم كل ذي علم بالحديث أن **الأوزاعي** أحفظ من كل واحد من هؤلاء، وهو حجة عليهم، وليسوا حجة عليه، و**الأوزاعي** ثقة، وزيادة الثقة لا يخل ردها، وما الفرق بينكم وبين من قال في كل خبر احتجتم به: إن راويه أخطأ فيه، لأن فلانا وفلانا لم يرو هذا الخبر؟

وقال بعضهم: لا يجوز المسح على العمامة كما لا يجوز المسح على القفازين.

قال أبو محمد: وهذا قياس، والقياس كله باطل، ثم لو كان حقا لكان هذا من عين الباطل، لأنهم يعارضون فيه، فيقال لهم إن كان هذا القياس عندكم صحيحا فأيطلوا به المسح على الخفين، لأن الرجلين باليدين أشبه منهما بالرأس، فقولوا: كما لا يجوز المسح على القفازين كذلك لا يجوز المسح على الخفين ولا فرق.

فإن قالوا: قد صح المسح على الخفين عن رسول الله ﷺ.

قيل لهم:

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن أبي جعفر عبد الله بن عبد الله الرازي عن زيد بن أسلم قال: قال عمر بن الخطاب: من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله.

وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني وعبيد الله بن أبي بكر بن أنس كلاهما عن أنس بن مالك: أنه كان يمسح على الجوربين والخفين والعمامة، وهذه أسانيد في غاية الصحة.

وعن الحسن البصري عن أمه: أن أم سلمة أم المؤمنين كانت تمسح على الخمار وعن سلمان الفارسي: أنه قال لرجلي: امسح على خفيك وعلى خارك، وامسح بनावيتك.

وعن أبي موسى الأشعري: أنه خرج من حدث فمسح على خفيه وقلنسوته وعن أبي امامة الباهلي أنه كان يمسح على الجوربين والخفين والعمامة وعن علي بن أبي طالب: أنه سئل عن المسح على الخفين، فقال: نعم، وعلى التلخين والخمار. **وهو قول سفيان الثوري:**

رويناه عن عبد الرزاق عنه قال: القلنوسة بمنزلة العمامة - يعني في جواز المسح عليها.

وهو قول الأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي ثور وداد بن علي وغيرهم.

وقال الشافعي: إن صح الخبر عن رسول الله ﷺ فيه أقول.

قال علي: والخبر - والله الحمد - قد صح فهو قوله. **وقال أبو حنيفة ومالك:** لا يمسح على عمامة ولا خمار ولا غير ذلك.

وهو قول الشافعي قال: إلا أن يصح الخبر.

قال علي: ما نعلم للماتنين من ذلك حجة أصلا.

فإن قالوا جاء القرآن بـمسح الرؤوس.

قلنا نعم، وبالمسح على الرجلين، فأجزمت المسح على الخفين، وليس بآتي من المسح على العمامة والماتنون من المسح على الخفين من الصحابة رضي الله عنهم أكثر من الماتنين من المسح على العمامة، فما روي المنع من المسح على العمامة إلا عن جابر وابن عمر.

وقد جاء المنع من المسح على الخفين عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس.

وأبطلتم مسح الرجلين - وهو نص القرآن - بخبر يدعي مخالفنا ومخالفكم أننا سألنا أنفسنا وسألنا أنفسكم فيه، وأنه لا

وقد صحَّ المسحُ على العمامة عن رسول الله ﷺ. ويعارضون أيضاً بأن يقال لهم: إن الله تعالى قرن الرؤوس بالأرجل في الوضوء وأنتم تميزون المسح على الخفين فأجيزوا المسح على العمامة، لأنهما جميعاً عضوان يسقطان في التيمم، ولأنه لما جاز تعويض المسح عندكم من غسل الرجلين فينبغي أن يكون يجوز تعويض المسح من المسح في العمامة على الرأس أولاً، ولأن الرأس طرف، والرجلان طرف.

وأيضاً فقد صحَّ تعويض المسح من جميع أعضاء الوضوء فعوض المسح بالتراب في الوجه والذراعين من غسل كل ذلك، وعوض المسح على الخفين من غسل الرجلين، فوجب أيضاً أن يجوز تعويض المسح على العمامة من المسح على الرأس، لتتفق أحكام جميع أعضاء الوضوء في ذلك.

قال علي: كل هذا إنما اورثناه معارضة لقياسهم الفاسد وأنه لا شيء من الأحكام قالوا فيه بالقياس إلا ولمن خالفهم - من التعلق بالقياس - كالذي لهم أو أكثر فيظهر بذلك بطلان القياس لكل من أراد الله توفيقه.

وقال بعضهم: إنما مسح رسول الله ﷺ على العمامة والخمار لمريض كان في رأسه.

قال علي: هذا كلام من لا مونة عليه من الكذب، ومن يستغفر الله تعالى من مكالمته مثله، لأنه متمعد للكذب والإفك، يقول لم يات به قط لا نص ولا دليل، وقد عجل الله العقوبة لمن هذه صفته، بأن توباً متعدداً من التارة لكذبه على رسول الله ﷺ.

ثم يقال لهم: قولوا مثل هذا في المسح على الخفين، إنه كان لعلو قدميه ولا فرق على أن امرأاً لو قال هذا لكان أعذر منهم؛ لأننا قد روينا عن ابن عباس أنه قال في المسح على الخفين: لو قلتم ذلك في البرد الشديد أو السحر الطويل، ولم يرو قط عن أحد من الصحابة أنه قال ذلك في المسح على العمامة والخمار.

فيطل قول من منع المسح على العمامة والخمار، وصحَّ خلافه للسنن الثابتة، ولأبي بكر وعمر وعلي وأبي سلمة وأبي موسى الأشعري وأبي أمامة وغيرهم، وللقياس إن كان من أهل القياس.

فإن قال قائل: إنه لم يأت عن النبي ﷺ أنه مسح على غير العمامة والخمار، فلا يجوز ترك ما جاء في القرآن من مسح الرأس لغیر ما صحَّ النص به، والقياس باطل، وليس فعله عليه السلام عموم لفظ فيحمل على عموم.

قلنا: هذا خطأ؛ لأنه عليه السلام لم يقل إنه لا مسح إلا على عمامة أو خمار، لكن علمنا بمسحه عليها أن مباشرة الرأس بالماء ليس فرضاً، فإذا ذلك كذلك، فأي شيء ليس على الرأس جاز المسح عليه.

ثم نقول لهم: قولوا لنا لو أن الراوي قال مسح رسول الله ﷺ على عمامة صفراء من كتان مطوية ثلاث طيات، أكان يجوز عندكم المسح على حمراء من قطن ملوثة عشر مرات أم لا؟.

وكذلك لو قال مسح عليه السلام على خفين أسودين، أكان يجوز على أبيضين أم لا؟ فإن لزموا قول الراوي أحدثوا ديناً جديداً، وإن لم يراعوه رجعوا إلى قولنا.

٢٠٢- مسألة: قال أبو محمد: وسواء لبس ما ذكرنا

على طهارة أو غير طهارة قال أبو ثور: لا يمسح على العمامة والخمار إلا من لبسهما على طهارة، قياساً على الخفين، وقال أصحابنا كما قلنا.

قال علي: القياس باطل، وليس هنا علة جامعة بين حكم المسح على العمامة والخمار والمسح على الخفين، وإنما نص رسول الله ﷺ في اللباس على الطهارة، على الخفين، ولم ينص ذلك في العمامة والخمار، قال الله تعالى: ﴿يُتَيَسَّرُ لِنَاسٍ مَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمْ﴾ ﴿وَمَا كَانَ رِزْقُ نَبِيِّكَ﴾ فلو جوب هذا في العمامة والخمار لبيته عليه السلام، كما بين ذلك في الخفين، ومذهبي المساواة في ذلك بين العمامة والخمار وبين الخفين، مدع بلا دليل، ويكلف البرهان على صحة دعواه في ذلك.

فيقال له من أين وجب، إذ نص عليه السلام في المسح على الخفين أنه لبسهما على طهارة، أن يجب هذا الحكم في العمامة والخمار ولا سبيل له إليه أصلاً بكثر من قضية من رأيه، وهذا لا معنى له قال الله تعالى: ﴿قُلْ خَاتَاؤُا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾.

٢٠٣- مسألة: ويمسح على كل ذلك أبداً بلا توقيت

ولا تحديد، وقد جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه التوقيت في ذلك ثابتاً عنه، كالمسح على الخفين وبه قال أبو ثور، وقال أصحابنا كما قلنا.

ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ، والقياس باطل، وقول القائل: لما كان المسح على الخفين موقفاً بوقت محدد في السفر ووقت في الحضر وجب أن يكون المسح على العمامة كذلك، دعوى بلا برهان على صحتها وقول لا دليل على وجوبه، ويقال له ما ذلك على صحة ما تذكر من أن يحكم

فإن انغمس في ماء جارٍ وهو جنب ونوى الغسل والوضوء معاً لم يجز ذلك من الوضوء ولا من الغسل، وعليه أن يأتي به مرتباً. وهو قول إسحاق.

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا **أحمد بن شعيب** حدثنا إبراهيم بن هارون البلخي حدثنا حاتم بن إسماعيل حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه قال: «دخلنا على جابر بن عبد الله فقلنا: أخبرني عن حجة رسول الله عليه السلام قال جابر: خرجنا معه - فذكر الحديث وفيه - أن رسول الله ﷺ خرج من الباب إلى الصفا، فلما دنا إلى الصفا قال: «إِنَّ الصَّافَا وَالْعَرُوءَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ» ابْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ». **قال علي:** وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه شيء، وإنما قلنا: لا يجوز في الأضواء الخمسة معاً لا الوضوء ولا الغسل إذا نوى بذلك الغمس كلاً الأمرين فلائحة لم يأت بالوضوء كما أمر، ولم يخلص الغسل فيجزيه، لكن خلطه بعمل فاسد فبطل أيضاً الغسل في تلك الأضواء؛ لأنه أتى به بخلاف ما أمره الله تعالى به، وأما الاستنشاق والاستنثار فلم يأت فيهما في الوضوء ذكر بتقديم ولا تأخير، فكيفما أتى بهما في وضوئه أو بعد وضوئه، وقبل صلاته أو قبل وضوئه: أجراه.

قال علي: وقال أبو حنيفة: جائز تنكيس الوضوء والأذان والطواف والسعي والإقامة.

وقال مالك: يجوز تنكيس الوضوء ولا يجوز تنكيس الطواف ولا السعي ولا الأذان ولا الإقامة.

قال أبو محمد: لا يجوز تنكيس شيء من ذلك كله، ولا يجزئ شيء منه منكأ.

فأما قول مالك فظاهر التناقض؛ لأنه فرق بين ما لا فرق بينه، وأما أبو حنيفة فإنه اطرده قولاً، وأكثر خطأً، والقوم أصحاب قياس بزعمهم، فهلا قاسوا ذلك على ما اتفق عليه من المنع من تنكيس الصلاة؟ على أنه قد صح الإجماع في بعض الأوقات على تنكيس الصلاة، وهي حال من وجد الإمام جالساً أو ساجداً، فإنه يبدأ بذلك وهو آخر الصلاة، وهذا مما تنافضوا فيه في قياسهم.

وقد روينا عن علي بن أبي طالب وابن عباس جواز تنكيس الوضوء، ولكن لا حجة في أحد من القرآن إلا في الذي أمر بيبأه وهو رسول الله ﷺ، وهذا مما تناقض فيه الشافعيون فتركوا فيه قول صاحبه لا يعرف لهما من الصحابة مخالف. وبالله تعالى التوفيق.

للمسح على العمامة بمثل الوقتين المنصوصين في المسح على الخفين؟ وهذا لا سبيل إلى وجوده بأكثر من الدعوى، وقد «مسح رسول الله ﷺ على العمامة والخمار، ولم يؤت في ذلك وقتاً ووُت في المسح على الخفين».

فيلزمنا أن نقول ما قال عليه السلام وأن لا نقول في الذين ما لم يقله عليه السلام، قال الله تعالى: «وَلَيْسَ كُحُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا».

٢٠٤ - مسألة: فلو كان تحت ما ليس على الرأس خضاب أو دواء جاز المسح عليهما كما قلنا ولا فرق وكذلك لو تعمد لباس ذلك ليمسح عليه جاز المسح أيضاً، وإنما المسح المذكور في الوضوء خاصة، وأما في كل غسل واجب فلا، ولا بد من خلع كل ذلك وغسل الرأس.

برهان ذلك أن رسول الله ﷺ مسح على العمامة وعلى الخمار، ولم يخص لنا حالاً من حال، فلا يجوز أن يخص بالمسح حال دون حال، وإذا كان المسح جائزاً فالقصود إلى الجائز جائز، وإنما مسح عليه السلام في الوضوء خاصة، فلا يجوز أن يضاف إلى ذلك ما لم يفعل عليه السلام، ولا يجوز أن يضاف في السنن ما لم يأت فيها، ولا أن ينقص منها ما اقتضاه لفظ الخبر بها، وبالله تعالى التوفيق.

وهكذا يقول خصومنا في المسح على الخفين سواء سواء.

٢٠٥ - مسألة: ومن ترك ما يلزمه غسله في الوضوء أو الغسل الواجب ولو قدر شعرة عمداً أو نسياناً، لم تجزه الصلاة بذلك الغسل والوضوء حتى يوعيه كله، لأنه لم يصل بالطهارة التي أمر بها، وقال عليه السلام «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

٢٠٦ - مسألة: ومن نكس وضوئه أو قدم عضواً على المذكور قبله في القرآن عمداً أو نسياناً لم تجزه الصلاة أصلاً، وفرض عليه أن يبدأ بوجهه ثم ذراعيه ثم رأسه ثم رجليه، ولا بد في الذراعين والرجلين من الابتداء باليمين قبل اليسار كما جاء في السنن، فإن جعل الاستنشاق والاستنثار في آخر وضوئه أو بعد عضو من الأعضاء المذكورة لم يجز ذلك، فإن فعل شيئاً مما ذكرنا لزمه أن يعود إلى الذي بدأ به قبل الذي ذكره الله تعالى قبله فيعمله إلى أن يتم وضوئه، وليس عليه أن يتسدى من أول الوضوء.

وهو قول الشافعي وأبي ثور وأحمد بن حنبل وإسحاق،

قَالَ عَلِيٌّ: إِذَا جَازَ أَنْ يُجْعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ وَضُوئِهِ وَغَسْلِهِ وَيَبْنَؤُهُمَا يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ مَهْلَةً خُرُوجِهِ مِنْ مَغْتَسِلِهِ، فَالْتَفَتِيخُ بَيْنَ الْمَدِّ لَا نَصَّ فِيهِ وَلَا بُرْهَانَ، وَهَذَا قَوْلُ السَّلَفِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ: أَنَّهُ بَالَ بِالسُّوقِ ثُمَّ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ دَعَى لِمَنَازَرَةٍ حِينَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَسَجَّ عَلَى خَفِيهِ ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا. -

وَرَوَيْنَا عَنْ سَفِيانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْمَغِيرَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كَانَ أَحَدُهُمْ يَغْسِلُ رَأْسَهُ مِنَ الْجَنَابَةِ بِالسُّدْرِ ثُمَّ يَمَكْتُ سَاعَةً ثُمَّ يَغْسِلُ سَائِرَ جَسَدِهِ.

وإِبْرَاهِيمُ تَابِعٌ أدرك أَكْبَرُ التَّابِعِينَ وصَغَارُ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ فِي الرَّجُلِ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ وَالْجَارِيَةُ فَبَرَأَتْ أَمْرَانَهُ بِالْغَسْلِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بَأَنْ يَغْسِلَ رَأْسَهُ ثُمَّ يَمَكْتُ ثُمَّ يَغْسِلُ سَائِرَ جَسَدِهِ بَعْدَ وَلَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: إِنْ غَسَلَ الْجَنْبَ رَأْسَهُ بِالسُّدْرِ أَوْ بِالْخَطْمِ ثُمَّ يَجْلِسُ حَتَّى يَجِفَّ رَأْسُهُ فَحَسَبَهُ ذَلِكَ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّاقَفِيِّ وَسَفِيانَ الثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالْحَسَنِ بْنِ حِيٍّ.

وَقَدْ رَوَى نَحْنُ هَذَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسْبُوحِ وَطَاوُوسٍ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ طَالَ الْأَمَدُ ابْتَدَأَ الْوُضُوءَ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُ بَنَى عَلَى وَضُوئِهِ.

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ قَتَادَةَ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى وَغَيْرِهِمْ نَحْنُ هَذَا. وَحَدَّثَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ بِالْجُفُوفِ، وَحَدَّثَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ فِي طَلَبِ الْمَاءِ فَيَبْنَى أَوْ يَتَرَكُ وَضُوءَهُ وَيَتَدَبَّرُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ:

أَمَّا تَحْدِيدُ مَالِكٍ بِالطُّوْلِ فَإِنَّهُ يَكْتَفِي الْمُتَصَرُّفَ لَهُ بَيَانُ مَا ذَلِكَ الطُّوْلُ الَّذِي تَجِبُ بِهِ شَرِيعَةُ ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ، وَالْقَصْرُ الَّذِي لَا تَجِبُ بِهِ هَذِهِ الشَّرِيعَةُ، فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِالْأَدْعَوَى الَّتِي لَا يَعْجُزُ عَنْهَا أَحَدٌ، وَمَا كَانَ مِنَ الْأَقْوَالِ لَا بُرْهَانَ عَلَى صِحَّتِهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، إِذِ الشَّرَائِعُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ عَلَى أَحَدٍ حَتَّى يَرْجِيَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ.

وَأَمَّا مِنْ حَدِّ ذَلِكَ بِجُفُوفِ الْمَاءِ فَنُظَرُ ظَاهِرُهُ، لِأَنَّهُ دَعَا بِبَلَاءِ بُرْهَانٍ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَهُوَ بَاطِلٌ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ.

وَالْعَجَبُ كُلُّهُ أَنَّ الْمَالِكِيَّيْنَ أَجَازُوا تَنْكِيسَ الْوُضُوءِ الَّذِي لَمْ يَأْتِ نَصٌّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا مِنْ رَسُولِهِ ﷺ فِيهِ، ثُمَّ أَتَوْا إِلَى مَا أَجَازَ اللَّهُ تَعَالَى تَنْكِيسَهُ فَمَنْعُوا مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ الرَّمْيُ وَالْخَلْقُ وَالتَّحَرُّ وَالذَّبْحُ وَالطَّوْفُ، فَلَمَّا رَوَى اللَّهُ ﷻ أَجَازَ تَقْدِيمَ بَعْضِ ذَلِكَ عَلَى بَعْضٍ، كَمَا سَنَذَكُرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِ الْحُجَّ، فَقَالُوا: لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الطَّوْفِ عَلَى الرَّمْيِ، وَلَا تَقْدِيمُ الْخَلْقِ عَلَى الرَّمْيِ، وَهَذَا كَمَا تَرَى.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنِي جَدِّي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ وَاقِدٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ وَلَبَّسْتُمْ فَلْيَذْكُرُوا بِتَيَاتِيكُمْ».

وَأَمَّا وَجُوبُ تَقْدِيمِ الْاسْتِنْشَاقِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَلَا يَدُّ، فَلَحْدِيثُ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَيَمُّ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ حَتَّى يَسْنِغَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَيَغْسِلَ وَجْهَهُ وَيَتْبَهَ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ وَيَمَسَّحَ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» فَصَحَّ أَنَّ هَهُنَا إِسْبَاغًا عَطَفَ عَلَيْهِ غَسْلُ الْوُجُوهِ، وَلَيْسَ إِلَّا الْاسْتِنْشَاقُ وَالِاسْتِنْشَاقُ.

٢٠٧- مسألة: ومن فرق وضوءه أو غسله أجزاء ذلك، وَإِنْ طَالَ الْمَدَّةُ فِي خِلَالِ ذَلِكَ أَوْ قَصُرَتْ، مَا لَمْ يَحْدَثْ فِي خِلَالِ وَضُوءِهِ مَا يَقْتَضِي الْوُضُوءَ، وَمَا لَمْ يَحْدَثْ فِي خِلَالِ غَسْلِهِ مَا يَقْتَضِي الْغَسْلَ.

بُرْهَانُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَ بِالتَّطَهُّرِ مِنَ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ، وَبِالْوُضُوءِ مِنَ الْأَحْدَاثِ، وَلَمْ يَشَرْطْ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ مَتَابَعَةٍ، فَكَيْفَ أَتَى بِهِ الْمَرْءُ أَجْزَاءً؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ الْأَخْبَارِ بِأَنَّهُ تَطَهَّرَ، وَبِأَنَّهُ غَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عُمَانَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَنَا الْحُجَّاجُ بْنُ الْمُنْهَالِ حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ سُلَيْمَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِي سُلَيْمَةَ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَذَّاقُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَأْخُذُ بِبِيمِهِ يَغْسِلُ عَلَى يَسَارِهِ يَغْسِلُ فَرْجَهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ غَسْلًا حَسَنًا، ثُمَّ يَمْضِضُ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا وَيَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَغْسِلُ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَغْسِلُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا ثُمَّ يَغْسِلُ جَسَدَهُ غَسْلًا، فَإِذَا خَرَجَ مِنْ مَغْتَسِلِهِ غَسَلَ رِجْلَيْهِ».

والوضوء، والزيادة على الثلاث في غسل أعضاء الوضوء ومسح الرأس؛ لأنه لم يأت عن رسول الله ﷺ أكثر من ذلك.

وروينا من طريق سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي حنيفة بن قيس «أن علياً تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَقَالَ هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ».

وعن ابن المبارك عن الأوزاعي حدثني المطلب بن عبد الله بن حنبل «أن عبد الله بن عمر تَوَضَّأَ ثَلَاثًا، يُسَبِّحُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وعن عثمان أيضاً مثل ذلك فلم يخص في هذه الآثار رسماً من غيره.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن منصور حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زياد الذي أرى النداء قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّتَيْنِ».

وقد روينا عن انس مسح راسه في الوضوء ثلاثاً وثلاثين، وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء: أكثر ما مسح براسي ثلاث مرات لا يزيد بكف واحدة لا أزيد ولا أنقص.

وعن حماد بن سلمة حدثنا جرير بن حازم: رأيت محمد بن سيرين تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَسَحَتَيْنِ - إحداهما بيده الأخرى بماء جليدي.

وعن أبي عبيد حدثنا هشيم حدثنا العوام: أن إبراهيم التيمي كان مسح راسه ثلاثاً.

وهو قول الشافعي وداود وغيرهم، وأما الإكثار من الماء فمذموم من الجميع.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن نافع حدثنا شعبة حدثنا ليث هو ابن سعد - عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك بن مالك عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر - وكانت تحت المنذر بن الزبير - قالت «إِنِّي عَاشَيْتُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ يَسَعُ ثَلَاثَةَ أَشْدَادٍ أَوْ قَرِيباً مِنْ ذَلِكَ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا محمد بن بشير حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن حبيب الأنصاري قال: سمعت عبداً بن

وأيضاً فإن في الصبغ في البلاد الحارة لا يتم أحد وضوءه حتى يجف وجهه، ولا يصح وضوءه على هذا.

وأما من حد في ذلك بما دام في طلب الماء، فقول أيضاً لا دليل على صحته، والدعوى لا يعجز عنها أحد، والعجب أن مالكا يميز أن يعمل المرأة إذا رعت بين أجزاء صلاته مدة وعملها ليس من الصلاة، ثم يمنع من ذلك في الوضوء.

قال علي: فإن تعلق بعضهم بخبر:

روينا عن رسول الله ﷺ من طريق بقية عن مجير عن خالد عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ «أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي وفي قدمه لُحْمَةٌ لَمْ يُصَيِّهَا الْمَاءُ، فَأَمَرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ» فإن هذا خبر لا يصح لأن راويه بقية، وليس بالقوي، وفي السند من لا يدرى من هو.

وروينا أيضاً عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمر بن الخطاب وعن أبي سفيان عن جابر عن عمر بن الخطاب: أنه رأى رجلاً يصلي وقد ترك من رجله موضع ظفر فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة.

قال علي: أما الرواية عن عمر أيضاً فلا تصح؛ لأن أبا قلابة لم يدرك عمر، وأبو سفيان ضعيف.

وقد جاء أثر عن رسول الله ﷺ هو أحسن من هذا:

روينا من طريق قاسم بن أصبغ حدثنا بكر بن مضر عن حرملة بن يحيى حدثنا ابن وهيب عن جرير بن حازم عن قتادة عن انس «أن رسول الله ﷺ آتاه وَقَدْ تَوَضَّأَ وَتَرَكَ مَوْضِعَ الظُّفْرِ لَمْ يُصَيِّهِ الْمَاءُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ارْجِعْ فَأَحْسِنِ وَضُوءَكَ».

وعن ابن وهيب عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر عن عمر مثل هذا أيضاً.

قال علي: لا يصح عن أحد من الصحابة خلاف فعل عمر هذا، فقد خالفوا ههنا صاحباً لا يعرف له من الصحابة مخالفة، ويقيم يدرى كل ذي علم أن مرور الأوقات ليس من الأحداث الناقضة للوضوء، وقد تناقض مالك في هذا المكان فرأى أن من نسي عضواً من أعضاء وضوئه فإن غسله أجزاءه، ورأى فيمن تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَبِيءٍ وَبَقِيَ كَذَلِكَ نَهَارُهُ ثُمَّ خَلَعَ خَبِيءَهُ فَإِنْ وَضُوءَ رَجُلِهِ عِنْدَهُ قَدْ انْتَقَضَ وَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا غَسْلُ رَجُلِهِ فَقَطْ، وَهَذَا تَبْعِيضُ الْوُضُوءِ الَّذِي مَنَعَ مِنْهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٠٨ - مسألة: ويكره الإكثار من الماء في الغسل

والتساخين هي الخفاف.

تيمم عن جدتي - وهي أم عمارة «أن النبي ﷺ تَوَضَّأَ فَأَتَى بِإِثْنَاءِ فِيهِ قَدْرُ ثَلَاثِي الْمُدَّةِ.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن سلمة المرادي حدثنا ابن وهب عن عياض بن عبد الله النهري عن خزيمة بن سليمان القرشي عن كريب بن مولى ابن عباس أن ابن عباس أخبره «أنه رأى رسول الله ﷺ قام من النوم فَمَدَّ إِلَى شَجَبٍ مِنْ مَاءٍ فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ فَاسْتَسَمِعَ الْوُضُوءَ وَلَمْ يُهْرِقْ مِنَ الْمَاءِ إِلَّا قَلِيلًا» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

قال علي: وقد جاءت آثار أنه «عليه السلام تَوَضَّأَ بِالْمُدِّ وَاعْتَسَلَ بِالصَّبَا»، وأنه عليه السلام «تَوَضَّأَ بِمَكْرُوكٍ وَاعْتَسَلَ بِخَمْسِ مَكَاثِي»، وأنه عليه السلام «كَانَ يَتَوَضَّأُ مِنْ إِسَاءٍ فِيهِ مُدٌّ وَرَبْعٌ»، وكل هذا صحيح لا يختلف، وإنما هو ما أجزأ فقط وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٩- مسألة: ومن كان على ذراعيه أو أصابعه أو

رجليه جائر أو دواء ملصق لضرورة فليس عليه أن يمسح على شيء من ذلك، وقد سقط حكم ذلك المكان، فإن سقط شيء من ذلك بعد تمام الوضوء فليس عليه إمساك ذلك المكان بالماء، وهو على طهارته ما لم يحدث.

برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وقول رسول الله ﷺ «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» فسقط بالقرآن والسنة كل ما عجز عنه المرء، وكان التعويض منه شرعاً، والشرع لا يلزم إلا بقرآن أو سنة، ولم يأت قرآن ولا سنة بتعويض المسح على الجائر والدواء من غسل ما لا يقدر على غسله، فسقط القول بذلك.

فإن قيل فإنه قد روي من طريق زيد عن أبيه عن جدته عن علي «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْتَسْحُ عَلَى الْجَائِرِ؟ قَالَ: نَعَمْ اسْتَسْحُ عَلَيْهِ».

قلنا: هذا خبر لا محل روايته إلا على بيان سقوطه؛ لأنه انفرد به أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي وهو مذکور بالكذب.

فإن قيل: فقد جاء أنه «عليه السلام أَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ وَالتَّسَاخِينِ».

قلنا: هذا لا يصح من طريق الإسناد، ولو كان لما كانت فيه حجة، لأن العصائب هي العمامة، قال الفرزدق:

وركب كان الريح تطلب عندهم لها ترة من جلبها بالعصائب

وإنما أوجب من أوجب المسح على الجائر قياساً على المسح على الخفين، والقياس باطل، ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه باطلاً، لأن المسح على الخفين فيه توقيت، ولا توقيت في المسح على الجائر، مع أن قول القائل: لما جاز المسح على الخفين وجب المسح على الجائر، دعوى بلا دليل، وقضية من عنده، ثم هي أيضاً موضوعة وضعا فاسداً لأنه إيجاب فرضي قيس على إباحة وتخيير، وهذا ليس من القياس في شيء.

وقد روينا مثل قولنا عن بعض السلف:

كما روينا من طريق ابن المبارك عن سفيان الثوري عن عبد الملك بن إبر عن الشعبي أنه قال في الجراحة: اغسل ما حولها.

فإن قيل: قد رويتم عن ابن عمر أنه التزم أصبع رجله مرارة فكان يمسح عليها.

قلنا: هذا فعل منه، وليس إيجاباً للمسح عليها.

وقد صح عنه «رضي الله عنه أنه كان يُدْخِلُ الْمَاءَ فِي بَاطِنِ عَيْنَيْهِ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ»، وأنتم لا ترون ذلك، فضلاً عن أن ترجوه فرضاً، وصح أن كان يجزئ بيع الحامل واستئثاره ما في بطنها، وهذا عندكم حرام، ومن المقت عبد الله تعالى أن تحتجوا به فيما اشتبهتم وتسقطوا الحجج به حيث لم تشتهوا، وهذا عظيم في الذين جئنا.

وإذا قد صح ما ذكرنا فالوضوء إذا تم وجازت به الصلاة فلا ينقضه إلا حدث أو نص جلي وأرد بالتفاضه، وليس سقوط اللصقة أو الجيرة أو الرباط حدثاً، ولا جاء نص بإيجاب الوضوء من ذلك، والشرائع لا تؤخذ إلا عن الله تعالى على لسان رسول الله ﷺ ومن رأى المسح على الجائر أبو حنيفة ومالك والشافعي ولم ير ذلك داود وأصحابنا، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٠- مسألة: ولا يجوز لأحد من ذكره يمينه جملة

إلا عند ضرورة لا يمكنه غير ذلك، ولا بأمن بأن يمينه ثوباً على ذكره، ومس الذكر بالشمال مباح، ومسح سائر أعضائه يمينه وبشماله مباح، ومس الرجل ذكر صغير لداواة أو نحو ذلك من أبواب الخير كالتحناغ ونحوه، جائز باليمين والشمال، ومس المرأة فرجها يمينها وشمالها جائز.

وكذلك مسح ذكر زوجها أو سيدها يمينها أو بشمالها

جائز.

ذكر يميني مذ بايعت بها رسول الله ﷺ.

وبه إلى وكيع عن خالد بن دينار سمعت أبا العالية يقول: ما مسئت ذكر يميني مذ ستين سنة أو سبعين سنة.

وروي عن مسلم بن يسار - وكان من خيار التابعين - أنه قال: لا أمسئ ذكر يميني وأنا أرجو أن أخذ بها كلبي. وبالله تعالى التوفيق.

٢١١- مسألة: ومن أيقن بالوضوء والغسل ثم شك

هل أحدث أو كان منه ما يوجب الغسل أم لا فهو على طهارته، وليس عليه أن يجدد غسلاً ولا وضوءاً، فلو اغتسل وتوضأ ثم أيقن أنه كان حدثاً أو نجساً، أو أنه قد أتى بما يوجب الغسل لم يجزه الغسل ولا الوضوء للذات أحدثاً بالشك، وعليه أن يأتي بغسل آخر وضوء آخر، ومن أيقن بالحدث وشك في الوضوء أو الغسل فعليه أن يأتي بما شك فيه من ذلك، فإن لم يفعل وصلى بشك ثم أيقن أنه لم يكن حدثاً ولا كان عليه غسل لم تجزه صلاته تلك أصلاً.

برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنُّ لَا يَخِي منَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾، وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّا كُنَّا وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد حدثنا سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَوَجَدَ حَرَكَةً فِي ذِمِّهِ أَخَذَتْ أَوْ لَمْ يَخُذْ فَاتَّكَلْ عَلَيْهِ، فَلَا يَنْصَرِفْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا» وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وداود.

وقال مالك: يتوضأ في كلا الوجهين، واحتج بعض مقلديه بأن رسول الله ﷺ «أَمَرَ مَنْ شَكَّ فَلَمْ يَذَرْ كَمْ صَلَّى بِأَنْ يَلْبِسَ الشُّكَّ وَتَتَنَّى عَلَى الْيَقِينِ».

قال أبو محمد: وهذا خطأ من وجهين:

أحدهما تركهم للخبر الوارد في المسألة بعينها وغالفهم له، وأن يجعلوا هذا الأمر حدثاً يوجب الوضوء في غير الصلاة ولا يوجب في الصلاة، وهذا تناقض قد أنكروا مثله على أبي حنيفة في الوضوء من الفقه في الصلاة دون غيرها وأخذهم بخبر جاء في حكم آخر.

والثاني أنهم احتجوا بخبر هو حجة عليهم؛ لأنه عليه السلام لم يجعل للشك حكماً، وأباه على اليقين عنده بلا شك، وإن جاز أن يكون الأمر كما ظن - هذا - إلى تناقضهم، فإنهم

برهان ذلك أن كل ما ذكرنا فلا نص في النهي عنه، وكل ما لا نص في تحريمه فهو مباح بقول الله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ إِلَيْهِ﴾ وقول رسول الله ﷺ: «مِنْ أَكْظَمِ النَّاسِ جُرْماً فِي الْإِسْلَامِ مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَحْرَمْ فَحَرَّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ».

وقوله عليه السلام: «دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ» أو كما قال عليه السلام، فنص تعالى على أن كل حرم قد فصل لنا باسمه، فصح أن ما لم يفصل تحريمه فلم يحرم وكذلك بالخبرين المذكورين.

وقد جاء النهي عن مس الرجل يمينه.

كما حدثنا حمام وعبد الله بن يوسف، قال عبد الله حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا ابن أبي عمير حدثنا الثقفى هو عبد الوهاب بن عبد المجيد - عن أيوب السخيتاني، وقال حمام حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن إمام حدثنا أحمد بن محمد البرقي قاضي بغداد حدثنا أبو نعيم هو الفضل بن دكين - حدثنا سفيان هو الثوري عن معمر، ثم اتفق أيوب السخيتاني ومعمر كلاهما عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَمَسَّ الرَّجُلُ ذِكْرَهُ يَمِينَهُ» هذا لفظ معمر. ولفظ أيوب «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَنَسَّسَ فِي الْإِنَاءِ وَأَنْ يَمَسَّ ذِكْرَهُ يَمِينَهُ وَأَنْ يَسْتَطِيبَ يَمِينَهُ».

وبهذا الخبر حرم أن يزيل أحد أثر البول يمينه بغسل أو مسح، لأنه استطابة.

قال علي: رواية معمر وأيوب زائدة على كل ما رواه غيرهما عن يحيى بن أبي كثير من الاختصار بالنهي عن مس الذكر باليمين في حال البول، وعند دخول الخلاء، والزيادة مقبولة لا يجوز ردّها، لا سيما وأيوب ومعمر أحفظ من روى بعض ما رواه، وكل ذلك حق، وأخذ كل ذلك فرض لا يعمل رد شيء مما رواه الثقات، فمن أخذ برواية أيوب ومعمر فقد أخذ برواية همام وهشام الدستوائي والأوزاعي وأبي إسماعيل، ومن أخذ برواية هؤلاء وخالف رواية أيوب ومعمر فقد عصى.

وقد روي مثل قولنا هذا عن بعض السلف:

كما روي عن طريق وكيع عن الصلت بن دينار عن عتبة بن صهبان: سمعت أمير المؤمنين عثمان عليه السلام يقول: ما مسئت

تَوْضًا وَمَسَحَ عَلَى خَفِيَّهِ.

حدثنا عبد الله بن ربيع ويحيى بن عبد الرحمن بن مسعود قال عبد الله - حدثنا محمد بن معاوية القرظي الهشامي حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - وقال يحيى حدثنا أحمد بن سعيد بن حزم حدثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا أبي، ثم اتفق أحمد وإسحاق واللفظ لأحمد قالوا: حدثنا وكيع حدثنا سفيان الثوري عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان عن هزيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبه أن رسول الله ﷺ «تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ».

حدثنا يونس بن عبد الله حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا هشاد بن السري عن أبي معاوية عن الأعمش عن الحكم - هو ابن عتيبة - عن القاسم بن خيمرة عن «شريح بن هانئ قال: سألت عائشة أم المؤمنين عن المسح على الخفين فقالت: أتيت علي بن أبي طالب فإنه أعلم بذلك وبني، فأتيته علياً فسألته عن المسح، فقال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نمسح المقيم يوماً وليلاً والمسافر ثلاثاً».

ورويته أيضاً كذلك من طريق مسلم بن الحجاج عن إسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق وزكريا بن عدي، قال عبد الرزاق أنبأنا سفيان الثوري عن عمرو بن قيس الملائي - وكان سفيان إذا ذكره اتنى عليه - .

وقال زكريا عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن زيد بن أبي أنيسة، ثم اتفق زيد وعمرو عن الحكم بن عتيبة بمثل حديث الأعمش عن الحكم وإسناده.

حدثنا هشام بن سعيد الخير حدثنا عبد الجبار بن أحمد المقرئ حدثنا الحسن بن الحسين النجدي حدثنا جعفر بن محمد بن الحسن الأصبهاني حدثنا يونس بن حبيب بن عبد القاهر حدثنا أبو داود الطيالسي حدثنا حماد بن سلمة وحماد بن زيد وهمام بن يحيى وشعبة بن الحجاج كلهم عن عاصم بن أبي النجود عن «ز بن حبيش قال: أتيت صفوان بن عسال فقلت: إنه حاك في نفسي من المسح على الخفين شيء، فهل سمعت من رسول الله ﷺ في ذلك شيئاً؟ فقال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فامرنا أن نمسح عليهما ثلاثة أيام وليلتين من غايط وتبول ونوم إلا من جأبه».

ورويته أيضاً من طريق معمر وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة، كلهم عن عاصم عن زر عن صفوان عن رسول الله ﷺ بمثل.

يقولون: من شك أطلق أم لم يطلق، وأيقن بصحة النكاح فلا يلزمه طلاق، ومن أيقن بصحة الملك فشك أنه اعتق أم لم يعتق فلا يلزمه عتق، ومن تيقنت حياته وشك في موته فهو على الحياة. وهكذا في كل شيء.

قال علي: فإذا هو كما ذكرنا فإن توضع كما ذكرنا وهو شاك في الحدث ثم أيقن بأنه كان أحدث لم يجزه ذلك الوضوء، لأنه لم يتوضأ الوضوء الواجب عليه، وإنما توضع وضوءاً لم يؤمر به، ولا ينوب وضوءاً لم يأمر الله عز وجل به عن وضوء أمر الله تعالى به. والله تعالى التوفيق.

٢١٢- مسألة: والسَّخ على كلِّ ما ليس في الرَّجُلين - فما يحل لبسه فما يبلغ فوق الكعنين سنة، سواء كانا خفين من جلود أو لبود أو عود أو حلقات أو جوربين من كتان أو صوف أو قطن أو وبر أو شعر - كان عليهما جلد أو لم يكن - أو جرموقين أو خفين على خفين أو جوربين على جوربين أو ما كثر من ذلك أو هراكن.

وكذلك إن ليست المرأة ما ذكرنا من الحرير، فكل ما ذكرنا إذا ليس على وضوء جاز المسح عليه للمقيم يوماً وليلاً وللمسافر ثلاثة أيام بلياليهن، ثم لا يحل له المسح، فإذا انقضى هذان الأمدان - يعني أحدهما - لمن وقت له صلى بذلك المسح ما لم تنتقض طهارته، فإن انتقضت لم يحل له أن يمسخ، لكن يغسل ما على رجله ويتوضأ ولا بد، فإن أصابه ما يوجب الغسل خلعهما ولا بد، ثم مسح كما ذكرنا إن شاء.

وهكذا أبداً كما وصفا.

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبي حدثنا زكريا بن أبي زائدة عن عامر - هو الشعبي - حدثنا عروة بن المغيرة بن شعبه عن أبيه قال: «كنت مع رسول الله ﷺ فذكر وضوءه عليه السلام، قال للمغيرة: ثم اغترغت لأنزع الخفين فقال عليه السلام: دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين، ومسح عليهما».

حدثنا أحمد بن محمد الطلمنكي حدثنا ابن مفرج حدثنا إبراهيم بن أحمد بن علي بن أحمد بن فراس حدثنا محمد بن علي بن زيد الصائغ حدثنا سعيد بن منصور حدثنا أبو الأحوص حدثنا الأعمش عن أبي وال عن «خديجة قال كنت أنشئ مع رسول الله ﷺ بالمدينة فأتته إلى سباطة ناسي قال عليهما قايماً ثم

وهذا نقل تواتر يوجب العلم.

ففي حديث الغيرة أن المسح إنما هو على من أدخل الرجليين وهما طاهرتان.

وفي حديث حذيفة المسح في الحضر.

وفي حديث هزيل عن الغيرة المسح على الجوربين.

وفي حديث عليٍّ عموم المسح على كل ما ليس في الرجليين يوماً وليلة للمقيم وثلاثاً للمسافر، وأن لا يخلع إلا لغسل الجنابة في حديث صفوان.

وأما قولنا إنه إذا انتقض أحد الأملين المذكورين صلى الماسح بذلك المسح ما لم يتقض وضوءه، ولا يجوز له أن يمسخ إلا حتى يتزعمهما ويتوضأ، فلأن رسول الله ﷺ أمره أن يمسخ إن كان مسافراً ثلاثاً فقط، وإن كان مقيماً يوماً وليلة فقط، وأمر عليه السلام بالصلاة بذلك المسح، ولم ينه عن الصلاة به بعد أمده الموقت له، وإنما نهاه عن المسح فقط، وهذا نص الخبر في ذلك.

وممن قال بالمسح على الجوربين جماعة من السلف:

كما روينا عن سفيان الثوري عن الزبرقان بن عبد الله العبدني ويحيى بن أبي حبة والأعمش، قال الزبرقان عن كعب بن عبد الله قال: رأيت علي بن أبي طالب عليه السلام يمسح على جوربيه ونعليه.

وقال يحيى عن أبي الجلاس عن ابن عمر: أنه كان يمسخ على جوربيه ونعليه.

وقال الأعمش عن إسماعيل بن رجاء وإبراهيم النخعي وسعيد بن عبد الله بن ضرار قال إسماعيل عن أبيه قال: رأيت البراء بن عازب يمسخ على جوربيه ونعليه.

وقال إبراهيم عن همام بن الحارث عن أبي مسعود البديري أنه كان يمسخ على جوربيه ونعليه.

وقال سعيد بن عبد الله: رأيت أنس بن مالك أتى الحلاء ثم خرج وعليه قلنسوة بيضاء مزروعة فمسح على القلنسوة وعلى جوربين له من خز عربي أسود ثم صلى.

وممن طريق الصحاح بن غلغل عن سفيان الثوري حدثني عاصم الأحول قال: رأيت أنس بن مالك مسح على جوربيه.

وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني وعبد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك قال جميعاً: كان أنس بن مالك يمسخ على الجوربين والخفين والعمامة.

وعن حماد بن سلمة عن أبي غالب عن أبي أمامة الباهلي أنه كان يمسخ على الجوربين والخفين والعمامة.

وعن وكيع عن أبي جابر عن أبيه عن خلاص بن عمرو عن ابن عمر قال: بال عمر بن الخطاب يوم جمع ثم توضأ ومسح على الجوربين والتعنين وصلى بالناس الجمعة.

وعن وكيع عن مهدي بن ميمون عن واصل الأحديب عن أبي واثل عن أبي مسعود أنه مسح على جوربين له من شعر.

وعن وكيع عن يحيى البكاء قال: سمعت ابن عمر يقول: المسح على الجوربين كالسج على الخفين.

وعن قتادة عن سعيد بن المسيب: الجوربان بمنزلة الخفين في المسح.

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج، قلت لعطاء: تمسح على الجوربين؟

قال: نعم امسحوا عليهما مثل الخفين.

وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي: أنه كان لا يرى بالمسح على الجوربين بأساً.

وعن أبي نعيم الفضل بن دكين قال: سمعت الأعمش سئل عن الجوربين يمسح عليهما من بات فيهما؟ قال نعم.

وعن قتادة عن الحسن وخلاص بن عمرو أنهما كانا يربسان الجوربين في المسح بمنزلة الخفين.

وقد روي أيضاً عن عبد الله بن مسعود وسعد بن أبي وقاص وسهل بن سعد وعمرو بن حريش.

وعن سعيد بن جبير ونافع مولى ابن عمر - فهم عمر وعلي وعبد الله بن عمرو وأبو مسعود والبراء بن عازب وأنس بن مالك وأبو أمامة وابن مسعود وسهل بن سعد وعمرو بن حريش، لا يعرف لهم من يميز المسح على الخفين من الصحابة رضي الله عنهم مخالف.

ومن التابعين سعيد بن المسيب وعطاء وإبراهيم النخعي والأعمش وخلاص بن عمرو وسعيد بن جبير ونافع مولى ابن عمر.

وهو قول سفيان الثوري والحسن بن حي وأبي يوسف وعمر بن الحسن وأبي ثور وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وداود بن علي وغيرهم.

وقال أبو حنيفة: لا يمسخ على الجوربين.

وقال مالك: لا مسح عليهما إلا أن يكون أسفلهما قد خرز عليه جلد، ثم رجع فقال: لا مسح عليهما.

وقال الشافعي لا مسح عليهما إلا أن يكونا جلدَيْن.

قال علي: اشتراط التجليد خطأ لا معنى له، لأنه لم يأت به قرآن ولا سنة ولا قياس ولا صاحب، والمنع من المسح على الجورين خطأ لأنه خلاف السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ، وخلاف الآثار، ولم يخص عليه السلام في الأخبار التي ذكرنا خفيين من غيرهما.

والعجب أن الحنفيين والمالكيين والشافعيين يشنعون ويعتلمون مخالفة الصحابي إذا وافق تقليدهم وهم قد خالفوا هنا أحد عشر صاحباً، لا خالف لهم من الصحابة ممن يجيز المسح، فيهم عمر وابنه وعلي وابن مسعود وخالفوا أيضاً من لا يجيز المسح من الصحابة، فحصلوا على خلاف كل من روي عنه في هذه المسألة شيء من الصحابة رضي الله عنهم، وخالفوا السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ والقياس بلا معنى. وبالله تعالى التوفيق.

وأما القائلون بالتوقيت في المسح من الصحابة رضي الله عنهم فروينا من طريق شعبة وابن المبارك عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي قال: شهدت سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر اختلفا في المسح، فمسح سعد ولم مسح ابن عمر، فسالوا عمر بن الخطاب وأنا شاهد فقال عمر: امسح يومك وليلتك إلى الغد ساعتك.

وعن شعبة عن عمران بن مسلم سمعت سويد بن غفلة قال بعثنا نابتة الجعفي إلى عمر بن الخطاب يسأله عن المسح على الخفين، قال فسأله فقال عمر: للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة مسح على الخفين والعمامة، وهذا إنسانان لا نظير لهما في الصحة والجلالة.

وقد روينا ذلك أيضاً من طريق سعيد بن المسيب وزيد بن الصلت كلاهما عن عمر.

ومن طريق سفیان الثوري عن سلمة بن كهيل عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبد الله بن مسعود قال ثلاثة أيام لمسافر ويوم للمقيم يعني في المسح.

وروينا أيضاً من طريق شقيق بن سلمة عن ابن مسعود، وهذا أيضاً إسناده صحيح.

ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن القاسم بن خيمرة عن شريح بن هانئ الحارثي: سألت علياً عن

المسح فقال: للمسافر ثلاثاً وللمقيم يوماً وليلة.

وعن شعبة عن قتادة عن موسى بن سلمة قال: سألت ابن عباس عن المسح على الخفين فقال: ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوماً وليلة للمقيم، وهذا إسناده في غاية الصحة.

وعن الشعبي عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال: صارت سنة للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوماً وليلة في المسح.

وعن حماد بن سلمة عن سعيد بن قطن عن أبي زييد الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ قال: مسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن والمقيم يوماً وليلة.

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج وعمد بن راشد ويحيى بن ربيعة، قال ابن جريج أخبرني أبان بن صالح أن عمر بن شريح أخبره أن شريكاً القاضي كان يقول: للمقيم يوم إلى الليل وللمسافر ثلاث.

وقال ابن أبي راشد: أخبرني سليمان بن موسى قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المدينة: أن اخلعوا الخفاف في كل ثلاث وقال يحيى بن ربيعة: سألت عطاء بن أبي رباح عن المسح على الخفين فقال: ثلاث للمسافر ويوم للمقيم، وقد روي أيضاً عن الشعبي.

وهو قول سفیان الثوري والأوزاعي والحسن بن حي وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وداود بن علي وجميع أصحابهم.

وهو قول إسحاق بن راهويه وجملة أصحاب الحديث.

وقد رواه أيضاً أشهب عن مالك والرواية عن مالك تختلف، فالأظهر عنه كراهة المسح للمقيم وقد روي عنه إجازة المسح للمقيم، وأنه لا يرى التوقيت لا للمقيم ولا للمسافر وأنهما مسحان أبداً ما لم يجنبا.

وتعلق مقدوه في ذلك بأخبار ساقطة لا يصح منها شيء، أرفعها من طريق خزيمة بن ثابت، رواه أبو عبد الله الجدلي صاحب راية الكافر المختار، ولا يعتمد على روايته، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة؛ لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ أباح المسح أكثر من ثلاث، ولكن في آخر الخبر من قول الراوي: ولو نادى السائل لزيدان.

وهذا ظنٌ وغيبٌ لا يحمل القطع به في أخبار الناس، فكيف في الدين إلا أنه صح من هذا اللفظ أن السائل لم يمتدأ فلم يذهب شيئاً، فصار هذا الخبر لو صح - حجة لنا عليهم، ومبطلا

من أوثق التابعين - هو الزائد على ما في هذا الخبر.

وآخر من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر: أن عمر بن الخطاب كان لا يجعل في المسح على الخفين وقتاً، وهذا منقطع؛ لأن عبيد الله بن عمر لم يدرك أحداً أدرك عمر، فكيف عمر.

وآخر من طريق كثير بن شظير عن الحسن: سافروا مع أصحاب رسول الله ﷺ فكانوا مسحون على خفافهم من غير وقت ولا عذر، وكثير ضعيف جداً.

وخبر رويانه من طريق عبد الرحمن بن مهدي حدثنا عبد الله بن المبارك عن سعيد بن يزيد عن يزيد بن أبي حبيب عن علي بن رباح عن عتبة بن عامر أن عمرو بن العاص وشريح بن حنيفة بعثاه يريدان إلى أبي بكر يراسم سان - فذكر الحديث وفيه: ثم أقبل على عتبة وقال: مدّ كم لم تنزع خفيك؟ قال من الجمعة إلى الجمعة، قال أصبت.

وقد حدث به عبد الرحمن مرة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة.

قال علي: هذا أقرب ما يمكن أن يغلط فيه من لا يعرف الحديث، وهذا خبر معلول؛ لأن يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من علي بن رباح ولا من أبي الخير، وإنما سمعه من عبد الله بن الحكم البلوي عن علي بن رباح. وعبد الله بن الحكم مجهول، هكذا:

رويانه من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث واليثب بن سعد كلاهما عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن الحكم أنه سمع علي بن رباح اللخمي يخبر أن عتبة بن عامر الجهني قال: قدمت على عمر بفتح الشام وعلي خفان لي جرموقان غليظان، فقال لي عمر: كم لك مذ لم تنزعهما؟ قلت لبستهما يوم الجمعة واليوم الجمعة، قال أصبت.

قال ابن وهب: وسمعت زيد بن الحباب يذكر عن عمر بن الخطاب أنه قال: لو لبست الخفين ورجلاي طاهرتان وأنا على وضوء - ما أبال أن لا أنزعهما حتى أبلغ العراق.

قال علي: فهكذا هو الحديث، فسقط جملة - ولله الحمد - وزيد بن الحباب لم يلق أحداً رأى عمر فكيف عمر.

وقد روي أيضاً هذا الخبر من طريق معاوية بن صالح عن عياض القرشي عن يزيد بن أبي حبيب أن عتبة وهذا أسقط وأخبث؛ لأن يزيد لم يدرك عتبة وفيه معاوية بن صالح وليس بالقوي، فبطل كل ما جاء في هذا الباب.

لقومهم، وميناً لتوقيت الثلاثة أيام في السفر واليوم والليلة في الحضر.

وآخر من طريق أنس، رواه أسد بن موسى عن حماد بن سلمة، وأسد منكر الحديث، ولم يرو هذا الخبر أحد من ثقات أصحاب حماد بن سلمة.

وآخر من طريق أنس منقطع، ليس فيه إلا «إذا توضأ أحدكم وليس خفيه فليصل فيهما وليمسح عليهما ما لم يخلعهما إلا من جنبه» ثم لو صح لكانت أحاديث التوقيت زائدة عليه، والزيادة لا يجل تركها.

وآخر من طريق أبي بن عمار، فيه يحيى بن إبيب الكوفي وآخر مجهولون. **وآخر فيه:** قال عمر بن إسحاق بن يسار - أخو محمد بن إسحاق: قرأت في كتاب لعطاء بن يسار مع عطاه بن يسار: «سألت ميمونة عن المسح على الخفين فقالت قلت: يا رسول الله أكل ساعة يمسح الإنسان على الخفين ولا يترعهما؟ قال: نعم».

قال علي: هذا لا حجة فيه لأن عطاه بن يسار لم يذكر لعمر بن إسحاق أنه هو السائل ميمونة، ولعل السائل غيره، ولا يجوز القطع في الذين بالشك، ثم لو صح لم تكن فيه حجة لهم، لأنه ليس فيه إلا إباحة المسح في كل ساعة.

وهكذا نقول: إذا أتى بشروط المسح من إتمام الوضوء ولباسهما على طهارة وإتمام الوقت الحدود وخلعهما للجنبات، وهذا كله ليس مذكوراً منه شيء في هذا الخبر، فبطل تعلّقهم به.

وذكروا آثاراً عن الصحابة رضي الله عنهم لا تصح.

منها أثر عن أسد بن موسى عن حماد بن سلمة عن محمد بن زياد بن زيد بن الصلت، سمعت عمر بن الخطاب يقول: إذا توضأ أحدكم وليس خفيه فليمسح عليهما وليصل فيهما ما لم يخلعهما إلا من جنبه.

وهذا مما انفرد به أسد بن موسى عن حماد، وأسد منكر الحديث لا يمتحج به، وقد أحالة، والصحيح من هذا الخبر هو:

ما رويانه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن محمد بن زياد قال سمعت زبيد بن الصلت سمعت عمر بن الخطاب يقول: إذا توضأ أحدكم وادخل خفيه في رجله وهما طاهرتان فليمسح عليهما إن شاء ولا يخلعهما إلا من جنبه.

وهذا ليس فيه ما لم يخلعهما كما روى أسد، والتأنيث عن عمر في التوقيت - برواية نبأه الجعفي وأبي عثمان النهدي، وهما

ومن فعل ذلك عامداً بعد قيام الحجة عليه فقد أتى كبيرة من الكبار، والطهارة لا يتقصها إلا الحدث، وهذا قد صحت طهارته ولم يحدث فهو طاهر، والطاهر يصلي ما لم يحدث أو ما لم يأت نصٌ جلّ في أن طهارته انتقضت وإن لم يحدث، وهذا الذي انتقضى وقت مسحه لم يحدث ولا جاء نصٌ في أن طهارته انتقضت لا عن بعض أعضائه ولا عن جميعها، فهو طاهر يصلي حتى يحدث، فيخلع خفيه حيثن وما على قدميه ويتوضأ ثم يستأنف المسح توقيتاً آخر.

وهكذا أبداً وبالله تعالى التوفيق.

وأما من قال إن الطهارة تنتقض عن قدميه خاصة، فنقول فاسد لا دليل عليه لا من سنن ولا من قرآن، ولا من خبر واه، ولا من إجماع، ولا من قول صاحب، ولا من قياس، ولا رأي سديد أصلاً، وما علم في الذين قط حدث بتقص الطهارة - بعد تمامها وبعد جواز الصلاة بها - عن بعض الأعضاء دون بعض، وبالله تعالى التوفيق.

وأما تقسيم أبي حنيفة فما روي قط عن أحد من الناس قبله، وبالله تعالى تائيد.

٢١٣- مسألة: ويبدأ بعد اليوم والليالي المقيّم وبعد الثلاثة أيام باليالها المسافر من حين يجوز له المسح إثر حدث، سواء مسح وتوضأ أو لم يمسح ولا توضأ، عامداً أو سهواً، فإن أحدث يومه بعد ما مضى أكثر هذين الأمدين أو أقلهما كان له أن يمسح باقي الأمدين فقط، ولو مسح قبل انقضاء أحد الأمدين بديقفة كان له أن يصلي به ما لم يحدث.

قال علي: قال أبو حنيفة والشافعي والثوري: يبتدئ بعد هذين الوقتين من حين يحدث.

وقال أحمد بن حنبل: يبدأ بعدهما من حين يمسح.

وروي عن الشعبي يمسح لحمس صلوات فقط إن كان مقيماً، ولا يمسح لأكثر، ويمسح لحمس عشرة صلاة فقط، إن كان مسافراً، ولا يمسح لأكثر وهو يقول إسحاق بن راهويه وسليمان بن داود الهاشمي وأبو ثور.

قال علي: فلما اختلفوا وجب أن ننظر في هذه الأقوال ونردّها إلى ما افترض الله عز وجل علينا أن نردّها عليه من القرآن وسنن رسول الله ﷺ فنعلمنا.

فظهرنا في قول من قال يبدأ بعد الوقتين من حين يحدث، فوجدناه ظاهر التساوي لأن أمر رسول الله ﷺ - الذي به تعلّقوا كلّهم وبه أخذوا أو وقفوا في أخذهم به - إنما جاءنا بالمسح مدة

ولا يصح خلاف التوقيت عن أحد من الصحابة إلا عن ابن عمر فقط، فإننا رويناه من طريق هشام بن حسان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يؤت في المسح على الخفين شيئاً.

قال أبو محمد: وهذا لا حجة فيه؛ لأن ابن عمر لم يكن عنده المسح ولا عرفه، بل أنكره حتى أعلمه به سعد بالكوفة، ثم أبوه بالمدينة في خلافه، فلم يكن في علم المسح كغيره، وعلى ذلك فقد روي عنه التوقيت.

ورويناه من طريق حماد بن زيد عن محمد بن عبيد الله العرزمي عن نافع عن ابن عمر قال: أين السائلون عن المسح على الخفين؟ للمسافر ثلاثاً وللمقيم يوماً وليلة.

ثم لو صحّ عن أبي بكر وعمر وعقبة رضي الله عنهم ما ذكرنا، وكان قد خالف ذلك عليّ وابن مسعود وغيرهما، لوجب عند التنازع الرّد إلى بيان رسول الله ﷺ وبيانه عليه السلام قد صحّ بالتوقيت، ولم يصح عنه شيء غيره أصلاً، فكيف ولم يصح قط عن عمر إلا التوقيت.

قال علي: فإذا انتقض الأمدان المذكوران، فإن أبا حنيفة والشافعي وبعض أصحابنا قالوا: يخلعهما ويغسل رجله ولا بد.

وقال أبو حنيفة: إذا قعد الإنسان مقدار التشهد في آخر صلاته ثم أحدث عمداً أو نسياناً يسول أو ريح أو غير ذلك أو تكلم عمداً أو نسياناً فقد غُت صلاته، وليس السلام من الصلاة فرضاً.

قال: فإن قعد مقدار التشهد في آخر صلاته وانقضى وقت المسح بعد ذلك فقد بطلت صلاته وبطلت طهارته ما لم يسلم، وفي هذا من التناقض والخطأ ما لا يحتاج معه إلا تكليف رد عليه، والحمد لله على السلامة.

وقد.

قال الشافعي مرة: يبتدئ الوضوء.

وقال إبراهيم النخعي والحسن البصري وابن أبي ليلى وداود: يصلي ما لم تنتقض طهارته يحدث بتقص الوضوء، وهذا هو القول الذي لا يجوز غيره، لأنه ليس في شيء من الأخبار أن الطهارة تنتقض عن أعضاء الوضوء ولا عن بعضها بانقضاء وقت المسح، وإنما نهى عليه السلام عن أن يمسح أحد أكثر من ثلاث للمسافر أو يوم وليلة للمقيم.

فمن قال غير هذا فقد أقحم في الخير ما ليس فيه، وقول رسول الله ﷺ ما لم يقل، فمن فعل ذلك وأهمأ فلا شيء عليه،

لم يأت بأحدهما، فإن مسح فله ذلك وقد أحسن، وإن لم يمسح فقد مضى الله، أو أخطأ إن فعل ذلك ناسياً ولا حرج عليه، وقد مضى من الأمد الذي وقت رسول الله ﷺ مدته، وبقي باقيها فقط.

وهكذا إن تمدد أو نسي حتى ينقضي اليوم واليلة المقيم والثلاثة الأيام لباليهن للمسافر، فقد مضى الوقت الذي وقته له الله تعالى على لسان نبيه ﷺ وليس له أن يمسح في غير الوقت الذي أمره الله تعالى بالمسح فيه.

فلو كان فرضه التيمم ولم يجد ماء فتيمم ثم لبس خفيه، فله أن يمسح إذا وجد الماء، لأن التيمم طهارة تامة.

قال الله تعالى وقد ذكر التيمم: «وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ» ومن جازت له الصلاة بالتيمم فهو طاهر بلا شك، وإذا كان طاهراً كله فقدماء طاهران بلا شك، فقد أدخل خفيه القدمين وهما طاهرتان، فجازت له المسح عليهما الأمد المذكور للمسافر، فإن لم يجد الماء إلا بعد تمام الثلاث أيامها - من حين أحدث بعد لباس خفيه على طهارة التيمم - لم يجز له المسح، لأن الأمد قد تم، وقد كان ممكناً له أن يمسح بزول مطر أو وجود من معه ماء وكذلك لو لم يجد الماء إلا بعد مضى بعض الأمد المذكور، فليس له أن يمسح إلا باقي الأمد فقط.

قال علي: فإذا تم حديثه فحينئذ جاز له الوضوء والمسح ولا يبالي بالاستنجاء لأن الاستنجاء بعد الوضوء جائز، وليس فرضه أن يكون قبل الوضوء ولا بد، لأنه لم يأت بذلك أمر في قرآن ولا سنة، وإنما هي عين أمرنا بإزالتها بصفى ما للصلاة فقط، فمتى أزيلت قبل الصلاة وبعد الوضوء أو قبل الوضوء، فقد أدى ما عليها ما عليه وليس بقاء البول في ظاهر الحشر وبقاء التجو في ظاهر المخرج حدثاً، إنما أحدث خروجهما من المخرجين فقط، فإذا ظهرا فلتما خيشان في الجلب تحب إزالتها للصلاة فقط، فمن حينئذ بعد، سواء كان وقت صلاة أو لم يكن، لأن التطهر للصلاة قبل دخول وقتها جائز، وقد يصلي بذلك الوضوء في ذلك الوقت صلاة فائتة، أو ركعتي دخول المسجل، فإن كان مقيماً فإلى مثل ذلك الوقت من الغد إن كان ذلك نهراً، وإلى مثله من الليلة القابلة إن كان ذلك ليلاً، فإن انقضى له الأمد المذكور وقد مسح أحد خفيه ولم يمسح شيئاً من الآخر بطل المسح، ولزمه خلعهما وغسلهما، لأنه لم يتم له مسحه إلا في وقت قد حرم عليه فيه المسح، وإن كان مسافراً فإلى مثل ذلك الوقت من اليوم الرابع إن كان حديثه نهراً أو إلى مثل ذلك الوقت من الليلة الرابعة إن كان ذلك ليلاً، وبالله تعالى التوفيق.

أحد الأملين المذكورين، وهم يقرؤون بهذا، ومن الحال الباطل أن يجوز له المسح في الوضوء في حال الحدث، هذا ما لا يقولون به هم ولا غيرهم.

ووجدنا بعض الأحداث قد تطول جداً الساعة والساعتين والأكثر كالفانط.

ومنها ما يدوم أقل كالبول، فسقط هذا القول بيقين لا شك فيه وهو أيضاً مخالف لنص الخبر، ولا حجة لهم فيه أصلاً.

ثم نظرنا في قول من حد ذلك بالصلوات الخمس أو الخمس عشرة، فوجدناهم لا حجة لهم فيه إلا مراعاة عدد الصلوات في اليوم واليلة وفي الثلاثة الأيام لباليهن وهذا لا معنى له، لأنه إذا مسح المرء بعد الزوال في آخر وقت الظهر فإنه يمسح إلى صلاة الصبح ثم لا يكون له أن يصلي الضحى بالمسح، ولا صلاة بعدها إلى الظهر.

وكذلك من مسح لصلاة الصبح في آخر وقتها فإنه يمسح إلى أن يصلي العتمة، ثم لا يكون له أن يوتر ولا أن يتجهّد ولا أن يركع ركعتي الفجر مسح، وهذا خلاف لحكم رسول الله ﷺ لأنه عليه السلام فسح للمقيم في مسح يوم وليلة، وهم منعه من المسح إلا يوماً وبعض ليلة، أو ليلة وأقل من نصف يوم، وهذا خطأ بين.

وأيضاً فإنه يلزمهم أن من عليه خمس صلوات نام عنهن ثم استيقظ - وكان قد نوضاً وليس خفيه على طهارة ثم نام - أنه مسح عليهما، فإذا اتهم لم يجز أن يمسح بعدن باقي يومه وليلته، وهذا خلاف الخبر، فسقط هذا القول بخالفته للخبر وتعميره من أن يكون لصحته برهان.

ثم نظرنا في قول أحد فوجدناه يلزمه إن كان إنسان فاسق قد نوضاً وليس خفيه على طهارة ثم بقي شهراً لا يصلي عاماً ثم تاب: أن له أن يمسح من حين توبته يوماً وليلة أو ثلاثاً إن كان مسافراً وكذلك إن مسح يوماً ثم تمدد ترك الصلاة أياماً فإن له أن يمسح ليلة.

وهكذا في المسافر، فعلى هذا يتمادي ماسحاً عاماً وأكثر، وهذا خلاف نص الخبر، فسقط أيضاً هذا القول ولم يبق إلا قولنا.

فنظرنا فيه فوجدناه موافقاً لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وموافقاً لنص الخبر الوارد في ذلك، ولم يبق غيره فوجب القول به؛ لأن رسول الله ﷺ أمره بأن يمسح يوماً وليلة، فله أن يمسح إن شاء، وأن يخلع ما على رجليه، لا بد له من أحدهما، ولا يجزيه غيرهما، وهو عاصي لله عز وجل، فاسق إن

٢١٤- مسألة: والرجال والنساء في كل ما ذكرنا سواء، وسفر الطاعة والمعصية في كل ذلك سواء وكذلك ما ليس طاعة ولا معصية، وقليل السفر وكثيره سواء.

برهان ذلك عموم أمر رسول الله ﷺ وحكمه، ولو أراد عليه السلام تخصيص سفر من سفر، ومعصية من طاعة، لما عجز عن ذلك، وواهب الرزق والصحة وعلو اليد للعاصي والمرجو للمغفرة له يصدق عليه من فسح الدين بما شاء، وقولنا هو قول أبي حنيفة.

ولا معنى لتفريق من فرق في ذلك بين سفر الطاعة وسفر المعصية - لا من طريق الخبر ولا من طريق النظر.

أما الخبر فإله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ فلو كان هناء فرق لما أمهله رسول الله ﷺ، ولا كلنا علم ما لم يخبرنا به، ولا الزمان العمل بما لم يعرفنا به، هذا أمر قد آمنه ولله الحمد.

وأما من طريق النظر فإن المقيم قد تكون إقامة إقامة معصية وظلم للمسلمين وعدواناً على الإسلام أشد من سفر المعصية، وقد يطبع المسافر في المعصية في بعض أعماله، وأولها الوضوء الذي يكون فيه المسح المذكور الذي منعه منه، فمتعوه من المسح الذي هو طاعة، وأمره بالفصل الذي هو طاعة أيضاً، وهذا فساد من القول جدّاً، وأطلقوا المسح للمقيم العاصي في إقامته.

فإن قالوا المسح رخصة ورحمة.

قلنا ما حجر على الله الترخيص للعاصي في بعض أعمال طاعته، ولا رحمة الله تعالى له إلا جاهل بالله تعالى، قائل بما لا علم له به، وكل سفر تقصر فيه الصلاة فيمسح فيه مسح سفر، وما لا قصر فيه فهو حضر وإقامة، لا يمسخ فيه إلا مسح للمقيم، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٥- مسألة: ومن توضع فليس أحد خفيه بعد أن غسل تلك الرجل ثم إنه غسل الأخرى بعد لبسه الخف على المغسولة، ثم ليس الخف الآخر ثم أحدث فامسح له جائز كما لو ابتدأ لباسهما بعد غسل كلتي رجله، وبه يقول أبو حنيفة وداود وأصحابهما.

وهو قول يحيى بن آدم وأبي ثور والمزني.

وقال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل: لا يمسخ لكن إن خلع أي لبس أولاً ثم أعادها من حينه فإن له المسح.

قال علي: كلا القولين عمدة أهله على قول رسول الله ﷺ «ذَعَبُهَا فَإِنِّي أَخَذْتُهَا طَاهِرَتَيْنِ»، فوجب النظر في أي القولين هو أسعد بهذا القول، فوجدنا من طهر إحدى رجله ثم لبسها الخف فلم يلبس الخفين وإنما ليس الواحد ولا أدخل القدمين الخفين، إنما أدخل القدم الواحدة، فلما طهر الثانية ثم لبسها الخف الثاني صار حيثين مستحقاً لأن يخبر عنه أنه أدخلهما طاهرتين ولم يستحق هذا الوصف قبل ذلك، فصح أن له أن يمسخ، ولو أراد رسول الله ﷺ ما ذهب إليه مالك والشافعي لما قال هذا اللفظ، وإنما كان يقول: دعهما فإنني ابتدأت إدخالهما في الخفين بعد تمام طاهرتهما جميعاً، فإذا لم يقل عليه السلام هذا القول فكل من صدق الخبر عنه بأنه أدخل قدميه جميعاً في الخفين وهما طاهرتان فاجتزأ أن لا يمسخ إذا أحدث بعد الإدخال، وما علمنا خلق خف وإعادته في الوقت يحدث طهارة لم تكن، ولا حكماً في الشرع لم تكن، فالوجوب له مدح بلا برهان. وبالله تعالى التوفيق.

٢١٦- مسألة: فإن كان في الخفين أو فيما ليس على الرجلين خرق صغير أو كبير، طولا أو عرضاً، فظهر منه شيء من القدم، أقل القدم أو أكثرها أو كلاهما فكل ذلك سواء، والمسح على كل ذلك جائز، ما دام يتعلق بالرجلين منها شيء. وهو قول سفیان الثوري وداود وأبي ثور وإسحاق بن راهويه ويحيى بن هارون.

قال أبو حنيفة: إن كان في كل واحد من الخفين خرق عرضاً يبرئ من كل خرق أصبعان فأقل أو مقدار أصبعين فأقل: جاز المسح عليهما، فإن ظهر من أحدهما دون الآخر ثلاثة أصابع أو مقدارها فأكثر لم يميز المسح عليهما قال: فإن كان الخرق طويلاً فما لو فتح ظهر منه أكثر من ثلاثة أصابع جاز المسح.

وقال مالك: إن كان الخرق يسيراً لا يظهر منه القدم جاز المسح، وإن كان كبيراً فاحشاً لم يميز المسح عليهما، فيهما كان أو في أحدهما.

وقال الحسن بن حي والشافعي وأحمد: إن ظهر من القدم شيء من الخرق لم يميز المسح عليهما، فإن لم يظهر من الخرق شيء من القدم جاز المسح عليهما.

قال الحسن بن حي: فإن كان من تحت الخرق قل أو كثير جوب يستبرئ القدم جاز المسح.

وقال الأوزاعي: إن اكتشف من الخرق في الخف شيء من القدم مسح على الخفين وغسل ما اكتشف من القدم أو

وهكذا روينا عن سفيان الثوري أنه قال: مسح ما دام يسمى خفاً، وهل كانت خفاف المهاجرين والأنصار إلا مشقة غرة عزمة؟

وأما قول الأوزاعي فنذكره إن شاء الله في المسألة التالية هذه وبالله التوفيق.

٢١٧- مسألة: فإن كان الحفان مقطوعين تحت الكعنين فالمسح جائز عليهما.

وهو قول الأوزاعي، روي عنه أنه قال: مسح الحرم على الحفان المقطوعين تحت الكعنين، وقال غيره لا مسح عليها إلا أن يكونا فوق الكعنين.

قال علي: قد صرح عن رسول الله ﷺ الأمر بالمسح على الحفان، وأنه مسح على الجوربين، ولو كان ههنا حدٌ عُدو لما أهمله عليه السلام ولا أغفله فوجب أن كل ما يقع عليه اسم خف أو جورب أو ليس على الرجلين فمسح عليه جائز.

وقد ذكرنا بطلان قول من قال: إن المسح لا يجوز إلا على ما يستر جميع الرجلين والكعنين. وبذلك التكيل يطيل هذا القول الذي لم في هذه المسألة، لا سيما قول أبي حنيفة المجيز المسح على الحفان اللذين يظهر منهما مقدار أصبعين من كل خف، فإنه يلزمه إن ظهر من الكعنين من كل قدم فرق الخف مقدار أصبعين فمسح جائز وإلا فلا.

وكذلك يلزم المالكيين أن يقولوا: إن كان الظاهر من الكعنين فوق الخف يسيراً جاز المسح، وإن كان فاحشاً لم يجز، وما ندري علام بنوا هذين القولين فإنهما لا نص ولا قياس ولا اتباع. وبالله التوفيق.

قال علي: وأما قول الأوزاعي في الجمع بين الغسل والمسح في رجل واحدٍ فقول لا دليل على صحته، لا من نص ولا من إجماع ولا قياس ولا قول صاحب، وحكم الرجلين لللبوس عليهما شيء المسح فقط بالسنة الثابتة، فلا معنى لزيادة الغسل على ذلك.

٢١٨- مسألة: ومن لبس خفيه أو جوربيه أو غير ذلك على طهاره ثم خلع أحدهما دون الآخر، فإن فرضه أن يخلع الآخر إن كان قد أحدث ولا بد، وبغسل قدميه.

وقد روى المعافي بن عمران وعمر بن يوسف الفريابي عن سفيان الثوري أنه يغسل الرجل المكشوفة ويمسح على الأخرى المستورة.

القديمين وصلّى، فإن لم يغسل ما ظهر أعاد الصلاة.

قال علي: فلما اختلفوا وجب أن ننظر ما احتجّت به كل طائفة لقولها، فوجدنا قول مالك لا معنى له، لأنه منع من المسح في حال ما وإباحه في حال أخرى، ولم يبين لقلّديه ولا لمريدي معرفة قوله ولا لمن استفتاه، ما هي الحال التي يحل فيها المسح، ولا ما الحال الذي يحرم فيها المسح فهذا إنشأ للمستفتي فيما لا يعرف.

وأيضاً فإنه قول لا دليل على صحته، ودعوى لا برهان عليها، فسقط هذا القول.

ثم نظرنا في قول أبي حنيفة فكان تحكماً بلا دليل، وفرقاً بلا برهان، لا يعجز عن مثله أحد، ولا يحل القول في الذين يمثل هذا.

وأيضاً فالأصابع تختلف في الكبر والصغر فتفاوتاً شديداً، فليت شعري أي الأصابع أراد وما نعلم أحداً سبق له هذا القول مع فساده، فسقط أيضاً هذا القول بيقين.

ثم نظرنا في قول الحسن بن حيٍ والشافعي وأحمد فوجدنا حججهم أن فرض الرجلين الغسل إن كانتا مكشوفتين أو المسح إن كانتا مستورتين، فإذا انكشف شيء منهما وإن قل فقد انكشف شيء فرضه الغسل، قالوا: ولا يجتمع غسل ومسح في رجل واحدٍ، ما نعلم هم حجة غير هذا.

قال علي: كل ما قالوه صحيح، إلا قولهم إذا انكشف من القدم شيء فقد انكشف شيء فرضه الغسل، فإنه قول غير صحيح، ولا يوافقون عليه، إذ لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع، لكن الحق في ذلك ما جاءت به السنة المبيّنة للقرآن من أن حكم القدمين اللتين ليس عليهما شيء ملبوس مسح عليه أن يغسل، وحكمهما إذا كان عليهما شيء ملبوس أن يمسح على ذلك الشيء، بهذا جاءت السنة ﴿وَمَا كَانَ رِثْكَ نَيْبًا﴾.

وقد علم رسول الله ﷺ - إذ أمر بالمسح على الحفان وما يلبس في الرجلين ومسح على الجوربين - أن من الخفاف والجوارب وغير ذلك مما يلبس على الرجلين المخرق خرقاً فاحشاً أو غير فاحش، وغير المخرق، والأحمر والأسود والأبيض، والجديد والبال، فما خص عليه السلام بعض ذلك دون بعض، ولو كان حكم ذلك في الذين يختلف لما أغفله الله تعالى أن يوحى به، ولا أهمله رسول الله ﷺ المقرض عليه البيان، حاشا له من ذلك فصيح أن حكم ذلك المسح على كل حال، والمسح لا يقتضي الاستيعاب في اللغة التي بها خوطبنا.

وروى الفضل بن دكين عنه، أنه يتزع ما على الرجل الأخرى ويغسلهما.

وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي.

قال علي: فظننا في ذلك فوجدنا نص حكمه عليه السلام أنه مسح عليهما لأنه أدخلهما طاهرتين. وأمر عليه السلام بغسل القدمين المكتوفين فكان هذا النصان لا يحل الخروج عنهما.

ووجدنا من غسل رجلا ومسح على الأخرى قد عمل عملا لم يأت به قرآن ولا سنة ولا دليل من لفظيها. ولا يجوز في الدين إلا ما وجد في كلام الله تعالى أو كلام نبيه عليه السلام. فوجب أن لا يميز غسل رجل ومسح على الأخرى. وأنه لا بد من غسلهما أو المسح عليهما. سواء في ذلك في الابتداء أو بعد المسح عليهما.

وقد حدثنا يونس بن عبد الله بن مغيث قال: حدثنا أبو عيسى بن أبي عيسى حدثنا أحمد بن خالد حدثنا ابن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن إدريس - هو الأودي - عن حماد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد - هو المقبري - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ليس أحدكم فليبدأ باليمنى وإذا خلعه فليبدأ باليسرى، ولا يمشي في نعل واحد ولا خف واحد، وليخلعهما جميعاً أو ليتمش فيهما جميعاً».

فوجب عليه السلام خلعهما ولا بد أو تركهما جميعاً، فإن خلع.

إحدهما دون الأخرى فقد عصى الله في إيقائه الذي أبى، وإذا كان بإيقائه عاصياً فلا يحل له المسح على خف فرضه نزع، فإن كان ذلك لعل برجله لم يلزمه في تلك الرجل شيء أصلاً، لا مسح ولا غسل، لأن فرضه قد سقط.

ووجدنا بعض الموافقين لنا قد احتج في هذا بأنه لما لم يميز عند أحد ابتداء الوضوء بغسل رجل ومسح على خف على أخرى لم يميز ذلك بعد نزاع أحد الحنفين.

قال أبو حمزة: وهذا كلام فاسد؛ لأن ابتداء الوضوء يرد على رجلين غير طاهرتين، وليس كذلك الأمر بعد صحة المسح عليهما بعد إدخالهما طاهرتين. فين الأمرين أعظم فرق. وبالله تعالى التوفيق.

٢١٩- مسألة: ومن مسح كما ذكرنا على ما في رجله ثم خلعهما لم يضره ذلك شيئاً، ولا يلزمه إعادة وضوء ولا

غسل رجله، بل هو طاهر كما كان ويصلي كذلك.

وكذلك لو مسح على عمامة أو خمار ثم نزعهما فليس عليه إعادة وضوء ولا مسح رأسه بل هو طاهر كما كان ويصلي كذلك.

وكذلك لو مسح على خف على خف ثم نزع الأعلى فلا يضره ذلك شيئاً، ويصلي كما هو دون أن يعيد مسحاً.

وكذلك من توضأ أو اغتسل ثم حلق شعره أو تقصص أو قلّم أظفاره، فهو في كل ذلك على وضوئه وطهارته ويصلي كما هو دون أن يمسح مواضع القص.

وهذا قول طائفة من السلف:

كما روينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن هشام بن حسان.

وروي عن سفيان الثوري عن الفضيل بن عمرو عن إبراهيم النخعي: أنه كان يحدث ثم مسح على جرموقين له من لبود ثم يتزعمهما، فإذا قام إلى الصلاة لبسهما وصلى.

وأما أبو حنيفة فإنه قال: من توضأ ثم مسح على خفيه ثم أخرج قدمه الواحدة من موضعها إلى موضع الساق، أو أخرج كليهما كذلك فقد بطل مسحه، ويلزمه أن يخرج قدميه جميعاً ويغسلهما.

وكذلك عنده لو أخرجهما بالكل.

قال أبو يوسف: وكذلك إذا أخرج أكثر من نصف القدم إلى موضع الساق.

قال فلو لبس جرموقين على خفين ثم مسح عليهما ثم خلع أحد الجرموقين فعليه أن يمسح على الخف الذي كان تحت الجرموق ويمسح أيضاً على الجرموق الثاني ولا بد، لأن بعض المسح إذا انتفض انتفض كله.

قال: فلو توضأ ثم جز شعره وقص شاربه وأظفاره فهو على طهارته، وليس عليه أن يمس الماء شيئاً من ذلك.

وأما مالك فإنه قال: من مسح على خفيه ثم خلع أحدهما فإنه يلزمه أن يخلع الثاني ويغسل رجله.

وكذلك لو خلعهما جميعاً.

وكذلك من أخرج إحدى رجله أو كليهما من موضع القدم إلى موضع الساق فإنه يخلعهما جميعاً ولا بد ويغسل قدميه فإن لم يغسل قدميه في فوره ذلك لزمه ابتداء الوضوء، فلو توضأ وجز بعد ذلك شعره أو قص أظفاره فليس عليه أن يمس شيئاً من

ذلك الماء، قال فلز أخرج عقيبه أو إحداهما من موضع القدم إلى موضع الساق إلا أن سائر قدميه في موضع القدم فليس عليه أن يخرج رجليه لذلك وهو على طهارته.

وقال الشافعي: من خلع أحد خفيه لزمه خلع الثاني وغسل قدميه، فإن خلعهما جميعاً فذلك، فلز أخرج رجليه كليهما عن موضعهما ولم يخرجهما ولا شيئاً منهما عن موضع ساق الخف فهو على طهارته، ولا شيء عليه حتى يخرج شيئاً مما يجب غسله عن جميع الخف، فيلزمه أن يخلعهما حيثن وغسلهما، فإن توضأ ثم جز شعره أو قص أظفاره فهو على طهارته، وليس عليه أن يمس الماء شيئاً من ذلك.

وقال الأوزاعي: إن خلع خفيه أو جز شعره أو قص أظفاره لزمه أن يبتدئ الوضوء في خلع الخفين وأن يمسح على رأسه ويمس الماء موضع القطع من أظفاره في الجز والقص.

وهو قول عطاء.

وكذلك.

قال الأوزاعي: فيمن مسح على عمامته ثم نزعها فإنه يمسح رأسه بالماء.

قال علي: أما قول أبي يوسف في مراعاة إخراج أكثر من نصف القدم عن موضعهما فيلزمه الغسل في رجليه معاً أو إخراج نصفها فاقول فلا يلزمه غسل رجليه، فتحكم في الدين ظاهر وشرع لم ياذن به الله تعالى، ولا أوجبه قرآن ولا سنة، ولا قياس ولا قول صاحب ولا رأي مطرد، لأنهم يرون مرة الكثير أكثر من التصب، ومرة الثلث، ومرة الربع، ومرة شبراً في شبر، ومرة أكثر من قدر الدرهم، وكل هذا تخليط.

وأما فرق مالك بين إخراج العقب إلى موضع الساق فلا يتنقض المسح، وبين إخراج القدم كلها إلى موضع الساق فيتنقض المسح، فتحكم أيضاً لا يجوز القول به ولا يوجبه قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأي مطرد؛ لأنه يرى أن بقاء العقب في الوضوء لا يبطره، إن فاعل ذلك لا وضوء له، فإن كان المسح قد انتقض عن الرجل بخروجه عن موضع القدم، فلا بد من انتفاض المسح عن العقب بخروجه عن موضعهما إلى موضع الساق، لا يجوز غير ذلك، وإن كان المسح لا يتنقض عن العقب بخروجه إلى موضع الساق، فإنه لا يتنقض أيضاً بخروج القدم إلى موضع الساق.

كما قال الشافعي.

وأما ترفيقهم جميعهم بين المسح على الخفين ثم يخلعان

قال علي: وما وجدنا لهم في ذلك متعلقاً أصلاً إلا أن بعضهم قال: وجدنا مسح الرأس وغسل القدمين في الوضوء إنما قصد به الرأس لا الشعر، وإنما قصد به الأصابع لا الأظفار، فلما جز الشعر وقطعت الأظفار بقي الوضوء محسب، وأما المسح فإنما قصد به الخفان لا الرجلان، فلما نزعاً بقيت الرجلان لم توضأ، فهو يصلي برجليه لا مغسولتين ولا ممسوح عليهما فهو ناقص الوضوء.

قال أبو حمزة: وهذا لا شيء لأنه باطل وتحكم بالباطل، فلز عكس عليه قوله فقيل له: بل المسح على الرأس وغسل الأظفار إنما قصد به الشعر والأظفار فقط، بدليل أنه لو كان على الشعر حناء وعلى الأظفار كذلك لم يجز الوضوء، وأما الخفان فالقصد بالمسح القدمان لا الخفان، لأن الخفين لولا القدمان لم يجز المسح عليهما فصح أن حكم القدمين الغسل، إن كانتا مكشوفتين، والمسح إن كانتا في خفين لما كان بين القولين فرق.

ثم يقال لهم: هيكم أن الأمر كما قلتم في أن المقصود بالمسح الخفان، وبالمسح في الوضوء الرأس، وغسل اليدين للأصابع لا للأظفار. فكان ماذا؟ أو من أين وجب من هذا أن يعاد المسح بخلع الخفين ولا يعاد بخلع الشعر؟

قال علي: فظهر فساد هذا القول.

وأما قولهم: إنه يصلي بقدميه لا مغسولتين ولا ممسوح عليهما - فباطل، بل ما يصلي - إلا على قدمين ممسوح على خفين عليهما.

قال علي: فبطل هذا القول كما بينا.

وكذلك قولهم: يغسل رجليه فقط، فهو باطل متيقن، لأنه قد كان بإقرارهم قد تم وضوءه وجازت له الصلاة به ثم أمرتوه بغسل رجليه فقط، ولا يخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما:

إما أن يكون الوضوء الذي قد كان تم قد بطل أو يكون لم يبطل، فإن كان لم يبطل فهذا قولنا وإن كان قد بطل فعليه أن يبتدئ الوضوء، وإلا فمن الحال الباطل الذي لا يتحلى أن يكون وضوء قد تم ثم ينقض بعضه ولا ينقض بعضه، هذا أمر لا يوجه

الثالث وليته فقط، ثم لا يحلّ له المسح، فإن كان قد أتى في السفر مسح ثلاثة أيام بلياليها خلعت ولا بدّ، ولا يحلّ له المسح حتى يغسل رجله.

برهان ذلك ما قد ذكرناه من أن رسول الله ﷺ لم يمسح المسح إلا ثلاثة أيام للمسافر بلياليها ويوماً وليلة للمقيم، فصحّ بقينا أنه لم يمسح لأحد أن يمسح أكثر من ثلاثة أيام بلياليها، لا مقيماً ولا مسافراً، وإنما نهى عن ابتداء المسح - لا عن الصلاة بالمسح المتقدم - فوجب ما قلنا، فلو مسح في الحضر يوماً وليلة ثم سافر ثم رجع قبل أن يتم يوماً وليلة في السفر أو بعد أن اتفهما لم يحلّ له المسح أصلاً، لأنه لو مسح لكان قد مسح وهو في الحضر أكثر من يوم وليلة، وهذا لا يحلّ البتّة.

وقال أبو حنيفة وسفيان: من مسح وهو مقيم فإن كان لم يتم يوماً وليلة حتى سافر مسح حتى يتم ثلاثة أيام بلياليها من حين أحدث وهو مقيم، فإن كان قد أتى يوماً وليلة في حضره ثم سافر لم يحلّ له المسح، ولا بدّ له من غسل رجله.

قال: فإن سافر فمسح يوماً وليلة فأكثّر ثم قدم أو أقام لم يحلّ له المسح حتى يغسل رجله فلو مسح في سفره أقلّ من يوم وليلة ثم قدم أو أقام كان له أن يمسح تمام ذلك اليوم والليّلة فقط، وليس له أن يستأنف مسح يوم وليلة.

وقال الشافعي: من مسح في الحضر ثم سافر، فإن كان قد أتى اليوم والليّلة خلعت ولا بدّ، وإن كان لم يتم يوماً وليلة مسح باقي ذلك اليوم فقط ثم يخلع.

وكذلك لو مسح في السفر ثم قدم سواء سواء، إن كان مسح في سفره يوماً وليلة وقدم أو أقام فإنه يخلع ولا بدّ، وإن كان مسح أقلّ من يوم وليلة في سفره ثم بقي ذلك اليوم والليّلة بالمسح فقط.

واختلف أصحابنا فقال بعضهم كما قلنا.

وقال بعضهم: إذا مسح في سفره أقلّ من ثلاثة أيام بلياليها، أو ثلاثة أيام بلياليها لا أكثر وقدم استأنف مسح يوم وليلة فإن لم يزد على ذلك حتى سافر استأنف ثلاثة أيام بلياليها، واحتجّ هؤلاء بظاهر لفظ الخبر في ذلك.

قال عليّ: وظاهر لفظه يوجب صحة قولنا، لأن الناس قسمان: مقيم ومسافر، ولم يمسح عليه السلام للمسافر إلا ثلاثاً، ولا أباح للمقيم إلا بعض الثلاث فلم يمسح لأحد - لا مقيم ولا مسافر - أكثر من ثلاث، ومن خرج إلى سفر قصر في مثله الصلاة مسح مسح مسافراً ثلاثاً بلياليها، ومن خرج دون ذلك

نصّ ولا قياس ولا رأي يصح. فبطلت هذه الأقوال كلّها ولم يبق إلا قولنا أو قول الأوزاعي.

ف نظرنا في ذلك فوجدنا البرهان قد صحّ بنص السنّة والقرآن على أن من توضأ ومسح على عمامته وخفيه فإنه قد تم وضوءه وارتفع حدثه وجازت له الصلاة.

وأجمع هؤلاء المخالفون لنا على ذلك فيمن مسح رأسه وخفيه ثم أتى لما خلعت خفيه وعمامته وحلق رأسه أو قصص وقطع أظفاره: قال قوم: قد انتقض وضوءه، وقال آخرون لم ينتقض وضوءه.

ف نظرنا في ذلك فوجدنا الحلق وقص الشعر وقص الأظفار وخلع الحفّين والعمامة ليس شيء منه حدثاً، والطهارة لا ينتقضها إلا الأحداث، أو نصّ وارداً بانتقاضها وأنه لم يكن حدث ولا نصّ مهيناً على انتقاض طهارته ولا على انتقاض بعضها فبطل هذا القول، وصحّ القول بأنّه على طهارته، وأنه يصلي ما لم يحدث، ولا يلزمه مسح رأسه ولا أظفاره ولا غسل رجله ولا إعادة وضوئه، وكان من أوجب الوضوء من ذلك كمن أوجب من المشي أو من الكلام أو من خلع قميصه ولا فرق. وبالله التوفيق.

٢٢٠- مسألة: ومن تعدّد لباس الحفّين على طهارة

لمسح عليهما أو خضب رجله أو حمل عليهما دواءً ثم لبسهما لمسح على ذلك. أو خضب رأسه أو حمل عليه دواءً ثم لبس العمامة أو الحزام لمسح على ذلك، فقد أحسن. وذلك لأنه قد جاء النصّ بإباحة المسح على كلّ ذلك مطلقاً، ولم يحظر عليه شيئاً من هذا كلّ نص: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

وبلغنا عن بعض المتقدمين أنه قال: من توضأ ثم لبس خفيه لبست فيها لمسح عليهما فلا يجوز له المسح وهذا خطأ لأنه دعوى بلا برهان وتخصيص للسنّة بلا دليل وكلّ قول لم يصححه النصّ فهو باطل. وبالله تعالى التوفيق.

٢٢١- مسألة: ومن مسح في الحضر ثم سافر - قبل

انتضاء اليوم والليّلة أو بعد انتضاءهما - مسح أيضاً حتى يتم لسمحه في كلّ ما مسح في حضره وسفره معاً ثلاثة أيام بلياليها.

ثم لا يحلّ له المسح، فإن مسح في سفر ثم أقام أو دخل موضعه ابتداء مسح يوم وليلة إن كان قد مسح في السفر يومين وليتين فأقلّ، ثم لا يحلّ له المسح، فإن كان مسح في سفره أقلّ من ثلاثة أيام بلياليها وأكثر من يومين وليتين مسح باقي اليوم

مسح مسح مقيم؛ لأن حكم هذا البرزخ حكم الحضر وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٢- مسألة: والمسح على الحفّين وما ليس على الرّجلين إمّا هو على ظاهرهما فقط، ولا يصح معنى لمسح باطنهما الأسفل تحت القدم، ولا لاستيعاب ظاهرهما، وما مسح من ظاهرهما بأصبع أو أكثر أجزاء.

برهان ذلك:

ما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق بن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا محمد بن العلاء حدثنا حفص بن غياث حدثنا الأعمش عن أبي إسحاق عن عبد خير عن عليّ قال: لَوْ كَانَ الدُّنْيَا بِالرَّأْيِ لَكَانَ اسْفَلُ الْحَفِّ أَوْلَى بِالسَّحِّ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ الْحَفِّينِ.

وه يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري وداود.

وهو قول عليّ بن أبي طالب كما ذكرنا قيس بن سعد: كما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان الثوري حدثنا أبو إسحاق هو السبيعي عن يزيد بن أبي العلاء قال: رأيت قيس بن سعد بال ثم أتى رحله فوضأ ومسح على خفيه على أعلاهما حتى رأيت أثر أصابعه على خفيه.

ورويانا عن معمر بن أيوب السخيتاني قال: رأيت الحسن بال ثم توضأ ثم مسح على خفيه على ظاهرهما مسحة واحدة، فرأيت أثر أصابعه على الحفّين.

ورويانا عن ابن جريج قلت لعطاء: أمسح على بطون الحفّين؟ قال: نعم إلا بظهورهما.

قال عليّ: والمسح لا يقتضي الاستيعاب، فما وقع عليه اسم مسح فقد أدى فرضه.

إلا أن أبا حنيفة قال: لا يجزئ المسح على الحفّين إلا بثلاثة أصابع لا بأقل.

وقال سفيان وزفر والشافعي وداود: إن مسح بأصبع واحدة أجزاء.

قال زفر: إذا مسح على أكثر الحفّين.

قال أبو محمد: تحديق الثلاث أصابع وأكثر الحفّين كلام فاسد وشرع في الدين بآلة لا يأنس به الله تعالى.

واحتج بعضهم بأنهم قد اتفقوا على أنه إن مسح بثلاث أصابع أجزاء، وإن مسح بأقل فقد اختلفوا.

قال عليّ: وهذا يهدم عليهم أكثر مذاهبتهم، ويقال لهم مثل هذا في فور الوضوء وفي الاستنشاق والاستنار وفي الوضوء بالنبيذ وغير ذلك، فكيف ولا تحل مراعاة إجماع إذا وجد النص يشهد لقول بعض العلماء، وقد جاء النص بالمسح دون تحديق ثلاثة أصابع أو أقل: ﴿وَمَا كَانَ رِثْكَ نَسِيًّا﴾ بل هذا الذي قالوا هو إيجاب الفرائض بالدعوى المختلف فيها بلا نص، وهذا الباطل المجمع على أنه باطل.

ويعارضون بأن يقال لهم: قد صح إجماعهم على وجوب المسح بأصبع واحدة واختلفوا في وجوب المسح بما زاد، فلا يجب ما اختلف فيه، وإمّا الواجب ما اتفق عليه، وهذا أصح في الاستدلال إذا لم يوجد لفظ مروي.

وقال الشافعي: يستحب مسح ظاهر الحفّين وباطنهما، فإن اقتصر على ظاهرهما دون الباطن أجزاء، وإن اقتصر على الباطن دون الظاهر لم يجز.

قال عليّ: وهذا لا معنى له، لأنه إذا كان مسح الأسفل ليس فرضاً ولا جأء دأب إليه: فلا معنى له.

وقال مالك: يمسح ظاهرهما وباطنهما، قال ابن القاسم صاحبه: إن مسح الظاهر دون الباطن أعاد في الوقت، وإن مسح الباطن دون الظاهر أعاد أبداً.

وقد روينا بسح ظاهر الحفّين وباطنهما عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر وعن معمر عن الزهري.

قال عليّ: الإعادة في الوقت على أصول هؤلاء القوم لا معنى لها، لأنه إن كان أدى فرض طهارته وصلاته فلا معنى للإعادة، وإن كان لم يؤقعهما فيلزمه عندهم أن يصلّي أبداً.

واحتج من رأي مسح باطن الحفّين مع ظاهرهما بحديث:

رويناه من طريق الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْحَفِّينِ وَأَسْفَلَهُمَا» وحديث آخر:

رويناه عن ابن وهب عن سليمان بن يزيد الكعبي عن عبد الله بن عامر الأسلمي عن ابن شهاب عن المغيرة بن شعبة: «أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ أَعْلَى الْحَفِّينِ وَأَسْفَلَهُمَا» وآخر:

رويناه من طريق ابن وهب: حدثني رجل عن رجل من أعين عن أشياخ لهم عن أبي امامة الباهلي وعبادة بن الصامت: «أَنَّهُمْ رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ أَعْلَى الْحَفِّينِ وَأَسْفَلَهُمَا».

قال عليّ: هذا كله لا شيء.

الباطل أن يعود عليه حكم الحدث من غير أن يحدث، إلا أن يوجب ذلك نص فيوقف عنده، ولا نص في هذه المسألة يوجب عليه إعادة الوضوء، فلا يلزمه إعادته ولا غسل رجله، لأنه على طهارة تامة، لكن يصلي بذلك الوضوء ما لم يحدث لما ذكرناه.

فإن قيل: قلنا ذلك على التيمم...

قلنا: القياس باطل كله، ومن أين لكم إذا وجب ذلك في التيمم أن يجب في العاجز عن بعض أعضائه؟ فليس بأيديكم غير دعواكم أن هذا وجب في العاجز كما وجب في التيمم، وهذه دعوى مفتقرة إلى برهان، ومن أراد أن يعطي بدعواه فقد أراد الباطل، ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه باطلاً، لأنهم موافقون لنا على أن العاجز عن بعض أعضائه - كمن ذهب رجلاه أو نحو ذلك - لا يجوز له التيمم، وأن حكمه إنما هو غسل ما بقي من وجهه وذراعيه ومسح رأسه فقط، وأن وضوءه بذلك تام وصلاته جائزة، فلما لم يجعلوا له أن يتيمم لم يجز أن يجعل له حكم التيمم، وهذا أصح من قياسهم. والحمد لله رب العالمين. -

أما حديث أبي أمامة وعبادة فاسقط من أن يخفى على ذي لب، لأنه عمن لا يسمى عمن لا يدري من هو عمن لا يعرف، وهذا فضيحة.

وأما حديث المغيرة فأحدهما عن ابن شهاب عن المغيرة، ولم يولد ابن شهاب إلا بعد موت المغيرة بنهر طويل.

والثاني مدلس أخطأ فيه الوليد بن مسلم في موضعين، وهذا خبر حدثناه حاتم قال حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا أبي قال: قال عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن المبارك عن ثور بن يزيد قال: حدثت عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة قال: رسول الله ﷺ مسح أعلى الحنطين وأستغفلهما فصيح أن ثوراً لم يسمعه من رجاء بن حيوة، وأنه مرسل لم يذكر في المغيرة، وعلّة ثالثة وهي أنه لم يسم في كتاب المغيرة، فسقط كل ما في هذا الباب، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٣- مسألة: ومن لبس على رجله شيئاً لم يجز

المسح عليه على غير طهارة ثم أحدث، فلما أراد الوضوء وتوضأ ولم يبق له غير رجله فجاه خوف شديد لم يدرك معه غسل رجله بعد نزاع خفي، فإنه ينهض ولا يمسخ عليهما، ويصلي كما هو، وصلاته تامة، فإذا أمكنه نزاع خفي ووجد الماء بعد تمام صلاته فقد قال قوم: يلزمه نزعهما وغسل رجله فرضاً ولا يعيد ما صلى، فإن قدر على ذلك قبل أن يسلم بطلت صلاته ونزع ما على رجله وغسلهما وابتدأ الصلاة، وقال آخرون: قد تم وضوءه ويصلي بذلك الوضوء ما لم يتنقض يحدث لا بوجود الماء، وهذا أصح.

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ - وقد ذكرناه بإسناده فيما مضى من كتابنا هذا إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وقول الله تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ فلما عجز هذا عن غسل رجله سقط حكمهما، وبقي عليه ما قدر عليه من وضوء ساير أعضائه، وإذا كان كذلك فقد توضأ كما أمره الله عز وجل، ومن توضأ كما أمر الله فصلاته تامة.

وأما من قال: إنه إذا قدر على الماء لزمه إتمام وضوئه فرضاً وقد تمت صلاته، فلو قدر على ذلك في صلاته فقد لزمه فرضاً أن لا يتم ما بقي من صلاته إلا بوضوء تام، والصلاة لا يعمل أن يفرق بين أعمالها بما ليس منها، فقول غير صحيح ودعوى بلا برهان، بل قد قام البرهان من النص من القرآن والسنة على أنه قد توضأ كما أمر، وقد تمت طهارته وإن لم يكن يصلي، فمن

٤- كتاب التيمّم

٢٢٤- مسألة: لا يتيمّم من المرضى إلا من لا يجد

الماء، أو من عليه مشقة وحرّج في الوضوء بالماء أو في الغسل به أو المسافر الذي لا يجد الماء الذي يقدر على الوضوء به أو الغسل به.

برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا، فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ، مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ، وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيَسْمَعَ بُعْثَكُمْ عَلَيْهِمْ تَعْلَمُونَ﴾ فهذا نصّ ما قلناه وإسقاط الحرج.

وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ فالحرج والعسر ساقطان - ولله تعالى الحمد - سواء زادت علته أو لم تزد وكذلك إن خشي زيادة علته فهو أيضاً عسر وحرّج وقال عطاء والحسن: المريض لا يتيمّم أصلاً ما دام يجد الماء، ولا يجزيه إلا الغسل والوضوء، المجذور وغير المجذور سواء.

٢٢٥- مسألة: وسواء كان السفر قريباً أو بعيداً، سفر

طاعة كان أو سفر معصية أو مباح، هذا ممّا لا نعلم فيه خلافاً، إلا أن بعض العلماء ذكر قولاً لم ينسبه إلى أحد، وهو أن التيمّم لا يجوز إلا في سفر تقصر فيه الصلاة.

قال علي: ولقد كان يلزم من حدّ في قصر الصلاة والفطر سفر أو سفر، في بعض المسافات دون بعض، وفي بعض الأسفار دون بعض، وفرّق بين سفر الطاعة والمعصية في ذلك: أن يفعل ذلك في التيمّم، ولكن هذا ممّا تناقضوا فيه اقتبح تناقض، فإن ادّعوا ههنا إجماعاً لزعمهم، إذ هم أصحاب قياس بزعمهم أن يقيسوا ما اختلف فيه من صفة السفر في القصر والفطر والمسح على ما اتفق عليه من صفة السفر في التيمّم، وإلا فقد تركوا القياس، وخالفوا القرآن والسنة وبالله التوفيق.

٢٢٦- مسألة: والمرضى هو كل ما أحال الإنسان عن

القوة والتصرّف، هذا حكم اللغة التي بها نزل القرآن، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٧- مسألة:

قال علي: ويتيمّم من كان في الحضر صحيحاً إذا كان لا يقدر على الماء إلا بعد خروج وقت الصلاة، ولو أنه على شفير

النهر والكلو في يده أو على شفير النهر والساقية والعين، إلا أنه يوقر أنه لا يتم وضوءه أو غسله حتى يطلع أول قرن الشمس.

وكذلك المسجون والحائف.

برهان ذلك:

ما حدّثنا عبد الله بن يوسف حدّثنا أحمد بن فتح حدّثنا عبد الوهاب بن عيسى حدّثنا أحمد بن محمد حدّثنا أحمد بن علي حدّثنا مسلم بن الحجاج حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدّثنا عماد بن فضيل عن أبي مالك الأشجعي عن ربعي بن حراش عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «فعلّنا على الناس ثلاثاً، فذكر فيها: «وجعلت لنا الأرض مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء».

وه إلى مسلم:

حدّثنا قتيبة بن سعيد حدّثنا إسماعيل - هو ابن جعفر - عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «فعلّنا على الأنبياء بيت: أعطيت جوامع الكلم ونصرت بالرعب، وأجلّلت لبي الغنائم وجعلت لبي الأرض طهوراً ومسجداً، وأرسلت إلى الناس كافة، وخيم بي النبيون» فهذا عموم دخل فيه الحاضر والبادي.

فإن قيل: فإن الله تعالى قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ وقال رسول الله ﷺ: «لا تقبل صلاة من أخذت حتى يتوضّأ، فلم يبع عز وجل للجنب أن يقرب الصلاة حتى يغتسل أو يتوضّأ إلا مسافراً».

قلنا: نعم، قال الله تعالى هذا، وقال رسول الله ﷺ ما ذكرتم.

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ فكانت هذه الآية زائدة حكماً واردة بشرع ليس في الآية التي ذكرتم بل فيها إباحة أن يقرب الصلاة الجنب دون أن يغتسل، وهو غير عابر سبيل، لكن إذا كان مريضاً لا يجد الماء أو عليه حرج، وكانت هذه الآية أيضاً زائدة حكماً على الخبر الذي لفظه «لا تقبل صلاة من أخذت حتى يتوضّأ» ثم جاء الخبران اللذان ذكرنا بزيادة وعموم على الآيتين والخبر المذكور، فدخل في هذين الخبرين الصحيح القيم إذا لم يجد الماء، وكلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ فرض جمع بعضه إلى بعض وكلّه من عند الله تعالى..

وقولنا هذا هو قول مالك وسفيان والليث:

وقال أبو حنيفة والثعالبي: لا يتيمم الحاضر، لكن إن لم يقدر على الماء إلا حتى يفوت الوقت يتيمم وصلى، ثم أعاد ولا بد إذا وجد الماء.

وقال زفر: لا يتيمم الصحيح في الحاضر البتة وإن خرج الوقت، لكن يصبر حتى يخرج الوقت ويجد الماء فيصلي حينئذ.

قال علي: أما قول أبي حنيفة والثعالبي فظاهر الفساد لأنه لا يخلو أمرهما له بالتيمم والصلاة من أن يكونا أمراه بصلاة هي فرض الله تعالى عليه أو بصلاة لم يفرضها الله تعالى عليه، ولا سبيل إلى قسم ثالث.

فإن قال مقلدهما أمراه بصلاة: هي فرض عليه.

قلنا فلم يعيدها بعد الوقت إن كان قد أدى فرضه؟

وإن قالوا: بل أمراه بصلاة ليست فرضاً عليه، أقر بأنهما الزمهما ما لا يلزمه، وهذا خطأ، وأما قول زفر فخطأ، لأنه أسقط فرض الله تعالى في الصلاة في الوقت الذي أمر الله تعالى بإدائها فيه، والزمه إتباعها في الوقت الذي حرّم الله تعالى تأخيرها إليه.

قال أبو محمد: والصلاة فرض معلق بوقت محدد، والتأكيد فيها أعظم من أن يجهله مسلم، وقد قال رسول الله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» فوجدنا هذا الذي حضرته الصلاة هو سامور بالوضوء والغسل إن كان جنباً وبالصلاة فإذا عجز عن الغسل والوضوء سقط عنه، وقد نص عليه السلام على أن الأرض طهور إذا لم يجد الماء وهو غير قادر عليه، فهو غير باق عليه، وهو قادر على الصلاة فهي باقية عليه، وهذا بين والحمد لله رب العالمين.

٢٢٨ - مسألة: والسفر الذي يتيمم فيه هو الذي

يسمى عند العرب سفرًا سواء كان مما تقتصر فيه الصلاة أو مما لا تقتصر فيه الصلاة، وما كان دون ذلك - مما لا يقع عليه اسم السفر من البروز عن المنازل - فهو في حكم الحاضر.

فأما المسافر سفرًا يقع عليه اسم سفر والمريض الذي له التيمم فالأفضل لهما أن يتيمما في أول الوقت، سواء رجا الماء أو أيقنا بوجوده قبل خروج الوقت، أو أيقنا أنه لا يوجد حتى يخرج الوقت.

وكذلك رجا الصحة ولا فرق، وأما الحاضر الصحيح ومن له حكم الحاضر فلا يخل له التيمم إلا حتى يوقن بخروج الوقت قبل إمكان الماء.

برهان ذلك أن النص ورد في المسافر الذي لا يجد الماء،

وفي المريض كذلك وفي المريض ذي الحرج، وكان البدار إلى الصلاة أفضل، لقول الله تعالى: «وسارعوا إلى مغفرة من ربكم» وأما الحاضر فلا خلاف من أحد في أنه ما دام يرجو بوجود الماء قبل خروج الوقت فإنه لا يخل له التيمم، وما أبيع له التيمم عند يقين خروج الوقت إلا باختلاف، ولولا النص ما حل له.

وقال أبو حنيفة في المشهور عنه: لا يتيمم المسافر إلا في آخر وقت الصلاة، إلا أنه قد روي عنه أن هذا إنما هو ما دام يطمع في الماء فإن لم يرج به فليتيمم في أول الوقت.

وقال سفيان: يؤخر المسافر التيمم إلى آخر الوقت لعله يجد الماء.

وهو قول أحمد بن حنبل.

وروي أيضاً عن علي وعطاء.

وقال مالك مرة: لا يعجل ولا يؤخر، ولكن في وسط الوقت.

وقال مرة: إن أيقن بوجود الماء قبل خروج وقت الصلاة فإنه يؤخر التيمم إلى آخر الوقت، فإن وجد الماء ولا يتيمم وصلى، وإن كان طامعاً في وجود الماء قبل خروج الوقت أخر التيمم إلى وسط الوقت، فيتيمم في وسطه ويصلي، وإن كان موقناً أنه لا يجد الماء حتى يخرج الوقت فيتيمم في أول الوقت ويصلي.

وقال الأوزاعي: كل ذلك سواء.

قال علي: التعلق بتأخير التيمم لعله يجد الماء لا معنى له، لأنه لا نص ولا إجماع على أن عمل المتوضى أفضل من عمل التيمم، ولا على أن صلاة المتوضى أفضل ولا أتم من صلاة التيمم، وكلا الأمرين طهارة تامة وصلاة تامة، وفرض في حالة فإذا كان ذلك كذلك فتأخير الصلاة رجا وجود الماء ترك للفصل في البدار إلى أفضل الأعمال بلا معنى، وقد جاء مثل هذا عن رسول الله ﷺ وعن ابن عمر وغيره.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال: سمعت عُميراً مولى ابن عباس قال: أقبلنا أنا وعبد الله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي جهيم بن الحارث بن الصمة الأنصاري.

قال: «أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل فلقته رجل

وهذا قول أبي حنيفة وداود.

وقال مالك: يعيد في الوقت ولا يعيد إن خرج الوقت.

وقال أبو يوسف والثقات: يعيد أبداً.

وقال أبو يوسف إن كانت البئر منه على رمية سهم أو نحوها وهو لا يعلم بها أجزاء التيمم، فإن كان على شفيرها أو قربها وهو لا يعلم بها لم يجزه التيمم.

٢٣٣- مسألة: وكل حدث ينقض الوضوء فإنه ينقض التيمم، هذا ما لا خلاف فيه من أحد من أهل الإسلام.

٢٣٤- مسألة: وينقض التيمم أيضاً وجود الماء، سواء وجد في صلاة أو بعد أن صلى أو قبل أن يصلي، فإن صلته التي هو فيها تنقض لانتقاض طهارته وتوضؤه أو يغتسل، ثم يبتدئ الصلاة، ولا قضاء عليه فيما قد صلى بالتيمم.

ولو وجد الماء إثر سلامه منها، الخلاف في هذا في ثلاث مواضع:

أحدها خلاف قديم في أن الماء إذا وجد لم يكن على التيمم الوضوء به ولا الغسل ما لم يحدث منه ما يوجب الغسل أو الوضوء.

وروي ذلك عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شيبه أن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال: إذا كنت جنباً في سفر فتمسح ثم إذا وجدت الماء فلا تغتسل من جنباً إن شئت، قال عبد الحميد: فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال: ما يدريه؟ إذا وجدت الماء فاغتسل. وإحداث الغسل والوضوء يقول جمهور المتأخرين.

وكان من حجة من لا يرى تجديد الوضوء والغسل أن قال: التيمم طهارة صحيحة فإذا ذلك كذلك فلا يقضها إلا ما ينقض الطهارات، وليس وجود الماء حدثاً، فوجود الماء لا ينقض طهارة التيمم.

قال علي: وكان هذا قولاً صحيحاً لولا ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله قال حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - حدثنا عوف - هو ابن أبي جيلة - حدثنا أبو رجاء العطاردي عن عمران بن الحصين قال: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَلَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِالنَّاسِ، فَلَمَّا انْقَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ صَلَاتِهِ إِذْ هُوَ بِرَجُلٍ مُتَوَلٍّ لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْقَوْمِ، فَقَالَ: مَا تَعْنِكَ يَا فَلَانُ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ؟ قَالَ: أَصَابَتِي

فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَتَيْلَ عَلَى الْجِدَارِ فَسَحَّ بِرُجُلِهِ وَيَدَيْهِ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ..

وروي عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع: أن ابن عمر تيمم ثم صلى العصر وبينه وبين المدينة ميل أو ميلان ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد.

وعن مالك عن نافع: أنه أتيل مع ابن عمر من الجرف، فلما أتى المزد لم يجد ماءً، فنزل فتييم بالصعيد وصلى ثم لم يعد تلك الصلاة.

قال علي: وهو قول داود وأصحابنا.

وقال محمد بن الحسن:

أما المسافر فإن كان الماء منه على أقل من ميل طلبه وإن خرج الوقت، فإن كان على ميل لم يلزمه طلبه وتيمم.

قال: وأما من خرج من مصر غير مسافر، فإن كان بحيث لا يسمع حس الناس وأصواتهم تيمم.

قال علي: وهذه أقوال نحمد الله على السلامة منها ومن مثله.

٢٢٩- مسألة: ومن كان الماء منه قريباً إلا أنه يخاف ضياع رحله أو فوت الرفقة أو حال بينه وبين الماء عدو ظالم أو نار أو أي خوف كان في القصد إليه مشقة فقرضه التيمم.

برهان ذلك قول الله تعالى: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً» وكل هؤلاء لا يجدون ماءً يقدرون على الطهارة به.

٢٣٠- مسألة: فإن طلب بحق فلا عذر له في ذلك ولا يجزيه التيمم، لأن فرضاً عليه أن لا يمتنع من كل حق قبله لله تعالى أو لعباده، فإن امتنع فهو عاصي، قال الله تعالى: «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ» وأمر رسول الله ﷺ أن يعطى كل ذي حق حقه، وبالله تعالى التوفيق.

٢٣١- مسألة: فلز كان على بئر يراها ويعرفها في سفر وخاف فوت أصحابه أو فوت صلاة الجماعة أو خروج الوقت: تيمم وأجزأه، لكن يتوضأ لأن يستأنف لأن كل هذا عذر مانع من استعمال الماء، فهو غير واجب الماء يمكنه استعماله بلا حرج.

٢٣٢- مسألة: ومن كان الماء في رحله فسيه أو كان بقره بئر أو عين لا يدري بها فتييم وصلى أجزأه، لأن هذين غير واجبين للماء، ومن لم يجد الماء تيمم بنص كلام الله تعالى،

قال علي: أما قول مالك فظاهر الخطأ في تفرقه بين المريض والخائف وبين المسافر، لأن المريض الذي لا يجد الماء مأمور بالتيمم والصلاة، كما أمر به المسافر في آية واحدة ولا فرق.

وأما المريض والخائف المباح لهما التيمم لرفع الحرج والعسر فكذاك أيضاً، وكل من ذكرنا، فلم يأت بالفرق بين أحدهم منهم في ذلك قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأي له وجه، نعم، ولا نعلم أحداً قال قبل مالك، فسقط هذا القول جملةً ولم يبق إلا قول من قال: يعبد الكل، وقول من قال: لا يعبد فظننا، فوجدنا كل من ذكرنا مأموراً بالتيمم بنص القرآن، فلما صلوا كانوا لا يخلون من أحده وجبين:

إما أن يكونوا صلوا كما أمروا أو لم يصلوا كما أمروا.

فإن قالوا لم يصلوا كما أمروا.

قلنا لهم: فهم إذا منهون عن التيمم والصلاة ابتداءً لا بدءاً من هذه وهذا لا يقوله أحد، ولو قاله لكان غلطاً مخالفاً للقرآن والسنة والإجماع، فإذا سقط هذا القسم بقيت فلم يبق إلا القسم الثاني، وهو أنهم قد صلوا كما أمروا، فإذا قد صلوا كما أمروا فلا غل لهم إعادة صلاة واحدة في يوم مرتين، لنهي رسول الله ﷺ.

حدثنا بذلك عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا أبو كامل حدثنا يزيد - يعني ابن زريع - حدثنا حسين - هو المعلم عن عمرو بن شعيب عن سليمان بن يسار مولى ميمونة قال: «أُتيْتُ ابنَ عمرَ على البلاء وهم يصلون فقال: إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: لا تصلُّوا صلاةً في يومٍ مرتين؛ فسقط الأمرُ بالإعادة جملةً. والحمد لله رب العالمين».

والثالث من رأى الماء وهو في الصلاة، فإن ملكاً والشافعي وأحمد بن حنبل وأبا ثور وداود قالوا: إن رأى الماء وهو في الصلاة فليتما على صلاته ولا يعيدها ولا تنتقض طهارته بذلك، وإن رآه بعد الصلاة فليترعاً وليغتسل ولا بدءاً، لا تجزئه صلاة مستأنفة إلا بذلك.

وقال أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري والأوزاعي: سواء وجد الماء في الصلاة أو بعد الصلاة يقطع الصلاة ولا بدءاً، ويترعاً أو يغتسل ويتبناها، وأما إن رآه بعد الصلاة فقد تمت صلاته تلك، ولا بدءاً له من الطهارة بالماء لما يستأنف لا تجزئه

جَنَابَةً وَلَا مَاءً، قَالَ: عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي حَدِيثِهِ ذَلِكَ أَمْرَ الْمَاءِ الَّذِي أَحَدَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى آيَةً لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: "وَكَانَ آخِرُ ذَلِكَ أَنْ أَعْطَى الَّذِي أَصَابَتْهُ الْجَنَابَةُ إِنَاءً مِنْ مَاءٍ، وَقَالَ: ادْعُبْ فَأَفْرِغْهُ عَلَيْكَ".

حدثنا حماد حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل بن إبراهيم بن إسحاق التيسابوري ببغداد حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبي حدثنا إسماعيل بن مسلم حدثنا أبو رجاء العطاردي عن «عمران بن الحصين قال كنت مع رسول الله ﷺ وفي القوم جُبْ، فأمره رسول الله ﷺ فتيَّم وصلى، ثُمَّ رَجَعْنَا الْمَاءَ نَعْدُ، فأمره رسول الله ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ وَلَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ».

وقد ذكرنا حديث حنيفة عن رسول الله ﷺ وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِداً وَجُعِلَتْ رَأْسُهَا لَنَا طَهُوراً إِذَا لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ.

فصح بهذه الأحاديث أن الطهور بالتراب إنما هو ما لم يوجد الماء، وهذا لفظ يقتضي أن لا يجوز التطهر بالتراب إلا إذا لم يوجد الماء، ويقتضي أن لا يصح طهور بالتراب إلا أن لا نجد الماء إلا لمن أباح له ذلك نص آخر، وإذا كان هذا فلا يجوز أن يخص بالقبول أحد المعنيين دون الآخر، بل فرض العمل بهما معاً، وصحح هذا أيضاً أمره عليه السلام المنجب بالتيمم بالصعيد والصلاة، ثم أمره عند وجود الماء بالغسل، **فصح** ما قلناه نصاً والحمد لله.

والموضع الثاني: إن وجد الماء بعد الصلاة أبعيدها أم لا؟ فقال سعيد بن المسيب وعطاء وطاووس والشعبي والحسن وأبو سلمة بن عبد الرحمن: إنه يعيد ما دام في الوقت:

روناه من طريق معمر عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن أبي سلمة، وعن طريق حماد بن سلمة عن يونس عن الحسن.

ومن طريق الحجاج بن المهال عن سفيان الثوري عن عبد الحميد بن جبير بن شيبة عن سعيد بن المسيب.

ومن طريق وكيع عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي.

ومن طريق سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن عطاء.

ومن طريق الحسن بن صالح عن العلاء بن المسيب عن طاووس.

وقال مالك: المسافر والمريض والخائف يتيممون في وسط الوقت، فإن تيمموا وصلوا ثم وجدوا الماء في الوقت فإن المسافر لا يعيد، وأما المريض والخائف فيعيدان الصلاة.

صلاة يستأنفها إلا بذلك.

قال علي: فلمّا اختلفوا نظرنا في ذلك، فوجدنا حجة من فرق بين وجود الماء في الصلاة ووجوده بعد الصلاة - إن قالوا قد دخل في الصلاة كما أمر، فلا يجوز له أن يتنصص إلا بنص أو إجماع.

قال أبو حمزة: لا نعلم لهم حجة غير هذه، ولا متعلق لهم بها، لأنّه - وإن كان قد دخل في الصلاة كما أمره الله تعالى - فلا يخلو وجود الماء من أن يكون ينقض الطهارة ويعيده في حكم المحدث أو المجنب، أو يكون لا ينقض الطهارة ولا يعيده في حكم المجنب أو المحدث.

فإن قالوا لا ينقض الطهارة ولا يعيده جنباً ولا محدثاً، فهذا جواب أبي سليمان وأصحابنا.

قلنا فلا عليكم، أنتم مقرون بأنه مع ذلك مفترض عليه الغسل أو الوضوء متى وجد الماء بلا خلاف منكم، فمن قولهم نعم، قلنا لهم: فهو مأمور بذلك في حين وجوده في الصلاة وغير الصلاة بنص مذهبه ومنهيبكم في البدار إلى ما أمرنا به.

فإن قالوا: ليس مأموراً بذلك في الصلاة لشغلها بها.

قلنا: هذا فرق لا دليل عليه، ودعوى بلا برهان، فإذا هو مأمور بذلك في الصلاة وغير الصلاة فقد صحّ إذ هو مأمور بذلك في الصلاة أن أمركم بالتأمادي على ترك استعمال الماء خطأ؛ لأنه على أصلكم لا تنقض بذلك صلاته، فكان اللازم على أصولكم أن يستعمل الماء ويبيّن على ما مضى من صلاته كما تقولون في المحدث ولا فرق، وهم لا يقولون هذا فسقط قولهم.

وأما المالكيون والشافعيون فجوابهم أن وجود الماء ينقض الطهارة ويعيد التيمم جنباً ومحدثاً في غير الصلاة، ولا ينقض الطهارة في الصلاة.

قال علي: فكان هذا قولاً ظاهراً للفساد ودعوى عارية عن الدليل، وما جاء قط في قرآن ولا سنة ولا في قياس ولا في رأي له وجه أن شيئاً يكون حدثاً في غير الصلاة ولا يكون حدثاً في الصلاة والدعوى لا يعجز عنها أحد، وهي باطل ما لم يصححها برهان من قرآن أو سنة، لا سيما قولهم: إن وجود المصلي الماء في حال صلاته لا ينقض صلاته، فإذا سلم انتقضت طهارته بالوجود الذي كان في الصلاة، وإن لم يتباد ذلك الوجود إلى بعد الصلاة، فهذا طرف ما يكون شيء ينقض الطهارة إذا عدم ولا يتنصص إذا وجد وهم قد أنكروا هذا بعينه على أبي حنيفة في قوله: إن الفقهة تنقض الوضوء في الصلاة ولا تنقضها في غير الصلاة.

قال علي: فإذا قد ظهر أيضاً فساد هذا القول فقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ: «إن التراب طهور ما لم يوجد الماء فصحّ أن لا طهارة تنصّب بتراب مع وجود الماء إلا لمن أجاز له له النص من المريض الذي عليه من استعماله حرج، فإذا ذلك كذلك فقد صحّ بطلان طهارة التيمم إذا وجد الماء في صلاة كان أو في غير صلاة وصحّ قول سفيان ومن وافقه.

إلا أن أبا حنيفة تناقض ههنا في موضعين.

أحدهما: أنه يرى لمن أحدث مغلوباً أن يتوضأ ويبيّن، وهذا أحدث مغلوباً، فكان الواجب على أصله أن يأمره بأن يتوضأ ويبيّن.

والثاني: أنه يرى السلام من الصلاة ليس فرضاً؛ وإن من قد في آخر صلاته مقدار التشهد فقد تمت صلاته، وأنه إن أحدث عامداً أو ناسياً فقد صحت صلاته ولا إعادة عليه، ثم رأى ههنا أنه وإن قد في آخر صلاته مقدار التشهد ثم وجد الماء وإن لم يسلم فإن صلاته تلك قد بطلت وكذلك طهارته، وعليه أن يتطهر ويعيده أبداً، وهذا تناقض في غاية القبح والبعد عن التصوص والقياس وسداد الرأي، وما علمنا هذه التضاريف لأحد قبل أبي حنيفة.

٢٣٥- مسألة: والمريض المباح له التيمم مع وجود

الماء بخلاف ما ذكرنا، فإن صحته لا تنقض طهارته.

برهان ذلك أن الخبر الذي أتبعنا إتساعاً فيمن لم يجد الماء، فهو الذي تنقض طهارته بوجود الماء، وأما من أمره الله تعالى بالتيمم والصلاة مع وجود الماء فإن وجود الماء قد صحّ يقيناً أنه لا ينقض طهارته، بل هي صحيحة مع وجود الماء، فإذا ذلك كذلك فإن الصحة ليست حدثاً أصلاً، إذ لم يأت بأنها حدث لا قرآن ولا سنة.

فإن قالوا: قسنا المريض على المسافر.

قلنا القياس كله باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل، لأنه قياس الشيء على ضدّه، وهذا باطل عند أصحاب القياس وهو قياس وإيجاد الماء على عادمه، وقياس مريض على صحيح، وهم لا يختلفون أن أحكامهما في الصلاة وغيرها تختلف، وبالله تعالى التوفيق.

٢٣٦- مسألة: والتيمم يصلّي بتيممه ما شاء من

الصلوات الفرض والتوافل ما لم ينتقض تيممه بمحدث أو بوجود الماء، وأما المريض فلا ينقض طهارته بالتيمم إلا ما ينقض الطهارة

من الأحداث فقط.

وبهذا يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري والليث بن سعد ودادود.

وروي أيضاً عن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن قال: يصلي الصلوات كلها بتيمم واحد مثل الوضوء ما لم يحدث..

وعن معمر قال: سمعت الزهري يقول: التيمم بمنزلة الماء. يقول يصلي به ما لم يحدث.

وعن قتادة عن سعيد بن المسيب قال: صل تيمم واحد الصلوات كلها ما لم تحدث، هو بمنزلة الماء.

وهو قول يزيد بن هارون ومحمد بن علي بن الحسين وغيرهم.

وقال مالك: لا يصلي صلاتا فرض تيمم واحد، وعليه أن يتيمم لكل صلاة فإن تيمم وتطوع بركعتي الفجر أو غيرهما فلا بد له من أن يتيمم تيمماً آخر للفريضة فلو تيمم ثم صلى الفريضة جاز له أن يتفلل بعدها بذلك التيمم.

وقال الشافعي: يتيمم لكل صلاة فرض ولا بد، وله أن يتفلل قبلها وبعدها بذلك التيمم.

وقال شريك: يتيمم لكل صلاة.

وروي مثل قول شريك عن إبراهيم النخعي والشافعي وربيعة وقاتدة ويحيى بن سعيد الأنصاري.

وهو قول الليث بن سعد وأحمد وإسحاق.

وقال أبو ثور: يتيمم لكل وقت صلاة فرض إلا أنه يصلي الفوائت من الفروض كلها بتيمم واحد.

قال علي: أما قول مالك فلا متعلق له بحجة أصلاً، لا بقرآن ولا بسنة صحيحة ولا سقيمة ولا بقياس، ولا يخلو التيمم من أن يكون طهارة أو لا طهارة، فإن كان طهارة فصلي بطهارته ما لم يوجب نقضها قرآن أو سنة، وإن كان ليس طهارة فلا يجوز له أن يصلي بغير طهارة.

وقال بعضهم: ليس طهارة تامة ولكنه استباحة للصلاة.

قال علي: وهذا باطل من وجوه:

أحدها أنه قول بلا برهان، وما كان هكذا فهو باطل.

والثاني أنه قول يكذب القرآن.

قال الله تعالى: ﴿تَتِيمُوا صِدِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ

وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ﴾ فنص تعالى على أن التيمم طهارة من الله تعالى.

والثالث: أنه تناقض منهم لأنهم قالوا ليس طهارة تامة - ولكنه استباحة للصلاة، وهذا كلام يتقضى أوله آخره؛ لأن الاستباحة للصلاة لا تكون إلا بطهارة، فهو إذن طهارة لا طهارة.

والرابع أنه هيك أنه كما قالوا استباحة للصلاة، فمن أين لهم أن لا يستباحوا بهذه الاستباحة الصلاة الثانية كما استباحوا به الصلاة الأولى؟ ومن أين وجب أن يكون استباحة للصلاة الأولى دون أن يكون استباحة للثانية؟

وقالوا: إن طلب الماء ينقض طهارة التيمم وعليه أن يطلب الماء لكل صلاة.

قلنا لهم: هذا باطل، أول ذلك إن قولكم، إن طلب الماء ينقض طهارة التيمم دعوى كاذبة بلا برهان، وثانيه أن قولكم: أن عليه طلب الماء لكل صلاة باطل وأي ماء يطلب؟ وهو قد طلبه وأيقن أنه لا يجده، ثم لو كان كذلك، فأي ماء يطلبه المريض الواجد الماء؟ فظهر فساد هذا القول جملة، لا سيما قول مالك في بقاء الطهارة بعد الفريضة للتوافل وتنقض الطهارة بعد النافلة للفريضة، وبعد الفريضة للفريضة، وطلب الماء على قولهم يلزم للنافلة ولا بد، كما يلزم للفريضة، إذ لا فرق في وجوب الطهارة للنافلة كما تجب للفريضة ولا فرق، بلا خلاف به من أحد من الأمة وإن اختلفت أحكامها في غير ذلك، لا سيما وشيخهم الذي قلده - مالك - يقول في الموطأ: ليس المتوضئ باطهر من التيمم، ومن تيمم فقد فعل ما أمره الله تعالى به.

وأما قول الشافعي فظاهره الخطأ أيضاً، لأنه أوجب تجديد التيمم للفريضة ولم يوجهه للنافلة، وهذا خطأ بكل ما ذكرناه.

وأما قول أبي ثور فظاهره الخطأ أيضاً، لأنه جعل الطهارة بالتيمم تصح بقاء وقت الصلاة وتنقض بخروج الوقت وما علمنا في الأحداث خروج وقت أصلاً، لا في قرآن ولا سنة، وإنما جاء الأمر بالتسل في كل صلاة فرض أو في الجُمع بين الصلاتين في المستحاضة، والقياس باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه باطلاً، لأن قياس التيمم على المستحاضة لم يوجهه شبه بينهما ولا علة جامعة، فهو باطل بكل حال، فحصلت هذه الأقوال دعوى كلها بلا برهان وبالله تعالى التوفيق.

فإن قالوا: إن قولنا هذا هو قول ابن عباس وعلي وابن عمر وعمر بن العاص.

قلنا.

تعالى لم يأمر قط بالتيمم في الآية إلا من كان محدثاً فقط، لا كل قائم إلى الصلاة أصلاً، وهذا لا يخلصهم منه البتة، فيطعن تعلقهم في إيجاب تجديد التيمم لكل صلاة بالآية وصارت الآية موجبة لقولنا، ومسقطاً للتيمم إلا عسى كان محدثاً فقط، وأن التيمم طهارة صحيحة بنص الآية، فإذا الآية موجبة لذلك فقد صح أنه يصلي بتيمم واحد ما شاء المصلي من صلوات الفرض في اليوم والليلة وفي أكثر من ذلك ومن النافلة، ما لم يحدث أو يجنب أو يجد الماء بنص الآية نفسها والحمد لله رب العالمين.

٢٣٧- مسألة: والتيمم جائز قبل الوقت وفي الوقت

إذا أراد أن يصلي به نافلة أو فرضاً كالوضوء ولا فرق، لأن الله تعالى أمر بالوضوء والغسل والتيمم عند القيام إلى الصلاة، ولم يقل تعالى إلى صلاة فرضي دون النافلة، فكل مرية صلاة فالفرض عليه أن يتطهر لها بالغسل إن كان جنباً، وبالوضوء أو التيمم إن كان محدثاً، فإذا ذلك كذلك فلا بد لمريد الصلاة من أن يكون بين تطهره وبين صلاته مهلة من الزمان، فإذا لا يمكن غير ذلك فمن حد في قدر تلك المهلة حداً فهو مطلق، لأنه يقول من ذلك ما لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب، فإذا هذا كما ذكرنا فلا ينقض الطهارة بالوضوء ولا بالتيمم طول تلك المهلة ولا قصرها وهذا في غاية البيان، والحمد لله رب العالمين.

٢٣٨- مسألة: ومن كان في رحله ماء فنسبه فتيمم

وصلى فصلاته تامّة، لأن الناسي غير واجب للماء. وبالله تعالى التوفيق.

٢٣٩- مسألة: ومن كان في البحر والسفينة تجري

فإن كان قادراً على أخذ ماء البحر والتطهر به لم يجزه غير ذلك، فإن لم يقدر على أخذه تيمم وأجزأه.

وروي عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم أن ماء البحر لا يجزئ الوضوء به، وأن حكم من لم يجد غيره التيمم.

وروي عن عمر رضي الله عنه الوضوء بماء البحر، وهو الصحيح لقول الله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ ولقول رسول الله ﷺ: «وَجُعِلَتْ فُرُجَتُنَا طَهُورًا إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ وَمَاءَ الْبَحْرِ مَاءٌ مُطَهَّرٌ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى اخْتِارِ الْمَاءِ مِنْهُ فَهُوَ لَا يَجُوزُ مَاءٌ يَقْدَرُ عَلَى التَّطَهُّرِ بِهِ، فَفَرَضَهُ التَّيَمُّمُ».

٢٤٠- مسألة: وكذلك من كان في سفر أو حضر

أما الرواية عن ابن عباس فساقطة لأنها من طريق الحسن بن عمارة وهو هالك وعن رجل لم يسم.

وأما الرواية عن عمرو بن العاص فإنما هي عن قتادة عن عمرو بن العاص، وقاتدة لم يولد إلا بعد موت عمرو بن العاص. والرواية في ذلك عن علي وابن عمر أيضاً لا تصح، ولو صح لما كان في ذلك حجة، إذ ليس في قول أحد حجة دون رسول الله ﷺ.

وأيضاً فإن تقسيم مالك والشافعي وأبي ثور لم يرو عن أحد ممن ذكرنا، فهم مخالفون الصحابة المذكورين في كل ذلك.

وأيضاً فقد روي نحو قولنا عن ابن عباس أيضاً، فصح قولنا وبالله التوفيق.

وقد قال بعضهم: لا.

قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ قال فاروجب عز وجل الوضوء على كل قائم إلى الصلاة، فلما صلى النبي ﷺ الصلوات بوضوء واحد خرج الوضوء بذلك عن حكم الآية، وبقي التيمم على وجوبه على كل قائم للصلاة.

قال علي رضي الله عنه: وهذا ليس كما قالوا، لا سيما المالكيين والشافعيين الميحيين للقيام إلى صلاة النافلة بعد الفريضة بغير إحداث تيمم ولا إحداث طلب للماء، فلا تمتثل لهاتين الطائفتين بشيء مما ذكرنا في هذا الباب، وإنما الكلام بيننا وبين من قال بقول شريك.

نفقوا وبالله التوفيق: إن الآية لا توجب شيئاً مما ذكرتم، ولو أوجب ذلك لأوجب غسل الجنابة على كل قائم إلى الصلاة أبداً، وإنما حكم الآية في إيجاب الله تعالى الوضوء والتيمم والغسل إنما هو على المجنبين والحدثين فقط، بنص آخر الآية المبين لأولها، لقول الله تعالى فيها: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ ولا يختلف اثنان من الأمة في أن ههنا حذفاً دل عليه العطف وإن معنى الآية: وإن كنتم مرضى أو على سفر فأحدثتم أو جاء أحد منكم من الغائط، فطهر ما شغبوا به.

بل لو قال قائل إن حكم تجديد الطهارة عند القيام إلى الصلاة إنما هو بنص الآية إنما هو على من حكمه الوضوء لا على من حكمه التيمم، لكان أحق بظاهر الآية منهم، لأن الله

بالباطل فهو غير متملك له، وإذا هو غير متملك له فلا يحل استعماله له، لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾، ولقول رسول الله ﷺ: «إِنْ دَسَاءَ كُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» فإذا لم يجد إلا بوجه حرام - من غصب أو بيع محرّم - فهو غير واجب الماء، وإذا لم يجد الماء ففرضه التيمم.

وأما اتباعه للشرب فهو مضطر إلى ذلك، والثمن حرام على البائع، لأنه أخذه بغير حق، ومنع فضل الماء هو حرّم عليه ذلك.

وأما استيهابه الماء فلم يأت بذلك إيجاب ولا جاء عنه منع فهو مباح، قال عليه السلام: «دَعُونِي مَا تَرَكْتُمْ فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَعُدُّوهُ» أو كما قال عليه السلام، فإذا ملكه بهية فقد ملكه بحق، فوجب عليه استعماله في الطهارة وبالله التوفيق.

وقد اختلف الناس في هذا فقال الأوزاعي والشافعي وإسحاق: عليه أن يشترى الماء للوضوء بشئ، فإن طلب منه أكثر من شئ، تيمم ولم يشتر.

وقال أبو حنيفة لا يشترى بشئ كثير.

وقال مالك: إن كان قليل الدراهم ولم يجد الماء إلا بشئ غالي تيمم، وإن كان كثير المال اشترى ما لم يسطروا عليه في الثمن. وهو قول أحمد.

وقال الحسن البصري: يشترى ولو بماله كله.

قال أبو محمد: إن كان واجده بالثمن - واجداً للماء - فالحكم ما قاله الحسن، وإن كان غير واجب فالفقهاء قولنا، وأما التقسيم في ابتاعه ما لم يغل عليه فيه، وتركه إن غولي به، فلا دليل على صحة هذا القول، وكل ما دعت إليه ضرورة فليس غالباً بشئ أصلاً وبالله تعالى التوفيق.

٢٤٢ - مسألة: ومن كان معه ماء يسير يكفيه لشربه فقط ففرضه التيمم لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾.

٢٤٣ - مسألة: ومن كان معه ماء يسير يكفيه للوضوء وهو جنب تيمم للجنازة وتوضأ بالماء، لا يبالغ فيهما قدم، لا يجزيه غير ذلك، لأنهما فرضان متغايران، وإذا هما كذلك فلا ينوب أحد عن الآخر على ما قدمنا، وهو قادر على أن يؤدي أحدهما بكامله بالماء، فلا يجزيه إلا ذلك، ويؤدي الآخر بالتيمم أيضاً كما أمر.

وهو صحيح أو مريض فلم يجد إلا ماء يخاف على نفسه منه الموت أو المرض، ولا يقدر على تسخينه إلا حتى يخرج الوقت، فإنه يتيمم ويصلي، لأنه لا يجد ماء يقدر على التطهر به.

٢٤١ - مسألة: وليس على من لا ماء معه أن يشترى للوضوء ولا للغسل، لا بما قال ولا بما كثر، فإن اشتره لم يجزه الوضوء به ولا الغسل وفرضه التيمم، وله أن يشترى للشرب إن لم يعطه بلا ثمن، وأن يطلبه للوضوء فذلك له. وليس ذلك عليه فإن وهب له توضأ به ولا بد، ولا يجزيه غير ذلك.

برهان ذلك: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَبِيعِ الْمَاءِ..»

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ:

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ التَّوْفَلِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضُّحَّاكُ بْنُ غُلَافٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ أَخْبَرَنِي هَلَالُ بْنُ أَسَامَةَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَّبِعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيَتَّبِعَ بِهِ الْكَلَاءُ».

حَدَّثَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ بِنِ حَرْبٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ سَفِيانَ بْنِ عِينَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَخْبَرَهُ أَبُو الْمُهَالِلُ أَنَّ إِيَّاسَ بْنَ عَبْدِ قَالَ لِرَجُلٍ: لَا تَبِعَ الْمَاءَ، فَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ تَبِيعِ الْمَاءِ.

ومن طريق ابن أبي شيبة: حَدَّثَنَا سَفِيانُ بْنُ عِينَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي الْمُهَالِلِ «عَنْ إِيَّاسَ بْنِ عَبْدِ الْمُزَنِيِّ - وَرَأَى نَاسًا يَتَّبِعُونَ الْمَاءَ - فَقَالَ: لَا تَبِيعُوا الْمَاءَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَّبَعَ».

ومن طريق ابن أبي شيبة:

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَتَّبِعَ نَفْعَ الْبُرِّ يُغْنِي فَضْلُ الْمَاءِ» هكذا في الحديث تفسره.

ورَوَيْنَاهُ أيضاً مستنداً من طريق جابر، فهو لا أربعة من الصحابة، فهو نقلٌ تواترٌ لا محلٌ لمخالفة.

قال علي: وقد قصصت الكلام في هذا في مسألة المنع من بيع الماء في كتاب البيوع من ديواننا هذا. والحمد لله.

قال أبو محمد: فإذا نهى رسول الله ﷺ عن بيعه فيعه حرام، وإذا هو كذلك فأخذه بالبيع أخذ بالباطل، وإذا هو مأخوذ

كما هو وصلاته تأمة ولا يعيدها سواء وجد الماء في الوقت أو لم يجده إلا بعد الوقت.

برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا سِتْرًا﴾ وقول رسول الله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ فصح بهذه النصوص أنه لا يلزمنا من الشرائع إلا ما استطعنا، وإن ما لم نستطعه فساقط عنا، **وصح** أن الله تعالى حرم علينا ترك الوضوء أو التيمم للصلاة إلا أن نضطر إليه، والمنوع من الماء والتراب مضطر إلى ما حرم عليه من ترك التطهر بالماء أو التراب، فسقط عنا تحريم ذلك عليه، وهو قادر على الصلاة بتوقيها أحكامها وبالإيمان، فيقي عليه ما قدر عليه، فإذا صلى كما ذكرنا فقد صلى كما أمره الله تعالى، ومن صلى كما أمره الله تعالى فلا شيء عليه، والمبادرة إلى الصلاة في أول الوقت أفضل لما ذكرنا قبل.

وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي فيمن هذه صفة: لا يصلي حتى يجد الماء متى وجده.

قال أبو حنيفة: فإن قدر على التيمم تيمم وصلى، ثم إذا وجد الماء أعاد ولا بد متى وجده، وإن خشي الموت من البرد تيمم وصلى وأجزأه.

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن والشافعي: يصلي كما هو، فإذا وجد الماء أعاد متى وجده، فإن قدر في المصر على التراب تيمم وصلى، وأعاد أيضاً ولا بد إذا وجد الماء.

وقال زفر في المحوسب في المصر بحيث لا يجد ماء ولا تراباً أو بحيث يجد التراب: إنه لا يصلي أصلاً حتى يجد الماء، لا يتيمم ولا بلا تيمم، فإذا وجد الماء ترواً وصلى تلك الصلوات، وقال بعض أصحابنا: لا يصلي ولا يعيد، وقال أبو ثور: يصلي كما هو ولا يعيد.

قال علي: أما قول أبي حنيفة فظاهراً للتناقض، لأنه لا يجوز الصلاة بالتيمم في المصر لغیر المريض وخالف الموت، كما لا يجوز له الصلاة بغير الوضوء والتيمم ولا فرق، ثم فرق بينهما - وكلاهما عنده لا تجزبه صلاته - فأمر أحدهما بأن يصلي صلاة لا تجزبه، وأمر الآخر بأن لا يصليها، وهذا خطأ لا خفاء به، فسقط هذا القول سقوطاً لا خفاء به، وما له حجة أصلاً يمكن أن يتعلق بها.

وأما قول أبي يوسف ومحمد فخطأ، لأنهما أمراه بصلاة لا تجزبه ولا لها معنى، فهي باطل، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا

٢٤٤- مسألة: فلو فضل له من الماء يسير فلو استعمله في بعض أعضائه ذهب ولم يمكنه أن يعم به سائر أعضائه، ففرضه غسل ما أمكنه والتيمم.

وقال الشافعي يغسل به أي أعضائه شاء وتيمم.

قال علي: قال أصحابنا: وهذا خطأ، لأنه غير عاجز عن سائر أعضائه. ينع منها فيجزئه تطهير بعضها: ولكنه عاجز عن تطهير ما أمر بتطهيره بالماء، ومن هذه صفة الفرض عليه التيمم ولا بد، بتعويض الله تعالى الصيغة من الماء إذا لم يوجد. وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» وهذا مستطیع لأن يأتي ببعض وضوئه أو ببعض غسله، غير مستطیع على باقيه، ففرض عليه أن يأتي من الغسل بما يستطيع في الأول، فالأول من أعضاء الوضوء وأعضاء الغسل حيث بلغ، فإذا نفذ لزمه التيمم لباقي أعضائه ولا بد، لأنه غير واجب للماء في تطهيرها، فالواجب عليه تعويض التراب كما أمره الله تعالى، فلو كان بعض أعضائه ذاهباً أو لا يقدر على مسه الماء جرح أو كسر سقط حكمه، قل أو كثر، وأجزأه غسل ما بقي، لأنه واجد للماء عاجز عن تطهير الأعضاء، وليس من أهل التيمم لوجوده الماء وسقط عنه ما عجز عنه لقول الله تعالى: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا سِتْرًا﴾ وبالله التوفيق.

٢٤٥- مسألة: فمن اجنب ولا ماء معه فلا بد له من أن يتيمم تيممين، ينوي بأحدهما تطهير الجنابة وبالأخر الوضوء، ولا يبالي أيهما قدم.

برهان ذلك أنهما عملان متغايران كما قدمنا، فلا يجوز عمل واحد عن عملين مفترضين إلا بأن يأتي نص بأنه يجوز عنهما، والنص قد جاء بأن غسل أعضاء الوضوء يجوز عن ذلك وعن غسلها في غسل الجنابة فصراً إلى ذلك، ولم يأت ههنا نص بأن تيمماً واحداً يجوز عن الجنابة وعن الوضوء.

وكذلك لو اجنب المرأة ثم حاضت ثم طهرت يوم الجمعة وهي مسافرة ولا ماء معها فلا بد لها من أربع تيممات: تيمم للحيض وتيمم للجنابة وتيمم للوضوء وتيمم للجمعة لما ذكرناه، فإن كانت قد غسلت ميتاً تيمم خامس، والبرهان في ذلك قد ذكرناه في الغسل واجتماع وجوه الوجبة له، وبالله تعالى التوفيق.

٢٤٦- مسألة: ومن كان محروساً في حضر أو سفر بحيث لا يجد تراباً ولا ماء أو كان مصلوباً وجاءت الصلاة فليصل

مثل ذلك.

كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عبد البصير حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الخشني حدثنا محمد بن بشر حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن واصل الأحديب والحكم بن عتيق، قال واصل: سمعت أبا وائل قال: كان عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود - وهما خير مني - يقولان: إن لم يجد الماء لم يصل - يعني الجنب - وأنا لو لم أجد الماء لتيممت وصليت.

وقال الحكم: سألت إبراهيم النخعي إذا لم تجد الماء وأنت جنب؟ قال: لا أصلي قال شعبة: وقلت لأبي إسحاق: أقوال ابن مسعود إن لم أجد الماء شهراً لم أصلي؟ - يعني الجنب - فقال أبو إسحاق: قال: نعم والأسود.

وقال غيرهما من الصحابة يتيمم الجنب.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا عوف - هو ابن أبي جيلة - حدثنا أبو رجاء - هو العطاردي - عن عمران بن الحصين قال: «كنا مع رسول الله ﷺ فذكر الحديث وأنه عليه السلام صلى بالناس فلما انقضى عليه السلام من صلاته إذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم فقال ما منعك أن تصلّي مع القوم؟»

قال أصابني جبانة ولا ماء، قال عليك بالصعيد فإنه يكفيك.

واحتج من ذهب إلى قول ابن مسعود بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ قال فلم يجعل للجنب إلا الغسل.

قلنا له: إن رسول الله ﷺ هو المتيّم عن الله عز وجل، قال الله تعالى: ﴿لَتَبْلُغَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿مَنْ طُيعَ الرَّسُولُ فَقَدْ طَاعَ اللَّهَ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَا يُطِيعُ عَنْ هَؤُلَاءِ إِلَّا هُوَ إِلَّا وَخْيُ يُوحَى﴾ وهو عليه السلام قد بين أن الجنب حكمه التيمم عند عدم الماء.

فإن ذكرنا ما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عون الله حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الخشني حدثنا محمد بن بشر حدثنا محمد بن عدي حدثنا شعبة عن المخارق بن عبد الله عن طارق بن شهاب قال: سمعت رجلاً إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني أجنب فليصل أم لا؟ فقال أحسن. وجاءه آخر فقال: إني أجنب فليتمنن أم لا؟ فقال أحسن.

جعل نساءنا حرثاً لنا ولباساً لنا، وأمرنا بالوطء في الزوجات وفوات الأجان، حتى أوجب تعالى على الخائف أن يطأ امرأته أجلاً محدوداً.

إما أن يطأ وإما أن يطلق، وجعل حكم الواطئ والمحدث الغسل والوضوء إن وجد الماء، والتيمم إن لم يجد الماء، لا فضل لأحد العاملين على الآخر، وليس أحدهما باطهر من الآخر ولا باثم صلاة، فصح أن لكل واحد حكمه، فلا معنى لنزع من حكمه التيمم من الوطء، كما لا معنى لنزع من حكمه الغسل من الوطء، وكل ذلك في النص سواء، ليس أحدهما أصلاً. والثاني فرع، بل هما في القرآن سواء. وبالله تعالى التوفيق.

٢٤٨ - مسألة: وجائز أن يؤم المتيمم المتوضئين،

والمترضى التيممين، والماسح الغاسلين والغاسل الماسحين، لأن كل واحد من ذكرنا قد أدى فرضه، وليس أحدهما باطهر من الآخر، ولا أحدهما أتم صلاة من الآخر، وقد أمر رسول الله ﷺ إذا حضرت الصلاة أن يؤمهم أقرؤهم، ولم يخص عليه السلام غير ذلك، ولو كان ههنا واجب غير ما ذكره عليه السلام لبيته ولا أهله، حاشا لله من ذلك.

وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر وسفيان والشافعي وداود وأحمد وإسحاق وأبي ثور، وروي ذلك عن ابن عباس وعمار بن ياسر وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم.

وهو قول سعيد بن المسيب والحسن وعطاء والزهرى وحماد بن أبي سليمان.

وروي المنع في ذلك عن علي بن أبي طالب، قال: لا يؤم المتيمم المتوضئين ولا المقيّد المطلقين، وقال ربيعة: لا يؤم المتيمم من جنباً إلا من هو مثله، وبه يقول يحيى بن سعيد الأنصاري.

وقال محمد بن الحسن والحسن بن حي: لا يؤمهم. وكره مالك وعبد الله بن الحسن أن يؤمهم، فإن فعل أجزاء.

وقال الأوزاعي: لا يؤمهم إلا إن كان أمراً.

قال علي: النهي عن ذلك أو كراهته لا دليل عليه من قرآن ولا من سنة ولا من إجماع ولا من قياس وكذلك تقسيم من قسم، وبالله تعالى التوفيق.

٢٤٩ - مسألة: ويتيمم الجنب والحائض وكل من

عليه غسل واجب كما يتيمم المحدث ولا فرق.

وروي عن عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما: أن الجنب لا يتيمم حتى يجد الماء، وعن الأسود وإبراهيم

فَصَلَّيْتُ، قَالَ أَحْسَنْتَ.

وفي سائر ذلك اختلاف، وهو أن قوماً قالوا بأن التيمم ضربان ولا بد.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ عَلَيْهِ اسْتِعَابُ الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ عَلَيْهِ اسْتِعَابُ ذِرَاعَيْهِ إِلَى الْآبِطِ، وَقَالَ آخِرُونَ إِلَى الْمِرْفَقِ.

فَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ التَّيَمَّمَ ضَرِبَتَانِ وَاحِدَةٌ لِلْوَجْهِ وَالْأُخْرَى لِلْيَدَيْنِ وَالذَّرَاعَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقِ، فَإِنَّهُ احْتَجَّوا بِمَحْدِثِ مَنْ طَرِيقُ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهَلِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي التَّيَمَّمَ «ضَرِبَتَانِ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَأُخْرَى لِلذَّرَاعَيْنِ».

وَبِمَحْدِثِ مَنْ طَرِيقُ عَمَّارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: 'إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ'.

وَبِمَحْدِثِ مَنْ طَرِيقُ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: «سَلَّمَ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَكْنٍ مِنَ السَّكَنِ فَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَلَى الْخَائِطِ وَسَحَّ بَهُمَا وَجْهَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى فَمَسَحَ ذِرَاعَيْهِ ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّهُ لَمْ يَتِمَّنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى طَهْرٍ».

ثُمَّ بِمَحْدِثِ الْأَسْلَعِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي الْأَعْرَجِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَلَاتِي جَنَابَةٌ، فَسَكَتَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى جَاءَهُ جَبْرِيلُ بِالصَّعِيدِ، فَقَالَ: قُمْ يَا أَسْلَعُ فَارْحَلْ، قَالَ: ثُمَّ عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّيَمَّمَ، فَضَرَبَ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ ثُمَّ نَفَضَهُمَا ثُمَّ مَسَحَ بَهُمَا وَجْهَهُ حَتَّى أَمَرَ عَلَى لِحْيَتَيْهِ، ثُمَّ أَغَادَفَا إِلَى الْأَرْضِ فَسَحَّ كَفَيْهِ الْأَرْضَ فَذَلِكَ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى ثُمَّ نَفَضَهُمَا ثُمَّ مَسَحَ ذِرَاعَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا».

وَبِمَحْدِثِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: «وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ نَفَضَهُمَا، ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، لَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ إِلَّا ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ».

وَبِمَحْدِثِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّيَمَّمَ «ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ» وَبِمَحْدِثِ عَنْ الْوَاقدِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «التَّيَمُّمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ».

وَقَالُوا: قَدْ صَحَّ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو، مِنْ فِتَاهِهِمْ وَفَعَلِهِمْ أَنَّ التَّيَمَّمَ ضَرِبَتَانِ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلذَّرَاعَيْنِ وَالْيَدَيْنِ، قَالُوا وَالتَّيَمُّمُ بَدَلٌ مِنَ الْوُضُوءِ، فَلَمَّا كَانَ يَجِدُ الْمَاءَ لِلْوَجْهِ وَمَاءَ آخَرٍ لِلذَّرَاعَيْنِ وَجِبَ كَذَلِكَ فِي التَّيَمَّمَ، وَلَمَّا كَانَ الْوُضُوءُ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ التَّيَمَّمَ الَّذِي هُوَ بَدَلُهُ كَذَلِكَ.

قُلْنَا: هَذَا خَيْرٌ صَحِيحٌ، وَالْمَخَارِقُ ثَقَّةٌ، تَابِعٌ، وَطَارِقٌ صَاحِبٌ، صَحِيحُ الصَّحِيحَةِ مشهورٌ والخبرُ به نقولُ، وهذا الذي اجنب فلم يصل لم يكن عليه حكم التيمم، فاصاب إذ لم يصل بما لا يدري، وإنما تلزم الشرائع بعد البلوغ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «لَا تَذَرُكُمُ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ» وَالَّذِي تَيَمَّمَ عِلْمَ فَرَضِ التَّيَمَّمَ فَعَلَهُ، لَا يَجُوزُ الْبَتَّةُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ هَذَا.

فَإِذَا أَنْ يَكُونَ التَّيَمُّمُ فَرَضُ الْجَنْبِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، فَيَخْطِئُ مَنْ تَرَكَ الْفَرَضَ قَرَنَ عَلَيْهِ، أَوْ يَكُونَ التَّيَمُّمُ لَيْسَ فَرَضُ الْجَنْبِ الْمَذْكُورِ فَيَخْطِئُ مَنْ فَعَلَهُ.

وَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ فَرَضُهُ بِمَا ذَكَرْنَا فِي خَبَرِ عَمْرٍو بْنِ الْحَصِينِ فَصَحَّ مَا قُلْنَا هُنا أَنَّ أَحَدَهُمَا لَمْ يَعْلَمْهُ وَالْآخَرُ عِلْمُهُ، فَأَتَى بِهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ..

وَأَمَّا الْخَائِضُ وَكُلٌّ مِنْ عَلَيْهِ غَسْلٌ وَاجِبٌ، فَقَدْ ذَكَرْنَا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَتَرْتِيهَا طَهُورًا إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ» وَكُلُّ مَأْمُورٍ بِالطَّهْرِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ فَاتَّرَابٌ بَصٌّ عَمُومٌ هَذَا الْخَبَرُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٥٠- مسألة: وصفة التيمم للجنب وللحيض ولكل

غسل واجب وللوضوء صفة عمل واحد، إنما يجب في كل ذلك أن ينوي به الوجه الذي تيمم له، من طهارة للصلاة أو جنباً أو إيلاج في الفرج أو طهارة من حيض أو من نفاس أو ليوم الجمعة أو من غسل الميت، ثم يضرب الأرض بكفيه متصلاً بهذه التية ثم ينفخ فيهما ويمسح وجهه وظاهر كفيه إلى الكوعين بضربة واحدة فقط، وليس عليه استيعاب الوجه ولا الكفين ولا مسح في شيء من التيمم ذراعيه ولا رأسه ولا رجليه ولا شيئاً من جسمه.

أَمَّا التِيَّةُ فَقَدْ ذَكَرْنَا وَجُوبَهَا قَبْلَ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَجْزِي الْوُضُوءُ وَغَسْلُ الْجَنْبِ بِلَا تِيَّةٍ، وَلَا يَجْزِي التَّيَمُّمُ فِيهِمَا إِلَّا بِتِيَّةٍ، وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَمٍ: كُلُّ ذَلِكَ يَجْزِي بِلَا تِيَّةٍ.

وَأَمَّا كَرُّ عَمَلِ التَّيَمَّمَ لِلْجَنْبِ وَاللَّحِضِ وَالتَّنَاسُلِ وَلِسَائِرِ مَا ذَكَرْنَا - كَصَفَتِهِ لِرَفْعِ الْحَدِيثِ فِإِجْمَاعٍ لَا خِلَافَ فِيهِ مِنْ كُلِّ مَنْ يَقُولُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَغْسَالِ وَبِالتَّيَمَّمَ هَا.

وَأَمَّا سَقُوطُ مَسْحِ الرَّأْسِ وَالرَّجْلَيْنِ وَسَائِرِ الْجَسَدِ فِي التَّيَمَّمَ فِإِجْمَاعٌ مُتَّفِقٌ، إِلَّا شَيْئاً فَعَلَهُ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَهَاهُ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

أبا ذر، وهذا كما ترى، لا تدري من ذلك الرجل، فسقط هذا الخبر أيضاً.

وأما حديث ابن عمر الثاني فرويناه من طريق شعبة بن سوار عن سليمان بن داود الحراني عن سالم ونافع عن ابن عمر، وسليمان بن داود الحراني ضعيف لا يحتج به.

وأما حديث الواقدي فأسقط من أن يشغل به، لأنه عن الواقدي وهو مذكور بالكذب ثم مرسل من عنده، فسقط كل ما موهوا به من الآثار.

وأما احتجاجهم بما صح من ذلك عن عمر وابن عمر وجابر، فقد صح عن عمر وابن مسعود: لا تيمم الجنب وإن لم يجد الماء شهراً.

وقد صح عن أبي بكر وعمر وابن مسعود وأما سلمة وغيرهم المسخ على العمامة، فلم يلتفتوا إلى ذلك، فما الذي جعلهم حجة حيث يشتبه هؤلاء، ولم يجعلهم حجة حيث لا يشتبهون؟ هذا موجب للنار في الآخرة واللعار في الدنيا، وكيف وقد خالف في هذه المسألة عمر وابنه وجابر وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وعمر وابن عباس، على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى، فسقط لعنتهم بالصحابة رضي الله عنهم.

وأما قولهم إن التيمم بدل من الوضوء، فيقال لهم: فكان ماذا؟ ومن أين وجب أن يكون البدل على صفة البدل منه؟ وإن كان هذا فأنتم أول مخالف لهذا الحكم الذي قضيت أنه حق، فأسقطتم في التيمم الرأس والرجلين، وهما فرضان في الوضوء وأسقطتم جميع الجسد في التيمم للجناية وهو فرض في الغسل، وأوجبتم أن يحمل الماء إلى الأعضاء في الوضوء، ولم توجبوا حمل شيء من التراب إلى الوجه والذراعين في التيمم، وأسقط أبو حنيفة منهم النية في الوضوء والغسل وأوجبها في التيمم، ثم أين وجدتم في القرآن أو السنن أو الإجماع أن البدل لا يكون إلا على صفة البدل منه؟ وهل هذا إلا دعوى فاسدة كاذبة؟ وقد وجدنا الرقة واجبة في الطهارة وفي كثارة اليمين وكثارة قتل الخطأ وكثارة الجماع عمداً نهاراً في رمضان وهو صائم، ثم عوضها الله تعالى وأبدل من رقة الكفارة صيام ثلاثة أيام ومن رقاب القتل والجماع والظهار صيام شهرين متتابعين، وعوض من ذلك إطعاماً في الظهار والجماع، ولم يعوضه في القتل.

وهكذا في كل شيء.

فإن قالوا: قسنا التيمم على الوضوء.

قلنا: القياس كله باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين

هذا كل ما شغبوا به، وكله لا حجة لهم فيه.

أما الأخبار فكُلها ساقطة، لا يجوز الاحتجاج بشيء منها.

أما حديث أبي أمامة فأتنا:

رويناه من طريق ابن وهب عن محمد بن عمرو الياضي عن رجل حدثه عن جعفر بن الزبير عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة، فقيه عثان: إحداهما القاسم وهو ضعيف.

والثانية أن محمد بن عمرو لم يسم من أخبره به عن جعفر بن الزبير وقد دلّسه بعض الناس فقال: عن محمد بن عمرو عن جعفر. ومحمد لم يدرك جعفر بن الزبير فسقط هذا الخبر.

وأما حديث عمار فأتنا:

رويناه من طريق إبان بن يزيد العطار عن قتادة قال: حدثني حدث عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبزي عن عمار، فلم يسم قتادة من حدثه. والأخبار الثابتة كلها عن عمار بخلاف هذا، فسقط هذا الخبر أيضاً.

وأما حديث ابن عمر فأتنا:

رويناه من طريق محمد بن إبراهيم الموصلي عن محمد بن ثابت العبدي عن نافع عن ابن عمر، ومحمد بن ثابت العبدي ضعيف لا يحتج بحديثه، ثم لو صح لكان حجة عليهم، لأن فيه التيمم في الحضرة للصحيح، والتيمم لرؤي السلام، وترك رؤي السلام على غير طهارة، وهم لا يقولون بشيء من هذا كله، ومن المقتضى احتجاج امرئ بما لا يراه لا هو ولا خصمه حجة واحتجاجه بشيء هو أول مخالف له، فإن كان هذا الخبر حجة في التيمم إلى المرفقين، فهو حجة في ترك رؤي السلام إلا على طهر، وفي التيمم بين الحيطان في المدينة لرؤي السلام، وإن لم يكن حجة في هذا فليس حجة فيما احتجوا به.

فإن قالوا: هو على الذنب.

قلنا: وكذلك قولوا في صفة التيمم فيه مرتين وإلى المرفقين أنه على الذنب ولا فرق، فسقط هذا الخبر أيضاً.

وأما حديث الأسلم فقي غاية السقوط، لأننا:

رويناه من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني عن علية - هو الربيع - عن أبيه عن جده عن الأسلم، وكل من ذكرنا فليسوا بشيء ولا يحتج بهم.

وأما حديث أبي ذر فأتنا:

رويناه من طريق ابن جريج عن عطاء: حدثني رجل أن

الباطل، وهلا قسم ما يتيمم من اليدين على ما يقطع من اليدين

في السرة كما تركتم أن تقيسوا ما يستباح به فوج الحرة في النكاح على ما يستباح به فوج الأمة في البيع، وقسموه على ما تقطع فيه يد السارق لا سيما وقد فرقتم بالنص والإجماع بين حكم التيمم وبين الوضوء في سقوط الرأس والرجلين في التيمم دون الوضوء، وسقوط الجسد كله في التيمم دون الغسل.

ويقال لهم كما جعلتم سكوت الله تعالى عن ذكر الرأس والرجلين في التيمم دليلاً على سقوط ذلك فيه ولم تقيسوه على الوضوء، فهلا جعلتم سكوته تعالى عن ذكر التحديد إلى المرافق في التيمم دليلاً على سقوط ذلك، ولا تقيسوه على الوضوء؟ كما فعل أبو حنيفة وأصحابه في سكوت الله تعالى عن دين الرقبة في الظهار، ولم يقيسوها على المنصوص عليها في رقبة القتل، وإذا قسم التيمم للوضوء على الوضوء فقيسوا التيمم للجنب على الجنب، فعمروا به الجسد وهذا ما لا يخلص منه، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو حمزة: وقد رأى قوم أن التيمم ضربتان، ضربة للوجه وضربة للكفين فقط، واحتجوا بحديث:

روينا من طريق حمزة بن عمار حدثنا الحريش بن الخريز أخو الزبير بن الخزيم حدثنا عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة أم المؤمنين **أنزلت آية التيمم فضرب رسول الله ﷺ ضربة ومسح بها وجهه، ثم ضرب على الأرض أخرى فمسح بها كفيه.**

وبحديث:

روينا من طريق شاذان بن سوار عن سليمان بن داود الحراني عن سالم ونافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ **أن قال في التيمم ضربة للوجه وضربة للكفين.**

قال علي: وهذا لا شيء؛ لأن أحدهما من طريق الحريش بن الخريز وهو ضعيف.

والثاني من طريق سليمان بن داود الحراني وهو ضعيف.

ومن رأى أن التيمم ضربتان ضربة للوجه والأخرى لليدين والذراعين إلى المرفقين: الحسن البصري وأبو حنيفة وأصحابه، وسفيان الثوري وابن أبي ليلى والحسن بن حي. **والشافعي** وأبو ثور قالوا: إلا أن يصح عن رسول الله ﷺ غير ذلك فنقول به، واختلف في ذلك عن الشعبي.

وقال إبراهيم: أحب لي أن يكون إلى المرفقين، ولهذا.

قال مالك: ولم ير على من تيمم إلى الكوعين أن يعيد

وقد ذهب قوم إلى أن التيمم إلى المناكب، واحتجوا.

بما روينا من طريق العباس بن عبد العظيم عن عبد الله بن محمد بن أسماء بن عبيد عن عمه جويرية بن أسماء عن مالك بن أنس عن الزهري: أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن عمار بن ياسر قال: **«تيممنا مع رسول الله ﷺ فمسحنا بوجوهنا وأيدينا إلى المناكب».**

ورويناه أيضاً من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد: حدثنا أبي عن صالح بن كيسان عن الزهري: أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس **«عن عمار بن ياسر - فذكر نزول آية التيمم قال: فقام المسلمون مع رسول الله ﷺ فغسلوا أيديهم إلى الأرض ثم رفعوا أيديهم ولم يقبضوا من الثراب شيئاً، فمسحوا بوجوههم وأيديهم إلى المناكب، ومن بطون أيديهم إلى الأباط».**

ورويناه من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري: حدثني عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن عمار، وبه كان يقول عمار والزهري.

روينا من طريق سليمان بن حرب الواشحي، حدثنا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني قال: سمعت الزهري يقول: التيمم إلى المنكبين.

قال علي: هذا أثر صحيح إلا أنه ليس فيه نص ببيان أن رسول الله ﷺ أمر بذلك فيكون ذلك حكم التيمم وفرضه، ولا نص يان بأنه عليه السلام علم بذلك فأقره، فيكون ذلك ندباً مستحباً، ولا حجة في فعل أحد دون رسول الله ﷺ وإن العجب ليطول من يرى إنكار عمر على عثمان إن لم يصل الغسل بالروح إلى الجمعة بمضرة الصحابة رضي الله عنهم: حجة في إبطال وجوب الغسل، وهذا الخبر مؤكد لوجوبه منكر لتركه، ثم لا يرى عمل المسلمين في التيمم إلى المناكب مع رسول الله ﷺ حجة في وجوب ذلك.

قال علي: فإذا لا حجة في شيء من هذه الآثار - وقد اختلف الناس كما ذكرنا - فالواجب الرجوع إلى ما افترض الله الرجوع إليه من القرآن والسنة عند النزاع، ففعلنا فوجدنا الله تعالى يقول: **«فَتَتِمُّوا صَبْداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوْكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ»** فلم يجد الله تعالى غير اليدين، ونحن على يقين من أن الله تعالى لو أراد إلى المرافق والرأس والرجلين لينتهى نص عليه كما فعل في الوضوء ولو أراد جميع الجسد لينتهى كما فعل في الغسل،

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث بن سعد بن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن الأعرجي قال سمعتُ عمرًا مولى ابن عباس قال: أقبلت أنا وعبد الله بن ياسر مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي جهيم بن الحارث بن الصمة الأنصاري، فقال أبو جهيم «أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل فلقية رجُلٌ فسلمَ عليه فلم يردْ عليه السلام، حتى أقبلَ على الجدارِ فمسحَ برؤُوسِهِ وبِذَنِيهِ ثُمَّ رَدَّ السلامَ».

قال أبو محمد: هذا هو الثابت لا حديث محمد بن ثابت.

وهذا فعلٌ مستحبٌ يعني التيمم لرُدِّ السلام في الحضر.

وبهذا يقول جماعة من السلف:

كما روينا عن عطاء بن السائب عن أبي البخترى عن علي بن أبي طالب قال: التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين إلى الرسغين.

وروينا عن أحمد بن حنبل:

حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا شعبة حدثنا حصين بن عبد الرحمن عن أبي مالك الأشجعي قال: سمعتُ عمرًا بن ياسر يقول: التيمم ضربة للوجه والكفين.

وروينا عن محمد بن أبي عدي حدثنا شعبة عن حصين بن عبد الرحمن عن أبي مالك أنه سمعَ عمرًا بن ياسر يقول في خطبته: التيمم هكذا وضرب ضربة للوجه والكفين.

قال أبو محمد: هذا بخضرة الصحابة في الخطبة، فلم يخالفه من حضر أحد.

وعن أحمد بن حنبل حدثني مسكين بن بكير حدثنا الأوزاعي عن عطاء بن أبي عيسى وابن مسعود كانا يقولان: التيمم للكفين والوجه.

قال الأوزاعي وبهذا كان يقول عطاء ومكحول، وهو الثابت عن الشعبي وقادة وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير، وبه يقول الأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وداود.

قال علي: وأما استيعاب الوجه والكفين فما نعلم في ذلك

لمن أوجبه حجة إلا قياس ذلك على استيعابهما بالماء.

قال أبو محمد: والقياس باطل، ثم لو كان حقًا لكان هذا منه باطلا؛ لأن حكم الرجلين عندنا وعندهم في الوضوء الغسل، فلما عوضَ منه المسحُ على الحفين سقط الاستيعابُ عندهم،

فإذ لم يردْ عز وجل على ذكر الوجه واليدين، فلا يجوز لأحد أن يزيد في ذلك ما لم يذكره الله تعالى. من الذراعين والرسغين والرجلين وسائر الجسد، ولم يلزم في التيمم إلا الوجه والكفان، وهما أقل ما يقع عليه اسم يدين.

ووجدنا السنة الثابتة قد جاءت بذلك لا الأكاذيب الملققة.

كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد البخلي حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا محمد بن كثير أخبرنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن زر - هو ابن عبد الله المرهبي - عن ابن عبد الرحمن بن أبزي - هو سعيد - عن أبيه قال: قال عمر بن ياسر لعمر بن الخطاب: فتمكت فأتيت رسول الله ﷺ فقال: «يَكْفِيكَ الرَّجْلُ وَالْكَفَّانِ».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن عبد الله بن غير كلهم عن أبي معاوية عن الأعمشي عن شقيق بن سلمة قال: كنت جالساً مع عبد الله بن مسعود وأبي موسى الأشعري - فذكر الحديث، وفيه - فقال أبو موسى لابن مسعود «لم تسمع قولَ عمر: «يَكْفِيكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ فَأَجَبْتُ فَلَمْ أَجِدْ الماءَ، فَمَرَعْتُ فِي الصَّيْدِ كَمَا تَمَرَعُ النَّائِبُ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِذَلِكَ هَكَذَا، ثُمَّ ضَرَبَ بِذِيهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ وَظَاهَرَ كَفَيْهِ وَوَجْهَهُ».

وبه إلى مسلم حدثنا عبد الله بن هاشم العبدي حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن شعبة حدثنا الحكم عن زر - هو ابن عمر بن الخطاب فقال: أتني أجبت فلم أجِدْ ماءً، قال عمر لا تصل، فقال عمر: أما تذكر يا أمير المؤمنين إذا أنا واثت في سريّة فاجتنبنا فلم نجد ماءً.

فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمكت في التراب وصلبت، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ الْأَرْضَ بِذَلِكَ ثُمَّ تَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ وَكَفَيْكَ» وذكر باقي الحديث.

قال علي: في هذا الحديث إبطال القياس؛ لأن عمرًا قدّر أن المسكوت عنه من التيمم للجذابة حكمه حكم الغسل للجذابة؛ إذ هو بلد منه، فأبطل رسول الله ﷺ ذلك، وأعلمه أن لكل شيء حكمه المنصوص عليه فقط، وفيه أن الصاحب قد يهيم وينسى، وفيه نصٌ حكم التيمم.

فَلَمَّا التَّرَابَ فَالتَّيَمَّمَ بِهِ جَائِزٌ، كَانَ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ الْأَرْضِ
أَوْ مَزْزَوْعاً يَجْعَلُ فِي إِيَّاهُ أَوْ فِي ثَوْبٍ أَوْ عَلَى يَدِ إِنْسَانٍ أَوْ حَيَوَانٍ،
أَوْ نَفْضٍ غَيْرِ مَنْ كُلِّ ذَلِكَ، فَاجْتَمَعَ مِنْهُ مَا يَوْضَعُ عَلَيْهِ الْكَفُّ،
أَوْ كَانَ فِي بِنَاءٍ لِنَافِئَةٍ أَوْ طَائِيَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَأَمَّا مَا عَدَا التَّرَابَ مِنَ
الْحَصَى أَوْ الْحَصْبَاءِ أَوْ الصَّخْرَاءِ أَوْ الرُّضْرَاضِ أَوْ الْغَضَابِ أَوْ
الصَّنَا أَوْ الرُّخَامِ أَوْ الرَّمْلِ أَوْ مَعْدَنٍ كَحَصَى أَوْ مَعْدَنٍ زُرْنِيخٍ أَوْ
جَبَّارٍ أَوْ جَصٍّ أَوْ مَعْدَنٍ ذَهَبٍ أَوْ نَوْتِيَاءٍ أَوْ كَبِيرَتٍ أَوْ لَازُورْدٍ أَوْ
مَعْدَنٍ مِلْحٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

فَإِنْ كَانَ فِي الْأَرْضِ غَيْرَ مَزَالٍ عَنْهَا إِلَى شَيْءٍ آخَرَ فَالتَّيَمَّمَ
بِكُلِّ ذَلِكَ جَائِزٌ، وَإِنْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مَزَالٌ إِلَى إِنْسَانٍ أَوْ إِلَى
ثَوْبٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يُمِزَ التَّيَمُّ بِشَيْءٍ مِنْهُ، وَلَا يَجُوزُ التَّيَمُّ بِالْأَجْرِ،
فَإِنْ رَضِيَ حَتَّى يَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ تَرَابٍ جَائِزٌ التَّيَمُّ بِهِ.

وَكَذَلِكَ الطَّيْنُ لَا يَجُوزُ التَّيَمُّ بِهِ، فَإِنْ جَفَّ حَتَّى يَسْمَى
تَرَاباً جَائِزٌ التَّيَمُّ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ التَّيَمُّ بِمِلْحٍ انْعَقَدَ مِنَ الْمَاءِ كَانَ فِي
مَوْضِعِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَلَا يَبْلُغُ وَلَا يَبُورِقُ وَلَا يَحْشِيشُ وَلَا يَحْشَبِي
وَلَا بَغِيرَ ذَلِكَ تَمَّا يَجُوزُ بَيْنَ التَّيَمِّ وَبَيْنَ الْأَرْضِ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً
فَأَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَلْيَدَيْكُمْ مِنْهُ﴾ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«وَجُعِلَتْ رَأْسُهَا لَنَا طَهُوراً إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
«جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ سَجْدًا وَطَهُورًا» وَقَدْ ذَكَرْنَا كُلَّ ذَلِكَ
بِإِسْنَادِهِ قَبْلَ ذَاقْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ، فَصَحَّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّيَمُّ إِلَّا بِمَا
نَصَّ عَلَيْهِ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ وَلَمْ يَأْتِ النَّصُّ إِلَّا بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ
الصَّعِيدِ وَهُوَ وَجْهُ الْأَرْضِ فِي اللَّغَةِ الَّتِي بَيَّاهُ نَزَلَ الْقُرْآنُ وَالْأَرْضُ
- وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ - وَالتَّرَابُ فَقَطْ فَوُجِدْنَا التَّرَابَ سِوَاهُ كَانَ
مَزْزَوْعاً عَنِ الْأَرْضِ، مَحْمُولاً فِي ثَوْبٍ أَوْ فِي إِنْسَانٍ أَوْ عَلَى وَجْهِ
إِنْسَانٍ أَوْ عَرَقِ فَرَسٍ أَوْ لَبَدٍ أَوْ كَانَ لِنَا أَوْ طَائِيَةٍ أَوْ رِضَاضٍ أَجْرُ
أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ تَرَابٌ لَا يَقْطَعُ عَنْهُ هَذَا الْأِسْمُ، فَكَانَ التَّيَمُّ بِهِ
عَلَى كُلِّ حَالٍ جَائِزاً.

وَوُجِدْنَا الْأَجْرَ وَالطَّيْنُ قَدْ سَقَطَ عَنْهُمَا اسْمُ تَرَابٍ وَاسْمُ
أَرْضٍ وَاسْمُ صَعِيدٍ فَلَمْ يُمِزَ التَّيَمُّ بِهِ، فَإِذَا رَضِيَ أَوْ جَفَّتْ عَادَ
عَلَيْهِ اسْمُ تَرَابٍ فَجَائِزٌ التَّيَمُّ بِهِ.

وَوُجِدْنَا سَائِرَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الصَّخْرِ وَمِنَ الرَّمْلِ، وَمِنَ
الْمَعَادِنِ مَا دَامَتْ فِي الْأَرْضِ، فَإِنَّ اسْمَ الصَّعِيدِ وَاسْمَ الْأَرْضِ يَقَعُ
عَلَى كُلِّ ذَلِكَ، فَكَانَ التَّيَمُّ بِكُلِّ ذَلِكَ جَائِزاً.

وَوُجِدْنَا كُلَّ ذَلِكَ إِذَا أُنْزِلَ عَنِ الْأَرْضِ سَقَطَ عَنْهُ اسْمُ
الْأَرْضِ وَاسْمُ الصَّعِيدِ وَلَمْ يَسْمَ تَرَاباً، فَلَمْ يُمِزَ التَّيَمُّ بِشَيْءٍ مِنْ
ذَلِكَ.

فَيُزْمَعُ لَهُمْ - إِنْ كَانُوا يَدْرُونَ مَا الْقِيَاسُ - أَنْ ذَلِكَ لَمَّا كَانَ حَكْمُ
الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ فِي الْوُضوءِ الْغُسْلِ، ثُمَّ عَوِضَ مِنْهُ الْمَسْحُ فِي
التَّيَمِّ، أَنْ يَقْطَعَ الِاسْتِعَابُ كَمَا سَقَطَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ، لَا
سَيْمًا وَمِنْ أَصُولِ أَصْحَابِ الْقِيَاسِ أَنَّ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ لَا يَقْوَى قُوَّةُ
الشَّيْءِ بَعِيْنِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا كُلُّهُ لَا شَيْءَ، وَإِنَّمَا نُوْرِدُهُ لِنَرِيْمَهُ
تَنَاقُضَهُمْ وَفَسَادَ أَصُولِهِمْ، وَهَدَمَ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ، كَمَا نَحْتَجُّ عَلَى
كُلِّ مَلِكٍ وَكُلِّ غَلَةٍ وَكُلِّ قَوْلَةٍ بِأَتَوَالِهَا الْهَادِمَ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ، لِأَنَّهُمْ
يَصَحِّحُونَهَا كُلَّهَا، لَا عَلَى أَنَّنَا نَصَحَّحُ مِنْهَا شَيْئاً، وَإِنَّمَا عَدَدْنَا
هَهُنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿يَسْلُطَنَّ غَيْرِي مِنْي﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا يَسْلُطَنَّ قُوَّتُهُ لِيُسَبِّحَ
لَهُمُ الْمَسْحُ فِي اللَّغَةِ لَا يَقْتَضِي الِاسْتِعَابَ، فَوَجِبَ الرِّقُوفُ
عِنْدَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَأْتِ بِالِاسْتِعَابِ فِي التَّيَمِّ قُرْآنٌ وَلَا سُنَّةٌ وَلَا إِجْمَاعٌ
وَلَا قَوْلٌ صَاحِبٍ، نَعَمْ وَلَا قِيَاسٌ، فَبُطِّلَ الْقَوْلُ بِهِ.

وَمَنْ قَالَ يَقُولُنَا فِي هَذَا، وَأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ
مَسْحٍ فَقَطْ: أَبُو أَيُّوبَ سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْهَاشِمِيُّ وَغَيْرُهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالْعَجَبُ أَنَّ لَفْظَةَ الْمَسْحِ لَمْ تَأْتِ فِي
الشَّرْعِ إِلَّا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ وَلَا مَزِيدَ: مَسْحُ الرَّأْسِ وَمَسْحُ
الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ فِي التَّيَمِّ وَمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ،
وَمَسْحُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فِي الطَّوَافِ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ أَحَدٌ مِنْ خُصُومِنَا
الْمُخَالَفِينَ لَنَا فِي أَنَّ مَسْحَ الْخَفَيْنِ وَمَسْحَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ لَا يَقْتَضِي
الِاسْتِعَابَ.

وَكَذَلِكَ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ بِالْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ، ثُمَّ
نَقَضُوا ذَلِكَ فِي التَّيَمِّ، فَأَوْجَبُوا فِيهِ الِاسْتِعَابَ تَحْكَماً بِمَا بَرَّهْنَا،
وَاضْطَرُّوا فِي الرَّأْسِ، فَلَمْ يَوْجِبْ أَبُو حَنِيفَةَ وَلَا الشَّافِعِيُّ فِيهِ
الِاسْتِعَابَ، وَهُمْ مَائِلٌ بِأَنْ يَوْجِبَهُ، وَكَأَدَ فَلَمْ يَفْعَلْ، فَمَنْ لَيْسَ
وَقَعَ لَهُمْ تَحْصِصُ الْمَسْحِ فِي التَّيَمِّ بِالِاسْتِعَابِ بِمَا حُجِّجَ، لَا مِنْ
قُرْآنٍ وَلَا مِنْ سُنَّةٍ صَحِيحَةٍ وَلَا سَقِيمَةٍ وَلَا مِنْ لَفْظٍ وَلَا مِنْ إِجْمَاعٍ،
وَلَا مِنْ قَوْلِ صَاحِبٍ وَلَا مِنْ قِيَاسٍ؟ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

٢٥١ - مسألة: وإن عدم الميث الماء يَمَّ كما يتيمم
الحق؛ لِأَنَّهُ غُسْلُهُ فَرْضٌ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ التَّرَابَ
طَهُورٌ إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ، فَهَذَا عَمُومٌ لِكُلِّ طَهُورٍ وَاجِبٍ، وَلَا خِلَافَ
فِي أَنْ كُلَّ غُسْلٍ طَهُورٌ.

٢٥٢ - مسألة: ولا يجوز التيمم إلا بالأرض، ثم
تنقسم الأرض إلى قسمين: تراب وغير تراب.

ووجدنا الملح المتعقد من الماء، والتلج والخشيش والورق لا يسمى شيئاً من ذلك صعيداً ولا أرضاً ولا تراباً، فلم يجز التيمم به.

وهذا هو الذي لا يجوز غيره، وفي هذا خلاف من ذلك أن الحسن بن زياد قال: إن وضع التراب في ثوب لم يجز التيمم به، وهذا تفريق لا دليل عليه.

٢٥٣- مسألة: قال الأعمش: يقدم في التيمم البدان قبل الوجوه.

وقال الشافعي يقدم الوجه على الكفين ولا بد، وأباح أبو حنيفة تقديم كل منهما على الآخر.

قال علي: وبهذا نقول، لأننا رأينا من طريق البخاري عن حماد بن سلام عن أبي معاوية عن الأعمش عن شقيق عن أبي موسى الأشعري عن عمار بن ياسر: «أن رسول الله ﷺ علمه التيمم فضرَبَ ضَرْبَةً يَكْفِيهِ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ نَفَضَهَا ثُمَّ مَسَحَ بِهَا ظَهْرَهُ ثُمَّ بِشِمَالِهِ أَوْ ظَهْرَ شِمَالِهِ بِكَفِّهِ ثُمَّ مَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ» فكان هذا حكماً زائداً، وبياناً أن كل ذلك جائز، بخلاف الوضوء. وبالله تعالى التوفيق.

فمن أخذ بظاهر القرآن فبدأ بالوجه فحسن، ومن أخذ بمحدث عمار فبدأ باليدين قبل الوجه فحسن، ثم استدرنا قوله عليه السلام «ابْدَأُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» فوجب أن لا يجزئ إلا الابتداء بالوجه ثم اليدين.

ووجدنا الملح المتعقد من الماء، والتلج والخشيش والورق لا يسمى شيئاً من ذلك صعيداً ولا أرضاً ولا تراباً، فلم يجز التيمم به.

وهذا هو الذي لا يجوز غيره، وفي هذا خلاف من ذلك أن الحسن بن زياد قال: إن وضع التراب في ثوب لم يجز التيمم به، وهذا تفريق لا دليل عليه.

وقال مالك: يتيمم على التلج، وروى أيضاً ذلك عن أبي حنيفة، وهذا خطأ؛ لأنه لم يأت به نص ولا إجماع.

فإن قيل: ما حال يترك وبين الأرض فهو أرض. قيل لهم فإن حال بينه وبين الأرض قتلى أو غنم أو نساب أو خشب يكون ذلك من الأرض فيتيمم عليه؛ وهم لا يقولون بذلك. وقولهم: إن ما حال يترك وبين الأرض فهو أرض أو من الأرض - فقول فاسد لم يوجه قرآن ولا سنة ولا لغة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس.

قال علي: والتلج والطين والملح لا يتوضأ بشيء منها ولا يتيمم، لأنه ليس شيء من ذلك يسمى ماءً ولا تراباً ولا أرضاً ولا صعيداً، فإذا ذاب الملح والتلج فصار ماءً جاز الوضوء بهما، لأنهما ماء، وإذا جف الطين جاز التيمم به لأنه تراب.

وقال الشافعي وأبو يوسف: لا يتيمم إلا بالتراب خاصة، لا بشيء غير ذلك، فادعوا أن قول رسول الله ﷺ «وَجُعِلَتْ لَكُمُ الْأَرْضُ مَسْجُودًا وَمَعْلَمًا» يعني أن الأرض مسجوداً وطهوراً، ليس أن الأرض مسجوداً وطهوراً.

قال علي: وهذا خطأ؛ لأنه دعوى بلا برهان، وما كان هكذا فهو باطل.

قال عز وجل: «فَلَمْ يَلْبِثُوا إِلَّا حِينًا مَّعِينًا» وقال رسول الله ﷺ: «الْأَرْضُ مَسْجِدٌ وَطَهُورٌ» وقال عليه السلام: «الْأَرْضُ مَسْجِدٌ وَطَهُورٌ فَكُلُّ ذَلِكَ حَقٌّ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَأْخُذٌ بِهِ وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَجُلُّ تَرَكُّ شَيْءٍ مِنْهُ لَشَيْءٍ آخَرَ فَالْتِرَابُ كُلُّهُ طَهُورٌ وَالْأَرْضُ كُلُّهَا طَهُورٌ وَالصَّعِيدُ كُلُّهُ طَهُورٌ، وَالْأَيَّةُ وَحَدِيثُ جَابِرٍ فِي عَمُومِ الْأَرْضِ زَائِدٌ حَكَمًا عَلَى حَدِيثِ حُذَيْفَةَ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى التَّرِيقِ، فَالْاِخْذُ بِالزَّائِدِ وَاجِبٌ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنَ الْاِخْذِ بِمُحْدِثِ حُذَيْفَةَ، وَفِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ خَالِفَةٌ لِلْقُرْآنِ وَلِمَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ، وَهَذَا لَا يَجُلُّ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وقال أبو حنيفة: الصَّعِيدُ كُلُّهُ يَتِيمٌ بِهِ، كَالْتِرَابِ وَالطِّينِ

٥- كتاب الحيض والاستحاضة

فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّمَا لَيْسَتْ
بِالْحَيْضَةِ وَلَكِنَّهُ عِرْقٌ، فَإِذَا أَتَيْتِ الْحَيْضَةَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا
أَدْبَرَتْ فَأَغْتَسِلِي وَصَلِّيْ.

حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْجَعْفَرِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْأَدْنَوِيُّ الْمُرِّي
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ غُلَيْبٍ حَدَّثَنَا
يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الْبَيْهَقِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ بَكْرِ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ عَنْ الْمُنْذَرِ بْنِ الْمَغِيرَةِ عَنْ عُرْوَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ
أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حَبِشٍ أَخْبَرَتْ أَنَّهَا أَتَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَنُكِتَ إِلَيْهِ الدَّمُ، فَقَالَ إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، فَاسْتَغْسِلِي إِذَا أَتَاكَ قُرْؤُكَ
فَلَا تَصَلِّي، فَإِذَا مَرَّ الْقُرْءُ فَتَطَهَّرِي ثُمَّ صَلِّي مِنَ الْقُرْءِ إِلَى الْقُرْءِ.

فَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِاجْتِنَابِ الصَّلَاةِ لِإِقْبَالِ الْحَيْضَةِ وَبِالْغَسْلِ
لِإِدْبَارِهَا، وَخَاطَبَ بِذَلِكَ نِسَاءَ قُرَيْشٍ وَالْعَرَبَ الْعَارِفَاتُ بِمَا يَقَعُ
عَلَيْهِ اسْمُ الْحَيْضَةِ، فَوَجِبَ أَنْ يُطْلَبَ بَيَانُ ذَلِكَ وَمَا هِيَ الْحَيْضَةُ فِي
الشَّرِيعَةِ وَاللُّغَةِ.

فَوُجِدْنَا مَا حَدَّثَنَا هَامٌ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ
حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِبْنِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ
حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ عَمْرٍو
هُوَ ابْنُ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ - عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ فَاطِمَةَ
بِنْتِ أَبِي حَبِشٍ كَانَتْ اسْتَحِضَتْ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ
دَمَ الْحَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرِفُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَامْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، وَإِذَا
كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّعِي وَصَلِّي فَإِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ
أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ
زُرْعَةَ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «اعْتَكَفْتُ مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ أَرْوَاجِهِ، فَكَانَتْ تَرَى الصُّفْرَةَ وَالْدَّمَ
وَالطُّسْتَ تَحْتَهَا وَهِيَ تَصَلِّي».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ
الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا
مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ مُسْلِمَةَ الْمُرَادِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ
بْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ شُهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بِنْتِ
الزُّبَيْرِ وَعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، كِلَاهُمَا عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ
«أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ حَبِشٍ كَانَتْ تَحْتُ عَتِيدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ
اسْتَحِضَتْ سَبْعَ سِنِينَ، فَاسْتَفْتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، وَلَكِنْ هَذَا عِرْقٌ
فَأَغْتَسِلِي وَصَلِّي. قَالَتْ عَائِشَةُ فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ فِي مِزْكَنٍ فِي
حُجْرَةِ أَخِيهَا زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ حَتَّى تَمْلَأَ حُمْرَةَ الدَّمِ الْمَاءَ».

فَصَحَّ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْحَيْضَ إِنَّمَا هُوَ الدَّمُ الْأَسْوَدُ وَحْدَهُ وَإِنْ

٢٥٤ - مسألة: الحيض هو الدَّم الأسود الخارج الكريه

الرَّائِحَةُ خَاصَّةً، فَمَتَى ظَهَرَ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ لَمْ يَحِلَّ لَهَا أَنْ تَصَلِّيَ وَلَا
أَنْ تَصُومَ وَلَا أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَلَا أَنْ يَظَاهَا زَوْجُهَا وَلَا سَيِّدُهَا
فِي الْفَرْجِ، إِلَّا حَتَّى تَرَى الطَّهْرَ، فَإِذَا رَأَتْ أَحْمَرَ أَوْ كُنْسَالَةَ اللَّحْمِ
أَوْ صَفْرَةً أَوْ كِدْرَةً أَوْ بَيَاضًا أَوْ جَفَوًا فَقَدْ طَهَّرَتْ وَفَرَضَ عَلَيْهَا
أَنْ تَغْسِلَ جَمِيعَ رَأْسِهَا وَجَسَدِهَا بِالمَاءِ، فَإِنْ لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ فَلْتَتَيَّمَّ ثُمَّ
تَصَلِّي وَتَصُومَ وَتَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَيَاتِيهَا زَوْجُهَا أَوْ سَيِّدُهَا، وَكُلُّ مَا
ذَكَرْنَا فَهُوَ قَبْلَ الْحَيْضِ وَبَعْدَهُ طَهْرٌ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُ حَيْضًا أَصْلًا.

أَمَّا اعْتِنَاءُ الصَّلَاةِ وَالتَّوَصُّمِ وَالطَّوَافِ وَالْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ فِي
حَالِ الْحَيْضِ فَاجْتَنَابٌ مُتَقَرَّرٌ مَقْطُوعٌ بِهِ، لَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ
الْإِسْلَامِ فِيهِ، وَقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ قَوْمٌ مِنَ الْأَزْوَاقِ حَقَّقَهُمُ الْإِ
بَعْدُوا فِي أَهْلِ الْإِسْلَامِ.

وَأَمَّا مَا هُوَ الْحَيْضُ؟ فَإِنْ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغِيثٍ:

حَدَّثَنَا قَالَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا
أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحَشَنِيُّ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ
بِشَارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ حَدَّثَنَا
أَبِي عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ فَاطِمَةَ ابْنَةَ أَبِي حَبِشٍ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
فَقَالَتْ: إِنِّي اسْتَحْضَاخٌ فَلَا أَطْهَرُ، أَفَأَذُوقُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ
بِالْحَيْضِ، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، فَإِذَا أَتَيْتِ الْحَيْضَةَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا
أَدْبَرَتْ فَأَغْتَسِلِي وَصَلِّي» وَهَكَذَا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ وَسَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَسَفْيَانَ
بْنَ عَيْنَةَ وَابْنَ جُرَيْجٍ وَمَعْمَرُ وَزُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ وَأَبِي مَعَاوِيَةَ وَعَبِيدُ
اللَّهُ بْنُ غُبَرٍ وَوَكَيْعُ بْنُ الْجُرَّاحِ وَجُرَيْجٌ وَعَبِيدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَمَدٍ
الذَّرِيرِيُّ وَأَبِي يُونُسَ كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
عَائِشَةَ.

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَاللَّيْثِ وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ وَعَمْرٍو
بْنَ الْحَارِثِ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمَحِيُّ كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ
عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «إِذَا أَتَيْتِ الْحَيْضَةَ
فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا ذَهَبَتْ فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ ثُمَّ صَلِّي» وَفِي
بَعْضِهَا «فَتَوَضَّعِي».

وَحَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ
خَالِدٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَنَا أَبُو عِيَالٍ الْقَاسِمُ
بْنُ سَلَامٍ، حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ
عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «اسْتَحِضْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ - هُوَ جَامِعُ الصَّحِيحِ - قَالَ: قَالَ لَنَا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الشَّامَلِ الْعَطَارِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنِي أُمُّ طَلْحَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَتْ: دَمُ الْحَيْضِ بَجَائِي أَسْوَدُ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَابِتٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَبِي بَكْرِ الْحُلِيِّ عَنْ مَعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا كُنَّا نَعُدُّ الصَّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ حَيْضًا.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: اسْتَحْيِضَتْ امْرَأَةٌ مِنْ آلِ أَنَسٍ فَأَمْرُوْنِي فَسَأَلْتُ أَبْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ:

أَمَّا مَا رَأَتْ الدَّمَ الْبَحْرَانِيَّ فَلَا تَصَلِّي، فَإِذَا رَأَتْ الظَّهْرَ وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ فَلْتَنْتَسِلْ وَتَصَلِّي. فَلَمْ يَلْتَمِضْ ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى اتِّصَالِ الدَّمِ، بَلْ رَأَى وَأَقْبَضَ أَنَّهُ مَا عَدَا الدَّمَ الْبَحْرَانِيَّ فَهَوَّ ظَهْرَهُ، تَصَلَّى مَعَ وَجُودِهِ وَلَوْ لَمْ تَزَلْ سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ، وَأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الصَّلَاةُ إِلَّا الدَّمَ الْبَحْرَانِيَّ، وَهَذَا إِسْنَادٌ فِي غَايَةِ الْجَلَالَةِ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ:

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ - عَنِ ابْنِ جُبَيْنٍ السَّخَيَّانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَلِيٍّ قَالَتْ: كُنَّا لَا نَعُدُّ الصَّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ شَيْئًا وَأُمُّ عَطِيَّةٍ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ مِنْ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ قَدِيمَةُ الصَّحْبَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ ذَكَرْنَا عَنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ وَفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حَبِيبٍ وَأُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ جَحْشٍ هَذَا نَفْسَهُ، وَكُلُّ هَذَا هُوَ الثَّابِتُ بِالْأَسَانِيدِ الْعَالِيَةِ الصَّحِيحَةِ.

وَرَوَيْنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: إِذَا رَأَتْ بَعْدَ الظَّهْرِ مِثْلَ غَسَالَةِ اللَّحْمِ أَوْ مِثْلَ قُطْرَةِ الدَّمِ مِنَ الرُّعَافِ، فَإِنَّمَا تِلْكَ رُكُضَةٌ مِنْ رُكُضَاتِ الشَّيْطَانِ فَلْتَنْتَضِحْ بِمَاءٍ وَلْتَوَضَّأْ وَلْتَصَلِّ، فَإِنْ كَانَ عَيْطًا لَا خُفَاءَ بِهِ فَلْتَدْعُ الصَّلَاةَ.

وَعَنْ ثَوْبَانَ فِي الْمَرَاةِ تَرَى الْبَرِيَّةَ قَالَ: تَوَضَّأْ وَتَصَلِّي.

قِيلَ: أَشْيَءُ تَقُولُهُ أَمْ مَعْنَاهُ؟ قَالَ فَنَاضَتْ عَيْنَاهُ وَقَالَ: بَلْ سَمِعْتُهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَهَذَا أَقْوَى مِنْ رِوَايَةِ أُمِّ عَلِيٍّ أَوَّلَى، وَقَدْ رَوَى مَا يُوَافِقُ رِوَايَةَ أُمِّ عَلِيٍّ عَنْ عُمَرَ مِنْ رَأْيِهَا.

وَعَنْ رُبَيْعَةَ وَبُحَيِّ بْنِ سَعِيدٍ مِثْلَ ذَلِكَ، وَقَدْ خَالَفَ هَؤُلَاءِ مِنَ التَّابِعِينَ مَنْ هُوَ أَجَلُ مِنْهُمْ، كَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ قَدَادَةَ عَنْهُ فِي الْمَرَاةِ تَرَى الصَّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ أَنَّهُا تَنْتَسِلُ وَتَصَلِّي.

الْحُمْرَةُ وَالصَّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ عَرَقٌ وَلَيْسَ حَيْضًا، وَلَا يَمْنَعُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ الصَّلَاةَ..

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا هَذَا لِأَنَّهُ يَصِلُ بِهَا الدَّمُ أَبَدًا.

قُلْنَا فَإِنْ اتَّصَلَ بِهَا الدَّمُ بَعْضُ دَعْرِهَا وَانْقَطَعَ بَعْضُهُ فَمَا قَوْلُكُمْ؟ أَلَا هَذَا الْحُكْمُ أَمْ لَا؟ فَكُلُّهُمْ جَمَعَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَهَا. فَقُلْنَا لَهُمْ: حَدِّثُوا لَنَا الْمُدَّةَ الَّتِي إِذَا اتَّصَلَ بِهَا الدَّمُ وَالصَّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ كَانَ هَذَا الْحُكْمُ الَّذِي أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمُدَّةُ الَّتِي إِذَا اتَّصَلَ بِهَا هَذَا كُلُّهُ لَمْ يَكُنْ لَهَا ذَلِكَ الْحُكْمُ، فَكَانَ الَّذِي وَقَفُوا عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ قَالَتْ طَائِفَةٌ: تِلْكَ الْمُدَّةُ هِيَ أَيَّامُهَا الْمَعْتَادَةُ لَهَا.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى: بَلْ تِلْكَ الْمُدَّةُ هِيَ أَكْثَرُ مِنْ أَيَّامِهَا الْمَعْتَادَةِ لَهَا، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ رَاعَوْا فِي أَيَّامِ عَادَتِهَا تَكُونُ الدَّمُ وَإِلَّا فَلَا، فَقُلْتُ لَهُمْ: هَاتَانِ دَعْوَايَا قَدْ سَمِعْنَاهُمَا، وَالدَّعْوَةُ مَرْدُودَةٌ سَاقِطَةٌ إِلَّا بِبَرَهَانٍ، فَهَاتُوا بَرَهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَفْعِدِي أَيَّامَ أَفْرَائِيلَ وَدَعِي الصَّلَاةَ قَدْرَ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحْيِضِينَ فِيهَا».

قُلْنَا نَعَمْ هَذَا صَحِيحٌ، وَإِنَّمَا أَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَذَا الَّتِي لَا تَحْيِزُ دَمَهَا وَالَّذِي هُوَ كُلُّهُ أَسْوَدُ مُتَّصِلٌ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ قَوْلُهُ لَلَّتِي تَحْيِزُ دَمَهَا «إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرِضُ، فَإِذَا جَاءَ الْآخِرُ فَصَلِّي، وَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَتْبَرَتْ فَاقْتَسِلِي وَصَلِّي وَاعْطِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي» عَلَى مَا نَبَّيْنَا فِي بَابِ الْمُسْتَحَاضَةِ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا لَا خُلُصَ لَهُ مِنْهُ، فَإِنْ تَعَلَّقُوا بِمَنْ رَوَى عَنْهُ مِثْلَ قَوْلِهِمْ، مِثْلُ:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ عَنْ أُمِّو: كُنْتُ أَرَى النَّسَاءَ يَرْسِلُنَّ إِلَى عَائِشَةَ بِالذَّرَجَةِ فِيهَا الْكَرْسُ فِيهَا الصَّفْرَةُ يَسْأَلْنَهَا عَنِ الصَّلَاةِ، فَسَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: لَا تَصَلِينَ حَتَّى تَرِينَ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَا نَعْلَمُ لَهُمْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مُتَعَلِّقًا إِلَّا هَذِهِ الرِّوَايَةُ وَحِدَهَا، وَقَدْ خُولِفَتْ أُمُّ عَلْقَمَةَ فِي ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ، وَخَالَفَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ عَنْ أُمِّ عَلْقَمَةَ غَيْرُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ.

فَأَمَّا الرِّوَايَةُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَإِنَّ أَحْمَدَ بْنَ عَمَرَ بْنَ أَنَسٍ قَالَ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَوْرِيُّ أَبُو ذُرٍّ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَافِظُ بِنِسَابٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَقْرِيُّ الْبَصْرِيُّ

وروينا عن سفيان الثوري عن القعقاع: سألنا إبراهيم النخعي عن المرأة ترى الصفرة..

قال: ترضأ وتصلّي، وعن مكحول مثل ذلك.

فإن ذكروا حديث ابن عباس «عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال إن كان الدم عبيطاً فبنّار، وإن كان فيه صفرة فصنف بنّاره».

قلنا: هذا حديث لو صح لكانوا قد خالفوا ما فيه، ومن الباطل أن يكون بعض الخبر حجة وبعضه ليس حجة، فكيف وهو باطل لا يصح لأنه رواه عبد الكريم بن أبي المخارق وليس بثقة، جرّحه أيوب السخيتي وأحمد بن حنبل وغيرهما.

فإن قالوا: إن حديث ابن أبي عدي اضطرب فيه، فمرة حدث به من حفظه فقال: عن الزهري عن عروة عن عائشة، ومرة حدث به من كتابه فقال: عن الزهري عن عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش، ولم يذكر هذا الكلام أحد غير محمد بن أبي عدي.

قلنا: هذا كله قوة للخبر، وليس هذا اضطراباً، لأن عروة رواه عن فاطمة وعائشة معاً وأدركهما معاً، فعائشة خالته أخت أمه، وفاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بن أسد ابنة عمه، وهو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد، ومحمد بن أبي عدي ثقة الحافظ المأمور، ولا يعترض بهذا إلا المعتزلة الذين لا يقولون بغير الواحد، تعللوا على إبطال السنن فسقط كل ما تعلقوا به. والحمد لله رب العالمين.

وقولنا هذا هو قول جمهور أصحابنا.

وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وعبد الرحمن بن مهدي: الصفرة والكدر في أيام الحيض حيض، وليست في غير أيام الحيض حيضاً، وقال الليث بن سعد: الدم والصفرة والكدر في غير أيام الحيض ليس شيء من ذلك حيضاً، وكل ذلك في أيام الحيض حيض.

وقال مالك وعبيد الله بن الحسن: الصفرة والكدر حيض، سواء كان في أيام الحيض أو في غير أيام الحيض.

وقال أبو يوسف ومحمد: الصفرة والدم فكل ذلك في أيام الحيض حيض، وأما الكدر فهي في أيام الحيض قبل الحيض ليست حيضاً، وأما بعد الحيض فهي حيض، وكل ذلك ليس في غير أيام الحيض حيضاً، على عظيم اضطرابهم في الدم في غير أيام الحيض، فإن أبا حنيفة قال: إذا رأت المرأة الدم قبل أيام حيضها ثلاثة أيام فكثر وانقطع في أيام حيضها أو اتصل أقل من ثلاثة

أيام منها فليس شيء من ذلك حيضاً ولا تمتنع بذلك من الصلاة والصوم والوطء، إلا أن يتكرر ذلك عليها مرتين، ويتصل كذلك فهو حيض متصل.

قال: فإن رأت الدم قبل أيام حيضها يومين فافتل واتصل بها في أيامها ثلاثة أيام فكثر فهو كله حيض، ما لم تجاوز عشرة أيام، قال: فإن رأت الدم قبل أيام حيضها ثلاثة أيام فصاعداً وفي أيام الحيض متصلاً بذلك ثلاثة أيام فصاعداً، فمرة قال: كل ذلك حيض، ومرة قال:

أما ما رأت قبل أيامها فليس حيضاً، وأما ما رأت في أيامها فهو حيض، وهذه تخالط ناهيك بها وقال أبو ثور وبعض أصحابنا الصفرة والكدر في غير أيام الحيض ليستا حيضاً، وفي أيام الحيض قبل الدم ليستا حيضاً، وأما بعد الدم متصلاً به فهما حيض.

قال علي: واحتج هؤلاء بأن قالوا: ما لم يتيقن الحيض فلا يجوز أن تترك الصلاة والصوم المتيقن وجوبهما، ولا أن تمنع من الوطء المتيقن تحليله حتى إذا تيقن الحيض وحرمت الصلاة والصوم والوطء يتيقن لم يسقط تحريم ذلك إلا يتيقن آخر.

قال علي: وهذا عمل غير صحيح البيان، بل هو موهو، وذلك أن هاتين المقدمتين حق، إلا أن اليقين الذي ذكروا هو النص.

وقد صح النص، بأن ما عدا الدم الأسود ليس حيضاً، ولا يمنع من صلاة ولا من صوم ولا من وطء، فصارت حجتهما حجة عليهم.

وأيضاً فلو لم يكن ههنا هذا النص لما وجب ما قالوه، لأن الصلاة والصوم فرضان قد تيقن وجوبهما، والوطء حق قد تيقن إباحته في الزوجة والأمة المباحة، والحيض قد تيقن أنه محرّم به كل ذلك، فلا يجوز أن يقطع على شيء بأنه حيض محرّم للصلاة وللصوم وللوطء إلا بنص وارد أو بإجماع متيقن، وأما بدعوى يختلف فيها فلا، فهذا هو الحق، ولا نص ولا إجماع ولا لغة في أن ما عدا الدم الأسود حيض أصلاً.

وقد صح النص والإجماع واللغة على أن الدم الأسود حيض، فلا يجوز أن يسمى حيضاً إلا ما صح النص والإجماع بأنه حيض، لا ما لا نص فيه ولا إجماع.

واحتج بعض أهل المقالة الأولى بأن قال: لما كان السوداء حيضاً وكانت الحمرة جزءاً من أجزاء السوداء وجب أن تكون حيضاً، ولما كانت الصفرة جزءاً من أجزاء الحمرة وجب أن تكون

حل له وطؤها.

برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَيْحِضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرِضُوا﴾ النساء في الميضي ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأقربوهن من حيث أمركم الله﴾ فقوله: ﴿حتى يطهرن﴾ معناه حتى يحصل لهن الطهر الذي هو عدم الحيض وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ هو صفة فعلهن وكل ما ذكرنا يسمى في الشريعة وفي اللغة تطهراً وطهوراً وطهراً، فإني ذلك فعلت فقد تطهرت: قال الله تعالى: ﴿فِيهِ رَجُلٌ يَحْيُوا أَن يَتَطَهَّرُوا﴾ فجاء النص والإجماع بأنه غسل الفرج والذبر بالماء، وقال عليه السلام: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ففصحت أن التيمم للجنباة وللحدث طهور».

وقال تعالى: ﴿وَأَن تَكُنَّ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ وقال عليه السلام «لا يقبل الله صلاة بغير طهور» يعني الوضوء.

ومن اقتصر بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ على غسل الرأس والجسد كله دون الوضوء ودون التيمم ودون غسل الفرج بالماء، فقد نقا ما لا علم له به، وأدعى أن الله تعالى أراد بعض ما يقع عليه كلامه بلا برهان من الله تعالى. ويقال لهم: هلا علمتم هذا في الشئ؟ إذ قلتم أي شيء توقع عليه اسم الشئ فغروبه تدخل صلاة العتمة، فمرة تحملون اللفظ على كل ما يقتضيه، ومرة على بعض ما يقتضيه بالدعوى والموسر.

فإن قال: إذا حاضت حرمت بإجماع فلا نحل إلا بإجماع آخر.

قلنا هذا باطل، ودعوى كاذبة، لم يوجبها لا نص ولا إجماع، بل إذا حرم الشيء بإجماع ثم جاء نص يبيحه فهو مباح، ما نبالي أجمع على إباحته أم اختلف فيها، ولو كانت قضيتكم هذه صحيحة لبطل بها عليكم أكثر أقوالكم، فبئال لكم، قد حرمت الصلاة على المحدث والمجنب بإجماع، فلا نحل لها إلا بإجماع ولا تجزوا للجنب أن يصلي بالتيمم ولو عدم الماء شهراً فلا إجماع في ذلك، بل عمر بن الخطاب وابن مسعود وإبراهيم والأسود لا يجزؤون له الصلاة بالتيمم، وأبطلوا صلاة من توضأ ولم يستشق، لأنه لا إجماع في صحتها، وأبطلوا صلاة من توضأ بفضل امرأة ومن لم يتوضأ مما مسّت النار، وهذا كثير جداً وكذلك القول في الصيام والزكاة والحج وجب الشرائع، فصحت أن قضيتهم هذه في غاية الفساد في ذاتها، وفي غاية الإفساد لقولهم.

قال علي: ومن قال بقولنا في هذه المسألة عطاء وطاوس وعجاءة.

حيضاً، ولما كانت الكدرة جزءاً من أجزاء الصفرة وجب أن تكون حيضاً، ولما كان كل ذلك في بعض الأحوال حيضاً وجب أن يكون في كل الأحوال حيضاً.

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس كله باطل، ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا من عين الباطل؛ لأنه يعارض بأن يقال له: لما كانت القصة البيضاء طهوراً وليست حيضاً بإجماع، ثم كانت الكدرة بياضاً غير ناصع، وجب أن لا تكون حيضاً، ثم لما كانت الصفرة كدرة مشبعة وجب أن لا تكون حيضاً، ثم لما كانت الحمرة صفرة مشبعة وجب أن لا تكون حيضاً، ولما كان ذلك في بعض الأحوال - وهو ما كان بعد أكثر أيام الحيض - ليس حيضاً وجب أن يكون في جميع الأحوال ليس حيضاً، فهذا أصح من قياسهم؛ لأننا لم نساعدكم قط على أن الحمرة والصفرة والكدرة حيض في حال من الأحوال ولا في وقت من الأوقات، ولا جاء بذلك قط نص ولا إجماع ولا قياس غير معارض ولا قول صاحب لم يعارض وهم كلهم قد وافقونا على أن كل ذلك ليس حيضاً إذا رُمي فيما زاد في أيام الحيض، فبطل قياسهم، وكان ما جئناهم به - لو صح القياس لا يصح غيره.

وكذلك لا يوافقون على أن الحمرة جزء من السوداء ولا أن الصفرة جزء من الحمرة، ولا أن الكدرة جزء من الصفرة، بل هي دعوى عارضناهم بدعوى مثلها فسقط كل ما قالوه، والحمد لله رب العالمين، وثبت قولنا بشهادة النص والإجماع له.

٢٥٥- مسألة: فإذا رأت الطهر كما ذكرنا ثم نحل لها

الصلاة ولا الطواف بالكعبة حتى تغسل جميع رأسها وجسدها بالماء، أو تيمم إن عدمت الماء أو كانت مريضة عليها في الغسل حرج، وإن أصبحت سائمة ولم تغتسل فافغتسلت أو تيممت - إن كانت من أهل التيمم - بمقدار ما تدخل في صلاة الصبح صح صيامها، وهذا كله إجماع متيقن، ولقول رسول الله ﷺ «وَإِذَا أَدْبَرَتِ الْحَيْضَةُ فَتَطَهَّرِي» ولقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأَقْرُبْنَ﴾ وقد أخبر عليه السلام أن الأرض طهور إذا لم نجد الماء، فوجب التيمم للحائض عند عدم الماء وفي تأخيرها الغسل والتيمم عن هذا المقدار خلاف ذكره في كتاب الصيام إن شاء الله.

٢٥٦- مسألة: وأما وطء زوجها أو سيدها لها إذا

رأت الطهر فلا يحل إلا بأن تغسل جميع رأسها وجسدها بالماء أو بأن تيمم إن كانت من أهل التيمم، فإن لم تفعل فبأن توضح وضوء الصلاة أو تيمم إن كانت من أهل التيمم، فإن لم تفعل فبأن تغسل فرجها بالماء ولا بد، أي هذه الوجوه الأربعة فعلت

وهو قول أصحابنا.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن كانت أيامها عشرة أيام فبانقطاع العشرة الأيام يحل له وطؤها، اغتسلت أو لم تغتسل، مضى لها وقت صلاة أو لم يمض، توضأت أو لم توضأ، تيممت أو لم تيمم، غسلت فرجها أو لم تغسل، فإن كانت أيام حيضها أقل من عشرة أيام لم يحل له أن يطأها إلا بأن تغتسل أو يمضي لها وقت أدنى صلاة من طهرها، فإن مضى لها وقت صلاة واحدة طهرت فيه أو قبله ولم تغتسل فيه فله وطؤها، وإن لم تغتسل ولا تيممت ولا توضأت ولا غسلت فرجها، فإن كانت كناية حل له وطؤها إذا رأت الطهر على كل حال.

وهذه أقوال محمد الله على السلامة منها، ولم يرو عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسألة شيء، ولا نعلم أيضاً عن أحد من التابعين إلا عن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار والزهري وربيعة المنع من وطئها حتى تغتسل ولا حجة في قوهم لو انفردوا، وكيف وقد عارضهم من هو مثلهم. وبالله تعالى التوفيق.

وكم من مسألة خالفوا فيها أكثر عدداً من هؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم فيها خلافة، وقد ذكرنا منها كثيراً قبل، ونذكر إن شاء الله عز وجل من ذلك الرواية عن عمر وعلي وابن عباس وأنس وأبي هريرة وعبد الله بن عمر ونافع بن جبير: لا تجوز الصلاة في مقبرة ولا إلى قبر، ولا يعرف لهم في ذلك مخالفت من الصحابة، فخالفهم بأرائهم، وعن أبي بكر وثابت بن قيس وأنس: الفخذ ليست عورة ولا يعرف لهم في ذلك مخالفت من الصحابة، فخالفهم، ومثل ذلك كثير جداً.

ولو أن الله تعالى أراد بقوله: ﴿تَطَهَّرْنَ﴾ بعض ما يقع عليه اللفظ دون بعض لما أغفل رسول الله ﷺ بيان ذلك، فلما لم يخص عليه السلام ذلك وأحالنا على القرآن أينما قطعاً بأن الله عز وجل لم يرد بعض ما يقتضيه اللفظ دون بعض.

فإن قالوا قولنا أحوط.

قلنا حاشا لله، بل الأحوط أن لا يحرم عليه ما أحله الله عز وجل من الوطء بغير يقين.

فإن قالوا: لا يحل له وطؤها إلا بما يحل لها الصلاة.

قلنا هذه دعوى باطل متقدمة، أول ذلك أنها لا برهان على صحتها.

والثاني أنه قد يحل له وطؤها حيث لا تحل لها الصلاة، وهو كونها جنباً ومعدنة.

والثالث أن يقال لهم: حلاً قلتم لا يحل له وطؤها إلا بما يحل لها به الصوم وهو يحل لها عندهم برؤية الطهر فقط فهذه دعوى يدعى.

فإن قال بعضهم: وجدنا التحريم يدخل بأدق الأشياء، ولا يدخل التحليل إلا بأغلظ الأشياء، كتناكح ما تنكح الآباء، يحرم بالعقد، وتحليل المطلقة ثلاثاً لا يحل لها إلا بالعقد والوطء.

قلنا ليس كما قلتم، بل قد خالفتم قضيتكم هذه على فسادها وبطلانها، فتركتم أغلظ الأشياء مما قاله غيركم وهو الإجناب، فإن الحسن البصري لا يرى المطلقة ثلاثاً تحل إلا بالعقد والوطء والإنزال ولا بد، وسعيد بن المسيب يرى أنها تحل بالعقد فقط وإن لم يكن وطء ولا دخول.

ثم يقال لهم: قد وجدنا التحليل يدخل بأدق الأشياء وهو فرج الأجنبية الذي في وطئه دخول الشار وإباحة الدم بالرجم والشبهة بالسباط، فإنه يحل بثلاث كلمات أو كلمتين: أنكحيه ابتك.

قال قد أنكحتي. أو تلفظ هي بالرضا والولي بالإذن. ويأن يقول سيد الأمة: هي لك هبة.

ووجدنا التحريم لا يدخل إلا بأغلظ الأشياء وهو طلاق الثلاث أو انقضاء أمهدة.

ووجدنا تحريم الربيبة لا يدخل إلا بالعقد والدخول وإلا فلا، فظهر أن الذي قالوه غلط وقول بالباطل في الدين، وألحق من هذا هو أن التحريم لا يدخل إلا بما يدخل به التحليل، وهو القرآن أو السنة ولا مزيد، وبالله تعالى التوفيق.

٢٥٧- مسألة: ولا تقضي الحائض إذا طهرت شيئاً من الصلاة التي مرت في أيام حيضها. وتقضي صوم الأيام التي مرت لها في أيام حيضها وهذا نص يجمع لا يختلف فيه أحد.

٢٥٨- مسألة: وإن حاضت امرأة في أول وقت الصلاة أو في آخر الوقت ولم تكن صلت تلك الصلاة سقطت عنها، ولا إعادة عليها فيها.

وهو قول أبي حنيفة والأوزاعي وأصحابنا، وبه قال محمد بن سيرين ومحمد بن أبي سليمان وقال الشعبي والشعبي وقتادة وإسحاق: عليها القضاء.

وقال الشافعي: إن أمكنها أن تصلبها فعليها القضاء.

قال علي: برهان قولنا هو أن الله تعالى جعل للصلاة وقتاً

صحيح عن رسول الله ﷺ، فيوقف عنده، فأرجأنا أمر الآية.

ثم نظرنا فيما احتج به من ذهب إلى ما قال به أبو حنيفة ومالك، فوجدناهم يجتنبون بخبر رويته من طريق ابن وهب عن غمرة بن بكير عن أبيه عن كريب مولى ابن عباس سمعت ميمونة أم المؤمنين قالت «كان رسول الله ﷺ يضطجع معي وأنا خائض وبينتي وبينه ثوب».

ومحدث آخر: رويته من طريق الليث بن سعد عن الزهري عن حبيب مولى عروة عن نذبة مولاة ميمونة «أن رسول الله ﷺ كان ينام في المرأة من نسائه وهي خائض إذا كان عليها إزار يبلغ أنصاف الفخذين أو الركبتين وهي محتجزة».

ومحدث رويته من طريق أبي خليفة عن مسدد عن أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن عائشة أنها «كانت تنام مع رسول الله ﷺ وهي خائض وبينهما ثوب».

وبخبر رويته عن أبي إسحاق عن عاصم بن عمرو العجلي «أن قرأ سألوا عمر فقال سألت رسول الله ﷺ: ما يجلي للرجل من امرأته خائض؟ قال رسول الله ﷺ: لك ما فوق الإزار، لا تطلعن إلى ما تحته حتى تطهر».

وروي أيضاً عن أبي إسحاق عن عمر بن مولى عمر مثله، وعن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بن مغول عن عاصم بن عمرو: عن عمر مثله.

ورويته أيضاً عن مسدد عن أبي الأحوص عن طارق بن عبد الرحمن عن عاصم بن عمرو.

ومحدث رويته من طريق هارون بن محمد بن بكار حدثنا مروان يعني ابن محمد - حدثنا الميثم بن حبيب حدثنا العلاء بن الحارث «عن خزام بن حكيم عن عمه أنه سأل رسول الله ﷺ: ما يجلي لي من امرأتي وهي خائض؟ قال: لك ما فوق الإزار».

وبخبر رويته من طريق هشام بن عبد الملك الزيني عن بنية بن الوليد عن سعيد بن عبد الله الأغطش عن عبد الرحمن بن عاذب الأزدي هو ابن قرط أمير حصص - عن معاذ بن جبل «سألت رسول الله ﷺ عما يجلي للرجل من امرأته وهي خائض قال: ما فوق الإزار، والتعفف عن ذلك أفضل».

ومحدث رويته من طريق عبد الرحيم بن سليمان حدثنا محمد بن كريب عن كريب «عن ابن عباس أنه سئل عما يجلي من المرأة وهي خائض لزوجها قال: سبعاً وألله أعلم إن كان قاله رسول الله ﷺ فهو كذلك: تجلي ما فوق الإزار».

وبخبر رويته من طريق محمد بن الجهم عن محمد بن

عبدود أركه وآخره وصح أن رسول الله ﷺ صلى الصلاة في أول وقتها وفي آخر وقتها، فصح أن المؤخر لها في آخر وقتها ليس عاصياً. لأنه عليه السلام لا يفعل المعصية فإذا هي ليست عاصية فلم تعين الصلاة عليها بعددوها تأخيرها، فإذا لم تعين عليها حتى حاضت فقد سقطت عنها، ولو كانت الصلاة تجب بأول الوقت لكان من صلاحها بعد مضي مقدار تأديتها من أول وقتها قاضياً. لما لا مصلحاً، وفاسقاً بتأخيرها عن وقتها، ومؤخراً لها عن وقتها، وهذا باطل لا اختلاف فيه من أحد.

٢٥٩ - مسألة: فإن طهرت في آخر وقت الصلاة بمقدار ما لا يمكنها الغسل والوضوء حتى يخرج الوقت، فلا تلزمها تلك الصلاة ولا قضاؤها.

وهو قول الأوزاعي وأصحابنا.

وقال الشافعي وأحمد: عليها أن تصلي.

قال أبو محمد: برهان صحة قولنا إن الله عز وجل لم يبح الصلاة إلا بطهور، وقد حذ الله تعالى للصلاة أوقاتها، فإذا لم يمكنها الطهور وفي الوقت بقيت فنحن على يقين من أنها لم تكلف تلك الصلاة التي لم يحل لها أن تؤدبها في وقتها.

٢٦٠ - مسألة: وللرجل أن يتلذذ من امرأته الحائض بكل شيء، حاشا الإيلاج في الفرج، وله أن يشفر ولا يولج، وأما الذبير فحرّم في كل وقت.

وفي هذا خلاف فروينا عن ابن عباس أنه كان يعتزل فراش امرأته إذا حاضت.

وقال عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب وعطاء - إلا أنه لا يصح عن عمر - وأبو حنيفة ومالك والشافعي: له ما فوق الإزار من السرة فصاعداً إلى أعلاها، وليس له ما دون ذلك.

فأما من ذهب منهج ابن عباس فإنه احتج بقول الله تعالى: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَيْضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْخَيْضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ»، ومحدث:

رويته من طريق أبي داود عن سعيد بن عبد الجبار عن عبد العزيز الدراودي عن أبي اليمان عن أم ذرة عن عائشة أم المؤمنين قالت «كنت إذا حضت نزلت عن المائل على الحصر فلم تقرب رسول الله ﷺ ولم تدن منه حتى تطهر».

قال أبو محمد: وأما هذا الخبر فإنه من طريق أبي اليمان كثير بن اليمان الرحّال وليس بالشهور، عن أم ذرة وهي مجهولة فسقط، وأما الآية فهي موجهة لفعل ابن عباس إلا إنساني بيان

ثم نظرونا في حديث معاذ فوجدناه لا يصح؛ لأنه عن بقة وليس بالقوي؛ عن سعيب الأعطش وهو مجهول؛ مع ما فيه من أن التعتق عن ذلك أفضل؛ وهم لا يقولون بهذا.

ثم نظرونا في حديث ابن عباس فوجدناه لم يحقق إسناده؛ فسقطت هذه الأخبار كلها ولم يجز التعلُّق بشيء منها.

ثم نظرونا فيما قلناه فوجدنا الصحيح عن ميمونة وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنهما هو:

ما روَّاه من طريق عبد الله بن شداد عن ميمونة «كان رسول الله ﷺ يباشر نساءه فوق الإزار وهو حيض».

وما روَّاه من طريق عبد الرحمن بن الأسود وإبراهيم النخعي كلاهما عن الأسود «عن عائشة أنه عليه السلام كان يأمرها أن تتر في فور خيصرها ثم يباشرها، وأبكمتم يملك إربه كما كان رسول الله ﷺ يملك إربه».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا عمرو بن منصور حدثنا هشام بن عبد الملك هو الطيالسي - حدثنا يحيى بن سعيد هو القطان - حدثني جابر بن صبح قال: سمعت خلاص بن عمرو يقول سمعت «عائشة أم المؤمنين» تقول كنت أنا ورسول الله ﷺ في الشعار الواحد وأنا حائض؛ فإن أصابه شيء مني غسله لم يغسله إلى غيرهِ وصلَّى فيه ثم يعودُ مني».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد هو ابن سلمة - عن أيوب عن عكرمة عن بعض أزواج رسول الله ﷺ «أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا زهير بن حرب حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا حماد بن سلمة حدثنا ثابت هو البثاني - عن أنس بن مالك «أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة لم يؤاكلوها ولم يجامعوهن في البيوت، فسأل أصحاب النبي ﷺ عن ذلك، فأنزل الله تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْحَيْضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا﴾ النساء في الحيض» إلى آخر الآية؛ فقال رسول الله ﷺ: اصنعوا كل شيء إلا النكاح».

فكان هذا الخبر بصحته؛ ويبان أنه كان إثر نزول الآية هو البيان عن حكم الله تعالى في الآية؛ وهو الذي لا يجوز تدبيره.

الفرج عن يونس بن عمار حدثنا عبد الله بن عمر عن ابن النضر عن أبي سلمة عن عائشة «أن رسول الله ﷺ سئل ما يجلب للرجل من أمرائه؟ قال: ما فوق الإزار».

فنظرنا في هذه الآثار فوجدناها لا يصح منها شيء. أما حديثا ميمونة فأحدهما عن غمرة بن بكير عن أبيه ولم يسم من أبيه.

وأيضاً فقد قال فيه ابن معين: غمرة هو ضعيف ليس حديثه بشيء؛ والآخر من طريق نديبة وهي مجهولة لا تعرف؛ وأبو داود يروي هذا الحديث عن الليث فقال: قال نديبة بنسج التون والقال ومعمر يرويه ويقول: نديبة بنسج التون وإسكان القال، ويونس يقول بديبة، بالياء المضمومة والقال المفتوحة والياء المشددة؛ كلهم يرويه عن الزهري كذلك؛ فسقط خبرا ميمونة.

وأما حديثا عائشة فأحدهما من طريق عمر بن أبي سلمة، وقد ضعفه شعبه ولم يوثقه أحد فسقط؛ وأما الثاني: فمن طريق عبد الله بن عمر وهو العمري الصغير؛ وهو متفق على ضعفه؛ إنما الثقة أخوه عبيد الله؛ فسقط حديثا عائشة.

وأما حديث عمر فإن أبا إسحاق لم يسمه من عمير مولى عمر.

هكذا روَّاه من طريق زهير بن حرب: حدثنا عبد الله بن جعفر المخزومي حدثنا عبيد الله بن عمرو الجزري عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق عن عاصم بن عمرو عن عمير مولى عمر عن رسول الله ﷺ فذكر هذا الحديث نصاً؛ فسقط إسناده لأن عاصم بن عمرو لم يسمه من عمر بل رواه كما ذكرنا منقطعاً عن عمير.

وروَّاه أيضاً عن زهير بن معاوية عن أبي إسحاق عن عاصم بن عمرو الشامي عن أحمد النفر الذين أئوا عمر فذكر هذا الحديث بنصه.

وروَّاه أيضاً من طريق شعبه قال: سمعت عاصم بن عمرو البجلي يحدث عن رجل من القوم الذين سألوا عمر فذكر الحديث نفسه فأنما رواه عاصم عن رجل مجهول عن مجهولين؛ فسقط جملة.

ثم نظرنا في حديث حرام بن حكيم عن عمه فوجدناه لا يصح؛ لأن حرام بن حكيم ضعيف؛ وهو الذي روى غسل الأتئين من المذي.

وأيضاً فإن هذا الخبر رواه عن حرام مروان بن محمد وهو ضعيف.

٢٦١- مسألة: ودم النفس يمنع ما يمنع منه دم الحيض.

هذا لا خلاف فيه من أحليه، حاشا الطوائف باليهود، فإن النساء تطوفن به، لأن التهيؤ ورد في الحائض ولم يرد في النفساء ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ ثم استدركتنا فرأينا أن النفساء حيضٌ صحيح، وحكمه حكم الحيض في كل شيء. «القول رسول الله ﷺ لعائشة أنفس؟ قالت نعم» فسمى الحيض نفساً وكذلك الغسل منه واجب بإجماع.

٢٦٢- مسألة: وجائز للحائض والنفساء أن يتزوجا وأن يدخلوا المسجد. وكذلك الجنب، لأنه لم يأت نهى عن شيء من ذلك، وقد قال رسول الله ﷺ: «المؤمن لا يتجسس» وقد كان أهل الصفة يبيتون في المسجد بحضرة رسول الله ﷺ وهم جماعة كثيرة ولا شك في أن فيهم من يحتلم، فما نهوا قط عن ذلك.

وقال قوم: لا يدخل المسجد الجنب والحائض إلا بختارين، هذا قول الشافعي وذكروا قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا غَيْرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ فادعوا أن زيد بن أسلم أو غيره قال معناه لا تقربوا مواضع الصلاة.

قال علي: ولا حجة في قول زيد، ولو صح أنه قاله لكان خطأ منه، لأنه لا يجوز أن يظن أن الله تعالى أراد أن يقول لا تقربوا مواضع الصلاة فليس علينا فيقول: ﴿لا تقربوا الصلاة﴾ وروي أن الآية في الصلاة نفسها عن علي بن أبي طالب وابن عباس وجماعة.

وقال مالك: لا يمرأ فيه اصلا.

وقال أبو حنيفة وسفيان لا يمرأ فيه، فإن اضطرا إلى ذلك نيمتا ثم مرأ فيه.

واحتج من منع من ذلك بمحدث:

روينا من طريق أفلت بن خليفة عن جسة بنت دجاجة عن عائشة «أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه: وجئوا هذه الثبوت عن المسجد فإني لا أحجل المسجد لحائض ولا جنب، وأخر:

روينا من طريق ابن أبي غنية عن أبي الخطاب المجري عن محدوج الهذلي عن جسة بنت دجاجة حدثني أم سلمة «أن رسول الله ﷺ نادى بأعلى صريره: ألا إن هذا المسجد لا يجلب لجنب ولا حائض إلا للثبتي وأزواجه وعليه وقاطمة».

وأيضاً فقد يكون الحيض في اللغة موضع الحيض وهو الفرج، وهذا فصيح معروف، فتكون الآية حينئذ موافقة للخبر المذكور، ويكون معناها: فاعتزلوا النساء في موضع الحيض، وهذا هو الذي صح عنه جاء عنه في ذلك شيء من الصحابة رضي الله عنهم:

كما روينا عن أيوب السخيتي عن أبي معشر عن إبراهيم النخعي عن مسروق قال: سألت عائشة: ما يجلي في من امرأتي وهي حائض؟ قالت كل شيء إلا الفرج، وعن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس «فاعتزلوا النساء في الحيض» قال: اعتزلوا تكاح فزوجهن.

وهو قول أم سلمة أم المؤمنين ومسروق والحسن وعطاء وإبراهيم النخعي والشعبي.

وهو قول سفيان الثوري ومحمد بن الحسن والصحيح من قول الشافعي.

وهو قول داود وغيره من أصحاب الحديث.

قال أبو محمد: وقال من لا يبال بما اطلق به لسانه: إن حديث عمر - الذي لا يصح - ناسخ لحديث أنس - الذي لا يثبت غيره في معناه - قال: لأن حديث أنس كان متصلاً بزوج رسول الآية.

قال علي: وهذا هو الكذب بعينه وفقاً ما لا علم له به، ولو صح حديث عمر فمن له أنه كان بعد نزول الآية؟ ولعله كان قبل نزولها، فإذا ذلك ممكن هكذا فلا يجوز القطع بأحدهما، ولا يجوز ترك يقين ما جاء به القرآن ويثبت رسول الله ﷺ إشر نزول الآية لظن كاذب في حديثه لا يصح، مع أن الحديثين الثابتين اللذين رويناها.

أحدهما عن الأعمش عن ثابت بن عبيد عن القاسم بن محمد «عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال لها: ناوليني الحمرة من المسجد قالت فقلت: إني حائض فقال رسول الله ﷺ إن حيضتك ليست في يديك».

وروينا الآخر من طريق يحيى بن سعيد القطان عن يزيد بن كيسان وأبي حازم عن أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ كان في المسجد فقال: يا عائشة ناوليني الثوب، فقالت إني حائض، فقال: إن حيضتك ليست في يديك».

فهما دليل أن لا يجتنب إلا الموضع الذي فيه الحيضة وحده، وبالله تعالى التوفيق.

كان في انقطاع الدَّم فنصف دينار.

ورويثنا عنه أيضاً قال: من وطئ حائضاً فعليه عتق رقبة.

ورويثنا عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في الذي يطأ امرأته وهي حائض: يتصدق بدينار.

ورويثنا عن قتادة: إن كان واجداً فدينار وإن لم يجد فنصف دينار.

وقال الأوزاعي ومحمد بن الحسن: يتصدق بدينار.

وقال أحمد بن حنبل: يتصدق بدينار وإن شاء ينصف

دينار.

وقال الحسن البصري: يعتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً.

فأما من قال: يتصدق بدينار أو نصف دينار فاحتجوا.

ومحدث: رويثنا عن طريق مقسم عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «فَيَصَّدُقُ بِدِينَارٍ أَوْ يَنْصِفُ دِينَارَهُ وَفِي بَعْضِ الْفَاطِمِ هَذَا الْخَبَرُ «إِنْ كَانَ الدَّمُ غَيْظاً فَبَدِينَارٍ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ صَفَرَةٌ فَيَنْصِفُ دِينَارَهُ».

ومحدث: رويثنا عن طريق شريك عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس «عن النبي ﷺ في الذي يَأْتِي أُمَّهُ حَائِضَةً يَصَّدُقُ بِنِصْفِ دِينَارٍ».

ومحدث: روي من طريق الأوزاعي عن يزيد بن أبي مالك «عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زياد بن الحسن الخطّاب أن رسول الله ﷺ أمره - يعني الذي يَعْبُدُ وَطئه حَائِضٍ - أَنْ يَصَّدُقَ بِخَمْسِي دِينَارٍ».

ومحدث: رويثنا عن طريق عبد الملك بن حبيب حدثنا أصبغ بن الفرج عن السَّيِّعِي عن زيد بن عبد الحميد عن أبيه «أنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَطِئَ جَارِيَتَهُ فَإِذَا بِهَا حَائِضٌ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَصَّدُقُ بِنِصْفِ دِينَارٍ».

وأخر: رويثنا عن طريق عبد الملك بن حبيب عن المكفوف عن أيوب بن خوط عن قتادة عن ابن عباس عن النبي ﷺ «فَيَصَّدُقُ بِدِينَارٍ أَوْ يَنْصِفُ دِينَارَهُ».

ومحدث: أخر: رويثنا عن طريق موسى بن أيوب عن الوليد بن مسلم عن ابن جابر عن علي بن بذينة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَصَابَ حَائِضًا بِهَتَقٍ سَمَّاهُ».

ورويثنا أيضاً من طريق عمرو بن خالد عن الوليد بن

وخير آخر رويثنا عن عبد الوهاب عن عطاء الخفاف عن ابن أبي غنية عن إسماعيل عن جبرة بنت دجاجة عن أم سلمة، قال رسول الله ﷺ: «هَذَا الْمَسْجِدُ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ جَنْبٍ مِنَ الرِّجَالِ وَحَائِضٍ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مُحَمَّدًا وَأَزْوَاجَهُ وَعَلِيًّا وَفَاطِمَةَ».

وخير آخر رويثنا عن طريق محمد بن الحسن بن زبالة عن سفيان بن حمزة عن كثير بن زيد عن المطلب بن عبد الله «أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ أَذِنَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْلِسَ فِي الْمَسْجِدِ وَلَا يَمُرُّ فِيهِ وَهُوَ جُنُبٌ إِلَّا عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ».

قال علي: وهذا كله باطل:

أما أفلت فغير مشهور ولا معروف بالثقة.

وأما عذوق فساقط يروي العضلات عن جبرة.

وأبو الخطاب الهجري مجهول.

وأما عطاء الخفاف فهو عطاء بن مسلم منكر الحديث.

وإسماعيل مجهول.

ومحمد بن الحسن مذكور بالكذب.

وكثير بن زيد مثله، فسقط كل ما في هذا الخبر جملة.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين «أنَّ وَلِيدَةَ سَوَّادَةَ كَانَتْ لَيْحَى مِنَ الْقَرْبِ فَأَعْتَقُوهَا فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَسْلَمَتْ فَكَانَ لَهَا خِيَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ جِشٌّ».

قال علي: فهذه امرأة ساكنة في مسجد النبي ﷺ والمعهود من النساء الحيض فما منعها عليه السلام من ذلك ولا نهى عنه، وكل ما لم ينه عليه السلام عنه فمباح وقد ذكرنا عن رسول الله ﷺ قوله: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِداً» ولا خلاف في أن الحائض والجنب مباح لهما جميع الأرض، وهي مسجد فلا يجوز أن يخص بالنع من بعض المساجد دون بعض، ولو كان دخول المسجد لا يجوز للحائض لأخبر بذلك عليه السلام عائشة، إذ حاضت فلم ينهها إلا عن الطواف بالبيت فقط، ومن الباطل المتيقن أن يكون لا محل لها دخول المسجد فلا ينهها عليه السلام عن ذلك ويقتصر على منعها من الطواف وهذا قول المزني وداود وغيرهما، وبالله تعالى التوفيق.

٢٦٣- مسألة: ومن وطئ حائضاً فقد عصى الله تعالى، وفرض عليه التوبة والاستغفار، ولا كفارة عليه في ذلك.

وقال ابن عباس: إن أصابها في الدَّم فيتصدق بدينار، وإن

قال أبو محمد: وأما نحن فلو صح شيء من هذه الآثار لأخذنا به، فإذا لم يصح في إيجاب شيء على واطئ الحائض فماله حرام، فلا يجوز أن يلزم حكماً أكثر مما ألزمه الله من التوبة من المعصية التي عمل، والاستغفار والتعزير، لقول رسول الله ﷺ «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُتَكَبِّراً فَلْيُكَبِّرْ بِيَدِهِ» وقد ذكرناه بإسناده، وسنذكر مقدار التعزير في موضعه إن شاء الله عز وجل وبه نتأيد.

٢٦٤ - مسألة: وكل دم راته الحامل ما لم تضع آخر ولد في بطنها، فليس حيضاً ولا نفاساً، ولا يمنع من شيء.

وقد ذكرنا أنه ليس حيضاً قبل وبرهانه، وليس أيضاً نفاساً لأنها لم تنفس ولا وضعت حملها بعد ولا حائض، ولا إجماع بأنه حيض أو نفاس، وبالله تعالى التوفيق.

فلا يسقط عنها ما قد صح وجوبه من الصلاة والصوم وإباحة الجماع إلا بنص ثابت لا بالدعوى الكاذبة.

٢٦٥ - مسألة: وإن رأت العجوز المسنة دماً أسود فهو حيض مانع من الصلاة والصوم والطواف والوطء.

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ الذي ذكرناه قبل بإسناد «إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرِفُ وَأَمَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَأَتْهُ يَتْرِكُ الصَّلَاةَ» وقوله عليه السلام في الحيض «هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ» فهذا دم أسود وهي من بنات آدم، ولم يأت نص ولا إجماع بأنه ليس حيضاً، كما جاء به النص في الحامل.

فإن ذكرنا قول الله عز وجل: «وَاللَّائِي يَنْسَنُ مِنْ الْحَيْضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ».

قلنا: إنما أخبر الله تعالى عنهن بيأسهن، ولم يخبر تعالى أن يأسهن حتى قاطع حيضهن، ولم نذكر يأسهن من الحيض، لكن قلنا: إن يأسهن من الحيض، ليس مانعاً من أن يحدث الله تعالى هن حيضاً، ولا أخبر تعالى بأن ذلك لا يكون، ولا رسوله ﷺ.

وقد قال تعالى: «وَالْقُرْآنُ مِنْ نِسَاءِ اللَّائِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً» فآخبر تعالى أنهم يأنسون من النكاح، ولم يكن ذلك مانعاً من أن يتكهنوا بخلافه من أحل، ولا فرق بين ورود الكلامين من الله تعالى في اللائتي ينسن من الحيض واللائتي لا يرجون نكاحاً، وكلاهما حكم وارد في اللوائتي يظنن هذين الظنيتين، وكلاهما لا يمنع مما ينسن منه، من الحيض والنكاح، ويقولنا في العجوز يقول الشافعي، وبالله تعالى التوفيق.

٢٦٦ - مسألة: وأقل الحيض دفعة، فإذا رأت المرأة الدم الأسود من فرجها أمسكت عن الصلاة والصوم وحرم

مسلم عن عبد الرحمن بن يزيد السلمي عن علي بن زبيدة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ بمثلته نصاً.

واحتج من أوجب عليه العتق أو الصيام أو الإطعام بقياسه على الوطء نهاراً في رمضان.

قال أبو محمد: كل هذا لا يصح منه شيء.

أما حديث مقسم فمقسم ليس بالقوي فسقط الاحتجاج به.

وأما حديث عكرمة، فرواه شريك عن خصيف، وكلاهما ضعيف.

وأما حديث الأوزاعي فمرسل.

وأما حديثنا عبد الملك بن حبيب فلو لم يكن غيره لكفى به سقوطاً، فكيف وأحدهما عن السبيعي، ولا يدرى من هو؟ ومرسل مع ذلك، والآخر مع المكفوف، ولا يدرى من هو؟ عن أيوب بن خوط وهو ساقط.

وأما حديثنا الوليد بن مسلم فمن طريق موسى بن أيوب وعبد الرحمن بن يزيد وهما ضعيفان، فسقط جميع الآثار في هذا الباب.

وأما قياس الواطئ حائضاً على الواطئ في رمضان فالقياس باطل.

ولقد كان يلزم الأخذين بالآثار الواهية كحديث حزام في الاستظهار وأحاديث الوضوء بالتيقظ، وأحاديث الجعلي في الأنف، وحديث الوضوء من الفقهية، وأحاديث جسة بنت دجاجة وغيرها في أن لا يدخل المسجد حائض ولا جنب، وبالأخبار الواهية في أن لا يقرأ القرآن الجنب، أن يقولوا بهذه الآثار فهي أحسن على علائها من تلك الصلح الثيرة التي أخذوا بها ههنا، ولكن هذا يليق اضطرابهم، وأنهم لا يتعلقون بمرسل ولا مستند ولا قوي ولا ضعيف إلا ما وافق تقليدهم، ولقد كان يلزم من قاس الأكل في رمضان، على الواطئ فيه في إيجاب الكفارة أن يقيس واطئ الحائض على الواطئ في رمضان، لأن كليهما واطئ فرجاً حللاً في الأصل حراماً بصفة تدور، وهذا أصح من قياساتهم الفاسدة، فإن الواطئ أشبه بالواطئ من الأكل بالواطئ. نعم ومن الزيت بالسمن ومن المشوط بالبانل، ومن الخنزير بالكلب ومن فرج الزوجة المسلمة بيد السارق الملعون، وسائر تلك المقاييس الفاسدة، وبهذا يتبين كل ذي فهم أنهم لا النصوص يلتزمون، ولا القياس يتبعون، وإنما هم مقلدون أو مستحسنون، وبالله تعالى التوفيق.

وطؤها على بعلها وسيدها، فإن رأت أثر الدَّم الأحمر أو كفسالة اللحم أو الصِّفْر أو الكدرة أو البياض أو الجسوف التَّام - فقد طهرت وتغسل أو تيمم إن كانت من أهل التيمم، وتصلّي وتصرّو ويأتيها بعلها أو سيدها.

وهكذا أبداً متى رأت الدَّم الأسود فهو حيض، ومتى رأت غيره فهو طهر، وتعتد بذلك من الطَّلَق، فإن تَمَادَى الأسود فهو حيض إلى تمام سبعة عشر يوماً، فإن زاد ما قلَّ أو كثر فليس حيضاً، ونذكر حكم ذلك بعد هذا إن شاء الله عزَّ وجلَّ.

برهان ذلك ما ذكرناه من ورود النصِّ بأن دم الحيض أسود يعرف، وما عده ليس حيضاً، ولم يخصَّ عليه السلام لذلك عدد أوقات من عدد، بل أوجب برؤيته أن لا تصلّي ولا تصوم، وحرّم تعالى نكاحهن فيه، وأمر عليه السلام بالصَّلَاة عند إدباره والصَّوْم، وأباح تعالى الرُّوْطَة عند الظُّهر منه، فلا يجوز تخصيص وقت دون وقت بذلك، وما دام يوجد الحيض فله حكمه الذي جعله الله تعالى له، حتّى يأتي نصٌّ أو إجماع على أنه ليس حيضاً، ولا نصٌّ ولا إجماع في أقل من سبعة عشر يوماً، فما صحَّ الإجماع فيه أنه ليس حيضاً وقف عنده، وانتقلت عن حكم الحائض وما اختلف فيه فمردود إلى التَّيِّبِ عليه السلام وهو عليه السلام جعل للدَّم الأسود حكم الحيض، فهو حيض مانعٌ مما ذكرنا، ولم يأت نصٌّ ولا إجماع على أن بعض الطَّهر المبيح للصَّلَاة والصَّوْم لا يكون قرأً في العِدَّة، فالفرق بين ذلك غلطٌ متيقن الخطأ، قائل ما لا قرآن جاء به ولا سُنَّة، لا صحيحة ولا سقيمة، ولا قياس ولا إجماع، بل القرآن والسُنَّة كلاهما يوجب ما قلنا: من امتناع الصَّلَاة والصَّوْم بالحيض، ووجودهما بعدم الحيض، ووجود الطَّهر وكون الطَّهر بين الحِيضَتَيْن قرأً يَحْتَسِب به في العِدَّة.

قال الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَن يَتَّبِعَهُنَّ فَلَئِنَّ قُورُوهُنَّ فَمِنْ حَدِّ فِي أَيَّامِ الْقُرَّةِ حَدًّا فَهوَ بَاطِلٌ وَقَدْ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، وَمَا لَمْ يَأْتِ بِهِ نَصٌّ وَلَا إجماعٌ.

وفي هذا خلافتٌ في ثلاثة مواضع.

أحدها أقل مدّة الحيض.

والثاني أكثر مدّة الحيض.

والثالث الفرق بين العِدَّة في ذلك وبين الصَّلَاة والصَّوْم.

فأما أقل مدّة الحيض فإن طائفة قالت: أقل الحيض دفعة ترك لها الصَّلَاة والصَّوْم ويحرم الوطء.

وأما في العِدَّة فافلّه ثلاثة أيام.

وهو قول مالك.

وقد روي عن مالك: أفله في العِدَّة خمسة أيام.

وقالت طائفة: أقل الحيض دفعة واحدة في الصَّلَاة والصَّوْم والوطء والعِدَّة.

وهو قول الأوزاعي وأحد قولي الشافعي وداود وإصحابه.

وقالت طائفة: أقل الحيض يوم وليلة، وهو الأشهر من قولي الشافعي وأحد بن حنبل.

وهو قول عطاء.

وقالت طائفة: أقل الحيض ثلاثة أيام، فإن انقطع قبل الثلاثة الأيام فهو استحاضة وليس حيضاً ولا ترك له صلاة ولا صوم.

وهو قول أبي حنيفة وإصحابه وسفيان.

وقالت طائفة: حيض النساء ست أو سبع، وهو قول لأحد بن حنبل.

قال علي: أمّا من فرق بين الصَّلَاة والصَّوْم وتحريم الوطء وبين العِدَّة، فنقول ظاهر الخطأ، ولا نعلم له حجة أصلاً، لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا من إجماع، ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من احتياط ولا من رأي له وجه، فوجب تركه.

ثم نظروا في قول من قال: حيض النساء يدور على ست أو سبع، فلم نجد لهم حجة إلا أن قالوا: هذا هو المعهود في النساء، وذكروا حديثاً:

رويناه من طريق ابن جريج عن عبد الله بن محمد عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة «عن أم حبيبة أنها استحيضت فجعل رسول الله ﷺ أجل حيضتها ستة أيام أو سبعة».

ورويناه أيضاً من طريق الحارث بن أبي أسامة عن زكريّا بن عدي عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن أمه حمنة بنت جحش «أن رسول الله ﷺ قال لها: تحيضين ستة أيام أو سبعة في علم الله عز وجل ثم اغتسلي، فإذا استنقأت فصلي أربعاً وعشرين أو ثلاثاً وعشرين وأيامها وصومي كذلك، وأقملي في كل شهر كَمَا تحيض النساء وكَمَا يظهرن لحيضات حيضهن وطهرهن».

وقد أخذ بهذا الحديث أبو عبيد فجعل هذا حكم المبتدأة.

معاذ بن جبل عن النبي ﷺ «لا حيض أقل من ثلاث ولا فوق عشرين».

قالوا: وهو قول انس بن مالك:

رويناه من طريق الجليل بن الوب عن معاوية بن قرّة عن انس بن مالك:

ورويناه أيضاً عن عائشة أفتت بذلك بعد موت رسول الله ﷺ من طريق ابن عقيل عن نهيه.

وهو قول الحسن:

قال علي: أما الخبر الصحيح في هذا من طريق عائشة وفاطمة وأسماء فلا حجة لهم فيه، لأن رسول الله ﷺ أمر بذلك من كانت لها أيام معهودة، هذا نص ذلك الخبر الذي لا يحل أن يقال عنه ولم يأمر عليه السلام بذلك من لا أيام لها.

برهان ذلك أن الناس والجم الغفير يحسب بن سعيو القطان وزهير بن معاوية وحماذ بن زبيل وسفيان وأبو معاوية وجريز وعبد الله بن عمر وابن جريج والسرادردي وكيع بن الجراح، كلهم رواوا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن رسول الله ﷺ «إذا أثقلت الحيضة فدعي الصلاة، فإذا أثبرت الحيضة فاغتسلي وصلي».

ورواه مالك واليث بن سعلو وسعيد بن عبد الرحمن وحماذ بن سلمة وعمر بن الحارث كلهم رواوا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ «إذا أثقلت الحيضة فدعي الصلاة فإذا ذهب قلؤها فاغتسلي غنك الدم وصلي».

ورواه الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة، والنذر بن المغيرة عن عروة كلهم «إذا جاءت الحيضة وإذا جآء قروك وإذا جآء الدم الأسود دون ذكر الأيام.

وحدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن ربيع وقتيبة، كلاهما عن الليث بن سعلو عن يزيد بن أبي حبيب عن جعفر بن ربيعة عن عزال بن مالك عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت «إن أم حبيبة سألت رسول الله ﷺ عن الدم. قالت غائبة: رأيت مريكتها ملأ، فقال لها رسول الله ﷺ: امكثي قدر ما كانت تحبسك حتى تنكحك ثم اغتسلي وصلي».

فهذا أمر لمن كانت حيضتها أقل من ثلاثة أيام، ومن يوم وأكثر من عشرة أيام أيضاً. وهذه كلها فتاوى حق لا يحل تركها، ولا إحالة شيء منها عن ظاهرها، ولا يحل لأحد أن يقول إن

قال علي: أما هذان الخبران فلا يصحان:

أما أحدهما فإن ابن جريج لم يسمعه من عبد الله بن محمد بن عقيل.

كذلك حدثناه حماد عن عباس بن أصبغ عن ابن إجم عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه - وذكر هذا الحديث فقال - قال ابن جريج: حدثت عن ابن عقيل، ولم يسمعه، قال أحمد: وقد رواه ابن جريج عن الثعمان بن راشد قال أحمد: والثعمان يعرف فيه الضعف وقد رواه أيضاً شريك وزهير بن محمد وكلاهما ضعيف وعن عمرو بن ثابت وهو ضعيف.

وأيضاً فعمرو بن طلحة غير مخلوق، لا يعرف لطلحة ابن اسمه عمر.

وأما الآخر فمن طريق الحارث بن أبي أسامة، وقد ترك حديثه فسقط الخبر جملة.

وأما قولهم: إن هذا هو المعهود من حيض النساء فلا حجة في هذا، لأنه لا يوجب مراعاة ذلك قرآن ولا سنة ولا إجماع، وقد يوجد في النساء من لا تحيض أصلاً فلا يجعل لها حكم الحيض، فيظل حملهن على المعهود، وقد يوجد من تحيض أقل وأكثر، فسقط هذا القول.

ثم نظرنا في قول من قال: أقل الحيض خمس، فوجدناه قولاً بلا دليل، وما كان هكذا فهو ساقط.

ثم نظرنا في قول من جعل أقل الحيض ثلاثة أيام فوجدناهم يحتجون بقول رسول الله ﷺ «دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي»:

رويناه من طريق أبي أسامة: سمعت هشام بن عروة اخبرني أبي عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال ذلك لفاطمة بنت أبي حبيش.

ورويناه أيضاً من طريق سهيل بن أبي صالح عن الزهري «عن عروة بن الزبير: حدثني فاطمة بنت أبي حبيش أنها أمرت أسماء، أو أسماء حدثني أنها أمرتها فاطمة بنت أبي حبيش أن تنكح رسول الله ﷺ فامرأها أن تغدو الأيام التي كانت تغدو ثم تغتسل».

قال أبو محمد: وقالوا: أقل ما يقع عليه اسم أيام ثلاثة، وبحديث:

رويناه من طريق جعفر بن محمد بن بريق عن عبد الرحمن بن نافع درخت حدثنا أسد بن سعيو البلخي عن محمد بن الحسن الصديقي عن عباد بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن

مراده عليه السلام بقوله كل ما ذكرنا: إنما أراء ثلاثة أيام، فإن أقدم على ذلك مقدم كان كاذباً على رسول الله ﷺ فسقط تعلّقهم بالحديث.

وأما خبر معاذ ففي غاية السقوط؛ لأنه من طريق محضد بن الحسن الصدقي وهو مجهول، فهو موضوع بلا شك، والعجب من انتصارهم هنا على أنه لا يقع اسم الأيام إلا على ثلاث لا أقل، وهم يقولون: إن قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّنَنِ﴾ أنه لا يقع على أخوين فقط فهلا جعلوا لفظة الأيام تقع وهنا على يومين؟

وأما احتجاجهم بقول انس وعائشة فلا يصح عنهما، لأنه من طريق الجلود بن أيوب وهو ضعيف.

ومن طريق ابن عقيل وليس بالقوي، ثم لو صح عنه وعن أم المؤمنين لما كان في ذلك حجة، لأنه قد خالفهما غيرهما من الصحابة على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى، وكيف وإنما ائتمت أم المؤمنين بذلك من ها أيام معهودة.

فسقط هذا القول. وبالله تعالى التوفيق.

ثم نظرنا في قول من قال: أقل الحيض يوم وليلة، فوجدناه أيضاً لا حجة لهم في شيء من التصويص، فإن ادعى مدّع إجماعاً في ذلك فهنا خطأ لأن الأوزاعي يقول: إنه يعرف امرأة تظهر عتية وتحيض غدوة.

وأيضاً فإن مالكاً والشافعي قد أوجبا برؤية دفعة من الدم ترك الصلاة وفطر الصائمة وتحريم الوطء، وهذه أحكام الحيض، فسقط أيضاً هذا القول. وبالله تعالى التوفيق.

قال علي: ثم نسألهم عن رات الدم في أيام حيضتها: بماذا تفتونها؟ فلا يختلف منهم أحد في أنها حائض ولا تصلي ولا تصوم، فاسألهم: إن رأت الطهر إثرها؟ فكلمهم يقولون: تتسلي وتصلي، فظهر فساد قولهم، وكان يلزمهم إذا رأت الدم في أيام حيضتها ألا تظفر ولا تدغ الصلاة ولا يحرم وطؤها إلا حتى تسّم يوماً وليلة في قول من يرى ذلك أقل الحيض، أو ثلاثة أيام بلياليها في قول من رأى ذلك أقل الحيض، فإذا لا يقولون بهذا ولا يقول أحد من أهل الإسلام فقد ظهر فساد قولهم، وصح الإجماع على صحّة قولنا، والحمد لله.

وأيضاً فإن الأثر الصّاح كما ذكرنا عن رسول الله ﷺ «إذا جاءت الحيضة فدعي الصلاة فإذا أدبرت فاغتسلي وصلي» دون تحديد وقت، وهذا هو قولنا.

وقد ذكرنا قبل - بأصح إسناد يكون - عن ابن عباس

أنه أتى إذا رأت الدم البحراني أن تدغ الصلاة، فإذا رأت الطهر ولو ساعة من نهار فلتغتسل وتصلّي.

وأما أكثر مدّ الحيض فإن مالكاً والشافعي قالوا: أكثره خمسة عشر يوماً لا يكون أكثر.

وقال سعيد بن جبير: أكثر الحيض ثلاثة عشر يوماً.

وقال أبو حنيفة وسفيان: أكثره عشرة أيام.

فاحتج أبو حنيفة بالأخبار التي ذكرنا وقال: لا يقع اسم أيام إلا على عشرة، وادّعى بعضهم أنه لم يقل أحد إن الحيض أقل من ذلك.

قال علي: أمّا قولهم إن اسم الأيام لا يقع على أكثر من عشرة فكذب لا توجه لغة ولا شريعة.

وقد قال عز وجل: ﴿فَبَدَأَ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

وهذا يقع على ثلاثين يوماً بلا خلاف، وحديث معاذ قد ذكرنا بطلانه.

وأما قولهم: إنه لم يقل أحد إن أيام الحيض أقل من عشرة فهو كذب.

وقد ذكرنا قول من قال: إن أيام الحيض ستة أو سبعة، وقول مالك أقل الحيض خمسة أيام، فحصل قولهم دعوى بلا بهان وهذا باطل.

وأما من حد ثلاثة عشر يوماً فكذلك أيضاً، وأما من قال خمسة عشر يوماً فإنهم ادّعوا الإجماع على أنه لا يكون حيض أكثر من ذلك.

قال علي: وهذا باطل، قد روي من طريق عبد الرحمن بن مهدي: أن الثقة أخبره أن امرأة كانت تحيض سبعة عشر يوماً.

وروي عنه أحمد بن حنبل قال: أكثر ما سمعنا سبعة عشر يوماً، وعن نساء آل الماجشون أنهم كن يحضن سبعة عشر يوماً.

قال علي: قد صح عن رسول الله ﷺ أن دم الحيض أسود فإذا راته المرأة لم تصل، فوجب الانتباه لذلك، وصح أنها ما دامت تراه فهي حائض لها حكم الحيض ما لم يأت نص أو إجماع في دم أسود أنه ليس حيضاً.

وقد صح النص بأنه قد يكون دم أسود وليس حيضاً، ولم يوقت لنا في أكثر مدّ الحيض من شيء، فوجب أن نراعي أكثر ما قيل، فلم نجد إلا سبعة عشر يوماً، فقلنا بذلك، وأوجبنا ترك الصلاة برؤية الدم الأسود هذه المدة - لا مزيد - فقلنا، وكان ما

زاد على ذلك إجماعاً متيقناً أنه ليس حيضاً.

وقالوا: إن كان الحيض أكثر من خمسة عشر يوماً، فإنه يجب من ذلك أن يكون الحيض أكثر من الطهر وهذا محال، فقلنا لهم: من أين لكم أنه محال؟ وما المانع إن وجدنا ذلك ألا يوقف عنه؟ فما نعلم منع من هذا قرآن ولا سنة أصلاً ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب وبالله تعالى التوفيق.

٢٦٧- مسألة: ولا حد لأقل الطهر ولا لأكثره، فقد يتصل الطهر باقبي عمر المرأة فلا تحيض بلا خلاف من أحد مع المشاهدة لذلك، وقد ترى الطهر ساعة وأكثر بالمشاهدة.

وقال أبو حنيفة: لا يكون طهر أقل من خمسة عشر يوماً. وقال بعض المتأخرين: لا يكون طهر أقل من تسعة عشر يوماً.

وقال مالك: الأيام الثلاثة والأربعة والخمسة بين الحيضين ليس طهرًا وكل ذلك حيض واحد.

وقال الشافعي في أحد أقواله كقول أبي حنيفة. والثاني أنه لا حد لأقل الطهر.

وهو قول أصحابنا.

وهو قول ابن عباس كما أوردنا قبل، ولا خالف له في ذلك من الصحابة رضي الله عنهم.

فأما من قال: لا يكون طهر أقل من خمسة عشر يوماً فما نعلم لهم حجة يشتغل بها أصلاً، وأما من قال: لا يكون طهر أقل من تسعة عشر يوماً فإنهم احتجوا.

فقالوا: إن الله تعالى جعل العدة ثلاثة قروء للتي تحيض وجعل للتي لا تحيض ثلاثة أشهر، قالوا: **فصح** أن يلزم كل حيض وطهر شهراً، فلا يكون حيض وطهر في أقل من شهر.

قال أبو حمزة: وهذا لا حجة فيه، لأنه قول لم يقله الله تعالى فناسبه إلى الله تعالى كاذب، نعي أن الله تعالى لم يقل قط إني جعلت يلزم كل حيضة وطهر شهراً، بل لم يختلف اثنان من المسلمين في أن هذا باطل، لأننا وهم لم نختلف في امرأة تحيض في كل شهرين مرة أو في كل ثلاثة أشهر مرة، فإنها تترخص حتى تسلم لها ثلاثة قروء، ولا بد، فظهر كذب من قال: إن الله تعالى جعل بدل كل حيضة وطهر شهراً، بل قد وجدنا العدة تنقضي في ساعة بوضع الحمل، فبطل كل هذر أتوا به وكل ظن كاذب شرعوا به الذين.

وأما قول مالك فظاهر الخطأ أيضاً، لأنه لم يجعل خمسة

أيام بين الحيضتين طهرًا وهو يأمرها فيه بالصلاة وبالصوم ويبسح وطلها لزوجها، فكيف لا يكون طهرًا ما هذه صفته؟ وكيف لا يعد اليوم وأقل منه حيضًا وهو يأمرها فيه بالفطر في رمضان وترك الصلاة؟.

وهذه أقوال يغني ذكرها عن تكلف فسادها، ولا يعرف لشيء منها قائل من الصحابة رضي الله عنهم.

فإن قالوا: فإنكم ترون العدة تنقضي في يوم أو في يومين على قولكم.

قلنا نعم، فكان ماذا؟ وأين منع الله تعالى ونبيه ﷺ من هذا؟ وأنتم أصحاب قياس برعكم وقد أرىكم العدة تنقضي في أقل من ساعة فما أنكرتم من ذلك؟.

فإن قالوا: إن هذا لا يؤمن معه أن تكون حاملًا.

قلنا لهم: ليست العدة للبراءة من الحمل، لبراهين: أول ذلك: أنه منكم دعوى كاذبة لم يأت بها نص ولا إجماع.

والثاني: أن العدة عندنا وعندكم تلزم العجوز ابنة المائة عام، ونحن على يقين من أنها لا حمل بها.

والثالث: أن العدة تلزم الصغيرة التي لا تحمل.

والرابع: أنها تلزم من العقيم.

والخامس: أنها تلزم من الخصى ما بقي له ما يولج.

والسادس: أنها تلزم العاقرة.

والسابع: أنها تلزم من وطئ مرة ثم غاب إلى الهند وأقام هنالك عشرين سنة ثم طلقها، وكل هؤلاء نحن على يقين من أنها لا حمل بها.

والقائم: أنه لو كانت من أجل الحمل لكانت حيضة واحدة تبرئ من ذلك.

والثاسع: أنها تلزم المطلقة إثر نفاسها ولا حمل بها.

والعاشر: أن المكين بالفصد منهم، قالوا: لا تصدق المرأة في أن عدتها انقضت في أقل من ثلاثة أشهر، وتصدق في ثلاثة أشهر.

وقال أبو حنيفة: لا تصدق المرأة في أن عدتها انقضت في أقل من ستين يوماً، وتصدق في الستين.

وقال محمد بن الحسن: تصدق في أربعة وخمسين يوماً لا في أقل.

وقال مالك: تصدق في أربعين يوماً لا في أقل.

وقال أبو يوسف: تصدق في تسعة وثلاثين يوماً لا أقل.

وقال الشافعي: تصدق في ثلاث وثلاثين يوماً لا أقل.

قال علي: وكل هذه المدة التي ينوها على أصولهم لا يؤمن مع انقضاء وجود الحمل، فهم أول من يطل عليهم، وكذب دليلهم، ولا يجوز التمسك أن يؤمن الحمل إلا بعد انقضاء أربعة من أربعة أشهر، فكيف وهم المختاطون بزعمهم للحمل وهم يصدقون قولها، ولو أنها أفسد البرية وأكذبهم في هذه المدة.

أما نحن فلا نصدقها إلا بينة من أربع قوايل عدول عاينات، فظهر من المختاط للحمل، لا سيما مع قول أكثرهم: أن الحامل تحيض، فهذا يطل قول من قال منهم: إن العدة وضعت لبراءة الرحم من الحمل.

وقد روينا عن هشيم عن إسماعيل بن أبي خالو عن الشعبي: أن علي بن أبي طالب أتى برجل طلق امرأته فحاضت ثلاث حيض في شهر أو خمس وثلاثين ليلة، فقال علي لشريح اقض فيها؟ قال إن جاءت بالبيضة من النساء العدول من بطانة أهلها ممن يرضى صدقه وعده أنها رأت ما يحرم عليها الصلاة من الطمس الذي هو الطمس وتنتسل عند كل قره وتصلي فقد انقضت عدتها وإلا فهي كاذبة، قال علي بن أبي طالب: "قالون" معناها أصبت.

قال علي بن أحمد: وهذا نص قولنا، وروى عنه عمه بن سيرين أنه سئل: يكون طهرًا خمسة أيام؟ قال: النساء أعلم بذلك.

قال علي: لا يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف قول علي بن أبي طالب وإسن عباس وهو قولنا وبالله تعالى التوفيق.

والنفاس والحيض سواء في كل شيء وبالله تعالى التوفيق.

٢٦٨- مسألة: ولا حد لأقل النفاس، وأما أكثره فسبعة أيام لا مزيد.

قال أبو محمد: ولم يختلف أحد في أن دم النفاس إن كان دفعة ثم انقطع الدم ولم يعاودها فإنها تصوم وتصلّي ويتبها زوجها.

وقال أبو يوسف: إن عاودها دم في الأربعين يوماً فهو دم نفاس.

وقال محمد بن الحسن: إن عاودها بعد خمسة عشر يوماً فليس دم نفاس.

قال أبو محمد: وهذه حدود لم ياذن الله تعالى بها ولا

رسوله ﷺ فهو باطل.

وأما أكثر النفاس فإن مالكاً قال مرة: ستون يوماً، ثم رجع عن ذلك.

وهو قول الشافعي.

وقال مالك: النساء أعلم.

وقال أبو حنيفة: أكثر النفاس أربعون يوماً.

فأما من حد ستين يوماً فما نعلم لهم حجة.

وأما من قال أربعون يوماً فإنهم ذكروا روايات عن أم سلمة عن طريق مسنة الأزدية وهي مجهولة.

ورواية عن عمر بن طريق جابر الجعفي، وهو كذاب.

ورواية عن عائذ بن عمرو أن امرأته رأت الطهر بعد عشرين يوماً، فافتسلت ودخلت معه في لحاف، فضرها برجله.

وقال: لا تغضي من ديني حتى تغضي الأربعين، وهم لا يقولون بهذا، ولا أسوأ حالاً ممن يتنجس بما لا يراه حجة، وهو أيضاً عن الجلود بن أيوب وليس بالقوي.

وعن الحسين بن عثمان بن أبي العاصي مثله.

وعن جابر بن خزيمة عن أس بن مالك.

وعن وكيع عن أبي عوانة عن جعفر بن إياس عن يوسف بن مالهك عن ابن عباس: تنتظر النساء نحواً من أربعين يوماً.

قال أبو محمد: لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وقد ذكرنا ونذكر ما خالفوا فيه الصحاب، والصحابة لا يعرف لهم منهم مخالفون، وأقرب ذلك ما ذكرناه في المسألة المتصلة بهذه من أقل الطهر، فإنهم خالفوا فيه ابن عباس، ولا يخالف له من الصحابة أصلاً ولقد يلزم المالكين والشافعيين المشعبي بخلاف الصحاب الذي لا يعرف له من الصحابة مخالف، أن يقولوا بما روي ههنا عمن ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم.

قال علي: فلما لم يأت في أكثر مدة النفاس نص قرآن ولا سنة وكان الله تعالى قد فرض عليها الصلاة والصيام وابتاع وطأها لزوجها، لم يجوز لها أن تمتنع من ذلك إلا حيث تمتنع بدم الحيض لأنه دم حيض.

وقد حدثنا حماد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الديري حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن جابر عن الصالح بن مزاحم قال: تنتظر إذا ولدت سبع ليالٍ أو أربع عشرة ليلة ثم تتسل وتصلّي، قاله جابر.

وقال الشعبي: تنتظر أقصى ما تنتظر امرأة.

طهر صحيح تغتسل وتصلّي وتضمّد ويأتيها زوجها وإن تهادى أسود تهادت على أنها حائضٌ إلى سبع عشرة ليلةً، فإن تهادى بعد ذلك أسود فإنها تغتسل ثم تصلّي وتضمّد ويأتيها زوجها، وهي طاهرٌ أبداً لا ترجع إلى حكم الحائض إلا أن ينقطع أو يتلون كما ذكرنا، فيكون حكمها إذا كان أسود حكم الحيض وإذا تلوّن أو انقطع أو زاد على السبع عشرة حكم الطهر.

فأما التي قد حاضت وطهرت تهادى بها الدَّم فكذلك أيضاً في كل شيء، إلا في تهادى الدَّم الأسود متصلاً فإنها إذا جاءت الأيام التي كانت تحيضها أو الوقت الذي كانت تحيضه إما مراراً في الشهر أو مرةً في الشهر أو مرةً في عامٍ، فإذا جاء ذلك الأمد أمسكت عما تمسك به الحائض، فإذا انقضى ذلك الوقت اغتسلت وصارت في حكم الطاهر في كل شيء.

وهكذا أبداً ما لم يتلون الدَّم أو ينقطع، فإن كانت مختلفة الأيام بنت على آخر أيامها قبل أن يتهادى بها الدَّم، فإن لم تعرف وقت حيضها لزمها فرضاً أن تغتسل لكل صلاة وتوضأ لكل صلاة، أو تغتسل وتوضأ وتصلّي الظهر في آخر وقتها، ثم تتوضأ وتصلّي العصر في أول وقتها، ثم تغتسل وتوضأ وتصلّي المغرب في آخر وقتها، ثم تتوضأ وتصلّي العتمة في أول وقتها، ثم تغتسل وتوضأ لصلاة الفجر، وإن شامت أن تغتسل في أول وقت الظهر للظهر والعصر فذلك لها، وفي أول وقت المغرب للمغرب والعتمة، فذلك لها، وتصلّي كل صلاة لوقتها ولا بد، وتوضأ لكل صلاة فرضاً ونافلاً في يومها وليلتها، فإن عجزت عن ذلك وكان عليها فيه حرج تيممت كما ذكرنا.

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ - الذي قد ذكرنا بإسناده في أول مسألة من الحيض من كتابنا هذا - «إن دم الحيض أسود يُعرف فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة وإن كان الآخر فتوضئي وصلّي» وقوله ﷺ «إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فإذا أدبرت فاغسلي وصلّي» وفي بعضها «إذا أدبرت فاغسلي عنك الدَّم وتوضئي» وفي بعضها «إذا غلب قذرُها فاغسلي عنك الدَّم وتوضئي وصلّي» **وهكذا:**

روينا من طريق حماد بن زيد وحماد بن سلمة كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ في هذه الأخبار إيجاب مراعاة تلون الدَّم.

وما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا أحمد بن أبي رجاء حدثنا أبو أسامة سمعت هشام بن عروة بن الزبير قال أخبرني أبي عن عائشة «أن فاطمة بنت أبي حبيش سألت النبي

وبه إلى عبد الرزاق عن معمر وابن جريح. قال معمر عن قتادة وقال ابن جريح عن عطاء ثم اتفق قتادة وعطاء: تنتظر البكر إذا ولدت كامراً من نسائها، قال عبد الرزاق: وبهذا يقول سفيان الثوري.

قال علي: وقال الأوزاعي عن أهل دمشق: تنتظر النساء من الغلام ثلاثين ليلةً ومن الجارية أربعين ليلةً.

قال علي: إن كان خلاف الطائفة من الصحابة رضي الله عنهم - لا يعرف لهم مخالف - خلافاً للإجماع، فقد حصل في هذه المسألة في خلاف الإجماع الشعبي وعطاء و قتادة ومالك وسفيان الثوري والشافعي، إلا أنهم حدوا حدوداً لا يدل على شيء منها قرآن ولا سنة ولا إجماع، وأما نحن فلا نقول إلا بما أجمع عليه، من أنه دم يمتنع مما يمتنع منه الحيض، فهو حيض.

وقد حدثنا حماد حدثنا يحيى بن مالك بن عاثم حدثنا أبو الحسن عبيد الله بن أبي غسان حدثنا أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي حدثنا أبو سعيد الأشج حدثنا عبد الرحمن بن محمد البخاري عن سلام بن سليمان اللدائني عن حبيب عن أنس عن رسول الله ﷺ «أكثر الناس أروعون يوماً».

قال أبو محمد: سلام بن سليمان ضعيف منكر الحديث. وقال أبو حنيفة: أقل أمد النفس خمسة وعشرون يوماً. وقال أبو يوسف: أقل أمد النفس أحد عشر يوماً.

وقال أبو محمد: هذان حدان لم يأذن الله تعالى بهما، والعجب ممن يحد مثل هذا براه ولا ينكره على نفسه، ثم ينكر على من وقف عندما أوجبه الله تعالى في القرآن ورسوله ﷺ وأجمع عليه المسلمون إجماعاً متيقناً والحمد لله رب العالمين.

قال أبو محمد: ثم رجعنا إلى ما ذكرنا قبل من أن دم النفس هو حيض صحيح، وأمده أمد الحيض وحكمه في كل شيء حكم الحيض، لقول النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها «أنفست» بمعنى حضت فهما شيء واحد، ولقوله عليه السلام في الدَّم الأسود ما قال من اجتناب الصلاة إذا جاء، وهم يقولون بالقياس، وقد حكموا لها بحكم واحد في تحريم الوطء والصلاة والصوم وغير ذلك، فيلزمهم أن يعجلوا أمدها واحداً. وبالله تعالى التوفيق.

٢٦٩ - مسألة: فإن رأت الجارية الدَّم أَوَّلَ ما تراه أسود فهو دم حيض كما قدّمنا تدخ الصلاة والصوم ولا يطوها بعلمها أو سيدها، فإن تلوّن أو انقطع إلى سبعة عشر يوماً فآفل فهو

عَلَيْهَا قَالَتْ: إِنِّي اسْتَحَاضْتُ فَلَا أَطْهَرُ أَقَادَعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنْ ذَلِكَ عَرَقٌ، وَلَكِنْ دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدَّرَ الْأَيَّامَ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَرِحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمِيحٍ وَثِيْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ عَرَّاءِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدَّمِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: رَأَيْتُ مَرْكَتَهَا مَلَأَتْ دَمًا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْكُمِي قَدَّرَ مَا كَانَتْ تَحِيضُكَ حَيْضَتَكَ ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ إِجْمَابٌ مِرَاعَاةِ الْقَدْرِ، الَّذِي كَانَتْ تَحِيضُهُ قَبْلَ أَنْ يَتَدَّ بِهَا الدَّمُ.

وَأَمَّا الْمُبْتَدَأُ السَّيِّئُ لَا يَتَلَوَّنُ دَمَهَا عَنِ السَّوَادِ وَلَا مَقْدَارَ عِنْدَهَا حَيْضٍ مُتَقَدِّمٌ، فَحُجِّنَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ وَجُوبِ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ عَلَيْهَا، وَخُجِّنَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّ الدَّمَّ الْأَسْوَدَ مِنْهُ حَيْضٌ وَمِنْهُ مَا لَيْسَ بِحَيْضٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ بَرَاهِيَهُ بَعْضَ ذَلِكَ الدَّمِ حَيْضًا وَبَعْضُهُ غَيْرَ حَيْضٍ، لِأَنَّهُ يَكُونُ شَارِعًا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ، أَوْ قَاتِلًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا لَا عِلْمَ لَدَيْهِ، فَإِذَا ذَلِكَ كَذَلِكَ فَلَا يَحِلُّ لَهَا تَرْكُ يَقِينٍ مَا افترضَ اللَّهُ عَلَيْهَا مِنَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ لظَنِّ بِبَعْضِ دَمِهَا أَنَّهُ حَيْضٌ، وَلَعَلَّهُ لَيْسَ حَيْضًا، وَالظَّنُّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ.

وهذا الذي قلناه هو قول مالك وداود.

وقال الأوزاعي: تجعل لنفسها مقدار حيض أمها وخالتها وعمتها وتكون فيما زاد في حكم المستحاضة، فإن لم تعرف جعلت حيضها سبعة أيام من كل شهر، وتكون في باقي الشهر مستحاضة تصوم.

وقال سفيان الثوري وعطاء: تجعل لنفسها قدر حيض نساءها.

وقال الشافعي: تعدد يوماً وليلة من كل شهر تكون فيه حائضاً، وباقي الشهر مستحاضة تصلي وتصوم، وإلى هذا مال أحمد بن حنبل.

وقال أبو حنيفة: تعدد عشرة أيام من كل شهر حائضاً وباقي الشهر مستحاضة تصلي وتصوم.

قال علي: يقال لجميعهم: من أين قطعتم بأنَّها تحيض كل شهر ولا بد؟ وفي الممكن أن تكون ضحية لا تحيض فتركتم

بالظن فرض ما أوجبه الله تعالى عليها من الصَّلَاة والصِّيَامِ، ثُمَّ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَقُولَ: اقْتَصِرْ بِهَا عَلَى أَقَلِّ مَا يَكُونُ مِنَ الْحَيْضِ لئلا تترك الصَّلَاةَ إِلَّا يَقِينٌ: إِلَّا كَانَ لِلْآخِرِ أَنْ يَقُولَ: بَلْ اقْتَصِرْ بِهَا عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ لئلا تصلي وتصوم ويطأها زوجها وهي حائض، وكلُّ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ يَفْسُدُ صَاحِبُهُ، وَهَمَا جَمِيعاً فَاسِدَانِ لِأَنَّهُمَا قَوْلُ بِالظَّنِّ، وَالْحُكْمُ بِالظَّنِّ فِي دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَجُوزُ، وَخُجِّنَ عَلَى يَقِينٍ لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ هَذِهِ الْمُبْتَدَأَةَ لَمْ تَحْضُ قَطُّ، وَأَنَّ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ فَرَضَانِ عَلَيْهَا، وَأَنَّ زَوْجَهَا مَأْمُورٌ وَمَنْدُوبٌ إِلَى وَطْئِهَا، ثُمَّ لَا تَدْرِي وَلَا تَقْطَعُ إِنَّ شَيْئاً مِنْ هَذَا الدَّمِ الظَّاهِرِ عَلَيْهَا دَمٌ حَيْضٍ، فَلَا يَحِلُّ تَرْكُ الْيَقِينِ وَالْفَرَائِضِ الْإِلَازِمَةِ بِظَنِّ كَاذِبٍ. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوَكُّلُ.

وَأَمَّا وَضْعُهَا لِكُلِّ صَلَاةٍ فَقَدْ ذَكَرْنَا.

برهان ذلك في كتابنا هذا في الوضوء وما يوجبه.

وَأَمَّا غَسْلُهَا لِكُلِّ صَلَاتَيْنِ أَوْ لِكُلِّ صَلَاةٍ:

فَلَمَّا حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا عِيَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِبْنِ حَدَّثَنَا عَلَانُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنِ حَازِمٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُرْفٍ - «عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ جَحْشٍ أَنَّهَا كَانَتْ تَهْرَاقُ الدَّمَّ وَأَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ لِكُلِّ صَلَاةٍ».

وه إلى ابن إمام: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَرْتِيُّ الْقَاضِي حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ التَّنَوْرِيُّ عَنْ الْحُسَيْنِ الْمَعْلَمِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُرْفٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ الْخَزَوْمِيَّةُ أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَهْرَاقُ الدَّمَّ، وَكَانَتْ تَحُضُّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عُرْفٍ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَتَصَلِّيَ.

قال علي: زينب هذه ربيبة رسول الله ﷺ نشأت في حجره عليه السلام، ولها صفة به عليه السلام.

وه إلى ابن إمام: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ جَحْشٍ أَنَّهَا اسْتَحِيضَتْ فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْغُسْلِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْسٍ حَدَّثَنَا ابْنُ السَّلِيمِ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ عَنْ عَبْدِ بَنِ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتِ جَحْشٍ اسْتَحِيضَتْ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

فَأَمَرَهَا بِالْغُسْلِ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْسٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْخَوْلَانِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ «عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُثَيْبٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَنِيشٍ اسْتَحِضَتْ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِنَتَسَلِّ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلَ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلَ لِلْفَجْرِ غُسْلًا وَتَتَوَضَّأَ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ».

فهذه آثار في غاية الصَّحَّةِ رواها عن رسول الله ﷺ أربع صواحب: عائشة أم المؤمنين وزينب بنت أم سلمة وأسماء بنت عيسى وأم حبيبة بنت جحش. ورواها عن كل واحدة من عائشة وأم حبيبة عروة وأبو سلمة.

ورواه أبو سلمة عن زينب بنت أم سلمة.
ورواه عروة عن أسماء، وهذا نقلٌ تواتر يوجب العلم.
وقال بهذا جماعة من الصحابة رضي الله عنهم:

كما روينا من طريق الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة: أن أم حبيبة استحيضت فكانت تغتسل لكل صلاة، فهذه أم حبيبة ترى ذلك وعائشة تذكر ذلك لا تنكره.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن أيوب السخيتي عن سعيد بن جبير: أنه كان عند ابن عباس فأتاه كتاب امرأة.

قال سعيد: فدفعه ابن عباس إلي، فقرأته فإذا فيه: إني امرأة مستحاضة أصابي بلاء وضرب، وإني أدع الصلاة الزمان الطويل، وإن ابن أبي طالب سئل عن ذلك فأقضى أن اغتسل عند كل صلاة، فقال ابن عباس: اللهم لا أجدها إلا.

ما قال علي: غير أنها تجمع بين الظهر والعصر بغسل واحد والمغرب والعشاء بغسل واحد وتغتسل للفجر غسلا واحدا، فقبل لا يسر عباس: إن الكوفة أرض باردة وأنها يشق عليها، قال: لو شاء الله لا ابتلاها بأشد من ذلك.

ورويناه أيضاً من طريق سفيان الثوري عن أشعث بن أبي الشعثاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

ومن طريق ابن جريج أن عمرو بن دينار أخبره أنه سمع سعيد بن جبير يذكر هذا عن ابن عباس.

ومن طريق شعبة وحماد بن سلمة كلاهما عن حماد بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

حدثنا يونس بن عبد الله حدثنا أبو بكر بن أحمد بن خالد حدثنا أبي حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا حجاج بن المنهال عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير قال أخبرني سعيد بن جبير قال: أرسلت امرأة مستحاضة إلى ابن الزبير: إني أفئت أن اغتسل لكل صلاة، فقال ابن الزبير: ما أجدها إلا ذلك، ثم أرسلت إلى ابن عباس وابن عمر فقالا جميعاً: ما نجد إلا ذلك.

ومن طريق أبي مجلز عن ابن عمر في المستحاضة قال: تغتسل لكل صلاة.

وقد رواه أيضاً عكرمة ومجاهد عن ابن عباس.

قال مجاهد عنه: تؤخر الظهر وتعجل العصر وتغتسل هما غسلا واحداً، وتؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل هما غسلا واحداً، وتغتسل للفجر غسلا.

ورويناه عن ابن جريج عن عطاء: تنتظر المستحاضة أيام أقرانها ثم تغتسل غسلا واحداً للظهر والعصر، تؤخر الظهر قليلاً وتعجل العصر قليلاً.

وكذلك المغرب والعشاء وتغتسل للصبح غسلا.

ورويناه من طريق سفيان الثوري عن منصور بن العنبر عن إبراهيم النخعي مثل قول عطاء سواء.

ورويناه من طريق معاذ بن هشام الدستوائي عن أبيه عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال: المستحاضة تغتسل لكل صلاة وتصلّي.

فهؤلاء من الصحابة أم حبيبة وعلي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وابن الزبير لا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضي الله عنهم، إلا رواية عن عائشة، أنها تغتسل كل يوم عند صلاة الظهر.

ورويناه هكذا من طريق معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة هكذا ميتاً، كل يوم عند صلاة الظهر.

ومن التابعين عطاء وسعيد بن المسيب والنخعي وغيرهم، كل ذلك بأسانيد في غاية الصَّحَّةِ، فأين المشنعون بمخالفة صاحب إذا وافق أهواءهم وتقليدهم من الحنفيين والمالكيين والشافعيين عن هذا ومنعهم السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ؟

قال علي: فجاءت السنة في التي تميز بها أن الأسود حيض، وأن ما عداها طهر، فوضح أمر هذه، وجاءت السنة في التي لا تميز بها - وهو كله أسود لأن ما عداها طهر لا حيض - ولها وقت محدود تميز كانت تحيض فيه: أن تراعي أمد حيضها فتكون فيه حافظاً، ويكون ما عداها طهر، فوجب الوقوف عند

واحجج له بعض مقلديه بحديث سوء:

رويناه من طريق إبراهيم بن حمزة عن الدراوردي عن
حرام بن عثمان عن عبد الرحمن ومحمد ابني جابر عن أبيهما قال:
«جاءت أسماء بنت مُرَيْسِد الحارثية إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وأُتِيَ
جَالِسٌ عنده، فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ حَدَّثْتُ لِي حَيْضَةً أَتَرَاهَا،
أَتَكْتُ بِغَدِ الطَّهْرِ فَلَا أَوْ أَرَاهَا، ثُمَّ تَرَايُنِي فَتَحَرِّمُ عَلَيَّ الصَّلَاةَ،
فَقَالَ: إِذَا رَأَيْتَ ذَلِكَ فَأَمْكِي ثَلَاثًا ثُمَّ تَطَهَّرِي الْيَوْمَ الرَّابِعَ فَصَلِّي
إِلَّا أَنْ تَرِي دَفْعَةً مِنْ دَمٍ قَائِمَةً».

قال أبو محمد: فكان هذا الاحتجاج أقبح من القول المحتج
 له به، لأن هذا الخبر باطلٌ إذ هو مما انفرد به حرام بن عثمان،
 ومالك نفسه يقول: هو غير ثقة. فالحجج هؤلاء القوم
 وللحقيقتين، وقد جرح أبو حنيفة جابراً الجعفي وقال ما رأيت
 أكذب من جابر، ومالك جرح حرام بن عثمان وصالحاً مولى
 التوام، ثم لا مؤنة على المالكين والحنفيين إذا جاء هؤلاء خبر
 من رواية حرام وصالح يمكن أن يوهمو به أنه حجة لتقليدهم إلا
 احتجوا به واكذبوا بحريج مالك ثم ولا مؤنة على الحنفيين إذا
 جاءهم خبر يمكن أن يوهمو به أنه حجة لتقليدهم من رواية
 جابر إلا احتجوا به، ويكذبوا بحريج أبي حنيفة له، ونحن - ولله
 الحمد - أحسن جملة لشيوخهم منهم، فلا نرد بحريج مالك
 فيمن لم تشتهر إمامته.

قال أبو محمد: ثم لو صح هذا الخبر لما كان له به متعلق
 لأنه ليس فيه شيء من قول مالك، ولا من تلك التقاسيم، بل هو
 مخالف لقولهم، وموجب للصلاة إلا أن ترى دمًا، فظهر فساد
 احتجاجهم به.

وقال بعضهم: فسأه على حديث المصراة، وعلى أجل
 الله تعالى لشمود، فكان هذا إلى الهزل والاستخفاف بالدين أقرب
 منه إلى العلم، ونعوذ بالله من الخذلان.

قال علي: وروينا عن إبراهيم النخعي أن المستحاضة
 تصوم وتصلّي ولا يطؤها زوجها.

قال علي: وهذا خطأ لأنها إما حائض، وإما طاهر غير
 حائض، ولا سبيل إلى قسم ثالث في غير النساء، فإن كانت
 حائضاً فلا تحل لها الصلاة ولا الصوم، وإن كانت غير نساء ولا
 حائض فوطئ زوجها حلال ما لم يكن أحدهما صائماً أو عرماً
 أو معتكاً أو كان مظاهراً منها، فيطهر هذا القول، وبالله تعالى
 التوفيق.

ذلك، وكان حكم التي كانت أيامها مختلفة متطلة أن تبي على آخر
 حيض حاضته قبل اتصال دمها، لأنه هو الذي استقر عليه
 حكمها وبطل ما قبله باليقين والملاحظة، فخرجت هاتان
 بحكمهما، ولم يبق إلا التي لا تميز دمها ولا لها أيام معهود، ولم
 يبق إلا المأمورة بالغسل لكل صلاة أو لكل صلاتين، فوجب
 ضرورة أن تكون هي، إذ ليست إلا ثلاث صفات وثلاثة أحكام
 فللمستحاضتين حكمان منصوبان عليهما، فوجب أن يكون الحكم
 الثالث للصفة الثالثة ضرورة ولا بد.

قال علي: وأما مالك فإنه غلب حكم تلون الدم ولم يراع
 الأيام، وأما أبو حنيفة فغلب الأيام ولم يراع حكم تلون الدم،
 وكلا العملين خطأ، لأنه ترك لسنة لا يحل تركها.

وأما الشافعي وابن حنبل وأبو عبيد وداود فساخذوا
 بالحكمين معاً، إلا أن أحمد بن حنبل وأبو عبيد غلبا الأيام ولم
 يجعلوا لتلون الدم حكماً إلا في التي لا تعرف أيامها، وجعلوا للتي
 تعرف أيامها حكم الأيام وإن تلون دمها.

وأما الشافعي وداود فغلبا حكم تلون الدم، سواء عرفت
 أيامها أو لم تعرفها، ولم يجعلوا حكم مراعاة وقت الحيض إلا للتي
 لا تلون دمها.

قال علي: فبقي النظر في أي العملين هو الحق؟ ففعلنا،
 فوجدنا النص قد ثبت وصح بأنه لا حيض إلا الدم الأسود، وما
 عداه ليس حيضاً، لقوله عليه السلام «إن دم الحيض أسود يعرفه»
فصح أن المتلونة الدم طاهرة ثامة الطهارة لا مدخل لها في حكم
الاستحاضة، وأنه لا فرق بين الدم الأحمر وبين القصة البيضاء،
ووجب أن الدم إذا تلون قبل انقضاء أيامها المعهودة أنه طاهر
صحيح، فبقي الإشكال في الدم الأسود المتصل فقط، فجاء النص
بمراعاة الوقت لمن تعرف وقتها، وبالعسل المردود لكل صلاة أو
لصلاتين في التي نسيت وقتها. وبالله تعالى التوفيق.

وما نعلم لمن ترك شيئاً من هذه الأخبار سبباً يتعلل به، لا
 من قياس ولا من قول صاحب ولا من قرآن ولا سنة.

وقال مالك في بعض أقواله: إن التي يتصل بها الدم
 تستظهر بثلاثة أيام إن كانت حيضتها اثني عشر يوماً فأقل، أو
 بيومين إن كانت ثلاثة عشر يوماً، أو بيوم إن كانت حيضتها أربعة
 عشر يوماً، ولا تستظهر بشيء إن كانت حيضتها خمسة عشر
وهذا قول لا يعضده قرآن ولا سنة، لا صحيحة ولا سقيمة،
ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأي له وجه ولا احتياط، بل فيه
إيجاب ترك الصلاة المفروضة والصوم اللازم بلا معنى.

٦- كتابُ الفطرة

٢٧٠- مسألة: السَّوَاكُ مستحبٌّ، ولو أمكن لكلِّ

صلاةٍ لكان أفضل، ونسَفُ الإبطِ والخُشَّاءِ وحلقُ العانةِ وقصُّ الأظفارِ، وأما قصُّ الشَّاربِ ففرضٌ ولا يحلُّ للمرأةُ تنسِفُ الشعرَ من وجهها، ويستحبُّ للجنبِ إنْ أرادَ الأكلَ أو النِّومَ أو الشُّربَ أنْ يتوضَّأَ، وليسَ فرضاً عليه، وإنْ أرادَ المعادةَ فيجبُ عليه أنْ يتوضَّأَ أيضاً، وإنْ وطئَ زوجتينَ له أو زوجاتٍ أو إماءَ وزوجاتٍ فيغتسلُ بينَ كلِّ اثنتينَ فحسَنَ، وإنْ لم يَغْتَسِلْ إلَّا في آخرِ ذلكَ فحسَنَ.

برهان ذلك ما حدثناه عبدُ الله بنُ يوسفَ حدثنا أحمدُ بنُ فتحٍ حدثنا عبدُ الوهابِ بنُ عيسى حدثنا أحمدُ بنُ محمدٍ حدثنا أحمدُ بنُ عليٍّ حدثنا مسلمُ بنُ الحجاجِ حدثنا أبو بكرٍ بنُ أبي شيبَةَ حدثنا سفيانُ بنُ عيينَةَ عن الزَّهريِّ عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ عن أبي هريرةَ عن النسيِّ عليه السلام قال: «الفِطْرَةُ خَمْسٌ أو خَمْسٌ مِنَ الفِطْرَةِ: الخُشَّاءُ وَالْأَظْفَارُ وَتَقْلِيمُ الشَّاربِ وَنَسْفُ الإبطِ وَقَصُّ الشَّاربِ».

وه إلى مسلم: حدثنا قتيبةُ بنُ سعيدٍ وعمروُ النَّافذُ حدثنا سفيانُ بنُ عيينَةَ عن أبي الزَّنادِ عن الأعرجِ عن أبي هريرةَ عن النبيِّ صلى الله عليه وآله قال: «لَوْ لَا أَنَا أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ».

قال عليٌّ: فإذا لم يأمروهم فليسَ فرضاً.

وه إلى مسلمٍ بنِ الحجاجِ حدثنا يحيى بنُ يحيى وقتيبةُ كلاهما عن جعفرِ بنِ سليمانِ الضَّبَّعيِّ عن أبي عمرانِ الجونيِّ عن أنسِ بنِ مالكٍ قال: «وُقِّتَ لَنَا فِي قِصِّ الشَّاربِ وَتَقْلِيمِ الأَظْفَارِ وَنَسْفِ الإبطِ وَخَلْقِ العانةِ أَلَّا نَتَرَكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً».

وأما فرضُ قصِّ الشَّاربِ وإعفاءِ اللحيةِ فإنَّ عبدَ الله بنَ يوسفَ حدثنا قالَ حدثنا أحمدُ بنُ فتحٍ حدثنا عبدُ الوهابِ بنُ عيسى حدثنا أحمدُ بنُ محمدٍ حدثنا أحمدُ بنُ عليٍّ حدثنا مسلمُ بنُ الحجاجِ حدثنا سهلُ بنُ عثمانٍ حدثنا يزيدُ بنُ زريعٍ عن عمرِ بنِ محمَّدٍ حدثنا نافعُ عن ابنِ عمرَ قالَ: قالَ رسولُ الله صلى الله عليه وآله: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ: أَخْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللَّحَى».

حدثنا يونسُ بنُ عبدِ الله حدثنا أحمدُ بنُ عبدِ الله بنِ عبدِ الرَّحِيمِ حدثنا أحمدُ بنُ خالدٍ حدثنا محمدُ بنُ عبدِ السَّلامِ الحنَفيُّ حدثنا محمدُ بنُ بشارٍ حدثنا يحيى بنُ سعيدٍ القطانُ حدثنا محمدُ بنُ عجلانَ قالَ: قالَ لي عثمانُ بنُ عبيدِ الله بنِ رافعٍ رأيتُ أصحابَ

رسولِ الله صلى الله عليه وآله يَبْشُرُونَ شَوَارِبَهُمْ شِبْهَ الحَلْقِ، قلتُ: من؟ قالَ جابرُ بنُ عبدِ الله وأبَا سَعِيدٍ الخُدْريُّ وأبَا أُسَيْدٍ وسَلَمَةُ بنُ الأَكوعِ وأنسُ بنُ مالكٍ ورافِعُ بنُ خديجٍ.

حدثنا محمدُ بنُ سَعِيدٍ بنُ نباتٍ حدثنا عبدُ الله بنُ نصرٍ حدثنا قاسمُ بنُ أصْبَغٍ حدثنا ابنُ وَضَّاحٍ حدثنا موسى بنُ معاويةَ حدثنا وكيعٌ عن شعبةٍ عن الحكمِ بنِ عتيبةَ عن إبراهيمِ النخعيِّ عن الأسودِ عن عائشةَ قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ أَوْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبُ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ»..

حدثنا يونسُ بنُ عبدِ الله حدثنا محمدُ بنُ معاويةَ حدثنا أحمدُ بنُ شعيبٍ أخبرنا سويدُ بنُ نصرٍ أخبرنا عبدُ الله هو ابنُ المباركٍ - عن يونسَ هو ابنُ يزيدٍ - عن الزَّهريِّ عن أبي سلمةَ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عوفٍ عن عائشةَ قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ غَسَلَ يَدَيْهِ ثُمَّ يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ».

فإن قيل: فقد صَحَّ أنَّ «عُمَرَ ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَنَّهُ تُصَيِّهُ الْجَنَابَةَ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: تَوَضَّأَ وَأَغْسَلَ ذَكَرَكَ ثُمَّ نَامَ».

قلنا: فحدثنا محمدُ بنُ سَعِيدٍ بنِ نباتٍ قالَ: حدثنا عبدُ الله بنُ نصرٍ حدثنا قاسمُ بنُ أصْبَغٍ حدثنا ابنُ وَضَّاحٍ حدثنا موسى بنُ معاويةَ حدثنا وكيعٌ عن سفيانِ الثَّوريِّ عن أبي إسحاقٍ عن الأسودِ بنِ يزيدٍ عن عائشةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله كَانَ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ كَهَيْئَتِهِ وَلَا يَمْسُ نَامَ».

وحدثنا يونسُ بنُ عبدِ الله حدثنا أبو عيسى بنُ أبي عيسى حدثنا أحمدُ بنُ خالدٍ حدثنا محمدُ بنُ وَضَّاحٍ حدثنا أبو بكرٍ بنُ أبي شيبَةَ حدثنا أبو الأحوصِ هو سلامُ بنُ سليمٍ الحنَفيُّ - عن أبي إسحاقٍ عن الأسودِ عن عائشةَ قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِذَا رَجَعَ مِنَ الْمَسْجِدِ صَلَّى مَا قَضَى اللَّهُ لَهُ، ثُمَّ مَالَ إِلَى فِرَاشِهِ أَوْ إِلَى أَهْلِهِ فَإِنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى أَهْلِهِ فَضَافَهَا ثُمَّ نَامَ كَهَيْئَتِهِ لَا يَمْسُ نَامَ، فَإِذَا سَبَعَ النَّدَاءَ وَتَبَّ فَإِنْ كَانَ جُنُبًا أَقَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جُنُبًا تَوَضَّأَ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ».

فهذا عمومٌ يدخلُ فيه الوضوءُ والغسلُ معاً وغيرُ ذلكَ، ومن ادَّعى أنَّ سفيانَ أخطأَ في هذا الحديثِ فهوَ المخطئُ، بدعواه ما لا دليلَ عليه.

فإن قيل: قد خالفه زهيرُ بنُ معاويةَ.

قلنا: سفيانُ أحفظُ من زهيرٍ، ولو لم يكنْ لما كانَ في خلافِهِ بعضُ الرِّوَاةِ لبعضِ دليلٍ على خطِئِ أحدهمَ، بل الثَّقَةُ مصدِّقٌ في

كل ما يروي. وبالله تعالى التوفيق.

وقول عائشة هذا إخبار عن مداومته عليه السلام على ذلك.

وَمَنْ رَوَيْنَا عَنْهُ إِباحَةَ النَّوْمِ للمَجَامِعِ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ: سعيد بن المسيب وربيعة ويزيد بن هارون الشافعي وأبو ثور.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمَّادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ مُسَرَّةٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَصَّاحٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ وَهَشِيمٍ وَحَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ.

قَالَ يَزِيدُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ عَمَّتِهِ سَلَمَى عَنْ أَبِي رَافِعٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ فَاعْتَسَلَ عِنْدَ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ غُسْلًا».

وَقَالَ هَشِيمٌ: حَدَّثَنَا حَمِيدُ الطَّوِيلُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى جَمِيعِ نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ يَغْتَسِلُ وَاحِدَةً وَقَالَ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي الثَّوَكَلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَغَاوِدَ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا».

٧- كتاب الآنية

٢٧١- مسألة: لا يَحِلُّ الوضوء ولا الغسل ولا

الشرب ولا الأكل لا لرجل ولا لامرأة في إتياء عمل من عظم ابن آدم، لما ذكرنا في كتابنا هذا في جلود الميتة من وجوب دفن المؤمن والكافر، وتحريم الملتصقة، ولا في إتياء عمل من عظم خنزير لما ذكرنا من أنه كله رجس، ولا في إتياء من جلد ميتة قبل أن يدبغ. ولا في إتياء فضة أو إتياء ذهب.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة والوليد بن شجاع قال: حدثنا علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر عن زيد بن عبد الله بن عمرو عن عبيد الله بن عبيد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الَّذِي يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ فِي آتِيَةِ الدُّعْبِ وَالْفِضَّةِ إِنَّمَا يَجْرُؤُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ».

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا عبد الله بن نصر حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا ابن وضاح حدثنا موسى بن معاوية حدثنا وكيع حدثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن حذيفة قال: «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْخَرِيرِ وَالذِّيَابِ وَعَنْ آتِيَةِ الدُّعْبِ وَالْفِضَّةِ، وَقَالَ: هُوَ لَهْمٌ فِي الدُّنْيَا وَهُوَ لَنَا فِي الْآخِرَةِ». ولا في إتياء ماخوذ بغير حق، لقول رسول الله ﷺ: «إِنْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

٢٧٢- مسألة: ثم كل إتياء بعد هذا من صفر أو

نحاس أو رصاص أو قزدير أو بلسور أو زمرور أو ياقوت أو غير ذلك فمباح الأكل فيه والشرب والوضوء والغسل فيه للرجال والنساء، لقول الله تعالى: «هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا» وقوله تعالى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ» وقول رسول الله ﷺ: «دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِكَثْرَةِ مَسَائِلِهِمْ وَاجْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ».

فصح أن كل مسكوت عن ذكره بتحريم أو أمر فمباح. والمذهب والمذهب بالمذهب حلال للنساء دون الرجال لأنه ليس إتياء.

وقد صح عن النبي ﷺ «الْخَيْرُ وَالذُّعْبُ حَلَالٌ لِأَنَّهُ أُمِّي حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِهِ» أو كما قال عليه السلام: «وَلَيْسَ

الذُّعْبُ إِيَّاهُ ذُهَبٌ، وَالْمُضْبَبُ وَالْمُضْبَبُ بِالْفِضَّةِ حَلَالٌ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ إِيَّاهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى تَشَائِدٌ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنَعْمَ الْوَكِيلُ».

٢٧٣- مسألة: من عجز عن بعض أعضائه في الطهارة:

من قُطعت يده أو رجلاه أو بعض ذلك سقط عنه حكمه، وبقي عليه غسل ما بقي لقوله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» فَإِنْ كَانَ فِي الْجَسَدِ جِرْحٌ سَقَطَ حُكْمُهُ وَبَقِيَ فَرَضُ غَسْلِ سَائِرِ الْجَسَدِ أَوْ الْأَعْضَاءِ لَمَّا ذُكِرْنَا، فَإِنْ عَمَتِ الْقُرُوحُ يَدَيْهِ أَوْ يَدَهُ أَوْ رِجْلَيْهِ أَوْ وَجْهَهُ أَوْ بَعْضَ جَسَدِهِ، فَإِنْ أَخْرَجَهُ ذَلِكَ إِلَى اسْمِ الْمَرِيضِ وَكَانَ عَلَيْهِ مِنْ إِسْمَاسِهِ الْمَاءُ حَرَجٌ تَيَسَّمَ فَقَطُّ، لِأَنَّ هَذَا حُكْمُ الْمَرِيضِ، وَإِنْ كَانَ لَا مَشَقَّةَ عَلَيْهِ فِي الْمَاءِ غَسَهُ فَقَطُّ وَأَجْزَأَهُ، أَوْ صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ وَأَجْزَأَهُ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَخْرُجْهُ إِلَى اسْمِ الْمَرِيضِ غَسَلْ مَا أَمَكْنَهُ وَسَقَطَ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ فِيهِ حَرَجٌ فَقَطُّ كَثُرَ أَوْ قَلَّ لَمَّا ذُكِرْنَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ فِي وَضوءٍ تَيَسَّمَ وَغَسَلَ، وَلَا فِي طَهْرِ وَاحِدٍ أَيْضًا إِذْ لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ، إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ وَقَدْ ذُكِرْنَا قَبْلَ وَهُوَ: مَنْ مَعَ مَاءٍ لَا يَعْمُ بِهِ جَمِيعَ أَعْضَاءِ وَضُوئِهِ أَوْ جَمِيعَ جَسَدِهِ فَقَطُّ. وبالله تعالى التوفيق.

٨- كتاب من شك في الماء

٢٧٤- مسألة: من كان بحضرة ماء وشك أولع فيه

الكلب أم لا؟ أم هو فضل امرأ أم لا، فله أن يتوضأ به لغیر ضروره وأن يتنسل به كذلك لأنه على یقین من طهارته في أصله، وجواز التطهير به، ثم شك هل حرم ذلك فيه أم لا، والحق البیقین لا یسقطه الظن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا یُغْنِیْهِ مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ فإن شك أهو ماء أم هو معتصر من بعض النبات لم یحل له الوضوء به ولا الغسل لأنه لیس على یقین من أنه جائز به التطهر یوماً ما، والوضوء والغسل فرضان، فلا یرفع الفرض بالشك، فإن كان بین یدیه إثناء ان فصاعداً في أحدهما ماء طاهر ییقین وسائرهما ممّا ولغ فيه الكلب، أو فيها واحد ولغ فيه كلب وسائرهما طاهر، ولا یتمیز من ذلك شیئاً فله أن يتوضأ بالیها شاء، ما لم یکن على یقین من أنه قد تجاوز عدد الطهارات وتوضأ بما لا یحل الوضوء به، لأن كل ماء منها فعلى أصل طهارته على انفراد، فإذا حصل على یقین التطهر فيما لا یحل التطهر به فقد حصل على یقین الحرام، فعليه أن یطهر أعضائه إن كان ذلك الماء حراماً استعماله جملة، فإن كان فيها واحد معتصر لا یدري، لم یحل له الوضوء بشيء منها، لأنه لیس على یقین من أنه توضأ بماء، والیقین لا یرتفع بالظن، وبالله تعالی التوفیق.

٩ - كتاب الصلاة

١ - الصلاة

٢٧٥ - مسألة: الصلاة قسمان: فرض وتطوع؛

فالفرض هو الذي من تركه عاصياً كان عاصياً لله عز وجل وهو الصلوات الخمس: الظهر والعصر والمغرب والعشاء الأخيرة والفجر. والقضاء لما نسي منها أو نام عنها هو هي نفسها.

والفرض قسمان: فرض متعين على كل مسلم عاقل بالغ، ذكر أو أنثى، حر أو عبد، وهو ما ذكرناه؛ وفرض على الكفاية؛ يلزم كل من حضر؛ فإذا قام به بعضهم سقط عن سائرهم، وهو الصلاة على جنات المسلمين.

والتطوع هو ما إن تركه المرء عاصياً لم يكن عاصياً لله عز وجل؛ بذلك، وهو الوتر وركعتا الفجر وصلاة العيدين والاستسقاء والكسوف والضحى، وما ينتقل المرء قبل صلاة الفرض ويعددها، والإشفاق في رمضان وتهجد الليل، وكل ما يتطوع به المرء، ويكره ترك كل ذلك.

برهان ذلك أنه ليس في ضرورة العقل إلا القسمان المذكوران:

إما شيء يعصي الله تعالى تاركه وإما شيء لا يعصي الله تعالى تاركه؛ ولا واسطة بينهما.

وقولنا: الفرض والواجب والحتم والالزام والمكتوب؛ لفاظ معناها واحد، وهو ما ذكرنا.

وقولنا: التطوع والتأفلة بمعنى واحد، وهو ما ذكرنا.

وقال قوم: ههنا قسم ثالث وهو الواجب.

قال أبو محمد: هذا خطأ؛ لأنه دعوى بلا برهان، وقول لا يفهم، ولا يقدر قائله على أن يبين مراده فيه.

فإن قالوا: إن بعض ذلك أوكد من بعض.

قلنا: نعم، بعض التطوع أوكد من بعض، وليس ذلك بمخرج شيء منه عن أن يكون تطوعاً، لكن أخبرونا عن هذا الذي قلتم: هو واجب لا فرض، ولا تطوع، أيكون تاركه عاصياً لله عز وجل؟ أم لا يكون عاصياً؟ ولا بد من أحد هذين القسمين، ولا سبيل إلى قسم ثالث، فإن كان تاركه عاصياً فهو فرض؛ وإن كان تاركه ليس عاصياً فليس فرضاً.

وحديثنا عبد الله بن يوسف حديثنا أحمد بن فتح حديثنا عبد

الوهاب بن عيسى حديثنا حمد بن محمد حديثنا أحمد بن علي حديثنا مسلم بن الحجاج حديثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس عن أبي سهل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فإذا هو يسأل عن الإسلام؛ فقال رسول الله ﷺ: خمس صلوات في اليوم والليلة فإن حل علي غيرهن؟ قال: لا إلا أن تطوع؛ وذكر باقي الحديث فآذير الرجل، وهو يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه؛ فقال رسول الله ﷺ: أفلح إن صدق».

وهذا نص من رسول الله ﷺ على قولنا، وأنه ليس إلا واجباً أو تطوعاً، فإن ما عدا الخمس فهو تطوع، وهذا لا يسع أحدا خلافاً.

وأما وجوب النداء؛ فلقول الله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِاتِّقُوا﴾؛ ولقول رسول الله ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ فليطعه».

ولا خلاف من أحاد من الأئمة في أن الصلوات الخمس فرض، ومن خالف ذلك فكافر.

وأما كون صلاة الجنائز فرضاً على الكفاية؛ فلقول رسول الله ﷺ: «صلوا على صاحبكم»، ولا خلاف في أنه إذا قام بالصلاة عليها قوم فقد سقط الفرض عن الباقي.

وأما كون ما عدا ذلك تطوعاً فإجماع من الحاضرين من المخالفين إلا في الوتر؛ فإن أبا حنيفة قال: إنه واجب.

وقد روي عن بعض المتقدمين: إنه فرض.

فالبرهان على من قال إنه فرض ما روينا بالسند المذكور إلى مسلم:

حديثنا حرملة بن يحيى حديثنا ابن وهب حديثنا يونس بن أبي يزيد - عن ابن شهاب عن أنس بن مالك فذكر حديث الإسراء - وفيه أن رسول الله ﷺ قال: «فرض الله عز وجل على أمي حنين صلاة» ثم ذكر عليه السلام مراجعته لربه عز وجل في ذلك؛ إلى أن قال: «فراجعت ربي فقال: هي خمس وهي خسون» «فما بينك القدر لذي».

فهذا خبر من الله عز وجل مأمور بتدله، فصح أن الصلوات لا تبدل أبداً عن خمس وأما النسخ في ذلك أبداً بهذا النص؛ فبطل بهذا قول من قال: إن الوتر فرض، وإن تهجد الليل فرض؛ وهو قول:

رويناه عن الحسن.

وأيضاً فإن يونس بن عبد اللّه:

قال: نعم وهل للوتر فضيلة على سائر التطوع؟

وروينا عن أيوب السخيتاني عن سعيد بن جبير أنه سئل عن من لم يوتر حتى أصبح؟ قال سيوتر يوماً آخر.

وروينا عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه سأل رجل عن الوتر، فقال سعيد: أوتر النبي ﷺ وإن تركت فليس عليك، وصلى الضحى، وإن تركت فليس عليك؛ وصلى ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها، وإن تركت فليس عليك.

وعن ابن جريج، قلت لعطاء: أوجب الوتر وركعتان أمام الصبح أو شيء من الصلاة قبل المكتوبة أو بعدها؟ قال: نعم.

وهو قول الشافعي وداود وجهور المتقدمين والمتأخرين.

وأما أبو حنيفة فإن كان ذهب إلى أن الوتر فرض فقد ذكرنا بطلان هذا القول، وإن كان ذهب إلى أن الوتر واجب لا فرض، ولا تطوع؛ فهو قول فاسد، وقد ذكرنا إبطاله في صدر هذه المسألة.

وقال مالك: ليس فرضاً، ولكن من تركه آذنب، وكانت جرحه في شهادته.

قال أبو محمد: وهذا خطأ بين؛ لأنه لا يخلو تاركه أن يكون عاصياً لله عز وجل أو غير عاصٍ؛ فإن كان عاصياً لله تعالى فلا يعصي أحد بترك ما لا يلزمه وليس فرضاً؛ فالوتر إذن فرض، وهو لا يقول بهذا، وإن قال: بل هو غير عاصٍ - لله تعالى.

قيل: فمن الباطل أن يؤدب من لم يعص الله تعالى، أو أن تخرج شهادة من ليس عاصياً لله عز وجل؛ لأن من لم يعص الله عز وجل فقد أحسن، والله تعالى يقول: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾.

قال أبو محمد: إلا أن الوتر أوكد التطوع، للأحاديث التي ذكرنا من أمر رسول الله ﷺ، ثم أوكلها بعد الوتر صلاة الضحى وركعتان عند دخول المسجدين، وصلاة من صلى في جماعة ثم وجد جماعة يصلون تلك الصلاة؛ وصلاة الكسوف وأربع بعد الجمعة؛ لأن رسول الله ﷺ أمر بهن، وما أمر به عليه السلام فهو أوكد مما لم يأمر به.

وروينا عن طريق مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقني عن أبي قتادة السلمي أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ».

وروينا عن عبد الوارث بن سعيد الثوري حدثنا أبو النجاشي

حدثنا قال: حدثنا أبو عيسى بن أبي عيسى حدثنا أحمد بن خالد حدثنا ابن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حسين بن علي هو الجعفي - عن زائدة عن عبد الملك بن عمير عن محمد بن المشتر عن حماد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ؟ قَالَ: الصَّلَاةُ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ قَالَ: أَيُّ الصَّيَامِ أَفْضَلُ بَعْدَ رَمَضَانَ؟ قَالَ: شَهْرُ اللَّهِ الَّذِي يَذْفُوهُ الْحَرَمُ».

قال أبو محمد: فصيح أن تهجد الليل ليس من المكتوبة؛ والوتر من تهجد الليل؛ فيهدي الخبرين صح أن قول رسول الله ﷺ لعبد الله بن عمرو «يَا عَبْدَ اللَّهِ لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ فَنَزَلَ قِيَامَ اللَّيْلِ».

وقوله عليه السلام لحفصة عن أخيها عبد الله بن عمر رضي الله عن جميعهم «يَنْتَمِ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ».

وقوله عليه السلام الذي:

رويناه عن طريق أحمد بن حنبل عن يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر حدثني نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَاهُ».

وقوله عليه السلام: «بَابِرُوا الصُّبْحَ بِالْوُتْرِ» وبنا أهل القرآن أوتروا.

إن هذه الأوامر كلها نذبة، لا يجوز غير ذلك.

وأما الحديث «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَغْوِي عَلَى قَائِمَةٍ رَأْسٍ أَخَذَكُمُ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عَقَدٍ يَضْرِبُ كُلَّ عَقْدَةٍ لَيْلٍ طَوِيلٍ فَارْقُدْ وَفِي آخِرِهِ فَإِنْ صَلَّى انْخَلَتْ عَقْدَتُهُ فَاصْبَحْ نَشِيطاً طَيِّبَ النَّفْسِ، وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسَلَانٍ» وقوله عليه السلام: «إِذَا ذَكَرَ لَهُ رَجُلٌ لَمْ يَزَلْ نَائِماً حَتَّى أَصْبَحَ مَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ» فقال عليه السلام: «بِالْشَّيْطَانِ فِي أَذُنِهِ» - إنما هو على الفرض ونومه عنه لما ذكرنا. والبرهان لا يعارض إلا ببرهان، وما كان من عند الله فلا يختلف، ولا يتكاذب.

وروينا عن شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: الوتر ليس بمحتم ولكنه سنة.

وروينا عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي قال: «الْوُتْرُ لَيْسَ فَرِيضَةً وَلَكِنَّهُ سُنَّةٌ سَنَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ تَكْذِيبٌ مِنْ قَالَ إِنَّ الْوُتْرَ وَاجِبٌ».

وروينا عن الحجاج بن المنهال حدثنا جريز بن حازم قال: سألت نافعاً مولى ابن عمر: أكان ابن عمر يوتر على راحلته؟

حدثني أبو عثمان النهدي عن أبي هريرة قال: «أوصاني خليلي ﷺ بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أرتد».

وروي عن شعبة عن أبي نعمة عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «فصل الصلاة لوقتها، ثم إن أقيمت الصلاة فصل معكم فإنها زيادة خير».

وروي عن سفيان بن عيينة حدثنا سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلّي أربعاً بعد الجمعة».

وروي عن الحسن بن أبي بكرة «إن الشمس والقمر لا يتكفيان لموت أحد فإذا رأيتُمهما فصلوا وادعوا حتى يتكفي ما يكف».

حدثنا حماد حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا ابن أبي عمير حدثنا ابن فضال حدثنا حماد بن يحيى البلخي حدثنا سفيان بن عيينة حدثنا سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلّي بعد الجمعة أربعاً».

ثم بعد هذه سائر التي ذكرنا؛ لأنه لم يأت بها امر، لكن جاء بها عمل منه عليه السلام وترغيب، وأما كراهتنا ترك ذلك فلا، فعل خير، قال الله تعالى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾.

٢٧٦- مسألة: ولا صلاة على من لم يبلغ من الرجال والنساء؛ ويستحب لو علموها إذا عقلوها؛ لقول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه قبل «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ فَذَكَرَ فِيهِ الصَّبِيُّ حَتَّى يَبْلُغَ» وقد علم رسول الله ﷺ ابن عباس قبل بلوغه بعض حكم الصلاة وأمره فيها، ويستحب إذا بلغ سبع سنين أن يدرّب عليها فإذا بلغ عشر سنين أدب عليها، لما:

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا ابن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا محمد بن عيسى حدثنا إبراهيم بن سعد عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «مُرُوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ فَإِذَا بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ فَأَضْرِبُوهُ عَلَيْهَا».

٢٧٧- مسألة: ولا على مجنون، ولا مغنى عليه، ولا حائض، ولا نساء، ولا قضاء على واحدٍ منهم إلا ما أفاق المجنون والمغنى عليه؛ أو طهرت الحائض والنساء في وقت أدركوا فيه بعد الطهارة الدخول في الصلاة.

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ

فَذَكَرَ الْمَجْنُونُ حَتَّى يُفِيقَ» وأما الحائض والنساء؛ وإسقاط القضاء عنها فاجماع متيقن.

وأما المغنى عليه فإنا روي عن عمار بن ياسر وعطاء وجابر وإبراهيم وحماد بن أبي سليمان وقسادة أن المغنى عليه يقضي.

وقال سفيان: يقضي إن أفاق عند غروب الشمس الظهر والعصر فقط.

وقال أبو حنيفة: إن أغمى عليه خمس صلوات قضاهن، فإن أغمى عليه أكثر لم يقض شيئاً.

قال علي: أما قول أبي حنيفة ففي غاية الفساد؛ لأنه لا نص أتى بما قال، ولا قياس؛ لأنه أسقط عن المغنى عليه ست صلوات ولم ير عليه قضاء شيء منهن. وأوجب عليه إن أغمى عليه خمس صلوات إن يقضيهن؛ فلم يقس المغنى عليه على المغنى عليه في إسقاط القضاء، ولا قاس المغنى عليه على الناس في وجوب القضاء عليه في كل ما نام عنه.

وقد صح عن ابن عمر خلاف قول عمار على أن الذي روي عن عمار إنما هو إن أغمى عليه أربع صلوات قضاهن.

كما روي عن عبد الوزاري بن جريج عن نافع أن ابن عمر اشتكى مرة غلب فيها على عقله حتى ترك الصلاة ثم أفاق فلم يصل ما ترك من الصلاة.

وعن عبد الله بن عمر عن نافع: أغمى على ابن عمر يوماً ليلة فلم يقض ما فاته.

وعن ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه: إذا أغمى على المريض ثم عقل لم يعد الصلاة.

قال معمر: سألت الزهري عن المغنى عليه فقال: لا يقضي.

وعن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري وحماد بن سيرين أنهما قالا في المغنى عليه: لا يعيد الصلاة التي أفاق عندها.

قال حماد قلت لعاصم بن بهدلة: أعدت ما كان مغمى عليك؟ قال: أما ذلك فلا.

قال علي: المغنى عليه لا يعقل، ولا يفهم؛ فالخطاب عنه مرتفع، وإذا كان كل من ذكرنا غير مخاطب بها في وقتها الذي ألزم الناس أن يؤدوها فيه؛ فلا يجوز أدائها في غير وقتها؛ لأنه لم يأمر الله تعالى بذلك، وصلاة لم يأمر الله تعالى بها لا تجب، وبالله

تعالى التَّوْفِيقُ.

وأيضاً فإنَّ التَّضَاءُ إيجابٌ شرع، والشرع لا يجوزُ لعبٍ لله تعالى على لسانِ رسوله ﷺ.

فَسأَلُ من أوجب على العامل قضاء ما تعمَّد تركه من الصلاة: أخبرنا عن هذه الصلاة التي تأمره بفعلها، أي التي أمره الله تعالى بها؟ أم هي غيرها؟

فإن قالوا: هي هي.

قلنا لهم: فالعالم؛ تركها ليس عاصياً؛ لأنَّه قد فعل ما أمره الله تعالى، ولا إثم على قولكم، ولا ملامة على من تعمَّد ترك الصلاة حتى يخرج وقتها، وهذا لا يقوله مسلم.

وإن قالوا: ليست هي التي أمر الله تعالى بها قلنا صدقتم؛ وفي هذا كفاية إذ أقروا بأنَّهم أمروه بما لم يأمره به الله تعالى.

ثم نسألهم: عَمَّنْ تعمَّد ترك الصلاة إلى بعد الوقت: أطاعة هي أم معصية؟

فإن قالوا: طاعة، خالفوا إجماع أهل الإسلام كلَّهم المتيقن، وخالفوا القرآن والسُّنَن الثابتة:

وإن قالوا: هو معصية صدقوا، ومن الباطل أن تنوب المعصية عن الطاعة.

وأيضاً فإنَّ الله تعالى قد حدَّ أوقات الصلاة على لسان رسوله ﷺ وجعل لكل وقت صلاة منها أولاً ليس ما قبله وقتاً لتأديتها، وآخر ليس ما بعده وقتاً لتأديتها، هذا ما لا خلاف فيه من أحد من الأمَّة؛ فلو جاز أداؤها بعد الوقت لما كان لتحديد عليه السلام آخر وقتها معنى؛ ولكان لغواً من الكلام وحاشا لله من هذا.

وأيضاً فإنَّ كلَّ عملٍ علَّقَ بوقتٍ محددٍ فإنَّه لا يصحُّ في غير وقته، ولو صحَّ في غير ذلك الوقت لما كان ذلك الوقت وقتاً له، وهذا بين، وبالله تعالى التَّوْفِيقُ.

ونسألهم: لم أجزم الصلاة، بعد الوقت، ولم تحجزها قبله؟ فإن ادَّعوا الإجماع كذبوا؛ لأنَّ ابن عباس والحسن البصري يميزان الصلاة قبل الوقت، لا سيما والحنفيون والشافعيون والمالكيون يميزون الزكاة قبل الوقت، ويذهبون أن قتال أبي بكر؛ لأهل الردَّة، إنما كان قياساً للزكاة على الصلاة، وأنه قال: لأنَّنا نل من فرق بين الصلاة والزكاة، فإنَّ الزكاة حقُّ المال، وهم قد فرقوا ههنا بين حكم الزكاة والصلاة فليعجب المتعجبون، وإن ادَّعوا فرقا من جهة نصٍّ أو نظير لم نجدوه.

فإن قالوا: فإنَّكم تميزون النَّاسِي والنَّاسِئَ والسَّكَرَانَ على قضائها أبداً. وهذا خلاف قولكم بالوقت.

٢٧٨ - مسألة: وأما من سَكَرَ حَتَّى خَرَجَ وَقْتُ

الصَّلَاةِ أو نَامَ عنها حَتَّى خَرَجَ وقتها أو نسيها حَتَّى خَرَجَ وقتها: ففرض على هؤلاء خاصة أن يصلوها أبداً.

قال الله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ فلم يبيح الله تعالى للسَّكَرَانِ أن يصلِّي حَتَّى يعلم ما يقول.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا حماد بن زيد عن ثابتٍ هو البائي - عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة أن رسول الله ﷺ قال: إنه «كَيْسٌ في النُّومِ نَفْرُطٌ، إِنَّمَا النَّفْرُطُ فِي الْبَقْلَةِ فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ صَلَاةً أو نَامَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا.

ورويته أيضاً من طريقٍ أنسٍ مسنداً. وهذا كله إجماع متيقن..

٢٧٩ - مسألة: وأما من تعمَّد ترك الصلاة حَتَّى

خَرَجَ وقتها فهذا لا يقدر على قضائها أبداً، فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوُّع؛ لينقل ميزانه يوم القيامة؛ وليتب وليستغفر الله عز وجل.

وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: يقضيها بعد خروج الوقت، حَتَّى أن مالكا وأبا حنيفة قالوا: من تعمَّد ترك صلاة أو صلوات فإنه يصلِّيها قبل التي حضر وقتها - إن كانت التي تعمَّد تركها خمس صلوات فسأئل - سواء خرج وقت الحاضرة أو لم يخرج؛ فإن كانت أكثر من خمس صلوات بدأ بالحاضرة.

برهان صحَّ قولنا قول الله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيَاً﴾ فلو كان العامد لترك الصلاة مدركاً لها بعد خروج وقتها لما كان له الولي، ولا لقي الغي؛ كما لا ويل، ولا غي؛ لمن أخرها إلى آخر وقتها الذي يكون مدركاً لها.

وأيضاً فإنَّ الله تعالى جعل لكل صلاة فرض وقتاً محدد الطرفين، يدخل في حين محدد؛ ويطل في وقت محدد، فلا فرق بين من صلاها قبل وقتها وبين من صلاها بعد وقتها؛ لأنَّ كليهما صلى في غير الوقت؛ وليس هذا قياساً لأحدهما على الآخر، بل هما سواء في تعدّي حدود الله تعالى، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾.

قلنا: لا بل وقت الصلاة للناسي والسكران والنائم عند

غير منقضي.

وبرهان ذلك أنهم ليسوا عصاة في تأخيرها إلى أي وقت صلّوها فيه.

وكل أمر الله عز وجل فإنه منقسم على ثلاثة أوجه لا رابع لها:

إما أمر غير معلق بوقت؛ فهذا يجزئ أبداً متى أدّى، كالجهاد والعمرة وصدقة التطوع والدعاء وغير ذلك، فهذا يجزئ متى أدّى، والمصارعة إليه أفضل؛ لقول الله عز وجل: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْعَامِلِينَ﴾. وإما أمر معلق بوقت محدود الأول غير محدود الآخر كالزكاة ونحوها، فهذا لا يجزئ قبل وقته، ولا يسقط بعد وجوبه أبداً؛ لأنه لا آخر لوقته، والمبادرة إليه أفضل؛ لما ذكرنا. وإما أمر معلق بوقت محدود أوله وآخره فهذا لا يجزئ قبل وقته، ولا بعد وقته؛ ويجزئ في جميع وقته في أوله وآخره ووسطه كالصلاة والحج وصوم رمضان ونحو ذلك.

ونقول لمن خالفنا: قد وافقتمونا على أن الحج لا يجزئ في غير وقته، وأن الصوم لا يجزئ في غير النهار؛ فمن أين أجزمت ذلك في الصلاة؟ وكل ذلك ذو وقت محدود أوله وآخره وهذا ما لا انفكاك منه.

فإن قالوا: قلنا العائد على الناسي.

قلنا القياس كله باطل؛ ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه عين الباطل؛ لأن القياس عند القائلين به إنما هو قياس الشيء على نظيره، لا على ضده، وهذا ما لا خلاف فيه بين أحد من أهل القياس، وقد وافقهم من لا يقول بالقياس، على أنه لا يجوز قياس الشيء على ضده، فصار إجماعاً متيقناً وباطلاً لا شك فيه. والعمد ضد النسيان، والمعصية ضد الطاعة، بل قياس ذلك على ما ذكرنا من الحج؛ لو كان القياس حقاً، لا سيما، والحقائق والمالكيات لا يقيسون الخالف عامداً للكذب على الخالف؛ فيبحث غير عامد للكذب في وجوب الكفارة؛ بل يسقطون الكفارة عن العامد، ويوجبونها على غير العامد، ولا يقيسون قاتل العمد على قاتل الخطأ في وجوب الكفارة عليه، بل يسقطونها عن قاتل العمد، ولا يرون قضاء الصلاة على المرتد؛ فهذا تناقض لا خفاء به، وتحكم بالبدوى وبالله تعالى التوفيق.

ولو كان القضاء واجباً على العامد؛ لترك الصلاة حتى يخرج وقتها لما أغفل الله تعالى ولا رسوله ﷺ ذلك، ولا نسياء، ولا تعمداً إعتنا بترك نسياءه ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ وكل شرعية لم

يأت بها القرآن، ولا السنة فهي باطل.

وقد صح عن رسول الله ﷺ ﴿مَنْ فَاتَهُ صَلَاةُ النَّصْرِ فَكَانَ يَوْمَئِذٍ مَرْءًا مَقْتًا وَمَأَلَهُ فِصْحٌ﴾ أن ما فات فلا سبيل إلى إدراكه، ولو أدرك أو أمكن أن يدرك؛ لما فات، كما لا تفوت المسببة أبداً، وهذا لا إشكال فيه، والأمة أيضاً كلها مجمعة على القول والحكم بأن الصلاة قد فاتت إذا خرج وقتها، فصح فوتها بإجماع متيقن، ولو أمكن قضاؤها وتاديبها لكان القول بأنها فاتت كذباً وباطلاً. فثبت يقيناً أنه لا يمكن القضاء فيها أبداً.

ومن قال بقولنا في هذا عمر بن الخطاب وابنه عبد الله، وسعد بن أبي وقاص وسليمان وابن مسعود والناسم بن محمد بن أبي بكر، وبديل العجلي، وعمر بن سيرين ومطرف بن عبد الله، وعمر بن عبد العزيز وغيرهم.

فروينا من طريق شعبة عن يعلى بن عطاء عن عبد الله بن حراش قال: رأى ابن عمر رجلاً يقرأ صحيفة، فقال له: يا هذا القارئ؛ إنه لا صلاة؛ لمن لم يصل الصلاة لوقتها، فصل ثم اقرأ ما بدا لك.

وروينا من طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي عن عمه الضحاك بن عثمان أن عمر بن الخطاب قال في خطبته بالجابية: ألا، وإن الصلاة لها وقت شرطه الله لا تصلح إلا به.

ومن طريق محمد بن المثنى عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي نضرة عن سالم بن الجعد قال: قال سليمان - هو صاحب رسول الله ﷺ: الصلاة مكياج؛ فمن وقى وقى له؛ ومن طفق فقد علمتم ما قيل في المطفئين.

قال علي: من أخر الصلاة عن وقتها فقد طفق.

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه قال في قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ قال: السهو الترك عن الوقت.

قال علي: لو أجزأت عنده بعد الوقت لما كان له الويل عن شيء قد أذاه.

وه إلى وكيع عن المسعودي عن القاسم هو ابن عبد الرحمن - والحسن هو ابن سعد - قيل لعبد الله بن مسعود ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ دَاهُونَ﴾ وقالين هُم عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ فقال: ذلك على مراقبتها. قالوا: ما كنا نرى ذلك إلا على تركها، قال تركها هو الكفر.

وعن محمد بن المثنى حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد بن

قلنا: نعم؛ والوقت من فرائض الصلاة بإجماع منّا ومنكم ومن كلّ مسلم فهي صلاة تعمّد ترك فريضة من فرائضها.

قَالَ عَلِيٌّ: ما نعلم؛ لمن ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم خلافاً منهم، وهم يشنعون بخلافه الصّاحب إذا وافق أهواءهم، وقد جاء عن عمر وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أنّ من ترك صلاة فرض واحدة متعمّداً حتى يخرج وقتها فهو كافر مرتدّ. وهؤلاء الخفويون والمالكيون لا يرون على المرتد قضاء ما خرج وقتها. فهؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم أيضاً لا يرون على من تعمّد ترك الصلاة حتى خرج وقتها قضاءً.

قَالَ عَلِيٌّ: وما جعل الله تعالى عنراً لمن خطب بالصلاة في تأخيرها عن وقتها بوجه من الوجوه، لا في حال المطاعنة والقتال والخوف وشدة المرض والسقم.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَلاً أَوْ رُكْبَاناً﴾ ولم يفسح الله تعالى، ولا رسوله ﷺ في تركها عن وقتها حتى صلاحها بطائفتين وجه واحد الطائفتين إلى غير القبلة، على ما نذكر في صلاة الخوف إن شاء الله عز وجل. ولم يفسح تعالى في تأخيرها عن وقتها للمريض المدين، بل أمر إن عجز عن الصلاة قائماً أنّه يصلي قاعداً فإن عجز عن القعود فعلى جنب؛ وبالتيمم إن عجز عن الماء، وبغير تيمم إن عجز عن التراب فمن أين أجاز من أجاز تعمّد تركها حتى يخرج وقتها؟ ثم أمره بأن يصليها بعد الوقت، وأخبره بأنّها تجزئه كذلك؛ من غير قرآن، ولا سنة، لا صحيحة، ولا سقيمة، ولا قول لصاحب، ولا قياس.

وقد أقدم بعضهم فذكر «صلاة رسول الله ﷺ يوم الحندق الظهور والغزير بعد غروب الشمس»، ثم أشار إلى أنّه عليه السلام تركها متعمّداً ذاكراً لها.

قَالَ عَلِيٌّ: وهذا كفر مجرد بمن أجاز ذلك من رسول الله ﷺ، لأنهم مقرّون معنا بلا خلاف من أحدهم، ولا من أحد من الأمّة - في أنّ من تعمّد ترك صلاة فرض ذاكراً لها حتى يخرج وقتها، فإنّه فاسق جرح الشهادته، مستحق للضرب والتكال، ومن أوجب شيئاً من التكال على رسول الله ﷺ أو وصفه وقطع عليه بالفسق أو بجرحه في شهادته، فهو كافر مشرك مرتد كاليهود والنصارى؛ حلال الدّم والمال؛ بلا خلاف من أحد من المسلمين.

وذكر بعضهم قول الله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾

أبي عروبة عن قتادة قال: ذكر لنا أنّ عبد الله بن مسعود كان يقول: إنّ للصلاة وقتاً كوقت الحج؛ فصلّوا الصلاة؛ ليقاها.

وعن حماد بن المنثري حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن عتيق قال: سمعت حماد بن سيرين يقول: إنّ للصلاة وقتاً واحداً، فإن الذي يصلي قبل الوقت مثل الذي يصلي بعد الوقت.

ومن طريق سنن عن ابن القاسم أخبرني مالك أنّ القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق حين كانت بنو أمية يؤخرون الصلاة، أنّه كان يصلي في بيته، ثم يأتي المسجد يصلي معهم، فكلم في ذلك، فقال أصلي مؤتمين أحب إليّ من أن لا أصلي شيئاً.

قَالَ عَلِيٌّ: فهذا يوضح أنّ الصلاة الأولى كانت فرضه والأخرى تطوع، فهما صلاتان صحيحتان، وإن الصلاة بعد الوقت ليست صلاة أصلاً، ولا هي شيء.

وعن أسد بن موسى بن مروان بن معاوية الفزاري: أنّ عمر بن عبد العزيز قال: سمعت الله تعالى ذكر أقواماً فعابهم فقال: «أصاعروا الصلاة وأتبعوا الشهوات فسوف يلقون غياً» ولم تكن إصاعتهم إيّاه، أنّ تركوها؛ ولو تركوها لكانوا بتركها كفاراً، ولكن أخروها عن وقتها.

وعن عبد الرزاق عن معمر عن بديل الثقلي قال: بلغني أنّ العبد إذا صلى الصلاة لوقتها صدقت ولها نور ساطع في السماء، وقالت: حفظني حفظك الله، وإذا صلاحها لغير وقتها طويت كما يطوى الثوب الخلق فضرّب بها وجهه.

ومن العجيب أنّ بعضهم قال: معنى قول ابن عمر: لا صلاة لمن لم يصل الصلاة لوقتها أي لا صلاة كاملة.

وكذلك قال آخرون في قوله عليه السلام: «لا صلاة لمن لا يقم صلاته في الركوع والسجود» وفي قوله عليه السلام: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأية القرآن».

قَالَ عَلِيٌّ: فيقال: هؤلاء؛ ما حلكم على ما ادّعيتم؟

فإن قالوا: هو معهود كلام العرب.

قلنا: ما هو كذلك؛ بل معهود كلام العرب الذي لا يجوز غيره - أن لا للشيء والتبعية جملة إلا أن يأتي دليل من نص آخر أو ضرورة حس على خلاف ذلك، ثم هبكم أنّه كما قلتم؛ فإن ذلك حجة لنا، وهو قولنا؛ لأن كل صلاة لم تكمل ولم تتم فهي باطل كلّها، بلا خلاف منّا ومنكم.

فإن قالوا: إنّما هذا فيما نقص من فرائضها.

وقوله عليه السلام: «خَسِنَ صَلَواتُ كَبَيْهِنَّ اللَّهُ تَعَالَى» وقال قد صح وجوب الصلاة، فلا يجوز سقوطها إلا ببرهان نص أو إجماع.

قال علي: وهذا قول صحيح.

وقد صح البرهان بأن رسول الله ﷺ أوجب كل صلاة في وقت مخصوص أوله وآخره، ولم يوجبها عليه السلام لا قبل ذلك الوقت، ولا بعده، فمن أخذ بعموم هذه الآية وهذا الخبر لزمه إقامة الصلاة قبل الوقت وبعد، وهذا خلاف لتوقيت النبي ﷺ الصلاة بوقتها.

ومؤد بعضهم بحديث:

رويناه من طريق أسد، أنهم اشتدت الحرب غداة فتح تستر فلم يصلوا إلا بعد طلوع الشمس.

وهذا خبر لا يصح؛ لأنه إنما رواه مكحول؛ أن أنس بن مالك قال: ومكحول لم يدرك أنساً؛ ثم لو صح فإنه ليس فيه أنهم تركوها عارفين بخروج وقتها، بل كانوا ناسين لها بلا شك، لا يجوز أن يظن بفاضل من عرض المسلمين غير هذا، فكيف بصاحب من الصحابة رضي الله عنهم، ولو كانوا ذاكرين لها لصلوها صلاة الخوف كما أمروا، أو رجالاً وركباً كما ألزمهم الله تعالى؛ لا يجوز غير هذا، فلاح يقيناً كذب من ظن غير هذا، وبالله التوفيق.

٢٨٠ - مسألة: وأما قولنا: أن يتوب من تعمد ترك

الصلاة حتى خرج وقتها ويستغفر الله تعالى ويكثر من التطوع؛ فلقول الله تعالى: «وَنُخَلِّفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشُّهُورَ فَتُوفَ يَقُولُونَ عَسَىٰ إِلَّا مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَ وَنَعْمَلْ صَالِحًا فَلَوْلَيْكَ بُدْخَلُونَ الْجَنَّةَ» وقلول الله تعالى: «وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاجِسَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ».

وقال تعالى: «مَنْ يَعْمَلْ يَتَّقَلْ فَإِنَّمَا دَرُّ خَيْرٍ أَرَهُ وَمَنْ يَتَعَمَلْ يَتَّقَلْ دَرُّهُ شَرٌّ أَرَهُ».

وقال تعالى: «وَنُفِصَ الْمَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا» واجعت الأمة - وبه وردت النصوص كلها - على أن للتطوع جزءاً من الخير الله أعلم بقدره، وللفريضة أيضاً جزء من الخير الله أعلم بقدره، فلا بد ضرورة من أن يجتمع من جزء التطوع إذا كثر ما يوازي جزء الفريضة، ويزيد عليه؛ وقد أخبر الله تعالى أنه لا يضع عمل عامل، وأن «الْحَسَنَاتُ يَنْجِيْنَ السَّيِّئَاتِ»، وأن «مَنْ تَقَلَّتْ مُوَاظِبَتُهُ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ»، و«مَنْ خَفَّتْ مُوَاظِبَتُهُ فَأَلَهُ هَاطِرَةٌ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا أبو داود حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا إسماعيل هو ابن عيسى - حدثنا يونس عن الحسن عن أنس بن حكيم الضبي أنه لقي أبا هريرة فقال له أبو هريرة: «أَوَّلُ مَا يُحَاسِبُ النَّاسُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أَعْمَالِهِمُ الصَّلَاةُ، يَقُولُ رَبُّنَا - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لِلْمَلَائِكَةِ: وَهُوَ أَعْلَمُ: انظُرُوا فِي صَلَاةِ عَبْدِي أَيُّهَا أَمْ نَقَصَهَا؟ فَإِنْ كَانَتْ تَامَةً كُتِبَتْ لَهُ تَامَةً وَإِنْ كَانَ انْتَقَصَ مِنْهَا شَيْءٌ قَالَ: انظُرُوا هَلْ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ؟ فَإِنْ كَانَ لَهُ تَطَوُّعٌ قَالَ: أَتَيْتُمَا لِعَبْدِي فَرِيضَتَهُ مِنْ تَطَوُّعِهِ، ثُمَّ تَوَخَّذَ الْأَعْمَالُ عَلَى ذَلِكُمْ».

قال أبو داود: وحدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد هو ابن سلمة - عن داود بن أبي هنو عن زرارة بن أوفى عن قيس الداري عن النبي ﷺ بهذا المعنى، قال: «ثُمَّ الرِّكَاتُ بِمِثْلِ ذَلِكَ، ثُمَّ تَوَخَّذَ الْأَعْمَالُ حَسَبَ ذَلِكَ».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح أخبرني عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب وعمد بن المشي قالوا جميعاً حدثنا يحيى هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله هو ابن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ وَحْدَهُ سَبْعًا وَعَشْرِينَ دَرَجَةً».

وبه إلى مسلم حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا المغيرة بن سلمة المخزومي حدثنا عبد الواحد هو ابن زياد - حدثنا عثمان بن حكيم أخبرنا عبد الرحمن بن أبي عمرة قال: دخل عثمان بن عفان رضي الله عنه المسجد بعد صلاة المغرب فقعده وحده فقعده إليه، فقال: يا ابن أخي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ بِصَلَةِ اللَّيْلِ وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ اللَّيْلَ كُلَّهُ».

فهذا بيان مقدار اجر التطوع واجر الفريضة، وإنما هذا لمن تاب وندم وأقلع واستدرك ما فرط.

وأما من تعمد ترك المفروضات واقتص على التطوع؛ ليجزى بذلك ما عصى في تركه مصراً على ذلك، فهذا عاص في تطوع؛ لأنه وضعه في غير موضعه؛ لأن الله تعالى لم يضعه؛ لترك الفريضة، بل؛ ليكون زيادة خير ونافعة، فهذا هو الذي يجزى به الفرض المضيق، وإذا عصى في تطوعه فهو غير مقبول منه؛ قال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

فإن ذكرنا ما روي من أن التطوع لا يقبل من لا يؤدي الفريضة كالتاجر لا يصح له ربح حتى يخلص رأس ماله؛ فباطل لا يصح؛ لأنه إنما رواه موسى بن عبيدة الردي وهو ضعيف.

وعبد الملك بن حبيب الأندلسي عن المكشوف عن أيوب بن خوط، وهذه بلايا في نسق إحداهما يكفي؛ ومرسل أيضاً.

وعبد الملك بن حبيب عن مطرف عن مالك أن أبا بكر الصديق. وعبد الملك ساقط؛ وهذا أيضاً منقطع.

ولو صح ذلك لكان المراءى من قصد التطوع؛ ليعوضه عن الفريضة مصرّاً على ذلك غير نادم، ولا تائب، وبالله تعالى التوفيق.

٢- الصلوات المفروضة الخمس

٢٨١- مسألة: الفروض من الصلاة على كل بالغ

عاقلي حرّ أو عبد ذكّر أو أنثى حسن وهي: الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة، وهي العتمة، وصلاة الفجر. فالصبح ركعتان أبداً، على كل أحب من صبح أو مريض أو مسافر أو مقيم؛ خائف أو آمن؛ والمغرب ثلاث ركعات أبداً؛ كما قلنا في الصبح سواء سواء.

وأما الظهر والعصر والعشاء الآخرة - فكل واحدة منهن على المقيم - مريضاً كان أو صحيحاً، خائفاً أو آمناً - أربع ركعات أربع ركعات؛ وكلّ هذا إجماع متيقن مقطوع به، لا خلاف فيه بين أحد من الأمة قديماً، ولا حديثاً، ولا في شيء منهُ، وكلّ واحدة منهن على المسافر الآمن ركعتان ركعتان، وأما المسافر الخائف فإن شاء صلى كلّ واحدة منهن ركعتين، وإن شاء صلى كلّ واحدة منهن ركعة واحدة، والخلاف موجود في كلّ هذا فيما ذلّك السّفَرُ؛ وفي مقدار ذلك السّفَر من الزّمان ومن المسافة؛ وفي هل ذلك القصّر عليه فرض أم هو فيه مخير، وفي هل تجزئ ركعة واحدة في الخوف من السّفَر أم لا.

وسنذكر البرهان على الحق من ذلك، ويطالن الخطأ فيه، في إروابه إن شاء الله عز وجل، ولا حول، ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم، وبه تعالى نستعين وبه نتأيّد.

٣- أقسام التطوع

٢٨٢- مسألة: أقسام التطوع وأكّد التطوع ما قد

ذكرناه في أوّل مسألة من كتاب الصلاة من ديواننا هذا، من الأقسام التي أمر بها رسول الله ﷺ خصوصاً باسمائها، وبعد ذلك ما لم يرد به أمر، ولكن جاء التّدبّر إليه.

أوكّد ذلك ركعتان بعد الفجر الثاني وقبل صلاة الصّبح، ثم صلاة العيدين؛ ثم صلاة الاستسقاء وقيام رمضان، وأربع

ركعات قبل الظهر بعد الزّوال، وأربع ركعات بعد الظهر وأربع ركعات قبل العصر، إن شاء لم يسلم إلا في آخرهن، وإن شاء سلم من كلّ ركعتين، وركعتان بعد صلاة العصر، وركعتان بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب، وركعتان بعد صلاة المغرب، وركعتان قبل صلاة العتمة، وركعتان عند القدوم من السّفَر في المسجد؛ وما تطوّع به المرء إذا توضأ ثم ما تطوّع به المرء في نهاره وليله.

حدّثنا عبد الله بن يوسف حدّثنا أحمد بن فتح حدّثنا عبد الوهاب بن عيسى حدّثنا أحمد بن محمد حدّثنا أحمد بن علي حدّثنا مسلم بن الحجاج، حدّثني زهير بن حرب حدّثنا يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج أخبرني عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة أم المؤمنين «أن النبي ﷺ لم يكن على شيء من التّوافل، أشدّ تغلّلاً منه على ركعتين قبل الصّبح».

وبه إلى مسلم:

حدّثنا محمد بن عبيد الغبري حدّثنا أبو عروبة عن قتادة عن زبارة بن أوفى عن سعد بن هشام بن عامر عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال: «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها».

وقد «صلى رسول الله ﷺ صلاة الاستسقاء» على ما سنذكره في بابها إن شاء الله عز وجل، «وخض عليه السلام أيضاً على قيام رمضان» على ما نذكره في باب إن شاء الله عز وجل.

وبه إلى مسلم:

حدّثنا يحيى بن يحيى التّيسابوري حدّثنا هشيم عن خالدٍ هو الحذاء - عن عبد الله بن شقيق قال: سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ عن تطوّعه؟ فقالت: «كان يُصلي في بيته قبل الظّهر أربعاً؛ ثم يخرج فيصلي بالناس ثم يدخل فيصلي ركعتين؛ ويصلي بالناس المغرب، ثم يدخل فيصلي ركعتين، ويصلي بالناس العشاء، ويدخل بيته فيصلي ركعتين».

حدّثنا عبد الله بن ربيع حدّثنا محمد بن إسحاق حدّثنا ابن الأعرابي حدّثنا أبو داود حدّثنا حصص بن عمر هو الحويسي - حدّثنا شعبه عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب عليه السلام «أن رسول الله ﷺ كان يُصلي قبل العَصْرِ ركعتين».

حدّثنا عبد الله بن ربيع حدّثنا محمد بن معاوية حدّثنا أحمد بن شعيب حدّثنا إسماعيل بن مسعود حدّثنا زيد بن زريع حدّثنا شعبه عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة - سألنا علياً عن صلاة رسول الله ﷺ فوصف، قال: «كان يُصلي قبل الظّهر

تَعْلِيكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْحِجَةِ قَالَ بِلَالٌ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عَنِّي أَنِّي لَمْ أَتَطَّعْ طَهُورًا فِي سَاعَةِ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطَّهْرِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أَصَلِّيَ.

٤- فصل في الركعتين قبل المغرب

٢٨٣- مسألة: قال أبو محمد: منع قوم من التطوع بعد غروب الشمس، وقبل صلاة المغرب، منهم مالك وأبو حنيفة، وما نعلم لهم حجة إلا أن أحمد بن محمد بن عبد الله الطائفي قال حدثنا محمد بن أحمد بن مفرج حدثنا الصموت حدثنا البراء حدثنا عبد الواحد بن غياث حدثنا حبان بن عبيد الله عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ إِلَّا الْمَغْرِبَ».

قال أبو محمد: هذه اللَّفْظَةُ أَفْرَدَ بِهَا حِبَانُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ - وَهُوَ جَهْلٌ - وَالصَّحِيحُ هُوَ مَا رَوَاهُ الْجَرِيرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ آنَفًا.

وَذَكَرُوا عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ بْنُ الْوَثَّابِ يَكُونُوا يَصَلُّونَهَا وَهَذَا لَشَيْءٍ، أَوَّلُ ذَلِكَ أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَدْرِكْ أَحَدًا مِمَّنْ ذَكَرْنَاهُ، وَلَا وَلَدَ إِلَّا بَعْدَ قَتْلِ عُثْمَانَ بِسِنِينَ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمَا كَانَتْ فِيهِ حِجَّةٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ نَهَوْا عَنْهَا، وَلَا أَنَّهُمْ كَرِهَوْهَا، وَغَنَ لَا تَخَالَفَهُمْ فِي أَنْ تَرَكَ جَمِيعُ التَّطَوُّعِ مَبَاحٌ، مَا لَمْ يَتْرَكْهُ الرُّعْيَا رَغْبَةً عَنْ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهَذَا هُوَ الْمَالِكِيُّ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ نَهَيْهِمْ عَنْهَا - وَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَصْحَ - لَمَا كَانَتْ فِي أَحَدٍ مِنْهُمْ حِجَّةٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا عَلَى مَنْ صَلَّاهُمَا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَدْ خَالَفُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَجَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ، وَمَعَهُمْ سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا عَجَبَ أَعْجَبَ مِنْ إِقْدَامِهِمْ عَلَى خَالَفَةِ الصَّحَابَةِ إِذَا اشْتَهَرُوا وَتَعْظِيمِهِمْ فَتَعْلَمُهُمْ إِذَا اشْتَهَرُوا وَهَذَا تَلَاعَبٌ بِالذِّنِّ لَا خِفَاءَ بِهِ نَعْيِي هَؤُلَاءِ الْقَلْدَيْنِ الْمُتَاخِرَيْنِ.

وَذَكَرُوا عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَصَلِّيهِمَا، وَهَذَا لَشَيْءٍ أَوَّلُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَصْحَ؛ لِأَنَّهُ عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ أَوْ شُعَيْبٍ، وَلَا نَدْرِي مِنْ هُوَ؟

وَأَيْضًا فَلَيْسَ فِي هَذَا لَوْ صَحَّ نَهْيُ عَنْهَا، وَغَنَ لَا نَنْكُرُ تَرَكَ التَّطَوُّعِ مَا لَمْ يَنْهَ عَنْهُ بِغَيْرِ حَقٍّ ثُمَّ لَوْ صَحَّ عَنْ النَّهْيِ عَنْهَا؛ وَهُوَ لَا يَصْحَ أَبَدًا، فَلَمْ يَدْرِي عَنْهُ جَوَائِزُ صَلَاتِهِمَا، لَمَا كَانَ فِيهِ حِجَّةٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا عَلَى سَائِرِ الصَّحَابَةِ النَّاسِيَةِ إِلَيْهِمَا؛ وَمِنَ الْعَجَائِبِ أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ حِجَّةَ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ «صَلَّيْتُ

أَرْبَعًا وَتَعَدَّهَا بَيْنَيْنِ، وَصَلَّيْتُ كُلَّ الْعَصْرِ أَرْبَعًا، فَفَصَّلْتُ بَيْنَهُنَّ كُلَّ رَكْعَتَيْنِ بِسَلَامٍ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَالنَّبِيِّينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ».

وَبِهِ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا حَصِينُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ قَالَ: سَأَلْنَا عَلِيًّا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَصَفَ قَالَ: «كَانَ يُصَلِّيُ قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ؛ يَجْعَلُ التَّسْلِيمَ فِي آخِرِ رَكْعَتِهِ، وَتَعَدُّهَا أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ يَجْعَلُ التَّسْلِيمَ فِي آخِرِ رَكْعَتِهِ».

قال أبو محمد: لا تعارض بين شيء مما ذكرنا، بل كل ذلك حسن مباح؛ من رواية الثقات الأثبات.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا عبد الله بن محمد الثعلبي حدثنا ابن علية هو إسماعيل - عن الجريري عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل قال: قال رسول الله ﷺ «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ لِمَنْ شَاءَ».

قال علي: دخل في هذا العموم ما بين أذان العتمة، وإقامتها، وما بين أذان المغرب، وإقامتها؛ وما بين أذان صلاة الصبح، وإقامتها.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن المثنى حدثنا الضحاك يعني إسماعيل - حدثنا ابن جريج أنا ابن شهاب أن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك أخبره عن أبيه وعمه عبد الله وعبيد الله ابني كعب بن مالك عن أبيهما: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَقْدُمُ مِنْ سَفَرٍ إِلَّا نَهَارًا فِي الشُّحَى، فَإِذَا قَدَّمَ بَدَأَ بِالسُّجْدِ فَصَلَّى فِيهِ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ جَلَسَ فِيهِ».

وبه إلى مسلم: حدثنا عبد بن حماد أنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرَغِّبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْتُرَ فِيهِ بِتَرْغِيَةٍ».

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني حدثنا إبراهيم بن أحمد البجلي حدثنا الفريزي حدثنا البخاري حدثنا إسحاق بن نصر حدثنا أبو إسامة عن أبي حبان التيمي عن أبي زرعة عن أبي هريرة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْلَالٌ عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ: يَا بِلَالُ؛ خَذْنِي بِأُذُنِي عَمَلِي عَمَلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ؟ فَبَيْنَ سَوْعَتِ ذُو

صلاة المغرب.

وقال حماد بن زيد عن عاصم عن زر عن عبد الرحمن وأبي مثل ذلك، وزاد: لا يدعاهما.

وعن معمر بن الزهري عن أنس: أنه كان يصلي ركعتين قبل صلاة المغرب.

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن يزيد بن خير عن خالد بن معدان عن رغبان مولى حبيب بن مسلمة: رايت أصحاب رسول الله ﷺ يهتدون إلى الركعتين قبل صلاة المغرب كما يهتدون إلى الفريضة.

وروي عن وكيع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب: ما رايت قط يصلي الركعتين قبل المغرب إلا سعد بن مالك، يعني سعد بن أبي وقاص.

وروي عن طريق حجاج بن المهال عن حماد بن سلمة عن داود الوراق عن جعفر بن أبي وحشية: أن جابر بن عبد الله كان يصلي قبل المغرب ركعتين.

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن سليمان بن عبد الرحمن عن راشد بن يسار قال: أشهد على خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ من أصحاب الشجرة أنهم كانوا يصلون ركعتين قبل المغرب.

وعن محمد بن جعفر عن شعبة عن الحكم بن عتيبة: أنه صلى مع عبد الرحمن بن أبي ليلى فكان يصلي الركعتين قبل المغرب.

وعن وكيع عن يزيد بن إبراهيم: سمعت الحسن البصري يسأل عن الركعتين قبل المغرب؟ فقال: حستين جميلتين؛ لمن أراد بهما وجه الله تعالى، وبه يقول الشافعي وأصحابنا.

٢٨٤- مسألة: وأما إعادة من صلى إذا وجد جماعة تصلي تلك الصلاة، فإن ذلك مستحب - مكروه تركه - في كل صلاة، سواء كان صلى منفرداً، لعنر أو في جماعة، وليصلها ولو مرأتها كلما وجد جماعة تصليها.

وقد قال قوم: لا يصلها ثانية أصلاً.

وقال أبو حنيفة: لا يصلي ثانية إلا الظاهر والعتمة فقط، سواء كان صلاتها في جماعة أو منفرداً، والأولى هي صلاته؛ حاشا صلاة الجمعة؛ فإنه إن صلاتها في بيته منفرداً اجزأته، ولم يكن عليه أن ينهض إلى الجامع، فإن خرج إلى المسجد والإمام لم يسلم بعد من صلاة الجمعة؛ فحين خروجه لذلك تبطل صلاته

خلف رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر وعمر وعثمان فلم يفتت أحد منهم؛ إذ لم يوافق تقليدهم.

وقد صح هذا عنه ثم يعملون ما لم يصح عنه، حجة إذا وافق أهواهم وهذا عجب جداً.

قال علي: والحجة فيها هو ما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا القبري حدثنا البخاري حدثنا عبد الله بن يزيد هو المقرئ - حدثنا سعيد بن أبي أيوب حدثنا يزيد بن أبي حبيب سمعت مرثدة بن عبد الله البرني هو أبو الخير قال: «أثبت عتبة بن عامر الجهني فقلت: ألا أعجبك من أبي تميم؟ يركع ركعتين قبل صلاة المغرب فقال عتبة: إنا كنا نفعله على عهد رسول الله ﷺ فسألت فما يمتنع الآن؟ قال: الشغل».

وبه إلى البخاري: حدثنا محمد بن بشر حدثنا محمد بن جعفر عن غندر حدثنا شعبة قال: سمعت عمرو بن عامر الأنصاري عن أنس بن مالك قال: «كان المؤذن إذا أذن قام ناس من أصحاب رسول الله ﷺ يتنكبون السواري حتى يخرج النبي ﷺ ولهم كذلك يصلون الركعتين قبل المغرب».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو كريسي وأبو بكر بن أبي شيبة، كلاهما عن ابن فضال عن المختار بن قلفل عن أنس بن مالك قال: «كنا على عهد رسول الله ﷺ نصلي ركعتين بعد غروب الشمس، فسألت: أكان رسول الله ﷺ يصلهما؟ فقال: كان يرانا يصلهما فلم يأمرنا ولم ينهنا».

قال علي: إن رسول الله ﷺ لا يقرأ إلا على الحسنى الحسن، ولا يرى مكروهاً إلا كرهه، ولا خطأ إلا نهى عنه.

قال الله تعالى: «لِيُذَيِّبَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ».

قال علي: وقال بهذا جمهور الناس.

وروي عن عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال: «كنا بالمدينة فإذا أذن المؤذن لصلاة المغرب ابتدروا السواري فركعوا ركعتين حتى إن الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب أن الصلاة قد صليت لكثرة من يصليها فهذا عموم للصالحين رضي الله عنهم».

وروي عن عبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق، كلاهما عن سفيان الثوري عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش أنه رأى عبد الرحمن بن عوف وأبي بن كعب يصليان الركعتين قبل

الوقت.

التي كان صلى في بيته، وكانت التي تصلى مع الإمام فرضه.

وقال أبو يوسف وعمر بن الخطاب: لا تبطل صلاته التي صلى في بيته بخروجه إلى الجامع، لكن يدخله مع الإمام في صلاة الجمعة تبطل التي صلى في منزله.

وقال مالك: بعيد من صلى في منزله صلاة فرض مع الجماعة إذا وجدها تصلي تلك الصلاة جميع الصلوات خاشا المغرب فلا يعيدها، قال: والأمر في أبي الصلواتين فرضه إلى الله تعالى، قال: فإن صلى في جماعة لم يعد في أخرى.

قال أبو محمد: أما من منع من إعادة جملة فإنه احتج.

بما رواه من طريق أبي داود: حدثنا أبو كامل يزيد بن زريع حدثنا حسين بن المعلم - عن عمرو بن شعيب عن سليمان بن يسار قال: أتيت ابن عمر على البلاط وهم يصلون، فقلت: ألا تصلي معهم؟ قال: قد صليت، وسمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين».

قال علي: وهذا خبر صحيح لا يحمل خلافه، ولا حجة لهم فيه ولم نقل قط، ومعاذ الله من هذا؛ إنه يصلي على نية أنها الصلاة التي صلى، فيجعل في يوم واحد ظهرين أو عصرين أو صبحين أو مغربين أو عتيقين؛ هذا كفر لا يحمل القول به؛ لأحد لكنه يصلي نافلة كما نص رسول الله ﷺ على ذلك.

وأما قول أبي حنيفة: فإنه احتج بأن التطوع بعد الصبح وبعد العصر لا يجوز واحتج بالأخبار الواردة في ذلك، وغلبها على أحاديث الأمر؛ وغلبنا نحن أحاديث الأمر.

وسنذكر البرهان على الصحيح من العلمين إن شاء الله تعالى، بعد تمام كلامنا في هذه المسألة والتي في بعدها إن شاء الله.

وأما قول مالك فإنهم احتجوا في المنع من أن يصلي مع الجماعة التي تصلي المغرب خاصة بأن قالوا: إن المغرب وتر النهار، فلو صلاها ثانية لشفعها، فبطل كونها وتراً.

قال علي: وهذا خطأ؛ لأن إحداهما نافلة والأخرى فريضة، بإجماع منا ومنهم.

وقالوا: لا تطوع بثلاث؛ لأن رسول الله ﷺ قال: «صلاة الليل والنهار متنى متنى» وهذا لا حجة لهم فيه؛ لأن الذي وجبت طاعته في إخباره بأن صلاة الليل والنهار متنى متنى، هو الذي أمر من صلى ووجد جماعة تصلي أن يصلي معهم ولم يخص صلاة بعد صلاة، وهو الذي أمر أن يتنفل في الوتر بواحدة أو بثلاث، والعجب من احتجاجهم بهذا الخبر، ونسوا أنفسهم في

فقالوا: يصلي الظهر والعصر والعتمة مع الجماعة؛ فأجازوا له التطوع بأربع ركعات لا يسلم بينها؛ وليس ذلك متنى متنى، وهذا تناقض منهم. والحق في هذا هو أن جميع أوامره ﷺ حق لا يضرب بعضها ببعض، بل يؤخذ بجميعها كما هي.

وقالوا: إن وقت صلاة المغرب ضيق، وهذا خطأ؛ لأن الجماعة التي وجدها تصلي، لا شك في أنها تصلي في وقت تلك الصلاة بلا خلاف، فما ضاق وقتها بعد، فبطل كل ما شغبوا به في تخصيص المغرب هم والحنفيون معاً، وبالله تعالى التوفيق.

وأما تخصيص المالكين بأن يصلي من صلاها منفرداً فخطأ؛ لأنه لم يأت بتخصيص ذلك قرآن، ولا سنة، ولا إجماع، ولا قول صاحب، ولا قياس، ولا رأي صحيح، وإن كانت الصلاة فضلاً لمن صلى منفرداً فإنها أفضل لمن يصلي في جماعة، ولا فرق، وفضل صلاة الجماعة قائم في كل جماعة يجدها، ولا فرق.

وأما قولهم: إنه لا يدري أيهما صلاته فخطأ؛ لأنهم لا يختلفون في أنه إن لم يصل مع الجماعة التي وجدها تصلي - غير راضع عن سنو رسول الله ﷺ - فلا إثم عليه، فإذا لا خلاف عندهم في أنه إن لم يصل فلا يلزمه أن يصلي، ولا بد؛ فلا شك في أنها نافلة إن صلاها؛ لأن هذه هي صفة النافلة؛ فلا خلاف في أنه إن شاء صلاها، وإن شاء لم يصلها.

وأيضاً فإنه لا يخلو إذا صلى مع الجماعة وقد صلى تلك الصلاة قبل من أن يكون نوى صلاته إياها أنه فرضه، ونوى ذلك أيضاً في التي صلى في منزله، فإن كان فعل هذا، فقد عصي الله تعالى ورسوله ﷺ وخرق الإجماع؛ في أن صلى صلاة واحدة في يوم مرتين؛ على أن كل واحد منهما فرضه الذي أمر به، أو يكون له نوى شيئاً من ذلك في كليهما؛ فهذا لم يصل أصلاً. ولا تجزيه واحدة منهما؛ وهو عابث عاصي؛ لله تعالى أو يكون نوى في الأولى أنها فرضه وفي الثانية أنها نافلة أو في الأولى أنها نافلة وفي الثانية أنها فرضه، فهو كما نوى، ولا يمكن غير هذا أصلاً.

وقال الأوزاعي: الثانية هي فرضه.

قال علي: والحق في هذا: أنه إن كان ممن له عذر في التخلف عن الجماعة فصلى وحده، أو صلى في جماعة، فالأولى فرضه بلا شك؛ لأنها هي التي أدى على أنها فرضه، ونوى ذلك فيها.

وقد قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا

الأشعري والتَّعَمَّانُ بِنِ مَقْرُونِ اتَّعَدَا مَوْعِدًا فَجَاءَ أَحَدُهُمَا إِلَى صَاحِبِهِ وَقَدْ صَلَّى، فَصَلَّى الْفَجْرَ مَعَ صَاحِبِهِ.

وهو إلى حماد بن سلمة عن ثابت البناني وحميد كلاهما عن أنس بن مالك قال: قدما مع أبي موسى الأشعري فصلّى بنا الفجر في المريد، ثم جئنا إلى المسجد الجامع فإذا المغيرة بن شعبة يصلي بالناس، والرّجال والنساء مختلطون، فصلينا معهم. فهذا فعل الصحابة في صلاة الفجر بخلاف قول أبي حنيفة؛ وبعد أن صلوا جماعة بخلاف قول مالك، ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف بخص صلاة المفرد دون غيره.

ورويّا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن سعد بن عبيد عن صلة بن زفر العسبي: خرجت مع حنيفة فمر بمسجد فصلّى معهم الظهر وقد كان صلى؛ ثم مر بمسجد فصلّى معهم العصر وقد كان صلى، ثم مر بمسجد فصلّى معهم المغرب وشفع بركعة وكان قد صلى.

وعن قتادة قال: بعد العصر إذا جاء الجماعة قال سعيد بن المسيّب: صلّ مع القوم فإن صلاتك معهم تفضل صلاتك وحدك بضعا وعشرين صلاة.

وعن سفيان عن جابر عن الشعبي: لا بأس أن تعاد الصلاة كلها.

وعن ابن جريج عن عطاء: إذا صليت المكتوبة في البيت ثم أدركتها مع الناس فلا تجعل التي صليتها في بيتي نافلة، واجعل التي صليت مع الناس المكتوبة ولو لم أدرك إلا ركعة واحدة منها.

قال: وسئل عطاء عن المغرب يصلّيها الرجل في بيته ثم يئد الناس فيها؟

قال: اشفع التي صليت في بيتي بركعة ثم أسلم ثم الحق بالناس، فاجعل التي هم فيها المكتوبة.

ورويّا عن وكيع عن عمرو بن حسان عن وبرة قال: صليت أنا وإبراهيم النخعي وعبد الرحمن بن الأسود المغرب، ثم جئنا إلى الناس وهم في الصلاة، فدخلنا معهم فلما سلم الإمام قام إبراهيم فشفع بركعة.

قال أبو محمد: لم يشفع عبد الرحمن، وكل ذلك مباح؛ لأنه تطوع لم يأت بهي عن شيء منه.

وعن حماد بن سلمة أخبرنا عثمان البتي عن أبي الضحى أن مسروقا صلى المغرب، ثم رأى قوما يصلون فصلّى المغرب معهم في جماعة، ثم شفع المغرب بركعة.

وعن وكيع عن الربيع بن صبيح قال: تعاد الصلاة إلا

لكل امرئ ما نوى، وإن كان ممن لا عذر له في التأخير عن الجماعة؛ فالأولى إن صلاها وحده باطل:

والثانية فرضه، وعليه أن يصلي، ولا بد على ما ذكر في وجوب فرض الجماعة إن شاء الله تعالى، والجمعة وغيرها في كل ذلك سواء.

وأما قول أبي حنيفة وأصحابه فيمن صلى الجمعة في منزله؛ غير عذر فباطل لوجوه:

أولها: تفرقه في ذلك بين الجمعة وغيرها بلا برهان. والثاني: أنه فرق بين الجمعة وغيرها فقد أخطأ في قوله: إنها تجزئه إذا صلاها منفردا؛ غير عذر في منزله.

والثالث: إبطاله تلك الصلاة بعد أن جازها؛ إما بخروجه إلى الجامع، وإما بدخوله مع الإمام، وكل ذلك أراء فاسدة مدخولة، وقول في الدين بغير علم.

قال علي: فإذا قد بطلت هذه الأقوال كلها فلندكر ما صح عن رسول الله ﷺ في ذلك.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج: حدثني أبو الربيع الزهراني وأبو كامل الجحدري قالا: حدثنا حماد بن زيد عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال: قال لي رسول الله ﷺ «وكيف أنت إذا كانت عليك امرأة يؤخرون الصلاة عن وقتها، أو يمتنون الصلاة عن وقتها؟ قلت: فما تأمرني؟ قال: صل الصلاة يؤقها، فإن أذركها فيهم فصل فإنها لك نافلة».

وهو إلى مسلم: حدثني زهير بن حرب حدثنا إسماعيل هو ابن إبراهيم بن عليّ - عن أيوب السخيتاني عن أبي العالية البراء قال: أخر ابن زياد الصلاة، فجاء عبد الله بن الصامت فذكرت له صنع ابن زياد فقال: سألت أبا ذر كما سألتني فقال: «إني سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فغضب فخيذ وقال: صل الصلاة يؤقها فإن أذركت الصلاة معهم فصل ولا تقل إني قد صليت فلا أصلي».

فهذا عموم منه ﷺ لكل صلاة، ولمن صلاها في جماعة أو منفردا لا يجوز تخصيص شيء من ذلك بالدعوى بلا دليل، وبالله تعالى التوفيق.

واخذ بهذا جماعة من السلف:

كما رويّا عن أبي ذر: أنه أتى بذلك؛ وكما رويّا عن حماد بن سلمة عن حميد عن أنس بن مالك أن أبا موسى

العصر والعصر؛ ولكن إذا أذن في المسجد فالنوافل أقبح من الصلاة.

قال أبو محمد: فإن ذكروا ما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع أن ابن عمر قال: إن كنت قد صليت في أهلك ثم أدركت الصلاة في المسجد مع الإمام فصل معه؛ غير صلاة الصبح والمغرب، فإنهما لا يصليان في يوم مرتين، فلا حجة لهم في هذا؛ لأنهم قد خالفوه فخالفه أبو حنيفة في زيادته العصر فيما لا يعاد، وخالفه مالك في إعادة صلاة الصبح، ومن أقر على نفسه بخلاف الحق والحجة، فقد كفى خصمه مؤنة، وبالله تعالى التوفيق.

٢٨٥ - مسألة: وأما الركعتان بعد العصر: فإن أبا حنيفة ومالكاً نهيأ عنهما، وأما الشافعي فإنه قال: من فاتته ركعتان قبل الظهر أو بعده فله أن يصليهما بعد العصر؛ فإن صلاهما بعد العصر فله أن يبتهما في ذلك الوقت فلا يدعهما أبداً وقال أحمد بن حنبل: لا أصليهما، ولا أكره على من صلاهما، وقال أبو سليمان: هما مستحبتان..

قال علي: حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا قتيبة عن إسماعيل بن جعفر أخبرني عمه هو ابن أبي حرملة أنا «أبو سلمة» بن عبد الرحمن بن عوف: أنه سأل عائشة عن السجدين اللذين كان رسول الله ﷺ يصليهما بعد العصر، فقالت: كان يصليهما قبل العصر، ثم إنه شغل عنهما أو نسيهما فصلاهما بعد العصر ثم أبتيهما - وكان رسول الله ﷺ إذا صلى صلاة أبتيهما.

قال علي: بهذا تعلق الشافعي - ولا حجة له فيه؛ لأن رسول الله ﷺ لم يقل: إنهما لا تجوزان إلا لمن نسيهما أو شغل عنهما، ولم تكن صلاتهما حينئذ جائزة حسنة ما أبتيهما في وقت لا تجوزان فيه.

وأما أبو حنيفة ومالك - فاحتج لما بما روينا من طريق أبي داود:

حدثنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف حدثنا عتي - هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد - حدثنا أبي عن محمد بن إسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ذكوان مولى عائشة أنها حدثته «أن رسول الله ﷺ كان يصلّي بعد العصر - يعني ركعتين - وينتهي عنها ويواصل وينتهي عن الوصال».

وبما روينا من طريق الزبارة: حدثنا يوسف بن موسى حدثنا جريز بن عبد الحميد عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «إنما صلى رسول الله ﷺ الركعتين بعد العصر؛ لأنه جاءه مال فقسمه شغلته عن الركعتين، بعد الظهر، فصلاهما بعد العصر، ولم يعد لهما».

وبما روينا من طريق ابن أيم: حدثنا قاسم بن يونس حدثنا أبو صالح عبد الله بن صالح حدثنا الليث حدثنا خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن عبد الله بن بابي مولى عائشة أم المؤمنين أن موسى بن طلحة أخبره أن معاوية لما حج دخلنا عليه، فقال ابن الزبير عن الركعتين بعد العصر اللتين صلاهما رسول الله ﷺ فقال: أخبرتيه عائشة؛ فإرسل معاوية المسور بن خزيمة إلى عائشة: هل صلاهما رسول الله ﷺ عندك؟ قالت: لا، ولكن أخبرني أم سلمة أنه صلاهما عندها؛ فإرسل معاوية المسور إلى أم سلمة يسألهما فقالت: «دخل علي رسول الله ﷺ بعد العصر فصلّى ركعتين فقالت: يا رسول الله لقد رأيتك اليوم صليت صلاة ما رأيتك تصلّيها» فقال: شغلني خضم فكانت ركعتين وكنت أصليهما قبل العصر فأبيت أن أصليهما الآن؟ قالت: لم أر رسول الله ﷺ صلاهما قبل ذلك اليوم، ولا بعده.

وبما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي: حدثنا سفيان هو الثوري - حدثنا أبو إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: «كان رسول الله ﷺ يصلّي دبر كل صلاة مكتوبة ركعتين إلا العصر والصبح».

وبما رواه بعض الناس عن حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن أم سلمة «صلى رسول الله ﷺ العصر ثم دخل بيته فصلّى ركعتين، فقالت: يا رسول الله، صليت صلاة لم تصلّها» قال: قدِم عليّ مال فضغلتني عن ركعتين كنت أركعهما بعد الظهر فصلّيتهما الآن، قلت: يا رسول الله أفنقضيهما إذا فاتتا؟ قال: نعم».

وبما رواه أيضاً من طريق أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عبد الرحمن بن أبي سفيان أن معاوية أرسل إلى عائشة يسألهما عن السجدين بعد العصر، فقالت: ليس عندي صلاهما لكن أم سلمة حدثني أنه صلاهما عندها، فأرسل إلى أم سلمة، فقالت: «صلاهما رسول الله ﷺ عندي، لم أره صلاهما قبل ولا بعد، قال: هما سجستان كنت أصليهما بعد الظهر قدّم عليّ قلائص من الصدقة فتسبيهما حتى صليت العصر، ثم ذكرتهما، فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس يروني فصلّيتهما عندك».

بعد هذا فهلا عللوا هذا الخبر بمخالفة ابن عباس؛ لما روى في ذلك، ولكنتهم لا مئونة عليهم من التناقض - فسقط هذا الخبر جملة - وبالله تعال التوفيق.

وأما خبر موسى بن طلحة فلا حجة لهم فيه؛ لوجوه:

أولها: ضعف سند؛ لأنه من طريق أبي صالح كاتب الليث، وهو ضعيف وفيه سعيذ بن أبي هلال، وليس بالقوي؛ ولم يذكر فيه موسى بن طلحة سماعاً من أم سلمة، ولا من عائشة رضي الله عنها.

والثاني: أنه ليس فيه نهى عن صلاتهما.

والثالث: أنه لو صح لكان حجة لنا؛ لأن فيه «أن رسول الله ﷺ صلى الركعتين بعد العصر» ولو كانتا لا تجوزان، أو مكروهتين ما فعلهما عليه الصلاة والسلام، وفعله عليه السلام حق وهدي، سواء فعله مرة أو ألف مرة؛ ومن قال: إن فعله ضلال، فهو كافر.

والرابع: أنه قد صح خلاف هذا عن أم سلمة رضي الله عنها كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى.

والخامس: أنه موضوع بلا شك؛ لأن فيه إنكار عائشة أنه عليه السلام صلاهما عندها، ونقل التواتر عن عائشة من رواية الأعمش: أنه لم يزل عليه السلام يصليهما عندها؛ مثل: عروة بن الزبير، وعبد الله بن الزبير، ومسروق، والأسود بن يزيد، وطاووس، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وأمين، وغيرهم.

وهذا القول سواء سواء أيضاً - في حديث أم سلمة الذي ذكرنا من طريق عبد الرحمن بن أبي سفيان - وعبد الرحمن هذا مجهول - ولم يذكر أيضاً: أنه سمعه من أم سلمة وهو خبر موضوع لا شك فيه؛ لأن فيه كذباً ظاهراً لا شك فيه وهو ما نسب إلى عائشة من قولها «ليس عندي صلاهما» وقد ذكرنا من روى تكذيب هذا أتفاً. ولأن فيه أيضاً لفظاً لا يجوز التمسك به عليه السلام؛ وهو «فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس ينظرون إليّ فصليتهما عندك».

إذ لا يخلو فعلهما: أن يكون مكروهاً أو حراماً؛ أو مباحاً حسناً فإن كان حراماً أو مكروهاً، فمن نسب إلى رسول الله ﷺ التسرّع لمهمات فهو كافر؛ لتضييق رسول الله ﷺ وقد أمر عليه السلام أن يقرأ على الناس «وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه».

ومن الحال المتع أن يتعنى عليه السلام بتكلف صلاة

وذكروا الأخيار التي وردت في النهي عن الصلاة بعد العصر؛ وسندوها إن شاء الله بعد هذه المسألة - وبه تعالى تأييد.

قال علي: وكل هذا لا حجة لهم في شيء منه:

أما حديث ذكران عن عائشة؛ فليس فيه نهى عنهما، وإنما فيه نهى عنها يعني عن الصلاة بعد العصر جملة، وهذا صحيح، وإن ذلك كذلك فالواجب استعماؤه ونهيه؛ فنتهى عن الصلاة بعد العصر، ونصلي ما صلى عليه السلام، ونخص الأقل من الأكثر، ونستعملهما جميعاً، ولا نخاف واحداً منهما. ولا فرق بين من ترك الركعتين اللتين صح أنه عليه السلام صلاهما بعد العصر ونهى عنهما من أجل نهيه عن الصلاة بعد العصر؛ وبين من ترك نهيه عليه السلام عن الصلاة بعد العصر من أجل صلاته الركعتين بعد العصر.

ولو قالت: وكان ينهى عنهما؛ لكان ذلك يدل على أنهما له خاصة؛ ولكن لا يحمل بالكذب، ولا الزيادة في الرواية؛ ومن فعل ذلك فليتبوأ مقعده من النار - فسقط تعلقهم بهذا الخبر جملة.

وأما حديث ابن عباس فمعلول من وجوه:

أولها: - أن جرير بن عبد الحميد لم يسمع من عطاء بن السائب إلا بعد اختلاط عطاء، وتقلت عقله، هذا معروف عند أصحاب الحديث.

وثانيها: - أنه لو صح وسمعنا عن ابن عباس يقول ذلك؛ لما كانت فيه حجة؛ لأنه ﷺ أخبر بما عرف، وأخبرت عائشة بما كان عندها، مما لم يكن عند ابن عباس؛ من «أن رسول الله ﷺ لم يدع الركعتين بعد العصر إلى أن مات» فهذا العلم الزائد الذي لا يحمل تركه، ومن أيقن وقال: علمت أولى ممن قال: لا أعلم وكلاهما صادق.

وثالثها: - أنه حتى لو صح قول ابن عباس ولم يأت عن أحد من الصحابة خلافه - لما كانت فيه حجة؛ لأن فعل رسول الله ﷺ شيء مرة واحدة حجة باقية؛ وحق ثابت أبداً، ما لم ينه عما فعل من ذلك، ومن قال: لا يكون فعل رسول الله ﷺ شيء حقاً إلا حتى يكره فعله فهو كافر مشرك وسخيف مع ذلك؛ لأنه يقال له مثل ذلك فيما فعل مرتين أو ثلاثاً أو ألف مرة، ولا فرق؛ وهذا لا يقوله مسلم، ولا ذو عقل، والعجب أنهم يقولون: إن الصحابي إذا روى خبراً عن رسول الله ﷺ ثم خالفه فذلك دليل عندهم على وهم الخبر.

وقد صح عن ابن عباس الصلاة بعد العصر كما نذكر

من أنه عليه السلام «كَانَ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أُنْتَبِهَ» فلا حجة له فيه؛ لأنه ليس فيه نهْيٌ عن أن يصلِّيها من لم ينسَ الركعتين قبل العصر؛ وليس فيه إلا الإباحة للصلاة حينئذٍ؛ إذ لو لم تكن جائزة لما صلاها عليه السلام، قاضياً، ولا مثبِتاً، وفي إثباته عليه السلام إياها أصبح بيان بأنها حينئذٍ جائزة حسنة؛ ولم يقل عليه السلام: إنه لا يصلِّيها إلا من نسيهما - فسقط تعلُّقه به.

قَالَ عَلِيٌّ: فَإِذَا سَقَطَ كُلُّ مَا شِغِبَا بِهِ فَلْنَذَكُرْ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - الْآثَارَ الْوَارِدَةَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ثُمَّ اتَّفَقَا جَمِيعاً: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ عِنْدِي قَطُّ».

وبه إلى مسلم: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ أَنَا عَلِيُّ بْنُ مَسْرُورٍ أَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسَدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «صَلَّاتَانِ مَا تَرَكَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي قَطُّ سِرّاً، وَلَا عَلَانِيَةً: رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَرُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ».

وبه إلى مسلم حَدَّثَنَا حَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعُ مَعْمَرُ عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «لَمْ يَذَعْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَمْدَنِيُّ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَلْخِيُّ حَدَّثَنَا الْقُرَيْبِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ هُوَ الْفَضْلُ بْنُ دَكِينٍ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ إِيمَانَ حَدَّثَنَا أَبِي أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: «وَالَّذِي ذَهَبَ بِهِ تَعْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا تَرَكَهُمَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى - تَعْنِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ - قَالَتْ: وَمَا لَقِيَ اللَّهَ حَتَّى ثَقُلَ عَنْ الصَّلَاةِ».

فهذا غاية التأكيد فيهما. وقد روتهما أيضاً أم سلمة وميمونة أم المؤمنين وعيمم الناري، وعمر بن الخطاب، وزيد بن خالد الجهني، وغيرهم - فصار نقل تواتر يوجب العلم.

حَدَّثَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا عِيَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا ابْنُ إِيمَانَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّبْرِيُّ الْقَاضِي حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الرُّقِّي - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ التَّشَوْرِيُّ حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ هُوَ ابْنُ أَبِي سَفْيَانَ الْجُمَحِيُّ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ: قَالَ: صَلَّى بِنَا مَعَاوِيَةَ الْعَصْرَ فَرَأَى نَاساً يَصَلُّونَ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ؟

مَكْرُوهَةٌ لَا أَجْرَ فِيهَا، فَهَذَا هُوَ التَّكْلُفُ الَّذِي أَمَرَهُ تَعَالَى أَنْ يَقُولَ فِيهِ: «وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ» وَحَاشَا لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يَفْعَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَاصِداً إِلَى فِعْلِهِ - إِلَّا مَا يَقْرَبُهُ مِنْ رَبِّهِ تَعَالَى وَيُنْسِيهِ تَعَالَى الشَّيْءَ لَيْسَ لَنَا فِيهِ مَا يَقْرَبُنَا مِنْ رَبَّنَا عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا مَزِيدَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ أَصلاً؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا إِخْبَارُهُ ﷺ بِمَا عَلِمَ؛ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّاهُمَا، وَهُوَ الصَّادِقُ فِي قَوْلِهِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا نَهْيٌ عَنْهُمَا، وَلَا كِرَاهَةٌ لُهُمَا؛ وَمَا صَامَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَطُّ شَهْراً كاملاً غيرَ رمضان؛ وَلَيْسَ هَذَا بِمُوجِبٍ كِرَاهِيَةٍ صَوْمِ شَهْرٍ كَامِلٍ طَوْعاً.

ثُمَّ قَدْ رَوَى غَيْرُ عَلِيٍّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّاهُمَا - فَكُلُّ أَخْبَرٍ يَعْلَمُهُ، وَكُلُّهُمْ صَادِقٌ ثُمَّ قَدْ صَحَّ عَنْ عَلِيٍّ خِلَافُ ذَلِكَ؛ كَمَا نَذَكُرُ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنْ الصَّاحِبُ إِذَا رَوَى حَدِيثاً وَخَالَفَهُ فَهَذَا دَلِيلٌ عَنْهُمْ عَلَى سَقُوطِ ذَلِكَ الْخَبَرِ؛ فَهَلَا قَالُوا هَذَا هَهُنَا؟..

وَأَمَّا حَدِيثُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنِ الْأَزْرقِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ ذُكْوَانَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، فَحَدِيثٌ مُنْكَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ فِي كِتَابِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ.

وأيضاً فإنه منقطع، ولم يسمعه ذكوان من أم سلمة.

برهان ذلك: أن أبا الوليد الطيالسي روى هذا الخبر عن حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن عائشة عن أم سلمة أن النبي ﷺ صلى في بيتها رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ فَقُلْتُ: مَا هَاتَانِ الرُّكْعَتَانِ؟ قَالَ: كُنْتُ أَصَلِيهِمَا بَعْدَ الظُّهْرِ، وَجَاءَنِي مَالٌ فَشَغَلَنِي فَصَلَّيْتُهُمَا الآنَ.

فهذه هي الرواية المتصلة؛ وليس فيها «أَنْتَفِضِيهِمَا نَحْنُ؟» قَالَ: نَعَمْ؛ فَصَحَّ أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ لَمْ يَسْمَعْهَا ذُكْوَانُ مِنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَلَا نَذَرِي عَنْ أَخْبَارِهِ، فَسَقَطَتْ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ لَمَا كَانَ لِمَنْ فِيهَا حُجَّةٌ أَصلاً؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا نَهْيٌ عَنْ صَلَّاتِهِمَا أَصلاً، وَأَمَّا فِيهَا: النَّهْيُ عَنْ قَضَائِهِمَا قَطُّ، فَلَا يَحِلُّ تَوْشِيْبُ كَلَامِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى مَا لَمْ يَقُلْهُ تَلْبِيساً مِنْ فَاعِلٍ ذَلِكَ فِي الدِّينِ - فَسَقَطَ كُلُّ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَأَمَّا أَحَادِيثُ النَّبِيِّ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ؛ فَسَنَذَكُرُهَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - إِثْرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَالْكَلَامِ عَلَيْهَا؛ بِمَجْزَلِ اللَّهِ تَعَالَى وَفَوْتِهِ.

وَأَمَّا تَعْلُقُ الشَّافِعِيُّ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي ذَكَرْنَا

فقالوا: هذه فتيا عبد الله بن الزبير فجاء عبد الله بن الزبير مع الناس فقال له معاوية: ما هذه الفتيا التي تنفي: أن يصلوا بعد العصر؟ فقال ابن الزبير: حدثني زوج رسول الله ﷺ أنه عليه السلام صلى بعد العصر.

فارس معاوية إلى عائشة، فقالت: هذا حديث ميمونة بنت الحارث، فإرس إلى ميمونة رسولين، فقالت: إنما حدثت «أن رسول الله ﷺ كان يجهز جيشاً فحبسوه حتى أزهق العصر، فصلى العصر، ثم رجع فصلى ما كان يصلي قبلها، قالت: وكان رسول الله ﷺ إذا صلى صلاة أو قتل شيئاً: يجب أن يداوم عليه».

فقال ابن الزبير: ليس قد صلى؟ والله لأصلينّه.

قال علي: ظهرت حجة ابن الزبير، فلم يميز عليه الاعتراض.

قال علي: وقالوا: قد كان عمر يضرب الناس عليها، وابن عباس معه.

قلنا: لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ لا في عمر، ولا في غيره؛ بل هو عليه السلام الحجة على عمر وغيره - وقد خالف عمر في ذلك طوائف من الصحابة.

وقد صح عن عمر، وعن ابن عباس: إباحة الركوع والتطوع؛ والوجه الذي من أجله ضرب عمر عليها - فقد خالفوا عمر ﷺ في ذلك.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا محمد بن أحمد بن مفرج حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد حدثنا يحيى بن البوب بن بادي العلاني حدثنا يحيى بن بكير حدثني الليث بن سعد عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل بن عروة بن الزبير عن عروة «أخبرني تميم الداري، أو أخبرت أن تميم الداري ركب ركعتين بعد العصر قائماً عمر فضربه بالدرة، فأشار إليه تميم: أن اجلس فجلس عمر حتى فرغ تميم، فقال لعمر: لم ضربتني؟ فقال له عمر: لأنك ركعت هاتين الركعتين وقد نهيت عنهما. قال له تميم: إني صليتهما مع من هو خير منك: رسول الله ﷺ فقال له عمر: إني ليس بي إياكم أهذا الرشط وتكسي أخاف أن يأتي بعدكم قوم يصلون ما بين العصر إلى المغرب، حتى يمروا بالساعة التي نهى عنها رسول الله ﷺ أن يصلي فيها كما صلوا بين الظهر والعصر؛ ثم يقولون: قد رأينا فلاناً وفلاناً يصلون بعد العصر».

حدثنا حمام حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا

الدبري حدثنا عبد الرزاق حدثنا ابن جريج سمعت أبا سعيد الأعمى يحدث عن السائب مولى الفارسيين عن زيد بن خالد الجهني «أن عمر رآه يصلي بعد العصر ركعتين - وعمر خليفة - فضربه بالدرة وهو يصلي كما هو، فلما انصرف قال له زيد: يا أمير المؤمنين، فقال له لا أدعهما أبداً بعد إذ رأيت رسول الله ﷺ يصليهما؛ فجلس إليه عمر، وقال: يا زيد بن خالد، لولا أنني أخشى أن يتخذها الناس سلباً إلى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيهما؛ فهذا نصر جلي ثابت عن عمر بإجازته التطوع بعد العصر ما لم تصفر الشمس وتقارب الغروب.

وروينا بالإسناد الثابت عن شعبة عن أبي حمزة نصر بن عمران الضبي قال: قال ابن عباس: لقد رأيت عمر بن الخطاب يضرب الناس على الصلاة بعد العصر ثم قال ابن عباس: صل إن شئت ما بينك وبين أن تعيب الشمس.

قال علي: هم يقولون في الصحابي يروي الحديث ثم يخالفه؛ لولا أنه كان عنده علم بنسخه ما خالفه فيلزمهم أن يقولوا: ههنا؛ لولا أنه كان عند ابن عباس علم أثبت من فعل عمر ما خالف ما كان عليه مع عمر.

ومثله عن شعبة عن أبي شعيب عن طساوس: سئل ابن عمر عن الركعتين بعد العصر: فرخص فيهما.

قال علي: هلا قالوا: إن ابن عمر لم يكن؛ ليخالف أباه، لولا فضل علم كان عنده بأثبت من فعل أبيه.

وروينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح: أن عائشة وأم سلمة أمي المؤمنين كانتا تركعتان ركعتين بعد العصر.

وروينا عن حماد بن سلمة وهشام بن عروة، قال حماد: عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير قال: كانت عائشة أم المؤمنين تصلي ركعتين بعد العصر وهي قائمة؛ وكانت ميمونة أم المؤمنين تصلي أربعاً وهي قاعلة، فسللت عن ذلك؟ فقالت عن عائشة: إنها شابة وأنا عجوز فأصلي أربعاً بذلك ركعتيها.

قال علي: هذا يطل رواية من روى عن أم سلمة «أنقضها نحن؟ قال: لا».

وقال هشام عن أبيه: كان الزبير وعبد الله بن الزبير يصليان بعد العصر ركعتين.

وروينا عن عبد الرزاق عن معمر بن هشام بن عروة: كنا نصلي مع ابن الزبير العصر في المسجد الحرام، فكان يصلي بعد العصر ركعتين، وكنا نصليهما معه، نقوم صفاً خلفه.

الْفَرِيضَةُ، وَصَلَاتُهُ مَعَهُمْ تَطَوُّعًا.

قَالَ عَلِيٌّ: فِهْؤَلَاءِ أَكَابِرُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَالزُّبَيْرُ، وَعَائِشَةُ، وَأُمُّ سَلَمَةَ، وَمِمْوْنَةُ، أَمَهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَمَنْ مَحْضَرْتُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَنَقِيبُ الدَّارِ، وَالْمُنْكَدَرُ، وَزَيْدُ بْنُ خَالِوَالْجُهَيْثِيُّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عَمْرٍ، وَأَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ، وَأَبُو جَحِيفَةَ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ، وَأَنَسُ بْنُ عَلِيٍّ، وَبِلَالٌ، وَطَارِقُ بْنُ شَهَابٍ، وَابْنُ مَسْعُودٍ.

وَرَوَى أَيْضًا عَنْ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ وَغَيْرِهِمْ، فَمَنْ بَقِيَ؟

وَمَا نَعْلَمُ لَهُمْ مُتَعَلِّقًا بِأَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِلَّا رَوَاةً عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، جَعَلَهَا خَاصَةً؛ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَإِذَا قَالَ صَاحِبُ: هِيَ خَاصَةٌ، وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ: هِيَ عَامَّةٌ، فَالْتَبَرُ عَلَى الْعُمومِ حَتَّى يَأْتِيَ نَصٌّ صَحِيحٌ بِأَنَّهَا خُصُوصٌ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى وَجُودِهِ، وَآخَرَى عَنْ مَعَاوَةَ، لَيْسَ فِيهَا نَهْيٌ عَنْهُمْ، بَلْ فِيهَا: إِنَّ النَّاسَ كَانُوا يَصَلُّونَهَا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَآخَرَى مَرْسَلَةً لَا تَصُحُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، لَيْسَ فِيهَا أَيْضًا إِلَّا: وَأَنَا أَكْرَهُ مَا كَرِهَ عُمَرُ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ عُمَرَ، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: إِحَاطَةُ ذَلِكَ.

وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ: الْمَنْعُ مِنَ الصَّلَاةِ جَلَّةٌ مِنْ حِينِ صَفَرَةِ الشَّمْسِ. وَالْخَفِيُّونَ وَالْمَلَكِيُّونَ غَالِقُونَ لَهُ فِي ذَلِكَ، كَمَا نَذَكُرُ بَعْدَ هَذَا إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا التَّابِعُونَ كَثِيرٌ، مِنْهُمْ: هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، وَأَنَسُ بْنُ سِيرِينَ؛ كَمَا ذَكَرْنَا آنَفًا.

وَعَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ طَلْحٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْيَلَمَانِيِّ كَانَ يَصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مِيسَرَةَ أَنَّ طَاوُسًا صَلَّى بِمَحْضَرْتِهِ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ. ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَتَصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: أَكْرَمْتَ وَاللَّهِ.

وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ إِبْسَى الشَّعْثَاءِ هُوَ أَشْعَثُ بْنُ سَلِيمٍ قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ أَبِي، وَعُمَرُو بْنُ مَيْمُونٍ، وَالْأَسْوَدُ، وَمَسْرُوقٌ، وَأَبِي وَائِلٍ فَكَانُوا يَصَلُّونَ بَعْدَ الظُّهْرِ رَكَعَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ.

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ غَنْدَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ شَرِيعًا الْقَاضِيَّ يَصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ.

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ مَعَاذِ بْنِ مَعَاذٍ الْعَبْرِيِّ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: كَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ يَصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: سَبَّحَ الْمُنْكَدَرُ بَعْدَ الْعَصْرِ فَضَرَبَهُ عُمَرُ.

قَالَ عَلِيٌّ: الْمُنْكَدَرُ وَالسَّائِبُ صَاحِبَانِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ ابْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يَصَلِّي قَبْلَ خِلَافَةِ عُمَرَ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ؛ فَلَمَّا اسْتَخْلَفَ عُمَرُ تَرَكَهُمَا؛ فَلَمَّا تَوَفَّى عُمَرُ رَكَعَهُمَا؛ فَقِيلَ لَهُ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: إِنَّ عُمَرَ كَانَ يَضْرِبُ النَّاسَ عَلَيْهِمَا.

قَالَ عَلِيٌّ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيَانٌ وَاضِحٌ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِّيقَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَا يُجِيزَانِ الرُّكُوعَ بَعْدَ الْعَصْرِ.

وَرَوَيْنَا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ وَسَفْيَانُ جَمِيعًا قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ فِي سَفَرٍ فَصَلَّى الْعَصْرَ؛ ثُمَّ دَخَلَ فِسْطَاطَهُ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَحِيفَةَ عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ؟ فَقَالَ: إِنَّ لَمْ يَنْفَعَاكَ لَمْ يَضُرَّاكَ..

وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ عَنْ شُعْبَةَ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ خَبِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ جَبْرِ بْنِ نَفِيرٍ قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ إِلَى عُمَيْرِ بْنِ سَعْدٍ يَنْهَاهُ عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ؛ فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: أَمَّا أَنَا فَلَا أَتْرَكُهُمَا؛ فَمَنْ شَاءَ أَنْ يَنْضَحْ فَلْيَنْضَحْ.

وَعَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ إِلَى أَرْضِهِ بَيْدَ سِيرِينَ، وَهِيَ خَمْسَةُ فَرَاسَخٍ فَحَضَرْتُ صَلَاةَ الْعَصْرِ، فَأَمْسَا قَاعِدًا عَلَى بَسَاطٍ فِي السَّفِينَةِ، فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ.

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ هَارُونَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي مَعَاوَةَ الدُّهْنِيِّ عَنْ أَبِي شُعْبَةَ التَّمِيمِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ يُطَوِّفُ بَعْدَ الْعَصْرِ وَيَصَلِّي.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ عَنْ بِلَالٍ مُؤَدِّنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَمْ يَنْهَ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَّا عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي حَدِيثِهِ: فَسَيَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ كَثِيرٌ خَبِثًاؤُهُ، قَلِيلٌ عُلَمَاءُهُ، يَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِوُجْهِهِ الصَّلَاةِ حَتَّى يُقَالُ: هَذَا شَرُُّ الْمُؤْمِنِ قُلْتُ: وَمَا شَرُُّ الْمُؤْمِنِ؟ قَالَ: إِذَا اصْفَرَّتْ الشَّمْسُ جَدًّا قَسَمْتُ أَنْ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَلْيَصِلْ الصَّلَاةَ لَوْفَتَهَا، فَإِنَّ أَحَبَّسَ فَلْيَصِلْ عَنْهُمْ، وَلْيَجْعَلْ صَلَاتَهُ وَخَشَنَهُ

وعن محمد بن المنثري: حدثنا أبو عاصم النبيل عن عمر بن سعيد قال: رأيت القاسم بن محمد بن أبي بكر يطوف بعد العصر ويصلي ركعتين -.

وكذلك أيضاً عن الحسن.

فهؤلاء: هشام بن عروة، وأنس بن سيرين، وطاووس، وعبد الرحمن بن اليمسائي، وإبراهيم بن ميسرة وأبو الشعثاء، وأشعث ابنه، وعمرو بن ميمون، ومسروق، والأسود، وأبو وائل، وشريح القاضي، وسعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وغيرهم: كعب الله بن أبي الهذيل، وأبي بردة بن أبي موسى، وعبد الرحمن بن الأسود، والأحنف بن قيس وبهما يقول أبو خيثمة وأبو أيوب الهاشمي، وبه نأخذ إن شاء الله تعالى.

٢٨٦- مسألة: ولا يجوز تعمد تأخير ما نسي أو نام

عنه من الفرض. ولا تعمد التطوع عند اصفرار الشمس حتى يتم غروبها؛ وعند استواء الشمس، حتى تأخذ في الزوال. ولا بعد السلام من صلاة الصبح حتى تصفو الشمس ويبض. ويقضي في هذه الأوقات كل ما لم يذكر إلا فيها؛ من صلاة منسية أو نسي عنها؛ من فرض أو تطوع، وصلاة الجنازة والاستسقاء والكسوف، والركعتان عند دخول المسجد.

ومن تروأ للصلاة في أحد هذه الأوقات فله أن يطوع حيثن ما لم يعتمد المرء ترك كل ذلك - وهو ذكر له - حتى تدخل الأوقات المذكورة فمن فعل هذا فلا تجزئه صلاته تلك أصلاً.

وهذا نص نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم عن تحري الصلاة في هذه الأوقات.

وأما بعد الفجر ما لم يصل الصبح فالتطوع حيثن جائز حسن ما أحب المرء وكذلك إثر غروب الشمس قبل صلاة المغرب.

وبنحو هذا يقول داود في كل ما ذكرنا؛ حاشا التطوع بعد العصر، فإنه عند جائز إلى بعد غروب الشمس؛ ورأى الهنبي - عن ذلك - منسوخاً.

وقال أبو حنيفة: ثلاثة أوقات لا يصلي فيها فرض فائت أو غير فائت، ولا تقل بوجه من الوجوه؛ وهي: عند أول طلوع قرص الشمس، إلا أن تبيض وتصفو. أو عند استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال، حاشا يوم الجمعة خاصة؛ فإنها يصلي فيها من جاء إلى الجامع وقت استواء الشمس. وعند أخذ أول الشمس في الغروب حتى يتم غروبها؛ حاشا عصر يومه خاصة؛ فإنه

ويستجد سجود التلاوة، ولا يصلي فيها التطوع؛ ولا الركعتان إثر الطواف؛ ولا الصلاة المنذرة؛ وهي: إثر طلوع الفجر الثاني حتى يصلي الصبح؛ إلا ركعتي الفجر فقط. وبعد صلاة العصر حتى تأخذ الشمس في الغروب؛ إلا أنه كره الصلاة على الجنازة إذا اصفرت الشمس وكذلك سجود التلاوة؛ وبعد تمام غروبها حتى يصلي المغرب ومن جاء عنده يوم الجمعة والإمام يخطب: وقت رابع لهذه الثلاثة التي ذكرنا آخرها.

قال أبو حنيفة: فمن دخل في صلاة الصبح فطلعت له الشمس وقد صلى أقلها أو أكثرها بطلت صلاته تلك.

ولو أنه قعد مقدار التشهد وتشهد ثم طلع أول قرص الشمس إثر ذلك كله وقبل أن يسلم فقد بطلت صلاته ولو قهقه حيثن لا يتقض وضوءه.

ولو أنه أحدث عمداً أو نسياناً أو تكلم عمداً أو نسياناً بعد أن قعد مقدار التشهد وقبل أن يسلم: فصلاته تامة كاملة - ولو قهقه حيثن لم يتقض وضوءه.

وقال أبو يوسف، ومحمد: إذا قعد مقدار التشهد قبل طلوع أول الشمس فصلاته تامة، فلو دخل في صلاة العصر فصلى. وأما ولو تكبيراً أو أكثرها فغربت له الشمس كلها أو بعضها فليتماد في صلاته، ولا يضرها ذلك شيئاً عند أبي حنيفة وأصحابه.

قالوا: فإن صلى في منزله ركعتي الفجر ثم جاء إلى المسجد فليجلس ولا يركع.

قال أبو حنيفة: فإن جاء إلى المسجد بعد تمام غروب الشمس فليقف حتى تمام الصلاة ولا يجلس ولا يركع.

قال أبو يوسف: يجلس ولا يركع.

وقال مالك: يصلي الفروض كلها المنسية وغيرها في جميع هذه الأوقات ولا يطوع بعد صلاة الصبح حتى تبيض الشمس وتصفو ولا بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، ولا بعد غروبها حتى تصلي المغرب.

ومن دخل المسجد حيثن قعد ولا يركع، ولا يطوع بعد طلوع الفجر إلا بركعتي الفجر، حاشا من غلبته عينه فنام عن حزبه؛ فإنه لا بأس بأن يصلي بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح.

أبو العالية عن ابن عباس قال: شهد عندي رجال مريضون، وأرضاهم عندي عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «لا صلاة بعد صلاتين بعد الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس».

ورويناه هكذا من طرق، اكتفينا بهذا لصحته وكلها صحيح.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا عبد الله بن وهب عن موسى بن علي بن رباح عن أبيه قال: سمعت عتبة بن عامر الجهني يقول: «ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن أو أن نقرأ فيهن مواتنا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قيام الظهيرة حتى تبطل الشمس، وحين تضيئ الشمس للغروب حتى تغرب» وروينا أيضاً في هذه الأوقات عن الصحابي وغيره.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك الخولاني حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود السجستاني حدثنا الربيع بن نافع هو أبو توبة - حدثنا محمد بن المهاجر عن العباس بن سالم عن أبي سلام عن أبي أمامة الباهلي عن «عمرو بن عتبة السلمي» أنه قال: قلت يا رسول الله: أي الليل أسئع؟

قال: جوف الليل الآخر، فصل ما شئت، فإن الصلاة مشهودة مكثورة، حتى تصلي الصبح، ثم أقصر حتى تطلع الشمس فترتفع فيس رفع أو رمحين، فإنها بين قرني شيطان وتصلي لها الكفار، ثم صل ما شئت، فإن الصلاة مشهودة مكثورة حتى يغلب الرمح ظل، وأقصر فإن جهنم تسجر وتفتح أبوابها فإذا راغت فصل ما شئت، فإن الصلاة مشهودة مكثورة، حتى تصلي العصر ثم أقصر حتى تغرب الشمس، فإنها تغرب بين قرني شيطان وتصلي لها الكفار، وذكر الحديث.

ورويناه من طرق عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصحابي أن رسول الله ﷺ قال: «الشمس تطلع وتمتأ قرني الشيطان، فإذا ارتفعت فارقتها، فإذا استوت قارتها فإذا زالت فارقتها، فإذا دنت للغروب فارقتها، فإذا غربت فارقتها، ونهى رسول الله ﷺ عن الصلاة في هذه الأوقات».

قال علي: والعجب من مخالفة المالكين لهذا الخبر، وهو من رواية صحيحهم.

ومن ركع ركعتي الفجر في منزله ثم أتى المسجد فلان شاء ركع ركعتين، وإن شاء جلس، ولم يركع، وقد روي عنه: إن كان مصحبا فليجلس، ولا يركع، والطلوع عنده جائز على كل حال عند استواء الشمس، ولم يكره ذلك وأجاز الصلاة على الجنائز بعد صلاة الصبح ما لم يسفر جذأ، وبعد العصر ما لم تصفر الشمس، وعنه في سجود التلاوة قولان.

أحدهما: لا يسجد لها بعد صلاة الصبح حتى تصفر الشمس، ولا بعد صلاة العصر ما لم تغرب الشمس.

والآخر: أنه لا بأس بالسجود لها ما لم يسفر، وما لم تصفر الشمس، وقال: من قرأها في الوقت المنهي فيه عن السجود فليسقط الآية التي فيها السجدة ويصل التي قبلها بالتي بعدها.

وقال الشافعي: يقضى الفاتات من الفروض ويصلي كل تطوع مأمور به في هذه الأوقات، وإنما المنوع: هو ابتداء التطوع فيها فقط، إلا يوم الجمعة وبكفة، فإنه يتطوع في جميع هذه الأوقات وغيرها.

قال علي: أما تقاسيم أبي حنيفة فدعا فاسدة متناقضة، لا دليل على شيء منها، لا من قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا من إجماع، ولا من قول صاحب، ولا من قياس ولا رأي سديد.

وأقوال مالك: لا دليل على تقسيمها؛ لا سيما قوله بإسقاط الآية في التلاوة بين الآيتين، فهو إنساذ نظم القرآن، وقول ما سبقه إليه أحد. وكذلك إسقاطه وقت استواء الشمس من جملة الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، فهو خلاف الثابت في ذلك عن النبي ﷺ بلا معارض له.

وأما فريق الشافعي بين مكة وغيرها، وبين يوم الجمعة وغيره: فلا تزيين ساقطين رويانها:

في أحدهما - النهي عن الصلاة في هذه الأوقات إلا بمكة. وفي الآخر: يوم الجمعة صلاة كئله، وليس بما يستغل به، ولا أورده أحد من أئمة أهل الحديث؛ فوجب الإضراب عن هذه الأقوال جملة، والإقبال على السنن الواردة في هذا الباب، والنظر في استعمالها كلها وفي تغليب أحد الحكمين على الآخر، على ما جاء في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم، وعن التابعين رحمهم الله.

قال علي: حدثنا حماد حدثنا عباس بن أسيف حدثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا أبي حدثنا عفان بن مسلم حدثنا همام بن يحيى حدثنا قتادة حدثنا

قَالَ عَلِيٌّ: فَذَهَبَ إِلَى هَذِهِ الْأَوَاقِيتِ قَوْمٌ، فَلَمْ يَرَوْا الصَّلَاةَ أَصْلًا فِي هَذِهِ الْأَوَاقِيتِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَحُولِ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوُثَنِيِّ قَالَ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ فِي بَيْتَانٍ لَهُ فَنَامَ عَنِ الْعَصْرِ، فَلَمْ يَسْتَقِظْ حَتَّى أَصْفَرَتِ الشَّمْسُ، فَلَمْ يَصِلْ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ كَلَاهِمَا عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَتَاهُمَا فِي بَيْتَانٍ لَهُمَا فَنَامَ عَنِ الْعَصْرِ فَقَامَ فَوَضَّأَ، ثُمَّ لَمْ يَصِلْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ.

وَبِهِ إِلَى سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبٍ عَنْ عَجْرَةَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ وَلَدِ كَعْبٍ عَنْ عَجْرَةَ: أَنَّهُ نَامَ عَنِ الْفَجْرِ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، قَالَ: فَقَمَتِ أَصْلَتِي فِدَعَانِي كَعْبُ بْنُ عَجْرَةَ فَاجْلِسَنِي حَتَّى ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ وَابْيَضَّتْ، ثُمَّ قَالَ: قُمْ فَصَلِّ.

وَرَوَيْنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ كَلَاهِمَا عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ قَالَ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يُضْرَبُ عَلَى الصَّلَاةِ بِنَصْفِ النَّهَارِ. أَبُو الْبَخْتَرِيِّ هَذَا هُوَ صَاحِبُ ابْنِ سَعْدٍ وَعَلِيٌّ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى قَضَاءِ الصَّلَاةِ الْفَاتِتَةِ فِي هَذِهِ الْأَوَاقِيتِ، وَإِلَى التَّمَادِي فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَهُوَ فِيهَا، أَوْ إِذَا غَرَبَتْ لَهُ وَهُوَ فِيهَا، وَإِلَى تَأْدِيَةِ كُلِّ صَلَاةٍ تَطَوُّعَ جَاءَ بِهَا أَمْرٌ.

وَاحْتَجَّوا بِمَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ بَنٍ مُعَاوَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا حَمِيدُ بْنُ مُسْعِدَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ حَدَّثَنِي حَجَّاجُ الْأَحُولِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَرْفُدُ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ يَغْفُلُ عَنْهَا؟ فَقَالَ: كَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا».

وَبِهِ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ: أَنَا قَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِيَّاحٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهُ لَكَيْسٌ فِي النَّوْمِ تَقْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّقْرِيطُ فِيهِ الْبَقْظُ، فَإِذَا نَسِيَ أَخَذَكُمْ صَلَاةٌ أَوْ نَامَ عَنْهَا فَكَبَّرَهَا إِذَا ذَكَرَهَا».

وَهَذَا عُمُومٌ لِكُلِّ صَلَاةٍ فَرَضَ أَوْ نَافَلَةٍ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِصَلَاةِ الْكُسُوفِ، وَبِالرَّكْعَتَيْنِ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ، وَبِالصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ، وَسَائِرُ مَا أَمَرَ بِهِ مِنَ التَّطَوُّعِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَإِخَذَ بِهَذَا جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ كَمَا رَوَيْنَا عَنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ الْمَسُورَ بَنَ غُرْمَةَ دَخَلَ عَلَى ابْنِ

عَبَّاسٍ فَحَدَّثَهُ، فَنَامَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَانْسَلَبَ الْمَسُورُ، فَلَمْ يَسْتَقِظْ حَتَّى أَصْبَحَ، فَقَالَ لِعَلَّامِهِ: أَتُرَانِي اسْتَطْبَعْتُ أَنْ أَصَلِّيَ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ الشَّمْسُ أَرْبَعًا - يَعْنِي الْعِشَاءَ - وَثَلَاثًا - يَعْنِي الْوُتْنَ - وَرَكْعَتَيْنِ - يَعْنِي رَكْعَتِي الْفَجْرِ - وَوَاحِدَةً - يَعْنِي رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ؟ - قَالَ: نَعَمْ فَصَلَاهُنَّ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَحْيَى أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِذَا خَشِيتَ مِنَ الصُّبْحِ قَوَاتًا فَبَادِرْتَ بِالرَّكْعَةِ الْأُولَى الشَّمْسُ، فَإِنَّ سَبَقَتْ بِهَا الشَّمْسُ فَلَا تَعْجَلْ بِالْآخِرَةِ أَنْ تَكْمُلَهَا.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ الْفَجْرَ فَاسْتَفْتَحَ الْبَقْرَةَ فَقَرَأَهَا فِي رَكْعَتَيْنِ: فَقَالَ عُمَرُ حِينَ فَرَعُ قَالَ يَقْرَأُ اللَّهُ لَكَ لَقَدْ كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَطْلُعَ قَبْلَ أَنْ تَسْلَمَ قَالَ: لَوْ طَلَعَتْ لَأَلْتَمَنَّا غَيْرَ غَافِلِينَ.

وَبِهِ إِلَى مَعْمَرٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ قَالَ: صَلَّيْتُ بِنَا عُمَرَ صَلَاةَ الْغَدَاةِ فَمَا انْصَرَفَ حَتَّى عَرَفْتُ كُلَّ ذِي بَالٍ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ طَلَعَتْ، فَقِيلَ لَهُ: مَا فَرَعْتَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَطْلُعَ فَقَالَ: لَوْ طَلَعَتْ لَأَلْتَمَنَّا غَيْرَ غَافِلِينَ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَبِذَا نَصْرُ جَلِيٍّ يَأْصَحُ إِسْنَادُ يَكُونُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَكُلٌّ مِنْ مَعَهُمَا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَرُونَ طُلُوعَ الشَّمْسِ يَقْطَعُ صَلَاةً مِنْ طَلَعَتْ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَصَلِّي الصُّبْحَ.

وَالْعَجَبُ مِنَ الْحَفِيظِينَ الَّذِينَ يَرُونَ انْكَارَ عُمَرَ عَلَى عَثْمَانَ بِمَحْضَةِ الصَّحَابَةِ تَرَكَ غَسْلَ الْجُمُعَةِ حُجَّةً فِي سَقُوطِ وَجُوبِ الْغَسْلِ لَهَا - وَهَذَا ضِدٌّ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ انْكَارُ عُمَرَ: ثُمَّ لَا يَرُونَ تَجْوِيزَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ صَلَاةَ الصُّبْحِ وَإِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ: حُجَّةً فِي ذَلِكَ. بَلْ خَافُوا جَمْعَ مَا جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ مِنْ مَسِيحٍ وَمَنْعٍ وَخَالَفُوا أَبَا بَكْرٍ فِي تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْ قَالٍ مِنَ الصَّحَابَةِ بِالتَّطَوُّعِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَمِنْ أَمْرِ بِالْإِعَادَةِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَإِلَى صِفَةِ الشَّمْسِ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ هَذِهِ فَأَعْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ.

وَرَوَيْنَا عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْغُبَرِيِّ عَنْ مَقْسَمٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي تَنْسَى، قَالَ: يَصَلِّيَهَا حِينَ يَذْكُرُهَا، وَإِنْ كَانَ فِي وَقْتٍ تَكَرَّرَ فِيهِ الصَّلَاةُ وَمِثْلُهُ أَيْضًا عَنْ عَطَاءٍ وَطَاوُوسٍ وَغَيْرِهِمْ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ

حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ حدثنا عبد الله بن يزيد القرظي حدثنا الأسود بن شيبان حدثنا خالد بن سمير قال قدم علينا عبد الله بن رباح من المدينة وكانت الأنصار تفقهه، فحدثنا قال:

حدثنا أبو قتادة الأنصاري فإرس رسول الله ﷺ قال: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَيْشَ الْأَمْرَاءِ فَلَمْ يَوْقُظْنَا إِلَّا الشَّمْسُ طَالِعَةً فَقُنَّا وَهَلِينْ لِصَلَاتِنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ رُؤُودًا وَرُؤُودًا، حَتَّى تَعَالَتِ الشَّمْسُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ كَانَ يَنْكُمُ رُكْعَتِي الْفَجْرِ فَلْيَرْكُعْهُمَا قَامًا مَنْ كَانَ يَرْكُعُهُمَا وَمَنْ لَمْ يَكُنْ يَرْكُعُهُمَا، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُنَادَى بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنُ بِهَا، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِنَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّا بِخَدِّهِ اللَّهُ لَمْ نَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا شَغَلَنَا عَنْ صَلَاتِنَا» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور حدثنا وهب بن مسرة حدثنا ابن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة عن هشام بن حسان عن الحسن بن عمران بن الحصين قال: «أَسْرَيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ غَرَسَ بِنَا مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، فَاسْتَيْقَظْنَا وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَنَادِي إِلَى طَهْوَرِهِ قَدِيمًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ارْتَجِلُوا. قَالَ: فَارْتَجَلْنَا، حَتَّى إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ زُلْزَلْنَا، فَقَضَيْنَا مِنْ حَوَاجِنَا، ثُمَّ تَوَضَّأْنَا؛ ثُمَّ أَمَرَ بِأَلَا قَائِدَ فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَقَامَ بِأَلَا فَصَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

حدثنا حماد حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن إيمان حدثنا ابن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا هشيم أخبرنا حصين حدثنا عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة أياه قال: «سِرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ فِي سَفَرٍ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ غَرَسْتَ بِنَا. قَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ تَأْتُوا غَنَ الصَّلَاةِ، فَمَنْ يَوْقُظُنَا بِالصَّلَاةِ؟. قَالَ بِأَلَا: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَعَرَسَ الْقَوْمَ، وَاسْتَدْبَرَ بِأَلَا إِلَى رَاحِلَتِهِ، فَعَلَّبَنَاهُ غَنَاءً، وَاسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَالَ: يَا بِأَلَا، أَلَيْسَ مَا قُلْتُ؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا أَلْقَيْتَ عَلَيَّ نَوْمَةً مِثْلَهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَهُمْ جِئْنَا، ثُمَّ أَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاتَّقَشَرُوا لِحَاجِبَهُمْ وَتَوَضَّأُوا، وَارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ، فَصَلَّى بِهِمُ الْفَجْرَ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا علي بن حجر أنا إسماعيل هو ابن جعفر - حدثنا العلاء بن عبد الرحمن: أنه دخل على أنس بن مالك في داره بالبصرة حين انصرف من الظهر، قال: وداره يحبب المسجد؛

موسى بن عقبة قال: سمعت سالم بن عبد الله بن عمر يقول: إن أباه كان يطوف بعد العصر، وبعد الغداة ثم يصلي الركعتين قبل طلوع الشمس.

قال موسى: وكان نافع يكره ذلك، فحدثته عن سالم فقال لي نافع: سالم أقدم مني وأعلم.

قال علي: هذا يدل على رجوع نافع إلى القول بهذا؛ وعلى أنه قول موسى بن عقبة -.

قال علي: فغلب هؤلاء أحاديث الأوامر على أحاديث النبي، وقالوا: إن معنى النهي عن الصلاة في هذه الأوقات، أي إلا أن تكون صلاة أمرهم بها، فصلوها فيها وفي غيرها.

وقال الآخرون: معنى الأمر بهذه الصلوات، أي إلا أن تكون وقتا نهى فيه عن الصلاة فلا تصلوها فيه.

قال علي: فلما كان كلا العملين ممكنا، لم يكن واحدا منهما أولى من الآخر إلا ببرهان، فنظرنا في ذلك: فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى: قرأت على مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، وبسر بن سعيد، وعبد الرحمن الأعرج حدثنا عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَذْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَذْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْعَصْرَ». فكان هذا ميثاقا غاية البيان أن قضاء الصلوات في هذه الأوقات فرض؛ وأن الأمر مستثنى من النهي بلا شك.

فإن قيل: فلم قلتم: إن من أدرك أقل من ركعة من العصر ومن الصبح قبل طلوع الشمس، وقبل غروبها فإنه يصلهما.

قلنا: لما ذكره - إن شاء الله عز وجل - في أوقات الصلوات - من قوله عليه السلام «وَقَدْ صَلَاةُ الصُّبْحِ مَا لَمْ يُطْلَعْ قُرْآنُ الشَّمْسِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ».

فكان هذا اللفظ منه عليه السلام ممكنا أن يريد به وقت الخروج من هاتين الصلاتين، وممكنا أن يريد به وقت الدخول فيها. فنظرنا في ذلك؛ فكان هذا الخبر ميثاقا أن بعد طلوع الشمس وبعد غروبها وقت لبعض صلاة الصبح، وبعض صلاة العصر ييقن؛ فصح أنه عليه السلام إنما أراد وقت الدخول فيها، وكان هذا الخبر هو الزائد على الحديث الذي فيه «مَنْ أَذْرَكَ رُكْعَةً وَالزَّيَادَةُ وَاجِبٌ قَبْلِهَا فَوْضَحَ أَنَّ الْأَمْرَ مُغْلَبٌ عَلَى النَّهْيِ».

فوجدنا الآخرين قد احتجوا بما حدثناه عبد الله بن ربيع

بالآراء الفاسدة، وإِنما نعي من ذهب مذهب المتقدمين في تغليب النهي جملة فقط.

قال علي: وكذلك أيضاً لا متعلق للمالكين بشيء مما ذكرنا من الآثار؛ لأنه ليس منها شيء إلا وقد خالفوه، وتحكموا فيه، وحملوا بعضه على الفرض، وبعضه على التطوع بلا برهان، وإِنما نعي من ذهب مذهب المتقدمين في تغليب الأمر جملة والكلام إِنما هو بين هاتين الطائفتين فقط.

قال علي: كل هذا لا حجة لهم فيه.

أما حديث أبي قتادة وعمران بن الحصين فإنهما قد جاءا ببيان زائد.

كما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة - فذكر الحديث وفيه: «مَا رَسُوهُ اللَّهُ ﷻ وَبَلَّغْتُمُ، فَقَالَ أَنْظِرْ قُلُوبَكَ، هَذَا رَاكِبٌ، هَذَا رَاكِبَانِ، هَذَا ثَلَاثَةٌ حَتَّى حَرَبْنَا سَبْعَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷻ: اخْفَظُوا عَلَيْنَا صَلَاتَنَا يَخِي صَلَاةَ الْفَجْرِ، فَضَرَبَ عَلَى آذَانِهِمْ، فَمَا يَقْظُهُمْ إِلَّا حُرُّ الشَّمْسِ، فَسَاقُوا فَسَارُوا هَيْهَاتَ ثُمَّ زَلُّوا فَتَوَضَّعُوا وَأَذَّنَ بِلَالٌ فَصَلُّوا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، ثُمَّ صَلُّوا الْفَجْرَ وَزَكَّيُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: لَقَدْ فَرَطْنَا فِي صَلَاتِنَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷻ: إِنَّهُ لَا تَغْرِيبُ فِي الزُّمِّ، إِنَّمَا التَّغْرِيبُ فِي الْقِظَةِ، فَمَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصَلَّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَبْرِ.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا وهب بن بَقَّيَّة عن خالد عن يونس بن عبيد عن الحسن عن عمران بن الحصين: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷻ كَانَ فِي سَبِيلٍ لَهُ، فَتَأَمَّلُوا عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَاسْتَقْظُوا بِحَرِّ الشَّمْسِ، فَارْتَفَعُوا قَلِيلًا حَتَّى اسْتَقَلَّتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَ مُؤَذِّنًا فَأَذَّنَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ أَقَامَ ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ».

فهذا يونس عن الحسن وثابت البناني عن عبد الله بن رباح وهما أحفظ من خالد بن سمير، من هشام بن حسان يذكران: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷻ لَمْ يَسْتَظِلْ إِلَّا بِحَرِّ الشَّمْسِ وبضرورة الحسن والمشاهدة يدري كل أحد أَنَّ حَرَّ الشَّمْسِ لا يوقظ النَّاسَ إِلَّا بَعْدَ صَفْوَاهَا وإيضاضها وارتفاعها؛ وَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فلا. وليس في حديث عبد الله بن أبي قتادة أَنَّهُ عليه السلام «أَمَرَهُمُ بِالِانْتِظَارِ أَصْلًا، وَإِنَّمَا أَمَرَهُمُ بِالِانْتِظَارِ لِلْحَاجَةِ، ثُمَّ الْوُضُوءَ، ثُمَّ الصَّلَاةَ» فقط.

فَلَمَّا دَخَلْنَا عَلَيْهِ قَالَ: صَلَّيْتُ الْعَصْرَ؟. قُلْنَا: لَا، إِنَّمَا انْصَرَفْنَا السَّاعَةَ مِنَ الظُّهْرِ؛ قَالَ: فَصَلُّوا الْعَصْرَ، فَعَمْنَا فَصَلَّيْنَا، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷻ يَقُولُ: «بَيْنَكَ صَلَاةُ الْمُنَاقِبِينَ جَلَسَ يَرْقُبُ الْعَصْرَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قُرْنَيِ الشَّيْطَانِ قَامَ فَتَرَّ أَرَبًا، لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا».

ورويته من طريق مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أنس قال سمعت رسول الله ﷻ يقول: «بَيْنَكَ صَلَاةُ الْمُنَاقِبِينَ يَجْلِسُ أَخَذَهُمْ حَتَّى إِذَا اصْفَرَّتِ الشَّمْسُ فَكَانَتْ بَيْنَ قُرْنَيِ الشَّيْطَانِ أَوْ عَلَى قُرْنَيِ الشَّيْطَانِ قَامَ فَتَرَّ أَرَبًا، لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا».

وبما ذكرناه قبل في مسألة الركعتين بعد العصر من قول ابن مسعود: يطيلون الخطبة ويؤخرون الصلاة حتى يقال: هذا شرق الموتى، قليل لابن مسعود: وما شرق الموتى؟. قال: إذا اصفرَّت الشمسُ جدًّا، فمن أدرك ذلك منكم فليصل الصلاة لو تها، فإن احتبس فليصل معهم، وليجعل صلاته وحدة؛ الفريضة، وصلاته معهم؛ تطوعاً. والحديث الذي ذكرناه من طريق أبي ذر عن رسول الله ﷻ «كَيْفَ أَنتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أَمْرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَجْهِكَ، أَوْ يُبَيِّتُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَجْهِكَ؟ قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟. قَالَ: صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ تَوَقَّعْتَ، فَإِنَّ أَذْرَكَهَا مِنْهُمْ فَصَلِّ، فَإِنَّهَا لَكَ نَائِلَةٌ».

وقالوا: صحَّ نهي رسول الله ﷻ عن الصلاة جملة في الأوقات المذكورة، ونهيه عليه السلام عن الصَّيَامِ جملة في يومٍ الفطر ويوم الأضحية وإيام التشريق، وصحَّ أمره بقضاء الصَّلوات من نام عنها أو نسيها، وبالنذر، وبما ذكرتم من التوافل، وقضاء الصوم للحائض والمرضى والمسافر، والنذر والكفارات: فلم يختلفوا معنا في أن لا يصام شيء من ذلك في الأيام المنهي عن صيامها، وغلبتم: النهي على الأمر، فوجب أن يكون كذلك في نهيه عن الصلاة في الأوقات المذكورة، مع أمره عليه السلام بما أمر به من الصلوات وقضاءها، وإلا فلم فرقت بين التبيين والأمرين؟ فغلبتم في الصوم: النهي على الأمر، وغلبتم في الصلاة: الأمر على النهي؟ وهذا تحكم لا يجوز.

وقالوا: يمكن أن يكون قوله عليه السلام فيمن أدرك ركعة من صلاة الصبح ومن العصر قبل طلوع الشمس، وقبل غروبها فقد أدرك الصبح: قبل النهي عن الصلاة في الأوقات المذكورة.

قال علي: هذا كل ما اعترضوا به، ما لم اعترضوا غيره أصلاً، ولنا نعي أصحاب أبي حنيفة، فإنهم لا متعلق لهم بشيء مما ذكرنا، إذ ليس منها خير إلا وقد خالفوه، وتحكموا فيه

وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا حِثُّهُ بَيْنَ قَرْنِي الشَّيْطَانِ؛ فَالْعَلَّةُ موجودة.

قال علي: وهذا تخديش في الرِّعَامِ ولم يقل عليه السلام: إن تأخير الصلاة من أجل كون الشمس بين قَرْنِي الشَّيْطَانِ؛ وإنما قال: «مَنْزِلٌ حَضَرَنا فِيهِ الشَّيْطَانُ» وحضور الشَّيْطَانِ في مَنْزِلٍ قَوْمٍ هو - بلا شك - كلُّ ذي فهم - غير كون الشمس بين قَرْنِي الشَّيْطَانِ فظهر كذب هذا القائل يقيناً - وبالله تعالى التوفيق.

ووجه رابع هو: أنه حتى لو صحَّ لهم أن تردده عليه السلام كان من أجل أن الشمس لم تكن ابْيَضَتْ بعد - وهذا لا يصحُّ أبداً - لكان قوله في ذلك الحديث نفسه بعد صلاته بهم «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَكَبَّرَهَا إِذَا ذَكَرَهَا» وفي بعض الفاظ الرواية «فَلْيُصَلِّهَا حِينَ يَذْكُرُهَا» ناسخاً لفعله في تأخير الصلاة؛ لأنه بعده.

فإن قيل: فهلا جعلتموه ناسخاً لتحوُّلهم عن المكان؟
قلنا: لا يجوز ذلك؛ لأن قوله عليه السلام «إِذَا ذَكَرَهَا» وجيء يَذْكُرُهَا قصده منه إلى زمان تأديتها؛ وليس فيه حكم لمكان تأديتها؛ فلا يكون لما ليس فيه خلافٌ بحكمه أصلاً، وهذا غاية الحقيقة والبيان - والله الحمد.

وأما حديث أنسٍ «بَلَّغْتُ صَلَاةَ الْمُنَافِقِينَ» فلا حجة لهم فيه أصلاً؛ لوجوه:

أحدها - أن رسول الله ﷺ لم يذم في ذلك الحديث تأخير الصلاة فقط؛ وإنما ذم التأخير مع كونه يفرها أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً؛ وهذا بلا شك مذموم - آخر الصلاة أو لم يؤخرها - وهذا مثل قوله تعالى: «وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَآءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا».

وأيضاً فإنه قد صحَّ أن رسول الله ﷺ أخبر بأن من أدرك من الصبح ركعة ومن العصر ركعة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فقد أدرك الصلواتين؛ فمن الباطل الحال أن يكون المدرك للصلاة عاصياً بها ومصلياً صلاة المنافقين، ولا يختلف اثنان في أن من أدرك الصلاة في وقتها فقد أدى ما أمر، وليس عاصياً، وإن كان قد ترك الأفضل.

وقد صحَّ عن النبي ﷺ ما حدثناه عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا زهير بن حرب حدثنا مروان بن معاوية الفزاري أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد حدثنا قيس بن أبي حازم سمعت جريس بن عبد الله

وإذا ذلك كذلك فقد وجب أن ننظر ما الذي من أجله أخر رسول الله ﷺ الصلاة في ذلك اليوم، وحتى لو لم يذكر حر الشمس في شيء من هذا الخبر لما كان فيه حجة لمن زعم أنه عليه السلام إنما أخر الصلاة من أجل أن الشمس لم تكن صفت ولا ابْيَضَتْ؛ لأنه ليس في شيء من الأخبار أصلاً: أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّمَا أَخَّرْتُ الصَّلَاةَ مِنْ أَجْلِ أَنْ الشَّمْسُ لَمْ تَبْيَضْ وَلَا ارْتَفَعَتْ؛ وَلَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: امْهَلُوا حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ وَتَبْيَضَ؛ وَإِنَّمَا ذَلِكَ ظَنٌّ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ؛ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾».

على أنه لم يقل قط أبو قتادة ولا عمران رضي الله عنهما: إن تأخيرها عليه السلام الصلاة إنما كان لأن الشمس لم تكن ابْيَضَتْ؛ ولا ارتفعت؛ وإنما ذكروا صفة فعله عليه السلام فقط. فحصل من قطع بأن رسول الله ﷺ إنما أخر الصلاة يومئذ من أجل أن الشمس لم تكن ابْيَضَتْ ولا ارتفعت: على قدر ما ليس له به علم، وعلى الحكم بالظن؛ وكلاهما محرم بنص القرآن؛ وعلى الكذب على رسول الله ﷺ وهذا عظيم جداً.

فوجب أن نطلب السبب الذي من أجله أخر عليه السلام الصلاة في ذلك اليوم؛ ففعلنا.

فوجدنا: ما حدثناه عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج: حدثني محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد هو القطان - حدثنا يزيد بن كيسان حدثنا أبو حازم هو سلمان الأشجعي - عن أبي هريرة قال: «عَرَسْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ تَسْتَقِظْ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لِيَأْخُذَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ بِرَأْسِ رَجُلَيْهِ؛ فَإِنَّ هَذَا مَنَزِلٌ حَضَرَنا فِيهِ الشَّيْطَانُ فَتَعَلَّنَا، ثُمَّ دَعَا بِلَاءَةَ قَوْصُصًا، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ أَقِيَمَتِ الصَّلَاةَ فَصَلَّى الْغَدَاةَ».

وحدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود السجستاني حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبان هو ابن يزيد العطار حدثنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة - في هذا الخبر - فقال رسول الله ﷺ: «تَحَوَّلُوا عَنْ مَكَائِكُمْ الَّذِي أَصَابَكُمْ فِيهِ الْغَفْلَةُ فَأَمَرُ بِإِلَا فَاذَّنْ وَأَقَامَ وَصَلَّى».

قال علي: فارتفع الإشكال جملة والحمد لله؛ وصحَّ يقيناً أنه عليه السلام إنما أخر الصلاة؛ ليزولوا عن المكان الذي أصابهم فيه الغفلة؛ وحضرهم فيه الشيطان فقط، لا لأن الشمس لم تكن ارتفعت.

يقول: «كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَمَّا أَنْتُمْ سَتَرُونَ رَيْكُم كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تَعْلَمُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا» - يعني العصر والفجر.

وبه إلى مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ وَمَعْرِ بْنِ كَدَامٍ أَنَّهُمَا مَعَا أَبَا بَكْرٍ بْنِ عَمَارَةَ بْنِ رُوَيْبَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَنْ يَلِجَ النَّارَ أَحَدٌ صَلَّيَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا» - يعني: العصر والعصر هكذا في الحديث نصاً.

قَالَ عَلِيٌّ: فَإِذَا هَذَا كَذَلِكَ فَظَاهِرُ الْخَبَرِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ مَنْ أَخَّرَ صَلَاةً لَا يَجِلُ تَأْخِيرُهَا إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَهَذَا فِي غَيْرِ الْعَصْرِ بِلَا شَكٍّ لَكِنْ فِي الظَّهْرِ الْمُتَعَيَّنِ تَحْرِيمُ تَأْخِيرِهَا إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ كَمَا أَخْبَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ التَّحْرِيطَ فِي الْيَقْظَةِ: أَنْ تُوَخَّرَ صَلَاةٌ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ أُخْرَى.

فَإِنْ قَالُوا فِي خَيْرِ أَنْسٍ «جَلَسَ يَرْقُبُ وَقْتَ الْعَصْرِ». قلنا: نعم، وَإِذَا أَخَّرَ الظَّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ رَاقِبًا لِلْعَصْرِ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ تَعَالَى؛ فَبَطُلَ تَعْلُقُهُمْ بِهَذَا أَيْضاً - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فَحُجَّةٌ لَنَا عَلَيْهِمْ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْنِ يَبْقَيْنِ إِلَّا صَلَاةَ الْجُمُعَةِ تُوَخَّرُ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ؛ بِقَوْلِهِ: «يُطِيلُونَ الْخَطِيئَةَ وَيُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ».

وَأَيْضاً - فَإِنَّهُ ﷺ أَجَازَ التَّطَوُّعَ مَعَهُمْ إِذَا أَصْفَرَتِ الشَّمْسُ فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ نَفْسُهُ؛ فَصَحَّ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ مُوَافِقٌ لَنَا فِي هَذَا.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ فَكَذَلِكَ أَيْضاً، وَهُوَ خَيْرٌ مُوَافِقٌ لَنَا - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ. لِأَنَّهُ نَصَّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا».

وَقَدْ صَحَّ أَنَّ مَا لَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ فَهُوَ وَقْتُ الدُّخُولِ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَمَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ فَهُوَ وَقْتُ الدُّخُولِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ - فَبَطُلَ تَعْلُقُهُمْ بِجَمِيعِ الْأَثَارِ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَعَلَّ قَوْلَهُ ﷺ: «مَنْ أَذْرَكَ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَقَدْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ» كَانَ قَبْلَ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَذْكُورَةِ: فَخَطَأٌ لَأَنَّ لَعَلَّ «لَا حَكَمَ لَهَا، وَإِنَّمَا هِيَ ظَنٌّ».

وَأَيْضاً - فَالْبَرَاهَنُ قَدْ صَحَّ أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مُتَأَخِّرَةً عَنْ أَخْبَارِ النَّهْيِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ هُوَ رَوَى «مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً» وَهُوَ مُتَأَخِّرُ الصُّبْحَةِ.

وروى أخبارُ النَّهْيِ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْسَةَ وَإِسْلَامُهُمَا قَدِيمٌ.

وَبِالْجُمْلَةِ فَلَا يَدْقُحُ فِي أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ تَأْخِيرُهُ وَلَا تَقْدَمُهُ، إِذَا امْتَكَنَ اسْتِعْمَالُهُمَا وَضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْأُخْرَى؛ فَالْوَاجِبُ الْأَخْذُ بِجَمِيعِهِمَا كَمَا قَدَّمْنَا - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّمَا قَدْ اجْمَعْنَا عَلَى تَغْلِيْبِ خَبَرِ النَّهْيِ عَنِ صَوْمِ يَوْمِي الْفَطْرِ، وَالتَّحْرِجِ، وَآيَاتِ الشَّرِيقِ، عَلَى أَحَادِيثِ الْأَمْرِ بِقَضَاءِ رَمَضَانَ، وَالتَّذَرُّعِ، وَالكِفَارَاتِ؛ فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ نَغْلِبَ أَخْبَارَ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى أَحَادِيثِ الْأَمْرِ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ الْمُسَيَّوَةِ وَالتَّزَمُّعِ وَالتَّذَرُّعِ وَسَائِرِ مَا أَمَرَ بِهِ مِنَ التَّطَوُّعِ: فَهَذَا قِيَاسٌ وَالتَّقْيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ.

وَلَعَلَّ هَذَا يُلْزَمُ مِنْ قَالِ بِالْقِيَاسِ مِنَ الْمَالِكِيِّينَ وَالشَّافِعِيِّينَ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَيْضاً يَعَارِضُونَ الْحَقِيقِينَ فِي هَذَا الْقِيَاسِ، بَأَن يَقُولُوا لَهُمْ: أَنْتُمْ أَوَّلُ مَنْ نَقَضَ هَذَا الْقِيَاسَ، وَلَمْ يَطْرُدْهُ؛ فَاجْزَمْ صَلَاةُ عَصْرِ الْيَوْمِ فِي الْوَقْتِ الْمُنْهَيِّ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ. وَلَمْ يَقْبِسُوا عَلَيْهِ الصُّبْحَ، وَلَا قَسَمُوا عَلَى الصُّبْحِ، ثُمَّ زِدْتُمْ إِطْلَاقاً هَذَا الْقِيَاسَ: فَجَعَلْتُمْ بَعْضَ الْوَقْتِ الْمُنْهَيِّ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ حُلَّةً يَقْضَى فِيهِ الْفَرْضُ وَيَسْجُدُ فِيهِ لِلتَّلَاوةِ وَيَصَلِّي فِيهِ عَلَى الْجَنَازَةِ؛ وَلَا يَصَلِّي فِيهِ صَلَاةً مَنْتَوَرَةً، وَجَعَلْتُمْ بَعْضَهُ لَا يَصَلِّي فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، فَلَمْ يَقْبِسُوا صَلَاةً فِي بَعْضِ الْوَقْتِ عَلَى صَلَاةٍ فِي سَائِرِهِ وَكَانَ هَذَا أَصَحُّ فِي الْقِيَاسِ وَأَوَّلُ مِنْ قِيَاسِ حَكَمِ صَلَاةٍ عَلَى صَوْمٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ لَنَا: لَمْ فَرَّقْتُمْ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ وَالتَّهْنِينِ؟.

فَجَوَابُنَا وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ: أَنَّنَا لَعَلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّصُوصَ جَاءَتْ مُثَبِّتَةً لِتَغْلِيْبِ أَحَادِيثِ الْأَمْرِ بِالصَّلَوَاتِ حُلَّةً عَلَى أَحَادِيثِ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ الْأَوْقَاتِ، وَبَعْضُهَا مُتَأَخِّرٌ نَاسِخٌ لِلْمَقْدَمِ، وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ أَصْلًا بِتَغْلِيْبِ الْأَمْرِ بِالصَّوْمِ عَلَى أَحَادِيثِ النَّهْيِ؛ بَلْ صَحَّ الْإِجْمَاعُ الْمُتَيَقَّنُ عَلَى وَجُوبِ تَغْلِيْبِ النَّهْيِ عَنِ صِيَامِ يَوْمِ الْفَطْرِ، وَالتَّحْرِجِ عَلَى أَحَادِيثِ إِبْجَابِ الْقَضَاءِ، وَالتَّذَرُّعِ، وَالكِفَارَاتِ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي آيَاتِ الشَّرِيقِ: «إِنَّهَا أَيَّامٌ أَكَلُ وَشَرِبُ» مُوجِبًا لِلْأَكْلِ وَالشَّرْبِ فِيهَا؛ فَلَمْ يَجِزْ أَنْ تَصَامَ بِغَيْرِ نَصٍّ جَلِيٍّ فِيهَا خِلَافاً مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فَسَقَطَ كُلُّ مَا شَغَبُوا بِهِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَأَمَّا جَوَازُ ابْتِدَاءِ التَّطَوُّعِ بَعْدَ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ، وَجَوَازُ التَّطَوُّعِ بَعْدَ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَصِلْ صَلَاةُ الْفَجْرِ عَلَى كُلِّ حَالٍ. فَلَمَّا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ

وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ:
أَنَّ طَاوَسًا قَالَ لِمُجَاهِدٍ: «اتَّقِلْ؟ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَصَلَّ مَا شِئْتَ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِيهِ
عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: صَلَّ بَعْدَ الْفَجْرِ مَا شِئْتَ.

وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ لَا
يَرَى بِأَسَاءَ بَأَن يَصَلِّيَ بَعْدَ الْفَجْرِ أَكْثَرَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ.

وَرَوَيْنَا ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَغَيْرِهِ.

قَالَ عَلِيُّ: وَالْعَجَبُ كُلُّهُ مِنْ تَعَلُّقِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ بِحَدِيثِ
عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ، وَفِيهِ «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَنْ تَقْبِرَ مَوْتَى
الْمُسْلِمِينَ وَهِيَ: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ
قَائِمُ الظُّهْرِ حَتَّى تُحِيلَ الشَّمْسُ، وَحِينَ تَقْبِضُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى
تَقْرُبَ»، وَلَمْ يَأْتِ قَطُّ خَبَرٌ يَمَارِضُ هَذَا النِّهْيَ أَصْلًا - ثُمَّ لَا
يَبَالُونَ بِإِطْرَاحِهِ، فَيَجِيزُونَ أَنْ تَقْبِرَ الْمَوْتَى فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ دُونَ أَنْ
يَكْرِهُوا ذَلِكَ، ثُمَّ يَحْرُمُونَ قَضَاءَ التَّطَرُّعِ، وَيَعْضَهُمْ قَضَاءُ الْفَرَضِ،
وَقَدْ جَاءَتْ التَّصَرُّصُ مَعَارِضَةً لِهَذَا النَّهْيِ.

قَالَ عَلِيُّ: وَلَا يَحِلُّ دَفْنُ الْمَوْتَى فِي هَذِهِ السَّاعَاتِ الْبَتَّةَ -
وَأَمَّا الصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ فَجَائِزَةٌ بِهَا، لِأَنَّهَا بِذَلِكَ عُمُومًا.

وَلَمَّا حَدَّثَنَا حَمَّامٌ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ
بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ حَدَّثَنَا
سَفْيَانُ بْنُ أَبِي عَيْنَةَ قَالَ سَمِعْتُ عبيد الله بن عمر كم مرة يقول:
سَمِعْتُ نَافِعًا يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: لَسْتُ أَنْهِيَ أَحَدًا
صَلَّى أَيَّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ؛ وَلَكِنِّي أَفْعَلُ كَمَا رَأَيْتُ
أَصْحَابِي يَفْعَلُونَ؛ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَخْرُؤُوا بِصَلَاتِكُمْ
طُلُوعَ الشَّمْسِ، وَلَا غُرُوبَهَا».

قَالَ عَلِيُّ: فَإِنَّمَا نَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ تَحْرِيرِ الصَّلَاةِ
وَالْقَصْدِ إِلَيْهَا فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ، وَفِي وَقْتِ الْإِسْتِوَاءِ فَقَطْ، وَصَحَّ
بِهَذَا أَنَّ التَّطَرُّعَ الْمَأْمُورَ بِهِ وَالْمُنْدُوبَ إِلَيْهِ يَصَلَّى فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ:
هُوَ عَمَلُ الصَّاحِبَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَ أَنَّهُ إِنَّمَا
يَفْعَلُ كَمَا رَأَى أَصْحَابَهُ يَفْعَلُونَ؛ وَهُوَ كَمَا ذَكَرْنَا عَنْهُ أَنَّ: يَصَلِّي
إِثْرَ الطَّوَارِفِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَقَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ
قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ.

وَأَمَّا مَنْ رَأَى مِنْ أَصْحَابِنَا النَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ صَلَاةِ
العصر منسوخًا بصلاته عليه السلام الرُّكْعَتَيْنِ: فَكَانَ يَصْخُ هذا
لَوْلَا حَدِيثُ وَهْبٍ بْنِ الْأَجْدَعِ الَّذِي ذَكَرْنَا - مِنْ إِبَاحَتِهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ: الصَّلَاةُ بَعْدَ الْعَصْرِ مَا دَامَتِ الشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً؛ فَيُطْلَقُ
النَّسْخُ فِي ذَلِكَ، وَصَحَّ أَنَّ النَّهْيَ لَيْسَ إِلَّا عَنِ الْقَصْدِ بِالصَّلَاةِ إِذَا

بُنْ شُعْبَةَ أَخْبَرَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ وَمُسْقِيانُ الثَّوْرِيُّ كِلَاهُمَا عَنْ مُنْصَوِّرٍ بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ
هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ عَنْ وَهْبٍ بْنِ الْأَجْدَعِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَصَلُّوا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا أَنْ تَصَلُّوا
وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً».

وَهَبُ بْنُ الْأَجْدَعِ تَابِعٌ ثَقَّةٌ مَشْهُورٌ - وَمِثَالُ الرِّوَاةِ أَشْهُرُ
مَنْ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُمْ؛ وَهَذِهِ زِيَادَةُ عَدْلٍ لَا يَجُوزُ تَرْكُهَا.

وَأَمَّا مَنْ طَلَعَ الْفَجْرَ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ فَلْحَدِيثُ عُمَرُو بْنِ
عَبْدَةَ الَّذِي ذَكَرْنَا فِي صَدْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الَّذِي فِيهِ «فَصَلَّ مَا شِئْتَ»
فَإِنَّ الصَّلَاةَ مُشْهُورَةٌ مَكْتُوبَةٌ حَتَّى تَصَلِّيَ الصُّبْحَ، ثُمَّ أَقْصِرْ حَتَّى
تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

وَمَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَنْصَ حَدَّثَنَا
عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ
حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عُمَرُو بْنِ
السَّرْحِ أَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ هُوَ ابْنُ يَزِيدَ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ
عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ
أَخْبَرَنَا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي قَالَ: سَمِعْتُ عَمَرَ بْنَ
الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ أَوْ عَنْ
شَيْءٍ مِنْهُ فَقَرَأَهُ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ كَيْبَ كَلَّمَ
قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ».

قَالَ عَلِيُّ: وَالرِّوَايَةُ فِي أَنَّ «لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا
رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ» سَاقِطَةٌ مَطْرُوحَةٌ مَكْذُوبَةٌ كُلُّهَا، لَمْ يَرَوْهَا أَحَدٌ إِلَّا
مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمَ وَهُوَ هَالِكٌ، أَوْ مِنْ
طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْدٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ لَا يَدْرِي مِنْ هُوَ، وَلَيْسَ
هُوَ ابْنُ حَزَمٍ، أَوْ مِنْ طَرِيقِ أَبِي هَارُونَ الْعِدْنِيِّ، وَهُوَ سَاقِطٌ، أَوْ
مِنْ طَرِيقِ يَسَارَ مَوْلَى ابْنِ عَمَرَ وَهُوَ مَجْهُولٌ وَمُدَّلسٌ، عَنْ كَعْبٍ
بْنِ مَرْثَدَةَ لَمْ يَدْرِي مِنْ هُوَ.

وَقَدْ قَالَ بِهَذَا جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ
وَكَيْعٍ عَنْ أَفْلَحِ بْنِ حَبِيبٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: كُنَّا
نَاتِي عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ فَاتَيْنَاهَا يَوْمًا فَإِذَا هِيَ
تَصَلِّي؛ فَقُلْنَا: مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ؟ فَقَالَتْ: إِنِّي نَمْتُ عَنْ حِزْبِي فَلَمْ
أَكُنْ لَدَعُهُ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ
وَالْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: مَرَّ
ابْنُ سَعْدٍ بِرَجُلَيْنِ يَتَكَلَّمَانِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَقَالَ: يَا هَذَانِ إِنَّمَا
أَنْ تَصَلِّيَا وَإِنَّمَا أَنْ تَسْكُنَا.

عُمَدُ بْنُ بَكْرِ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا مَسَدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تَرِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَسُوقِهِ خُمُسًا وَعِشْرِينَ ذَرْجَةً» وَذَكَرَ بَاقِي الْحَدِيثِ.

وهذا عموم لكل صلاة فرض أو تطوع.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مَالِكُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ «النَّسِ بْنِ جَدَّةٍ مُلْكَةَ» دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِيَطْعَمَ صَنَعَتْ فَكُلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: قَوْمُوا فَلَا صِلَى لَكُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَقَتْ أُنَا وَالْبَيْتُمْ وَرَأَاهُ وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ وَأَنْصَرَفَ.

وَقَدْ صَلَّى عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّاسُ فِي الْمَسْجِدِ تَطَوُّعًا إِذْ أَهْمَهُمْ عَلَى الْمَنَاسِكَةِ وَفِي بَيْتِ عَتَانَ بْنِ مَالِكٍ.

قَدْ صَلَّى ابْنُ الزُّبَيْرِ بِالنَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ جَمَاعَةً.

وَكَذَلِكَ نَسْنُ أَيْضًا.

وَبِهِ إِلَى أَبِي دَاوُدَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي النَّضْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي مَسْجِدِهِ إِلَّا الْكَثْرَةُ».

وَرَوَيْنَا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مَنصُورِ بْنِ الْمُتَمَرِّ، وَالتَّعْمَانِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ مَنصُورٌ: عَنْ جَاهِلٍ قَالَ لِي أَبُو مَعْمَرٍ: إِذَا صَلَّيْتَ الْكَثْرَةَ فَارْجِعْ إِلَى بَيْتِكَ وَقَالَ التَّعْمَانُ بْنُ قَيْسٍ مَا رَأَيْتُ عِبْدَةَ السَّلَامِ تَطَوُّعًا فِي مَسْجِدٍ أَحْيَ قَطُّ.

وَرَوَيْنَا عَنْ ابْنِ الْمُنْثَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ خُلَيْدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مَنصُورٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: تَطَوُّعُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ يَزِيدُ عَلَى تَطَوُّعِهِ عِنْدَ النَّاسِ فَكُفِّلَ الْجَمَاعَةُ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ.

وَبِهِ إِلَى ابْنِ الْمُنْثَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ عَمْرَانَ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: كَانَ سُؤدُ بْنُ غَنْدَلَةَ لَا يَتَطَوُّعُ فِي الْمَسْجِدِ.

وَرَوَيْنَا عَنْ وَكَيْعٍ قَالَ: قَالَ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ قَالَ نَسِيرُ بْنُ ذَعْلُوقٍ مَا رَأَيْتُ الرَّبِيعَ بْنَ خَيْمٍ تَطَوُّعًا فِي مَسْجِدٍ أَحْيَ قَطُّ.

وَعَنْ وَكَيْعٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: سَنَلْتُ حَذِيفَةَ بْنَ الْيَمَانِ عَنِ التَّطَوُّعِ فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ؟ فَقَالَ: إِنِّي

أَصْفَرْتُ الشَّمْسُ وَضَافْتُ لِلْغُرُوبِ قَطُّ - وَيَاللهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْعٍ حَدَّثَنَا عُمَدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عُمَدُ بْنُ مَنصُورٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ قَالَ سَمِعْتُ مِنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بِلَالٍ عَنْ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بَنِي عَدُوٍّ مَنَافٍ، لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ».

قَالَ عَلِيٌّ: وَإِسْلَامُ جَبْرِ مُنَافَرٌ جَدًّا، إِنَّمَا اسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ: وَهَذَا بَلَا شَكٍّ بَعْدَ نَهْيِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَذْكُورَةِ فَوَجِبَ اسْتِنَاءُ كُلِّ ذَلِكَ مِنَ النَّهْيِ، وَيَاللهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٨٧- مسألة: ولا يجوز أن تخص ليلة الجمعة بصلاة

زائدة على سائر الليالي. لا:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ سَرِينٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَخْتَصُّوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي»، وَذَكَرَ بَاقِي الْحَدِيثِ.

٢٨٨- مسألة: وخير الأعمال ما ثبت أن رسول الله

ﷺ عمله وما دووم عليه وإن قل، وذلك أحب إلينا من الزيادة عليه.

بِرَاهُنَ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِيُدْعَ الْأَفْضَلَ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا عُمَدُ بْنُ الْمُنْثَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ هُوَ التَّقْفِيُّ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ عَمْرٍ - عَنْ مَعْيَدِ بْنِ أَبِي مَعْيَدٍ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ قَبْلَ اللَّهِ لَا يَمَلُ حَتَّى تَمَلُّوا وَإِنْ أَحَبَّ الْأَعْمَالُ إِلَى اللَّهِ مَا دَوَّمَ عَلَيْهِ وَإِنْ قُلَّ».

٢٨٩- مسألة: وصلاة التطوع في الجماعة أفضل منها

مفرداً؛ وكل تطوع فهو في البيوت أفضل منه في المساجد إلا ما صلى منه جماعة في المسجد فهو أفضل.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْعٍ حَدَّثَنَا عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا القعني حدثنا مالك بن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: «أن نبي الله ﷺ كَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ يُصَلِّي إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ بِالصُّبْحِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ».

والوجه الثاني: أن يصلي ثمانين ركعات، يسلم من كل ركعتين منها، ثم يصلي خمس ركعات متصلات لا يجلس إلا في آخرهن.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن إبراهيم حدثنا عبد بن سليمان حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُؤْتِرُ بَيْنَهُنَّ بِخَمْسِ رَكَعَاتٍ، لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْخَمْسِ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ، ثُمَّ يَجْلِسُ وَيُسَلِّمُ».

والثالث: أن يصلي عشر ركعات، يسلم من آخر كل ركعتين، ثم يوتر بواحدة.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثني حرملة بن يحيى حدثنا ابن وهيب أخبرني عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ - وَهِيَ الَّتِي يَدْعُو النَّاسُ الْعَتَمَةَ - إِلَى الْفَجْرِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يُؤْتِرُ بِوَاحِدَةٍ».

والرابع: أن يصلي ثمانين ركعات، يسلم من كل ركعتين، ثم يوتر بواحدة.

لما رويناه عن طريق مسلم:

حدثنا محمد بن عباد حدثنا سفيان بن عيينة حدثنا الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه «أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ؟ فَقَالَ: مَثْنَى مَثْنَى، فَبِإِذَا خَشِيتَ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِرَكْعَةٍ».

والخامس: أن يصلي ثمانين ركعات، لا يجلس في شيء منهن جلوس تشهد إلا في آخرها، فإذا جلس في آخرهن وتشهد: قام دون أن يسلم؛ فأتى بركعة واحدة، ثم يجلس وتشهد ويسلم:

لما رويناه عن مسلم:

لأكرهه؛ بينما هم جميعاً إذا اختلفوا. وعن حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن العباس بن سعيد قال: أدركت الناس زمان عثمان بن عفان وهم يصلون الركعتين بعد المغرب في بيوتهم.

والطوطى بعد الجمعة وبعد سائر الصلوات سواء فيما ذكرنا، وكل ذلك جائز في المسجد أيضاً.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: كل ذلك في المسجد أفضل.

وقال مالك: كل ذلك في المسجد أفضل إلا بعد الجمعة فإنه كره الطوطى في المسجد بعد الجمعة واحتج بعض أصحابه بأن هذا خوف الذريعة أن يقضيها أهل البدع الذين لا يعتدون بالصلاة مع الأئمة.

قال علي: وهذا غايبة في الفساد من القول؛ لأن المبتدع يفعل مثل ذلك أيضاً في مساجد الجماعات بسائر الصلوات ولا فرق أيضاً؛ فهم قادرون على أن يصرفوا إلى بيوتهم فيقضونها هنالك.

روينا عن طريق أبي داود: حدثنا إبراهيم بن الحسن حدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج أخبرني عطاء: أنه رأى ابن عمر يصلي بعد الجمعة فيمنار عن مصلاه الذي صلى فيه الجمعة قليلاً غير كثير، فيركع ركعتين ثم يمشي أنفاس من ذلك فيصلّي أربع ركعات رأيت يصنع ذلك مراراً.

وعن محمد بن المنثري: حدثنا المعتمر بن سليمان التيمي قال سمعت عطاء بن السائب يحدث عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: كان ابن مسعود يعلمنا أن نصلي بعد الجمعة أربعاً فكنّا نصلي بعدها أربعاً؛ حتى جاء علي بن أبي طالب فأمرنا أن نصلي بعدها ستاً، ففتح نصلي بعدها ستاً.

وقد حدثنا حمام حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن الحسن حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي حدثنا الحميدي حدثنا سفيان بن عيينة حدثنا عمرو بن دينار قيل أن نقل الزهري عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ».

٢٩٠ - مسألة: وأفضل الوتر من آخر الليل، ونحوه ركعة واحدة والوتر وتهدئ الليل ينقسم على ثلاثة عشر وجهاً، أيها فعل أجزاء، وأحبها إلينا.

وأفضلها: أن نصلي ثنتي عشرة ركعة، نسلم من كل ركعتين ثم نصلي ركعة واحدة ونسلم.

والثاسع: أن يصلي أربع ركعات، يتشهد ويسلم من كل ركعتين، ثم يوتر بواحدة؛ لقوله عليه السلام: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشيته الصبح فأوتر بواحدة».

والعاشر: أن يصلي خمس ركعات متصلات؛ لا يجلس، ولا يتشهد إلا في آخرهن.

لما روينا بالسند المذكور إلى أحمد بن شعيب: أنا إسحاق بن منصور أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة «أن النبي ﷺ كان يوتر بخمس لا يجلس إلا في آخرهن».

قال علي: وقد قال بهذا بعض السلف:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء، أنه رأى عروة بن الزبير أوتر بخمس أو سبع ما جلس لمثنى:

ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة قال: كذلك يوتر أهل البيت بخمس، لا يجلس إلا في آخرهن.

وعن عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمي عن ليث عن عطاء عن ابن عباس أنه قال: الوتر صلاة المغرب، إلا أنه لا يقعد إلا في الثالثة:

قال علي: قول ابن عباس هذا لم يروه عن النبي ﷺ فلا نقول به إذ لا حجة إلا في رسول الله ﷺ قوله أو عمله أو إقراره فقط.

والوجه الحادي عشر: أن يصلي ثلاث ركعات، يجلس في آخر الثانية منهن، ويتشهد ويسلم، ثم يأتي بركة واحدة، يتشهد في آخرها ويسلم؛ لقوله عليه السلام: «صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشيته الصبح فأوتر بواحدة» وهذا قول مالك.

وقد روى بعض الناس في هذا أثرًا من طريق الأوزاعي عن المطالب بن عبد الله: أنه سأل ابن عمر عن الوتر؟ فأمره أن يفصل بين الركعتين والركعة بتسليم، فقال له الرجل: إني أخاف أن تكون البتراء فقال له ابن عمر: أتريد سنة رسول الله ﷺ؟ هذه سنة رسول الله ﷺ.

والثاني عشر: أن يصلي ثلاث ركعات، يجلس في الثانية، ثم يقوم دون تسليم ويأتي بالثالثة، ثم يجلس ويتشهد ويسلم، صلاة المغرب. وهو اختيار أبي حنيفة:

لما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا إسماعيل بن مسعود حدثنا بشر بن المنفلط حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي

حذنا محمد بن المثنى حدثنا محمد بن أبي عدي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة بن أوفى أن «سعد بن هشام بن عمار أتى ابن عباس فسأله عن وتر رسول الله ﷺ؟ فقال له ابن عباس: ألا أدلك على أعلم أهل الأرض يوتر رسول الله ﷺ؟ قال: من؟ قال: عائشة. فذكر سعد: أنه دخل على عائشة أم المؤمنين فسألتها عن وتر رسول الله ﷺ وأنها قالت: إنه كان يصلي تسع ركعات، لا يجلس فيها إلا في الثانية، ثم ينهض ولا يسلم، ثم يقوم فيصلي التاسعة، ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعو، ثم يسلم تسليمًا يسعيه، ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم، وهو قاعد، فلما أسن رسول الله ﷺ وأخذ اللحم أوتر يستعي وصنع في الركعتين مثل صنيعه الأول».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا عثمان بن عبد الله حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا حماد عن أبي حرة عن الحسن بن سعيد بن هشام عن عائشة: «أن النبي ﷺ كان يوتر بتسع ركعات، يقعد في الثانية؛ ثم يقوم فيركع ركعة».

والسادس: أن يصلي ست ركعات، يسلم في آخر كل ركعتين منها، ويوتر بسابعة؛ لقوله عليه السلام «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشيته الصبح فأوتر بواحدة».

والسابع: أن يصلي سبع ركعات، لا يجلس ولا يتشهد إلا في آخر السادسة منهن، ثم يقوم دون تسليم فيأتي بالسابعة، ثم يجلس ويتشهد ويسلم.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرني زكرياء بن يحيى حدثنا إسحاق أنا معاذ بن هشام الدستوائي حدثنا أبي عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام بن عمار عن عائشة أم المؤمنين «أن رسول الله ﷺ لما كبر وضعف أوتر يستعي ركعات، لا يقعد إلا في السادسة، ثم ينهض ولا يسلم فيصلي السابعة، ثم يسلم تسليمًا» وذكر الحديث.

والثامن: أن يصلي سبع ركعات، لا يجلس جلوس تشهد إلا في آخرهن فإذا كان في آخرهن جلس وتشهد وسلم:

لما روينا بالسند المذكور إلى أحمد بن شعيب: أنا إسماعيل بن مسعود المجدي أنا خالد بن الحارث حدثنا سعيد بن أبي عروبة حدثنا قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام بن عمار أن عائشة أم المؤمنين قالت «لما أسن رسول الله ﷺ وأخذ اللحم صلى تسع ركعات لا يقعد إلا في آخرهن، ثم يصلي ركعتين بعد أن يسلم».

مَنْ تَوَتَّرَ؟ قال: أولُ اللَّيْلِ، وَقَالَ يُعْمَرُ: مَنَى تَوَتَّرَ؟ قال: آخِرُ اللَّيْلِ فَقَالَ عليه السلام لأبي بكرٍ: أَخَذَ هَذَا بِالْخَدَرِ، وَقَالَ يُعْمَرُ: أَخَذَ هَذَا بِالْقُرْءِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِبْعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ يَحْيَى هُوَ ابْنُ حَزْزَةَ قَاضِي دِمَشْقَ - عَنْ يَحْيَى هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ يَفْرَأُ فِيهِمَا - وَهُوَ جَالِسٌ - فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ فَرَكَعَ، ثُمَّ رَكَعَ بَعْدَ ذَلِكَ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ».

قال علي: وأما قوله عليه السلام: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا» وَ«يَدْرِبُوا الصَّبْحَ الْوِتْرَ» فَنَبَذَ لِمَا قَدْ بَيَّنَّا: مِنْ أَنَّ الْوِتْرَ لَيْسَ قِرْضًا، وَمَنْ فَعَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْوِتْرِ غَيْرَ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، وَلَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنْ لَا يَنَامَ إِلَّا عَلَى وِتْرٍ» فَلَا يَجُوزُ تَرْكُ بَعْضِ كَلَامِهِ لِبَعْضٍ، وَلَيْسَ هَذَا مَكَانَ نَسْخٍ لَكِنَّهُ إِحَادَةٌ كَلَهُ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى نَائِلُهُ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِبْعٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا مَلَاذِمُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَدْرٍ عَنْ هَيْسِ بْنِ طَلْحٍ قَالَ: رَأَيْنَا طَلْحَ بْنَ عَلِيٍّ فِي رَمَضَانَ، وَأَمْسَى عِدَّتَنَا فَأَفْطَرُ ثُمَّ قَامَ بِنَا بِتِلْكَ اللَّيْلَةِ وَأَوْتَرَّ بِنَا ثُمَّ اتَّخَذَ إِلَى مَسْجِدِهِ فَصَلَّى بِأَصْحَابِهِ، حَتَّى إِذَا بَقِيَ الْوِتْرُ قَدَّمَ رَجُلًا، فَقَالَ: أَتَرَى بِأَصْحَابِكَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَا وِتْرَانَ فِي لَيْلَتِهِ.

وقد روي عن عثمان رضي الله عنه وغيره شفع الوتر بركعة، إذا أراد أن يصلي بعدما يوتر - ولا حجة إلا في رسول الله ﷺ.

٢٩٢- مسألة: ويقرأ في الوتر بما تيسر من القرآن مع أم القرآن:، وإن قرأ في الثلاث ركعات مع أم القرآن سبح اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد فحسن.

وإن اقتصر على أم القرآن فحسن، وإن قرأ في ركعة الوتر مع أم القرآن بمائة آية من النساء فحسن.

قال تعالى: «فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِبْعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عُمَانَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ الْمَهَالِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ «أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ كَانَ يَتَنَمَّكَ وَالْمُتَمَنِّئَةُ: فَصَلَّى الْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكَعَةً أَوْتَرَّهَا، وَقَرَأَ فِيهَا بِمِائَةِ آيَةٍ مِنْ

عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ عَامِرٍ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ «لَا يُسَلِّمُ فِي رَكَعَتَيِ الْوِتْرِ».

وَالثَّلَاثَ عَشَرَ: أَنْ يَرْكَعَ رَكَعَةً وَاحِدَةً فَقَطْ.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان وغيرهما.

لَمَّا حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَيْمَنٍ حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَابْنَ عَمَرَ عَنِ الْوِتْرِ؟ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رَكَعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ».

وروي عن سعد بن أبي وقاص، وابن عباس، ومعاوية، وغيرهم: الوتر بواحدة فقط لا يزداد عليها شيء وكذلك أيضاً عن عثمان أمير المؤمنين وحذيفة وابن مسعود وابن عمر.

قال علي: هذا كل ما صح عندنا؛ ولو صح عندنا عن النبي ﷺ زيادة على هذا لقلنا به، وبالله تعالى التوفيق.

ولم يصح عن النبي ﷺ نهى عن التبرأ، ولا في الحديث - على سقوطه - بياض ما هي التبرأ؟.

وقد روي من طريق عبد الوزاق عن سفيان بن عيينة عن الأعمش عن سعد بن جبير عن ابن عباس: الثلاث تبرأ - يعني في الوتر؛ فعادت التبرأ على المحتج بالخبر الكاذب فيها..

فإن قيل: قد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «صلاة المغرب ووتر النهار، فأوتروا صلاة الليل».

قيل لهم: ليس في هذا الخبر أن يكون وتر الليل ثلاثاً كوتر النهار، وهذا كذب ممن ينسبه إلى إرادة رسول الله ﷺ فإن قطعتم بذلك كذبتم وكنتم أيضاً خالفتم ما قلتم؛ لأنه يلزمكم أن تجهروا في الأولين وتسرروا في الثالثة للمغرب؛ وأن تقتسوا في المغرب كما تقتنون في الوتر؛ أو أن لا تقتسوا في الوتر كما لا تقتسوا في المغرب؛ والقياس كله باطل، وبالله تعالى التوفيق.

٢٩١- مسألة: والوتر آخر الليل افضل ومن أوتر أوله فحسن، والصلاة بعد الوتر جائزة، ولا يعيد وتر آخر؛ ولا يشفع بركعة.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِبْعٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي خَلْفٍ حَدَّثَنَا أَبُو زَكْرِيَاءُ السَّيْلِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتِ الْبَنَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ:

النساء وقال: مَا لَوْتُ أَنْ وَضَعْتُ قَدَمِي حَيْثُ وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنْ أَقْرَأَ مَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا الحسين بن عيسى حدثنا أبو أسامة حدثنا زكرياء بن أبي زائدة عن أبي إسحاق السبيعي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَيِّرُ ثَلَاثًا يقرأ فيها في الأولى بِسْمِ اللَّهِ اسْمُ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وفي الثانية قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وفي الثالثة بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ.

٢٩٣- مسألة: ويوتر المرأة قائماً وقاعداً لغير عذر إن شاء، وعلى دأبها:

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الحمداني حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الثوري عن أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن سميد بن يسار قال: كُنْتُ أُمِيرَ مَعْ ابنِ عُمَرَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ فَخَشِيتُ الصُّبْحَ فَتَرَلْتُ فَأَوْتَرْتُ، ثُمَّ لَحِقْتُهُ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَيْنَ كُنْتَ؟ فَقُلْتُ: خَشِيتُ الصُّبْحَ فَتَرَلْتُ فَأَوْتَرْتُ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَلَيْسَ لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَسْوَأُ حَسَنَةً؟ قُلْتُ: بَلَى، وَاللَّهِ قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤَيِّرُ عَلَى رَاجِلَيْهِ.

وعن جرير بن حازم سألت نافعاً مولى ابن عمر: أَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُؤَيِّرُ عَلَى رَاحِلَتِهِ؟

قال: نعم، وهل للوتر فضل على سائر التطوع؟

وعن سفيان الثوري عن ثوير بن أبي فاختة عن أبيه: أن علي بن أبي طالب كان يؤيِّر على راحلته:

وعن ابن جريج قلت لعطاء: أبوتر الرجل وهو جالس؟ قال: نعم.

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي: الوتر لا يقضى، ولا ينجي تركه؛ وهو تطوع، وهو أشرف التطوع.

وعن حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب: الوتر والأضحية تطوع:

قال علي: لا خلاف في أن التطوع يصلِّه المرأة جالسةً إن شاء:

كما روينا عن طريق مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن المغيرة بن أبي وداعة السهمي «فَنَ حَقَصَةَ أُمُ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي سُجُودِهِ قَاعِدًا

٢٩٤- مسألة: ويستحب أن ينتم القرآن كله مرة في كل شهر؛ فإن ختمه في أقل: فحسن، ويكره أن ينتم في أقل من خمسة أيام؛ فإن فعل فني ثلاثة أيام لا يجوز أن ينتم القرآن في أقل من ذلك. ولا يجوز لأحد أن يقرأ أكثر من ثلث القرآن في يوم وليلة.

برهان ذلك: ما حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثني القاسم بن زكرياء حدثنا عبيد الله بن موسى عن شبان عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني زهرة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ فِي شَهْرٍ قُلْتُ: إِنِّي أَجِدُ قُوَّةَ قَالَ: فَاقْرَأْ فِي عَشْرِينَ لَيْلَةً، قُلْتُ: إِنِّي أَجِدُ قُوَّةَ. قَالَ: فَاقْرَأْ فِي سِتِّينَ، لَا تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا محمد بن المنثري حدثنا عبد الصمد هو ابن عبد الوارث - حدثنا همام بن يحيى حدثنا قتادة عن يزيد بن عبد الله هو ابن الشخير - «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كَمْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ؟ قَالَ: فِي شَهْرٍ، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَهُ: «اقْرَأْ فِي سِتِّينَ، قَالَ: إِنِّي أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَنْفَعُ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ».

فإن قيل: قد كان عثمان ينتم القرآن في ليلة.

قلنا: قد كره ذلك ابن مسعود.

وقال تعالى: «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»، وسنة رسول الله كما ذكرنا:

وروينا عن عبد الرحمن بن مهدي حدثنا شعبة وصفيان كلاهما عن علي بن بذيمة عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: من قرأ القرآن في أقل من ثلاث فهو راجز؛ وعن عبد الرحمن بن مهدي حدثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمري حدثنا حصين بن عبد الرحمن عن هلال بن يساف: أن سعيد بن جبير كان يقرأ القرآن في ركعتيه وكان ابن مسعود يكره ذلك.

فإن ذكرنا حديثاً:

فإن قيل: تخفص النساء.

قلنا: ولم؟ ولم يختلف مسلمان أن سماع الناس كلام نساء رسول الله ﷺ مباح للرجال، ولا جاء نص في كراهة ذلك من سائر النساء، وبالله تعالى التوفيق.

٢٩٦ - مسألة: والجمع بين السور في ركعة واحدة في الفرض والتطوع أيضاً: حسن وكذلك قراءة بعض السور في الركعة في الفرض والتطوع أيضاً: حسن للإمام والقد.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ وقد ذكرنا عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما قراءةهما البقرة في صلاة الفجر في الركعتين وآل عمران كذلك بحضرة الصحابة رضي الله عنهم.

٢٩٧ - مسألة: وجائز للمرء أن يتطوع مضطجاً بغير عذر إلى القبلة، وراكباً حيث توجهت به دابته إلى القبلة وغيرها؛ الحضر والسفر سواء في كل ذلك:

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا روح بن عبادة أنا حسين بن المعلم عن عبد الله بن بريدة عن عمران بن الحصين: أنه سأل النبي ﷺ عن صلاة الرجل قاعداً فقال عليه السلام: إن صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً قلَّه نصف أجر القائم ومن صلى قائماً قلَّه نصف أجر القاعداً.

قال علي: لا يخرج من هذه الإباحة إلا مصلي الفرض القادر على القيام أو على القعود فقط.

وروي عن طريق مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلي جالساً، فيقرأ وهو جالس؛ فإذا بقي من قراءته نحو من ثلاثين آية أو أربعين آية قام فقرأها وهو قائم ثم رَكَعَ ثم سَجَدَ ثم قَعَلَ في الركعة الثانية مثل ذلك.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا معاذ بن معاذ العنبري عن حميد الطويل عن «عبد الله بن شقيق الغفيلي قال: سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل؟ فقالت: كان يصلي ليلاً طويلاً قائماً، وليلاً طويلاً قاعداً؛ فإذا قرأ قائماً رَكَعَ قائماً، وإذا قرأ قاعداً رَكَعَ قاعداً.

وروي عن طريق هشام الدستوائي عن عطاء بن السائب عن أبيه «عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سأل النبي ﷺ كيف أقرأ القرآن؟

قال: أقرأه في يوم وليلة، لا تزيد على ذلك» فإن رواية عطاء هذا الخبر مضطربة معلولة، وعطاء قد اختلف بأخوه.

وروي هذا الخبر نفسه من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبيه «عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال له: أقرأ القرآن في شهر، قال: فأنقصني ونقصته.

قال عطاء: فاختلنا عن أبي؛ فقال بعضنا: سبعة أيام، وقال بعضنا: خمسة.

قال علي: فنعطاء يعترف باختلافهم على أبيه، وأنه لم يحقق ما قال أبوه.

فإن ذكروا: أن داود عليه السلام كان يجمع القرآن في ساعة.

قلنا: قرأ داود هو الزبور، لا هذا القرآن، وشريعته غير شريعتنا - وداود عليه السلام لم يمسح إلا إلى قومه خاصة، لا إلينا؛ ومحمد عليه السلام هو الذي بعث إلينا، صح ذلك عن رسول الله ﷺ.

وقال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾.

وأما قيام الليل فقد صح أن رسول الله ﷺ لم يقم ليلة قط حتى الصباح.

وحدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله: «وأحب الصلاة إلى الله تعالى صلاة داود كان يقرأ شطر الليل، ثم يقوم ثم يقرأ آخره ثم يقوم ثلث الليل بعد شطره».

قال علي: فإذا هذا أحب الصلاة إلى الله تعالى فما زاد على هذا فهو دون هذا بلا شك؛ فإذا كان دون هذا فهو ضائع لا اجر فيه؛ فهو تكلف، وقد نهينا عن التكلف - وقد منع من قيام الليل كله؛ مسلماناً، ومعاداً، وغيرهما.

٢٩٥ - مسألة: والجهر والإسرار في قراءة التطوع ليلاً ونهاراً: مباح للرجال والنساء إذ لم يأت منع من شيء من ذلك، ولا إيجاب شيء من ذلك في قرآن ولا سنة.

صلى إن شاء قائماً إلى جنب الإمام، وإن شاء صلى كما يصلي إمامه.

قَالَ الخائف، والمريض؛ فلقول الله تعالى: ﴿لَا يَكُنْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾؛ ولقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾؛ ولقوله تعالى: ﴿وَقَوْمُوا إِلَهُ قَاتِلِينَ﴾ فوجب الله تعالى القيام إلا عمن أسقطه عنه بالنص؛ وهذا في الخائف والمريض: إجماع - مع أنه عليه السلام «قد صلى الفريضة قاعداً لمريض كان به ولزمت برجليه».

وَأَمَّا من صلى خلف إمام يصلي قاعداً لعذر، فإن الناس اختلفوا فيه فقال مالك ومن قبله: لا يجوز أن يؤم المريض قاعداً الأصحاء - إلا رواية رواها عن الوليد بن مسلم موافقة لقول أبي حنيفة، والشافعي.

وَقَالَ أبو حنيفة، والشافعي: يؤم المريض قاعداً: الأصحاء، إلا أنهم يصلون وراءه قياماً، ولا بد.

قَالَ أبو حنيفة: ولا يؤم المصلي مضطجعا لعذر: الأصحاء أصلاً.

وَقَالَ أبو سليمان وأصحابنا: يؤم المريض قاعداً: الأصحاء، ولا يصلون وراءه إلا قعوداً كلهم، ولا بد.

قَالَ علي: وبهذا نأخذ إلا فيمن يصلي إلى جنب الإمام يذكر الناس ويعلمهم تكبير الإمام؛ فإنه خير إن أن يصلي قاعداً وإن أن يصلي قائماً.

قَالَ علي: فنظرنا هل جاء في هذا عن رسول الله ﷺ بيان؟ فوجدنا ما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد الفربري حدثنا البخاري حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا مالك عن ابن شهاب عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ» وذكر كلامه عليه السلام وفيه «وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا المغيرة الخزامي عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ» فلا تختلفوا عليه فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا وإذا قال: سمع الله لمن حبه فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد وإذا سجد فاسجدوا وإذا صلى جالساً فصلوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ.

وبه إلى مسلم:

قَالَ علي: كل هذا سنة ومباح؛ وكل ذلك قد فعله رسول الله ﷺ.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين حدثنا شيبان هو ابن فروخ - عن يحيى هو ابن أبي كثير - عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان: أن جابر بن عبد الله حدثه: «أن رسول الله ﷺ كَانَ يُصَلِّي التَّطَوُّعَ وَهُوَ رَاكِبٌ فِي غَيْرِ الْقَيْلَةِ».

وَبِهِ إلى البخاري: حدثنا معاذ بن فضالة حدثنا هشام الدستوائي عن يحيى هو ابن أبي كثير - عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثني جابر قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ نَزَلَ فَاسْتَبَقَ الْقَيْلَةَ».

قَالَ علي: فهذا عموم للراكب أي شيء ركب، وفي كل حال من سفر أو حضر، وهذا العموم زائد على كل خبر ورد في هذا الباب، ولا يجوز تركه.

وَهُوَ قول أبي يوسف وغيره.

وَلَمْ يأت في الرأجل نص أن يتطوع ماشياً، والقياس باطل، فلا يجوز ذلك لغير الركابي.

وَقَدْ رَوَيْنَا عن وكيع عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال: كانوا يصلون على رحلهم ودوابهم حينما توجهت بهم. وهذه حكاية عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم عموماً في السفر والحضر، وبالله تعالى التوفيق..

٢٩٨- مسألة: ويكون سجود الركائب وركوعه إذا

صلى إمام:

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا عبد الله بن دينار قال: «كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يُصَلِّي فِي السَّكْرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ إِنَّمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ، يَوْمَئِذٍ إِيمَاءً، وَذَكَرَ ابْنُ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُهُ».

٢٩٩- مسألة: وأما صلاة القرض فلا محل لأحد أن

يصليها إلا واقفاً إلا لعذر: من مرض، أو خوف من عدو ظالم؛ أو من حيوان؛ أو نحو ذلك؛ أو ضعف عن القيام كمن كان في سفينة؛ أو من صلى مؤتماً بإمام مريض، أو معذور فصلّى قاعداً فإن هؤلاء يصلون قعوداً فإن لم يقدر الإمام على القعود، ولا القيام: صلى مضطجعا وصلوا كلهم خلفه مضطجعين ولا بد، وإن كان في كلا الوجهين مذكراً - يسمع الناس تكبير الإمام -

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه وأبو الربيع الزهراني وأبو كريب عن محمد بن العلام ومحمد بن عبد الله بن غير، قال أبو بكر: واللفظ له:

حدثنا عبدة بن سليمان، وقال أبو الربيع: حدثنا حماد بن زبيل، وقال أبو كريب: حدثنا عبد الله بن غير، وقال محمد بن عبد الله: حدثنا أبي، ثم اتفقوا كلهم: عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «استنكى رسول الله ﷺ فدخل عليه ناس من أصحابه يهودونه، فصلّى رسول الله ﷺ جالساً فصلّوا بصلاته قياماً، فأشار إليهم: أن اجلسوا فجلسوا فلما انصرف قال: إنما يجول الإمام يؤتم به فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارتفعوا وإذا صلى جالساً فصلّوا جلوساً».

وروي أيضاً من طريق الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر: «استنكى رسول الله ﷺ فصلّينا وزّاه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس يخبره، فالتفت إلينا فرأنا قياماً، فأشار إلينا فجلسنا فصلّينا بصلاته فعدوا فلما سلم قال: إن كنتم إنيّا فتعلّون فعمل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تتعلّوا واتّشوا بأيديكم إن صلى قائماً فصلّوا قياماً، وإن صلى قاعداً فصلّوا قعوداً».

ورواه أيضاً قيس بن أبي حازم، وهشام بن منبه، وأبو علقمة وأبو يونس كلهم عن أبي هريرة.

ورويته أيضاً من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس، وعائشة ومن طريق الأسود عنها فصار نقل تواتر فوجب للعلم فلم يجر لأحد خلاف ذلك.

فنظرنا فيما اعترض به المالكيون في منعهم من صلاة الجالس لمرض أو عذر للأصحاء، فلم نجد لهم شيئاً أصلاً، إلا أن قائلهم قال: هذا خصوص للنبي ﷺ واحتجوا في ذلك.

بما رويته من طريق جابر الجعفي عن الشعبي.

ومن طريق عبد الملك بن حبيب عن أخيه عن جابر عن الشعبي أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم بخدي جالساً».

قال علي: وهذا لا شيء.

أما قولهم: إن هذا خصوص لرسول الله ﷺ فباطل، لأن نص الحديث يكذب هذا القول؛ لأنه عليه السلام قال فيه: «إنما يجول الإمام يؤتم به فلا تتخلّفوا عليه فإذا صلى جالساً فصلّوا جلوساً فصّح أنه عليه السلام عم بذلك كل إمام بعده بلا

إشكال. وقوله تعالى: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» تكذيب لكل من ادعى الخصوص في شيء من سنته وأفعاله عليه السلام، إلا أن يأتي على دعواه بنص صحيح أو إجماع متيقن.

وأما حديث الشعبي فباطل؛ لأنه رواية جابر الجعفي الكذاب المشهور بالقول برجعة علي عليه السلام وهو ضعيف، وهو مرسل مع ذلك.

ومن العجيب أن المالكيين يوهنون روايات أهل الكوفة التي لا نظير لها، ولا يجدون في روايات أهل المدينة أصح منها أصلاً، فما تعلم لأهل المدينة أصح من رواية سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود، وعلقمة، ومسروق عن عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين وابن مسعود، ثم لا يبالون هاهنا بتغليب آفة رواية لأهل الكوفة وأخذها على أصح رواية لأهل المدينة، كالزهرى عن أنس، وهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وعبيد الله بن عبد الله عن عائشة، وأبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، وسالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه، كلهم عن النبي ﷺ وما بعد هذا عجب وأعجب من ذلك أنهم يقولون: إن أفعاله عليه السلام كإمامه، ثم لم يبالوا هاهنا بخلاف آخر فعل فعله عليه السلام فإن آخر صلاة صلاها عليه السلام بالناس قاعداً، كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى.

فإن قالوا: إن صلاة القاعد ناقصة الفضل عن صلاة القائم، فكيف يؤم الصحيح؟

قلنا: إنما يكون ناقص الفضل إذا لم يقدر على القيام، أو قدر عليه فسح له في القعود، وأما إذا افترض عليه القعود فلا نقصان لفضل صلاته حيث لمّا في هذا مما يمنع أن يؤم الأنقص فضلاً من هو أتم فضلاً في صلاته منه وقد علمنا أن لا صلاة لأحد أفضل من عوفى، وهذا أنقص صلاة منه بلا شك وقد يؤم وبعيد الرحمن بن عوفى، وهذا أنقص صلاة منه بلا شك وقد يؤم عندكم المسافر - وصلاته ركعتان - هذا المقيم - وفرضه أربع - فلم اجزم ذلك ومنعته هذا؟ لولا التحكّم بلا برهان فسقط هذا القول - والله تعالى الحمد.

ثم رجعنا إلى قول الشافعي، وأبي حنيفة، فوجدناهم يدعون أن أمر رسول الله ﷺ بالصلاة جلوساً خلف الإمام الجالس لعذر، أو مرض منسوخ، فساناهم: بماذا؟

فذكروا ما حدثناه عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس

حدثنا زائدة حدثنا موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن «عتبة قال: دخلت على عائشة أم المؤمنين فسألتها عن أمر رسول الله ﷺ وأبى بكر صلى الله عليه وسلم تلك الأيام ثم إن رسول الله ﷺ وجد من نفسه خيفة فخرج بين رجلين، أحدهما العباس، لصلاة الظهر، وأبو بكر يصلي بالناس، فلما رآه أبو بكر ذهب يتأخر، فأرأى إليه النبي ﷺ: أن لا يتأخر، وقال لهما: أجلسا إلى أبي جنيب، فأجلسا إلى جنب أبي بكر، وكان أبو بكر يصلي، وهو قائم بصلاة رسول الله ﷺ والناس يصلون بصلاة أبي بكر، والنبي ﷺ قاعده فذكر عبيد الله بن عبد الله أنه عرض هذا الحديث على ابن عباس فلم يذكر منه شيئا.

وبه إلى مسلم:

حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة قالت: ولما قُتل رسول الله ﷺ قال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس فذكرت الحديث - وفيه فلما دخل أبو بكر في الصلاة وجد النبي ﷺ من نفسه خيفة، فقام يهذي بين رجلين، ورجلاه تخطان في الأرض، فلما دخل المسجد سمع أبو بكر جسه فذهب يتأخر فأرأى إليه رسول الله ﷺ أقيم مكانك فجاء رسول الله ﷺ حتى جلس عن يسار أبي بكر. قالت عائشة: فكان رسول الله ﷺ يصلي بالناس جالسا، وأبو بكر قائما، فيتدبر أبو بكر بصلاة النبي ﷺ ويتدبر الناس بصلاة أبي بكر».

وبه إلى مسلم:

حدثنا منجاب بن الحارث التميمي أننا ابن مسهر - هو علي - عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود، عن عائشة، فذكرت هذا الحديث وفيه «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي بالناس، وأبو بكر يُسمعهم التكبير».

قال علي: فنظرنا في هذا الخبر، فلم نجد فيه لا نصًّا، ولا دليلا على ما ادَّعاه من نسخ الأمر بأن يصلي الأصحاء قعودا خلف الإمام المصلي قاعدا لئلا، إذ ليس فيه بيان ولا إشارة بأن الناس صلوا خلفه عليه السلام قياما، حاشا أبا بكر المسمع الناس تكبيره فقط؛ فلم نجد مخالفة يقين أمره عليه السلام بالثقل المتواتر بأن يصلي الناس جلوسا؛ لأن كاذب لا يصح أبدا، بل لا يحل البتة أن يظن بالصحابية رضي الله عنهم مخالفة أمره عليه السلام.

كيف وفي نص لفظ الحديث دليل على أنهم لم يصلوا إلا قعودا وذلك لأن فيه: «أن الناس كانوا يتدبرون بصلاة أبي بكر، وبالضرورة ندري أنهم لو كانوا قياما وأبو بكر قائما لما اتدبروا

بصلاته إلا الصف الأول فقط؛ وأما سائر الصفوف فلا؛ لأنهم كانوا لا يرونه؛ لأن الصف الأول يحجبهم عنه، والصفوف خلفه عليه السلام كانت مرصوفة، لا متناذرة، ولا متقطعة، فإذ في نص الخبر، ولفظه: «أنهم كانوا يتدبرون بصلاة أبي بكر»، فهذا خبر عن جميعهم؛ فصح أنهم كانوا في حال يرونه كلهم؛ فيصح لهم الاقتداء بصلاته، ولا يكون ذلك البتة إلا في حال قعودهم؛ ولا يجوز تخصيص لفظ الخبر، ولا حمله على الجواز إلا بنص جلي.

ثم لو كان في الحديث نصا: أنهم صلوا قياما - وهذا لا يوجد أبدا - لما كان فيه دليل على نسخ البتة، بل كان يكون حجتا بإحاطة فقط، وبيان أن ذلك الأمر المتقدم ندب ولا مزيد كما قلنا في الذكر: إنه جائز له أن يصلي قاعدا أو قائما، وفي الصف إن شاء أو إلى جنب الإمام.

فصل ما تعلقوا به جملة، وظهر تناقض أبي حنيفة في إجازته أن يصلي المريض قاعدا بالأصحاء قياما - ومنعه أن يصلي المريض مضطجعا للأصحاء، ولا فرق في ذلك أصلا.

وقد اعترض بعض الناس في هذا الخبر بأنه قد روي: أن أبا بكر كان هو الإمام.

وذكروا ما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا علي بن حجر حدثنا حميد عن «أنس قال: آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ مع القوم: صلى في قُبَّابٍ واحدٍ مُرَّشِحاً خلف أبي بكر».

وبه إلى أحمد بن شعيب: أنا محمد بن المنثري حدثني بكر بن عيسى قال سمعت شعبة يذكر عن نعيم بن أبي هند عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة «أن أبا بكر صلى بالناس ورسول الله ﷺ في الصف».

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الحنسي حدثنا محمد بن بشر حدثنا بدل بن الحارث حدثنا شعبة عن موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود «أن أبا بكر صلى بالناس ورسول الله ﷺ خلفه».

قال علي: ولا متعلق لهم بهذا؛ لأنهما صلاتان متغايرتان بلا شك.

إحدهما: التي رواها الأسود عن عائشة، وعبيد الله عنها، وعن ابن عباس، صفتها: «أنه عليه السلام إمام الناس، والناس خلفه، وأبو بكر ﷺ عن يمينه عليه السلام، في توقيف المأموم، يُسمع الناس تكبير النبي ﷺ».

حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة قالت: ولما قُتل رسول الله ﷺ قال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس فذكرت الحديث - وفيه فلما دخل أبو بكر في الصلاة وجد النبي ﷺ من نفسه خيفة، فقام يهذي بين رجلين، ورجلاه تخطان في الأرض، فلما دخل المسجد سمع أبو بكر جسه فذهب يتأخر فأرأى إليه رسول الله ﷺ أقيم مكانك فجاء رسول الله ﷺ حتى جلس عن يسار أبي بكر. قالت عائشة: فكان رسول الله ﷺ يصلي بالناس جالسا، وأبو بكر قائما، فيتدبر أبو بكر بصلاة النبي ﷺ ويتدبر الناس بصلاة أبي بكر».

وبه إلى مسلم:

حدثنا منجاب بن الحارث التميمي أننا ابن مسهر - هو علي - عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود، عن عائشة، فذكرت هذا الحديث وفيه «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي بالناس، وأبو بكر يُسمعهم التكبير».

قال علي: فنظرنا في هذا الخبر، فلم نجد فيه لا نصًّا، ولا دليلا على ما ادَّعاه من نسخ الأمر بأن يصلي الأصحاء قعودا خلف الإمام المصلي قاعدا لئلا، إذ ليس فيه بيان ولا إشارة بأن الناس صلوا خلفه عليه السلام قياما، حاشا أبا بكر المسمع الناس تكبيره فقط؛ فلم نجد مخالفة يقين أمره عليه السلام بالثقل المتواتر بأن يصلي الناس جلوسا؛ لأن كاذب لا يصح أبدا، بل لا يحل البتة أن يظن بالصحابية رضي الله عنهم مخالفة أمره عليه السلام.

كيف وفي نص لفظ الحديث دليل على أنهم لم يصلوا إلا قعودا وذلك لأن فيه: «أن الناس كانوا يتدبرون بصلاة أبي بكر، وبالضرورة ندري أنهم لو كانوا قياما وأبو بكر قائما لما اتدبروا

وَالصَّلَاةُ الثَّانِيَةُ: الَّتِي رَوَاهَا مَسْرُوقٌ، وَعَبِيدُ اللَّهِ عَنْ عَائِشَةَ، وَحُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ، صَفَتْهَا: «أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فِي الصَّفِّ مَعَ النَّاسِ» فَارْتَفَعَ الْإِسْكَانُ جَمْلَةً، وَلَيْسَتْ صَلَاةٌ وَاحِدَةً فِي الدَّعْرِ فَيَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى التَّعَارُضِ، بَلْ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمْسُ صَلَوَاتٍ، وَمَرَضَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ مَدَّةَ اثْنَيْ عَشَرَ يَوْمًا مَرَّتَ فِيهَا سِتُونَ صَلَاةً أَوْ غَوَّ ذَلِكَ.

وقد اعترض قومٌ في هذا الخبر بروايةٍ ساقطةٍ واهيةٍ، انفرد بها إسرائيل - وهو ضعيفٌ - عن أبي إسحاق عن أرقم بن شرحبيل - وليس بمشهور الحال - أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَسَمَّ مِنْ حَيْثُ انْتَهَى أَبُو بَكْرٍ مِنَ الْقِرَاءَةِ، قَالَ: وَأَنْتُمْ لَا تَقُولُونَ بهذا.

قَالَ عَلِيٌّ: وَالْجَوَابُ، وبالله تعالى التوفيق: إنَّ هذه الرواية المطرحة لا يعارض بها ما رواه مثل إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وعبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس.

وأيضاً: فلزَّ صَحَّ هذا الفعل لقلنا به ولحمناه على أَنَّهُ عليه السلام قرأ أم القرآن التي لا بدَّ منها والتي لا صلاةَ لمن لم يقرأ بها، وإن لم يذكر أَنَّهُ قرأها كما لا بدَّ من الطهارة ومن القبلة؛ ومن التكبير - وإن لم تذكر في الحديث - ثم بدأ عليه السلام بالقراءة في السَّورَةِ من حيث وقفت أبو بكرٍ، وهذا حسنٌ جداً مباحٌ جيّدٌ.

وأيضاً: فإنَّ عائشة رضي الله عنها ذكرت: أَنهَا كانت صلاةَ الظَّهِيرِ، وهي سرٌّ؛ فبطل ما رواه إسرائيل..

وأيضاً: فلزَّ بطل هذا الخبر من صلاته عليه السلام في مرضه الَّذِي مات فيه: لخلص أمره عليه السلام المصلِّي خلفه في مرضه - إذ سقط من فرسي فوثقت رجله الطَّاعُرةُ بالقعود، وبالصَّلَاةِ خلف الإمام الجالسِ جلوساً الَّذِي:

روَيْنَاهُ من طريقِ أَنَسٍ، وأبي هريرة، وجابر، وعائشة، وابن عمر، باقياً لا معارضَ لَهُ، وَلَا معترضَ فِيهِ لأحدٍ، ولله تعالى الحمد.

قَالَ عَلِيٌّ: ويمثل قولنا يقولُ جمهورُ السَّلَفِ رضي الله عنهم:

كما روَيْنَا من طريقِ وكيعٍ عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ عن قيس بن أبي حازمٍ عن أبي هريرة أَنَّهُ قَالَ: الإمامُ آمينٌ، فإنَّ صَلَّى قائماً فصلوا قياماً، وإنَّ صَلَّى قاعداً فصلوا قعوداً.

ومن طريقِ حماد بن سلمة حَدَّثَنَا يحيى بن سعيدٍ الأنصاريُّ عن أبي الزبير قَالَ: إنَّ جابرَ بنَ عبدِ اللَّهِ كَانَ به وجعٌ فصلَّى بأصحابه قاعداً وأصحابه قعوداً.

وعن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه: أَنَّ أَسْبَدَ بنَ الحَضِرِ اشْتَكَى فَكَانَ يَوْمَ قومه جالسا.

قَالَ ابنُ عيينة: وأخبرني إسماعيلُ بنُ أبي خالدٍ عن قيس بن أبي حازمٍ أخبرني قيسُ بنُ قهبلٍ الأنصاريُّ «أَنَّ إِمَامًا لَهُمْ اشْتَكَى عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ يُؤْمِنُ جَالِسًا وَتَحْسُنُ جُلُوسُهُ».

قَالَ عَلِيٌّ: فهؤلاء أبو هريرة، وجابر، وأسبَدُ، وكلُّ من معهم من الصَّحَابَةِ، وعلى عهدِ رسولِ اللَّهِ ﷺ في غير مسجدِهِ، لَا خَلْفَ لَهُمْ يَعْرِفُ من الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم أصلاً؛ كُلُّهُمْ يروي إمامةَ الجالسِ للأصْحَاءِ، ولم يروِ عن أحدٍ منهم خلافَ لأبي هريرة وغيره في أن يصليَ الأصْحَاءُ وراءه جلوساً.

ورويْنَا عن عطاء: أَنَّهُ أَمَرَ الأصْحَاءَ بالصَّلَاةِ خلفَ القاعدين.

وعن عبد الرزاق: ما رأيت النَّاسَ إِلَّا على أَنَّ الإمامَ إِذَا صَلَّى قاعداً صَلَّى من خلفه قعوداً؛ قَالَ: وهي السُّنَّةُ عن غيرِ واحدٍ.

ورويْنَا عن عباس بن عبد العظيم العنبريُّ قَالَ: سمعتُ عَفَانَ بنَ مسلمَ قَالَ: «إِنَّمَا خَدَّاهُ بَيْنَ زَيْلِ يَوْمًا، وَهَذَا صَلَاةُ الصُّبْحِ، فَقَالَ: إِنَّا أَحْبَبْنَا الْيَوْمَ سُنَّةَ مِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

قُلْنَا: مَا هِيَ يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ؟

قَالَ: كَانَ إِمَامَنَا مَرِيضًا، فَصَلَّى بِنَا جَالِسًا، فَصَلَّيْنَا خَلْفَهُ جُلُوسًا.

ويامامةُ الجالسِ للأصْحَاءِ يقولُ أبو حنيفة، وأبو يوسف، والأوزاعي، والثَّاقِفي، وأبو ثور، وأحمدُ بنُ حنبلٍ وإسحاقُ بنُ راهويي، وداودُ وجهورُ أصحابِ الحديث. وما نَعْلَمُ أحداً من التابعين منع من جوازِ صلاةِ المريضِ قاعداً بالأصْحَاءِ؛ إِلَّا شَيْئاً رَوَيْهِ عن المغيرةِ بنِ مَقْسَمٍ أَنَّهُ قَالَ: أكره ذلك - وليسَ هذا منعاً من جوازه.

قَالَ عَلِيٌّ: وقال زُفَرُ بنُ الهذيل: يصلي المريض الَّذِي لَا يَقْدِرُ على القيامِ وَلَا على التَّعَوُّدِ بالأصْحَاءِ مضطجعا؛ إِلَّا أَنَّهُ رَأَى أَنَّهُ يَصَلُّوا وراءه قياماً.

قَالَ عَلِيٌّ: وهذا خطأ؛ بَلْ لَا يَصَلُّونَ وراءه إِلَّا مضطجعين مومنين؛ لقول رسولِ اللَّهِ ﷺ «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، وهذا عمومٌ مانعٌ للاختلافِ على الإمامِ جَمْلَةً. وليس في قوله عليه السلام: «إِذَا كَثُرَ فَكَبَّرُوا وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا وَإِذَا رَفَعَ فَارْكَعُوا وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا» مانعٌ من أن ياتوا

وكل ما فعله المرء ناسياً في صلاته ما لم يسيح له فعلة؛ فصلاته تامة، وليس عليه إلا سجود السهر فقط؛ قل ذلك العمل أم كثر.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز لأحد أن يصلي وهو يقانن؛ لكن يدعو الصلاة، وإن خرج وقتها، وإن ذهب صلاتان أو أكثر؛ فإذا ذهب القتال قصرها.

ورأى أن الكلام ناسياً يبطل الصلاة؛ كما يبطل العمل؛ ورأى السلام من الصلاة عمداً يبطله قبل وقته وجوبه؛ فإن كان بالنسيان لم تبطل به الصلاة.

قال: فلز أراة مريد أن يرى بين يدي المصلي فقال المصلي: سبحان الله أو أشار يديه ليرده كرهت ذلك؛ ولا تبطل صلاته بذلك؛ فلز قال له قائل كلاماً فقال له المصلي: سبحان الله بطلت صلاته. فلز طعن المصلي فقال: الحمد لله؛ وحرك بذلك لسانه بطلت صلاتهم دعا لإنسان أو عليه فسماه بطلت صلاته.

ورأى الحديث بالغلبة - من الغائط والبول - لا تبطل به الصلاة؛ ولكن تبطل به الطهارة فقط.

ورأى من أخرج من بين أسنانه طعاماً بلسانه فابتلعه عامداً؛ أن صلاته تامة؛ وحده بعض أصحابه ذلك بمقدار الحمصة.

قال: وإن بدأ الصلاة راكباً ثم أمن فتركه بنى، فإن بداها نازلاً ثم خاف فركب بطلت صلاته.

ورأى قتل القملة والبرغوث في الصلاة لا يبطل به الصلاة.

ورأى التفخ في الصلاة يبطل الصلاة.

ورأى سائر الأعمال التي تبطل الصلاة بالعمد تبطلها بالنسيان.

ورأى هالك: الكلام، والسلام، والعمل؛ كل ذلك يبطل الصلاة بالعمد؛ بعض ذلك يجز فيه بطلان الصلاة بالكثير من ذلك دون القليل، وبعضه بالقليل وبالكثير.

ورأى أيضاً: الكلام، والعمل، والسلام، بالنسيان لا يبطل شيء منه الصلاة؛ فإن كثر بالنسيان بطلت به الصلاة؛ واختلفت عنه في التفخ هل تبطل به الصلاة أم لا؟

ورأى أن المصلي إذا بلغ في صلاته نحو بين أسنانه الحبة وغوها عمداً فصلاته تامة فإن كان أكثر من ذلك بطلت صلاته.

ولم ير التسيح للعارض بغرض يبطل الصلاة وكره قول المصلي إذا طعن: الحمد لله ولم تبطل صلاته بذلك.

به في غير هذه الوجوه فوجب الاتمام به في كل حال؛ إلا حالاً خصها نص أو إجماع فقط.

وأما المريض خلف الصحيح؛ فإن الصحيح يصلي قائماً، والمريض يائمه به جالساً أو مضطجعا؛ لأن رسول الله ﷺ في آخر صلاة صلاها مع الناس في جمعة صلى قاعداً خلف أبي بكر، وأبو بكر قائم، وذلك بعد أمره عليه السلام بأن لا يختلف على الإمام. ولقول الله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾؛ ولقوله عليه السلام: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَنْتُمْ مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»، وبالله تعالى التوفيق.

٣٠٠ - مسألة: ولا يحل لأحد أن يصلي الفرض

راكباً ولا ماشياً إلا في حال الخوف فقط؛ وسواء خاف طالباً له بحق أو بغير حق؛ أو خاف ناراً، أو سيلاً، أو حيواناً عادياً، أو مطراً، أو فورت رقيقاً، أو تأخره عن بلوغ عمله، أو غير ذلك.

لقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمَأْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ فلم ينسخ تعالى في الصلاة راكباً أو راجلاً ماشياً إلا لمن خاف؛ ولم يخص عز وجل خوفاً من خوف؛ فلا يجوز تخصيصه أصلاً.

والعجب أن المالكين منعوا من الصلاة كذلك إلا من خاف طالباً، وهم يقولون في قطاع الطريق الفسدين في الأرض؛ إن مباحاً لهم أكل الميتة والمحرمات في حال محاربتهم على قطع الطريق وقتل المسلمين فيها فخصوا ما عم الله تعالى بلا دليل، وأثروا إلى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ، وَإِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾.

فقالوا: نعم؛ ومن اضطر متجانفاً لإثم وباغياً وعادياً، وهذا عظيم جداً.

وأما أبو حنيفة فإنه أجاز القصر للمسافر في معصية؛ فيلزمه أن يكون هذا مثله؛ إذ هو من أصحاب القياس؛ وأما نحن فما أتبعنا إلا النص فقط، وبالله تعالى التوفيق.

٣٠١ - مسألة: وما عمله المرء في صلاته مما يبيح له

من الدفاع عنه وغير ذلك فهو جائز؛ ولا تبطل صلاته بذلك وكذلك الحاربة للظالم، وإطاعة النار العادية، وإتقاد المسلم، وفتح الباب؛ قل ذلك العمل أم كثر.

وكل ما تعمده المرء عمله في صلاته مما لم يبيح له عمله فيها بطلت صلاته بذلك قل ذلك العمل أم كثر.

وكره قتل البرغوث والقمل في الصلاة، ولم يرها تبطل، وإن تعمد ذلك. وأجاز للمصلي رمي العصفور في الصلاة، ولم يرها تبطل بذلك.

وأمر المحارب أن يصلي إيماءً، فإن ابتدأ الصلاة ركباً لحوف ثم أمن فزله، أو ابتدأها نازلاً ثم خاف فركب: بنى في كل ذلك، وصلاته تامة.

وقال الشافعي: إن اضطر المحارب إلى القتال، فله أن يضرب الضربة ويطعن الطعنة، فإن تابع الضرب والطمع بطلت صلاته، فإن صلى مبتدئاً للصلاة وهو ركب ثم أمن فزله بنى على صلاته؛ إلا أن يحول وجهه عن القبلة فتبطل صلاته فإن بدأ الصلاة نازلاً ثم حدث خوف فركب بطلت صلاته وابتدأها.

قال: ومن خرج من بين أسنانه طعام يجري يجري الريق فابتلع، ولم يملك غير ذلك فصلاته تامة؛ فإن مضغ بطلت صلاته، ولم ير التسييح ولا التصفيق ينقصان الصلاة. ورأى قتل الحية والعقرب في الصلاة مباحاً، وكل عمل خفيف جاء بمثله أثر لم يقطعها، ورأى العمل الكثير والمشى الكثير بالنسيان يبطل الصلاة.

قال علي: وهذه كلها أقوال متناقضة متخاذلة بلا برهان. وأعجب ذلك الفرق بين العمل القليل والكثير بلا دليل ثم ما هو القليل، وما هو الكثير، وقد علمنا أنه لا قليل إلا، وهو كثير بالإضافة إلى ما هو أقل منه، ولا كثير إلا، وهو قليل بالإضافة إلى ما هو أكثر منه؛ وكل ذلك رأي فاسد بلا برهان، لا من قرآن ولا من سنة، لا صحيحة ولا مقيمة، ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ولا احتياط ولا رأي يصح.

فمن الأشياء المباحة في الصلاة: الالتفات لمن أحسن شيء.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد قال: «فَعَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى يَنِي عَمْرُو بْنِ عَوْفٍ لِيُصَلِّحَ بَيْنَهُمْ وَخَافَتْ الصَّلَاةُ فَجَاءَ الْمُؤَدَّى إِلَى أَبِي بَكْرٍ قَالَ: أَتُصَلِّي بِالنَّاسِ قُلُوبُهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ فَصَفَّقَ النَّاسُ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي الصَّلَاةِ فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ تَنَفَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ امْكُثْ مَكَانَكَ رَفَعَهُ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ فَحَبَدَ اللَّهُ عَنْ وَجْهِهِ مَا أَتَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ وَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

فَصَلَّى، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: يَا أَيُّهَا بَكْرُ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تَلْتَفِتَ إِذْ أَمَرْتُكَ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَّافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ مِنْ التَّصْفِيقِ؟ مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ؛ فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ تَنَفَّاهُ إِلَيْهِ.

ويه إلى أبي داود:

حدثنا عمرو بن عون أنا حماد بن زيد عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد - فذكر هذا الحديث نفسه، وفي آخره: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَابَكَ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ فَلْيُسَبِّحِ الرَّجُلَ وَتُصَوِّغِ النِّسَاءَ».

وفي هذا الحديث: إياحة التسييح على كل حال، وإياحة حمد الله تعالى على كل حال. وبطلان قول من منع من ذلك؛ لأن رسول الله ﷺ سمح أبا بكر وراءه بحمد الله تعالى ورفعاً يديه على ما من به عليه؛ فلم تبطل بذلك صلاته.

وفيه: أَنَّ التَّصْفِيقَ نَهَى عَنْهُ الرَّجُلَ، وَأَمَرَ بِهِ النِّسَاءَ فِيمَا نَابَهُنَّ فِي الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ صَفَّقَ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ عَلَماً بِالنَّهْيِ بِطَلْتِ صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ فِي صَلَاتِهِ مَا نَهَى عَنْهُ، فَلَمْ يَصِلْ كَمَا أَمَرَ وَإِنْ سَبَّحَتِ الْمَرْأَةُ فَلَمْ تَنْتَهِ عَنِ التَّسْبِيحِ؛ بَلْ هُوَ ذَكَرٌ لِلَّهِ تَعَالَى حَسَنٌ، وَإِنْ صَفَّقَتْ فَحَسَنٌ؛ فَإِنَّ كَانَ ذَلِكَ عِبْثًا وَلَغَيْرِ نَابٍ؛ فَهَوَ عَمَلٌ فِي الصَّلَاةِ نَهَانَا عَنْهُ، وَمَنْ فَعَلَ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَبَحْ لَهُ فَلَمْ يَصِلْ كَمَا أَمَرَ.

وفيه: إياحة الالتفات للنائب بنوب في الصلاة؛ فمن التفت عبثاً لغير نائبٍ بطلت صلاته؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا لَمْ يَبَحْ لَهُ.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا سويد بن نصر أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك - عن يونس هو ابن يزيد - عن الزهري قال: سمعت أبا الأحوص يحدثنا في مجلس سعيدي بن المسيب، وابن المسيب جالس: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا ذَرٍّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ اللَّهُ مُقْبِلًا عَلَى الْعَبْدِ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ فَإِذَا صَرَفَ وَجْهَهُ انْصَرَفَ عَنْهُ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا ابن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا زائدة عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق «عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الصَّلَاةِ».

قال علي: من صرف الله تعالى وجهه عنه في الصلاة فقد

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة حدثنا الليث هو ابن سعد عن أبي الزبير عن جابر: أنه أذرك رسول الله ﷺ وهو يصلي، فسلمت عليه فأشار إليّ؛ فلما فرغ دعائي وقال: إنك سلمت عليّ آتفاً وأنا أصلي.

حدثنا حماد حدثنا عيسى بن أصح حدثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل الترمذي حدثنا الحميدي حدثنا سفيان بن عيينة حدثنا زيد بن أسلم قال: قال ابن عمر: «ذهب رسول الله ﷺ إلى مسجد ينسب عمرو بن عوف بقاء ليصلي فيه، فدخل عليه رجال من الأنصار يسلمون عليه؛ فسألت صهيياً وكان معه: كيف كان النبي ﷺ يردُّ عليهم؟ قال: كان يُخبر إليهم».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا ابن السليم حدثنا الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا قتيبة: أن الليث بن سعد حدثهم عن بكير عن نابل صاحب العباء عن ابن عمر عن «صهيب قال: مررت برسول الله ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه فردَّ إشارة».

قال علي: قال بعض الناس: لعل هذه الإشارة نهي لهم.

قال علي: هذا الكذب إذ لو كان كذلك لنهاهم إثر فراغه:

وروي عن عبد الرزاق عن معمر عن ثابت البناني عن أبي رافع قال: رأيت أصحاب رسول الله ﷺ وإن أحدهم ليشهد على الشهاد وهو قائم يصلي.

وعن حماد بن سلمة عن قتادة عن معاذة العدوية: أن عائشة أم المؤمنين كانت تأمر خادمها أن تقسم المرقعة، فتمر بها، وهي في الصلاة فتشير إليها: أن زيدي، وتأمّر بالشئ للمسكين تؤمّ به، وهي في الصلاة.

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن خزيمة بن عبد الرحمن قال: رأيت ابن عمر يشير إلى أول رجل في الصف - وراى خلا: أن تقدّم.

وعن وكيع عن أبيه عن عاصم الأحول عن معاذة العدوية: أن عائشة أم المؤمنين أومات وهي في الصلاة إلى نسوة: أن كنن.

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: إنني لأعدها للرجل عندي بدأ أن يعدلي في الصلاة.

وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج: قلت لعطاء: عمر بني إنسان فاقول: سبحان الله سبحان الله ثلاثاً؛ فيقبل؛

تركه ولم يرض عمله، وإذا لم يرض عمله فهو غير مقبول بلا شك.

وقد أبقنا أن الالتفات الذي نهى الله تعالى عنه ومسطحه هو غير الالتفات الذي أمر به، وعلما أن من اختلس الشيطان بعض صلاته فلم يتمها، وإذا لم يتمها فلم يصل.

وروي عن وكيع عن الملقن بن عوف عن أبي وائل عن ابن مسعود: لا يقطع الصلاة الالتفات.

وعن حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن ابن مسعود: لا يزال الله تعالى مقبلاً على العبد بوجهه ما لم يلتفت أو يحدث - يعني في الصلاة.

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن آدم بن علي عن ابن عمر: يدعى قوم يوم القيامة «المقوصين» الذين ينقص أحدهم صلاته، ووضوءه، والتفاتة.

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن حميد الأعرج عن مجاهد قال: أربع من لم تكن في صلاته تمت صلاته، فذكر منها: الالتفات، والإشارة باليد، وبالأصابع للحاجة، والاستماع إلى ما يأتيه، وهو في صلاته حاجة في دينه أو دنياه - فكل هذا مباح في الصلاة.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثني حرمة بن عيسى حدثنا عبد الله بن وهب أخبرنا عمرو بن ابن الحارث - عن بكير هو ابن الأشج - عن كريب هو مولى ابن عباس أن أم سلمة أخبرته قالت «سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنهنما - يعني الركعتين بعد العصر - ثم رأيته يصليهنما، فأرسلت إليه الجارية فقالت: قومي بخبنة فقولي: تقول أم سلمة: يا رسول الله، سمعتك تنهى عن هاتين الركعتين، وأراك تصليهنما، فإن أشار بيده فاستأخري عنه ففعلت الجارية فأشار بيده فاستأخرت عنه، فلما انصرف قال: يا بنت أبي أمية، سألت عن الركعتين بعد العصر» وذكر الحديث.

وقد ذكرنا قبل «إشارته عليه السلام بيده إذ صلى وهو جالس إلى المصلين وزأه قياماً ينهائهم عن القيام، والإشارة برؤي السلام باليد والرأس في الصلاة جائزة.

كما حدثنا حماد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الذبيري حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهري عن أنس بن مالك «أن رسول الله ﷺ كان يُشير في الصلاة» وهذا عموم في كل ما ناب.

فأقول له يدي: أين ذهب؟ فيقول: إلى كذا كذا - وأنا في المكتوبة، هل انقطعت صلاتي؟ قال: لا، ولكن أكرهه، قلت: فاسجد لله سجدة؟ قال: نعم.

وعن حماد بن سلمة عن عاصم عن معاذاً العدوية عن عائشة أم المؤمنين: أنها قامت إلى الصلاة في درع وخمار، فأشارت إلى الملحقة فنزلتها، وكان عندها نسوة فأومأت ليهن بشيء من طعام بيدها - تعني وهي تصلي.

وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أبي رافع قال: «كَانَ يَجِيءُ الرَّجُلَانِ إِلَى الرَّجُلِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَيُشَاهِدَانِهِ عَلَى الشَّهَادَةِ، فَيُصْنِي لَهَا سَمْعَهُ، فَإِذَا فَرَغَا يُؤَمُّ بِرَأْسِهِ أَيْ: نَعَمْ».

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر قال: إذا كان أحدكم في الصلاة فسلم عليه، فلا يتكلمن، وليشر إشارة، فإن ذلك ردة.

فإن ذكر ذكر قوله عليه السلام: لا غرار في صلاة ولا تسليم.

قيل: ليس هذا نهياً عن رد السلام في الصلاة بالإشارة؛ ولا يفهم هذا من هذا اللفظ، والدعوى مردودة إلا بمرهان.

والترجيع لمن آذاه الحر، لقول الله تعالى: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ» وقوله تعالى: «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» فلو تروخ عبثاً بطلت صلاته.

وروي عن حماد بن المنذر عن حماد بن أبي عدي عن أشعث هو ابن عبد الملك الحميري قال: كان الحسن لا يرى بأساً بالترويع في الصلاة.

وعن مجاهد: أنه كان يتروخ في الصلاة ويمسح العرق. ومن ذلك إماطته عن كل ما يؤذيه ويشغله عن توفية صلاته حقها: لما ذكرنا..

وكذلك سقوط ثوب، أو حك بدن، أو قلغ بشرق، أو مس رين، أو وضع دواء، أو رباط منحل: إذا كان كل ذلك يؤذيه فواجب عليه إصلاح شأنه؛ ليفترغ لصلاته.

وروي عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال: إذا رأى الإنسان في ثوبه دماً وهو في الصلاة فأنصرف يغسله، إنهم صلى ما بقي على ما مضى ما لم يتكلم.

قال علي: وما لم ينحرف عن القبلة عامداً.

وروي عن علي بن أبي طالب: أنه كان لا يتحرك في صلاته إلا أن يصلح ثوباً أو يحك جلداً.

وأما من استرخى ثوبه حتى مس كعبه ففرض عليه أن يرفعه؛ لتلا يصلي سبباً عامداً فبطلت صلاته.

وحث النخاعة من حائط المسجد الذي في قبلته: لما:

حدثناه عن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالو حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الثوري حدثنا البخاري حدثنا قتيبة بن سعد حدثنا الليث هو ابن سعد - عن نافع عن ابن عمر قال: «رَأَى النَّبِيُّ ﷺ نَخَاعَةً فِي قَيْلَةِ الْمَسْجِدِ وَهُوَ يُصَلِّي يَنْشَأُ يَدِي النَّاسِ فَحَثَّاهُمْ ثُمَّ قَالَ حِينَ أَنْصَرَفَ: إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَبِلَ وَجْهَهُ، فَلَا يَتَخَمَّنْ أَحَدُكُمْ قَيْلَ وَجْهِهِ فِي الصَّلَاةِ».

وقتل الحية، والعقرب، والغراب، والحدأة، والكلب العقور، والفار، والوزغ - صغارها وكبارها: مباح في الصلاة.

لما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا علي بن المبارك حدثنا يحيى بن أبي كثير عن ضمضم بن جوس عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «اقتُلُوا الْأَسُودَيْنِ فِي الصَّلَاةِ الْحَيَّةَ وَالْعُقْرَبَ».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا أبو عوانة عن زيد بن جبير قال: «سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ: مَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدُّوَابِّ؟ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ، وَالْفَارَّةِ، وَالْعُقْرَبِ، وَالْحَدَاتِ وَالْغُرَابِ، وَالْحَيَّةِ قَالَ: وَفِي الصَّلَاةِ أَيْضاً؟».

قال علي: كل نساء النبي ﷺ ثقات فواضل عند الله عز وجل مقدسات يبين، ولا يمكن البتة أن يغيب على ابن عمر علمهن ولا علم واحدة منهن.

فإن نادى بوزغة، أو برغو، أو قمل، فوجب عليه دفعهن عن نفسه.

فإن كان في دفعه قتلهن دون تكليف عمل شاغل عن الصلاة فلا حرج في ذلك؛ لأننا:

قد روي عنه عليه السلام الأمر بقتل الوزغ من طريق أبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص، وأم شريك. ولا يجوز له التفلسف في الصلاة، ولا أن يشتغل بربط برغو، أو قملة في ثوبه؛ إذ لا

فإن ذكروا قول مالك: بلغني أن رجلاً جاء إلى عثمان بن عفان فربح رجل كسر أنفه، فقال: مرّ بين يديّ في الصلاة، وقد بلغني ما سمعت في المارّ بين يدي المصلّي فقال له عثمان: فما صنعت أشدّ يا ابن أخي ضيّعت الصلاة، وكسرت أنفه.

قال علي: هذا بلاغ لا يصح؛ ولو صح لما كان إلا على المخالف، لأنّه ليس فيه أن عثمان بن عفان - عليه آية الله - أضاف من كسر أنفه، وحتى لو كان ذلك فيه لما كان في قول أحد حجّة دون رسول الله - عليه السلام - وقد رأى منالته وضربه أبو سعيد الخدري وغيره.

وحمل المصلّي صغيراً على عنقه أو السجود به إذا دعيت إلى حله حاجة جائز.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن أبي عمر حدثنا سفيان بن أبي عيينة - عن عثمان بن أبي سليمان، وعمر بن عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن الزبير يحدث عن عمرو بن سليم الزرقني عن «أبي قتادة الأنصاري» قال: رأيت رسول الله - عليه السلام - يؤمّ الناس وأمامه بنت أبي العاص وهي بنت زئب ابنة رسول الله - عليه السلام - على غائب، فإذا ركع وضعتها، وإذا رفع من السجود أعادها.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا يحيى بن خلف حدثنا عبد الأعلى حدثنا محمد بن علي بن إسحاق - عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عمرو بن سليم الزرقني عن أبي قتادة صاحب رسول الله - عليه السلام - قال: «بينما نحن ننتظر رسول الله - عليه السلام - في الظهر أو العصر، وقد دعاه بلال للصلاة إذ خرج علينا وأمامه بنت أبي العاص - بنت ابنة رسول الله - عليه السلام - على غائب، فقام رسول الله - عليه السلام - في مصلاته، ففعلنا خلفه، وهي في مكانها الذي هي فيه، فكبر فكبرنا، حتى إذا أراذ رسول الله - عليه السلام - أن يركع أخذها فوضعتها ثم ركع وسجد، حتى إذا فرغ من سجوده وقام أخذها فرددّها في مكانها، فما زال رسول الله - عليه السلام - يفعل ذلك في كل ركعة حتى فرغ من صلاته».

وهكذا يقول الشافعي وأبو سليمان، وهذان الحديثان يشبان كذب من خالفهما، وأدعى أنّه كان في نافله، وكلّ ما فعله عليه السلام فهو غاية الخشوع، وكلّ ما خالفه فهو الباطل، وإنّ ظنه المخطئ خسوعاً.

وهذا الخبر بلا شك كان بعد قول رسول الله - عليه السلام - لابن مسعود «إن في الصلاة لشعلاً»؛ لأنّ هذا القول منه عليه السلام

ضرورة إلى ذلك؛ ولا جاء النص بإباحته، ولا طلب قبل من لم يؤمر بقتله فيها؛ لقوله - عليه السلام - «إن في الصلاة لشعلاً».

ومن خطر عليه سكن فخشي فوته فله أن يناوله صدقة وهو يصلي، ولو خشي على نعليه أو خفيه مطراً أو أدى أو سرقة فله أن يخصنهما ويزيلهما عن مكان الخوف؛ لأنّ رسول الله - عليه السلام - نهى عن إضاعة المال.

ولو كان يحضره أو عنده شيء فطلبه صاحبه فليشتر له إليه، أو ليناوله إيّاه؛ لأنها أمانة تؤدى إلى أهلها.

قال عز وجل: «إن الله يأمركم أن تؤدّوا الأمانات إلى أهلها»، وإنّما هذا إذا خشي ضياع الشيء أو فوت صاحبه؛ فإذا لم يخش ذلك فلا يفعل؛ إلا حتى يتم الصلاة.

ومن صفّ قدميه أو أراح بينهما فذلك جائز؛ لأنّه كلّه قيام، ومن أن في صلاته؛ فإن كان من شدّة مرض غالب لا يقدر منه على أكثر؛ فلا شيء عليه؛ رحمه الله تعالى «وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» فإن تعدّه لغير ضرورة بطلت صلاته، لأنّه لم يأت النص بإباحته.

ومن صلى، وفي فمه: دينار، أو درهم، أو لؤلؤة، أو في كفه: حرير، أو ذهب، أو غير ذلك ممّا عليه حفظه: فذلك جائز له.

ودفع المارّ بين يدي المصلّي وسترته ومقاتله إن أبى: حق واجب على المصلّي، فإن وافق ذلك صوت المارّ دون تعمد من المصلّي لقتله: فهو هدر، ولا دية فيه، ولا قود، ولا كفارة.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا سليمان بن المغيرة حدثنا ابن هلال يعني حميداً - قال: لي «أبو صالح السمان: بينما أنا مع أبي سعيد الخدري يصلي يؤمّ الجماعة إلى شيء يستأخرون الناس إذ جاء رجل شاب من بني أبي معيط أراد أن يجتاز بين يديه فدفع في نحره، فظنّ فلم يجد مساعاً إلا بين يدي أبي سعيد؛ فعاد فدفع في نحره أشدّ من الدفعة الأولى، فتملّ قائماً فقال من أبي سعيد؛ ثمّ راحم الناس فخرج، فدخل على مروان فشكا إليه ما فعل، ودخل أبو سعيد على مروان فقال له مروان: ما لك ولابن أخيك؟ جاء يشكوك فقال أبو سعيد: سمعت رسول الله - عليه السلام - يقول: إذا صلى أحدكم إلى شيء يستأخرونه من الناس فأراد أن يجتاز بين يديه فليدفع في نحره؛ فإنّ أبي ففعلتله فإنّما هو شيطان».

وسنذكرها بإسانيدها إن شاء الله تعالى في صفة أعمال الصلاة.
وكل منكر رآه المرء في الصلاة ففرض عليه إنكاره، ولا
تقطع بذلك صلاته، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حق،
وفاعل الحق محسن، ما لم ينم عن شيء منه نص أو إجماع.
وقال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا
عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

ومن جملة ذلك: إطفاء النار المشتعلة، وإنقاذ الصغير،
والجنون، والمقعود، والنائم، من ناره، أو من حشيش، أو سبع، أو
إنسان عاود؛ أو من سيل، والحاربة لمن أراد المصلّي أو أراد مسلماً
بظلم، وشد الأسير الكافر، أو الظالم - إلا أن ينم عن شيء من
ذلك نص أو إجماع، ومن فرق بين شيء من ذلك فقد أخطأ،
وقال بلا برهان.

وروينا من طريق البخاري:

حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا الأزرق بن قيس قال: «كنا
بالأهواز نقاتل الحواريين، فبينما أنا على جرف نهر إذا رجل
يُصلي ولجام ذائبه في يده، فجعلت الدابة تنازعه وجعلت يتبعها
قال شعبة وهو أبو برة الأسلمي؛ فجعل رجل من الحواريين
يقول: اللهم افعل بهذا الشيخ؛ فلما انصرف الشيخ قال: إني
سمعت قولكم، وإني غرّوت مع رسول الله ﷺ سيث غرّوات
أو سبع غرّوات وشهدت بكبير، وإني كنت أرجع مع ذائبي
أحب إلي من أن أدعها تزجج إلي فألقها فيسئ علي».

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن
الأزرق بن قيس أن أباً برة الأسلمي خاف على دابته الأسد
فمشى إليها، وهو في الصلاة.

وبه إلى معمر عن قتادة: سأل رجل قال: تدخل الشاة بيتي
وإن أصلي فاطاطي رأسي فأخذ القصة فاضربها بها، قال قتادة:
لا بأس به.

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان: حدثنا سليمان التيمي
عن الحسن البصري في القملة يقتلها الرجل في الصلاة.

قال علي: وكذلك من خاف على ماله أو سرقته نعله أو
خفه أو غير ذلك فله أن يتبع السارق فيترعه منه متاعه.

ولا يضر في كل ما ذكرنا ما اضطرو من استدبار القبلة
وكررة العمل وقتله؛ ما لم يتكلم؛ فإن كان إماماً أو مأموراً قطع
بشيء من إدراك الصلاة بعد تمام حاجته، أو بانتظار الناس له؛
رجع ولا بد؛ كما فعل رسول الله ﷺ إذ «كثر تأمياً وهو جنب
فذكر فأعسل وزجج قائم الصلاة»، وكما فعل يوم ذي البدين.

كان قبل بدر، إثر مجيء ابن مسعود من بلاد الحبشة؛ لم ترد زينب
المدينة وابتها إلا بعد بدر، بالأخبار الثابتة في ذلك، ومن ركب
على ظهره صغير وهو يصلي فتوقفت لذلك فحسن.

ومن استراب بتطويل الإمام سجوده فليرفع رأسه ليستعلم؛
هل خفي عنه تكبير الإمام أو لا؟ لأنه مأمور باتباع الإمام؛ فإن
رآه لم يرفع فليعد إلى السجود؛ ولا شيء عليه؛ لأنه فعل ما أمر به
من مراعاة حال الإمام.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا ابن معاوية حدثنا أحمد بن
شعيب أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن سلام
الطرسوسي حدثنا يزيد بن هارون أنا جرير بن حازم حدثنا محمد
بن أبي يعقوب البصري عن عبد الله بن شداد عن أبيه قال:
«خرج علينا رسول الله ﷺ في إحدى صلاتي العشاء وهو
خائل ختنا أو حسينا فوضعه ثم كبر للصلاة فصلى، فسجد بين
ظهراني صلاته سجدة أطالها، فرفعت رأسي، فإذا الصبي على
ظهره عليه السلام وهو ساجد؛ فرجعت إلى سجودي فلما قضى
رسول الله ﷺ صلاته قال أناس: يا رسول الله إنك سجدت
بين ظهراني صلاتك سجدة أطالها حتى ظننا أنه قد حدث أمر أو
أنه يوحي إليك، فقال رسول الله ﷺ كل ذلك لم يكن، ولكن
إني ارتحلني فكرهت أن أعجله حتى يقضي حاجته».

وتحرك من خشية المصلي نومه، وإدارة من كان على
اليسار إلى اليمين: مباح كل ذلك في الصلاة.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد
الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا
مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن رافع حدثنا محمد بن أبي
فديك أنا الضحاك هو ابن عثمان عن حمزة بن سليمان عن
كريب بن مولى ابن عباس عن ابن عباس قال: «بث ليكة عند خالتي
ميمونة بنت الحارث، فقلت لها: إذا قام رسول الله ﷺ
فأيقظيني؛ فقام رسول الله ﷺ فمضت إلى جنبه الأسير، فأخذ
يؤذي فجعلني من هيقه الأيمن، فجعلت إذا أغفيت تأخذ بشحمة
أذني» وذكر باقي الحديث..

ويدعو المصلي في صلاته في سجوده وقيامه وجلوسه بما
أحب، مما ليس معصية، ويسمي في دعائه من أحب، وقد «دعا
رسول الله ﷺ على: عصية، وزعل، وتكوان». «ودعا للزليد بن
الزليد، وعياش بن أبي ربيعة، وسلمة بن هشام، يسحبهم
بأسنانهم»، وما نهى عليه السلام قط عن هذا، ولا نهى هو عنه.
وقال عليه السلام في السجود «أخضعوا فيه الدعاء» أو نحو هذا.
وقال: «ثم يتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه».

يُصَلِّي، فَاسْتَفْتَحَ الْبَابَ، وَالتَّابَ فِي الْفَيْلَةِ، فَبَجِيَ، فَبَقِيَ الْبَابُ ثُمَّ يَعُودُ فِي صَلَاتِهِ».

قَالَ ابْنُ أَيْمَنَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ حَمَادٍ حَدَّثَنَا مَسْدُودٌ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا بَرْدُ بْنُ سَنَانٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَيُصَلِّي عَلَيْهِ بَابٌ مُغْلَقٌ فَجَنَّتْ فَاسْتَفْتَحَتْهُ فَفَتَحَ لِي ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مُصَلَّاهُ».

قَالَ عَلِيُّ: وَرواه يزيد بن زريع قال حدثنا برد بن حداثا الزُّهْرِيُّ، يَذْكُرُهُ.

قَالَ عَلِيُّ: فالشيء لما ذكرنا مباح، ولم يوقف عليه السلام على شيء من شيء. ومسح الحصى في الصلاة مرة واحدة جائز ونكرهه، فإن زاد عامداً بطلت صلاته.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا مَسْدُودٌ حَدَّثَنَا سَفِيانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي الْأَحْوَسِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا ذَرٍّ يَرْوِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ الرُّخْمَةَ تَوَاجِهَهُ فَلَا يَنْسَحُ الْحَصَى».

وهو إلى أبي داود: حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ هُوَ الدُّسْتَوَانِيُّ عَنْ يَحْيَى هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ - عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ مَعْقِبِ بْنِ النُّبَيْتِ قَالَ: «لَا تَنْسَحُ - يَعْنِي الْحَصَى - وَأَنْتَ تُصَلِّي، فَإِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَأَعْمَلْ فَوَاحِدَةً».

قَالَ عَلِيُّ: فإن احتجوا بهذا في الفرق بين القليل والكثير.

قلنا: هذا في مسح الحصى المنهي عنه جملة، المستثنى منه الواحدة فقط؛ فقولوا لنا: ماذا تقيسون على هذا الخبر؟ الأعمال المباحة جملة بالتصريح؟ أم الأعمال المنهي عنها جملة؟ ولا بد من أحد الأمرين؟

فإن قالوا: بل الأعمال المباحة جملة، قلنا: القياس كله باطل؛ ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل.

أول ذلك: أنه قياس المباح على المحظور، وهذا باطل عند صاحب كل قياس؛ لأنه قياس الشيء على ضده، وإنما القياس عند القائلين به: قياس الشيء على نظيره جملة، أو على نظيره في العلّة التي هي علامة الحكم بزمعهم.

وأيضاً: فأنتم تبيحون المحظورتين والثلاث في الصلاة والضربة والضربتين، وأخذ الماء بيانه من الجاية لمن عليه الحدث في الصلاة، وهذا أكثر من المرة الواحدة؛ فظهر بطلان قياسكم ومحرمون ما زاد على ما ذكرنا. واستقاء الماء من البئر لمن عليه الحدث في الصلاة؛ فلاخ أنكم لم تعلموا بقياس أصلا.

فإن لم يرجع بإدراك شيء من الصلاة، أو أيقن أن الناس لا ينتظرونه أو كان قد أتم صلاته حين تمام حاجته في أول مكان تجوز له فيه الصلاة. ولا يحصل له أن يخطو خطوة واحدة لغير رجوع إلى الصلاة؛ أو نزول عن مكان لا تجوز فيه الصلاة.

فلو رجا بصلاة في جماعة أخرى أقرب منها فليدخل فيها؛ فأخبر صلاة صلاها أهل الإسلام مع رسول الله ﷺ فيلما مامين: بدأ أبو بكر وأتم رسول الله ﷺ ومن رغب عن سنة رسول الله ﷺ التي أجمع عليها جميع الصحابة رضي الله عنهم، أولهم عن آخرهم، معه عليه السلام. ولقد رأي من يخطئ مرةً ويصيب أخرى؛ فما خير له في ذلك، ونسال الله العافية والتوفيق لما يرضيه. آمين.

قال أبو حمزة: وكل من فرق بين قليل العمل وكثيره فلا سبيل له إلى دليل على ذلك، ولا بد له ضرورة من أحد أمرين لا ثالث لهما:

إما أن يحذف في ذلك براه حذاً فاسداً ليس هو أولى به من غيره بغير ذلك التحديد، فيحصل على التحكم بالباطل، وأن يشترع في الدين ما لم يأنه به الله. وإما أن لا يحذف في ذلك حذاً، فيحصل على أفتح الخيرة في أهم أعمال دينه، وعلى أن لا يدري ما تبطل به صلاته مما لا تبطل به، وهذا هو الجهل المتعوز بالله منه.

ونساله عن عمل عملي: أهذا مما أبيح في الصلاة، أو مما لم يبيح فيها، ولا سبيل إلى وجه ثالث.

فإن قال: هو مما أبيح فيها - لزمه أن قلبه وكثيره: مباح، وهو قولنا فيما جاء البرهان بإباحته فيها، وإن قال: هو مما لم يبيح فيها - لزمه أن قلبه وكثيره: غير مباح فيها؛ وهو قولنا فيما لم يأت البرهان بإباحته فيها.

فإن قالوا: أبيح قلبه ولم يبيح كثيره.

قلنا: هذه دعوى كاذبة مفتقرة إلى دليل، فهاتوا برهانكم على صحة هذه الدعوى أولاً، ثم على بيان حد القليل المباح من الكثير المحظور؛ ولا سبيل إلى شيء من ذلك.

قال علي: وشي للصلي إلى فتح الباب للمستفتح حسن لا يضر الصلاة شيئاً:

حَدَّثَنَا حَمَادٌ حَدَّثَنَا عِيَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَيْمَنَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَرْثِيُّ الْقَاضِي حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا بَرْدُ أَبُو الْعَلَاءِ هُوَ ابْنُ سَنَانٍ - عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ قَالَتْ عَائِشَةُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

فإن قالوا: بل قسنا الأعمال المنيهي عنها على هذا الخبر.

قلنا لهم: فأباحوا إدخال الإبروة في خياطة الثوب مرة واحدة؛ وقطع النار بالزبد بضرية واحدة؛ وأباحوا لطمة واحدة للخادم، ورد رمي الحائض مرة واحدة؛ وقد أديس بضرية واحدة؛ والتذكية بجرة واحدة - كل ذلك في الصلاة؛ وهم لا يقولون بهذا؛ فظهر فساد قولهم - وبالله تعالى التوفيق.

قال علي: فإن ذكروا ما روينا من طريق يعقوب بن عتبة بن الأختس عن أبي غطفان عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «التسبيح للرجال - يعني في الصلاة، والتسبيح للنساء، من أشار في صلاته إشارة ففهم عنه فليعبأ - يعني في الصلاة».

قال أبو داود: هذا الحديث وهم؛ ولو صح لوجب ضمه إلى الأخبار الثابتة التي ذكرنا قبل؛ من إشارة النبي ﷺ في الصلاة بأن يرد السلام، وإلى الخادم في أن تستأخر عنه؛ وكل ما سأل به إلى الإشارة به، وإليه ضرورة؛ فتخرج تلك الإشارات بالتفصيل التي فيها، وتبقى كل إشارة لم يأت بإباحتها نص على التحريم، كالإشارة بالبيع وبالسومة، وبما عمداً؛ والاستخبار؛ وغير ذلك؛ فهذا هو العمل الذي لا يجوز غيره لو صح هذا الخبر - وهو قولنا، والله الحمد -؛ لأن الإشارات أنواع مختلفة؛ فما أبيع منها بالنص كان مباحاً، وما لم يبيع منها بالنص كان محرماً؛ فكيف والخديث لا يصح؟ وبالله تعالى التوفيق.

٣٠٢ - مسألة: ومن خرج من صلاته، وهو يظن أنه قد أتىها فكل عمل عمله من بيع أو ابتاع أو هبة أو طلاق أو نكاح أو غير ذلك؛ فهو باطل مردود؛ لأنه في حكم الصلاة، ولو ذكر لعاد إليها. ولا خلاف في أن هذه الأفعال كلها محرمة في الصلاة فكل ما وقع منها في هذه الحال فهو غير الفعل المباح للزوم المأمور به أو المباح بلا شك - وإذ هو غير المباح فهو غير جازئ بلا شك..

وقد قال رسول الله ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رده» وهذا عمل ليس عليه أمره عليه السلام؛ فهو مردود بلا شك. فلو ذكر أنه لم يتم صلاته ففعل شيئاً من ذلك لزومه؛ لأن بذكره وقصده إلى عمل ما ذكرنا خرج عن الصلاة؛ وإذا خرج عن الصلاة فقد حصل في حال تنفذ فيها هذه الأفعال كلها.

وهكذا أيضاً لو فعل ذلك بعد انتفاض طهارته فهي أيضاً نافذة لازمة؛ لأنه بانتفاض طهارته خرج عن الصلاة؛ فوقع ذلك منه في غير الصلاة - وبالله تعالى التوفيق.

٣٠٣ - مسألة: ومن خطئ على باله شيء من أمور الدنيا أو غيرها، معصية أو غير معصية، أو صلى مصراً على الكبار؛ فصلاته تامة -.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا عماد بن الشئب حدثنا معاذ بن هشام هو الدستوائي قال: حدثني أبي عن يحيى بن أبي كثير حدثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة حدثهم أن رسول الله ﷺ قال: «إذا نودي بالأذان أقبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع الأذان، فإذا قضي الأذان أقبل فإذا نوب بالصلاة أقبر، فإذا قضي التسبيح أقبل، حتى يخطئ بين المراء وتسيب، يقول: اذكر كذا اذكر كذا إنما لم يكن يذكر، حتى يظن الرجل إن يذري كم صلى فإذا لم يدر أحدكم كم صلى فليستجذ سجدةً وهو جالس».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا ابن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام هو الدستوائي عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله تجاوز لأمتي ما لم تكلّم به وتعمل به، وإنما حدثت به أنفسها».

وقد ذكرنا قبل قول رسول الله ﷺ: «من هم بسنة فلم يعملها لم يكتب عليه».

فصح أن كل ذلك لا يؤثر في الصلاة، وأنه لا يبطل الصلاة إلا قول مقصود إليه منهي عنه أو عمل كذلك، أو القصد إلى تبديل نية الصلاة المأمور بها في الصلاة؛ التي لا تصح الصلاة إلا بها، وهي النية لأداء تلك الصلاة باسمها وعينها؛ فمن لم ينو كذلك قاصداً إلى ذلك فلم يصل كما أمر.

وروينا من طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه قال: قال عمر بن الخطاب: - إنني لأحسب جزية البحرين وأنا في الصلاة.

وقد افترض عز وجل التوبة على العاصين، وأمروا بالصلاة مع ذلك؛ قال الله تعالى: «أتوم الصلوة طرقي النهار ورؤفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات».

ويقين ندرى أنه تعالى إنما خاطب بهذا المصرين؛ لأن التائب لا سيئة له.

وقال تعالى: «وتضع الموازين القسط ليوم القيمة فلا تظلم نفس شيئاً».

وهذا كله إجماع، إلا قوماً خالفوا الإجماع - من أهل البدع

عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن سافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ كُلُّ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالْوُتْرِ، فَأَتَرُوا قَبِيلَ أَنْ تُصَلِّحُوا».

حدثنا أحمد بن محمد الطلمنكي حدثنا ابن مفرج حدثنا محمد بن أيوب الصموت الرقي حدثنا أحمد بن عمرو بن عبد الحالى الزبازي حدثنا صالح بن معاذ حدثنا يحيى بن أبي بكير عن معاوية بن قرّة عن الأغر المزني أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَدْرَكَهُ الصُّبْحُ وَلَمْ يُؤَيِّرْ فَلَا وَتَرُ لَهُ».

وأما من نسيه فهو داخل تحت قوله عليه السلام: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» وهذا عموم يدخل فيه كل صلاة فرض نافلة، فهو بالفرض أمر فرض؛ وهو بالنافلة أمر ندب وحض؛ لأن النافلة لا تكون فرضاً.

وهذه الآثار تبطل قول من قال: من تعمد ترك صلاة الوتر حتى يطلع الفجر فإنه يصلي الوتر، وقول من قال إن ذكر الوتر وهو في صلاة الصبح فقد بطلت صلاته، إلا أن يخاف فوت صلاة الصبح فليتماز فيها وليبدأ بها.

وهذا قول أبي حنيفة، وهو مع خلافه للسنة قول لا دليل عليه، لا من نظر ولا من احتياط، لأنه يبطل الفرض المأمور بإقامته من أجل نافلة.

وقد قال عز وجل: «وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ».

٣٠٦- مسألة: ومن صلى الوتر قبل صلاة العتمة فهي باطلة أو ملغاة؛ لأنه أتى بالوتر قبل وقته، والشرائع لا تجزئ إلا في وقتها، لا قبل وقتها، ولا بعده، وبالله تعالى التوفيق.

٣٠٧- مسألة: ووقت ركعتي الفجر من حين طلوع الفجر الثاني إلى أن تمام صلاة الصبح - هذا ما لا خلاف فيه من أحد من الأمة.

٣٠٨- مسألة: فمن سمع إقامة صلاة الصبح، وعلم أنه إن اشتغل بركعتي الفجر فاته من صلاة الصبح ولو التكبير؛ فلا يحل له أن يشتغل بهما؛ فإن فعل فقد عصى الله تعالى.

وإن دخل في ركعتي الفجر فاقبضت صلاة الصبح فقد بطلت الركعتان، ولا فائدة له في أن يسلم منهما، ولو لم يبق عليه منهما إلا السلام لكن يدخل بابتداء التكبير في صلاة الصبح كما هو. فإذا أتم صلاة الصبح فإن شاء ركعها، وإن شاء لم يركعها.

وهكذا يفعل كل من دخل في نافلة، وأقيمت عليه صلاة الفريضة.

- قالوا: لا تقبل توبة من عمل سوء حتى يتوب من كل عمل سوء، فليزعم أن لا تقبل التوبة ممن تعمد ترك الصلاة وترك الزكاة وترك الصوم؛ نعم ولا من ترك التوحيد إلا بالتوبة من تعمد كل سيئ - فحصلوا على الأمر بترك الصلاة والزكاة والصوم، وجميع أعمال البر - وهذا خروج عن الإسلام - ونعوذ بالله من الخذلان.

٣٠٤- مسألة: ومن كان راكباً على محمل، أو على فيل، أو كان في غرفة، أو في أعلى شجرة، أو على سقف، أو في قاع بئر، أو على نهر جامد، أو على حشيش، أو على صوف أو على جلود، أو خشب، أو غير ذلك: فقد ترك الصلاة قائماً، فله أن يصلي الفرض حيث هو قائماً، يوقي ركوعه وسجوده وجلسه حقاً.

لأنه إنما أمر بالقيام في الصلاة والركوع والسجود والجلوس والطمأنينة والاعتدال في كل ذلك مع استقبال الكعبة ولا بدأ، فإذا وفى كل ذلك حقه فقد صلى كما أمر.

وقد قال رسول الله ﷺ: «حُتِّمًا أَدْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ» وليس شيء من هذه المواضع منتهياً عن الصلاة فيها.

والعجب كله من يحرّم الصلاة كما ذكرنا على المحمل ولم يأت بالنهي عن ذلك نص، وهو يبيحها في أعطان الإبل، والحمام، والمقبرة، وإلى القبر والنص قد صح بالنهي عن الصلاة في هذه المواضع.

فإن عجز عن إتمام القيام أو الركوع أو السجود أو الجلوس أو القبلة - في الأحوال التي ذكرنا - ففرض عليه التزول إلى الأرض والصلاة كما أمر، إلا من ضرورة تمنعه من التزول من خوف على نفسه أو ماله؛ فليصل كما هو يقدر - قال الله تعالى: «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا».

وقال تعالى: «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ».

وقال تعالى: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ».

٣٠٥- مسألة: ومن تعمد ترك الوتر حتى طلع الفجر الثاني فلا يقدر على قضائه أبداً، فلو نسيه أحياناً له أن يقضيه أبداً متى ما ذكره ولو بعد أعوام.

برهان ذلك: ما قد ذكرنا من قول رسول الله ﷺ: «الْوُتْرُ رَكْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ».

حدثنا حمام حدثنا ابن القزح عن ابن الأعرابي عن الدبري

وقال أبو حنيفة: من دخل المسجد، وقد أقيمت الصلاة للصبح فإن طمع أن يدركه مع الإمام ركعة من صلاة الصبح فتوته أخرى فليصل ركعتي الفجر، ثم يدخل مع الإمام.

وإن خشي ألا يدركه مع الإمام ولا ركعة فليبدأ بالدخول مع الإمام، ولا يقضي ركعتي الفجر بعد ذلك.

وقال مالك: إن كان قد دخل المسجد، وأقيمت الصلاة أو وجد الإمام في الصلاة فلا يركع ركعتي الفجر، ولكن يدخل مع الإمام، فإذا طلعت الشمس فإن شاء فليقضهما.

وأما إن كان خارج المسجد فعلم بالإقامة أو بأن الإمام في الصلاة: فإن رجا أن يدركه مع الإمام ركعة فليركع ركعتي الفجر خارج المسجد، ثم يدخل مع الإمام، وإن لم يدرج ذلك فليدخل مع الإمام.

وقال الشافعي وأبو سليمان كما قلنا.

قال علي: ما نعلم لقول أبي حنيفة ومالك حجة، لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا من إجماع، ولا من قياس، ولا من قول صاحب أصلا.

فإن شغبوا بأنه قد روي عن ابن مسعود: أنه دخل المسجد وقد أقيمت صلاة الصبح فركع ركعتي الفجر؛ وعن ابن عمر أنه أتى المسجد لصلاة الصبح فوجد الإمام يصلي فدخل بيت حفصة فصلى ركعتين ثم دخل في صلاة الإمام؛ فلم يقسم ابن مسعود ولا ابن عمر تقسيمهم، من رجاء إدراك ركعة أو علم رجاء ذلك، ولا يحدون هذا عن متقدم أبدا. والثابت عن ابن عمر مثل قولنا.

فإن قالوا: قد جاء عن النبي ﷺ: «من أدرك مع الإمام ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة».

قلنا: نعم، هذا حق، وإنما هذا فيمن فاتته الصلاة، ولم يأت إلا، والإمام فيها.

وأما من كان حاضرا لإقامة الصلاة فترك الدخول مع الإمام أو اشتغل بقرأة قرآن أو بذكر الله تعالى أو بابتداء تطوع: فلا يختلف اثنان من أهل الإسلام في أنه عاصي لله تعالى متلاعب بالصلاة فما الفرق بين هذا وبين اشتغاله بركعتي الفجر لو انصفوا؟.

فإن هووا بأن ابن مسعود قد فعل ذلك.

قيل لهم: أما المالكين فقد خالفوه في هذا الفعل نفسه، فلم يروا لمن دخل المسجد والإمام يصلي أن يشتغل بركعتي الفجر، فلا تتعلق لهم بابن مسعود.

وأما الحنفيون فقد خالفوا فعله أيضا في هذه المسألة، فقد قسموا تقسيما لم يأت عن ابن مسعود. وابن مسعود يرى التطبيق في الصلاة وهم لا يرونه. وابن مسعود يرى أن لا تعتق أم الوليد إلا من حصه ولها من الميراث، وهم لا يرون ذلك، وقد خالفوا ابن مسعود حيث وافق السنة، ولا يزال خلفاءه، وحيث لا يعرف له خالف من الصحابة رضي الله عنهم: في عشرات من القضايا، بل لعلهم خالفوه كذلك في مئين من القضايا وقد خالف ابن مسعود في هذه المسألة طائفة من الصحابة رضي الله عنهم كما نذكر بعدها إن شاء الله عز وجل.

فلما عري قولهم من حجة أصلا رجعنا إلى قولنا؛ فوجدنا البرهان على وجوبه وصحته.

ما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا ابن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا أحمد بن حنبل، ومسلم بن إبراهيم، والحسن بن علي الحلواني، ومحمد بن المنكحل: قال أحمد: حدثنا محمد بن جعفر غندر حدثنا شعبة عن ورقاء وقال مسلم: حدثنا حماد بن سلمة وقال الحسن: حدثنا يزيد بن هارون، وأبو عاصم قال يزيد: عن حماد بن زيد عن أيوب السخيتي وقال أبو عاصم: عن ابن جريج وقال محمد: حدثنا عبد الرزاق حدثنا زكريا بن إسحاق: ثم اتفق ورقاء، وحماد بن سلمة، وأيوب السخيتي وابن جريج، وزكريا بن إسحاق كلهم عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن نفع حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا قتيبة حدثنا أبو عوانة عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن ابن جينة هو عبد الله بن مالك قال: «أقيمت صلاة الصبح فرأى رسول الله ﷺ رجلا يصلي والمؤذن يقيم فقال: أتصلي الصبح أربعا».

وبه إلى مسلم: حدثنا زهير بن حرب حدثنا مروان بن معاوية الفزاري عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس قال: «دخل رجل المسجد ورسول الله ﷺ في صلاة العشاء، فصلّى ركعتين في جانب المسجد، ثم دخل مع رسول الله ﷺ فلما سلم رسول الله ﷺ قال: يا فلان، بأي الصلاة اعتذرت، أبطالتك وخذتك أم بصلاتك معنا».

وروي أيضا: من طريق حجاج بن المنهال: حدثنا حماد بن سلمة، وحماد بن زيد كلاهما عن عاصم الأحول عن عبد الله بن

سرجس يثقلوا، وفيه: أنه صلى الركعتين خلف الناس.

قال علي: وهذا كذب مجرد، وإجماره سمجة؛ لأن في الحديث نفسه أنه لم يصلهما إلا خلف الناس في جانب المسجد، كما يأمرون من قلدعهم في باطلهم فكيف ولو لم يكن هذا لكان مما يوضح كذب هذا الغافل قول رسول الله ﷺ: «بأي الصلاتين اعتذرت؟ أبصلاتك وخذلك أم بصلاتك معنا؟» وأتصلي الصبح أربعاً؟ لأن الباطل الممتنع أن يقول له النبي ﷺ هذا القول، وهو لم ينكر عليه إلا صلاته الركعتين مختلطاً بالناس ومتصلاً بهن فيسكت عليه السلام عما أنكر من المكر ويهتف بما لم يذكر من لفظه، وقد أعاد الله تعالى نبيه عن هذا التخليط الذي لا يليق بذئ مسكة إلا بمثل من أطلق هذا.

وأيضاً: فإنه ظن مكذوب مجرد، ولا فرق بين من قال هذا، وبين من قال: لعن رسول الله ﷺ إنما أنكر عليه؛ لأنه كان بلا وضوء، أو لأنه كان يلبس ثوب حريم، ومثل هذه الظنون لا يتعذر على من استسهل الكذب في الدين، وعلى النبي ﷺ.

فإن قيل: إنه عليه السلام لم يذكر من هذا شيئاً.

قيل: ولا ذكر عليه السلام اختلاطه بالناس ولا اتصاله بهم، وإنما نص عليه السلام على إنكاره الصلاة التي صلاها، وهو عليه السلام يصلي الصبح فقط.

وأيضاً: فإن الله تعالى يقول متكرراً على من فعل ما أنكره عليه «اتَّبِعُوا الَّذِينَ هُوَ أَذْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ» ولا يخلف اثنا في أن الفريضة خير من النافلة، وهم يأمرونه بأن يستبدل النافلة التي هي أذن ببعض الفريضة الذي هو خير من النافلة، مع معصيتهم السنن التي أوردنا.

وبما قلناه يقول جمهور من السلف:

كما روينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن الحسن بن مسافر عن سويد بن غفلة أن عمر بن الخطاب كان يضرب الناس على الصلاة بعد الإقامة.

وعن معمر بن أيوب السخيتي عن نافع: أن ابن عمر رأى رجلاً يصلي والمؤذن يقيم فقال له ابن عمر: أتصلي الصبح أربعاً.

وعن وكيع عن الفضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر: أنه جاء إلى القوم وهم في صلاة الغداة ولم يصل ركعتي الفجر، فدخل معهم فلما ضحى قام فصلاهما.

وعن أبي هريرة: إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا عبد الله بن نصر حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا ابن وضاح حدثنا موسى بن معاوية حدثنا وكيع عن صالح بن رستم هو أبو عامر الحضار - عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال: «أقيمت الصلاة ولم أكن صليت الركعتين يعني صلاة الصبح وركعتي الفجر» قال ابن عباس: فقامت لأصليهما فجلدني وقال: أتريد أن تصلي الصبح أربعاً؟ قيل لأبي عامر: النبي ﷺ قتل ابن عباس؟ قال: نعم.

قال علي: فهذه نصوص متقولة نقل الوتر، لا يحمل لأحد خلافاً، وقد حمل أتباع الهوى بعضهم على أن قال: إن عمرو بن دينار قد اضطرب عليه في هذا الحديث فرواه عنه سفيان بن عيينة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد فلو فووه على أبي هريرة.

قال علي: وهذا مما كان ينبغي لقائله أن يتبين الله تعالى أولاً لم يستحي من الناس ثانية، ولا يأتي بهذه الفضيحة؛ لأن المحتج بهذا مصرحون بأن قول الصحابي حجة فبيك لو لم يستد. أما كان يجب أن ترجح؛ إما قول أبي هريرة على قول ابن مسعود؛ أو قول ابن مسعود على قول أبي هريرة؟ وكيف وليس ما ذكرنا مما يضر الحديث شيئاً لأن ابن جريج، وأيوب وزكريا بن إسحاق ليسوا بدون سفيان بن عيينة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد وكيف والذي أسنده من طريق حماد بن سلمة أو ثوبان، واضبط من الذي أوقفه عنه، وأيوب لو انفرد لكان حجة على جميعهم؛ فكيف وكل ذلك حق، وهو أن عمرو بن دينار رواه عن عطاء عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ وعن عطاء عن أبي هريرة أنه أفتى به، فحدث به على كل ذلك.

ثم لو لم يأت حديث أبي هريرة أصلاً لكان في حديث ابن سرجس وابن بجنة وابن عباس كفاية لمن نصح نفسه، ولم يتبع هواه في تقليد من لا يغي عنه من الله شيئاً، ونصر الباطل بما أمكن من الكلام الغث.

وكيف وقد روينا بأصح طريق عن الزهري عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف كلاهما عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكُم السكينة والوقار ولا تسرعوا فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا». فهذا فرض للدخول مع الإمام كيفما وجدته وتحريم للاشتغال بشيء عن ذلك.

واعترض بعضهم في حديث ابن سرجس وابن بجنة بصحوة أخرى، وهي أن قال: لعن رسول الله ﷺ إنما أنكر

رَكْعَتَيْنِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ أَكُنْ صَلَّيْتُ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ، فَصَلَّيْتُهُمَا الآنَ، فَلَمْ يَقُلْ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَيْئًا.

ومن طريق وكيع عن فضيل بن مرزوق عن عطية قال: رأيت ابن عمر صلاههما: صلى ركعتي الفجر حين صلى الإمام.

وعن ابن جريج عن عطاء: إذا أخطأت أن تركتهما قبل الصبح فاركعهما بعد الصبح.

قال عبد الرزاق: رأيت ابن جريج يركع ركعتي الفجر في مسجد صنعاء بعد ما سلم الإمام وبه يقول طاووس وغيره؛ فلو تعمّد تركها إلى أن تقام الصلاة فلا سبيل له إلى قضائها؛ لأن وقتها قد خرج - وبالله تعالى التوفيق.

٣٠٩ - مسألة: ومن نام عن صلاة الصبح أو نسيها حتى طلعت الشمس فألفضل له أن يبدأ بركعتي الفجر ثم صلاة الصبح، كما فعل رسول الله ﷺ في حديث أبي قتادة.

وقد ذكرناه بإسناده في باب التطوع بعد طلوع الشمس وقبله وعند غروبها.

وهذا يقول أبو حنيفة، وسفيان الثوري، والشافعي، وداود، وأصحابهم ولم ير ذلك مالك - وما نعلم لقوله حجة؛ لأنه خلاف الثابت عن رسول الله ﷺ.

٣١٠ - مسألة: والكلام قبل صلاة الصبح مباح ويعدا؛ وكرهه أبو حنيفة مذ يطلع الفجر إلى أن تطلع الشمس

قال علي: هذا باطل؛ لأنه لم يمنع من ذلك قرآن ولا سنة؛ فهذان الوقتان في ذلك كسائر الأوقات ولا فرق. وإنما منع الله تعالى من الكلام في الصلاة وحين حضور الخطبة فقط، وأباحه فيما عدا ذلك «وَمَنْ يَتَذَكَّرْهُ اللَّهُ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ».

٣١١ - مسألة: ومن دخل في مسجد فظن أن أهله قد صلوا صلاة الفرض التي هو في وقتها، أو كان ممن لا يلزمه فرض الجماعة فابتدأ فأقيمت الصلاة؛ فالواجب أن يبني على تكبيره ويدخل معهم في الصلاة؛ فإن كان قد صلى منها ركعة فأكثر فذلك؛ فإذا أتت صلاته جلس وانتظر سلام الإمام فسلم معه.

برهان ذلك: أنه ابتداء الصلاة كما أمر، ومن فعل ما أمر فقد أحسن.

وقد قال عز وجل: «مَّا عَلَى الْمُخَنِينَ مِنْ سَبِيلٍ» فإذا

وعن معمر: عن أيوب السخيتاني قال: كان محمد بن سيرين يكره أن تصلى ركعتا الفجر عند إقامة صلاة الصبح، قال: أنصليهما وقد فرضت الصلاة.

وبه إلى معمر: عن عبد الله بن طاووس عن أبيه: أنه كان إذا أقيمت الصلاة ولم يركع ركعتي الفجر صلى مع الإمام، فإذا فرغ ركعهما بعد الصبح.

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي: في الذي يجزئ الإمام يصلي ولم يركع ركعتي الفجر، قال: يبدأ بالكتوبة.

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أن عمرو بن دينار أخبره أن صفوان بن موهب أخبره أنه سمع مسلم بن عقيل يقول للناس وهم يصلون وقد أقيمت الصلاة: ولكم، لا صلاة إذا أقيمت الصلاة.

وعن عبد الرزاق: وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن فضيل عن سماعيل بن جبير أنه قال: أقطع صلاتك عند الإقامة.

وعن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة قال: جاء ابن إخطار لعروة فأراد أن يصلي ركعتي الفجر والمؤذن يقيم؛ فجزه عروة.

فصح أن من بدأ في تطوع ركعتي الفجر أو الوتر أو غيرها فأقيمت صلاة الصبح أو غيرها فقد بطلت الصلاة التي كان فيها، بالتصوي التي ذكرنا.

فإن قيل: قال الله تعالى: «وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ».

قلنا: نعم هذا حق، وما هو أبطلها؛ ولو تعمّد إبطالها لكان مستبأ؛ ولكن الله عز وجل أبطلها عليه كما تبطل بالحدث؛ ويمرور ما يبطل الصلاة مروه وغير ذلك.

وأما قضاء الركعتين فلقوله عليه السلام: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»، وهذا عموم.

حدثنا حماد حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل حدثنا يحيى بن معين حدثنا مروان بن معاوية الفزاري عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَامَ عَنْ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ، فَصَلَّاهُمَا بَعْدَ مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ» فهذا عليه السلام لم يبدأ بهما قبل الفرض.

وبه إلى ابن إسماعيل حدثنا أحمد بن محمد البرقي القاضي حدثنا الحسن بن ذكوان عن عطاء بن أبي رباح عن رجل من الأنصار قال: «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي بَعْدَ الْغَدَاةِ

عليه الاتمام بالإمام في الصلاة التي يصلّيها الإمام؛ ولا سبيل له إلى ذلك إلا بالسّلام، فیسلم ولا بدّ، أو يكون مسافراً يدخل في صلاة مقيم، ويخاف من لا علم له إن قعد متظراً سلام الإمام فهذا يسلم ولا بدّ؛ لأنّه مضطر إلى ذلك، ثم يأتى بالإمام متظراً، وغو هذا - وبالله تعالى التوفيق.

٣١٣- مسألة: فإن كان من يلزمه فرض الجماعة، ولم يكن يأتى عن إدراكها فابتدأ الصلاة المكتوبة فأقيمت الصلاة - فآلئى بدأ بها باطلة فاسدة، لا تجزئ، وعليه أن يدخل في التي أقيمت، ولا معنى لأن يسلم من التي بدأ؛ لأنّه ليس في صلاة.

برهان ذلك: قول رسول الله ﷺ «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ».

وهذا كان عليه فرض الصلاة في جماعة؛ لما ذكره في باب إن شاء الله تعالى؛ فإذا لم يفعل فقد عمل عملاً ليس عليه أمر الله تعالى؛ فهو مردود.

٥- باب الأذان

٣١٤- مسألة: ولا يجوز أن يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها إلا صلاة الصبح فقط، فإنّه يجوز أن يؤذن لها قبل طلوع الفجر الثاني بمقدار ما يتم المؤذن أذانه وينزل من المنار أو من العلو ويصعد مؤذن آخر ويطلع الفجر قبل ابتداء الثاني في الأذان، ولا بدّ لها من أذان ثان بعد الفجر، ولا يجزئ الأذان الذي كان قبل الفجر؛ لأنّه أذان سحور، لا أذان للصلاة. ولا يجوز أن يؤذن لها قبل المقدار الذي ذكرنا.

فرونا من طريق محمد بن المشي عن عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الرحمن بن محمد الحاربي عن إسماعيل بن مسلم؛ قلت للحسن البصري: يا أبا سعيد، الرجل يؤذن قبل الفجر يوقظ الناس، فغضب، وقال علوج فراغ لو أدركهم عصر بن الخطّاب لأوجع جنوبهم من أدن قبل الفجر فإنما صلى أهل ذلك المسجد بإقامة لا أذان فيه.

وه إلى محمد بن المشي عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن الحسن بن عمرو عن فضيل عن إبراهيم النخعي؛ أنه كان يكره أن يؤذن قبل الفجر.

وعن وكيع عن شريك عن علي بن علي بن علي عن إبراهيم النخعي قال: سمع علقمة بن قيس مؤذناً يليل فقال: لقد خالف هذا سنة من سنة أصحاب رسول الله ﷺ لو نأى على فراشه لكان خيراً له.

هو كذلك ثم وجد إماماً فرض عليه أن يأتى به؛ لقول رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ»؛ ولأنكاره عليه السّلام على من صلى لنفسه، والإمام يصلّي بالناس؛ فهذا لا يجوز إلا حيث أجازّه رسول الله ﷺ فقط. وليس ذلك إلا لمن قدر طولاً عليه الإمام فقط، على ما ذكره في باب إن شاء الله تعالى - ولا يضربه أن يجزئ قبل إمامه إذا كان تكبيره بحق، ومخالفة غيره لمن كبر ثم استخلف الإمام من كبر بعده أن يأتى بهذا المستخلف الذي كبر مامومه قبله.

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم، والأعمش كلاهما عن إبراهيم النخعي أنه قال في رجل دخل في مسجد يرى أنهم قد صلّوا فصلّى ركعتين من المكتوبة ثم أقيمت الصلاة؛ قال إبراهيم: يدخل مع الإمام فيصلّي ركعتين ثم يسلم ثم يعمل الباقيتين تطوعاً فقبل لإبراهيم: ما شعرت أن أحداً يفعل ذلك، فقال إبراهيم: إن هذا كان يفعله من كان قبلكم.

قال علي: هذا خبر عن الصحابة رضي الله عنهم وعن أكابر التابعين رحمّة الله عليهم.

وقد روينا عن جماعة من التابعين رضي الله عنهم: أنهم كانوا يرون لمن افتتح صلاة تطوّع فأقيمت عليه الفريضة أن يدخلوا في المكتوبة وأصلين تطوّعهم بها، فإذا رآوا ذلك في التطوّع فهو عندهم في المكتوبة أوجبّ بلا شك: منهم نافع بن جبير بن مطعم، والحسن، وقادة وغيرهم. وليس هذا قياساً، بل هو باب واحد، ونتيجة برهان واحد كما ذكرنا - ولا يحلّ ذلك عندنا في التطوّع، لما ذكرنا قبل من انقطاعها إذا أقيمت الصلاة - وبالله تعالى التوفيق.

٣١٢- مسألة: ولا يجوز أن يسلم قبل الإمام إلا لعذر، مثل أن يكون بدأ في قضاء صلاة فاتت أو بدأها في آخر وقتها ثم أقيمت صلاة الفرض في وقتها؛ فإن هذا يأتى بالإمام في صلاته التي هو فيها؛ فإذا أتتها يسلم ثم دخل خلف الإمام في الصلاة التي الإمام فيها، فإذا سلّم الإمام قام قضى ما بقي عليه منها.

لأن رسول الله ﷺ إنما قال: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» والتي دخل فيها مكتوبة؛ فلا يجوز له قطعها. ولا يجوز له مخالفة الإمام؛ لهي النبي ﷺ عن ذلك بقوله: «بِأَيِّ صَلَاتِكَ اعْتَذَرْتَ» متكرراً على من فعل ذلك؛ ولقوله عليه السّلام «إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ، فَلَا تَخْلِفُوا عَلَيْهِ» فإذا قضى صلاته ففرض

المؤمنين قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَذَّنَ بِلَاةٍ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤْذَنَ إِنَّ أُمَّ مَكْتُومٍ، قُلْتُ: وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَنْتَزِلَ هَذَا وَيَصْعَدَ هَذَا».

وحدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق بن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود موسى بن إسماعيل حدثنا حماد بن سلمة عن أبي أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر قال: «إِنْ بَلَلا أَذَّنَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرْجِعَ فَيَأْذِي: أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ، أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ، فَرَجَعَ فَنَادَى: أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ».

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني حدثنا إبراهيم بن أحمد البلخي حدثنا القريبي حدثنا البخاري حدثنا قتيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن انس «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا غَزَا بِنَا قَوْمًا لَمْ يَكُنْ يُغَيِّرُ بِنَا حَتَّى يَصْبِحَ وَيَنْظُرَ، فَإِنْ سَمِعَ أَذْنَا كَفَّ عَنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذْنَا أَعَارَ عَلَيْهِمْ».

قال علي: فصيح أن الأذان للصلاة لا يجوز أن يكون قبل الفجر.

ورويته أيضاً من طريق حفصة، وعائشة: أمي المؤمنين، فصار نقل تواتر يوجب العلم.

وعن مالك بن الحويرث، وسلمة الجرمي مستنداً أيضاً.

ولم يأت قط في شيء من الآثار التي احتجوا بها، ولا غيرها أنه عليه السلام اكفى بذلك الأذان لصلاة الصبح، بل في كلها، وفي غيرها أنه كان هنالك أذان آخر بعد الفجر، والقوم أصحاب قياس يزعمهم، ومن كبارهم من يقول: إن القياس أولى من خبر الواحد. وما هنا تركوا قياس الأذان للفجر على الأذان لسائر الصلوات، ولم يعلقوا بغير أصلا - لا صحيح ولا سقيم - في أن ذلك الأذان يجزئ عن آخر لصلاة الصبح.

قال علي: ويقال لمن رأى أن الأذان لصلاة الصبح يجزئ قبل الفجر: أخبرنا عن أول الوقت الذي يجزئ فيه الأذان لها من الليل، فإن لم يجدوا حداً في ذلك لزمهم أن يجزئ إثر غروب الشمس، لأنه ليل بلا شك، وهم لا يقولون بهذا.

فإن قالوا: أول الأوقات التي يجزئ فيها الأذان لصلاة الصبح من الليل هو إثر نصف الليل الأول، أو قالوا: هو في أول الثلث الآخر من الليل.

قلنا لهم: هذه دعوى مفتقرة إلى دليل، ومثل هذا لا يحل القول به على الله تعالى في دينه.

وهم يقولون: إن وقت صلاة العتمة تمتد إلى وقت طلوع

ومن طريق زيد اليامي عن إبراهيم النخعي قال: كانوا إذا أذن المؤذن بليل قالوا له: اتق الله، وأعد أذانك.

قال علي: هذه حكاية عن الصحابة رضي الله عنهم، وأكابر التابعين:

روينا من طريق أبي داود: حدثنا أيوب بن منصور حدثنا شعيب بن حرب عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع مولى ابن عمر عن مؤذن لعمر بن الخطاب يقال له: مسروح، أذن قبل الصبح فأمره عمر بأن ينادي: ألا إن العبد نائم.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد قال قلت لعائشة أم المؤمنين: متى توترين؟ قالت: بين الأذان والإقامة، وما كانوا يؤذنون حتى يصبحوا.

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان: حدثنا عبيد الله بن عمر أخبرني نافع قال: ما كانوا يؤذنون حتى يطلع الفجر.

فهذه أقوال أئمة أهل المدينة: عمر بن الخطاب، وعائشة أم المؤمنين، ونافع، وغيرهم، وهم أولى بالاتباع ممن جاء بعدهم فوجد عملاً لا يدري أصله، ولا يجوز فيه دعوى نقل التواتر عن مثله أصلاً؛ لأن الروايات عن هؤلاء الثقات مبطله هذه الدعوى التي لا تصح، ولا يعجز عنها أحد.

والذي ذكرنا هو قول أبي حنيفة، وسفيان الثوري.

وقال مالك والأوزاعي والشافعي: يؤذن لصلاة الصبح بليل، ولا يؤذن لغيرها إلا بعد دخول الوقت.

قال علي: احتج هؤلاء بالأخبار الثابتة من أن بلالا كان يؤذن بليل.

قال علي: وهذا حق، إلا أنه كما ذكرنا من أنه لم يكن أذان للصلاة، ولا قبل الفجر بليل طويلاً، وكان يؤذن آخر بعد طلوع الفجر.

برهان ذلك: ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا القريبي حدثنا البخاري حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير بن معاوية حدثنا سليمان التيمي عن أبي عثمان التهدي عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: «لَا يَمْتَنِعُ أَحَدُكُمْ أَذَانَ بِلَالٍ مِنْ سُحُورِهِ فَإِنَّهُ يُؤْذَنُ أَوْ يَنَادِي بِلَيْلٍ لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ، وَيُنَبِّهَ نَائِمَكُمْ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا حفص عن عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن عائشة أم

صلاة لِمَنْ شَاءَ.

وأيضاً فقد صبح «الله عليه السلام» أمر بلالا بأن يؤتير الإقامة، كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا القريسي حدثنا البخاري حدثنا محمد بن يوسف هو القريابي حدثنا سفيان هو الثوري - عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث قال: «أتى رجلان إلى النبي ﷺ يريدان السقر، فقال النبي ﷺ إذا خرجتما فأذنا ثم أقيما ثم ليؤمكما أكبركما».

فإن قيل: إنما هذا في السقر.

قلنا: لا، بل في الخروج، وهذا يقتضي الخروج من عنده عليه السلام لثانها، وهذا كله عموم لكل صلاة فرض مفضية - كما ذكرنا - أو غير مفضية.

وقد جاء في هذا أيضاً بيان يرفع التهمة والإيهام.

كما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الحديري عن أبيه قال: «اشغلتنا المشركون عن صلاة الظهر حتى غرمت الشمس يوم الحندق، فقال: وذلك قبل أن ينزل في القتال ما نزل فأنزل الله تعالى: ﴿وَنُفِثَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْفِتَالَ﴾ فأنزل رسول الله ﷺ بلالا فأذن للظهر فصلاها في وقتها، ثم أذن للعصر فصلاها في وقتها ثم أذن للمغرب فصلاها في وقتها».

قال علي: وهذا الخبر زائد على كل خبر ورد في هذه القصة، والأخذ بالزيادة واجب.

وروي عن عبد الرزاق عن ابن جريج: قلت لعطاء: صليت نفسي الصلاة فسيئت أن أقيم لها؟

قال: عد لصلاتك أقم لها ثم أعد.

ومن طريق محمد بن المنثري: حدثنا ابن فضيل عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد قال: إذا نسيت الإقامة في السفر فاعد الصلاة.

ومن قال بوجوب الأذان والإقامة فرضاً: أبو سليمان، وأصحابه، وما نعلم لمن لم ير ذلك فرضاً حجة أصلاً ولو لم يكن إلا استحلال رسول الله ﷺ دماء من لم يسمع عندهم أذاناً، وأموالهم وسبيهم: لكفى في وجوب فرض ذلك - وهو إجماع متيقن من جميع من كان معه من الصحابة رضي الله عنهم بلا

الفجر، ويرون للحائض تطهر قبل الفجر أن تصلي العشاء الآخرة والمغرب، فقد أجازوا الأذان لصلاة الصبح في وقت صلاة العتمة، فمن أين لهم أن يخصوا بذلك بعض وقت صلاة العتمة دون جميع وقتها؟ نعم ووقت صلاة المغرب أيضاً.

فإن قالوا: لا تجزئ ذلك إلا في آخر الليل.

قيل لهم: ومن أين لكم هذا؟ وليس هذا في شيء من الأخبار إلا الخبر الذي أخذنا به، وهو الذي فيه تحديد وقت ذلك الأذان، وبالله تعالى التوفيق.

٣١٥- مسألة: ولا تجزئ صلاة فريضة في جماعة -

الثنين فصاعداً - إلا بأذان وإقامة، سواء كانت في وقتها، أو كانت مقضية لنوم عنها أو لسيان، متى قضيت، السقر والحضر سواء في كل ذلك، فإن صلى شيئاً من ذلك بلا أذان ولا إقامة فلا صلاة لهم، حاشا الظهر والعصر بعرفة، والمغرب والعتمة بمزدلفة، فإنهما يجعلان بأذان لكل صلاة، وإقامة للصلاةين معاً للأثر في ذلك.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا القريبي حدثنا البخاري حدثنا محمد بن المنثري حدثنا عبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي - حدثنا أيوب هو السخيتاني عن أبي قلابة حدثنا مالك بن الحويرث قال: «أتينا رسول الله ﷺ فذكر الحديث، وقيل: الله عليه السلام قال لهم: ارجعوا إلى أهليكم فاقبموا فيهم وعلموهم ومرضوهم وصلوا كما رأيتموني أصلي، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم».

وروي أيضاً بإسناد في غاية الصحة من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني أن عمرو بن سلمة الجرمي أخبره عن أبيه، وكان وافد قومه على النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال له: «صلوا صلاة كذا في حين كذا وصلوا صلاة كذا في حين كذا فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم، وليؤمكم أكبركم» قرأناه.

قال علي: فصح بهذين الخبرين وجوب الأذان ولا بد، وأنه لا يكون إلا بعد حضور الصلاة في وقتها، وعموماً لكل صلاة، ودخلت الإقامة في هذا الأمر.

كما:

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا ابن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا عبد الله بن محمد القيلي حدثنا ابن علية هو إسماعيل عن الجريري عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل قال: قال رسول الله ﷺ: «يُسَيِّئُ كُلُّ أَذَانَيْنِ

وعن يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أم الحسن بن أبي الحسن وهي خيرة - هو اسمها، ثقة مشهورة - حدثتهم: أن أم سلمة أم المؤمنين كانت تؤمهن في رمضان، وتقوم معهن في الصلوة.

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج: أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري أن عائشة أم المؤمنين كانت تؤم النساء في التطوع وتقوم وسطهن في الصلوة.

وعن عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد بن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال: تؤم المرأة النساء في التطوع وتقوم وسطهن.

وروي عن ابن عمر: أنه كان يأمر جارية له تؤم نساءه في ليالي رمضان.

ومن التابعين: رؤينا عن ابن جريج عن عطاء، وعن ابن مجاهد عن أبيه، عن سفيان الثوري عن إبراهيم النخعي، والثوري، وعن وكيع عن الربيع عن الحسن البصري - قالوا كلهم بإجازة إمامة المرأة للنساء وتقوم وسطهن.

قال عطاء ومجاهد والحسن: في الفريضة والتطوع، ولم يمنع من ذلك غيرهم.

وهو قول قتادة والأوزاعي وسفيان الثوري وإسحاق، وأبي ثور وجوهو أصحاب الحديث.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وداود، وأصحابهم.

وقال سليمان بن يسار، ومالك بن أنس: لا تؤم المرأة النساء في فرض ولا نافلة - وهذا قول لا دليل على صحته، وخلاف لطائفة من الصحابة لا يعلم لهم من الصحابة رضي الله عنهم مخالف؛ وهم يسمعون هذا إذا وافق تقليدهم، بل صلاة المرأة بالنساء داخل تحت قول رسول الله ﷺ «إن صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة».

فإن قيل: فهذا جعلتم ذلك فرضاً، بقوله عليه السلام: «إذا حضرت الصلاة فليؤمكم أكبركم».

قلنا لو كان هذا لكان جائزاً أن تؤمها، وهذا محال؛ وهذا خطاب منه عليه السلام لا يترجح البتة إلى نساء لا رجل معهن، لأنه لحن في العربية متيقن، ومن الحال المنتع أن يكون عليه السلام يلحن.

٣٢٠- مسألة: ولا اذان على النساء ولا إقامة؛ فإن

شك؛ فهذا هو الإجماع المقطوع على صحته لا الدعاوى الكاذبة التي لا يعجز أحد عن ادعائها، إذا لم يردعه عن ذلك ورع أو حياة - وبالله تعالى التوفيق.

٣١٦- مسألة: ولا يلزم المنفرد اذان ولا إقامة فإن اذن، وأقام فحسن؛ لأن النص لم يرد بإيجاب الأذان إلا على الاثنين فصاعداً، وإنما قلنا: إن فعل فحسن، لأنه ذكر الله تعالى، وقد يدعو إلى الصلوة من لعله يسمعه من مؤمن الجن؛ فلا يجوز إلا في الوقت.

٣١٧- مسألة: ولا يلزم النساء فرضاً حضور الصلوة المكتوبة في جماعة، وهذا لا خلاف فيه. ولا يجوز أن تؤم المرأة الرجل ولا الرجال، وهذا ما لا خلاف فيه.

وأيضاً فإن النص قد جاء بأن المرأة تقطع صلاة الرجل إذا فاتت أمامه. على ما نذكر بعد هذا في باب إن شاء الله تعالى، مع قوله عليه السلام «الإمام جنة وحكمه عليه السلام بأن تكون وراء الرجل ولا يؤد في الصلوة، وأن الإمام يقف أمام المأمومين لا يؤد أو مع المأموم في صف واحد على ما نذكر إن شاء الله تعالى في مواضعه - ومن هذه الخصوص يثبت بطلان إمامة المرأة للرجل، وللرجال يقيناً.

٣١٨- مسألة: فإن حضرت المرأة الصلوة مع الرجال فحسن؛ لما قد صح من أنهن كن يشهدن الصلوة مع رسول الله ﷺ وهو عالم بذلك.

٣١٩- مسألة: فإن صلي جماعة، وأتمهن امرأة منهن فحسن؛ لأنه لما يأت نص بمنتهن من ذلك، ولا يقطع بعضهن صلاة بعض؛ لقول رسول الله ﷺ: «خير صفوف النساء آخرها».

رؤينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن مسيرة بن حبيب النهدي هو أبو خازم - عن ربيعة الحنظلي: أن عائشة أم المؤمنين أتمهن في صلاة الفريضة.

وعن يحيى بن سعيد القطان عن زياد بن لاحق عن عيممة بنت سلمة عن عائشة أم المؤمنين: أنها أتمت نساء في الفريضة في المغرب، وقامت وسطهن، وجهرت بالقراءة.

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمار الدهني عن حجرية بنت حصين قالت: أمتنا أم سلمة أم المؤمنين في صلاة العصر، وقامت بيننا.

أذن، وأقمَنَ حَسَنًا.

برهان ذلك: أن أمر رسول الله ﷺ بالأذان إنما هو لمن افترض عليهم رسول الله ﷺ الصلاة في جماعة، بقوله عليه السلام: «فَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤْخَذْكُمْ أَكْبَرُكُمْ» وليس النساء ممن أمرن بذلك، فإذا هو قد صَحَّ فالأذان ذكر الله تعالى، والإقامة كذلك؛ فهما في وقتها فعلٌ حسنٌ.

وروينا عن ابن جريج عن عطاء: تقيم المرأة لنفسها، وقال طاووس: كانت عائشة أم المؤمنين تؤذَنُ وتقيم.

٣٢١- مسألة: ولا يحمل لولي المرأة، ولا لسيد الأمة متعنها من حضور الصلاة في جماعة في المسجد، إذا عرف أنهم يردن الصلاة ولا يحمل من أن يخرج من متعلبات، ولا في ثياب حسان؛ فإن فعلت فليمتنعها، وصلاتهن في الجماعة أفضل من صلاتهن مفردات:

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا **مسلم بن الحجاج** حدثنا محمد بن عبد الله بن غدير حدثنا أبي، وعبد الله بن إدريس قالا حدثنا عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ».

وبه إلى مسلم: حدثنا حملة بن يحيى حدثنا أبو وهب أنا يونس بن أبي يزيد - عن ابن شهاب أنا سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ إِذَا اسْتَأْذَنَكُمْ إِلَيْهَا فَقَالَ لَهُ بِلَالُ بْنُ رَاحِلَةَ وَاللَّهِ لَتَمْنَعُنَّ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَنَسِيَ سَبًّا سَيِّئًا مِمَّا سَمِعْتُهُ مِنْهُ قَطُّ، قَالَ: أَخْبِرْكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَقُولُ: وَاللَّهِ لَتَمْنَعُنَّ».

وبه إلى مسلم: حدثنا أبو كريب حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: «لا تَمْنَعُوا النِّسَاءَ مِنَ الْخُرُوجِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ».

حدثنا حامد حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبين حدثنا محمد بن وضاح حدثنا حامد بن أبي يحيى البلخي - حدثنا سفيان بن أبي عيينة - عن محمد بن عمر بن علقمة بن وقاص عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا وَهْنٌ ثِيَلَاتٌ».

قال علي: والتغلة السيئة الرِّيح والبزّة.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا **مسلم بن الحجاج** حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان حدثنا بكر بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت: قال لنا رسول الله ﷺ: «إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَاكُنِ الْمَسْجِدَ فَلَا تَمْسُ طِيًّا».

ومن طريق مالك: عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ الصُّبْحَ فَتَنَصَّرَفَ النِّسَاءُ مُتَلَفَاتٍ يَمْرُوطُهُنَّ مَا يَعْرِفْنَ مِنَ الْفَلَسِ».

حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور حدثنا محمد بن عبد الله بن أبي دليم حدثنا ابن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حسين بن علي هو الجعفي - عن زائدة عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر عن رسول الله ﷺ قال: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ الْمُتَقَدِّمُ، وَشَرُّهَا الْمُؤَخَّرُ، وَشَرُّ صُفُوفِ النِّسَاءِ الْمُتَقَدِّمُ، وَخَيْرُهَا الْمُؤَخَّرُ؛ يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ إِذَا سَجَدَ الرِّجَالُ فَاعْضَضْنَ أَبْصَارَكُنَّ لَا تَرَيْنَ غُرَازَاتِ الرِّجَالِ مِنْ ضَيْقِ الْأَرْزَةِ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثني ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا عبد الله بن عمرو هو أبو معمر - حدثنا عبد الوارث بن سعيد هو الثوري - حدثنا أيوب هو السخياي - عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لَوْ تَرَكْنَا هَذَا الثَّيَابَ لِلنِّسَاءِ، فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ ابْنُ عُمَرَ حَتَّى مَاتَ».

وبه إلى أبي داود: حدثنا قتيبة حدثنا بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكر بن عمرو هو ابن الأشج - عن نافع قال إن عمر بن الخطاب كان ينهى أن يدخل من باب النساء.

قال علي: لو كانت صلاتهن في بيوتهن أفضل لما تركهن رسول الله ﷺ يتعنين بتعصب لا يجدي عليهن زيادة فضل أو يحطهن من الفضل، وهذا ليس نصحا، وهو عليه السلام يقول: «الَّذِينَ الضَّيِغَةُ وَحَاشَا لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ ذَلِكَ» بل هو أنصح الخلق لأمتيه، ولو كان ذلك لما افترض عليه السلام أن لا يمتنعن؛ ولما أمرهن بالخروج ثيابا. وأقل هذا أن يكون أمر نذير وحض.

وقال أبو حنيفة ومالك: صلاتهن في بيوتهن أفضل، وكره أبو حنيفة خروجهن إلى المساجد لصلاة الجماعة، وللجمعة، وفي العيدين، ورخص للمجوز خاصة في العشاء الآخرة، والفجر، وقد روي عنه أنه لم يكره خروجهن في العيدين.

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ فلم يؤمنوا فلم يفتح عليهم.

وما نعلم احتجاجاً أسخف من احتجاج من يحتج بقول قائل: لو كان كذا: لكان كذا: على إيجاب ما لم يكن، الشيء الذي لو كان لكان ذلك الآخر.

وجه ثان: وهو أن الله تعالى قد علم ما يحدث النساء، ومن أنكر هذا فقد كفر، فلم يوح قط إلى نبيه ﷺ بمنعهن من أجلي ما استحدثن، ولا أوحى تعالى قط إليه: أخبر الناس إذا أحدث النساء فامنعوهن من المساجد؛ فإذا لم يفعل الله تعالى هذا فالتعلق بمثل هذا القول هجنة وخطأ.

وجه ثالث: وهو أننا ما ندرى ما أحدث النساء، ثم لم يحدث في عهد رسول الله ﷺ ولا شيء أعظم في إحداثهن من الزنى، فقد كان ذلك على عهد رسول الله ﷺ ورجم فيه وجلد، فما منع النساء من أجل ذلك قط، وغريم الزنى على الرجال كتحريمه على النساء ولا فرق؛ فما الذي جعل الزنى سبباً بمنعهن من المساجد؟ ولم يجعله سبباً إلى منع الرجال من المساجد؟ هذا تعليل ما رضى الله تعالى قط، ولا رسوله ﷺ.

وجه رابع: وهو أن الإحداث إنما هو لبعض النساء بلا شك دون بعض، ومن المحال منع الحبر عمن لم يحدث من أجل من أحدث، إلا أن يأتي بذلك نص من الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فيسمع له ويطاع.

وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تُكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَظَمَهَا وَلَا تَنَزِرُ وَازِرَةً وَزِرَ أُخْرَى﴾.

وجه خامس: وهو أنه إن كان الإحداث سبباً إلى منعهن من المساجد فالأولى أن يكون سبباً إلى منعهن من السوق، ومن كل طريق بلا شك، فلم خص هؤلاء القوم بمنعهن من المساجد من أجل إحداثهن، دون منعهن من سائر الطرق؛ بل قد أباح لها أبو حنيفة السفر وحدها، والمسير في الفياقي والفلوات مسافة يومين ونصف، ولم يكره لها ذلك.

وهكذا فليكن التخليط.

وجه سادس: وهو أن عائشة رضي الله عنها لم تر منعهن من أجل ذلك، ولا قالت: امنعهن لما أحدثن؛ بل أخبرت أنه عليه السلام لو عاش لمنعهن، وهذا هو نص قولنا، ونحن نقول: لو منعهن عليه السلام لمنعناهن، فإذا لم تمنعهن فلا تمنعهن، فما حصلوا إلا على خلاف السنن، وخلاف عائشة رضي الله عنها والكذب بإيهامهم من يقلدهم: أنها منعت من خروج النساء

وقال مالك: لا تمنعهن من الخروج إلى المساجد، وإباح للمتنجالة شهوة العيدين، والاستسقاء.

وقال: تخرج الشابة إلى المسجد المرة بعد المرة.

قال: والمتنجلة تخرج إلى المسجد، ولا تكثر التردد ...

قال علي: وشغب من كره ذلك برواية:

رويناها عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة: لو رأى رسول الله ﷺ ما أحدثت النساء بعده لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل.

ومحدث روي عن عبد الحميد بن المنذر الأنصاري عن عتمة أو جدته أم حميد أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ صَلَاتَكُمْ فِيَّ يَنْشِكُ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِكُمْ مِنِّي».

ومحدث روي من طريق عبد الله بن رجاء الغداني أن جرير بن حازم عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير أن أبا هريرة حدثه أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ تُصَلِّيَ الْمَرْأَةُ فِي مَخْدَعِهَا أَغْظَمَ لَأَجْرِهَا مِنْ أَنْ تُصَلِّيَ فِي بَيْتِهَا، وَأَنْ تُصَلِّيَ فِي بَيْتِهَا أَغْظَمَ لَأَجْرِهَا مِنْ أَنْ تُصَلِّيَ فِي دَارِهَا، وَأَنْ تُصَلِّيَ فِي دَارِهَا أَغْظَمَ لَأَجْرِهَا مِنْ أَنْ تُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ قَوْمِهَا، وَأَنْ تُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ قَوْمِهَا أَغْظَمَ لَأَجْرِهَا مِنْ أَنْ تُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ، وَأَنْ تُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ خَيْرٌ لَّهَا مِنْ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ يَوْمَ الْعِيدِ».

وقال بعضهم: لعل أمر رسول الله ﷺ بخروجهن يوم العيد إنما كان إرهاباً للعدو لقلّة المسلمين يومئذ ليكشروا في عين من يراهم.

قال علي: وهذه عظيمة؛ لأنها كذبة على رسول الله ﷺ وقول بلا علم، وهو عليه السلام قد بين أن أمره بخروجهن ليسهدن الحبر، ودعوة المسلمين، ويعتزل الحيض المصلى؛ فأن لم كذب قول النبي ﷺ وافترى كذبة براهيه ثم إن هذا القول مع كونه كذباً يجتأ فهو يارد أسخف جداً. لأنه عليه السلام لم يكن بحضرة عسكري فيهرب عليهم، ولم يكن معه عدو إلا المناقون ويهود المدينة، الذين يدرون أنهم نساء، فاعجبوا لهذا التخليط.

قال علي: أمّا ما حدثت به عائشة فلا حجة فيه لوجوه:

أولها: أنه عليه السلام لم يدرك ما أحدثن، فلم تمنعهن، فإذا لم تمنعهن فمنعهن بدعة وخطأ، وهذا.

كما قال تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُن بِمَا جِئْتِ بِمَا جِئْتِ بِهَا الْعَذَابُ مُبْتَلًى﴾ فما أتت قط فباحة ولا ضوعف هن العذاب، والحمد لله رب العالمين. وكفوله تعالى:

بكلها ذلك، وهي لم تفعل - نعوذ بالله من الخذلان.

وأما حديث عبد الحميد بن المنذر فهو مجهول لا يدرى من هو، ولا يجوز أن تترك روايات الثقات المتواترة برواية من لا يدرى من هو.

وأما حديث عبد الله بن رجاء الغداني فهو كثير التصحيف والغلط، وليس بحجة هكذا قال فيه عمرو بن علي الفلاس وغيره.

ثم لو صح هذا الخبر، وخبر عبد الله بن رجاء الغداني - وهما لا يصحان - لكان على أمرهما معارضة للأخبار الثابتة التي أوردنا، ولأمره عليه السلام بخروجهن، حتى ذوات الخدور والحيض إلى مشاهدة صلاة العيى، وأمر من لا جلباب لها أن تستعير من غيرها جلباباً لذلك.

ولما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا محمد بن المنصور أن عمرو بن عاصم الكلابي حدثهم قال حدثنا همام بن أبي يمين - عن قتادة عن مروق العجلي عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: «صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجريتها، وصلاتها في مسجدتها أفضل من صلاتها في بيتها».

قال علي: يريد بلا شك مسجد عمتها، لا يجوز غير ذلك؛ لأنه لو أراد عليه السلام مسجد بيتها لكان قاتلاً؛ صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في بيتها، وحاشا له عليه السلام أن يقول الخلفاء؛ فإذا ذلك كذلك فقد صح أن أحد الحكمين منسوخ.

أما قوله «إن صلاتها في مسجدتها أفضل من صلاتها في بيتها» وحضه عليه السلام على خروجهن إلى العيى، وإلى المسجد؛ منسوخ بقوله: «إن صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد» ومن خروجها إلى صلاة العيى.

وأما قوله عليه السلام: «إن صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في مسجدتها»، وصلاتها في مسجدتها أفضل من خروجها إلى صلاة العيى منسوخ بقوله عليه السلام: «إن صلاتها في مسجدتها أفضل من صلاتها في بيتها» وحضه على خروجها إلى صلاة العيى.

لا بد من أحد هذين الأمرين، ولا يجوز أن تقطع على نسخ خبر صحيح إلا بحجة. فنظرنا في ذلك؛ فوجدنا خروجهن إلى المسجد والمصلى عملاً زائداً على الصلاة؛ وكلفة في الأسفار والظلمة والرحمة والواجب الحار؛ وفي المطر والبرد؛ فلو كان فضل

هذا العمل الزائد منسوخاً لم يخل ضرورة من أحد وجهين لا ثالث لهما:

إما أن تكون صلاتها في المسجد والمصلى مساوية لصلاتها في بيتها؛ فيكون هذا العمل كله لغواً وباطلاً، وتكلفاً وعناء، ولا يمكن غير ذلك أصلاً؛ وهم لا يقولون بهذا، أو تكون صلاتها في المسجد والمصلى منحة الفضل عن صلاتها في بيتها كما يقول المخالفون؛ فيكون العمل المذكور كله إنما حاطاً من الفضل، ولا بد؛ إذ لا يخط من الفضل في صلاة ما عن تلك الصلاة بينهما عمل زائد إلا، وهو حرم، ولا يمكن غير هذا. وليس هذا من باب ترك أعمال مستحبة في الصلاة؛ فيحط ذلك من الأجر لو عملها؛ فهذا لم يأت بإثم لكن ترك أعمال بر، وأما من عمل عملاً تكلفه في صلاته فالتفت بعض آجره الذي كان يحصل له لو لم يعملها، وأحبط بعض عمله؛ فهذا عمل حرم بلا شك لا يمكن غير هذا. وليس في الكراهة إثم أصلاً، ولا إحباط عمل؛ بل فيه عدم الأجر والوزر معاً، وإنما الإثم إحباط على الحرام فقط.

وقد اتفق جميع أهل الأرض أن رسول الله ﷺ لم يمنع النساء قط الصلاة معه في مسجده إلى أن مات عليه السلام؛ ولا الخلفاء الراشدون بعده، فصح أنه عمل منسوخ؛ فإذا لا شك في هذا فهو عمل بر، ولولا ذلك ما أقره عليه السلام. ولا تركهن يتكلفه بلا منفعة؛ بل بمضرة؛ وهذا العسر والأذى، لا التصحيف؛ وإذا لا شك في هذا فهو الناسخ، وغيره المنسوخ هذا لو صح ذلك الحديثان؛ فكيف، وهما لا يصحان.

ورينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة: أن عمر بن الخطاب أمر سليمان بن أبي حنيفة أن يؤم النساء في مؤخر المسجد في شهر رمضان.

وعن عبد الرزاق عن معمر بن الزهري: أن عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل كانت تحت عمر بن الخطاب؛ وكانت تشهد الصلاة في المسجد وكان عمر يقول لها: والله إنك لتعلمين أني ما أحب هذا، فقالت: والله لا أنهي حتى تنتهي قال عمر: فإني لا أنهاك؛ فلقد طعن عمر يوم طعن، وإنها لفي المسجد.

قال علي: ما كان أمير المؤمنين يمتنع من نهيهما عن خروجها إلى المسجد لو علم أنه لا أجر لها فيه؛ فكيف لو علم أنه يحط من أجرها ويحبط عملها ولا حجة لهم في قوله لها: إني لا أحب ذلك؛ لأن ميل النفس لا إثم فيه؛ وقد علم الله تعالى أن كل مسلم: لولا خوف الله تعالى لأحب الأكل إذا جاع في رمضان، والشرب فيه إذا عطش، والنوم في الغدوات الباردة في الليل القصير عن القيام إلى الصلوات، ووطء كل جارية حسنة

يراه المرأة؟ فيحب المرأة الشيء المحظور لا حرج عليه فيه؛ ولا يقدر على صرف قلبه عنه، وإنما الشأن في صبره أو عمله فقط.

قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ التَّائِبُ وَهُوَ كَرِهَ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾.

ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن عمار عن عمرو الثقفي عن عرفة أن علي بن أبي طالب كان يأمر الناس بالقيام في رمضان؛ فيجعل للرجال إماماً، وللنساء إماماً؛ فأمرني فاعتت النساء.

قال علي: والشراوب وغيرهن سواء - وبالله تعالى التوفيق.

وأما الكافر فليس أحدنا ولا مؤمن، وإنما ألزمنا أن يؤذّن لنا أحدنا.

وأما من لم يؤذّن الفاطم الأذان متعمداً فلم يؤذّن كما أمر، ولا أتى بالفاطم الأذان التي أمر بها؛ فهذا لم يؤذّن أصلاً.

فإن لم يقدر على أكثر من ذلك للغة أو لكتبة أجرأ أذانه؛ لقول الله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ فهذا غير مكلف إلا ما قدر عليه فقط، وسواء كان هنالك من يؤذي الفاطم الأذان أو لم يكن، وكان أفضل لو أذّن الحسن.

وأما الفاسق فإنه أحدنا بلا شك؛ لأنه مسلم، فهو داخل تحت قوله عليه السلام: «يؤذّن لكم أحدكم» ولا خلاف في اختيار العدل.

وأما الصيِّت فلأن الأذان أمر بالجمعي إلى الصلاة؛ فإسماع المأمورين أولى؛ ولقول رسول الله ﷺ لأبي محذورة «ارجع فارفع صوتك» وهذا أمر برفع الصوت؛ فلم تعمّد المؤذّن أن لا يرفع صوته لم يجزه أذانه، وإن لم يقدر على أكثر إلا بمسقة لم يلزمه؛ لقول الله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وقال عليه السلام ما قد ذكرنا بإسناده، «إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان إلا ضراط حتى لا يسمع التأذين» فالاجتهاد في طرد الشيطان فعل حسن - وبالله تعالى التوفيق.

وصح عن النبي ﷺ: «لا يسمع مدى صوت المؤذن إنس ولا جان ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة».

رويناه من طريق مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني الأنصاري عن أبيه عن أبي سعيد الخدري مسنداً - وبالله تعالى التوفيق.

٣٢٢- مسألة: ولا يؤذّن ولا يقامُ لشيء من النوافل، كالعبدین والاستسقاء والكسوف، وغير ذلك - وإن صلى كل ذلك في جماعة وفي المسجد - ولا لصلاة فرض على الكفاية؛ كصلاة الجنازة، ويستحب إعلام الناس بذلك، مثل النداء: الصلاة جامعة؛ وهذا مما لا يعلم فيه خلاف إلا شيئاً كان بنو أمية قد أحدثوه من الأذان والإقامة للصلاة العبدین، وهو بدعة.

وقد صح عن النبي ﷺ أنه لم يأمر بأذان ولا إقامة لشيء من ذلك؛ على ما ذكره في باب إن شاء الله تعالى.

قال علي: الأذان والإقامة أمر بالجمعي إلى الصلاة، وليس يجب ذلك إلا في الفرائض المتعينة؛ ولا يلزم ذلك في النوافل؛ فلا أذان فيها ولا إقامة، وإعلام الناس بذلك تنبيه على خير - وقد جاء ذلك أيضاً عن رسول الله ﷺ على ما ذكره في باب إن شاء الله تعالى.

٣٢٣- مسألة: ولا يجوز أن يؤذّن ويقيم إلا رجل بالغ عاقل مسلم مؤد لألفاظ الأذان والإقامة حسب طاقته، ولا يجزئ أذان من لا يعقل حين أذاته لسكر أو نحو ذلك؛ فإذا أذّن البالغ لم يمنع من أن يبلغ من الأذان بعده؛ ويجزئ أذان الفاسق؛ والعدل أحب إلينا؛ والصيِّت أفضل.

برهان ذلك: أن النساء لم يخاطبن بالأذان للرجال؛ لقول رسول الله ﷺ: «فليؤذّن لكم أحدكم ويؤمكم أكبركم أو أكثركم قرآناً» فإنما أمر بالأذان من الزم الصلاة في جماعة وهم الرجال فقط؛ لا النساء على ما ذكرنا قبل.

والصبي، والمجنون، والذاهب العقل بسكر؛ غير مخاطبين في هذه الأحوال؛ وقد قال النبي ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة فذكر

٣٢٤ - مسألة: ولا يجوز أن يؤذن اثنان فصاعداً معاً؛ فإن كان ذلك فالؤذُن هو المبتدئ، والدّاخِل عليه مَسِيءٌ لا أجر له، وما يبعدُ عنه الإثمُّ، والواجِبُ منعُهُ؛ فإن بدأ معاً فالأذانُ للضَّيِّقِ الأحسنِ تاديباً.

وجائزُ أن يؤذن جماعةً واحداً بعدَ واحدٍ للمغرب وغيرِها سواءً في كلِّ ذلك؛ فإن تشاؤوا، وهم سواءٌ في التَّأديَةِ والصَّوْتِ والفضلِ والمعرفةِ بالأوقاتِ أفرغَ بينهم، سواءً عظمتِ أقطارُ المسجِدِ أو لم تعظم.

حدثنا عبدُ الله بنُ ربيعٍ حدثنا ابنُ مُفرجٍ حدثنا مُسْعِدُ بنُ السَّكَنِ حدثنا الفريزِيُّ حدثنا البخاريُّ حدثنا عبدُ الله بنُ يوسفَ أخبرنا مالكٌ عن سميٍّ مولى أبي بكرٍ بنِ عبدِ الرحمن عن أبي صالح عن أبي هريرةَ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الأوَّلِ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهْمُوا».

قال عليٌّ: لو جازَ أن يؤذن اثنان فصاعداً معاً لكان الاستهَامُ لغواً لا وجهَ له؛ وحاشا لله من هذا، ولو كان الصَّفُّ الأوَّلُ لمن يَدْرُ بالجميِّ لكان الاستهَامُ لا معنى له؛ لأنَّه لا يمنعُ أحدٌ من البدار، وإنَّما الاستهَامُ فيما يَضِيقُ فلا يَجْمَلُ إلا بعضُ النَّاسِ دونَ بعضٍ لا يمكنُ البتَّةَ غيرُ هذا.

وقد أقرَّ سعدُ بنُ أبي وقاصٍ بينَ المُشَاحِصِينَ في الأذانِ؛ إذ قُتلَ المؤذُنُ يومَ القادسيَّةِ؛ ولو جازَ أذانُ اثنين فصاعداً لكان أصحابُ رسولِ اللَّهِ ﷺ أحقَّ النَّاسِ بأنْ لا يَضِيعُوا فضلُهُ؛ فما فعلوا ذلك، وما كان لرسولِ اللَّهِ ﷺ إلا مؤذنانِ فقط.

٣٢٥ - مسألة: ويجزئُ الأذانُ والإقامةُ قاعداً وراكباً وعلى غير طهارةٍ وجنباً، وإلى غير القبلةِ - وأفضلُ ذلك أن لا يؤذنَ إلا قائماً إلى القبلةِ على طهارةٍ.

وهو قولُ أبي حنيفةَ، وسفيانَ، ومالكٍ، في الأذانِ خاصَّةً.

وهو قولُ داودَ وغيرهم في كلِّ ذلك.

وإنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّه لم يأتِ عن شيءٍ من هذا نهيٍّ من عندِ اللَّهِ تعالى على لسانِ رسوله ﷺ.

وقال تعالى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَّرْتُمُ بِهِ» فَصَحَّ أَنْ مَا لَا يَفْضَلُ لَنَا تَحْرِيمُهُ فَهُوَ مباحٌ، وإنَّما تَحْثَرُّنا أَنْ يؤذنَ ويقيمَ على طهارةٍ قائماً إلى القبلةِ؛ لأنَّه عملُ أهلِ الإسلامِ قديماً وحديثاً.

٣٢٦ - مسألة: ومن عطسَ في أذانه، وإقامته: ففرضٌ عليه أن يحمدَ اللَّهَ تعالى، وإن سَمِعَ عطاساً يحمدُ اللَّهَ تعالى: ففرضٌ عليه أن يشمَّتَه في أذانه، وإقامته، وإن سَلَّمَ عليه في أذانه، وإمامته: ففرضٌ عليه أن يردَّ بالكلامِ ثمَّ الكلامَ المباحَ كُلَّهُ جائزٌ في نفسِ الأذانِ والإقامةِ.

قال الله تعالى: «وَإِذَا حَتَمْتُمْ بُحَيِّهً فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا» فلم يَحْصُرْ تعالى حالاً من حال.

حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ ربيعٍ حدثنا ابنُ السَّليمِ حدثنا ابنُ الأَعرابيِّ حدثنا أبو داودَ حدثنا موسى بنُ إِسماعيلَ عن عبدِ العزيزِ هو ابنُ عبدِ اللَّهِ بنِ أبي سلمةَ - عن عبدِ اللَّهِ بنِ دينارٍ عن أبي صالحٍ عن أبي هريرةَ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلْيَقُلْ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَيَقُولَ هُوَ: يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصَلِّحَ بِأَلْسِنَتِهِمْ».

فلم يَحْصُرِ النَّصُوصُ حالَ الأذانِ والإقامةِ من غيرهما، ولا جاءَ نهيٌّ قَطُّ عن الكلامِ في نفسِ الأذانِ، وما تعلَّم حُجَّةً لِمَنْ منعَ ذلك أصلاً.

فإن قالوا: قسناه على الصَّلَاةِ.

قلنا: فأنتم تُجَيِّزُونَ الأذانَ بلا وُضوءٍ؛ فإنَّ قِياسَهُ على الصَّلَاةِ؟

حدثنا حمادٌ حدثنا ابنُ مُفرجٍ حدثنا ابنُ الأَعرابيِّ حدثنا الدَّبَرِيُّ حدثنا عبدُ الرَّزَّاقِ عن سُفيانِ الثَّوريِّ عن عَونِ بنِ أبي جُحيفةَ عن أبيه قال: «رَأَيْتُ بِلَالاً يُؤذِّنُ وَيُؤَوِّزُ، فَاتَّبَعْتُ فَأُفَاهَا وَهَاهُنَا، وَأَصْبَحَ فِي أَذُنِهِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ».

ورويَنا عن وكيعٍ عن عَمَّادٍ بنِ طَلْحَةَ عن جامعٍ بنِ شَدَّادٍ عن موسى بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ يزيدٍ الخطميِّ عن سليمانَ بنِ صرَدٍ صاحبِ رسولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ كانَ يؤذِّنُ لِلْمَسْكِ فكانَ يأمُرُ غلامَهُ في أذانه بالحاجةِ.

وعن وكيعٍ عن الرَّبيعِ بنِ صبيحٍ عن الحسنِ البصريِّ قال: لا بأسَ أَنْ يتكلَّمَ في أذانه للحاجةِ.

وعن وكيعٍ عن سفيانِ الثَّوريِّ عن نَسْرِ بْنِ ذَعْلُوقٍ: رَأَيْتُ ابنَ عَمَرَ يؤذِّنُ على بعيره.

٣٢٧ - مسألة: ولا تجزئُ الأجرةُ على الأذانِ، فإنَّ فعلَ ولم يؤذنَ إلا للأجرةِ لم يجزِ أذانه، ولا أجزأتِ الصَّلَاةُ به - وجائزُ أَنْ يعطى على سبيلِ اللَّيْلِ، وأن يَرْزُقَهُ الإمامُ.

كذلك حدثنا أحمدُ بنُ عَمَّادٍ بنِ الجسورِ حدثنا حمَّدُ بنُ عبدِ

الله بن أبي دليم حدثنا ابن فضال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حفص بن غياث عن أشعث هو ابن عبد الملك الحمصاني - عن الحسن بن عثمان بن أبي العاص «أخبرنا عاهد أني رسول الله ﷺ أن لا أتخذ مؤذناً يأخذ علي أذنيه أجراً».

وهو قول أبي حنيفة وغيره.

وقال مالك: لا بأس بأخذ الأجرة على ذلك، وهذا خلاف النص.

وروي عن وكيع عن السعدي هو أبو عيسى عتبة بن عبد الله - عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود - قال: أربح لا يؤخذ عليهن أجر: الأذان وقراءة القرآن والمقاسم والقضاء.

وعن عبد الرزاق عن جعفر بن سليمان الضبي عن يحيى البكاء قال: رأيت ابن عمر يقول لرجل: إني لأبغضك في الله، ثم قال لأصحابه: إنه يغني في أذانه ويأخذ عليه أجراً.

وقد.

قال الله عز وجل: «لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض مكرم»، وقال عليه السلام «إن وماتكم وأموالكم عليكم حرام».

فحرم تعالى أكل الأموال إلا لتجارة، فكل مال فهو حرام إلا ما أباحه نص أو إجماع متيقن، فلو لم يأت النهي عن أخذ الأجر على الأذان لكان حراماً بهذه الجملة، وبالله تعالى التوفيق.

لا يعرف لابن عمر في هذا مخالف من الصحابة رضي الله عنهم، وهم يشنعون هذا إذا وافق تقليدهم، وأما إن أعطي على سبيل البر فهو فضل.

وقد قال تعالى: «ولا تنسوا الفضل بينكم».

٣٢٨- مسألة: ومن كان في المسجد فاندفع الأذان لم يجل له الخروج من المسجد إلا أن يكون على غير وضوء أو لضرورة:

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم حدثنا جعفر بن عوف عن أبي عيسى أخبرنا أبو صخرة هو جامع بن شداد - عن أبي الشعثاء قال: خرج رجل من المسجد بعد ما نودي للصلاة، فقال أبو هريرة:

أما هذا فقد عصى أبا القاسم ﷺ.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الثوري حدثنا البخاري حدثنا إسحاق حدثنا محمد بن يوسف حدثنا الأزاعي عن الزهري عن أبي سلمة - بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: «أقيمت الصلاة فسوى الناس صفوفهم فخرج رسول الله ﷺ فتقدم وهو جنب، ثم قال: على مكائكم، فزجع وأغسل ثم خرج ورأسه يقطر ماء فصلى بهم».

وقال عز وجل: «وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه».

٣٢٩- مسألة: وجائز أن يقيم غير الذي أذن؛ لأنه لم يأت عن ذلك نهى يصح، والأثر المروي «إنما يقيم من أذنه» إنما جاء من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وهو هالك.

٣٣٠- مسألة: ومن سمع المؤذن فليقل كما يقول المؤذن سواء سواء، من أول الأذان إلى آخره، وسواء كان في غير صلاة أو في صلاة فرض أو نافلة، حاشا قول المؤذن «حي» على الصلاة، «حي» على الفلاح، فإنه لا يقوله في الصلاة، ويقوله في غير صلاة، فإذا أتم الصلاة فليقل ذلك.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن سلمة المرادي حدثنا عبد الله بن وهب عن حيو وسعيد بن أبي أيوب عن كعب بن علقمة عن عبد الرحمن بن جبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبي ﷺ يقول: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا علي فإنه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشراً، ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنه من أجلها لا تبغي إلا لغيري من عباده الله وأرجو أن أكون أنا هو فمن سأل لي الوسيلة خلت عليه الشفاعة».

وروي أيضاً: من طريق مالك عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري، فلم يخص عليه السلام كونه في صلاة من غير كونه فيها.

وإنما قلنا: لا يقول في الصلاة «حي» على الصلاة، «حي» على الفلاح، لأنه تكليم للناس يدعون به إلى الصلاة، وسائر الأذان ذكر لله تعالى، والصلاة موضع ذكر الله تعالى.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا إسماعيل بن إبراهيم هو ابن علي - عن حجاج الصواف عن يحيى بن أبي

لا إله إلا الله، .

يُحَرِّفُ.

برهان ذلك : أن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد:

حَدَّثَنَا قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَلْخِيُّ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ الْقُرَيْشِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سَمَاءَ بْنِ عَطِيَّةٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «أُمِرَ بِإِلَاءِ أَنْ يُشْفَعَ الْأَذَانُ وَأَنْ يُؤَيَّرَ الْإِقَامَةُ إِلَّا الْإِقَامَةُ».

حَدَّثَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا الذَّبْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ قَالَ: كَانَ بِلَالٌ يُؤَيِّرُ الْإِقَامَةَ وَيُنْشِئُ الْأَذَانَ؛ إِلَّا قَوْلَهُ «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ»، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ.

قَالَ عَلِيٌّ: قَدْ ذَكَرْنَا مَا لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ اثْنَانِ مِنْ أَهْلِ النَّقْلِ: أَنَّ بِلَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يُؤَذِّنْ قَطُّ لِأَحَدٍ بَعْدَ مَوْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً بِالنَّشَامِ، وَلَمْ يَنْتَمْ أَذَانُهُ فِيهَا؛ فَصَارَ هَذَا الْخَبَرُ مُسْتَدًّا صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَصَحَّ أَنَّ الْأَمْرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا أَحَدٌ غَيْرُهُ.

وَقَالَ الْخَفِيُّونَ: الْإِقَامَةُ مَثْنَى مَثْنَى، وَاخْتَلَفَ عَنْهُمْ فِي تَفْسِيرِ ذَلِكَ؛ فَرَوَى زُهْرِيٌّ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ كَمَا ذَكَرْنَا فِي قَوْلِ «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ» أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فِي ابْتِدَاءِ الْأَذَانِ، وَفِي ابْتِدَاءِ الْإِقَامَةِ كَذَلِكَ أَيْضًا؛ وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ هُمُ الْحَقِيقِيُّونَ الْيَوْمَ.

وَعَنْ أَبِي يَوْسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ فِي كِلَا الْأَمْرَيْنِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ» فِي ابْتِدَائِهِمَا مَرَّتَيْنِ فَقَطْ.

وَقَدْ جَاءَ حَدِيثٌ يُمَثِّلُ رِوَايَةَ أَبِي يَوْسُفَ فِي الْأَذَانِ، وَمَا نَعْلَمُ خَيْرًا قَطُّ رَوَى فِي قَوْلِ «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ» أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فِي أَوَّلِ الْإِقَامَةِ وَلَوْ لَا أَنَّهَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى لَوَجِبَ إِطْلَاقُ الْإِقَامَةِ بِهَا؛ وَإِطْلَاقُ صَلَاةٍ مِنْ صَلَاتِي بِلَالِ الْإِقَامَةِ، وَلَكِنْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ بِمَزَلَةٍ مِنْ زَادٍ فِي الْإِقَامَةِ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ «أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ مِنَ الْإِقَامَةِ فِي شَيْءٍ».

وَقَالَ الْمَالِكِيُّونَ: الْإِقَامَةُ كَلْمًا وَتَرًّا؛ إِلَّا «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ» فَإِنَّهُ يَكْرَرُ؛ وَلَا يَقَالُ «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ» إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً.

قَالَ عَلِيٌّ: الْأَذَانُ مَعْرُوفٌ نَقَلَ الْكَافَّةُ بِمَكَّةَ وَبِالْمَدِينَةِ وَبِالْكُوفَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْزَ بِأَهْلِ الْإِسْلَامِ - مَدَّ نَزَلَ الْأَذَانُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى يَوْمِ مَاتَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: آخَرُ مَنْ شَاعَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَصَحْبَهُ - يَوْمٌ إِلَّا وَهُمْ يُؤَذِّنُونَ فِيهِ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدِهِمْ خَمْسَ مَرَّاتٍ فَانْكَرُوا فَمَثَلُوا هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْسَى وَلَا أَنْ

فَلَوْ لَا أَنَّ كُلَّ هَذِهِ الْوُجُوهِ قَدْ كَانَ يُؤَذِّنُ بِهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَلَا شَكٍّ، وَكَانَ الْأَذَانُ بِمَكَّةَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْمَعُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ حَجَّ، ثُمَّ يَسْمَعُهُ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، بَعْدَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَسَكَنَهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ابْنُ الزَّيْبَرِ تَسْعَ سِنِينَ، وَهُوَ بَقِيَّةُ الصَّحَابَةِ، وَالْعَمَّالُ مِنْ قَبْلِهِ بِالْمَدِينَةِ وَالْكُوفَةِ؛ فَمَنْ الْبَاطِلُ الْمَمْتَنِعُ الْغَالِ الَّذِي لَا يَحِلُّ أَنْ يَظُنَّ بِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ بِذَلِكَ الْأَذَانِ وَسَمِعَهُ أَحَدٌ هَؤُلَاءِ الْخُلَفَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَوْ بَلَّغَهُ وَالْخِلَافَةُ بِيَدِهِ؛ فَلَمْ يَغْيَرْ، هَذَا مَا لَا يَظُنُّهُ مُسْلِمٌ؛ وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ بِمَحْضَرَّتِهِمْ بِالْمَدِينَةِ وَلَا فَرْقَ.

وَكَذَلِكَ فَتَحَتِ الْكُوفَةُ وَنَزَلَ بِهَا طَوَائِفُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَتَدَاوَلَهَا عَمَّالٌ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَمَّالٌ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَاتِبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، وَابْنُ سَمْعُوْنٍ، وَعَمَّالٌ، وَالْمَغِيرَةُ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَلَمْ تَزَلِ الصَّحَابَةُ الْخَارِجُونَ عَنْ الْكُوفَةِ يُؤَذِّنُونَ فِي كُلِّ يَوْمٍ سَفَرَهُمْ خَمْسَ مَرَّاتٍ، إِلَى أَنْ بَنَوْهَا وَسَكَنُوهَا؛ فَمَنْ الْبَاطِلُ الْغَالِ أَنْ يَحْسَبَ الْأَذَانُ بِمَحْضَرَّةٍ مِنْ ذَكَرْنَا وَيُخْفَى ذَلِكَ عَلَى عَمَرَ وَعُثْمَانَ، أَوْ يَعْلَمُهُ أَحَدُهُمَا فَيُفَرِّقُهُ وَلَا يَنْكُرُهُ، ثُمَّ سَكَنَ الْكُوفَةَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِلَى أَنْ مَاتَ وَنَفَذَ الْعَمَّالُ مِنْ قَبْلِهِ إِلَى مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، ثُمَّ الْحَسَنُ ابْنُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَى أَنْ سَلَّمَ الْأَمْرَ لِعَلَوِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ فَمَنْ الْغَالِ أَنْ يَغْيَرَ الْأَذَانَ وَلَا يَنْكُرُ تَغْيِيرَهُ؛ عَلِيُّ، وَالْحَسَنُ؛ وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ عَلَى عَلِيٍّ، لَجَازَ مِثْلُهُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعَمَرَ وَعُثْمَانَ، وَحَاشَا لَهُمْ مِنْ هَذَا؛ مَا يَظُنُّ هَذَا بِهِمْ، وَلَا بِأَحَدٍ مِنْهُمْ مُسْلِمٌ أَصْلًا.

فَإِنْ قَالُوا: لَيْسَ أَذَانُ مَكَّةَ وَلَا أَذَانُ الْكُوفَةِ نَقْلَ كَافَّةً.

قِيلَ لَهُمْ:

فَإِنْ قَالُوا لَكُمْ: بَلْ أَذَانُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَيْسَ هُوَ نَقْلَ كَافَّةً فَمَا الْفَرْقُ؟ فَإِنْ ادَّعَا فِي هَذَا حَالًا ادَّعَى عَلَيْهِمْ مِثْلُهُ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ أَذَانَ أَهْلِ مَكَّةَ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمٍ مَحْضُورٍ عِنْدَهُمْ.

قِيلَ لَهُمْ: وَأَذَانُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ يَرْجِعُ إِلَى ثَلَاثَةِ رِجَالٍ لَا أَكْثَرَ؛ مَالِكٌ، وَابْنُ الْمَاجَشُونِ، وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ فَقَطْ؛ وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ أَصْحَابُ هَؤُلَاءِ عَنْ هَؤُلَاءِ فَقَطْ.

فَإِنْ قَالُوا: لَمْ يَخْتَلَفْ فِي الْأَذَانِ بِالثَّلَاثَةِ.

قِيلَ لَهُمْ: هَذَا الْكُذْبُ الْبَحْثُ.

رَوَى مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو: الْأَذَانُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا.

مقولاً إليه نقل الكافة إليه عليه السلام.

والعجب أن مالكاً رأى كفاة الظهار خاصة بمذ هاشم الحديث على اختلاف أصحابه فيه؛ فاشبهه، وابن وهب، وابن القاسم، يقول أحدهم: وهو مذ ونصف، ويقول الآخر: هو مدان غير ثلث - ويقول غيرهم: هو مدان.

واحتج بعض أصحاب أبي حنيفة بأن قال: إذاً أبي عذوة متأخر فقلنا: نعم؛ وأحسن طرقه موافق لاختيارنا - ولله الحمد.

فإن قالوا: إن فيه تنبيه الإقامة.

قلنا: نعم، ولنا نكر تنبيهها كان الأمر الأول؛ وإفراها كان الأمر الآخر بلا شك.

لما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا عبد الله بن نصر حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا ابن وضاح حدثنا موسى بن معاوية حدثنا وكيع عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال:

حدثنا أصحاب محمد بن زياد قال: عبد الله بن زياد رأى الأذان في المنام، فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام يبلل فأذن مني، وأقام مني.

قال علي: وهذا إسناد في غاية الصحة من إسناده الكوفيين، فصح أن تنبيه الإقامة قد نسخت؛ وأنه هو كان أول الأمر؛ وعبد الرحمن بن أبي ليلى أخذ عن مائة وعشرين من الصحابة؛ وأدرك بلالا وعمر رضي الله عنهما؛ فلاح بطلان قوفهم بيقين - ولله تعالى الحمد.

إلا أن الأفضل ما صح من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلان يوترها إلا الإقامة؛ والصحيح الآخر أولى بالأخذ مما لا يبلغ درجته، وقد قال بعض متأخري المالكيين: معنى 'إلا الإقامة' أي 'إلا الله أكبر' وهذا جري منهم على عادتهم في الكذب؛ وما سعى أحد قط قول 'الله أكبر' إقامة، لا في لغة، ولا في شريعة، فكيف وقد جاء مبيناً أنه 'قد قامت الصلاة' كما ذكرنا.

وقال الحنفيون: إن الأمر لبلا بلان يوتر الإقامة هو ممن بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا لحاق منهم بالروافض التماسين إلى أبي بكر، وعمر، تبديل دين الإسلام؛ ولعن الله من يقول هذا؛ فما يقوله مسلم.

فإن قالوا: قد رويتم من طريق حيوة عن الأسود: أن بلالا كان يثني الإقامة.

وروي ابن جريج عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يثني الإقامة؛ فيبطل بهذا يبين البطلان فيما يحتج به المالكيون لاختيارهم في الأذان بأنه نقل الكافة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصح يقيناً أن لأذان أهل مكة من ذلك ما لأذان أهل المدينة سواء - وأن لأذان أهل الكوفة من ذلك ما لأذان أهل مكة وإذاً أهل المدينة ولا فرق.

فإن قالوا: لم يغير ذلك الصحابة لكن غير بعدهم.

قلنا: إن جاز ذلك على التابعين بمكة والكوفة، فهو على التابعين بالمدينة أجوز؛ فما كان بالمدينة في التابعين كملقمة، والأسود، وسويد بن غفلة؛ والرحيل ومسروق؛ ونباتة وسلمان بن ربيعة وغيرهم؛ فكل هؤلاء أئمة في حياة عمر بن الخطاب؛ وما يرتفع أحد من تابعي أهل المدينة على طاووس وعطاء ومجاهد ومعاذ الله أن يظن بأحد منهم تبديل عمود الدين.

فإن هبطوا إلى تابعي التابعين؛ فما يجوز شيء من ذلك على سفيان الثوري، وابن جريج، إلا جاز مثله على مالك؛ فما له على هذين فضل، لا في علم ولا في ورع؛ ومعاذ الله أن يظن بأحد منهم شيء من هذا.

فإن رجعوا إلى الولاة؛ فإن الولاة على مكة، والمدينة، والكوفة؛ إنما كانوا ينفذون من الشام من عهد معاوية إلى صدر زمان أبي حنيفة، وسفيان، ومالك؛ ثم من الأنبار وبعثاد في باقي أيام هؤلاء؛ فلا يجوز شيء من ذلك على والي مكة، والكوفة، إلا جاز مثله على والي المدينة؛ وكلها قد وليها الصالح والفاسق؛ كالحجاج، وحبيش بن دجة، وطارق، وخالد القسري وما هتلك من كل من لا خير؛ فما جاز من ذلك عليهم بمكة، والكوفة، فهو جائز عليهم بالمدينة سواء.

بل الأمر أقرب إلى الانتزاع بمكة؛ لأن وفود جميع أهل الأرض يردونها كل سنة؛ فما كان ليخفى ذلك أصلاً على الناس؛ وما قال هذا أحد قط - والحمد لله.

فإن رجعوا إلى الروايات؛ فالروايات كما ذكرنا متعارفة إلا قول أبي حنيفة المشهور في الإقامة؛ فما جاءت به قط رواية.

وليس هذا من المذ، والصاع، والوسع، في شيء؛ لأن كل مذ، أو قفيز أحدث بالمدينة وبالكوفة فقد عرف؛ كما عرف بالمدينة مذ هاشم الذي أحدث؛ والمذ الذي ذكره مالك في موطنه؛ أن الصاع هو مذ وثلت بالذ الآخر، وكمد أهل الكوفة الحجاجي، وكصاع عمر بن الخطاب، ولا حرج في إحداث الأمير أو غيره مذاً أو صاعاً لبعض حاجته، وبقي مذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاعه ووسقه

والتَّخُّعُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى «فَلَا تَقُلْ لَهَا أَقْبَى» وَالْمَرْأَةُ ذَاتُ الرَّجُلِ فِي مَالِهَا عَلَى الْمَرِيضِ الْمَخُوفِ عَلَيْهِ الْمَوْتَ؛ وَفَرَجَ الْمَرْجُوعَةَ عَلَى يَدِ السَّارِقِ؛ وَسَائِرُ تِلْكَ الْقِيَاسَاتِ الَّتِي لَا شَيْءَ اسْقَطَ مِنْهَا وَلَا أَغْبَتْ. فَهَذَا الْقِيَاسَانِ ادْخُلَ فِي الْمَقْعُولِ عِنْدَ كُلِّ ذِي سَكَبَةٍ عَقْلٍ؛ فَيَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَلْتَزِمُوهُمَا إِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْقِيَاسِ؛ وَإِلَّا فَلْيَتْرَكُوا تِلْكَ الْقِيَاسَ السَّخِيفَةَ؛ فَهَرُ أَحْطَى لَهُمْ فِي الذِّهْنِ وَادْخُلَ فِي الْمَقْعُولِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيِّينَ: لَمَّا كَانَتْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَقَالُ فِي آخِرِ الْأَذَانِ مَرَّةً وَاحِدَةً: وَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْإِقَامَةُ كَلِمَةً كَذَلِكَ، إِلَّا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنَ التَّكْبِيرِ فِيهَا، فَقُلْنَا لَهُمْ: لَمَّا لَمْ يَكُنْ مَا ذَكَرْتُمْ حِجَّةً فِي إِفْرَادِ الْأَذَانِ لَمْ يَكُنْ حِجَّةً فِي إِفْرَادِ الْإِقَامَةِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ التَّكْبِيرُ فِي الْإِقَامَةِ يَتَنَاقَشُ بِأَتَقَى مَنَا وَمَنْكَمْ: وَجِبَ أَنْ يَتَنَاقَشَ الْإِقَامَةُ، إِلَّا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ، وَهُوَ التَّهْلِيلُ فِي آخِرِهَا فَقَطْ أَوْ لَمَّا كَانَ التَّكْبِيرُ فِي الْإِقَامَةِ يَقَالُ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِي الْإِقَامَةِ أَيْضًا يَقَالُ مَرَّتَيْنِ؛ لِيَكُونَ فِيهَا تَرْبِيعٌ يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَى تَثْبِيَةِ إِفْرَادٍ، وَكُلُّ هَذَا هَوَسٌ؛ إِمَّا أَوْرَدْنَاهُ لِيَرَى أَهْلُ التَّصْحِيحِ فَسَادَ الْقِيَاسِ وَبَطْلَانَهُ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَمْرِو، وَابِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حَنِيفٍ: أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ فِي أَذَانِهِمْ: حَيٌّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ وَلَا نَقُولُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصُحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا حِجَّةٌ فِي أَحَدٍ مِنْهُ - وَلَقَدْ كَانَ يَلْزِمُ مِنْ يَقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا عَنِ الصَّاحِبِ: مِثْلُ هَذَا لَا يَقَالُ بِالرَّائِي: أَنْ يَأْخُذَ يَقُولُ ابْنُ عَمْرِو فِي هَذَا، فَهُوَ عَنْ ثَابِتٍ بِأَصَحِّ إِسْنَادٍ.

وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَمِيٍّ: يَقَالُ فِي التَّعَمُّقِ «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» وَلَا نَقُولُ بِهَذَا أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٣٢- مسألة: ولا يجوز تنكيس الأذان ولا الإقامة، ولا تقديم مؤخر منها على ما قبله؛ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلَمْ يُوْذَنْ وَلَا أَقَامَ وَلَا صَلَّى بِأَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ.

قَالَ عَلِيٌّ: هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ تَنَازَعُ النَّاسُ فِيهَا: الْوُضُوءُ، وَالْأَذَانُ، وَالْإِقَامَةُ، وَالطَّرَافُ بِالْيَتِ.

فَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ: يَجُوزُ تَنْكِيسُ كُلِّ ذَلِكَ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ تَنْكِيسُ الْأَذَانِ، وَلَا الْإِقَامَةِ، وَلَا الطَّرَافَ - وَقَالَ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ وَأَشْهَرُهَا: يَجُوزُ تَنْكِيسُ الْوُضُوءِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ تَنْكِيسُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ عَلِيٌّ: لَا يَشْكُ أَحَدٌ فِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَ

قُلَانَا: نَعَمْ؛ وَأَنْسَ رَوَى: أَنَّ بِلَالًا أَمَرَ بِوَتَرِهَا، وَأَنْسَ سَمِعَ أَذَانَ بِلَالٍ يَلَا شَكَّ، وَلَمْ يَسْمَعْهُ الْأَسْوَدَ قَطُّ يُوْذَنْ، وَلَا يَقِيمُ: **فَصَحَّ:** أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ الْأَسْوَدِ: إِنَّ بِلَالًا كَانَ يَتَنَاقَشُ الْإِقَامَةَ يَرِيدُ قَوْلَهُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ حَتَّى يَتَقَنَّ قَوْلَهُ مَعَ رَوَايَةِ النَّسِ فِي ذَلِكَ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَقَالَ بَعْضُ الْحَقِيقِيِّينَ: لَعَلَّ أَمَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبَا عَذْرَةَ أَنْ يَقُولَ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ عَمَدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنْ عَمَدًا رَسُولُ اللَّهِ» إِمَّا كَانَ لِأَجْلِ أَنَّهُ كَانَ خَفِضَ بِهِ صَوْتَهُ، لَا لِأَنَّهُ مِنْ حُكْمِ الْأَذَانِ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا كَذِبٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَرِدٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ عَلِمَ أَنَّ هَذَا التَّرْجِيعَ لَيْسَ مِنْ نَفْسِ الْأَذَانِ لَتَبَّاهُ عَلَيْهِ، وَلَمَا تَرَكَ الْبَتَّةَ يَقُولُ ذَلِكَ خَافِضًا صَوْتَهُ فِي ابْتِدَاءِ الْأَذَانِ؛ فَلَيْسَ هُوَ كَلِمَةً وَاحِدَةً؛ بَلْ أَرْبَعُ قَضَايَا: الْإِثْنَانُ مِنْهَا: سِتُّ كَلِمَاتٍ، سِتُّ كَلِمَاتٍ، وَالْإِثْنَانُ: خَمْسُ كَلِمَاتٍ، خَمْسُ كَلِمَاتٍ. فَمِنْ الْكُذْبِ الْبَحْثِ - الَّذِي يَسْتَحِقُّ فِيهِ صَاحِبُهُ أَنْ يَتَوَسَّعَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ - أَنْ يَدْعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا عَذْرَةَ بِأَنَّهُ بِكُلِّ ذَلِكَ خَافِضُ الصَّوْتِ؛ وَلَيْسَ خَفِضُهُ مِنْ حُكْمِ الْأَذَانِ؛ فَإِذَا تَرَكَهُ عَلَى الْخَطَا، وَبِهِ نَهَى زَادَ فِي إِضْلَالِهِ، بِأَنْ يَأْمُرَهُ بِأَنْ يَعْبُدَ ذَلِكَ رَافِعًا صَوْتَهُ، وَلَا يَعْلَمُهُ أَنْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ الْأَذَانِ وَمَا نَدْرِي كَيْفَ يَنْطَلِقُ بِهَذَا لِسَانُ مُسْلِمٍ أَوْ يَنْشُرُ لَهُ صَدْرُهُ. فَكَيْفَ وَالْأَنْثَرُ - أَلَيْ هِيَ أَحْسَنُ مَا رَوِيَ فِي ذَلِكَ - جَاءَتْ مِثْنَةً بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ كَذَلِكَ نَصًّا: كَلِمَةً كَلِمَةً، تِسْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً فَوْضَحَ كَذِبَ هَؤُلَاءِ الْقَائِلِينَ جَهَارًا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمَّا رَأَيْنَا مَا كَانَ فِي الْأَذَانِ فِي مَوْضِعَيْنِ كَانَ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي عَلَى نَصْفِهِ مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ: أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَقَالُ فِي أَوَّلِ الْأَذَانِ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» مَرَّتَيْنِ، وَيَقَالُ فِي آخِرِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» مَرَّةً وَكَانَ التَّكْبِيرُ مِمَّا يَتَكَرَّرُ فِي الْأَذَانِ، وَكَانَ التَّكْبِيرُ فِي آخِرِ الْأَذَانِ مَرَّتَيْنِ، وَالْقِيَاسُ أَنَّ يَكُونَ فِي أَوَّلِ الْأَذَانِ أَرْبَعًا.

قَالَ عَلِيٌّ: إِذَا كَانَ هَذَا الْهَوَسُ عِنْدَكُمْ حَقًّا فَإِنَّ التَّكْبِيرَ مَرَّتَيْنِ فِي أَوَّلِ الْأَذَانِ كَمَا تَقُولُ؛ فَالْوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أَشْهَدُ أَنْ عَمَدًا رَسُولُ اللَّهِ مَرَّتَيْنِ أَيْضًا فِي التَّكْبِيرِ، وَأَنْ لَا يَتَنَاقَشَ مِنَ الْأَذَانِ إِلَّا مَا اتَّفَقَ عَلَى أَنْ يَتَنَاقَشَ. كَمَا لَا يَفْرُدُ مِنْهُ إِلَّا مَا اتَّفَقَ عَلَى إِفْرَادِهِ، وَهُوَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَقَطْ؛ فَيَكُونُ أَوَّلُ الْأَذَانِ ثَلَاثَ قَضَايَا مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ يَتْلُوها ثَلَاثَ قَضَايَا مِثْنَيْنِ؛ ثُمَّ تَوْتَرُ ذَلِكَ قَضِيَّةٌ سَابِعَةٌ مَفْرَدَةٌ؛ فَهَذَا هَذَا أَفْلَحَ مِنْ هَذَا كَيْفَ؟ فَيَنْبَغِي أَنْ تَلْتَزِمُوهُ.

وَأَمَّا الْمَالِكِيُّونَ، فَإِنَّهُمْ إِذَا قَاسُوا الْمُسْتَحَاضَةَ عَلَى الْمَصْرَافِ،

يتوضأ ولا تعادُ الإقامة لذلك ويكلفُ من فرقَ بينَ قليلِ العملِ وكثيره، وقليلِ الكلامِ وكثيره: أن يأتيَ على صحّةِ قوله بدليل، ثم على حدِّ القليلِ من ذلك من الكثير؛ ولا سبيلَ له إلى ذلك أصلاً، وبالله تعالِ التوفيقُ.

٦- أوقات الصلاة

٣٣٥- مسألة: قال أبو محمّد عليُّ بنُ أحمد: أوّلُ

وقتِ الظّهرِ أخذُ الشّمسِ في الزّوالِ والميل؛ فلا يحلُّ ابتداءُ الظّهرِ قبلَ ذلك أصلاً، ولا يجزئُ بذلك، ثمّ يتماذى وقتها إلى أن يكونَ ظلُّ كلِّ شيءٍ مثله، لا يعدُّ في ذلك الظّلُّ الذي كانَ له في أوّلِ زوالِ الشّمسِ؛ ولكن ما زادَ على ذلك، فإذا كَثُرَ الإنسانُ لصلاةِ الظّهرِ حينَ ذلك - فما قبله - فقد أدركَ صلاةَ الظّهرِ بلا ضرورةٍ.

فإذا زادَ الظّلُّ المذكورُ على ما ذكرنا: بما قلَّ أو كثرَ فقد بطلَ وقتُ الدّخولِ في صلاةِ الظّهرِ؛ إلا للمسافرِ المجدُّ فقط؛ ودخلَ أوّلُ وقتِ العصرِ؛ فمن دخلَ في صلاةِ العصرِ قبلَ ذلك لم تجزه إلا يومَ عرفةَ بعرفةَ فقط، ثمّ يتماذى وقتُ الدّخولِ في العصرِ إلى أن تغربَ الشّمسُ كلّها؛ إلا أنّا نكره تأخيرَ العصرِ إلى أن تصفّرَ الشّمسُ إلا لعذرٍ؛ ومن كَثُرَ للعصرِ قبلَ أن يغربَ جميعُ القصرِ: فقد أدركَ العصرَ.

فإذا غابَ جميعُ القصرِ فقد بطلَ وقتُ الدّخولِ في العصرِ، ودخلَ أوّلُ وقتِ صلاةِ المغربِ؛ ولا يجزئُ الدّخولُ في صلاةِ المغربِ قبلَ غروبِ جميعِ القصرِ.

ثمّ يتماذى وقتُ صلاةِ المغربِ إلى أن يغيبَ الشّفقُ الّذي هو الحمرةُ؛ فمن كَثُرَ للمغربِ قبلَ أن يغيبَ آخرُ حمرةِ الشّفقِ فقد أدركَ صلاةَ المغربِ بلا كراهةٍ ولا ضرورةٍ.

فإذا غربتِ حمرةُ الشّفقِ كلّها فقد بطلَ وقتُ الدّخولِ في صلاةِ المغربِ؛ إلا للمسافرِ المجدُّ، ويمزّله ليلةَ يومِ النحرِ فقط؛ ودخلَ وقتُ صلاةِ العشاءِ الأخيرة، وهي العتمةُ، ومن كَثُرَ لها ومن الحمرةِ في الأقربِ شيءٍ لم يجزه.

ثمّ يتماذى وقتُ صلاةِ العتمةِ إلى انقضاءِ نصفِ اللَّيْلِ الأوّلِ، وابتداءِ النّصفِ الثّاني؛ فمن كَثُرَ لها في أوّلِ النّصفِ الثّاني من اللَّيْلِ فقد أدركَ صلاةَ العتمةِ بلا كراهةٍ، ولا ضرورةٍ فإذا زادَ على ذلك فقد خرجَ وقتُ الدّخولِ في صلاةِ العتمةِ.

فإذا طلعَ الفجرُ الثّاني فقد دخلَ أوّلُ وقتِ صلاةِ الصّبحِ،

النّاسُ الأذان، ولو لا ذلك ما تكهّنوهما، ولا ابتدعهما. فإذا لا شك في ذلك فإنما علّمهما عليه السلامَ مرتّين كما هما؛ أو لا فإوّلًا، يأمرُ الّذي يعلمه بأن يقولَ ما يلقنه، ثمّ الّذي بعده من القول، إلى انقضائهما. فإذا هذا كذلك فلا يحلُّ لأحدٍ مخالفةَ أمره كالحكماءِ في تقديم ما آخرَ أو تأخير ما قدّم، وبالله تعالِ التوفيقُ.

٣٣٣- مسألة: فإن كان بردٌ شديدٌ أو مطرٌ رَشٌّ

فصاعداً؛ فيجب أن يزيده المؤدّن في آذانه بعدَ حيٍّ على الفلاحِ أو بعدَ ذلك 'الصلّوا في الرّحال' وهذا الحكمُ واحدٌ في الحضرِ والسّفرِ.

حدّثنا حمادٌ حدّثنا ابنُ مَرْجٍ حدّثنا ابنُ الأعرابيِّ حدّثنا البصريُّ حدّثنا عبدُ الرّزّاقِ عن سفيانَ بنِ عيينةَ عن أيّوبَ السّخيتانيِّ عن نافعٍ عن ابنِ عمر: أنّه أدّنَ بضجنانَ بينَ مكّةَ والمدينةِ فقالَ 'صلّوا في الرّحال' ثمّ قالَ ابنُ عمرَ 'كانَ النّبيُّ صلّى الله عليه وآله وسلّمُ يأمُرُ مُناوِيَه في اللَّيْلَةِ الباردةِ أو المظيرةِ أو ذاتِ الرّيحِ أن يقولَ: صلّوا في الرّحالِ'.

حدّثنا حمادٌ حدّثنا عبّاسُ بنُ أصبغٍ حدّثنا ابنُ أيّمنَ حدّثنا بكرُ بنُ حمادٍ حدّثنا مسدّدٌ حدّثنا حمادُ هو ابنُ زيدٍ - عن أيّوبَ السّخيتانيِّ، وعاصمِ الأحولِ، وعبدِ الحميدِ صاحبِ الزّيادةِ، كلّهم: عن عبدِ الله بنِ الحارثِ قال: 'خطبنا ابنُ عبّاسٍ في يومٍ ذي رُذْءٍ فلمّا بلغَ المؤدّنَ حيٍّ على الصّلاةِ أمره أن يُناديَ الصّلاةَ في الرّحالِ، فنظَرَ القومُ بعضهم إلى بعضٍ. فقالَ لهم: كأنّكم أنكرتم هذا قد فعلَ هذا من هو خيرُ مِنّي، وإنّها لعزّةٌ'.

وهو قولُ أصحابنا.

٣٣٤- مسألة: والكلامُ جائزٌ بينَ الإقامةِ والصّلاةِ -

طالَ الكلامُ أو قصرَ - ولا تعادُ الإقامةُ لذلك :

حدّثنا عبدُ الرّحمنِ بنُ عبدِ الله بنِ خالهِ الممدانيُّ حدّثنا أبو إسحاقَ البلخيُّ حدّثنا الفريسيُّ حدّثنا البخاريُّ حدّثنا أبو معمرٍ عبدُ الله بنُ عمرو حدّثنا عبدُ الوارثِ حدّثنا عبدُ العزيزِ هو ابنُ صهيبٍ - عن أنسٍ بنِ مالكٍ قال: 'هَأَيِّتَتِ الصّلاةُ والنّبيُّ صلّى الله عليه وآله وسلّمُ يناديَ رجُلًا في جَانِبِ المَسْجِدِ، فما قامَ إلى الصّلاةِ حتّى نامَ النّاسُ'.

وقد ذكرنا إقامةَ المسلمينَ للصّلاة، وتذكّره عليه السلامُ أنّه جنبٌ، ورجوعه واغتساله، ثمّ مجيئه وصلاته بالنّاسِ.

ولا دليلٌ يوجبُ إعادةَ الإقامةِ أصلاً؛ ولا خلافٌ بينَ أحدٍ من الأئمّةِ: في أن من تكلمَ بينَ الإقامةِ والصّلاةِ، أو أحدثَ، فإنّه

الشمس بإدراك الظّهر وركعة من العصر قبل غروب جميعها، ورأى وقت المغرب والعتمة ممتدّان إلى أن يدرك المغرب وركعة من العتمة قبل طلوع الفجر الثاني.

ورأى الشافعي الجمع بين الظّهر والعصر في وسط وقت الظّهر؛ وبين المغرب والعتمة في وسط وقت المغرب؛ لمساجد الجماعات خاصة في المطر. ورأى وقت الظّهر والعصر مشتركاً ممتدّاً إلى غروب الشمس، ووقت المغرب والعتمة مشتركاً ممتدّاً إلى طلوع الفجر.

هذا مع قوله وقول مالك: إنه ليس للمغرب إلا وقت واحد، وهذه أقوال ظاهرة التناقض بلا برهان.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي حدثنا أبو الوليد الطيالسي هو هشام بن عبد الملك، أخبرنا هشام هو ابن يحيى عن قتادة عن أبي أيوب الراعي عن عبد الله بن عمرو بن العاص: «أن رسول الله ﷺ سأله رجل عن وقت صلاة الظّهر، فقال رسول الله ﷺ: وقت صلاة الظّهر إذا زالت الشمس، وكان ظل الرجل كطوله ما لم يحضر العصر، ووقت العصر ما لم تغرب الشمس، ووقت المغرب ما لم يبق الشفق، ووقت العشاء إلى نصف الليل، ووقت الفجر من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهّاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن عبد الله بن غير حدثنا أبي حدثنا بدر بن عثمان حدثنا أبو بكر بن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن «رسول الله ﷺ أنه أتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة، فلم يرد عليه شيئاً، فأقام الفجر حين انشق الفجر - والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً، ثم أمره فأقام بالظّهر حين زالت الشمس، والقبائل يقول: قد انصفت النهار، وهو كان أعلم بينهم. ثم أمره فأقام بالعصر والشمس مرتفعة ثم أمره فأقام المغرب حين وقعت الشمس، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق، ثم أخر الفجر من الغد حتى انصرفت منها والقبائل يقول: قد طلعت الشمس أو كادت، ثم أخر الظّهر حتى كان قريباً من وقت العصر بالأمس، ثم أخر العصر حتى انصرفت منها والقبائل يقول: قد احمرت الشمس، ثم أخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق، ثم أخر العشاء حتى كان ثلث الليل الأول، ثم أصبح فدعا السائل فقال: الوقت بين هذين».

وقد روي هذا الخبر من طريق أبي داود عن مسدود عن عبد الله بن داود الحنفي عن بدر بن عثمان بإسناده: وفيه «فلمّا

فلو كبر لها قبل ذلك لم يجره، ويتمادي وقتها إلى أن يطلع أوّل قرص الشمس: فمن كبر لها قبل طلوع أوّل القرص فقد أدرك صلاة الصبح - إلا أننا نكره تأخيرها عن أن يسلم منها قبل طلوع أوّل القرص إلا لعذر؛ فإذا طلع أوّل القرص فقد بطل وقت الدخول في صلاة الصبح.

فإذا خرج وقت كل صلاة ذكرناها لم يجر أن يصلّيها: لا صبي يبلغ؛ ولا حائض تطهر؛ ولا كافر يسلم - ولا يصلي هؤلاء إلا ما أدركوا في الأوقات المذكورة.

وأما المسافر فإنه إن زالت له الشمس، وهو نازل أو غربت له الشمس، وهو نازل: فهو كما ذكرنا في وقت الظّهر والمغرب ولا فرق: يصلي كل صلاة لوقتها ولا بد.

فإن زالت له الشمس وهو ماشٍ فله أن يؤخر الظّهر إلى أوّل الوقت الذي ذكرنا للعصر، ثم يجمع الظّهر والعصر وإن غابت له الشمس، وهو ماشٍ فله أن يؤخر المغرب إلى أوّل وقت العتمة، ثم يجمع بين المغرب والعتمة.

وأما بعرفة - يوم عرفة خاصة - فإنه يصلي الظّهر في وقتها؛ ثم يصلي العصر إذا سلم من الظّهر في وقت الظّهر.

وأما بمزدلفة - ليلة يوم النحر خاصة - فإنه لا يصلي المغرب إلا بمزدلفة أي وقت جاءها؛ فإن جاءها في وقت العتمة صلاها، ثم صلى العتمة.

وأما الناس للصلاة والنائم عنها فإن وقتها متمادٍ أبداً لا بد.

ولا يحل لأحد أن يؤخر صلاة عن وقتها الذي ذكرناه؛ ولا يجره إن فعل ذلك؛ ولا أن يقدمها قبل وقتها الذي ذكرناه، لا يجره إن فعل ذلك.

وقال أبو حنيفة في أحد أقواله: أوّل وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثليه، ووقت العتمة المستحب إلى ثلث الليل وإلى نصفه، ويمتد إلى طلوع الفجر - وإن كره تأخيرها إليه. ولم يجر تأخير الظّهر إلى وقت العصر، ولا تأخير المغرب إلى وقت العتمة؛ للمسافر المجتهد.

ورأى مالك للمريض الذي يغاف ذهاب عقله، والمسافر الذي يريد الرحيل: أن يقدم العصر إلى وقت الظّهر؛ والعتمة إلى وقت المغرب. ورأى لمساجد الجماعة - في المطر والظلمة - أن تؤخر المغرب قليلاً وتقدم العتمة إلى وقت المغرب، ولا يتنفل بينهما؛ ولم ير ذلك لخوف عدو، ولا رأى ذلك في نهار المطر في الظّهر والعصر. ورأى وقت الظّهر والعصر ممتدّان إلى غروب

فصح: أنهم خالفوا القياس والنصوص:

أما النصوص، فقد ذكرناها.

وأما القياس: فإن وجه القياس - لو كان القياس حقا - أن يجوز، وأن يلزم في غير عرفة، ومزدلفة: ما يجوز ويلزم في عرفة، ومزدلفة في ذلك اليوم وتلك الليلة؛ فيكون الحكم: أن تصلي العصر أبدا في أول وقت الظهر؛ وأن تؤخر المغرب أبدا إلى بعد غروب الشفق، وهم كلهم مجمعون على المنع من هذا؛ وأنه لا يجوز؛ فظهر أنهم لم يقيسوا قولهم في اشتراك الأوقات على حكم يوم عرفة بعرفة، وليلة مزدلفة بمزدلفة.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح أخبرني ابن وهيب حدثني جابر بن إسماعيل عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس عن النبي ﷺ أنه كان إذا عجل عليه السفر يؤخر الظهر إلى أول وقت العصر فيجمع بينهما؛ ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما، وبين العشاء حين يغيب الشفق، وهكذا رويته من طريق ابن عمر أيضا «إذا جد به السفر».

وهذا الخبر: يقتضي على كل خبر جاء بأنه عليه السلام جمع بين صلاتي: الظهر والعصر؛ وبين صلاتي: المغرب والعشاء في السفر؛ ولا سبيل إلى وجود غير يخالف ما ذكرنا.

وأما في غير السفر: فلا سبيل للثبوت إلى وجود خير فيه: الجمع بتقديم العصر إلى وقت الظهر. ولا بتأخير الظهر إلى أن يكبر لها في وقت العصر؛ ولا بتأخير المغرب إلى أن يكبر لها بعد مغيب الشفق. ولا بتقديم العتمة إلى قبل غروب الشفق، فإذا لا سبيل إلى هذا؛ فمن قطع بهذه الصفة على تلك الأخبار التي فيها الجمع؛ فقد أقدم على الكذب وخالفه السنن الثابتة.

وغن نرى الجمع بين الظهر والعصر؛ ثم بين المغرب والعشاء أبدا بلا ضرورة ولا عذر، ولا مخالفة للسنة؛ لكن بان يؤخر الظهر كما فعل رسول الله ﷺ إلى آخر وقتها؛ فيستد في وقتها ويسلم منها وقد دخل وقت العصر؛ فيؤدّي للعصر، ويقام وتصلّى في وقتها؛ وتؤخر للمغرب كذلك إلى آخر وقتها؛ فيكبر لها في وقتها ويسلم منها، وقد دخل وقت العشاء؛ فيؤدّي لها ويقام وتصلّى العشاء في وقتها.

فقد صح بهذا العمل موافقة الأحاديث كلها؛ وموافقة يمين الحق: في أن تؤدى كل صلاة في وقتها - والله الحمد.

فإن ادعوا العمل بالجمع بالمدينة؛ فلا حجة في عمل الحسن

بن زياد ولا يحدون عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم: صفة الجمع الذي يراه مالك والثاقي؛ وقد أنكره الليث وغيره.

والعجب: أن أصح حديث في الجمع: هو ما رويته من طريق مالك عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «صلى لنا رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعا، والمغرب والعشاء جميعا في غير خوف ولا سفر».

قال مالك: أرى ذلك في مطر.

وما رويته من طريق عثمان بن أبي شيبة عن أبي معاوية عن الأعمش عن حبيب بن سعيد بن جبير عن ابن عباس «جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء - بالمدينة، من غير خوف ولا مطر، قيل لابن عباس: ما أراد إلى ذلك، قال: أراد أن لا يخرج أمتة».

قال علي: والمالكيون والثاقبيون لا يقولون بهذا؛ وليس في هذين الخبرين خلاف لقولنا - والله الحمد - ولا صفة الجمع؛ فبطل التعلق بهما علينا.

فإن ذكرنا ذكر: حديث مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل: أن معاذ بن جبل أخبرهم «أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ في غزوة بؤك فكان رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء؛ فأخر الصلاة يوما، ثم خرج فصلّى الظهر والعصر جميعا؛ ثم دخل ثم خرج فصلّى المغرب والعشاء جميعا».

فهذا أيضا كما قلنا: ليس فيه صفة الجمع على ما يقولون؛ فليسوا أولى بظاهره منا.

وهذا أيضا: خبر رويته من طريق الليث بن سعد عن هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل «أن رسول الله ﷺ كان في غزوة بؤك إذا رأى غابت الشمس قبل أن يرتجل جمع بين الظهر والعصر، وإن ارتحل قبل أن ترتفع الشمس أخر الظهر حتى يزل للعصر، وإن غابت الشمس قبل أن يرتجل جمع بين المغرب والعشاء؛ وإن ارتحل قبل أن يغيب الشفق أخر المغرب حتى يزل للعشاء؛ ثم يجمع بينهما».

فهذا خبر ساقط؛ لأنه من رواية هشام بن سعد وهو ضعيف.

وأيضاً: فلو صح ما كان مخالفاً لقولنا؛ لأنه ليس فيه بيان أنه عليه السلام عجل العصر قبل وقتها؛ والعتمة قبل وقتها؛ ومن تأمل لفظ الخبر رأى ذلك واضحا - والحمد لله؛ وأما هي ظنون عملوها؛ فزّل فيها من زلّ بغير تثبت.

وأما قول أبي حنيفة: إن وقت الظهر يمتد إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه، وحينئذ يدخل وقت العصر: فإنهم احتجوا بحديث ذكر: أن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم رواه عن أبي مسعود: أن جبرائيل نزل على رسول الله ﷺ حين صار ظل كل شيء مثله وأمره بصلاة الظهر فقلوا: فيتميم أنه يدرى أمره بابتداء الصلاة بعد ذلك؛ لأن الظل لا يستقر.

قال علي: وهذا لا حجة لهم فيه.

أول ذلك: أنه منقطع؛ لأن أبا بكر هذا لم يولد إلا بعد موت أبي مسعود.

والثاني: أنهم جروا فيه على عادة لهم في توثيب أحكام الأحاديث إلى ما ليس فيه، وترك ما فيها، وذلك: أنه ليس في هذا الخبر لا إشارة، ولا دليل، ولا معنى يوجب امتداد وقت الظهر إلى أن يكون ظل كل شيء مثليه. ولا فيه: أنه عليه السلام ابتدأ الصلاة بعد زيادة الظل على الثلث.

ولو صح هذا الخبر لما كان فيه إلا جواز ابتداء الصلاة حين يصير ظل كل شيء مثله؛ وهو الوقت الذي أمره فيه جبريل بأن يصلي الظهر فيه، لا فيما بعده.

وذكر بعض مقلدي الحديث الصحيح المشهور من طريق الأبواب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ «مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الْكِتَابِ ثُمَّ ذَكَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْأَجْرَاءَ الَّذِينَ عَمِلُوا مِنْ غَدَوَةٍ إِلَى يَصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِرَاطٍ، فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ، ثُمَّ الَّذِينَ عَمِلُوا مِنْ يَصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِرَاطٍ، فَعَمِلَتِ النَّصَارَى، ثُمَّ الَّذِينَ عَمِلُوا مِنَ الْعَصْرِ إِلَى مَغِيبِ الشَّمْسِ عَلَى قِرَاطَيْنِ، وَهُمْ نَحْنُ، فَغَفِيتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى.

فَقَالُوا: مَا لَنَا أَكْثَرَ عَمَلًا وَأَقَلَّ عَطَاءً. فَقَالَ: هَلْ تَقْصُرُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَذَلِكَ فَصَلِّي أَوْتِمَ مِنْ أَشَاءُ».

والحديث الصحيح أيضاً المأثور من طريق أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن النبي ﷺ بمثل هذا؛ وفيه «أَنَّ الْمُسَافِرَ لَهُمْ قَالَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا إِلَى حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ: أَكْمَلُوا بَيْعَةَ عَمَلِكُمْ، فَإِنَّا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ شَيْءٌ يَسِيرٌ».

فقال الخج بهذين الخبرين: لو كان وقت الظهر يخرج بالزيادة على ظل المثل، ويدخل حينئذ وقت العصر: لكان مقدار وقت العصر مثل مقدار وقت الظهر؛ وهذا خلاف ما في ذين الخبرين.

قال أبو محمد: وهذا مما قلنا من تلك العوائد الملعونة، والإيهام بتوثيب الأحاديث عما فيها إلى ما ليس فيها.

وهكذا القول سواء سواء في الحديث الذي روينا من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل: أن النبي ﷺ «كَانَ فِي غَزْوَةِ بَنِي إِدْنَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَرْتَبِعَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ؛ فَيُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ثُمَّ سَارَ، وَكَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْعِشَاءِ، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ عَجَّلَ الْعِشَاءَ فَصَلَّاهَا مَعَ الْمَغْرِبِ»:

فإن هذا الحديث أورد في هذا الباب لوجوه:

أولها: أنه لم يأت هكذا إلا من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل، ولا يعلم أحد من أصحاب الحديث ليزيد سماعاً من أبي الطفيل.

والثاني: أن أبا الطفيل صاحب راية المختار وذكر: أنه كان يقول بالرجعة.

والثالث: أننا روينا عن محمد بن إسماعيل البخاري مؤلف الصحيح - أنه قال: قلت لقتبة: مع من كتبت عن الليث حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل يعني هذا الحديث الذي ذكرنا بعينه.

قال: فقال لي قتبة: كتبه مع خالد المدائني قال البخاري: كان خالد المدائني يدخل الأحاديث على الشيوع، يريد: أنه كان يدخل في روايتهم ما ليس منها.

ثم لو صح ما كان فيه خلاف لقولنا؛ لأنه ليس فيه: أنه عليه السلام قدّم العصر إلى وقت الظهر؛ ولا أنه عليه السلام قدّم العتمة إلى وقت المغرب.

فبطل كل ما متعلق به في اشتراك الوقتين؛ وفي تقديم صلاة إلى وقت التي قبلها؛ وتأخيرها إلى وقت غيرها بالرأي والظن؛ لا سيما مع نصه عليه السلام على أن «وَقْتُ الظُّهْرِ مَا لَمْ يَغْرُبِ الْعَصْرُ» وأن «أَخِيرَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغْرُبِ الْأَفْقُ»، وأوّل وقت العشاء إذا غاب الأفق؛ فهذا نص يبطل الاشتراك جلة.

وأما الناسي والنائم فقد ذكرنا قبل قول رسول الله ﷺ «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» فصح أن وقتها تمتد للناسي والنائم أبداً.

وكذلك وقت الظهر والمغرب تمتد للمجذّب في السير، وفي مزدلفة ليلة النحر، ووقت العصر: متعلّق يوم عرفة بعرفة. وانتقال الأوقات أو تقاديبها أو حدّها لا يجوز أن يؤخذ إلا عن رسول الله ﷺ ولم يلتزموا قياساً في شيء مما قالوه على ما يتّين.

وقت صلاة الظهر، فصَحَّ أنَّ هذا الخبر لا يدلُّ على اتصال وقت كل صلاة بوقت التي بعدها، وإنَّما فيه معصية من آخر صلاة إلى وقت غيرها فقط، سواء اتصل آخر وقتها بأوّل الثانية لها، أم لم يتصل، وليس فيه: أنه لا يكون مفترقاً أيضاً من آخرها إلى خروج وقتها، وإن لم يدخل وقت أخرى، ولا أنه يكون مفترقاً؛ بل هو مسكوت عنه في هذا الخبر، ولكن بيانه في سائر الأخبار التي فيها نصٌّ على خروج وقت كل صلاة؛ والضّرورة توجب أن من تعدّى بكلِّ عملٍ وقته الذي حدّه الله تعالى لذلك العمل فقد تعدّى حدوده الله.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾.

فكلٌّ من قدّم صلاة قبل وقتها الذي حدّه الله تعالى لها وعلقها به، وأمر بأن تقام فيه، ونهى عن التفريط في ذلك؛ أو أخرها عن ذلك الوقت: فقد تعدّى حدوده الله تعالى، فهو ظالم عاصي وهذا لا خلاف فيه من أهل من الحاضرين من المخالفين.

وأما تعدّد تأخيرها عن وقتها فمعصية بإجماع من تقدّم وتأخر، مقطوع عليه متيقن، ومن شبه الصلاة بالدين، لزمه إجازة تقديمها قبل وقتها؛ كالدين يقدم قبل أجله فهو حسن ولزمه أن يقول بعضاين من أخرها عمداً قادراً عن وقتها، كالدين يطلّ بدائه عن وقته بغير عذر.

وهذا هو القياس في هذا الباب، وقد خالفوه فإن ادّعوا إجماعاً على قولهم، كذبوا، فقد صَحَّ عن بعض السلف جواز تقديم الصلاة قبل وقتها؛ وما جاز قط عند أحدٍ تعدّد تأخيرها عن وقتها بغير عذر، وبالله تعالى التوفيق.

وأما إنكار أبي حنيفة تأخير المسافر الذي جدّ به السير، ولم ينزل قبل الزوال، ولا بعده صلاة الظهر إلى وقت العصر وغيره وتأخير المغرب كذلك إلى وقت العتمة وغيره: فهو خلاف مجردة للسنة الثابتة في ذلك، رواها أنس وابن عمر بأصح طريق؛ وقد ذكرنا رواية أنس؛ وغنيّا بها عن ذكر رواية ابن عمر.

ولا أعجب من قول بعض المتأخّرين له في حديث ابن عمر: «فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ نَزَلَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ الْعَتَمَةُ» فقال هذا المتنون: إنما أراد قبل غروب الشفق؛ فقال: بعد غروب الشفق على المقاربة واحتج بقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْإِبْرَاهِيمُ فَاكُوهُنَّ مَعْرُوفٍ أَوْ فَارُوهُنَّ مَعْرُوفٍ﴾. وقول رسول الله ﷺ: «فَكُلُّوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يُبَادِيَ الْإِبْنُ أَمْ نَكْتُمُوهُ فَإِنَّهُ أَعْمَى لَا يُبَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ».

وبيان ذلك: أنه ليس في شيء من هذين الخبرين - لا بدليل ولا نص - أن وقت العصر أوسع من وقت الظهر؛ وإنَّما فيه: أن اليهود والنصارى قالوا: نحن أكثر عملاً وأقل أجراً؛ فممن أصل؛ واتخزى في العباد ممن جعل قول اليهود والنصارى الذي لم يصدقه رسول الله ﷺ.

وأيضاً: فإنه يخالف قول رسول الله ﷺ حجة يرد بها قومها ويحجّل نصّ قوله عليه السلام: «إِنَّ وَقْتَ الظُّهْرِ مَا دَامَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوْلِهِ مَا لَمْ تَحْضُرِ الْعَصْرُ». فكيف والذي قالت اليهود لا يخالف ما حدّه النبي ﷺ وهو أنهم عملوا من أوّل النهار إلى وقت العصر؛ وقالوا: نحن أكثر عملاً وأقل عطاءً وهذا صحيح؛ لأن الوقت الذي عملوه كلهم أكثر مما عملناه نحن؛ بل الذي عملت كل طائفة أكثر من الذي عملناه نحن والذي من أوّل الزوال إلى أن يبلغ ظل كل شيء مثله - في كل زمان ومكان - أكثر مما في حين زيادة الظل على المثل إلى غروب الشمس، والذي أخذ به كل طائفة أقل مما أخذنا وفي الحديث الآخر: «إِنَّمَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ شَيْءٌ يَسِيرٌ».

وهذا حق؛ لأن من وقت العصر إلى آخر النهار يسيراً بالإضافة إلى ما هو أكثر؛ من أوّل النهار إلى وقت العصر، نعم وبالإضافة أيضاً إلى وقت الظهر على قولنا: لأن كل شيء فهو بلا شك يسيراً إذا أضيف إلى ما هو أكثر منه؛ فبطل قومهم بهذين الخبرين - والله الحمد.

قال عليّ: ولو قال قائل: إنه عليه السلام إنما عني آخر أوقات العصر، وهو مقدار تكبيرة قبل غروب آخر القرص؛ لصدق؛ لأنه عليه السلام قد نصّ على أنه بعث والساعة كهاتين، وضم أصبعه إلى الأخرى وأثنا في الأيسر كالشعرة البيضاء في الثور الأسود - فهذا أولى ما حمل عليه قول رسول الله ﷺ لتتق أخباره كلها؛ بل لا يجوز غير هذا أصلاً، وبالله تعالى التوفيق.

وأما قوله، وقول مالك، والشافعي: إن وقت العتمة يمتد إلى طلوع الفجر، وزاد مالك، والشافعي امتداد صلاة المغرب إلى ذلك الوقت؛ فخطأ ظاهر؛ لأنه دعوى بلا دليل، وخلاف لجميع الأحاديث أوّلها عن آخرها؛ وما كان هكذا فهو ساقط ييقن، وقد احتج في هذا بعض من ذهب إلى ذلك من أصحابنا بقول رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْبَقَاةِ أَنْ تُوَخَّرَ صَلَاةٌ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ أُخْرَى» وراموا بهذا اتصال وقت العتمة بوقت صلاة الصبح.

فإن هذا لا يدلُّ على ما قالوه أصلاً، وهم جمعون معنا - بلا خلاف من أحدٍ من الأمّة - أن وقت صلاة الفجر لا يمتد إلى

معنى زائداً وهو حديث:

رُويَناه من طريق أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير: «أن رسول الله ﷺ كان يُصلي العشاء الآخرة لِمُعَيَّبِ الْقَمَرِ لَيْلَةً ثَالِثَةً».

قال علي: بشير بن ثابت لم يرو عنه أحد تعلمه إلا أبو بشر، ولا روى عنه أبو بشر إلا هذا الحديث، وقد وثق وتكلم فيه، وهو إلى الجهالة أقرب، وحبيب بن سالم مولى النعمان بن بشير وكاتبه، وليس مشهور الحال في الرواة.

ولو صح لما كانت فيه حجة في أن هذا هو أول وقت العتمة؛ بل قد يدخل وقتها قبل ذلك، والقمر يغيب ليلة ثالثة في كل زمان ومكان بعد ذهاب ساعتين ونصف ساعة ونصف سبع ساعة من ساعات تلك الليلة الجزأة على اثني عشرة ساعة، والشفق الذي هو البياض يتأخر، والشفق الذي هو الحمرة يغيب قبل سقوط القمر في الليلة الثالثة بحين كبير جداً مغيباً بعد سقوط القمر ليلة ثالثة ساعة ونصفاً من الساعات المذكورة. فليس في هذا الخبر - لو صح - حجة في شيء أصلاً مما يختلف، وبالله تعالى التوفيق.

٣٣٦ - مسألة: وتعجيل جميع الصلوات في أول أوقاتها أفضل على كل حال؛ حاشا العتمة؛ فإن تأخيرها إلى آخر وقتها في كل حال وكل زمان أفضل، إلا أن يشق ذلك على الناس؛ فالقرآن بهم أولى، وحاشا الظهور للجماعة خاصة في شدّة الحر خاصة، فالإبراء بها إلى آخر وقتها أفضل.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿وسارعوا إلى مغفرة من ربكم﴾.

وقال تعالى: ﴿والسابقون السابقون أولئك المقربون في جنات النعيم﴾، فالمسارعة إلى الخير والمسابقة إليه أفضل بنص القرآن.

حدثنا محمد بن إسماعيل العذري القاضي بالسفهر، ومحمد بن عيسى قاضي طرطوشة قالاً حدثنا محمد بن علي المطوع الرّازي حدثنا محمد بن عبد الله الحاكم نيسابور حدثنا أبو عمرو عثمان بن أحمد السّمّال حدثنا الحسن بن مكرم حدثنا عثمان بن عمر حدثنا مالك بن مغول عن الوليد بن العيزار عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن مسعود قال: «سألت رسول الله ﷺ: أي العمل أفضل؟ قال: الصلاة في أول وقتها، قلت: ثم أي؟ قال: الجهاد في سبيل الله، قلت: ثم أي؟ قال: برؤسك».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد

قال علي: وهذه مجاهرة لا ينبغي أن يستهلهها ذو ورع وحياء أن يقول التّعة «بعد غروب الشفق» فيقول قائل: إنما أراد قبل غروب الشفق ومن سلك هذه الطريقة دخل في طريق الرّوافضي الذين يحرّفون الكلم عن مواضعه، ويفسّرون الجبّ والطّغوت وأن تدجوا بقرّة على ما هم أولى به وفي هذا بطلان جميع الشريعة، وبطلان جميع المعقول، والسّنطة المجردة - ونعوذ بالله من البلاء.

وأما قوله تعالى: ﴿فإذا بلغن أجلهن﴾ فليس كما ظن، بل هو على حقيقته، ومراء الله تعالى أجل الكون في العدة، لا أجل اقتضاها، لا يجوز غير ذلك أصلاً، وحاشا لله أن يأمر بالباطل.

وكذلك قوله عليه السلام: «لا يؤذّن حتى يقال له: أصبحت أصبحت» أيضاً حقيقة على ظاهره - وما إذاً ابن أم مكتوم إلا بعد الفجر، وأمر الإصباح لا قبلهما، ولو كان ما ظنوه؛ لحرم الأكل قبل طلوع الفجر وهذا ما لا يقولونه، ولا يقوله مسلم.

وأما قول مالك بتقديم المريض - الذي يخشى ذهاب عقله - العصر إلى وقت الظهر، والعتمة إلى وقت المغرب: خطأ ظاهراً. ولا يخلو وقت الظهر من أن يكون أيضاً وقتاً للعصر، ويكون وقت المغرب وقتاً للعتمة، أو لا يكون شيئاً من ذلك، فإن كان وقت كل واحد من الظهر والمغرب وقتاً للعصر والعتمة أيضاً؛ فتقديم العتمة إلى وقت المغرب - الذي هو وقت لها - وتقديم وقت العصر إلى وقت الظهر - الذي هو وقت لها أيضاً؛ جائز لغیر المريض؛ لأنّه يصلي العتمة والعصر أيضاً في وقتيهما، وهذا ما لا يقولونه.

وإن كان وقت الظهر ليس وقتاً للعصر، ووقت المغرب ليس وقتاً للعتمة: فقد أباح له أن يصلي صلاة قبل وقتها، وهذا لا يجوز، ولنن جاز ذلك في هاتين الصّلاتين ليحوزن ذلك له أيضاً في تقديم الظهر قبل الزّوال، وتقديم المغرب قبل غروب الشمس، وتقديم الصّبح قبل طلوع الفجر، وهذا ما لا يقولونه - فقد ظهر التناقض.

فإن قال: ليس وقت الظهر وقتاً للعصر إلا للمريض الذي يخشى ذهاب عقله؛ كلّف الدليل على هذا التخصيص المدعى بلا برهان، والذي لا يعجز عن مثله أحد، ولا سبيل له إليه، وقد ذكرنا بطلان قول جميعهم في الجمع وفي اشتراك الوقتين، وبالله تعالى التوفيق.

وهنا حديث نثبه عليه؛ لتلا يظن ظان أننا اغفلناه، وإن فيه

وقد جاء غرض ما تختارناه في الأوقات عن السلف كما روينا.

من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن نافع بن جبير بن مطعم: أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري: أن صل الظهر إذا زالت الشمس وأبرد.

ومن طريق الحجاج بن النبال: حدثنا يزيد بن هارون حدثنا محمد بن سيرين عن المهاجر: أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري: أن صل الظهر حين تزيغ الشمس أو حين تدرج، وصل العصر والشمس بيضاء نفاة، وصل صلاة المغرب حين تغرب الشمس، وصل صلاة العشاء من العشاء إلى نصف الليل: أي حين تبيت، وصل صلاة الفجر بغلس، أو بسواد؛ وأطل القراءة.

ومن طريق مسلم بن الحجاج: حدثنا أبو الربيع الزهراني حدثنا حماد هو ابن زهير - عن الزبير بن الحزيرت عن عبد الله بن شقيق: «خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس وتبدت النجوم، وجعل الناس يقولون: الصلاة الصلاة، فبأه رجل من بني تميم لا يفتقر ولا ينتهي: الصلاة الصلاة فقال له ابن عباس: أتتلمذني بالسوء، لا أم لك رأيت رسول الله ﷺ جتمع بين الظهر والعصر والغروب والعشاء».

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي: حدثنا سفيان الثوري عن عثمان بن عبد الله بن موهب: سمعت أبا هريرة سئل عن تفریط الصلاة، فقال: أن تؤخرها إلى التي بعدها.

حدثنا حماد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الذبيري حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع: أن ابن عمر كان يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الذي تقوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله»، فقلت لنافع: حتى تغيب الشمس، قال: نعم.

قال علي: هذا الحديث والذي فيه «إنما التفریط في الإفطحة» أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى، يكذبان قول من أقدم بالعظيمة فقال: إن رسول الله ﷺ ترك صلاة العصر يوم الحندق ذاكراً لها حتى غابت الشمس؛ لأنه لو كان ذلك لكان عليه السلام قد تعمدت حالا من الحرمان صار فيها كما لو وتر أهله وماله، قاصداً إلى ما دمه من التفریط - وهذا لا يقوله مسلم.

وبه إلى ابن جريج: قلت لعطاء: إمام يؤخر العصر أصلها معه، قال: نعم، الجماعة أحب إليّ، قلت: وإن اصغرت

الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن حبيب الحارثي حدثنا خالد بن الحارث حدثنا شعبة أخبرني سيار بن سلامة قال: سمعت أبي يسأل أبا بردة عن صلاة رسول الله ﷺ فقال أبو بردة: «كان عليه السلام لا يتألي بعض تأخيرها إلى نصف الليل - يعني العشاء الأخيرة - ولا يجب النوم قبلها ولا الحليث بعدها وكان يصلي الظهر حين تزول الشمس، والعصر حين يذهب الرجل إلى أقصى المدينة والشمس حية، وكان يصلي الصبح فيصرف الرجل فينظر إلى وجه جليسه الذي يعرف فيعرفه، وكان يقرأ فيها بالسّتين إلى المائة» والأحاديث في هذا كثيرة جداً.

وبه إلى مسلم: حدثني زهير بن حرب وإسحاق بن راهويه كلاهما عن جرير هو ابن عبد الحميد - عن منصور هو ابن المعتمر - عن الحكم هو ابن عتيبة - عن نافع عن ابن عمر «مكننا ذات ليلة ننظر رسول الله ﷺ لصلاة العشاء الأخيرة، فخرج إلينا حين ذهب ثلثه أو بعده - يعني ثلث الليل فقال: إنكم لتنتظرون صلاة ما ينتظرونها أهل دين غيركم، ولولا أن ينزل على أمي لأصليت بهم هذه الساعة، ثم أمر المؤذن فأقام الصلاة وصلى».

وقد روينا من طريق ثابت البناني أنه سمع أنس بن مالك يقول: «أمر رسول الله ﷺ العشاء ذات ليلة إلى شطر الليل، أو كما يذهب شطر الليل».

ومن طريق أم كلثوم بنت أبي بكر عن أختها عائشة: «أعتم رسول الله ﷺ ذات ليلة حتى ذهب غائمة الليل».

قال علي: إذا ذهب نصف الليل فقد ذهب غائمة الليل؛ وهذه الأخبار زائدة على كل خير.

والسند المذكور إلى مسلم: حدثني محمد بن المنصور حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة سمعت مهاجراً أبا الحسن يحدث أنه سمع زيد بن وهب يحدث عن أبي ذر قال: «أذن مؤذن رسول الله ﷺ بالظهر فقال النبي ﷺ أبرد أبرد، أو قال: انتظر انتظر، إن شدة الحر من فيح جهنم، فإذا اشتد الحر فأبرؤوا عن الصلاة، قال أبو ذر: حتى رأينا فيء التلول».

قال علي: وإنما لم عمل هذا الأمر على الوجوب لما روينا به السند المذكور إلى مسلم، حدثنا أحمد بن يونس عن زهير بن معاوية حدثنا أبو إسحاق السبيعي عن سعيد بن وهب عن خباب «شكروا إلى رسول الله ﷺ شدة الرضا فلم يشكوا» قلت لأبي إسحاق: أي الظهر في تعجيلها؟ قال: نعم.

الشمس للغروب ولحقت برؤوس الجبال.

قال: نعم، ما لم تغيب قال ابن جريج: وكان طابوس يعجل العصر ويؤخرها؛ أخبرني إبراهيم بن ميسرة عنه: أنه كان يؤخر العصر حتى تصفر الشمس جداً.

وأما الآخر: الذي فيه «لا تزال أمي بخير ما لم يؤخروا الصلاة إلى اشتباك النجوم» فإنه لا يصح؛ لأنه مرسل؛ لم يسند إلا من طريق الصلت بن بهرام.

وقال أبو حنيفة: وقت صلاة الفجر حين يطلع الفجر المعترض إلى أن تطلع الشمس، يعني إثر سلامه منها.

قال: وتأخيرها أحب إلي من التغليس بها؛ لأنه أكثر للجماعة. ووقت الظهر من حين تزول الشمس إلى أن يكون الظل دون القامتين؛ والتأخير بها في الشتاء أحب إلي؛ وأن يرد بها في الصيف أصعب إلي. ووقت العصر إذا كان الظل قاتنين إلى قبل أن تغيب الشمس؛ يري: أن يكثر لها قبل تمام غروب الشمس؛ وتأخيرها أحب إليه ما لم تصفر الشمس. ووقت المغرب مذكّر غروب الشمس إلى أن يغيب الشفق؛ وتعجيلها أحب إليه. ووقت العمة مذكّر غيب الشفق إلى نصف الليل؛ وتأخيرها أفضل؛ وقتها يمتد إلى طلوع الفجر.

قال علي: كل ما قال مما خالفناه فيه فقد أبدينا بالبرهان سقوط قوله؛ إلا تأخير الصبح، فإنه احتج في ذلك بخبر من طريق محمود بن ليث عن رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ قال: «أسفروا بصلاة العداة؛ فإنه أعظم لأجركم» «أسفروا بالفجر؛ فكلما أسفرتُم فإنه أعظم لأجر أو لأجركم».

قال علي: محمود بن ليث ثقة، وهو محمود بن الربيع بن ليث. والخبر صحيح إلا أنه لا حجة لهم فيه إذا أضيف إلى الثابت من فعله عليه السلام في التغليس؛ حتى إنه لينصرف والنساء لا يعرفن، أو حين يعرف الرجل وجه جليسه الذي كان يعرفه؛ وأن هذا كان المداوم عليه من علمه. عليه السلام صبح أن الإسفار المأمور به إنما هو بأن يتقضي طلوع الفجر ولا يصلي على شك منه.

فإن قيل: إنه لا أجر في غير هذا بل ما فيه إلا الإثم.

قلنا: هذا لا ينكر في لغة العرب؛ لأن الله تعالى يقول «ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا لكان خيراً لهم وأقوم» ولا خير في خلاف ذلك ومن الباطل أن يكون رسول الله ﷺ يكلف أمته وأصحابه المشقة في ترك النوم اللذ ما يكون، وخروج الرجال والنساء إلى صلاة الصبح؛ عملاً فيه مشقة وكلفة

وحطية من الأجر؛ ويعنهم الفضل والأجر مع الراحة؛ حاشا لله تعالى من هذا؛ فهذا ضد النصيحة، وعين الغش والخرج والظلم. وما ندرهم تعلقوا في هذا إلا برواية عن ابن مسعود في التغليس بصلاة الصبح حين انشق الفجر يوم النحر، وقوله ﷺ: إنها صلاة حوتك عن وقتها في ذلك اليوم في ذلك المكان، وهذا خبر مسقط لقولهم جملة؛ لأنهم خالفون له جملة؛ إذ قولهم الذي لا خلاف عنهم فيه: أن التغليس بها في أول الفجر ليس صلاة لها في غير وقتها؛ بل هو وقتها عندهم، فمن أضل ممن يؤم بحديث هو مخالف له؛ ويومهم خصمه أنه حجة له.

وأما قولهم في اختيار تأخير العصر: فقول مخالف للقرآن في المسارعة إلى الخير - ولجميع السنن، ولجميع السلف؛ وللقياس على قوله في صلاة الظهر والمغرب.

وقال مالك: وقت الظهر والعصر إلى غروب الشمس، ووقت المغرب والعشاء إلى طلوع الفجر، والصبح إلى طلوع الشمس - وأحب إليه في الصبح: التغليس. وأحب إليه في صلاة الظهر: أن تصلي في البرد والحر إذا فاء الفتيء ذراعاً، وأحب إليه: أن تصلي العصر والشمس بيضاء نقيّة، وتعجل المغرب إلا للمسافر؛ فلا بأس بأن تمدّ الملبين ونحوهما. والتمتة: إثر مغيب الشفق قليلاً.

قال علي: أما قوله في اتصال وقت الظهر إلى غروب الشمس، ووقت المغرب إلى صلاة الفجر، فقول مخالف لجميع السنن؛ ولا نعلمه عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم؛ ولا عن أحد من التابعين - إلا عن عطاء وحده.

وأما قوله في وقت العمة، فلا نعلم اختياره أيضاً عن أحد من السلف.

وأما قوله في وقت الظهر، فإنه عول على الرواية عن عمر ﷺ: أن صل الظهر إذا فاء الفتيء ذراعاً.

وقد ذكرنا الروايات المترددة عن عمر ﷺ: بأن تصلي إذا زاغت الشمس وأن يرد بها. روى ذلك عنه: عائشة أم المؤمنين، وابنة عبد الله، ونافع بن جبير، ومهاجر أبو الحسن، وأبو العالية، وعروة بن الزبير، وأبو عثمان النهدي، ومالك جد مالك بن أنس وروته عائشة مسنداً، ومن فعل أبي بكر أيضاً، ورويناه أيضاً عن علي بن أبي طالب، وأبي هريرة، وابن مسعود وغيرهم.

وإن ذكروا: أنه قد روي عن ابن عباس: وقت العمة إلى صلاة الفجر؛ وعن أبي هريرة: الإفراط في العمة إلى صلاة الفجر

الشرق في موضع طلوع الشمس في كل زمان، يتصل بانتقالها، وهو مقدمة ضرورها، ويزدادُ بياضه، وربما كان فيه توريذٌ بحمرة بديعة، ويتبيته يدخل وقت الصوم ووقت الأذان لصلاة الصبح ووقت صلاتها.

فأما دخول وقت الصلاة بتبيته، فلا خلاف فيه من أحد من الأمة.

وأما الشفقان: فاحدهما الحمره .

والثاني: البياض، فوقت المغرب عند ابن أبي ليلى، وسفيان الثوري، ومالك، والشافعي، وأبي يوسف، ومحمّد بن الحسن، والحسن بن حي، وداود وغيرهم: يخرج ويدخل وقت صلاة العتمه بمغيب الحمره.

وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق. إلا أن أحمد قال: يستحب - في الحضر خاصة دون السفر - أن لا يصلّي إلا إذا غاب البياض؛ ليكون على يقين من مغيب الحمره فقد تواربها الجدران.

وقال أبو حنيفة، وعبد الله بن المبارك، والمزني، وأبو ثور: لا يخرج وقت المغرب ولا يدخل وقت العتمه إلا بمغيب البياض.

قال علي: قد صح أن رسول الله ﷺ حدّ خروج وقت المغرب، ودخول وقت العتمه بمغيب نور الشفق؛ والشفق: يقع في اللغة على الحمره، وعلى البياض. فإذا ذلك كذلك؛ فلا يجوز أن يخص قوله عليه السلام بغير نص ولا إجماع؛ فوجب أنه إذا غاب ما يسمى شفقاً فقد خرج وقت المغرب، ودخل وقت العتمه ولم يقل عليه السلام قط: حتى يغيب كل ما يسمى شفقاً.

وبرهان قاطع؛ وهو: أنه قد ثبت أن رسول الله ﷺ حدّ وقت العتمه بأن: أركه إذا غاب الشفق، وآخره: ثلث الليل الأول، وروي أيضاً: نصف الليل.

وقد علم كل من له علم بالمطالع، والمغرب، ودوران الشمس: أن البياض لا يغيب إلا عند ثلث الليل الأول؛ وهو الذي حدّ عليه السلام خروج أكثر الوقت فيه، فصحّ بيقين أن وقتها داخل قبل ثلث الليل الأول بيقين، فقد ثبت بالنص أنه داخل قبل مغيب الشفق، الذي هو البياض بلا شك؛ فإذا ذلك كذلك فلا قول أصلاً إلا أنه: الحمره بيقين؛ إذ قد بطل كونه: البياض.

واحتج من قلّد أبا حنيفة بأن قال: إذا صلينا عند غروب البياض فنحن على يقين - بإجماع - أننا قد صلينا عند الوقت،

: فإنهم قد خالفوا ذلك الأثر عن ابن عباس؛ لأن فيه: وقت الظهر إلى وقت العصر؛ ووقت المغرب إلى وقت العشاء، وإذا اختلفت الصحابة فالرجوع إلى ما افترض الله تعالى الرجوع إليه من القرآن والسنة.

قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾.

٣٣٧- مسألة: قال علي: وقت الظهر أطول من وقت العصر أبداً في كل زمان ومكان؛ لأن الشمس تأخذ في الزوال في أول الساعة السابعة، ويأخذ ظل القائم في الزيادة على مثل القائم - بعد طرح ظل الزوال - في صدر الساعة العاشرة.

أما في خمسه الأول إلى ثلثه الأول: لا يتجاوز ذلك أصلاً في كل زمان ومكان.

ووقت صلاة الصبح مساو لوقت صلاة المغرب أبداً في كل زمان ومكان؛ لأن الذي من طلوع الفجر الثاني إلى أول طلوع الشمس، كالذي من آخر غروب الشمس إلى غروب الشفق - الذي هو الحمره أبداً - في كل وقت ومكان؛ يتسع في الصيف، ويضيق في الشتاء لكبر القوس وصغره. ووقت هاتين الصلاتين أبداً: هو أقل من وقت الظهر ووقت العصر؛ لأن وقت الظهر هو ربع النهار وزيادة، فهو أبداً ثلاث ساعات، وشيء من الساعات المختلفة ووقت العصر ربع النهار غير شيء فهو أبداً ثلاث ساعات، غير شيء من الساعات المختلفة. ولا يبلغ ذلك وقت المغرب ولا وقت الصبح، وأكثر ما يكون وقت كل صلاة منهما ساعتين، وقد يكون ساعة واحدة وربع ساعة من الساعات المختلفة؛ وهي التي يكون منها في أطول يوم من السنة، وأقصر يوم من السنة: اثنا عشر، فهي تختلف لذلك في طولها وقصرها؛ وفي الهيئة أيضاً كذلك، ولا فرق، وأوسعها كلها وقت العتمه؛ لأنه أزيد من ثلث الليل، أو ثلث الليل ومقدار تكبيره في كل زمان ومكان، وبالله تعالى التوفيق.

٣٣٨- مسألة: الشفق، والفجر قال علي: الفجر: فجران - والشفق: شفقان.

والفجر الأول: هو المستطيل المستدق صاعداً في القلبي كذب السرحان، وتحدث بعده ظلمة في الأفق: لا يحرم الأكل ولا الشرب على الصائم؛ ولا يدخل به وقت صلاة الصبح: هذا لا خلاف فيه من أحد من الأمة كلها.

والآخر: هو البياض الذي يأخذ في عرض السماء في أفق

وإن صلياً قبل ذلك، فلم نصل يقين إجماع في الوقت.

قال علي: هذا ليس شيئاً؛ لأنه إن التزموه، أبطل عليهم جمهور مذهبهم فيقال: مثل هذا في الوضوء بالنيء، وفي الاستنشاق، والاستسار، وقراءة أم القرآن، والطمأنينة، وكل ما اختلف فيه عما يبطل الصوم والحج، وما تجب فيه الزكاة، فيلزمهم أن لا يؤدوا عملاً من الشريعة إلا حتى لا يختلف اثنان في أنهم قد آفوه كما أمروا. ومع هذا لا يصح لهم من مذهبهم جزء من مائة جزء بلا شك.

وذكروا حديث النعمان بن بشير: أنه عليه السلام «كَانَ يُصَلِّيُ الْعَتَمَةَ لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لَيْلَةً ثَلَاثَةً» وَلَوْ كَانَ لَكَانَ أَكْثَرُ حُجَّةً لَنَا؛ لِأَنَّ الشَّقَّ الْأَبْيَضَ يَبْقَى بَعْدَ هَذِهِ مُدَّةً طَوِيلَةً بِلَا خِلَافٍ.

واحتج بعضهم بالآثر «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّيُ الْعِشَاءَ الْأَخْرَجَةَ إِذَا اسْتَوَدَّ اللَّيْلُ» وبقاء البياض يمنع من سواد الأفق. **قال علي:** وهذا خطأ؛ لأنه يصلي العتمة مع بياض القمر، وهو يمنع من سواد الأفق على أصولهم: من البياض الباقي بعد الحمرة، الذي لا يمنع من سواد الأفق؛ لقلته ودقته.

وذكروا حديث النعمان بن بشير: أنه عليه السلام «كَانَ يُصَلِّيُ الْعَتَمَةَ لِسُقُوطِ لَيْلَةٍ ثَلَاثَةً»، وهذا لا حجة لهم فيه؛ لأننا لا نمنع من ذلك، ولا من تأخيرها إلى نصف الليل، بل هو أفضل؛ وليس في هذا المنع من دخول وقتها قبل ذلك.

وذكروا حديثاً ساقطاً موضوعاً، فيه أنه عليه السلام «صَلَّى الْعَتَمَةَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ».

وهذا لو صح - ومعاذ الله من ذلك - لما كان فيه إلا جواز الصلاة قبل وقتها، وهو خلاف قولهم وقولنا وذكرنا عن ثعلب: أن الشفق: البياض.

قال علي: لساننا نكر أن الشفق: البياض، والشفق: الحمرة؛ وليس ثعلب حجة في الشريعة إلا في نقله؛ فهو ثقة، وأما في رأيه فلا.

وأظرف ذلك احتجاج بعضهم: بأن الشفق: مشتق من الشفقة، وهي الرقة ويقال: شوب شفق إذا كان رقيقاً. قالوا: والبياض أحق بهذا؛ لأنها أجزاء رقيقة تبقى بعد الحمرة.

قال علي: وهذا هوس ناهيك به.

فإن قيل لهم: بل الحمرة أولى به؛ لأنها تتولد عن الإشفاق والحياء، وكل هذا تخطيط هو في الغزل أدخل منه في الجذ.

وقال بعضهم: لما كان وقت صلاة الفجر يدخل بالفجر

الساقي: وجب أن يدخل وقت صلاة العتمة بالشفق الثاني، فعروضوا بأنه لما كان الفجر فجرين، وكان دخول وقت صلاة الفجر يدخل بالفجر الذي معه الحمرة: - وجب أن يكون دخول وقت العتمة بالشفق الذي معه الحمرة.

وقالوا أيضاً: لما كانت الحمرة التي هي مقدمة طلوع الشمس لا تأثير لها في خروج وقت صلاة الفجر: - وجب أن يكون أيضاً لا تأثير لها في خروج وقت المغرب، فعروضوا بأنه لما كانت الطوالع: ثلاثة، والغروب ثلاثة، وكان الحكم في دخول وقت صلاة الصبح للأوسط من الطوالع وجب أن يكون الحكم في دخول صلاة العتمة للأوسط من الغروب.

وهذه كلها تحاليل ودعاوى فاسدة متكاذبة؛ وإنما أوردناها ليعلم من أنعم الله تعالى عليه بأن هداه لإبطال القياس في الدين: عظيم نعمة الله تعالى عليه في ذلك؛ وليتبرر من غلط فقال به - وما توفيقنا إلا بالله تعالى.

٣٣٩- مسألة: ومن كبر لصلاة فرض، وهو شاك هل

دخل وقتها أم لا؟ لم تجزه: سواء وافق الوقت أم لم يوافق؛ لأنه صلاحه بخلاف ما أمر. وإنما أمر أن يتدبها في وقتها، وقد قال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَوَّارٌ».

٣٤٠- مسألة: فلز بداهة وهو عند نفسه موقن بأن

وقتها قد دخل، فإذا بالوقت لم يكن دخل لم تجزه أيضاً؛ لأنه لم يصلها كما أمر؛ ولا يجزئه إلا حتى يوقن أنه الوقت؛ ويكون الوقت قد دخل، وبالله تعالى التوفيق.

٣٤١- مسألة: كل من ركع ركعتي الفجر لم تجزه

صلاة الصبح إلا بأن يضطجع على شقه الأيمن بين سلامه من ركعتي الفجر، وبين تكبيرة لصلاة الصبح. وسواء - عندنا - ترك الضجعة عمداً أو نسياناً، وسواء صلاها في وقتها أو صلاحاً قاضياً لها من نسيان، أو عمد نوم فإن لم يصل ركعتي الفجر لم يلزمه أن يضطجع، فإن عجز عن الضجعة على اليمين لحبوب أو مرض، أو غير ذلك أشار إلى ذلك حسب طاقته فقط.

برهان ذلك:

ما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا ابن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة حدثنا عبد الواحد هو ابن زياد - حدثنا الأعمش عن أبي صالح هو السمان - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ فَليُضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ» فقال

له مروان بن الحكم: ما يجزئ أحدنا عشاء إلى المسجد حتى يضطجع على يمينه.

قال أبو هريرة: لا، بلغ ذلك ابن عمر، فقال: أكثر أبو هريرة على نفسه قليل لابن عمر عندها: تنكر شيئاً مما يقول؟ قال: نعم؛ ولكنه اجتبر وجبنا، فبلغ ذلك أبا هريرة، فقال: فما ذنبني إن كنت حفظت ونسوا؟.

ورويانا من طريق وكيع عن عاصم بن رجا بن حيوة عن أبيه عن قبيصة بن ذؤيب قال: مرَّ بي أبو الدرداء من آخر الليل وأنا أصلي، فقال: أفضل بضجعة بين صلاة الليل، وصلاة النهار. **قال علي:** وقد أوضحنا أمرُ رسول الله ﷺ كله على الغرض، حتى يأتي نص آخر أو إجماع متيقن غير مدعى بالباطل؛ على أنه ندب، فنفض عنده، وإذا تنازع الصحابة رضي الله تعالى عنهم فالرُّدُّ إلى كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ.

فإن قالوا: قد ورد إنكار الضجعة عن ابن مسعود، قلنا: نعم؛ وخالفه أبو هريرة؛ ومع أبي هريرة سنة رسول الله ﷺ من أمره وعمله.

وإن كان إنكار ابن مسعود: حجة على غيره من الصحابة رضي الله تعالى عنهم: فقد أنكر ﷺ: وضع الأيدي على الركبة في الصلاة، وضرب اليدين على ذلك، وقد أنكر قصر الصلاة إلا في حج، أو عمره، أو جهاد، وأنكر قراءة القرآن ليلاً، فما التفت إنكاره فالأن استدركنهم هذه السنة.

وقالوا: لو كانت الضجعة فرضاً لما خفيت على ابن مسعود وابن عمر، فقلنا لهم: فهلا قلتم مثل هذا في إتمام عثمان رضي الله تعالى عنه بمنى وإتمام عائشة وسعد رضي الله عنهما، فقولوا: لو كان قصر الصلاة سنة ما خفي على هؤلاء وهلا قلتم: لو كان الجلوس في آخر الصلاة فرضاً ما خفي على علي بن أبي طالب ﷺ حين يقول: إذا رفعت رأسك من آخر صلاتك من السجود فقد تمت صلاتك، فإن شئت فقم، وإن شئت فاقعد، ومثل هذا كثير جداً؛ وإنما هو شيء يفرعون إليه إذا ضاق بهم الجأل ثم هم أول تارك له، وبالله تعالى التوفيق.

فإن قالوا: فبطلت صلاة من لم يضطجع من الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم.

قلنا: إن اجتهد ماجور يصلي، وإن خفي عليه النص؛ وإنما الحكم فيمن قامت عليه الحجة فعند.

ثم نعرض قولهم عليهم، فنقول للمالكين والشافعيين: أتري بطلت صلاة ابن مسعود ومن وافقه؟ إذا كان يصلي، ولا

يرى الوضوء من من الذكر، وتقول للحفصين: أتري صلاة ابن عمر، وأبي هريرة فاسدة، إذ كانا يصليان، وقد خرج من أنفس أحدهما دم، ومن بثرة بوجه الآخر دم فلم يترصاً لذلك.

وتقول لجميعهم: اتروا صلاة عثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وابن عباس، وأبي بن كعب، وأبي أيوب، وزيد، وغيرهم: كانت فاسدة إذا كانوا يرون: أن من وطئ ولم يستزل فلا غسل عليه، ويترون بذلك، ومثل هذا كثير جداً، يعود على من لم يكن بيده حجة غير التشنيع وهو عائد عليهم؛ لأنهم أشد خلافاً على الصحابة منا، وسؤالهم هذا لازم لأبي هريرة كلزومه لنا ولا فرق.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا القبري حدثنا البخاري حدثنا عبد الله بن يزيد هو المقرئ - حدثنا سعيد بن أبي أيوب حدثني أبو الأسود عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن».

قال علي: رويانا من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني: أن أبا موسى الأشعري وأصحابه كانوا إذا صلوا ركعتي الفجر اضطجعوا.

ومن طريق الحجاج بن المنهال عن جرير بن حازم عن عماد بن سيرين قال: أثبت: أن أبا رافع، وأنس بن مالك وأبا موسى، كانوا يضطجعون على أيمانهم إذا صلوا ركعتي الفجر.

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عثمان بن غياث هو ابن عثمان - أنه حدثه قال: كان الرجل يميء وعمره بن الخطاب يصلي بالناس الصبح فيصلي ركعتين في مؤخر المسجد ويضع جنبه في الأرض ويدخل معه في الصلاة.

وذكر عبد الرحمن بن زيد في كتاب السبعة أنهم - يعني: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وعروة بن الزبير، وأبا بكر بن عبد الرحمن، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار - كانوا يضطجعون على أيمانهم بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح فإن عجز فقد قال الله تعالى: «لَا يَكُنْفَ أَنْفُسَ إِلَّا وَسُعَاهَا»، وقال عليه السلام: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم».

وحكم الناسي ههنا حكمهم العاصد؛ لأن من نسي عملاً مفترضاً من الصلوة والطهارة فعليه أن يأتي به؛ لأنه لم يأت بالصلاة كما أمر، إلا أن يأتي نص يسقط ذلك عنه.

وإنما يكون النسيان بخلاف العمدي في حكمين: أحدهما: سقوط الإنتم جملتها، وفي كل مكان.

يكون هذا الخبر قبل أن يأمر عليه السلام بالصَّلَاة، وليس جميع السنن المذكورة في حديث واحد، ولا في آية واحدة، ولا في سورة واحدة؛ والتعلُّل بها قدح في جميع الشريعة. أوها عن آخرها؛ فليس منها شيء إلا وهو مسكوت عنه في أحاديث كثيرة وفي آيات كثيرة. فكل من تعلل من أمر رسول الله ﷺ بالأذان للصلاة المنسية، وفي أمره بصلاة ركعتي الفجر قبل صلاة الفريضة، وفي أمره عليه السلام بالتسائي والانتشار والتحوُّل - بما لم يقله رسول الله ﷺ: فقد كذب على رسول الله ﷺ وقوله ما لم يقل، وافترى عليه بغير علم؛ فليتوبوا مقصدًا من النار وقد ذكر الأذان لما وصلى ركعتين قبلهما: حماد عن ثابت عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة.

فإن قيل: قد روي في بعض النفاط هذا الخبر: أنه عليه السلام قال لهم حينئذ: «مَنْ أَذْرَكَ مِنْكُمْ صَلَاةَ الْغَدَاةِ فَلْيَقْضِ مَعَهَا يَتْلُهَا».

قلنا: نعم، قد روي هذا اللفظ، وروي «يُصَلِّئُهَا أَخَذَكُمْ مِنَ الْغَدَاةِ لِيُؤْتِيَهَا».

وروي: «فَإِذَا سَهَا أَخَذَكُمْ مِنَ الصَّلَاةِ فَلْيُصَلِّئَهَا إِذَا ذَكَرَهَا وَمِنَ الْغَدَاةِ لِلْوَقْتِ» روي «أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَقْضِيهَا لِيَقْبَاهَا مِنَ الْغَدَاةِ وَأَنَّهُمْ قَالُوا: أَلَا نُصَلِّي كَذَا وَكَذَا صَلَاةً قَالَ: لَا يَنْهَأَكُمُ اللَّهُ عَنِ الرَّيَا وَيَقْبَلُ مِنْكُمْ».

وكل هذا صحيح ومتفق المعنى؛ وإنما يشكل من هذه الألفاظ «مَنْ أَذْرَكَ مِنْكُمْ صَلَاةَ الْغَدَاةِ فَلْيَقْضِ مَعَهَا يَتْلُهَا»، وإذا تاملت فلا إشكال فيه؛ لأن الضمير - في لغة العرب - راجع إلى الغدَاة - لا إلى الصَّلَاة - أي فليقض مع الغدَاة مثل هذه الصَّلَاة التي يصلي، بلا زيادة عليها: أي فليؤد ما عليه من الصَّلَاة مثل ما فعل كل يوم؛ فتتق الألفاظ كلها على معنى واحد، لا يجوز غير ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

٣٤٣- مسألة: صفة الصلاة، وما لا تجزئ إلا به: لا

تجزئ أحدًا صلاة إلا بشيأ طاهره، وجسد طاهره، في مكان طاهره.

قال علي: قد ذكرنا الأشياء المفترض اجتنابها؛ فمن صلى غير مجتنب لها فلم يصل كما أمر، وقد ذكرنا أمر رسول الله ﷺ بكنس ما كان يصلي عليه؛ وبأن تطيب المساجد وتنظف؛ لقوله عليه السلام الذي سنذكره إن شاء الله تعالى بإسناده «وَجُعِلَتْ لِي كُلُّ أَرْضٍ طَيِّبَةً مَسْجِدًا وَطَهُورًا».

وقال تعالى: «وَيُتَابَكُ فَطَهَّرْ».

والثاني: من زاد عملاً لا يجوز له ناسيًا، وكان قد أوفى جميع عمله الذي أمر به، فإن هذا قد عمل ما أمر، وكان ما زاد بالنسيان لغوا لا حكم له.

فإن أدرك إعادة الصلاة في الوقت لزمه أن يضطجع ويُعبد الفريضة، وإن لم يقدر على ذلك إلا بعد خروجه الوقت لم يقدر على الإعادة لما ذكرنا قبل. ولا يجزئه أن يأتي بالصَّلَاة بعد الصلاة؛ لأنه ليس ذلك موضعها؛ ولا يجزئ عمل شيء في غير مكانه، ولا في غير زمانه، ولا بخلاف ما أمر به؛ لأن هذا كله هو غير العمل المأمور به على هذه الأحوال، وبالله تعالى التوفيق.

٣٤٢- مسألة: ومن فاتته صلاة الصبح نسيان، أو

بنوم، فختار له إذا ذكرها - وإن بعد طلوع الشمس بقرين أو بعين - أن يبدأ بركعتي الفجر ثم يضطجع، ثم يأتي بصلاة الصبح.

وفرض على كل من غفل عن صلاة بنوم، أو نسيان، ثم ذكرها أن يزول عن مكانه الذي كان يجسمه فيه إلى مكان آخر؛ ولو المكان المتصل بذلك المكان فما زاد.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبان هو ابن يزيد العطار - حدثنا معمر عن الزهري عن سديد بن المسيب عن أبي هريرة في حديث نسم النبي ﷺ وأصحابه عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس: أن رسول الله ﷺ قال لهم: «تَحَوَّلُوا عَنْ مَكَانِكُمْ الَّذِي أَصَابَتْكُمْ فِيهِ الْعَفْلَةُ، فَأَمَر بِإِلَاقَةِ قَادُورٍ وَأَقَامَ فَصَلَّى».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق القاضي حدثنا ابن الأعرابي حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ حدثنا عبد الله بن حدثنا الأسود بن شيبان حدثنا خالد بن سمير حدثنا عبد الله بن رباح حدثنا أبو قتادة الأنصاري قال: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَيْشَ الْأَمْرَاءِ؛ فَلَمْ تَوْفِقُوا إِلَّا الشَّمْسُ طَالَعَةً، فَخَسَفَ وَهَلَيْنَ لِصَلَاتِنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ رُوَيْدًا وَرُوَيْدًا حَتَّى تَعَالَتِ الشَّمْسُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَرْكُعُ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ فَلْيَرْكُعْهُمَا، فَقَامَ مَنْ يَرْكُعُهُمَا وَمَنْ لَمْ يَكُنْ يَرْكُعُهُمَا، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُنَادَى بِالصَّلَاةِ فَبُودُنَ لَهَا فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِنَاءً، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

قال علي: فإن قيل: ليس في هذا الخبر ذكر الضجعة.

قلنا: قد يسكت عنها الراوي. كما يسكت عن الوضوء، وعمّا لا بد منه من ذكر التكبير للإحرام والسلام وغير ذلك وقد

كذلك، وكذلك من اكتشف عورته، وهو لا يرى، وكذلك من جهل فرضاً من فروض طهارته، أو صلاته ثم علمها : فإن هؤلاء لا إعادة عليهم إلا في الوقت فقط، لا بعد الوقت.

برهان ذلك : أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا في أرض الحبشة وغيرها، والقرايش تنزل؛ كتحويل القبلة، والزيادة في عددها، وغير ذلك، فلم يأمرهم عليه السلام بإعادة شيء من ذلك؛ إذ بلغه ذلك، وأمر الذي رآه لم يتم صلاته أن يعيدها **فصح** بذلك : أن يأتي بما جهل من كل ما ذكرنا إذا علمه؛ ما دام الوقت قائماً فقط.

وأما المكره، والعاجز؛ لعلة أو ضرورة؛ فإنه في كل ما ذكرنا: إن زان الإكراه، أو الضرورة بعد الصلاة : فقد تمت صلاته؛ لقول رسول الله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وإن زان ذلك في الصلاة بنى على ما مضى من صلاته؛ فاتمها كما يقدر واعتد بما عمل منها قبل أن يقدر، ولا سجدة سهر في ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

برهان ذلك : ما ذكرناه قبل: إن كان عمل مأثور به، فهو فيها جائز - كثر أو قل، وإزالة ما افترض على المرء اجتنابه في الصلاة مأثور به فيها؛ فهو جائز في الصلاة.

وأما قولنا: وإن بقي عرياناً؛ فلأنه قد اجتمع عليه فرضان: أحدهما: ستر العورة.

والثاني: اجتناب ما أمر باجتنابه، ولا بد له من أحدهما فإن صلى غير محتجب؛ لما أمر باجتنابه، فقد تعمد في صلاته عملاً محرماً عليه؛ فلم يصل كما أمر؛ فلا صلاة له. وإذا لم يجد ثوباً أمر بالاستتار بمثله؛ فهو غير قادر على الاستتار؛ ولا حرج على المرء فيما لا يقدر عليه قال الله تعالى: «لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعًا».

وقال تعالى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّمُ إِلَيْهِ»، وليس المرء مضطراً إلى لباس ثوب يقدر على خلعه، ولا إلى البقاء في مكان يقدر على مفارقه، وهو مضطراً إلى التعري إذا لم يجد ما يبيح له لباسه؛ فإن خشى البرد فهو حينئذ مضطراً إلى ما يطرده به البرد عن نفسه؛ فيصلي به، ولا شيء عليه؛ لأنه مباح له حينئذ.

وأما قولنا: إن نسي حتى عمل عملاً مفترضاً عليه في صلاته العادة، وأتم الصلاة وأتى بذلك العمل كما أمر، وإن كان بعد أن سلم، ما لم تنقض طهارته. فلما قد ذكرناه من سقوط ما نسيه المرء في صلاته، وأن ذلك لا يبطل صلاته؛ ولقول الله تعالى:

ومن ادعى أن المراد بذلك: القلب : فقد خصص الآية بدعواه بلا برهان، والأصل في اللغة التي بها نزل القرآن: أن الثياب هي الملبوسة والمتوطأة ولا ينقل عن ذلك إلى القلب والعرض إلا بدليل، ولا حال للإنسان إلا حالان، لا ثالث لهما: حال الصلاة، وحال غير الصلاة. ولا يختلف اثنان في أنه لا يخرج من بدنه شيء واجب اجتنابه وفي ثيابه أو في مقعده في حال غير الصلاة؛ وإنما الكلام: هل ذلك مباح في الصلاة أم لا؟ فإذا خرجت حال غير الصلاة بالإجماع المتيقن لم يسق حيث تستعمل أوامر الله تعالى ورسوله ﷺ إلا للصلاة؛ فهذا فرض فيها، وبالله تعالى التوفيق.

٣٤٤- مسألة: فمن أصاب بدنه أو ثيابه أو مصلاه شيء فرض اجتنابه بعد أن كثر سالماً في كل ما ذكرنا بما أصابه بعد ذلك : فإن علم بذلك: أزال التوب - وإن بقي عرياناً - ما لم يؤذ البرد، وزال عن ذلك المكان؛ وأزالها عن بدنه بما أمر أن يزيلها به، وتماذى على صلاته وأجزأه ولا شيء عليه غير ذلك.

فإن نسي حتى عمل عملاً مفترضاً عليه من صلاته الغسي، وأتم الصلاة، وأتى بذلك العمل كما أمر، ثم سجد للسهو، وإن كان ذلك بعد أن سلم، ما لم تنقض طهارته؛ فإن انتقضت أعاد الصلاة متى ذكر.

فإن لم يصبه ذلك إلا في مكان من صلاته لو لم يأت به لم تبطل به صلاته مثل قراءة السورة التي مع أم القرآن، أو ما زاد على الطمأنينة في الركوع والسجود، والجلوس بين السجدتين، والرفع من الركوع، والجلوس بعد التشهد : فصلاته تامة؛ وليس عليه إلا سجدة السهو فقط.

فإن تعمد ما ذكرنا: بطلت صلاته؛ وكان كمن لم يصل، ولا فرق، لا يقدر على الصلاة إلا في وقتها، **فصح** الآن أن الناسي بعيد أبداً، لقول رسول الله ﷺ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ غَنًا قَبَضَهَا إِذَا ذَكَرَهَا». والناسي: هو الذي علم الشيء ثم نسيه، وبعض الصلاة: صلاة بنص حكم اللغة والضرورة.

وهكذا الحكم فيمن نسي الطهارة، أو بعض أعضائه، أو نسي ستر عورته، فإن ابتدأ صلاته كذلك أعادها أبداً **وصح**: أن العائد لا يقدر على الصلاة إلا في وقتها؛ وكل ما ذكرنا في ذلك سواء.

وأما الجاهل: وهو الذي لا يعلم الشيء إلا في صلاته أو بعدها، كمن كان في ثيابه، أو بدنه، أو في مكانه : شيء فرض اجتنابه لم يعلم به، فإنه بعيد كل ما صلى كذلك في الوقت

أصلكم الذي في تحتلوا فيه: أن الفرض يصلّي أبداً، ولا يسقط بخروج الوقت فيه، فهذا تناقضٌ وهدمٌ لأصلكم.

وإن كانت تطوعاً وتأمرونه بأن يدخل فيها بنية التطوع فإن التطوع لا يجزئ بدل الفرض في الدنيا، ولا يحل لأحد أن يتعمد ترك الفرض ويصلي التطوع عوضاً من الفرض؛ ولا يحل لأحد أن يفتيه بذلك بلا خلاف من أحد؛ بل هو خروج الكفر بلا شك وإن قلتم: لا يصلّيها بنية فرض ولا تطوع، كان هذا باطلاً متيقناً؛ لقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» فهذا لا عمل له، إذ لا نية له، ولا شيء له، فقد أمره بالبطل الذي لا يحل.

وأما الشافعي فإنه قال: يعيد أبداً في العمد، والنسيان.

قال علي: وهذا خطأ؛ لقول رسول الله ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أَهْلِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ»؛ ولقول الله تعالى: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ».

وقال أبو حنيفة: من كانت النجاسة في موضع قدميه في الصلاة وكانت أكثر من الدرهم البغلي: - أي نجاسة: بطلت صلاته عامداً كان أو ناسياً؛ فإن كانت قدر الدرهم البغلي فاقبل؛ فصلاته تامة في العمد، والنسيان، فإن كانت أكثر من قدر الدرهم البغلي، وكانت في موضع وضع يديه، أو في موضع وضع ركبتيه، أو حذاء إبطيه: فصلاته تامة في العمد، والنسيان واختلف عنه إذا كانت في موضع وقوع جبهته في السجود. فمرة قال: صلاته تامة في العمد، والنسيان، ومرة قال: صلاته باطلة في العمد، والنسيان؛ وبه يقول زفر.

وقال أبو يوسف كذلك في كل ما ذكرنا، إلا أنه قال: إن كانت في موضع سجوده: فسدت تلك السجدة - وحدها خاصة - وكأنه لم يسجد، وإن سجد ما دام في صلاته تمت صلاته - وإن لم يسجد حتى أتم صلاته بطلت صلاته كلها.

وكانت حجته في هذا إسقاط من قولهم: وهو أنهم قالوا: لو لم يضع يديه ولا ركبتيه في السجود لم يضر ذلك صلاته شيئاً بخلاف قدميه.

قال علي: وهذا احتجاجٌ للباطلٍ بأشنع ما يكون من الباطل؛ وإنما هو استخفافٌ بالصلاة، ويلزم على أحد قوليه أن تتم صلاته، وإن لم يضع جبهته بالأرض لغير عذر.

قال أبو حنيفة: ومن صلى وفي ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم إلا أنها في موضع يسجتيه، وليس على شيء من جسمه، فإن كان إذا تحركاً في صلاته لقيام أو ركوع أو سجود تحركت

وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم.

ولما سنذكره من أمر رسول الله ﷺ «مَنْ سَهَا فِي صَلَاتِهِ فَرَّادٌ أَوْ نَقَصَ» بأن يتم صلاته ويسجد للسهو؛ وهذا قد زاد في صلاته ساهياً ما لو تعمد لبطلت صلاته.

وأما قولنا: إن انتقضت طهارته أعادها أبداً متى ذكر فلقول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» وبعض الصلاة عليه ففرض أن يصلّيها، وإن يأتي بما نسي، وبما لا يجزئ - إذا ما نسي - إلا به، من وضوء أو غسل، أو ابتداء الصلاة على ترتيبها، إلى أن يتم ما نسي من صلاته إلا به.

وأما قولنا: إن لم يصبه ذلك إلا في مكان من صلاته لو تعمد تركه لم تبطل صلاته بذلك، إلى آخر كلامنا؛ فلائه قد وقى جميع أعمال صلاته سالمة كما أمر؛ وكانت تلك الأعمال الزائدة، وإن كانت الصلاة جائزة دونها: فإنها في جملة الصلاة، وفي حال لو تعمد فيها ما تبطل به الصلاة لبطلت صلاته، وكان منه فيها ما كان ناسياً فزاد في صلاته عملاً بالسهو لا يجوز له فليس عليه إلا سجود السهو، كما أمر رسول الله ﷺ فما سنذكره في باب سجود السهو إن شاء الله تعالى.

وروي عن رسول الله ﷺ خلق نعليه في الصلاة للقدح الذي كان فيهما، وعن الحسن إذا رايت في ثوبك قدراً فضعه عنك وامض في صلاتك، وقد أجاز أبو حنيفة، ومالك: غسل الرعاف في الصلاة.

فأما الصلاة بالنجاسة: فإن مالكاً قال: لا يعيد العامد لذلك والناسي إلا في الوقت.

قال علي: وهذا خطأ؛ لأنه لا يحل من أن يكون أدى الصلاة التي أمر بها كما أمر، أو لم يؤدها كما أمر؛ فإن كان أداها كما أمر فلا يحل له أن يصلّي في يوم واحد ظهرين، ولا معنى لإعادته صلاة قد صلاها، وإن كان لم يؤدها كما أمر فمن قوله أن يصلّي من لم يصل أبداً فظهر بطلان هذا القول.

وأيضاً: فإنه يقال لهم: أخبرونا عن الصلاة التي تأمرونه بأن يأتي بها في الوقت ولا تأمرونه بها بعد الوقت: افترض هي عندكم أم نافلة؟ ولا سبيل إلى قسم ثالث، وبأي نية يصلّيها؟ أبنية أنها الفرض اللازم له في ذلك الوقت أم بنية التطوع؟ أم بلا نية، لا لفرض ولا لتطوع؟

فإن قلتم: هي فرض ولا يصلّيها إلا بنية الفرض؛ فمن

ثوباً أُلْبِصَ له الصلاة به أو أكره أو نسي: فصلاته تامّة؛ لقول الله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾؛ ولقول رسول الله ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّيِي الْحَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» إلا أن القول في إلغاء ما عمل من فرائض صلاته مكشوف العورة ناسياً، والنجس بها كما أمر، والبناء على ما صلى مُعْطَى العورة، والسُّجُود للسهو، وجواز الصلاة بما صلى كذلك في حال من صلاته لم يَسْقُطْها تَمَتُّ صلاته، وسُجُود السهو لذلك: كما قلنا في الصلاة: غير مُجْتَنَبٍ لما افترض علينا اجتنابه، سواء سواء ولا فرق؛ لما ذكرنا هنالك، وبالله تعالى التوفيق.

٣٤٨ - مسألة: فلو ابتدأ التكبير مكشوف العورة أو

غير مُجْتَنَبٍ لما افترض عليه اجتنابه - عامداً أو ناسياً أو جاهلاً - فلا صلاة له؛ لأنه لم يدخل في الصلاة كما أمر؛ ولا صح له منها شيء يبيى عليه. ولا يجوز في الصلاة تقديم مؤخر قبل ما هو في الرتبة قبله؛ لقول رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ».

٣٤٩ - مسألة: والعورة المفترض سترها على الناظر

وفي الصلاة: من الرجل: الذكر وحلقة الذئير فقط؛ وليس الفخذ منه عورة وهي من المرأة: جميع جسمها، حاشا الوجه، والكفين فقط، الحُرَّ، والعبد، والحرة، والأمة، سواء في كل ذلك ولا فرق.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا ابن الحجاج حدثنا سعيد بن يحيى الأموي حدثنا أبي حدثنا عثمان بن حكيم بن عباد بن حنيفة الأنصاري حدثنا أبو أمامة بن سهل بن حنيف، عن المسور بن مخرمة قال: «أُتِلْتُ بِخَجَرٍ فَنَبِلَ أَخِيهِ وَغُلِّيَ إِزَارٌ خَفِيفٌ، فَتَنَحَّلْتُ إِزَارِي وَتَمَعِيَ الْحَجَرُ لَمْ أَشْتَطِعْ أَنْ أَشْتَعِهْ حَتَّى يَلْتَمِسَ بِهِ إِلَيَّ مَوْضِعُهُ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ارْجِعْ إِلَى إِزَارِكَ فَخُذْهُ، وَلَا تَمْشُوا عُرَاةً» فَصَحَّ أَنْ اخَذَ الْإِزَارَ فَرَضَ.

وأما الفخذ: فإن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا قال حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثني ابن علية هو إسماعيل بن إبراهيم. - حدثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ، فَضَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بَغْلَسَ؛ فَكَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَبَّرَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَبُو رُوَيْفٍ أَبِي طَلْحَةَ؛ فَاجْرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رُقَاقٍ خَيْبَرَ، وَإِنْ رُكِبَتْ تَمَسَّ فُخِذَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ

النَّجَاسَةُ: بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِلَّا فَلَا.

وقال أبو يوسف: المصلي المبطن بمنزلة ثوب واحد، إن كان في الباطنة أكثر من قدر الذهر غير نافذة إلى الوجه بطلت الصلاة.

وقال محمد: لا تبطل، وهما ثوبان.

قال أبو محمد: وهذه أقوال يبنسي حد الله تعالى على السلامة منها، ولا مزيد، ولا سلف لهم في شيء منها ثم العجب قوهم لمن أخذ بأمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ الذين يقرؤون بصحة نقله ويأمنه: قولوا لنا: من قال بهذا قبلكم، فيا للمسلمين أيعنف من أخذ بالقرآن والسنة، التي أجمع المسلمون على وجوب طاعتها، حتى يأتي بأس من قال بذلك، ولا يعنف من قال براه - مبتدأ دون موافق من السلف - مثل هذه الأقوال الفاسدة المتنافضة، وحسبنا الله، ونعم الوكيل - وله الحمد على هدايته لنا وتوفيقه إلينا.

٣٤٥ - مسألة: فمن كان عيوساً في مكان فيه ما

يلزمه اجتنابه لا يقدر على الزوال عنه، وكان مغلوباً لا يقدر على إزالته عن جسده، ولا عن ثيابه: فإنه يصلي كما هو، ونحوه صلاته فإن كان في موضع سجوده أو جلوسه، ولا يقدر على مكان غيره: صلى قائماً وجلس على أقرب ما يقدر من الدنو من ذلك الموضع ولا يجلس عليه.

وكذلك يقرب: جهته وأنه من ذلك المكان أكثر ما يقدر عليه، ولا يضعهما عليه، فإن جلس عليه، أو سجد عليه متمعداً - وهو قادر على أن لا يفعل: بطلت صلاته.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، وقول رسول الله ﷺ: «إِذَا أَنْتَرْتُمْ بَأْمَرًا قَاتَلُوا مِنْهُ مَا اسْتَعْلَيْتُمْ» فَصَحَّ أَنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ مَا لَا يَسْتَطِيعُ وَيَبْقَى عَلَيْهِ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ، وبالله تعالى التوفيق.

٣٤٦ - مسألة: وستر العورة فرض عن عين الناظر،

وفي الصلاة جملة، كان هنالك أحد أو لم يكن قال الله تعالى: «قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ بَعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ» - «وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ بَعْضُضٌ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ» فمن أبدى فرجه لغير من أُلْبِصَ له فقد عصى الله تعالى.

وقال تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ فاتقوا على أنه ستر العورة.

٣٤٧ - مسألة: وإنما هذا للعامة وأما من لا يجد

مسلم أن يضرب يده على ذكر إنسان على الثياب، ولا على حلقة دير الإنسان على الثياب، ولا على بدن امرأة أجنبية على الثياب البتة وقد أمتنع رسول الله ﷺ من القود من الكتفة وهي ضرب الأثنيين على الثياب بباطن القدم، وقال دعوها فإنها شينة.

فإن قيل: فإن الحجر قد جمع يشاب موسى عليه السلام حتى رأى بنو إسرائيل أنه ليس آدم.

قلنا: نعم، ولا حجة لكم في هذا، لوجهين.

أحدهما: أنه ليس عندنا كشف العورات في شريعة موسى عليه السلام وفي ذلك الخبر نفسه: أن بني إسرائيل كانوا يقتلون عراة، وكان موسى عليه السلام يقتل في الخلاء، ولم يأت أنه عليه السلام نهاهم عن الاغتسال عراة وقد يستتر عليه السلام حياءً، كما ستر رسول الله ﷺ ساقه حياءً من عثمان؛ وليست ساق الرجل عورة عند أحد.

والثاني: أنه ليس في الحديث: أنهم راوا من موسى: الذكر - الذي هو عورة - وإنما راوا منه هيئة يتيسر بها أنه مبرأ مما قاله من الأدر؛ وهذا يتبين لكل ناظر بلا شك بغير أن يرى شيئاً من الذكر، لكن بأن يرى ما بين الفخذين خالياً - فبطل تعلقهم بهذا الخبر.

فإن ذكروا الأخبار الواهية في أن الفخذ عورة؛ فهي كلها ساقطة.

أما حديث جوير: فإنه عن ابن جوير؛ وهو مجهول، وعن مجهولين، ومقطع.

ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - وهو صحيفه - قد ذكرنا في غير ما موضع من هذه الرواية ما لا يقولون به. مثل: روايته عن أبيه عن جده «أن رسول الله ﷺ قضى أن كل مستلحق استلحق بعد أبيه الذي يدعى له أدعاه ورثته: إن كان من أمه يعلّقها يوم أصابها: فقد لحق بمن استلحقه؛ وأبى من ما قسم قلبه من الميراث شيء، وما أدرك من ميراث لم يقسم قلبه نصيبه، ولا يلحق إن كان أبوه الذي يدعى له أكثره».

ومثل: روايته من هذه الطريق مسنداً وذكر الوضوء ثلاثاً ثلاثاً «مكثاً الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم» وأنه عليه السلام «نهى عن الحلق قبل الصلاة يوم الجمعة» ولا يجوز لامرأة أمر في مالها إذا هلك زوجها في عصمتها وأنه عليه السلام «قضى في العين القائمة الساذة لمكانها بثلاث الدية» ومثل

حشر الإزار عن فخذيه، حتى إني أنظر إلى تياض فخذ النبي ﷺ وذكر باقي الحديث.

قال علي: فصيح أن الفخذ ليست عورة ولو كانت عورة لما كشفها الله عز وجل عن رسوله ﷺ المظهر المعصوم من الناس في حال النبوة والرسالة؛ ولا أراها أنس بين مالك، ولا غيره، وهو تعالى قد عصمه من كشف العورة في حال الصبا وقبل النبوة.

كما حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا زهير بن حرب حدثنا روح بن عباد حدثنا زكريا بن إسحاق حدثنا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله يحدث «أن رسول الله ﷺ كان ينقل معهم الحجارة ليكتب عليه وإزاره، فقال له العباس عمه: يا ابن أخي، لو خللت إزارك فجعلته على منكبيك دون الحجارة قال: فعله وجعله على منكبي؛ فسقط مغشياً عليه، فما زني بعد ذلك اليوم عريانة».

حدثنا حماد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الفربري حدثنا عبد الرزاق حدثنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث: «أن رسول الله ﷺ لما بُيئت الكعبة - فخب هو وعباس يثقلان الحجارة فقال عباس لرسول الله ﷺ اجعل إزارك على رقبتيك بين الحجارة ففعل، فخر إلى الأرض، وطمخت عيناه إلى السماء ثم قام، فقال: إزاري إزاري فشد عليه إزاره».

وحدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا زهير بن حرب حدثنا إسماعيل بن إبراهيم هو ابن علي - حدثنا أيوب السخيتي عن أبي العالقة البراء قال: إن عبد الله بن الصامت ضرب فخذي، وقال: إني سألت أبا ذر ف ضرب فخذي كما ضربت فخذي، وقال: إني سألت رسول الله ﷺ كما سألتني ف ضرب فخذي كما ضربت فخذي، وقال: صل الصلاة لوقتها؛ فإن أدركت الصلاة معهم فصل، ولا تقل إني قد صليت فلا أصلي».

فلو كانت الفخذ عورة لما منها رسول الله ﷺ من أبي ذر أصلا بيده المقدسة، ولو كانت الفخذ عند أبي ذر عورة لما ضرب عليها يده؛

وكذلك عبد الله بن الصامت، وأبو العالقة. وما يستحل

هذا كثير جداً.

وفي أن الفخذ عورة من طريق قصة بن غارق، فيه: سليمان بن سليمان وعمد بن عقبة، وجريز بن قطن، وهم مجهولون لا يعرف من هم.

ومن طريق ابن جشش، فيه أبو كثير، وهو مجهول.

ومن طريق علي، منقطع، رواه ابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت، ولم يسمعه منه، بينهما من لم يسم ولا يدرى من هو، ورواية حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة، ولم يسمعه منه، قال ابن معين: بينهما رجل ليس بثقة، ولم يروه عن ابن جريج إلا أبو خالد، ولا يدرى من هو.

ومن طريق ابن عباس، فيها أبو يحيى القتات، وهو ضعيف.

ومن طريق ابن عباس، فيه مجهولون لا يدرى من هم.

ومن طريق سفیان الثوري: أن رسول الله ﷺ وهذا لا شيء.

وحتى لو لم يأت من الآثار الثابتة التي ذكرنا شيء لما جاز أن يقطع على عضو بأنه عورة تبطل الصلاة بتركه: إلا برهان، من نص أو إجماع.

وحدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو بكر بن إسحاق أنا سعيد بن كثير بن عفير حدثنا عبد الله بن وهب عن يونس هو ابن يزيد - عن ابن شهاب أخبرني علي بن الحسين أن أباه الحسين بن علي أخبره أن علياً قال: «كانت لي شراف من نصيبي بين المغنم يوم بدر وذكر الحديث. وفيه أن حذرة صعد النظر إلى رجلي رسول الله ﷺ ثم صعد النظر إلى سريه» وذكر باقي الحديث. فلو كانت السرة عورة لما أطلع الله حذرة ولا غيره على النظر إليها.

وقد روينا من طريق أبي داود: حدثني مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام هو الدستوائي عن أبي الزبير عن جابر قال: «احتجمت النبي ﷺ على رجليه من وثاء كان به».

فلو كان الركع عورة ما كشفها عليه السلام إلى الحجاج وهذا إسناد أعظم أسأله أن يظفروا بمثله لأنفسهم وأما نحن فغانون بالصحيح على ما لا نراه حجة، ومعاذ الله من أن نغش في مكان بما لا نراه حجة في كل مكان، تعصياً للتقليد واستهانة بالشرعية.

وهذا الذي قلنا به هو قول جمهور السلف كما روينا من

طريق محمد بن المنصور: حدثنا سفیان بن عيينة عن محمد بن المنكدر سمع سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع يخبر عن جبير بن الحويرث قال: رأيت أبا بكر الصديق وأقفاً على قرح يقول: يا أيها الناس اصبحوا، وإني لأنظر إلى فخذك قد اكتشف.

ومن طريق البخاري: حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب هو الحجاجي حدثنا خالد بن الحارث حدثنا ابن عون هو عبد الله عن موسى بن انس بن مالك: فذكر يوم اليمامة فقال: اتى انس إلى ثابت بن قيس بن الشماس وقد حسر عن فخذيه وهو يتحسط: يعني من الخنوط للموت.

قال البخاري: ورواه حماد عن ثابت عن انس.

ومن طريق عماد بن فضيل عن عطاء بن السائب قال: دخلت على أبي جعفر هو محمد بن علي بن الحسين بن أبي طالب: وهو عموهم وقد كشف عن فخذيه، وذكر الخبر.

فهؤلاء - أبو بكر بحضرة أهل الموسم: وثابت بن قيس، وانس، وغيرهم.

وهو قول ابن أبي ذئب، وسفيان الثوري، وأبي سليمان - وبه نأخذ.

وأما المرأة فإن الله تعالى يقول: «ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدن زينتهن إلا لبؤنهن» - إلى قوله: «ولا يضرين بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن».

فأمرهن الله تعالى بالضرب بالخمار على الجيوب، وهذا نص على ستر العورة، والعتق، والصدر. وفيه نص على إباحة كشف الوجه: لا يمكن غير ذلك أصلاً، وهو قوله تعالى: «ولا يضرين بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن» نص على أن الرجلين والساقين مما يخفى ولا يحل إبداءه.

وحدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا عمرو الناقد حدثنا عيسى بن يونس حدثنا هشام عن حصبة بنت سيرين عن أم عطية قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهن في الطير والأعشى: العواشي، والحيش، وذوات الخدور. قالت: قلت يا رسول الله، إحدانا لا تكون لها جلباب قال: ليئسها أختها من جلبابها».

قال علي: وهذا أمر بلبسهن الجلابيب للصلاة والجلباب في لغة العرب التي خاطبنا بها رسول الله ﷺ هو ما غطى جميع الجسم، لا بعضه فصح ما قلنا نصاً.

الأبد، وما اختلفت انسان من أهل الإسلام في أن تحريم الزنى بالحرّة كتحريمه بالأمة؛ وأن الحدّ على الزّاني بالحرّة كالحّد على الزّاني بالأمة ولا فرق، وإن تعرّض الحرّة في التحريم كتعرّض الأمة ولا فرق، ولهذا وشبهه وجب أن لا يقبل قول أحد بعد رسول الله ﷺ إلا بأن يسنده إليه عليه السلام.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا ابن الأعرابي حدثنا محمد بن الجارود القطان حدثنا عفان بن مسلم حدثنا حماد بن زويل حدثنا قتادة عن محمد بن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاة حائضٍ إلا بخمار».

قال علي: وزوّينا من طريق مالك عن محمد بن أبي بكر عن أمّه أنها سألت أم سلمة أم المؤمنين: في كمّ تصلي المرأة. قالت: في الدرع السّابع الذي يوراي ظهور قدميها وفي الخمار.

ومن طريق عبد الرزّاق عن سفيان الثوري عن جابر عن أم ثور عن زوجها بشر قال: قلت لابن عباس: في كمّ تصلي المرأة من الثياب. قال: في درع وخمار.

ومن طريق عبد الرزّاق عن الأوزاعي عن مكحول عن سأل عائشة أم المؤمنين: في كمّ تصلي المرأة من الثياب؟ فقالت له: سل علي بن أبي طالب ثمّ ارجع إليّ فأخبرني فأني علياً فسأله، فقال: في الخمار والدرع السّابع، فرجع إلى عائشة فأخبرها. فقالت: صدق.

ومن طريق محمد بن المنثري حدثنا عبد الله بن إدريس أخبرنا قابوس بن أبي طيخان عن أبيه: أن جارية كانت تخرج على عهد عائشة بعدما تحرّك ثدياها؛ فقيل لعائشة في ذلك، فقالت: إنها لم تحض بعد.

فمن ادّعى أنّهم رضي الله عنهم أراؤا الحرائر دون الإمام: كان كاذباً ولم يكن بينه فرق وبين من قال: بل أراؤا إلا الفرشيات خاصة، أو المضربات خاصة، أو العربيات خاصة، وكلّ ذلك كذب.

ومن طريق ابن المنثري حدثنا ابن فضيل حدثنا غصيف سمعت مجاهداً يقول: إنا امرأة صلّت ولم تغطّ شعرها لم يقبل الله لها صلاة.

ومن طريق ابن المنثري عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ابن جريج عن عطية قال: تنقع الأمة رأسها في الصلاة.

ومن طريق عبد الرزّاق عن ابن جريج عن سليمان بن

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا شمس حدثنا يحيى هو ابن سعيد القطان - عن سفيان هو الثوري - أخبرني عبد الرحمن بن عباس قال: سمعت ابن عباس يذكر أنه «شهد العبد مع رسول الله ﷺ: وأثّه عليه السلام خطب بعد أن صلى، ثمّ أتى النساء ومعه بلال: فوعظهنّ وذكرهنّ، وأمرهنّ أن يتصدقن، فرأينهم يؤتون بأيديهنّ يلقونه في ثوب بلال» فهذا ابن عباس بحضرة رسول الله ﷺ رأى أيديهنّ؛ فصحّ أن اليد من المرأة والوجه: ليسا عورة، وما عداهما؛ فرفض عليها ستره.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا سليمان بن سيف حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف حدثنا أبي عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب: أن سليمان بن يسار أخبره أن ابن عباس أخبره «أن امرأة من خثعم استنكت رسول الله ﷺ في حبوة الوذاع، والفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ وذكر الحديث. وفيه: فأخذ الفضل يلفّث إليها، وكانت امرأة حسنة، وأخذ رسول الله ﷺ يحول وجه الفضل من الشق الآخر. فلما كان الوجه عورة يلزم ستره لما اقترها عليه السلام على كشفه بحضرة الناس، ولأمرها أن تسبل عليه من فوق، ولو كان وجهها مغطى ما عرف ابن عباس أحسناء هي أم سوهاء؛ فصحّ كل ما قلناه يقيناً والحمد لله كثيراً.

وأما الفرق بين الحرّة والأمة فدين الله تعالى واحد، والخلق والطبيعة واحدة، كلّ ذلك في الحرائر والإمام سواء، حتّى يأتي نص في الفرق بينهما في شيء فيوقف عنده.

فإن قيل: إن قول الله تعالى: ﴿ولا يبدلين زينتهنّ إلا ليوطنهنّ أو آبائهنّ﴾ يدلّ على أن الله تعالى أراد الحرائر قتلنا: هذا هو الكذب بلا شك؛ لأنّ البعل في لغة العرب: السيّد، والزّوج وأيضاً فالأمة قد تزوّج، وما علمنا قطّ أن الإمام لا يكون لمنّ: أبناء، وآباء، وأخوال، وأعمام، كما للحرائر.

وقد ذهب بعض من وهل في قول الله تعالى: ﴿يبدلين عليهنّ من جلابيهنّ ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين﴾ إلى أنه إنّما أمر الله تعالى بذلك لأنّ الفساق كانوا يتعرّضون للنساء للفسق؛ فأمر الحرائر بأن يلبسن الجلابيب ليعرفن الفساق أنّهنّ حرائر فلا يتعرّضوهن.

قال علي: ونحن نرى من هذا التفسير الفاسد، الذي هو إمّا زلّة عالم وهله فاضل عاقل؛ أو افتراء كاذب فاسق؛ لأنّ فيه أن الله تعالى أطلق الفساق على أعراض إماء المسلمين، وهذه مصيبة

لا شيء اسقط منه ولا أشد تحاذراً، فلا النص تبعوا ولا القياس عرفوا، وبالله تعالى التوفيق.

قال علي: فإن قيل: فلم فرقتُم أئمت بين من اضطُرَّ المرء إليه بعدم أو إكراه في الصلاة مكشوف العورة، وفي مكان فيه ما افترض عليه اجتنابه، أو في ثيابه، أو في جسده؛ فاجزئتم صلاته كذلك: وبين صلاته كذلك ناسياً فلم تُجيزوها.

قلنا: نعم، فإن النصوص قد جاءت بأن كل ما نسيه المرء من أعمال صلاته فإنه لا تجزئه صلاته دونها؛ وأنه لا بُد له من إتيانها؛ كمن نسي الطهارة، أو التكبير، أو القيام، أو السجود، أو الركوع، أو الجلوس. ولا خلاف في أن من نسي فعوض الفعوض مكان القيام في الصلاة، أو القيام مكان الفعوض، أو الركوع مكان السجود؛ فإنه لا يجزئه ذلك.

وقد أمر رسول الله ﷺ من نسي صلاة، أو نام عنها أن يُصَلِّيَهَا؛ وبعض الصلاة صلاة بلا خلاف؛ فمن لم يأت بهما كما أمر ناسياً فقد نسي من صلاته جزءاً وأتى بما ليس صلاة، إذ صلى بخلاف ما أمر؛ فمن هنا أوجبنا على الناسي أن يأتي بما نسي كما أمر وأجزنا صلاته كذلك في الإكراه بغلبة أو عدم؛ للنصوص الواردة بجواز كل ما ذكرنا في عدم القوة.

فإن قيل: إن رسول الله ﷺ «قد دخل في الصلاة فاتاه جبريل عليه السلام فأعلمه أن في ثيابه قدراً فخلعها وتماذى في صلاته».

قلنا: نعم، وإنما حرّم ذلك عليه حين أخبره جبريل عليه السلام لا قبل ذلك؛ فكان ابتداءه الصلاة كذلك جائزاً، وقال عليه السلام في آخر ذلك الحديث إذ سلم كلاماً معناه: «إذا جاء أحدكم إلى الصلاة فليُنْظَرْ ثِيَابُهُ - أو قال خُفِيُّه - فإن رأى فيها شيئاً فليخلعه وليصل فيهما» وكان هذا الحكم وارداً بعد تلك الصلاة. فمن صلى ولم يتأمل ثيابه، أو خفيه، وكان فيهما أذى فقد صلى بخلاف ما أمر به، وبالله تعالى التوفيق.

وقال أبو حنيفة: العورة تختلف؛ فهي من الرجال: ما بين السرة إلى الركبة والركبة عورة، والسرة ليست عورة. وهي من المرأة: جميع جسدها، حاشا الوجه، والكفين، والقدمين. وهي من الأمة كالرجل سواء سواء؛ فتصلي الأمة، وأم الولد، والمديونة؛ عندهم عريانة الرأس، والجسد كله، حاشا منترأ يستر ما بين سرتها وركبتها فقط، لا كراهة عندهم في ذلك.

قال: وأحكام العورات تختلف؛ فإذا انكشف من الرجل أكثر من قدر الدرهم البغلي من ذكره، أو من المرأة من فرجها، في

موسى قال: إذا حاضت المرأة لم تقبل لها صلاة حتى تختم، وتواري راسها..

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: إذا صلت الأمة غطت راسها وغشيت بحرقية أو خمار وكذلك كن يضعن على عهد رسول الله ﷺ. وكان الحسن يأمر الأمة إذا تزوجت عبداً أو حراً أن تختم.

قال علي: لم يخف علينا ما روي عن عمر رضي الله عنه في خلاف هذا وعن غيره، ولكن لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وإذا تنازع السلف رضي الله عنهم وجب الرّد إلى ما افترض الله تعالى الرّد إليه: من القرآن والسنة وليس في القرآن، ولا في السنة: فرق في الصلاة بين حرّة ولا أمة. والعجب أنهم لا يبالون بخلاف عمر رضي الله عنه حيث لا يحل خلافه، وحيث لا يخالف له من الصحابة رضي الله عنهم؛ وحيث معه القرآن والسنة؛ إذا خالفه رأي أبي حنيفة، ومالك، والشافعي: كقضائه في الأرنجب يقتله المحرم بعناق، وفي الضب بجدي. وكقوله: كل نكاح فاسد فلا صدق فيه. وقوله بالمسح على العمامة - إلى مثيل من القضايا، فإذا وافق ما روي عنه رأي أبي حنيفة، ومالك، والشافعي: صار حيث لا حجة لا يجوز مخالفته، وإن خالته غيره من الصحابة؛ وإن خالفوا القرآن والسنة في ذلك مع أن الذي عن عمر في ذلك إنما هو في خروجهن لا في الصلاة؛ فبطل بموجبهم بغير.

وقد روي عن مالك: إن صلت أم الولد بلا خمار أعادت في الوقت.

وقد روي عن ابن عباس في «ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها» قال: الكف، والحاتم، والوجه.

وعن ابن عمر: الوجه، والكفان، وعن أنس: الكف، والحاتم وكل هذا عنهم في غاية الصحة.

وكذلك أيضاً عن عائشة وغيرها من التابعين.

قال علي:

فإن قالوا: قد جاء الفرق في الحدود بين الحرّة والأمة.

قلنا: نعم، وبين الحر والعبد؛ فلم ساوئتم بين الحر والعبد فيما هو منهما عورة في الصلاة، وفرقتُم بين الحرّة والأمة فيما هو منهما عورة في الصلاة.

وقد صح الإجماع والنص على وجوب الصلاة على الأمة كزجرها على الحرّة في جميع أحكامها، من الطهارة، والقبلة، وعدد الركوع، وغير ذلك، فمن أين وقح لكم الفرق بينهما في العورة وهم أصحاب قياس يزعمهم، وهذا مقدار قياسهم، الذي

وقال الشافعي: إن انكشف من عورة الرجل - وهي ما بين ستره إلى ركبته - أو عورة المرأة - وهو جميع جسد الحرة، والأمة، حاشا شعر الأمة ووجهها، ووجه الحرة وكفها، وكفبي الأمة: شيء قل أو أكثر؛ فإن ستر في الوقت لم يضر شيئاً والصلاة تامة؛ وإن بقي مقدار ما - قل أو أكثر - ولم يغط: بطلت الصلاة - النسيان والعمد سواء.

قال علي: وهذا تقسيم لا دليل عليه.

وقال أبو سليمان: النسيان في ذلك مرفوع؛ فإن انكشف شيء من العورة عمدًا بطلت الصلاة.

٣٥٠- مسألة: والعراة يعطى، أو سلب، أو فطر: يَصَلُّونَ كما هم في جماعة في صف خلف إمامهم، يركعون، ويسجدون، ويقومون، ويفضون أبصارهم.

ومن تعمد في صلاته تأمل صورة رجل، أو امرأة محرمة عليه: بطلت صلاته؛ فإن تأملها ناسياً لم تبطل صلاته، ولزمه سجود السهو.

فإن تأمل عورة امرأته، فإن ترك الإقبال على صلاته عامداً لذلك: بطلت صلاته؛ كما لو فعل ذلك لسان الأشياء ولا فرق؛ وإن لم يترك لذلك الإقبال على صلاته: فصلاته تامة، ولا شيء عليه.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ عَلَيْهِ﴾.

فإنهم غير مكلفين ما لا يقدرُونَ عليه من ستر العورة؛ فهم غاطبون بالصلاة كما يقدرُونَ، وبالإمامة فيها في جماعة؛ فسقط عنهم ما لا يقدرُونَ عليه، وما ليس في وسعهم، وبقي عليهم ما يستطيعون لقول رسول الله ﷺ «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

وأما من تأمل في صلاته عورة - لا يحل له النظر إليها: فإن صلاته تبطل لأنه عمل فيها عملاً لا يحل له؛ فلم يُصلِّ كما أمر، ومن لم يُصلِّ كما أمر فلم يأت بالصلاة التي أمره الله تعالى بها؛ قال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَدٌّ».

فإن فعل ذلك ناسياً فعليه سجود السهو؛ لأنه زاد في صلاته نسياناً ما لو عمد لبطلت صلاته.

وأما إذا تأمل عورة أبيض له النظر إليها فهي من جملة

حال استقبالهما الافتتاح للصلاة؛ أو في حال استقبالهما الركوع؛ أو في حال استقبالهما القيام: بطلت صلاتهما، فإن انكشف هذا المقدار من ذكره، أو من فرجها، في حال القيام، أو في حال الركوع، أو في حال السجود، فسرتا ذلك حين انكشافه: لم يضر ذلك صلاتهما شيئاً.

فإن انكشف من ذكره، أو من فرجها، في كل ما ذكرنا قدر الدرهم البغلي فاقول: لم يضر ذلك صلاتهما شيئاً. طال ذلك أم قصر.

فإن انكشف من فخذي الرجل، أو الأمة، أو الحرة، أو مقاعدهما، أو ركبهما، أو من جميع أعضاء الحرة: الصدر، أو البطن، أو الظهر، أو الشبر، أو العتي: مقدار ربع العضو فاكتر: بطلت الصلاة عند أبي حنيفة وعمدٍ فإن انكشف من كل ذلك أقل من الربع لم يضر الصلاة شيئاً.

وقال أبو يوسف: لا تبطل الصلاة إلا أن ينكشف مما عدا الفرج أكثر من نصف العضو.

قال أبو حنيفة: فإن اعتقت أمة في الصلاة فإنها تأخذ قناعها وتستتر، وتبي على ما مضى من صلاتها، فإن بدأ الرجل الصلاة عرباناً لضرورة ثم وجد ثوباً فإن صلاته تبطل؛ ويلزمه أن يبتدئها ولا بد، وسواء كان وجوده الثوب في أول صلاته أو في آخرها، ولو قعد مقدار التشهد، ما لم يسلم هذا مع قوله: إن المصلي إذا قعد مقدار التشهد ثم أحدث عامداً أو ناسياً فقد تمت صلاته ولا شيء عليه، فصار وجوب الثوب أعظم عنده من البول أو الغائط.

قال: فلو زحم المأموم حتى وقع إزاره وبدا فرجه كله فبقي واقفاً كما هو حتى تمت صلاة الإمام: فصلاة ذلك المأموم تامة، فلو ركب بركوع الإمام أو سجد بسجوده: بطلت صلاته.

قال علي: فهل هذه الأقوال دواء أو معارضة إلا حد الله تعالى على السلامة منها؟ وهل يحصى ما فيها من التخليط إلا بكلفة.

وقال مالك: الأمة عورة كالحرّة؛ حاشا شعرها فقط؛ فليس عورة؛ فإن انكشف شعر الحرة أو صدرها أو ساقها في الصلاة لم تعد إلا في الوقت.

قال علي: ولا ندرى قوله في الفرج؛ وما نراه يرى الإعادة من ذلك إلا في الوقت؛ وقد تقدّم إفساداً لقوله بالإعادة في الوقت فيما سلف من كتابنا هذا؛ فأغنى عن إعادته، ولا فرق عنده بين نسيان وعمدٍ في ذلك.

الأمر بغض البصر لازم في كل ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

٣٥١- مسألة: واستقبال جهة الكعبة بالوجه والجسد

فرض على المصلي حاشا التطوع ركبا، فمن كان مغلوبا مريض أو مجهد أو مغفوف أو بإكراه فتجزئ صلاته كما يقدر؛ وينوي في كل ذلك التوجه إلى الكعبة.

برهان ذلك: قوله تعالى ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾.

والمسجد الحرام في المبدأ: إنما هو البيت فقط؛ ثم زيد فيه الشيء بعد الشيء. ولا خلاف بين أهل من الأمة في أن امرأة لو كان بمكة بحيث يقدر على استقبال الكعبة في صلاته: فصرف وجهه عامدا عنها إلى أبعاض المسجد الحرام من خارجه أو من داخله فإن صلاته باطل، وأنه إن استجاز ذلك: كافر - وقد ذكرنا التطوع على الدابة قبل.

وأما المريض والجاهل والخائف والمكره فإن الله تعالى يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وقال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

٣٥٢- مسألة: ويلزم الجاهل أن يصدق في جهة

القبلة من آخره من أهل المعرفة إذا كان يعرفه بالصدق؛ لأن هذا لا سبيل لمن غاب عن موضع القبلة إلى معرفة جهتها إلا بالخبر؛ ولا يمكن غير ذلك. نعم، ومن كان حاضرا فيها فإنه لا يعرف أن هذه هي الكعبة إلا بالخبر ولا بد؛ وهذا من الشريعة التي قد ذكرنا البرهان على وجوب قبول خبر الواحد العدل فيها.

٣٥٣- مسألة: فمن صلى إلى غير القبلة ممن يقدر

على معرفة جهتها - عامدا أو ناسيا - بطلت صلاته، ويُعيد ما كان في الوقت، إن كان عامدا، ويُعيد أبدأ إن كان ناسيا.

برهان ذلك: أن هذين مخاطبان بالتوجه إلى المسجد الحرام في الصلاة؛ فصليا بخلاف ما أمرا به، ولا يُجزئ ما نهى الله تعالى عنه عما أمرَ وجعل به، فقد ذكرنا الحجة في أمر الناسي قبل.

فإن ذكرنا ذاكر: حديث أهل قباة رضي الله عنهم، وأنهم ابتدؤوا الصلاة إلى بيت المقدس فاتاهم الخبر: بأن القبلة قد حركت إلى الكعبة فاستداروا - كما كانوا في صلاتهم - إلى الكعبة، واجتزعوا بما صلوا إلى بيت المقدس من تلك الصلاة بعينها.

قلنا: هذا خبر صحيح، ولا حجة فيه علينا؛ ولا نخالفيه والله الحمد: أوّل ذلك - أنه ليس فيه: أن رسول الله ﷺ علم

الأشياء التي لا بد له من وقوع النظر على بعضها في الصلاة؛ ولا فرق بين مباح ومباح فإن اشتغل بشيء من ذلك كله عن صلاته عمدا فقد عصي الله تعالى، ولم يصل كما أمر، وبالله تعالى التوفيق..

وقال أبو حنيفة: يصلي العراة فرادى قعودا يومنون للسنجود والركوع فإن صلوا جماعة أجزأهم إلا أنهم يقعدون ويقعد الإمام في وسطهم وقال بعض العلماء بقوله: أنهم إن صلوا قياما أجزأهم عند أبي حنيفة وأصحابه.

وقال مالك: يصلون فرادى، يتباعد بعضهم عن بعض قياما، فإن كانوا في ليل مظلم يصلوا في جماعة قياما، يقف إمامهم أمامهم.

وقال الشافعي: يصلي العراة فرادى، أو جماعة قياما يركعون ويسجدون ويقوم إمامهم ووسطهم، ويفضون أعضارهم؛ ويصرف الرجال وجوههم عن النساء والنساء وجوههن عن الرجال، ولا إعادة على أحدهم منهم.

وقال زفر بن الهذيل: يصلون قياما يركعون ويسجدون، ولا يميزهم غير ذلك - وقال أبو سليمان كقولنا.

قال علي: قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي خطأ؛ لأنها أقوال لم تخل من إسقاط أن يصلوا جماعة وهذا لا يجوز. أو من إسقاط القيام والركوع والسجود، وهذا باطل. أو من إسقاط حق الإمام في تقدمه، وهذا لا يجوز. وغض البصر يسقط كل ما شغبوا به في هذه الفتيا. وقول أبي حنيفة أكثرها تناقضا. والعجب أنهم بكل ذلك لا يورون جميع عوراتهم من الأفخاذ وغيرها، فكيف والنص قد ورد بما قلنا.

حدثنا حام حدثنا عباس بن أبي أصيب حدثنا حماد بن عبيد الملك بن أيمن حدثنا حماد بن شاذان حدثنا زكريا بن عدي حدثنا عبيد الله بن عمرو هو الرقي - عن عبد الله بن عمرو بن عقيل عن سعيده بن المسيب عن أبي سعيده الخدري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «يَا مَعْشَرَ النَّسَاءِ إِذَا سَجَدْتُمْ فَاحْفَظُوا أَبْصَارَكُمْ، لَا تَرَيْنَ عَوْرَاتِ الرِّجَالِ؛ مِنْ ضَيْقِ الْأُزْرِ».

قال علي: هكذا في كتابي عن حام، وبالله ما لحن رسول الله ﷺ ولولا أن لمكان أن يخاطب رسول الله ﷺ النساء ومن معهن من صغار أولادهن لما كتبناه إلا فاختص إصباركن. فهذا نص على أن الفراء من الصحابة رضي الله عنهم كانوا يصلون بعلم رسول الله ﷺ ومعهم، وليس معهم من اللباس ما يوراري عورتهم، ولا يتركون القعود ولا الركوع ولا السجود؛ إلا أن

ويعبدون إذا قَدَرُوا على معرفة القبلة.

قال علي: وهذا خطأ؛ لأنه إذا أمره بالصلاة لا يجزئ من أن يكون أمرهم بصلاة تجزئ عنهم كما أمرهم الله بها أو أمرهم بصلاة لا تجزئ عنهم، ولا أمرهم الله تعالى بها ولا سبيل إلى قسم ثالث: فإن كان أمرهم بصلاة تجزئ عنهم، وباللهي أمرهم الله تعالى بها؛ فلا ي معنى يُصلونها ثانية، وإن كان أمرهم بصلاة لا تجزئ عنهم، ولا أمرهم الله تعالى بها؛ فهذا أمر فاسد، ولا يحل لأمره الأمر به، ولا للماور به الاتصاف به.

وقال أبو سليمان: تجزئهم على كُلِّ حال، ويسون إذا عرفوا وهم في الصلاة، وقد ذكرنا الفرق آنفاً.

فإن قال قائل: قد روي عن عبد الله بن عامر بن ربيعة «كنا مع رسول الله ﷺ في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة فصلى كل رجل بناحيته، فأصبحنا: فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فأذن الله تعالى: «فأقمنا نزلوا فم وجه الله».

وعن عطاء عن جابر بن عبد الله: «كنا في سريه فأصبحنا ظلمة فلم نعرف القبلة فذكر: أنهم خطوا خطوطهم في جهات اختلافهم، فلما أصبحوا أصابنا تلك الخطوط لغير القبلة، فسألنا النبي ﷺ فأذن الله تعالى: «فأقمنا نزلوا فم وجه الله».

فإن هذين الخبرين لا يصحان؛ لأن حديث عبد الله بن عامر لم يروه إلا عاصم بن عبيد الله ولم يروه حديث جابر إلا عبد الملك بن أبي سليمان العزمي عن عطاء - وعاصم وعبد الملك ساقطان ثم لو صحا لكانا حجة لنا؛ لأن هؤلاء جهلوا، وصلاة الجاهل تأمة؛ وليس الناسي كذلك، وبالله تعالى التوفيق.

٣٥٤- مسألة: في الصلاة فرض: إن كانت فريضة: نواها باسمها وإلى الكعبة في نفسه قبل إحرامه بالكبير، مُصَلَّة بنية الإحرام، لا فصل بينهما أصلاً، وإن كانت تطوعاً نوى كذلك: أنها تطوع؛ فمن لم ينو كذلك فلا صلاة له.

برهان ذلك: قول رسول الله ﷺ: «إنما الأغصان باليَّات ولكل أثرٍ ما نوى».

وقد ذكرناه بإسناده قبل: وقول الله تعالى: «وما أسروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين».

والصلاة عبادة لله تعالى. لو جاز أن يفصل بين النية وبين الدخول في الصلاة بمدة يسيرة - ولو دقيقة أو قدر اللحظة - لجاز مثل ذلك وبأكثر، حتى يجوز الفصل بينهما بسنة أو سنتين، وهذا باطل أو يحد المخالف حداً يراه لم ياذن به الله تعالى، ولو

ذلك فافهم، ولا حجة إلا في القرآن، أو في كلامه عليه السلام. أو في عمله أو فيما علم عليه السلام من عمل غيره فلم يكره.

وإنما العجب من المالكيين الذين يعظمون خلاف صاحب إذا وافق تقليدهم؛ ثم قد خالفوا ههنا عمل طائفة عظيمة من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف.

قال علي: أهل قباء رضي الله عنهم كان الفرض عليهم أن يصلوا إلى بيت المقدس؛ فلما أنهم صلوا إلى الكعبة: لبطلت صلاتهم بلا خلاف. ولا تلزم الشريعة إلا من بلغت، لا من لم تبلغه، قال الله تعالى: «لأنذركم به ومن بلغ».

ولا شك عند أحد من الجن والإنس، ولا الملائكة: أن من كان من المسلمين بأرض الحشة، أو بمكة من المستضعفين فإنهم قداموا على الصلاة إلى بيت المقدس مدة طويلة:

أما أهل مكة فإنما كثيرة بعد نزول تحويل القبلة.

وأما من بالحشة: فلعلهم صلوا عاماً أو أحوماً حتى بلغهم تحويل القبلة؛ فحينئذ لزمهم الفرض، لا قبل ذلك، فلما لزم أهل قباء التحول حين بلغهم لا قبل ذلك فانتقلوا عن فرضهم إلى فرض ناسخ لما كانوا عليه؛ وهذا هو الحق الذي لا يحل لأحد غيره.

وأما من بلغه فرض تحويل الكعبة وعلمه وكان مخاطباً به ولم يسقط تكليفه عنه لغدر مانع: فلم يصل كما أمر ومن لم يصل كما أمر فلم يصل؛ لأنه لا يجزئ ما نهى الله عنه عما أمر الله تعالى به.

وقال أبو حنيفة: من صلى في غير مكة إلى غير القبلة مُجْتَهِداً ولم يعلم إلا بعد أن سلم أجزاءه صلاته فإن صلى في ظلمة مُتَحَرِّياً ولم يسلم من محضرته: ثم علم أنه صلى إلى غير القبلة: أعاد - وهو فرق فاسد؛ لأن التحرر نوع من الاجتهاد.

وقال مالك: من علم أنه صلى إلى غير القبلة؛ فإن كان مُسْتَدْبِراً لها: أعاد، وإن كان في الصلاة: قطع وأبدأ وإن كان مُتَحَرِّفاً إلى شرق أو غرب: لم يعد، وبني على ما صلى واحرف وهذا فرق فاسد؛ لأنه لا فرق عند أحد من الأمة في تعدد الانحراف عن القبلة أنه مبطّل للصلاة، وكبيرة من الكبائر كالاستدبار لها ولا فرق، وأهل قباء كانوا مُسْتَدْبِرِينَ إلى القبلة. ولا نعلم هذا التفريق - الذي فرقته أبو حنيفة، ومالك - عن أحد قبلهما.

وقال الشافعي: من خفيث عليه الدلائل والمجوس في الظلمة، والأعمى الذي لا دليل له: يصلون إلى أي جهة أمكنهم،

ذكر، مثل: "الله أعظم" ونحو ذلك. وأجازوا ذلك أيضاً في الأذان. ولم يُجْزِوا الصلاة إذا افتتحت بـ "الله أعلم" وهذا غلطٌ وهدمٌ للإسلام، وشرائعٌ جديدةٌ فاسدةٌ.

قال علي: واحتج مُقلِّدوه في ذلك بقول الله تعالى: ﴿فَذُفِّلِحْ مِنْ نَزَكِي وَذَكَرْ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلِّ﴾.

قال علي: ليس في هذه الآية عملُ الصلاة وصفُها والحديث المذكور؛ فيه عملُ الصلاة التي لا تُجْزئُ إلا به، فلا يُعْتَرَضُ بالآية عليه، بل في الآية دليل أن ذلك الذكر لاسم الله تعالى هو غيرُ الصلاة؛ لأنه تعالى قال: ﴿فَصَلِّ﴾ غطفت الصلاة على ذكر اسمه؛ **فصح** أنه قبل الصلاة؛ مثل قوله تعالى: ﴿اقْصِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ فهذا الذكر لاسم الله تعالى هو القصد إليه تعالى بالنية في أدائها له عز وجل.

٣٥٧- مسألة: ويُجْزئُ في التكبير: الله أكبر، والله الأكبر، والأكبر الله، والكبير الله، والله الكبير، والرحمن أكبر - وأي اسم من أسماء الله تعالى ذكرنا بالتكبير. ولا يُجْزئُ غيرُ هذه الألفاظ؛ لأن النبي ﷺ قال: "فَكَبِّرْ".

وكلُّ هذا تكبير، ولا يقع على غيرِ هذا لفظ: "التكبير" وهذا قول أبي حنيفة، والشافعي وداود.

وقال مالك: لا يُجْزئُ إلا "الله أكبر" وهذا مختصُّ بالتكبير بلا برهان.

وقد ادَّعى بعضهم: أن في الحديث: "إذا قُمتَ إلى الصلاة فقل: الله أكبر".

قال علي: وهذا باطلٌ ما عُرِفَ قط؛ ولو وجدناه صحيحاً لقُلنا به.

فإن قالوا: بهذا جرى عملُ الناس.

قلنا لهم: ما جرى عملُ الناس إلا بترتيب الوضوء كما في الآية، وأنتم تُجْزِئُون تنكيسه، وما جرى عملُ الناس قط في الوضوء إلا بالاستنشاق والاستنار مع صحته من أمر النبي ﷺ. وأنتم تقولون: من تركها فوضوؤه تامٌ وصلاته تامةٌ؛ وما جرى عملُ الناس قط إلا بقراءة سورة مع أم القرآن في الصبح والأولين من الصلوات البواقي، وأنتم تقولون: إن ترك السورة فصلاته تامةٌ.

وما جرى عملُ الأمة إلا برفع اليدين مع تكبيرة الإحرام. وأنتم تقولون: إن لم يرفع يديه فصلاته تامةٌ فترى العمل إنما يكون حجة إذا شتمت، لا إذا لم تشاهوا، ومثل هذا كثيرٌ جداً.

جاء أن تكون النية مع التكبير غيرَ مُتَقَدِّمةٍ عليه لكان أولُ جزءٍ من الدُخُولِ فيها بلا نية؛ لأن معنى النية: القصد إلى العمل؛ والقصد إلى العمل بالإرادة مُتَقَدِّمٌ للعمل.

وقال مالك: يجوز تقديم النية قبل الدُخُولِ في الصلاة، ولا بُدَّ لمن قال بهذا من تحديد مقدار سُنُوِّ التقدُّم الذي تجوز به الصلاة، والذي تبطل به الصلاة، وألا فهم على عَمَى في ذلك.

وقال الشافعي: لا تُجْزئُ النية إلا مُخالطةً للتكبير، لا قبله ولا بعده، وهذا خطأ لما ذكرناه.

والذي قلناه هو قول داود، وأبي حنيفة. إلا أن أبا حنيفة لم يُجْزِ الصلاة إلا بنية لها؛ وأجاز الوضوء لها بلا نية؛ وهذا تناقضٌ.

٣٥٥- مسألة: فإن انصرفت نيته في الصلاة ناسياً إلى غيرها، أو إلى تطوُّع، أو إلى خروجٍ عن الصلاة: ألغى ما عمل من فُرُوضِ صلاته كذلك وبني على ما عمل بالنية الصحيحة وأجزأه، ثم سجد للسهر.

فإن لم يكن ذلك منه إلا في عمل من صلاته لو تركه لم تبطل بتركه الصلاة لم يلزمه إلا سجود السهو فقط؛ لأنه قد وقى جميع الأعمال التي أمر بها في الصلاة كما أمره الله تعالى؛ إلا أنه زاد في صلاته ناسياً عملاً لو زاده عمداً بطلت صلاته؛ وفي هذا يجب سجود السهو.

٣٥٦- مسألة: والإحرام بالتكبير: فرض، لا تجزئ الصلاة إلا به :

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد هو القطان - عن عبيد الله هو ابن عمر حدثني سعيد المتبري عن أبيه عن أبي هريرة: "أن رسول الله ﷺ دخل المسجد فدخل رجلٌ فصلَّى فذكر الحديث. وفيه: أن رسول الله ﷺ قال: أرجع فصلِّ فإنك لم تصل، ثلاث مرَّات، فقال: والذي بعتك بالحق ما أحسين غيره فعلمني، قال رسول الله ﷺ: إذا قُمتَ إلى الصلاة فكبِّرْ فقد أمر بتكبير الإحرام، فمن تركه فلم يُصلِّ كما أمر، ومن لم يُصلِّ كما أمر فلم يُصلِّ، كما قال رسول الله ﷺ.

وبإيجاب التكبير للإحرام يقول مالك، والشافعي، وأحمد وداود.

وقال أبو حنيفة: يُجْزئ عن التكبير ذكر الله تعالى كيف

وبالله تعالى التوفيق.

حصبه وأمره أن يرفع يديه.

٣٥٨- مسألة: ورفع اليدين للتكبير مع الإحرام في أول الصلاة: فرض، لا تجزئ الصلاة إلا به :

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالو حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الثوري حدثنا البخاري حدثنا محمد بن المنثري حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي - حدثنا أيوب بن هرون السخيتي - عن أبي قلابة حدثنا مالك بن الحويرث أن رسول الله ﷺ قال له ولئن معه: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو كامل الجحدري حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى حَازَى بِهِمَا أُذُنَيْهِ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا سليمان بن الأشعث حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا سفيان بن أبي عيينة - عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ مَنَئِيهَ» وذكر الحديث.

فإن قيل: فهذا أوجبتم بهذا الاستدلال نفسه رفع اليدين عند كل رفع وخفض فرضاً.

قلنا: لأنه قد صح أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه عند كل خفض ورفع، وأنه كان لا يرفع.

حدثنا حماد حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن إبن حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ حدثنا زهير بن حرب أبو خيثمة حدثنا وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة بن عبد الله بن مسعود قال: «أَلَا أَرَيْكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَفَعَ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرِهِ ثُمَّ لَمْ يَعْذْ».

فلما صح أنه عليه السلام كان يرفع في كل خفض ورفع بعد تكبيرة الإحرام ولا يرفع، كان كل ذلك مباحاً لا فرضاً، وكان لنا أن نصلي كذلك، فإن رفعنا صلياً كما كان رسول الله ﷺ يصلي، وإن لم نرفع فقد صلياً كما كان عليه السلام يصلي.

وروينا من طريق عبد الرزاق حثي أحمد بن حنبل عن الوليد بن مسلم عن زيد بن واقر سمعت نافعا مولى ابن عمر يقول: كان ابن عمر إذا رأى مصلياً لا يرفع يديه في الصلاة

قال علي: ما كان ابن عمر ليحصب من ترك ما له تركه. وقد روي بإيجاب رفع اليدين في الإحرام للصلاة فرضاً عن الأوزاعي.

وهو قول بعض من تقدم من أصحابنا.

٣٥٩- مسألة: وقراءة أم القرآن: فرض في كل ركعة من كل صلاة إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً - والفرض والتطوع سواء، والرجال والنساء سواء :

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد الثوري حدثنا البخاري حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان بن عيينة حدثنا الزهري عن عمرو بن الربيع عن عباد بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ».

فإن قيل: فمن أين أوجبتموها فرضاً في كل ركعة.

قلنا: لما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالو حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الثوري حدثنا البخاري حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبد الله بن عمر - حدثنا سعيد الثوري عن أبي هريرة، فذكر حديث الذي أمره النبي ﷺ أن يعبد الصلاة، فآخره أنه لا يحسن غير ذلك فقال له رسول الله ﷺ إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن واركعاً ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها فوجب بهذا الأمر فرضاً أن يفعل في باقي صلاته في كل ركعة مثل هذا.

٣٦٠- مسألة: ولا يجوز للمأموم أن يقرأ خلف الإمام شيئاً غير أم القرآن :

لما حدثنا حماد حدثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي حدثنا محمد بن عبد الملك بن إبن حدثنا أحمد بن سلم حدثنا أبو ثور إبراهيم بن خالو حدثنا يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق عن مكحول عن محمود بن الربيع عن عباد بن الصامت قال: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَجْرَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: تَقْرَءُونَ خَلْفِي، قُلْنَا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا، قَالَ: لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأَمِّ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِهَا».

ومن قال بإيجاب أم القرآن كما ذكرنا جماعة من السلف وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن

عبد الرحمن بن عوف قال: للإمام سكتان فاغتموا القراءة فيهما بفاعه الكتاب، حين يكبر الإمام إذا دخل في الصلاة حين يقول: ﴿ولا الضالين﴾ والروايات هنا تكثر جداً.

وقال أبو حنيفة: ليس قراءة أم القرآن فرضاً، وإن قرأ الإمام والمنفرد مثل: آية الدين ونحوها ولم يقرأ أم الكتاب اجزأه والقراءة عنده فرض في ركعتين من الصلاة فقط، إما الأوليين أو الآخرين وإما واحدة في الأوليين وواحدة في الآخرين، ولا يقرأ المأموم شيئاً أصلاً، أجهر الإمام أو أسر.

وقال مالك: قراءة أم القرآن فرض في جمهور الصلاة على الإمام والمنفرد فإن تركها في ركعة، فقد اختلف قوله، فمرة رأى أن يلغي الركعة ويأتي بأخرى ومرة رأى أن يجزئ عنه سجود السهو. وأجاز للمأموم أن يقرأ خلف الإمام أم القرآن وسورة إذا أسر الإمام في الأوليين من الظهر والعصر، وبأم القرآن وحدها في كل ركعة يسر فيها من كل صلاة. واختار له ذلك، ولم يسر له أن يقرأ شيئاً في كل ركعة يجهر فيها الإمام.

وقال الشافعي في آخر قوله كقولنا.

وهو قول الأوزاعي، والليث بن سعد. واختلف أصحابنا: فقالت طائفة: فرض على المأموم أن يقرأ أم القرآن في كل ركعة - أسر الإمام أو جهر -.

وقالت طائفة: هذا فرض عليه فيما أسر فيه الإمام خاصة؛ ولا يقرأ فيما جهر فيه الإمام ولم يختلصوا في وجوب قراءة أم القرآن فرضاً في كل ركعة على الإمام والمنفرد.

قال علي: احتج من لم يقرأ أم القرآن فرضاً بقول الله تعالى: ﴿فأقرئوا ما ينزل من القرآن﴾ وتعليم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم للذي أمره بالإعادة فقال له: «أقرأ ما ينزل من القرآن».

قال علي: حديث عبادة يبين هذا الخبر الآخر؛ وأن المراد بإيجاب قراءته ما ينزل من القرآن: هو أم القرآن فقط. وكان من غلب حديث عبادة قد أخذ بالآية وبالأخبار كلها؛ لأن أم القرآن مما ينزل من القرآن. وكان من غلب قوله عليه السلام: «فأقرأ ما ينزل من القرآن» قد خالف حديث عبادة؛ وأجاز صلاة إظهاره رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا لا يجوز، لا سيما تقسيم أبي حنيفة بين إجازته قراءة آية طويلة، أو ثلاث آيات، ومنعه مما دونها. فهذا قول ما حفظ عن أحد قبله، ولا على صحته دليل؛ وهو خلاف للقرآن، ولجميع الآثار - وله قول آخر: إن ما قرأ من القرآن اجزأه.

سليمان الشيباني عن جرابلس عن يزيد بن شريك أنه قال لعمر بن الخطاب: أقرأ خلف الإمام؟ قال له عمر: نعم، قال: وإن قرأت يا أمير المؤمنين قال: نعم، وإن قرأت.

وعن الحجاج بن المنهال حدثنا أبو عوانة عن إبراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه عن عبيدة بن ركان عن عمر بن الخطاب قال: لا تجوز ولا تجزئ صلاة إلا بفاعه الكتاب وشيء معها فقال له رجل: يا أمير المؤمنين، أرايت إن كنت خلف إمام أو بين يدي إمام قال: أقرأ في نفسك.

وعن أبي عوانة عن سليمان عن خثمة عن عمر قال: لا تجزئ صلاة، أو لا تجوز صلاة لا يقرأ فيها بفاعه الكتاب.

ومن طريق وكيع عن عبد الله بن عون عن رجاء بن حيوة عن محمود بن الربيع قال: صليت صلاة وإلى جنبي عبادة بن الصامت فقرأ فاعه الكتاب فلما انصرف قلت: أبا الوليد، ألم اسمعك قرأت فاعه الكتاب قال: أجل، إنه لا صلاة إلا بها.

وعن وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن العيزار بن حريش عن ابن عباس قال: أقرأ خلف الإمام فاعه الكتاب.

وعن عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان عن ليث عن عطاء عن ابن عباس قال: لا بد أن يقرأ خلف الإمام فاعه الكتاب؛ جهر أو لم يجهر.

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع: أن ابن عمر لم يكن يدع أن يقرأ أم القرآن في كل ركعة من المكتوبة وعن غيرهم أيضاً.

وعن أبي هريرة: أقرأ بها في نفسك.

وعن عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: أقرأ بأم القرآن في كل ركعة، أو يقول في كل صلاة.

وعن عروة بن الزبير أيضاً.

وعن معاذ عن عبد الله بن عون عن رجاء بن حيوة أنه كان يقول: إن كان خلف الإمام فجهر أو لم يجهر فلا بد من قراءة فاعه الكتاب.

وعن حجاج بن المنهال حدثنا أبو هلال الراسبي قال: سألت جاز لنا الحسن قال: أكون خلف الإمام يوم الجمعة فلا أسمع قراءته قال: أقرأ بفاعه الكتاب، قال الرجل: وسورة قال: يكفيك ذلك الإمام.

وعن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن

قال علي: وأما نحن فإنه عندنا صحيح، وبه كله نأخذ، لأن تأليف كلام رسول الله ﷺ وضم بعضه إلى بعض والأخذ بجميعة: فرض لا يحل سواه.

وقد قال عليه السلام: «إذا قرأ الإمام فأنصتوا» ولا صلاة لمن لم يقرأ بآم القرآن» فلا بد في جميع هذه الأوامر من أحد وجهين لا ثالث لهما:

إما أن يكون وجه ذلك أن يقول: إذا قرأ فأنصتوا، إلا عن أم القرآن - كما قلنا نحن، وإما أن يكون وجه ذلك أن يقول: لا صلاة لمن لم يقرأ بآم القرآن، إلا إن قرأ الإمام - كما يقول بعض القائلين وإما أن يكون وجه ذلك أن يقول: لا صلاة لمن لم يقرأ بآم القرآن، إلا أن يجهر الإمام - كما يقول آخرون.

قال علي: فإذا لا بد من أحد هذه الوجوه؛ فليس بعضها أول من بعض إلا ببرهان، وأما بدعوى فلا فطرنا في ذلك فوجدنا الحديث الذي قد ذكرناه من قول رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاة الفجر، وهي صلاة جهر فقال: «اتقروا خلفي؟ قالوا: نعم، هذا يا رسول الله؛ قال: لا تفعلوا إلا بآم القرآن، فإنه لا صلاة إلا بها» فكان هذا كافياً في تأليف أوامره عليه السلام؛ لا يسع أحدا الخروج عنه.

وقد موه قروم بأن قالوا: هذا خبر من رواية ابن إسحاق ورواه مكحول مرة عن محمود بن الربيع عن عباد؛ ومرة عن نافع بن محمود بن الربيع عن عباد.

قال علي: وهذا ليس بشيء؛ لأن محمد بن إسحاق أحد الأئمة، وثقة الزهري - وفضله على من بالمدنية في عصره - وشعبة، وسفيان، وسفيان، وخامد، وخامد، ويزيد، ويزيد، وإبراهيم بن سعد، وعبد الله بن المبارك وغيرهم.

قال فيه شعبة: محمد بن إسحاق أمير الحديثين، هو أمير المؤمنين في الحديث والعجب أن الطائفتين عليه ههنا هم الذين احتجوا بروايته التي لم يروها غيره في أن رسول الله ﷺ رذ زينب على أبي العاص بالكناخ الأول بعد إسلامه، فإذا روى ما يظنون أنه يوافق تقليدهم: صار ثقة، وصار حديثه حجة، وإذا روى ما يخالفهم: صار جرحاً و«حسبنا الله ونعم الوكيل».

وأما رواية مكحول هذا الخبر مرة عن محمود ومرة عن نافع بن محمود فهذا قوة للحديث لا وهن؛ لأن كليهما ثقة. وحتى لو لم يأت هذا الخبر لما وجب بقوله عليه السلام: «إذا قرأ فأنصتوا» إلا ترك القراءة حين قراءته، ويبقى وجوب قراءتها في سكتة الإمام فكيف وهذه اللفظة: يعني «إذا قرأ فأنصتوا» قد

واحتج من رأى: أن لا يقرأ للمأموم خلف الإمام الجاهر بقول الله تعالى: «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا».

قال علي: وغام الآية حجة عليهم؛ لأن الله قال: «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحموا» وذكر ربك في نفسك تضرعاً وخيفة ودون الجهر من القول بالغشوة والأصايل ولا تكن من الغالطين.

قال علي: فإن كان أول الآية في الصلاة فأخرها في الصلاة؛ وإن كان آخرها ليس في الصلاة فأولها ليس في الصلاة؛ وليس فيها إلا الأمر بالذكر سرّاً وترك الجهر فقط. وهكذا نقول.

وذكروا حديث ابن أكيمة أن رسول الله ﷺ قال: «مالي أنزع القرآن» - وفيه من قول الزهري: فأنتهى الناس عن القراءة فيما جهر فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من القراءة. وهذا حديث الثرة به ابن أكيمة وقالوا: هو مجهول.

ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة؛ لأن الأخبار واجب أن يضم بعضها إلى بعض، وحرام أن يضرب بعضها ببعض؛ لأن كل ما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو كله حق يصدق بعضه بعضاً، ولا يخالف بعضه بعضاً فالواجب أن يؤخذ كلامه عليه السلام كله بظاهره كما هو، كما قاله عليه السلام؛ لا يزاؤ فيه شيء، ولا ينقص منه شيء، فلا صلاة لمن لم يقرأ بآم القرآن ولا ينزع القرآن، وهذا نص قولنا والله الحمد؛ وما عدا هذا زيادة في كلام رسول الله ﷺ وتقصان منه.

وذكروا أيضاً: حديثاً صحيحاً من طريق ابن عجلان فيه «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر تكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارتفعوا، وإذا سجّد فاسجدوا، وإذا قرأ فأنصتوا، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون».

فهذا خبر أول من ينبغي أن يستغفر الله تعالى عنه ذكره من مخالفه هذا الحديث: الخفيفون والمالكون؛ لأنهم مخالفون لأكثر ما فيه؛ فإنهم يرون التكبير إثر تكبير الإمام لا معه للإحرام خاصة.

ثم يرون سائر التكبير والرفع والخفض مع الإمام لا قبله ولا بعده؛ وهذا خلاف أمر رسول الله ﷺ في هذا الحديث: وفيه «إذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً» فخالفوه إلى خبر كاذب لا يصح، وإلى ظن غير موجود، فمن العجب أن يجتنبوا بقضية واحدة من قضاياء لا حجة لهم فيها ويتركوا سائر قضاياء التي لا يحل خلافها.

وَعَنْ شُعْبَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُشْتَرِ عَنْ عِبَادَةَ بْنِ رِزْدَاقٍ سَمِعْتُ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: لَا تَجْزِئُ صَلَاةٌ إِلَّا بِأَيِّتَيْنِ مَعَ أَمِّ الْقُرْآنِ فَإِنْ كُنْتَ خَلْفَ إِمَامٍ فَاقْرَأْ فِي نَفْسِكَ.

وَقَدْ رَوَيْنَا خِلَافَ هَذَا عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَةَ عَنْ عِيسَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِي سُلَيْمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ - وَقَدْ صَلَّى الْمَغْرِبَ بِالنَّاسِ وَلَمْ يَقْرَأْ شَيْئًا: أَلَيْسَ قَدْ أَتَمَمْتَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ؟ قَالُوا: بَلَى؛ فَلَمْ يَعِدِ الصَّلَاةَ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ فَقَالَ: إِنِّي صَلَّيْتُ وَلَمْ أَقْرَأْ، قَالَ: أَتَمَمْتَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ؟ قَالَ لَهُ: نَعَمْ، قَالَ لَهُ عَلِيٌّ: تَمَّتْ صَلَاتُكَ؛ مَا كُلُّ أَحَدٍ بِحَسَنٍ أَنْ يَقْرَأَ.

قَالَ عَلِيٌّ بْنُ أَحْمَدَ: لَا حُجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٦١- مسألة: فمن دخل خلف إمام فبدأ بقراءة أم القرآن فركع الإمام قبل أن يتم هذا النازل أم القرآن فلا يركع حتى يتمها.

بِرَهْأَنَ ذَلِكَ: مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وَجوبِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ؛ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْهَا أَسْبَقُكُمْ بِهِ إِذَا رُكِعَتْ تُذَرِّكُونِي بِهِ إِذَا رُكِعَتْ» وَنَذَرَهُ يَاسِنَادِهِ فِي بَابِ وَجوبِ أَنْ لَا يَرْفَعَ الْمَأْمُومُ رَأْسَهُ قَبْلَ إِمَامِهِ، وَلَا مَعَهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

٣٦٢- مسألة: فإن جاء والإمام راكع فليركع معه، ولا يعتد بتلك الركعة؛ لأنه لم يبدرك القيام، ولا القراءة؛ ولكن يقضيها إذا سلم الإمام، فإن خاف جاهلا فليتاها حتى يرفع الإمام رأسه من الركوع فيكبر حيتنلو.

وَقَالَ قَاتِلُونَ، إِنْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ مَعَ الْإِمَامِ اعْتَدُ بِهَا وَاحْتَجُوا بِأَثَرِ ثَابِتٍ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا وَهِيَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رُكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ». وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رُكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَ السُّجُودَ» وَمِنْهَا - حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ: أَنَّهُ «جَاءَهُ الْقَوْمُ رُكُوعًا، فَرُكِعَ ثُمَّ مَضَى إِلَى الصُّفِّ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ قَالَ: أَيُّكُمْ الَّذِي رُكِعَ ثُمَّ جَاءَ إِلَى الصُّفِّ، فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ: أَنَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْدَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلا تَعُدَّهُ.

قَالَ عَلِيٌّ: أَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنْ

أَنْكَرَهَا كَثِيرٌ مِنْ أُمَّةِ الْحَدِيثِ وَقَالُوا: إِنْ عَمِدَ بَيْنَ غِيَلَانٍ أَخْطَأَ فِي إِبْرَادِهَا، وَلَيْسَتْ مِنَ الْحَدِيثِ، قَالَ ذَلِكَ أَبُو عَمْرٍو وَغَيْرُهُ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَأَمَّا نَحْنُ فَلَا نَقُولُ فِيهَا رَوَاهُ الثَّقَلَيْنِ: إِنَّهُ خَطَأٌ؛ إِلَّا بِرَهْأَنَ وَاضِحٍ؛ لَكِنْ وَجْهُ الْعَمَلِ هُوَ مَا أَرَدْنَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ» إِنَّمَا مَعْنَاهُ لَا صَلَاةَ كَامِلَةً، كَمَا جَاءَ «لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ»..

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا لَا مَتَعَلِّقَ لَهُ بِهِ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتِمَّ صَلَاةٌ أَوْ لَمْ تَكْمَلْ: فَلَا صَلَاةَ لَهُ أَصْلًا؛ إِذْ بَعْضُ الصَّلَاةِ لَا يَنْوِبُ عَنْ جَمِيعِهَا.

وَكَذَلِكَ مِنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ؛ فَلَا أَمَانَةَ: هِيَ الشَّرِيعَةُ كُلُّهَا؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «إِنَّمَا عَرْضُنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا». نَعَمْ: مِنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ فَلَا إِيمَانَ لَهُ؛ وَمِنْ لَا شَرِيعَةَ لَهُ فَلَا دِينَ لَهُ - هَذَا ظَاهِرُ اللَّفْظَيْنِ الَّذِي لَا يَحِلُّ صَرْفُهُمَا عَنْهُ.

وَقَدْ أَقْدَمَ آخَرُونَ.

فَقَالُوا: مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ» إِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّغْلِظِ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا تَكْذِيبٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِجَرْدٍ وَمِنْ كَذِبِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَقَدْ كَفَرُوا وَلَا أَعْظَمَ مِنْ كُفْرٍ مِنْ يَقُولُ: إِنْ نَتَّبِعِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَلَطَ بِهَذَا الْقَوْلِ وَلَيْسَ هُوَ حَقًّا.

قَالَ عَلِيٌّ: وَقَدْ جَاءَتْ أَحَادِيثُ سَاقِطَةٌ كُلُّهَا فِيهَا «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَإِنْ قَرَأَ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً» وَفِي بَعْضِهَا «مَا أَرَى الْإِمَامَ إِلَّا قَدْ كَفَاهُ» وَكُلُّهَا إِمَامٌ مُرْسَلٌ وَإِمَامٌ مِنْ رِوَايَةِ جَابِرِ الْجَعْفَنِيِّ الْكَذَّابِ وَإِمَامٌ عَنْ مَجْهُولٍ - وَلَوْ صَحَّتْ كُلُّهَا لَكَانَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَعْلَمُوا إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ» كَافِيًا فِي تَأْلِيفِ جَمِيعِهَا.

فَإِنْ ذَكَرَ ذَاكَ: حَدِيثًا وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْبَزَارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْعَقْدِيِّ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ تَضَادَةَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعْدٍ: «أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَقْرَأَ فِي صَلَاتِنَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَمَا نَسَرَّ» فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَقُلْ: وَمَا نَسَرَّ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَإِذَا لَمْ يَقُلْهُ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى سَائِرِ الذِّكْرِ.

وَهَكَذَا تَقُولُ بِوَجوبِ الذِّكْرِ فِي الرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ، وَوَجوبِ التَّكْبِيرِ.

عَلَى أَنَّنَا قَدْ رَوَيْنَاهُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَصِينِ، وَعُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ: لَا تَتِمُّ صَلَاةٌ إِلَّا بِثَلَاثَةِ الْكِتَابِ، وَثَلَاثِ آيَاتٍ فَصَاعِدًا.

الصلاة ركعةً فقد أدرك الصلاة فحق؛ وهو حجة عليهم؛ لأنه - مع ذلك - لا يسقط عنه قضاء ما لم يدرك من الصلاة - هذا ما لا خلاف فيه من أحد؛ وليس في الخبر: أنه إن أدرك الركوع؛ فقد أدرك الوقفة.

وكذلك قوله عليه السلام: «مَنْ أدرك الركعة؛ فقد أدرك السجدة» حتى لا شك فيه؛ ولم يقل: إنه إن أدرك الركعة فقد أدرك الوقفة التي قبل الركوع؛ فلا يجوز لأحد أن يقسم في كلامه بمثل ما ليس فيه، فيقول عليه ما لم يقل.

وأما حديث أبي بكرة فلا حجة لهم فيه أصلاً؛ لأنه ليس فيه: أنه اجتزأ بتلك الركعة، وأنه لم يقضها - فسقط تعلّقهم به جملةً، ولله الحمد.

فإن قد سقط كل ما تعلّقوا به من الآثار فقد صحّ عن النبي ﷺ.

ما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا أبو الوليد الطيالسي حدثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم حدثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «اتسوا الصلاة وعليكم الشكينة، فصلوا ما أدركتم، وأقضوا ما سئلكم، وصح عنه أيضاً عليه السلام: «ما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا».

ويبين يدي كل ذي حس سليم: أن من أدرك الإمام في أول الركعة الثانية؛ فقد فاتته الأولى كلها. وأن من أدرك سجدة من الأولى؛ فقد فاتته وقفة، وركوع، ورفع، وسجدة، وجلس، وأن من أدرك الجلسة بين السجدين؛ فقد فاتته الوقفة، والركوع، والرفع، وسجدة. وأن من أدرك الرفع؛ فقد فاتته الوقفة، والركوع. وأن من أدرك السجدين؛ فقد فاتته الوقفة، والركوع. وأن من أدرك الركوع؛ فقد فاتته الوقفة، وقراءة أم القرآن؛ وكلاهما فرض، لا تتم الصلاة إلا به.

وهو مأمور بنص كلام رسول الله ﷺ بقضاء ما سبقه وإنما ما فات؛ فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نص آخر؛ ولا سبيل إلى وجوده.

والقوم أصحاب قياس بزعمهم: كيف وقع لهم التفرق بين فوت إدراك الوقفة، وبين فوت إدراك الركوع والوقفة؛ فلم يروا على أحدهما قضاء ما سبقه، ورواه على الآخر. فلا القياس طردوا، ولا النصوص اتبعوا.

وقد أقدم بعضهم على دعوى الإجماع على قولهم، وهو كاذب في ذلك.

لأنه قد روي من طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن عجلان عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج عن أبي هريرة: إذا أتيت القوم وهم ركوع فلا تكبر حتى تأخذ مقامك من الصف. وروي عنه أيضاً أن لا يعتد بالركعة حتى يقرأ بأتم القرآن.

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور عن زيد بن وهب قال: دخلت أنا وابن مسعود المسجد والإمام رافعاً فركعنا ثم مضينا حتى استوتنا بالصف؛ فلما فرغ الإمام قمت أقضي، فقال ابن مسعود: قد أدركته.

قال علي: فهذا إيجاب القضاء عن زيد بن وهب وهو صاحب من الصحابة.

فإن قيل: فلم ير ابن مسعود ذلك.

قلنا: نعم، فكان ماذا فإذا تنازع الصحاح فالواجب الرجوع إلى ما قاله الله تعالى ورسوله ﷺ، ولا يحل الرد إلى سوي ذلك؛ فليس قول ابن مسعود حجة على زيد، ولا قول زيد حجة على ابن مسعود؛ لكن قول رسول الله ﷺ هو الحجة عليهما وعلى غيرهما من كل إنس وجنس، وليس في هذا الخبر رجوع زيد إلى قول ابن مسعود، ولو رجع لما كان في رجوعه حجة، والخلاف لابن مسعود منه قد حصل.

وروينا من طريق الحجّاج بن المهتال حدثنا الربيع بن حبيب قال: سمعت محمد بن سيرين يقول: إذا انتهيت إلى القوم وهم في الصلاة فادركت تكبيرة تدخل بها في الصلاة، وتكبيرة الركوع؛ فقد أدركت تلك الركعة؛ وإلا فاركع معهم واسجد، ولا تحسب بها.

قال علي:

وروينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال كلاماً معناه: من ادّعى الإجماع فقد كذب؛ وما يديره والناس قد اختلفوا، هذه أخبار الأصم، وبشر المريسي.

قال علي: صدق أحمد رحمه الله من ادّعى الإجماع فيما لا يقين عنده بأنه قول جميع أهل الإسلام بلا شك في أحد منهم؛ قد كذب على الأمّة كلها؛ وقطع بظنه عليهم؛ وقد قال عليه السلام: «الظن أكذب الحديث».

فإن قيل: إن قول ابن مسعود هذا لا يقال مثله بالرائي.

قيل لهم: فهذا قلتم هذا فيما رويناه آنفاً في الباب الذي قبل هذا - عن عمر رضي الله عنه: لا صلاة إلا بأتم القرآن وأتيت معها، ولكن التحكم سهل على من لم يعد كلامه من عمله.

فإن قيل: هذا قول الجمهور.

رأسة.

قلنا: ما أمر الله تعالى قط ولا رسوله ﷺ باتباع الجمهور؛ لا في آية ولا في خبر صحيح؛ وأما الموضوعات فسهل وجودها في كل حين على من استحلها.

فإن قيل: إنه يكبر قائماً ثم يركع؛ فقد صار مدركاً للوقوف.

قلنا: وهذه معصية أخرى؛ وما أمره الله قط ولا رسوله ﷺ أن يدخل في الصلاة في غير الحال التي يبيح الإمام عليها وأيضاً: فلا يجزئ قضاء شيء سبق به من الصلاة إلا بعد سلام الإمام؛ لا قبل ذلك.

قال علي: وهنا أقوال، نذكر منها طرفاً ليلوح كذب من ادعى الإجماع في ذلك:

روينا من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن عبد الله بن يزيد النخعي عن زيد بن أحمد عن ابن مسعود قال: إذا ركع أحدكم فمشى إلى الصف، فإن دخل في الصف قيل أن يرفعوا رءوسهم فإنه يعتد بها، وإن رفعوا رءوسهم قبل أن يصل إلى الصف فلا يعتد بها - قال الحجاج: والعمل على هذا.

وعن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن نافع مولى ابن عمر قال: كان ابن عمر إذا جاء والقوم سجوداً سجد معهم؛ فإذا رفعوا رءوسهم سجد أخرى ولا يعتد بها قال أيوب: ودخلت مع أبي قلابة المسجد وقد سجدوا سجدة فوجدنا معهم الأخرى؛ فلما رفعوا رءوسهم سجدنا الأخرى؛ فلما قضى أبو قلابة الصلاة سجد سجدتي الوهم.

وعن حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال: إذا انتهى إلى الصف الآخر ولم يرفعوا رءوسهم وقد رفع الإمام رأسه فإنه يركع وقد أدرك؛ لأن الصف الذي فيه هو إمامه، وإن جاء والقوم سجوداً فإنه يسجد معهم ولا يعتد بها.

وهو إلى داود بن أبي هند عن أبي العالية قال: إذا جاء وهم سجوداً سجد معهم؛ فإذا سلم الإمام قام فركع ركعة ولا يسجد ويعتد بها.

وهو إلى حماد عن قتادة، وحبيب، وأصحاب الحسن: إذا وضع يديه على ركبتيه قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدرك؛ وإن رفع الإمام رأسه قبل أن يضع يديه فإنه لا يعتد بها قال حماد: وأكثر ظني أنه عن الحسن.

وقال ابن أبي ليلى، وسفيان الثوري، وزفر: إذا كبر قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدرك، وليركع بعد أن يرفع الإمام

٣٦٣- مسألة: وفرض على كل مصل أن يقول إذا قرأ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لا بد له في كل ركعة من ذلك؛ لقول الله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾.

وقال أبو حنيفة، والثاقفي: يتعوذ قبل ابتدائه بالقراءة في كل ركعة؛ ولم يرب ذلك فرضاً.

وقال مالك: لا يتعوذ في شيء من الفريضة، ولا التطوع إلا في صلاة القيام في رمضان، فإنه يبدأ في أول ليلة بالتعوذ فقط ثم لا يعود.

قال علي: وهذه قولة لا دليل على صحتها، لا من قرآن، ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة؛ ولا أثر البشة؛ ولا من دليل إجماع، ولا من قول صاحب؛ ولا من قياس؛ ولا من رأي له وجه؛ فإن أقدم مقدم على ادعاء عمل في ذلك لم يكن أولى من آخر ادعى العمل على خلافه.

وأما قول أبي حنيفة، والثاقفي: إن التعوذ ليس فرضاً؛ فخطأ؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾.

ومن الخطأ أن يأمر الله تعالى بأمر ثم يقول قائل - بخير برهان من قرآن، ولا سنة - هذا الأمر ليس فرضاً، لا سيما أمره تعالى بالدعاء في أن يعيننا من كيد الشيطان؛ فهذا أمر متيقن؛ أنه فرض؛ لأن اجتناب الشيطان، والفرار منه؛ وطلب النجاة منه؛ لا يختلف اثنان في أنه فرض؛ ثم وضع الله تعالى ذلك علينا عند قراءة القرآن.

وقال بعضهم: لو كان التعوذ: فرضاً؛ للزم كل من حكى عن أحد أنه ذكر آية من القرآن: أن يتعوذ ولا بد.

قال علي: وهذا عليهم لا لهم؛ لأنهم متفقون على استحباب التعوذ عند قراءة القرآن؛ ولا يرون التعوذ عند حكاية المرء قول غيره؛ فصح أن التعوذ الذي اختلفنا فيه فلو جئناه نحن ولم يوجبوه هم - إنما هو عند قراءة القرآن، كما جاء في النص، لا عند حكاية لا يقصد بها المرء قراءة القرآن.

قال علي: فلم يبق إلا قول من أوجب التعوذ: فرضاً؛ في قراءة القرآن في الصلاة وغير الصلاة، على عموم الآية المذكورة.

حدثنا محمد بن سعيون بن نبات حدثنا أحمد بن عون الله حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن بشر حدثنا محمد بن جعفر

القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم» قال: نعم.

وبالتَّعَوُّذِ في الصَّلَاةِ يَقُولُ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ
وِدَاوُدُ وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ عَلِيٌّ: هَؤُلَاءِ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنَهُمْ لَا تَعْلَمُ لَهُمْ خَالِفًا مِنْهُمْ، وَهُمْ يَشْتَعُونَ بِمِثْلِ هَذَا إِذَا وَافَقُوا
تَقْلِيدَهُمْ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَمَنْ قَالَ يَقُولُ ابْنُ سِيرِينَ وَآخِذْ بِهِ فَيُرَى
التَّعَوُّذُ سَنَةً قَبْلَ انْتِاحِ الْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَقْلِ
الْقُرْآنِ جِيْلًا بَعْدَ جِيْلٍ، وَفَرَضَ بَعْدَ أَنْ يَقْرَأَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ
الْقُرْآنِ، وَلَوْ أَنَّهُ كَلِمَتَانِ، عَلَى نَصِّ آيَةٍ؛ لِأَنَّهُمَا تَوَجَّبُ التَّعَوُّذُ بَعْدَ
الْقِرَاءَةِ بِظَاهِرِهَا وَأَمَّا مَنْ تَعَذَّرَتْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ ففَرَضَ عَلَيْهِ التَّعَوُّذُ
حِينَ ذَلِكَ بِالْخَبَرِ الْمَذْكُورِ، ثُمَّ إِذَا قَرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ.

قَالَ عَلِيٌّ: إِلَّا أَنَّهُ قَدْ صَحَّ إِجْمَاعُ جَمِيعِ قُرَرَاءِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ
جِيْلًا بَعْدَ جِيْلٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالتَّعَوُّذِ مُتَّصِلًا بِالْقِرَاءَةِ قَبْلَ الْاِخْذِ فِي
الْقِرَاءَةِ؛ مَبْنًى لَنَا مِنْ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهَذَا قَاضٍ عَلَى كُلِّ
ذَلِكَ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَكُمْ
فَلْيَسْتَبِيحُوا» وَصَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَبْرَأَ فِي أَوَّلِ وَضُوئِهِ، وَبِاللَّهِ
تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٣٦٤- مسألة: فمن نسي التَّعَوُّذَ أو شيئاً من أمِّ
القرآن حتَّى رَكَعَ اعَاذَ مَنَى ذَكَرَ فِيهَا وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ، إِنْ كَانَ إِمَامًا
أَوْ فُذًا فَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا أَلْفَى مَا قَدْ نَسِيَ إِلَى أَنْ يَذْكُرَ، وَإِذَا أَمَّ
الْإِمَامُ قَامَ يَقْضِي مَا كَانَ أَلْفَى ثُمَّ سَجَدَ لِلسَّهْوِ، وَلَقَدْ ذَكَرْنَا.

بِرَاهَانَ ذَلِكَ فِيمَنْ نَسِيَ فُرْضًا فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يَعْبُدُ مَا لَمْ
يَصِلْ كَمَا أَمَرَ، وَيَعْبُدُ مَا صَلَّى كَمَا أَمَرَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٣٦٥- مسألة: ومن كان لا يحفظ أمَّ القرآن صَلَّى
وَقَرَأَ مَا امْكَنَهُ مِنَ الْقُرْآنِ إِنْ كَانَ يَعْلَمُهُ، لَا حُدَّ فِي ذَلِكَ، وَأَجْزَأُ،
وَلَيْسَ فِي تَعْلَمِ أَمَّ الْقُرْآنِ، فَإِنْ عَرَفَ بَعْضَهَا وَلَمْ يَعْرِفِ الْبَعْضَ:
قَرَأَ مَا عَرَفَ مِنْهَا فَاجْزَأُ، وَلَيْسَ فِي تَعْلَمِ الْبَاقِي، فَإِنْ لَمْ يَحْفَظْ
شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ صَلَّى كَمَا هُوَ؛ وَيَذْكُرُ اللَّهُ كَمَا يَحْسُنُ بَلَاغَتَهُ
وَيَرْكَعُ وَيَسْجُدُ حَتَّى يَتِمَّ صَلَاتُهُ؛ وَيُجْزِئُهُ. وَلَيْسَ فِي تَعْلَمِ أَمَّ
الْقُرْآنِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْقَائِلِينَ: يَقْرَأُ مَقْدَارَ سَبْعِ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ
يَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى مَقْدَارَ سَبْعِ آيَاتٍ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَقَصْدُ ذَلِكَ قَصْدُ التَّعْوِضِ مِنْ أَمِّ الْقُرْآنِ،

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ عَنْ عَاصِمِ الْعَزَنِيِّ عَنْ ابْنِ جَبْرِ
بْنِ مَطْعَمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ دَخَلَ الصَّلَاةَ
قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَثِيرًا، اللَّهُ أَكْبَرُ كَثِيرًا، اللَّهُ أَكْبَرُ كَثِيرًا، ثَلَاثًا، الْحَمْدُ
لِلَّهِ كَثِيرًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً
وَأَصِيلًا - اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ، مَنْ هَمَزَهُ، وَنَفَخَهُ
وَنَفَثَهُ».

حَدَّثَنَا حَمَّادٌ حَدَّثَنَا ابْنُ مُفَرَّجٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا
الدَّبَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيَانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ
حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخْرِ عَنْ عُمَاسَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ
الثَّقَفِيِّ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ خَالَ الشَّيْطَانُ يَنْبِي وَيُشَنِّ
قِرَائَتِي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ذَلِكَ شَيْطَانٌ يُضَالُ لَهُ: خُتِرَتْ؛ فَلِذَا
حَسَنَتْ تَعَوُّذُ وَأَنْقَلَبَ عَنْ يَسَارِكَ ثَلَاثًا».

وَرَوَيْنَا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: قَالَ عَمْرٌ بْنُ
الْخَطَّابِ: يَخْفَى الْإِمَامُ أَرْبَعًا: التَّعَوُّذُ، وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ،
وَأَمِينَ، وَرَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ..

وَعَنْ أَبِي حَزْزَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ عُلُقَمَةَ، وَالْأَسَدِ،
كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: يَخْفَى الْإِمَامُ ثَلَاثًا:
الِاسْتِاعَاذَةُ، وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَأَمِينَ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قُلْتُ لِتَلْعَفِ مَوْلَى
ابْنِ عَمْرِو: هَلْ تَدْرِي كَيْفَ كَانَ ابْنُ عَمْرٍو يَسْتَعِذُّ؟ قَالَ: كَانَ يَقُولُ:
اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ.

وَعَنْ سَفِيَانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَتَّوْرٍ بَيْنَ الْمُعْتَمِرِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ
النَّخَعِيِّ قَالَ: خَمْسٌ يَخْفَيْنَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَالتَّعَوُّذُ،
وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَأَمِينَ، وَاللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ.

وَعَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: أَنَّهُ كَانَ يَسْتَعِذُّ
فِي الصَّلَاةِ مَرَّةً حِينَ يَسْتَفْتَحُ صَلَاتَهُ حِينَ يَقْرَأُ أَمَّ الْكِتَابِ يَقُولُ:
أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ
يَسْتَعِذُّ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ.

وَعَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَسْتَعِذُّ قَبْلَ
أَنْ يَقْرَأَ أَمَّ الْقُرْآنِ.

وَمِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِي ثَوْبٍ السَّخْتِيَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
سِيرِينَ: أَنَّهُ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنَ الشَّيْطَانِ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ أَمَّ
الْقُرْآنِ وَبَعْدَ أَنْ يَقْرَأَ أَمَّ الْقُرْآنِ.

وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: الْإِسْتِاعَاذَةُ أَجِبَةٌ لِكُلِّ
قِرَاءَةٍ فِي الْأَرْضِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا وَيُجْزِئُ عَنْكَ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ
الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قُلْتُ لَهُ: مِنْ أَجْلِ: «إِذَا قَرَأْتَ

وَقَدْ عَارِضَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ اخْتِلَافَ آخَرِهَا : مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ :

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَكَانُوا لَا يَجْهَرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» .

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا فَلَمْ يَجْهَرُوا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

فهذا يوجب أنهم كانوا يقرءونها ويسرّونها بها، وهذا أيضاً الإيجاب فيه لقراءتها.

وكذلك سائر الأخبار.

قال علي: والحق من هذا أن النص قد صحّ بوجوب قراءة أم القرآن قرأاً، ولا يختلف اثنان من أهل الإسلام في أن هذه القراءات حقّ كلّها مقطوع به، مبغلة كلّها إلى رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلام عن الله عز وجل ينقل المسموع فقد وجب إذ كلّها حقّ أن يفعل الإنسان في قراءته أي ذلك شاء؛ وصارت بسم الله الرحمن الرحيم في قراءة صحيحة آية من أم القرآن، وفي قراءة صحيحة ليست آية من أم القرآن؛ مثل لفظة هو في قوله تعالى في سورة الحديد: ﴿هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾.

وكلفظة من في قوله تعالى: ﴿مَنْ تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ في سورة براءة على رأس المائة آية - هما من السورتين في قراءة من قرأ بهما، وليستا من السورتين في قراءة من لم يقرأ بهما. ومثل هذا في القرآن وأرد في ثمانية مواضع، ذكرناها في كتاب القراءات وآيات كثيرة، وسائر ذلك من الحروف يطول ذكرها. كزيادة ميم منها في سورة الكهف. وفي ﴿حم عسق﴾: ﴿فَمَا كَسِبَتْ﴾ وهاءات في مواضع كثيرة في ﴿يس﴾: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ﴾ وفي الزخرف: ﴿تَنْسِنَاهِ الْأَنْفُسَ﴾ و﴿لَمْ يَنْسَهُ﴾ وغير ذلك. والقرآن أنزل على سبعة أحرف، كلّها حقّ، وهذا كله حقّ، وهذا كله من تلك الأحرف بصحة الإجماع المتقين على ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

٣٦٧- مسألة: ومن قرأ أم القرآن أو شيئاً منها، أو

شيئاً من القرآن في صلاته مترجماً بغير العربية، أو بالفاظ عربية غير الألفاظ التي أنزل الله تعالى، عامداً لذلك، أو قدّم كلمة أو آخرها عامداً لذلك؛ بطلت صلاته، وهو فاسق؛ لأن الله تعالى قال: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾، وغير العربي ليس عربياً، فليس قرأناً. وإحالة رتبة القرآن تحريف كلام الله تعالى، وقد ذم الله تعالى قوماً فعلوا ذلك فقال: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾.

وقال أبو حنيفة تجزئه صلاته، واحتج له من قلده بقول الله تعالى: ﴿وَلَهُ لَنِي زُبُرُ الْأَوَّلِينَ﴾.

والتعويض من الشرائع باطل، إلا أن يوجه قرآن أو سنة، ولا قرآن ولا سنة فيما ادّعى؛ ولو كان قياس هذا القائل صحيحاً لوجب أن لا يجزئ من عليه يوم من رمضان إلا يوم يطول اليوم الذي أظفّره؛ وهذا باطل.

ويراهن صحة قولنا: قول الله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وقول رسول الله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

فصح أنه يسقط عنه ما عجز عنه، ويلزمه ما استطاع عليه. **وقال تعالى:** ﴿فَاتَّقُوا مَا تَسِرُّ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ وَعَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُصَلِّيَ فَقَالَ: «أَقْرَأُوا مَا تَسِرُّ مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ» وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ بَيَانَهُ. فمن عجز عن أم القرآن وقدر على غيرها من القرآن سقطت عنه، ولزمه ما تيسر له من القرآن ويجزئ من ذلك ما وقع عليه اسم قرآن من كلمتين - معروف أنهما من القرآن - فصاعداً، وإن وجد هذا المعنى في كلمة واحدة أجزأته؛ لأن عموم ما تيسر يدخل فيه كلّ ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

٣٦٦- مسألة: ومن كان يقرأ برواية من عذ من القراء بسم الله الرحمن الرحيم آية من القرآن لم تجزئه الصلاة إلا باليسملة، وهم: عاصم بن أبي النجود، وحزرة، والكساقي، وعبد الله بن كثير، وغيرهم من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم. ومن كان يقرأ برواية من لا يعلّوها آية من أم القرآن: فهو مخير بين أن يسلم، وبين أن لا يسلم. وهم: ابن عباس، وأبو عمرو، ويعقوب، وفي بعض الروايات عن نافع.

وقال مالك: لا يسلم المصلي إلا في صلاة التراويح في أول ليلة من الشهر.

وقال الشافعي: لا تجزئ صلاة إلا بسم الله الرحمن الرحيم.

قال علي: واكتروا من الاحتجاج بما لا حجة لأي من الطائفتين فيه.

مثل الرواية عن أنس: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، يَفْتَحُونَ الصَّلَاةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لَا قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا» وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلُ هَذَا.

قال علي: وهذا كله لا حجة فيه لأنه ليس في شيء من هذه الأخبار نهي من رسول الله ﷺ عن قراءة بسم الله الرحمن الرحيم وإنما فيها: أنه عليه السلام كان لا يقرؤها.

وسجدتان إثر القيام المذكور فرض؛ والطَّمانينة فيهما فرض؛ والتَّكْبِيرُ لكل سجدة منهما فرض وقول «سبحان ربي الأعلى» في كل سجدة فرض.

ووضع الجبهة والأنف واليدين والركبتين وصدر القدمين على ما هو قائم عليه - مما أبيع له التَّصَرُّفُ عليه : فرض كل ذلك.

والجلوس بين السَّجْدَتَيْنِ فرض؛ والطَّمانينة فيه فرض؛ والتَّكْبِيرُ له فرض لا تجزئ صلاة لأحد بأن يدع من هذا كله عامداً شيئاً؛ فإنَّ ما يأتي به ناسياً للشيء ذلك وأتى به كما أمر، ثم سجد للسُّهُو، فإن حُجِرَ عن شيء منه لجَهْلٍ أو عَذَرٍ مانع سقط عنه وتمت صلاته.

ولا يجزئ السَّجُودُ على الجبهة، والأنف: إلا مكشوفين؛ ويجزئ في سائر الأعضاء مغطاة.

ويُفعل في كل ركعة من صلاته ما ذكرنا.

برهان ذلك : ما حدَّثنا عبد الرحمن بن عبيد الله بن خالد حدَّثنا إبراهيم بن أحمد البلخي حدَّثنا الفريسي حدَّثنا البخاري حدَّثنا مسدد حدَّثنا يحيى بن سعيد حدَّثنا عبيد الله بن عمر حدَّثني سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَتَخَلَّ رَجُلٌ فَصَلَّى؛ ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَزَعَّ عَلَيْهِ، وَقَالَ لَهُ: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ فَزَعَّ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ ثَلَاثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ مَا أَخِيرَ غَيْرُهُ فَعَلَّمَنِي، فَقَالَ: إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مِنْ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَأْسَكَ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا.

حدَّثنا عبد الله بن ربيع حدَّثنا عبد الله بن محمد بن عثمان حدَّثنا أحمد بن خالد حدَّثنا علي بن عبد العزيز حدَّثنا الحجاج بن المنهال حدَّثنا همام بن يحيى حدَّثنا إسحاق بن عبيد الله بن أبي طلحة حدَّثني علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه رافعة بن رافع «كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ جَاءَ فَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَعَلَيْكَ ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَزَعَّ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ جَاءَ فَسَلَّمَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَعَلَيْكَ ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَا أَدْرِي مَا عَيْتَ عَلَيَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّهُ لَا تَبْقَى صَلَاةٌ أَحَدُكُمْ حَتَّى

قَالَ عَلِيٌّ: لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ الْمَنْزُولَ عَلَيْنَا عَلَى لِسَانِ نَبِيٍّ ﷺ لَمْ يَنْزَلْ عَلَى الْأَوَّلِينَ، وَإِنَّمَا فِي زَيْرِ الْأَوَّلِينَ ذِكْرُهُ وَالْإِقْرَارُ بِهِ فَقَطْ؛ وَلَوْ أَنْزَلَ عَلَى غَيْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَا كَانَ آيَةً لَهُ، وَلَا فَضِيلَةً لَهُ، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ.

وَمَنْ كَانَ لَا يَحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ فَلْيَذْكُرِ اللَّهَ تَعَالَى بِلُغَتِهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا» وَلَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ أُمُّ الْقُرْآنِ وَلَا شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ مَرْتَبًا عَلَى أَنَّهُ الَّذِي افْتَرَضَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْرَأَهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الَّذِي افْتَرَضَ عَلَيْهِ كَمَا ذَكَرْنَا؛ فَيَكُونُ مَقْرَأًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

٣٦٨- مسألة: وليس على الإمام والمفرد أن يتعدوا للسُّرُوءِ التي مع أم القرآن؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ تَعَوَّدَا إِذْ قَرَأَا وَمِنْ اتَّصَلَتْ قِرَاةُهُ فَقَدْ تَعَوَّدَ كَمَا أَمَرَ، وَلَوْ لَزِمَهُ تَكَرُّرُ التَّعَوُّدِ لَمَا كَانَ لِلذَّلِكَ غَايَةٌ إِلَّا بَدْعُوى كَاتِبِيهِ؛ فَإِنْ قَطَعَ الْقِرَاءَةَ قَطَعَ تَرْكُهُ أَوْ أَرَادَ أَنْ يَبْتَدِيَ قِرَاءَةً فِي رَكْعَةٍ أُخْرَى تَعَوَّدَ - كَمَا أَمَرَ، وبالله تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٣٦٩- مسألة: والركوع في الصلاة فرض، والطَّمانينة في الركوع حتى تعتدل جميع أعضائه ويضع فيه يديه على ركبتيه : فرض؛ لا صلاة لمن ترك شيئاً من ذلك عامداً.

وَمَنْ تَرَكَ ذَلِكَ نَاسِيًا أَلْغَاهُ وَأَتَمَّ صَلَاتَهُ كَمَا أَمَرَ، ثُمَّ سَجَدَ لِلسُّهُو، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الطَّمانينة والاعتدال لعذر يصلبه أجزأه ما قدر عليه من ذلك، وسقط عنه ما عجزَ عنه والتَّكْبِيرُ للركوع فرض؛ وقوله «سبحان ربي العظيم» في الركوع فرض.

والقيام إثر الركوع فرض لمن قدر عليه حتى يعتدل قائماً.

وقول «سمع الله لمن حمده» عند القيام من الركوع فرض على كل مصل، من إمام أو مفرد أو مأموم لا تجزئ الصلاة إلا به، فإن كان مأموماً ففرض عليه أن يقول بعد ذلك «ربنا لك الحمد» أو «ولك الحمد» وليس هذا فرضاً على إمام ولا فذ.

وإن قاله كان حسناً وسنة.

وقول المأموم «آمين» إذا قال الإمام «ولا الضَّالِّينَ» فرض؛ وإن قاله الإمام فهو حسن وسنة.

ولا يجِلُّ للمأموم أن يركع، ولا أن يرفع، ولا أن يسجد مع إمامه ولا قبله؛ لكن بعده ولا بد.

وَمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي رُكُوعِهِ أَوْ سَجُودِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ؛ فَإِنْ نَسِيَ الْغُسْلَ تِلْكَ الْمَدَّةَ مِنْ سَجُودِهِ ثُمَّ سَجَدَ لِلسُّهُو.

بن جبير عن حطان بن عبد الله الرقاشي قال لنا أبو موسى الأشعري: إن رسول الله ﷺ «خَلَقَنَا فَيَسِّرَ لَنَا سُبُلَنَا وَعَلَّمَنَا صَلَاتَنَا فَقَالَ: إِذَا صَلَّيْتُمْ فَأَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، ثُمَّ يُؤْمَرُكُمْ أَخَذَكُمْ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا وَإِذَا قَالَ: «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» فَقُولُوا: آمِينَ، يُحِبُّكُمْ اللَّهُ وَإِذَا كَبَّرَ وَرَكَعَ فَكَبِّرُوا وَارْكَعُوا، فَإِنَّ الْإِمَامَ يُرَكِّعُ قِبْلَكُمْ وَيُرْفَعُ قِبْلَكُمْ، فَبَلِّغْكُمْ، فَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ يَسْمَعُ اللَّهُ لَكُمْ فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَإِذَا كَبَّرَ وَسَجَدَ فَكَبِّرُوا وَاسْجُدُوا، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَسْجُدُ قِبْلَكُمْ وَيُرْفَعُ قِبْلَكُمْ، فَبَلِّغْكُمْ، فَبَلِّغْكُمْ» وذكر باقي الحديث.

قَالَ عَلِيٌّ: من العظام التي نعوذ بالله عجز وجل منها أن يقول رسول الله ﷺ لا تتم صلاة أحدكم حتى يفعل كذا أو كذا، وافعلوا كذا وكذا، فيقول قائل بعد أن سمع هذه الأخبار: إن الصلاة تتم دون ذلك، مقلداً لمن أخطأ عن لم يبلغه الخبر، أو بلغه فتأول غير قاصد لخلاف رسول الله ﷺ.

وكذلك من الباطل والتلعب بالسنة أن ينص رسول الله ﷺ على أمور ذكر أن الصلاة لا تتم إلا بها: فيقول قائل من عند نفسه: بعض هذه الأمور هو كذلك، وبعضها ليس كذلك.

فَإِنْ أَقْدَمَ كَاذِبٌ عَلَى دَعْوَى الْإِجْمَاعِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ كَذَبَ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ.

وأدعي ما لا علم له به. ولا يحمل مسلم خلافاً لليقين الصادق من أمر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ - «لَنْ يَكَاذِبَ الْفَرِيُّ فِيهِ الَّذِي ظَنَّهُ عَلَى الْأَمَّةِ كُلِّهَا، إِذْ نَسَبَ إِلَيْهَا خِلَافَهُ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى».

وَالْعَجَبُ مِنْ قَوْمِهِ: لا يميزون تكبير المأموم إلا بعد تكبير الإمام ولا يميزون سلامه إلا بعد سلام الإمام:

أَمَّا رُكُوعُهُ ورفعوه وسجدوه فمع الإمام، وهذا تحكّم عجيب، وكل ما هو هو به ههنا فهو لازم لهم في التكبير والتسليم.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قد قال عليه الصلاة والسلام «وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ.

قُلْنَا: نعم، وليس في هذا الخبر منع من قول الإمام: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ولا منع المأموم من قول: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. وإيجاب هذا المذكور في الخبر الذي أوردناه. ولا سبيل إلى أن توجّد جميع الشرائع في خير واحد، ولا في آية واحدة، ولا في سورة واحدة.

حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعِيدٍ الْخِرَافِيُّ كتاباً إلى قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ

يُسَيْفُ بْنُ الْوُضُوءِ كُنَّا أَمْرَهُ اللَّهُ، وَيَسْبِلُ وَجْهَهُ وَيَدْبِثُهُ إِلَى الْمُرْقَفِينَ، وَيَسْتَنْجِرُ بِرَأْسِهِ وَرُجُلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ يَكْبِرُ اللَّهُ وَيَحْمَدُهُ وَتُحْمَدُهُ، وَيَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا أَوْزَنَ اللَّهُ لَهُ فِيهِ وَيُسَبِّحُ، ثُمَّ يَكْبِرُ فَيُرَكِّعُ قِبْلَتَهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ حَتَّى تَطْلُعَ مَفَاصِلُهُ وَتَسْتَرْجِي، ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَيَسْتَوِي قَائِمًا حَتَّى يَأْخُذَ كُلُّ عَصَا مَأْخَذَهُ، وَيَقِيمُ صَلَاتَهُ، ثُمَّ يَكْبِرُ فَيَسْجُدُ وَتَمُتُّ جَنَّتَهُ مِنَ الْأَرْضِ حَتَّى تَطْلُعَ مَفَاصِلُهُ وَتَسْتَرْجِي، ثُمَّ يَكْبِرُ فَيُرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَسْتَوِي قَاعِدًا عَلَى مَقْعَدَتِهِ وَيَقِيمُ صَلَاتَهُ. فَوصف الصلاة هكذا حتى قرع. ثُمَّ قَالَ: لَا تَمِزْ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ حَتَّى يَفْعَلَ ذَلِكَ».

قَالَ عَلِيٌّ: التَّحْمِيدُ الْمَذْكُورُ وَالتَّحْمِيدُ الْمَذْكُورُ هُوَ قِرَاءَةُ أَمِ الْقُرْآنِ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: قول رسول الله ﷺ «إِذَا قَالَ الْعَبْدُ فِي صَلَاتِهِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» يَقُولُ اللَّهُ: حَبْلَتَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: «مَالِكُ يَوْمَ الدِّينِ» قَالَ اللَّهُ: نَجَلَتَنِي عَبْدِي».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِبْعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ هُوَ الْأَعْمَشُ - عَنْ عَمْرَةَ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ أَبِي مَعْصَرٍ عَنْ أَبِي سَعْدٍ الْبَدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُجْزِئُ صَلَاةَ الرَّجُلِ حَتَّى يَقِيمَ ظَهْرَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ».

قَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ: تجزئ وإن لم يقسم ظهره في ركوعه وسجوده.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِبْعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى وَالْحَارِثُ بْنُ مَسْكِينٍ - قَرَأَهُ عَلَيْهِ وَالْفُطْلُ - كَلَّمَهُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَبْرَأْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعٍ وَلَا أَقْبِتُ الشَّعْرَ وَلَا الثَّيَابَ الْجَبَّةَ، وَالْأَنْفَ، وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ».

قَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ: إن وضع جبهته في السجود ولم يضع أنفه ولا يديه ولا ركبتيه أجزاء ذلك.

وكذلك يميزه أن يضع في السجود أنفه ولا يضع جبهته ولا يديه ولا ركبتيه.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِبْعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا هِشَامُ هُوَ الدَّسْتَوَائِيُّ - عَنْ قَتَادَةَ عَنْ يُونُسَ

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا حماد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا سويد بن نصر أخبرنا عبد الله بن المبارك عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه «أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه خذو منكبَيْه، وإذا كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما أيضاً كذلك» وقال: سمع الله لمن حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ.

وروي أيضاً من طريق يحيى بن سعيد القطان عن مالك بإسناده نحوه.

ومن طريق عبد الله بن أبي أوفى وأبي سعيد الخدري أيضاً مستنداً إلى رسول الله ﷺ.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب هو ابن أبي حمزة - عن الزهري أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة من المكتوبة وغيرها، في رمضان وغيره، فيكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول: «سمع الله لمن حمده، ثم يقول: ربنا ولك الحمد» - وذكر الحديث وفيه: ثم يقول أبو هريرة «والذي نفسي بيده، إني لأرىكم شهاباً بصلاة رسول الله ﷺ وإن كانت هذه لصلاته حتى فارق الدنيا».

فهذا آخر عمل رسول الله ﷺ تركه المالكون برأي لا يخبر أصلاً، وما لهم متعلق إلا قوله عليه السلام «وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا ولك الحمد».

قال علي: وهذا لا حجة لهم فيه؛ لأنه عليه السلام لم يمنع الإمام في هذا الخبر من أن يقول: ربنا ولك الحمد ولا منع المأموم من أن يقول: سمع الله لمن حمده، فلا حجة في هذا الخبر في قولهما لذلك، ولا في تركهما لقول ذلك، فوجب طلب حكم ذلك من أحاديث آخر.

وقد صح أن رسول الله ﷺ كان يقول وهو إمام: ربنا ولك الحمد، وأنه عمله إلى أن مات؛ فبطل قول كل من خالف ذلك، وهو عياف عمل السلف.

حدثنا حماد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الثوري حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع: أن عبد الله بن عمر كان إذا كان إماماً قال: سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد كثيراً، ثم يسجد لا يخطئه.

وه إلى ابن جريج عن إسماعيل بن أمية عن سعيد بن أبي سعيد المقبري: أنه سمع أبا هريرة وهو إمام للناس في الصلاة

بن أحمد المغربي الطرسوسي حدثنا الحسن بن الحسن النخعي حدثنا جعفر بن محمد بن الحسن بن سعيد الأصبهاني بسيراف حدثنا أبو بشر يونس بن حبيب الزبيري حدثنا أبو داود الطيالسي حدثنا عبد الله بن المبارك عن موسى بن أيوب الغافقي عن عمه إياس بن عامر عن عتبة بن عامر الجهمي قال: «لما نزلت ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ قال رسول الله ﷺ اجعلوها في الركوع فلما نزلت: ﴿سُبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ قال النبي ﷺ: اجعلوها في سجودكم».

قال علي: ويجاب فرض هذا يقول أحمد بن حنبل، وأبو سليمان وغيرهما.

فإن قيل: قد جاء أن رسول الله ﷺ كان يقول في سجوده «سُبِّحْ قُدُّوسَ رَبِّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ» وأنه قال عليه السلام.

ما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا مسدد حدثنا سفيان عن سليمان بن سحيم عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن العباس عن أبيه عن عمه عن عبد الله بن عباس أن النبي ﷺ «كشف الشاة عن وجهه، والناس صفوف خلف أبي بكر، فقال: يا أيها الناس، إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له وإني نهيْتُ أن أقرأ زكراً أو ساجداً، فأما الركوع فعظّموا فيه الرب، وأما السجود فاجتهدوا فيه الدعاء فقمن أن يستجاب لكم».

قلنا: نعم، وليس في هذا كله سقوط ما أوجه عليه السلام في حديث عتبة بن عامر؛ بل قوله عليه السلام: «عظّموا الرب» موافق لقوله «سبحان ربّي العظيم».

وأما اجتهد الدعاء في السجود وقول «سُبِّحْ قُدُّوسَ رَبِّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ» فزيادة خير، وحسن لمن فعلها مع الذي أمر به من التسبيح.

وفرق مالك بين من أسقط تكبيرتين وبين من أسقط ثلاث تكبيرات وهذا قول بلا دليل أصلاً. وقد ذكرنا بطلان قول من فرق بين العمل القليل والكثير في الصلاة براهيه وبينا أنه قول فاسد؛ لأنه لا كثير إلا وهو قليل بالإضافة إلى ما هو أكثر منه، ولا قليل إلا وهو كثير بالإضافة إلى ما هو أقل منه، وإن العمل الواجب فنرك قليله وترك كثيره سواء في مخالفة أمر الله عز وجل، وإن العمل المحرم فنكثيره وقليله سواء في ارتكاب المحرم، وإن المباح قليله وكثيره مباح وما عدا هذا فباطل لا غنى به؛ إلا أن يأتي نص بالفرق بين القادري في الأعمال فيوقف عنده.

يقول: سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد كثيراً، يرفع بذلك صوته ويتابعه معاً.

وروي أيضاً عن علي بن أبي طالب، وابن مسعود نحوه ذلك.

وبالسند المذكور إلى ابن جريج عن عطاء قال: إن كنت مع الإمام فقال: سمع الله لمن حمده، فإن قلت: سمع الله لمن حمده، فحسن؛ وإن لم تقلها فقد أجزأ عنك، وإن تجمعتهما مع الإمام أحب إلي.

قال علي: وهو قول الشافعي.

وأما أبو حنيفة فإنه قال يقول الإمام: ربنا ولك الحمد، ولا يقول المأموم: سمع الله لمن حمده.

قال علي: ففرق بلا دليل؛ فإن كان تعلق بقوله عليه السلام «وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» فقد تناقض؛ لأنه ليس في هذا الخبر قول الإمام: ربنا ولك الحمد. فإن قال: قد صح أنه عليه السلام كان يقولها وهو إمام.

قلنا: وقد صح أن رسول الله ﷺ علم الصلاة، وفيها أن يقال: سمع الله لمن حمده، ولم يخص بذلك مأموماً من إمام، من مفرد.

قال علي: وأما قول: آمين فإنه كما ذكرنا يقوله الإمام والمفرد ندباً وسنة، ويقولها المأموم فرضاً ولا بد.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج أخبرنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سعيدي بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنهما أخبراه عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا أَشْرَأَ الْإِمَامُ قَامُوا فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْيِيدهُ تَأْيِيدُ الْمَلَائِكَةِ غَيْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» قال ابن شهاب: كان رسول الله ﷺ يقول: آمين.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا نصر بن علي هو الجهضمي - حدثنا صفوان بن عيسى عن بشر بن رافع عن أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَلَا عَلَيْهِمْ «غَيْرِ الْمُغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» قَالَ: آمِينَ، حَتَّى يَسْمَعَ مَنْ يَلِيهِ مِنَ الصُّفِّ الْأَوَّلِ».

حدثنا محمد بن سعيدي بن نبات حدثنا عبد الله بن نصر حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا ابن وضاح حدثنا موسى بن معاوية حدثنا وكيع حدثنا سفيان الثوري عن عاصم الأحول عن أبي

عثمان النهدي: «أَنْ يَلَا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَسْبِقْنِي بِآمِينَ».

وبه إلى وكيع حدثنا سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عيسى عن وائل بن حجر قال: سمعت رسول الله ﷺ «قَرَأَ: وَلَا الضَّالِّينَ فَقَالَ آمِينَ يَبْدُ بِهَا صَوْتَهُ».

قال علي: فهذه آثار متواترة عن رسول الله ﷺ بأنه كان يقول: آمين وهو إمام في الصلاة، يسمعا من وراءه.

وهو عمل السلف كما حدثنا حماد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الديلمي حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أكان ابن الزبير يؤمن على إثر أم القرآن؟ قال: نعم، ويؤمن من وراءه، حتى إن للمسجد للجنة.

قال عطاء: وكان أبو هريرة يدخل المسجد وقد قام الإمام قبله فيقول وينادي: لا تسبقني بآمين.

قال عطاء: ولقد كنت أسمع الأئمة يقولون هم أنفسهم على إثر أم القرآن آمين هم ومن وراءهم حتى إن للمسجد للجنة.

قال علي: الجنة الجليلة.

وبه إلى عبد الرزاق عن معمر بن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة: أنه كان مؤذناً للعلاء بن الحضرمي بالبحرين فاشتد عليه أن لا يسبقه بآمين.

وروي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عمر بن الخطاب قال: يخفي الإمام أربعاً: التعوذ "ويسم الله الرحمن الرحيم" وآمين "وربنا لك الحمد".

وعن علقمة والأسود كليهما عن ابن مسعود قال: يخفي الإمام ثلاثاً: التعوذ "ويسم الله الرحمن الرحيم" وآمين.

وعن عكرمة: لقد أدركت الناس ولهم ضجة بآمين.

قال علي: فهذا عمل الصحابة رضي الله عنهم.

فأما أحمد وإسحاق، وداود وجهود أصحاب الحديث فيرون الجهر بها للإمام، والمأموم، وبه تقول؛ لأن الثابت عن رسول الله ﷺ: الجهر.

وقال سفيان الثوري، وأبو حنيفة: يقولها الإمام سرّاً -

ذهبوا إلى تقليد عمر بن الخطاب، وابن مسعود رضي الله عنهما ولا حجة في أحدهم مع رسول الله ﷺ.

وذهب مالك إلى أن يقول المأموم آمين ولا يقولها الإمام.

الداعي مؤمناً أصلاً، ولا يسمي الدعاء تأمناً حتى يلفظ بآمين: فكلُّ تأمين دعاء، وليس كلُّ دعاء تأمناً. فكيف.

وقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه كان يقول: آمين، وهو الإمام، وهذا مما انفردوا به عن الصحابة رضي الله عنهم وجمهور السلف بإبراهيم بلا برهان أصلاً، وبالله تعالى التوفيق.

وأما السجود - فإن من أجاز السجود على كسور العمامة سألناه عن عمامة غلظ كورها إصبع، ثم إصبعان، إلى أن يبلغه إلى ذراعين وثلاث وأكثر، فيخرج إلى ما لا يقول به أحد، ثم لحظه من الإصبع إلى طيِّو واحدة من عمامة شرب وكلفناه الفرق، ولا سبيل له إليه.

ويقولنا يقول جمهور السلف:

كما روينا من طريق شعبة عن الأعمش قال: سمعت زيد بن وهب قال: رأى حنيفة رجلاً لا يتم الركوع ولا السجود، فقال له حنيفة: ما صليت، ولو مت مت على غير الفطرة التي فطر الله عبداً ﷺ عليها.

وعن ابن مسعود - أنه رأى رجلين يصليان أحدهما سبيل إزاره، والآخر لا يتم ركوعه ولا يتم سجوده؛ فقال: أما المسبِّل إزاره فلا ينظر الله إليه وأما الآخر فلا يقبل الله صلاته.

قال عليّ من لم ينظر الله تعالى إليه في عمل ما، فذلك العمل بلا شك غير مرضي؛ وإذ هو غير مرضي فهو يقيناً غير مقبول.

وعن المسور بن غرمة: أنه رأى رجلاً لا يتم ركوعه ولا سجوده، فقال له: يا سارق، أعد الصلاة، والله لتعبدن، فلم يزل حتى أماده.

وعن ابن عباس: إذا سجدت فالتصق أنفك بالأرض. **وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى** قال لمن رآه يصلي: امس أنفك الأرض.

وعن سعيد بن جبير: إذا لم تضع أنفك مع جبهتك لم تقبل منك تلك السجدة.

وبه يقول الشافعي، وأبو سليمان، وأحمد، وغيرهم.

ومن طريق وكيع عن زيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين: أنه كره السجود على كسر العمامة.

وعن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت: أنه كان إذا قام في الصلاة حسر العمامة عن جبهته.

قال عليّ: وهذا قول لا يعلم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم قطعاً، نعم، ولا نعرفه عن أحد من التابعين، ولا حجة لهم أصلاً في المنع من ذلك.

إلا أن بعض المحدثين بتقليده قال: إن سميّاً مولد أبي بكر، وسهيل بن أبي صالح روايا كلاهما عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قال القارئ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فَقَالَ مَنْ خَلْفَهُ آمِينَ فَوَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ أَهْلِ السُّنَاءِ غَيْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» هذا لفظ سهيل.

وأما لفظ سميّ فإنه قال: «إذا قال الإمام: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ».

قال: فليس في هذا تأمين الإمام.

قال عليّ: وهذا غاية المقتضى في الاحتجاج، إذ ذكروا حديثاً ليس فيه شريعة قد ذكرت في حديث آخر، فرأوا إسقاطها بذلك، ولا شيء في إسقاط جميع شرائع الإسلام أقوى من هذا العمل؛ فإنه لم تذكر كلُّ شريعة في كلِّ آية، ولا في كلِّ حديث.

ثم من العجيب احتجاجهم بأبي صالح في أنه لم يرو عن أبي هريرة لفظاً رواه سعيد بن المسيب، وأبو سلمة عن أبي هريرة.

ولو انفرد سعيد لكان يعدل جماعة مثل أبي صالح فكيف وليس في رواية أبي صالح: أن لا يقول الإمام «آمين» فبطل تمويههم بهذا الخبر.

وقال بعضهم: إن معنى قوله عليه السلام «إذا أثنَ الإنسان فأمَّنوا» إنما معناه إذا قال: «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ».

قال عليّ فيقال له: كذبت على رسول الله ﷺ وقلت عليه الباطل الذي لم يقله عليه السلام عن نفسه، وأخبرت عن مراده بالإفك، وحرّفت الكلم عن مواضعه بلا برهان؛ وما قال قط أحد من أهل اللغة أن قول «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» يسمّى تأمناً.

فاحتج لقوله الفاسد بطامة أخرى وهي: أنه قال: قد جاء أن معنى قول الله تعالى لموسى وهارون عليهما السلام «قد أجيبتم دعوتكما» أنه كان موسى يدعو وهارون يؤمن.

قال عليّ: وهذا أدهى وأمر لبت شعري أين وجد هذه الرواية، أو من بلغه إلى موسى، وهارون عليهما السلام وإنما هو قول قائل لا يدري من أين قاله، ثم لو صحَّ يقيناً لما كان له فيه حجة أصلاً، لأن المؤمن في اللغة داخ بلا شك، لأن معنى «آمين» اللهم اعمل ذلك فالتأمين دعاء صحيح بلا شك، ولا يسمّى

٣٧١- مسألة: ومن كان بين يديه طينٌ لا يُفسدُ ثيابه ولا يلوّث وجهه لزمه أن يسجدَ عليه، فإن آذاه لم يلزمه رُؤيته عن رسول الله ﷺ: «اللهُ سَجَدَ عَلَى مَاءٍ وَطِينٍ وَانصَرَفَ وَعَلَى جَنَبَيْهِ أَثَرُ الطِّينِ».

وقال الله عز وجل: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾.

٣٧٢- مسألة: والجلوسُ بعد رفعِ الرأسِ من آخر سجدةٍ من الركعة الثانية فرضٌ في كلِّ صلاةٍ مفترضةٍ أو نافلةٍ، حاشا ما ذكرنا قبل من أنواعِ الوتر فإن كان في صلاةٍ لا تكون إلا ركعتين فإنه يفتي بمقاعده إلى ما هو عليه قاعدٌ وينصبُ رجله اليمنى ويفرشُ اليسرى. وإذا كان في صلاةٍ تكون ثلاث ركعاتٍ أو أربعاً جلسَ في هذه الجلسة على رجله اليسرى ونصبَ اليمنى كما قلنا ويجلسُ في الجلسة الأخيرة التي تلي السلام مُضطجاً بمقاعده إلى الأرض ناصباً لرجله اليمنى فارشاً لليسى. وفرضٌ عليه، أن يشهدَ في كلِّ جلسةٍ من الجلستين اللتين ذكرنا :

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا عيسى بن إبراهيم حدثنا ابن وهب عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن حلحلة عن مَحْمُود بن عمرو بن عطاء أنه كان جالساً مع نفرٍ من أصحابِ رسول الله ﷺ فَوَصَفُوا صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي الصُّفَةِ: فَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى. فَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَجَلَسَ عَلَى مَقْعَدَيْهِ.

وبه يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ.

وقال أبو حنيفة ومالك: الجلوسُ في كلتي الجلستين سواء.

قال علي: هذا خلافُ الأكثرِ بلا بُرْهَانٍ.

وحدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا إسحاق هـ ابن راهويه - أنا جرير هـ ابن عبد الحميد - عن منصور هـ ابن المعتمر - عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال: «قَالَ تَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا قَعَدَ أَخَذَكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ ﷺ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَتُنْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَتُنْهَدُ أَنْ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

ورواه شعبة وسفيان الثوري وزائدة كلهم عن منصور عن

وعن نافع عن ابن عمر: كان يكره أن يسجدَ على كورٍ عمامته حتى يكتشفها.

وعن أيوب عن ابن سيرين: أصابني شجةٌ في وجهي فعصبتُ عليها وسألتُ عبيدة السلماني: أسجدُ عليها؟ فقال: انزع العصاب.

وعن مسروق: أنه رأى رجلاً إذا سجدَ رفعَ رجله في السماء، فقال مسروق: ما تمت صلاةُ هذا.

٣٧٠- مسألة: فمن عجز عن الركوع أو عن السجود خفضَ لذلك قدرَ طاقته فمن لم يقدر على أكثر من الإيماء أو ما ومن لم يجد للزحام أن يضع جبهته وإنه للسجود فليسجدَ على رجل من أمامه، أو على ظهر من أمامه وبه يَقُولُ أبو حنيفة، وسفيان الثوري، والشافعي.

وقال مالك: لا يسجدُ على ظهر أحدٍ.

برهانٌ صححه قولنا قول الله تعالى: ﴿لَا يَكْتَفِي اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وقول رسول الله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

ورؤيتنا عن معمر عن الأعمش عن المسيب بن رافع: أن عمر بن الخطاب قال: من آذاه الحُرُّ يوم الجمعة فليسط ثوبه ويسجدَ عليه، ومن زعمه الناس يوم الجمعة حتى لا يستطيع أن يسجدَ على الأرض فليسجدَ على ظهر رجلٍ.

وعن الحسن: إذا اشتدَّ الزحامُ فإن شئت فاسجدَ على ظهر أخيك، وإن شئت فإذا قام الإمام فاسجد.

وعن طاووس: إذا اشتدَّ الزحامُ فادم برأسك مع الإمام ثم اسجدَ على أخيك.

وعن مجاهد سئل: يسجدُ الرجلُ في الزحامِ على رجلٍ الرجلِ قال: نعم وعن مكحول، والزهرى مثل ذلك.

وعن معمر عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر قال: إذا كان المريض لا يقدر على الركوع ولا على السجود أومأ برأسه.

وعن قتادة عن أم الحسن بن أبي الحسن قالت: رأيت أم سلمة زوج النبي ﷺ تسجدُ على مرققةٍ عاليةٍ من رملٍ كان بها.

وعن ابن عباس قال سأله أبو فزارة عن المريض: يسجدُ على المرققة الطاهرة قال: لا بأسَ به.

وعن ابن عباس أيضاً: لا بأسَ أن يُلْفَ المريضُ الثوبَ ويسجدَ عليه.

أبي وإثني عن ابن مسعود عن النبي ﷺ حرفاً.

ورواه يحيى القطان وأبو معاوية والفضل بن عياض وأبو نعيم وعبد الله بن داود الخريبي وكيع كلهم عن الأعمش عن أبي وإثني بإسناده، ولفظه.

ورواه أيضاً عن ابن مسعود - بإسناده ولفظه - أبو معمر عبد الله بن سبرة وعلقمة، والأسود، وأبو البختري.

فإن تشهد امرئاً ما رواه أبو موسى، وإسحاق بن عمار، وإسحاق بن عمر، كلهم عن رسول الله ﷺ فحسن.

والذي عثرنا من اختيار أبي حنيفة، وسفيان الثوري، وأحمد، وداود، واختار الشافعي ما رواه ابن عباس. واختار مالك تشهد موقوفاً على عمر قد خالفه فيه ابنه وسائر من ذكرنا.

وقال بعض المتقدمين: الجلوس في الصلاة ليس فرضاً.

وقال أبو حنيفة: الجلوس مقدار التشهد فرض وليس التشهد فرضاً.

وقال مالك: الجلوس فرض، وذكر الله تعالى فيه فرض وليس التشهد فرضاً.

وكل هذه الأقوال خطأ لأن النبي ﷺ أمر بالتشهد في القعود في الصلاة، فصار التشهد فرضاً، وصار القعود الذي لا يكون التشهد إلا فيه فرضاً، إذ لا يجوز أن يكون غير فرض ما لا يتم الفرض إلا فيه أو به.

روينا عن شعبة عن مسلم أبي النظر سمعت حملاً بن عبد الرحمن سمعت عمر بن الخطاب يقول: لا صلاة إلا بشهدين... وعن نافع مولى ابن عمر: من لم يتكلم بالتشهد فلا صلاة له.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان.

وقال بعضهم: لو كان الجلوس الأول فرضاً لما أجزأت الصلاة بتركه إذا نسيه المزمع.

قال علي: وهذا ليس بشيء، لأن السنة التي جاءت بوجوبه هي التي جاءت بأن الصلاة تجزئ بنيهائه. وهم يقولون: إن الجلوس عمداً في موضع القيام في الصلاة حرام تبطل الصلاة بتعمده، ولا تبطل بنيهائه وكذلك السلام قبل تمام الصلاة ولا فرق فعاد نظرهم ظاهر الفساد، وبالله تعالى التوفيق.

٣٧٣- مسألة: قال أبو محمد علي بن أحمد: ويلزمه فرض أن يقول إذا فرغ من التشهد في كلتي الجلستين «اللهم إني

أعوذ بك من عذاب جهنم، وأعوذ بك من عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر فتنة المسيح الدجال» وهذا فرض كالشهادة ولا فرق.

لما حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا نصر بن علي، ومحمد بن عبد الله بن نعيم، وأبو كريب، وزهير بن حرب، كلهم عن وكيع بن الجراح حدثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية، ويحيى بن أبي كثير، قال حسان: عن محمد بن أبي عائشة.

وقال يحيى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، كلاهما عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا تشهد أخذكم فليستجذ بالله من أربع، تقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر فتنة المسيح الدجال».

قال علي: فإن قال قائل: فقد روتهم هذا الخبر من طريق مسلم قال:

حدثنا زهير بن حرب حدثنا الوليد بن مسلم حدثني الأوزاعي حدثنا حسان بن عطية حدثنا محمد بن أبي عائشة أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ: «إذا فرغ أخذكم من التشهد الأخير فليستجذ بالله من أربع» ثم ذكرها نصاً كما أوردناها قال: فهذا خبر واحد، وزيادة الوليد بن مسلم زيادة عدل، فهي مقبولة، فإنما يجب ذلك في التشهد الآخر فقط.

قلنا: لو لم يكن إلا حديث محمد بن أبي عائشة وحده لكان ما ذكرت لكنهما حديثان كما أوردنا، أحدهما من طريق أبي سلمة.

والثاني من طريق محمد بن أبي عائشة، فإنما زاد الوليد على وكيع بن الجراح، وبقي خبر أبي سلمة على عمومها فيما يقع عليه اسم تشهد، لا يجوز غير هذا. وبالله تعالى التوفيق.

وقد روي عن طاووس: أنه صلى ابنه بمحضرتة فقال له: أذكرت هذه الكلمات قال: لا، فأمره بإعادة الصلاة.

٣٧٤- مسألة: ويستحب أن يقول إذا فرغ من التشهد.

ما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن سلمة عن ابن القاسم حدثني مالك عن نعيم بن عبد الله المجهري: أن محمد بن عبد الله بن زياد

الأحاديث فهو دعوى منكم بلا برهان.

فإن قال قائل من غير الشافعيين: نقول بإيجاب ذلك متى ذكر رسول الله ﷺ في صلاة أو غيرها.

قلنا: أيضاً هذا لا يوجد لا في آية ولا في الصحيح من الأخبار، وإنما جاء هذا في حديث رؤيته من طريق أبي بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن محمد بن هلال عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن أبيه أن كعباً - وهذا سند لا تقوم به حجة - لأن أبا بكر شكك فيه، ومحمد بن هلال مجهول؛ وسعد بن إسحاق غير مشهور الحال. ولقد كان يلزم من رأى الصيام في الاعتكاف فرضاً - بدليل ذكره بين أبي صيام - أن يجعل الصلاة على رسول الله ﷺ في الصلاة فرضاً للأمر بها مع ذكر السلام الذي علموه، وهو إما السلام الذي في التشهُُّد في الصلاة وإما السلام من الصلاة بلا شك، ولكنهم لا يطردون استدلالهم على ضعفه، ولا يلتزمون الأدلة الواجب قبولها، وبالله تعالى التوفيق.

٣٧٥- مسألة: والتطبيق في الصلاة لا يجوز، لأنه منسوخ. وهو وضع الدين بين الركبتين عند الركوع في الصلاة وكان ابن مسعود رضي الله عنه يفعلها، ويضرب الأيدي على تركه وكذلك أصحابه كانوا يفعلونه :

روينا ذلك من طريق نوح بن حبيب القومسي: حدثنا ابن إدريس هو عبد الله - عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: «علمنا رسول الله ﷺ الصلاة، فقام فكبر، فلما أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ طَبَّقَ يَدَيْهِ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ وَرَكَعَ، فَلَبَّغَ ذَلِكَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، فَقَالَ: صَدَقَ أَخِي قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا، ثُمَّ أَمَرْنَا بِهَذَا، يَغْيِي الْإِسْلَامُ بِالرُّكْبِ».

قال علي: قد ذكرنا أمر رسول الله ﷺ يوضع الأيدي على الركبة في حديثه ورافع بن رافع، فصح أنه هو الأمر الآخر الناسخ للتطبيق، وبالله تعالى التوفيق.

٣٧٦- مسألة: فإذا أمم المرأة صلاته فليسلم، وهو فرض لا تتم الصلاة إلا به. ويجزئه أن يقول "السلام عليكم" أو "عليكم السلام" أو "سلام عليكم" أو "عليكم سلام" سواء كان إماماً أو مأموماً أو فذاً؛ وأفضل ذلك أن يقول كل من ذكرنا السلام عليكم ورحمة الله عن يمينه "السلام عليكم ورحمة الله" عن يساره.

قال علي: برهان ذلك:

ما حدثناه عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا

الأصاري - وعبد الله بن زيد - هو الذي أرى النداء بالصلاة - أخبره عن أبي مسعود الأنصاري أنه قال: «أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَجْلِسٍ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ فَقَالَ لَهُ يَتِيْرُ بْنُ سَعْدٍ: أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نَصَلِّيَ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَفَّتْ نَصَلِّيَ عَلَيْكَ فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَمَيَّنَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهُ، ثُمَّ قَالَ: قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ وَتَبَارَكَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا تَبَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَيِّدٌ مُجِيدٌ وَالسَّلَامُ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ».

وما حدثناه عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا إسحاق هو ابن راهويه حدثنا روح عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرو بن سليم أن ابن مسعود الساعدي «أَنَّهُمْ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: كَيْفَ نَصَلِّيَ عَلَيْكَ قَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ وَتَبَارَكَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا تَبَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَيِّدٌ مُجِيدٌ».

فإن قال قائل: لم تم جمعوا الصلاة على رسول الله ﷺ في أثر التشهُُّد فرضاً بهذين الخبرين ويقول الله تعالى: ﴿وَصَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ كما يقول الشافعي.

قلنا: لأن رسول الله ﷺ لم يقل: إن هذا القول فرض في الصلاة، ولا يحمل لأحد أن يزيد في كلامه عليه السلام ما لم يقل، فنحن نقول: إن هذا القول فرض على كل مسلم أن يقوله مرة في الظهر، فإذا فعل ذلك فقد صلى على رسول الله ﷺ كما أمر ثم يستحب له ذلك في الصلاة وغيرها، فهو تزيد من الأجر.

وقد صح أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا».

فإن قيل: من أين اقتصرتم على وجوب هذا مرة في الظهر، ولم توجبوا تكرار ذلك متى ذكر رسول الله ﷺ.

قلنا: إن قول ذلك مرة واحدة واجب بالتحصن، لا يمكن الاختصار على أقل من مرة، وأما الزيادة على المرة فنحن نسألكم: كم من مرة توجبون ذلك في الظهر، أو في الحول، أو في الشهر، أو في اليوم، أو في الساعة ولا يُقبل منكم تحديد عدد دور عدد إلا ببرهان، ولا سبيل إليه؛ فقد امتنع هذا بضرورة العقل.

فإن قالوا: توجب ذلك في الصلاة خاصة.

قلنا: ليس هذا موجوداً في الآية، ولا في شيء من

ورويناه أيضاً عن عمار بن ياسر، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وجماعة من الأنصار رضي الله عنهم، وعن الصحابة جملة رضي الله عنهم بأصح إسناد يكون.

ورويناه عن علقمة، والأسود، وخيشمة، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، والتخمي.

وهو قول الشافعي، وسفيان الثوري، وأبي حنيفة، والحسن بن حي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبي سليمان وجهور أصحاب الحديث.

وقال الحسن بن حي: التسليمان معاً فرض.

وقال أبو حنيفة: التسليمان اختيار، وليس السلام من الصلاة فرضاً؛ بل إذا قعد مقدار التشهد فقد تمت صلاته.

فإن تعدد الحدث أو لم يتعدده، أو تعدد القيام، أو الكلام، أو العمل فذلك سباح، وقد تمت صلاته.

والأمة تصلي مكشوفة الرأس ثم تعتن في آخر صلاتها بعد أن جلست مقدار التشهد وقبل أن تسلم فإن صلاتها قد تمت.

ومن صلى جالساً لمريض ثم صبح بعد أن قعد مقدار التشهد في آخر صلاته وقبل أن يسلم فصلاته تامة.

ومن صلى متحيزاً إلى غير القبلة ثم عرفت القبلة بعد أن قعد في آخر صلاته مقدار التشهد ولم يسلم فصلاته تامة.

إلا في مواضع عشرة فإنه أوجب السلام فيها فرضاً، وبطلت صلاة من وقع له شيء منها وإن قعد مقدار التشهد ما لم يسلم.

وهي: من صلى يتيم فرأى الماء بعد أن قعد في آخرها مقدار التشهد ولم يسلم.

ومن صلى وهو عريان ثم وجد ما يغطي به عورته بعد أن قعد مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم.

ومن صلى الصبح ثم طلع أول قرص الشمس بعد أن قعد مقدار التشهد في آخر صلاته قبل أن يسلم؛ فلو قفقه بعد طلوع الشمس وصلاته قد بطلت إلا أنه لم يسلم؛ انتقض وضوءه.

ومن ثم له وقت المسح بعد أن قعد مقدار التشهد في آخر صلاته إلا أنه لم يسلم.

ومن صلى الجمعة فخرج وقتها ودخل وقت العصر وقد قعد مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم ومن قعد في آخر صلاته مقدار التشهد ثم ذكر قبل أن يسلم صلاة فاتته بينه وبينها خمس صلوات فأقل.

والمستحاضة خرج وقت الصلاة التي هي فيها بعد أن

عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن أحمد بن أبي خلف حدثنا موسى بن داود حدثنا سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد هو الخديري - قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا شَأْنُ أَحَدِكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرْ حُمْ صَلَى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا فَلْيُطْرَحِ الشُّكُّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَسْلَمَ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرني الحسن بن إسماعيل بن سليمان الجالدي حدثنا فضيل هو ابن عياض - عن منصور هو ابن المعتمر عن إبراهيم التيمي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ في حديث ذكره «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَأَيُّكُمْ نَسِيَ شَيْئًا فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الَّذِي يَرَى أَنَّهُ صَوَابٌ ثُمَّ يَسْلَمَ ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيِ الشُّهُوَ».

فقد ثبت بهذين الخبرين أمر رسول الله ﷺ بالتسليم من كل صلاة، وأوامره عليه السلام فرض، ولقطة التسليم تقتضي ما ذكرناه.

حدثنا حمام حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الدبري حدثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري ومعمر كلاهما عن حماد بن أبي سليمان عن أبي الضحى عن مسروق عن «عبد الله بن مسعود قال: مَا نَسِيتُ فِيمَا نَسِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَسْلَمُ عَنْ يَمِينِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، حَتَّى يَرَى بَيَاضَ خَدَّوْهُ، وَعَنْ يَسَارِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، حَتَّى يَرَى بَيَاضَ خَدَّهِ أَيْضًا».

ورواه أيضاً عن ابن مسعود مسنداً أبو الأحوص، وأبو معمر.

ورواه أيضاً سعد بن أبي وقاص، وابن عمر كلاهما عن رسول الله ﷺ.

وهو فعل السلف كما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا إسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه - حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين حدثنا زهير هو ابن معاوية - عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، وعلقمة عن ابن مسعود قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ خُضْضٍ وَرَفِيعٍ وَتِيَامٍ وَقُعُودٍ وَيُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ خَدَّوْهُ، وَرَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَعَمَرَ يَقْعَلَاوَهُ».

قعدت في آخرها مقدار التشهد إلا أنها لم تسلم.

ومن صلى وهو لا يحسن شيئاً من القرآن فتعلم سورة بعد أن قعد في آخر صلاته مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم.

ومن مسح على جراحه به فبرئت بعد أن جلس في آخر صلاته مقدار التشهد، وقبل أن يسلم، فإن هؤلا كلهم تبطل صلاتهم، ويلزمهم ابتدؤها.

ومن صلى وهو مسافر فلما جلس في آخر الركعتين مقدار التشهد، إلا أنه لم يسلم فنوى الإقامة فإن فرضاً عليه أن يأتي بركتين يصليهما حضرة؛ لم يختلف قوله في شيء من هذا.

واختلف قوله فيمن صلى وهو مريض نائماً - لا يقدر على أكثر من ذلك - ثم صبح بعد أن قعد في نيته مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم ومن افتتح الصلاة وهو صحيح ثم عرض له مرض نقله إلى الجلوس، أو الإيماء بعد أن قعد في آخر صلاته مقدار التشهد ولم يسلم - فمرة قال: تبطل صلاتهم ويتدنونها - ومرة قال: قد تمت صلاتهم.

قال علي: وإنا أردنا هذه المسائل لنرى تناقض أقوالهم، وأنهم لم يتفعلوا لا بإيجاب السلام فرضاً ولا بتركه إيجاباً، ولا ثبتوا على شيء أصلاً وهذه أقوال محمد الله على السلامة من مثلاً.

ومن العجيب أن أصحابه لم يخرجوا هذا منه على أنها قولان له؛ بل ما زالوا يشغبون بالباطل والهدر في تصحيح إسقاط فرض السلام جملة إلا في هذه المواضع؛ فإنهم شغبوا في إيجاب فرض السلام فيها فقط، لم يختلفوا في ذلك.

وأما قول الحسن بن حي فلا دليل على صحته..

وقال مالك: السلام فرض تبطل صلاة من عرض له ما يبطل الصلاة ما لم يسلم؛ إلا أنه قال: الإمام والنذ لا يسلمان إلا تسليمة واحدة، وأما المأموم فإنه إن لم يكن عن شماله أحد سلم - تسليمتين: إحداهما عن يمينه، والأخرى يرد بها على الإمام، فإن كان عن يساره أحد سلم ثلاثة رداً على الذي عن يساره.

قال علي: وهذا أيضاً قول لا دليل على صحته، وتقسيم لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب؛ والإمام لم يقصد بسلامه أحدًا، ولو فعل ذلك لبطلت صلاته؛ لأنه كلام مع المسلم عليه، والكلام مع غير الله تعالى وغير رسوله ﷺ في الصلاة عمداً مبطل للصلاة.

وبرهان هذا: أن المصلي - كان معه أحد أو لم يكن - فإنه يسلم عند جميعهم كما يسلم الإمام، فصح أنه خروج عن

الصلاة، لا تسليم على أحد من الناس. فسقط هذا القولان سقوطاً بيناً دون كلّف - والله الحمد.

قال علي: وبقي قول من لم ير التسليم من الصلاة فرضاً، وقول من اختار تسليمة واحدة، فمن لم يضطرب قوله في ذلك؛ فوجدنا من لا يرى التسليم فرضاً يتج.

بما روّاه من طريق عاصم بن علي: حدثنا زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة أخذ علقمة يدي وحذني: أن عبد الله أخذ بيده وأمر رسول الله ﷺ أخذ بيده عبد الله فعلمه التشهد في الصلاة فذكر التشهد، قال: فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد.

قال علي: وهذه الزيادة انفرد بها القاسم بن مخيمرة، ولعلها من رايه وكلامه، أو من كلام علقمة، أو من كلام عبد الله.

وقد روي هذا الحديث عن علقمة: إبراهيم النخعي - وهو اضبط من القاسم - فلم يذكر هذه الزيادة.

كما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن جبلة قال: حدثنا العلاء بن هلال الرقي حدثني عبد الله بن عمرو الرقي عن زياد بن أبي أنيسة - عن حماد بن أبي سليمان - عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود قال: «كنا لا ندرى ما تقول إذا صلياً، فعلمنا رسول الله ﷺ جوامع الكلم، فقال لنا: قولوا: الشحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله قال علقمة: لقد رأيت ابن مسعود يعلمنا هؤلاء الكلمات كما يعلمنا القرآن».

ثم لو صح أن هذه الزيادة من كلام رسول الله ﷺ لكان ما ذكرنا قبل من أمره عليه السلام زيادة حكم لا يجوز تركها.

وقد صح عن ابن مسعود إيجاب التسليم فرضاً؛ كما روّاه من طريق يحيى بن سعيد القطان: حدثنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود قال: حدث الصلاة التكبير واتقواها التسليم.

فوضح بهذا أن تلك الزيادة: إما أنها تمت بعد ابن مسعود وإما أنها عند ابن مسعود منسوخة، والحجة كلها فيما ذكرنا من أمر رسول الله ﷺ بالسلام من الصلاة.

أبأن هو ابن يزيد العطار - حدثنا عاصم هو ابن أبي النجود - عن أبي واثل عن ابن مسعود قال: «كُنَّا نَسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ وَنَأْمُرُ بِجَنَابَتِنَا، فَكُنَيْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ السَّلَامَ، فَأَخْبَنِي مَا قَدَّمَ وَمَا خَدَّ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُخْبِتُ مَنْ أَمْرَهُ مَا يَشَاءُ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَخَذْتُ أَنْ لَا تَكْتَلُمُوا فِي الصَّلَاةِ قَرَدٌ عَلَيَّ السَّلَامَ».

٣٧٩ - مسألة: ولا يجوز لأحد أن ينفي الإمام إلا في أم القرآن وحدها.

فإن التبت القراءة على الإمام فليركع، أو فليقتل إلى سورة أخرى، فمن تعدى إثمناه وهو يدري أن ذلك لا يجوز له بطلت صلاته.

برهان ذلك: ما قد ذكرناه بإسناده من قول رسول الله ﷺ «اتَّقِرُوا خَلْقِي قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ».

فوجب أن من أنفى الإمام لا يخلو من أحد وجهين: إما أن يكون قصده به قراءة القرآن؛ أو لم يقصد به قراءة القرآن فإن كان قصده به قراءة القرآن فهذا لا يجوز، لأن رسول الله ﷺ نهى أن يقرأ المأموم شيئاً من القرآن حاشاً أم القرآن. إن كان لم يقصد به قراءة القرآن فهذا لا يجوز لأنه كلام في الصلاة، وقد أخبر عليه السلام أنه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس.

وهو قول علي بن أبي طالب وغيره - وبه يقول أبو حنيفة.

فإن ذكروا خبراً: رويته من طريق يحيى بن كثير الأسدي عن المسور بن يزيد الأسدي «أن رسول الله ﷺ نسي آية في الصلاة، فلما سلم ذكره رجل بها، فقال له: أفلا أذكره؟».

فإن هذا موافق لمعهود الأصل من إباحة القراءة في الصلاة، ويبين ندرى أن نهي النبي ﷺ أن يقرأ خلفه إلا بأمر القرآن فناسخ لذلك ومنع منه، ولا يجوز العود إلى حال منسوخة بدعى كاذبة في عوديتها.

٣٨٠ - مسألة: ومن تكلم ساهياً في الصلاة فصلاته تامة؛ قل كلامه أو كثر، وعليه سجود السهو فقط وكذلك إن تكلم جاهلاً.

وقال أبو حنيفة: الكلام في الصلاة عمداً وسهواً سواء: تبطل بكليهما؛ وراى السلام في الصلاة عمداً يبطلها، ولا يبطلها إذا كان سهواً - وهذا تناقض.

وأما من رأى تسليمه واحدة وكره ما زاد، فليتهم احتجوا بأخبار: منها - من طريق أبي المصعب عن الدراوردي من طريق سعيد. والثابت من طريق سعد أنه عليه السلام «كان يسلم تسليمين».

وبأثر واهية: منها - من طريق عماد بن الفرج عن عماد بن يونس؛ وكلاهما مجهول أو مرسل من طريق الحسن - أو من طريق عماد بن زهير، وهو ضعيف أو من طريق ابن لهيعة، وهو ساقط ولو صححت لكانت أحاديث التسليمين زيادة يكون الفضل في الأخو بها.

فإن ذكر ذكر: حديث جابر بن سمرة «كنا إذا صلينا مع رسول الله ﷺ قلنا: السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله، وأشار بيده إلى الجانبين فقال رسول الله ﷺ على ما توثبون بأيديكم كأنها أذناب خيل شمس إنما يخفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه عن يمينه وشماله».

قال علي: هذا إن كان في السلام الذي يخرج به من الصلاة فهو منسوخ بلا شك، بقوله ﷺ «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس».

وهذا أمر لم يختلف أحد من الأمة في أنه حكم؛ ثم ادعى قوم تخصيصه في بعض الأحوال، فإذا هو كذلك فهو النسخ لما كانوا عليه قبل من إباحة التسليم وردة في الصلاة؛ فصح أن ذلك منسوخ، وبالله تعالى التوفيق.

٣٧٧ - مسألة: وكل من سها عن شيء مما ذكرنا فإنه فرض عليه حتى ركع لم يعتد بتلك الركعة، وقضاها إذا أتم الإمام إن كان مأموماً.

وكذلك يلغيا الفسد والإمام، ويتسان صلاتهما، وعلى جميعهم سجود السهو؛ لأنهم لم يأتوا بالركعة كما أمروا، وكل ما أمر به رسول الله ﷺ أن يعمل في مكان من الصلاة فلا يجوز أن يعمل في غير ذلك الموضع لقول الله تعالى: «وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ».

٣٧٨ - مسألة: ولا يجل تعدد الكلام مع أحد من الناس في الصلاة، لا مع الإمام في إصلاح الصلاة ولا مع غيره، فإن فعل بطلت صلاته ولو قال في صلاته: رحمك الله يا فلان، بطلت صلاته.

حدثنا عبد الله بن الربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا

يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ قَالُوا: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَنَلِطُ فِي هَذَا الْخَبَرِ صَفَانِ.

أَحَدُهُمَا: أَصْحَابُ أَبِي حَتِيفَةَ.

وَالثَّانِي: ابْنُ الْقَاسِمِ وَمَنْ وَاقَفَهُ.

فَأَمَّا أَصْحَابُ أَبِي حَتِيفَةَ فَاتَّهَمُوا قَالُوا: لَعَلَّ هَذَا الْخَبَرَ كَانَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ.

وقالوا: الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ قَتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ، ذَكَرَ ذَلِكَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَالزَّهْرِيُّ، وَعَمِدُوا إِلَى لَفْظِ ذِكْرِهِ بَعْضُ رَوَاةِ الْخَبَرِ وَهُوَ «صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

فَقَالُوا: هَذَا إِخْبَارٌ بِأَنَّهُ صَلَّى لِلْمُسْلِمِينَ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا كُلُّهُ بَاطِلٌ وَقَوِيهِ وَظَنُّ كَاذِبٍ:

أَمَّا قَوْلُهُ: لَعَلَّ كَانَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ كَانَ قَبْلَ يَوْمِ بَدْرٍ بَيِّنٌ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ هُوَ عَمَدٌ - حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَعُمِيِّ عَنْ عِلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «كَأَنَّا نَسْلَمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَرَدَّ عَلَيْنَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا، وَقَالَ: إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا». وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ شَهِدَ بَدْرًا بَعْدَ إِقْبَالِهِ مِنْ أَرْضِ الْحَبشة.

وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَعُمَرَاءُ بْنُ الْخَصَنِ - وَكُلَاهُمَا مُتَأَخَّرُ الْإِسْلَامِ - يَذْكُرَانِ جَمِيعًا حَدِيثَ ذِي الْيَدَيْنِ، وَإِسْلَامُهُمَا بَعْدَ بَدْرٍ بِأَعْوَامٍ وَكَذَلِكَ مُعَاوِيَةُ بْنُ خَدِيجٍ أَيْضًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ الرَّجُلَ الْمَذْكُورَ قَتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ فَتَمَوِيهِ بَارِدٌ، لَوْ جِوهُ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ أَعْلَى مِنْ ذَكَرَ ذَلِكَ فَابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَلَمْ يُولَدْ إِلَّا بَعْدَ بَدْرِ بِبَعْضَةِ عَشْرٍ عَامًا.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْمُتَوَلَّى يَوْمَ بَدْرٍ إِنَّمَا هُوَ ذُو الشَّامَلِينَ، وَاسْمُهُ عَبْدُ عَمْرِو وَنَسَبُهُ الْخَزَاعِيُّ، وَالْكَلْمُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ ذُو الْيَدَيْنِ وَاسْمُهُ الْخُرْبَائِقُ وَنَسَبُهُ سَلَمِيُّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ قَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ «صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» إِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ عَنْ صَلَاتِهِ بِالْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ أَبُو هُرَيْرَةَ مَعَهُمْ: فَبَاطِلٌ، بَيِّنٌ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَتَفًا «بَيْنَمَا أَنَا أَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» فَظَهَرَ فُسَادُ قَوْلِهِ.

بِرَهَانٍ صَحِيحٍ قَوْلَنَا: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ».

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَنَسٍ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجُرْجَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الشَّيرَازِيُّ أَخْبَرَنَا فَاطِمَةُ بِنْتُ الْحَسَنِ بْنِ الرِّيسَانِ الْخَزَوْمِيُّ وَرَاقٍ بَكَارُ بْنُ قَتِيْبَةَ الْقَاضِي قَالَتْ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَوْذُونُ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ بَكْرِ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ عِيَادِ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أَمْتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكَرَّهُوا عَلَيْهِ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَتِيبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ عُثَيْمٍ - عَنْ حَجَّاجِ الصَّوَّافِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ هَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ «مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلْتُ: وَاتَّكَلُ أَثِمَاءُ مَا شَأْنَكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ فَخَلَعُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَافِهِمْ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يَضْرِبُونَ لِي كُنِي مَكَتٌ فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِيَامِي هُوَ وَأَمِّي مَا رَأَيْتُ مُتَعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ، قَوْلَالَهُ مَا كَثَرَنِي وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَنَنِي قَالَ: إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ عَلِيٌّ: هَذَا الْحَدِيثُ يَطْلُ قَوْلُ أَبِي حَتِيفَةَ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ أَنَّهُ كَانَ بَعْدَ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ بَيِّنٌ، وَلَمْ يَطْلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: وَلَا أَمْرُهُ بِسُجُودِ السَّهْوِ قَوْلَنَا: نَدَّ صَحَّ الْأَمْرُ بِالسُّجُودِ مِنْ زَادٍ فِي صَلَاتِهِ أَوْ نَقَصٍ، فَوَاجِبٌ ضَمُّ هَذَا الْحُكْمِ إِلَى مَا وَقَعَ عَلَيْهِ وَلَا بِدَلٍّ.

وقَدْ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِبْعٍ حَدَّثَنَا عَمَدٌ بْنُ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا شَيْبَانُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «بَيْنَمَا أَنَا أَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الظُّهْرِ نَسَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ رَكَعَتَيْنِ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْضَرْتُ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَمْ تَقْصُرْ وَلَمْ أَنْسَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا صَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَحَقُّ مَا

فإن قالوا: قسنا السّهر في الكلام على العدد.

قيل لهم: القياس كلّ باطل؛ ثم لو صحّ لكان هذا منه عين الباطل؛ لأنّ القائِلين بالقياس جميعون على أنّ الشّيء إنّما يقاس على نظيره، لا على ضده، والنسيان ضدّ العمد ثمّ يقال لهم: فهنا قسم الكلام في الصّلاة سهواً على السّلام في الصّلاة سهواً، فهو أشبه به؛ لأنهما معاً كلام فائي شيء قصدوا به إلى التفرّيق بينهما فإنّ الفرق بين سهو الكلام وعمدته أبين وأوضح، وبالله تعالى التوفيق.

وأما ابن القاسم ومن وافقه فإنهم أجازوا بهذا الخبر كلام النّاس مع الإمام في إصلاح الصّلاة.

قال عليّ: وهذا خطأ؛ لأنّ النّاس إنّما كلّوا رسول الله ﷺ فقط، وتعمّد الكلام معه عليه السّلام لا يضرّ الصّلاة شيئاً، وكلّمهم عليه السّلام وهو يقدّر أنّ صلاته قد غُتت، وأنّ الكلام له مباح وكذلك تكلم النّاس يومئذٍ بعضهم مع بعض وهم يظنون أنّ الصّلاة قصرت وُتّمت.

حدثنا أحمد بن محمّد بن الجسور حدثنا عمّد بن عبد الله بن أبي دليم حدثنا عمّد بن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عمّد بن جعفر غندر - عن شعبة - عن حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن «أبي سعيد بن المعلّى قال كنتُ أصليّ فرأيتُ النبيّ ﷺ فدعاني فلم آتِه حتّى صلّيتُ، فقال: ما منعك أن تأتيني قلتُ: كنتُ أصليّ، قال: ألم يقل الله تعالى: «يا أيّها الذين آمنوا استجبوا لله ولرّسول إذا دعاكم» ثمّ ذكر باقي الحديث.

فصح أنّ هذا بعد تحريم الكلام في الصّلاة، لامتناع أبي سعيد من إجابة النبيّ ﷺ حتّى أتمّ الصّلاة، وصحّ أنّ الكلام مع النبيّ ﷺ مباح في الصّلاة هذا خاصّ له، وفيه حمل اللفظ على العموم، وإجماع أهل الإسلام المتّفقين على أنّ المصلّي يقول في صلاته السّلام عليك أيّها النبيّ. ولا يختلف الحاضرون من خصوصنا على أنّ من قال عامداً في صلاته: السّلام عليك يا فلان، أنّ صلاته قد بطلت، وبالله تعالى التوفيق.

عن كلّ ما لا يحلّ له النّظر إليه، لقول الله تعالى: «قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ» «وقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ» من فعل في صلاته ما حرمّ عليه فعله ولم يستغلّ بها فلم يصلّ كما أمر، فلا صلاة له، إذ لم يأت بالصّلاة التي أمر بها. وبالله تعالى التوفيق.

وقد روي عن مالك: من تأمّل عورة إنسان في صلاته بطلت صلاته.

٣٨٣ - مسألة: وفرض عليه أن لا يضحك ولا يتبسّم عمداً، فإنّ فعل بطلت صلاته، وإن سها بذلك فسجود السّهر فقط.

وأما الفقهية لإجماع.

وأما التّبسّم فإنّ الله تعالى يقول: «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» والقنوت الخشوع، والتّبسّم ضحك.

قال الله عزّ وجلّ: «فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً مِنْ قَوْلِهَا» ومن ضحك في صلاته فلم يتبسّم، ومن لم يتبسّم فلم يصلّ كما أمر.

روينا عن عمّد بن سيرين. أنّه سئل عن التّبسّم في الصّلاة فتلا هذه الآية، وقال: لا أعلم التّبسّم إلا ضحكاً.

ومن طريق القاسم بن محمّد بن أبي بكر: أنّه أمر أصحابه بإعادة الصّلاة من الضّحك.

قال عليّ: إنّما فرق بين الفقهية والتّبسّم من يقول بالاستحسان، فيفرّق بين العمل الكثير والقليل، وهذا باطل، وفرق لا دليل عليه إلا الدّعوى ولا يخلو الضّحك من أن يكون مباحاً في الصّلاة أو محرّماً في الصّلاة فإنّ كان محرّماً فقليله وكثيره سواء في التحريم.

وإنّ كان مباحاً فقليله وكثيره سواء في الإباحة، وبالله تعالى التوفيق.

٣٨٤ - مسألة: وأن لا يمسح الحصى أو ما يسجد عليه إلا مرّة واحدة، وتركها أفضل، لكنّ يسوي موضع سجوده قبل دخوله في الصّلاة.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن عمّار حدثنا أحمد بن عليّ حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا عمّد بن المتّى حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن هشام الدستوائي حدثني ابن أبي كثير هو يحيى - عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن معيقيب «أنّهم سألوا رسول الله ﷺ عن المسح في الصّلاة فقال: واحدة».

٣٨١ - مسألة: ولا يحلّ للمصلّي أن يضمّ نياته أو يجمع شعره قاصداً بذلك للصّلاة، لقول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه بإسناده «أبُرتُ أنّ أسجد على سبعة أعظم وأن لا أكثرت شغراً ولا نوباً».

٣٨٢ - مسألة: وفرض على المصلّي أن يغضّ بصره

قلنا: نعم، وحديث أبي هريرة وأنس فيهما زيادة على حديث أبي ذر، والزيادة الواردة في الذين عن الله عز وجل فرض قبولها، ومن فعل هذا فقد أخذ بحديث أبي ذر ولم يخالفه؛ لأنه ليس في حديث أبي ذر إلا ذكر الأسود فقط، ومن اقتصر على ما في حديث أبي ذر فقد خالف رواية أبي هريرة وأنس، وهذا لا يحل.

وأما كون المرأة معترضة لا تقطع الصلاة؛ فإن عبد الله بن يوسف:

حدثنا قال: حدثنا أحمد بن قنص حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم الحجاج حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا إبراهيم بن النخعي - ومسلم هو أبو الصحن - كلاهما عن مسروق عن عائشة والله لقد رأيت رسول الله ﷺ يصلي وأنا على الشير بينه وبين القيلة مضطجعة، فتبذروني الحاجة فأكره أن أجلس فأودني رسول الله ﷺ فأنزل من عندي رجليه.

قال علي: فقد فرقت أم المؤمنين بين حال جلوسها بين يدي رسول الله ﷺ وهو يصلي، فاعترضت بانه أذى له، وبين اضطجاعها بين يديه وهو يصلي فلم تره أذى، وهذا نصر قولنا، والله الحمد.

وقد ذكرنا صلاة رسول الله ﷺ حاملا أمامة بنت أبي العاص على عنقه فاستثينا ما استثناه النص، وأبقينا ما أبواه النص.

وقد قال بهذا جماعة من السلف.

روينا من طريق الحجاج بن المنهال حدثنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد أنه سمع ابن عباس قال: يقطع الصلاة: الكلب، والمرأة.

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان حدثنا شعبة عن قتادة: سمعت جابر بن زيد يقول قال ابن عباس: يقطع الصلاة: الكلب، والحمار، والمرأة.

وهذان سندان لا يوجد أصح منهما.

ومن طريق شعبة عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس بن مالك قال: يقطع الصلاة: الكلب، والحمار، والمرأة.

ومن طريق الحجاج بن المنهال حدثنا حماد بن سلمة عن حميد بن بكر بن عبد الله المزني قال: كنت أصلي إلى جنب ابن عمر فدخل بي وبني وبينه - يريد جروا - فمر بي يدي فقال لي ابن عمر:

قال مسلم: وثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا الحسن بن موسى حدثنا شيكان عن يحيى هو ابن أبي كثير - عن أبي سلمة بن عبد الرحمن حدثني معيقيب - أن رسول الله ﷺ قال في الرجل يسوي التراب حيث يستجد، قال: إن كنت فاعلا فواجدة.

٣٨٥ - مسألة: ويقطع صلاة المصلي كون الكلب بين يديه، ماراً أو غير مار، صغيراً أو كبيراً، حياً أو ميتاً، أو كون الحمار بين يديه كذلك أيضاً، وكون المرأة بين يدي الرجل، ماراً أو غير مار، صغيرة أو كبيرة إلا أن تكون مضطجعة معترضة فقط، فلا تقطع الصلاة حينئذ، ولا يقطع النساء بعضهن صلاة بعض.

فإن كان بين يدي المصلي شيء مرتفع بقدر الذراع - وهو قدر مؤخرة الرجل المعهودة عند العرب ولا نبالي بغلطها - لم يضر صلاته كل ما كان وراء السترة مما ذكرنا، ولا ما كان من كل ذلك فوق السترة.

ومن حمل صبيّة صغيرة على عنقه في الصلاة لم تبطل صلاته، وسواء علم المصلي بذلك أو لم يعلم.

برهان ذلك: ما حدثناه عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن قنص حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا إسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه - حدثنا المخزومي هو أبو هشام المغيرة بن سلمة - حدثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا عبد الله بن عبد الله بن الأصم حدثنا يزيد بن الأصم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يقطع الصلاة المرأة، والحمار، والكلب، وبقي ذلك مثل مؤخره الرجل».

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا مسلم حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله هو ابن عمر - عن نافع عن عبد الله بن عمر قال: «إن رسول الله ﷺ كان يركز له الحربة فيصلي إليها».

وقد روينا أيضاً من طريق شعبة عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس عن رسول الله ﷺ: «يقطع الصلاة: الكلب، والحمار، والمرأة».

فإن قيل: فقد روينا من طريق أبي ذر عن رسول الله ﷺ: «إذا قام أحدكم فصلّى فإنه يستبرأ إذا كان بين يديه مثل آخره الرجل، فإذا لم يكن بين يديه مثل آخره الرجل فإنه يقطع صلاته: الحمار والمرأة، والكلب الأسود».

قال علي: وهذا لا حجة فيه لوجوه:

أولها: ما حدثناه عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح
حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن
علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا عماد بن المتني حدثنا محمد
بن جعفر أخبرنا شعبة عن الحكم هو ابن عتيبة - سمعت أبا
جحيفة قال: «خرج رسول الله ﷺ بالهاجرة إلى البطحاء فتروها
وصلى الظهر ركعتين وبين يديه عذرة» وزاد فيه عون بن أبي
جحيفة عن أبيه «وكان يمر من وراءها الحمار والمرأة».

وبه إلى مسلم: حدثنا عبد الله بن معاذ بن معاذ العنبري
حدثنا أبي حدثنا شعبة عن يعلى هو ابن عطاء - سمع أبا علقمة
سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «إنما الإمام جنة، فإذا
صلى فأعدوا فصلوا فودوا».

قال علي: فما لم يخل بين الإمام والمأموم فما ذكرنا فلا
يقطع الصلاة؛ لأن الإمام ستر لجميع المأمومين، ولو امتد الصف
فراشح.

برهان ذلك: الإجماع المتين الذي لا شك فيه أن
ستر الإمام لا يكلف أحد من المأمومين اتخاذ ستره أخرى؛ بل
اكتفى الجميع بالستر الذي كان عليه السلام يصلي إليها، فلم
تدخل أنا ابن عباس بين الناس وبين رسول الله ﷺ ولا بين
رسول الله ﷺ وبين ستره.

وأيضاً: فقد ثبت عن ابن عباس - كما أوردنا قبل - أن
الحمار والمرأة والكلب يقطع الصلاة؛ وعهدنا بهم يقولون: إن
الراوي من الصحابة أعلم بما روى ثم لو صح غير هذا - وهو
لا يصح - لكان ما رواه أبو هريرة، وأنس، وأبو ذر - هو
النسخ يثبت لا شك فيه ما كانوا عليه قبل ورود ما روه.

وذكروا خبرين:

أحدهما: من طريق العباس بن عبيد الله بن العباس عن
الفضل بن العباس «أن رسول الله ﷺ زار العباس فضلى وبين
يديهما حجارة وكلية».

قال علي: وهذا باطل؛ لأن العباس بن عبيد الله لم يدرك
عنه الفضل.

وحديث من طريق جالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد
الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقطع الصلاة شيء، وأذروا
ما استطعتم».

قال علي: أبو الوداك ضعيف، وجالد مثله ثم لو صح
كل هذا لما وجب الأخذ بإحدى الروايتين دون الأخرى إلا بحجة

أما أنت فاعد الصلاة؛ وأما أنا فلا أعيده؛ لأنه لم يمر بين
يدي.

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سليمان التيمي عن
بكر بن عبد الله المزني: أن جرأ مر بين يدي ابن عمر فقطع
عليه الصلاة.

وهذا أيضاً أصح إسناد يكون.

ومن طريق علي بن المديني: حدثنا معاذ بن هشام
الذستوائي حدثنا أبي عن قتادة عن زارة بن أوفى عن سعد بن
هشام عن عامر عن أبي هريرة قال: يقطع الصلاة: الكلب،
والحمار، والمرأة.

ومن طريق عبد الله بن المبارك حدثني سليمان بن المغيرة
عن حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت قال: صلى الحكم
بن عمرو الغفاري بالناس في سفر وبين يديه ستره، فمرت حمر
بين يدي أصحابه فأعاد بهم الصلاة.

ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن بن مسلم
المكي عن صفية بنت شيبة عن عائشة أم المؤمنين قالت: جعلتمونا
بمنزلة الكلب، والحمار، وإنما يقطع الصلاة: الكلب، والحمار،
والسور.

ومن طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم أن عبد
الله بن عباس قال: يقطع الصلاة: الكلب، والحمار.

وهو قول عطاء، وابن جريج، إلا أنهما خصا: الكلب
الأسود، والمرأة الحائض وعن عكرمة: يقطع الصلاة: الكلب،
والمرأة الحائض.

ومن طريق شعبة عن زياد بن قباض قال: سمعت أبا
الأحوص - هو صاحب ابن مسعود - يقول: يقطع الصلاة:
الكلب، والمرأة، والحمار.

وقال أحمد بن حنبل: يقطع الصلاة: الكلب الأسود،
والحمار، والمرأة إلا أن تكون مضطجعة..

قال علي: وقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي: لا يقطع
الصلاة شيء من هذا كله وما نعلم لهم حجة إلا حديث عائشة،
وهو حجة عليهم كما أوردناه. وحديثا:

روياه من طريق ابن عباس «أقبلت راكياً على آتان وأنا
يومئذ قد نلغزت الإخلام ورسول الله ﷺ يصلي بالناس ببنى،
فمررت بين يدي الصف، فنزلت فأرسلت آتاناً ترتع ودخلت
في الصف، فلم يكر ذلك علي أحد».

يَبِينُ، لَا يَهْوِي وَالْمُطَارَفَةُ.

فَلَوْ صَحَّتْ هَذِهِ الْأَثَرُ - وَهِيَ لَا تَصَحُّ - لَكَانَ حُكْمُهُ مِثْلَ بَأْنِ الْكَلْبِ، وَالْحِمَارِ، وَالْمَرَأَةِ يَقْطَعُونَ الصَّلَاةَ - هُوَ النَّاسِخُ لَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ قَبْلُ، مِنْ أَنْ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ، كَمَا لَا يَقْطَعُهَا: الْفَرَسُ، وَالسَّيَّوَرُ، وَالْخَنَزِيرُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ؛ فَمَنْ الْبَاطِلُ الَّذِي لَا يَخْشَى وَلَا يَحْشَى تَرَكَ النَّاسِخَ الْمُتَقِينَ وَالْأَخَذَ بِالنَّسْوَخِ الْمُتَقِينَ وَمِنْ الْخَالِ أَنْ تَعُودَ الْحَالَةُ الْمُنْسُوخَةُ ثُمَّ لَا يَبِينُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَوْدَهَا.

وَأَحْتَجُّ بَعْضَ الْمُخَالَفِينَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ قَالَ: فَمَا يَقْطَعُ هَذَا.

قَالَ عَلِيٌّ: يَقْطَعُهُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْمَشْغِينَ: قِبَلَةَ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ وَمَسَّهُ ذَكَرُهُ، وَأَكْثَرُ مِنَ الذَّرْهِمِ الْبَغْلِيُّ مَنْ يَبُولُ، وَيَقْطَعُهُ عِنْدَ الْكَلْبِ: رُوَيْحَةُ تَخْرُجُ مِنَ الذَّيْبِ تَمْتَدُّ وَأَمَّا النِّسَاءُ فَقَدْ أَخْبَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنْ خَبَرَ صُفْرَتَهُنَّ آخَرَهَا، فَصَحَّ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ بَعْضُهُنَّ صَلَاةَ بَعْضٍ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٣٨٦- مسألة: ولا يحل للمصلي أن يرفع بصره إلى السماء، ولا عند الدعاء في غير الصلاة أيضاً.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ قَتِيبِ بْنِ طَرْفَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْتَيْتَهِنَّ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَا تَرْجِعَ إِلَيْهِمْ».

وَرَوَيْنَا أَيْضاً مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحٍ عَنْ أَنَسٍ وَابْنِ عُمرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنُتَابٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسَرِّجٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بِنِ الْوَرْدِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ بِنِ بَادِي الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا يَحْيَى هُوَ ابْنُ بَكْرِ - حَدَّثَنَا الْبَيْتُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ عِرَالِ بْنِ مَالِكٍ وَالْأَعْرَجِ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْتَيْتَهِنَّ أَنْاسٌ عَنْ رَفْعِ أَبْصَارِهِمْ عِنْدَ الدُّعَاءِ إِلَى السَّمَاءِ حَتَّى تَلْخُطَفَ»..

قَالَ عَلِيٌّ: هَذَا وَعْدٌ شَدِيدٌ، وَالْوَعِيدُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى كَبِيرَةٍ مِنَ الْحَرَامِ، لَا عَلَى مَبَاحٍ مَكْرُوهٍ أَصْلًا، وَلَا عَلَى صَغِيرَةٍ مَغْفُورَةٍ.

وَقَالَ بِهَذَا طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ: كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ زِيَادٍ عَنْ قِيَاضٍ عَنْ قَتِيبِ

بْنِ سَلَمَةَ قَالَ رَأَى ابْنَ مَسْعُودٍ قَوْماً رَافِعِي أَبْصَارِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ: لَيْتَيْتَهِنَّ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَا تَرْجِعَ إِلَيْهِمْ.

وَقَالَ أَيْضاً: أَوْ مَا يَخْشَى أَحَدَكُمْ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يَحُولَ اللَّهُ تَعَالَى رَأْسَهُ رَأْسَ كَلْبٍ.

وَمِنْ طَرِيقٍ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: أَمَا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ بَصْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ أَنْ يَخْتَلِسَ بَصْرَهُ إِلَّا أَرَى أَنَّهُ كَانَ الْمَلَأَنُكَ تَنْزُلُ.

قَالَ عَلِيٌّ: مِنَ الْعَجَبِ أَنْ يَكُونَ الْحَفِيقُونَ يَطْلُبُونَ صَلَاةَ مَنْ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ وَإِلَى جَانِبِهِ امْرَأَةً تَصَلِّيُ بِصَلَاةِ ذَلِكَ الْإِمَامِ وَهُوَ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِزَالَتِهَا وَصَلَاةَ مَنْ تَكَلَّمَ سَاهِيًا فِي صَلَاتِهِ وَالْمَالِكِيُّونَ يَطْلُبُونَ صَلَاةَ مَنْ صَلَّى وَقَدْ تَوَضَّأَ بِمَاءٍ بَلَّ فِيهِ خَبِرٌ وَالشَّافِعِيُّونَ يَطْلُبُونَ صَلَاةَ مَنْ صَلَّى وَعَلَى ثِيَابِهِ شَعْرٌ مِنْ شَعْرِهِ نَفْسَهُ قَدْ سَقَطَ مِنْ لِحْيَتِهِ وَرَأْسَهُ وَمَا جَاءَ قَطْ نَصٍّ وَلَا دَلِيلٌ عَلَى بَطْلَانِ صَلَاةِ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ، ثُمَّ يُمَيِّزُونَ صَلَاةَ مَنْ تَعَمَّدَ فِي صَلَاتِهِ عَمَلًا صَحَّ النَّصُّ بِتَحْرِيهِ عَلَيْهِ وَشَدَّوْهُ الْوَعِيدُ فِيهِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٣٨٧- مسألة: فإن صلت امرأة إلى جنب رجل لا تأثم به ولا بإمامه فذلك جائز فإن كان لا ينوي أن يؤمها ونوت هي ذلك فصلاتها تأثم وصلاتها باطلة فإن نوى أن يؤمها وهي قادرة على التأخر عنه فصلاتها جميعاً فاسدة فإن كانا جميعاً مؤتمين بإمام واحد ولا تقدّر هي ولا هو على مكان آخر فصلاتها تأثم وإن كانت قادرة على التأخر وهو غير قادر على تأخيرها فصلاتها باطلة وصلاتها تأثم فلو قدر على تأخيرها فلم يفعل فصلاتها جميعاً باطلة.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِبْعٍ حَدَّثَنَا عُمَدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا يَحْيَى هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْفُطَّانُ - حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخُثَارِ عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «صَلَّى بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبِأَمْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِي، فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، وَالْمَرْأَةُ خَلْفَتَا».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِبْعٍ حَدَّثَنَا عُمَدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا قَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِمْ، قَالَ أَنَسٌ: فَصَفَّتْ أُنَا وَأَتَيْتُمْ وَزَادَهُ، وَالْعَجُورُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى لَنَا رَكَعَتَيْنِ وَأَنْصَرَفَ».

فَصَحَّ أَنَّ مَقَامَ الْمَرَأَةِ، وَالْمَرَاتِنِ، وَالْأَكْثَرِ - إِنَّمَا هُوَ خَلْفُ

«صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ ابْنِ عُمَرَ فَوَضَعْتُ يَدَيَّ عَلَى خَاصِرَتَيَّ؛ فَلَمَّا صَلَّيْتُ قَالَ: هَذَا الصَّلْبُ فِي الصَّلَاةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْهُ».

وعن ابن عباس: أنه كره وضع اليد على الخاصرة في الصلاة، وقال: الشيطان يحضره.

ومن طريق سفيان الثوري عن صالح بن نهان سمعت أبا هريرة يقول: إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يجعل يده في خاصرته، فإن الشيطان يحضر ذلك.

وأما الاعتماد على اليد: فحدثنا حمام عن ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الذبيري حدثنا عبد الرزاق عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْلِسَ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ مُتَعَمِّدًا عَلَى يَدَيْهِ».

قال عبد الرزاق: أخبرني إبراهيم بن ميسرة أنه سمع عمرو بن الشريد يحضر عن النبي ﷺ: «كَانَ يَقُولُ فِي وَضْعِ الرَّجُلِ يَمَانَهُ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ: هِيَ قَعْدَةُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ».

قال علي: قد صح عنه عليه السلام أنه قال: «صَلُّوا كَمَا تَرَوْنِي أَصْلِي» فمن صلى بخلاف صلاته عليه السلام من رجل أو امرأة؛ فقد صلى غير الصلاة التي أمره الله تعالى بها، فلا تجزئه، والاعتماد على اليد في الصلاة خلاف صلاته عليه السلام، بلا خلاف من أحد.

وروينا من طريق نافع عن ابن عمر أنه قال لإنسان: ما يجلسك في صلاتك جلسة المغضوب عليهم وكان رآه معتمدا على يديه.

٣٨٩ - مسألة: والإنيا بعدد الركعات والسجادات فرض لا تتم الصلاة إلا به، لكل قيام ركعة واحد، ثم رفع واحد، ثم سجدتان بينهما جلسة - هذا لا خلاف فيه من أحد من الأمة.

فمن نسي سجدة واحدة وقام عند نفسه إلى ركعة ثانية فإن الركعة الأولى لم تتم، وصار قيامه إلى الثانية لغوا ليس بشيء. ولو تعمد ذاكرة لبطلت صلاته، حتى إذا ركع ورفع فكل ذلك لغو، لأنه عمله في غير موضعه نسيانا، والنسيان مرفوع.

فإذا سجد ثمة له جئنا ركعة يسجدتها.

ولو نسي من كل ركعة من صلاته سجدة لكان - إن كانت: الضبح، أو الجمعة، أو الظهر، أو العصر. أو العنفة في السفر: قد صحت له ركعة. فليأت بأخرى ثم يسجد للسهو وإن

الرجال ولا بد لا مع رجل واحد أصلا، ولا امامه، وأن موقف الرجل والرجلين والأكثر إنما هو أمام المرافة والمراتين، والأكثر ولا بد. فمن تعدى موضعه الذي أمره الله تعالى على لسان رسوله ﷺ أن يصلّي فيه وصلّى حيث منعه الله ذلك: فقد عصى الله عز وجل في عمله ذلك، ولم يأت بالصلاة التي أمر الله بها والمعصية لا تجزئ عن الطاعة.

وهو قول أبي حنيفة وبعض أصحاب أبي سليمان. وأما من عجز عن المكان الذي أمر به ولم يقدر على غيره فقد.

قال تعالى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ» وقال عليه السلام: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

٣٨٨ - مسألة: ومن تعمد في الصلاة وضع يده على خاصرته بطلت صلاته. وكذلك من جلس في صلاته متعمدا أن يعتمد على يده أو يديه.

حدثنا حمام حدثنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن أيمن حدثنا إسماعيل بن إسحاق حدثنا يحيى بن حبيب بن عربي حدثنا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أنه قال: «نَهَى عَنْ التَّخَصُّرِ فِي الصَّلَاةِ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا سويد بن نصر أخبرنا عبد الله بن المبارك عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُتَخَصِّرًا».

قال علي: فصح أن النهي الأول عن رسول الله ﷺ. وقد صح أنه عليه السلام قال: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

وهو قول طائفة من السلف:

كما روينا من طريق وكيع عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت في وضع اليد على الخاصرة في الصلاة: فعل اليهود، وكرهته.

وعن وكيع عن ثور بن زيد عن خالد بن معدان عن عائشة أم المؤمنين: أنها رأت رجلا في الصلاة واضعا يده على خاصرته فقالت: هكذا أهل النار في النار.

وعن وكيع عن سعيد بن زيد بن صبيح الحنفي قال:

ثُمَّ نَقُولُ هُمْ: هذا نفسه لازم لكم؛ لأنه نوى بالتكبير للإحرام أن تلي الركعة التي أبطلتم عليه، لا الركعة التي جعلتموها أولاً.

وقال أبو حنيفة: يسجد في آخر صلاته أربع سجعات متواليات ونعت صلاته.

وهذا كلام في غاية الفساد، لأنه اعتد له بأربع ركعات متواليات لم يتم منها ولا واحدة؛ وهذا باطل ثم أجاز له سجعات متابعات لم ياتر الله تعالى قط بها، أتى بها عامداً مخالفاً لأمر الله عز وجل بالقصد. ولقول رسول الله ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي». وتعليمه عليه السلام المصلي كيف يعمل، من طريق أبي هريرة، ورفاعة بن رافع، **وقد ذكرنا كل ذلك بإسناده**؛ وهم يدعون أنهم أصحاب قياس. ولا يختلفون في أنه لا يحل للمصلي تعمّد تقديم سجدة قبل الركعة؛ ولا تعمّد تقديم ركعة قبل السجدة التي في الركوع الذي قبله؛ ثم أجازوا هذا بعينه، وبالله تعالى التوفيق.

٣٩٠ - مسألة: ولا يحل للمصلي أن يفترش ذراعيه

في السجود:

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالو حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة سمعت قتادة عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال: «اغْتَوِلُوا فِي السُّجُودِ، وَلَا يَنْسُطْ أَحَدُكُمْ فِرَاعِيَهُ انْطِصَافَ الْكَلْبِ».

وروينا عن أبي وائل عن حذيفة: أنه رأى رجلاً لا يتم ركوعه ولا سجوده، فلما قضى صلاته قال له: ما صليت.

قال علي: من افترش ذراعيه في السجود فلم يتم سجوده، ومن لم يتم سجوده فلا صلاة له عند حنيفة؛ ولا تعلم له مخالفاً من الصحابة رضي الله عنهم.

٣٩١ - مسألة: وفرض على المصلي أن لا يصنع

إمامه ولا عن يمينه، في صلاة كان أو في غير صلاة - وحكمه أن يصنع في الصلاة في ثوبه، أو عن يساره تحت قدمه، أو على بعدى على يساره، ما لم يقع البصقة في المسجد، أو يصنع خلفه ما لم يؤذ بذلك أحداً.

ولا يجوز البصاق في المسجد البتة، وإن كان في غير صلاة، إلا أن يدفعه.

حدثنا حامد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا

كان ذلك في المغرب فكذلك أيضاً، وليسجد سجدة واحدة.

ثم يقوم إلى الثانية، فإذا أتمها جلس، ثم قام إلى الثالثة، ثم يسجد للسجدة وإن كانت: الظهر أو العصر، أو العتمة في الحضر: فقد صحّت له ركعتان كما ذكرنا؛ فعليه أن يأتي بركعتين ثم يسجد للسجدة.

برهان ذلك: قول الله تعالى: «أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ نَسَى».

وقول رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

فصح يقيناً أن كل عمل عمله المرء في موضعه كما أمره رسول الله ﷺ فهو معتد له به، وكل عمل عمله المرء في غير موضعه الذي أمره عليه السلام فهو رد - وهذا نص قولنا والله تعالى الحمد.

وقال بهذا الشافعي، وداود، وغيرهما.

وقال مالك: يلغى قياسه في الأولى وركوعه ورفعته والسجدة التي سجددها ويعدّ بالثانية وهذا خطأ لما ذكرنا؛ لأنه اعتد له بقيام فاسد وركوع فاسد ورفع فاسد، وضع كل ذلك حيث لا يحل له؛ وحيث لو وضعه عامداً لبطلت صلاته بلا خلاف من أحد، والقي له قياساً وركوعاً ورفعاً وسجدة أذاها بإجماع الأمة، وهو معهم كما أمره الله تعالى.

فإن قيل: أردنا أن لا يكون بين السجنتين بعمل.

قلنا: قد أجزئتم له أن يكون بين الإحرام للصلاة وبين القيام والقراءة المتصلين بها بعمل أبطلتموه، فما الفرق وقد حال رسول الله ﷺ بين أعمال صلاته ناسياً بما ليس منها، من سلام وكلام ومشى واتكاء ودخوله منزله، ولم يضرب ذلك ما عمل من صلاته شيئاً؛ فالحيلولة بينهما إذا كانت بنسيان لا تقصّر.

فإن قيل: إنه لم ينو بالسجدة أن تكون من الركعة الأولى، وإنما نواها من الثانية، والأعمال بالنيات.

قلنا لهم: هذا لا يصح، لأن رسول الله ﷺ قد نوى بالجلسة التي سلم منها أنها من الركعة الرابعة، وهي من الثانية، ثم اعتد بها للثانية.

وكذلك أمر عليه السلام من لم يدر كم ركعة صلى أن يصلي حتى يكون على يقين من تمام، وعلى شك من الزيادة، فالمصلي على هذا ينوي بالركعة أنها الثالثة ولعلها رابعة، ولا يضرب ذلك شيئاً.

وعن أبي إسحاق السبيعي قال: رأيت عمرو بن ميمون يصلي فأراد أن يصبق فلم يجد عن يساره موضعاً فالتفت خلفه فبزق.

وعن همام بن يحيى قال: دخلت على محمد بن سيرين فراهبه دخل في الصلاة، فأراد أن يزق وكان الحافظ عن يساره، فالتفت يساره حتى أخرج الزقاق من المسجد.

قال علي: هؤلاء طائفة من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف، وبالله تعالى التوفيق.

٣٩٢- مسألة: ولا تحل الصلاة في عطن إيل، وهو الموضع الذي تنفث فيه الإبل عند ورودها الماء وتبرك، وفي المراح والمبيت، فإن كان لراس واحد من الإبل أو لراسين فالصلاة فيه جائزة، وإنما تحرم الصلاة إذا كان لثلاثة فصاعداً. ثم استدرنا قلنا: إنه لا تجوز الصلاة البتة في الموضع المتخذ لبروك رجل واحد فصاعداً، ولا في المتخذ عطاء لغير واحد فصاعداً، على ما ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى. والصلاة إلى البعير جائزة وعليه، فإن انقطع أن تاوي الإبل إلى ذلك المكان حتى يسقط عنه اسم عطن: جازت الصلاة فيه.

فمن صلى في عطن إيل بطلت صلاته عامداً كان أو جاهلاً.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري والقاسم بن زكرياء قال أبو كامل: حدثنا أبو عوانة عن عثمان بن عبد الله بن موهبة وقال القاسم بن زكرياء: حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيكان كلاهما عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة عن النبي ﷺ: «أن رجلاً سأل: أصلي في مبارك الإبل قال: لا».

حدثنا يونس بن عبد الله حدثنا أبو عيسى بن أبي عيسى القاضي حدثنا أحمد بن خالد حدثنا ابن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا لم تجدوا إلا مزابض الغنم وأعطان الإبل فصلوا في مزابض الغنم ولا تصلوا في مخابض الإبل».

وروي ذلك أيضاً بإسناد في غاية الصحة عن البراء بن عازب، وعبد الله بن مغفل كلاهما عن رسول الله ﷺ. فهذا نقل تواتر يوجب يقين العلم.

عبد الرزاق أخبرنا الثوري هو سفيان - عن منصور هو ابن المعتمر - عن ربيع بن حراش عن «طارق بن عبد الله المخاريقي قال: قال لي رسول الله ﷺ: إذا صليت فلا تصبق بين يديك ولا عن يمينك، وأبصق بقلعة شمالك إن كان فارغاً، وإلا تحت قدميك، وأشار برجله فخص الأرض».

وروي أيضاً بأجل إسناد عن شعبة حدثنا قتادة سمعت أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ؛ فذكر نحوه.

وعن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وعن ابن عمر عن النبي ﷺ.

وروي النهي عن ذلك عن حذيفة وأبي هريرة، ولا مخالف لهما من الصحابة رضي الله عنهم.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريضي حدثنا البخاري حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا قتادة قال: سمعت أنس بن مالك قال: قال النبي ﷺ: «أبصق في المسجد خفية، وكفارتها دفنها».

وبه إلى البخاري حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة أخبرني قتادة سمعت أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقول أحدكم بين يديه ولا عن يمينه، ولكن عن يساره أو تحت رجله».

فهذا عموم في الصلاة وغيرها، وأمر الصلاة يدخل في هذا الخبر. وإلى كل هذا ذهب السلف الطيب.

روي عن طاووس: أن معاوية بزق في المسجد وذهب ثم رجع ومعه شعلة من نار فجعل يتبع الزقاق حتى دفنه.

وعن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن يزيد: كنا مع عبد الله بن مسعود فأراد أن يصبق وما عن يمينه فارغ؛ فكره أن يصبق عن يمينه، وليس في صلاة.

وعن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي نصر عن عبد الله بن الصامت عن معاوية بن جبل: أنه كان مريضاً فقال: ما بصقت عن يميني مذ أسلمت.

وعن ابن جريج أن ابن نعيم أخبره أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول لابنه عبد الملك يصبق عن يمينه وهو في مسير؛ فنهاه عمر عن ذلك وقال: إنك تؤذي صاحبك، أبصق عن شمالك..

وعن عبد الرحمن بن مهدي حدثنا المنذر بن ثعلبة عن همام بن خنيس قال: نهاني ابن عمر عن أن أبصق عن يميني في غير صلاة.

قال: فإن بسط عليه ثوباً قال: لا، أيضاً.

وقال أحمد بن حنبل: من صلى في عطنٍ إيلٍ أعاد أبدأ.

فإن قيل: فإنه قد روي عنه أنه قال: «فإنها خلقت من الشياطين».

قلنا: نعم، هذا حق، ونحن نقر بهذا، ولا اعتراض في هذا على نهيه عليه السلام عن الصلاة في أعطائها.

قال علي: والبعر والبعران لا يشك في أن الموضع المتخذ لمبركهما أو لمبرك أحدهما داخل في جملة مبارك الإبل وعطن الإبل، وكل عطن فهو مبرك. وليس كل مبرك عطناً؛ لأن العطن هو الموضع الذي تناخ فيه عند ورودها الماء فقط، والمبرك أعم؛ لأنه الموضع المتخذ لبروكها في كل حال. وإذا سقط عن العطن والمبرك اسم عطن ومبرك فليس عطناً ولا مبركاً؛ فالصلاة فيه جائزة.

فأما قولنا: عالماً كان أو غير عالٍ، فأنه أتى بالصلاة في غير موضعها ومكانها، والصلاة لا تصح إلا في زمان ومكان عداوين، فإنما لم تؤد في مكانها وزمانها فليست هي التي أمر الله تعالى بها، بل هي غيرها. وبالله تعالى التوفيق.

٣٩٣- مسألة: ولا تحل الصلاة في حمام، سواء في

ذلك مبدأً باباً إلى منتهى جميع حدوده، ولا على سطحه، ومستوقده، وسفقه، وأعالى حيطانه، خراباً كان أو قائماً؛ فإن سقط من بنائه شيء فسقط عنه اسم حمام؛ جازت الصلاة في أرضه حينئذ.

ولا في مقبرة - مقبرة مسلمين كانت أو مقبرة كفار - فإن نبشت وأخرج ما فيها من الموتى جازت الصلاة فيها.

ولا إلى قبر، ولا عليه، ولو أنه قبر نبي أو غيره.

فإن لم يزد إلى موضع قبر أو مقبرة، أو حمام، أو عطناً، أو مزلة، أو موضعاً فيه شيء أمر باجتنابه: فليرجع ولا يصلي هناك جمعة، ولا جماعة.

فإن حبس في موضع مما ذكرنا فإنه يصلي فيه، ويجتنب ما افترض عليه اجتنابه بسجوده، لكن يقرب مما بين يديه من ذلك ما أمكنه، ولا يضع عليه جبهته، ولا أنفه، ولا يدين ولا ركبتين، ولا يجلس إلا القرفصاء؛ فإن لم يقدر إلا على الجلوس، أو الاضطجاع؛ صلى كما يقدر وأجزأه.

برهان ذلك: ما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان حدثنا أحمد بن خالد حدثنا علي بن عبد

وقد احتج بعض من خالف هذا بأن قال: قد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «فصلت على الأنبياء بيتٌ فذكر فيها وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً فحينئذ أذكرتك الصلاة فصل».

وقال: وهذه فضيلة، والفضائل لا تنسخ، وذكر قول الله تعالى: «وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره».

فقلنا: إن هذا كله حق، وليس للنسخ ههنا مدخل، والواجب استعمال كل هذه النصوص، ولا سبيل إلى ذلك إلا بأن يستثنى الأقل من الأكثر، فتستعمل جميعاً حيثش، ولا يحمل لمسلم مخالفة شيء منها ولا تغليب بعضها على بعض بهواً.

ثم نسأل المخالف: عن الصلاة في كنيف أو مزلة - إن كان شافعيًا، أو حنفيًا وعن صلاة القربضة في جوف الكعبة إن كان مالكيًا وعن الصلاة في أرض منصوبة إن كان من أصحابنا فإنهم يمتنعون من الصلاة في هذه المواضع ويحتصونها من الآية المذكورة ومن الفضيلة المنصوصة.

وقد قال تعالى وذكر مسجد الضرار: «ولا تقم فيه أبداً» فحرم الصلاة فيه وهو من الأرض فصح أن الفضيلة بآية، وأن الأرض كلها مسجد وطهور إلا مكاناً نهى الله تعالى عن الصلاة فيه.

فإن قيل: قد صلى رسول الله ﷺ على بعيره وإلى بعيره. قلنا: نعم ومن منع هذا فهو مبطل، ومن صلى على بعيره أو إلى بعيره فلم يصل في عطنٍ إيلٍ، وعن هذا جاء النهي لا عن الصلاة إلى البعير.

وقد زاد بعضهم كذباً وجرأة وافتراءً على رسول الله ﷺ فقال: إنما نهى عن الصلاة في معاطنها ومباركها لنفارها واختلاطها، أو لأن الراعي يبول بينها.

قال علي: وهذا كذب مجرّد على النبي ﷺ وإخبار عنه بالباطل وما لم يقله عليه السلام قط، ولو أطلق مثل هذا على رجلٍ من عرض الناس لكان إثمًا وقسًا، فكيف على رسول الله ﷺ ولو أنه عليه السلام أراذ ما ذكرنا لبيّن.

ثم هبك أنه كما قالوا - ومعاذ الله من ذلك - فإن النهي والتحريم بذلك باق كما كان، فكيف يستحلون أن يصححوا النهي ويدعوا أنه لعلّ يذكرونها: ثم يبحرون ما صح النهي عنه هذا أمر ما ندري كيف هو ونعوذ بالله من البلاء.

وقد رويّا عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: لا تصلوا في أعطان الإبل..

وسئل مالك عن من يحد إلا عطنٍ إيلٍ قال: لا يصلي فيه،

بكر: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الرُّقْبِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ مَرْثَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ النَّجْرَانِيِّ حَدَّثَنِي جُنْدُبٌ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ أَنَّ يَمُوتَ بِخَمْسٍ: «وَإِنْ مَن كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، إِنِّي أَنَهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ» في حديث طويل.

قَالَ عَلِيٌّ: مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرَادَ بِذَلِكَ قُبُورَ الْمُشْرِكِينَ فَقَدْ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّ بِالْأَنْبِيَاءِ جَمِيعَ الْقُبُورِ، ثُمَّ أَكَّدَ بِذَمِّهِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَهَذِهِ آثَارٌ تَوَاتَرَتْ تَوْجِبُ مَا ذَكَرْنَاهُ حَرْفًا، وَلَا يَسَعُ أَحَدًا تَرْكُهَا.

وَيَعْبَرُ بِقَوْلِ طَوَائِفٍ مِنَ السَّلَفِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

رَوَيْنَا عَنْ نَافِعٍ بْنِ جَبْرِ بْنِ مُطْعَمٍ أَنَّهُ قَالَ: يَنْهَى أَنْ يَصَلَّى وَسَطَ الْقُبُورِ وَالْحِمَامِ، وَالْحِثَانِ.

وَعَنْ سَفِيانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ حُسَيْبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ أَبِي ظَلِيانٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَا تَصَلُّونَ إِلَى حِشٍّ، وَلَا فِي حِمَامٍ، وَلَا فِي مَقْبَرَةٍ.

قَالَ عَلِيٌّ: مَا نَعْلَمُ لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذَا مَخَالَفًا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهُمْ يَعْظُمُونَ مِثْلَ هَذَا إِذَا وُفِّقَ تَقْلِيدُهُمْ.

وَعَنْ سَفِيانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْغُبَرَةِ بْنِ مَقْسَمٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا ثَلَاثَ آيَاتٍ قَبْلَهُ: الْحِشُّ، وَالْحِمَامُ.

وَالْقَبْرُ وَعَنِ الْعَلَاءِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْ خُثَيْمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُمَا قَالَا: لَا تَصَلُّ إِلَى حِمَامٍ، وَلَا إِلَى حِشٍّ، وَلَا وَسَطَ مَقْبَرَةٍ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: مَنْ صَلَّى فِي حِمَامٍ أَعَادَ أَبَدًا.

وَعَنْ وَكَيْعٍ عَنْ سَفِيانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَصَلَّى إِلَى قَبْرِ فَنَهَانِي، وَقَالَ: الْقَبْرُ أَمَامُكَ.

وَعَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَصَلَّى عِنْدَ قَبْرِ فَقَالَ لِي: الْقَبْرُ لَا تَصَلُّ إِلَيْهِ قَالَ ثَابِتٌ: فَكَانَ أَنَسٌ يَأْخُذُ بِيَدِي إِذَا أَرَادَ أَنْ يَصَلِّيَ فَيَنْتَحِي عَنْ الْقُبُورِ.

وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: مَنْ شَرَّاهِ النَّاسِ مِنْ يَتَّخِذُ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ: «لَا تَصَلُّوا إِلَى قَبْرِ، وَلَا عَلَى قَبْرِ».

الْعَزِيزِ حَدَّثَنَا حِجَّاجُ بْنُ الْمُنْهَالِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سُلَيْمَةَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْحِمَامُ وَالْمَقْبَرَةُ».

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلْمَنْكِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْيُوسُفِ الرُّقْبِيُّ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْبَزْزَارِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ هُوَ الْجَحْدَرِيُّ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدُ بْنُ زِيَادٍ حَدَّثَنَا عَمْرٍو بْنُ يَحْيَى الْمَازَنِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْحِمَامُ وَالْمَقْبَرَةُ».

قَالَ الْبَزْزَارِيُّ: أَسْنَدُهُ أَيْضًا عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى أَبُو طَوَالَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ وَأَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ.

قَالَ عَلِيٌّ: قَالَ بَعْضُ مَنْ لَا يَبْقَى عَاقِبَةُ كَلَامِهِ فِي الدِّينِ: هَذَا حَدِيثٌ أَرْسَلَهُ سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ، وَشَكَّ فِي إِسْنَادِهِ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سُلَيْمَةَ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَكَانَ مَذَابًا لَا سِمًا وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنْ الْمَسْجِدَ كَالْمَرْسِلِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَيِّ مَنَافِعَةٍ لَهُمْ فِي شَكِّ مُوسَى وَلَمْ يَشَكَّ حِجَّاجُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَوْقَ مُوسَى فَلَيْسَ دُونَهُ أَوْ فِي إِسْرَافِ سَفِيانَ - وَقَدْ أَسْنَدَهُ حَمَّادُ وَعَبْدُ الْوَاحِدِ، وَأَبُو طَوَالَةَ، وَابْنُ إِسْحَاقَ، وَكُلُّهُمْ عَدْلٌ.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَسُورُ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ الدِّبَرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطُّوَيْرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ بِنْدَاؤُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ حَدَّثَنِي بِسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ سَمِعْتُ أَبَا إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ وَائِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا مَرْثَةَ الْغُبَرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تَصَلُّوا إِلَيْهَا».

حَدَّثَنَا حَمَّادُ حَدَّثَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا الذَّيْبَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتِيقَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَاهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا خَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ جَعَلَ يَقْلِقُ عَلَى وَجْهِهِ طَرَفَ خِمِيصَتِهِ لَهُ، فَإِذَا اغْتَمَّ كَشَفَهَا عَنْ رِجْلَيْهِ، وَهُوَ يَقُولُ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى أَتَّخِذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، تَقُولُ عَائِشَةُ يُحَذِّرُ مِثْلَ مَا صَنَعُوا».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْفُزَّاءُ لَهُ: قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، وَقَالَ أَبُو

وعن ابن جريج أخبرني ابن شهاب حدثني سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة يقول: قال الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد.

قال ابن جريج: قلت لعطاء: إنكره أن تصلي وسط القبور أو إلى قبر قال: نعم - كان ينهى عن ذلك - لا تصل وبينك وبين القبلة قبراً فإن كان بينك وبينه مسرة ذراع فصل قال ابن جريج: وسئل عمرو بن دينار عن الصلاة وسط القبور فقال: ذكروا أن رسول الله ﷺ قال: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ فَلَعَنَهُمُ اللَّهُ».

قال ابن جريج: وأخبرني عبد الله بن طاووس عن أبيه قال: لا أعلمه إلا أنه كان يكره الصلاة وسط القبور كراهية شديدة.

وعن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال: كانوا إذا خرجوا في جنازة تحووا عن القبور للصلاة.

وقال أحمد بن حنبل: من صلى في مقبرة أو إلى قبر أعاد أبدأ.

قال علي: فهؤلاء عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وأبو هريرة، وأنس، وابن عباس ما تعلم لهم خلافاً من الصحابة رضي الله عنهم.

قال علي: وكره الصلاة إلى القبر، وفي المقبرة، وعلى القبر: أبو حنيفة، والأوزاعي، وسفيان، ولم ير مالك بذلك بأساً، واحتج له بعض مقلديه بأن رسول الله ﷺ «صَلَّى عَلَى قَبْرِ الْمُسَيِّبِ السُّودَانِ».

قال علي: وهذا عجب ناهيك به أن يكون هؤلاء القوم يخالفون هذا الخبر فيما جاء فيه، فلا يجيزون أن تصلى صلاة الجنازة على من قد دفن ثم يستبحون بما ليس فيه من أثر ولا إشارة بخلافه السنن الثابتة، ونعوذ بالله من الخذلان.

قال علي: وكل هذه الآثار حق، فلا تحمل الصلاة حيث ذكرنا، إلا صلاة الجنازة فإنها تصلى في المقبرة، وعلى القبر الذي قد دفن فيه صاحبه، كما فعل رسول الله ﷺ غزماً ما نهى عنه، ونعذ من القربى إلى الله تعالى أن نفعل مثل ما فعل؛ فأمره ونهيه حق، وفعله حق، وما عدا ذلك فباطل؛ والحمد لله رب العالمين.

وأما قولنا: أن يرجع من لم يجد موضعاً غير ما ذكرنا؛ فإنه لم يجد موضعاً محل في الصلاة وكذلك لو وجد زمحماً لا يقدر معه على ركوع ولا سجود..

وأما المحبوس فليس قادراً على مفارقة ذلك الموضع، ولا

٣٩٤- مسألة: ولا تجزئ الصلاة في أرض موصوبة

ولا متمكة بغير حق من بيع فاسد أو هبة فاسدة أو نحو ذلك من سائر الوجوه وكذلك من كان في سفينة موصوبة أو فيها لوح موصوب لولاء لغرقها الماء، فإنه إن قدر على الخروج عنها فصلاته باطلة.

وكذلك الصلاة على وطاء موصوب أو مأخوذ بغير حق.

أو على دابة مأخوذة بغير حق، أو في ثوب مأخوذ بغير حق، أو في بناء مأخوذ بغير حق وكذلك إن كان مسامير السفينة موصوبة، أو خيوط الثوب الذي خيط بها موصوبة. أو أخذ كل ذلك بغير حق.

فإن كان لا يقدر على مفارقة ذلك المكان أصلاً، ولا على الخروج عن السفينة أو كان اللوح لا يمنع الماء من الدخول، أو كان غير مستقل بذلك البناء ولا مستتراً به، أو كان قد ينس من معرفة من أخذ منه ذلك الشيء بغير حق، أو كانت سفينة أو بناء لم يغصب شيء من أعيانها لكن سخر الناس فيها ظمناً؛ فالصلاة في كل ذلك جائزة، قدر على مفارقة ذلك المكان أو لم يقدر.

وكذلك إن خشى البرد أو الماء، أو الحر أو ذفا، فله أن يصلي في الثوب المأخوذ بغير حق، وعليه إذا كان صاحبه غير مضطر إليه؛ وإلا فلا وكذلك الأرض المباحة التي لم يحظرها صاحبها ولا منع منها، فالصلاة فيها جائزة.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ﴾ وقال رسول الله ﷺ: «إِنْ دَنَاءَكُمْ وَأَمَّا لَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» صح ذلك من طريق أبي بكر، وعبد الله بن عمر، ونسب بن شريط الأشجعي وقال عليه السلام: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ زَنْدٌ».

فإذا كان من حرّم الله عليه الدخول إلى مكان ما، والإقامة فيه، ولباس ثوبه ما، والتصرف فيه، أو استعمال شيء ما؛ ففعل في صلاته كل ما حرّم عليه فلم يصلي كما أمر؛ ومن لم يصل كما

أمر فلم يصل أصلاً، والصلاة طاعة وفريضة، قيامها وقعودها والإقامة فيها، وبعض اللباس فيها، فإذا قعد حيث نهي عنه؛ أو عمل متصرفاً فيما حرم أو استعمل ما حرم عليه؛ فإنما أتى بعمل معصية، وقعود معصية، من الباطل أن تنوب المعصية المحرمة عن الطاعة المفترضة، وأن يجزئ الضلال والنسوق عن الهدى والحق. وقد عارض ذلك بعض المتصفين فقال: يلزمكم إذا طلق في شيء مما ذكرتم، أو اعتق فيه، أو نكح فيه، أو باغ فيه، أو اشتري، أو وهب؛ أو تصدق؛ أن تنقضوا كل ذلك.

وكذلك من صبح لحية بجناء مغصوبة ثم صلى ومن تعلم القرآن من مصحفٍ مسروق أن ينسأ، أو علمه إياه عبد أبق، وأكثروا من مثل هذه الحماقات وقالوا: كل من ذكرتم بمنزلة من صلى مصرّاً على الزنى، وقتل النفس، وشرب الخمر، والسرقة - ولا فرق.

والذي صبح لحية بجناء مغصوبة، فإن صلى حاملاً لتلك الجناء فلا صلاة له.

وأما إذا نزعها ولم يصل بها - فالتأويل غير متمسك - فلم يصل بخلاف ما أمر.

وأما المصر على المعاصي فقد صح عن النبي ﷺ: أن كل من كان من أمته فقد عفا الله عز وجل له عن كل ما حدث به نفسه من قول أو عمل، فهذا معفو له عنه.

فإن قيل: فائتم تطلعون صلاة من نوى خروجه من الصلاة، وإن لم يعمل ولا قال.

قلنا: بلى قد عمل، لأنه بنيت تلك صار وقوفه - إن كان واقفاً، وقعوده - إن كان قاعداً، وركوعه - إن كان راكعاً، وسجوده - إن كان ساجداً - عملاً يعملها ظاهراً لغير الصلاة؛ فقد بطلت صلاته؛ إذ حال عامداً بين أعمالها بما ليس منها؛ لكن لو نوى أن يبطلها في غير وقته ذلك لم تبطل بذلك صلاته، وبالله تعالى التوفيق.

وأما من عجز عن المفارقة لشيء مما ذكرنا فقد قال الله تعالى: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه﴾ وأخبر عليه السلام: أنه عفا الله عن أمته الخطأ والنسيان، وما استكروها عليه؛ فهذا مضطرّ مكره؛ فلا تبطل صلاته إلا بنص جلي في إيظاها بذلك، كالحدث المتفق على أنه لا يجزئ التسادي في الصلاة إثره إلا بإحداث وضوء وأما السفينة، والبناء الذي سخر الناس ظلماً فيها فليس هنالك عين محرمة كان المصلّي مستعملاً لها، والأثار لا تتملك، فإن يش من معرفة صاحبه فقد صار من جماعة المسلمين - وهو أحدهم - فله التصرف فيه حينئذ، وبالله تعالى التوفيق.

٣٩٥- مسألة: ولا تغل الصلاة - للرجل خاصة -

أمر فلم يصل أصلاً، والصلاة طاعة وفريضة، قيامها وقعودها والإقامة فيها، وبعض اللباس فيها، فإذا قعد حيث نهي عنه؛ أو عمل متصرفاً فيما حرم أو استعمل ما حرم عليه؛ فإنما أتى بعمل معصية، وقعود معصية، من الباطل أن تنوب المعصية المحرمة عن الطاعة المفترضة، وأن يجزئ الضلال والنسوق عن الهدى والحق.

وقد عارض ذلك بعض المتصفين فقال: يلزمكم إذا طلق في شيء مما ذكرتم، أو اعتق فيه، أو نكح فيه، أو باغ فيه، أو اشتري، أو وهب؛ أو تصدق؛ أن تنقضوا كل ذلك.

وكذلك من صبح لحية بجناء مغصوبة ثم صلى ومن تعلم القرآن من مصحفٍ مسروق أن ينسأ، أو علمه إياه عبد أبق، وأكثروا من مثل هذه الحماقات وقالوا: كل من ذكرتم بمنزلة من صلى مصرّاً على الزنى، وقتل النفس، وشرب الخمر، والسرقة - ولا فرق.

قال علي: ليس شيء مما قالوا من باب ما قلنا، لأن الصلاة لا بد فيها من إقامة في مكان واحد، ومن جلوس مفترض.

ومن ستر عورته، ومن ترك كل عمل لم يبح له في الصلاة، ومن زمان محدود مؤقت لها، ومن مكان موصوف لها، ومن ماء يتطهر به أو تراب يتيم به إن قدر على ذلك، هذا ما لا خلاف فيه بيننا وبينهم، ولا بين أحد من أهل الإسلام.

وليس الطلاق ولا النكاح، ولا العتاق، ولا البيع، ولا الهبة، ولا الصدقة، ولا تعلم القرآن - معلقاً بشيء مما ذكرنا، ولا مأموراً فيه بهيئة ما، ولا بجلوس ولا بد، ولا بقيام على صفوة، ولا بمكان موصوف، لكن كل هذه الأعمال أيضاً محتاجة ولا بد إلى الفاظ موضوعية، أو أعمال محدودة، وأوقات محدودة، فكل من أتى بالصلاة، أو النكاح، أو الطلاق، أو البيع، أو الهبة، أو الصدقة، على خلاف ما أمره الله تعالى به على لسان رسول الله ﷺ فهو كله باطل لا يصح منه شيء لا طلاق، ولا نكاح، ولا عتاق، ولا هبة، ولا صدقة.

وكذلك كل شيء من أعمال الشريعة - ولا فرق.

فمن صلى فجعل الجلوس المحرم عليه بدل الجلوس المأمور به، والإقامة المحرمة عليه بدل الإقامة المفترضة عليه؛ وستر عورته بما حرم عليه سترها به؛ وأتى بها في غير الزمان الذي أمر بأن يأتي بها فيه، أو في غير المكان الذي أمر أن يأتي بها فيه، وعوض من ذلك زماناً ومكاناً حرماً عليه؛ وعوض الماء المحرم عليه، أو التراب المحرم عليه من الماء المأمور به، أو التراب المأمور به - فلم

وه إلى مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا محمد بن بشر حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس «أن رسول الله ﷺ رخص لبغية الرخمين بن عوف، والزبير بن العوام في القمص الحرير لحكمة كانت بهما أو وجع».

وه إلى مسلم: حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا خالد بن عبد الله هو الطحان - عن ابن جريج «عن غبيرة بن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر الصديق أن أسماء أخرجت إليه جبة طيبانية كسروانية لها لبة يبيح فرجها مكنوقان بالديباج، فقالت: هذه جبة رسول الله ﷺ كانت عند عائشة حتى قبضت فقبضتها، وكان رسول الله ﷺ يلبسها، فنحن نغسلها للمرضى يستشفى بها».

ومس الحرير والذهب وملكهما وحملهما حلال بالنص والإجماع.

فإن قيل: قد روي لباس الخز عن بعض الصحابة رضي الله عنهم.

قلنا: قد جاء تحريمه عن بعضهم :

كما روينا: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جازع جيشاً فغنموا فاستقبلهم عمر فرأهم قد لبسوا ألبسة الديباج ولباس العجم، فأعرض عنهم وقال: ألحقوا عنكم ثياب أهل النار فالحقوا.

وعن شعبة بن عبد الله بن أبي السفر سمعت الشعبي يحدث عن سويد بن غفلة قال: أصاب فتوحاً بالشام فألبسوا المدينة، فلما دنوا لبسوا الديباج والحرير، فلما رأنا عمر زماناً، فزعناهما، فلما رأنا قال: مرحباً بالمهاجرين إن الحرير والديباج لم يرض الله به لمن كان قبلكم، فريض به عنكم، لا يصلح منه إلا هكذا.

وهكذا وهكذا قال شعبة: أصبعين، أو ثلاثاً، أو أربعاً.

وروي عن أبي الخير: أنه سأل عقبة بن عامر الجهني عن لبنة حرير في جبة قال: ليس بها بأس.

وعن يزيد بن هارون: أننا هشام هو ابن حسان - عن حفصة بنت سيرين عن أبي ذبيان هو خليفة بن كعب: أن ابن عمر سمع الحارث بن أنس «من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة» فقال: إذن والله لا يدخلها. قال تعالى: ﴿وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾.

وعن محمد بن المنثري: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان الثوري عن منصور هو ابن المعتز - عن مجاهد قال: قال ابن عمر: اجتنبوا من الثياب ما خاطه الحرير.

وعن عبيد الله بن عمرو الرقي عن زيد بن أبي أنيسة عن زيد بن أبي بردة عن ربيعة بن حراش عن حذيفة قال: من لبس

في ثوب فيه حرير أكثر من أربع أصابع عرضاً في طول الثوب، إلا اللينة والتكفيف فهما مباحان ولا في ثوب فيه ذهب، ولا لباساً ذهباً فيه خاتم ولا في غيره.

فإن أجبر على لباس شيء من ذلك أو اضطر إليه خوف الرد: حل له الصلاة فيه. أو كان به داء يتداوى من مثله بلباس الحرير: فالصلاة له فيه جائزة.

وكذلك لو حل ذهباً له في كتمه ليحرزه، أو حريراً أو ثوب حرير كذلك فصلاته تأمة :

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري، وعمر بن المنثري، وزهير بن حرب قالوا: حدثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن الشعبي عن سويد بن غفلة: «أن عمر بن الخطاب خطب بالجابية فقال: انتهى رسول الله ﷺ عن الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع».

وه إلى مسلم: حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا جرير بن حازم حدثنا نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة».

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا علي هو ابن المديني - حدثنا وهب بن جرير بن حازم حدثنا أبي قال: سمعت ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن أبي ليلى هو عبد الرحمن - عن حذيفة قال: «نهى رسول الله ﷺ أن تشرب في آنية الذهب والفضة، وأن تأكل فيها، وعن لبس الحرير والديباج، وأن تجلس عليه».

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عون الله حدثنا عبد الرحمن بن أسد الكازروني حدثنا الليثي حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع مولى ابن عمر عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ قال: «أجل الذهب والحرير لإتلاف من ألبسهما وحرم على ذكورها».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم الحجاج حدثنا زهير بن حرب حدثنا عقاب بن مسلم حدثنا قتادة أن أنس بن مالك أخبره «أن رسول الله ﷺ حكا إليه عبد الرحمن بن عوف، والزبير بن العوام: القمل، فرخص لهما في قمص الحرير».

ثوب حرير يلبيه الله تعالى ثوباً من نار، ليس من إيساكم ولكن من أيام الله الطوال.

وعن علي بن أبي طالب: أنه رأى رجلاً لا يسأ جبة على صدرها ديباج فقال له علي: ما هذا التثقب على صدرك.

وعن شعبة عن أبي إسحاق السبيعي سمعت عبد الرحمن بن يزيد قال: كنت عند ابن مسعود فجاءه ابن له عليه قميص حرير فشقه ابن مسعود.

وعن ابن الزبير: من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة.

فإذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم فالفرض الرد عند تنازعهم إلى رسول الله ﷺ كما أمر الله عز وجل، وقد باع سمرة خمرًا، وأكل أبو طلحة البرد وهو صائم ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ.

ولا يصح في الرخصة في الثوب سدا حرير: خبر أصلا، لأن الرواية فيه عن ابن عباس انفرد بها خفيف، وهو ضعيف.

وكيف وكل من روي عنه أنه لبس الخمر من الصحابة رضي الله عنهم ليس في شيء من تلك الأخبار أنهم عرفوا أن سداها حرير.

روينا عن شعبة عن عامر بن عبيدة الباهلي قال: رأيت على انس جبة خز فسألت عن ذلك فقال: أهود بالله من شرها.

وعن معمر بن عبد الكريم الجزري قال: رأيت على انس بن مالك جبة خز وكساء خز وأنا أطوف بالبصرة مع سعيد بن جبير، فقال سعيد بن جبير: لو أدركه السلف لأوجعوه.

فهذا يوضح أن الصحابة كانوا يجرسون ذلك، إذ لا يرجعون على مباح.

وعن عبد الله بن شقيق أنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الحرير أشد النهي» فقال له رجل: أليس هذا عليك خيراً فقال عبد الله: سبحان الله هذا خمر، قال: بلى، ولكن سداها حرير، قال: ما شعرت.

وعن عمر بن عبد العزيز: أنه أمر أن يتخذ له ثوب من خز سدا كان.

وعن هشام بن عروة عن أبيه: أنه كان له ثوب خز سدا كان.

وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى نحو ذلك.. ولا يخلو كل من روى عنه من الصحابة رضي الله عنهم

أنه ليس من أحد وجوه ثلاثة: إما أن سدى تلك الثياب كان كتاناً، وإما أنهم لم يعلموا أنه حرير؛ وهذا هو الذي لا يجوز أن يظن بهم غيره، وإما أنهم استغفروا الله تعالى من لبسه، فاقبل يوم من أيامهم مع رسول الله ﷺ يغطي على أضعاف هذا، وليس غيرهم مثلهم، فخصف مد شعر يتصدق به أحدهم بفضل جميع أعمال أحدنا لو عثر مائة سنة؛ لأن نصف مد أحدهم أفضل من جبل أحد ذهباً تنفقه نحن في وجوه البر؛ وما نعلم أحدًا يتفق في البر زنة حجر ضخم من حجارة أحد وكيف الجبل كله، وبالله تعالى التوفيق.

وأما من اضطر إليه خوف البرد فقد قال الله تعالى: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه﴾.

٣٩٦- مسألة: ولا يحل لأحد أن يقرأ القرآن في ركوعه ولا في سجوده، فإن تعمد بطلت صلاته، وإن نسي، فإن كان ذلك بعد أن اطمأن وسبح كما أمر أجزاءه سجود السهو وتحت صلاته؛ لأنه زاد في صلاته سائياً ما ليس منها، وإن كان ذلك في جميع ركوعه وسجوده ألغى تلك السجدة أو الركعة وكان كأن لم يأت بها، وأتم صلاته وسجد للسهو، لأنه لم يأت بذلك كما أمر، وقد قال عليه السلام: «من غل غلًا ليس عليه أمرنا فهو زور».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج أخبرنا زهير بن حرب حدثنا سليمان بن عيينة أخبرنا سليمان بن مسجم عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس قال: «كشفت رسول الله ﷺ الستارة والناس صفوف خلف أبي بكر، فقال: أيها الناس، إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرقبة الصالحة يراها المسلم أو ترى له، ألا وإني نهي أن أقرأ القرآن زكياً، أو ساجداً، فأما الركوع فعطفوا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم».

قال علي: فإن قيل: قد روي هذا المعنى من طريق علي وفيه تهاتر ولا أقول نهاكم.

قلنا: نعم، وليس في هذا الخبر إلا نهى علي، وفي الذي ذكرنا نهى الكل؛ لأن كل ما نهى عنه عليه السلام فحكمنا حكمه؛ إلا أن يأتي نص بتخصيصه.

فإن قيل: قد روت عائشة رضي الله عنها: «أنها سمعته ﷺ يقول في سجوده: «سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر

لِي» يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ.

قُلْنَا: نَعَمْ.

وَقَدْ رَوَيْنَا هَذَا الْخَبَرَ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي الصَّحْحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ أَنْ يَقُولَ فِي سُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ، يَغْنِي «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ».

هَكَذَا، فِي الْخَبَرِ نَصًّا، فَصَحَّ أَنْ مَعْنَى تَأَوُّلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْقُرْآنَ هُوَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ «وَاسْتَغْفِرْ».

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: لَا تَقْرَأُ وَأَنْتَ رَاكِعٌ، وَلَا وَأَنْتَ سَاجِدٌ.

وَعَنْ مُجَاهِدٍ: لَا تَقْرَأُ فِي الرُّكُوعِ وَلَا السُّجُودِ، إِنَّمَا جُعِلَ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ لِلتَّسْبِيحِ.

٣٩٧- مسألة: فَلَزُّ قُرْآنِ الْمَلِكِي فِي جُلُوسِهِ بَعْدَ أَنْ يَتَشَهَّدَ وَهُوَ إِمَامٌ أَوْ فَدٍّ أَوْ تَشَهَّدَ فِي قِيَامِهِ أَوْ رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ بَعْدَ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا عَلَيْهِ مِنْ قِرَاءَةٍ وَتَسْبِيحٍ: جَازَتْ صَلَاتُهُ - عَمْدًا - فَعَلَّ ذَلِكَ أَوْ نِسْيَانًا - وَلَا سُجُودَ سَهْوٍ فِي ذَلِكَ. وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ ذَكَرِ اللَّهِ تَعَالَى أَحَبُّ إِلَيْنَا.

فَأَمَّا جَوَازُ صَلَاتِهِ وَسُقُوطُ سُجُودِ السَّهْوِ عَنْهُ: فَلَأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ نَهَى عَنْهُ، بَلْ قَرَأَ وَالْقِرَاءَةُ: فَعَلَّ حَسَنًا مَا لَمْ يُنْهَ الْمَرْءُ عَنْهُ، وَالتَّشَهُُّدُ أَيْضًا ذَكَرَ حَسَنًا.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: إِنْ غَيَّرَ ذَلِكَ مِنَ الذِّكْرِ أَحَبُّ إِلَيْنَا: فَلَأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ أَمْرٌ وَلَا حُضْرٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٣٩٨- مسألة: وَلَا تُجْزئُ أَحَدُ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ الضَّرَارُ الَّذِي يَقْبُرُ فِيهِ، لَا عَمْدًا وَلَا نِسْيَانًا.

لَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضَرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أَشْنَى عَلَى النَّفْسِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحْتَرَأَ أَنْ تَقُومَ فِيهِ» فَصَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ مَوْضِعُ صَلَاةٍ.

٣٩٩- مسألة: وَلَا تُجْزئُ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدٍ أُحْدِثَ مُبَاهَاةً، أَوْ ضَرَارًا عَلَى مَسْجِدٍ آخَرَ. إِذَا كَانَ أَهْلُهُ يَسْمَعُونَ نِدَاءَ الْمَسْجِدِ الْأَوَّلِ، وَلَا حَرَجَ عَلَيْهِمْ فِي قَصْدِهِ، وَالْوَاجِبُ هَهُنَا، وَهَدَمَ كُلَّ مَسْجِدٍ أُحْدِثَ لِيُفَرِّدَ فِيهِ النَّاسَ كَالرُّمْيَانِ، أَوْ يَقْصِدَهَا أَهْلُ الْجَهْلِ طَلِبًا لِفَضْلِهَا، وَلَيْسَتْ عَنْدهَا آثَارٌ لِنَبِيِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وَلَا يَجِلُّ قَصْدُ مَسْجِدٍ أَصْلًا يُظَنُّ فِيهِ فَضْلٌ زَائِدٌ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا مَسْجِدَ مَكَّةَ، وَمَسْجِدَ الْمَدِينَةِ، وَمَسْجِدَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَطْ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَمَّ تَقَارُبَ الْمَسَاجِدِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَكْرِ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي فِزْرَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أُمِرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ».

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَتُخْرِقَتْهَا كَمَا خُرِفَتْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى. قَالَ عَلِيٌّ: التَّشْيِيدُ: الْبِنَاءُ بِالنَّصْرِ.

وَبِهِ إِلَى أَبِي دَاوُدَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرُوةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ، وَأَنْ تُطَيَّبَ وَتُنْتَظَفَ».

قَالَ عَلِيٌّ: فَلَمْ يَأْمُرْ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِبِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَأَمَرَ بِبِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ، فَصَحَّ أَنَّ الَّذِي نَهَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ غَيْرُ الَّذِي أَمَرَ بِهِ، فَإِذَا ذَلِكَ كَذَلِكَ فَحَقَّ بِنَاءُ الْمَسَاجِدِ هُوَ كَمَا يَرَى ﷺ بِأَمْرِهِ وَفَعَلَهُ، وَهُوَ بِنَاؤُهَا فِي الدُّورِ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «وَالدُّورُ هِيَ الْمَخْلَاتُ»، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «خَيْرُ دُورٍ الْأَنْصَارُ دَارُ بَنِي النُّجَارِ، ثُمَّ دَارُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، ثُمَّ دَارُ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، ثُمَّ دَارُ بَنِي سَاعِدَةَ».

وَعَلَى قَدْرِ مَا بَنَاهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْمَدِينَةِ، لِكُلِّ أَهْلِ عَمَلَةٍ مَسْجِدِهِمُ الَّذِي لَا حَرَجَ عَلَيْهِمْ فِي إِجَابَةِ مَوْذَنِهِ لِلصَّلَاةِ الْخَفِيفِ، فَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ أَوْ نَقَصَ مِمَّا لَمْ يَفْعَلْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَبَاطِلٌ وَمَنْكَرٌ، وَالْمَنْكَرُ وَاجِبٌ تَغْيِيرُهُ.

وَقَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِ السَّلَامُ النِّكَاحَ وَالتَّسْرِيَّ وَنَهَى عَنْ الرِّهَابَةِ، فَكُلُّ مَا أُحْدِثَ بَعْدَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِمَّا لَمْ يَكُنْ فِي عَهْدِهِ وَعَهْدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ قِيدَعَةً وَبَاطِلًا وَقَدْ هَدَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ مَسْجِدًا بَنَاهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِظَهْرِ الْكُوفَةِ وَرَدَّهُ إِلَى مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ - وَلَا فَضْلَ لْجَامِعِ عَلَى سَائِرِ الْمَسَاجِدِ.

وَلَا يَجِلُّ السَّغَرُ إِلَى مَسْجِدٍ، حَاشَا مَسْجِدَ مَكَّةَ، وَالْمَدِينَةِ، وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى».

٤٠٢- مسألة: ومن سَلَّمَ عليه وهو يُصَلِّي فليزِدْ إشارة لا كلاماً بيده أو برأسه، فَإِنْ تَكَلَّمَ عمداً بطلت صلاته.

ومن عطسَ فليقلِّلْ الحمد لله رب العالمين. ولا يجوزُ أَنْ يَقُولَ له أحدٌ: رحمك الله، فَإِنْ فَعَلَ بطلت صلاة الغائِلِ له ذلك إِنْ تَعَمَّدَ علماً بالهَيِّ.

وقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ فِي ذَلِكَ وَحَدِيثَ الرَّدِّ أَيْضاً فَاغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٤٠٣- مسألة: ولا تجزئ الصلاة بحضرة طعام المُصَلِّي غداً كَانَ أو عشاءً، ولا وهو يُدَانِعُ البَوْلَ، أو الغائطَ. وفَرَضَ عليه أَنْ يَبْدَأَ بِالْأَكْلِ، والبَوْلِ، والغائطِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَبْدُ حَاتِمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ مُجَاهِدٍ هُوَ أَبُو حَزْرَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ قَالَ: تَخَدَّثْتُ أَنَا وَالْقَاسِمُ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ - عِنْدَ عَائِشَةَ فَاتَى بِالمَائِدَةِ فَقَامَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: قَالَتْ عَائِشَةُ: أَيْسَرُ قَالَ: أَصْلَبِي، قَالَتْ: اجْلِسْ غَدْرُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ وَلَا وَهُوَ يُدَانِعُهُ الْأَخْيَانُ».

حَدَّثَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا الدَّبِيرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَتَبَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَرْقَمٍ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ ثُمَّ ذَهَبَ لِلْغَائِطِ وَقَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَقْبَسَتِ الصَّلَاةَ وَيَأْخُذُكُمُ الْغَائِطُ فَلْيَتَيَدَّ بِالْغَائِطِ».

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَثْمَانَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ الْمُهَالِلِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَرْقَمٍ فِي حِجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ ثُمَّ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: صَلُّوا، فَاتَى سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَقْبَسَتِ الصَّلَاةَ وَيَأْخُذُكُمُ حَاجَةٌ فَلْيَقْضِ حَاجَتَهُ ثُمَّ يُصَلِّي فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَصَلَّى».

وَبِهِ قَالَ السَّلَفُ:

رَوَيْنَا عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَنَسٍ، وَحَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ: وَضَعَتِ المَائِدَةُ وَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ قَعَمْتُ لِأَصْلَبِي الْمَغْرِبِ، فَأَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ بِيُوبِي وَقَالَ: اجْلِسْ وَكُلْ ثُمَّ صَلِّ.

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ لَا تَدْفَعُوا الْأَخْيَانِ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلَمَنَكِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ أَبِي بَرٍ الصَّمُوتُ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الزَّكَاةِ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عِبَادَةَ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الرُّحْلَةُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ مَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، وَمَسْجِدِ لَيْلَاءَ».

٤٠٠- مسألة: ولا تجزئ الصلاة في مكان يستهزأ فيه بالله عز وجل أو برسوله أو بشيء من الدين، أو في مكان يكفر بشيء من ذلك فيه، فَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ الزَّوَالُ وَلَا قَدْرُ صَلَواتِهِ وَأَجْزَائِهِ صَلَاتُهُ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيَسْتَهْزِئُ بِهَا فَلَا تُقْعِدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾.

فَمَنْ اسْتَجَارَ الْقَعْدَةَ فِي مَكَانٍ هَذِهِ صِفَتُهُ فَهُوَ مِثْلُ الْمُسْتَهْزِئِ الْكَافِرِ بِشَهَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَمَنْ أَقَامَ حَيْثُ حَرَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ الْقَعْدَةَ فَقَعْدُهُ وَإِقَامَتُهُ مَعْصِيَةٌ، وَقَعْدُ الصَّلَاةِ طَاعَةٌ.

وَمَنْ الْبَاطِلُ أَنْ تَجْزِئَ الْمُعَاصِي عَنْ الطَّاعَاتِ وَإِنْ تَنَوَّبَ الْحَرَامُ عَنِ الْفَرَائِضِ.

وَأَمَّا مَنْ عَجَزَ فَقَدْ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

٤٠١- مسألة: ولا تجوز القراءة في مصحفٍ ولا في غيره لمصلٍّ، إِمَاماً كَانَ أو غَيْرُهُ، فَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ بطلت صلاته.

وَكذلكَ عُدَّ الْأَيُّ: لِأَنَّ تَأَمُّلَ الْكِتَابِ عَمَلٌ لَمْ يَأْتِ نَصٌّ بِإِبَاحَتِهِ فِي الصَّلَاةِ.

وَقَدْ رَوَيْنَا هَذَا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ: مِنْهُمْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالْحُسَيْنُ الْبَصْرِيُّ وَالتَّعْنَبِيُّ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيُّ.

وَقَدْ قَالَ بِإِبْطَالِ صَلَاةٍ مَنْ أُمَّ بِالنَّاسِ فِي الْمَصْحَفِ أَبُو حَنِيفَةَ وَالتَّائِبِيُّ وَقَدْ أَبَاحَ ذَلِكَ قَوْمٌ مِنْهُمْ، وَالْمَرْجُوعُ عِنْدَ التَّنَازُعِ إِلَيْهِ هُوَ الْقَرَأَنُ وَالسَّنَّةُ..

وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ فِي الصَّلَاةِ لَشَفْلَاءٌ فَصَحَّ أَنَّهَا شَاغِلَةٌ عَنْ كُلِّ عَمَلٍ لَمْ يَأْتِ فِيهِ نَصٌّ بِإِبَاحَتِهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ».

سواءً عليه يصلي من شكى به، أو كان في طرف ثوبه - وعن ابن عباسٍ مثل هذا.

قال علي: فإن خشى فوات الوقت فكذلك؛ لأنه مأمور على الجملة بأن يتدبّر بالبول أو العاطى والأكل، **فصح** أن الوقت متمازى له إذ أمر بتأخيرها حتى يتم شغله كما ذكرنا، وبالله تعالى التوفيق.

٤٠٥ - مسألة: ومن تعدّد فرقة أصابعه أو تشبيكها في الصلاة بطلت صلاته، لقوله **عليه السلام** «إن في الصلاة لشغلاً».

٤٠٦ - مسألة: ومن صلى معتمداً على عصا أو على جدار أو على إنسان أو مستنداً فصلاته باطلة. لأمره **عليه السلام** بالقيام في الصلاة، فإن لم يقدر قاعداً، فإن لم يقدر فمضطجعاً وكان الانكسار والاستناد عملاً لم يات به أمر.

وقال عليه السلام: «إن في الصلاة لشغلاً».

قال علي: إلا أن يصح أثر في إباحة ذلك فنقول به، ولا نعلمه يصح؛ لأن الرواية فيه إنما هي من طريق عبد السلام بن عبد الرحمن الوابسي عن أبيه، ولا يعلم حاله ولا حال أبيه ثم لو صح لكان لا إباحة فيه للاعتماد في الصلاة، ولا للاستناد؛ لأن لفظه إنما هو عن أم قيس بنت حصين «أن رسول الله **ﷺ** لما أسرى وحمل اللحم اتخذ عموداً في مضلة يتعبد عليه».

قال علي: وليس فيه: أنه كان عليه السلام يعتمد عليه في نفس الصلاة، والأحاديث الصّحاح: أنه عليه السلام «كان يصلي قاعداً فإذا بقي عليه في القراءة بقداً ما قام فقرأ ثم ركب».

٤٠٧ - مسألة: ومن تحتم في السبابة أو الوسطى، أو الإبهام، أو البصر - إلا اختصر وحده - وتعدّد الصلاة كذلك فلا صلاة له.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن بشار، وهناد بن السري، قال محمد بن بشار: حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عاصم بن كليب عن أبي بردة هو ابن أبي موسى الأشعري قال: سمعت علي بن أبي طالب **عليه السلام** يقول «نهاني رسول الله **ﷺ** عن الحسام في السبابة والوسطى».

وقال هناد بن السري: عن أبي الأحوص عن عاصم بن كليب عن أبي بردة هو ابن أبي موسى الأشعري - عن علي بن أبي طالب قال: «نهاني رسول الله **ﷺ** أن أختتم في أصبعي هذه، وفي الوسطى، أو التي تليها».

٤٠٨ - مسألة: ومن أكل نوماً أو بصلاً أو كزائاً ففرض عليه أن لا يصلي في المسجد حتى تذهب الرائحة، وفرض إخراجه من المسجد إن دخله قبل انقضاء الرائحة، فإن صلى في المسجد كذلك فلا صلاة له ولا يمنة أحد من المسجد غير من ذكرنا، ولا أجرة، ولا مجزوم، ولا ذو عاقبة.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا ابن الحجاج حدثنا محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر أخبرني نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله **ﷺ**: «من أكل من هذه الشجرة - يعني الثوم - فلا يقرئ من المساجد».

وبه إلى يحيى بن سعيد: حدثنا هشام هو الدستوائي - حدثنا قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة «أن عمر بن الخطاب خطب الناس يوم الجمعة - فذكر كلاماً كثيراً: وفيه إنكم أيها الناس تأكلون شجرتين لا أزالهما إلا خبيثتين، هذا البصل، والثوم، ولقد رأيت رسول الله **ﷺ** إذا وجد ريحهما من الرجل في المسجد أمر به فأخرج إلى البقيع».

وبه إلى مسلم: حدثنا محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج أخبرني عطاء عن جابر بن عبد الله عن النبي **ﷺ** قال: «من أكل البصل والثوم، والكزائ، فلا يقرئ مسجدنا، فإن الملائكة تأتي مما يتأذى منها فتأذى منه بنو آدم».

قال علي: إذا لم يقل مسجدنا هذا، أو لفظاً يبين تخصيصه بمسجد بالبدنية: فكل مسجد فهو مسجدنا؛ لأنه عليه السلام يخبر عن المسلمين بقوله: «مسجدنا» مع ما قد بين ذلك في الحديث الآخر.

قال علي: رويانا من طريق مصعب بن سعيد: كان رجل من أصحاب محمد **ﷺ** إذا أراد أن ياكل الثوم خرج إلى البرية كأنه يعني إياه.

ورويانا عن علي بن أبي طالب وشريك بن حنبل من التابعين تحريم الثوم التي.

حيل بينه وبين الجلوس: سلم كما يقدر ويسجد للسجود، فإن انتقض وضوءه قبل أن يعمل ما ذكرنا ابتداء الصلاة ولا بد فلز تعمداً شيئاً ما ذكرنا قبل ذاكرة أنه في إمامة الإمام بطلت صلاته لما ذكرناه من بطلان الصلاة بكل عمل تعمداً لم يؤمر به ولا أبيع له، وبأن النسيان معفو عنه والسلام لا يكون بالنقص والإجماع إلا في آخر الجلوس الذي فيه التشهد، وبالله تعالى التوفيق.

٤١١- مسألة: والصلاة خلف من يدري المرأة أنه كافر باطل.

وكذلك خلف من يدري أنه متعمد للصلاة بلا طهارة، أو متعمد للعبث في صلاته - وهذا لا خلاف فيه من أحد مع النص الثابت بأن يوم أقرههم وتويعهم أخذكم في حديث أبي موسى، والكافر ليس أحداً وليس الكافر من المصلين ولا مضافاً إليهم، وليس العابت مصلية ولا في صلاة فالزم بواحد منهما لم يصل كما أمر.

٤١٢- مسألة: فإن صلى خلف من يظن أنه مسلم ثم علم أنه كافر، أو أنه عابت، أو أنه لم يبلغ، فصلاته تامة؛ لأنه لم يكلفه الله تعالى معرفة ما في قلوب الناس وقد قال عليه السلام «لم أبعث لأشئ عن قلوب الناس وإنما كلفنا ظاهراً فريهم» فأمرنا إذا حضرت الصلاة أن يؤمنا بعضنا في ظاهر أمره فمن فعل ذلك فقد صلى كما أمر.

وكذلك العابت في نيته أيضاً لا سبيل إلى معرفة ذلك منه، وبالله تعالى التوفيق.

٤١٣- مسألة: وأما من تأول في بعض ما يوجب الوضوء فلم ير الوضوء منه: فالإستام به جائز.

وكذلك من اعتقد مثلاً أن بعض فروض صلاته تطوع؛ لأنه معذور بجهله، وقد أجاز عليه السلام صلاة معاوية بن الحكم، وهو قد تعمداً الكلام في صلاته جاهلاً.

٤١٤- مسألة: ومن علم أن إمامه قد زاد ركعة أو سجدة فلا يجوز له أن يتبعه عليها، بل يبقى على الحالة الجائزة، ويسبح بالإمام، وهذا لا خلاف فيه.

وقد قال تعالى: ﴿لَا تَكُنْ لَكَ﴾.

٤١٥- مسألة: وإما رجل صلى خلف الصف بطلت صلاته، ولا يضر ذلك المرأة شيئاً.

وفرض على المأمومين تعديل الصفوف - الأول فالأول -

قال علي: حديث شعبة هذا يقتضي على كل خير شك فيه من رواه عن عاصم، ولا فرق بين من صلى متخماً في إصبع نهي عن التخم فيها وبين من صلى لابس حرير أو على حال عزيمة، لأن كلهم قد فعل في الصلاة فعلا نهى عنه؛ فلم يصل كما أمر.

٤٠٨- مسألة: فلز صرف نيته في الصلاة متعمداً إلى صلاة أخرى، أو إلى تطوع عن فرض، أو إلى فرض عن تطوع؛ بطلت صلاته؛ لأنه لم يأت بها كما أمر؛ فلز فعل ذلك ساهياً لم تبطل صلاته، ولكن يلغى ما عمل بخلاف ما أمر به، طال أم قصر، وبين على ما صلى كما أمر، ويتم صلاته ثم يسجد للسجود، ذلك ما لم يتنقض وضوءه، فإن انتقض وضوءه ابتداء الصلاة من أولها، لما قد ذكرنا في الكلام والعمل في الصلاة ولا فرق.

٤٠٩- مسألة: ومن أتى عرفاً - وهو الكاهن - فسأله مصداً له وهو يدري أن هذا لا يحل له: لم تقبل له صلاة أربعين ليلة إلا أن يتوب إلى الله عز وجل.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن المثنى العنزي حدثني يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر عن صفية هي بنت أبي عبيد - عن بعض أزواج النبي ﷺ قال: «من أتى عرفاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة».

قال علي: أزواج النبي ﷺ كلهن في غاية الصدق والعدالة والطهارة والثقة؛ لا يمكن أن يخفن، ولا أن يختلط بهن من ليس منهن؛ بخلاف مدعي الصبوة وهو لا يعرف.

ومن أتى العراف فسأله غير مصداً له لكن ليكنه فليس سائلاً ولا أتياً إليه، ومن تاب فقد استثنى الله بالتوبة سقوط جميع الذنوب إذا صحت التوبة وكانت على وجهها، وبالله تعالى التوفيق.

ومن ادعى أن هذا على التغليب فقد نسب تعمداً الكذب إلى رسول الله ﷺ؛ وفي هذا ما لا يخفى على أحد.

٤١٠- مسألة: ومن ظن أن إمامه قد سلم أو نسي أنه في إمامة الإمام فقام لقضاء ما لم يدرك أو تطوع أو لحاجة ساهياً: فعليه أن يرجع متى ما ذكر ويجلس ويتشهد إن كان لم يكن تشهد ولا يسلم إلا بعد سلام إمامه وجالساً؛ ولا بد، فإن

وَالرَّائِضُ فِيهَا، وَالْحَاذِئَةُ بِالْمُنَاقِبِ، وَالْأَرْجُلُ، فَإِنْ كَانَ نَقْصٌ كَانَ فِي آخِرِهَا.

وَمَنْ صَلَّى وَأَمَامَهُ فِي الصَّفِّ فُرْجَةٌ يُمْكِنُهُ سَلَامَتُهُ بِنَفْسِهِ فَلَمْ يَفْعَلْ: بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فِي الصَّفِّ مَدْخَلًا فَلْيَجِدْ إِلَى نَفْسِهِ رَجُلًا يُصَلِّي مَعَهُ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَلْيَرْجِعْ، وَلَا يُصَلِّ وَحْدَهُ خَلْفَ الصَّفِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَتَعَوِّذًا فَيُصَلِّي وَتَحِيزَةً.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْبِعٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْخَوْلَانِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عُمَرَ بْنِ مَرْثَةَ عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ أَبِيهِ وَابْنُ أَبِي مَعْبُدٍ الْأَسَدِيُّ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَخَذَهُ فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ».

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ وَابْنُ أَبِي مَعْبُدٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَخَذَهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ».

فَقَالَ قَوْمٌ بِأَرَأَيْكُمْ: لَعَلَّهُ أَمَرَهُ بِالْإِعَادَةِ لِأَمْرِ غَيْرِ ذَلِكَ لَا نَعْرِفُهُ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا بَاطِلٌ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ لِيَدْعَ بَيَانُ ذَلِكَ لَوْ كَانَ كَمَا ادَّعَوْا، وَإِذَا جَوَزُوا مِثْلَ هَذَا لَمْ يَعْجِزْ أَحَدٌ لَا يَتَّقِي اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَقُولَ إِذَا ذَكَرَ لَهُ حَدِيثٌ: لَعَلَّهُ نَقَصَ مِنْهُ شَيْءٌ يَبْطُلُ هَذَا الْحُكْمُ الْوَارِدُ فِيهِ.

كَيْفَ وَقَدْ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍوُ بْنُ الْجَسْرِ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ مَسْرَةَ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ وَضَّاحٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مَلَاذِمُ بْنُ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ شَيْبَانَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «قُلِينَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيِّنَاتُهُ وَصَلَاتُهُ خَلْفَهُ، فَقَضَى الصَّلَاةَ فَرَأَى رَجُلًا قَرَدًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ فَوَقَفَتْ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى انْصَرَفَ. فَقَالَ لَهُ: اسْتَبِقْ صَلَاتَكَ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِلَّذِي خَلْفَ الصَّفِّ».

قَالَ عَلِيٌّ: مَلَاذِمُ ثَقَّةٌ. وَثَقَّةُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ غَمِيرٍ وَغَيْرُهُمَا، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَدْرِ ثَقَّةٌ مَشْهُورٌ وَمَا نَعْلَمُ أَحَدًا عَابَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بِأَكْثَرِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَدْرِ، وَهَذَا لَيْسَ جَرَحَةً.

وَرَوَاةُ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ حَدِيثٌ وَابِئَةَ مَرَّةٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، وَمَرَّةً عَنْ عُمَرَ بْنِ رَاشِدٍ قُوَّةً لِلخَبَرِ، وَعُمَرُو بْنُ رَاشِدٍ ثَقَّةٌ، وَثَقَّةُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هُوَ الطَّيَالِسِيُّ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَنَا عُمَرُ بْنُ مَرْثَةَ قَالَ سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ سَمِعْتُ التَّعْمَنَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسْوُوا صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيْتَ الْفَالِقِينَ اللَّهُ يُبَيِّنُ وَجُوهَكُمْ».

قَالَ عَلِيٌّ: هَذَا وَعِيدٌ شَدِيدٌ، وَالْوَعِيدُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي كِبَرَةٍ مِنَ الْكِبَاثَةِ.

وَبِهِ نَصًّا إِلَى شُعْبَةَ: عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ».

قَالَ عَلِيٌّ: تَسْوِيَةُ الصَّفِّ إِذَا كَانَ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ فَهِيَ فَرَضٌ، لِأَنَّ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ فَرَضٌ، وَمَا كَانَ مِنَ الْفَرَضِ فَهِيَ فَرَضٌ.

وَبِهِ إِلَى الْبُخَارِيِّ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ حَدَّثَنَا معاويةُ بْنُ عمرو حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قدامة حَدَّثَنَا حميد الطويل حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ وَتَرَاثَوْا، فَإِنِّي أُرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي».

وَرَوَيْنَا عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ أَحَدُنَا يَلْزُقُ مَنْكِبَهُ بِمَنْكِبِ صَاحِبِهِ وَقَدِمَهُ بِقَدَمِهِ.

قَالَ عَلِيٌّ: هَذَا إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ، وَالْأَنَارُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ جَدًّا، وَالصَّفِّ الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي يَلِي الْإِمَامَ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ نَفْعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمَّوٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ حَرْبٍ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا عمروُ بْنُ الْهَيْثَمِ أَبُو قَطَنِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ خُلاسٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ تَعْلَمُونَ أَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ لَكَثُرَتْ قُرْعَتُهُ».

قَالَ عَلِيٌّ: لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْقُرْعَةُ إِلَّا فِيمَا لَا يَسْعُ الْجَمِيعُ فَيَقَعُ فِيهِ التَّغَايُرُ وَالْمُضَافَةُ وَلَوْ كَانَ الصَّفِّ الْأَوَّلُ لِلْمُبَادَرِ بِالْجَمْعِ - كَمَا يَقُولُ مَنْ لَا يَحْصِلُ كَلَامُهُ - لَمَا كَانَتِ الْقُرْعَةُ فِيهِ إِلَّا حَاقَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَحُ أَحَدٌ مِنَ الْمُبَادَرَةِ بِالْجَمْعِ حَتَّى يَخْتِاجَ فِيهِ إِلَى قُرْعَةٍ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْبِعٍ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ معاويةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعْبَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْعُوذٍ هُوَ الْمُجَدِّرِيُّ - عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ - عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقِيمُوا الصَّفِّ الْأَوَّلَ ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ، فَإِنْ كَانَ نَقْصٌ فَلْيَكُنْ فِي الصَّفِّ الْمُؤَخَّرِ».

قَالَ عَلِيٌّ: شَغِبَ مِنْ أَجَازِ صَلَاةِ الْمُنْفَرِدِ خَلْفَ الصَّفِّ

بكره أنه دخل المسجد ورسول الله ﷺ يصلي وقد ركع، فركع ثم دخل الصف وهو راكع؛ فلما انصرفت رسول الله ﷺ قال: ألكم دخل الصف وهو راكع فقال له أبو بكر: أنا، قال: زادك الله حرصاً ولا تئد.

قال علي: فقد ثبت أن الركوع دون الصف ثم دخول الصف كذلك لا يحل.

فإن قيل: فهذا أمره رسول الله ﷺ بالإعادة كما أمر الذي أساء الصلاة والذي صلى خلف الصف وحده.

قلنا: نحن على يقين - تقطع به - أن الركوع دون الصف إثم حرم حين نهى النبي ﷺ. فإذا ذلك كذلك فلا إعادة على من فعل ذلك قبل النهي، ولو كان ذلك محرماً قبل النهي؛ لما أغفل عليه السلام أمره بالإعادة، كما فعل مع غيره.

فيطلب أن يكون لمن أجاز صلاة المنفرد خلف الصف، وصلاة من لم يقم الصفوف: حجة أصلاً، لا من قرآن ولا من سنة ولا إجماع.

ويقولون يقول السلف الطيب:

روينا بأصح إسناد عن أبي عثمان النهدي قال: كنت فيمن ضرب عمر بن الخطاب قدمه لإقامة الصف في الصلاة.

قال علي: ما كان الله يضرب أحداً ويستبعر بشرة محرمة على غير فرض وعن يحيى بن سعيد القطان حدثنا عبد الله بن عمر عن نافع أنه أخبره عن ابن عمر: أن عمر بن الخطاب كان يبعث رجلاً يسوون الصفوف، فإذا جاءوا: كبر.

وعن عمر بن الخطاب: من كان بينه وبين الإمام نهر أو حائط أو طريق فليس مع الإمام وعن مالك عن أبي النضر عن مالك بن أبي عامر عن عثمان بن عفان أنه كان يقول ذلك في خطبته فلما يدع ذلك كلاماً فيه: إذا قامت الصلاة فاعدلوا الصفوف، وحاذوا بالمتاكب، فإن اعتدال الصف من تمام الصلاة، ثم لا يكبر حتى ياتيه رجال قد وكلهم بتسوية الصفوف فيخبرونه أنها استوت فيكبر.

هذا فعل الخلفيتين رضي الله عنهما بحضرة الصحابة رضي الله عنهم، لا يخالفهم في ذلك أحد منهم.

وعن عثمان أنه كان يقول: اعدلوا الصفوف وصنوا الأقدام وحاذوا بالمتاكب.

وعن سفيان الثوري عن الأعمش عن عمار بن عمران الجعفي عن سويد بن غفلة قال: كان بلال - هو مؤذن رسول

بصلاة رسول الله ﷺ يائس، واليتيم خلفه، والمرأة خلفهما.

وهذا لا حجة هم فيه لأن حكم النساء خلف الرجال، وإلا فعليهم من إقامة الصفوف إذا كثرت ما على الرجال لعموم الأمر بذلك، ولا يجوز أن يترك حديث مصلى المرأة المذكورة لحديث وإبسة، ولا حديث وإبسة لحديث مصلى المرأة، فليس من ترك هذا لبالى ممن ترك ما أخذ هذا وأخذ بما ترك، وكل هذا لا يجوز.

وشغبوا بحديث ابن عباس وجابر: «إذ جاء كل منهما فوقف عن يسار رسول الله ﷺ مؤتمماً به وحده فأداز عليه السلام كل واحد منهما حتى جعله عن يمينه»، قالوا: فقد صار جابر وإبن عباس خلف رسول الله ﷺ في تلك الإدارة.

قال علي: وهذا لا حجة فيه لهم، لما ذكرنا من أنه لا يحل ضرب السنن بعضها ببعض.

وهذا تلاعب بالدين.

وليت شعري ما الفرق بين من ترك حديث جابر وإبن عباس لحديث وإبسة، وعلي بن شيبان وبين من ترك حديث وإبسة، وعلي لحديث جابر، وإبن عباس وهل هذا كله إلا باطل بحث، وتحكم بلا برهان.

بل الحق في ذلك الأخذ بكل ذلك، فكذلك حق، ولا يحل خلافه، فإدارة الإمام من صلى عن يساره إلى يمينه حق، ولا تبطل بذلك الصلاة، ومخالف من صلى عن يسار الإمام وهو عالم بالمنع من ذلك فضلة هذين باطل، بخلاف حكم المصلي خلف الصف، وما سمي قط المدار عن شمال إلى يمين مصلياً وحده خلف الصف.

وموهوا أيضاً بخبر أبي بكره إذا أتى وقد حفره النفس فركع دون الصف ثم دخل الصف.

قال علي: وهذا الخبر حجة عليهم لنا؛ لأن عبد الله بن ربيع:

حدثنا قال حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا عمه بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا حبيب بن مسعدة أن يزيد بن زريع حدثهم قال: حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن زياد الأعلم حدثنا الحسن أن أبا بكره حدث أنه دخل المسجد ونبي الله ﷺ راكع، قال: فركعت دون الصف، فقال النبي ﷺ زادك الله حرصاً ولا تئد.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عبد الله بن عثمان حدثنا أحمد بن خالد حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا الحجاج بن المنهال حدثنا حماد بن سلمة عن الأعلم هو زياد - عن الحسن عن أبي

الله ﷻ - يضرب أقدامنا في الصلاة ويسوي مناكبنا.

فهذا بلال ما كان: ليضرب أحداً على غير الغرض.

وعن ابن عمر: من تمام الصلاة اعتدال الصف. وأنه قال: لأن نَحْرَ ثِيَابِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَرَى خِلَافِي فِي الصَّفِّ فَلَا اسْتَدَّ.

قال علي: هذا لا يتمنى في ترك مباح أصلاً.

وعن ابن عباس: إِيَّاكُمْ وَمَا بَيْنَ السَّوَارِي، وعليكم بالصف الأول.

وعن عبيد الله بن أبي يزيد: رأيت المسور بن خزيمة يتخلل الصفوف حتى ينتهي إلى الصف الأول أو الثاني.

وعن وكيع عن مسعر بن كدام عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن النعمان بن بشير قال: والله لتقيمن صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم.

وقيل لأنس بن مالك: انتكرو شيئاً مما كان على عهد رسول الله ﷻ قال: لا، إلا أنكم لا تقيمون الصفوف.

قال علي: المباح لا يكون منكراً.

وعن سعيد بن جبير الأمر بتسوية الصفوف.

وعن عطاء: على الناس أن يسووا الصفوف.

وعن عبد الرحمن بن يزيد: سووا الصفوف، فإن من تمام الصلاة إقامة الصف.

وعن إبراهيم النخعي في الرجل يجيء وقد تم الصف: إن قدر فليدخل معهم في الصف، أو يجتنب رجلاً فيصلي معه، فإن صلى وحده فليعد الصلاة.

وعن شعبة قال: سألت الحكم بن عتيبة عن الرجل يصلي وحده خلف الصف قال: يعيد.

ويطيلان صلاة من صلى خلف الصف منفرداً يقول الأوزاعي، والحسن بن حي، وأحد قولي سفيان الثوري.

وهو قول أحمد بن حنبل، وإسحاق.

٤١٦- مسألة: وواجب على من دخل المسجد أن يقول اللهم افتح لي أبواب رحمتك فإذا خرج منه فليقل: اللهم إني أسألك من فضلك.

وهذا إنما هو من شروط دخول المسجد متى دخله، لا من شروط الصلاة، فصلاة من لم يقل ذلك جائزة، وقد عصى في تركه قول ما أمر به..

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد

الوهّاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الملك بن سعيد هو ابن سويد الأنصاري - عن أبي حميد أو عن أبي أسيد قال: قال رسول الله ﷻ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجَ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ».

قال علي: إيهما كان فهو خير من كل من بعده.

٤١٧- مسألة: وفرض على كل مأموم أن لا يرفع

ولا يركع ولا يسجد ولا يكبر ولا يقوم ولا يسلم قبل إمامه، ولا مع إمامه؛ فإن فعل عامداً بطلت صلاته؛ لكن بعد تمام كل ذلك من إمامه؛ فإن فعل ذلك ساعياً فليرجع ولا بد حتى يكون ذلك كله منه بعد كل ذلك من إمامه وعليه سجود السهو.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهّاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو كامل الجحدري حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله الرقاشي حدثنا أبو موسى قال: إن رسول الله ﷻ «خَطَبَنَا فَيَسَّ لَنَا سُنَّةَ الْحَيْرِ، وَعَلَّمَنَا صَلَاتَنَا، فَقَالَ: إِذَا صَلَّيْتُمْ فَأَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، ثُمَّ لِيُفَكِّكُمْ أَحَدُكُمْ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَالَ: «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» فَقُولُوا آمِينَ يُجِبْكُمْ اللَّهُ فَإِذَا كَبَّرَ وَرَكَعَ فَكَبِّرُوا وَارْكَعُوا، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَرْكَعُ فَلَكُمْ وَيَرْفَعُ فَلَكُمْ، فَلْيَلْزِمُوا بَيْتَكُمْ وَإِذَا كَبَّرَ وَسَجَدَ فَكَبِّرُوا وَاسْجُدُوا، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَسْجُدُ فَلَكُمْ وَيَرْفَعُ فَلَكُمْ، فَلْيَلْزِمُوا بَيْتَكُمْ، وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ».

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا القبري حدثنا البخاري حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري حدثني أبو إسحاق هو السبيعي - حدثنا عبد الله بن يزيد الأنصاري حدثنا البراء بن عازب قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷻ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَقَعَ النَّبِيُّ ﷺ سَاجِداً، ثُمَّ نَقَعَ سُجُوداً بَعْدَهُ».

وقد رويته أيضاً من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب.

وبه إلى البخاري: حدثنا الحجاج بن المنهال حدثنا شعبة عن محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷻ: «أَمَّا يُخَشَى أَحَدُكُمْ، أَوْ لَا يُخَشَى أَحَدُكُمْ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُجْعَلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِنَابٍ، أَوْ يُجْعَلَ اللَّهُ صُورَتَهُ».

صورة جمار؟.

أحدها: من دخل خلف إمام فلما كبر الإمام وكبر الناس ذكر الإمام أنه على غير طهارة، فإنه يشير إلى الناس أن امكثوا، ثم يخرج فيظهر، ثم يأتي فيبتدئ التكبير للإحرام، وهم باقون على ما كبروا؛ كما فعل رسول الله ﷺ بأصحابه رضي الله عنهم.

والثاني: أن يكبر الإمام ويكبر الناس بعده ثم يحدث، فيستخلف من دخل حثيثاً، فيصير إماماً مكانه، ويكون المؤمن به قد كبروا قبله - وهذا إجماع من الحنفيين، والمالكيين، والشافعيين، والحنبلين.

والثالث: أن يغيب الإمام الراتب فيستخلف الناس من يصلي بهم ثم يأتي الإمام الراتب فيناظر المقدّم، ويتقدّم هو، فيصلي بالناس وقد كبر المأمومون قبله، كما فعل رسول الله ﷺ مرتين: مرة «إذ مضى عليه السلام إلى بني عمرو بن عوفو ليصليح بينهم، فقدم الناس للصلاة التي خضرت أبا بكر فجاء رسول الله ﷺ فاتخروا أبو بكر وتقدم رسول الله ﷺ فصلّى بالناس يأتين على ما صلّوا مع أبي بكر».

وكما فعل ﷺ في آخر صلاة صلاها بالمسلمين.

وقد ذكرنا ذلك بإسناده فيما سلف من كتابنا هذا والله الحمد.

والرابع: من كان معذوراً في ترك حضور الجماعة أو ينس عن أن يجز جماعة فبدأ الصلاة فلما دخل فيها أتى الإمام، فإنه يدخل في صلاة الإمام ويعتد بتكبيره وبما صلى، لأنه كبر كما أمر، وصلى ما مضى من صلاته كما أمر، ومن فعل ما أمر به فقد أحسن، ومن أحسن فلا يجوز إبطال ما عمل إلا بنص: قرآن أو سنة ثابتة.

وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾.

وكذلك لا يجز لأحد أن يسلم قبل إمامه إلا في أربعة مواضع:

أحدها: صلاة الخوف، كما نذكر في أبوابها إن شاء الله تعالى.

والثاني: من كان له عذر في ترك حضور الجماعة أو ينس عن وجود جماعة فبدأ بالصلاة ثم أتى الإمام، فصار هذا مؤثماً به وقت صلاته قبل صلاة الإمام، فهذا خير، إن شاء الله وسلم ونهض؛ لأن صلاته قد تمت. ولا يجوز له الالتصام بالإمام في أحوال يفعلها الإمام من صلاته، ولا يجز للمؤمن أن يزيدها في صلاته؛ فإذا لا يجوز له الالتصام بالإمام فقد خرج عن إمامته وقت صلاته،

حدثنا حماد حدثنا ابن أبي عمير حدثنا محمد بن عبد الملك بن إمام حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي حدثنا الحميدي حدثنا سفيان هو ابن عيينة - حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري أنه سمع عمداً بن يحيى بن حبان عن ابن عمر بن سمعت معاوية بن أبي سفيان يقول قال رسول الله ﷺ: «لَا تُبَادِرُونِي بِالرُّكُوعِ وَلَا السُّجُودِ فَإِنِّي قَدْ بَدَأْتُ فَمَهْمَا أَسْبَقَكُمْ بِهِ إِذَا رَكَعْتُ فَإِنكُمْ تُذَرُّونِي بِهِ إِذَا رَكَعْتُ، وَمَهْمَا أَسْبَقَكُمْ بِهِ إِذَا سَجَدْتُ فَإِنكُمْ تُذَرُّونِي بِهِ إِذَا رَكَعْتُ» وبه قال السلف.

روينا عن أبي هريرة أنه قال: إن الذي يرفع رأسه قبل الإمام ويغضض قبله فإن ناصيته بيد شيطان.

وعن عبد الله بن مسعود: ما يؤمن الرجل إذا رفع رأسه قبل الإمام أن تعود رأسه رأس كلب.

قال علي: لا وعيد أشد من المسخ في صورة كلب أو حمار، ولا عقوبة أعظم من إسلام ناصية المرء إلى يد الشيطان.

وعن ابن مسعود: لا تبادروا أمتكم بالسجود، فإن سبقكم من ذلك شيء فليضع أحدكم رأسه كقدر ما سبق.

وعن عمر بن الخطاب مثل هذا حرفاً حرفاً.

قال علي: والمصيبة المحرمة المبدعة من الله تعالى لا تنوب عن الطاعة المقرضة المقرية منه عز وجل.

٤١٨- مسألة: فمن كان عليه البصر وخشي ضرراً من

من طول الركوع أو السجود فليؤخر ذلك إلى قرب رفع الإمام رأسه بمقدار ما يركع ويطمئن ويقول سبحان ربّي العظيم وبحمده ثم يرفع بعد رفع الإمام لقول الله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ ولقوله عز وجل: ﴿لَا يَكْتَلِفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾ ولقوله تعالى: ﴿يُؤَيِّدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾.

والعجب كله من قول أبي حنيفة، ومالك: لا يجز للمؤمن أن يكبر للإحرام قبل إمامه، ولا مع إمامه، ولا أن يسلم قبل إمامه، ولا مع إمامه، ثم أجازوا له أن يفعل سائر ذلك مع الإمام وفي قول رسول الله ﷺ: «فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُم فَاتِمُّوا» أو «فاقتضوا» نص جلي على أنه لا يجز للمأموم أن يفارق الإمام حتى تتم صلاة الإمام، ولا تتم صلاة الإمام إلا بتمام سلامه.

٤١٩- مسألة: ولا يجز لأحد أن يكبر قبل إمامه إلا

في أربعة مواضع:

٤٢٠ - مسألة: ومن سبق إلى مكان من المسجد لم يجز

لغيره إخراجها عنه.

وكذلك إن قام عنه غير تارك له فرجع فهو أحق به؛ لأن المسجد لجميع الناس، وقد نهى النبي ﷺ أن يقام أحد عن مكانه:

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد بن سلمة عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا قام الرجل من مجلسه ثم رجع فهو أحق به».

٤٢١ - مسألة: ولا يجز لأحد أن يصلي أمام الإمام

إلا لضرورة حسي فقط، أو في سنية حيث لا يمكن غير ذلك :

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن عباد حدثنا سفيان هو ابن عيينة - عن عمرو هو ابن دينار - عن جابر بن عبد الله قال: «كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ ثم يأتي قومه، فصلّى لئلا مع النبي ﷺ العشاء، ثم أتى قومه فأتهم، فاتتبع بسورة البقرة، فاتخرف رجل فسلم، ثم صلى وحده وانصرف». فقالوا له: أتأفقت يا فلان قال: لا والله، ولا تين رسول الله ﷺ فلاخبرته، فأتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إنا أصحاب نواضح نعمل بالتيار، وإن معاذ صلى معك العشاء ثم أتى فاتتبع بسورة البقرة، فأتى رسول الله ﷺ فقال: يا معاذ، أتأفقت أنت أقر بكذا، وأقر بكذا، وذكر باقي الكلام.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثني محمد بن بشر حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عمرو بن دينار قال: سمعت جابر بن عبد الله قال: «كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي ﷺ ثم يرجع إلى قومه فيؤمهم، فصلّى العشاء قسراً بالبقرة فانصرف رجل فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: فأتأت فأتأت أو قال: فأتأت فأتأت فأتأت وأقره بسورتين من أوسط الفصل».

وهذا إجماع من الصحابة رضي الله عنهم مع النص.

وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن إسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: إذا تشهد الرجل وخاف أن يحدث قبل أن يسلم الإمام فليسلم وقد تمت صلاته ولا تعلم له من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك خلافاً. وبكل الوجه التي ذكرنا، قد قالت طوائف من السلف رضي الله عنهم.

رويناها عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة، والأشود: أنهما «صليا مع ابن شعور ﷺ فقام بينهما، وتخل أحدهما عن يعينيه. والآخر عن زمالجه، وقام بينهما، ثم رجع بهما، فوضعا أيديهما على ركبهما، فصرّب أيديهما ثم طعن يديه فجعلهما ينس فجذبوه قلنا صلى قال: هكذا فعل رسول الله ﷺ».

وروينا من طريق فيها هارون بن عنترة وأخرى فيها الحارث بن أبي أسامة - وكلاهما متروك : أن هكذا كان يفعل عليه السلام إذا كانوا ثلاثة.

فإن قالوا: فائمه تقولون: إن المأموم إذا أتم صلاته لم ينتظر الإمام.

قلنا: نعم، وهؤلاء لم تتم صلاتهم بعد. فواجب عليهم انتظاره، كما فعل المسلمون في انتظار رسول الله ﷺ إذ خرج ثم رجع وقد اغتسل، وكما فعلوا في صلاة الخوف؛ لأنهم بعد مؤمنون به، وهو إمامهم، وصلاتهم لم تتم، فلا عذر لهم في الخروج عن الاتمام به، ولا يحل لهم أن يتبعوه فيما ليس من صلاتهم فيزيدوا فيها بالعمد ما قد صلوه، فوجب انتظارهم إياه ولا بد، وبالله تعالى التوفيق.

وأما من تمت صلاته منهم، فإن شاء سلم وإن شاء أطال التشهد؛ فذلك له، حتى يسلم مع الإمام، وبالله تعالى التوفيق.

٤٢٣- مسألة: وإمام عبد ابن عن مولا فلا تقبل له صلاة حتى يرجع، إلا أن يكون أبى لضر محرم لا يجد من يصره منه، فليس أبى حينئذ إذا نوى بذلك البعد عنه فقط:

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا جرير عن المغيرة عن الشعبي قال: كان جرير بن عبد الله البجلي يحدث عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أبى العبد لم تقبل له صلاة».

وبهذا يقول أبو هريرة:

كما روينا عن محمد بن المنثري:

حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت قال سمعت وأنا صبي عن أبي هريرة أنه قال في الأبى: لا تقبل له صلاة.

قال علي: هذا صاحب لا يعرف له من الصحابة رضي الله عنهم مخالف، وخصوصاً يشغبون بأقل من هذا إذا وافق تقليدهم.

٤٢٤- مسألة: ومن صلى من الرجال وهو لا يسر معصراً بطلت صلاته إذا كان ذكراً عالماً بالنهي وإلا فلا؛ فإن كان مصوباً بعصر لا يظهر فيه إلا أنه لا يطلق عليه اسم معصراً فصلاته فيه جائزة، والصلاة فيه جائزة للنساء.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن عبد الملوك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا الفعني حدثنا مالك عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن علي بن أبي طالب: «أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس النسائي وعن لبس

قال علي: أما رواية الأعمش - وهي الثانية - فلا بيان فيها إلى أي شيء أشار ابن مسعود بقوله: «هكذا فعل رسول الله ﷺ» إلى موقف الإمام بين المأمومين وإلى التطبيق معاً أم إلى التطبيق وحده وإذ لا بيان في ذلك فلا يجوز أن يترك اليقين للظنون.

ثم حتى لو صح هذا مستنداً إلى رسول الله ﷺ لكان إبعاده عليه السلام لجابر، وجابر، عن كونهما حفاة وإيقافهما خلفه: مدخلا لنا في يقين منع الاثنين من كونهما حفاة في الإمام، وأنه لا يجوز، وإذ ذلك كذلك فجواز كون الاثنين حفاة في الإمام قد حرم يثبت، فلا يجوز أن يعود إلى الجواز ما قد يقين تحريمه إلا بنص جلي بعودته، وبالله تعالى التوفيق.

٤٢٢- مسألة: وكل من استخلفه الإمام احدث فإنه لا يصلي إلا صلاة نفسه لا على صلاة إمامه المستخلف له، ويتبعه المأمومون فيما يلزمهم، ولا يتبعونه فيما لا يلزمهم؛ بل يفرون على حالهم، ينتظرونه حتى يبلغ إلى ما هم فيه فيتبعوه حينئذ.

وقال أبو حنيفة، ومالك: بل يصلي الإمام المستخلف كما كان يصلي لو كان مأموماً، وعلى حكم صلاة إمامه الذي استخلفه.

قال علي: ما نعلم لهم حجة إلا أنهم ونحن تنازعنا في قول رسول الله ﷺ «إنما جعل الإمام ليؤتم به».

قال علي: والإمام الذي أحدث واستخلف وخرج فقد بطلت إمامته بإجماع منا ومنهم وبضرورة الحس والمشاهدة؛ لأنه الآن في داره يحدث أو يأكل أو يعمل ما الله تعالى أعلم به في غير صلاة، وأنه لو رجع لكان مؤتماً عندكم لا إماماً، فقد ايقنا: أن إمامته قد بطلت.

فإن قالوا: إنما قلنا: بقي حكم إمامته، لا إمامته.

قلنا في هذا نازعناكم، فليس دعواكم حجة لنفسها، وإذ قد أقررنا أن إمامته قد بطلت، وأنه ليس إماماً - فلا يجوز بقاء حكم إمامة قد بطلت أصلاً.

وأما الثاني - فهو بإجماع منا ومنهم - الإمام الذي أمر عليه السلام أن نأتم به، وأن نكبر إذا كبر، ونرفع إذا رفع، ونركع إذا ركع، ونسجد إذا سجد؛ فإذا هو كذلك فهو الإمام لا المأموم، والإمام هو المأموم بأن يأتي بالصلاة كما أمره والمؤمن به هم المأمومون بالاتمام به..

المُصْغَرُ وَعَنْ تَحْتِ الْمَذْخَبِ، وَعَنْ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ.

وبهذا يقول بعضُ السلف الصالح :

كما روينا عن معمر عن قتادة: أن عمر بن الخطاب رأى على رجل ثوباً مصغراً فقال: دعوا هذه البراقات للنساء.

وعن معمر عن بديل العقيلي عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشخير عن سليمان بن صرد الخزاعي قال: رأى عمر بن الخطاب على رجل ثوبين مصغرين فقال: ألقي هذين عنك؛ لعلك أن توهم من عملك ما هو أشد من هذا.

قال علي: هذا تشديد عظيم جداً.

وروي أن أم الفضل بنت غيلان: أرسلت إلى أنس بن مالك تسأله عن المصغر فقال أنس: لا بأس به للنساء.

قال علي: صبح عن النبي ﷺ إباحته للنساء.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا يعقوب هو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف - حدثنا أبي عن محمد بن إسحاق أن نافعاً مولى ابن عمر حدثه عن عبد الله بن عمر: أنه سمع رسول الله ﷺ ينهى النساء في إخراجهن عن الفزازين والقباب، وما من الورس والزعفران من الثياب، ولتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب من مصغره، أو خز، أو خلي، أو سراويل، أو قميص، أو خف.

٤٢٥ - مسألة: ومن صلى وهو يحمل شيئاً مسروقاً

أو مصغراً أو إساء فضة أو ذهب بطلت صلاته إلا أن يعمل المأخوذ بغير حقه ليرده إلى صاحبه، أو يعمل الإناء ليكسره: فصلاته تامة، فإن صلى وفي كفه أو حجزته حليّ يملكه لأهله، أو لبيعه، أو ثوب حرير كذلك، أو دناتير: فصلاته تامة. وكذلك لو صلى وفي فيه دينار أو لؤلؤة يوزعها بذلك فصلاته تامة.

برهان ذلك: أنه عمل في صلاته ما لا يحمل له، ومن عمل في صلاته ما لا يحمل له؛ فلم يطل الصلاة التي أمره الله عز وجل بها؛ فإذا حمل ذلك لما أمر به؛ فلم يعمل في صلاته إلا ما أمر به؛ فصلاته صحيحة، وبالله تعالى التوفيق.

٤٢٦ - مسألة: وفرغ على الرجل - إن صلى في

ثوب واسع - أن يطرح منه على عاتقه أو عاتقيه، فإن لم يفعل بطلت صلاته، فإن كان شيئاً اتزر به وأجزأه، كان معه ثياب غيره أو لم يكن .:

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا أبو عاصم هو النبيل - عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء».

ورويته من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء».

قال علي: المعنى في كلا اللفظين واحد، لأنه متىلقى بعض الثوب على عاتقه فلم يصل في ثوب ليس على عاتقه منه شيء، بل صلى في ثوب على أحد عاتقيه منه شيء.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا هارون بن معروف حدثنا حاتم بن إسماعيل عن يعقوب بن جاهد أبي حرة - عن عباد بن الوليد بن عباد عن الصائغ قال: «أبنا جابر بن عبد الله أنا وأبي فحدثنا في حديث: أن رسول الله ﷺ قال له يا جابر، إذا كان واسعاً فخالف بين طرفي، وإذا كان ضيقاً فاشدده على حنوك» يعني ثوبه. وهذه الأحاديث تنقض سائر الأخبار في الصلاة في الثوب الواحد.

ورويته عن حماد بن سلمة عن أيوب السخني عن نافع مولى ابن عمر قال في الثوب: إذا كان واسعاً فتوشع به، وإن كان قصيراً فاتزر به.

وعن أبي عوانة عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال: إذا لم يكن عليك إلا ثوب واحد، إن كان واسعاً فتوشع به، وإن كان صغيراً فاتزر به.

وعن طاووس بنحو هذا.

وعن محمد بن الحنفية: لا صلاة لمن لم يغمر على عاتقيه في الصلاة.

٤٢٧ - مسألة: ولا يجوز لأحد أن يصلي وهو

مشمط الصماء، وهو أن يشتمل المرأة ويدها تحتها الرجل والمرأة سواء:

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد بن عمر عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ نهى عن

يُغَيِّرِينَ وَعَنْ ثُبَيْتٍ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَقَوِيَ عَنْ اسْتِثْمَالِ الصَّامِ.

خيلاء.

٤٢٨- مسألة: ولا تجزئ الصلاة من جر ثوبه خيلاء

من الرجال وأما المرأة فلها أن تسبل ذيل ما تلبس ذراعاً لا أكثر، فإن زادت على ذلك علمة بالنهي بطلت صلاتها وحق كل ثوب يلبسه الرجل أن يكون إلى الكعبين لا أسفل البتة؛ فإن أسبله فزعاً أو نسياناً فلا شيء عليه.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن سعيد هو القطان - عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر ثوبه خيلاء».

فهذا عموم للسراويل، والأزار، والقمص وسائر ما يلبس. ورواه أيضاً عبد الله بن دينار، وزيد بن أسلم عن ابن عمر مسنداً.

ورواه أيضاً من طريق أبي ذر مسنداً بوعيد شديد.

ورواه عن أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود أنه قال: المسبل إزاره في الصلاة ليس من الله في حل ولا في حرام.

وعن ابن عباس: لا ينظر الله إلى مسبل.

وعن مجاهد: كان يقال: من مس إزاره كعبه لم يقبل الله له صلاة.

فهذا مجاهد يحكي ذلك عن قبله، وليسوا إلا الصحابة رضي الله عنهم لأنه ليس من صغار التابعين؛ بل من أواسطهم.

وعن زر بن عبد الله المرهبي - وهو من كبار التابعين - كان يقال: من جر ثوبه لم تقبل له صلاة.

ولا نعلم لمن ذكرنا خلافاً من الصحابة رضي الله عنهم.

قال علي: فمن فعل في صلاته ما حرم عليه فعله فلم يصل كما أمر، ومن لم يصل كما أمر فلا صلاة له.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود السجستاني حدثنا الثعلبي هو عبد الله بن محمد - حدثنا محمد حدثنا زهير هو ابن معاوية - حدثنا موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ: «من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة» فقال أبو بكر الصديق: إن أخذ جانيبي إزاري يستريحني إلا أن أتعاقد ذلك منه فقال له رسول الله ﷺ: لست ميشن بفعله

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا نوح بن حبيب القومسي حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من جر ثوبه من الخيلاء لم ينظر الله إليه» قالت أم سلمة يا رسول الله فكيف تصنع النساء بذويهن قال: ترخينه شيئاً قالت: إذن تنكثن أفدانهن قال: ترخينه ذراعاً لا يزيدن عليه.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد القرشي حدثنا سفيان هو ابن عيينة - حدثنا العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه قال: سألت أبا سعيد الخدري فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إزرة المؤمن إلى أخصاف ساقيه، لا جناح عليه فيما بينه وبين الكتفين، وما أسفل ذلك في النار، لا ينظر الله إلى من جر إزاره بطراً».

٤٢٩- مسألة: والصلاة جائزة في ثوب الكافر

والفاسق، ما لم يوقن فيها شيئاً يجب اجتنابه.

لقول الله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾.

وقد صح «أن رسول الله ﷺ صلى في جبّة روميّة» وغن على يقين من طهارة القطن، والكتان، والصوف، والشعر، والوبر، والجلود، والحرير للنساء، وإباحة كل ذلك فمن ادعى نجاسة أو تحريم إلا بدليل من نص قرآن أو سنة صحيحة.

قال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾.

فإن قيل: قد حرم رسول الله ﷺ آتيتهم إلا بعد غسلها، وإن لم يوجد غيرها.

قلنا: نعم، والأية غير الثياب «وما كان ربك نسياً».

ولو أراد الله تعالى تحريم ثيابهم ليسن ذلك على لسان رسوله ﷺ كما فعل بالآية.

والعجب أن المانع من الصلاة في ثيابهم يبيح آتيتهم لغير ضرورة وهذا عكس الحقائق وإباحة الصلاة في ثياب المشركين هو قول سفیان الثوري، وداود بن علي، وبه نقول.

٤٣٠- مسألة: ولا يجزئ أحداً من الرجال أن

يُصَلِّيَ وَقَدْ زَغَرَ جِلْدَهُ بِالزَّغْفَرِ، فَإِنْ صَبَغَ ثِيَابَهُ، أَوْ عَمَامَتَهُ،

بالزعفران، أو زعفران لحيته، فحسن، وصلاته بكل ذلك جائزة.

ما: بطلت صلاته.

وقال مالك: لا تصفق المرأة بل تسبح.

وكلا القولين خطأ، وخلاف للثابت عن رسول الله ﷺ.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا القبري حدثنا البخاري حدثنا أبو النعمان هـ عن محمد بن الفضل عارم - حدثنا حماد بن زهير حدثنا أبو حازم المدني عن سهل بن سعد - فذكر حديثاً فيه: إن الناس صفحوا إذ رأوا رسول الله ﷺ جاءهم يصلون خلف أبي بكر، وإن رسول الله ﷺ قال لهم إذ سلم: «إذَا رَأَيْتُمْ أُتْرَ فُتْسِحَ الرِّجَالُ وَتُصَفَّحُ النِّسَاءُ فِي الصَّلَاةِ».

قال علي: لا خلاف في أن التصفيق، والتصفيح بمعنى واحد، وهو الضرب بإحدى صفحي الأكلف على الأخرى.

وروينا عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، أنهما قالَا: التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ - ولا يعرفُ هُما من الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم مَخْلَفٌ.

وإنما جاز التَّسْبِيحُ لِلنِّسَاءِ، لَأَنَّهُ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَالصَّلَاةَ مَكَانَ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

٤٣٢- مسألة: ولا يحل للمرأة إذا شهدت المسجد أن تمس طيباً، فإن فعلت بطلت صلاتها؛ سواء في ذلك الجماعة، والعمعة، والعيد، وغير ذلك من جميع الصَّلوات.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان حدثنا بكر بن عبد الله بن الأشج عن يسر بن سعيد عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت: قال لنا رسول الله ﷺ: «إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَاكُمُ الْمَسْجِدَ فَلَا تَمَسْ طَيْباً».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا ابن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد هو ابن سلمة - عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف - عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَمْنَعُوا إِمَانَةَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَلَكِنْ يَخْرُجْنَ وَهُنَّ تَوَلَّات».

قال علي: إن أمكن المرأة أن تطيب يوم الجمعة طيباً تنحب ريعه قبل الجمعة فلذلك عليها؛ وإلا فلا بد لها من ترك الطيب أو ترك الجمعة؛ أي ذلك فعلت فمباح لها.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا مسدد حدثنا حماد بن زهير وإسماعيل بن إبراهيم هو ابن علي - كلاهما عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَزَعَّفَ الرَّجُلُ». هذا لفظ إسماعيل، ولفظ حماد: «عَنِ التَّزَعُّفِ لِلرِّجَالِ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا سليمان بن الأشعث حدثنا زهير بن حرب حدثنا محمد بن عبد الله الأسدي حدثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن جده قال: سمعنا أبا موسى الأشعري يقول: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ رَجُلٍ فِي جَسَدِهِ شَيْءٌ مِنْ خُلُقٍ».

قال علي: الخلق الزعفران، وأول مراتب هذا الخير كونه من قول أبي موسى.

قال علي: هذا النهي ناسخ لما كان في أول الهجرة من إباحته عليه السلام لأن يتزعف الرجل، إذ رأى عبد الرحمن بن عوف حين تزوج وعليه الخلق، فلم يكره عليه؛ إذ الأصل في ذلك الإباحة، ثم طرأ النهي فجاء ناسخاً.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا الدراودي هو عبد العزيز بن محمد - عن زهير بن أسلم قال: رأيت ابن عمر يصفّر لحيته بالخلق، فقلت: يا أبا عبد الرحمن إنك تصفر لحيته بالخلق قال: «إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْفُرُ بِهَا لِحْيَتَهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الصَّنِيعِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْهَا؛ وَلَقَدْ كَانَ يَصْبِغُ بِهَا تِيَابَهُ كُلَّهَا حَتَّى عِمَامَتَهُ».

قال علي: ولم ينه عليه السلام النساء عن التزعفر، فهو مباح لهن.

قال عز وجل: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ».

٤٣١- مسألة: ولا يحل للرجل أن يصفق بيديه في صلاته، فإن فعل وهو عالم بالنهي بطلت صلاته؛ لكن إن نابه شيء في صلاته فليست.

وأما المرأة فحكمها إن نابه شيء في صلاتها أن تصفق بيدها، فإن سبحت: فحسن.

وهو قول الشافعي وداود.

وقال أبو حنيفة: إن سبَحَ الرَّجُلُ مِرْدَأً إِنْهَامَ غَيْرِهِ بِأَمْرِ

وقال عليه السلام: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرِ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

فَلَمْ يُكَلِّفْ أَحَدًا إِلَّا مَا يَسْتَطِيعُ، إِذَا عَجَزَ عَنْ إِزَالَةِ تِلْكَ الْأَحْوَالِ فَقَدْ سَقَطَ عَنْهُمْ إِزَالَتُهَا، وَهُنَّ مَأْمُورَاتٌ بِالصَّلَاةِ؛ فَيُؤَدِّيْنَهَا كَمَا يَقْدِرْنَ.

وَأَمَّا الْوَاصِلَةُ فِي شَعْرِهَا فَقَادِرَةٌ عَلَى إِزَالَتِهِ، إِذَا لَمْ تَزَلْ فَقَدْ اسْتَصْحَبَتْ فِي صَلَاتِهَا عَمَلًا هِيَ فِيهِ عَاصِيَةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَمْ تُصَلِّ كَمَا أُمِرَتْ فَلَا صَلَاةَ لَهَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٤٣٥- مسألة: والصلاة جائزة على ظهر الكعبة، وعلى أبي قبيس، وعلى كل سفيف بمكة، وإن كان أعلى من الكعبة، وفي جوف الكعبة أينما شئت منها، الفريضة والنافلة سواء.

وقال مالك: لا تجوز الصلاة في جوف الكعبة، الفرض خاصة، وأجاز فيها التنفل والذي قلنا نحن: هو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان، وغيرهم.

واحج اتباع مالك بأن قالوا: إن من صلى داخل الكعبة فقد استبد به بعض الكعبة.

قال علي: إنما قال الله عز وجل ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾.

فلو كان ما ذكره المالكون حجة لما حل لأحد أن يصلي في المسجد الحرام؛ لأنه هو القبلة بنص كلام الله تعالى في القرآن، وكل من يصلي فيه فلا بد له من أن يستدبر بعضه - فظهر فساد هذا القول.

وأيضاً: فإن كل من صلى إلى المسجد الحرام، أو إلى الكعبة فلا بد له من أن يترك بعضها عن يمينه وبعضها عن شماله، ولا فرق عند أحد من أهل الإسلام في أنه لا فرق بين استدبار القبلة في الصلاة، وبين أن يجعلها على يمينه أو على شماله.

فصح أنه لم يكلفنا الله عز وجل قط مراعاة هذا، وإنما كلفنا أن نقابل بأوجها ما قبلنا من جدار الكعبة أو من جدار المسجد قبالة الكعبة حيثما كنا فقط :

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكَعْبَةَ وَأَسْمَاءُ بِنْتُ زَيْدٍ، وَبِلَالٌ، وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَبَشِيُّ،

٤٣٣- مسألة: ولا يحل للمرأة أن تصلّي وهي واصله شعرها بشعر إنسان، أو غيره، أو بصوف، أو بأي شيء كان.

وكذلك الرجل أيضاً.

وأما التي تصفر غديرها أو غداثرها بغطيط من حرير، أو صوف أو كتان، أو قطن، أو سير أو فضة، أو ذهب؛ فليست واصله، ولا إثم عليها. ولا صلاة للتي تعظم رأسها بشيء تختصر عليه.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا الحميدي حدثنا سفيان هو ابن عيينة - حدثنا هشام هو ابن عروة - أنه سمع فاطمة بنت المنذر تقول: «إِنَّمَا سَمِعْتُ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ تَقُولُ: «سَأَلْتُ امْرَأَةً النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ ابْتَسَى أَصَابَتُهَا الْحَصْبَةُ فَأَتَرَقَ شَعْرُهَا زِلَاقِي زَوَاجُهَا، أَفَأَصِلُ فِيهِ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُتَوَصِّلَةَ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن يحيى بن الحارث الحصري حدثنا محبوب بن موسى أخبرنا ابن المبارك عن يعقوب هو ابن الفقعاس - عن قتادة عن ابن المسيب عن معاوية أنه قال: «أَيُّهَا النِّسَاءُ، إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَاكُمْ عَنِ الزُّورِ، وَجَاءَ بِخُرْقَةٍ سَرْدَاةٍ فَأَلْفَاها بَيْنَ أَيْدِيهِمْ قَالَ: هُوَ هَذَا تَجْعَلُهُ الْمَرْأَةُ فِي رَأْسِهَا ثُمَّ تَخْتَبِرُ عَلَيْهِ».

قال علي: قول معاوية: «نَهَاكُمْ» خطاب من النبي ﷺ للرجال والنساء، فمن صلى وهو عامل في صلاحه حالاً عزيمة عليه، فلم يصل كما أمر؛ فلا صلاة له، وبالله تعالى التوفيق.

٤٣٤- مسألة: وأما التي تتولى وصل شعر غيرها، والواشمة، والمستوشمة - والوشم: النقش في الجلد ثم يعمل بالكحل الأسود - والمتفلجة والنائمة والمتمصّة - والمص هو تنف الشعر من الوجه - فكل من فعلت ذلك في نفسها، أو في غيرها فملعونات من الله عز وجل وصلواتهن تامة.

أما اللعنة فقد صح لعن كل من ذكرنا عن رسول الله ﷺ.

وأما تمام صلاتهن فإنهن بعد حصول هذه الأعمال فيهن ومنهن لا يقدرن على التبرؤ من تلك الأحوال، ومن عجز عما كلف سقط عنه.

قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

قَالَ عَلِيٌّ: فهذا نصٌّ جليٌّ أن الكعبةَ مسجدٌ، مع مجيئ القرآن بذلك، وما علم أحدٌ مسجدًا تحرم فيه صلاةُ الفرض وتحلُّ فيه النَّافِلَةُ..

وَرَوَيْنَا عن رسول الله ﷺ من طريق أبي هريرة، وجابر، وحذيفة، وأنسٍ: «أَنَّ بَيْنَ قُضَائِلَيْنَا: أَنَّ الْأَرْضَ جُعِلَتْ لَنَا مَسْجِدًا».

وكلُّ ما ذكرنا من الأرض، فالصلَاةُ فيه جائزة، حاشا ما جاء النَّصُّ من المنع من الصلَاةِ فيه كعطين الإبل، والحُمَام، والمقبرة، وللى قبرٍ وعليه، والمكان المغصوب، والنَّجس، ومسجد الضَّرَارِ فقط.

وإنما جاء النَّهْيُ عن الصلَاةِ في الجزيرة، وظاهرُ بيوتِ الله الحرام، من طريق زيد بن جبر، وهو لا شيء.

ومن طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف.

وجاء النَّهْيُ عن الصلَاةِ في موضع الخسف من طريق ابن لهيعة، وهو لا شيء.

وجاء النَّهْيُ عن الصلَاةِ على قارعة الطَّريق من طريق

الحسن عن جابر، ولا يصحُّ سماعُ الحسن من جابر.

٤٣٩- مسألة: والصلَاةُ جائزة على الجلود، وعلى

الصَّوْف، وعلى كلِّ ما يجزُّ القعودُ عليه إذا كان طاهرًا.

وجائزٌ للمراةِ أَنْ تَصَلِّيَ على الخريف.

وهو قولُ أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان،

وغيرهم.

وقال عطاء: لا تجزُّ الصلَاةُ إلا على التَّرابِ والبطحاء.

وقال مالك: تكره الصلَاةُ على غيرِ الأرضِ أو ما تبتُّ

الأرضُ.

قَالَ عَلِيٌّ: هذا قولٌ لا دليلٌ على صحته، والسُّجُودُ

واجبٌ على سبعةِ أعضاء: الرَّجُلَيْنِ، وَالرَّكْبَتَيْنِ، وَالْيَدَيْنِ، وَالْجَبْهَةِ

وَالْأَنْفِ. وهو يبيِّنُ وضعَ جميعِ هذه الأعضاء على كلِّ ما ذكرنا،

حاشا الجبهة؛ فأيُّ فرقٍ بين أعضاء السُّجُودِ ولا سبيلَ إلى وجود

فرقٍ بينها: لا من قرآن ولا من سنَّةٍ صحيحةٍ ولا سقيمةٍ، ولا من

إجماعٍ ولا من قياسٍ، ولا من قولٍ صاحبٍ ولا من رأيٍ له وجه،

وبالله تعالى التَّوْفِيقُ.

وَرَوَيْنَا عن ابنِ مسعود: أَنَّهُ صَلَّى على مسحٍ شعريٍّ.

وعن عمر بن الخطَّاب: أَنَّهُ كَانَ يَسْجُدُ في صلاته على

عِيقَرِيٍّ وهو بساطٌ صوف.

فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ وَمَكَتَ فِيهَا، فَسَأَلْتُ بِلَالًا حِينَ خَرَجَ: مَا صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: جَعَلَ عَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ وَعُمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ وَثَلَاثَةَ أَغْصِدَةٍ مِنْ زَرَائِهِ ثُمَّ صَلَّى.

قَالَ عَلِيٌّ: ما قال أحدٌ قطُّ إنَّ صلاته المذكورةَ ﷺ كانت إلى غيرِ القبلة، وقد نصَّ عليه السلام على أنَّ الأرضَ كُلَّهَا مسجدٌ، وباطنُ الكعبةِ أطيبُ الأرضِ وأفضلُها، فهي أفضلُ المساجدِ وأولُها بصلَاةِ الفرض والنَّافِلَةِ. ولا يجوزُ لغيرِ الرَّاكِبِ، أو الخائفِ، أو المريضِ أَنْ يَصَلِّيَ نَافِلَةً إلى غيرِ القبلة، والتَّفَرُّقُ بَيْنَ الفرضِ والنَّافِلَةِ بِمَا قُرْآنٌ وَلَا سُنَّةٌ وَلَا إِجْمَاعٌ خَطَأً، وبالله تعالى التَّوْفِيقُ.

وكلُّ مكانٍ أعلى من الكعبةِ فإنَّما علينا مُقَابَلَةُ جَهَةِ الكعبةِ فقط؛ وقد خُدمتِ الكعبةُ لثُجَّةٍ فما قال أحدٌ يُبْطِلُانِ صِلَاةَ المُسْلِمِينَ.

٤٣٦- مسألة: ومن صلى في قبلته مُصَحَّفٌ فذلك جائزٌ، ما لمْ يَتَعَمَّدْ عِبَادَةَ الْمُصَحَّفِ؛ إذْ لمْ يَأْتِ نَصٌّ، وَلَا إِجْمَاعٌ، بِالْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ.

٤٣٧- مسألة: ومن صلى في قبلته نارٌ، أو حجرٌ، أو كنيسةٌ، أو بيعةٌ، أو بيتٌ نارٍ، أو إنسانٌ، مُسْلِمٌ، أو كافرٌ، أو حائضٌ، أو أيُّ جسمٍ كان - حاشا الكلب، والحمار، وغيرِ المُضْطَّجِعِ من النساءِ - فكلُّ ذلك جائزٌ، لأنَّه لمْ يَأْتِ بِالْفَرْقِ بَيْنَ شيءٍ عَمَّا ذَكَرْنَا وَبَيْنَ سَائِرِ الْأَجْسَامِ كُلِّهَا قُرْآنٌ وَلَا سُنَّةٌ وَلَا إِجْمَاعٌ. وَلَا يُدْ مِنْ أَنَّ يَكُونَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي جِسْمٌ مِنْ أَجْسَامِ الْعَالَمِ؛ فَالتَّفَرُّقُ بَيْنَهُمَا باطلٌ؛ لأنَّه دعوى بلا بُرْهَانٍ، وبالله تعالى التَّوْفِيقُ.

٤٣٨- مسألة: والصلَاةُ في البيعة، والكنيسة، وبيتِ النَّارِ والجزيرة - ما اجتنَبَ الْيُولَ والفِرثَ والسِّمَّ - وعلى قارعةِ الطَّريقِ، وبيطِ الرُّوادي، ومواضعِ الخسف؛ وللى البعيرِ والنَّاقَةِ، وللتَّحْدِثِ، والنِّيامِ وفي كلِّ موضعٍ: جائزةٌ، ما لمْ يَأْتِ نَصٌّ، أو إِجْمَاعٌ مُتَّفِقٌ في تحريمِ الصلَاةِ في مكانٍ ما؛ فَيُوقَفُ عندَ النَّهْيِ في ذلك.

حَدَّثَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا ابْنُ مُفَرَّجٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا الدَّبَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ مَسْجِدٍ وَضِعَ فِي الْأَرْضِ أَوَّلُ قَالَ: الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ قَالَ: الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى، قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا قَالَ: أَرْبَعُونَ سَنَةً، ثُمَّ حِينَمَا أَذْرَكَكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ، فَهُوَ مَسْجِدٌ».

وما علم في شيء من ذلك فرق بين قليل الارتفاع وكثيره، والتحریم والتحليل والتحديد بينهما لا محل إلا بقرآن أو سنة.

ولئن كان وقوف الإمام في الصلاة في مكان أرفع من المأمومين بمقدار أصبع حلالاً، فإنه حلال لأصبع بعد أصبع، حتى يبلغ ألف قامة وأكثر، ولئن كانت الألف قامة حراماً في ذلك فإنه لحرام كله إلى قدر الأصبع فأقل.

وإن التحكم في التفريق بين ذلك براهه لقائل على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ ما لم يقبله قط.

والعجب أن أبا حنيفة، ومالكاً قالوا: إن كان مع الإمام في العلو طائفة جازت صلاته بالذين أسفل وإلا فلا وهذا عجب وزيادة في التحكم.

وأجازوا: أن يكون الإمام في مكان أسفل من المأمومين، وهذا تحكم ثالث كل ذلك دعوى بلا برهان.

قال علي: والحكم في ذلك أن يكون المأمومون خلف الإمام صفواً صفواً، فلا محل لهم أن يخلوا بهذه الرتبة، لما قد ذكرنا قبل من وجوب ترتيب الصفوف، بأمر رسول الله ﷺ بذلك، فإن اتفق مصلّى الإمام في دكان، أو غرفة، أو رابية، لا يسع فيها معه صف خلفه: صلوا تحته.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى، وقتيبة بن سعيد كلاهما عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه. أن نفراً جاءوا إلى سهل بن سعد فقال سهل: «رَأَيْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَيْهِ - يَغْضِي عَلَى الْمِثْر - فَكَبَّرَ وَكَبَّرَ النَّاسُ، وَرَأَاهُ وَهُوَ عَلَى الْمِثْر، ثُمَّ رَفَعَ فَزَلَّ الْقَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ فِي أَصْلِ الْمِثْر، ثُمَّ عَادَ حَتَّى فَرَغَ مِنْ آخِرِ صَلَاتِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتُمُوا بِي وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي».

قال علي: لا بيان أبين من هذا في جواز صلاة الإمام في مكان أرفع من مكان المأمومين واحتج المخالفون بخبر فيه النهي عن صلاة الإمام في مكان أرفع من مكان المأمومين وهو خبر ساقط، انفرد به زياد بن عبد الله البكائي، وهو ضعيف.

والخبر الذي أوردنا إجماع من الصحابة بحضرة رسول الله ﷺ فهذا هو الحق لا الباطل الملقن.

وقال بعض المخالفين: هذا من الكبير.

قال علي: هذا باطل ويُعكس عليهم في إجازتهم صلاة المأمومين في مكان أرفع من مكان الإمام فيقال لهم: هذا كبير من

وعن ابن عباس: أنه سجد في صلاته على طنفسة وهي بساط صوف.

وعن أبي الدرداء مثل ذلك.

وعن شريح والزهري مثل ذلك، وعن الحسن، ولا يخالف لمن ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

٤٤٠ - مسألة: ومن زوجه يوم الجمعة أو غيرها فلم

يقدر على السجود على ما بين يديه، فليسجد على رجل من يصلي بين يديه أو على ظهره ويجزئه.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان، وغيرهم.

وقال مالك: لا يجوز ذلك.

قال علي: أمرنا الله تعالى بالسجود، ولم يخص شيئاً نسجد عليه من شيء «وما كان ربك نسياً».

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود حدثنا أحمد بن سعيد بن حزم حدثنا عماد بن عبد الملك بن إمام حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا أبي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان الثوري عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن زيد بن وهب عن عمر بن الخطاب قال: إذا اشتد الحر فليسجد أحدكم على نوبه، وإذا اشتد الزحام فليسجد على ظهر رجل.

وروي عن الحسن البصري، وعن طاووس: إذا كثرت الزحام فاسجد على ظهر أخيك؛ وعن مجاهد: اسجد على رجل أخيك. ولا يعرف في هذا لعمركم من الصحابة رضي الله عنهم خالف.

٤٤١ - مسألة: وجائز للإمام أن يصلي في مكان

أرفع من مكان جميع المأمومين، وفي أخفض منه؛ سواء في كل ذلك العامة، والأكثر، والأقل فإن أمكنه السجود فحسن؛ وإلا فإذا أراد السجود فليزل حتى يسجد حيث يقدر، ثم يرجع إلى مكانه.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان.

وقال أبو حنيفة، ومالك: لا يجوز ذلك. وإجازه أبو حنيفة في مقدار قامة فأقل، وإجازه مالك في الارتفاع اليسير.

قال علي: هذان تعبدان فاسدان؛ لم يأت بهما نص القرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ولا رأي له وجه،

المؤمنين ولا فرقَ ويلزمهم على هذا أن يمتنعوا أيضاً من صلاة الإجماع مُتَعَلِّقاً سيقاً، ولا يسنّ درج هذا أدخل في الكبر من صلاته في مكان عال.

ويُتَلَّى قولنا يَقُولُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَابْنُ خَالٍ، وَغَيْرُهُمْ، وبالله تعالى التوفيق.

٧- الأعمال المستحبة في الصلاة وليست فرضاً

٤٤٢- مسألة: رفع اليدين عند كُلِّ رُكُوعٍ وسُجُودٍ وقيامٍ وجُلُوسٍ، سوى تكبيرة الإحرام.

قال علي: اختلف النَّاسُ في هذا : فطائفة: لم ترفع اليدين في شيء من الصلاة إلا في.

أولها عند تكبيرة الإحرام على طلع أيضاً. وراوه أيضاً - إن كان - فرفع يسير - وهذه رواية ابن القاسم عن مالك.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه يرفع اليدين للإحرام أولاً - سنّة لا فريضة - ومنعوا منه في باقي الصلاة.

ورأت طائفة: رفع اليدين عند الإحرام، وعند الرُّكُوع، وعند الرفع من الرُّكُوع.

وهو قول الشافعي: وأحمد وأبي سليمان، وأصحابهم. وهو رواية أشهب، وابن وهب، وأبي الصَّعْب، وغيرهم، عن مالك أنه كان يفعلُه ويُفِي به.

ورأت طائفة: رفع اليدين عند كُلِّ تكبير في الصلاة، الفرض والتطوع، وعند كُلِّ قول: سمح الله لمن هذه.

فأما رواية ابن القاسم عن مالك فما نعلم لها وجهاً أصلاً، ولا تعلقاً بشيء من الروايات، ولا قاتلاً بها من الصحابة ولا من التابعين.

وأما قول أبي حنيفة فإنهم احتجوا بما حدثناه حماد حدثنا عبد الله بن مُحَمَّدٍ الباجي حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّائغُ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عاصِمِ بْنِ كَلْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسَدِ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «أَلَا أُرِيكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ ثُمَّ لَمْ يَعُدَّ».

قالوا: وكان علي، وابن مسعود، لا يرفعان أيديهما إلا في تكبيرة الإحرام فقط.

ما نعلم لهم حجة غير هذا، ولا حجة لهم فيه، لما نذكر إن شاء الله تعالى، فنقول: وبالله تعالى التوفيق.

إن هذا الخبر صحيح، وليس فيه إلا أن رفع اليدين فيما عدا تكبيرة الإحرام ليس فرضاً فقط، ولولا هذا الخبر لكان رفع اليدين - عند كُلِّ رفعٍ وخفضٍ وتكبيرٍ وتحميدٍ في الصلاة - فرضاً، لأنه قد صرح عن النبي ﷺ رفع اليدين عند كُلِّ رفعٍ على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله عز وجل.

وصح عنه عليه السلام أنه قال: «صَلُّوا كَمَا تَرَوْنِي أُصَلِّي» وقد ذكرناه بإسناده في كتابنا هذا في باب وجوب الأذان والإقامة. فلولاً حديث ابن مسعود هذا لكان فرضاً على كُلِّ مصلٍّ أن يصلي كما كان عليه السلام يصلي. وكان عليه السلام يصلي رافعاً يديه عند كُلِّ رفعٍ وخفضٍ، لكن لما صحَّ خبر ابن مسعود علمنا أن رفع اليدين فيما عدا تكبيرة الإحرام: سنّة وتنبُّ فقط.

وإن كان علي، وابن مسعود رضي الله عنهما لا يرفعان، فقد كان ابن عمر، وابن عباس، وجماعة من أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون فليس فعل بعضهم حجة على فعل بعض، بل الحجة على جميعهم ما صرح عن رسول الله ﷺ وعلى كُلِّ حال فإن كان ابن مسعود، وعلي، لا يرفعان، فما جاء قطُّ أنهما كرهاً الرفع، ولا نهيا عنه كما يفعل هؤلاء.

وأما من رأى رفع اليدين عند الركوع، والرفع من الركوع، فإنهم احتجوا.

بما رويته من طريق مالك، ويونس بن يزيد، وسفيان بن عيينة، وابن جريج، والزبيدي، ومعمّر، وغيرهم، كلهم عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه: «أن رسول الله ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، رَفَعَهُمَا أَيْضاً كَذَلِكَ، وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ».

ورويته هذا الفعل في الصلاة عن جابر بن عبد الله، وأبي سعيد، وأبي الدرداء، وأم الدرداء، وابن عباس.

ورويته أيضاً هذا الفعل في الصلاة عن أبي موسى الأشعري، وأنه كان يعلمه النَّاسُ من طريق حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن حطان بن عبد الله الرقاشي عن أبي موسى الأشعري.

ورويته أيضاً عن أبي الزبير وأبي هريرة، والنعمان بن أبي عيَّان، وجملة أصحاب النبي ﷺ من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن معاوية بن معاذ عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن - كان أصحاب النبي ﷺ يرفعون أيديهم إذا أحرموا وإذا

ركعوا وإذا رفعوا كأنها المراوح.

بُن عمرو بن عطاء قال: سمعت أبا حنيفة الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ فيهم أبو قتادة. فقال أبو حنيفة: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: فَلِمَ؟ قَالَ: مَا كُنْتُ بِأَكْثَرِنَا تَبَعًا وَلَا أَقْدَبِنَا لَهُ صَحْبَةً قَالَ: بَلَى قَالُوا: فَأَعْرَضَ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ يَكْبِرُ حَتَّى يَبْرُكَ كُلُّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ مُعْتَدِلًا ثُمَّ يَقْرَأُ ثُمَّ يَكْبِرُ فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ ثُمَّ يَرْكَعُ وَيَضَعُ رَأْسَهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَسْتَعِذُّ، فَلَا يَضَعُ رَأْسَهُ وَلَا يَقْنِعُ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ مَنْكِبَيْهِ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِيهِ «ثُمَّ إِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ كَمَا كَبَّرَ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَضَعُ ذَلِكَ فِي يَفِيَّةٍ صَلَاتِهِ - وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ - قَالُوا: صَدَقْتَ هَكَذَا كَانَ يُصَلِّي».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْسَرَةَ الْجَشْعِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعَادَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ وَاثِلٍ قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا لَا أَقْلُ صَلَاةَ أَبِي فَحَدَّثَنِي عِلْمُهُ بْنُ وَاثِلٍ عَنْ وَاثِلِ بْنِ حَجَرٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ، ثُمَّ التَّخَفَّ، ثُمَّ أَخَذَ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ وَأَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي ثَوْبِهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ أَخْرَجَ يَدَيْهِ ثُمَّ رَفَعَهُمَا، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ، ثُمَّ سَجَدَ، وَوَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ أَيْضًا رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعَادَةَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ فَقَالَ: هِيَ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَلَهُ مِنْ فَعَلَهُ وَتَرَكَهُ مِنْ تَرَكَهُ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مَعَاذُ بْنُ هِشَامٍ الدُّسْتَوَائِيُّ وَعَبْدُ الْأَعْلَى وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوسَةَ عَنْ قَتَادَةَ.

وَقَالَ مَعَاذُ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ.

ثُمَّ اتَّفَقُوا، عَنْ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ: «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي صَلَاتِهِ إِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ رُكُوعِهِ وَإِذَا سَجَدَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ سُجُودِهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا فُرُوعَ أَذْيَيْهِ هَذَا لَفْظُ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى».

وَقَالَ مَعَاذُ فِي حَدِيثِهِ: «كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ فَعَلْ مِثْلَ ذَلِكَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ فَعَلْ مِثْلَ ذَلِكَ».

وَرَوَاهُ أَيْضًا - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ، وَالْحَسَنِ، وَالْقَاسِمِ، وَسَلَامٍ، وَعَطَاءٍ، وَطَاوُوسٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَنَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، وَقَتَادَةَ، وَالْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ وَابْنِ أَبِي جَحِيحٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، وَمَكْحُولٌ، وَمَعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَيَعْقِبُ بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَسُقْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، وَالْحَمِيدِيُّ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَابْنُ وَهْبٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ، وَالزُّهْرِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمُرُوزِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ الطَّيْبِيُّ، وَابْنُ الْمُنْذَرِ، وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَالزُّبَيْرُ وَمُحَمَّدُ بْنُ نَجِيحٍ، وَيَعْقِبُ بْنُ مَعِينٍ، وَعَلِيُّ بْنُ اللَّيْثِيِّ، وَزَيْدُ بْنُ هَارُونَ، وَغَيْرِهِمْ.

وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي كُلِّ خُفْضٍ وَرَفْعٍ فَاتَّخَذُوا بِهَا حَدِيثًا هَامًا بَنِي أَحْمَدَ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِيمَنَ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصُّغْتَانِيُّ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عبيدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا جَاءَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرَبَرِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا عَيَّاشُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَرَفَعَ ابْنُ عَمْرٍو ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ».

وَرَوَاهُ أَيْضًا حُمَادُ بْنُ سُلَيْمَةَ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيُّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ السَّلِيمِ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ الْحَارِثِيِّ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلْبٍ عَنْ حَارِبِ بْنِ دَثَارٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ هُوَ الضَّحَّاكُ بْنُ خُلَافٍ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ

ليرجع إلى خلاف ما روى - من ترك الرفع عند السجود - .

إلا وقد صحَّ عنه فعل النبي ﷺ لذلك :

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عبد البصير
حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الحنفي حدثنا
محمد بن المثنى حدثنا أبو سهل النضر بن كثير السعدي قال:
صلى إلى جنبي ابن طاووس في مسجد الخيف بمنى، فكان إذا رفع
رأسه من السجدة الأولى رفع يديه تلقاء وجهه، فأثرت ذلك،
وقلت لوهيب بن خالد: إن هذا يصنع شيئاً لم أر أحداً يصنعه،
فقال ابن طاووس: رأيت أبي يصنعه، وقال لي: رأيت عبد الله بن
عباس يصنعه.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا عبد الله بن علي
الباهي حدثنا أحمد بن خالد حدثنا الحسن بن أحمد حدثنا محمد بن
عبيد بن حساب حدثنا حماد بن زيو عن أيوب السخني قال:
رأيت طاووساً ونافعاً مولى ابن عمر يرفعان أيديهما بين السجدين،
قال حماد: وكان أيوب يفعل.

حدثنا حام حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا
الدبري حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج: قلت لعطاء: رأيتك
تكبر يديك حين تستفتح، وحين تركع وحين ترفع رأسك من
الركعة، وحين ترفع رأسك من السجدة الأولى، ومن الأخيرة،
وحين تستوي من مثني؟ قال: أجل. قلت: تخلف باليدين
الأذنين؟ قال: لا، قد بلغني ذلك عن عثمان إن كان يخلف يديه
أذنيه. قال ابن جريج: قلت لعطاء: وفي التطوع من التكبير
باليدين؟ قال: نعم، في كل صلاة.

٤٤٣ - مسألة: والتوجه سنة حسنة، وهو أن يقول
الإمام والمفرد بعد التكبير لكل صلاة - فرض أو غير فرض،
جهراً أو سرّاً :

ما حدثنا حام بن أحمد حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا
محمد بن عبد الملك بن إسماعيل حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل،
وأحمد بن زهير بن حرب، كل واحد منهما يقول: حدثني أبي.

ثم قال أحمد بن حنبل: حدثنا أبو سعيد حدثنا عبد العزيز
بن عبد الله بن الماجشون حدثنا عبد الله بن الفضل، وأبو
يوسف بن أبي سلمة الماجشون كلاهما عن عبد الرحمن بن هرمز
الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب أن
رسول الله ﷺ «كان إذا كبر استفتح ثم قال:».

وقال زهير بن حرب: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا
عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة هو ابن الماجشون - حدثني

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور حدثنا وهب بن مسرة
حدثنا محمد بن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد
الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن حميد عن أنس: أن رسول الله
ﷺ «كان يرفع يديه في الركوع والسجود».

قال علي: فهذا آثار مظاهرة متواترة عن ابن عمر، وأبي
حميد، وأبي قتادة، ووائل بن حجر، ومالك بن الحويرث، وأنس،
وسواهم من أصحاب رسول الله ﷺ وهذا يوجب يقين العلم.

قال علي: فكان ما رواه الزهري عن سالم عن ابن عمر
زائداً على ما رواه علقمة عن ابن مسعود، ووجب أخذ الزيادة؛
لأن ابن عمر حكى: أنه رأى ما لم يره ابن مسعود من رفع رسول
الله ﷺ يديه عند الركوع وعند الرفع من الركوع، وكلاهما ثقة،
وكلاهما حكى ما شاهد، وقد خفي على ابن مسعود شيء أمر
وضع اليدين على الركبتين، فكيف وما تحصل كلا روايتهما إلا
على المشاهدة الصحيحة؟.

وكان ما رواه نافع ومجاهد بن دينار، كلاهما عن ابن عمر،
وما رواه أبو حميد وأبو قتادة وثمانية من أصحاب رسول الله
ﷺ من رفع اليدين عند القيام إلى الركبتين: زيادة على ما رواه
الزهري عن سالم عن ابن عمر، وكل ثقة، وكل مصدق فيما ذكر
أنه سمعه ورأه - وأخذ الزيادة واجب.

وكان ما رواه أنس من رفع اليدين عند السجود: زيادة
على ما رواه ابن عمر، والكل ثقة فيما روى وما شاهد.

وما رواه مالك بن الحويرث من رفع اليدين في كل ركوع
ورفع من ركوع، وكل سجود ورفع من سجود: زائداً على كل
ذلك، والكل ثقات فيما روه وما سمعوه وأخذ الزيادات فرض
لا يجوز تركه، لأن الزيادات حكم قائم بنفسه، رواه من علمه،
ولا يضره سكوت من لم يروه عن روايته كسائر الأحكام كلها
ولا فرق.

ومن قال بما ذكرناه: ابن عمر، كما أوردنا قبل من علمه،
والحسن البصري، والصحاب، جملة كما أوردناه :

حدثنا يونس بن عبد الله حدثنا أحمد بن عبد الله بن عبد
الرحيم حدثنا أحمد بن خالد حدثنا محمد بن عبد السلام الحنفي
حدثنا محمد بن بشر حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن
عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يرفع يديه إذا
دخل في الصلاة، وإذا ركع، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، وإذا
سجد، وبين الركبتين، يرفعهما إلى ثديه.

قال علي: هذا إسناد لا داخله فيه، وما كان ابن عمر

عبد الملك بن أيمن حدثنا أحمد بن محمد البرقي القاضي حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث بن سعيد التتوي حدثنا يونس هو ابن عيسى - عن الحسن البصري «أن سمرة بن جندب صلى فكبر، ثم سكت ساعة، ثم قرأ قلما حتم السورة سكت ساعة، ثم كبر، فركع، فقال له عمران بن الحصين: ما هذا، فقال له سمرة: حفظت ذلك عن رسول الله ﷺ فكتب في ذلك إلى أبي بن كعب فصدق سمرة».

قال علي: فحنن مختار أن يفعل كل إمام كما فعل رسول الله ﷺ وفعله بعده سمرة وغيره من الصحابة رضي الله عنهم وقرأ المأموم في السكينة الأولى أم القرآن فمن فاتته قرأ في السكينة الثانية.

قال علي: وقد فعل ما قلنا جمهور السلف :

روينا من طريق حماد بن سلمة عن إبراهيم النخعي عن علقمة قال: كان عمر بن الخطاب إذا دخل في الصلاة قال: الله أكبر سبحانه اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك، ولا إله غيرك، يرفع بها صوته، فقلنا أنه يريد أن يعلمنا.

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عمر بن الخطاب: أنه كان إذا كبر قال: سبحانه اللهم وبحمدك، تبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك.

فهذا فعل عمر رضي الله عنه بخضرة الصحابة لا يخالف له منهم.

ورويته أيضاً - عن علي بن أبي طالب، وعن ابن عمر، وعن طاووس وعطاء، كلهم يتوجه بعد التكبير في صلاة الفرض. وهو قول الأوزاعي، وسفيان الثوري، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد وإسحاق، وداود وأصحابهم.

وقال مالك: لا أعرف التوجيه.

قال علي: ليس من لا يعرف حجة على من عرف.

وقد احتج بعض مقلديه في معارضة ما ذكرنا بما روي عن رسول الله ﷺ من أنه «كان يفتتح الصلاة بالتكبير، والقرآن» به الحمد لله رب العالمين».

قال علي: وهذا لا حجة لهم فيه، بل هو قولنا، لأن استفتاح القراءة ب «الحمد لله رب العالمين» لا يدخل فيه التوجيه، لأنه ليس التوجيه قراءة، وإنما هو ذكر.

فصح أنه عليه السلام كان يفتح الصلاة بالتكبير، ثم يذكر ما قد صرح عنه من الذكر، ثم يفتتح القراءة بالحمد لله رب

عني - هو أبو يوسف بن أبي سلمة - عن عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ كان إذا كبر استفتح ثم قال -: «واستغفر الله وأتقوا الله» ورواهما جميعاً «وجهه للذي فطر السماوات والأرض خيفاً وما أنا من المشركين إن صلاتي وسكوتي ومحاسبي ومما يبي له رب العالمين، لا شريك له، وبذلك أمرت، وأنا أول المسلمين، اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت أنت ربي وأنا عبدك، ظلمت نفسي واعترفت بذنبي، فاعفُ عني ذنوبي جميعاً إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، وأعوذ بك من الأذى والأذى لا يهدي لا حسنها إلا أنت، وأصرف عني سيئها، لا يصرف عني سيئها إلا أنت، ليكن وسعديك والخير كله في يديك والشَّرُّ ليس إليك، أنا بك وإليك تباركت وتعاليت، استغفرك وأتوب إليك».

قال علي: وقد رويته من طريق الحجاج بن المنهال، وأبي النصر، ومعاذ بن معاذ، كلهم عن ابن الماجشون.

ورويته أيضاً من طريق جابر بن عبد الله وغيره من الصحابة رضي الله عنهم.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب وأبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وأبو كامل، قال أبو كامل: حدثنا عبد الواحد بن زياد، وقال أبو بكر، وابن نمير: حدثنا ابن فضال، وقال زهير: حدثنا جرير بن عبد الحميد.

ثم اتفق عبد الواحد، وابن فضال، وجرير - واللفظ له - كلهم عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان إذا كبر في الصلاة سكت هيئة قيل أن يقرأ، فقلت: يا رسول الله، بأبي أنت وأمي، أرايت سكونك بين التكبير والقراءة ما تقول؟ قال: أقول: اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والثلج والبرد.

ورويته أيضاً من طريق سفيان عن عمارة بن القعقاع بإسناده نحوه.

وإنما نذكر ذلك فريضاً، لأنه فعل منه عليه السلام ولم يؤمر به فكان الاتساع به حسناً. ونستحب أيضاً أن يكون للإمام سكتة بعد فراغه من القراءة قبل ركوعه.

كما حدثنا حماد حدثنا عباد بن أبي بصير حدثنا محمد بن

العالمين، وزيادة العدول لا يجوز ردها، وبالله تعالى التوفيق.

ولا يقولها المأموم، لأن فيها شيئاً من القرآن، وقد نهى عليه السلام أن يقرأ خلف الإمام إلا بآم القرآن فقط، فإن دعا بعد قراءة آم القرآن في حال سكنة الإمام بما روي عن النبي ﷺ: فحسن.

٤٤٤ - مسألة: ويجب على الإمام التخفيف إذا أم جماعة لا يدرى كيف طاعتهم ويطول المفرد ما شاء، وحد ذلك ما لم يخرج وقت الصلاة التي تلي التي هو فيها، وإن خفف المفرد فذلك له مباح.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد البخاري حدثنا الفري حدثنا البخاري حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أم أحدكم الناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبير، وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء».

وهو إلى البخاري حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير وهو ابن معاوية - حدثنا إسماعيل هو ابن أبي خالد - سمعت قيساً هو ابن أبي حازم - قال: أخبرني أبو مسعود «أن رجلاً قال: والله يا رسول الله إني لأتأخر عن صلاة الغداة من أجل فلان، مما يطيل بنا، فما رأيت رسول الله ﷺ في مؤظفة أشد غضباً منه يومئذ، ثم قال عليه السلام: إن بينكم متفرقن فليكن ما صلى بالناس فليتجاوز، فإن فيهم الضعيف والكبير وإذا الحاجة».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق القاضي حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد بن سلمة أخبرنا سعيد الجري عن أبي العلاء عن مطرب بن عبد الله هو ابن الشخير - «عن عثمان بن أبي العاص قال: قلت يا رسول الله اجعلني إمام قومي، قال: أنت إمامهم، واقتد بأصغرتهم، واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذنيه أجراً».

قال علي: هذا حد التخفيف، وهو أن ينظر ما يحتمل أضعف من خلفه وأمتهم حاجة من الوقوف والركوع والسجود والجولوس فليصل على حسب ذلك.

وروي ذلك عن السلف الطيب :

روينا عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني وحيد كلاهما «عن أنس قال: ما صليت خلف أحد أوجز صلاة من رسول الله ﷺ في تمام، كانت صلاته متقاربة، وصلاة أبي بكر متقاربة، فلما كان عمر مد في صلاة الفجر».

ومن طريق وكيع عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي رجاء العطاردي قال: قلت للزبير بن العوام: ما لكم أصحاب محمد ﷺ من أخف الناس صلاة؟

قال: نبادر الوسواس.

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع أبا هريرة يقول: إذا كنت إماماً فخفف الصلاة، فإن في الناس الكبير والضعيف والمعل وذو الحاجة، وإذا صليت وحدك فطول ما بدا لك، وأبرد، فإن شدة الحر من فيح جهنم.

وعن طلحة التخفيف أيضاً، وعن عمار كذلك.

وعن سعد بن أبي وقاص: أنه كان يطيل الصلاة في بيته، ويقتصر عند الناس، ويخفف على ذلك.

وعن عمر بن ميمون الأودي: لو أن رجلاً أخذ شاء عزوزاً لم يفرغ من لينها حتى أصلي الصلوات الخمس، أمم ركوعها وسجودها.

وعن علقمة: لو أمر بذيح شاة فأخذ في سلخها لصليت الصلوات الخمس في تمام قبل أن يفرغ منها.

وأما الحد الذي ذكرنا في التطويل فهو: أننا قد ذكرنا في أوقات الصلوات: أن رسول الله ﷺ صلى الظهر في الوقت الذي صلى فيه العصر بالأمس، وقال عليه السلام: «وقفت الصبح ما لم تطلع الشمس، ووقفت العصر ما لم تغرب الشمس، ووقفت المغرب ما لم ينشط نور الشفق، ووقفت العشاء الأخيرة إلى نصف الليل» فصحب يقيناً أن من دخل في صلاة في آخر وقتها فإنه يصلي باقيها في وقت الأخرى، وفي وقت ليس له تأخير ابتداء الصلاة إليه أصلاً.

وقد صح عن النبي ﷺ: أن «التفريط أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى».

فصح أن له إذا دخل في الصلاة في وقتها أن له أن يطول ما شاء، كما أمر عليه السلام، إلا تطويلاً منع منه النص، وليس إلا أن يطول حتى تقوته الصلاة التالية لها فقط، وبالله تعالى التوفيق.

٤٤٥ - مسألة: قد قلنا: إن الفرض في كل ركعة أن

يقرأ بآم القرآن فقط، فإن زاع على ذلك قرأنا فحسن، قل أم كثر، أي صلاة كانت من فرض أو غير فرض، لا لحاش شيئاً، إلا أننا نستحب أن يقرأ في صلاة الصبح مع آم القرآن في كل ركعة من ستين آية إلى مائة آية من أي سورة شاء. وفي الظهر في الأولتين في

العصر، ويُقرأ في المغرب بِقِصَارِ الْمُفْضِلِ، ويُقرأ في العشاء بِوَسْطِ الْمُفْضِلِ، ويُقرأ في الصُّبْحِ بِطَوَالِ الْمُفْضِلِ.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا عبد الله بن يوسف أنا مالك بن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود «عن ابن عباس أنه قال إنَّ أُمَّ الْفَضْلِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا، فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّ وَاللَّهِ لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ، إِنَّهَا لِأَخِيرُ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا عمرو الناقد حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد حدثنا أبي عن صالح عن الزهري عن عبيد الله بن عتبة عن ابن عباس فذكر هذا الحديث، «وَأَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ قَالَتْ ثُمَّ مَا صَلَّيْتُ بَعْدَ حَتَّى يَقْبِضَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».

فهذا آخر صلاة مغرب صلاها عليه السلام، وآخر عمله عليه السلام. فإنَّ الدَّعْوَةَ أَنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ عمله وآخر عمله :

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا عبد الله بن يوسف أنا مالك بن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر البصري حدثنا أبو داود السجستاني حدثنا الحسن بن علي هو الحلواني - حدثنا عبد الوارث عن ابن جريج حدثني ابن أبي مليكة عن عروة بن الزبير عن «مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ: قَالَ لِي زَيْدٌ بُنْتُ نَابِت: مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْضِلِ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِطَوْلِ الطَّوِيلَيْنِ؟ قُلْتُ: مَا طَوَّلِي الطَّوِيلَيْنِ؟ قَالَ: الْأَعْرَافُ».

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَسَأَلْتُ ابْنَ أَبِي مَلِكَةَ، فَقَالَ لِي مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ: الْمَاءُ وَالْأَعْرَافُ. فَهَذَا زَيْدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَتَكَلَّمُ عَلَى أَمِيرِ الْمَدِينَةِ الْاِقْتِصَارَ عَلَى صِغَارِ الْمُفْضِلِ فِي الْمَغْرِبِ وَيُخَصِّصُهُ عَلَى مَا سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قِرَاءَةِ الْأَعْرَافِ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ :

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال: «صَلَّيْتُ مُعَاذَ لِأَصْحَابِهِ

كُلِّ رُكْعَةٍ مَعَ أُمَّ الْقُرْآنِ نَحْوَ ثَلَاثِينَ آيَةً كَذَلِكَ، وَفِي الْآخَرَتَيْنِ مِنْهَا نَحْوَ أُمَّ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ نَحْوَ خَمْسِ عَشْرَةِ آيَةٍ. وَفِي الْأُولَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ كَالْآخَرَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَفِي الْآخَرَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ أُمَّ الْقُرْآنِ فَقَطْ. وَفِي الْمَغْرِبِ نَحْوَ الْعَصْرِ، وَلَوْ أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالْأَعْرَافِ أَوْ الْمَاءِ أَوْ الطُّورِ أَوْ الْمُرْسَلَاتِ فَحَسَنٌ. وَفِي الْعَتَمَةِ فِي الْأُولَتَيْنِ مَعَ أُمَّ الْقُرْآنِ بِالتَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ وَالشَّمْسِ وَضَحَاهَا وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَفِي صَبْحِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَلَمْ تَنْزِيلِ السَّجْدَةِ. وَهَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ مَعَ أُمَّ الْقُرْآنِ. وَفِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مَعَ أُمَّ الْقُرْآنِ سُورَةُ الْجُمُعَةِ وَفِي الثَّانِيَةِ مَعَ أُمَّ الْقُرْآنِ مَرَّةً سُورَةُ الْمُنَافِقِينَ وَمَرَّةً سُورَةُ الْعَاشِيَةِ.

وَلَوْ قَرَأَ فِي كُلِّ ذَلِكَ: سُورَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ رُكْعَةٍ فَحَسَنٌ. وَلَوْ قَدَّمَ السُّورَةَ قَبْلَ أُمَّ الْقُرْآنِ كَرِهْنَا ذَلِكَ وَاجْزَاهُ. وَمَنْ أَرَادَ مِنَ الْأَمَةِ تَطْوِيلَ صَلَاةٍ ثُمَّ أَحْسَنَ بَعْدَهَا ثُمَّ خَلْفَهُ فَلْيُوجِزْ فِي مَدَّهَا :

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا آدم - حدثنا شعبة حدثنا سيار بن سلامة هو أبو المنهال - قال: دخلت على أبي برة فسألته فاتبعني عن النبي ﷺ: أَنَّهُ «كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ فَيُتَصَرَّفُ الرَّجُلُ فَيَعْرِفُ جَلِيسَهُ، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا مَا يَبِينُ السُّنَيْنَ إِلَى الْيَمَانَةِ».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن هشيم عن منصور هو ابن زاذان - عن الوليد بن مسلم هو أبو بشر العنبري - عن أبي الصديق هو بكر بن عمرو الناجي - عن أبي سعيد الخدري قال: «كَانَ نَحْنُ نَقْرَأُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً، وَخَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الْآخَرَتَيْنِ قَدْرَ التَّصَنُّفِ مِنْ ذَلِكَ. وَخَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى قَدْرِ قِيَامِهِ فِي الْآخَرَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَفِي الْآخَرَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى التَّصَنُّفِ مِنْ ذَلِكَ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرني هارون بن عبد الله الحمال حدثنا ابن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله هو ابن الأشعث عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة قال: «مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَخِي أَنَّهُ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ فُلَانٍ، قَالَ سَلِمَانَ، كَانَ يُطِيلُ الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَيُخَفِّفُ - الْآخَرَتَيْنِ وَيُخَفِّفُ

لِلْمُطَقِّينَ».

وبكل ما ذكرنا يأخذ: الشافعي، وداود، وجهور أصحاب

الحديث:

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا عبد الله بن نصر
حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن وضاح حدثنا موسى بن
معاوية حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب
الأنصاري، أو زيد بن ثابت «أن رسول الله ﷺ قرأ بالأعراف
في المغرب في الركعتين».

ورويانا عن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما: أن كل
واحد منهما صلى الصبح بالصحابة رضي الله عنهم فقرأ في
الركعة مائة آية من آل عمران، ثم قرأ في الثانية باقي السورة.

وصح مثل هذا أيضاً عن ابن مسعود.

وحدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عبد
البصير حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الخشني
حدثنا محمد بن المثنى حدثنا الهيثم بن حبيب الصبري عن أبيه عن
الحسن البصري قال: لقد غزونا غزوة إلى خراسان معنا فيها
ثلاثمائة من أصحاب محمد ﷺ فكان الرجل منهم يصلي بنا،
فيقرأ بالآيات من السورة ثم يركع.

وعن ابن جريج عن عطاء: أنه إن قرأ في الركعة من صلاة
الفرض آيات من بعض السورة، من:

أولها أو من وسطها أو من آخرها، قال عطاء: لا يضرك،
كله قرآن.

وعن علقمة أنه كان يقرأ في الأولى من صلاة الصبح سورة
الدخان والطور وسورة الجن ويقرأ في الثانية منها آخر البقرة وآخر

آل عمران والسورة القصيرة.

وعن أبي وائل: أنه قرأ في إحدى ركعتي الصبح أم القرآن

وأية.

وعن إبراهيم النخعي نحو هذا.

ومن طريق مالك عن نافع: أن ابن عمر كان أحياناً يقرأ
بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة في صلاة الفريضة.

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي
عن عمرو بن ميمون قال: صلى بنا عمر بن الخطاب صلاة
المغرب، فقرأ في الركعة الثانية: ألم تر كيف ولإيلاف قريش
جمعها. ومثل هذا عن طاووس، والربيع بن خثيم وسعيد بن
جبير، وإبراهيم النخعي، وغيرهم.

العبادة فقولوا عليهم، فأنصرف رجل منا فصلّى، فأخير مُعَاذُ عَنْهُ،
فَقَالَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الرَّجُلُ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَأَخْبَرَهُ مَا قَالَ مُعَاذُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ
قَتَانًا يَا مُعَاذُ؟ إِذَا أَمَمْتُ النَّاسَ فَأَقْرَأْ بِالْمُنَشِّ وَضَحَّاهَا، وَسَبِّحْ
اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَأَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ وَاللَّيْلِ إِذَا نَهَضَ.

قال علي: وكل ذلك قد روي عن السلف رضي الله
عنهم:

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن
أنس: أن أبا بكر الصديق عليه أم الصحابة رضي الله عنهم في
صلاة الصبح بسورة البقرة قرأها في الركعتين.

وعن معمر عن قتادة عن أنس: أن أبا بكر أيضاً أتمهم في
الصبح بآل عمران.

وعن سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة كلاهما عن
الأعمش عن إبراهيم التيمي عن حصين بن سيرة أن عمر بن
الخطاب قرأ في الفجر يوسف ثم قرأ في الثانية والتجيم فسجد، ثم
قام فقرأ إذا زلزلت.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن الحكم بن
عتيبة أنه سمع عمرو بن ميمون يقول: إن عمر بن الخطاب صلى
الصبح بذى الحليفة فقال: سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك
وتعالى جدك ولا إله غيرك، وقرأ «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» «وَقُلْ
هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وكان يتم التكبير.

وعن عمر: أنه قرأ في الظهر «ق»، «والذاريات».

وعن عبد الله بن عمر أنه قرأ في الظهر كهيمص.

وعن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن أبي العالبيه
البراء: سألت ابن عباس أو سألته رجل: ألقأ في الظهر والعصر؟
فقال: هو إمامك، أقرأ منه ما قل أو كثر، وليس في القرآن قليل.

وعن حماد بن سلمة عن قتادة، وثابت البناني، وحديد،
وعثمان بن عتيق، كلهم عن أنس بن مالك: أنه كان يقرأ في الظهر
والعصر «سبح اسم ربك الأعلى» وهل أناك حديث الغاشية
ويسمعنا النعمة أحياناً.

وعن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن
عمر: أنه كان يقرأ في المغرب يس.

وعن سفيان بن عيينة عن عثمان بن أبي سليمان التوملي
عن عراك بن مالك سمع أبا هريرة يقول «قَبِلْتُ الْمَدِينَةَ وَرَسُولُ
اللَّهِ ﷺ بِخَيْرٍ، فَوَجَدْتُ رَجُلًا مِنْ غِفَارِ يَوْمِ النَّاسِ فِي الْمَغْرِبِ،
فَقَرَأَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى سُورَةَ مَرْيَمَ وَفِي الثَّانِيَةِ «وَيْلٌ

وقال أبو حنيفة: يكره أن يكون الإمام يلزم في الجمعة أو غيرها سورة بعينها، أو سوراً بعينها.

قال علي: كره السنة، وخالف فعل رسول الله ﷺ.

وكذلك من كره شيئاً مما صح أنه عليه السلام فعله.

وأما تقديم السورة قبل أم القرآن فلم يأت أمر بخلاف ذلك، لكن عمل المسلمين، وعمل رسول الله ﷺ: هو تقديم أم القرآن فكرهنا خلاف هذا، ولم يُنزل الصلاة به، لأنه لم يأت عنه نهياً.

وقد قال تعالى: ﴿فادعوهما ما تيسر من القرآن﴾.

والعجب ممن يشتع هذا ويجزئ تنكيس الوضوء، وتنكيس الطواض وتنكيس الأذان.

وأما من بدأ الصلاة يريد تطويلها فاحس بعذر من بعض من خلفه، فإن عبد الرحمن بن عبد الله:

حدثنا قال: حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريسي حدثنا البخاري حدثنا إبراهيم بن أبي موسى الفراء حدثنا الوليد هو ابن مسلم - حدثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «إني لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها فأسمع بكاء الصبي فأتجوّز في صلاتي، كراهية أن أشق على أمه».

٤٤٦- مسألة: ويستحب الجهر في ركعتي صلاة الصبح، والأولتين من المغرب، والأولتين من العتمة، وفي الركعتين من الجمعة، والإسراء في الظهر كلها، وفي العصر كلها، وفي الثالثة من المغرب، وفي الآخريتين من العتمة، فإن فعل خلاف ذلك كرهناه، وأجزأه.

وأما المأموم ففرض عليه الإسراء بـ «أم القرآن» في كل صلاة ولا بد، فلو جهر بطلت صلاته.

يُرْهَأُ ذَلِكَ: أن الجهر فيما ذكرنا أنه يجهر فيه، والإسراء فيما ذكرنا أنه يسر فيه إنما هما فعل رسول الله ﷺ وليس أمراً منه، وأفعاله عليه السلام على الاتساء لا على الرجوب، وهو عليه السلام الإمام، وحكم المفرد كحكم الإمام:

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن المثنى حدثنا محمد بن أبي عدي عن الحجاج يعني الصواف - عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة،

وحدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن بشر، وعمرو بن علي.

قال ابن بشر: حدثنا يحيى بن سعيد القطان: وقال عمرو بن علي: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثم اتفق يحيى، وعبد الرحمن قالوا: حدثنا سفيان الثوري عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة ألم تنزيل وقل آتى».

وقد صح أيضاً - من طريق ابن عباس، وهو اختيار الشافعي، وأبي سليمان وأصحاب الحديث:

ومن طريق مسلم بن الحجاج حدثنا عمرو الناقد حدثنا إسماعيل بن إبراهيم هو ابن علي - أخبرنا ابن جريج عن عطاء قال: قال أبو هريرة: في كل الصلاة يقرأ، فقال له رجل: إن لم أزد على أم القرآن.

قال: إن زدت عليها فهو خير، وإن انتهيت إليها أجزأت عنك.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا سليمان هو ابن بلال - عن جعفر بن محمد عن أبيه عن ابن أبي رافع قال: «صلى لنا أبو هريرة الجمعة فقرأ يمد سورة الجمعة في الركعة الأخيرة إذا جازك المتأقون». قال ابن أبي رافع: فأدركت أبا هريرة حين أنصرف، فقلت له: إنك قرأت بسورتين كان علي بن أبي طالب يقرأ بهما بالكوفة فقال أبو هريرة: إني سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بهما يوم الجمعة.

وبه إلى مسلم: حدثنا عمرو الناقد حدثنا سفيان بن عيينة عن ضمرة بن سعيد عن عبيد الله بن عبد الله قال: «كتب الضحاك بن قيس إلى الثعمان بن بشير يسأله أي شيء قرأ رسول الله ﷺ يوم الجمعة سيوى سورة الجمعة قال: كان يقرأ: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الأعلى حدثنا خالد هو ابن الحارث - عن شعبة أخبرني معبد بن خالد عن زياد هو ابن عتبة - عن سرة بن جندب قال: «كان رسول الله ﷺ يقرأ في الجمعة ﴿يَسْجُدْ اسْمُ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾».

كثير قال ابن بشر: حدثنا غندر عن شعبة، وقال ابن كثير أخبرنا سفيان الثوري، ثم اتفق شعبة وسفيان كلاهما عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال: "صليت خلف ابن عباس على جنازة، فقرأ بفاتحة الكتاب، وقال: لتعلموا أنها سنة".

قال علي: وإنما كرهنّا ذلك؛ لأنّ المشهور من فعله عليه السلام كان الجهر فيما ذكرنا أنّه يجهر به والإسراء فيما ذكرنا أنّه يسرّ فيه، ولا سجود سهو في ذلك، لأنّ ما أبيض تعمّد فعله أو تركه فلا سهو فيه؛ لأنّه فعل ما هو مباح له، وإنّما السهو الذي يسجد له فيما لو فعله عمداً بطلت صلاته، من تركه أو فعله.

وقال الشافعي: من جهّر فيما يسرّ فيه أو أسرّ فيما يجهرّ فيه كرهناه وتحت صلاته، ولا سجود سهو فيه.

وهو قول أبي سليمان وجميع أصحابنا وبه نقول.

وقال مالك: إن جهّر فيما يسرّ فيه أو أسرّ فيما يجهرّ فيه فإن كان ذلك كثيراً سجد للسهو، وإن كان قليلاً فلا شيء فيه.

قال علي: وهذا خطأ، لأنّه لا يخلو أن يكون مباحاً فالكثير منه والقليل سواء، أو يكون محظوراً فالقليل منه والكثير سواء، ولا يجوز أن يخلّ قليل ما حرّم كثير، إلا بنص وارد في ذلك.

وأيضاً: فيسأل عن حدّ الكثير الموجب لسجود السهو من القليل الذي لا يوجب، فلا سبيل له إلى تحديده إلا بتحكم لا برهان عليه، ولا يعجز عن مثله أحدٌ ومن الخيال إيجاب حكم فيما لا يبيّن مقداره الموجب لذلك الحكم.

وقال أبو حنيفة: إن أسرّ الإمام فيما يجهرّ فيه أو جهّر فيما يسرّ فيه، فإن كان سهواً فعليه سجود السهو.

وإن كان عمداً فلا سجود سهو فيه، والصلاة تامة.

فإن فعل ذلك المتفرّد عمداً أو سهواً فصلاته تامة، ولا سجود سهو فيه، والصلاة تامة، فإن فعل ذلك المتفرّد عمداً أو سهواً فصلاته تامة، ولا سجود سهو فيه.

قال علي: وهذا خطأ من وجهين.

أحدهما: إباحته تعمّد ذلك ولا سجود عنده على العامد، وإيجابه السجدة على الساهي، وهو لم يسه إلا عمداً أبيض له - عنده - تركه، فعلمه، فأي سجود في هذا؟

والثاني: تفرقه في ذلك بين الإمام والمفرد، وهذا عجب آخر ولا نعرف قول أبي حنيفة، وقول مالك ههنا عن أحدٍ قبلهما، وقد خالفا في ذلك كل رواية من الصحابة رضي الله

وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف كلاهما عن أبي قتادة قال: «كان رسول الله ﷺ يصلي بنا، فيقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأولىين بـ "فاتحة الكتاب" وسورتين، ونُسَمِعُنَا الآية أحياناً».

فهذا رسول الله ﷺ يجهر ببعض القراءة في الظهر:

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن إبراهيم عن سلم بن قتيبة حدثنا هاشم بن الريد عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب قال: «كنا نصلي خلف النبي ﷺ الظهر فيسَمِعُنَا الآية بعد الآيات ومن لقمان والذاريات».

وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان: حدثنا إسماعيل بن مسلم حدثنا أبو التوكلي هو علي بن داود الناجي - قال: كان عمر بن الخطاب يقرأ في الظهر والعصر بالذاريات ذرواً، وق القرآن الجيد يعلنّ فيهما.

ومن طريق معمر عن ثابت البناني قال: كان أنس بن مالك يصلي بنا الظهر والعصر فربما سمعنا من قراءته «إذا السماء انقطرت» و«سبح اسم ربك الأعلى».

فهذا فعل عمر بن الخطاب وأنس بن حنظلة الصحابة رضي الله عنهم، لا ينكر ذلك عليهما أحد.

وعن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: من صلى المغرب قرأ في نفسه فاستمع نفسه أجزأ عنه.

وعن حماد بن سلمة عن داود هو ابن أبي هند - عن الشعبي: أن سعيد بن العاصي جهّر في صلاة الظهر أو العصر، فمضى في جهره، فلما قضى صلاته قال: إنني كرهت أن أخفي القرآن بعدما جهرت به، ولم يذكر سجدي السهو.

قال علي: هذا منه بحضرة الصحابة، لا ينكر ذلك عليه منهم أحد.

وقد روينا أيضاً الجهر في العصر عن خباب بن الأرت رضي الله عنه.

وعن وكيع عن الربيع عن الحسن البصري قال: إذا جهّر فيما يخاف به فلا سهو عليه.

وعن وكيع عن إسرائيل عن جابر عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد عن الأسود، وعلمة أنّهما كانا يجهران فيما يخاف به فلا يسجدان.

ومن طريق البخاري: حدثنا محمد بن بشر، ومحمد بن

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: إني لأحب أن يطول الإمام الأولى من كل صلاة حتى يكثر الناس، فإذا صليت لنفسي فإني أحرص على أن أجعل الأولتين والأخرتين سواء.

٤٤٨- مسألة: ويستحب أن يضع المصلي يده اليمنى على كوع يده اليسرى في الصلاة، في وقوفه كله فيها :

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا زهير بن حرب حدثنا عفان بن عبد مسلم - حدثنا همام - حدثنا محمد بن جحادة حدثنا عبد الجبار بن وائل عن علقمة بن وائل أنه حدثه عن أبيه وائل بن حجر أنه «رأى النبي ﷺ رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر ثم التفت بوجهه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى» وذكر باقي الحديث.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عبد البصير حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الحنفي حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا هشيم عن الحجاج بن أبي زينب قال: سمعت أبا عثمان النهدي يحدث عن ابن مسعود قال: «رأى النبي ﷺ وقد وضعت شيمالي على يميني في الصلاة فأخذ يميني فوضعتها على شيمالي».

وروي عن علي عليه السلام أنه كان إذا طوى قيامه في الصلاة يسلك يده اليمنى ذراعه اليسرى في أصل الكف إلا أن يسوي ثوباً أو يحك جلداً.

وعن أبي هريرة قال: وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة.

وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: ثلاث من النبوة: تعجيل الإفطار، وتأخير السجود، ووضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة.

وعن أنس مثل هذا أيضاً، إلا أنه قال: من أخلاق النبوة، وزاد: تحت السرة.

ومن طريق مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة».

قال علي: هذا راجع في أقل أحواله إلى فعل الصحابة رضي الله عنهم، إن لم يكن مستنداً.

ومن طريق أبي حميد الساعدي أنه قال: «أنا أعلمكم

عنهم.

قال علي: وأما المأموم فلنما تطل صلاته إن جهز في شيء من قراءته فليقول الله تعالى: «وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون» واذكر ربك في نفسك تضرعاً وخيفةً ودون الجهر من القول» وصح عن النبي ﷺ قوله: «إنما جيل الإنعام يؤتم به».

وفي الحديث: «وإذا قرأ فأنصتوا».

فمن لم ينصت من المأمومين وجهراً فقد خالف الله تعالى ورسوله ﷺ في صلاته ولم يصل كما أمر، فلم يصل، وبالله تعالى التوفيق.

٤٤٧- مسألة: ويستحب تطويل الركعة الأولى من كل صلاة أكثر من الركعة الثانية منها :

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا همام هو ابن يحيى - عن يحيى هو ابن أبي كثير - عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ «كان يقرأ في الظهر في الأولتين بأمر الكتاب وسورتين، وفي الركعتين الأخريتين بأمر الكتاب، وتسبعين الآية، وتطول في الركعة الأولى ما لا يطول في الركعة الثانية».

وهكذا في العصر.

وهكذا في الضحى.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا محمد بن شعيب أخبرنا عمران بن يزيد بن خالد التميمي حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن سماعه حدثنا الأوزاعي حدثنا يحيى بن أبي كثير حدثنا عبد الله بن أبي قتادة حدثني أبي «أن رسول الله ﷺ كان يقرأ بأمر القرآن وسورتين في الركعتين الأولتين من صلاة الظهر، وصلاة العصر، وتسبعين الآية أحياناً وكان يطيل في الركعة الأولى».

قال علي: هذا عموم لكل صلاة، لأنها فضية قائمة بنفسها :

وروي عن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم هو النخعي - قال الأولى من الصلوات كلها الطوال في القراءة.

وعن عبد الرزاق عن إسرائيل عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي مثل قول إبراهيم.

الصَّوْفَ فإذا جاءه كبر.

وعن مالك بن أبي النضر عن مالك بن أبي عامر قال: كان عثمان بن عفان لا يكبر حتى يأتيه رجال قد وكلهم بتسوية الصَّوْفِ، فيخبرونه أنها قد استوت فيكب.

وعن وكيع عن مسعر بن كدام عن عبد الله بن ميسرة عن معقل بن أبي قيس عن عمر بن الخطاب: أنه كان يتظر بعد ما أقيمت الصلاة قليلا.

ورويانا عن الحسن بن علي رضي الله عنهما نحو هذا. فهذا فعل الخلفيتين بحضرة الصحابة رضي الله عنهم، وإجماعهم معهم على ذلك.

ورويانا عن الحجاج بن المنهال عن عبد الله بن داود الحريبي قال: أذن سفيان الثوري في المنابر وإقام في المنابر، ثم نزل قائما.

وقولنا هو قول مالك والشافعي، وأحمد، وداود، ومحمد بن الحسن، وأحد قولي أبي يوسف.

قال علي: واحتج مقلد أبي حنيفة بأثر:

رويناه عن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي "أن يلا قال لرسول الله ﷺ: يا رسول الله، لا تسبني بأقرب".

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن يحيى عن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة: أنه كان مؤذنا للعلاء بن الحضرمي بالبحرين فقال له أبو هريرة: لتنتزني بأمي أو لا أؤذن لك.

قال علي: واحتجاجهم بهذين الأثرين من أقبح ما يكون من التوبيخ في الدين وإقدام على الفضيحة بالتدليس على من اغتر بهم ودليل على قلة الورع جملة، لأنهم لا يرون للمأموم أن يقرأ خلف الإمام أصلا بل يرون للإمام أن يقول: «وجئت وجهي» إلى آخر الكلام المروي في ذلك قبل أن يقرأ "أم القرآن" وبالضرورة والمشاغبة يدرون أن المقيم إذا قال: "قد قامت الصلاة" فكبر الإمام فلم يبق على المقيم شيء إلا أن يقول: "الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله". فمن الحال الممتنع الذي لا يشك أن يكون الإمام يثم قراءة "أم القرآن" قبل أن يتم المقيم قول "الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله" ثم يكبر. فكيف يكون هذا دليلا على أن الإمام يكبر إذا قال المقيم: "قد قامت الصلاة". بل لو كبر الإمام مع ابتداء المقيم الإقامة أم "أم القرآن" أصلا إلا بعد إقام المقيم الإقامة، وبعد أن يكبر للإحرام، فكيف بثلاث كلمات؟

بصلاة رسول الله ﷺ ثم وصف: أنه كبر فرفع يديه إلى وجهه ثم وضع يمينه على شماله.

ورويانا فعل ذلك عن أبي جليز، وإبراهيم النخعي، وسعيد بن جبيرة، وعمرو بن ميمون، ومحمد بن سيرين، وأيوب السخيتاني، ومحمد بن سلمة: أنهم كانوا يفعلون ذلك. وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، وداود.

٤٤٩ - مسألة: ونستحب أن لا يكبر الإمام إلا حتى يستوي كل من وراءه في صف أو أكثر من صف، فإن كبر قبل ذلك أساء وأجازه.

وقال أبو حنيفة: إذا قال المقيم: "قد قامت الصلاة" فليكبر الإمام.

ورويانا عن إبراهيم النخعي: إجازة تكبير الإمام قبل أن يأخذ المؤذن في الإقامة.

قال علي: وكلا القولين خطأ:

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا هارون بن معروف وحرمة بن يحيى قالا: حدثنا ابن وهيب أخبرني يونس هو ابن يزيد - عن ابن شهاب أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن عوف بن مسعود عن أبي هريرة: "أقيمت الصلاة فقمنا فعدلتنا الصَّوْفَ قبل أن يخرج إلينا رسول الله ﷺ، فأتى رسول الله ﷺ حتى إذا قام في مصلاه وقبل أن يكبر ذكر فأنصرف، وقال لنا: تكلموا، فلم نزل قياما ننظره حتى خرج إلينا وقد اغتسل، ينطف رأسه ماء، فكبر فصلى بنا".

حدثنا حمام حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الدبري حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ثابت البناني عن أنس قال: "كانت الصلاة تقام فيكلم الرجل النبي ﷺ في الحاجة تكبر له، يقرأ بينه وبين القبلة قائما يكلمه، قرئنا رأيت بعض القوم يثمن من طول قيام النبي ﷺ".

وأيضاً - فقول رسول الله ﷺ للمأمومين "وإذا كبر فكبروا" يعني الإمام: مبطل لقول أبي حنيفة، لأنه إذا كبر الإمام ولم يتم المقيم الإقامة لم يمكن المقيم أن يكبر إذا كبر الإمام، فأبو حنيفة يأمر بخلاف أمر رسول الله ﷺ بأن يكبر إذا كبر الإمام.

ورويانا عن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: كان عمر يبعث رجالا يسوون

عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن المستورد بن الأحنف عن صلة بن زفر عن حنيفة: أنه صلى إلى جنب النبي ﷺ ليكة، فكان إذا مر بآية عذاب وقفت فتمردت، وإذا مر بآية رحمة وقفت فدعا، وكان يقول في ركوعه: سبحان ربّي العظيم، وفي سجوده: سبحان ربّي الأعلى.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي الضحى: أن عائشة أم المؤمنين مرت بهذه الآية ﴿فمن الله علينا ووقنا عذاب السموم﴾ فقالت: رب من عليّ وفي عذاب السموم.

وبه إلى سفيان: عن السدي ومسرور قال السدي: عن عبد خير الحمداي قال: سمعت علي بن أبي طالب قرأ في صلاة سبح اسم ربك الأعلى فقال: سبحان ربّي الأعلى، وقال مسرور: عن عمير بن سعيد أن أبا موسى الأشعري قرأ في الجمعة ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ فقال: سبحان ربّي الأعلى.

وعن عبد الرزاق عن أبي إسحاق السبيعي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أنه كان إذا قرأ ﴿اليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى﴾ قال: اللهم بلى وإذا قرأ ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ قال: سبحان ربّي الأعلى.

وعن شعبه عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه.

وعن علقمة: أنه قرأ ﴿ربّ زدني علماً﴾ فقال: ربّ زدني علماً.

وعن حجر المدي أنه كان يصلي، فإذا قرأ ﴿افراشتم ما تُمون أنتم تخلقونه أم غن الخالقون﴾ قال: بلى أنت ربّ.

٤٥١- مسألة: ونسحب لكل مصل إذا قال: سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد أن يقول: ملء السموات والأرض، وملء ما شئت من شيء بعد فإن زاد على ذلك أهل الشاء والجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد فحسن، وإن اقتصر على الأول: فحسن.

برهان ذلك :

ما حدثناه حماد حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا حماد بن عبد الملك بن إسمان حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن عبيد بن الحسن عن عبد الله بن أبي أوفى قال: «كان رسول الله ﷺ إذا قال: سمع الله

فلقد كان ينبغي لهم أن يستحيوا من التمويه في دين الإسلام بمثل هذا الضعف.

فإن قيل: ما معنى قول بلال، وأبي هريرة: لا تسبقي بآمين.

قلنا: معناه يسن في غاية البيان، لأن النبي ﷺ أخبر أن الإمام إذا قال: آمين قالت الملائكة آمين فإن وافق تأييد الملائكة غير له ما تقدم من ذنبه، فإذا بلال من رسول الله ﷺ أن يتسهل في قول آمين فيجتمع معه في قولها، رجاء لموافقة تأمين الملائكة، وهذا الذي أراه أبو هريرة من العلام - فبطل تعلّقهم بهذين الآخرين.

وموهو أيضاً بما حدثناه أحمد بن محمد الطلمنكي قال: حدثنا ابن مفرج حدثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزاز حدثنا محمد بن المنثري حدثنا الحجاج بن فروخ عن العسوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى قال: «كان بلال إذا قال: قد قامت الصلاة نهض رسول الله ﷺ بالكبير».

قال البزاز: لم يرو هذا أحد من غير هذا الطريق ورووا نحوه هذا أيضاً عن عمر بن الخطاب.

قال علي: وهذان اثران مكذوبان.

أما حديث ابن أبي أوفى فمن طريق الحجاج بن فروخ، وهو متفق على ضعفه وترك الاحتجاج به.

وأما خبر عمر فمن طريق شريك القاضي، وهو ضعيف - فبطل التعلّق بهما.

وقد ذكرنا أن الثابت عن رسول الله ﷺ وعن عمر خلاف هذا.

قال علي: وهم يقولون: لا تقبل خبر الواحد فيما تعظم البلوى به.

قال علي: وهذا مما تعظم به البلوى، فلو كان كما يقولون ما خفي على سائر الفقهاء، وقد قبلوا فيه خبراً واحداً، وتركوا له الآثار الثابتة.

٤٥٠- مسألة: ونسحب لكل مصل إذا مر بآية رحمة

أن يسأل الله تعالى من فضله، وإذا مر بآية عذاب أن يستعيد بالله عز وجل من النار:

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا حماد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن بشر حدثني يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعمر بن أبي عدي، كلهم عن شعبه

وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: 'اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلَّةَ السَّمَاوَاتِ وَمِلَّةَ الْأَرْضِ، وَمِلَّةَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ'.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا عِيَدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ أَنَّ ابْنَ أَبِي عِيَدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْرُوفٍ كَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ قَدْرَ مَا يَقُولُ: 'اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلَّةَ السَّمَاوَاتِ وَمِلَّةَ الْأَرْضِ، وَمِلَّةَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلُ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ، لَا مَنَعَ لِمَا أُعْطِيَ، وَلَا مَعْطَى لِمَا مَنَعْتَ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ'.

قال علي: وهذا أيضاً قول الشافعي، وأصحابه، وبعض أصحابنا، وبه نأخذ، وبالله تعالى التوفيق.

٤٥٢ - مسألة: فإن طَوَّلَ الإنسان ركوعه وسجوده ووقوفه في رفعه من الركوع وجلسه بين السجدين، حتى يكون كل شيء من ذلك مساوياً لوقوفه مدة قراءته قبل الركوع فحسن.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمَّوٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْجَحْدَرِيُّ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي حَمِيوٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ عَنْ عَازِبٍ قَالَ: 'رَفَعْتُ الصَّلَاةَ مَعَ مُحَمَّدٍ ﷺ فَوَجَدْتُ يَتَنَمَّرُ فَرَكْعَتَهُ فَأَعْتَدَلَهُ بَعْدَ رُكُوعِهِ فَسَجَدَتْهُ فَجَلَسَتْهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فَسَجَدَتْهُ فَجَلَسَتْهُ وَجَلَسَتْهُ مَا بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَالْإِنْصِرَافِ قَرِيباً مِنَ السَّوَاءِ'.

وبه إلى مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ حَدَّثَنَا يَهُزُّ بْنُ إِسْدَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مَا صَلَّيْتُ خَلْفَ أَحَدٍ أَوْخَرَ صَلَاةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَمَامٍ، كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَقَارِنَةً، وَكَانَتْ صَلَاةُ أَبِي بَكْرٍ مُتَقَارِنَةً، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مَدَّ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَيَّدَهُ قَامَ حَتَّى يَقُولَ: قَدْ أَوْفَيْتُمْ، ثُمَّ يَسْجُدُ وَيَقْعُدُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ حَتَّى يَقُولَ: قَدْ أَوْفَيْتُمْ.

وفعله السلف الطَّيِّبُ :

كما حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْغُبَرِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: 'إِنِّي لَا أَلُو أَنْ أُصَلِّيَ بِكُمْ كَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَاءٍ، قَالَ ثَابِتٌ:

لِمَنْ حَيَّدَهُ، قَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلَّةَ السَّمَاوَاتِ، وَمِلَّةَ الْأَرْضِ، وَمِلَّةَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ'.

وَحَدَّثَنَا حَمَّادُ حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ حَدَّثَنَا ابْنُ إِهْمَزٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ بِرُحْبٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عِيَدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمُرِّيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُوْفَى يَقُولُ: 'كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَيَّدَهُ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، مِلَّةَ السَّمَاوَاتِ، وَمِلَّةَ الْأَرْضِ، وَمِلَّةَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ'.

قال علي: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمَّوٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو معاوية، وَوَكَيْعٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عِيَدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوْفَى قَالَ: 'كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ ظَهْرَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَيَّدَهُ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلَّةَ السَّمَاوَاتِ، وَمِلَّةَ الْأَرْضِ، وَمِلَّةَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ'.

وبه إلى مسلم: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الذَّكْرَمِيُّ حَدَّثَنَا مِرْوَانُ بْنُ حَمَّوٍ الدَّمَشَقِيُّ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ عَطِيَّةِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ قُرْعَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: 'كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلَّةَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمِلَّةَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلُ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ - وَكُلُّهُ لَكَ عَبْدٌ - اللَّهُمَّ لَا مَنَعَ لِمَا أُعْطِيَ، وَلَا مَعْطَى لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ'.

وبه إلى مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بشير أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَطَا هُوَ ابْنُ أَبِي رِيَّاحٍ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلَّةَ السَّمَاوَاتِ، وَمِلَّةَ الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمِلَّةَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلُ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ، لَا مَنَعَ لِمَا أُعْطِيَ، وَلَا مَعْطَى لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ'.

قال علي: فهذه آثار متظاهرة وأحاديث متواترة، وروايات متناصرة ولا يسع أحداً الرغبة عنها.

وقد قال بهذا طائفة من السلف الصالح :

كما حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمَّوٍ عَنْ عُثْمَانَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ الْمُهَالِلِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ سَعِيدٍ:

كَانَ عَمْرٌ بْنُ الْخَطَّابِ يَعْلَمُ أَصْحَابَهُ إِذَا رَكَعُوا أَنْ لَا يَقْنَعُوا وَلَا يَصُوتُوا.

وَعَنْ وَكَيْعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ شُهَابِ الْبَارِقِيِّ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ إِذَا سَجَدَ خَوَى كَمَا يَخْوِي الْبَعِيرُ الضَّامِرُ.

وَعَنْ وَكَيْعٍ عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ مَسْرُوقًا سَاجِدًا كَأَنَّهُ أَحْدَبُ.

وَعَنْ الْحَسَنِ: يَرِكُّ الرَّجُلُ غَيْرَ شَاخِصٍ وَلَا مَنْكَبٍ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَقْنَعَ أَوْ يَصُوبَ فِي الرُّكُوعِ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا الْمَرْأَةُ - فَلَوْ كَانَ لَهَا حُكْمٌ مُخْتَلَفٌ ذَلِكَ لَمَا أَغْفَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيَانَ ذَلِكَ، وَالَّذِي يَبْدُو مِنْهَا فِي هَذَا الْعَمَلِ هُوَ بَعِيْنُهُ الَّذِي يَبْدُو مِنْهَا فِي خِلَافِهِ، وَلَا فَرْقَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى نَعْتَصُمُ.

٤٥٤- مسألة: ونستحب لكل مصل إذا رفع راسه من السجدة الثانية أن يجلس متمكناً ثم يقوم من ذلك الجلوس إلى الركعة الثانية، والرابعة:

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا بَكْرٌ بْنُ مَضَرَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رِبْعَةَ عَنْ ابْنِ هَرْمَزٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ بْنِ بَجِينَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى قَرَجَ يَنْتَهِ بِرَأْسِهِ حَتَّى يَنْتَهِ بِأُضْرَاسِهِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمَلٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عِيْدٍ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَجَدَ لَوَّ شَافَتِ بَهْمَةً أَوْ لَمَّوْ يَنْتَهِ بِرَأْسِهِ لَمَرَّتْ».

وَبِهِ إِلَى مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ رَاهِيَةَ - أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ عَنْ بَدِيلِ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ أَبِي الْجَوَّازِ عَنْ عَائِشَةَ هُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ رَأْسَهُ وَلَمْ يَصُوتْ.

وَرَوَيْنَا عَنْ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي جَرَّةٍ قُلْتُ لِعَائِدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْمُزَنِيِّ إِذَا رَكَعْتَ انْصَبْ فِي رُكُوعِي؟.

قَالَ: لَا، وَلَكِنْ اعْتَدِلْ حَتَّى تَسْتَوِيَ أَطْبَاقُ صُلْبِكَ، قُلْتُ: إِذَا سَجَدْتَ اسْجُدْ عَلَى مَرْفَئِي؟.

قَالَ: لَا، وَلَكِنْ جَافِئِهِمَا.

وَعَنْ وَكَيْعٍ عَنْ طَلْحَةَ الْقَصَّابِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ:

قَالَ عَلِيٌّ: عَمَرُوا هَذَا لَهُ صَبْرٌ، وَلَأَيُّهُ صَبْرٌ، فَهُوَ عَمَلُ طَافِئَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ مَعَهُم.

وَرَوَيْنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: أَنَّ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ عَلَى حَدِيثِ مَالِكٍ بْنِ الْحَوَيْرِثِ.

فَكَانَ أَنَّهُ يَضَعُ مِثْبَاتًا لَمْ أَزْكَمْ تَصْنَعُونَهُ، كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ الرُّكُوعِ قَامَ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ، وَيَنْتَهِ السُّجْدَتَيْنِ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ.

قَالَ عَلِيٌّ: هَذَا يَوْضَحُ أَنَّهُ لَا حِجَّةَ فِي عَمَلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَعَنْ وَكَيْعٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ يُطِيلُ الْقِيَامَ بَعْدَ الرُّكُوعِ فَكَانُوا يَعْثِرُونَ ذَلِكَ عَلَيْهِ.

قَالَ عَلِيٌّ: الْمَلِيبُ هُوَ مَنْ عَابَ عَمَلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَوَّلَ عَلَى مَا لَا حِجَّةَ فِيهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٤٥٣- مسألة: وتحسين الركوع هو أن لا يرفع راسه إذا ركع ولا يميله، لكن معتدلاً مع ظهره، وأما في السجود فيقنطر ظهره جداً ما أمكنه، ويفرج ذراعيه ما أمكنه، الرجل والمرأة في كل ذلك سواء:

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا بَكْرٌ بْنُ مَضَرَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رِبْعَةَ عَنْ ابْنِ هَرْمَزٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ بْنِ بَجِينَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى قَرَجَ يَنْتَهِ بِرَأْسِهِ حَتَّى يَنْتَهِ بِأُضْرَاسِهِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمَلٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عِيْدٍ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَجَدَ لَوَّ شَافَتِ بَهْمَةً أَوْ لَمَّوْ يَنْتَهِ بِرَأْسِهِ لَمَرَّتْ».

وَبِهِ إِلَى مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ رَاهِيَةَ - أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ عَنْ بَدِيلِ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ أَبِي الْجَوَّازِ عَنْ عَائِشَةَ هُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ رَأْسَهُ وَلَمْ يَصُوتْ.

وَرَوَيْنَا عَنْ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي جَرَّةٍ قُلْتُ لِعَائِدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْمُزَنِيِّ إِذَا رَكَعْتَ انْصَبْ فِي رُكُوعِي؟.

قَالَ: لَا، وَلَكِنْ اعْتَدِلْ حَتَّى تَسْتَوِيَ أَطْبَاقُ صُلْبِكَ، قُلْتُ: إِذَا سَجَدْتَ اسْجُدْ عَلَى مَرْفَئِي؟.

قَالَ: لَا، وَلَكِنْ جَافِئِهِمَا.

وَعَنْ وَكَيْعٍ عَنْ طَلْحَةَ الْقَصَّابِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ:

إلى صلاة رسول الله ﷺ كيف يُصَلِّي فقام رسول الله ﷺ فاستقبل القبلة فكبر فرفع يديه حتى خاذلاً بأذنيه ثم أخذ شِمَالَهُ بيمينه، فلما أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَهُمَا مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ جَلَسَ فَأَقْرَضَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ.

فهذا عموم لكل جلوس في الصلاة :

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد البخاري حدثنا محمد بن يوسف الفريري حدثنا البخاري حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث هو ابن سعد - عن يزيد بن أبي حبيب، ويزيد بن محمد بن محمد بن عمرو بن حنبل عن «محمّد بن عمرو بن عطاء» أنه كان جالساً في نفر من أصحاب النبي ﷺ فذكرنا صلاة النبي ﷺ فقال أبو حمزة الساعدي: أنا كنت أخطئكم لصلاة رسول الله ﷺ رأيته إذا كبر جعل يديه جذاءً متكبي، وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه، ثم قصر ظهره، فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فكار مكانه، فإذا سجد وضع يديه غير مفرش ولا قابضهما واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة، فإذا جلس في الركعتين جلس على رجليه اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعديه».

قال البخاري: سمع الليث يزيد بن أبي حبيب، وسمع يزيد بن حنبل وابن حنبل عن ابن عطاء.

وروينا عن طريق عبد الرزاق عن عطاء ونافع مولى ابن عمر، كلاهما عن ابن عمر: أنه كان يجلس في مشي فيجلس على اليسرى رجليه، يتبطنها جالساً عليها، ويقع على أصابع يمينها ثابتهما وراءه.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان.

وقال أبو حنيفة: الجلوس كله - لا نحاش شيئاً - مفترشاً باليثة اليسرى باطن قدمه اليسرى.

وقال مالك: الجلوس كله - لا نحاش شيئاً - مفضياً بمقاعده إلى الأرض.

قال علي: وكلا القولين خطأ وخلاف للسنة الثابتة التي أوردنا.

ومن العجب احتجاج الطائفتين كلتيهما بحديث أبي حبيب المذكور في إسقاط الجلسة إثر السجدة الثانية من الركعة الأولى، والثالثة، وليس فيه ذكر لها أصلاً، لا بإثبات ولا بإسقاط، ثم يخالفون حديث أبي حبيب في نص ما فيه من صفة الجلوس وهذا غريب جداً.

واعترض بعض المعارضين بالباطل على حديث أبي حبيب

وهو قول الشافعي وأحمد، وداود.

ولم ير ذلك أبو حنيفة ومالك.

قال علي: وهذا مما تركوا فيه عمل صاحبه لا يعرف لما خالف من الصحابة رضي الله عنهم، وهم يعظمون ذلك إذا وافق تقليدهم.

فإن احتجوا بحديث أبي حبيب - الذي ذكره بعد هذا الفصل إن شاء الله تعالى - بأنه ليس فيه هذا الجلوس.

قلنا لهم: لا حجة لكم في هذا، لأنه ليس تذكر جميع السنن في كل حديث، وإن كان لم يذكره أبو حبيب فقد ذكره غيره من الصحابة، ولم يذكر أبو حبيب أنه كان لا يفعل ذلك، فمن أقحم ذلك في حديث أبي حبيب فقد كذب على أبي حبيب، وعلى رسول الله ﷺ ولا فرق بين من قال: لو فعل ذلك رسول الله ﷺ لذكر أبو حبيب أنه فعله - وبين من عارضه، فقال: لو لم يفعله رسول الله ﷺ لذكر أبو حبيب أنه كان لا يفعله.

والعجب أنهم خالفوا حديث أبي حبيب فيما ذكره فيه نصاً، كما نبه إن شاء الله تعالى، فلم يروه حجة فيما فيه، واحتجوا به فيما ليس فيه وهذا عجب جداً.

قال علي: وهذا مما تركوا فيه السنة والقياس وهم يدعون أنهم أصحاب قياس، فهلا قالوا: كما لا يقوم إلى الركعة الثالثة إلا من قعود فكذلك لا يقوم إلى الثانية والثالثة إلا من قعود، ولكنهم لا السنن يتبعون، ولا القياس يحسنون، وبالله تعالى التوفيق.

٤٥٥ - مسألة: ففي الصلاة أربع جلسات: جلسة بين

كل سجدة، وجلسة إثر السجدة الثانية من كل ركعة، وجلسة للشهيد بعد الركعة الثانية، يقوم منها إلى الثالثة في المغرب، والحاضر في الظهر والعصر والعشاء الآخرة، وجلسة للشهيد في آخر كل صلاة، يسلم في آخرها. وصفة جميع الجلوس المذكور أن يجعن اليثة اليسرى على باطن قدمه اليسرى مفترشاً لقدمه، وينصب قدمه اليمنى، واقفاً لعقبها، يجلس لها على باطن أصابعها، إلا الجلوس الذي يلي السلام من كل صلاة، فإن صفته: أن يفضي بمقاعده إلى ما هو جالس عليه، ولا يقعد على باطن قدمه فقط.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا ابن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل عن عاصم بن كليب عن أبيه «عن وإيل بن حجر قال: قلت: لأظنن

عن أنس بن مالك قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ فَإِذَا انْخَطَّ لِلسُّجُودِ سَبَقَتْ رُكْبَتُهُ يَدَيْهِ».

قلنا: هذا لا حجة فيه لوجهين .

أحدهما: أنه ليس في حديث أنس: أنه عليه السلام كان يضع ركبتيه قبل يديه، وإنما فيه: سبق الركبتين اليدين فقط، وقد يمكن أن يكون هذا السبق في حركتهما لا في وضعهما، فيتفق الخبران.

والثاني: أنه لو كان فيه بيان وضع الركبتين قبل اليدين، لكان ذلك موافقاً لمعهود الأصل في إياحة كل ذلك، ولكان خبر أبي هريرة وأردأ بشرع زائد رافع للإياحة السالفة بلا شك، ناهية عنها يقين، ولا يحمل ترك اليقين لظن كاذب، وبالله تعالى التوفيق.

وركيته البعير: هي في ذراعيه.

٤٥٧- مسألة: ونستحب لكل مصل إماماً كان أو

مأموماً أو منفرداً في فرض كان أو نافلاً، رجلاً كان أو امرأة: أن يسلم تسليمين فقط:

إحدهما عن يمينه، والأخرى عن يساره، يقول في كليهما: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ» لا ينوي بشيء منهما سلاماً على إنسان لا على المأمومين ولا على من على يمينه، ولا رداً على الإمام، ولا على من على يساره لكن ينوي بالأولى - وهي القرض - الخروج من الصلاة فقط.

والثانية: سنة حسنة، لا يأم تاركها.

أما وجوب فرض التسليمة الأولى فقد ذكرناه قبل، فاعنى عن إعادته.

وأما التسليمة الثانية: فإن عبد الله بن ربيع التميمي:

حدثنا قال: حدثنا محمد بن معاوية المرواني حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن الثني، وإسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه - قال إسحاق: حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين ويحيى بن آدم، وقال ابن المنثي: حدثنا ابن معاذ العنبري، قال الفضل ويحيى، ومعاذ: حدثنا زهير هو أبو معاوية - عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن الأسود عن الأسود، وعلقمة عن عبد الله بن مسعود قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ خُفْضٍ، وَرَفْعٍ، وَقِيَامٍ، وَفُجُوءٍ، وَيُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، حَتَّى يُرَى تَبَايُضُ خَدَّهُ وَرَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرُ يَقْعَلَانِهِ».

هذا بأن العطف بن خالو رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء عن رجل عن أبي حميد، وأن محمد بن عمرو بن عطاء روى هذا الحديث أيضاً عن عباس بن سهل الساعدي عن أبيه وليس فيه هذا التقسيم.

قال علي: هذا اعتراض من لا يتقي الله؛ لأن عطف بن خالو ساقط لا تحمل الرواية عنه إلا على بيان ضعفه، فلا يجوز أن يحتاج به على رواية الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو عن عطاء أنه شهد الأمر.

وأما رواية محمد بن عمرو عن عباس بن سهل فهذا خطأ فمن قال ذلك. إنما رواه عيسى بن عبد الله بن مالك عن عباس بن سهل، أو عياش - هكذا بالشك.

ورواه أيضاً فليح بن سليمان عن عباس بن سهل: وهاتان الروايتان أيضاً - على علاقتهما - موافقتان لروايتي أبي حميد.

وقال بعض القائلين: إن بعض الرواة روى حديث محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد فذكر فيه: أن أبا قتادة شهد المجلس وأبو قتادة قتل مع علي، ولم يدركه محمد بن عمرو.

قال علي: والذي ذكر عن أبي قتادة أنه قتل مع علي من أحاديث السمرين والروافض، ولا يصح ذلك، ولا يعترض بمثل هذا على رواية الثقات.

وأيضاً: فلما ذكر أبا قتادة: عبد الحميد بن جعفر، ولعله وهم فيه، فبطل ما شغبوا به، وبالله تعالى التوفيق.

٤٥٦- مسألة: وفرض على كل مصل أن يضع -

إذا سجد - يديه على الأرض قبل ركبتيه ولا بد:

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك الخولاني حدثنا محمد بن بكر البصري حدثنا أبو داود حدثنا سعيد بن منصور حدثنا عبد العزيز بن محمد هو الدراودي - حدثنا محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَبْرُكْ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ».

فإن ذكر ذكر.

ما حدثناه حام بن أحمد حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن إمام حدثنا أحمد بن زهير بن حرب حدثنا العلاء بن إسماعيل حدثنا حفص بن غياث عن عاصم الأحول

غَيْرُهُ فَلَا تَسْلِمَات. الثَّالِثَةُ رَدُّ عَلَى الَّذِي عَنْ يَسَارِهِ.

قَالَ عَلِيٌّ: أَمَّا تَسْلِيمَةٌ وَاحِدَةٌ فَلَا يَصِحُّ فِيهَا شَيْءٌ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا هِيَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمِقْرَجِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ وَكِلَاهُمَا مُجْتَهِدٌ أَوْ مُرْسَلٌ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ أَوْ مِنْ طَرِيقِ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ أَوْ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ نَهْبَةَ، وَهُوَ سَاقِطٌ وَالثَّابِتُ عَنْ سَعْدِ بْنِ تَسْلِيمَتَيْنِ ذَكَرْنَا، فَهِيَ زِيَادَةُ غَدَلٍ، ثُمَّ لَوْ صَحَّتْ لَكَانَ مَنْ رَوَى تَسْلِيمَتَيْنِ قَدْ زَادَ حُكْمًا وَعِلْمًا عَلَى مَنْ لَمْ يَزِدْ إِلَّا وَاحِدَةً، وَزِيَادَةُ الْغَدَلِ لَا يَجُوزُ تَرْكُهَا، وَهِيَ زِيَادَةُ خَيْرٍ. وَإِنَّمَا لَمْ يُقَلِّ بِوُجُوبِ التَّسْلِيمَتَيْنِ جَمِيعًا فَرَضًا كَمَا قَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَمٍ: فَلَا الثَّانِيَةَ إِنَّمَا هِيَ فِعْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَيْسَتْ أَفْرَأَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَفْرَأُهُ لَا فِعْلُهُ. وَتَفَرُّقُ مَا لَيْسَ بَيْنَ سَلَامِ الْمُتَوَدِّعِ وَالْإِمَامِ وَالْمُتَوَدِّعِ: قَوْلُ لَا بُرْهَانَ لَهُ عَلَيْهِ، لَا مِنْ قُرْآنٍ وَلَا مِنْ سُنَنِ صَحِيحَةٍ وَلَا سَقِيمَةٍ وَلَا إِجْمَاعٍ وَلَا قَوْلِ لِيصَاحِبِهِ وَلَا قِيَاسٍ. وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ التَّسْلِيمَ خُرُوجَ عَنِ الصَّلَاةِ قَطْعًا، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءَ سَلَامٍ وَلَا رَدًّا، يُرْهَنَانِ.

أَخَذَهُمَا: الثَّابِتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ سَعْدٍ: «أَنَّ اللَّهَ أَخَذَتْ مِنْ أَمْرِهِ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ» وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَنْصَلِحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ» مِنْ طَرِيقِ معاويةَ بنِ الحكمِ والتَّسْلِيمِ المقصودُ بِهِ الْإِبْتِدَاءُ أَوْ الرَّدُّ: كَلَامٌ مَعَ النَّاسِ، وَهَذَا مَنْسُوخٌ لَا يَحِلُّ، بَلْ تَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ إِنْ وَقَعَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ جَمْعُونَ مَعْنَى عَلَى أَنْ الْفَذَّ يَقُولُ «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، وَلَيْسَ بِمُضَرِّهِ إِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ.

وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ لَا يَكُونُ مَعَهُ إِلَّا الْوَاحِدُ، فَهُوَ يَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ» بِخُطَابِ الْجَمَاعَةِ فَصَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِبْتِدَاءِ سَلَامٍ عَلَى إِنْسَانٍ وَلَا رَدًّا.

فَإِنْ ذَكَرَ ذَاكَ:

مَا رَوَيْنَاهُ عَنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كَرِيبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو معاويةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ عِجْمِ بْنِ طَرْفَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي أَيْدِيَكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شَمْسٍ؟ اسْكُتُوا فِي الصَّلَاةِ».

وَهَذَا إِلَى مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مُسْعِرٍ حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ ابْنُ الْقَبْطِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: «كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ،

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَذَلِكَ وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ وَسَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ حَبَّابِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ عَنْ أَبِي الضَّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَذَلِكَ.

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيبَةَ عَنْ مجاهدٍ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَعَنْ عَمَّادٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَبَّانٍ عَنْ عَمَّةٍ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانٍ: «قُلْتُ لَابْنِ عُمَرَ: أَخْبِرْنِي عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ: السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةَ اللَّهِ، عَنْ يَمِينِهِ، السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةَ اللَّهِ، عَنْ يَسَارِهِ».

وَعَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ عَمَّةٍ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ». بِأَسَانِيدٍ صِيحَاحٍ مُتَوَاتِرَةٍ مُتَطَابِرَةٍ وَهُوَ فِعْلٌ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ كَمَا ذَكَرْنَا أَيْضًا.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ خَارِجَةَ بْنِ مُضَرَّبٍ أَنَّ عُمَارَ بْنَ يَاسِرٍ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَعَنْ يَسَارِهِ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةَ اللَّهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي وَائِلٍ وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةَ اللَّهِ، السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةَ اللَّهِ.

وَعَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ قَالَ: كَانَ مَسْجِدُ الْأَنْصَارِ يُسَلِّمُونَ تَسْلِيمَتَيْنِ عَنْ يَمَانِهِمْ وَعَنْ شِمَالِهِمْ، وَكَانَ مَسْجِدُ الْمُهَاجِرِينَ يُسَلِّمُونَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ: أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يُسَلِّمُ مِنَ الصَّلَاةِ تَسْلِيمَتَيْنِ.

قَالَ عَلِيٌّ بْنُ أَحْمَدَ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَعُمَارُ، وَابْنُ مَسْعُودٍ: مِنْ أَكْبَرِ الْمُهَاجِرِينَ، وَهُوَ فِعْلٌ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَخَيْفَةُ وَالْأَسَدُ، وَعَلَقَمَةُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، وَمَنْ أَذْكَرُوا مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَبِهِ يَقُولُ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَخُضَادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَأَبُو حَيْفَةَ، وَسَفْيَانُ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَمٍ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَذَاوُدُ، وَجَمْعُهُمْ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ مَا لَيْكَ: يُسَلِّمُ الْإِمَامُ وَالْفَذُّ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً، وَيُسَلِّمُ الْمُتَوَدِّعُ الَّذِي لَيْسَ عَلَى يَسَارِهِ أَحَدًا تَسْلِيمَتَيْنِ.

إِذَا هُمَا رَدُّ عَلَى الْإِمَامِ وَيُسَلِّمُ الْمُتَوَدِّعُ الَّذِي عَلَى يَسَارِهِ

إِنَّكَ حَيِّدٌ مَجِيدٌ.

وبه إلى مسلم: حدثنا محمد بن المنثري حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة قال: سمعت ابن أبي ليلى هو عبد الرحمن - قال: لقيني كعب بن عجرة فقال: ألا أهدى لك هدية؟ «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: قَدْ عَرَفْنَا كَيْفَ نَسَلِمُ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَيِّدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَيِّدٌ مَجِيدٌ».

قَالَ عَلِيٌّ: جَمَعْنَا قَبْلَ جَمِيعِ الْفَاضِلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذِهِ الْآحَادِيثِ.

وَلَا تَقْصُرِ الْمُصَلِّي عَلَى بَعْضِ مَا فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ اجْزَاءً، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ أَصْلًا كَرِهْنَا ذَلِكَ، وَصَلَاتُهُ تَامَةٌ..

إِلَّا أَنْ فُرِضَ عَلَيْهِ وَبِذَا أَنْ يَقُولَ مَا فِي خَبَرٍ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي دَعْوِهِ، لِأَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنْ يَقَالَ ذَلِكَ وَلَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ والمرء إذا فعل ما أُمِرَ بِهِ مَرَّةً فَقَدْ أَقَى مَا عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ الْأَمْرُ بِتَرْدِيدِ ذَلِكَ مُقَادِيرَ مَعْلُومَةٍ، أَوْ فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ، فَيَكُونُ ذَلِكَ لَازِمًا وَمِنْ قَالَ: إِنْ تَكَرَّرَ مَا أُمِرَ بِهِ بِلَزْمٍ: كَانَ كَلَامُهُ بَاطِلًا، لِأَنَّهُ يَكْفُلُ مِنْ ذَلِكَ مَا لَا حُدَّ لَهُ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لَازِمًا لِأَدَى إِلَى بَطْلَانِ كُلِّ شُغْلٍ، وَبَطْلَانِ سَائِرِ الْأُمُورِ، وَهَذَا هُوَ الْإِصْرُ وَالْحَرَجُ الَّذِي قَدْ آمَنَّا اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُمَا.

وَلَمَّا كَرِهْنَا تَرْكَهُ، لِأَنَّهُ فَضْلٌ عَظِيمٌ لَا يَزْهَدُ فِيهِ إِلَّا عَجُوزٌ وَصَحَّحَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنْ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ وَاجِدَةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا».

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاتِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَاجْتَبَى بِأَنَّ التَّسْلِيمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَضٌ، وَهُوَ فِي الشَّهَادَةِ فَرَضٌ.

قَالَ: وَقَدْ رَوَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشَرٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ: «قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَمَرْنَا أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ وَأَنْ نَسَلِّمَ، فَأَمَّا السَّلَامُ فَقَدْ عَرَفْنَاهُ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ فَقَلَّمَهُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ بَعْضُ مَا ذَكَرْنَا قَبْلُ» وَفِي بَعْضٍ مَا ذَكَرْنَا: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَهُمْ: «وَالسَّلَامُ كَمَا عَلِمْتُمْ» قَالُوا: فَالصَّلَاةُ فَرَضٌ حَيْثُ السَّلَامُ.

قَالَ عَلِيٌّ: لَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ الصَّلَاةَ حَيْثُ يَكُونُ السَّلَامُ: لَكَانَ مَا قَالُوهُ، لَكِنْ لَمْ يَقُلْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَمْ يَكُنْ

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَأَشَارَ يَدِهِ إِلَى الْجَانِبَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَلَّكُمْ تَوَسِّتُونَ بَيْنَكُمْ كَالْتَّأَنِّ أَذْنَابِ خَيْلٍ شَمْسٍ؟ إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَنْ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى فَخْذِهِ ثُمَّ يَسَلِّمَ عَلَى أَخِيهِ مِنْ عَلَى يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ».

قَالَ عَلِيٌّ: لَا حِجَّةَ فِي هَذَا لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى تَسْلِيمَةِ وَاحِدَةٍ، لِأَنَّ فِيهِ تَسْلِيمَتَيْنِ كَمَا تَرَى، وَأَمَّا مَنْ تَعَلَّقَ بِهِ فِي أَنَّ السَّلَامَ مِنَ الصَّلَاةِ ابْتِدَاءً: سَلَامٌ عَلَى مَنْ مَعَهُ، فَإِنَّ هَذَا بِلَا شَكٍّ كَانَ ثُمَّ نَسَخَ: لِأَنَّ نَصَّ الْخَبَرِ: أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ، فَامُرُوا بِالسُّكُونِ فِيهَا، وَأَنَّ هَذَا كَانَ إِذْ كَانَ الْكَلَامُ فِي الصَّلَاةِ مَبَاحًا ثُمَّ نَسَخَ، وَلَيْسَ فِيهِ: أَنَّ الْمَرَّةَ بِذَلِكَ التَّسْلِيمِ، الَّذِي هُوَ التَّحْلِيلُ مِنَ الصَّلَاةِ، فَيُطْلَقُ تَعْلَقَهُمْ بِهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٤٥٨- مسألة: ونستحب إذا أكمل التشهد في كلنا الجلستين أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَيِّدٌ مَجِيدٌ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَيِّدٌ مَجِيدٌ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَةَ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَعِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَمْرِي: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ - وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ هُوَ الَّذِي أَرَى النَّدَاءَ لِلصَّلَاةِ - أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: «أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَجْلِسِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ لَهُ يَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ: أَمَرْنَا اللَّهُ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَمَيَّنَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهُ، ثُمَّ قَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَيِّدٌ مَجِيدٌ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ رَاهُوِيَةَ - حَدَّثَنَا رُوْحٌ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ سَلِيمٍ أَخْبَرَنَا أَبُو حَمْدٍ السَّاعِدِيُّ أَنَّهُمْ «قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ

فيمَن هديت، وعافني فِيمَن عافيت، وتولّي فِيمَن تولّيت، وبارك لي فيما أعطيت، وفي شرٍّ ما قضيت، إنك تقضي ولا يقضى عليك، وإنه لا يذلّ من واليت، تباركت ربنا وتعاليت. ويدعو لمن شاء، ويسمّيهم بأسمائهم إن أحب.

فإن قال ذلك قبل الركوع لم تبطل صلاته بذلك، وأما السنة فالذي ذكرنا.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا عبيد الله بن سبيع عن عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان الثوري، وشعبة قال: حدثنا عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب: «أن رسول الله ﷺ كان يفتي في الصبح والمغرب».

حدثنا حماد حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل حدثنا أحمد بن محمد البرقي القاضي حدثنا أبو

معمر حدثنا عبد الوارث هو ابن سبيع الثوري - عن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن «أبي هريرة» قال: «والله إني لأفرككم صلاة رسول الله ﷺ فكان أبو هريرة يفتي في الركعة الأخيرة من صلاة الظهر، وصلاة العشاء الأخيرة وصلاة الصبح، بعد ما يقول: سمع الله لمن حمله، فيدعو للمؤمنين وتلعن الكفار، وقال أبو هريرة: كان رسول الله ﷺ إذا قال: سمع الله لمن حمله، في الركعة الأخيرة من صلاة العشاء قنت فقال: اللهم نسج الوليد بن الوليد، اللهم نسج سلمة بن هشام، اللهم نسج عيشاش بن أبي ربيعة، اللهم نسج المستضعفين من المؤمنين».

حدثنا حماد بن أحمد حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل حدثنا أبو عبد الله الكاظمي حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي أخبرنا محمد بن أنس عن مطرف عن أبي الجهم عن البراء بن عازب أن النبي ﷺ «كان لا يصلي صلاة إلا قنت فيها».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة بن سبيع حدثنا حماد هو ابن زيد - عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين: «أن أنس بن مالك سئل: هل قنت رسول الله ﷺ في صلاة الصبح؟ قال: نعم. قيل له: قبل الركوع أو بعده؟ قال: بعد الركوع».

قال علي: فهذا كله نص قولنا - ولله الحمد.

فإن قيل: قد روي عن أنس: أنه سئل عن القنوت: أقبل الركوع أم بعده؟ فقال: قبل الركوع.

ذلك، ولم يجز أن يحكم بما لم يقل عليه السلام، فيكون فاعل ذلك يفتي له عليه السلام ما لم يقل، وشارعاً ما لم ياذن به الله تعالى.

قال علي: ولقد كان يلزم من قال: إن الصيام فرض في الاعتكاف من أجل أن الله تعالى ذكر الاعتكاف مع ذكره للصوم: أن يجعل الصلاة على رسول الله ﷺ في كل صلاة فرضاً، لأن الله تعالى ورسوله ﷺ ذكرا الصلاة عليه مع التسليم عليه.

فإن ذكر ذاكر: حديث ابن وهب عن أبي هانئ أن أبا علي الجبلي حدثه أنه سمع فضالة بن عبيد يقول: «سمع رسول الله ﷺ رجلاً يدعو في صلاته لم يُعجِدْ الله وكَمْ يُصلِّ على النبي ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ: "عجلت أيها الفضلي ثم علمهم رسول الله ﷺ فسَمِعَ رجلاً يصلي فمَجَّدَ الله تعالى وحَمِدَهُ وصَلَّى على النبي ﷺ فقال له رسول الله ﷺ: ادعُ نجب، وسل تعط».

قال علي: ليس في هذا إيجاب الصلاة عليه ﷺ في الصلاة، ولو كان ذلك لما قال له: عجلت فليس من عجل في صلاته بمطل لها، بل كان يقول له: ارجع فصل فإنك لم تصل، لكن في هذا الخبر استحباب الصلاة عليه ﷺ في الصلاة وغيرها فقط.

فإن ذكروا حديث كعب بن عجرة الذي فيه «أن رسول الله ﷺ اعترضه له جبريل، فقال له: بعد من ذكرت عنده فلم يصلي عليك، فقال عليه السلام: آمين».

قال علي: هذا خبر لا يصح؛ لأن راويه أبو بكر بن أبي أويس، وقد غمز غمزاً شديداً عن محمد بن هلال، وهو مجهول، عن سعد بن إسحاق، وهو مضطرب في اسمه غير مشهور الحال. ولو صح لكان فيه إيجاب الصلاة على رسول الله ﷺ نصاً متى ذكر في صلاة أو غيرها، ولم يكن فيه تخصيص ما بعد التشهد في الصلاة بذلك.

وقد ذكر بعضهم ما يوافق قولهم عن أبي حميد، وأبي أسيد.

قال علي: هذا لازم لمن رأى تقليد الصحاب، لا لنا، وبالله تعالى التوفيق.

٤٥٩- مسألة: والقنوت فعل حسن، بعد الرّفع من الركوع في آخر ركعة من كل صلاة فرض - الصبح وغير الصبح، وفي الوتر، فمن تركه فلا شيء عليه في ذلك.

وهو أن يقول بعد قوله «ربنا ولك الحمد» اللهم اهني

الشعثة قال: سألت ابن عمر عن القنوت في الفجر، فقال: ما شعرت أن أحداً يفعله.

وعن مالك عن نافع: أن ابن عمر كان لا يقنئ في الفجر.

وروينا عن ابن عباس: أنه لم يقنئ.

وعن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح: قال سألت سالم بن عبد الله بن عمر: هل كان عمر بن الخطاب يقنئ في الصبح؟

قال: لا، إنما هو شيء أحدثه الناس.

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري: أنه كان يقول: من أين أخذ الناس القنوت؟ ويعجب: إنما قنئ رسول الله ﷺ أياماً ثم ترك ذلك.

قال علي: وكان يحيى بن يحيى الليثي، وبقي بن خلاد: لا يريان القنوت وعلى ذلك جرى أهل مسجديهما بقرطبة إلى الآن. قال علي: أما الرواية عن رسول الله ﷺ وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وابن عباس رضي الله عنهم: بأنهم لم يقنئوا فلا حجة في ذلك النهي عن القنوت، لأنه قد صح عن جميعهم أنهم قنئوا، وكل ذلك صحيح، قنئوا وتركوا، فكل الأُمم من مباح، والقنوت ذكر لله تعالى، ففعله حسن، وتركه مباح، وليس فرضاً، ولكنه فضل.

وأما قول والد أبي مالك الأشجعي: إنه بدعة - فلم يعرفه، ومن عرفه أثبت فيه ممن لم يعرفه، والحجة فيمن علم، لا فيمن لم يعلم.

وأما ابن مسعود فلم يأت عنه كرهه، ولا أنه نهى عنه، وإنما جاء أنه كان لا يقنئ في الفجر فقط، وهذا مباح، وقد قنئ غيره من الصحابة رضي الله عنهم.

وأما ابن عمر فلم يعرفه كما لم يعرف المسح، وليس ذلك بقادح في معرفة من عرفه، وأما الزهري فجهل القنوت وراه منسوخاً، كما صح عنه من تلك الطريق نفسها: أن كون زكاة البقر في كل ثلاثين، تبع، وفي أربعين: مسنة - منسوخ، وأن زكاتها كزكاة الإبل، فإن كان قول الزهري في نسخ القنوت حجة، فهو حجة في نسخ زكاة البقر في ثلاثين تبع، وفي أربعين مسنة، وإن لم يكن هنالك حجة فليس هو ههنا حجة.

والعجب من المالكين المحتجّين بقول ابن عمر إذا وافق تقليدهم ثم سهل عليهم ههنا خلاف ابن عمر، وخلاف سالم ابنه، وخلاف الزهري، وهما عالم أهل المدينة والعجب ممن ينجح في ترك القنوت بقول سالم: أحدثه الناس، وهو يرى حجة قول

قلنا: إنما أخبر بذلك انس عن أمراء عصره، لا عن رسول الله ﷺ كما ستل عن بعض أمور الحج فأخبر بفعل النبي ﷺ ثم قال: فعل كما يفعل أمراؤك.

وهذا من انس: إنما نقيته، وإما رأي منه، ولا حجة في أحد بعد رسول الله ﷺ، وإما عن رسول الله ﷺ.

فروي عن يحيى بن سعيد القطان: حدثنا العوام بن حمة قال: سألت أبا عثمان النهدي عن القنوت في الصبح، فقال: بعد الركوع، فقلت: عمن؟

قال: عن أبي بكر، وعمر، وعثمان.

وروي أيضاً شعبه عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي: أن عمر بن الخطاب كان يقنئ بعد الركوع، وقد شاهد أبو عثمان النهدي أبا بكر، وعمر، وعثمان.

ومن طريق البخاري عن مسدد عن إسماعيل ابن علية أخبرنا خالد الخذاء عن أبي قلابة عن انس قال: كان القنوت في المغرب والفجر.

ومن طريق سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن عبد الله بن معقل أن علي بن أبي طالب قنئ في المغرب بعد الركعة فدعا على أناس.

وعن معمر عن أيوب عن ابن سيرين: أن أبا بكر بن كعب قنئ في الوتر بعد الركوع.

وروي أيضاً عن علقمة، والأسود: أن معاوية كان يقنئ في الصلاة.

وروي أيضاً عن ابن عباس: القنوت بعد الركوع.

فهؤلاء اثنته الهدي، أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ومعاوية، ومعهم أبي، وابن عباس.

وزعم قوم إلى المنع من القنوت:

كما روينا عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه قال: «صليت خلف رسول الله ﷺ فلم يقنئ، وخلف أبي بكر فلم يقنئ، وخلف عمر فلم يقنئ، وخلف عثمان فلم يقنئ، وخلف علي فلم يقنئ، يا بني إنها بدعة».

وعن علقمة، والأسود قالوا: صلى بنا عمر بن الخطاب زماناً فلم يقنئ.

وعن الأسود بن يزيد قال: كان ابن مسعود لا يقنئ في صلاة الغداة.

وعن سفيان عن منصور عن إبراهيم النخعي عن أبي

أنهم لم يقتضوا.

وقد صح عنهم بائيت من هذا الطريق: أنهم كانوا يقتضون والمثبت العالم أولى من الثاني الذي لم يعلم أو تقول: كلاهما صحيح، وكلاهما مباح، وفيه - لو استند - إثبات القنوت عن النبي ﷺ في حال الحاربية في جميع الصلوات. وعن علي ومعاوية كذلك، وليس فيه نهى في غير حال الحاربية، فهو حجة لنا - لو ثبت - ونحن غاثون عنه بالثابت الذي ذكرنا قبل، والله تعالى الحمد.

وأما أبو حنيفة ومن قلده.

فقالوا: لا يقتض في شيء من الصلوات كلها، إلا في الوتر، فإنه يقتض فيه قبل الركوع: السنة كلها، فمن ترك القنوت فيه فليسجد سجدي السهو.

وأما مالك، والشافعي فإنهما قالا: لا يقتض في شيء من الصلوات المفروضة كلها إلا في الصبح خاصة.

وقال مالك: قبل الركوع.

وقال الشافعي: بعد الركوع.

وقال الشافعي: فإن نزلت بالمسلمين نازلة قنت في جميع الصلوات، ولا يقتض في الوتر إلا في ليلة النصف من رمضان خاصة بعد الركوع..

قال علي: أما قول أبي حنيفة: فما وجدناه كما هو عن أحد من الصحابة - نهي النبي عن القنوت في شيء من الصلوات حاشا الوتر فإنه يقتض فيه، وعلى من تركه سجود السهو.

وكذلك قول مالك في تخصيصه الصبح خاصة بالصلوات، ما وجدناه عن أحد من الصحابة، ولا عن أحد من التابعين.

وكذلك تفرق الشافعي بين القنوت في الصبح وبين القنوت في سائر الصلوات.

وهذا مما خالفوا فيه كل شيء روي في هذا الباب عن الصحابة رضي الله عنهم، مع تشجيعهم على من خالف بعض الرواية عن صاحب سنة صحت عن رسول الله ﷺ.

قال علي: وقلنا هو قول سفیان الثوري.

وروي عن ابن أبي ليلى: ما كنت لأصلي خلف من لا يقتض، وأنه كان يقتض في صلاة الصبح قبل الركوع.

وعن الليث كراهة القنوت جملة.

وروي عنه أيضاً: أنه كان يقتض في صلاة الصبح.

وعن أشهب: ترك القنوت جملة.

القاتل: فعدل الناس مدين من بر يصاع من شعير في زكاة الفطر، وهذا كله تحكم في الدين بالباطل.

وقالوا: لو كان القنوت سنة ما خفي عن ابن مسعود ولا عن ابن عمر.

فقلنا: قد خفي وضع الأيدي على الركبتين في الركوع على ابن مسعود، فثبت على القول بالتطيق إلى أن مات، وخفي على ابن عمر المسح على الخفين، ولم يرو ذلك حجة، فما بال خفاء القنوت عنهما صار حجة؟ إن هذا لعجب وتلاعب بالسليدين، مع أن القنوت ممكن أن يخفى، لأنه سكوت متصل بالقيام من الركوع، لا يعرفه إلا من سأل عنه، وليس فرضاً فيعلمه الناس ولا بدء، فكيف وقد عرفه ابن عمر كما نذكر بعد هذا، ولم ينكره ابن مسعود؟

وقال بعض الناس: الدليل على نسخ القنوت ما رويته من طريق معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه أنه سمع رسول الله ﷺ حين رقع رأسه من صلاة الصبح بين الركعة الأخيرة قال: «اللهم ألنم فلاناً ولاناً، دعا على ناس بين المتأيقنين فألزن الله عز وجل: «ليس لك من الأمر شيء» أو يتوب عليهم أو يعدمهم فإنهم ظالمون».

قال علي: هذا حجة في إثبات القنوت، لأنه ليس فيه نهى عنه، فهذا حجة في بطلان قول من قال: إن ابن عمر جهل القنوت، ولعل ابن عمر إنما أنكر القنوت في الفجر قبل الركوع، فهو موضع إنكار، وتتفق الروايات عنه، فهو أولى، لتلا بعمل كلامه خلافاً للثابت عن رسول الله ﷺ، وإنما في هذا الخبر إخبار الله تعالى بأن الأمر له، لا لرسول الله ﷺ وأن أولئك الملعونين لعنة تعالى يتوب عليهم، أو في سابق علمه: أنهم سيؤمنون فقط.

ودهب قوم إلى أن القنوت إنما يكون في حال الحاربية:

واحتجوا بما رويناه من طريق ابن الجلود عن أبيه عن إبراهيم النخعي عن علقمة، والأسود قالا: ما قنت رسول الله ﷺ في شيء من الصلوات، إلا إذا حارب، فإنه كان يقتض في الصلوات كلها، ولا قنت أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان، حتى ماتوا، ولا قنت علي حتى حارب أهل الشام، فكان يقتض في الصلوات كلها وكان معاوية يقتض أيضاً، يدعو كل واحد منهما على صاحبه.

قال علي: هذا لا حجة فيه؛ لأنه عن رسول الله ﷺ مرسل ولا حجة في مرسل وفيه: عن أبي بكر، وعمر، وعثمان:

فعل ذلك.

قال علي: وأما من رأى القنوت قبل الركوع فإثمهم ذكروا أثرًا:

رويناه من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عزة عن ابن أبيزى.

قال علي: وعزة ليس بالقوي.

وبأثر آخر في الوتر من حديث حفص بن غياث، قيل: إنه أخطأ فيه، وإنما الثابت بعد الركوع كما ذكرنا.

ومن قنت قبل الركوع فلم يأت بالمختار، ولم تبطل صلاته؛ لأنه ذكر لله تعالى.

وأما القنوت في الوتر: فإن عبد الله بن ربيع:

حدثنا قال: حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا قتيبة بن سعيد، وأحمد بن جواس الحنفى قال: حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق السبيعي عن بريد بن أبي مريم عن أبي الحوراء هو ربيعة بن شيبان السعدي - قال: قال الحسن بن علي «علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر» - قال ابن جواس في روايته: في قنوت الوتر، ثم اتفقا: اللهم اغلظي يميني هذبت، وغلظي يميني غافيت، وتوَلَّيتي فيمن توَلَّيت، وتبارك لي فيما أعطيت، وبقي شر ما قضيت، إنك تقضي ولا تقضي عليك، وإنه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت.

قال علي: القنوت ذكر الله تعالى ودعاء، فنحن نحبه.

وهذا الأثر وإن لم يكن مما يحتاج بمثله فلم نجد فيه عن رسول الله ﷺ غيره، وقد قال أحمد بن حنبل رحمه الله: ضعيف الحديث أحب إلينا من الرأي.

قال علي: وبهذا نقول.

وقد جاء عن عمر رضي الله القنوت بغير هذا والمسند أحب إلينا.

فإن قيل: لا يقوله عمر إلا وهو عنده عن النبي ﷺ.

قلنا لهم: المقطوع في الرواية على أنه عن النبي ﷺ أولى من المنسوبة إليه عليه السلام بالظن الذي نهى الله تعالى عنه ورسوله عليه السلام.

فإن قلتم: ليس ظناً، فادخلوا في حديثكم أنه مسند، فقولوا: عن عمر عن النبي ﷺ فإن فعلتم كذبتم، وإن أبيتم حَقَقْتُمْ أنه منكم قول على رسول الله ﷺ بالظن الذي قال الله تعالى فيه: «إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً».

وأما تسمية من يدعى له، فقد ذكرنا أن رسول الله ﷺ

كما حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو الطاهر، وحرمله بن يحيى قال: أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أنهما سمعا أبا هريرة يقول «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ حِينَ يَقْرَأُ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَيُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رُفِعَ وَلَكَ الْحَمْدُ» ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: اللَّهُمَّ أَنْتَ الْوَلِيُّدُ بْنُ الْوَلِيِّدِ، وَسَلَمَةُ بْنُ هِشَامٍ، وَعِيشَانُ بْنُ أَبِي رِبْعَةَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرٍّ، واجعلها عليهم سببين كسبي يوسف، اللَّهُمَّ العن لحيان، ورعلا، وذكوان وعصبة، عصت الله ورسوله، ثم بلغنا أنه ترك ذلك لما أنزل الله تعالى: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالُونَ».

وبه إلى مسلم: حدثنا محمد بن عيسى بن مهران الرازي حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة حدثهم أن النبي ﷺ «قَنَتَ بَعْدَ الرَّكْعَةِ فِي صَلَاةِ شَهْرٍ، إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ يَقُولُ فِي قَنَوْتِهِ: اللَّهُمَّ نَجِّ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، اللَّهُمَّ نَجِّ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، اللَّهُمَّ نَجِّ عِيشَانَ بْنَ أَبِي رِبْعَةَ، اللَّهُمَّ نَجِّ الْمُسْتَغْفِرِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرٍّ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سَبَبَيْنِ كَسَبِي يُوسُفَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: ثُمَّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ الدُّعَاءَ بَعْدَ، فَقُلْتُ: أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ تَرَكَ الدُّعَاءَ، فَقِيلَ: وَمَا تَرَاهُمْ قَائِمُوا».

قال علي: إنما ترك الدعاء لأنهم قدموا.

قال علي: واختلف الناس في هذا، فروي عن ابن مسعود أنه قال: احمَلُوا حوائجكم على المكتوبة.

وعن عمرو بن دينار وغيره من تابعي أهل مكة ما من صلاة ادعوا فيها لمجاعي أحب إلي من المكتوبة.

وعن الحسن البصري: ادع في الفريضة بما شئت.

وعن ثور بن الزبير: أنه كان يقول: في سجوده: اللَّهُمَّ اغفر للزبير بن العوام، وأسما بنت أبي بكر.

وبه يقول ابن جريج، والشافعي، ومالك، وداود، وغيرهم.

ورؤينا عن عطاء، وطاوس، ومجاهد: أن لا يدعى في

للسجود، ومع ابتدائه للرفع من السجود، ومع ابتدائه للقيام من الركعتين، ويكون ابتداءه لقول: سمع الله لمن حمده مع ابتدائه في الرفع من الركوع، ولا يحل للإمام التبة أن يطيل التكبير، بل يسرع فيه، فلا يركع ولا يسجد ولا يقوم ولا يقعد إلا وقد أتم التكبير.

حدثنا حماد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الذبيري حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال: «كان أبو هريرة يهمل التكبير حين يقوم، وحين يركع، وإذا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ، وإذا سَجَدَ بَعْدَ مَا يُرْفَعُ مِنَ السُّجُودِ وَإِذَا جَلَسَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقُومَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ كَثْرًا، فَإِذَا سَلَّمَ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَفْرِيكُمْ شَيْئًا بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا زِلْتُ هَذِهِ صَلَاتَهُ حَتَّى فَارَّقَ الدُّنْيَا».

وروي أيضاً عن علي، وابن الزبير، وعمران بن الحصين:

أما علي، وابن الزبير، فمن فعلهما وعن عمران مستنداً إلى رسول الله ﷺ:

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خاليف حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث هو ابن سعد - عن عثيل عن ابن شهاب أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن أنه سمع أبا هريرة يقول: «كان النبي ﷺ إذا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يَكْبُرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يَكْبُرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، حِينَ يُرْفَعُ صَوْتُهُ مِنَ الرُّكْعَةِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَذَكَرَ بَاقِيَ الْخَبَرِ..»

وبهذا يقول أبو حنيفة، وأحمد، والشافعي، وداود، وأصحابهم.

وقال مالك بذلك، إلا في التكبير للقيام من الركعتين، فإنه لا يراه إلا إذا استوى قائماً - وهذا قول لا يزيد قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب، وهذا مما خالفوا فيه طائفة من الصحابة لا يعرفهم منهم مخالف.

وأما قولنا بإيجاب تعجيل التكبير للإمام فرضاً، فلقول رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَثُرَ فَكَبِّرُوا» فأوجب عليه السلام التكبير على المأمومين فرضاً إن تكبير الإمام وبعده ولا بد، فإذا مد الإمام التكبير أشكل ذلك على المأمومين فكبروا معه وقبل تمام تكبيره، فلم يكبروا كما أمروا، ومن لم يكبر فلا صلاة له، لأنه لم يصل كما أمر، فقد أفسد على الناس صلاتهم، وأعاد على الإمام والعدوان، وبالله تعالى التوفيق.

٤٦٢- مسألة: كل حدث ينقض الطهارة - بعمل أو

نسيان - فإنه متى وجد بغلبة أو إكراه أو بنسيان في الصلاة ما

الصلاة المكتوبة بشيء أصلاً وعن عطاء: من دعا في صلاته لإنسان سماه باسمه بطلت صلاته.

وعن ابن سيرين: لا يدعى في الصلاة إلا بما في القرآن.

ودفع أبو حنيفة إلى أن من سمى في صلاته إنساناً يدعو له باسمه بطلت صلاته، ثم زاد علواً فقال: من عطس في صلاته فقال: الحمد لله رب العالمين وحرك به لسانه بطلت صلاته، ولا يدعى في الصلاة إلا بما يشبه ما في القرآن.

قال علي: وهذا خلاف لما في سنن رسول الله ﷺ إذ دعا لقوم سماهم ودعى قوم سماهم، وما نهى قط عن ذلك، ومن ادعى ذلك فقد كذب.

واحتج في ذلك قوم بقوله عليه السلام «إِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ».

قال علي: لا حجة لهم في هذا، لأن هذا النهي إنما هو عن أن يكلم المصلي أحداً من الناس، وأما الدعاء فإنه هو كلام مع الله تعالى، وإلا فالقراءة كلام الناس.

وقد صح عن النبي ﷺ النهي عن أن يقرأ المصلي القرآن ساجداً، وأمر بالدعاء في السجود، فصح بطلان قول أبي حنيفة، وثبت أنه لا يحل الدعاء في السجود بما في القرآن إذا قصد به القراءة، وصح عن النبي ﷺ أنه قال بعد التشهد «ثُمَّ لِيَتَخَيَّرْ أَخَذَكُمْ مِنَ الدَّعَاءِ أَغْنِيَهُ إِلَهِي فَلْيَدْعُ بِهِ» وهذا مما خالف فيه أبو حنيفة: ابن مسعود، ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة رضي الله عنهم.

٤٦٠- مسألة: ونستحب أن يشير المصلي إذا جلس

للتشهد بأصبعه ولا يحركها ويده اليمنى على فخذه اليمنى، ويضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق بن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا القعني عن مالك عن مسلم بن أبي مريم عن علي بن عبد الرحمن المعافري قال: رأيته عبد الله بن عمر أعبث بالخصى في الصلاة، فلما انصرف نهاني وقال: اصنع كما كان رسول الله ﷺ يصنع «إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، وَتَبَيَّضَ أَصَابِعُهُ كُلُّهَا، وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى».

٤٦١- مسألة: ونستحب لكل مصل أن يكون أخذه

في التكبير مع ابتدائه للاختدار للركوع، ومع ابتدائه للاختدار

واثرٍ ساقطٌ من طريقِ عمرَ بنِ رباحِ البصريِّ - وهو ساقطٌ - عن ابنِ طاووسٍ عن أبيه عن ابنِ عباسٍ «أنَّ رسولَ الله ﷺ كَانَ إِذَا رَغَبَ فِي الصَّلَاةِ تَوَضَّأَ وَيَتَنَّى عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ».

وَأَمَّا الْخَفِيُّونَ فَإِنَّهُمْ تَنَاقَضُوا فَقَاسُوا عَلَى مَا ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ جَمِيعَ الْأَحْدَاثِ الَّتِي لَمْ تَذَكَرْ فِيهِمَا. وَلَمْ يَقْبِسُوا الْإِحْتِلَامَ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ وَمَا جَاءَ قَطْ أَثَرٌ - صَحِيحٌ وَلَا سَقِيمٌ - فِي الْبِنَاءِ مِنَ الْأَحْدَاثِ، كَالْيُولِ وَالرَّجِيعِ وَالرَّيْحِ وَالْمَذْيِ.

وَأَمَّا أَصْحَابُنَا فَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ مَا صَلَّى فَلَا يَجُوزُ إِطَالُهُ إِلَّا بِنَصٍّ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا احتِجَاجٌ صَحِيحٌ، وَلَوْلَا النَّصُّ الْوَارِدُ بِإِطَالِ مَا مَضَى مِنْهَا مَا أَبْطَلْنَا، وَلَكِنَّ الْبَرهَانَ عَلَى بَطْلَانِ مَا صَلَّى: أَنَّ عَذَّ اللَّهِ بَيْنَ رِيْعٍ:

حَدَّثَنَا قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ السَّليْمِ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ بْنِ مَتْنَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَتْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ».

قَالَ عَلِيٌّ: وَوَيْبَاهُ مِنْ طَرِيقٍ، فَإِذَا صَحَّ أَنَّ الصَّلَاةَ تَمُنُّ أَحَدٌ لَا يَقْبَلُهَا اللَّهُ حَتَّى يَتَوَضَّأَ.

وَقَدْ صَحَّ بِإِذَا خِلَافِهِ وَبِالنَّصِّ: أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَجْزِئُ إِلَّا مَتَّصِلَةً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ أَجْزَائِهَا بِمَا لَيْسَ صَلَاةً: فَنَحْنُ نَسْأَلُ مَنْ يَرَى الْبِنَاءَ لِلْمَحْدَثِ فَقُولُوا:

أَخْبَرُونَا عَنِ الْمَحْدَثِ الَّذِي أَمْرُهُو بِالْبِنَاءِ، مَذْ يَحْدُثُ فَيُخْرَجُ فَيَمْشِي فَيَأْخُذُ الْمَاءَ فَيَغْسِلُ حَدَّهُ أَوْ يَسْتَنْجِي فَيَتَوَضَّأُ فَيَنْصَرِفُ إِلَى أَنْ يَأْخُذَ فِي عَمَلِ الصَّلَاةِ، أَمْوَ عِنْدَكُمْ فِي صَلَاةٍ؟ أَمْ هُوَ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ، وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى قَسْمِ ثَالِثٍ.

فَإِنْ قَالُوا: هُوَ فِي صَلَاةٍ أَكْذَبَهُمْ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ اللَّهُ لَا يَقْبَلُ صَلَاةً مَنْ أَخَذَتْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» وَمِنْ الْخِلَالِ الْبَاطِلِ أَنَّ يَتَعَدَّلُ بِصَلَاةٍ قَدْ إِيْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُهَا، فَصَحَّ أَنَّ عَمَلِ صَلَاتِهِ الَّذِي كَانَ قَبْلَ قَدْ اقْطَعِ، وَأَمَّا أَجْرُهُ فَيَا لَهُ لَا شَكَّ، إِلَّا أَنَّهُ الْآنَ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ لَا شَكَّ، إِذَا هُوَ فِي حَالٍ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى مَعَهَا صَلَاةً.

وَأِنْ قَالُوا: بَلْ هُوَ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ.

قُلْنَا: صَدَقْتُمْ، فَإِذَا هُوَ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ: فَلَعَلَّهِ أَنْ يَأْتِيَ بِالصَّلَاةِ مَتَّصِلَةً، لَا يَحُولُ بَيْنَ أَجْزَائِهَا - وَهُوَ ذَاكَرٌ قَاصِدٌ - بِمَا لَيْسَ مِنْ

بَيْنَ التَّكْبِيرِ لِلْإِحْرَامِ لَهَا إِلَى أَنْ يَتِمَّ سَلَامُهَا: فَهُوَ يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ وَالصَّلَاةَ مَعًا، وَيُزِيلُهُمَا، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْبِنَاءُ فِيهَا، سِوَاهُ كَانَ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا أَوْ مُفْرَدًا، فِي فَرَضٍ كَانَ أَوْ فِي تَطَوُّعٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَا تُلْزِمُهُ الْإِعَادَةُ فِي التَّطَوُّعِ خَاصَّةً وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ أَبُو سَلِيمَانَ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُمَا: بَيْنَ بَعْدِ أَنْ يَتَوَضَّأَ، إِلَّا أَنْ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ: لَوْ نَامَ فِي صَلَاتِهِ فَاحْتَلَمَ فَإِنَّهُ يَنْتَسِلُ وَيَتَنَدَّى وَلَا يَبْسِي، وَلَا نَدْرِي قَوْلَهُمْ فِيهِ إِنْ كَانَ حُكْمُهُ التَّيَمُّمُ، فَإِنَّهُمْ إِنْ كَانُوا رَاعُوا طَوْلَ الْعَمَلِ فِي الْغَسْلِ، فَلَيْسَ التَّيَمُّمُ كَذَلِكَ، لِأَنَّ حُكْمَ الْحَدَثِ، وَالْجَنَابِ فِيهِ سِوَاهُ.

وَقَالُوا: إِنْ أَحْدَثَ الْإِمَامُ بَغْلَبَةً وَهُوَ سَاجِدٌ: فَإِنْ كَبَّرَ وَرَفَعَ رَأْسَهُ: بَطُلَتْ صَلَاتُهُ وَصَلَاتُهُ مِنْ وَرَاءِهِ وَإِنْ رَفَعَ رَأْسَهُ وَلَمْ يَكْبُرْ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ وَلَا صَلَاةُ مَنْ وَرَاءَهُ فَإِنْ اسْتَخْلَفَ عَلَيْهِمْ أَوْ اسْتَخْلَفُوا قَبْلَ خُرُوجِ الْإِمَامِ مِنَ الْمَسْجِدِ: لَمْ تَبْطُلْ صَلَاةُ الْإِمَامِ وَلَا صَلَاةُ الْمَأْمُومِينَ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَخْلَفْ عَلَيْهِمْ وَلَا اسْتَخْلَفُوا حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ: بَطُلَتْ صَلَاتُهُ وَصَلَاتُهُمْ وَالْأَشْهُرُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: تَبْطُلُ صَلَاةُ الْمَأْمُومِينَ وَتَتِمُّ صَلَاةُ الْإِمَامِ، فَإِنْ خَرَجَ فَأَخَذَ الْمَاءَ مِنْ خَلِيبَةٍ بِأَنَّهُ قَرُضًا: رَجَعَ وَيُنِي: فَإِنْ اسْتَقَى الْمَاءَ مِنْ بَيْتٍ: بَطُلَتْ صَلَاتُهُ فَإِنْ تَكَلَّمَ سَهْوًا أَوْ عَمْدًا: بَطُلَتْ صَلَاتُهُ.

قَالَ عَلِيٌّ: هَذِهِ أَقْوَالٌ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ وَالتَّنَاقُضِ وَالتَّحَكُّمِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى بِلَا دَلِيلٍ وَمَعَ ذَلِكَ فَانْكَرْهَا لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ قَبْلَهُمْ، وَإِنَّمَا كَلَامُنَا فِي إِطْلَالِ الْبِنَاءِ وَإِبَاتِهِ.

قَالَ عَلِيٌّ: احْتِجَّ مَنْ قَالَ بِالْبِنَاءِ بِأَثَرَيْنِ ضَعِيفَيْنِ.

أَحَدُهُمَا - مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْجَهْمِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْمُطَوَّعِيِّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ رَشِيدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِيهِ، وَابْنِ أَبِي مِلْكَةٍ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ أَوْ قَلَسَ فَلْيَتَوَضَّأْ وَيَتَنَّى عَلَى مَا صَلَّى مَا لَمْ يَنْكَلَمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُورٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِيهِ وَابْنِ أَبِي مِلْكَةٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ قَاءَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ أَوْ رَغَفَ أَوْ قَلَسَ فَلْيَنْصَرِفْ وَيَتَوَضَّأْ وَيَتَنَّى عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ».

وَمِنْ طَرِيقِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِيهِ مَرْسَلًا.

وَالثَّانِي - مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بِنِ اتَّعَمٍ.

وَكِلَاهُمَا لَا حُجَّةَ فِيهِ: لِأَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عِيَّاشٍ ضَعِيفٌ، لَا سَبِيلَ فِيهِمَا رَوَى عَنِ الْحِجَازِيِّينَ فَمَنْقُصٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ - وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ فِي غَايَةِ السَّقُوطِ.

الصَّلَاةِ وَيَقُوتُ هُوَ فِيهِ فِي صَلَاةٍ، وَهَذَا بَرَاهُنٌ لَا تَخْلُصُ مِنْهُ.

وَلَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَحْتِجَ مِنَ الْحَدِيثِ بِأَقْوَى ثَمَّ احْتِجْنَا بِهِ لَذَكَرْنَا:

مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْمِيِّ عَنْ عَاصِمِ الْأَحُولِ عَنْ عِيسَى بْنِ حَطَّانَ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ سَلَامٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْحٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فُسِّحَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُعِدِّ الصَّلَاةَ».

فَإِنْ ذَكَرُوا مِنْ بَنِي مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ: أَنَّ الْمُسَوِّرَ بِنَ خُرْمَةَ كَانَ إِذَا رُفِعَ فِي الصَّلَاةِ يَعِيدُهَا وَلَا يَتَعَدَّى بِهَا مَضَى، وَقَدْ اختلف السلف الصالح في هذا:

فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ: أَنَّهُ قَالَ - فِي الَّذِي يُحْدِثُ فِي صَلَاتِهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ: «صَلِّ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِكَ وَإِنْ تَكَلَّمْتَ».

وَمِنْ طَرِيقٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ مَقْسَمٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: فِي الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ وَالرَّيْحِ: يَتَوَضَّأُ وَيَسْتَقْبِلُ الصَّلَاةَ، وَفِي الْقِسْمِ وَالرَّعَافِ: يَتَوَضَّأُ وَيَبْنِي عَلَى صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ.

وَعَنْ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ فِيمَنْ أَحْدَثَ فِي صَلَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يَسْلِمَ، قَالَ: إِنْ صَلَاتُهُ لَمْ تَمْ.

وَعَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ فِيمَنْ أَحْدَثَ فِي صَلَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يَسْلِمَ: أَنَّهُ يَعِيدُ الصَّلَاةَ.

وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَابْنِ شَبْرَةَ، وَآخَرُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ، وَبِهِ نَاحِدٌ.

٤٦٣ - مسألة: فإن رُفِعَ أَحَدُ جُنْ ذِكْرِنَا فِي صَلَاةٍ -

كَمَا ذَكَرْنَا - فَإِنْ امْكَنَهُ أَنْ يَسُدَّ أَفْهَ وَأَنْ يَدْعَ الدَّمَ يَطْرُقُ عَلَى مَا بَيْنَ يَدَيْهِ، بِحَيْثُ لَا يَمْسُ لَهُ ثَوْبًا وَلَا شَيْئًا مِنْ ظَاهِرِ جَسَدِهِ، فَعَلَّ وَتَمَادَى عَلَى صَلَاتِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

بَرَاهُنٌ ذَلِكَ: أَنَّ الرَّعَافَ لَيْسَ حَدَثًا عَلَى مَا ذَكَرْنَا قَبْلُ، فَإِذَا لَيْسَ حَدَثًا، وَلَا مَسٌّ لَهُ الدَّمَ ثَوْبًا، وَلَا ظَاهِرُ جَسَدٍ فَلَمْ يُعْرَضْ فِي طَهَارَتِهِ، وَلَا فِي صَلَاتِهِ شَيْءٌ.

فَإِنْ مَسَّ الدَّمَ شَيْئًا مِنْ جَسَدِهِ أَوْ ثَوْبِهِ فامْكَنَهُ غَسْلُ ذَلِكَ غَيْرَ مُسْتَدِيرٍ الْقَبْلَةَ فَلْيَغْسِلْهُ وَهُوَ مُتَمَادٍ فِي صَلَاتِهِ، وَصَلَاتُهُ تَامَةٌ، وَسِوَاهُ مَشَى إِلَى الْمَاءِ كَثِيرًا أَوْ قَلِيلًا.

بَرَاهُنٌ ذَلِكَ - أَنَّ غَسْلَ النَّجَاسَةِ وَاجْتِنَابَ الْحَرَمَاتِ فَرَضٌ بِلَا خِلَافٍ، فَهُوَ فِي شَبهِهِ لَذَلِكَ وَفِي عَمَلِهِ لَذَلِكَ مُؤَدِّي فَرَضٍ، وَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِأَنْ يُوَدِّيَ فِيهَا مَا أَمَرَ بِإِدَائِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَخَالَفُ، بَلْ صَلَّى كَمَا أَمَرَ، وَمَنْ فَعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ فَهُوَ عَمْسٌ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾.

فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ: صَلَّى كَمَا هُوَ، وَصَلَاتُهُ تَامَةٌ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ نَبَتْ أَنَّهُ لَا يَكْلَفُ مَا لَا يَسْتَطِيعُ.

فَإِنْ تَعَدَّى اسْتِدْبَارَ الْقَبْلَةَ لَذَلِكَ: بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، لِأَنَّهُ خَالَفَ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ قَاصِدًا إِلَى ذَلِكَ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ أَصَابَهُ الرَّعَافُ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ رَكْعَةً بِسَجْدَتَيْهَا: قَطَعَ صَلَاتُهُ وَابْتَدَأَ، وَإِنْ أَصَابَهُ بَعْدَ أَنْ تَمَّ رَكْعَةً بِسَجْدَتَيْهَا: فَلْيَخْرُجْ فَلْيَغْسِلِ الدَّمَ وَيرجع فيبي.

قَالَ عَلِيُّ: وَهَذَا تَقْسِيمٌ لَمْ يَأْتِ بِهِ قَرَأَنٌ وَلَا سَنَةٌ، لَا صَحِيحَةٌ وَلَا سَقِيمَةٌ، وَلَا قَوْلٌ صَاحِبٍ وَلَا قِيَاسٌ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا مَعْنَى لِلِاسْتِغْنَاءِ بِهِ.

٤٦٤ - مسألة: وَمَنْ زَوَحِمَ حَتَّى فَاتَهُ الرُّكُوعُ أَوْ

السُّجُودَ أَوْ رَكْعَةً أَوْ رَكَعَاتٍ: وَقَفَّ كَمَا هُوَ، فَإِنْ امْكَنَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا فَاتَهُ فَعَلَّ، ثُمَّ اتَّبَعَ الْإِمَامَ حَيْثُ يَدْرِكُهُ وَصَلَاتُهُ تَامَةٌ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ غَيْرُ ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ بِمُدَّةٍ - قَصِيرَةٍ أَوْ طَوِيلَةٍ - فَعَلَّ كَذَلِكَ أَيْضًا، وَصَلَاتُهُ تَامَةٌ، وَاجْمَعُ وَغَيْرَهَا سِوَاهُ فِي كُلِّ مَا ذَكَرْنَا، فَلَوْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَةً صَلَاحًا وَأَضَافَهَا إِلَى مَا كَانَ صَلَّى، ثُمَّ تَمَّ صَلَاتُهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَالْغَائِلُ سَهْوًا وَالْمَزْحُومُ سِوَاهُ فِي كُلِّ مَا ذَكَرْنَا.

فَإِنْ قَدَّرَ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى ظَهَرٍ أَحَدٍ تَمَّ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ عَلَى رِجْلِهِ، فَلْيَفْعَلْ وَيُزِنَتْهُ.

بَرَاهُنٌ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَغْمَاكُمْ﴾ فَمَنْ صَحَّ لَهُ الْإِحْرَامُ فَمَا زَادَ فَقَدْ صَحَّ لَهُ عَمَلٌ مُفْتَرَضٌ أَدَاؤُهُ كَمَا أَمَرَ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ لِيُطَالَهُ بِغَيْرِ نَصٍّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي إِطَالِهِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْقُرَيْبِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا إِبْنُ أَبِي ذَنْبٍ حَدَّثَنَا الزَّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ

فإن ذكروا: قول الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَنَتَىٰ زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾.

قلنا: نعم، ذكر القرآن والإنذار به في زبر الأولين، وأما أن يكون الله تعالى أنزل هذا القرآن على أحد قبل رسول الله ﷺ فباطل وكذب، فمن ادعى ذلك ولو كان هذا ما كان فضيلة لرسول الله ﷺ ولا معجزة له وما نعلم أحداً قال هذا قبل أبي حنيفة. ومن لم يحفظ أم القرآن صلى كما هو، وعليه أن يتعلمها، لقول الله تعالى: ﴿لَا يَكْفُلُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا سَخَهَا﴾ فهو غير مكلف ما لا يقدر عليه، فإن حفظ شيئاً من القرآن غيرها لزمه فرضاً أن يصلي به، ويتعلم أم القرآن: لقول رسول الله ﷺ: «لا صلاة إلا بقرآنه» ولقول الله تعالى: «فَأَقْرءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ».

٨- سُجُودُ السَّهْوِ

٤٦٧- مسألة: كل عمل يعمل المرء في صلاته سهواً

وكان - ذلك العمل مما لو تعمده ذاكراً بطلت صلاته، فإنه يلزمه في السهو سجدة السهو، وشبه أن يكون هذا مذهب الشافعي إلا أنه رأى السهو في ترك الجلوس بعد الركعتين، وظاهر مذهبه أنها ليست قرصاً، وقال: من أسقط شيئاً من صلب صلاته سهواً فعليه سجود السهو.

وقال أبو سليمان وأصحابنا: لا سجود سهو إلا في مواضع، وهي: من سلم أو تكلم أو مشى ساهياً في الصلاة المفروضة. أو من قام من اثنتين في صلاة مفروضة ومن شك فلم يدر كم صلى، أو من زاد في صلاته ركعة فما فوقها ساهياً في صلاة مفروضة..

وقال أبو حنيفة: لا سجود سهو إلا في عشرة أوجه:

إما قيام مكان قعود، وإما قعود مكان قيام - للإمام أو الفرد، وإما سلام قبل تمام الصلاة للإمام أو الفرد أو نسيان تكبير صلاة العبد خاصة للإمام أو الفرد أو نسيان القنوت في الوتر للإمام أو الفرد أو نسيان التشهيد للإمام أو الفرد أو نسيان أم القرآن للإمام أو الفرد أو تأخيرها بعد قراءة السورة للإمام أو للفرد أو من جهر في قراءة سر أو أسر في قراءة جهر للإمام خاصة، فقط.

قال: فإن تعمّد ذلك فصلاته تامة ولا سجود سهو عليه.

قال: فإن نسي سجدة أو شك فلم يدر كم صلى، فإن كان ذلك أول مرة: أعاد الصلاة، وإن كان قد عرض له ذلك ولو مرة: سجد للسهو فإن لم يذكر ذلك إلا بعد أن خرج من المسجد:

الرحمن كلاهما عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَأَنْشُدُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، وَلَا تُسْرِعُوا، فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَضَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيُّمُوا».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا عمه بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا مسدد حدثنا يحيى هو ابن سعيد القطان - عن ابن عجلان حدثني عمه بن يحيى بن حبان عن ابن عمير عن معاوية بن أبي سفيان قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُبَادِرُونِي بِرُكُوعٍ وَلَا بِسُجُودٍ فَإِنَّهُمَا أَسْبَغُكُمْ بِهِ إِذَا رَكَعْتُ تُذَرِّكُونِي بِهِ إِذَا رَفَعْتُ، إِنِّي قَدْ بَدَأْتُ».

فأمر عليه السلام بصلاة ما أدرك المرء، وأن لا يسبق الإمام بركوع ولا بسجود، وأنه مهما فات المأموم من ركوع أدركه بعد رفع الإمام، ولم يخص عليه السلام ركعة أولى من ثالثة، ولا ثالثة ولا رابعة، وأمر بقضاء ما فات، وقد أخرج عليه السلام أنه رفع عن أمته الخطأ، والنسيان، وما استكروها عليه - وهذا يوجب يقيناً ما قلنا: من أن يأتي المرء بصلاته حسب ما يستطيع وما عدا هذا فهو قول فاسد.

٤٦٥- مسألة: ومن لم يمسّ بالياء - في وضوئه وغسله

- ولو مقدار شعرة مما أمر بغسله في الغسل أو الوضوء فلا صلاة له، لقول رسول الله ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً مَنْ أَخَذَتْ حَشَى يَتَوَضَّأُ» وهذا لم يتوضأ بعد، إذ لم يكمل طهارته كما أمر.

٤٦٦- مسألة: ومن أحوال القرآن متعمداً فقد كفر،

وهذا ما لا خلاف فيه، ومن كانت لغته غير العربية: جاز له أن يدعو بها في صلاته ولا يجوز له أن يقرأ بها، ومن قرأ بغير العربية: فلا صلاة له.

وقال أبو حنيفة: من قرأ بالفارسية في صلاته: جازت صلاته.

قال علي: قال رسول الله ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَفْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ».

وقال الله تعالى: ﴿فَرَأَىٰ عَرَبِيًّا﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾.

فصح أن غير العربية لم يرسل به الله تعالى عمداً عليه السلام، ولا أنزل به عليه القرآن، فمن قرأ بغير العربية فلم يقرأ ما أرسله الله تعالى به نبيه عليه السلام، ولا قرأ القرآن، بل لعب بصلاته فلا صلاة له، إذ لم يصل كما أمر.

تكلف تقضيه.

بطلت صلاته وأعادها.

وأما قول أصحابنا فإنهم قالوا: لا سجدة سهو إلا حيث سجد رسول الله ﷺ أو أمر بسجود، ولم يسجد عليه السلام إلا حيث ذكرنا.

قال علي: وهذا قول صحيح لا يحل خلافه، إلا أننا قد وجدنا خبراً صحيحاً يوجب صحة قولنا وجعلوه معارضاً لغيره، وهذا باطل لا يجوز، بل الأخبار كلها تستعمل، ولا يحل ترك شيء منها، فإن لم يكن وجب الأخذ بالشرع الزائد الوارد فيها، لأنه حكم من الله تعالى، فلا يحل تركه.

قال علي: وبرهان صحة قولنا هو أن أعمال الصلاة قسمان - يتيقن لا شك فيه - لا ثالث لهما:

إما فرض، يعصي من تركه، وإما غير فرض، فلا يعصي من تركه، فما كان غير فرض فهو مباح فعله، ومباح تركه، وإن كان بعضه مندوباً إليه مكروها تركه. فما كان مباحاً تركه فلا يجوز أن يلزم حكماً في ترك أمر إباح الله تعالى تركه، فيكون فاعل ذلك شارباً ما لم ياذن به الله تعالى.

وأما الفرض - وهو القسم الثاني - وهو الذي تبطل الصلاة بتعمد تركه ولا تبطل بالسهو فيه، لقول الله تعالى: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ». فإذا الصلاة لا تبطل بالسهو فيه وكان سهواً، ففيه سجدة السهو، إذ لم يبق غيره، فلا يجوز أن يخص بعضه بالسجود دون بعض، وبالله تعالى التوفيق.

قال علي: وقد جاء ما قلنا نصاً:

كما حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن منيع حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا القاسم بن زكريا حدثنا الحسين بن علي الجعفي عن زائدة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنَا زَادَ أَوْ نَقَصَ - شَكَّ إِبرَاهِيمُ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخَذْتَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: لَا، فَقُلْنَا لَهُ الَّذِي صَنَعَ، فَقَالَ: إِذَا زَادَ الرَّجُلُ أَوْ نَقَصَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا إسماعيل بن مسعود الجحدري حدثنا خالد بن الحارث حدثنا شعبة قال: قرأت على منصور، وسمعت يحدث، وكتب به إلي عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود: أن رسول الله ﷺ قال لهم: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، فَإِذَا نَسِيتُ

وأما مذهب مالك في سجوده لسهو فغير متعبط، لأنه رأى فيمن ترك ثلاث تكبيرات من الصلاة فصاعداً غير تكبيرة الإحرام: أن يسجد للسهو.

فإن لم يفعل حتى انتقض وضوءه، أو تطاول ذلك: بطلت صلاته وأعادها. ورأى فيمن سها عن تكبيرتين من الصلاة كذلك: أن يسجد للسهو، فإن لم يفعل حتى انتقض وضوءه أو تطاول ذلك: فلا شيء عليه وصلاته تامة، ولا سجدة سهو عليه. ورأى فيمن سها عن تكبيرة واحدة غير تكبيرة الإحرام أن لا شيء عليه، لا سجدة سهو ولا غيره. ورأى على من جعل الله أكبر مكان سمع الله لمن حمده سجدة السهو. ورأى على من جهز في قراءة سر، أو أسر في قراءة جهري، إن كان ذلك قليلاً فلا شيء عليه، وإن كان كثيراً فعليه سجدة السهو.

قال علي: ورأى فيمن سها عن قراءة أم القرآن في ركعتين من صلاته فصاعداً: أن صلاته تبطل.

فإن سها عنها في ركعة: مرة رأى سجدة السهو فقط ومرة رأى عليه أن يأتي بركعة ويسجد للسهو.

قال علي: أما قول أبي حنيفة فأنسد من أن يشتغل به فإنه لم يتعلل فيه بقرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا بقياس، ولا بقول صاحب، ولا برأي مدبر بل لا نعلم أحداً قاله قبله.

وكذلك قول مالك سواء سواء، وزيادة أنه لا يختلف مسلماني في: أن كل صلاة فرض - تكون أربع ركعات - فإن فيها اثنتين وعشرين تكبيرة سوى تكبيرة الإحرام، وأن صلاة المغرب فيها ست عشرة تكبيرة سوى تكبيرة الإحرام، وأن كل صلاة فرض تكون ركعتين فيها عشر تكبيرات سوى تكبيرة الإحرام، فتسويهم بين من سها عن ثلاث تكبيرات وبين من سها عن تكبيرتين، وتفرقهم بين من سها عن تكبيرتين، وبين من سها عن تكبيرة واحدة: أحد عجائب الدنيا وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وأما قول الشافعي فظاهر التناقض: إذ رأى سجدة السهو في ترك الجلسة الأولى، وليست عنده فرضاً ولم ير سجدة السهو في ترك جميع تكبير الصلاة - حاشا تكبيرة الإحرام - ولا في العمل القليل - الذي تفسد الصلاة عنده بكثيره ولم يجد في القليل الذي أسقط فيه السجدة حداً يفصله به عما تبطل الصلاة عنده بتعمده، ويجب سجدة السهو في سهوه، وهذا فاسد جداً ومن العجيب قوله «صلب الصلاة» وما علم الناس للصلاة صلماً ولا بطلاً ولا كيداً ولا معياً ومثلاً هذا قد أغنى ظاهر فساده عن

وقال أبو حنيفة: من تكلم في صلاته ساهياً: بطلت صلاته.

فإن سلم منها ساهياً: لم تبطل صلاته.

فإن أكل ساهياً - أو زاد ركعة، ولم يكن جلوساً في آخرها مقدار التشهد: بطلت صلاته - فإن بال أو تغوط بغلبة: لم تبطل صلاته.

فإن عطس فقال "الحمد لله" تحركاً بها لسانه: بطلت صلاته.

قال علي: وهذا الكلام فيه من التخليط والقيح - مع مخالفة السنة - ما نسأل الله تعالى السلامة من مثله:

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح وأبو بكر بن أبي شيبة قالوا: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم هو ابن علي - عن الحجاج الصوافي عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم السلمي قال: "بينما أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله، فرماني القوم بأصابعهم، فقلت: وإنك لأبياه ما شأنكم تنظرون إلي، فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يصوتون لي كني سكتي، فلما صلى رسول الله ﷺ فبأي هو وأمي، ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه فوالله ما كهرتني ولا ضربتني ولا شتمني، قال: إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التشيع والتكبير وقراءة القرآن، أو كما قال رسول الله ﷺ".

حدثنا حماد بن أحمد حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن أئمن: قرئ على أبي قلابة وأنا اسمع: حدثكم بشر بن عمر الزهراني حديثي رفاعاً بن يحيى إمام مسجد بني زريق قال: سمعت معاذ بن رفاعاً بن رافع يحدث عن أبيه قال: "صليت مع رسول الله ﷺ المغرب فعطس رجل خلف النبي ﷺ فقال: الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى، فلما انصرف رسول الله ﷺ قال: لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكاً كلهم ينتدرونها إليهم يكتبونها ويضعونها إلى السماء".

فهذا رسول الله ﷺ قد غبط الذي حمد الله تعالى إذا عطس في الصلاة جاهراً بذلك، ولم يلزم الذي تكلم ناسياً بإعداؤه على ما ذكرنا فيما خلا من هذا الديوان.

قال علي: وأما من فرق بين قليل العمل وكثيره، فأبطل الصلاة بكثيره ولم يبطلها بقليله، أو رأى سجدة السهو في كثيره ولم يره في قليله، أو حدّ الكثير بالخروج عن المسجد والقليل بأن

فذكروني، إذا أوتهم أحدكم في صلاحه فليتحسر أقرب ذلك من الصواب ثم ليثم عليه ثم ليسجد سجدتين".

قال علي: فهذا نص قولنا في إيجاب السجود في كل زيادة ونقص في الصلاة، وكل وهم، ولا يقال لمن أدى صلاته بجميع فرائضها كما أمره الله تعالى: أنه زاد في صلاته، ولا نقص منها، ولا أوهم فيها، بل قد أتتها كما أمر، وإنما الزائد في الصلاة، أو الناقص منها، والواهم: من زاد فيها ما ليس منها، أو نقص منها ما لا يتم إلا به على سبيل الوهم، وبالله تعالى التوفيق. وقد قال يقولنا طائفة من السلف رضي الله عنهم:

كما روينا عن حماد بن سلمة عن سعيون بن قطن: أن أبا زيد الأنصاري قال: إذا أوهم أحدكم في صلاته فليسجد سجدتي الوهم.

وعن الحجاج بن المنهال عن أبي عوانة عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم التيمي قال: لا وهم إلا في قعود، أو قيام، أو زيادة، أو نقصان، أو تسليم، في ركعتين.

ومن طريق معمر عن قتادة عن أنس: أنه نسي ركعة من الفريضة حتى دخل في التطيع، ثم ذكر، فصلّى بقية صلاة الفريضة، ثم سجد سجدتين وهو جالس.

قال علي: ما نعلم لأنس في هذا مخالفاً من الصحابة رضي الله.

وعن ابن جريج - قلت لعطاء: فإن استيقنت أنني صليت حسن ركعات.

قال: فلا تعد ولو صليت عشر ركعات، واسجد سجدتي السهو.

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري إذا زدت أو نقصت: فاسجد سجدتي السهو.

٤٦٨ - مسألة:

قال علي: وكل ما عمله المرء في صلاته سهواً من كلام أو إتشاد شعر، أو مشي أو اضطجاع، أو استدبار القبلة أو عمل أي عمل كان، أو أكل أو شرب، أو زيادة ركعة أو ركعات، أو خروج إلى تطوع - كثر ذلك أو قل - أو تسليم قبل تمامها، فإنه متى ذكر - طال زمانه أو قصر، ما لم يتقضى وضوءه: فإنه يتم ما ترك فقط، ثم يسجد سجدتي السهو، إلا انتقاض الوضوء، فإنه تبطل به الصلاة، لما ذكرنا قبل.

برهان ذلك: ما ذكرناه في المسألة التي قبل هذه متصلة بها.

وعليه أن يفعل ما أمره به أبداً، ولا يسقط عنه إلا تحديد رسول الله ﷺ ذلك العمل بوقت محدود الآخر، والعجب من قوم اتوا إلى أمير رسول الله ﷺ بالصلاة في وقت محدود الطرفين، وبالصيام في وقت محدود الطرفين.

فقالوا: لا يسقط عملهما، وإن بطل ذلك الوقت الذي جعله الله تعالى وقتاً لهما ولم يجعل ما عدا ذلك الوقت وقتاً لهما ثم اتوا إلى سجود السهو الذي أمر به رسول الله ﷺ لإصلاحاً لما وهم فيه من فروض الصلاة، وأطلق بالأمر به ولم يحده، فباطلوه بوقت حدوه من قبل أنفسهم.

وقولنا هذا هو قول الأوزاعي، وقال به الشافعي في أول قوليه.

٤٦٩- مسألة: وإذا سها الإمام فسجد للسهو: ففرض على المؤتمين أن يسجدوا معه، إلا من فاتته معه ركعة فصاعداً، فإنه يقوم إلى قضاء ما عليه، فإذا أتم سجدته للسهو، إلا أن يكون الإمام سجد للسهو قبل السلام ففرض على المأموم أن يسجد معها، وإن كان بقي عليه قضاء ما فاتته، ثم لا يعيد سجودها إذا - سلم.

برهان ذلك: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَهَا فَسَجَدَ وَسَجَدَ الْمُسْلِمُونَ مَعَهُ يَعْلَمُونَ بِذَلِكَ».

وأما من عليه قضاء ركعة فصاعداً: فإن الإمام إذا سلم فقد خرج من صلاته، ولزم المأموم القضاء، لقول رسول الله ﷺ: «مَا أَذْرَقْتُمْ فَضَلَّوْا، وَمَا فَاتَكُمْ فَاقْضُوا».

وقال عليه السلام أيضاً: «فَأَتِمُّوْا» فلا يجوز له الاشتغال بغير الإتمام المأمور به موصلاً بما أدرك، فلم يتم صلاته بعد، والسجود للسهو لا يكون إلا في آخر الصلاة وبعد تمامها، بأمره عليه السلام بذلك كما ذكرنا آنفاً.

وأما إذا سجدتها الإمام قبل أن يسلم فقد قال رسول الله ﷺ: «وَمَا يُجِزُ الْإِمَامَ لِيُؤْتِمَّ بِهِ فَلِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا» ففرض عليه الاتباع به في كل ما يفعله الإمام في موضعه وإن كان موضعه للمأموم بخلاف ذلك.

وكذلك يفعل في القيام والقعود والسجود، وبالله تعالى التوفيق.

٤٧٠- مسألة: وإذا سها المأموم ولم يسه الإمام ففرض على المأموم أن يسجد للسهو، كما كان يسجد لو كان منفرداً أو إماماً ولا فرق.

لا يخرج عنه: فكلām في غاية الفساد.

ونسألهم: عمن رمى نزعاً لنسج مرة واحدة عامداً في الصلاة. أو أخذ حبة سمسمة عمداً ذاكراً فأكلها. أو تكلم بكلمة واحدة ذاكراً. فمن قولهم: إن قليل هذا وكثيره يبطل الصلاة. فنسألهم: عمن كثر حكه جسده محتاجاً إلى ذلك من أول صلاته إلى آخرها، وكان عليه كساء. فلربما فاضطر إلى جمعه على نفسه من أول الصلاة إلى آخرها. فمن قولهم: هذا كله مباح في الصلاة.

قلنا: صدقتم، فهاتوا نصاً أو إجماعاً - غير مدعى بلا علم - على أن مهنا أعمالا يبطل الصلاة كثيرها ولا يبطلها قليلها.

ثم هاتوا نصاً أو إجماعاً متيقناً: غير مدعى بالكذب على تحديد القليل من الكثير ولا سبيل إلى ذلك أبداً.

فصح ما قلناه: من أن كل عمل أيجب في الصلاة بالنص: فقليله وكثيره مباح فيها، وكل عمل لم يبح بالنص في الصلاة: فقليله وكثيره يبطل الصلاة بالعمد، ويوجب سجدة السهو إذا كان سهواً.

وأما الخروج عن المسجد فرب مسجد يكون طوله أزيد من ثلاثمائة خطوة ورب مسجد يخرج منه بخطوة واحدة، وبالله تعالى التوفيق.

«وَقَدْ سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاهِيًا وَتَكَلَّمَ وَزَاجِعٌ وَخَرَجَ عَنِ الْمَسْجِدِ وَدَخَلَ بَيْتَهُ ثُمَّ عَرَفَ فَخَرَجَ فَأَتَمَّ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ وَسَجَدَ لِسَهْوِهِ سَجْدَتَيْنِ قَطًّا».

وقد قال عليه السلام «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُتْبِي فَلَيْسَ مِنِّي».

وبهذا يبطل أيضاً قول من قال: لكل سهو في الصلاة سجدتان.

وأما من قال: إن تناولت المدة على من ترك سجدة السهو بطلت صلاته ولزمه إعادتها، وقول من قال: إن تناولت المدة عليه سقط عنه سجدة السهو وصحت صلاته: فقولان في غاية الفساد.

وأول ذلك: أنهما قولان بلا برهان، وما كان هكذا فهو باطل.

والثاني: أنه يلزمهم الفرق بين تناول المدة وبين قصرها بنص صحيح أو إجماع متيقن غير مدعى بالكذب، ولا سبيل إلى ذلك.

والحق في هذا: هو أن من أمره رسول الله ﷺ بسجدة السهو فقد لزمه أداء ما أمر به، ولا يسقطه عنه رأي ذي رأي،

عمرو بن دينار عن سعيده بن الحويرث عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ أنه قال نحو ذلك.

٤٧٢ - مسألة: والأفضل أن يكبر لكل سجدة من

سجدة السهو ويشهد بعدهما ويسلم منهما، فإن انقصر على السجدين دون شيء من ذلك أجزأه.

قال علي: أما الانقصار على السجدين فقط، فلما أوردناه اتفاقاً من أمره عليه السلام من أوهم في صلاته أو زاد أو نقص: بسجدين، ولم يأمر عليه السلام فيهما بتغيير ذلك، وأما اختيارنا التكبير لهما والتشهد والسلام.

فلما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمه بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا محمد بن عبيد بن حساب حدثنا حماد بن أبي زيد - عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: «صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي، الظهر قال أو العصر، فصلى بنا ركعتين، ثم سلم، ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد فوضع يديه عليها إحداهما على الأخرى، يقرأ في وجهه الغضب، ثم خرج سراً الناس وهم يقولون: قصرت الصلاة، قصرت الصلاة، وفي الناس أبو بكر وعمر، فإياه أن يكلماه، فقال رجل كان يسميه رسول الله ﷺ ذا الدين، فقال: يا رسول الله أنسييت أم قصرت الصلاة؟ - قال: لم أنس ولم تقصر الصلاة. قال: بل نسييت يا رسول الله فأقبل رسول الله ﷺ على القوم فقال: أصدق ذو الدين، فأومئوا إليه: أي نعم فرجع رسول الله ﷺ إلى مقامه فصلى الركعتين الباقيتين، ثم سلم، ثم كبر وسجد بقل سجوده أو أطول، ثم رفع وكبر، ثم كبر وسجد بقل سجوده أو أطول، ثم رفع وكبر».

فقبل لحمه بن سيرين: سلم في السهو.

قال: لم أحفظ من أبي هريرة ولكن ثبت أن عمران بن الحصين قال: ثم سلم.

وه إلى أبي داود: حدثنا محمد بن يحيى بن فارس حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى حدثني أشعث بن أبي عبد الملك عن محمد بن سيرين عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الهلباء عن عمران بن الحصين «أن رسول الله ﷺ سها فسجد سجدين ثم تشهد ثم سلم».

قال علي: وهذه أعمال لا أوامر، فالإساءة فيها حسن.

روينا عن ابن جريج عن عطاء قال: ليس في سجدة السهو قراءة، ولا ركوع، ولا تشهد.

لأن رسول الله ﷺ أمر كما أوردنا اتفاقاً كل من أوهم في صلاته بسجدة السهو، ولم يخص عليه السلام بذلك إماماً ولا منفرداً من مأموم، فلا يحل تخصيصهم في ذلك.

ومن قال: إن الإمام يجعل السهو عن المأموم: فقد أبطل، وقال ما لا برهان له به، وخالف أمر رسول الله ﷺ المذكور برأيه، ولا خلاف منا ومنهم في أن من استطاع ركعة أو سجدة أو أحدث - سهواً كان كل ذلك أو عمداً - فإن الإمام لا يحمله عنه، فمن أين وقع لهم أن يحمل عنه سائر ما سها فيه من فرض؟ إن هذا لعجب.

وقد روي هذا القول عن ابن سيرين وغيره.

وهو قول أبي سليمان، وبه نأخذ.

٤٧١ - مسألة: ومن سجد سجدة السهو على غير

طهارة أجزأت عنه ونكره ذلك.

برهان ذلك: ما قد ذكرناه مما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية المرواني حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن بشر حدثنا محمد بن جعفر غندر - وعبد الرحمن بن مهدي قالاً جميعاً: حدثنا شعبة عن يعلى بن عطاء أنه سمع علي بن عبد الله الأزدي هو الباقري - أنه سمع ابن عمر يحدث عن النبي ﷺ أنه قال: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى».

قال علي: فلا يجوز أن تكون صلاة غير مثنى، إلا ما سماه رسول الله ﷺ صلاة وهو غير مثنى: كالفروض التي هي أربع أربع، وكالوتر وكالصلاة قبل الظهر وبعد الجمعة أربعاً لا تسليم بينهما، وصلاة الجنائز. وما عدا ذلك فليس صلاة، ولم يسم عليه السلام سجدة السهو: صلاة.

ولا وضوء يجب لازماً إلا لصلاة:

كما حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن عمرو بن عباد بن جبلة حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج حدثنا سعيد بن الحويرث أنه سمع ابن عباس يقول: «إن النبي ﷺ قضى حاجته من الحلاء فقرأت إليه طعاماً فأكل فلم يمس ماء».

قال ابن جريج: وزادني عمرو بن دينار عن سعيد بن الحويرث أن النبي ﷺ «قيل له: إنك لم توضع» قال: ما أزدت صلاة فأوضأ، قال عمرو: سمعته من سعيد بن الحويرث.

ورويناه أيضاً عن سفيان بن عيينة وحماد بن زيد كلاهما عن

جبر الشيء لا يكون إلا فيه لا بائناً عنه.

قال علي: والنظر لا يحل أن يعارض به كلام رسول الله ﷺ، وليت شعري من أين لهم بأن جبر الشيء لا يكون إلا فيه لا بائناً عنه، وهم مجمعون على أن الهدى والصيام يكونان جبراً لما نقص من الحج، وهما بعد الخروج عنه وأن عتق الرقبة أو الصدقة، أو صيام الشهرين جبراً لنقص وطء التمتع في نهار رمضان وبعض ذلك لا يجوز إلا بعد تمامه، وسائر ذلك يجوز بعد تمامه، وهذه صفة الآراء المحمسية في الدين بلا برهان من الله تعالى، ولا من رسوله ﷺ.

وأما قول مالك: فرائز مجردة فاسد بلا برهان على صحتهم، وهو أيضاً مخالف للثابت عن رسول الله ﷺ من أمره يسجد السهو قبل السلام من شك فلم يدركه صلى، وهو سهو زيادة فبطلت هذه الأقوال كلها، وبالله تعالى التوفيق.

قال علي: وبرهان صحة قولنا:

ما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا الحسن بن إسماعيل بن سليمان حدثنا الفضيل هو ابن عياض - عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود: أن رسول الله ﷺ قال لهم: «فأبكم ما نسي شيئاً فليتحرك الذي يرى أنه صواب ثم يسلم ثم يسجد سجدة السهو».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن علقمة، قال: قال عبد الله هو ابن مسعود: أن رسول الله ﷺ قال لهم في حديث: «إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه، ثم يسلم، ثم يسجد سجدة».

قال علي: وروياته من طرق كثيرة جياذ غاية فلو لم يرد غير هذه السنة لم يميز سجود السهو إلا بعد السلام:

حدثنا يونس بن عبد الله بن مغيش حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن الأعرج عن عبد الله بن عتبة قال: «صلى بنا رسول الله ﷺ ركعتين، ثم قام فلم يجلس، فقام الناس معه، فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كثير فسجد سجدةين وهو جالس قبل التسليم، ثم سلم».

فلم يرجع عليه السلام إلى الجلوس، وقد قال عليه السلام: «صلوا كما ترونني أصلي»:

وعن الحجاج بن المنهال حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس بن مالك، والحسن: أنهما لا يشهدان في سجدة السهو.

وعن الحسن: ليس فيهما تسليم.

قال علي: ولا بد له فيهما من أن يقول سبحان ربّي الأعلى لقول رسول الله ﷺ: «اجتعلوها في سجودكم» وهذا عموم لكل سجود.

٤٧٣- مسألة: وسجود السهو كله بعد السلام إلا في موضعين، فإن الشافعي فيهما غير بين أن يسجد سجدة السهو بعد السلام وإن شاء قبل السلام.

أحدهما: من سها فقام من ركعتين ولم يجلس ويشهد، فهذا سواء كان إماماً أو فذاً فإنه إذا استوى قائماً فلا يحل له الرجوع إلى الجلوس، فإن رجع وهو عالم بأن ذلك لا يجوز ذاكراً للذات: بطلت صلاته، فإن فعل ذلك ساهياً لم تبطل صلاته، وهو سهو يوجب السجدة، لكن يتمادي في صلاته فإذا أتم التشهد الآخر فإن شاء سجد سجدة السهو ثم سلم، وإن شاء سلم ثم سجد سجدة السهو.

والموضع الثاني: أن لا يدري في كل صلاة تكون ركعتين أصلى ركعة أو ركعتين، وفي كل صلاة تكون ثلاثاً أصلى ركعة أو ركعتين أو ثلاثاً، وفي كل صلاة تكون أربعاً أصلى أربعاً أم أقل، فهذا يبي على الأقل ويصلي أبداً حتى يكون على يقين من أنه أتم ركعات صلاته وشك في الزيادة. فإذا تشهد في آخر صلاته فهو غير بين أن شاء سجد سجدة السهو قبل السلام، ثم يسلم، وإن شاء سلم ثم سجد سجدة السهو.

وإن أيقن من خلال ذلك أنه كان قد أتم جلس من حينه وتشهد وسلم ولا بد ثم سجد للسهو وإن ذكر بعد أن سلم وسجد أنه زاذ يقينا فلا شيء عليه وصلاته تامة.

والسجود في صلاة التطوع واجب كما هو في صلاة الفرض، ولا فرق في كل ما ذكرناه.

وقال أبو حنيفة: السجود كله للسهو بعد السلام.

وقال الشافعي: هو كله قبل السلام.

وقال مالك: هو في الزيادة بعد السلام، وفي النقصان قبل السلام.

قال علي: تعلق أبو حنيفة ببعض الآثار وترك بعضاً وهذا لا يجوز.

وكذلك فعل الشافعي وذاذ حجة نظرية وهي: أنه قال: إن

ابن مسعود.

وفي هذا بطلان قول أبي حنيفة: إن عرض له ذلك أول مرّة أعاد الصلاة، وأما بعد ذلك فيتحرى أغلب ظنه - مع أن هذا التقسيم فاسد، لأنه بلا برهان.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا حصص بن عمر هو الخوضي - ومسلم بن إبراهيم حدثنا شعبة عن الحكم هو ابن عتيبة - عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: «صلى رسول الله ﷺ الظهر خمساً فقبل له: أريد في الصلاة. قال: وما ذلك؟ قيل: صليت خمساً، فسجد سجدتين بعد ما سلم.»

فقال أبو حنيفة: من صلى خساً ساهياً فصلاته باطل، إلا أن يكون جلس في آخر الرابعة مقدار التشهد.

قال علي: وهذا تقسيم مخالف للسنة، خارج عن القياس، بعيد عن سداد الرأي.

وروي عن يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن أبيه عن الحارث بن شبلي عن عبد الله بن شداد: أن ابن عمر لم يجلس في الركعتين، فقصي، فلما سلم في آخر صلاته سجد سجدتين وتشهد مرتين.

حدثنا يوسف بن عبد الله الترمذي حدثنا عبد الوارث بن سفيان حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا أحمد بن زهير بن حرب حدثنا أبي حدثنا أبو معاوية الضرير عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن سعد بن أبي وقاص: «أنه نهض في الركعتين فسبحوا له، فاستم قائماً، ثم سجد سجدتي السهو حين انصرف ثم قال: كنتم تزوني أجلس إني صنعت كما رأيتم رسول الله ﷺ صنع.»

وعن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار سمعت ابن عمر يقول: إذا شك أحدكم في صلاته فليتح حتى يعلم أنه قد أمّ، ثم ليسجد سجدتين وهو جالس.

ففسر ابن عمر التحري كما قلناه..

فإن احتج بحج.

بما رويته من طريق عبد الرزاق عن معمر وسفيان بن عيينة كلاهما عن الأيوب السخنياني عن ابن سيرين عن عمران بن الحصين عن النبي ﷺ أنه قال: «التسليم بعد سجدتي السهو.»

قلنا: لم يسمع ابن سيرين من عمران بن الحصين، فهذا منقطع، ثم لو أسند لما كان معارضاً لأمره عليه السلام بسجود السهو بعد السلام، بل كان يكون مضافاً إليه، وإمّا كان يكون

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا عبد الله بن عمر الجمحي حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا السعدي أبو الوائلي عن عتبة بن عبد الله بن مسعود - عن زياد بن علاقة قال: «صلى بنا الميرة بن شعبة فنهض في الركعتين، فقلنا: سبحان الله، فقال: سبحان الله، ونهض، فلما أتم صلاته وسلم سجد سجدتي السهو، فلما انصرف قال: رأيت رسول الله ﷺ يصنع كما صنعت.»

قال علي: وكلا الخبرين صحيح، فكلاهما الأخذ به سنة.

وقد قال بعض مقلدي أبي حنيفة: لعل ابن عينة لم يسمع رسول الله ﷺ إذ سلم.

قال علي: وهذا تعلل بدعوى الكذب، وإسقاط السنن بالظن الكاذب ولا جمل أن يقال فيما رواه القصة - فكيف صاحب: لعله وهم، إلا يبين وارد بأنه وهم، وأما بالظن فلا.

قال عليه السلام: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث.»

ومن الباطل أن يسلم رسول الله ﷺ من صلاته ولا يسلم المؤمنون بسلامه، وأن يسلموا كما سلم عليه السلام ولا يسمع ابن عينة شيئاً من ذلك فلا يدعي هذا إلا قليل الحياء، رقيق الدين مستهين بالكذب.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثني محمد بن أحمد بن أبي خلف حدثنا موسى بن داود حدثنا سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى، أثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم.»

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا محمد بن العلاء أبو كريبو حدثنا أبو خالو هو الآخر - عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا شك أحدكم في صلاته فليطرح الشك وليبن على اليقين، فإذا استيقن التمام سجد سجدتين، فإن كانت صلاة تامة كانت الركعة نافلة والسجدتان وإن كانت ناقصة كانت الركعة تماماً لصلاته، وكانت السجدتان ترغيباً للشيطان.»

ورويته من طريق مالك مرسلاً.

فهذا نص ما قلنا، وهذا هو بيان التحري المذكور في حديث

فيه أن يعد السجدين تسليماً منهما فقط، وبالله تعالى التوفيق.

وروي عن عطاء إيجاب سجود السهر في التطوع، وعموم أمره عليه السلام من أومح في صلاة بسجدي السهر: يدخل فيه التطوع، ولا يجوز إخراجها منه بالظن وبالله تعالى تبيانه.

٤٧٤- مسألة: ومن أكره على السجود لوثن أو لصليب أو إنسان وخشي الضرب أو الأذى أو القتل على نفسه أو على مسلم غيره إن لم يفعل: فليسجد لله تعالى قبالة الصنم، أو الصليب، أو الإنسان، ولا يبالي إلى القبلة يسجد أو إلى غيرها.

وقد قال بعض الناس: إن كان المأمور بالسجود له في القبلة فليسجد لله وإلا فلا.

قال علي: وهذا تقسيم فاسد، لأن المنع من السجود لله تعالى إلى كل جهة عمدا قصدا لم يأت منه منع.

قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا تَوَلَّوْا فَمَنْ وَجْهَ اللَّهِ﴾.

وإنما أمرنا باستقبال الكعبة في الصلاة خاصة، والسجود وحده ليس صلاة، وهو جائز بلا طهارة، وإلى غير القبلة، وللحائض، لأنه لم يأت نص بإيجاب ذلك فيه.

وقال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَدْ حَمَمْتُمُ الْإِيمَانَ﴾.

٤٧٥- مسألة: ومن عجز عن القيام أو عن شيء من فروض صلاته: أذاها قاعداً فإن لم يقدر فمضطجعا بإيماء وسقط عنه ما لا يقدر عليه ويبيزه ولا سجود سهر في ذلك، ويكوف في اضطجاعه كما يقدر؛ إما على جنبه ووجهه إلى القبلة، وإساعاً على ظهره بمقدار ما لو قام لاستقبل القبلة، فإن عجز عن ذلك فليصل - كما يقدر - إلى القبلة وإلى غيرها.

وكذلك من قدح عينه فإنه يصلي كما يقدر.

قال الله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ تَسَاءً إِلَّا وَسْطَهَا﴾.

وقال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطَرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» وأمر تعالى على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتداعي.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا حفص بن عمر هو الحوضي - حدثنا شعبة عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك قال: أُنِيتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَأَصْحَابَهُ كَأَنَّمَا عَلَى رُؤُوسِهِمُ الطَّيْرُ، فَسَلَّمْتُ ثُمَّ قَعَدْتُ، فَجَاءَتِ الْأَعْرَابُ مِنْ هُنَا وَهُنَا. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَتَدَاوَى؟ قَالَ: «تَدَاوَوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ ذَاةً إِلَّا وَضَعَ لَهُ دَوَاءً

غَيْرَ ذَاةٍ وَاحِدٍ» أمرهم.

فإن ذكروا: أن عائشة نعت ابن عباس عن ذلك.

قلنا: كم قصة لها رضي الله عنها خالفتموها، حيث لا يعلم لها مخالف من الصحابة رضي الله عنهم، وحيث لم تبات سنة بخلافها: كأمراها المستحاضة بالوضوء لكل صلاة إيجاباً ومعها في ذلك: علي بن أبي طالب، وابن عباس، وابن الزبير رضي الله عن جميعهم، ولا مخالف لهم في ذلك يعرف من الصحابة، ومعها السنة الصحيحة، وكأمانتها هي، وأم سلمة رضي الله عنهما: النساء في الرقبة، ولا مخالف لهما في ذلك من الصحابة يعرف. ومثل هذا كثير جداً فإن كان لا يحمل خلافها في مكان لم يحمل في كل مكان، وإن كان خلافها للسنة مباحاً في موضع فهو واجب بالسنة في كل موضع.

٤٧٦- مسألة: ومن ابتدأ الصلاة مريضاً مومناً أو قاعداً أو راكباً خوفاً ثم أفاق أو آمن: قام المقيم ونزل الآمن، وبني على ما مضى من صلاتهما، وأما ما بقي، وصلاتها تامة، سواء كان ما مضى منها أتمها أو لم يكن إلا التكبير، أو لم يبق منها إلا السلام فما بين ذلك، كل ذلك سواء.

ومن ابتدأ صلاته صحيحاً قائماً إلى القبلة، ثم مرض مرضاً أصاره إلى القعود، أو إلى الإيماء، أو إلى غير القبلة: أو خاف فاضطر إلى الركوب والركض والبغاع: فليبن على ما مضى من صلاته، وليتم ما بقي، كما ذكرنا سواء ولا فرق، لما ذكرنا من قوله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ تَسَاءً إِلَّا وَسْطَهَا﴾.

ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

وهو قول مالك، وزفر، وأبي سليمان، وغيرهم.

وقال الشافعي: إن آمن بعد الخوف فزول بنى وقت صلاته، وإن خاف بعد الأمن فركب ابتدأ الصلاة.

قال علي: وهذا تقسيم فاسد، وتفرق - على أصله - بين قليل العمل وكثيره، وهو أصل في غاية الفساد..

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾.

وقد صلى بعض الصحابة ماشياً إلى عدوه.

وقال أبو حنيفة: من ابتدأ الصلاة جالساً لمرض به ثم صح في صلاته فإنه يبني، لا يتخلف قوله في ذلك. واختلف قوله في الذي يفتحها مومناً مرضي به ثم يصح فيها، وفي الذي يفتحها صحيحاً قائماً ثم يمرض فيها مرضاً ينقله إلى القعود أو إلى الإيماء

خَدْنًا مُسْلِمٌ بِنِ الْحَاجِّ خَدْنًا مُحَمَّدٌ بِنِ الْمُثَنَّى خَدْنًا مُعَاذُ بِنِ هِشَامٍ خَدْنِي أَبِي هُوَ الشَّشْرَائِي - عَنْ يَحْيَى بِنِ أَبِي كَثِيرٍ خَدْنًا أَبُو سَلَمَةَ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ خَدْنَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَوَيْتَ بِالْأَذَانِ أَتَبَرَّ الشَّيْطَانُ لَهُ ضَرَامًا حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ، فَإِذَا قَضَى الْأَذَانَ أَقْبَلَ، فَإِذَا تَوَبَّ بِهَا أَتَبَرَّ، فَإِذَا قَضَى التَّوْبَةَ أَقْبَلَ يَخْطُرُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: أَذْكَرُ كَذَا وَكَذَا لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى يَظَلَّ الْمَرْءُ إِنْ يَذَرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا لَمْ يَذَرِ أَحَدُكُمْ كَمْ صَلَّى، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ».

قَدْ يُظَلُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الصَّلَاةَ بِتَذْكِيرِ الشَّيْطَانِ لَهُ مَا يَشْغَلُهُ بِهِ عَنْ صَلَاتِهِ، وَلَا جَعَلَ فِي ذَلِكَ سُجُودَ سَهْوٍ، وَجَعَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سُجُودَ السَّهْوِ فِي جَهْلِهِ كَمْ صَلَّى قَطُّ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ هِشَامِ بِنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بِنِ الْخَطَّابِ قَالَ: إِنِّي لَأَحْسِبُ جَزِيَةَ الْجَرَّانِ فِي الصَّلَاةِ.

٤٧٨- مسألة: وَمَنْ ذَكَرَ فِي نَفْسِ صَلَاتِهِ - أَيْ صَلَاةً كَانَتْ: أَنَّهُ نَسِيَ صَلَاةً فَرَضَ وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ، أَوْ كَانَ فِي صَلَاةٍ الصَّحِيحِ فَذَكَرَ أَنَّهُ نَسِيَ الْوُتْرَ: تَمَازَى فِي صَلَاتِهِ يَلْذُقُ حَتَّى يُبَيِّنَهَا، ثُمَّ يَحْتَلِيَّ الَّتِي ذَكَرَ قَطُّ، لَا يَجُوزُ لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ، وَلَا يُعِيدُ الَّتِي ذَكَرَهَا فِيهَا.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ فهذا في عملٍ قَدْ نَهَى عَنْ إِبْطَالِهِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ كَانَ الَّذِي ذَكَرَ خَسْرَ صَلَوَاتٍ فَاغْلُظْ: قَطَعَ الَّتِي هُوَ فِيهَا وَصَلَّى الَّتِي ذَكَرَ، وَقَطَعَ صَلَاةَ الصَّبْحِ، وَأَوْتَرَ، ثُمَّ صَلَّى الَّتِي قَطَعَ، فَإِنْ خَشِيَ فَوْتَ الَّتِي هُوَ فِيهَا تَعَادَى فِيهَا ثُمَّ صَلَّى الَّتِي ذَكَرَ وَلَا مَزِيدَ.

فَإِنْ كَانَتْ الَّتِي ذَكَرَ سَتْ صَلَوَاتٍ فَصَاعِدًا تَعَادَى فِي صَلَاتِهِ الَّتِي هُوَ فِيهَا ثُمَّ قَضَى الَّتِي ذَكَرَ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَتْ الَّتِي ذَكَرَ خَسْرَ صَلَوَاتٍ فَاغْلُظْ أَمَّا الَّتِي هُوَ فِيهَا ثُمَّ صَلَّى الَّتِي ذَكَرَ، ثُمَّ أَعَادَ الَّتِي ذَكَرَهَا فِيهَا.

وَإِنْ كَانَتْ سَتْ صَلَوَاتٍ فَافْزَعْ أَمَّا الَّتِي هُوَ فِيهَا ثُمَّ قَضَى الَّتِي ذَكَرَهَا وَلَا يُعِيدُ الَّتِي ذَكَرَهَا فِيهَا.

قَالَ عَلِيُّ: وَهَذَا قَوْلَانِ فَاسْدَأْ.

أَوَّلُ ذَلِكَ: أَنَّهُ تَقْسِيمٌ بِلَا بَرَهَانٍ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ ذِكْرِ الْخَمْسِ وَذِكْرِ السَّتِّ، لَا بَرْقَانٍ وَلَا بِسَتْ صَحِيحَةٍ وَلَا سَقِيمَةٍ وَلَا إِجْمَاعٍ وَلَا قَوْلِ صَاحِبٍ، وَلَا قِيَاسٍ وَلَا رَأْيٍ سَلْبِيٍّ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ وَجُوبِ التَّرْتِيبِ فِي صَلَاةٍ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَبَيْنَ وَجُوبِهِ فِي تَرْتِيبِ صَلَاةٍ

مَضْطَجِعًا. فَمَرَّةً قَالَ: بَيْتِي، وَمَرَّةً قَالَ: يَتَذَكَّرُهَا وَلَا يَدُ، وَسَوَاءٌ أَصَابَهُ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ قَعَدَ مَقْدَارَ الشَّهَادَةِ وَقَبْلَ أَنْ يَسْلَمَ، أَوْ أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ وَهَذِهِ الزُّوَالَةُ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ وَالتَّفْرِيقِ بِالْبَاطِلِ الَّذِي لَا يَدْرِي كَيْفَ يَنْهَى فِي عَقْلِ ذِي عَقْلٍ قَوْلَهُ مِنْ غَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي لَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَى «إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيِي يُوحَى» مِنْ الْخَالِقِ الَّذِي «لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ».

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: إِنْ افْتَتَحَ صَحِيحًا قَائِمًا ثُمَّ مَرَضَ فَانْتَقَلَ إِلَى الْإِيمَاءِ أَوْ إِلَى الْجُلُوسِ، أَوْ افْتَتَحَهَا مَرِيضًا قَاعِدًا ثُمَّ صَحَّ: فَإِنْ هُوَ لَا - مَا لَمْ يَتَّحِلَّ خَالَتُهُمْ كُلُّ أَنْ يَقْعُدُوا مَقْدَارَ الشَّهَادَةِ: فَإِنَّهُمْ يَتَوَلَّوْنَ.

قَالَ: وَمَنْ افْتَتَحَهَا مَرِيضًا مُوَبِّيًا ثُمَّ صَحَّ فِيهَا - قِيلَ أَنْ يَقْعُدَ مَقْدَارَ الشَّهَادَةِ - فَإِنَّهُ يَتَوَلَّى وَلَا يَدُ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: مَنْ افْتَتَحَهَا مَرِيضًا قَاعِدًا، أَوْ مُوَبِّيًا ثُمَّ صَحَّ فِيهَا فَإِنَّهُ يَتَوَلَّى الصَّلَاةَ وَلَا يَدُ.

وَمَنْ افْتَتَحَهَا قَائِمًا ثُمَّ مَرَضَ فِيهَا قِيلَ أَنْ يَقْعُدَ مَقْدَارَ الشَّهَادَةِ فَصَارَ إِلَى الْقُعُودِ أَوْ إِلَى الْإِيمَاءِ فَإِنَّهُ يَتَوَلَّى.

قَالَ عَلِيُّ: وَهَذِهِ أَقْوَالٌ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ بِلَا بَرَهَانٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهَا لِتَرِيٍّ أَهْلَ السُّنَنِ وَمَقْدَارَ فِتْنَةِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ وَعِلْمِهِمْ.

٤٧٧- مسألة: وَمَنْ اشْتَغَلَ بِاللَّهِ بِشَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا فِي الصَّلَاةِ كَرِهْنَاهُ، وَلَمْ يُطَلِّ لِذَلِكَ صَلَاتَهُ، وَلَا سُجُودَ سَهْوٍ فِي ذَلِكَ، إِذَا عَرَفَ مَا صَلَّى وَلَمْ يَسْهَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ. بَرَهَانُ ذَلِكَ: مَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ بِإِسْنَادِهِ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لَأَمْرِي عَمَّا خَلَقْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تُخْرِجْهُ يَقُولُ أَوْ عَمَلٍ» وَهَذَا نَفْسُ قَوْلِنَا.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّكُمْ يُطَلُّونَ الصَّلَاةَ بِأَنْ يَتَوَلَّى فِيهَا عِنْدَ الْخُرُوجِ عَنْ الصَّلَاةِ جُمْلَةً، أَوْ الْخُرُوجِ عَنْ إِمَامَةِ الْإِمَامِ بِمَا سَبَّبَ يُوجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، أَوْ الْخُرُوجِ عَنْ فَرَضٍ إِلَى تَطَوُّعٍ، أَوْ مِنْ تَطَوُّعٍ إِلَى فَرَضٍ، أَوْ مِنْ صَلَاةٍ إِلَى صَلَاةٍ أُخْرَى، إِذَا عَمِدَ كُلُّ ذَلِكَ ذَاكِرًا وَيُوجِبُونَ فِي سَهْوِهِ بِكُلِّ ذَلِكَ سُجُودَ السَّهْوِ، وَحُكْمَ السَّهْوِ فِي الْإِعَاءِ مَا عَمِلَ فِي يَتْلَى الْحَالِ مِنْ وَاجِبَاتِ صَلَاتِهِ.

قُلْنَا: نَعَمْ، لِأَنَّ هَذَا قَدْ أَخْرَجَ مَا حَدَّثَ بِهِ نَفْسَهُ بِعَمَلٍ فَعَمِلَ شَيْئًا مَا، فِي صَلَاتِهِ عِنْدَ الْخِلَافِ بِمَا أَمَرَ بِهِ، فَطَلَّتْ صَلَاتُهُ، أَوْ سَهَا بِذَلِكَ الْعَمَلِ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ سُجُودُ السَّهْوِ:

خَدْنًا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ خَدْنًا أَحْمَدُ بْنُ قَتِيبٍ خَدْنًا عَبْدُ الرَّهْمَنِ بْنُ عِيْسَى خَدْنًا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ خَدْنًا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ

أَمَسَ قَبْلَ صَلَاةِ الْيَوْمِ، وَصَلَاةٍ أَوَّلِ أَمَسٍ قَبْلَ صَلَاةِ أَمَسٍ.
وهكذا أبداً.

فإن ذكروا قول رسول الله ﷺ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ».

قلنا: هذا حق وهو عليه السلام الأمر بهذا قد ذكر صلاة الصبح إذا انتهت بعد طلوع الشمس، فأمر الناس بالاعتقاد والوضوء، والأذان.

ثم صلى هو وهم ركعتي الفجر، ثم صلى الصبح.

فصح أن معنى قوله عليه السلام: «فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» كما أمر، لا كما لا يؤمر من قطع صلاة قد أمره عليه السلام بالتباعد فيها بقوله: «فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُم فَاقْتَرُوا». وقوله عليه السلام: «إن في الصلاة لشغلا».

ثم هم أول مخالفين لهذا الخبر لتفريقهم بين ذكر خسر فاقئل، وبين ذكره أكثر من خسر، وليس في الخبر نص ولا دليل بالفرق بين ذلك.

فإن ذكروا خبر ابن عمر: «من ذكر صلاة في صلاة» انتهدت عليه.

فقد قلنا: إنه لا حجة في قول أحده دون رسول الله ﷺ، وهم قد خالفوا قول ابن عمر في تفريقهم بين خسر فاقئل وبين أكثر من خسر.

فإن ادعوا إجماعاً في ذلك كانوا كاذبين على الأمة، لقولهم عليهم بغير علم، وبالنظر الذي لا يحل واكتبه: أن أحمد بن حنبل، وأحد قولي الشافعي: أنه يبدأ بالفتنة، ولو أنها صلاة عشرين سنة.

لا سيما أمر أبي حنيفة بإبطال الصبح - وهي فريضة - للوتر - وهي تطوع - ولا يأنم من تركه. وأمر مالك بأن يتم صلاة لا يعتد له بها، ثم يعيدها، وهذا عجب جداً أن يأمره بعمل لا يعتد له به.

ولا يخلو هذا المأمور بالتباعد في صلاته من أن تكون هي الصلاة التي أمر الله تعالى بها أم هي صلاة لم يأمره الله تعالى بها، ولا سبيل إلى قسم ثالث.

فإن كان أمره بالتباعد في الصلاة التي أمره الله تعالى بها فأمره بإعادتها باطل.

وإن كان أمره بالتباعد في صلاة لم يأمره الله تعالى بها فقد أمره بما لا يجوز.

وقولنا: هو قول طاووس، والحسن، والشافعي، وأبي ثور، وأبي سليمان وغيرهم، ولا فرق بين ذكره الصلاة التي نسي أو نام عنها في صلاة أخرى، أو بعد أن أتم صلاة أخرى، أو في وقت صلاة أخرى قبل أن يبدأ بها - من طريق النظر أصلاً، وبالله تعالى التوفيق.

٤٧٩ - مسألة: فإن ذكرَ صلاةَ وهو في وقتٍ أخرى، فإن كان في الوقت فسحةً قليلاً بالتي ذكر، سواء كانت واحدة أو خساً أو عتراً أو أكثر، يصلي جميعها مرتبة ثم يصلي التي هو في وقتها سواء كانت في جماعة أو فداً، وحكمه - ولا بد - أن يصلي تلك الصلاة مع الجماعة من التي نسي، فإن قضاها بخلاف ذلك أجزأه.

فإن كان يخشى فوت التي هو في وقتها بدأ بها ولا بد، لا يميزه غير ذلك، سواء كانت التي ذكر واحدة أو أكثر، فإذا أتم التي هو في وقتها صلى التي ذكر، لا شيء عليه غير ذلك، فإن بدأ بالتي ذكر وفات وقت التي ذكرها في وقتها بطل كلاهما، وعليه أن يصلي التي ذكر، ولا يقدر على التي تعمد تركها حتى يخرج وقتها.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان.

وقال مالك: إن كانت التي ذكر خسر صلوات فاقئل: بدأ بالتي ذكر، وإن خرج وقت التي حضرت، وإن كانت أكثر من خسر بدأ بالتي حضر وقتها.

قال علي: وهذا قول لا يبرهان على صحته أصلاً، لا من قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع، ولا قياس، ولا قول صاحب، ولا رأي له وجه، لكنه طرد المسألة التي قبل هذه إذ تناقض أبو حنيفة.

وبرهان صحته قولنا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسِيَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ يَوْمَ الْحُدُقِ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَأَمَرَ بِالْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْأَذَانِ وَالْإِقَامَةَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ فِي وَقْتِهَا».

وإنما لم يجعل ذلك واجباً، لأنه عمل لا أمر.

وأما أن فات وقت الحاضرة فإن التي ذكر من اللواتي خرج وقتها لغیر الناسي متبادئة الوقت للناسي أبداً لا تقوته باقي عمره، والتي هو في وقتها تقوته بتعمده تركها حتى يخرج وقتها وهو ذاكراً لها، فهو مأمور بصلاتها، كما هو مأمور بالتي نسي ولا فرق. فإذا حرام عليه التفريط في صلاة يذكرها حتى يدخل وقت أخرى أو يخرج وقت هذه فلا يحل له ذلك.

فإن تعلق بقوله عليه السلام: «فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا».

قلنا: انتم أول مخالفو هذا الخبر، في تفريقكم بين الخمس وبين أكثر من الخمس، وأما نحن فما خالفناه، لأنه لا بد من أن يصلي إحدى التي ذكر قبل الأخرى، فإني يكون عاصياً لله إن أخرها أوجب من التي لا يكون عاصياً له تعالى إن أخرها.

ويقولنا هذا يقول سعيد بن المسيب، والحسن، وسفيان الثوري، وغيرهم.

٤٨٠ - مسألة: ومن ايقن أنه نسي صلاة لا يدري أي

صلاة هي، فإن مالكا، وأبا يوسف، والشافعي، وأبا سليمان قالوا: يصلي صلاة يوم وليلة، ويلزم على هذا القول إن لم يدري أمن سفر أم من حضر، أن يصلي ثمانين صلوات.

وقال سفيان الثوري، ومحمد بن الحسن: يصلي ثلاث صلوات:

أحداها: ركعتان، ينوي بها الصبح.

والثانية: ثلاث ينوي بها المغرب.

والثالثة: أربع ينوي بها الظهر أو العصر، أو العشاء الآخرة، ويلزم على هذا القول إن لم يدري أمن سفر هي أم من حضر، أن يصلي ثلاثين فقط:

أحداها ركعتان، والأخرى ثلاث ركعات.

وقال زفر، والمزني: يصلي صلاة واحدة أربع ركعات، يقعد في الثانية، ثم في الثالثة، ثم في الرابعة، ثم يسجد للسهر.

قال زفر: بعد السلام، وقال المزني: قبل السلام.

وقال الأوزاعي: يصلي صلاة واحدة أربع ركعات فقط، لا يقعد إلا في الثانية والرابعة، ثم يسجد للسهر ينوي في ابتدائه إياها أنها التي فاتته في علم الله تعالى. وبهذا نأخذ، إلا أن الأوزاعي قال: يسجد للسهر قبل السلام، وقلنا نحن: بعد السلام.

برهان صحة قولنا: أن الله عز وجل لما فرض عليه - يبين مقطوع لا شك فيه، ولا خلاف من أحد منهم ولا منا: صلاة واحدة، وهي التي فاتته، فمن أمره بخمس صلوات، أو ثمان صلوات، أو ثلاث صلوات، أو صلاتين، فقد أمره - بقينا - بما لم يأمره الله تعالى به ولا رسوله ﷺ وفرضوا عليه صلاة أو صلاتين أو صلوات ليست عليه، وهذا باطل يبين، فلا يجوز أن يكلف إلا صلاة واحدة كما هي عليه ولا مزيد. فسقط قول كل من ذكرنا، حاشا قولنا، وقول زفر، والمزني، فاعترضوا علينا بأن قالوا: إن النية للصلوة فرض عندنا وعندكم، وأنتم تأمرونه بنية

مشتركة لا تدرن أنها الواجب عليه، وهذا الاعتراض إنما هو للذين أمروه بالخمس، أو الثمان فقط.

قلنا لهم: نعم إن النية فرض عندنا وعندكم، وأنتم تأمرونه لكل صلاة أمره بها بنية مشكوك فيها أو كاذبة يبين ولا بد من أحدهما. لأنكم إن أمره أن ينوي لكل صلاة أنها التي فاتته قطعاً فقد أوجبتم عليه الباطل والكذب، وهذا لا محل، لأنه ليس على يقين من أنها التي فاتته. فإذا لم يكن على يقين منها ونواها قطعاً فقد نوى الباطل، وهذا حرام.

وإن أمره أن ينوي في ابتداء كل صلاة منها أنها التي علم الله أنها فاتته فقد أمره بما عتب علينا، سواء سواء، لا بمثل، ونحن نقول: إن هذه الملاحة ساقطة عنه، لأنه لا يقدر على غيرها أصلاً، وقد قال الله تعالى: «لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا» وقال عليه السلام: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» فقد سقطت عنه النية العتية، لعدم قدرته عليها، ويقس عليه وجوب النية المرجوع فيها إلى علم الله تعالى، إذ هو قادر عليها، وبالله تعالى التوفيق.

فسقط ذلك القول أيضاً.

ثم قلنا لزفر، والمزني: إنكم الزمتموه جلوساً بعد الركعة الثالثة لم يأمر الله تعالى بها قط، ولا يجوز أن يلزم أحد إلا ما نحن على يقين من أن الله تعالى الزمه إياه فسقط أيضاً قولهما، لأنهما دخلا في بعض ما أنكرا على غيرهما.

قال علي: وبرهان صحة قولنا: هو أن الله تعالى إنما أوجب عليه صلاة واحدة فقط، لا يدري أي صلاة هي؟ فلا يقدر البتة على نية لها بعينها، ولا بد له من نية مشكوك فيها أي صلاة هي؟ فينوي أنه يؤدي الصلاة التي فاتته التي يعلمها الله تعالى، فيصلي ركعتين، ثم يجلس ويتشهد، فإذا أتم تشهد فقد شك: أتم صلاته التي هي عليه إن كانت الصبح، أو إن كانت صلاة تقصر في السهر أم صلى بعضها كما أمر ولم يتنها، إن كانت صلاة تسم في الحضر أو كانت المغرب فإذا كان في هذه الحال فقد دخل في جلوس من أمره النبي ﷺ، إذا لم يدركه صلى أن يصلي حتى يكون على يقين من التمام، وعلى شك من الزيادة فيقوم إلى ركعة ثالثة ولا بد، فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية منها فقد شك: هل أتم صلاته التي عليه - إن كانت المغرب - فبعدت حيثن؟ أم بقيت عليه ركعة، إن كانت الظهر، أو العصر، أو العتمة، في حضر؟ فإذا صار في هذه الحال فقد دخل في جلوس من أمره رسول الله ﷺ، إذا لم يدركه صلى بأن يصلي حتى يكون على يقين من التمام وعلى شك من الزيادة، فعليه أن يقوم إلى رابعة، فإذا أتمها وجلس

أنه كان قاعداً وهو يقدرُ على القيام، حاشا لله أن يظنَّ بأنسٍ ﷺ أنه صلى قاعداً، وهو قادرٌ على القيام.

٤٨٢ - مسألة: والصلاة جائزة في البيع، والكنائس، والمبَارَاتِ والبيوت من بيوت التيران، وبيوت البدن والذبيور: إذا لم يعلم هناك ما يجب اجتنابه من دم، أو خمر أو ما أشبه ذلك، لقول رسول الله ﷺ: «وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، حَيْثُمَا أَذْرَعْتُكَ الصَّلَاةَ فَصَلِّ».

٤٨٣ - مسألة: وحدّ دنو المرء من سترته أقرب ذلك قدر عمر الشاة، وأبعد ثلاثة أذرع لا يحلُّ لأحد الزيادة على ذلك فإن بعد عن سترته عامداً أكثر من ثلاثة أذرع وهو ينوي أنها سترته بطلت صلاته، فإن لم ينو أنها ستره له فصلاته تامة. وكلُّ ما مرَّ أمامه ممَّا يقطع الصلاة والستره بينه وبينه أو مقداره - نوى ذلك ستره أو لم ينو: فصلاته تامة، وسواء مرَّ ذلك على الستره أو خلفها.

وحدّ مقدار الستره: ذراعٌ في أيِّ غلظ كان.

ومن مرَّ أمام المصلي وجعل بينه وبينه أكثر من ثلاثة أذرع فلا إثم على المار، وليس على المصلي دفعه، فإن مرَّ أمامه على ثلاثة أذرع فأقلّ فهو آثم إلا أن تكون ستره المصلي أقل من ثلاثة أذرع، فلا حرج على المار في المرور ورأى أو عليها.

برهان ذلك:

ما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا علي بن حجر، وإسحاق بن منصور قالا: أخبرنا سفيان هو ابن عيينة - عن صفوان بن سليم عن نافع بن جبير بن مطعم عن سهل بن أبي حمزة: قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سِتْرَةٍ فَلَيْدَنْ مِنْهَا لَا يَقْطَعُ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ».

قال علي: فصار فرضاً على من صلى إلى ستره أن يدنو منها، وكان من لم يدن منها - إذا صلى إليها - غير مصل كما أمر، فلا صلاة له.

فإذ الدنو منها فرضٌ فلا بد من بيان مقدار الدنو المفترض من خلافه، إذ لا يمكن أن يأمرنا عليه السلام بأمر يلزمنا، ثم لا يبيته علينا، والله تعالى قد أمره بالبيان علينا، والتلخيص إلينا.

قال تعالى: «يَبْلُغُ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ».

وقال تعالى: «لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ».

فنظرنا في ذلك.

في آخرها وتشهد فقد أيقن بالتأم بلا شك، وحصل في شك من الزيادة، فليسلم حينئذٍ، ويسجد كما أمره الله تعالى على لسان رسوله ﷺ.

وهذا هو الحق المقطوع على وجوبه - والحمد لله رب العالمين.

ويدخل على زفر، والمزني - في إزمامهما إياه جلسة في الثالثة - أنهما الزمام إفراد النية في تلك الجلسة أنها للمغرب خاصة، وهذا خطأ، لأنه إعمال يقين فيما لا يقين فيه.

فإن أيقن أنها من سفر صلى صلاة واحدة كما ذكرنا، بقعد في الثانية، ثم في الثالثة وسلم ثم يسجد للسهو.

قال علي: فإن نسي ظهراً وعصرًا لا يدري، أمن يوم واحد أم من يومين، أو يدري صلاههما فقط، ولا يبالي إيهما قدّم، لأنه لم يوجب عليه غير ذلك نصٌّ ولا قرآن ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب.

وهو قول أبي حنيفة، والثافعي، وأبي سليمان.

وقال المالكيون: إن لم يدري أمي من يوم أم من يومين، فليصل ثلاث صلوات؛ إما ظهراً بين عصرين وإما عصرًا بين ظهريين.

قال علي: وهذا تخليط ناهيك به وإنما يجب الترتيب ما دامت الأوقات قائمة مرتبة بترتيب الله تعالى لها، وأما عند خروج بعض الأوقات فلا، إذ لم يأت بذلك نصٌّ قرآن ولا سنة ولا إجماع، وبالله تعالى التوفيق.

٤٨١ - مسألة: فإن كان قومٌ في سفينةٍ لا يمكنهم الخروج إلى البر إلا بمشقة أو بتضييعها فليصلوا فيها كما يقدرُون، بإمام وأذان وإقامة ولا بد، فإن عجزوا عن إقامة الصلوة وعن القيام ليل أو لكون بعضهم تحت السطح أو لرتج السفينة: صلوا كما يقدرُون. وسواء كان بعضهم أو كلهم قدأم الإمام أو معه أو خلفه، إذا لم يقدرُوا على أكثر، وصلى من عجز عن القيام قاعداً ولا يجزئ القادر على القيام إلا القيام، لقول الله تعالى: «لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا سَعْيًا».

ولقوله تعالى: «وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» ولقول رسول الله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

وقال أبو حنيفة: يصلي قاعداً من قدر على القيام - وهذا خلاف أمر الله تعالى بالقيام في الصلاة.

واحتج بأن أنسا صلى في سفينة قاعداً. فقلنا: وما يدريكم

فوجدنا: عبد الله بن يوسف بن نامي حدثنا قال: حدثنا أحمد

بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا
أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يعقوب بن إبراهيم
الدوري حدثنا ابن أبي حازم هو عبد العزيز - حدثنا أبي عن

سهل بن سعد الساعدي قال: «كَانَ بَيْنَ مُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
وَبَيْنَ الْجِدَارِ مَرَّةُ الشَّوْءِ فَكَانَ هَذَا أَقْلَ مَا يَكُنْ مِنَ النَّسْوِ إِذْ مَا
كَانَ أَقْلَ مِنْ هَذَا فَمَنْعَ مِنَ الرُّكُوعِ وَمِنَ السُّجُودِ إِلَّا بِتَهْقِيرٍ، وَلَا
يَجُوزُ تَكْلُفُ ذَلِكَ إِلَّا لِمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ».

وقد وجدنا عبد الله بن ربيع حدثنا، قال: حدثنا محمد بن
معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن سلمة عن ابن
القاسم حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر، قال: إن رسول الله

ﷺ «دَخَلَ الْكَعْبَةَ هَرًا وَأَسَافَةً بَيْنَ رِئِيٍّ، وَيَلَالٍ، وَعُثْمَانَ بَيْنَ
طَلْحَةَ الْحِجَابِيِّ فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ، فَسَأَلْتُ بِلَالًا حِينَ خَرَجَ: مَاذَا صَنَعَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: جَعَلَ عُمُودًا عَنْ يَسَارِهِ وَعُمُودَيْنِ عَنْ
يَمِينِهِ، وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ - وَكَانَ الْبَيْتُ يُؤَيِّنُهُ عَلَى سِتْنَةٍ أَعْيَدَتْ
- ثُمَّ صَلَّى، وَجَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ».

قال علي: لم نجد في البعد عن السَّتْرِ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا، فَكَانَ
هَذَا حَدُّ الْبَيَانِ فِي أَقْصَى الْوَاجِبِ مِنْ ذَلِكَ - وَقَدْ ذَكَرْنَا
الْبَرَاهِينَ فِيمَا خَلَا مِنْ كِتَابِنَا هَذَا وَلِلَّهِ تَعَالَى الْحَمْدُ.

وقد قال بهذا قبلنا طائفة من السلف:

روينا عن ابن جريج عن عطاء قال: يقال: أدنى ما يكفيك
فيما بينك وبين السَّارِيَةِ ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ.

وقد أصلى عليه السلام إلى الْحَرَمِ، وَالْعَزَّةِ، وَالتَّجْعِيرِ، وَحَدُّ
السَّتْرِ فِي ارْتِفَاعِهَا بِمُخَرَّةِ الرَّحْلِ».

ورويناه عن أبي سعيد وعطاء وغيرهم.

ولم يصح في الخط شيء، فلا يجوز القول به، وبالله تعالى
التوفيق.

٤٨٤- مسألة: ومن بكى في الصلاة من خشية الله

تعالى أو من هم عليه ولم يمكنه رد البكاء فلا شيء عليه ولا
سجود سهو ولا غيره، فلو تعمَّد البكاء عمدًا بطلت صلاته:

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد
بن شعيب أخبرنا سويد بن نصر أخبرنا عبد الله بن المبارك عن

حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن مطر بن عبد الله عن الشَّيْخِ - عن
أبيه قال: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي، وَلِجُودِهِ أَرْبَعُ كَأْرِيْرِ
الْمَرْجَلِ، يَغْنِي بَيْنَكِي».

٩- صلاة الجماعة

٤٨٥- مسألة: ولا تجزئ صلاة فرض أحدًا من

الرجال: إذا كان بحيث يسمع الأذان أن يصلِّيها إلا في المسجد مع
الإمام، فإن تعمَّد ترك ذلك بغير عذر بطلت صلاته، فإن كان
بحيث لا يسمع الأذان ففرض عليه أن يصلِّي في جماعة مع واحد
إليه فصاعدًا ولا بد، فإن لم يفعل فلا صلاة له إلا أن لا يجد أحدًا
يصلِّيها معه فيجزئه حينئذ، إلا من له عذر فيجزئه حينئذ التخلُّف
عن الجماعة.

وليس ذلك فرضًا على النساء، فإن حضرنها حينئذ فقد
أحسن، وهو أفضل لهن، فإن استأذنوا الحرائر، أو الإماء بولتهن
أو ساداتهن في حضور الصلاة في المسجد: ففرض عليهم الإذن
لهن - ولا يخرجن إلا ثملات غير متطيئات ولا متزينات، فإن
تطهين، أو تزينن لذلك: فلا صلاة لهن، ومنعهن حينئذ فرض.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد
الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا
مسلم بن الحجاج حدثنا قتيبة بن سعيد، ويعقوب بن إبراهيم
الدوري، وإسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه - كلهم عن مروان
بن معاوية الفزاري عن عبيد الله بن الأصم عن يزيد بن الأصم
عن أبي هريرة قال: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ أَغْمَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ
اللَّهِ، لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُوْنِي إِلَى الْمَسْجِدِ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ
يُرْخَصَ لَهُ، فَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ، فَرُخِّصَ لَهُ، فَلَمَّا وُلِّيَ دَعَاهُ وَقَالَ لَهُ:
هَلْ تَسْمَعُ النَّسَاءَ بِالصَّلَاةِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
فَلْجِبْ».

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن
أحمد البلخي حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا مسدد حدثنا
يزيد بن ربيع حدثنا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن

الحويث الليثي قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «إِذَا حَضَرَت الصَّلَاةُ فَأَذَّنَا وَأَقِيمَا ثُمَّ يُؤْمِكُمَا أَكْبَرُكُمَا».

وبه إلى البخاري:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سَفِيانُ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَدَّادِ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلَيْنِ إِتْيَاهُ يَرِيدَانِ السَّفَرَ: «إِذَا خَرَجْتُمَا فَأَذَّنَا ثُمَّ أَقِيمَا ثُمَّ يُؤْمِكُمَا أَكْبَرُكُمَا».

وبه إلى البخاري:

حَدَّثَنَا مَعْلَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ خَالِدٍ - عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ قَالَ: «إِنْ رُسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَنَا - وَقَدْ أَتَيْتُهُ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِي: إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤْمِكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ حَدَّثَنِي أَبِي قَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ قَاسِمٍ حَدَّثَنِي جَدِّي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَمِعَ النَّذَاءَ فَلَمْ يُجِبْ فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ».

حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَهْمَنَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ بَكِيْرٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ مَمَّتُ أَنْ أَمُرَ بِحُطْبٍ يُخْطَبُ، ثُمَّ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنُ لَهَا، ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا فَيُؤَمُّ النَّاسَ ثُمَّ أَخْلَفَ إِلَى رَجُلٍ فَأَخْرَجَ عَلَيْهِمْ بَيْرُتَهُمُ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يُجَدُّ عَظْمًا سَمِينًا أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ».

وَقَدْ رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ سَفِيانُ بْنُ عَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُسْتَدًّا.

وَمِنْ طَرِيقٍ شُعْبَةُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَجْمٍ، وَأَبِي معاوية كُلُّهُمُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُسْتَدًّا.

وَلَيْسَ فِي ذِكْرِ الْعِشَاءِ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا التَّوَعُّدُ عَلَى تَرْكِهَا دُونَ غَيْرِهَا، بَلْ هِيَ قَضِيَّتَانِ مُتَغَايِرَتَانِ.

وَأَيْضًا فَاَلْمَخَالَفُ مُوَافِقٌ لَنَا عَلَى أَنَّ حَكْمَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فِي وَجوبِ حُضُورِهَا كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ وَلَا فَرْقَ.

وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَهْمُ بِبَاطِلٍ وَلَا يَتَوَعَّدُ إِلَّا بِحَقٍّ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ يَمُزَّجْهَا؟

قِيلَ: لِأَنَّهُمْ بَادَرُوا وَحَضَرُوا الْجَمَاعَةَ، لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ السَّلِيمِ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا الثَّقَلِيُّ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ - حَدَّثَنَا أَبُو الْمَلِيحِ هُوَ الْحَسَنُ بْنُ عَمْرِو الرُّقَيْيُّ - حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ يَزِيدَ هُوَ ابْنُ جَابِرٍ - حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ مَمَّتُ أَنْ أَمُرَ فَيُنْفِثِي فَتَجْتَمِعُ خِزْمًا مِنْ حُطْبٍ، ثُمَّ أَتِي قَوْمًا يَصَلُّونَ فِي بُيُوتِهِمْ لَيْسَتْ بِهِمْ عِلَّةٌ فَأَخْرَجَتْهَا عَلَيْهِمْ».

قَالَ يَزِيدُ: فَقُلْتُ لِيَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ: يَا أَبَا عَوْفٍ، الْجَمْعَةُ عَنِى أَوْ غَيْرَهَا؟

قَالَ: صَمْتُ أَذْنَايَ إِنَّ لِي أَمْرًا سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا ذَكَرَ جَمْعًا وَلَا غَيْرَهَا.

قَالَ عَلِيٌّ: وَقَدْ أَقْدَمَ قَوْمٌ عَلَى الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَهَارًا فَقَالَ: إِنَّمَا عَنِ الْمُنَافِقِينَ.

وَمَعَاذَ اللَّهِ مِنَ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِنَ الْحَالِ الْبَحْثِ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَرِيدُ الْمُنَافِقِينَ فَلَا يَذْكُرُهُمْ وَيَذْكُرُ تَارِكِي الصَّلَاةِ وَهُوَ لَا يَرِيدُهُمْ.

فَإِنْ ذَكَرُوا حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنَ عَمَرَ كِلَاهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاةِ الْمَفْرُودِ سَبْعًا وَعَشْرِينَ ذَرَجَةً».

قُلْنَا: هَذَا خَبَرَانِ صَحِيحَانِ، وَقَدْ صَحَّتِ الْأَخْبَارُ الَّتِي صَدَرْنَا، وَبَيَّنَّا أَنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمُتَخَلِّفٍ عَنِ الْجَمَاعَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْذُورًا، فَوَجِبَ اسْتِعْمَالُ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ عَلَى مَا قَدْ صَحَّ هُنَاكَ، لَا عَلَى التَّعَارُضِ وَالتَّنَاقُضِ الْمُبْعِدَيْنِ عَنِ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَصَحَّ أَنَّ هَذَا التَّفَاضُلَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى صَلَاةِ الْمَعْذُورِ الَّتِي تَجُوزُ، وَهِيَ دُونَ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي الْفَضْلِ كَمَا أَخْبَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَمِنْ حُلِّ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَا حَصَلَ عَلَى خِلَافِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَحَادِيثِ الْآخَرِ، وَعَلَى تَكْذِيبِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ: أَنَّ لَا صَلَاةَ فِي غَيْرِ الْجَمَاعَةِ إِلَّا لِمَعْذُورٍ، وَاسْتِخْفَافِهِ بِوَعْدِهِ، وَعَصَى أَمْرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي إِجَابَةِ النَّدَاءِ. وَإِنَّ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا أَحَدُهُمَا، وَهَذَا عَظِيمٌ جَدًّا.

وَهَذَا الَّذِي قُلْنَا: هُوَ مِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَلَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفُضِّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا دَرَجَاتٍ مِنْهُ».

فَنَصَّ تَعَالَى عَلَى أَنَّ التَّخَلُّفَ عَنِ الْجِهَادِ بِغَيْرِ عَذْرِ مَذْمُومٌ

ولا خلاف في أن من حج أفضل ممن لم يحج عن أقعده العذر.

وهكذا في سائر الأعمال - وقد جاء في الأثر الصحيح: «مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ، فَإِنْ عَلِمَهَا كُتِبَتْ لَهُ عَشْرَةٌ».

فعم عليه السلام من لم يعملها بعذر أو غير عذر. فإن ذكروا الأثر الوارد فيمن كان له حزب من الليل فأتعده عنه المرض أو التوم: كتب له.

قلنا: لا ننكر تخصيص ما شاء الله تعالى تخصيصه إذا ورد النص بذلك، وإنما نكره بالرائي والظن والدعوى، وقد يكتب له القيام كما في الحديث، ويضاعف الأجر للقائم عشرة أمثال قيامه، فهذا ممكن موافق لسائر النصوص، وبالله تعالى التوفيق.

فإن ذكروا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَّ النَّاسَ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ مُتَّكِلٌ الْقَدَمِ وَفِي مَنَزِلِ آسٍ».

قلنا: نعم، وهو معذور عليه السلام بانفكاكه قدمه، ولا يغلو الذين معه من أن يكونوا جميع أهل المسجد فصلوا هنالك، فهناك كانت الجماعة، وهذا لا نكره، أو من أن يكونوا ممن لزمه الكون معه عليه السلام لضرورة، فهذا عذر، وتكون إمامته في منزل آس في غير وقت صلاة فرض، لكن تطوعاً.

وكل هذا لا يعارض به ما ثبت من وجوب فرض الصلاة في جماعة، ووجوب إجابة داعي الله تعالى في قوله: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ».

وقال الشافعي: هي فرض على الكفاية.

قال علي: وهذه دعوى بلا برهان، وإذا أقر بأنها فرض، ثم ادعى سقوط الفرض لم يصدق إلا بنص.

وقد قال: يمثل هذا جماعة من السلف.

وروي عن أبي هريرة أنه رأى إنساناً خرج من المسجد بعد النداء فقال:

أَمَا هَذَا قَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ؟

وروي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود أنه قال: «حافظوا على هذه الصلوات الخمس حيث ينادى بهن، فبأنهن من سنن الهدى، ولقد رأيتنا وما يتخلفن عنهم إلا منافق بين النفاق، ولقد رأيتنا وإن الرجل يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف وما منكم أحد إلا له مسجد في بيته، ولو صليتم في بيوتكم وتركتم مساجدكم تركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم كفرتم».

أشد الذم في غير ما موضع من القرآن: منها قوله تعالى: «هَٰذَا أَنفُسُ الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ اتَّقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْتِلُمُ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْكُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا تَتَّخِذُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلًا إِلَّا تَتَفَرَّغُوا بِعَذَابِ آيِمًا وَتَسْتَبْدِلُونَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ» في آيات كثيرة جداً.

ثم بين الله تعالى أن المجاهدين مفضلون على القاعدين درجة ودرجات، فصح أنه إنما عسى القاعدين المعذورين الذين هم نصيب من وعد الله الحسن والأجر، لا الذين توعدوا بالعذاب.

وكما أخبر عليه السلام أن صلاة القاعدين على النصف من صلاة القائم، ولم يختلفوا معنا في أن المصلي قاعداً بغير عذر لا أجر له، ولا نصيب من الصلاة، فصح أن النسبة المذكورة من الفضل إنما هي بين المباح له الصلاة قاعداً لعذر من خوف أو مرض أو في نافلة.

فإن أرادوا أن ينقصوا بذلك النافلة فقط، سالنهم التكليل على ذلك، ولا سبيل لهم إليه، إلا بدعوى في أن المعذور في الفريضة صلاته كصلاة القائم، وهذه دعوى كاذبة مخالفة لعموم قوله عليه السلام: «صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ» دون تخصيص منه عليه السلام.

وأيضاً - فإن حماد بن أحمد حدثنا قال: حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن أسد حدثنا بكر بن حماد، والقاضي أحمد بن محمد البرقي: قال القاضي البرقي: حدثنا أبو معمر هو عبد الله بن عمرو الرقي حدثنا عبد الوارث: وقال بكر: حدثنا سدد حدثنا يحيى بن سعيد القطان وعبد الوارث بن سعيد التنويري ثم اتفقا عن الحسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن عمران بن الحصين: قال القاضي البرقي في حديثه: إن عمران بن الحصين حدثه - وكان رجلاً مسوراً - أنه سأل رسول الله ﷺ عن صلاة الرجل وهو قاعد، فقال عليه السلام: «مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ».

قال علي: وخصوصنا لا يميزون التنفل بالإجماع للصحيح، فيبطل تأويلهم جملة - والله تعالى الحمد.

ولا شك في أن من فعل الخير أفضل من آخر منعه العذر من فعله، وهذا منصوب عليه في الخبر الذي فيه: إن الفقراء قالوا: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبَ أَصْحَابُ الدُّنُورِ بِالْأُجُورِ، فَعَلِمَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الذِّكْرَ الَّذِي عَلِمَهُمْ، فَبَلَغَ الْأَغْنِيَاءَ فَعَلُوهُ زَادًا عَلَى مَا كَانُوا يَفْعَلُونَهُ مِنَ الْعَتَقِ وَالصَّدَقَةِ، فَذَكَرَ الْفُقَرَاءُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «هَٰذَا فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ».

الأذان فقد أحسب.

وعن سفيان بن عيينة حدثني عبد الرحمن بن حرملة قال: كنت عند سعيد بن المسيب فجاءه رجل فسأله عن بعض الأمر ونادى المنادي فأراد أن يخرج فقال له سعيد: قد نودي بالصلاة، فقال له الرجل: إن أصحابي قد مضوا وهذه راحلي بالباب، فقال له سعيد: لا تخرج، فإن رسول الله ﷺ قال: «لا يخرج من هذا المسجد بعد النداء إلا منافق»، إلا رجل خرج وهو يريد الرجعة إلى الصلاة، فابى الرجل إلا الخروج، فقال سعيد: دونكم الرجل، قال: فإني عنده ذات يوم إذ جاءه رجل فقال: يا أبا محمد ألم تر الرجل - يعني ذلك الذي خرج - وقع عن راحلته فانكسرت رجله قال سعيد: قد ظننت أنه سيصيب أمر.

وهو قول أبي سليمان، وجميع أصحابنا.

وأما النساء فلا خلاف في أن شهودهن الجماعة ليس فرضاً.

وقد صح في الآثار كون نساء النبي ﷺ في حجرهن لا يخرجن إلى المسجد.

واختلف الناس في أي الأمرين أفضل لمن، أصلاتهن في بيوتهن، أم في المساجد في الجماعات.

وبرهان صحة قولنا: هو ما قد ذكرنا من قول رسول الله ﷺ: «إن صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة».

وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه النساء من غيرهن.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج أخبرنا حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرنا يونس بن يزيد - عن ابن شهاب أخبرنا سالم بن عبد الله بن عمر أن أبا عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تمنعوا نساءكم المساجد إذا استأذنكم إليها».

فقال بلال بن عبد الله: والله لئلمنعن، فأقبل عليه عبد الله بن عمر فبه سباً سيئاً، ما سمعته سبه مثله قط قال: أخبرك عن رسول الله ﷺ وتقول: والله لئلمنعن.

وبه إلى مسلم:

حدثنا عمرو الناقد وزهير بن حرب كلاهما عن سفيان بن عيينة عن الزهري سمع سالم بن عبد الله بن عمر يحدث عن أبيه يبلغ به النبي ﷺ قال: «إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا تمنعها».

ومن طريق وكيع عن مسعر بن كدام عن أبي حصين عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبي موسى الأشعري قال: من سمع المنادي فلم يجب من غير عذر فلا صلاة له.

وعن ابن مسعود: من سمع المنادي فلم يجب من غير عذر فلا صلاة له.

وعن معمر بن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر: أنه صلى ركعتين من المكتوبة في بيته فسمع الإقامة فخرج إليها.

قال علي: لو اجزأت ابن عمر صلاته في منزله ما قطعها.

وعن أبي هريرة: لأن يمتلي إذا بدا آدم رصاصاً مذاباً خيراً له من أن يسمع المنادي فلا يجيبه.

وعن سفيان الثوري عن منصور عن عدي بن ثابت الأنصاري عن عائشة أم المؤمنين قالت: من سمع النداء فلم يأتها فلم يرد خيراً ولم يرد به.

وعن يحيى بن سعيد القطان: حدثنا أبو حيان يحيى بن سعيد التيمي حدثني أبي عن علي بن أبي طالب: لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد، ف قيل له: يا أمير المؤمنين، ومن جار المسجد؟

قال: من سمع الأذان.

ومثله من طريق سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري عن أبي حيان المذكور عن أبيه عن علي.

وعن محمد بن جعفر عن شعبة عن عدي بن ثابت سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس أنه قال: من سمع النداء، ثم لم يأت فلا صلاة له إلا من عذر.

وعن عطاء: ليس لأحد من خلق الله تعالى في الحضر والقرية يسمع النداء والإقامة: رخصة في أن يدع الصلاة قال ابن جريج: قلت له: وإن كان على يسر يبيعه يفرق إن قام عنه أن يضيع؟

قال: لا، لا رخصة له في ذلك، قلت: إن كان به مرض أو رمد غير حابس أو تشكي يده؟

قال: أحب إلي أن يتكلف، قلت له: أرايت من لم يسمع النداء من أهل القرية وإن كان قريباً من المسجد؟

قال: إن شاء فليات، وإن شاء فليجلس.

وعن عطاء: كنا نسمع أنه لا يتخلف عن الجماعة إلا منافق. وعن إبراهيم النخعي: أنه كان لا يرخص في ترك الصلاة في الجماعة إلا لمرض أو خافق.

وعن هشام بن حسان عن الحسن قال: إذا سمع الرجل

وبه إلى مسلم:

حدثنا محمد بن عبد الله بن نعيم حدثنا أبي، وعبد الله بن إدريس قالوا: حدثنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: إن رسول الله ﷺ قال: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله».

وبه إلى مسلم:

حدثنا أبو كريب حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا النساء من الخروج إلى المساجد بالليل».

وبه إلى مسلم:

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان حدثنا بكر بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن زينب امرأة ابن مسعود قالت: قال لنا رسول الله ﷺ: «إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً».

حدثنا حمام حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن حدثنا محمد بن وضاح حدثنا حامد هو ابن يحيى البلخي - حدثنا سفيان هو ابن عيينة - عن محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، ولا يخرجن إلا وهن ثيابهن».

قال علي: وهذا نفس قولنا، فإذا خرجن مترجيات أو متطيئات فهن عاصيات لله تعالى، خارجات بخلاف ما أمرن، فلا يحل إرسالهن حيثن أصلا.

والآثار في حضور النساء صلاة الجماعة مع رسول الله ﷺ متواترة في غاية الصحة، لا ينكر ذلك إلا جاهل.

كحديث عائشة أم المؤمنين «إن كان رسول الله ﷺ ليصلي الصبح فيصرف النساء ثملعاتن يرموطين ما يعرفن من الغلس».

وحديث أبي حازم عن سهل بن سعد: «لقد رأيت الرجال غافقي أزريهم في أعناقهم من ضيق الأزر خلف رسول الله ﷺ فقالوا: يا معشر النساء، لا ترتعن رءوسكن حتى يرفع الرجال».

وقوله عليه السلام: «إني لأدخل في الصلاة أريد أن أطيقها فأسمع بكاء الصبي فأتجزئ في صلاتي خشية أن تنقأ أمه».

والخير الذي:

رويناه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا حسين بن

علي الجعفي عن زائدة عن عبد الله بن محمد بن عتيق عن جابر عن النبي ﷺ أنه قال: «خير صفوف الرجال المقدم، وشراها المؤخر وشرا نساء المقدم وخيرها المؤخر» ثم قال: يا معشر النساء، إذا سجد الرجال فاغضضن أبصاركن، لا ترتعن عورات الرجال من ضيق الأزر».

وحديث أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لو تركنا هذا الباب للنساء» فما دخل من ذلك الباب ابن عمر حتى مات. وإن عمر بن الخطاب كان ينهى أن يدخل من باب النساء.

وحديث أسماء في صلاة الكسوف، وأنها صلت في المسجد مع النساء خلف رسول الله ﷺ.

فما كان عليه السلام ليدعهن يتكفنن الخروج في الليل والغلس يعملن صغارهن ويفرن لبناً وبامر يخرج الأيكار وغير الأيكار ومن لا جليات لها فتستعير جليات إلى المصلين، فيتركن يتكفنن من ذلك ما يحط أجورهن، ويكون الفضل لهن في تركه، هذا لا يظنه ناصح للمسلمين إلا عديم عقل، فكيف برسول الله ﷺ الذي أخبر تعالى أنه «عزيز عليه ما عشم خريس عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا إسحاق بن إبراهيم حدثنا جرير هو ابن عبد الحيود - عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة: أنه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص قال: - اجتمعنا إلى رسول الله ﷺ فقال: «إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمه على خير ما يعلمه لهم، ويدلهم شر ما يعلمه لهم».

قال علي: وأحجج من خالف الحق في هذا بخبر موصوع عن عبد الحيود بن المنذر الأنصاري عن عبيد أو جذبه أم حميد: أن النبي ﷺ قال: «إن صلاتك في بيتك أفضل من صلاتك معي».

قال علي: عبد الحيود بن المنذر مجهول لا يذريه أحد.

وذكروا أيضاً:

ما رويناه عن عائشة رضي الله عنها من قولها: لو أدرك رسول الله ﷺ ما أخذت النساء لمنعهن من الخروج كما منعه نساء بني إسرائيل.

وهذا لا حجة فيه لجوهر تمانيه.

اللَّهُ بْنُ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي خُجْرَتِهَا، وَصَلَاتُهَا فِي مَسْجِدِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي بَيْتِهَا».

وَرَوَيْنَا هَذَا الْخَبْرَ بِلَفْظٍ آخَرَ.

كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن قاسم حدثنا محمد بن عبد السلام الحنفسي حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عمرو بن عاصم الكلابي حدثنا همام عن قتادة عن مروق العجلي عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا الْمَرْأَةُ غَوْرَةٌ فَإِذَا خَرَجَتْ اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ، وَأَقْرَبُ مَا تَكُونُ مِنْ وَجْهِ رَبِّهَا وَهِيَ فِي فَعْرِ بَيْتِهَا صَلَاةُ الْمَرْأَةِ فِي مَخْدَجِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي بَيْتِهَا، وَصَلَاتُهَا فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي خُجْرَتِهَا».

قال علي: هكذا بذكر المَخْدَجِ ليس فيه للمسجد ذكر أصلاً، ثم لو صح فيه أن صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في مسجدها - وهذا لا يوجد أبداً من طريق فيها خبر - لما كانت فيه حجة، لأنه كان يكون منسوخاً بلا شك، بما ذكرنا من تركه عليه السلام لمن يتكلمن التكلف في العيش، راغبات في الصلاة في الجماعة مع إلى أن مات عليه السلام، فهذا آخر الأمر بلا شك.

قال علي: مسجدها هنا هو مسجد حلتها ومسجد قومها، ولا يجوز أن يظن أنه مسجد بيتها، إذ لو كان ذلك لكان عليه السلام قالنا: صلاتك في بيتك أفضل من صلاتك في بيتك، وهذه لكفة وعي، حرام أن ينسب إليه عليه السلام. وبقولنا قال الأئمة.

روينا عن معمر بن الزهري: أن عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل كانت تحت عمر بن الخطاب، وكانت تشهد الصلاة في المسجد، فكان عمر يقول لها: والله إنك لتعلمين ما أحب هذا، فقالت: والله لا انتهني حتى تنهاني، فقال عمر: فإني لا أنهالك - قال: فلقد طعن عمر يومئذ وإنها لفي المسجد.

قال علي: ولو رأى عمر صلاتها في بيتها أفضل لكان أفضل أحواله أن يجبرها بذلك ويقول لها: إنك تدعين الأفضل وتختارين الأدنى، لا سيما مع أنني لا أحب لك ذلك، فما فعل، بل اقتصر على إخبارها بهواه الذي لا يقدر على صرفه، ومن الباطل أن تختار - وهي صاحبة، ويدعها هو - أن تتكلف إسقاط زوجها فيما غيره أفضل منه، فصحح أنهما رآيا الفضل العظيم الذي يسقط فيه موافقة رضا الزوج، وأمير المؤمنين، وصاحب رسول الله ﷺ في خروجهما إلى المسجد في الغلب وغيره، وهذا في غاية الوضوح

أولها: أن الله تعالى تابع محمد ﷺ بالحق موجب دينه إلى نزع الفياضة الموجبة إليه بأن لا يمنع النساء - حرائرهن وإماءتهن، ذوات الأزواج وغيرهن - من المساجد ليلاً ونهاراً - قد علم ما يحدث النساء، فلم يحدث تعالى لذلك منعاً لهن، ولا قال له: إذا أخذتن فامنعوهن.

والثاني: أنه عليه السلام، لو صح أنه لو أدرك أخذتهن لمنعهن - لما كان ذلك مبيحاً منعهن، لأنه عليه السلام لم يترك فلم يمنع، فلا يحل المنع، إذ لم يأمر به عليه السلام.

والثالث: أن من الكليات نسخ شريعة مات عليه السلام ولم ينسخها، بل هو كثر مجرّد.

والرابع: أنه لا حجة في قول أحد بعبده عليه السلام.

والخامس: أن عائشة رضي الله عنها لم تقل: إن منعهن لكم مباح، بل منعت منه وإنيما أخبرت ظناً منها بأمر لم يكن ولا ثم، فهم مخالفون لها في ذلك.

والسادس: أنه لا حدّ منهن أعظم من الركن، وقد كان فيهن على عهد رسول الله ﷺ، وقد نهأهن الله تعالى: عن التبرج، وأن يصرن بأرجلهن «لعلن ما يخفين من زينتهن»، وأندر عليه السلام بنساء كاسيات عاريات مابلات مبللات رؤوسهن كاسية الخنثى لا يرخن راحة الجنّة، وعلم أنهن سيكن بعدهن، فما منعهن من أجل ذلك.

والسابع: أنه لا يحل عقاب من لم يحدث من أجل من أخذت، فمن الباطل أن يمنع من لم يحدث من أجل من أخذت، والله تعالى يقول: «وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى».

والثامن: أنهم لا يختلفون في أنه لا يحل منعهن من التزاور، ومن الصنق في الأسواق، والخروج في حاجتهن، وليس في الضلال والباطل أكثر من إطلاعهن على كل ذلك وقد أحدث منهن من أحدث، وتحصن صلاتهن في المسجد الذي هو أفضل الأعمال بعد التوحيد بالمنع، حاشا لله من هذا، وما لنسدي كيف ينطلق لسناً من يعقل بالاحتجاج بمثل هذا في خلاف السنن الثابتة المتواترة.

قال علي: والصحيح من هذا - هو.

ما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق بن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا محمد بن المثنى أن عمرو بن عاصم الكلابي حدثهم قال: حدثنا همام بن أبي يحيى - عن قتادة عن مروق العجلي عن أبي الأحوص عن عبد

لمن عقل.

فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَذَكَّرُ يَمَّا يَتَذَكَّرُ بِهِ الْإِنْسَانُ.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا هشام هو الدستوائي - حدثنا قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة: أن عمر بن الخطاب قال: «إِنَّكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ تَأْكُلُونَ مِنْ شَجَرَتَيْنِ مَا أَرَاهُمَا إِلَّا خَيْبَتَيْنِ: هَذَا الْبَصَلُ، وَالثُّومُ، لَقَدْ رَأَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَجَدَ رِجْلَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ أَمَرَ بِهِ فَأَخْرَجَ إِلَى الْبَيْعِ».

ولا يخرج غير هؤلاء، لأن الله تعالى: لَوْ أَرَادَ مَنَعُ أَحَدٍ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمَسَاجِدِ لَيَبْنَ ذَلِكَ «وَمَا كَانَ يَرْكُ نَسِيًا».

فَإِنْ ذَكَرَ ذَاكَرٌ حَيْثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا عُدْوَى وَلَا طِيْرَةَ، وَفَرُّ مِنَ الْمَجْدُومِ فَرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ».

فَإِنَّ مَعْنَاهُ كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ» أَيُّ فَرٍّ مِنَ الْمَجْدُومِ فَرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ، لَا عُدْوَى لَهُ لَا بِعَدِيكَ، وَلَا يَنْفَعُكَ فَرَارُكَ تَمَّا قَدَّرَ عَلَيْكَ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْنَاهُ هَذَا لَكَانَ آخِرُ الْحَدِيثِ يَقْضَى أَوَّلُهُ، وَهَذَا عَالٍ.

وأيضاً: فَلَوْ كَانَ عَلَى مَعْنَى الْفَرَارِ لَكَانَ الْأَمْرُ بِهِ عُمُومًا، فَوْجُوبٌ أَنْ نَفَرَّ مِنْهُ أَمْرَانَهُ وَوَلَدَهُ وَكُلَّ أَحَدٍ حَتَّى يَمُوتَ جُوعًا وَجَهْدًا، وَلَوْجِبَ أَنْ تَقْفَلَ الْأَرْقَةَ أَمَامَهُ، كَمَا يَفْعَلُ بِالْأَسَدِ وَهَذَا بَاطِلٌ بَيِّنٌ، وَمَا يَشْكُ أَحَدٌ أَنَّهُ قَدْ كَانَ فِي عَصْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَجْدُومُونَ فَمَا فَرَّ عَنْهُمْ أَحَدٌ.

فَصَحَّ أَنْ أَرَادَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا ذَكَرْنَاهُ:

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني حدثنا إبراهيم بن أحمد البلخي حدثنا الفريضي حدثنا البخاري حدثنا سعيد بن عفير حدثني الليث حدثني عقيش بن خالد عن ابن شهاب أخبرني عمرو بن الربيع الأنصاري «أَنَّ عُبَيْدَانَ بْنَ مَالِكٍ - وَمِنْهُمْ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ - أَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ أَتَّخَذْتُ بَصْرِي، وَأَنَا أَصْلَبُ لِقَوْمِي، فَإِذَا كَانَتْ الْأَنْظَارُ سَالِ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أَتِيَ الْمَسْجِدَ وَوَدِدْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ تَأْتِينِي فَتُصَلِّيَ فِي بَيْتِي فَأَتَّخِذَهُ مُصَلًى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَأَلْتُ عَنْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

قَالَ عُبَيْدَانُ: فَعَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وبه إلى البخاري: حدثنا مسدد حدثنا يحيى هو ابن سعيد القطان - عن ابن عبيد الله بن عمر حدثني نافع قال: أَذِنَ ابْنُ عُمَرَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ بِضُجَّانٍ ثُمَّ قَالَ: أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ، فَأَخْبَرْنَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ مُؤَذِّنًا يُؤَذِّنُ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَيَّ إِسْرُهُ، أَلَا

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَمَرَ سَلِيمَانَ بْنَ أَبِي حَتْمَةَ أَنْ يُؤَمِّمَ النِّسَاءَ فِي مُؤَخَّرِ الْمَسْجِدِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ.

وَمِنْ طَرِيقِ عُرْفَةَ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يَأْمُرُ النَّاسَ بِالْقِيَامِ فِي رَمَضَانَ، فَيَجْعَلُ لِلرِّجَالِ إِمَامًا، وَلِلنِّسَاءِ إِمَامًا، قَالَ عُرْفَةُ: فَأَمَرَنِي فَأَمَتِ النِّسَاءَ مَعَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ شِدَّةِ غَضَبِ ابْنِ عُمَرَ عَلَى ابْنِهِ إِذْ قَالَ: إِنَّهُ يَمْنَعُ النِّسَاءَ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الصَّلَاةِ.

فهؤلاء اثنتان المسلمون بحضرة الصحابة، ثم على هذا عمل المسلمين في أقطار الأرض جيلًا بعد جيل، وبالله تعالى التوفيق.

٤٨٦- مسألة: ومن العذر للرجال في التغلب عن

الجماعة في المسجد: المرض، والخسوف، والمطر، والبرد، وخوف ضياع المال، وحضور الأكل، وخوف ضياع المريض، أو الميت، وتطويل الإمام حتى يضرب من خلفه، وأكل الثوم، أو البصل، أو الكراث ما دامت الرائحة باقية، ويمنع أكلوها من حضور المسجد، ويؤمر بإخراجهم منه ولا بد، ولا يجوز أن يمنع من المساجد أحد غير هؤلاء، لا مجذوم، ولا أعمى، ولا ذو عاهة، ولا امرأة يصغير معها.

فَأَمَّا الْمَرُوضُ وَالْخَوْفُ فَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «لَا يَكْفُلُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا».

وقوله تعالى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ».

وقال تعالى: «إِلَّا مَنْ أَخْرَجَ».

وكذلك إضاعة المال، ونهى عليه السلام عن إضاعة المال:

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن عباد حدثنا حاتم هو ابن إسماعيل - عن يعقوب بن مجاهد أبي حمزة عن ابن أبي عتيق أنه شهد عائشة أم المؤمنين قالت: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يُدَايِمُهُ الْأَخْيَانُ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن منصور أخبرنا يحيى هو ابن سعيد القطان - عن ابن جريج حدثنا عطاء عن جابر بن عبد الله قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، قَالَ أَوَّلُ يَوْمٍ: الثُّومُ، ثُمَّ قَالَ: الثُّومُ وَالْبَصَلُ وَالْكَرَّاثُ فَلَا يَفْرُقُنَا فِي مَسَاجِدِنَا،

صَلُّوا فِي الرُّحَالِ».

حَدَّثَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا ابْنُ مَرْجٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا
الْذُبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سَيِّانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ
عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمَلِجِ بْنِ أَسَامَةَ عَنْ أَبِيهِ هُوَ أَسَامَةُ بْنُ
عَمِيرِ الْمُسَنَّبِيِّ - أَنَّهُ قَالَ لَهُ «رَأَيْتَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَيْنَ
الْحُدَيْبِيِّ، وَمُطَرَّنَا مَطَرًا فَلَمْ يَكُنِ الشَّمَاءُ اسْفُلَ نَعَالِنَا، فَتَادَى مُتَادِي
النَّبِيِّ ﷺ: أَنْ صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ».

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ
عَمْرٍو عَنْ نَعِيمِ بْنِ النَّخَعِ قَالَ: «أَدْنَى مُؤَدَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً
فِيهَا بَرْقٌ، وَأَنَا تَحْتَ اللَّحَافِ فَتَمَنَّيْتُ أَنْ يُلْقِيَ اللَّهُ عَلَيَّ لِسَانَهُ وَلَا
خَرَجَ، فَلَمَّا فَرَعَ قَالَ: وَلَا خَرَجَ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْعٍ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ السَّلِيمِ
حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا سُدَّةٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ
هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ صَاحِبُ الزُّبَايْدِيِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ
بْنُ الْحَارِثِ ابْنُ عَمِّ عَمَدٍ بِنِ سَرِيْنٍ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَمُؤَدَّهِ فِي
يَوْمٍ مَطِيرٍ: إِذَا قُلْتَ «أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ - فَلَا تَقُلْ» حَسْبُ
عَلَى الصَّلَاةِ «قُلْ صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ» وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدْ فَعَلَ
هَذَا مِنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، إِنَّ الْجُمُعَةَ عَزْمَةٌ، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ
أُحْرَجَكُمْ فَمَشَوْنَ فِي الطَّيْنِ وَالْمَطَرِ.

حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّمِرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَدٍ
بِنِ يَوْسُفِ الْأَزْدِيِّ الْقَاضِي حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْعَقِيلِيُّ
حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ هُوَ الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي
شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ - عَنْ سَعِيدٍ هُوَ ابْنُ أَبِي
عُرْوَةَ - عَنْ قَتَادَةَ عَنْ كَثِيرٍ مَوْلَى ابْنِ سَمُرَةَ قَالَ: مَرَرْتُ بِعَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ وَهُوَ عَلَى بَابِهِ جَالِسٌ، فَقَالَ: مَا خَطْبُكَ امِيرِكُمْ؟
قُلْتُ: أَمَا جَمَعْتَ مَعَنَا؟

قَالَ: نَمْنَعُ هَذَا الرَّدْءُ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَهَذَا ابْنُ عَمْرٍو وَابْنُ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ
بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ يَتَكْرَهُنَّ الْجُمُعَةَ وَغَيْرَهَا لِلطَّيْنِ، وَيَأْمُرُونَ الْمُوَدَّنَ
أَنْ يَقُولَ: «أَلَا صَلُّوا فِي الرُّحَالِ» وَلَا نَعْرِفُ لَهُمْ خِلَافًا مِنْ
الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ.

وَأَمَّا الطَّوِيلُ فَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ مَعَاذٍ وَالَّذِي خَرَجَ عَنْ إِمَامَتِهِ
فَلَمْ يَنْكَرِ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ عَلَى الْخَارِجِ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ
الْوَهَّابِ بْنُ عَيْسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمَّادٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا
مُسْلِمٌ بِنِ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا هَشِيمٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي

خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ:
«جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي لِأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلَاةِ
الصُّبْحِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ، يَمُوتُ يُطِيلُ بَنَاءً، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
غَضِبَ فِي مَوْطِئَةٍ قَطُّ أَشَدَّ مِنْ غَضَبِي، فَقَالَ يَوْمَئِذٍ: يَا أَيُّهَا
النَّاسُ! إِنْ مِنْكُمْ مُتَّقِرِينَ، فَلَيْتَكُمْ أَمْ النَّاسُ فُلَيْوَجٌ، فَإِنْ مِنْ وَرَائِهِ
الْكَبِيرُ، وَالضَّعِيفُ، وَذَا الْحَاجَةِ».

فَلَمْ يَنْكَرِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَأَخُّرَهُ عَنْ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ مِنْ أَجْلِ
إِطَالَةِ الْإِمَامِ، وَأَمَّا الْجُدُومُ، وَالْأَجْمَرُ، وَآكُلُ الْفَجْلِ وَغَيْرُهُمْ: فَلَوْ
جَازَ مِنْهُمْ الْمَسْجِدَ لَمَا أَغْفَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمَا كَانَ رُكُوتُ
نَبِيِّهِ.

٤٨٧- مسألة: والأفضل أن يؤم الجماعة في الصلاة

أَتَرَوْهُمْ لِلْقُرْآنِ وَإِنْ كَانَ انْقِصَافًا.

فَإِنْ اسْتَوُوا فِي الْقِرَاءَةِ فَاتَّقَهُمْ.

فَإِنْ اسْتَوُوا فِي الْفَقْهِ وَالْقِرَاءَةِ فَاتَّقَهُمْ صَلَاحًا فَإِنْ حَضَرَ
السُّلْطَانُ الْوَاجِبَةَ طَاعَتُهُ أَوْ أَمِيرُهُ عَلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ أَحَقُّ بِالصَّلَاةِ
عَلَى كُلِّ حَالٍ فَإِنْ كَانُوا فِي مَنَزَلٍ إِنْسَانٍ فَصَاحِبُ الْمَنَزَلِ أَحَقُّ
بِالْإِمَامَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا مِنَ السُّلْطَانِ.

وَإِنْ اسْتَوُوا فِي كُلِّ مَا ذَكَرْنَا فَاسْتَقِمْ.

فَإِنْ أَمَّ أَحَدٌ خِلَافَ مَا ذَكَرْنَا أَجْزَأَ ذَلِكَ، إِلَّا مَنْ تَقَدَّمَ بِغَيْرِ
أَمْرِ السُّلْطَانِ عَلَى السُّلْطَانِ، أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِ صَاحِبِ الْمَنَزَلِ عَلَى
صَاحِبِ الْمَنَزَلِ، فَلَا يَجْزِي هَذَيْنِ وَلَا تَجْزِيهِمْ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ مَالِكِ بْنِ الْحَوَارِثِ: «وَلْيُؤْمَرُوا أَكْبَرُكُمْ»
وَكَانَا فِي الْقِرَاءَةِ وَالْفَقْهِ وَالْفَقْهَ وَالْفَقْهَ سَوَاءً.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ
الْوَهَّابِ بْنُ عَيْسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمَّادٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا
مُسْلِمٌ بِنِ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ فُتْحٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ هُوَ
الْقَطَّانُ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
الْحُدَيْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيُؤْمَرُ مِنْهُمْ
أَحَدُهُمْ، وَأَحَدُهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَفْزَلُهُمْ».

وَرَوَيْنَاهُ - أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ الْجَرِيرِيِّ
عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْحُدَيْرِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَبِهِ إِلَى مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ، وَمَعْمَدُ بْنُ الْمُثَنَّى.

قَالَ الْأَشْجَعِيُّ: عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِيِّ عَنْ الْأَعْمَشِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ.

ثُمَّ اتَّفَقَ شُعْبَةُ وَالْأَعْمَشُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ عَنْ أَوْسٍ

بن ضمعج عن أبي مسعود.

إمامة من أم بخلاف ذلك: لا:

حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن المنثري حدثنا بكر بن عيسى قال سمعت شعبة يذكر عن نعيم بن أبي هند عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين «أن أبا بكر الصديق صلى للناس ورسول الله ﷺ في الصف».

وبه إلى أحمد بن شعيب: أنا علي بن حجر حدثنا إسماعيل هو ابن علي - حدثنا حميد عن أنس قال: «أخير صلاة صلاحها رسول الله ﷺ مع القوم: صلى في ثوبه وأحده متوشحاً به خلف أبي بكر».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن رافع وحسن بن علي الحلواني جميعاً عن عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح حدثنا ابن شهاب عن حديث عباد بن زياد أن عروة بن المغيرة بن شعبة أخبره أن المغيرة بن شعبة أخبره - فذكر حديثاً وفيه قال: «فأقبلت معه - يعني رسول الله ﷺ - حتى نجد الناس قد قدّموا عبد الرحمن بن عوف فصلّى لهم، فأذرك رسول الله ﷺ إحدى الركعتين، فصلّى عليه السلام مع الناس الركعة الأخيرة، فلما سلم عبد الرحمن بن عوف قام رسول الله ﷺ يصم صلاته فأفرغ ذلك المسلمين، فأكثروا التشيع، فلما قضى رسول الله ﷺ أقبل عليهم فقال: أحسبتم، أو قد أصبتم، فيغيبهم أن صلّوا الصلاة لوقتها».

وبهذا الإسناد إلى ابن شهاب: عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن حمزة بن المغيرة بن شعبة نحو هذا الحديث، وفيه قال المغيرة: «أردت تأخير عبد الرحمن بن عوف» فقال رسول الله ﷺ دعه.

قال علي: فهذه الخبرين علمنا أن قول رسول الله ﷺ «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ، فَإِنْ اسْتَوَوْا فَاقْبَلُهُمْ، فَإِنْ اسْتَوَوْا فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ اسْتَوَوْا فَأَقْدَمُهُمْ مِيتَةً» ندب لا فرض؛ لأنه عليه السلام أقرأ من أبي بكر، وعبد الرحمن، وأقنه منهما، وأقدم هجرة، إلى الله تعالى منهما وأسن منهما.

وبهذين الخبرين جازت الصلاة خلف كل مسلم، وإن كان في غاية النقصان، لأنه لا مسلم إلا ونسبه في الفضل والدين إلى أفضل المسلمين بعد رسول الله ﷺ: أقرب من نسبة أبي بكر وعبد الرحمن بن عوف - وهما من أفضل المسلمين رضي الله عنهما - في الفضل والدين إلى رسول الله ﷺ، فخرج هذا

قال شعبة: سمعت أوس بن ضمعج يقول: سمعت أبا مسعود هو البصري - قال: قال رسول الله ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاطَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا، وَلَا يَوْمُنَ الرَّجُلِ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَفْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِيمِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

قال علي: وقد فسّر رسول الله ﷺ الهجرة الباقية أبداً.

كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الحمداي حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا آدم حدثنا شعبة عن عبد الله بن أبي السمر وإسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ».

قال علي: وقال مالك: يوم الأفضل وإن كان أقل قراءة - وهذا خطأ، لأنه خلاف أمر رسول الله ﷺ:

حدثنا حماد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الديلمي عن عبد الرزاق عن ابن جريح أخبرنا نافع أنه سمع ابن عمر يقول: كان سالم مولى أبي حذيفة يوم المهاجرين الأولين أصحاب رسول الله ﷺ والأنصار في مسجد قباء، فيهم: أبو بكر، وعمر، وأبو سلمة وزيد بن حارثة، وعامر بن ربيعة.

قال علي: وحدثناه عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: لما قدم المهاجرون الأولون العصبه موضعاً بقباء قبل مقدم رسول الله ﷺ كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة وكان أكثرهم قرأناً.

قال علي: فهذا فعل الصحابة رضي الله عنهم يعلم رسول الله ﷺ ولا يخالفهم من الصحابة في ذلك.

فإن قيل: إن عمر قدّم صحبياً.

قلنا: نعم، وصار صهيب أميراً مستخلفاً من قبل الإمام، فهو أحق الناس يومئذ لأنه سلطان.

قال علي: وروينا عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن جبير فقال أبو سلمة: قال النبي ﷺ: «إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فِي سَفَرٍ فَاقْبَلْهُمْ أَقْرَبُهُمْ، وَإِنْ كَانَ أَصْغَرُهُمْ مِيتَةً، فَإِذَا أَمَّهُمْ فَهُوَ أَمِيرُهُمْ».

وقال أبو سلمة: فذلك أمير أمّره رسول الله ﷺ وإنما أجزنا

بدليله.

ولم نجد في التّقدم على السّلمان وعلى صاحب المنزل أثراً
يخرجهما عن الوجوب إلى التّذبذب، فبقي على الوجوب.

بل وجدنا ما يشدّ وجوب ذلك:

كما حدّثنا عبد الله بن ربيع حدّثنا عمّداً بن إسحاق بن
السّليم حدّثنا ابن الأعرابي حدّثنا أبو داود حدّثنا عبد الله بن
عمّاد النّخيلي حدّثنا عمّداً بن سلمة عن عمّاد بن إسحاق حدّثني
الزّهرري حدّثني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث
بن هشام عن أبيه عن عبد الله بن زعّة قال: «لَمَّا اسْتَعَزَّ بِرَسُولِ
اللّهِ ﷺ وَأَنَا عِنْدَهُ فِي نَفَرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ دَعَاهُ يَلَالُ إِلَى الصَّلَاةِ
فَقَالَ: مُرُوا مَنْ يُصَلِّي بِالنَّاسِ فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زُعَّةَ فَيَدَا عُمَرَ
فِي النَّاسِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ غَائِباً، فَقَالَ: قُمْ يَا عُمَرُ فَصَلِّ بِالنَّاسِ،
فَفَعَلْتُ وَكَبَّرْتُ، فَلَمَّا سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَوْتَهُ - وَكَانَ عُمَرُ
رَجُلًا مُجْهَرًا - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَيْنَ أَبُو بَكْرٍ؟ بِأَيِّ اللّهِ
ذَلِكَ وَالْمُسْلِمُونَ، فَبَعَثَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَجَاءَ بَعْدَ أَنْ صَلَّى عُمَرُ
بِتِلْكَ الصَّلَاةِ فَصَلَّى بِالنَّاسِ».

حدّثنا عبد الله بن ربيع حدّثنا عبد الله بن عمّاد بن عثمان
حدّثنا أحمد بن خالد حدّثنا علي بن عبد العزيز حدّثنا الحجاج بن
المنهال حدّثنا حماد بن سلمة حدّثنا داود بن أبي هند عن أبي
نضرة عن أبي سعيد مولى أبي أسيد قال: تزوّجت امرأة فكان
عندي ليلة زفاف امرأتي نفر من أصحاب رسول الله ﷺ فلما
حضرت الصّلاة أراد أبو ذر أن يتقدّم فيصلّي، فعجزه حذيفة
وقال: ربّ البيت أحقّ بالصّلاة، فقال لابن مسعود: أكذلك؟

قال: نعم قال أبو سعيد: فتقدّمت فصلّيت بهم وأنا يومئذ
عبد.

وعن ابن جريج عن عطاء - في القوم يتنازلون فيهم القرشي
والعربي والمولى والأعرابي والعبد، لكل امرئ منهم فسطاط،
فانطلق أحدهم إلى فسطاط أحدهم فحاتت الصّلاة، قال: صاحب
الرحيل يؤمهم هو، حقّ يعطيه من شاء.

٤٨٨ - مسألة: والأعمى، والبصير، والحصى، والفحل،

والعبد، والحُرّ، وولد الزّنى، والقرشي: سواء في الإمامة في
الصّلاة، وكلّهم جائز أن يكون إماماً راتباً، ولا تفاضل بينهم إلا
بالقراءة، والفقّه، وقدم الخير، والسّن، فقط.

وكره مالك إمامة ولد الزّنى، وكره العبد إماماً راتباً - ولا
وجه لهذا القول، لأنّه لا يوجب قرآن ولا سنّة صحيحة ولا
سقيمة، ولا إجماع، ولا قياس، ولا قول صاحب، وعبوب النّاس

في أديانهم وأخلاقهم، ولا في أبدانهم ولا في أعرافهم.

قال الله عزّ وجل: ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ تَتَفَكَّرْ﴾.

واحتج بعض المقلّدين له بأن قال: يتفكّر من خلفه فيه فيلهي
عن صلاته.

قال عليّ: وهذا في غاية الغثاثة والسّقوط ولا شك في أن
فكرة المأموم في أمر الخليفة إذا صلّى بالنّاس، أو الأحديب إذا
أمهم - أكثر من فكرته في ولد الزّنى، ولو كان لشيء مما ذكرنا
حكم في الدّين لما أغفل الله على لسان رسوله ﷺ: «وَمَا كَانَ
رَبُّكَ نَسِيًّا».

والعجب كلّ في الفرق بين الإمام الرّاتب وغير الرّاتب.

وتجور إمامة الفاسق كذلك ونكرهه، إلا أن يكون هو الأقرب،
والأفقه، فهو أولى حيثن من الأفضل، إذا كان انقصاص منه في
القراءة، أو الفقّه، ولا أحد بعد رسول الله ﷺ إلا وله ذنوب.

قال عزّ وجل: ﴿وَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آيَاتُنَا فَأَنْتُمْ فِي الدّينِ
وَعَوَالِيكُمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَالصّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِيمَانِكُمْ﴾.

فنصّ تعالى على أن من لا يعرف له أب: إخواننا في الدّين.
واخبر أن في العبيد والإمام صالحين:

حدّثنا حماد حدّثنا ابن مفرج حدّثنا ابن الأعرابي حدّثنا
الدّبيري عن عبد الرّزاق عن ابن جريج أخبرني عبد الله بن أبي
مليكة: أنّهم كانوا يأتون عائشة أم المؤمنين بأعلى الوادي، هو
وأبوها، وعبيد بن عمير، والمسور بن غرمة وناس كثير، فيؤمهم أبو
عمرو مولى عائشة وهو غلامها لم يعتق، فكان إمام أهلها بني عمّاد
بن أبي بكر، وعروة، وأهلها، إلا عبد الله بن عبد الرحمن كان
يستأجر عنه أبو عمرو فقالت عائشة رضي الله عنها: إذا غيبي أبو
عمرو ودلاني في حفرتي فهو حرّ.

وعن إبراهيم النّعمي قال: يؤمّ العبد الأحرار.

وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال: كان يؤمّنا في مسجدنا
هذا عبد، فكان شريح يصلي فيه.

وعن وكيع عن سفيان الثّوري عن يونس عن الحسن
البصري قال: ولد الزّنى وغيره سواء.

وعن وكيع عن الرّبيع بن صبيح عن الحسن قال: ولد الزّنى
بمنزلة رجل من المسلمين، يؤمّ، وتجوز شهادته إذا كان عدلاً.

وعن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم
المؤمنين أنّها كانت إذا سلت عن ولد الزّنى: قالت ليس عليه من

خطيئة أبويه شيء ﴿وَلَا تَرَوْا وَازَرَةً وَرَزَّ أُخْرَى﴾.

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن بُرَيْد أَبِي الغلام عن الزُّهري قال: كان أئمة من ذلك، قال وكيع: يعني من الرُّنَى.

وعن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان قال: سألت إبراهيم عن ولد الرُّنَى، والأعرابي، والغلب، والأعشى: هل يؤمُّون؟ قال: نعم، إذا أقاموا الصلاة.

وعن الشَّعْبِي: ولد الرُّنَى تجوز شهادته ويؤم.

وعن معمر قال سألت الزُّهري عن ولد الرُّنَى: هل يؤم؟ قال: نعم، وما شأنه.

وقد كان أبو زيد صاحب رسول الله ﷺ يؤم وهو مُعَقَّد ذاهِب الرجل وقد كان طَلْحَةَ أَثَلَّ اليَدِ، وما اختلف في جواز إماميه، وقد كان في الشورى.

ومن طريق الزُّهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن حبيب الله بن عبد بن الحيار أنه دخل على عثمان عليه وهو مضطرب، فقال له: إنك إمام عام، ونزل بك ما نرى ويصلي أنا إماماً فتنه وتخرج، فقال له عثمان: إن الصلاة أحسن ما يعمل الناس فإذا أحسن الناس فأحسن معهم، وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم.

وكان ابن عمر يصلي خلف الحجاج، وتجدد أخذهما خارجي. والثاني أفسق البرية وكان ابن عمر يقول: الصلاة حسنة ما أبالي من شركتي فيها.

وعن ابن جريج قلت لغطاء: أرايت إماماً يؤخر الصلاة حتى يصليها مفطراً فيها؟ قال: أصلي مع الجماعة أحب إلي، قلت: وإن اصغرت الشمس ولحقت برؤوس الجبال؟ قال: نعم، ما لم تنوب، قلت لغطاء: فالإمام لا يؤفي الصلاة، أعزّل الصلاة منه؟ قال: بل صل معه، وأوفى ما استطعت، الجماعة أحب إلي، فإن رفع رأسه من الركوع ولم يوف الركعة فأوف أنت، فإن رفع رأسه من السجدة ولم يوف، فأوف أنت. فإن قام وعجل عن التشهد فلا تعجل أنت، وأوف وإن قام.

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عتبة عن أبي وإبل: أنه كان يجمع مع المختار الكذاب.

وعن أبي الأعمش قال: ظهرت الخوارج علياً فسألت يحيى بن أبي كبير، فقلت: يا أبا نصر، كيف نرى في الصلاة خلف هؤلاء؟ قال: القرآن إمامك، صل معهم ما صلوا.

وعن إبراهيم النخعي قلت لملقمة: إمامنا لا يؤم الصلاة.

قال علقمة: لكانا نصلّيها، يعني نصلي معه ونصلّيها.

وعن الحسن: لا تقصر المؤمن صلاته خلف المنافق، ولا تنقص المنافق صلاته خلف المؤمن.

وعن قتادة قلت لسعيد بن المسيب: أنصلي خلف الحجاج؟ قال: إن أنصلي خلف من هو شر منه.

قال علي: ما تعلم أحدًا من الصحابة رضي الله عنهم امتنع من الصلاة خلف المختار، وعبد الله بن زياد، والحجاج، ولا فاسق أفسق من هؤلاء.

وقد قال الله عز وجل: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾. ولا ير أبى من الصلاة وجميعها في المساجد فمن دعا إليها فرفض إجابته وعونه على البر والتقوى الذي دعا إليها، ولا إثم بعد الكفر أثم من تعطيل الصلوات في المساجد، فحرام علينا أن نعين على ذلك.

وكذلك الصيام، والحج، والجهاد، من عمل شيئاً من ذلك عملناه معه، ومن دبعنا إلى إثم لم نجبه، ولم نعينه عليه وكل هذا قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان.

٤٨٩- مسألة: ومن صلى جنباً أو على غير وضوء -

عمداً أو نسياناً - فصلاة من اتم به صحيحة تامة، إلا أن يكون علم ذلك يقيناً فلا صلاة له؛ لأنه ليس مصلياً، فإذا لم يكن مصلياً فالوؤم بمن لا يصلي. عابت عاصي خالف لما أمر به، ومن هذه صفته في صلاته فلا صلاة له.

وقال أبو حنيفة: لا تجزئ صلاة من اتم بمن ليس على طهارة عمداً كان الإمام أو ناسياً.

وقال مالك: إن كان ناسياً فصلاة من خلفه تامة، وإن كان عمداً فلا صلاة لمن خلفه.

وقال الشافعي، وأبو سليمان، كما قلنا.

قال علي: برهان صحة قولنا: قول الله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ الْهَلْ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وليس في وسعنا علم الغيب من طهارته، وكل إمام يصلي وراءه في العالم: ففي الممكن أن يكون على غير طهارة عمداً أو ناسياً، فصح أننا لم نكلف علم يقين طهارتهم، وكل أحد يصلي لنفسه، ولا يطل صلاة المأموم - إن صح - بطلان صلاة الإمام، ولا يصح صلاة المأموم - إن بطلت - صحة صلاة الإمام.

ومن تعدى هذا فهو مناقض، لأنهم لا يخلطون - نعي الحنفية، والمالكية - في أن الإمام إن أحدث مغلوباً فإن طهارته

قد انتقضت.

الجنب - وهذا لا معنى له.

ورويًا عن علي بن أبي طالب: يعيد ويعيدون.

ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ وقد خالفه عمر، وابن عمر، هذا لو صح عن علي، فكيف ولا يصح، لأن في الطريق إليه عباد بن كثير، وهو مطروح، وغالب بن عبيد الله وهو مجهول، وعبيد الله بن زحر عن علي بن زياد وكلاهما ضعيف.

وروي المخالفون عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى - وهو كذاب - عن عمن لم يسمه وهو مجهول - عن أبي جابر البياضي - وهو كذاب - عن سعيد بن المسيب: في القوم يصلون خلف من ليس على طهارة ناسياً، أنهم يعيدون.

ولو صح لكان رسلاً لا حجة فيه، فكيف وفيه: كذابان ومجهول فحصلت الرواية عن عمر وابن عمر، لا يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلافها، وهي في غاية الصحة.

قال علي: وأما الأتبع، والألكن، والأعجمي اللسان، واللحان: فصلاة من اتهم بهم جائزة. لقول الله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْطَهَا﴾ فلم يكلفوا إلا ما يقدرون عليه، لا ما لا يقدرون عليه، فقد أدوا صلاتهم كما أمروا، ومن أدى صلاته كما أمر فهو محسن..

قال تعالى: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾.

والعجب كل العجب ممن يميز صلاة الأتبع والألكن واللحان والألكن لنفسه - ويطلق صلاة من اتهم بهم في الصلاة، وهم - مع ذلك - يطلقون صلاة من صلى وهو جنب ناسياً، ويميزون صلاة من اتهم به وهو لا صلاة له وبالله تعالى التوفيق.

٤٩٠- مسألة: ولا تجوز إمامة من لم يبلغ الحلم، لا في

فريضة، ولا نافلة، ولا أذنة.

وقال الشافعي: تجوز إمامته في الفريضة والنافلة، ويجوز أذنة.

وقال مالك: تجوز إمامته في النافلة ولا تجوز في الفريضة.

قال علي: احتج من أجاز إمامته بما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد بن أبي سلمة - أنا أيوب هو السخنياني - عن عمرو بن سلمة الجرمي قال: «كنا بمحاضر يقرأ بها الناس إذا أتوا النبي ﷺ فكانوا إذا رجعوا متروا بنا فأخبرونا: أن رسول الله ﷺ قال كذا وقال كذا، وكنت غلاماً

قال المالكيون: وصلاته أيضاً قد بطلت.

ثم لا يختلفون: أن صلاة من خلفه لم تنتقض ولا طهارتهم، فبطل أن تكون صلاة المأموم متعلقة بصلاة الإمام، وأن نفدت بفسادها، وهم أصحاب قياس بزعمهم. وهم لا يختلفون: في أن صلاة المأموم إن فسدت فإنه لا يصلحها صلاح صلاة الإمام، فهلا طردوا أصلهم.

فقالوا: وكذلك إن صحّت صلاة المأموم لم يفسد فساد صلاة الإمام فلو صح قياس يوماً، لكان هذا أصح قياس في الأرض.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا الفضل بن سهل حدثنا الحسن بن موسى الأشيب حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زياد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ، وَإِنْ أَخْطَأُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ».

قال علي: وعمدتنا في هذا هو.

ما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق بن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود السجستاني حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا حماد بن سلمة عن زياد الأعمى عن أبي بكرة: «أن رسول الله ﷺ دخل في صلاة الفجر فكثير قأوماً إليهم: أن مكانكم ثم جاء زلزاله فقطر، فصلى بهم، فلما قضى الصلاة قال: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، وَإِنِّي كُنْتُ جُنُباً».

قال علي: فقد اعتدوا بتكبيرهم خلفه وهو عليه السلام جنب.

قال علي: وروينا عن طريق هشام بن عروة عن أبيه: أن عمر بن الخطاب صلى بالناس وهو جنب فاعاد، ولم يبلغنا أن الناس أعادوا.

وعن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر: أن أباة صلى بالناس صلاة العصر وهو على غير وضوء، فاعاد ولم يعد أصحابه.

وعن إبراهيم النخعي، والحسن، وسعيد بن جبير: فيمن أم قوماً وهو على غير طهارة، أنه يعيد ولا يعيدون، ولم يفرقوا بين ناس وعاملي.

وقال عطاء: لا يعيدون خلف غير المتوضئ، ويعيدون خلف

حافظاً، فَحَفِظْتُ مِنْ ذَلِكَ قُرْآنًا كَثِيرًا، فَانْطَلَقَ أَبِي وَإِذَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِهِ فَعَلَّمَهُمُ الصَّلَاةَ، وَقَالَ: يُؤْمِنُكُمْ أَفَرَأَيْتُمْ كُنْتُ أَحْفَظُ، فَقَعَمُونِي فَكُنْتُ أُوْمُهُمْ، وَعَلَيَّ بُرْدَةٌ لِي صَغِيرَةٌ، فَكُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ تَكَشَّفَتْ عَنِّي، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنَ النِّسَاءِ: وَأَرَاوُ عَنَّا عَوْرَةَ قَارِيكُمْ، فَاسْتَرَوْا لِي قَمِيصًا عُمَائِيًّا، فَمَا فَرَحْتُ بِشَيْءٍ بَعْدَ الْإِسْلَامِ مَا فَرَحْتُ بِهِ فَكُنْتُ أُوْمُهُمْ وَأَنَا ابْنُ سِتٍّ سَبِيْنٍ أَوْ ثَمَانٍ سَبِيْنٍ.

وَكَذَلِكَ لَوْ صَلَّتْ إِلَى جَنِبِهِ، لَتَعَدَّيَا الْمَكَانَ الَّذِي أَمَرْتُ بِهِ، فَقَدْ صَلَّتْ بِخِلَافِ مَا أَمَرْتُ.

وَأَمَّا إِمَامَتُهَا النِّسَاءَ: فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَقْطَعُ صَلَاةَ الْمَرْأَةِ إِذَا صَلَّتْ أَمَامَهَا أَوْ إِلَى جَنِبِهَا، وَلَمْ يَأْتِ بِالْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ قَرَأَنٌ وَلَا سَنَةٌ، وَهُوَ فَعْلٌ خَيْرٌ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَقْبَلُوا الْحَيْرَةَ﴾ وَهُوَ تَعَاوُنٌ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى.

وَكَذَلِكَ: إِنَّ أَذُنَ وَأَقْمَنَ فَهُوَ حَسَنٌ لِمَا ذَكَرْنَا:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَبَاتٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْبَصِيرِ حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخَشْيِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَيْسَرَةَ بْنِ حَبِيبٍ الْهَلْدِيِّ هُوَ أَبُو حَازِمٍ - عَنْ رِبْطَةِ الْخَفَّيَّةِ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ أَتَتْهُنَّ فِي الْفَرِيضَةِ:

حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخَشْيِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ لَاحِقٍ عَنْ تَيْمَةَ بِنْتِ سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّهَا أَمَتِ النِّسَاءَ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ قَامَتِ وَسَطَهُنَّ وَجِهَتْ بِالْقِرَاءَةِ.

وَبِهِ إِلَى يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَسَادَةَ أُمَ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ حَدَّثَتْهُمْ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ كَانَتْ تُوْمَتُهُنَّ فِي رَمَضَانَ وَتَقْرَأُ مَعَهُنَّ فِي الصَّبَاحِ.

قَالَ عَلِيُّ: هِيَ خَيْرَةٌ ثَقَّةُ الثَّقَاتِ، وَهَذَا إِسْنَادٌ كَالْذَّهَبِ.

حَدَّثَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا الدَّبَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: تَقِيْمُ الْمَرْأَةُ لِنَفْسِهَا.

وَقَالَ طَاوُوسُ: كَانَتْ عَائِشَةُ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ تُوْدُّ، وَتَقِيْمُ:

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَمَّارِ الدَّهْنِيِّ عَنْ حَجِيرَةَ بِنْتِ حَصِينٍ قَالَتْ أَمَتْنَا أُمَّ سَلَمَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَقَامَتْ بَيْنَنَا.

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا: مِنْ طَرِيقٍ وَكَبِيرٍ عَنْ سَفْيَانَ بِإِسْنَادِهِ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: تُوْمُ الْمَرْأَةُ النِّسَاءَ، وَتَقْرَأُ وَسَطَهُنَّ.

قَالَ عَلِيُّ: فَعَلْتُ فَعَلَ عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ، وَطَافَقَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعَهُ، لَا يَعْرِفُ لَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، خِلَافُ قَائِلِي الْحَنَفِيَّةِ، وَالْمَالِكِيِّينَ: الْمُشْتَعُونَ بِخِلَافِ الصَّاحِبِ إِذَا وَافَقَ تَقْلِيدَهُمْ؟ وَهُمْ أَتَرَكُوا النَّاسَ لَهُ. لَا سِيَّامًا مِنْ قَالِ مِنْهُمْ: إِنَّ مَا لَا يَعْرِفُ فِيهِ خِلَافٌ: فَهُوَ إِبْجَاعٌ، وَقَدْ وَجَدْنَا لِعَمْرُو بْنِ سَلَمَةَ هَذَا: صَحِيحَةً، وَوَفَادَةً عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَعَ أَبِيهِ.

قَالَ عَلِيُّ: وَأَمَّا نَحْنُ فَلَا حَاجَةَ عِنْدَنَا فِي غَيْرِ مَا جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِقْرَارٍ، أَوْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَلَوْ عَلِمْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَفَ هَذَا وَأَقْرَبَهُ لَقُلْنَا بِهِ.

فَأَمَّا إِذَا مَا يَأْتِي بِذَلِكَ أَثَرٌ فَلَا وَاجِبٌ عِنْدَ التَّنَازُعِ أَنْ يَرُدَّ مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ إِلَى مَا افترضَ اللَّهُ عَلَيْنَا الرُّدَّ إِلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ: فَوَجَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ قَالَ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّدْ لَكُمْ أَخَذُكُمْ وَتَيُؤَمِّكُمْ أَفَرَأَيْتُمْ؟» فَكَانَ الْمُؤَدِّدُ مَامُورًا بِالْأَذَانِ، وَالْإِمَامُ مَامُورًا بِالْإِمَامَةِ، بَنَصُّ هَذَا الْخَبَرِ. وَوَجَدْنَا ﷺ قَدْ قَالَ: «إِنَّ الْقَلَمَ رُفِعَ عَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَحْتَلَّمَ» فَصَحَّ أَنَّهُ غَيْرُ مَامُورٍ وَلَا مَكْلُوفٍ. فَإِذَا هُوَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ هُوَ الْمَامُورُ بِالْأَذَانِ، وَلَا بِالْإِمَامَةِ، وَإِذْ لَيْسَ مَامُورًا بِهِمَا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَلْزَمَ مَامُورًا بِهِمَا، لَا تَمَنُّ لَمْ يُوْمَرْ بِهِمَا، وَمَنْ اتَّيَمَّنْ لَمْ يُوْمَرْ أَنْ يُوْمَرْ بِهِ - وَهُوَ عَالِمٌ بِعَالِهِ - فَصَلَاتُهُ بَاطِلٌ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ، وَظَنَّهُ رَجُلًا بِالْفَأْ: فَصَلَاةُ الْمُؤْتَمِّ بِهِ تَامَّةٌ، كَمَنْ صَلَّى خِلْفَ جَنِبِهِ، أَوْ كَافِرٍ - لَا يَعْلَمُ بِهِمَا - وَلَا فَرْقَ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ إِمَامَةٍ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ فِي الْفَرِيضَةِ وَبَيْنَ إِمَامَتِهِ فِي النَّافِلَةِ: فَكَلامٌ لَا وَجْهَ لَهُ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ دَعَا بِمَا يَرَاهُ.

٤٩١- مسألة: وصلاة المرأة بالنساء جائزة، ولا يجوزُ أَنْ تُوْمَ الرِّجَالُ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ - إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ كَرِهَ ذَلِكَ، وَأَجَازَ ذَلِكَ:

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: بَلْ هِيَ السَّنَةُ - وَمَنْعَ مَالِكٍ مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ عَلِيُّ: أَمَّا مَنَعُهُمْ مِنْ إِمَامَةِ الرِّجَالِ: فَلَوْلَا رَسُولُ اللَّهِ

باقية أو لا؟ ولا بد من أحد الوجهين:

فإن قالوا: هو في صلاة وإمامته باقية، جعلوه مصلياً بلا وضوء، وإماماً بلا وضوء، وهذا خلاف أصلهم الآخر الفاسد في بطلان صلاة من اتهم بإمامه هو على غير طهارة ناسياً أو ذاكراً.

ثم نقول لهم: إذ هو في صلاة وهو بعد باق على إمامته لهم، فما ذنبه إذ كبر بإبطال صلاة نفسه وصلاتهم، هذه عداوة منكم لذكر الله تعالى وأخيه قولكم: من عطس في صلاته فقال بلسانه الحمد لله رب العالمين بطلت صلاته، ولو قعد مقدار التشهيد فقتل عصته، أو ضرط عامداً لم تبطل صلاته تعالى الله، ما أوحش هذه الأقوال التي لا يحل قبولها، إلا لسر قافها رسول الله ﷺ وحده، الذي لم نأخذ الصلاة، ولا الدين، ولا ذكر الله تعالى إلا عنه، فلا يحل لنا إذن شيء من ذلك إلا كما أمرنا.

وإن قالوا: بل ليس في صلاة، ولا هم بعد في إمامته.

قلنا لهم: فإذا قد خرج بالحدث من إمامتهم وعن الطهارة التي لا صلاة إلا بها: فما الذي ولد عليه تكبيره من الضرر، حتى أحدث عليه قوله "الله أكبر": بطلان صلاته.

وكذلك خروجه من المسجد، وفي هذا القول من السخافة غير قليل وهذا مسجد بيت المقدس طوله ثمانمائة ذراع وتيف، ورب مسجد ليس عرضه إلا ثلاثة أذرع أو نحوها، وطوله مثل ذلك فقط ولحمد الله على تسليمه إيانا من مثل هذه الأقوال المنفرة لصحة العمام.

قال علي: فإن استخلف من دخل حنبل ولم يكبر بعد، أو قد كبر، أو من أدرك معه أول صلاته، أو قدموا لهم من هذه صفته، أو تقدم هو: فكل ذلك جائز، إذ استخلف إمام يتم بهم فرض كما ذكرنا، لوجوب الصلاة في جماعة عليهم، فليبدأ المستخلف - إن كان لم يدر من الصلاة ركعة واحدة واستخلف في الثانية: فيتم تلك الركعة بهم، ثم إذا سجد سجديتها أشار إليهم فجلسوا، وقام هو إلى ثانيته، فإذا أتمها جلس وتشهد، ثم قام وقاموا معه فأتى بهم الركعتين أو الركعة: إن كانت المغرب، فإن كانت الصبح فكذلك سواء سواء، فإذا أتم تشهدهم سلم وسلموا.

فإن فاتته ركعتان واستخلف في الجلوس كبر وقاموا معه بعد أن يتموا تشهدهم بأسرع ما يمكن، وأتى بالركعتين الباقيتين وهم معه، فإذا جلسوا قام إلى باقي صلاته فاتمها ثم تشهد وسلم وسلموا، فإن كان ذلك في جلوس الصبح فكذلك، ثم جلس وتشهد وسلم وسلموا.

فإن فاتته ثلاث ركعات واستخلف في أول الرابعة صلاحها،

وعن ابن عمر: أنه كان يأمُر جارية له تؤم نساءه في رمضان. وعن عطاء، ومجاهد، والحسن: جواز إمامة المرأة للنساء في الفريضة، والخطبة - وتقوم وسطهن في الصف.

وعن النخعي، والثوري: لا بأس بأن تصلي المرأة بالنساء في رمضان، وتقوم وسطهن.

قال علي: وقال الأوزاعي، وسفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وأبو ثور: يستحب أن تؤم المرأة النساء، وتقوم وسطهن.

قال علي: ما نعلم نفعها من التقدم حجة أصلا، وحكمها عندنا التقدم أمام النساء، وما نعلم لمن منع من إمامتها النساء حجة أصلا. لا سيما وهو قول جماعة من الصحابة كما أوردنا، لا غالف لهم يعرف من الصحابة رضي الله عنهم أصلا، وهم يعظمون هذا إذا وافق أهوامهم، ويرونه خلافا للإجماع، وهو سهل عليهم خلافهم، إذا لم يوافق أهوامهم، وبالله تعالى التوفيق.

٤٩٢- مسألة: وإذا أحدث الإمام، أو ذكر: أنه غير طاهر، فخرج، فاستخلف: فحسن - فإن لم يستخلف فليتقدم أحدهم يتم بهم الصلاة ولا بد، فإن أشار إليهم أن يتظروا، ففرض عليهم انتظاره حتى يتصرف فيتم بهم صلاتهم، ثم يتم لنفسه.

أما النظارة: فلما ذكرنا اتفاقنا من "ذكر رسول الله ﷺ أنه جنب فخرج وأومأ إليهم أن مكانكم ثم عاد، وقد اغتسل فصلّى بهم".

وأما استخلافهم: فلما ذكرنا قبل من أن النبي ﷺ "مضى إلى قباء فقدم المسلمون أبا بكر فجاء رسول الله ﷺ. فلما أحسن أبو بكر به تأخر وتقدم عليه السلام فصلّى بالناس"، ولأن فرضاً على الناس أن يصلوا في جماعة كما قلنا، فلا بد لهم من إمام: إما باستخلاف إمامهم وإما باستخلافهم أحدهم، وإما يتقدم أحدهم.

وقال أبو حنيفة: إن أحدث الإمام وهو ساجد فرجع رأسه ولم يكبر واستخلف: جاز ذلك. وصلاتهم كلهم تامة. فلو كبر ثم استخلف بطلت صلاة الجميع. فلو خرج من المسجد قبل أن يستخلف بطلت صلاة الجميع.

قال علي: وهذه أقوال في غاية الفساد والتخليط، وليس عليها من بهجة الحق أثر، وليت شعري إذا أحدث ساجداً فرجع رأسه ولم يكبر: في صلاة هو أم في غير صلاة؟ وهل إمامته لهم

كانت - فوجد إماماً يصلي صلاة أخرى - أي صلاة كانت - في جماعة: ففرض عليه ولا بد أن يدخل فيصلي التي فاتته، وتحزونه، ولا يبالي باختلاف نية الإمام والمأموم.

وجائز صلاة الفرض خلف المتفعل: والمتفعل خلف من يصلي الفرض، وصلاة فرض خلف من يصلي صلاة فرض أخرى، كل ذلك حسن، وسنة.

ولو وجد المرء جماعة تصلي السراويل في رمضان، ولم يكن صلى العشاء الآخرة، فليصلها معهم، ينوي فرضه، فإذا سلم الإمام ولم يكن هو أتم صلاته فلا يسلم، بل يقوم.

فإن قام الإمام إلى الركعتين: قام هو أيضاً فاتت به فيهما، ثم يسلم بسلام الإمام.

وكذلك لو ذكر صلاة فاتته.

وجائز أن يصلي إمام واحد جمعيتين فصاعداً في مساجد شتى صلاة واحدة هي لهم: فرض، وكلها له: نافلة، سوى التي صلى أولاً.

وكذلك من صلى صلاة فرض في جماعة فجائز له أن يؤم في تلك الصلاة جماعة أخرى وجماعة بعد جماعة.

ومن فاتته الصبح فوجد قوماً يصلون الظهر صلى معهم ركعتين ينوي بهما الصبح، ثم سلم، وصلى الباقيتين بنية الظهر، ثم أتم ظهره.

وهكذا يعمل في كل صلاة على حسب ما ذكرنا: وهذا قول الشافعي، وأبي سليمان.

وقال أبو حنيفة ومالك: لا يجوز أن تختلف نية الإمام والمأموم.

قال علي: إن من العجب أن يكون الحنفيون يميزون الوضوء للصلاة والغسل من الجنابة بغير نية، أو بنية التبرؤ. وفيهم من يميز صوم رمضان بنية الإفطار، وترك الصوم وكلهم يميزه بنية التطوع ويميزه عن فرضه، ونية الفطر إلى زوال الشمس، فيطلون الثياب حيث أوجبه الله تعالى ورسوله ﷺ ثم يوجيئونها ههنا حيث لم يوجبه الله تعالى ولا رسوله ﷺ. وفي المالكيين من يميز عنده غسل الجمعة، ودخول الحمام من غسل الجنابة، فيسقطون النية حيث هي فرض، ويوجيئونها حيث لم يوجبه الله تعالى ولا رسوله ﷺ.

قال علي: وإنما يجب الكلام في وجوب اتفاق نية الإمام والمأموم، أو في سقوط وجوبه، فإذا سقط وجوبه صحت المسائل التي ذكرنا كلها، لأنها مبنية على هذا الأصل، ومتبعة منه.

فإذا رفع من آخر سجوده قام وجلسوا، ثم أتى بركعة وجلس وتشهد، ثم قام وأتى بباقي صلاته، ثم جلس وتشهد وسلم وسلموا.

وبالجملية فلا يصلي إلا صلاة نفسه، لا كما كان يصلي لو كان مأموماً، لأنه إمام والإمام لا يتبع أحداً في صلاته لكن يتبع فيها، وأما هم فيتبعونه فيما لا يريدون به في صلاتهم وقوفاً ولا سجدة ثالثة، وكل أحد يصلي لنفسه.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾.

فإن كان المستخلف في مؤخر الصفوف فما بين ذلك إلى أحد جهات الصف الأول: ففرض عليه المشي مستقبلاً للقبلة كما هو على أحد جنيبه إلى موقف الإمام؛ لأن فرض الإمام - لغير الضرورة - أن يقف أمام المأمومين وهم وراءه ولا بد، ففرض عليه المشي إلى ما أمر به من ذلك، ولا يجوز له أن يخالف عن كون وجهه إلى شطر المسجد الحرام، إلا لضرورة لا يقدر على غير ذلك معها، وبالله تعالى التوفيق.

٤٩٣- مسألة: ولا يحل لأحد أن يؤم وهو ينظر ما يقرأ به في المصحف، لا في فريضة ولا نافلة، فإن فعل علماً بأن ذلك لا يجوز طلعت صلاته، وصلاة من اتهم به علماً بجلوه، علماً بأن ذلك لا يجوز.

قال علي: من لا يحفظ القرآن فلم يكلفه الله تعالى قراءة ما لا يحفظ، لأنه ليس ذلك في وسعه.

قال تعالى: ﴿لَا يَكْفُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ فإذا لم يكن مكلفاً ذلك فكيفه ما سقط عنه: باطل، ونظره في المصحف عمل لم يأت بإباحته في الصلاة نص.

وقد قال عليه السلام: «إن في الصلاة لثغلاً».

وكذلك صلاة من صلى على عصا، أو إلى حائط لضعفه عن القيام؛ لأنه لم يؤمر بذلك وحكم من هذه صفته أن يصلي جالساً وليس له أن يعمل في صلاته ما لم يؤمر به.

ولو كان ذلك فضلاً لكان رسول الله ﷺ أولى بذلك، لكنه لم يفعله، بل صلى جالساً إذ عجز عن القيام، وأمر بذلك من لا يستطيع، فصلاة المعتمد: مخالفة لأمر رسول الله ﷺ.

وقد قال عليه السلام: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

وهو قول سعيد بن المسيب، والحسين، وغيرهما.

٤٩٤- مسألة: ومن نسي صلاة فرض - أي صلاة

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن منصور عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله «أن مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِشَاءَ الْآخِرَةِ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ فَيُصَلِّي بِهِمْ تِلْكَ الصَّلَاةَ».

وه إلى مسلم: حدثنا محمد بن عباد حدثنا مسفيان هو ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله «أن مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ قَوْمَهُ، فَيُصَلِّي لَيْلَةً مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ أَتَى قَوْمَهُ فَأَمَّهُمْ، فَافْتَتَحَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ فَأَنْتَرَفَ رَجُلٌ فَسَلَّمَ ثُمَّ صَلَّى وَحْدَهُ وَانْصَرَفَ».

فَقَالُوا لَهُ: أَتَأْتِيهِمْ يَا فُلَانُ؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ، وَلَا يَتَرُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا أَصْحَابُ نَوَاضِجٍ نَعْمَلُ بِالنَّهَارِ، وَإِنْ مُعَاذًا صَلَّى مَعَكَ الْعِشَاءَ ثُمَّ أَتَى فَافْتَتَحَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ فَأَتَقِلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مُعَاذٍ فَقَالَ: يَا مُعَاذُ، أَتَأْتَانِ أَنْتَ؟ أَفَرَأَى بِكَذَا وَأَقْرَأَ بِكَذَا».

فهذا رسول الله ﷺ قد علم بالأمر وأقره على حاله ولم ينكرها.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة حدثنا يحيى بن سعيد هو القطان - عن محمد بن عجلان حدثنا عبيد الله بن مقسم عن جابر بن عبد الله «أن مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ فَيُصَلِّي بِهِمْ تِلْكَ الصَّلَاةَ».

قال علي: إنما أوردنا هذا الخبر؛ لأن بعض من لا يردعه دين عن الكذب قال: لم يرو أحد هذه اللفظة إلا عمرو بن دينار فأرثنا: أنه قد رواها عبيد الله بن مقسم، وهو متفق على ثقتها، ثم حتى لو اتفرد بها عمرو وكان ماذا؟

ما يختلف مسلمان في أن عمرًا هو النجم الثاقب ثقة وحفظًا وإمامة، وبلا شك فهو فوق أبي حنيفة ومالك اللذين يعارضن هؤلاء السنن براهيما الذي أخطأ فيه؛ لأن عمرًا لقي الصحابة وأخذ عنهم. وأقل مراتب عمرو: أن يكون في نصاب شيوخ مالك، وأبي حنيفة: كالزهري، ونافع، وحماد بن أبي سليمان وغيرهم.

وقد روى عن عمرو من هو أجل من مالك، وأبي حنيفة ومثلهما: كأيوب، ومنصور، وشعبة، وحماد بن زيد، وسفيان،

قال علي: فنقول وبالله تعالى التوقي: إنه لم يأت قط: قرآن، ولا سنة، ولا إجماع، ولا قياس، يوجب اتفاق نية الإمام والمأموم، وكل شريعة لم يوجبها قرآن، ولا سنة، ولا إجماع، فهي غير واجبة، وهذه شريعة لم يوجبها شيء مما ذكرنا، فهي باطل، ثم البرهان يقوم على سقوط وجوب ذلك، وقد كان يكفي من سقوطه عدم البرهان على وجوبه.

قال علي: من الحال أن يكلفنا الله تعالى موافقة نية المأموم من نية الإمام لقول الله تعالى: «لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَشَعَهَا» وليس في وسعنا علم ما غيب عنا من نية الإمام حتى نوافقها، وإنما علينا ما يسعنا وقد رُفِعَ عليه من القصد بيناتنا تأدية ما أمرنا به كما أمرنا، وهذا برهان ضروري سمعي وعقلي.

وبرهان آخر:

وهو قول الله تعالى: «لَا تَكُفُّ إِلَّا نَفْسُكَ» وهذا نص جلي كافٍ في إبطال قولهم.

فإن قالوا: قد قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ».

قلنا: نعم، وقد بين رسول الله ﷺ - في هذا الخبر نفسه - المواضع التي يلزم الاتِّباع بالإمام فيها، وهي قوله عليه السلام: «إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَاصْلُوا قُعُودًا» فهنا أمر عليه السلام بالاتِّباع فيه، لا في النية التي لا سبيل إلى معرفتها لغير الله تعالى، ثم لنا فيها وحده، والعجب كل العجب أن المحتجِّين بهذا الخبر فيما ليس فيه منه أثر - من إيجاب موافقة نية المأموم لنية الإمام: أول عاصين لهذا الخبر: فيقولون: لا يقتدي المأموم بالإمام في قول: سمع الله لمن حده فإذا.

قيل لهم: هذا، قالوا: لم يذكر النبي ﷺ ذلك، فقيل لهم: ولا نهى عنه، ولا ذكر عليه السلام أيضًا موافقة نية المأموم للإمام، لا في هذا ولا في غيره.

ثم خالفه المالكيون في أمره بأن نصلي قعودًا إذا صلى قاعدًا، فأي عجب أعجب من احتجاجهم بخبر يخالفون نص ما فيه ويوجبون به ما ليس فيه؟ نعوذ بالله من مثل هذا وقال عليه السلام: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» فنص عليه السلام نصًّا جليًّا على أن لكل أحد ما نوى.

فصح يقينًا أن للإمام نيته، وللمأموم نيته، لا تعلق لإحدهما بالآخر، وما عدا هذا فباطل بحث لا شك فيه، وبالله تعالى نتأيد:

وابن جريج وغيرهم.

فكيف وقد صح في هذا ما هو أجل من فعل معاذ؟.

ورويانه كذلك من طرق، اكتفينا بهذا طلب الاختصار. فهذا آخر فعل رسول الله ﷺ لأن أبابكره شهده، وإنما كان إسلامه يوم الطائف بعد فتح مكة وبعد حنين.

وقد لجأ بعضهم إلى ما يلجأ إليه المفوض المبلح الذي لا يتقي الله تعالى فيما يتكلم به فقال: ليس في حديث جابر: أنه سلم عليه السلام بين الركعتين، والركعتين.

قال علي: فيقال له: كذبت.

قد رويانا من طريق قتادة عن سليمان الشكري عن جابر أنه عليه السلام «سلم بينهما».

فقالوا: قد تكلم في سماع قتية من سليمان.

فقلنا: اتمتعوا: المرسى كالسيد، فالآن أناكم التعلل بالباطل في المسند بأنه قد قيل - ولم يصح ذلك القول: أنه مرسل، إن هذا لعجب لا سيما وقد بين أبو بكر في حديثه أنه عليه السلام سلم بين الركعتين والركعتين، ولم يرو أحد: أنه عليه السلام لم يسلم بين الركعتين والركعتين.

ولو صح: أنه عليه السلام لم يسلم بين الركعتين والركعتين لكان ذلك أشد على المخالفين، لأنهم إنما هم مقلدو أبي حنيفة، ومالك.

وأبو حنيفة يرى على من صلى أربعاً وهو سافر: أن صلاته فاسدة، إلا أن يجلس في الاثنين مقدار التشهد فتصح صلاته، وتكون الركعتان اللتان يقوم إليهما تطوعاً.

فإن كان عليه السلام لم يقعد بين الركعتين مقدار التشهد فصلاهما عندهم فاسدة، فإن أقدموا على هذا القول كفروا بلا مريّة.

وإن كان عليه السلام قعد بين الركعتين مقدار التشهد، فقد صارت الطائفة الثانية مصلية فرضهم خلفه، وهو عليه السلام متفعل، وهذا قولنا لا قولهم.

وأما المالكيون فإنهم يقولون: إن المسافر إن صلى أربعاً فقد أساء في صلاته وعليه أن يعيدها في الوقت.

فإن قالوا: هذا في صلاة رسول الله ﷺ كفروا بلا مريّة.

وإن قالوا: بل سلم بين الركعتين والركعتين، أقروا بأن الطائفة الثانية رضي الله عنهم صلوا فرضهم خلفه عليه السلام وهو متفعل.

وهذا إجماع صحيح من جميع الصحابة رضي الله عنهم مع

كما حدثنا يونس بن عبد الله حدثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم حدثنا أحمد بن خالد حدثنا محمد بن عبد السلام الحشني حدثنا محمد بن بشر حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن الأشعث بن عبد الملك الحميري عن الحسن البصري عن أبي بكره أنه «صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف، فصلّى بالثنتين خلفه ركعتين، والثنتين جماعاً بعد ركعتين، فكانت للثنتين مائة أربعاً، وللهؤلاء ركعتين».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق بن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا عبد الله بن معاذ بن العنبري حدثنا أبي حدثنا الأشعث هو ابن عبد الملك عن الحسن البصري عن أبي بكره قال: «صلى رسول الله ﷺ في خوفٍ الظاهر، فصلى بعضهم خلفه، وبعضهم بإزاء العدو، فصلّى ركعتين ثم سلم، فأنطلق الذين صلوا معه فوقفوا موقف أصحابهم، ثم جاء أولئك فصنّوا خلفه، فصلّى بهم ركعتين ثم سلم، فكانت لرسول الله ﷺ أربعاً ولأصحابه ركعتين، ركعتين» وبه كان يفتي الحسن.

قال علي: وقد صح سماع الحسن من أبي بكره:

كما قد حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن منصور حدثنا سفيان هو ابن عيينة أنا أبو موسى هو إسرائيل بن موسى - قال: سمعت الحسن يقول: سمعت أبا بكره يقول: «لقد رأيت رسول الله ﷺ على الجب، والحسن بن علي معه وذكر الحديث، وأبو موسى هذا ثقة روى عنه سفيان والحسين بن علي الجعفي».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عفان هو ابن مسلم - حدثنا أبان هو ابن يزيد العطاري - حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن جابر قال: «أقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بذات الرقاع وذكر الحديث. قال: «فتروى بالصلاة، فصلّى بطائفة ركعتين ثم تأخروا، وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين. قال جابر: فكانت للثنتين مائة أربع ركعات، وللقوم ركعتان».

قال علي: وهذا حديث سمعه يحيى من أبي سلمة وسمعه أبو سلمة من جابر.

النبي ﷺ مَنْ حَضَرَ، وَلَا يَخْفَى مِثْلُ هَذَا عَلَى مَنْ غَابَ، وَكُلَّهُمْ مُسَلِّمٌ لِأَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَقَدْ جَاءَ بَعْضُ الْمُتَقَوِّينَ مِنْ مُقَلِّدِي مَالِكٍ إِلَى أَنْ قَالَ: هَذَا خَاصٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّ فِي الْإِصْطِمَامِ مِنَ الْبِرْكَةِ فِي النَّافِلَةِ مَا لَيْسَ فِي الْإِصْطِمَامِ بِغَيْرِهِ فِي الْفَرِيضَةِ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَرُّ هَذَا الْبَاسِئِ مِنَ الْإِذْعَانِ لِلْحَقِّ إِلَى الْكَذِبِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي دَعْوَاهِ الْخُصُوصِ فِيمَا لَمْ يَنْفَلْ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَطُّ: إِنَّهُ خُصُوصٌ لَهُ، بَلْ قَدْ صَحَّ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بْنِ الْحَوِيرِثِ أَنَّهُ قَالَ: «صَلُّوا كَمَا تَرَوْنِي أُصَلِّي».

وَقَالَ تَعَالَى: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ».

وَمَا قَالَ قَطُّ أَحَدٌ: إِنَّهُ يَجُوزُ مَعَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الصَّلَاةِ مَا لَا يَجُوزُ مَعَ غَيْرِهِ، إِلَّا هَؤُلَاءِ الْمُقَدِّمُونَ، نَصَرُوا لَتَقْلِيدِهِمُ الْفَاسِدَ وَنَعَزُوا بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَاعْتَرَضُوا فِي حَدِيثِ مَعَاذٍ بِأَشْيَاءَ تَذَكَّرُهَا، وَإِنْ كُنَّا غَائِبِينَ عَنْ ذَلِكَ بِحَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ وَجَابِرٍ، لَكِنْ نَصَرُ الْحَقَّ فَضِيلَةً، وَقَعَمَ الْبَاطِلُ وَسِيلَةً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَجُوزُ اخْتِلَافُ نِيَّةِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ لِمَا رَوَيْتُمُوهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ سَخْبَرٍ الْجَرَجَانِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ كَاتِبِ اللَّيْثِ عَنْ اللَّيْثِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ بْنِ عَبَّاسٍ الْقَتَبَانِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا أَتَيْتُ أَقِيمْتُ».

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا خَيْرٌ لَا يَصَحُّ، لِأَنَّهُ رَوَاهُ أَبُو صَالِحٍ وَهُوَ سَاقِطٌ، وَإِنَّمَا الصَّحِيحُ مِنْ هَذَا الْخَبَرِ: فَهَرُ مَا رَوَاهُ الْيُوسُفُ السَّخْتَيَانِيُّ وَابْنُ جَرِيرٍ بْنُ سَلَمَةَ وَوَرَقَاءُ بْنُ عَمْرٍو وَزَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ كُلُّهُمْ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَّارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ».

وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ بِإِسْنَادِهِ فِي صَدْرِ كِتَابِ الصَّلَاةِ مِنْ دِيوَانِنَا هَذَا.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَفُظُ صَالِحٍ لَكَانَ حَجَّةً عَلَيْهِمْ لَا لَهُمْ، لِأَنَّهُمْ خَالِفُونَ لَهُ، لِأَنَّ الْمَالِكِيَّينَ، وَالْحَنَفِيَّينَ مَعَ مُتَّفِقِينَ: عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الصُّبْحِ إِذَا أُقِيمَتْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْتَرُ، وَلَا رَكَعٌ رَكَعَتِي الْعَجْرِ: يَصَلِّيَانِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِي الَّتِي أُقِيمَتْ فَسَبَّحَانِ مِنْ يَسْرِهِمْ لِلْحَاجَةِ بِمَا لَا يَصَحُّ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي إِطْلَالِ مَا صَحَّ مِنْهَا ثُمَّ لَا مَوَظِعَ لَهُمْ مِنْ خِلَافٍ مَا احْتَجَّوْا بِهِ حَيْثُ لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ.

وَأَيْضًا: فَهَمَّ مُصَفَّقُونَ عَلَى جَوَازِ التَّنْفُلِ خَلْفَ مَنْ يَصَلِّي الْفَرِيضَةَ فِي الظَّهِيرِ وَالْعَصْرِ، فَهَمَّ أَوْلَى خَالِفُوا لِمَا صَحَّحُوهُ مِنْ

الْبَاطِلِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ.

وَأَمَّا نَحْنُ فَلَوْ صَحَّ هَذَا الْخَبَرُ لَقُلْنَا بِهِ، وَلَا اسْتَعْمَلْنَا مَعَهُ مَا قَدْ

صَحَّ مِنْ سَائِرِ الْأَخْبَارِ، مِنْ حَدِيثِ: مَعَاذٍ، وَجَابِرٍ، وَأَبِي بَكْرَةَ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَلَمْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا لَشَيْءٍ آخَرَ.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ خَبْرًا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ مَعَاذٍ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَهُ سَلِيمٌ أَنَّهُ «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَنْظُرُ فِي أَعْمَالِنَا فَتَأْتِي حِينَ نُنْصِبُ قِيَّائِي مُعَاذٌ فَيَقُولُ عَلَيْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا مُعَاذُ لَا تَكُنْ قَتَانًا، إِنَّمَا أَنْ تُخَفَّفَ لِقُرْبِكَ، أَوْ تُجْعَلَ صَلَاتُكَ مَعِي».

فَادْعُوا مِنْ هَذَا أَنَّ مُعَاذًا كَانَ يُجْعَلُ الَّتِي يَصَلِّيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَافِلَةً.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا تَأْوِيلٌ لَا يَحِلُّ الْقَوْلُ بِهِ، لَوْجُوهُ سَنُ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ كَذِبٌ وَدَعْوَى بِلَا دَلِيلٍ، وَهَذَا لَا يَعْجُزُ عَنْ مَنْ لَا يَحْجِزُهُ عَنْهُ تَقْوَى أَوْ حَيَاءٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّ هَذَا خَيْرٌ لَا يَصَحُّ، لِأَنَّهُ مُنْقَطِعٌ، لِأَنَّ مُعَاذَ بْنَ رِفَاعَةَ لَمْ يَدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ وَلَا أَدْرَكَ هَذَا الَّذِي شَكَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَعَاذٍ:

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلْمَنَكِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ مَرْجَانٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَزَّازِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ هُوَ عَبْدُ الْكَبِيرِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْخُفَيْيُّ - عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاذَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبِيبٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَانَ مُعَاذٌ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - وَفِيهِ: «أَنْ سَلِمًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنِّي رَجُلٌ أَهْمَلُ نَهَارِي خَشِيَ إِذَا أُمِّيتُ أُمِّيتُ نَاعِمًا، قِيَّائِي مُعَاذٌ وَقَدْ أَهْبَأَ عَلَيْنَا، فَلَمَّا أُخْبِرَ صُلِّيتُ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ - وَفِيهِ: أَنَّ سَلِيمًا صَاحِبَ هَذِهِ الْقِصَّةِ قَتَلَ يَوْمَ أُحُدٍ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ يَكُونُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» وَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: «وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ» ثُمَّ يَكُونُ مُعَاذٌ - وَهُوَ مَنْ أَعْلَمَ هَذِهِ الْأَمْرَ بِالَّذِينَ - يَضَعُ فَرَضَ صَلَاتِهِ الَّذِي قَدْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ، فَيَتْرَكَ آدَاءَهُ، وَيَشْتَغِلُ بِالتَّنْفُلِ، وَصَلَاةُ الْفَرَضِ قَدْ أُقِيمَتْ، حَتَّى لَا يَدْرِكُ مِنْهَا شَيْئًا، لَا سَبِيحًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَلَيْتَ شَعْرِي، لِي مَنْ كَانَ يُؤَخِّرُ مُعَاذَ صَلَاةَ فَرَضِهِ حَتَّى يَصَلِّيَهَا مَعَهُ رَاغِبًا عَنْ أَنْ يَصَلِّيَهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَتَابَعًا لِرَايِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ، إِلَّا هَذَا

يكون قوله عليه السلام: «إِنَّمَا أَنْ تَخَفَتْ عَنْ قَوْمِكَ أَوْ اجْتَلَّ صَلَاتُكَ مَعِيَ» أي لا تصل بهم إذا لم تخف بهم، واقتصر على أن تكون صلاتك معي فقط، هذا مقتضى ذلك اللفظ الذي لا يحمل سواه.

وموه بعضهم بخبر:

رويناه من طريق قتادة عن عامر الأحول عن عمرو بن شعيب عن خالد بن إسماعيل المصنف قال: «وَكَانَ أَهْلُ الْغَوَالِي يُصَلُّونَ فِي مَنَازِلِهِمْ وَيُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَتَنَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعِيدُوا الصَّلَاةَ فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ».

وخبر آخر فيما كتب به إلى أبو سليمان داود بن شاذ بن داود المصري قال: حدثنا عبد الغني بن سعيد الأزدي الحافظ حدثنا هشام بن محمد بن قرة الرعي حدثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي قال: حدثنا الحسين بن نصر قال: سمعت يزيد بن هارون يقول: أخبرنا الحسين الملعن عن عمرو بن شعيب عن سليمان بن يسار قال: «أَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ عَلَى الْجِلَاطِ وَهُمْ يُصَلُّونَ، فَقُلْتُ: أَلَا تَصَلُّونَ مَعَهُمْ؟ قَالَ: قَدْ صَلَّيْتُ فِي رَحْلِي إِذْ رَسُلَ اللَّهُ ﷺ نَهَى أَنْ تُصَلِّيَ فَرِيضَةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ».

قال: فكانت صلاة معاذ إذا كان مباحاً أن تصلي الصلاة مرتين في اليوم، ثم نسخ ذلك.

قال علي: أما حديث ابن عمر: فصحيح، وأما حديث خالد بن إسماعيل: فساقط؛ لأنه مرسل.

ثم لا حجة لهم في شيء منها.

أول ذلك: أن قائل هذا قد كذب، وما كان قط مباحاً أن تصلي صلاة واحدة على أنها فرض مرتين، ولا خلاف في أن الله تعالى لم يفرض ليلة الإسراء إلا خمس صلوات فقط، حاشا ما اختلفوا فيه من الوتر فقط، وصح أنه عليه السلام أخبر أنه قال: «مَنْ خَمَسَ وَهَرَجَ خَمْسُونَ وَمَا يَدْرِكُ الْقَوْلَ لَدَيْ» «بطل كل ما موه به هذا الموه».

وجه آخر: وهو أن معنى الحديث واحد، وهو حق، وما حل قط، ولا قلنا نحن - ومعاذ الله من ذلك: أن تصلي صلاة في يوم مرتين: وإنما قلنا: أن تؤدى الفريضة خلف المتفل، كما فعل رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، وتصلى النافلة خلف مصلي الفرض، كما أمر عليه السلام، وكما يجيزون هم أيضاً معنا. وتؤدى الفريضة خلف مؤدى فريضة أخرى، كما أخبر عليه السلام: بأن «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى»، ولم ينه عليه السلام عن ذلك قط ولا أحد من أصحابه حتى حدث ما حدث

هو الضلال الميئ، قد نزه الله تعالى معاذ عنه عند كل ذي مسكة عقل.

والرابع: أن هذا التأويل السخيف الذي لم يستحيوا من أن ينسبوه إلى معاذ ﷺ: لا يجوز عندهم أيضاً، وهو أن تعذر صلاة فرض فينوي بعض الحاضرين ممن لم يكن صلى بعد تلك الصلاة - أن يصلها مع الإمام لا ينوي بها إلا التطوع.

ففي كل حال قد نسبوا إلى معاذ ما لا يحمل عندهم ولا عند غيرهم، وهذه فتنة سوء مذهبة للعقل والدين، ونعوذ بالله من الخذلان، فأي راحة لهم في أن ينسبوا إلى معاذ ما لا يحمل عندهم بلا معنى؟

والخامس: أن يقال لهم: إذ جوزتم لمعاذ ما لا يجوز عندكم من أن يصلي نافلة خلف رسول الله ﷺ ومعاذ لم يصل ذلك الفرض بعد، وهو عليه السلام يصلي فرضه: فأي فرق في شرعي، أو في معقول بين صلاة نافلة خلف مصلي فريضة، وبين ما منعتم منه من صلاة فرض خلف المصلي نافلة، وكلاهما اختلاف بين الإمام مع المأموم، ولا فرق فهلا قاسوا أحدهما على الآخر؟ وهلا قاسوا جواز صلاة الفريضة خلف المتفل من الأئمة على جواز حج الفريضة خلف الحاج تطوعاً من الأئمة، يفت بوقوفه ويدفع بدفعه ويأتم به في حجة فلو كان شيء من القياس حقاً لكان هذا من أحسن القياس وأصحها، وهم أهل قياس بزعمهم، ولكن هذا مقدار علمهم فيما شغلوا به أنفسهم وتركوا السنن، فكيف بما لا يشتغلون به من طلب السنن والاعتناء بها - والحمد لله على عظيم نعمته.

قال علي: وموه بعضهم هنا بكلام يشبه كلام المرويين وهو أنه قال: الفرق بينهما: أن بعض سبب التطوع سبب الفريضة، وأن من ابتدأ صلاة لا ينوي بها شيئاً كان داخلها في نافلة.

قال علي: هذا كلام لا يفهمه قائله فكيف سامعه وحق قائله سكنى المارستان ومعاناة دماغه ويقال له: اجعل هذا الكلام حجة في المساواة بين الأمرين.

وأيضاً: فقد قال الباطل والكذب: بل من ابتدأ صلاة لا ينوي بها شيئاً فليس مصلياً ولا شيء له، لقول رسول الله ﷺ «وَأِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى» فنحن ندين بأن كلام رسول الله ﷺ أحق بالاتباع من كلام هذا المخروق بالهذيان.

ثم لو صح هذا الحديث الذي ذكروه من طريق معاذ بن رفاع لما كان لهم فيه متعلق أصلاً، لأنه واضح المعنى، وكان

وإنما المجيزون أن تصلي صلاة في يوم مرتين: فالمالكون القائلون: بإعادة الصلاة في الوقت، وبأن من ذكر صلاة في أخرى: صلى التي هو فيها ثم التي ذكر، ثم يصلي التي صلى، وأما نحن فلا، والعجب من احتجاجهم بآبٍ عمر، وهم يخالفونه في هذه المسألة نقسها.

وقال بعضهم فلا يجري في القبح جري ما تقدم لهم ويربي عليه، وهو أنه قال: إنما كان ذلك من معاذٍ لعدم من كان يحفظ القرآن حينئذ.

قال علي: لو اتقى الله قاتل هذا الموسر أو استحيا من الكذب، لم ينصر الباطل بما هو أبطل منه.

ولو عرف قدر الصحابة ومزلتهم في العلم: لم يقل هذا؛ لأننا نجد، الزنجي والتركبي، والصقلبي والرومي واليهودي: يسلّمون، فلا تخشى لهم جمعة إلا وقد تعلّمت المرأة منهم، والرجل أم القرآن وقل هو الله أحد وما يقيمون به صلاتهم. ولم يستح هذا الجاهل الوقاح أن ينسب إلى حيٍ عظيم من أحياء الأنصار، وحي آخر صغير منهم، وهم بنو سلمة، وبنو أدي قد أسلم منهم - قبل الهجرة بعامين وأشهر - ثلاثة رجال، وأسلم جمهورهم قبل الهجرة بدهر: أنهم بقوا المدة الطويلة التي ذكرنا بعد إسلامهم لم يهتبلوا بصلاتهم، ولا تعلموا سورة يصلون بها، وهم أهل العربية والبصائر في الدين: اللهم العن من لا يستحي من الجاهرة بالباطل والكذب المقضوح.

فليعلم أهل الجهل: أنه كان فيمن يصلي في مسجد بني سلمة الذي كان يوم فيه معاذ بن جبل - ثلاثون عقياً، وثلاثة وأربعون بدرياً سوى غيرهم. فما كان في جميع هؤلاء الفضلاء أحد يحسن من القرآن ما يصلي به؟ ما شاء الله كان. وكان من جملتهم: جابر بن عبد الله والده، وكعب بن مالك، وأبو اليسر والحباب بن المنذر، ومعاذ، ومعوية، وخلاّد بن عمرو بن الجموح، وعقبة بن عامر بن نابغ ويشر بن البراء بن معرو، وجابر بن صخر، وغيرهم من أهل العلم والفضل.

وقد رويّا من أصح طريق عن كعب بن مالك قال: «ما جاز رسول الله ﷺ حتى حفظت سورة من القرآن».

ثم إن هذه الكذبة التي قالها هذا الجاهل دعوى افتراها لم يجدها قط في شيء من الروايات السقيمة فكيف الصحيحة؟ وما كان هكذا فلا وجه للشغل بها إلا فضيحة قائلها فقط، ثم تخدير الضعفاء منه، والتغريب إلى الله تعالى بذلك.

والقائل: أن يقال له: هبك أن هذه الكذبة كما ذكرت،

أيجوز ذلك عندهم؟ وهل يحل لديكم أن تسلم طائفة فلا يكون فيهم من يقرأ شيئاً من القرآن إلا واحد فيصلي ذلك الواحد مع غيرهم ثم يؤمهم في تلك الصلاة؟ فمن قوههم: لا، يقال لهم: فأي راحة لكم في استنباط كذب لا تتفكرون به في ترويع فاسد تقليدكم؟.

ثم يقال لهم: احملوه على ما شئتم، اليس قد علمه رسول الله ﷺ وأقره؟ فبأي وجه تبطلون فعل رسول الله ﷺ وحكمه.

وقد تعلل بعضهم في حديث جابر وأبي بكرة بنحو هذه الفضايح فقال: لعل هذا كان قبل أن تنصّر الصلاة، أو في سفر لا تنصّر الصلاة في مثله.

فقلنا: هذا جهل وكذب آخر، أبو بكرة متأخر الإسلام، لم يشهد بالمدينة قط خوفاً، ولا صلاة خوفاً، ولا فيما يقرب منها، وإنما كان ذلك - قال جابر: بنخل، وبذات الرقاع، فكل الموضعين على أزيد من ثلاثة أيام من المدينة.

وقد صح عن عائشة رضي الله عنها: أن الصلاة أنزلت بمكة: ركعتين ركعتين، فلما هاجر رسول الله ﷺ أثمت صلاة الحضر، وأقرت صلاة السفر.

فبطل كل عار أتوا به في إبطال الحقائق من السنن المجتمع عليها.

ثم هو فعل الصحابة بعد رسول الله ﷺ:

رويّا من طريق حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن عمار العنزي: أن عاملاً لعمر بن الخطاب كان بكسكرك فكان يصلي بالناس ركعتين ثم يسلّم، ثم يصلي ركعتين أخريين ثم يسلّم، فبلغ ذلك عمر، فكتب إلى عمر إنني رأيتني شاخصاً عن أهلي ولم أرتي بمضرة عدو فرايت أن أصلي بالناس ركعتين ثم أسلم ثم أصلي ركعتين ثم أسلم، فكتب إليه عمر بن الخطاب: أن قد أحسنت.

ومن طريق حميد بن هلال أخبرني عبد الله بن الصامت قال: كنا مع الحكم بن عمرو الغفاري - هو صاحب رسول الله ﷺ - في جيش، وهو يصلي بنا صلاة الصبح، وبين يديه عزرة، فمر حماد بين يدي الصقوف فأعاد بهم الصلاة، وقال: قد كان بين يدي ما يسترني - يعني العزرة - ولكني أعدت لمن لم يكن بين يدي ما يستره - وذكر الحديث: فهذا صاحب رسول الله ﷺ صلى نافلة عن يؤذي فريضة.

وعن حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن عطاء

باحتياطهم.

ولقد أخبرني يونس بن عبد الله القاضي قال: كان محمد بن بقي بن زروب القاضي إذا دخل مسجداً قد جمع فيه إمامه الراتب - وهو لم يكن صلى تلك الصلاة بعد - جمع بمن معه في ناحية المسجد.

قال علي: القصد إلى ناحية المسجد بذلك عجب آخر.

قال علي: وأما نحن فإن من تأخر عن صلاة الجماعة لغير عذر، لكن قلّة اعتبار، أو طوى، أو لدأوة مع الإمام، فإننا ننهأ، فإن انتهى وإلا أحرقنا منزله، كما قال رسول الله ﷺ.

والعجب أن المالكيين يقولون: فإن صلّوها فيه جماعة أجزأتهم فيها ليا ولها للمسلمين أي راحة لهم في معنهم من صلاة جماعة تفضل صلاة المفرد بسبع وعشرين درجة. وهي عندهم جازية عن صلّوها بأي اختيار أقصد من هذا.

وروي عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الجعدي أبي عثمان قال: جئنا أنس بن مالك عند الفجر وقد صلينا فأقام وأصحابه.

وروي أيضاً: أنه كان مع نحو عشرة من أصحابه فأذن وأقام ثم صلى بهم.

وروي أيضاً: من طريق معمر وحماد بن سلمة عن أبي عثمان عن أنس وسماه حماد فقال: في مسجد بني رفاع.

وعن ابن جريج قلت لعطاء: نفرّ دخلوا مسجداً مكةً خلاف الصلاة ليلاً أو نهاراً، أيومهم أحلهم؟

قال: نعم، وما بأس ذلك.

وعن سفيان الثوري عن عبد الله بن يزيد: أمني إبراهيم في مسجد قد صلى فيه، فأتاني عن يمينه بنير أذان ولا إقامة.

وعن معمر صحبت أيوب السخاني من مكة إلى البصرة، فأتينا مسجد أهل ماء قد صلى فيه، فأذن أيوب وأقام ثم تقدّم فصلّى بنا.

وعن حماد بن سلمة عن عثمان البستي قال: دخلت مع الحسن البصري وثابت البناني مسجداً قد صلى فيه أهله، فأذن ثابت وأقام، وتقدّم الحسن فصلّى بنا، فقلت: يا أبا سعيد: أما يكره هذا؟ قال: وما بأسه.

قال علي: هذا بما لا يعرف فيه لأنس، بخلاف من الصحابة رضي الله عنهم.

وروي عن طريق أبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا عبدة بن

الخراساني: أن أبا الدرداء أتى مسجداً دمشق وهم يصلون العشاء وهو يريد المغرب، فصلّى معهم فلما قضى الصلاة قام فصلّى ركعة، ففعل ثلاثاً للمغرب وركعتين تطوعاً.

ومن طريق قتادة هذا الخبر، وزاد فيه: ثم صلى العشاء.

وعن معمر عن قتادة عن أنس بن مالك: فيمن أتى التراويح في شهر رمضان ولم يكن صلى العشاء وقد بقي للناس ركعتان قال: اجعلهما من العشاء.

وعن عطاء قال: من صلى مع قوم هو ينوي الظهور وهم يريدون العصر، قال: له ما نوى، ولهم ما نوا، وكان يفعل ذلك.

وعن إبراهيم النخعي مثل ذلك.

وعن طاووس: من وجد الناس يصلون القيام وهو لم يصل العشاء فليصلها معهم، وليعتدّها المكتوبة.

وروي ذلك ابن جريج عن عطاء، وحماد بن أبي سليمان عن إبراهيم، وعبد الله بن طاووس عن أبيه.

ورواه عن هؤلاء الثقات.

قال علي: ما نعلم لمن ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم مخالفاً أصلاً، وهم يعظمون هذا إذا وافق تقليدهم وقولنا هذا: هو قول الأوزاعي، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبي سليمان، وجمهور أصحاب الحديث، وبالله تعالى التوفيق.

٤٩٥- مسألة: ومن أتى مسجداً قد صليت به صلاة

فرض جماعة بإمام راتب وهو لم يكن صلّاها: فليصلها في جماعة، ويبيّز له الأذان الذي أذن فيه قبل.

وكذلك الإقامة، ولو أعادوا أذاناً وإقامة: فحسن، لأنّه مأمور بصلاة الجماعة، وأما الأذان والإقامة: فإنه لكل من صلى تلك الصلاة في ذلك المسجد ممن شهدهما أو تمّن جاة بعدهما.

وهو قول أحمد بن حنبل، وأبي سليمان، وغيرهما.

وقال مالك: لا تصلى فيه جماعة أخرى إلا أن لا يكون له إمام راتب.

واحتج له مقلدوه بأنّه قال هذا قطعاً لأنّ يفعل ذلك أهل الأهواء.

قال علي: ومن كان من أهل الأهواء لا يرى الصلاة خلف اثنين فإنهم يصلونها في منازلهم، ولا يعتنون بها في المسجد مبتدأة أو غير مبتدأة مع إمام من غيرهم. فهذا الاحتياط لا وجه له، بل ما حصلوا إلا على استعجال المنع مما أوجبه الله تعالى من أداء الصلاة في جماعة خوفاً من أمر لا يكاد يوجد تمّن لا يبالي

سليمان عن سعيد بن أبي عروبة عن سليمان هو ابن الأسود الناجي عن أبي التوكل هو علي بن داود الناجي عن أبي سعيد الخدري قال: «جاء رجلٌ وَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَبَيْكُمْ يَتَجَرَّ عَلَى هَذَا، فَقَامَ رَجُلٌ فَصَلَّى مَعَهُ».

قَالَ عَلِيٌّ: لَوْ ظَفَرُوا بِمِثْلِ هَذَا لَطَارُوا بِهِ كُلَّ مَطَارٍ.

٤٩٦- مسألة: وإن دخل اثنان فصاعداً فوجدوا الإمام في بعض صلاته فَإِنَّهُمْ يَصَلُّونَ مَعَهُ، فَإِذَا سَلَّمَ فَأَلْفَضِلُ لِلَّذِينَ يَتَمَوَّنَ مَا فَاتَهُمْ أَنْ يَقْضَوْهُ بِإِمَامٍ يَوْمُهُمْ مِنْهُمْ، لِأَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِالصَّلَاةِ جَمَاعَةً، وَلَوْلَا نَصٌّ وَرَدَ بِأَنْ يَقْضُوا فَرَادَى لَمَا أَجْزَأَ ذَلِكَ:

وَرَوَيْنَا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ لَيْثٍ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ ابْنِ سَابِطٍ فِي أَنَاسِ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامُ سَاجِدٌ فَسَجَدَ بَعْضُنَا وَنَهَيْتُ بَعْضُنَا لِلْسُّجُودِ، فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَامَ ابْنُ سَابِطٍ بِأَصْحَابِهِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَطَاءٍ، فَقَالَ: كَذَلِكَ يَنْبَغِي، فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا لَا يَفْعَلُ عِنْدَنَا قَالَ: يَفْرُقُونَ.

قَالَ عَلِيٌّ: هَذَا بَيِّنٌ أَنَّ النَّاسَ مَضَوْا عَلَى أَعْمَالِ سُلَاطِينِ الْجُورِ الْمُنَافِرِينَ.

وَعَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ: فِي الْقَوْمِ يَدْخُلُونَ الْمَسْجِدَ فَيَدْرِكُونَ فِيهِ مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَةً، قَالَ: يَقْرُمُونَ فَيَقْضُونَ مَا بَقِيَ عَلَيْهِمْ، يَوْمُهُمْ أَحَدُهُمْ وَهُوَ قَائِمٌ مَعَهُمْ فِي الصَّفِّ.

١٠ - كتاب المساجد

٤٩٧ - مسألة: حكم المساجد: وتكره المحارب في المساجد، وواجب كنسها، ويستحب أن تطيب بالطيب: ويستحب ملازمة المسجد لمن هو في غنى عن الكسب والتصرف، وقال علي: أما المحارب فمحدث، وإنما كان رسول الله ﷺ يقف وحده ويصف الصف الأول خلفه:

حدثنا عبد الرحمن الهمداني حدثنا إبراهيم بن أحمد البخاري حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا سعيد بن عفير حدثنا الليث هو ابن سعد - حدثني عقيل عن ابن شهاب أخبرني أنس بن مالك قال: «إن المسلمين بنوا لهم في صلاة الفجر من يوم الاثنين وأبو بكر يصلي بهم، ثم ينجأهم إلا رسول الله ﷺ قد كشف سحت حجرة عائشة فنظر إليهم وهم صفوف في الصلاة ثم تسبهم، فنكص أبو بكر على عتيبه ليصل الصف، وظن أن رسول الله ﷺ يريد أن يخرج إلى الصلاة، وقسم المسلمون أن يقتبوا في صلاتهم فرحاً برسول الله ﷺ فأشار إليهم رسول الله ﷺ بيده: أن أمموا صلاتكم، ثم دخل الحجرة وأرخى الستة.

قال علي: لو كان أبو بكر في حراب لما رأى رسول الله ﷺ إذ كشف الستة، وكان هذا يوم موته عليه السلام.

وروينا عن علي بن أبي طالب: أنه كان يكره المحراب في المسجد.

وعن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي أنه كان يكره أن يصلي في طاق الإمام، قال سفيان وغيث نكرهه.

وعن المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه قال: رأيت الحسن جاء إلى ثابت الباني فحضرت الصلاة فقال ثابت: تقدم يا أبا سعيب، قال الحسن: بن أنت أحق، قال ثابت: والله لا أتقدمك أبداً فتقدم الحسن فاعتزل الطاق أن يصلي فيه قال معتمر: ورأيت أبي، وليث بن أبي سليم يعتزلانو.

وعن وكيع يكره في آخر الزمان قوم تنقص أعمارهم، يزنون مساجدهم، ويتخذون لها مذابح ك مذابح النصارى فإذا فعلوا ذلك صب عليهم البلاء.

وهو قول محمد بن جرير الطبري وغيره.

وأما كنس المساجد فإن الله تعالى يقول: ﴿هِيَ بُيُوتُ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحَ لَهُ فِيهَا بِالْأَعْصَالِ رِجَالٌ لَا

تَلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَالْعَجَبُ مَنْ يَجِيزُ الْحِجْيَةَ إِلَى الْمَسْجِدِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ لِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَقَبْلَ الزَّوَالِ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ - ثم يكره الحجة إلى سائر الصلوات قبل أوقاتها:

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا محمد بن العلاء حدثنا حسين بن علي هو الجعفي عن زائدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت: «أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور، وأن تطيب وتنظف».

قال علي: الدور هي الحلات والأرباض، تقول: دار بني عبد الأشهل، ودار بني النجار تريد: حلة كل طائفة منهم.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه - أنا عائد بن حبيب حدثنا حميد الطويل عن أنس قال: «رأى رسول الله ﷺ نخامة في فم النبوة، فغضب حتى احمر وجهه، فقالت امرأة من الأنصار فحكتها وجعلت مكانها خلوقاً، فقال رسول الله ﷺ ما أحسن هذا».

٤٩٨ - مسألة: والتحدث في المسجد بما لا إثم فيه من أمور الدنيا، مباح، وذكر الله تعالى أفضل، وإنشاء الشعر فيه مباح، والتعلم فيه للضيان وغيرهم مباح، والسكن فيه والمبيت فيه، ما لم يضر على المصلين، وإدخال الدابة فيه مباح إذا كان لحاجة، والحكم فيه والخصام كل ذلك جائز، والتعرق فيه جائز، إلا أن من خطر فيه بئيل فإنه يلزمه أن يمسك بمجدها، فإن لم يفعل فعليه القود في كل ما أصاب منها:

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا زكرياء بن يحيى حدثنا عبد الله بن عمر حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «أصيب سعد بن مازن يوم الخندق في الأكل، فغضب عليه رسول الله ﷺ خيمة في المسجد ليغوره من قريب، فلم يرغهم - وفي المسجد خيمة لقوم من بني غفار - إلا اللهم تبيل إليهم.

فقالوا: يا أهل الخيمة، ما هذا الذي يتأين من قبلكم؟ فإذا سعد يغور جرحه دماً، فمات منها».

وحدث السوءاء التي كانت تسكن في المسجد من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أيضاً. وأهل الصفة كانوا سكاناً في المسجد.

وبه إلى البخاري: حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيب الطفان

ورويانا عن ابن عمر، والحسن، والشعبي: إباحة التطرف في المسجد..

٤٩٩ - مسألة: ودخول المشركين في جميع المساجد: جائز، حاشا حرم مكة كله - المسجد وغيره - فلا يحمل البتة أن يدخله كافر.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان.

وقال أبو حنيفة: لا بأس أن يدخله اليهودي، والنصراني، ومنع منه سائر الأديان وكره مالك دخول أحد من الكفار في شيء من المساجد.

قال الله تعالى: «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَائِدِهِمْ هَذَا».

قال علي: فخص الله المسجدة الحرام، فلا يجوز تعديها إلى غيره بغير نص، وقد كان الحرم قبل بيان المسجد وقد زيد فيه.

وقال رسول الله ﷺ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا فَصَحَّ أَنْ أَلْحِمَ كُلَّهُ هُوَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ».

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثنا سعيد بن أبي سعيد سمع أبا هريرة قال: «بِئْسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا قَبْلَ نَجْدٍ فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي خَيْفَةَ يَقَالُ لَهُ: ثَمَامَةُ بْنُ أَنَسٍ قَرِيطُوهَ بِسَارِيَةٍ مِنْ مَوَارِي الْمَسْجِدِ فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا عَيْدُكَ يَا ثَمَامَةُ؟ قَالَ: عَيْدِي خَيْرٌ، يَا مُحَمَّدُ إِنْ تَقَتَّلَنِي تَقَتَّلَ ذَا ذِمٍّ، وَإِنْ تَعِمَّ تَعِمَّ عَلَيَّ شَاكِرٌ، وَإِنْ كُنْتَ تَرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ مِنْهُ مَا شِئْتَ، وَذَكَرَ الْحَدِيثُ. وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ بِإِطْلَاقِهِ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ: فَأَنْطَلَقَ إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، يَا مُحَمَّدُ، وَاللَّهِ: مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ وَجْهٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ، فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهُكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ إِلَيَّ، وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ دَيْنٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ، فَأَصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيَّ» وذكر الحديث فبطل قول مالك.

وأما قول أبي حنيفة فإنه قال: إن الله تعالى قد فرق بين المشركين وبين سائر الكفار: فقال تعالى: «لَمْ يَكُنِ الْأَئِمَّةُ كُفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُتَّكِفِينَ».

وقال تعالى: «إِنَّ الْأَئِمَّةَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ» قال: والمشرک: هو من جعل لله شريكاً، لا من لم يجعل له شريكاً.

عن عبيد الله بن عمر أخبرني نافع أخبرني عبد الله بن عمر: أنه كان ينام وهو شاب أعزب في المسجد.

ومن طريق مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت: «شَكَرْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْكِي، قَالَ: طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاجِيَةٌ».

وبه إلى البخاري: حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا عثمان بن عمر أنا يونس عن الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه: «أَنَّهُ اقْتَضَى ابْنُ أَبِي الْحَزْدِ ذُبًّا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ فَارْتَفَعَتْ أَسْوَأُهُمَا حَتَّى سَمِعَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا فَادَّى: يَا كَعْبُ ضَعْ مِنْ ذِيكَ هَذَا، وَأَوْثَا إِلَيْهِ: أَيِ الشَّطْرِ، قَالَ: لَقَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: قُمْ فَاطْبِقْ».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا عمرو الناقد وإسحاق بن إبراهيم عن ابن عينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن عمر بن الخطاب مر بمسجد بن ثابت وهو يشد الشعر في المسجد فلحظه إليه فقال: قد كنت أشد وفيه من هو خير منك وذكر الحديث.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا الوليد بن أبي مسلم حدثنا الأوزاعي حدثنا يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «إِنِّي لَأَقْرَمُ فِي الصَّلَاةِ أُرِيدُ أَنْ أَطُوفَ فِيهَا فَأَسْمَعَ بِكَاةِ الصَّبِيِّ فَأَنْجُو فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّه».

ورويانا أيضاً من طريق قتادة عن أنس.

وقد «صَلَّى عَلَيْهِ السَّلَامُ خَائِلًا أَمَامَةً بَنَتْ أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ وَأُمُّهَا زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وبه إلى البخاري حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا أبو بردة هو برد بن عبد الله - أنه سمع أبا بردة هو جده عامر بن أبي موسى - عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «مَنْ مَرَّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَسَاجِدِنَا أَوْ سَوَاقِنَا بِبَيْلٍ فَلْيَأْخُذْ عَلَى نَصَالِهَا بِكَفِّهِ لَا يَغْفَرُ مُسْلِمًا».

قال علي: والخبر الذي فيه النهي عن إشاد الشعر لا يصح؛ لأنه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهي صحيفة أو من طريق اسقط منها.

قال علي: لا حجة له غير ما ذكرنا.

فَأَمَّا تَعَلُّقُهُ بِالْأَيِّتَيْنِ فَلَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فِيهِمَا فَاتَّبِعْنِي وَأُطْعِمْكُمْ وَنَحْلُكُمْ وَوَرُثْنِي﴾ وَالزَّمَانُ مِنَ الْفَاقَةِ.

وقال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ وَهُمَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ.

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَبَيْنَ نُوْحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾ وَهَؤُلَاءِ مِنَ النَّبِيِّينَ.

إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَكُونُ مَا احْتَجَّ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ حُجَّةً: إِنْ لَمْ يَأْتِ بِرَهَانٍ بَأَنَّ الْيَهُودَ، وَالنَّصَارَى، وَالْمَجُوسَ، وَالصَّابِيَّيْنَ: مُشْرِكُونَ، لِأَنَّهُ لَا يَحْمِلُ شَيْءٌ مَعْطُوفٌ عَلَى شَيْءٍ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُهُ، حَتَّى يَأْتِيَ بِرَهَانٍ بَأَنَّهُ هُوَ أَوْ بَعْضُهُ فَقَوْلُ رَبِّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

إِنْ أَوَّلَ خَالِفٍ لِنَصِّ الْآيَتَيْنِ أَبُو حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّ الْمَجُوسَ عَنْدهُ: مُشْرِكُونَ، وَقَدْ فَرَّقَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الذِّكْرِ بَيْنَ الْمَجُوسِ، وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ - فَبَطُلَ تَعَلُّقُهُ بِعَطْفِ اللَّهِ تَعَالَى إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ عَلَى الْآخَرَى.

ثُمَّ وَجَدْنَا اللَّهَ تَعَالَى قَدْ قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ فَلَوْ كَانَ هَاهُنَا كُفْرٌ لَيْسَ شَرِيكًا لَكَانَ مَغْفُورًا لِمَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِخِلَافِ الشُّرْكِ وَهَذَا لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُلَيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ زَاهَوِيٍّ عَنْ جَرِيرٍ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ «قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَنْ تَدْعُوَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ، قَالَ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: أَنْ تَقْتُلَ وَتَذَلَّ مَخَافَةً أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ».

وَبِهِ إِلَى مُسْلِمٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ بَكْرِ السَّائِقِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ سَعِيدِ الْجَرِيرِيِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَلَا أَنْتُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَارِ؟ ثَلَاثًا الْإِشْرَاقُ بِاللَّهِ، وَغُفُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ أَوْ قَوْلُ الزُّورِ».

وَبِهِ إِلَى مُسْلِمٍ: حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ حَدَّثَنَا إِبْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مُسْلِمٌ بْنُ بِلَالٍ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي الْعَيْشِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِخَاتِ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّخَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَأَكْلُ الرِّبَا

وَالزُّوْلَى يَوْمَ الرُّضْحِ، وَقَذْفُ الْمُخَضَّبَاتِ الْغَائِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ».

قَالَ عَلِيٌّ: فَلَوْ كَانَ هَاهُنَا كُفْرٌ لَيْسَ شَرِيكًا لَكَانَ ذَلِكَ الْكُفْرُ خَارِجًا عَنِ الْكِبَارِ، وَلَكَانَ غُفُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ، أَكْثَمُ مِنْهُ، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ. فَصَحَّ أَنْ كُلُّ شَرِيكٍ، وَكُلُّ شَرِيكٍ كُفْرٌ، وَأَنَّهُمَا اسْتِمَانُ شَرْعِيَانِ أَوْتَعْتَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، وَأَمَّا حُجَّتُهُ بِأَنَّ الْمُشْرَكَ هُوَ مَنْ جَعَلَ لِلَّهِ شَرِيكًا فَقَطُّ: فِيهِ مُتَقَبَّضَةٌ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ.

أَحَدُهُمَا: أَنَّ النَّصَارَى يَجْعَلُونَ لِلَّهِ تَعَالَى شَرِيكًا يَخْلُقُ كَخَلْقِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّهُمْ لَيَسُوا مُشْرِكِينَ وَهَذَا تَنَاقُضٌ ظَاهِرٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْبَرَّامَةَ، وَالْقَالِبِينَ بِأَنَّ الْعَالَمَ لَمْ يَزَلْ، وَأَنَّ لَهُ خَالِقًا وَاحِدًا لَمْ يَزَلْ، وَالْقَالِبِينَ بِبَيِّنَةٍ عَلَى بَيْنِ أَبِي طَالِبٍ وَالْمُغِيرَةِ وَيَزِيدُ كُلُّهُمْ لَا يَجْعَلُونَ لِلَّهِ تَعَالَى شَرِيكًا وَهُمْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مُشْرِكُونَ، وَهُوَ تَنَاقُضٌ ظَاهِرٌ.

وَوَجْهٌ ثَالِثٌ: وَهُوَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الْمُشْرِكُ إِلَّا مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ الشَّرِيكِ فِي اللَّغَةِ: وَهُوَ مَنْ جَعَلَ لِلَّهِ تَعَالَى شَرِيكًا فَقَطُّ: لَوْجِبَ أَنْ لَا يَكُونَ الْكُفْرُ إِلَّا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَأَتَكَرَّهَ جُمْلَتَهُ، لَا مَنْ أَقْرَبَهُ وَلَمْ يَجْعَلْهُ، فَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ لَا يَكُونَ الْكُفْرُ إِلَّا الدُّعْوَةُ فَقَطُّ، وَأَنْ لَا يَكُونَ الْيَهُودُ، وَلَا النَّصَارَى، وَلَا الْمَجُوسَ، وَلَا الْبَرَّامَةَ، كُفْرًا؛ لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ مُفْرُونَ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ لَا يَقُولُ بِهِذَا، وَلَا مُسْلِمٌ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ. أَوْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ عَطَى شَيْئًا: كَافِرًا، فَإِنَّ الْكُفْرَ فِي اللَّغَةِ: التَّغَطِّيُّ، فَإِذَا كُلُّ هَذَا بَاطِلٌ فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُمَا اسْتِمَانُ نَقْلَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْ مَوْضُوعَيْهِمَا فِي اللَّغَةِ إِلَى كُلِّ مَنْ أَتَكَرَّهَ شَيْئًا مِنْ دِينِ اللَّهِ الْإِسْلَامَ يَكُونُ بِإِتِكَارِهِ مُعَاتِبًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِغَدِّ بُلُغِ السَّذَاةِ إِلَيْهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٥٠٠ - مسألة: واللَّعِبُ، وَالزُّفُنُ مَبَاحَاتَانِ فِي الْمَسْجِدِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُلَيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ - عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: «جَاءَ حَبَشٌ يَزِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ فِي يَوْمِ عِيدِ قَدَغَانِي النَّبِيِّ ﷺ فَوَضَعَتْ رَأْسِي عَلَى مَنْكِبِهِ، فَجَعَلَتْ أَنْظُرُ إِلَى لَعِبِهِمْ، حَتَّى كُنْتُ أَنَا أَلْتِي أَتَصَرَّفْتُ».

٥٠١ - مسألة: وَلَا يَجُوزُ إِشَادَةُ الضُّرْوَانِ فِي الْمَسَاجِدِ:

فَمَنْ نَشَدَهَا فِيهِ.

قيل له: لا وجبت، لا رُفعا الله عليك؛

حدثنا حمام حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن حدثنا إسحاق بن إسماعيل بن إسماعيل القاضي حدثنا الحسين بن علي بن عبد العزيز هو الدراوردي - حدثني يزيد بن حبيب عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الرجل ينشئ صلاته - يعني في المسجد - فقولوا: لا رُفعا الله عليك».

وقد روينا أيضا لا وجبت.

٥٠٢- مسألة: ولا يجوز البول في المسجد فمن قال فيه صُب على بوله ذنوبا من ماء، ولا يجوز البصاق، فمن بصق فيه فليذيق بصفته، ولا يحل أن يبنى مسجد بطنج، ولا يضيق إلا المسجد الحرام خاصة.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة بن سعيد حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها».

وروي القول بذلك عن أبي عبيدة بن الجراح ومعاوية.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: أن أبا هريرة قال: «قام أغرابي قال في المسجد، فتناوله الناس فقال لهم النبي ﷺ: دعوهم وأهريقوا على بوله سجلا من ماء، أو ذنوبا من ماء، فإنما بعثتم ميسرين ولم يُعْثَرُوا معسرين».

قال علي: «أمر النبي ﷺ بتنظيف المساجد وتطهيرها كما أوردنا قبل يقتضي كل ما وقع عليه اسم تنظيف وتطهير، والتنظيف والتطهير: يوجبان إبعاد كل محرّم، وكل قذر، وكل قمامة، فلا بد من إغراق عين البول وغيره».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا سليمان بن الأشعث حدثنا محمد بن الصباح بن سفيان أخبرنا سفيان بن عيينة عن سفيان الثوري عن أبي فرات عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أثمرت تشييد المساجد» قال ابن عباس: إنزخرفتها كما زخرفت اليهود والنصارى.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا عمرو بن العباس حدثنا عبد الرحمن بن عهدي - حدثنا سفيان الثوري عن وأصيل

عن أبي وإيل قال: جلست إلى شيبه يعني ابن عثمان بن أبي طلحة الحنفي - قال: جلس إلي عمر في مجلسك هذا فقال: هممت أن لا أفع فيها صغرة ولا يفضة إلا قسستها بين المسلمين، قلت: ما أنت بفاعل، قال: لم؟ قلت: لم تفعله صانحك، قال: هما المراتان يقتدي بهما. وروينا عن أبي الدرداء: إذا خلتص مصاحفكم، وزخرفتم مساجدكم، فالدمار عليكم.

وعن علي بن أبي طالب أنه قال: إن القوم إذا زُيّنوا مساجدهم، فسدت أعمالهم، وأنه كان يمر على مسجد ليقيم مشورا فكان يقول: هذه بيعة التيم.

وعن عمر بن الخطاب أنه قال لمن أراد أن يبنى مسجدا: لا تحمر، ولا تصغر.

٥٠٣- مسألة: ولا يحل بناء مسجد عليه بيت مملوك ليس من المسجد، ولا بناء مسجد تحته بيت مملوك ليس منه، فمن فعل ذلك فليس شيء من ذلك مسجدا، وهو باق على ملكه بآتيه كما كان.

برهان ذلك: أن الهواء لا يملك، لأنه لا يضبط ولا يستقر. وقال تعالى: «وإن المساجد لله» فلا يكون مسجدا إلا خارجا عن ملك كل أحد دون الله تعالى لا شريك له فإذا ذلك كذلك فكل بيت مملوك لإنسان فله أن يعليه ما شاء، ولا يقدر على إخراج الهواء الذي عليه من ملكه، وحكمه الواجب له، لا إلى إنسان ولا غيره.

وكذلك إذا بني على الأرض مسجدا وشرط الهواء له يعمل فيه ما شاء، فلم يخرج من ملكه إلا بشرط فاسد.

وقد قال رسول الله ﷺ: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل».

وأيضا: فإذا عمل مسجدا على الأرض وأبقى الهواء لنفسه: فإن كان السقف له، فهذا مسجد لا سقف له، ولا يكون بناء بلا سقف أصلا.

وإن كان السقف للمسجد، فلا محل له التصرف عليه بالبناء. وإن كان المسجد في العلو والسقف للمسجد: - فهذا مسجد لا أرض له، وهذا باطل.

فإن كان للمسجد فلا حق له فيه، فإنما أبقى لنفسه بيتا بلا سقف، وهذا محال.

وأيضا: فإن كان المسجد سفلا، فلا محل له أن يبني على

صلاتان للنهار، فالمغرب هي الوسطى، وبأن بعض الفقهاء لم يجعل لها إلا وقتاً واحداً.

قال علي: وهذا لا حجة فيه، لأنها خمس أبدأ بالعدد من حيث شئت، فالثالثة الوسطى، ومن جعل لها وقتاً واحداً فقد أخطأ، إذ قد صحَّ النصُّ بأن لها وقتين كسائر الصلوات.

وما نعلم لمن ذهب إلى أنها: العمة حجة نشغل بها.

واحتج من قال: إنها الصبح بأن قال: إنها تصلّى في سواها من الليل وبياض في النهار.

قال علي: وهذا لا شيء، لأن المغرب تشاركها في هذه الصفة، وليس في كونها كذلك بيان بأن إحداهما الصلاة الوسطى.

وقالوا: قد صحَّ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ لَيْلَةً، وَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ لَيْلَةٍ».

قال علي: ليس في هذا تفضيل لها على الظهر، ولا على العصر، ولا على المغرب، وإنما فيه تفضيلها على العمة فقط، وليس في هذا بيان: أنها الصلاة الوسطى.

وقد صحَّ عن النبي ﷺ «مَنْ قَامَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَكَأَنَّمَا رُفِعَ أَلْفُهُ وَمِائَتُهُ وَذَكَرُوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «تَعَابَ يَكُمُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ، يَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ».

قال علي: قد شاركها في هذا صلاة العصر، وليس في هذا بيان بأن.

إحداهما هي الصلاة الوسطى.

وكذلك القول في قوله عليه السلام: «إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تَغْلِبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا».

«وَمَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَلَا فَرْقَ».

وذكروا قول الله تعالى: «وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا».

وهذا لا بيان فيه بأنها الوسطى، لأنه تعالى أمر في هذه الآية بغير الصبح كما أمر بصلوة الصبح.

قال تعالى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا» فالأمر بجميعها سواء. وقد صحَّ أن الملائكة تعاقب في الصبح والعصر، فقرأن

ردوس حيطانه شيئاً، واشترط ذلك باطل؛ لأنه شرط ليس في كتاب اللّه.

وإن كان المسجد علواً، فله هدم حيطانه متى شاء، وفي ذلك هدم المسجد واتكفاؤه ولا يجل منه من ذلك؛ لأنه منع له من التصرف في ماله، وهذا لا يجل.

٥٠٤ - مسألة: والبيع جائز في المساجد قال الله تعالى: «وَأَخْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ» ولم يأت نهي عن ذلك إلا من طريق عمرو بن مسعود عن أبيه عن جدّه، وهي صحيفته.

٥٠٥ - مسألة: الصلاة الوسطى.

والصلاة الوسطى: هي العصر، واختلف الناس في ذلك: فصحَّ عن زيد بن ثابت، وأسامة بن زيد: أنها الظهر.

وروي أيضاً عن أبي سعيد الخدري وروي أيضاً عن عائشة أم المؤمنين، وأبي هريرة، وابن عمر باختلاف عنهم، وروي أيضاً عن جلة من أصحاب النبي ﷺ.

وعن أبي موسى الأشعري: أنها الصبح.

وعن ابن عباس، وابن عمر باختلاف عنهما.

وعن عليّ ولم يصح عنه، وهو قول: طاووس، وعطاء ومجاهد، وعكرمة.

وهو قول مالك.

وعن بعض الصحابة رضي الله عنهم أنها المغرب.

ورويانه من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب.

وقد ذكر بعض العلماء أنه قال: هي العمة.

ودفع الجمهور إلى أنها العصر.

واحتج من ذهب إلى أنها الظهر:

بما رويانه عن زيد بن ثابت يساند صحيح قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ الظُّهْرَ بِالنَّهَارِ، وَالنَّاسُ فِي قَابِلَتِهِمْ وَأَسْوَاقِهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ يُصَلِّيْ رِوَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا الصُّبْحُ وَالْعِشَاءُ، فَاتَّزَنَ اللَّهُ تَعَالَى: «خَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى» فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْتَيْتَنِي أَقْرَأُ أَوْ لَأَحْرَقَنَّ بَيُوتَهُمْ».

قال زيد بن ثابت: ليلها: صلاتان وبعدها: صلاتان.

قال عليّ: ليس في هذا بيان جلي بأنها الظهر.

واحتج من ذهب إلى أنها المغرب بأن أول الصلوات فرضت الظهر، فهي الأولى، وبذلك سميت الأولى، وبعدها العصر،

وابن أبي عدي قالوا: حدثنا شعبة قال: سمعت قتادة عن أبي حسان هو مسلم الأجرد - عن عبيدة السلماني عن علي قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ: شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى آتَى الشَّمْسُ، مَلَأَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ وَكُبُورَهُمْ نَارًا» هذا لفظ ابن أبي عدي، ولفظ محمد بن جعفر «كُبُورَهُمْ أَوْ بُيُوتَهُمْ أَوْ بَطُونَهُمْ نَارًا».

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا إبراهيم بن حنبل حدثنا إسماعيل بن إسحاق حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي حدثنا يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان الثوري، عن عاصم بن أبي السجود عن زر بن حبیش قال: «قُلْتُ لِعُمَيْدَةَ: سَلْ عَلِيًّا عَنْ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى فَسَأَلَهُ فَقَالَ: كُنَّا نَرَاهَا صَلَاةَ الْفَجْرِ، حَتَّى سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ الْأَحْزَابِ: شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى الْعَصْرِ، مَلَأَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَأَجْوَفَهُمْ أَوْ بُيُوتَهُمْ نَارًا».

قال علي: وقد رويته أيضاً من طريق حماد بن زيد عن عاصم بن بهدلة عن زر عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ.

ورويته أيضاً من طريق مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وأبي كريب قالوا: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى عن شير بن شريك عن علي عن النبي ﷺ: «وَشِيرٌ تَابَعِي نَفَقَ، وَأَبُوهُ أَحَدُ الصَّاحِبَةِ، وَقَدْ سَمِعَهُ شِيرٌ مِنْ عَلِيٍّ».

ورويته أيضاً من طرق.

فهذه آثار متظاهرة لا يسع الخروج عنها.

وهو قول جماعة من السلف، كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى.

قال علي: فتعلل بعض المخالفين بأن ذكروا:

ما رويته من طريق ابن جريج عن نافع: أن حفصة أم المؤمنين كتبت بخط يدها في مصحفها حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر - وقوموا لله قانتين وما:

رويته عن عبد الرزاق عن داود بن قيس عن عبد الله بن رافع: أن أم سلمة أم المؤمنين أمرته أن ينسخها مصحفاً، وأمرته أن يكتب فيه إذا بلغ إلى هذا المكان حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين.

وعن مالك عن زيد بن أسلم عن القعقاع بن حكيم عن أبي يونس مولى عائشة أم المؤمنين أنها أملت عليه في مصحف كتبه لها: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر

العصر مشهود كقرآن الفجر ولا فرق. وليس في قوله تعالى: «وَقَرَأَنَ الْفَجْرَ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا» دليل أن قرآن غير الفجر من الصلوات ليس مشهوداً، حاشا لله من هذا بل كلها مشهود بلا شك.

واحتجوا بأنها أصعب الصلوات على المصلين، في الشتاء للبرد، وفي الصيف: للحر، وقصر الليالي.

قال علي: وهذا لا دليل فيه أصلاً على أنها الوسطى، والظاهر يشهد فيها الحر حتى تكون أصعب الصلوات، كما قال زيد بن ثابت.

قال علي: هذا كل ما احتجوا به، ليس في شيء منه حجة، وإنما هي ظنون كاذبة.

وقد قال تعالى: «إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا» وقال عليه السلام: «إِنَّا كُنَّا وَالظَّنَّ فَيَا ظَنُّ أَكْذَبُ الْخَلْقِ» ولا يحل الإخبار عن مراد الله تعالى بالظن الكاذب، معاذ الله من ذلك.

وقد قال قوم: نعمل كل صلاة هي الوسطى.

قال علي: وهذا لا يجوز، لأن الله تعالى خص بهذه الصلوة صلاة واحدة، فلا يحل حملها على أكثر من واحدة، ولا على غير التي أراد الله تعالى بها، فيكون من فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه كاذباً على الله تعالى.

قال علي: فوجب طلب مراد الله تعالى بالصلاة الوسطى من بيان رسول الله ﷺ لا من غيره.

قال تعالى: «لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ».

فنظرنا في ذلك: فوجدنا.

ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا عبد الله بن محمد هو المسندي وعبد الرحمن حدثنا يحيى بن سعيد هو القطان.

وقال المسندي: حدثنا يزيد، ثم اتفق يزيد ويحيى قالوا: أنا هشام هو ابن حسان - عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحَنْدَقِ: شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، مَلَأَ اللَّهُ كُبُورَهُمْ وَبُيُوتَهُمْ - أَوْ أَجْوَفَهُمْ - نَارًا».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن المنثري حدثنا محمد بن جعفر

- وقوموا لله قانتين وقالت: "سمعناها من رسول الله ﷺ".

وعن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه: "كان في مصحف عائشة أم المؤمنين: حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى - وصلوة العصر - وقوموا لله قانتين".

وعن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن أبي إسحاق عن هبيرة بن يريم سمعت ابن عباس يقول: "حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة العصر".

وعن إسرائيل عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: كان أبي بن كعب يقرأها: على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة العصر.

قالوا: فدل هذا على أنها ليست صلاة العصر.

قال علي: هذا اعتراض في غاية الفساد، لأنه كله ليس منه عن رسول الله ﷺ شيء، وإنما هو موقف على حفصة، وأم سلمة، وعائشة: أمهات المؤمنين - وابن عباس، وأبي بن كعب، حاشا رواية عائشة فقط. ولا يجوز أن يعارض نص كلام رسول الله ﷺ بكلام غيره.

فإن وهتوا تلك الروايات.

قيل لهم: هذه الروايات هي الواهية وهذا كله لا يجوز.

ثم نقول لهم: من العجيب احتجاجكم بهذه الزيادة التي أنتم جمعون معنا على أنها لا محل لأحد أن يقرأ بها، ولا أن يكتبها في مصحفه، وفي هذا بيان أنها روايات لا تقوم بها حجة وكل ما كان عمن دون رسول الله ﷺ فلا حجة فيه، لأن الله تعالى لم يأمر عند التنازع بالرد إلى أحد غير كتابه وسنة رسوله ﷺ لا إلى غيرهما فقد عصى الله تعالى، وخالف أمره، فهذا يبرأه كاف.

ثم آخر، وهو: أن الرواية قد تعارضت عن هؤلاء الصحابة المذكورين: على أن نسلم لكم كل ما تريدون في معنى هذه اللفظة الزائدة التي في هذه - الآثار - وهي أننا روينا خبر أم سلمة من طريق وكيع عن داود بن قيس عن عبد الله بن رافع: أن أم سلمة أم المؤمنين كتبت مصحفاً فقالت: اكتب حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة العصر هكذا بلا واو.

وأما خبر ابن عباس فروينا من طريق وكيع عن شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن هبيرة بن يريم قال: سمعت ابن عباس يقول: حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة العصر - هكذا بلا واو.

فاختلف وكيع، وعبد الرزاق على داود بن قيس في حديث أم سلمة. واختلف وكيع، ويحيى على شعبة في حديث ابن

عباس، وليس وكيع دون يحيى ولا دون عبد الرزاق.

وأما خبر أبي بن كعب فروينا من طريق إسماعيل بن إسحاق عن محمد بن أبي بكر عن مجلوب أبي جعفر عن خالد الحذاء عن أبي قلابة قال: في قراءة أبي بن كعب صلاة الوسطى صلاة العصر فليست هذه الرواية دون الأولى، فقد اختلف على أبي بن كعب أيضاً.

وأما خبر عائشة فإننا روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن أبي سهل محمد بن عمرو الأنصاري عن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين قالت: الصلاة الوسطى صلاة العصر، فهذه أصح رواية عن عائشة أبو سهل محمد بن عمرو الأنصاري ثقة - روى عنه ابن مهدي، ووكيع، ومعمّر، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم.

فبطل التعلّق بشيء مما ذكرنا قبل، إذ ليس بعض ما روي عن هؤلاء المذكورين بأول من بعض، والواجب الرجوع إلى ما صح عن رسول الله ﷺ في ذلك، وقد ذكرنا أنه لم يصح عنه عليه السلام إلا أن الصلاة الوسطى: صلاة العصر.

فإن قيل: فكيف تصنعون أنتم في هذه الروايات التي أوردت عن حفصة، وعائشة، وأم سلمة، وأبي، وابن عباس: التي فيها صلاة العصر والتي فيها صلاة العصر عنهم - بلا واو حاشا حفصة وكيف تقولون في القراءة بهذه الزيادة، وهي لا محل للقراءة بها اليوم.

فجوابنا وبالله تعالى التوفيق: أن الذي يظن من اختلاف الرواية في ذلك فليس اختلافاً، بل المعنى في ذلك مع الروايات مع إسقاطها سواء، وهو أنها تعطف الصفة على الصفة، لا يجوز غير ذلك. كما قال الله تعالى: ﴿وَلَكِنْ زَكَّرْنَا اللَّهَ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ فرسول الله ﷺ هو خاتم النبيين. وكما تقول: أكرم إخوانك، وأبا زيد الكريم والحبيب أخا محمد فابو زيد هو الحبيب، وهو أخو محمد. فقوله "صلاة العصر" بيان للصلاة الوسطى فهي الوسطى وهي صلاة العصر.

وأما قوله عليه السلام «شَعَلُونَا عَنْ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ» فلا يتمثل تأويلاً أصلاً، فوجب بذلك حمل قوله عليه السلام «وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ» على أنها عطف صفة على صفة ولا بد.

وبيّن أيضاً صحة هذا التأويل عنهم ما قد أوردناه عنهم أنفسهم من قولهم: «وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ». وصحت الرواية عن عائشة بأنها العصر، وهي التي روت نزول الآية فيها.

الوسطى صلاة العصر.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق حدثنا علي بن عبد الله هو ابن المدني حدثنا بشر بن الفضل حدثنا عبد الله بن عثمان عن عبد الرحمن بن نافع: أن أبا هريرة سئل عن الصلوة الوسطى فقال للذي سأل: أليس تقرأ القرآن؟

قال: بلى، قال: فإني سأقرأ عليك بهذا القرآن حتى تفهمها، قال الله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ المغرب.

وقال: ﴿مِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْعَتَمَةُ.

وَقَالَ: ﴿وَرَأَى النَّجْرَ إِذْ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ الغدقة.

ثم قال: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ هي العصر، هي العصر.

وعن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه: أنه كان يرى الصلوة الوسطى: صلاة العصر.

وعن يحيى بن سعيد القطان عن سليمان التيمي عن قتادة عن أبي أيوب هو يحيى بن يزيد الخزازي عن عائشة أم المؤمنين قالت: الصلوة الوسطى صلاة العصر.

وعن القاسم بن محمد عنها مثل ذلك.

وعن سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن سلمة بن كهيل عن أبي الأحوص عن علي بن أبي طالب في الصلوة الوسطى.

قال: هي التي قرط فيها ابن داود يعني صلاة العصر.

وعن يحيى بن سعيد القطان عن أبي حيان يحيى بن سعيد التيمي حدثني أبي: أن سائلا سأل علياً: أي الصلوات يا أبا عبد الله المؤمنين الوسطى؟ وقد نادى ثمانية العصر، فقال: هي هذه.

قال علي: لا يصح عن علي ولا عن عائشة غير هذا أصلاً.

وقد رويما قبل عن أم سلمة أم المؤمنين، وابن عباس، وأبي بن كعب وزرعي أيضاً عن أبي أيوب الأنصاري.

وعن يونس بن عبيد عن الحسن البصري قال: الصلوة الوسطى: صلاة العصر.

وعن أبي هلال عن قتادة قال: الصلوة الوسطى: صلاة

العصر.

وعن معمر بن الزهري قال: الصلوة الوسطى: صلاة العصر.

وصلوة العصر فصح أنها عرفت أنها صفة لصلوة العصر، وهي سمعت النبي ﷺ يتلوها كذلك، وبهذا ارتفع الاضطراب عنهم، وتتفق أقوالهم، ويصح كل ما روي عن رسول الله ﷺ في ذلك، ويتفي عنه الاختلاف، وحاشا لله أن يأتي اضطراب عن رسول الله ﷺ.

ومن أبي من هذا لم يحصل على ما يريد، ووجب الاضطراب في الرواية عنهم ولم يكن بعض ذلك أولى من بعض، ووجب سقوط الروايتين معاً، وصح ما جاء عن النبي ﷺ وبطل الاعتراض عليه بروايات اضطرب على أصحابها بما يحمّل التأويل مما يدعيه المخالف، وما لا يحمّل التأويل مما يوافق قولنا، والله الحمد.

وأما القراءة بهذه الزيادة فلا محل، ومعاذ الله أن تريد أمهات المؤمنين، وأبي، وابن عباس في القرآن ما ليس فيه، والقول في هذا: هو أن تلك اللفظة كانت منزلة ثم نسخ لفظها.

كما حدثنا حمام حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الذبيري حدثنا عبد الرزاق حدثنا ابن جريج أخبرني عبد الملك بن عبد الرحمن عن أمه أم حبيب بنت عبد الرحمن قالت: سألت عائشة أم المؤمنين عن الصلوة الوسطى، فقالت: كسا نقرؤها في الحرف الأول على عهد رسول الله ﷺ حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى - وصلوة العصر وقوموا لله قانتين.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا إسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه - أنا يحيى بن آدم حدثنا الفضيل بن مرزوق عن شقيق بن عتبة عن البراء بن عازب قال: «نزلت هذه الآية: حافظوا على الصلوات وصلوة العصر فقرأناها ما شاء الله، ثم نسخها الله تعالى فنزلت: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾» فقال رجل: كان جالساً عند شقيق له: هي إذن صلاة العصر، فقال البراء: قد أخبرتك كيف نزلت؟ وكيف نسخها الله؟ والله أعلم.

قال علي: فصح نسخ هذه اللفظة، وبقي حكمها كأي يوم الرجم، وبالله تعالى التوفيق.

وقد يثبتها من ذكرنا من أمهات المؤمنين على معنى التفسير والله أعلم.

قال علي: وقال بهذا من السلف طائفة:

كما رويما من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سليمان التيمي عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أنه قال: الصلوة

وَقَدْ صَحَّتْ أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ مُتَّفِقَةٌ ثَلَاثًا عَلَى هَذَا.

وَبِهِ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يَحْيَى هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ سُلَيْمَانَ الثَّوْرِيِّ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الْأَسَدِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ «صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ، فَلَمَّا صَلَّى انْتَفَخَ».

قَالَ عَلِيُّ: وَكَذَا الْأَمْرَيْنِ مَا نُورَ عَنْ السُّلَفِ:

رَوَيْنَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ (رضي الله عنه) أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَلَّمَ كَانَهُ عَلَى الرُّضْفِ حَتَّى يَقُومَ.

وَرَوَيْنَا خِلَافَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ سَبَّلَ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ: أَيْطَلُوعُ فِي مَكَابِهِ؟

قَالَ: نَعَمْ، وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ إِمَامٍ وَغَيْرِ إِمَامٍ.

وَعَنْ سُلَيْمَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يُؤْمَهُمْ ثُمَّ يَطْلُوعُ فِي مَكَابِهِ.

وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: قَدْ كَانَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ يَغْدِمَا يُسَلِّمُ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ: قِيلَ لِبَطَاوُسَ: أَيْتَحَوَّنَ الرَّجُلُ إِذَا صَلَّى الْمَكْتُوبَةَ مِنْ مَكَابِهِ يَطْلُوعُ، فَقَالَ: «أَتَلْعَنُوكُمُ اللَّهُ بِدِينِكُمْ».

٥٠٨- مسألة: وَمَنْ وَجَدَ الْإِمَامَ جَالِسًا فِي آخِرِ صَلَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ فَفَرَضَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ مَعَهُ، سِوَاهُ طَمَعٍ بِالِذِّكَارِ الصَّلَاةِ مِنْ أَوَّلِهَا فِي مَسْجِدٍ آخَرَ أَوْ لَمْ يَطْمَعِ، فَإِنْ وَجَدَهُ قَدْ سَلَّمَ، فَإِنْ طَمَعَ بِالِذِّكَارِ شَيْءٍ مِنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدٍ آخَرَ لَا مَشَقَّةَ فِي فَصْلِهِ فَفَرَضَ عَلَيْهِ الْهُوْصُ إِلَيْهِ. وَلَا يَجُوزُ الْإِمْرَاعُ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا قَدْ ابْتَدَتْ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرَزِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ هُوَ الْفَضْلُ بْنُ دَكْنٍ - حَدَّثَنَا سُيُبَانُ عَنْ يَحْيَى هُوَ ابْنُ أَبِي كَبِيرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «بَيْنَمَا نَحْنُ نَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ سَمِعَ جَلَّةَ رَجَالٍ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: مَا شَأْنُكُمْ؟ قَالُوا: اسْتَعَجَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: فَلَا تَعْلَمُوا، إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيُّمُوا».

وَبِهِ إِلَى الْبُخَارِيِّ: حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَانْشَرُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيُّمُوا».

فَهَذَا عُمُومٌ لِمَا أَذْرَكَ الْمَرْءُ مِنَ الصَّلَاةِ، قُلْ أَمْ كَثُرَ، وَهَذَا

وَعَنْ مَعْمَرٍ عَنِ ابْنِ أَبِي السُّكَيْتَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ السُّكَيْتَانِيِّ قَالَ: الصَّلَاةُ الْوُسْطَى: صَلَاةُ الْقَصْرِ.

وَهُوَ قَوْلُ سُلَيْمَانَ الثَّوْرِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَذَاوُدَ، وَجَمِيعِ أَصْحَابِهِمْ.

وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ بْنِ زَاهَوِيٍّ وَجَمْهُورِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ.

وَقَدْ رَوَيْنَاهُ أَيْضًا مُسْتَدًّا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَسَمُرَةَ.

٥٠٦- مسألة: وَزَفَعَ الصَّوْتُ بِالتَّكْبِيرِ إِنْزَالُ كُلِّ صَلَاةٍ حَسَنٌ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُوفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَتَحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْدَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ جَدُّ عُمَرُو - قَالَ سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ.

قَالَ عَلِيُّ: فَإِنْ قِيلَ: قَدْ نَسِيَ أَبُو مَعْبُدٍ هَذَا الْحَدِيثَ وَأَنكَرَهُ. قُلْنَا: فَكَيْفَ مَاذَا؟ عُمَرُو أَوْثَقَ الْقَاتِ، وَالنِّسْيَانُ لَا يَغْزِي مِنْهُ آدَمِي. وَالْحُجَّةُ قَدْ قَامَتْ بِرِوَايَةِ الثَّقَوِيِّ.

٥٠٧- مسألة: وَجُلُوسُ الْإِمَامِ فِي مُصَلَاةٍ بَعْدَ سَلَامِهِ: حَسَنٌ مِمَّا لَا يُكْرَهُ، وَإِنْ قَامَ سَاعَةً يُسَلِّمُ: فَحَسَنٌ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُوفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَتَحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ عَنْ أَبِي عَوَّاسَةَ عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ «رَفَعْتُ الصَّلَاةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَجَدْتُ قِيَامَهُ فَرَكْنَتْهُ فَاغْتَدَّاهُ بَعْدَ رُكُوعِهِ، فَسَجَدْتُ، فَجَلَسْتُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، فَسَجَدْتُ، فَجَلَسْتُ، وَجَلَسَتْهُ مَا بَيْنَ التَّلِيمِ وَالْإِنْصِرَافِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَسِيحٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: أَخْبَرْتَنِي هِنْدُ الْفَرَّاسِيَّةُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ أَخْبَرَتْهَا «أَنَّ النَّسَاءَ كُنَّ إِذَا سَلَّمْنَ مِنَ الصَّلَاةِ قُمْنَ، وَتَبَتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ صَلَّى مِنَ الرِّجَالِ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَإِذَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ الرِّجَالُ».

١١ - كتاب صلاة المسافرين

وَمِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْهَا:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْبَعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِدٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ زَيْنِدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كُثَيْبِ بْنِ عُجْرَةَ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ «صَلَاةُ الْأَضْحَى رَكَعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْفِطْرِ رَكَعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْمَسَافِرِ رَكَعَتَانِ، تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرٍ، عَلَى إِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ وَقَدْ حَاطَ مِنْ أَقْرَبِي».

حَدَّثَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِيْمَنٍ حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى زَكْرِيَّا بْنُ يَحْيَى النَّاقِلُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْجَرَجَرَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ الدُّسْتَوَائِيُّ عَنْ أَيُّوبَ السَّخِينِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «صَلَاةُ السَّفَرِ رَكَعَتَانِ شَرَكَا السَّنَةِ فَقَدْ كَفَرُ».

وَقَدْ رَوَيْنَا هَذَا أَيْضاً مِنْ كَلَامِ ابْنِ عُمَرَ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فِتْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أُمَيَّةَ «قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا» فَقَدْ آمَنَ النَّاسُ، قَالَ: عَجِبْتُ يَمَا عَجِبْتُ مِنْهُ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ».

قَالَ عَلِيٌّ: فَصَحَّ أَنَّ الصَّلَاةَ فَرَضَهَا اللَّهُ تَعَالَى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ بَلَغَهَا فِي الْحَضَرِ بَعْدَ الْهَجْرَةِ أَرْبَعًا، وَأَقْرَبُ صَلَاةِ السَّفَرِ عَلَى رَكَعَتَيْنِ.

وَصَحَّ أَنَّ صَلَاةَ السَّفَرِ رَكَعَتَانِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِذَا قُذِّ صَحَّ هَذَا فِيهِ رَكَعَتَانِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَدَّ ذَلِكَ، وَمَنْ تَعَدَّاهُ فَلَمْ يَصِلْ كَمَا أَمَرَ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ، إِذَا كَانَ عَالِمًا بِذَلِكَ، وَلَمْ يَخْشَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَفْرَأً مِنْ سَفَرٍ، بَلْ عَمَّ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ تَخْصِيصُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَزِدْ رُءُودَ صَدَقَةِ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي أَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَبُولِهَا، فَيَكُونُ مِنْ لَا يَقْبَلُهَا عَاصِيًا وَاحْتِجُّ مِنْ خَصٍّ بَعْضُ الْأَسْفَارِ بِذَلِكَ بَانَ سَفَرُ الْمُعَصِيَةِ عَزَمَتْ، فَلَا حَكَمَ لَهُ.

فَقُلْنَا:

أَمَّا حَرْمَةُ نَعَمٍ، هُوَ حَرْمَتُهُ، وَلَكِنَّهُ سَفَرٌ، فَلَهُ حَكْمُ السَّفَرِ، وَاتَّمَّ يَقُولُونَ: إِنَّهُ حَرْمَتُهُ، ثُمَّ تَجْعَلُونَ فِيهِ التَّيَمُّمَ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ،

٥١١ - مَسْأَلَةٌ: صَلَاةُ الصُّبْحِ رَكَعَتَانِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ أَبَدًا، وَفِي الْحَرْفِ كَذَلِكَ. وَصَلَاةُ الْمَغْرِبِ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ فِي الْحَضَرِ، وَالسَّفَرِ، وَالْخَوْفِ أَبَدًا، وَلَا يَخْتَلِفُ عَذُّ الرَكَعَاتِ إِلَّا فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعَتَمَةِ، فَإِنَّهَا أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ فِي الْحَضَرِ لِلصُّبْحِ، وَالْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَانِ فِي السَّفَرِ، وَفِي الْخَوْفِ رَكَعَةٌ. كُلُّ هَذَا إِجْتِمَاعٌ مُتَّفِقٌ، إِلَّا كَوْنُ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ رَكَعَةً فِي الْحَرْفِ فَيَسِيهِ خِلَافٌ.

٥١٢ - مَسْأَلَةٌ: وَكَوْنُ الصَّلَوَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي السَّفَرِ رَكَعَتَيْنِ فَرَضٌ - سِوَاهُ كَانَ سَفَرٌ طَاعَةً أَوْ مَعْصِيَةً، أَوْ لَا طَاعَةً وَلَا مَعْصِيَةً، أَمَّا كَانَ أَوْ خَوْفًا - فَمَنْ أَمَّنَهَا أَرْبَعًا عَابِدًا، فَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ سَاهِيًا سَجَدَ لِلسُّهُوِّ بَعْدَ السَّلَامِ فَقَطَّ وَأَمَّا قَصْرُ كُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ الْمَذْكُورَةِ إِلَى رَكَعَةٍ فِي الْحَرْفِ فِي السَّفَرِ فَمُبَاحٌ، مِمَّنْ صَلَّاهَا رَكَعَتَيْنِ: فَحَسَنٌ، وَمِمَّنْ صَلَّاهَا رَكَعَةً: فَحَسَنٌ.

وَقَالَ أَبُو حَيْثِفَةَ: قَصَرَ الصَّلَاةَ فِي كُلِّ سَفَرٍ طَاعَةً أَوْ مَعْصِيَةً فَرَضٌ، فَمَنْ أَمَّنَهَا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ بَعْدَ الْاِثْنَيْنِ بِمِقْدَارِ الشَّهَادَةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَأَعَادَهَا أَبَدًا.

وَقَالَ مَالِكٌ: مَنْ أَمَّنَ فِي السَّفَرِ، فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ فِي الرَّقْعَةِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْقَصْرُ مُبَاحٌ، وَمَنْ شَاءَ أَمَّنَ.

وَلَا قَصْرَ عِنْدَ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيُّ إِلَّا فِي سَفَرٍ مُبَاحٍ فَقَطَّ.

وَلَمْ يَزِ أَبُو حَيْثِفَةَ، وَلَا مَالِكٌ، وَلَا الشَّافِعِيُّ: الْقَصْرَ فِي الْحَرْفِ إِلَى رَكَعَةٍ أَصْلًا، لَكِنْ رَكَعَتَانِ فَقَطَّ.

بُرْهَانٌ صِحْهُ قَوْلِنَا:

مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرَبِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ رُزَيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «فَرَضَتْ الصَّلَاةَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ هَاجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَفَرَضَتْ أَرْبَعًا، وَتَرَكْتُ صَلَاةَ السَّفَرِ عَلَى الْأَوَّلَى».

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا: مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ.

وَمِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ.

وتجيزون الصلاة فيه، وترونها فرضاً، فأي فرق بين ما أجزئتم - من الصلاة والتيمم لها - وبين ما منعتم من تأديتها ركعتين كما فرض الله تعالى في السفر ولا سبيل إلى فرق.

وكذلك الرئي عزم، وفيه من الغسل كالذي في الحلال، لأنه إيجاب. ومجاورة ختان لختان، فوجب فيه حكم عموم الإيجاب ومجاورة الختان للختان.

وكما قالوا فيمن قاتل في قطع الطريق فجرح جراحات منعه من القيام، فإن له من جواز الصلاة جالساً ما لمن قاتل في سبيل الله ولا فرق، لعموم قوله عليه السلام: «صلوا قياماً فمن لم يستطع فقاعداً».

فإن قيل لما: فإنكم تقولون: من صلى في غير سبيل الحق ركباً أو مقاتلاً أو ماشياً فلا صلاة له فما الفرق.

قلنا: نعم، إن هؤلاء فعلوا في صلاتهم حركات لا يحل لهم فعلها، فبذلك بطلت صلاتهم ولم يفعل المصلي ركعتين أو ركعة في صلاته شيئاً غيرها، وأما الذين ذكرتم فمشوا مشياً محرماً في الصلاة، وقتلوا فيها قتلاً محرماً.

والعجب كل العجب من المالكين الذين أتوا إلى عموم الله تعالى للسفر، وعموم رسول الله ﷺ للسفر - «وَمَا كَانَ رِثْكَ نَبِيًّا» - فخصوه بأرائهم ولم يروا قصر الصلاة في سفر مخصية ثم أتوا إلى ما خصه الله تعالى وأبطل فيه المأموم، من تحريكه اليئة جملة، ثم قال: «فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلْيَرْكُتْ غُفْرًا رَجِيمًا».

وقوله: «فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غُفْرًا رَجِيمًا»:

فقالوا بأرائهم: إن أكل الميتة، والخنزير: حلال للمضطر، وإن كان متجانفاً لإثم، وبأغاي عاديًا قاطعاً للسبيل، متظيراً لرفاق المسلمين يغير على أموالهم ويسفك دماهم وعدا عجب جداً. واحتج بعضهم في هذا بأن قالوا: حرام عليه قتل نفسه.

فقلنا لهم: ولم يقتل نفسه؟ بل يتوب الآن من يئبه الفاسدة، ويحل له أكل الميتة من حيويه، والثوبة فرض عليه ولا بد.

وقال أبو سليمان، وأصحابنا: لا تقصر الصلاة إلا في حج أو جهاد، أو عزمة.

وهو قول جماعة من السلف:

كما روي عن طريق محمد بن أبي عدي حدثنا شعبة عن الأعمش عن عمارة بن عتيبة عن الأسود عن ابن مسعود قال: لا

يقصر الصلاة إلا حاج، أو مجاهد.

وعن طاووس: أنه كان يسأل عن قصر الصلاة، فيقول: إذا خرجنا حجاجاً أو عماراً صلينا ركعتين.

وعن إبراهيم التيمي: أنه كان لا يرى القصر إلا في: حج، أو عزمة، أو جهاد.

واحتجوا بقول الله تعالى: «وَإِذَا ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ قَضَيْتُمْ أَنْ يُفَتِّحَكُمْ اللَّيْلُ» كقروا.

وقالوا: لم يصل عليه السلام ركعتين إلا في: حج، أو عزمة، أو جهاد.

قال علي: لو لم ير إلا هذه الآية وفعله عليه السلام لكان ما قالوا، لكن لما ورد على لسانه عليه السلام: ركعتان في السفر، وأمر يقول صدقة الله تعالى بذلك: كان هذا زائداً على ما في الآية وعلى عمله عليه السلام، ولا يحل ترك الأخذ بالشريع الزائد.

واحتج الشافعيون في قولهم: إن المسافر خير بين ركعتين أو أربع ركعات: بهذه الآية، وأنها جاءت بلفظ لا جناح وهذا يوجب الإباحة لا الفرض.

ويجوز رواه من طريق عبد الرحمن بن الأسود «عن عائشة أنها اعترضت مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة، فلما قربت مكة قالت: يا رسول الله، يبكي أنت وأمي فقصرت وأتممت، وأظفرت وصمت قال: أحسنت يا عائشة».

ومن طريق عطاء عن عائشة «كان رسول الله ﷺ يسافر فيم الصلاة ويقصر».

وبأن عثمان أتم الصلاة بمنى محضرة جميع الصحابة رضي الله عنهم فاتهموا معه.

وبأن عائشة - وهي روت «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين» كانت تتم في السفر.

قال علي: هذا كل ما احتجوا به، وكله لا حجة لهم فيه: أما الآية فإنها لم تنزل في القصر المذكور، بل في غيره على ما نبين بعد هذا، إن شاء الله تعالى.

وأما الحديثان فلا خير فيهما:

أما الذي من طريق عبد الرحمن بن الأسود فانفرد به العلاء بن زهير الأزدي، لم يروه غيره، وهو مجهول.

وأما حديث عطاء فانفرد به المغيرة بن زياد، لم يروه غيره،

وقال فيه أحمد بن حنبل: هو ضعيف، كل حديث استنده فهو منكر.

وأما فعل عثمان، وعائشة رضي الله عنهما فإنهما تأولا تأويلا خالفهما فيه غيرهما من الصحابة رضي الله عنهم.

كما حدثنا أحمد بن عمر الغدري حدثنا أبو ذر الهروي حدثنا عبد الله بن أحمد بن حويه السرخسي حدثنا إبراهيم بن خزيمة حدثنا عبد بن حميد حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة - فذكر الخبر، وفيه - قال الزهري: فقلت لعروة: فما كان عمل عائشة - فذكر الخبر، وفيه - قال الزهري: فقلت لعروة: فما كان عمل عائشة أن تم في السجدة وقد علمت أن الله تعالى فرضها ركعتين ركعتين.

قال: تأولت من ذلك ما تأول عثمان من إقام الصلاة بمى.

وروينا من طريق عبد الرزاق عن الزهري قال: بلغني أن عثمان إنما صلاها أربعاً - يعني بمى - لأنه أزمع أن يقيم بعد الحج. فعلى هذا أتم معه من كان يتم معه من الصحابة رضي الله عنهم، لأنهم أقاموا بإقامته.

وقد خالفهما من الصحابة طوائف:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أنه كان إذا صلى مع الإمام بمى أربع ركعات انصرف إلى منزله فصلّى فيه ركعتين أعادهما.

ومن طريق عبد الرزاق عن سعيد بن السائب بن يسار حدثني داود بن أبي عاصم قال: سألت ابن عمر عن صلاة السجدة بمى، فقال: سمعت أن رسول الله ﷺ كان يصلي بمى ركعتين ركعتين فصلّ إن شئت أو دع.

ومن طريق عبد الوارث بن سعيد التوري: حدثنا أبو التياح عن مروق العجلي عن صفوان بن عمر قلت لابن عمر: حدثني عن صلاة السجدة، قال: اتخشى أن تكذب عليّ، قلت: لا، قال: ركعتان، من خالف السنة كفر.

ومن طريق سعيد بن منصور: حدثنا مروان بن معاوية هو الفزاري - حدثنا حميد بن عليّ القيلي عن الصحاح بن مزاحم قال: قال ابن عباس: من صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر ركعتين.

ومن طريق سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: اعتل عثمان وهو بمى فأتى عليّ فقلت له: صل بالناس، فقال: إن شئت صليت لكم صلاة رسول الله ﷺ يعني ركعتين قالوا: لا، إلا صلاة أمير المؤمنين يعنون عثمان: أربعاً فلبى عثمان.

وهكذا عمن بعدهم:

روينا عن عمر بن عبد العزيز، وقد ذكر له الإجماع في السفر لمن شاء، فقال: لا، الصلاة في السفر ركعتان حتماً لا يصح غيرهما.

فإذا اختلفت الصحابة فالواجب رد ما تنازعوا فيه إلى القرآن والسنة.

وأما المالكيون، والحنفيون فقد تناقضوا هنا أقيح تناقض، لأنهم إذا تعلّقوا بقول صاحب وخالفوا روايته قالوا: هو أعلم بما روى، ولا يجوز أن يظن به أنه خالف رسول الله ﷺ إلا لعلم كان عنده رأي أو لما روى. وها هنا أخذوا رواية عائشة وتركوا فعلها، وقالوا بالتأنيح ما يشتعون به على غيرهم، فأروا أن عثمان، وعائشة ومن معهما صلوا صلاة فاسدة يلزمهم إعادتها، إما أبداً وإما في الوقت.

قال عليّ: وأما قولنا في صلاة الخوف ركعة فلما:

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن منيع حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن عليّ حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى، وسعيد بن منصور، وأبو الربيع الزهراني، وقتيبة، كلهم عن أبي عوانة عن بكر بن الأختس عن مجاهد عن ابن عباس قال: «فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة».

ورويها أيضاً - من طريق حذيفة، وجابر، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة وابن عمر، كلهم عن رسول الله ﷺ بأسانيد في غاية الصحة.

وقال تعالى: «وَإِذَا ضَرَأْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا».

كتب إليّ هشام بن سعيد الخير قال: حدثنا عبد الجبار بن أحمد المقرئ الطويل حدثنا الحسن بن الحسين بن عبادي التجبري حدثنا جعفر بن محمد بن الحسن الأصفهاني حدثنا أبو بشر يونس بن حبيب بن عبد القادر حدثنا أبو داود الطيالسي حدثنا السعديّ هو عبد الرحمن بن عبد الله - عن يزيد الفقيري هو يزيد بن صهيب - قال: سألت جابر بن عبد الله عن الركعتين في السفر، أقصرهما؟

قال جابر: لا، إن الركعتين في السفر ليستا بقصر، إنما القصير ركعة عند القتال.

قال عليّ: وبهذه الآية.

عاصم عن ابن سيرين قال: كانوا يقولون: السَّوْرُ الَّذِي تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ الَّذِي يَجْعَلُ فِيهِ الرَّأْدُ والمَرَادُ.

وعن أبي وائل شقيق بن سلمة: أنه سئل عن قصر الصلاة من الكوفة إلى واسط، فقال: لا تقصر الصلاة في ذلك، وبينهما مائة ميل وخمسون ميلاً.

فهما قول:

ورويانا من طريق ابن جريج: أخبرني نافع: أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة إليه: مائة له بخيبر، وهي مسيرة ثلاث فواصل لم يكن يقصر فيما دونه.

ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي، وحيد، كلاهما عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقصر الصلاة فيما بين المدينة، وخبير، وهي كندل الأهواز من البصرة، لا يقصر فيما دون ذلك.

قال علي: بين المدينة، وخبير كما بين البصرة، والأهواز: وهو مائة ميل واحدة غير أربعة أميال.

وهذا مما اختلف فيه عن ابن عمر، ثم عن نافع أيضاً عن ابن عمر.

ورويانا عن الحسن بن حي: أنه قال: لا قصر في أقل من اثنين وثلاثين ميلاً، كما بين الكوفة، وبغداد.

ومن طريق وكيع عن سعيد بن عبيد الطائي عن علي بن ربيعة الوالي الأسدي قال: سألت ابن عمر عن تقصير الصلاة، فقال: حاج، أو معتمر، أو غازي، قلت: لا، ولكن أهدنا نكسور له الضيعة بالسواد، فقال: تعرف السويداء، قلت: سمعت بها ولم أرها، قال: فإنها ثلاث وليلتان وليلة للمسرع، إذا خرجنا إليها قصرنا.

قال علي: من المدينة إلى السويداء: اثنان وسبعون ميلاً، أربعة وعشرون فرسخاً، فهذه رواية أخرى عن ابن عمر.

ومن طريق عبد الرزاق عن إسرائيل عن إبراهيم بن عبد الأعلى يقول: سمعت سويد بن غفلة يقول: إذا سافرت ثلاثاً فاقصر الصلاة.

وعن عبد الرزاق عن أبي حنيفة، وسفيان الثوري، كلاهما عن حماد عن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي: أنه قال في قصر الصلاة:

قال أبو حنيفة في روايته: مسيرة ثلاث.

وقال سفيان في روايته: إلى نحو المداين يعني من الكوفة، وهو

قلنا: إن صلاة الخوف في السفر - إن شاء - ركعة - وإن شاء - ركعتان؛ لأنه جاء في القرآن بلفظة لا جناح لا بلفظ الأمر والإيجاب، وصلاهما الناس مع رسول الله ﷺ مرة ركعة ومرة ركعتين، فكان ذلك على الاختيار كما قال جابر رضي الله عنه.

٥١٣ - مسألة: ومن خرج عن بيوت مدينته، أو قريته، أو موضع سكنه فمشى ميلاً فصاعداً: صلى ركعتين ولا بد إذا بلغ الميل، فإن مشى أقل من ميل: صلى أربعة.

قال علي: اختلف الناس في هذا:

كما رويانا من طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة عن أبي المهلب: أن عثمان بن عفان رضي الله عنه بلغني أن رجلاً يخرجون:

إما لجباية، وإما لتجارة، وإما لجسر ثم لا يتمون الصلاة، فلا تغلوا، فإنما يقصر الصلاة من كان شاخصاً أو بحضرة عدو.

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عياض بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي: أن عثمان بن عفان كتب إلى عماله: لا يصلي الركعتين: جابياً، ولا تاجر، ولا تان، إنما يصلي الركعتين من كان معه الرأْد والمَرَاد.

قال علي: الثاني - هو صاحب الضيعة.

قال علي: هكذا في كتابي وصوابه عندي: عبد الله بن عياض بن أبي ربيعة.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن أبي إسحاق الشيباني عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبيد الله بن مسعود قال: لا يفرقكم سوادكم هذا من صلاتكم، فإنه من مصركم.

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال: كنت مع حذيفة بالمداين فاستأذنته أن أتني أهلي بالكوفة، فأذن لي وشرط علي أن لا أفطر ولا أصلي ركعتين حتى أرجع إليهم، وبينهما ثيف وستون ميلاً.

وهذه أسانيد في غاية الصحة.

وعن حذيفة: أن لا يقصر إلى السواد، وبين الكوفة والسواد: سبعون ميلاً.

وعن معاوية بن جبل، وعقبة بن عامر: لا يظأ أحدكم بماشيته أحداً الجبال، ويطؤون الأودية، وتزعمون أنكم سفر، لا ولا كرامة، إنما التقصير في السفر الباث من الأفق إلى الأفق.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن

وقد ذكر عنه: لا قصر إلا في خمسة وأربعين ميلاً فصاعداً، وروي عنه: أنه لا قصر إلا في اثنين وأربعين ميلاً فصاعداً.

وروي عنه: لا قصر إلا في أربعين ميلاً فصاعداً.

وروي عنه إسماعيل بن أبي أويس: لا قصر إلا في ستة وثلاثين ميلاً فصاعداً - ذكر هذه الروايات عنه: إسماعيل بن إسحاق القاضي في كتابه المعروف بالمبسوط. وراى لأهل مكة خاصة في الحج خاصة: أن يقصروا الصلاة إلى منى فما فوقها، وهي أربعة أميال.

وروي عنه ابن القاسم: أنه قال فيمن خرج ثلاثة أميال - كالرعاة وغيرهم - فتأول فأطفر في رمضان، فلا شيء عليه إلا القضاء فقط.

وروي عن الشافعي: لا قصر في أقل من ستة وأربعين ميلاً بالهاشمي.

وهنا أقوال أخرى أيضاً: كما رويها من طريق وكيع عن شعبة عن شيبان عن أبي جرة الضبي قال: قلت لابن عباس: أقصر إلى الأيلة؟ قال: تذهب ونحجي في يوم، قلت: نعم، قال: لا، إلا يوم متاح.

وعن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء، قلت لابن عباس: أقصر إلى منى أو عرفة؟ قال: لا، ولكن إلى الطائف، أو جدة، أو عسفان، فإذا وردت على ماشية لك، أو أهل: فامم الصلاة.

قال علي: من عسفان إلى مكة يتكسر الحلفاء اثنان وثلاثون ميلاً. وأخبرنا الثقات أن من جدة إلى مكة: أربعين ميلاً.

وعن وكيع عن هشام بن الغاز عن نافع عن ابن عمر: لا تقصر الصلاة إلا في يوم تام.

وعن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه سافر إلى ريم فقصر الصلاة.

قال عبد الرزاق: وهي على ثلاثين ميلاً من المدينة.

وعن عكرمة: إذا خرجت فبت في غير أهلِكَ فاقصر، فإن أتيت أهلَكَ فامم.

وبه يقول الأوزاعي: لا قصر إلا في يوم تام ولم نجذ عن هؤلاء تحديده اليوم.

ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر: أنه قصد إلى ذات النصب، وكنت أسافر مع ابن عمر البرية فلا يقصر.

قال عبد الرزاق: ذات النصب من المدينة على ثمانية عشر

مئواً وستين ميلاً، لا يتجاوز ثلاثة وستين ولا ينقص عن واحد وستين.

ويهلذين التحديدين جميعاً يأخذ أبو حنيفة.

وقال في تفسير الثلاث: سير الأقدام والتقل والإبل.

وقال سفيان الثوري: لا قصر في أقل من مسيرة ثلاث، ولم نجذ عنه تحديده الثلاث.

وعن حماد بن أبي سليمان عن سعيد بن جبيرة في قصر الصلاة: في مسيرة ثلاث.

ومن طريق الحجاج بن المنهال: حدثنا يزيد بن إبراهيم قال: سمعت الحسن البصري يقول: لا تقصر الصلاة في أقل من مسيرة ليلتين.

ومن طريق وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن: لا تقصر الصلاة إلا في ليلتين، ولم نجذ عنه تحديده الليلتين.

وعن معمر عن قتادة عن الحسن مثله، قال: وبه يأخذ قتادة.

وعن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن مثله، إلا أنه قال: مسيرة يومين.

وعن معمر عن الزهري قال: تقصر الصلاة في مسيرة يومين، ولم نجذ عن قتادة، ولا عن الزهري: تحديده اليومين.

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن ابن عباس قال: إذا سافرت يوماً إلى العشاء فامم، فإن زدت فقص.

وعن الحجاج بن المنهال: حدثنا أبو عوانة عن منصور هو ابن المعتمر - عن مجاهد عن ابن عباس قال: لا يقصر المسافر عن مسيرة يوم إلى العتمة، إلا في أكثر من ذلك.

وهذا مما اختلف فيه عن ابن عباس.

ومن طريق وكيع عن هشام بن الغاز ربيعة الجرشي عن عطاء بن أبي رباح: قلت لابن عباس: أقصر إلى عرفة، قال: لا، ولكن إلى الطائف وعسفان، فذلك ثمانية وأربعون ميلاً.

وعن معمر أخبرني أيوب عن نافع: أن ابن عمر كان يقصر الصلاة مسيرة أربعة برد.

وهذا مما اختلف فيه عن ابن عمر كما ذكرنا.

وبهذا يأخذ الليث، ومالك في أشهر أقواله عنه، وقال: فإن كانت أرض لا أميال فيها فلا - قصر في أقل من يوم وليلة للقتل قال: وهذا أحب ما تقصر فيه الصلاة إلى.

ميلا.

ومن طريق محمد بن جعفر: حدثنا شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب قال: خرجت مع عبد الله بن عمر بن الخطاب إلى ذات النصاب - وهي من المدينة على ثمانية عشر ميلا - فلما أتاه قصر الصلاة.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا هشيم أخبرنا جوير عن الضحاك عن النزال بن سبرة: أن علي بن أبي طالب خرج إلى النخيلة ف صلى بها الظهر ركعتين، والعصر: ركعتين، ثم رجع من يومه، وقال: أردت أن أعلمكم سنة نبيكم ﷺ.

ومن طريق وكيع: حدثنا حماد بن زيد حدثنا أنس بن سيرين قال: خرجت مع أنس بن مالك إلى أرضه يذيق مسيرين - وهي على راس خمسة فراسخ - فصلى بنا العصر في سفينة، وهي تجري بنا في دجلة قاعدا على بساط ركعتين ثم سلم، ثم صلى بنا ركعتين ثم سلم.

ومن طريق البزار: حدثنا محمد بن المنثري حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا شعبة عن يزيد بن خير عن حبيب بن عبيد عن جبير بن نفير عن ابن السبط هو شرحبيل: أنه أتى أرضا يقال لها 'دومين' - من حصص على بضعة عشر ميلا - فصلى ركعتين، فقلت له: اتصلي ركعتين، قال: 'رأيت عمر رضي الله عنه يذيق الحليفة ركعتين، وقال أفعل كما رأيته رسول الله ﷺ يفعل'.

وعن محمد بن بشر: حدثنا محمد بن أبي عدي حدثنا شعبة عن يزيد بن خير عن حبيب بن عبيد عن جبير بن نفير قال: خرج ابن السبط هو شرحبيل - إلى أرض يقال لها 'دومين' - من حصص على ثلاثة عشر ميلا، فكان يقصر الصلاة، وقال: 'رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يذيق الحليفة ركعتين فسألته، فقال: أفعل كما رأيته رسول الله ﷺ يفعل'.

ورويناه من طريق مسلم أيضا بإسناده إلى شرحبيل عن ابن عمر.

قال علي: لو كان هذا في طريق الحج لم يسأله ولا أنكر ذلك.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا إسماعيل بن علي عن الجريدي عن أبي الورد بن ثمامة عن اللجلاج قال: كنا نسافر مع عمر بن الخطاب ثلاثة أميال فيتجوز في الصلاة فيفطر ويقصر.

ومن طريق محمد بن بشر: حدثنا أبو عامر العقدي حدثنا شعبة قال: سمعت ميسر بن عمران بن عمير يحدث عن أبيه عن جده: أنه خرج مع عبد الله بن مسعود - وهو رديقه على بغلة له

- مسيرة أربعة فراسخ، فصلى الظهر ركعتين، والعصر ركعتين.

قال شعبة: أخبرني بهذا ميسر بن عمران، وأبو عمران بن عمير شاهد.

قال علي: عمير هذا مولى عبد الله بن مسعود.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا علي بن مسهر عن أبي إسحاق الشيباني هو سليمان بن فروز - عن محمد بن زيد بن خلدة عن ابن عمر قال: تقصر الصلاة في مسيرة ثلاثة أميال.

قال علي: محمد بن زيد هذا طائي، ولأه علي بن أبي طالب القضاء بالكوفة، مشهور من كبار التابعين.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا وكيع حدثنا مسعر هو ابن كدام - عن محارب بن ثار قال: سمعت ابن عمر يقول: إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر، يعني الصلاة.

محارب هذا سدوسي قاضي الكوفة، من كبار التابعين، أحد الأئمة، ومسعر أحد الأئمة.

ومن طريق محمد بن المنثري: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: حدثنا سفیان الثوري قال: سمعت جلبة بن سحيم يقول: سمعت ابن عمر يقول: لو خرجت ميلا قصر الصلاة، جلبة بن سحيم تابع ثقة مشهور.

وحدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن دينار كلاهما عن غندر هو محمد بن جعفر - عن شعبة عن يحيى بن يزيد الهنائي قال: سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة، فقال: 'كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ - شك شعبة - صلى ركعتين'.

قال علي: لا يجوز أن يجيب أنس إذا سئل إلا بما يقول به.

ومن طريق أبي داود السجستاني: أن دحية بن خليفة الكلبي أظفر في مسير له من القسطنطين إلى قريه على ثلاثة أميال منها.

ومن طريق محمد بن بشر: حدثنا أبو داود الطيالسي حدثنا شعبة عن قيس بن مسلم عن سعيد بن جبير قال: لقد كانت لي أرض على رأس فرسخين فلم أدر أقصر الصلاة إليها أم أتتها.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا حاتم بن إسماعيل عن عبد الرحمن بن حرملة قال: سألت سعيد بن المسيب: أقصر الصلاة وأظفر في برية من المدينة؟ قال: نعم، وهذا إسناد

كالشمس.

سقيمة، ولا من إجماع ولا من قياس، ولا رأي سديد، ولا من قول صاحب لا مخالف له منهم - وما كان هكذا فلا وجه للاشتغال به.

ثم نسأل من حد ما فيه القصر، والفطر بشيء من ذلك عن أي ميل هو، ثم نخطه من الميل عقداً أو فتراً أو شبراً، ولا نزال غطه شيئاً شيئاً فلا بد له من التحكمم في الدين، أو ترك ما هو عليه، فسقطت هذه الأقوال جلةً والحمد لله رب العالمين.

ولا متعلق لهم بابن عباس، وابن عمر لوجوه:
أحدها: أنه قد خالفهم غيرهم من الصحابة رضي الله عنهم.

والثاني: أنه ليس التحديد بالأيمال في ذلك من قولهما، وإنما هو من قول من درنهما.

والثالث: أنه قد اختلفت عنهما أشد الاختلاف كما أوردنا.

فروى حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني، وحميد كلاهما عن نافع، ووافقهما ابن جريج عن نافع: أن ابن عمر كان لا يقصر في أقل من ستين وسبعين ميلاً.

وروى معمر عن أيوب عن نافع: أن ابن عمر كان يقصر في أربعة برد، ولم يذكر أنه منع من القصر في أقل.

وروى هشام بن الغاز عن نافع: أن ابن عمر قال: لا يقصر الصلاة إلا في اليوم التام.

وروى مالك عن نافع عنه: أنه لا يقصر في البرد.

وقال مالك: ذات النصب، وربما: كلناهما من المدينة على نحو أربعة برد.

وروى عنه علي بن ربيعة الوالي: لا قصر في أقل من اثنين وسبعين ميلاً.

وروى عنه ابنه سالم بن عبد الله - وهو أجل من نافع: أنه قصر إلى ثلاثين ميلاً.

وروى عنه ابن أخيه حفص بن عاصم - وهو أجل من نافع وأعلم به: أنه قصر إلى ثمانية عشر ميلاً.

وروى عنه شرحبيل بن السط، ومحمد بن زياد بن خلد، وعارب بن ثار، وجبل بن سحيم - وكلهم أئمة: القصر في أربعة أيمال، وفي ثلاثة أيمال، وفي ميل واحد، وفي سفر ساعة. وأقصى ما يكون سفر الساعة من ميلين إلى ثلاثة.

وأما ابن عباس فروى عنه عطاء: القصر إلى عسافن، وهي اثنان وثلاثون ميلاً، وإذا وردت على أهل أو ماشية فاتم، ولا

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن زعمة بن أبي صالح - عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء هو جابر بن زيد - قال: يقصر في مسيرة ستين أيمال.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا وكيع عن زكرياة بن أبي زائدة أنه سمع الشعبي يقول: لو خرجت إلى دير الثعالبي لقصرت.

وعن القاسم بن محمد، وسالم: أنهما امرا رجلا مكياً بالقصر من مكة إلى منى، ولم يخصا حجاً من غيره، ولا مكياً من غيره.

وصح عن كلثوم بن هاني، وعبد الله بن عمار، وقبيصة بن ذؤيب: القصر في بضعة عشر ميلاً. وبكل هذا نقول، وبه يقول أصحابنا في السفر: إذا كان على ميل فصاعداً في حج، أو عمره، أو جهاد، وفي الفطر، في كل سفر.

قال علي: فهم من الصحابة كما أوردنا: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، ودحية بن خليفة، وعبد الله بن مسعود، وابن عمر، وأنس، وشرحبيل بن السط، ومن التابعين: سعيد بن المسيب، والشعبي، وجابر بن زيد، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله بن عمر، وقبيصة بن ذؤيب، وعبد الله بن خزيمة، وكلثوم بن هاني، وأنس بن سيرين، وغيرهم. وتوقف في ذلك سعيد بن جبير، ويدخل فيمن قال بهذا: مالك في بعض أقواله، على ما ذكرنا عنه في الفطر متاولاً، وفي المكي يقصر بمنى وعرفة.

قال علي: وإنما تفصيلاً الروايات في هذه الأبواب، لأننا وجدنا المالكين والشافعيين قد أخذوا يميزون أنفسهم في دعوى الإجماع على قولهم بل قد هجم على ذلك كثير من هؤلاء وكثير من هؤلاء. فقال أحدهما: لم أجِد أحداً قال بأقل من - القصر فيما قلناه، فهو إجماع وقال الآخر: قولنا هو قول ابن عباس وابن عمر، ولا يخالفهما من الصحابة فاحتسبنا الأجر في إزالة ظلمة كنههما عن المتأخر بهما، ولم نورد إلا رواية مشهورة ظاهرة عند العلماء بالنقل، وفي الكتب المتداولة عند صيان الحديثين، وكيف أهل العلم، والحمد لله رب العالمين.

قال علي: أما من قال بتحديد ما يقصر فيه بالسفر، من أقل إلى أكثر، وحيث يحمل الزائد والمزاد وفي ستين وسبعين ميلاً، وفي اثنين وثمانين ميلاً، وفي اثنين وسبعين ميلاً، وفي ثلاثين وستين ميلاً، أو في أحد وستين ميلاً، أو ثمانية وأربعين ميلاً، أو خمسة وأربعين ميلاً، أو أربعين ميلاً، أو ستين وثلاثين ميلاً: فما لهم حجة أصلاً ولا متعلق، لا من قرآن، ولا من سنة صحيحة، ولا

تقتصر إلى عرفة ولا منى.

وروى عنه جماعة: لا قصر في يوم إلى العتمة، لكن فيما زاد على ذلك.

وروى عنه أبو جرة الضبيعي: لا قصر إلا في يومٍ متاح.

وقد خالفه مالك في أمره عطاء: أن لا يقصر إلى منى ولا إلى عرفة، وعطاء مكّي، فمن الباطل أن يكون بعض قوله حجةً وجهود قوله ليس حجةً!!

وخالفه أيضاً مالك، والشافعي في قوله: إذا قدمت على أهل أو ماشية فاتم الصلاة.

فحصل قول مالك، والشافعي: خارجاً عن أن يقطع بأنه تحديد أحل من الصحابة رضي الله عنهم، ولا وجد بينا عن أحد من التابعين أنه حد ما فيه القصر بذلك. ولعل التحديد - الذي في حديث ابن عباس - إنما هو من دون عطاء، وهو هشام بن ربيعة. وليس في حديث نافع عن ابن عمر: أنه منع القصر في أقل من أربعة برد فسقطت أقوال من حد ذلك بالأميال المذكورة سقوطاً متيقناً، وبالله تعالى التوفيق.

ثم رجعنا إلى قول من حد بثلاثة أيام، أو يومين، أو يوم وشي زائد، أو يوم تام، أو يوم وليلة: فلم نجد لمن حد ذلك يوم وزيادة شيء متعلق أصلاً، فسقط هذا القول.

ف نظرنا في الأقوال الباقية فلم نجد من متعلق إلا بالحديث الذي صح عن رسول الله ﷺ من طريق أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وابن عمر في «نهى المرأة عن السفر: في بغضها ثلاثة أيام إلا مع ذي مخرم وفي بغضها ليلتين إلا مع ذي مخرم وفي بغضها يوماً وثلاثة أيام إلا مع ذي مخرم وفي بغضها يوماً إلا مع ذي مخرم». فتعلق كل طائفة بما ذكرنا.

فأما من تعلق بليتين، أو يوم وليلة: فلا متعلق لهم أصلاً؛ لأنه قد جاء ذلك الحديث يسو، وجاء بثلاثة أيام، فلا معنى للتعلق باليومين، ولا باليوم والليلة، دون هذين العديدين الآخرين أصلاً. وإنما يمكن أن يشغب هاهنا بالتعلق بالأكثر مما ذكر في ذلك الحديث، أو بالأقل مما ذكر فيه - وأما التعلق بعدد قد جاء النص بأقل منه، أو بأكثر منه، فلا وجه له أصلاً، فسقط هذان القولان أيضاً.

ف نظرنا في قول من تعلق بثلاث، أو باليوم: فكان من شغب من تعلق باليوم أن قال: هو أقل ما ذكر في ذلك الحديث، فكان ذلك هو حد السفر الذي ما دونه بخلافه، فوجب أن يكون ذلك حداً لما يقصر فيه قالوا: وكان من أخذ بهذا قد استعمل حكم

الليتين واليوم والليلة والثلاث، ولم يسقط من حكم ما ذكر في ذلك الحديث شيئاً: وهذا أولى ممن أسقط أكثر ما ذكر في ذلك الحديث.

قال علي: قلنا لهم: ثاثوا بشيء فإن كنتم إنما تعلقتم باليوم؛ لأنه أقل ما ذكر في الحديث: فليس كما قلتم، وقد جهلتم أو تعمدتم!

فإن هذا الحديث رواه بشر بن المفضل عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر يوماً وثلاثة أيام إلا متحرمة ومتعها ذو مخرم منها».

ورواه مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر يوماً وثلاثة أيام مع ذي مخرم منها».

ورواه الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه: أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل لامرأة مسلمة تسافر ليلة إلا ومعها رجل أو خرمة منها».

ورواه ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي مخرم».

ورواه جرير بن حازم عن سهيل بن أبي صالح عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ - فذكر الحديث وفيه: «أن تسافر بريداً وسعيد أدرك أبا هريرة وسع منه».

فاختلف الرواة عن أبي هريرة، ثم عن سعيد بن أبي سعيد، وعن سهيل بن أبي صالح كما أوردنا.

وروى هذا الحديث ابن عباس فلم يضطرب عليه ولا اختلف عنه.

كما حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب كلاهما عن سفيان بن عيينة حدثنا عمرو بن دينار عن أبي معيل، هو مولى ابن عباس - قال: سمعت ابن عباس يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحلن رجلان امرأة إلا ومعها ذو مخرم، ولا تسافر المرأة إلا مع ذي مخرم».

فعم ابن عباس في روايته كل سفر دون اليوم ودون البريد وأكثر منهما، وكل سفر قل أو طاك فهو عام لما في سائر

ويلزمهم أن يقولوا: إنهم على يقين من صحة حكم ما فوق الثلاث ويقانه غير منسوخ، وعلى شك من صحة بقاء النهي عن الثلاث، كما قالوا في الثلاث وفيما دونها سواء بسواء ولا فرق.

فقالوا: لم يفرق أحد بين الثلاث وبين ما فوق الثلاث، ففصل لهم: قلتم بالباطل، قد صرح عن عكرمة أن حدث ما تسافر المرأة فيه بأكثر من ثلاث لا بثلاث.

فكيف؟ ولا يجوز أن يكون قول قائله رجلان من التابعين، ورجلان من فقهاء الأمصار، واختلف فيه عن واحد من الصحابة قد خالفه غيره منهم فما يعدّه إجماعاً إلا من لا دين له ولا حياة!!

فكيف؟ وإذا قد جاء عن ابن عمر أنه عدّ اثنين وسبعين ميلاً إلى السويداء مسيرة ثلاث، فإنّ تحديده الذي روي عنه: أن لا قصر فيما دونه لستة وتسعين ميلاً: موجب أن هذا أكثر من ثلاث، لأن بين العددين أربعة وعشرين ميلاً، ومحال كون كل واحد من هذين العددين ثلاثاً مستوية!!

والوجه الثاني: أنه قد عارض هذا القول قول من حدّ باليوم الواحد، وقولهم: نحن على يقين من صحة استعمالنا نهييه عليه السلام عن سفرها يوماً واحداً مع غير ذي حرّم ونهيها عن أكثر من ذلك، لأنه إن كان النهي عن سفرها ثلاثاً هو الأول أو هو الآخر، فإنها منهية أيضاً عن اليوم، وليس تأخير نهيها عن الثلاث بناسخ لما تقدّم من نهييه عليه السلام عمّا دون الثلاث، وأنتم على يقين من مخالفتكم لنهييه عليه السلام لها عمّا دون الثلاث، وخلاف أمره عليه السلام - بغير يقين للنسخ لا يجعل، فتعارض القولان.

والثالث: أن حديث ابن عباس الذي ذكرنا: قاض على جميع هذه الأحاديث، وكلّها بعض ما فيه، فلا يجوز أن يخالف ما فيه أصلاً، لأن من عمل به فقد عمل بجميع الأحاديث المذكورة، ومن عمل بشيء من تلك الأحاديث - دون سائرها - فقد خالف نهي رسول الله ﷺ، وهذا لا يجوز.

قال علي: ثم لو لم تعارض الروايات فإنه ليس في الحديث الذي فيه نهي المرأة عن سفر مدّة ما إلا مع ذي حرّم، ولا في الحديث الذي فيه مدّة مسيح المسافر والمقيم: ذكر أصلاً - لا بنص ولا بدليل - على المدّة التي يقصر فيها ويفطر، ولا يقصر، ولا يفطر في أقل منها.

ومن العجيب: أن الله تعالى: ذكر القصر في الضرب في الأرض مع الحرق، وذكر الفطر في السفر والمرضى، وذكر التيمم

الأحاديث وكلّ ما في سائر الأحاديث فهو بعض ما في حديث ابن عباس هذا فهو المحتوي على جميعها، والجامع لها كلّها، ولا ينبغي أن يتعدّى ما فيه إلى غيره، فسقط قول من تعلق باليوم أيضاً، وبالله تعالى التوفيق.

ثم نظروا في قول من حدّ ذلك بالثلاث فوجدناهم يتعلّقون بذكر الثلاث في هذا الحديث وبما صرح عن رسول الله ﷺ من قوله في المسح: «لنُساوِرَ ثلاثاً بِلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمَقِمِ يَوْماً وَلَيْلَةً» لم نجدهم موهواً بغير هذا أصلاً.

قال علي: وقالوا: من تعلق بالثلاث كان على يقين من الصواب، لأنه إن كان عليه السلام ذكر نهييه عن سفرها ثلاثاً قبل نهييه عن سفرها يوماً أو أقل من يوم: فالخير الذي ذكر في اليوم هو الواجب أن يعمل به، ويبقى نهييه عن سفرها ثلاثاً غير منسوخ، بل ثابت كما كان، وإن كان ذكر نهييه عن سفرها ثلاثاً بعد نهييه عن سفرها يوماً أو أقل من يوم: فنهيه عن السفر ثلاثاً هو الناسخ لنهييه عنها عن السفر أقل من ثلاث، قالوا: فنحن على يقين من صحة حكم النهي عن السفر ثلاثاً إلا مع ذي حرّم وعلى شك من صحة النهي لها عمّا دون الثلاث، فلا يجوز أن يترك اليقين للشك!!

قال علي: وهذا غوي فاسدٌ من وجوه ثلاثة: أحدها: أنه قد جاء النهي أن تسافر أكثر من ثلاث. وثبتنا ذلك من طرق كثيرة في غاية الصحة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ: «لا تُسافر المرأة فوق ثلاث إلا ومعهما ذو محرّم».

ومن طريق قتادة عن زهرة عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «لا تُسافر المرأة فوق ثلاث ليالٍ إلا مع ذي محرّم».

ومن طريق أبي معاوية، وكيع عن الأعمش عن أبي صالح السنان عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجزى لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفراً فوق ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعهما أمّها أو أبوها أو زوجها أو ابنها، أو ذو محرّم بينها».

فإن كان ذكر الثلاث في بعض الروايات مخرجاً لما دون الثلاث، فما قد ذكر أيضاً في بعض الروايات، عن حكم الثلاث: فإن ذكر ما فوق الثلاث في هذه الروايات خرج للثلاث أيضاً، وإن ذكرت في بعض الروايات عن حكم ما فوق الثلاث، وإلا فالقول متلاعبون متحكمون بالباطل.

ثلاثاً والمقيم يوماً وليلة.

قلنا - ولا كرامة لقاتل هذا منكم: بل بين تعذيب رسول الله ﷺ وتعذيبكم أعظم الفرق، وهو أنكم لم تكلموا الأيام التي جعلتموها - حداً لما يقصر فيه وما يفطر، أو اليوم والليلة كذلك، التي جعلها منكم من جعلها حداً: إلى مشي المسافر المأمور بالقصر أو الفطر في ذلك المقدار، بل كل طائفة منكم جعلت لذلك حداً من مساحة الأرض لا ينقص منها شيء؛ لأنكم جمعون على أن من مشى ثلاثة أيام كل يوم ثمانية عشر ميلاً، أو عشرين ميلاً لا يقصر، فإن مشى يوماً وليلة ثلاثين ميلاً فإنه لا يقصر. وانفقت أنه من مشى ثلاثة أيام كل يوم يريد غير شيء أو جمع ذلك المشي في يوم واحد أنه لا يقصر، وانفقت معشر المؤرخين بذكر الثلاث ليالي في الحديتين على أنه لو مشى من يومه ثلاثاً وستين ميلاً فإنه يقصر ويفطر.

ولو لم يش إلا بعض يوم وهذا ممكن جداً، كثير في الناس، وليس كذلك أمر رسول الله ﷺ المرأة بأن لا تسافر ثلاثاً أو يوماً إلا مع ذي عزم. وأمره عليه السلام المسافر ثلاثة أيام بلياليهن بالمسح ثم يخلع، لأن هذه الأيام موكولة إلى حالة المسافر والمسافرة، على عموم قوله عليه السلام الذي لو أراد غيره لبيته لأنتبه. فلو أن مسافرة خرجت تريد سفر ميل فصاعداً لم يجر لها أن تخرجه إلا مع ذي عزم إلا لفروضة، ولو أن مسافراً سافر سافراً يكون ثلاثة أميال يمشي في كل يوم ميلاً لكان له أن يمسخ، ولو سافر يوماً واقام آخر وسافر ثلثاً لكان له أن يمسخ الأيام الثلاثة كما هي. وحتى لو لم يات عنه عليه السلام إلا خبر الثلاث فقط لكان القول: أن المرأة إن خرجت في سفر مقدار قوتها فيه أن لا تمشي إلا ميلين من نهارها أو ثلاثة: لما حل، لها إلا مع ذي عزم. فلو كان مقدار قوتها أن تمشي خمسين ميلاً كل يوم لكان لها أن تسافر مسافة مائة ميل مع ذي عزم لكن وحدها. والذي حذره عليه السلام في هذه الأخبار معقول مفهوم مضبوط غير مقدر بمساحة من الأرض لا تتعدى، بل بما يستحق به اسم سفر ثلاث أو سفر يوم، ولا مزيد، والذي حذروه انتهم غير معقول ولا مفهوم ولا مضبوط أصلاً بوجه من الوجوه فظهر فرق ما بين قولكم وقول رسول الله ﷺ، وتبين فساد هذه الأقوال كلها يقيين لا إشكال فيه، وأنها لا تتعلق بها ولا شيء منها لا بقرآن ولا بسنة صحيحة ولا سقيمة، ولا بإجماع ولا بقياس ولا بمعقول، ولا بقول صاحب لم يختلف عليه نفسه، فكيف أن لا يخالفه غيره منهم، وما كان هكذا فهو باطل يقيين.

فإن قول رسول الله ﷺ في الأخبار المأثورة عنه حق كلها

عند عدم الماء في السفر المرضي: فجعل هؤلاء حكمهم نهي المرأة عن السفر إلا مع ذي عزم، وحكم مسح المسافر: دليل على ما يقصر فيه ويفطر، دون ما لا يقصر فيه ولا فطر، ولم يجعلوه دليلاً على السفر الذي يتيم فيه من السفر الذي لا يتيم فيه.

فإن قالوا: قسنا ما تقصر فيه الصلاة، وما لا تقصر فيه على ما تسافر فيه المرأة مع غير ذي عزم، وما لا تسافره، وعلى ما يمسخ فيه المقيم، وما لا يمسخ.

قلنا لهم: ولم فعلتم هذا؟ وما العلة الجامعة بين الأمرين؟ أو ما الشبه بينهما؟ وهلا قسم المدة التي إذا نوى إقامتها المسافر أم على ذلك أيضاً؟ وما يعجز أحد أن يقين برأيه حكماً على حكم آخر وهلا قسم ما يقصر فيه على ما لا يتيم فيه؟ فهو أولى إن كان القياس حقاً، أو على ما اجتمع فيه للركاب التفرق على دابته.

ثم نقول لهم: أخبرونا عن قولكم: إن سافر ثلاثة أيام قصر وأفطر، وإن سافر أقل لم يقصر ولم يفطر: ما هذه الثلاثة الأيام؟ أم إن أيام حيران؟ أم من أيام كانوا الأول فما بينهما؟ وهذه الأيام التي قلتم، أسير العساكر؟ أم سير الرفاق على الإبل، أو على الحمير، أو على البغال، أم سير الركاب المجدد؟ أم سير البريد؟ أم مشي الرحالة.

وقد علمنا يقيناً أن مشي الرجال الشيخ الضعيف في وحل ووعر، أو في حر شديد: خلاف مشي الركاب على البغل المطبق في الربيع في السهل، وأن هذا يمشي في يوم ما لا يمسيه الآخر في عشرة أيام.

وأخبرونا عن هذه الأيام: كيف هي؟ أمشياً من أول النهار إلى آخره؟ أم إلى وقت العصر، أو بعد ذلك قليلاً، أو قبل ذلك قليلاً؟ أم النهار والليل معاً؟ أم كيف هذا؟!

وأخبرونا: كيف جعلتم هذه الأيام ثلاثاً وستين ميلاً على واحد وعشرين ميلاً كل يوم؟ ولم تجعلوها اثنين وسبعين ميلاً على أربعة وعشرين ميلاً كل يوم؟ أو اثنين وثلاثين ميلاً كل يوم؟ أو عشرين ميلاً كل يوم؟ أو خمسة وثلاثين ميلاً كل يوم؟ فما بين ذلك فكل هذه المسافات تشبهها الرفاق، ولا سبيل لهم إلى تعذيب شيء مما ذكرنا - دون سائرهم - إلا برأي فاسد.

وهكذا يقال لمن قلنا ذلك يوم، أو بليلاً، أو يوم، أو بيومين، ولا فرق.

فإن قالوا: هذا الاعتراض يلزمكم أن تدخلوه على رسول الله ﷺ في أمر المرأة أن لا تسافر ثلاثاً أو ليلتين، أو يوماً وليلة أو يوماً إلا مع ذي عزم، وفي تحديده عليه السلام مسح المسافر

على ظاهرها ومقتضاها، من خالف شيئاً منها خالف الحق، لا سيما تفريق مالك بين خروج المكي إلى منى وإلى عرفة إلى الحج فيقصر، وبين سائر جميع بلاد الأرض يخرجون هذا المقدار فلا يقصرون ولا يعرف هذا التفريق عن صاحبه ولا تابع قبله.

واحتج له بعض مقلديه بأن قال: إنما ذلك لأن رسول الله ﷺ قال: «يَا أَهْلَ مَكَّةَ أَيُّمُوا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ» ولم يقل ذلك: بمنى.

قال علي: وهذا لا يصح عن رسول الله ﷺ أصلاً، وإنما هو محفوظ عن عمر رضي الله عنه.

ثم لو صح لما كانت فيه حجة لهم، لأنه كان يلزمهم إذ أخرجوا حكم أهل مكة بمنى عن حكم سائر الأسفار من أجل ما ذكروا: أن يقصر أهل منى بمنى وبمكة، لأنه عليه السلام لم يقل لأهل منى: أموا.

فإن قالوا: قد عرف أن الحاضر لا يقصر.

قيل لهم: صدقتم، وقد عرف أن ما كان من الأسفار له حكم الإقامة فإنهم لا يقصرون فيها، فإن كان ما بين مكة ومنى من أهل السفرين المذكورين تلك المسافة في جميع بلاد الله تعالى كذلك ولا فرق.

إذ ليس إلا سفر أو إقامة بالنص والمعقول ولا فرق.

وقد حذ بعض المتأخرين ذلك بما فيه المشقة.

قال علي: قلنا هذا باطل لأن المشقة تختلف، فنجد من يشق عليه مشي ثلاثة أميال حتى لا يلبغها إلا بشق النفس، وهذا كثير جداً، يكاد أن يكون الأغلب، ونجد من لا يشق عليه الركوب في عمارية في أيام الربيع مرتها غدوماً شهراً وأقل وأكثر، فبطل هذا التحديد.

قال علي: فلنقل الآن بعون الله تعالى وقوته على بيان السفر الذي يقصر فيه ويفطر فنقول، وبالله تعالى التوفيق.

قال الله عز وجل: «وَإِذَا ضَرَجْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا».

وقال عمر، وعائشة، وابن عباس: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَرَضَ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ وَكَعْتَيْنِ» ولم يخص الله تعالى ولا رسوله ﷺ ولا المسلمون بأجمعهم سفراً من سفر، فليس لأحد أن يخصه إلا بنص أو إجماع متيقن.

فإن قيل: بل لا يقصر ولا يفطر إلا في سفر أجمع المسلمون على القصر فيه والفطر.

قلنا لهم: فلا تقصروا ولا تفطروا إلا في حج، أو عمرة، أو

جهاد، وليس هذا قولكم، ولو قلتموه لكتبتم قد خصصتم القرآن والسنة بلا برهان، وللمحكم في سائر الشرائع كلها أن لا تأخذ في شيء منها إلا بقرآن، ولا بسنة إلا حتى يجمع الناس على ما أجمعوا عليه منها، وفي هذا هدْمُ مذاهبكم كلها، بل فيه الخروج على الإسلام، وإباحة خالفه الله تعالى ورسوله ﷺ في الدين كله، إلا حتى يجمع الناس على شيء من ذلك، وهذا نفسه خروج عن الإجماع.

وإنما الحق في وجوب اتباع القرآن والسنة حتى يصح نص أو إجماع في شيء منها أنه مخصوص أو منسوخ، فيوقف عند ما صح من ذلك، فإنما بعث الله تعالى نبيه ﷺ ليبلغ.

قال تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ» ولم يبعث الله تعالى لبعضه حتى يجمع الناس على طاعته، بل طاعته واجبة قبل أن يطيعه أحد. وقيل أن يخالفه أحد، لكن ساعة يأمر بالأمر، هذا ما لا يقول مسلم خلافاً، حتى نقض من نقض.

والسفر: هو البرؤء عن علة الإقامة، وكذلك الضرب في الأرض، هذا الذي لا يقول أحد من أهل اللغة - ألتي بها خطبنا وبها نزل القرآن - سواء، فلا يجوز أن يخرج عن هذا الحكم إلا ما صح النص بإخراجه، ثم وجدنا رسول الله ﷺ قد خرج إلى البقيع لدفن الموتى، وخرج إلى الفضاء للفاط والمناجاة معه فلم يقصروا ولا افطروا، ولا افطر ولا قصر فخرج هذا عن أن يسمى سفراً، وعن أن يكون له حكم السفر، فلم يجوز لنا أن نوقع اسم سفر وحكم سفر إلا على من ساء من هو حجة في اللغة سفر، فلم نجد ذلك في أقل من ميل.

فقد روينا عن ابن عمر أنه قال: لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة، فأوقفنا اسم السفر وحكم السفر في الفطر والقصر على الميل فصاعداً، إذ لم نجد عربياً ولا شريعياً عالماً أوقع على أقل منه اسم سفر، وهذا برهان صحيح، وبالله تعالى التوفيق.

فإن قيل: فهلا جعلتم الثلاثة الأميال - كما بين المدينة وذي الحليفة - حداً للقصر والفطر، إذ لم تجدوا عن رسول الله ﷺ أنه قصر ولا افطر في أقل من ذلك.

قلنا: ولا وجدنا عليه السلام منعاً من الفطر والقصر في أقل من ذلك، بل وجدنا عليه السلام أوجب عن ربه تعالى الفطر في السفر مطلقاً، وجعل الصلاة في السفر ركعتين مطلقاً، فصح ما قلناه - والله تعالى الحمد.

والميل: هو ما سمي عند العرب ميلاً، ولا يقع ذلك على أقل من الفتي ذراع.

لا، ولا بد من أحد الأمرين.

فإن قالوا: ليس في سفر تقصر في الصلاة بعد، ولكنه يريد، ولا يدري يبلغه أم لا، أقروا بأنهم أباحوا له القصر، وهو في غير سفر تقصر في الصلاة، من أجل نيته في إرادته سفرًا تقصر فيه الصلاة، ولزمهم أن يبحووا له القصر في منزله وخارج منزله بين يوتى قريته، من أجل نيته في إرادته سفرًا تقصر فيه الصلاة ولا فرق.

وقد قال بهذا القول: عطاء، وأنس بن مالك، وغيرهما، إلا أن هؤلاء يقرّون أنه ليس في سفر، ثم يأمرونه بالقصر، وهذا لا يحل أصلاً.

وإن قالوا: بل هو في سفر تقصر في الصلاة، هدموا كل ما بنا، وأبطلوا أصلهم ومذهبهم، وأقروا بأن قليل السفر وكثيره: تقصر في الصلاة، لأنه قد ينصرف قبل أن يبلغ المقدار الذي فيه القصر عندهم.

وأما نحن فإن ما دون الميل من آخر يوتى قريته له حكم الحضر، فلا يقصر فيه ولا يفطر، فإذا بلغ الميل فحينئذ صار في سفر تقصر في الصلاة ويفطر فيه، فمن حيث يقصر ويفطر كذلك إذا رجع فكان على أقل من ميل فإنه يتم، لأنه ليس في سفر - يقصر فيه بعد..

٥١٤- مسألة: وسواء سافر في بر، أو بحر، أو نهري، كل ذلك كما ذكرنا، لأنه سفر ولا فرق.

٥١٥- مسألة: فإن سافر المرأة في جهاد، أو حج، أو عمرة، أو غير ذلك من الأسفار: فأقسام في مكان واحد عشرين يوماً بلياليها: قصر، وإن أقام أكثر: أتم - ولو في صلاة واحدة.

ثم ثبتنا بعون الله تعالى على أن سفر الجهاد، وسفر الحج، وسفر العمرة، وسفر الطاعة، وسفر المعصية، وسفر ما ليس طاعة ولا معصية: كل ذلك سفر، حكمه كله في القصر واحد. وإن من أقام في شيء عشرين يوماً بلياليها فأقل فإنه يقصر ولا بد، سواء نوى إقامتها أو لم ينو إقامتها، فإن رآه على ذلك إقامة مدة صلاة واحدة فأكثر: أتم ولا بد، هذا في الصلاة خاصة.

وأما في الصيام في رمضان فيخالف ذلك، بل إن أقام يوماً وليلة في خلال السفر لم يسافر فيهما: ففرض عليه أن ينوي الصوم فيما يستأنف.

وكذلك إن نزل ونوى إقامة ليلة والغد، ففرض عليه أن ينوي الصيام ويصوم.

فإن قيل: لو كان هذا ما خفي على ابن عباس، ولا على عثمان، ولا على ما لا يعرف ذلك من التابعين والفقهاء، فهو مما تعظم به البلوى.

قلنا: قد عرفه عمر، وابن عمر، وأنس وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين.

ثم انعكس عليكم قولكم: فنقول للحققيين: لو كان قولكم في هذه المسألة حقاً ما خفي على عثمان، ولا على ابن مسعود، ولا على ابن عباس، ولا على من لا يعرف قولكم، كمالك، والليث، والأوزاعي، وغيرهم، ممن لا يقول به من الصحابة والتابعين والفقهاء وهو مما تعظم به البلوى.

ونقول للمالكين: لو كان قولكم حقاً ما خفي على كل من ذكرنا من الصحابة والتابعين والفقهاء، وهو مما تعظم به البلوى.

إلا أن هذا الإلزام لازم للطوائف المذكورة لنا؛ لأنهم يرون هذا الإلزام حقاً، ومن حقق شيئاً لزمه.

وأما نحن فلا نحقق هذا الإلزام الفاسد بل هو عندنا وسواس وضلال، وإنما حسبتنا أتباع ما قال الله تعالى ورسوله عليه السلام، عرفه من عرفه، وجهله من جهله، وما من شريعة اختلف الناس فيها إلا قد علمها بعض السلف وقال بها، وجهلها بعضهم فلم يقل بها، وبالله تعالى التوفيق.

قال علي: وقد موه بعضهم بأن قال: إن من العجيب ترك سؤال الصحابة رضي الله عنهم لرسول الله ﷺ عن هذه العظيمة، وهي حد السفر الذي تقصر فيه الصلاة ويفطر فيه في رمضان.

قلنا: هذا أعظم برهان، وأجل دليل، وأوضح حجة لكل من له أدنى فهم وتمييز: على أنه لا حد لذلك أصلاً إلا ما سمي سفرًا في لغة العرب التي بها خاطبهم عليه السلام، إذ لو كان لقدر السفر حد غير ما ذكرنا لما أغفل عليه السلام بيانه البتة، ولا أغفلوا هم سؤاله عليه السلام عنه، ولا اتفقوا على ترك نقل تحديده في ذلك الينا، فارتفع الإشكال جلة، والله الحمد، ولاخ بذلك أن الجميع منهم فتقوا بالنص الجلي، وإن كل من حد في ذلك حداً فإنما هو وهم اخطأ فيه.

قال علي: وقد اتفق الفريقان على أنه إذا فارق يوتى القرية وهو يريد:

إما ثلاثة أيام وإما أربعة برد: أنه يقصر الصلاة، فنسأله: أهو في سفر تقصر فيه الصلاة؟ أم ليس في سفر تقصر فيه الصلاة بعد، لكنه يريد سفرًا تقصر فيه الصلاة بعد، ولا يدري يبلغه أم

فإن ورد على ضيعة له، أو ماشية، أو دار، فنزل هنالك: أم، فإذا رحل ميلاً فصاعداً: قصر.

قال علي: واختلف الناس في هذا:

فروينا عن ابن عمر: أنه كان إذا أجمع على إقامة خمسة عشر يوماً: أم الصلاة.

ورويانا أيضاً عن سعيد بن المسيب وبه يقول أبو حنيفة، وأصحابه.

ورويانا من طريق أبي داود حدثنا محمد بن العلاء حدثنا حفص بن غياث حدثنا عاصم عن عكرمة عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ أقام بمكة سبع عشرة بقصر الصلاة».

قال ابن عباس من أقام سبع عشرة بمكة: قصر، ومن أقام فزاد: أم.

وروي عن الأوزاعي: إذا أجمع إقامة ثلاث عشرة ليلة: أم، فإن نوى أقل: قصر.

وعن ابن عمر قول آخر: أنه كان يقول: إذا أجمعت إقامة ثني عشرة ليلة فأتم الصلاة.

وعن علي بن أبي طالب: إذا أقمت عشرًا فأتم الصلاة. وبه يأخذ سفيان الثوري، والحسن بن حي، وحيد الرؤاسي صاحبه.

وعن سعيد بن المسيب قول آخر وهو: إذا أقمت أربعاً فصل أربعاً. وبه يأخذ مالك، والشافعي، والليث، إلا أنهم يشترطون أن ينوي إقامة أربع، فإن لم ينوها: قصر، وإن بقي حولا.

وعن سعيد بن المسيب قول آخر وهو: إذا أقمت ثلاثاً فأتم.

ومن طريق وكيع عن شعبة عن أبي بشر هو جعفر بن أبي وحشية - عن سعيد بن جبير: إذا أراد أن يقسم أكثر من خمس عشرة أم الصلاة.

وعن سعيد بن جبير قول آخر: إذا وضعت رحلك بأرضي فأتم الصلاة.

وعن معمر عن الأعمش عن أبي وائل قال: كنا مع مسروق بالسلسلة ستين وهو عامل عليها فصلى بنا ركعتين ركعتين حتى انصرف.

وعن وكيع عن أبي شعبة عن أبي التياح الضبي عن أبي المنهال العنزي قلت لابن عباس: أتى أقيم بالمدينة حولا لا أشد على سيرة قال: صل ركعتين.

وعن وكيع عن العمري عن نافع عن ابن عمر: أنه أقام بأذربيجان ستة أشهر ارتج عليهم الثلج، فكان يصلي ركعتين.

قال علي: الولي لا ينوي رحلاً قبل خمس عشرة ليلة بلا شك، وكذلك من ارتج عليه الثلج فقد أيقن أنه لا ينحل إلى أول الصيف.

وقد أمر ابن عباس من أخبره أنه مقيم سنة لا ينوي سيراً بالقصر.

وعن الحسن وقتادة: يقصر المسافر ما لم يرجع إلى منزله، إلا أن يدخل مصرًا من أمصار المسلمين.

قال علي: احتج أصحاب أبي حنيفة بأن قولهم أكثر ما قيل، وأنه يجمع عليه أنه إذا نوى المسافر إقامة ذلك المقدار أم، ولا يخرج عن حكم القصر إلا بإجماع.

قال علي: وهذا باطل، قد أوردنا عن سعيد بن جبير أنه يقصر حين ينوي أكثر من خمسة عشر يوماً، وقد اختلف عن ابن عمر نفسه. وخالفه ابن عباس كما أوردنا وغيره فبطل قولهم عن أن يكون له حجة.

واحتج مالك، والشافعي مقدّمهما بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من طريق العلاء بن الحضرمي أنه عليه السلام قال: «يَمَكْتُ الْمُهَاجِرَ بَعْدَ انْقِضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا». قالوا: فكرو رسول الله ﷺ للمهاجرين الإقامة بمكة التي كانت أوطانهم فأخرجوا عنها في الله تعالى حتى يلقوا ربهم عز وجل غربة عن أوطانهم لوجهه عز وجل، ثم أباح لهم المقام بها ثلاثاً بعد تمام النسل. قالوا: فكانت الثلاث خارجة عن الإقامة المكروهة لهم، وكان ما زاد عنها داخلاً في الإقامة المكروهة.

ما تعلم لهم حجة غير هذا أصلاً.

وهذا لا حجة لهم فيه؛ لأنه ليس في هذا الخبر نص ولا إشارة إلى المدّة التي إذا أقامها المسافر أم، وإنما هو في حكم المهاجر، فما الذي أوجب أن يقاس المسافر يقم على المهاجر يقم؟ هذا لو كان القياس حقاً، وكيف وكله باطل؟.

وأيضاً: فإن المسافر مباح له أن يقم ثلاثاً وأكثر من ثلاث، لا كراهية في شيء من ذلك، وأما المهاجر فمكروه له أن يقم بمكة بعد انقضاء نسكه أكثر من ثلاث، فأي نسبة بين إقامة مكروهة وإقامة مباحة لو انقصوا أنفسهم؟.

وأيضاً: فإن ما زاد على الثلاثة الآيام للمهاجر داخل عندهم في حكم أن يكون مسافراً لا مقيماً، وما زاد على الثلاثة للمسافر فإقامة صحيحة، وهذا مانع من أن يقاس أحدهما على الآخر، ولو قيس أحدهما على الآخر لوجب أن يقصر المسافر فيما زاد على الثلاث، لا أن يتم، بخلاف قولهم.

يقصر، فمن قولهم: يتم، فقد صح أن الإقامة هي السكون لا المشي متقللاً. وهذا نفس قولنا - والله تعالى الحمد، وأما الجهاد، والحج: فإن عبد الله بن ربيع قال: حدثنا محمد بن إسحاق بن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله قال: «أقام رسول الله ﷺ بئربك عشرين يوماً يقصر الصلاة».

قال علي: محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ثقة، وباقي رواية الخبر أشهر من أن يسأل عنهم، وهذا أكثر ما روي عنه عليه السلام في إقامته بئربك، فخرج هذا المقدار من الإقامة عن سائر الأوقات بهذا الخبر.

وقال أبو حنيفة، ومالك: يقصر ما دام مقيماً في دار الحرب.

قال علي: وهذا خطأ، لما ذكرنا من أن الله تعالى لم يجعل ولا رسوله عليه السلام الصلاة ركعتين إلا في السفر، وأن الإقامة خلاف السفر لما ذكرنا.

وقال الشافعي، وأبو سليمان: كقولنا في الجهاد.

وروينا عن ابن عباس مثل قولنا نصاً إلا أنه خالف في المدة. **وأما الحج، والعمرة** فلما حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن يحيى بن أبي إسحاق عن أنس بن مالك قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة فصلى ركعتين ركعتين حتى رجع، قال: كم أقام بمكة، قال: عشرة».

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالو حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الثوري حدثنا البخاري حدثنا موسى بن إسماعيل قال: حدثنا وهيب عن أيوب السخيتي عن أبي العالية البراء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «قدم رسول الله ﷺ وأصحابه ليصبح أربعة يلبسون بالحج» وذكر الحديث.

قال علي: فإذا قدم رسول الله ﷺ أصبح رابعة من ذي الحجة، فبالضرورة تعلم: أنه أقام بمكة ذلك اليوم الرابع من ذي الحجة، والثاني وهو الخامس من ذي الحجة. والثالث وهو السادس من ذي الحجة. والرابع وهو السابع من ذي الحجة. وأنه خرج عليه السلام إلى منى قبل صلاة الظهر من اليوم الثامن من ذي الحجة، هذا ما لا خلاف فيه بين أحد من الأمة، فتنت له بمكة أربعة أيام وأربع ليال كمالاً، أقامها عليه السلام نواياً للإقامة

وأيضاً: فإن إقامة قدر صلاة واحدة زائدة على الثلاثة مكروهة، فينبغي عندهم - إذا قاسوا عليه المسافر - أن يتم ولو نوى زيادة صلاة على الثلاثة الأيام.

وهكذا قال أبو ثور.

فبطل قولهم على كل حال، وعريت الأقوال كلها عن حجة، فوجب أن يبين البرهان على صحة قولنا بعون الله تعالى وقوته.

قال علي: أما الإقامة في الجهاد، والحج، والعمرة، فإن الله تعالى لم يجعل القصر إلا مع الضرب في الأرض، ولم يجعل رسول الله ﷺ القصر إلا مع السفر، لا مع الإقامة، وبالضرورة ندرى أن حال السفر غير حال الإقامة، وأن السفر إنما هو التنقل في غير دار الإقامة وأن الإقامة هي السكون وترك القسلة والتنقل في دار الإقامة، هذا حكم الشرعية والطبيعة معاً.

فإذا ذلك كذلك فالقيم في مكان واحد مقيم غير مسافر بلا شك، فلا يجوز أن يخرج عن حال الإقامة وحكمها في الصيام والإقام إلا بنص.

وقد صح بإجماع أهل النقل: أن رسول الله ﷺ نزل في حال سفره فأقام باقي نهاره وليته، ثم رحل في اليوم الثاني، وأنه عليه السلام قصر في باقي يومه ذلك وفي ليلته التي بين يومي نقلته، فخرجت هذه الإقامة عن حكم الإقامة في الإقامة، والصيام، ولو لا ذلك لكان مقيم ساعة له حكم الإقامة.

وكذلك من ورد على ضيعة له أو ماشية، أو عقار فنزل هنالك فهو مقيم، فله حكم الإقامة كما قال ابن عباس، إذ لم نجد نصاً في مثل هذه الحال ينقلها عن حكم الإقامة. وهو أيضاً قول الزمري، وأحمد بن حنبل.

ولم نجد عنه عليه السلام أنه أقام يوماً وليلة لم يرحل فيهما فقصر وأطهر إلا في الحج، والعمرة، والجهاد فقط، فوجب بذلك ما ذكرنا من أن من أقام في خلال سفره يوماً وليلة لم يظعن في أحدهما فإنه يتم، ويصوم.

وكذلك من مشى ليلاً ونزل نهاراً فإنه يقصر باقي ليلته ويومه الذي بين ليلتي حركته وهذا قول روي عن ربيعة.

ونسأل من أبى هذا عن ماشى في سفر تقصر فيه الصلاة عندهم نوى إقامة وهو سائر لا ينزل ولا يبيت: اضطرب لشدة الخوف إلى أن يصلي فرضه ركباً ناهضاً أو ينزل لصلاة فرضه ثم يرجع إلى المشي: يقصر أو يتم، فمن قولهم: يقصر: فصيح أن السفر: هو المشي.

ثم نسألهم عن نوى إقامة وهو نازل غير ماشى: إنهم أم

هذه المدة بها بلا شك، ثم خرج إلى منى في اليوم الثامن من ذي الحجة كما ذكرنا.

وهذا يطل قول من قال: إن نوى إقامة أربعة أيام؛ لأنه عليه السلام نوى بلا شك إقامة هذه المدة ولم يتب، ثم كان عليه السلام بمنى اليوم الثامن من ذي الحجة، وبات بها ليلة يوم عرفة، ثم أتى إلى عرفة بلا شك في اليوم التاسع من ذي الحجة، فبقي هنالك إلى أول الليلة العاشرة، ثم نهض إلى مزدلفة فبات بها الليلة العاشرة، ثم نهض في صباح اليوم العاشر إلى منى، فكان بها، ونهض إلى مكة فطاف الإفاضة؛ إما في اليوم العاشر، وإما في الليلة الحادية عشرة، بلا شك في أحد الأمرين، ثم رجع إلى منى فاقام بها ثلاثة أيام، ودفع منها في آخر اليوم الرابع بعد رمي الجمار بعد زوال الشمس، وكانت إقامته عليه السلام بمنى أربعة أيام غير نصف يوم، ثم أتى إلى مكة فبات الليلة الرابعة عشرة بالأبطح، وطاف بها طواف الوداع، ثم نهض في آخر ليلته تلك إلى المدينة، فكمثل له عليه السلام مكة، ومنى، وعرفة، ومزدلفة؛ عشر ليالٍ كاملاً كما قال أنس، فصح قولنا، وكان معه عليه السلام متمتعون، وكان هو عليه السلام قارناً، فصح ما قلناه في الحج والعمرة، ولله الحمد، فخرجت هذه الإقامة بهذا الأثر في الحج والعمرة حيث أقام عن حكم سائر الإقامات، ولله تعالى الحمد.

فإن قيل: ليس قد رويتم من طريق ابن عباس وعمران بن الحصين روايات مختلفة: في بعضها «أقام رسول الله ﷺ بمكة تسع عشرة وفي بعضها ثمان عشرة وفي بعضها سبع عشرة. وفي بعضها خمس عشرة يقصر الصلاة».

قلنا: نعم، وقد بين ابن عباس أن هذا كان في عام الفتح، وكان عليه السلام في جهاد، وفي دار حرب، لأن جماعة من أهل مكة: كصفوان وغيرهم لهم مدة موادة لم تقصص بعد. ومالك بن عوف في هوازن قد جمعت له المسائر بحين على بضعة عشر ميلاً. وخالد بن سفيان الهذلي على أقل من ذلك يجمع هذيلاً لحربه. والكفار يحيطون به محاربون له: فالقصر واجب بعد في أكثر من هذه الإقامة. وهو عليه السلام يتردد من مكة إلى حنين، ثم إلى مكة معتمراً، ثم إلى الطائف. وهو عليه السلام يوجه السرايا إلى من حول مكة من قبائل العرب، كبنى كنانة، وغيرهم. فهذا قولنا، وما دخل عليه السلام مكة قط من حين خرج عنها مهاجراً إلا في عمرة القضاء، أقام بها ثلاثة أيام فقط، ثم حين فتحها كما ذكرنا حارياً، ثم في حجة الوداع: أقام بها كما وصفنا، ولا مزيد.

قال علي: وأما قولنا: إن هذه الإقامة لا تكون إلا بعد

الدخول في أول دار الحرب وبعد الإحرام: فلأن القصاص إلى الجهاد ما دام في دار الإسلام فليس في حال جهاد، ولكنه مريد للجهاد وقاصد إليه، وإنما هو مسافر كسائر المسافرين، إلا أجزئته فقط، وهو ما لم يجرم فليس بعد في عمل حج ولا عمل عمرة، لكنه مريد لأن يحج، أو لأن يعتمر، فهو كسائر من يسافر ولا فرق.

قال علي: وكل هذا لا حجة لهم فيه، لأن رسول الله ﷺ لم يقل - إذ أقام بمكة أياماً: إني إنما قصرت أربعاً، لأنني في حج، ولا لأنني في مكة. ولا قال - إذ أقام بتبوك عشرين يوماً بقصر: إني إنما قصرت لأنني في جهاد. فمن قال: شيئاً من هذا فقد قوله عليه السلام ما لم يقل، وهذا لا محل، فصح يقيناً أنه لولا مقام النبي عليه السلام في تبوك عشرين يوماً بقصر، وبمكة دون ذلك بقصر: لكان لا يجوز القصر إلا في يوم يكون فيه المرأة مسافراً، ولكن مقبض يوم يلزمه الإتمام. لكن لما أقام عليه السلام عشرين يوماً بتبوك بقصر صح بذلك أن عشرين يوماً إذا أقامها المسافر فله فيها حكم السفر، فإن أقام أكثر أو نوى إقامة أكثر فلا برهان يخرج ذلك عن حكم الإقامة أصلاً.

ولا فرق بين من خص الإقامة في الجهاد بعشرين يوماً بقصر فيها، وبين من خص بذلك تبوك دون سائر الأماكن، وهذا كله باطل لا يجوز القول به، إذ لم يأت به نص قرآن ولا سنو، وبالله تعالى التوفيق.

ووجب أن يكون الصوم خلاف ذلك؛ لأنه لم يأت فيه نص أصلاً، والقياس لا يجوز، فمن نوى إقامة يوم في رمضان فإنه يصوم، وبالله تعالى التوفيق.

قال علي: وقال أبو حنيفة، والشافعي: إن أقام في مكان ينوي خروجاً غداً أو اليوم فإنه يقصر ويفطر ولو أقام كذلك أعواماً.

قال أبو حنيفة: وكذلك لو نوى خروجاً ما بينه وبين خمسة عشر يوماً فإنه يفطر ويقصر.

وقال مالك: يقصر ويفطر وإن نوى إقامة ثلاثة أيام فإنه يفطر ويقصر، وإن نوى: أخرج اليوم، أخرج غداً: قصر، ولو بقي كذلك أعواماً.

قال علي: ومن العجيب العجيب إسقاط أبي حنيفة النية حين افترضها الله تعالى من الوضوء للصلاة، وغسل الجنابة، والحض وبقائه في رمضان ينوي الفطر إلى قبل زوال الشمس، ويحيز كل ذلك بلا نية، ثم يوجب النية فرضاً في الإقامة، حيث لم

بالتقص المخرج لتلك الحال عن حكم الإقامة، فإذا بطلت تلك الحال يظلال نيته صار في حال الإقامة، وبالله تعالى التوفيق.

٥١٧- مسألة: ومن ذكر وهو في سفر صلاة نسيها أو نام عنها في إقامته صلاها ركعتين ولا بد، فإن ذكر في الحضر صلاة نسيها في سفر صلاها أربعاً ولا بد.

وقال الشافعي: يصلّيها في كلتا الحالتين: أربعاً.

وقال مالك: يصلّيها إذا نسيها في السفر فذكرها في الحضر: ركعتين وإذا نسيها في الحضر فذكرها في السفر صلاها: أربعاً.

حجة الشافعي: أن - الأصل الإتمام، وإنما القصر رخصة.

قال علي: وهذا خطأ، ودعوى بلا برهان، ولو أردنا معارضته لقُلنا: بل الأصل القصر، كما قالت عائشة رضي الله عنها 'فرضت الصلاة ركعتين فزيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر على الحالة الأولى'. ولكننا لا نرضى بالشغب، بل نقول: إن صلاة السفر أصل، وصلاة الإقامة أصل، ليست إحداها فرعاً للآخرى، فيبطل هذا القول.

واحتج مالك بأن الصلاة إنما تؤدى كما لزمت إذا فاتت.

قال علي: وهذا أيضاً دعوى بلا برهان، وما كان هكذا فهو خطأ، وهو أول من يخالف هذا الأصل ويهدمه في كل موضع، إلا هنا فإنه تناقض، وذلك أنه يقول: من فاتته صلاة الجمعة فإنه لا يصلّيها إلا أربع ركعات.

ومن فاتته في حال مرضه صلوات كان حكمها لو صلاها أن يصلّيها قاعداً أو مضطجعاً أو مومئاً فذكرها في صحته: فإنه لا يصلّيها إلا قائماً.

ومن ذكر في حال المرض المذكور صلاة فاتته في صحته كان حكمها أن يصلّيها قائماً فإنه لا يصلّيها إلا قاعداً أو مضطجعاً.

ومن صلى في حال خوفه ركاباً أو ماشياً صلاة نسيها في حال الأمن فإنه يؤدّيها ركاباً أو ماشياً.

ومن ذكر في حال الأمن صلاة نسيها في حال الخوف حيث لو صلاها لصلّاها ركاباً أو ماشياً فإنه لا يصلّيها إلا قائماً.

ومن نسي صلاة لو صلاها في وقتها لم يصلّها إلا متوضئاً فذكرها في حال تيمم: صلاها متيمماً.

ولو نسي صلاة لو صلاها في وقتها لم يصلّها إلا متيمماً فذكرها والماء معه فإنه لا يصلّيها إلا متوضئاً. والقوم أصحاب قياس بزعمهم، وهذا مقدار قياسهم.

وأما نحن فإن حجبتنا في هذا إنما هو قول رسول الله ﷺ:

يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ ولا أوجبها برهان نظري.

قال علي: وبرهان صحة قولنا: أن الحكم للإقامة للمدى التي ذكرنا - كانت هنالك نيّة لإقامة أو لم تكن - فهو أن الثابت إنما تجب فرضاً في الأعمال التي أمر الله تعالى بها فلا يجوز أن تؤدى بلا نيّة وأما عمل لم يوجبه الله ولا رسوله ﷺ فلا معنى للنيّة فيه، إذ لم يوجبها هنالك قرآن، ولا سنة، ولا نظر، ولا إجماع. والإقامة ليست عملاً مأموراً به، وكذلك السفر، وإنما هما حالان أوجب الله تعالى فيهما العمل الذي أمر الله تعالى به فيهما، فذلك العمل هو احتياج إلى النيّة، لا الحال. وهم موافقون لنا: أن السفر لا يحتاج إلى نيّة.

ولو أن امرأ خرج لا يريد سفرأ فدفعته ضرورات لم يقصد لها حتى صار من منزله على ثلاث ليال، أو سير به مأسوراً أو مكرهاً محمولاً مجبراً فإنه يقصر ويفطر.

وكذلك يقولون فيمن أقيم به كرهاً فطالت به مدته فإنه يتم ويصوم.

وكذلك يقولون فيمن اضطر للخوف إلى الصلاة ركاباً أو ماشياً، فذلك الخوف وتلك الضرورة لا يحتاج فيها إلى نيّة.

وكذلك التروم لا يحتاج إلى نيّة، وله حكم في إسقاط الوضوء وإيجاب تجديده وغير ذلك.

وكذلك الإجنب لا يحتاج إلى نيّة، وهو يوجب الغسل.

وكذلك الحدث لا يحتاج إلى نيّة، وهو يوجب حكم الوضوء والاستنجاء، فكل عمل لم يؤمر به لكن أمر فيه بأعمال موصوفة فهو لا يحتاج إلى نيّة.

ومن جملة هذه الأعمال هي الإقامة والسفر، فلا يحتاج فيهما إلى نيّة أصلاً، لكن متى وجداً وجب لكل واحد منهما الحكم الذي أمر الله تعالى به فيه ولا مزيد، وبالله تعالى التوفيق.

وهذا قول الشافعي وأصحابنا.

٥١٦- مسألة: ومن ابتدأ صلاة وهو مقيم ثم نوى فيها السفر، أو ابتدأها وهو مسافر ثم نوى فيها أن يقيم: أم في كلا الحالتين.

برهان ذلك: ما ذكرناه من أن الإقامة غير السفر وأنه لا يخرج عن حكم الإقامة فما هو إقامة إلا ما أخرجه نص. فهو إذا نوى في الصلاة سفرأ فلم يسافر بعده، بل هو مقيم، فله حكم الإقامة. وإذا افتتحها وهو مسافر فنوى فيها الإقامة فهو مقيم بعد لا مسافر، فله أيضاً حكم الإقامة. إذ إنما كان له حكم السفر

فأدرك من صلاة المقيم ركعتين اعتد بهما.

وعن شعبة عن سليمان التيمي قال: سمعت طاوساً وسالته عن مسافرٍ أدرك من صلاة المقيمين ركعتين، قال: يجزياني.

قال علي: برهان صحة قولنا ما قد صح عن رسول الله ﷺ من «أن الله تعالى فرض على إيتائه صلاة الحضر أربعة وصلاة السفر ركعتين».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا عبد بن عبد الرحيم عن محمد بن شعيب أخبرنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير - عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حدثني عمرو بن أمية أن رسول الله ﷺ قال له: «إن الله قد وضع عن المسافر الصيام ونصف الصلاة» ولم يخص عليه السلام مأموماً من إمامٍ من منفردٍ «ومما كان ربك نبياً».

وقال تعالى: «ولا تكب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى».

قال علي: والعجب من المالكين، والشافعيين، والحنفيين القائلين: بأن المقيم خلف المسافر يتم ولا يتنقل إلى حكم إمامه في التصدير، وإن المسافر خلف المقيم يتنقل إلى حكم إمامه في الإمام. وهم يدعون أنهم أصحاب قياس بزعمهم، ولو صح قياس في العالم لكان هذا أصح قياس يوجد، ولكن هذا لما تركوا فيه القرآن والسنة والقياس.

وما وجدت لهم حجة إلا أن بعضهم قال: إن المسافر إذا نوى في صلاته الإقامة لزمه إتمامها، والمقيم إذا نوى في صلاته السفر لم يقصرها، قال: فإذا خرج بيته إلى الإمام فأحرى أن يخرج إلى الإمام بتكم إمامه.

قال علي: وهذا قياس في غاية الفساد؛ لأنه لا نسبة ولا شبه بين صرف النية من سفر إلى إقامة وبين الإتمام بإمامٍ مقيم، بل التشبيه بينهما هوس ظاهر.

واحتج بعضهم بقول النبي ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به» فقلنا لهم: فقولوا للمقيم خلف المسافر: أن يأتم به إذن، فقال قائلهم: قد جاء أمراً صلاتكم فإنما قوم سفر، فقلنا: لو صح هذا لكان عليكم؛ لأن في أن المسافر لا يتم، ولم يفرق بين مأموم ولا إمام، فالواجب على هذا أن المسافر جملة يقصر، والمقيم جملة يتم، ولا يراعي أحد منهما حال إمامه، وبالله تعالى التوفيق.

«عن نسي صلاة أو نام عنها فكيف صلىها إذا ذكرها» فلما جعل عليه السلام وقتها وقت أدائها لا الوقت الذي نسيها فيه أو نام عنها، فكل صلاة تؤدى في سفر فهي صلاة سفر، وكل صلاة تؤدى في حضر فهي صلاة حضر ولا بد.

فإن قيل: فإن في هذا الخبر «كما كان يصليها لو نسيها».

قلنا: هذا باطل، وهذه لفظة موضوعة لم تات قط من طريق فيها خير.

قال علي: وأما قولنا: إن نسي صلاة في سفر فذكرها في حضر فإنه لا يصليها إلا أربعة: فهو قول الأوزاعي، والشافعي، وغيرهما.

وأما قولنا: إن نسيها في حضر فذكرها في سفر فإنه يصليها سفرية: فهو قول روي عن الحسن، وبالله تعالى التوفيق.

وقال الشافعي: لا يقصر إلا من نوى القصر في تكبيرة الإحرام.

قال علي: وهذا خطأ؛ لأن الشافعي قد تناقض، فلم ير النية للإتمام، وهذا على أصله الذي قد بينا خطاه فيه، من أن الأصل عنده الإتمام، والقصر دخيل، وقد بينا أن صلاة السفر ركعتان، فلا يلزمه إلا أن ينوي الظهر، أو العصر، أو العتمة فقط، ثم إن كان مقيماً فهي أربع، وإن كان مسافراً فهي ركعتان ولا بد ومن الباطل إلزامه النية في أحد الوجهين دون الآخر، وبالله تعالى التوفيق.

٥١٨ - مسألة: فإن صلى مسافرٌ بصلاةٍ إمامٍ مقيم قصر ولا بد، وإن صلى مقيماً بصلاةٍ مسافرٍ أتم ولا بد، وكل أحد يصلي لنفسه، وإمامة كل واحد منهما للأخر جائزة ولا فرق.

روينا عن طريق عبد الرزاق عن سعيده بن السائب عن داود بن أبي عاصم قال: «سألت ابن عمر عن الصلاة في السفر، فقال: ركعتان، قلت: كيف ترى ونحن ههنا بيني؟ قال: ويحك سمعت برسول الله ﷺ وأمنت به؟ قلت: نعم قال فإنه كان يصلي ركعتين فصل ركعتين إن شئت أو دغ - وهذا بيان جلبي بأمر ابن عمر المسافر أن يصلي خلف المقيم ركعتين فقط.

ومن طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن عبد الرحمن بن عجم بن حذلم قال: كان أبي إذا أدرك من صلاة المقيم ركعة - وهو مسافر - صلى إليها أخرى، وإذا أدرك ركعتين اجتزا بهما.

قال علي: عجم بن حذلم من كبار أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه.

وعن شعبة عن مطر بن فيل عن الشعبي قال: إذا كان مسافراً

١٢- كتاب صلاة الخوف

الصَّلَاةَ فَلْتَمَّعْ طَائِفَةً مِنْهُمْ مَخَلَ وَتَلَاخَذُوا أَسْلَحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلِتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَخَلَ وَتَلَاخَذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلَحَتَهُمْ». فهذه الآية تقتضي بمجموعها الصناعات التي قلنا نصّاً.

ثم كل ما صحَّ عن رسول الله ﷺ فلا يحمل لأحد أن يرغب عن شيء منه، قال الله تعالى أمراً لرسوله ﷺ أن يقول: ﴿قُلْ إِنِّي خَشِيتُ رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ وكل شيء فعله رسول الله ﷺ فهو من ملته، وملته هي ملة إبراهيم عليه السلام.

وقد ذكرنا قبل هذا يسيراً في باب من نسي صلاة فوجد جماعة يصلون يصلي صلاة أخرى في حديث أبي بكره وجابر أن رسول الله ﷺ صلى بطائفة ركعتين في الخوف ثم سلم، وبطائفة أخرى ركعتين ثم سلم.

وذكرنا من قال ذلك من السلف، فأغنى عن إعادته، وهذا آخر فعل رسول الله ﷺ؛ لأن أبا بكره شهد معه ولم يسلم إلا يوم الطائف، ولم يغز عليه السلام بعد الطائف غير تبوك فقط. فهذه أفضل صفات صلاة الخوف لما ذكرنا، وقال بهذا الشافعي، وأحمد بن حنبل.

وقد ذكرنا أيضاً حديث ابن عباس: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا أحمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا سفيان الثوري حدثني أشعث بن سليم هو ابن أبي الشعثاء - عن الأسود بن هلال عن ثعلبة بن زهدم قال: كنا مع سعيد بن العاص بطبرستان فقال: إياكم صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف، فقال حذيفة: أنا، فقام حذيفة وصف الناس خلفه صفين صفاً خلفه وصفاً موازيي العدو، فصلّى بالذين خلفه ركعة، وانصرف هؤلاء إلى مكان هؤلاء، وجاء أولئك، فصلّى بهم ركعة ولم يقضوا.

قال سفيان: وحديثي الركبتين بن الربيع عن القاسم بن حسان عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ مثل صلاة حذيفة.

قال علي: الأسود بن هلال ثقة مشهور، وثعلبة بن زهدم أحد الصحابة حظلي وقد على رسول الله ﷺ وسمع منه

٥١٩- مسألة: من حضره خوفٌ من عدوٍّ ظالمٍ كافرٍ، أو باغٍ من المسلمين، أو من سيل، أو من نار، أو من حش، أو سبع، أو غير ذلك وهم في ثلاثة فصاعد: فأمرهم بخير بين أربعة عشر وجهاً، كلها صحَّ عن رسول الله ﷺ قد بينها غاية البيان والتقصي في غير هذا الكتاب، والحمد لله رب العالمين.

وإنما كتبنا كتابنا هذا للعالمين والمتدين وتذكروا للعالم، فنذكر ههنا بعض تلك الوجوه، مما يقرب حفظه ويسهل فهمه، ولا يضعف فعله، وبالله تعالى التوفيق.

فإن كان في سفر، فإن شاء صلى بطائفة ركعتين ثم سلم وسلموا، ثم تأتي طائفة أخرى فيصلّي بهم ركعتين ثم يسلم ويسلمون، وإن كان في حضر صلى بكل طائفة أربع ركعات، وإن كانت الصبح صلى بكل طائفة ركعتين، وإن كانت المغرب صلى بكل طائفة ثلاث ركعات.

الأولى فرض الإمام.
والثانية تطوع له.

وإن شاء في السفر أيضاً صلى بكل طائفة ركعة ثم تسلم تلك الطائفة ويميزهما، وإن شاء هو سلم، وإن شاء لم يسلم، ويصلي بالآخرى ركعة ويسلم ويسلمون ويميزهم وإن شاءت الطائفة أن تقضي الركعة والإمام واقف فعلت، ثم تفعل الثانية أيضاً كذلك، فإن كانت الصبح صلى بالطائفة الأولى ركعة ثم وقف ولا بد وقضوا ركعة ثم سلموا، ثم تأتي الثانية فيصلّي بهم الركعة الثانية، فإذا جلس قاموا وقضوا ركعة، ثم سلم ويسلمون.

فإن كانت المغرب صلى بالطائفة الأولى ركعتين، فإذا جلس قاموا وقضوا ركعة وسلموا وتأتي الأخرى فيصلّي بهم الركعة الباقية، فإذا قعد صلوا ركعة ثم جلسوا وتشهدوا، ثم صلوا الثالثة ثم يسلم ويسلمون.

فإن كان وحده فهو خير بين ركعتين في السفر، أو ركعة واحدة وتحجزه وأما الصبح فائتان ولا بد، والمغرب ثلاث ولا بد، وفي الحضر أربع ولا بد.

سواء ههنا الخائف من طليح محق، أو بغير حق.

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَأْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتُمْ لَهُمْ

وروى عنه.

وصح هذا أيضاً مسنداً من طريق يزيد بن زريع، وأبي داود الطيالسي كلاهما عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن يزيد الفقيري عن جابر عن النبي ﷺ وأخبر جابر أن القصر المذكور في الآية عند الخوف هو هذا، لا كون الصلاة ركعتين في السر.

وصح أيضاً: من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن النبي ﷺ وروى أيضاً عن ابن عمر. فهذه آثار متظاهرة متواترة، وقال بهذا جمهور من السلف. كما روي عن حذيفة أيام عثمان رضي الله عنه ومن معه من الصحابة، لا ينكر ذلك أحد منهم، وعن جابر، وغيره.

وروي عن أبي هريرة أنه صلى بمن معه صلاة الخوف، فصلها بكل طائفة ركعة إلا أنه لم يقض ولا أمر بالقضاء.

وعن ابن عباس: يومئذ يركعة عند القتال.

وعن الحسن: أن أبا موسى الأشعري صلى في الخوف ركعة.

وعن معمر بن عبد الله بن طاووس عن أبيه قال: إذا كانت المسافة فإنما هي ركعة يومئذ إمّا حيث كان وجهه، ركباً كان أو ماشياً.

وعن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن قال في صلاة المطاردة: ركعة.

ومن طريق سعيد بن عبد العزيز عن مكحول في صلاة الخوف: إذا لم يقدر القوم على أن يصلوا على الأرض صلوا على ظهور الدواب ركعتين فإن لم يقدرُوا فركعة وسجدتان، فإن لم يقدرُوا آخروا حيث يأمنوا.

قال علي: أما تأخيرها عن وقتها فلا يحل البتة؛ لأنه لم يسمع الله تعالى في تأخيرها ولا رسوله ﷺ، قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾.

وقال سفيان الثوري: حدثني سالم بن عجلان الأنطس سمعت سعيد بن جبير يقول: كيف يكون قصر وهم يصلون ركعتين؟ وإنما هو ركعة ركعة، يومئذ بها حيث كان وجهه.

وعن شعبة عن أبي مسلمة هو سعيد بن يزيد - عن أبي نضرة عن جابر بن غراب كنا مصافي العدو بفارس، ووجهنا إلى المشرق، فقال هرم بن حيان: ليركع كل إنسان منكم ركعة تحت جنته حيث كان وجهه.

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة قال: سألت الحكم بن

عتبة، وحماد بن أبي سليمان، وقادة عن صلاة المسافة.

فقالوا: ركعة حيث كان وجهه.

وعن وكيع عن شعبة عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم مثل قول الحكم، وحماد، وقادة.

وعن أبي عوانة عن أبي بشر عن مجاهد في قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ قال: في العدو يصلي ركباً وراجلاً يومئذ حيث كان وجهه، والركعة الواحدة تجزئه وبه يقول سفيان الثوري، وإسحاق بن راهوي.

قال علي: وهذا العمل أحب العمل إلينا، من غير أن نرغب عن سائر ما صح عن رسول الله ﷺ في ذلك، ومعاذ الله من هذا. لكن ملنا إلى مذهب لسهولة العمل فيهما على كل جاهل، وعالم، وكثرة من رواهما عن النبي ﷺ، وكثرة من قال بهما من الصحابة والتابعين. ولتواتر الخبر بهما عن رسول الله ﷺ ولموافقتهم القرآن.

وقد قال بعض من لا يبالي بالكذب، عصية لتقليده المهلك له: الأمر عندنا على أنهم قضوا.

قال علي: هذا انسلخ من الحياء جملة، وقصد إلى الكذب جهاراً ولا فرق بين من قال هذا القول وبين من قال: الأمر عندنا على أنهم آثموا أربعة.

وقال: لم نجد في الأصول صلاة من ركعة.

وقلنا لهم: ولا وجدتم في الأصول صلاة الإمام بطائفتين، ولا صلاة إلى غير القبلة، ولا صلاة يقضي فيها المأموم ما فاته قبل تمام صلاة إمامه، ولا صلاة يقف المأموم فيها لا هو يصلي مع إمامه ولا هو يقضي ما بقي عليه من صلاته، وهذا كله عندكم جائز في الخوف، ولا وجدتم شيئاً من الديانة حتى جاء بها رسول الله ﷺ عن الله تعالى، والأصول ليست شيئاً غير القرآن والسنة.

فإن قيل: قد روي من طريق حذيفة: أنه أمر بقضاء ركعة.

قلنا: هذا انفرد به الحجاج بن أرطاة، وهو ساقط لا تحل الرواية عنه، ثم لو صح لما منع من رواية الثقات أنهم لم يقضوا، بل كان يكون كل ذلك جائزاً.

وقال بعضهم: قد روي عن حذيفة صلاة الخوف ركعتين وأربع سجديات.

قلنا: هذا من رواية يحيى الحماني وهو ضعيف، عن شريك، وهو مدلس، وعديج، وهو مجهول، ثم لو صح ذلك لكان

مقصوداً به صلاة إمامهم بهم.

وكذلك القول في رواية سليم بن صليح السلولي - وهو مجهول - عن حذيفة: أنه قال لسعيد: من طائفة من أصحابك فيصلون معك، وطائفة خلفكم، فتصلي بهم ركعتين وأربع سجيدات.

وهكذا نقول: في صلاة الإمام بهم.

وقال بعضهم: قد صح عن النبي ﷺ: «صلاة الليل والنهار متى شئت».

قلنا: نعم، إلا ما جاء نص فيه أنه أقل من مثني، كالوتر، وصلاة الخوف أو أكثر من مثني، كالظهر، والعصر، والعشاء.

وقال بعضهم: قد نهي عن البتراء.

قال علي: وهذه كذبة وخبر موضوع. وما ندرى البتراء في شيء من الدين - والله الحمد.

وقال بعضهم: اتهم يجيزون للإمام أن يصلي بهم إن شاء ركعة وسلم، وإن شاء وصلها بأخرى بالطائفة الثانية، ويقرين ندرى أن ما كان للممر فعله وتركه فهو تطوع لا فرض، وإذ ذلك كذلك فمحال أن يصل فرضه بتطوع لا يفصل بينهما سلام.

قال علي: إنما يكون ما ذكروا فيما لم يأت به نص، وأما إذا جاء النص فالنظر كله باطل، لا يحل به معارضة الله تعالى ورسوله ﷺ.

ثم نقول لهم: ليس مصلي الفرض من إمام أو مفرد - عندكم وعندنا - مخير بين أن يقرأ مع أم القرآن سورة إن شاء طويلة وإن شاء قصيرة وإن شاء اقتصر على أم القرآن فقط وإن شاء سبح في ركوعه وسجوده تسبيحةً تسبيحةً وإن شاء طولهما؟ فمن قولهم: نعم. قلنا لهم: فقد اجتمع هنما ما قد حكمتم بأنه باطل ومحال من صلته فرضية بما هو عندكم تطوع إن شاء فعله وإن شاء تركه.

قال علي: وليس كما قالوا، بل كل هذا خير فيه البر، فإن طول ففرض أداه، وإن لم يطول ففرض أداه، وإن كان صلى ركعة في الخوف فهي فرضية، وإن صلى ركعتين فهما فرضية. كما فعل عليه السلام وكما أمر ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ ﴿لَا يَسْأَلُ عَنَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾.

قال علي: وسائر الوجوه الصحاح التي لم تذكر أخذ بعضهم علي بن أبي طالب عليه وآله وأبو موسى الأشعري، وابن عمر، وجماعة من التابعين والفقهاء رضي الله عنهم.

وهنا أقول: لم تصح قط عن رسول الله ﷺ ولم ترو عنه أصلاً، ولكن رويت عن رسول الله ﷺ فمن الصحابة رضي الله عنهم: عبد الرحمن بن سمرة بن حبيب بن عبد شمس، والحكم بن عمرو الغفاري، ومن التابعين: مسروق، ومن الفقهاء: الحسن بن حي، وحيد الرؤاسي صاحب، ومن جعلها قول رؤسائه عن سهل بن أبي حنيفة، رجع مالك إلى القول به، بعد أن كان يقول ببعض الوجوه التي صححت عن رسول الله ﷺ وهو: أن يصف الإمام أصحابه طائفتين: إحداهما خلفه، والثانية مواجهة العدو، فيصلي الإمام بالطائفة التي معه ركعة يسجدتها، فإذا قام إلى الركعة الثانية ثبت واقفاً وأتمت هذه الطائفة لأنفسها الركعة التي بقيت عليها، ثم سلمت ونهضت فوقفت بإزاء العدو، والإمام في كل ذلك واقف في الركعة الثانية، وتأتي الطائفة الثانية التي لم تصل فنصف خلف الإمام وتكبر، فيصلي بهم الركعة الثانية يسجدتها، هي سلمت، وهي للإمام ثانية، ثم يجلس الإمام ويتشهد وسلم، فإذا سلم قامت هذه الطائفة الثانية فقتت الركعة التي لها.

قال علي: وهذا العمل المذكور - قضاء الطائفة الأولى والإمام واقف، وقضاء الطائفة الثانية بعد أن سلم الإمام - لم يأت قط جمع هذين القضائين على هذه الصفة في شيء مما صح عن رسول الله ﷺ أصلاً. وهو خلاف ظاهر القرآن؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ ولأن الطائفة لم تصل بعض صلاتها معه، وما كان خلافاً لظاهر القرآن دون نص من بيان النبي ﷺ: فلا يجوز القول به، وليس يوجب هذا القول قياس، ولا نظر. وليس تقليد سهل بن أبي حنيفة عليه السلام بأول من تقليد من خالفه من الصحابة، فمن قد ذكرناه: كعمرو، وابن عمرو، وأبي موسى، وجابر، وابن عباس، والحكم بن عمرو، وحذيفة، وعلمبة بن زهدم، وأنس، وعبد الرحمن بن سمرة، وغيرهم.

فإن قيل: إن سهل بن أبي حنيفة روى بعض تلك الأعمال وخالفه. ولا يجوز أن يظن به أنه خالف ما حضر مع رسول الله ﷺ إلا لأمر علمه هو ناسخ لما رواه.

قلنا: هذا باطل، وحكم بالظن، وترك لليقين، وإضافة إلى صاحب عليه السلام ما لا يحل أن يظن به، من أنه روى لنا المنسوخ وكتم الناسخ. ولا فرق بين قولكم هذا وبين من قال: لا يصح عنه أنه يخالف ما روى، فالداخلية إنما هي فيما روي منه ما أضيف إليه، لا فيما رواه هو عن النبي ﷺ واستدل على ذلك بأنه لا يجوز أن يخالف حكم رسول الله ﷺ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَلَسْنَا نَقُولُ: بَشْيءٍ مِنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْحَقَّ أَخَذَ رَوَايَةَ الرَّاهِي، لَا أَخَذَ رَاهِيًا، إِذْ قَدْ يَتَأَوَّلُ فِيهِمْ، وَقَدْ يَنْسَى، وَلَا يَجُوزُ الْبَيِّنَةُ أَنْ يَكْتُمَ النَّاسُخَ وَيُرْوِيهِ النَّسُوحَ.

وَلَا يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يُوْهِمُوا هَهُنَا بِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَمْرٍ، وَعَبِيدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّادَةَ، وَالزَّهْرِيَّ؛ خَالِفُونَ لِاخْتِيَارِ مَالِكٍ، وَمَا وَجَدْنَا مَا اخْتَارَهُ مَالِكٌ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ إِلَّا عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْظَلَةَ وَحْدَهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَمِنْهَا قَوْلُ رَوَّيَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّادَةَ بْنِ مَسْعُودٍ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، أَخَذَ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ إِلَّا أَبَا يُوسُفَ رَجَعَ عَنْهُ: وَهُوَ أَنْ يَصِفَهُمُ الْإِمَامُ صَفَيْنِ: طَائِفَةٌ خَلْفَهُ، وَطَائِفَةٌ يَلِيزَاهُ الْعَدُوُّ؛ فَيَصَلِّي بَالْتِي خَلْفَهُ رُكْعَةً يَسْجُدُ فِيهَا، فَإِذَا قَامَ إِلَى الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَقَفَ، وَنَهَضَتْ الطَّائِفَةُ الَّتِي صَلَّتْ مَعَهُ فَوْقَهَا يَلِيزَاهُ الْعَدُوُّ، وَهُمْ فِي صَلَاتِهِمْ بَعْدُ.

ثُمَّ تَأْتِي الطَّائِفَةُ الَّتِي كَانَتْ يَلِيزَاهُ الْعَدُوُّ فَتَكْبُرُ خَلْفَ الْإِمَامِ، وَيَصَلِّي بِهِمُ الْإِمَامُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ لَهُ وَهِيَ لَهُمُ الْأُولَى، فَإِذَا جَلَسَ وَتَشَهَّدَ: سَلَّمَ، وَتَنَهَضَ الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةَ الَّتِي صَلَّتْ مَعَهُ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ، وَهُمْ فِي صَلَاتِهِمْ، فَتَقِفُ يَلِيزَاهُ الْعَدُوُّ. وَتَأْتِي الطَّائِفَةُ الَّتِي كَانَتْ صَلَّتْ مَعَ الْإِمَامِ الرُّكْعَةَ الْأُولَى فَتَرْجِعُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي صَلَّتْ فِيهِ مَعَ الْإِمَامِ، فَتَقْضِي فِيهِ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ لَهَا، وَتَسَلِّمُ، ثُمَّ تَأْتِي فَتَقِفُ يَلِيزَاهُ الْعَدُوُّ. وَتَرْجِعُ الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي صَلَّتْ فِيهِ مَعَ الْإِمَامِ، فَتَقْضِي فِيهِ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ لَهَا. إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ زَادَ مِنْ قَبْلِ رَأْيِهِ زِيَادَةً لَا نَعْرِفُ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَمَّةِ قَبْلَهُ: وَهِيَ أَنَّهُ قَالَ: تَقْضِي الطَّائِفَةُ الْأُولَى الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ عَلَيْهَا بِلَا قِرَاءَةٍ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فِيهَا. وَتَقْضِي الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةَ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ عَلَيْهَا بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِيهَا وَلَا بَدْءَ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا عَمَلٌ لَمْ يَأْتِ قَطُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَذَلِكَ أَنَّ فِيهِ مِمَّا قَدْ يَخَالَفُ كُلَّ أَثَرٍ رَجَاءَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ، تَأْخِيرُ الطَّائِفَتَيْنِ مَعَ إِمَامٍ الرُّكْعَةَ الْبَاقِيَةَ لَهَا إِنْ أَبْسَلَمَ الْإِمَامُ، فَتَبْدَأُ أُولَاهُمَا بِالْقَضَاءِ، ثُمَّ لَا تَقْضِي الثَّانِيَةَ إِلَّا حَتَّى تَسَلَّمَ الْأُولَى. وَفِيهِ أَيْضًا مِمَّا يَخَالَفُ كُلَّ أَثَرٍ رَوِيَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ: بِجَمْعِ كُلِّ طَائِفَةٍ لِلْقَضَاءِ خَاصَّةً إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي صَلَّتْ فِيهِ مَعَ الْإِمَامِ بَعْدَ أَنْ زَالَتْ عَنْهُ إِلَى مُوَاجَهَةِ الْعَدُوِّ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ رَوِيَ نَحْوُ هَذَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

قُلْنَا: قُلْنَا الْبَاطِلَ وَالْكَذِبَ، إِنَّمَا جَاءَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ - مِنْ طَرِيقٍ وَاهٍ - خَيْرٌ فِيهِ ابْتِدَاءُ الطَّائِفَتَيْنِ مَعَ صَلَاةٍ مَعَ مَعَ الْإِمَامِ، وَأَنَّ الطَّائِفَةَ الَّتِي صَلَّتْ آخِرًا هِيَ بَدَأَتْ بِالْقَضَاءِ قَبْلَ

الْثَّانِيَةِ، وَلَيْسَ هَذَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَنْتُمْ تَعْتَمِدُونَ خِلَافَ الصَّاحِبِ، لَا سِيَّمَا إِذَا لَمْ يَرَوْا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ خِلَافَهُ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا تَغْيَرْنَا ابْتِدَاءَ طَائِفَةٍ بَعْدَ طَائِفَةٍ اتِّبَاعًا لِلرَّأْيِ.

قُلْنَا: فَقَدْ خَالَفْتُمُ الْآيَةَ فِي إِيْجَابِكُمْ صَلَاةَ كُلِّ طَائِفَةٍ مَا بَقِيَ عَلَيْهَا بَعْدَ تِمَامِ صَلَاةِ الْإِمَامِ، وَإِنَّمَا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَصَلُّوا مَتَكَ﴾ فَخَالَفْتُمُ الْقُرْآنَ، وَجَمَعَ الْأَنْبَاءُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ صَحِيحًا وَسَقِيمًا، وَجَمَعَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِلَا نَظَرٍ وَلَا قِيَاسٍ.

وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ بِنَادِرَةٍ، وَهِيَ: أَنَّهُ قَالَ: يَلْزَمُ الْإِمَامُ الْعَدْلَ بَيْنَهُمْ، فَكَمَا صَلَّتِ الطَّائِفَةُ الْوَاحِدَةَ أَوَّلًا فَكَذَلِكَ تَقْضِي أَوَّلًا.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا بَاطِلٌ، بَلْ هُوَ الْجَوْرُ وَالْمُجَاهَاةُ، بَلِ الْعَدْلُ وَالنُّسْرَةُ هُوَ أَنَّهُ إِذَا صَلَّتِ الْوَاحِدَةَ أَوَّلًا أَنْ تَقْضِيَ الثَّانِيَةَ أَوَّلًا، فَتَأْخُذَ كُلُّ طَائِفَةٍ بِحُظَّهَا مِنَ التَّقَدُّمِ وَبِحُظَّهَا مِنَ التَّأَخُّرِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمْ نَرِ قَطُّ مَامُومًا يَبْدَأُ بِالْقَضَاءِ قَبْلَ تِمَامِ صَلَاةِ إِمَامِهِ.

فَقِيلَ لَهُمْ: وَلَا رَايْتُمْ قَطُّ مَامُومًا يَتْرُكُ صَلَاةَ إِمَامِهِ وَيُعْضِي إِلَى شُغْلِهِ وَيَقِفُ بَرَهَةً طَوِيلَةً بَعْدَ تِمَامِ صَلَاةِ إِمَامِهِ لَا يَقْضِي مَا فَاتَهُ مِنْهَا، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: بِهَذَا يَغْيَرُ نَصْرٌ وَلَا قِيَاسٌ، ثُمَّ تَعْيِيُونَ مِنْ أَتْبَعَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَنَ إِلَّا ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْمُبِينُ لَا سِيَّمَا تَقْسِيمُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي قَضَاءِ الطَّائِفَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا بِقِرَاءَةٍ وَالْأُخْرَى بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ، فَمَا عَرَفْتَ هَذَا عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ، وَلَا يُؤَيِّدُهُ رَأْيُ سَنِيْدٍ، وَلَا قِيَاسٍ.

وَمِنْهَا قَوْلُ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو يُوسُفَ فِي آخِرِ قَوْلِيهِ.

وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ النَّوْلُزِيِّ، وَهُوَ: أَنَّ لَا تَصَلِّي صَلَاةَ الْخَوْفِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا خِلَافُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُتْرَةٌ حَسَنَةٌ..﴾.

قَالَ عَلِيٌّ: إِلَّا أَنَّ مِنْ قَالٍ: إِنَّ النِّكَاحَ بِسُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ خَاصٌّ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَالصَّلَاةَ جَالِسًا كَذَلِكَ: لَا يَقْدَرُ أَنْ يَنْكَرَ عَلَى أَبِي يُوسُفَ قَوْلُهُ هَهُنَا.

وَمِنْهَا قَوْلُ رَوَّيَاهُ عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ مَزَاهِمٍ، وَبِجَاهِهِ، وَالْحَكَمِ بْنِ عَبَّادَةَ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهِيَةَ، وَهُوَ: أَنَّ تَكْبِيرَتَيْنِ قَطُّ نَحْنُزَانِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ.

وَرَوَّيْنَا أَيْضًا عَنْ الْحَكَمِ، وَبِجَاهِهِ: تَكْبِيرَةٌ وَاحِدَةٌ تَحْزِيْ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ.

وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ نَصْرٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فإن قال قائل: كيف تقولون بصلاة الخوف على جميع هذه الوجوه، وقد روينا عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ صلى صلاة الخوف مرة، لم يصل بنا قبلها ولا بعدها!.

قلنا: هذا لو صح لكان أشد عليكم؛ لأنه يقال لكم: من أين كان لكم بأن الوجه الذي اخترتموه هو العمل الذي عمله رسول الله ﷺ إذ صلاها؟ لا سيما إن كان المعترض بهذا حقيقياً أو مالكياً، لأن اختيار هاتين الفرقتين لم يأت قط عن رسول الله ﷺ وكيف وهذا حديث ساقط؟ لم يروه إلا يحمي الحماني، وهو ضعيف، عن شريك القاضي، وهو مدلس لا يمتنع بحديثه، فكيف يستحل ذو دين أن يعارض بهذه السوءة أحاديث الكواف من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين: إنهم شهدوا صلاة الخوف مع رسول الله ﷺ مرات: مرة بذى قرد، ومرة بذات الرقاع، ومرة بنجل، ومرة بين ضحان وعسفان، ومرة بأرض جهينة، ومرة بنخل، ومرة بعسفان، ومرة يوم محارب وثعلبة، ومرة إمّا بالطائف وإمّا بتيوك، وقد يمكن أن يصليها في يوم مرتين للظهر والعصر، وروى ذلك عن الصحابة أكابر التابعين والثقات الأئمة، ونعوذ بالله من الخذلان.

قال علي: وإنما قلنا: بالصلاة ركعة واحدة في كل خوف لعموم حديث ابن عباس رضي الله عنه «فرضت الصلاة على إنسان فيكم ﷺ في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة» ولا يجوز تخصيص حكمه عليه السلام بالظنون الكاذبة، وبالله تعالى التوفيق.

٥٢٠- مسألة: ولا يجوز أن يصلي صلاة الخوف بطائفتين من خوف من طالب له بحق، ولا أن يصلي أصلاً بثلاث طوائف فصاعداً.

لأن في صلاتها بطائفتين عملاً لكل طائفة في صلاتها هي منهية عنه إن كانت باغية ومن عمل في صلاته ما لم يؤمر به فلا صلاة له، إذ لم يصل كما أمر.

وكذلك من صلى ركباً، أو ماشياً، أو محارباً، أو لغير القبلة، أو قاعداً خوف طالب له بحق؛ لأنه في كل ذلك عمل عملاً قد نهى عنه في صلاته، وهو في كونه مطلوباً بباطل عامل من كل ذلك عملاً أبيع له في صلاته تلك.

ولم يصل عليه السلام قط بثلاث طوائف، ولولا صلاته عليه السلام بطائفتين لما جاز ذلك، لأنه عمل في الصلاة، ولا يجوز عمل في الصلاة، إلا ما أباحه النص، لقول رسول الله ﷺ: «إن في الصلاة لشغلا».

والواحد مع الإمام طائفة وصلاة جامعة.

ومن صلى كما ذكرنا هارباً عن كافر أو عن باغ بطلت صلاته أيضاً، إلا أن ينوي في مشيه ذلك تحرفاً لقتال أو تحييراً إلى فتنة فتجزئه صلاته حيثن؛ لأن الله تعالى قال: «وَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ وَمَنْ يُوَلَّهُمْ يُوَيِّدْهُمُ إِلَّا مَنَحَرَفًا لِّبِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ» فمن ولي الكفار ظهره والبيعة المفترض قتالهم لا ينوي تحييراً ولا تحرفاً: فقد عمل في صلاته عملاً محرماً عليه، فلم يصل كما أمر، وبالله تعالى التوفيق.

وأما الفار عن السباع، والنار، والخنس، والمجنون، والحیوان العادي، والسيل وخوف عطش، وخوف فوب الرقعة، أو فوب متاعه، أو ضلال الطريق: فصلاته تامة، لأنه لم يفعل في ذلك إلا ما أمر به، وبالله تعالى التوفيق.

١٣ - كتاب صلاة الجمعة

وهذا عمل أبي بكر، وعمر، وعثمان، وابن مسعود، وابن الزبير، وطائفة من التابعين ولكن القوم لا يزالون ما قالوا في نصير تقليدهم.

وأما نحن فالحجة عندنا فيما حدثناه عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا وكيع عن يعلى بن الحارث المخاربي عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال: «كُنَّا نَجْمَعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ نَرْجِعُ نَتَّبِعُ النَّبِيَّ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا هارون بن عبد الله حدثنا يحيى بن آدم حدثنا حسن بن عياش حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: «كُنَّا نَعْبُدُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجُمُعَةَ ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَرْجِعُ نَوَاضِحَنَا قُلْتُ: أَيُّ سَاعَةٍ؟ قَالَ: زَوَالُ الشَّمْسِ».

وبه إلى أحمد بن شعيب: حدثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غَسَلَ الْخَنَابَةَ وَرَاحَ فَكَانَ قَرِيبَ بَدَنَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَانَ قَرِيبَ بَقَرَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَانَ قَرِيبَ كِبْشَاءَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَانَ قَرِيبَ دَجَاجَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَانَ قَرِيبَ بَيْضَةٍ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ».

حدثنا يونس بن عبد الله حدثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم حدثنا أحمد بن خالد حدثنا محمد بن عبد السلام الحششي حدثنا محمد بن بشر حدثنا صفوان بن عيسى حدثنا محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «كُنْتُ الْمُهْجَرُ إِلَى الْجُمُعَةِ كُنْتُ مَن يُهْدَى بَدَنَةً، ثُمَّ كُنْتُ يُهْدَى بَقَرَةً، ثُمَّ مَثَلٌ مَن يُهْدَى شَاةً، ثُمَّ مَثَلٌ مَن يُهْدَى دَجَاجَةً، ثُمَّ كُنْتُ مَن يُهْدَى عَصْفُورًا، ثُمَّ كُنْتُ مَن يُهْدَى بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ فَجَلَسَ طَوَيْتُ الصُّحُفَ».

ورويناه نحوه من طريق الليث بن سعد عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

قال علي: ففي هذين الحديثين: فضل التكبير في أول النهار إلى المسجد لانتظار الجمعة، ويطال قول من منع من ذلك، وقال: إن هذه الفضائل كلها إنما هي لساعة واحدة، وهذا باطل، لأن رسول الله ﷺ جعلها ساعات متغايرات ثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة، فلا يحل لأحد أن يقول: إنها ساعة واحدة.

٥٢١ - مسألة: الجمعة هي ظهر يوم الجمعة، ولا يجوز أن تصلى إلا بعد الزوال، وآخر وقتها: آخر وقت الظهر في سائر الأيام.

ورويناه عن عبد الله بن سيلان قال: شهدت الجمعة مع أبي بكر الصديق فقصى صلاته وخطبته قبل نصف النهار ثم شهدت الجمعة مع عمر بن الخطاب فقصى صلاته وخطبته مع زوال الشمس.

وعن وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال: صلى بنا ابن مسعود الجمعة ضحى، وقال: إنما عجلت بكم خشية الحر عليكم.

ومن طريق مالك بن أنس في موطنه عن عمه أبي سهل بن مالك عن أبيه قال: كنت أرى طسفة لعقيل بن أبي طالب تطرح إلى جدار المسجد الغربي، فإذا غشى الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب فصلى، ثم رجع بعد صلاة الجمعة فقبل قائلة الضحى.

قال علي: هذا يوجب أن صلاة عمر ﷺ الجمعة كانت قبل الزوال، لأن ظل الجدار ما دام في الغرب منه شيء فهو قبل الزوال، فإذا زالت الشمس صار الظل في الجانب الشرقي ولا بد.

وعن مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن ابن أبي سليط: أن عثمان بن عفان صلى الجمعة بالمدينة وصلى العصر بمكة قال ابن أبي سليط: وكنا نصلي الجمعة مع عثمان ونصرف وما للجدار ظل.

قال علي: بين المدينة ومكة: اثنان وعشرون ميلا، ولا يجوز البتة أن تزول الشمس ثم يخطب ويصلى الجمعة ثم يمسي هذه المسافة قبل اصفرار الشمس إلا من طرق طرق السرايا أو ركض ركض البريد الموجل والحرى أن يكون هذا.

وقد رويناه أيضاً هذا عن ابن الزبير.

وعن ابن جريج عن عطاء قال: كل عيد حين تمتد الضحى: الجمعة، والأضحى، والفطر، كذلك بلغنا.

وعن وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن مجاهد قال: كل عيد فهو نصف النهار.

قال علي: ابن المؤبرون إتهم متبعون عمل الصحابة رضي الله عنهم أجمعين؟ المشعرون بخلاف الصحاب إذا خالف تقليدهم،

وأيضاً - فإن درج الفضل ينقطع بخروج الإمام، وخروجه إنما هو قبل النداء، وهم يقولون: إن تلك الساعة مع النداء، فظهر فساد قولهم.

وفيها: أن الجمعة بعد الزوال؛ لأن مالكاً عن سمي ذكر خمس ساعات. وزاد محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، والليث عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة: ساعة سادسة وقد ذكر أن بخروج الإمام تطوى الصحف، فصح أن خروجه بعد الساعة السادسة، وهو أول الزوال، ووقت الظهر.

وأما العدد الذي يصلي الإمام فيه جمعة ركعتين كما ذكرنا: فقد اختلف فيه:

فروينا عن عمر بن عبد العزيز: الجمعة تكون خمسين رجلاً فصاعداً.

وقال الشافعي: لا جمعة إلا بأربعين رجلاً: أحراراً، مقيمين، عقلاء، بالغين - فصاعداً.

وروي عن بعض الناس: ثلاثين رجلاً.

وعن غيره: عشرين رجلاً.

وعن عكرمة: سبعة رجال لا أقل.

وعن أبي حنيفة، والليث بن سعد، ورفعة، ومحمد بن الحسن: إذا كان ثلاثة رجال والإمام وأبهم صلوا الجمعة خطبة ركعتين، ولا تكون بأقل.

وعن الحسن البصري: إذا كان رجلان والإمام ثالثهما صلوا الجمعة خطبة ركعتين وهو أحد قولي سفيان الثوري وقول أبي يوسف، وأبي ثور.

وعن إبراهيم النخعي: إذا كان واحد مع الإمام صلوا الجمعة خطبة ركعتين.

وهو قول الحسن بن حي، وأبي سليمان، وجميع أصحابنا، وبه نقول.

قال علي: فأما من حدّ حسين فإنهم ذكروا حديثاً فيه «على الحسين جمعة إذا كان عليهم إمام» وهذا خبر لا يصح؛ لأنه عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة، والقاسم هذا ضعيف.

وأما من حدّ بثلاثين فإنهم ذكروا خبراً مرسلاً من طريق أبي محمد الأزدي - وهو مجهول - «إذا اجتمع ثلاثون رجلاً فليؤمروا رجلاً يصلي بهم الجمعة».

وأما من قال بقول أبي حنيفة، والليث: فذكروا حديثاً من طريق معاوية بن يحيى عن معاوية بن سعيد عن الزهري عن أم عبد الله التوسية وقد أدركت النبي ﷺ أنه قال: «الجمعة واجبة في كل قرية وإن لم يكن فيهم إلا أربعة».

وهذا لا يجوز الاحتجاج به؛ لأن معاوية بن يحيى، ومعاوية

وأيضاً - فإن درج الفضل ينقطع بخروج الإمام، وخروجه إنما هو قبل النداء، وهم يقولون: إن تلك الساعة مع النداء، فظهر فساد قولهم.

وفيها: أن الجمعة بعد الزوال؛ لأن مالكاً عن سمي ذكر خمس ساعات. وزاد محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، والليث عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة: ساعة سادسة وقد ذكر أن بخروج الإمام تطوى الصحف، فصح أن خروجه بعد الساعة السادسة، وهو أول الزوال، ووقت الظهر.

فإن قيل: قد روي عن سلمة بن الأكوع «كنا نجتمع مع رسول الله ﷺ فترجع وما نجد للمحيطان ظلاً نستظل به».

قلنا: نعم، ولم ينفى سلمة الظل جملة، إنما نفى ظلاً يستظلون به، وهذا إنما يدل على قصر الخطبة، وتعجيل الصلاة في أول الزوال...

وكذلك قول سهل بن سعد: وما كنا نقيل ولا تنغدى إلا بعد صلاة الجمعة ليس، فيه بيان أن ذلك كان قبل الزوال.

وقد روي عن ابن عباس: خرج علينا عمر حين زالت الشمس فخطب بعمي، للجمعة.

وعن أبي إسحاق السبيعي: شهدت علي بن أبي طالب يصلي الجمعة إذا زالت الشمس.

وفرق مالك بين آخر وقت الجمعة وبين آخر وقت الظهر، على أنه موافق لنا في أن أول وقتها هو أول وقت الظهر، وهذا قول لا دليل على صحته، وإذا هي ظهر اليوم فلا يجوز التفريق بين آخر وقتها من أجل اختلاف الأيام، وبالله تعالى التوفيق.

٥٢٢- مسألة: والجمعة إذا صلاها اثنان فصاعداً

ركعتان يجهر فيهما بالقراءة.

ومن صلاهما وحده صلاهما أربع ركعات يسر فيها كلها، لأنها الظهر.

وقد ذكرنا في باب وجوب قصر الصلاة من كتابنا حديث عمر صلاة الجمعة ركعتان، وصلاة المسافرين ركعتان، تمام غير قصر، على لسان نبيكم ﷺ.

قال أبو محمد: وذنب بعض الناس إلى أنها ركعتان للفسد وللجماعة بهذا الخبر.

قال علي: وهذا خطأ؛ لأنه الجمعة: اسم إسلامي لليوم، لم يكن في الجاهلية، إنما كان يوم الجمعة يسمى في الجاهلية العروبة فسما في الإسلام يوم الجمعة؛ لأنه يجتمع فيه للصلاة اسماً

بن سعيد: مجهولان.

وأيضاً: فإن أباه حنفية أولاً من يخالف هذا الخبر، لأنه لا يرى الجمعة في القرى، لكن في الأمصار فقط.

فكل هذه آثار لا تصح، ثم لو صحت لما كان في شيء منها حجة، لأنه ليس في شيء منها إسقاط الجمعة عن أقل من العدد المذكور.

وقد روي حديث ساقط عن روح بن غطيف - وهو مجهول - «لَمَّا بَلَغُوا يَأْتِيَنِي جَمْعٌ بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ فَإِنْ أَخَذُوا بِالْأَكْثَرِ فَهَذَا الْخَبَرُ هُوَ الْأَكْثَرُ، وَإِنْ أَخَذُوا بِالْأَقَلِّ فَسَنَذْكُرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى حَدِيثًا فِيهِ أَقَلُّ».

وأما الشافعي: فإنه احتج بخبر صحيح رواه عن طريق الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه: أنه إذا سمع نداء الجمعة ترخم على أبي أمامة أسعد بن زرار، فسأله ابنه عن ذلك، فقال: إنه أول من جمع بنا في هزم حرة بني يياضة، في تبيع يعرف بتبيع الخضاض، ونحن يومئذ أربعون رجلاً.

قال علي: ولا حجة له في هذا، لأن رسول الله ﷺ لم يقل: إنه لا تجوز الجمعة بأقل من هذا العدد، نعم والجمعة واجبة بأربعين رجلاً وبأكثر من أربعين ويقال من أربعين.

واحتج من قال: يقول أبي يوسف بما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا عبيد الله بن سعيد عن يحيى هو القطان - عن هشام هو الدستوائي - حدثنا قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيُؤْمَرُوا أَحَدُهُمْ، وَأَحَدُهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَفْرَدُهُمْ». وهذا خبر صحيح، إلا أنه لا حجة لهم فيه، لأن رسول الله ﷺ لم يقل: إنه لا تكون جماعة ولا جمعة بأقل من ثلاث.

وأما حجتنا فهي ما قد ذكرناه قبل من حديث مالك بن الحويرث أن رسول الله: قال له: «إِذَا سَافَرْتُمَا فَأَذَّنَا وَأَقِيمْنَا، وَلْيُؤَمِّرْكُمَا أَكْبَرُكُمَا» فجعل عليه السلام لل اثنين حكم الجماعة في الصلاة.

فإن قال قائل: إن الاثنين إذا لم يكن لهما ثالث فإن حكم الإمام أن يفتي المأموم على عين الإمام، فإذا كانوا ثلاثة فقد قيل: يقفان عن عين الإمام ويسارو، وقد قيل: بل خلف الإمام، ولم يختلفوا في الأربعة: أن الثلاثة يفتون خلف الإمام، فوجدنا حكم الأربعة غير حكم الاثنين.

قلنا: فكان ماذا؟ نعم، هو كما تقولون: في مواضع الوقوف، إلا أن حكم الجماعة واجب لهما بإقراركم، وليس في حكم

اختلاف موقف المأموم دليل على حكم الجمعة أصلاً، وقد حكم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ بأن صلاة الجمعة ركعتان.

وقال عز وجل: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ». فلا يجوز أن يخرج عن هذا الأمر وعن هذا الحكم أحد إلا من جاء نص جلي أو إجماع متيقن على خروجه عنه، وليس ذلك إلا الفذ وحده، وبالله تعالى التوفيق.

فإن ابتدأها إنسان ولا أحد معه ثم أتاه آخر أو أكثر، فسواء أتوه إثر تكبيره فما بين ذلك إلى أن يركع من الركعة الأولى: يجعلها جمعة ويصلها ركعتين، لأنها قد صارت صلاة جمعة، فحقها أن تكون ركعتين، وهو قادر على أن يجعلها ركعتين بشية الجمعة، وهي ظهر يومه، فإن جاء بعد أن ركع فما بين ذلك إلى أن يسلم: فيقطع الصلاة ويستدأها صلاة جمعة، بد من ذلك، لأنه قد لزمته الجمعة ركعتين، ولا سبيل له إلى أداء ما لزمه من ذلك إلا بقطع صلاته التي قد بطل حكمها، وبالله تعالى التوفيق.

٥٢٣ - مسألة: - سواء فيما ذكرنا - من وجوب

الجمعة - المسافر في سفره، والعبد، والحُر، والمقيم، وكل من ذكرنا يكون إماماً فيها، راتباً وغير راتب، وصليها المسجونون، والمخفون ركعتين في جماعة مغطاة كسائر الناس، وتصلّى في كل قرية صغرت أم كبرت، كان هنالك سلطان أو لم يكن، وإن صليت الجمعة في مسجلين في القرية فصاعداً، جاز ذلك.

ورأى أبو حنيفة، ومالك، والشافعي: أن لا جمعة على عبل، ولا مسافر.

واحتج لهم من قلدهم في ذلك بأثر وأهية لا تصح:

أحدها مرسل.

والثاني فيه هريم وهو مجهول.

والثالث فيه الحكم بن عمرو، وضرب بن عمرو، وهما

مجهولان ولا محل للاحتجاج بمثل هذا.

ولو شئنا لعارضناهم بما رواه عن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: «بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بِأَصْحَابِهِ فِي سَفَرٍ، وَخَطَبَهُمْ يَتَوَكَّأُ عَلَى غَصَا، وَلَكِنَّا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ فِي غَنَى بِالصُّحُوحِ عَمَّا لَا يَصُحُّ».

واحتجوا بأن «رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْهَرْ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ بِعَرَفَةَ، وَكَانَ يَوْمَ جُمُعَةٍ».

خطبهم، ثم أقيمت الصلاة، فصلّى بهم ركعتين وأعلن فيهما بالقراءة، ثم قال لهم: إن الإمام يجمع حيثما كان.

وعن الزهري مثل ذلك، وقال، إذا سئل عن المسافر يدخل قرية يوم الجمعة فينزل فيها؟ قال: إذا سمع الأذان فليشهد الجمعة.

ومن طريق حماد بن سلمة عن أبي مكين عن عكرمة قال: إذا كانوا سبعة في سفر فجمعوا - بحمد الله وبشئ عليه ويغضب في الجمعة، والأضحية والقطر.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: أيما عبد كان يؤدي الخراج فعليه أن يشهد الجمعة، فإن لم يكن عليه خراج أو شغله عمل سيده فلا جمعة عليه.

قال علي: الفرق بين عبد عليه الخراج، وبين عبد لا خراج عليه: دعوى بلا برهان فقد ظهر كذبهم في دعوى الإجماع، فلدنوا إلى أن قالوا:

روي عن علي بن أبي طالب: لا جمعة على مسافر. وعن أنس: أنه كان ينسابور سنة أو ستين فكان لا يجمع. وعن عبد الرحمن بن سمرة: أنه كان بكابل شتو أو شتوتين فكان لا يجمع.

قال علي: حصلنا من دعوى الإجماع على ثلاثة قسود خالفتموه أيضاً لأن عبد الرحمن، وإن رضي الله عنهما كانا لا يجمعان، وهؤلاء يقولون: يجمع المسافر مع الناس ويجزئه. ورأى علي أن يستخلف بالناس من يصلي بضعفائهم صلاة العبد في المسجد أربع ركعات، وهم لا يقولون: بهذا وهذا عمر بن الخطاب يرى الجمعة عموماً.

قال علي: قال الله تعالى: ﴿هَٰذَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾.

قال علي: فهذا خطاب لا يجوز أن يخرج منه مسافر ولا عبد بغير نص من رسول الله ﷺ.

وكذلك قول رسول الله ﷺ وحكمه وفعله أن صلاة الخوف ركعة.

وأما إمامة المسافر، والعبد في الجمعة: فإن أبا حنيفة، والثقات، وأبا سليمان، وأصحابهم قالوا: يجوز ذلك، ومنع مالك من ذلك: وهو خطأ. أول ذلك - قوله: إن المسافر والعبد إذا حضرا الجمعة كانت لهما جمعة فما الفرق بين هذا وبين جواز إمامتهما فيها مع قول النبي ﷺ «وَيُؤْتِكُمْ أَكْبَرَكُمْ» و«يَوْمَ الْقَوْمِ

قال علي: وهذه جمعة عظيمة وما روى قط أحد: أنه عليه السلام لم يجهز فيها، والقاطع بذلك كاذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ قد قفا ما لا علم به.

وقد قال عطاء وغيره: إن وافق يوم عرفة يوم جمعة جهز الإمام.

قال علي: ولا خلاف في أنه عليه السلام خطب وصلى ركعتين وهذه صلاة الجمعة، وحتى لو صح لهم أنه عليه السلام لم يجهز لما كان لهم في ذلك حجة أصلاً، لأن الجهر ليس فرضاً، ومن أسر في صلاة جهز، أو جهز في صلاة سر، فصلاته تامة، لما قد ذكرنا قبل.

ولجا بعضهم إلى دعوى الإجماع على ذلك وهذا مكان هان فيه الكذب على مدعيه.

وروي عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال: من ادعى الإجماع كذب:

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عبد البصير حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن وضاح، ومحمد بن عبد السلام الحنفي: قال ابن وضاح: حدثنا موسى بن معاوية حدثنا وكيع: وقال محمد بن عبد السلام الحنفي: حدثنا محمد بن النسي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي: ثم اتفق وكيع، وعبد الرحمن كلاهما عن شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة عن أبي رافع عن أبي هريرة: أنهم كتبوا إلى عمر بن الخطاب يسألونه عن الجمعة وهم بالبحرين، فكتب إليهم: أن جمعوا حيثما كنتم، وقال وكيع: إنه كتب.

وعن أبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا أبو خالد الأحمر عن عبد الله بن يزيد قال: سألت سعيد بن المسيب: على من تجب الجمعة؟ قال: على من سمع النداء.

وعن القعني عن داود بن قيس سمعت عمرو بن شعيب وقيل له: يا أبا إبراهيم، على من تجب الجمعة؟ قال: على من سمع النداء.

فعمد سعيد، وعمرو: كل من سمع النداء، ولم يخص عبداً ولا مسافراً، من غيرهما.

وعن عبد الرزاق عن سعيد بن السائب بن يسار حدثنا صالح بن سعيد الكوفي أنه كان مع عمر بن عبد العزيز وهو متبذ بالسويداء في إمارته على الحجاز، فحضرت الجمعة، فهبطوا له مجلساً من البطحاء، ثم أذن المؤذن بالصلاة، فخرج إليهم عمر بن عبد العزيز، فجلس على ذلك المجلس، ثم أقنوا ألقنا آخر، ثم

مواضع.

وكلا هذين المذهبين من السخف حيث لا نهاية له لأنه لا يعصهما قرآن، ولا سنة، ولا قول صاحب، ولا إجماع ولا قياس.

وقد روي عن محمد بن الحسن: أنها تحزئ في ثلاثة مواضع من مصر.

فإن قالوا: صلى عليّ العيد في المصلّى واستخلف من صلى بالصفّاء في المسجد، فهما موضعان وهذا لا يقال: رأياً.

قلنا لهم: فقولوا: إنه لا تحزئ الجمعة إلا في المصلّى. وفي الجامع قطعاً، وإلا فقد خالفتموه، كما خالفتموه في هذا الخبر. نفى، إذ أمر الله الذي استخلف أن يصلي بهم العيد أربعاً:

فقلتم: هذا شاذّ فيقال لكم: بل الشاذّ هو الذي أجزتم، والمعروف هو الذي أنكرتم وما جعل الله تعالى آراءكم قياساً على الأئمّة، ولا عياراً في دينه وهلا قلتم، في هذا الخبر كما تقولون في خبر المصراة وغيره: هذا اعتراض على الآية لأن الله تعالى عمّ الذين آمنوا بافتراض السعي إلى الجمعة، فصارت تخصيصه اعتراضاً على القرآن بخبر شاذّ غير قويّ النقل في أن ذلك لا يجب إلا في مصر جامع.

ومنع مالك، والشافعي، من التّجميع في موضعين في مصر. ورأينا المتسبين إلى مالك يحدّون في أن لا يكون بين الجامعين أقلّ من ثلاثة أميال وهذا عجب عجيب، ولا ندرى من أين جاء هذا التحديد؟ ولا كيف دخل في عقل ذي عقل حتى يجعل ديناً؟ نعوذ بالله من الخذلان.

قال الله تعالى: ﴿إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذِكْرَكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ فلم يقل عز وجل: في موضع ولا موضعين ولا أقلّ، ولا أكثر ﴿وَمَا كَانَ ثَرْكُ نَسَاءٍ﴾.

فإن قالوا: قد كان أهل العوالي يشهدون مع النبي ﷺ الجمعة.

قلنا: نعم وقد كان أهل ذي الحليفة يجمعون معه أيضاً عليه السلام. وروينا ذلك من طريق الزّهرري، ولا يلزم هذا عندكم، وقد كانوا يشهدون معه عليه السلام سائر الصّلوات، ولم يكن ذلك دليلاً على أن سائر قومهم لا يصلّون الجماعات في مساجدهم، ولم يأت قط نصّ بأنهم كانوا لا يجمعون سائر قومهم في مساجدهم، ولا يحدّون هذا ابتداءً، ومن البرهان القاطع على صحّة قولنا: أن الله تعالى إمّا افترض في القرآن السعي إلى صلاة

أقرؤهم؟ فلم يخصّ عليه السلام جمعةً من غيرها، ولا مسافراً، ولا عبداً من حرٍّ مقيم، ولا جاء قط عن أحد من الصحابة منع العيد من الإمامة فيهما، بل قد صحّ أنه كان عبداً لعثمان عليه أسود مملوك أميراً له على الرّيدة يصلي خلفه أبو ذر عليه وغيره من الصحابة الجمعة وغيرها لأن الرّيدة بها جمعة.

وأما قولنا: كان هنالك سلطان أو لم يكن: فالحاضرون من مخالفينا موافقون لنا في ذلك إلا أبا حنيفة، وفي هذا خلاف قديم؟ وقد قلنا: لا يجوز تخصيص عموم أمر الله تعالى بالتّجميع بغير نصّ جلي ولا فرق بين الإمام في الجمعة والجماعة فيها وبين الإمام في سائر الصّلوات والجماعة فيها، فمن أين وقع لهم ردّ الجمعة خاصة إلى السلطان دون غيرها؟

وأما قولنا: تصلى الجمعة في أي قرية صغرت أم كبرت: فقد صحّ عن عليّ عليه: لا جمعة ولا تشرى إلا في مصر جامع، وقد ذكرنا خلاف عمر لذلك، وخلافهم لم عليّ في غير ما قصّوه.

وقال مالك: لا تكون الجمعة إلا في قرية متصلة بالبيان. **قال عليّ:** هذا تحديد لا دليل عليه، وهو أيضاً فاسد، لأن ثلاثة دور قرية متصلة بالبيان، وإلا فلا بدّ له من تحديد العدد الذي لا يقع اسم قرية على أقلّ منه، وهذا ما لا سبيل إليه.

وقال بعض الحنفيين: لو كان ذلك لكان النقل به متصلاً. **فيقال له:** نعم قد كان ذلك، حتى قطعه المقلّدون بضلالهم عن الحق، وقد شاهدنا جزيرة مبرقة يجمعون في قراها، حتى قطع ذلك بعض المقلّدين لمالك، وباء بإثم التّهي عن صلاة الجمعة.

وروي أن ابن عمر كان يمرّ على أهل المياه وهم يجمعون فلا ينهاهم عن ذلك.

وعن عمر بن عبد العزيز: أنه كان يأمّر أهل المياه أن يجمعوا، ويأمّر أهل كل قرية لا يتقلّون بأن يؤمّر عليهم أمير يجمع بهم. **ويقال لهم:** لو كان قولكم حقاً وصواباً لجاء به النقل المتواتر، ولما جاز أن يجهل ابن عمر، وقبله أبوه عمر، والزّهرري وغيره، ولا حاجة في قول قائل دون رسول الله ﷺ.

وأما قولنا: إن الجمعة جائزة في مسجدين فصاعداً في القرية: فإن أصحاب أبي حنيفة حكموا عن أبي يوسف: أنها لا تحزئ الجمعة إلا في موضع واحد من مصر، إلا أن يكون جانبان بينهما نهر، فيجزئ أن يجمع في كل جانب منهما.

وروي عن أبي حنيفة، ومحمد بن الحسن، وأبي يوسف أيضاً: أن الجمعة تحزئ في موضعين في مصر، ولا تحزئ في ثلاثة

الجمعة إذا نودي لها، لا قبل ذلك، وبالضرورة أن من كان على نحو نصف ميل، أو ثلثي ميل لا يدرك الصلاة أصلاً إذا راح إليها في الوقت الذي أمره الله تعالى بالرواح إليها.

فصح ضرورة أنه لا بد لكل طائفة من مسجد يجمعون فيه إذا راحوا إليه في الوقت الذي أمروا بالرواح إليه فيه أدركوا الخطبة والصلاة، ومن قال غير هذا فقد أوجب الرواح حين ليس بواجب، وهذا تناقض وإيجاب ما ليس عنهم واجباً.

ومن أعظم البرهان عليهم: أن رسول الله ﷺ أتى المدينة وأما هي فرى صغاراً مفرقة، بنو مالك بن النجار في قريتهم حوالي دورهم أموالهم وغلهم، وبنو عدي بن النجار في دارهم كذلك، وبنو مازن بن النجار كذلك، وبنو سالم كذلك، وبنو ساعدة كذلك، وبنو الحارث بن الخزرج كذلك، وبنو عمرو بن عوف كذلك، وبنو عبد الأشهل كذلك، وسائر بطون الأنصار كذلك، فبنى مسجد في بني مالك بن النجار، وجمع فيه في قرية ليست بالكبيرة، ولا مصر هنالك. فيطل قول من ادعى أن لا جمعة إلا في مصر، وهذا أمر لا يجهله أحد لا مؤمن ولا كافر، بل هو نقل الكواشف من شرق الأرض إلى غربها، وبالله تعالى التوفيق.

وقول عمر بن الخطاب، 'حيثما كنتم' إياحة للجمع في جميع المساجد.

وروي عن عمرو بن دينار أنه قال: إذا كان المسجد جمع فيه للصلاة فلتصل فيه الجمعة.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج: قلت لعطاء بن أبي رباح: أرايت أهل البصرة لا يسعهم المسجد الأكبر كيف يصنعون؟ قال: لكل قوم مسجد يجمعون فيه ثم يميز ذلك عنهم.

وهو قول أبي سليمان، وبه نأخذ.

٥٢٤- مسألة: وليس للتبديع منع عبده من حضور الجمعة، لأنه إذ قد ثبت أنه مدعو إليها فسيح إليها فرض، كما أن الصلاة فرض ولا فرق. ولا يحل له منعه من شيء من فرائضه.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَعْنَهُ اللَّهُ عَلَى الظَّالِمِينَ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «لا طاعة في معصية إني الطاعة في الطاعة».

٥٢٥- مسألة: ولا جمعة على معذور بمرض، أو غير

٥٢٦- مسألة: ويلزم المجيء إلى الجمعة من كان منها بحيث إذا زالت الشمس وقد توشأ قبل ذلك دخل الطريق إثر أول الزوال ومضى مترسلاً ويدرك منها ولو السلام، سواء سمع النداء أو لم يسمع، فمن كان بحيث إن فعل ما ذكرنا لم يدرك منها ولا السلام لم يلزمه المجيء إليها، سمع النداء أو لم يسمع.

وهو قول ربيعة. والعذر في التخلف عنها كالعذر في التخلف عن سائر صلوات الفرض، كما ذكرنا قبل، واختلف الناس في هذا:

فروينا عن ابن جريج عن سليمان بن موسى: أن معاوية كان يأمر على السير في خطبته أهل فامين فمن دونها بحضور الجمعة، وهم على أربعة وعشرين ميلاً من دمشق.

وعن معاوية بن جبير: أنه كان يأمر من كان على خمسة عشر ميلاً بحضور الجمعة.

وعن الزهري وقادة: تجب الجمعة على كل من كان من الجامع بمقدار ذي الحليفة من المدينة.

وقال إبراهيم النخعي: تؤتى الجمعة من فرسخين.

وعن أبي هريرة، وأنس، وابن عمر، ونافع، وعكرمة، والحكم، وعطاء، وعن الحسن، وقادة، وأبي ثور: تؤتى الجمعة من حيث إذا صلاها ثم خرج أدركه الليل في منزله.

وهو قول الأوزاعي.

وروي عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وعن سعيد بن المسيب، وعمرو بن شعيب: تجب الجمعة على من سمع النداء، وإن عبد الله بن عمرو كان يكره من الطائف على ثلاثة أميال فلا يأتي الجمعة.

وبه يقول أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه.

وعن ابن المنذر: تؤتى الجمعة على أربعة أميال.

وقال مالك، والليث، تجب الجمعة على من كان من المصر على ثلاثة أميال، ولا تجب على من كان على أكثر من ذلك.

ولم يشترط تعالى من سمع النداء عن لم يسمعه، والنداء لها إنما هو إذا زالت الشمس، فمن أمر بالزواج قبل ذلك فرضاً فقد افترض ما لم يفترضه الله تعالى في الآية ولا رسوله ﷺ.

فصح يقيناً أنه تعالى أمر بالزواج إليها إثر زوال الشمس، لا قبل ذلك، **فصح** أنه قبل ذلك فضيلة لا فريضة، كمن قرّب بدنة، أو بقرّة، أو كبشاً، أو ما ذكر معها.

وقد صح أمر النبي ﷺ من مشى إلى الصلاة بالسكينة والوقار، والسعي المذكور في القرآن إنما هو المشي لا الجري.

وقد صح أن السعي المأمور به إنما هو لإدراك الصلاة لا للعناء دون إدراكها، وقد قال عليه السلام: «فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُم فَاتَّبِعُوا».

فصح قولنا يبين لا مرة فيه، وبالله تعالى التوفيق.

٥٢٧ - مسألة: ويتدعى الإمام - بعد الأذان ونحاه - بالخطبة فيخطب واقفاً خطبتين يجلس بينهما جلسة، وليست الخطبة فرضاً، فلو صلاها إمام دون خطبة صلاها ركعتين جهراً ولا بد ونستحب له أن يخطبها على أعلى المنبر مقبلاً على الناس بوجهه، يحمّد الله تعالى، ويصلي على رسوله ﷺ ويذكر الناس بالآخرة، ويأمرهم بما يلزمهم في دينهم، وما خطب به مما يقع عليه اسم خطبة أجزاء، ولو خطب بسورة يقرأها، فحسن فإن كان لم يسلم على الناس إذ دخل - فليسلم عليهم إذا قام على المنبر.

روينا عن أبي بكر، وعمر: أنهما كانا يسلمان إذا قعدا على المنبر:

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا أحمد بن الحجاج حدثنا أبو كامل الجحدري حدثنا خالد بن الحارث حدثنا عبد الله بن عمر - عن نافع عن ابن عمر قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِماً ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقْرَأُ، كَمَا يَفْعَلُونَ الْيَوْمَ».

وقد رويناه عن عثمان، ومعاوية، أنهما كانا يخطبان جالسين.

قال أبو محمد: قال الله تعالى: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» فإنا لنا الاتساع بفعله ﷺ وليس فعله فرضاً.

فأما أبو حنيفة، ومالك فقالا: الخطبة فرض لا تجزئ صلاة الجمعة إلا بهما، والوقوف في الخطبة فرض، واحتجاً بفعل رسول الله ﷺ.

وقال الشافعي: تجب على أهل المصر وإن عظم، وأما من كان خارج المصر، فمن كان بحيث يسمع النداء فعليه أن يجيب ومن كان بحيث لا يسمع النداء لم تلزمه الجمعة.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: تلزم الجمعة جميع أهل المصر - سمعوا النداء أو لم يسمعوا - ولا تلزم من كان خارج المصر، سمع النداء أو لم يسمع.

قال علي: كل هذه الأقوال لا حجة لقائلها، لا من قرآن، ولا سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا قول صاحب لا مخالف له، ولا إجماع، ولا قياس لا سيما قول أبي حنيفة وأصحابه.

فإن تعلّق من يحد ذلك بثلاثة أميال بأن أهل العوالي كانوا يجتمعون مع رسول الله ﷺ.

قلنا: وقد روي أن أهل ذي الحليفة كانوا يجتمعون معه عليه السلام، وهي على أكثر من ثلاثة أميال، وليس في ذلك دليل على أنه عليه السلام أوجب ذلك عليهم فرضاً، بل قد روي أنه عليه السلام أذن لهم في أن لا يصلوها معه.

وقد صح ذلك عن عثمان رضي الله عنه:

كما رويناه من طريق مالك عن الزهري عن أبي عبيد مولى ابن أزرع قال: شهدت العيد مع عثمان بن عفان فعلى ثم خطب فقال: إنه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان، فمن أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة فليظروها، ومن أحب أن يرجع فليرجع، فقد أذنت له.

قال علي: لو كان ذلك عنده فرضاً عليهم لما أذن لهم في تركها.

وأما من قال: تجب على من سمع النداء: فإن النداء قد لا يسمعه خلفاء صوت المؤذن - أو لحمل الرّيح له إلى جهة أخرى، أو لحواله رابية من الأرض دونه من كان قريباً جداً، وقد يسمع على أميال كثيرة إذا كان المؤذن في المنار والقرية في جبل، والمؤذن صيناً والريّح تحمل صوته، وبالضرورة ندرى أن «قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَتَسْمَعُ النِّدَاءَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَجِبْ» أنه إنما أمره بالإجابة لحضور الصلاة المدعو إليها، لا من يوقن أنه لا يدرك منها شيئاً، هذا معلوم يقيناً ويبين ذلك إخباره عليه السلام بأنه يهيم بإحراق منازل المتخلفين عن الصلاة في الجماعة لغير قدر. فإذا قد اختلفوا هذا الاختلاف فالرجوع إليه ما افترض الله الرجوع إليه من القرآن والسنة: فوجدنا الله تعالى قد قال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بُدِئَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ». فافترض الله تعالى السعي إليها إذا نودي لها، لا قبل ذلك،

من خطب قاعداً فلا جمعة له ولا لهم، وهذا لا يقوله أحد منهم، فظهر أن احتجاجهم بالآية عليهم، وأنها مبطلَةٌ لأقوالهم في ذلك لو كانت على إيجاب القيام، وليس فيها أثر بوجه من الوجوه على إيجاب الخطبة، إنما فيها أن الخطبة تكون قياماً فقط، فإن ادعوا إجماعاً تعجل:

ما روَّاه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري: من لم يخطب يوم الجمعة صلى ركعتين على كل حال.

وقد قاله أيضاً ابن سيرين: وقد أقدم بعضهم - بجاري عادتهم في الكذب على الله تعالى - فقال: إن قول الله تعالى: ﴿فَاسْتَوُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ إنما مراده إلى الخطبة وجعل هذا حجة في إيجاب فرضها.

قال أبو محمد: ومن لهذا المقدم أن الله تعالى أراد بالذكر المذكور فيها الخطبة، بل أول الآية وأخرها يكذبان ظنه الفاسد؛ لأن الله تعالى إنما قال: ﴿إِذَا نَادَىٰ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾. ثم.

قال عز وجل: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾.

فصح أن الله إنما افترض السعي إلى الصلاة إذا نادى بها، وأمر إذا قضيت بالانتشار وذكره كثيراً.

فصح يقيناً أن الذكر المأمور بالسعي له هو الصلاة، وذكر الله تعالى فيها بالتكبير، والتسبيح، والتمجيد، والقراءة، والتشهد لا غير ذلك، ولو كان ما قاله هذا الجاهل لكان من لم يدرك الخطبة ولا شيئاً منها وأدرك الصلاة غير مؤد لما افترض الله تعالى عليه من السعي، وهم لا يقولون هذا، وقد قاله من هو خير منهم، فلا يكذبون ثانية في دعوى الإجماع موهمين على الضعفاء، وبالله تعالى التوفيق.

فإن قالوا: لم يصلها عليه السلام قط إلا بخطبة.

قلنا: ولا صلاحاً عليه السلام قط إلا بخطبتين قائماً يجلس بينهما، فاجعلوا كل ذلك فرضاً لا تصح الجمعة إلا به، ولا صلى عليه السلام قط إلا رفع يديه في التكبيرة الأولى، فباطلوا الصلاة بترك ذلك وأما قولنا: ما وقع عليه اسم خطبة فائدةً بظاهر فعل رسول الله ﷺ.

وقال أبو حنيفة: تجزئ تكبيرة، وهذا نقض منه لإيجابه الخطبة فرضاً، لأن التكبيرة لا تسمى خطبة، ويقال لهم: إذا جاز هذا عندكم فلم لا اجزأت عن الخطبة تكبيرة الإحرام فهي ذكر؟.

ثم تناقضوا فقالوا: إن خطب جالساً أجزأه، وإن خطب خطبة واحدة أجزأه، وإن لم يخطب لم يجز.

وقد صح عن جابر أنه قال: من أخبرك أن رسول الله ﷺ خطب جالساً فقد كذب.

قال أبو محمد: من الباطل أن يكون بعض فعله عليه السلام فرضاً وبعضه غير فرض.

وقال الشافعي: إن خطب خطبة واحدة لم تجزه الصلاة.

ثم تناقض فاجاز الجمعة لمن خطب قاعداً.

والقول عليه في ذلك كالقول على أبي حنيفة، ومالك في إجازتهما الجمعة بخطبة واحدة ولا فرق.

وقال عطاء، وطاووس، ومجاهد: من لم يدرك الخطبة يوم الجمعة لم يصلها إلا أربعاً، لأن الخطبة أقيمت مقام الركعتين.

روينا من طريق الحنفية: حدثنا محمد بن المنثي حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي المكي قال: سمعت طاووساً، وعطاء يقولان: من لم يدرك الخطبة صلى أربعاً.

ومن طريق محمد بن المنثي: حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن أبي يونس الحسن بن يزيد سمعت مجاهداً يقول: إذا لم تدرك الخطبة يوم الجمعة فصل أربعاً.

وروينا من طريق عبد الرزاق عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب: أن عمر بن الخطاب قال: الخطبة موضع الركعتين، فمن فاتته الخطبة صلى أربعاً.

قال أبو محمد: الحنفية، والمالكية يقولون: المرسّل كالمتروك وأقوى، فيلزهم الأخذ بقول عمر ههنا، وإلا فقد تناقضوا.

قال أبو محمد: من احتج في إيجاب فرض الخطبة بأنها جعلت بدلا عن الركعتين لزمه أن يقول بقول هؤلاء، وإلا فقد تناقض واحتج بعضهم في إيجاب الخطبة بقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾.

قال أبو محمد: وهذا الاحتجاج لا مفعلة لهم فيه في تصوير قولهم، وإنما فيه أنهم تركوه قائماً.

وهكذا نقول، وإنما هو رد على من قال: إنهم تركوه عليه السلام قاعداً، وهذا لا يقوله أحد، وليس في إنكار الله تعالى لتركه لهم عليه السلام قائماً: إيجاب لفرض القيام في الخطبة، ولا لفرض الخطبة، فإن كان ذلك عندهم كما يقولون فيلزهم أن

وقال مالك: الخطبة: كل كلام ذي بال.

ومن طريق حماد بن سلمة عن علي بن زياد عن صفوان بن عمر: أن أبا موسى الأشعري قرأ سورة الحج على المنبر بالبصرة فسجد بالناس سجدتين.

ومن طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه: أن عمر بن الخطاب قرأ السجدة وهو على المنبر يوم الجمعة، ثم نزل فسجد فوجدوا معه، ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى فتهنئوا للسجود، فقال عمر: على رسلكم، إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء.

ومن طريق البخاري: حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير - وكان من خيار الناس - أنه شهد عمر بن الخطاب قرأ يوم الجمعة على المنبر سورة النحل، حتى إذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها، حتى إذا جاء السجدة قال: يا أيها الناس، إنما نمر بالسجود، فمن سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد فلا حرج عليه فلم يسجد عمر.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبیش أن عمار بن ياسر قرأ يوم الجمعة على المنبر ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ثم نزل فسجد.

ومن طريق شعبة عن أبي إسحاق السبيعي: أن الضحاك بن قيس كان يخطب فقرأ "ص وذلك بحضرة الصحابة، لا ينكر ذلك أحد بالمدينة، والبصرة، والكوفة، ولا يعرف هم من الصحابة رضي الله عنهم خالف، وقد سجد رسول الله ﷺ في سجدات القرآن المشهورة، فإين دعواهم أتباع عمل الصحابة؟.

٥٢٩ - مسألة: وفرض على كل من حضر الجمعة -

سمع الخطبة أو لم يسمع - أن لا يتكلم مدة خطبة الإمام بشيء البتة، إلا التسليم إن دخل حيتها، ورد السلام على من سلم ممن دخل حيتها، وحمد الله تعالى إن عطس، وتشميت العطاس إن حمد الله، والرد على المسمت، والصلاة على النبي ﷺ إذا أمر الخطيب بالصلاة عليه، والتأمين على دعائه، وابتداء مخاطبة الإمام في الحاجة تعز، ومجابهة الإمام بمن ابتداء الإمام بالكلام في أمر ما فقط، ولا يجل أن يقول أحد حيشا لمن يتكلم: انصت، ولكن يشير إليه أو يعزمه، أو يحصيه، ومن تكلم بغير ما ذكرنا ذكرا علما بالتهي فلا جعة له، فإن أدخل الخطيب في خطبته ما ليس من ذكر الله تعالى ولا من الدعاء المأمور به فالكلام مباح حيتها.

وكذلك إذا جلس الإمام بين الخطبتين فالكلام حيتها مباح، وبين الخطبة وابتداء الصلاة أيضا، ولا يجوز المس للمحصى مدة

قال أبو محمد: ليس هذا حدا للخطبة، وهو يراها فرضاً، ومن أوجب فرضاً فوجب عليه تحديده، حتى يعلمه متبعه علماً لا إشكال فيه، وإلا فقد جهلوا فرضهم وأما خطبتها على أعلى المنبر فهكذا فعل رسول الله ﷺ صحت بذلك الآثار المتواترة وكان يلزمهم أن يفعلوا هذا أيضاً فرضاً، لأنه مذ عمل المنبر لم يخطب النبي ﷺ في الجمعة إلا عليه، وأما قولنا: إن خطبة بسورة يقرؤها: فحسن.

روينا من طريق مسلم حديثي محمد بن بشر حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن عن عبد الله بن محمد بن معاوية عن ابنه حارثة بن النعمان قالت: ما حفظت في إلا من في رسول الله ﷺ يخطب بها كل جمعة، وكان تتورنا وتتور رسول الله ﷺ واحداً.

٥٢٨ - مسألة: ولا تجزئ إطالة الخطبة، فإن قرأ فيها

بسورة فيها سجدة أو آية فيها سجدة فنسحب له أن ينزل فيسجد والناس، فإن لم يفعل فلا حرج.

روينا من طريق مسلم بن الحجاج حديثي شرح بن يونس حديثي عبد الرحمن بن عبد الملك بن أبجر عن أبيه عن واصل بن حيان قال: قال أبو وائل: خطبنا عمار بن ياسر فأوجز وأبلغ، فلما نزل.

قلنا: يا أبا اليظان، لقد أبلغت وأوجزت فلو كنت تفتت، فقال إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته منة من فقهه، فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة، فإن من البيان سحراً».

ومن طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال: قال ابن مسعود: أحسنوا هذه الصلاة وأقصروا هذه الخطبة.

قال أبو محمد: شهدت ابن معدان في جامع قرطبة قد اطال الخطبة، حتى أخبرني بعض وجوه الناس أنه بال في ثيابه. وكان قد نسب في المقصورة.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا ابن السليم القاضي حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري قال: «قرأ رسول الله ﷺ على المنبر ص فلبما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه».

الخطبة.

ومن طريق وكيع عن أبيه عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم النخعي: أن رجلاً استفتح عبد الله بن مسعود آية والإمام يخطب، فلما صلى قال: هذا حظك من صلاتك.

قال أبو محمد: فهؤلاء ثلاثة من الصحابة لا يعرف لهم من الصحابة رضي الله عنهم مخالفة، كلهم يطل صلاة من تكلم عامداً في الخطبة.

وبه نقول، وعليه إعادتها في الوقت، لأنه لم يصلها والعجب ممن قال: معنى هذا أنه يطل أجره.

قال أبو محمد: وإذا بطل أجره فقد بطل عمله بلا شك.

ومن طريق معمر عن أيوب السخيتي عن نافع: أن ابن عمر حبس رجلين كانا يتكلمان يوم الجمعة، وأنه رأى سائلاً يسأل يوم الجمعة فحصبه، وأنه كان يوماً إلى الرجل يوم الجمعة: أن اسكت، وأما إذا أدخل الإمام في خطبته مدح من لا حاجة بالمسلمين إلى مدحه، أو دعاء فيه بغي وقصود من القول، أو ذم من لا يستحق، فليس هذا من الخطبة، فلا يجوز الإنصات لذلك، بل تغييره واجب إن أمكن.

روينا من طريق سفیان الثوري عن مجالد قال: رأيت الشعبي، وأبا بردة بن أبي موسى الأشعري يتكلمان والحجاج يخطب حين قال: لعن الله ولعن الله، قلت: اتكلمان في الخطبة، فقالا: لم نؤمن بأن ننصت لهذا.

وعن المعتمر بن سليمان التيمي عن إسماعيل بن أبي خالد قال: رأيت إبراهيم النخعي يتكلم والإمام يخطب زمن الحجاج.

قال أبو محمد: كان الحجاج وخطبائه يلعنون علناً، وابن الزبير رضي الله عنهم ولعن لأعنتهم.

قال أبو محمد:

وقد روينا خلافاً عن بعض السلف لا نقول به:

روينا من طريق وكيع عن ابن نائل عن إسماعيل بن أمية عن عروة بن الزبير: أنه كان لا يرى بأساً بالكلام إذا لم يسمع الخطبة.

وأما ابتداء السلام وردة فإن عبد الله بن ربيع:

حدثنا قال: حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا بشر هو ابن الفضل - عن محمد بن عجلان عن القبري هو سعيد بن أبي سعيد - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا انتهى أحدكم إلى المجلس فليستلم، فإذا أذاع أن يقوم فليستلم، فليست الأولى بأحق

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن راهويه أخبرنا جرير هو ابن عبد الحميد - عن منصور بن المعتمر عن أبي معشر زباد بن كليب عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن القرع الضبي - وكان من القراء الأولين - عن سلمان الفارسي قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من رجل يخطب يوم الجمعة كما أير ثم يخرج إلى الجمعة فينصت حتى يقضي صلاته إلا كان كفارة لما كان قبله من الجمعة».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو كرييب حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام، ومن ناس الحصة فقد لغا».

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا يحيى بن بكر حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة: أنصت والإنام يخطب فقد لغوت».

قال أبو محمد: قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان حدثنا أحمد بن خالد حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا الحجاج بن المهتال حدثنا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ كان يقرأ سورة على المنبر، فقال أبو ذر لأبي بن كعب: متى نزلت هذه السورة؟ فأعرض عنه أبي، فلما قضى صلاته قال أبي بن كعب لأبي ذر: ما لك من صلاحك إلا ما لغوت، فدخل أبو ذر على رسول الله ﷺ فأخبره بذلك، فقال: صدق أبي بن كعب».

وبه إلى حماد عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني: أن علقمة بن عبد الله المزني كان بمكة فجاء كربه والإمام يخطب يوم الجمعة، فقال له: حبست القوم قد ارتحلوا، فقال له: لا تعجل حتى تنصرف، فلما قضى صلاته قال له ابن عمر:

أما صاحبك فحمار، وأما أنت فلا جمعة لك.

من الأخيرة.

وقال عز وجل: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾.

وأما حمد العاطس وتشميته فإن عبد الله بن ربيع:

حدثنا قال: حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن هلال بن يساف عن سالم بن عبيد قال: إنه سمع رسول الله ﷺ قال: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيُحَمِّدِ اللَّهَ، وَلْيَقُلْ لَهُ مَنْ عِنْدَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَلْيَرُدَّ عَلَيْهِمْ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ».

وقد قيل: إن بين هلال بن يساف وبين سالم بن عبيد: خالد بن عرفة.

وبه إلى أبي داود: حدثنا موسى بن إسماعيل قال عبد العزيز هو ابن عبد الله بن أبي سلمة - عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ خَالٍ، وَلْيَقُلْ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَيَقُولَ هُوَ: يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصَلِّحَ بَالَكُمْ».

قال أبو محمد:

فإن قيل: قد صح النهي عن الكلام والأمر بالإتصاف في الخطبة، وصح الأمر بالسَّلام وردّه، وبحمد الله تعالى عند العاطس وتشميته عند ذلك وردّه، فقال قوم: إلا في الخطبة، وقتلتم أنفسكم بالإتصاف في الخطبة إلا عن السَّلام وردّه والحمد والتشميت والرّد، فمن لكم بترجيح استئذانكم وتغليب استعمالكم للأخبار على استئذان غيركم واستعماله للأخبار، لا سيما وقد أجمعتم معنا على أن كل ذلك لا يجوز في الصلاة.

قلنا وبالله تعالى التوفيق: قد جاء عن رسول الله ﷺ في الصلاة أنه «لا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ» والقياس للخطبة على الصلاة باطل، إذ لم يوجبه قرآن، ولا سنة، ولا إجماع. فظننا في ذلك فوجدنا الخطبة يجوز فيها ابتداء الخطيب بالكلام ومجاوبته، وابتداء ذي الحاجة لله بالكلمة وجواب الخطيب له، على ما نذكر بعد هذا، وكل هذا ليس هو فرضاً، بل هو مباح، ويجوز فيها ابتداء الداخل بالصلاة تطوعاً.

فصح أن الكلام المأمور به مغلب على الإتيان فيها، لأنه من المحال للمتعمد الذي لا يمكن البتة جوازه: أن يكون الكلام المباح جائزاً فيها ويكون الكلام الفرض المأمور به الذي لا يحل تركه فيها، وبالله تعالى تأييد:

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن

أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا أبو عمرو هو الأوزاعي - حدثني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُخْطُبُ فِي يَوْمٍ جُمُعَةٍ قَامَ أَغْرَابِي فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْكَ الْمَالُ، وَجَافَ الْعِيَالُ، فَأَذْعَ اللَّهُ لَنَا، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، وَمَا نَزَى فِي السَّمَاءِ قَرْعَةً وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا سليمان بن المغيرة حدثنا حميد بن هلال قال: قَالَ أَبُو رِفَاعَةَ: «اتَّهَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُخْطِبُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجُلٌ غَرِيبٌ جَاءَ يَسْأَلُ عَنْ رِيْبِهِ، لَا يَدْرِي مَا رِيْبُهُ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَرَكَ خُطْبَتَهُ حَتَّى اتَّهَيْتُ إِلَيْهِ، وَأَتَى بِكَرْمِيْسٍ حَسِبْتُ قَوَائِمَهُ خَلِيْدًا، فَقَعَّدَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَعَلَ يُعَلِّمُنِي مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ أَتَى إِلَى خُطْبَتِهِ فَأَتَمَّ آخِرَهَا».

قال أبو محمد: أبو رفاعَةَ هذا تيمم العدوي له صحبة وقد ذكرنا قبل هذا الباب في المتصل به كلام عمر مع الناس على المنبر في أن السجدة ليس فرضاً، وذكرنا قبل كلام عمر مع عثمان بحضرة الصحابة رضي الله عنهم وكلام عثمان معه وعمر يخطب في أمر غسل الجمعة وإنكار تركه، لا ينكر الكلام في كل ذلك أحد من الصحابة، حتى نشأ من لا يعتد به مع من ذكرنا. والعجيب أن بعضهم - ممن يتسب إلى العلم بزعمهم - قال: لعل هذا قبل نسخ الكلام في الصلاة أو قال: في الخطبة فليت شعري أين وجد نسخ الكلام الذي ذكرنا في الخطبة؟ وما الذي أدخل الصلاة في الخطبة؟ وليس لها شيء في أحكامها.

ولو خطب الخطيب على غير وضوء لما ضر ذلك خطبته، وهو يخطبها إلى غير القبلة، فإن الصلاة من الخطبة لو عقلوا؟ ونعوذ بالله من الضلال - والذين لا يؤخذ بـ «لعل».

ومن طريق وكيع عن الفضل بن دهم عن الحسن قال يسلّم، ويردّ السَّلام، ويشمت العاطس - والإمام يخطب.

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي مثله.

وعن الشعبي، وسالم بن عبد الله بن عمر قال: ردّ السَّلام يوم الجمعة واسمع.

وقال القاسم بن محمد، ومحمد بن علي: يردّ في نفسه.

ومن طريق شعبة قال: سألت حماد بن أبي سليمان،

٥٣١- مسألة: ومن دخل يوم الجمعة والإمام يخطب فليصل ركعتين قبل أن يجلس.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْجُمُعَةِ يُخْطَبُ أَوْ قَدْ خَرَجَ فَلْيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن بشر حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله قال: إن النبي ﷺ خطب فقال: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْإِمَامِ فَلْيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ».

قال أبو محمد: هذا أمر لا حيلة لمؤد فيه ولله تعالى الحمد. ووه إلى مسلم: حدثنا قتيبة وإسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه - كلاهما عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار سمع جابر بن عبد الله يقول «دَخَلَ رَجُلٌ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْطَبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَلَّيْتَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَمُ فَصَلِّ الرَّكَعَتَيْنِ».

هذا لفظ إسحاق.

وقال قتيبة في حديثه «ركعتين». وهكذا:

روياته من طريق حماد بن زيد وإيوب السخنياني وابن جريج كلهم عن عمرو بن جابر عن النبي ﷺ. ومن طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق بن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود محمد بن محبوب وإسماعيل بن إبراهيم قال: حدثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: «جَاءَ سُلَيْكُ الْغَطَفَانِي وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْطَبُ فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَصَلَّيْتَ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا، قَالَ: صَلِّ الرَّكَعَتَيْنِ تَجُوزُ فِيهِمَا».

وحدثنا أحمد بن محمد الطلمنكي حدثنا ابن مفرج حدثنا إبراهيم بن أحمد بن فراس العباسي حدثنا أحمد بن محمد بن سالم النيسابوري حدثنا إسحاق بن راهويه أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن عياض بن عبد الله بن معاذ عن أبي سريح عن أبي سعيد الخدري أنه جاء مروان يخطب يوم الجمعة، فقام فصلى الركعتين، فاجلسوه، فأبى، وقال: أبعد ما صليتوها مع

والحكم بن عتبة عن رجل جاء يوم الجمعة، وقد خرج الإمام فقللا جميعاً: يسلم ويردون عليه، وإن عطس شتموه، ويرد عليهم.

وعند عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: إذا عطس الرجل يوم الجمعة والإمام يخطب فحمد الله تعالى، أو سلم وأنت تسمعه وتسمع الخطبة فشتمته في نفسك، ورد عليه في نفسك، فإن كنت لا تسمع الخطبة فشتمته وأسمعه، ورد عليه، وأسمعه.

وعن معمر بن الحسن البصري وقادة قالا جميعاً في الرجل يسلم وهو يسمع الخطبة: أنه يرد ويسمعه.

وعن حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن: أنه كان لا يرى بأساً أن يسلم الرجل ويرد السلام والإمام يخطب.

وهو قول الشافعي، وعبد الرزاق، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي سليمان وأصحابهم.

٥٣٠- مسألة: والاحتباء جائز يوم الجمعة والإمام يخطب.

وكذلك شرب الماء، وإعطاء الصدقة، ومناولته المرمه أخاه حاجته، لأن كل هذا أفعال خير لم يأت عن شيء منها نهياً.

وقال تعالى: «وَأَقْبِلُوا الْحَيَاةَ» ولو كرهت أو حرمت لبيّن ذلك تعالى على لسان نبيه ﷺ: «وَمَا كَانَ رِئَاكُ شَيْئًا».

وقد جاء النهي عن الاحتباء والإمام يخطب من طريق أبي مرحوم عبد الرحمن بن ميمون عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني، وأبو مرحوم هذا مجهول لم يرو عنه أحد تعلمه إلا سعيد بن أبي أيوب.

روينا عن ابن عمر: أنه كان يجتنب يوم الجمعة والإمام يخطب.

وكذلك أنس بن مالك وشريح، وصعصعة بن صوحان، وسعيد بن المسيب، وإبراهيم التيمي، ومكحول، وإسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، ونعيم بن سلامة، ولم يبلغنا عن أحد من التابعين أنه كرهه، إلا عبادة بن نسي وحده، ولم ترو كراهة ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم.

ورويانا عن طاووس إباحة شرب الماء يوم الجمعة والإمام يخطب.

وهو قول جاهد والشافعي، وأبي سليمان. وقال الأوزاعي: إن شرب الماء فسدت جمعة، وبالله تعالى التوفيق.

رسول الله ﷺ.

فهذه آثار متظاهرة متواترة عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم بأصح أسانيده توجب العلم بأمره ﷺ من جاء يوم الجمعة والإمام يخطب بأن يصلي ركعتين، وصلاهما أبو سعيد مع النبي ﷺ وبعده بحضرة الصحابة لا يعرف له منهم مخالف، ولا عليه منكر، إلا شرط مروان الذين تكلموا بالباطل وعمِلوا الباطل في الخطبة، فاظهروا بدعة وراموا إمامة سنة وإطفاء حق، فمن أعجب شأنًا ممن يقتدي بهم ويدع الصحابة.

وقد روى الناس من طريق مالك وغيره عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقني عن أبي قتادة عن رسول الله ﷺ قال: «إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس».

فعم عليه السلام ولم يخص فلا يجزئ لأحد أن يخص إلا ما خصه النبي ﷺ عن محمد الإمام بيقم لصلاة الفرض، أو قد دخل فيها، وسبحان من يستر هؤلاء لعكس الحقائق.

فقالوا: من جاء الإمام يخطب فلا يركع، ومن جاء الجمعة يصلي الفرض ولم يكن أوتر ولا ركع ركعتي الفجر فليترك الفريضة وليشتغل بالتأفلة فعمكروا أمر رسول الله ﷺ عكسًا. ولولا البرهان السدي قد ذكرنا قبل بأن لا فرض إلا الخمس لكانت هاتان الركعتان فرضًا، ولكنهما في غايبة التأكيد، لا شيء من السنن أؤكد منهما، لتردد أمر رسول الله ﷺ بهما.

وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي: حدثنا سفيان الثوري عن أبي نعيم عن سمائل بن سلمة قال: سأل رجل ابن عباس عن الصلاة والإمام يخطب، فقال: لو أن الناس فعلوه كان حسنًا.

وعن أبي نعيم الفضل بن دكين: حدثنا يزيد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري قال: رأيت الحسن البصري دخل يوم الجمعة وابن هبيرة يخطب، فصلّى ركعتين في مؤخر المسجد ثم جلس.

وعن وكيع عن عمران بن حدير عن أبي مجلز قال: إذا جئت يوم الجمعة وقد خرج الإمام فإذا شئت صليت ركعتين.

وهو قول سفيان بن عيينة، ومكحول، وعبد الله بن يزيد المقرئ، والحيمدي، وأبي ثور، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويج، وجوهرو أصحاب الحديث.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهما.

وقال الأوزاعي: إن كان صلاهما في بيته جلس، وإن كان لم

يصلهما في بيته ركعهما في المسجد والإمام يخطب.

وقال أبو حنيفة، ومالك: لا يصل.

قال مالك: فإن شرع فيها فليستهما.

قال أبو محمد: إن كانتا حقًا فلم لا يتدعى بهما؟ فالخير ينبغي البدار إليه وإن كانتا خطأ وغير جائزتين فما يجوز التماسي على الخطأ وفي هذا كفاية.

واحتج من سمع منهما بخبر ضعيف:

رويناه من طريق معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية قال: كنا مع عبد الله بن بسر صاحب رسول الله ﷺ فقال: «جاء رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب فقال له رسول الله ﷺ اجلس فقد آتيت».

قال أبو محمد: وهذا لا حجة لهم فيه، لوجه أربعة:

أحدها: أنه لا يصح؛ لأنه من طريق معاوية بن صالح لم يروه غيره، وهو ضعيف.

والثاني: أنه ليس في الحديث - لو صح - أنه لم يكن ركعهما، وقد يمكن أن يكون ركعهما ثم تخطى، ويمكن أن لا يكون ركعهما، فإذا ليس في الخبر لا أنه ركع، ولا أنه لم يركع، فلا حجة لهم فيه ولا عليهم. ولا يجوز أن يقيم في الخبر ما ليس فيه فيكون من فعل ذلك أحد الكذابين.

والثالث: أنه حتى لو صح الخبر، وكان فيه أنه لم يكن ركع: لكان ممكنًا أن يكون قبل أمر النبي ﷺ من جاء الجمعة يخطب بالركوع، ويمكن أن يكون بعده، فإذا ليس فيه بيان بأحد الوجهين فلا حجة فيه لهم ولا عليهم.

والرابع: أنه لو صح الخبر وصح فيه أنه لم يكن ركع.

وصح أن ذلك كان بعد أمره عليه السلام من جاء الجمعة يخطب بأن يركع، وكل ذلك لا يصح منه شيء. لما كانت لهم فيه حجة، لأننا لم نقل: إتيما فرض، وإتيما قلنا: إتيما سنة يكره تركها، وليس فيه نهى عن صلاتهما، فبطل تعلقهم بهذا الخبر الفاسد جملة، وبالله تعالى التوفيق.

وبقي أمره عليه السلام بصلاتهما لا معارض له، وتعلل بعضهم بخبر:

رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً دخل المسجد فذكر الحديث. وفيه: «أن رسول الله ﷺ أمره أن يصلي ركعتين، ثم قال: إن هذا دخل

الخطيبين، لأن الكلام بالمباح مباح إلا حيث منعه منه النص، ولم يمنع النص إلا من الكلام في خطبة الإمام كما أوردنا قبل:

حدثنا محمد بن سعيّد بن زيات حدثنا عبد الله بن نصر حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا ابن وضاح حدثنا موسى بن معاوية حدثنا وكيع عن جابر بن حازم عن ثابت بن أسلم البجلي عن أنس بن مالك قال: «كان رسول الله ﷺ ينزل من المنبر يوم الجمعة فيكلمه الرجل في الحاجة، فيكلمه ثم يتقدم إلى المصلّي فيصلي».

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا علي بن زياد عن سعيّد بن المسيّب أن أبا بكر الصديق لما قعد على المنبر يوم الجمعة قال له بلال: يا أبا بكر. قال: ليك، قال: اعتقتي لله أم لنفسك. قال أبو بكر: بل لله تعالى، قال: فأذن لي أجاهد في سبيل الله تعالى، فأذن له، فذهب إلى الشام فمات بها.

ومن طريق حماد بن سلمة عن برز أبي العلاء عن الزهري: أن عمر بن الخطاب قال: كلام الإمام يقطع الكلام، فلم ير عمر الكلام يقطعه إلا كلام الإمام.

وعن سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن عمران بن موسى عن أبي الصّبيح قال: قال عمر بن الخطاب لرجل يوم الجمعة وعمر على المنبر: هل اشتريت لنا؟ وهل أتيتنا بهذا؟ يعني الحب.

وعن هشيم بن بشير أخبرني محمد بن قيس أنه سمع موسى بن طلحة بن عبيد الله يقول: رأيت عثمان بن عفان جالساً يوم الجمعة على المنبر والمؤذن يؤذن وعثمان يسأل الناس عن أسعائهم وأخبارهم.

وعن طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيّد بن المسيّب: كلام الإمام يقطع الكلام.

وعن عبد الله بن عون: قال لي حماد بن أبي سليمان في المسجد بعد أن خرج الإمام يوم الجمعة: كيف أصبحت.

وعن عطاء وإبراهيم النخعي: لا بأس بالكلام يوم الجمعة قبل أن يخطب الإمام وهو على المنبر ويعد أن يفرغ.

وعن قتادة عن بكر بن عبد الله المزني مثله.

وعن حماد بن سلمة عن إياس بن معاوية مثله.

وعن الحسن: لا بأس بالكلام في جلوس الإمام بين الخطيبين.

٥٣٣ - مسألة: ومن رُفِعَ والإمام يخطب واحتاج إلى

المسجد في خيئة بذو فامرته أن يصلي ركعتين وأنا أرجو أن يظن أنه رجل فيصدق عليه قالوا: فإنما أمره رسول الله ﷺ بالركعتين ليفطن فيصدق عليه.

قال أبو حمزة: وهذا الحديث من أعظم الحجج عليهم، لأن فيه أمر رسول الله ﷺ بصلاتهم، وعلى كل حال فليس اعتراض على حديث جابر الذي ذكرناه. وفيه قوله عليه السلام: «من جاء يوم الجمعة والإمام يخطب أو قد خرج فليزحف ركعتين».

ثم نقول لهم: قولوا لنا: هل أمره رسول الله ﷺ من ذلك بحق أم باطل؟

فإن قالوا: باطل، كفروا.

وإن قالوا: بحق، ابطلوا منعيهم، ولزمهم الأمر بالحق الذي أمر به رسول الله ﷺ وصح أنهما حق على كل حال، إذ لا يأمر عليه السلام بوجه من الوجوه إلا بحق.

ثم نقول لهم: إذ قلتم هذا فتقولون انتم به فتأمرون من دخل بهيئة بذو الإمام يخطب يوم الجمعة بأن يركع ركعتين ليفطن له فيصدق عليه، أم لا ترون ذلك، إن قالوا: نأمره بذلك تركوا منعيهم.

وإن قالوا: لسنا نأمره بذلك.

قيل لهم: فأي راحة لكم في توجيهكم للخبر الثابت وجوهاً انتم خالفونها، وعاصون للخبر على كل حال؟ وهل ههنا إلا إيهام الضعفاء المغترين المحرومين أنكم ابطلتكم حكم الخير وصححتكم بذلك قولكم؟ والأمر في ذلك بالصدق، بل هو عليكم - وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وقال بعضهم: لما لم يجر ابتداء التطوع لمن كان في المسجد لم يجر لمن دخل المسجد.

قال أبو حمزة: وهذه دعوى فاسدة لم يذن الله تعالى بها، ولا قضاه رسوله عليه السلام، بل قد فرق عليه السلام بينهما، بأن أمر من حضر بالانصات والاستماع، وأمر الداعيل بالصلاة، فالعترض على هذا مخالف لله ولرسوله عليه السلام، فالمتطوع جائز لمن في المسجد ما لم يبدأ الإمام بالخطبة ولمن دخل ما لم تقم الإقامة للصلاة..

٥٣٢ - مسألة: والكلام مباح لكل أحد ما دام المؤذن يؤذن يوم الجمعة ما لم يبدأ الخطيب بالخطبة. والكلام جائز بعد الخطبة إلى أن يكبر الإمام. والكلام جائز في جلسة الإمام بين

الخروج فليخرج.

وكذلك من عرض له ما يدعو به إلى الخروج. ولا معنى لاستئذان الإمام.

قال الله عز وجل: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾.

وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾.

ولم يأت نص بإيجاب استئذان الإمام في ذلك، ويقال لمن أوجب ذلك: فإن لم يأذن له الإمام، أتراه يبقى بلا وضوء، أو هو يلوث المسجد بالدم، أو يضيغ ما لا يجوز له تضييعه من نفسه أو ماله أو أهله، ومعاد الله من هذا.

٥٣٤ - مسألة: ومن ذكر في الخطبة صلاة فرض نسبها

أو نام عنها فليقم وليصلها، سواء كان قهراً أو غير قهري، لقول رسول الله ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ بِإِسْنَادِهِ قَبْلُ».

وقد فرق قوم في ذلك بين الفقيه وغيره - وهذا خطأ لم يوجه قرآن ولا سنة، ولا نظراً، ولا معقولاً، بل الحجة ألزم للفقيه في أن لا يضيغ دينه منها لغيره.

فإن قيل: يراه الجاهل فيظن الصلاة طلوعاً جائزة حيثن.

قلنا: لا أعجب ممن يستعمل لنفسه مخالفة أمر رسول الله ﷺ وتضييع فرضه خوف أن يظن غيره ولعل غيره لا يظن ذلك أو يظن، فقد.

قال تعالى: ﴿لَا تَكُلْفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾.

وقال تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا تَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اعْتَدَيْتُمْ﴾.

٥٣٥ - مسألة: ومن لم يدرك مع الإمام من صلاة

الجمعة إلا ركعة واحدة، أو الجلوس فقط فليدخل معه وليقبض إذا أدرك ركعة واحدة وإن لم يدرك إلا الجلوس صلى ركعتين فقط.

وبه قال أبو حنيفة، وأبو سليمان.

وقال مالك والشافعي: إن أدرك ركعة قضى إليها أخرى، فإن لم يدرك إلا رفع الرأس من الركعة فما بعده صلى أربعاً.

وقال عطاء، وطاووس، ومجاهد.

ورويناه أيضاً عن عمر بن الخطاب: من لم يدرك شيئاً من

الخطبة صلى أربعاً.

واحتج من ذهب إلى هذا بأن الخطبة جعلت بإزاء الركعتين، فيلزم من قال بهذا: أن من فاتته الخطبة الأولى وأدرك الثانية أن يقضي ركعة واحدة، مع أن هذا القول لم يأت به نص قرآن ولا سنة، واحتج مالك، والشافعي بقول رسول الله ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَةً وَاحِدَةً فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ».

قال أبو محمد: وهذا خبر صحيح، وليس فيه: أن من أدرك أقل من ركعة لم يدرك الصلاة، بل قد صرح عن رسول الله ﷺ.

ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات حدثنا إسحاق بن إسماعيل النضري حدثنا عيسى بن حبيب حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ حدثنا جدي محمد بن عبد الله حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَلَا تَأْتَوْهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ، وَأَتَوْهَا وَأَنْتُمْ تَمْشُونَ، عَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا».

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد البلخي حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى هو ابن أبي كثير - عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: «ثَبَّتْنَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ سَمِعَ جَلْبَةً رَجُلٍ قَلَمًا صَلَّى قَالَ: مَا شَأْنُكُمْ؟ قَالُوا: اسْتَعْجَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: فَلَا تَفْعَلُوا إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا».

فأمره رسول الله ﷺ بأن يصلي مع الإمام ما أدرك، وعم عليه السلام ولم يخص، وسماه مدركاً لما أدرك من الصلاة، فمن وجد الإمام جالساً، أو ساجداً، فإن عليه أن يصير معه في تلك الحال ويلتزم بإماتته، ويكون بذلك بلا شك داخلاً في صلاة الجماعة، فإنما يقضي ما فاتته ويتم تلك الصلاة، ولم تنفح إلا ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان فلا تصلى إلا ركعتين. وهذان الخبران زائدان على الذي فيه من أدرك ركعة والزيادة لا يجوز تركها، وبالله تعالى التوفيق.

روينا عن طريق شعبة قال: سألت الحكم بن عتيبة عن الرجل يدرك الإمام يوم الجمعة وهم جلوس. قال: يصلي ركعتين، قال شعبة: قلنا له: ما قال هذا عن إبراهيم إلا حماد. قال الحكم: ومن مثل حماد.

وعن معمر عن حماد بن أبي سليمان قال: إن أدركهم جلوساً في آخر الصلاة يوم الجمعة صلى ركعتين.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنْ أُنْخِفَتَيْنِ تَذَنَّقَا هُنَا، لِأَنَّ مِنْ أَصْلُهَا - الَّتِي جَعَلَهَا دِينًا - أَنْ تَوَلَّى الصَّاحِبَ الَّذِي يَعْرِفُ لَهُ مِنَ الصَّاحِبَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَخَالَفَ فَإِنَّهُ لَا يَجُزِّ خِلَافَهُ.

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ السَّخْتِيَانِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: إِذَا ادْرَكَ الرَّجُلُ رَكْعَةً يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَّى إِلَيْهَا أُخْرَى، وَإِنْ وَجَدَ الْقَوْمَ جُلُوسًا صَلَّى أَرْبَعًا.

وَعَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: مَنْ ادْرَكَ الرُّكْعَةَ فَقَدْ ادْرَكَ الْجُمُعَةَ، وَمَنْ لَمْ يَدْرِكْ الرُّكْعَةَ فَليُصَلِّ أَرْبَعًا، وَلَا يَعْرِفُ لَهَا مِنَ الصَّاحِبَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَخَالَفَ. نَعَمْ، وَقَدْ رُوِيَ فِيهِ أَثَرٌ - لَيْسَتْ بِأَضْعَفَ مِنْ حَدِيثِ الْوُضُوءِ بِالنِّيَّةِ، وَالْوُضُوءِ مِنَ الْفَهْقَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَالْوُضُوءِ وَالْبَاءِ مِنَ الرَّعَافِ وَالْقِي، فَخَالَفُوها إِذْ خَالَفَهَا أَبُو حَنِيْفَةَ - مِنْ طَرِيقِ الْحَاجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَمَرَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ غَيْرِهِ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَسْنَدِينَ وَهَذَا نَحْنُ نَتَنَاقَضُ فِيهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَأَمَّا غُصْنٌ فَلَا حِجَّةَ عِنْدَنَا فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَوْ صَحَّ فِي هَذَا أَثَرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَقُلْنَا بِهِ وَلَمْ نَتَعَدَّ.

٥٣٦- مسألة: والغسل واجب يوم الجمعة لليوم لا للصلاة.

وَكَذَلِكَ الطَّبِيُّ، وَالسَّوَالُ، وَقَدْ ذَكَرْنَا كُلَّ ذَلِكَ فَاغْنَى عَنْ تَرْدَادِهِ، إِذْ قَدْ تَقَصَّيْنَاهُ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، مِنْ دِيَوَانِنَا هَذَا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَلَا يَطْغِبُ لَهَا الْحَرَمُ وَلَا الْمَرَأَةُ، لَمَّا ذَكَرْنَا فِي كِتَابِنَا هَذَا فِي النَّسَاءِ يَحْضُرُونَ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ، وَلَأنَّ الْحَرَمَ مِنْهُنَّ عَنْ إِحْدَاثِ التَّطَيُّبِ، عَلَى مَا نَذَرُ فِي كِتَابِ الْحُجَّ إِذْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَيَلْزَمُ الْغُسْلُ، وَالسَّوَالُ: الْحَرَمُ، وَالْمَرَأَةُ كَمَا يَلْزَمُ الرَّجُلَ، فَمَنْ عَجَزَ عَنْ الْمَاءِ تَيْمَمَ، لَمَّا قَدْ ذَكَرْنَا فِي التَّيَمُّمِ مِنْ دِيَوَانِنَا هَذَا - وَلِلَّهِ تَعَالَى الْحَمْدُ.

٥٣٧- مسألة: فَإِنْ ضَاقَ الْمَسْجِدُ أَوْ امْتَلَأَتْ الرُّوحَابُ وَاتَّصَلَتْ الصُّقُوفُ صَلَّيْتُ الْجُمُعَةَ وَغَيْرَهَا فِي الدُّوْرِ، وَبِالْيُوسُفِ، وَالدَّكَائِينِ الْمُتَّصِلَةِ بِالصُّقُوفِ، وَعَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ، بِمَحِثٍ يَكُونُ مَسَامَتًا لِمَا خَلْفَ الْإِمَامِ، لَا لِلْإِمَامِ وَلَا لِمَا أَمَامَ الْإِمَامِ أَصْلًا وَمِنْ حَالٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ وَالصُّقُوفِ نَهْرٌ عَظِيمٌ أَوْ صَغِيرٌ أَوْ خُنْطَقٌ أَوْ حَائِطٌ لَمْ يَضْرِهِ شَيْءٌ، وَصَلَّى الْجُمُعَةَ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا

الْقُرْبَرِيُّ حَدَّثَنَا الْبَخَارِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي سَلَامٍ - حَدَّثَنَا عَبْدُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ عَمْرِو عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فِي حُجْرَتِهِ، وَجَدَارُ الْحُجْرَةِ ضَعِيفٌ، فَرَأَى النَّاسَ شَخْصَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ أَنَّاسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ» وَذَكَرَ بَاقِي الْحَدِيثِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: حَكَمُ الْإِمَامَةِ سِرَاءٌ فِي الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا، وَالنَّافِلَةِ وَالْفَرِيضَةِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ قَرَأْنٌ وَلَا سُنَّةٌ بِالْفَرْقِ بَيْنَ أَحْوَالِ الْإِمَامَةِ فِي ذَلِكَ، وَلَا جَاءَ نَصٌّ بِالْمَنْعِ مِنَ الْإِتِمَامِ بِالْإِمَامِ إِذَا اتَّصَلَتِ الصُّقُوفُ، فَلَا يَجُزُّ الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ بِالرَّأْيِ الْقَائِدِ، وَصَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا»، فَحُتِّمًا أَذْرَكَكَ الصَّلَاةَ فَصَلَّ - فَلَا يَجُزُّ أَنْ يَمْنَعَ أَحَدٌ مِنَ الصَّلَاةِ فِي مَوْضِعٍ إِلَّا مَوْضِعًا جَاءَ النَّصُّ بِالْمَنْعِ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ، فَيَكُونُ مَسْتثنًى مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ.

رَوَيْنَا عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ تَصَلِّي فِي بَيْتِهَا بِصَلَاةِ الْإِمَامِ وَهِيَ فِي الْمَسْجِدِ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ مَثْبُوتًا فِي صَلَاةِ الْكُوفَةِ، إِذْ صَلَّتْ فِي بَيْتِهَا بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالنَّاسِ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ أَخْبَرَنِي جَبَلَةُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ الشَّافِعِيُّ قَالَ: رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُصَلِّي فِي دَارِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي الْبَابِ الصَّغِيرِ الَّذِي يُشْرِفُ عَلَى الْمَسْجِدِ يَرَى رُكُوعَهُمْ وَسُجُودَهُمْ.

وَعَنْ الْمُتَمَرِّ بْنِ سَلِيمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي جَبَلَةَ قَالَ: تَصَلَّى الْمَرَأَةُ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ أَوْ جَدَارٌ بَعْدَ أَنْ تَسْمَعَ التَّكْبِيرَ.

وَعَنْ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ جَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْمَسْجِدِ وَقَدْ امْتَلَأَ دَاخِلُ دَارِ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَالطَّرِيقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى مَعَهُمْ وَهِيَ يَرَى رُكُوعَهُمْ وَسُجُودَهُمْ.

وَعَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّهُ صَلَّى فِي بَيْتِ الْحَيَّاطِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الرَّجَّةِ الَّتِي تَبَاعُ فِيهَا الْقُبَابُ.

وَعَنْ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتِ الْبَنَانِيِّ قَالَ: جِئْتُ أَنَا وَالْحُسَيْنَ الْبَصْرِيُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّاسُ عَلَى الْجِدْرِ وَالْكَتِفِ، فَقُلْتُ لَهُ: أَبَا سَعِيدٍ، أَرَجُو هَؤُلَاءِ؟

قَالَ: أَرَجُو أَنْ يَكُونُوا فِي الْأَجْرِ سَوَاءً.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا تَصَلِّي الْجُمُعَةَ خَاصَّةً فِي مَكَانٍ مَحْجُورٍ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَمَّا سَائِرُ صَلَوَاتِ الْقُرْصِ فَلَا بَأْسَ

بذلك فيها.

٥٣٩ - مسألة: وإن جاء اثنان فصاعداً وقد فاتت

الجمعة صلّوها جمعة، لما ذكرنا من أنها ركعتان في الجماعة.

٥٤٠ - مسألة: ومن كان بالمصر فراح إلى الجمعة من

أول النهار فحسن، لما ذكرنا قبل.

وكذلك من كان خارج مصر أو القرية على أقل من ميل، فإن كان على ميل فصاعداً صلى في موضعه، ولم يجز له المجيء إلى المسجد إلا مسجد مكة، ومسجد المدينة، ومسجد بيت المقدس خاصة، فالجاء إليها على بعير: فضيلة: لما:

حدثنا أحمد بن محمد الطلسمكي حدثنا ابن مفرج حدثنا محمد بن أيوب الصموت حدثنا أحمد بن عمرو بن عبد الحاتق البزار حدثنا محمد بن معمر حدثنا روح هو ابن عباد - حدثنا محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إنما الرحلة إلى ثلاثة مساجد: مسجد الحرام، ومسجد المدينة، ومسجد يثرب».

قال أبو محمد: الرحلة هي السفر، وقد بينا قبل أن السفر ميل فصاعداً وبالله تعالى التوفيق.

٥٤١ - مسألة: والصلاة في المقصورة جائزة، والاشم

على المانع لا على المطلق له دخولها، بل القرض على من أمكنه دخولها أن يصل الصفوف فيها، لأن إكمال الصفوف فرض كما قدّمنا فمن أطلق على ذلك فحقه أطلق له، وحق عليه أن يمنع منه، ومن منع فحقه منع منه والمانع من الحق ظالم، ولا إثم على الممنوع، لقول الله تعالى: ﴿لَا يَكُلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

٥٤٢ - مسألة: ولا يجل البيع من أثر استواء الشمس،

ومن أول اخذها في الزوال والميل إلى أن تقضى صلاة الجمعة فإن كانت قرية قد منع أهلها الجمعة أو كان ساكناً بين الكفار، ولا مسلم معه، فلا أن يصلي ظهر يومه، أو يصلوا ذلك كله أو بعضهم، فإن لم يصل: فلا أن يدخل أول وقت العصر، ويفسخ البيع حيثنأبداً إن وقع ولا يصحّ خروجه الوقت، سواء كان التابع من مسلمين، أو من مسلم وكافر، أو من كافرين. ولا يحرم حيثنأ: تكاح، ولا إجازة، ولا سلم، ولا ما ليس بيباع.

وقال مالك كذلك في البيع الذي فيه مسلم، وفي النكاح، وعقد الإجارة، والسلم، وأباح الهبة، والقرض، والصدقة.

وقال أبو حنيفة، والشافعي: البيع، والنكاح، والإجارة، والسلم، جائز كل ذلك في الوقت المذكور.

وهذا لا نعلمه عن أحد من الصحابة، ولا يعضد هذا القول قرآن، ولا سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا قياس، ولا رأي سديد.

وقال أبو حنيفة: إن كان بين الإمام والمأموم نهر صغير أجزأته صلاته، فإن كان كبيراً لم تجزؤ.

وهذا كلام ساقط، لا يعضده قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا قول صاحب، ولا رأي سديد، وحذ النهر الكبير بما يمكن أن تجري فيه السفن.

قال أبو محمد: ليت شعري أي السفن، وفي السفن ما يعمل ألف وسبي، وفيها زوريق صغير يعمل ثلاثة أو أربعة فقط.

وروي عن عمر بن الخطاب أنه قال: من صلى بصلاة الإمام وبينهما طريق أو جدر أو نهر فلا يأثم به - فلم يفرق بين نهر صغير وكبير.

وروي عن طريق شعبة: حدثنا قتادة قال: قال لي زرار بن أوفى سمعت أبا هريرة يقول: لا جمعة لمن صلى في الرحبة - وبه يقول زرار.

قال أبو محمد: لو كان تقليداً لكان هذا - لصحة إسناده - أول من تقليد مالك، وأبي حنيفة.

وعن عقبة بن صهبان عن أبي بكر: أنه رأى قوماً يصلون في رحبة المسجد يوم الجمعة، فقال: لا جمعة لهم، قلت: لم؟

قال: لأنهم يقدرّون على أن يدخلوا فلا يفعلون.

قال أبو محمد: هذا كما قال لمن قدر على أن يصل الصفف فلم يفعل وإن العجب كله ممن يجيز الصلاة حيث صبح نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة فيه كالمقبرة، ومعطن الإبل، والحمام، ثم منع منها حيث لا نص في المنع منها، كالوضع المحجور، أو بينها نهر كبير وكل هذا كما ترى وبالله تعالى التوفيق.

٥٣٨ - مسألة: ومن زوجه يوم الجمعة أو غيره فإن

قدر على السجود كيف أمكنه ولو إساءة وعلى الركوع كذلك: أجزاء، فإن لم يقدر أصلاً وقف كما هو، فإذا خفف الأمر صلى ركعتين وأجزأه. لقول رسول الله ﷺ «إذا أتركتكم بأثر فأتوا منه ما استغنتم».

ولقول الله تعالى: ﴿لَا يَكُلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ ولا فرق بين المعجز عن الركوع والسجود بمريض أو يخوف أو يمنع زحاماً وقد صلى السلف الجمعة إيماء في المسجد، إذ كان بنو أمية يؤخرون الصلاة إلى قرب غروب الشمس.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ الْيَوْمِ وَوَقْتُ النَّدَاءِ هُوَ أَوَّلُ الزَّوَالِ فَحَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى الْبَيْعَ إِلَى انْقِضَاءِ الصَّلَاةِ وَابَاحَهُ بَعْدَهَا فَهُوَ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: وَلَمْ يَحْرَمْ تَعَالَى تَكَاحُلًا وَلَا إِجَارَةً وَلَا سَلَمًا وَلَا مَا لَيْسَ بِيَعًا «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا». ﴿وَذَلِكُمْ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾.

وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَا فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ وَهُوَ نَاهِضٌ إِلَى الصَّلَاةِ غَيْرَ مُتَشَاغِلٍ بِهَا فَجَائِزٌ كُلُّ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مَتَاعٌ مِنَ السَّجْعِ إِلَى الصَّلَاةِ، فَظَهَرَ تَنَاقُضُ قَوْلِ مَالِكٍ وَفَسَادُهُ فَإِنْ كَانَ جَعَلَ عِلَّةَ كُلِّ ذَلِكَ: التَّشَاغُلُ، سَأَلْنَاهُمْ عَنْهُ لِمَ يَتَشَاغَلُ؟ بَلَى بَاغٌ أَوْ أَتَكْبَحُ، أَوْ أَجَرٌ وَهُوَ نَاهِضٌ إِلَى الْجُمُعَةِ، أَوْ هُوَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ؟ فَمَنْ قَوْلُهُمْ: يَنْسَخُ، فَيُطْلَقُ تَعْلِيلُهُمُ بِالتَّشَاغُلِ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا بِالتَّشَاغُلِ فَقَدْ قَاسُوا عَلَى غَيْرِ عِلَّةٍ، وَهُوَ بَاطِلٌ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ: بِالْقِيَاسِ، فَكَيْفَ عِنْدَ مَنْ لَا يَقُولُ بِهِ؟.

فَإِنْ قَالَ: النِّكَاحُ يَبْعُ.

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ مَا سَمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى قَطُّ يَبْعُ وَلَا رَسُولُهُ ﷺ. وَنَسَاهُمْ عَنْ حَلْفِ أَنْ لَا يَبِيعَ: فَتَكْحُ أَوْ أَجَرَ، فَمَنْ قَوْلُهُمْ: لَا يَبْحَثُ.

وَاعْتَلَّ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، بِأَنَّ النَّبِيَّ عَنْ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ لَتَشَاغُلٍ عَنِ الْجُمُعَةِ فَقَطُّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذِهِ دَعْوَى كَاذِبَةٍ، وَقَوْلُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَهَذَا لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَغْيِرَ عَنْ مَرَاوِ اللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ أَنْ يَغْيِرَ بِذَلِكَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ رَسُولُهُ ﷺ.

وَلَوْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ لَبَيَّنَهُ وَلَمْ يَكُنْ إِلَى خَطِئٍ رَأَى أَمِي حَنِيفَةَ وَظَنُوهُ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ عَلِمْنَا ذَلِكَ.

قُلْنَا: وَمَنْ أَيْنَ عَلِمْتُمُوهُ؟ فَإِنْ ادَّعَيْتُمْ ضَرُورَةَ كَذِبَتُمْ، لِأَنَّا غَيْرُ مُضْطَرِّينَ إِلَى عِلْمِ ذَلِكَ، وَالطَّبِيعَةُ وَاحِدَةٌ، وَإِنْ ادَّعَا دَلِيلًا سَتَلَوْهُ، وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَيْهِ، فَلَمْ يَبْنِ إِلَّا الظَّنُّ وَقَالُوا: نَحْنُ مِنْهُمْ عَنِ الْبَيْعِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَوْ بَاغُ امْرُؤٍ فِي صَلَاتِهِ: نَفَذَ الْبَيْعَ، فَقُلْنَا لَهُمْ: إِنْ الْبَيْعُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الصَّلَاةِ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ عَمْدًا أَبْطَلَهَا، فَلَيْسَ حَيْثُوتُ فِي صَلَاةٍ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي صَلَاةٍ فَبَيْعُهُ

جَائِزٌ، وَإِنْ ظَنُّ أَنْهُ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ فَبَاغُ، أَوْ نَكْحٌ، أَوْ أَتَكْبَحُ، أَوْ عَمَلٌ مَا لَا يَجُوزُ فِي الصَّلَاةِ فَهُوَ كَلَهُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْحَالِ الَّذِي هُوَ فِيهَا مَانِعَةٌ مِنْ ذَلِكَ، وَهِيَ حَالٌ ثَابِتَةٌ، فَمَا ضَاعَهَا فَبَاطِلٌ.

وَكَذَلِكَ مِنْ بَاغٍ، أَوْ نَكْحٍ، أَوْ طَلَقٍ، أَوْ اعْتَنَ، وَلَمْ يَسْقِ عَلَيْهِ مِنَ الْوَقْتِ إِلَّا مَقْدَارُ إِحْرَامِهِ بِالنَّكْحِ - وَهُوَ ذَاكَرٌ لِنَفْسِكَ - فَهُوَ كَلَهُ بَاطِلٌ، لِأَنَّهُ مَنُوعٌ عَنْ كُلِّ ذَلِكَ.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» فَكُلُّ مَنْ عَمِلَ أَمْرًا بخلافِ مَا أَمَرَ بِهِ فَهُوَ مُرَدُّوهُ بِنَصِّ حَكَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ عَكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَا يَصْلُحُ الْبَيْعُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حِينَ يَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَاشْتَرَوْهُ.

وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ فَسَخَ بَيْعًا وَقَعَ فِي الْوَقْتِ الْمَذْكُورِ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا مِمَّا تَنَاقَضَ فِيهِ الشَّافِعِيُّونَ، وَالْحَنَفِيُّونَ، لِأَنَّهُمْ لَا يَجِيزُونَ خِلَافَ الصَّاحِبِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ خِلَافٌ، وَهَذَا مَكَانٌ لَا يَعْرِفُ لِابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ خِلَافٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَتَنَاقَضَ الْمَالِكِيُّونَ أَيْضًا، لِأَنَّهُمْ حَمَلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾: عَلَى التَّحْرِيمِ، وَلَمْ يَحْمِلُوا أَمْرَهُ تَعَالَى بِمَتَمِّعِ الْمُطْلَقَةِ عَلَى الْإِجَابِ وَقَالُوا: لَفْظَةُ «ذَرُ» لَا تَكُونُ إِلَّا لِلتَّحْرِيمِ، فَقُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ ذَرُؤُهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ فَهَذِهِ لِلْوَعْدِ لَا لِلتَّحْرِيمِ.

وَأَمَّا مَنَعْنَا أَهْلَ الْكُفْرِ مِنَ الْبَيْعِ حَيْثُوتُ: فَلَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ فَوَجِبَ الْحُكْمُ بَيْنَ أَهْلِ الْكُفْرِ بِحُكْمِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَلَا بَدَلَ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾.

١٤ - كتاب صلاة العيدين

٥٤٣ - مسألة: هما عيد القطر من رمضان، وهو: أول

يوم من شوال، ويوم الأضحى: وهو اليوم العاشر من ذي الحجة، ليس للمسلمين عيد غيرهما، إلا يوم الجمعة. وثلاثة أيام بعد يوم الأضحى؛ لأن الله تعالى لم يجعل لهم عيداً غير ما ذكرنا، ولا رسوله ﷺ. ولا خلاف بين أهل الإسلام في ذلك، ولا يحرم العمل، ولا البيع في شيء من هذه الأيام؛ لأن الله تعالى لم يمنع من ذلك، ولا رسوله ﷺ. ولا خلاف أيضاً بين أهل الإسلام في هذا، وسنة صلاة العيدين: أن يبرأ أهل كل قرية أو مدينة إلى فضاء واسع محضرة منازلهم ضحوة إثر ابضاض الشمس، وحين ابتداء جواز التطوع. ويأتي الإمام فيتقدم بلا أذان ولا إقامة، فيصلي بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة، وفي كل ركعة أم القرآن وسورة، وتستحب أن تكون السورة في الأولى ق. وفي الثانية اقتربت الساعة أو سبح اسم ربك الأعلى. وهل أنشأك حديث الغاشية. وما قرأ من القرآن مع أم القرآن أجزاء. ويكثر في الركعة الأولى إثر تكبيرة الإحرام: سبع تكبيرات متصلة قبل قراءة القرآن أم القرآن ويكثر في أول الثانية إثر تكبيرة القيام: خمس تكبيرات. يجهر بجميعهن قبل قراءته أم القرآن. ولا يرفع - يديه في شيء منها إلا حيث يرفع في سائر الصلوات قطعاً. ولا يكبر بعد القراءة إلا تكبيرة الركوع قطعاً. فإذا سلم الإمام قام فخطب الناس خطبتين يجلس بينهما جلسة، فإذا أتمهما افترق الناس.

فإن خطب قبل الصلاة فليست خطبة، ولا يجب الإنصات له، كل هذا لا خلاف فيه إلا في مواضع نذكرها إن شاء الله تعالى: منها: ما يقرأ مع أم القرآن وفي صفة التكبير وأحدث بنو أمية: تأخير الخروج إلى العيد، وتقدم الخطبة قبل الصلاة والأذان والإقامة.

فأما الذي يقرأ مع أم القرآن: فإن أبا حنيفة قال: أكره أن يقتصر على سورة بعتها. وشاهدنا المالكيين لا يقرءون مع أم القرآن إلا الشمس وضحاها، وسبح اسم ربك الأعلى. وهذا الاختياران: فاسدان، وإن كانت الصلاة كذلك جائزة. وإنما نكر اختيار ذلك، لأنهما خلاف ما صح عن رسول الله ﷺ.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا

مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى قرأت على مالك عن حمزة بن سعيب المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي ما كان يقرأ به رسول الله ﷺ في القطر، والأضحى؟ فقال: كان يقرأ فيهما بقى القرآن المجيد واقرئت الساعة.

قال أبو محمد: عيد الله أدرك أبا واقد الليثي وسمع منه، واسمه الحارث بن عوف، ولم يصح عن رسول الله ﷺ شيء غير هذا.

وما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن غيلان حدثنا وكيع حدثنا مسعر بن كدام، وسفيان بن الثوري - كلاهما عن معوية بن خالد عن زيد بن عتبة عن سمرة بن جندب: أنه عليه السلام كان يقرأ في العيد: سبح اسم ربك الأعلى وهل أنشأك حديث الغاشية.

واختارنا هو اختيار الشافعي، وأبي سليمان.

وقد روي عن أبي حنيفة أنه ذكر بعض ذلك، ومنها - التكبير، فإن أبا حنيفة قال: يكبر للإحرام ثم يتعوذ ثم يكبر ثلاث تكبيرات يجهر بها، ويرفع يديه مع كل تكبيرة، ثم يقرأ ثم يركع، فإذا قام بعد السجود إلى الركعة الثانية كبر للإحرام ثم قرأ، فإذا أتم السورة مع أم القرآن كبر ثلاث تكبيرات جهراً، يرفع مع كل تكبيرة يديه، ثم يكبر للركوع.

وقال مالك: سبعا في الأولى بتكبيرة الإحرام، وخمساً في الثانية سوى تكبيرة القيام واختلف في ذلك عن السلف رضي الله عنهم:

فروينا عن علي بن عيسى: أنه كان يكبر في القطر، والأضحى، والاستسقاء سبعا في الأولى، وخمساً في الآخرة، ويصلي قبل الخطبة، ويجهر بالقراءة، وإن أبا بكر، وعمر، وعثمان: كانوا يفعلون ذلك، إلا أن في الطريق إبراهيم بن أبي يحيى، وهو أيضاً منقطع، عن محمد بن علي بن الحسين: أن علياً.

ورؤينا من طريق مالك، وإسحاق السبيعي عن الأسمد بن يزيد قال: كان ابن مسعود جالساً وعنده حنيفة، وأبو موسى الأشعري، فسلمهم سعيده بن العاص عن التكبير في الصلاة يوم القطر، والأضحى، فقال ابن مسعود يكبر أربعاً ثم يقرأ، ثم

وهذا سند كالشمس.

ورؤينا من طريق معمر بن أبي إسحاق السبيعي عن الأسمد بن يزيد قال: كان ابن مسعود جالساً وعنده حنيفة، وأبو موسى الأشعري، فسلمهم سعيده بن العاص عن التكبير في الصلاة يوم القطر، والأضحى، فقال ابن مسعود يكبر أربعاً ثم يقرأ، ثم

يَكْبُرُ فِرْعَ، ثُمَّ يَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ فَيَقْرَأُ ثُمَّ يَكْبُرُ أَرْبَعًا بَعْدَ الْقِرَاءَةِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ شُعْبَةٍ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، وَقَادَةَ كِلَاهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ هُوَ ابْنُ نَوْفَلٍ - قَالَ: كَبَّرَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَوْمَ الْعِيدِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ ثُمَّ كَبَّرَ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ سِوَى تَكْبِيرَةِ الصَّلَاةِ وَهَذَا ابْنُ إِسْمَاعِيلَ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ، وَهَذَا تَعْلُقُ أَبُو حَنِيفَةَ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: ابْنُ وَجْدٍ لَهْوَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَوْ لغيرهم مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَا قَالَهُ مِنْ أَنْ يَتَعَوَّذَ بِإِسْرَ الْأُولَى ثُمَّ يَكْبُرُ ثَلَاثًا، وَأَنَّهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَهُمْ؟ فَيُطَلُّ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَتَعَلِّقٌ بِصَاحِبِهِ. وَأُطْرَفَ ذَلِكَ أَمْرُهُ بِرَفْعِ الْأَيْدِي فِي التَّكْبِيرِ، الَّذِي لَمْ يَصُحْ فَقَدْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَفَعَ فِيهِ يَدَيْهِ، وَنَهَى عَنْ رَفْعِ الْأَيْدِي فِي التَّكْبِيرِ فِي الصَّلَاةِ حَيْثُ صُحِّحَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ.

وَهَكَذَا فَلْيَكُنْ عَكْسَ الْحَقَائِقِ، وَخِلَافَ السَّنَنِ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ قَادَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي التَّكْبِيرِ فِي الْعِيدَيْنِ: قَالَ: يَكْبُرُ تَسْعًا أَوْ إِحْدَى عَشْرَةً، أَوْ ثَلَاثَ عَشْرَةً - وَهَذَا سَنَدٌ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ.

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: التَّكْبِيرُ فِي يَوْمِ الْعِيدِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى أَرْبَعًا، وَفِي الْآخِرَةِ ثَلَاثًا، وَالتَّكْبِيرُ سَبْعَ سِوَى تَكْبِيرِ الصَّلَاةِ - إِلَّا أَنَّ فِي الطَّرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ يَزِيدَ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذَا آثَرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يَصُحُّ شَيْءٌ مِنْهَا: مِنْهَا - مِنْ طَرِيقٍ ابْنُ هُبَيْرَةَ عَنْ عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْبُرُ فِي الْفِطْرِ، وَالْأَضْحَى، فِي الْأُولَى: سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ: خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ.

وَمِنْ طَرِيقٍ عُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ سَبْعٌ فِي الْأُولَى وَخَمْسٌ فِي الْآخِرَةِ، وَالْقِرَاءَةُ بَعْدَهُمَا كِلَاهُمَا».

وَهَذَا كَذِبٌ لَا يَصُحُّ، وَمَعَادُ اللَّهِ أَنْ تُحْتَجَّجَ بِمَا لَا يَصُحُّ كَمَنْ يَحْتَجُّ بِأَبْنِ فَيْعَةٍ وَعُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ إِذَا وَافَقَا هَوَاهُ، فَكَعَلَهُ فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَيُرَدُّ رَوَايَتُهُمَا إِذَا خَالَفَا هَوَاهُ هَذَا فَصَلِّ مَنْ لَا دِينَ لَهُ، وَلَا يَبَالِي بَأَن يَضِلَّ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى وَيَضِلَّ وَمِنْهَا - خَيْرٌ مِنْ طَرِيقٍ زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَكْحُولٍ أَخْبَرَنِي أَبُو عَائِشَةَ جَلِيسُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ حَضَرَ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ سَأَلَ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ، وَحَدَّثَهُ بَيْنَ الْيَمَانِ كَيْفَ كَانَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْبُرُ فِي الْأَضْحَى، وَالْفِطْرِ؟ فَقَالَ أَبُو مُوسَى كَانَ يَكْبُرُ أَرْبَعًا، تَكْبِيرُهُ عَلَى الْجَنَازَةِ، قَالَ حَدَّثَنِي: صَدَقَ، قَالَ أَبُو مُوسَى كَذَلِكَ كُنْتُ أَكْبُرُ بِالْبَصْرَةِ حَيْثُ كُنْتُ عَلَيْهِمْ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَوْبَانَ ضَعِيفٌ وَابْنُ عَائِشَةَ جَهْلِيٌّ، لَا يَدْرِي مِنْ هُوَ وَلَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ وَلَا تَصُحُّ رَوَايَةُ عَنْهُ لِأَحِبِّ، وَلَوْ صَحَّ لَمَا كَانَ فِيهِ لِلْحَدِيثَيْنِ حُجَّةٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَا يَقُولُونَ مِنْ أَرْبَعِ تَكْبِيرَاتٍ فِي الْأُولَى بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَأَرْبَعٍ فِي الثَّانِيَةِ بِتَكْبِيرَةِ الرُّكُوعِ، وَلَا أَنَّ الْأُولَى يَكْبُرُ فِيهَا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ، بَلْ ظَاهِرُهُ أَرْبَعٌ فِي كُلِّمَا الرُّكْعَتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا، كَمَا فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ.

وَهَذَا قِيَاسٌ عَلَيْهِمْ لَا لَهُمْ، لِأَنَّ تَكْبِيرَ الْجَنَازَةِ أَرْبَعٌ فَقَطْ، وَهُمْ يَقُولُونَ: بَسَتْ فِي كُلِّمَا الرُّكْعَتَيْنِ دُونَ تَكْبِيرَتِي الْإِحْرَامِ وَالرُّكُوعِ وَالْقِيَامِ، أَوْ بَعَثَرِ تَكْبِيرَاتٍ إِنَّ عَدُوًّا فِيهَا تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، وَالْقِيَامِ، وَالرُّكُوعِ، وَلَيْسَ فِيهِ رَفْعُ الْأَيْدِي كَمَا زَعَمُوا، فَظَهَرَ غُيُوبُهُمْ جَمْلَةً - وَلِلَّهِ تَعَالَى الْحُكْمُ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَأَمَّا مَالِكٌ فَزَانَهُ جَعَلَ فِي الْأُولَى سَبْعًا بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَخَمْسًا فِي الثَّانِيَةِ دُونَ تَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ، وَهَذَا غَيْرُ عَظُومٍ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ. وَإِنَّمَا اخْتَرْنَا مَا اخْتَرْنَا، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا قِيلَ، وَالتَّكْبِيرُ خَيْرٌ، وَلِكُلِّ تَكْبِيرَةٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، فَلَا يَجْزِيهَا إِلَّا عَمْرُوهُ، وَلَوْ وَجَدْنَا مِنْ يَقُولُ: بِأَكْثَرِ لَقَلْنَا بِهِ، لَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ وَالتَّكْبِيرُ خَيْرٌ بَلَا شَكٍّ. وَاخْتِيارَنَا هُوَ اخْتِيارُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ وَمِنْهَا - مَا أَحَدَثَ بَنُو أُمَيَّةَ مِنْ تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ، وَإِحْدَاثِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، وَتَقْدِيمِ الْخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا الْبَخَارِيُّ عَنْ أَبِي عَاصِمٍ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ.

قَالَ أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُوسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَالَ يَعْقُوبُ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ هُوَ حَمَّادُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ - حَدَّثَنَا عِيْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ عَمْرٍ - عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ.

ثُمَّ اتَّفَقَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عَمْرٍ كِلَاهُمَا يَقُولُ «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرُ كَانُوا يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعُمَرَانِ».

وَمِنْ طَرِيقٍ مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي عِيْسَى مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ قَالَ: شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، وَعُمَثَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَعَلِيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، كُلُّهُمْ يَصَلِّي ثُمَّ يَخْطُبُ. وَبِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ إِلَى الْبَخَارِيِّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ ابْنِ جَرِيرٍ

عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة حدثنا محمد بن النعمان عن أبي قيس عن هزيل بن شرحبيل: أن علي بن أبي طالب أمر رجلا أن يصلي بضعة الناس أربع ركعات في المسجد يوم العيد، فلما ضَعُفُوا هذه الرواية.

قيل لهم: هي أقوى من التي تعلّقتم بها عنه أو مثلها، ولا فرق، وكلهم جمع على أن صلاة العيدين تصلّى حيث تصلّى الجمعة.

وقد ذكرنا - حكم الجمعة ولا فرق بين صلاة العيدين وصلاتها في المواطن.

وقد روي عن عمر، وعثمان رضي الله عنهما: أنهما صليا العيد بالناس في المسجد لطر وقع يوم العيد، وكان رسول الله ﷺ يبرأ إلى المصلّي لصلاة العيدين، فهذا أفضل، وغيره يجرى، لأنه فعل لا أمر، وبالله تعالى التوفيق.

٥٤٥ - مسألة: ويخرج إلى المصلّي: النساء حتى الأباكر، والحيف وغير الحيف، ويعتزل الحيف المصلّي، وأما الطواهر فيصلّين مع الناس، ومن لا جلباب لها فلتستعز جلبابا وتخرج، فإذا أتم الإمام الخطبة فختار له أن ياتيهن يعظهن ويأمرهن بالصدقة، وتستحبّ لهن الصدقة يومئذ بما تيسر.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريزي حدثنا البخاري حدثنا أبو معمر هو عبد الله بن عمرو الرقي - حدثنا عبد الوارث هو ابن سعيد التوري - حدثنا أيوب السخني عن حفصة بنت سيرين قالت: «كنا نمنع جوارينا أن يخرجن يوم العيد، فلما قُدمت أم عطية آتيتها فسلّتها، فقالت عن رسول الله ﷺ أنه قال: يخرج العزائق ذوات الخدور - أو قال: وذوات الخدور - شك أيوب - والنخيف، فيعتزل الحيف المصلّي، وتشهدن الحيز ودعوة المؤمنين».

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا عمرو الناقد حدثنا عيسى بن يونس حدثنا هشام هو ابن حسان - عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهن في الفطر، والأضحية: العزائق والنخيف، وذوات الخدور، فلما الحيف فيعتزلن الصلاة، وتشهدن الحيز ودعوة المسلمين، قلت: يا رسول الله، إحدانا لا يكون لها جلباب، قال: يُلبسها أختها من جلبابها».

وبالسند المذكور إلى البخاري: حدثنا إسحاق هو ابن

أخبرهم قال: أخبرني عطاء عن ابن عباس، وجابر بن عبد الله قالا جميعا: لم يكن يؤذّن يوم الفطر، ولا يوم الأضحية.

قال علي: لا أذان ولا إقامة لغير الفريضة، والأذان والإقامة فيهما الدعاء إلى الصلاة، فلو أمر عليه السلام بذلك لصارت تلك الصلاة فريضة بدعائه إليها، واعتلوا: بأن الناس كانوا إذا صلّوا تركهم ولم يشهدوا الخطبة، وذلك لأنهم كانوا يلعنون علي بن أبي طالب عليه السلام، فكان المسلمون يفرّون، وحقّ لهم، وكيف وليس الجلوس للخطبة واجبا؟

حدثنا حماد بن أحمد حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن إيمان حدثنا أحمد بن زهير بن حرب حدثنا عبد الله بن أحمد الكرماني حدثنا الفضل بن موسى السخني عن ابن جريج عن عطاء هو ابن أبي رباح - عن عبد الله بن السائب قال: «شهدت مع رسول الله ﷺ العيد فصلّي، ثم قال عليه السلام: قد قضيت الصلاة فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس، ومن أحب أن يذهب فليذهب».

قال أبو محمد: إن قيل: إن محمد بن الصباح أرسله عن الفضل بن موسى.

قلنا: نعم، فكان ماذا؟ السند زائد علما لم يكن عند المرسل، فكيف وخصمنا أكثرهم يقول: إن المرسل والسند سواء؟

وروي عن طريق ابن جريج عن عطاء، قال: ليس حقّا على الناس حضور الخطبة، يعني في العيدين والأذان في هذا كثيرة جداً.

٥٤٤ - مسألة: ويصلّيها العيد، والحج، والحاضر، والمسافر، والمنفرد، والمرأة والنساء: وفي كل قرية، صغرت أم كبرت، كما ذكرنا، إلا أن المنفرد لا يخطب وإن كان عليهم مشقة في البروز إلى المصلّي صلّوا جماعة في الجامع، لأن رسول الله ﷺ قد ذكرنا عنه - في كلامنا في القصر في صلاة السفر وصلاة الجمعة - أن صلاة العيد ركعتان، فكان هذا عموماً، لا يجوز تخصيصه بغير نص.

وقال تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ والصلاة خير: ولا نعلم في هذا خلافاً، إلا قول أبي حنيفة: إن صلاة العيدين لا تصلّى إلا في مصر جامع، ولا حجة لهم إلا شيئاً:

رويناه من طريق علي: لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع.

وقد قلنا أنه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ.

فإن كان قول علي عليه السلام حجة في هذا فقد روي عن طريق

إبراهيم بن نصر - حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاة قال سمعت جابر بن عبد الله يقول «قام النبي ﷺ يوم الفطر فصلى، فبدأ بالصلاة، ثم خطب، فلما فرغ نزل فألقى النساء فذكرهن، وهو يتوكأ على يد بلال وبلال باسط ثوبه، تلقى فيه النساء صدقة».

فأما رواية إسرائيل، فإنه روى عن عثمان بن المغيرة «عن أنس بن أبي رملة: سمعت معاوية قال زيد بن أرقم: أشهدت مع رسول الله ﷺ عيدين؟ قال: نعم صلى العيد أول النهار، ثم رخص في الجمعة».

وروى عبد الحميد بن جعفر: حدثني وهب بن كيسان قال: «اجتمع عيدان على عهد ابن الزبير، فأخر الخروج حتى تعلى النهار، ثم خرج فخطب فأطال، ثم نزل فصلى ركعتين، ولم يصل للناس يومئذ الجمعة، فقال ابن عباس: أصاب السنة».

قال أبو محمد: الجمعة فرض والعيد تطوع، والتطوع لا يسقط الفرض.

٥٤٨- مسألة: والتكبير ليلة عيد الفطر: فرض، وهو في ليلة عيد الأضحى: حسن.

قال تعالى وقد ذكر صوم رمضان: «وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ».

فلكمال عدة صوم رمضان وجب التكبير، ويجزئ من ذلك تكبيرة.

وأما ليلة الأضحى ويوم، ويوم الفطر: فلم يأت به أمر، لكن التكبير فعل خير وأجر.

٥٤٩- مسألة: ونستحب الأكل يوم الفطر قبل الغدو إلى المصلى، فإن لم يفعل فلا حرج، ما لم يرغب عن السنو في ذلك، وإن أكل يوم الأضحى قبل غدوه إلى المصلى فلا بأس، وإن لم يأكل حتى يأكل من أضحيته فحسن، ولا يحمل صيامها أصلا.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا محمد بن عبد الرحمن أخبرنا سعيد بن سليمان أخبرنا هشيم أخبرنا عبد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس قال: «كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات».

قال أبو محمد: يلزم من أوجب ذلك أن يوجب: التمر، دون غيره.

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن نافع قال: كان ابن عمر يغدو يوم الفطر من

إبراهيم بن نصر - حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاة قال سمعت جابر بن عبد الله يقول «قام النبي ﷺ يوم الفطر فصلى، فبدأ بالصلاة، ثم خطب، فلما فرغ نزل فألقى النساء فذكرهن، وهو يتوكأ على يد بلال وبلال باسط ثوبه، تلقى فيه النساء صدقة».

وقلت لعطاء: اتري حقاً على الإمام ذلك، يأتين ويدكرهن؟

قال: إنه حق عليهم، وما لم لا يفعلونه؟ وبالسند المذكور إلى مسلم حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد كلاهما عن عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس قال: «شهدت صلاة الفطر مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكلمهم يصلونها قبل الخطبة ثم يخطب، فنزل نبي الله ﷺ كآتي أنظر إليه حين يجلس الرجل يسدو، ثم أقبل ينقشهم، حتى جاء النساء ومعه بلال فقال: «يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يتباعتنك على أن لا يشركن بالله شيئاً، فلا هنلهن الآفة، ثم قال: أتتني على ذلك، فقالت امرأة واحدة منهن - لم يجه غيرهما منهن: نعم يا نبي الله، قال: تصدقن، فبسط بلال ثوبه، ثم قال: علم فدى لكن أبي وأمي، فجعلن يلقين الفتح والحوادث في ثوب بلال».

فهذه آثار متواترة عنه ﷺ من طريق جابر، وابن عباس وغيرهما بأنه عليه السلام رأى حضور النساء المصلى، وأمر به، فلا وجه لقول غيره إذا خالفه ولا متعلق للمخالف إلا رواية عن ابن عمر أنه متعهن، وقد جاء عن ابن عمر خلافها، ولا يجوز أن يظن بابن عمر إلا أنه إذ متعهن لم يكن بلغه أمر رسول الله ﷺ فإذا بلغه رجع إلى الحق كما فعل إذ سب ابنه أشد السب إذ سمعه يقول: تمنع النساء المساجد ليلا، ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ ولو ادعى امرؤ الإجماع على صحة خروج النساء إلى العيدين، وأنه لا يحمل متعهن: لصديق، لأننا لا نشك في أن كل من حضر ذلك من الصحابة رضي الله عنهم أو بلغه ممن لم يحضر: فقد سلم ورضي وأطاع، والمانع من هذا مخالف للإجماع وللسنو.

٥٤٦- مسألة: ونستحب السير إلى العيد على طريق والجوع على آخر، فإن لم يكن ذلك فلا حرج، لأنه قد روي ذلك من فعل رسول الله ﷺ وليست الرواية فيه بالقوية.

٥٤٧- مسألة: وإذا اجتمع عيد في يوم جمعة: صلى للعيد، ثم للجمعة ولا بد، ولا يصح أثر بخلاف ذلك، لأن في

المسجد، ولا أعلمه أكل شيئاً.

وعن إبراهيم النخعي عن علقمة، والأسود: أن ابن مسعود قال: لا تأكلوا قبل أن تخرجوا يوم الفطر إن شئتم.

وعن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم النخعي قال: إن شاء طعم يوم الفطر، والأضحى، وإن شاء لم يطعم.

٥٥١ - مسألة: والتفّل قبلهما في المصلّى حسن، فإن لم

يفعل فلا حرج، لأن التفّل فعل خير.

فإن قيل: قد صح أن رسول الله ﷺ لم يصل قبلهما، ولا بعدهما.

قلنا: نعم؛ لأنه عليه السلام كان الإمام، وكان يحبه إلى التكبير لصلاة العيد بلا فصل، ولم ينه عليه السلام قط - لا بإيجاب ولا بكراهة - عن التفّل في المصلّى قبل صلاة العيد وبعدها، ولو كانت مكروهة لبيها عليه السلام.

وقد صح أن رسول الله ﷺ لم يزد قط في ليلة على ثلاث عشرة ركعة، انتكروهون الزيادة أو تمنعون منها؟ فمن قولهم: لا، فيقال لهم: فرتوا ولا سبل إلى فرق.

وروي عن قتادة: كان أبو هريرة، وأبو مالك، والحسن، وأخوه سعيد، وجابر بن زيد يصلّون قبل خروج الإمام وبعده: يعني في العيدين.

وعن معمر عن الأبواب السخيتاني قال: رأيت أنس بن مالك والحسن يصلّيان قبل صلاة العيد.

وعن معتمر بن سليمان عن أبيه قال: رأيت أنس بن مالك، والحسن، وأخاه سعيداً، وأبا الشعثاء جابر بن زيد: يصلّون يوم العيد قبل خروج الإمام.

وعن علي بن أبي طالب: أنه أتى المصلّى فرأى الناس يصلّون، فقيل له في ذلك فقال: لا أكون الذي ينهى عبداً إذا صلى.

٥٥٢ - مسألة: والتكبير إثر كل صلاة، وفي الأضحى،

وفي أيام التشريق، ويوم عرفة: حسن كله؛ لأن التكبير فعل خير، وليس هنا أثر عن رسول الله ﷺ بتخصيص الأيام المذكورة دون غيرها.

وروي عن الزهري، وأبي وإثل، وأبي يوسف، ومحمد: استحباب التكبير غداة عرفة إلى آخر أيام التشريق عند العصر.

وعن يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما

عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن الأسود وأصحاب ابن مسعود قال: كان ابن مسعود يكثر صلاة الصبح يوم عرفة إلى صلاة العصر يوم النحر.

قال عبد الرحمن في روايته: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، الله أكبر، الله أكبر، الحمد لله.

وعن علقمة مثل هذا.

وهو قول أبي حنيفة وعن ابن عمر: من يوم النحر إلى صلاة الصبح آخر أيام التشريق.

قال أبو حمزة: من قاس ذلك على تكبير أيام منى فقد أخطأ، لأنه قاس من ليس بجاح على الحاج، ولم يختلفوا أنهم لا يقبضون عليهم في التلبية، فيلزمهم مثل ذلك في التكبير. ولا معنى لمن قال: إنما ذلك في الأيام المعلومات، لقول الله تعالى ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾.

وقال: إن يوم النحر جمع عليه أنه من المعلومات وما بعده غتلف فيه؛ لأنه دعوى فاسدة، وما حذر الله تعالى قط ذكره في شيء من الأيام، ولا معنى لمن اقتصر بالمعلومات على يوم النحر؛ لأن النص يمنع من ذلك، بقوله تعالى: ﴿عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةٍ الْأَنْثَاءِ﴾.

وقد صح أن يوم عرفة ليس من أيام النحر، وأن ما بعد يوم النحر هو من أيام النحر، فبطل هذا القول، وبالله تعالى التوفيق.

٥٥٣ - مسألة: ومن لم يخرج يوم الفطر، ولا يوم

الأضحى لصلاة العيدين: خرج لصلتهما في اليوم الثاني، وإن لم يخرج غدوة خرج ما لم تزل الشمس، لأنه فعل خير.

وقال تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا حنظل بن عمر هو الخوصي - حدثنا شعبه عن جعفر بن أبي وحشية عن أبي عمير بن أنس بن مالك عن عمومة له من أصحاب النبي ﷺ أن ركبا جاءوا إلى رسول الله ﷺ يشهدون أنهم رأوا الهلال بالأنس، فأقرهم أن يفتروا وإذا أصبحوا يفتروا إلى مضلّهم.

قال أبو حمزة: هذا مستد صحيح، وأبو عمير مقطوع على أنه لا يخفى عليه من أعمامه من صحت صحبه ممن لم تصح صحبه وإنما يكون هذا علّة ممن يمكن أن يخفى عليه هذا، والصحابة كلهم عدول رضي الله عنهم، لئلا الله تعالى عليهم.

وهذا قول أبي حنيفة، والشافعي فلاز لم يخرج في الثاني من

الأصْحَى وخرج في الثالث فَقَدْ قَالَ به أَبُو حَتِيفَةَ، وَهُوَ فَعَلَ خَيْرَ عَلَيْهِ السَّلَام. لَمْ يَأْتِ عَنْهُ نَهْيٌ.

٥٥٣- مسألة: والغناء واللعب والزَّفَنُ في أيام العيدين

حَسَنٌ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا الْبَخَارِيُّ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ وَأَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي الْحَارِثِ - أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ يَتِيمٌ عَرُودٌ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ تَغْنِيَانِ بِغِنَاءٍ يُعَاثُ فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوْلَ وَجْهِهِ فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَاتَّهَرَنِي وَقَالَ: مِرْمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: دَعْنِي فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزَتْهُمَا فَخَرَجَتَا، وَكَانَ يَوْمَ عِيدٍ، يَلْعَبُ السُّودَانُ بِالْذُّرْقِ وَالْجِرَابِ، فَلَمَّا سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّمَا قَالَ: تَشْتَهَيْنِ تَنْظَرِينَ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَأَقَامَنِي وَرَأَاهُ، خَدَّيْ عَلَى خَدَّيْ، وَهُوَ يَقُولُ: دُونَكُمْ يَا بَنِي أَرْفِدَةَ حَتَّى إِذَا مِلْتُ قَالَ: حَسْبُكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَذْعِبِي».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحِجَّاجِ حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ ابْنَ شَهَابٍ حَدَّثَهُ عَنْ عَرُودَ «عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا جَارِيَتَانِ فِي أَيَّامِ مَنَى تَغْنِيَانِ وَتَضْرِبَانِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُسْجِي بِتَوْبَةٍ، فَاتَّهَرَتْهُمَا أَبُو بَكْرٍ، فَكَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ وَقَالَ: دَعْنِي يَا أَبَا بَكْرٍ فَإِنَّهَا أَيَّامٌ عِيدٍ».

وبه إلى مسلم: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ - عَنْ هِشَامٍ هُوَ ابْنُ عَرُودَ - عَنْ أَبِيهِ «عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَ حَبِشٌ يَزْفَنُونَ فِي يَوْمِ عِيدٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَعَانِي النَّبِيُّ ﷺ فَوَضَعْتُ رَأْسِي عَلَى مَنْكِبِهِ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى لَعِبِهِمْ حَتَّى كُنْتُ أَنَا الَّتِي أَنْصَرَفْتُ».

وبه إلى مسلم: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «بَيْنَمَا الْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِجَرَابِهِمْ إِذْ دَخَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَأَهْرَى إِلَيْهِمْ لِيُخَصِّبَهُمْ بِالْخَصْبَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَعْنِي يَا عُمَرُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ابْنُ يَفْعٍ انْكَارٌ مِنْ انْكَرَ مِنْ انْكَارِ سَيِّدِي هَذِهِ الْأُمَّةُ بَعْدَ نَبِيِّهَا ﷺ - أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؟ - وَقَدْ انْكَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِمَا انْكَارُهُمَا، فَارْجِعَا عَنْ رَأْيِهِمَا إِلَى قَوْلِهِ

١٥ - كتاب صلاة الاستسقاء

٥٥٤ - مسألة: قال أبو محمد: إن قطع النَّاسُ أو

اشتدَّ المطرُ حتَّى يزدري فليدعُ المسلمونُ في إدبارِ صلواتهم وسجودهم وعلى كلِّ حال، ويدعو الإمامُ في خطبة الجمعة.

قال عز وجل: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾.

قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾.

فإن أراد الإمامُ البرزُ في الاستسقاء خاصَّةً - لا فيما سواه - فليخرج متبذلاً متواضعاً إلى موضع المصلَّى والنَّاسَ معه، فيبدأ فيخطبُ بهم خطبةً يكثرُ فيها من الاستغفار، ويدعو الله عز وجل.

ثمَّ يحوُّل وجهه إلى القبلة وظهره إلى النَّاسِ، فيدعو الله تعالى رافعاً يديه، ظهورهما إلى السماء، ثمَّ يقلبُ رداءه أو ثوبه الذي يغطُّه، فيجعلُ باطنه ظاهره، وأعلاه أسفلهُ، وما على منكبيه من منكيه على المنكب الآخر، ويضعُ النَّاسُ كذلك.

ثمَّ يصلي بهم ركعتين، كما قلنا في صلاة العيد سواء بسواء، بلا أذان ولا إقامة، إلا أنَّ صلاة الاستسقاء يخرجُ فيها المنبرُ إلى المصلَّى، ولا يخرجُ في العيدين، فإذا سلَّم انصرف وانصرف النَّاسُ.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا آدم حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عباد بن غيس عن عمه - هو عبد الله بن زيد الأنصاري - قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَرَجَ يَسْتَسْقِي فَحَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ يَدْعُو، ثُمَّ حَوَّلَ رِداءَهُ، ثُمَّ صَلَّى ثَلَاثَ رَكَعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبيد حدثنا حاتم بن إسماعيل عن هشام بن إسحاق بن عبد الله بن أبي كنانة عن أبيه قال: «سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الاسْتِسْقَاءِ، فَقَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَبَذِّلاً مُتَوَاضِعاً مُتَضَرَّعاً، فَجَلَسَ عَلَى الْمُنْبَرِ فَلَمَّ يَخْطُبُ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ، لَكِنَّ لَمْ يَزَلْ فِي التَّضَرُّعِ، وَالِدُعَاءِ، وَالْتَكْبِيرِ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَمَا كَانَ يُصَلِّي فِي الْعِيدِ».

قال أبو محمد: أمَّا الاستغفار فلقول الله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً وَيُمْسِكُكُمْ بِأَمْوَالٍ

وَيَبِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جُنَاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَاراً﴾.

وتحويل الرِّداءِ يقتضي ما قلناه - وهذا كله قولُ أصحابنا.

وقال مالك: بتقديم الخطبة.

وقال الشافعي: صلاة الاستسقاء كصلاة العيد.

وقد روينا عن السلف خلافَ هذا، ولا حجة في أحدٍ مع رسول الله ﷺ.

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي: أنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ بعثَ إلى عبد الله بن يزيد هو الخطمي - أنَّ يستسقي بالنَّاسِ، فخرج فاستسقى بالنَّاسِ، وفيهم: البراء بن عازب، وزيد بن أرقم، فصلَّى ثمَّ خطب.

قال أبو محمد: لعبد الله بن يزيد هذا صفة بالنبي ﷺ وعن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي: أنَّهم كانوا يكسبون في الاستسقاء، والفطر، والأضحي سباً في الأولى، وخمساً في الثانية، ويصلُّون قبل الخطبة ويجهرون بالقراءة، ولكن في الطريق إبراهيم بن أبي يحيى، وهو أيضاً متقطع.

وروي: أنَّ عمر خرج إلى المصلَّى فدعا في الاستسقاء، ثمَّ انصرف ولم يصل.

قال أبو محمد: ولا يمنع اليهود، ولا المجوس، ولا النَّصارى: من الخروج إلى الاستسقاء للدُّعاء فقط، ولا يسأحُ لهم إخراج ناقوسٍ ولا شيء يخالف دينَ الإسلام، وبالله تعالى التوفيق.

١٦- كتاب صلاة الكسوف

٥٥٥- مسألة: صلاة الكسوف على وجه:

أحدها - أن تصلي ركعتين كسائر الطلوع، وهذا في كسوف الشمس، وفي كسوف القمر أيضاً:

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث هو ابن سعيد التوري - حدثنا يونس هو ابن عبيد - عن الحسن عن أبي بكره قال: «كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فخرج يجر رداءه، حتى انتهى إلى المسجد، فتاب الناس فصلى بهم ركعتين، فأنجلت الشمس، فقال: إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، ولهنما لا يختفان لموت أحد، وإذا كان ذلك فصلوا وأدعوا حتى يكشف ما بكم، وذلك أن ابناً للنبى ﷺ مات، يقال له: إبراهيم، فقال ناس في ذلك».

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عماد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي حدثنا يزيد هو ابن زريع حدثنا يونس هو ابن عبيد - عن الحسن عن أبي بكره «كنا عند رسول الله ﷺ فأنكسفت الشمس، فقام إلى المسجد يجر رداءه من العجالة، فقام إليه الناس، فصلى ركعتين كما يصلون، فلما أنجلت خطبنا، فقال: إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف الله بهما عباده ولهنما لا يتكفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم كسوف أحديهما فصلوا حتى ينجلي».

وروينا نحوه هذا أيضاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص يوم مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ إلا أن فيه تطويل الركوع والسجود والقيام، فآخذ بهذا طائفة من السلف: منهم عبد الله بن الزبير: صلى في الكسوف ركعتين كسائر الصلوات:

فإن قيل: قد خطأه أخوه عروة،

قلنا: عروة أحق بالخطأ؛ لأن عبد الله صاحب، وعروة ليس بصاحب وعبد الله عمل بعلم، وانكر عروة ما لم يعلم.

وبهذا يقول أبو حنيفة.

قال أبو حمزة: وهذا الوجه يصلى لكسوف الشمس، ولكسوف القمر في جماع، ولو صلى ذلك عند كل آية تظهر - من زلزلة أو نحوها - لكان حسناً، لأنه فعل خير وإن شاء صلى ركعتين وسلم، ثم ركعتين وسلم، هكذا حتى ينجلي الكسوف في الشمس والقمر، والآيات كما ذكرنا.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عماد بن إسحاق بن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود حدثنا أحمد بن أبي شعيب الحراني حدثنا الحارث بن عمير البصري عن أيوب السخثاني عن أبي قلابه عن النعمان بن بشير قال: «كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فجعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى أنجلت».

وروينا أيضاً قوله عليه السلام «فصلوا حتى تنجلي» عن أبي بكره، كما ذكرنا آنفاً.

وعن المغيرة بن شعبة، وعن ابن عمر، وأبي مسعود، بأسانيد في غاية الصحة، وهذا اللفظ يقتضي ما ذكرنا.

وهذا قول طائفة من السلف:

روينا عن طريق وكيع عن سفيان الثوري والربيع بن صبيح. وقال سفيان: عن المغيرة عن إبراهيم النخعي وقال الربيع: عن الحسن ثم اتفق الحسن وإبراهيم قالا جميعاً في الكسوف: صلى ركعتين ركعتين، وإن شاء ذكر الله تعالى ودعا بعد أن يكبر قائماً، فإذا تجلى الكسوف قرأ ركعتين ركعتين - هذا في الشمس والقمر والآيات أيضاً:

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن تسع حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن الجريدي عن حيان بن عمير أبي العلاء «عن عبد الرحمن بن سبرة - وكان من أصحاب رسول الله ﷺ - قال: كنت أضي بأسهم لي في المدينة في حياة رسول الله ﷺ إذ كسفت الشمس، فبذلها، وقلت: والله لأنظرن إلى ما حدث يرسل الله ﷻ في كسوف الشمس، قال: فآيته وهو قائم في الصلاة رافع يديه، فجعل يسبح ويحمد ويهلل، وتكبر، ويدعو حتى حبر عنها، فلما حبر عنها قرأ سورتين وصلى ركعتين».

وإن شاء لكسوف الشمس خاصة إن كسفت بعد صلاة الفجر إلى أن يصلي الظهر: صلى ركعتين كما قدما.

وإن كسفت من بعد صلاة الظهر إلى أكلها في الغروب: صلى أربع ركعات، كصلاة الظهر، أو العصر وفي كسوف القمر خاصة: إن كسفت بعد صلاة الغروب إلى أن تصلي العشاء الآخرة: صلى ثلاث ركعات كصلاة المغرب.

وإن كسفت بعد صلاة العتمة إلى الصبح: صلى أربعاً: صلاة العتمة:

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عماد بن معاوية حدثنا أحمد

في أول ركعة من صلاة الكسوف سورة من الطول.

فلان قيل: إن سمرة روى فقال: «إنه عليه السلام صلى في الكسوف لا تستمع له صوتاً».

قلنا: هذا لا يصح؛ لأنه لم يروه إلا ثعلبة بن عباد العبدى، وهو مجهول، ثم لو صح لم تكن لهم فيه حجة، لأنه ليس فيه أنه عليه السلام لم يجهز وإنما فيه «لا تستمع له صوتاً» وصدق سمرة في أنه لم يسمعه، ولو كان بحيث يسمعه لسمعه كما سمعته عائشة رضي الله عنها التي كانت قريباً من القبلة في حجرتهما، وكلاهما صادق ثم لو كان فيه «لم يجهز» لكان خبر عائشة زائداً على ما في خبر سمرة، والزائد أول، أو لكان كلا الأمرين جائزاً لا يطل أحدهما الآخر، فكيف وليس فيه شيء من هذا؟.

قال أبو محمد: ولا نعلم اختيار المالكين روى عمله عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم بيان اقتضاه على ذلك العمل.

فلان قيل: كيف تكون هذه الأعمال صحاحاً كلها وإنما صلاها عليه السلام مرة واحدة إذ مات إبراهيم؟.

قلنا: هذا هو الكذب والقول بالجهل:

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا عبدة بن عبد الرحمن أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسوف - في صفة زمزم - أربع ركعات وأربع سجرات».

فهذه صلاة كسوف كانت بمكة سوى التي كانت بالمدينة، وما روى قط عن أحد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل الكسوف إلا مرة. وكسوف الشمس يكون متواتراً بين كل كسوفين خسة أشهر قمرية، فأي تكرار في أن يصلي عليه السلام فيه عشرات من المرات في نبوته؟ صورة المراصد الفلكية لكسوف الشمس وأما اقتضاه على ما وصفنا في صلاة كسوف القمر لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» فلا يجوز أن تكون صلاة إلا مثنى مثنى، إلا صلاة جاء نص جلي صحيح بأنها أقل من مثنى أو أكثر من مثنى، كما جاء في كسوف الشمس، فوقف عند ذلك ولا تضرب الشرائع بعضها ببعض، بل كلها حق، وإنما قلنا بصلاة الكسوف القمرية، والآيات في جماعتها لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين».

ويصلّيها: النساء، والمنفرد، والمسافرون، كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق.

١٧- كتاب سُجُودِ الْقُرْآنِ

٥٥٦- مسألة: في القرآن أربع عشرة سجدة. أولها: -

في آخر خاتمة سورة الأعراف - ثم في الرعد ثم في النحل - ثم في سبحان - ثم في كهيعص - ثم في الحج في الأولى - وليس قرب آخرها - سجدة - ثم في الفرقان - ثم في النمل - ثم في الم تنزيل - ثم في ص ثم في حم فصلت - ثم في التجمس في آخرها - ثم في إذا السماء انشقت عند قوله تعالى ﴿لَا يَسْجُدُونَ﴾ ثم في اقرأ باسم ربك في آخرها. وليس السجود فرضاً لكنه فضل وسجد لها في الصلاة الفريضة والتطوع، وفي غير الصلاة في كل وقت، وعند طلوع الشمس وغروبها واستوائها إلى القبلة وإلى غير القبلة وعلى طهارة وعلى غير طهارة.

فأما السجدة المتصلة إلى الم تنزيل فلا خلاف فيها، ولا في مواضع السجود منها، إلا في سورة النمل، فإن كثيراً من الناس قالوا: موضع السجدة فيها عند تمام قراءتك ﴿وَرَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾.

وقال بعض الفقهاء، بل في تمام قراءتك ﴿وَمَا تَعْلَمُونَ﴾ وبهذا نقول، لأنه أقرب إلى موضع ذكر السجود والأمر به، والمبادرة إلى فعل الخير أولى.

قال تعالى: ﴿سَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾.

وقالت طائفة: في الحج سجدة ثانية قرب آخرها، عند قوله تعالى: ﴿وَأَقِمْ وَفَعِلُوا الْحَيْثُ تَعْلَمُونَ﴾ ولا نقول بهذا في الصلاة، لأنه لا يجوز أن يزداد في الصلاة سجود لم يصح به نص، والصلاة تبطل بذلك، وأما في غير الصلاة فهو حسن، لأنه فعل خير، وإنما لم يجره في الصلاة؛ لأنه لم يصح فيها سنة عن رسول الله ﷺ ولا أجمع عليها، وإنما جاء فيها أثر مرسل.

وصح عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله، وأبي الدرداء: السجود فيها - وروي أيضاً عن أبي موسى الأشعري:

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي: حدثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف: سمعت عبد الله بن ثعلبة يقول: صليت خلف عمر بن الخطاب فسجدت في الحج سجدة.

وعن مالك عن عبد الله بن دينار: رايت عبد الله بن عمر سجد في الحج سجدة.

وعن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر: أنه وأباه عمر كانا يسجدان في الحج سجدة.

وقال ابن عمر: لو سجدت فيها واحدة لكانت السجدة في الآخرة أحب إلي، وقال عمر: إنها فضلت بسجدة.

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن يزيد بن خير عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه: أن أبا الدرداء سجد في الحج سجدة.

وروي أيضاً عن علي بن أبي طالب، وأبي موسى، وعبد الله بن عمرو بن العاص:

قال أبو محمد: ابن المولود من أصحاب مالك، وأبي حنيفة يعظم خلافاً للصاحب الذي لا يعرف له خلاف من الصحابة؛ وقد خالفوا هنا فعل عمر بحضرة الصحابة لا يعرف له منهم خلاف، ومعه طوائف ممن ذكرنا، ومعهم حديث مرسل بمثل ذلك، وطوائف من التابعين ومن بعدهم.

وه يقول الشافعي:

وأما نحن فلا حجة عندنا إلا فيما صح عن رسول الله ﷺ. فإن قالوا: قد جاء عن ابن عباس في هذا خلاف.

قلنا: ليس كما تقولون، إنما جاء عن ابن عباس: السجود عشر، وقد جاء عنه: ليس في ص سجدة فبطل أن يصح عنه خلاف في هذا. بل قد صح عنه السجود في الحج سجدة:

كما روينا من طريق شعبة عن عاصم الأحول عن أبي العالية عن ابن عباس قال: فضلت سورة الحج على القرآن بسجدة واحدة. قال: نعم. ص سجدة أم لا، وإنما قلنا: بالسجود فيها؛ لأنه قد صح عن رسول الله ﷺ السجود فيها، وقد ذكرناه قبل هذا في سجود الخطيب يوم الجمعة بقرأة السجدة.

واختلف في السجود في حم. فقالت طائفة: السجدة عند تمام قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾. وبه نأخذ.

وقالت طائفة: بل عند قوله: ﴿وَعُمْ لَا يَسْأَلُونَ﴾. وإنما اخترنا ما اخترنا لوجهين.

أحدهما: أن الآية التي يسجد عندها قبل الأخرى، والمسارة إلى الطاعة أفضل.

والثاني: أنه أمر بالسجود وتباعد الأمر أولى، وقال بعض من لم يوفق للصواب: وجدنا السجود في القرآن إنما هو في موضع الخبر لا في موضع الأمر.

قال أبو محمد: وهذا هو أول من خالفه لأنه وسائر المسلمين يسجدون في الفرقان في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم اسْجُدُوا

فيها، ثُمَّ قَامَ قَرَأَ بِسُورَةِ أُخْرَى، وَأَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ بِالْمُسْلِمِينَ.

وعَنْ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ: أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ عَمَّانَ قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ بِـ «وَالنَّجْمِ» فَسَجَدَ فِي آخِرِهَا، ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ بِـ «وَالْتِينَ وَالزُّبُرِ» فَرَفَعَ وَسَجَدَ، فَقَرَأَ سُورَتَيْنِ فِي رَكْعَةٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَفِيانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَاصِمٍ بْنِ أَبِي النَّجُودِ عَنْ زُرِّ بْنِ حَيْشٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: الْعِزَائِمُ أَرْبَعٌ: «الْمُتَزِيلُ» وَحَمُّ السُّجْدَةِ، وَالنَّجْمُ، وَأَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ «وَعَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَاصِمٍ بْنِ أَبِي النَّجُودِ عَنْ زُرِّ بْنِ حَيْشٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: عِزَائِمُ السُّجُودِ أَرْبَعٌ: «الْمُتَزِيلُ» وَ«حَمُّ» وَ«النَّجْمُ» وَأَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ».

وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، وَأَيُّوبَ السَّخَيَانِيَّ كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عَمَرَ قَالَ: إِنَّ ابْنَ عَمَرَ كَانَ إِذَا قَرَأَ بِـ «النَّجْمِ» سَجَدَ.

وَعَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي رَزَاةٍ قَالَ: سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّجْمِ وَلَمْ يَسْجُدْ - وَكَانَ مُشْرِكًا حَيِّثُ - قَالَ: فَلَمَّا دَفَعَ السُّجُودَ فِيهَا أَبْدَأَ اسْلَمَ الْمُطَلَّبُ يَوْمَ الْفَتْحِ. فَهَذَا عَمْرٌ، وَعَثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهُمْ يَسْتَعِينُونَ أَقْلَ مِنْ هَذَا. وَبِالسُّجُودِ فِيهَا يَقُولُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، وَسَفِيانُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ، وَاحِدٌ، وَدَاوُدُ، وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَاحْتِجُّ الْمُتَقَلِّدُونَ لِلْمَالِكِ بِحُجْرٍ:

رَوَيْنَاهُ عَنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسِيطٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: «فَرَأَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّجْمِ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي هَذَا، فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا سَجُودَ فِيهَا، وَإِنَّمَا فِي هَذَا الْحَبْرِ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ السُّجُودَ فَرَضٌ فَقَطْ.

وَهَكَذَا يَقُولُ: إِنَّ السُّجُودَ لَيْسَ فَرَضًا، لَكِنْ إِنْ سَجَدَ فَهُوَ أَفْضَلُ، وَإِنْ تَرَكَ فَلَا حَرَجَ، مَا لَمْ يَرِغِبْ عَنِ السُّنَّةِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ رَاوِيَ هَذَا الْحَبْرِ قَدْ صَحَّ عَنْ الْمَالِكِ أَنَّهُ لَا يَتِمُّدُ عَلَى رَوَايَةِ - وَهُوَ ابْنُ قَسِيطٍ - فَالآنَ صَارَتْ رَوَايَتُهُ حُجَّةً فِي إِطْلَالِ السُّنَنِ، عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ تَمَّادَعُونَهُ، وَمَوْهُوَا أَيْضًا بِحُجْرٍ:

رَوَيْنَاهُ عَنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سُلَيْمَةَ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْفَرَزْنِيِّ - أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْجُدُ بِكَلِمَةٍ بِالنَّجْمِ فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ رَأَى أَبُو سَعِيدٍ يَمِينًا يَزِي النَّاسُ كَأَنَّهُ يَكْتُبُ سُورَةَ ص، فَلَمَّا أَتَى عَلَى السُّجْدَةِ: سَجَدَتْ

لِلرَّحْمَنِ قَالُوا: وَمَا الرَّحْمَنُ أَنْتُمْ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا» وَهَذَا أَمْرٌ لَا خَبَرَ، وَفِي قِرَاءَةِ الْكِسَائِيِّ وَهِيَ إِحْدَى الْقِرَاءَاتِ الثَّابِتَةِ: «إِلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، بِتَخْفِيفٍ «إِلَّا» بِمَعْنَى: إِلَّا يَأْتِي قَوْمٌ اسْجُدُوا، وَهَذَا أَمْرٌ، وَفِي التَّحْلِيزِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ».

وَقَدْ وَجَدْنَا ذَكَرَ السُّجُودِ بِالْخَيْرِ لَا سَجُودَ فِيهِ عِنْدَ أَحَدٍ. وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي آلِ عِمْرَانَ «يَسْأَلُونَكَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَمَّا قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ».

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ لِزَيْنِهِمْ سَجْدًا وَاقِيَامًا» فَصَحَّ أَنَّ الْقَوْمَ لَا تَحْلِيطَ لَا يَحْصِلُونَ مَا يَقُولُونَ:

وَرَوَيْنَا عَنْ وَكِيعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ ابْنِ مَسْعُودٍ يَسْجُدُونَ بِالْأُولَى مِنَ الْآيَتِينَ.

وَكَذَلِكَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ.

وَهُوَ قَوْلُ الْمَالِكِ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، وَصَحَّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَلِيٍّ: أَنَّهُمَا كَانَا لَا يَرِيَانِ عِزَائِمُ السُّجُودِ مِنْ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ إِلَّا «الْمُتَزِيلَ» وَ«حَمُّ» وَكَانَا يَرِيَانَهُمَا أَوْكَدَ مِنْ سَوَاهِمَا.

وَقَالَ الْمَالِكُ: لَا سَجُودَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَفْصَلِ.

وَرَوَيْهِ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: وَخَالَفَهُمَا آخَرُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ، كَمَا نَذَرْنَا أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، بَعْدَ أَنْ نَقُولَ: صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ السُّجُودَ فِيهَا، وَلَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَهُ وَلَا مَعَهُ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَنَعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحُجَّاجِ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ قَالَ سَمِعْتُ الْأَسْوَدَ بْنَ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ: وَالنَّجْمِ فَسَجَدَ فِيهَا».

حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَرْثِيُّ الْقَاضِي حَدَّثَنَا مَسْعُودٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْقَطَّانُ - عَنْ سَفِيانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِيَاهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي: وَالنَّجْمِ وَأَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ».

وَبِهِ يَأْخُذُ جَهْوَةُ السَّلَفِ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْمَالِكِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَرَأَ لَهُمْ «وَالنَّجْمَ إِذَا هَوَى» فَسَجَدَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَأَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ.

ورويناه من طرق كثيرة متواترة كالشمس، اكتفينا منها بهذا. وبهذا يأخذ عامة السلف:

روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، والمعتز بن سليمان كلهم قال: حدثنا قرة هو ابن خالد - عن حماد بن سيرين عن أبي هريرة قال: "سجد: أبو بكر، وعمر في: إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ" ومن هو خير منهما زاذ عبد الرحمن، والمعتز: "و: اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ" وهذا أثر كالشمس صحة.

وقد ذكرنا عن علي، وابن مسعود أنما عزائم السجود: "الم وحم" والنجم" وقرأ باسم ربك."

ومن طريق شعبة عن عاصم بن أبي النجود عن أبي رزين: قرأ عمار بن ياسر: إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وهو يخطب، فنزل فسجد.

وعن الثقات: أيوب، وعبيد الله بن عمر، وسليمان بن موسى عن نافع: أن ابن عمر كان يسجد في: إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ، وقرأ باسم ربك.

وهو قول أصحاب ابن مسعود، وشريح، والشعبي وعمر بن عبد العزيز أمر الناس بذلك والشعبي وأبي حنيفة، والأوزاعي، وسفيان الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وداود، وأصحابهم، وأصحاب الحديث، وأما سجودها على غير وضوء، وإلى غير القبلة كيف ما يمكن، فلأنها ليست صلاة، وقد قال عليه السلام: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» فما كان أقل من ركعتين فليس إلا أن ياتى نص بأنه صلاة، كركعة الخوف، والوتر، وصلاة الجنائز، ولا نص في أن سجدة التلاوة: صلاة.

وقد روي عن عثمان رضي الله تعالى عنه، وسعيد بن المسيب: تومئ الحائض بالسجود.

قال سعيد: وتقول: رب لك سجدت.

وعن الشعبي: جوازها إلى غير القبلة.

الدواة، والقلم، والشجر، وما حوله من شيء. قال: فأخبرت رسول الله ﷺ فسجد فيها، وترك النجم فهذا خبر لا يصح لأن بكراً لم يسمعه من أبي سعيد، والله أعلم نحن سمعنا، إلا أنه قد صح بطلان هذا الخبر بلا شك لما:

رويناه أنما من قول أبي هريرة "إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَجَدَ بِهِمْ فِي النَّجْمِ" وأبو هريرة متأخر الإسلام، وإنما أسلم بعد فتح خيبر، وفي هذا الخبر أن ترك السجود فيها كان إثر قدومه عليه السلام المدينة، وهذا باطل وموهو بخبر:

رويناه من طريق مطر الوراق يذكره عن ابن عباس "أن رسول الله ﷺ لم يسجد في الفصل ثم قدم المدينة".

وهذا باطل بحث لما ذكرنا من حديث أبي هريرة، ولما ذكره إثر هذا أن شاء الله تعالى: وعلمه هذا الخبر هو أن مطراً سئى الحفظ.

ثم لو صح كان الميث أولى من الثاني، ولا عمل أقوى من عمل عمر، وعثمان بحضرة الصحابة بالمدينة، وبالله تعالى التوفيق.

وذكروا أحاديث مرسلة ساقطة، لا وجه للاشتغال بها لما ذكرنا، وأما إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وقرأ باسم ربك فإن عبد الرحمن بن عبد الله:

حدثنا قال: حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا مسلم بن إبراهيم، ومعاذ بن فضالة قال: حدثنا هشام الدستوائي عن يحيى هو ابن أبي كثير - عن أبي سلمة عن عبد الرحمن بن عوف قال: «رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ سَجَدَ فِي إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَلَمْ أَرَكَ تَسْجُدُ؟ قَالَ: لَوْ لَمْ أَرَ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ لَمْ أَسْجُدْ بِهَا».

ومن طريق مالك أيضاً عن عبد الله بن يزيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مثله.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن الناقدة حدثنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن عطاء بن ميناء عن أبي هريرة قال: «سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي: إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَأَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ».

قال أبو محمد: هذا يكذب رواية مطر التي احتجوا بها.

ومن طريق الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن صفوان بن سليم عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة: «سَجَدَ

١٨ - كتاب سُجُود الشُّكْرِ

٥٥٧ - مسألة: سجود الشكر حسن، إذا وردت لله تعالى على المرء نعمة فيستحب له السجود، لأن السجود فعل خير، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَقْبِلُوا الْحَيْرَ﴾. ولم يأت عنه نهى عن الشيء مطلقاً.

بل قد حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا زهير بن حرب حدثنا الوليد بن مسلم سمعت الأوزاعي قال: حدثنا الوليد بن هشام المعيطي حدثنا معاذ بن أبي طلحة التميمي قال: لقيت ثوبان مولى رسول الله ﷺ فقلت له: أخبرني بعمل يدخلني الله به الجنة، أو قلت: ما أحب الأعمال إلى الله تعالى؟ فقال: سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فقال عليك بكثرة السجود لله تعالى، فإنك لا تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها - عز وجل بها - درجة، وخط غنك بها خطيئة قال معاذ: ثم لقيت أبا الدرداء فسأله فقال يثل ما قال لي ثوبان.

قال أبو محمد: الوليد بن هشام من كبار أصحاب عمر بن عبد العزيز لفضله وعمله، وباقي الإسناد أشهر من أن يسأل عنهم، وليس لأحد أن يقول: إن هذا السجود إنما هو سجود الصلاة خاصة، ومن أقدم على هذا فقد قال على رسول الله ﷺ ما لم يقله، بل كذب عليه، إذ أخبر عن مراده بالغيب والظن الكاذب.

وقد روينا عن أبي بكر الصديق: أنه لما جاءه فتح اليمامة سجد.

وعن علي بن أبي طالب: أنه لما وجد ذو النديبة في القلبي سجد، إذ عرف أنه في الحزب المبطلي، وأنه هو الحق، وصح عن كعب بن مالك في حديث تخلفه عن تبوك: أنه لما تيب عليه سجد، ولا يخالف هؤلاء من الصحابة أصلاً، ولا مغمز في خبر كعب البتة.

وحتى لو كان خلاف لوجب الرد إلى رسول الله ﷺ.

٥٥٩- مسألة: ومن لم يغسل ولا كفّن حتى دفن:

وجب إخراجها حتى يغسل ويكفن ولا بد:

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان هو ابن عيينة - قال عمرو بن دينار سمعت جابر بن عبد الله قال: «أتى رسول الله ﷺ عبد الله بن أبي بَعْدَمَا أذخبل في حفريته، فأمر به فأخرج، فوضعه على ركبتيه، ونفث عليه من ريقه، وألبسه قميصاً».

قال أبو محمد: أمر النبي ﷺ بالغسل والكفن ليس عوداً بوقت، فهو فرض أبداً، وإن تقطع الميت، ولا فرق بين تقطعه بالبلل وبين تقطعه بالجراح، والجدرى، لا يمنع شيء من ذلك من غسله وتكفينه.

٥٦٠- مسألة: ولا يجوز أن يدفن أحد ليلاً إلا عن

ضرورة ولا عند طلوع الشمس حتى ترتفع، ولا حين استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال، ولا حين ابتداء أخذها في الغروب، ويتصل ذلك بالليل إلى طلوع الفجر الثاني، والصلاة جائزة عليه في هذه الأوقات كلها:

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا يوسف بن سعيد حدثنا حجاج بن محمد الأعور عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «خطب رسول الله ﷺ فَوَجَزَ أَنْ يُقَيَّرَ إِنْسَانٌ لَيْلًا إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى ذَلِكَ».

قال أبو محمد: كل من دفن ليلاً منه عليه السلام، ومن أزواجه، ومن أصحابه رضي الله عنهم: فإنما ذلك لضرورة أوجب ذلك، من خوف زحام، أو خوف الحر على من حضر، وحر المدينة شديداً، أو خوف تغير أو غير ذلك مما يبيح الدفن ليلاً، لا يحل لأحد أن يظن بهم رضي الله عنهم خلاف ذلك:

روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان حدثنا هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب: أنه كره الدفن ليلاً:

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا عبد الله بن وهب عن موسى بن علي بن رباح عن أبيه سمعت عتبة بن عامر يقول: «ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ يُهَيَّأُ أَنْ تُغَسَّلَ فِيهَا

١٩- كتاب الجنائز

١- صلاة الجنائز وحكم الموتى

٥٥٨- مسألة: غسل المسلم الذكر والأنثى وتكفيهما:

فرض، ولا يجوز أن يكون الكفن إلا حسناً على قدر الطاقة. وكذلك الصلاة عليه:

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا إسماعيل هو ابن أبي أويس - حدثنا مالك عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أم عطية الأنصارية قالت: «دخل علينا رسول الله ﷺ حين تُوُفِّيَتْ ابنته، فقال: اغسلوها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك، إن رأيتم أن ذلك» وذكر الحديث.

فأمر عليه السلام بغسلها، وأمره فرض، ما لم يخرجها عن الفرض نص آخر. ولا خلاف في أن حكم الرجل والمرأة في ذلك سواء، وإيجاب الغسل: هو قول الشافعي، وداود: والعجب ممن لا يرى غسل الميت فرضاً وهو عمل رسول الله ﷺ وأمره، وعمل أهل الإسلام مذ أوله إلى الآن.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا هارون بن عبد الله حدثنا حجاج بن محمد الأعور قال: قال ابن جريج أخبرنا أبو الزبير: أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث: «أن النبي ﷺ خطب يوماً فذكر رجلاً من أصحابه قبض فكفن في كفن غير طاهر، فقال: إذا كفّن أخذكم أخاه فليحسن كفنه».

روينا عن ابن مسعود: أنه أوصى أن يكفن في حلل بمائتي درهم، وعن ابن سيرين: كان يقال: من ولي أخاه فليحسن كفنه، فإنهم يتزاورون في اكتفائهم.

وعن حذيفة: لا تغالوا في الكفن، اشتروا في ثوبين نقيين.

قال أبو محمد: هذا تحسين للكفن: وإنما كره المغالة فقط، وعن أبي سعيد الخدري: أنه قال لأنس، وابن عمر وغيرهما من أصحاب النبي ﷺ املوني على طيفيه قيصراتيه، واجسروا علي أوقية بجمرة وكفوني في ثيابي التي أصلي فيها، وفي قبلي في البيت معها، والذي روي عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه في أن يغسل الثوب الذي عليه ويكفن فيه وفي ثوبين آخرين: تحسين للكفن،

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: لَيْسَ بِجَوْرٍ أَنْ يَتْرَكَ أَحَدُ الْأَرْسِينَ الْمَذْكُورِينَ لِلْآخِرِ، بَلْ كِلَاهُمَا حَقٌّ مَبَاحٌ، وَلَيْسَ هَذَا مَكَانَ نَسْخٍ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهُمَا مَعَ مَحْمَدٍ فِي أَحْوَالٍ خَتَلَفَتْ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الْبَطْرُونَ، وَالْمَطْعُونِ، وَالْغَرِيقِ، وَالْخَرِيقِ، وَصَاحِبَ ذَاتِ الْجَنْبِ، وَصَاحِبَ الْهَذَمِ، وَالْمَرَأَةَ تَمُوتُ بِجَمْعٍ: شَهَادَةُ كُلِّهِمْ.

وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَفَّنَ فِي حَيَاتِهِ، وَغَسَلَ مِنْ مَاتَ فِيهِمْ مِنْ هَوَاءٍ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَدْ كَانَ عُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: شُهَدَاءَ، فَغَسَلُوا، وَكَفَّنُوا وَصَلُّوا عَلَيْهِمْ، وَلَا يَصُحُّ أَنْ تَرُكَ الْجُلُودُ اثَرًا؛ لِأَنَّ رَاوِيَهُ عَلِيٌّ بْنُ عَاصِمٍ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

٥٦٣ - مسألة: وإعماق حفر القبر: فرض، ودفنُ المسلم: فرض وجائز دفن الاثنين، والثلاثة في قبر واحد، ويقدم أكثرهم قرآنًا.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاوية حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معمر حَدَّثَنَا وهبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ حازم حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ حَمِيدًا هُوَ ابْنُ هِلَالٍ - عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُخْدٍ أُصِيبَ مَنْ أُصِيبَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَأَصَابَ النَّاسَ جِرَاحَاتٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اخْبِرُوا وَأَوْسِعُوا، وَأَذْفُوا الْأَتْنِينَ، وَالثَّلَاثَةَ فِي الْقَبْرِ، وَقَدْمُوا أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا».

وَبِهِ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سَفِيانُ هُوَ الثَّوْرِيُّ - عَنْ إِبْرَاهِيمَ السَّخْتِيَانِيِّ عَنْ حَمِيدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: «اشْكُونَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُخْدٍ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْخَفَرُ عَلَيْنَا لِكُلِّ إِنْسَانٍ شَدِيدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اخْبِرُوا وَأَوْسِعُوا وَأَحْبِسُوا، وَأَذْفُوا الْأَتْنِينَ وَالثَّلَاثَةَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ وَقَدْمُوا أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا» فَلَمْ يَعْزِمْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْإِعْمَاقِ فِي الْخَفَرِ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ حَدَّثَنَا الْبَخَارِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - حَدَّثَنِي ابْنُ شُهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بِنِ مَالِكٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ ذَكَرَ قَتْلَى أَحَدٍ وَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُغْسَلُوا وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ».

٥٦٤ - مسألة: ودفن الكافر الحربي وغيره: فرض:

أَوْ أَنْ تُقَرَّبَ فِيهِمْ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِعَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهَيْرَةِ حَتَّى تُعِيلَ الشَّمْسُ، وَحِينَ تُضَيَّفُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ..

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: قَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ أَنْ الصَّلَاةُ الْمَنْهِي عَنْهَا فِي هَذِهِ الْأَوَاقَاتِ إِنَّمَا هِيَ الطَّوْعُ التَّعَمُّدُ ابْتِدَاءً قَصْدًا إِلَيْهِ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ صَلَاةٍ فَرَضَ مَقْضِيَّةً تَعَمُّدُ تَرْكُهَا إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ وَهُوَ يَذْكُرُهَا فَقَطْ، لَا كُلَّ صَلَاةٍ سَامِرٍ بِهَا أَوْ مُتَدَوِّبٍ إِلَيْهَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٥٦١ - مسألة: والصلاة على موتى المسلمين: فرض:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاوية حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ هُوَ الطَّبَالِيُّ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَالَ ﷺ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ، فَإِنَّ عَلَيْهِ دَيْنًا» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، فَهَذَا أَمْرٌ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ عَمُومًا.

وَرَوَى مِثْلَ ذَلِكَ أَيْضًا فِي الْغَالِ.

٥٦٢ - مسألة: حاشا المقتول بأيدي المشركين خاصة في سبيل الله عز وجل في المعركة خاصة، فإنه لا يغسل ولا يكفن، لكن يدفن بدمه وثيابه، وإن أله يتبرع عنه السلاح فقط، وإن صلى عليه: فحسن، وإن لم يصل عليه: فحسن، فإن حمل من المعركة وهو حي فمات: غسل وكفن وصلى عليه:

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ حَدَّثَنَا الْبَخَارِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - حَدَّثَنِي ابْنُ شُهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بِنِ مَالِكٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ ذَكَرَ قَتْلَى أَحَدٍ وَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُغْسَلُوا وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ».

وَبِهِ أَيْضًا إِلَى اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عَقِيبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجَنْجَنِيِّ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُخْدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْكَيْتِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمِنْبَرِ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ:

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: فَخَرَجَ هَوَاءً عَنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْكَفَنِ، وَالْغَسْلِ، وَالصَّلَاةِ - وَبَقِيَ سَائِرُ مَنْ قَتَلَهُ مُسْلِمًا، أَوْ بَاغٍ، أَوْ عَاهِرٌ، أَوْ رَفِيعَ مِنَ الْمَعْرَكَةِ حَيًّا - عَلَى حَكَمِ سَائِرِ الْمَوْتَى، وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِمْ:

عن عبيد الله هو ابن عمر - حدثني نافع عن ابن عمر قال: «إن عبد الله بن أبي لمّا توفّي جاء ابنه إلى النبي ﷺ فقال: أعطيني قميصك أكفنه فيه، وصلّ عليه واستغفر له، فأعطاه قميصه، وقال له: أدّني أصلّ عليه» وذكر الحديث.

وه إلى البخاري: حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي عن الأعمش حدثنا شقيق حدثنا خباب قال: «هاجرنا مع رسول الله ﷺ ثلثين رجلاً وجه الله، فوقع أجرنا على الله، فبينا من مات لم يأكل من أجره شيئاً، منهم: مصعب بن عمير، قبيل يوم أُحُد، فلم نجد ما نكفنه إلا بُرقة، إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه، وإذا غطينا رجله خرج رأسه، فأمرنا النبي ﷺ أن نغطي رأسه، وأن نجعل على رجله من الإذخر».

قال أبو محمد: هكذا يجب أن يكفن من لم يوجد له إلا ثوب واحد لا يعمه كله.

قال أبو محمد: وهما حديث وهم فيه راويه:

رويناه من طريق أحمد بن حنبل عن الحسن بن موسى الأشيب عن حماد بن سلمة عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب عن محمد بن علي بن أبي طالب هو ابن الحنفية - عن أبيه «أن النبي ﷺ كفّن في ستعة أثواب».

والوهم فيه من الحسن بن موسى، أو من عبد الله بن محمد بن عقيل: فإن ذكر ذكر الخبر الذي:

رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان قال: سمعت سعيد بن أبي عروبة يحدث عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال: «البسوا من ثيابكم التيساض، فإنها أطهر وأطيب، وكفّنوا فيه موتاكم».

قلنا: هذا ليس فرضاً، لأنه قد صحّ أنه عليه السلام لبس حلة حراء وشملة سوداء: وحدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا القعني عن عبد العزيز بن محمد هو الدراودي - عن زيد هو ابن أسلم - أن ابن عمر:

قيل له: «لم تصب بالصخرة؟ قال: إني رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بها، ولم يكن شيء أحبّ إليه منها، وكان يصبغ بها يديه كلها حتى يعمّتها».

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا عمرو بن عاصم حدثنا همام بن يحيى عن قتادة قال: «قلت لأبي بن مالك: أي الثياب كان أحبّ إلى رسول الله ﷺ؟ قال الحيرة».

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا عبد الله بن محمد سمع روح بن عباد حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال: ذكر لنا أنس بن مالك: «أن رسول الله ﷺ أمر يوم بدر بأربعين رجلاً من مشايده ففقدوا في طوي من أطواء بدر خيسو مخبئ».

وقد صحّ نهي عليه السلام عن التلعة. وترك الإنسان لا يدفن: مثله.

وصحّ أن «رسول الله ﷺ أمر إذا قتل يبي فزيلة بأن تُحفر خنادق ويُلقوا فيها»:

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا عبد الله بن سعيد حدثنا يحيى هو ابن القطان - عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن ناجية بن كعب عن علي بن أبي طالب قال: «قلت للنبي ﷺ: إن عمك الضال قد مات فمن يُؤاخره؟ قال: أدفب فوار أبناك» وذكر باقي الحديث.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي سنان عبد الله بن سنان عن سعيد بن جبير قال: قلت لأبي عباس: رجل فينا مات نصرانياً وترك ابنه.

قال: ينبغي أن يمسي معه ويدفنه قال سفيان: وسمعت حماد بن أبي سفيان يحدث عن الشعبي: أن أم الحارث بن أبي ربيعة ماتت وهي نصرانية، فشتعها أصحاب النبي ﷺ.

٥٦٥- مسألة: وأفضل الكفن للمسلم: ثلاثة أثواب

بيض للرجل، بلف فيها، لا يكون فيها قميص، ولا عمامة، ولا سراويل، ولا قطن. والمرأة كذلك، وثوبان زائدان.

فإن لم يقدر له على أكثر من ثوب واحد اجزأه.

فإن لم يوجد لثلاثين إلا ثوب واحد: أدرجا فيه جميعاً.

وإن كفّن الرجل والمرأة بأقل أو أكثر فلا حرج:

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا إسماعيل بن أبي أويس عن مالك بن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «كفّن النبي ﷺ في ثلاثة أثواب بيض سُحولاً ليس فيها قميص ولا عمامة»:

قال أبو محمد: ما تحبّر الله تعالى لبيته إلا أفضل الأحوال.

وه إلى البخاري: حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد القطان

يُغْلِقُهُ الْمَرءُ بَعْدَ دِينِهِ، فَصَحَّ أَنْ الدِّينَ مُقَدَّمٌ، وَأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي مَقْدَارِ دِينِهِ ثَمًّا يَتَخَلَّفُهُ، فَإِذَا هُوَ ذَلِكَ فَحَقُّ تَكْفِينِهِ - إِذَا لَمْ يَتْرَكْ شَيْئًا - وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مَنْ حَضَرَ مِنْ غَرِيبٍ، أَوْ غَيْرِ غَرِيبٍ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ وَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «مَنْ وَلِيَ أَخَاهُ فَلْيُخَيِّرْ كَفَنَهُ».

وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ بَيَانَادِهِ، فَكُلُّ مَنْ وَلِيَهُ فَهُوَ مَأْمُورٌ بِإِحْسَانِ كَفَنِهِ، وَلَا يَجِلُّ أَنْ يَخْصُ بِذَلِكَ الْغُرَمَاءُ دُونَ غَيْرِهِمْ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي سَلِيمَانَ وَأَصْحَابِهِ، فَإِنْ فَضَّلَ عَنِ الدِّينِ شَيْءٌ فَالْكُفْنُ مُقَدَّمٌ فِيهِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ وَالْمِيرَاثِ؛ لِمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ مَنْ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ مُصْطَبِ بْنِ عُمَيْرٍ ﷺ فِي بُرْدَةٍ لَهُ لَمْ يَتْرَكْ شَيْئًا غَيْرَهَا، فَلَمْ يَجْعَلْهُ لَوَارِثِهِ».

٥٦٧ - مسألة: وكل ما ذكرناه أن فرض على الكفاية فمن قام به سقط عن سائر الناس، كغسل الميت وتكفينه ودفنه والصلاة عليه.

وهذا لا خلاف فيه، ولأن تكليف ما عدا هذا داخل في الحرج والممتنع.
قال تعالى: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾.

٥٦٨ - مسألة: وصفة الغسل أن يغسل جميع جسده الميت ورأسه بماء قد رمي فيه شيء من سدر ولا بد، إن وجد، فإن لم يوجد فبالماء وحده؛ ثلاث مررات ولا بد، يتبدأ بالميامين، ويوضأ؛ فإن أحبوا الزيادة فعلى الوتر أبداً:

إِمَّا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَإِمَّا خَمْسَ مَرَّاتٍ، وَإِمَّا سَبْعَ مَرَّاتٍ وَيَجْعَلُ فِي آخِرِ غَسَلَاتِهِ - إِنْ غَسَلَ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ - شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ وَلَا بَدْرُ فَرْسًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلَا حَرَجَ، لِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ كُلَّهُ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَتْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتَيَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ «دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَحَنُّنٌ نَحْسُلُ إِبْتَهَ فَقَالَ: اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُمْ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ، فَإِذَا فَرَّغْتُمْ فَاسْأَلْنِي، قَالَتْ فَلَمَّا فَرَّغْنَ آذَنَاهُ فَأَلْفَى إِلَيْنَا جَفْوَهُ وَقَالَ: أَشْبِعْنَهَا إِيَّاهُ».

وروي عن الحسن قال: تكفن المرأة في خمسة أثواب: درع، وخمار، وثلاث لفائف وعن النخعي: تكفن المرأة في خمسة أثواب: درع، وخمار، ولفافة، ومنطق، ورداء وعن ابن سيرين: تكفن المرأة في خمسة أثواب: درع، وخمار، ولفافتين وخرقة.

قال أبو حمزة: لا يجل أن يترك حديث حديث، بل كلها حق، فصَحَّ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْبِياضِ نَدْبٌ، وَبِاخْتِيَارِنَا هَذَا يَقُولُ جَهْلُ السَّلَفِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ قَالَ لَهَا فِي حَدِيثٍ فِيْمَ كَفَنَتْهُ - بِعِي النَّبِيِّ ﷺ - قَالَتْ فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ بِيضٍ سَحُولٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: انظُرُوا ثَوْبِي هَذَا فَاغْسِلُوهُ، وَبِهِ رَدْعٌ مِنْ زَعْفَرَانٍ أَوْ مَشَقٍّ وَاجْعَلُوا مَعَهُ ثَوْبَيْنِ آخَرَيْنِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: كَفَّنَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ: ثَوْبَيْنِ سَحُولَيْنِ، وَثَوْبٍ كَانَ بِلَيْسِهِ «وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ لِأَهْلِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ لَا تَقْمُصُونِي وَلَا تَقْمُصُونِي فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقْمَعْ وَتَمَّ يَوْمَهُ».

وعن ابن جريج عن عطاء: لا يعمم الميت ولا يؤزر ولا يردى لكن يلف فيها لفاً.

قال ابن جريج: وأخبرني ابن طاووس عن أبيه: أنه كان يكفن الرجل من أهله في ثلثة أثواب ليس فيها عمامة. وهو اختيار الشافعي، وأبي سليمان، وأحمد بن حنبل، وأصحابهم.

وهكذا كفن بقي بن مخلد، وقاسم بن حماد: اتى بذلك الحنفي، وغيره ممن حضر، وأما كفن المرأة فلان عبد الرحمن بن عبد الله:

حَدَّثَنَا قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرَسِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ السَّخْتَيَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: «تَوَفَّيْتُ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ فَخَرَجَ فَقَالَ: اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُمْ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ، فَإِذَا فَرَّغْتُمْ فَاسْأَلْنِي، قَالَتْ فَلَمَّا فَرَّغْنَ آذَنَاهُ فَأَلْفَى إِلَيْنَا جَفْوَهُ وَقَالَ: أَشْبِعْنَهَا إِيَّاهُ».

وروي عن الحسن قال: تكفن المرأة في خمسة أثواب: درع، وخمار، وثلاث لفائف وعن النخعي: تكفن المرأة في خمسة أثواب: درع، وخمار، ولفافة، ومنطق، ورداء وعن ابن سيرين: تكفن المرأة في خمسة أثواب: درع، وخمار، ولفافتين وخرقة.

وعن الشعبي: تكفن المرأة في خمسة أثواب، والرجل في ثلاثة.

٥٦٦ - مسألة: ومن مات وعليه دين يستغفر كل ما ترك: فكل ما ترك للغرما، ولا يلزمهم كفته دون سائر من حضر من المسلمين، لأن الله تعالى لم يجعل ميراثاً ولا وصية إلا فيما

بَيِّنَاتِهَا وَيَمَوِّضُ الْوُضُوءَ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَتَا أَنَهَا﴾ فَصَحَّ أَنْ

٥٧٢- مسألة: وَيَصَلِّي عَلَى المِثِّ بِإِمَامٍ يَقِفُ وَيَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ، وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ صُفُوفٌ، وَيَقِفُ مِنَ الرَّجُلِ عِنْدَ رَأْسِهِ، وَمِنَ الْمَرْأَةِ عِنْدَ وَسْطِهَا.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْقُرْبَرِيُّ حَدَّثَنَا الْبَخَارِيُّ حَدَّثَنَا سَمْدَةُ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَطَا عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّجَاشِيِّ فَكَثَّتْ فِي الصَّفِّ الثَّانِي، أَوِ الثَّالِثِ».

وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهَا صَلَاةٌ قِيَامٌ، لَا رُكُوعَ فِيهَا، وَلَا سُجُودَ وَلَا قُعُودَ، وَلَا تَشَهُّدَ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَتْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ ذَكَوَانَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرِيدَةَ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَلَّيْتُ عَلَى أُمِّ كَلْبٍ، ثَمَّاتٍ فِي يَفَاقِهَا، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهَا وَسَطَهَا».

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ الْبَخَارِيِّ عَنْ سَمْدَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ ذَكَوَانَ بِإِسْنَادِهِ.

وَرَوَاهُ أَيْضًا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَالْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ كُلَّهُمْ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ ذَكَوَانَ بِإِسْنَادِهِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ مَعَاذٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ نَافِعِ أَبِي غَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ: «صَلَّيْتُ عَلَى جَنَازَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتَيْرٍ، وَصَلَّى عَلَيْهِ بَنَاتُ أَنْسَ بْنِ مَالِكٍ وَأَنَا خَلْفُهُ، فَقَامَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ، لَمْ يُطِلْ وَلَمْ يُسِرْ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقْعُدُ».

فَقَالُوا: يَا أَبَا حَمْزَةَ، الْمَرْأَةُ الْأَنْصَارِيَّةُ قَفَرَتْ وَهِيَ وَعَلَيْهَا نَعَشٌ أَخْضَرُ، فَهَامَ عِنْدَ عَجِزَتِهَا، فَصَلَّى عَلَيْهَا نَحْوَ صَلَاتِهِ عَلَى الرَّجُلِ، ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ لَهُ الْعَلَاءُ بْنُ زَيْدٍ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ كَصَلَاتِكَ، يُكَبِّرُ عَلَيْهَا أَرْبَعًا، وَيَقُومُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ، وَعَجِيزَةُ الْمَرْأَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عُمَانَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ الْمُهَالِلِ حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِي غَالِبٍ، فَذَكَرَ حَدِيثَ أَنْسَ هَذَا، وَفِي آخِرِهِ: أَنَّ الْعَلَاءَ بْنَ زَيْدٍ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: احْفَظُوا، فَإِنَّ هَذَا عَلَى مُوَافَقَةِ كُلِّ مَنْ حَضَرَ لَهُ، وَهُمْ تَابِعُونَ كُلَّهُمْ. وَبِهَذَا يَأْخُذُ الشَّافِعِيُّ، وَاحِدٌ، وَدَاوُدُ، وَأَصْحَابُهُمْ.

رَوَيْنَاهُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَا: يَسْأَلُ المِثَّ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا، كُلُّهُنَّ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، فِي كُلِّهُنَّ يَسْأَلُ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ سِدْرٌ فَيُخْطَمُ؟ قَالَ: لَا، سَيُوجَدُ السِّدْرُ. وَرَأَى الْوَاحِدَةَ تَجْزِي، وَهَذَا رَأْيِي مِنْهُ.

وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، وَإِبْرَاهِيمَ: يَغْسِلُ المِثَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، وَإِبْرَاهِيمَ: يَغْسِلُ المِثَّ وَتَرَأً.

وَعَنْ ابْنِ سِيرِينَ: يَغْسِلُ مَرَّتَيْنِ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ. وَالثَّلَاثَةُ بِمَاءٍ فِيهِ كَافُورٌ. وَالْمَرْأَةُ أَيْضًا كَذَلِكَ.

وَعَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: المِثَّ يَغْسَلُ بِمَاءٍ، ثُمَّ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، ثُمَّ بِمَاءٍ وَكَافُورٍ.

وَعَنْ ابْنِ سِيرِينَ: المِثَّ يَوْضَأُ كَمَا يَوْضَأُ الْحَيَّ يَدُأُ بِإِمَامِهِ.

وَعَنْ قَتَادَةَ يَدُأُ بِإِمَامِ المِثِّ، يَعْنِي فِي الْغَسْلِ.

٥٦٩- مسألة: فَإِنْ عَدِمَ الْمَاءُ يَمِّمُ المِثَّ وَلَا يَدُّ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا إِذَا لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ».

٥٧٠- مسألة: وَلَا يَحِلُّ تَكْنِيفُ الرَّجُلِ فِيهَا لَا يَحِلُّ لِبَاسُهُ، مِنْ حَرِيرٍ، أَوْ مَذْهَبٍ، أَوْ مَعْصَرٍ.

وَجَانِزٌ تَكْنِيفُ الْمَرْأَةَ فِي كُلِّ ذَلِكَ، لِمَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ مِنْ «قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَرِيرِ، وَالذَّهَبِ، وَإِنَّمَا حَرَامٌ عَلَى ذَكَوَرٍ أُنْثَى حُلُّ لِبَاسِهَا».

وَكَذَلِكَ قَالَ فِي الْمَعْصَرِ: إِذْ نَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ الرِّجَالَ عَنْهُ.

٥٧١- مسألة: وَكُنْفُ الْمَرْأَةِ وَحَفْرُ قَبْرِهَا مِنْ رَأْسِ مَالِهَا، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ زَوْجَهَا، لِأَنَّ أَمْوَالَ الْمُسْلِمِينَ مَحْظُورَةٌ إِلَّا بِنَصِّ قَرَّانٍ أَوْ سَنَةٍ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مَوَّأَكُمْ وَأَمَرَاكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وَأَمَّا أَوْجِبَ تَعَالَى عَلَى الزَّوْجِ النِّقَّةَ، وَالْكِسْفَةَ، وَالْإِسْكَانَ، وَلَا يَسْمَى فِي اللَّغَةِ الَّتِي خَاطَبْنَا اللَّهُ تَعَالَى بِهَا الْكَفْنَ: كِسْفًا، وَلَا الْقَبْرِ: إِسْكَانًا.

وأصحابُ الحديث.

وقال أبو حنيفة، ومالك، بخلاف هذا، وما تعلم لهم حجة إلا دعوى فاسدة، وأن ذلك كان إذ لم تكن التعوش وهذا كذب ممن قاله؛ لأن أنسا صلى كذلك والمرأة في نعش أخضر، وقال بعضهم: كما يقوم الإمام مواز وسط الصف خلفه كذلك يقوم مواز وسط الجنائز، فيقال له: هذا باطل، وقياس فاسد؛ لأنه إمام الصف، وليس إماماً للجنائز، ولا مأموماً لها، والذي اقتدينا به في وقوفه إزاء وسط الصف هو الذي اقتدينا به إزاء وسط المراق، وإزاء رأس الرجل، وهو النبي عليه السلام، الذي لا يحل خلاف حكمه، وبالله تعالى التوفيق.

٥٧٣ - مسألة: ويكثرُ الإمامُ والمأمومون بتكبير الإمام

على الجنائز خمس تكبيرات، لا أكثر، فإن كثروا أربعاً فحسب، ولا أقل، ولا ترفع الأيدي إلا في أول تكبيرة فقط، فإذا انقضى التكبير المذكور سلم تسليمين وسلموا كذلك، فإن كثّر سبعا كرهناه واتبعناه.

وكذلك إن كثّر ثلاثاً، فإن كثّر أكثر لم تتبعه، وإن كثّر أقل من ثلاث لم نسلم بسلامه، بل أكملنا التكبير:

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمد بن المثنى قالوا: حدثنا عماد بن جعفر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «كان زيد بن أرقم يكبر على جنازة أربعاً، وأنه كبر على جنازة خمساً، فسألته، فقال: كان رسول الله ﷺ يكبر بها».

وصح عن النبي ﷺ أنه كبر أيضاً أربعاً، كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى:

قال أبو محمد: واحتج من منع من أكثر من أربع بخبر:

روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عامر بن شقيق عن أبي وائل قال: «جَمَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فَاسْتَأْذَنَهُمْ فِي التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَائِزِ.

فَقَالُوا: كَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ سَبْعًا وَخَمْسًا وَأَرْبَعًا، فَجَعَلَهُمْ عُمَرُ عَلَى أَرْبَعٍ تَكْبِيرَاتٍ كَأَطْوَلِ الصَّلَاةِ.

وروي أيضاً من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمر بن شقيق عن أبي وائل ذكره. قالوا: فهذا إجماع، فلا يجوز خلافه.

قال أبو محمد: وهذا في غاية الفساد، أول ذلك: أن الخبر لا يصح؛ لأنه عن عامر بن شقيق وهو ضعيف.

وأما عمر بن شقيق فلا يدرى في العالم من هو ومعاذ الله أن يستشير عمر رضي الله عنه في إحداث فريضة بخلاف ما فعل فيها رسول الله ﷺ أو للنعش من بعض ما فعله عليه السلام، ومات وهو مباح، فحرم بعده، لا يظن هذا بعمر إلا جاهل بحل عمر من الدين والإسلام، طاعن على السلف رضي الله عنهم، وذكروا أيضاً.

ما حدثناه حماد حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا ابن إسماعيل حدثنا أحمد بن زهير حدثنا علي بن الجعد حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة سمعت سعيد بن المسيب يحدث عن ابن عمر قال: كل ذلك قد كان، أربعاً وخمساً، فاجتمعنا على أربع، يعني التكبير على الجنائز.

وه إلى شعبة عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال: جاء رجل من أصحاب معاذ بن جبل، فصلّى على جنازة، فكبر عليها خمساً، فضحكوا منه، فقال ابن مسعود، قد كنا تكبر أربعاً، وخمساً، وسباً، فاجتمعنا على أربع.

وروي أيضاً من طريق الحجاج بن المهال عن أبي عوانة عن المغيرة عن إبراهيم النخعي نحوه:

ومن طريق غندر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال قال عمر بن الخطاب: كل ذلك قد كان: أربع، وخمس، يعني التكبير على الجنائز.

قال سعيد: فامر عمر الناس بأربع، قالوا: فهذا إجماع:

قال أبو محمد: هذا الكذب، لأن إبراهيم لم يدرك ابن مسعود، وعلي بن الجعد ليس بالقوي وسعيد لم يحفظ من عمر إلا نية النعمان بن مقرن على النبر فقط، فكل ذلك منقطع أو ضعيف، ولو صح، لكان ما روي من ذلك مكذباً لدعواهم في الإجماع؛ لأن صاحب معاذ المذكور كبر خمساً، ولم ينكر ذلك عليه ابن مسعود.

وقد ذكرنا عن زيد بن أرقم أنه كبر بعد عمر خمساً:

حدثنا حماد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الدبري حدثنا عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي حدثني عبد الله بن مغفل: أن علي بن أبي طالب صلى على سهل بن حنيف فكبر عليه ستاً، ثم التفت إلينا فقال: إنه يبدى.

قال الشعبي: وقد علمت من الشام فقال لابن مسعود: إن

حَنِيفَةً، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَخَفِيُّ علمه على: علي، وابن مسعود، وزيد بن أرقم، وأنس بن مالك، وابن عباس، حتى خالفوا الإجماع، حاشا لله من هذا، ولا متعلق لهم.

بما رَوَيْنَاهُ من أن عمرَ كَبَّرَ أربَعًا، وعليًا كَبَّرَ على ابنِ المكفَّفِ أربَعًا، وزيدٌ بنُ ثابتٍ كَبَّرَ على أمِّه أربَعًا، وعبدُ اللهِ بنُ أبي أوفى كَبَّرَ على ابنته أربَعًا، وزيدٌ بنُ أرقمٍ كَبَّرَ أربَعًا، وأنسًا كَبَّرَ أربَعًا: فكلُّ هذا حقٌّ وصوابٌ، وليس من هؤلاء أحدٌ صحَّ عنه إنكارُ تكبيرِ خمسٍ أصلاً، وحتى لو وجدَ لكانَ معارضاً له قولُ من أجازها، ووجبَ الرجوعُ حيثنَّ إلى ما افترضَ اللهُ تعالى الرُّدَّ إليه عندَ التنازعِ، من القرآنِ والسنةِ.

وقد صحَّ أنه عليه السلام كَبَّرَ خمساً وأربَعًا، فلا يجوزُ تركُ أحدٍ عليه للأخرِ ولمْ يُغْزَ عن أحدٍ من الأئمةِ تكبيراً أكثرَ من سبعٍ، ولا أقلَّ من ثلاثٍ، فمن زَادَ على خمسٍ وبلغَ ستاً أو سبعاً فقد عملَ عملاً لمْ يصحَّ عن النبي ﷺ قطُّ، فكونهنا لذلك، ولمْ يَنْهَ عليه السلامُ عنه فلمْ نقل: بترجيحه لذلك.

وكذلك القول: فيمن كَبَّرَ ثلاثاً، وأما ما دونَ الثلاثِ وفوقَ السبعِ فلمْ يفعله النبي ﷺ ولا علمنا أحداً قال به، فهو تكليفٌ، وقد نهينا أن نكونَ من المتكلمين، إلا حديثاً ساقطاً وجبَ أن ننبهَ عليه لنلا بغيرَ به، وهو «أن رسولَ اللهِ ﷺ صَلَّى عَلَى حَمْرَةَ ؓ يَوْمَ أُحُدٍ سَبْعِينَ صَلَاةً، وهذا باطلٌ بلا شكٍ وبالله تعالى التوفيقُ.

وأما رفعُ الأيدي فإنه لمْ يأتِ عن النبي ﷺ أنه رفعَ في شيءٍ من تكبيرِ الجنائزِ إلا في أولِ تكبيرةٍ فقط، فلا يجوزُ فعلُ ذلك، لأنه عملٌ في الصلاةِ لمْ يأتِ به نصٌّ، وإنما جاءَ عنه عليه السلامُ: أنه كَبَّرَ ورفعَ يديه في كلِّ خفضٍ ورفعٍ، وليس فيها رفعٌ ولا خفضٌ، والعجبُ من قولِ أبي حنيفةٍ: برفعِ الأيدي في كلِّ تكبيرةٍ في صلاةِ الجنائزِ ولمْ يأتِ قطُّ عن النبي ﷺ ومنعه من رفعِ الأيدي في كلِّ خفضٍ ورفعٍ في سائرِ الصلواتِ.

وقد صحَّ عن النبي ﷺ وأما التسليماتان فهي صلاةٌ، وتغليبُ الصلاةِ: التسليمُ، والتسليمَةُ الثانيةُ ذكرٌ وفعلٌ خيرٌ، وبالله تعالى التوفيقُ.

٥٧٤- مسألة: فإذا كَبَّرَ الأولى قرأ أم القرآن ولا بدَّ، وصلى على رسول الله ﷺ فإن دعا للمسلمين فحسن، ثم يدعو للميت في باقي الصلاة.

أما قراءةُ أم القرآن فلا نرسول الله ﷺ سمعنا صلاةً بقوله «صلوا على صاحبكم».

إخوانك بالشام يكبرون على جنازتهم خساً، فلمْ وقمْ لنا وقتاً تابعكم عليه، فاطرق عبدُ الله ساعةً ثم قال: انظروا جنازتهم، فكبروا عليها ما كَبَّرَ أئمتكم، لا وقت ولا عدد:

قال أبو محمد: ابنُ مسعود مات في حياةِ عثمان رضي الله عنهما، فإنما ذكرَ له علقمةٌ ما ذكرَ عن الصحابةِ رضي الله عنهم الذين بالشام، وهذا إسنادٌ في غايةِ الصحةِ؛ لأنَّ الشعبيَّ أدركَ علقمةً وأخذَ عنه وسمعَ منه:

حدثنا محمدُ بنُ سعيدٍ بنُ نباتٍ حدثنا أحمدُ بنُ عونٍ الله حدثنا قاسمُ بنُ أصبغٍ حدثنا محمدُ بنُ عبد السلامِ الحنفيُّ حدثنا محمدُ بنُ بشارٍ حدثنا محمدُ بنُ جعفرٍ عن شعبةٍ عن المهالِ بنِ عمرو عن زُرِّ بنِ حبيشٍ قال: رأيتُ ابنَ مسعودٍ صلى على رجلٍ من يلعدان - فخذ من بني أسدٍ - فكَبَّرَ عليه خمساً، وبالسند المذكورِ إلى عبدِ الرزاقِ عن معمرٍ عن حمادٍ بنِ أبي سليمان عن إبراهيمَ التيميَّ أن علياً كَبَّرَ على جنازةٍ خمساً.

وه إلى عبدِ الرزاقِ عن سفيانِ بنِ عيينةٍ عن عمرو بنِ دينارٍ عن أبي معبدٍ عن ابنِ عباسٍ: أنه كانَ يكَبِّرُ على الجنائزِ ثلاثاً.

ورويناه أيضاً من طريقِ محمدِ بنِ جعفرٍ عن شعبةٍ عن عمرو بنِ دينارٍ قال: سمعتُ أبا معبدٍ يقولُ: كانَ ابنُ عباسٍ يكَبِّرُ على الجنائزِ ثلاثاً.

وهذا إسنادٌ في غايةِ الصحةِ.

ومن طريقِ حمادٍ بنِ سلمةٍ أخبرني شيبَةُ بنُ أجمٍ أن أنسَ بنَ مالكٍ صلى على جنازةٍ كَبَّرَ ثلاثاً.

وه إلى حمادٍ عن يحيى بنِ أبي إسحاقٍ: أنه قيلَ لأنسٍ: إن فلاناً كَبَّرَ ثلاثاً، يعني على جنازةٍ، فقال أنسٌ: وهل التكبيرُ إلا ثلاثاً؟ وقالَ محمدُ بنُ سيرينٍ: إنما كانَ التكبيرُ ثلاثاً فزادوا واحدةً يعني على الجنائزِ.

ومن طريقِ مسلمٍ بن إبراهيمٍ عن شعبةٍ عن زرارةٍ بنِ أبي الحلالِ العنكيَّ أن جابرَ بنَ زيدٍ أبا الشعثاءِ أمرَ يزيدَ بنَ المهلبِ أن يكَبِّرَ على الجنائزِ ثلاثاً.

قال أبو محمد: أف لكلِّ إجماعٍ يخرجُ عنه: علي بنُ أبي طالبٍ وعبدُ الله بنُ مسعودٍ وأنسُ بنُ مالكٍ، وابنُ عباسٍ، والصحابةُ بالشام رضي الله عنهم، ثم التابعون بالشام، وابنُ سيرينٍ وجابرُ بنُ زيدٍ وغيرهم بأسانيذٍ في غايةِ الصحةِ، ويدعي الإجماعَ بخلاف هؤلاء بأسانيذٍ وأهيةٍ، فمن أجلِ تَمَنٍّ هذه سبيلةً، فمن أخسرَ صفقةً تَمَنٍّ يدخلُ في عقله أن إجماعاً عرفه: أبو

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ هُوَ الثَّوْرِيُّ - عَنْ سَعْدِ هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ «صَلَّيْتُ خَلِيفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ قَالَ: لَتَعْلَمُوا أَنَّهَا سَنَةٌ».

وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقٍ شُعْبَةُ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ كِلَاهُمَا عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْبِعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حَنِيْفٍ وَعُمَرُ بْنُ سُوَيْدٍ الدَّمَشْقِيُّ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ الضَّحَّاكُ، وَأَبُو أَمَامَةَ: السَّنَةُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يَقْرَأَ فِي التَّكْبِيرِ غَفَاقَةً، ثُمَّ يَكْبِتُ، وَالتَّسْلِيمَ عِنْدَ الْآخِرَةِ.

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ عَلَى الْجَنَازَةِ بِأَمِّ الْكِتَابِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٌ عَنْ سَلْمَةَ بْنِ نَبِيطٍ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: يَقْرَأُ مَا بَيْنَ التَّكْبِيرَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ: فَاتِحَةُ الْكِتَابِ وَعَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلْمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التِّيمِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ، أَنَّ السُّورَ بْنَ عَزْمَةَ صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ فَقَرَأَ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَسُورَةَ قَصِيرَةٍ، رَفَعَ بِهَمَا صَوْتَهُ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: لَا أَجْهَلُ أَنَّ تَكُونَ هَذِهِ الصَّلَاةُ عِجْمًا، وَلَكِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَعْلَمَكُمْ أَنَّ فِيهَا قِرَاءَةً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَرَأَى ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالسُّورَةُ: الْمَخَافَةُ لَيْسَتْ فَرَضًا.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَبْنِ مَسْعُودٍ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُمْ كَانُوا يَقْرَءُونَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَيَدْعُونَ وَيَسْتَغْفِرُونَ بَعْدَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ فِي الْجَنَازَةِ، ثُمَّ يَكْبِرُونَ وَيَتَصَفَّرُونَ وَلَا يَقْرَءُونَ.

وَعَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ: سَمِعْتُ أَبَا أَمَامَةَ بْنَ سَهْلِ بْنِ حَنِيْفٍ يَحْدِثُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: السَّنَةُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ تَكْبُرَ، ثُمَّ تَقْرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ثُمَّ تَصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ تَخْلُصَ الدُّعَاءَ لِلنَّبِيِّ، وَلَا تَقْرَأْ إِلَّا فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى، ثُمَّ يَسْلُمُ فِي نَفْسِهِ عَنْ يَمِينِهِ.

وَعَنْ ابْنِ جَرِيرٍ: قَالَ فِي ابْنِ شَهَابٍ: الْقِرَاءَةُ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الصَّلَاةِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى.

وَعَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ مَجَاهِدٍ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ: يَكْبُرُ ثُمَّ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ثُمَّ يَصَلِّيُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ ذَكَرَ دُعَاءَ.

وَعَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيَّ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابِهِمَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَاجْتِزَأَ مِنْ مَنْعٍ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِيهَا بِأَنَّ قَالُوا: رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَخْلَصُوا لَهُ الدُّعَاءَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا حَدِيثٌ سَاقِطٌ، مَا رَوَى قَطُّ مِنْ طَرِيقٍ يَشْتَغِلُ بِهَا ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمَا مَنَعَ مِنَ الْقِرَاءَةِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي إِخْلَاصِ الدُّعَاءِ لِلنَّبِيِّ نَهْيٌ عَنِ الْقِرَاءَةِ، وَنَحْنُ نَخْلُصُ لَهُ الدُّعَاءَ وَنَقْرَأُ كَمَا أَمَرْنَا.

وَقَالُوا: قَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ سَتَلَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ، فَذَكَرَ دُعَاءَ وَلَمْ يَذْكُرْ قِرَاءَةً.

وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عَبِيدٍ: أَنَّهُ سَتَلَ: أَيْقَرُ فِي الْجَنَازَةِ بِشَيْءٍ مِنْ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: لَا.

وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَقُلْنَا - لَيْسَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَنَعَمْ، نَحْنُ نَقُولُ: لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِشَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَلَا يَصِحُّ خِلَافُ بَيْنِ هَؤُلَاءِ وَبَيْنَ مَنْ صَرَّحَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْمُسَوِّدِ، وَالضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَنْسِ، لَا سَبِيحًا وَأَبُو هُرَيْرَةَ لَمْ يَذْكُرْ تَكْبِيرًا وَلَا تَسْلِيمًا. فَبُطِّلَ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ بَعْزٌ مُتَعَلِّقٌ.

وَقَدْ رَوَى عَنْهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي الْجَنَازَةِ، فَكَيْفَ وَلَوْ صَحَّ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ؟ لَوَجِبَ الرَّدُّ عِنْدَ تَنَازُعِهِمْ لِمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالرَّدِّ إِلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسَّنَةِ.

وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ» وَقَالُوا: لَعَلَّ هَؤُلَاءَ قَرَمُوها عَلَى أَنَّهُ دُعَاءٌ فَقُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ، لِأَنَّهُمْ ثَبَتَ عَنْهُمْ الْأَمْرُ بِقِرَاءَتِهَا، وَأَنَّهُمَا سَتَّهَيَا، فَقَوْلُ مَنْ قَالَ: لَعَلَّهُمْ قَرَمُوها عَلَى أَنَّهَا دُعَاءٌ: كَذَبٌ بَحْتٌ، ثُمَّ لَا نَدْرِي مَا الَّذِي حَلَّاهُمْ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ قِرَاءَتِهَا حَتَّى يَتَقَهَّوْا فِي الْكَذِبِ بِمِثْلِ هَذِهِ الْوُجُوهِ الضَّعِيفَةِ. وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ قِيَاسٍ، وَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّهَا صَلَاةٌ، وَيُوجِبُونَ فِيهَا: التَّكْبِيرَ، وَاسْتِيقَالَ الْقَبْلَةِ، وَالْإِمَامَةَ لِلرَّجَالِ، وَالطَّهَارَةَ، وَالسَّلَامَ، ثُمَّ يَسْقُطُونَ الْقِرَاءَةَ.

فَإِنْ قَالُوا: لَمَّا سَقَطَ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ وَالْجُلُوسُ: سَقَطَتِ الْقِرَاءَةُ.

قُلْنَا: وَمَنْ ابْنٌ يُوجِبُ هَذَا الْقِيَاسُ دُونَ قِيَاسِ الْقِرَاءَةِ عَلَى التَّكْبِيرِ وَالتَّسْلِيمِ؟ بَلَى لَوْ صَحَّ الْقِيَاسُ لَكَانَ قِيَاسُ الْقِرَاءَةِ عَلَى

عامر بن سعد: أن أباه سعد بن أبي وقاص قال في مرضه الذي هلك فيه: 'أخدوا لي لحدا، وانصبوا علي اللبن نصبا، كما صنع رسول الله ﷺ'.

٥٧٧- مسألة: ولا يحمل أن ينسى القبر، ولا أن يخصص، ولا أن يزداد على ترابه شيء، ويهدم كل ذلك، فإن بني عليه بيت أو قائم، لم يكره ذلك.

وكذلك لو نقش اسمه في حجر: لم يكره ذلك:

روينا بالسند المذكور إلى مسلم: حدثني هارون بن سعيد الأيلي حدثنا ابن وهب حدثني عمرو بن الحارث أن ثمامة بن شفي حدثه قال: 'كنا مع فضالة بن عبيد بأرض السروم بروض، فتوفي صاحب لنا، فأمر فضالة بقبيره فسوي، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يأمر بسترته':

وه إلى مسلم: حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا وكيع عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل عن أبي الهيثج الأسدي قال: قال لي علي بن أبي طالب: 'ألا آتيتك على ما يعتي عليه رسول الله ﷺ؟ أن لا تدع تمثالا إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته'.

وه إلى مسلم: حدثني عماد بن رافع حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: 'سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن أن تخصص القبور، وأن يبعد عليها، وأن يبنى عليها'.

قال أبو محمد: قد أئذر عليه السلام بموضع قبره بقوله: 'ما بين قبري وقبري روضة من رياض الجنة' وأعلم أنه في بيته بذلك. ولم يكره عليه السلام كون القبر في بيته، ولا نهى عن بناء قائم، وإنما نهى عن بناء على القبر: فبني فقط وعن وكيع عن الربيع عن الحسن: كان يكره أن تخصص القبور أو تطلق أو يزداد عليها من غير حفيها.

وعن وكيع عن عمران بن حدير عن أبي مجلز قال: تسوية القبور من السنة.

وعن عثمان أمير المؤمنين عليه السلام أنه أمر بسوية القبور، وأن ترفع من الأرض شبرا.

وعن عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب السخيتي عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد قال: سقط الحائط الذي على قبر النبي ﷺ فستر، ثم بني، فقلت للذي ستره: ارفع ناحية الستر حتى أشطر إليه، فنظرت إليه، فإذا عليه جيب ورميل، كأنه من رمل العرصة.

التكبير والتسليم - لأن كل ذلك ذكر باللسان - أولى من قياس القراء على عمل الجسد، ولكن هذا علمهم بالقياس والسنة، وهم يعظمون خلافة العمل بالمدينة، وهنا أمرناهم بعمل الصحابة، وسعيد بن المسيب، وأبي أمامة، والزهري، علماء أهل المدينة، وخالفوهم، وبالله تعالى التوفيق.

٥٧٥- مسألة: وأحب الدعاء إلينا على الجنازة هو ما حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو الطاهر حدثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن أبي حمزة بن سليم عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي قال: 'سمعت رسول الله ﷺ صلى على جنازة يقول: اللهم اغفر له وارحمه، واغفر عنه وعافه، وأكرم نزلته، ووسع مدخله، واغسله بماء، وتلج، وترج، وثقه من الخطايا كما يثق الثوب الأبيض من الدنس، وأبدله داراً خيراً من داره، وأهلاً خيراً من أهله، وزوجاً خيراً من زوجة، وقه فتنة القبر، وعذاب القبر، وعذاب النار'.

وما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا موسى بن هارون الرقي حدثنا شعيب يعني ابن إسحاق - عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال: 'صلى رسول الله ﷺ على جنازة فقال: اللهم اغفر لحينا، وميتنا، وصغيرنا، وكبيرنا، وذوئنا، وأئمتنا، ونسائدينا، وغائبنا، اللهم من أحيته بنا فأحبه على الإيمان، ومن توفيته بنا فتوفه على الإسلام اللهم لا تحزننا أجره، ولا تفضلنا بعذبه'.

فإن كان صغيراً فليقل: اللهم أحقه بإبراهيم خليلك للأثر الذي صح أن الصغار مع إبراهيم ﷺ في روضة خضراء. وما دعا به فحسن.

٥٧٦- مسألة: ونسحب اللحد، وهو الشق في أحد جانبي القبر، وهو أحب إلينا من الضريح، وهو الشق في وسط القبر. ونسحب اللبن أن توضع على فتح اللحد، ونكره الخشب، والقصب، والحجارة.

وكل ذلك جائز.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا عبد الله بن جعفر المسوري عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عمه

الجلوس التوعّد عليه إمّا هو للغناط خاصةً، وهذا باطلٌ بمحت لوجه:

أولها - أنه دعوى بلا برهان، وصرفت لكلام رسول الله ﷺ عن وجهه، وهذا عظيمٌ جدًا.

وثانيها - أن لفظ الخبر مانعٌ من ذلك قطعاً، بقوله عليه السلام: «لَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرِقَ ثِيَابَهُ فَتَخْلُصَ إِلَى جَلْدِهِ: خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ».

وبالضرورة يدري كلُّ ذي حِسٍّ سليمٍ: أن القعود للغناط لا يكون هكذا البتّة، وما عهدنا قطُّ أحدًا يقعد على ثيابه للغناط إلا من لا صحةً لمداعبه.

وثالثها - أن الرواة لهذا الخبر لم يتعدوا به وجهه من الجلوس للمهود، وما علمنا قطُّ في اللغة - جلس فلان - بمعنى تغرّط، فظهر فسادُ هذا القول - ولله تعالى الحمد، وقد ذكرنا تحريم الصلاة إلى القبر وعليه في كتاب الصلاة والله تعالى عموماً.

٥٧٩ - مسألة: ولا يجزئ لأحد أن يمشي بين القبور بتعنتين سبّيتين وهما اللتان لا شعرَ فيهما، فإن كانَ فيهما شعرٌ: جازَ ذلك، فإن كانت. إحداهما بشعرٍ، والأخرى بلا شعرٍ: جازَ المشي فيهما:

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك حدثنا وكيع عن الأسود بن شعبان - وكان ثقةً - عن خالد بن مسير عن بشير بن نهيك عن بشير بن رسول الله ﷺ وهو ابنُ الحَصَاصِيَّةِ - قالَ: «كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى رَجُلًا يَمْشِي بَيْنَ الْقُبُورِ فِي ثَعْلَبِي، فَقَالَ: يَا صَاحِبَ السَّبَّيْنِ أَتَقِيَهُمَا».

وحدثنا حمادٌ حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الله بن إمام حدثنا محمد بن سليمان البصري حدثنا سليمان بن حرب حدثنا الأسود بن شيبان حدثني خالد بن مسير أخبرني بشير بن نهيك أخبرني بشير بن الحَصَاصِيَّةِ - وكان اسمه في الجاهليّة زحماً، فسماه رسول الله ﷺ بشيراً - قالَ: «بَيْنَا أَنَا وَأَمْسِي بَيْنَ الْقُبُورِ وَعَلَيَّ ثَعْلَانِ، إِذْ نَادَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا صَاحِبَ السَّبَّيْنِ، يَا صَاحِبَ السَّبَّيْنِ، إِذَا كُنْتَ فِي بَيْتٍ هَذَا الْكَانَ فَأَخْلَعْ ثَعْلَيْكَ، قَالَ: فَخَلَعْتُهُمَا».

قال أبو محمد:

فإن قيل - فهلا منعتم من كلِّ نعلٍ، لعموم قوله عليه السلام: «فَأَخْلَعْ ثَعْلَيْكَ».

قلنا: منع من ذلك وجهان.

حدثنا حمادٌ حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن إمام حدثنا محمد بن وضاح حدثنا يعقوب بن كعب حدثنا ابن أبي فديك أخبرني عمرو بن عثمان بن هانئ عن القاسم بن محمد قال: دخلت على عائشة فقلت: يا أمّ، اكتفي لي عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبيه فكشفت لي عن ثلاثة قبور، لا لأطنّة ولا مشرف، مطبوخةً بطحاء العرصة الحمراء، فرأيت رسول الله ﷺ مقدماً، وأبو بكر عند رأسه، ورجلاه بين كفي النبي ﷺ ورأيت عمرَ عند رجلي أبي بكر رضي الله عنهم.

٥٧٨ - مسألة: ولا يجزئ لأحد أن يجلس على قبر، فإن لم يجد ابنٌ يجلس، فليقف حتى يقضي حاجته، ولو استوفّر ولم يقعد لم يَنْ يَنْ أَنَّهُ يَجْرُ.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب حدثنا جريرٌ هو ابنُ عبد الحميد - عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرِقَ ثِيَابَهُ فَتَخْلُصَ إِلَى جَلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ».

وهكذا:

روينا من طريق سفيان الثوري، وعبد العزيز الدراودي، كلاهما: عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ.

وروي أيضاً من طريق جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ النهي عن القعود على القبر: وقد ذكرناه قبل هذا يسيراً.

وروي أيضاً من طريق وائلة بن الأسقع عن أبي مرشد الغنوي عن رسول الله ﷺ: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تَصَلُّوا عَلَيْهَا».

فهذه آثارٌ متواترةٌ في غاية الصحة.

وهو قولٌ جماعٌ من السلف رضي الله عنهم، منهم أبو هريرة.

ومن طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن سالم البراء عن ابن عمر قال: لأن أطا على وضوء أحبَّ إليَّ من أن أطا على قبر وعن ابن مسعود: لأن أطا على جمرة حتى تبرّد أحبَّ إليَّ من أن أتعمّد وطء قبرٍ لي عته مندوحة.

وعن سعيد بن جبيرة: لأن أطا على جمرة حتى تبرّد أحبَّ إليَّ من أن أطا على قبر.

وهو قولُ أبي سليمان. فقال قائلون بإباحة ذلك، وحملوا

وكثيرها - وسر جميعها بالكفن والتدفن، فذلك بلا شك واجب في كل جزء منه، فإذا هو كذلك فواجب عمله فيما أمكن عمله فيه، بالوجود متى وجب، ولا يجوز أن يسقط ذلك في الأعضاء المرفقة بلا بهان وينوي بالصلاة على ما وجد منه الصلاة على جميعه، جسدوه وروحوه.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: إن وجد نصف الميت الذي فيه الرأس، أو أكثر من نصفه وإن لم يكن فيه الرأس: غسل وكفن وصلى عليه، وإن وجد النصف الذي ليس فيه الرأس، أو أقل من النصف الذي فيه الرأس: لم يغسل، ولا كفن، ولا صلى عليه.

قال أبو محمد: وهذا تخليط ناعيك به وقيل لهم: من أين لكم أن الصلاة على أكثره واجبة، وعلى نصفه غير واجبة؟ وأنتم قد جعلتم الربع - فيما انكشف من بطن الحرة وشعرها - كثيراً في حكم الكل، وجعلتم العشر - في بعض مسائلكم أيضاً - في حكم الكل، وهو من حلق عشر رأسه، أو عشر لحته من المحرمين في قول محمد بن الحسن، فمن أين هذه الأحكام في الدين بغير إذن من الله تعالى بها؟

وقد وثقنا عن أبي أيوب الأنصاري وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما: أنهما صليا على رجل، إنسان.

وهو قول أبي سليمان، وأصحابنا.

وروي عن عمر، أنه صلى على عظام.

وعن أبي عبيدة: أنه صلى على رأس وأما الصلاة على الغائب فقد جاء به نص فاطع، أغنى عن النظر، وإن كان النظر تحب به الصلاة عليه: لأن قول رسول الله ﷺ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» عموم يدخل فيه الغائب والحاضر، ولا يجوز أن يخص به أحدهما، بل فرض في كل مسلم دفن بغير صلاة أن يصلى عليه من بلغه ذلك من المسلمين، لأنها فرض على الكفاية، وهي فيمن صلى عليه ندب.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا القزويني حدثنا البخاري حدثنا إسماعيل بن أبي أوفى حدثني مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ «تُغَيَّبُ النَّجَاشِيُّ فِي يَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ» خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَفَّ يَهُمُ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا.

وبه إلى البخاري: حدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال: أخبرني عطاء أنه سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ تَوَفَّى الْيَوْمَ رَجُلٌ صَالِحٌ

أحدهما: أنه عليه السلام إنما دعا صاحب سبتيين، بنصر كلامه، ثم أمره بتخلع عليه.

والثاني.

ما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني حدثنا يونس بن محمد حدثنا شياب عن قتادة حدثنا أنس بن مالك قال: قال نبي الله ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وَضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قُرْعَ نَعَالِهِمْ» وذكر الحديث.

قال أبو محمد: فهذا إخبار منه عليه السلام بما يكون بعده، وأن الناس من المسلمين سيلبسون النعال في مدافن الموتى إلى يوم القيامة، على عموم إنذاره عليه السلام بذلك، ولم ينه عنه، والأخبار لا تنسخ أصلاً.

فصح إباحة لباس النعال في المقابر، ووجب استثناء السبتيين منها، لنصه عليه السلام عليها.

قال أبو محمد: وقال بعض من لا يبالي بما أطلق به لسانه فقال: لعل تلك التعليين كان فيهما قذر.

قال أبو محمد: من قطع بهذا فقد كذب على رسول الله ﷺ إذ قومه ما لم يقل، ومن لم يقطع بذلك فقد حكم بالظن، وقفا ما لا علم له به، وكلاهما خطأ خسف نعوذ بالله منهما، ثم يقال له: فهبك ذلك كذلك، اتقولون: بهذا أنتم، فتتمعون من المشي، بين القبور بتعليين فيهما قذر، فمن قومه: لا، فيقال لهم: فأبى راحة لكم في دعوى كاذبة؟ ثم لو صحّت لم تقولوا بها، ولبيّتم مخالفتي للخبر بكل حال، ويقال له أيضاً: ولعل البناء في الرعايف إنما هو في الدّم الأسود لشبهه بدم الحيض، ولعل فساد صلاة الرجل إلى جنب المراو إنما هو إذا كانت شاة خوف الفتنة، ومثل هذا كثير.

٥٨٠- مسألة: ويصلى على ما وجد من الميت المسلم،

ولو أنه ظفر أو شعر فما فوق ذلك، ويغسل ويكفن، إلا أن يكون من شهيد فلا يغسل، لكن يلف ويدفن، ويصلى على الميت المسلم وإن كان غائباً لا يوجد منه شيء.

فإن وجد من الميت عضو آخر بعد ذلك أيضاً غسل أيضاً، وكفن، ودفن، ولا بأس بالصلاة عليه ثانية.

وهكذا أبداً.

برهان ذلك: أننا قد ذكرنا قبل وجوب غسل الميت وتكفينه ودفنه والصلاة عليه، فصح بذلك غسل جميع أعضائه - قليلها

من الحيث، فهُلَمْ فَصَلُّوا عَلَيْهِ، فَصَفَّتَا، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ». **وه إلى البخاري:** حَدَّثَنَا سَدَّدٌ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عطاء عن جابر بن عبد الله «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّبَّاسِيِّ. قَالَ جَابِرٌ: فَكَتَبْتُ فِي الصُّفَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّلَاثَةِ».

ورويانه أيضاً من طريق قَوْبَةَ عن عمران بن الحصين عن النبي ﷺ. فهذا أمر رسول الله ﷺ وعمله وعمل جميع أصحابه فلا إجماع أصح من هذا، وأثار متواترة عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم كما أوردنا.

ومنع من هذا: مالك، وأبو حنيفة، وأدعى أصحابهما الخصوص للنجاشي، وهذه دعوى كاذبة بلا برهان، وبالله تعالى التوفيق. **فإن قالوا:** هل فعل هذا أحد من الصحابة بعد رسول الله ﷺ؟

قلنا لهم: وهل جاء قط عن أحد من الصحابة أنه زجر عن هذا أو أنكره؟ ثم يقال لهم: لا حجة في أحد غير رسول الله ﷺ.

قال تعالى: ﴿يَنْبَغِي لِكُلِّ نَفْسٍ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾.

٥٨١ - مسألة: والصلاة جائزة على القبر، وإن كان قد

صَلَّى عَلَى المدفون فيه.

وقال أبو حنيفة: إن دفن بلا صلاة: صَلَّى عَلَى القبر ما بين دفنه إلى ثلاثة أيام، ولا يصلى عليه بعد ذلك، وإن دفن بعد أن صَلَّى عليه لم يصل أحد على قبره.

وقال مالك: لا يصلى على قبر.

وروى ذلك عن إبراهيم النخعي.

وقال الشافعي، والأوزاعي، وأبو سليمان: يصلى على القبر وإن كان قد صَلَّى عَلَى المدفون فيه، وقد روي هذا عن ابن سيرين.

وقال أحمد بن حنبل: يصلى عليه إلى شهر، ولا يصلى عليه بعد ذلك.

وقال إسحاق: يصلى الغائب على القبر إلى شهر، ويصلى عليه الحاضر إلى ثلاث.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري حدثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن أبي رافع عن أبي هريرة

«أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَتْ تَقُمُ الْمَسْجِدَ أَوْ شَابًا، فَقَدَّعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَ عَنْهَا أَوْ عَنْهُ».

فَقَالُوا: سَأَلَتْ، فَقَالَ: أَفَلَا كُتِبَ أَذْنُومُونِي؟ قَالَ: فَكَأَنَّهُمْ صَغَرُوا امْرَأَةً أَوْ امْرَأَةً، فَقَالَ: ذُلُونِي عَلَى قَبْرِهِ، فَذُلُّوهُ، فَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْقَبْرَ مَمْلُوءَةٌ ظِلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُنَوِّرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ».

فادعى قوم أن هذا الكلام منه عليه السلام دليل على أنه خصوص له.

قال أبو حمزة: وليس كما قالوا، وإنما في هذا الكلام بركة صلاته عليه السلام وفضلها على صلاة غيره فقط، وليس فيه نهى غيره عن الصلاة على القبر أصلاً، بل قد قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ ومما يدل على بطلان دعوى الخصوصي هنا:

ما رويانه بالسند المذكور إلى مسلم: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بن نعيم حدثنا محمد بن إدريس عن الشيباني هو أبو إسحاق - عن الشعبي عن حماد بن عيسى قال: «اتَّهَيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَبْرِ رَطْبٍ، فَصَلَّى عَلَيْهِ، وَصَفُّوا خَلْفَهُ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا قَالَ الشَّيْبَانِيُّ: قُلْتُ لِعَامِرِ الشَّعْبِيِّ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: التَّحَفُّ، مِنْ شَهِدِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ. فَهَذَا أَبْطَلَ الْخُصُوصَ، لِأَنَّ أَصْحَابَهُ عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَعَلَيْهِمْ رِضْوَانُ اللَّهِ صَلُّوا مَعَهُ عَلَى القبر، فَبَطُلَتْ دَعْوَى الْخُصُوصِ».

وه إلى مسلم حدثني إبراهيم بن محمد بن عرعرة السامي حدثنا غندر حدثنا شعبة عن حبيب بن الشهيد عن ثابت عن أنس «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ».

قال أبو حمزة: فهذه آثار متواترة لا يسع الخروج عنها واحتج بعضهم بأن رسول الله ﷺ لم يصل المسلمون على قبره.

قال أبو حمزة: ما علمنا أحدًا من الصحابة رضي الله عنهم نهى عن الصلاة على قبر رسول الله ﷺ وما نهى الله تعالى عنه، ولا رسوله عليه السلام، فأنفع من ذلك باطل، والصلاة عليه فعل خير، والدعوى باطل إلا ببرهان.

وقال بعضهم: نهى النبي ﷺ عن الصلاة إلى القبر وعلى القبر مانع من هذا.

قال أبو حمزة: وهذا عجب ما مثله عجب وهو أن المحتج بهذا عكس الحق عكساً لأنه صح عن النبي ﷺ النهي عن الصلاة على القبر، أو إليه. أو في القبرة، وعن الجلوس على القبر، فقال هذا القائل: كل هذا مباح وصح عن النبي ﷺ أنه صَلَّى عَلَى قَبْرِ صلاته على الميت، فكان هذا القائل: لا يجوز ذلك

مسلم وماتت حاملاً: فإن كانت قبل أربعة أشهر ولم ينفخ فيه الروح بعد: دفنت مع أهل دينها، وإن كان بعد أربعة أشهر والروح قد نفخ فيه: دفنت في طرف مقبرة المسلمين؛ لأن عمل أهل الإسلام من عهد رسول الله ﷺ أن لا يدفن مسلم مع مشرك:

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك حدثنا وكيع عن الأسود بن شيبان - وكان ثقة - عن خالد بن سمير عن بشير بن نهيك عن بشير رسول الله ﷺ وهو ابن الخصاصة قال: «كنتُ أشهى مع رسول الله ﷺ فمرَّ على قبور المسلمين، فقال: لقد سبق هؤلاء شراً كثيراً، ثم مرَّ على قبور المشركين فقال: لقد سبق هؤلاء خيراً كثيراً».

فصل بهذا تفرق قبور المسلمين عن قبور المشركين، والحمل ما لم ينفخ فيه الروح فإنما هو بعض جسم أمه، ومن حشوة بطنها، وهي مدفونة مع المشركين، فإذا نفخ فيه الروح فهو خلق آخر، كما قال تعالى: ﴿فَكَسَوْنَا الْيَتَامَ لَحْماً ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾، فهو حيتل إنسان حي غير أمه، بل قد يكون ذكراً وهي أنثى، وهو ابن مسلم فله حكم الإسلام، فلا يجوز أن يدفن في مقابر المشركين، وهي كافرة، فلا تدفن في مقابر المسلمين، فوجب أن تدفن بناحية.

لأجل ذلك روي عن سليمان بن موسى: أن والثلة بن الأسقع صاحب رسول الله ﷺ دفن امرأة نصرانية ماتت حبلى من مسلم: في مقبرة ليست بمقبرة النصارى، ولا بمقبرة المسلمين بين ذلك.

وروي عن عمر بن الخطاب: أنها تدفن مع المسلمين من أجل ولدها.

٥٨٣- مسألة: والصغير يسمى مع أبويه أو أحدهما أو دونهما فيموت: فإنه يدفن مع المسلمين ويصلى عليه.

قال تعالى: ﴿فَظَرَّ اللَّهُ أَنَّهُ قَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيُّمُ﴾ **فصل** أن كل مولود فهو مسلم، إلا من أقره الله تعالى على الكفر، وليس إلا من ولد بين ذيتين كافرين، أو حربيين كافرين، ولم يسب حتى بلغ، وما عدا هذين فمسلم.

٥٨٤- مسألة: وأحق الناس بالصلاة على الميت والميتة: الأولياء: وهم: الأب وأبواه، والأبوين وأبناؤهم، ثم الإخوة الأشقاء، ثم الذين للاب، ثم بنوه، ثم الأعمام للاب والأُم، ثم للاب ثم بنوه، ثم كل ذي رحم محرم، إلا أن يوصي الميت أن

واحتج بالنهي عن الصلاة مطلقاً في منعه من صلاة الجنائز على القبر، واحتج بخبر الصلاة على القبر في إباحته الحرام من الصلوات في المقبرة، وإلى القبر، وعليه، وحسبنا الله ونعم الوكيل. **وقال بعضهم:** كان ابن عمر لا يصلي على القبر.

قلنا: نعم، كان لا يصلي سائر الصلوات على القبر، ويصلي صلاة الجنائز على القبر أبداً.

قال أبو محمد: وهذا لو صح لكان قد صح ما يعارضه، وهو أنه صلى صلاة الجنائز على القبر، ثم لو لم يأت هذا عنه لكان قد عارضه ما صح عن الصحابة في ذلك، فكيف ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ. ولا يصح عن ابن عمر إلا ما ذكرناه.

وروي عن معمر عن أيوب السخيتاني عن ابن أبي مليكة: مات عبد الرحمن بن أبي بكر على ستة أميال من مكة، فحملناه فجتنا به مكة دفناً، فقدمت علينا عائشة أم المؤمنين فقالت: أين قبر أخي؟ فدللناها عليه، فوضعت في هودجها عند قبره فصلت عليه وعن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر: أنه قدم وقد مات أخوه عاصم، فقال: أين قبر أخي؟ فدل عليه، فصلى عليه ودعا له.

قال أبو محمد: هذا يبين أنها صلاة الجنائز، لا الدعاء فقط وعن علي بن أبي طالب: أنه أمر قرظة بن كعب الأنصاري أن يصلي على قبر سهل بن حنيف يقوم جاءوا بعدما دفن وصلي عليه.

وعن علي بن أبي طالب أيضاً: أنه صلى على جنازة بعدما صلي عليها.

وعن يحيى بن سعيد القطان حدثنا أبان بن يزيد العطار عن يحيى بن أبي كثير: أن أنس بن مالك صلى على جنازة بعدما صلي عليها وعن ابن مسعود نحو ذلك.

وعن سعيد بن المسيب إباحة ذلك.

وعن عبد الرحمن بن خالد بن الوليد: أنه صلى على جنازة بعدما صلي عليها.

وعن قتادة: أنه كان إذا فاتته الصلاة على الجنائز صلى عليها. فهذه طوائف من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالفت، وأما أمر تحديد الصلاة بشهر أو ثلاثة أيام فخطأ لا يشك، لأنه تحديد بلا دليل، ولا فرق بين من حد بهذا، أو من حد بغير ذلك.

٥٨٢- مسألة: ومن تزوج كافرة فحملت منه وهو

يُصَلِّيَ عَلَيْهِ إِنْسَانُهُ، فَهُوَ أَوْلَى.

ثُمَّ الزَّوْجُ، ثُمَّ الْأُمِيرُ أَوْ الْقَاضِي، فَإِنْ صَلَّى غَيْرُ مَنْ ذَكَرْنَا أَجْزَأَ.

بِرَهْأَنَّ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، وَهَذَا عَمَرٌ لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ، وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ فِي أَهْلِيهِ بِدُخُلِ فِيهِ: ذُو الرَّحْمِ، وَالزَّوْجُ، فَإِذَا اجْتَمَعَا فَهُمَا سَوَاءٌ فِي الْحَدِيثِ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ وَذُو الرَّحْمِ أَوْلَى بِالْآيَةِ، ثُمَّ الزَّوْجُ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ بِالْحَدِيثِ:

رَوَيْتَاهُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ قَالَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَرْأَةِ: أَبُ، أَوْ ابْنُ، أَوْ أَخٌ، أَحَقُّ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهَا مِنَ الزَّوْجِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٌ عَنْ سَفِيانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ لَيْثٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ: أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا مَاتَتْ: الْوَلِيُّ دُونَ الزَّوْجِ.

وَعَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيبَةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا مَاتَتْ: الْأَخُّ أَحَقُّ مِنَ الزَّوْجِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٌ عَنِ الرَّبِيعِ عَنِ الْحَسَنِ: كَانُوا يَقْدَمُونَ الْأُثْمَةَ عَلَى جَنَائِزِهِمْ، فَإِنْ تَدَارَعُوا فَالْوَلِيُّ، ثُمَّ الزَّوْجُ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ قَدَّمَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ: سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ عَلَى وَلِيِّ لَهْ وَقَالَ: لَوْلَا أَنَّهُمَا سَنَةٌ مَا قَدَّمَكَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ لِأَخُوهُ زَوْجِي: أَنَا أَحَقُّ مِنْكَ.

قُلْنَا: لَمْ نَدْعَ لَكُمْ إِرْجَاعاً فَتَعَارَضُوا بِهِذَا، وَلَكِنْ إِذَا تَنَازَعَ الْأُثْمَةُ وَجِبَ الرَّدُّ إِلَى الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَفِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ مَا أوردناه، وَلَمْ يَبِحِ اللَّهُ تَعَالَى الرَّدُّ فِي التَّنَازُعِ إِلَى غَيْرِ كَلَامِهِ وَحُكْمِ نَبِيِّهِ ﷺ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ فِي أَحَدٍ قَوْلِيهِ: الْأَوْلِيَاءُ أَحَقُّ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهَا مِنَ الزَّوْجِ، إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ: إِنْ كَانَ وَلَدُهَا ابْنٌ زَوْجُهَا الْحَاضِرُ فَالزَّوْجُ أَبُو الْوَلَدِ أَحَقُّ - وَهَذَا لَا مَعْنَى لَهُ، لِأَنَّهُ دَعَا بِمَا يَرَاهَانِ.

٥٨٥ - مسألة: وأحقُّ النَّاسِ بِإِزْزَالِ الْمَرْأَةِ فِي قَبْرِهَا مَنْ لَمْ يَطَأْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَإِنْ كَانَ أَجْنَبِيًّا، حَضَرَ زَوْجُهَا أَوْ أَوْلِيَائُهَا أَوْ لَمْ يَحْضُرُوا، وَأَحَقُّهُمْ بِإِزْزَالِ الرَّجُلِ أَوْلِيَائُهَا.

أَمَّا الرَّجُلُ فَلَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، وَهَذَا عَمَرٌ، لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ إِلَّا بِنَصٍّ.

وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَإِنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا

الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو هُوَ الْمُسْتَدِيُّ - حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ هُوَ الْعَقْدِيُّ - حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «شَهِدْتُ بَنَاتِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَالِسِينَ عَلَى الْقَبْرِ، فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ، فَقَالَ: هَلْ يَنْكُرُكُمْ رَجُلٌ لَمْ يَغَارِفِ اللَّيْلَةَ؟ فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَنَا، قَالَ: فَانْزِلْ، فَزَلَّ فِي قَبْرِهَا.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلَسَنِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ مَرْجَرٍ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ أَيُّوبَ الصَّمُوتُ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْبَزَّازُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ أَسْلَمَ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سُلَيْمَةَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ هُوَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَمَّا مَاتَتْ رُفَيْقَةُ ابْنَتُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَا يَدْخُلُ الْقَبْرَ رَجُلٌ قَارَفَ اللَّيْلَةَ، فَلَمْ يَدْخُلْ عُثْمَانُ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: الْمَقَارِفَةُ الْوُطْءُ، لَا مَقَارِفَةُ الذَّنْبِ، وَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَتَزَكَّى أَبُو طَلْحَةَ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ بَأَنَّهُ لَمْ يَغَارِفْ ذَنْبًا.

فَصَحَّ أَنَّ مَنْ لَمْ يَطَأْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ أَوْلَى مِنَ الْأَبِ وَالزَّوْجِ وَغَيْرِهِمَا.

٥٨٦ - بَقِيَّةٌ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ:

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَاسْتَدْرَكْنَا الْوَصِيَّةَ بِأَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الْمَوْصِي غَيْرَ الْوَلِيِّ وَغَيْرِ الزَّوْجِ، وَهَذَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى - وَقَدْ ذَكَرَ وَصِيَّةَ الْخَضِرَى - قَالَ: «فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا أَثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ».

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٌ عَنْ سَفِيانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ دُثَارٍ: أَنَّ أُمَّ سُلَيْمَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَوْصَتْ أَنَّ يُصَلِّيَ عَلَيْهَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ وَهُوَ غَيْرُ أَمِيرٍ وَلَا وَلِيٍّ مِنْ ذَوِي عِمَارِهَا وَلَا مِنْ قَوْمِهَا، وَذَلِكَ بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ.

وَبِهِ إِلَى سَفِيانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ: أَنَّ أَبَا مَيْسَرَةَ أَوْصَى أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ شَرِيحٌ وَلَيْسَ مِنْ قَوْمِهِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ كَدَامٍ عَنْ أَبِي حَصِينٍ: أَنَّ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيَّ أَوْصَى أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ النَّخَعِيُّ.

٥٨٧ - مسألة: وتقبيل الميت جائز:

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ عَمْرٍو أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنِي مَعْمَرُ وَيُونُسُ عَنْ الزَّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي أَبُو سُلَيْمَةَ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُسَجًى يَبْرُدُ

مسروق عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «لَيْسَ بَيْنَا مِنْ ضَرَبَ الْحَذَوْدَ وَشَقَّ الْجُرُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ».

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن قنص أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج حدثنا إسحاق بن منصور أخبرنا حبان بن هلال أخبرنا أبان بن يزيد الطائري - أخبرنا يحيى بن هرون أبي كثير - أن زيدا حدثنا أن أبا سلام حدثنا أن أبا مالك الأشعري حدثنا أن النبي ﷺ قال: «أَرْبَعٌ فِي أُمِّي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَسْتَرْكُوهَنَّ: الْفَخْرُ فِي الْأَخْسَابِ، وَالطُّغْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالِاسْتِغْنَاءُ بِالنُّجُومِ، وَالْيَبَاقَةُ النَّالِيَةُ إِذَا مَاتَتْ وَلَمْ تَبْ كَيْلَ مَوْتِهَا تَقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرَالٌ مِنْ فُطْرَانٍ وَوَرُغٌ مِنْ جَرَبٍ».

وه إلى مسلم: أخبرنا عبد الله بن حميد، وإسحاق بن منصور قالوا: أرنا جعفر بن عون أن أبا عيسى قال: سمعت أبا صخرة يذكر عن عبد الرحمن بن يزيد وأبي بردة بن أبي موسى الأشعري قالوا جميعاً: أغني على أبي موسى فأقبلت امرأته أم عبد الله تصيح برئت، فافاق قال: ألم تعلمي - وكان يحدثها - أن رسول الله ﷺ قال: «أَنَا بَرِيٌّ مِنْ حَلَقٍ وَسَلَقٍ وَخَرْقٍ».

ومن طريق البخاري: أخبرنا أصبغ أخبرنا ابن وهيب أخبرني عمرو بن الحارث عن سعيد بن الحارث الأنصاري عن عبد الله بن عمر قال: «اشْتَكَيْ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ فَعَادَهُ النَّبِيُّ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ وَجَدَهُ فِي غَاشِيَةٍ فَبَكَى النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمَ بَكَاهُ النَّبِيُّ ﷺ بَكَوًا، فَقَالَ: أَلَا تَسْمَعُونَ؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِذَمِّ الْعَيْنِ وَلَا بِخُزْنِ الْقَلْبِ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهِذَا - وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ - أَوْ بِزَحَمٍ، وَإِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ».

قال أبو حمزة: هذا الخبر يشامه بين معنى ما وهل فيه كثير من الناس من قوله عليه السلام: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ».

ولاح بهذا أن هذا البكاء الذي يعذب به الميت ليس هو الذي لا يعذب به من دمع العين، وحزن القلب.

فصح أنه البكاء باللسان، إذ يعذبونه برياسته التي جاز فيها فعذب عليها، وشجاعته التي يعذب عليها، إذ صرفها في غير طاعة الله تعالى، ويجوده الذي أخذ ما جاز به من غير حيلة، ووضعه في غير حقه فاعله يكون بهذه المفاخر، وهو يعذب بها بعينها، وهو ظاهر الحديث لمن يتكلف في ظاهر الخبر ما ليس فيه، وبالله تعالى التوفيق.

حبره - تعني إذ مات عليه السلام - قالت: فكشفت عن وجهه، ثم أكب عليه فقيل، ثم بكى وقال: يا بني أنت وأمي يا رسول الله

وذكر الحديث.

٥٨٨- مسألة: ويسجى الميت بثوب ويجعل على بطنه

ما يمنع اتفاحه:

أما التسجية - فلما ذكرناه في رسول الله ﷺ وكل ما فعل فيه ﷺ فهو حق، لقوله تعالى: «وَاللَّهُ يَعْصِيكَ مِنَ النَّاسِ» وهذا عموم، لا يميز تخصصه إلا بنص، وأما قولنا: يوضع على بطنه فلقول الله تعالى: «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى» وكل ما فيه رفق بالمسلم ودفع للشدة عنه، فهو بر وتقوى.

٥٨٩- مسألة: والصبر واجب، والبكاء مباح، ما لم

يكن نوح، فإن النوح حرام، والصنّاع، وخش الجوه وضربها، وضرب الصدر، ونفث الشعر وحلقه للميت: كل ذلك حرام.

وكذلك الكلام للمكروه الذي هو تسخط لأقدار الله تعالى، وشق الثياب:

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك قال: «مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِأُمِّ رَأْفَةَ فَبَكَى عِنْدَ قَبْرِ، فَقَالَ: اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي».

وه إلى البخاري: أخبرنا محمد بن بشر أخبرنا غندر عن شعبة عن ثابت البناني قال: سمعت أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى».

وه إلى البخاري: حدثنا الحسن بن عبد العزيز أخبرنا يحيى بن حسان حدثني قريش هو ابن حبان - عن ثابت البناني عن أنس قال: «دَخَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِبْرَاهِيمَ - هُوَ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ يَجُودُ بِفَقِيهِ، فَجَعَلَتْ عَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَلْرَفَانِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَوْفٍ، إِنَّمَا رَحْمَةُ الْعَيْنِ تَدْمَعُ، وَالْقَلْبُ يَخْزَنُ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضِي رَبَّنَا، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ لَمَحْزُونُونَ».

فهذا إباحة الحزن الذي لا يقدر أحد على دفعه، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها وفيه إباحة البكاء، وتحريم الكلام بما لا يرضي الله تعالى.

وه إلى البخاري: أخبرنا محمد بن بشر أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا سفيان عن الأعشى عن عبد الله بن مرة عن

ومن طريق أبي داود السجستاني أخبرنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير عن ابن عبد الحميد - عن منصور هو ابن المعتز - عن الحكم هو ابن عيينة - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «وَقَصَّتْ رَجُلٌ مُحْرِمٌ نَاقَتَهُ فَقَتَلَتْهُ، فَأَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: اغْسِلُوهُ وَكَفِّنُوهُ وَلَا تَغُطُّوا رَأْسَهُ وَلَا تَقْرُبُوهُ طَبْعًا، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ مُهْلًا».

فهذا لا يسع أحدا خلافاً، لأنه كالشمس صحة، رواه شعبه، وسفيان، وأبو عوانة، ومنصور، وحماد بن زيد.

ورواه قهلم أبو بشر، وعمرو بن دينار، والحكم، وإيوب، وأئمة المسلمين كلهم، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أنه شهد القصة في حجة الوداع، آخر حياة رسول الله ﷺ وصحبت الفاظ هذا الخبر كلها، فلا يحل ترك شيء منها، وأمر عليه السلام بذلك في محرم مثل عنه، والمحرم يسم الرجل والمرأة، والبعث والتبليغ يجمعهما، وبهما جاء الأثر، والسبب المنصوص عليه في الحكم.

فإن قيل: إنكم تحجزون للمحرم الحق أن يغطي وجهه، وتعمنون ذلك الميت.

قلنا: نعم، للنصوص الواردة في ذلك، ولا يحل الاعتراض على رسول الله ﷺ فلم يأمر المحرم الحي بكشف وجهه، وأمر بذلك في الميت، فوقفنا عند أمره عليه السلام، «وَمَا يَنْطِقُ عَنْ الْحَقِّ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى» وما ندرى من أين وقع لهم أن لا يفرق الله تعالى بين حكم المحرم الحي والمحرم الميت؟ أم في أي سنة وجدوا ذلك أم في أي دليل عقل؟ ثم هم أوّل قائلين بهذا نفسه، فيفترقون بين حكم المحرم الحي والمحرم الميت بأرائهم الفاسدة، وينكرون ذلك على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ.

وقال بعضهم: هذا خصوص لذلك الحرم. قلنا: هذا الكذب منكم، لأن النبي ﷺ إنما أتى بذلك في المحرم بحيث إذا سئل عنه، كما أتى في المستحاضة، وكما أتى أم سلمة في أن لا تحل ضفر رأسها في غسل الجنابة وسائر ما استفتي فيه عليه السلام، فأتى فيه فكان عموماً.

ومن عجائب الدنيا أنهم اتوا إلى قوله عليه السلام «فإنه يبعث ملبداً» ويلي «ويهل» فلم يستعملوه، وأوقفوه على إنسان بعينه، واتوا إلى ما خصه عليه السلام من البر، والشعر، والتصر، والملح، والنعيب، والفضة: تتعدوا بحكمها إلى ما لم يحكم عليه السلام قط بهذا الحكم فيه فإتوا أولعوا بمخالفة الأوامر المنصوص عليها.

وقد روي عن ابن عباس: أنه أنكر على من أنكر البكاء على الميت، وقال: الله أحضرك وأبكى.

٥٩٠ - مسألة: وإذا مات الحرم ما بين أن يحرم إلى أن تطلع الشمس من يوم النحر إن كان حاجباً، أو أن يتم طوافه وسعيه، إن كان معتمراً: فإن الفرض أن يغسل بماء وسدر فقط - إن وجد السدر. ولا يس بكافور ولا بطيب، ولا يغطي وجهه، ولا رأسه، ولا يكفن إلا في ثياب إحرامه فقط، أو في ثوبين غير ثياب إحرامه.

وإن كانت امرأة فذلك، إلا أن رأسها تغطي ويكشف وجهها، ولو أسدل عليه من فوق رأسها فلا بأس من غير أن تفتح، فمن مات من محرم، أو محرمة بعد طلوع الشمس من يوم النحر فكسائر الموتى، رمى الجمار أو لم يرمها.

وقال أبو حنيفة، ومالك: هما كسائر الموتى في كل ذلك:

برهان قولنا:

ما روي عنه من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن بشر أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبه سمعت أبا بشر هو جعفر بن أبي حشبة - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال رجلاً وقّع عن راحلته فأقصته فقال رسول الله ﷺ اغسلوه بماء وسدر، ويكفن في ثوبين، خارج رأسه ووجهه، فإنه يبعث يوم القيامة يلبس.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عبد الله بن عبد الله البصري أخبرنا أبو داود هو الحفري - عن سفيان هو الثوري - عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «مات رجل فقال رسول الله ﷺ غسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثيابه، ولا تحمروا وجهه ولا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة يلبس».

ومن طريق البخاري أخبرنا قتيبة أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب السجستاني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «بينما رجل واقف مع رسول الله ﷺ برفة، إذ وقع من راحلته فقال رسول الله ﷺ اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبين، ولا تحمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبداً».

ومن طريق البخاري أخبرنا أبو النعمان هو محمد بن الفضل عارم - أخبرنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «أن رجلاً وقصه بغيره ونحس مع رسول الله ﷺ وهو محرم، فقال النبي ﷺ اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبين، ولا تمسوه طبعاً، ولا تحمروا رأسه، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبداً».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ صَحَّ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَابْنِ عَمَرَ: تَحْنِيطُ الْحَرَمِ إِذَا مَاتَ، وَتَطْيِيبُهُ، وَتَحْمِيرُ رَأْسِهِ.

قُلْنَا:

وَقَدْ صَحَّ عَنْ عَثْمَانَ، وَغَيْرِهِ خِلَافَ ذَلِكَ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ قَالَ: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ مَعْتَمِرًا مَعَ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، فَمَاتَ بِالسَّقِيَا وَهُوَ حَرَمٌ، فَلَمْ يَغَيِّبْ عَثْمَانُ رَأْسَهُ، وَلَمْ يَمْسَسْهُ طَبِيبٌ، فَاخْذَ النَّاسُ بِذَلِكَ:

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا أَبِي قَالَ: تَوَفَّى عَيْدُ بْنُ يَزِيدَ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَهُوَ حَرَمٌ فَلَمْ يَغَيِّبِ الْمَغِيرَةَ عَنْ رَأْسِهِ فِي الْعَتَمَةِ:

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سُلَيْمَةَ عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيَمِيِّ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ فِي الْحَرَمِ، يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالْمَاءِ وَالسَّدَرِ، وَلَا يَغْطِي رَأْسَهُ، وَلَا يَمَسُّ طَبِيبٌ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَغَيْرِهِمْ وَالْعَجَبُ أَنَّ الزَّهْرِيَّ يَقُولُ: فَاخْذَ النَّاسُ بِذَلِكَ، وَهُمْ يَدْعُونَ الْإِسْخَاعَ فِي أَقْلٍ مِنْ هَذَا كَدَعْوَاهُمْ فِي الْحَدِّ فِي الْحَمْرِ: ثَمَانِينَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ خَالَفَ ابْنُ عَمَرَ عَثْمَانُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَبَطُلَ أَنْ يَكُونَ إِجْمَاعًا.

قُلْنَا: وَقَدْ خَالَفَ: عَثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَالْحَسَنُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ: فِي حَدِّ الْحَمْرِ بَعْدَ عَمَرَ، فَبَطُلَ أَنْ يَكُونَ إِجْمَاعًا، وَإِذَا تَنَازَعَ السَّلَفُ فَالْفَرَضُ عَلَيْنَا رَدُّ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ إِلَى الْقُرْآنِ وَالسَّنَةِ لَا إِلَى قَوْلِ أَحَدٍ دُونَهُمَا، وَمِنْ طَرَفَيْ الدَّيَا احْتِجَاجُهُمْ فِي هَذَا.

بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَمَرُوا وَجُوهَهُمْ، وَلَا تُشَبِّهُوا بِالْيَهُودِ». وَهَذَا بَاطِلٌ لَوْجُوهَ:

أَوَّلُهَا - أَنَّهُ مَرْسَلٌ، وَلَا حِجَّةَ فِي مَرْسَلٍ.

وَالثَّانِي - أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ وَلَا دَلِيلٌ - لَوْ صَحَّ - عَلَى أَنَّهُ فِي الْحَرَمِ أَصْلًا، بَلْ كَانَ يَكُونُ فِي سَائِرِ الْمَوْتَى.

وَالثَّلَاثَا - أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ، وَالْيَهُودُ لَا تَكْتَشِفُ وَجُوهَ مَوْتَاهَا.

فَصَحَّ أَنَّهُ بَاطِلٌ، سَمِعَهُ عَطَاءُ مِمَّنْ لَا خَيْرَ فِيهِ أَوْ مِمَّنْ وَهُمْ. وَالرَّابِعُ - أَنَّهُ لَوْ صَحَّ مُسْتَدًّا فِي الْحَرَمَيْنِ لَمَا كَانَتْ فِيهِ حِجَّةٌ؛ لِأَنَّ خَيْرَ ابْنِ عَبَّاسٍ هُوَ الْآخَرُ بَلَا شَكٍّ، وَمِنْ الْخِلَالِ أَنْ يَقُولَ عَلَيْهِ

السَّلَامُ فِي أَمْرِ بِهِ أَنَّهُ تُشَبِّهُ بِالْيَهُودِ.

وَجَائِزٌ أَنْ يَنْهَى عَنِ التَّشْبِيهِ بِالْيَهُودِ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، ثُمَّ يَأْمُرُ بِمِثْلِ ذَلِكَ الْفِعْلِ، لَا تُشَبِّهُهُمْ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِ الْيَهُودِيَّةِ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ، ثُمَّ أَنَاهِ الْوَحْيُ بِصَحَّةِ عَذَابِ الْقَبْرِ وَاحْتِجَ بَعْضُهُمْ فِي هَذَا بِالْخَبَرِ الثَّابِتِ «إِذَا مَاتَ الْيَتِيمُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، وَعِلْمٌ عَلَّمَهُ، وَوَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ». وَهَذَا لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا فِيهِ أَنَّهُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ.

وَهَكَذَا نَقُولُ، وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ يَقْطَعُ عَمَلُ غَيْرِهِ فِيهِ، بَلْ غَيْرُهُ مَأْمُورٌ فِيهِ بِأَعْمَالٍ مُفْتَرَضَةٍ، مِنْ غَسَلٍ، وَصَلَاةٍ، وَدَفْنٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذَا الْعَمَلُ لَيْسَ هُوَ عَمَلُ الْحَرَمِ الْمَيِّتِ، إِنَّمَا هُوَ عَمَلُ الْأَحْيَاءِ - فَظَهَرَ تَحْلِيْلُهُمْ وَتَقْوِيهِمْ - وَاحْتِجَ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «لَوْ أَنَّ لِلنَّاسِ لِإِنْسَانٍ إِنْ مَا سَأَلُوهُ» وَهَذِهِ إِحَالَةٌ مِنْهُمْ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَلَمْ تَقُلْ قَطُّ: إِنَّ هَذَا مِنْ سَعْيِ الْمَيِّتِ، وَلَكِنَّهُ مِنْ سَعْيِ الْأَحْيَاءِ الْمَأْمُورِ بِهِ فِي الْمَيِّتِ كَمَا أَمَرْنَا بِأَنْ لَا نَغْسَلَ الشَّهِيدَ وَلَا نَكْفَنَهُ، وَأَنْ نَدْفِنَهُ فِي ثِيَابِهِ، وَلَيْسَ هُوَ عَمَلُ الشَّهِيدِ وَلَا سَعْيُهُ، لَكِنَّهُ عَمَلُنَا فِيهِ وَسَعْيُنَا لِأَنْفُسِنَا الَّذِي أَمَرْنَا بِهِ فِيهِ وَلَا فَرْقَ، وَالْقَوْلُ مُتَحَكِّمُونَ بِالْأَرَاءِ الْفَاسِدَةِ وَلَا مُزِيدَ إِلَّا أَنْ كَانُوا يَجُوعُونَ حَوْلَ أَنْ يَعْتَرِضُوا بِهَذَا كُلَّهُ عَلَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَإِنَّهُ يُبْعَثُ مُكْبَّدًا» بِلَهْيِهِ وَيَهْلُ «فَهَذَا رَدُّهُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «إِنَّ الْمُخْرِمَ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَلْبِي وَيَهْلُ» وَمُكْبَّدًا، وَبَيْنَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «إِنَّ مَنْ يَكْفُمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُتَغَسَّبُ دَمًا، أَلْوَنُ لَوْنِ الدَّمِ، وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمَيْلَةِ».

وَكُلُّ هَذِهِ فَضَالٌ لَا تَنْسَخُ وَلَا تُرَدُّ، وَالْقَوْمُ أَصْحَابُ قِيَاسٍ بِزَعْمِهِمْ، فَهَلَا قَالُوا: الْمَقْتُولُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْمَيِّتُ حَرَمًا: كِلَاهُمَا مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَحُكِمَ أَحَدُهُمَا خِلَافَ حُكْمِ الْمَوْتَى، فَكَذَلِكَ الْآخَرُ، وَلَكِنَّهُمْ لَا التَّصَوُّصَ بِتَبَعُونَ، وَلَا الْقِيَاسَ يَحْسِنُونَ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الشُّبْهَ بَيْنَ الْجِهَادِ، وَالْحُجَّ أَقْرَبُ مِنَ الشُّبْهِ بَيْنَ السَّرِقَةِ، وَالنَّكَاحِ.

٥٩١- مسألة: ونستحب القيام للجنائز إذا رآها المرء -

وإن كانت جنازة كافر - حتى توضع أو تخلفه، فإن لم يقم فلا حرج:

لِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا قَتِيبَةُ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ عَنْ عَامِرِ بْنِ رِبْعَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الْجَنَائِزَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا بِهَا فَلْيَقُمْ حَتَّى يَخْلُفَهَا أَوْ تَخْلُفَهُ أَوْ تَوَضَّعَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَخْلُفَهُ».

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنِ

عمر، وعبد الله بن عون، كلَّهم عن نافع عن ابن عمر مسنداً.

ومن طريق الزهري عن سالم عن أبيه مسنداً.

٥٩٢ - مسألة: وجِبَ الإسراعُ بالجنائزَةِ، ونَسْتَحِبُّ أَنْ

لا يزولَ عنها من صَلَّى عليها حتَّى تدفَنَ، فإن انصرفَ قبل الدفنِ فلا حرجَ، ولا معنى لانظارِ إذنٍ ولي الجنائزَةِ.

أما وجوبُ الإسراعِ، فلما:

رويناهُ من طريق مسلم أخبرنا أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب: أخبرني يونس بن زياد عن ابن شهاب حدثني أبو أمامة بن سهل بن حنيف عن أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَائِزِ، فَإِنَّ كَانَتْ صَالِحَةً قَرَّبْتُمُوهَا إِلَى الْخَيْرِ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ ذَلِكَ كَانَ شَرًّا تَضَعُونَهَا عَنْ رِقَابِكُمْ».

وهو عملُ الصحابة:

كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا علي بن حجر عن إسماعيل ابن علية وهشيم كلاهما عن عيينة بن عبد الرحمن عن أبي بكره قال: «لَقَدْ رَأَيْتُنَا نَحْنُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّا لَنُكَادُ نَرُؤُهُ بِالْجَنَائِزِ زَمَلًا».

ومن طريق مسلم أخبرنا محمد بن بشار أخبرنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا شعبة حدثنا قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة اليعمرى عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَلَهُ قِيرَاطٌ، فَإِنْ شَهِدَ دَفَنَهَا فَلَهُ قِيرَاطَانِ - الْقِيرَاطُ مِثْلُ أَحَدِهِ».

ورويناهُ أيضاً من طريق ابن مغفل وأبي هريرة مسنداً صحيحاً.

قال أبو محمد: الإسراعُ بها أمرٌ، وهذا الآخرُ ندبٌ، وفي إباحته عليه السلام لمن صَلَّى على الجنائزَةِ أَنْ لا يشهدَ دفنها وجعلَ له مع ذلك قيراطُ أجرٍ مثلُ جبلٍ أحدٍ: بيانٌ جلِّيٌّ بأنَّه لا معنى لإذنِ صاحبِ الجنائزَةِ:

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي أن ابن مسعود قال: إذا صَلَّيْتَ على الجنائزَةِ فَقَدْ قَضَيْتَ الَّذِي عَلَيْكَ، فَعَلَّهَا وَأَهْلَهَا، وَكَانَ يَنْصَرِفُ وَلَا يَسْتَأْذِنُهُمْ.

وبه إلى معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن زيد بن ثابت: أَنَّهُ كَانَ يَنْصَرِفُ وَلَا يَنْتَظِرُ إِذْنَهُمْ، يَعْنِي فِي الْجَنَائِزَةِ وَبِهِ يَأْخُذُ مَعْمَرٌ.

قال معمرٌ: وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ، وَقتادة.

وصحَّ عن القاسم، وسالم.

وروي عن عمر بن عبد العزيز.

ومن طريق البخاري أخبرنا مسلم هو ابن إبراهيم - أخبرنا هشام بن الدستوائي - أخبرنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَائِزَ فَقُومُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَقْعُدُ حَتَّى تَوْضَعَ».

ومن طريق البخاري أخبرنا معاذ بن فضالة أخبرنا هشام هو الدستوائي - عن يحيى هو ابن أبي كثير عن عبيد الله بن مقسم عن جابر قال: «رَأَيْتُنَا جَنَازَةً، فَقَامَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَقَعْنَا بِهِ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا جَنَازَةٌ يَهُودِيٌّ. قَالَ: فَلِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَائِزَ قُومُوا».

وبه يأخذ أبو سعيد - ويراها واجباً - وابن عمر، وسهل بن حنيف، وقيس بن سعد، وأبو موسى الأشعري، وأبو مسعود البدي، والحسن بن علي، والمسود بن غرملة، وقتادة، وابن سيرين، والنخعي، والشعبي، وسالم بن عبد الله.

ومن طريق مسلم أخبرنا محمد بن رمح بن المهاجر أخبرنا الليث هو ابن سعد - عن يحيى بن سعيد هو الأنصاري - عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ أن نافع بن جبير بن مطعم أخبره أن مسعود بن الحكم حدثه عن علي بن أبي طالب أنه قال: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَعَدَ يُخَبِّرُ لِلْجَنَائِزِ» فكان يعودُه ﷺ بعد أمره بالقيام مبيتاً أَنَّهُ أَمْرٌ نَدْبٍ، وَلَيْسَ بِجَوْرٍ أَنْ يَكُونَ هَذَا نَسْخًا، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَرْكُ سُنَّةٍ مُتَّفِقَةٍ إِلَّا بِبَيِّنٍ نَسَخَ، وَالنَّسْخُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالنَّبِيِّ، أَوْ بِتَرْكِ مَعَهُ نَهْيٌ.

فإن قيل: قد روينا من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ قال: قمت إلى جنب نافع بن جبير في جنازة، فقال لي: حدثني مسعود بن الحكم عن علي بن أبي طالب قال: «أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقِيَامِ ثُمَّ أَمَرْنَا بِالْجُلُوسِ» فهلا قطعتم بالنسخ بهذا الخبر؟

قلنا: كما نفعل ذلك، لولا ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا يوسف بن سعيد أخبرنا حجاج بن محمد هو الأعرس - عن ابن جريج عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري قالوا جميعاً: «مَا رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَهِدَ جَنَازَةً قَطُّ فَجَلَسَ حَتَّى تَوْضَعَ».

فهذا عمله عليه السلام المداوم، وأبو هريرة وأبو سعيد ما فارقه عليه السلام حتَّى مات، فصَحَّ أَنْ أمره بالجلوس إباحةً وتخفيفاً، وأمره بالقيام وقيامه ندبٌ ومَنْ كَانَ يَجْلِسُ: ابْنُ عَبَّاسٍ،

٥٩٣- مسألة: ويقف الإمام - إذا صلى على الجنازة - قبالة رأسه ومن المرأة قبالة وسطها:

قال مالك، وأبو حنيفة يقف من الرجل قبالة وسطه، ومن المرأة عند منكبيها:

وروي عن أبي حنيفة أيضاً: يقف قبالة الصدر من كليهما، برهان صحه قولنا:

ما روينا من طريق أبي داود: أخبرنا داود بن معاذ أخبرنا عبد الوارث عن أبي غالب نافع قال: «شهدت جنازة عبد الله بن عُمير، فصلّى عليها أنس بن مالك وأنا خلفه، فقام عند رأسه فكبر أربع تكبيرات، ثم قالوا: يا أبا حمزة، المرأة الأنصارية فقربوها وعليها ثعبان أخضر، فقام عليها عند عجزها، فصلّى عليها نحو صلاته على الرجل فقال له الغلاء بن زياد: يا أبا حمزة، هكذا كان رسول الله ﷺ يصلي على الجنازة فصلّيتك، يكبر عليها أربعاً، ويقوم عند رأس الرجل وعجيرة المرأة. قال: نعم».

ورويانه من طريق الحجاج بن المهال أخبرنا همام بن عيسى عن نافع أبي غالب فذكر حديث أنس هذا، وفي آخره: فأقبل الغلاء بن زياد على الناس فقال: احفظوا.

قال أبو حمزة: هذا مكان خالف فيه الحنفيون، والمالكيون أصولهم؛ لأنهم يشنعون بخلاف الصحابي الذي لا يعرف له مخالف، وهذا صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف، وقد خالفوه.

وقولنا هذا هو قول الشافعي، وأبي سليمان، وإليه رجع أبو يوسف.

ولا نعلم لمن قال: يقف في كليهما عند الوسط: حجة، إلا أنهم قالوا: قسنا ذلك على وقوف الإمام مقابل وسط الصفف خلفه، وهذا أسخف قياس في العالم؛ لأن الميت ليس ماموماً للإمام فيقف وسطه وحجته من قال: يقف عند الصدر أنهم قالوا: كان ذلك قبل اتخاذه النعوش، فيستر المرأة من الناس وهذا باطل، ودعوى كاذبة بلا برهان، وهذا عظيم جداً نعوذ بالله منه.

ثم مع كذبه بارد باطل، لأنه وإن ستر عجزيتها عن الناس لم يسترها عن نفسه، وهو والناس سواء في ذلك.

٥٩٤- مسألة: ولا يحل سب الأموات على القصد بالأذى، وأما تحذير من كفر أو بدعة أو من عمل فاسد: فمباح، ولعن الكفار: مباح:

ما روينا من طريق البخاري: أخبرنا آدم أخبرنا شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن عائشة أم المؤمنين قالت: قال النبي ﷺ: «لا تسبوا الأموات فإنهم قد أقضوا إلى ما قدّموا».

وقد سب الله تعالى: أبا لهب، وفرعون، وتحذير من كفرهما.

وقال تعالى: «لِلَّذِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ».

وقال تعالى: «أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ» وأخبر عليه السلام «أَنَّ الشُّمْلَةَ الَّتِي عَلَيْهَا يَدْعَمُ تَشْتَعِلُ عَلَيْهِ نَارًا، وَذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِهِ».

٥٩٥- مسألة: ويجب تلقين الميت الذي يموت في ذنبه ولسانه منطلق - أو غير منطلق - شهادة الإسلام، وهي لا إله إلا الله محمد رسول الله:

ما روينا من طريق مسلم أخبرنا عمرو الناقد أخبرنا أبو خالو الأحمر عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ألقوا موتاكم لا إله إلا الله».

وصح هذا أيضاً عن أم المؤمنين.

وروي عن عمر بن الخطاب.

وعن إبراهيم عن علقمة قال: لقنوني لا إله إلا الله وأسرعوا بي إلى حفرتي وأما من ليس في ذنبه فلا يمكن تلقينه، لأنه لا يتلقن، وأما من منح الكلام فيقولها في نفسه، نسأل الله خير ذلك المقام.

٥٩٦- مسألة: ويستحب تعويض عيني الميت إذا قضى:

ما روينا من طريق مسلم: حدثني زهير بن حرب أخبرنا معاوية بن عمرو أخبرنا أبو إسحاق الفزاري عن خالو الحذاء عن أبي قلابة عن قبيصة بن ذؤيب عن أم سلمة أم المؤمنين قالت: «دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه».

ورويانه من طريق أبي حنيفة: أنه أمر بتغميض عين الموتى.

٥٩٧- مسألة: ويستحب أن يقول المصاب: إنا لله وإنا إليه راجعون اللهم أجرني في مصيبي وأخلف لي خيراً منها:

ما روينا من طريق مسلم: أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا أبو أسامة عن سعد بن سعيد أخبرني عمرو بن كثير بن أفلح سمعت ابن سفيانة يحدث أنه سمع أم سلمة تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من عبد غلبت مصيبه فيقول: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم أجرني في مصيبي وأخلف لي خيراً».

يُنْهَى إِلَّا أَجَرَهُ اللَّهُ فِي مُصِيبَتِهِ وَأَخْلَفَ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا.

أَخْبَرَنَا عَيْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ عَمْرٍ - وَقَالَ عَيْدُ الرَّزَاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ، ثُمَّ اتَّفَقَ عَيْدُ اللَّهِ، وَأَيُّوبُ كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ قَالَ: صَلَّى عَيْدُ اللَّهِ هُوَ عَمْرٌ عَلَى سَقَطٍ لَهُ لَا أَدْرِي اسْتَهْلَ أَمْ لَا؟ هَذَا لَفْظُ أَيُّوبَ، وَقَالَ عَيْدُ اللَّهِ: «مَوْلُودٌ مَكَانٌ سَقَطَ».

وَمَنْ طَرِيقَ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَيْبِلٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ جَبْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ الْغُبَرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: السَّقَطُ يَصَلَّى عَلَيْهِ وَيَدْعُو لِأَبَوَيْهِ بِالْعَاقِبَةِ وَالرَّحْمَةِ.

وَمَنْ طَرِيقَ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ حَمْدٍ بْنِ سِيرِينَ: أَنَّهُ كَانَ يَعْجِبُهُ إِذَا تَمَّ خَلْقُهُ أَنْ يَصَلَّى عَلَيْهِ:

وَمَنْ طَرِيقَ حَمَّادٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ «عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو عَلَى الصَّغِيرِ كَمَا يَدْعُو عَلَى الْكَبِيرِ، فَقِيلَ لَهُ: هَذَا لَيْسَ لَهُ ذَنْبٌ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَلَكٌ قَدْ غَوِيَ لَهُ مَا تَقْدَمُ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرُ، وَأَمَرْنَا أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْهِ».

وَمَنْ طَرِيقَ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ وَأَيُّوبَ، قَالَ قَتَادَةُ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَقَالَ أَيُّوبُ: عَنْ حَمْدٍ بْنِ سِيرِينَ قَالَا جَمِيعًا: إِذَا تَمَّ خَلْقُهُ وَنَفَخَ فِيهِ الرُّوحُ: صَلَّى عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلُ.

وَرَوَيْنَا عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فِي السَّقَطِ لِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ يَصَلَّى عَلَيْهِ.

قَالَ قَتَادَةُ: وَيُسَمَّى، فَإِنَّهُ يَمُوتُ أَوْ يَدْعَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِاسْمِهِ.

وَمَنْ طَرِيقَ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ هُوَ ابْنُ أَبِي حَزْمَةَ - قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: يَصَلَّى عَلَى كُلِّ مَوْلُودٍ مَتَوَفًى، وَإِنْ كَانَ لَعْنَةً مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَلَدَ عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ - ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ».

وَقَالَ الْحَسَنُ، وَإِبْرَاهِيمُ: يَصَلَّى عَلَيْهِ إِذَا اسْتَهْلَ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: لَا مَعْنَى لِلْاسْتَهْلَالِ، لِأَنَّهُ لَمْ يُوَجَّهْ نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ.

وَقَالَ حَمَّادٌ: إِذَا مَاتَ الصَّبِيُّ مِنَ السَّيِّئِ لَيْسَ بَيْنَ أَبَوَيْهِ صَلَاحٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَزَّامِ: أَنَّهُ مَاتَ لَهُ ابْنٌ قَدْ لَعِبَ مَعَ الصَّبْيَانِ وَاشْتَدَّ لَهُ يَبْلُغُ الْحَلَمَ، اسْمُهُ عَمْرٌ فَلَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ.

وَمَنْ طَرِيقَ شُعْبَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: لَا يَصَلَّى عَلَى الصَّبِيِّ.

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا عَنْ سُودِ بْنِ غُلْفَةَ.

٥٩٩ - مسألة: ولا نكره اتباع النساء الجنائز، ولا

٥٩٨ - مسألة: ونستحب الصلاة على المولود يولد حيًّا ثم يموت - استهْلَ أَوْ لَمْ يَسْتَهْلَ - وَلَيْسَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فَرَضًا مَا لَمْ يَبْلُغْ.

أَمَّا الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فَإِنَّهَا فَعْلٌ خَيْرٌ لَمْ يَأْتِ عَنْهُ نَهْيٌ.

أَمَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ:

فَلَمَّا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ: أَخْبَرَنَا عَمَدٌ بْنُ يَحْيَى بْنُ فَارَسٍ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ حَمْدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ «مَاتَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِيَةِ عَشْرَ شَهْرًا، فَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

هَذَا خَيْرٌ صَحِيحٌ وَلَكِنْ إِنَّمَا فِيهِ تَرْكُ الصَّلَاةِ، وَلَيْسَ فِيهِ نَهْيٌ عَنْهَا، وَقَدْ جَاءَ إِسْرَافُ مَرْسَلَانِ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى عَلَيْهِ وَالْمُرْسَلُ لَا حُجَّةَ فِيهِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ أَخْبَرَنَا عَمَدٌ بْنُ مَعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ أَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ بْنُ عَيْدٍ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ سَمِعْتُ زِيَادَ بْنَ جَبْرِ عَنْ حِيَةَ حَدَّثْتُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ الْغُبَرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجَنَائِزِ، وَالْمَاشِي حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا، وَالطُّفْلُ يَصَلَّى عَلَيْهِ».

وَبِهَذَا يَأْخُذُ جَهْوُ الصَّحَابَةِ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْمُنْهَالِ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ قَالَ: أَحْسَنُ مِنْ صَلَاتِنَا عَلَيْهِ أَطْفَالُنَا:

وَمَنْ طَرِيقَ حَمَّادٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى مَنُوسٍ إِنْ عَمِلَ خَطِيئَةً قَطُّ قَالَ: اللَّهُمَّ اعْزِهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

وَمَنْ طَرِيقَ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ حَمْدٍ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ - إِذَا اسْتَهْلَ الصَّبِيُّ صَلَّيْ عَلَيْهِ وَوَرِثَ.

وَمَنْ طَرِيقَ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا تَمَّ خَلْقُهُ فَصَاحَ: صَلَّيْ عَلَيْهِ وَوَرِثَ.

وَمَنْ طَرِيقَ شُعْبَةَ: أَخْبَرَنَا عَمْرِو بْنُ مَرْثَةَ قَالَ: قَالَ لِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى: أَدْرَكَتْ بَقَايَا الْأَنْصَارِ يَصَلُّونَ عَلَى الصَّبِيِّ إِذَا مَاتَ.

وَمَنْ طَرِيقَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ وَعَبْدِ الرَّزَاقِ قَالَ يَحْيَى:

عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُهُمْ إِذَا جَرَجُوا إِلَى الْقُبُورِ، فَكَانَ قَائِلُهُمْ يَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاجِقُونَ. أَتَسْأَلُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ الْعَاقِبَةَ».

لنمنهم من ذلك، جاءت في النهي عن ذلك آثار ليس منها شيء يصح، لأنها:
إما مرسلة، وإما عن مجهول، وإما عن لا يحتج به وأشبهه ما فيه:

٦٠٢- مسألة: ونسحب أن يصلّي على الميت مائة من المسلمين فصاعداً:

ما روينا من طريق مسلم: أخبرنا الحسن بن عيسى أخبرنا ابن المبارك أنا سلام بن أبي مطيع عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد رضيع عائشة أم المؤمنين عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ مَيِّتٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُلْعَنُونَ بِلَاةٍ كُلُّهُمْ يَشْعُرُونَ لَهُ، إِلَّا شَعُرُوا فِيهِ».

قال: فحدثت به شعيب بن الحباب فقال: حدثني به أنس بن مالك عن النبي ﷺ.

قال أبو محمد: الخبر الذي فيه «يُصَلِّي عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ» رواه شريك بن عبد الله بن أبي نمر، وهو ضعيف.

قال أبو محمد: الشيع يتكبر بعد العقب، إلا أنه خفف ما قد قضى الله تعالى أنه لولا الشفاعة لم يخفف، وشفاعة رسول الله ﷺ التي هي أكرم الشفاعات تكون قبل دخول النار وبعد دخول النار كما جاءت - الآثار - نعوذ بالله من النار.

٦٠٣- مسألة: وإدخال الموتى في المساجد والصلاة عليهم حسن كله، وأفضل مكان صلّي فيه على الموتى في داخل المساجد.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان، ولم ير ذلك مالك، برهان صحيح قولنا: ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج: أخبرنا محمد بن حاتم أخبرنا بهز هو ابن أسد - أخبرنا وهيب هو ابن خالد - أخبرنا موسى بن عقبة عن عبد الواحد هو ابن حزمة - عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنه «لَمَّا تَوَفَّى مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي قُحَاصٍ أُرْسِلَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَمُرُوا بِجَنَائِزِهِ فِي الْمَسْجِدِ يُصَلِّينَ عَلَيْهِ، فَفَعَلُوا، فَوُفِّتَ بِهِ عَلَى حُجْرِهِمْ يُصَلِّينَ عَلَيْهِ ثُمَّ أُخْرِجَ بِهِ مِنْ بَابِ الْجَنَائِزِ الَّذِي كَانَ عَلَى الْقَاعِ يُقْلَعُهُنَّ أَنَّ النَّاسَ عَابَرُوا ذَلِكَ، وَقَالُوا: مَا كَانَتِ الْجَنَائِزُ يُدْخَلُ بِهَا الْمَسْجِدَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: مَا أَسْرَعَ النَّاسَ إِلَى أَنْ يَعْشُوا مَا لَا يَلَمُّ لَهُمْ بِهِ، عَابَرُوا عَلَيْنَا أَنْ يَمُرَ بِالْجَنَائِزِ فِي الْمَسْجِدِ، وَمَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سَهْلٍ بَنِي نِصَّاءَ إِلَّا فِي جَوْفِ الْمَسْجِدِ».

ما روينا من طريق مسلم: أخبرنا إسحاق بن إلهويه أخبرنا عيسى بن يونس عن هشام عن حفصة عن أم عطية قالت: «نَهَيْتُ عَنْ أَتْيَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا».

وهذا غير مستند؛ لأننا لا ندرى من هذا الناهي، ولعله بعض الصحابة ثم لو صح مستند لا يكن فيه حجة، بل كان يكون كراهة فقط، بل قد صح خلافة:

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة: أخبرنا وكيع عن هشام بن عروة عن وهيب بن كيسان عن عمرو بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي جَنَائِزِهِ فَرَأَى عَمْرَ أُمْرَأَةً، فَصَاحَ بِهَا فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَعَهَا يَا عَمْرُ فَإِنَّ التَّيْنَ دَائِمَةٌ، وَالنَّفْسُ مُصَابَةٌ، وَالْعَهْدُ قَرِيبٌ».

وقد صح عن ابن عباس: أنه لم يكره ذلك.

٦٠٠- مسألة: ونسحب زيارة القبور، وهو فرض ولو مرة ولا بأس بأن يزور المسلم قبر حميمه المشرك، والزجال والنساء سواً.

ما روينا من طريق مسلم: أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا محمد بن فضيل عن أبي سنان هو ضراش بن مرة، عن عمار بن دينار عن ابن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُودُوهَا».

ومن طريق مسلم: أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا محمد بن عبيد عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: «ذَارَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْرَ أُمِّهَ فَبَكَى وَابْكَى مِنْ حَوْلِهِ، فَقَالَ: اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي أَنْ أَسْتَفْغِرَ لَهَا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي، وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا فَلَمْ يَأْذَنْ لِي، فَزُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تَذْكُرُ الْمَوْتَ».

وقد صح عن أم المؤمنين، وابن عمر، وغيرهما: زيارة القبور.

وروي عن عمر النهي من ذلك، ولم يصح.

٦٠١- مسألة: ونسحب لمن حضر على القبور أن يقول:

ما روينا من طريق مسلم: أخبرنا زهير بن حرب أخبرنا محمد بن عبد الله الأسدي عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد

ومن طريق مسلم: أخبرنا محمد بن رافع أخبرنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك بن عثمان عن أبي الثَّغَرِ مولى عمر بن عبيد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنا عائشة أم المؤمنين قالت: «وَاللَّهِ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنِي يَتِيمًا - سُهَيْلٍ، وَأَخِيهِ - فِي الْمَسْجِدِ».

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر، وسفيان الثوري، كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه: أنه رأى الناس يخرجون من المسجد ليصلوا على جنازة، فقال: ما يصنع هؤلاء، ما صلي على أبي بكر الصديق إلا في المسجد.

ومن طريق ابن أبي شيبة: أخبرنا الفضل بن دكين عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر: أن عمر صلي عليه في المسجد فهذه أساليب في غاية الصَّحَّةِ، وفعل رسول الله ﷺ وأزواجه وأصحابه، لا يصح عن أحد من الصحابة خلاف هذا أصلاً.

قال علي: وقد شهد الصلاة عليها خيال الأمة، فلم ينكروا ذلك، فأين المشع بعمل أهل المدينة؟ - واحتج من قلَّد مالكا في ذلك.

وما رويناه من طريق ابن أبي شيبة: أخبرنا حصن بن غياث عن ابن أبي ذئب عن مولى التوأمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ».

قال: وكان أصحاب رسول الله ﷺ إذا تضايق بهم المكاثر رجعوا ولم يصلوا.

ومن طريق وكيع عن ابن أبي ذئب عن سعيدي بن أعمس عن كثير بن عباس قال: لأعرفن ما صليت على جنازة في المسجد. وقال بعضهم: الميت جيفة، وينبغي تجنب الجيف المساجد، ما نعلم له شيئا موثوق به غير هذا، وهو كله لا شيء.

أما الخبر عن النبي ﷺ وأصحابه فلم يروه أحد إلا صالح مولى التوأمة، وهو ساقط، ومن عجائب الدنيا تقليد المالكين مالكا دينهم، فإذا جاءت شهادته التي لا يحل ردّها - لقتته - أطرحوها ولم يلتفتوا إليها فواخلافاً:

رويناه من طريق مسلم بن الحجاج قال: أخبرنا أبو جعفر الدارمي هو أحمد بن سعيدي بن صخر - أخبرنا بشر بن عمر هو الزهراني قال: سألت مالك بن أنس عن صالح مولى التوأمة، فقال: ليس بفق. فكذبوا مالكا في تحريمه صالحاً واحتجوا برواية صالح في رد السنن الثابتة وإجماع الصحابة، وأما المنكرون إدخال سعد في المسجد فليس في الخبر إلا تجهيلهم، وأنهم أنكروا ما لا

وما رويناه من طريق البخاري: أخبرنا أبو الوليد هو الطيالسي - أخبرنا شعبة عن الأشعث بن أبي الشعثاء قال: سمعت معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب قال: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنْ يَجُوزَ الْجَنَازَةُ، وَالْقَائِمِيُّ خِثَّ شَأْنُهَا».

وما رويناه من طريق أبي محمد: أخبرنا أبو الوليد هو الطيالسي - أخبرنا شعبة عن الأشعث بن أبي الشعثاء قال: سمعت معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب قال: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنْ يَجُوزَ الْجَنَازَةُ، وَالْقَائِمِيُّ خِثَّ شَأْنُهَا».

قال أبو محمد: فلفظ الاتباع لا يقع إلا على التالي، ولا يسمى المتقدم تابعاً، بل هو متبوع.

فلولا الخبر الذي ذكرنا آنفاً، والخبر الذي رويناه من طريق

علم هم به، فصَحَّ أَنَّهُمْ عَامَّةُ جَهَانَ أَوْ أَعْرَابُ كَذَلِكَ بِلَا شَكٍّ وَلَا يَصِحُّ لِكَثِيرٍ مِنْ عَبَّاسٍ صَحْبَةً.

وأما قول من قال: الميت جيفة، فقله مرغوب عنه، بل لعله إن تمادى عليه ولم يتأقن خرج إلى الكفر، لأنه يلزمه ذلك في الأنبياء عليهم السلام.

وقد صح عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ» فبطل قول هذا الجاهل.

وصح أن المؤمن: طاهر طيب حيًا وميتًا - والحمد لله رب العالمين.

٦٠٤- مسألة: ولا بأس بأن يسط في القبر تحت الميت ثوب:

لما رويناه من طريق مسلم: أخبرنا محمد بن المنثري أخبرنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا شعبة أخبرنا أبو جرة عن ابن عباس قال: «بُيِّضَ فِي قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُطِيفَةٌ خَمْرَاءَةٌ».

ورواه أيضاً كذلك وكيع، وعبد بن جعفر، ويزيد بن زريع، كلهم عن شعبة بإسنادوه، وهذا من جملة ما يكساه الميت في كفنهِ، وقد ترك الله تعالى هذا العمل في دفن رسوله المعصوم من الناس. ولم يمنع منه، وفعله خيرة أهل الأرض في ذلك الوقت بإجماع منهم، لم ينكره أحد منهم. ولم يرد ذلك المالكيون، وهم يدعون في أقل من هذا عمل أهل المدينة وقد تركوا عملهم هنا، وفي الصلاة على الميت في المسجد، وفي حديث صخر: أنه عملهم وحسبنا الله ونعم الوكيل.

٦٠٥- مسألة: وحكم تشيع الجنازة أن يكون الركبان خلفها، وأن يكون الماشي حيث شاء، عن يمينها أو شمالها أو امامها أو خلفها، وأحب ذلك إلينا خلفها.

برهان ذلك: ما رويناه آنفاً في باب الصلاة على الطفل من قول رسول الله ﷺ: «الرَّكِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ، وَالْمَاشِي خِثَّ شَأْنُهَا».

وما رويناه من طريق البخاري: أخبرنا أبو الوليد هو الطيالسي - أخبرنا شعبة عن الأشعث بن أبي الشعثاء قال: سمعت معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب قال: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنْ يَجُوزَ الْجَنَازَةُ، وَالْقَائِمِيُّ خِثَّ شَأْنُهَا».

قال أبو محمد: فلفظ الاتباع لا يقع إلا على التالي، ولا يسمى المتقدم تابعاً، بل هو متبوع.

فلولا الخبر الذي ذكرنا آنفاً، والخبر الذي رويناه من طريق

أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الله بن أخيرنا أبي أخيرنا

همام بن أبي يحيى - أخبرنا سفيان ومنصور وزيد كلهم ذكر أنه سمع الزهري يحدث أن سالم بن عبد الله بن عمر أخبره أن أباه أخبره «أنه رأى النبي ﷺ وأباً بكر، وعمر، وعثمان يمشون بين يدي الجنائز».

لوجب أن يكون المشي خلفها فرضاً لا يجوز غيرهُ، للأمر الوارد باتباعها، ولكن هذا الخبران يثبتان أن المشي خلفها نَدْبٌ ولا يجوز أن يقطع في شيء من هذا ينسخ، لأن استكمال كل ذلك ممكن. ولم يخف علينا قول جمهور أصحاب الحديث: أن خبر همام هذا خطأ، ولكننا لا نلتفت إلى دعوى الخطأ في رواية الثقة إلا ببيان لا يشك فيه.

وقد رويناه من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا جريس بن عبد الحميد عن سهل بن أبي صالح عن أبيه قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يمشون أمام الجنائز.

وقد جاءت آثار فيها إيجاب المشي خلفها، لا يصح شيء منها؛ لأن فيها أبا ماجل الحنفي، والمطرح وعبيد الله بن زحر وكلهم ضعفاء. وفي الصحيح الذي أوردنا كفاية، ويكل ذلك قال السلف.

روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عروة بن الحارث عن زائدة بن أوس الكندي عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبيز عن أبيه قال: كنت مع علي بن أبي طالب في جنازة، وعليّ أخذ بيدي، ونحن خلفها، وأبو بكر وعمر أمامها، فقال علي: إن فضل الماضي خلفها على الذي يمشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد، وإنهما ليعلمان من ذلك ما أعلم، ولكنهما يسهلان على الناس.

وبهذا يقول سفيان، وأبو حنيفة.

ومن طريق عبد الرزاق عن أبي جعفر الرازي عن حميد الطويل قال: سمعت أنس بن مالك وقد سئل عن المشي أمام الجنائز فقال: إنما أنت مشيع، فامش إن شئت أمامها، وإن شئت خلفها، وإن شئت عن يمينها وإن شئت عن يسارها.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء: المشي وراء الجنائز خير أم أمامها؟

قال: لا أدري.

قال أبو محمد:

قال مالك: المشي أمام أفضل، واحتج أصحابه بفعل أبي بكر، وعمر؛ وعلي، قد أخبر عنهما بغير ذلك، فعملوا ظن مالك

أصدق من خبر علي.

٦٠٦- مسألة: ومن بلغ درهماً أو ديناراً أو لؤلؤة: شق بطنه عنها، لصحة نهي رسول الله ﷺ عن إضاعة المال، ولا يجوز أن يجبر صاحب المال على أخذ غير عين ماله، ما دام عين ماله ممكناً، لأن كل ذي حق أولى بماله، وقد قال رسول الله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام».

فلو بلغه وهو حي حبس حتى يرميه، فإن رماه ناقصاً ضمن ما نقص، فإن لم يرمه: ضمن ما بلغ، ولا يجوز شق بطن الحي، لأن فيه قتله، ولا ضرر في ذلك على الميت - ولا يحل شق بطن الميت بلا معنى؛ لأنه تعد.

وقد قال تعالى: «وَلَا تَعْتَدُوا».

فإن قيل: قد صح عن رسول الله ﷺ «كسر عظم الميت ككسره حياً».

قلنا: نعم، ولم تكسر له عظماً، والقياس باطل، ومن المحال أن يرد رسول الله ﷺ النهي عن غير كسر العظم فلا يذكر ذلك ويذكر كسر العظم، ولو أن امرأ شهد على من شق بطن آخر بأنه كسر عظمه لكان شاعداً زوراً، وهم أول مخالف لهذا الاحتجاج، ولهذا القياس، فلا يروون القردة، ولا الأرض: على كسر عظم الميت، بخلاف قولهم في عظم الحي وبالله تعالى التوفيق.

٦٠٧- مسألة: ولو ماتت امرأة حامل والولد حي يتحرك قد تجاوز سنة أشهر فإنه يشق بطنها طويلاً ويخرج الولد، لقول الله تعالى: «وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً» ومن تركه عمداً حتى يموت فهو قاتل نفس. ولا معنى لقول أحمد رحمه الله: تدخل القابلة يدها فتخرجه، لوجهين.

أحدهما: أنه محال لا يمكن، ولو فعل ذلك مات الجنين يقين قبل أن يخرج، ولولا دفع الطبيعة المخلوقة المقدورة له وجس ليخرج هلك بلا شك.

والثاني: أن من فرجها لغیر ضرورة حرام.

٦٠٨- مسألة: ولا يحل لأحد أن يتمنى الموت لضر نزل به وروينا من طريق أحمد بن شعيب: أنا قتية بن سعيد أنا يزيد بن زريع عن حميد عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: «لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِيُضْرَ بِهِ فِي الدُّنْيَا لَكِنْ لِيَقُلَّ: اللَّهُمَّ أَحْيِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي وَتَوَفِّي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةَ خَيْرًا لِي».

ورويناه أيضاً بأسانيد صحاح من طريق أبي هريرة، وغباب.

عليه السلام: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَغْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ» وَلَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُضَيَّفَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلًا بِالظَّنِّ فَيَتَوَقَّعُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.

وَكُلُّ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ إِلَّا عَنْ ابْنِ عَمَرَ وَأَمَّا رِوَايَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَهِيَ مُتَدَلِّ عَلَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَهِيَ ضَعِيفَةٌ، وَأَمَّا خَيْرُ ابْنِ مَسْعُودٍ فَمُنْقَطِعَانِ، لِأَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَا يَذْكُرُ مِنْ أَبِيهِ شَيْئًا، وَعَامَرُ بْنُ جَشِيبٍ غَيْرُ مَشْهُورٍ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَمَرَ، وَغَيْرِهِ: خِلَافُ هَذَا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشْرٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يُونُسَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ جَنَازَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَوَارَتْ ابْنَ عَمَرَ جَاءَ قِسَامُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فِي مَقْدَمِ السَّرِيرِ، فَوَضَعَ السَّرِيرَ عَلَى كَاهِلِهِ، فَلَمَّا وَضَعَ لِيَصْلِيَ عَلَيْهِ خَلَّى عَنْهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي الْمُهَزَّمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَنْ حَمَلَ الْجَنَازَةَ ثَلَاثًا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ. فَإِذَا لَيْسَ فِي حَمْلِهَا نَصٌّ ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا اخْتِيَارَ فِي ذَلِكَ. وَكَيْفَمَا حَمَلَهَا الْحَامِلُ أَجْزَأُ.

٦١٠ - مسألة: وَيُصَلِّي عَلَى الْمَيِّتِ الْفَنَائِبِ بِإِمَامٍ وَجَمَاعَةٍ.

قَدْ «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّجَاشِيِّ» - وَمَاتَ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ - وَصَلَّى مَعَهُ أَصْحَابُهُ عَلَيْهِ صُفُوفًا، وَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ لَا يَجُوزُ تَعْدِيَةٌ.

٦١١ - مسألة: وَيُصَلِّي عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، مُقْتُولٍ فِي حَدٍّ أَوْ فِي حَرَابَةٍ أَوْ فِي غَيْرِ، وَيُصَلِّي عَلَيْهِمُ الْإِمَامُ، وَغَيْرُهُ - وَلَوْ أَنَّهُ شَرٌّ مِنْ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ، إِذَا مَاتَ مُسْلِمًا لِعَمْرٍو أَمِيرِ النَّبِيِّ ﷺ بِقَوْلِهِ «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» وَالْمُسْلِمُ صَاحِبٌ لَنَا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾.

فَمَنْ مَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى مُسْلِمٍ فَقَدْ قَالَ قَوْلًا عَظِيمًا، وَإِنْ الْفَاسِقُ لَأَخْرَجَ إِلَى دَعَا إِخْوَانِهِ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْفَاضِلِ الْمُرْحُومِ، وَقَالَ بَعْضُ الْمُخَالَفِينَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَصَلِّ عَلَى «مَاعِزٍ».

قُلْنَا: نَعَمْ، وَلَمْ يَقُلْ إِنَّ فِرْصًا عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَى مَنْ رَجَمَ، إِنَّمَا قُلْنَا: لَوْ أَنَّهُ يَصَلِّي عَلَيْهِ كَسَائِرِ الْمَوْتَى، وَلَوْ أَنَّهُ يَتْرَكَ كَسَائِرِ الْمَوْتَى، وَلَا فَرْقَ - وَقَدْ أَرَاهُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ،

فَإِنْ ذَكَرُوا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «تَوَقَّيْتُ مُسْلِمًا وَالْجَنَنِي بِالصَّالِحِينَ» فَلَيْسَ هَذَا عَلَى اسْتِعْجَالِ الْمَوْتِ الْمُنْهَي عَنْهُ، لَكِنَّ عَلَى الدَّعَاءِ بَأَنَّ لَا يَتَوَقَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا تَوَقَّاهُ إِلَّا مُسْلِمًا، وَهَذَا ظَاهِرُ الْآيَةِ الَّتِي لَا تَرْتَدُّ فِيهِ.

٦٠٩ - مسألة: وَيَجْعَلُ التَّعَشُّ كَمَا يَشَاءُ الْحَامِلُ، إِنْ شَاءَ مِنْ أَحَدٍ قَوَائِمُهُ، وَإِنْ شَاءَ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالثَّاقَفِيِّ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجْعَلُهُ مِنْ قَوَائِمِهِ الْأَرْبَعِ.

وَاحْتَجَّ بِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ عَنْ عَلِيِّ الْأَزْدِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عَمَرَ فِي جَنَازَةٍ فَحَمَلَ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ الْأَرْبَعِ، ثُمَّ تَنَحَّى.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: أَخْبَرَنَا حَمِيدٌ عَنْ مُتَدَلِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي الْمَغِيرَةِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنْ اسْتَطَعْتَ فَايْدَأْ بِالْقَائِمَةِ الَّتِي تَلِي يَدَهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ اطْفَأْ بِالسَّرِيرِ، وَإِلَّا فَكُنْ قَرِيبًا مِنْهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ نُسَاطٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي أَبَاهُ: مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً فَلْيَحْمِلْ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ كُلِّهَا، فَإِنَّهُ مِنَ السَّنَةِ ثُمَّ يَطْوُرُ بَعْدَ إِنْ شَاءَ أَوْ لِيَدْعُ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا حَيَّانُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنِي هَزْمَةُ الزُّبَايْدِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ يَبْدَأُ بِإِمَامِ السَّرِيرِ عَلَى عَاتِقِهِ الْيُمْنَى مِنْ مَقْدَمِهِ، ثُمَّ الرَّجُلِ الْيُمْنَى، ثُمَّ الرَّجُلِ الْيُسْرَى، ثُمَّ الْيَدَ الْيُسْرَى.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ هُوَ الْقُفْطَانُ - عَنْ ثَوْرٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ جَشِيبٍ وَغَيْرِهِ عَنْ أَهْلِ الثَّمَامِ قَالُوا: قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: مَنْ تَمَامَ أَجْرُ الْجَنَازَةِ أَنْ يَشِيعَهَا مِنْ أَهْلِهَا، وَأَنْ يَحْمِلَهَا بِأَرْكَانِهَا الْأَرْبَعِ، وَأَنْ يَحْنُوَ فِي الْقَبْرِ.

وَرَوَيْنَا أَيْضًا ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ. قَالُوا: فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ: إِنَّهُ مِنَ السَّنَةِ، وَلَا يَقَالُ: هَذَا إِلَّا عَنْ تَوْقِيفٍ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: أَمَّا هَذَا الْقَوْلُ فَفَاسِدٌ، لِأَنَّ مِنْ عَجَائِبِ الدُّنْيَا أَنْ يَأْتُوا إِلَى قَوْلٍ لَمْ يَصِحَّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، فَلَا يَسْتَحْبِرُونَ مِنَ الْقَطْعِ بِالْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَثَلِهِ، ثُمَّ لَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ الثَّابِتِ عَنْهُ فِي قِرَاءَةِ أَمِّ الْقُرْآنِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ إِنَّهَا السَّنَةُ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ تَصَدِيقُ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا، بِقَوْلِهِ

ولم يخص بذلك من لم يرجه ممن رحمه.

وقد روينا من طريق أحمد بن شعيب: أخبرنا عبيد الله بن سعيد أخبرنا يحيى هو ابن سعيد القطان - عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن يحيى بن جبان عن أبي عمرة عن زيد بن خالب الجني، قال: «سألت رجلاً بخيبر، قال رسول الله ﷺ: صلوا على صاحبكم، إنه قد غل في سبيل الله، قال: ففشتنا مناعة، فوجدنا خزاناً من خزانة يهود، لا يساوي درهمين».

قال أبو محمد: وهؤلاء الخفويون، والمالكيون - المخالفون لنا في هذا المكان - لا يرون امتناع النبي ﷺ من الصلاة على الغال حجة في المنع من أن يصلي الإمام على الغال، فمن أين وجب عندهم أن يكون تركه عليه السلام أن يصلي على «ماعز» حجة في المنع من أن يصلي على الرجوم الإمام؟ وكلاهما ترك ترك إن هذا لعجب فكيف.

وقد صح أن رسول الله ﷺ صلى على من رجم؟

كما روينا من طريق أحمد بن شعيب: أخبرنا إسماعيل بن مسعود أخبرنا خالد هو ابن الحارث - أخبرنا هشام هو الدستوائي - عن يحيى هو ابن أبي كثير - عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين «أن امرأة من بغيضة أتت إلى رسول الله ﷺ فقالت: إني زنت - وهي حثلى - فذفعتها إلى ولدها، وقال له: أحسن ليها، فإذا وضعت فأنبي بها، فأمر بها فكتكت عليها يديها، ثم رجمها، ثم صلى عليها، فقال له عمر: تصلي عليها وقد زنت. قال: لقد تابت توبة لو كنت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وجلت أنفصل من أن جادت بنفسها».

فقد صلى عليه السلام على من رجم.

فإن قيل: تاب.

قلنا: و«ماعز» تاب أيضاً ولا فرق والعجب كله من منعه من الإمام من الصلاة على من أمر برجه، ولا يمنع التوكل للرجم من الصلاة عليه: فإن القياس لو دروا ما القياس؟

وروينا عن علي بن أبي طالب: أنه إذ رجم شرارة المهدلية قال لأوليائها: اصنعوا بها كما تصنعون بموتاكم.

وصح عن عطاء أنه يصلي على ولد الزنى، وعلى أمه، وعلى التلاعين، وعلى الذي يقات منه، وعلى الرجوم، والذي يغرم من الزحف فيقتل.

قال عطاء: لا أدع الصلاة على من قال: لا إله إلا الله.

قال تعالى: «من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم»

قال عطاء: فمن يعلم أن هؤلاء من أصحاب الجحيم.

قال ابن جريج: فسألت عمرو بن دينار فقال: مثل قول عطاء.

وصح عن إبراهيم النخعي أنه قال: لم يكونوا يجبرون الصلاة عن أحد من أهل القبلة، والذي قتل نفسه يصلى عليه. وأنه قال: السنة أن يصلى على المرجوم، فلم يخص إماماً من غيره.

وصح عن قتادة: صل على من قال: لا إله إلا الله، فإن كان رجلاً سوء جداً قيل: اللهم اغفر للمسلمين، والمسلمات، والمؤمنين، والمؤمنات - ما أعلم أحداً من أهل العلم اجتنب الصلاة على من قال: لا إله إلا الله، وصح عن ابن سيرين: ما أدركت أحداً يتأثم من الصلاة على أحد من أهل القبلة.

وصح عن الحسن أنه قال: يصلى على من قال: لا إله إلا الله وصلى إلى القبلة، إنما هي شفاعة.

ومن طريق وكيع عن أبي حلال عن أبي غالب قلت لأبي أمامة الباهلي: الرجل يشرب الخمر، أيصلى عليه؟

قال: نعم، لعله اضطلع مرة على فراشه فقال: لا إله إلا الله، فغفر له.

وعن ابن مسعود: أنه سئل عن رجل قتل نفسه: يصلى عليه؟ فقال: لو كان يعقل ما قتل نفسه **وصح** عن الشعبي: أنه قال في رجل قتل نفسه: ما مات فيكم مذكراً وكذا أحوج إلى استغفاركم منه.

وقد روينا في هذا خلافاً من طريق عبد الرزاق عن أبي معشر عن محمد بن كعب عن يمين بن مهران، أنه شهد ابن عمر صلى على ولد زنى، فقيل له: إن أبا هريرة لم يصل عليه، وقال: هو شر الثلاثة. فقال ابن عمر: هو خير الثلاثة.

وقد روينا من طريق وكيع عن الفضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر: أنه كان لا يصلي على ولد زنى، صغير ولا كبير.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أنه قال: لا يصلى على الرجوم، ويصلى على الذي يقات منه، إلا من أقيد منه في رجم - فلم يخص الزهري إماماً من غيره.

وأما الصلاة على أهل المعاصي فما نعلم لمن منع من ذلك سلفاً من أصحابنا أو تابع في هذا القول، وقولنا هذا هو قول سفيان، وابن أبي ليلى، وأبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان.

لما رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ هَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ فِي أَرْضٍ وَأَنْتُمْ فِيهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَاراً مِنْهُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَمْ يَنْهَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْخُرُوجِ إِلَّا بِنَيْتِ الْفِرَارِ مِنْهُ فَقَطُّ.

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِبَاحَةَ الْفِرَارِ عَنْهُ، وَلَا حِجَّةَ فِي أَحَدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٦١٤- مسألة: ونسحب تأخير الدفن ولو يوماً وليلة، ما لم يخف على الميت التغيير، لا سيما ما توقع أن يغمى عليه.

وَقَدْ مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ ضَحْوَةً، وَدُفِنَ فِي جُوفِ اللَّيْلِ مِنْ لَيْلَةِ الْأَرْبَعَاءِ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ وَكِيمٍ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ سَالِمِ الْخَطَّابِ عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: يَنْتَظِرُ بِالْمَصْرُوقِ ثَلَاثًا.

٦١٥- مسألة: ويعمل الميت في قبره على جنبه اليمين، ووجهه قبالة القبلة، ورأسه ورجلاه إلى يمين القبلة، ويسارها، على هذا جرى عمل أهل الإسلام من عهد رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا.

وهكذا كل مقبرة على ظهر الأرض.

٦١٦- مسألة: وتوجه الميت إلى القبلة حسن، فإن لم يوجهه فلا حرج.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا نَحْوَهُ وَجْهَ الدُّوْءِ».

وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ بِتَوَجُّهِهِ إِلَى الْقَبْلَةِ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَأَلْتُ الشَّعْبِيَّ، عَنِ الْمَيِّتِ يُوْجَّهُ إِلَى الْقَبْلَةِ؟ فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ فَوَجَّهْهُ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تُوْجَّهْهُ، وَلَكِنْ اجْعَلِ الْقَبْرَ إِلَى الْقَبْلَةِ، قَبْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَبْرَ أَبِي بَكْرٍ، وَقَبْرَ عُمَرَ إِلَى الْقَبْلَةِ:

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: حِينَ حَضَرَ الْمَوْتَ وَهُوَ سَاتِلٌ - فَقَالَ: وَجَّهْهُ إِلَى الْقَبْلَةِ، فغَضِبَ سَعِيدٌ وَقَالَ: أَلَسْتُ إِلَى الْقَبْلَةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَقَدْ رَجَّحْنَا اللَّهُ تَعَالَى فِي الْعَفْوِ وَالْجَنَّةِ حَتَّى نَقُولَ قَدْ فَرَّغْنَا. وَلَقَدْ خَوْفَنَا عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى نَقُولَ: قَدْ هَلَكْنَا، إِلَّا أَنَّا عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّ لَا خُلُودَ عَلَى مُسْلِمٍ فِي النَّارِ - وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ خَيْرًا قَطُّ غَيْرَ شَهَادَةِ الْإِسْلَامِ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ، وَلَا امْتَنَعَ مِنْ شَرْ قَطُّ غَيْرِ الْكُفْرِ، وَلَعَلَّهُ قَدْ تَابَ مِنْ هَذِهِ صَفْتِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ، فَسَبَقَ الْمُجْتَهِدِينَ، أَوْ لَعَلَّ لَهُ حَسَنَاتٌ لَا نَعْلَمُهَا نَغْمَرُ سَيِّئَاتِهِ فَمَنْ صَلَّى عَلَى مَنْ هَذِهِ صَفْتُهُ، أَوْ عَلَى ظَالِمٍ لِلْمُسْلِمِينَ مُتَّبِعٌ فِيهِمْ، أَوْ عَلَى مَنْ لَهُ قَبْلَهُ مَظَالِمٌ لَا يَرِيدُ أَنْ يَغْفِرَهَا لَهُ: فَلْيَدْعُ لَهُ كَمَا يَدْعُو لِغَيْرِهِ، وَهُوَ يَرِيدُ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ مَا يَتَوَلَّى إِلَيْهِ أَمْرُهُ بَعْدَ الْقَصَاصِ، وَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ خُذْ لِي بِحَقِّي مِنْهُ.

٦١٢- مسألة: وعيادة مرضى المسلمين فرض - ولو مرة - على الجار الذي لا يشق عليه عيادته، ولا يخص مرضاً من مرض:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ يُمَيْسٍ الذَّهَلِيُّ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ أَخْبَرَنِي ابْنُ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: زَكَاةُ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرْضِيِّ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدُّعْوَةِ، وَتَشْيِيتُ الْعَاطِسِ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيُّ أَخْبَرَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: «عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ رَجْعِهِ كَأَن يَنْتَبِهُ».

وَقَدْ عَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ أَبَا طَلْحَةَ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ هُوَ ابْنُ سَلَمَةَ - عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ غُلَامًا مِنَ الْيَهُودِ مَرَضَ فَآتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ: أَسْلِمْتَ، فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَشَوَّ عِنْدَ رَأْسِهِ فَقَالَ: أَطِيعْ أَبَا الْقَاسِمِ، فَأَسْلَمْتُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ».

فعيادة الكافر فعل حسن.

٦١٣- مسألة: ولا يحل أن يهرب أحد عن الطاعون إذا وقع في بلد هو فيه، ومباح له الخروج لسفره الذي كان يخرج فيه لو لم يكن الطاعون ولا يحل الدخول إلى بلاد فيه الطاعون لمن كان خارجاً عنه حتى يزول، والطاعون هو الموت الذي كثر في بعض الأوقات كثرة خارجة عن المعهود:

٦١٧- مسألة: وجائز أن تغسل المرأة زوجها، وأُم الولد سيدها، وإن انقضت العدة بالولادة، ما لم تنكحها، فإن نكحنا لم يحل لهما غسله إلا كالأجنبيات وجائز للرجل أن يغسل امرأته، وأُم ولده، وأُمته، ما لم يتزوج حريمها، أو يستحل حريمها بالملك، فإن فعل لم يحل له غسلها، وليس للأمة أن تغسل سيدها أصلاً، لأن ملكها بموته انتقل إلى غيره.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ يَنْفَعُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾: فسماها زوجة بعد موتها وهي - إن كانت مسلمين - امرأته في الجنة.

وكذلك أُم ولده، وأُمته، وكان حلالاً له رؤية ألبانتهن في الحياة وتقبيلهن ومسهن، فكل ذلك باق على التحليل فمن ادعى تحريم ذلك بالموت فقول باطل إلا بنص، ولا سبيل له إليه.

وأما إذا تزوج حريمها، أو غلكتها، أو تزوجت هي: فحرام عليه الاطلاع على بذيها معاً، لأنه جمع بينهما.

وكذلك حرام على المرأة التلذذ برؤية بدن رجلين معاً.

وقولنا هو قول مالك، والشافعي، وأبي سليمان.

وقال أبو حنيفة: تغسل المرأة زوجها؛ لأنها في عدة منه، ولا يغسلها هو.

وروينا من طريق ابن أبي شيبة عن معمر بن سليمان الرقي عن حجاج عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال: الرجل أحق بغسل امرأته.

ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن الرطاة عن عبد الرحمن بن الأسود قال: إني لأغسل نسائي، وأحول بينهن وبين أمهاتهن وبناتهن وأخواتهن.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري سمعت حماد بن أبي سليمان يقول: إذا ماتت المرأة مع القوم فالمرأة تغسل زوجها، والرجل امرأته.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء هو جابر بن زيد قال: الرجل أحق أن يغسل امرأته من أخيها.

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الكريم عن عطاء بن أبي رباح قال: يغسلها زوجها إذا لم يجد من يغسلها.

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عمرو بن عبيد عن الحسن البصري قال: يغسل كل صاحبه - يعني الزوج، والزوجة - بعد الموت.

ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن قال: لا بأس أن يغسل الرجل أُم ولده.

ومن طريق ابن أبي شيبة: أخبرنا أبو أسامة عن عوف هو ابن أبي جيلة: أنه شهد قسامة بن زهير وأشيائاً أدركو عمر بن الخطاب وقد اتهم رجل فآخبرهم أن امرأته ماتت فأمرته أن لا يغسلها غيره، فغسلها، فما منهم أحد أنكر ذلك.

وروينا أيضاً من طريق سليمان بن موسى أنه قال: يغسل الرجل امرأته.

وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: إذا ماتت المرأة مع رجال ليس فيهم امرأة فإن زوجها يغسلها.

والأخفون يعظمون خلاف الصحابي الذي لا يعرف له منهم مخالف، وهذه رواية عن ابن عباس لا يعرف له من الصحابة مخالف، وقد خالفوه وقد روي أيضاً عن علي: أنه غسل فاطمة مع أسماء بنت عيسى، فاعتزضوا على ذلك برواية لا تصح: أنها رضي الله عنها اغتسلت قبل موتها وأوصت ألا تحرك، فدفنت بذلك الغسل.

وهذا عليهم لا هم؛ لأنهم قد خالفوا في هذا أيضاً علياً، وفاطمة، مجزرة الصحابة.

فإن ذكرنا ما روينا من طريق ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن ليث عن يزيد بن أبي سليمان عن مسروق قال: ماتت امرأة لعمر، فقال: أنا كنت أولى بها إذ كانت حية.

فأما الآن فأنتم أولى بها، فلا حجة لهم فيه، لأنه إنما خاطب بذلك، وأولاهما في إدخالها القبر والصلاة عليها، ولا خلاف في أن الأولياء لا يجوز لهم غسلها، ودليل ذلك أنه يلفظ خطاب المذكر، ولو خاطب النساء لكان: أنتن أولى بها، وعمر لا يلحق.

٦١٨- مسألة: فلو مات رجل بين نساء لا رجل معهن، أو ماتت امرأة بين رجال لا نساء معهم: غُسل النساء الرجل وغُسل الرجال المرأة على ثوب كفيف، يصب الماء على جميع الجسد دون مباشرة اليد، لأن الغسل فرض كما قدمنا، وهو ممكن كما ذكرنا بلا مباشرة، فلا يحل تركه، ولا كراهة في صب الماء أصلاً، وبالله تعالى التوفيق.

ولا يجوز أن يعوض التيمم من الغسل إلا عند عدم الماء فقط، وبالله تعالى التوفيق.

وروينا أيضاً أنه أبو بكر بن عباس عن مكحول: أن رسول

اللَّهُ ﷻ قَالَ: يُمَيَّنَانِ: وهذا مرسل، وأبو بكر بن عَيَّاشٍ ضعيف، فهو ساقط.

وَمَنْ قَالَ يَقُولُنَا هَذَا طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ قَالَا جَمِيعًا: تَسْكُلُ وَعَلَيْهَا النَّيَابُ، يَعْنِيَانِ فِي الْمَرَأَةِ تَمُوتُ بَيْنَ رَجَالٍ لَا امْرَأَةً مَعَهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ حَمِيدٍ، وَزِيَادٍ الْأَعْلَمِ، وَالْحِجَّاجِ: قَالَ حَمِيدٌ، وَزِيَادٌ: عَنْ الْحَسَنِ، وَقَالَ الْحِجَّاجُ: عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةٍ، قَالَا جَمِيعًا - فِي الْمَرَأَةِ تَمُوتُ مَعَ رَجَالٍ لَيْسَ مَعَهُمْ امْرَأَةٌ: أَنَّهُمَا يَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءُ مِنْ وَرَاءِ الثِّيَابِ وَالْعَجَبُ أَنَّهُ الْقَاتِلَيْنِ أَنَّهُمَا تَيَمَّمُ، فَرَوَا مِنَ الْمُبَاشَرَةِ خَلْفَ ثَوْبٍ وَأَبَاحُوهَا عَلَى الْبَشْرَةِ وَهَذَا جَهْلٌ شَدِيدٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٦١٩ - مسألة: ولا ترفعُ البدنَ في الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ إِلَّا فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ فَقَطْ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِرَفْعِ الْيَدَيْنِ فِيمَا عدا ذَلِكَ نَصٌّ.

وَرَوَيْ مِثْلَ قَوْلِنَا هَذَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَسُفْيَانَ، وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ رَفَعَ الْيَدَيْنِ لِكُلِّ تَكْبِيرَةٍ، وَلَقَدْ كَانَ يُلْزَمُ مِنْ قَالَ بِالْقِيَاسِ أَنْ يَرَفَعَهَا فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ قِيَاسًا عَلَى التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى.

٦٢٠ - مسألة: وَإِنْ كَانَتْ أَظْفَارُ الْمَيِّتِ وَافِرَةً، أَوْ شَارِبَهُ وَافِيًا، أَوْ عَاتِيَهُ: اخْذْ كُلَّ ذَلِكَ، لِأَنَّ النَّصَّ قَدْ وَرَدَ وَصَحَّ بِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ مِنَ الْفُطْرَةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْهَرَ إِلَى رَبِّهِ تَعَالَى إِلَّا عَلَى الْفُطْرَةِ الَّتِي مَاتَ عَلَيْهَا.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ حَلَّقَ عَاتَةَ مَيِّتٍ وَهُمْ يَعْظُمُونَ خَالِفَةَ الصَّاحِبِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ لَهُ خَالِفٌ مِنَ الصَّاحِبَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهَذَا صَاحِبٌ لَا يَعْرِفُ لَهُ مِنْهُمْ خَالِفٌ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الْحَسَنِ: فِي شَعْرِ عَاتَةِ الْمَيِّتِ إِنْ كَانَ وَافِرًا، قَالَ: يُوْخَذُ مِنْهُ وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ قَالَ: فَلِإِنْ كَانَ أَقْلَفَ اجْتَفَى.

قُلْنَا: نَعَمْ، فَكَانَ مَاذَا؟ وَالتَّحْنُتُ مِنَ الْفُطْرَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَاتَّيَمَّ لَا تَرَوْا أَنَّ يَطْهَرُ لِلْجَنَابَةِ إِنْ مَاتَ جَنْبًا، وَلَا لِلْحُلِيِّ إِنْ مَاتَتْ حَانُضًا، وَلَا لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ إِنْ مَاتَ يَوْمَ

الْجُمُعَةِ، فَمَا الْفَرْقُ.

قُلْنَا: الْفَرْقُ أَنَّ هَذِهِ الْأَعْيَانُ مَأْمُورٌ بِهَا كُلُّ أَحَدٍ فِي نَفْسِهِ، وَلَا تَلْزَمُ مِنْ لَا يَخَاطَبُ: كَالْجَنِينِ، وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ، وَالصَّغِيرِ.

وَقَدْ سَقَطَ الْخَطَابُ عَنِ الْمَيِّتِ.

وَأَمَّا قِصُّ الشَّارِبِ، وَحَلْقُ الْعَاتَةِ، وَالْإِطْبَاقُ، وَالتَّحْنُتُ: فَالنَّصُّ جَاءَنَا بِأَنَّهَا مِنَ الْفُطْرَةِ، وَلَمْ يُؤْمَرْ بِهَا الْمَرءُ فِي نَفْسِهِ، بَلَّ الْكُلِّ مَأْمُورُونَ بِهَا، فَيَعْمَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ بِالْجَنِينِ، وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ، وَالصَّغِيرِ.

٦٢١ - مسألة: وَيَدْخُلُ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ كَيْفَ امْكُنْ؛ إِمَّا مِنَ الْقَبْلَةِ، أَوْ مِنْ دُبُرِ الْقَبْلَةِ، أَوْ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ أَوْ مِنْ قِبَلِ رِجْلَيْهِ، إِذْ لَا نَصَّ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ ادْخَلَ يَزِيدَ بْنَ الْمَكْفُوفِ مِنْ قِبَلِ الْقَبْلَةِ.

وَعَنْ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ: أَنَّهُ ادْخَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ مِنْ قِبَلِ الْقَبْلَةِ. وَصَحَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ ادْخَلَ الْحَارِثَ الْخَارِثِيَّ مِنْ قِبَلِ رِجْلَيْ الْقَبْرِ.

وَرَوَى قَوْمٌ مَرْسَلَاتٍ لَا تَصَحُّ فِي إِدْخَالِ النَّبِيِّ ﷺ: فَعَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِي: «أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ ادْخُلَ مِنْ قِبَلِ الْقَبْلَةِ».

وَعَنْ رِبْعَةَ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَأَبِي الزِّنَادِ، وَمُوسَى بْنِ عَقِيَّةٍ: «أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ ادْخُلَ مِنْ قِبَلِ الرُّجُلَيْنِ».

وَكُلُّ هَذَا لَوْ صَحَّ لَمْ تَقُمْ بِهِ حُجَّةٌ فِي الْوُجُوبِ، فَكَيْفَ وَهُوَ لَا يَصِحُّ؟ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَنَعٌ مِمَّا سَوَاءٌ.

٦٢٢ - مسألة: وَلَا يَجُوزُ التَّرَاحُمُ عَلَى النَّعْشِ، لِأَنَّهُ بَدْعٌ لَمْ تَكُنْ قَبْلَ، وَقَدْ «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالرُّفْقِ».

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَخْبَرَنَا مَتَّوْرٌ عَنْ الْمُعْتَمِرِ عَنْ تَمِيمِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ يُخَرِّمِ الرُّفْقَ يُخَرِّمِ الْخَيْرَ».

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنِ الرَّبِيعِ عَنِ الْحَسَنِ: أَنَّهُ كَرِهَ الرَّحَامَ عَلَى السَّرِيرِ، وَكَانَ إِذَا رَأَاهُمْ يَزْدَحُمُونَ قَالَ: «أُولَئِكَ الشَّيَاطِينُ».

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّهُ قَالَ: شَهِدْتُ جَنَازَةً فِيهَا أَبُو السَّوَّارِ هُوَ حَرِيتُ بْنُ حَسَّانَ الْعَدَوِيِّ فَازْدَحَمُوا عَلَى السَّرِيرِ، فَقَالَ أَبُو السَّوَّارِ: اتَّزَوْا هَؤُلَاءِ أَفْضَلُ أَوْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ، كَانَ الرُّجُلُ مِنْهُمْ إِذَا رَأَى عَمَلًا حَلًّا، وَالَا اعْتَزَلَ وَلَمْ يُوْذِ أَحَدًا.

٦٢٣- مسألة: ومن فاته بعض التكبيرات على الجنازة كبر ساعة يأتي، ولا يتظر تكبير الإمام، فإذا سلم الإمام أتم هو ما بقي من التكبير، يدعو بين تكبير وتكبير كما كان يفعل مع الإمام، لقول رسول الله ﷺ فيمن أتى إلى الصلاة أن يصلي ما أدرك ويتم ما فاته، وهذه صلاة، وما عدا هذا فقول فاسد لا دليل على صحته، لا من نص ولا قياس ولا قول صاحب، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠- كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ

الاعتكاف: هو الإقامة في المسجد بنية التقرب إلى الله عز وجل ساعة فما فوقها، ليلاً، أو نهاراً.

٦٢٤- مسألة: ويجوز اعتكاف يوم دون ليلة، وليلة دون يوم، وما أحب الرجل، أو المرأة، برهانه ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُبَايِعُوهُنَّ وَآلَتَهُنَّ عَاقِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾.

وروينا عن طريق مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَكَّفُ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِيَ فَلْيَتَعَكَّفِ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ».

فالقرآن نزل بلسان عربي مبين، وبالعبودية خاطبنا رسول الله ﷺ. والاعتكاف في لغة العرب: الإقامة.

قال تعالى: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاقِفُونَ﴾ بمعنى مقيمون متعبدون لها. فإذا لا شك في هذا، فكل إقامة في مسجد لله تعالى بنية التقرب إليه: اعتكاف، وعكوف، فإذا لا شك في هذا، فالاعتكاف يقع على ما ذكرنا مما قلنا من الأزمان أو كثر، إذ لم يخص القرآن والسنة عدداً من عدد، ولا وقتاً من وقت، ومدته ذلك خطيئة؛ لأنه قاتل بلا برهان والاعتكاف: فعل حسن، قد اعتكف رسول الله ﷺ وأزواجه وأصحابه رضي الله عنهم بعده والتابعون.

وممن قال بمثل هذا طائفة من السلف:

كما أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عبد البصري أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن المشي أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن زائدة عن عمران بن أبي مسلم عن سويد بن غفلة قال: من جلس في المسجد وهو طاهر فهو عاكف فيه، ما لم يحدث.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: سمعت عطاء بن أبي رباح يخبر عن يعلى بن أمية قال: إني لأمكث في المسجد ساعة وما أمكث إلا لأعتكف.

قال عطاء: حسب أن صفوان بن يعلى أخبرني.

قال عطاء: هو اعتكاف ما مكث فيه، وإن جلس في المسجد احتساب الخير فهو معتكف، وإلا فلا.

قال أبو محمد: يعلى صاحب، وسويد من كبار التابعين، اتقى أيام عمر بن الخطاب، لا يعرف ليعلى في هذا مخالف من الصحابة.

فإن قيل: قد جاء عن عائشة، وابن عباس، وابن عمر: لا اعتكاف إلا بصوم، وهذا خلاف لقول يعلى.

قلنا: ليس كما تقول، لأنه لم يأت قط عن ذكر: لا اعتكاف أقل من يوم كامل، إنما جاء عنهم: أن الصوم واجب في حال الاعتكاف فقط، ولا يمنع أن يعتكف المرأة على هذا ساعة يوم هو فيه صائم.

وهو قول محمد بن الحسن، فيصل ما أوهمته به وقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاقِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ فلم يخص تعالى مدة من مدة «وَمَا كَانَ رِكَائِياً».

ومن طريق مسلم: أخبرنا زهير بن حرب أخبرنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله هو ابن عمر - قال أخبرني نافع عن ابن عمر قال: «قال عمر: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. قَالَ: فَأَوْفِرْ بِنَذْرِكَ».

فهذا عموم منه عليه السلام بالأمر بالفداء بالنذر في الاعتكاف، ولم يخص عليه السلام مدة من مدة، فيلزم قول خالف قولنا - والحمد لله رب العالمين، وقلنا: هذا هو قول الشافعي، وأبي سليمان.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز الاعتكاف أقل من يوم.

وقال مالك: لا اعتكاف أقل من يوم وليلة.

ثم رجع وقال: لا اعتكاف أقل من عشر ليال. وله قول: لا اعتكاف أقل من سبع ليال، من الجمعة إلى الجمعة.

وكل هذا قول بلا دليل.

فإن قيل: لم يعتكف رسول الله ﷺ أقل من عشر ليال.

قلنا: نعم، ولم يمنع من أقل من ذلك.

وكذلك أيضاً لم يعتكف قط في غير مسجد المدينة، فلا تحيزوا الاعتكاف في غير مسجده عليه السلام، ولا اعتكف قط إلا في رمضان، وشوال، فلا تحيزوا الاعتكاف في غير هذين الشهرين، والاعتكاف في فعل خير، فلا يجوز المنع منه إلا بنص وارد بالمنع، وبالله تعالى التوفيق.

فإن قالوا: قمنا على مسجده عليه السلام سائر المساجد.

قيل لهم: فقيسوا على اعتكافه عشر، أو عشرين: ما دون العشر. وما فوق العشرين، إذ ليس منها ساعة ولا يوم إلا وهو

فيه معتكف.

يوجب ذلك على نفسه.

٦٢٥- مسألة: وليس الصوم من شروط الاعتكاف،

لكن إن شاء المعتكف صام وإن شاء لم يصم. واعتكاف: يوم
القطر ويوم الأضحى، وإيام التشريق: حسن.

وكذلك اعتكاف: ليلة بلا يوم، ويوم بلا ليلة.

وهو قول الشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبي سليمان.

وهو قول طائفة من السلف:

روينا عن طريق سعيدي بن منصور: أخبرنا عبد العزيز بن
محمد هو الدراودي - عن أبي سهيل بن مالك قال: كان على
أمرأة من أهلي اعتكاف، فسألت عمر بن عبد العزيز، فقال: ليس
عليها صيام إلا أن تجعله على نفسها. فقال الزهري: لا اعتكاف
إلا بصوم. فقال له عمر: عن النبي ﷺ؟ قال: لا، قال: فعن أبي
بكر؟ قال: لا، قال: فعن عمر؟ قال: لا، قال: فأنطه قال: فعن
عثمان؟ قال: لا. قال أبو سهيل: لقيت طاوساً، وعطاء، فسألتهما،
فقال طاوس: كان فلائ لا يرى عليها صياماً إلا أن تجعله على
نفسها، وقال عطاء: ليس عليها صيام إلا أن تجعله على نفسها.

وه إلى سعيدي: أخبرنا حبان بن علي أخبرنا ليث عن
الحكم عن مقسم: أن علياً، وابن مسعود قالوا جميعاً: المعتكف
ليس عليه صوم إلا أن يشترط ذلك على نفسه، واختلف في ذلك
عن ابن عباس.

كما حدثنا محمد بن سعيدي بن نبات أخبرنا عبد الله بن
عمر محمد القلمي أخبرنا محمد بن أحمد الصواف أخبرنا بشر بن
موسى بن صالح بن عميرة أخبرنا أبو بكر الحميدي أخبرنا عبد
العزيز بن محمد الدراودي أخبرنا أبو سهيل بن مالك قال:
اجتمعت أنا وابن شهاب عند عمر بن عبد العزيز، وكان على
أمرائي اعتكاف ثلاث في المسجد الحرام. فقال ابن شهاب: لا
يكون اعتكاف إلا بصوم. فقال له عمر بن عبد العزيز: أمر
رسول الله ﷺ؟ قال: لا. قال: فعن أبي بكر؟ قال: لا، قال: فعن
عمر؟ قال: لا، قال: فمن عثمان؟ قال: لا. قال أبو سهيل:
فانصرفت فليقت طاوساً، وعطاء، فسألتهما عن ذلك. فقال
طاوس: كان ابن عباس لا يرى على المعتكف صياماً إلا أن
يجعله على نفسه. قال عطاء: ذلك رأيي.

ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن
إبراهيم الخفي قال: المعتكف إن شاء لم يصم.

ومن طريق ابن أبي شيبة: أخبرنا عبدة عن سعيدي بن أبي
عروبة عن قتادة عن الحسن قال: ليس على المعتكف صوم لا أن

وقال أبو حنيفة، وسفيان، والحسن بن حي، ومالك،
والليث: لا اعتكاف إلا بصوم.

وصح عن عروة بن الزبير، والزهري وقد اختلف فيه عن
طاووس وعن ابن عباس، وصح عنهما كلا الأمرين.

كتب إلي داود بن بشار بن داود المصري قال: أخبرنا عبد
الغني بن سعيدي الحافظ أخبرنا هشام بن محمد بن قرة الرعي
أخبرنا أبو جعفر الطحاوي أخبرنا الربيع بن سليمان المؤدب
أخبرنا ابن وهب عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس. وابن
عمر قالوا جميعاً: لا اعتكاف إلا بصوم.

وروي عن عائشة: لا اعتكاف إلا بصوم.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حبيب بن
أبي ثابت عن عطاء عن عائشة أم المؤمنين قالت: من اعتكف
فعليه الصوم.

قال أبو محمد: شغب من قلّد القائلين بأنه لا اعتكاف إلا
بصوم بأن قالوا: قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ بَشِيرُهُمْ وَابْتِغَاءُ مَا كَتَبَ
اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَطِيئَةَ مِنَ الْخَطِيئَةِ
الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ
عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾.

قالوا: فذكر الله تعالى الاعتكاف إثر ذكره للصوم، فوجب
أن لا يكون الاعتكاف إلا بصوم.

قال أبو محمد: ما سمع بأقبح من هذا التحريف لكلام
الله تعالى، والإحكام فيه ما ليس فيه وما علم قط ذو فميجز: أن ذكر
الله تعالى شريعة إثر ذكره أخرى موجبة عقد إحداها بالآخرى.
ولا فرق بين هذا القول وبين من قال: بل لما ذكر الصوم ثم
الاعتكاف: وجب أن لا يميز صوم إلا باعتكاف.

فإن قالوا: لم يقل هذا أحد.

قلنا: فقد أقررتهم بصحة الإجماع على بطلان حججكم،
وعلى أن ذكر شريعة مع ذكر أخرى لا يوجب أن لا تصح
إحداها إلا بالآخرى..

وأيضاً: فإن خصوصاً مجتمعين على أن المعتكف: هو بالليل
معتكف كما هو بالنهار، وهو بالليل غير صائم. فلو صح لهم هذا
الاستدلال لوجب أن لا يميز الاعتكاف إلا بالنهار الذي لا
يكون الصوم إلا فيه - فبطلان عوهم بطلان هذه الآية، حيث
ليس فيها شيء مما هوها به، لا بص ولا بتليل.

عليهم لا علينا، ولو صح، ورائه حجة لقلنا: به وموهوا بأن هذا روي عن أم المؤمنين، وابن عباس وابن عمر. قالوا: ومثل هذا لا يقال بالراي.

قلنا: أما ابن عباس فقد اختلف عنه في ذلك، فصح عنه مثل قولنا.

وقد رويّا عنه من طريق: عبد الرزاق أخبرنا ابن عينة عن عبد الكريم بن أبي أمية سمعت عبيد الله بن عبد الله بن عتبة يقول: أنا إنا مانت وعليها اعتكاف، فسألت ابن عباس، فقال: اعتكف عنها وصم فمن ابن صار ابن عباس حجة في إيجاب الصوم على المعتكف.

وقد صح عنه خلاف ذلك، ولم يصر حجة في إيجابه على الولي قضاء الاعتكاف عن الميت، وهلا قلتم هاهنا: مثل هذا لا يقال: بالراي وعهدهم يقولون: لو كان هذا عند فلان صحيحاً ما تركه. أو يقولون: لم يترك ما عنده من ذلك إلا لما هو أصح عنده.

وقد ذكرنا عن عطاء أنما أنه لم ير الصوم على المعتكف، وسمع طائفة يذكر ذلك عن ابن عباس فلم ينكر ذلك عليه.

فهذا قالوا: لم يترك عطاء ما روي عن ابن عباس، وابن عمر إلا لما هو عنده أقوى منه، ولكن القوم متلاعبون.

وأما أم المؤمنين فقد رويّا عنها من طريق أبي داود: أخبرنا وهب بن يثية أخبرنا خالد عن عبد الرحمن يعني ابن إسحاق - عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: السنة على المعتكف لا يعود مريضاً، ولا يشهد جنازة، ولا يمس امرأة ولا يباشرها، ولا يخرج حاجة إلا لما لا بد منه ولا اعتكاف إلا بصوم، ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع، فمن ابن صار قولها في إيجاب الاعتكاف حجة، ولم يصر قولها لا اعتكاف إلا في مسجد جامع حجة.

ورويّا عنها عن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج، ومعه: قال ابن جريج: أخبرني عطاء: أن عائشة نذرت جواراً في جود فيبر عما يلي منى.

وقال معمر عن أيوب السخيتاني عن ابن أبي مليكة قال: اعتكفت عائشة أم المؤمنين بين حراء، وفيبر، فكانتا نائيتا هنالك. فخالفا عائشة في هذا أيضاً، وهذا عجيب.

وأما ابن عمر فحدثنا يونس بن عبد الله أخبرنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا محمد بن خالد أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن بشار

وذكروا ما رويّا من طريق أبي داود قال: أخبرنا أحمد بن إبراهيم أخبرنا أبو داود هو الطيالسي - أخبرنا عبد الله بن بديل عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال: «إن عمر جعل عليه في الجاهلية أن يتكف ليلة أو يوماً عند الكتبة، فسأل النبي ﷺ فقال: اعتكف وصم».

قال أبو محمد: هذا خبر لا يصح، لأن عبد الله بن بديل مجهول ولا يعرف هذا الخبر من مسند عمرو بن دينار أصلاً، وما نعرف لعمرو بن دينار عن ابن عمر حديثاً مسنداً إلا ثلاثة، ليس هذا منها:

أحدها: في العمرة ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

والثاني: في صفة الحج.

والثالث: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله».

فقط عنا هذا الخبر، لبطلان مسنده، ثم الطائفة الكبرى احتجاجهم به في إيجاب الصوم في الاعتكاف وغالفتهم إياه في إيجاب الوفاء بما نذره المرء في الجاهلية، فهذه عظمية لا يرضى بها ذو دين.

فإن قالوا: معنى قوله في الجاهلية أي أيام ظهور الجاهلية بعد إسلامه.

قلنا لمن قال هذا: إن كنت تقول هذا قطعاً به فانت أحد الكذابين، لقطعك بما لا دليل لك عليه، ولا وجدت قط في شيء من الأخبار، وإن كنت تقوله ظناً، فإن الحقائق لا تترك بالظنون. **وقد قال الله تعالى:** ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّكُمْ وَالظَّنَّ فَيَا الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».

فكيف؟ وقد صح كذب هذا القول:

كما رويّا من طريق ابن أبي شيبة: أخبرنا حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال: «نذرت نذراً في الجاهلية فسألت النبي ﷺ بعد أن أسلمت، فأمرني أن أوفي بندري».

وهذا في غاية الصحة، لا كحديث عبد الله بن بديل الداهب في الرياح، فهل سمع بأعجب من هؤلاء القوم لا يزالون يأتون بالخبر يجتنبون به على ما لا يصححه فيما وافق تقليدهم، وهم أول مخالفين لذلك الخبر نفسه فيما خالف تقليدهم: فكيف يصعد مع هذا عمل؟ ونعوذ بالله من الضلال، فعاد خيرهم حجة

داود: أخبرنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا أبو معاوية ويعلى بن عبيد كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عسرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَكَبَّفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ مُتَكَبِّفًا، قَالَتْ: وَإِنَّهُ أَرَادَ مَرَّةً أَنْ يَتَكَبَّفَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ، قَالَتْ: فَأَمَرَ بَيْنَاهُ فَضْرَبَ فُلْمًا رَأَيْتُ ذَلِكَ أَمَرْتُ بَيْنَاهُ فَضْرَبَ، وَأَمَرُ غَيْرِي مِنْ أَرْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَاهُنَّ فَضْرَبَ، فُلْمًا صَلَّى الْفَجْرَ نَظَرَ إِلَى الْأَنْثَى، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ أَلَيْسَ تُرَدُّنَ؟ فَأَمَرُ بَيْنَاهُ فَضْرَبَ، وَأَمَرُ أَرْوَاجَهُ بِأَنْتِهِنَّ فَضْرَبْنَ ثُمَّ أَخَّرَ الْاِعْتِكَافَ إِلَى الْعَشْرِ الْأَوَّلِ، يَغْنِي مِنْ شَوَالٍ».

قال أبو محمد: فهذا رسول الله ﷺ قد اعتكف العشر الأول من شوال وفيها يوم الفطر، ولا صوم فيه ومالك يقول: لا يخرج المعتكف في العشر الأواخر من رمضان من اعتكافه إلا حتى ينهض إلى المصلى. فنسأله: امتكف هو ما لم ينهض إلى المصلى، أم غير متكف.

فإن قالوا: هو متكف، تناقضوا، وأجازوا الاعتكاف بلا صوم برهة من يوم الفطر.
وإن قالوا: ليس متكفاً.
قلنا: فلم نمتعهه الخروج إذن؟.

٦٢٦- مسألة: ولا يحل للرجل مباشرة المرأة، ولا للمرأة مباشرة الرجل في حال الاعتكاف بشيء من الجسم، إلا في ترجيل المرأة للمعتكف خاصة، فهو مباح، وله إخراج رأسه من المسجد للترجيل، لقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْخِذُكُمْ فِي الْمَسَاجِدِ﴾. في المساجد.
فصح أن من تعمّد ما نهى عنه من عموم المباشرة - ذاكراً لاعتكافه - فلم يعتكف كما أمر، فلا اعتكاف له، فإن كان نذراً قضاءً، وإلا فلا شيء عليه. وقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ خطاب للجميع من الرجال والنساء، فحرمت المباشرة بين الصّنفين.

ومن طريق البخاري: أخبرنا محمد بن يوسف أخبرنا سفیان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين قالت «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ رَأْسَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَهُوَ مُتَكَبِّفٌ، فَأَرْجَلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ».

فخرج هذا النوع من المباشرة من عموم نهى الله عز وجل، وبالله التوفيق.

أخبرنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح: أن ابن عمر كان إذا اعتكف ضرب فسطاطاً، أو خباءً يقتضي فيه حاجته، ولا يظله سقف بيت، فكان ابن عمر حجة فيما روي عنه: أنه لا اعتكاف إلا بصوم، ولم يكن حجة في أنه كان إذا اعتكف لا يظله سقف بيت، فصح أن الصوم إنما يؤمرون بذكر من يحتج به من الصحابة إلهاماً، لأنهم لا مؤنة عليهم من خلافهم فيما لم يوافق من أقوالهم رأي أبي حنيفة، ومالك وأهم لا يرون أقوال الصحابة حجة إلا إذا وافقت رأي أبي حنيفة، ومالك فقط، وفي هذا ما فيه. فبطل قولهم، لتعريبه من البرهان ومن عجائب الدنيا، ومن الهوس قولهم: لما كان الاعتكاف لبناً في موضع: أشبه الوقوف بعرفة، والوقوف بعرفة لا يصح إلا محرماً، فوجب أن لا يصح الاعتكاف إلا بمعنى آخر، وهو الصوم. فقيل لهم: لما كان اللبث بعرفة لا يقتضي وجوب الصوم وجب أن يكون الاعتكاف لا يقتضي وجوب الصوم.
قال أبو محمد: من البرهان على صحة قولنا اعتكاف النبي ﷺ في رمضان، فلا يخلو صومه من أن يكون لرمضان خالصاً.

وكذلك هو - فحصل الاعتكاف مجرداً عن صوم يكون من شرطه، وإذا لم يحتج الاعتكاف إلى صوم ينوي به الاعتكاف فقد بطل أن يكون الصوم من شروط الاعتكاف وضح أنه جائز بلا صوم، وهذا برهان ما قدرنا على اعتراضه إلا بوساوس لا تعقل.

ولو قالوا: إنه عليه السلام صام للاعتكاف لا لرمضان، أو لرمضان، والاعتكاف - لم يبدوا عن التسلخ من الإسلام.
وأيضاً: فإن الاعتكاف هو بالليل كهو بالنهار، ولا صوم بالليل، فصح أن الاعتكاف لا يحتاج إلى صوم. فقال مهلكوهم ههنا: إنما كان الاعتكاف بالليل تبعاً للنهار، قلنا: كذبتم ولا فرق بين هذا القول وبين من قال: بل إنما كان بالنهار تبعاً لليل، وكلا القولين فاسد.
فقالوا: إنما قلنا: إن الاعتكاف يقتضي أن يكون في حال صوم.

قلنا: كذبتم لأن رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى» فلما كان الاعتكاف عندنا وعندكم لا يقتضي أن يكون معه صوم ينوي به الاعتكاف صح ضرورة أن الاعتكاف ليس من شروطه، ولا من صفاته، ولا من حكمه أن يكون معه صوم.

وقد جاء نص صحيح بقولنا، كأن روينا من طريق أبي

فقرض على المعتكف أن يخرج لعادة المريض مرة واحدة، يسأل عن حاله واقفاً وينصرف لأن ما زاد عن هذا فليس من الفرض، وإنما هو تطويل، فهو يبطل الاعتكاف.

وكذلك يخرج لشهود الجنائز، فإذا صلى عليها انصرف، لأنه قد أتى الفرض، وما زاد فليس فرضاً، وهو به خارج عن الاعتكاف، وفرض عليه: أن يخرج إذا دعي، فإن كان صائماً بلغ إلى دار الداعي ودعا وانصرف، ولا يزد على ذلك، وفرض عليه: أن يخرج إلى الجمعة مقدار ما يدرك أول الخطبة، فإذا سلم رجع، فإن زاد على ذلك خرج من الاعتكاف، فإن خرج كما ذكرنا ثم رأى أن في الوقت فسحة فإن علم أنه إن رجع إلى معتكفه ثم خرج أدرك الخطبة فعليه أن يرجع، وإلا فليتماذ.

وكذلك إن كان عليه في الرجوع حرج، لقول الله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾.

وكذلك يخرج للشهادة إذا دعي سواء قبل أو لم يقبل؛ لأن الله تعالى أمر الشهداء بأن لا يأبوا إذا دعوا، ولم يشترط أن يقبل، فما لا يقبل ﴿وَمَا كَانَ عَلَيْكَ نَبَأٌ﴾ إذا أضافها رجع إلى معتكفه ولا يتردد، فإن تردد: بطل اعتكافه، وهو كله قول أبي سليمان، وأصحابنا.

وروينا من طريق سعيد بن منصور: أخبرنا أبو الأحوص أخبرنا أبو إسحاق هو السبيعي - عن عاصم بن ضمرة قال: قال علي بن أبي طالب: إذا اعتكف الرجل فليشهد الجمعة وليحضر الجنائز وليعد المريض وليأت أهله يأمرهم بحاجته وهو قائم.

وبه إلى سعيد: أخبرنا سفيان هو ابن عيينة - عن عمار بن عبد الله بن يسار عن أبيه: أن علي بن أبي طالب أمان ابن أخته جعدة بن هيرة بسبعماية درهم من عطائه أن يشتري بها خادماً، فقال: إني كنت معتكفاً، فقال له علي: وما عليك لو خرجت إلى السوق فابتعت.

وبه إلى سفيان: أخبرنا هشيم عن الزهري عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين: أنها كانت لا تعود المريض من أهلها إذا كانت معتكفة إلا وهي مارة.

وبه إلى سعيد: أخبرنا هشيم أخبرنا مغيرة عن إبراهيم النخعي قال: كانوا يستحبون للمعتكف أن يشترط هذه الحصا - وهن له وإن لم يشترط: عيادة المريض، ولا يدخل مسكناً، ويأتي الجمعة، ويشهد الجنائز، ويخرج إلى الحاجة.

قال إبراهيم: ولا يدخل المعتكف سقيفة إلا الحاجة.

وبه إلى هشيم: أخبرنا أبو إسحاق الشيباني عن سعيد بن

٦٢٧- مسألة: وجائز للمعتكف أن يشترط ما شاء من المباح والخروج له، لأنه بذلك إنما التزم الاعتكاف في خلال ما استأنف، وهذا مباح له أن يعتكف إذا شاء، ويترك إذا شاء، لأن الاعتكاف طاعة، وتركه مباح، فإن أطاع أجز، وإن ترك لم يفض، وإن العجب لكثر ممن لا يميز هذا الشرط والتصوص كلها من القرآن والسنة موجبة لما ذكرنا، ثم يقول: يلزم الشروط التي أبطلها القرآن والسنة، من اشتراط الرجل للمرأة أن تزوج عليها، أو تسرى فأمرها بدها، والداخله بنكاح طالق، والسرية حرمة، وهذه شروط الشيطان، وتحريم ما أحل الله عز وجل، وقد أنكر الله تعالى ذلك في القرآن.

٦٢٨- مسألة: وكل فرض على المسلم فإن الاعتكاف لا يمنع منه، وعليه أن يخرج إليه، ولا يضرب ذلك باعتكافه.

وكذلك يخرج لحاجة الإنسان، من البول والغائط وغسل النجاسة، وغسل الاحتلام، وغسل الجمعة، ومن الحضي، إن شاء في حمام أو في غير حمام. ولا يتردد على أكثر من حمام غسله، وقضاء حاجته، فإن فعل بطل اعتكافه.

وكذلك يخرج لاتباع ما لا بد له ولأهله منه، من الأكل واللباس، ولا يتردد على غير ذلك، فإن تردد بلا ضرورة: بطل اعتكافه، وله أن يشبع أهله إلى منزله، وإنما يبطل الاعتكاف: خروجه ما ليس فرضاً عليه، وقد افترض الله تعالى على المسلم:

ما رويناه من طريق البخاري: حدثنا عماد حدثنا عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي أخبرنا ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام، وعيادة المريض، وتباعد الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشييت الغائب».

وأمر عليه السلام من دعي - إن كان مفطراً: فليأكل وإن كان صائماً فليصل، بمعنى أن يدعو لهم.

وقال تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾.

وقال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا خُطَاؤَنَا وَنَحْلُكُمْ﴾.

فهذه فرائض لا يحل تركها للاعتكاف، وبلا شك عند كل مسلم أن كل من أتى ما افترض الله تعالى عليه فهو محسن.

قال الله تعالى: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾.

قياس. ونسألهم: ما الفرق بين ما أباحوا له من الخروج لقضاء الحاجة وإتياع ما لا بد منه، وبين خروجه لما افترضه الله عز وجل عليه؟

وقال أبو حنيفة: ليس له أن يعود المريض، ولا أن يشهد الجنازة، وله أن يخرج إلى الجمعة بمقدار ما يصلّي ست ركعات قبل الخطبة، وله أن يبقى في الجامع بعد صلاة الجمعة مقدار ما يصلّي ست ركعات، فإن بقي أكثر، أو خرج لأكثر لم يضره شيء، فإن خرج لجنازة، أو لعيادة مريض، بطل اعتكافه؟

وقال أبو يوسف، ومحمد بن الحسن: له أن يخرج لكل ذلك، فإن كان مقدار ليشه في خروجه لذلك نصف يوم فاقبل، لم يضر اعتكافه ذلك، فإن كان أكثر من نصف يوم: بطل اعتكافه.

قال أبو محمد: إن في هذه التحديدات عجباً وما ندرى كيف يسمح ذو عقل أن يشترط في دين الله هذه الشرائع الفاسدة فيصير محرماً عللاً موجبة دون الله تعالى؟ وما هو إلا ما جاء النص بإباحته فهو مباح، قل أمده أو كثر أو ما جاء النص بتحريمه فهو حرام قل أمده أو كثر أو ما جاء النص بإباحته فهو واجب إلا أن يأتي نص بتحديد في شيء من ذلك، فسمعاً وطاعة؟

٦٢٩- مسألة: ويعمل المتكف في المسجد كل ما أبيح له من عادية فيما لا يحرم، ومن طلب العلم أي علم كان، ومن حياطة، وخصام في حق، ونسخ، وبيع وشراء، وتزوج وغير ذلك لا يتحاش شيئاً، لأن الاعتكاف: هو الإقامة كما ذكرنا، فهو إذا فعل ذلك في المسجد فلم يترك الاعتكاف.

وهو قول أبي حنيفة، والثافعي، وأبي سليمان، ولم يَرَ ذلك مالك، وما نعلم له حجة في ذلك، لا من قرآن ولا من سنة لا صحيحة ولا سقيمة، ولا قول صاحب، ولا قول متقدم من التابعين، ولا قياس، ولا رأي له وجه، وأعجب من ذلك منعه طلب العلم في المسجد وقد ذكرنا قبل: «أن رسول الله ﷺ كانت عائشة رضي الله عنها ترسل شِعْرَه القُدْسَ وهو في المسجد»، وكل ما أباحه الله تعالى فليس معصية، لكنه إما طاعة، وإما سلامة.

٦٣٠- مسألة: ولا يطل الاعتكاف شيء إلا خروجه عن المسجد لغير حاجة عادية ذكرنا، لأنه قد فارق العكوف وتركه، ومباشرة المرأة في غير الترجيل، لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْبِيَنَّهُنَّ وَهُنَّ لَآتٍ مِّنْ سَمِيعٍ﴾ في المساجد.

وتعمد معصية الله تعالى - أي معصية كانت، لأن العكوف الذي ندب الله تعالى إليه هو الذي لا يكون على

جبر: قال: المتكف يعود المريض، ويشهد الجنازة، ويجب الإمام. ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أنه كان يرخص للمتكف: أن يتبع الجنازة، ويعود المريض ولا يجلس..

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال: المتكف يدخل الباب فيسلم ولا يتعد، يعود المريض، وكان لا يرى بأساً إذا خرج المتكف لحاجته فلقه رجل فسأله أن يقف عليه فيسأله.

قال أبو محمد: إن اضطر إلى ذلك، أو سأل من سنة من الدين، وإلا فلا.

ومن طريق شعبة عن أبي إسحاق الشيباني عن سعيده بن جبير قال: للمتكف أن يعود المريض، ويتبع الجنازة، ويأتي إلى الجمعة، ويجب الناعي.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء: إن نذر جواراً أنوي في نفسه أن لا يصوم، وأنه يبيع ويناع، ويأتي الأسواق، ويعود المريض، ويتبع الجنازة وإن كان مطر: فلاني أستكن في البيت. رأي أجاور جواراً مقطوعاً، أو أن يعتكف النهار ويأتي البيت بالليل.

قال عطاء: ذلك على نيته ما كانت، ذلك له. وهو قول قتادة أيضاً.

وروي عن سفيان الثوري أنه قال: المتكف يعود المرضى ويخرج إلى الجمعة، ويشهد الجنازة.

وهو قول الحسن بن حي:

وروي عن مجاهد، وعطاء، وعروة، والزهرى: لا يعود المتكف مريضاً، ولا يشهد الجنازة.

وهو قول مالك، والليث.

قال مالك: لا يخرج إلى الجمعة.

قال أبو محمد: هذا مكان صح فيه عن علي وعائشة ما أوردنا، ولا خالف لهما يعرف من الصحابة، وهم يعظمون مثل هذا إذا خالف تقليدهم.

وروي عن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن علي بن الحسين عن صفية أم المؤمنين قالت: «كان رسول الله ﷺ مُتَكِفًا فَأَتَيْتُهُ أُرْوُهُ لَيْلًا، فَحَدَّثْتُهُ، ثُمَّ كُفْتُ فَأَتَقَلَّبْتُ، فَسَأَمْتُ مَعِي لِيَقْلِبَنِي وَكَانَ مَسْكَنَهَا فِي دَارِ أَسَافَةٍ» وذكر باقي الخبر.

قال أبو محمد: في هذا كفاية، وما نعلم لمن منع من كل ما ذكرنا حجة، لا من قرآن ولا من سنة ولا من قول صاحب، ولا

والإجماع بأن البول والغائط جائزٌ فيما عدا المسجد.

فَصَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ لِمَا عَدَا الْمَسْجِدَ حُكْمُ الْمَسْجِدِ.

فَصَحَّ أَنَّ لَا طَاعَةَ فِي إِقَامَةِ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ.

فَصَحَّ أَنَّ لَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ، وَهَذَا يُوجِبُ مَا قُلْنَا، وَقد اختلف الناس في هذا: فقالت طائفة: لا اعتكاف إلا في مسجد النبي ﷺ:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة، أحسبه عن سعيب بن المسيب قال: لا اعتكاف إلا في مسجد النبي ﷺ.

قال أبو محمد: إن لم يكن قول سعيب فهو قول قتادة، لا شك في أحدهما.

وقالت طائفة: لا اعتكاف إلا في مسجد مكة ومسجد المدينة فقط:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: لا جواز إلا في مسجد مكة، ومسجد المدينة، قلت له: فمسجد إيليا؟

قال: لا تجاور إلا في مسجد مكة، ومسجد المدينة.

وقد صحَّ عن عطاء: أن الجواز هو الاعتكاف.

وقالت طائفة: لا اعتكاف إلا في مسجد مكة، أو مسجد المدينة، أو مسجد بيت المقدس:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن واصل الأحذب عن إبراهيم النخعي قال: جاء حذيفة إلى عبد الله بن مسعود فقال له: ألا أعجبك من ناسٍ عكوف بين دارك ودار الأشعري، فقال له عبد الله: فلعلهم أصابوا وأخطأت، فقال له حذيفة: ما أبالي، أفيه اعتكف، أو في سورتكم هذو، إنما الاعتكاف في هذه المساجد الثلاثة: مسجد الحرام، ومسجد المدينة، والمسجد الأقصى؟

قال إبراهيم: وكان الذين اعتكفوا فعاب عليهم حذيفة: في مسجد الكوفة الأكبر.

ورويانا أيضاً من طريق عبد الرزاق عن ابن عينة عن جامع بن أبي راشد قال: سمعت أبا وائل يقول: قال حذيفة لعبد الله بن مسعود: قوم عكوف بين دارك ودار أبي موسى، ألا تنهاهم، فقال له عبد الله: فلعلهم أصابوا وأخطأت، وحفظوا ونسيت، فقال أبو حذيفة: لا اعتكاف إلا في هذه المساجد الثلاثة: مسجد المدينة، ومسجد مكة، ومسجد إيليا.

معصية، ولا شك عند أحد من أهل الإسلام في أن الله تعالى حرّم العكوف على المعصية فمن عكف في المسجد على معصية فقد ترك العكوف على الطاعة فبطل عكوفه وهذا كله قول أبي سليمان، وأحد قول الشافعي.

وقال مالك: القبلة تبطل الاعتكاف وقال أبو حنيفة: لا يبطل الاعتكاف مباشرة ولا قبلة إلا أن ينزل، وهذا تحديد قاسد، قياس للباطل على الباطل، وقول بلا برهان.

٦٣١ - مسألة: ومن عصى ناسياً، أو خرج ناسياً، أو مكرهاً، أو باسراً، أو جامع ناسياً، أو مكرهاً: فالاعتكاف تام لا يكدر كل ذلك فيه شيئاً، لأنه لم يعمد لبطال اعتكافه.

وقد صحَّ عن النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه.

٦٣٢ - مسألة: ويؤذن في المئذنة إن كان بابها في المسجد أو في صحنه، ويصعد على ظهر المسجد، لأن كل ذلك من المسجد، فإن كان باب المئذنة خارج المسجد بطل اعتكافه إن تعمّد ذلك.

وهو قول مالك، والشافعي، وأبي سليمان.

وقال أبو حنيفة: لا يبطل، وهذا خطأ؛ لأن الخروج عن المسجد - قل أو كثر - مفارقة للعكوف وترك له، والتحديد في ذلك بغير نص باطل، ولا فرق بين خطوة وخطوتين إلى مائة ألف خطوة، وبالله تعالى التوفيق.

٦٣٣ - مسألة: والاعتكاف جائز في كل مسجد جمعت فيه الجمعة أو لم تجمع، سواء كان مسقفاً أو مكشوفاً، فإن كان لا يصلى فيه جماعة ولا له إمام: لزمه فرض الخروج لكل صلاة إلى المسجد تصلى فيه جماعة إلا أن يبعد منه بعداً يكون عليه فيه حرج فلا يلزمه.

وأما المرأة التي لا يلزمها فرض الجماعة فتعتكف فيه، ولا يجوز الاعتكاف في ربة المسجد إلا أن تكون منه. ولا يجوز للمرأة، ولا للرجل: أن يعتكفا - أو أحدهما - في مسجد دارو.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ فعم الله تعالى ولم يخص:

فإن قيل: قد صحَّ عن رسول الله ﷺ «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً».

قلنا: نعم، بمعنى أنه تجوز الصلاة فيه، وإلا فقد جاء النص

علمت أن رسول الله ﷺ قال: «لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة أو قال مسجد جمعة».

قلنا: هذا شك من حذيفة أو ممن دونه، ولا يقطع على رسول الله ﷺ بشك، ولو أنه عليه السلام قال: «لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة لحفظه الله تعالى علينا، ولم يدخل فيه شكاً».

فصح يقيناً أنه عليه السلام لم يقله قط.

فإن قيل: فقد رويتم من طريق سعيد بن منصور: أخبرنا هشيم أخبرنا جوير عن الضحاك عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مسجد فيه إمام ومؤذن فلا اعتكاف فيه يصلح».

قلنا: هذه سؤارة لا يشتغل بها ذو فهم، جوير هالك، والضحاك ضعيف ولم يدرك حذيفة.

وأما قول إبراهيم، وأبي حنيفة، فخطأ، لأن مسجد البيت لا يطلق عليه اسم مسجد، ولا خلاف في جواز بيعه، وفي أن يجعل كيفاً.

وقد صح أن أزواج النبي ﷺ اعتكفن في المسجد، وهم يعظمون خلاف صاحب، ولا يخالف هن من الصحابة، فقال بعضهم: إنما كان ذلك لأنهن كن معهن عليه السلام، قلنا: كذب من قال هذا واقتري بغير علم، وأثم.

واحتج أيضاً بقول عائشة: لو أدرك رسول الله ﷺ ما صنع النساء لمتعنهن المساجد.

وقد ذكرنا في كتاب الصلاة بطلان التعليق بهذا الخبر، واقترب ذلك بأنه لا يحل ترك ما لم يتركه النبي ﷺ ولا المنع مما لم يمنعه عليه السلام: لظن أنه لو عاش لتركه ومنع منه، وهذا إحداهن شريعتي الدين، وأم المؤمنين الثالثة هذا لم تترك قط ومنع النساء من المساجد فظهر فساد قولهم، وبالله تعالى التوفيق.

٦٣٤- مسألة: وإذا حاضت المعتكفة أقامت في

المسجد كما هي تذكر الله تعالى.

وكذلك إذا ولدت، فإنها إن اضطرت إلى الخروج خرجت ثم رجعت إذا قدرت، لما قد بينا قبل من أن الحائض تدخل المسجد، ولا يجوز منعها منه إذ لم يأت بالمنع لها منه نص ولا إجماع.

وهو قول أبي سليمان.

روينا من طريق البخاري: أخبرنا قتيبة أخبرنا يزيد بن زريع عن خالد الحذاء عن عكرمة عن عائشة أم المؤمنين قالت: «اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه مستحاضة،

وقالت طائفة: لا اعتكاف إلا في مسجد جامع.

روينا هذا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء، وهو أول قوليه.

وقالت طائفة: لا اعتكاف إلا في مصر جامع:

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال: لا اعتكاف إلا في مصر جامع.

وقالت طائفة: لا اعتكاف إلا في مسجد نبي:

كما روينا من طريق ابن الجهم: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا عبد الله بن عمرو وهو القواريري - حدثنا معاذ بن هشام الدستوائي حدثنا أبي عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه قال: لا اعتكاف إلا في مسجد نبي.

وقالت طائفة: لا اعتكاف إلا في مسجد جمعة:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري، ومعمّر، قال سفيان: عن جابر الجعفي عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب، وقال معمّر: عن هشام بن عروة ويحيى بن أبي كثير، ورجل، قال هشام: عن أبيه، وقال يحيى: عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وقال الرجل: عن الحسن، قالوا كلهم: لا اعتكاف إلا في مسجد جمعة.

وصح عن إبراهيم وسعيد بن جبير وأبي قلابة: إباحة الاعتكاف في المساجد التي لا تصلى فيها الجمعة، وهو قولنا، لأن كل مسجد بني للصلاة إقامة الصلاة فيه جائزة فهو مسجد جمعة.

وقالت طائفة: الاعتكاف جائز في كل مسجد، ويعتكف

الرجل في مسجد بيته.

روينا ذلك عن عبد الرزاق عن إسرائيل عن رجل عن الشعبي قال: لا بأس أن يعتكف الرجل في مسجد بيته.

وقال إبراهيم، وأبو حنيفة: تعتكف المرأة في مسجد بيتها.

وقال أبو حمزة: أما من حد مسجد المدينة وحده، أو مسجد مكة ومسجد المدينة، أو المساجد الثلاثة، أو المسجد الجامع فأتوا لا دليل على صحتها فلا معنى لها هو تخصيص لقول الله تعالى: «وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ».

فإن قيل: فإن أنتم عمّا رويتموه من طريق سعيد بن منصور: أخبرنا سفيان هو ابن عيينة - عن جامع بن أبي راشد عن شقيق بن سلمة قال: قال حذيفة لعبد الله بن مسعود: قد

شهر وهو مريض فلم يصح فلا شيء عليه. فلو نذر اعتكاف شهر وهو صحيح فلم يعيش إثر نذره إلا عشرة أيام ومات، فإنه يطعم عنه ثلاثون مسكيناً، وقد لزمه اعتكاف شهر.

قال: فإن نذر اعتكاف، لزمه يومٌ بلا ليلة.

فإن قال: عليّ اعتكاف يومين لزمه يومان ومعهما ليلتان.

وقال أبو يوسف: إن نذر اعتكاف ليلتين، فليس عليه إلا يومان وليلة واحدة، كما لو نذر اعتكاف يومين ولا فرق. فهل في التخليط أكثر من هذا؟ ونسأل الله العافية.

٦٣٦ - مسألة: ومن نذر اعتكاف يوم أو أيام مسمّاة، أو أراد ذلك تطوعاً: فإنه يدخل في اعتكافه قبل أن يبين له طلوع الفجر، ويخرج إذا غاب جميع قرص الشمس، سواء كان ذلك في رمضان أو غيره؟ ومن نذر اعتكاف ليلة أو ليلال مسمّاة أو أراد ذلك تطوعاً: فإنه يدخل قبل أن يتم غروب جميع قرص الشمس، ويخرج إذا تبين له طلوع الفجر، لأن مبدأ الليل إثر غروب الشمس، وتماه بطولع الفجر، ومبدأ اليوم بطولع الفجر، وتماه بغروب الشمس كلها، وليس على أحد إلا ما التزم أو ما نرى؟ فإن نذر اعتكاف شهر أو اراده تطوعاً: فمبدأ الشهر من أول ليلة منه فيدخل قبل أن يتم غروب جميع قرص الشمس، ويخرج إذا غابت الشمس كلها من آخر الشهر، سواء رمضان وغيره؛ لأن الليلة المستأنفة ليست من ذلك الشهر الذي نذر اعتكافه أو نوى اعتكافه.

فإن نذر اعتكاف العشر الأخير من رمضان: دخل قبل غروب الشمس من اليوم التاسع عشر؛ لأن الشهر قد يكون من تسع وعشرين ليلة، فلا يصح له اعتكاف العشر الأخير إلا كما قلنا، وإلا فأنما اعتكف تسع ليلال فقط، فإن كان الشهر ثلاثين، علم أنه اعتكف ليلة زائدة، وعليه أن يتم اعتكاف الليلة الأخيرة ليفي بنذره، إلا من علم بانتقال القمر، فيدخل بقدر ما يدري أنه يفي بنذره. والذي.

قلنا - من وقت الدخول والخروج - هو قول الشافعي، وأبي سليمان.

ورويانا عن طريق البخاري: أخبرنا عبد الله بن منير سمع هارون بن إسماعيل حدثنا علي بن المبارك حدثنا يحيى بن أبي كثير سمع أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا سعياد الخدري قال له «اعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الأوسط من رمضان، فخرجنا صبيحة عشرين».

وهذا نص قولنا:

فَكَانَتْ تَرَى الْحُمْرَةَ وَالصُّفْرَةَ، فَوَيْلًا وَضَعَتْ الطُّسْتَ تَحْتَهَا وَجِي تَصَلِّي.

٦٣٥ - مسألة: ومن مات وعليه نذر اعتكاف: قضاه عنه وليّه، أو استؤجر من رأس ماله من يقضيه عنه، لا بد من ذلك، لقول الله تعالى: «مَنْ بَعْدُ وَصِيَّ يُوصِي بِهَا أَوْ تَرَى».

ولقول رسول الله ﷺ: «لَوْ كَانَ عَلَى امْرَأَةٍ نَذْرٌ أَكْتَفَ قَاضِيَهُ عَنْهَا، فَذَنْبُ اللَّهِ أَشَقُّ أَنْ يُقْضَى».

ولما رويانا عن طريق مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس «أن سعد بن حبيدة استفتى رسول الله ﷺ فقال: إن أمي ماتت وعليها نذر لم تقضيه، فقال رسول الله ﷺ: أقضيه عنها» وهذا عموم لكل نذر طاعة، فلا محل لأحد خلافه.

وقد ذكرنا في باب هل على المعتكف صيام أم لا، قبل فتيا ابن عباس بقضاه نذر الاعتكاف.

ورويانا عن طريق سعي بن منصور: أخبرنا أبو الأحوص أخبرنا إبراهيم بن مهاجر عن عامر بن مصعب قال: «اعتكفت عائشة أم المؤمنين عن أخيها بعد ما مات».

وقال الحسن بن حي: من مات وعليه اعتكاف: اعتكف عنه وليّه.

وقال الأوزاعي: يعتكف عنه وليّه إذا لم يجد ما يطعم قال: ومن نذر صلاة فمات: صلاها عنه وليّه.

قال إسحاق بن راهوية: يعتكف عنه وليّه ويصلي عنه وليّه إذا نذر صلاة أو اعتكافاً ثم مات قبل أن يقضى ذلك.

وقال سفيان الثوري: الإطعام عنه أحب إليّ من أن يعتكف عنه.

قال أبو حنيفة: ومالك، والشافعي: يطعم عنه لكل يوم مسكيناً.

وقال أبو محمد: هذا قول ظاهر الفساد، وما للإطعام مدخل في الاعتكاف وهم يعظمون خلاف الصحابي إذا وافق تقليدهم، وقد خالفوا ههنا عائشة، وابن عباس، ولا يعرف لهما في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقولهم في هذا قول لم يأت به قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا قول صاحب ولا قياس، بل هو مخالف لكل ذلك، وبالله تعالى توفيق.

ومن عجائب الدنيا قول أبي حنيفة: من نذر اعتكاف

فَكُنْتُ أَضْرِبُ لَهُ خِيَاءً فَيَصْلِي الصُّبْحَ ثُمَّ يَدْخُلُهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا تَطَوُّعٌ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَيْسَ أَمْرًا مِنْهُ وَمَنْ زَادَ فِي الْبَرِّ زَادَ خَيْرًا. وَيَسْتَحِبُّ لِلْمُعْتَكِفِ وَالْمُعْتَكِفَةِ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ أَحَدٍ خِيَاءٌ فِي صَحْنِ الْمَسْجِدِ، اتِّسَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ وَلَيْسَ ذَلِكَ وَاجِبًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَزْزَةَ هُوَ الزَّيْدِيُّ - حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَالدَّرَاوَرْدِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ يَزِيدَ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِرُ فِي رَمَضَانَ الْعَشْرَ الَّتِي فِي وَسْطِ الشَّهْرِ، فَإِذَا كَانَ حِينَ يُمَسِّي مِنْ عِشْرِينَ لَيْلَةً وَيَسْتَقْبِلُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ رَجَعَ إِلَى مَسْكَنِهِ، وَرَجَعَ مَنْ كَانَ يُجَاوِرُ مَعَهُ.

وَهَذَا نَصٌّ قَوْلُنَا، إِلَّا أَنْ فِيهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَبْقَى يَوْمَهُ إِلَى أَنْ يَمَسِّي وَهَذَا يُخْرِجُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ:

إِمَّا أَنْ تَقُلَّ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِمَّا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَرَى أَنْ يَعْتَكِفَ الْعَشْرَ اللَّيَالِي بِعَشْرَةِ أَيَّامِهَا، وَهَذَا حَدِيثٌ رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، فَوَقَعَ فِي لَفْظِهِ تَخْلِيطٌ وَإِسْكَالٌ لَمْ يَقْعَا فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ إِلَّا أَنَّهُ مُوَافِقٌ لَهَا فِي الْمَعْنَى.

وَهُوَ إِنَّمَا رَوَيْنَا هَذَا الْخَبَرَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَكَّفُ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ، فَأَعْتَكَفَ عَامًا حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ - وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْ صَبِيحَتِهَا مِنْ اعْتِكَافِهِ - قَالَ: مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِيَ فَلْيَتَعَكَّفْ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، فَقَدْ رَأَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ ثُمَّ أَتَيْتُهَا، وَقَدْ رَأَيْتُيَ أَسْجُدَ فِي مَاءٍ وَطِينٍ مِنْ صَبِيحَتِهَا، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، وَالْتَمِسُوهَا فِي كُلِّ وَتَرٍ، فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ بِلُكِّ اللَّيْلَةِ، وَكَانَ الْمَسْجِدُ عَلَى غَرِيشٍ، فَصُرْتُ عَيْنَايَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَهِتِهِ أَثَرُ الْمَاءِ وَالطِّينِ مِنْ صُبْحِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مِنَ الْإِحْمَالِ الْمُمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ هَذَا الْقَوْلَ بَعْدَ انْقِضَاءِ لَيْلَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَيَنْذُرُ بِسُجُودِهِ فِي مَاءٍ وَطِينٍ فِيمَا يَسْتَأْنِفُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ لَيْلَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ الَّتِي مَضَتْ، فَصَحَّ أَنْ مَعْنَى قَوْلِ الرَّوَايِ، "حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ" أَرَادَ اسْتِقْبَالَ لَيْلَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَبِهَذَا تَتَّفَقُ رِوَايَةُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ مَعَ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَرِوَايَةِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، وَابْنِ أَبِي حَازِمٍ، وَمَالِكٍ، كُلُّهُمْ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ:

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ: أَخْبَرَنَا أَبُو التَّعَمَّانِ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ - أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ - عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَعَكَّفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ،

اللَّهُ اقْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ، تُوْخَذُ مِنْ أَغْيَايِهِمْ، وَتُرَدُّ فِي قَرَارِهِمْ.

فهذا عمومٌ لكلِّ غنيٍّ من المسلمين، وهذا يدخلُ فيه الصَّغِيرُ والكَبِيرُ والمجنونُ والعبدُ والأمةُ إذا كانوا أغْيَاءَ.

وقد اختلفَ النَّاسُ في هذا:

فأما أبو حنيفة، والشَّافِعِيُّ فقالا: زكاةُ مالِ العبدِ على سيِّده؛ لأنَّ مالَ العبدِ لسيِّده، ولا يملكه العبدُ.

قال أبو محمَّد: أمَّا هذان فقدَّ وافقا أهلَ الحقِّ في وجوبِ الزَّكَاةِ في مالِ العبدِ، وإنَّما الخلافُ بيننا وبينهم في: هل يملكُ العبدُ ماله أم لا؟ وليسَ هذا مكانَ الكلامِ في هذه المسألة؛ وحسبنا أنَّهما متفقانِ معنا في أنَّ الزَّكَاةَ واجبةٌ في مالِ العبدِ.

وقال مالكٌ: لا تجبُ الزَّكَاةُ في مالِ العبدِ، لا عليه ولا على سيِّده.

وهذا قولٌ فاسدٌ جدًّا، بخلاف القرآن والسُّنَنِ، وما نعلمُ لهم حجةً أصلاً، إلا أنَّ بعضهم قال: العبدُ ليسَ بتامِّ الملكِ.

فقلنا: أمَّا تامُّ الملكِ فكلامٌ لا يعقلُ. لكنَّ مالَ العبدِ لا يخلو من أحدٍ أوجه ثلاثٍ لا رابعَ لها:

إمَّا أن يكونَ للعبدِ، وهذا قولنا، وإذا كانَ له فهو مالُكُهُ، وهو مسلمٌ، فالزَّكَاةُ عليه كسائر المسلمين ولا فرق، وإمَّا أن يكونَ لسيِّده كما قال أبو حنيفة، والشَّافِعِيُّ، فيزكِّيهِ سيِّده؛ لأنَّهُ مسلمٌ.

وكذلك إنَّ كانَ مَلاً معاً، وإمَّا أن يكونَ لا للعبدِ ولا للسيِّد؛ فإنَّ كانَ ذلك، فهو حرامٌ على العبدِ وعلى السيِّد؛ وينبغي أن يأخذه الإمام، فيضعه حيث يضعُ كلُّ مالٍ لا يعرفُ له ربٌّ.

وهذا لا يقولون به، لا سيما مع تناقضهم في إباحتهم للعبدِ أن يتسرى بإذن سيِّده؛ فلو أنَّه عندهم مالُكٌ لَمَّا حلَّ له وطءُ فرجٍ لا يملكه أصلاً، ولكن زانياً، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنْ ابْتغى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ فلو لم يكن العبدُ مالِكاً مملوكٌ يمينه لكانَ عادياً إذا تسرى. وهم يرون الزَّكَاةَ على: السيِّدِ، والمجنونِ، ولا يفدُّ أمرهما في أموالهما؛ فما الفرقُ بينَ هذا وبينَ مالِ العبدِ.

وموَّه بعضهم بأنَّه صحَّ الإجماعُ على أنَّه لا زكاةُ في مالِ المكاتبِ.

فقلنا: هذا الباطلُ، وما رويَ إسقاطُ الزَّكَاةِ عن مالِ المكاتبِ إلا عن أقلِّ من عشرةٍ من بينِ صاحبِ تابعٍ.

٢١ - كِتَابُ الزَّكَاةِ

٦٣٧ - مسألة: الزَّكَاةُ فرضٌ كالصَّلَاةِ، هذا إجماعٌ متفقٌ؛ وقال الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ فلم يَحِجَّ الله تعالى سبيلَ أحدٍ حتَّى يؤمِّنَ بالله تعالى، ويتوبَ عن الكفرِ، ويقمَّ الصَّلَاةَ، ويؤتيَ الزَّكَاةَ.

حدَّثنا عبدُ الله بنُ يوسفَ حدَّثنا أحمدُ بنُ فتح حدَّثنا عبدُ الوهَّابِ بنُ عيسى حدَّثنا أحمدُ بنُ محمَّدٍ حدَّثنا أحمدُ بنُ عليٍّ حدَّثنا مسلمٌ بنُ الحجاجِ حدَّثنا أبو عسَّانَ مالكٌ بنُ عبدِ الواحدِ المسمعيُّ حدَّثنا عبدُ الملكِ بنُ الصَّبَّاحِ عن شعبةٍ عن واقدِ بنِ محمَّدٍ بنِ زيدٍ بنِ عبدِ الله بنِ عمرٍ بنِ الخطَّابِ عن أبيه عن عبدِ الله بنِ عمرٍ قال قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوهُ عَصَمُوا مِنِّي دِمَائَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ».

قال أبو محمَّد: ويبيِّنُ الله تعالى على لسانِ رسوله ﷺ مقدارَ الزَّكَاةِ، ومن أيِّ الأموالِ تُوْخَذُ، وفي أيِّ وقتٍ تُوْخَذُ، ومن يأخذها، وأين توضعُ؟

٦٣٨ - مسألة: والزَّكَاةُ فرضٌ على الرِّجالِ والنِّساءِ الأحرارِ منهم والحرَّاتِ والعبيدِ، والإماءِ، والكِبَارِ والصِّغَارِ، والعقلاءُ، والمجانينُ من المسلمين، ولا تُوْخَذُ من كافِرٍ.

قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ فهذا خطابٌ منه تعالى لكلِّ بالغٍ عاقلٍ، من حرٍّ، أو عبيدٍ، ذكرٍ أو أنثى: لأنَّهُم كلُّهم من الذين آمنوا.

وقال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ فهذا عمومٌ لكلِّ صغِيرٍ وكبيرٍ، وعاقِلٍ ومجنونٍ، حرٍّ وعبيدٍ؛ لأنَّهُم كلُّهم محتاجونَ إلى طهْرَةِ الله تعالى لهم وتزكِيتِهِ إِيَّاهُمْ، وكلُّهم من الذين آمنوا:

حدَّثنا عبدُ الرحمن بنُ عبدِ الله الهمدانيُّ حدَّثنا إبراهيم بنُ أحمدَ حدَّثنا الفريريُّ حدَّثنا البخاريُّ حدَّثنا أبو عاصمٍ الضَّحَّاكُ بنُ مخلدٍ بنِ زكريَّا بنِ إسحاقٍ عن يحيى بنِ عبدِ الله بنِ صفِيٍّ عن أبي معبَرٍ عن ابنِ عباسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ اقْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلَمُهُمْ بِأَنْ

وقد صحَّ عن كثير من السلف من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم: أن المكاتب: عبد ما بقي عليه درهم..

وصحَّ إيجاب الزكاة في مال العبد عن بعض الصحابة؛ فالزكاة على هذا القول واجبة في مال المكاتب.

وهذا مكان تناقض فيه أبو حنيفة، والشافعي، فقالا: لا زكاة في مال المكاتب، واحتجاً بأنه لم يستقر عليه ملك بعد:

قال أبو محمد: وهذا باطل؛ لأنهما مجمعان مع سائر المسلمين على أنه لا يخل لأحد أن يأخذ من مال المكاتب فلساً بغير إذن، أو بغير حق واجب؛ وإن ماله بيده يتصرف فيه بالمعروف، من نفقة على نفسه، وكسوة، وبيع، وإتياع، تصرف ذي الملك في ملكه؛ فلو لا أنه ماله وملكه ما حل له شيء من هذا كله فيه. وهم كثيراً يعارضون السنن بأنها خلاف الأصول، كقولهم في حديث المصراع وحديث العتي في السنن الأعياد بالقرعة وحديث البيهقي مع الشاهد، وغير ذلك، فليت شعري: في أي الأصول وجدوا مالا محكوماً به لإنسان ممنوعاً منه كل أحد سواء مطلقاً عليه يده في بيع وإتياع ونفقة وكسوة وسكنى - وهو ليس له. أم في أي سنن وجدوا هذا. أم في أي القرآن. أم في غير قياس؟

وهم رأوا الزكاة في مال المكاتب: أبو ثور، وغيره.

والعجب أن أبا حنيفة، والشافعي، جمعا على أن المكاتب، عبد ما بقي عليه درهم؛ فمن أين أسقطوا الزكاة عن ماله دون مال غيره من العبيد.

وأيضاً - فمن أين وقع لهم أن يفرقوا بين مال المكاتب، ومال العبد؟ ولا بد من أحد أمرين:

إما أن يعتق المكاتب، فماله له وزكاته عليه، وإما أن يرق، فماله - قبل وبعد - كان عندهما لسيده؛ فزكاته على السيد وشغب بعضهم بروايات رويت عن عمر بن الخطاب، وابنه، وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم: لا زكاة في مال العبد، والمكاتب.

قال أبو محمد: أما الحنفيون والشافعيون فقد خالفوا هذه الروايات، فأروا الزكاة في مال العبد - ومن الباطل أن يكون قول من ذكرنا بعض حجة وبعض خطأ؛ فهذا هو التحكم في دين الله تعالى بالباطل.

وأما المالكيون فيقال لهم: قد خالف من ذكرنا ما هو أصح من تلك الروايات:

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان حدثنا أحمد بن خالد حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا الحجاج بن

المنهال حدثنا يزيد بن إبراهيم هو التستري - حدثنا محمد بن سيرين حدثني جابر الحذاء قال: سألت ابن عمر قلت: على المملوك زكاة. قال: ليس مسلماً. قلت: بلى؛ قال: فإن عليه في كل ماتين خمسة فما زاد فيحاسب ذلك:

حدثنا يوسف بن عبد الله حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا مطرف بن قيس حدثنا يحيى بن بكير حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يقول: المكاتب عبد ما بقي عليه درهم. فالزكاة في قول ابن عمر على المكاتب.

وقد صحَّ عن أبي بكر الصديق أنه قال: لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال.

قال أبو محمد: وهم يجمعون على أن الصلاة واجبة على العبد والمكاتب. والنص قد جاء بالجمع بينهما على كل مؤمن على ما أوجبهما النص.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان حدثنا أحمد بن خالد حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا الحجاج بن المنهال حدثنا حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري: أنه قال: في مال العبد، قال: يزكيه العبد.

وه إلى حماد بن سلمة عن قيس هو ابن سعلج - عن عطاء بن أبي رباح: أنه قال في زكاة مال العبد، قال: يزكيه المملوك.

حدثنا حماد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الذبيري حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن حجر: أن طائفاً كان يقول: في مال العبد زكاة:

حدثنا حماد حدثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي حدثنا عبد الله بن يونس المرادي حدثنا بقي بن مخلد حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن زعنة عن عبد الله بن طاووس عن أبيه قال: في مال العبد زكاة.

وه إلى أبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا غندر عن عثمان بن غياث عن عكرمة أنه سئل عن العبد هل عليه زكاة؟

قال: هل عليه صلاة؟

وقد روي نحو هذا عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وابن أبي ذئب.

وهو قول أبي سليمان وأصحابنا.

قال أبو محمد: وكم قصه خالفوا فيها عمر بن الخطاب، وجابر بن عبد الله، كقولهم جميعاً في صدقة الفطر: مدين من قمح أو صاع من شعير. وغير ذلك كثير..

وَأَمَّا مَالُ الصَّغِيرِ، وَالْمَجْنُونِ؛ فَإِنَّ مَالَهُمَا، وَالشَّافِعِيَّ قَالَا
يَقُولَانِ.

وَهُوَ قَوْلُ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَابْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأُمِّ الْمُؤْمِنِينَ
عَائِشَةَ، وَجَابِرِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَعَطَاءٍ وَغَيْرِهِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا زَكَاةَ فِي أَمْوَالِهِمَا مِنَ النَّاسِ وَالْمَاشِيَةِ
خَاصَّةً، وَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ فِي ثَمَارِهِمَا وَزُرْعِهِمَا، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا
تَقَدَّمَ إِلَى هَذَا التَّقْسِيمِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَابْنُ شَرِبَةَ: لَا زَكَاةَ فِي ذَعْبِهِ
وَفَضْئِهِ خَاصَّةً.

وَأَمَّا الثَّمَارُ وَالزَّرْعُ وَالْمَوَاشِي فِيهَا الزَّكَاةُ.

وَأَمَّا إِبْرَاهِيمُ النَّحْعِيُّ، وَشَرِيعٌ، فَقَالَا: لَا زَكَاةَ فِي مَالِهِ جَمْلَةً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ اسْقَطَ كَلَامُ وَاعْتَهُ ابْنُ
شُعْرَى مَا الْفَرْقُ بَيْنَ زَكَاةِ الزَّرْعِ وَالثَّمَارِ وَبَيْنَ زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ
وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَلَوْ أَنَّ عَاكِسًا عَكَسَ قَوْلَهُمْ، فَأَوْجَبَ الزَّكَاةَ فِي
ذَمَّهِمَا وَفَضْئِهِمَا وَمَاشِيَتِهِمَا وَاسْقَطَهَا عَنْ زَرْعِهِمَا وَثَمَرَتِهِمَا،
إِذَا كَانَ يَكُونُ بَيْنَ التَّحْكِيمِ فَرْقٌ فِي الْفَسَادِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّ مَوْءَهُ مِنْهُمْ بَأَنَّهُ لَا صَلَاةَ عَلَيْهِمَا.

قِيلَ لَهُ: قَدْ تَسْقَطُ الزَّكَاةُ عَنْ مَنْ لَا مَالَ لَهُ وَلَا تَسْقَطُ عَنْهُ
الصَّلَاةُ، وَإِنَّمَا تَجِبُ الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ عَلَى الْعَاقِلِ الْبَالِغِ ذِي الْمَالِ
الَّذِي فِيهِ الزَّكَاةُ؛ فَإِنَّ سَقَطَ الْمَالُ: سَقَطَتِ الزَّكَاةُ، وَلَمْ تَسْقَطِ
الصَّلَاةُ؛ وَإِنْ سَقَطَ الْعَقْلُ أَوْ الْبُلُوغُ: سَقَطَتِ الصَّلَاةُ وَلَمْ تَسْقَطِ
الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْقَطُ فَرَضُ أَوْجِبَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ رَسُولُهُ ﷺ إِلَّا
حَيْثُ اسْقَطَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ رَسُولُهُ ﷺ. وَلَا يَسْقَطُ فَرَضُ مَنْ
أَجَلَ سَقُوطَ فَرَضٍ آخَرَ بِالرَّأْيِ الْفَاسِدِ، بَلَا نَصٌّ قُرْآنٌ وَلَا سَنَةٌ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ اسْقَطُوا الزَّكَاةَ عَنْ مَالِ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ؛
لِسَقُوطِ الصَّلَاةِ عَنْهُمَا، وَلِأَنَّهُمَا لَا يَحْتَاجَانِ إِلَى طَهَارَةٍ فَلْيَسْقَطَا
بِهَذِهِ الْعِلَّةِ نَفْسَهُمَا مِنْ زَرْعِهِمَا وَثَمَارِهِمَا وَلَا فَرْقَ؛ وَلْيَسْقَطَا أَيْضًا
عَنْهَا زَكَاةُ الْفَطْرِ بِهَذِهِ الْحِجَّةِ.

فَإِنْ قَالُوا: النَّصُّ جَاءَ بِزَكَاةِ الْفَطْرِ عَلَى الصَّغِيرِ.

قُلْنَا: وَالنَّصُّ جَاءَ بِهَا عَلَى الْعَبْدِ، فَاسْقَطْتُمُوهَا عَنْ وَثِيقِ
التَّجَارَةِ بَأَرَانِكُمْ، وَهَذَا مِمَّا تَرَكُوا فِيهِ الْقِيَاسَ، إِذْ لَمْ يَقْسُوا زَكَاةَ
الْمَاشِيَةِ وَالنَّاسِ عَلَى زَكَاةِ الزَّرْعِ، وَالْفَطْرِ أَوْ فُلُوْجِوْهَا عَلَى
الْمَكَاتِبِ؛ لَوْجِبَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَلَا فَرْقَ:

وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: زَكَاةُ الزَّرْعِ وَالثَّمَرَةِ حَقٌّ وَاجِبٌ فِي
الْأَرْضِ، يَجِبُ بِأَوَّلِ خُرُوجِهَا:

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَدْ كَذَبَ هَذَا الْقَائِلُ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ
وَجِبٍ حَقٍّ اللَّهُ تَعَالَى فِي الزَّكَاةِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْمَوَاشِي مِنْ
حِينَ اكْتِسَابِهَا إِلَى تَمَامِ الْحَوْلِ وَبَيْنَ وَجِبِهِ فِي الزَّرْعِ وَالثَّمَارِ مِنْ
حِينَ ظَهَرُوا إِلَى حُلُولِ وَقْتِ الزَّكَاةِ فِيهَا، وَالزَّكَاةُ سَاقِطَةٌ بِخُرُوجِ
كُلِّ ذَلِكَ عَنْ يَدِ مَالِكِهِ قَبْلَ الْحَوْلِ، وَقَبْلَ حُلُولِ وَقْتِ الزَّكَاةِ فِي
الزَّرْعِ وَالثَّمَارِ. وَإِنَّمَا الْحَقُّ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ لَا عَلَى الْأَرْضِ،
وَلَا شَرِيعَةٌ عَلَى أَرْضٍ أَصْلًا، إِنَّمَا هِيَ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا
الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ فَظَهَرَ كَذِبُ هَذَا الْقَائِلِ وَفَسَادُ
قَوْلِهِ.

وَأَيْضًا: فَلَوْ كَانَتِ الزَّكَاةُ عَلَى الْأَرْضِ لَا عَلَى صَاحِبِ
الْأَرْضِ لَوَجِبَ اخْتِلاؤها فِي مَالِ الْكَافِرِ مِنْ زَرْعِهِ وَثَمَارِهِ، فَظَهَرَ
فَسَادُ قَوْلِهِمْ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَلَا خِلَافَ فِي وَجِبِ الزَّكَاةِ عَلَى النِّسَاءِ كَهَيْ عِلَى
الرِّجَالِ. وَهَمَّ مَقْرُونٌ بِأَنَّهُمَا قَدْ تَكُونُ أَرْضُونَ كَثِيرَةً لَا حَقَّ فِيهَا
مِنْ زَكَاةٍ وَلَا مِنْ خَرَاكِ كَارِضٍ مُسْلِمٍ جَعَلَهَا قِصْبًا وَهِيَ تَغْلُ
الْمَالِ الْكَثِيرَ، أَوْ تَرَكَهَا لِمُجْعِلٍ فِيهَا شَيْئًا، وَكَارِضٍ ذَمِّيٍّ صَالِحٍ
عَلَى جَزِيَّةٍ رَاسَهُ فَقَطَّ.

وَقَدْ قَالَ سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَاشْتَهَبَ،
وَالشَّافِعِيُّ: إِنَّ الْخَوَاجِمِ الْكَافِرَ إِذَا ابْتِاعَ أَرْضَ عَشْرِ مِنْ مُسْلِمٍ
فَلَا خَرَاكِ فِيهَا وَلَا عَشْرَ.

وَقَدْ صَحَّ أَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ بِالْحِجَازِ وَالْيَمَنِ
وَالْبَحْرَيْنِ كَانَتْ لَهُمَا أَرْضُونَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا خِلَافَ بَيْنَ
أَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ فِي أَنَّهُ لَمْ يُجْعَلْ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهَا عَشْرًا وَلَا خَرَاكِ.

فَإِنْ ذَكَرُوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ
فَذَكَرَ الصَّبِيَّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَالثَّمَجُونَ حَتَّى يُفَيَّقَ».

قُلْنَا: فَاسْقَطُوا عَنْهُمَا بِهَذِهِ الْحِجَّةِ زَكَاةَ الزَّرْعِ وَالثَّمَارِ،
وَأَرُوشَ الْجَنَابَاتِ، الَّتِي هِيَ سَاقِطَةٌ بِهَا بِلَا شَكٍّ، وَلَيْسَ فِي سَقُوطِ
الْقَلَمِ سَقُوطُ حَقُوقِ الْأَمْوَالِ، وَإِنَّمَا فِيهِ سَقُوطُ الْمَلَامَةِ، وَسَقُوطُ
فَرَائِضِ الْأَيْدَانِ فَقَطَّ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فَإِنْ قَالُوا لَا نِيَّةَ لِمَجْنُونٍ، وَلَا لِمَنْ لَمْ يَبْلُغْ، وَالفَرَائِضُ لَا
تَحْزِرُ إِلَّا بَنِيَّةً.

قُلْنَا: نَعَمْ، وَإِنَّمَا أَمَرَ بِاخْتِلَاعِ الْإِمَامِ وَالْمُسْلِمُونَ، يَقُولُ
تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ فَإِذَا اخْتَلَعَا مِنْ أَمْرِ بِاخْتِلَاعِ بَنِيَّةٍ
أَنَّهُمَا الصَّدَقَةُ أَجْزَاءُ مِنَ الْغَايِبِ، وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ وَالْمَجْنُونُ وَالصَّغِيرُ،

ومن لا تبة له، والعجب أن المحفوظ عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم إيجاب الزكاة في مال اليتيم:

روينا من طريق أحمد بن حنبل: حدثنا سفيان هو ابن عيينة - عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وأيوب السخيتي، وعيسى بن سعيد الأنصاري أنهم كلهم سمعوا القاسم بن أبي بكر الصديق يقول: كانت عائشة تزكي أموالنا ونحن إيتانم في حجرها؛ زادة يحيى: وإنه ليتجر بها في البحر.

ومن طريق أحمد بن حنبل: حدثنا وكيع حدثنا القاسم بن الفضل هو الحداني عن معاوية بن قرة عن الحكم بن أبي العاص الثقفى قال قال في عمر بن الخطاب: إن عندي مال يتييم قد كادت الصدقة أن تأتي عليه.

ومن طريق عبد الرزاق وعمد بن بكر قال: أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول في الرجل يلي مال اليتيم، قال: يعطي زكاته.

ومن طريق سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن عبيد الله بن أبي رافع قال: باع علي بن أبي طالب أرضاً لنا بشماتين ألفاً، وكنا يتامى في حجره؛ فلما قبضنا أموالنا نقصت. فقال: إني كنت أركبه وعن ابن مسعود قال: أحصى ما في مال اليتيم من زكاة؛ فإذا بلغ، فإن أتت منه رشداً فأخبره، فإن شاء زكى وإن شاء ترك.

وهو قول عطاء، وجابر بن زيد، وطاووس، ومجاهد، والزهري، وغيرهم، وما تعلم لمن ذكرنا خلافاً من الصحابة إلا رواية ضعيفة عن ابن عباس؛ فيها ابن لهيعة.

وقد حدثنا حماد عن ابن مفرج عن ابن الأعرابي عن الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال يوسف بن ماهك قال رسول الله ﷺ «ابنوا في مال اليتيم لا تأكله الزكاة» والحفيون يقولون: المرسل كالمسند، وقد خالفوا هاهنا المرسل وجهود الصحابة رضي الله عنهم.

٦٣٩- مسألة: ولا يجوز أخذ الزكاة من كافر.

قال أبو محمد: هي واجبة عليه، وهو مدب على منعها؛ إلا أنها لا تجزئ عنه إلا أن يسلم.

وكذلك الصلاة ولا فرق، فإذا أسلم فقد تفضل عز وجل بإسقاط ما سلف عنه من كل ذلك.

قال الله تعالى: «إلا أصحاب اليمين في جنات يتساءلون

عن المجرمين ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين وكنا نحوس مع الخائضين وكنا نكذب بئوم الدين حتى آتانا اليقين».

وقال عز وجل: «وَوَيْلٌ لِلْمُصْرِفِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَاثِرُونَ».

وقال تعالى: «قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَشَاءُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ».

قال أبو محمد: ولا خلاف في كل هذا، إلا في وجوب الشرائع على الكفار، فإن طائفة عندنا عن القرآن والسنة: خالفوا في ذلك.

٦٤٠- مسألة: ولا تجب الزكاة إلا في ثمانية أصناف

من الأموال فقط وهي: الذهب، والفضة، والقمح، والشعير، والتمر، والإبل، والبقر، والغنم ضأنها وماعزها فقط.

قال أبو محمد: لا خلاف بين أحد من أهل الإسلام في وجوب الزكاة في هذه الأنواع، وفيها جاءت السنة، على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى؛ واختلفوا في أشياء مما عداها.

٦٤١- مسألة: ولا زكاة في شيء من الثمار، ولا من

الزروع، ولا في شيء من المعادن غير ما ذكرنا، ولا في الخيل، ولا في الرقيق، ولا في العسل، ولا في عروض التجارة، لا على مدير ولا غيره.

قال أبو محمد: اختلف السلف في كثير مما ذكرنا؛ فأوجب بعضهم الزكاة فيها، ولم يوجبها بعضهم وأتفقوا على أصناف سوى هذه أنه لا زكاة فيها. فمما اتفقوا على أنه لا زكاة فيه كل ما اكتسب للفتنة للتجارة، من جواهر، وياقوت، ووطاء، وغطاء، وثياب، وآنية نحاس؛ أو حديد، أو رصاص، أو قزدير، وسلاح، وخشب، ودروع وضياع، وبنغال، وصوف، وحريز؛ وغير ذلك كله لا تخاش شيئاً.

وقالت طائفة: كل ما عمل منه خير أو عسيدة؛ ففيه الزكاة؛ وما لم يؤكل إلا تفكه فلا زكاة فيه.

وهو قول الشافعي.

وقال مالك: الزكاة واجبة في القمح، والشعير، والسلت وهي كلها صنف واحد.

قال: وفي العسل وهو صنف منفرد.

وقال مرة أخرى: إنه يضم إلى القمح، والشعير، والسلت.

فيها الزكاة ومرة أسقطها، وأسقط الزكاة عن خيوط القنب، وعن حب القطن، وعن البلوط، والقسطل، والنبق والتفاح، والكمثرى، والمشمش، والهيلج، والقش، والفسط، والتوت، والخرنوب، والحرف، والحلبة، والشونيز، والكرات.

وقال أبو سليمان داود بن علي، وجهمر أصحابنا: الزكاة في كل ما أنبت الأرض، وفي كل ثمرة، وفي الحشيش وغير ذلك، لا تحاش شيئاً. قالوا: فما كان من ذلك يحتمل الكيل لم تحب فيه زكاة حتى يبلغ الصنف الواحد منه خمسة أوسق فصاعداً، وما كان لا يحتمل ففيه قليلة وكثيره الزكاة.

وروي أيضاً عن السلف الأول أقوالاً: فروي عن ابن عباس: أنه كان يأخذ الزكاة من الكرات.

وعن ابن عمر: أنه رأى الزكاة في السلت.

وعن جهماد، وحماد بن أبي سليمان، وعمر بن عبد العزيز، وإبراهيم النخعي: إيجاب الزكاة في كل ما أخرجت الأرض، قل أو كثر، وهو عن عمر بن عبد العزيز عن معمر بن سواد بن الفضل عنه.

ورواه عن إبراهيم وكيع عن سفيان الثوري عن منصور عنه، وأنه قال: في عشر دستجات بقل دستجة.

ورواه عن حماد بن أبي سليمان شعبة.

وروي عن الزهري وعمر بن عبد العزيز إيجاب الزكاة في الثمار عموماً، دون تخصيص بعضها من بعض.

وعن الزهري إيجاب الزكاة في التوابل والزعفران: عشر ما يصاب منها.

وعن أبي بردة بن أبي موسى إيجاب الزكاة في البقول.

قال أبو محمد: أما ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما من إيجاب الزكاة في السلت فإنه قدّر أنه نوع من القمح، وليس كذلك، وإن كان القمح يستحيل في بعض الأرضين سلتاً؛ فإن اسمهما عند العرب مختلف، وحدثهما في المشاهدة غثافت، فهما صنفان بلا شك وقد يستحيل العصير خيراً، ويستحيل الخمر خلا، وهي أصناف غثافت بلا خلاف؛ ولم يأت قط برهان من نص ولا من إجماع ولا من معقول على أن ما استحالت إلى شيء آخر؛ فهما نوع واحد؛ ولكن إذا اختلفت الأسماء لم يميز أن يوقع حكم ورد في اسم صنف ما على ما لا يقع عليه ذلك الاسم، لقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَذَكَّرْ خُلُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾.

ولو كان ذلك لوجب أن يوقع على غير السارق حكم السارق، وعلى غير الغنم حكم الغنم.

قال: وفي الذخن؛ وهو صنف منفرد، وفي السمسم والأرز، والذرة، وكل صنف منها منفرد لا يضم إلى غيره. وفي الفول والحمص واللوبيا، والعدس والجلبان والبيسل والتمر؛ وسائر القطنية. وكل ما ذكرنا فهو صنف واحد يضم بعضه إلى بعض في الزكاة.

قال: وأما في اليسر فكل صنف منها على حاله، إلا الحمص، واللوبيا؛ فإنهما صنف واحد، ومرة رأى الزكاة في حب العصفري، ومرة لم يرها فيه، وأوجب الزكاة في زيت الفجل. ولم ير الزكاة في زريعة الكتان ولا في زيتا ولا في الكتان، ولا في الكرسي. ولا في الحضر كلها ولا في اللفت. ورأى الزكاة في زيت الزيتون لا في حبه. ولم يرها في شيء من الثمار، لا في تين ولا بلوط، ولا قسطل، ولا رمان، ولا جوز الهند، ولا جوز، ولا لوز، ولا غير ذلك أصلاً.

وقال أبو حنيفة: الزكاة في كل ما أنبت الأرض من حبوب أو ثمار أو نوار لا تحاش شيئاً حتى الورد والسوسن وغير ذلك حاشاً ثلاثة أشياء فقط، وهي: الخطب، والقصب، والحشيش فلا زكاة فيها، واختلف قوله في قصب الديرة فمرة رأى فيها الزكاة، ومرة لم يرها فيها.

وقال أبو يوسف، ومحمد بن الحسن: لا زكاة في الحضر كلها، ولا في الفواكه، وأوجبا الزكاة في الجوز، واللوز، والتين، وحب الزيتون، والجلوز والصنوبر، والفسط، والكمون، والكرويا والخردل، والعناب، وحب السباس. وفي الكتان، وفي زريته أيضاً، وفي حب العصفري، وفي نواره، وفي حب القنب لا في كتبه، وفي الفوة إذا بلغ كل صنف ما ذكرنا خمسة أوسق، وإلا فلا، وأوجبا الزكاة في الزعفران، وفي القطن، والورس؛ ثم اختلفا: فقال أبو يوسف: إذا بلغ ما يصاب من أحد هذه الثلاثة ما يساوي خمسة أوسق من قمح، أو شعير، أو من ذرة، أو من غير، أو من زبيب - أحد هذه الخمسة فقط، لا من شيء غيرها: ففيه الزكاة وإن نقص عن قيمة خمسة أوسق من أحد ما ذكرنا فلا زكاة فيه.

وقال محمد بن الحسن: إن بلغ ما يرفع من الزعفران: خمسة أمانات وهي عشرة أطلال ففيه الزكاة، وإلا فلا. وكذلك الورس.

وإن بلغ القطن خمسة أمانات وهي ثلاثة آلاف رطل فللبيع فيه الزكاة، وإلا فلا. واتفقا على أن حب العصفري إن بلغ خمسة أوسق زكي هو ونواره، وإن نقص عن ذلك لم يزل لا حبه ولا نواره. واختلفا في الإجناس والبصل والثوم والخنا، فمرة أوجبا

وهكذا في كل شيء.

وروينا في ذلك اثراً لا يصح، من طريق ابن طيبة، وهو ساقط، عن عبارة بن غزيرة وهو ضعيف عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم «إن هذا كتاب رسول الله ﷺ لعمر بن حزم: في النخل والزروع قمحه وسلته وشعبه فيما سقى من ذلك بالرشاء نصف العشرة».

وذكر الحديث. وهذه صحيفة لا تستند، وقد خالف خصوصاً أكثر ما في هذه الصحيفة.

وأما قول الشافعي، فإنه حدث حلاً فاسداً لا برهان على صحته، لا من قرآن، ولا من سنة، ولا من إجماع، ولا من قول صاحب، ولا من قياس وما نعلم أحداً قاله قبله، وما كان هكذا فهو ساقط لا يحل القول به.

والعجب أنه قاس على البر، والشعر كل ما يعمل منه خبز أو عسيدة، ولم يقس على التمر والزبيب كل ما يتقوت من الثمار، فإن البلوط والتين والقسطل وجوز الهند أقوى وأشهر في التقوت من الزبيب بلا شك؛ فما علمنا بلداً يكون قوت أهله الزبيب صرفاً، ونعلم بلاداً ليس قوتها إلا القسطل، وجوز الهند والتين صرفاً. وكذلك البلوط، وقد يعمل منه الخبز والعسيدة؛ فظهر فساد هذا القول.

وأما قول مالك فاسدٌ وأبهر في الفساد؛ لأنه إن كانت عنته التقوت فإن القسطل، والبلوط، والتين، وجوز الهند، واللفت، بلا شك أقوى في التقوت من الزيت ومن الزيتون ومن الحمص ومن العدس ومن اللوبيا.

والعجب كله إيجاب الزكاة في زيت الفجل. وهو لا يؤكل، وإنما هو للوقيد خاصة؛ ولا يعرف إلا بأرض مصر فقط.

وأخبرني ثقة في نقله وتفسيره أن المسمى بمصر فجلا يعمل منه الزيت الذي رأى مالك فيه الزكاة، هو النبات المسمى عندنا بالاندلس البشتر، وهو نبات صحراوي لا يغرس أصلاً.

ولم ير الزكاة في زيت زريعة الكتان، ولا في زيت السمسم، وزيت الجوز، وزيت الهركان، وزيت الزيتون، وزيت الصبر وهذه تؤكل ويوقد بها، وهي زيوت خراسان، والعراق، وأرض المصامدة، وصقلية، ولا متعلق لقوله في قرآن، ولا في سنة صحيحة ولا في رواية سقيمة، ولا من دليل إجماع، ولا من قول صاحب، ولا من قياس، ولا من عمل أهل المدينة؛ لأن أكثر ما رأى فيه الزكاة ليس يعرف بالمدينة، وما نعرف هذا القول عن أحد قبله؛ فظهر فساد هذا القول جملةً، وبالله تعالى التوفيق.

والعجب كل العجب أن مالكا والشافعي قالا نصاً

عنهما: إن قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْثَرُ اللَّوْثُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُشْتَبِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ إنما أراه به الزكاة الواجبة.

قال أبو محمد: فكيف تكون هذه الآية أنزلها الله تعالى في الزكاة عندهما، ثم يسقطان الزكاة عن أكثر ما ذكر الله تعالى فيها باسمه من الرمان، وسائر ما يكون في الجنات، وهذا عجب لا نظير له.

واحج بعضهم بأنه إنما أوجب الله تعالى الزكاة فيها فيما يحصد. فقيل للملكيين: فمن أين أوجبتم الزكاة في الزيتون، وهو عندكم لا يحصد.

وقال للشافعيين: من لكم بأن الحصاد لا يطلق على غير الزرع. والله تعالى ذكر منازل الكفار فقال: ﴿يُنَبِّئُ قَائِمٌ وَحَصِيدٌ﴾. وقال رسول الله ﷺ يوم الفتح: اخصدوهم حصداً.

وأما قول أبي يوسف، ومحمد: فاسقط هذه الأقوال كلها وأشدّها تناقضاً؛ لأنهما لم يلتزما التحديد بما يتقوت، ولا بما يكال، ولا بما يؤكل ولا بما يبيع، ولا بما يذخر، وأنها بأقوال في غاية الفساد. فأوجبا الزكاة في الجوز واللوز، والجوز، والصنوبر، وأسقطاهما عن البلوط، والقسطل، واللفت. وأوجباها في البسباس، وأسقطاهما عن الشونيز، وهما أخوان. وأوجباها - في بعض الأقوال - في النورم والبصل، وأسقطاهما عن الكراث. وأوجباها في خيوط الكتان وحبه. وأوجباها في حب العصفير ونواره. وأوجباها في خيوط القطن دون حبه. وأوجباها في خيوط القنب، وأسقطاهما عن خيوط. وأوجباها في الخردل، وأسقطاهما عن الخرف. وأوجباها في العناب، وأسقطاهما عن التبنّيهما وأخوان. وأوجباها في الرمان، وأسقطاهما عن التفاح والسفرجل وهي سواء.

فإن قيل: الرمان المذكور في الآية.

قيل: والزرع المذكور في الآية.

وقد أسقطا الزكاة عن أكثر ما يزرع. وهذه وساوس تشبه ما يأتي به المروء. وما لها متعلق لا من قرآن ولا من سنة، ولا من رواية ضعيفة، ولا من قول صاحب، ولا قياس ولا رأي سديد، وما نعلم أحداً قال بذلك قبلهما، فسقط هذا القول الفاسد أيضاً جملةً.

وأما قول أبي حنيفة: فلا متعلق له بالقرآن، ولا بقول

يعطون من اعتر بهم شيئاً سوى الصدقة.

وه إلى إسماعيل بن إسحاق قال: حدثنا محمد بن أبي بكر هو الملقب.

حدثنا يحيى هو ابن سعيد القطان - عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ قال: يعطي غواً من الصَّغْتِ.

ومن طريق جابر عن منصور عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ قال: إذا حصدت وحضرك المساكين: طرحت لهم منه، وإذا طيبت: طرحت لهم منه، وإذا نقيت وأخذت في كيله: حثوت لهم منه، وإذا علمت كيله: عزلت زكاته، وإذا أخذت في جداول الشغل طرحت لهم من الثَّاقِرِ والثَّمرِ وإذا أخذت في كيله: حثوت لهم منه، وإذا علمت كيله: عزلت زكاته.

وعن مجاهد أيضاً: هذا واجب حين يصرم.

وعن أبي العالية في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ وقال: كانوا يعطون شيئاً غير الصدقة.

وعن سعيد بن جابر في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ قال: يجره الصَّغِيءُ والمُسْكِينُ فيعطيه حتى يعلم ما يكون.

وعن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ قال: بعد الذي يجب عليه من الصدقة، يعطي الصَّغْتِ والشَّيْءَ.

وعن الربيع بن أنس: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ قال: لقاط السَّبَلِ.

وعن عطاء في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ قال: شيء يسير سوى الزكاة المفروضة، ولا يصح عن ابن عباس أنها نزلت في الزكاة؛ لأنه من رواية الحجاج بن أرقط، وهو ساقط.

ومن طريق مقسم، وهو ضعيف.

ومن ادعى أنه نسخ لم يصدق إلا بنص متصل إلى رسول الله ﷺ وإلا فما يعجز أحد عن أن يدعي في أي آية شاء، وفي أي حديث شاء، أنه مشوخ. ودعوى النسخ إسقاط لطاعة الله تعالى فيما أمر به من ذلك النص؛ وهذا لا يجوز إلا بنص مستند صحيح.

وأما قول رسول الله ﷺ: ﴿فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ العُشْرَ وَفِيمَا سَقَى يَنْضَعُ أَوْ ذَلَّيْةٍ يَنْضَعُ العُشْرُ﴾ فهو خير صحيح؛ لو لم يأت ما ينقصه لم يجز خلافه لأحد. لكن وجدنا.

رسول الله ﷺ ﴿فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ العُشْرَ﴾ لأنه قد أخرج من جملة ذلك القصب، والحشيش وورق الثمار كلها، وهذا تخصيص لما احتج به، بلا برهان من نص ولا من إجماع، ولا من قياس ولا من رأي له وجه يعقل، مع خلافه للسنة. فخرج أيضاً هذا القول عن الجواز وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: فلم يبق إلا قول أصحابنا وقولنا، فنظرنا في ذلك، فوجدنا أصحابنا يحتجون بالآية المذكورة وبالثابت عن رسول الله ﷺ من قوله ﴿فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ العُشْرَ﴾ لا حجة لهم غير هذين النصين. فوجدنا الآية لا متعلق لهم بها لوجوه: أحدها: أن السورة مكية، والزكاة مدنية، بلا خلاف من أحد من العلماء؛ فبطل أن تكون أنزلت في الزكاة.

وقال بعض المخالفين: نعم هي مكية؛ إلا هذه الآية وحدها، فإنها مدنية.

قال أبو محمد: هذه دعوى بلا برهان على صحتها، وتخصيص بلا دليل، ثم لو صح لما كانت لهم في ذلك حجة؛ لأن قائل هذا القول زعم أنها أنزلت في شأن ثابت بن قيس بن الشَّاسِ طه؛ إذ جذ ثمرته فتصدق منها حتى لم يبق له منها شيء. فبطل أن يكون أريد بها الزكاة.

والثاني: قوله تعالى فيها: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾.

ولا خلاف بين أحد من الأمة في أن الزكاة لا يجوز إتلافها يوم الحصاد؛ لكن في الزرع بعد الحصاد، والدرس والندرو والكيل، وفي الثمار بعد اليس والتصفية والكيل. فبطل أن يكون ذلك الحق المأمور به هو الزكاة التي لا تحب إلا بعدما ذكرنا.

والثالث: قوله تعالى في الآية نفسها: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾ ولا سرف في الزكاة لأنها معدودة، ولا يجل أن ينقص منها حبة ولا تزدأ أخرى.

فإن قيل: فما هذا الحق المفترض في الآية.

قلنا: نعم، هو حق غير الزكاة، وهو أن يعطي الحاصد حين الحصيد ما طابت به نفسه ولا بد، لا حد في ذلك، هذا ظاهر الآية.

وهو قول طائفة من السلف.

كما حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا إبراهيم بن حماد حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الرحمن بن سليمان عن أشعث هو ابن عبد الملك - عن محمد بن سيرين، وعن نافع عن ابن عمر في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ قال: كانوا

قوله تعالى: ﴿حَبًّا وَعَبًّا وَقَضْبًا وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا﴾ قال ابن عباس: الحب: البرء، والقضب: القصبصة، فاقصر ابن عباس - وهو الحجة في اللغة - بالحب على البرء.

وذكر أبو حنيفة أحمد بن داود الدنوري اللغوي في كتابه في النبات في باب ترجمته "باب الزرع والحرب وأسماء الحب والقطاني وأوصافها" فقال: قال أبو عمرو وهو الشيباني - جميع بزور النبات يقال لها "الحبة" بكسر الحاء.

قال أبو محمد: كما صح عن رسول الله ﷺ من قوله: «فَيَنْتُونَ كَمَا تَنْتَبُ الحَبَّةُ فِي حَبِيلِ السِّلَاحِ».

قال أبو حنيفة الدنوري في الباب المذكور.

وقال الكسائي: واحد الحبة: حبة، بفتح الحاء.

فأما الحب فليس إلا الحنطة، والشعير، واحدهما حبة، بفتح الحاء؛ وإنما افترقا في الجمع.

ثم ذكر أبو حنيفة بعد هذا الفصل - إثر كلام ذكره لأبي نصر صاحب الأصمعي كلاماً نصه:

وكذلك غيره من الحبوب كالأرز، والذخن.

قال علي: فهذه ثلاثة جموع: الحب للحنطة، والشعير خاصة، والحبة - بكسر الحاء - وزيادة الهاء في آخرها - لكل ما عدهما من البزور خاصة، والحبوب للحنطة والشعير ومساوئ البزور. والكسائي إمام في اللغة، وفي الدين، والعدالة. فإذا قد صح أن الحب لا يقع إلا على الحنطة والشعير في لغة العرب، وقال رسول الله ﷺ نصاً بنفي الزكاة عن غيرهما وغير التمر: فلا زكاة في شيء من النبات غيرهما وغير التمر.

وقد روى من لا يوثق به، عمن لا يوثق به، ولا يدري من هو، عمن لا يوثق به بإيجاب الزكاة في الحبوب - وهو عبد الملك بن حبيب الأندلسي عن الطلحي عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو أيضاً منقطع.

قال أبو محمد: وقال قوم من السلف بمثل هذا، وزادوا إلى هذه الثلاثة: الزبيب.

كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا عبد الله بن نصر حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا ابن وضاح حدثنا موسى بن معاوية حدثنا وكيع عن عمرو بن عثمان، وطلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله: قال عمرو عن موسى بن طلحة بن عبيد الله: «أن معاذاً لما قدم اليمن لم يأخذ الصدقة إلا من الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب».

ما حدثناه عبد الله بن يوسف وأحمد بن محمد الطلمنكي، قال عبد الله: حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وزهير بن حرب، قالوا كلهم: حدثنا وكيع: وقال الطلمنكي: حدثنا ابن منرج حدثنا محمد بن أيوب الرقي حدثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار حدثنا أحمد بن الوليد العدني حدثنا يحيى بن آدم: ثم اتفق وكيع، ويحيى، كلاهما عن سفيان الثوري عن إسماعيل بن أمية عن محمد بن يحيى بن حبان عن يحيى بن عمار عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ ثَمَرٌ وَلَا حَبٌّ صَدَقَةٌ».

قال وكيع في روايته "من ثمر" واتفقا فيما عدا ذلك.

قال أبو محمد: وهذا إسناد في غاية الصحة، فنفى رسول الله ﷺ الصدقة عن كل ما دون خمسة أوساق من حب أو ثمر. ولغة "دون" في اللغة العربية تقع على معنيين وقوعاً مستويًا، ليس أحدهما أولى من الآخر، وهما بمعنى: أقل، وبمعنى: غير.

قال عز وجل: ﴿لَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا﴾ أي من غيري.

وقال عز وجل: ﴿وَأَخْرَجَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمْ﴾ أي من غيرهم. وحسبنا وقعت لفظة "دون" في القرآن فهي بمعنى: غير، فلا يجوز لأحد أن يقتصر بلفظة "دون" في هذا الخبر على معنى: أقل دون معنى: غير ونحن إذا حملنا "دون" هاهنا على معنى: غير دخل فيه: أقل، وتخصيص اللفظ بلا برهان من نص لا يخل.

فصح يقيناً أنه لا زكاة في غير خمسة أوسق من حب أو ثمر، ووجب الزكاة فيما زاد على خمسة أوسق بنص قول رسول الله ﷺ وبالإجماع المتيقن على ذلك.

وكذلك في الإبل، والبقر والغنم والذهب والفضة، وبالإجماع المتيقن والنص أيضاً. وسقطت الزكاة عما عدا ذلك تما اختلف فيه ولا نص فيه، ينفي النبي ﷺ الزكاة عن كل ما هو غير خمسة أوسق من حب أو ثمر ثم وجب أن ننظر ما يقع عليه اسم "حب" في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله ﷺ: فوجدنا.

ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عبد البصير حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الحنسي حدثنا محمد بن اللثي حدثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمي عن عطاء بن السائب عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَادَّعَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا أَنَّ إِبْرَاهِيمَ الزَّكَاةَ فِي الزَّيْبِ إِجْمَاعًا، وَذَكَرَ أَتَارًا لَيْسَ مِنْهَا شَيْءٌ يَصُحُّ.

أَحَدُهَا - مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ: عِنْدَنَا «كِتَابُ مُعَاذٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنَ: الثَّمَرِ، وَالزَّيْبِ، وَالْحَنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ».

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: هَذَا مُنْقَطِعٌ، لِأَنَّ مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ لَمْ يَدْرِكْ مُعَاذًا يَعْقِلُهُ.

وآخَرُ - مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وَهُوَ سَيُّدُ الْحَنْطَةِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَهِيَ صَحِيفَةٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «الْعُشْرُ فِي: الثَّمَرِ، وَالزَّيْبِ، وَالْحَنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ».

وخصوصًا يَخْلُفُونَ كَثِيرًا مِنْ صَحِيفَةِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، وَلَا يَرَوْنَ حُجَّةً.

وآخَرُ - مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، وَكِلَاهُمَا فِي غَايَةِ الضَّعْفِ.

وَمِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ الطَّائِفِيِّ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ الْأَنْدَلُسِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُوسَى - وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، عَنْ نَصْرِ بْنِ طَرِيفٍ وَهُوَ أَبُو جَزْءٍ، وَهُوَ سَاقِطُ الْبَيِّنَاتِ، كُلُّهُمْ يَذْكُرُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَتَابِ بْنِ أَسِيدٍ أَنَّهُ أَمَرَ بِغَرَضِ الْعَنْبِ، وَسَعِيدٌ لَمْ يُولَدْ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ عَتَابِ بَسْتَيْنِ. وَعَتَابٌ بِنْتُ يُولَدُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مَكَّةَ وَلَا زَرْعَ بِهَا، وَلَا عَنْبَ. فَسَقَطَ كُلُّ مَا شَبَّهُوا بِهِ، وَلَوْ صَحَّ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَثَارِ لِأَخَذْنَا بِهِ، وَلَئِنْ حُلَّ لَنَا خِلَافُهُ، كَمَا لَا يَحِلُّ الْأَخْذُ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِهِ لَا يَصُحُّ.

وَأَمَّا دَعْوَى الْإِجْمَاعِ فَباطِلٌ:

كَمَا حَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي مُحَمَّدٍ بْنِ الْجَسُورِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَنَا أَبُو عِيَبٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا عِيَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيبَةَ عَنْ شَرِيحٍ قَالَ: تَوَخَّذَ الصَّدَقَةُ مِنَ: الْحَنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ كَانَ لَا يَرَى فِي الْعَنْبِ صَدَقَةً.

وَهَذَا إِلَى أَبِي عِيَبٍ: حَدَّثَنَا هَشِيمٌ عَنْ الْأَجْلَسِ عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: الصَّدَقَةُ فِي: الْبَرِّ، وَالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنْتِ نَافِعٍ حَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي عَوْنِ اللَّهِ حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحُسَيْنِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ بِنْدَارٌ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيبَةَ

وَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِي بَرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهَا إِلَّا مِنَ الْحَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ.

حَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي مُحَمَّدٍ الْجَسُورِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى بْنُ رِفَاعَةَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَنَا أَبُو عِيَبٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْدٍ الْأَعْمُرُ - عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عَقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ صَدَقَةَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ، قَالَ: مَا كَانَ مِنْ نَخْلٍ، أَوْ عَنْبٍ، أَوْ حَنْطَةٍ، أَوْ شَعِيرٍ.

وَهَذَا إِلَى أَبِي عِيَبٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِي حَسَّانَ - عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى الْعُشْرَ إِلَّا فِي الْحَنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ، وَالزَّيْبِ.

قَالَ أَبُو عِيَبٍ: وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِيْنٍ هُوَ الْفَقَّانُ - عَنْ أَشْعَثَ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحِمْرَانِيِّ - عَنْ الْحَسَنِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّهُمَا قَالَا: الصَّدَقَةُ فِي تِسْعَةِ أَشْيَاءَ: اللَّعْبِ، وَالزَّرْعِ، وَالْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، وَالْغَنَمِ، وَالْحَنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ، وَالزَّيْبِ.

قَالَ أَبُو عِيَبٍ: وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَسَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.

حَدَّثَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ الْبَاجِيِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ الْحَسَنِ هُوَ ابْنُ حَيٍّ - عَنْ مَطَرٍ - قَالَ قَالَ لِي الْحَكَمُ بْنُ عَتِيبَةَ - وَقَدْ سَأَلْتَهُ عَنْ الْأَقْطَانِ، وَالسَّمَامِ: أَفِيهَا صَدَقَةٌ.

قَالَ: مَا حَفِظْنَا عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا شَيْءٌ، إِلَّا فِي الْحَنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ، وَالزَّيْبِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْحَكَمُ أَدْرَكَ كِبَارَ التَّابِعِينَ وَبَعْضُ الصَّحَابَةِ.

وَهَذَا إِلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عِيَبٍ اللَّهِ قَالَ: سَأَلَ عَبْدُ الْحَمِيدِ مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ عَنْ عِيَبٍ اللَّهِ عَنْ الصَّدَقَةِ. فَقَالَ مُوسَى: إِنَّمَا الصَّدَقَةُ فِي: الْحَنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ، وَالزَّيْبِ.

وَهَذَا إِلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ بْنِ ابْنِ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ لِي عَطَاءٌ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: لَا صَدَقَةَ إِلَّا فِي نَخْلٍ، أَوْ عَنْبٍ، أَوْ حَبٍّ.

وَقَدْ رَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ:

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ بْنِ حَيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، وَأَبِي عِيَبٍ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا رُسْعَهَا﴾.

وامتنع تعالى علينا إذا أجابنا في دعائنا الذي أمرنا تعالى أن ندعوه به فنقول ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ وقال رسول الله ﷺ: «يَسْرُوا وَلَا تُعْسَرُوا».

فإن قيل: يفعل في ذلك ما يفعل الشريكان فيه.

قلنا: هذا لا يجوز؛ لأن بيع أحد الشريكين من صاحبه مباح، وتعليقه له جائز، ولا يجوز بيع الصدقة قبل قبضها، ولا التحليل منها أصلاً.

فصح بقاء أن ذلك الخبر ليس على عموم؛ فإذا ذلك كذلك فلا ندرى ما يخرج منه إلا ببيان نص آخر.

فصح أن لا زكاة إلا فيما أوجهه بيان نص غير ذلك النص، أو إجماع متيقن، ولا نص ولا إجماع إلا في البر والشعير والتمر فقط.

ومن تعدى هذا فإنما يشترع برأيه، ويخصص الأثر بظنه الكاذب - وهذا حرام، وبالله تعالى التوفيق.

وأما المادن: فإن الأمة جمعة بلا خلاف من أحد على أن الصنبر، والحديد، والرصاص، والقرديز: لا زكاة في أعيانها، وإن كثرت.

ثم اختلفوا إذا مزج شيء منها في: الدنانير، والدراهم، والحلي. فقالت طائفة: تزكى تلك الدنانير، والدراهم: بوزنها.

قال أبو محمد: وهذا خطأ فاحش؛ لأن رسول الله ﷺ أسقط الزكاة نصاً فيما دون خمس أواق من الورق، وفيما دون مقدارها من الذهب، ولم يوجب - بلا خلاف - زكاة في شيء من أعيان المعادن المذكورة، فمن أوجب الزكاة في الدنانير، والدراهم المزوجة بالنحاس، أو الحديد، أو الرصاص، أو القرديز؛ فقد خالف رسول الله ﷺ مرتين:

إحدهما - في إيجابه الزكاة في أقل من خمس أواق من الرقعة.

والثانية - في إيجابه الزكاة في أعيان المعادن المذكورة.

وأيضاً: فإنهم تناقضوا إذ أوجبوا الزكاة في: الصنبر، والرصاص، والقرديز، والحديد، إذا مزج شيء منها بفضة، أو ذهب، وأسقطوا الزكاة عنها إذا كانت صرفاً وهذا تحكم لا محل.

وأيضاً: فسألهم عن شيء من هذه المعادن مزج بفضة، أو ذهب، فكان المزوج منها أكثر من الذهب، ومن الفضة.

قال: ليس في الخيل زكاة؛ ولا في الإبل العوامل زكاة؛ وليس في الزبيب: شيء. فهؤلاء: شريح، والشعبي، والحكم بن عتيبة، لا يرون في الزبيب زكاة.

قال أبو محمد: وليس إلا قول من قال بإيجاب الزكاة في كل ما أنبتته الأرض؛ على عموم الخبر الثابت فيما سقت السماء العسرة أو قولنا، وهو لا زكاة إلا فيما أوجهها فيه رسول الله ﷺ باسمه، على ما صرح عنه عليه السلام من أنه قال: «ليس فيما دون خمسة أوسق من حب ولا تمر صدقة».

وأما من أسقط من ذلك الخبر ما يقتضيه عمومته، وزاد في هذا الخبر ما ليس فيه: فلم يتعلقوا بقرآن ولا بسنة صحيحة، ولا برواية ضعيفة، ولا بقول صاحب لا يخالف له منهم، ولا بقياس ولا بتعليل مطرد؛ بل خالفوا كل ذلك؛ لأنهم إن راعوا القوة، فقد أسقطوا الزكاة عن كثير من الأقوات: كالتين، والقسطلي، واللبن، وغير ذلك، وأوجوه فيما ليس قوتاً: كالزيت، والخمص، وغير ذلك مما لا يتقوت إلا لضرورة جماعه.

وإن راعوا الأكل فقد أسقطوها عن كثير مما يؤكل، وأوجهها بعضهم فيما لا يؤكل: كزيت الفجل، والقطن، وغير ذلك.

وإن راعوا ما يوسق، فقد أسقطوها عن كثير مما يوسق. ثم أيضاً - لو راعوا شيئاً من هذه المعاني وطردوا أصلهم لكانوا قائلين بلا برهان؛ لكن بدعوى فاسدة وظن كاذب، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «إِسْأَلُوا الظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَيَاةِ».

فإن لم يبق إلا أحد هذين القولين المذكورين؛ فإن قول من أوجب الزكاة في كل ما أنبتت الأرض حرج شديد، وشق الأنفس، وعسر لا يطاق. والأحد بذلك الخبر تكليف ما ليس في الرسع، ويمتنع لا يمكن البتة؛ لأنه يوجب أن لا يبيت في دار أحد، أو في قطعة أرض له؛ عشب، ولو أنه ورقة واحدة، أو نرجسة، أو فول، أو غصن حرج أو بهارة أو تينة واحدة إلا وجب عليه عشر كل ذلك، أو نصف عشرو.

وكذلك ورق الشجر والتين، حتى تبت الفول، وقصب الكتان؛ نعم. وأصول الشجر نفسها؛ لأن كل ذلك مما يسقيه الماء؛ وهذا ما لا يمكن البتة.

وقد قال تعالى: ﴿مَّا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾. وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾.

وإن كان ما فيها من الذهب ومن الفضة لا تجب فيه الزكاة لو اتفرد، فلا زكاة هناك أصلاً.

فإن زاد المزج حتى لا يكون للفضة ولا للذهب هناك صفة فليس في تلك الأعيان فضة أصلاً ولا ذهب؛ فلا زكاة فيها أصلاً، اتباعاً للنص، وبالله تعالى التوفيق.

وأما الخيل، والرقيق.

فقد حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان حدثنا أحمد بن خالد حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا الحجاج بن المنهال حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس بن مالك: أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من الراس عشرة ومن الفرس عشرة، ومن البراذين خمسة - يعني رأس الرقيق وعشرة دراهم، وخمسة دراهم.

حدثنا حمام حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الذبيري حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو هو ابن دينار - قال: إن حي بن يعلى أخبره أنه سمع يعلى بن أمية يقول: ابتاع عبد الرحمن بن أمية أخو يعلى بن أمية فرساً أنى بمائة قلوص؛ فندم البائع، فلحق بعمره، فقال: غصبي يعلى وأخوه فرساً لي. فكتب عمر لي يعلى: أن الحق بي فأتاه فآخيره الخير؛ فقال عمر: إن الخيل تبلغ عنكم هذا، فقال يعلى: ما علمت فرساً بلغ هذا قبل هذا. فقال عمر: فناخذ من أربعين شاة شاة ولا ناخذ من الخيل شيئاً خذ من كل فرس ديناراً قال: قال: فضرب على الخيل ديناراً ديناراً.

حدثنا حمام حدثنا عبد الله بن محمد الباجي حدثنا عبد الله بن يونس حدثنا بقي بن خلاد حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال: أخبرني عبد الله بن أبي حسين أن ابن شهاب أخبره أن السائب بن أخيت عمر أخبره أنه كان يأتي عمر بن الخطاب بصدقات الخيل، قال ابن شهاب: وكان عثمان بن عفان يصدق الخيل.

ومن طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري: أن مروان بعث إلى أبي سعيد الخدري: أن ابعت لي بزكاة رقيقك. فقال للرسل: إن مروان لا يعلم إنما علينا أن نطعم عن كل رأس عند كل فطر صاع تمر أو نصف صاع بر.

ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن حماد بن أبي سليمان قال: وفي الخيل الزكاة. فذهب أبو حنيفة ومن قبله إلى أن في الخيل الزكاة - واحتجوا بهذه الآثار، ويقول الله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾.

ثم لا نزاع نزدعهم إلى أن نسا لهم عن سائتي درهم في كل درهم فلس فضة فقط وسائرهما نحاس.

فإن جعلوا فيها الزكاة أفحشوا جداً، وإن اسقطوها سألناهم عن الحد الذي يوجبون فيه الزكاة والذي يسقطونها فيه. فإن حدوا في ذلك حداً زادوا في التحكم بالباطل، وإن لم يحدوا حداً كسأنا قذ خططوا ما يجرمون بما يجلون؛ ولم يبينوا لأنفسهم ولا لما أتبعهم الحرام فيجتنبوه، من الحلال فيأثرو.

قال أبو محمد: والحق في هذا، هو أن الأسماء في اللغة والذات واقعة على المسمايات بصفات محمولة فيها؛ فللفضة صفاتها التي إذا وجدت في شيء سمي ذلك الشيء فضة.

وكذلك القول في اسم الذهب واسم النحاس واسم كل مسي في العالم. وأحكام الذبانية إنما جاءت على الأسماء؛ فللفضة حكمها، وللذهب حكمه.

وكذلك كل اسم في العالم، فإذا سقط الاسم الذي عليه جاء النص بالحكم سقط ذلك الحكم، وانتقل المسمى إلى الحكم الذي جاء في النص على الاسم الذي وقع عليه؛ كالعصير والحمر، والخمر، والماء، والدم، واللبن، واللحم، والآنية، والذئانير، وكل ما في العالم.

فإن كان المزج في الفضة أو الذهب لا يغير صفاتهما التي ما دامت فيها سماً فضة، وذهباً فهي فضة وذهب؛ فالزكاة فيهما.

وإن كان المزج في الفضة، أو الذهب قد غير صفاتهما - وسقط عن الذئانير والدرهم اسم فضة واسم ذهب لظهور المزج فيهما - فهو حينئذ فضة مع ذهب؛ أو فضة مع نحاس، فالواجب أن في مقدار الفضة التي في تلك الدرهم تجب الزكاة فيها خاصة، ولا زكاة في النحاس الظاهر فيها أثره.

وكذلك القول في الذهب مع ما مزج به.

فإن كان في الذئانير ذهب تجب في مقداره الزكاة، وفضة لا تجب فيها الزكاة؛ فالزكاة فيما فيها من الذهب دون ما فيها من الفضة.

وإن كان ما فيها من الفضة تجب فيه الزكاة، وما فيها من الذهب لا تجب فيه الزكاة؛ فالزكاة فيما فيها من الفضة دون ما فيها من الذهب.

وإن كان فيها من الفضة ومن الذهب ما تجب في كل واحد منهما الزكاة، زكي كل واحد منهما حكمه ولو كان منفرداً.

وذهب جمهور النَّاسِ إلى أنَّ زكاةَ في الخيل أصلاً.

حدثنا حمادٌ حدثنا ابنُ مَرْجَنٍ عن ابنِ الأعرابيِّ عن الذَّهريِّ عن عبدِ الرَّزَّاقِ عن معمرٍ عن أبي إسحاقَ عن عاصمِ بنِ ضمرة عن عليٍّ قال: قد عَفَوْتُ عن صدقةِ الخيلِ والرَّقِيْقِ.

وقد صحَّ أنَّ عمرَ إنما أخذها على أنها صدقةٌ تطوِّعُ منهم لا واجبةٌ.

حدثنا حمادٌ حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ محمَّدٍ بنِ عليٍّ الباجيُّ حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ يونسَ حدثنا بقيُّ بنُ خلادٍ حدثنا أبو بكرٍ بنُ أبي شيبةَ حدثنا عبدُ الرَّحِيمِ بنُ سليمانَ عن ابنِ أبي خَالٍ عن شَيْبِلِ بنِ عوفٍ وكان قد أدركَ الجاهليَّةَ قال: أمرَ عمرُ بنُ الحُطَّابِ النَّاسَ بالصدقةِ فقال النَّاسُ: يا أميرَ المؤمنين، خيلٌ لنا ورقيقٌ افترض علينا عشرةَ عشرةٍ. فقال عمرُ: إنما أنا فلا افترض ذلك عليكم.

حدثنا حمادٌ حدثنا عباسُ بنُ أصبغٍ حدثنا محمدُ بنُ عبدِ الملكِ بنِ إِبْنِ حَدَّثنا عبدُ اللَّهِ بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ قرأت على أبي عن يحيى بنِ سعيدٍ القفطانيِّ عن زهيرِ هو ابنُ معاويةَ - حدثنا أبو إسحاقَ هو السَّيِّعِيُّ - عن حارثةَ هو ابنُ مضرِبٍ - قال: «حَجَّجْتُ مَعَ عُمَرَ بنِ الحُطَّابِ فَأَتَاهُ أَشْرَافُ أَهْلِ الشَّامِ.

فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّا أَصْنَبْنَا رِقِيْقًا وَذَوَابًا فَخُذْ مِنْ أَمْوَالِنَا صَدَقَةً تُطَهِّرُنَا وَتُكَوِّرُنَا زَكَاةً. فَقَالَ: هَذَا شَيْءٌ لَمْ نَعْمَلْهُ اللَّذَانِ كَانَا قَبْلِي».

قال أبو محمَّدٍ: هذه أسانيدُ في غايةِ الصَّحَّةِ، والإسنادُ فيه أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ لم يأخذ من الخيلِ صدقةً؛ ولا أبو بكرٍ بعده؛ وأنَّ عمرَ لم يفرض ذلك. وأنَّ عليًّا بعده لم يأخذها.

حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ ربيعٍ حدثنا محمدُ بنُ معاويةَ حدثنا أحمدُ بنُ شعيبٍ أخبرنا عمرو بنُ غيلانٍ حدثنا أبو أسامةَ هو حمادُ بنُ أسامةَ - حدثنا سفيانُ الثَّوْرِيُّ عن أبي إسحاقَ السَّيِّعِيِّ عن عاصمِ بنِ ضمرة عن عليٍّ بنِ أبي طالبٍ قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ «قَدْ عَفَوْتُ عَنِ الْخَيْلِ، فَأَذُوا صَدَقَةَ أَمْوَالِكُمْ مِنْ كُلِّ مِائَتَيْنِ خَمْسَةً».

وقد صحَّ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفَيْرِ فِي الرَّقِيْقِ».

والفرسُ والعبدُ اسمٌ للجنسِ كُلِّهِ، ولو كان في شيءٍ من ذلك صدقةٌ لما أغفلَ عليه السلامُ بيانَ مقدارها ومقدارِ ما تؤخذ منه، وبالله تعالى التَّوْفِيقُ.

وهو قولُ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ، وسعيدِ بنِ المسيَّبِ، وعطاءٍ، ومكحولٍ، والشَّعْبِيِّ، والحسنِ، والحكمِ بنِ عتيبةَ، وهو

وقالوا: والخيلُ أموالٌ؛ فالصدقةُ فيها بنصِّ القرآن. ويقول رسولُ اللَّهِ ﷺ الثَّابتُ عنه من طريقِ مالكٍ عن زيدِ بنِ أسلمَ عن أبي صالحِ السَّمانِ عن أبي هريرةَ عن النَّبِيِّ ﷺ «الْخَيْلُ لِزَجَلٍ أَجْرٍ، وَلِزَجَلٍ سَبْرٌ» فذكر الحديثَ، وفيه «وَزَجَلٌ رِبَطُهَا تَغْنِيًا وَتَغْنًا، وَلَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا، وَلَا ظُهُورِهَا، فَيَسِي لَه سَبْرُهُ».

قال أبو محمَّدٍ: هذا ما سَوَّه به الخافِضُونَ من الاحتجاج بالقرآن والسُّنَنِ وفعلِ الصَّحابةِ؛ وهم خالفونَ لكلِّ ذلك: أمَّا الآيةُ فليسَ فيها أنَّ كلَّ صنفٍ من أصنافِ الأموالِ صدقةٌ، وإنما فيها «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ» فلو لم يردَّ إلا هذا النَّصُّ وحده لأجزأَ فليسَ واحدٌ عن جميعِ أموالِ المسلمين؛ لأنَّه صدقةٌ أخذت من أموالِهِ.

ثم لو كان في الآية أنَّ في كلِّ صنفٍ من أصنافِ الأموالِ صدقةٌ وليسَ ذلك فيها لا بنصٍّ ولا بدليلٍ لما كانت لهم فيها حجةٌ؛ لأنَّه ليسَ فيها مقدارُ المالِ المأخوذِ، ولا مقدارُ المالِ المأخوذِ منه، ولا متى تؤخذُ تلكُ الصدقةُ. ومثلُ هذا لا يجوزُ العملُ فيه بقولِ أحدٍ دونَ رسولِ اللَّهِ ﷺ المأمورِ بالبيانِ.

قال تعالى: «يُثَبِّتُ لِلنَّاسِ مَا تَرَكُوا لِلَّهِمْ».

وأما الحديثُ فليسَ فيه إلا أنَّ الله تعالى حقًّا في رقابها وظهورها، غيرَ معيَّنٍ ولا يبيِّنُ المقدارَ؛ ولا مدخلَ للزكاةِ في ظهورِ الخيلِ بإجماعِنا ومنهم.

فصحَّ أنَّ هذا الحقَّ إنما هو على ظاهرِ الحديثِ، وهو حملُ على ما طابت نفسه منها في سبيلِ اللَّهِ تعالى، وعاريةَ ظهورها للمصطرِّ.

وأما فعلُ عمرَ وعثمانَ رضي الله عنهما فقد خالفوهما، وذلك أنَّ قولَ أبي حنيفةٍ: إنَّه لا زكاةَ في الخيلِ الذَّكُورِ ولو كثرت وبلغت ألفَ فرسٍ فإنَّ كانت إناثًا، أو إناثًا وذكُورًا، سائمةٌ غيرَ معلوفةٍ فيحبُّ فيها الزكاةَ، وصفةُ تلكِ الزكاةِ أنَّ صاحبَ الخيلِ يخيرُ، إن شاء أعطى عن كلِّ فرسٍ منها دينارًا أو عشرةَ دراهمٍ؛ وإن شاء قوتها فاعطى من كلِّ مائتي دراهمٍ خمسةَ دراهمٍ.

قال أبو محمَّدٍ: وهذا خلافُ فعلِ عمرَ.

وأيضًا فقد خالفوا فعلَ عمرَ في أخذه الزكاةَ من الرَّقِيْقِ عشرةَ دراهمٍ من كلِّ رأسٍ، فكيف يجوزُ لذي عقلٍ ودينٍ أنَّ يعملَ بعضُ فعلِ عمرَ حجةً وبعضه ليسَ بحجةٍ. وخالفوا عليًّا في إسقاطِ زكاةِ الخيلِ جملةً، وأما بقولِ في صفةِ زكاتها لا نعلمُ أحدًا قاله قبلهم؛ فظهرُ فسادُ قولهم جملةً.

فعل أبي بكر، وعمر، وعلي كما ذكرنا.

وهو قول مالك، والشافعي، وأصحابنا.

وأما الحمير، فما نعلم أحداً أوجب فيها الزكاة، إلا شيئاً حدثناه حماد قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي حدثنا عبد الله بن يونس حدثنا بقي بن خلاد حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم النخعي، قال منصور: سألته عن الحمير فيها زكاة. فقال إبراهيم: أما أنا فاشبهها بالبقرة؛ ولا نعلم فيها شيئاً.

قال أبو محمد: كل ما لم يأمر النبي ﷺ فيه بزكاة معدودة موصوفة فلا زكاة فيه. ولقد كان يجب على من رأى الزكاة في الخيل بعموم قول الله تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً» أن يأخذها من الحمير، لأنها أموال، وكان يلزم من قاس الصدقات على ما تقطع فيه اليد أن يقبضها على الإبل، والبق، لأنها ذات أربع مثلها، وإن اختلفت في غير ذلك، فذلك الصدقات يخالف السرقة في أكثر من ذلك.

وأما العسل: فإن مالكاً والشافعي وأبا سليمان، وأصحابهم: لم يروا فيه زكاة.

وقال أبو حنيفة: إن كان التحل في أرض العشر ففيه الزكاة، وهو عشر ما أصيب منه - قل أو كثر - وإن كان في أرض خراج فلا زكاة فيه - قل أو كثر. ورأى في المواشي الزكاة، سواء كانت في أرض عشر أو في أرض خراج.

وقال أبو يوسف: إذ بلغ العسل عشرة أرطال ففيه رطل واحد.

وهكذا ما زاد ففيه العشر، والرطل هو الفلقل.

وقال محمد بن الحسن: إذا بلغ العسل خمسة أفراف ففيه العشر، وإلا فلا - والفراق: ستة وثلاثون رطلاً فلقلية، والخسة الأفراف: مائة رطل وثلاثون رطلاً فلقلية؛ قال: والسكر كذلك.

قال أبو محمد: أما مناقضة أبي حنيفة وإيجابه الزكاة في العسل ولو أنه قطرة إذا لم يكن في أرض الخراج فظاهرة لا خفاء بها.

وأما تحديد صاحبه ففي غاية الفساد والخطب والتخليط. وهو إلى المزل أقرب منه إلى الجدل. لكن في العسل خلاف قديم:

كما روينا من طريق عطاء الخراساني أن عمر بن الخطاب قال لأهل اليمن في العسل: إن عليكم في كل عشرة أفراف فرقاً.

ومن طريق الحارث بن عبد الرحمن عن منير بن عبد الله

عن أبيه عن سعد بن أبي ذباب وكانت له صبيحة أنه أخذ عشر العسل من قومه وأتى به عمر؛ فجعله عمر في صدقات المسلمين؛ قال: «وقبضت على رسول الله ﷺ فاستلمت واستعملني على قومي، واستعملني أبو بكر بعده، ثم استعملني عمر من بعده فقلت لقومي: في العسل زكاة، فإنه لا خير في مال لا يزكى. فقَالُوا: كم نرى. فقلت: العشر، فأخذته وأتيت به عمر».

ومن طريق نعيم بن حماد عن يثية عن محمد بن الوليد الزبيدي عن عمرو بن شعيب عن هلال بن مسرة: أن عمر بن الخطاب قال في عشور العسل: ما كان منه في السهل ففيه العشر، وما كان منه في الجبل ففيه نصف العشر.

وصح عن مكحول، والزهرى: أن في كل عشرة أفراف من العسل رطلاً.

رويناه من طريق ثابت عن الأوزاعي عن الزهرى.

وعن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى: في كل عشرة أفراف من عسل رطل، قال: والرطل يسع رطلين.

وروي أيضاً من طريق لا تصح عن عمر بن عبد العزيز.

وهو قول ربيعة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وابن وهب.

واحتج أهل هذه المقالة.

بما رويناه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «جاءه هلال إلى رسول الله ﷺ بعشور نحل له وسأله أن يحبس له وأبياً يقال له: سلبه، فحمّاه له، وبما:

رويناه من طريق عبد الله بن عمر عن الزهرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن: أن يؤخذ من العسل العشر».

ومن طريق سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى «أن أبا سيارَةَ المتبي قال للبيهي ﷺ إن لي نخلاً. قال: فأد منه العشر».

ومن طريق ابن جريج قال كتب إلى إبراهيم بن ميسرة أسأله عن زكاة العسل. فذكر جوابه، وفيه: أنه قال: ذكر لي من لا أنهم من أهلي: أن عروة بن محمد السعدي قال له: إنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن صدقة العسل. فرد إليه عمر: قد وجدنا بيان صدقة العسل بأرض الطائف؛ فخذ منه العشور.

قال أبو محمد: هذا كله لا حجة لهم فيه.

أما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: فصحيحة لا تصح، وقد تركوها حيث لا توافق تقليدنا فما قد ذكرناه في

غير ما موضح.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَمِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَهُوَ
أَسْقَطُ مِنْ كُلِّ سَاقِطٍ مُتَّفَقٍ عَلَى اطْرَاحِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي سَيَّارَةَ الثَّمَلِيِّ: فَمَنْقُطٌ لِأَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ
مُوسَى لَا يَعْرِفُ لَهُ لِقَاءَ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَمَنْقُطٌ، لِأَنَّهُ عَمَّنْ لَمْ
يَسْمُ.

وَأَمَّا خَيْرُ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ: فَلَا يَصْحُقُ؛ لِأَنَّهُ عَنْ عَطَاءِ
الْحِرَاسَانِيِّ عَنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ عَطَاءٌ، وَعَنْ مُنِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ،
وَكُلَاهُمَا مَجْهُولٌ، وَبَعْضُ رَوَاتِهِ يَقُولُ: مَتْنٌ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَلَا يَدْرِي
مَنْ هُوَ، وَعَنْ يَقِينَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، ثُمَّ عَنْ هِلَالِ بْنِ مَرْثَةَ، وَلَا
يَدْرِي مَنْ هُوَ. فَيُطْلَقُ أَنْ يَصْحُقَ فِي هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ،
أَوْ عَنْ عَمْرٍو، أَوْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَدْ عَارَضْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ خَيْرٌ مُرْسَلٌ أَيْضًا.

كَمَا حَدَّثَنَا حَمَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْبَاجِيِّ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا بَقِي بْنُ خَلْدٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ
أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ
طَاوُوسٍ: «أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ لَمَّا أَتَى الْيَمَنَ أَتَى الْبَعْثَلَّ وَأَوْقَاصَ
الْقَنْمِ، فَقَالَ: لَسْتُ أَزُرُّ فِيهَا بَشَرًا، وَلَكِنَّا لَا نَسْتَحِلُّ الْحِجَابَ
بِمَرْسَلٍ؛ لِأَنَّهُ لَا حِجَّةَ فِيهِ.

وَبِهِ إِلَى وَكِيعٍ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عِيَادِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو
عَنْ نَافِعٍ قَالَ: يَعْنِي عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَرَدْتُ، أَنْ
أَخْذُ مِنَ الْعَسَلِ الْعَشْرِ. فَقَالَ الْغُبَرِيُّ بْنُ حَكِيمٍ الصَّعْمَانِيُّ: لَيْسَ فِيهِ
شَيْءٌ فَكُتِبَتْ إِلَى عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ. فَقَالَ: صَدَقَ، هُوَ عَدْلٌ
رَضِيَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَيَأْنُ لَا زَكَاةَ فِي الْعَسَلِ يَقُولُ مَالِكٌ،
وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ،
وَأَصْحَابُهُمْ.

قَالَ عَلِيُّ: قَدْ قُلْنَا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا
أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِإِثْمَالٍ﴾ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ دَمَاءُكُمْ
وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فَلَا يَجُوزُ إِجْبَابُ فَرَضِ زَكَاةٍ فِي مَالٍ لَمْ يَصْحُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ فِيهِ إِجْبَابُهُ.

فَإِنْ احْتَجَرُوا بِعَمْرٍو قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ
صَدَقَةً﴾.

قِيلَ لَهُمْ: فَأَوْجِبُوا فِيهَا خَرَجَ مِنْ مَعَادِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ،
وَفِي الْقَصَبِ، وَفِي ذِكْرِ الْخَيْلِ، فَكُلُّ ذَلِكَ أَمْوَالٌ لِلْمُسْلِمِينَ، بَلْ
أَوْجِبُوا حَيْثُ لَمْ يَوْجِبْهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَأَسْقَطُوهَا تَمَّا خَرَجَ مِنَ
النَّخْلِ وَالزَّيْتِ وَالشَّعِيرِ، فِي أَرْضِ الْخِرَاجِ، وَفِي الْأَرْضِ الْمُسْتَأْجَرَةِ.
وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَجْهَلُونَ.

وَأَمَّا عُرُوضُ التَّجَارَةِ:

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ بِإِجْبَابِ
الزَّكَاةِ فِي الْعُرُوضِ الْمَتَّخَذَةِ لِلتَّجَارَةِ.

وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِخَبَرٍ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَعْدٍ
بْنِ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ عَنْ خَبِيبِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ جَنْدَبٍ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ جَدِّهِ سَمُرَةَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتُرُنَا أَنْ
نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِنَ الذَّيِّ نَعْدُ نُلْتَمِعُ».

وَيُخْبِرُ صَحِيحٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ قَالَ: كُنْتُ
عَلَى بَيْتِ الْمَالِ زَمَانَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَكَانَ إِذَا خَرَجَ الْعَطَاءُ جُمِعَ
أَمْوَالُ التَّجَارِ ثُمَّ حُسِبَ، غَابِهَا وَشَاهَدَهَا، ثُمَّ أَخَذَ الزَّكَاةَ مِنْ
شَاهِدِ الْمَالِ عَنِ الْغَائِبِ وَالشَّاهِدِ. وَيُخْبِرُ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي قَلَابَةَ: إِنَّ عَمَّالَ عَمْرِو قَالُوا: يَا أَمِيرَ
الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ التَّجَارَ شَكُّوا شِدَّةَ التَّقْوِيمِ، فَقَالَ عَمْرٍو: هَاهُ هَاهُ
خَفِّقُوا. وَيُخْبِرُ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي
سَلَمَةَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَاسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَرَّ بِي عَمْرُ بْنُ
الْخَطَّابِ فَقَالَ: يَا حَاسُ، أَذْ زَكَاةَ مَالِكَ. فَقُلْتُ:؟ مَالٌ إِلَّا جَعَابٌ
وَأَدَمٌ. فَقَالَ: قَوْمَهَا قِيمَةٌ ثُمَّ أَذْ زَكَاةَا. وَيُخْبِرُ صَحِيحٌ:

رَوَيْنَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا بَأْسَ بِالرَّطَبِ
حَتَّى يَبْيَعُ، وَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ فِيهِ. وَيُخْبِرُ صَحِيحٌ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو: لَيْسَ
فِي الْعُرُوضِ زَكَاةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ لِتِجَارَةٍ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الزَّكَاةُ مَوْضُوعٌ فِيهَا يَنْمِي مِنَ الْأَمْوَالِ، مَا
نَعْلَمُ لَهُمْ مُتَعَلِّقًا غَيْرَ هَذَا، وَكُلُّ هَذَا لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ.

أَمَّا حَدِيثُ سَمُرَةَ فَسَاقِطٌ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ رَوَاتِهِ مَا بَيْنَ سُلَيْمَانَ
بْنِ مُوسَى، وَسَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مَجْهُولُونَ لَا يَعْرِفُ مَنْ هُمْ، ثُمَّ لَوْ
صَحَّ لَمَا كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ حِجَّةٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ: أَنْ تَلْكَ الصَّدَقَةُ هِيَ
الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ؛ بَلْ لَوْ أَرَادَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَا الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ لَيُنَّ
وَقْتَهَا وَمَقْدَارَهَا وَكَيْفَ تَخْرُجُ، أَمِنْ أَعْيَانِهَا، أَمْ بِتَقْوِيمِ، وَمِمَّاذَا
تَقَوَّمُ؟ وَمِنْ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَرْجِبُ عَلَيْنَا زَكَاةَ لَا يَبِينُ
كَمْ هِيَ، وَلَا كَيْفَ تَأْخُذُ. وَهَذِهِ الصَّدَقَةُ لَوْ صَحَّتْ لَكَانَتْ

موكولة إلى أصحاب تلك السلع.

كما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا مسدد حدثنا معاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن قيس بن أبي غرزة قال: سُرِبَ زَكَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ التَّجَارِ، إِنَّ الْبَيْعَ يَخْضَرُهُ اللَّغْوُ وَالْخَلْفُ، فَشُرِبُوا بِالضَّدْقَةِ.

فهذه صدقة مفروضة غير محدودة، لكن ما طابث به أنفسهم، وتكون كفارة لما يشوب البيع عما لا يصح من لغو وحلف.

وأما حديث عمر؛ فلا يصح، لأنه عن أبي عمرو بن حماس عن أبيه، وهما مجهولان.

روينا عن طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثنا عارم بن الفضل قال: سمعت أبا الأسود هو حيد بن الأسود - يقول: ذكرت لملك بن أنس حديث ابن حماس في المتاع يزكى، عن يحيى بن سعيد، فقال مالك: يحيى قماش.

قال أبو محمد: معناه أنه يجمع القماش، وهو الكناسة: أي يروي عن لا قدر له ولا يستحق.

وأما حديث أبي قلابة فمرسل؛ لأنه لم يدرك عمر بعقله ولا بسننه.

وأما حديث عبد الرحمن بن عبد القاري فلا حجة لهم فيه؛ لأنه ليس فيه: أن تلك الأموال كانت عروضاً للتجارة وقد كانت للتجار أموال تجب فيها الزكاة، من فضة وذهب وغير ذلك، ولا يحل أن يزداد في الخبر ما ليس فيه، فيحصل من فعل ذلك على الكذب.

وأما حديث ابن عباس فكذلك أيضاً، ولا دليل فيه على إيجاب الزكاة في عروض التجارة، وهو خارج على مذهبي ابن عباس المشهور عنه في أنه كان يرى الزكاة واجبة في فائدة الذهب، والفضة، والماشية حين تستأف، فرأى الزكاة في الثمن إذا باعوه.

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود حدثنا أحمد بن سعيد بن حزم حدثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا أبي عن عبد الصمد التتوي حدثنا حماد حدثنا قتادة عن جابر بن زيد أبي الشعثاء عن ابن عباس: أنه قال في المال المستأف: يزكيه حين يستفيده، وقال ابن عمر: حتى يحول عليه الحول.

وقد بين هذا عطاء: وهو أكبر أصحابه، على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وأما خير ابن عمر: فصحيح؛ إلا أنه لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ وكم فضية خالفوا فيها عمر، وابنه. منها للمالكين الرواية في زكاة العسل؛ وللحنفيين حكمه في زكاة الرقيق؛ وغير ذلك كثير جداً - ومن المحال أن يكون عمر وابنه حجة في موضع دون آخر.

وأيضاً: فإن الحنفيتين والمالكيتين، والشافعيين، خالفوا ما روي عن عمر، وابن عمر في هذه المسألة نفسها؛ فمالك فرق بين المدير وغير المدير، وأسقط الزكاة عن باع عرضاً بعرض، ما لم ينض له درهم، وليس هذا فيما روي عن عمر، وابنه.

والشافعي: يرى أن لا يزكى الرّيح مع رأس المال إلا الصّيارفة خاصة، وليس هذا عن عمر، ولا عن ابن عمر.

وكلهم يرى فيمن ورث عرضاً أو ابتاعها للثنية ثم نوى بها التجارة: أنها لا زكاة فيها، ولو بقيت عنده سنين؛ ولا في ثمنها إذا باعها؛ لكن يستأنف حولاً، وهذا خلاف عمر، وابن عمر؛ فبطل احتجاجهم بهما رضي الله عنهما.

وقد جاء خلاف ما روي عن عمر، وابن عمر عن غيرهما من الصحابة رضي الله عنهم.

حدثنا حمام حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع الخوزي قال: كنت جالساً عند عبد الرحمن بن نافع إذ جاءه زياد البواب فقال له: إن أمير المؤمنين - يعني ابن الزبير - يقول: أرسل زكاة مالك. فقام فأخرج مائة درهم، وقال له: أقرأ عليه السلام، وقل له: إنما الزكاة في الناض. قال نافع: فقلت زياداً قُلت له: أبلغته. قال: نعم، قلت: فماذا قال ابن الزبير. فقال: قال: صدق. قال ابن جريج: وقال لي عمرو بن دينار: ما أرى الزكاة إلا في العين.

حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور حدثنا محمد بن عيسى بن رفاعة حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا أبو عبيد حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن قطن قال: مررت بواسط زمن عمر بن عبد العزيز.

فقالوا: قرئ علينا كتاب أمير المؤمنين: أن لا تأخذوا من أرباح التجار شيئاً حتى يحول عليها الحول.

قال أبو عبيد: حدثنا معاذ عن عبد الله بن عون قال: أتيت المسجد وقد قرئ الكتاب، فقال صاحب لي: لست شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز في أرباح التجار إلا أن يعرض لها حتى يحول عليها الحول. فهذا ابن الزبير، وعبد الرحمن بن نافع وعمرو بن دينار، وعمر بن عبد العزيز، وقد روي أيضاً عن عائشة. وذكره

الشَّافِعِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَحَتَّى لَوْ بَاتَ خِلَافٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ شَرِيعَةً بغيرِ نَصٍّ قُرْآنٍ أَوْ سُنَّةٍ ثَابِتَةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ مُتَقَيَّنٍ لَا يَشْكُ فِي أَنَّهُ قَالَ بِهِ جَمِيعُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَقَدْ اسْتَطَفَ الْحَنَفِيُّونَ الزَّكَاةَ عَنِ الْإِبِلِ الْمَعْلُوفَةِ وَالْبَقَرِ الْمَعْلُوفَةِ، وَأَمْوَالِ الصَّغَارِ كُلِّهَا إِلَّا مَا أَخْرَجَتْ أَرْضُهُمْ. وَاسْتَطَفَ الْمَالِكِيُّونَ الزَّكَاةَ عَنْ أَمْوَالِ الْعِيْبِ، وَالْخَلِيِّ. وَاسْتَطَفَ الشَّافِعِيُّونَ عَنِ الْخَلِيِّ، وَعَنِ الْمَوَاسِي الْمُسْتَعْمَلَةِ.

وَكُلُّ هَذَا خِلَافٌ لِلْسُّنَنِ الثَّابِتَةِ بِمَا بَرَّهَانُ.

وَذَكَرُوا الْخَيْرَ الَّذِي مِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ عُمَرَ بَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُصَدِّقًا فَقَالَ: مَنَعَ الْعَبَّاسُ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَابْنُ جَبَلٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِن كُنتُمْ تَطْلُمُونَ خَالِدًا، إِنَّ خَالِدًا قَدْ أَحْبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَدَهُ فِي سَبِيلِ الْمَلِكِ».

قَالُوا: فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ طَلِبَتْ مِنْهُ فِي دَرُوعِهِ، وَأَعْبَدُوهُ وَلَا زَكَاةَ فِيهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ لِلتَّجَارَةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَيْسَ فِي الْخَيْرِ لَا نَصٌّ وَلَا دَلِيلٌ وَلَا إِشَارَةٌ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا ادَّعَوْهُ، وَإِنَّمَا فِيهِ أَنَّهُمْ ظَلَمُوا خَالِدًا إِذْ نَسَبُوا إِلَيْهِ مَنَعَ الزَّكَاةَ وَهُوَ قَدْ أَحْبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْبَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَطْ، صَدَّقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِذْ مِنَ الْإِطْلَاقِ أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ عَاقِلٌ ذُو دِينٍ يَنْفَقُ الثَّقَةَ الْعَظِيمَةَ فِي التَّطَوُّعِ ثُمَّ يَمْنَعُ الْبَقَرِ فِي الزَّكَاةِ الْمَقْرُوضَةِ؛ هَذَا حُكْمُ الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا إِعْمَالُ الظَّنِّ الْكَاذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَاطِلٌ..

وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَا زَكَاةَ فِي عَرُوضِ التَّجَارَةِ، وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الزُّرْقِ صَدَقَةٌ وَلَا فِيْمَا دُونَ خُمْسِ دُرُومٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ».

وَأَنَّهُ اسْقَطَ الزَّكَاةَ عَمَّا دُونَ الْأَرْبَعِينَ مِنَ النِّعَمِ، وَعَمَّا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ وَالْحَبِّ؛ فَمَنْ أَوْجِبَ زَكَاةَ فِي عَرُوضِ التَّجَارَةِ فَإِنَّهُ يَرْجِيهَا فِي كُلِّ مَا نَفَسَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الزَّكَاةَ ثُمَّ ذَكَرْنَا.

وَصَحَّ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي: عَيْدِهِ، وَلَا فَرَسِهِ، صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفَيْطْرِ» وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «قَدْ عَفَرْتُ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ».

وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَكَرَ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى فِي: الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، وَالنِّعَمِ، وَالْكَنْزِ، فَقِيلَ عَنِ الْخَيْلِ: فَقَالَ: الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ: هِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سَيْتَرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وَزَرٌ.

«فَقِيلَ عَنِ الْحَمِيرِ فَقَالَ: مَا أَنْزَلَ عَلَيَّ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْفَاضَةُ الْجَامِعَةُ: «فَمَنْ يَتَمَلَّكْ ذُرُّهُ خَيْرًا يَرَهُ»» فَمَنْ أَوْجِبَ الزَّكَاةَ فِي عَرُوضِ التَّجَارَةِ فَإِنَّهُ يَرْجِيهَا فِي الْخَيْلِ، وَالْحَمِيرِ، وَالْعِيْبِ، وَقَدْ قَطَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ لَا زَكَاةَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا صَدَقَةُ الْفَيْطْرِ فِي الرَّقِيقِ؛ فَلَوْ كَانَتْ فِي عَرُوضِ التَّجَارَةِ، أَوْ فِي شَيْءٍ، ثُمَّ ذَكَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ زَكَاةَ إِذَا كَانَ لِتَّجَارَةٍ؛ لَيَسَّ ذَلِكَ بِلَا شَكٍّ؛ فَإِذَا لَمْ يَبَيِّنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا أَصْلًا.

وَقَدْ صَحَّ الْإِجْمَاعُ الْمُتَقَيَّنُّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ كُلِّ عَرَضٍ كَحُكْمِ الْخَيْلِ، وَالْحَمِيرِ، وَالرَّقِيقِ، وَمَا دُونَ النَّصَابِ مِنَ الْمَاشِيَةِ، وَالْعَيْنِ.

ثُمَّ ائْتَلَفَ النَّاسُ فَمَنْ وَجِبَ الزَّكَاةُ فِي كُلِّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ لِلتَّجَارَةِ، وَمَنْ مَسَقَطَ لِلزَّكَاةِ فِي كُلِّ ذَلِكَ لِتَّجَارَةٍ كَانَتْ أَوْ لغيرِ تَّجَارَةٍ.

وَصَحَّ بِالنَّصِّ أَنَّ لَا زَكَاةَ فِي الْخَيْلِ، وَلَا فِي الرَّقِيقِ، وَلَا فِي الْحَمِيرِ، وَلَا فِيْمَا دُونَ النَّصَابِ مِنَ الْمَاشِيَةِ وَالْعَيْنِ؛ وَصَحَّ الْإِجْمَاعُ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ عَلَى أَنَّ حُكْمَ كُلِّ عَرَضٍ فِي التَّجَارَةِ كَحُكْمِ هَذَا.

فَصَحَّ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ لَا زَكَاةَ فِي عَرُوضِ التَّجَارَةِ بِالْإِجْمَاعِ الْمَذْكُورِ.

وَقَدْ صَحَّ الْإِجْمَاعُ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي الْعَرُوضِ.

ثُمَّ ادَّعَى قَوْمٌ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ فَيُجِبُهَا زَكَاةً؛ وَهَذِهِ دَعْوَى بِلَا بَرَّهَانٍ.

وَاجْمَعُ الْحَنَفِيُّونَ وَالْمَالِكِيُّونَ، وَالشَّافِعِيُّونَ: عَلَى أَنَّ مَنْ اشْتَرَى سِلْعًا لِلْبَيْعِ ثُمَّ نَوَى بِهَا التَّجَارَةَ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا - وَهَذَا نَحْكُمُ فِي إِجْبَائِهِمُ الزَّكَاةَ فِي أَثْمَانِهَا إِذَا بَاعَتْ ثُمَّ أَتَجَرَ بِهَا بِلَا بَرَّهَانٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الزَّكَاةَ فِيْمَا يَمْنَى، فِدَعْوَى كَاذِبَةٌ مُتَنَاقِضَةٌ؛ لِأَنَّ عَرُوضَ الْفَيْتْرِ تَمْنَى قِيَمَتُهَا كَعَرُوضِ التَّجَارَةِ وَلَا فَرْقَ.

فَإِنْ قَالُوا: الْعَرُوضُ لِلتَّجَارَةِ فِيهَا النَّمَاءُ.

قُلْنَا: وَفِيهَا أَيْضًا الْخَسَارَةُ.

وَكَذَلِكَ الْحَمِيرُ تَمْنَى، وَلَا زَكَاةَ فِيهَا عَنْهُمْ، وَالْخَيْلُ تَمْنَى، وَلَا زَكَاةَ فِيهَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّينَ، وَالْمَالِكِيِّينَ، وَالْإِبِلِ الْعَوَاسِلُ تَمْنَى وَلَا زَكَاةَ فِيهَا عِنْدَ الْحَنَفِيِّينَ، وَالشَّافِعِيِّينَ، وَمَا أَصِيبَ فِي أَرْضٍ الْخَرَجِ يَمْنَى، وَلَا زَكَاةَ فِيهَا عِنْدَ الْحَنَفِيِّينَ، وَأَمْوَالُ الْعِيْبِ تَمْنَى، وَلَا زَكَاةَ فِيهَا عِنْدَ الْمَالِكِيِّينَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَأَقْرَأَهُمْ وَاضْطَرَّابَهُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نَفْسَهَا بِرَهَانٍ قَاطِعٍ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى. فَإِنَّ طَائِفَةً مِنْهُمْ

قالت: تزكى عروض التجارة من أعيانها.

وهو قول المزني. وطائفة قالت: بل نقومها ثم اختلفوا:

فقال أبو حنيفة: نقومها بالأحوط للمساكين.

وقال الشافعي: بل ربما اشتراها به؛ فإن كان اشترى عرضاً بعرض قومه بما هو الأغلب من نقد البلبل.

وقال مالك: من باع عرضاً بعرض أبداً فلا زكاة عليه إلا حتى يبيع ولو بدينه، فإذا نضى له ولو درهم قومه حيث يبيعه عرضه وزكاه. فليت شعري ما شأن الدرهم هاهنا، إن هذا لعجيب. فكيف إن لم ينض له إلا نصف درهم، أو حبة فضة، أو فلس؟ كيف يصنع.

وقال أبو حنيفة، والشافعي: يقوم ويترك وإن لم ينض له درهم.

وقال مالك: المديبر الذي يبيع ويشترى يقوم كل سنة ويترك.

وأما المختار فلا زكاة عليه - ولو حبس عروضه سنين - إلا حتى يبيع، فإذا باع زكى حيث يستلزم واحد - وهذا عجب جداً.

وقال أبو حنيفة، والشافعي: كلاهما سواء، يقومان كل سنة ويذكبان.

حدثنا حماد حدثنا عبد الله بن محمد بن علي حدثنا عبد الله بن يونس حدثنا بقي بن خالد حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال: قال لي عطاء: لا صدقة في لؤلؤ، ولا في زبرجد، ولا ياقوت، ولا فصوص ولا عرض ولا شيء لا يدار.

فإن كان شيء من ذلك يدار ففيه الصدقة في ثمنه حين يباع - وهذا خلاف قول من ذكرنا.

وقال الشافعي: لا يضيف الرّيح إلى رأس المال إلا الصّارفة، وهذا عجب جداً.

وقال أبو حنيفة، ومالك؛ بل يضيف الرّيح إلى رأس المال ولو لم يرجع إلا في تلك الساعة فكان هذا أيضاً عجبا. وأقوالهم في هذه المسألة طريفة جداً لا يدل على صحة شيء منها قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية فاسدة ولا قول صاحب أصلا، وأكثر ذلك لا يعرف له قائل قبل من قاله منهم، والله تعالى يقول ﴿وَإِنْ تَنَادَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾.

فليت شعري هل رد هؤلاء هذا الاختلاف إلى كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ. وهل وجدوا في القرآن والسنة نصاً أو دليلاً على شيء من هذه الأقوال الفاسدة. وكلهم يقول: من اشترى سلعة للفتية فنوى بها التجارة فلا زكاة فيها، فإن اشترى للتجارة فنوى بها القنية سقطت الزكاة عنها؛ فاحتاطوا لإسقاط الزكاة التي أوجبها بجعلهم.

وقالوا كلهم: من اشترى ماشية للتجارة، أو زرع للتجارة، فإن زكاة التجارة تسقط وتلزمه الزكاة المفروضة؛ وكان في هذا كناية لو أنصفوا أنفسهم، ولو كانت زكاة التجارة حقاً من عند الله تعالى ما أسقطها الزكاة المفروضة؛ ولكن الحق يغلب الباطل.

فإن قالوا: لا تجتمع زكاتان في مال واحد.

قلنا: فما المانع من ذلك ليت شعري إذا كان الله تعالى قد أوجبها جميعاً أو رسوله ﷺ.

٦٤٢ - مسألة: ولا زكاة في تمر، ولا بر، ولا شعير: حتى يبلغ ما يصيبه المرء الواحد من الصنف الواحد منها خمسة أوسق؛ والوسق ستون صاعاً؛ والصاع أربعة أمداد بمد النبي ﷺ. والمد من رطل ونصف إلى رطل وربع على قدر رزاق المد وخفتي، وسواء زرع في أرض له أو في أرض لغيره بغصب أو بمعاملة جائز، أو غير جائز، إذا كان التذر غير مغضوب، سواء أرض خراج كانت أو أرض عشير.

وهذا قول جمهور الناس.

وبه يقول: مالك، والشافعي، واحد، وأبو سليمان.

وقال أبو حنيفة: يزكى ما قل من ذلك وما كثر، فإن كان في أرض خراج فلا زكاة فيما أصيب فيها، فإن كانت الأرض مستأجرة فالزكاة على رب الأرض لا على الزارع، فإن كان في أرض مغصوبة، فإن قضى لصاحب الأرض بما نقصها الزرع فالزكاة على صاحب الأرض، وإن لم يقض له بشيء فالزكاة على الزارع - قال: والمد رطلان. فهذه خمسة مواضع خالف فيها الحق في هذه المسألة وقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ «ليس فيما دون خمسة أوسق من حب أو تمر صدقة».

وتعلق أبو حنيفة بقول رسول الله ﷺ «فِيمَا سَقَتِ السَّاءُ الْعُشْرَ».

وأخطأ في هذا، لأن استعمل هذا الخبر وعصى الآخر وهذا لا يحمل، ونحن أطلعنا في الخبرين جميعاً، وهو قد خالف هذا الخبر أيضاً، إذ خصّ بما سقت الساء كثيراً برأيه، كالقصب، والحطب، والحشيش، وورق الشجر وما أصيب في أرض الخراج،

وَلَمْ يَرَأَ أَنْ يَخْصَهُ بِكَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وأيضاً فإنه كلف من ذلك ما لا يطاق كما قد عُدنا وخص من ذلك براهيه ما أصيب في عرصات الدَّور، وهذه تخالط لا نظير لها.

وأما أبو سليمان فقال: ما كان يحتمل التَّوسيق فلا زكاة فيه حتى يبلغ خمسة أوسق، وما كان لا يحتمل التَّوسيق فالزكاة في قليله وكثيره، وقد ذكرنا فساد هذا القول قبل.

والعجب أن أبا حنيفة يزعم أنه صاحب قياس، وهو لم يَر فيما يزكي شيئاً قليلاً وكثيره فهلاً قاسم الزرع على الماشية والعين. فلا النص أبغ، ولا القياس طرف.

وأما المد فإن أبا حنيفة وأصحابه احتجوا في ذلك.

بما روَّاه من طريق شريك بن عبد الله القاضي عن عبد الله بن عيسى عن عبد الله بن جبر عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ «يُجْزَى فِي الرُّضُومِ رَطْلَان»، مع الأثر الصحيح في أنه عليه السلام «كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالنَّدَى».

وهذا لا حجة فيه، لأن شريكاً مطَّرح، مشهور بتدليس المتكررات إلى الثقات، وقد أسقط حديث الإمامان: عبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان؛ وتالله لا أفلح من شهدا عليه بالجرحة.

ثم لو صح ما كان هم فيه حجة؛ لأنه لا يدل ذلك على أن المد رطلان.

وقد صح «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ بِثَلَاثِي الْمُدِّ»، ولا خلاف في أنه عليه السلام لم يكن يعير له الماء للرُضُوم بكيل ككيل الزيت لا يزيد ولا ينقص. أيضاً - فلز صح ما كان في قوله عليه السلام «يُجْزَى فِي الرُّضُومِ رَطْلَان» مانع من أن يجزى أقل، وهم أول موافق لنا في هذا، فمن تَوَضَّأَ عندهم بنصف رطل أجزاء، فبطل تعلُّقهم بهذا الأثر..

واحتجوا بحج:

روَّاه من طريق موسى الجهني: كنت عند مجاهد فأتى بإناء يسع ثمانية أراطل تسعة أراطل، عشرة أراطل، فقال: قالت عائشة «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْتَسِلُ بِجِلِّ هَذَا» مع الأثر الثابت أنه عليه السلام «كَانَ يَقْتَسِلُ بِالصَّاعِ».

قال أبو محمد: وهذا لا حجة فيه، لأن موسى قد شك في ذلك الإنسان من ثمانية أراطل إلى عشرة، وهم لا يقولون: إن الصَّاع يزيد على ثمانية أراطل ولا فلساً.

وأيضاً - فقد صح أنه عليه السلام «اغْتَسَلَ هُوَ وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا جَمِيعاً مِنْ إِنَاءٍ يَسَعُ ثَلَاثَةَ أَشْدَادٍ».

وأيضاً من إناء هو الفرق، والفرق: اثنا عشر مداً.

وأيضاً - بخمسة أمداد.

وأيضاً - بخمسة مكايي.

وكل هذه الآثار في غاية الصحة، والإسناد الوثيق الثابت المتصل، والخمسة مكايي: خمسون مداً. ولا خلاف في أنه عليه السلام لم يعير له الماء للغسل بكيل ككيل الزيت، ولا تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ بإناءين مخصوصين بل قد تَوَضَّأَ في الخضر والسفر بلا مراعاة لِمَقْدَارِ الْمَاءِ. هم أولُ مخالف لهذا التحديد فلا يختلفون في أن امرأ لو اغتسل نصف صاع لأجزاء - فبطل تعلُّقهم بهذه الآثار الواهية.

واحتجوا بروايتين وأهيتين:

إحداهما - من طريق أحمد بن يونس عن زهير بن معاوية عن أبي إسحاق عن رجل عن موسى بن طلحة: أن الفقير الحجاجي فقير عمر، أو صاع عمر.

والأخرى - من طريق مجاهد عن الشعبي قال: الفقير الحجاجي - صاع عمر. ورواية عن إبراهيم: عيرنا صاع عمر فوجدناه حجاجياً.

ورواية عن الحجاج بن أوطاة عن الحكم عن إبراهيم «كَانَ صَاعُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيَةَ أَطْطَالٍ، وَمُدُّهُ رَطْلَانِ».

قال أبو محمد: هذا كله سواء، وجوده وعدمه.

أما حديث موسى بن طلحة فبين أبي إسحاق وبينه من لا يدرى من هو؛ ومجاهد ضعيف، أول من ضعفه أبو حنيفة، وإبراهيم لم يدرك عمر.

ثم لو صح كل ذلك لما اتضعوا به؛ لأننا لم ننازعهم في صاع عمر ﷺ ولا في فقيره، إنما نازعناهم في صاع النبي ﷺ ولنا ندفع أن يكون لعمر: صاع، وفقير، ومد. ربه لأهل العراق لثقافتهم وازدحامهم؛ كما بمصر البوية والإردب؛ وبالشام المد وكما كان لمروان بالمدينة مد اخترعه، وهشام بن إسماعيل مد اخترعه، ولا حجة في شيء من ذلك.

وأما قول إبراهيم في صاع النبي ﷺ فقول إبراهيم، وقول أبي حنيفة سواء في الرقة عنهما إذا خالفا الصواب.

وقد روَّاه من طريق البخاري: حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا القاسم بن مالك المزني حدثنا الجعيد بن عبد الرحمن عن

السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: «كَانَ الصَّاعُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَدًّا وَثَلَاثًا بِمِثْلِكَ الْيَوْمِ، فَرِيدٌ فِيهِ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ».

وَرَوَيْنَا عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ فِي مَكِيلَةِ زَكَاةِ الْفَطْرِ بِالمُدِّ الْأَصْغَرِ مَدُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَهُ أَيْضًا فِي زَكَاةِ الْحُبُوبِ وَالزُّيْتُونِ بِالصَّاعِ الْأَوَّلِ صَاعُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَمِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي زَكَاةَ الْفَطْرِ مِنْ رَمَضَانَ مَدُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمُدَّ الْأَوَّلَ فَصَحَّ أَنْ بِالمَدِينَةِ صَاعًا، وَمَدًّا غَيْرُ مَدِّ النَّبِيِّ ﷺ.

وَلَوْ كَانَ صَاعُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ هُوَ صَاعُ النَّبِيِّ ﷺ لَمَا نَسَبَ إِلَى عُمَرَ أَصْلًا دُونَ أَنْ يَنْسَبَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، وَلَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَيْضًا دُونَ أَنْ يُضَافَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَحَّ بِمَا شَكَ أَنْ مَدُّ هِشَامٍ إِنَّمَا رَبُّهُ هِشَامٌ، وَأَنْ صَاعُ عُمَرَ إِنَّمَا رَبُّهُ عُمَرُ.

هَذَا إِنْ صَحَّ أَنَّهُ كَانَ هُنَاكَ صَاعٌ يُقَالُ لَهُ 'صَاعُ عُمَرَ' فَإِنَّ صَاعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَدَّهُ مَنُوسَبَانِ إِلَيْهِ لَا إِلَى غَيْرِهِ، بِتَابِعِيٍّ بِمِجْمَعِهِمَا.

وَأَمَّا حَقِيقَةُ الصَّاعِ الْحِجَاجِيِّ الَّذِي عُولُوا عَلَيْهِ فَإِنَّا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ سَدِّدٍ عَنِ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنِ الْحِجَاجِ بْنِ أَرْطَاةَ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ الْحِجَاجَ بْنَ يَوْسُفَ يَقُولُ: صَاعِي هَذَا صَاعُ عُمَرَ أَعْطَيْنِيهِ عَجُوزٌ بِالمَدِينَةِ.

فَإِنْ احْتَجَّوْا بِرِوَايَةِ الْحِجَاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ فَرَوَيْنَاهُ هَذِهِ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، وَهَذَا أَصْلُ صَاعِ الْحِجَاجِ، فَلَا كَثْرَ وَلَا طَيْبَ وَلَا يَبْرُكَ فِي الْحِجَاجِ وَلَا فِي صَاعِهِ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ - عَنْ يَزِيدَ هُوَ ابْنُ زَيْلَو - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: الصَّاعُ يَزِيدُ عَلَى الْحِجَاجِيِّ مَكِيلًا. فَبُطِلَ مَا مَوْهُوَ بِهِ مِنَ الْبَاطِلِ وَوَجِبَ الرَّجُوعُ إِلَى مَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

كَمَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِبْعٍ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ هُوَ ابْنُ رَاهَوِيَةَ - وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ إِسْحَاقُ عَنِ الْمَلَائِيَّ وَقَالَ ابْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ هُوَ الْفَضْلُ بْنُ دَكَيْنٍ - كَلَاهِمَا عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ حَظَلَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ الْجَمْعِيِّ عَنْ طَاوُوسٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمِكْيَالُ عَلَى مِكْيَالِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالْوَزْنُ عَلَى وَزْنِ أَهْلِ مَكَّةَ».

فَلَمْ يَسَعْ أَحَدًا الْخُرُوجَ عَنْ مِكْيَالِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَقْدَارِهِ عَنْهُمْ، وَلَا عَنْ مَوَازِينِ أَهْلِ مَكَّةَ.

وَوَجَدْنَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ لَا يَخْتَلِفُ مِنْهُمْ اثْنَانِ فِي أَنْ مَدُّ رَسُولِ

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: رَطْلٌ وَثَلَاثٌ، وَلَيْسَ هَذَا اخْتِلَافًا؛ لَكِنَّهُ عَلَى حَسَبِ رِزْقَةِ الْمَكِيلِ مِنَ الْبَرِّ وَالشَّعِيرِ:

حَدَّثَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا ابْنُ مَرْجٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا الذَّيْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ «أَنَّ مَدَّ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي كَانَ يَأْخُذُ بِهِ الصَّدَقَاتُ: رَطْلٌ وَنِصْفٌ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِبْعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنِ السَّلِيمِ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: صَاعُ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثٌ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ صَاعُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

حَدَّثَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا عَمَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِيمَنٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: ذَكَرَ أَبِي أَنَّهُ عَمِرَ مَدَّ النَّبِيِّ ﷺ بِالْخَطِطَةِ فَوَجَدَهَا رَطْلًا وَثَلَاثًا فِي السِّرِّ، قَالَ: وَلَا يَبْلُغُ مِنَ التَّمْرِ هَذَا الْمَقْدَارُ:

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْعُودٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَحِيمٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَّادٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: دَفَعَ إِلَيْنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ الْمُدَّ، وَقَالَ هَذَا مَدُّ مَالِكٍ، وَهُوَ عَلَى مِثَالِ مَدِّ النَّبِيِّ ﷺ فَذَهَبَتْ بِي إِلَى السُّوقِ، وَخَرَطْتُ لِي عَلَيْهِ مَدًّا وَحَمَلْتُهُ مَعِيَ إِلَى الْبَصْرَةِ، فَوَجَدْتُهُ نِصْفَ كِلَجَةٍ بِكِلَجَةِ الْبَصْرَةِ، يَزِيدُ عَلَى كِلَجَةِ الْبَصْرَةِ شَيْئًا يَسِيرًا خَفِيفًا، إِنَّمَا هُوَ شَبِيهِ بِالرَّجْحَانِ الَّذِي لَا يَقَعُ عَلَيْهِ جِزَاءٌ مِنَ الْأَجْزَاءِ، وَنِصْفُ كِلَجَةٍ الْبَصْرَةِ هُوَ رُبْعُ كِلَجَةٍ بَغْدَادَ - فَلَمَّا دُرِيَ الصَّاعُ، وَالصَّاعُ مَقْدَارُ كِلَجَةٍ بَغْدَادِيَّةٍ يَزِيدُ الصَّاعُ عَلَيْهَا شَيْئًا يَسِيرًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَخَرَطْتُ لِي مَدًّا عَلَى تَحْقِيقِ الْمُدِّ الْمُتَوَارِثِ عِنْدَ آلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَاجِي، وَهُوَ عِنْدَ أَكْبَرِهِمْ لَا يَفَارِقُ دَارَهُ، أَخْرَجَنِي إِلَى ثَقِيٍّ الَّذِي كَلَّمْتُهُ ذَلِكَ: عَلِيٌّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَذْكُورِ وَذَكَرَ أَنَّهُ مَدُّ أَبِيهِ وَجَدَهُ وَأَبِي جَدَّهُ أَخَذَهُ وَخَرَطَهُ عَلَى مَدِّ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ، وَأَخْبَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَنَّهُ خَرَطَهُ عَلَى مَدِّ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، الَّذِي أَطْعَمَهُ إِيَّاهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَخَرَطَهُ يَحْيَى عَلَى مَدِّ مَالِكٍ، وَلَا أَشْكُ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ خَالِدٍ صَحَّحَهُ أَيْضًا عَلَى مَدِّ مُحَمَّدَ بْنِ وَضَّاحٍ الَّذِي صَحَّحَهُ ابْنُ وَضَّاحٍ بِالمَدِينَةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ثُمَّ كَلَنَهُ بِالْقَمْعِ الطَّيِّبِ، ثُمَّ وَزَنَتْهُ فَوَجَدْتُهُ رَطْلًا وَاحِدًا وَنِصْفَ رَطْلٍ بِالْقَلْقَلِيِّ، لَا يَزِيدُ حَبَّةً، وَكَلَنَهُ بِالشَّعِيرِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِالطَّيِّبِ؛ فَوَجَدْتُهُ رَطْلًا وَاحِدًا وَنِصْفَ أَوْقِيَّةٍ.

بما يجب في هذه الأرضين، ولم يغير أن فيها زكاة؛ ولو كان فيها زكاة لأخبر بها.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مثل هذا ليس لإيراده وجه؛ إلا ليحمد الله تعالى من سمعه على خلاصه من عظيم ما ابتلا به من المجاهرة بالباطل، ومعارضة الحق باغثاً ما يكون من الكلام. وليت شعري في أي معقول وجدوا أن كل شريعة لم تذكر في هذا الحديث فهي ساقطة. وهل يقول هذا من له نصيب من التمييز. وهل بين من أسقط الزكاة - لأنها لم تذكر في هذا الخبر - فرق؛ وبين من أسقط الصلاة والحج لأنها لم يذكر في هذا الخبر. وحتى لو صح لهم: أن رسول الله ﷺ قصد بهذا الخبر ذكر ما يجب في هذه الأرضين - ومعاذ الله من أن يصح هذا فهو الكذب البحث على رسول الله ﷺ لما كان في ذلك إسقاط سائر حقوق الله تعالى عن أهلها. وليس في الدنيا حديث انتظم ذكر جميع الشرائع أوها عن آخرها، نعم، ولا سورة أيضاً. وإنما قصد عليه السلام في هذا الحديث الإنذار بخلاف أيدي المفتحين هذه البلاد من أخذ طعامها ودراهمها ودنابرها فقط؛ وقد ظهر ما أئذ به عليه السلام.

ومن الباطل المنتع أن يريد رسول الله ﷺ ما زعموا؛ لأنه لو كان ذلك، وكان أرباب أراضي الشام، ومصر، والعراق مسلمين؛ فمن هم المخاطبون بأنهم يعمدون كما بدوا ومن المانع ما ذكر منعه.

هذا تخصيص منهم بالباطل وبما ليس في الخبر منه نص ولا دليل، ولو.

قِيلَ لَهُم: بل في قوله عليه السلام: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ» دليل على سقوط الحراج وبطلان؛ إذ لو كان فيها حراج لذكره عليه السلام.

وَالْعَجَبُ أيضاً إسقاطهم الجزية بهذا الخبر عن أهل الحراج فأسقطوا فرضين من فرائض الإسلام برأي صاحب، وهذا عجب جداً. وخالفوا ذلك الصاحب في هذه القضية نفسها؛ لأنه قد صح عنه إيجاب الجزية مع الحراج؛ فمرة يكون فله حجة يخالف بها القرآن، وهم مع ذلك كاذبون عليه، فما روي عنه قط إسقاط الزكاة عما أصيب في أرض الحراج؛ ومرة لا يرويه حجة أصلاً ومعها الحق.

فَإِنْ قَالُوا: إن الصحابة أجمعوا على أخذ الحراج.

قِيلَ لَهُم: والصحابة أجمعوا على أخذ الزكاة قبل إجماعهم على الحراج معه وبعد بلا شك؛ ولا عجب أعجب من إيجاب محمد بن الحسن الحراج على المسلم في أرض الحراج إذا ملكها،

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وهذا أمر مشهور بالمدينة منقول نقل الكافة صغيرهم وكبيرهم، وصالحهم وطالحهم، وعالمهم وجاهلهم، وحرارهم وإيمانهم، كما نقل أهل مكة موضع الصفا، والمروء، والاعتراض على أهل المدينة في صاعهم ومنعم كالمتعرض على أهل مكة في موضع الصفا والمروء ولا فرق، وكمن يعترض على أهل المدينة في القبر والمنبر والبيع، وهذا خروج عن الديانة والمعقول.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وبحت أنا غاية البحث عند كل من وثقت بتمييزه، فكل اتفق لي على أن دينار الذهب بمكة وزنه: اثنان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة بالحب من الشعير المطلق، والدرهم سبعة أعشار المتقال؛ فوزن الدرهم المكي سبع وخمسون حبة وستة أعشار حبة وعشر حبة، فالرطل مائة درهم واحدة وثمانية وعشرون درهماً بالدرهم المذكور.

وقد رجع أبو يوسف إلى الحق في هذه المسألة إذ دخل المدينة ووقف على أمداد أهلها.

وقد موّه بعضهم بأنه إنما سمي الوسق؛ لأنه من وسق البعير.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وهذا طريف في المروج جداً وليت شعري من له بذلك وهلا قال: لأنه وسق الحمار، ثم أيضاً - فإن الوسق الذي أشار إليه هو عندهم: ستة عشر رباعاً بالترطبي، وحمل البعير أكثر من هذا المقدار بنحو نصفه.

وَأَمَّا إسقاطهم الزكاة عما أصيب في أرض الحراج من بر، وغمر، وشعير؛ ففاحش جداً، وعظيم من التسول. وإسقاط للزكاة المقرضة.

وَمَوْهُوَ في هذا بطوأم، منها: أن قال قائلهم: - إن عمر لم يأخذ الزكاة من أرض الحراج.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وهذا غرور بارد؛ لأن عمر رضي الله عنه إنما ضرب الحراج على أهل الكفر، ولا زكاة تؤخذ منهم..

فَإِنْ ادَّعَى: أن عمر لم يأخذ الزكاة ممن أسلم من أصحاب أرض الحراج فقد كذب جداً، ولا يجز هذا أبداً؛ ومن ادَّعى أن - عمر أسقط الزكاة عنهم كمن ادَّعى أنه أسقط الصلاة عنهم ولا فرق.

وموّه بعضهم بأن ذكر ما قد صح عن رسول الله ﷺ من قوله: «مَنْكَتَ الْبِرَاقَ قَبِيْرَهَا وَدَرَهْمَهَا، وَمَنْكَتَ الشَّامَ مُلْكُهَا وَدِيْنَارَهَا، وَمَنْكَتَ مِصْرَ إِرْدَنْهَا وَدِيْنَارَهَا، وَعُدْتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ» شهد على ذلك لحم أبي هريرة، ودمه، قالوا: فآخبر عليه السلام

وهذا مكان لا يقابل (لا بالتعقيب، وحسبنا الله ونعم الوكيل. ويكفي من هذا قول رسول الله ﷺ: «فِيمَا سَقَتْ السَّاءُ العُشْرُ» فَمَنْ وَلَمْ يَخْصُ.

وأيضاً فإن من البرهان على أن الزكاة على الرافع لا على الأرض إجماع الأمة على أنه إن أراد أن يعطي العشر من غير الذي أصاب في تلك الأرض لكان ذلك له؛ ولم يجر إيجابه على أن يعطي من عين ما أخرجت الأرض فصَحَّح أن الزكاة في ذمة السالم الرافع؛ لا في الأرض.

٦٤٣ - مسألة: وكذلك ما أصيب في الأرض المغصوبة إذا كان البذر للغاصب؛ لأن غصبه الأرض لا يبطُل ملكه عن بذره؛ فالبذر إذا كان له فما تولد عنه فله؛ وإنما عليه حق الأرض فقط؛ ففي حصته منه الزكاة، وهي له جلالاً وملكاً صحيح.

وكذلك الأرض المستأجرة بقابل فاسد، أو المأخوذة ببعض ما يخرج منها، أو الممنوحة لعموم قوله عليه السلام: «فِيمَا سَقَتْ السَّاءُ العُشْرُ».

وأما إن كان البذر مغصوباً فلا حق له؛ ولا حكم في شيء مما أنبت الله تعالى منه؛ سواء كان في أرضه نفسه أم في غيرها، وهو كله لصاحب البذر؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ ولا يختلف اثنان في أن غاصب البذر إنما أخذه بالباطل.

وكذلك كل بذر أخذ بغير حق فمحرم عليه بنص القرآن أكله، وكل ما تولد من شيء فهو لصاحب ما تولد منه بلا خلاف؛ وليس وجوب الضمان بميج له ما حرم الله تعالى عليه، فإن مؤهوا بما روي من أن «الخَرَاجَ بِالضَّمَانِ».

فلا حجة لهم فيه لوجوه.

أولها: أنه خبر لا يصح، لأن رواه غلذ بن خفاف وهو مجهول.

والثاني: أنه لو صح لكان ورد في عبور بيع يباع صحيحاً ثم وجد فيه عيب، ومن الباطل أن يقاس الحرام على الحلال، لو كان القياس حقاً؛ فكيف والقياس كله باطل.

والثالث: أنهم يلزمهم أن يجعلوا أولاد المغصوبة من الإمام والحيوان للغاصب بهذا الخبر؛ وهم لا يقولون بذلك.

٦٤٤ - مسألة: فإذا بلغ الصنف الواحد - من البر، أو التمر، أو الشعير - خمسة أوسق كما ذكرنا فصاعداً، فلن كان

واسقاط الزكاة عنه، وإيجابه الزكاة على اليهودي والنصراني إذا ملكا أرض العشر، واسقاط الخراج عنهما وفاعل هذا منهم على الإسلام وأهله.

وقالوا: لا يجتمع حقان في مال واحد.

قال أبو محمد: كذبوا وافتكوا بل يجتمع حقان لله تعالى في مال واحد؛ ولو أنها ألف حق، وما ندرى من أين وقع لهم أنه لا يجتمع حقان في مال واحد؛ وهم يوجبون الخمس في معادن الذهب والفضة والزكاة أيضاً؛ إما عند الحول، وإما في ذلك الوقت إن كان بلغ حول ما عنده من الذهب والفضة؛ ويوجبون أيضاً الخراج في أرض المعدن إن كانت أرض خراج.

ومن عجائب الدنيا تغليبهم الخراج على الزكاة فاسقطوها به، ثم غلبوا زكاة البر والشعير والتمر والماشية على زكاة التجارة، فاسقطوها بها؛ ثم غلبوا زكاة التجارة في الرقيق على زكاة الفطر، فاسقطوها بها؛ فمرة رأوا زكاة التجارة أوكذ من الزكاة المفروضة، ومرة رأوا الزكاة المفروضة أولى من زكاة التجارة.

والحسن بن حي: يرى أن يزكى ما زرع للتجارة زكاة التجارة لا الزكاة المفروضة.

وذكرنا هذا لئلا يدعوا في ذلك إجماعاً، فهذا أخف شيء عليهم. وإن تناقض المالكين والشافعيين لظاهر في إسقاطهم الزكاة عن عروض التجارة للزكاة المفروضة وإيقاعهم ليها مع زكاة الفطر في الرقيق.

وكذلك أيضاً - تناقض الحنفيين إذ أثبتوا الإجارة والزكاة في أرض واحد.

ومن صَحَّ عنه إيجاب الزكاة في الخارج من أرض الخراج: عمر بن عبد العزيز، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، وشريك، والحسن بن حي.

وقال سفيان، وأحمد: إن فضل بعد خراج خمسة أوسق فصاعداً فيه الزكاة. ولا يحفظ عن أحد من السلف مثل قول أبي حنيفة في ذلك.

والعجب كله من تمويههم بالتأثير عن عمر رضي الله عنه قوله إذ أسلمت دهقانة نهر الملك إن اختارت أرضها أو أدت ما على أرضها فخلوا بينها وبين أرضها، وإلا فخلوا بين المسلمين وأرضهم - وعن علي نحو هذا.

وعن ابن عمر إنكار الدخول في أرض الخراج للمسلم. وليت شعري هل عقل ذو عقل قط أن في شيء من هذا إسقاط الزكاة عما أخرجت الأرض.

تَمَّا يَسْقَى بِسَاقِيَةٍ مِنْ نَهْرٍ، أَوْ كَانَ بِعَلَا فِيهِ الْعُشْرُ.

وَأِنْ كَانَ يَسْقَى بِسَاقِيَةٍ أَوْ نَاعُورَةٍ، أَوْ دَلُو فِيهِ نَصْفُ الْعُشْرِ، فَإِنْ نَقَصَ عَنِ الْخُمُسَةِ الْأَوْسَى - مَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ - فَلَا زَكَاةَ فِيهِ.

وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابِنَا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ الْعُشْرُ، أَوْ نَصْفُ الْعُشْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحَدٍ حَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُرْيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعُشْرُ، وَمَا سَقَى بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ».

وَقَدْ ذَكَرْنَا قَبْلَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسَةِ أَوْسَى، مِنْ حَبٍّ وَلَا تَمَرٍ صَدَقَةٌ».

فَصَحَّ أَنْ مَا نَقَصَ عَنِ الْخُمُسَةِ الْأَوْسَى نَقْصَانًا - قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ - فَلَا زَكَاةَ فِيهِ.

وَالْعَجَبُ مِنْ تَغْلِيصِ أَبِي حَنِيفَةَ الْخَيْرَ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ عَلَى حَدِيثِ الْأَوْسَى الْخُمُسَةِ، وَغَلَبَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسٍ أَوْاقِيٍّ مِنَ السَّوَرِقِ صَدَقَةٌ، وَلَا فِيمَا دُونَ خُمُسٍ ذَوْبٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ» عَلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِي الزُّقَةِ رُبْعُ الْعُشْرِ» وَعَلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا» وَهَذَا تَنَاقُضٌ ظَاهِرٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٦٤٥ - مسألة: لا يضم قمح إلى شعير، ولا تمر لبهما.

وَهُوَ قَوْلُ سَفِيانِ الثَّوْرِيِّ وَعَمَّادِ بْنِ الْحَسَنِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابِنَا.

وَقَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَأَبُو يُونُسَ: يَضُمُّ كُلُّ مَا أُخْرِجَتِ الْأَرْضُ: مِنَ الْقَمْحِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْأَرْرِ، وَالذَّرَّةِ، وَالذَّخَنِ، وَجَمِيعِ الْقَطَانِيِّ، بَعْضُ ذَلِكَ إِلَى بَعْضٍ، فَإِذَا اجْتَمَعَ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ خُمْسَةٌ أَوْسَى فِيهِ الزَّكَاةُ كَمَا ذَكَرْنَا، وَإِلَّا فَلَا.

وَقَالَ مَالِكٌ: الْقَمْحُ، وَالشَّعِيرُ، وَالسَّلْتُ: صَنَفٌ وَاحِدٌ، يَضُمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي الزَّكَاةِ، فَإِذَا اجْتَمَعَ مِنْ جَمِيعِهَا خُمْسَةٌ أَوْسَى فِيهَا الزَّكَاةُ، وَإِلَّا فَلَا؛ وَيَجْمَعُ الْخُمْصُ، وَالْفُولُ، وَاللُّوْبِيَا، وَالْعَدَسُ، وَالْجَلْبَانُ وَالْبَسِيلَةُ، بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلَا يَضُمُّ إِلَى الْقَمْحِ، وَلَا إِلَى الشَّعِيرِ وَلَا إِلَى السَّلْتِ.

قَالَ: وَأَمَّا الْأَرُّ، وَالذَّرَّةُ، وَالسَّمْعُ، فَهِيَ أَصْنَافٌ مُخْتَلِفَةٌ، لَا يَضُمُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا إِلَى شَيْءٍ أَصْلًا، وَاخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِي الْعَلْسِ، فَمَرَّةً قَالَ: يَضُمُّ إِلَى الْقَمْحِ، وَالشَّعِيرِ، وَمَرَّةً قَالَ: لَا يَضُمُّ إِلَى شَيْءٍ أَصْلًا وَرَأَى الْقَطَانِيَّ فِي الْبُيُوتِ أَصْنَافًا مُخْتَلِفَةً، حَاشَا لِللُّوْبِيَا، وَالْخُمْصِ؛ فَإِنَّهُ رَأَاهَا فِي الْبُيُوتِ صَنَفًا وَاحِدًا.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: أَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ: فَظَاهِرُ الْخَطِئِ جَمْلَةً، لَا يَخْتِاجُ مِنْ إِطَالَةٍ إِلَى أَكْثَرٍ مِنْ إِسْرَادِهِ وَمَا نَعْلَمُ أَحَدًا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ قَسَمَ هَذَا التَّقْسِيمَ، وَلَا جَمَعَ هَذَا الْجَمْعَ، وَلَا فَرَّقَ هَذَا الْفَرَقَ قَبْلَهُ وَلَا مَعَهُ وَلَا بَعْدَهُ، إِلَّا مَنْ قَلَّدَهُ، وَمَا لَهُ مَتَعَلِّقٌ، لَا مِنْ قُرْآنٍ، وَلَا مِنْ سُنَّةٍ صَحِيحَةٍ، وَلَا مِنْ رَوَايَةٍ فَاسِدَةٍ، وَلَا مِنْ قَوْلِ صَاحِبٍ وَلَا تَابِعٍ، وَلَا مِنْ قِيَاسٍ وَلَا مِنْ رَأْيٍ يَعْرِفُ لَهُ وَجْهٌ، وَلَا مِنْ احْتِيَاطٍ أَصْلًا.

وَأَمَّا مَنْ رَأَى جَمْعَ الْبُرِّ وَغَيْرِهِ فِي الزَّكَاةِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَتَعَلَّقُوا بِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسَةٍ أَوْسَى صَدَقَةٌ».

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَلَوْ لَمْ يَأْتِ إِلَّا هَذَا الْحَبْرُ لَكَانَ هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ، لَكِنْ قَدْ حَصَّنَهُ.

مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِبْعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْعُودٍ هُوَ الْجَحْدَرِيُّ - حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ عَمَارَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْجَحْدَرِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُلُ فِي الْبُرِّ وَالْتَمَرِ زَكَاةٌ حَتَّى يَبْلُغَ خُمُسَةَ أَوْسَى، وَلَا يَجُلُ فِي الْوَرِقِ زَكَاةٌ حَتَّى يَبْلُغَ خُمُسَ أَوْاقِيٍّ وَلَا يَجُلُ فِي الْإِبِلِ زَكَاةٌ حَتَّى يَبْلُغَ خُمُسَ ذَوْبٍ».

فَنَفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ عَمَّا لَمْ يَبْلُغْ خُمْسَةَ أَوْسَى مِنَ الْبُرِّ، فَبَطُلَ بِهَذَا إِبْطَالُ الزَّكَاةِ فِيهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ جَمْعًا إِلَى شُعِيرٍ أَوْ غَيْرِ جَمْعٍ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَكُلُّهُمْ مَتَّفِقٌ عَلَى أَنْ لَا يَجْمَعُ التَّمَرُ إِلَى الزَّيْتِ، وَمَا نَسَبَهُ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخِرِ إِلَّا كَنَسَبِ الْبُرِّ مِنَ الشَّعِيرِ؛ فَلَا النَّصَّ اتِّبَاعًا، وَلَا الْقِيَاسَ طَرْدًا، وَلَا خِلَافَ بَيْنِ كُلِّ مَنْ يَرَى الزَّكَاةَ فِي الْخُمُسَةِ الْأَوْسَى فُضَاعِلًا - لَا فِي أَقْلٍ - فِي أَنَّهُ لَا يَجْمَعُ التَّمَرُ إِلَى الْبُرِّ، وَلَا إِلَى الشَّعِيرِ.

٦٤٦ - مسألة: وَأَمَّا أَصْنَافُ الْقَمْحِ فَيَضُمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ.

وَكَذَلِكَ يَضُمُّ أَصْنَافُ الشَّعِيرِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ. وَكَذَلِكَ أَصْنَافُ التَّمَرِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ الْعَجُوةُ، وَالْبُرْنِيُّ، وَالصَّيْحَانِيُّ وَسَائِرُ أَصْنَافِهِ.

بمسطح حتى الله تعالى فيه؛ ولا سبيل إلى التوسيع الذي به تجب الزكاة قبل الدراس أصلاً؛ فلا زكاة فيه قبل الدراس؛ لأن الله تعالى لم يوجبها ولا رسوله ﷺ. فمن سقط ملكه عنه قبل الدراس - ببيع أو هبة، أو إصداق، أو موت، أو جاتحة، أو نار، أو غرق، أو غصب .. فلم يمكنه إخراج زكاته في وقت وجوبها، ولا وجبت الزكاة عليه وهو في ملكه.

ومن أمكنه الكيل وهو في ملكه فهو الذي خوطب بركائه؛ فمن ملكه بعد ذلك فإنه ملكه بعد وجوب الزكاة على غيره، وليس التمر كذلك؛ لأن النضر جاء بإيجاب الزكاة فيه إذا بدا طيبه، كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى، ومن خالفنا في هذا ورأى الزكاة في البر، والشعير إذا يسا واستغنيا عن الماء، سألناه عن التكليف على دعواه هذا، ولا سبيل له إلى ذلك وعارضناه بقول أبي حنيفة الذي يرى على من باع زرعاً أخضر قصيلاً ففصله المشتري وأطعمه دابته قبل أن يظهر فيه شيء من الحب؛ أن الزكاة على البائع، عشر الثمن أو نصف عشره، ولا سبيل لأحدهما إلى ترجيح قول على الآخر، ولو صح قول من رأى الزكاة واجبة فيه قبل دراسته؛ لكان واجباً إذا أدى العشر منه كما هو في سنبله أن يجزئه؛ وهذا ما لا يقولونه.

٦٥٠- مسألة: وأما النخل فإنه إذا ازهى خرصن والزرم الزكاة كما ذكرنا، وأطلقت يده عليه يفعل به ما شاء؛ والزكاة في ذمته.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن بشر حدثنا يحيى هو ابن سعيد القطان - ومحمد بن جعفر غندر حدثنا شعبة قال: سمعت خبيب بن عبد الرحمن يحدث عن عبد الرحمن بن مسعود بن نيار قال: أئنا سهل بن أبي حنيفة فقال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خرصتم فخذوا أو دعوا الثلث؛ فإن لم تأخذوا فخذوا الربع» شك شعبة في لفظة تأخذوا وتدعوا.

حدثنا حماد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الديلمي حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة. وهي تذكر شأن خبير قالت: «كان رسول الله ﷺ يبيت عبد الله بن رواحة إلى اليهود فيخترص النخل حين يطيب أول الثمر قبل أن يؤكل، ثم يخبرون اليهوديين أن يأخذوها بذلك الخرص أو يدفعوها إليهم بذلك؛ وإنما كان أمر رسول الله ﷺ بالخرص لكي تحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتفترق.

وهذا لا خلاف فيه من أحد؛ لأن اسم بر يجمع أصناف البر؛ واسم تمر يجمع أصناف التمر؛ واسم شعير يجمع أصناف الشعير، وبالله تعالى التوفيق.

٦٤٧- مسألة: ومن كانت له أرضون شتى في قرية واحدة؛ أو في قرى شتى في عمل مدينة واحدة أو في أعمال شتى - ولو أن إحدى أرضيه في أقصى الصين، والأخرى إلى أقصى الأندلس؛ فإنه يضم كل قمع أصاب في جميعها بعضها إلى بعض؛ وكل شعير أصابه في جميعها بعضه إلى بعض، فيزكوه؛ لأنه خاطب بالزكاة في ذاتها، مرتبة بنص القرآن والسنة في ذمته وماله، دون أن يخص الله تعالى؛ أو رسوله ﷺ بذلك ما كان في طسوج واحد، أو رستاق واحد؛ مما في طسوجين، أو رستاقين؛ وتخصيص القرآن والسنة بالأراء الفاسدة؛ باطل مقطوع به، وبالله تعالى التوفيق.

٦٤٨- مسألة: ومن لقط السبل فاجتمع له من البر خمسة أوسق فصاعداً، ومن الشعير كذلك؛ فعليه الزكاة فيها، العشر فيما سقى بالسماء، أو بالهتر أو بالعين، أو بالساقية، ونصف العشر فيما سقى بالضح؛ ولا زكاة على من التقط من التمر خمسة أوسق - وإيجاب الزكاة في ذلك يقول أبو حنيفة.

برهان ذلك: أن رسول الله ﷺ أوجبها على مالكها الذي يفرج في ملكه الحب من سنبله إلى إمكان كيله؛ ولم يخص عليه السلام من أصابه من حرثه أو من غير حرثه؛ ولا شيء في ذلك على صاحب الزرع الذي التقط هذا منه؛ لأنه خرج من ملكه قبل إمكان الكيل فيه الذي به تجب الزكاة، وليس كذلك ما التقط من التمر؛ لأن الزكاة فيه واجبة على من ازهى التمر في ملكه؛ بخلاف البر والشعير، وبالله تعالى تأييد.

٦٤٩- مسألة: والزكاة واجبة على من ازهى التمر في ملكه - والإزهاة؛ هو إحراره في ثماره - وعلى من ملك البر، والشعير قبل دراسهما، وإمكان تصفيتهما من الثين وكيلهما بأي وجه ملك ذلك، من ميراث، أو هبة، أو ابتاع، أو صدقة، أو إصداق، أو غير ذلك، ولا زكاة على من انتقل ملكه عن التمر قبل الإزهاة، ولا على من ملكها بعد الإزهاة، ولا على من انتقل ملكه عن البر، والشعير، قبل دراسهما وإمكان تصفيتهما وكيلهما؛ ولا على من ملكها بعد إمكان تصفيتهما وكيلهما..

برهان ذلك: قول رسول الله ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق من حب ولا تمر صدقة» فلم يوجب النبي ﷺ في الحب صدقة إلا بعد إمكان توسيقه؛ فإن صاحبه حيثما مأمور بكيه وإخراج صدقه؛ فليس تأخير الكيل - وهو له ممكن -

٦٥١- مسألة: فإذا خرس كما ذكرنا فسواء باع الثمرة صاحبها أو وهبها أو تصدق بها أو اطعمها أو أجيح فيها: كل ذلك لا يسقط الزكاة عنه؛ لأنها قد وجبت، وأطلق على الثمرة وأمكنه التصرف فيها بالبيع وغيره، كما لو وجدها، ولا فرق.

٦٥٢- مسألة: فإذا غلط الخارص أو ظلم - فزاد أو نقص - رد الواجب إلى الحق، فاعطي ما زيد عليه وأخذ منه ما نقص، لقول الله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّايِينَ بِالْقِسْطِ﴾، والزيادة من الخارص ظلم لصاحب الثمرة بلا شك.

وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ فلم يوجب الله تعالى على صاحب الثمرة إلا العشر، لا أقل ولا أكثر، أو نصف العشر، لا أقل ولا أكثر، ونقصان الخارص ظلم لأهل الصدقات وإسقاط لحقهم، وكل ذلك إثم وعدوان.

٦٥٣- مسألة: فإن ادعى أن الخارص ظلمه أو أخطأ، لم يصدق إلا بيمين إن كان الخارص عدلاً عالماً، فإن كان جاهلاً أو جافراً فحكمه مردود، لأنه إن كان جافراً فهو فاسق فخير مردود. لقول الله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ فَبَيِّنْهُ فَبَيِّنُوا أَنْ تُصَيِّبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَابِئِينَ﴾.

وإن كان جاهلاً فتمرض الجاهل للحكم في أموال الناس بما لا يدري جرحة؛ وأقل ذلك أنه لا يحل توليته؛ فإذا هو كذلك فتوليته باطل مردود لقول رسول الله ﷺ: ﴿مَنْ عَوَّلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ شَرْعًا فَهُوَ زَدٌّ﴾.

٦٥٤- مسألة: ولا يجوز خرس الزرع أصلاً؛ لكن إذا حصد، ودرس، فإن جاء الذي يقبض الزكاة حبيلاً فعد على الدروس والتصفية والكيل فله ذلك، ولا نفقة له على صاحب الزرع، لأنه لم يأت عن رسول الله ﷺ أنه خرس الزرع، فلا يجوز خرسه؛ لأنه إحداث حكم لم يأت به نص، وبالله تعالى التوفيق.

وأما النفقة فإن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَيِّنَاتٍ﴾.

٦٥٥- مسألة: وفرض على كل من له زرع عند حصاده أن يعطي منه من حضر من المساكين ما طابت به نفسه؛ **وقد ذكرنا ذلك قبل** في بابها ما تجب فيه الزكاة عند ذكرنا قول الله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾، وبالله تعالى التوفيق.

٦٥٦- مسألة: ومن ساقى حائط غل أو زارع أرضه بجزء مما يخرج منها فليهما وقع في سهمه خمسة أوسق فصاعداً من عمر، أو خمسة أوسق كذلك من بر، أو شعير؛ فعليه الزكاة، وإلا فلا.

وكذلك من كان له شريك فصاعداً في زرع أو في ثمرة غل مجسي، أو ابتاع، أو بغير ذلك من الوجوه كلها ولا فرق، فإن كانت على المساكين، أو العريان، أو المجذومين، أو في السبيل، أو ما أشبه ذلك - مما لا يتعين بأهله - أو على مسجد، أو نحو ذلك: فلا زكاة في شيء من ذلك كله، لأن الله تعالى لم يوجب الزكاة في أقل من خمسة أوسق مما ذكرنا؛ ولم يوجبها على شريكه من أجل ضم زرع إلى زرع شريكه.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.

وأما من لا يتعين فليس يصح أنه يقع لأحدهم خمسة أوسق؛ ولا زكاة إلا على مسلم يقع له مما يصيب خمسة أوسق.

وقال أبو حنيفة في كل ذلك الزكاة، وهذا خطأ؛ لما قد ذكرنا من أنه لا شريعة على أرض، وإنما الشريعة على الناس، والجن؛ ولو كان ما قالوا لوجب الزكاة في أراضي الكفار.

فإن قالوا: الخراج ناب عنها.

قلنا: كانوا في عصر النبي ﷺ لا خراج عليهم، فكان يجب على قولكم أن تكون الزكاة فيما أخرجت أرضهم؛ وهذا باطل بإجماع من أهل النقل، وإجماعهم مع سائر المسلمين.

وقال الشافعي: إذا اجتمع للشرقاء كلهم خمسة أوسق فعليه الزكاة - وسنذكر بطلان هذا القول - إن شاء الله تعالى - في زكاة الخطاء في الماشية، وجملة الرد عليه أنه إيجاب شرع بلا برهان أصلاً، وبالله تعالى التوفيق.

٦٥٧- مسألة: ولا يجوز أن يعدل الذي له الزرع أو التمر ما اتفق في حرث أو حصاد، أو جمع، أو درس، أو تزييل أو جداء أو حفر أو غير ذلك؛ فيسقطه من الزكاة وسواء تداين في ذلك أو لم يتداين، أتت النفقة على جميع قيمة الزرع أو التمر أو لم تأت، وهذا مكان قد اختلف السلف فيه:

حدثنا حمام **حدثنا** عبد الله بن محمد بن علي **حدثنا** عبد الله بن يونس **حدثنا** يحيى بن خليل **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة **حدثنا** وكيع عن أبي عوانة عن أبي بشر هو جعفر بن أبي وحشية - عن عمرو بن هرم عن جابر بن زبيل عن ابن عباس، وابن عمر، في الرجل ينفق على ثمرته، قال أحدهما: يزكيتها، وقال

وَزَيْدٌ كِلَاهُمَا: عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ بَشِيرِ بْنِ سَارٍ قَالَ: بَعَثَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَبَا حُمَةَ الْأَنْصَارِيَّ عَلَى خِرَاصِ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: إِذَا وَجَدْتَ الْقَوْمَ فِي غُلْظِهِمْ قَدْ خَرَفُوا فِدْعَ لَهْمٍ مَا يَأْكُلُونَ، لَا تَخْرِصُهُ عَلَيْهِمْ.

وَبِهِ إِلَى أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبِآنَ أَنَّ أَبَا مَيْمُونَةَ أَخْبَرَهُ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حُمَةَ: أَنَّ مِرْوَانَ بَعَثَهُ خَارِصًا لِلتَّخْلِ، فَخَرَصَ مَالَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ سَبْعِمِائَةٍ وَسِتٍّ، وَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي وَجَدْتُ فِيهِ أَرْبَعِينَ عَرِيضًا لَخَرَصْتُهُ سَبْعِمِائَةٍ وَسِتٍّ؛ وَلَكِنِّي تَرَكْتُ لَهُمْ قَدْرَ مَا يَأْكُلُونَ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: هَذَا فَعْلٌ عَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَأَبِي حُمَةَ، وَسَهْلٌ، ثَلَاثَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، بِحُضْرَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، لَا خَالَفَ لَهُمْ يَعْرِفُ مِنْهُمْ، وَهُمْ يَشْتَعُونَ بِمَثَلِ ذَلِكَ إِذَا وَافَقَهُمْ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ، وَحَمْدٌ: يَرْكَبِي مَا بَقِيَ بَعْدَمَا يَأْكُلُ - وَهَذَا تَخْلِيطٌ وَخَالِفَةٌ لِلنَّصْرِ كَلِمًا.

٦٦٠ - مَسْأَلَةٌ: وَإِنْ كَانَ زَرْعٌ، أَوْ غُلٌّ يَسْقَى بَعْضُ الْعَامِ بَعْضًا، أَوْ سَاقِيَةٌ مِنْ نَهْرٍ أَوْ بِمَاءِ السَّمَاءِ، وَبَعْضُ الْعَامِ يَنْضَعُ، أَوْ سَاقِيَةٌ، أَوْ خَطَارِقٌ، أَوْ دَلْوٌ، فَإِنْ كَانَ النُّضْجُ زَادَ فِي ذَلِكَ زِيَادَةً ظَاهِرَةً وَأَصْلَحَ: فَزَكَاتُهُ نِصْفُ الْعَشْرِ قَطْعًا؛ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَزِدْ فِيهِ شَيْئًا وَلَا أَصْلَحَ فَزَكَاتُهُ الْعَشْرُ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: يَرْكَبِي عَلَى الْأَغْلَبِ مِنْ ذَلِكَ؛ وَهُوَ قَوْلُ: رَوَيْنَاهُ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ:

حَدَّثَنَا حَمَامٌ حَدَّثَنَا أَبُو حَمْدٍ الْبَاجِي حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا بَقِيٌّ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِعَطَاءٍ: فِي الْمَالِ يَكُونُ عَلَى الْعَيْنِ أَوْ بَعْلًا عَامَّةَ الزَّمَانِ، ثُمَّ يَنْتَاجُ إِلَى الْبَيْتِ يَسْقَى بِهَا، فَقَالَ: إِنْ كَانَ يَسْقَى بِالْعَيْنِ أَوْ الْبَعْلِ أَكْثَرَ مِمَّا يَسْقَى بِالذَّلْوِ: فَفِيهِ الْعَشْرُ، وَإِنْ كَانَ يَسْقَى بِالذَّلْوِ أَكْثَرَ مِمَّا يَسْقَى بِالْبَعْلِ: فَفِيهِ نِصْفُ الْبَشْرِ قَالَ أَبُو الزَّيْنِ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَبِيدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ هَذَا الْقَوْلَ.

وَقَالَ مَالِكٌ مَرَّةً: إِنْ زَكَاتَهُ بِالذِّي غَذَاهُ بِهِ وَتَمَّ بِهِ، لَا أَبَالِي بِأَيِّ ذَلِكَ كَانَ أَكْثَرَ سَقِيَهُ فَزَكَاتُهُ عَلَيْهِ - وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى: يُعْطَى نِصْفُ زَكَاتِهِ الْعَشْرُ وَنِصْفُهَا نِصْفُ الْعَشْرِ،

وَهَكَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ.

الْأُخْرَى: يَرْفَعُ النِّفَقَةَ وَيَرْكَبِي مَا بَقِيَ.

وَعَنْ عَطَاءٍ: أَنَّهُ يَسْقَطُ مِمَّا أَصَابَ النِّفَقَةَ، فَإِنْ بَقِيَ مَقْدَارُ مَا فِيهِ الزَّكَاةُ زَكَى، وَإِلَّا فَلَا.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: أَوْجِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي التَّمْرِ وَالتَّبَرِّ وَالشَّعِيرِ: الزَّكَاةَ حِمْلَةً إِذَا بَلَغَ الصَّنْفُ مِنْهَا خَمْسَةً أَوْ سِتًّا فَصَاعِدًا؛ وَلَمْ يَسْقَطِ الزَّكَاةُ عَنْ ذَلِكَ بِثِقَةِ الزَّرْعِ وَصَاحِبِ التَّخْلِ؛ فَلَا يَجُوزُ إِسْقَاطُ حَتَّى أَوْجِبَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِغَيْرِ نَصٍّ قُرْآنٍ وَلَا سُنَّةٍ ثَابِتَةٍ.

وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابِنَا، إِلَّا أَنَّ مَالِكًا، وَأَبَا حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيَّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ تَنَاقَضَا وَاسْقَطُوا الزَّكَاةَ عَنِ الْأَمْوَالِ الَّتِي أَوْجِبَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا إِذَا كَانَ عَلَى صَاحِبِهَا دَيْنٌ يَسْتَفْرِقُهَا أَوْ يَسْتَفْرِقُ بَعْضُهَا؛ فَاسْقَطُوهَا عَنْ مَقْدَارٍ مَا اسْتَفْرَقَ الدَّيْنُ مِنْهَا.

٦٥٨ - مَسْأَلَةٌ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدَعَ عَلَى صَاحِبِ الزَّرْعِ

فِي الزَّكَاةِ مَا أَكَلَ هُوَ وَاهْلُهُ فَرِيكًا أَوْ سَوِيْقًا - قُلْ أَوْ كَثْرًا - وَلَا السَّبِيلَ الَّذِي يَسْقَطُ فَيَاكُلُهُ الطَّيْرُ أَوْ الْمَانِيَةُ أَوْ يَأْخُذُهُ الصَّغَفَاءُ، وَلَا مَا تَصَدَّقَ بِهِ حِينَ الْخَصَادِ؛ لَكِنْ مَا صَنَعِي فَزَكَاتُهُ عَلَيْهِ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: مَا ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ أَنْ الزَّكَاةَ لَا تَحِبُّ إِلَّا حِينَ إِمْكَانِ الْكَيْلِ، فَمَا خَرَجَ مِنْ يَدِهِ قَبْلَ ذَلِكَ فَقَدْ خَرَجَ قَبْلَ وَجُوبِ الصَّدَقَةِ فِيهِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَالْمِثِّي، كَذَلِكَ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ: يَدَعُ عَلَيْهِ كُلَّ ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: هَذَا تَكْلِيفٌ مَا لَا يَطَاقُ، وَقَدْ يَسْقَطُ مِنَ السَّبِيلِ مَا لَوْ بَقِيَ لَأَتَمَّ خَمْسَةً أَوْ سِتًّا، وَهَذَا لَا يُمْكِنُ ضَبْطُهُ وَلَا الْمَنْعُ مِنْهُ أَصْلًا. وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

٦٥٩ - مَسْأَلَةٌ: وَأَمَّا التَّمْرُ: فَفَرَضَ عَلَى الْخَارِصِ

أَنْ يَتْرَكَ لَهُ مَا يَأْكُلُ هُوَ وَاهْلُهُ طَبْعًا عَلَى السَّعْوِ، لَا يَكْلَفُ عَنْهُ زَكَاةً.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَالْمِثِّي، وَالْبَيْهَقِيِّ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَتْرَكَ لَهُ شَيْئًا، بِرَهَانٍ صَحِيحَةٍ قَوْلُنَا حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ أَبِي حُمَةَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا أَوْ دَعُوا التَّلْتَ أَوْ الرُّبْعَ» وَلَا يَخْتَلَفُ الْقَاطِلُونَ بِهَذَا الْحَبْرِ - وَهُمْ أَهْلُ الْحَقِّ الَّذِينَ إِجْمَاعُهُمُ الْإِجْمَاعُ التَّيَّعُ - فِي أَنَّ هَذَا عَلَى قَدْرِ حَاجَتِهِمْ إِلَى الْأَكْلِ طَبْعًا:

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ فِي الْجُسُورِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ رِفَاعَةَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ،

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَدْ حَكَمَ النَّبِيُّ ﷺ فيما سَقَى بِالنَّضْحِ بنصفِ العشر، وبِلا شَكٍّ أَنَّ السَّمَاءَ تَسْقِيهِ وَيُصْلِحُهُ مَاءُ السَّمَاءِ؛ بَلْ قَدْ شَاهَدْنَا جَهْرًا السَّمَاءَ بِالْعَيْنِ وَالنَّضْحِ إِنَّ لَمْ يَنْقَحْ عَلَيْهِ مَاءُ السَّمَاءِ تَغَيَّرَ وَلَا يَدُّ، فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ السَّلَامَ لِلذَّكَاءِ حَكْمًا.

فَصَحَّ أَنَّ النَّضْحَ إِذَا كَانَ مُصْلِحًا لِلزَّرْعِ أَوْ لِلنَّخْلِ فَزَكَاتِهِ نِصْفُ الْعَشْرِ فَقَطْرًا. وَهَذَا تَمَّا تَرَكَّ الشَّافِعِيُّ فِيهِ صَاحِبًا لَا يَعْرِفُ لَهُ خِلَافٌ مِنْهُمْ.

٦٦١- مسألة: ومن زرع قمحاً أو شعيراً مرتين في العام أو أكثر، أو حملت نخلة بطنينين في السنة فإنه لا يضم البرّ الثاني ولا الشعير الثاني ولا التمر الثاني إلى الأول؛ وإن كان أحدهما ليس فيه خمسة أوسق لم يزكو؛ وإن كان كل واحد منهما ليس فيه خمسة أوسق بانفراده لم يزكهما.

قَالَ عَلِيٌّ: وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ جُمِعَا لَوَجِبَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الزَّرْعَيْنِ وَالتَّمْرَيْنِ وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا عَامَانِ أَوْ أَكْثَرُ؛ وَهَذَا بَاطِلٌ بِلا خِلَافٍ. وَإِذَا صَحَّ نَفْسِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ عَمَّا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ رَاعَى الْجَمْعَ، لَا زَرْعًا مُسْتَقِلًّا لَا يَدْرِي أَيْكُونُ أَمْ لَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٦٦٢- مسألة: وإن كان قمح بكير أو شعير بكير أو تمر بكير وآخر من جنس كل واحد منها مؤخر، فإن ييس المؤخر أو أزهى قبل تمام وقت حصاد البكير وجداده فهو كله زرع واحد وتمر واحد، يضم بعضه إلى بعض، وتزكى معاً؛ إن لم ييس المؤخر ولا أزهى إلا بعد انقضاء وقت حصاد البكير فهما زرعان وتمران، يضم أحدهما إلى الآخر ولكل واحد منهما حكمه.

برهان ذلك: أَنَّ كُلَّ زَرْعٍ وَكُلَّ تَمْرٍ فَإِنْ بَعْضُهُ يَتَقَدَّمُ بَعْضًا فِي الْيَسْرِ وَالْإِزْهَاءِ، وَإِنْ مَا زَرْعٍ فِي تَشْرِيقِ الْأَوَّلِ يَبْدَأُ يَسَّهُ قَبْلَ أَنْ يَبْسَ مَا زَرْعٍ فِي شِبَاطِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقْضِي وَقْتُ حَصَادِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَسْتَحْصِدَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهَا صِفَةُ وَاحِدَةٍ. وَكَذَلِكَ التَّمْرُ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَجْتَمِعُ وَقْتُ حَصَادِهِمَا وَلَا يَتَّصِلُ وَقْتُ إِزْهَائِهِمَا فَمَا زَمَانُ الثَّانِي كَمَا قَدَّمْنَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَبْكَرُ مَا صَحَّ عِنْدَنَا يَقِينًا أَنَّهُ يَبْدَأُ بِأَنْ يَزْرَعَ فِي بِلَادٍ مِنْ شَتَّى بَرِيَّةٍ، وَهِيَ مِنْ عَمَلِ مَدِينَةِ سَالِمِ الْبَلَدَانِ، فَلِإِنَّهُمْ يَزْرَعُونَ الشَّعِيرَ فِي آخِرِ أَيْلُولٍ وَهُوَ شَتِيرٌ لَغَلِيَّةٌ التَّلْجِ عَلَى بِلَادِهِمْ، حَتَّى يَمْتَعَهُمْ مِنْ زَرْعِهَا إِنْ لَمْ يَبْكُرُوا بِهِ كَمَا ذَكَرْنَا؛ وَيَتَّصِلُ الزَّرْعُ بَعْدَ ذَلِكَ مَدَّةَ سَنَةٍ أَشْهَرُ وَزِيَادَةُ أَجَامٍ، فَقَدْ شَاهَدْنَا فِي الْأَعْوَامِ زَرْعَةً

القمح والشعير في صدر آذار وهو مرسى. وأبكر ما صح عندنا حصاده فالش فالتش من عمل تدمير فإنهم يبدؤون بالحصاد في أيام باقية من نيسان وهو أبريل ويتصل الحصاد أربعة أشهر إلى صدر زمن أيلول وهو أغشت وهي كلها صيفة واحدة، واستحصاد واحد متصل.

٦٦٣- مسألة: فلو حصد قمح أو شعير ثم أخلف في أصوله زرع فهو زرع آخر، لا يضم إلى الأول؛ لما ذكرنا قبل، وبالله تعالى التوفيق.

٦٦٤- مسألة: والزكاة واجبة في ذمة صاحب المال لا في عين المال.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَدْ اضْطَرَّتْ أَقْوَالُ الْمُخَالَفِينَ فِي هَذَا. وَبِرْهَانٍ صَحِيحٍ قَوْلُنَا: هُوَ أَنَّ لَوْ خَلَفَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ - مِنْ زَمَنَاتٍ إِلَى زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فِي أَنْ مِنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ زَكَاةُ بَرٍّ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ تَمْرٍ أَوْ فَضْوٍ أَوْ ذَهَبٍ أَوْ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ فَأَعْطَى زَكَاتَهُ الْوَاجِبَةَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الزَّرْعِ وَمِنْ غَيْرِ ذَلِكَ التَّمْرِ وَمِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الذَّهَبِ وَمِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْفِضَّةِ وَمِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْإِبِلِ وَمِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْبَقَرِ وَمِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْغَنَمِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَكْرَهُ ذَلِكَ لَهُ، بَلْ سَوَاءٌ أَعْطَى مِنْ ذَلِكَ الْعَيْنِ، أَوْ تَمَّا عَنْده مِنْ غَيْرِهَا، أَوْ تَمَّا يَشْتَرِي، أَوْ تَمَّا يُوْهَبُ، أَوْ تَمَّا يَسْتَقْرِضُ، فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّ الزَّكَاةَ فِي الذَّمَّةِ لَا فِي الْعَيْنِ لَوْ كَانَتْ فِي الْعَيْنِ لَمْ يَجَلْ لَهُ الْبَيْتُ أَنْ يَعْطِيَ مِنْ غَيْرِهَا، وَلَوْجِبَ مَنْعُهُ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا يَمْنَعُ مَنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي شَيْءٍ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ أَنْ يَعْطِيَ شَرِيكَهُ مِنْ غَيْرِ الْعَيْنِ الَّتِي هُمْ فِيهَا شَرَكَاءُ إِلَّا بِتَرَاضِيهِمَا، وَعَلَى حَكْمِ الْبَيْعِ.

وَأَيْضًا - فَلَوْ كَانَتْ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِ الْمَالِ لَكَانَتْ لَا تَخْلُو مِنْ أَحَدٍ وَجْهَيْنِ لَا ثَالِثَ لِهَذَا:

إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ ذَلِكَ الْمَالِ، أَوْ تَكُونَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ بَغِيرِ عَيْنِهِ. فَلَوْ كَانَتْ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْهُ لَحَرَّمَ عَلَيْهِ أَنْ يَبِيعَ مِنْهُ رَأْسًا أَوْ حَبَّةً فَمَا فَوْقَهَا؛ لِأَنَّ لِأَهْلِ الصَّدَقَاتِ فِي ذَلِكَ الْجُزْءِ شَرِيكًا، وَلَحَرَّمَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا شَيْئًا مَا ذَكَرْنَا، وَهَذَا بَاطِلٌ بِلا خِلَافٍ. وَلِلزَّمَةِ أَيْضًا، أَنَّ لَا يَجْرُجُ الشَّأْنُ إِلَّا بِقِيَمَةٍ مُصَحَّحَةٍ تَمَّا بَقِيَ، كَمَا يَفْعَلُ فِي الشَّرَكَاتِ وَلَا يَدُّ، وَإِنْ كَانَتْ الزَّكَاةُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ بَغِيرِ عَيْنِهِ؛ فَهَذَا بَاطِلٌ. وَكَانَ يَلْزَمُ أَيْضًا: مِثْلُ ذَلِكَ سَوَاءٌ سَوَاءً، لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَبِيعُ أَوْ يَأْكُلُ الَّذِي هُوَ حَقُّ أَهْلِ الصَّدَقَةِ.

فَصَحَّ مَا قُلْنَا يَقِينًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

زكاته فرجع إلى ما لا زكاة فيه فلا زكاة عليه فيه.

وكذلك لو عزل زكاة الطعام فلتفت فلا شيء عليه غيرها، لا عن الكل ولا عما بقي، فلو لم يفعل وأدخله بيته فلتفت فعليه ضمان زكاته..

قال أبو حمزة: وهذا خطأ؛ لأن الزكاة الواجبة لأهل الصدقات ليست عيناً معينة؛ بل خلافاً من أحد من الأمة ولا جزءاً شامعاً في كل جزء من المال. وهذان الوجهان هما اللذان يكون من كانا عنده بحق مؤمناً عليه فلا ضمان عليه فيما تلف من غير تعدي؛ فإذا الزكاة كما ذكرنا وإتباعاً من حق مفترض عليه في ذمته حتى يؤديه إلى المصدق، أو إلى من جعلها الله تعالى له: فهي دين عليه لا أمانة عنده والدين مؤدى على كل حال، وبالله تعالى التوفيق.

وروينا من طريق ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث، وجبر، والمعتز بن سليمان التيمي، وزيد بن الحباب، وعبد الوهاب بن عطاء، قال حفص عن هشام بن حسان عن الحسن البصري؛ وقال جرير عن المغيرة عن أصحابه؛ وقال المعتز عن معمر بن حمار، وقال زيد عن شعبة عن الحكم؛ وقال عبد الوهاب بن ابن أبي عروبة عن حماد عن إبراهيم النخعي؛ ثم اتفقوا كلهم: فيمن أخرج زكاة ماله فضاقت: أنها لا تجزي عنه وعليه إخراجها ثانية.

وروينا عن عطاء: أنها تجزئ عنه.

٦٦٧ - مسألة: وأي بر أعطى، أو أي شعير: في زكاته كان أدنى مما أصاب أو أعلى: أجزاء، ما لم يكن فاسداً بغيره، أو تاكل، فلا يجزئ عن صحيح، أو ما كان رديناً.

برهان ذلك: أنه إنما عليه بالنقص عشر مكيلة ما أصاب أو نصف عشرها إذا كانت خمسة أوسق فصاعداً، ولو كان لا يجزه أدنى من صفة ما أصاب لكان لا يجزه أعلى من تلك الصفة؛ وهذا لا يقولونه، فإذا ما يلزمه بالنقص من العين التي أصاب؛ فمن ادعى أن لا يجزه إلا مثل صفة التي أصاب لم يقبل قوله إلا ببرهان.

وأما قولنا: إلا أن يكون الذي أعطى فاسداً عن صحيح فلائ المكيلة عليه بالنقص وبالإجماع، وبالعيان ندري أن العفن والتآكل قد نقصا من المكيلة ما لا يقدر على إيفائه أصلاً، ولا يجزه إلا المكيلة تامة، وبالله تعالى التوفيق.

٦٦٨ - مسألة: وكذلك القول في زكاة التمر، أي تمر

٦٦٥ - مسألة: فكل مال وجبت فيه زكاة من الأموال التي ذكرنا، فسواء تلف ذلك أو بعضه - أكثره أو أقله - إثر إمكان إخراج الزكاة منه، إثر وجوب الزكاة بما قل من الزمن أو كثر، بتفريط تلف أو بغير تفريط: فالزكاة كلها واجبة في ذمة صاحبه كما كانت لو لم يتلف، ولا فرق؛ لما ذكرنا من أن الزكاة في الذمة لا في عين المال، وإنما قلنا: إثر إمكان إخراج الزكاة منه لأنه إن أراد إخراج الزكاة من غير عين المال الواجبة فيه لم يجز على غير ذلك، والإيل وغيرها في ذلك سواء، إلا أن تكون مما يزكى بالغنم وله غنم حاضرة فهذا تلزمه الزكاة من الغنم الحاضرة، وليس له أن يعطل بالزكاة حتى يبيع من تلك الإبل، لقول الله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾.

٦٦٦ - مسألة: وكذلك لو أخرج الزكاة وعزها ليدفعها إلى المصدق أو إلى أهل الصدقات فصاعت الزكاة كلها أو بعضها فعليه إعادتها كلها ولا بد، لما ذكرنا؛ ولأنه في ذمته حتى يوصلها إلى من أمره الله تعالى بإيصالها إليه، وبالله تعالى التوفيق.

وهو قول الأوزاعي، وظاهر قول الشافعي في بعض أقواله.

وقال أبو حنيفة: إن هلك المال بعد الحول - ولم يجد ذلك مدّة - فلا زكاة عليه بأي وجه هلك؛ فلو هلك بعضه فعليه زكاة ما بقي فقط، قل أو كثر؛ ولا زكاة عليه فيما تلف، فإن كان هو استهلكه فعليه زكاته.

قال أبو حمزة: وهذا خطأ؛ لما ذكرنا قبل؛ فإن لجأ إلى أن الزكاة في عين المال.

قلنا له: هذا باطل بما قدمنا آنفاً، ثم هلك لو كان ذلك كما نقول لما وجب عليه زكاة ما بقي من المال إذا كان الباقي ليس مما يجب في مقداره الزكاة لو لم يكن معه غيره؛ لأن التالف عندهم لا زكاة فيه لتلفه، والباقي ليس نصاباً؛ فإن كان الباقي فيه الزكاة واجبة، فالتالف فيه الزكاة واجبة ولا فرق.

وقد قدمنا: أن الزكاة ليست شامعة في المال في كل جزء منه كالشركة؛ إذ لو كان ذلك لما جاز إخراجها إلا بقيمة حقة منسوبة مما بقي.

وقد قال الشافعي بهذا في زكاة الإبل.

وقال به أصحاب أبي حنيفة في الطعام يخرج عن الطعام من صنفه أو من غير صنفه؛ فظهر تناقضهم.

وقال مالك: إن تلف الناص بعد الحول ولم يفسد في أداء

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَعْفَرِيِّ، وَلَوْ أَنَّ ابْنَ حَبِيبٍ أَنْ يُزَحِّدًا فِي الصَّدَقَةِ قَالَ الزَّهْرِيُّ: لَوْنَيْنِ مِنْ عَمْرِ الْمَدِينَةِ.

١- زَكَاةُ الْغَنَمِ

٦٦٩- مسألة: الغنم في اللقعة التي بها خاطبنا رسول الله ﷺ اسم يقع على الضأن والماعز، فهي مجموع بعضها إلى بعض في الزكاة.

وكذلك أصناف الماعز والضأن، كضأن بلاد السودان وماعز البصرة والغنم وبنات حذاف وغيرها.

وكذلك المقرون الذي نصفه خلقه ماعز، ونصفه ضأن، لأن كل ذلك من الغنم، والذكور والإناث سواء. واسم الشاة أيضاً واقع على الماعز والضأن كما ذكرنا في اللقعة. ولا واحد للغنم من لفظه، إنما يقال للواحد: شاة، أو ماعزة، أو ضانية، أو كبش، أو تيس: هذا ما لا خلاف فيه بين أهل اللغة، وبالله تعالى التوفيق.

٦٧٠- مسألة: ولا زكاة في الغنم حتى يملك المسلم الواحد منها أربعين رأساً حوالاً كاملاً متصلاً عربياً قمرياً.

وقد اختلف السلف في هذا، وستذكره في زكاة الفرائد، إن شاء الله تعالى. ويكتفي من هذا أن رسول الله ﷺ «أوجب الزكاة في الماشية، ولم يخذ وقتاً ولا ندرى من هذا العموم متى تجب الزكاة، إلا أنه لم يوجبها عليه السلام في كل يوم، ولا في كل شهر، ولا مرتين في العام فصاعداً، هذا منقول بإجماع إليه ﷺ فإذا لا شك في أنها مرة في الحول، فلا يجب فرض إلا بقتل صحيح إلى رسول الله ﷺ.

ووجدنا من أوجب الزكاة في أول الحول، أو قبل تمام الحول لم ينقل ذلك إلى رسول الله ﷺ لا ينقل أحاد ولا ينقل تواتر ولا ينقل إجماع.

ووجدنا من أوجبه بانتضاء الحول قد صبح وجوبها بنقل الإجماع عن النبي ﷺ حينئذ بلا شك؛ فالأن وجبت، لا قبل ذلك فإن احتج بقول الله تعالى: «وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ».

قلنا: إنما تجب المسارعة إلى الفرض بعد وجوبه لا قبل وجوبه، وكلامنا في هذه المسألة وفي أخواتها إنما هو في وقت الوجوب، فإذا صبح وجوب الفرض فحينئذ تجب المسارعة إلى أدائه لا قبل ذلك، بلا خلاف.

وأما قولنا: إن يكون الحول عربياً فلا خلاف بين أحد من

أخرج أجزاء، سواء من جنس قمره، أو من غير جنسه، أدنى من قمره أو أعلى، ما لم يكن ردياً كما ذكرنا، أو معقوناً أو متاكلاً، أو الجعرو، أو لو الحبيب فلا يميز إخراج شيء من ذلك أصلاً، وسواء كان قمره كله من هذين النوعين أو من غيرهما، وعليه أن يأتي بتمر سالم غير ردي، ولا من هذين اللونين.

برهان ذلك: قول الله تعالى: «وَلَا تَعْمَمُوا الْحَيَاطَ مِنْهُ تَتَّقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَخِيهِ إِلَّا أَنْ تُغِيثُوا فِيهِ».

حدثنا حام حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل بن إسحاق القاضي حدثنا أبو الوليد الطيالسي حدثنا سليمان بن كثير حدثنا الزهري عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه «أن رسول الله ﷺ نهى عن لونين من التمر: الجعرو، ولون الحبيب، وكان الناس يتعممون شيرار يمارهم فيخرجونها في الصدقة؛ فنهوا عن ذلك»، ونزلت «وَلَا تَعْمَمُوا الْحَيَاطَ مِنْهُ تَتَّقُونَ».

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عبد البصير حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الحنسي حدثنا محمد بن المثنى حدثنا مؤمل بن إسماعيل الحميري حدثنا سفيان الثوري حدثنا إسماعيل السدي عن أبي مالك عن البراء بن عازب قال كانوا يبيعون في الصدقة بأدنى طعامهم، وأدنى قمرهم، فنزلت: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا مِنْ طَبَايِعِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَعْمَمُوا الْحَيَاطَ مِنْهُ تَتَّقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَخِيهِ إِلَّا أَنْ تُغِيثُوا فِيهِ».

فإن قال قائل: الحبيب لا يكون إلا حراماً.

قلنا: نعم، وهذا المنهي عن إخراجها في الصدقة هو حرام فيها، فهو حيث فيها لا في غيرها؛ ولا يكره كون الشيء طاعة في وجه معصية في وجه آخر؛ كالأكمل للصائم عند غروب الشمس، هو طاعة الله تعالى طيب حلال، ولو أكله في صلاة المغرب لآكل حراماً عليه خبيثاً في تلك الحال.

وكذلك الميتة ولحم الخنزير، هما حرامان خبيثان لغير المضطر، وهما للمضطر غير المتجانف لإثم حلالان طيبان غير خبيثين.

وهكذا أكثر الأشياء في الشرائع.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمرو بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا محمد بن يحيى بن فارس حدثنا سعيد بن سليمان حدثنا عبد الله بن سفيان بن حسين عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه قال: «نهى

بِالنَّاسِ أَنْ يَسْأَلُوا عَنْ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْخَيْجِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَتَعْلَمُوا عَدَّتِ السَّنِينَ وَالْجِسَابَ﴾.

وَلَا يَعُدُّ بِالْأَهْلِ إِلَّا الْعَامُ الْعَرَبِيُّ؛ فَصَحَّ أَنَّهُ لَا تَجِبُ شَرِيعَةٌ مُؤَقَّتَةٌ بِالشُّهُورِ أَوْ بِأَحْوَالِ إِلَّا بِشُهُورِ الْعَرَبِ، وَالْحَوَالِ الْعَرَبِيِّ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

بِالنَّاسِ أَنْ يَسْأَلُوا عَنْ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْخَيْجِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَتَعْلَمُوا عَدَّتِ السَّنِينَ وَالْجِسَابَ﴾.

وَلَا يَعُدُّ بِالْأَهْلِ إِلَّا الْعَامُ الْعَرَبِيُّ؛ فَصَحَّ أَنَّهُ لَا تَجِبُ شَرِيعَةٌ مُؤَقَّتَةٌ بِالشُّهُورِ أَوْ بِأَحْوَالِ إِلَّا بِشُهُورِ الْعَرَبِ، وَالْحَوَالِ الْعَرَبِيِّ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَالْأَشْهُرُ الْحَرَمُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الشُّهُورِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَتَعْلَمُوا عَدَّتِ السَّنِينَ وَالْجِسَابَ﴾.

وَلَا يَعُدُّ بِالْأَهْلِ إِلَّا الْعَامُ الْعَرَبِيُّ؛ فَصَحَّ أَنَّهُ لَا تَجِبُ شَرِيعَةٌ مُؤَقَّتَةٌ بِالشُّهُورِ أَوْ بِأَحْوَالِ إِلَّا بِشُهُورِ الْعَرَبِ، وَالْحَوَالِ الْعَرَبِيِّ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَتَعْلَمُوا عَدَّتِ السَّنِينَ وَالْجِسَابَ﴾.

وَلَا يَعُدُّ بِالْأَهْلِ إِلَّا الْعَامُ الْعَرَبِيُّ؛ فَصَحَّ أَنَّهُ لَا تَجِبُ شَرِيعَةٌ مُؤَقَّتَةٌ بِالشُّهُورِ أَوْ بِأَحْوَالِ إِلَّا بِشُهُورِ الْعَرَبِ، وَالْحَوَالِ الْعَرَبِيِّ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٦٧١ - مَسْأَلَةٌ: إِذَا تَمَّتْ فِي مُلْكِهِ عَامًا كَمَا ذَكَرْنَا، سِوَاهُ كَانَتْ كُلُّهَا مَاعَزًا، أَوْ بَعْضُهَا - أَكْثَرُهَا أَوْ أَقَلُّهَا - ضَائِبًا، وَسَائِرُهَا كَذَلِكَ مَعَزَى؛ فَبِهَا شَاءَ وَاحِدَةٌ لَا نَبَالِي ضَائِبَةً كَانَتْ أَوْ مَاعَزَةً، كِبْشًا ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى مِنْ كُلِّهِمَا، كُلُّ رَأْسٍ تَجْزِيءُ مِنْهُمَا عَنِ الضَّائِبِ، وَعَنِ الْمَاعِزِ.

وَهَكَذَا مَا زَادَتْ حَتَّى تَمَّ مِائَةٌ وَعَشْرِينَ كَمَا ذَكَرْنَا، إِذَا أَتَتْهَا وَزَادَتْ لَوْ بَعْضُ شَاءَ كَذَلِكَ عَامًا كَامِلًا كَمَا ذَكَرْنَا؛ فَبِهَا شَاتَانِ كَمَا قُلْنَا، إِلَى أَنْ تَمَّ مِائَتَيْنِ شَاءَ، إِذَا أَتَتْهَا وَزَادَتْ وَلَوْ بَعْضُ شَاءَ كَذَلِكَ عَامًا كَامِلًا وَصَفْنَا فَبِهَا ثَلَاثُ شَيْءٍ كَمَا حَدَّثْنَا.

وَهَكَذَا إِلَى أَنْ تَمَّ أَرْبَعُمِائَةٍ شَاءَ كَمَا وَصَفْنَا إِذَا أَتَتْهَا كَذَلِكَ عَامًا كَامِلًا كَمَا ذَكَرْنَا فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاءَ شَاءَ، وَأَيُّ شَاءَ أَعْطَى صَاحِبُ الْغَنَمِ فَلَيْسَ لِلْمَصْدُقِ وَلَا لِأَهْلِ الصَّدَقَاتِ رَدُّهَا، مِنْ غَنَمِهِ كَانَتْ أَوْ مِنْ غَيْرِ غَنَمِهِ، مَا لَمْ تَكُنْ هَرَمَةً أَوْ مَعِيَّةً؛ فَإِنْ أَعْطَاهَا هَرَمَةً أَوْ مَعِيَّةً فَالْمَصْدُقُ خَيْرٌ، إِنْ شَاءَ أَخَذَهَا وَأَجْرَازَتْ عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَكَلَّفَهُ نَفْيَةً سَلِيمَةً، وَلَا نَبَالِي كَانَتْ تَجْزِيءُ فِي الْأَصْحَاحِ أَوْ لَا تَجْزِيءُ، وَالْمَصْدُقُ هُوَ الَّذِي يَبْعَثُ الْإِمَامُ - الْوَاجِبَةُ طَاعَتُهُ - أَوْ أَمِيرُهُ فِي قَبْضِ الصَّدَقَاتِ، وَلَا يَجُوزُ لِلْمَصْدُقِ أَنْ يَأْخُذَ نَيْسًا ذَكَرًا إِلَّا أَنْ يُرْضَى صَاحِبُ الْغَنَمِ؛ فَيَجُوزُ لَهُ حَيْثُ شَاءَ وَلَا يَجُوزُ لِلْمَصْدُقِ أَنْ يَأْخُذَ أَفْضَلَ الْغَنَمِ، فَإِنْ كَانَتْ أَلَيَّ تَرَبُّي أَوْ السَّيِّئَةِ لَيْسَتْ مِنْ أَفْضَلِ الْغَنَمِ جَائِزٌ أَخَذَهَا؛ فَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا فَافْضَلُ أَخَذَ مِنْهَا إِنْ أَعْطَاهَا صَاحِبُهَا، سِوَاهُ فِيمَا ذَكَرْنَا كَانَ صَاحِبُهَا خَاضِرًا أَوْ غَائِبًا إِذَا أَخَذَ الْمَصْدُقُ مَا ذَكَرْنَا أَجْزَاءً.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ:

مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرَبِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُنَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ

ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ: «فِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِبَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَوَاحِدَةً شَاءَ» فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ؛ إِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فَبِهَا ثَلَاثُ شَيْءٍ؛ إِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاءَ إِذَا كَانَتْ سَائِمَةً الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاءَ وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَلَا يَجْزِيءُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا تَيْسٌ إِلَّا مَا شَاءَ الْمَصْدُقُ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ السَّلِيمِ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو النَّقَلِيُّ حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كُتِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابَ الصَّدَقَةِ فَلَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى عُمَّالِهِ حَتَّى قُبِضَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَعَمِلَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى قُبِضَ، ثُمَّ عَمِلَ بِهِ عُمَرُ حَتَّى قُبِضَ، فَكَانَ فِيهِ - ذَكَرَ الْفَرَّائِضُ: وَفِي الْغَنَمِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءَ، إِلَى عَشْرِينَ وَوَاحِدَةً، فَإِنْ زَادَتْ وَاحِدَةً فَشَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ، فَإِنْ زَادَتْ وَاحِدَةً عَلَى الْمِائَتَيْنِ فَبِهَا ثَلَاثُ شَيْءٍ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ، فَإِنْ كَانَتْ الْغَنَمُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ فِي كُلِّ بَائِسَةٍ شَاءَ شَاءَ، وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ الْمِائَةَ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرَبِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عِيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ عَنْ أَبِي مَعْبُودٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ: فَأَخْبَرْنَاهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا بِذَلِكَ فَإِنَّكَ وَكَرَائِمُ أَمْوَالِهِمْ، وَأَتَى دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ».

فَفِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ نَصٌّ كُلُّ مَا ذَكَرْنَا - وَفِي بَعْضِ ذَلِكَ خِلَافٌ. فَمَنْ ذَلِكَ: أَنْ قَوْمًا قَالُوا: لَا يُؤْخَذُ مِنَ الضَّائِبِ إِلَّا ضَائِبَةٌ، وَمَنِ الْمَعَزُ إِلَّا مَاعِزَةٌ فَإِنْ كَانَ خَلِيطِينَ أَخَذَ مِنَ الْأَكْثَرِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا قَوْلُ بِلَالِ بْنِ رَهَانَ، لَا مِنْ قُرْآنٍ وَلَا مِنْ سُنَّةٍ صَحِيحَةٍ وَلَا رِوَايَةٍ سَقِيمَةٍ، وَلَا قَوْلُ صَاحِبٍ وَلَا قِيَاسٍ؛ بَلِ الَّذِي ذَكَرُوا خِلَافٌ لِلْسَّنَنِ الْمَذْكُورَةِ، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى جَمْعِ

المعزى مع الضَّانِّ، وعلى أنَّ اسمَ غنمٍ يعمُّها، وأنَّ اسمَ الشَّاةِ يقعُ على الواحدِ من الماعزِ، ومن الضَّانِّ؛ ولو أنَّ رسولَ الله ﷺ علِمَ في حكمها فرقاً لبيتهُ، كما خصَّ التَّيسَ، وإنَّ وجدَ في اللَّغَةِ اسمُ التَّيسِ يقعُ على الكبشِ وجبَ أنَّ لا يؤخَذَ في الصَّدَقَةِ إلا برضا المصدِّقِ.

والعجبُ أنَّ المانعَ من أخذِ الماعزةِ عن الضَّانِّ أجازَ أخذَ الذَّهبِ عن الفضةِ والفضةِ عن الذهبِ وهما عنده صنفانِ، يجوزُ بيعُ بعضهما ببعضٍ متفاضلاً والخلافُ أيضاً في مكانٍ آخر: وهو أنَّ قوماً قالوا: إنَّ ملكاً مائةُ شاةٍ وعشرينَ شاةً وبعضُ شاةٍ فليسَ عليه إلا شاةٌ واحدةٌ حتَّى يتمَّ في ملكه مائةٌ وإحدى وعشرون، ومن ملكَ مائتي شاةٍ وبعضُ شاةٍ فليسَ عليه إلا شاتانِ حتَّى يتمَّ في ملكه مائتا شاةٍ وشاةً.

والعجبُ أنَّ المانعَ من أخذِ الماعزةِ عن الضَّانِّ أجازَ أخذَ الذَّهبِ عن الفضةِ والفضةِ عن الذهبِ وهما عنده صنفانِ، يجوزُ بيعُ بعضهما ببعضٍ متفاضلاً والخلافُ أيضاً في مكانٍ آخر: وهو أنَّ قوماً قالوا: إنَّ ملكاً مائةُ شاةٍ وعشرينَ شاةً وبعضُ شاةٍ فليسَ عليه إلا شاةٌ واحدةٌ حتَّى يتمَّ في ملكه مائةٌ وإحدى وعشرون، ومن ملكَ مائتي شاةٍ وبعضُ شاةٍ فليسَ عليه إلا شاتانِ حتَّى يتمَّ في ملكه مائتا شاةٍ وشاةً.

واحتجوا بما في حديثِ ابنِ عمرَ: فإنَّ زادتْ واحدةٌ كما أوردناه.

قال أبو حمزة: في حديثِ ابنِ عمرَ كما ذكرناه، وفي حديثِ أبي بكرٍ الذي أوردناه: فإنَّ زادتْ "ولم يقلْ" واحدةٌ فوجدنا الخبرين جميعاً متفقين على أنَّها إنَّ زادتْ واحدةٌ على مائةٍ وعشرينَ شاةً أو على مائتي شاةٍ فقد انتقلتْ الفريضةُ.

ووجدنا حديثَ أبي بكرٍ يوجبُ انتقالَ الفريضةِ الزيادةَ على المائةِ وعشرينَ وعلى المائتين، فكانَ هذا عموماً لكلِّ زيادةٍ، وليسَ في حديثِ ابنِ عمرَ المنعُ من ذلكَ أصلاً، فصارَ من قال بقولنا قد أخذَ بالحدِيثين، فلمْ يخالفْ واحداً منهما؛ وصارَ من قال بخلافِ ذلكَ مخالفاً لحديثِ أبي بكرٍ، خصَّصاً له بلا برهانٍ، وبالله تعالى التَّوفيقُ.

وهانذا أيضاً خلافاً آخر: وهو:

ما روَّيناهُ من طريقِ وكيعٍ عن سفيانِ الثَّوريِّ.

ومن طريقِ حمادَ بنِ جعفرٍ عن شعبَةَ، ثُمَّ اتَّفَقَ شعبَةُ، وسفيانُ كلاهما عن منصورِ بنِ المعتمرِ عن إبراهيمَ النَّخعيِّ أنَّه قال: إذا زادتْ الغنمُ واحدةً على ثلاثمائةِ ففيها أربعُ شياهٍ إلى أربعمائةٍ، فكلُّ ما زادتْ واحدةً فهو كذلك.

قال أبو حمزة: ولا حجةَ في أحدٍ مع رسولِ الله ﷺ ولقد يلزمُ القائلينَ بالقياسِ - لا سيما المالكيينَ القائلينَ بأنَّ القياسَ أقوى من خيرِ الواحدِ، والحنفيِّينَ القائلينَ بأنَّ ما عظمستْ به البلوى لا يقبلُ فيه خبرُ الواحدِ: أنَّ يقولوا يقول إبراهيمُ؛ لأنَّهم قد أجمعوا على أنَّ المائتي شاةٍ إذا زادتْ واحدةً فإنَّ الفريضةَ تنتقلُ ويجبُ فيها ثلاثُ شياهٍ، فكذلكَ إذا زادتْ على الثلاثمائةِ

واحدةً أيضاً، فيجبُ أنَّ تنتقلَ الفريضةُ، ولا سيما والحنفيُّون قد قلَّدوا إبراهيمَ في أخذِ الزَّكاةِ من البقرةِ الواحدةِ تزيدُ على أربعينَ بقرةً.

واحتجوا بأنَّهم لم يجدوا في البقرِ وقصاً من تسعةِ عشرَ أنَّ يقلِّدوه هاهنا ويقولوا: لم نجدْ في الغنمِ وقصاً من مائةِ وثمانِ وتسعينَ شاةً، لا سيما ومعهم هاهنا في الغنمِ قياسٌ مطرَّدٌ، وليسَ معهم في البقرِ قياسٌ أصلاً، وكلُّ ما مؤهِّو به في البقرِ فهو لازمٌ لهم فيما زادَ على الثلاثمائةِ من الغنمِ من قوله تعالى: ﴿وَخِذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ ونحو ذلكَ - وهما قالوا: هذا مما تعظمُ به البلوى فلو كانَ ذلكَ ما جهله إبراهيمُ.

فإنَّ قالوا: إنَّ خلافَ قولِ إبراهيمَ قد جاءَ في حديثِ أبي بكرٍ، وخبرِ ابنِ عمرَ، وعن عليٍّ، وعن صحيفةِ ابنِ حزمَ.

قلنا: ليسَ شيءٌ من هذه الأخبارِ إلا وقد خالفتُموها، فلمْ تكنْ حجةً فيما خالفتُموه فيه، وكانَ حجةً عندكم فيما استشهدتم، وهذا عجبٌ جداً.

قال أبو حمزة: كلُّه غلطٌ لا معنى له وإنَّما نريهم تناقضهم وتحكُّمهم في الدِّينِ بتركِ القياسِ للسَّنَنِ إذا وافقتْ تقليدَهم، وبيروك السَّنَنِ للقياسِ كذلك، وبيروكها جميعاً كذلك.

وأما من راعى في الشَّاةِ الماخوذةَ ما تجزئُ من الأضحيةِ - وهو أبو حنيفةٍ - فقد أخطأ، لأنَّه لم يأتِ بما قالَ نصرٌ، ولا إجماعٌ، فكيفَ قدَّ أجمعوا على أخذِ الجذعةِ فما دونها في زكاةِ الإبلِ، ولا تجزئُ في الأضحيةِ، وإنَّما «قالَ عليه السلامُ لأبي بَرَّةَ وَلَنْ تَجْزِيَ جَذَعَةٌ لِأَحَدٍ بَعْدَكَ» يعني في الأضحيةِ؛ لأنَّه عنها سألَهُ.

وقد صحَّ النَّصُّ بإيجابِ الجذعةِ في زكاةِ الإبلِ، فصَحَّ يقبَلُ أنَّه عليه السلامُ لم يعمَ إلا الأضحيةَ، وبالله تعالى التَّوفيقُ.

وأما قولنا إنَّ كانتْ الغنمُ كلَّها كرائمَ أخذَ منها برضا صاحبها؛ فلا رسولَ الله ﷺ «نَهَى عَنْ كَرَائِمِ الْغَنَمِ»؛ وهذا في لغةِ العربِ يقتضي أنَّ يكونَ في الغنمِ - ولا بدَّ - ما ليسَ بكرائمٍ.

وأما إذا كانتْ كلَّها كرائمَ فلا يجوزُ أنْ يقالَ في شيءٍ منها: هذه كرائمُ هذه الغنمِ؛ لكنْ يقالُ هذه كريمةٌ من هذه الغنمِ الكرائمِ.

وقد روَّينا عن إبراهيمَ النَّخعيِّ أنَّه قال: يؤمَّرُ المصدِّقُ أنْ يصدِّقَ الغنمَ صدعينَ فيختارُ صاحبُ الغنمِ خيرَ الصَّدعينَ ويأخذُ المصدِّقُ من الآخرِ.

المسلم منها؛ بل يزكى كل مال يجره، حاشا ربح المال وفرائد المواشي كلها؛ فإنها تضم إلى ما عنده يزكى الجميع مجولاً ما كان عنده، ولو لم يقبض إلا قبل الحول بساعة، إلا أنه فرّق بين فائدة الذهب، والفضة، والماشية، من غير الولاة؛ فلم ير أن يضم إلى ما عند المرء من ذلك كله إلا إذا كان الذي عنده منها مقداراً يحب في مثله الزكاة، وإلا فلا. ورأى أن تضم ولادة الماشية خاصة إلى ما عنده منها، سواء كان الذي عنده منها يحب في مقداره الزكاة أو لا يحب في مقداره الزكاة.

وقال الشافعي: لا تضم فائدة أصلاً إلى ما عنده، إلا أولاد الماشية فقط، فإنها تعد مع أمهاتها، ولو لم يتم العدد المأخوذ منه الزكاة بها إلا قبل الحول بساعة، هذا إذا كانت الأمهات نصاباً يحب فيه الزكاة وإلا فلا، فإن نقصت في بعض الحول عن النصاب: فلا زكاة فيها.

قال أبو محمد: أما تناقض مالك، والشافعي وتقسيمهما فلا خفاء به، لأنهما قسما تقسيماً لا برهان على صحته.

وأما أبو حنيفة فله هاهنا أيضاً تناقض أشنع من تناقض مالك، والشافعي، وهو أنه رأى أن يراعى أول الحول وآخره دون وسط، ورأى أن تعد أولاد الماشية مع أمهاتها ولو لم تضمها إلا قبل مجيء الساعي بساعة، ثم رأى في أربعين خروفاً صغيراً ومعها شاة واحدة سنة أن فيها الزكاة، وهي تلك السنة فقط؛ فإن لم يكن معها سنة فلا زكاة فيها، فإن كانت معه مائة خروف وعشرون خروفاً صغيراً كلها ومعها سنة واحدة.

قال: إن كان فيها مستان فصدقتها تانك المستان معاً، وإن كان ليس بهما إلا سنة واحدة فليس فيها إلا تلك السنة وحدها فقط، فإن لم يكن معها سنة فليس فيها شيء أصلاً.

وهكذا قال في المعاجيل والفضلان أيضاً، ولو ملكها سنة فأكتر.

قال أبو محمد: وهذه شريعة إبليس لا شريعة الله تعالى ورسوله ﷺ نعي قوله: إن كان مع المائة خروف والعشرون خروفاً: مستان زائدتان أخذتا عن زكاة الخرفان كلنهما، فإن لم يكن معها إلا سنة واحدة: أخذت وحدها عن زكاة الخرفان ولا مزيد وما جاء بهذا قط قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة، ولا قول أحد من الصحابة ولا من التابعين، ولا أحد تعلمه قبل أبي حنيفة، ولا قياس ولا رأي سديد.

وقد روي عنه أنه قال مرة في أربعين خروفاً: يؤخذ عن زكاتها شاة سنة.

وعن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أنه قال: يفرق الغنم اثلاثاً، ثلث خيار، وثلث رذال، وثلث وسط؛ ثم تكون الصدقة في الوسط.

قال أبو محمد: هذا لا نص فيه؛ ولكن رويناه من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: لا يأخذ المصدق هزمة ولا ذات عوار ولا تيساً.

ومن طريق البخاري عن شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أبا هريرة قال: قال أبو بكر الصديق: والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتنهم عليها.

ومن طريق عبد الرزاق: أخبرني بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله أن أبا حنيفة أن سفيان أباه حدثه أن عمر بن الخطاب قال له: قل لهم: إني لا أخذ الشاة الأكلولة ولا فصل الغنم، ولا الرسى ولا الماخض، ولكنني أخذ العناق والجذعة، والثنية وذلك عدل بين غداء المال وخياره.

ومن طريق الأوزاعي عن سالم بن عبد الله المحاربي أن عمر بعث مصدقاً وأمره أن يأخذ الجذعة، والثنية.

٦٧٢ - مسألة: وما صغر عن أن يسمى: شاة، لكن يسمى خروفاً، أو جدياً، أو سحلة: لم يجز أن يؤخذ في الصدقة الواجبة، ولا أن يعد فيما تؤخذ منه الصدقة، إلا أن يتم سنة؛ فإذا أمتها عنه، وأخذت الزكاة منه.

قال أبو محمد: هذا مكان اختلف الناس فيه. **فقال أبو حنيفة:** تضم الفوائد كلها من الذهب، والفضة، والمواشي، إلى ما عند صاحب المال فتزكى مع ما كان عنده، ولو لم يقبضها إلا قبل تمام الحول بساعة.

هذا إذا كان الذي عنده يحب في مقدار ما معه الزكاة، وإلا فلا، وإنما يراعى في ذلك أن يكون عنده نصاب في أول الحول وآخره، ولا يبالي أنقص في داخل الحول عن النصاب أم لا؟.

قال: فإن ماتت أنسي كانت عنده كلها وبقي من عدد الخرفان أكثر من أربعين: فلا زكاة فيها.

وكذلك لو ملك ثلاثين عجلاً فصاعداً، أو خمسا من الفضلان فصاعداً، عاماً كاملاً دون أن يكون فيها سنة واحدة فما فرقها: فلا زكاة عليه فيها.

وقال مالك: لا تضم فوائد الذهب، والفضة، إلى ما عند

ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: من استفاذ مالا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول.

وبه إلى سفيان عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال: من استفاذ مالا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول. فهذا عموم من أبي بكر، وعائشة، وعلي، وابن عمر رضي الله عنهم، لم يخصوا فائدة ماشية بولادة من سائر ما يستفاذ؛ وليس لأحد أن يقول إنهم لم يريدوا بذلك أولاد الماشية إلا كان كاذباً عليهم، وقائلاً بالباطل الذي لم يقلوه قط.

وأيضاً - فإن الذين حكى عنهم سفيان بن عبد الله أنهم أنكروا أن يعد عليهم أولاد الماشية مع أمهاتهم: قد كان فيهم بلا شك جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ لأن سفيان ذكر أن ذلك كان أيام عمر رضي الله عنه وفي الأمر بعد موت النبي ﷺ يستين ونصف، وبقي عشر سنين، ومات بعد موت رسول الله ﷺ ثلاث عشرة سنة، وكانوا بالطائف، وأهل الطائف أسلموا قبل موت رسول الله ﷺ بنحو عام ونصف وراوه عليه فقد صح الخلاف في هذا من الصحابة رضي الله عنهم بلا شك، وإذا كان ذلك فليس قول بعضهم أولى من قول بعض؛ والواجب في ذلك ما افترضه الله تعالى إذ يقول: ﴿فَإِنْ تَلَاَوْعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾.

والثالث - أنه لم يرو هذا عن عمر من طريق متصل إلا من طريقين:

إحدهما: من طريق بشر بن عاصم بن سفيان عن أبيه، وكلاهما غير معروف أو من طريق ابن لعبد الله بن سفيان لم يسم.

والثانية - من طريق عكرمة بن خالب، وهو ضعيف. والرابع - أن الحنفين، والشافعيين، خالفوا قول عمر في هذه المسألة نفسها.

فقالوا: لا يعتد بما ولدت الماشية إلا أن تكون الأمهات - دون الأولاد - عدداً تجب فيه الزكاة وإلا فلا تعد عليهم الأولاد، وليس هذا في حديث عمر.

والخامس - أنهم لا يلتفتون ما قد صح عن عمر رضي الله عنه من هذا الإسناد، أشياء لا يعرف له فيها خلاف من الصحابة رضي الله عنهم، إذا خالف رأي مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، تركوا الحنفين، والشافعيين قول عمر: الماء لا ينجسه شيء. وتركوا الحنفين، والمالكيين، والشافعيين: أخذ عمر الزكاة من الرقيق لغير التجارة، وصفة أخذه الزكاة من الخيل، وترك

وبه يأخذ زفر، ثم رجع إلى أن قال: بل يؤخذ عن زكاتها خروفت منها.

وبه يأخذ أبو يوسف؛ ثم رجع إلى أن قال: لا زكاة فيها. وبه يأخذ الحسن بن زياد.

وقال مالك كقول زفر. وقال الأوزاعي، والشافعي، كقول أبي يوسف، وقال الشعبي، وسفيان الثوري، وأبو سليمان كقول الحسن بن زياد.

قال أبو محمد: احتج من رأى أن تعد الخراف مع أمهاتها. بما رويناها من طريق عبد الرزاق عن بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله الثقفي عن أبيه عن جدّه: أنه كان مصدقاً في مخالفات الطائف، فشكا إليه أهل الماشية تصديق الغداء، وقالوا: إن كنت معتداً بالغذاء فخذ منه صدقته.

قال عمر: قلل لهم: إننا نعتد بالغذاء كلها حتى السخلة يروح بها الرامي على يده؛ وقال لهم: إني لا أخذ الشاة الأكلية؛ ولا فحل الغنم، ولا الربي، ولا الماخض؛ ولكنني أخذ العناق، والجذعة، والنتية؛ وذلك عدل بين غداء المال، وخياره.

وروي هذا أيضاً من طريق مالك عن ثور بن زيد عن ابن عبد الله بن سفيان.

ومن طريق أيوب عن عكرمة بن خالد عن سفيان. ما نعلم لهم حجة غير هذا.

قال أبو محمد: وهذا لا حجة لهم فيه لوجوه: أولاً - أنه ليس من قول رسول الله ﷺ ولا حجة في قول أحدٍ دونه.

والثاني - أنه قد خالف عمر رضي الله عنه في هذا غيره من أصحاب رسول الله ﷺ.

كما حدثنا حمام حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الذبيري عن عبد الرزاق عن مالك عن محمد بن عتبة عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق: أن أبا بكر الصديق كان لا يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول.

حدثنا محمد بن معوية بن نابت حدثنا عبد الله بن نصر حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن وضاح حدثنا موسى بن معاوية حدثنا وكيع عن سفيان الثوري عن حارثة بن أبي الرجال عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت: لا يزكى حتى يحول عليه الحول: تعني المال المستفاذ:

وبه إلى سفيان عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن

عليه السلام ينحو خمس ليال، وأتى أيامَ عمرَ ﷺ:

قال أبو محمد: وأما الشافعي، وأبو يوسف فطردا قولهما، إذ أوجبا أخذَ خروفي صغيرٍ في الزكاة عن أربعين خروفاً فصاعداً، ولدت قبل الحول أو ماتت أمهاتها، وأخذَ مثل هذا في الزكاة عجبٌ جداً.

وأما إذا أتمت سنةً فاسمُ شاةٍ يقعُ عليها فهي معدودةٌ وماخوذة، وبالله تعالى التوفيق.

وحصلوا كلهم على أن ادَّعوا أنهم قلدوا عمرَ ﷺ؛ وهم قد خالفوه في هذه المسألة نفسها، فلم يرَ أبو حنيفة، والشافعي أن تعدَّ الأولادُ مع الأمهات إلا إذا كانت الأمهات نصاباً؛ ولم يقلَّ عمرٌ كذلك، وحصل مالكٌ على قياسٍ فاسدٍ متناقض؛ لأنه قاسَ فائدة الماشية خاصة - دون سائر القوائد - على ما في حديث عمرٍ من عد أولادها معها، ثم نقضَ قياسه فرأى أن لا تضمَّ فائدة الماشية بهيمة، أو ميراث، أو شراء إلى ما عنده منها إلا إن كان ما عنده نصاباً تجبُ في مثله الزكاة وإلا فلا - ورأى أن تضمَّ أولادها إليها وإن لم تكن الأمهات نصاباً تجبُ في الزكاة، وهذه تقاسيم لا يعرف أحدٌ قال بها قبلهم، ولا هم اتبعوا عمرَ، ولا طردوا القياس، ولا اتبعوا نصَّ السنة في ذلك.

٢ - زكاة البقر

٦٧٣ - مسألة: الجواميسُ صنفٌ من البقرِ يضمُّ بعضها إلى بعض.

ثم اختلف الناس: فقالت طائفة: لا زكاة في أقل من خمسين من البقر ذكوراً أو إناثاً، وإذا تمت خمسون رأساً من البقر وأتمت في ملك صاحبها عاماً قمرتاً متصلاً كما قدمنا: ففيها بقره، إلى أن تبلغ مائة من البقر، فإذا بلغت وأتمت كذلك عاماً قمرتاً ففيها بقرتان.

وهكذا أبدأ، في كل خمسين من البقر بقره، ولا شيء زائد في الزيادة حتى تبلغ خمسين؛ ولا يعدُّ فيها ما لم يتم حولا كما ذكرنا.

وقالت طائفة: في خمس من البقر شاة، وفي عشر شاتان؛ وفي خمس عشرة ثلاث شيا، وفي عشرين أربع شيا، وفي خمس وعشرين من البقر بقره.

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور حدثنا محمد بن عيسى بن رفاعة حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام

الحفصيّ إيجابَ عمرَ الزكاة في مال البيت، ولا يصحُّ خلافه عن أحدٍ من الصحابة رضي الله عنهم. وترك الحنفية، والمالكية: أمرَ عمرَ الحارصَ بأن يترك لأصحاب النخل ما ياكلونه لا يخرصه عليهم، وغير هذا كثيرٌ جداً، فقد وضع أن احتجاجهم بعمر إنما هو حيث وافق شهوراتهم لا حيث صحَّ عن عمرٍ من قول أو عملٍ وهذا عظيمٌ في الدين جداً.

قال أبو محمد: المرجوع إليه عند التنازع هو القرآن، وسنة رسول الله ﷺ فظننا في ذلك فوجدنا رسول الله ﷺ إنما أوجبَ الزكاة في أربعين شاةً فصاعداً كما وصفنا، وأوجبَ فيها شاةً أو شاتين أو في كل مائة شاةً شاةً، وأسقطها عما عدا ذلك.

ووجدنا الحرفان والجديان لا يقعُ عليها اسمُ شاةٍ ولا اسمُ شاةٍ في اللغة التي أوجبَ الله تعالى علينا بها دينه على لسان رسول الله ﷺ. فخرجت الحرفان، والجديان عن أن تجبَ فيها زكاة.

وأيضاً - فقد أجمعوا على أن لا يؤخذَ خروفي ولا جدي في الواجب في الزكاة عن الشاة فافترؤا بأنه لا يسمى شاةً ولا له حكمُ الشاة، فمن الحال أن يؤخذَ منها زكاة، فلا تجوزُ هي في الزكاة بغير نصٍّ في ذلك.

وأيضاً - فإن زكاة ماشية لم يحلَّ عليها حولٌ لم يأت به قرآن، ولا سنة، ولا إجماع.

وأما من ملك خرفاناً أو عجولاً أو فصلاناً سنةً كاملةً فالزكاة فيها واجبة عند تمام العام؛ لأن كل ذلك يسمى غنماً، ويقرأ وإلا.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب حدثنا هناد بن السري عن هشيم عن هلال بن خباب عن مسرة أبي صالح عن سويد بن غفلة قال: فأتانا مُصدق رسول الله ﷺ فجلست إليه، فسمِعته يقول: إن في عهدي أن لا نأخذُ من راضع لبنٍ.

قال أبو محمد: لو أراد أن لا يؤخذَ هو في الزكاة لقال: أن لا نأخذ راضع لبنٍ لكن لما منع من أخذ الزكاة من راضع لبنٍ - وراضع لبنٍ اسمٌ للجنس - صحَّ بذلك أن لا تعدَّ الرواضع فيما تؤخذ منه الزكاة. وما نعلم أحداً عاب هلال بن خباب، إلا أن يحيى بن سعيد القطان قال: لقيتُه وقد تغَيَّرَ، وهذا ليس جرحه، لأن هشيماً أسُّ من يحيى ينحو عشرين سنة، فكان لقاء هشيم هلال قبل تغَيُّره بلا شك.

وأما سويد فادرل السبيّ حدثنا إلى المدينة بعد وفاته

رَفَاعَةُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَنَا أَبُو عِيْدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ الْفَهْمِيُّ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَلْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ صَدَقَةَ الْبَقَرِ صَدَقَةُ الْإِبِلِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا أَسْنَانَ فِيهَا. فَهَؤُلَاءِ كِتَابُ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَجَمَاعَةٌ أَثَرُوا الصَّدَقَاتِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِنَ التَّابِعِينَ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَمْرُو بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَلْدَةَ، وَالزَّهْرِيُّ، وَأَبُو قَلَابَةَ، وَغَيْرُهُمْ.

وَاحْتَجَّ هَؤُلَاءُ بِمَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْجَسُورِ حَدَّثَنَا عُمَدُ بْنُ عَيْسَى بْنِ رَفَاعَةَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَنَا أَبُو عِيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ هَرَمٍ عَنْ عُمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: «إِنَّ فِي كِتَابِ صَدَقَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَفِي كِتَابِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَنَّ الْبَقَرَ يُؤْخَذُ مِنْهَا مِثْلُ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْإِبِلِ»:

وَبِمَا حَدَّثَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا ابْنُ مَرْجٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا الدَّبَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرُ قَالَ: أَغْطَانِي سِمَاكُ بْنُ الْفَضْلِ كِتَابًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى مَالِكِ بْنِ كَثْلَانَ الْمُصَنِّعِينَ فَقَرَأْتُهُ فَإِذَا فِيهِ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْأَنْهَارُ الْعُشْرَ، وَفِيمَا سَقَى بِالسَّائِلِ يَصْفُ الْعُشْرَ، وَفِي الْبَقَرِ مِثْلُ الْإِبِلِ».

وَبِمَا ذَكَرْنَا أَمَّا عَنِ الزَّهْرِيِّ: أَنَّ هَذَا هُوَ أَحْسَرُ الْأَمْرِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّ الْأَمْرَ بِالتَّبِيعِ: نَسَخَ بِهِذَا.

وَاحْتَجَّوْا بِعُمُومِ الْخَبَرِ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ يَقْرَأُ لِي يُؤْذِي حَقَّهُ إِلَّا يُطْعَمَ لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قَالُوا: فَهَذَا عُمُومٌ لِكُلِّ بَقَرٍ إِلَّا مَا خَصَّه نَصٌّ أَوْ إِجْمَاعٌ.

وَقَالُوا: مِنْ عَمَلٍ مِثْلَ قَوْلِنَا كَانَ عَلَى يَقِينٍ بَأَنَّهُ قَدْ أَذَى فِرْصُهُ وَمَنْ خَالَفَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى يَقِينٍ مِنْ ذَلِكَ. فَإِنَّ مَا وَجِبَ يَقِينٍ لَمْ يَسْقُطْ إِلَّا بِمِثْلِهِ، وَقَالُوا: قَدْ وَافَقْنَا أَكْثَرَ خُصُومِنَا عَلَى أَنَّ الْبَقَرَ يُجْزَى عَنْ سَبْعَةِ كَالْبَدَنِ، وَأَنَّهُ تَعَوُّضٌ مِنَ الْبَدَنِ، وَأَنَّهُ لَا يُجْزَى فِي الْأَخْصِيَةِ وَالْهَدْيِ مِنْ هَذِهِ إِلَّا مَا يُجْزَى مِنْ تِلْكَ، وَأَنَّهُ تَشْعُرُ إِذَا كَانَتْ لَهَا أَسْنَمَةُ كَالْبَدَنِ؛ فَوَجِبَ قِيَاسُ صَدَقَتِهَا عَلَى صَدَقَتِهَا.

وَقَالُوا: لَمْ يُجْزَ فِي الْأَصُولِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَاشِيَةِ نَصَابًا مِثْلَهُ ثَلَاثُونَ؛ لَكِنْ إِذَا خَسَتْ كَالْإِبِلِ، وَالْأَوَاقِي، وَالْأَوْسَاقِ، وَإِذَا أَرَبَعُونَ كَالْغَنَمِ، فَكَانَ حُلُّ الْبَقَرِ عَلَى الْأَكْثَرِ - وَهُوَ الْخَمْسَةُ - أَوْلَى.

وَقَالُوا: إِنْ احْتَجَّوْا بِالْخَبَرِ الَّذِي فِيهِ «فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعَ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسْتَبَعٌ» فَتَعَمَّ، نَحْنُ نَقُولُ: بِهِذَا، أَوْ لَيْسَ فِي ذَلِكَ

حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ هَرَمٍ عَنْ عُمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ الْبَقَرَ يُؤْخَذُ مِنْهَا مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْإِبِلِ، يَعْنِي فِي الزُّكَاةِ، قَالَ: وَقَدْ سَأَلْتُ عَنْهَا غَيْرَهُمْ.

فَقَالُوا: فِيهَا مَا فِي الْإِبِلِ. يَزِيدُ هَذَا هُوَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَوْ ابْنُ زُرَيْعٍ.

حَدَّثَنَا ابْنُ مَرْجٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا الدَّبَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ وَتَادَةَ كَلَامَهُمَا عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: فِي كُلِّ خَمْسٍ مِنَ الْبَقَرِ شَاةٌ، وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ، وَفِي خَمْسٍ عَشْرَةَ ثَلَاثَ شَيَاءٍ، وَفِي عَشْرِينَ أَرْبَعِ شَيَاءٍ.

قَالَ الزَّهْرِيُّ: فَرَانِضُ الْبَقَرِ مِثْلُ فَرَانِضِ الْإِبِلِ، غَيْرَ الْأَسْنَانِ فِيهَا، فَإِذَا كَانَتْ الْبَقَرُ خَمْسًا وَعَشْرِينَ فَفِيهَا بَقْرَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا بَقْرَتَانِ إِلَى مِائَةٍ وَعَشْرِينَ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَةٍ وَعَشْرِينَ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَقْرَةٌ.

قَالَ الزَّهْرِيُّ: وَبَلَّغْنَا أَنَّ قَوْلَهُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعَ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَقْرَةٌ» أَنَّ ذَلِكَ كَانَ تَخْفِيفًا لِأَهْلِ الْيَمَنِ، ثُمَّ كَانَ هَذَا بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَرَوَى:

حَدَّثَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلِيٍّ الْبَاجِي حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا بَقِيُّ بْنُ خَلِّالٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ دَاوُدَ عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: اسْتَعْمَلْتُ عَلَى صَدَقَاتِهِمْ، فَلَقِيتُ أَشْيَاخًا ثَمَّنْ صَدَقَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاحْتَلَفُوا عَلَيَّ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: اجْعَلْهَا مِثْلَ صَدَقَةِ الْإِبِلِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: فِي ثَلَاثِينَ تَبِيعَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: فِي أَرْبَعِينَ بَقْرَةً مَسَّةً:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عُمَانَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَنَا الْحُجَّاجُ بْنُ الْمُنْهَالِ حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يُحْيَى عَنْ تَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي قَلَابَةَ وَآخَرُ قَالُوا: صَدَقَاتُ الْبَقَرِ كَنَحْوِ صَدَقَاتِ الْإِبِلِ، فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ، وَفِي كُلِّ عَشْرِ شَاتَانِ، وَفِي خَمْسٍ عَشْرَةَ ثَلَاثَ شَيَاءٍ، وَفِي عَشْرِينَ أَرْبَعِ شَيَاءٍ، وَفِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بَقْرَةً مَسَّةً إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، فَإِنَّ زَادَتْ فَبَقْرَتَانِ مَسَّتَانِ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَقْرَةً بَقْرَةً مَسَّةً:

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ عُمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ تَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ كَمَا ذَكَرْنَا سِوَاهُ سِوَاهُ:

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْجَسُورِ حَدَّثَنَا عُمَدُ بْنُ عَيْسَى بْنِ

الأربعين إلى الخمسين. قال: ليس فيها شيء.

ومن طريق الشعبي قال: «كُتِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ الْبَقَرِ: فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً تَبِيعَ جَذَعٌ قَدْ اسْتَوَى قَرْنَاهُ وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَقْرَةً مُسِنَّةٌ.

ومن طريق ابن وهب عن ابن لُحِيَّة عن عمارة بن غزوة عن عبد الله بن أبي بكر أخيه أَنَّ هَذَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعُمَرَ بْنِ حَزَمٍ «فَرَأَيْتُ الْبَقَرَ لَيْسَ فِيهَا دُونَ الثَّلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ صَدَقَ، فَإِذَا بَلَغَتْ ثَلَاثِينَ فَبِهَا عَجَلٌ رَابِعٌ جَذَعٌ، إِلَى أَنْ تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ فَبِهَا بَقْرَةٌ مُسِنَّةٌ، إِلَى أَنْ تَبْلُغَ سَبْعِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ سَبْعِينَ فَإِنَّ فِيهَا بَقْرَةً وَعَجَلًا جَذَعًا، فَإِذَا بَلَغَتْ ثَمَانِينَ فَبِهَا مُسِنَّةٌ، ثُمَّ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ» وما:

روَّاهُ من طريق سليمان بن داود الجزري عن الزُّهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْبَقَرِ كِتَابًا فِيهِ الْفَرَاظُ وَالسُّنَنُ، وَتَعْنَهُ مَعَ عُمَرُو بْنُ حَزَمٍ، وَهَذِهِ نُسْخَتُهُ وَفِيهِ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ بِاقُورَةٌ تَبِيعَ جَذَعٌ أَوْ جَذَعَةٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِاقُورَةٌ بَقْرَةٌ.

وما حدثنا أحمد بن محمد الطَّلَمَكِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الرَّقِّيَّ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الْبَزْزَارُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ شَرِيهِ الْمُرُوزِيُّ حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ شَرِيحٍ حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْمَسْعُودِيِّ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةَ عَنْ طَاوُوسَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَمَّا بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ أَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعًا أَوْ تَبِيعَةً جَذَعًا أَوْ جَذَعَةً، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ بَقْرَةً مُسِنَّةً، قَالُوا: فَلَا وَقَاصُ؟ قَالَ: مَا أَمَرَنِي فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ؛ فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَأَلَهُ، فَقَالَ: لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ.

قال أبو حمزة: هذا كلُّ ما احتجوا به، فقد نقصناه لهم بأكثر مما - نعلم - نقصوه لأنفسهم.

وقالت طائفة: ليس فيما دون ثلاثين شيء؛ فإذا بلغت البقر ثلاثين ففيها تبع، ثم لا شيء فيها حتى تبلغ أربعين، فإذا بلغت فيها بقرَةً، ثم لا شيء فيها حتى تبلغ خمسين فإذا بلغت فيها بقرَةً ورُبْعٌ، ثم لا شيء فيها حتى تبلغ سبعين؛ فإذا بلغت سبعين ففيها تبع ومسنة:

وروي هذا من طريق الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة وعن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم فذكره كما أوردناه؛ وهي رواية غير مشهورة أيضاً عن أبي حنيفة، ويمكن أن يَمُرَّ هَؤُلَاءِ بِالْبَقَرِ الَّذِي أوردناه آنفاً من طريق الحكم عن معاذ بن

الحجر إسقاط الزكاة عما دون ثلاثين من البقر، لا بنص ولا بدليل.

قال: وهذا قول عمر بن الخطاب ﷺ وحكمه، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وعمر بن عبد الرحمن بن خلدة، وسعيد بن المسيب، والزُّهري، وهؤلاء فقهاء أهل المدينة، فيلزم المالكين أتباعهم على أصلهم في عمل أهل المدينة، وإلا فقد تناقضوا.

وقالت طائفة: ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء، فإذا بلغت فيها تبع أو تبعة، وهو الذي له ستان، ثم لا شيء فيها حتى تبلغ أربعين، فإذا بلغت فيها بقرَةً مسنّةً؛ لها أربع سنين؛ ثم لا شيء فيها حتى تبلغ ستين فإذا بلغت فيها تبعتان، ثم لا شيء فيها حتى تبلغ سبعين فإذا بلغت فيها مسنّةً وتبّع، ثم هكذا أبداً، لا شيء فيها حتى تبلغ عشرين زائدة، فإذا بلغت في كل ثلاثين من ذلك العدد تبع، وفي كل أربعين مسنّة، وهذا قول صح عن علي بن أبي طالب ﷺ من طريق أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي.

ورويانه من طريق نافع عن معاذ بن جبل:

ومن طريق عكرمة بن خالد عن قوم صدقوا على عهد رسول الله ﷺ:

ومن طريق ابن أبي ليلى عن عمرو بن مرة عن أبي البختري عن أبي سعيد الخدري ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء.

وهو قول الشعبي، وشهر بن حوشب، وطاووس، وعمر بن عبد العزيز والحكم بن عتيبة، وسليمان بن موسى، والحسين البصري، وذكره الزُّهري عن أهل الشام.

وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبي سليمان ورواية غير مشهورة عن أبي حنيفة.

واحتج هؤلاء.

بما رويانه من طريق إبراهيم، وأبي وائل كلاهما عن مسروق عن معاذ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعًا، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ بَقْرَةً مُسِنَّةً.

وقال بعضهم: ثبته.

ومن طريق طاووس عن معاذ مثله، وأن رسول الله ﷺ لم يأمره فيما دون ذلك بشيء.

وعن ابن أبي ليلى والحكم بن عتيبة عن معاذ: «أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْأَوْقَاصِ، مَا بَيْنَ الثَّلَاثِينَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ، وَمَا بَيْنَ

النَّيِّ مِثْلًا «فِيمَا بَيْنَ الْأَرْبَعِينَ وَالْخَمْسِينَ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ يَنْعِي مِنَ الْبَقَرِ».

وقالت طائفة: ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء، فإذا بلغت ثلاثين فيها تبع، ثم لا شيء فيها حتى تبلغ أربعين؛ فإذا بلغت فيها بقرة مستنة، فإن زادت واحدة فيها بقرة وجزء من أربعين من بقرة.

وهكذا في كل واحدة تريد فيها جزء آخر زائد من أربعين جزءاً من بقرة؛ هكذا إلى الستين، فإذا بلغت فيها تبعان؛ ثم لا شيء فيها إلا في كل عشرة زائدة كما ذكرنا قبل؛ وهي الرواية المشهورة عن أبي حنيفة.

وقد روينا من طريق شعبة قال: سألت حماداً هو ابن أبي سليمان - فقلت إن كانت خمسين بقرة، فقال: بحساب ذلك.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا ابن المبارك عن الحجاج هو ابن أروطة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال: بحاسب صاحب البقر بما فوق الفريضة.

ومن طريق ابن أبي شيبة: حدثنا زيد بن الحباب العكلسي عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن مكحول أنه قال في صدقة البقر: ما زاد فألحساب.

قال أبو محمد: هذا عموم إبراهيم، وحماد، ومكحول، وظاهره أن كل ما زاد على الثلاثين إلى الأربعين وعلى الأربعين إلى الستين ففي كل واحدة زائدة جزء من بقرة.

وقد ذكرناه عن عكرمة بن خالد أن بعض شيوخ كانوا قد صدقوا على عهد رسول الله ﷺ قالوا: في كل أربعين بقرة بقرة، مخالفين لمن جعل في أقل من الأربعين شيئاً. وذهبت طائفة إلى أنه ليس فيما دون الخمسين ولا ما فوقها شيء؛ وأن صدقة البقر إنما هي في كل خمسين بقرة بقرة فقط هكذا أبداً.

كما حدثنا حماد حدثنا ابن مسرّج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الدبري حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني عمرو بن دينار قال: كان عمال ابن الزبير، وابن عوف وعماله، يأخذون من كل خمسين بقرة بقرة؛ ومن كل مائة بقرتين، فإذا كثرت ففي كل خمسين بقرة بقرة.

قال أبو محمد: هذا كل ما حضرنا ذكره مما:

رويناه من اختلاف الناس في زكاة البقر، وكل أثر:

رويناه فيها ووجب النظر للمرء لنفسه فيما يدين به ربه تعالى في دينه: فالوَلَدُ ذلك أن الزكاة فرض واجب في البقر:

كما حدثنا عن عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن المروزي عن سويد بن أبي ذؤانف اتهم إلى رسول الله ﷺ وهو في ظل الكعبة فذكر أن رسول الله ﷺ قال له «ما من صاحب إبل ولا بقرة ولا غنم لا يؤدي زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمه؛ تنطحه بقرونها، وتنطو بأطرافها، كلما نهدت آخرها عادت عليه أولها حتى يقيض بين الناس».

حدثنا حماد حدثنا ابن مسرّج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الدبري حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من صاحب إبل لا يتفعل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت قط، وأقيد لها بقاع قرقر يسير عليه بقرونها وأخفافها؛ ولا صاحب بقرة لا يتفعل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت، وأقيد لها بقاع قرقر تنطحه بقرونها وتنطو بقرونها» وذكر باقي الخبر.

قال أبو محمد: فوجب فرضاً طلب ذلك الحد الذي حدّه الله تعالى منها، حتى لا يتعدى.

قال عز وجل: «وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ».

فنظرنا القول الأول فوجدنا الآثار الواردة فيه عن النبي ﷺ منقطعة والحجة لا تحب إلا متصل، إلا أنه يلزم القائلين بالمرسل والمتنوع - من الحنفيين، والمالكيين - أن يقولوا: بها، وإلا فقد تناقضوا في أصولهم وتحكموا بالباطل؛ لا سيما مع قول الزهري: إن هذه الأخبار بها نسخ بإيجاب التبع، والمستند في الثلاثين والأربعين؛ فلو قبل مرسل أحد لكان الزهري أحق بذلك لعلمه بالحنفية؛ ولأنه قد أدرك طائفة من الصحابة رضي الله عنهم. ولم يلجأ القول في الثلاثين بالتبع، وفي الأربعين بالنسخ إلا عن أهل الشام، لا عن أهل المدينة، ووافق الزهري على ذلك سعيد بن المسيب وغيره من فقهاء المدينة؛ فهذا كله يوجب على المالكيين القول بهذا أو إفساد أصولهم.

وأما نحن فلو صح - وأسنَد - ما خالفناه أصلاً.

وأما احتجاجهم بعموم الخبر «ما من صاحب بقرة لا يؤدي زكاتها ولا يتفعل فيها حقها» وفهم: إن هذا عموم لكل بقرة؛ فإن هذا لازم للحنفيين، والمالكيين، المحتجين بإيجاب الزكاة في العروض بعموم قول الله تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً» الآية والمحتجين بهذا في وجوب الزكاة في العسل وسائر ما احتجوا

فيه يمثل هذا، لا تخلف لهم منه أصلاً.

فصاعداً وهذا شرع بلا نص ولا إجماع، وهذا لا يجوز؛ فهذا يلزم ضبطه؛ لثلاثه في أهل التوبة بالباطل، فيدعوا إجماعاً حيث لا إجماع، ويشرعوا الشرائع بغير برهان، ويغالوا الإجماع الثيقن، وبالله تعالى التوفيق.

وأما احتجاجهم بقياس البقر على الإبل في الزكاة فلازم لأصحاب القياس لزوماً لا انفكاكاً له؛ فلو صح شيء من القياس لكان هذا منه صحيحاً وما نعلم في الحكم بين الإبل، والبقر فرقاً جمعاً عليه. ولقد كان يلزم من قياس ما يستحل به فرج المرأة المسلمة في التكاثر من الصدقات على ما تقطع فيه يد السارق، ومن يقيس حد الشارب على حد أنفاذ، ومن يقيس السقموياً على القمح والتمر، وقيس الحديدي، والرصاص والفضة؛ على الذهب، والفضة؛ وقيس الجص على الر، والتمر، في الربا، وقيس الجوز على القمح في الربا؛ وسائر تلك المقاييس السخيفة وتلك العلل المقررة العنيفة؛ أن يقيس البقر على الإبل في الزكاة؛ وإلا فقد تحكّموا بالباطل.

وأما نحن فالياس كله عندنا باطل.

وأما قولهم: لم نجد في الأصول ما يكون وقصه ثلاثين، فإنه عندنا تخليط وهوس لكثرة لازم أصح لزوم لمن قال - محتجاً بالباطل قوله في إيجاب الزكاة ما بين الأربعين والستين من البقر: إننا لم نجد في الأصول ما يكون وقصه تسعة عشر، ولكن القوم متحكّمون، فسقط كل ما احتجوا به عنا، وظهر لزومه للحنفيين، والمالكيين، والشافعيين، لا سيما لمن قال: بالقول المشهور عن أبي حنيفة في زكاة البقر، الذي لم يتعلق فيه بشيء أصلاً.

ثم نظرنا في قول من أوجب في الثلاثين تبعاً، وفي الأربعين مستقلاً، ولم يوجب بين ذلك ولا بعد الأربعين إلى الستين شيئاً؛ فوجدنا الآثار التي احتجوا بها عن معاذ وغيره مرسلة كلها، إلا حديث بقة، لأن مسروقاً لم يلق معاذاً، وبقة ضعيف لا يحتج بقله، أسقطه وكيع وغيره، والحجة لا تجب إلا بالمستند من نقل القاتن.

فإن قيل: إن مسروقاً وإن كان لم يلق معاذاً فقد كان باليمن رجلاً آثام كون معاذ هنالك؛ وشاهد أحكامه، فهذا عنده عن معاذ ينقل الكافة.

قلنا: لو أن مسروقاً ذكر أن الكافة أخبرته بذلك عن معاذ لقامت الحجة بذلك؛ فمسروق هو الثقة الإمام غير المهمل؛ لكنه لم يقل قط هذا؛ ولا يحل أن يقول مسروق رحمه الله ما لم يقل فيكتب عليه؛ ولكن لما أمكن في ظاهر الأمر أن يكون عند مسروق هذا الخبر عن تواتره، أو عن ثقة؛ أو عن لا تجوز الرواية

وأما نحن فلا حجة علينا بهذا؛ لأننا - وإن كنا لا يحل عندنا مفارقة العموم إلا لنص آخر - فإنه لا يحل شرعاً شريعة إلا بنص صحيح، ونحن نقر ونشهد أن في البقر زكاة مفروضة يعذب الله تعالى من لم يؤدها العذاب الشديد، ما لم يغفر له برجوح حسنة أو مساواتها لسيئاته، إلا أنه ليس في هذا الخبر بيان المقدار الواجب في الزكاة منها، ولا بيان العدد الذي تجب فيه الزكاة منها، ولا متى تؤدى؛ وليس البيان للثبوت موكولاً إلى الآراء والأهواء؛ بل إلى رسول الله ﷺ الذي قال له ربه وبعثه ﴿يُتَيْنِ لِلنَّاسِ مِمَّا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾.

ولم يصح عن النبي ﷺ ما أوجبه في الخمس فصاعداً من البقر.

وقد صح الإجماع الثيقن بأنه ليس في كل عدد من البقر زكاة؛ فوجب التوقف عن إيجاب فرض ذلك في عدد دون عدد بغير نص من رسول الله ﷺ؛ فسقط تعلّقهم بالعموم هاهنا، ولو كان عموماً يمكن استعماله لما خالفناه.

وأما قولهم: إن من زكى البقر - كما قالوا - فهو على يقين من أنه قد أدى فرضه الواجب عليه ومن لم يزكها - كما قالوا - فليس على يقين من أنه أدى فرضه؛ وأن ما صح بيقين وجوبه لم يسقط إلا بيقين آخر؛ فهذا لازم لمن قال: إن من تدلّك في الغسل فهو على يقين من أنه قد أدى فرضه، والغسل واجب بيقين؛ فلا يسقط إلا بيقين مثله؛ ولمن أوجب مسح جميع الرأس في الوضوء بهذه الحجة نفسها؛ ومثل هذا لهم كثير جداً.

وأما نحن فإن هذا لا يلزم عندنا؛ لأن الفرائض لا تجب إلا بنص أو إجماع.

ومن سلك هذه الطريق في الاستدلال فإنه يريد إيجاب الفرائض وشرع الشرائع باختلاف؛ لا نص فيه، وهذا باطل؛ ولم يتفق قط على وجوب إيجاب جميع الرأس في الوضوء ولا على التدلّك في الغسل؛ ولا على إيجاب الزكاة في خمس من البقر فصاعداً إلى الخمسين؛ وإنما كان يكون استدلالهم هذا صحيحاً لو وافقناهم على وجوب كل ذلك ثم أسقطنا وجوبه بلا برهان؛ ونحن لو وافقناهم قط على وجوب غسل فيه تدلّك؛ ولا على إيجاب مسح جميع الرأس، ولا على إيجاب زكاة في خمس من البقر فصاعداً؛ وإنما وافقناهم على إيجاب الغسل دون تدلّك؛ وعلى إيجاب مسح بعض الرأس لا كله؛ وعلى وجوب الزكاة في عدد ما من البقر لا في كل عدد منها؛ فزادوا هم - بغير نص ولا إجماع - إيجاب التدلّك، ومسح جميع الرأس، والزكاة في خمس من البقر

بتلك، فكيف هذا؟.

قلنا وبالله تعالى التوفيق: ما قلنا بهذه ولا بتلك، ومعاد الله من أن نقول بموسل لكننا أوجبنا الجزية على كل كتابي بنص القرآن، ولم يخص منه امرأة ولا عبداً.

وأما بهذه الآثار فلا.

قال أبو محمد: لا سيما الخفيتين فإنهم خالفوا مرسلات معاذ تلك في إسقاط الزكاة عن الأوقاص والعسل:

كما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان حدثنا أحمد بن خالد حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا الحجاج بن المنهال حدثنا سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن مسرة عن طاووس «أن معاذ بن جبل أتى بوقص البقر والغنم فلم يأخذه؛ فقال: كلاهما لم يأمرني فيه رسول الله ﷺ بشيء» فمن الباطل أن يكون حديث معاذ حجة إذا وافق هوى الخفيتين ورأي أبي حنيفة؟ ولا يكون حجة إذا لم يوافقهما، ما ندرى أي دين يبقى مع هذا العمل؟ ونعوذ بالله من الخذلان والضلال ومن أن يزيع قلوبنا بعد إذ هدانا فإن احتجوا بصحيفة عمرو بن حزم.

قلنا: هي منقطعة أيضاً لا تقوم بها حجة، وسليمان بن داود الجزري - الذي رواها - متفق على تركه وأنه لا يحتج به.

فإن أبيتهم ولججتهم وظننتكم أنكم شددتم أيديكم منها على شيء فدونكمها: كما حدثنا حماد بن أحمد قال حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل حدثنا زهير بن حرب حدثنا الحكم بن موسى حدثنا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود الجزري حدثنا الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده «أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسكن والديات، وتعت به مع عمرو بن حزم، وغلبه نسخته فذكر الكتاب. وفيه وفي كل ثلاثين بأقورة تبع، جذع أو جذعة، وفي كل أربعين بأقورة بقرعة، وفيه أيضاً وفي كل خمس أواق من الورق خمسة ذراهم، فما زاد ففي كل أربعين درهماً ودرهم وفي كل أربعين ديناراً ودينار».

حدثنا حماد قال: حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل بن أبي أويس حدثني أبي عن عبد الله، ومحمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيهما عن جدهما عن رسول الله ﷺ «أنه كتب هذا الكتاب لعمر بن حزم حين أشره على اليمن وفيه الزكاة ليس فيها صدقة حتى يبلغ ما أتى درهم فيها خمسة ذراهم، وفي كل أربعين درهماً ودرهم، وليس فيما

عنه: لم يجز القطع في دين الله تعالى ولا على رسوله ﷺ بالظن الذي هو كاذب الحديث، ونحن نقطع أن هذا الخبر لو كان عند مسروق عن ثقف لما كنتم، ولو كان صحيحاً عن رسول الله ﷺ ما طمس الله تعالى المتكفل بحفظ الذكر المنزل على نبيه عليه السلام التمس لدينه: لنا هذا الطمس حتى لا يأتي إلا من طريق واهية والحمد لله رب العالمين.

وأيضاً: فإن زعموا أيديهم وقالوا: هو حجة، والمرسل هاهنا والمستند سواء.

قلنا لهم: فلا عليكم؛ خذوا من هذه الطريق بعينها.

ما حدثنا حماد بن أحمد قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي حدثنا أحمد بن خالد حدثنا عبيد بن محمد الكشور حدثنا محمد بن يوسف الخدافي حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الأعمش عن شقيق بن سلمة هو أبو وائل - عن مسروق بن الأجدع قال: «تعت رسول الله ﷺ معاذ بن جبل إلى اليمن فأقره أن يأخذ من كل خاليم وخالصة ديناراً أو قيمته من المتأفري».

حدثنا أحمد بن محمد الجسور حدثنا محمد بن عيسى بن رفاعة حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام حدثنا جرير هو ابن عبد الحميد - عن منصور هو ابن المعتز - عن الحكم بن عتيبة قال: «كتب رسول الله ﷺ إلى معاذ وهو باليمن: أن فيما سقت السماء أو سقي غيلا العشر، وفيما سقي بالغرب نصف العشر، وفي الخاليم والخالصة ديناراً أو عدله من المتأفري».

وه إلى أبي عبيد: حدثنا عثمان بن صالح عن ابن طيبة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير قال: «كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن: أنه من كان على يهودية أو نصرانية فإنه لا يؤمن عنهما؛ وعليه الجزية، على كل خاليم ذكر أو أنثى - غنبد أو أنثى - ديناراً وافر أو عدله من المتأفري، فمن أدنى ذلك إلى رسلي فإن له ذمة الله وذمة رسولي؛ ومن منعه منكم فإنه عدو لله تعالى ولرسوله وللمؤمنين».

فهذه رواية مسروق عن معاذ، وهو حديث زكاة البقر بعينه، ومرسل من طريق الحكم، وآخر من طريق ابن طيبة؛ فإن كانت مرسلاتهم في زكاة البقر صحيحة واجبا أخذها مرسلاتهم هذه صحيحة واجبا أخذها، وإن كانت مرسلاتهم هذه لا تقوم بها حجة فمرسلاتهم تلك لا تقوم بها حجة.

فإن قيل: فإنكم تقولون بما في هذه المرسلات ولا تقولون:

بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: في خمس من الإبل شاة وفي عشر شاتان - وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين خمس شياه، وفي ست وعشرين بنتٌ مخاض، فإن لم تكن بنتٌ مخاض فابن لبون ذكر، حتى تبلغَ خمساً وثلاثين؛ فإن زادت واحدة ففيها بنتٌ لبون، حتى تبلغَ خمساً وأربعين، فإذا زادت واحدة ففيها حقة طروقة الفحل - أو قال: الجمل - حتى تبلغَ ستين فإذا زادت واحدة ففيها جذعة، حتى تبلغَ خمساً وسبعين، فإذا زادت واحدة ففيها ابنة لبون، حتى تبلغَ تسعين؛ فإذا زادت واحدة ففيها حقتان طروقتا الفحل إلى عشرين ومائة، فإن زادت واحدة ففي كلِّ خمسين حقة، وفي كلِّ أربعين بنتٌ لبون، وفي البقرِ في كلِّ ثلاثين بقرة تبسح حولي، وفي كلِّ أربعين مسنة.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عبد البصير حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الحنسي حدثنا محمد بن المنثري حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: إذا أخذ المصدق ستاً فوق سن ردة عشرة دراهم أو شاتين.

قال أبو محمد: ما نرى الحنفين، والمالكين، والشافعيين إلا قد يرد نشاطهم في الاحتجاج بقول علي عليه السلام في زكاة البقر، ولا بد لهم من الأخذ بكل ما روي عن علي في هذا الخبر نفسه، ثم خالفوه وأخذ به غيرهم من السلف، أو ترك الاحتجاج بما لم يصح عن النبي صلى الله عليه وآله أو التابعين بالسنن والاهل في الدين أن يأخذوا ما أحبوا وتركوا ما أحبوا، لا سيما وبعضهم هوّل في حديث علي هذا بأنه مستدّ فليهنهم خلافة إن كان مستنداً، ولو كان مستنداً ما استحللنا خلافة، وبالله تعالى التوفيق.

فلم يبقَ لنا قال بالتبعية والمسنة فقط في البقر حجة أصلاً، ولا قياس معهم في ذلك فيبقى قولهم جملة بلا شك - والحمد لله رب العالمين.

أما القول المأثور عن أبي حنيفة في غاية الفساد لا قرآن يعضده ولا سنة صحيحة تنصره، ولا رواية فاسدة تؤيده، ولا قول صاحب يشده، ولا قياس يجمعه، ولا رأي له وجه يسدده. إلا أن بعضهم قال: لم نخذ في شيء من الماشية وقصاً من تسعة عشر. فقليل لهم: ولا وجدتم في شيء من زكاة المواشي جزءاً من رأي واحد.

فإن قالوا: أوجبه الدليل.

قل لهم: كتبتم ما أوجبه دليل قط، وما جعل الله تعالى رأيي التخي وحده دليلاً في دينه؛ وقد وجدنا الأوقاص تختلف،

دون الأربعين صدقة، فإذا بلغت اللخبة قيمة ياتني درهم فقي قيمة كل أربعين درهماً درهم، حتى تبلغ أربعين ديناراً؛ فإذا بلغت أربعين ديناراً ففيها دينار.

قال أبو أوس: وهذا عن أبي حزم أيضاً «فرايض صدقة البقر ليس فيما دون ثلاثين صدقة فإذا بلغت الثلاثين ففيها فحل جذع، إلى أن تبلغ أربعين، فإذا بلغت أربعين ففيها بقرة مسنة إلى أن تبلغ ستين، فإذا بلغت ستين ففيها بيسان».

قال أبو محمد: أبو أوس ضعيف وهي منقطعة مع ذلك - والله لو صح شيء من هذا ما تردنا في الأخذ به.

قال علي: ما نرى المالكيين والشافعيين والحنفيين إلا قد اختلفت عزائمهم في الأخذ بمحدث معاذ المذكور وبصحيفة ابن حزم، ولا بد لهم من ذلك؛ أو الأخذ بأن لا صدقة في ذهب لم يبلغ أربعين ديناراً إلا بالقيمة بالفضة.

وهو قول عطاء، والزهرى، وسليمان بن حرب وغيرهم، وإن يأخذ المالكيون، والشافعيون بوجوب الأوقاص في الدراهم وبإيجاب الجزية على النساء والعبيد من أهل الكسابة، أو التحكم في الدين بالباطل فيأخذوا ما اشتبهوا وتركوا ما اشتبهوا؛ وهذه والله أخزى في العاجلة والآجلة والزعم وأنتم.

والحنفيون يقولون: إن الراوي إذا ترك ما روى ذلك على سقوط روايته، والزهرى هو روى صحيفة ابن حزم في زكاة البقر وتركها، فهلا تركوها وقالوا: لم يتركها لا لفضل علم كان عنده ثم لو صحّ ثم حديث معاذ لكان ما ذكرنا قبل من الأخبار بأن في زكاة البقر تركوا الإبل ملها في الإنسان ووردة بحكم زائد لا يجوز تركه، وكان الأخذ بذلك أخذاً بهذه، وكان الأخذ بهذه دون تلك عاصياً لتلك، فيبقى كل ما مؤمها به من طريق الآثار جملة، فإن تعلّقوا بعلي ومعاذ، وأبي سعيد رضي الله عنهم.

قلنا لهم: الخبر عن معاذ منقطع، وعن أبي سعيد لم يروه إلا ابن أبي ليلى محمد - وهو ضعيف -.

وأما عن علي فهو صحيح ولا يصح هذا القول من أحد من الصحابة رضي الله عنهم سواء.

وقد روينا قبل عن عمر بن الخطاب، وجابر بن عبد الله خلاف ذلك - ولا حجة في قول صاحب إذا خالفه صاحب آخر ثم إن لجنت في التعلّق بعلي هاهنا فاسمعوا قول علي من هذه الطريق نفسها:

حدثنا حماد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الدبري حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن أبي إسحاق عن عاصم

المهاري وغيرها من أصناف الإبل: كلُّها إسل، يضمُّ بعضها إلى بعض في الزكاة، وهذا لا خلاف فيه، ولا زكاة في أقل من خمسة من الإبل، ذكر أو إناث، أو ذكر وإناث، فإذا أتمت كذلك في ملك المسلم حولا عربياً متصلاً - كما قدَّمنا - فالواجب في زكاتها شاة واحدة ضائية أو ماعزة.

وكذلك أيضاً فيما زاد على الخمس، إلى أن تسم عشرة كما قدَّمنا، فإذا بلغت وأتمت حولا كما قدَّمنا ففيها شاتان كما ذكرنا.

وكذلك فيما زاد حتى تسم خمسة عشر، فإذا أتمت وأتمت كذلك حولا عربياً ففيها ثلاث شياه كما ذكرنا.

وكذلك فيما زاد حتى تسم عشرين، فإذا أتمت وأتمت كذلك، حولا كما ذكرنا ففيها أربع شياه كما ذكرنا.

وكذلك فيما زاد على العشرين إلى أن تسم خمسة وعشرين، فإذا أتمت وأتمت كذلك حولا قمرياً بنتاً غاض من الإبل أنى ولا بد، فإن لم يجدها فابن لبون ذكر من الإبل.

وكذلك فيما زاد حتى تسم ستة وثلاثين، فإذا أتمت وأتمت كذلك حولا قمرياً بنتاً لبون من الإبل أنى ولا بد، ثم كذلك فيما زاد حتى تسم ستة وأربعين، فإذا أتمت وأتمت ستة قمرية ففيها حقة من الإبل أنى ولا بد.

ثم كذلك فيما زاد فإذا أتمت إحدى وستين وأتمت كذلك ستة قمرية ففيها جذعة من الإبل أنى ولا بد، ثم كذلك فيما زاد حتى تسم ستة وسبعين فإذا أتمت وأتمت كذلك عاماً قمرياً ففيها ابنا لبون، ثم كذلك فيما زاد حتى تسم إحدى وتسعين فإذا أتمت وأتمت كذلك عاماً قمرياً ففيها حقتان.

وكذلك فيما زاد حتى تسم مائة وعشرين، فإذا أتمت وأتمت عليها - ولو بعض ناقية أو جمل - وأتمت كذلك عاماً قمرياً ففيها ثلاث بنات لبون، ثم كذلك حتى تسم مائة وثلاثين، فإذا أتمت وأتمت كذلك عاماً قمرياً ففيها كل خمسة حقة، وفي كل أربعين بنتاً لبون، وفي كل ثلاثين ومائة فما زاد حقة وبتا لبون، وفي الأربعين ومائة فما زاد حقتان وبنتاً لبون، وفي خمسين ومائة فما زاد ثلاث حقات، وفي ستين ومائة فما زاد أربع بنات لبون.

وهكذا العمل فيما زاد..

فإن وجب على صاحب المال جذعة فلم تكن عنده وكانت عنده حقة، أو لزمته حقة فلم تكن عنده وكانت عنده بنت لبون، أو لزمته بنت لبون فلم تكن عنده وكانت عنده بنت

قمرية هو في الإبل أربع، ومرة عشرة، ومرة تسعة، ومرة أربعة عشر، ومرة أحد عشر، ومرة تسعة وعشرين، ومرة هو في الغنم ثمانون، ومرة تسعة وسبعون، ومرة مائة وثمانية وتسعون، ومرة تسعة وتسعون فأي نكرة في أن تكون تسعة عشر إذا صح بذلك دليل؟ لولا الهوى والجهل فلم يبق إلا:

ما روَّاه من عمل عمال ابن الزبير، وعمل طلحة بن عبد الله بن عوف، وهو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف، ومن كبار التابعين جداً - بالمدينة بمضرة الصحابة فلم يكرهه، فنظرنا في ذلك: فوجدنا لا يصح عن رسول الله ﷺ في هذا من طريق إسناد الأحاد ولا من طريق التواتر شيء كما قدَّمنا، ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم لا يعارضه غيره، ولا يحمل أن تؤخذ شريعة إلا عن الله تعالى، إما من القرآن، وإما من نقل ثابت عن رسول الله ﷺ من طريق الأحاد والتواتر بيان زكاة البقر.

ووجدنا الإجماع - المتيقن المقطوع به، الذي لا خلاف في أن كل مسلم قديماً وحديثاً قال به، وحكم به من الصحابة فمن بعدهم - قد صح على أن في كل خمسين بقرة: بقرة؛ فكان هذا حقاً مقطوعاً به على أنه من حكم الله تعالى وحكم رسوله ﷺ؛ فوجب القول به، وكان ما دون ذلك مختلفاً فيه، ولا نص في إيجابه، فلم يميز القول به.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «إِنْ رَمَاكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ فَلَمْ يَحِلَّ، أَخَذُوا مَالاً مُسْلِمًا، وَلَا إِيصَابَ شَرِيعَةٍ بِزَكَاةٍ مَفْرُوضَةٍ بِغَيْرِ بَيِّنٍ، مِنْ نَصِّ صَاحِبِهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ رَسُولِهِ ﷺ. وَلَا يَغْتَرُّ مَغْتَرًا يَدْعُوهُمْ: أَنَّ الْعَمَلَ بِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ شُهْرَاءُ فَهَذَا بَاطِلٌ، وَمَا كَانَ هَذَا الْقَوْلُ إِلَّا خَامِلًا فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَا يُؤْخَذُ إِلَّا عَنْ أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ، بِاخْتِلَافِهِ مِنْهُمْ أَيْضًا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ».

قال علي: ثم استدرنا فوجدنا حديث مسروق إنما ذكر فيه فعل معاذ بن البمين في زكاة البقر؛ وهو بلا شك قد أدرك معاذاً وشهد حكمه وعمله المشهور المشرع، فصار نقله لذلك، ولأنه عن عهد رسول الله ﷺ - نقلاً عن الكافة عن معاذ بلا شك؛ فوجب القول به.

٣ - زكاة الإبل

خَمْسَ وَأَرْبَعِينَ فِيهَا ابْنَةُ لُبُونِ أَنْتَى؛ فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فِيهَا حَقَّةٌ طَرُوقَةُ الْجَمَلِ؛ فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسَ وَسِتِّينَ فِيهَا جَذَعَةٌ؛ فَإِذَا بَلَغَتْ ثَمَانِينَ سِتًّا وَسِتِّينَ إِلَى ثَمَانِينَ فِيهَا ابْنَةُ لُبُونِ؛ فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَثَمَانِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَابْنَةُ فِيهَا جَمَانٌ طَرُوقَةُ الْجَمَلِ؛ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَابْنَةُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ لُبُونِ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ؛ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا؛ فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فِيهَا شَاةٌ - وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حَقَّةٌ فَلَهَا تَقْبِيلٌ مِنْهُ الْحَقَّةُ وَتَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَا لَهُ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا؛ وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحَقَّةُ وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ فَلَهَا تَقْبِيلٌ مِنْهُ الْجَذَعَةُ وَيُعْطِيهِ الْمَصْدُقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا ابْنَةُ لُبُونِ فَلَهَا تَقْبِيلٌ مِنْهُ ابْنَةُ لُبُونِ وَيُعْطِيهِ شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا؛ وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتَهُ ابْنَةُ لُبُونِ وَعِنْدَهُ حَقَّةٌ فَلَهَا تَقْبِيلٌ مِنْهُ الْحَقَّةُ وَيُعْطِيهِ الْمَصْدُقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتَهُ ابْنَةَ لُبُونِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ ابْنَةُ مَخَاضٍ فَلَهَا تَقْبِيلٌ مِنْهُ ابْنَةُ مَخَاضٍ وَيُعْطِيهِ مَعَهَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتَهُ ابْنَةَ مَخَاضٍ لَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ ابْنَةُ لُبُونِ فَلَهَا تَقْبِيلٌ مِنْهُ وَيُعْطِيهِ الْمَصْدُقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ ابْنَةُ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا وَعِنْدَهُ ابْنُ لُبُونِ فَلَهَا تَقْبِيلٌ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ، وَذَكَرَ بَاقِي الْحَدِيثِ.

وهذا حديثٌ حَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّبِّ النَّمَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ بْنِ حِرُونَ حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ حَدَّثَنَا شَرِيعُ بْنُ النُّعْمَانِ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ.

قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: أَخَذْتُ هَذَا الْكِتَابَ عَنْ ثَمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَقَالَ شَرِيعُ بْنُ النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - ثُمَّ اتَّفَقَا - أَنَّ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ كَتَبَ لَهُ «إِنَّ هَذِهِ فَرَاغَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا رَسُولُهُ ﷺ» ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ كَمَا ذَكَرْنَاهُ نَصًّا، لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ مِنْهُ.

وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَيْحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمَّادُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ السَّلِيمِ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ:

غَاضٍ: فَإِنَّ الْمَصْدُقَ يَقْبَلُ مَا عِنْدَهُ مِنْ ذَلِكَ وَيُلْزِمُهُ مَعَهَا غَرَامَةٌ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ؛ أَيْ ذَلِكَ شَاةٌ صَاحِبُ الْمَالِ فَرَاغِبٌ عَلَى الْمَصْدُقِ قَبُولَهُ وَلَا بَدْلَ، وَإِنْ وَجِبَتْ عَلَى صَاحِبِ الْمَالِ بَنْتُ غَاضٍ فَلَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ وَلَا كَانَ عِنْدَهُ ابْنُ لُبُونِ ذَكَرَ وَكَانَتْ عِنْدَهُ بَنْتُ لُبُونِ، أَوْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بَنْتُ لُبُونِ فَلَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ وَكَانَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ: فَإِنَّ الْمَصْدُقَ يَأْخُذُ مِنْهُ مَا عِنْدَهُ مِنْ ذَلِكَ وَيُرِدُّ الْمَصْدُقَ إِلَى صَاحِبِ الْمَالِ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، أَيْ ذَلِكَ أَعْطَاهُ الْمَصْدُقُ فَوَاجِبٌ عَلَى صَاحِبِ الْمَالِ قَبُولَهُ وَلَا بَدْلَ.

وَهَكَذَا لَوْ وَجِبَتْ اثْنَانِ أَوْ أَكْثَرُ مِنَ الْأَسْنَانِ الَّتِي ذَكَرْنَا فَلَمْ يَجْعَلْهَا أَوْ وَجَدَ بَعْضُهَا وَلَمْ يَجِدْ تَامَهَا، فَإِنَّهُ يُعْطِي مَا عِنْدَهُ مِنَ الْأَسْنَانِ الَّتِي ذَكَرْنَا؛ فَإِنْ كَانَتْ أَعْلَى مِنَ الَّتِي وَجِبَتْ عَلَيْهِ رُدُّ عَلَيْهِ الْمَصْدُقُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا، وَإِنْ كَانَتْ أَدْنَى مِنَ الَّتِي وَجِبَتْ عَلَيْهِ أُعْطِيَ مَعَهَا كُلُّ وَاحِدَةٍ شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا، فَإِنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بَنْتُ غَاضٍ فَلَمْ يَجْعَلْهَا وَلَا وَجَدَ ابْنُ لُبُونِ وَلَا بَنْتُ لُبُونِ؛ لَكِنْ وَجَدَ حَقَّةً أَوْ جَذَعَةً، أَوْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بَنْتُ لُبُونِ فَلَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ وَلَا كَانَ عِنْدَهُ بَنْتُ غَاضٍ وَلَا حَقَّةً، وَكَانَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ - لَمْ تَقْبَلْ مِنْهُ، وَكُلُّهُ إِحْضَارٌ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ وَلَا بَدْلَ؛ أَوْ إِحْضَارُ السَّنِّ الَّتِي تَلِيهَا وَلَا بَدْلَ مَعَ رُدِّ الذَّرَاهِمِ أَوْ الْغَنَمِ، وَإِنْ لَزِمَتْهُ جَذَعَةٌ فَلَمْ يَجْعَلْهَا وَلَا وَجَدَ حَقَّةً، وَوَجَدَ بَنْتُ لُبُونِ أَوْ بَنْتُ غَاضٍ: لَمْ تَقْبَلْ مِنْهُ أَصْلًا إِلَّا الْجَذَعَةُ أَوْ حَقَّةٌ مَعَهَا شَاتَانِ أَوْ عَشْرُونَ دِرْهَمًا، وَإِنْ لَزِمَتْهُ حَقَّةٌ وَلَمْ يَجْعَلْهَا وَلَا وَجَدَ جَذَعَةً وَلَا ابْنَةَ لُبُونِ، وَوَجَدَ بَنْتُ غَاضٍ: لَمْ تَوْخُذْ مِنْهُ، وَاجْبَرِ عَلَى إِحْضَارِ الْحَقَّةِ أَوْ بَنْتُ لُبُونِ وَيُرَدُّ شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا، وَلَا تَجْزِي قِيمَةً وَلَا بَدْلًا أَصْلًا، وَلَا فِي شَيْءٍ مِنَ الزُّكُوتِ كُلِّهَا أَصْلًا:

بِرَهْأَنَ ذَلِكَ:

مَا حَدَّثَنَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا عَمَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهَا رَسُولُهُ ﷺ فَمَنْ سَأَلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سَأَلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطَ. فِي أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ مِمَّا دُونَهَا مِنَ الْغَنَمِ فِي كُلِّ خَمْسِ شَاةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعَشْرِينَ إِلَى خَمْسَ وَثَلَاثِينَ فِيهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ أَنْتَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ابْنُ مَخَاضٍ فَإِنْ لُبُونِ ذَكَرٌ فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى

كُلُّ مَنْ رَوَاهُ عَنْ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ - مِمَّنْ ذَكَرْنَا - أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ أَجَلٌ وَأَوْثَقُ مِنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِكَلَامِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ وَغَيْرِهِ إِذَا ضَعُفُوا غَيْرَ مَشْهُورٍ بِالْعَدَالَةِ.

وَأَمَّا دَعْوَى ابْنِ مَعِينٍ أَوْ غَيْرِهِ ضَعْفُ حَدِيثِ رَوَاهُ الثَّقَاتُ، أَوْ ادَّعَا فِيهِ أَنَّهُ خَطَأٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْكُرُوا فِيهِ تَدْلِيلًا فَكَلَامُهُمْ مَطْرُوحٌ مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّهُ دَعْوَى بِلَا بُرْهَانٍ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ خَاتَمُوا بُرْهَانَكُمْ إِنَّكُمْ كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾.

وَلَا مَغْزَى لِأَحَدٍ فِي أَحَدٍ مِنْ رَوَاةِ هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَمَنْ عَانَدَهُ فَقَدْ عَانَدَ الْحَقَّ، وَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَمَرَ رَسُولَهُ ﷺ لَا سِيَّامًا مِنْ يَحْتَجُّ فِي دِينِهِ بِالْمُرْسَلَاتِ، وَرَوَاةِ ابْنِ هُبَيْرٍ. وَرَوَاةِ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ الْكَذَّابِ الْمُتَّهَمِ فِي دِينِهِ لَا يُؤْمَرُ أَحَدٌ بِعَدِي جَالِسًا، وَرَوَاةِ حِرَامِ بْنِ عَثْمَانَ - الَّذِي لَا تَحُلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ - فِي إِسْقَاطِ الصَّلَاةِ عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ بَعْدَ طَهَرِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَرَوَاةِ أَبِي زَيْدٍ مَوْلَى عَمْرٍو بْنِ حَدِيثٍ فِي إِحَادَةِ الْوُضوءِ لِلصَّلَاةِ بِالْخَمْرِ وَكُلِّ نَجِيصَةٍ، أَوْ مَرْدِيَّةٍ، وَمَا أَهْلُ لُغَةِ اللَّهِ بِهِ: فِي خِلَافَةِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ الثَّابِتَةِ، ثُمَّ يَتَعَلَّلُ فِي السُّنَنِ الثَّابِتَةِ الَّتِي لَمْ يَأْتِ مَا يَبْعُضُهَا؛ بَلْ عَمِلَ بِهَا الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَبِهَذَا الْحَدِيثِ يَأْخُذُ: الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابُهُمَا، وَقَدْ خَالَفَهُ قَوْمٌ فِي مَوَاضِعَ: فَمِنْهَا: إِذَا بَلَغَ الْإِبِلُ خَسًا وَعَشْرِينَ.

كَمَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنِ تَبَاتٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: فِي خَسٍّ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ، وَفِي عَشْرَ شَاتَانِ، وَفِي خَسٍّ عَشْرَةَ ثَلَاثَ شَيْءٍ، وَفِي عَشْرِينَ أَرْبَعَ شَيْءٍ، وَفِي خَسٍّ وَعَشْرِينَ خَسٍّ شَيْءٍ؛ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا ابْنَةُ خَاضٍ؛ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ ابْنَةُ خَاضٍ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرَ.

وَهَكَذَا أَيْضًا:

رَوَاتُهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

قَالَ عَلِيُّ: وَقَدْ اسْتَدَّ زُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ مِنْ طَرِيقِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْحَارِثُ كَذَّابٌ، وَلَا حِجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَأَبُو يُونُسَ: إِذَا كَانَتْ خَسٌّ مِنَ الْإِبِلِ ضِعَافٌ لَا تَسَاوِي شَاةٌ أُعْطِيَ بَعْرًا مِنْهَا وَأَجْزَاءُ، قَالُوا: لِأَنَّ الرِّكَائَةَ إِنَّمَا هِيَ فِيمَا أَبْقَى مِنَ الْمَالِ فَضْلًا، لَا فِيمَا أَجَاعَ الْمَالِ وَقَدْ نَهَى

أَخَذْتُ هَذَا الْكِتَابَ مِنْ ثَمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ ثُمَّ ذَكَرَهُ نَصًّا كَمَا أوردناه، وحديثه أيضًا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك حدثنا المظفر بن مدركي حدثنا حماد بن سلمة قال: أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس: أن أبا بكر كتب لهم «إِنَّ هَذِهِ فَرَايَضُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا رَسُولُهُ» ثُمَّ ذَكَرَهُ نَصًّا كَمَا أوردناه، وحديثه أيضًا حماد بن أحمد قال: حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل أخبرنا أبو قلابة وإسماعيل بن إسحاق القاضي قالا جميعًا: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا أبي عبد الله بن المثنى حدثني ثمامة هو ابن عبد الله بن أنس - قال: حدثني أنس بن مالك: أن أبا بكر الصديق كتب له هذا الكتاب حين وجهه إلى البحرين: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا رَسُولُهُ ﷺ» ثُمَّ ذَكَرَهُ نَصًّا كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

فَهَذَا الْحَدِيثُ هُوَ نَصٌّ مَا قُلْنَا حَكَمًا حَكَمًا وَحَرْفًا حَرْفًا، وَلَا يَصُحُّ فِي الصَّدَقَاتِ فِي الْمَاشِيَةِ غَيْرُهُ، إِلَّا خَيْرُ ابْنِ عَمْرٍو قَطْعُهُ، وَلَيْسَ بِتَمَامٍ هَذَا، وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي نَهَايَةِ الصَّحَّةِ، وَعَمِلَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقُ بِمُضَرَّةِ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ، لَا يَعْرِفُ لَهُ مِنْهُمْ خِلَافٌ أَصْلًا، وَيَأْتِلُ مَنْ هَذَا يَدْعِي خِلَافَنَا الْإِجْمَاعَ، وَيُسْتَعَوِّدُ خِلَافَهُ، رَوَاهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ: أَنَسٌ - وَهُوَ صَاحِبٌ.

ورواه عن أنس ثمامة بن عبد الله بن أنس - وهو ثقة - سمعه من أنس.

ورواه عن ثمامة حماد بن سلمة، وعبد الله بن المثنى، وكلاهما ثقة وإمام.

ورواه عن ابن المثنى ابنه القاضي محمد، وهو مشهور ثقة ولي قضاء البصرة.

ورواه عن محمد بن عبد الله: محمد بن إسماعيل البخاري جامع الصحيح، وأبو قلابة، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، والناس.

ورواه عن حماد بن سلمة يونس بن محمد، وشريح بن النعمان، وموسى بن إسماعيل التبوذكي، وأبو كامل المظفر بن مدركي، وغيرهم.

وكُلُّ هَؤُلَاءِ إِمَامٌ ثَقَّةٌ مَشْهُورٌ، وَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَحْتَرِضُ فِي هَذَا الْخَبَرِ بِتَضَعِيفِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ لِحَدِيثِ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ هَذَا وَلَيْسَ فِي

عن أخذ كرائم المال فكيف عن اجتياحه؟

قال أبو محمد: وقال مالك، وأبو سليمان، وغيرهما: لا يجزئه إلا شاة.

قال أبو محمد: هذا هو الحق، والقول الأول باطل، وليست الزكاة كما ادّعى من حياطة الأموال وهم يقولون: من كانت عنده خُس من الإبل وله عشرة من العيال ولا مال له غيرها؛ فإنه يكلّف الزكاة أحب أم كره.

وكذلك من له مائتا درهم في سنة جماعة ومعه عشرة من العيال ولا شيء معه غيرها فإنه يكلّف الزكاة وراوا فيمن معه من الجواهر، والوظء، والغطاء، والدُّور، والرقبة، والبساتين بقيمة ألف ألف دينار أو أكثر، أنه لا زكاة عليه.

وقالوا فيمن له مائتا شاة وشاة: أنه يؤدى منها كما يؤدى من له ثلثمائة شاة وتسع وتسعون شاة، فإنما تقف في النهي والأمير عندما صبح به نص فقط وهم يقولون في عبد يساوي ألف دينار ليقيم ليس له غيره سرق ديناراً؛ أنه تقطع يده فتتلف قيمة عظيمة في قيمة بسيرة ويباح اليتيم الفقير فيما لا ضرر فيه على الغني.

وقال أبو حنيفة وأصحابه - إلا رواية خاملة عن أبي يوسف: إن من لزمته بنت غرض فلم تكن عنده فإنه يؤدى قيمتها، ولا يؤدى ابن لبون ذكراً.

وقال مالك، والثافعي، وأبو سليمان: يؤدى ابن لبون ذكراً، وهذا هو الحق.

وقول أبي حنيفة خلاف لرسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم.

ومن عجائب الدنيا قولهم: إن «أمر النبي ﷺ بأخذ ابن لبون مكان ابنه المخاص» إما أراد بالقيمة؛ فيا لسهولة الكذب على رسول الله ﷺ جهاراً علانية قريب الفضيحة على هؤلاء القوم وما فهم قط من يدرى العربية أن قول النبي ﷺ فيها ابنه غرض.

فإن لم تكن عنده ابنه غرض على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس شيء يمكن أن يربط به بالقيمة وهذا أمر مخجل جداً، وبعد عن الحياء والدين.

وأما خلافهم الصحابة في ذلك: فإن حماد بن أحمد حدثنا قال حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الدبري حدثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن عاصم، وموسى بن عقبة كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن أبيه

عمر قال: في الإبل في خمس شاة، وفي عشر شاتان، وفي خسر عشرة ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين ابنه غرض.

فإن لم تكن ابنه غرض فابن لبون ذكراً، وقد ذكرناه آنفاً عن علي، فخالقوا أبا بكر، وعمر، وعلياً، وأنس بن مالك، وابن عمر. وكل من محضرتهم من الصحابة رضي الله عنهم: بأرائهم الفاسدة، وخالقوا عمر بن عبد العزيز أيضاً.

ويقولنا في هذا يقول: سفيان الثوري، ومالك، والأوزاعي، والليث، وأحمد بن حنبل، وأبو سليمان، وجمهور الناس، إلا أبا حنيفة ومن قلّد دينه وما تعلمهم في هذا سلفاً أصلاً واختلقوا أيضاً فيما أمر به رسول الله ﷺ من تعويض سن من سن دونها أو فوقها عند عدم السن الواجبة وودّ عشرين درهماً أو شاتين في ذلك.

فقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجوز شيء من ذلك إلا بالقيمة، وأجاز إعطاء القيمة من العروض وغيرها بدل الزكاة الواجبة، وإن كان المأمور بأخذها فيها ممكناً.

وقال مالك: لا يعطي إلا ما عليه. ولم يجز إعطاء سن مكان سن برّ شاتين أو عشرين درهماً.

وقال الثافعي بما جاء عن رسول الله ﷺ في ذلك نصاً، إلا أنه قال: إن عدت السن الواجبة، والتي تحتها، والتي فوقها، ووجدت الدرجة الثالثة؛ فإنه يعطيها ويردّ إليه الساعي أربعين درهماً، أو أربع شياه.

وكذلك إن لم يجد إلا التي تحتها بدرجة فإنه يعطيها ويعطي معها أربعين درهماً أو أربع شياه؛ فإذا كانت عليه بنت غرض ولم يجد إلا جذعة فإنه يعطيها ويردّ عليه الساعي ستين درهماً أو ست شياه؛ فإن كانت عليه جذعة فلم يجد إلا بنت غرض أعطاها وأعطى معها ستين درهماً أو ست شياه، وأجازوا كلهم إعطاء أفضل مما لزمه من الأسان، إذا تطوّر بذلك.

وروينا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في ذلك.

ما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عبد البصير حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الخشن حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا شعبه عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: إذا أخذ المصدق سنّاً فوق سن رء عشرة دراهم أو شاتين.

وروي أيضاً عن عمر كما نذكره بعد هذا إن شاء الله

أخذت التي فرقها، وردَّ صاحبُ الماشية شاتين أو عشرَ دراهمٍ. ولا يعرف لمن ذكرنا من الصحابة خالف؛ وهم يشعرون بأقل من هذا إذا وافقهم وقولنا في هذا هو قول إبراهيم النخعي.

كما حدَّثنا حمامٌ حدَّثنا ابنُ مفرجٍ حدَّثنا ابنُ الأعرابي حدَّثنا الذبيري حدَّثنا عبدُ الرزاق عن معمرٍ وسفيان الثوري كليهما عن منصورٍ عن إبراهيم النخعي قال: إذا وجد المصدق ستاً دون سنٍّ أو فوق سنٍّ كان فضل ما بينهما عشرين درهماً أو شاتين. قال سفيان: وليس هذا إلا في الإبل.

وحدَّثنا محمد بنُ سعيد بن ثابت قال حدَّثنا قاسم بنُ أصبغ حدَّثنا محمد بنُ وضاح حدَّثنا موسى بنُ معاوية حدَّثنا وكيع حدَّثنا سفيان الثوري عن منصورٍ عن إبراهيم قال: إن أخذ المصدق ستاً فوق سنٍّ ردَّ شاتين أو عشرين درهماً؛ وإن أخذ ستاً دون سنٍّ أخذ شاتين أو عشرين درهماً.

قال أبو محمد: وأما إجازتهم القيمة أو أخذ سنٍّ أفضلَ مما عليه فإنهم احتجوا في ذلك بخبر:

روَّاه من طريق طاووس: أن معاذاً قال لأهل اليمن: اتوني بعرض أخذه منكم مكان الذرة والشعيرة؛ فإنه أهون عليكم وخير لأهل المدينة.

قال علي: وهذا لا تقوم به حجة لوجوه:

أولها: أنه مرسل، لأن طاوساً لم يدرك معاذاً ولا ولد إلا بعد موت معاذ.

والثاني: أنه لو صحَّ لما كانت فيه حجة؛ لأنه ليس عن رسول الله ﷺ ولا حجة إلا فيما جاء عنه عليه السلام.

والثالث: أنه ليس فيه أنه قال ذلك في الزكاة؛ فالكذب لا يجوز. وقد يمكن - لو صحَّ - أن يكون قاله لأهل الجزيرة، وكان يأخذ منهم: الذرة، والشعيرة، والعرض: مكان الجزيرة.

والرابع: أن الدليل على بطلان هذا الخبر ما فيه من قول معاذ: خير لأهل المدينة؛ وحاشا لله أن يقول معاذ هذا، فيجعل ما لم يوجهه الله تعالى خيراً مما أوجبه وذكره أيضاً:

ما روَّاه من طريق عبدِ الرزاق عن ابن جريج: أخبرني عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري: أن عمرَ كسب إلى بعض عماله: أن لا يأخذ من رجلٍ لم يجز في إبله السنُّ التي عليه إلا تلك السنُّ من شروى إبله، أو قيمة عدل.

قال أبو محمد: هذا في غاية السقوط لوجوه:

أحدها: أنه منقطع، لأن ابن جريج لم يسم من بينه وبين

تعالى.

قال أبو محمد: أما قول علي، وعمر، فلا حجة في قول أحدٍ دون رسول الله ﷺ ولقد كان يلزم الحقيقين - القائلين في مثل هذا إذا وافق أهواهم: مثله هذا لا يقا بالرائي: أن يقولوا به.

وأما قول الشافعي: فإنه قاس على حكم النبي ﷺ ما ليس فيه، والقياس باطل، وكان يلزمه على قيامه هذا - إذا رأى في العين الذبة، وفي السمع الذبة، وفي اليدين الذبة: أن يكون عنده في إتلاف النفس ديات كل ما في الجسم من الأعضاء، لأنها بطلت بطلان النفس، وكان يلزمه إذ رأى في السهو سجدتين - أن يرى في سهوين في الصلاة أربع سجدات وفي ثلاثة أسهاء ست سجدات، وأقرب من هذا أن يقول: إذا عدم التسبّع وجد المسنة أن يقدَّر في ذلك تقديرًا، ولكنه لا يقول بهذا، فقد ناقض قيامه.

وأما قول أبي حنيفة، ومالك، فخلافت مجرد لقول رسول الله ﷺ وللصحابة، وما نعلم لهم حجة، إلا أنهم قالوا: هذا بيع ما لم يقبض.

قال أبو محمد: وهذا كذب ممن قاله وخطأ لوجوه:

أحدها: أنه ليس بيعاً أصلاً ولكنه حكم من رسول الله ﷺ بتعويض سنٍّ، معها شاتان أو عشرون درهماً من سنٍّ أخرى؛ كما عوضَ الله تعالى ورسوله ﷺ إطعام ستين مسكيناً من رقية تمت في الظهار، وكفارة الواطئ عمداً في نهار رمضان فليقبلوا هاهنا: إن هذا بيع للرتبة قبل قبضها.

والثاني: أنهم أجازوا بيع ما لم يقبض على الحقيقة حيث لا محل وهو تجويز أبي حنيفة أخذ القيمة عن الزكاة الواجبة، فلم ينكر أصحابه الباطل على أنفسهم وأنكروا الحق على رسول الله ﷺ إلا ذلك هو الضلال المبين.

والثالث: أن النهي عن بيع ما لم يقبض لم يصح قط إلا في الطعام، لا فيما سواه، وهذا مما خالفوا فيه السنن والصحابة رضي الله عنهم.

فأما الصحابة؛ فقد ذكرناه عن أبي بكر الصديق.

وصح أيضاً عن علي - كما ذكرنا - تعويض، وروي أيضاً عن عمر.

كما حدَّثنا حمامٌ حدَّثنا ابنُ مفرجٍ حدَّثنا ابنُ الأعرابي حدَّثنا الذبيري عن عبدِ الرزاق عن ابن جريج قال: قال لي عمرو بنُ شعيب قال عمر بنُ الخطاب: فإن لم توجد السنُّ التي دونها

عبد الله بن عبد الرحمن.

والثاني: أن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري مجهول لا يدرى من هو.

والثالث: أنه لو صح لما كانت فيه حجة؛ لأنه ليس عن رسول الله ﷺ ولا حجة فيما جاء عن دونه، وقد اتبناهم عن عمر بمثل هذا في اخذ الثمانين أو العشرة دراهم، فليقولوا به إن كان قول عمر حجة، وإلا فالتحكيم لا يجوز.

والرابع: أنه قد يمتثل أن يكون قول عمر - لو صح عنه - أو قيمة عبدل هو ما بينه في مكان آخر من تعويض الثمانين أو الدراهم، فيحمل قوله على الموافقة لا على التضاد وذكرنا حديثاً منقطعاً من طريق أيوب السخاوي: أن رسول الله ﷺ قال: «خذ الثَّابِتَ وَالشَّارِفَ وَالْعَوَارِيَّ».

قال علي: وهذا لا حجة فيه لوجهين:

أحدهما: أنه مرسل، ولا حجة في مرسل.

والثاني: أن في آخره «ولا أعلمه إلا كانت الفرائض بعد» فلو صح لكان منسوخاً بنقل رواية فيه وذكرنا:

ما روينا من طريق محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن ذرارة، عن عمارة بن عمرو بن حزم عن أبي بن كعب قال: «بَيَّنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُصَدِّقًا، فَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَجَمَعْتُ لِي مَالَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: أَدِ ابْنَةُ مُحَاضٍ، فَإِنَّهَا صَدَقْتُكَ، قَالَ: ذَلِكَ مَا لَا بَيِّنَ فِيهِ وَلَا ظَهَرَ، وَلَكِنْ هَذِهِ فَيْتَةٌ عَظِيمَةٌ سَيِّئَةٌ، فَخَذْتُهَا، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِأَخْلِي مَا لَمْ أَؤْمَرْ بِهِ، وَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَرِيبٌ مِنْكَ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ وَقَالَ: عَرَضْتُ عَلَى مُصَدِّقِكَ نَاقَةً فَيْتَةٌ عَظِيمَةٌ يَأْخُذُهَا، فَأَبَى عَلَيَّ، وَهِيَ جِي ذُو، قَدْ جِئْتُكَ بِهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ الَّذِي عَلَيْكَ، فَإِنْ تَطَوَّعْتَ بِخَيْرٍ أَجَزْتُكَ اللَّهُ وَقَبَلْتَهُ مِنْكَ، وَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِبَيْضِهَا، وَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ».

قال أبو محمد: ولا حجة فيه لوجه.

أولها: أنه لا يصح؛ لأن يحيى بن عبد الله مجهول، وعمارَة بن عمرو بن حزم غير معروف؛ وإنما المعروف عمارَة بن حزم أخو عمرو رضي الله عنهما.

والثاني: أنه لو صح لكان حجة عليهم، لأن فيه أن أبي بن كعب لم يستجز أخذ ناقة فَيْتَةٍ عَظِيمَةٍ مكان ابنة غاض، وراى ذلك خلافاً لأمر رسول الله ﷺ ولم ير ما يراه هؤلاء من التعقيب على رسول الله ﷺ بأرائهم ونظريهم، وعلم رسول الله ﷺ

ذلك فلم ينكره عليه؛ فصح أنه الحق، وإنما كان يكون فيه أخذ ناقة عظيمة مكان ابنة غاض فقط.

وأما إجازة القيمة فلا أصلا.

واحتجوا بخبرين:

أحدهما: روينا من طريق الحسن. والآخر: من طريق عطاء، كلاهما عن رسول الله ﷺ «أَنَّهُ قَالَ لِلْمُصَدِّقِ أَغْلِيْنَهُ الَّذِي عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ، فَإِنْ تَطَوَّعَ بِشَيْءٍ فَأَقْبَلْهُ مِنْهُ».

وهذان مرسلان، ثم لو صح لم يكن فيهما حجة؛ لأنه ليس فيه نص يأخذ غير الواجب ولا يأخذ قيمة، ونحن لا ننكر أن يعطى أفضل ما عنده من السن الواجبة عليه.

واحتجوا بخبر:

روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الملك العزمي عن عطاء بن أبي رباح أن رسول الله ﷺ لما بعث علياً ساعياً قالوا: لا تخرج لله إلا خير أموالنا، فقال: ما أنا بغاوي عليكم السنة. وأن رسول الله ﷺ قال له: «ارْجِعْ إِلَيْهِمْ فَبَيِّنْ لَهُمْ مَا عَلَيْهِمْ فِي أَمْوَالِهِمْ، فَمَنْ طَابَتْ نَفْسُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِفَضْلِ فَخَذَهُ مِنْهُ».

قال أبو محمد: وهذا لا حجة فيه لوجهين:

أحدهما: أنه لا يصح لأنه مرسل، ثم إن رواه عبد الملك العزمي، وهو متروك ثم إن فيه أن علياً بعث ساعياً وهذا باطل، ما بعث رسول الله ﷺ قط أحداً من بني هاشم ساعياً، وقد طلب ذلك الفضل بن عباس فمنعه ولو صح لما كان لهم فيه حجة أصلا؛ لأن فيه أنهم أرادوا إعطاء أفضل أموالهم ختارين، وهذا لا لنعمة إذا طابت نفس المزكي بإعطاء أكرم شاة عنده وأفضل ما عنده من تلك السن الواجبة عليه؛ وليس فيه إعطاء سن مكان غيرها أصلا، ولا دليل على قيمة البيعة.

واحتجوا بحديث والي بن حجر في الذي أعطى في صدقة ماله فصلاً مخلولاً فقال رسول الله ﷺ لا تبارك الله له، ولا في إليه فبلغ ذلك الرجل، فجاءه بأنفة فذكر من جماليها وحسنها، وقال: أنوب إلى الله وإلى نبيي، فقال النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهِ وَفِي إِيْلِهِ».

وقال أبو محمد: هذا خبر صحيح، ولا حجة لهم فيه؛ لأن الفصل لا يجزئ في شيء من الصدقة بلا شك، وناقصة حسنة جميلة قد تكون جذعة وقد تكون حقة، فأعطى ما عليه بأحسن ما قدر؛ وليس فيه نص ولا دليل على إعطاء غير السن الواجبة عليه ولا على القيمة أصلا.

إجازة إعطاء أكثر من الواجب في الزكاة ولا غير الصفة المحدودة فيها.

وأما القيمة فلا دليل لم على جوازها أصلاً، بل البرهان ثابت بتحريم أخذها، لأنها غير ما أمر الله تعالى به، وتعدّ لحدود الله، وقد قال الله تعالى: «وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ».

وقال تعالى: «فَمَنْ يَذَلِّهِمْ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأَنَّى يُؤْمِنُ عَلَى الَّذِينَ يَبْدُلُونَهُ».

فإن قالوا: إن كان نظراً لأهل الصدقة فما يمنع منه.

قلنا: النظر كله لأهل الصدقة لا أن يعطوا ما حرمه الله تعالى عليهم، إذ يقول تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ».

وقال رسول الله ﷺ: «إِنْ دَسَّكُمْ وَأَمَوَّلَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فصح أنه لا يحل من مال أحدٍ إلا ما أباحه الله تعالى منه، أو أوجبه فيه فقط، وما أباح تعالى قط أخذ قيمة عن زكاة أو أوجبه بعينها وصفها وما ندرى في أي نظر معهود بيننا وجدوا أن تؤخذ الزكاة من صاحب خمس من الإبل لا تقوم به، وعند أبي حنيفة ممن لا يملك إلا ورده واحدة أخرجها قطعة أرض له: ولا تؤخذ من صاحب جواهر ورفيق ودور بقيمة مائة الف ولا من صاحب تسع وعشرين بقر، وتسع وثلاثين شاة، وخمس أواق غير درهم من الفضة فهل في هذا كله إلا أتباع ما أمر الله تعالى فقط؟ وقد جاء قولنا عن السلف:

كما روينا عن طريق سويد بن غفلة قال: سرت - أو قال: أخبرتني من سار مع مصدق رسول الله ﷺ فعمد رجل إلى ناقة كوما، فأبى أن يقبلها، فقال: إني أحب أن تأخذ خير إليي فأبى أن يقبلها فخطم له أخرى دونها فقبلها، وقال: إني لأخذها وأخاف أن يحذ علي رسول الله ﷺ يقول: عمدت إلى رجل فتخيرت عليه إله.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أنه قال لعبد الله بن طاووس: أخبرت أنك تقول: قال أبو عبد الرحمن - يعني إياه - إذا لم تجدوا السن فقيمها.

قال: ما قلته قط قال ابن جريج: وقال لي عطاة: لا يخرج في الصدقة صغير ولا ذكر ولا ذات عوار ولا همة.

ومن طريق أبي عبيد عن جرير عن منصور عن إبراهيم النخعي أنه قال: لا يؤخذ في الصدقة ذكر مكان أمي إلا ابن لبون

واحتجوا بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع قال: «استسلف رسول الله ﷺ بكرة فجاءته إبل من إبل الصدقة، فأمرني أن أقضي الرجل بكرة، فقلت: لم أجد في الإبل إلا جملاً خيراً ربيعاً، فقال النبي ﷺ أعطه إياه، فإن خيّر الناس أحسنهم قضاءً».

قال أبو حمزة: هذا خبر صحيح، ولا حجة لهم فيه؛ لأنه ليس فيه أن ذلك الجمال أخذ في زكاة واجبة بعينه، وقد يمكن أن يتناهى المصدق بعض ما أخذ في الصدقة، فهذا غير ممتنع.

وقد جاء في هذا أثر يمتنعون بدونه.

وأما نحن فلما نوردته محتجين به، لكن تذكيراً لهم، وهو خبر:

رويناه عن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الرحيم بن سليمان عن جباله عن الصنائع الأحسي أن رسول الله ﷺ أبصر ناقة في إبل الصدقة، فقال ما هذو، فقال صاحب الصدقة: إني ارتجعتها ببعيرين من حواشي الإبل، فقال: فتمم إذن.

وقد يمكن أن تكون تلك الإبل من صدقة تطوع، لأنه ليس في الحديث أنها الصدقة الواجبة، فلما أمكن كل ذلك - ونحن على يقين من أنه ليس في الصدقة جمل رباع أصلاً - لم يحل ترك اليقين للظنون، وقد تكلمنا في معنى هذا الخبر في كتاب الإصصال، وأن رسول الله ﷺ لا يمكن البتة أن يستسلف البكر لنفسه ثم يقضيه من إبل الصدقة، والصدقة حرام عليه بلا شك ولا خلاف، صح أنه عليه السلام قال: «الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد» فنحن على يقين من أنه إنما استسلفه لغيره، لا يمكن غير ذلك، فصار الذي أخذ البكر من الغارمين، لأن السلف في ذلك، وهو أخذ، فإذا هو من الغارمين فقد صار حظه في الصدقة؛ فقصي عنه منها، لا يجوز غير ذلك.

وكذلك أيضاً لا شك أن الذي كان يستقرض منه البكر كان من بعض أصناف الصدقة، ولو لا ذلك ما أعطاه رسول الله ﷺ من حق أهل الصدقة فضلاً على حق.

قال أبو حمزة: وإنما في هذا الخبر دليل على المنع من تقديم الصدقة قبل وقتها لأنه لو كان ذلك جائزاً لما استقرض عليه السلام على الصدقة وانتظر حتى يحين وقتها؛ بل كان يستعجل صدقة من بعض أصحابه؛ فلما لم يفعل ذلك عليه السلام صح أنه لا يجوز أداء صدقة قبل وقتها، وبالله تعالى تأييد فبطل كل ما موهوا به، وصح أن كل ما احتجوا به ليس فيه

مَكَانَ ابْنَةِ غَضَاضٍ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَمَنْ ذَبَحَ أَوْ نَحَرَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِي الصَّدَقَةِ ثُمَّ أَعْطَاهُ مَذْكُومًا لَمْ يَجِزْ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ إِعْطَاؤُهُ حَيًّا وَلَا يَقَعُ عَلَى الْمَذْكُومِ اسْمُ شَيْءٍ مُطْلَقًا وَلَا اسْمُ بَقَرَةٍ مُطْلَقًا، وَلَا اسْمُ بَنَاتٍ غَضَاضٍ مُطْلَقًا، وَقَدْ وَجِبَ لِأَهْلِ الصَّدَقَةِ حَيًّا، وَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَبْحُ مَا وَجِبَ لغيرِهِ، فإِذَا قُبِضَ أَهْلُهُ أَوْ الْمَصْدُوقُ فَقَدْ أَجْزَأَهُ وَجَازَ لِلْمَصْدُوقِ حَيْثُمَا يَبِيعُهُ، إِنْ رَأَى ذَلِكَ حَقًّا لِأَهْلِ الصَّدَقَةِ؛ لِأَنَّهُ نَاطِرٌ لَهُمْ وَلَيْسُوا قَوْمًا بِأَعْيَانِهِمْ، فَيَجُوزُ حُكْمُهُمْ فِيهِ، أَوْ إِدْرَافُهُمْ مِنْهُ قَبْلَ قُبُضِهِ لَهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى تَنَائِدٌ.

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا زَادَ عَلَى الْعَشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: حَقَّتَانِ إِلَى أَنْ تُصِيرَ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: ثَلَاثُ بَنَاتٍ لِبَوْنٍ وَلَا يَدُ إِلَى أَنْ تُصِيرَ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً فَيَجِبُ فِيهَا حَقَّةٌ وَبَنَاتُ لِبَوْنٍ ثُمَّ كُلُّمَا زَادَتْ عَشْرَةٌ كَانَ فِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَاتُ لِبَوْنٍ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَابْنِ الْقَاسِمِ صَاحِبِ الْمَالِكِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: أَيُّ الصَّغِيرَيْنِ إِذَا أَجْزَأَهُ.

وَهُوَ قَوْلُ الْمَالِكِ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ مِائَةً وَثَلَاثِينَ، فَيَجِبُ فِيهَا حَقَّةٌ وَبَنَاتُ لِبَوْنٍ.

وَهَكَذَا كُلُّمَا زَادَتْ عَشْرًا فِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَاتُ لِبَوْنٍ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: لَيْسَ فِيمَا بَعْدَ الْعَشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَّا حَقَّتَانِ فَقَطْ؛ حَتَّى تَسْمُ خَمْسًا وَعَشْرِينَ وَمِائَةً فَيَجِبُ فِيهَا حَقَّتَانِ وَشَاةٌ إِلَى ثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ فَإِذَا بَلَغَتْهَا حَقَّتَانِ وَشَاتَانِ، إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ، فِيهَا حَقَّتَانِ وَثَلَاثُ شِيَاهٍ؛ إِلَى أَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ، فِيهَا حَقَّتَانِ وَأَرْبَعُ شِيَاهٍ؛ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْهَا فِيهَا حَقَّتَانِ وَبَنَاتُ غَضَاضٍ، إِلَى خَمْسِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْهَا فِيهَا ثَلَاثُ حَقَاقٍ.

وَهَكَذَا أَبَدًا، إِذَا زَادَتْ عَلَى الْخَمْسِينَ وَمِائَةٍ خَمْسًا فِيهَا ثَلَاثُ حَقَاقٍ وَشَاةٌ، ثُمَّ كَمَا ذَكَرْنَا؛ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ مَعَ الثَّلَاثِ حَقَاقٍ، إِلَى أَنْ تُصِيرَ خَمْسًا وَسَبْعِينَ وَمِائَةً، فَيَجِبُ فِيهَا بَنَاتُ غَضَاضٍ وَثَلَاثُ حَقَاقٍ؛ إِلَى سِتٍّ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ؛ فَإِذَا بَلَغَتْهَا كَانَتْ فِيهَا ثَلَاثُ حَقَاقٍ وَبَنَاتُ لِبَوْنٍ، إِلَى سِتٍّ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ؛ فَإِذَا بَلَغَتْهَا فِيهَا أَرْبَعُ حَقَاقٍ.

وَكَذَلِكَ إِلَى أَنْ تَكُونَ مِائَتَيْنِ وَخَمْسًا؛ فَإِذَا بَلَغَتْهَا فِيهَا أَرْبَعُ حَقَاقٍ وَشَاةٌ.

وَهَكَذَا أَبَدًا كُلُّمَا تَكُونُ الزِّيَادَةُ خَمْسِينَ زَادَ حَقَّةٌ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَتْ تَرْكِهَا بِالْعَنَمِ، ثُمَّ يَنْتَبِهُ الْمَخَاضُ ثُمَّ يَنْتَبِهُ اللَّبُونُ ثُمَّ الْحَقَّةُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَأَمَّا مَنْ رَأَى الْحَقَّتَيْنِ فِيمَا زَادَ عَلَى الْعَشْرِينَ وَالْمِائَةِ إِلَى أَنْ تُصِيرَ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً فَإِنَّهُمْ احْتَجَبُوا بِأَنْ ذَكَرُوا:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ هَرَمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ **ثُمَّ فِي كِتَابِهِ عَمَرُ فِي الصَّدَقَةِ:** أَنَّ الْإِبِلَ إِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ فَلَيْسَ فِيمَا دُونَ الْعَشْرِ شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا مَرْسَلٌ، وَلَا حِجَّةَ فِيهِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَجْهَلُ وَغَنَ نَاتِيهِمْ بِمَا هُوَ خَيْرٌ مِنْ هَذَا.

كَمَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ حَدَّثَنَا عَمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ هُوَ أَبُو كَرِيمٍ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: هَذِهِ نَسْخَةُ كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي كَتَبَهُ فِي الصَّدَقَةِ، وَهِيَ عِنْدَ آلِ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: أَقْرَأَنِي إِيَّاهَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ، فَوَعَيْتُهَا عَلَى وَجْهِهَا، وَهِيَ الَّتِي انْتَسَخَ عَمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلَامُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ فِي الْإِبِلِ إِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً فَبِهَا ثَلَاثُ بَنَاتٍ لِبَوْنٍ إِلَى ثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْهَا بَنَاتُ لِبَوْنٍ وَحَقَّةٌ وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ.

وَهَذَا خَيْرٌ مِمَّا أَتَوْنَا بِهِ، وَهَذَا هُوَ كِتَابُ عَمَرَ حَقًّا؛ لَا تِلْكَ الْمَكْذُوبَةُ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَصَّاحٍ حَدَّثَنَا سَحْنُونُ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: نَسْخَةُ كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي كَتَبَ فِي الصَّدَقَةِ، وَهِيَ عِنْدَ آلِ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَقْرَأَنِيهَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ فَوَعَيْتُهَا عَلَى وَجْهِهَا وَهِيَ الَّتِي نَسَخَ عَمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنْ سَالِمٍ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ حِينَ أَمَرَ عَلَى الْمَدِينَةِ، وَأَمَرَ عَمَّالَهُ بِالْعَمَلِ بِهَا، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ هَذَا الْخَبَرِ الَّذِي أوردناه، وَقَالُوا أَيْضًا: قَدْ جَاءَ فِي أَحَادِيثَ فِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ.

قُلْنَا: نَعَمْ، وَهِيَ أَحَادِيثُ مَرْسَلَةٌ مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ أوردناه عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «فِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَاتُ لِبَوْنٍ».

وكذلك صح أيضاً من طريق ابن عمر:

كما روينا بالسند المذكور إلى أبي داود حدثنا عبد الله بن محمد السُّبُلِيُّ حدثنا عبد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزُّهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: «كُتِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابُ الصَّدَقَةِ، فَلَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى عُمَّالِهِ حَتَّى قُبِضَ، وَفَرَنَ بِسَبْيِهِ، فَعَمِلَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى قُبِضَ، ثُمَّ عَمِلَ بِهِ عُمَرُ حَتَّى قُبِضَ، فَكَانَ فِيهِ: فِي خَمْسِ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ» وذكر الحديث.

وفيه «فِيهَا ابْتِئَابُونَ إِلَى تِسْعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا جِئْتَانِ إِلَى عَشْرِينَ وَبِمَانَةٍ، فَإِنْ كَانَتْ الْإِبِلُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فِي كُلِّ خَمْسِينَ جَفَةً، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ».

وهذا هو الذي لا يصح غيره، ولو صحَّت تلك الأخبار التي ليس فيها إلا «فِي كُلِّ خَمْسِينَ جَفَةً» لكان هذان الخبران الصحيحان زائدين عليها حكماً في أن في كل أربعين بنت لبون؛ فذلك غير مخالفٍ لهذين الخبرين، وهذان الخبران زائدان على تلك؛ فلا يخلُ خلافهما، والحجة الثانية أنهم قالوا: لما وجب في العشرين ومائة حقان، ثم وجدنا الزيادة عليها لا حكم لها في نفسها، إذ كل أربعين قبلها بنت لبون على قولكم؛ إذ تجعلون فيما زاد على عشرين ومائة ثلاث بنات لبون؛ فإذا لا حكم لها في نفسها فأحرى أن لا يكون لها - حكم في غيرها، فكل زيادة قبلها تنقل الغرض فلها حصّة من تلك الزيادة وهذه بخلاف ذلك.

قال أبو محمد: هذا بكلام المرويين، أو بكلام المستحقين بالدين أشبه منه بكلام من يعقل ويتكلم في العلم لأنّه كلام لم يوجب قرآن ولا سنة صحيحة، ولا رواية فاسدة، ولا أثر عن صاحب ولا تابع، ولا قياس على شيء من ذلك، ولا رأي له وجه يفهم ثم يقال: قد كنيت في وسواسك هذا أيضاً؛ لأن كل أربعين في المائة والعشرين لا تجب فيها بنت لبون أصلاً، ولا تجب فيها جمعة ثلاث بنات لبون، وإنما فيها حقان فقط، حتى إذا زادت على العشرين ومائة واحدة فصاعداً إلى أن تسم ثلاثين ومائة فيحتسب وجب في كل أربعين في المائة والعشرين مع الزيادة التي زادت ثلاث بنات لبون فذلك الزيادة غيرت فرض ما قبلها، وصار لها أيضاً في نفسها حصّة من تلك الزيادة الحادثة، وهذا ظاهر لا خفاء به.

وقد صحّ قوله عليه السلام: «فِي كُلِّ خَمْسِينَ جَفَةً، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ» فيما زاد على العشرين ومائة، فوجب في المائة حيتسب حقان ولم يجز تعطيل النصف والعشرين الزائدة فلا تزكى، وحكمها في الزكاة منصوب عليه، ويمكن إخراجها فيه، فوجب الثلاث بنات لبون، وبطل ما هوها به.

وأما قول مالك في التخيير بين إخراج حقّين أو ثلاث بنات لبون خطأ؛ لأنّه تضييع للنصف والعشرين الزائدة على المائة؛ فلا تخرج زكاتها وهذا لا يجوز.

وأيضاً: فإن رسول الله ﷺ فرّق بين حكم العشرين ومائة فجعل فيها حقّين. بنص كلامه في حديث أنس عن أبي بكر الذي أوردناه في أول كلامنا في زكاة الإبل وبين حكم ما زاد على ذلك، فلم يجز أن يسوّى بين حكمين فرّق رسول الله ﷺ بينهما ولا نعلم أحداً قبل مالك قال بهذا التخيير.

وقولنا في هذا هو قول الزُّهري وإلّا عمر بن الخطاب، وغيرهم.

وهو قول عمر بن عبد العزيز كما أوردنا قبل.

وأما قول أبي حنيفة: فإنه احتج أصحابه له بما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان حدثنا أحمد بن خالد حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا الحجاج بن المنهال حدثنا حماد بن سلمة: أنه أخذ من قيس بن سعد كتاباً عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أن رسول الله ﷺ كتب لحده عمرو بن حزم ذكر ما يخرج من فرائض الإبل: «إِذَا كَانَتْ خَمْسَةٌ وَعَشْرِينَ فِيهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ، إِلَى أَنْ تَبْلُغَ خَمْسَةً وَثَلَاثِينَ، فَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ فَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فِيهَا بَنْتُ لَبُونٍ، إِلَى أَنْ تَبْلُغَ خَمْسَةً وَأَرْبَعِينَ، فَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فِيهَا جَفَةً، إِلَى أَنْ تَبْلُغَ سِتِينَ، فَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْهَا فِيهَا جَدَّةٌ، إِلَى أَنْ تَبْلُغَ خَمْسَةً وَسِتِينَ، فَإِذَا كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فِيهَا ابْتِئَابُونَ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ تِسْعِينَ؛ فَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فِيهَا جِئْتَانِ، إِلَى عَشْرِينَ وَبِمَانَةٍ، فَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَعُدَّ فِي كُلِّ خَمْسِينَ جَفَةً، فَمَا فَضَلَ فَإِنَّهُ يُعَادُ إِلَى أَوَّلِ فَرِيضَةِ الْإِبِلِ وَمَا كَانَ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ وَعَشْرِينَ فِيهَا فِي كُلِّ خَمْسِ ذَرْدٍ شَاةٌ لَيْسَ فِيهَا ذَكَرٌ وَلَا هَرَمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ مِنَ الْغَنَمِ» ثم خرج إلى ذكر زكاة الغنم، وما:

رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أن النبي ﷺ «كُتِبَ لَهُمْ كِتَاباً فِيهِ وَفِي الْإِبِلِ إِذَا كَانَتْ خَمْسًا وَعَشْرِينَ إِلَى خَمْسِ وَثَلَاثِينَ فِيهَا بَنْتُ مَخَاضٍ، فَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ ابْنَةَ مَخَاضٍ فِي الْإِبِلِ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ إِلَى أَنْ ذَكَرَ التَّسْعِينَ فَإِذَا كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِلَى عَشْرِينَ وَبِمَانَةٍ فِيهَا جِئْتَانِ، فَإِذَا كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَاعُدَّ فِي كُلِّ خَمْسِينَ جَفَةً، وَمَا كَانَ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ وَعَشْرِينَ فِي كُلِّ خَمْسِ شَاةٍ».

وذكرنا.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَقَدْ كَذَبَ فِي هَذَا عَلَاتِيَّةٌ وَأَعْمَاءُ الْهَوَىٰ وَأَصَمَةٌ وَلَمْ يَسْتَحْيَ وَمَا ذَكَرَ مَعْمَرٌ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ فِي فِرَافِضِ الْإِبِلِ إِلَّا كَمَا أوردناه من حكم الخمسة والعشرين فصاعداً وذكر في آخر حديثه حكم تزكيتها بالغنم إذ لم يذكره أولاً.

والموضوع الثاني: أَنَّهُ جَاهِرٌ بِالكَذِبِ، فَقَالَ: 'مَعْمَرٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَمْدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ' وَهَذَا كَذِبٌ، مَا رَوَاهُ ذَلِكَ مَعْمَرٌ إِلَّا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَقَطْ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَهُ هَذَا لَمَا أَخْرَجَهُ عَنِ الْإِسْرَارِ؛ لِأَنَّ حَمْدَ بْنَ عَمْرٍو لَمْ يَدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ.

ثُمَّ عَجِبَ آخَرُ وَهُوَ احْتِجَاجُهُ بِهَذَيْنِ الْحَبِيرَيْنِ فِيمَا لَيْسَ فِيهِمَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَهُوَ يُخَالِفُهُمَا فِيمَا فِيهِمَا مِنْ أَنَّهُ إِنْ لَمْ تَوْجَدْ بَنَتْ خَاضِ فَابْنَ لَبُونِ ذَكَرَ أَفْلا يَعُوقُ الْمَرْءَ مَسْكَةً مِنَ الْحَيَاءِ عَنْ مِثْلِهِ هَذَا؟ وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ زَادُوا كَذِباً وَجَرّاً وَفَحْشاً.

فَقَالُوا: مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: 'إِنْ لَمْ تَوْجَدْ بَنَتْ مَخَاضُ فَابْنَ لَبُونِ ذَكَرَ' إِنَّمَا أَرَادَ بِقِيَمَةِ بَنَتْ خَاضِ، وَهَذَا كَذِبٌ بَارِدٌ سَمِجٌ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمْ فِي هَذَا وَبَيْنَ مَنْ قَالَ: مَا أَرَادَ إِلَّا ابْنَ لَبُونِ أَصْهَبَ، أَوْ فِي أَرْضِ نَجْدٍ خَاصَةً وَمَنْ الْبَاطِلُ الْمَتَعَمِّدُ الَّذِي لَا يَمُكِّنُ أَصْلًا أَنْ يَرِيدَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَعْوِضَ تَمَّاءَ عَدَمَ الْقِيَمَةِ وَيَقْتَصِرُ عَلَى ذِكْرِ ابْنِ لَبُونِ ذَكَرَ أَيْضاً خَاصَةً وَالْعَجَبُ مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ فِي تَقْوِيلِهِمُ النَّبِيَّ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْ وَإِحَالَةِ كَلَامِهِ إِلَى الْهَوَسِ وَالْغَثَائِلِ وَالْتِبَاسِ وَلَا يَسْتَجِيزُونَ إِحَالَةَ لَفْظَةٍ مِنْ كَلَامِ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ مَقْتَضَاهَا وَاللَّهُ لَا فَعَلَ هَذَا مَوْثُوقٌ بِعَقْدِهِ وَلَقَدْ صَدَّقَ الْأَنْثَةُ الْقَائِلُونَ: إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ الْإِسْلَامَ وَيَقَالُ لَهُمْ: هَلَا حَلَمْتُمْ مَا أَخَذْتُمْ بِهِ تَمَّاءَ لَا يَجُوزُ الْأَخْذُ بِهِ تَمَّاءَ رَوَيْ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ مَنْ أَنْ جَعَلَ الْأَبَقَ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا: عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ قِيَمَةَ تَعَبِ ذَلِكَ الَّذِي رُدَّ ذَلِكَ الْأَبَقُ فَقَطْ، عَلَى أَنَّ هَذَا كَانَ أَوَّلَ وَأَصَحِّ مِنْ حَلَمِهِ عَلَى إِبْجَابِ شَرِيعَةٍ لَمْ يُوجِبْهَا اللَّهُ تَعَالَى وَلَا رَسُولُهُ ﷺ. كَمَا لَمْ تَعْتَدُوا قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ فِيمَنْ تَزَوَّجَ عَلَى بَيْتٍ وَخَادِمٍ أَنَّ الْبَيْتَ خَمْسُونَ دِينَاراً وَالْعَبْدَ أَرْبَعُونَ دِينَاراً؛ فَتَوَقَّروا خَالَفَةَ خَطِّ أَبِي حَنِيفَةَ فِي التَّقْوِيمِ، وَلَمْ يَبَالُوا بِمُخَالَفَةِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالكَذِبِ عَلَيْهِ وَحُلْمِهِمْ حَذَّ عَلَى التَّقْوِيمِ.

وَأَيْضاً - فَإِنَّا قَدْ أَوْجَدْنَاهُمْ.

مَا حَدَّثَنَا حَمْدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِيمَانَ أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكَاذِبِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَمَعْمَدُ ابْنِي أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ جَدِّهِمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَتَبَ هَذَا الْكِتَابَ لِعَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ حِينَ أَمَرَهُ الْيَمَنَ، وَفِيهِ

مَا حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَبَاتٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْبَصِيرِ حَدَّثَنَا قَاسِمٌ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحَشَنِيُّ حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ عَنْ عَاصِمٍ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي الْإِبِلِ قَالَ: فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ فَيَسَابُ الْأَوَّلَ، وَتَسْتَأْنِفُ لَهَا الْفِرَافِضَ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَيَقُولُهُمْ يَقُولُ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، قَالُوا: وَحَدِيثٌ عَلَى هَذَا مَسْنَدٌ، وَاحْتِجَاؤُ:

بِمَا حَدَّثَنَا حَمْدٌ حَدَّثَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا الذَّهَبِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ أَخْبَرَنِي حَمْدُ بْنُ سَوْفَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو يَعْلَى هُوَ مُنْذِرُ الثَّوْرِيِّ - عَنْ حَمْدٍ بْنِ الْحَفِيَّةِ قَالَ: جَاءَ نَاسٌ إِلَى أَبِي فَشَكُّوا: سَعَاةَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ؛ فَقَالَ أَبِي: أَيُّ بَيْتٍ خَذَ هَذَا الْكِتَابَ فَذَاهَبَ بِهِ إِلَى عُثْمَانَ وَقُلْ لَهُ: إِنَّ نَاسًا مِنَ النَّاسِ شَكُّوا سَعَاتِكَ، وَهَذَا أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِرَافِضِ: فَأَمَرَهُمْ فَلْيَاخُذُوا بِهِ؟.

قَالَ: فَانْطَلَقْتُ بِالْكِتَابِ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقُلْتُ: إِنَّ أَبِي أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ، وَذَكَرَ أَنَّ نَاسًا مِنَ النَّاسِ شَكُّوا سَعَاتِكَ، وَهَذَا أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِرَافِضِ، فَأَمَرَهُمْ فَلْيَاخُذُوا بِهِ، فَقَالَ: لَا حَاجَةَ لَنَا فِي كِتَابِكَ؛ فَجَعَلْتُ إِلَى أَبِي فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: أَيُّ بَيْتٍ، لَا عَلَيْكَ، أَرَدْتُ الْكِتَابَ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ، قَالَ: فَلَسَوْكَ كَانَ ذَكَرًا عُثْمَانَ بِشَيْءٍ لَذَكَرَهُ بِسَوْءٍ وَإِنَّمَا كَانَ فِي الْكِتَابِ مَا كَانَ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ. قَالُوا: فَمَنْ الْبَاطِلُ أَنْ يَقُولَ بَعْلِي عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ غَيَّرَ النَّاسَ بِغَيْرِ مَا فِي كِتَابِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَدْعُوا أَنَّهُ قَدْ رَوَيْ عَنْ ابْنِ سَعْدٍ وَابْنِ عَمْرٍو مِثْلَ قَوْلِهِمْ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: هَذَا كُلُّ مَا مَوْهُو بِهِ، تَمَّاءَ يُمْكِنُ أَنْ يَمُوهَ بِهِ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ، أَوْ مَنْ لَا تَقْوَى لَهُ.

وَأَمَّا الْهَذْرُ وَالتَّخْلِيطُ فَلَا نَهَايَةَ لَهُ فِي الْقَوَّةِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَكُلُّ هَذَا لَا حِجَّةَ لَهُ فِيهِ أَصْلًا.

أَمَّا حَدِيثُ مَعْمَرٍ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: فَمُرْسَلَانِ لَا تَقُومُ بِهِمَا حِجَّةٌ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمَا كَانَ لَهُمْ فِيهِمَا مَتَلَقٌّ أَصْلًا.

أَمَّا طَرِيقُ مَعْمَرٍ فَإِنَّ الَّذِي فِي آخِرِهِ مِنْ قَوْلِهِ: 'وَمَا كَانَ أَقْلُ' مِنْ خَمْسَةِ وَعَشْرِينَ فِي كُلِّ خَاسِ شَأْنٍ فَإِنَّمَا هُوَ حُكْمُ ابْتِدَاءِ فِرَافِضِ الْإِبِلِ. وَلَمْ يَسْتَحْيَ عَمِيدٌ مِنْ عَمَلِهِمْ مَنْ أَنْ يَكْذِبَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَرَّتَيْنِ جَهَارًا:

إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ أَدْعَى أَنَّ فِي أَوَّلِهِ ذَكَرَ تَزْكِيَةَ الْإِبِلِ بِالْغَنَمِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ أَنَّهُ كَرَّرَهُ.

الزَّكَاةَ، فذكره، «فَإِذَا بَلَغَتِ الذَّهَبُ قِيَمَةَ مِائَتِي دِرْهَمٍ فَضِي قِيَمَةُ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمٌ حِينَ تَبْلُغُ أَرْبَعِينَ دِينَارًا».

فمن الخال أن تكون صحيفة ابن حزم بعضها حجة وبعضها ليس بحجة، وهذه صفة الذين أخبر الله تعالى عنهم أنهم قالوا: «نُؤْمِنُ بِبَيْضٍ وَنُكْفِرُ بِبَيْضٍ».

وأما طريق حماد بن سلمة فمرسلة أيضاً، والقول فيها كالقول في طريق معمر، ثم لو صحا جميعاً لما كان لهم فيها حجة، لأنه ليس في شيء منهما ما قالوا به أصلاً، لأن نص رواية حماد إلى عشرين ومائة؛ فإن كانت أكثر من ذلك فعُد في كل حين حقاً، فما فضل فإنه يعاد إلى أول فريضة الإبل هذا على أن تعاد فيه الزكاة بالغنم كما ادعوا، ويحتمل هذا اللفظ أن يكون أراد أن يرد الحكم إلى أول فريضة الإبل في أن في كل أربعين بنت لبون، لأن في أول فريضة الإبل أن في أربعين بنت لبون وفي ثمانين بنت لبون؛ فهذا أولى من تساويلهم الكاذب الفاسد المستحيل.

وأما حلهم ما روينا عن علي في ذلك على أنه مسند احتجاجهم في ذلك بوجوب حسن الظن بعلي عليه السلام وأنه لا يجوز أن يظن به أنه يحدث بغير ما عنده عن رسول الله ﷺ، فقول لعمرى صحيح إلا أنه ليس علي بأول بحسن الظن من عثمان رضي الله عنهما معاً، والفرض علينا حسن الظن بهما، وإلا فقد سلخوا سبيل إخوانهم من الروافض ونحن نقول: كما لا يجوز أن يساء الظن بعلي عليه السلام - في أن يظن أنه يحدث بغير ما عنده عن النبي ﷺ أو يتعمد خلاف روايته عنه عليه السلام؛ فكذا لا يجوز أن يساء الظن بعثمان عليه السلام؛ فيظن به أنه استخلف بكتاب النبي ﷺ وقال: لا حاجة لنا به؛ لولا أن عثمان علم أن ما في كتاب علي منسوخ ما رده، ولا عرض عنه، لكن كان ذلك الكتاب عند علي ولم يعلم بنسخه، وكان عند عثمان نسخه فتحسن الظن بهما جميعاً كما يلزمنا، وليس إحسان الظن بعلي وإساءته بعثمان أبعد من الفصل من إحسان الظن بعثمان وإساءته بعلي. فنقول: لو كان ذلك الكتاب عن النبي ﷺ ما رده عثمان، ولا إحدى السنتين بأسهل من الأخرى.

وأما نحن فتحسن الظن بهما رضي الله عنهما، ولا نستهل الكذب على رسول الله ﷺ في أن ننسب إليه القول بالظن الكاذب فتنبؤا عقابنا من النار كما تبوءه من فعل ذلك؛ بل نقر قول عثمان وعلي مقررهما؛ فليسا حجة دون رسول الله ﷺ لكنهما إمامان من أهل الجنة مغفور لهما، غير مبعدين من الوهم، ونرجع إلى قول رسول الله ﷺ فناخذ بالثابت عنه

ونطرح ما لم يثبت عنه.

ثم نقول لهم: هيكم أن كتاب علي مسند، وأنه لم ينسخ - فإنه ليس فيه ما تقولون؛ بل قوهون؛ وإنما فيه «في الإبل إذا زادت على عشرين ومائة فيحساب الأول وتشتاف لها الفرائض» وليس في هذا بيان أن زكاة الغنم تعود فيها، ويحتمل قوله هذا أن تعود إلى حسابها الأول وتشتاف لها الفرائض؛ فترجع إلى أن يكون في كل أربعين بنت لبون، كما في أولها؛ في أربعين بنت لبون. وفي ثمانين بنت لبون، فهذا أولى من تأويلكم الكاذب.

ثم نقول: هيكم أنه مسند - ومعاد الله من ذلك - وأن فيه نص ما قلتم - ومعاد الله من ذلك - فاسمعوه بكلامه.

حدثنا حماد حدثنا مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الدبري حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: في خمس من الإبل شاء، وفي خمس عشرة ثلاث شيا، وفي عشرين أربع شيا، وفي خمس وعشرين خمس شيا، وفي ست وعشرين بنت غاض فإن لم تكن بنت غاض فأبى لبون ذكر، حتى تبلغ خمساً وثلاثين، فإذا زادت واحدة ففيها بنت لبون، حتى تبلغ خمساً وأربعين، فإذا زادت واحدة ففيها حقة طروقة الفحل - أو قال: الجمل - حتى تبلغ ستين، فإذا زادت، واحدة ففيها جذعة، حتى تبلغ خمساً وسبعين، فإذا زادت واحدة ففيها بنتا لبون، حتى تبلغ تسعين، فإذا زادت واحدة ففيها حقتان طروقتا الفحل، إلى عشرين ومائة، فإذا زادت واحدة ففي كل حين حق، وفي كل أربعين بنت لبون وفي الورق - إذا حال عليها الحول - في كل مائتي درهم، خمسة دراهم. وليس فيما دون مائتين شيء، فإن زادت فيحساب ذلك؛ وقد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عبد البصير حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الحنصلي حدثنا محمد بن المشي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: إذا أخذ المصدق ستاً فوق سن رد عشرة دراهم أو شاتين.

قال عبد الرحمن بن مهدي: وحدثنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: وإذا زادت الإبل على خمس وعشرين ففيها بنت غاض، فإن لم توجد بنت غاض فأبى لبون ذكر، إذا أخذ المصدق بنت لبون مكان ابن لبون رد عشرة دراهم أو شاتين ليس في المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول، فإذا حال عليه الحول ففي كل مائتين خمسة، فما زاد فبالحساب؛ في أربعين ديناراً، ديناراً، فما نقص

فبالجسابة؛ فإذا بلغت عشرين ديناراً ففيها نصف دينار.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات حدثنا عبد الله بن نصر حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا ابن وضاح حدثنا موسى بن معاوية حدثنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: في خمس من الإبل شاة، وفي عشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شيا، وفي عشرين أربع شيا، وفي خمس وعشرين خمس، فإن زادت واحدة ففيها ابنة مخاض فإن لم تكن، ابنة مخاض فأبى لبون؛ إن أخذ المصدق ستاً فوق سن رد عشرة دراهم أو شاتين، أو أخذ ستاً دون سن أخذ شاتين أو عشرة دراهم.

قال علي: هذه هي الروايات الثابتة عن علي عليه السلام، ومعمر، وسفيان، وشعبة، متفقون كلهم، رواه عن سفيان، وكيع.

ورواه عن شعبة: عبد الرحمن بن مهدي.

ورواه عن معمر: عبد الرزاق، والذي هو بطريق، مما في رواية يحيى بن سعيد عن سفيان خاصة: ليس أيضاً موافقاً لقولهم كما أوردنا، فادعوا في خبر علي ما ليس فيه عنه أثر، ولا جاء قط عنه وخالفوا ذلك الخبر نفسه في اثني عشر موضعاً مما فيه نصاً، وهي: قوله: «في خمس وعشرين من الإبل خمس شيا».

وقوله: بتعويض ابن لبون مكان ابنة مخاض فقط، وقوله فيما زاد على عشرين ومائة «في كل أربعين بنت لبون».

ورأساه ذكر عودة فرائض الغنم، فلم يذكره.

وقوله «فيمن أخذ ستاً فوق سن رد شاتين أو عشرة دراهم» وبين ذلك فيمن أخذ بنت لبون مكان ابنة مخاض إن لم يوجد ابن لبون.

وقوله «فيمن أخذ ستاً دون سن أخذ معها شاتين أو عشرة دراهم».

وقوله: «ليس في المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول» ولم يخص؛ كان عنده نصاب من جنسه أو لم يكن.

وقوله: «في مائتين من الورق خمسة دراهم، فما زاد فبالجسابة ولم يجعل في ذلك وقصاً، كما يزعمون براهم» وقوله: «ليس فيما دون مائتين من الورق زكاة» وهم يزعمون ما دون المائتين إذا كان مع مالها ذهب إذا جمع إلى الورق ساوياً جميعاً مائتي درهم أو عشرين ديناراً.

ومنها عفوه عن صدقة الخليل ومنها عفوه عن صدقة الرقيق، ولم يستثن تجارة أو غيرها.

ومنها قوله: «في أربعين ديناراً ديناراً، فما نقص فبالجسابة» ولم يجعل في ذلك وقصاً، أفكروا أعجب من يحتاج برواية عن علي لا ياب فيها لقولهم، لكن بظن كاذب، وتحيلون في أنها مستندة بالقطع بالظن الكاذب المقتري؛ وهم قد خالفوا تلك الرواية نفسها بتلك الطريق، ومعها ما هو أقوى منها في الشيء عشر موضعاً منها، كلها نصوص في غاية البيان، هذا أمر ما ندري في أي دين أم في أي عقل وجدوا ما يسهله عليهم؟ والعجب كل العجب من احتجاجهم بصحيفة معمر عن عبد الله بن أبي بكر، وبصحيفة حماد عن قيس بن عباد عن أبي بكر بن حزم، وهما مرسلتان، وحديث موقوف على علي وليس في كل ذلك نص بمثل قولهم، ولا دليل ظاهر؛ ثم لا يستحيون من أن يعيبوا في هذه المسألة نفسها بالإرسال الحديثين الصحيحين المستندين من طريق حماد، وعبد الله بن المثنى كليهما عن عبد الله بن المثنى، سمعاه منه، عن ثمانية بن عبد الله بن أنس، سمعه منه، عن أنس بن مالك، سمعه منه عن أبي بكر الصديق سمعه منه، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الله تعالى هكذا نصاً.

ومن طريق الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

حدثنا عبد الله بن ربيع قال: حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا ابن بكر حدثنا أبو داود السجستاني عن عبد الله بن محمد النخيلي حدثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: «كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتاب الصدقة، فلم يخرجها إلى عياله حتى قبض، ففرقه بنيه، ففعل به أبو بكر حتى قبض، ثم عمل به عمر حتى قبض، فكان فيه: في خمس من الإبل شاة، وفي عشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شيا، وفي عشرين أربع شيا، وفي خمس وعشرين ابنة مخاض، إلى خمس وثلاثين فإذا زادت واحدة، ففيها بنت لبون؛ إلى خمس وأربعين. فإذا زادت واحدة ففيها حقة، إلى ستين، فإذا زادت واحدة ففيها جذعة، إلى خمس وسبعين، فإذا زادت واحدة ففيها ابنة لبون، إلى تسعين. فإذا زادت واحدة ففيها حقتان، إلى عشرين ومائة فإن كانت الإبل أكثر من ذلك ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون.

فقالوا: إن أصل هذين الحديثين الإرسال، وكذبوا في ذلك ثم لا يبالون بأن يحتجوا بهذين الحديثين ويصححوهما، إذا وجدوا فيها ما يوافق رأي أبي حنيفة، فيحولونه طوراً ويعرّمونه طوراً واعتراضوا فيها بأن ابن معين ضعفهما وليست شعري ما قول ابن معين في صحيفة ابن حزم، وحديث علي، ما نراه

بذلك قطعاً، وإما رواية ساقطة بعيدٌ عليهم وجودها أيضاً، وإما موضوعة من عمل الوقت فيسهلُ عليهم إلا أنها لا تنفق في سوق العلم.

وأما عمر عليه فالثابت عنه كالشمس خلاف قولهم، وموافق لقولنا، ولا سبيل إلى وجود خلاف ذلك عنه، إلا إن صاغوه للوقت.

حدثنا حماد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الذبيري حدثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن موسى بن عبيدة، وعبد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن أبيه أنه قال: في الإبل في خمس شاة، وفي عشر شاتان وفي خمس عشرة غاض، فإن لم تكن بنت غاض فابن ذكراً، إلى خمس وثلاثين فإن زادت واحدة ففيها بنت لبون، إلى خمس وأربعين فإن زادت واحدة ففيها حقة طروقة الفحل، إلى ستين، فإن زادت واحدة ففيها جذعة إلى خمس وسبعين فإن زادت واحدة ففيها لبنا لبون إلى تسعين، فإن زادت واحدة ففيها حقّتان طروقتا الفحل، إلى عشرين ومائة، فإن زادت ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا محمد بن العلاء هو أبو كريب - حدثنا عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال: هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كتبه في الصدقة، وهي عند آل عمر بن الخطاب، قال ابن شهاب: أقرانيها سالم بن عبد الله بن عمر، فوعيتها على وجهها، وهي التي اتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله وسالم ابني عبد الله بن عمر قال: «إِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَعَشْرِينَ وَمِائَةً فِيْهَا ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ، حَتَّى تَبْلُغَ سِتْعًا وَعَشْرِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً، فِيْهَا ابْنَاتُ لَبُونٍ وَحَقَّةٌ، حَتَّى تَبْلُغَ سِتْعًا وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ وَمِائَةً فِيْهَا حَقَّتَانِ ابْنَاتُ لَبُونٍ، حَتَّى تَبْلُغَ سِتْعًا وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ خَمْسِينَ وَمِائَةً فِيْهَا ثَلَاثُ حَقَاقٍ، حَتَّى تَبْلُغَ سِتْعًا وَخَمْسِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ سِتِينَ وَمِائَةً فِيْهَا أَرْبَعُ بَنَاتِ لَبُونٍ، حَتَّى تَبْلُغَ سِتْعًا وَسِتِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ سَبْعِينَ وَمِائَةً فِيْهَا ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ وَحَقَّةٌ، حَتَّى تَبْلُغَ سِتْعًا وَسَبْعِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ ثَمَانِينَ وَمِائَةً فِيْهَا حَقَّتَانِ وَبَنَاتُ لَبُونٍ، حَتَّى تَبْلُغَ سِتْعًا وَثَمَانِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ مِائَةً فِيْهَا ثَلَاثُ حَقَاقٍ وَبَنَاتُ لَبُونٍ، حَتَّى تَبْلُغَ سِتْعًا وَثَمَانِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ مِائَتَيْنِ فِيْهَا أَرْبَعُ حَقَاقٍ، أَوْ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ، أَوْ السِّتِينَ وَجِدَتْ أُخِذَتْ وَفِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ»

استجاز الكلام بذكرهما، فضلاً عن أن يشتغل بتضعيفهما، وأعجب من هذا كله أن بعض مقديهم - المتأخرين عند الله تعالى - قال: لو كان هذا الحكم حقاً لأخرجه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عماله.

قال أبو محمد: هذا قول الروافض في العلن على أبي بكر، وعمر، وسائر الصحابة في العمل به: نعم، وعلى النبي صلى الله عليه وسلم إذ نسبت إليه كتب الباطل وقرنه بسيفه ثم كتمه، وعمل به أصحابه بعده؛ فبطل كل ما هووا به.

والعجب أنهم يدعون أنهم أصحاب قياس وقد خالفوا في هذا المكان النصوص والقياس، فهل وجدوا فريضة تعود بعد سقوطها؟ وهل وجدوا في أوقاص الإبل وقصاً من ثلاث وثلاثين من الإبل؟ إذ لم يجعلوا بعد الإحدى والتسعين حكماً زائداً إلى خمسة وعشرين ومائة. وهل وجدوا في شيء من الإبل حكمين مختلفين في إبل واحد، بعضها يزكى بالإبل وبعضها يزكى بالغنم؟ وهم ينكرون أخذ زكاة عما أصيب في أرض خراجية، وحجّتهم في ذلك أنه لا يجوز أن يأخذوا حقن لله تعالى في مال واحد وهم قد جعلوا هاهنا: براهم الفاسد - في مال واحد حقن - أحدهما إبل، والثاني غنم، وهما إذ ردوا الغنم وبنت المخاض بعد إسقاطهما ردوا أيضاً في ست وثلاثين زائدة على العشرين والمائة بنت البون؟

فإن قالوا: منعنا من ذلك قوله عليه السلام: «في كل خمسين حقة».

قل لهم: فهنا منعكم من رد الغنم قوله عليه السلام: «وفي كل أربعين بنت لبون» فظهر أنهم لم يتعلقوا بشيء، ونعروا بالله من الضلال.

وقالوا في الخبر الذي ذكرنا من طريق محمد بن عبد الرحمن «ليس فيما بعد العشرين والمائة شيء إلى ثلاثين ومائة» إنه يعارض سائر الأخبار.

قال أبو محمد: إن كان هذا فأول ما يعارض فصحية عمرو بن حزم، وحديث علي فيما يظنه فيهما؛ فسقط تمويههم كله، وبالله تعالى التوفيق.

وأما دعراهم أن قولهم ووي عن عمر بن الخطاب، وعلي؛ وابن مسعود؛ فقد كذبوا جهاراً.

فأما علي فقد ذكرنا الرواية الثابتة عنه، وأنه ليس فيما يتعلق به من قوله دليل ولا نص بما ادّعه عليه بالتمويه الكاذب.

وأما ابن مسعود فلا يجدونه عنه أصلاً؛ إنما ثابت فقطع

المصدق، ثم تناقضوا.

فقالوا: إن أبطأ المصدقُ عاماً أو عامين لم تسقط الزكاة بذلك؛ ووجب أخذها لكل عام خلا وهذا إبطال قولهم في أن الزكاة لا تجب إلا بمجيء الساعي، وإنما الساعي وكيل مأمور بقبض ما وجب؛ لا يقبض ما لم يجب، ولا بإسقاط ما وجب، ولا خلاف بين أحد من الأمة - وهم في الجملة - في أن المصدق لو جاء قبل تمام الحول لما جاز أن يعطى منها شيئاً، فبطل أن يكون الحكم لمجيء الساعي، ولا يخلو الساعي من أن يكون بعثه الإمام الواجبة طاعته، أو أميره، أو بعثه من لا تجب طاعته، فإن بعثه من لا تجب طاعته فليس هو المأمور من الله تعالى أو رسوله عليه السلام بقبض الزكاة، فإذا ليس هو ذلك فلا يجوز ما قبض، والزكاة باقية وعلى صاحب المال أدائها ولا بد، لأن الذي أخذ منه مظلمة لا صدقة واجبة.

وإن كان بعثه من تجب طاعته، فلا يخلو من أن يكون باعته يضعها مواضعها، أو لا يضعها مواضعها، فإن كان يضعها مواضعها فلا يخل لأحد دفع زكاته إلا إليه؛ لأنه هو المأمور بقبضها من الله تعالى ورسوله ﷺ فمن دفعها إلى غير المأمور بدفعها إليه فقد تعدى، والتعدى مردود، قال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَثَرًا فَهُوَ زَدٌّ».

٤ - زكاة السائمة وغير السائمة من الماشية

٦٧٨ - مسألة:

قال مالك، والليث، وبعض أصحابنا: تزكى السوائم، والمملوكة، والمنخدة للركوب، وللحرث وغير ذلك، من الإبل، والبقر، والغنم.

وقال بعض أصحابنا: أما الإبل فنعيم.

وأما الغنم والبقر فلا زكاة إلا في سائمتهما.

وهو قول أبي الحسن بن المغلس.

وقال بعضهم: أما الإبل، والغنم فتزكى سائمتهما وغير سائمتهما.

وأما البقر فلا تزكى إلا سائمتهما.

وهو قول أبي بكر بن داود رحمه الله، ولم يختلف أحد من أصحابنا في أن سائمة الإبل وغير السائمة منها تزكى سواء سواء.

وقال أبو حنيفة، والشافعي: لا زكاة إلا في السائمة من كل ذلك:

فذكر نحو حديث سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه. قال أبو محمد: فهذا قول عمر، هو قولنا نفسه، خالف لقولهم والمعجب كله تعللهم في هذا الخبر بأنه انفرد به يونس بن يزيد.

قال علي: وتلك شكاة ظاهر عنك عارها ثم لا يستحيون من تصحيحه والاحتجاج به موهمين أنه موافق لرايهم في أن لا زكاة إلا في السائمة، فظهر فساد قولهم، وخلافهم لله تعالى، وللسنن الثابتة عن رسول الله ﷺ وأبي بكر، وعمر، وعلي، وأنس، وابن عمر، وسائر الصحابة رضي الله عنهم دون أن يتعلقوا برواية صحيحة عن أحد منهم بمثل قولهم، إلا عن إبراهيم وحده، وبالله تعالى التوفيق.

٦٧٥ - مسألة: قال أبو محمد: ويعطي المصدق،

الشَّتين أو العشرين درهماً مما أخذ من صدقة الغنم، أو يبيع من الإبل، لأنه للمسلمين من أهل الصدقات يأخذ ذلك، فمن ماله يوتي، ولا يجوز له التقاض، وهو: أن يجب على المسلم بتأليفه فلا يجدهما عنده، ويجد عنده حقاً وينت خاض، فإنه يأخذهما ويعطيه شاتين أو عشرين درهماً ويأخذ منه شاتين أو عشرين درهماً ولا بد.

وجائز له أن يأخذ ذلك ثم يرده بعينه، أو يعطيه ثم يرده بعينه لأنه قد أوفى واستوفى.

وأما التقاض - بأن يترك كل واحد منهما لصاحبه ما عليه من ذلك - فهو ترك لحق الله تعالى قد وجب لم يقبض، وهذا لا يجوز، ولا يجوز لإراء المصدق من حق أهل الصدقة؛ لأنه ماله غيره. وبالله تعالى التوفيق.

٦٧٦ - مسألة: والزكاة تكرر في كل سنة، في الإبل،

والبقر، والغنم، والذهب، والفضة، بخلاف البئر والشعر والتمر، فإن هذه الأصناف إذا زكيت فلا زكاة فيها بعد ذلك أبداً، وإنما تزكى عند تصفيتهما، وكيلها، وبسبب التمر، وكيله، وهذا لا خلاف فيه من أحد، إلا في الحلبي والعمالي، وسنذكره إن شاء الله تعالى؛ وكان رسول الله ﷺ يخرج المصدقين كل سنة.

٦٧٧ - مسألة: والزكاة واجبة، في الإبل، والبقر،

والغنم باتقضاء الحول، ولا حكم في ذلك لمجيء الساعي - وهو المصدق.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأصحابنا.

وقال مالك، وأبو ثور: لا تجب الزكاة إلا بمجيء

وعن الشعبي: ليس في البقرِ العوامِلِ صدقة، وهو أيضاً قولُ شهر بنِ حوشبٍ والضَّحَّاكِ.

وعن ابنِ شبرمة: ليس في الإبلِ العوامِلِ صدقة.

وقال الأوزاعي: لا زكاة في البقرِ العوامِلِ، وأوجِبها في الإبلِ العوامِلِ.

وقال سفيان: لا زكاة في غيرِ السائمة من الإبلِ والبقرِ والغنم، ولا زكاة في الغنمِ المتخذة للذبح - وذكر له قولُ مالكٍ في إيجابِ الزكاة في ذلك، فعجب، وقال: ما ظننت أن أحداً يقول هذا.

وهو قولُ أبي عبيدٍ، وغيره.

وروي عن عمر بن عبد العزيز، وقادة وحاذٍ بنِ أبي سليمان إيجابِ الزكاة في الإبلِ العوامِلِ.

وعن يحيى بن سعيدٍ الأنصاري إيجابِ الزكاة في كلِّ غنمٍ، وبقرٍ، وإبلٍ، سائمة؛ أو غيرِ سائمة.

واحتجوا بأنه قد صحَّ عن النبي ﷺ في سائمة الغنم قالوا: ولا يجوز أن يقول عليه السلام كلاماً لا فائدة فيه؛ فدلَّ أن غيرَ السائمة بخلافِ السائمة.

وقد جاء في بعض الآثار: في سائمة الإبلِ قالوا: فقسنا سائمة البقرِ على ذلك، وقالوا: إنما جعلت الزكاة فيما فيه النماء.

وأما فيما فيه الكلفة فلا، ما نعلم لهم شيئاً شغبوا به غيرَ ما ذكرنا.

واحتج أصحابنا في تخصيصِ عوامِلِ البقرِ خاصةً بأن الأخبارَ في البقرِ لم تصح؛ فالواجب أن لا تجب الزكاة فيها إلا حيث اجتمع على وجوبِ الزكاة فيها؛ لم يجمع على وجوبِ الزكاة فيها في غيرِ السائمة.

واحتج من رأى الزكاة في غيرِ السائمة مرةً في الدهر بأن قال: قد صحت الزكاة فيها بالنصِّ الجملي، ولم يأت نصٌّ بأن تكرر الزكاة فيها في كلِّ عام، فوجب تكرارُ الزكاة في السائمة بالإجماع التيقُّر؛ ولم يجب التكرارُ في غيرِ السائمة، لا بنصٍّ ولا بإجماع.

قال أبو محمد: أمَّا حجة من احتجَّ بكثرةِ القائلين بذلك؛ ويأتهم قولُ أربعةٍ من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف منهم مخالف: فلا حجة في قولِ أحدِ دونِ رسولِ الله ﷺ.

ثم نقولُ للحنفِيَّين، والشافعيَّين في احتجاجهم بهذه القضية فإنَّ الحنفِيَّين نسوا أنفسهم في هذه القضية، إذ قالوا بزكاةِ خَسَنِ بَقَرَةٍ بِقَرَةٍ وَرَبِيعٍ، ولا يعرف ذلك عن أحدٍ من الصحابة

وقال بعضهم: تركي غيرِ السائمة من كلِّ ذلك مرةً واحدةً في الدهر، ثم لا تعودُ الزكاة فيها. فاحتج أصحابُ أبي حنيفة، والشافعي، بأن قالوا: قولنا قولُ جمهورِ السلفِ من الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم:

كما رويَنا من طريقِ سفيان، ومعمَرٍ عن أبي إسحاق عن عاصم بنِ ضمرة عن علي: ليس على عوامِلِ البقرِ صدقة، وقد ذكرنا آنفاً قولَ عمرَ رضي الله عنه: في أربعينَ من الغنمِ سائمةٌ شاةٌ إلى عشرينَ ومائةً.

وعنُ ليسَ عن طاووسٍ عن معاوية بنِ جبير: ليسَ على عوامِلِ البقرِ صدقة.

وعن ابنِ جريجٍ عن أبي الزبير عن جابر: لا صدقة في الثيرة ولا يعرفُ عن أحدٍ من الصحابة رضي الله عنهم خلافُ في ذلك.

وعن ابنِ جريجٍ عن عطاء: لا صدقة في الحمولِ، والثيرة. وهو قولُ عمرو بنِ دينارٍ، وعبدِ الكريمِ والحُمولة: هي الإبلُ الحَمَلَةُ، والثيرةُ بقَرِ الحَرْثِ.

قال تعالى: ﴿لَا ذُلُّكَ تَبِيرُ الْأَرْضِ﴾.

وعنُ سعيدِ بنِ جبيرة: ليسَ على ثوبٍ عاملٍ ولا على جملٍ ظعيةٍ صدقة.

وعنُ إبراهيمَ النخعي: ليسَ في عوامِلِ البقرِ صدقة.

وعن مجاهد: من له أربعونَ شاةً في مصرٍ يحلبها فلا زكاة عليه فيها، ولا صدقة في البقرِ العوامِلِ.

وعن الزهري: ليس في السواني من البقرِ، وبقرِ الحرثِ صدقة، وفيما عداهما من البقرِ الصدقة كصدقة الإبلِ، وأوجب الزكاة في عوامِلِ الإبلِ.

وعنُ عمرَ بنِ عبدِ العزيز: ليسَ في الإبلِ والبقرِ العوامِلِ صدقة.

وعن الحسنِ البصري: ليسَ في البقرِ العوامِلِ والإبلِ العوامِلِ صدقة.

وعنُ موسى بنِ طلحة بنِ عبيدِ الله: ليسَ في البقرِ العوامِلِ صدقة.

وعنُ سعيدِ بنِ عبدِ العزيزِ ليسَ في البقرِ الحرثِ صدقة.

وعن الحكم بنِ عتيبة: ليسَ في البقرِ العوامِلِ صدقة.

وعن طاووس: ليسَ في عوامِلِ البقرِ، والإبلِ صدقة، إلا في السوائم خاصةً.

فقالوا: وكذلك من قتله غطاءً.

ولعمري إن قياس غير السائمة على السائمة لأشبه من قياس قاتل الخطأ على قاتل العبد وحيث قال الله تعالى: ﴿وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾.

فقالوا: نعم، وإن لم يكن في حجورنا ومثل هذا كثير جداً، لا ينتفون فيه إلى أصل فمرة ينعون من تعدى ما في النص حيث جاء نص آخر بزيادة عليه، ومرة يتعدون النص حيث لم يأت نص آخر بزيادة عليه فهم أبداً يعمسون الحقائق.

ولو أنهم أخذوا بجميع التصوص، ولم يتركوا بعضها لبعض، ولم يتعدوها إلى ما لا نص فيه: لكان أسلم لهم من النار والعار.

وأما قولهم: إن الزكاة إنما جعلت على ما فيه النماء؛ فباطل، والزكاة واجبة في الثرأهم والذئأين، ولا تنمي أصلاً، وليست في الحمير، وهي تنمي، ولا في الخضير عند أكثرهم، وهي تنمي.

وأيضاً فإن العوامل من البقر، والإبل تنمي أعمالها وكراؤها، وتنمي بالولادة أيضاً.

فإن قالوا: لها مؤنة في العلف.

قلنا: وللسائمة مؤنة الراعي وأنتم لا تلتفتون إلى عظيم المؤنة والثقة في الحرث، وإن استوعبته كله، بل ترون الزكاة فيه، ولا تراعون الخسارة في التجارة، بل ترون الزكاة فيها فسقط هذا القول جملة، وبالله تعالى التوفيق.

وأما من خص من أصحابنا البقر بأن لا تزكى إلا سائمتها فقط فأنهم قالوا: قد صح عن النبي ﷺ زكاة الإبل والغنم عموماً، وحد زكاتها، ومن كم تؤخذ الزكاة منها: فلم يميز أن يخص أمره ﷺ برأي ولا بقياس.

وأما البقر فلم يصح في صفه زكاتها، فوجب أن لا تجب الزكاة إلا في بقر صح الإجماع على وجوب الزكاة فيها، ولا إجماع إلا في السائمة؛ فوجب الزكاة فيها، دون غيرها التي لا إجماع فيها.

قال أبو حمزة: وهذا خطأ، بل قد صح عن النبي ﷺ إيجاب الزكاة في البقر، بقوله عليه السلام الذي قد أوردناه قبل بإسناده: «ما من صاحب إبل ولا بقر لا يؤذي زكاتها إلا فعل به كذا».

فصح بالنص وجوب الزكاة في البقر جملة، إلا أنه لم يأت

ولا من غيرهم إلا عن إبراهيم، وتقسيمهم في الميتات تقع في البر فتصوت فيه، فلا يعرف أن أحداً قسمه قبلهم، وتقديرهم المسح في الرأس بثلاث أصابع مرة وربع الرأس مرة ولا يعرف هذا الموص عن أحد قبلهم، ولودنا أن نعرف بأي الأصابع هي، أم بأي خط يقدّر ربع الرأس، وإجازتهم الاستجابة بالرؤى؛ ولا يعرف أن أحداً أجازهم قبلهم، وتقسيمهم فيما ينقض الوضوء مما يخرج من الجوف ولا يعرف عن أحد قبلهم، وقولهم في صفة صدقة الخيل، ولا يعرف عن أحد قبلهم، ومثل هذا كثير جداً، وخلافهم لكل رواية جاءت عن أبي هريرة في غسل الإناء من ولوغ الكلب، ولا يخالف له يعرف من الصحابة، وخلافهم عمر بن الخطاب، وأبو حمزة، وابنه سهل بن أبي حنيفة في ترك ما ياكله المخروص عليه من التمر، ومعهم جميع الصحابة يقيين، لا يخالف لهم في ذلك منهم - ومثل هذا كثير جداً.

وكذلك نسي الشافعيون أنفسهم في تقسيمهم ما تؤخذ منه الزكاة مما يخرج من الأرض ولا يعرف عن أحد قبل الشافعي، وتحديدهم ما ينحس من الماء مما لا ينحس بخسامة رطل بغدادية وما يعرف عن أحد قبلهم، وخلافهم جابر بن عبد الله فيما سقى بالنضح وبالعين أنه يزكى على الأغلب، ولا يعرف له مخالف من الصحابة، ومثل هذا كثير جداً لهم.

وأما احتجاجهم بما جاء في بعض الأخبار من ذكر السائمة، فنعم، صح هذا اللفظ في حديث أنس عن أبي بكر رضي الله عنه في الغنم خاصة، فلم يأت غير هذا الخبر لوجب أن لا يزكى غير السائمة؛ لكن جاء في حديث ابن عمر - كما أوردناه قبل - إيجاب الزكاة في الغنم جملة، فكان هذا زائداً على ما في حديث أبي بكر، والزيادة لا يجوز تركها.

وأما الخبر في سائمة الإبل فلا يصح؛ لأنه لم يرد إلا في خبر بهز بن حكيم فقط.

ثم لو صح لكان ما في حديث أبي بكر وابن عمر زيادة حكم عليه والزيادة لا يمل خلافاً، ولا فرق بين هذا وبين قول الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلًا دَمًا مَسْفُوحًا﴾ مع قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾ فكان هذا زائداً على ما في تلك الآية. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ مع قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ فكان هذا زائداً على ما في تلك الآية، وهما استعمل الحنفيون والشافعيون هذا العمل حيث كان يلزمهم استعماله من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَبْنًى مُمْتَعداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾.

وغنم أن يجلبها يومٌ وردها على الماء، ويتصدق من لبها بما طابت به نفسه:

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفريري حدثنا البخاري حدثنا الحكم بن نافع هو أبو اليمان حدثنا شعيب هو ابن أبي حمزة حدثنا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «تأتي الإبل على صاحبها على خير ما كانت، إذا هو لم يعط فيها حقها، تطؤه بأخفافها، وتأتي الغنم على صاحبها على خير ما كانت، إذا لم يعط فيها حقها، تطؤه بأظلافها وتطحنه بفرونها، قال: ومن حقها أن تحلب على الماء».

قال أبو محمد: ومن قال: إنه لا حق في المال غير الزكاة فقد قال: الباطل، ولا برهان على صحة قوله، لا من نص ولا إجماع، وكل ما أوجه رسول الله ﷺ في الأموال فهو واجب، ونسأل من قال هذا: هل تجب في الأموال كفارة الظهار والإيمان وديون الناس أم لا؟ فمن قوله: نعم، وهذا تناقض منهم.

وأما إغارة الذكور وإطراق الفحل فداخل تحت قول الله تعالى: ﴿وَيُؤْتُونَ الْمَاعُونَ﴾..

٦٨٠- مسألة: الأسنن المذكورة في الإبل: بنت المخاض: هي التي أتمت سنة ودخلت في سنتين، سميت بذلك لأن أمها ماخص، أي قد حلت فإذا أتمت سنتين ودخلت في الثالثة فهي بنت لبون وابن لبون، لأن أمها قد وضعت فلها لبن، فإذا أتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة فهي حقة، لأنها قد استحققت أن يعمل عليها الفحل، والحمل؛ فإذا أتمت أربع سنين ودخلت في الخامسة فهي جذعة؛ فإذا أتمت خمس سنين ودخلت في السادسة فهي ثنية. ولا يجوز في الصدقة وهو ما لم يتم سنة وهو فصل لا يجوز في الصدقة.

حدثنا بهذه الأسماء وتفسيرها عبد الله بن ربيع: حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود بذلك كله، عن أبي حاتم السجستاني، والعماس بن الفرج الرياشي، وعن أبي داود المصاحفي عن أبي عبيدة معمر بن المثنى.

٦٨١- مسألة: والحلطة في الماشية أو غيرها لا تحيل حكم الزكاة، ولكل أحد حكمه في ماله، خالط أو لم يخالط لا فرق بين شيء من ذلك.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا عبيد الله بن فضالة أخبرنا سريج بن النعمان حدثني حماد بن سلمة عن ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك

نص في العدد الذي تجب فيه الزكاة منها، ولا كم يؤخذ منها، ففي هذين الأمرين يراعى الإجماع.

وأما تخصيص بقر دون بقرة فهو تخصيص للثابت عنه عليه السلام من إيجابه الزكاة في البقر بغير نص: وهذا لا يجوز ولا فرق بين من أسقط الزكاة عن غير السائمة بهذا الدليل وبين من أسقطها عن الذكور بهذا الدليل نفسه، فقد صح الخلاف في زكاتها:

كما حدثنا حماد قال حدثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي حدثنا عبد الله بن يونس حدثنا بقي بن مخلد حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا جرير هو ابن عبد الحميد - عن المغيرة هو ابن مقسم القتيبي - عن إبراهيم النخعي قال: ليس في شيء من السوائم صدقة إلا إناث الإبل، وإناث البقر، والغنم.

قال أبو محمد: ولا يقول بهذا أحد من أصحابنا، ولا الحنفية، ولا المالكية، ولا الشافعية، ولا الحليين؛ ولا يجوز القول به أصلاً، لأنه تحكم بلا برهان فوجب بالنص الزكاة في كل بقر، أي منية من صفات البقر كانت، سائمة أو غير سائمة، إلا بقراً خصها نص أو إجماع.

وأما العدد، والوقت، وما يؤخذ منها فلا يجوز القول به إلا بإجماع متيقن أو بنص صحيح، وبالله تعالى التوفيق.

وأما من قال في السائمة بعودة الزكاة فيها كل عام، ورأى الزكاة في غير السائمة مرة في الدهر: فإنه احتج بأن الزكاة واجبة في البقر بالنص الذي أوردنا؛ ولم يأت بتكرار الزكاة في كل عام نص؛ فلا يجوز عودة الزكاة في مال قد زكاه، إلا بالإجماع.

وقد صح الإجماع بعودة الزكاة في البقر، والإبل، والغنم السائمة كل عام، فوجب القول بذلك، ولا نص ولا إجماع في عودتها في غير السائمة منها كلها؛ فلا يجب القول بذلك.

قال أبو محمد: كان هذا قولاً صحيحاً لولا أنه قد ثبت «أن رسول الله ﷺ كان يبعث المصدقين في كل عام لزكاة الإبل، والبقر، والغنم» هذا أمر مقول نقل الكافة.

وقد صح عن النبي ﷺ «أرؤوا مُصدقِيكم» فإذا قد صح هذا يبين؛ فخرج المصدقون في كل عام موجب أخذ الزكاة في كل عام يبين؛ فإذا لا شك في ذلك، فتخصص بعض ما وجبت فيه الزكاة عاماً بأن لا يأخذ منه المصدق الزكاة عاماً ثانياً تخصيصاً للنص. وقول بلا برهان؛ وإنما يراعى مثل هذا فيما لا نص فيه وبالله تعالى التوفيق.

٦٧٩- مسألة: وفرض على كل ذي إبل، وبقر،

أقل.

وقالت طائفة: إن كان يقع لكل واحد من الخلطاء ما فيه الزكاة زكوا حيثن زكاة المنفرد، وإن كان لا يقع لكل واحد منهم ما فيه الزكاة فلا زكاة عليهم، ومن كان منهم يقع له ما فيه الزكاة فعليه الزكاة، ومن كان غيره منهم لا يقع له ما فيه الزكاة فلا زكاة عليه. فرأى هؤلاء في اثنين - فصاعداً - يملكان أربعين شاة، أو ستين أو ما دون الثمانين، أو ثلاثين من البقر أو ما دون الستين.

وكذلك في الإبل: فلا زكاة عليهم؛ فإن كان ثلاثة يملكون مائة وعشرين شاة لكل واحد منهم ثلثها، فليس عليهم إلا شاة واحدة فقط.

وهكذا في سائر المواشي ولم ير هؤلاء حكم الخلطة إلا في المواشي فقط.

وهو قول الأوزاعي، ومالك، وأبي ثور، وأبي عبيد، وأبي الحسين بن المغلس من أصحابنا.

وقالت طائفة: لا تحيل الخلطة حكم الزكاة أصلاً، لا في الماشية، ولا في غيرها؛ وكل خليط ليزكي ما معه كما لو لم يكن خليطاً، ولا فرق، فإن كان ثلاثة خلطاء لكل واحد أربعون شاة فعليهم ثلاث شيا، على كل واحد منهم شاة، وإن كان خمسة لكل واحد منهم خمس من الإبل وهم خلطاء فعلى كل واحد شاة.

وهكذا القول في كل شيء.

وهو قول سفيان الثوري، وأبي حنيفة، وشريك بن عبد الله، والحسين بن حي.

قال أبو حمزة: لم نجد في هذه المسألة قولاً لأحد من الصحابة.

وجدنا أقوالاً عن عطاء وطاوس، وابن هرمز، ويحيى بن سعيد الأنصاري، والزهرى، فقط وروينا عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاووس أنه كان يقول: إذا كان الخليطان يعلسان أموالهما فلا تجمع أموالهما في الصدقة.

قال ابن جريج: فذكرت هذا لعطاء من قول طاووس فقال: ما أراه إلا حقاً.

وروينا عن معمر بن الزهرى قال: إذا كان راعيها واحداً، وكانت ترذ جميعاً - وتروح جميعاً - صدقت جميعاً.

ومن طريق ابن وهب عن الليث عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه قال: إن الإبل إذا جمعها الراعي والفحل والخروص

عن انس بن مالك: أن أبا بكر الصديق كتب له أن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين التي أمر الله بها رسول الله ﷺ فذكر الحديث، وفي آخره: **وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُفْرَقٍ وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ حَتَّى يَصِدَّقَ، وَمَا كَانَ مِنْ خِلَيطَيْنِ فَإِنَّمَا يَتَرَا جَمْعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوَيْدَةِ.**

قال أبو حمزة: فاختلف الناس في تأويل هذا الخبر، فقالت طائفة: إذا تخالط اثنان فأكثر في إبل، أو في بقر، أو في غنم، فليتهم تؤخذ من ماشيتهم الزكاة كما كانت تؤخذ لو كانت لواحد، والخلطة عندهم أن تجتمع الماشية في الراعي، والمراح، والمسر، والمسقى، ومواضع الحلب: عاماً كاملاً متصلاً وإلا فليست خلطة، وسواء كانت ماشيتهم مشاعة لا تميز، أو متويدة، وزاد بعضهم: **الدلو، والفحل.**

قال أبو حمزة: وهذا القول مملوء من الخطأ، أول ذلك: أن ذكرهم الراعي كان يعني عن ذكر المسر، والمسقى؛ لأنه لا يمكن البتة أن يكون الراعي واحداً وتختلف مسارحها ومساقياها؛ فصار ذكر المسر والمسقى فضولاً.

وأيضاً - فإن ذكر الفحل خطأ، لأنه قد يكون لإنسان واحد فحلان وأكثر، وكثرة ماشيته، ورعايان وأكثر لكثرة ماشيته؛ فيبني على قولهم - إذا أوجب اختلافهما في الراعي، والعمل: أن يزكيا، زكاة المنفرد، وأن لا تجمع ماشية إنسان واحد إذا كان له فيها رعايان فحلان، وهذا لا يخص منه، ونسألهم إذا اختلفا في بعض هذه الوجوه: ألما حكم الخلطة أم لا؟ فأي ذلك قالوا فلا سبيل أن يكون قولهم إلا تحكماً فاسداً بلا برهان، وما كان هكذا فهو باطل بلا شك، وبالله تعالى التوفيق.

ثم زادوا في التحكم فرأوا في جماعة لهم خمسة من الإبل، أو أربعون من الغنم، أو ثلاثون من البقر - بينهم كلهم: أن الزكاة مأخوذة منها، وأن ثلاثة لو ملك كل واحد منهم أربعين شاة - وهم خلطاء فيها: فليس عليهم إلا شاة واحدة فقط، كما لو كانت لواحد، وقالوا: إن خمسة لكل واحد منهم خمسة من الإبل - تخالطوا بها عاماً - فليس فيها إلا بنت غاضية.

وهكذا في جميع صدقات المواشي.

وهذا قول الليث بن سعد، وأحمد بن حنبل، والشافعي، وأبي بكر بن داود فيمن وافقه من أصحابنا. حتى أن الشافعي رأى حكم الخلطة جارياً كذلك في الثمار، والزروع، والدراهم، والدنانير - فرأى في جماعة بينهم خمسة أوسق فقط أن الزكاة فيها، وأن جماعة يملكون مائتي درهم فقط أو عشرين ديناراً فقط - وهم خلطاء فيها - أن الزكاة واجبة في ذلك، ولو أنهم ألف أو أكثر أو

تصدق جميعاً ثم يتحاص أصحابها على عدل الإبل في قيمة الفريضة التي أخذت من الإبل، فإن كان استودعه إياها لا يريد خالطه ولا وضعها عنده يريد تناجها - فإن تلك تصدق وحدها. وعن ابن هرمز مثل قول مالك.

قال أبو محمد: احتجت كل طائفة لقولها بحكم رسول الله ﷺ الذي صدقنا به: فقال من رأى أن الخلطة تحل الصدقة وتحل مال الاثنين فصاعداً بمنزلة كما لو أنه لواحد: أن معنى قوله عليه السلام «لا يفرق بين مجتمع ولا يجتمع بين مفترق خشية الصدقة» أن معنى ذلك هو أن يكون لثلاثة مائة وعشرون شاة، لكل واحد منهما ثلثها؛ وهم خلطاء؛ فلا يجب عليهم كلهم إلا شاة واحدة، فهي المصدق أن يفرقها لياخذ من كل واحد شاة فيأخذ ثلاث شيا، والرجلان يكون لهما مائتا شاة وشاتان، لكل واحد نصفها، فيجب عليهما ثلاث شيا فيفرقانه خشية الصدقة؛ فيلزم كل واحد منهما شاة، فلا يأخذ للمصدق إلا شاتين، وقالوا: معنى قوله عليه السلام «كل خليطين يتزاجمان بينهما بالسوية» هو أن يعرفا أخذ الساعي فيقتض على كل واحد حصته على حسب عدد ماشيته كائنين لأحدهما أربعون شاة وللآخر ثمانون وهما خليطان، فعليهما شاة واحدة، على صاحب الثمانين ثلثها وعلى صاحب الأربعين ثلثها وقال من رأى أن الخلطة لا تحل حكم الصدقة: معنى قوله ﷺ «لا يفرق بين مجتمع ولا يجتمع بين مفترق خشية الصدقة» هو أن يكون لثلاثة مائة وعشرون شاة، لكل واحد ثلثها، فيجب على كل واحد شاة، فلهما عن جمعها وهي مفترقة في ملكهم تليسا على الساعي أنها لواحد فلا يأخذ إلا واحدة، والمسلم يكون له مائتا شاة وشاتان فيجب عليه ثلاث شيا، فيفرقها قسمين وليس على الساعي أنها لاثنتين، لثلاث يعطي منها إلا شاتين.

وكذلك نهى المصدق أيضاً عن أن يجمع على الاثنين - فصاعداً - ما لم يكن ما يأخذ، وعن أن يفرق مال الواحد في الصدقة، وإن وجد في مكانين متباعدين ليكثر ما يأخذ وقالوا: ومعنى قوله عليه السلام: «كل خليطين يتزاجمان بينهما بالسوية» هو أن الخليطين في اللغة التي بها خاطبنا عليه السلام - هما ما اختلط مع غيره فلم يتميز؛ ولذلك سمي الخليطان من التبيذ بهذا الاسم.

وأما ما لم يختلط غيره فليس خليطين، هذا ما لا شك فيه، قالوا: فليس الخليطان في المال إلا الشركين فيه الذين لا يتميز مال أحدهما من الآخر، فإن تميز فليس خليطين، قالوا: فإذا كان خليطان كما ذكرنا وجاء المصدق ففرض عليه أن يأخذ من جملة

المال الزكاة الواجبة على كل واحد منهما في ماله، وليس عليه أن يتنظر قسمتها للمال، ولعلمها لا يريدان القسمة، وإن كانا حاضرين فليس له أن يجبرهما على القسمة، فإذا أخذ زكائيهما فإنهما يترافان بالسوية كائنين لأحدهما ثمانون شاة وللآخر أربعون، وهما شريكان في جميعها، فيأخذ المصدق شاتين؛ وقد كان لأحدهما ثلثا كل شاة منهما وللآخر ثلثها، فيترافان بالسوية فيبقى لصاحب الأربعين تسع وثلاثون، ولصاحب الثمانين تسع وسبعون.

قال أبو محمد: فاستوت دعوى الطائفتين في ظاهر الخبر، ولم تكن لإحدهما مزية على الأخرى في الخبر المذكور فنظرنا في ذلك فوجدنا تأويل الطائفة التي رأت أن الخلطة لا تحل حكم الزكاة أصح؛ لأن كثيراً من تفسيرهم المذكور متفق من جميع أهل العلم على صحته، وليس شيء من تفسير الطائفة الأخرى جمعا عليه؛ فبطل تأويلهم لتعريف البرهان؛ وصح تأويل الأخرى لأنه لا شك في صحة ما اتفق عليه، ولا يجوز أن يضاف إلى رسول الله ﷺ قول لا يدل على صحته نص ولا إجماع؛ فهذه حجة صحيحة.

ووجدنا أيضاً الثابت عن رسول الله ﷺ قوله: «وليس فيما دون خمس صدقة» وأن من لم يكن له إلا أربع من الإبل فلا صدقة عليه «وليس فيما دون أربعين شاة شيء» وسائر ما نصه عليه السلام في صدقة الغنم، والإبل، من أن في أربعين شاة شاة، وفي خمس وعشرين من الإبل بنت غاض، وغير ذلك.

ووجدنا من لم يحل بالخلطة حكم الزكاة قد أخذ بجميع هذه النصوص ولم يخالف شيئاً منها.

ووجدنا من أحال بالخلطة حكم الزكاة يرى هذه النصوص ولم يخالف شيئاً منها.

ووجدنا من أحال بالخلطة حكم الزكاة يرى في حصة لكل واحد منهم خمس من الإبل أن على كل واحد منهم خمس بنت غاض، وأن ثلاثة لهم مائة وعشرون شاة على السواء بينهم أن على كل امرئ منهم ثلث شاة، وأن عشرة رجال لهم خمس من الإبل بينهم، فإن بعضهم يوجب على كل واحد منهم عشر شاة وهذه زكاة ما أوجبه الله تعالى قط؛ وخلاف حكمه تعالى وحكم رسوله ﷺ. وسألناهم عن إنسان له خمس من الإبل، خالط بها صاحب خمس من الإبل في بلد، وله أربع من الإبل خالط بها صاحب أربع وعشرين في بلد آخر، وله ثلاث من الإبل، خالط بها صاحب خمس وثلاثين في بلد ثالث، فما علمناهم أنوا في ذلك حكم يعقل أو يفهم وسألنا إياهم في هذا الباب يسع جداً فلا

سبيل لهم إلى جواب يفهمه أحد البيّنة، فتبين بهذا السؤال على ما زائد عليه.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.

وأما قول مالك فظاهر الحوالة جداً؛ لأنه خص بالخلطة المراسي فقط، دون الخلطة في الثمار، والزرع والنّاض، وليس هذا التخصيص موجوداً في الخبر.

فإن قال: إن النبي ﷺ إنما قال ذلك بعقبه ذكره حكم الماشية.

قلنا: فكان ماذا؟ فإن كان هذا حجة لكم فاقصروا بحكم الخلطة على الغنم فقط؛ لأنه عليه السلام لم يقل ذلك إلا بعقب ذكر زكاة الغنم؛ وهذا ما لا غلص منه.

فإن قالوا: قسنا الإبل، والبقر، على الغنم.

قيل لهم: فهنا قسم الخلطة في الزرع والثمرة على الخلطة في الغنم؟.

وأيضاً: فإن مالكا استعمل إحالة الزكاة بالخلطة في النصاب فرائداً ولم يستعمله في عموم الخلطة كما فعل الشافعي، وهذا تحكّم ودعوى بلا برهان؛ وإن كان فرع عن إحالة النص في أن لا زكاة فيما دون النصاب؛ فقد وقع فيه فيما فوق النصاب، ولا فرق بين الإحالتين، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: وأما أبو حنيفة وأصحابه فإنهم يشتعون بخلاف الجمهور إذا وافق تقليدهم؛ وهم هنا قد خلفوا خمسة من التابعين، لا يعلم لهم - من طبقتهم ولا ممن قبلهم - خالف وهذا عندنا غير منكسر؛ لكن أوردناه لزيهتهم تناقضهم، واحتجاجهم بشيء لا يروونه حجة إذا خالف أهواهم وموهوا أيضاً بما حدثناه أحمد بن محمد بن الجصور حدثنا وهب بن مسرة حدثنا محمد بن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هارون عن يهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة عن أبيه حكيم عن معاوية بن حيدة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنه يكون، لا تُسرق إبل عن جسابها، من أعطاهم مؤنجرًا قلّه أجرها، غزاة من غزوات رضاء لا يحلّ لآل محمّد فيها شيء، ومن منعها فإنّا آخذوها وشطر إبله» قالوا: فمن أخذ الغنم من أربعين ناقةً لثمانية شركاء؛ لكل واحد منهم خمس، فقد فرّقها عن حسابها، ولم يخصّ عليه السلام ملك واحد من ملوك جماعة.

قال أبو محمد: فنقول لهم وبالله تعالى تبيّن: إن كل هذا الخبر عندكم حجة فخذوا بما فيه، من أن مانع الزكاة تؤخذ منه وشطر إله زيادة.

ومن رأى حكم الخلطة يحيل الزكاة فقد جعل زيدا كاتباً على عمرو، وجعل لمال أحدهما حكماً في مال الآخر؛ وهذا باطلٌ وخلافٌ للقرآن والسنة. وما عجز رسول الله ﷺ قط - وهو المفترض عليه البيان لنا - عن أن يقول: المختلطان في وجه كذا ووجه كذا يزكيان زكاة المفرد، فإذا لم يقله فلا يجوز القول به. وأيضاً - فإن قولهم بهذا الحكم إنما هو فيما اختلط في الدواب، والراعي، والمراح، والمخليب؛ تحكّم بلا دليل أصلاً، لا من سنّة ولا من قرآن ولا قول صاحب ولا من قياس، ولا من وجه يعقل، وبعضهم اقتصر على بعض الوجوه بلا دليل وليست شعري: أمّن قوله عليه السلام مقصوداً على الخلطة في هذه الوجوه دون أن يريد به الخلطة في المنزل، أو في الصنّاعة، أو في الشراكة في الغنم كما قال طاووس وعطاء، وفي هذا كفاية.

فإن ذكرنا.

ما حدثناه أحمد بن محمد بن الجصور حدثنا محمد بن عيسى بن رفاعة حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا أبو عبيد حدثنا أبو الأسود هو النضر بن عبد الجبار مصري - حدثنا ابن لهيعة عن يحيى بن سعيد أنه كتب إليه: أنه سمع السائب بن يزيد يقول: إنه سمع سعد بن أبي وقاص يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال: «المُخْلِطَانِ مَا اجْتَمَعَ عَلَى النَّحْلِ، وَالْمَرْعَى، وَالْحَوْضِ».

قلنا: هذا لا يصح؛ لأنه عن ابن لهيعة.

ثم لو صحّ فما خلفناكم في أن ما اجتمع على فحل، ومرعى، وحوض: أنهما خليطان في ذلك؛ وهذا حق لا شك فيه؛ ولكن ليس فيه إحالة حكم الزكاة المفترضة بذلك ولو وجب بالاختلاط في المرعى إحالة حكم الزكاة لوجب ذلك في كل ماشية في الأرض، لأن المرامي متصلة في أكثر الدنيا، إلا أن يقطع بينهما بحر، أو نهر، أو عمار.

وأيضاً - فليس في هذا الخبر ذكر لتخالطهما بالراعي، وهو الذي عول عليه مالك، والشافعي؛ وإلا فقد يختلط في المسقى، والمرعى، والفحل: أهل الحلق كلهم، وهما لا يريان ذلك خلطة تحيل حكم الصدقة، وزاد ابن حنبل، والمخليب.

وقال بعضهم: إن اختلاط أكثر الحول كان لهما حكم الخلطة وهذا تحكّم بارد ونسألهم عن خلط آخر ستة أشهر، فبأي

فإن قلتم: هذا منسوخ.

قلنا لكم: هذه دعوى بلا حجة، لا يعجز عن مثلها خصومكم، فيقولوا لكم والذي تعلقت به منه منسوخ وإن كان المشغب به مالكياً.

قلنا لهم: فإن كان شريكه مكاتباً أو نصرانياً.

فإن قالوا: هذا قد خصته أخبار آخر.

قلنا: وهذا نص قد خصته أخبار آخر، وهي أن لا زكاة في أربع من الإبل فأقل، وأن في كل خمس شاة إلى أربع وعشرين.

ثم نقول: هذا خبر لا يصح؛ لأن بهز بن حكيم غير مشهور العدالة، ووالده حكيم كذلك. فكيف ولو صح هذا الخبر لما كان لهم فيه حجة؛ لأنه ليس فيه أن حكم المختلطين حكم الواحد؛ ولا يجوز أن يجمع مال إنسان إلى مال غيره في الزكاة، ولا أن يزكى مال زيد بحكم مال عمرو؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ فلو صح لكان معناه بلا شك فيما جاوز العشرين ومائة من الإبل؛ لمخالفة جميع الأخبار.

أولها عن آخرها؛ لما خالف هذا العمل لإجماعهم وإجماع الأخبار على أن في ست وأربعين من الإبل حقة لا بنت لبون؛ ولسان ذلك من الأحكام التي ذكرنا.

وأيضاً: أنه ليس في هذا الخبر إلا الإبل فقط؛ فقلهم حكم الخلطة إلى الغنم، والبقر؛ قياساً، والقياس كله باطل؛ ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل؛ لأنه ليس نقل هذا الحكم عن الإبل إلى البقر والغنم بأولى من نقله إلى الثمار والحبوب والعين.

وكل ذلك دعوى في غاية الفساد، وبالله تعالى التوفيق.

ولأبي حنيفة هاهنا تناقض طريف؛ وهو أنه قال في شريكين في ثمانين شاة لكل واحد منهما نصفها: إن عليهما شاتين بينهما؛ وأصاب في هذا.

ثم قال في ثمانين شاة لرجل واحد نصفها ونصفها الثاني لأربعين رجلاً؛ إنه لا زكاة فيها أصلاً، لا على الذي يملك نصفها، ولا على الآخرين.

واحتج في إسقاطه الزكاة عن صاحبي الأربعين بأن تلك التي بين اثنين يمكن قسمتها وهذه لا يمكن قسمتها، فجمع كلامه هذا أربعة أصناف من فاحشي الخطأ.

أحدها - إسقاطه الزكاة عن مالك أربعين شاة هاهنا.

والثاني - إيجابه الزكاة على مالك أربعين في المسألة الأخرى؛ ففرق بلا دليل.

والثالث - احتجاجة في إسقاطه الزكاة هنا بأن القسمة

تمكن هنالك؛ ولا تمكن هاهنا؛ فكان هذا عجيباً، وما ندري للقسمة وإمكانها. أو تعذر إمكانها مدخلا في شيء من أحكام الزكاة.

والرابع - أنه قد قال الباطل؛ بل إن كانت القسمة هنالك ممكنة فهي هاهنا ممكنة، وإن كانت هاهنا متعذرة فهي هنالك متعذرة؛ فاعجبوا لقوم هذا مقدار فهمهم.

قال أبو محمد: فإذا قال قائل: فأنتم توجبون الزكاة على الشريك في الماشية إذا ملك ما فيه الزكاة في حصته، وتوجبونها على الشريكين في الرقيق في زكاة القطر، وتقولون فيمن له نصف عبود مع آخر ونصف عبد آخر مع آخر، فاعتق النصفين: إنه لا يميزانه عن رقيقه واجبة؛ ومن له نصف شاة مع إنسان، ونصف شاة أخرى مع آخر فذبحهما: إنه لا يميزه ذلك عن هدي واجبة فكيف هذا؟

قلنا: نعم، لأن رسول الله ﷺ قال: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي زَمَانِهِ وَعَبْدِهِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفُطْرِ فِي الرِّقِيِّ» قلنا، بعموم هذه اللفظة.

وقال عليه السلام: «كُلُّ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَادَانِ يَنْتَهَمَا بِالسُّوِيَّةِ» قلنا بذلك؛ وأوجب رقية وهدي شاة ولا يسمى نصفاً عبدتين؛ رقية؛ ولا نصفاً شاة؛ شاة، وبالله تعالى التوفيق.

٥- زَكَاةُ الْفِضَّةِ

٦٨٢- مسألة: لا زكاة في الفضة مضروبة كانت أو

مصوغة أو نقاراً أو غير ذلك - حتى تبلغ خمس أواق في فضة محض؛ لا يعد في هذا الوزن شيء يخالطها من غيرها فإذا أتمت كذلك سنة قمرية متصلة فيها خمسة دراهم بوزن مكة، والخمس أواق هي ثمانون درهم بوزن مكة الذي قد ذكرنا قبل زكاة البر والتمر والشعير، فإذا زادت على ما ذكرنا وأتمت زيادتها سنة قمرية فقيمها زاد - قل أو كثر - ربع عشرها.

وهكذا كل سنة، فإن نقص من وزن الأواقي المذكورة ولو فلس فلا زكاة فيها، وإن كان فيها خلط؛ فإن غيّر الخلط شيئاً من لون الفضة أو عكها أو رزانتها أسقط ذلك الخلط فلم يعد؛ فإن بقي في الفضة المحضة خمس أواق زكيت، وإلا فلا، وإن كان الخلط لم يغير شيئاً من صفات الفضة زكيت بوزنها، وهذا كله جمع عليه إلا ثلاثة مواضع؛ نذكرها إن شاء الله تعالى.

قال مالك: إن نقصت المائتا درهم نقصاً مجزئاً به جواز

مطلب بن شعيب المصري حدثنا عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث قال: حدثني يونس عن ابن شهاب في الصدقة نسخة كتاب رسول الله ﷺ في الصدقة، وهي عند آل عمر بن الخطاب، أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر، فوعيتها على وجهها فذكر صدقة الإبل، فقال فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة فيها ثلاث بنات كبون حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة، ثم قال: ليس في الورق صدقة حتى تبلغ مائتي درهم، فإذا بلغت مائتي درهم فيها خمسة دراهم، ثم في أربعين زادت على مائتي درهم درهم.

وحدثنا أيضاً عبد الله بن ربيع قال حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان قال: حدثنا أحمد بن خالد حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا الحجاج بن المهال حدثنا عبد الله بن عمر النعمري حدثنا يونس بن يزيد سمعت الزهري قال: «قدوة نسخة كتاب رسول الله ﷺ في الصدقة، وهي عند آل عمر بن الخطاب، أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر، فوعيتها على وجهها، وهي التي نسخ عمر بن عبد العزيز حين أمر على المدينة، فأمر عثاله بالعمل بها، فذكر فيها صدقة الإبل، وفيها فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة فيها جفتان طروقتا الفحل، حتى تبلغ عشرين ومائة، فإذا كانت ثلاثين ومائة فيها حقة وإتسا كبون، حتى تبلغ تسعا وثلاثين ومائة، فإذا كانت أربعين ومائة، فيها جفتان وإتسا كبون، حتى تبلغ تسعا وأربعين ومائة، فإذا كانت خمسين ومائة فيها ثلاث حقا، حتى تبلغ تسعا وخمسين ومائة، فإذا بلغت مائتي ومائة فيها ثلاث بنات كبون، حتى تبلغ تسعا وستين ومائة، فإذا بلغت سبعين ومائة فيها حقة وثلاث بنات كبون حتى تبلغ تسعا وستين ومائة، فإذا بلغت ثمانين ومائة فيها جفتان وإتسا كبون حتى تبلغ تسعا وثمانين ومائة، فإذا كانت تسعين ومائة فيها ثلاث حقا وإتسا كبون حتى تبلغ تسعا وستين ومائة، فإذا كانت مائتي ومائة فيها أربع حقا، أو خمس بنات كبون: أي الستين وجئت فيها أخذت وذكر صدقة الغنم.

قال الزهري: وليس في الزقة صدقة حتى تبلغ مائتي درهم، فإذا بلغت مائتي درهم فيها خمسة دراهم.

ثم قال: في كل أربعين درهما زاد على المائتي درهم درهم؛ وليس في الذهب صدقة حتى يبلغ صرفها مائتي درهم؛ فإذا بلغ صرفها مائتي درهم فيها خمسة دراهم، ثم في كل شيء منها يبلغ صرفه أربعين درهما درهم، حتى تبلغ أربعين دينارا فيها دينار، ثم ما زاد على ذلك من الذهب بقي كل صرفه أربعين درهما درهم، وفي كل أربعين دينارا دينار.

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عمر بن عبد الملك حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا عمرو بن عون أخبرنا أبو عوانة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: «قد غفرت عن الحبل والرقيق، فهاثوا صدقة الرقة، من كل أربعين درهما درهم، وليس في تسعين ومائة شيء، فإذا بلغت مائتين فيها خمسة دراهم». هذا كل ما موهوا به من الآثار، قد قصصناه لهم أكثر مما يتصورونه لأنفسهم.

واحتجوا بأن قالوا: قد صحت الزكاة في الأربعين الزائدة على المائتين بإجماع؛ واختلفوا فيما بين المائتين وبين الأربعين، فلا تجب فيها زكاة باختلاف؛ وقالوا من جهة القياس: لما كانت الدراهم لها نصاب لا تؤخذ الزكاة من أقل منه، وكانت الزكاة تكرر فيها كل عام؛ انشبهت المواشي؛ فوجب أن يكون فيها أوقاص كما في المواشي ولم يحز أن تقاس على الثمار والزروع؛ لأن الزكاة هنالك مرة في الدهر لا تكرر، بخلاف العين والماشية، هذا كل ما شعروا به من نظر وقياس، وكل ما احتجوا به من ذلك لا حجة لهم في شيء منه؛ بل هو حجة عليهم، على ما نبين إن شاء الله تعالى؛ أما حديث معاذ فساقط مطر؛ لأنه عن كذاب واضح للأحاديث، عن مجهول؛ وأما حديث أبي بكر بن عمرو بن حزم فصحيفة مرسل، ولا حجة في مرسل.

وأيضاً فإنها عن سليمان بن داود الجزري، وهو ساقط مطر.

ثم لو صح كان قول رسول الله ﷺ: «في الرقة ربع العشر» زائداً على هذا الخبر، والزيادة لا يجل تركها؛ لأنه ليس في هذا الخبر إلا أن في كل أربعين درهما درهما فقط؛ وليس فيه أن لا زكاة فيما بين المائتين وبين الأربعين.

وأما حديث الحسن بن عمارة فساقط، للاتفاق على سقوط الحسن بن عمارة ولو صح لكانوا قد خالفوه؛ فإنهم يرون الزكاة في الحبل السائمة، وفي الحبل، والرقيق المتخذين للتجارة، وفي هذا الخبر سقوط الزكاة عن كل ذلك جملة، فمن أقيح سيرة ممن ينجح بخير ليس فيه بيان ما يدعي؛ وهو يخالفه في نص ما فيه، ولو صح هذا الخبر لكان قوله عليه السلام: «في الرقة ربع العشر» زائداً، والزيادة لا يجوز تركها.

وأما حديث الزهري فمرسل أيضاً، ولا حجة في مرسل؛ والذي فيه من حكم زكاة الورق، والذهب فإنما هو كلام الزهري، كما أوردناه آنفاً من رواية الحجاج بن المهال، والعجب كل العجب تركهم ما في الصحيفة التي رواها الزهري نصاً من

المواشي حيوان، والعين، والزروع، والتمر ليس شيء من ذلك حيواناً، فقياس زكاة ما ليس حياً على زكاة ما ليس حياً أولى من قياس ما ليس حياً على حكم الحي.

وأيضاً - فإن الزرع، والتمر، والعين كلها خارج من الأرض، وليس الماشية كذلك، فقياس ما خرج من الأرض على ما خرج من الأرض أولى من قياسه على ما لم يخرج من الأرض. وأيضاً - فإنهم جعلوا وقص الورق تسعة وثلاثين درهماً، وليس في شيء من الماشية وقص من تسعة وثلاثين؛ فظهر فساد قياسهم، وبالله تعالى التوفيق.

فسقط كل ما موهوا به، ثم وجدنا الرواية عن عمر رضي الله عنه بمثله قولهم لا تصح، لأنها عن الحسن بن عمر، والحسن لم يولد إلا لستين بائتين من خلافة عمر؛ فبقيت الرواية عن علي، وابن عمر رضي الله عنهما يمثل قولنا، ولا يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف لذلك.

قال أبو حمزة: فإذا لم يبق لأهل هذا القول متعلق نظراً في القول الثاني؛ فوجدنا.

ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني أبي هو عبد الله بن المشي - حدثنا ثمانية بن أنس بن مالك أن أنساً حدثه: أن أبا بكر الصديق كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين بسم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ فذكر الحديث وفيه «وفي الرقعة ربيع عشرها فإن لم تكن إلا تسعين وبائة فليس فيها شيء»، إلا أن يشاء ربها.

فأوجب رسول الله ﷺ الصدقة في الرقية، وهي الورق، ربيع العشر عموماً لم يخص من ذلك شيئاً إلا ما كان أقل من خمس أواق؛ فبقي ما زاد على وجوب الزكاة فيه؛ فلا يجوز تخصيص شيء منه أصلاً، وبالله تعالى التوفيق.

٦ - زكاة الذهب

٦٨٣ - مسألة: قالت طائفة: لا زكاة في أقل من أربعين مثقالاً من الذهب الصرّف الذي لا يخالطه شيء بوزن مكة، سواء: مسكوكه، وحليّه، ونقاره ومصوغه، فإذا بلغ أربعين مثقالاً - كما ذكرنا - وأتم في ملك المسلم الواحد عاماً قمرين متصلاً فيه ربيع عشره، وهو مثقال.

صفة زكاة الإبل - واحتجاجهم بما ليس منها وخالفوا الزهري أيضاً فيما ذكر من زكاة الذهب بالقيمة وهذا تلاعب بالذاتة وبالحقائق وبالعقول.

وأما حديث علي - الذي ختمنا به - فصحيح مسند، ولا حجة لهم فيه، بل هو حجة عليهم، لأن فيه «قد عقرت عن الخيل والرقيق» وهم يرون الزكاة في الخيل السائمة، والتي للتجارة، وفي الرقيق الذي للتجارة.

ومن الشناعة احتجاجهم بحديثهم أول خالف له في نص ما فيه ولا دليل فيه على ما يقولون لوجهين:

أحدهما أن نصه «فأثروا صدقة الرقوة من كل أربعين درهماً درهم، وليس في تسعين وبائة شيء» فإذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم.

ونعم، هكذا هو؛ لأن في المائتين أربعين مكررة حسن مرات، فيها خمسة دراهم، ونحن لا نكر أن في أربعين درهماً زائداً درهم، وليس في هذا الخبر إسقاط الزكاة عن أقل من أربعين زائدة على المائتين فلا حجة لهم فيه:

وأيضاً فهم يقولون: إن صاحب إذا روى خبراً ثم خالفه فهو دليل على ضعف ذلك الخبر. كما ادعوا في حديث أبي هريرة في غسل الإثاء من ولوغ الكلب سبعا.

وقد صح عن علي - كما ذكرنا في صدر هذه المسألة أن ما زاد على مائتي درهم فالزكاة فيه بحساب المائتين، فلز كان في رواية علي ما يدعونه من إسقاط الزكاة عما بين المائتين والأربعين الزائدة لكان قول علي بإيجاب الزكاة في ذلك على أصلهما مسقطاً لما روى من ذلك والقوم متلاعبون.

قال أبو حمزة: فسقط كل ما موهوا به من الآثار، وعادت حجة عليهم كما أوردنا.

وأما قولهم: قد صحت الزكاة في الأربعين الزائدة على المائتين بإجماع، واختلفوا فيما دون الأربعين، فلا تجب الزكاة فيها باختلاف؛ فإن هذا كان يكون احتجاجاً صحيحاً لو لم يأت نص بإيجاب الزكاة في ذلك، ولكن هذا الاستدلال يعود عليهم في قولهم في زكاة الخيل وزكاة البقر وما دون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض والحلي وغير ذلك، ويهدم عليهم أكثر مذاهبهم.

وأما قياسهم زكاة العين على زكاة المواشي بعلية تكرّر صدقة في كل ذلك كل عام بخلاف زكاة الزروع؛ فقياس فاسد؛ بل لو كان القياس حقاً لكان قياس العين على الزرع أولى لأن

وروي عن الزَّهْرِيِّ وعطاء: أنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تُجِبُّ فِي الذَّهَبِ بِالْقِيَمَةِ.

كما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا عبد الله بن محمد بن عثمان حدثنا أحمد بن خالد حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا الحجاج بن المنهال حدثنا عبد الله بن عمر التَّمِيمِيُّ حدثنا يونس بن يزيد الأيلي قال: سمعت الزَّهْرِيَّ يقول: ليس في الذَّهَبِ صدقة حتى يبلغ صرفها مائتي درهم، فإذا بلغ صرفها مائتي درهم ففيها خمسة دراهم، ثم في كل شيء منها يبلغ صرفه أربعين درهماً درهم، حتى تبلغ أربعين ديناراً، فيها دينار، ثم ما زاد على ذلك من الذَّهَبِ فني صرفه كل أربعين درهماً درهم، وفي كل أربعين ديناراً دينار.

حدثنا حمام حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الدبري حدثنا عبد الرَّزَّاقِ عن ابن جريج قال: قال عطاء، وعمرو بن دينار: لا يكون في مال زكاة حتى يبلغ عشرين ديناراً؛ فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيها نصف دينار، ثم في كل أربعة دنانير يزيد المائ درهم، حتى يبلغ المائ أربعين ديناراً، ففي كل أربعين ديناراً دينار.

قال ابن جريج: فلما كان بعد ذلك حين قلت لعطاء: لو كان لرجل تسعة عشر ديناراً ليس له غيرها والصَّرْفُ اثنا عشر أو ثلاثة عشر ديناراً، فيها صدقة.

قال: نعم؛ إذا كانت لو صرفت بلغت مائتي درهم؛ إِنَّمَا كانت إذ ذلك الورق ولم يكن ذهب.

ومن قال: بأن لا زكاة في الذَّهَبِ إلا بقيمة ما يبلغ مائتي درهم فصاعداً من الورق؛ سليمان بن حرب الواسطي.

قال أبو محمد: أمّا من قال: لم يكن يومئذ ذهب؛ فخطأ، كيف هذا؟ والله عز وجل يقول: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّقُونَ اللَّهَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

والأخبار عن رسول الله ﷺ في كون الذَّهَبِ عندهم كثيرة جداً، كقوله عليه السلام: «الذَّهَبُ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أَهْلِ بَيْتِي خِلالَ لِنَاتِهِا» واتَّخَذَهُ عليه السلام خاتماً من ذهب ثم رمى به، وغير ذلك كثير وإيجاب الزَّكَاةِ في الذَّهَبِ بقيمة الفضة قول لا دليل على صحته من نص ولا إجماع ولا نظراً؛ فسقط هذا القول، وبالله تعالى التوفيق.

ثم نظرنا هل صح في إيجاب الزَّكَاةِ في الذَّهَبِ شيء أم لا. فوجدنا ما..

حدثنا حمام قال: حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي

وهكذا في كل عام، وفي الزَّيَادَةِ على ذلك إذا أم أربعين مثقالاً أخرى وبقيت عاماً كاملاً ديناراً آخر.

وهكذا أبداً في كل أربعين ديناراً زائدة ديناراً، وليس في الزَّيَادَةِ شيء زائد حتى تتم أربعين ديناراً، فإن كان الذَّهَبُ خلطاً لم يغيّر لونه أو وزانه أو حده سقط حكم الخلط؛ فإن كان فيما بقي العدد المذكور زكي، وإلا فلا.

فإن نقص من العدد المذكور - ما قل أو كثر - فلا زكاة فيه، وفي كثير مما ذكرنا اختلاف نذكره - إن شاء الله تعالى.

قال جمهور الناس: بإيجاب الزَّكَاةِ في عشرين ديناراً لا أقل.

وروي عن عمر بن عبد العزيز مما حدثناه أحمد بن محمد بن الجصور حدثنا محمد بن عيسى حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام حدثنا سعيد بن غفر عن مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن زريق بن حيَّان قال: كتب إلى عمر بن عبد العزيز: انظر من مراكم المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم مما يديرون في التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً، وما نقص فبحساب ذلك، حتى تبلغ عشرين ديناراً؛ فإن نقصت ثلث دينار فدعها.

قال أبو محمد: فهذا عمر بن عبد العزيز يرى في الذَّهَبِ أنَّ فيها الزَّكَاةَ وإن نقصت؛ فإن نقصت ثلث دينار فلا صدقة فيها.

وقال مالك: إن نقصت نقصاً تجوز به جواز الموازنة زكيت، وإلا فلا، وقال: إن كان في الدنانير الذَّهَبِ وحلي الذَّهَبِ خلط زكى الدنانير بوزنها.

وقال الشافعي: لا يزكى إلا ما فضل عن الخلط من الذَّهَبِ المحض، ولا يزكى ما نقص عن عشرين ديناراً ولا بما كنز.

وقال أبو حنيفة، وغيره: الزَّكَاةُ في عشرين ديناراً نصف دينار، فإن زادت فلا صدقة فيها حتى تبلغ الزَّيَادَةُ أربعة دنانير، فإذا زادت أربعة دنانير ففيها ربع عشرين.

وهكذا أبداً.

وقال مالك، والشافعي: ما زاد - قل أو كثر - فيه ربع عشرين.

وروي عن بعض التابعين أنه لا زكاة فيما زاد حتى تبلغ الزَّيَادَةُ عشرين ديناراً.

وهكذا أبداً.

فما زاد فبلغ أربعةً دائرياً فيه درهم.

ومن طريق - وكيع: حدثنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي: قال: ليس في أقل من عشرين ديناراً شيء، وفي عشرين ديناراً نصف دينار، وفي أربعين ديناراً ديناراً.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي: قال: كان لامرأة عبد الله بن مسعود طوق فيه عشرون مثقالاً فأمرها أن تخرج عنه خمسة دراهم.

ومن طريق وكيع عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن الشعبي: قال: في عشرين مثقالاً نصف مثقال؛ وفي أربعين مثقالاً مثقالاً.

ومن طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: حدثنا هشيم، والمعمري بن سليمان قال هشيم: أخبرنا منصور، ومغيرة، قال منصور: عن ابن سيرين وقال مغيرة: عن إبراهيم المعمر: عن هشام عن الحسن، ثم اتفق الحسن، وابن سيرين، وإبراهيم، قالوا كلهم: في عشرين ديناراً، وفي أربعين ديناراً، وقد ذكرناه في أول الباب عن عمر بن عبد العزيز.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا يحيى بن عبد الملك بن أبي غنبة عن أبيه عن الحكم هو ابن عتبة - أنه كان لا يرى في عشرين ديناراً زكاة حتى تكون عشرين مثقالاً، فيكون فيها نصف مثقال، وقد ذكرناه قبل عن عطاء، وعمرو بن دينار، وذكرنا رجوع عطاء عن ذلك.

قال أبو محمد: ما نعلم عن أحد من التابعين غير ما ذكرنا.

فأما كل ما ذكروا فيه عن رسول الله ﷺ فلا يصح منه شيء ولو صح لما استحلنا خلافة، وأعوذ بالله من ذلك.

أما حديث علي - الذي صدرنا به - فإن ابن وهب عن جرير بن حازم عن أبي إسحاق قرن فيه بين عاصم بن ضمرة وبين الحارث الأعور، والحارث كذاب، وكثير من الشيخ يحور عليهم مثل هذا، وهو أن الحارث أسنده وعاصم لم يستدنه، فجمعهما جرير، وأدخل حديث أحدهما في الآخر.

وقد رواه عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي: شعبة، وسفيان، ومعر، فأوقفوه على علي.

وهكذا كل ثقة رواه عن عاصم.

وقد روى حديث الحارث، وعاصم: زهير بن معاوية فشك

حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ فذكر الحديث؛ وفيه: «من كانت له ذنوب أو فضة لم يؤد ما فيها جعلت له يوم القيامة صفائح من نار فوضعت على جنبه وظهروا وجنوبه، حتى ينفسي بين الناس، ثم يرى سبيله».

فوجب الزكاة في الذهب بهذا الوعيد الشديد، فوجب طلب الواجب في الذهب الذي من لم يؤده عذب هذا العذاب القطيع، نعوذ بالله منه، بعد الإجماع المتين المقطوع به على أنه عليه السلام لم يرد كل عدد من الذهب، ولا كل وقت من الزمان، وأن الزكاة إنما تجب في عدد معدود، وفي وقت محدود، فوجب فرضاً طلب ذلك العدد وذلك الوقت.

فوجدنا من حد في ذلك عشرين ديناراً احتج بما روي من طريق ابن وهب: أخبرني جرير بن حازم وآخر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة، والحارث الأعور عن علي عن النبي ﷺ - فذكر كلاماً، وفيه - «وليس عليك شيء حتى يكون - يعني في الذهب - لك عشرون ديناراً فإذا كان لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففیه نصف دينار، فما زاد فحساب ذلك».

قال: لا أدري، أعلي يقول بحساب ذلك، أو رفعه إلى النبي ﷺ.

ومن طريق عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله ﷺ: «ومن كل عشرين ديناراً نصف دينار».

ومن طريق ابن أبي ليلى عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب ولا في أقل من ياتي درهم صدقة».

ومن طريق أبي عبيد عن يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري «أن في كتاب رسول الله ﷺ وفي كتاب عمر في الصدقة أن الذهب لا يؤخذ منها شيء حتى تبلغ عشرين ديناراً، فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار».

وذكر فيه قوم من طريق عبد الله بن واقد عن ابن عمر عن عائشة عن النبي ﷺ: «أن في عشرين ديناراً الزكاة».

قال علي: هذا كل ما ذكروا في ذلك عن رسول الله ﷺ.

وأما عمر دونه عليه السلام فروينا من طريق الليث بن سعد عن يحيى بن أيوب عن حيد عن أنس قال: ولاني عمر الصدقات، فأمرني أن أخذ من كل عشرين ديناراً نصف دينار،

فيه: كما:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا
عَمَدُ بْنُ يَكْرِ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ
حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ،
وَعَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ.

قَالَ زَيْدٌ: أَصْبَحَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ صَدَقَةَ الْوَرَقِ، إِذَا
كَانَتْ يَأْتِيهِمْ فِيهَا خُمْسَةُ دَرَاهِمٍ، فَمَا زَادَ فَقُلِيَ جَسَابِ
ذَلِكَ.

وَقَالَ فِي الْبَقَرِ: «فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعَ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ
مُسَيْتَةً، وَلَيْسَ عَلَى الْعَوَالِ شَيْءٌ».

وَقَالَ فِي الْإِبِلِ: «فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ خَمْسَ مِنَ الْعَتَمِ،
فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا بَنَتْ مَخَاضٍ، لِئِنْ لَمْ تَكُنْ قَابِلًا لَيَكُونَ
ذَكَرٌ».

قَالَ زَيْدٌ: وَفِي حَدِيثِ عَاصِمٍ: «إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْإِبِلِ بَنَتْ
مَخَاضٍ وَلَا ابْنٌ لَيَكُونَ فَخْشَرَةُ دَرَاهِمٍ أَوْ شَتَاتَانِ».

قَالَ عَلِيٌّ: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ حَدِيثُ مَالِكٍ؛ وَلَوْ أَنَّ جَرِيرًا
أَسْنَدَهُ عَنْ عَاصِمٍ وَحْدَهُ لَأَخَذْنَا بِهِ؛ لَكِنْ لَمْ يَسْنِدْهُ إِلَّا عَنْ الْحَارِثِ
مَعَهُ، وَلَمْ يَصْحُحْ لَنَا إِسْنَادُهُ مِنْ طَرِيقِ عَاصِمٍ، ثُمَّ لَمْ شَكْ زَيْدٌ فِيهِ
بَطْلًا إِسْنَادَهُ.

ثُمَّ يَلْزَمُ مِنْ صَحِّحِهِ أَنَّ يَقُولُ بِكُلِّ مَا ذَكَرْنَا فِيهِ، وَلَيْسَ مِنْ
الْمُخَالَفِينَ لَنَا طَائِفَةٌ إِلَّا وَهِيَ تَخَالَفُ مَا فِيهِ، وَمَنْ الْبَاطِلُ أَنْ يَكُونَ
بَعْضُ مَا فِي الْخَبَرِ حَجَّةً وَبَعْضُهُ غَيْرُ حَجَّةٍ؛ فَبَطُلَ تَعَلُّقُهُ بِهِذَا
الْخَبَرِ.

أَمَّا خُبَرُ الْحَسَنِ بْنِ عِمْرَانَ فَالْحَسَنُ مَطْرُوحٌ.
وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ فَصَحِيحَةٌ
مُرْسَلَةٌ.

وَرَوَاهُ أَيْضًا ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ.
فَإِنْ لَجَأُوا عَلَى عَادَاتِهِمْ وَصَحَّحُوا حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ إِذَا وَافَقَهُمْ فَلْيَسْتَمِعُوا.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَجُوزُ لِمَرْأَةٍ أَنْ يَزِنَ فِي مَالِهَا
إِذَا مَلَكَ زَوْجُهَا عَصَمَتَهَا».

وَمِنْ طَرِيقِ حُسَيْنِ الْمَدَنِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَجُوزُ لِمَرْأَةٍ عَطِيَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا».

وَمِنْ طَرِيقِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ

أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَّهُ قَضَى فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ
السَّادَةَ لِمَكَانِهَا ثَلَاثُ اللَّيْلَةِ».

وَعَنْ حُسَيْنِ الْمَدَنِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ
«كَانَتْ قِيمَةُ اللَّيْلَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيَةً وَبِنَارِ ثَمَانِيَةً
آلَافٍ وَرَبْعَةٍ، وَبِئِذَا أَهْلُ الْكِتَابِ عَلَى النُّصُفِ مِنْ ذِيَةِ الْمُسْلِمِينَ،
وَكَانَتْ كَذَلِكَ حَتَّى اسْتَحْلَفَ عُمَرُ، فَقَامَ خَطِيبًا فَقَرَأَ فِيهَا عَلَى أَهْلِ
الدَّخْبِ أَلْفَ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ أَلْفَ عِشْرِينَ أَلْفَ دِينَارٍ،
وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتِي بَقْرَةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الشَّاءِ أَلْفِي شِئَاءٍ، وَعَلَى
أَهْلِ الْحِلَلِ مِائَتِي حُلَّةٍ، وَتَرَكَ ذِيَةَ الْأَمَةِ لَمْ يَرْفَعْهَا فِيمَا رَفَعَ
مِنْ اللَّيْلَةِ».

وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
جَدِّهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى أَنَّ مَنْ قُتِلَ خَطَأً فَوَيْتُهُ مِائَةٌ مِنْ
الْإِبِلِ، ثَلَاثُونَ بَنَتْ مَخَاضٍ، وَثَلَاثُونَ بَنَتْ لَيَكُونَ وَعِشْرُونَ ابْنٌ
لَيَكُونَ ذَكَرٌ، وَعِشْرُونَ حَقَّةٌ، وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَهْلِ
الْبَقَرِ مِائَتِي بَقْرَةٍ - يَعْنِي فِي اللَّيْلَةِ - وَمَنْ كَانَتْ ذِيَّتُهُ فِي الشَّاءِ
قَالَ شِئَاءٌ».

وَكُلُّ هَذَا فَجَمِيعُ الْحَفِيفَةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ: مُخَالَفُونَ
لِأَكْثَرِهِ.

وَلَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَزِيدَ مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
جَدِّهِ لَأَمَكُنَّا ذَلِكَ، وَفِي هَذَا كِتَابَةٍ، وَلَا أَرَى دِينًا مِمَّنْ يُوَسِّقُ رِوَايَةَ
إِذَا وَافَقَتْ هَوَاهُ، وَيُوهِنُهَا إِذَا خَالَفَتْ هَوَاهُ فَمَا يَتَسَكَّ فَاعِلٌ هَذَا
مِنَ الدِّينِ إِلَّا بِالتَّلَاحِبِ وَحَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَرْسَلٌ
وَعَنْ مَجْهُولٍ أَيْضًا.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَاقِدٍ مَجْهُولٌ. فَسَقَطَ
كُلُّ مَا فِي هَذَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَصْحُحْ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَأَمَّا مَا رَوَيْتُ فِي ذَلِكَ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَلَا
يَصْحُحُ عَنْ عُمَرَ، لِأَنَّهُ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِيوبَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ مَا هُوَ أَصَحُّ مِنْ هَذَا؛ وَكُلُّهُمْ
يُخَالَفُونَهُ:

كَمَا حَدَّثَنَا حَمَّادٌ حَدَّثَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ
حَدَّثَنَا الدَّبَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ وَمُسْلِمٍ
الثَّوْرِيِّ، وَمَعْمَرٍ قَالَ هِشَامٌ: عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، وَقَالَ سَفِيَّانُ،
وَمَعْمَرٌ: عَنْ أَبِيوبَ السَّخْتَيَانِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، ثُمَّ اتَّفَقُوا
كُلُّهُمْ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: يَعْنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَلَى الْأَهْلِ
فَانْخَرَجَ إِلَيَّ كِتَابًا مِنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ خَذَ مِنْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ كُلِّ
أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا وَدَرَاهِمًا وَمِنْ أَهْلِ الْأَمَةِ مِنْ كُلِّ عِشْرِينَ دِرْهَمًا

درهماً ومَنْ لا دَمَّةَ له من كلِّ عشرة دراهم درهماً.

ديناراً شيء.

فهذا أنس، وعمرُ بأصحَّ إسناده يمكن؛ فإن تأوَّلوا فيه تأويلاً يقتضيه ظاهره فما هم بأقوى على ذلك من غيرهم فيما يحتاجون به، وما يعجز أحدٌ عن أن يقول: إنما أمرُ عمرُ في العشرين ديناراً بنصف دينار كما أمرُ في الرقيق والخيل بعشرة دراهم من كلِّ رأس؛ إذا طبَّبت نفسُ مالك كلَّ ذلك به، وإلا فلا.

وأما الخبرُ في ذلك عن ابن مسعود فمرسل؛ ولا يأخذ به المالكيون، ولا الشافعيون، ومن الباطل أن يكون قولُ ابنِ مسعود حجةً في بعض حكمه ذلك ولا يكون حجةً في بعضه، والمساعدة في الدين هلاك.

وأما قولُ عليٍّ فهو صحيح.

وقد رويَنا عن عليٍّ من هذه الطريق نفسها أشياء كثيرة قد ذكرناها: منها: في كلِّ خمس وعشرين من الإبل خمساً من الغنم، وكلَّهم غالفٌ لهذا.

ومن الباطل أن يكون قولُ عليٍّ حجةً في مكان غير حجةٍ في آخر، فبطل كلُّ ما تعلقوا به من آثار الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

ثم حتى لو صحت هذه الآثار كلها عن النبي ﷺ وعن الصحابة رضي الله عنهم: لكانوا مخالئين لها؛ لأنَّ الحنفيين والمالكيين يقولون: إن كانت عشرة دنانير ومائة درهم فيها الصدقة.

وكلُّ هذه الآثار تبطل الزكاة عن أقل من عشرين ديناراً؛ وهم يوجبونها في أقل من عشرين ديناراً؛ فصارت كلها حجة عليهم، وعاد ما صحَّحوا من ذلك قاطعاً بهم أقيح قطع ونعوذ بالله من الخذلان والمالكيون، يوجبونها في عشرين ديناراً ناقصة إذا جازت جواز الموازنة، وهذا خلاف ما في هذه الأخبار كلها.

وأما التابعون فقد اختلفوا كما ذكرنا.

وصحَّ عن الزهري، وعطاء: أنه لا يزكى من الذهب بالذهب إلا أربعين ديناراً، لا أقل؛ ثم كذلك إذا زادت أربعين ديناراً، وراوا الزكاة فيما دون ذلك وما بين كلِّ أربعين وأربعين بعدها القيمة؛ وكانت القيمة قولاً لا يوجب قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا دليل أصلاً؛ فسقط هذا القول.

وقد حدثنا حامد حدثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي حدثنا عبد الله بن يونس حدثنا بقي بن مخلد حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حماد بن مسعدة عن أشعث هو ابن عبد الملك الحميراني - عن الحسن البصري قال: ليس في أقل من أربعين

قال أبو محمد: فصحت الزكاة في أربعين من الذهب ثم في كلِّ أربعين زائدة؛ بالإجماع المتيقن القطوع به فوجب القول به ولم يكن في إيجاب الزكاة في أقل من ذلك ولا فيما بين النصابين: قرآن ولا سنة صحيحة ولا إجماع، ولا يجوز أن تؤخذ الشرائع في دين الإسلام إلا بأحد هذه الثلاثة، وبالله تعالى التوفيق.

قال عليٌّ: فليس إلا هذا القول، أو قول من قال: قد صحَّ أن في الذهب زكاة بالنص الثابت؛ فالواجب أن يزكى كلُّ ذهب، إلا ذهباً صحَّ الإجماع على إسقاط زكاته فمن قال هذا: فواجب عليه أن يزكى كلَّ ما دون العشرين بالقيمة؛ وأن يزكى حلي الذهب، وأن يزكى كلَّ ذهب حين يملكه ماله - فكلُّ هذا قد قال به جماعة من الأئمة الذين هم أجل من أبي حنيفة، ومالك، والشافعي.

قال أبو محمد: ولم نقل بهذا لما قدمناه من أنه لا يحمل أن ينسب إلى الله تعالى ولا إلى رسوله ﷺ قول إلا يبين نقل صحيح من رواية الإثبات أو ينقل تواتر أو يجمع عليه، وليس شيء من هذه الأحوال موجوداً في شيء من هذه الأقوال.

وقد قلنا: إن الإجماع قد صحَّ على أنه عليه السلام لم يوجب الزكاة في كلِّ عدد من الذهب، ولا في كلِّ وقت من الدهر، وبالله التوفيق.

قال أبو محمد: وأما قول أبي حنيفة فما تعلق بما روي في ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم؛ لأن الرواية عن عمر رضي الله عنه بأن ما زاد على عشرين ديناراً فإنه يزكى بالدرهم.

وعن ابن مسعود: تركية الذهب بالدرهم، وهذا يخرج على قول الزهري، وعطاء، وما وجدنا عن أحد من الصحابة ولا من التابعين أن الوص في الذهب يزكى بالذهب فخرج قوله عن أن يكون له سلف.

ونسألهم أيضاً: من أين جعلتم الوقص في الذهب أربعة دنانير؟ وليس هذا في شيء من الآثار التي احتججتم بها؛ بل الأثر الذي روي عن عليٍّ في ذلك إلى النبي ﷺ بأن ما زاد على عشرين ديناراً فإنه يزكى بالحساب؛ وإنما جاء عن عمر في ذلك قول لا يصح ومع ذلك فقد خالفتموه، ورايتكم تركية بالذهب ورأه هو بالورق بالقيمة، وقد خالفه عليٌّ، وابن عمر برواية أصح من الرواية عن عمر؟ فلا ملجأ لهم إلا أن يقولوا: فسناه على الفضة، قول عليٍّ: وهذا قياس والقياس كله باطل؛ ثم لو صحَّ القياس لكان هذا منه قياساً للخطأ على الخطأ وعلى أصل غير

المسلمين يزكّون حليهنَّ:

ومن طريق جرير بن حازم عن عمرو بن شعيب عن أبيه قال: كان عبد الله بن عمرو بن العاص يأمُرُ بالزكاة في حلي بناته ونسائه.

ومن طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن سالم عن عبد الله بن عمر أنه كان يأمره بذلك كل عام.

وعن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت: لا بأس بلبس الحلي إذا أعطيت زكاته.

وهو قول مجاهد، وعطاء، وطاوس، وجابر بن زيد، وميمون بن مهران، وعبد الله بن شداد، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وذو الهذلي وابن سيرين، واستحبّه الحسن.

قال الزهري: مضت السنة أن في الحلي الزكاة.

وهو قول ابن شبرمة، والأوزاعي، والحسن بن حي.

وقال الليث: ما كان من حلي يلبس ويعار فلا زكاة فيه، وما كان من حلي اتخذ ليحرر من الزكاة ففيه الزكاة، وقال جابر بن عبد الله، وابن عمر: لا زكاة في الحلي.

وهو قول أسماء بنت أبي بكر الصديق؛ وروي أيضاً عن عائشة، وهو عنهما صحيح.

وهو قول الشعبي، وعمره بنت عبد الرحمن، وأبي جعفر محمد بن علي؛ وروي أيضاً عن طاووس، والحسن، وسعيد بن المسيب.

واختلفت فيه قول سفیان الثوري، فمرة رأى فيه الزكاة، ومرة لم يرها.

قال أبو حمزة: وهنا قول أنس: إن الزكاة فيه مرة واحدة، ثم لا تعود فيه الزكاة.

وروينا عن أبي أمامة الباهلي وخالد بن معدان: أن حلية السيف من الكنوز.

وعن إبراهيم النخعي وعطاء: لا زكاة في قدح مفضض ولا في منطقة حلاة ولا في سيف حلي.

قال علي: أما قول مالك تقسيم غير صحيح، وما علمنا ذلك التقسيم عن أحد قبله، ولا تقوم على صحته حجة من قرآن ولا سنة ولا إجماع، ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأي له وجه والعجب أنهم احتجوا في ذلك بأن الزكاة إنما سقطت عن الحلي اتخذ للنساء لأنه مباح لهن.

وكذلك عن المنطقي، والشيب، وحلية المصحف، والخاتم

صحيح - ولم يأت به قط قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ولا إجماع من أن كل عشرة دراهم بإزاء دينار، وإنما هو شيء قالوه في الزكاة، والقطع في السرقة. والذية، والصدقة، وكل ذلك خطأ منهم، ليس شيء منه صحيحاً على ما بيناه ونبيّن - إن شاء الله تعالى؛ إذ ليس في شيء من ذلك قرآن ولا سنة صحيحة ولا إجماع، وبالله تعالى التوفيق.

وبالذليل الذي ذكرنا وجب أن لا يزكى الذهب إلا حتى يتم عند مالكه حولا كما قدمنا.

ثم استدرنا قرأنا أن حديث جرير بن حازم مسند صحيح لا يجوز خلافه وأن الاعتلال فيه بأن عاصم بن ضمرة، أو أبا إسحاق، أو جريراً خلط إسناده الحارث بإرسال عاصم: هو الظن الباطل الذي لا يجوز، وما علينا من مشاركة الحارث لعاصم، ولا لإرسال من أرسله، ولا لشك زهير فيه شيء وجرير ثقة؛ فالأخذ بما أسنده لازم، وبالله تعالى التوفيق..

٦٨٤- مسألة: الزكاة واجبة في حلي الفضة

والذهب إذا بلغ كل واحد منهما المقدار الذي ذكرنا وأتم عند مالكه عاماً قمرياً. ولا يجوز أن يجمع بين الذهب والفضة في الزكاة ولا أن يخرج أحدهما عن الآخر ولا قيمتهما في عرض أصلاً، وسواء كان حلي امرأة أو حلي رجل.

وكذلك حلية السيف والمصحف والخاتم وكل مصوغ منها حل اتخذاه أو لم يخل.

وقال أبو حنيفة: بوجوب الزكاة في حلي الذهب والفضة.

وقال مالك: إن كان الحلي لامرأة تلبسه أو تكرهه أو كان لرجل يعبده لنسائه فلا زكاة في شيء منه، فإن كان لرجل يعبده لنفسه عده ففيه الزكاة ولا زكاة على الرجل في حلية السيف، والمنطق، المصحف، والخاتم.

وقال الشافعي: لا زكاة في حلي ذهب، أو فضة.

وجاء في ذلك عن السلف ما قد ذكرناه في الباب الذي قبل هذا عن ابن مسعود عن إجابة الزكاة في حلي امرأته. وهو عنه في غاية الصحة.

وروينا من طريق محمد بن المنثري عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفیان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن علقمة قال: قالت امرأة لعبد الله بن مسعود: لي حلي، فقال لها: إذا بلغ مائتين ففيه الزكاة.

وعن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أبي موسى: مر نساء

لِلرِّجَالِ.

سَنَةً وَلَا إِجْمَاعٌ وَلَا نَظَرٌ صَحِيحٌ؛ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ التَّمَارَ وَالْخَضِرَ تَنَمِي، وَهِيَ لَا يَرَى الزَّكَاةَ فِيهَا وَكَرَاهَ الْإِبِلَ، وَعَمِلَ الْبَقَرِ بِنَمِي، وَهِيَ لَا يَرَى الزَّكَاةَ فِيهَا وَالذَّرَاهِمُ لَا تَنَمِي إِذَا بَقِيَتْ عِنْدَ مَالِكِهَا، وَهِيَ يَرَى الزَّكَاةَ فِيهَا، وَالْحَلِي يُنَمِي كِرَاهَهُ وَقِيمَتُهُ، وَهِيَ لَا يَرَى الزَّكَاةَ فِيهِ.

وَأَمَّا أَبُو حَنِيْفَةَ - فَأَوْجَبَ الزَّكَاةَ فِي الْحَلِيِّ، وَأَسْقَطَ الزَّكَاةَ عَنِ الْمُسْتَعْمَلَةِ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، وَالْغَنَمِ؛ وَهَذَا تَنَاقُضٌ وَاحْتِجَ لَهُ بَعْضُ مُقَلِّدِيهِ بِأَنَّ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَ حَلِيًّا كَانَتْ فِيهِمَا الزَّكَاةُ، ثُمَّ قَالَتْ طَائِفَةٌ: قَدْ سَقَطَ عَنْهُمَا حَقُّ الزَّكَاةِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: لَمْ يَسْقُطْ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَسْقُطَ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ بِاخْتِلَافٍ، فَقُلْنَا: هَذِهِ حِجَّةٌ صَحِيحَةٌ، إِلَّا أَنَّهَا لَزَامَةٌ لَكُمْ فِي غَيْرِ السَّوَاتِمِ؛ لِاتِّفَاقِ الْكُلِّ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا قَبْلَ أَنْ تَعْلَفَ، فَلَمَّا عُلِفَتْ اخْتَلَفُوا فِي سَقُوطِ الزَّكَاةِ أَوْ عُمَادِيهَا، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَسْقُطَ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ بِاخْتِلَافٍ، وَقَالَ هَذَا الْقَائِلُ: وَجَدْنَا الْمَعْلُوفَةَ تَنَفَّقَ عَلَيْهَا وَتَأَخَّذَ مِنْهَا.

وَوَجَدْنَا السَّوَاتِمَ نَأْخُذُ مِنْهَا وَلَا تَنَفَّقُ عَلَيْهَا؛ وَالْحَلِي يُؤْخَذُ كِرَاهَهُ وَيَتَنَفَّقُ بِهِ وَلَا يَتَنَفَّقُ عَلَيْهِ، فَكَانَ أَشْبَهَ بِالسَّوَاتِمِ مِنْهُ بِالْمَعْلُوفَةِ، فَقِيلَ لَهُ: وَالسَّائِمَةُ أَيْضًا يَتَنَفَّقُ عَلَيْهَا أَجْرُ الرَّاعِي. وَهَذِهِ كُلُّهَا أَهْوَاءٌ وَتَحَكُّمٌ فِي الدِّينِ بِالضَّلَالِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَاحْتِجَ مَنْ رَأَى إِجْبَابَ الزَّكَاةِ فِي الْحَلِيِّ بِأَنَّهُ وَاهِيٌّ، لَا وَجْهَ لِلِاسْتِغْنَاءِ بِهَا، إِلَّا أَنَّنَا نَبْنِيهِ عَلَيْهَا تَبَكُّيًّا لِلْمَالِكِينَ الْمُحْتَجِّينَ بِمَثَلِهَا وَمَا هُوَ دُونُهَا إِذَا وَافَقَ تَقْلِيدُهُمْ وَهِيَ: خَيْرٌ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ عَنِ الْحُسَيْنِ الْمَعْلَمِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي يَدَيَّهَا مَسَكَنَانِ غُلِيظَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لَهَا: أَتُؤَدِّسِينَ زَكَاةً هَذِهِ، قَالَتْ: لَا، قَالَ: أَيْسُرُكَ أَنْ يُسَوَّرَكَ اللَّهُ بِهِنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سِوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ، فَالْتَمَسْتَهُمَا، وَقَالَتْ: هُمَا لِلَّهِ وَلَوْ سَوَّلَهُ.

وَالْمَالِكِيُّونَ يَحْتَجُّونَ بِرَوَايَةِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ إِذَا وَافَقَ أَهْوَاءَهُمْ، وَلَمْ يَرَوْهُمَا حِجَّةً: وَخَيْرٌ مِنْ طَرِيقِ عَتَابِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ عَجَلَانَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ «أُمِّ سَلَمَةَ» أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ كُنْتُ أَتَّبِسُ أَرْضَاحًا لِي مِنْ ذَهَبٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكْثَرُ هُوَ؟ قَالَ: مَا بَلَغَ أَنْ تُؤَدَّى زَكَاةُ فَرْكَيْ فَلَيْسَ بِكَثْرَةٍ.

وَعَتَابُ بْنُ جَهْلٍ، إِلَّا أَنَّ الْمَالِكِيَّ يَحْتَجُّونَ بِمَثَلِ حَرَامِ بْنِ عِثْمَانَ، وَسَوَّارُ بْنُ مُصْعَبٍ، وَهَذَا خَيْرٌ مِنْهُ:

وَمِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ:

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: فَكَانَ هَذَا الْاِحْتِجَاجُ عَجَبًا وَلَقَدْ عَلِمَ كُلُّ مُسْلِمٍ أَنَّ الدَّنَاتِيْرَ وَالذَّرَاهِمَ وَنَقَارَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ: مَبَاحٌ اتِّخَاذُ كُلِّ ذَلِكَ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فَيَنْبَغِي عَلَى هَذَا أَنْ تَسْقُطَ الزَّكَاةُ عَنْ كُلِّ ذَلِكَ، إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ صَحِيحَةً وَيُزَيَّمُ عَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ أَنْ مِنْ اتَّخَذَ مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ - نَحْنُ لَمْ يَبِيعْ لَهُ اخْتِذَادهُ - أَنْ تَكُونَ فِيهِ الزَّكَاةُ عَقُوبَةً لَهُ، كَمَا أَسْقَطَ الزَّكَاةَ عَمَّا فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِذَا اتَّخَذَ مِنْهُ حَلِيًّا مَبَاحٌ اتِّخَاذُهُ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّهُ يَشْبَهُ مَتَاعَ الْبَيْتِ الَّذِي لَا زَكَاةَ فِيهِ مِنَ الثِّيَابِ وَنَحْوِهَا.

قُلْنَا لَهُمْ: فَاسْقُطُوا بِهَذِهِ الْعِلَّةِ نَفْسَهَا - إِنْ صَحَّحْتُمُوهَا - الزَّكَاةَ عَنِ الْإِبِلِ الْمُتَّخَذَةِ لِلرُّكُوبِ وَالسَّيِّ وَالحَمَلِ وَالطَّحْنِ، وَعَنِ الْبَقَرِ الْمُتَّخَذَةِ لِلْحَرْثِ، وَقَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ وَبَعْدُ، فَمَعَ فَنَادَى هَذِهِ الْعِلَّةُ وَتَنَاقُضُهَا، مَنْ أَيْنَ قُلْتُمْ بِهَا، وَمَنْ أَيْنَ صَحَّ لَكُمْ مَا نَا أَيْحَ اتَّخَاذَهُ مِنَ الْحَلِيِّ تَسْقُطُ عَنْهُ الزَّكَاةُ؟ وَمَا هُوَ إِلَّا قَوْلُكُمْ جَعَلْتُمُوهُ حِجَّةً لِقَوْلِكُمْ وَلَا مَزِيدَ ثُمَّ أَيْنَ وَجَدْتُمْ إِيَّاهُ اتِّخَاذُ الْمُنَاطِقَةِ الْحَلَاةِ بِالْفِضَّةِ وَالْمَصْحُوفِ الْخَلْقِي بِالْفِضَّةِ لِلرِّجَالِ دُونَ السَّرَجِ وَاللِّجَامِ، وَالْمَهَامِيزِ بِالْفِضَّةِ؟

فَإِنْ ادَّعَوْا فِي ذَلِكَ رَوَايَةَ عَنِ السَّلَفِ ادَّعَوْا مَا لَا يَجِدُونَهُ وَأَوْجَدْنَاهُمْ عَنِ السَّلَفِ بِاصْطِحَاطِ طَرِيقٍ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ حَمْدٍ بِنِ إِسْمَاعِيلَ فِي تَارِيخِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدٍ الْمُسَدِّدِيِّ عَنْ سَفِيَّانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ حَمْدٍ بِنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَنْ عَمِّهِ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: رَأَيْتُ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وَطَلْحَةَ بْنِ عِيْسَى اللَّوْ، وَصَهْبِيَّ خَوَاتِمَ ذَهَبٍ، وَصَحَّحَ أَيْضًا عَنْ الْبَرَاءِ بِنِ عَازِبٍ. فَاسْقُطُوا لِهَذَا الزَّكَاةَ عَنْ خَوَاتِمِ الذَّهَبِ لِلرِّجَالِ؛ أَوْ قَبَسُوا حَلِيَّةَ السَّرَجِ وَاللِّجَامِ وَالنَّدْرَعِ وَالْبِيضَةِ عَلَى الْمُنَاطِقَةِ وَالسَّيْفِ؛ وَإِلَّا فَلَا النُّصُوصُ أَتَبَعْتُمْ، وَلَا الْقِيَاسُ اسْتَعْمَلْتُمْ فَسَقَطَ هَذَا الْقَوْلُ يَقِينٌ.

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّيْثِ فَاسْدَادٌ أَيْضًا، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَلْيُ النِّسَاءِ مِنْ أَنْ تَكُونَ فِيهِ الزَّكَاةُ أَوْ لَا تَكُونَ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنْ كَانَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ فَفِي كُلِّ حَالٍ فِيهِ الزَّكَاةُ وَإِنْ كَانَتْ لَا زَكَاةَ فِيهِ فَمَا عَلِمْنَا عَلَى مَنْ اتَّخَذَ مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ لِيَحْرُزَ مِنَ الزَّكَاةِ زَكَاةً وَلَوْ كَانَ هَذَا لَوْجِبَ عَلَى مَنْ اشْتَرَى بِدَرَاهِمِهِ دَارًا أَوْ ضِعْمَةً لِيَحْرُزَهَا مِنَ الزَّكَاةِ أَنْ يَزَكِّيَهَا، وَهِيَ لَا يَقُولُ بِهَذَا.

وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَإِنَّهُ عَلَّلَ ذَلِكَ بِالنِّمَاءِ. فَاسْقُطَ الزَّكَاةُ عَنِ الْحَلِيِّ وَعَنِ الْإِبِلِ؛ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ غَيْرِ السَّوَاتِمِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذَا تَعْلِيلٌ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ قُرْآنٌ وَلَا

فإن قيل: فهلا أخذتم بقول أنس في الحلي بهذا التكيل نفسه، فلم تجوبوا فيه الزكاة إلا مرة واحدة في القم؟

قلنا هم: لأنه قد صرح عن النبي ﷺ بإيجاب الزكاة في الذهب عموماً، ولم يخص الحلي منه بسقوط الزكاة فيه، لا بنص ولا بإجماع، فوجب الزكاة بالنص في كل ذهب وقضو، وخص الإجماع المتيقن بعض الأعداد منها وبعض الأزمان، فلم تجب الزكاة فيها إلا في عدد أوجبه نص أو إجماع وفي زمان أوجبه نص أو إجماع، ولم يجز تخصيص شيء منهما؛ إذ قد عظم النص؛ فوجب أن لا يفرق بين أحوال الذهب بغير نص ولا إجماع، وصح يقيناً - بلا خلاف - أن رسول الله ﷺ كان يوجب الزكاة في الذهب والفضة كل عام، والحلي فضة أو ذهب، فلا يجوز أن يقال: إلا الحلي بغير نص في ذلك ولا إجماع، وبالله تعال التوفيق.

وأما الجمع بين الفضة والذهب في الزكاة فإن مالكا، وأبا يوسف، ومحمد بن الحسن، قالوا: من كان معه من الدراهم والدنانير ما إذا حبسهما على أن كل دينار بئزاة عشرة دراهم فاجتمع من ذلك عشرون ديناراً أو مائتا درهم - زكى الجميع زكاة واحدة، مثل أن يكون له دينار ومائة وتسعون درهماً، أو عشرة دراهم وتسعة عشر ديناراً أو عشرة دنانير ومائة درهم وعلى هذا الحكم أبداً.

فإن كان له أقل من ذلك فلا زكاة عليه، ولم يلتفتوا إلى غلام قيمة الدنانير، أو الدراهم أو رخصها.

وهو قول أبي حنيفة الأول: ثم رجع فقال: يجمع بينهما بالقيمة، فإذا بلغ قيمة ما عنده منهما جميعاً عشرين ديناراً أو مائتي درهم فعليه الزكاة، وإلا فلا، فيرى على من عنده ديناراً واحداً يساوي - لغلام الذهب - مائتي درهم غير درهم وعنده درهم واحد: أن الزكاة واجبة عليه، ولم ير على من عنده تسعة عشر ديناراً ومائتي درهم غير درهم - لا تساوي ديناراً - زكاة.

وقال ابن أبي ليلى، وشريك، والحسن بن حي، والثقاتي، وأبو سليمان: لا يضم ذهب إلى ورق أصلاً؛ لا بقيمة ولا على الأجزاء، فمن عنده مائتا درهم غير حبة وعشرون ديناراً غير حبة: فلا زكاة عليه فيها، فإن كمل أحدهما نصيباً زكاه ولم يرك الأخر.

قال أبو محمد: واحتج من رأى الجمع بينهما بأنهما أثمان الأشياء.

قال علي: فيقال له: والفلوس قد تكون أثماناً أيضاً،

أن محمد بن عمرو هو ابن عطاء - أخبره عن عبد الله بن شداد بن الهاد قال: دخلت على عائشة ثم المؤمنيين فقالت دخل علي رسول الله ﷺ فرأى في يدي سخباً من ورق فقال: أنزلهن زكاته؟ قلت: لا، أو ما شاء الله تعالى، فقال: هو حبيبك من الثارة.

قال أبو محمد: يحسب بن أيوب ضعيف، والمالكيون يجتنبون بروايته، إذا وافق أهواءهم.

ونقول للحنفيين: أنتم قد تركتم رواية أبي هريرة في غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعاً من أجل أنكم رويتهم من طريق لا خير فيها أنه خالف ما روي من ذلك لا حجة لكم في ترك ذلك الخبر الثابت إلا بهذا، ثم أخذتم برواية عائشة هذه التي لا تصح؛ وهي قد خالفتها من أصح طريق، فما هذا التلاعب بالدين.

فإن قالوا: قد روي عنها الأخذ بما روت من هذا.

قلنا هم: وقد صرح عن أبي هريرة الأخذ بما روى في غسل الإناء من ولوغ الكلب.

فإن قالوا: قد روى زكاة الحلي كما أوردتم غير عائشة، وهو عبد الله بن عمرو.

قلنا هم: وقد روى غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعاً غير أبي هريرة، وهو عبد الله بن مغفل؛ وهذا ما لا انفكاك له منه.

قال أبو محمد: لو لم يكن إلا هذه الآثار لما قلنا بوجوب الزكاة في الحلي؛ ولكن لما صرح عن رسول الله ﷺ «في الرقة ربع العشر» «وليس فيما دون خمس أواق من الزرق صدقة» فإذا بلغ ياتي درهم ففيها خمسة دراهم» وكان الحلي ورقاً وجب فيه حق الزكاة، لعموم هذين الأمرين الصحيحين.

وأما الذهب فقد صرح عن رسول الله ﷺ «ما من صاحب ذهب لا يؤدي ما فيها إلا جعل له يوم القيامة صفايح من نار يكرى بها» فوجب الزكاة في كل ذهب بهذا النص، وإنما تسقط الزكاة من الذهب عمن لا بيان في هذا النص بإيجابها فيه؛ وهو العدد والوقت؛ لإجماع الأمة كلها - بلا خلاف منها أصلاً - على أنه عليه الصلاة والسلام لم يوجب الزكاة في كل عدد من الذهب، ولا في كل وقت من الزمان، فلما صرح بذلك ولم يأت نص في العدد والوقت وجب أن لا يضاف إلى رسول الله ﷺ إلا ما صرح عنه بنقل آحاد أو بنقل إجماع؛ ولم يأت إجماع قط بأنه عليه الصلاة والسلام لم يرد إلا بعض أحوال الذهب وصفاته، فلم يجز تخصيص شيء من ذلك بغير نص ولا إجماع.

لفظُ الغنمِ "والشَّاءُ" ولم تاتِ الزَّكَاةُ في الذَّهَبِ، والفضَّةِ بلفظِ يجمعهما ولو لم تاتِ الزَّكَاةُ في الضَّانِّ إلا باسمِ الضَّانِّ ولا في الماعِزِ إلا باسمِ الماعِزِ لما جمعنا بينهما، كما لم يجمع بين البقرِ، والإبلِ ولو جاءتِ الزَّكَاةُ في النَّعْبِ، والفضَّةِ بلفظِ واسمِ جمعِ بينهما لجمعنا بينهما.

قَالَ أَبُو حَمَلٍ: وَهُمْ يَجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ الذَّهَبَ غَيْرُ الْفِضَّةِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ دِرْهَمٍ مِنْ أَحَدِهِمَا بِمِائَةِ مِنَ الْآخَرِ، وَإِنْ أَحَدُهُمَا حَلَالٌ لِلنِّسَاءِ وَالرِّجَالِ، وَالْآخَرُ حَلَالٌ لِلنِّسَاءِ حَرَامٌ عَلَى الرِّجَالِ، وَهُمْ يَقْرَءُونَ أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ فِي أَقْلٍ مِنْ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ، وَلَا فِي أَقْلٍ مِنْ عَشْرِينَ دِينَارًا ثُمَّ يَجُوزُ بِهَا فِي عَشْرَةِ دَنَانِيرٍ وَمِائَةِ دِرْهَمٍ وَهَذَا تَنَاقُضٌ لَا خَفَاءَ بِهِ.

قَالَ أَبُو حَمَلٍ: وَحِجَّتُنَا فِي أَنَّهُ لَا يَحِلُّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي الزَّكَاةِ هُوَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ» فَكَانَ مِنْ جَمْعِ بَيْنِ الذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ قَدْ أَوْجِبَ الزَّكَاةُ فِي أَقْلٍ مِنْ خَمْسِ أَوَاقٍ وَهَذَا خِلَافٌ لِمَا رَوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَشَرَعَ لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ؛ وَهُمْ يَصْحَحُونَ الْخَبَرَ فِي إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ فِي أَقْلٍ مِنْ عَشْرِينَ دِينَارًا ثُمَّ يَجُوزُ بِهَا فِي أَقْلٍ.

وهذا عظيمٌ جدًّا.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ عَلِيٍّ، وَعُمَرَ، وَابْنِ عَمْرٍ: إِسْقَاطُ الزَّكَاةِ فِي أَقْلٍ مِنْ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ، وَلَا تَخَالَفَ لَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ رِضَى اللَّهِ عَنْهُمْ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا إِخْرَاجُ الذَّهَبِ عَنِ الْوَرَقِ، وَالْوَرَقِ عَنِ الذَّهَبِ، فَإِنَّ مَالَكًا، وَأَبَا حَنِيفَةَ أَجَازَاهُ وَمَنْعَ مِنْهُ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ.

وَبِهِ نَأْخُذُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فِي الرُّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ، وَفِي بَاتِي دِرْهَمُ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ» فَمَنْ أَخْرَجَ غَيْرَ مَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِخْرَاجِهِ فَقَدْ تَعَدَّى حُدُودَ اللَّهِ. «وَمَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ». «وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ».

وَلَمْ يَأْتِ بِمَا أَمَرَ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِمَا أَمَرَ فَلَمْ يَزَلْ.

وَأَمَّا النَّعْبُ فَلَا مِثْلَ كُلِّهَا جَمْعَةٌ عَلَى أَنَّهُ إِنْ أَخْرَجَ فِي زَكَاتِهَا الذَّهَبَ فَقَدْ أَتَى مَا عَلَيْهِ، وَوَافَقَ مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَاسْتَخْلَفُوا فِيمَنْ أَخْرَجَ فِضَّةً عَنِ ذَهَبٍ، أَوْ عَرَضًا عَنْ أَحَدِهِمَا، أَوْ غَيْرَ مَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا عَادَاهُمَا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُكْمًا بِغَيْرِ نَصٍّ وَلَا إِجْمَاعٍ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فَزَكَاةُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ الْفَاسِدِ. وَالْأَشْيَاءُ كُلُّهَا قَدْ يَبَاعُ بَعْضُهَا بَعْضٍ، فَتَكُونُ أَمْنًا، فَزَكَاةُ الْعَرُوضِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَأَيْضًا: فَمَنْ لَكُمْ بِأَنَّهُمَا لَمَّا كَانَا أَمْنًا لِلْأَشْيَاءِ وَجِبَ ضَمُّهُمَا فِي الزَّكَاةِ، فَهَذِهِ عِلَّةٌ لَمْ يَصَحَّحْهَا قَرَأَنُ، وَلَا سَنَّةٌ، وَلَا رِوَايَةٌ فَاسِدَةٌ، وَلَا إِجْمَاعٌ، وَلَا قَوْلُ صَاحِبٍ، وَلَا قِيَاسٌ يَعْقِلُ، وَلَا رَأْيٌ سَدِيدٌ وَإِنَّمَا هِيَ دَعْوَى فِي غَايَةِ الْفَسَادِ.

وَأَيْضًا: فَإِذَا صَحَّحْتُمُوهَا فَاجْعُوا بَيْنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ فِي الزَّكَاةِ، لِأَنَّهُمَا يَوَكُلَانِ وَتَشْرَبُ الْبَاقِيَتَانِ، وَيُزَيَّرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ سَبْعَةٍ فِي الْهَدْيِ نَعَمْ، وَاجْعُوا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْغَنَمِ فِي الزَّكَاةِ، لِأَنَّهُمَا كُلُّهُمَا يَحْمَرُّ فِي الْأَصْحَابِ وَتَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ.

فَإِنْ قِيلَ: النَّصُّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

قُلْنَا: وَالنَّصُّ فَرَّقَ بَيْنَ الذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ فِي الزَّكَاةِ، لَا يَخْلُو الذَّهَبُ، وَالْفِضَّةُ مِنْ أَنْ يَكُونَ جِنْسًا وَاحِدًا أَوْ جَنْسَيْنِ، فَإِنْ كَانَا جِنْسًا وَاحِدًا فَحَرَمُوا بَيْعَ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ مَتَافِضًا، وَإِنْ كَانَا جَنْسَيْنِ فَالْجَمْعُ بَيْنَ الْجَنْسَيْنِ لَا يَجُوزُ، إِلَّا بِنَصٍّ وَارِدٍ فِي ذَلِكَ وَيُلْزِمُهُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّمْرِ، وَالزَّيْتِ فِي الزَّكَاةِ، وَهُمْ لَا يَقُولُونَ هَذَا، لِأَنَّهُمَا قَوَاتَانِ حُلُوتَانِ فَهَذَا فَسَادٌ هَذَا الْقَوْلِ يَقِينٌ.

وَأَيْضًا: فَلِزِمَ مَنْ رَأَى الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا بِالْقِيَمَةِ أَنْ يَزَكِّيَ فِي بَعْضِ الْأَوَاقِ دِينَارًا أَوْ دِرْهَمًا فَقَدْ شَاهَدْنَا الدِّينَارَ يَبْلُغُ بِالْأَنْدَلُسِ أَزِيدَ مِنْ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ، وَهَذَا بَاطِلٌ شَنِيعٌ جَدًّا وَيُلْزِمُ مَنْ رَأَى الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا بِتَكَاثُلِ الْأَجْزَاءِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الذَّهَبُ رَخِيصًا أَوْ غَالِيًا فَإِنَّهُ يُخْرِجُ الذَّهَبَ عَنِ الذَّهَبِ، وَالْفِضَّةَ بِالْقِيَمَةِ. أَوْ تَخْرُجُ الْفِضَّةُ عَنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةَ بِالْقِيَمَةِ وَهَذَا ضِدٌّ مَا جَمَعَ بِهِ بَيْنَهُمَا، فَمَرَّةً رَأَى الْقِيَمَةَ لَا الْأَجْزَاءَ، وَمَرَّةً رَأَى الْأَجْزَاءَ لَا الْقِيَمَةَ، فِي زَكَاةٍ وَاحِدَةٍ وَهَذَا خَطَأٌ يَقِينٌ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ هَذَا الْقَوْلِ وَبَيْنَ مَنْ قَالَ: بَلْ أَجْمَعُ الذَّهَبَ مَعَ الْفِضَّةِ بِالْقِيَمَةِ وَأَخْرَجُ عَنْهُمَا أَحَدَهُمَا بِمِائَةِ الْأَجْزَاءِ؛ وَكِلَاهُمَا مُحْكَمٌ بِالْبَاطِلِ.

وَأَيْضًا: فَلِزِمَ إِذَا اجْتَمَعَ لَهُ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ تَجِبُ فِيهَا عَنْدهِ الزَّكَاةُ - وَكَانَ الدِّينَارُ قِيَمَتَهُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ - فَإِنَّهُ إِنْ أَخْرَجَ ذَهَبًا عَنْ كُلِّهِمَا فَإِنَّهُ يَخْرُجُ رُبْعُ دِينَارٍ وَأَقْلُ مِنْ زَكَاةٍ عَشْرِينَ دِينَارًا، وَهَذَا بَاطِلٌ عَنْدهُمْ، وَإِنْ أَخْرَجَ دَرَاهِمَ عَنْ كُلِّهِمَا - وَكَانَ الدِّينَارُ لَا يَسَاوِي إِلَّا أَقْلَ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ - وَجِبَ أَنْ يَخْرُجَ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ عَنْ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ، وَهَذَا بَاطِلٌ بِإِجْمَاعٍ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّكُمْ تَجْمَعُونَ بَيْنَ الضَّانِّ وَالْمَاعِزِ فِي الزَّكَاةِ، وَهُمَا نَوْعَانِ مُخْتَلِفَانِ.

قُلْنَا نَعَمْ، لِأَنَّ الزَّكَاةَ جَاءَتْ فِيهَا بِاسْمِ يَجْمَعُهُمَا، وَهِيَ

٧- الْمَالُ الْمُسْتَفَادُ

٦٨٥ - مسألة: قال أبو محمد: صح عن ابن عباس

إيجاب الزكاة في كل مال يزكى حين يملكه المسلم، وصح عن ابن عمر: لا زكاة فيه حتى يتم حولا.

وقال أبو حنيفة: لا يزكى المال المستفاد إلا حتى يتم حولا إلا إن كان عنده مال يجب في عده ما عنده منه الزكاة في أول الحول: فإنه إن اكتسب بعد ذلك - لو قبل تمام الحول بساعة شيئا - قل أو كثر - من جنس ما عنده: فإنه يزكى المكتسب مع الأصل، سواء عنده الذهب، والفضة، والماشية، والأولاد، وغيرها.

وقال مالك: لا يزكى المال المستفاد إلا حتى يتم حولا، وسواء كان عنده ما فيه الزكاة من جنسه أو لم يكن، إلا الماشية؛ فإن من استفاد منها شيئا بغير ولادة منها، فإن كان الذي عنده منها نصابا: زكى الجميع عند تمام الحول، وإلا فلا، وإن كانت من ولادة زكى الجميع بحول الأمهات سواء كانت الأمهات نصابا أو لم تكن.

وقال الشافعي: لا يزكى مال مستفاد مع نصاب كان عند الذي استفاده من جنسه البتة، إلا أولاد الماشية مع أمهاتها فقط إذا كانت الأمهات نصابا وإلا فلا.

قال أبو محمد: وقد ذكرنا قبل فساد هذه الأقوال كلها؛ ويكفي من فسادها أنها كلها مختلفة وكلها دعاء مجردة، وتقاسيم فاسدة متناقضة لا دليل على صحة شيء منها. لا من قرآن ولا من سنة صحيحة، ولا من رواية سقيمة، ولا من إجماع ولا من قياس، ولا من رأي له وجه.

وقال أبو حنيفة: من كان عنده مائة درهم في أول الحول فلما كان بعد ذلك يوم تلتفت كلها أو أنفقها إلا درهما واحدا واحدا فإنه بقي عنده؛ فلما كان قبل تمام الحول بساعة اكتسب مائة درهم وتسعة وتسعين درهما: فالزكاة عليه في الجميع لحول التي تلتفت، فلز لم يبق منها ولا درهم فلا زكاة عليه فيما اكتسب ولو أنها مائة ألف درهم - حتى يتم لها حوله، فيا ليت شعري ما شأن هذا الدرهم، وما قوله لو لم يبق منها إلا فلس.

وكذلك قوله فيمن عنده نصاب من ذهب، أو من بقر، أو من إبل، أو من غنم؛ ثم تلتفت كلها إلا واحدا؛ ثم اكتسب من جنسها قبل الحول ما يتم بما بقي عنده النصاب، وهذا قول يغني ذكره عن تكلف الرد عليه، ولئن كانت الزكاة باقية في الدرهم

الباقى فإن الزكاة واجبة فيه وإن لم يكتسب غيره؛ نعم، وفيما اكتسب إليه ولو أنه درهم آخر ولئن كانت الزكاة غير باقية فيه فإن الواجب عليه استئناف الحول بما اكتسب معه.

ومن روي عنه تعجيل الزكاة من الفائدة: ابن مسعود، ومعاوية، وعمرو بن عبد العزيز، والحسن، والزهرى.

ومن صح عنه: لا زكاة في مال حتى يتم له حوله، علي، وأبو بكر الصديق، وعائشة أم المؤمنين، وابن عمر، وقد ذكرناها في باب ذكرنا أولاد الماشية.

وأما تقسيم أبي حنيفة، ومالك، والشافعي فلا يحفظ عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم نعم، ولا عن أحد من التابعين.

قال أبو محمد: كل فائدة فإنما تزكى لحولها، لا لحول ما عنده من جنسها وإن اختلطت عليه الأحوال، تفسير ذلك: لو أن امرأ ملك نصابا - وذلك مائة درهم من الورق أو أربعين دينارا من الذهب، أو خسا من الإبل، أو خمسين من البقر - ثم ملك بعد ذلك بمدة - قريبة أو بعيدة، إلا أنها قبل تمام الحول - من جنس ما عنده أقل مما ذكرنا، أو ملك أربعين شاة ثم ملك في الحول تمام مائة وعشرين: فإن كان ما اكتسب لا يغير ما كان عليه من الزكاة فإنه يضم التي ملك إلى ما كان عنده؛ لأنها لا تغير حكم ما كان عليه من الزكاة، فيزكى ذلك حول التي كانت عنده ثم يستأنف الجميع حولا، فإن استفاد في داخل الحول ما يغير الفريضة فيما عنده، إلا أن تلك الفائدة لو انفسدت لم تجب فيها الزكاة - وليس ذلك إلا في الورق خاصة - على كل حال، وفي سائر ذلك في بعض الأحوال: فإنه يزكى الذي عنده وحده لتتام حوله، وضم حيتن الذي استفاد إليه - لا قبل ذلك - واستأنف بالجميع حولا، مثل: من كان عنده مائة شاة وعشرين شاة ثم استفاد شاة فأكثر، أو كان عنده تسع وتسعون بقرة فأفاد بقرة فأكثر، أو كان عنده تسع من الإبل فأفاد واحدة فأكثر أو تسع وسبعون دينارا فأفاد دينارا فأكثر، لأن الذي يبقى بعد الذي زكى لا زكاة فيه، ولا يجوز أن يزكى مال مرتين في عام واحد فلو ملك نصابا - كما ذكرنا - ثم ملك في داخل الحول نصابا أيضا من الورق أو الذهب أو الماشية فإنه يزكى كل مال حوله؛ فإن رجع الأول منها إلا ما لا زكاة فيه فإذا حال حول الفائدة زكاهما ثم ضم الأول حيتن إلى الآخر، لأن الأول قد صار لا زكاة فيه، ولا يجوز أن يزكى مع ما قد زكاه من المال الثاني، فيكون يزكى الثاني مرتين في عام؛ ويستأنف بالجميع حولا، فإن رجع المال الثاني إلى ما لا زكاة فيه وبقي الأول نصابا فإنه يزكىه إذا حال حوله، ثم

وسواء أتت الزكاة على جميع ماله أو لم تأت، وسواء رجع ماله بعد اخذ الزكاة منه إلى ما لا زكاة فيه أو لم يرجع، ولا يأخذ الغرماء شيئاً حتى تستوفي الزكاة.

وقال مالك: إن كان ذلك مئباً - ذهباً أو فضةً - فإنه تؤخذ منه زكاة كل سنة حتى يرجع الوزن إلى مائتي درهم، والذهب إلى عشرين ديناراً، فتؤخذ الزكاة لسنة واحدة، ثم لا شيء عليه ما بعد ذلك من السنين، وإن كانت زكاة زرع فوط فيها سنين أخذت كلها وإن اصطلمت جميع ماله، وإن كانت ماشية.

فإن كان هو رب أمام الساعي فإن الزكاة تؤخذ منه على حسب ما كان عنده في كل عام؛ فإذا رجع ماله بإخراج الزكاة إلا ما لا زكاة فيه لم يؤخذ منه شيء لسانه ما بقي من الأعوام، وإن كان الساعي هو الذي تأخر عنه فإنه تؤخذ منه زكاة ما وجد بيده لكل عام خلا - سواء كان بيده فيما خلا أكثر أو أقل ما لم يخرج إلى ما لا زكاة فيه؛ فإذا رجع إلى ما لا زكاة فيه لم يؤخذ منه شيء.

وقال أبو حنيفة فيمن كان له عشر من الإبل عامين لم يؤد زكاتها؛ إنه يزكي للعام الأول شاتين. وللعام الثاني شاة واحدة.

وقال هو ومحمد بن الحسن فيمن كان عنده مائتا درهم - لا ماله غيرها - فلم يزكها سنتين فصاعداً؛ إنه لا زكاة عليه؛ لأن الزكاة صارت عليه ديناً فيها هذا نص كلامه.

وقال أبو يوسف: عليه زكاتها لعام واحداً فقط.

وقال زفر: عليه زكاتها لكل عام أبداً.

وبه يقول أبو سليمان، وأصحابنا.

قال أبو محمد: أما قول مالك فظاهره التناقص، وتقسيم فاسد، لا برهان على صحته؛ لأنه دعوى بلا دليل. وما العجب إلا من رفقهم بالهارب أمام المصدق وغيرهم العدل فيه وشدة حملهم على من تأخر عنه الساعي، فيوجبون عليه زكاة ألف ناقة لعشر سنين؛ ولم يملكها إلا سنة واحدة، وإنما ملك في سائر الأعوام خساً من الإبل فقط.

واحتجوا في هذا بأن هكذا زكى الناس إذ أجمعوا على معاوية.

قال أبو محمد: وهم قد خالفوا معاوية في اخذ الزكاة من الأعطية ومعه ابن مسعود؛ وقلدوا ما هنا سعة من لا يعتد به، كمرور، وسعيد بن العاص، وما هنالك ومعاذ الله أن تؤخذ الزكاة من إبل لم يملكها المسلم وتعتل زكاة قد أوجبها الله تعالى.

وأما قول أبي يوسف فإنه محمول على أن الزكاة - في العين وغيره - في المال نفسه، ولا في الذئبة، وهذا أمر قد بينا

يضم الثاني إلى الأول حيثنما لما قد ذكرنا فيستأنف بهما حولا، فلو خلطهما فلم يتميزا فإنه يزكى كل عدد منهما حوله، ويعمل ما أخرج من ذلك كله نقصاً من المال الثاني؛ لأنه لا يوقن بالنقص إلا بعد إخراج الزكاة من الثاني.

وأما قبل ذلك فلا يقين عنده بأن أحدهما نقص؛ فلا يزال كذلك حتى يرجع كلاهما إلى ما يوقن أن أحدهما قد نقص - ولا بد - عما فيه الزكاة وذلك مثل: أن يرجع الغنمان إلى أقل من عشرين ومائة؛ لأنه لا يجوز أن يزكى من هذا العدد شاتين، أو أنه قد رجع البقران إلى أقل من مائة، والذهبان إلى أقل من ثمانين ديناراً، والإبلان إلى أقل من عشرة، والنقتان إلى أقل من أربعمئة درهم، فإذا رجع المالان إلى ما ذكرنا فقد يمكن أن التقص دخل في كليهما، ويمكن أن يكون دخل في أحدهما، إلا أنه بلا شك قد كان عنده مال تحب فيه الزكاة؛ فلا تسقط عنه بالشك فإذا كان هذا: ضم المال الثاني إلى الأول فزكى الجميع لحول الأول أبداً، حتى يرجع الكل إلى ما لا زكاة فيه فلو اقتضى خساً من الإبل أو أكثر - إلا أنه عدت يزكى بالغنم - ثم اقتضى في داخل الحول عدداً يزكى وحده لو انفرد؛ إما بالغنم، وإما بالإبل - فإنه يزكى ما كان عنده عند تمام حوله بالغنم؛ ثم ضم إلى ذلك إلى ما استفاد؛ إذ لا يجوز أن يكون إنسان واحد عنده إبل له قد تم جميعها حول فيزكى بعضها بالغنم وبعضها بالإبل؛ لأنه خلاف أمر رسول الله ﷺ في زكاة الإبل فلو ملك خساً وعشرين من الإبل ثم ملك في الحول إحدى عشرة زكى الأول لحولها بنت مخاض؛ ثم ضمها إلى الفاتدة من حيثنما على كل حال فزكى الجميع لحول - من حيثنما مستأنف - بيت لبون؛ لما ذكرنا من أنه لا تختلف زكاة إبل واحدة لملك واحد.

وهكذا في كل شيء.

فإن قيل: فإنكم تؤخرون زكاة بعضها عن بعض عن حوله شهوراً.

قلنا: نعم؛ لأننا لا نقدر على غير ذلك البتة، إلا بإحداث زكاتين في مال واحد، وهذا خلاف النص؛ وتأخير الزكاة إذا لم يمكن التعجيل مباح لا حرج فيه، وبالله تعالى التوفيق.

٦٨٦ - مسألة: من اجمع في ماله زكاتان فصاعداً هو

حي.

قال أبو محمد: تؤدى كلها لكل سنة على عدد ما وجب عليه في كل عام؛ وسواء كل ذلك هروبه بماله؛ أو لتأخير الساعي؛ أو لجهله؛ أو لغبر ذلك؛ وسواء في ذلك العين، والحرة، والماشية،

غير مبدأة على سائر الوصايا.

واختلف قول الأوزاعي في ذلك: فمرة رأاه من الثلث، ومرة رأاه من رأس المال.

قال أبو حمزة: أما قول أبي حنيفة، ومالك، فني غايه الخطأ؛ لأنهما أسقطا بموت المير ديناً لله تعالى وجب عليه في حياته، بلا برهان أكثر من أن قالوا: لو كان ذلك لما شاء إنسان أن لا يورث ورثته شيئاً إلا أمكنه فعلنا؛ فما نقولون في إنسان أكثر من إتلاف أموال الناس ليكون ذلك ديناً عليه ولا يرث ورثته شيئاً، ولو أنها ديون يهودي، أو نصراني لا في خور أهرقها لهم. فمن قوههم: إنها كلها من رأس ماله، سواء ورث ورثته أو لم يرثوا، فنقضوا عليهم بأوحش نقض وأسقطوا حق الله تعالى - الذي جعله للفقراء والمساكين من المسلمين، والغارمين منهم، وفي الرقاب منهم، وفي سبيله تعالى، وابن السبيل فريضة من الله تعالى: وأوجبوا ديون الأديين وأطعموا الورثة الحرام.

والعجب أنه من إيجابهم الصلاة بعد خروج وقتها على العامد لتركها، وإسقاطهم الزكاة وقتها قائم من التعمد لتركها.

ثم تقسيم مالك بين الماشي وغير الماشي، وبين زكاة عامه ذلك وسائر الأعرام، فرأى زكاة عامه من رأس المال، وإن لم يبق للورثة شيء يعيشون منه، ولم ير زكاة سائر الأعرام إلا ساقطة.

ثم تفرقه بين زكاة الناصر بوصي بها فتكون في الثلث وتبدي على الوصايا إلا على التبدير في الصحة وتبدي على التبدير في المرض: وبين زكاة الماشية بوصي بها فتكون في الثلث ولا تبدي الوصايا، وهذه أشياء غلط فيها من غلط وقصد الحيز، وإنما العجب من انشرح صدره لتقليد قائلها.

ثم استعمل نفسه في إبطال السنن الثابتة نصراً لها.

قال أبو حمزة: وبين صحة قولنا وبطلان قول المخالفين قول الله عز وجل في الموارث ﴿وَمِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ فَرَسَ﴾ فعم عز وجل الديون كلها، والزكاة دين قائم لله تعالى وللمساكين، والفقراء والغارمين وسائر من فرضها تعالى لهم في نص القرآن:

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا أحمد بن عمر الكيعبي وأبو سعيد الأشج:

قال الكيعبي: حدثنا حسين بن علي عن زائدة؛ وقال أبو

فساده قبل؛ وأوضحنا أنها في الذمة لا في العين، ولو كانت في العين لما أجزأ أن يعطي الزكاة من غير ذلك المال نفسه؛ وهذا أمر مجمع على خلافه؛ وعلى أنه له أن يعطيها من حيث شاء؛ فإذا صح أنها في الذمة فلا يسقطها عنه ذهاب ماله، ولا رجوعه إلى ما لا زكاة فيه.

واحتج بعضهم بأن أمراً لو باع ماشيته بعد حلول الزكاة فيها أن للساعي أخذ الزكاة من تلك الماشية المبيعة.

قال أبو حمزة: وهذا باطل؛ وما له ذلك؛ لأنها قد صارت مالا من مال المشتري، ولا يحل أن تؤخذ زكاة من عمره ولم تجب عليه وإنما وجبت على زيده؛ ولكن يتبع البائع بها ديناً في ذمته وبالله تعالى التوفيق.

٦٨٧- مسألة: فلز مات الذي وجبت عليه الزكاة سنة أو ستين فإنها من رأس ماله، أقر بها أو قامت عليه بينة، ورثه ولده أو كلاله، لا حتى للغرماء ولا للوصية ولا للورثة حتى تستوفى كلها؛ سواء في ذلك العين والماشية والزرع.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهما.

وقال أبو حنيفة: من مات بعد وجوب الزكاة في ذمته وفرضه فإنها تسقط بموته، لا تؤخذ أصلاً، سواء مات إثر الحول يسير أو كثير، أو كانت كذلك لسنين.

وأما زكاة الماشية فإنه روى عنه ابن المبارك: أنه يأخذها المصدق منها، وإن وجدها بأيدي ورثته.

وروى عنه أبو يوسف: أنها تسقط بموته.

واختلف قوله في زكاة الثمار والزرع: فروى عنه عبد الله بن المبارك أنها تسقط بموته.

وروى عنه محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة: أنها تؤخذ بعد موته، ويرى أن قوله المذكور في الماشية، والزرع إنما هو في زكاة تلك السنة فقط.

فأما زكاة فطر فيها حتى مات فإنه يقول: بأنها تسقط عنه.

وقال مالك فيمن مات بعد حلول الزكاة في ماله أي مال كان حاشا الماشي: فإنها تؤخذ من رأس ماله، فإن كان فطر فيها أكثر من عام فلا تخرج عنه إلا أن بوصي بها، فتكون من ثلثه مبدأة على سائر وصايا كلها، حاشا التبدير في الصحة، وهي مبدأة على التبدير في المرض قال: وأما الماشي فإنه إن حال الحول عليها ثم مات قبل مجيء الساعي ثم جاء الساعي فلا سبيل للساعي عليها، وقد بطلت، إلا أن بوصي بها، فتكون في الثلث

وقال ربيعة: لا تؤخذ وعليه ما تحمّل:

ومن طريق ابن أبي شيبة: حدثنا جرير عن سليمان التيمي عن الحسن، وطاووس: أنهما قالَا في حجة الإسلام، والزكاة: هما بمنزلة الدين.

قال علي: وللشافعي قول آخر: إن كل ذلك يتحاص مع ديون الناس.

قال علي: وهذا خطأ، لقول رسول الله ﷺ «ذَيْنَ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى».

قال علي: هذا مما خالفوا فيه القرآن والسنة الثابتة - التي لا معارض لها - والقياس، ولم يتعلّقوا بقول صاحبنا نعلمه.

٦٨٨ - مسألة: ولا يجزئ أداء الزكاة إذا أخرجهما

المسلم عن نفسه أو وكيله بأمره إلا بيّنه أنها الزكاة المقرّضة عليه، فإن أخذها الإمام، أو ساعيه، أو أميره، أو ساعيه فبيّنه كذلك، لقول الله تعالى «وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ» ولقول رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» فلو أن امرأ أخرج زكاة مال له غائب فقال: هذه زكاة مالي إن كان سالماً، وإلا فهي صدقة تطوع: لم يجزه ذلك عن زكاة ماله إن كان سالماً، ولم يكن تطوعاً لأنه لم يخلص النية للزكاة محضاً كما أمر، وإنما يجزئه إن أخرجهما على أنها زكاة ماله فقط، فإن كان المال سالماً أجزأه، لأنه أدّاهما كما أمر خلصاً لها، وإن كان المال قد تلف.

فإن قامت له نيّة فله أن يسرد ما أعطى، وإن فاتت أدّى الإمام إليه ذلك من سهم الغارمين، لأنهم أخذوها وليس لهم أخذها، فهم غارمون بذلك، وهذا كمن شك: عليه يوم من رمضان أم لا؟ وهل عليه صلاة فرض أم لا؟ فصلّى عدّة ركعات تلك الصلاة وقال: إن كنت أنسيها فهي هذه، وإلا فهي تطوع؛ وصام يوماً فقال: إن كان علي يوم فهو هذا، وإلا فهو تطوع؛ فإن هذا لا يخرج عن تلك الصلاة ولا عن ذلك اليوم إن ذكر بعد ذلك أنها عليه.

٦٨٩ - مسألة: من خرج المال عن ملكه في داخل

الحول قبل تمامه - بأي وجه خرج عن ملكه - ثم رجع إليه - بأي وجه رجع إليه، ولو إثر خروجه بطريقة عين أو أكثر: فإنه يستأنف به الحول من حين رجوعه، لا من حين الحول الأول، لأن ذلك الحول قد بطل بطلان الملك، ومن الباطل أن يعدّ عليه وقت كان فيه المال لغيره.

وكذلك من باع إبلًا بإبل، أو بقرًا ببقر، أو غنماً بغنم، أو

سعيداً جلدناً أبو خالد الأحمر ثم اتفق زائدة، وأبو خالد الأحمر كلاهما عن الأعمش عن مسلم البطين والحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، قال مسلم البطين: عن سعيد بن جبير وقال الحكم، وسلمة: سمعنا مجاهداً ثم اتفق سعيد بن جبير، ومجاهد عن ابن عباس قال: «بِئْسَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ أَفَأَقْضِي عَنْهَا؟ فَقَالَ: لَوْ كَانَ عَلَيَّ أَشْكَ ذَيْنَ أَكُنْتُ قَاضِيَهُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَذَيْنَ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى».

قال أبو خالد: في روايته عن الأعمش عن مسلم البطين، والحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير ومجاهد وعطاء عن ابن عباس، وذكر زائدة في حديثه أن الأعمش سمعه من الحكم، وسلمة ومسلم.

ورويته أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية قال: سمعت سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ فذكره، وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال: «فَأَقْضُوا اللَّهَ فَهُوَ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ» ف هؤلاء، وسعيد بن جبير، ومجاهد يروونه عن ابن عباس، فقال: هؤلاء بآرائهم، بل دين الله تعالى ساقط ودين الناس أحق أن يقضى والناس أحق بالوفاء.

قال أبو محمد: ويسألون عن الزكاة، قال: نعم الذمّة هي أم في عين المال؛ ولا سبيل إلى قسم ثالث.

فإن قالوا: في عين المال، فقد صح أن أهل الصدقات شركاء في ذلك المال، فمن أين وجب أن يطلّ حقهم وتبقى ديون اليهود والنصارى؟

وإن قالوا: في الذمّة فمن أين استقطوها بوجته؟ ولا يختلفون أن إقرار الصحيح لازم في رأس المال فمن أين وقع لهم إبطال إقرار المريض؟

فإن قالوا: لأنه وصيّة، كذبوا وتناقضوا لأن الإقرار إن كان وصيّة فهو من الصحيح أيضاً في الثلث، وإلا فهاتوا فرقاً بين المريض، والصحيح.

وإن قالوا: لأننا نتهمه.

قلنا: فهلا اتهمتم الصحيح فهو أحق بالتهمة؟ لا سيما المالكين الذين يصدقون قول المريض في دعواه: إن فلاناً قتل، ويطلبون إقراره في ماله، وهذه أمور كما ترى ونسأل الله العافية.

روينا من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري في الرجل يموت ولم يؤدّ زكاة ماله: أنها تؤخذ من ماله إذا علم بذلك.

لماتني درهم حولا كاملا متصلا.

قلنا: إنما الزكاة تحب في ذمة المسلم عن مال ملكه بعينه حولا كاملا من كل ما ذكرنا بلا خلافا؛ فعليكم البرهان في وجوب الزكاة عن عدم بغير عينه لكن في أعيان مختلفة، وهذا ما لا سبيل إلى وجوده، إلا بالدعوى، وبالله تعالى التوفيق.

٨ - زَكَاةُ الْمَغْصُوبِ

٦٩٠ - مسألة: ومن تلف ماله أو غصبه أو حبل بينه وبينه فلا زكاة عليه فيه أي نوع كان من أنواع المال، فإن رجع إليه يوما ما استأنف به حولا من حيثن، ولا زكاة عليه لما خلا؛ فلو زكاة الغاصب ضمنه كله، وضمن ما أخرج منه في الزكاة؛ لأنه لا خلاف بين الأمة كلها في أن صاحب المال إن أحب أن يؤدي الزكاة من نفس المال الذي وجبت فيه الزكاة - لا من غيره - كان ذلك له، ولم يكلف الزكاة من سواء ما لم يبعه هو أو يخرجها عن ملكه باختياره، فإنه حينئذ يكلف أداء الزكاة من عند نفسه، فسقط بهذا الإجماع تكليفه أداء زكاة من عند نفسه؛ ثم لما صح ذلك، وكان غير قادر على أداء الزكاة من نفس المال المغصوب، أو التالف، أو الممنوع منه؛ سقط عنه ما عجز عنه من ذلك، بخلاف ما هو قادر على إحضاره واستخراجه من مدفنه هو أو وكيله، وما سقط برهان لم يعد إلا بنص أو إجماع، وقد كانت الكفار يغيرون على سرخ المسلمين في حياة رسول الله ﷺ، فما كلف قط أحدا زكاة ما أخذ الكفار من ماله.

وقد يسرق المالك ويغصب فيسرق ولا يدرى أحد مكانه، فكان تكليف أداء الزكاة عنه من الحرج الذي قد أسقطه الله تعالى، إذ يقول: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾. وكذلك تغلب الكفار على بلد تخلص فمن الحال تكليف ربهما أداء زكاة ما أخرجت.

وأما الغاصب فإنه حرّم عليه التصرف في مال غيره، يقول رسول الله ﷺ: «إِنْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، فَاعْطَاوْهُ الزَّكَاةَ مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ تَعَدُّ مِنْهُ، فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا تَعَدَّى فِيهِ».

قال تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾.

وقال أبو حنيفة: بمثل هذا كلاً، إلا أنه قال: إن كان المالك المدفون بثلث مكانه في منزله أدى زكاته؛ وإن كان خارج منزله فلا زكاة عليه فيه.

فضة بفضة، أو ذهباً بذهب؛ فإن حول الذي خرج عن ملكه، من ذلك قد بطل، ويستأنف الحول الذي صار في ملكه من ذلك لما ذكرنا. وسواء في كل ذلك فعل ذلك فراراً من الزكاة أو لغير فرار، فهو عاصي بيّنه السوء في فراوه من الزكاة.

وقال بعض الناس: إن كان فعل ذلك فراراً من الزكاة فعليه الزكاة، ثم ناقض من قرب فقال: من اشترى بدراهمه أو بدنانيره عقاراً أو متاعاً فراراً من الزكاة فلا زكاة عليه فيما اشترى.

قال أبو محمد: ومن الحال الذي لم يأمر الله تعالى به أن يزكي الإنسان مالا هو في يد غيره ما لم يحمل حوله عنده.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.

وقولنا في هذا كله هو قول أبي حنيفة والشافعي، وأبي سليمان.

وقال مالك: إن بادل إيلاً ببقير أو بغنم أو بقرأ بغنم فكذلك سواء فعله فراراً من الزكاة أو لغير فرار، وإن بادل إيلاً بإبل، أو بقرأ ببقير، أو غنماً بغنم، أو ذهباً بذهب، أو فضة بفضة؛ فعليه الزكاة عند انقضاء الحول الذي خرج من يده.

قال أبو محمد: وهذا خطأ ظاهر، ودعوى لا دليل على صحتها، لا من قرآن، ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة، ولا إجماع، ولا قول صاحب ولا قياس، ولا رأي يصح ونسأل من قال بهذا: أهذه التي صارت إليه هي التي خرجت عنه، أم هي غيرها.

فإن قال: هي غيرها.

قل: فكيف يزكي عن مال لا يملكه؟ ولعلها أموات، أو عند كافر.

وإن قال بل هي تلك، كابر العيان، وصار في سلاح من يستهمل الكذب جهاراً.

فإن قال: ليست هي، ولكنّها من نوعها.

قلنا نعم، فكان ماذا؟ ومن أين لكم زكاة غير المال الذي ابتدأ الحول في ملكه إذا كان من نوعه؟ ثم يسألون إن كانت الأعداء مختلفة: أي العديدين يزكي العدد الذي خرج عن ملكه؟ أم العدد الذي اكتسب؟ ولعل أحدهما ليس نصاباً، وهذا كله خطأ لا خفاء به، وبالله تعالى التوفيق.

وأي شيء قالوا في ذلك كان تحكماً وباطلاً بلا برهان.

فإن قالوا: إنه لم يزل مالكاً لما شاة أو لعشر من الإبل أو

من أحده؛ وبالله تعالى التوفيق.

وكذلك «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ الْمُصَدِّقِينَ - وَهُمْ السُّعَاءُ يَقْبِضُونَ الرَّاجِبَ وَيُرِيهِ أَصْحَابَ الْأَمْوَالِ مِنْ ذَلِكَ» فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُصَدِّقٌ فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ إِصْلَاحُهُ إِلَى مَنْ يَجْزِيهِ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَاتِ وَلَا مَزِيدَ؛ لِأَنَّ تَكْلِيفَ الثَّقَلِ مَوْثِقٌ وَغَرَامَةٌ لَمْ يَأْتِ بِهَا نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ، وَبِاللهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ كَلَّفَهُ ذَلِكَ مَيْلًا أَوْ مَنْ كَلَّفَهُ إِلَى خِرَاسَانٍ أَوْ أَيْعَدَ.

٦٩٣ - مسألة: ولا يجوزُ تعجيلُ الزَّكَاةِ قَبْلَ تِمَامِ

الْحَوْلِ وَلَا بِطَرَفَةِ عَيْنٍ فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَجْزِهِ، وَعَلَيْهِ إِعَادَتُهَا، وَيُرَدُّ إِلَيْهِ مَا أَخْرَجَ قَبْلَ وَقْتِهِ؛ لِأَنَّهُ أَعْطَاهُ بِغَيْرِ حَقٍّ.

وَصَحَّ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ قَبْلَ وَقْتِهَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، وَعُطَاءٍ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَالضَّحَّاكِ، وَالْحَكَمِ، وَالزَّهْرِيِّ.

وَأَجَازَهُ الْحَسَنُ لِثَلَاثِ سَنِينَ.

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ قَبْلَ أَنْ تَحُلَّ: لَا أَدْرِي مَا هَذَا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: وَأَصْحَابُهُ يَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ قَبْلَ وَقْتِهَا، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ تَحْلِيلٌ كَثِيرٌ؛ مِثْلُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي مَالٍ عِنْدَهُ، وَلَا فِي زَرْعٍ قَدْ زَرَعَهُ، وَلَا فِي ثَلِيٍّ قَدْ أَطْلَعَتْ.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: يَجُوزُ ذَلِكَ كُلَّهُ قَبْلَ أَطْلَاعِ الثَّلِيٍّ وَقَبْلَ زَرْعِ الْأَرْضِ، وَلَوْ عَجَّلَ زَكَاةَ ثَلَاثِ سَنِينَ أَجْزَاءً، وَكَثُرَ مِنْ هَذَا سَدْرُهُ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي ذِكْرِ تَحْلِيلِ أَقْوَامِهِمْ فِي كِتَابِ الْأَعْرَابِ "وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ".

قَالَ الشَّافِعِيُّ: بِتَعْجِيلِ الزَّكَاةِ عَنْ مَالٍ عِنْدَهُ، لَا عَنْ مَالٍ لَمْ يَكْسِبْهُ بَعْدُ وَقَالَ: إِنْ اسْتَفْنَى الْمُسْكِينُ ثَمًّا أَخَذَ ثَمًّا عَجَلَهُ صَاحِبُهُ الْمَالَ قَبْلَ الْحَوْلِ أَجْزَاءً صَاحِبُ الْمَالِ؛ فَإِنْ اسْتَفْنَى مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ عَنْ صَاحِبِ الْمَالِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: يَجْزِي تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ بِشَهْرَيْنِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، لَا أَكْثَرَ، فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْهُ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ ابْنِ وَهْبٍ عَنْهُ فَكَمَا قُلْنَا نَحْنُ، وَهَذِهِ كُلُّهَا تَقَاسِيمٌ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ، لَا دَلِيلَ عَلَى صَحَّتِهَا مِنْ قُرْآنٍ، وَلَا سُنَّةٍ، وَلَا إِجْمَاعٍ، وَلَا قَوْلِ صَاحِبٍ يَصُحُّ، وَلَا قِيَاسٍ. وَقَوْلُ اللَّيْثِ، وَأَبِي سَلِيمَانَ: كَقَوْلِنَا.

وَاصْحَحْ مِنْ أَجَازِ تَعْجِيلِهَا بِمَجْجٍ: مِنْهَا: الْخَيْرُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي زَكَاةِ الْمَوَاشِيِّ، فِي هَلٍّ تَحْزِرُ قِيمَةُ أَمْ لَا؟ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «اسْتَسْلَفَ بَكْرًا فَقَضَاهُ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ جَمَلًا زَيْتِيًّا» وَهَذَا لَا

وَهَذَا تَقْسِيمٌ فَاسِدٌ مَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَهُ قَبْلَهُ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ قَبْلَهُ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَيْهِ زَكَاةَ لِسَنَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطُّ وَإِنْ غَابَ عَنْهُ سَنَتَيْنِ.

وَهَذَا قَوْلُ ظَاهِرِ الْخَطِّ، وَمَا نَعْلَمُ لَهُمْ حُجَّةً إِلَّا أَنَّهُمْ قُلْدُوا فِي ذَلِكَ عَمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي قَوْلِهِ رَجَعَ إِلَيْهِ، وَكَانَ قَالَهُ قَبْلَ ذَلِكَ: يَأْخُذُ الزَّكَاةَ مِنْهُ لِكُلِّ سَنَةٍ خَلَّتْ، وَالْمَعْجُوبُ أَنَّهُمْ قُلْدُوا عَمَرَ هَاهُنَا، وَلَمْ يَقْلُدُوهُ فِي رَجُوعِهِ إِلَى الْقَوْلِ بِالزَّكَاةِ فِي الْعَسَلِ؛ وَإِنَّمَا قَالَ عَمَرٌ بِالْقَوْلِ الَّذِي قُلْدُوهُ فِيهِ لِأَنَّهُ كَانَ يَسِرُّ الزَّكَاةَ فِي الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ حِينَ يَبْدَأُ فَيُخَالِفُوهُ هَاهُنَا وَهَذَا كُلُّهُ تَحْلِيلٌ.

وَقَالَ سَفِيَانٌ: - فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ - وَأَبُو سَلِيمَانَ: عَلَيْهِ الزَّكَاةُ لِكُلِّ سَنَةٍ خَلَّتْ.

وَقَدْ جَاءَ عَنْ عُثْمَانَ، وَابْنِ عَمَرَ: إِيْجَابُ الزَّكَاةِ فِي الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ، فَذَلِكَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمَا لَا يَرِيَانِ الزَّكَاةَ فِي غَيْرِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ، وَلَا يَخَالِفُ هُمَا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم.

وَقَوْلُنَا فِي هَذَا هُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ، وَاللَّيْثِ وَاحِدِ قَوْلِي سَفِيَانَ، وَرَوِيَّ أَيْضًا عَنْ عَمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحَبَّاجِ بَيْنَ الْمَنَاهِلِ عَنْ هَمَّامِ بْنِ عَمِيٍّ حَدَّثَنَا أَبُو عَثْمَانَ عَامِلٌ عَمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: كَسِبَ إِلَيَّ عَمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي مَالٍ رَدَّهَ عَلَى رَجُلٍ كَانَ ظُلْمَةً: أَنْ خُذْ مِنْهُ الزَّكَاةَ لِمَا أَتَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ صَبَّحِي بِرَيْدِ عَمَرَ: لَا تَأْخُذْ مِنْهُ زَكَاةً، فَإِنَّهُ كَانَ ضَمَارًا أَوْ غَوْرًا.

٦٩١ - مسألة: ومن رهن مائية، أو ذهباً، أو فضةً،

أو أرضاً فزرعها، أو غللاً فائمرت، وحال الحول على الماضي، والعين: فالزكاة في كل ذلك ولا يكلف الرهن عوضاً عما خرج من ذلك في زكاته.

أَمَّا وجوبُ الزَّكَاةِ؛ فَلأنَّهُ مَالٌ مِنْ مَالِهِ، عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ الْمَقْرُوضَةُ، وَلَمْ يَتَّخِذْ لِنَفْسِهِ مَلِكَةً عَنْهُ، وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ بِتَكْلِيفِهِ إِدَاءَ الزَّكَاةِ مِنْ غَيْرِهِ وَلَا بِدُ.

وَأَمَّا الْمَنْعُ مِنْ تَكْلِيفِهِ الْعَوَضَ فَإِنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مَا أَخْرَجَ مِنْهُ بِيَاظٍ وَعَدْوَانٍ، فَيَقْضَى عَلَيْهِ بِرَدِّهِ وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ بِحَقِّ مَقْرَضٍ إِخْرَاجُهُ؛ فَتَكْلِيفُهُ حَكْمًا فِي مَالِهِ بَاطِلٌ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِنَهْضٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مَنَّاكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

٦٩٢ - مسألة: وليس على من وجب عليه الزكاة

إِصْلَاحُهُ إِلَى السُّلْطَانِ لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَجْمَعَ مَالَهُ لِلْمَصْدَقِ وَيَدْفَعُ إِلَيْهِ الْحَقَّ، ثُمَّ مَوْثِقٌ تَقْلُ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِ الزَّكَاةِ وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ

الناس المؤجلة قد وجب بعد، ثم اتفقا على تأجيلها والزكاة لم تجب بعد، فقياس ما لم يجب على ما قد وجب في الأداء باطل.

وأيضاً: فتعجيل ديون الناس المؤجلة لا يجوز إلا برضاً من الذي له الدين، وليست الزكاة كذلك؛ لأنها ليست لإنسان بعينه، ولا لقوم بأعيانهم دون غيرهم، فيجوز الرضا منهم بالتعجيل، وإنما هي لأهل صفات تحدث فيمن لم يكن من أهلها، وتبطل عمراً كان من أهلها، ولا خلاف في أن القابضين لها الآن - عند من أجاز تعجيلها - لو أبرءوا منها دون قبض لم يجز ذلك، ولا برئ منها من تلزمه الزكاة بإبرائهم بخلاف إبراء من له دين مؤجل.

وكذلك إن دفعها إلى الساعي، فقد ياتي وقت الزكاة والساعي ميت أو معزول، والذي بعث كذلك: فبطل قياسهم ذلك على ديون الناس..

وكذلك قياسهم على النفقات الواجبة، ولو أن امرأ عجل نفقة لامراته أو من تلزمه نفقتها، ثم جاء الوقت الواجبة فيه النفقة، والذي تجب له مضطراً لم يميزه تعجيل ما عجل، والنزح الآن النفقة، وأمر باتباعه بما عجل له ديناً، لاستهلاكه ما لم يجب له بعد، بل لو كان القياس حقاً لكان قياس تعجيل الزكاة قبل وقتها على تعجيل الصلاة قبل وقتها والصوم قبل وقته أصح، لأنها كلها عبادات محدودة بأوقات لا يجوز تعجيلها وهذا مما تركوا فيه القياس.

فإن ادعوا إجماعاً على المنع من تعجيل الصلاة أكذبهم الأثر الصحيح عن ابن عباس والحسن، وهبك لو صح لهم الإجماع لكان هذا حجة عليهم، لأن من أصلهم أن قياس ما اختلف فيه على ما أجمع عليه هو القياس الصحيح.

وأما قولهم: إن الزكاة وجبت قبل، ثم فسح للناس في تأخيرها: فكذب وباطل ودعوى بلا برهان، وما وجبت الزكاة قط إلا عند انقضاء الحول، لا قبل ذلك، لصحة النص بإخراج رسول الله ﷺ المصدقين عند الحول، لا قبل ذلك، وما كان عليه السلام ليضيق قبض حق قد وجب وإجماع الأمة على وجوبها عند الحول ولم يجمعوا على وجوبها قبله، ولا تجب الفرائض إلا بنص أو إجماع، فبطل كل ما مؤهوا به من أثر ونظر.

ثم نسألهم: أوجبت الزكاة قبل الحول أم لم تجب.

فإن قالوا: لم تجب.

قلنا: فكيف تميزون أداء ما لم يجب؟ وما لم يجب فعله تطوع، ومن تطوع فلم يؤذ الواجب.

دليل فيه على تعجيل الصدقة، لأنه استسلاف كما ترى، لا استجمال صدقة، بل فيه دليل على أن تعجيلها لا يجوز، إذ لو جاز لما احتاج عليه الصلاة والسلام إلى الاستقراض؛ بل كان يستعمل زكاة حاجته إلى البكر، وذكروا:

ما رواه من طريق أبي داود: حدثنا سعيد بن منصور حدثنا إسماعيل بن زكرياء عن الحجاج بن دينار عن الحكم بن عيينة عن حبيبة عن علي بن أبي طالب قال: قال العباس سألت رسول الله ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل فآذن له.

قال أبو داود روى هذا الحديث هشيم عن منصور عن زاذان عن الحكم عن الحسن بن انس عن النبي ﷺ.

ومن طريق وكيع عن إسرائيل عن الحكم أن النبي ﷺ بعث عمر مصدقاً وقال له عن العباس: إننا قد استسلفنا زكاة لعام غام الأول.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يزيد أبو خالد قال: قال عمر للعباس: أذ زكاة مالك فقال العباس: قد أدبتها قبل ذلك، فذكر عمر ذلك للنبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ: صدق.

هذا كل ما شغبوا به من الآثار.

وقالوا: حقوق الأموال كلها جائز تعجيلها قبل أجلها، قياساً على ديون الناس المؤجلة وحقوقهم، كالنفقات وغيرها.

وقالوا: إنما أخرت الزكاة إلى الحول فسحة على الناس فقط.

وهذا كل ما مؤهوا به من النظر والقياس.

وهذا كله لا حجة لهم في شيء منه.

أما حديث حبيبة، فحبيبة غير معروفة بالعدالة، ولا تقوم الحجة إلا برواية العدول المعروفين.

وأما حديث هشيم فلم يذكر أبو داود من بينه وبين هشيم، ولو كان فيه لبذبح، فصار مقطوعاً، ثم لم يذكر أيضاً لفظ انس ولا كيف رواه، فلم يميز القطع به على الجهالة.

وأما سائر الأخبار فمرسلة.

وهذا مما ترك فيه المالكيون المرسلة، وهم يقولون - إذا وافق تقليدهم: إنه كالسند، وردوا فيه رواية المجهول، وهم يأخذون بها إذا وافقتهم فبطل كل ما مؤهوا به من الآثار.

وأما قياسهم الزكاة على ديون الناس المؤجلة: فالقياس كله باطل، ثم لو صح لكان هذا منه عين الباطل، لأن تعجيل ديون

وإن قالوا: قد وجبت.

قلنا: فالواجب إيجابٌ من وجب عليه حقٌ على أدائه، وهذا برهانٌ لا عيبَ عنه أصلاً، ونسألهم: كيف الحال إن مات الذي عجلَ الصدقةَ قبلَ الحولِ؟ أو تلفَ المالُ قبلَ الحولِ، أو مات الدينُ اعطوها قبلَ الحولِ، أو خرجوا عن الصفاتِ التي بها تستحقُّ الزكواتُ، فصَحَّ أن تعجيلها باطلٌ، وإعطاءُ لمن لا يستحقُّها، ومنعٌ لمن يستحقُّها، وإبطالُ الزكاةِ الواجبةِ؛ وكلُّ هذا لا يجوزُ.

والعجبُ من إجازةِ الحنفيين تعجيلَ الزكاةِ ومنعهم من تعجيلِ الكفارِ قبلَ الحولِ وكلاهما مآلٌ معجلٌ، إلا أن النصَّ قد يصحُّ بتعجيلِ ما منعوا تعجيله، ولم يأتِ بتعجيلِ ما أباحوا تعجيله، فتناقضوا في القياسِ، وصحَّحوا الآثارَ الفاسدةَ، وأبطلوا الآثارَ الصحيحةَ.

وأما المالكيون فإنهم - مع ما تناقضوا - خالفوا في هذه الجمهورَ من العلماء، وهما يعظمون هذا إذا وافقهم، وخالفوا الشافعيونَ فيه القياسَ، وقبلوا المرسَلُ الذي يردُّونه، وبالله تعالى التوفيقُ.

٦٩٤ - مسألة: ومن عليه دينٌ دراهمٌ أو دنانيرٌ أو مائشةٌ تجبُ الزكاةُ في مقدار ذلك لو كان حاضراً فإن كان حاضراً عنده لم يُلَفَّ وأتمَّ عنده حولاً منه ما في مقداره الزكاةُ: زكاهُ، وإلا فلا زكاةَ عليه فيه أصلاً، ولو أقام عليه سنينَ وقال قومٌ: يزكاهُ:

روينا من طريق ابن أبي شيبة عن محمد بن بكرٍ عن ابن جريج عن يزيد بن يزيد بن جابر أن عبدَ الملكَ بنَ أبي بكرٍ أخيراً أن عمرَ قال: إذا حُلَّتْ - يعني الزكاةُ - فاحسبْ دينك وما عندك واجمع ذلك جميعاً ثم زكوه.

وه إلى عبدِ الرزاقِ عن ابنِ جريج: أخبرني يزيد بنُ يزيد بنِ جابر عن عبدِ الملكِ بنِ أبي بكرٍ عن عبدِ الرحمنِ بنِ الحارثِ بنِ هشامٍ هو جدُّ عبدِ الملكِ أبو أبيه قال: قال رجلٌ لعمرو: عيبي إيانَ صدقتي فبادرَ الصدقةَ فأنفقَ على أهلي وأقضي، دعي.

قال عمرو: لا تبادرُ بها، واحسبْ دينك وما عليك، وزك ذلك اجمع.

وهو قولُ الحسن بنِ حيٍّ.

وروينا من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي في الدينِ يكونُ للرجلِ على الرجلِ فيمطله؟ قال: زكاته على الذي ياكلُ مهنته.

ومن طريق حماد بن سلمة عن قيسٍ عن عطاءٍ أو غيره نحوه.

وهم قالوا يقولنا - في إسقاطِ الزكاةِ عن الذي عليه الدينُ فيما عليه منه: ابنُ عمرو وغيره:

كما روينا من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، ومفيان الثوري قالوا: حدثنا عبدُ الله بنُ عمرَ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ: أنه وليَ مالَ يتيمةٍ فكانَ يستسلفُ منه، يرى أن ذلكَ أحرزَ له؛ ويؤدِّي زكاته من مالِ اليتيم، فهذا ابنُ عمرَ عليه الدينُ لا يزكاهُ عن نفسه.

وعن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن: إذا كان للرجلِ على الرجلِ الدينُ فالزكاةُ على الذي له الدينُ.

وعن الحجاج بن المنهال عن يزيد بن إبراهيم عن مجاهد: إذا كان عليك دينٌ فلا زكاةَ عليه؛ إنما زكاته على الذي هو له.

وعن وكيع عن سفيان عن المغيرة عن الفضيل عن إبراهيم النخعي قال: زكاً ما في يديك من مالك، وما لك على المنيءِ ولا تركاً ما للناسِ عليك.

وهو قولُ سفيان ومالك، وأبي حنيفة، وأصحابه، ووكيع..

قال أبو محمد: إمَّا وافقنا قولَ هؤلاءِ في سقوطِ الزكاةِ عن الذي عليه الدينُ فقط.

ومن طريق عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين، ليس في الدينِ زكاةٌ.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي الزناد عن عكرمة قال: ليس في الدينِ زكاةٌ.

ومن طريق وكيع عن مسعر عن الحكم بن عتيبة قال: خالفني إبراهيم في الدينِ، كنت أقولُ: لا يزكي، ثم رجعتُ إلى قولي:

وروينا عن أبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا أبو معاوية عن حجاج عن عطاء قال: ليس على صاحبِ الدينِ الذي هو له ولا على الذي هو عليه زكاةٌ.

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن عطاء قال: ليس في الدينِ زكاةٌ.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج: قلت لعطاء: السلفُ يسلفه الرجلُ.

قال: ليس على سيِّدِ المالِ ولا على الذي استسلفه زكاةٌ.

ومن طريق أبي عبيد عن أبي زائدة عن عبد الملك عن

طاوساً يقول ليس عليه صدقة.

قال أبو حمزة: إسقاط الدين زكاة ما يبدد المدين لم يأت به قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع؛ بل قد جاءت السنن الصحاح بإيجاب الزكاة في المواشي، والحب، والتمر، والذئب، والفضة، بغير تخصيص من عليه دين ممن لا دين عليه.

وأما من طريق النظر فإن ما يبدد له أن يصدقه ويتأن منه جارية يطؤها ويأكل منه وينفق منه؛ ولو لم يكفي له لم يحمل له التصرف فيه بشيء من هذا؛ فإذا هو له ولم يخرج من ملكه ويده ما عليه من الدين فزكاة ماله عليه بلا شك.

وأما تقسيم مالك: ففي غاية التناقض، وما نعلمه عن أحمر قبله.

وكذلك قول أصحاب أبي حنيفة أيضاً، وبالله التوفيق. والمالكيون: ينكرون على أبي حنيفة هذا بعينه في إيجابه للزكاة في زرع البتيم وثماره دون ماشيته وذبحه وفضته، فإن احتجوا بأن قبض زكاة المواشي والزرع إلى المصدق.

قيل: فكان ماذا؟

وكذلك أيضاً قبض زكاة العين إلى السلطان إذا طلبها ولا فرق.

٦٩٦- مسألة: ومن كان له على غيره دين فسواء كان حلالاً أو مؤجلاً عند مليه مقرً يمكنه قبضه أو منكر، أو عند عديم مقرً أو منكر كل ذلك سواء، ولا زكاة فيه على صاحبه، ولو أقام عنه سنين حتى يقبضه فإذا قبضه استأنف حولاً كسائر الفوائد ولا فرق.

فإن قبض منه ما لا تجب فيه الزكاة فلا زكاة فيه، لا حينئذ ولا بعد ذلك - الماشية، والذئب، والفضة في ذلك سواء.

وأما النخل، والزرع فلا زكاة فيه أصلاً؛ لأنه لم يخرج من زرعه ولا من ثماره.

وقالت طائفة: يزكيه.

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة عن جرير عن الحكم بن عتيبة قال: سئل علي عن الرجل يكون له الدين على آخر؟ فقال: يزكيه صاحب المال، فإن خشي أن لا يقضيه فإنه مهمل، فإذا خرج الدين زكاة لما مضى.

ومن طريق ابن أبي شيبة: حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا هشام - هو ابن حسان - عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني: سئل علي عن الدين الظنون: يزكيه؟

عطاء بن أبي رباح: لا يزكي الذي عليه الدين، ولا يزكيه الذي هو له حتى يقبضه.

وهو قول أبي سليمان، وأصحابنا.

قال أبو حمزة: إذا خرج الدين عن ملك الذي استقرضه فهو معدوم عنده، ومن الباطل المتيقن أن يزكي عن لا شيء، وعملاً لا يملك، وعن شيء لو سرق قطعت يده؛ لأنه في ملك غيره.

٦٩٥- مسألة: ومن عليه دين - كما ذكرنا وعنده

مال تجب في مثله الزكاة سواء كان أكثر من الدين الذي عليه أو مثله أو أقل منه، من جنسه كان أو من غير جنسه؛ فإنه يزكي ما عنده، ولا يسقط من أجل الدين الذي عليه شيء من زكاة ما بيده.

وهو قول الشافعي وأبي سليمان وغيرهما.

وقال مالك: يجعل الدين في العروض التي عنده التي لا زكاة فيها، يزكي ما عنده فإن لم يكن عنده عروض جعل دينه فيما بيده مما فيه الزكاة، وأسقط بذلك الزكاة، فإن فضل عن دينه شيء يجب في مقداره الزكاة زكاه وإلا فلا، وإنما هذا عنده في الذئب والفضة فقط.

وأما المواشي والزرع والثمار فلا؛ ولكن يزكي كل ذلك، سواء كان عليه دين مثل ما معه من ذلك أو أكثر أو أقل.

وقال آخرون: يسقط الدين زكاة العين والمواشي، ولا يسقط زكاة الزرع والثمار.

وقال أبو يوسف، وعمر: يجعل ما عليه من الدين في مال تجب فيه الزكاة، سواء في ذلك الذئب، والفضة، والمواشي، والحرث، والثمار، وعروض التجارة، ويسقط به زكاة كل ذلك. ولا يجعل دينه في عروض القنية ما دام عنده مال تجب فيه الزكاة، أو ما دام عنده عروض للتجارة.

وهو قول الليث بن سعد وسفيان الثوري.

وقال زفر: لا يجعل دين الزرع إلا في الزرع، ولا يجعل دين الماشية إلا في الماشية، ولا يجعل دين العين إلا في العين، فيسقط بذلك ما عنده مما عليه دين مثله.

ومن طريق ابن جريج: قلت لعطاء: حرث لرجل دينه أكثر من ماله، أيؤذي حقه؟

قال: ما نرى على رجل دينه أكثر من ماله صدقة، لا في ماشية ولا في أصل، قال ابن جريج: سمعت أبا الزبير سمعت

يقبضه،

قال: إن كان صادقا فليزكّه لما مضى وهذا في غايَةِ الصَّحَّةِ، والظَّنِّ: هو الَّذِي لا يبرحُ.

ومن طريق طائوس: إذا كانت لك دينٌ فزكّه.

ومن طريق أشعث عن الزَّبير عن جابر قال: يزكّيه - يعني: ماله من الدين على غيره.

ومن طريق عمر بن الخطاب كما ذكرنا قبل - أحسب دينك وما عليك وزك ذلك أجمع.

ومن طريق ابن جريج قال: كان سعيد بن المسيّب يقول: إذا كان الدين على مليء فعلى صاحبه أداء زكاته، فإن كان على معدوم فلا زكاة فيه حتى يخرج؛ فيكون عليه زكاة السنين التي مضت.

ومن طريق عمر بن الزَّهري مثل قول سعيد بن المسيّب سواء سواء.

وعن مجاهد: إذا كان لك الدين فعليك زكاته؛ وإذا كان عليك فلا زكاة عليك فيه.

وهو قول سفيان الثوري، والحسن بن حي. وقالت طائفة: لا زكاة فيه حتى يقبضه، فإذا قبضه أو قبض منه مقدارا ما فيه الزكاة زكاه لسنة واحدة، وإن بقي سنين.

وهو قول مالك.

وقالت طائفة: إن كان على ثقة زكاه؛ وإن كان على غير ثقة فلا زكاة عليه فيه حتى يقبضه.

وهو قول الشافعي.

وروينا من طريق عبد الله بن عمر أنه قال: زكوا أموالكم من حول إلى حول، فما كان في دين في ثقة فاجعلوه بمنزلة ما كان في أيديكم، وما كان من دين ظنون فلا زكاة فيه حتى يقبضه صاحبه.

وعن طائوس من طريق ثابت: إذا كان لك دين تعلم أنه يخرج فزكّه، وعن إبراهيم من طريق صحيح: زك ما في يديك ومالك على النبي، ولا ترك ما للناس عليك.

ثم رجع عن هذا.

وعن ميمون بن مهران: ما كان من دينٍ في مليء ترجوه فاحسبه، ثم أخرج ما عليك وزك ما بقي.

وعن مجاهد: إن كنت تعلم أنه خارج فزكّه.

وعن محمد بن علي بن الحسن ليس في الدين زكاة حتى

وأما قولنا فقد روينا قبل عن عائشة أم المؤمنين مثله، وعن عطاء.

وروينا أيضاً عن ابن عمر: ليس في الدين زكاة.

قال أبو محمد: أما قول الحسن بن حي فظاهر الخطأ؛ لأنه جعل زكاة الدين على الذي هو له، وعلى الذي هو عليه. فأوجب زكاتين في مال واحد، في عام واحد، فحصل في العين نصف العشر، وفي خمس من الإبل شاتان. وكذلك ما زاد.

وأما تقسيم مالك فما نعلمه عن أحد إلا عن عمر بن عبد العزيز.

وقد صح عنه خلاف ذلك ومثل قولنا.

وأما أبو حنيفة فإنه قسم ذلك تقاسيم في غايَةِ الفساد، وهي: أنه جعل كل دين ليس عن بدل، أو كان عن بدل ما لا يملك، كالمراس، والمهر، والجعل، ودية الخطأ، والعمد إذا صالح عليها، والمخلع؛ أنه لا زكاة على مالكة أصلاً حتى يقبضه، فإذا قبضه استأنف به حولا، وجعل كل دين يكون عن بدل لو بقي في ملكه لوجب فيه الزكاة كقرض الدراهم وفيما وجب في دمة الغاصب والمتعدي، وثمان عبد التجارة؛ فإنه لا زكاة فيه - كان على ثقة أو غير ثقة - حتى يقبض أربعين درهماً فإذا قبضها زكاهما لعام خال، ثم يزكي كل أربعين يقبض، وجعل كل دين يكون عن بدل لو بقي في يده لم تجب فيه الزكاة كالعروض لغير التجارة يبيعهما: قسماً آخر، فاضطرب فيه قوله، فمرة جعل ذلك بمنزلة قوله في الميراث، والمهر، ومرة قال: لا زكاة عليه حتى يقبض مائتي درهم، فإذا قبضها زكاهما لعام خال، وسواء عنده ما كان عند عديم أو مليء إذا كانا مقربين.

وأما قول أبي حنيفة فتخليط لا خفاء به.

قال أبو محمد: إنما لصاحب الدين عند غيره عدد في الذمة وصفة فقط، وليس له عنده عين مال أصلاً، ولعل القصة أو النعب اللذين له عنده في المعدن بعد، والقصة تراب بعد، ولعل المواشي التي له عليه لم تخلق بعد، فكيف تلزمه زكاة ما هذه صفته؟ فصح أنه لا زكاة عليه في ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

واعلم أن تقسيم أبي حنيفة، ومالك؛ لا يعرف عن أحد قبلهما، لأن الرواية عن عمر بن عبد العزيز إنما هي في الغصب لا في الدين وبالله تعالى التوفيق.

٦٩٧- مسألة: وأما المهور والخلع، والنفات، فبمنزلة ما قلنا؛ ما لم يتعين المهر؛ لأن كل ذلك دين، فإن كان المهر نفقة معينة - دراهم أو غير ذلك - أو ذهباً بعينه - دناتير أو غير ذلك - أو ماشية بعينها، أو غلها بعينها، أو كان كل ذلك ميراثاً؛ فالزكاة واجبة على من كل ذلك له؛ لأنها أموال صحيحة ظاهرة موجودة، فالزكاة فيها، ولا معنى للقبض في ذلك ما لم يمنع صاحبه شيء من ذلك، فإن منع صار مغصوباً وسقطت الزكاة كما قدمنا، وبالله تعالى التوفيق.

٦٩٨- مسألة: ومن كان له دين على بعض أهل الصدقات - وكان ذلك الدين برأ، أو شعيراً، أو ذهباً، أو فضة، أو ماشية - فتصدق عليه بدينه قبله، ونوى بذلك أنه من زكاته أجزاء ذلك.

وكذلك لو تصدق بذلك الدين على من يستحقه وأحاله به على من هو له عنده ونوى بذلك الزكاة فإنه يجوز.

برهان ذلك: أنه مأمور بالصدقة الواجبة، ويأذن تصدق على أهل الصدقات من زكاته الواجبة بما عليه منها، فإذا كان لإيرائه من الدين يسمى صدقة فقد أجزأه.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث - هو ابن سعد - عن بكير - هو ابن الأشج - عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال: «أصيب رجل على عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه، فقال رسول الله ﷺ تصدقوا عليه» وذكر الحديث.

وهو قول عطاء بن أبي رباح وغيره.

٦٩٩- مسألة: ومن أعطى زكاة ماله من وجبت له من أهلها، أو دفعها إلى المصدق المأمور بقبضها فباعها من قبض حقه فيها أو من له قبضها نظراً لأنها لأهلها؛ فجاز للذي أعطاه أن يشتريها.

وكذلك لو رجعت إليه يهية، أو هدية، أو ميراث، أو صدق أو إجارة أو سائر الوجوه المباحة، ولا يجوز له شيء من ذلك البتة قبل أن يدفعها؛ لأنه ابتاع شيئاً غير معين؛ وهذا لا يجوز؛ لأنه لا يدرى ما الذي ابتاع، ولم يعط الزكاة التي افترض الله تعالى عليه أن يؤدّيها إلى أهلها، وبهذا نفسه يحرم عليه أن يعطي غير ما لزمه القيمة.

وأما بعد أن يؤدّيها إلى أهلها فإن الله تعالى قال: ﴿وَأَحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ فهو قد أدى صدقة ماله كما أمر، وباعها الأخذ كما أباح له، ولم يجر ذلك أبو حنيفة؛ وكرهه مالك؛ وأجازه الليث بن سعد.

واحتج من منع من ذلك بالحديث الذي:

روياه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: سمعت عمر يقول: «حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَصَاغَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ فَزَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيهِ، وَطَلَسْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَشْتَرِهِ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ وَإِنْ أَعْطَاكَه يَبْرُدْهُمْ فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ».

ومن طريق حماد بن سلمة عن عاصم الأحول عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي أن الزبير حمل على فرس في سبيل الله تعالى، فوجد فرساً من ضفتها يعني من نسلها - فأراد أن يشتريه، فنهى 'وغر هذا أيضاً عن أسامة بن زيد، ولا يصح.

قال أبو محمد: وكل هذا لا حجة لهم فيه؛ لأن فرساً مصر - كان ينص الحديث - حمل عليه في سبيل الله، فصار حبساً في هذا الوجه، فبعية إخراج له عما سئل فيه، ولا يحل هذا أصلاً؛ فابتاعه حرام على كل أحد.

وكذلك القول في الخبرين الآخرين، لو صحا، لا سيما، وفي حديث أبي عثمان النهدي أنه نهى نتاجها، وهذه صفة الحبس.

وأما ما لم يحرم بيعه وكان صدقة مطلقاً يملكها المصدق بها عليه وبيعه إن شاء - فليس ابتاع المصدق بها عوداً في صدقته، لا في اللغة، ولا في الدلالة؛ لأن العود في الصدقة هو انتزاعها وردّها إلى نفسه بغير حق، وإبطال صدقته بها فقط، والحاضرون من المخالفين يميزون أن يملكها المصدق بها بالميراث، وقد عادت إلى ملكه كما عادت بالشراء ولا فرق؛ فصح أن العود هو ما ذكرنا فقط.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا آدم حدثنا الحكم بن عتيبة عن إبراهيم التخمي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: «أتى رسول الله ﷺ بلعْم، فَقُلْتُ: هَذَا مِمَّا تَصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيْرَةَ. فَقَالَ: هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ».

حدثنا حماد حدثنا عباس بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل الترمذي حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا الزهري أنه سمع عبيد الله السباق أنه سمع

عبدًا، أو حرًا.

قَالَ: فَإِنْ كَانَ فِي دَارِهِ فَلَا خَمْسَ فِيهِ، وَلَا زَكَاةَ، وَلَا شَيْءَ
فِيمَا عدا ذَلِكَ مِنَ الْمَعَادِنِ - وَاخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِي الزُّبَيْقِ، فَمَرَّةً رَأَى
فِيهِ الْخَمْسَ، وَمَرَّةً لَمْ يَرَ فِيهِ شَيْئًا.

وَقَالَ مَالِكٌ: فِي مَعَادِنِ الذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ: الزَّكَاةُ مَعْجَلَةٌ فِي
الرَّقَبَةِ إِنْ كَانَ مِقْدَارُ مَا فِيهِ الزَّكَاةَ وَلَا شَيْءَ فِي غَيْرِهَا، وَلَا يَسْقُطُ
الزَّكَاةُ فِي ذَلِكَ دَيْنٌ يَكُونُ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ كَانَ الَّذِي أَصَابَ فِي مَعْدِنِ
الذَّهَبِ، أَوْ الْفِضَّةِ نَدْرَةً بَغِيرِ كَبِيرٍ عَمِلَ فِيهِ ذَلِكَ الْخَمْسَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: احْتَجَّ مَنْ رَأَى فِيهِ الْخَمْسَ بِالْحَدِيثِ
الثَّابِتِ: «فِي الرِّكَازِ الْخَمْسُ» وَذَكَرُوا حَدِيثًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ سَعِيدٍ بِنِ أَبِي سَعِيدٍ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سِيلَ عَنِ الرِّكَازِ. فَقَالَ: هُوَ الذَّهَبُ الَّذِي خَلَقَهُ
اللَّهُ فِي الْأَرْضِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا حَدِيثٌ سَاقِطٌ؛ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعِيدٍ
مُتَّفَقٌ عَلَى إِطْرَاحِ رَوَايَتِهِ ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ فِي الذَّهَبِ خَاصَّةً.

فَإِنْ قَالُوا: قَسْنَا سَائِرَ الْمَعَادِنِ الْمَذْكُورَةَ عَلَى الذَّهَبِ.

قُلْنَا لَهُمْ: قَفِّسُوا عَلَيْهِ أَيْضًا مَعَادِنَ الْكَبْرِيتِ، وَالْكُحْلِ،
وَالزَّرْنِيعِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذِهِ حَجَارَةٌ.

قُلْنَا: فَكَيْفَ مَاذَا؟ وَمَعْدِنُ الْفِضَّةِ، وَالتَّحَاسِ أَيْضًا حَجَارَةٌ
وَلَا فَرْقَ.

وَأَمَّا الرِّكَازُ فَهُوَ دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ فَقَطْ؛ لَا الْمَعَادِنُ، لَا خِلَافَ
بَيْنَ أَهْلِ اللَّغَةِ فِي ذَلِكَ.

وَالْعَجَبُ كُلُّهُ احْتِجَاجُ بَعْضِهِمْ فِي هَذَا بِمُجْدِثِ عَمْرٍو بْنِ
شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «فِي اللَّفْقَةِ مَا كَانَ يَنْهَى
فِي الْخَرَابِ وَالْأَرْضِ الْيَمَاءَ فَيَقْبِضُ فِيهِ الرِّكَازَ الْخَمْسَ» وَهُمْ لَا
يَقُولُونَ بِهَذَا، وَهَذَا كَمَا تَرَى، وَلَوْ كَانَ الْمَعْدِنُ رِكَازًا لَكَانَ الْخَمْسُ
فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْمَعَادِنِ، كَمَا أَنَّ الْخَمْسَ فِي كُلِّ دَفْنٍ لِلْجَاهِلِيَّةِ،
أَيُّ شَيْءٍ كَانَ؛ فَظَهَرَ فَسَادُ قَوْلِهِمْ وَتَنَاقُضُهُمْ، لَا سِمًا فِي إِسْقَاطِهِمُ
الزَّكَاةَ الْمَقْرُوضَةَ بِالْخَرَابِ، وَلَمْ يَسْقُطُوا الْخَمْسَ مِنَ الْمَعَادِنِ بِالْخَرَابِ
وَأَوْجِبُوا فِيهَا خَمْسًا فِي أَرْضِ الْعَشْرِ، وَعَلَى الْكَافِرِ، وَالْعَبْدِ وَفَرَّقُوا
بَيْنَ الْمَعْدِنِ فِي الدَّارِ وَبَيْنَهُ خَارِجَ الدَّارِ، وَلَا يَعْرِفُ كُلُّ هَذَا عَنْ
أَحَدٍ قَبْلَهُمْ وَهُمْ يَقُولُونَ: بَرَدُ الْأَخْبَارِ الصَّحَاحِ إِذَا خَالَفَتْ
الْأَصُولَ وَحُكْمَهُمْ هَامَنَا خَالَفَ لِلْأَصُولِ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ فِيهِ الْخَمْسَ.

جَوَابُهُ أَمَّا الْمُؤْمِنُونَ فَقَالُوا: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: هَلْ
مِنْ طَعَامٍ؟ فَقُلْتُ: لَا، إِلَّا عَظْمًا أَطْعَمْتُهُ سَوْلَةً لَنَا مِنْ الصَّدَقَةِ
فَقَالَ: قُرْبِيهِ فَقَدْ بَلَغْتَ مَحِلَّهَا».

وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الصَّدَقَةَ حَرَامٌ عَلَيْهِ ﷺ فَقَدْ اسْتَبَاحَهَا
بَعْدَ بُلُوغِهَا مَحِلَّهَا، إِذْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِالْهَدِيَّةِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ حَدَّثَنَا عَمْرٌو بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا
أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ
عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحُلْ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ إِلَّا لِيَخْمَسَ لِغَنَى فِي
سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ لِغَنَمٍ، أَوْ لِرَجُلٍ اشْتَرَا بِمَالِهِ، أَوْ
لِرَجُلٍ كَانَ لَهُ جَارٌ يَسْكُنُ، فَتَصَدَّقَ عَلَى الْمَسْكِينِ فَلَمَّا نَهَا
الْمَسْكِينُ لِغَنِيِّ» فَهَذَا نَصٌّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِجَوَازِ ابْتِنَاعِ الصَّدَقَةِ، وَلَمْ
يُخَصِّصْ الْمُتَصَدِّقَ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ.

وَرَوَيْنَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَا تَشْتَرِ الصَّدَقَةَ حَتَّى تَعْقِلَ:
يَعْنِي حَتَّى تُؤَدِّيَهَا؛ وَهَذَا نَصٌّ قَوْلُنَا، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الصَّدَقَةِ
قَالَ: إِنْ اشْتَرَيْتَهَا أَوْ رَدَّتْ عَلَيْكَ، أَوْ وَرَثَتَهَا حَلَّتْ لَكَ، وَعَنْ
عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَلَا يَتَابَعَهَا حَتَّى تَصِيرَ
إِلَى غَيْرِ الَّذِي تَصَدَّقَ بِهَا عَلَيْهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَهَذَا عَمْرٌو يُعَيِّرُ لِلْمُتَصَدِّقِ بِالصَّدَقَةِ ابْتِنَاعَهَا
إِذَا انْتَقَلَتْ عَنِ الَّذِي تَصَدَّقَ بِهَا عَلَيْهِ إِلَى غَيْرِهِ؛ وَلَا فَرْقَ عِنْدَنَا بَيْنَ
الْأَمْرَيْنِ.

وَقَوْلُنَا هَذَا هُوَ قَوْلُ عِكْرَمَةَ، وَمُكْحُولٍ.

وَبِهِ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالْأَوْزَاعِيُّ.

وَأَجَارَهُ الشَّافِعِيُّ وَلَمْ يَسْتَحِبَّهُ.

وَمَنْعَ مِنْهُ مَالِكٌ، وَأَجَازَ رَجُوعَهَا إِلَيْهِ بِالْمِيرَاثِ.

وَرَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَمْرٍو: أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَصَدَّقَ بِشَيْءٍ فَرَجَعَ إِلَيْهِ
بِالْمِيرَاثِ تَصَدَّقَ بِهِ، وَيُفِي بِذَلِكَ، فَخَرَجَ قَوْلُ مَالِكٍ عَنْ أَنَّ يَكُونُ
لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ مُوَافِقٌ.

٧٠٠- مسألة: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَا شَيْءَ فِي الْمَعَادِنِ،
وَهِيَ فَائِدَةٌ، لَا خَمْسَ فِيهَا وَلَا زَكَاةَ مَعْجَلَةً، فَإِنْ بَقِيَ الذَّهَبُ،
وَالْفِضَّةُ عِنْدَ مُسْتَحْرِجِهَا حَوْلًا قَمَرِيًّا، وَكَانَ ذَلِكَ مِقْدَارًا مَا حُجِبَ
فِيهِ الزَّكَاةُ، زَكَاةً، وَإِلَّا فَلَا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: عَلَيْهِ فِي مَعَادِنِ الذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ،
وَالنَّحَاسِ، وَالرَّصَاصِ، وَالْقَزْدِيِّ، وَالْحَدِيدِ: الْخَمْسُ، سِوَاكَ كَانَ فِي
أَرْضٍ عَشْرٍ أَوْ فِي أَرْضٍ خَرَجَ، سِوَاكَ أَصَابَهُ مُسْلِمٌ، أَوْ كَافِرٌ،

فلما كانت لم تحصل من ترابها صح يقيناً أنها ليست من شيء من ذلك، وإنما كانت هدية من الذي أصابها، أو من وجه غير هذين الوجهين، فأعطاهما عليه السلام من شاء.

وقد قدمنا أنه لا زكاة في مال غير الزرع إلا بعد الحول، والمعدن من جملة الذهب والفضة؛ فلا شيء فيها إلا بعد الحول.

وهذا قول الليث بن سعد، وأحد أقوال الشافعي، وقول أبي سليمان.

ورأى مالك أن من ظهر في أرضه معدن فإنه يسقط ملكه عنه، ويصير للسلطان، وهذا قول في غاية الفساد؛ بلا برهان من قرآن، ولا سنة صحيحة، ولا رواية سقيمة، ولا إجماع؛ ولا قول صاحب، ولا رأي له وجه، وعلى هذا إن ظهر في مسجد أن يصير ملكه للسلطان ويطلق حكمه ولو أنه الكعبة وهذا في غاية الفساد.

وقال رسول الله ﷺ: «إِنْ مَاءَكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، فَصَحَّ أَنْ مِنْ ظَهَرٍ فِي أَرْضِهِ مَعْدَنٌ فَهُوَ لَهُ، يَرُوثُ عَنْهُ وَيَعْمَلُ فِيهِ مَا شَاءَ».

٧٠١- مسألة: ولا تؤخذ زكاة من كافر لا مضاعفة ولا غير مضاعفة، لا من بني تغلب ولا من غيرهم.

وهو قول مالك.

وقال أبو حنيفة، والشافعي، كذلك إلا في بني تغلب خاصة؛ فإنهم قالوا: تؤخذ منهم الزكاة مضاعفة.

واحتجوا بخبر واه مضطرب في غاية الاضطراب:

رويناه من طريق أبي إسحاق الشيباني عن السفاح بن مطر عن داود بن كردوس التغلبي قال: صاحت عمر بن الخطاب عن بني تغلب - بعد أن قطعوا الفرات وأرادوا اللّحوق بالروم - على أن لا يصبنوا صبيّاً ولا يكرهوا على غير دينهم على أن عليهم العشر مضاعفاً في كل عشرين درهماً درهم.

قال داود بن كردوس: ليس لبني تغلب دمة، قد صبنوا في دينهم.

ومن طريق هشيم عن المغيرة بن مقسم عن السفاح بن المثني عن زرة بن النعمان أو النعمان بن زرة: أنه كلم عمر في بني تغلب وقال له: إنهم عرب ياتقون من الجزية، فلا تمن عدوك بهم؛ فصالحهم عمر على أن أضاعف عليهم الصدقة، فاشترط عليهم: أن لا ينصروا أولادهم.

قال مغيرة فحدثت أن علي بن أبي طالب قال: لئن

قلنا: أنتم أول مخالف لهذا الحكم إن كان حجة؛ لأن الخبر إنما هو في رجل استخرج معدناً فباعه بمائة شاة، وأخرج المشتري منه ثمن ألف شاة فرأى عليّ الحسن على المشتري؛ لا على المستخرج له.

وأما من رأى فيه الزكاة فاحتجوا - بحديث مالك عن ربعة عن غير واحد من علمائهم أن رسول الله ﷺ: «قَطَعَ لِبَالِ بْنِ الْحَارِثِ مَعَادِنُ الْقَبْلِيَّةِ - وَهِيَ فِي نَاحِيَةِ الْفُرْعِ».

قال: فملك المعدن لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم.

قال أبو حمزة: وليس هذا بشيء لأنه مرسل، وليس فيه مع إرساله إلا إقطاعه عليه السلام تلك المعدن فقط، وليس فيه أنه عليه السلام أخذ منها الزكاة، ثم لو صح لكان المالكيون أول مخالفين له؛ لأنهم رأوا في الندرة تصاب فيه بخير كبير عمل: الحسن؛ وهذا خلاف ما في هذا الخبر. ويسألون أيضاً عن مقدار ذلك العمل الكبير وحيد الندرة، ولا سبيل إليه إلا بدعوى لا يجوز الاشتغال بها - فظهر أيضاً فساد هذا القول وتناقضه.

وقالوا أيضاً: المعدن كالزرع يخرج شيء بعد شيء.

قال عليّ: قياس المعدن على الزرع بقياسه على الزكاة، وكل ذلك باطل ولو كان القياس حقاً لتعارض هذان القياسان؛ وكلاهما فاسد.

أما قياسه على الركاز فيلزمهم ذلك في كل معدن؛ وإلا فقد تناقضوا.

وأما قياسه على الزرع فيلزمهم أن يراعوا فيه خمسة أوسق وإلا فقد تناقضوا، ويلزمهم أيضاً أن يقيسوا كل معدن - من حديد أو نحاس - على الزرع.

واحتج كلنا الطائفتين بالخبر الثابت من طريق مسلم عن قتبية، حدثنا عبد الواحد عن عمارة بن القعقاع حدثنا عبد الرحمن بن أبي نعم قال: سمعت أبا سعيد الخدري يقول: «بَثَّ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذُعَيْبَةٍ فِي أَيَّامٍ مَقْرُوظٍ لَمْ تَحْصُلْ مِنْ تَرَابِهَا، فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةٍ نَفَرٍ: عَيْنَةُ بْنُ بَدْرٍ، وَالْأَسْرَجُ بْنُ حَبِيبٍ، وَزَيْدُ الْحَبَرِ، وَذَكَرَ رَابِعاً، وَهُوَ عُلَقَمَةُ بْنُ عُلَاقَةَ».

فقال من رأى في المعدن الزكاة: هؤلاء من المؤلفة قلوبهم؛ وحقهم في الزكاة لا في الخمس؛ وقال الآخرون: علي من بني هاشم، ولا يجل له النظر في الصدقة، وإنما النظر في الأخماس.

قال عليّ: كلا القولين دعوى فاسدة، ولو كانت تلك الذهب من خس واجب، أو من زكاة لما جاز البتة أخذها إلا بوزن وتحقيق، لا يظلم معه المعطي ولا أهل الأربعة الأخماس؛

وقَدْ صَحَّ عَنْ عُمَرَ - بِأَصَحِّ طَرِيقٍ - مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ قَالَ: أَمَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنْ أَخْذَ مِنْ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ الْعَشْرَ، وَمَنْ نَصَارَى أَهْلِ الْكُتَابِ نَصْفَ الْعَشْرِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَكَمَا لَمْ يَسْقُطْ أَخْذُ نَصْفِ الْعَشْرِ مِنْ أَهْلِ الْكُتَابِ الْجَزِيَّةَ عَنْهُمْ فَكَذَلِكَ لَا يَسْقُطُ أَخْذُ الْعَشْرِ مِنْ بَنِي تَغْلِبَ أَيْضاً الْجَزِيَّةَ عَنْهُمْ، وَهَذَا أَصَحُّ قِيَاسٍ، لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنَ الْقِيَاسِ صَحِيحاً، فَقَدْ خَالَفُوا الْقِيَاسَ أَيْضاً.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ وَثَبَتْ لِكَانُوا قَدْ خَالَفُوهُ؛ لِأَنَّهُ جَمِيعٌ مِنْ رِوَاةٍ عَنْهُ - وَأَوْفَى عَنْ آخِرِهِمْ - يَقُولُونَ كُلَّهُمْ: إِنَّ بَنِي تَغْلِبَ قَدْ نَقَضُوا تِلْكَ الذَّمَّةَ؛ فَبُطِلَ ذَلِكَ الْحُكْمُ.

وَرَوَوْا ذَلِكَ أَيْضاً - عَنْ عَلِيٍّ، فَخَالَفُوا: عُمَرَ وَعَلِيًّا، وَالْخَبَرَ الَّذِي بِهِ اسْتَحْجَرُوا الْقُرْآنَ وَالسُّنَنَ - فِي أَخْذِ الْجَزِيَّةِ مِنْ كُلِّ كِتَابِيٍّ فِي أَرْضِ الْعَرَبِ وَغَيْرِهَا، كَهَجْرٍ، وَالْيَمَنِ، وَغَيْرِهِمَا - وَفَعَلَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالْقِيَاسُ، وَتَعَوَّدَ بِاللَّهُ مِنَ الْخِذْلَانِ.

٧٠٢ - مسألة: ولا يجوز أخذ زكاة ولا تعشير عما يَتَجَرَّ بِهِ تَجَارُ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا مِنْ كَافِرٍ أَصْلاً - تَجَرَّ فِي بِلَادِهِ أَوْ فِي غَيْرِ بِلَادِهِ - إِلَّا أَنْ يَكُونُوا صَوْلَحُوا عَلَى ذَلِكَ مَعَ الْجَزِيَّةِ فِي أَصْلِ عَقْدِهِمْ، فَتُؤْخَذُ حَيْثُ نَزَحُوا مِنْهُمْ وَإِلَّا فَلَا.

أَمَّا الْمُسْلِمُونَ فَقَدْ ذَكَرْنَا قَبْلَ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِمْ فِي الْعُرُوضِ - لِتِجَارَةٍ كَانَتْ أَوْ لِغَيْرِ تِجَارَةٍ.

وَأَمَّا الْكُفَرَاءُ فَإِنَّمَا وَجِبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمُ الْجَزِيَّةُ فَقَطُّ؛ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ صَلَاحاً مَعَ الْجَزِيَّةِ فَهُوَ حَقٌّ وَعَهْدٌ صَحِيحٌ، وَإِلَّا فَلَا يَحِلُّ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ بَعْدَ صَحَّةِ عَقْدِ الذَّمَّةِ بِالْجَزِيَّةِ وَالصَّخَارِ، مَا لَمْ يَنْقُضُوا الْعَهْدَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُوْخَذُ مِنْ أَهْلِ الذَّمَّةِ إِذَا سَافَرُوا نَصْفَ الْعَشْرِ فِي الْحَوْلِ مَرَّةً فَقَطُّ وَلَا يُوْخَذُ مِنْهُمْ مِنْ أَقْلٍ مِنْ مَائَتِي دِرْهَمٍ شَيْءٌ.

وَكَذَلِكَ يُوْخَذُ مِنَ الْخَبَرِيِّ الْعَشْرَ إِذَا بَلَغَ مَائَتِي دِرْهَمٍ، وَإِلَّا فَلَا؛ إِلَّا إِنْ كَانُوا لَا يَأْخُذُونَ مِنْ تِجَارَتِهِ شَيْئاً فَلَا نَأْخُذُ مِنْ تِجَارَتِهِمْ شَيْئاً.

قَالَ مَالِكٌ: يُوْخَذُ مِنْ أَهْلِ الذَّمَّةِ الْعَشْرَ إِذَا تَجَرَّوْا إِلَى غَيْرِ بِلَادِهِمْ - عَمَّا قُلَّ أَوْ كَثُرَ - إِذَا بَاعُوا، وَيُوْخَذُ مِنْهُمْ فِي كُلِّ سَفَرَةٍ كَذَلِكَ، وَلَوْ مَرَاراً فِي السَّبْتِ، فَإِنْ تَجَرَّوْا فِي بِلَادِهِمْ لَمْ يُوْخَذْ مِنْهُمْ شَيْءٌ، وَيُوْخَذُ مِنَ الْخَبَرِيِّينَ كَذَلِكَ إِلَّا فِيمَا حُلُوا إِلَى الْمَدِينَةِ خَاصَّةً

تَفَرَّغَتْ لِبَنِي تَغْلِبَ لَأَقْتُلَنَّ مَقَاتِلَتَهُمْ وَلَا مَسِيئَ ذُرَارِيَهُمْ؛ فَقَدْ نَقَضُوا، وَبَرِئَتْ مِنْهُمْ الذَّمَّةُ حَيْثُ نَصَرُوا أَوْلَادَهُمْ.

وَرَوِي أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ فَقَالَ: فِيهِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ كَرْدُوسٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ النُّعْمَانِ، وَذَكَرَ مِثْلَهُ سِوَاهُ سِوَاهُ، وَذَكَرَ أَنَّهُمْ لَا ذَمَّةَ لَهُمْ الْيَوْمَ.

وَرَوَيْنَا أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ كَاتِبِ اللَّيْثِ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ: لَا تَعْلَمُ فِي مَوَاسِي أَهْلِ الْكُتَابِ صَدَقَةٌ إِلَّا الْجَزِيَّةَ غَيْرَ أَنْ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ - الَّذِينَ جُلُّ أَمْوَالِهِمُ الْمَوَاسِي - تَضَعُ عَلَيْهِمْ حَتَّى تَكُونَ مِثْلِي الصَّدَقَةِ.

هَذَا كُلُّ مَا مَوْهُو بِهِ، وَلَوْ كَانَ هَذَا الْخَبَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمَا حُلَّ الْأَخْذُ بِهِ لِانْقِطَاعِهِ وَضَعْفِ رِوَايَتِهِ، فَكَيْفَ وَلَيْسَ هُوَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَكَيْفَ وَقَدْ خَالَفُوا هَذَا الْخَبَرَ نَفْسَهُ وَهَدَمُوا بِهِ أَكْثَرَ أَصُولِهِمْ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَا يَقْبَلُ خَيْرُ الْأَحَادِ الثَّقَاتِ الَّذِي لَمْ يَجْمَعْ عَلَيْهِمَا إِذَا كَثُرَتْ بِهِ الْبُلُوءُ، وَهَذَا أَمْرٌ تَكْثُرُ بِهِ الْبُلُوءُ، وَلَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَغَيْرِهِمْ، فَقِيلُوا فِيهِ خَيْرٌ لَا خَيْرَ فِيهِ، وَهُمْ قَدْ رَدُّوا بِأَقْلٍ مِنْ هَذَا خَيْرَ الرُّوْضِ مِنْ مَسِّ الذَّنْبِ، وَيَقُولُونَ: لَا يَقْبَلُ خَيْرُ الْأَحَادِ الثَّقَاتِ إِذَا كَانَ زَانِثاً عَلَى مَا فِي الْقُرْآنِ أَوْ خَالَفَ لَهٗ، وَرَدُّوا بِهَذَا حَدِيثَ الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ، وَكُذِّبُوا مَا هُوَ خَالَفَ لَهَا فِي الْقُرْآنِ، وَلَا خِلَافَ لِلْقُرْآنِ أَكْثَرَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿خَسَى يَغْفِرُوا الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾.

فَقَالُوا هَمْ: إِلَّا بَنِي تَغْلِبَ فَلَا يُوْخَذُونَ الْجَزِيَّةَ وَلَا صَغَارَ عَلَيْهِمْ؛ بَلْ يُوْخَذُونَ الصَّدَقَةَ مُضَاعَفَةً؛ فَخَالَفُوا الْقُرْآنَ، وَالسُّنَنَ الْمَقُولَةَ نَقَلَ الْكَافَّةُ بِخَيْرٍ لَا خَيْرَ فِيهِ، وَقَالُوا: لَا يَقْبَلُ خَيْرُ الْأَحَادِ الثَّقَاتِ إِذَا خَالَفَ الْأَصُولَ، وَرَدُّوا بِذَلِكَ خَيْرَ الْقَرَعَةِ فِي الْأَعْبِدِ السَّبْقِ، وَخَيْرِ الْمَصْرَافِ، وَكُذِّبُوا مَا هُمَا مُخَالَفَتَانِ لِلْأَصُولِ بَلْ هُمَا أَصْلَانِ مِنْ كِبَارِ الْأَصُولِ، وَخَالَفُوا هَاهُنَا جَمِيعَ الْأَصُولِ فِي الصَّدَقَاتِ، وَفِي الْجَزِيَّةِ بِخَيْرٍ لَا يَسَاوِي بَعْدَهُ، وَتَعَلَّلُوا بِالْاضْطِرَابِ فِي أَخْبَارِ الثَّقَاتِ، وَرَدُّوا خَيْرَ لَا تَحْزَمُ الرُّضْعَةُ وَلَا الرُّضْعَتَانِ وَخَيْرٌ هَلَّا قُطِعَ إِلَّا فِي رَجْعٍ دُونَ فَصَاعِدَةٍ.

وَأَخَذُوا هَاهُنَا بِاسْتِطْقِ خَيْرٍ وَاشْتَدَّ اضْطِرَابُهَا، لِأَنَّهُ يَقُولُ رِوَايَةً مَرَّةً: عَنْ السَّخَّاحِ بْنِ مَطَرٍ، وَمَرَّةً: عَنْ السَّخَّاحِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَمَرَّةً: عَنْ دَاوُدَ بْنِ كَرْدُوسٍ أَنَّهُ صَالِحٌ عَمَرَ عَنْ بَنِي تَغْلِبَ وَمَرَّةً: عَنْ دَاوُدَ بْنِ كَرْدُوسٍ عَنْ عِبَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ، أَوْ زُرْعَةَ بْنِ النُّعْمَانِ، أَوْ النُّعْمَانِ بْنِ زُرْعَةَ أَنَّهُ صَالِحٌ عَمَرَ، وَمَعَ شِدَّةِ هَذَا الْاضْطِرَابِ الْمَقْرُطِ فَإِنَّ جَمِيعَ هَؤُلَاءِ لَا يَدْرِي أَحَدٌ مِنْهُمْ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى؟ وَكَمْ مِنْ قَضِيَّةٍ خَالَفُوا فِيهَا عَمَرَ، كَكَلَامِهِ مَعَ عُثْمَانَ فِي الْخَطْبَةِ، وَنَفْيِهِ فِي الزَّنَى وَإِغْرَامِهِ فِي السَّرْقَةِ قَبْلَ الْقَطْعِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

من الخنطة، والزبيب خاصة، فإنه لا يؤخذ منهم إلا نصف العشر فقط..

قال أبو محمد: احتجوا في ذلك بما روي من طريق معمر عن الزهري عن السائب بن يزيد: كنت أعشر مع عبد الله بن عتبة زمن عمر بن الخطاب، فكان يأخذ من أهل الذمة أنصاف عشر أموالهم فيما تجروا به، ويجدئ أسيرين عن أسيرين مالك عن عمر بن الخطاب: خذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهماً، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهماً، ومن كل عشرة دراهم درهماً.

ومن طريق زياد بن حدير: أمرني عمر بأن آخذ من بني تغلب العشر، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر.

ومن طريق مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد قال: كنت غلاماً مع عبد الله بن عتبة على سوق المدينة زمان عمر بن الخطاب، فكان يأخذ من النبط العشر.

قال أبو محمد: هذا كله لا حجة فيه، لأنه ليس عن رسول الله ﷺ.

وأيضاً - فرب قضية خالفوا فيها عمر قد ذكرناها آنفاً، وليس يجوز أن يكون بعض حكم عمر حجة ويعضه ليس بحجة.

وأيضاً - فإن هذه الآثار مختلفة عن عمر، في بعضها العشر من أهل الكتاب، وفي بعضها نصف العشر، فما الذي جعل بعضها أولى من بعض.

وقد خالف المالكيون هذه الآثار في تفريقهم بين تجارتهم في أقطار بلادهم أو غيرها.

وخالفوا الحنفيون في وضعهم ذلك مرة في العام فقط، وذلك في هذه الآثار.

وذكروا في ذلك خبراً فاسداً من طريق ابن أبي ذئب عن عبد الرحمن بن مهران: أن عمر كتب إلى أيوب بن شرحبيل: خذ من المسلمين من كل أربعين ديناراً ديناراً، ومن أهل الكتاب من كل عشرين ديناراً ديناراً، إذا كانوا يديرونها، ثم لا تأخذ منهم شيئاً حتى رأس الخول، فإني سمعت ذلك ممن سمعه ممن سمع النبي ﷺ.

قال أبو محمد: وهذا عن مجهولين، وليس أيضاً فيه بيان أنه سمع من النبي ﷺ.

قال أبو محمد: فكيف.

وقد روي عن عمر ﷺ بيان هذا كله.

كما حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور حدثنا محمد بن عيسى حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا أبو عبيد حدثنا الأنصاري هو القاضي محمد بن عبد الله بن المشي عن سعي بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي مجلز قال: بعث عمر: عساراً، وابن مسعود، وعثمان بن حنيف إلى الكوفة - فذكر الحديث وفيه: أن عثمان بن حنيف مسح الأرض فوضع عليها كذا وكذا، وجعل في أموال أهل الذمة الذين يختلفون بها من كل عشرين درهماً درهماً وجعل على رؤسهم - وعطل من ذلك النساء والصبيان: أربعة وعشرين ثم كتب بذلك إلى عمر فأجازه.

فصح أن هذا كان في أصل العهد والعقد ودمتهم.

وه إلى أبي عبيد: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفیان الثوري عن عبد الله بن خالد العبيسي قال: سألت زياد بن حدير: من كنتم تعشرون؟

قال: ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً، كنا نعشر تجار أهل الحرب كما يعشروننا إذا أتيتهم.

فصح أنه لم يكن يؤخذ ذلك ممن لم يعاقد على ذلك.

وه إلى أبي عبيد: حدثنا معاوية عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن مسروق قال: والله ما عملت عملاً أخوف عندي أن يدخلني النار من عملكم هذا، وما بي أن أكون ظلمت فيه مسلماً أو معاهداً ديناراً ولا درهماً، ولكن لا أدري ما هذا الجبل الذي لم يسه رسول الله ﷺ ولا أبو بكر، ولا عمر، قالوا: فما حملك على أن دخلت فيه؟

قال: لم يدعي زياد، ولا شريح، ولا الشيطان، حتى دخلت فيه.

قال أبو محمد: فصح أنه عمل محدث ولا يجوز أن يظن بعمر ﷺ أنه تعدى ما كان في عقدهم كما لا يظن به في أمره أن يؤخذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهماً أنه فيما هو أقل من مائتي درهم، وبالله تعالى التوفيق.

٧٠٣- مسألة: وليس في شيء مما أصيب من العنبر والجواهر والياقوت والزمرد - بحريه وبريه: شيء أصلاً، وهو كله لمن وجدته.

وقد روي من طريق الحسن بن عمار عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب: أن في العنبر، وفي كل ما استخرج من حلية البحر: الخمس، وبه يقول أبو يوسف.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْحَسَنُ بْنُ عِمْرَةَ مَطْرُوحٌ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الْعَنَبِ: إِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ فِيهِ الْخَمْسُ، مِنْ طَرِيقِ سَفِيَانٍ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا شَيْءَ فِيهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فَصَحَّ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ إِغْرَامُ مُسْلِمٍ شَيْئًا بِغَيْرِ نَصٍّ صَحِيحٍ، وَكَانَ - بِلَا خِلَافٍ - كُلُّ مَا لَا رَبَّ لَهُ فَهُوَ لِمَنْ وَجَدَهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٩ - زَكَاةُ الْفِطْرِ

٧٠٤ - مسألة: زكاة الفطر من رمضان فرض واجب

على كلِّ مسلمٍ، كبيرٍ أو صغيرٍ، ذكرٍ أو أنثى، حرٍّ أو عبدٍ، وإنَّ كَانَ مِنْ ذَكَرْنَا جَنِينًا فِي بَطْنِ أُمِّهِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ الصَّاعَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمَدِّ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ فَسَّرْنَاهُ قَبْلَ، وَلَا يَجُزِّي شَيْءٌ غَيْرُهُ مَا ذَكَرْنَا، لَا قَمْحٌ، وَلَا دَقِيقٌ قَمْحٍ أَوْ شَعِيرٍ، وَلَا خَبِزٌ وَلَا قِيَمَةٌ، وَلَا شَيْءٌ غَيْرُهُ مَا ذَكَرْنَا.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُمَانَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ: صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْبَلْخِيُّ حَدَّثَنَا الْفَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْبَيْهَقِيُّ حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ».

وَقَالَ مَالِكٌ: لَيْسَتْ فَرَضًا.

وَاحْتِجَّ لَهُ مَنْ قُلِّدَهُ بِأَنَّهُ قَالَ: مَعْنَى «فَرَضَ» رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَيُّ قَدَرٍ مَقْدَارَهَا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا خَطَأٌ، لِأَنَّهُ دَعَا بِبَلَا بَرَهَانَ وَإِحَالَةً اللَّفْظِ عَنْ مَوْضِعِهِ بِبَلَا دَلِيلٍ.

وَقَدْ أوردنا أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِهَا وَامْرَهُ فَرَضَ.

قَالَ تَعَالَى: «فَلْيَخْذِرِ الْثَلَاثِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» وَذَكَرُوا خَبْرًا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الزَّكَاةُ، فَلَمَّا نَزَلَتِ الزَّكَاةُ لَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنَا، وَتَحَنَّنَ نَفْعُهُ» وَعَنْهُ أَيْضًا «كُنَّا نُصْرِمُ عَاشُورَاءَ وَنُعْطِي الْفِطْرَ مَا لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْنَا صَوْمَ رَمَضَانَ وَالزَّكَاةَ، فَلَمَّا نَزَلَ لَمْ نُؤْمَرْ وَلَمْ نَنْهَ، وَتَحَنَّنَ نَفْعُهُ».

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا الْخَبَرُ حُجَّةٌ لَنَا عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ فِيهِ أَمْرٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ، فَصَارَ أَمْرًا مَفْرُضًا ثُمَّ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ فَبَقِيَ فَرَضًا كَمَا كَانَ.

وَأَمَّا يَوْمُ عَاشُورَاءَ فَلَوْلَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَحَّ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «مَنْ شَاءَ صَاحَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ» لَكَانَ فَرَضُهُ بَاقِيًا، وَلَمْ يَأْتِ مِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ؛ فَبُطِّلَ تَعَلُّقُهُمْ بِهَذَا الْخَبَرِ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ» وَقَدْ سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ: زَكَاةً، فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِهَا، وَالذَّلَالُ عَلَى هَذَا تَكْثُرُ جَدًّا.

وَرَوَيْنَاهُ عَنْ وَكَيْعٍ عَنْ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَاصِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ بْنِ سِيرِينَ، وَأَبِي قَلَابَةَ قَالَا جَمِيعًا: زَكَاةُ الْفِطْرِ فَرِيضَةٌ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، وَغَيْرِهِمَا.

وَاجْتَازَ قَوْمٌ أَشْيَاءَ غَيْرَ مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ قَوْمٌ: يَجُزِّي فِيهَا الْقَمْحُ وَقَالَ آخَرُونَ: وَالزَّيْبُ، وَالْأَقْطُ.

وَاحْتَجَّوْا بِأَشْيَاءَ مِنْهَا: أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّمَا يُخْرَجُ كُلُّ أَحَدٍ مِمَّا يَأْكُلُ وَمَنْ قَوَتْ أَهْلُ بَلَدِهِ، فَقُلْنَا: هَذِهِ دَعْوَى بَاطِلٍ بِبَلَا بَرَهَانَ، ثُمَّ قَدْ تَقَضَّيْنَاهَا لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَأْكُلُ الْخَبِزَ لَا الْحَبَّ؛ فَأَوْجِبُوا أَنْ يُعْطِيَ خَبِزًا لِأَنَّهُ هُوَ أَكْلُهُ، وَهُوَ قَوَتْ أَهْلُ بَلَدِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: هُوَ غَيْرُ مَا جَاءَ بِهِ الْخَبَرُ.

قُلْنَا: صَدَقْتُمْ.

وَكَذَلِكَ مَا عَدَا التَّمْرَ، وَالشَّعِيرَ، وَقَالُوا: إِنَّمَا خَصَّصَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِالذِّكْرِ - التَّمْرَ، وَالشَّعِيرَ، لِأَنَّهُمَا كَانَا قَوْتَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا قَوْلٌ فَاحِشٌ جَدًّا، أَوَّلُ ذَلِكَ أَنَّهُ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَكْشُوفٌ، لِأَنَّ هَذَا الْقَائِلَ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا لَمْ يَقُلْ: وَهَذَا عَظِيمٌ جَدًّا، وَيَقَالُ لَهُ: مَنْ أَيْسَرَ لَكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ الْقَمْحَ، وَالزَّيْبَ؛ فَسَكَتَ عَنْهُمَا وَقَصَدَ إِلَى التَّمْرِ، وَالشَّعِيرِ؛ أَنَّهُمَا قَوْتَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَهَذَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا مَنْ أَخْبَرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ مَنْ نَزَلَ عَلَيْهِ وَحْيٌ بِذَلِكَ.

عن الزَّهْرِيِّ عن ثعلبة بن أبي صعير عن أبيه عن النبي ﷺ «في صدقة الفطر: صَاعٌ مِنْ قَمْحٍ عَلَى كُلِّ أَتْنَيْنِ».

ومن طريق سليمان بن داود العنكي عن حماد بن زيد عن النعمان بن راشد عن الزَّهْرِيِّ عن عبد الله بن ثعلبة، أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير عن أبيه عن النبي ﷺ «في صدقة الفطر: صَاعٌ مِنْ بُرٍّ عَلَى كُلِّ أَتْنَيْنِ».

فحصل هذا الحديث راجعاً إلى رجل مجهول الحال، مضطرب عنه، يختلف في اسمه، مرةً: عبد الله بن ثعلبة، ومرةً: ثعلبة بن عبد الله ولا خلاف في أن الزَّهْرِيُّ لم يلق ثعلبة بن أبي صعير، وليس لعبد الله بن ثعلبة صحة.

وأحسن حديث في هذا الباب.

ما حدثناه هَمَامٌ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَيْمَنٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ بِرِ حَرْبٍ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا هَمَامٌ بْنُ يَحْيَى عَنْ يَكْرِ بْنِ واثِلٍ، أَنَّ الزَّهْرِيَّ حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي صَعِيرٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «قَامَ خَلِيلاً فَأَمَرَ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ: صَاعٌ تَمْرٍ، أَوْ صَاعٌ شَعِيرٍ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ» ولم يذكر: «الرِّبَّ» ولا شيئاً غير التمر والشعير؛ ولكننا لا نتجح به؛ لأنَّ عبد الله بن ثعلبة مجهول - ثم هذا كله خالف لقول مالك، والشافعي.

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي يزيد المدني «أعطى رسول الله ﷺ لِمُطَاغِرٍ شَعِيرًا وَقَالَ: أَطْعِمْ هَذَا، فَإِنَّ مِثْلَيْنِ مِنْ شَعِيرٍ يَفْضِيَانِ مِثْلًا مِنْ قَمْحٍ» وهذا مرسل.

ومن طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا حَجَّ بَعَثَ صَارِخًا فِي بَطْنِ مَكَّةَ: أَلَا إِنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُدَّانٍ مِنْ حِنْطَةٍ، أَوْ صَاعٌ مِمَّا مَسَوَى ذَلِكَ مِنَ الطَّعَامِ» وهذا مرسل.

وعن جابر الجعفي عن الشعبي «كَانُوا يُخْرِجُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ يَصِفُ صَاعٌ مِنْ بُرٍّ» وهذا مرسل.

ومن طريق الليث عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، وعقيل بن خالد، وعمرو بن الحارث قال عبد الرحمن، وعقيل: عن الزَّهْرِيِّ، وقال عمرو: عن يزيد بن عبد الله بن قسيط ثم اتفق يزيد، والزَّهْرِيُّ عن سعيد بن المسيب «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ: مِثْلَيْنِ حِنْطَةٍ» وهذا مرسل.

ومثله أيضاً - عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وسالم بن عبد الله بن عمرو، وأبي سلمة بن

أبيصاف: فلو صحَّ هَمْ ذَلِكَ لَكَانَ الْفَرَضُ فِي ذَلِكَ لَا يَلْزَمُ إِلَّا أَهْلَ الْمَدِينَةِ فَقَطْ.

وأيضاً: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ عَلَّمَ وَاتَّزَلْ بِذَلِكَ رَسُولَهُ ﷺ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْتَحُ لَهُ الشَّامَ، وَالْعِرَاقَ، وَمِصْرَ، وَمَا وَرَاءَ الْبَحَارِ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَلْسَنَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْبِلَادِ دِينَهُمْ؟ فَيُرِيدُ مِنْهُمْ أَمْرًا وَلَا يَذْكُرُهُ هُمْ وَيَلْزِمُهُمْ بِكُلِّ مَا لَا يَلْزِمُهُمْ مِنَ التَّمْرِ، وَالشَّعِيرِ؟ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ مِثْلِ هَذَا الظَّنِّ الْفَاسِدِ الْمُخْتَلَطِ، وَاجْتِهَادِ الْبَاخِبِ فَاسِدًا لَا تَصَحُّ مِنْهَا خَيْرٌ.

روىناه من طريق إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَمِيَّةَ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذَهَبٍ عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ: صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ وَالْحَارِثُ ضَعِيفٌ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمَا كَانَ فِيهِ إِلَّا الْأَقِطُ لَا سَائِرَ مَا يُمَيِّزُونَ.

ومن طريق ابن وهب عن كثير بن عبد الله بن عمرو المزني عن ربيع بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ فذكر «صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ» وكثير بن عبد الله ساقط، لا تجوز الرواية عنه، ثم لو صحَّ لم يكن فيه إلا الأقط، والزبيب.

ومن طريق نصر بن حماد عن أبي معشر المدني عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ فذكر «صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ مِنْ قَمْحٍ، وَيَقُولُ أَغْنَوْهُمْ عَنْ تَطَوُّافِ هَذَا الْيَوْمِ».

وأبو معشر المدني هذا غيِّجَ مطرَحٌ يحدث بالموضوعات عن نافع وغيره.

ومن طريق يعلى عن حماد بن زيد عن النعمان بن راشد عن الزَّهْرِيِّ عن ثعلبة بن أبي صعير عن أبيه عن النبي ﷺ «صَاعًا مِنْ بُرٍّ عَنْ كُلِّ أَتْنَيْنِ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، غَنِيٍّ أَوْ فَقِيرٍ، حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ» والنعمان بن راشد ضعيف كثير الغلط؛ ثم لو صحَّ لكان أبو حنيفة قد خالفه؛ لأنه لا يوجب إلا نصف صاع من بر.

ومن طريق هَمَامٌ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا يَكْرِ بْنُ وَاثِلٍ بِرِ دَاوُدَ حَدَّثَنَا الزَّهْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، أَوْ ثَعْلَبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ أَمَرَ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ: صَاعٌ تَمْرٍ، أَوْ صَاعٌ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ، أَوْ صَاعٌ قَمْحٍ بَيْنَ أَتْنَيْنِ».

وعن ابن جريج عن الزَّهْرِيِّ عن عبد الله بن ثعلبة عن النبي ﷺ وهذان مرسلان:

ومن طريق مسدد عن حماد بن زيد عن النعمان بن راشد

عبد الرحمن بن عوف، كلهم عن رسول الله ﷺ وهي مراسيل.

ومن طريق حميد عن الحسن عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ فرضها - يعني زكاة الفطر - صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، أو نصف صاع من بر، ولا يصح للحسن سماع من ابن عباس.

وروي أيضاً - من طريق أبي هريرة، وأوس بن الحارث وعمر بن شعيب عن أبيه عن جدّه..

وكل ذلك لا يصح، ولا يشتغل به، ولا يعمل به إلا جاهل.

قال أبو محمد: وهذا مما نقضت كل طائفة منهم فيه أصلاً:

فأما الشافعيون فإنهم يقولون عن الشافعي: بأن مرسل سعيد بن المسيب حجة، وقد تركوا هاهنا مرسل سعيد بن المسيب:

وقال الشافعي: في أشهر قوله لا تجزئ زكاة الفطر إلا من حب نخرج منه الزكاة، وتوقف في الأقط، وإجازة مرة أخرى: وأما المالكيون، فجازوا المرسل وجعلوه كالسنة، وخالفوا هاهنا من المراسيل ما لو جاز قبول شيء منها لجاز هاهنا لكثيرها وشهرتها ومجبتها من طريق فقهاء المدينة.

وأما الحنفيتون فإنهم - في أشهر رواياتهم عنه - جعلوا الزبيب كالبر في أنه يجزئ منه نصف صاع، ولم يجز الأقط إلا بالقيمة، ولا إجاز غير البر، والشعير وديقهما وسوقيهما، والتمر، والزبيب فقط إلا بالقيمة، وهذا خلاف لبعض هذه الآثار وخلاف لجميعها في إجازة القيمة، والعجب كله من إطباقهم على أن روي الخبر إذا تركه كان ذلك دليلاً على سقوط الخبر، كما فعلوا في خبر «غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا».

وقد حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا علي بن ميمون الرقي عن غلغل هو ابن الحسين - عن هشام هو ابن حسان - عن ابن سيرين عن ابن عباس قال: ذكر في صدقة الفطر فقال «صاع من بر، أو صاع من تمر، أو صاع من شعير، أو صاع من سلت» فهذا ابن عباس قد خالف ما روي بأصح إسناد يكون عنه فوجب عليهم رد تلك الرواية، وإلا فقد نقضوا أصلهم.

وذكروا في ذلك حديثاً صحيحاً:

رويناه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: «كنا نخرج زكاة الفطر،

صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من زبيب.

قال أبو محمد: وهذا غير مستند، وهو أيضاً مضطرب فيه على أبي سعيد. فرويناه من طريق البخاري: حدثنا معاذ بن فضالة حدثنا أبو عمر عن زيد هو ابن أسلم - عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال: «كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ يوم الفطر صاعاً من طعام، وكان طعامنا: الشعير، والزبيب، والأقط، والتمر».

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل بن أمية أخبرني عياض بن عبد الله أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: «كنا نخرج زكاة الفطر - ورسول الله ﷺ فينا عن كل صغير وكبير، حر ومملوك: من ثلاثة أصناف: صاعاً من تمر، صاعاً من أقط، صاعاً من شعير» قال أبو سعيد:

فأما أنا فلا أزال أخرجه كذلك.

ومن طريق سفيان بن عيينة: حدثنا ابن عجلان سمعت عياض بن عبد الله يخبر عن أبي سعيد الخدري قال: «كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ إلا صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من زبيب، أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من دقيق، أو صاعاً من سلت ثم شك سفيان فقال: دقيق أو سلت».

ومن طريق الليث عن يزيد هو ابن أبي حبيب - عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان أن عياض بن عياض بن عبد الله حدثه أن أبا سعيد الخدري قال: «كنا نخرج في عهد رسول الله ﷺ صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من أقط، لا نخرج غيره» يعني في زكاة الفطر.

قال أبو محمد: ففي بعض هذه الأخبار إبطال إخراج البر جملة، وفي بعضها إثبات الزبيب، وفي بعضها نفيه، وإثبات الأقط جملة، وليس فيها شيء غير ذلك، وهم يبيرون الأخبار المسندة - التي لا معزم فيها - بأول من هذا الاضطراب، كحديث إبطال تحريم الرضعة والرضعتين وغير ذلك.

ثم إنه ليس من هذا كله خبر مستند؛ لأنه ليس في شيء من أن رسول الله ﷺ علم بذلك فأقره، ولا عجب أكثر ممن يقول في خبر جابر الثابت: «كنا نبيع أهقات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ» وحديث أسماء بنت أبي بكر الثابت «تبئنا على عهد رسول الله ﷺ قرساً فأكلناه» أن هذان ليسا مستدين لأنه ليس فيهما أن رسول الله ﷺ علم بذلك فأقره، ثم يجعل حديث أبي سعيد هذا مستنداً على اضطرابه وتعارض روايته فيه فيقل كل ذي

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَوْ كَانَ يُفْعَلُ النَّاسُ حُجَّةً عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ مَا اسْتَحَازَ خِلَافَهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ النَّاسَ لَقَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾.

وَلَا حُجَّةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ، لَكِنَّهُ حُجَّةٌ عَلَى النَّاسِ وَعَلَى الْجَمْعِ مَعَهُمْ، وَغَرَضُ تَقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِخِلَافِهِ النَّاسِ الَّذِينَ تَقَرَّبَ ابْنُ عُمَرَ إِلَيْهِ بِخِلَافِهِمْ، وَذَكَرُوا:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ حُسَيْنٍ عَنْ زَائِدَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَادٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ «كَانَ النَّاسُ يُخْرِجُونَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ تَمْرٍ، أَوْ زَيْبٍ، أَوْ سَلْتَةٍ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا لَا يَسْتَسَدُّ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلِمَ ذَلِكَ وَأَقَرَّهُ، ثُمَّ خِلَافُهُمْ لَهُ - لَوْ اسْتَسَدَّ وَصَحَّ - كَخِلَافِهِمْ لِسَعِيدِ الَّذِي ذَكَرْنَا، وَإِطْلَاقُ تَهْلِيلِهِمْ بِمَا فِيهِ مِنْ «كَانَ النَّاسُ يُخْرِجُونَ» بِخِلَافِ ابْنِ عُمَرَ الْمَخْبِرِ عَنْهُمْ كَمَا فِي خَبَرِ أَبِي سَعِيدٍ سَوَاءً سَوَاءً.

وَأَيْضًا - فَإِنَّ رَاوِيَ هَذَا الْخَبَرِ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ أَبِي رَوَادٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنِ بَابِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ أَبِي بَجَلَةَ قَالَ قُلْتُ لَابْنِ عُمَرَ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَوْصَى، وَالرَّبُّ أَفْضَلُ مِنَ التَّمْرِ - يَعْنِي فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ - فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّ أَصْحَابِي سَلَكَوا طَرِيقًا فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَسْلُكَهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَهَذَا ابْنُ عُمَرَ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ كَانَ لَا يُخْرِجُ إِلَّا التَّمْرَ، أَوْ الشَّعِيرَ، وَلَا يُخْرِجُ الْبُرَّ، وَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ فِي عَمَلِهِ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ أَصْحَابِهِ؛ فَهَؤُلَاءِ هُمُ النَّاسُ الَّذِينَ يَسْتَوْحِشُونَ مِنْ خِلَافِهِمْ وَهُمْ الصَّحَابَةُ وَضَمِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بِأَصَحِّ طَرِيقٍ، وَانْتَهَمَ لِيَدْعُونَ الْإِجْمَاعَ بِأَقْلٍ مِنْ هَذَا إِذَا وَجِدُوهُ.

وَعَنْ أَفْلَحَ بْنِ حُمَيْلٍ: كَانَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بِنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ يُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْفِطْرِ أَرْسَلَ صَدَقَةَ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْ أَهْلِهِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَعْدَةَ عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: كَانَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَا يُخْرِجُ إِلَّا تَمْرًا، يَعْنِي فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ. فَهَؤُلَاءِ: ابْنُ عُمَرَ، وَالْقَاسِمُ، وَسَالِمٌ، وَعُرْوَةُ؛ لَا يُخْرِجُونَ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ إِلَّا التَّمْرَ، وَهُمْ يَقْتَاتُونَ الْبُرَّ بِلَا

عَقْلِ: إِمَّا أَوَّلَى أَنْ يَكُونَ لَا يَخْفَى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْعُ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ أَوْ وَلَدِهِ، أَوْ ذُبُحَ فَرَسٍ فِي بَيْتِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ أَوْ بَيْتِ الزُّبَيْرِ، وَبَيْنَهُمَا مَطْلَبَانِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْتِهِ عِنْدَهُ، عَلَى عَرَةِ الْخَيْلِ عِنْدَهُمْ وَقُلْتُهُمَا وَحَاجَتُهُمْ إِلَيْهَا، أَمْ صَدَقَةُ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي بَيْ خِدْرَةٍ فِي عَوَالِي الدِّيْنَةِ بِصَاعٍ أَقْطَلٍ أَوْ صَاعٍ زَيْبٍ، وَلَوْ ذُبُحَ فَرَسٍ لِلْأَكْلِ فِي جَانِبٍ مِنْ جَوَانِبِ بَغْدَادَ مَا كَانَ يُمْكِنُ أَنْ يَخْفَى فِي الْجَانِبِ الْآخَرِ، وَلَوْ تَصَدَّقَتْ امْرَأَةٌ أَحَدُنَا أَوْ جَارَهُ الْمَلَاصِقُ بِصَاعٍ أَقْطَلٍ أَوْ صَاعٍ زَيْبٍ وَصَاعٍ قَمَحٍ، مَا كَادَ هُوَ يَعْلَمُهُ فِي الْأَغْلَبِ؛ فَأَعْجَبُوا لِعَكْسِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ الْحَقَائِقَ، ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الطَّوَائِفَ الثَّلَاثَةَ خَالَفَتْ لِمَا فِي هَذَا الْخَبَرِ..

أَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَاشْهَرُ اقْوَالِهِ أَنَّ نِصْفَ صَاعٍ زَيْبٍ يَجِزُّ وَأَنَّ الْأَقْطَلَ لَا يَجِزُّ إِلَّا بِالْقِيَمَةِ.

وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَاشْهَرُ اقْوَالِهِ أَنَّ الْأَقْطَلَ لَا يَجِزُّ، وَأَجَازُ إِخْرَاجٍ مَا مَنَعَتْ هَذِهِ الْأَخْيَارُ مِنْ إِخْرَاجِهِ، تَمَّا لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا مِنَ الذَّرَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْمَالِكِيُّونَ وَالشَّافِعِيُّونَ فَاخْتَلَفُوا جَمْلَةً؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَجِزُّونَ إِخْرَاجَ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ فِي هَذَا الْخَبَرِ إِلَّا لِمَنْ كَانَتْ قُوَّتُهُ، وَخَبَرُ أَبِي سَعِيدٍ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ أَنَّهُ عَلَى التَّخْيِيرِ، وَكُلُّهُمْ يَجِزُّ إِخْرَاجَ مَا مَنَعَتْ هَذِهِ الْأَخْيَارُ مِنْ إِخْرَاجِهِ، فَمَنْ أَضَلَّ مَنْ يَحْتَجُّ بِمَا هُوَ أَوْلَى خِلَافِهِ لَهُ مَا هَذَا مِنَ التَّقْوَى، وَلَا مِنَ الْبِرِّ، وَلَا مِنَ النَّصَحِ لِمَنْ افْتَرَى بِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَأَمَّا لَحْنُ قَوْلِهِ لَوْ اسْتَسَدَّ صَحِيحًا شَيْءٌ مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَخْيَارِ لِإِدْرَاكِ إِلَى الْأَخْيَرِ بِهِ، وَمَا تَوَقَّعْنَا عِنْدَ ذَلِكَ، لَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا مَسْنَدٌ صَحِيحٌ وَلَا وَاحِدٌ، فَلَا يَحِلُّ الْأَخْذُ بِهَا فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِمَّا قُلْنَا بِجَوَازِ الْقَمَحِ لِكثَرَةِ الْفَائِلِينَ بِهِ، وَجَمْعِ فَرَسٍ بَعْضُهُمْ فَادْعَى الْإِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ جَرَاءً وَجْهَلًا، فَذَكَرُوا:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِيهِ السَّخْنِيَّانِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى الذَّكَرِ، وَالْأُنْثَى، وَالْحُرِّ، وَالْعَبْدِ: صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَغَدَّلَهُ النَّاسُ بَعْدَ: مُدَيْنٍ مِنْ قَمَحٍ».

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ السَّخْنِيَّانِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ «فَغَدَّلَ النَّاسُ بَعْدَ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي التَّمْرَ، فَأَعَزَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ التَّمْرَ عَامًا فَأَعْطَى الشَّعِيرَ».

خلفاء، وإن أموالهم تسع إلى إخراج صاع دراهم عن أنفسهم، ولا يؤثر ذلك في أموالهم. رضي الله عنهم.

فإن قيل: هم من أهل المدينة.

قلنا: ما خص رسول الله ﷺ بحكم صدقة الفطر أهل المدينة من أهل الصين، ولا بعث إلى أهل المدينة دون غيرها.

والعجب كل العجب من إجازة مالك إخراج الدرهم والدينار، والأرز لمن كان ذلك قوته، وليس شيء من ذلك مذكوراً في شيء من الأخبار أصلاً، ومنع من إخراج الدينق لأنه لم يذكر في الأخبار؛ ومنع من إخراج القطاني وإن كانت قوت المخرج، ومنع من التين، والزيتون، وإن كانا قوت المخرج، وهذا تناقض، وخلاف للأخبار، وتحاذل في القياس، وإعطاهم لتعليقهم بأن البر أفضل من الشعير، ولا شك في أن الدينق والحب من البر والسكر أفضل من البر وأقل مؤنة وأجمل نفعاً، فمرة يميزون ما ليس في الحب، ومرة يمتنعون مما ليس في الحب؛ وبالله تعالى التوفيق. وهكذا القول في الشافعيين ولا فرق.

قال أبو حمزة: وشبه الحنفيون بأخبار نذكر منها طرفاً إن شاء الله تعالى: منها خبر:

رواهه عن طريق سفيان، وشعبة، كلاهما عن عاصم بن سليمان الأحول سمع أبا قلابة قال: حدثني من أتى إلى أبي بكر الصديق نصف صاع بر في صدقة الفطر.

ومن طريق الحسين بن علي الجعفي عن زائدة عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال: «كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من شعير، أو تمر، أو سلت، أو زبيب. قال ابن عمر: قلنا كان عمر وكثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الأختياء».

ومن طريق حماد بن زيد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث أنه سمع عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو يخطب، فقال: في صدقة الفطر: صاع من تمر، أو صاع من شعير، أو نصف صاع من بر.

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الأعلى عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب قال: صاع من تمر، أو صاع من شعير، أو نصف صاع من بر.

ومن طريق جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين قالت: «كان الناس يعطون زكاة رمضان نصف صاع».

فأما إذ أوسع الله تعالى على الناس فليني أرى أن يتصدق بصاع.

ومن طريق وكيع عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر: كانت أسماء بنت أبي بكر الصديق تعطي زكاة الفطر - عمن تمون - صاعاً من تمر، صاعاً من شعير، أو نصف صاع من بر.

ومن طريق ابن جريج: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: صدقة الفطر على كل مسلم مدان من قمح، أو صاع من تمر أو شعير.

ومن طريق معمر عن الزهري عن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: زكاة الفطر على كل فقير وغني صاع من تمر، أو نصف صاع من قمح.

وعن ابن جريج: أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع ابن الزبير يقول على المنبر: زكاة الفطر مدان من قمح، أو صاع من شعير، أو تمر.

قال عمرو بن دينار: وبلغني هذا أيضاً عن ابن عباس.

ومن طريق عبد الكريم أبي أمية عن إبراهيم النخعي عن علقمة والأسود عن عبد الله بن مسعود قال: مدان من قمح، أو صاع من تمر، أو شعير - يعني في صدقة الفطر.

ومن طريق مسلم بن الحجاج: حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا داود يعني ابن قيس - عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال: «كنا نخرج - إذ كان فينا رسول الله ﷺ - زكاة الفطر صاعاً من أقط، أو صاعاً من طعام، أو صاعاً من زبيب، فلم نزل نخرج ذلك حتى قدم معاوية حاجباً أو مضمراً، فكلّم الناس على المنبر فقال: إني أرى أن مدّنين من سمرات الشام تعدي صاعاً من تمر، فأخذ الناس بذلك. قال أبو سعيد: فأما فلا أخرجه أبداً ما عشت كما كنت أخرجُهُ».

ومن طريق حماد بن مسلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن: أن مروان بن الحكم أتى أبي سعيد: أن ابعت لي زكاة رقيقك، فقال أبو سعيد: إن مروان لا يعلم، إنما علينا أن نطعم عن كل رأس عند كل فطر صاع تمر، أو نصف صاع بر.

وروي عن طريق محمد بن إسحاق حدثنا عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن حكيم بن حزام عن عياض بن سعد قال: ذكرت لأبي سعيد الخدري صدقة الفطر، فقال: لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله ﷺ صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير، أو صاع زبيب أو صاع أقط، فقبل له: أو مدّنين من

فَمَنْ؟ فَقَالَ: لَا، يَلِكُ قِيَمَةُ مُعَاوَنَةٍ، لَا أَتْبَلُهَا، وَلَا أَعْمَلُ بِهَا.

فَهَذَا أَبُو سَعِيدٍ يَمْنَعُ مِنَ 'الرَّيْ' جَمْلَةً، وَمِمَّا عَدَا مَا ذَكَرَ.

وَصَحَّ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِيَابُ يَصِفُ صَاحَ مِنْ بَرٍّ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ، أَوْ قِيَمَتِهِ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ يَصِفُ دَرْهَمٍ.

مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَيْنَا بِذَلِكَ، وَصَحَّ أَيْضًا عَنْ طَاوُوسٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعُرْوَةَ بْنِ الرَّبِيعِ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَاللَّيْثِ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: تَنَاقَضَ هَاهُنَا الْمَالِكِيُّونَ الْمُهَلِّوْنَ بِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فَخَالَفُوا أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَعَائِشَةَ، وَأَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ، وَجَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَإِبْنَ مَسْعُودٍ، وَإِبْنَ عَبَّاسٍ، وَإِبْنَ الزُّبَيْرِ، وَأَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، وَهُوَ عَنْهُمْ كُلُّهُمْ صَحِيحٌ إِلَّا عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَإِبْنَ مَسْعُودٍ، إِلَّا أَنَّ الْمَالِكِيِّينَ يَحْتَجُّونَ بِأَصْنَفٍ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ إِذَا وَافَقَتْهُمْ.

ثُمَّ فَهَذِهِ الْمَدِينَةُ: ابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعُرْوَةُ، وَأَبَا سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَغَيْرُهُمْ.

أَفَلَا يَتَّبِعِي اللَّهُ مَنْ يَزِيدُ فِي الشَّرَائِعِ مَا لَمْ يَصِحَّ قَطُّ؟ مِنْ جَلَدِ الشَّارِبِ لِلْخَمْرِ ثَمَانِينَ، بِرَوَايَةٍ لَمْ تَصِحَّ قَطُّ عَنْ عُمَرَ، ثُمَّ قَدْ صَحَّ خِلَافُهَا عَنْهُ، وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ قَبْلَهُ، وَعَنْ عُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ بَعْدَهُ، وَالْحَسَنِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ بِخُضْرَةِ الصَّخَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا يُخَالِفُهُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ، وَمَعَهُمُ السُّنَّةُ الثَّابِتَةُ، ثُمَّ لَا يَلْتَفِتُ هَاهُنَا إِلَى هَؤُلَاءِ كُلِّهِمْ.

وَأَمَّا الْحَفْصِيُّونَ - الْمُتَزَيُّونَ فِي هَذَا الْمَكَانِ بِاتِّبَاعِهِمْ - فَقَدْ خَالَفُوا أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَإِبْنَ مَسْعُودٍ، وَإِبْنَ عَبَّاسٍ، وَالْعُضَيْرَةَ بْنَ شُعْبَةَ، وَأَنْسَ بْنَ مَالِكٍ، وَأَبَا سَلَمَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجِمَامَةِ، وَخَالَفُوا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبَا مَسْعُودٍ، وَعُمَارَ بْنَ يَاسِرٍ، وَالزُّبَيْرَ بْنَ عَازِبٍ، وَبِلَالًا وَأَبَا أَسْمَاءَ الْبَاهِلِيَّ وَأَنْسَ بْنَ عَالِيٍّ، وَإِبْنَ عَمْرٍ، وَسَهْلَ بْنَ سَعْدٍ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَتَيْنِ، وَلَا يُعْرِفُ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مُخَالَفٌ مِنَ الصَّخَابَةِ مِنْ كُلِّ مَنْ يُجِيزُ الْمَسْحَ عَلَى الْحَفْصَيْنِ، وَمِثْلُ هَذَا لَهُمْ كَثِيرٌ جَدًّا وَإِلَهُ تَعَالَى تَنَازَعٌ، وَلَا حُجَّةَ إِلَّا فِيمَا صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَزَوَّيْنَا عَنْ عَطَاءَ لَيْسَ عَلَى الْأَعْرَابِ، أَهْلِ الْبَادِيَةِ زَكَاةَ الْفِطْرِ - وَعَنْ الْحَسَنِ: أَنَّهَا عَلَيْهِمْ، وَأَنَّهُمْ

يُخْرِجُونَ فِي ذَلِكَ الثَّنِي.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمْ يُخَصَّرْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَغْرَابِيًّا وَلَا بَدَوِيًّا مِنْ غَيْرِهِمْ، فَلَمْ يُجَزَّ تَخْصِيصُ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُجَزَّى لَبَنٌ وَلَا غَيْرُهُ، إِلَّا الشَّعِيرُ، أَوْ الشَّرُّ فَقَطُّ.

وَأَمَّا الْحَمَلُ فَلَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْجَبَهَا عَلَى كُلِّ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، وَالْجَبِينُ يَنْقُ عَلَيْهِ اسْمُ: صَغِيرٍ، فَإِذَا اكْتَمَلَ بَاقَةُ وَعِشْرِينَ يَوْمًا فِي بَطْنِ أُمِّهِ قَبْلَ انْصِدَاعِ الْفَجْرِ مِنْ لَيْلَةِ الْفِطْرِ وَجَبَ أَنْ تُؤْذَى عَنْهُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو ذَاوُدَ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ النُّمَيْرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ حَفْصُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، ثُمَّ اتَّفَقَ سُفْيَانُ، وَشُعْبَةُ كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنْ خَلَقَ أَحَدُكُمْ يَجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَقْلًا مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضَعًا مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَنْتَشِ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا فَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: رَوْفَهُ، وَعَمَلَهُ، وَأَجَلَهُ، ثُمَّ يَكْتَبُ: شَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هُوَ قَبْلَ مَا ذَكَرْنَا مَوَاتٍ، فَلَا حُكْمَ عَلَى مَيِّتٍ.

فَلَمَّا إِذَا كَانَ حَيًّا كَمَا أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكُلُّ حُكْمٍ وَجَبَ عَلَى الصَّغِيرِ فَهُوَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ.

زَوَّيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَبَلٍ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيُّ عَنْ حَمْدِ بْنِ بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ وَقَتَادَةَ: أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ كَانَ يُعْطِي صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَنْ الصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ، وَالْحَمَلِ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ نَعْمَانَ عَنْ أَبِي رَبِيعٍ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: كَانَ يُعْطِيهِمْ أَنْ يُعْطُوا زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ الصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ، حَتَّى عَنْ الْحَمَلِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَأَبُو قِلَابَةَ أَذْرَكَ الصَّخَابَةَ وَصَحْبَهُمْ وَرَزَّي عَنْهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زُجَيْلٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عَنِ الْحَمَلِ أَكْرَمَى عَنْهُ؟.

قَالَ: نَعَمْ. وَلَا يُعْرِفُ لِعُثْمَانَ فِي هَذَا مُخَالَفٌ مِنَ الصَّخَابَةِ وَهُمْ يُعْطَوْنَ بِمِثْلِ هَذَا إِذَا وَافَقَهُمْ.

٧٠٥ - مسألة: وَيُؤْذِيهَا الْمُسْلِمَ عَنْ رَقَبِهِ، مُؤْمِنِهِمْ وَكَافِرِهِمْ، مَنْ كَانَ مِنْهُمْ لِيَجَارَوْهُ أَوْ لِيُغَيِّرَ تِجَارَتَهُ كَمَا ذَكَرْنَا.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيْفَةَ، وَسُقْيَانُ الثُّورِيِّ فِي الْكُفَّارِ.
وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سَلِيمَانَ: لَا تُؤْذَى إِلَّا عَنِ الْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ.
وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ: لَا تُؤْذَى زَكَاةُ الْفِطْرِ عَنْ رَقِيقِ التِّجَارَةِ.
وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سَلِيمَانَ: تُؤْذَى عَنْهُمْ زَكَاةُ الْفِطْرِ.

وَقَالُوا كُلُّهُمْ - خَاشَا أَبَا سَلِيمَانَ: يُخْرِجُهَا السَّيِّدُ عَنْهُمْ.
وَبِهِ نَقَوْلُ وَقَالَ أَبُو سَلِيمَانَ: يُخْرِجُهَا الرَّقِيقُ عَنْ أَنْفُسِهِمْ.
وَأَخْبَحَ مَنْ لَمْ يَزَلْ يَخْرِجُهَا عَنْ الرَّقِيقِ الْكُفَّارَ بِمَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ».
قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا صَحِيحٌ.

وَبِهِ نَأْخُذُ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِسْطَاطُهَا عَنْ الْمُسْلِمِ فِي الْكُفَّارِ مِنْ رَقِيقِهِ وَلَا إِبْرَاجُهَا، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هَذَا الْحَرُّ وَخَذَهُ لَمَّا وَجِبَتْ عَلَيْهِمَا زَكَاةُ الْفِطْرِ إِلَّا عَنِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ رَقِيقَتَيْنَا فَقَطْ.

وَلَكِنْ وَجَدْنَا مَا حَدَّثَنَاهُ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّعْرِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يُونُسَ الْأَزْهَرِيُّ الْقَاضِي حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ بْنُ عَاقِلٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ بْنِ أَبِي الشَّرِيفِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَكِّيٍّ الْخَوَلَائِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ النَّافِقِيُّ قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ زَيْدَةَ عَنْ عِزْرَاءَ بِنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي قَرْبِهِ وَعَبْدِهِ صَدَقَةٌ، إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ».

وَقَدْ رَوَيْنَاهُ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الطَّرِيقِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَأَوْجِبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي رَقِيقِهِ عُمُومًا، فَكَانَ هَذَا زَائِدًا عَلَى حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَكَانَ بَاقِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ بَعْضُ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، لَا مُتَارَضًا لَهُ أَصْلًا، فَلَمْ يَجْزُ خِلَافُ هَذَا الْحَدِيثِ وَبِهَذَا الْحَدِيثِ تَأْيِيدُ زَكَاةِ الْفِطْرِ عَلَى السَّيِّدِ عَنْ رَقِيقِهِ، لَا عَلَى الرَّقِيقِ.

وَبِهِ أَيْضًا يَسْتَفْتَى مَا ادَّعَاهُ مِنْ زَكَاةِ التِّجَارَةِ فِي الرَّقِيقِ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَبْطَلَ كُلَّ زَكَاةٍ فِي الرَّقِيقِ إِلَّا زَكَاةَ الْفِطْرِ.

وَالْعَجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ مِنْ أَنَّ أَبَا حَنِيْفَةَ وَأَصْحَابَهُ أَتَوْا إِلَى زَكَاتَيْنِ مَفْرُوضَتَيْنِ.

إِحْدَاهُمَا فِي الْمَوَاشِيِّ، وَالْأُخْرَى زَكَاةُ الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ:

فَأَسْتَطَفُوا بِإِحْدَاهُمَا زَكَاةَ التِّجَارَةِ فِي الْمَوَاشِيِّ التَّخَلُّدَ لِلتِّجَارَةِ، وَأَسْتَطَفُوا الْآخَرَى بِزَكَاةِ التِّجَارَةِ فِي الرَّقِيقِ وَخَسَبَتْ بِهَذَا تَلَاغِيًا، وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ عَلِمُوا مَا رُوِيَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ «فِي سَالِمَةِ الْغَنَمِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً» وَلَمْ يُعْلِمُوا مَا جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ فِي أَنَّ «صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ» عَلَى مَا جَاءَ فِي سَائِرِ الْأَخْبَارِ «إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ».

وَهَذَا تَحَكُّمٌ قَائِدٌ وَتَنَاقُضٌ وَلَا بُدَّ مِنْ تَغْلِيصِ الْأَعْمِ عَلَى الْأَخْصَنِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، إِنْ لَمْ يَأْتِ بِتَيَّانٍ نَصٍّ فِي الْأَخْصَنِ بِنَفْسِهِ ذَلِكَ الْحَكْمَ فِي الْأَعْمِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْقِيقُ.

٧٠٦ - مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ كَانَ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا فَقَلَى سَيِّدُهُمَا إِخْرَاجَ زَكَاةِ الْفِطْرِ، يُخْرِجُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ مَالِكِهِ بِقَدْرِ حَصَّتِهِ.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الرَّقِيقُ كَثِيرًا بَيْنَ سَيِّدَيْنِ فَصَاعِدًا.
وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ، وَسُقْيَانُ الثُّورِيُّ: لَيْسَ عَلَى سَيِّدِهِ وَلَا عَلَيْهِ إِذَا زَكَاةُ الْفِطْرِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَثُرَ الرَّقِيقُ الْمُشْتَرَكُ.
وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: يُخْرِجُ عَنْهُ سَيِّدَاهُ بِقَدْرِ مَا يَمْلِكُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.
وَكَذَلِكَ لَوْ كَثُرَ الرَّقِيقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَا نَعْلَمُ لِمَنْ أَسْقِطَ عَنْهُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ وَعَنْ سَيِّدِهِ حُجَّةٌ أَصْلًا، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ سَيِّدَيْهِ يَمْلِكُ عَبْدًا، وَلَا أَمَةً.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَنْ مَلَكَ بَعْضَ الصَّاعِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِذَاؤُهُ، فَكَذَلِكَ مَنْ مَلَكَ بَعْضَ عَبْدٍ أَوْ بَعْضَ كُلِّ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ مِنْ رَقِيقٍ كَثِيرٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا قَوْلُهُمْ: لَا يَمْلِكُ عَبْدًا، وَلَا أَمَةً فَصَدَقُوا، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقُلْ: يُخْرِجُهَا كُلُّ أَحَدٍ عَنْ عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ، وَإِنَّمَا قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا قَرْبِهِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ» فَهَؤُلَاءِ رَقِيقٌ، وَالْعَبْدُ الْمُشْتَرَكُ رَقِيقٌ، فَالْصَّدَقَةُ فِيهِ وَاجِبَةٌ بِنَصِّ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ عَلَى الْمُسْلِمِ، وَهَذَا اسْمُ نَعْمِ النَّوعِ كُلِّهِ وَبَعْضُهُ، وَيَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمِيعِ، وَبِهَذَا النَّصِّ لَمْ يَجْزُ فِي الرَّقِيقَةِ الْوَاجِبَةِ نِصْفًا رَقِيقَيْنِ، لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِمَا اسْمُ رَقِيقَةٍ وَالنَّصُّ جَاءَ بِعَيْنِ رَقِيقَةٍ.

وَقَالَ الْحَقَّابِيُّونَ: مَنْ أَعْطَى نِصْفَيْنِ شَاتَيْنِ فِي الزَّكَاةِ

لَهُ يُعْرِفُ مِنَ الصَّحَابَةِ.

أَجْرَانَهُ، وَلَوْ أَشْتَقَّ نَفْسِي رَقَبَتَيْنِ فِي رَقَبَةٍ وَاجِدَ لَمْ يُجْزِهِ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: مَنْ كَانَ مِنْ مَمْلُوكٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا فَعَلَى سَادَاتِهِ فِيهِ زَكَاةُ الْفِطْرِ؛ فَإِنْ كَانَ عِبْدَانِ فَصَاعِدًا عَنْ اثْنَيْنِ فَلَا صَدَقَةَ فِطْرٍ عَلَى الرَّقِيقِ وَلَا عَلَى مَنْ يَمْلِكُهُمْ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ قِيَاسٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا بَعْضَ الصَّاعِ فَالْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ؛ ثُمَّ لَوْ كَانَ حَقًّا لَكَانَ هَذَا مِنْهُ عَيْنُ الْبَاطِلِ؛ لِأَنَّهُ قِيَاسٌ لِلْخَطَا عَلَى الْخَطَا، بَلْ مَنْ قَدَّرَ عَلَى بَعْضِ صَاعٍ لَزِمَهُ أَدَاؤُهُ، عَلَى مَا تَبَيَّنَ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَدْ وَوَيْتَا مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْفٍ عَنْ سُبْحَانَ عَنْ أَبِي الْحُوَيْرِثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَيْسَ زَكَاةُ الْفِطْرِ إِلَّا عَنْ مَمْلُوكٍ تَمْلِكُهُ، قَالَ وَكَيْفٍ: يَخِي فِي الْمَمْلُوكَيْنِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ.

وَهَذَا يَمَّا خَالَفَ فِيهِ الْمَالِكِيُّونَ صَاحِبًا لَا يُعْرِفُ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مُخَالَفٌ.

وَهَذَا يَمَّا خَالَفَ فِيهِ الْحَنَفِيُّونَ حَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي إِجْبَائِهِ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ، صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى، وَخَالَفُوا فِيهِ الْقِيَاسَ؛ لِأَنَّهُمْ أَوْجَبُوا الزَّكَاةَ فِي الْغَنَمِ الْمَشْتَرَكَةِ وَاسْتَقْفُوا زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنِ الرَّقِيقِ الْمَشْتَرَكِ.

٧٠٧- مسألة: وأما المكاتب الذي لم يؤد شيئاً من

كتابه فهو عبْد، يؤدِّي سيده عنه زكاة الفطر..

فَإِنْ أَدَّى مِنْ كِتَابَتِهِ مَا قُلَّ أَوْ كَثُرَ، أَوْ كَانَ عَبْدٌ بَغَضَهُ حُرٌّ وَبَغَضَهُ رَقِيقٌ، أَوْ أَمَةٌ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ يَمِينَ بَغَضَهُ حُرٌّ وَبَغَضَهُ مَمْلُوكٌ؛ عَلَى مَا لِكُلِّ بَغَضِهِ إِخْرَاجُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَنْهُ بِعُقْدَارِ مَا يَمْلِكُ مِنْهُ؛ وَعَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ نَفْسِهِ بِعُقْدَارِ مَا فِيهِ مِنْ الْخُرُوقِ، وَلَمْ يَرِدْ عَلَى سَيِّدِ الْمَكَاتِبِ أَنْ يُعْطِيَ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ مَكَاتِبِهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: يُؤَدِّي السَّيِّدُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ مَكَاتِبِهِ وَعَنْ عُقْدَارِ مَا يَمْلِكُ مِنَ الَّذِي بَغَضَهُ حُرٌّ وَبَغَضَهُ رَقِيقٌ وَلَيْسَ عَلَى الَّذِي بَغَضَهُ رَقِيقٌ وَبَغَضَهُ حُرٌّ أَنْ يُخْرِجَ بَاقِيَ الصَّاعِ عَنْ بَغَضِهِ الْحُرِّ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ: لَا تَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، لَا عَلَى الْمَكَاتِبِ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ.

وَأَحْبَبُّ مَنْ لَمْ يَزَلْ عَلَى السَّيِّدِ آدَاءُ الزَّكَاةِ عَنْ مَكَاتِبِهِ بِرَوَايَةِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُؤَدِّي زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ رَقِيقِهِ وَرَقِيقِ امْرِئَاتِهِ، وَكَانَ لَهُ مَكَاتِبٌ فَكَانَ لَا يُؤَدِّي عَنْهُ، وَكَانَ لَا يَرَى عَلَى الْمَكَاتِبِ زَكَاةً؛ قَالُوا: وَهَذَا صَاحِبٌ لَا مُخَالَفَ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَا حُجَّةَ يَمِينَ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْعَجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ أَنَّ الْحَنَفِيَّيْنَ الْمُخْتَلِفِينَ بِهَذَا الْأَمْرِ أَوَّلُ مُخَالَفٍ لَهُ قَلَمٌ يُوجِبُوا عَلَى الْمَرْءِ إِخْرَاجَ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَنْ رَقِيقِ امْرِئَاتِهِ وَمِنْ الْعَجَبِ أَنْ يَكُونَ فَعْلٌ ابْنِ عَمَرٍ بَغَضَهُ حُجَّةً وَبَغَضَهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ.

فَإِنْ قَالُوا: لَعَلَّهُ كَانَ يَنْطَرُقُ بِإِخْرَاجِهَا عَنْ رَقِيقِ الْمَرْءِ.

قِيلَ: وَلَعَلَّ ذَلِكَ الْمَكَاتِبُ كَلَّفَهُ إِخْرَاجَهَا مِنْ كَسْبِهِ، كَمَا لِلْمَرْءِ أَنْ يَكْلَفَ ذَلِكَ عَبْدَهُ، كَمَا يَكْلَفُهُ الصَّرِيَّةُ، وَلَعَلَّهُ كَانَ يَسْرَى أَنْ يُخْرِجَهَا الْمَكَاتِبُ عَنْ نَفْسِهِ؛ وَلَعَلَّهُ قَدَّرَ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ فِي ذَلِكَ، فَكُلُّ هَذَا يَدْخُلُ فِيهِ 'لَعَلَّ'.

وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ فَظَاهِرُ الْخَطَا؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ زَكَاةَ الْفِطْرِ يَصْنَفُ صَاعًا أَوْ عَشْرَ صَاعٍ، أَوْ يَسْتَعِدُّ أَغْشَارَ صَاعٍ فَقَطْ، وَهَذَا خِلَافٌ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا، وَأَوْجَبَهَا عَلَى بَعْضِ إِنْسَانٍ دُونَ سَائِرِهِ، وَهَذَا خِلَافٌ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا.

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فَخَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ أَوْجَبَ الزَّكَاةَ فِي الْفِطْرِ يَمِينَ لَا يَقِفُ عَلَيْهِ اسْمُ رَقِيقٍ مِنْ بَغَضِهِ حُرٌّ وَبَغَضَهُ عَبْدٌ، وَهَذَا مَا لَمْ يَأْتِ بِهِ نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالْحَقُّ مِنْ هَذَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْجَبَهَا عَلَى الْحُرِّ، وَالْعَبْدِ، وَالذَّكَرِ، وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَمَنْ بَغَضَهُ حُرٌّ وَبَغَضَهُ عَبْدٌ فَلَيْسَ حُرًّا، وَلَا هُوَ أَيْضًا عَبْدٌ، وَلَا هُوَ رَقِيقٌ، فَسَقَطَ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَجِبَ عَلَى هَذَا بَغَضِهِ عَنْ شَيْءٍ، وَلَكِنْ ذَكَرَ، أَوْ أُنْثَى، صَغِيرٍ، أَوْ كَبِيرٍ فَوَجِبَتْ عَلَيْهِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَنْ نَفْسِهِ وَلَا يَدْ بَهَذَا النَّصُّ.

وهو قول أبي سليمان، وبالله تعالى التوفيق.

وَأَمَّا قَوْلُنَا فِي الْمَكَاتِبِ يُؤَدِّي بَعْضُ كِتَابَتِهِ إِنَّهُ يُؤَدِّيها عَنْ نَفْسِهِ: فَهُوَ لِأَنَّهُ بَغَضَهُ حُرٌّ وَبَغَضَهُ مَمْلُوكٌ كَمَا ذَكَرْنَا؛ فَإِذَا هُوَ كَذَلِكَ كَمَا ذَكَرْنَا فَعَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا عَنْ نَفْسِهِ لِمَا ذَكَرْنَا.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْبِعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الدُّشَمِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدُ هُوَ ابْنُ هَارُونَ - أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي السُّكَيْتَانِي، وَقَادَةَ، قَالَ قَادَةُ: عَنْ جِلَاسٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، ثُمَّ أَتَقَى عَلِيٌّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ الشَّيْخِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمَكَاتِبُ يَمِينَ مِنْهُ بِعُقْدَارِ مَا أَدَّى وَيُعَامَ عَلَيْهِ الْحَدَّ بِعُقْدَارِ مَا عَمِيَ مِنْهُ» وَهَذَا إِسْنَادٌ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ.

وهو قول علي بن أبي طالب وغيره.

وَرُؤُوسًا عَنِ الْحَسَنِ: أَنْ عَلَى الْمَكَاتِبِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ.
وَعَنْ يَمِينٍ بْنِ مِهْرَانَ، وَعَطَاءٍ: يُؤْتِيهَا عَنْهُ سَيِّدُهُ.

عَلَيْهِمْ، فَلَا تَجِبُ عَلَى غَيْرِهِمْ فِيهِ إِلَّا مَنْ أَوْجَبَهُ النَّصُّ، وَهُوَ الرَّقِيقُ فَقَطْ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَوَجِبَ عَلَى ذَاتِ الرُّوْجِ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الْفِطْرِ عَنْ نَفْسِهَا وَعَنْ رَقِيقِهَا، بِالنَّصِّ الَّذِي أوردنا، وبالله تعالى التوفيق.

٧١٠ - مَسْأَلَةٌ: وَمَنْ كَانَ مِنَ الْعَبِيدِ لَهُ رَقِيقٌ فَعَلِيهِ إِخْرَاجُهَا عَنْهُمْ لَا عَلَى سَيِّدِهِ، لَمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي قَرِيبِهِ، وَلَا عَبْدَهُ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ».

فَالْعَبْدُ مُسْلِمٌ وَهُوَ رَقِيقٌ لغيره، وله رَقِيقٌ، فعلى من هو له رَقِيقٌ أَنْ يَخْرِجَهَا عَنْهُ، وعليه أَنْ يَخْرِجَهَا عَنْ رَقِيقِهِ بِالنَّصِّ الْمَذْكُورِ، وبالله تعالى التوفيق.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ لَا يُلْزَمُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَتَلْزَمُهُ عَنْ غَيْرِهِ؟

قُلْنَا: كَمَا حَكَمَ فِي ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ.

ثُمَّ نَقُولُ لِلْمَالِكِيِّينَ، وَالشَّافِعِيِّينَ: أَنْتُمْ تَقُولُونَ بِهَذَا حَيْثُ تَحْطُونَ، فَتَقُولُونَ: إِنَّ الزَّوْجَةَ لَا تَخْرِجُهَا عَنْ نَفْسِهَا، وَعَلَيْهَا أَنْ تَخْرِجَهَا عَنْ رَقِيقِهَا حَاشَا مَنْ لَا بِدَّ لَهُ مِنْهَا لِحَدِيثِهَا، وَلَوْ دَنَا أَنْ نَعْرِفَ مَا يَقُولُ الْخَفِيُّونَ فِي نَصْرَانِيٍّ أَسْلَمَتْ أُمُّ وَلَدِهِ أَوْ عَبْدِهِ فَحَبَسَ لِبَيْعِ فَجَاءَ الْفِطْرُ، عَلَى مَنْ صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَنْهُمَا، وَهَاتَانِ الْمَسْأَلَتَانِ لَا تَتَعَانِ فِي قَوْلِنَا أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ سَاعَةٌ تَسْلِمُ أُمُّ وَلَدِهِ أَوْ عَبْدُهُ: عَقًا فِي الْوَقْتِ.

٧١١ - مَسْأَلَةٌ: وَمَنْ لَهُ عِبْدَانِ فَكُتِرَ لَهُ أَنْ يَخْرِجَ عَنْ أَحَدِهِمَا ثَمَرًا وَعَنِ الْآخَرِ شَعِيرًا، صَاعًا صَاعًا.

وَإِنْ شَاءَ الثَّمَرُ عَنْ الْجَمِيعِ، وَإِنْ شَاءَ الشَّعِيرُ عَنِ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّهُ نَصُّ الْحَبْرِ الْمَذْكُورِ.

٧١٢ - مَسْأَلَةٌ: وَأَمَّا الصَّغَارُ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَخْرِجَهَا الْأَبُ، وَالْوَالِي عَنْهُمْ مَنْ مَالُ ابْنِ كَانَ لَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَالٌ فَلَا زَكَاةَ لِنَفْسِهِمْ حِينَئِذٍ، وَلَا بَعْدَ ذَلِكَ؟

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُؤْتِيهَا الْأَبُ عَنْ وَلَدِهِ الصَّغَارِ الَّذِينَ لَا مَالَ لَهُمْ؛ فَإِنْ كَانَ لَهُمْ مَالٌ، فَإِنْ أَذَاهَا مِنْ مَالِهِمْ كَرِهَتْ لَهُ ذَلِكَ وَأَجْزَأُ.

قَالَ: وَيُؤْتِيهَا عَنِ الْبَيْتِمْ وَصِيَّهُ مِنْ مَالِ الْبَيْتِمْ، وَعَنْ رَقِيقِ

٧٠٨ - مَسْأَلَةٌ: وَلَا يُجْزَىٰ إِخْرَاجُ بَعْضِ الصَّاعِ شَعِيرًا وَتَفْضِيهِ ثَمَرًا، وَلَا تُجْزَىٰ قِيَمَةُ أَصْلِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَا فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْقِيَمَةُ فِي حَقِّهِ النَّاسِ لَا تُجْزَىٰ إِلَّا بِتَرَاضٍ مِنْهُمَا، وَلَيْسَ لِلزَّكَاةِ مَالِكٌ يَغْنِيهِ فَيَجُوزُ رِضًا، أَوْ إِزَاوَةً.

٧٠٩ - مَسْأَلَةٌ: وَلَيْسَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَخْرِجَهَا عَنْ أَبِيهِ، وَلَا عَنْ أُمِّهِ، وَلَا عَنْ زَوْجَتِهِ، وَلَا عَنْ وَلَدَيْهِ، وَلَا أَحَدٍ مِنْهُمْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ، وَلَا تَلْزَمُهُ إِلَّا عَنْ نَفْسِهِ، وَرَقِيقِهِ فَقَطْ. وَتَدْخُلُ فِي: الرَّقِيقِ أُمَّهَاتُ الْأَوْلَادِ، وَالْمُتَبَرِّعُونَ، غَايِبُهُمْ وَخَاضِرُهُمْ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: يَخْرِجُهَا عَنْ زَوْجَتِهِ، وَعَنْ خَاوِيهَا الَّذِي لَا يَدُّ لَهَا مِنْهَا وَلَا يَخْرِجُهَا عَنْ أَبِيهِ.

وَقَالَ الثَّيِّبُ: يَخْرِجُهَا عَنْ زَوْجَتِهِ، وَعَنْ أَجِيرِهِ الَّذِي لَيْسَتْ أَجْرَتُهُ مَعْلُومَةً، فَإِنْ كَانَتْ أَجْرَتُهُ مَعْلُومَةً فَلَا يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ، وَلَا عَنْ رَقِيقٍ أَمْرًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَا تَعْلَمُ لِمَنْ أَوْجَبَتْهَا عَلَى الزَّوْجِ عَنْ زَوْجَتِهِ وَخَاوِيهَا إِلَّا خَيْرًا رَوَاهُ إِسْرَائِيلُ بْنُ أَبِي يَحْيَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى كُلِّ حُرٍّ، أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرَ، أَوْ أُنْثَى، مِنْهُمْ ثَمَنُونَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَفِي هَذَا الْمَكَانِ عَجَبٌ عَجِيبٌ وَهُوَ أَنَّ الشَّافِعِيَّ لَا يَقُولُ بِالْمُرْسَلِ، ثُمَّ أَخَذَ هَاهُنَا بِالنَّصِّ مُرْسَلٍ فِي الْعَالَمِ، مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي يَحْيَى. وَحَسْبَانَا اللَّهُ وَنِعْمَ الرَّكِيزُ.

وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ يَقُولُونَ: الْمُرْسَلُ كَالْمُسْتَدْبِقِ وَتَحْتَجُونَ بِرِوَايَةِ كُلِّ كَذَّابٍ، وَسَاقِطٍ، ثُمَّ تَرَكُوا هَذَا الْحَبْرَ وَعَابَوْهُ بِالْإِزْسَالِ وَبِضَعْفِ رَاوِيهِ وَتَنَاقُضِهِ.

فَقَالُوا: لَا يُزَكِّي زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ زَوْجَتِهِ، وَعَلَيْهِ - فَرَضَ - أَنْ يَضْحَكِي عَنْهَا فَحَسْبُكُمْ بِهَذَا تَخْلِطًا. وَأَمَّا تَقْسِيمُ الثَّيِّبِ فَظَاهِرُ الْخَطَأِ.

وَأَمَّا الْمَالِكِيُّونَ فَاجْتَمَعُوا بِهَذَا الْحَبْرِ ثُمَّ خَالَفُوهُ فَلَمْ يَرَوْا أَنْ يُؤْذِيَ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ الْأَجِيرِ، وَهُوَ مِنْهُمْ مُمَرُّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنِّ ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى الصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ، وَالْحُرِّ، وَالْعَبْدِ، وَالذَّكْرِ، وَالْأُنْثَى؛ هُوَ إِنِّ ابْنَ لَهَا

البيتيم أيضاً.

وقال زفر، ومحمد بن الحسن: ليس على البيتيم زكاة الفطر، كان له مال، أو لم يكن؛ فإن أذاها وصيه ضمنها.

وقال مالك: على الأب أن يؤذي زكاة الفطر عن ولده الصغار إن لم يكن لهم مال، فإن كان لهم مال فهي في أموالهم؛ وهي على البيتيم في ماله.

وهو قول الشافعي. ولم يختلفوا في أن الأب لا يؤذيها عن ولده الكبار، كان لهم مال، أو لم يكن.

قال أبو محمد: ما نعلمهم حجة أصلاً، إلا الدعوى: في أن القصص بذكر الصغار إنما هو إلى آباءهم لا إليهم.

قال أبو محمد: وهذه دعوى في غاية الفساد، لأنه إذا لم يقصد بالمخاطب البيتيم في إيجاب زكاة الفطر، وإنما قصد إلى غيرهم: فمن جعل الآباء مخصصين بذلك دون سائر الأولياء والأقارب، والجيران، والسلطان.

فإن قالوا: لأن الأب يتقرب إليهم رجع الخفيفون إلى ما أنكروا من ذلك، ويلزم المالكين، والشافعيين في هذا أن يؤذيها الأب - أحب أم كره - عنهم، كان لهم مال، أو لم يكن؛ لأنه هو المخاطب بذلك دونهم. فوضح فساد هذا القول بيقين. والحق في هذا أن الله تعالى فرضها على لسان نبيه ﷺ على الكبير، والصغير، فمن فرق بين حكمهما فقد قال الباطل، وأدعى على رسول الله ﷺ ما لم يقله، ولا دل عليه، ثم وجدنا الله تعالى يقول: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم».

فوجدنا من لا مال له - من كبير أو صغير - ليس في وسعه أداء زكاة الفطر؛ فقد صح أنه لم يكلفها قط، ولما كان لا يستطيعها لم يكن مأموراً بها، بنص كلامه عليه الصلاة والسلام وهي لازمة للبيتيم إذا كان له مال، وإنما قلنا: إنها لا تلزمه بعد ذلك فلا زكاة الفطر محدودة بوقت محدود الطرفين، بخلاف سائر الزكوات، فلما خرج وقتها لم يجز أن تجب بعد خروج وقتها وفي غير وقتها؛ لأنه لم يأت بإيجابها بعد ذلك نص ولا إجماع، وبالله تعالى التوفيق.

٧١٣- مسألة: والذي لا يجد من أين يؤذي زكاة

الفطر فليست عليه؛ لما ذكرنا في المسألة التي قبل هذه، ولا تلزمه وإن أبصر بعد ذلك؛ لما ذكر أيضاً؛ فمن قدر على التمر ولم يقدر على الشعير لغلاظه، أو قدر على الشعير ولم يقدر على التمر

لغلالة: أخرج صاعاً ولا بد من الذي يقدر عليه، لما ذكرنا أيضاً.

فإن لم يقدر إلا على بعض صاع أذاه ولا بد، لقول الله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

ولقول رسول الله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وهو واسع لبعض الصاع، فهو مكلف إياه، وليس واسعاً لبعضه، فلم يكلفه.

وهذا مثل الصلاة، يعجز عن بعضها ويقدر على بعضها، ومثل الدين، يقدر على بعضه ولا يقدر على سائر، وليس هذا مثل الصوم، يعجز فيه عن غام اليوم، أو غام الشهرين المتتابعين؛ ولا مثل الرقبة الواجبة، والإطعام الواجب في الكفارات، والهدي الواجب، يقدر على البعض من كل ذلك ولا يقدر على سائر؛ فلا يجزئه شيء منه؛ لأن من افترض عليه صاع في زكاة الفطر فلا خلاف في أنه جائز له أن يخرج بعضه ثم بعضه ثم بعضه. ولا يجوز تفريق اليوم، ولا يسمى من لم يتم صوم اليوم صائماً يوم، إلا حيث جاء به النص فيجزئه حينئذ.

وأما بعض الرقبة فإن الله تعالى نص بتعويض الصائم من الرقبة إذا لم توجد فلم يجز تعدي النص، وكان معني بعض رقبة مخالفاً لما أمر به وافترض عليه من الرقبة التامة، أو من الإطعام المعروض منها، أو الصيام المعروض منها.

وأما بعض الشهرين فمن بعضها، أو فرفهما فلم يأت بما أمر به متابعاً، فهو عليه أو عوفه حيث جاء النص بالتعويض منه.

وأما الهدي فإن بعض الهدي مع بعض هدي آخر لا يسمى هدياً، فلم يأت بما أمر به؛ فهو دين عليه حتى يقدر عليه.

وأما الإطعام فيجزئه ما وجد منه حتى يبعد باقيه؛ لأنه لم يأت مرتبطاً بوقت محدود الآخر، وبالله تعالى التوفيق.

٧١٤- مسألة: وتجب زكاة الفطر على السيوف عن

عبد المروء، والأقرب، والغائب، والمغصوب، لأنهم رقيقه، ولم يأت نص بتخصيص هؤلاء. وللسيوف إن كان للعبد مال أو كسب أن يكلفه إخراج زكاة الفطر من كسبه أو ماله، لأن له التزام مال متى شاء، وله أن يكلفه الخراج بالنص والإجماع، فإذا كان له ذلك فله أن يأمره بأن يصرف ما كلفه من ذلك فيما شاء.

٧١٥- مسألة: والزكاة للفطر واجبة على المجنون إن

كان له مال؛ لأنه ذكر أو أنثى، حر أو عبد، صغير أو كبير.

٧١٦- مسألة: ومن كان فقيراً فأخذ من زكاة الفطر

أو غيرها مقداراً ما يقوم بقوته يومه وفضل له منه ما يعطى في زكاة الفطر: لزمه أن يعطيه.

وهو قول عطاء، وأبي سليمان، والشافعي.

وقال أبو حنيفة: من له أقل من مائتي درهم فليس عليه زكاة الفطر، وله أخذها، ومن كان له مائتا درهم فعليه أن يؤدّيها.

وقال سفيان: من له خسون درهماً فهو غني، ومن لم يكن له خسون درهماً فهو فقير.

وقال غريهما: من له أربعون درهماً فهو غني، فإن كان له أقل فهو فقير، وقال آخرون: من له قوت يومه فهو غني.

قال أبو محمد: سنكّم بعد هذا - إن شاء تعالى - في هذه الأقوال.

وأما هاتان فإن تخصيص الفقير بإسقاط صدقة الفطر عنه - إذا كان واجداً لمقدارها أو لبعضه - قول لا يجوز؛ لأنه لم يأت به نص، نعي بإسقاطها عن الفقير، وإنما جاء النص بإسقاط تكليف ما ليس في الوسع فقط؛ فإذا كانت في وسع الفقير فهو مكلف إيّاها بعموم قوله عليه السلام: «عَلَى كُلِّ حَرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ».

وقد رويّا عن عطاء في الفقير: أنه يأخذ الزكاة ويعطيها.

اليوم المذكور فليس عليه زكاة الفطر، ومن ولد حين أبيضا في الشمس من يوم الفطر فما بعد ذلك، أو أسلم كذلك: فليس عليه زكاة الفطر، ومن مات بين هذين الوقتين أو ولد أو أسلم أو عمادت حياته وهو مسلم: فعليه زكاة الفطر، فإن لم يؤدّها وله من ابن يؤدّيها فهي دين عليه أبداً حتى يؤدّيها متى أداها.

وقال الشافعي: وقتها غيب الشمس من آخر يوم من رمضان، فمن ولد ليلة الفطر أو أسلم فلا زكاة فطر عليه، ومن مات فيها فهي عليه.

وقال أبو حنيفة: وقتها انتشاق الفجر من يوم الفطر، فمن مات قبل ذلك، أو ولد بعد ذلك، أو أسلم بعد ذلك فلا زكاة فطر عليه.

وقال مالك مرةً كتّول الشافعي في رواية أشهب عنه، ومرة قال: إن من ولد يوم الفطر فعليه زكاة الفطر.

قال أبو محمد: أما من رأى وقتها غروب الشمس من آخر يوم من رمضان فإنه قال: هي زكاة الفطر، وذلك هو الفطر من صوم رمضان والخروج عنه جملة.

وقال الآخرون الذين رأوا وقتها طلوع الفجر من يوم الفطر: إن هذا هو وقت الفطر، لا ما قبله؛ لأنه في كل ليلة كان يفطر كذلك ثم يصبح صائماً فإنما أفطر من صومه صبيحة يوم الفطر، لا قبله، وحينئذ دخل وقتها باتفاق منا ومنكم.

قال أبو محمد: قال الله عز وجل: ﴿فَإِذَا تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾.

فوجدنا.

ما حدثناه عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن نفع حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا محمد بن رافع حدثنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ».

قال أبو محمد: فهذا وقت أدائها بالنص، وخروجهم إليها إنما هو لإدراكها، ووقت صلاة الفطر هو جواز الصلاة أبيضا في الشمس يومئذ إذا تم الخروج إلى صلاة الفطر بدخولهم في الصلاة فقد خرج وقتها.

وبقي القول في أول وقتها: فوجدنا الفطر المتيقن إنما هو بطلوع الفجر من يوم الفطر؛ وبطل قول من جعل وقتها غروب

٧١٧ - مسألة: ومن أراد إخراج زكاة الفطر عن ولده

الصغار أو الكبار أو عن غيرهم: لم يجز له ذلك إلا بأن يهبها لهم، ثم يخرجها عن الصغير والمجنون، ولا يخرجها عن من يعتل من البالغين إلا بتوكيل منهم له على ذلك.

برهان ذلك: ما قدّمنا من أن الله تعالى إنما فرضها عليه فيما يجد مما هو قادر على إخراجها منه، أو يكون وليه قادراً على إخراجها منه، ولا يكون مال غيره مكاناً لأداء الفرض عنه؛ إذ لم يأت بذلك نص ولا إجماع؛ فإذا وهبها له فقد صار مالكا لمقدارها، فعليه إخراجها.

فأما من لم يبلغ، ولا يعقل، فلقول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾.

وأما البالغ فلقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ وبالله تعالى التوفيق.

٧١٨ - مسألة: ووقت زكاة الفطر - الذي لا تحجب

قبله، إنما تحجب بدخوله، ثم لا تحجب بخروجه: فهو إثر طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر، متبداً إلى أن تبيض الشمس وتعلّ الصلاة من ذلك اليوم نفسه؛ فمن مات قبل طلوع الفجر من

للأخيه، وعلى الأخيه أن يرد ما أخذ، وعلى المعطي أن يوفي ذلك الذي أعطى في أهله.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِيينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

وقال بعضهم: يجوز أن يعطي المرء صدقته في صنف واحد منها.

واحتجوا بأنه لا يقدر على عسر جميع الفقراء وجميع المساكين.

فصح أنها في البعض.

قال أبو محمد: وهذا لا حجة لهم فيه لقول رسول الله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

ولقول الله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

فصح أن ما عجز عنه المرء فهو ساقط عنه، وبقي عليه ما استطاع، لا بد له من إيفائه؛ فسقط عموم كل فقير وكل مسكين، وبقي ما قدر عليه من جميع الأصناف، فإن عجز عن بعضها سقط عنه أيضاً، ومن الباطل أن يسقط ما يقدر عليه من أجل أنه سقط عنه ما لا يقدر عليه، وذكرنا حديث الذهية التي قسمها عليه الصلاة والسلام بين الأربعة.

قال أبو محمد: وقد ذكرنا هذا الخبر، وأنه لم تكن تلك الذهية من الصدقة أصلاً، لأنه ليس ذلك في الحديث أصلاً، ولا يمتنع أن يعطى عليه الصلاة والسلام المؤلفة قلوبهم من غير الصدقة، بل قد أعطاهم من غنائم حنين.

وذكرنا حديث سليمان بن يسار عن سلمة بن صخر أن رسول الله ﷺ «أعطاه صدقة بني رزينة».

قال أبو محمد: وهذا مرسل، ولو صح لم يكن لهم فيه حجة، لأنه ليس فيه: أن رسول الله ﷺ حرم سائر الأصناف من سائر الصدقات، وأدعى قوم: أن سهم المؤلفة قلوبهم قد سقط.

قال أبو محمد: وهذا باطل، بل هم اليوم أكثر ما كانوا، وإنما يسقطون هم والعالمون إذا تولى المرء قسمة صدقة نفسه؛ لأنه ليس هنالك عاملون عليها، وأمر المؤلفة إلى الإمام لا إلى غيره.

قال أبو محمد: لا يختلفون في أن من أمر لقوم بمال - وسألهم - أنه لا يلزم أن يخص به بعضهم دون بعض، فمن

الشمس من أول ليلة الفطر؛ لأنه خلاف الوقت الذي أمر عليه السلام بإدائها فيه.

قال أبو محمد: فمن لم يؤدها حتى خرج وقتها فقد وجبت في ذمته وماله لمن هي له، فهي دين لهم، وحق من حقوقهم، وقد وجب إخراجها من مال وحرره عليه إمسакها في ماله، فوجب عليه أداؤها أبداً، وبالله تعالى التوفيق.

ويسقط بذلك حقهم، وبقي حق الله تعالى في تضييعه الوقت، لا يقدر على جبره إلا بالاستغفار والتدابة، وبالله تعالى تأنيد. ولا يجوز تقديمها قبل وقتها أصلاً.

فإن ذكرنا خبر «أبي هريرة إذ أمره رسول الله ﷺ بالمبيت على صدقة الفطر فأناه الشيطان ليلة، وثانية، وثالثة، فلا حجة لهم فيه، لأنه لا تخلو تلك الليالي أن تكون من رمضان أو من شوال، ولا يجوز أن تكون من رمضان، لأنه ليس ذلك في الخبر، ولا يظن برسول الله ﷺ أنه حبس صدقة وجب أداؤها عن أهلها، وإن كانت من شوال فلا يمنع من ذلك؛ إذ لم يكمل وجب وجود أهلها؛ وفي تأخيرها عليه الصلاة والسلام إعطاها برهان على أن وقت إخراجها لم يحن بعد، فإن كان ذلك في ليالي رمضان فلم يخرجها عليه السلام.

فصح أنه لم يحن تقديمها قبل وقتها ولا يجوز؛ وإن كانت من ليالي شوال فلا شك أن أهلها لم يوجدوا، فترخص عليه الصلاة والسلام وجودهم. فبطل تعلّقهم بهذا الخبر.

١٠ - قَسَمُ الصَّدَقَةِ

٧١٩- مسألة: ومن تولى تفريق زكاة ماله أو زكاة

فطره أو تولاهوا الإمام أو أميره: فإن الإمام، أو أميره: يفرقها ثمانية أجزاء مستوية: للمساكين سهم، وللفقراء سهم، وفي الكتاتين وفي عتق الرقاب سهم، وفي سبيل الله تعالى سهم، ولأبناء السبيل سهم، وللعمال الذين يقبضونها سهم، وللمؤلفة قلوبهم سهم.

وأما من فرق زكاة ماله ففي ستة أسهم كما ذكرنا، ويسقط سهم العمال، وسهم المؤلفة قلوبهم. ولا يجوز أن يعطي من أهل سهم أقل من ثلاثة أنفس، إلا أن لا يجد فيعطى من وجد، ولا يجوز أن يعطي بعض أهل السهام دون بعض، إلا أن يجد، فيعطى من وجد، ولا يجوز أن يعطي منها كافراً، ولا أحداً من بني هاشم، والمطلبين إبي عبد مناف، ولا أحداً من مواليتهم، فإن أعطى من ليس من أهلها - عامداً أو جاهلاً - لم يجز، ولا جاز

المصيبة قول من قال: إِنَّ أَمْرَ النَّاسِ أَوْكُذٌ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى:

حدثنا أحمد بن عمر بن أنسٍ حدثنا عبد الله بن الحسين بن عقال حدثنا إبراهيم بن محمد الدينوري حدثنا محمد بن الجهم حدثنا محمد بن مسلمة حدثنا يعقوب بن محمد حدثنا رافعة عن جدّه: «أَنَّ بَعْضَ الْأَمْزَاءِ اسْتَعْمَلَ رَافِعَ بْنَ خَلِيجٍ عَلَى صَدَقَةِ الْمَالِيَّةِ، فَأَنَّهُ لَا شَيْءَ مَعَهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ رَافِعٌ إِنَّ عَهْدِي بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثٌ وَإِنِّي جَزَيْتُهَا ثَمَانِيَةَ أَجْرَاءَ فَقَسَمْتُهَا. وَكَذَلِكَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ».

وصح عن ابن عباس أنه قال في الزكاة: وضعوها مواضعها.

وعن إبراهيم النخعي، والحسن مثل ذلك.

وعن أبي وائل مثل ذلك، وقال في نصيب المؤلفات قلوبهم رده على الآخرين.

وعن سعيد بن جبير: ضعها حيث أمرك الله.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان، وقول ابن عمر، ورافع، كما أوردنا.

وروي القول الثاني عن حذيفة وعطاء، وغيرهما.

وأما قولنا: لا يجزئ أقل من ثلاثة من كل صنف إلا أن لا يجزئ: فلا اسم الجمع: لا يقع إلا على ثلاثة فصاعداً، ولا يقع على واحد، وللتبينة تبينة في اللغة، تقول: مسكين للواحد، ومسكينان لاثنتين، ومسكين للثلاثة فصاعداً.

وكذلك اسم الفقراء وسائر الأسماء المذكورة في الآية.

وهو قول الشافعي، وغيره.

وأما أن لا يعطى كافراً فلما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالو حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفرير حدثنا البخاري حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن زكرياء بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صفى عن أبي مبيد عن ابن عباس «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَثَّ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ وَقَالَ لَهُ فِي حَدِيثٍ فَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ اقْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تَأْخُذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتَرُدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ. فَإِنَّمَا جَعَلَهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِفَقَرِ الْمُسْلِمِينَ فَقَطْ».

وأما بنو هاشم، وبنو المطلب فلما حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا هارون بن معروف حدثنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ

وَالْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ «إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتُ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاحُ الْقَوْمِ، وَإِنَّمَا لَا تَجُلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لَأَلٍ مُحَمَّدٍ».

قال أبو محمد: فاختلفت الناس في: من هم آل محمد، فقال قوم: هم بنو عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف فقط، لأنه لا عقب لهاشم من غير عبد المطلب.

واحتجوا بأنهم آل محمد يقيين، لأنه لا عقب لعبد الله والدي رسول الله ﷺ فلم يبق له عليه الصلاة والسلام أهل إلا ولدُ العباس، وأبي طالب، والحارث، وأبي هاشم: بني عبد المطلب فقط؛ وقال آخرون: بل بنو عبد المطلب بن هاشم، وبنو المطلب بن عبد مناف فقط ومواليهم.

وقال أصبغ بن الفرج المالكي: آل محمد: جميع قريش، وليس الموالى منهم.

قال أبو محمد: فوجب النظر في ذلك: فوجدنا.

ما حدثنا عبد الله بن ربيع قال حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي حدثنا يحيى وهو ابن سعيد القطان - حدثنا شعيب حدثنا الحكم هو ابن عتبة - عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنْ بَنِي مُخْزُومٍ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَأَرَادَ أَبُو رَافِعٍ أَنْ يَتَّبِعَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَجُلُّ لَنَا، وَإِنَّ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ. فَبَطَلَ قَوْلٌ مِنْ أَخْرَجَ الْمَوَالِي مِنْ حَكْمِهِمْ فِي تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ. وَوَجَدْنَا.

ما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن إسحاق بن السليم حدثنا ابن الأعرابي حدثنا أبو داود السجستاني حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن الزهري أخبرني سعيد بن المسيب أخبرني جبير بن مطعم «أَنَّهُ جَاءَهُ هُوَ وَغُلَامَانِ مِنْ عَقْلَانِ يُكَلِّمَانِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِيمَا قَسَمَ مِنَ الْخَمْسِ بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ، وَبَيْنَ عَبْدِ الْمَطْلَبِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَسَمْتَ لِأَخَوَانِي بَيْنَ الْمَطْلَبِ وَلَمْ تُعْطِ شَيْئًا، وَقَرَأْتَنِي وَقَرَأْتَهُمْ مِنْكَ وَاجِدَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ، وَبَنُو الْمَطْلَبِ شَيْءٌ وَاجِدَةٌ».

فصح أنه لا يجوز أن ينفرد بين حكمهم في شيء أصلاً؛ لأنهم شيء واحد بنص كلامه عليه الصلاة والسلام؛ فصح أنهم آل محمد، وإذا هم آل محمد فالصدقة عليهم حرام؛ فيخرج بنو عبد شمس، وبنو نوفل ابني عبد مناف، وسائر قريش عن هذين: البطين، وبالله تعالى التوفيق.

ولا يحمل لهنين البطين صدقة فرض ولا تطوع أصلاً، لعدم

ووروثنا.

ما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا نصر بن علي أخبرنا عبد الأعلى حدثنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ليس المسكين الذي تُسَرُّه الأكلَّةُ والأكلُتان، والتَّسَرُّةُ والتَّمَرَّتَانِ، قالوا: فما المسكين يا رسول الله؟ قال: المسكين الذي لا يجد غنى، ولا يظنُّ لِحَاجَتِهِ فَيُصَدِّقَ عَلَيْهِ».

قال أبو محمد: **فصح** أن المسكين هو الذي لا يجد غنى إلا أن له شيئاً لا يقوم له، فهو يصبر وينطوي، وهو محتاج ولا يسأل. وقال تعالى: ﴿الْفُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾ **فصح** أن الفقير الذي لا مال له أصلاً؛ لأن الله تعالى أخبر أنهم أخرجوا من ديارهم وأموالهم. ولا يجوز أن يحمل ذلك على بعض أموالهم.

فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿الْفُقَرَاءُ الَّذِينَ أُخْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْباً فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾.

قلنا: صدق الله تعالى: وقد يلبس المرء في تلك البلاء إزاراً ورداءً خلقين غيلين لا يساويان درهماً، فمن رأى كذلك ظنه غنياً، ولا يعدّ مالا ما لا بدّ منه ممّا يسرّ العورة، إذا لم تكن له قيمة - وذكروا قول الشاعر:

أما الفقير الذي كانت حلوته وفقّ العيال فلم يترك له سيد وهذا حجة عليهم؛ لأن من كانت حلوته وفقّ عياله فهو غني، وإنما صار فقيراً إذا لم يترك له سيد، وهو قولنا، والعاملون عليها: هم العمال الخارجون من عند الإمام الواجبة طاعته، وهم المصدقون، السعاة.

قال أبو محمد: وقد اتفقت الأمة على أنه ليس كل من قال: أنا عاملٌ عاملاً، وقد قال عليه السلام: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَثَرًا فَهُوَ رَدٌّ» فكل من عمل من غير أن يؤبّه الإمام الواجبة طاعته فليس من العاملين عليها؛ ولا يجزئ دفع الصدقة إليه، وهي مظلمة، إلا أن يكون يضعها مواضعها، فتجزئ حبيته؛ لأنها قد وصلت إلى أهلها.

وأما عامل الإمام الواجبة طاعته فنحن مأمورون بدفعها إليه؛ وليس علينا ما يفعل فيها؛ لأنه وكيل، كوصي اليتيم ولا فرق، وكوكيل الموكل سواء سواء. والمؤلفة قلوبهم: هم قوم هم قوة لا يوثق بنصيحتهم للمسلمين فيتألفون بأن يعطوا من الصدقات، ومن خسر الخس والرقاب: هم المكاتبون، والعطاء؛

قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تحبل الصدقة لمحمّد ولا لآل محمّد» فسوى بين نفسه وبينهم.

وأما ما لا يقع عليه اسم صدقة مطلقه فهو حلال لهم، كالحبة، والعطية، والهدية، والنحل، والحبس، والصلة، والبر، وغير ذلك، لأنه لم يأت نص بتحريم شيء من ذلك عليهم.

وأما قولنا: لا تجزئ إن وضعت في يد من لا يجوز له - فلا أن الله تعالى سمّاها لقوم خصّهم بها؛ فصار حقهم فيها؛ فمن أعطى منها غيرهم فقد خالف ما أمر الله تعالى به.

وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَثَرًا فَهُوَ رَدٌّ» فوجب على الملطي إيصال ما عليه إلى من هو له، ووجب على الآخر ردّ ما أخذ بغير حق.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾.

٧٢٠- مسألة: الفقراء هم الذين لا شيء لهم أصلاً. والمسكين: هم الذين هم شيء لا يقوم بهم.

برهان ذلك: أنه ليس إلا موسر، أو غني، أو فقير، أو مسكين، في الأسماء.

ومن له فضل عن قوته.

ومن لا يحتاج إلى أحد وإن لم يفضل عنه شيء.

ومن له ما لا يقوم بنفسه منه.

ومن لا شيء له فهذه مراتب أربع معلومة بالحق. فالموسر بلا خلاف؛ هو الذي يفضل ماله عن قوته وقوت عياله على السعة. والغني: هو الذي لا يحتاج إلى أحد وإن كان لا يفضل عنه شيء؛ لأنه في غنى عن غيره.

وكل موسر غني، وليس كل غني موسراً.

فإن قيل: لم فرقتم بين المسكين، والفقير؟

قلنا: لأن الله تعالى فرق بينهما، ولا يجوز أن يقال في شيئين فرق الله تعالى بينهما؛ إنهما شيء واحد، إلا بنص أو إجماع أو ضرورة حس؛ فإذا ذلك كذلك فإن الله تعالى يقول: ﴿وَأَمَّا السُّعِيَّةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ سَماهم الله تعالى مساكين ولهم سفينة؛ ولو كانت تقوم بهم لكانوا أغنياء بلا خلاف..

فصح اسم المسكين بالنص لمن هذه صفته. وبقي القسم الرابع: وهو من لا شيء له أصلاً؛ ولم يبق له من الأسماء إلا الفقير، فوجب ضرورة أنه ذلك.

فجائز أن يعطوا من الزكاة.

وقال مالك: لا يعطى منها المكاتب. وقول غيره: يعطى منها ما يتم به كتابته.

وقال أبو محمد: وهذا قولان لا دليل على صحتهما، وبأن المكاتب يعطى من الزكاة يقول أبو حنيفة، والشافعي، وجزا أن يعطى منها مكاتب الهاشمي، والمطلبي؛ لأنه ليس منهما، ولا مؤلف لهما ما لم يعتق كلاً، وإن اعتق الإمام من الزكاة رقاباً فولأوها للمسلمين لأنه لم يعتقها من مال نفسه ولا من مال باقي في ملك المعطي الزكاة.

فإن اعتق المرأة من زكاة نفسه فولأوها له؛ لأنه اعتق من ماله، وعبد نفسه؛ وقد قال عليه الصلاة والسلام: «إنما الولاء لمن أعتق».

وهو قول أبي ثور.

وروينا عن ابن عباس: اعتق من زكاته.

فإن قيل: إنه إن مات رجع ميراثه إلى سيده.

قلنا: نعم هذا حسن، إذا بلغت الزكاة محلها فرجوعها بالوجه المباح حسن، وهم يقولون فيمن تصدق من زكاته على قريب له ثم مات فوجب ميراثه للمعطي: إنه له حلال، وإن كان فيه عيب زكاته. والغارمون: هم الذين عليهم ديون لا تفي أموالهم بها، أو من تحمل بحالة وإن كان في ماله وفاة بها.

فأما من له وفاة بدنيه فلا يسمى في اللغة غارماً:

حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية **حدثنا أحمد بن شعيب** أخبرنا محمد بن النضر بن مساور **حدثنا حماد بن سلمة** عن **هارون بن رئاب** **حدثني** كنانة بن نعيم عن قبيصة بن المخارق قال: «تَحَمَّلْتُ بِحَمَلَةٍ فَأَلَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَسْأَلُهُ فِيهَا، فَقَالَ: أَقِمِّي يَا قَبِيصَةُ حَتَّى تَأْتِيَا الصَّدَقَةَ فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا يَا قَبِيصَةُ إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَجُلُ إِلَّا لِأَخِيهِ ثَلَاثَةَ رَجُلٍ تَحْمِلُ بِحَمَلَةٍ فَحَلَّتْ لَهَا الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِرَامًا مِنْ عَيْشِي، أَوْ قَالَ: سَدَادًا مِنْ عَيْشِي» وذكر الحديث.

وأما سبيل الله فهو الجهاد بحق.

حدثنا عبد الله بن ربيع **حدثنا** ابن السليم **حدثنا** ابن الأعرابي **حدثنا** أبو داود **حدثنا** الحسن بن علي **حدثنا** عبد الرزاق **حدثنا** معمر بن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ: «لا تَجُلُ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّي إِلَّا لِخَمْسَةٍ: لِغَارٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلِغَارِمٍ عَلَيْهِ، أَوْ لِغَارِمٍ، أَوْ لِزَجَلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ لِزَجَلٍ كَانَ لَهُ جَارٌ مَسْكِينٌ تَصَدَّقُ عَلَى الْمَسْكِينِ فَأَلْهَذَا الْمَسْكِينُ لِغَنِيِّي».

وقد روي هذا الحديث عن غير معمر فأوقفه بعضهم، ونقص بعضهم مما ذكر فيه معمر، وزيادة العدل لا يحل تركها. **فإن قيل:** قد روي عن رسول الله ﷺ أن الحج من سبيل الله.

وصح عن ابن عباس أن يعطى منها في الحج.

قلنا: نعم، وكل فعل خير فهو من سبيل الله تعالى، إلا أنه لا خلاف في أنه تعالى لم يرز كل وجه من وجوه البر في قسمة الصدقات، فلم يجر أن توضع إلا حيث يسن النص، وهو الذي ذكرنا، وبالله تعالى التوفيق.

وابن السبيل: هو من خرج في معصية فاحتاج.

وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة: حدثنا أبو جعفر عن الأعمش عن حسن عن جاهد عن ابن عباس: أنه كان لا يرى بأساً أن يعطى الرجل زكاته في الحج وأن يعتق منها النعمة، وهذا مما خالف فيه الشافعيون، والمالكيون، والحنفيون: صاحباً، لا يعرف منهم له مخالف.

٧٢١- مسألة: وجاز أن يعطي المرأة منها مكاتبه ومكاتب غيره، لأنهما من البر، والعبد المحتاج الذي يظلمه سيده ولا يعطيه حقاً، لأنه مسكين.

وقد روينا عن إسماعيل بن علية أنه: أجاز ذلك، ومن كان أبوه؛ أو أمه؛ أو ابنه؛ أو اخته؛ أو امرأته من الغارمين، أو غزوا في سبيل الله؛ أو كانوا مكاتبين: جاز له أن يعطيهم من صدقته الفرض؛ لأنه ليس عليه أداء ديونهم ولا عونهم في الكتابة والغزو وكما تلزمه نفقتهم إن كانوا فقراء، ولم يأت نص بالمعنى مما ذكرنا.

وروينا عن أبي بكر: أنه أوصى عمر فقال: من أدى الزكاة إلى غير أهلها لم تقبل منه زكاة، ولو تصدق بالذنيا جميعها، وعن الحسن: لا تجزئ حتى يضعها موضعها وبالله تعالى التوفيق.

٧٢٢- مسألة: وتعطى المرأة زوجها من زكاتها؛ إن كان من أهل السهام، صح عن رسول الله ﷺ «أنه أقتى زُنْب امرأة ابن مسعود إذ أمر بالصدقة فسأته: أيسمها أن تفتح صدقتها في زوجها، وفي بني أخ لها يتامى، فأخبرها عليه الصلاة والسلام أن لها أجرين: أجر الصدقة وأجر للفرابة».

٧٢٣- مسألة: قال أبو محمد: من كان له مال مما يجب فيه الصدقة كمانتي درهم أو أربعين مثقالاً أو خسر من الإبل أو أربعين شاة أو خمسين بقره، أو أصاب خسة أوسق من

ذلك، وفي سائر ما يدعون أن خلافه فيه لا يحمل كحد الحمر ثمانين، وتأجيل العين سنة: أن يقلدوه هاتنا.

وكذلك الحنفية، ولكن لا يبالون بالتناقض واحتج من حد الغنى بخمسين درهماً بخبر:

روايته من طريق سفيان الثوري عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَتْ خُمُوشًا أَوْ كُدُوحًا فِي وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا يُغْنِيهِ. قَالَ: خُمُسُونَ دِرْهَمًا أَوْ حِسَابُهَا مِنَ الذَّهَبِ» قَالَ سَفِيَانُ: وَسَمِعْتُ زَيْدًا يُحَدِّثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ رُوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ هُثَيْمٍ عَنْ الْحَبَّاحِ بْنِ أَرْطَاءَ عَنْ حَدَّثَهُ، وَعَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَطِيَّةَ، وَعَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةَ، قَالَ مِنْ حَدَّثَهُ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وقال الحسن بن عطية: عن سعد بن أبي وقاص، وقال الحكميم: عن علي بن أبي طالب، قالوا كلهم: لا تحمل الصدقة لمن له خسون درهماً، قال علي بن أبي طالب: أو عطا من الذهب.

وهو قول النخعي: - به يقول سفيان الثوري: والحسن بن حي.

قال أبو محمد: حكيم بن جبير ساقط، ولم يسنده زيد، ولا حجة في مرسل. ولقد كان يلزم الحنفية والمالكية - القائلين بأن المرسل كالسند والمعظمين خلافت الصاحب، والمحتجين بشيخ من بني كنانة عن عمر في رد السنن الثابتة من أن المتابعين لا يبيع بينهما حتى يفرقا: أن لا يغرجوا عن هذين القولين؛ لأنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة في هذا الباب خلاف لما ذكر فيه عن عمر، وابن مسعود، وسعيد، وعلي رضي الله عنهم، مع ما فيه من المرسل.

وأما من حد الغنى بمائتي درهم.

وهو قول أبي حنيفة، وهو استقط الأتوال كلها لأنه لا حجة لهم إلا أن قالوا: إن الصدقة تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء، فهذا غي: فبطل أن يكون قبيحاً.

قال أبو محمد: ولا حجة لهم في هذه الوجوه.

أولها: أنهم يقولون بالزكاة على من أصاب سبلة فما فوَّقها، أو من له خسر من الإبل؛ أو أربعون شاة، فمن أين وقع لهم أن يجعلوا حد الغنى مائتي درهم، دون السبلة أو دون خسر من الإبل، أو دون أربعين شاة، وكل ذلك تحب فيه الزكاة. وهذا هوس مفرط.

بر، أو شعير، أو غير وهو لا يقوم ما معه بعولته لكثرة عياله أو لغلاء السعر: فهو مسكين، يعطى من الصدقة المفروضة، وتؤخذ منه فيما وجبت فيه من ماله، وقد ذكرنا أقوالاً من حد الغنى بقوت اليوم، أو بأربعين درهماً، أو بخمسين درهماً، أو بمائتي درهم.

واحتج من رأى الغنى بقوت اليوم بحديث:

روايته من طريق أبي كبة السلولي عن سهل بن الحظليّة عن النبي ﷺ: «مَنْ سَأَلَ وَعِنْدَهُ مَا يُغْنِيهِ فَإِنَّمَا يَتَكَبَّرُ بِمِنِ النَّارِ، فَقِيلَ: وَمَا حَدَّثَ الْغَنَى يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: شَيْعَ يَوْمَ وَلَيْلَةٍ».

وفي بعض طرقه: «إِنْ يَكُنْ عِنْدَ أَهْلِكَ مَا يُغْنِيهِمْ أَوْ مَا يُغْنِيهِمْ».

ومن طريق ابن هبة عن يزيد بن أبي حبيب عن رجل عن أبي كلب العامري عن أبي سلام الحبشي عن سهل بن الحظليّة عن النبي ﷺ: «مَنْ سَأَلَ مَسْأَلَةً يَتَكَبَّرُ بِهَا عَنْ غِنَى فَقَدْ اسْتَكْبَرَ مِنَ النَّارِ، فَقِيلَ: مَا الْغِنَى؟ قَالَ: عَذَاءٌ أَوْ عَشَاءٌ».

قال أبو محمد: وهذا لا شيء، لأن أبا كبة السلولي مجهول وابن هبة ساقط.

واحتج من حد الغنى بأربعين درهماً.

بما روينا من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ سَأَلَ بَيْنَكُمْ وَلَهُ أَوْيَةٌ أَوْ عَذْلًا فَقَدْ سَأَلَ الْإِخْفَاءَ».

ومن طريق هشام بن عمار عن عبد الرحمن بن أبي الرجال عن عمارة بن غزيرة عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ سَأَلَ وَلَهُ قِيَمَةُ أَوْيَةٍ فَقَدْ أَخْفَتْ».

قال: وكانت الأويّة على عهد رسول الله ﷺ أربعين درهماً.

ومن طريق ميمون بن مهران: أن امرأة أتت عمر بن الخطاب تسأله من الصدقة. فقال لها: إن كانت لك أويّة فلا تحمل لك الصدقة، قال ميمون: والأويّة حينئذ أربعون درهماً.

قال أبو محمد:

الأول عمر لم يسم، ولا يدرى صحته صحته.

والثاني عن عمارة بن غزيرة وهو ضعيف.

وقد كان يلزم المالكية - المقلدين عمر رضي الله عنهما - المنكوح في المدّة على ذلك النكاح في الأب، وقد رجّع عمر عن

وهكذا روينا عن حماد بن أبي سليمان قال: من لم يكن

عنده مالٌ تبلغ فيه الزكاة أخذ من الزكاة.

والثاني: أنهم يلزمهم أن من له الدور العظيمة، والجوهر ولا يملك مائتي درهم أن يكون فقيراً يحل له أخذ الصدقة.

والثالث: أنه ليس في قوله عليه السلام: «تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم» دليل ولا نص بأن الزكاة لا تؤخذ إلا من غني ولا ترد إلا على فقير، وإنما فيه أنها تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء فقط، وهذا حق، وتؤخذ أيضاً - بنصوص آخر - من المساكين الذين ليسوا أغنياء، وترد بتلك النصوص على أغنياء كثير، كالعاملين، والغارمين، والمؤلفة قلوبهم، وابن السبيل وإن كان غنياً في بلده، فهذه خمس طبقات أغنياء، هم حق في الصدقة، وقد بين الله تعالى ذلك في الصدقة في تفرقة بينهم إذ يقول: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا» إلى آخر الآية فذكر الله تعالى الفقراء والمساكين ثم أضاف إليهم من ليس فقيراً، ولا مسكيناً، وتؤخذ الصدقة من المساكين الذين ليس لهم إلا خمس من الإبل، وله عشرة من البغال، وليس له إلا مائتا درهم، وله عشرة من البغال، ومن لم يصب إلا خمسة أوسق - لعلها لا تساوي خمسين درهماً - وله عشرة من البغال في عام سنة. فبطل تعلفهم بالخبر المذكور، وظهر فساد هذا القول الذي لا يعلم أن أحداً من الصحابة رضي الله عنهم قاله.

وقد روينا عن طريق ابن أبي شيبة عن حفص هو ابن غياث عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال: قال عمر بن الخطاب: إذا أعطيتُم فاعنوا - يعني من الصدقة، ولا تعلم لهذا القول خلافاً من أحد من الصحابة.

وروينا عن الحسن: أنه يعطى من الصدقة الواجبة من له الذكّر، والخدام، إذا كان محتاجاً. وعن إبراهيم نحو ذلك.

وعن سعيد بن جبير: يعطى منها من له الفرس، والذكور، والخدام. وعن مقاتل بن حيان: يعطى من له العطاء من الديوان وله فرس.

قال أبو محمد: ويعطى من الزكاة الكثير جداً والقليل، لا حد في ذلك، إذ لم يوجب الحد في ذلك قرآن ولا سنة.

٧٢٤ - مسألة: قال أبو محمد: إظهار الصدقة - الفرض والتطوع - من غير أن ينوي بذلك رياء، وحسن، وإخفاء

كل ذلك أفضل.

وهو قول أصحابنا.

وقال مالك: إعلان الفرض أفضل.

قال أبو محمد: وهذا فرق لا برهان على صحته.

قال الله عز وجل: «إِنْ يُدْوا الصَّدَقَاتُ فَيَعْبَأْ بِهِيَ وَإِنْ تُخْفَرُوا وَتُزَوَّرُوا فَقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ».

فإن قالوا: نفيس ذلك على صلاة الفرض.

قلنا: القياس كله باطل.

فإن قلتم: هو حق، فاذنوا للزكاة كما يؤذن للصلاة ومن الصلاة غير الفرض ما يعلن بها كالعبد، والكسوف، وركعتي دخول المسجد، فقيسوا صدقة التطوع على ذلك.

٧٢٥ - مسألة: قال أبو محمد: وفرض على الأغنياء

من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويبرهمهم السلطان على ذلك، إن لم يتم الزكوات بهم، ولا في سائر أموال المسلمين، فيقام لهم بما ياكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، ومسكن يكتفون من المطر، والصيف والشمس، وعيون المارة.

وبرهان ذلك: قول الله تعالى: «وَأَتَتْ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ».

وقال تعالى: «وَالَّذِينَ إِحْسَانًا رَبِّهِ الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَالْجَارَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارَ الْجَنَبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ».

فأوجب تعالى حق المساكين، وابن السبيل، وما ملكت اليمين مع حق ذي القربى وافترض الإحسان إلى الأبوين، وذو القربى، والمساكين، والجار، وما ملكت اليمين، والإحسان يقتضي كل ما ذكرناه، ومنعه إساءة بلا شك.

وقال تعالى: «مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نَطْعُمُ الْمَسْكِينِ».

فقرن الله تعالى إطعام المسكين بوجوب الصلاة.

وعن رسول الله ﷺ من طرق كثيرة في غاية الصحة أنه قال: «مَنْ لَا يَرْحَمُ النَّاسَ لَا يَرْحَمَهُ اللَّهُ».

قال أبو محمد: ومن كان على فضلة ورأى المسلم أخاه جائعاً عرياناً ضائعاً فلم يمتعه، فما رحمه بلا شك.

وهذا خبر رواه نافع بن جبير بن مطعم، وقيس بن أبي

اللَّهُ التَّقِيُّ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا بْنِ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ فِي أَمْوَالِهِمْ بِقَدْرِ مَا يَكْفِي فَقَرَاهُمْ، فَإِنْ جَاعُوا أَوْ عَرُوا وَجْهَهُدَا فَمَنَعَ الْأَغْنِيَاءُ، وَحَقَّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَجَاسِبَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيُعَذِّبَهُمْ عَلَيْهِ.

وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: فِي مَالِكَ حَقٌّ سَوَى الزَّكَاةِ.

وَعَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُمْ قَالُوا كُلُّهُمْ لِنِ سَالِحٍ: إِنْ كُنْتَ تَسْأَلُ فِي دَمٍ مَوْجِعٍ، أَوْ غَرَمٍ مَقْطُوعٍ أَوْ فَرٍّ مَدْفُوعٍ فَقَدْ وَجِبَ حَقُّكَ.

وصح عن أبي عبيدة بن الجراح وثلاثمائة من الصحابة رضي الله عنهم أن زادهم فني فأمرهم أبو عبيدة فجمعوا أزوادهم في مزدوين، وجعل يقرئهم إياها على السواء، فهذا إجماع مقطوع به من الصحابة رضي الله عنهم، لا يخالف لهم منهم.

وصح عن الشعبي، وعجابه وطاووس، وغيرهم، كلهم يقولون: في المال حق سوى الزكاة.

قال أبو محمد: وما نعلم عن أحد منهم خلاف هذا، إلا عن الضحَّاك بن مزاحم، فإنه قال: نسخت الزكاة كل حق في المال.

قال أبو محمد: وما رواية الضحَّاك حجة فكيف رآه.

والعجب أن المحقق بهذا أول مخالف له فيرى في المال حقوا سوى الزكاة، منها النفقات على الأيوين المحتاجين، وعلى الزوجية، وعلى الرقيق، وعلى الحيوان، والذبيون، والأروش، فظهر تناقضهم.

فإن قيل: فقد رويتم من طريق ابن أبي شيبة: حدثنا أبو الأحوص عن عكرمة عن ابن عباس قال: من آذى زكاة ماله فليس عليه جناح أن لا يتصدق.

ومن طريق الحكم عن مقسم عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا حَقَّهُ يَوْمَ حُصَاوَيْ﴾ نسخنا: العشر، ونصف العشر. فإن رواية مقسم ساقطة لضعفها؛ وليس فيها ولو صححت خلاف لقلنا.

وأما رواية عكرمة فإنما هي أن لا يتصدق تطوعا؛ وهذا صحيح.

وأما القيام بالمجهد ففرض ودين، وليس صدقة تطوع. ويقولون: من عطش خفاف الموت ففرض عليه أن يأخذ الماء حيث وجده وأن يقاتل عليه.

حاتم، وأبي ظبيان وزيد بن وهب، وكلهم عن جرير بن عبد الله عن رسول الله ﷺ. روى أيضاً معناه الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ.

وحدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا القريشي حدثنا البخاري حدثنا موسى بن إسماعيل هو الترمذي - حدثنا المعتمر هو ابن سليمان - عن أبيه حدثنا أبو عثمان النهدي أن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق حدثه أن أصحاب الصفة كانوا ناسا فقراء، وأن رسول الله ﷺ قال: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيُغْذِبْ بِشَالِيهِ، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ أَرْبَعَةً فَلْيُغْذِبْ بِخَالِسٍ أَوْ سَاسِيسٍ أَوْ كَمَا قَالَ فَهَذَا هُوَ نَفْسُ قَوْلِنَا.

ومن طريق الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن الزهري أن سالم بن عبد الله بن عمر أخبره أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله ﷺ قال: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ».

قال أبو محمد: من تركه يجرع ويعرى - وهو قادر على إطعامه وكسوته - فقد أسلمه.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا أبو الأشهب عن أبي نصره عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ فَظَهَرَ فَلْيُذْ بِهْ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ فَلْيُذْ بِهْ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ، قَالَ: فَذَكَرَ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ مَا ذَكَرَ، حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِثْلًا فِي فَضْلٍ».

قال أبو محمد: وهذا إجماع الصحابة رضي الله عنهم يثبت بذلك أبو سعيد، وكل ما في هذا الخبر نقول.

ومن طريق أبي موسى عن النبي ﷺ: «أَطْعِمُوا الْجَائِعَ وَفُكُّوا الْعَانِي».

والنصوص من القرآن، والأحاديث الصحاح في هذا تكثر جدا.

ورويتم من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي ائبل شقيق بن سلمة قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين، هذا إسناد في غاية الصحة والجلالة.

ومن طريق سعيد بن منصور عن أبي شهاب عن أبي عبد

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَإِنِ فُرِقَ بَيْنَ مَا أَبَاحُوا لَهُ مِنَ الْقِتَالِ عَلَى مَا يَدْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ الْمَوْتَ مِنَ الْعَطَشِ، وَبَيْنَ مَا مَنَعُوهُ مِنَ الْقِتَالِ عَنْ نَفْسِهِ فِيمَا يَدْفَعُ بِهِ عَنْهَا الْمَوْتَ مِنَ الْجُوعِ وَالْعَرِيِّ. وَهَذَا خِلَافٌ لِلْإِجْمَاعِ، وَلِلْقُرْآنِ، وَلِللَّسَنِ، وَلِلْقِيَاسِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ اضْطِرُّ أَنْ يَأْكُلَ مَيْتَةً، أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ وَهُوَ يَجِدُ طَعَاماً فِيهِ فَضْلٌ عَنْ صَاحِبِهِ، لِمُسْلِمٍ أَوْ لِدَمِيٍّ؛ لِأَنَّهُ فَرَضٌ عَلَى صَاحِبِ الطَّعَامِ إِطْعَامُ الْجَائِعِ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ بِمَضْطَرٍ إِلَى الْمَيْتَةِ وَلَا إِلَى لَحْمِ الْخَنْزِيرِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَلَهُ أَنْ يُقَاتِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَإِنْ قَتَلَ فَعَلَى قَاتِلِهِ الْقَوْدُ، وَإِنْ قَتَلَ الْمَنَاعَ فَلِى لَعْنَةِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ حَقًّا، وَهُوَ طَائِفَةٌ بَاطِلَةٌ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَنْبَغِيَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ وَمَنَعَ الْحَقُّ بَاطِلٌ عَلَى أَخِيهِ الَّذِي لَهُ الْحَقُّ؛ وَبِهَذَا قَاتَلَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنَعَ الزَّكَاةَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ كِتَابُ الزَّكَاةِ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَسَنِ عَوْنِهِ.

٢٢- كِتَابُ الصَّيَّامِ

٧٢٦- مسألة: الصَّيَّامُ قِسْمَانِ فَرَضٌ، وَتَطَوُّعٌ، وهذا إجماعٌ حقٌّ متيقنٌ، ولا سبيلَ في بنية العقلِ إلى قسمٍ ثالثٍ.

٧٢٧- مسألة: فمن الفرض صيامُ شهر رمضان، الذي بين شعبان، وشوال، فهو فرضٌ على كلِّ مسلمٍ عاقلٍ بالغٍ صحيحٍ مقبضٍ حرّاً كانَ أو عبداً، ذكراً أو أنثى، إلا الحائضَ والنفساءَ، فلا يصومان أيامَ حيضهما وليتة، ولا أيامَ نفسهما، ويقضيان صيامَ تلك الأيام وهذا كله فرضٌ متيقنٌ من جميع أهل الإسلام.

٧٢٨- مسألة: ولا يجزئ صيامُ أصلاً - رمضان كانَ أو غيره - إلا بِنِيَّةٍ جَدِّدَةٍ في كلِّ ليلةٍ لصومِ اليومِ المقبلِ، فمن تعمَّدَ تركَ النِّيَّةِ بطلَ صومه.

برهان ذلك: قولُ الله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُؤْتُوا إِلَّا لِيَتَذَكَّرُوا أَلَّهُمْ يُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ فَصَحَّ أَنَّهُمْ لا يؤمرونَ بشيءٍ في الدِّينِ إلا بعبادةِ الله تعالى والإخلاصِ له فيها بأنَّها دينه الذي أمرَ به. وقال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مِمَّا نَوَى».

فصحَّ أَنَّهُ لا عملٌ إلا بِنِيَّةٍ لَهُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ إِلا مَا نَوَى. فصحَّ أَنَّ مَنْ نَوَى الصَّوْمَ فَلَهُ صَوْمٌ، وَمَنْ لَمْ يَنْوِ فَلَيْسَ لَهُ صَوْمٌ.

ومن طريقِ النظر: أَنَّ الصَّوْمَ إِسْلَاقٌ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ، وَتَعَمُّدُ الْقِيءِ، وَعَنِ الْجَمَاعِ، وَعَنِ الْمَعَاصِي، فَكُلٌّ مِنْ أَسْلَقَ عَنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ - لَوْ أَجْزَأَهُ الصَّوْمُ بِلا نِيَّةٍ لِلصَّوْمِ - لَكَانَ فِي كُلِّ وَقْتٍ صَائِماً، وَهَذَا مَا لا يَقُولُ أَحَدٌ.

ومن طريقِ الإجماع: أَنَّهُ قَدْ صَحَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ مَنْ صَامَ وَنَوَاهُ مِنَ اللَّيْلِ فَقَدْ آدَى مَا عَلَيْهِ، وَلَا نَهَى وَلَا إِجْمَاعٌ عَلَى أَنَّ الصَّوْمَ يَجْزئ مَنْ لَمْ يَنْوِ مِنَ اللَّيْلِ.

واختلف النَّاسُ في هذا:

فقال زُهْرُ بْنُ الْهَدَيْلِ: مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، وَهُوَ لَا يَنْوِي صَوْماً أصلاً، بَلْ نَوَى أَنَّهُ مَفْطَرٌ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ، وَلَا جَمَاعَ: فَإِنَّهُ صَائِمٌ وَيَجْزئُهُ، وَلَا بَدَلُ لَهُ فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ مِنْ نِيَّةٍ.

وقال أبو حنيفة: النِّيَّةُ فَرَضٌ لِلصَّوْمِ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ

رمضان، أو التَّطَوُّعِ، أو النَّتَرِ إِلَّا أَنَّهُ يَجْزئُهُ أَنَّ يَجْزئُهُ فِي النَّهَارِ، مَا لَمْ تَزَلِ الشَّمْسُ، وَمَا لَمْ يَكُنْ أَكَلٌ قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَا شَرْبٌ، وَلَا جَمَاعٌ، فَإِنَّ لَمْ يَجْزئْهَا - لَا مِنَ اللَّيْلِ وَلَا مِنَ النَّهَارِ مَا لَمْ تَزَلِ الشَّمْسُ - لَمْ يَتَعَمَّ بِإِحْدَاثِ النِّيَّةِ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ، وَلَا صَوْمٌ لَهُ، وَعَلَيْهِ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

وَأَمَّا قَضَاءُ رَمَضَانَ وَالْكَفَّارَاتِ فَلَا بَدْلَ فِيهَا مِنَ النِّيَّةِ مِنَ اللَّيْلِ لِكُلِّ يَوْمٍ، وَإِلَّا فَلَا صَوْمَ لَهُ، وَلَا يَجْزئُهُ أَنَّ يَجْزئُهُ النِّيَّةُ فِي ذَلِكَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ.

وقال مالك: لَا بَدْلَ مِنْ نِيَّةٍ فِي الصَّوْمِ.

وَأَمَّا فِي رَمَضَانَ فَتَجْزئُهُ نِيَّتُهُ لِعَوْمِهِ كُلَّهُ مِنْ أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْهُ، ثُمَّ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنَّ يَجْزئُهُ نِيَّةُ كُلِّ لَيْلَةٍ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى فَيَفْطَرُ، أَوْ يَسَافِرَ فَيَفْطَرُ، فَلَا بَدْلَ لَهُ مِنْ نِيَّةٍ - حِينَئِذٍ - جَدِّدَةٍ قَالَ: وَأَمَّا التَّطَوُّعُ فَلَا بَدْلَ لَهُ مِنْ نِيَّةٍ لِكُلِّ لَيْلَةٍ.

وقال الشافعي، وداود: مثل قولنا، إِنْ أَنْ الشَّافِعِيُّ رَأَى فِي التَّطَوُّعِ خَاصَةً إِحْدَاثَ النِّيَّةِ لَهُ مَا لَمْ تَزَلِ الشَّمْسُ، وَمَا لَمْ يَكُنْ أَكَلٌ قَبْلَ ذَلِكَ، أَوْ شَرْبٌ، أَوْ جَمَاعٌ:

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ: لَا يَصُومُ إِلَّا مَا أَجَمَّ الصَّيَّامُ قَبْلَ الْفَجْرِ.

وعَنْ مَالِكٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ: أَنَّ عَاشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: لَا يَصُومُ إِلَّا مَا أَجَمَّ الصَّيَّامُ قَبْلَ الْفَجْرِ:

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي حِرْزَةُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَتْ حَفْصَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ: لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَجْمَعْ قَبْلَ الْفَجْرِ.

فهؤلاء ثلاثة من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرفون منهم مخالفتَ أصلاً، والخلفيون، والمالكيون: يعظمون مثل هذا إذا خالفوا أرواحهم وقد خالفوهم هاهنا، ما نعلم أحداً قبل أبي حنيفة، ومالكٍ قال بقولهما في هذه المسألة: هم يشنعون أيضاً بمثل هذا على من قاله متبعاً للقرآن والسنة الصحيحة، وهم هاهنا خالفوا القرآن والسنة الثابتة برأي فاسدٍ لم يحفظ عن أحدٍ قبلهم.

قال أبو حمزة: برهانٌ صحته قولنا:

ما حدثناه عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا أحمد بن الأزهر حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن حفصة أم المؤمنين أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ الصَّيَّامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ».

وهذا إسنادٌ صحيحٌ، ولا يضرُّ إسنادُ ابنِ جريجٍ له أَنَّ

أوقفه معمر، ومالك، وعبيد الله، ويونس، وابن عينة، فابن جريج لا يتأخر عن أحد من هؤلاء في التَّسْبِيعِ والحفط، والزَّهْرِيُّ واسعُ الرَّوَايَةِ، فمرة يروي عن سالم عن أبيه، ومرة عن حمزة عن أبيه، وكلاهما ثقة، وابن عمر كذلك، مرة رواه مسند، ومرة روى أن حفصة أُنْتُتِ بِو، ومرة أُنْتُتِ هُوَ بِو، وكلُّ هذا قوَّةٌ للخبر. والعجب أن المعتزَّين بهذا من مذهبيهم: أن المرسل كالمتدبر.

قال أبو محمد: وهذا عموم لا يحلُّ تخصيصه، ولا تبديله، ولا الزيادة فيه، ولا النقص منه، إلا بنصٍّ آخر صحيح.

فإن قيل: فهذا أوجبتم النِّيةَ متصلةً بتبيينِ الفجر، كما تقولون: في الوضوء والصَّلاة والزَّكاة والحج، وسائر الفرائض؟

قلنا: لوجهين اثنين:

أحدهما هذا النصُّ الوارد الذي لا يحلُّ خلافه، ولنا والحمد لله ما نحن يضرب كلامَ رسول الله ﷺ بعضه ببعض فيؤمن ببعضه، ويكفر ببعضه، ولا نحن يعارض أوامر الله تعالى على لسان رسول الله ﷺ بنظره القاسد؛ بل نأخذُ جميعَ السنن كما وردت؛ ونسمع ونطيع جميعها كما أتت.

والثاني: قول الله تعالى: ﴿لَا تَكُنْ مِنَ الْفَاسِقِينَ﴾ إلا وسعها، ولم يكتفنا عز وجل السَّهْرَ مراعاةً لثبوتِ الفجر، وإنما الزمنا النِّيةَ من اللَّيْلِ؛ ثم نحن عليها إلى أن يتبين الفجر وإن غنا وإن غفلنا، ما لم نتعمد إبطالها.

فإن قيل: فأنتم تجيزون لمن نسي النِّيةَ من اللَّيْلِ إحدائها في اليوم الثاني.

قلنا: نعم، بنصٍّ صحيح وردَّ في ذلك ولو لا ذلك ما فعلنا.

قال أبو محمد: وما نعلم لزومَ حجةٍ إلا أنه قال: رمضان موضع للصَّيام وليس موضعاً للفطر أصلاً، فلا معنى لنِّيةِ الصَّوم فيه، إذ لا بد منه.

قال علي: وهذه حجةٌ عليه، مبطلَةٌ لقولنا؛ لأنَّ لما كان موضعاً للصَّوم لا للفطر أصلاً وجب أن ينوي ما افترض الله تعالى عليه من العبادة بذلك الصَّوم، وأن يخلص النِّيةَ لله تعالى فيها، ولا يخرجها خرج الفطر واللعب.

وجه آخر: وهو أن شهرَ رمضان أمرنا بأن نغلبه للصَّوم، ونهينا فيه عن الفطر، إلا حيث جاءنا النصُّ بالفطر فيه، فهو وقتٌ للطاعة نحن أطاع بأداء ما أمر به ووقتٌ - والله - للمعصية العظيمة فمن عصي الله تعالى فيه وخالف أمره عزَّ

٧٢٩ - مسألة: ومن نسي أن يتوَّع من اللَّيْلِ في رمضان

رمضان فأي وقت ذكر من النَّهار التالي لتلك اللَّيلة - سواء أكل وشرب ووطئ أو لم يفعل شيئاً من ذلك - فإنه ينوي الصَّوم من وقته إذا ذكر، ويمسك عما يمسك عنه الصَّائم، ويجزئه صومه ذلك

وجلَّ فلم يصمه كما أمر؛ فإذا هو كذلك - يقيناً بالحسِّ والمُشاهدة - فلا بدَّ ضرورة من قصي إلى الطاعة المفروضة، وترك المعصية المحرمة، وهذا لا يكون إلا بنِّيةٍ لذلك.

وهذا في غاية البيان والحمد لله.

وجه ثالث: وهو أنه يلزم على هذا القول أن من لم يبق

له من وقتِ صلاة الصَّبح إلا مقدار ركعتين فصلَّى ركعتين تطوعاً أو عبادة: أن يجزئه ذلك من صلاة الصَّبح؛ لأنَّ ذلك الوقت وقت لها، لا لغیرها أصلاً، وهذا هو القياس: إن كان القياس حقاً. وما علمنا لأبي حنيفة حجةً أصلاً في تلك التقاسيم الفاسدة السَّخيفة، إلا أن بعض من ابتلاه بتقليده مرَّه في ذلك بحديث ذكره في المسألة التالية، لأنَّه موضع، وليس في هذا الخبر متعلِّق لأبي حنيفة أصلاً، بل قد نقض أصله، فأوجب فيه نيةً بخلاف قوله في الطهارة، ثم أوجبه في النَّهار بلا دليل، وما نعرف لمالك حجةً أصلاً، إلا أنهم قالوا: رمضان كصلاة واحدة.

قال أبو محمد: وهذه مكابرة بالباطل؛ لأنَّ الصَّلاة الواحدة لا يحول بين أعمالها - بعمد - ما ليس منها أصلاً، وصيام رمضان يحول بين كلِّ يومين منه ليلٌ يبطل فيه الصَّوم جملةً ويحلُّ فيه الأكل والشرب والجماع، فكلُّ يوم له حكمٌ غير حكم اليوم الذي قبله واليوم الذي بعده؛ وقد مرض فيه أو يسافر، أو تحيض، فيبطل الصَّوم، وكان بالأمس صائماً، ويكون غداً صائماً. وإنما شهر رمضان كصلوات اليوم واللَّيلة، يحول بين كلِّ صلاتين ما ليس صلاة، فلا بدَّ لكلِّ صلاةٍ من نيةٍ، فكذلك لا بدَّ لكلِّ يومٍ في صومه من نيةٍ. وهم أولُّ من أبطل هذا القياس، فরাوا من أفطر عامداً في يوم من رمضان أن عليه قضاءه وأن سائر صيامه كسائر أيام الشهر صحيح، فقد أقرُّوا بأن حكمَ الشهر كصلاة ليلةٍ واحدة، ويوم واحد. وإنما يخرج هذا على قول سعيد بن المسيب الذي يرى من أفطر يوماً من رمضان عامداً أو أفطره كله - سواء، وأن عليه في اليوم قضاء شهر، كما عليه في الشهر كله، ولا فرق.

وهذا مما أخطأوا فيه القياس - لو كان القياس حقاً - فلا النصَّ اتبعوا، ولا الصحابة قلدوا، ولا قياساً صحبوا، ولا الاحتياط التزموا، وبالله تعالى التوفيق.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَلْخِيُّ حَدَّثَنَا الْفَرَسِيُّ حَدَّثَنَا الْبَخَارِيُّ حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ أَنْ أَقْدِفَ فِي النَّاسِ: إِنْ مَنَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ، فَإِنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ».

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقٍ مُعَاوِيَةَ وَغَيْرِهِ مُسْنَدًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَيَوْمُ عَاشُورَاءَ هُوَ كَانَ الْفَرَضُ حِينَئِذٍ صِيَامًا.

كَمَا رَوَيْنَا بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ إِلَى الْبَخَارِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَمَّرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ التَّنُورِيُّ - حَدَّثَنَا يَسُوبُ السَّخِينِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ جَبْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَفِيهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِصَوْمِ عَاشُورَاءَ وَيَتَحَذَّرُ عَلَيْهِ وَيَتَعَاهَدُنَا عِنْدَهُ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ لَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنا عَنْهُ وَلَمْ يَتَعَاهَدْنَا عِنْدَهُ».

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الزَّهْرِيِّ، وَهْشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَعِصْرَةَ بْنِ مَالِكٍ كُلَّهُمْ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ، حَتَّى فُرِضَ رَمَضَانُ».

قَالَ عِرَاقٌ: فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْهُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَكَانَ هَذَا حَكْمَ صَوْمِ الْفَرَضِ، وَمَا نَبَاهِ بِشَيْخِ فَرَضِ صَوْمِ عَاشُورَاءَ، فَقَدْ أَحْبَلَ صِيَامَ رَمَضَانَ أَحْوَلاً، فَقَدْ كَانَ مَرَّةً: مِنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَهُ وَأَطْعَمَهُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِيًا، إِلَّا أَنْ حَكَمَ مَا كَانَ فَرَضًا حَكْمَ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا نَزَلَ هَذَا الْحَكْمُ فِيمَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِوَجوبِ الصَّوْمِ عَلَيْهِ؛ وَكُلٌّ مِنْ ذَكَرْنَا - مِنْ نَاسٍ، أَوْ جَاهِلٍ، أَوْ نَاسٍ - فَلَمْ يَعْلَمُوا وَجوبَ الصَّوْمِ عَلَيْهِمْ، فَحَكَمَهُمْ كُلَّهُمْ هُوَ الْحَكْمُ الَّذِي جَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ اسْتِدْرَاقِ النَّبِيِّ فِي الْيَوْمِ الْمَذْكُورِ مَتَى مَا عَلِمُوا بِوَجوبِ صَوْمِهِ عَلَيْهِمْ، وَسَمِيَّ مِنْ فَعَلَ ذَلِكَ صَامًا، وَجَعَلَ فَعْلُهُ صَوْمًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَبِهِ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ:

تَامًا، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَلَوْ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ مِنَ النَّهَارِ، إِلَّا مَقْدَارُ النَّبِيِّ فَقَطْ، فَإِنْ لَمْ يَتَرَكْ ذَلِكَ فَلَا صَوْمَ لَهُ، وَهُوَ عَاصٍ لِلَّهِ تَعَالَى مُتَعَمِّدٌ لِإِبْطَالِ صَوْمِهِ، وَلَا يَقْدَرُ عَلَى الْقَضَاءِ.

وَكَذَلِكَ مِنْ جَاءَهُ الْخَبَرُ بِأَنْ هَلَالَ رَمَضَانُ رَمِي الْبَارِحَةَ - فَسَوَاءٌ أَكَلَ وَشَرَبَ وَوَطِئَ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ - فِي أَيِّ وَقْتٍ جَاءَ الْخَبَرُ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَوْ فِي آخِرِهِ كَمَا ذَكَرْنَا: فَإِنَّ يَوْمَِي الصَّوْمَ سَاعَةً صَحَّ الْخَبَرُ عِنْدَهُ، وَبِمَسْكَ عَمَّا يَمْسُكُ عَنْهُ الصَّائِمُ، وَيُجْزَهُ صَوْمَهُ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَصَوْمُهُ بَاطِلٌ، كَمَا قُلْنَا فِي أَيِّ قَبْلَهَا سَوَاءٌ سَوَاءً.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا: مِنْ عَلَيْهِ صَوْمٌ نَذَرَ مَعِينٍ فِي يَوْمٍ بَعِيْنِهِ فَنَسِيَ النَّبِيَّ وَذَكَرَ بِالنَّهَارِ فَكَانَ قُلْنَا وَلَا فَرْقَ.

وَكَذَلِكَ مِنْ نَسِيَ النَّبِيَّ فِي لَيْلَةٍ مِنْ لَيَالِي الشَّهْرِ مِنَ الْمُتَابِعِينَ الْوَاجِبِينَ ثُمَّ ذَكَرَ بِالنَّهَارِ وَلَا فَرْقَ.

وَكَذَلِكَ مِنْ نَامَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فِي رَمَضَانَ، أَوْ فِي الشَّهْرِ مِنَ الْمُتَابِعِينَ، أَوْ فِي نَذَرٍ مَعِينٍ فَلَمْ يَتَبَّهِ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَوْ فِي شَيْءٍ مِنْ نَهَارِ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَلَوْ فِي آخِرِهِ - كَمَا قُلْنَا - فَكَانَ قُلْنَا أَيْضًا أَتَفًا سَوَاءٌ سَوَاءً، وَلَا فَرْقَ فِي شَيْءٍ أَصْلًا، فَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرْنَا، وَلَا اسْتَيْقَظَ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ: فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَصُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ.

بِرَهَانٍ قُلْنَا: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ».

وَكَذَلِكَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ».

وَكُلٌّ مِنْ ذَكَرْنَا نَاسٍ، أَوْ خَطِئَ غَيْرُ عَامِدٍ، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ ذَكَرَانَ عَنْ الرَّبِيعِ بَنَتِ مَعْرُوفَ ابْنِ عَفْرَاءَ قَالَتْ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ عَاشُورَاءَ إِلَى قُرَى الْأَنْصَارِ الَّتِي حَوْلَ الْمَدِينَةِ: مَنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصُمْ صَوْمَهُ، وَمَنْ كَانَ أَصْحَى فَمُفْطِرًا فَلْيَفِطِرْ يَوْمَهُ».

وَبِهِ إِلَى مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ: حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَاطَمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: «بَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَسَأَرَهُ أَنْ يُؤَدِّدَ فِي النَّاسِ: مَنْ كَانَ لَمْ يَصُمْ فَلْيَصُمْ، وَمَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ صِيَامَهُ إِلَى».

الَّذِي ذَكَرْنَا، وَهَذَا عَجَبٌ جَدًّا أَنْ يَكُونُوا قَدْ خَالَفُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَفْسٍ مَا جَاءَ بِهِ الْخَبَرُ.

فَقَالُوا: مَنْ أَكَلَ لَمْ يَجْزِهِ صِيَامٌ بَاقِي يَوْمِهِ، وَفِي تَخْصِيصِهِمْ بِالْبَيِّنَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَلَيْسَ هَذَا فِي الْخَبَرِ، ثُمَّ احْتَجُّوا بِهِ فِيمَا لَيْسَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَمَنْ عَادَتْهُمْ هَذِهِ الْخَلْقُ الدَّلِيمَةُ، وَهَذَا قَبِيحٌ جَدًّا، وَتَعْوِيبُهُ لَا يَسْتَجِيزُهُ مُحَقِّقُ نَاصِحٍ لِنَفْسِهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ رَوَى هَذَا الْخَبَرُ عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ قَاتِعٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُهَالِلِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَمِّهِ قَالَ: «أُثْبِتَ النَّبِيُّ ﷺ - يَعْنِي فِي عَاشُورَاءَ - فَقَالَ: صُمُّوا يَوْمَكُمْ هَذَا؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَأَلْبِسُوا يَوْمَكُمْ هَذَا وَأَقْضُوا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لِنَفْطَةِ وَأَقْضُوا مَوْضُوعَةٌ بِلَا شَكٍّ، وَعَبْدُ الْبَاقِي بْنُ قَاتِعٍ مَوْلَى بَنِي أَبِي الشَّوَّازِ يَكْنَى أَبُو الْحُسَيْنِ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ، وَقَدْ اخْتَلَطَ عَقْلُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بَسَنَةً، وَهُوَ بِالْجُمْلَةِ مُتَكَبِّرٌ الْحَدِيثِ، وَتَرَكَ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ جَمْلَةً وَاحِدًا بَيْنَ عَلِيٍّ بْنِ مُسْلِمٍ بِمَجْهُولٍ.

وَقَدْ رَوَيْنَا هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقٍ شُعْبَةٍ عَنْ قَتَادَةَ.

وَمَنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ قَتَادَةَ، وَلَيْسَتْ فِيهِ هَذِهِ اللَّفْظَةُ.

كَمَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنَبَاتٍ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمٍ بِنَحْوِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحَشَنِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غَدَرْدَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُهَالِلِ بْنِ سَلَمَةَ الْخَزَاعِيُّ عَنْ عَمِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَلَسَلَمْ: «صُومُوا الْيَوْمَ قَالُوا: إِنَّا قَدْ أَكَلْنَا، قَالَ: صُومُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ - يَعْنِي عَاشُورَاءَ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زُرَيْعٍ التَّمِيمِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْقُرَشِيُّ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ رَاهُوِيَةَ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ هُوَ الْبَرْسَانِيُّ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلَمَةَ الْخَزَاعِيُّ عَنْ عَمِّهِ قَالَ: «حَدَّثَنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَبِيحَةَ عَاشُورَاءَ؛ فَقَالَ لَنَا: أَصْبَحْتُمْ صِيَامًا. قُلْنَا: قَدْ تَغَلَّلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ قَالَ: فَصُومُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَمِنَ الْغَرَائِبِ تَعْوِيهِ الْحَفْظَيْنِ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ الْمَوْضُوعَةِ فِي حَدِيثِ ابْنِ قَاتِعٍ مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَقْضُوا» ثُمَّ خَالَفُونَهَا فَلَمْ يَرَوْا الْقَضَاءَ إِلَّا عَلَى مَنْ أَكَلَ دُونَ مَنْ لَمْ يَأْكُلْ، وَعَلَى مَنْ نَوَى بَعْدَ الزَّوَالِ.

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ: أَنَّ قَوْمًا شَهِدُوا عَلَى الْهَلَالِ بَعْدَمَا أَصْبَحُوا، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: مَنْ أَكَلَ فَلْيَمْسِكْ عَنِ الطَّعَامِ، وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلْيَصُمْ بِقِيَّتِهِ يَوْمِهِ.

وَعَنْ عَطَاءَ: إِذَا أَصْبَحَ رَجُلٌ مَفْطَرًا وَلَمْ يَذُقْ شَيْئًا ثُمَّ عَلِمَ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ أَوَّلَ النَّهَارِ أَوْ آخِرَهُ فَلْيَصُمْ مَا بَقِيَ وَلَا يَذُكُّ.

وَمَنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ أَبِي مِعْمُونَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ: مَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلْيَصُمْ، وَمَنْ أَكَلَ فَلْيَتِمَّ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: مَنْ أَكَلَ أَوَّلَ النَّهَارِ فَلْيَاكُلْ آخِرَهُ.

قَالَ عَلِيُّ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيمَنْ أَصْبَحَ مَفْطَرًا فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّ الْهَلَالِ رَتِي الْبَارِحَةِ عَلَى أَقْوَالٍ: مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَنْوِي صَوْمَ يَوْمِهِ وَيُجِزُهُ.

وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَبِهِ نَاحِذٌ.

وَبِهِ جَاءَ النَّصُّ الَّذِي قَدَّمْنَا: وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَصُومُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ الصَّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ، وَلَمْ يَرَوْا فِيهِ قَضَاءً.

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ كَمَا ذَكَرْنَا.

وَبِهِ يَقُولُ دَاوُدُ وَأَصْحَابُنَا: وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَأْكُلُ بَقِيَّتَهُ وَيَقْضِيهِ، وَهُوَ قَوْلُ:

رَوَيْنَاهُ عَنْ عَطَاءَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَمْسِكُ فِيهِ عَمَّا يَمْسِكُ الصَّائِمُ، وَلَا يَجِزُهُ، وَعَلَيْهِ قَضَاؤُهُ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ بِي أَبِي حَنِيفَةَ: فِيمَنْ أَكَلَ خَاصَّةً، دُونَ مَنْ لَمْ يَأْكُلْ؛ وَفِيمَنْ عَلِمَ الْخَبَرَ بَعْدَ الزَّوَالِ قَطْعًا، أَكَلَ أَوْ لَمْ يَأْكُلْ، وَهَذَا اسْتَقْطُ الْأَقْوَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهِ، وَلَا قِيَاسَ، وَلَا تَعْلِمَهُ مِنْ قَوْلِ صَاحِبِهِ، وَلَا يَخْلُو هَذَا الْإِسْلَامُ - الَّذِي أَمَرُوهُ بِهِ - مَنْ أَنْ يَكُونَ صَوْمًا يَجِزُهُ، وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهِذَا، أَوْ لَا يَكُونَ صَوْمًا وَلَا يَجِزُهُ، فَمَنْ ابْنٌ وَقَعَ هُمْ أَنْ يَأْمُرُوهُ بِعَمَلٍ يَتَعَبُّ فِيهِ وَيَتَكَلَّفُهُ وَلَا يَجِزُهُ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو مَنْ أَنْ يَكُونَ مَفْطَرًا أَوْ صَائِمًا؛ فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلَمْ يَقْضِهِ إِذْنٌ؟ فَيَصُومُ يَوْمَيْنِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا وَاحِدٌ.

وَلِنْ كَانَ مَفْطَرًا فَلَمْ يَأْمُرُوهُ بِعَمَلِ الصَّوْمِ؟ وَهَذَا عَجَبٌ جَدًّا، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: احْتِجَّ أَبُو حَنِيفَةَ فِي تَصْحِيحِ تَخْلِيلِهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ - فِي نِيَّةِ الصَّوْمِ - تَخْبِيرِ الرَّبَّيعِ، وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ

السَّخْنَانِي، قَالَ الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْحَوَلَانِيِّ، وَقَالَ الْيُوبُ: عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، ثُمَّ اتَّفَقَ عَطَاءٌ وَأَبُو إِدْرِيسَ، وَأَبُو قِلَابَةَ كُلُّهُمْ عَنْ أُمِّ الدُّدَاءِ، أَنَّ أَبَا الدُّدَاءِ كَانَ إِذَا أَصْبَحَ سَأَلَ أَهْلَهُ الْغَدَاءَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ؛ قَالَ: إِنَّا صَائِمُونَ.

وَقَالَ عَطَاءٌ فِي حَدِيثِهِ: إِنَّ أَبَا الدُّدَاءِ كَانَ يَأْتِي أَهْلَهُ حِينَ يَتَصَيَّفُ النَّهَارَ، فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ غَدَاءٍ؟ فَيَجِدُهُ، أَوْ لَا يَجِدُهُ، فَيَقُولُ: لَا يَمْنُ صَوْمَ هَذَا الْيَوْمِ.

قَالَ عَطَاءٌ: وَأَنَا أَفَعَلُهُ.

وَمِنْ طَرِيقٍ قَدَّاهُ: أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يَسْأَلُ الْغَدَاءَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ صَامَ يَوْمَهُ.

وَمِنْ طَرِيقٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُصْبِحُ مُفْطِرًا، فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ طَعَامٍ؟ فَيَجِدُهُ، أَوْ لَا يَجِدُهُ، فَيَمْنُ ذَلِكَ الْيَوْمَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: إِذَا أَصْبَحْتُ وَأَنْتَ تَرِيدُ الصَّوْمَ فَانْتَ بِالْخِيَارِ: إِنْ شِئْتَ صُمْتَ وَإِنْ شِئْتَ أَفْطَرْتَ؛ إِلَّا أَنْ تَقْرُسَ عَلَى تَفْئِكَ الصَّوْمِ مِنَ اللَّيْلِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ زَيْلًا سَأَلَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ: فَقَالَ: أَصْبَحْتُ وَلَا أُرِيدُ الصَّوْمَ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: أَنْتَ بِالْخِيَارِ يَنْتَ وَبَيْنَ نَصْفِ النَّهَارِ، فَلَبَّ أَنْتَصَفَ النَّهَارَ فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَفْطِرَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ طَاوُوسُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ:

وَمِنْ طَرِيقٍ سَعْدُ بْنُ عُبَيْدَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ جَابِعًا: الصَّائِمُ بِالْخِيَارِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَصْفِ النَّهَارِ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَا لَمْ يُطْعَمْ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطْعَمَ طَعِمَ، وَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُجْعَلَ صَوْمًا كَانَ صَوْمًا.

وَمِنْ طَرِيقٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ الثُّمَيْيِّ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: مَنْ حَدَّثَ نَفْسَهُ بِالصَّيَامِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ، حَتَّى يَمْتَدَّ النَّهَارُ.

وَمِنْ طَرِيقٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عُمَارَةَ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ قَالَ قَالَ ابْنُ مَسْغُودٍ: إِنْ أَحَدَكُمْ بِأَحَدِ النُّظَرَيْنِ مَا لَمْ يَأْكُلْ أَوْ يَشْرَبْ.

وَمِنْ طَرِيقٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ عَنْ سُبْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ طَلْحَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ السُّلَمِيُّ - عَنْ حُلَيْفَةَ: أَنَّهُ بَدَأَ لَهُ فِي الصَّوْمِ بَعْدَ أَنْ ذَالَتِ الشَّمْسُ فَصَامَ.

وهذا كله خلاف الكذبة التي استحقوا بها المقت من الله تعالى، فحيثما توجَّهوا عثروا، وبكل ما احتجوا فقد خالفوه. وهكذا فيكون الحذالان نعوذ بالله منه.

وأما من لم يعلم بوجود صوم ذلك اليوم عليه إلا بعد غروب الشمس فإن لم يصمه كما أمر؛ ولأنه لم ينو في شيء منه صومًا، ولم يتعمد ترك النية، فلا إثم عليه فيما لم يتعمد، ولا قضاء عليه؛ لأنه لم يأت بإيجاب القضاء عليه نص ولا إجماع، ولا يجب في الدين حكم إلا بأحدهما؛ وإنما أمر بصيام ذلك اليوم، لا بصوم غيره مكانه، فلا يجزئ ما لم يؤمر به مكان ما أمر به.

٧٣٠- مسألة: ولا يجزئ صوم التطوع إلا بنية من

الليل، ولا صوم قضاء رمضان، أو الكفارات إلا كذلك، لأن النص ورد بأن لا صوم لمن لم يبنه من الليل كما قدما، ولم ينص النص من ذلك إلا ما كان فرضاً متعيناً في وقتٍ بعينه، وبقي سائر ذلك على النص العام.

وقولنا بهذا في التطوع، وقضاء رمضان، والكفارات: هو قول مالك؛ وأبي سليمان وغيرهما.

فإن قال قائل: فكيف استجزم خلاف الثابت عن رسول الله الذي رويته من طريق طلحة بن عبيد بن طلحة بن عبيد الله عن مجاهد، وعائشة بنت طلحة كلاهما عن أم المؤمنين عائشة: «أن رسول الله ﷺ قال لها: هل عندكم من شيء؟» وقال مرة: من غداء؟ قلنا: لا، قال: فإني إذن صائمٌ.

وقالها مرة أخرى: «هل عندكم من شيء؟» قلنا: نعم، أهدي لنا خبز، قال: أما إني أصبحت أريد الصوم فأكل.

وقال بهذا جمهور السلف:

كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني، وعبد الله بن أبي عثية، قال ثابت: عن أنس بن مالك: إن أبا طلحة كان يأتي أهله من الصبح، فيقول: هل عندكم من غداء؟

فإن قالوا: لا، قال: فأنا صائمٌ، وقال ابن أبي عثية: عن أبي أيوب الأنصاري يقول: إني أبي طلحة سواء سواء.

وَمِنْ طَرِيقٍ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي أُمُّ شَيْبَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: لَأَنِّي لَا أَصْبِحُ يَوْمَ طَهْرِي خَائِضًا وَأَنَا أُرِيدُ الصَّوْمَ، فَالْتَمَسْتُ طَهْرِي فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ نَصْفِ النَّهَارِ فَأَعْتَسِلْتُ ثُمَّ أَصُومُ.

وَمِنْ طَرِيقٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَمَعْمَرٍ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ؛ وَقَالَ مَعْمَرٌ: عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَالْيُوبِ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَقَوْلُ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نُخَالِفْتَ شَيْئًا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ أَنْ نَصْرِفَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ بِخَيْرِ نَصٍّ آخَرَ، وَهَذَا الْخَيْرُ صَحِيحٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ نَوَى الصَّيَامِ مِنَ اللَّيْلِ، وَلَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَصْبَحَ مُفْطِرًا ثُمَّ نَوَى الصَّوْمَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ هَذَا فِي ذَلِكَ الْخَيْرِ لَقُلْنَا بِهِ، لَكِنْ فِيهِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَانَ يُصْبِحُ مُفْطَرًا صَائِمًا ثُمَّ يُفْطِرُ، وَهَذَا مُتَابِعٌ عَيْنًا لَا تَكْرَهُهُ، كَمَا فِي الْخَيْرِ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي الْخَيْرِ مَا ذَكَرْنَا، وَكَانَ قَدْ صَحَّ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَبْنِهِ مِنَ اللَّيْلِ» لَمْ يَجُزْ أَنْ تُتْرَكَ هَذِهِ الْبَيِّنَةُ لِظَنِّ كَادِبٍ.

وَلَوْ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَصْبَحَ مُفْطَرًا ثُمَّ نَوَى الصَّوْمَ نَهَارًا لَتَبَّهَ، كَمَا يَبَيِّنُ ذَلِكَ فِي صِيَامِ عَاشُورَاءَ إِذَا كَانَ فَرَضًا، وَالتَّسَمُّعُ فِي الدِّينِ لَا يَجِلُّ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ رَوَيْتُمْ مِنْ طَرِيقٍ لَيْسَ بِنِ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ بَعْضِ أَرْوَاحِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجِيءُ فَيَدْعُو بِالطَّعَامِ فَلَا يَجِدُهُ فَيَفْرُسُ الصَّوْمَ».

وَرَوَى عَنْ ابْنِ قَاتِمٍ - رَأَى كُلَّ بَلِيٍّ - عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ الْبَلْخِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ هَارُونَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصْبِحُ وَلَمْ يَجْمَعْ الصَّوْمَ ثُمَّ يَدْعُو لَهُ فَيَصُومُ».

قُلْنَا: لَيْتَ ضَعِيفًا، وَيَعْقُوبُ بْنُ عَطَاءٍ: هَالِكٌ، وَمِنْ دُونِهِ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، وَاللَّهُ لَوْ صَحَّ لَقُلْنَا بِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا الْمَالِكِيُّونَ فَيُسْتَعُونُ بِخِلَافِ الْجُمْهُورِ، وَخَالَفُوا هَاجَأَ الْجُمْهُورِ بِلا رَقَبَةٍ.

وَأَمَّا الْحَقِيقِيُّونَ فَمَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَبْلَهُمْ أَجَازَ أَنْ يُصْبِحَ فِي رَمَضَانَ عَابِدًا لِإِزَادَةِ الْفِطْرِ، ثُمَّ يَتَقَيَّ كَذَلِكَ إِلَى قَبْلِ زَوَالِ الشَّمْسِ ثُمَّ يُنَوِّي الصَّيَامَ حَيْثُ وَجَدَهُ، وَادَّعَى الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ لَا تُجْزَى الَّتِي بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ فِي ذَلِكَ قَدْ كَذَّبُوا، وَلَا مُؤَنَّةٌ عَلَيْهِمْ مِنَ الْكَذِبِ.

وَقَدْ صَحَّ هَذَا عَنْ حُدَيْفَةَ نَصًّا، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بِإِطْلَاقٍ، وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ نَصًّا، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ نَصًّا، وَعَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ كَذَلِكَ، وَعَنْ الْحَسَنِ، وَعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٧٣١ - مسألة: وَمَنْ مَرَجَ رِيَّةَ صَوْمٍ فَرَضَ يَفْرَضُ آخَرَ أَوْ يَطْرُقُ، أَوْ فَقَلَ ذَلِكَ فِي صَلَاةٍ أَوْ زَكَاةٍ، أَوْ حَجٍّ، أَوْ

وَعَنْ حُدَيْفَةَ أَيضًا أَنَّهُ قَالَ: مَنْ بَدَأَ لَهُ فِي الصَّيَامِ بَعْدَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ فَلْيُصِمْ.

وَمِنْ طَرِيقٍ مُتَعَمِّرٍ عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ: كُنْتُ فِي سَفَرٍ وَكَانَ يَوْمٌ فِطْرٌ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ نِصْفِ النَّهَارِ قُلْتُ: لِأَصُومَ هَذَا الْيَوْمَ، فَصُمْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَقَالَ: أَصَبْتَ، قَالَ عَطَاءُ: وَكُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَجَاءَهُ أَغْرَابِيٌّ عِنْدَ الْغَصْرِ فَقَالَ: إِنِّي لَمْ أَكُلِ الْيَوْمَ شَيْئًا أَفَأَصُومُ؟.

قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنْ عَلَيَّ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ، أَفَأَجْعَلُهُ مَكَانَهُ؟.

قَالَ: نَعَمْ..

وَمِنْ طَرِيقٍ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ حَمَادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ ابْنِ إِزَاهِيمِ النَّخَعِيِّ قَالَ: إِذَا عَزَمَ عَلَى الصَّوْمِ مِنَ الضَّحَى فَلَهُ النَّهَارُ أَجْمَعُ، فَإِنْ عَزَمَ مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ فَلَهُ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ، وَإِنْ أَصْبَحَ وَلَمْ يَعْزَمْ فَهُوَ بِالْخِيَارِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ نِصْفِ النَّهَارِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ ابْنُ جُرَيْجٍ: سَأَلْتُ عَطَاءَ عَنْ رَجُلٍ كَانَ عَلَيْهِ أَيَّامٌ مِنْ رَمَضَانَ، فَأَصْبَحَ وَلَيْسَ فِي نَفْسِهِ أَنْ يَصُومَ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ بَعْدَ مَا أَصْبَحَ أَنْ يَصُومَ وَأَنْ يَجْعَلَهُ مِنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ. فَقَالَ عَطَاءُ: لَهُ ذَلِكَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ مُجَاهِدٍ: الصَّائِمُ بِالْخِيَارِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ نِصْفِ النَّهَارِ، فَإِذَا جَاوَزَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا لَهُ بِقَدْرِ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ الشَّعْبِيِّ: مَنْ أَرَادَ الصَّوْمَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ نِصْفِ النَّهَارِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ هِشَامُ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: إِذَا تَسَحَّرَ الرَّجُلُ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ، فَإِنْ أَفْطَرَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَإِنْ هَمَّ بِالصَّوْمِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ، فَإِنْ سَأَلَهُ إِنْسَانٌ فَقَالَ: أَصَائِمُ أَمْ لَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: إِنْ شَاءَ، فَإِنْ قَالَهَا فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ.

فَهَؤُلَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ: عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنُ عَمْرٍو، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبُو طَلْحَةَ، وَأَبُو الْيُوسُفِ، وَمَعَاذُ بْنُ حَبِيلٍ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَابْنُ مَسْعُودٍ وَحُدَيْفَةُ.

وَمِنْ الثَّابِعِينَ: ابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ، وَمُجَاهِدُ وَالنَّخَعِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالْحَسَنُ.

وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: مَنْ أَصْبَحَ وَهُوَ يُنَوِّي الْفِطْرَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ وَلَا شَرِبَ وَلَا طَمَسَ، فَلَهُ أَنْ يُنَوِّي الصَّوْمَ مَا لَمْ تَغِبِ الشَّمْسُ، وَيَصِحَّ صَوْمُهُ بِذَلِكَ.

٧٣٢- مسألة: ومن نوى وهو صائم إبطال صومه

بطل، إذا تعمّد ذلك ذاكراً لأنّه في صوم وإن لم ياكل ولا شرب ولا وطئ لقول رسول الله ﷺ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» فصح يقيناً أن من نوى إبطال ما هو فيه من الصّوم فله ما نوى بقوله عليه الصلاة والسلام الذي لا محلّ معارضته، وهو قد نوى بطلان الصّوم، فله بطلانه، فلو لم يكن ذاكراً لأنّه في صوم لم يضره شيئاً، لقول الله تعالى: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ».

وهكذا القول فيمن نوى إبطال صلاة هو فيها، أو حج هو فيه، وسائر الأعمال كلّها كذلك، فلو نوى ذلك بعد تمام صومه أو أعماله المذكورة كان آمناً، ولم يبطل بذلك شيئاً منها؛ لأنها كلّها قد صحّت ونقّت كما أمر، وما صح فلا يجوز أن يبطل بغير نص في بطلانه، والمسألة الأولى لم يتم عمله فيها كما أمر، وبالله تعالى التوفيق.

٧٣٣- مسألة: ويبطل الصّوم: تعمّد الأكل، أو تعمّد

الشرب، أو تعمّد الوطء في الفرج؛ أو تعمّد القيء؛ وهو في كلّ ذلك ذاكراً لصومه، وسواء قل ما أكل أو شرب، أخرجه من بين أسنانه أو أخذه من خارج فمه فأكله.

وهذا كلّ جمّع عليه إجماعاً متيقناً، إلا فيما نذكره، مع قول الله تعالى: «فَالَّذِينَ هُمْ يُرْهِقُونَ وَأَنْتُمْ مَأْكُولٌ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ».

وما حدثناه حماد حدثنا عبد الله بن محمد الباجي حدثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن حدثنا حبيب بن خلف البخاري حدثنا أبو ثور إبراهيم بن خالد حدثنا معلى حدثنا عيسى بن يونس حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ وَهُوَ صَائِمٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ فَلْيَقْضِ».

وروي هذا أيضاً عن ابن عمر، وعليه وعلمته.

قال عليّ: عيسى بن يونس: ثقة.

وقال الحنفيون من تعمّد أن يتقيأ أقل من ملء فيه لم يبطل بذلك صومه، فإن كان ملء فيه فأكثر، بطل صومه، وهذا خلاف لرسول الله ﷺ مع مخالفة التحديد.

وقال الحنفيون، والمالكيون، من خرج - وهو صائم -

من بين أسنانه شيء من بقيّة سحوره كالجبذبة وشيء من اللحم وغو ذلك فبطله عامداً ليلعه ذاكراً لصومه فصومه تام، وما نعلم

عمره، أو عتي: لم يخرجه إيشيء من كلّ ذلك ويبطل ذلك العمل كلّهُ، صوماً كان أو صلاة، أو زكاة، أو حجّاً، أو عمرّة أو عتقاً، إلا مزج العمرّة بالحجّ لمن أحرّم وتمنعه الهذلي فقط، فهو حكمه اللازم له.

برهان ذلك: قول الله تعالى: «وَمَا أَمُرُوا إِلَّا لِیَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ» والإخلاص هو أن يخلص العمل المأمور به للوجه الذي أمره الله تعالى به فيه فقط.

وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زِدٌّ».

فمن مزج عملاً بآخر فقد عمل عملاً ليس عليه أمر الله تعالى ولا أمر رسوله ﷺ فهو باطل مردود، وبالله تعالى التوفيق.

وهو قول مالك والشافعي وأبي سليمان، وأصحابهم..

وقال أبو يوسف: من صلى، وهو مسافر ركعتين نوى بهما الظهر والتطوع معاً أو صام يوماً من قضاء رمضان ينوي به قضاء ما عليه والتطوع معاً وأعطى ما يجب عليه في زكاة ماله ونوى به الزكاة والتطوع معاً، أو أحرّم حجّ الإسلام ونوى بها الفريضة والتطوع معاً: فإن كلّ ذلك يخرجه من صلاة الفرض وصوم الفرض، وزكاة الفرض، وحجّة الفرض، ويبطل التطوع في كلّ ذلك.

وقال محمد بن الحسن: أمّا الصلاة فتبطل ولا تجزئه، لا عن فرض ولا عن تطوع.

وأما الزكاة، والصوم فيكون فعله ذلك تطوعاً فيهما جميعاً، ويبطل الفرض.

وأما الحجّ فيجزئه عن الفرض ويبطل التطوع. فهل سمع بأسقط من هذه الأقوال؟.

وما ندرى من العجب أمّن أطلق لسانه بمثلها في دين الله تعالى؟ محو ما يشاء وبيّث بالإهدار ويخص ما يشاء، ويبطل بالتخليط، أو ممن قلّد قائلها، وأفسد عمره في درسها ونصرها متديباً بها ونعوذ بالله من الخذلان؛ ونسأله إدامة السّلامة والعصمة، ونحمده على نعمه بذلك علينا كثيراً.

وقد رويّا عن مجاهد: أنه قال فيمن جعل عليه صوم شهرين متتابعين: إن شاء صام شعبان ورمضان، وأجزأ عنه - يعني من فرضه ونذرهُ قال مجاهد: ومن كان عليه قضاء رمضان فصام تطوعاً فهو قضاؤه وإن لم يردّه.

هذا القول لأحد قبلهما.

واحتج بعضهم بهذا القول بأنه شيء قد أكل بعد، وإتاما حرم ما لم يؤكل، فكان الاحتجاج أسقط وأوحش من القول المحتج له وما علمنا شيئاً أكل فيمكن وجوده بعد الأكل، إلا أن يكون قتيلاً أو عذرة ونعوذ بالله من البلاء.

وحد بعض الحنفيين القنار الذي لا يفسر تَعَمُّدُ أكله في الصَّوْمِ من ذلك بأن يكون دون مقدار الحنصية. فكان هذا التحديد طريقاً جداً ثم بعد ذلك، فأي الحنصية هو؟ الإمليسي الفاخر، أم الصغير؟

فإن قالوا قسناه على الرقيق.

قلنا لهم: فمن أين فرقتم بين قليل ذلك وكثيره بخلاف الرقيق؟ ونسألهم عن له مطحنة كثيرة مققوبة فدخلت فيها من سحوره زبيباً، أو باقلاً فأخرجها يوماً آخر بلسانه وهو صائم، أله تَعَمُّدٌ بلعها أم لا؟ فإن منعوا من ذلك تناقضوا، وإن أباحوا سألناهم عن جميع طواحينه وهي ثنتا عشرة مطحنة - مققوبة كلها فامتلات سمساً أو زبيباً أو قنباً أو حصصاً أو باقلاً أو خبزاً أو زريعة كتان، فإن أباحوا تَعَمُّدُ أكل ذلك كله حصلوا أعجوبة وإن منعوا منه تناقضوا وتحكموا في الذين بالباطل. وإتاما الحق الواضح فإن كل ما سمي أكلاً - أي شيء كان - فتعمده يطل الصَّوْمُ.

وأما الرقيق - فقل أو كثر - فلا خلافت في أن تَعَمُّدُ ابتلاعه لا ينقض الصَّوْمَ، وبالله تعال التوفيق.

والعجب كله ممن قلّد أبا حنيفة، ومالكا في هذا، ولم يقلّد من ساعة من ساعاته غير من دهرهما كله وهو أبو طلحة، الذي رؤيتا بأصح طريق عن شعبة، وعمران القطان كلاهما عن قتادة عن أنس: أن أبا طلحة كان يأكل البردة وهو صائم قال عمران في حديثه: ويقول: ليس طعاماً ولا شرباً وقد سمعه شعبة من قتادة، وسمعه قتادة من أنس؛ ولكنهم قوم لا يحصلون.

٧٣٤ - مسألة: ويطلق الصَّوْمُ أيضاً تَعَمُّدُ كُلِّ مَعْصِيَةٍ

- أي مَعْصِيَةٍ كانت، لا غنائس شيئاً - إذا فعلها عامداً ذاكراً لصوم، كمشاورة من لا يحل له من أنثى أو ذكر، أو تقبيل امرأته وأمه المباحين له من أنثى أو ذكر، أو إتيان في دبر امرأته أو أمه أو غيرها، أو كذب، أو غيبة، أو غيبة، أو تعمّد ترك صلاة، أو ظلم، أو غير ذلك من كل ما حرم على المرء فعله.

برهان ذلك:

ما حدّثنا عبد الله بن يوسف حدّثنا أحمد بن نعيم حدّثنا عبد الوهاب بن عيسى حدّثنا أحمد بن محمد حدّثنا أحمد بن علي

حدّثنا مسلم بن الحجاج حدّثني محمد بن رافع حدّثنا عبد الرزاق حدّثنا ابن جريج أخبرني عطاء عن أبي صالح الزيات هو السمان - أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ: «الصَّيَامُ جُنَّةٌ فَإِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمِ أَحَدِكُمْ فَلَا يَرْفُثْ وَلَا يَتَغَيَّبْ، وَلَا يَضْحَكْ فَإِنْ سَابَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ».

ورويانا عن طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «الصَّيَامُ جُنَّةٌ، فَإِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِماً فَلَا يَرْفُثْ وَلَا يَتَغَيَّبْ، فَإِنْ أَسْرَوْ قَاتَلَهُ أَوْ شَاتَمَهُ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ».

حدّثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالو حدّثنا إبراهيم بن أحمد حدّثنا الفرير حدّثنا البخاري حدّثنا آدم بن أبي إياس حدّثنا ابن أبي ذئب حدّثنا سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة: أن النبي قال: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ».

حدّثنا عبد الله بن ربيع حدّثنا عبد الله بن محمد بن عثمان حدّثنا أحمد بن خالو حدّثنا علي بن عبد العزيز حدّثنا الحجاج بن المنهال حدّثنا حماد بن سلمة عن سليمان التيمي عن عبيد مولى رسول الله ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ آتَى عَلَى امْرَأَتَيْنِ صَائِمَتَيْنِ تَتَبَايَانِ النَّاسِ فَقَالَ لَهُمَا: قِيَا، فَقَدَا قِيحاً وَدَمًا وَلَحْمًا حَبِيطًا، ثُمَّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: هَا إِنَّ هَاتَيْنِ صَائِمَتَا عَنِ الْحَلَالِ وَأَفْطَرَتَا عَلَى الْحَرَامِ».

قال أبو حمزة: فنهى عليه السلام عن الرّفث والجهل في الصَّوْمِ، فكان من فعل شيئاً من ذلك - عامداً ذاكراً لصومه - لم يصم كما أمر، ومن لم يصم كما أمر، فلم يصم، لأنه لم يأت بالصَّيَامِ الذي أمره الله تعالى به، وهو السَّلم من الرّفث والجهل، وهما اسمان يعنان كل مَعْصِيَةٍ؛ وأخبر عليه السلام أن من لم يدع القول بالباطل - وهو الزُّور - ولم يدع العمل به فلا حاجة لله تعالى في ترك طعامه وشرايه.

فصح أن الله تعالى لا يرضى صومه ذلك ولا يتقبله، وإذا لم يرضه ولا يقبله فهو باطل ساقط؛ وأخبر عليه السلام أن المغتابة مفطرة وهذا ما لا يسع أحداً خلافاً، وقد كابر بعضهم فقال: إنما يطل أجره لا صومه.

قال أبو حمزة: فكان هذا في غاية السخافة وبالفور وبدرى كل ذي حس أن كل عمل أحبط الله تعالى أجر عامله فإنه تعالى لم يحسب له بذلك العمل ولا قبله، وهذا هو البطلان بعينه بلا مرية.

وبهذا يقول السلف الطيب:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَهَشِيمٌ كِلَاهُمَا عَنْ مَجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ هَشِيمٌ: عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَطَّابِ لَيْسَ الصَّيَامُ مِنَ الشَّرَابِ وَالطَّعَامِ وَحَدَّةٍ، وَلَكِنَّهُ مِنَ الْكُذْبِ، وَالْبَاطِلِ وَاللَّغْوِ.

وَعَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ مَجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مِثْلَهُ نَصًّا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى قَالَ قَالَ جَابِرٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: إِذَا صُمْتَ فَلْيَصُمْ سَمْعُكَ، وَبَصَرُكَ، وَلِسَانُكَ عَنِ الْكُذْبِ وَالْمَائِثَةِ، وَدُخْ أَدَى الْخَادِمِ وَلِيَكُنْ عَلَيْكَ قَوَارٌ، وَسَكِينَةٌ يَوْمَ صِيَامِكَ، وَلَا تَجْعَلْ يَوْمَ فَطْرِكَ وَيَوْمَ صَوْمِكَ سَوَاءً.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ أَبِي الْعَمِيسِ هُوَ عَتَبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ الْخَنَفِيِّ عَنْ أَخِيهِ طَلْحَةَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ قَالَ أَبُو ذَرٍّ: إِذَا صُمْتَ فَتَحْفَظْ مَا اسْتَطَعْتَ، لَكَانَ طَلْحَةُ إِذَا كَانَ يَوْمَ صِيَامِهِ دَخَلَ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَّا إِلَى صَلَاةٍ..

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ حَمَّادٍ الْبِكَاءِ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَاتِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: إِذَا اغْتَابَ الصَّائِمُ أَفْطَرَ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيِّ عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ قَالَ: كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَأَصْحَابُهُ إِذَا صَامُوا جَلَسُوا فِي الْمَسْجِدِ وَقَالُوا: نَظُهُوَ صِيَامَنَا.

فَهَؤُلَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: عُمَرُ، وَأَبُو ذَرٍّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَأَنَسٌ، وَجَابِرٌ، وَعَلِيٌّ: يَرُونَ بَطْلَانَ الصَّوْمِ بِالْمَعَاصِي، لِأَنَّهُمْ خَصُّوا الصَّوْمَ بِاجْتِنَابِهَا وَإِنْ كَانَتْ حَرَامًا عَلَى الْمُفْطِرِ، فَلَوْ كَانَ الصَّيَامُ تَأَمُّلًا بِهَا مَا كَانَ لِتَخْصِصِهِمُ الصَّوْمَ بِالنَّهْيِ عَنْهَا مَعْنَى، وَلَا يَعْرِفُ لَمْ خَالَفَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَمِنَ التَّابِعِينَ: مَنْصُورٌ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: مَا أَصَابَ الصَّائِمُ شَوْى إِلَّا الْغِيَةَ، وَالْكَذِبَ.

وَعَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سَبْرِينَ: الصَّيَامُ جَنَّةٌ، مَا لَمْ يَخْرِقْهَا صَاحِبُهَا، وَخَرَقَهَا: الْغِيَةُ.

وَعَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ: إِنَّ أَحَدَ الصَّوْمِ تَرْكُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: كَانُوا يَقُولُونَ: الْكُذْبُ يَفْطُرُ الصَّائِمَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَنَسَأُ مِنْ خَالَفَ هَذَا عَنِ الْأَكْلِ لِلْحِمِ الْخَنْزِيرِ، وَالشَّرْبِ لِلْخَمْرِ عَمْدًا: أَفْطَرَ الصَّائِمَ أَمْ لَا؟ فَمَنْ قَوْلُهُمْ: نَعَمْ؟ فَقَوْلُهُمْ: وَلَمْ ذَلِكَ؟.

فَإِنْ قَالُوا: لِأَنَّهُ مَنِيهُ عَنْهُمَا فَيِهِ.

قُلْنَا لَهُمْ:

وَكَذَلِكَ الْمَعَاصِي؛ لِأَنَّهُ مَنِيهُ عَنْهَا فِي الصَّوْمِ أَيْضًا بِالنَّصِّ الَّذِي ذَكَرْنَا.

فَإِنْ قَالُوا: وَغَيْرُ الصَّائِمِ أَيْضًا مَنِيهُ عَنِ الْمَعَاصِي.

قُلْنَا لَهُمْ: وَغَيْرُ الصَّائِمِ أَيْضًا مَنِيهُ عَنِ الْخَمْرِ، وَالْخَنْزِيرِ، وَلَا فَرْقَ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا نَهَى عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَلَا نَبَالِي أَيْ شَيْءٍ أَكَلْنَا أَوْ شَرَبْنَا.

قُلْنَا: وَإِنَّمَا نَهَى عَنِ الْمَعَاصِي فِي صَوْمِهِ وَلَا نَبَالِي بِمَا عَصَى، أَبَاكُلٍ وَشَرِبَ، أَمْ بغيرِ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا أَفْطَرَ بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ مَفْطَرٌ بِهِمَا.

قُلْنَا: فَلَا تَبْطُلُوا الصَّوْمَ إِلَّا بِمَا أَجْمَعَ عَلَى بَطْلَانِهِ بِهِ وَهَذَا يُوجِبُ عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَبْطُلُوهُ بِأَكْلِ الْبَرِّدِ وَبِكَثِيرٍ مِمَّا أَبْطَلْتُمُوهُ بِهِ كَالسَّعُوطِ وَالْحَقْنَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: قَسْنَا ذَلِكَ عَلَى الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ.

قُلْنَا: الْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ هَذَا فَاسِدًا مِنَ الْقِيَاسِ وَكَانَ أَصَحُّ أَصُولَكُمْ أَنْ تَقْسِرُوا بَطْلَانَ الصَّوْمِ بِمَجْمِيعِ الْمَعَاصِي عَلَى بَطْلَانِهِ بِالْمَعْصِيَةِ بِالْأَكْلِ، وَالشَّرْبِ، وَهَذَا مَا لَا تَخْلُصُ مِنْهُ.

فَإِنْ قَالُوا: لَيْسَ اجْتِنَابُ الْمَعَاصِي مِنْ شُرُوطِ الصَّوْمِ.

قُلْنَا: كَذِبْتُمْ لِأَنَّ النَّصَّ قَدْ صَحَّ بِأَنَّهُ مِنْ شُرُوطِ الصَّوْمِ كَمَا أُورِدْنَا.

فَإِنْ قَالُوا: تِلْكَ الْأَخْبَارُ زَائِدَةٌ عَلَى مَا فِي الْقُرْآنِ.

قُلْنَا: وَإِبْطَالُكَمُ الصَّوْمَ بِالسَّعُوطِ وَالْحَقْنَةِ، وَالْإِمْنَاءِ مَعَ التَّقْيِيلِ زِيَادَةٌ فَاسِدَةٌ بَاطِلَةٌ عَلَى مَا فِي الْقُرْآنِ فَتَرْكُكُمْ زِيَادَةَ الْحَقِّ، وَائْتِمَّ زِيَادَةُ الْبَاطِلِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٧٣٥- مسألة: فمن تعمد ذاكراً لصومه شيئاً ثم ذكرنا فقد بطل صومه، ولا يقدر على قضائه إن كان في رمضان أو في نذر معين، إلا في تعمد القريم خاصة فعليه القضاء.

برهان ذلك: أن وجوب القضاء في تعمد القيء قد صحَّ عن رسول الله ﷺ كما ذكرنا قبل هذه المسألة بمسالتين؛ ولم يأت في فساد الصوم بالتعمد للأكل أو الشرب أو الوطء: نصٌ بإيجاب القضاء، وإنما افترض تعالى رمضان - لا غيره - على الصحيح المقيم العاقل البالغ، فإيجاب صيام غيره بدلا منه إيجاب شرع لم ياذن الله تعالى به، فهو باطل، ولا فرق بين أن يوجب الله تعالى صوم شهر مسمى فيقول قائل: إن صوم غيره ينوب عنه، بغير نصٍ وارد في ذلك؛ وبين من قال: إن الحج إلى غير مكة ينوب عن الحج إلى مكة، والصلاة إلى غير الكعبة تنوب عن الصلاة إلى الكعبة.

وهكذا في كل شيء.

قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾.

فإن قالوا: فسنا كل مفطر بعمدٍ في إيجاب القضاء على المتقي عمداً.

قلنا: القياس كله باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل؛ لأنهم أول من نقض هذا القياس، فآكثروا لم يقس المفطر عمداً بأكلي أو شاربٍ على المفطر بالقيء عمداً في إسقاط الكفارة عنهم كسقوطها عن المتقي عمداً، وهم الحنفيتون، والمالكيون، والشافعيون؛ فاسوهم على المفطر بالقيء عمداً، ولم يقسوهم كلهم على الجميع عمداً في وجوب الكفارة عليهم كلهم؛ فقد تركوا القياس الذي يدعون فإن وجد من يسوي بين الكل في إيجاب القضاء والكفارة كلهم في إبطال القياس فقط.

فإن ذكروا أخباراً وردت في إيجاب القضاء على المتعمد للوطء في نهار رمضان.

قول: تلك آثار لا يصح فيها شيء.

لأن أحدها: من طريق أبي أويس عن الزهري عن حيد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ أمر الذي أفطر في رمضان بالكفارة وأن يصوم يوماً» وأبو أويس ضعيف، ضعفه ابن معين وغيره.

والثاني:

روينا من طريق هشام بن سعد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ أمره بأن يصوم يوماً» وهشام بن سعد ضعفه أحمد بن حنبل، وابن معين، وغيرهما، ولم يستجز الرواية عنه يحيى بن سعيد القطان.

والثالث:

روينا من طريق عبد الجبار بن عمر عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال للوطئي في رمضان أقض يوماً مكانه وعبد الجبار بن عمر: ضعيف، ضعفه البخاري، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو داود السجستاني: هو منكرو الحديث.

والرابع:

روينا من طريق الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن «النبي ﷺ أنه أمر الوطئي في نهار رمضان أن يصوم يوماً مكانه» وهذا أسقطها كلها لأن الحجاج لا شيء، ثم هي ضعيفة.

ورويناه مرسلًا من طريق مالك عن عطاء بن السائب عن سعيد بن المسيب.

ومن طريق ابن جريج عن نافع بن جبير بن مطعم.

ومن طريق أبي معشر المدني عن محمد بن كعب القرظي؛ كلهم أن النبي ﷺ أمره بقضاء يوم.

وهذا كله مرسل، ولا تقوم بالمرسل حجة، وتالله لو صح منها خبر واحد - مستند من طريق الثقات - لسارعنا إلى القول به فإن لجوا وقالوا: المرسل حجة، ولا تضعف الحديثين.

قلنا لهم: فلا عليكم.

حدثنا يوسف بن عبد الله الترمذي حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا مطرف بن قيس حدثنا يحيى بن بكير حدثنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب قال: «جاء أغرابي إلى رسول الله ﷺ يضرِبُ نَحْرَهُ وَيَتَيْفُ شَعْرَهُ وَيَقُولُ: هَلْكَ الْأُنْدَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا ذَٰلِكَ؟ قَالَ: أَصَبْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ وَأَنَا صَائِمٌ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَعْتِقَ رَقَبَةً؟ قَالَ: لَا، قَالَ: تَسْتَطِيعُ أَنْ تُهْدِيَ بَذَنَةً؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَاجْلِسْ فَأَتِي بِعَرَقٍ تَمْرٍ وَذَكَرَ بَاقِي الْحَبْرَةِ.

وهكذا رويناه من طريق ابن جريج ومعمّر عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب: فليأخذوا بالبدنة في الكفارة في ذلك؛ وإلا فالقوم متلاعبون.

وقلنا لهم: لو أردنا التعلّق بما لا يصحّ لوجدنا خبراً من كل خير تعلّق به هاهنا.

كما حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن بشر حدثنا يحيى هو ابن سعيد القطان - وعبد الرحمن بن مهدي - قالا جميعاً: حدثنا سفيان هو الثوري - عن حبيب بن أبي ثابت حدثني أبو المطوس عن أبيه

وباصح طريق عن علي بن الحسين عن أبي هريرة أن رجلاً أفطر في رمضان، فقال أبو هريرة: لا يقبل منه صوم سنة.

ومن طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، عن أبي هريرة: من أفطر يوماً من أيام رمضان لم يقضه يوماً من أيام الدنيا.

قال أبو حمزة: من أصل الخفيفين الذين يجاحشون عنه - ويتكبرون له السنن: أن الخبر إذا خالفه روايه من الصحابة كان ذلك عندهم دليلاً على ضعف ذلك الخبر أو نسخه، قالوا ذلك في حديث ابن مغفل، وأبي هريرة في غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعاً إحداهن بالتراب، فتركوه؛ لأنهم ادّعى أن أبا هريرة خالفه؛ وقد ذكرنا في ذلك؛ بل قد صح عنه القول به، وهذا مكان قد خالف فيه - أبو هريرة ما روي من هذا القضاء. وخالفه أيضاً سعيد بن المسيب - على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى، فرأى على من أفطر يوماً من رمضان صوم شهر؛ فينبغي لهم إسقاط القضاء المذكور في الخبر بهاتين الروايتين.

فإن قالوا قد رواه غير أبي هريرة، وغير سعيد.

قلنا: وغسل الإناء من ولوغ الكلب سبعاً قد رواه غير أبي هريرة.

فإن قالوا محال أن يكون عند أبي هريرة هذا الخبر، وفيه غلظة.

قلنا: فنقولوا هذا في خير غسل الإناء: محال أن يكون عنده ذلك الخبر، وبخالفه وهذا ما لا يخلص لهم منه.

٧٣٦- مسألة: ولا قضاء إلا على حصة فقط: وهم

الحائض، والنفساء، فإنهما يقضيان أيام الحيض والنفاس، لا خلاف في ذلك من أوجب والمريض، والمسافر سفرًا قصر في الصلاة. لقول الله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

والمفتقر عمداً، بالخبر الذي ذكرنا قبل، وهذا كله أيضاً مجمع عليه في المريض، والمسافر إذا أفطر، وكلهم مطيع لله تعالى، لا إثم عليهم، إلا المفتقر، وهو ذاك، فإنه آثم ولا كفارة عليه.

٧٣٧- مسألة: ولا كفارة على من تعمّد فطراً في

رمضان بما لم يبح له، إلا من وطئ في الفرج من امرأته أو أمته المباح له وطؤها إذا لم يكن صائماً قطعاً؛ فإن عليه الكفارة، على ما نصف بعد هذا إن شاء الله تعالى، ولا يقدر القضاء، لما ذكرنا.

عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَفْطَرَ يَوْماً مِنْ رَمَضَانَ - مِنْ غَيْرِ رُخْصَةٍ وَلَا مَرَضٍ - لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صِيَامَ الدَّخْرِ وَإِنْ صَامَهُ».

قال أحمد بن شعيب: وإبنا مؤمّل بن هشام حدثنا إسماعيل عن شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن عمارة بن عمير عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَفْطَرَ يَوْماً مِنْ رَمَضَانَ - مِنْ غَيْرِ رُخْصَةٍ رَخَّصَهَا اللَّهُ لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صَوْمُ الدَّخْرِ».

قال أحمد بن شعيب: أبنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود الطيالسي حدثنا شعبة، قال: أخبرني حبيب بن أبي ثابت قال: سمعت عمارة بن عمير يحدث عن أبي المطوس، قال حبيب: وقد رأيت أبا المطوس، فصَحَّ لقائه بإياه.

فهذا أحسن من كل ما تعلقوا به.

وأما نحن فلا نعتدّ عليه؛ لأن أبا المطوس غير مشهور بالعدالة، ويعيّننا الله من أن نحتج بضعيف إذا وافقنا، ونردّه إذا خالفنا، وقال بمثل قولنا أفاضل السلف:

روينا عن طريق عبد الله بن المبارك عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الرحمن بن اليماني: أن أبا بكر الصديق قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما فيما أوصاه به: من صام شهر رمضان في غيره لم يقبل منه ولو صام الدهر أجمع.

ومن طريق سفيان الثوري عن عبد الله بن سنان عن عبد الله بن أبي الهذيل عن عمر بن الخطاب أنه أتى بشيخ شرب الخمر في رمضان، فقال للمنخرين للمنخرين ولدائنا صيام ثم ضربه ثمانين وصيره إلى الشام.

قال أبو حمزة: ولم يذكر قضاء ولا كفارة.

ومن طريق سفيان عن عطاء بن أبي سروان عن أبيه: أن علي بن أبي طالب أتى بالنجاشي قد شرب الخمر في رمضان، فضربه ثمانين، ثم ضربه من الغد عشرين، وقال: ضربناك العشرين لجرائك على الله وإفطارك في رمضان.

قال علي: ولم يذكر قضاء، ولا كفارة.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن عمر بن يعلى الثقفي. عن عرفة عن علي بن أبي طالب قال: من أفطر يوماً من رمضان متعمداً لم يقضه أبداً طول الدهر.

وعن ابن مسعود: من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة لم يجزه صيام الدهر وإن صامه.

شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ، أَوْ إِطْعَامَ سِتِّينَ سَكِينًا، فَقَالَ: لَا أَجِدُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِعَرَقٍ تَمَرٍ، فَقَالَ: خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا أَجِدُ أَحَدًا خَرَجَ إِلَيَّ مِنِّي فَضَجَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَثْيَابُهُ، وَقَالَ: كُلْهُ.

قلنا: لأنه خبر واحد عن رجل واحد، في قصته واحد، بلا شك، فرواه من ذكرنا عن الزُّهريِّ بجملة مختصرًا.

ورواه الآخرون الذي ذكرنا قبل وأتوا بلفظ الخبر كما وقع، كما سئل عليه السلام، وكما أفتى، ويُنَوِّسُ فِيهِ أَنْ تَكُنَّ الْقَضِيَّةُ إِنَّمَا كَانَتْ وَطَنًا لِمَارَاتِهِ، وَتَوَاتَرُ الْكُفَّارَةِ كَمَا أَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وأحال مالك، وابن جريج، ويحيى، صفة التَّزْيِيبِ، وأجملوا الأمر، وأتوا بغير لفظ النبي ﷺ فلم يجز الأخذ بما روه من ذلك، ثم هو لفظ من دون النبي عليه السلام ممن اختصر الخبر وأجملوه، وكان الفرض أخذ فتيا النبي عليه السلام كما أفتى بها، بنص كلامه فيما أفتى به.

فإن قيل: فإنما تَنِيْسُ كُلَّ مَفْطَرٍ عَلَى الْمَفْطَرِ بِالْوَطْرِ، لِأَنَّهُ كُلُّهُ فَطَرٌ حَرَمٌ.

قلنا: القياس كله باطل، ثم لو كان حقًا لكان هاهنا هذا القياس باطلا؛ لأنه قد جاء خبر المتعمد عمداً، وفيه القضاء، ولم يذكر فيه كفارة. فما الذي جعل قياس سائر المفطرين على حكم الواطري أولى من قياسهم على حكم المتعمد للقي؟ والأكل، والشَّارِبُ أشبه بالمتعمد للقي، منهما بالواطري؛ لأن فطرهم كلهم من حلوقهم لا من فروجهم، بخلاف الواطري؛ ولأن فطرهم كلهم لا يوجب الغسل، بخلاف فطر الواطري، فهذا أصح في القياس، لو كان القياس حقاً، وقد أجمعوا على أنه لا كفارة على المتعمد لقطع صلاته؛ والصلاة أعظم حرمة وأكدر من الصيام، فصارت الكفارة خارجة عن الأصل؛ فلم يجز أن يقاس على غيرها.

فإن قال: أتى أوجب الكفارة على المتعمد للقي؛ لأنني أدخله في جملة من أفطر فأمر بالكفارة، وأجعل هذا الخبر الذي رواه مالك، وابن جريج، ويحيى عن الزُّهريِّ: زائداً على ما في خبر المتعمد التي.

قلنا: هذا لازم لكل من استعمل لفظ خبر مالك، وابن جريج عن الزُّهريِّ لازم له، وإلا فهو متناقض، وقد قال بهذا بعض الفقهاء.

وروي عن أبي ثور، وابن الماجشون، إلا أن من ذهب إلى هذا لم يكلم إلا في تغليب رواية سائر أصحاب الزُّهريِّ التي قدّمنا

برهان ذلك: أن رسول الله ﷺ لم يوجب الكفارة إلا على واطري امرأته عامداً، واسم امرأته يقع على الأمة المباح وطؤها، كما يقع على الزوجة، ولا جمع للمرأة من لفظها؛ لكن جمع المرأة على نساء، ولا واحد للنساء من لفظه.

قال تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ خِزْيٌ لَكُمْ﴾ فدخل في ذلك - بلا خلاف: الأمة المباحة، والزوجة.

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا يحيى بن يحيى، وأبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، ومحمد بن عبد الله بن غير، كلهم عن سفيان بن عيينة عن الزُّهريِّ عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: هلكت يا رسول الله، قال: وما أهلكك؟»

قال: وقعت على امرأتي في رمضان، قال: هل تجد ما تنقي رقبته؟

قال: لا، قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا، قال: فهل تجد ما تطعم ستين سكيناً؟

قال: لا ثم جلس، فأتي النبي ﷺ بعرق فيه تمر، فقال: تصدق بهذا، فقال: أفقر منا فمن أين لي بها؟ أكل بيت أحوج إليَّ مِنَّا فَضَجَكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَثْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: اذْغُبْ فَأَطْعِمْنِي أَهْلَكَ.

قال أبو محمد: هكذا رواه منصور بن المعتمر، وشعيب بن أبي حمزة، والليث بن سعد، والأوزاعي، ومعمّر، وعزال بن مالك، كلهم عن الزُّهريِّ عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ. وخالف أشبه في هذا اللفظ سائر أصحاب الليث، فلم يوجب الكفارة على غير من ذكرنا، وقد قال عليه السلام: «إِنْ وَمَاتَكُمْ وَأَمَوَاتَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فلا يحمل ما لا أحد بغير نص أو إجماع متيقن. ولا يحمل لأحد إيجاب غرامه لم يوجبها القرآن ولا رسول الله ﷺ فيتعدى بذلك حدود الله، ويبع الماله المحرم، ويشتر ما لم ياذن به الله تعالى.

فإن قيل: فلم لم توجبوا الكفارة على كل من أفطر في رمضان فطرًا لم يبع لله، بأي شيء أفطر؟ بما رويتموه من طريق مالك، وابن جريج، ويحيى بن سعيد الأنصاري، كلهم عن الزُّهريِّ ومن طريق أشبه عن الليث عن الزُّهريِّ، ثم اتفقوا: عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة «أَنْ أَفْطَرَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَكْفَرَ بِعَنْقِ رَقَبَةٍ، أَوْ صِيَامِ

ومن طريق الحجاج بن المنهال: حدثنا جرير بن حازم حدثني يعلى بن حكيم قال: سألت سعيد بن جبير عن رجلٍ وقع بامرأته في رمضان: ما يكفره؟ فقال: ما نذري ما يكفره ذنب أو خطيئة، يصنع الله تعالى به فيه ما يشاء ويصوم يوماً مكانه.

ومن طريق حجاج بن المنهال: حدثنا أبو عوانة عن إسماعيل بن أبي خالد عن عامر الشعبي أنه قال: فيمن أفطر يوماً من رمضان: لو كنت أنا لصمت يوماً مكانه، فهؤلاء: ابن سيرين، والنخعي، والشعبي، وسعيد بن جبير: لا يرون على الواطئ في نهار رمضان عامداً كفارة.

وقالت طائفة بالكفارة: ثم اختلفوا فروينا من طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن ثابت بن الحجاج الكلابي عن عوف بن مالك الأشجعي قال قال عمر بن الخطاب: صوم يوم من غير رمضان وإطعام مسكين يعدل يوماً من رمضان وجمع بين أصحبه.

قال أبو محمد: وعندها هم يقدون عمر في أجل العنين، وفي حد الحمر ثمانين. ولا يصح في ذلك شيء عن عمر، فليقدروه هاهنا؛ فهو أثبت عنه مما قدروه ولكنهم متحكمون بالباطل في الدين.

وقالت طائفة:

كما روي عن المعتمر بن سليمان: قرأت على فضيل عن أبي حريز قال: حدثني أبيغ قال: سألت سعيد بن جبير عن أفطر في رمضان؟ فقال: كان ابن عباس يقول: من أفطر في رمضان فعليه عتق رقبة، أو صوم شهر، أو إطعام ثلاثين مسكيناً، ومن وقع على امرأته وهي حائض، وسمع أذان الجمعة ولم يجمع، وليس له عذر: كذلك عتق رقبة.

قال علي: وهذا قول لا نص فيه، وعندها بالحنفيين يقولون في مثل هذا - إذا وافق أهواهم: مثل هذا لا يقال بالراي، فلم يبق إلا أنه توقيف، فيلزمهم أن يقولوه هاهنا، وإلا فهم متلاعبون بالدين.

وقالت طائفة:

كما روي عن وكيع عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي، في رجل أفطر يوماً من رمضان: يصوم ثلاثة أيام بوم.

وقالت طائفة:

كما روي عن طريق حماد بن سلمة: أخبرنا حماد أنه سأل الحسن البصري عن رجل أفطر في رمضان أربعة أيام ياكل

على ما اختصره هؤلاء فقط. وليس إلا قولنا أو قول من أوجب الكفارة والقضاء على كل مفطر، بأي وجه أفطر، بعموم رواية مالك، وابن جريج، ويحيى، وبالقياص جملة على المفطر بالوطء وبالقي.

وأما الحنفيون، والمالكيون، والشافعيون: فلم يتعلّقوا بشيء من هذا الخبر أصلاً، ولا بالقياص، ولا بقول أحد من السلف لأنهم أوجبوا الكفارة على بعض من أفطر بغير الوطء فتعدّوا ما رواه جمهور أصحاب الزهري، واستقلوا الكفارة عن بعض من أفطر بغير الوطء، مما قد أوجبه فيه غيرهم.

فخالفوا ما رواه مالك، ويحيى، وابن جريج؛ فخالفوا كل لفظ خبر ورد في ذلك جملة وخالفوا القياس، إذ لم يوجبوا الكفارة على بعض من أفطر بغير الوطء وبالأوطء، ولم يتبعوا ظاهر الآثار؛ إذ أوجبوها على بعض من أفطر بغير الوطء على ما نذكر من أقوالهم بعد هذا؛ فلا يجوز إيهامهم بأنهم تعلّقوا في هذا الموضع بشيء من الآثار، أو بشيء من القياس، على من تبناه على تخاذل أقوالهم في ذلك وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: وقد اختلفت السلف في هذا، فنذكر إن شاء الله تعالى ما يسنّ الله عز وجلّ لذكره من أقوالهم.

ثم نعقب بأقوال الحنفيين، والمالكيين، والشافعيين، التي لا متعلّق لها بالقرآن ولا بشيء من الروايات، والسّنن، لا صحيحها ولا سقيمها، ولا بإجماع، ولا بقول صاحب، ولا بقياص، ولا برأي له وجه، ولا باحتياط، وبالله تعالى تائيد، فقالت طائفة: لا كفارة على مفطر في رمضان بوطء ولا بغيره:

روينا بأصح إسناده عن الحجاج بن المنهال: حدثنا أبو عوانة عن المغيرة بن مقسم - عن إبراهيم النخعي، في رجل أفطر يوماً من رمضان، قال: يستغفر الله ويصوم يوماً مكانه.

وعن الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان، وأيوب السخّستاني، وحبيب بن الشهيد، وهشام بن حسان، قال حماد: عن إبراهيم النخعي، وقال أيوب، وحبيب وهشام كلّهم عن محمد بن سيرين.

ثم اتفق إبراهيم، وابن سيرين، فيمن وطئ عمداً في رمضان: أنه يتوب إلى الله تعالى، ويتقرّب إليه ما استطاع، ويصوم يوماً مكانه.

وروي أيضاً عن طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين فيمن أكل يوماً من رمضان عامداً، قال: يقضي يوماً ويستغفر الله.

فَقَالَ: عَلَيْهِ صِيَامٌ شَهْرٍ، قُلْتُ: يَوْمَيْنِ؟

قَالَ: صِيَامٌ شَهْرٍ، قَالَ: فَعَدَدْتُ أَيَّاماً فَقَالَ: صِيَامٌ شَهْرٍ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ جِشَامِ الدُّسْرَيَّانِيِّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فِي الَّذِي يُفْطِرُ مِنْ رَمَضَانَ مُتَعَمِّداً عَلَيْهِ صَوْمَ شَهْرٍ.

وَمِنْ طَرِيقٍ الْحَجَّاجِ بْنِ الْمُنْهَالِ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ بْنُ يَحْيَى عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: عَلَيْهِ لِكُلِّ يَوْمٍ أَفْطَرُ شَهْرٍ.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا هَذَا الْقَوْلُ أَنَّهُ أَزَادَ شَهْرًا شَهْرًا عَنْ كُلِّ يَوْمٍ، وَيَحْتَمِلُ مَا رَوَاهُ مَعْمَرٌ مِنْ أَنَّ عَلَيْهِ لِكُلِّ يَوْمٍ أَفْطَرُ شَهْرًا وَاحِدًا، وَهَذَا أَظْهَرُ وَأَوْلَى، لِتَيَقُّنِ الرُّوَايَاتِ عَنْهُ، وَحُجَّةُ مَنْ قَالَ بِهَذَا:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ التِّرَازِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الصُّوفِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الزَّارِثِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ فَعَلَيْهِ صَوْمُ شَهْرٍ».

قَالَ عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى: يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ مَجْهُولٌ.

وَلَوْ صَحَّ لَقُلْنَا بِهِ، وَلَيْزَمَ الْقَوْلُ بِهِ مَنْ نَسَبَ بِالضُّعْفَاءِ؛ لِأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى سَائِرِ الْأَخْبَارِ، وَلَيْزَمَ أَيضًا الْمَالِكِيُّينَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ يَوْمَهُ وَاحِدَةً فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ تُجْزِئُ لِيَجْمِعُوا؛ لِأَنَّهُ كُلُّهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَكِبَرُ وَاحِدٍ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ الشَّافِعِيِّ: أَنَّ رُبْعَةَ قَالَ: سَنَ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ عَابِدًا فَعَلَيْهِ صِيَامٌ اثْنِي عَشَرَ يَوْمًا، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ تَخَيَّرَ مِنَ اثْنِي عَشَرَ شَهْرًا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ مَنْ تَرَكَ صَلَاةً مِنْ لَيْلَةٍ الْقَدَرِ أَنْ يَقْضِيَ ثَلَاثِينَ صَلَاةً لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «فَلْيَكُنْ الْقَدَرُ خَيْرٌ مِنْ اثْنَيْ شَهْرٍ».

وَقَالَ الْحَنْفِيُّونَ، وَالْمَالِكِيُّونَ مَا نَذَرَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ أَقْوَالٌ لَا تَوَثَّرُ كَمَا هِيَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ:

فَأَمَّا الشَّافِعِيُّونَ فَهُمْ أَقْلُ الثَّلَاثِ الطَّبَاقِ تَنَاقُضًا، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى مُفْطِرٍ عَمْدًا فِي رَمَضَانَ إِلَّا عَلَى مَنْ جَامَعَ إِنْسَانًا، أَوْ بَهِيمَةً فِي فَرْجٍ أَوْ دُبٍ، فَإِنْ مِنْ فَعَلٍ هَذَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ بِالْإِبِلَاجِ، أَمِنَ أَمْ لَا مِنْ؟ وَالْكَفَّارَةُ عِنْدَهُ كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ مِنْ رَوَايَةِ الْجَمْهَرِ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ حَمِيلٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَبِمِ يَرْ عَلَى الْمَرَاةِ الْمُطَوَّرَةِ كَفَّارَةً فِي أَشْهُرِ الْأَقْوَالِ عَنْهُ،

وَيَشْرَبُ وَيَنْكَحُ، فَقَالَ الْحَسَنُ: يَتَعَيَّرُ أَرْبَعَةُ رِقَابٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَارِيعَ مِنَ الْبَدَنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَمَشْرَبَيْنِ صَاعًا مِنْ غَيْرِ لِكُلِّ يَوْمٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ لِكُلِّ يَوْمٍ يَوْمَيْنِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مِثْلَ هَذَا مَرَّةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

وَرَوَيْنَا أَيضًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ وَالْحَسَنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الَّذِي وَطِئَ امْرَأَتَهُ فِي رَمَضَانَ: رَقَبَةٌ، ثُمَّ بَذَنَتْهُ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ الزَّهْرِيِّ فِي الْعَرَقِ مِنَ التَّمَرِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ عَنِ الْحَسَنِ «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ وَاقَعَ أَمْرَهُ فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اغْنِ رَقَبَةً».

قَالَ: لَا أَجِدُ، قَالَ: أَهْدُ بَذَنَةً؟

قَالَ: لَا أَجِدُ، قَالَ: صُمْ شَهْرَيْنِ، قَالَ: لَا أَشْتَطِيعُ، قَالَ: أَطْعِمْ سِتِينَ مِسْكِينًا.

قَالَ: لَا أَجِدُ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِبَيْتَلٍ فِيهِ ثَمَرٌ فَقَالَ: تَصَدَّقْ بِهَذَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا بَيْنَهُمَا أَهْلٌ يَبْتَئِ أَخْرُجَ مِنْهَا، قَالَ: كُلُّهُ أَنْتَ وَعِيَالُكَ».

وَمِنْ طَرِيقٍ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا عُمَارَةُ بْنُ مَيْمُونٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ الَّذِي وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ أَنْ يُغْنِيَ رَقَبَةً، قَالَ: لَا أَجِدُ، قَالَ: أَهْدُ هَذِيئًا، قَالَ: لَا أَجِدُ، وَذَكَرَ بَاقِي الْحَدِيثِ».

فَإِنْ تَعَلَّلُوا فِي مُرْسَلِ سَعِيدٍ بِأَنَّهُ ذَكَرَ لَهُ مَا رَوَاهُ عَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ سَعِيدٌ: كَذَبٌ، إِنَّمَا قُلْتُ لَهُ: تَصَدَّقْ، فَإِنَّ الْحَسَنَ وَقَتَادَةَ، وَعَطَاءُ وَزَوْهُ أَيضًا مُرْسَلًا فِيهِ الْهَدْيُ بِالْبَذَنَةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: عَهَدْنَا بِالْحَنْفِيِّينَ، وَالْمَالِكِيِّينَ يَقُولُونَ: الْمُرْسَلُ كَالْمُسْتَبِ، وَهَذَا مُرْسَلٌ مِنْ طَرَفٍ، فَلْيُزْمَعْ الْقَوْلُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ زَادَ عَلَى سَائِرِ الْأَحَادِيثِ ذِكْرَ الْهَدْيِ.

وَأَيْضًا - مِنْ طَرِيقِ الْقِيَاسِ: فَسَلِّ الْبَذَنَةَ، وَالْهَذْيَ يُجْزِئُ بِهِمَا نَقْصُ الْحَجِّ، وَلَمْ تَجِدْ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ يُجْزِئُ نَقْصَهُ بِكَفَّارَةٍ إِلَّا الْحَجُّ، وَالصَّوْمُ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلْهَذْيِ فِي الصَّوْمِ مَدْخَلٌ كَمَا لَهُ فِي الْحَجِّ، وَلَكِنْ الْقَوْمُ لَا يُجِزُّونَ عَلَى شَيْءٍ.

وَأَمَّا نَحْنُ فَلَا حُجَّةَ فِي مُرْسَلِ عَهْدِنَا أَصْلًا.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ رَجُلٍ أَكَلَ فِي رَمَضَانَ عَابِدًا،

أو رمضان كله، أو عدة شهور رمضان من عدة سنين، ومن اغمى عليه أكثر النهار، ومن اغمى عليه أياماً من رمضان، والمرضع تخاف على رضيعها؛ والمرأة نجاسة، والمكره على الأكل والشرب، ومن صبّ في - حلقه ماء وهو نائم، ومن احتجّن، ومن اكتحل بكحل فيه عقاقير، ومن بلغ حصاة، وأوجوا على كل من ذكرنا القضاء، ولم يروا في شيء من ذلك كفارة.

وهذا تناقض لا وجه له أصلاً، لا من قرآن، ولا من سنة. ولا من رواية فاسدة، ولا من إجماع، ولا من قول صاحب، أو تابع، ولا من قياس، ولا من رأي له وجه؛ ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد قبله.

وقد رأينا بعض مقلّديه يوجبون على طحاني الذيق، والحناء، ومغربي الكتان والحبوب: القضاء، ويطلبون صومهم، ولا يوجبون عليهم في تعمّد ذلك كفارة، ويدعون أنّ هذا قياس قول مالك، وهذا تحليط لا نظير له ويلزمهم إبطال صوم كل من سافر قمى في غيرة على هذا، ولم يطل صوم من قبل أو باشر فلم ينط ولا أمضى ولا أمنى، ولا صوم من أمنى من نظير ولا لمس، ولا صوم تطوع بدخول الماء في حلقه فاعله من المضمض، ولا صوم متطوع صب الماء في حلقه وهو نائم وهذا عجب جداً أن يكون أمر واحد يبطل صوم الفرض ولا يبطل صوم التطوع، ولم يطل صوم من جن، أو اغمى عليه أقل النهار، وهذا عجب آخر، ولم يطل صوم من نام النهار كله، وهذا عجب زائد، ولا ندري قوله فيمن نوى الفطر أقل النهار: يرى عليه القضاء ويبطل صومه بذلك، أم يرى صومه تاماً، إلا أنه لا يرى فيه كفارة بلا شك، ولم يبطل الصوم بالفتائل تتدخل لدواء، ولا نقف الآن على قوله في السعوط والتقطير في الأذن، ولم يبطل الصوم بكحل في العين لا عقاقير فيه، ولا بمن تعمّد بلغ ما يخرج من بين أضراسه من الجفينة ونحوها، ولا بمضغ العلكة، وإن استدعى الريق، وكرهه.

قال أبو محمد: إن كان لا يبطل الصوم فلم كرهه؟ وهذه أقوال لا تحتاج من إبطالها إلى أكثر من إيرادها.

وأما الحنفيون فأنسد الطباق أقوالاً، وأسمجها تناقضاً وأبعدها عن المقول، وهو أنّ أبا حنيفة أوجب الكفارة والقضاء على من وطئ في الفرج - خاصة - امرأة، حلاله لا أو حراماً وعلى المرأة عن نفسها، وعلى من أكل ما يتغذى به، أو شرب ما يتغذى به، أو بلغ لوزة خضراء، أو أكل طيناً إرميياً خاصة. وإبطال صوم من لاط يئسان في دبره فامنى، أو بهيمه في قبل أو دبر فامنى، ومن بقي إلى بعد الزوال لا ينوي صوماً، ومن قبل

ولا على من تعمّد الأكل، والشرب، أو غير ذلك، ولم يجعل في كل ذلك إلا القضاء فقط قياساً الواطئ لمرأة حرمته عليه على واطئ امرأته، وقاس من أتى ذكرًا على من أتى امرأة، وقاس من أتى بهيمة على من أتى أهله، وليس شيء من ذلك في الخير. ولم يقس الأكل، والشرب، والجماع دون الفرج فيمنى والمرأة الموطوءة: على الواطئ امرأته، وهذا تناقض.

فإن قال أصحابه: قسنا الجماع على الجماع، والأكل والشرب على الشرب للقيء.

قلنا: فهلا قسمت جماع البهيمه على جماع المرأة في إيجاب الحد؟ كما قسمتموه عليه في إيجاب الكفارة؟.

وهلا قسم المرأة الموطوءة على الرجل الواطئ في إيجاب الكفارة؟ فهو وطء واحد، هما فيه معاً؟.

وهلا قسم الجماع دون الفرج عامداً فيمنى على الجماع في إيجاب الكفارة عليه؟ فهذا أقرب إليه منه إلى الأكل، وهذا تناقض في قياس جداً.

وأما المالكيون: فتناقضهم أشد، وهو أنهم أوجوا الكفارة، والقضاء: على المفطر بالأكل أو الشرب، وعلى من قبل فامنى؛ أو باشر فامنى؛ أو تابع النظر فامنى؛ وعلى من أكل، أو شرب، أو جامع شاكاً في غروب الشمس فإذا بها لم تعرب؛ وعلى من نوى الفطر في نهار رمضان وإن لم يسأل ولا شرب، ولا جامع، إذا نوى ذلك أكثر النهار؛ وعلى المرأة تمس فرجها عامدة فتزول، ورأى على المرأة المكرهه على الجماع في نهار رمضان القضاء، وأوجب على الواطئ لها الكفارة عن نفسه وكفارة أخرى عنها.

وهذا عجب جداً ولم ير عليها إن أكرهها على الأكل والشرب كفارة؛ ولا على التي جومت نائمة، ولا عليها ولا عليه عنها وهذا تناقض ناهيك به ولئن كانت الكفارة عليها فما يجزئ أن توجب الكفارة على غيرها، ولئن لم تكن الكفارة عليها فابعد من ذلك أن تجب على غيرها عنها، وإبطالوا صيام من قبل فامنع، أو أمضى ولم يني أو باشر أو لمس فامنى ولم يني.

ومن - نظر إلى امرأة - غير عاملة لذلك - وتابع النظر فامضى ولم يني، أو نظر نظرة ولم يتابع النظر فامنى، ومن تمضمض في صيام نهار رمضان فدخل الماء حلقه عن غير تعمّد، ومن أكل ناسياً أو وطئ ناسياً، أو كان ذلك وهو لا يوقن بطلوع الفجر فإذا بالفجر قد طلع، أو كان ذلك وهو يرى أن الشمس قد غربت فإذا بها لم تعرب، ومن أكل شاكاً في طلوع الفجر ثم لم يوقن بأنه طلع ولا أنه لم يطلع، ومن أقام مجنوناً يوماً من رمضان أو أياماً،

وَمَنْ رَأَى أَنَّ مِنْ قَبْلِ زَانِيَةٍ أَوْ ذَكَرًا أَوْ بَاشِرَهُمَا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَلَمْ يَنْطَعُ، وَلَا أَمْدَى: أَنَّ صَوْمَهُ صَحِيحٌ تَامٌ لَا دَاخِلَةَ فِيهِ؟ وَمَنْ قَبِلَ امْرَأَتَهُ الَّتِي أَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ تَقْبِيلَهَا وَهُوَ صَائِمٌ فَانْتَظَرَ: أَنَّ صَوْمَهُ قَدْ بَطُلَ؟ وَمَنْ بَرَى عَلَى مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا الْقَضَاءَ وَيُطِلُّ صَوْمَهُ؟ وَيَسِرَى أَنْ مِنْ أَكَلٍ مُتَعَمِّدًا مَا يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ أَضْرَاسِهِ مِنْ طَعَامِهِ أَنْ صَوْمَهُ تَامٌ؟ فَهَلْ فِي الْعَجَبِ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا؟ وَالْعَجَبُ كُلُّهُ فِي إِيْجَابِهِمُ الْكُفَّارَةَ عَلَى بَعْضٍ مِنْ أَفْطَرٍ مِنْ غَيْرِ الْجَمَاعِ قِيَاسًا عَلَى الْجَمَاعِ، ثُمَّ اسْتَقَاطَهُمُ الْكُفَّارَةَ عَنْ بَعْضٍ مِنْ أَفْطَرٍ مِنْ غَيْرِ الْجَمَاعِ وَكَلَامَهُمَا مَفْطَرٌ، وَتَرَكَوا الْقِيَاسَ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَلْتَمِزُوا النَّصَّ وَالْوُجُوبَ الْكُفَّارَةَ عَلَى الْمَكْرَهَةِ عَلَى الْوَطْءِ وَهِيَ غَيْرُ عَاصِيَةٍ بِذَلِكَ، وَاسْتَغْطَوْهَا عَنِ التَّعَمُّدِ الْقَبْلِيِّ فِيمَنْدِي وَهُوَ عَاصٍ.

فَإِنْ قَالَ: لَيْسَ عَاصِيًا.

قُلْنَا: فَالَّذِي قَبِلَ فَامَنَ إِذْ لَيْسَ عَاصِيًا، فَلَمْ أُوجِبْهُمَا عَلَيْهِ؟ وَهَذِهِ خَطَالُ لَا نَظَرَ لَهَا وَلَا مَتَعَلِّقٌ لَهَا أَصْلًا بِشَيْءٍ مِنَ الْأَخْبَارِ؛ لِأَنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ الْمُفْرَطَيْنِ فِي الْحُكْمِ فَلَمْ يَأْخُذُوا بِرَوَايَةِ مَنْ رَوَى «أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْكَفَّارَةِ» وَلَا بِرَوَايَةِ مَنْ رَوَى «أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْكَفَّارَةِ»؛ فَيَقْتَصِرُونَ عَلَيْهِ، وَلَا فَاسَوْا عَلَيْهِ كُلَّ مَفْطَرٍ، وَاسْتَغْطَوْا الْكُفَّارَةَ عَنْ تَعَمُّدِ الْفَطْرِ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ، وَفِي صَوْمِ نَذَرٍ، وَفِي شَهْرِي الْكُفَّارَةِ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ قَتَادَةَ إِيْجَابُ الْكُفَّارَةِ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ إِذَا أَفْطَرَ فِيهِ عَامِدًا، وَتَرَكَوا هَاهُنَا الْقِيَاسَ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ فَرَضِيٌّ، وَصَوْمٌ فَرَضِيٌّ، وَتَعَمُّدُ فَطْرِ، وَتَعَمُّدُ فَطْرِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَنْ أَيْنَ اسْتَغْطَلَمَ الْكُفَّارَةَ عَنْ وَطْئِ امْرَأَةٍ مُحَرَّمَةٍ عَلَيْهِ فِي الْفَرْجِ.

وَعَنِ الْمَرْأَةِ الْوَطْءِ بِإِكْرَاهٍ أَوْ بِمَطَاوِعَةٍ.

قُلْنَا: لِأَنَّ النَّصَّ لَمْ يَرُدَّ إِلَّا فِيمَنْ وَطِئَ امْرَأَتَهُ، وَلَا يَطْلُقُ عَلَى مَنْ وَطِئَهَا فِي غَيْرِ الْفَرْجِ اسْمُ وَطْءٍ، وَلَا اسْمُ مَوَاقِعٍ، وَلَا اسْمُ جَمَاعٍ، وَلَا أَنَّهُ وَطِئَهَا؛ وَلَا أَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهَا، وَلَا أَنَّهُ جَامِعُهَا، إِلَّا حَتَّى يَضَافَ إِلَى ذَلِكَ صِلَةُ الْبَيَانِ، فَإِيْجَابُ الْكُفَّارَةِ عَلَى غَيْرِ مَنْ ذَكَرْنَا خَالَفَ لِلْمَسْئَلَةِ وَتَعَدَّى لِحُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ، وَإِيْجَابُ مَا لَمْ يَوْجِبُهُ.

وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَمُوطُوءَةٌ، وَالْمُوطُوءَةُ غَيْرُ الْوَاطِئِ، فَالْأَمْرُ فِي سَقُوطِ الْكُفَّارَةِ عَنْهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ أَوْضَحُ مِنْ كُلِّ وَاضِحٍ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْوَاطِئَ الْحَرَامَ لَا يَصِلُ إِلَى الْوَطْءِ إِلَّا بَعْدَ قَصْدٍ

ذَاكَرًا لَصَوْمِهِ فَامَنَ، وَمَنْ لَمْ يَسَرَ كَذَلِكَ فَامَنَ، أَوْ جَامِعَ كَذَلِكَ دُونَ الْفَرْجِ فَامَنَ، وَمَنْ تَحَضَّمَنَّ فَدَخَلَ الْمَاءُ فِي حَلْقِهِ وَهُوَ ذَاكَرٌ لَصَوْمِهِ، وَمَنْ أَكَلَ، أَوْ شَرَبَ، أَوْ جَامِعَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِطُلُوعِهِ ثُمَّ عَلِمَ، وَمَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ يَرَى أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ فَإِذَا بِهَا لَمْ تَغْرُبْ، وَمَنْ جَنَّ فِي يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ، أَوْ أَيَّامًا، أَوْ الشَّهْرَ كُلَّهُ إِلَّا سَاعَةً وَاحِدَةً مِنْهُ، وَمَنْ أَغْمَى عَلَيْهِ بَعْدَ مَا دَخَلَ رَمَضَانَ، حَاشَا يَوْمَ اللَّيْلَةِ الَّتِي أَغْمَى عَلَيْهِ فِيهَا، وَالْمَرْصُوعُ تَخَافُ عَلَى رُضِيْعِيْهَا، وَمَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا فِي السَّفَرِ ثُمَّ جَامِعَ، أَوْ أَكَلَ، أَوْ شَرَبَ عَامِدًا ذَاكَرًا، وَمَنْ جَامِعَ، أَوْ أَكَلَ، أَوْ شَرَبَ عَمْدًا ثُمَّ مَرَضَ مِنْ نَهَارِهِ ذَلِكَ، أَوْ حَاضَتْ إِنْ كَانَتْ امْرَأَةً، وَمَنْ أَصْبَحَ فِي رَمَضَانَ لَا يَنْوِي صَوْمًا ثُمَّ أَكَلَ، أَوْ شَرَبَ، أَوْ جَامِعَ فِي صَدْرِ النَّهَارِ، أَوْ فِي آخِرِهِ، وَالْمَرْأَةُ تَجَامِعُ وَهِيَ نَائِمَةٌ، أَوْ مَجْنُونَةٌ، أَوْ مَكْرَهَةٌ وَمَنْ احْتَقَنَ أَوْ اسْتَعَطَّ أَوْ قَطَّرَ فِي أَذْنِهِ قَطْرًا، وَاخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِيمَنْ قَطَّرَ فِي إِحْلِيلِهِ قَطْرًا، فَمَرَّةً أَبْطَلَ صَوْمَهُ، وَمَرَّةً لَمْ يَبْطُلْ، وَأَبْطَلَ صَوْمَ مَنْ دَاوَى جَانِحَةً بِهِ أَوْ مَامُومَةً بِدَوَاءٍ رَطْبِيٍّ، وَإِلَّا فَلَا؟ وَأَبْطَلَ صَوْمَ مَنْ بَلَغَ حِصَاةَ عَامِدَةٍ، أَوْ بَلَغَ جُوزَةَ رَطْبَةٍ أَوْ يَابِسَةٍ، أَوْ لَوْزَةً يَابِسَةً، وَمَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَوَرَّقَ نَقْطَ مِنَ الْمَطَرِ فِي حَلْقِهِ.

وَأَوْجِبُوا فِي كُلِّ ذَلِكَ الْقَضَاءَ وَلَمْ يَسِرُوا فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ كُفَّارَةً. وَلَمْ يَطْلُوا صَوْمَ مَنْ لَا ذِكْرَ فَاوْلَجَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْزَلْ وَلَا صَوْمَ مَنْ أَتَى بِهِمَةً فِي قَبْلِ أَوْ دُبُرِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْزَلْ وَلَا صَوْمَ مَنْ أَوْلَجَ فِي دُبُرِ امْرَأَةٍ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْزَلْ وَرَأَوُا صَوْمَهُ فِي كُلِّ ذَلِكَ تَامًا صَحِيحًا لَا قَضَاءَ فِيهِ وَلَا كُفَّارَةَ وَلَمْ يَطْلُوا صَوْمَ مَنْ احْتَكَلَ بِعَقَاقِرٍ أَوْ بَغِيرِهَا، وَصَلَ إِلَى الْحَلْقِ أَوْ لَمْ يَصِلْ، وَلَا صَوْمَ مَنْ تَابَعَ النَّظَرَ إِلَى فَجْرِ امْرَأَةٍ فَامَنَ؛ وَلَا صَوْمَ مَنْ قَبِلَ أَوْ بَاشَرَ فَامَدَى وَلَمْ يَمْنِ، وَلَا صَوْمَ مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا، أَوْ جَامِعَ نَاسِيًا، أَوْ شَرَبَ نَاسِيًا، وَلَا صَوْمَ مَنْ جَامِعَ أَوْ شَرَبَ، أَوْ أَكَلَ شَاكًا فِي الْفَجْرِ مَا لَمْ يَتَيَسَّنَّ أَنَّهُ أَكَلَ بَعْدَ الْفَجْرِ، أَوْ جَامِعَ بَعْدَهُ، أَوْ شَرَبَ بَعْدَهُ. وَمَنْعٌ لِلْقَادِمِ مِنْ سَفَرٍ فَوَجَدَ امْرَأَتَهُ قَدْ طَهَّرَتْ مِنْ حِيضِهَا أَنْ يَجَامِعَهَا فَلَيْتَ شِعْرِي: إِنْ كَانَا صَائِمَيْنِ، فَهَلَا أُوجِبُ عَلَيْهِمَا الْكُفَّارَةَ؟ وَإِنْ كَانَا غَيْرَ صَائِمَيْنِ، فَلَمْ نَمْنَعْهُمَا؟ وَلَا أَبْطَلَ صَوْمَ مَنْ أَخْرَجَ مِنْ بَيْنِ أَسْنَانِهِ طَعَامًا - أَقْلَ مِنْ مَخْصَةٍ - فَبَلَعَهُ عَامِدًا ذَاكَرًا لَصَوْمِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَمَنْ عَجِبَ شَأْنَهُ أَوْ اقْبَحَ قَوْلًا مِمَّنْ يَرَى اللَّيْطَةَ. وَإِتْيَانُ الْبَهِيْمَةِ عَمْدًا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ لَا يَقْضِي الصَّوْمَ؟ وَيَرَى أَنَّ مِنْ قَبْلِ امْرَأَتِهِ الَّتِي أَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ تَقْبِيلَهَا وَهُوَ صَائِمٌ فَامَنَ فَقَدْ بَطُلَ صَوْمُهُ أَوْ مِمَّنْ فَرَّقَ بَيْنَ أَكَلٍ مَا يَغْذِي وَمَا لَا يَغْذِي؟ وَلَا تَنْدَرِي مِنْ أَيْنَ وَقَعَ لَهَا هَذَا؟

والمكاتب الذي لم يؤد شيئاً من كتابته، ولا يجزئ في ذلك نصفان من رقبين، ولا من بعضه حراً.

وقال أبو حنيفة بقولنا في الكافر والصغير:

وقال مالك، والثافعي لا يجزئ إلا مؤمنة، قالوا: قسنا ذلك على - الرقية في قتل الخطأ.

قال أبو حمزة: والقياس كله باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه باطلاً، لأن مالكا لا يقبس حكم قاتل العمد على حكم قاتل الخطأ في الكفارة، فإذا لم يقبس قاتلاً على قاتل قيس الواسي على القاتل أولى بالطلاق، إن كان القياس حقاً، والثافعي لا يقبس المقطر بالأكل على المقطر بالوطء في الكفارة، فإذا لم يقبس مقطر على مقطر قيس المقطر على القاتل أولى بالطلاق، إن كان القياس حقاً.

وأيضاً: فإنه لا خلاف في أن كفارة الواطي في رمضان يعرض فيها الإطعام من الصيام، ولا يعرض الإطعام من الصيام في كفارة قتل الخطأ فقد صح إجماعهم على أن حكم كفارة الواطي خالف لحكم كفارة القاتل؛ فبطل بهذا قياس إحداهما على الأخرى.

فإن قالوا: إن النصف لم يرد بالتعويض في كفارة القتل، وورده في كفارة الوطء.

قلنا: والنصف لم يرد باشتراك مؤمنة في كفارة الوطء وورد به في كفارة القتل، وهذا هو الحق.

فإن قالوا: المؤمنة أفضل.

قلنا: نعم، والعالم الفاضل أفضل من الجاهل الفاسق.

قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ وأنتم تميزون فيها الجاهل الفاسق.

وأما المييب فكلمهم متفق على إجازة العيب الخفيف فيها، ولم يأت نص، ولا إجماع، ولا قياس بالفرق بين العيوب في ذلك.

وأيضاً: فلا سبيل لهم إلى تحديد الخفيف - الذي أجازوه من الكثير - الذي لا يميزونه - فصح أنه رأي فاسد من آرائهم.

وقال أبو حنيفة: يجزئ الأعور، والمقطوع اليد أو الرجل أو كليهما من خلاف، والمقطوع أصبعين من كل يد سوى الإبهامين. ولا يجزئ الأعمى، ولا المقعد، ولا المقطوع بدأ ورجلا

إلى ذلك بكلام أو بطش ولا بدء، وكلا الأمرين معصية تبطل الصوم فلم يجامع إلا وصومه قد بطل، وبالله تعالى التوفيق.

فإن قيل: فإنكم توجبونها على من وطئ امراته أو أمته وهما حائضان.

قلنا: لأن رسول الله ﷺ أوجبا على من وطئ امراته جملة، ولم يسأله: أحاضاً هي أم غير حائض.

٧٣٨- مسألة: ومن وطئ عمداً في نهار رمضان ثم

سافر في يومه ذلك أو جن، أو مرض لا تسقط عنه الكفارة، لأن ما أوجبه الله تعالى فلا يسقط بعد وجوبه إلا بنص، ولا نص في سقوطها ما ذكرنا.

وقال أبو حنيفة: وأصحابه: تسقط بالمرض ولا تسقط بالسفر.

٧٣٩- مسألة: وصفة الكفارة الواجبة هي كما ذكرنا

في رواية جمهور أصحاب الزهري: من عتق رقبة لا يميزه غيرها ما دام يقدر عليها، فإن لم يقدر عليها لزمه صوم شهرين متتابعين، فإن لم يقدر عليها لزمه - حينئذ - إطعام ستين مسكيناً.

فإن قيل: هلا قلتم بما رواه يحيى الأنصاري وابن جريج، ومالك عن الزهري من تخييره بين كل ذلك؟.

قلنا: لما قد بينا من أن هؤلاء اختصروا الحديث، وأتوا بالفاظهم، أو بلفظ من دون النبي ﷺ.

وأما سائر أصحاب الزهري فأتوا بلفظ النبي ﷺ وهو الذي لا يجل تعذبه أصلاً، وبزيادة حكم الترتيب، ولا يجل ترك الزيادة ويقولنا يقول أبو حنيفة، والثافعي، وأبو سليمان، وأحمد، وجمهور الناس.

وأما مالك فقال بما روي؛ إلا أنه استحَبَّ الإطعام، وليس لهذا الاستحباب وجه أصلاً.

وأما أبو حنيفة فإنه أجاز في الإطعام المذكور: أن تطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً، وهذا خلاف مجرد لأمر رسول الله ﷺ ولا يقع اسم ستين مسكيناً على مسكين واحد أصلاً.

٧٤٠- مسألة: ويجزئ في ذلك رقة مؤمنة أو كافرة،

صغيرة، أو كبيرة، ذكر أو أنثى، معيب أو سليم، لمعوم قول رسول الله ﷺ: «أعق رقبة» فلو كان شيء من الرقاب التي تعتق لا يجزئ في ذلك ليثته عليه السلام، ولا عمله حتى يثته له غيره. ويجزئ في ذلك: أم الولد، والمذبّر، والمعتق بصفه، وإلى أجل،

لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ وَلَأنَّهُ لَمْ يَتَّعِظْ إِلَّا بِصِفَةٍ لَمْ تَصَحَّ، فَلَمْ يَصِحَّ عَقْدُهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٧٤٢ - مسألة: ومن كان فرضه الصَّوْمَ، ففُطِعَ صَوْمُهُ عَلَيْهِ رَمَضَانَ، أَوْ أَيَّامَ الْأَضْحَى، أَوْ مَا لَا يَحِلُّ صِيَامُهُ فَلَيْسَا مُتَتَابِعَيْنِ، وَإِنَّمَا أَمْرٌ بِهِمَا مُتَتَابِعَيْنِ، وَقَالَ قَاتِلٌ: يَجْزِيهِ.

قال علي: وهذا خلافُ أمره ﷺ وليس كونه معذوراً في إفطاره غيرَ آثم ولا ملوم بمجيز له ما لم يجوزه الله تعالى من عدم التتابع.

ورويانا من طريق الحجاج بن المنهال عن أبي عوانة عن المغيرة عن إبراهيم: من لزمه شهران متتابعان ففطر فإِنَّهُ يَبْتَدِئُ صَوْمَهُمَا.

٧٤٣ - مسألة: فإن اعترضه فيها يومٌ نذر نذرته؛ بطلَ النذر وسقط عنه، وتماضى في صوم الكفارة.

وكذلك في رمضان سواء سواء، لقول رسول الله ﷺ: «كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرُّطُ اللَّهِ أَوْثَقُ».

فصح أنه ليس لأحد أن يلتزم غير ما ألزمه الله تعالى، ومن نذر ما يطل به فرض الله تعالى: فنذره باطلاً؛ لأنه تعدد لحدود الله عز وجل.

٧٤٤ - مسألة: فإن بدأ بصومهما في أول يوم من الشهر صام إلى أن يرى الهلال الثالث ولا بدءاً كاملاً كان أو ناقصاً، أو كاملاً وناقصاً لقول الله تعالى: «إِنْ عُدَّةُ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ» فمن لزمه صوم شهرين لزمه أن يأتي بهما من جملة الاثني عشر شهراً المذكورة.

٧٤٥ - مسألة: فإن بدأ بهما في بعض الشهر - ولو لم يمض منه إلا يوم، أو لم يبق إلا يوم - فما بين ذلك: لزمه صوم ثمانية وخمسين يوماً لا أكثر. لا.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا الفرير حدثنا البخاري حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا سليمان بن بلال عن حميد عن أنس بن مالك قال: «أَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ فَأَقَامَ فِي مَشْرِئِهِ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً ثُمَّ نَزَلَ».

فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْتَ شَهْرًا، فَقَالَ: إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ».

ورويانا من طرق متواترة جداً كذلك من طريق ابن

من جانب واحد، ولا مقطوع الإيهام قطعاً من كلتا يديه ولا مقطوع ثلاث أصابع من كل يد.

قال أبو محمد: وهذه تخالط قوية بمروءة ولو كان شيء من هذا لا يجزئ لبيته عليه السلام.

وأما أم الولد والمدير فلا خلاف في أن العتق جائز فيهما وحكمه واقع عليهما إذا عتقا، فمعتق كل واحد منهما يسمى معتق رقية، وعتق كل واحد منهما عتق رقية بلا خلاف؛ فوجب أن من اعتق أحدهما في ذلك فقد فعل ما أمره الله تعالى به.

وقال أبو حنيفة، ومالك: لا يجزئان.

وقال الشافعي: لا تجزئ أم الولد، لأنها لا تباع.

قال أبو محمد: فكان ماذا؟ وهل اشترط عليه السلام - إذ أمر في الكفارة بعتق رقية - أن تكون ممن يجوز بيعها؟ حاش لله من هذا، فإذا لم يشترط عليه السلام هذه الصفة فاشترطها باطلاً، وشرع في الدين لم يأن به الله تعالى «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا».

وأجاز في ذلك عتق المدير، ومن أجاز عتق أم الولد والمدير في ذلك: عثمان البتي، وأبو سليمان.

وأما المكاتب الذي لم يؤد شيئاً فقد ذكرنا أنه عبد.

ومن أجاز به في الكفارة دون من أدى شيئاً من كتابته: أبو حنيفة، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه.

وأما المكاتب الذي أدى شيئاً من كتابته، ومن بعضه حر، فقد ذكرنا في كتاب الزكاة شروع الحرية فيه بقدر ما أدى، فمن اعتق باقياً فلانما اعتق بعض رقية لا رقية؛ فلم يؤد ما أمر به.

ومن قال بقولنا في أنهما لا يجزئان: أبو حنيفة، وأحمد، وإسحاق.

وأما من اعتق نصفين رقيتين فلا يسمى معتق رقية كما ذكرنا؛ ولأنه يعتق عليه سائرهما بحكم آخر ولا بدءاً، فإذا لم يكن معتق - رقية في ذلك فلم يؤد ما أمر به.

وأما العتق إلى أجل - وإن قرب - أو بصفة فعتقهما وبيعهما جائز.

أما العتق فلا خلاف منهم نعلمه فيه.

ومن أجازهما في الكفارة: الشافعي وغيره، ومعتقهما يسمى معتق رقية.

٧٤٦ - مسألة: وكل ما قلنا: أنه لا يجوز؛ فإنه عتق مردود باطل لا ينفذ، لقول رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا

جريح عن أبي الزبير: أنه سمع جابراً.

ومن طريق عكرمة بن عبد الرحمن عن أم سلمة.

ومن طريق سعيد بن عمرو، وجبلية بن سحيم، وعمرو بن دينار، وعقبة بن حريش، وسعد بن عبيدة كلهم عن ابن عمر.

ومن طريق إسماعيل بن أبي خالد عن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه.

ومن طريق الزهري عن عروة عن عائشة، كلهم عن رسول الله ﷺ بأسانيد في غاية الصحة؛ فإذا الشهر يكون تسعاً وعشرين ويكون ثلاثين، فلا يلزمه إلا اليقين، وهو الأقل، وقال قائلون: عليه أن يوفي ستين يوماً ليكون على يقين من إتمام الشهرين.

قال أبو محمد: وهذا خطأ؛ لأن الله تعالى إنما أئزمه شهرين، ولم يقل بأماثلين، كل شهر من ثلاثين يوماً، فإنما عليه ما يقع عليه اسم شهرين، واسم شهرين يقع بنص كلامه عليه السلام على تسع وعشرين، وتسع وعشرين، والغرض لا تلزم إلا بنص، أو إجماع.

ويلزم من قال هذا من الخفيتين أن يقول: لا تجزئ الرقبة إلا مؤمنة؛ ليكون على يقين من أنه قد أدى الفرض في الرقبة.

ويلزم من قال بهذا من المالكيين، والشافعيين أن يقول: لا تجزئ إلا غداء وعشاء، أو غداء وغداء، أو عشاء وعشاء، كما يقول الخفزيون، ولا يجزئ إلا صاع من شعير لكل مسكين، أو نصف صاع بر؛ ليكون على يقين من أداء فرض الإطعام.

٧٤٦- مسألة: ومن كان فرضه الإطعام فإنه لا بد له

من أن يطعمهم شعيرهم، من أي شيء أطعمهم، وإن اختلفت، مثل: أن يطعم بعضهم خبزاً، وبعضهم تمرًا، وبعضهم ثريدًا، وبعضهم زبيبًا، ونحو ذلك. ويجزئ في ذلك مد بماء النبي ﷺ إن أعطاهم حبًا أو دقيقًا أو تمرًا أو زبيبًا أو غير ذلك، مما يؤكل ويكال؛ فإن أطعمهم طعاماً معمولاً فيجزئه ما أشبعهم أكلة واحدة، أقل كان أو أكثر.

حدثنا أحمد بن عمر حدثنا عبد الله بن حسين بن عقال حدثنا بكار بن قتيبة حدثنا مؤمل هو ابن إسماعيل الحميري حدثنا سفيان هو الثوري - عن منصور هو ابن المعتمر - عن الزهري عن حميد هو ابن عبد الرحمن بن عوف - عن أبي هريرة وأن رسول الله ﷺ قد ذكر خبر الزايطي في رمضان، قال قال: فأني النبي ﷺ يبعث فيه خمسة عشر - يعني صاعاً - فقال له

النبي ﷺ خذ فاطمته عنك..

قال علي: فاجزأ هذا في الإطعام. وكان إشباعهم من أي شيء أشبعهم مما يأكل الناس؛ يسمى إطعاماً، والبر؛ يؤكل مقلوباً؛ فكل ذلك إطعام. ولا يجوز تحديد إطعام دون إطعام بغير نص ولا إجماع، ولم يختلف فيما دون الشعير في الأكل، وفيما دون المد في الإعطاء؛ أنه لا يجزئ.

وقال أبو حنيفة: لا يجزئ إلا نصف صاع بر، أو مثله من سوبه أو دقيق، أو صاع من شعير، أو زبيب، أو تمر، لكل مسكين. ولا بد من غداء وعشاء أو غداء وغداء، أو عشاء وعشاء، أو سحور وغداء، أو سحور وعشاء.

قال أبو محمد: وهذا تحكّم وشرع لم يوجب نص ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب.

٧٤٧- مسألة: ولا يجزئ إطعام رضيع لا ياكل

الطعام، ولا إعطائه من ذلك، لأنه لا يسمى إطعاماً، فإن كان ياكل كما تاكل الصبيان اجزأ إطعامه وإشباعه، وإن أكل قليلاً، لأنه اطعم كما أمر، وبالله تعالى التوفيق.

٧٤٨- مسألة: ولا يجزئ إطعام أقل من ستين، ولا

صيام أقل من شهرين، لأنه خلاف ما أمر به.

٧٤٩- مسألة: ومن كان قادراً حين وطئه على الرقبة

لم يجزه غيرها، افتقر بعد ذلك أو لم يفتقر، ومن كان عاجزاً عنها حينئذ قادراً على صيام شهرين متتابعين لم يجزه شيء غير الصيام، أيسر بعد ذلك ووجد رقبة أو لم يوجد، ومن كان عاجزاً حين ذلك عن - الرقبة وعن الصيام قادراً على الإطعام لم يجزه غير الإطعام، قدر على الرقبة أو الصوم بعد ذلك أو لم يقدر؛ لأن كل ما ذكرنا هو فرضه بالنص، والإجماع، فلا يجوز سقوط فرضه وإيجاب فرض آخر عليه بغير نص ولا إجماع.

وقال قائلون: إن دخل في الصوم فأيسر انتقل حكمه إلى الرقبة، وهذا خطأ، وقول بلا برهان.

٧٥٠- مسألة: فمن لم يجد إلا رقبة لا غنى به عنها،

لأنه يضيع بعدها أو يخاف على نفسه من حبتها؛ لا يلزمه عتقها، لقول الله تعالى: ﴿لَا كُفْلُ اللَّهِ تَسَاءً إِلَّا وَسْعَهَا﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾.

وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾.

جائفة أو مأمومة بما يؤكل أو يشرب أو بغير ذلك، ولا طعام وجد بين الأسنان: أي وقت من النهار وجد، إذا رمي، ولا من أكره على ما ينقض الصوم، ولا دخول حمام، ولا تعطيش في ماء، ولا دهن شارب.

أما الحجامة:

قال أبو محمد: صح عن رسول الله ﷺ من طريق ثوبان، وشاذ بن أوس، ومعتل بن سنان، وأبي هريرة، ورافع بن خديج وغيرهم: أنه قال: «أفطر الحاجم والمُحجوم»، فوجب الأخذ به، إلا أن يصح نسخه.

وقد ظن قوم أن الرواية عن ابن عباس احتجهم رسول الله ﷺ ناسخة للخبر المذكور، وظنهم في ذلك باطل؛ لأنه قد يحتج عليه السلام وهو مسافر فيفطر، وذلك مباح، أو في صيام تطوع فيفطر، وذلك مباح.

والعجب كله ممن يقول في الخبر الثابت أنه عليه السلام مسح على العمامة: لعله كان مريضاً ثم لا يقول هاهنا: لعله كان مريضاً.

وأيضاً فليس في خبر ابن عباس أن ذلك كان بعد إخباره عليه السلام أنه «أفطر الحاجم والمُحجوم» ولا يترك حكم متيقن لظن كاذب.

وأيضاً: فلو صح أن خبر ابن عباس بعد خبر من ذكرنا لما كان فيه إلا نسخ إظهار المحجوم للحاجم؛ لأنه قد يحجمه عليه السلام غلام لم يحتلم.

قال أبو محمد: لكن وجدنا.

ما حدثناه عبد الله بن ربيع التميمي واحد بن عمر العدي قال التميمي: حدثنا معاوية القرشي المرواني حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا إبراهيم بن سعيد حدثنا إسحاق بن يوسف الأزرق عن سفیان الثوري عن خالد الحذاء، وقال العدي حدثنا عبد الله بن الحسين بن عقال الأسدي القرشي حدثنا إبراهيم بن محمد الذنوري حدثنا محمد بن أحمد بن الجهم حدثنا موسى بن هارون حدثنا إسحاق بن راهويه أخبرنا المعتز بن سليمان عن حبيب، ثم اتفق خالد الحذاء وحيد كلاهما عن أبي التوكل الساجي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ أرخص في الحجامة للصائمين زاد حبيب في روايته «والقيلة».

قال علي: إن أبا نصره، وقناة أوقفاه عن أبي التوكل على أبي سعيد، وإن ابن المارث أوقفه عن خالد الحذاء عن أبي التوكل على أبي سعيد؛ ولكن هذا لا معنى له إذ أسنده الثقة،

وكل ما ذكرنا حرج وعسر لم يجعله تعالى علينا، ولا أرادہ منّا، وفرضه حيثنّ الصَّيَام، فإن كان في غنى عنها وهو قائم بنفسه ولا مال له فعليه عتقها؛ لأنه واجد رقية لا حرج عليه في عتقها.

٧٥١ - مسألة: ومن كان عاجزاً عن ذلك كله

ففرضه الإطعام، وهو باق عليه، فإن وجد طعاماً وهو إليه محتاج أكله هو وأهله وبقي الإطعام ديناً عليه؛ لأن رسول الله ﷺ أمره بالإطعام فأخبره أنه لا يقدر عليه، فأنه بالتمر فأعطاه إياه وأمره بأن يطعمه عن كثراته، فصَحَّ أن الإطعام باق عليه وإن كان لا يقدر عليه، وأمره عليه السلام بأكله إذ أخبره أنه محتاج إلى أكله، ولم يسقط عنه ما قد ألزمه إياه من الإطعام، ولا يجوز سقوط ما افترضه عليه السلام إلا بإخبار منه عليه السلام بأنه قد أسقطه، وبالله تعالى التوفيق.

٧٥٢ - مسألة: والحرم والغيب في كل ما ذكرنا سواء

ويطعم من ذلك الحر والعبد، لأن حكم رسول الله ﷺ جاء عموماً، لم يخص منه حر من عبيد، وإذا كان العبد سكيناً فهو ممن أمر بإطعامه ولا تجوز معارضة أمره عليه السلام بالدعاوى الكاذبة، وبالله تعالى تأييد.

٧٥٣ - مسألة: ولا ينقض الصوم حجامته ولا

احتلام، ولا استمناء، ولا مباشرة الرجل امرأته أو أمته المباحة له فيما دون الفرج، تعمّد الإمامة أم لم يكن، أمذى أم لم يمدّ ولا قبله كذلك فيهما، ولا قية غالب، ولا قلنس خارج من الحلق، ما لم يتعمّد رده بعد حصوله في فمه وقدرته على رميه، ولا دم خارج من الأسنان أو الجوف، ما لم يتعمّد بلعه، ولا حقنة ولا سغوط ولا تقطير في اذن، أو في إحليل، أو في أنفه ولا استنشاق وإن بلغ الحلق، ولا مضغ دخلت الحلق من غير تعمد، ولا كحل - أو إن بلغ إلى الحلق نهراً أو ليلاً - بعقاقير أو غيرها، ولا غبار طحن، أو غريلة دقيق، أو حنّاء، أو غير ذلك، أو عطر، أو حفظ، أو أي شيء كان، ولا ذباب دخل الحلق بقلبه، ولا من رفع رأسه فوقع في حلقه نقطة ماء بغير تعمد لذلك منه؛ ولا مضغ زفت أو مصطكى أو علك؛ ولا من تعمّد أن يصبح جنباً، ما لم يترك الصلاة، ولا من تسحر أو وطئ وهو يظن أنه ليل فإذا بالفجر كان قد طلع ولا من أفطر بأكال أو وطئ، ويظن أن الشمس قد غربت فإذا بها لم تغرب، ولا من أكل أو شرب أو وطئ ناسياً؛ لأنه صائم.

وكذلك من عصى ناسياً لصوم، ولا سواك برطيب أو يابس، ولا مضغ طعام أو ذوقه، ما لم يتعمّد بلعه، ولا مداواة

حَسَنَةً لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ لَا سِيَّمَا مِنْ كَابِرٍ عَلَى أَنْ أَعْمَالَهُ مَكْتَبٌ فَوْضٌ.

وقَدْ رَوَيْنَا ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَعَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، وَمَسْرُوقٍ، وَالْأَسَدِ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، كُلُّهُمْ عَنْ عَائِشَةَ بِأَسَانِيدٍ كَالذَّهَبِ.

وَرَوَيْنَاهُ بِأَسَانِيدٍ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ عَنْ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ: أُمِّ سَلَمَةَ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ، وَحَفْصَةَ وَعَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَعَمْرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، وَغَيْرَهُمْ كُلُّهُمْ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فَادْعَى قَوْمٌ أَنَّ الْقِبْلَةَ تَبْطُلُ الصَّوْمَ، وَقَالَ قَوْمٌ: هِيَ مَكْرُوهَةٌ.

وَقَالَ قَوْمٌ: هِيَ مَبَاحَةٌ لِلشَّيْخِ، مَكْرُوهَةٌ لِلشَّابِّ.

وَقَالَ قَوْمٌ: هِيَ خُصُوصٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ.

فَأَمَّا مَنْ ادَّعَى أَنَّهَا خُصُوصٌ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَدْ قَالَ الْبَاطِلُ، وَمَا يَعْجُزُ عَنِ الدَّعْوَى مِنْ لَا تَتَوَلَّى لَهُ، فَإِنْ احْتَجَّ فِي ذَلِكَ بِمَا رَوَى مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيُتَابِرُ وَهُوَ صَائِمٌ وَلَكِنَّهُ كَانَ أُمْلَكَكُمْ لِإِزْمِهِ».

قُلْنَا: لَا حِجَّةَ لَكَ فِي قَوْلِ عَائِشَةَ هَذَا؛ لِأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْخَلِيلِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَسْهَرٍ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ هُوَ الشَّيْبَانِيُّ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسَدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ «عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا فَارَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُتَابِرَ هَا أَنْ تَنْتَزِرَ فِي قَوْرِ حَيْضَتِهَا ثُمَّ يُتَابِرَ هَا، قَالَتْ: وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِزْمَهُ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْلِكُ إِزْمَهُ» فَإِنْ كَانَ قَوْلُهَا ذَلِكَ فِي قِبْلَةِ الصَّائِمِ يَوْجِبُ أَنَّ لَهُ خُصُوصًا فَقَوْلُهَا هَذَا فِي مَبَاحَةِ الْخَائِضِ يَوْجِبُ أَنَّهَا لَهُ أَيْضًا خُصُوصٌ، أَوْ أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ، أَوْ أَنَّهَا لِلشَّيْخِ دُونَ الشَّابِّ وَلَا يَمْكَنُهُمْ هَاهُنَا دَعْوَى الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَغَيْرَهُ كَرِهُوا مَبَاحَةَ الْخَائِضِ؛ جِلَّةً وَلَعْمَرَى إِنَّ مَبَاحَةَ الْخَائِضِ لِأَشَدِّ غَرَرًا؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى عَنْ جَمَاعَةِ آيَامًا وَلَيَالِيًا فَتَشْتَدُّ حَاجَتُهُ.

وَأَمَّا الصَّائِمُ فَالْبَارِحَةُ وَطَنُهَا، وَاللَّيْلَةُ يَطْوَاهَا، فَهُوَ بِشَمِّهِ مِنْ

الْوُطَنِ.

حَدَّثَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا ابْنُ مَرْجٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا الدَّبَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: «أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، أَنَّهُ قِيلَ أَمْرُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَقْرَبَهَا فَسَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ

وَالْمُسْتَدَانِ لَعَنَ عَنِ خَالِدٍ وَحِيدٍ؛ ثَقَاتَانِ؛ فَامْتَنَعَ بِهِ الْحِجَّةَ، وَلَفْظَةُ «أَرْخَصَ» لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ نَهْيٍ؛ فَصَحَّ بِهَذَا الْحَبْرِ نَسْخُ الْخَبْرِ الْأَوَّلِ.

وَمَنْ قَالَ بَانَ الْحِجَامَةُ تَنْطَرُ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، وَغَيْرُهُمْ. وَلَمْ يَرَهَا تَنْطَرُ: ابْنُ عَبَّاسٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، وَغَيْرُهُمَا.

وَعَهْدَانِ بِالْحَفْظَيْنِ يَقُولُونَ: إِنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يَقْبَلُ فِيمَا تَعْظُمُ بِهِ الْبَلْوَى، وَهَذَا ثَمًّا نَكْثَرُ بِهِ الْبَلْوَى، وَقَدْ قَبِلُوا فِيهِ خَبَرَ الْوَاحِدِ مُضْطَرِبًا.

وَأَمَّا الْإِحْتِلَامُ: فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ الصَّوْمَ؛ إِلَّا مَنْ لَا يَتَدَبَّرُ بِهِ.

وَأَمَّا الْإِسْتِمْنَاءُ: فَإِنَّهُ لَمْ يَأْتِ نَصٌّ بِأَنَّهُ يَنْقُضُ الصَّوْمَ، وَالْعَجَبُ كُلُّهُ مَنْ لَا يَنْقُضُ الصَّوْمَ بِفَعْلِ قَوْمٍ لَوْطٍ، وَإِتْيَانِ الْبِهَانِ وَقَتْلِ الْأَنْفُسِ، وَالسَّعْيِ فِي الْأَرْضِ بِالنَّفْسِ، وَتَرْكِ الصَّلَاةِ وَتَقْيِيلِ نِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ عَمْدًا إِذَا لَمْ يَمِنْ وَلَا أَمْدَى: ثُمَّ يَنْقُضُهُ بِمَسِّ الذَّكَرِ إِذَا كَانَ مَعَهُ إِسْنَاءٌ وَهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ: أَنَّ مَسَّ الذَّكَرِ لَا يَبْطُلُ الصَّوْمَ، وَأَنْ خُرُوجَ الْمَنِيِّ دُونَ عَمَلٍ لَا يَنْقُضُ الصَّوْمَ، ثُمَّ يَنْقُضُ الصَّوْمَ بِاجْتِمَاعِهِمَا، وَهَذَا خَطَأٌ ظَاهِرٌ لَا خِفَاءَ بِهِ، وَالْعَجَبُ كُلُّهُ مَنْ يَنْقُضُ الصَّوْمَ بِالْإِنْزَالِ لِلْمَنِيِّ إِذَا تَعَمَّدَ اللَّذَّةَ، وَلَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ نَصٌّ، وَلَا إِجْمَاعٌ، وَلَا قَوْلٌ صَاحِبٍ، وَلَا قِيَاسٌ: ثُمَّ لَا يَوْجِبُ بِهِ الْغَسْلُ إِذَا خَرَجَ بِغَيْرِ لَذَّةٍ، وَالنَّصُّ جَاءَ بِإِجْبَابِ الْغَسْلِ مِنْهُ جَمْلَةً.

وَأَمَّا الْقِبْلَةُ وَالْمَبَاشَرَةُ لِلرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ وَأَمْتِهِ الْمَبَاحَةِ لَهُ فِيمَا سَنَّةٌ حَسَنَةٌ، نَسَخَتْهَا لِلصَّائِمِ، شَأْنًا كَانَ أَوْ كِهْلًا أَوْ شَيْخًا، وَلَا نَبَالٍ أَكَانَ مَعَهَا إِتْرَانٌ مَقْصُودٌ إِلَيْهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَنْصَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بِنْتَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّ «عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ».

وَبِهِ إِلَى مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غَدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَتَّصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَعِّي عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ «عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُتَابِرُ وَهُوَ صَائِمٌ».

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ

وَأَمَّا مَنْ أَبْطَلَ الصَّوْمَ بِهَا فَإِنَّهُمْ احْتَجُّوا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَالَّذِينَ لَا يَشِيرُوهُمْ إِلَّا بِنُحُوتِهِمْ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْحَبْطَ الْاَيْضَ مِنَ الْحَبْطِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُّوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ ففي هذه الآية المنع من المباشرة.

فلما قد صَحَّ عن رسول الله ﷺ إباحة المباشرة، وهو المَبْرُورُ عن الله تعالى مراده منهُ، فَصَحَّ أَنَّ المباشرةَ الحَرَمَةَ فِي الصَّوْمِ إِنَّمَا هِيَ الْجَمَاعُ فَقَطْ، وَلَا حِجَّةَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِحَنْفِيٍّ وَلَا لِمَالِكِيٍّ، فَإِنَّهُمْ يَبْهِنُونَ المباشرةَ، وَلَا يَبْطِلُونَ الصَّوْمَ بِهَا أَصْلًا وَإِنَّمَا يَبْطِلُونَهُ بِشَيْءٍ يَكُونُ مَعَهَا، مِنَ السَّيِّئِ أَوْ الْمَذْيِ فَقَطْ، وَإِنَّمَا هِيَ حِجَّةٌ لِمَنْ مَنَعَ المباشرةَ وَأَبْطَلَ الصَّوْمَ بِهَا. وَهَؤُلَاءِ أَيْضًا قَدْ احْتَجُّوا بِخَبَرَيْنِ:

رَوَيْنَا أَحَدَهُمَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ حَمَّادِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَمْرِو بْنِ حُمَازٍ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ عَمْرُو: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي النَّسَامِ، فَرَأَيْتُهُ لَا يَنْظُرُنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنِي، فَقَالَ: أَلَسْتُ الَّذِي تَقْبَلُ وَأَنْتَ صَائِمٌ؟ قُلْتُ: فَوَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَقْبَلُ بَعْدَهَا وَأَنَا صَائِمٌ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: الشَّرَائِعُ لَا تَوْخِذُ بِالنَّاسَاتِ لَا سَيِّمًا وَقَدْ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَمْرٌ فِي الْيَقِظَةِ حَيًّا بِإِبَاحَةِ الْقِبْلَةِ لِلصَّائِمِ؛ فَمَنْ الْبَاطِلُ أَنْ يَنْسَخَ ذَلِكَ فِي الْمَنَامِ مَيْتًا نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ هَذَا. وَيَكْفِي مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ عَمْرًا بِنَ حُرَّةٍ لَا شَيْءَ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ خَالٍ هُوَ رُغْبَةُ - عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعْدِ السَّاعَدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ هَشَشْتُ فَقُلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَنَعْتَ الْيَوْمَ أَمْرًا عَظِيمًا، قُلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ لَوْ مَقْتَضَضْتُ مِنَ الْمَاءِ وَأَنْتَ صَائِمٌ؟ قُلْتُ: لَا بَأْسَ بِهِ، قَالَ: فَمَهْ. وَالحَجْرُ الثَّانِي الَّذِي:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - عَنْ زَيْدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ أَبِي يَزِيدَ الصَّبِيِّ - وَهُوَ مَجْهُولٌ - عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ عُبَيْدَةَ مَوْلَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَمَّنْ قَبِلَ امْرَأَتَهُ وَهَمَّا صَائِمَانِ، فَقَالَ: قَدْ أَفْطَرَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: حَتَّى لَوْ صَحَّ هَذَا لَكَانَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - الَّذِي ذَكَرْنَا فِي بَابِ الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ - أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرْخَصَ فِي الْقِبْلَةِ لِلصَّائِمِ: نَاسِخًا لَهُ، وَهَذَا رَوَى عَنْهُ إِطْبَالُ الصَّيَّامِ بِالْقِبْلَةِ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عَمْرًا كَانَ يَنْهَى عَنْ الْقِبْلَةِ لِلصَّائِمِ، فَقِيلَ لَهُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ.

ذَلِكَ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ يَقْعُلُ ذَلِكَ، فَأَعْبَرْتُهُ امْرَأَتُهُ، فَقَالَ لَهَا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ رُخِصَ لَهُ فِي أَشْيَاءَ، فَأَرْجِعِي إِلَيْهِ، فَزَجَعَتْ إِلَيْهِ، فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنَا أَتَقَانَمُ وَأَعْلَمُكُمْ بِخُذُودِ اللَّهِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَتْحٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ - عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ الْحَمِيرِيِّ - عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْبَلَ الصَّائِمُ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَلْ هَذِهِ، يَغْنِي أَمْ سَلَمَةَ، فَأَعْبَرْتُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ غَيَّرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَّا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَتَقَانَمُ لِلَّهِ وَأَخْشَاهُ.

فهذان الخبران يكذبان قول من ادعى في ذلك الخصوص له عليه السلام؛ لأنه أتى بذلك عليه السلام من استفتاءه، ويكذب قول من ادعى أنها مكروهة للشاب مباحة للشيخ، لأن عمر بن أبي سلمة كان شاباً جَدًّا فِي قُوَّةٍ شَبَابٍ إِذْ مَاتَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ ابْنُ أُمِّ سَلَمَةَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ وَزَوْجَةُ النَّبِيِّ ﷺ بِنْتُ حُمَازٍ عَمَّةٌ لِلَّهِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا قَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَانَ الْقُرَشِيِّ - عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ - قَالَتْ أَهْوَى النَّبِيُّ ﷺ يُقْبَلُ، فَقُلْتُ: إِنِّي صَائِمَةٌ فَقَالَ: وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَبَّلَنِي.

وكانت عائشة إِذْ مَاتَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِنْتُ ثَمَانَ عَشْرَةَ سَنَةً فَظَهَرَ بَطْلَانُ قَوْلِ مَنْ فَرَّقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الشَّيْخِ وَالشَّابِّ، وَيَبْطُلَانِ قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا مَكْرُوهَةٌ، وَصَحَّ أَنَّهَا حَسَنَةٌ مُسْتَحَبَّةٌ، سَنَةٌ مِنَ السَّنَنِ، وَقَرِئَةٌ مِنَ الْقَرَبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ وَوُقُوفًا عِنْدَ قِيَامِهِ بِذَلِكَ.

وَأَمَّا مَا تَعَلَّقَ بِهِ مِنْ كَرَاهِيهَا لِلشَّابِّ فَإِنَّمَا هُمَا حَدِيثَانِ سَوِيَّانِ رَوَيْنَاهُمَا أَحَدَهُمَا مِنْ طَرِيقٍ فِيهَا ابْنُ لُحَيْعَةَ، وَهُوَ لَا شَيْءَ، وَفِيهَا قَيْسُ بْنُ مَوْلَى عَجِيجٍ: وَهُوَ مَجْهُولٌ لَا يَدْرِي مِنْ هُوَ، وَالْآخَرُ مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، وَلَا يَدْرِي مِنْ هُوَ، عَنِ الْأَعْرَفِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فِي كِلَيْهِمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «أَرْخَصَ فِي قِبْلَةِ الصَّائِمِ لِلشَّيْخِ وَتَهَى عَنْهَا الشَّابُّ»، فَسَقَطَا جَمِيعًا.

فقال: ومن ذاك من الحفظ والعصمة ما لرسول الله ﷺ.

ومن طريق عمران بن مسلم عن زاذان عن ابن عمر قال في الذي يقبل وهو صائم، فقال: لا يقبل جرة.

وعن مورق عنه: أنه كان ينهى عنها.

ومن طريق علي بن أبي طالب قال ما تريد إلى خلوف فيها، دعها حتى تظفر.

وعن الهزاهي: أن ابن مسعود سئل عن قبل وهو صائم فقال: انظر، ويقضي يوماً مكانه.

وعن حذيفة قال: من تأمل خلق امراته وهو صائم بطل صومه.

وعن الزهري عن ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعب: رايت أصحاب رسول الله ﷺ يهتفون عن القبلة للصائم.

ومن طريق شريح: أنه سئل عن قبلة الصائم، فقال: يتقي الله ولا يعد.

وعن أبي قلابة: أنه نهى عنها.

وعن محمد بن الحنفية: إنما الصوم من الشهوة، والقبلة من الشهوة.

وعن أبي رافع قال: لا يقبل الصائم.

وعن مسروق: أنه سئل عنها، فقال: البلى قريب.

وقال ابن شبرمة: إن قبل الصائم انظر وقضى يوماً مكانه، ومن كرهها:

روينا عن سعيد بن المسيب: القبلة تنقض الصوم ولا تنظر وعن إبراهيم التيمي: أنه كرهها.

وعن عبد الله بن مغفل أنه كرهها.

وعن سعيد بن جبير: أنه قال: لا بأس بها، وإنها لبريدة سوء.

وعن عروة بن الزبير قال: لم أر القبلة تدعو إلى خير - يعني للصائم.

وصح عن ابن عباس: أنه قال: هي دليل إلى غيرها والاعتزال أكبر، وكرهها مالك، ومن فرق بين الشيخ والشاب:

روينا من طريق ابن المسيب عن عمر بن الخطاب.

ومن طريق أبي جازة عن ابن عباس.

ومن طريق ابن أبي مليكة عن أبي هريرة.

ومن طريق نافع عن ابن عمر.

ومن طريق هشام بن الغاز عن مكحول.

ومن طريق حريث عن الشعبي: أنهم كلهم رخصوا في قبلة الصائم للشيخ وكرهوها للشاب، ومن كره المباشرة للصائم:

روينا من طريق عطاء عن ابن عباس: أنه سئل عن القبلة للصائم، فقال: لا بأس بها، وسئل أيقض على ساقها؟

قال: لا يقض على ساقها، أعفوا الصائم.

ومن طريق مالك عن ابن عمر: أنه كان ينهى عن المباشرة للصائم.

وعن الزهري: أنه نهى عن لس الصائم وتجريده.

وعن سعيد بن المسيب في الصائم ياشتر قال: يتوب عشر مرار، إنه ينقص من صومه الذي يجزئ أو يلحق، لك أن تأخذ بيدها وبأذن جسدها وتدع أقصاء.

وعن عطاء بن أبي رباح في الصائم ياشتر بالنهار قال: لم يبطل صومه؛ ولكن يبدل يوماً مكانه.

وعن أبي رافع: لا يباشر الصائم، وكرهها مالك.

ومن أباح المباشرة للشيخ ونهى عنها للشاب:

روينا هذا عن ابن عمر، وعن ابن عباس والشعبي.

وأما من أباح كل ذلك:

روينا من طريق عبد الرزاق عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن عائشة بنت طلحة بن عبيد الله أخبرته: أنها كانت عند عائشة أم المؤمنين فدخل عليها زوجها، وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق - وهو صائم في رمضان، فقالت له عائشة أم المؤمنين: ما يمنعك أن تدن من أهلك فتقبلها وتلاعبها؟ فقال: أقبلها وأنا صائم؟ قالت: نعم.

ومن طريق معمر عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن مسروق قال: سألت عائشة أم المؤمنين: ما يجلي للرجل من امراته صائماً؟ فقالت كل شيء إلا الجماع.

قال أبو محمد: عائشة بنت طلحة كانت أجمل نساء أهل زمانها، وكانت أيام عائشة وهي وزوجها فتين في عفتان الحدائق، وهذا الخبران يكذبان قول من لا يبالى بالكذب أنها أرادت بقولها «وَأَكْبَرُكُمْ أَمْنَكُمْ لِإِزْمِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» النهي من القبلة والمباشرة للصائم.

ومن طريق عبد الله، وعبيد الله: ابني عبد الله بن عمر بن الخطاب: أن عمر بن الخطاب كانت تقبله امراته عائشة بنت زيد بن عمرو وهو صائم، فلا ينهها.

وعن الحسن البصري قال: يَقْبَلُ الصَّائِمُ وَيُبَاشِرُ.
وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: أنه كان يَقْبَلُ في رمضان نهاراً وفيه بذلك.

وعن سعيد بن جبير: إباحة القبلة للصائم.

وعن الشعبي: لا بأس بالقبلة، والمباشرة للصائم.

وعن مسروق: أنه سئل عن تقبيل الصائم امرأته، فقال: ما أبالي أَقْبَلْتُهَا، أَوْ قَبِلْتُ يَدِي؟ فهؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم عائشة، وأم سلمة أم المؤمنين، وعمر بن الخطاب، وعلي، وعاتكة بنت زيد، وابن عباس، وأبو هريرة، وسعد بن أبي وقاص، وابن مسعود، وأبو سعيد الخدري، وحذيفة، وما نعلم منهم أحداً روي عنه كراهتها إلا وقد جاء عنه إباحتها بأصح طريق عن ابن عباس.
إلا ابن عمر وحده، ورويت الإباحة جملة عن سعد، وأبي سعيد، وعائشة، وأم سلمة، وعاتكة.

قال أبو حمزة: ولقد كان يجب لمن غلب القياس على الآخر أن يجعلها في الصيام بمنزلتها في الحج؛ ويجعل فيها صدقة كما جعل فيها هنالك؛ ولكن هذا مما تركوا فيه القياس، وبالله تعالى نتايد.

وإذ قد صح أن القبلة والمباشرة: مستحبان في الصوم وأنه لم ينه الصائم عن امرأته عن شيء إلا الجماع: فسواء تعدد الإيماء في المباشرة أو لم يتعد كل ذلك مباح لا كراهة في شيء من ذلك؛ إذ لم يأت بكراهيته نص ولا إجماع، فكيف إبطاء الصوم به، فكيف أن تشرع فيه كفارة؟ وقد بينا مع ذلك - من أنه خلاف للسنة - فساد قول من رأى الصوم يتنقض بذلك؛ لأنهم يقولون: خروج المني بغير مباشرة لا ينقض الصوم؛ وأن المباشرة إذا لم يخرج معها مذي، ولا مني، لا تنقض الصوم؛ وأن الإنعاط دون مباشرة لا ينقض الصوم، فكل واحد من هذه على انفراد لا يكدر في الصوم أصلاً؛ فمن أين لهم إذا اجتمعت أن تنقض الصوم؟ هذا باطل لا خفاء به، إلا أن يأتي بذلك نص، ولا سبيل إلى وجوده أبداً، لا من رواية صحيحة ولا سقيمة.

وأما توليد الكذب والدعاوى بالمكابر، فما يعجز عنها من لا دين له. وما روي قط حلال وحلال يجتمعان فيحرمان إلا أن يأتي بذلك نص.

وهذا الدليل نفسه خالفه الحنفيون السنة الثابتة في تحريم نبيذ التمر والزبيب يجمعان، ثم حكموا به هاهنا حيث لا يحل الحكم به، وبالله تعالى التوفيق.

وهم يقولون: إن الجماع دون الفرج حتى يمتني لا بوجوب

ومن طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن جبير: أن رجلاً قال لابن عباس: إني تزوجت ابنة عم لي جميلة، فبينت بها في رمضان، فهل لي - بأبي أنت وأمي إلى قبلتها من سبيل؟ فقال له ابن عباس: هل تملك نفسك؟

قال: نعم، قال: قبل، قال: فبأبي أنت وأمي: هل لي مباشرة من سبيل؟

قال: هل تملك نفسك؟

قال: نعم، قال: فباشرها، قال: فهل لي إلى أن أضرب يدي على فرجها من سبيل؟

قال: وهل تملك نفسك؟

قال: نعم، قال: أضرب - وهذه أصح طريق عن ابن عباس.

وعن يحيى بن سعيد القطان عن حبيب بن شهاب عن أبيه قال: سألت أبا هريرة عن دنو الرجل من امرأته وهو صائم، فقال: إني لأرف شفتيها وأنا صائم.

وعن زيد بن أسلم قال: قيل لأبي هريرة: انتقبل وانت صائم؟ قال: نعم وأكفحها - معناه: أنه يفتح فاه إلى فيها وسئل عن تقبيل غير امرأته، فأعرض بوجهه.

ومن طرق صحاح عن سعد بن أبي وقاص: أنه سئل: انتقبل وانت صائم؟

قال: نعم وأقبض على متاعها.

وعن أبي الثوكل عن أبي سعيد الخدري: أنه كان لا يسرى بالقبلة للصائم بأساً.

وعن سفيان بن عيينة عن زكريا هو ابن أبي زائدة - عن الشعبي عن عمرو بن شرحبيل أن ابن مسعود كان يبشر امرأته نصف النهار وهو صائم - وهذه أصح طريق عن ابن مسعود.

ومن طريق حنظلة بن سيرة عن المسيب بن نجبة الفزاري عن عمه - وكانت تحت حذيفة بن اليمان - قالت: كان حذيفة إذا صلى الفجر في رمضان جاء فدخل معي في الحافي ثم يبشرني.

وعن أبي ظبيان عن علي بن أبي طالب: لا بأس بالقبلة للصائم.

وعن مسعر عن سعيد بن مرداس به عن أبي كثير أن أم سلمة أم المؤمنين قالت له وقد تزوج في رمضان: لو دنوت، لو قبّلت، ومن التابعين من طريق عكرمة: لا بأس بالقبلة والمباشرة للصائم، إنما هي كالكرة يشتمها.

أولاً: لأن كل ذلك مسلكه الأنف، ولكنهم لا يحسنون قياساً ولا يلتزمون نصاً، ولا يطردون أصلاً.

وأما المضمضة، والاستنشاق فيغلبه الماء فيدخل حلقه عن غير تعمدٍ، فإن أبا حنيفة قال: إن كان ذاكراً لصومه فقد افطر وعليه القضاء، وإن كان ناسياً فلا شيء عليه.

وهو قول إبراهيم.

وقال مالك: عليه القضاء في كل ذلك.

وقال ابن أبي ليلى: لا قضاء عليه، ذاكراً كان أو غير ذاك.

وروينا عن بعض التابعين - وهو الشعبي، وحاذ - وعن الحسن بن حي: إن كان ذلك في وضوء لصلاة فلا شيء عليه، وإن كان لغير وضوء فعليه القضاء.

قال أبو محمد: قال الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ وقال رسول الله ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أَثْمِي: الْخَطَا وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ».

وروينا قولنا في هذه المسألة عن عطاء بن أبي رباح.

واحتج من افطر بذلك بالأثر الثابت عن رسول الله ﷺ: «وَإِذَا اسْتَنْشَقْتَ بَالِغاً، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِماً».

قال أبو محمد: ولا حجة لهم فيه؛ لأنه ليس فيه أنه يفطر الصائم بالمبالغة في الاستنشاق، وإنما فيه إيجاب المبالغة في الاستنشاق لغير الصائم، وسقوط وجوب ذلك عن الصائم فقط؛ لانه عن المبالغة.

فالصائم مخير بين أن يبالي في الاستنشاق وبين أن لا يبالي فيه.

وأما غير الصائم فالمبالغة في الاستنشاق فرض عليه، وإلا كان مخالفاً لأمره عليه السلام: بالمبالغة؛ ولو أن امرأ يقول: إن المبالغة في الاستنشاق تغطر الصائم لكان أدخل في التمويه منهم؛ لأنه ليس في هذا الخبر من وصول الماء إلى الحلق أثر ولا غير ولا إشارة ولا دليل؛ ولكنهم لا يزالون يتكهنون في السنن ما يوافق آراءهم بالدعاوى الكاذبة وبالله تعالى التوفيق.

وأما الذباب يدخل في الحلق غلبة، ومن رفع رأسه إلى السماء فتأهب وقوع في حلقه نقطة من المطر:

فإن مالكا قال: يفطر.

وقال أبو حنيفة: لا يفطر بالذباب.

وقد روينا من طريق وكيع عن أبي مالك عن ابن أبي

حذاً ولا يلحق به الولد، وكان يجب أن يفرقوا بينه وبين الجماع في إبطال الصوم به، مع أن تقض الصوم بتعمد الإنماء خاصة لا تعلمه عن أحد من خلق الله تعالى قبل أبي حنيفة، ثم أتبعه مالك، والشافعي.

وأما القي الذي لا يتعمد فقد جاء الأثر بذلك على ما ذكرنا قبل.

ولا نعلم في الفليس، والذم: الخارجين من الأسنان لا يرجعان إلى - الحلق، خلافاً في أن الصوم لا يبطل بهما، وحتى لو جاء في ذلك خلاف لما التفت إليه؛ إذ لم يوجب بطلان الصوم بذلك نص.

وأما الحفنة، والتقطير في الإحليل، والتقطير في الأذن، والسعوط، والكحل، ومداواة الجافة، والمأمومة: فإتبعهم قالوا: إن ما وصل إلى الجوف وإلى باطن الرأس - لأنه جوف - فإنه يقض الصوم، قياساً على الأكل، ثم تناقضوا.

فلم ير الحنفيون، والشافعيون في الكحل قضاءً، وإن وصل إلى حلقه.

ولم ير مالك للفتائل تدخل لدواء بأساً للصائم، ولم ير الكحل يفطر، إلا أن يكون فيه عقير.

وقال الحسن بن حي: لا تغطر الحفنة إن كانت لدواء.

وعن إبراهيم النخعي لا بأس بالسعوط للصائم.

ومن طريق عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمي: أن أباة، ومنصور بن المعتمر، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة كانوا يقولون: إن اكتحل الصائم فعليه أن يقضي يوماً مكانه.

قال أبو محمد: إنما نهانا الله تعالى في الصوم عن الأكل والشرب والجماع، وتعمد القي، والمعاصي، وما علمنا أكلاً، ولا شرباً، يكوّن على دبر، أو إحليل، أو أذن، أو عين، أو أنف، أو من جرح في البطن، أو الرأس وما نهينا قط عن أن نوصّل إلى الجوف - بغير الأكل، والشرب - ما لم يجرم علينا إيصاله والعجب أن من رأى منهم الفطر بكل ذلك لا يرى على من احتج بالخمر، أو صها في أذنه حداً فصيح أنه ليس شرباً، ولا أكلاً، ثم تناقضهم في الكحل عجب جداً وهو أشد وصولاً إلى الحلق، ويجري الطعام من الفطر في الأذن.

واحتج بعضهم بأنه كغبار الطريق، والطحين، فقيل له: ليس مثله؛ لأن غبار الطريق، والطحين: لم يتعمد إيصاله إلى الحلق، والكحل تعمّد إيصاله.

وأيضاً: فإن قياس السعوط على غبار الطريق، والطحين

نجح عن مجاهد عن ابن عباس في الذباب يدخل حلق الصائم قال: لا يفتن.

وعن وكيع عن الربيع عن الحسن في الذباب يدخل حلق الصائم قال: لا يفتن.

وعن الشعبي مثله: وما نعلم لابن عباس في هذا مخالفاً من الصحابة رضي الله عنهم إلا تلك الرواية الضعيفة عنه.

وعن ابن مسعود: الفطر مما دخل وليس مما خرج؛ والوضوء مما خرج وليس مما دخل، وكلهم قد خالف هذه الرواية؛ لأنهم يرون الفطر بتعمد خروج المني، وهو خارج لا داخل، ويطلقون الوضوء بالإبلاج، وهو داخل لا خارج.

قال أبو محمد: قد قلنا: إن ما ليس أكلاً، ولا شرباً، ولا جماعاً، ولا معصية، فلا يفتن؛ لأنه لم يأمر الله تعالى بذلك، ولا رسوله ﷺ.

وأما السواك بالطيب، واليابس، ومضغ الطعام أو ذوقه ما لم يصل منه إلى الحلق أي شيء يتعمد: فكلهم لا يرون الصيام بذلك متقضاً، وإن كان الشافعي كره السواك في آخر النهار، ولم يطل بذلك الصوم. وكره بعضهم مضغ الطعام وذوقه، وهذا لا شيء؛ لأن كراهة ما لم يأت قرآن ولا سنة بكرهاته خطأ، وهم لا يكرهون الضمضة، ولا فرق بينهما وبين مضغ الطعام؛ بل الماء أخفى ولوجاً وأشد امتزاجاً بالريق من الطعام؛ وهذا مما خالفوا فيه القياس.

واحتج الشافعي بالخبر الثابت: «إن خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك».

قال أبو محمد: الخلوف خارج من الحلق، وليس في الأسنان، والمضمضة تعمل في ذلك عمل السواك، وهو لا يكرهها، وقول الشافعي في هذا هو قول مجاهد، ووكيع، وغيرهما.

وقد حض رسول الله ﷺ على السواك لكل صلاة، ولم يخص صائماً من غيره فالسواك سنة - للعصر، والمغرب، وماتر الصلوات، وقد كره أبو ميسرة الرطب من السواك للصائم، ولم يكرهه الحسن وغيره.

ورويانا من طريق الحسن، وسنن، وإبراهيم: أنهم كانوا لا يكرهون للصائم أن يمضغ الطعام للصبى، وكان الحسن يفعل.

وأما مضغ اللبك، والزفت، والمصطكي:

فرويانا من طريق لا يصح عن أم حبيبة أم المؤمنين: أنها كرهت العلك للصائم.

ورويانا عن الشعبي: أنه لم يَر به بأساً، وقد قلنا: إن ما لم يكن أكلاً، ولا شرباً، ولا جماعاً، ولا معصية: فهو مباح في الصوم؛ ولم يأت به نص ينهي الصائم عن شيء مما ذكرنا، وليس أكلاً، ولا شرباً، ولا ينقص منه شيء بطول المضغ لزوزن، وبالله تعالى التوفيق.

وأما غبار ما يغربل فقد ذكرنا عن أبي حنيفة: أنه لا يفتن.

ورويانا أيضاً من طريق ابن وضاح عن سحنون وهو لا يسمى أكلاً، ولا شرباً، فلا يفتن الصائم.

وأما طعام يخرج من بين الأسنان في أي وقت من النهار خرج فرمى به: فهذا لا يأكل، ولا شرب؛ فلا حرج، ولا يطل الصوم. وبالله تعالى التوفيق؛ وهو قولهم كلهم.

وأما من أصبح جنباً عامداً أو ناسياً - ما لم يتعمد التماسي ضحى كذلك حتى يترك الصلاة عامداً ذاكراً لها - فإن السلف اختلفوا في هذا، فرأى بعضهم أنه يطل صومه بترك الغسل قبل الفجر.

وقال الحنفيون، والمالكيون، والشافعيون: صومه تام وإن تعمّد أن لا يغتسل من الجنابة شهر رمضان كله.

قال أبو محمد: أما هذا القول فظاهر الفساد؛ لما ذكرنا قبل من أن تعمّد المعصية يطل الصوم، ولا معصية أعظم من تعمّد ترك الصلاة حتى يخرج وقتها، وذهبت طائفة من السلف إلى ما ذكرنا قبل:

كما رويانا من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عمر: أنه احتلم ليلة في رمضان ثم نام فلم يته حتى أصبح، قال: فقلت أبا هريرة فاستفتيته، فقال: افطر، فإن رسول الله ﷺ كان يأمر بالفطر إذا أصبح الرجل جنباً قال: فبحثت إلى أبي فاختره بما أفتاني به أبو هريرة، فقال: أقسم بالله لن أفطر لأوجعن مثلك، صم، فإن بدا لك أن تصوم يوماً آخر فافعل.

ورويانا من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة سمعت عبد الله بن عمرو القسري قال: سمعت أبا هريرة يقول: «لا ورب هذا البيت، ما أنا قلت: من أذكرك الصبح وهو جنب فلا يصم، محمد - ورب الكعبة» - قاله.

قال أبو محمد: وقد عاب من لا دين له ولا علم له هذا الخبر بأن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام روى عن أبي هريرة أنه قال له في هذا الخبر: إن أسامة بن زيد حدثه به، وإن الفضل

بْنِ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ بِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذِهِ قُوَّةٌ زَائِدَةٌ لِلْخَيْرِ، أَنْ يَكُونَ اسْمَاءُ وَالْفَضْلُ رَوَاهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَمَا نَدَّرِي إِلَى مَا أَشَارَ بِهِ هَذَا الْجَاهِلُ، وَمَا يَخْرُجُ مِنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ إِلَّا نِسْبَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ لِلْكَذِّبِ، وَالْمُعْتَرِضُ بِذَلِكَ أَحَقُّ بِالْكَذِبِ مِنْهُ.

وكَذَلِكَ عَارِضٌ قَوْمٌ - لَا يَحْصِلُونَ مَا يَقُولُونَ - هَذَا الْخَبَرُ بِأَنَّ أُمَّيَ الْمُؤْمِنِينَ رَوَتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ ثُمَّ يَصُومُ ذَلِكَ النَّهَارَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَيْسَ يَعَارِضُ هَذَا الْخَبَرُ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ لِأَنَّ رَوَايَةَ أَبِي هُرَيْرَةَ هِيَ الرَّائِدَةُ.

وَالْعَجَبُ تَمَنُّ بِرُؤْيَا رَوَاتِهِمَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ بِرَأْيِهِ: ثُمَّ يَجْعَلُ رَوَاتِهِمَا هَاهُنَا حِجَّةً عَلَى السَّنَةِ الثَّابِتَةِ لَا سَبِيحًا مَعَ صِحَّةِ الرُّوَايَةِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ: «مَا أَذْرَكَ الْفَجْرَ قَطُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَهُوَ نَائِمٌ» فَهَلَا حَلَمُوا هَذَا عَلَى غَلْبَةِ النَّوْمِ، لَا عَلَى تَعَمُّدِ تَرْكِ الْغُسْلِ؟.

وَاحْتِجُّ أَيْضًا قَوْمٌ.

بِمَا رَوَاهُ عَنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ هِشَامِ الدُّسْتَوَانِيِّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدٍ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: رَجَعَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ فِتْنَةٍ فِي الرَّجُلِ يَصْبِحُ جُنُبًا.

قَالَ عَلِيٌّ: وَلَا حِجَّةَ فِي رَجوعِهِ، لِأَنَّهُ رَأَى مِنْهُ؛ إِنَّمَا الْحِجَّةُ فِي رَوَايَتِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ افْتَرَضَ عَلَيْنَا اتِّبَاعَ رَوَاتِهِمْ، وَلَمْ نَزْمِ بِاتِّبَاعِ الرَّأْيِ تَمَنُّ رَأْيِهِ مِنْهُمْ.

وَالْعَجَبُ تَمَنُّ بِهَذَا مِنَ الْمَالِكِيِّينَ وَهُمْ قَدْ ثَبَتُوا عَلَى مَا رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ تَحْرِيمِ الْمُتَوَضَّعِ فِي الْعِدَّةِ عَلَى الَّذِي دَخَلَ فِيهَا فِي الْأَبَوِ.

وَقَدْ صَحَّ رَجُوعُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى أَنَّهُ مَبَاحٌ لَهُ ابْتِدَاءُ زَوَاجِهَا.

وَمَنْ قَالَ بِهَذَا مِنَ السُّلَفِ:

كَمَا رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ: أَنَّهُ لَمَّا اخْتَلَفَ عَلَيْهِ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةُ فِي هَذَا قَالَ عَطَاءٌ: يَذَلُّ يَوْمًا وَيَتَمُّ يَوْمَهُ ذَلِكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَفِيانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ جُنُبًا وَهُوَ مُتَعَمِّدٌ أَبْدَلَ الصَّيَامَ؛ وَمَنْ أَنَاهُ غَيْرَ مُتَعَمِّدٍ فَلَا يَذَلُّ، فَهَذَا عُرْوَةُ بْنُ أَحِبِّ عَائِشَةَ رَضِيَ

اللَّهُ عَنْهَا قَدْ تَرَكَ قَوْلَهَا لِرَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفِيانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَتَصُورٍ بْنِ الْعَمَرِ قَالَ: سَأَلْتُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ عَنِ الرَّجُلِ يَصْبِحُ جُنُبًا فَقَالَ: أَمَّا رَمَضَانُ فَيَتَمُّ صَوْمَهُ وَيَصُومُ يَوْمًا مَكَانَهُ.

وَأَمَّا الطَّوَرُ فَلَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ إِسْحَاقَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ سَالِمًا عَنْ رَجُلٍ أَصْبَحَ جُنُبًا فِي رَمَضَانَ؟.

قَالَ: يَتَمُّ يَوْمَهُ وَيَقْضِي يَوْمًا مَكَانَهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَاسْتَيْقِظَ وَلَمْ يَغْتَسِلْ حَتَّى يَصْبِحَ فَإِنَّهُ يَتَمُّ ذَلِكَ وَيَصُومُ يَوْمًا مَكَانَهُ؛ فَإِنْ لَمْ يَسْتَيْقِظْ فَلَا بَدَلَ عَلَيْهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنِ الرَّبِيعِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ يَمِينُ أَصْبَحَ جُنُبًا فِي رَمَضَانَ: يَقْضِيهِ فِي الْفَرَضِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَائِذِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ فِي الَّذِي يَصْبِحُ جُنُبًا فِي رَمَضَانَ قَالَ: عَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَا ذَكَرْنَا لَكُنَّا الْوَاجِبُ الْقَوْلَ بِخَيْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ، لَكِنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ صَحَّةُ نَسْخِهِ.

وَبِهَذَا ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرُّفُتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِيَّاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَّاسٌ لَهُنَّ» عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَازِغُوهُنَّ وَأَتَوُا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبْيُتِنَ لَكُمْ الْخَطِيطُ الْآتِيضُ مِنَ الْخَطِيطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ).

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْعُودٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَحِيمٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَّادٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصَّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ» كَانَ أَحَدُهُمْ إِذَا نَامَ لَمْ يَحُلْ لَهُ النِّسَاءُ، وَلَمْ يَحُلْ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا إِلَّا الْقَابِلَةَ، وَرَخَّصَ اللَّهُ لَكُمْ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنِي هَلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ هَلَالِ الرَّقِّيُّ حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عِيَّاشٍ - ثَقَّةٌ مِنْ أَهْلِ بَاجِدَا - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: أَنَّ أَحَدَهُمْ كَانَ إِذَا نَامَ قَبْلَ أَنْ يَتَعَشَّى لَمْ يَحُلْ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا وَلَا يَشْرَبَ لَيْلَتَهُ وَيَوْمَهُ مِنَ الْغَدِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، حَتَّى تَزُولَ «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبْيُتِنَ لَكُمْ الْخَطِيطُ الْآتِيضُ مِنَ الْخَطِيطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ».

صومه ذلك فصَحَّ أَنَّهُ صَحِيحُ الصَّومِ - وبه يقول جمهور السلف.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: اسْتَشَقَى ابْنُ عَمْرٍو وَهُوَ صَائِمٌ، فَقُلْتُ: أَلَسْتَ صَائِمًا؟ فَقَالَ: أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَسْقِيَنِي فَمَنْعَتَنِي.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ: مَنْ شَرِبَ نَاسِيًا أَوْ أَكَلَ نَاسِيًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ بَأْسٌ، إِنَّ اللَّهَ أَطْعَمَهُ وَسَقَاهُ.

وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مِثْلُ هَذَا.

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا عَنْ عَطَاءٍ، وَقَتَادَةَ، وَجَاهِدٍ وَالْحَسَنِ، وَسُورِيَا فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْجَامِعِ، وَالْأَكْلِ، وَعَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةٍ مِثْلَهُ، وَعَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، وَعَلْقَمَةَ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَسُفْيَانَ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَغَيْرِهِمْ؛ إِلَّا أَنَّ بَعْضَ مَنْ ذَكَرْنَا رَأَى الْجَمَاعَ تَخْلَافَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ، وَرَأَى فِيهِ الْقَضَاءُ.

وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ، وَسُفْيَانَ:

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَقَالَ مَالِكٌ: الْقَضَاءُ وَاجِبٌ عَلَى النَّاسِ.

قَالَ عَلِيُّ: وَمَا نَعْلَمُ لَهُمْ حُجَّةً أَصْلًا، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: الْأَكْلُ، وَالْجَمَاعُ، وَالشَّرْبُ يَنَاقِضُ الصَّوْمَ؟

فَقِيلَ لَهُمْ: وَعَلَى هَذَا فَلَا أَكْلَ وَالشَّرْبَ يَنَاقِضُ الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةَ إِذَا كَانَ بَنِيَانًا فَظَهَرَ تَنَاقُضُهُمْ فَكَيْفَ وَقَوْلُهُمْ هَذَا خَطَأٌ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ أَنَّ تَعَمُّدَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجَمَاعَ وَالْقِيَّهَ يَنَاقِضُ الصَّوْمَ لَا الْأَكْلَ كَيْفَ كَانَ، وَلَا الشَّرْبَ كَيْفَ كَانَ، وَلَا الْجَمَاعَ كَيْفَ كَانَ، وَلَا الْقِيَّهَ كَيْفَ كَانَ، فَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الْمَقْفُوعُ عَلَيْهِ، وَالَّذِي جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ.

وَأَمَّا دَعْوَاهُمْ بِإِبْطَالِ عَارِيَةٍ مِنَ الدَّلِيلِ جَمْلَةً، لَا مِنْ قُرْآنٍ، وَلَا مِنْ سُنَّةٍ صَحِيحَةٍ، وَلَا مِنْ رَوَايَةٍ فَاسِدَةٍ، وَلَا مِنْ قِيَاسٍ، وَلَا مِنْ قَوْلِ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بَلْ هَذَا مِمَّا تَقْضُوا فِيهِ وَتَتَنَاقَضُوا فِيهِ، لِأَنَّهُمْ يَعْظُمُونَ خِلَافَ قَوْلِ الصَّاحِبِ إِذَا وَاقَفَهُمْ. وَخَالَفُوا هَاهُنَا طَائِفَةً مِنَ الصَّحَابَةِ لَا يَعْرِفُ لَهُمْ مِنْهُمْ خِلَافٌ، وَقَالُوا: الْكَلَامُ، أَوْ الْأَكْلُ، أَوْ الشَّرْبُ فِي الصَّلَاةِ بَنِيَانٌ لَا يَبْطُلُهَا، وَأَبْطَلُوا الصَّوْمَ بِكُلِّ ذَلِكَ بِالنَّسْيَانِ وَهَذَا تَنَاقُضٌ لَا خِفَاءَ بِهِ.

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ تَتَنَاقَضُ أَيْضًا، لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّ الْكَلَامَ، أَوْ الْأَكْلَ نَاسِيًا، أَوْ الشَّرْبَ نَاسِيًا يَبْطُلُ الصَّلَاةَ بِكُلِّ ذَلِكَ وَيَتَذَنُّهَا، وَخَالَفَ السُّنَّةَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ، وَرَأَى الْجَمَاعَ يَبْطُلُ الْحَجَّ نَاسِيًا كَانَ أَوْ عَادِمًا وَرَأَى أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَا يَبْطُلُ الصَّوْمَ، وَاتَّبَعَ الْحَبْرَ فِي

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: فَصَحَّ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَاسِخَةٌ لِكُلِّ حَالٍ تَقَدَّمَتِ الصَّوْمَ، وَخَبِرَ أَبِي هُرَيْرَةَ مُوَافِقًا لِبَعْضِ الْأَحْوَالِ الْمُنْسَخَةِ.

وَإِذَا صَحَّ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَاسِخَةٌ لِمَا تَقَدَّمَ فَحُكْمُهَا بَاقٍ لَا يَجُوزُ نَسْخُهَا فِيهَا بِإِحَادَةِ الْوَطءِ إِلَى تَيَسُّنِ الْفَجْرِ؛ فَإِذَا هُوَ مَبَاحٌ بَيِّنٌ، فَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الْغَسْلَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الْفَجْرَ يَدْرِكُهُ وَهُوَ جَنِبٌ، فَبِهَذَا وَجِبَ تَرْكُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، لَا بِمَا سِوَاهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا مَنْ نَسِيَ أَنَّهُ صَائِمٌ فِي رَمَضَانَ، أَوْ فِي صَوْمٍ فَرَضٍ، أَوْ تَطَرُّعٍ: فَأَكَلَ، وَشَرِبَ، وَوَطَأَ، وَعَصَى؛ وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ لَيْسَ فَفَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَإِذَا بِهِ قَدْ أَصْبَحَ؛ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ غَابَتِ الشَّمْسُ فَفَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَإِذَا بِهِ لَمْ تَغْرُبْ؛ فَإِنَّ صَوْمَ كُلِّ مَنْ ذَكَرْنَا تَامٌ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ وَلِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ».

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ أَنَسٍ الْعَدْرِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجَرَجَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الشَّيرَازِيُّ أَخْبَرَنَا فَاطِمَةُ بِنْتُ الْحَسَنِ الرِّيَّانِ الْمَخْزُومِيَّ وَرَاقِ أَبِي بَكْرٍ بِنْتُ عَتِيَّةٍ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سَلِيمَانَ الْمُؤَدَّنَ الْمُرَادِيَّ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عَمِيْدَ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْفَرَبِيُّ حَدَّثَنَا الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا عِدَانُ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي حَسَّانٍ - حَدَّثَنَا ابْنُ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَأَكَلَ، أَوْ شَرِبَ فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ؛ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِبْعٍ حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ السَّلِيمِ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حُذَّافُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا الْيُوبُ هُوَ السَّخَّيْنِيُّ - وَحَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ كِلَاهُمَا عَنْ حَمْدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَكَلْتُ وَشَرِبْتُ نَاسِيًا وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ: اللَّهُ أَطْعَمَكَ وَسَقَاكَ».

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا عَنْ أَبِي رَافِعٍ، وَخُلَاسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: فَسَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَائِمًا، وَأَمَرَهُ بِإِقَامِ

من القرآن والسنة، فوجدنا ما ذكرنا قبل، مع أن هذه الرواية عن عمر أولى لأن زيد بن وهب له صحة، وإنما روي عنه القضاء من طريق علي بن حنظلة عن أبيه.

وروينا من طريق شعبة قال: سألت الحكم بن عتيبة عن تسخر نهاراً وهو يرى أن عليه ليلاً، فقال: يتم صومه.

ومن طريق سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي نجيح عن جاهد قال: من أكل بعد طلوع الفجر وهو يظن أنه لم يطلع فليس عليه القضاء؛ لأن الله تعالى يقول: «وَحَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ».

ومن طريق ابن أبي شيبة: حدثنا سهل بن يوسف عن عمرو بن الحسن البصري فيمن تسخر وهو يرى أنه ليل، قال: يتم صومه.

ومن طريق ابن أبي شيبة: حدثنا أبو داود - هو الطيالسي - عن حبيب بن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد فيمن أكل يرى أنه ليل فإذا به نهار، قال: يتم صومه.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج، ومعه، قال ابن جريج: عن عطاء، وقال معمر: عن هشام بن عروة عن أبيه، ثم اتفق عروة وعطاء فيمن أكل في الصبح وهو يرى أنه ليل، لم يقضه؛ فهؤلاء: عمر بن الخطاب، والحكم بن عتيبة، وجاهد، والحسن، وجابر بن زيد، أبو الشعثان، وعطاء بن أبي رباح، وعروة بن الزبير.

وهو قول أبي سليمان.

وروينا عن معاوية، وسعيد بن جبير، وابن سيرين، وهشام بن عروة، وعطاء، وزيد بن النضر، وإنما قال هؤلاء: بالقضاء في الذي يظن وهو يرى أنه ليل ثم تطلع الشمس.

وأما في الفجر فلا، مثل قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وما نعلم لهم حجة أصلاً.

فإن ذكروا:

ما رويناه من طريق ابن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر قالت: «أظطر الناس على عهد رسول الله ﷺ ثم طلعت الشمس».

قال أبو أسامة: قلت لهشام: فأمروا بالقضاء، فقال: ومن ذلك بك، فإن هذا ليس إلا من كلام هشام، وليس من الحديث، فلا حجة فيه.

ذلك، ورأى الجماع ناسياً لا يطل الصوم، قياساً على الأكل، ولم يقس الأكل ناسياً على الأكل ناسياً؛ بل رأى الأكل ناسياً يطل الصوم، وهو ناسي بلا شك، وهذا تخليط لا نظير له، وأدعى مقلدوه الإجماع على أن الجماع والأكل ناسياً سواء، وكذبوا في ذلك.

لأننا روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج: قلت لعطاء: رجل أصاب امرأته ناسياً في رمضان، فقال عطاء: لا ينسئ هذا كله عليه القضاء؛ لم يجعل الله له عذراً، وإن طعم ناسياً فليتم صومه ولا يقضيه، الله اطعمه وسقاه.

وبه يقول سفيان الثوري.

ورأى ابن الماجشون على من أكل ناسياً أو شرب ناسياً القضاء وعلى من جامع ناسياً القضاء والكفارة.

وهذه أقوال فاسدة وتضاريف لا تصح، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: ومن أكل وهو يظن أنه ليل أو جامع كذلك أو شرب كذلك فإذا به نهار؛ إما بطلوع الفجر، وإما بأن الشمس لم تغرب: كلاهما لم يتعمد إبطال صومه، وكلاهما ظن أنه في غير صيام، والناسي ظن أنه في غير صيام ولا فرق، فهما والناسي سواء ولا فرق. وليس هذا قياساً - ومعاذ الله من ذلك - وإنما يكون قياساً لو جعلنا الناسي أصلاً ثم شبعنا به من أكل وشرب وجامع وهو يظن أنه في ليل فإذا به في نهار، ولم نعمل هذا بل كلهم سواء في قول الله تعالى: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ» وفي قول رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لَأَمِييِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ وَمَا اسْتَكَرَّهُوا عَلَيْهِ».

وهذا قول جمهور السلف:

روينا من طريق عبد الرزاق: حدثنا معمر عن الأعمش عن زيد بن وهب قال: أظفر الناس في زمن عمر بن الخطاب فرأيت عباساً أخرجت من بيت حفصة فشرىوا، ثم طلعت الشمس من سحاب، فكان ذلك شق على الناس.

فقالوا: نقضي هذا اليوم فقال عمر: لم؟ والله ما تخافنا لإنهم.

وروينا أيضاً من طريق الأعمش عن المسيب عن زيد بن وهب.

ومن طريق ابن أسلم عن أخيه عن أبيه ولم يذكر قضاء. وقد روي عن عمر أيضاً القضاء، وهذا تخالف من قوله، فوجب الرجوع إلى ما افترض الله تعالى الرجوع إليه عند التنازع.

والمغلوب بالقيء على المغلوب بالحدث، وكلهم لا يقولون بهذا أصلاً، فبطل قياسهم الفاسد وكان أدخل في القياس لو قاسوا المكروه والمغلوب في الصوم على المكروه والمغلوب في الصلاة على ترك القيام، أو ترك السجود، أو الركوع، فهؤلاء صلاتهم تامة بإجماع منهم؛ وكذلك يجب أن يكون صوم المكروه والمغلوب ولا فرق؛ ولكنهم لا يحسنون القياس ولا يتبعون النصوص ولا يطردون أصولهم، وبالله تعالى التوفيق.

وأما دخول الحتام، والتغطيس في الماء، ودهن الشارب، فقد روي عن علي بن أبي طالب عليه السلام: لا يدخل الصائم الحتام.

وعن إبراهيم التيمي الإفطار بدهن الشارب، وعن بعض السلف مثل ذلك في التغطيس في الماء، ولا حجة إلا فيما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأت عنه نهى للصائم عن شيء من ذلك؛ فكل ذلك مباح لا يكدر في الصوم، وبالله تعالى التوفيق.

٧٥٤ - مسألة: قَالَ عَلِيٌّ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْمَجْنُونِ والمنعم عليه.

فَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ: من جن شهر رمضان كله فلا قضاء عليه، فإن أفاق في شيء منه - قضى الشهر كله.

قَالَ: ومن أغمى عليه الشهر كله فعليه قضاؤه كله، فإن أغمى عليه بعد ليلة من الشهر - قضى الشهر كله إلا يوم تلك الليلة التي أغمى عليه فيها؛ لأنه قد نوى صيامه من الليل.

وَقَالَ مَالِكٌ: من بلغ وهو مجنون مطبق فاقام وهو كذلك سنين ثم أفاق؛ فإنه يقضي كل رمضان كان في تلك السنين، ولا يقضي شيئاً من الصلوات.

قَالَ: فإن أغمى عليه أكثر النهار فعليه قضاؤه، فإن أغمى عليه أقل النهار فليس عليه قضاؤه.

وَقَدْ رَوَى عَنْهُ إِيجَابُ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ جَمْلَةً دُونَ تَقْسِيمٍ.

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ: لا قضاء على المجنون إلا على الذي بين وبينه، ولا قضاء على المنعم عليه.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لا يقضي المجنون، ويقضي المنعم عليه.

وَقَالَ أَبُو سَلِيْمَانَ: لا قضاء عليهم.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كنا نذهب إلى أن المجنون، والمنعم عليه يطل صومهما ولا قضاء عليهما.

وكذلك الصلاة.

وتقول: إن الحجة في ذلك:

وَقَدْ قَالَ مَعْمَرٌ: سمعت هشام بن عروة في هذا الخبر نفسه يقول: لا أدري أقضوا أم لا؟ فصح ما قلنا.

وأما من أكره على الفطر، أو طنت امرأة تامة، أو مكروه أو مجنونة أو منعم عليها، أو صب في حلقه ماء وهو نائم؛ فصوم النائم، والتامة، والمكروه، والمكروه: تام صحيح لا داخله فيه، ولا شيء عليهم، ولا شيء على المجنونة. والمنعم عليها، ولا على المجنون والمنعم عليه؛ لما ذكرنا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لَأَمْرِهِ عَنِ الْخَطَا وَالنَّسِيَانِ وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ».

والتائم والتامة مكروهان بلا شك غير مختارين لما فعل بهما.

وَقَالَ زُفَرٌ: لا شيء على النائم، والتامة ولا قضاء كما قلنا، سواء سواء، وصومهما تام.

وهو قول الحسن بن زياد.

وقد روي أيضاً عن أبي حنيفة في النائم مثل قول زفر.

وَقَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ: إذا جوعمت المرأة مكروهة في نهار رمضان فصومها تام ولا قضاء عليها.

وهو قول عبيد الله بن الحسن.

وبه يقول أبو سليمان، وجميع أصحابنا. والمجنون، والمنعم عليه غير مخاطبين، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَبْقَى، وَالتَّائِمِ حَتَّى يَسْتَقِظَ، وَالصَّبِيِّ حَتَّى يَخْلُمَ».

والمشهور عن أبي حنيفة أن القضاء على النائم والتامة، والمكروه والمكروهة، والمجنون والمجنونة، والمنعم عليها.

وهو قول مالك.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وهو قول ظاهر الفساد؛ وما نعلم لهم حجة من قرآن، ولا سنة صحيحة ولا رواية فاسدة ولا قول صاحب، ولا قياس، إلا أن بعضهم قاس ذلك على المكروه على الحديث أنه تنقض طهارته.

قَالَ عَلِيٌّ: وهذا قياس في غاية الفساد - لو كان القياس حقاً - فكيف والقياس كله باطل؟ لأن الطهارة تنقض من الأحداث بقسامين.

أحدهما بنقضها كيف ما كان، بنسيان أو عمى أو إكراه؛ والآخر لا بنقضها إلا بالعمى على حسب النصوص الواردة في ذلك، وهم متفقون على أن - الریح، والبول، والغائط ينقض الطهارة؛ أن يقبضوا الناس في الصوم على الناسي في الطهارة،

وأيضاً: فَإِنَّ الْمَغْلُوبَ الْمَكْرَهَ عَلَى الْفِطْرِ لَا يَبْطُلُ صَوْمُهُ بِذَلِكَ عَلَى مَا نَذَرُ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْجُنُونُ، وَالْمَكْرَهُ مَغْلُوبَانِ مَكْرَهَانِ مَضْطَرَانِ بِقَدْرِ غَالِبِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى مَا أَصَابَهُمَا، فَلَا يَبْطُلُ ذَلِكَ صَوْمُهُمَا.

وأيضاً: فَإِنْ مِنْ نَوَى الصَّوْمِ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ جُنَّ؛ أَوْ أَعْمِيَ عَلَيْهِ فَقَدْ صَحَّ صَوْمُهُ يَقِينُ مِنْ نَصِّ وَإِجْمَاعٍ؛ فَلَا يَجُوزُ بَطْلَانُهُ بَعْدَ صَحَّتِهِ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ؛ وَلَا إِجْمَاعُ فِي ذَلِكَ أَصْلًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا مَنْ بَلَغَ جُنُونًا مُطَبَّقًا فَهَذَا لَمْ يَكُنْ - قَطُّ - غَاطِبًا، وَلَا لَزِمَتْهُ الشَّرَائِعُ، وَلَا الْأَحْكَامُ وَلَمْ يَزَلْ مَرْفُوعًا عَنْ الْقَلَمِ؛ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ صَوْمٍ - أَصْلًا؛ بِخِلَافِ قَوْلِ مَالِكٍ: فَإِذَا عَقِلَ فَحَيْثُوْهُ ابْتَدَأَ الْخُطَابُ يَلْزُمُهُ إِيمَانُهُ، لَا قَبْلَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا مَنْ شَرِبَ حَتَّى سَكَرَ فِي لَيْلَةٍ رَمَضَانَ وَكَانَ نَوَى الصَّوْمِ فَصَحَا بَعْدَ صَدْرِ مِنَ النَّهَارِ أَفَلَهُ أَوْ أَكْثَرَهُ - أَوْ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ: فَصَوْمُهُ تَامٌ، وَلَيْسَ السُّكْرُ مَعْصِيَةً، إِنَّمَا الْمَعْصِيَةُ شَرْبُ مَا يَسْكُرُ سِوَاءَ سَكْرِ أَمْ لَمْ يَسْكُرْ، وَلَا خِلَافُ فِي أَنْ مَنْ فَتَحَ فَمَهُ أَوْ أَمْسَكَ يَدَهُ وَجَسَدَهُ وَصَبَّ الْخَمْرُ فِي حَلْقِهِ حَتَّى سَكَرَ أَنَّهُ لَيْسَ عَاصِيًا بِسُكْرِهِ، لَأَنَّهُ لَمْ يَشْرَبْ مَا يَسْكُرُهُ بِاخْتِيَارِهِ، وَالسُّكْرُ لَيْسَ هُوَ فَعْلُهُ، إِنَّمَا هُوَ فَعْلُ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ، وَإِنَّمَا يَنْتَهِي الْمَرْءُ عَنْ فَعْلِهِ، لَا عَنْ فَعْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ الَّذِي لَا اخْتِيَارَ لَهُ فِيهِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ نَامَ وَلَمْ يَسْتَقِظْ إِلَّا فِي النَّهَارِ وَلَا فَرْقَ؛ أَوْ مِنْ نَوَى الصَّوْمِ ثُمَّ لَمْ يَسْتَقِظْ إِلَّا بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَصَوْمُهُ تَامٌ. وَبَقِيَ حُكْمُ مَنْ جُنَّ، أَوْ أَعْمِيَ عَلَيْهِ أَوْ سَكَرَ، أَوْ نَامَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَلَمْ يَفْقَ وَلَا صَحَا وَلَا اتَّبَعَ لَيْلَتَهُ كُلَّهَا وَالْعَدُّ كُلَّهُ إِلَى بَعْدِ غُرُوبِ الشَّمْسِ: أَيَقْضِيهِ أَمْ لَا؟ فَوُجِدْنَا الْقَضَاءُ بِإِجَابِ شَرْعٍ؛ وَالشَّرْعُ لَا يَجِبُ إِلَّا بِنَصٍّ، فَلَا تَجِبُ إِجَابَةُ الْقَضَاءِ فِي النَّصِّ إِلَّا عَلَى أَرْبَعَةٍ: الْمَسَافِرِ، وَالْمَرِيضِ - بِالْقَرْنِ - وَالْحَافِظِ، وَالنَّفْسَاءِ، وَالتَّعَمُّدِ لِلْعَمَى - بِالنَّوْءِ - وَلَا مَزِيدَ.

وَوُجِدْنَا النَّائِمَ، وَالسَّكَرَانَ، وَالْجُنُونَ الْمُطَبَّقَ عَلَيْهِ لِيَسُوا مَسَافِرِينَ وَلَا تَعَمُّدِينَ لِلْعَمَى، وَلَا حَيْضًا، وَلَا مِنْ ذَوَاتِ النَّفَاسِ، وَلَا مَرَضِيٍّ؛ فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ أَصْلًا، وَلَا خُوطَبُوا بِوُجُوبِ الصَّوْمِ عَلَيْهِمْ فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ؛ بَلِ الْقَلَمُ مَرْفُوعٌ عَنْهُمْ - بِالنَّوْءِ.

وَوُجِدْنَا الْمَرْصُوعَ، وَالْعَمَى عَلَيْهِ مَرِيضِينَ بِلَا شَكٍّ، لِأَنَّ الْمَرَضَ هِيَ حَالٌ خَرَجَ لِلْمَرَضِ عَنْ حَالِ الْإِعْتِدَالِ وَصَحَّةِ الْجَوَارِحِ وَالْقُوَّةِ إِلَى الْأَضْطِرَابِ وَضَعْفِ الْجَوَارِحِ وَاعْتِلَالِهَا، وَهَذِهِ صِفَةُ الْمَرْصُوعِ وَالْعَمَى عَلَيْهِ بِلَا شَكٍّ، وَبَقِيَ وَهْنُ ذَلِكَ وَضَعْفُهُ عَلَيْهِمَا بَعْدَ الْإِفَاقَةِ مَدَّةً؛ فَإِذَا هُمَا مَرِيضَانِ فَالْقَضَاءُ عَلَيْهِمَا بِنَصِّ الْقَرْنِ،

مَا حَدَّثَنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَيْسٍ حَدَّثَنَا عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْخَوْلَانِيِّ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ بَكْرِ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ هُوَ ابْنُ خَالِدٍ - عَنْ خَالِدٍ هُوَ الْهَذَاءُ - عَنْ أَبِي الضَّحَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَقِظَ، وَعَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَتَخَلَّمَ، وَعَنْ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ» وَكَذَا يَقُولُ: إِذَا رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْهُ فَهُوَ غَيْرُ غَاطِبٍ بِصَوْمٍ وَلَا بِصَلَاةٍ.

ثُمَّ تَأَمَّلْنَا هَذَا الْخَبَرَ - بِتَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى - فَوُجِدْنَاهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُ غَيْرُ غَاطِبٍ فِي حَالِ جُنُونِهِ حَتَّى يَعْقِلَ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ بَطْلَانُ صَوْمِهِ الَّذِي لَزِمَهُ قَبْلَ جُنُونِهِ، وَلَا عَوْدَتِهِ عَلَيْهِ بَعْدَ إِفَاقَتِهِ وَكَذَلِكَ الْمَعْنَى.

فَوُجِبَ أَنْ مَنْ جُنَّ بَعْدَ أَنْ نَوَى الصَّوْمَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا يَكُونُ مُفْطَرًا بِجُنُونِهِ؛ لَكِنَّهُ فِيهِ غَيْرُ غَاطِبٍ، وَقَدْ كَانَ غَاطِبًا بِهِ؛ فَإِنْ أَفَاقَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ أَوْ فِي يَوْمٍ بَعْدَهُ مِنْ أَيَّامِ رَمَضَانَ فَإِنَّهُ يَنْوِي الصَّوْمَ مِنْ حِينِهِ وَيَكُونُ صَائِمًا؛ لَأَنَّهُ حَيْثُوْهُ عِلْمٌ بِوُجُوبِ الصَّوْمِ عَلَيْهِ.

وَهَكَذَا مِنْ جَاءَهُ الْخَبَرُ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ، أَوْ مِنْ عِلْمٍ بِأَنَّهُ يَوْمٌ نَذَرَهُ أَوْ فَرَضَهُ عَلَى مَا قَدَّمْنَا قَبْلُ.

وَكَذَلِكَ مَنْ أَعْمِيَ عَلَيْهِ كَمَا ذَكَرْنَا.

وَكَذَلِكَ مَنْ جُنَّ أَوْ أَعْمِيَ عَلَيْهِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، أَوْ مِنْ نَامَ، أَوْ سَكَرَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَلَمْ يَسْتَقِظْ وَلَا صَحَا إِلَّا مِنَ الْعَدْوِ وَقَدْ مَضَى أَكْثَرُ النَّهَارِ، أَوْ أَقَلُّهُ.

وَوُجِدْنَا الْمَجْنُونَ لَا يَبْطُلُ جُنُونُهُ إِيمَانُهُ، وَلَا إِيمَانُهُ وَلَا تَكَاهِهِ وَلَا طَلَاقُهُ، وَلَا ظَهْرَانُهُ وَلَا إِيلَافُهُ، وَلَا حِجَّتُهُ، وَلَا إِحْرَامُهُ وَلَا بَيْعُهُ، وَلَا هَيْبَتُهُ، وَلَا شَيْئًا مِنْ أَحْكَامِهِ اللَّازِمَةِ لَهُ قَبْلَ جُنُونِهِ، وَلَا خِلَافَتِهِ إِنْ كَانَ خَلِيفَةً، وَلَا إِمَارَتِهِ إِنْ كَانَ أَمِيرًا وَلَا وِلَايَتِهِ وَلَا وَكَايَتِهِ، وَلَا تَوَكُّلِهِ، وَلَا كَفَرُهُ، وَلَا فُسْقَهُ، وَلَا عِدَائَتَهُ، وَلَا وَصَايَاهُ، وَلَا اعْتِكَافَهُ، وَلَا سَفَرَهُ، وَلَا إِقَامَتَهُ، وَلَا مَلِكُهُ، وَلَا نَذَرَهُ، وَلَا حَتْمَهُ، وَلَا حُكْمَ الْعَامِ فِي الزَّكَاةِ عَلَيْهِ.

وَوُجِدْنَا ذَهُولَهُ عَنْ كُلِّ ذَلِكَ لَا يَوْجِبُ بَطْلَانُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، فَقَدْ يَبْهَلُ الْإِنْسَانُ عَنِ الصَّوْمِ، وَالصَّلَاةِ حَتَّى يَظُنَّ أَنَّهُ لَيْسَ مَصْلِيًّا وَلَا صَائِمًا؛ فَيَأْكُلُ، وَيَشْرَبُ، وَلَا يَبْطُلُ بِذَلِكَ صَوْمُهُ وَلَا صَلَاتُهُ، بِهَذَا جَاءَتِ السُّنَنُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا.

وَكَذَلِكَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ وَلَا فَرْقَ فِي كُلِّ ذَلِكَ، وَلَا يَبْطُلُ الْجُنُونُ وَالْإِغْمَاءُ إِلَّا مَا يَبْطُلُ النَّوْمُ مِنَ الطَّهَارَةِ بِالْوُضُوءِ وَحْدَهُ فَقَطُّ.

وبالله تعالى التوفيق.

وليس قولنا بسقوط الصلاة عن المغمى عليه إلا ما افاق في وقته منها ويقضاء النائم للصلاة: مخالفاً لقولنا هاهنا؛ بل هو موافق؛ لأن ما خرج وقته للمغمى عليه فلم يكن مخاطباً بالصلاة فيه، ولا كان أيضاً مخاطباً بالصوم؛ ولكن الله تعالى أوجب على المريض عدة من الأيام آخر، ولم يوجب تعالى - على المريض: قضاء صلاة، وأوجب قضاء الصلاة: على النائم، والناسي، ولم يوجب قضاء صيام على النائم، والناسي بل أسقطه تعالى عن الناسي، والنائم؛ إذ لم يوجبه عليه.

فصح قولنا - والحمد لله رب العالمين.

وأما قول أبي حنيفة فني غاية الفساد؛ لأنه دعوى بلا برهان، ولم يتبع نصاً، ولا قياساً؛ لأنه رأى على ما افاق في شيء من رمضان من جنونه: قضاء الشهر كله، وهو لا يراه على من بلغ، أو - أسلم حينئذ.

وقال بعض المالكيين: الجنون بمنزلة الحائض وهذا كلام يخفى ذكره عن تكليف إيطالي، وما ندرى فيما يشبه الجنون الحائض.

٧٥٥ - مسألة: ومن جهده الجوع، أو العطش حتى

غلبه الأمر ففرض عليه أن يطرأ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾.

ولقول الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾.

وقول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُم فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾.

ولقول رسول الله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

فإن كان خرج بذلك إلى حد المرض فعليه القضاء، وإن كان لم يخرج إلى حد المرض فصومه صحيح ولا قضاء عليه؛ لأنه مغلوب مكره مضطرب.

قال الله عز وجل: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ عَلَيْهِ﴾.

ولم يأت القرآن ولا السنة بإيجاب قضاء على مكره، أو مغلوب؛ بل قد أسقط الله تعالى القضاء عمّن ذرعه القيء وأوجه على من تعمد.

٧٥٦ - مسألة: ولا يلزم صوم في رمضان ولا في

غيره إلا بينين طلوع الفجر الثاني.

وأما ما لم يبين فالأكل والشرب والجماع مباح كل ذلك، كان على شك من طلوع الفجر أو على يقين من أنه لم يطلع. فمن رأى الفجر وهو ياكل فليقلد ما في فمه من طعام أو شراب، وليصم، ولا قضاء عليه؛ ومن رأى الفجر وهو يجماع فليترك من وقته، وليصم، ولا قضاء عليه؛ ومسواة في كل ذلك كان طلوع الفجر بعد مدة طويلة أو قريبة، فلو توقفت بها فلا شيء عليه، وصومه تام؛ ولو أقام عامداً فعليه الكفارة.

ومن أكل شاكاً في غروب الشمس أو شرب فجزء عاص له تعالى، مفسد لصومه، ولا يقدر على - القضاء؛ فإن جامع شاكاً في غروب الشمس فعليه الكفارة:

برهان ذلك: قول الله عز وجل: ﴿فَالَّذِينَ لَا يَشْعُرُونَ وَأَتَيْنُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ وهذا نص ما قلنا، لأن الله تعالى أباح الوطء والأكل والشرب إلى أن يتبين لنا الفجر، ولم يقل تعالى: حتى يطلع الفجر، ولا قال: حتى تشكوا في الفجر؛ فلا يحل لأحد أن يقوله، ولا أن يوجب صوماً بطلوعه ما لم يتبين للمرء، ثم أوجب الله تعالى التزام الصوم إلى الليل:

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا إبراهيم بن أحمد حدثنا القيرري حدثنا البخاري حدثنا عبيد الله بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله بن ابن عمر عن نافع والقاسم بن محمد بن أبي بكر، قال القاسم، عن عائشة، وقال نافع: عن ابن عمر، قالت عائشة، وابن عمر: «كَانَ بِلَالٌ يُؤَدِّنُ بِلَيْلٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ بِلَالاً يُؤَدِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَدِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ لَا يُؤَدِّنُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ».

وبه إلى البخاري: حدثنا عبد الله بن مسلمة هو القعني - عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه: أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ بِلَالاً يُؤَدِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَدِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، قَالَ: وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصَبَحْتَ أَصَبَحْتَ»:

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن علي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا عبد الوارث عن عبد الله بن سودة بن حنظلة القشيري حدثني أبي أنه سمع سمرة بن جندب يقول: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَغْرُرُ أَحَدُكُمْ نِدَاءَ بِلَالٍ مِنَ السُّحُورِ، وَلَا هَذَا التِّيَاضُ حَتَّى يَسْتَطِيرَ».

وكذلك حديث عدي بن حاتم، وسهل بن سعد في

عَمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِبْنِ حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ خَلْفٍ الْبَحَارِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو ثَوْرٍ إِبراهيمُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ عَنْ زُرَّابِنِ حَبِيبِ قَالَ «تَسَحَّرْتُ ثُمَّ أَتَيْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَخَلَعْتُ عَلَى حَدِيثِي، فَأَمَرْتُ بِلِقَةِ فَحَلَيْتُ، ثُمَّ أَمَرَ بِقِرَاءَةِ فَسَخَّتُ، ثُمَّ قَالَ: كُلْ قُلْتُ: إِنِّي أُرِيدُ الصَّوْمَ، قَالَ: وَأَنَا أُرِيدُ الصَّوْمَ، فَأَكَلْنَا ثُمَّ شَرَبْنَا ثُمَّ أَتَيْنَا الْمَسْجِدَ وَقَدْ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَقَالَ حَدِيثِي: هَكَذَا فَعَلَ بَنِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: بَعْدَ الصَّحْبِ؟ قَالَ: بَعْدَ الصَّحْبِ، إِلَّا أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَطْلُعْ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنِ بَابِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَصَّاحٍ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ معاويةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سفيانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ عاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ عَنْ زُرَّابِنِ حَبِيبِ قُلْتُ لِحَدِيثِي: أَيُّ وَفَتْ تَسَحَّرْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: هُوَ النَّهَارُ، إِلَّا أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَطْلُعْ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمْ النِّدَاءَ وَالْإِنَاءَ عَلَى يَدِهِ فَلَا يَضَعُهُ حَتَّى يَقْبِضَ حَاجَتَهُ مِنْهُ» قَالَ عَمَّارٌ: وَكَانُوا يُوَدُّونَ إِذَا بَرَعَ الْفَجْرُ.

قَالَ حَمَّادُ بْنُ هِشَامٍ بِنِ عُرْوَةَ: كَانَ أَبِي يَقِي بِهِذَا، وَحَدَّثَنَا حَمَّادُ حَدَّثَنَا ابْنُ مَرْجٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ حَدَّثَنَا الذَّيْبِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّهُ «رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ تَسَحَّرَ هُوَ وَزَيْدُ بْنُ قَابِيٍّ، وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُرِيدُ الصَّوْمَ، ثُمَّ صَلَّى الرَّكَعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا كُلُّهُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَتَيَّنُّ لَهُمُ الْفَجْرُ بَعْدَ، فَبِهَذَا تَتَقَيَّ السَّنُّ مَعَ الْقُرْآنِ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا نَظَرَ الرَّجُلَانِ إِلَى الْفَجْرِ فَشَكَ أَحَدُهُمَا فَلْيَاكُلَا حَتَّى يَتَيَّنَّ لهُمَا.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي أَحْمَدَ الزَّيْبَرِيِّ عَنْ سفيانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَتَّصُورِ بْنِ الْعَمَرِ عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ يَقُولُ لِي: قُمْ بِنِي وَبَيْنَ الْفَجْرِ حَتَّى تَسَحَّرَ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ مَتَّصُورِ بْنِ الْعَمَرِ عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عُبَيْدٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: قُمْ فَاسْتَرْنِي مِنَ الْفَجْرِ، ثُمَّ أَكَلْ. سَالِمُ بْنُ عُبَيْدٍ هَذَا أَشْجَعِي كُوفِيٍّ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَذَا أَصَحُّ

الْحَاطِطِينَ الْأَسْوَدُ، وَالْأَبْيَضُ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَيَبَاضُ النَّهَارِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَصَحَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَنِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ لَا يُوَدُّ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ، وَأَبَاحَ الْأَكْلَ إِلَى إِذْنِهِ، فَقَدْ صَحَّ أَنَّ الْأَكْلَ مَبَاحٌ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ يَتَيَّنْ لِمُرِيدِ الصَّوْمِ طُلُوعُهُ.

وَقَدْ أَذْعَى قَوْمٌ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «حَتَّى يَتَيَّنَ لَكُمْ الْخَبِطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَبِطِ الْأَسْوَدِ» وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ» وَحَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُقَابَرَةِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَنْكِحُوهُنَّ بِمَعْرُوفِهِنَّ» إِنَّمَا مَعْنَاهُ فَإِذَا قَارِبَ بُلُوغُ أَجَلِهِنَّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَالَ هَذَا مُسْتَهْلِكٌ لِلْكَذِبِ عَلَى الْقُرْآنِ وَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوَّلُ ذَلِكَ أَنَّهُ دَعَا بِمَا بَرَّاهُ، وَإِلَاحَالَهُ لِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَلِكَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ بِمَا لَمْ يَقُلْ: وَلَوْ كَانَ مَا قَالُوا لَكَانَ بِلَالٌ، وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ مَعًا لَا يُوَدُّانِ إِلَّا قَبْلَ الْفَجْرِ، وَهَذَا بَاطِلٌ لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ، لَا هُمْ وَلَا غَيْرُهُمْ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ» فَأِقَامَهُمْ فِيهِ: أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ فَإِذَا قَارِبَ بُلُوغُ أَجَلِهِنَّ: بَاطِلٌ وَكَذِبٌ، وَدَعَا بِمَا بَرَّاهُ، وَلَوْ كَانَ مَا قَالُوهُ لَكَانَ يَجُوزُ لَهُ الرَّجْعَةُ إِلَّا عِنْدَ مُقَابَرَةِ انْتِهَاءِ الْعِدَّةِ، وَلَا يَقُولُ هَذَا أَحَدٌ، لَا هُمْ وَلَا غَيْرُهُمْ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، بَلِ الْآيَةُ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَيَلِغُ أَجَلُهُنَّ هُوَ بُلُوغُهُنَّ أَجَلَ الْعِدَّةِ، لَيْسَ هُوَ انْقِضَاءُهَا، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ؛ لِأَنَّهُنَّ إِذَا كُنَّ فِي أَجْلِ الْعِدَّةِ كُلَّهُ فَلِلزَّوْجِ الرَّجْعَةُ، وَلَهُ الطَّلَاقُ؛ فَيُطَلِّقُ مَا قَالُوهُ يَتَيَّنُّ لَا إِشْكَالَ فِيهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِجَلَالٍ: «أَكَلْنَا لَنَا الْفَجْرَ» مُوجِبٌ لِمَصْرُوعِهِمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا بَاطِلٌ لَوْجِهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَأْمُرْهُ بِذَلِكَ إِلَّا لِلصَّلَاةِ، لَا لِلصَّوْمِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَتَّى لَوْ أَمَرَهُ بِذَلِكَ لِلصَّوْمِ لَكَانَ حُجَّةً لَنَا لَا لَهُمْ؛ لِأَنَّ الْأَكْلَ، وَالْجَمَاعَ: مَبَاحَانِ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَهُمَا بِلَالٌ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَلْعَبَ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بَلَا شَكٍّ، فَالْأَكْلُ، وَالشَّرْبُ، وَالْجَمَاعُ: مَبَاحٌ كُلِّ ذَلِكَ، وَلَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ، وَإِنَّمَا يَحْرِمُ كُلُّ ذَلِكَ بِإِثْنَارِ بِلَالٍ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ؛ هَذَا مَا لَا حِيلَةَ لَهُمْ فِيهِ، وَقَوْلُهُمْ هَذَا خِلَافٌ لِلْقُرْآنِ وَلِجَمِيعِ السَّنَنِ:

حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَاهِجِيُّ حَدَّثَنَا

طريق يمكن أن تكون.

إِنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ يُنَادِي بَلِيلَ، فَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ بِبَلَالٍ، وَإِنْ بَلَالًا يُؤَذِّنُ بَلِيلَ فَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، قَالَتْ: وَكَانَ يَصْعَدُ هَذَا وَيَنْزِلُ هَذَا قَالَتْ: فَكُنَّا نَتَعَلَّقُ بِهِ فَقُول: كَمَا أَنْتَ حَتَّى تَسْتَحِرَّه.

فحصل لنا من هذا الخبر أنهما كانا مؤذنين.

أحدهما قبل الفجر يسير، أيهما كانا: حيناً هذا وحيناً هذا - والآخر ولا بد بعد الفجر.

وعن محمد بن علي بن الحسين: كلُّ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الْفَجْرُ. وعن الحسن: كلُّ ما امرت.

وعن أبي جاز: السَّاطِعُ: ذَلِكَ الصَّبْحُ الْكَاذِبُ، وَلَكِنْ إِذَا انْفَضَّ الصَّبْحُ فِي الْأَفَقِ.

وعن إبراهيم النخعي: الْمُعْتَرِضُ الْأَحْمَرُ بِحُلِّ الصَّلَاةِ وَيَحْرُمُ الطَّعَامُ.

وعن ابن جريج: قلت لعطاء: أنكره أن يشرب وأنا في البيت لا أدري لعلي قد أصبحت؟

قال: لا بأس بذلك، هو شك.

ومن طريق ابن أبي شيبة: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مسلم قال: لم يكونوا يعدون الفجر فجركم، إنما كانوا يعدون الفجر الذي يلا البيوت والطرق.

وعن أبي وائل: أنه تسحر وخرج إلى المسجد فأقيمت الصلاة. وعن معمر: أنه كان يؤخر السحور جدًّا، حتى يقول الجاهل: لا صوم له.

قال علي: وقد ذكرنا في باب من تسحر فإذا به نهار وهو يظن أنه ليل من لم ير في ذلك قضاء. فهؤلاء: أبو بكر، وعمر، وعلي، وابن عمر، وابن عباس، وأبو هريرة، وابن مسعود، وحذيفة، وعنه خبيب، وزيد بن ثابت، ومسعد بن أبي وقاص، فهم أحد عشر من الصحابة، لا يعرفهم مخالف من الصحابة رضي الله عنهم. إلا رواية ضعيفة من طريق مكحول عن أبي سعيد الخدري ولم يدركه.

ومن طريق يحيى الجزالي عن ابن مسعود ولم يدركه.

ومن التابعين: محمد بن علي، وأبو جاز، وإبراهيم، ومسلم، وأصحاب ابن مسعود، وعطاء، والحسن، والحكم بن عتيبة، ومجاهد، وعروة بن الزبير، وجابر بن زيد.

ومن الفقهاء: معمر، والأعمش.

فإن ذكروا رواية سعيد بن قطن عن أبيه عن معاوية فيمن

وقد روي عن طريق وكيع وعبد الرزاق، قال وكيع: عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي السحر، وقال عبد الرزاق: عن معمر عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة، قالوا جميعاً: كان أبو بكر الصديق يقول: أجفوا الباب حتى تسحر بالإجماع: الغلق.

ومن طريق الحسن: أن عمر بن الخطاب كان يقول: إذا شك الرجلان في الفجر فلياكلا حتى يستيقنا.

ومن طريق حماد بن سلمة: حدثنا حماد عن أبي رافع أو غيره عن أبي هريرة: أنه سمع النداء والإناء على يده فقال: أحرزتها ورب الكعبة.

ومن طريق ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال: أحل الله الشرب ما شككت: يعني في الفجر.

وعن عكرمة قال: قال ابن عباس: اسقي يا غلام، قال له: أصبحت، فقلت: كلا، فقال ابن عباس: شك لعمر السوء، اسقي، فشرب.

وعن وكيع عن عمارة بن زاذان عن مكحول الأزدي قال: رأيت ابن عمر أخذ دلوًا من زمزم وقال لرجلين: أطلع الفجر قال أحدهما: قد طلع، وقال الآخر: لا؛ فشرب ابن عمر.

وعن سعد بن أبي وقاص: أنه تسحر في رمضان بالكوفة ثم خرج إلى المسجد فأقيمت الصلاة.

وعن سفيان بن عيينة عن شعيب بن غرقدة عن حبان بن الحارث: أنه تسحر مع علي بن أبي طالب وهما يريدان الصيام، فلما فرغ قال للمؤذن: أقم الصلاة.

ومن طريق ابن أبي شيبة حدثنا جرير هو ابن عبد الحميد - عن منصور بن المعتمر عن شعيب بن غرقدة عن أبي عقيل قال: تسحرت مع علي بن أبي طالب ثم أمر المؤذن أن يقيم الصلاة.

ومن طريق ابن أبي شيبة: حدثنا أبو معاوية عن الشيباني هو أبو إسحاق - عن جيلة بن سحيم عن عامر بن مطر قال: أتيت عبد الله بن مسعود في داره فأخرج لنا فضل سحور، فتسحرنا معه، فأقيمت الصلاة؛ فخرجنا فصلينا معه.

ومن طريق حذيفة نحو هذا.

ومن طريق ابن أبي شيبة: حدثنا عفان بن مسلم حدثنا شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن قال: سمعت عتي - وكانت قد حجت مع رسول الله ﷺ - قالت: كان رسول الله ﷺ يقول:

هذا منه باطلا؛ لأنَّ الحقوق تختلف؛ فمنها عند المالكيين ما يقبل فيها شاهدٌ وعيْن، ومنها ما لا يقبل فيه إلا رجلان، أو رجل وامرأتان.

ومنها ما لا يقبل فيه إلا رجلان فقط.

ومنها ما لا يقبل فيه إلا أربعة.

ومنها ما يسمَح فيه حتَّى يميزوا فيه النصراني والفاسيق، كالعُيوب في الطبِّ؛ فمن أين لهم أن يَخْصُوا بعضَ هذه الحقوق دونَ بعضٍ بقياسِ الشهادة في الهلال عليه. ونسألهم عن قرية ليس فيها إلا فسَّاقٌ، أو نصاري، أو نساءٌ وفيهم عدلٌ يضعفُ بصره عن رؤية الهلال؟

قال أبو محمَّد: فأما نحنُ فخيرُ الكافةِ مقيولٌ في ذلك، وإن كانوا كثيراً أو فسَّاقاً؛ لأنَّه بوجِب العلم ضرورة.

فإن قالوا: قد أجمع النَّاسُ على قبولِ عدلين في ذلك.

قلنا: لا، بل أبو يوسف القاضي يقول: إن كان الجو صافياً لم أقبل في رؤية الهلال أقل من خمسين.

فإن قالوا: كلامه ساقط.

قلنا: نعم، وقياسكم أسطُ.

فإن قالوا: فمن أين أجزئتم فيها خبر الواحد؟

قلنا: لأنَّه من الدِّين.

وقد صحَّ في الدِّين قبولُ خبر الواحد؛ فهو مقبولٌ في كلِّ مكان، إلا حيث أمر الله تعالى بأن لا يقبل إلا عدَّة سماء لنا.

وأيضاً: فقد ذكرنا قبلَ هذا قولَ رسول الله ﷺ في إذان بلال «كَلُوا واشربُوا حتَّى يُؤْذَنَ إِنْ أُمِّمْتُمْ» فأمرَ عليه السلام بالترامِ الصَّيامَ بأذانِ ابنِ أمِّ مكتومٍ بالصَّبح، وهو خيرُ واحدٍ بأن الفجرَ قد تبيَّن.

وحَدَّثَنَا عبدُ الله بنُ ربيع حَدَّثَنَا عمرُ بنُ عبد الملك حَدَّثَنَا عُمَدُ بنُ بكرٍ حَدَّثَنَا أبو داود حَدَّثَنَا عبدُ الله بنُ عبد الرحمن السمرقندي حَدَّثَنَا مروانُ بنُ محمَّدٍ عن عبد الله بن وهبٍ عن يحيى بن عبد الله بن سالمٍ عن أبي بكرٍ بن نافعٍ عن أبيه نافعٍ مولى ابن عمرَ عن ابن عمرَ قال: «رَأَى النَّاسُ الْهَلَالَ، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ، فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ».

وهذا خبرٌ صحيح.

وقد رَوَيْنَا من طريقِ أبي داود: حَدَّثَنَا الحسنُ بنُ عليٍّ حَدَّثَنَا حسينُ هو الجعفي - عن زائدة عن سمالِك عن عكرمة عن ابن عباسٍ قال: «جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي

أَفْطَرُ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ لَيْلٌ فَطَلَعَتِ الشَّمْسُ: أَنْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَبِالرَّوَايَةِ عَنْ عُمَرَ بِمِثْلِ ذَلِكَ: فَإِنَّمَا هَذَا فِي الْإِفْطَارِ عِنْدَ اللَّيْلِ، لَا فِي الْأَكْلِ شَاكاً فِي الْفَجْرِ، وَبَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فَرْقٌ، وَلَا يَجُزُّ الْأَكْلُ إِلَّا بَعْدَ يَتَيْنِ غُرُوبِ الشَّمْسِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِلَى اللَّيْلِ﴾ فَمَنْ أَكَلَ شَاكاً فِي عَجْمِ اللَّيْلِ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ تَعَالَى، وَصِيَامُهُ بَاطِلٌ، فَإِنْ جَامَعَ عَلَيْهِ الْكُفْرَةُ، لِأَنَّهُ فِي فِرَاسِ الصَّيَامِ، مَا لَمْ يَوْقِنِ اللَّيْلَ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: ﴿حَتَّى يَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ﴾ لِأَنَّ هَذَا فِي فِرَاسِ الْإِفْطَارِ حَتَّى يَوْقِنَ بِالنَّهَارِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٧٥٧- مسألة: ومن صَحَّ عنده بخبر من يصدقه -

من رجلٍ واحدٍ، أو امرأتٍ واحدةٍ؛ عليه، أو حرٌّ، أو أميٌّ، أو حرٌّ، فصاعداً - أن الهلالَ قد رَئِيَ البَارِحَةَ فِي آخِرِ شَعْبَانَ ففرضَ عليه الصَّومَ، صَامَ النَّاسُ أو لم يصوموا.

وكذلك لو رآه هو وحده، ولو صحَّ عنده بخبر واحدٍ أيضاً - كما ذكرنا - فصاعداً: أن الهلالَ شَوَّالٌ قد رَئِيَ فليُفْطَر، أَفْطَرِ النَّاسُ أو صاموا.

وكذلك لو رآه هو وحده؛ فإنَّ خشيةً في ذلك أذى فليستَرِ بذلك:

حَدَّثَنَا عبدُ الله بنُ يوسف حَدَّثَنَا أحمدُ بنُ فتح حَدَّثَنَا عبدُ الوهابِ بنُ عيسى حَدَّثَنَا أحمدُ بنُ محمَّدٍ حَدَّثَنَا أحمدُ بنُ عليٍّ حَدَّثَنَا مسلمُ بنُ الحجاجِ حَدَّثَنَا يحيى بنُ يحيى: قرأت على مالكٍ عن نافعٍ عن ابن عمرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ: «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ، وَلَا تَفْطَرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ».

وبه إلى مسلم: حَدَّثَنَا ابنُ المنثَرِ حَدَّثَنَا عُمَدُ بنُ جعفرٍ حَدَّثَنَا شعبَةُ عن عمرو بن مرةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْيَحْيَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ».

واختلف النَّاسُ في قبولِ خبر الواحد في ذلك:

فقال أبو حنيفة، والشافعي بمِثْلِ قولنا في هلالِ رمضان، ولم يميزوا في هلالِ شَوَّالٍ إلا رجلين عدلين.

قال أبو محمَّد: وهذا تناقضٌ ظاهرٌ.

وقال مالك: لا أقبلُ في كليهما إلا رجلين عدلين.

قال أبو محمَّد: أمَّا من فَرَّقَ بَيْنَ الْهَلَالَيْنِ فما نعلمُ لهم حجةً.

وأما قولُ مالكٍ فَإِنَّهُمْ قَاسَوْهُ عَلَى سَائِرِ الْأَحْكَامِ.

قال أبو محمَّد: والقياسُ كُلُّهُ باطلٌ؛ ثُمَّ لَوْ كَانَ حَقًّا لَكَانَ

الحارث وهو مجهول؛ ثم لو صحَّ لم يكن فيه حجة، لأنه ليس فيه إلا قوله التين، ونحن لا نكفر هذا، وليس فيه أن لا يقبل واحد.

وكذلك حديث أبي عثمان، على أنه مرسل. وكذا القول في فعل علي سواء سواء.

وقد يمكن أن يكون عثمان رضي الله عنه إنما رد شهادة هاشم بن عتبة لأنه لم يرضه، لا لأنه واحد؛ ولقد كان هاشم أحد المجلبين على عثمان رضي الله عنه.

وأما خبر عمر: فقد صحَّ عن عمر في هذا خلاف ذلك:

كما روينا من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي عبد الأعلى التلميذ عن أبيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب: أن عمر بن الخطاب كان ينظر إلى الهلال، فرآه رجلاً، فقال عمر: يكفي المسلمين أحدهم؛ فامرهم فأنظروا أو صاموا - فهذا عمر بخبرة الصحابة.

وقد روينا أيضاً - عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثل هذا. وبه يقول أبو ثور.

وأما قولنا: أنه يبنى على رؤيته فقد روينا عن عمر خلاف ذلك؛ وهو أن من رآه وحده في استهلال رمضان فلا يصم، ومن رآه وحده في استهلال شوال فلا يفطر - وبه يقول الحسن:

روينا ذلك من طريق معمر بن أبي قلابة: أن رجلاً رآه الهلال في سفر؛ فقدم المدينة ضحى الغد، فأخبر عمر، فقال لأحدهما: أصالمت أنت؟.

قال: نعم، كرهت أن يكون الناس صياماً وأنا مفطر، كرهت الخلاف عليهم، وقال للآخر: فانت؟.

قال: أصبحت مفطراً؛ لأنني رأيت الهلال، فقال له عمر: لولا هذا - يعني الذي صام - لأوجعنا رأسك، ورددنا شهادتك؛ ثم أمر الناس فأنظروا.

ومن طريق ابن جريج: أخبرني عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي: أن رجلاً قال لعمر: إني رأيت هلال رمضان، قال: أراه معك أحد؟.

قال: لا قال: فكيف صنعت؟.

قال: صمت بصيام الناس، فقال عمر: يا لك فيها.

وهو قول عطاء:

قال أبو محمد: ينبغي لمن قلَّد عمرَ فيما يدعونه من مخالفة «التيبان بالخيَّار ما لم يتفرقا» وعمر المكوحة في العدة: أن يقلده هاهنا.

رأيت الهلال - يعني رمضان فقال: أتشهد أن لا إله إلا الله؟ قال: نعم، قال: أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: نعم، قال: ثم يا بلال فأذن في الناس فليصوموا غداً.

قال أبو محمد: رواية سمالو لا نحتاج بها ولا نقبلها منهم، وهم قد احتجوا بها في أخذ الذنائب من الغرام، فيلزمهم أن يأخذوها هاهنا، وإلا فهم متلاعبون في التين، فإن تعلق من فرق بين هلال رمضان وهلال شوال بهذين الخبرين، وقال: لم يرد إلا في هلال رمضان.

قلنا: ولا جاة نص قط بلنع من ذلك في هلال رمضان، وأنتم أصحاب قياس، فهلا قسمتم هلال شوال على هلال رمضان؟.

فإن قالوا: إن الشاهد في هلال رمضان لا يجر إلى نفسه، والشاهد في هلال شوال يجر إلى نفسه.

قلنا: فردوا بهذا الظن بعينه شهادة الشاهدين في شوال أيضاً؛ لأنهما يجران إلى أنفسهما، كما تفعلون في سائر الحقوق.

وأيضاً: فإن من يكذب في مثل هذا لا يبالي قبل أو رد، ويقول لهم: إذا صمتم بشهادة واحد؛ فسم الهلال بعد الثلاثين، اتصومون أحداً وثلاثين، فهذه طاعة، وشريعة ليست من دين الله تعالى أم تفطرون عند تمام الثلاثين وإن لم تروا الهلال، فقد أنظرتهم بشهادة واحد وتناقصتم وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: فإن شغبوا بما روينا من طريق عباد بن العوام: حدثنا أبو مالك الأشجعي حدثنا حسين بن الحارث الجبلي - جديلة قيس: «أن أمير مكة وهو الحارث بن خاطب خطب فقال: عهد ليذا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشتك ليرؤيته، فإن لم نره وشهد شاهدًا عدلًا نسكتا بشهادتهما».

وبما روينا من طريق أبي عثمان التيمي قال: «قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم أعزايان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمتان أمتان؟ قال: نعم فأمر الناس فأنظروا أو صاموا».

وعن الحارث عن علي: إذا شهد رجلان على رؤية الهلال أنظروا.

وعن عمرو بن دينار قال: أبي عثمان أن يميز شهادة هاشم بن عتبة أو غيره على رؤية الهلال.

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش عن أبي وائل قال: كتب إلينا عمر - ونحن بخاتم: إذا رأيت الهلال نهراً فلا تفطروا حتى يشهد رجلان؛ لرأياه بالأمس.

قلنا: أما حديث الحارث بن خاطب فإن رواه حسين بن

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ: يَصُومُ إِنْ رَأَاهُ وَحْدَهُ، وَلَا يَفْطُرُ إِنْ رَأَاهُ وَحْدَهُ وَهَذَا تَنَاقُضٌ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ كَمَا قُلْنَا، وَخَصُّوْنَا لَا يَقُولُونَ بِهَذَا وَلَا يَقُولُونَ بِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَا تَكُلْفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ فَمَنْ رَأَاهُ فَقَدْ شَهِدَهُ.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَاهُ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ».

٧٥٨- مسألة: وإذا رُمِيَ الهلال قبل الزوال فهو من البارحة ويصوم الناس من حينئذٍ باقِي يَوْمِهِمْ - إِنْ كَانَ أَوَّلَ رَمَضَانَ - وَيَفْطُرُونَ إِنْ كَانَ آخِرَهُ، فَإِنْ رُمِيَ بَعْدَ الزَّوَالِ فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْخَالِفَةِ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَاهُ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ» فَخَرَجَ مِنْ هَذَا الظَّاهِرِ إِذَا رُمِيَ بَعْدَ الزَّوَالِ بِالْإِجْمَاعِ الْمُتَّفِقِ، وَلَمْ يَجِبِ الصَّوْمُ إِلَّا مِنَ الْغَدِ؛ وَيَقْبِي حُكْمُ لَفْظِ الْحَدِيثِ إِذَا رُمِيَ قَبْلَ الزَّوَالِ لِلَاخْتِلَافِ فِي ذَلِكَ؛ فَوَجِبَ الرَّجُوعُ إِلَى النَّصِّ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْهَلَالَ إِذَا رُمِيَ قَبْلَ الزَّوَالِ فَإِنَّمَا يَرَاهُ النَّاسُ إِلَيْهِ وَالشَّمْسُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّهُ لَمْ يَمَكَّنْ رُؤْيَاهُ مَعَ حَوَالَةِ الشَّمْسِ دُونَهُ إِلَّا وَقَدْ أَهَلَ مِنَ الْبَارِحَةِ وَبَعْدَ عِنَاهَا بَعْدًا كَثِيرًا.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ الْغُبَرِيِّ بْنِ مِقْسَمٍ عَنْ سَمَاءٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَعِيُّ أَنَّهُ عَمَرَ بَيْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى النَّاسِ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ قَبْلَ زَوَالِ الشَّمْسِ فَافْطُرُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ بَعْدَ زَوَالِهَا فَلَا تَفْطُرُوا.

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا: مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ بِمِثْلِهِ - وَبِهِ يَقُولُ سَفْيَانٌ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ الْحَزَارِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ ﷺ إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ فَافْطُرُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فِي آخِرِ النَّهَارِ فَلَا تَفْطُرُوا فَإِنَّ الشَّمْسَ تَزِيغُ عَنْهُ أَوْ تَمِيلُ عَنْهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ سُلَمَانَ بْنِ رِبْعَةَ الْبَاهِلِيِّ بِلَنْجَرٍ فَأَرَايْتُ الْهَلَالَ ضَحَى فَاتَيْتُ سُلَمَانَ فَخَبَّرْتُهُ فَقَامَ تَحْتَ شَجَرَةٍ فَلَمَّا رَأَاهُ أَمَرَ النَّاسَ فَافْطُرُوا.

وَبِهِ يَقُولُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ الْأَنْدَلُسِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ

دَاوُدَ، وَغَيْرُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ رُوِيَ عَنْ عَمْرِو خَلَّافٍ هَذَا.

قُلْنَا: نَعَمْ وَإِذَا صَحَّ التَّنَادُّ وَجِبَ الرَّدُّ إِلَى الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا الْآنَ وَجْهَ ذَلِكَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٧٥٩- مسألة: ومن السنة تعجيلُ الفطر وتأخيرُ السَّحُورِ وَإِنَّمَا هُوَ مَغْيِبُ الشَّمْسِ عَنْ أَفْقِ الصَّائِمِ وَلَا مَزِيدَ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ عَنْ قَتِيْبَةَ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَتَةً».

وَمِنْ طَرِيقِ قَتِيْبَةَ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رِيَاحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَصَلُّ مَا بَيْنَ صَيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَكَلَةُ السَّحُورِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَا يَضُرُّ الصَّوْمُ تَعَمُّدُ تَرْكِ السَّحُورِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حُكْمِ اللَّيْلِ وَالصَّيَامِ مِنْ حُكْمِ النَّهَارِ، وَلَا يَبْطُلُ عَمَلٌ بِتَرْكِهِ عَمَلٌ غَيْرُهُ إِلَّا بِأَنْ يَوْجِبَ ذَلِكَ نَصٌّ يَوْفِقُ عَنْدهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ «كَانَ يُؤَخِّرُ السَّحُورَ وَيُعْجِلُ الْإِفْطَارَ» فَقَالَتْ عَائِشَةُ: هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ.

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ يُخَيِّرُ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ».

وَمِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ عَنْ مُسَدَّدٍ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى «سَبَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ: أَنْزِلْ فَاجْذِخْ لَنَا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَشْبَيْتُنَا قَالَ: أَنْزِلْ فَاجْذِخْ لَنَا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ عَلَيْكَ نَهَارًا قَالَ: أَنْزِلْ فَاجْذِخْ لَنَا، فَزَنَزَ فَجَذِخَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ، وَأَشَارَ بِأَمْتِيْعِهِ قَبْلَ الْمَشْرِقِ».

وَرَوَيْنَا عَنْ أَبِي مُوسَى: تَأْخِيرُ الْفِطْرِ حَتَّى تَبْدُوَ الْكَرَاكِبُ وَلَا تَقُولُ بِهَذَا - لِمَا ذَكَرْنَا - وَتَعْجِيلُ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَالْأَذَانِ أَفْضَلُ.

كَذَلِكَ رَوَيْنَا عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

٧٦٠- مسألة: وَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ الْفَجْرُ لَهُ، أَوْ

بَلَغَ كَذَلِكَ، أَوْ زَاتِ الطَّهْرُ مِنَ الْحَيْضِ كَذَلِكَ، أَوْ مِنَ النَّفَاسِ كَذَلِكَ، أَوْ أَفَاقَ بَيْنَ مَرَضِهِ كَذَلِكَ، أَوْ قَدِمَ مِنْ سَفَرِهِ كَذَلِكَ - فَإِنَّهُمْ يَأْكُلُونَ بَاقِيَ نَهَارِهِمْ وَيَطْفِئُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ، أَوْ مَنْ طَهَّرَتْ فِي يَوْمِهَا ذَلِكَ، وَتَسْتَأْذِنُونَ الصَّوْمَ مِنْ غَدٍ - وَلَا قَضَاءَ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ، أَوْ بَلَغَ، وَتَقْضِي الْحَائِضُ وَالْمَيْتَةُ، وَالْقَادِمُ وَالنَّفْسَاءُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي بَعْضِ هَذَا:

وَرُويَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي الْحَائِضِ تَطَهَّرَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ: لَا تَأْكُلُ إِلَى اللَّيْلِ، كَرَاهَةً لِلشُّبْهِ بِالْمُشْرِكِينَ.

وَبِهِ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ، وَغُنَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ، وَعَنْ عَطَاءٍ - إِنَّ طَهَّرَتْ أَوَّلَ النَّهَارِ فَلَتَيْمَ يَوْمَهَا، وَإِنْ طَهَّرَتْ فِي آخِرِهِ أَكَلَتْ وَصَرَبَتْ، وَيُمِثِّلُ قَوْلُنَا يَقُولُ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ.

وَأَمَّا الْكَافِرُ يُسَلِّمُ:

فَرُويَا عَنْ عَطَاءٍ - إِنَّ - أَسْلَمَ الْكَافِرُ فِي يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ صَامَ مَا قَضَى مِنَ الشَّهْرِ وَإِنْ أَسْلَمَ فِي آخِرِ النَّهَارِ صَامَ ذَلِكَ الْيَوْمَ.

وَعَنْ عِكْرِمَةَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَقَالَ: هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُسَافِرِ يَدْخُلُ فِي صَلَاةِ الْمُقِيمِينَ.

وَعَنْ الْحَسَنِ مِثْلَ ذَلِكَ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الصَّبِيِّ يَبْلُغُ بَعْدَ الْفَجْرِ: أَلَا عَلَيْهِ صَوْمٌ مَا بَقِيَ مِنْ يَوْمِهِ.

وَكَذَلِكَ قَالَ فِي الْمُسَافِرِ يَتَقَدَّمُ بَعْدَ الْفَجْرِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَاحْتَجَّ مَنْ أَوْجَبَ صَوْمَ بَاقِي الْيَوْمِ بِأَنَّهُ قَالَ: قَدْ كَانَ الصَّبِيُّ قَبْلَ بُلُوغِهِ سَامُورًا بِالصَّيَامِ فَكَيْفَ بَعْدَ بُلُوغِهِ.

وَقَالُوا: هَلَا جَعَلْتُمْ هَؤُلَاءَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ بَلَغَ الْحَبْرُ أَنَّ الْهِجْلَالَ رُئِيَ الْبَارِسَةُ؟

قُلْنَا: هَذَا قِيَاسٌ، وَالْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ، ثُمَّ لَوْ كَانَ الْقِيَاسُ حَقًّا لَكَانَ هَذَا مِنْهُ بَاطِلًا لِأَنَّ الَّذِي جَاءَهُ خَيْرُ الْهِجْلَالَ كَانَ سَامُورًا بِصَوْمِ ذَلِكَ الْيَوْمِ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ أَوْ أَنَّهُ قُرْصُهُ.

وَكُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا فَهُمْ عَالِمُونَ بِوُجُوبِ الصَّوْمِ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَيَدْخُلُونَ رَمَضَانَ، إِلَّا أَنْ فِيهِمْ مَنْ هُوَ مِنْهُمْ عَنِ الصَّوْمِ جَمَلَةً، وَلَوْ صَامَ كَانَ غَاصِيًا: كَالْحَائِضِ، وَالنَّفْسَاءِ، وَالْمُسَافِرِ، وَالْمَرِيضِ الَّذِي يُؤْذِيهِ الصَّوْمُ. وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ غَيْرُ مُحَاطَبٍ بِالصَّوْمِ، وَلَوْ صَامَهُ لَمْ يُجِزْهُ - وَهُوَ الصَّبِيُّ - وَإِنَّمَا يَصُومُ إِنْ صَامَ تَطَوُّعًا لَا

وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَبْلُغْ مِنَ اللَّيْلِ» وَلَمْ يُخْرَجْ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ إِلَّا مَنْ جَهِلَ أَنَّهُ يَوْمٌ فَرَضِهِ فَقَطَّ بِالنَّصِّ الْوَارِدِ فِيهِمْ، فَلَمْ يُجِزْ أَنْ يَصُومُوا، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَوَدَّهِ مِنَ اللَّيْلِ، وَلَمْ يَكُونُوا عَصَاةً بِالْفِطْرِ فَهُمْ مُفْطِرُونَ لَا صَائِمُونَ.

وَأَمَّا مَنْ تَعَمَّدَ الْفِطْرَ غَاصِيًا فَهُوَ مُفْتَرِضٌ عَلَيْهِ بِلَا خِلَافٍ، صَوْمَ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَمَحْرَمٌ عَلَيْهِ فِي كُلِّ مَا يَحْرُمُ عَلَى الصَّائِمِ وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ، وَلَا إِجْمَاعٌ بِإِبْرَاحَةِ الْفِطْرِ لَوْ إِذَا عَصَى بِتَعْمُدِ الْفِطْرِ، فَهُوَ بَاقٍ عَلَى مَا كَانَ حَرَامًا عَلَيْهِ، وَهُوَ مُتَزَيِّدٌ مِنَ الْمُعْصِيَةِ مَتَى مَا تَزَيَّدَ فِطْرًا، وَلَا صَوْمَ لَهُ مَعَ ذَلِكَ..

وَرُويَا عَنْ عَمْرِو بْنِ يَسَارٍ نَحْوَ هَذَا، وَعَنْ الْحَسَنِ،

وَعَطَاءٌ: أَلَّا لَهُ أَنْ يُفْطِرَ.

٧٦٢- مسألة: وعن سائر في رمضان - سفر طاعة

أَوْ سَفَرٍ مَعْصِيَةٍ، أَوْ لَا طَاعَةَ وَلَا مَعْصِيَةَ - فَرَضَ عَلَيْهِ الْفِطْرُ إِذَا تَحَوَّرَ مَيْلًا، أَوْ بَلْعًا، أَوْ إِزَاءَةً، وَقَدْ بَطَلَ صَوْمُهُ حَيْثُ لَا قَبْلَ ذَلِكَ، وَيَقْضِي بَعْدَ ذَلِكَ فِي أَيَّامٍ أُخَرَ، وَلَهُ أَنْ يَصُومَهُ تَطَوُّعًا، أَوْ عَنْ زَاجِرٍ لَزِمَهُ، أَوْ قَضَاءً عَنْ رَمَضَانَ خَالَ لَزِمَهُ، وَإِنْ وُافَقَ فِيهِ يَوْمٌ نَذَرَهُ صَائِمًا لِنَذَرِهِ.

وَقَدْ فُرِّقَ قَوْمٌ بَيْنَ سَفَرِ الطَّاعَةِ، وَسَفَرِ الْمَعْصِيَةِ فَلَمْ يَرَوْا لَهُ الْفِطْرَ فِي سَفَرِ الْمَعْصِيَةِ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ.

قَالَ عَلِيُّ: وَالشُّرُوعُ بَيْنَ كُلِّ ذَلِكَ هُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، وَيُرْمَانُ صِيحَةً قَوْلِنَا: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ نَعَمْ تَعَالَى الْأَسْفَارُ كُلُّهَا وَلَمْ يَخْصُ سَفَرًا مِنْ سَفَرٍ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

وَأَيْضًا فَقَدْ أَثْبَتَا بِالرَّاهِغِينَ عَلَى بَطْلَانِ الصَّوْمِ بِالْمَعْصِيَةِ بِنَعْمَتِهِ، وَالسَّفَرِ فِي الْمَعْصِيَةِ مَعْصِيَةً وَفُسُوقٍ، فَقَدْ بَطَلَ صَوْمُهُ بِهِمَا. وَالْقَوْمُ أَصْحَابُ قِيَاسٍ يَزْعُمُهُمْ، وَلَا يَخْتَلِفُونَ: أَنَّ مِنْ قَطْعِ الطَّرِيقِ، أَوْ ضَارِبٍ قَوْمًا ظَالِمًا لَهُمْ مَرِيدًا قَتَلَهُمْ، وَآخِذَ أَمْوَالَهُمْ فَدَفَعُوهُ عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَاتَّخَذُوهُ ضَرْبًا فِي تِلْكَ الْمُدَافَعَةِ حَتَّى أَوْهَرُوهُ؛ فَمَرَضَ مِنْ ذَلِكَ مَرَضًا لَا يَقْدِرُ مَعَهُ عَلَى الصَّوْمِ، وَلَا عَلَى الصَّلَاةِ قَائِمًا؛ فَإِنَّهُ يَفْطِرُ وَيُصَلِّي قَاعِدًا وَيَقْصُرُ فَإِنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ مَرَضِ الْمَعْصِيَةِ وَسَفَرِ الْمَعْصِيَةِ.

وَأَمَّا الْمَقْدَارُ الَّذِي يَفْطِرُ فِيهِ فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ مَقْصُصًا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَتَذَكُّرُ هَاعِنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ طَرَفًا:

وَهُوَ إِنْ أَبَا حَنِيفَةَ حَدُّ السَّفَرِ الَّذِي يَفْطِرُ فِيهِ مِنَ الزَّمَانِ بِمَسِيرِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَمِنَ الْمَسَافَةِ بِمِقْدَارِ مَا بَيْنَ الْكُوفَةِ وَالْمَدَائِنِ؛ ذَكَرَ ذَلِكَ مُحَمَّدٌ بْنُ الْحَسَنِ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ.

وَحَدُّ الشَّافِعِيِّ ذَلِكَ بَسْتَوْ وَأَرْبَعِينَ مِيلًا.

وَحَدُّ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ، مَرَّةً يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَمَرَّةً ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ مِيلًا، وَمَرَّةً خَمْسَةً وَأَرْبَعِينَ مِيلًا، وَمَرَّةً اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ مِيلًا، وَمَرَّةً أَرْبَعِينَ مِيلًا، وَمَرَّةً سِتَّةً وَثَلَاثِينَ مِيلًا؛ ذَكَرَ ذَلِكَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بِالْبَسُوطِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَكُلُّ هَذِهِ حَدُودٌ فَاسِدَةٌ لَا دَلِيلَ عَلَى صِحَّةِ شَيْءٍ مِنْهَا لَا مِنْ قَرَأَنٍ، وَلَا مِنْ سِتَّةٍ صَحِيحَةٍ. وَلَا مِنْ

رَوَايَةٍ فَاسِدَةٍ، وَلَا إِجْمَاعٍ قَدْ جَاءَتْ فِي ذَلِكَ رَوَايَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ عَنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَيْسَ بَعْضُهَا أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ: فَرَوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْصُرُ فِي أَقْلٍ مِمَّا بَيْنَ خَيْرِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ سِتَّةٌ وَتِسْعُونَ مِيلًا، وَرَوِيَ عَنْهُ أَنَّ لَا يَقْصُرُ فِي أَقْلٍ مِمَّا بَيْنَ الْمَدِينَةِ إِلَى السَّرِيْدَاءِ وَهُوَ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ مِيلًا، وَرَوِيَ عَنْهُ لَا يَكُونُ الْفِطْرُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؛ وَرَوِيَ عَنْهُ لَا يَكُونُ الْقَصْرُ إِلَّا فِي الْيَوْمِ الثَّامِ وَرَوِيَ عَنْهُ الْقَصْرُ فِي ثَلَاثِينَ مِيلًا؛ وَرَوِيَ عَنْهُ الْقَصْرُ فِي ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا؛ وَكُلُّ ذَلِكَ صَحِيحٌ عَنْهُ.

وَرَوِيَ عَنْهُ الْقَصْرُ فِي سَفَرٍ سَاعَةٍ، وَفِي مِيلٍ وَفِي سَفَرٍ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ بِإِسْنَادٍ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ، وَهُوَ جَبَلَةُ بْنُ سَحِيمٍ عَنْهُ، وَخُصَّابُ بْنُ دَنَارٍ، وَعُمَرُ بْنُ زَيْدٍ بِنِ خَلْدَةَ عَنْهُ.

وَرَوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَرْبَعَةَ رُجُلٍ.

وَرَوِيَ عَنْهُ يَوْمَ تَأَمٍّ، وَرَوِيَ عَنْهُ لَا يَقْصُرُ فِي يَوْمٍ إِلَى الْعَتَمَةِ فَإِنْ زِدْتَ فَائْصَرُ، وَلَا تَمُتْ لِقَوْمٍ بِأَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ غَيْرَ مِنْ ذِكْرِنَا، وَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْهُمْ، وَعَنْ الزُّهْرِيِّ، وَالْحَسَنِ: أَنَّهُمَا حَدَّثَا ذَلِكَ يَوْمَئِذٍ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا مَعْرُ وَهُوَ ابْنُ كَدَامٍ - عَنْ خُصَّابِ بْنِ دَنَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: إِنِّي لَأَسَافِرُ السَّاعَةَ مِنَ النَّهَارِ فَاقْصُرُ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مَسْرُورٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عُمَرُو بْنِ زَيْدٍ بِنِ خَلْدَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: تَقْصُرُ الصَّلَاةُ فِي سَفَرٍ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ عُمَرُو بْنِ الْمُنْثَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ جَبَلَةَ بْنَ سَحِيمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: لَوْ خَرَجْتَ مِيلًا لَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ.

وَعَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ السَّمْعُورِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ قَصَرَ فِي أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ.

وَعَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ بِنِ عُمَرَ بِنِ الْخَطَّابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَهُ إِلَى مَكَانٍ عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا فَقَصَرَ ابْنُ عُمَرَ الصَّلَاةَ - وَهَذِهِ أَصَانِيدُ عَنْهُ كَالشَّمْسِ.

وَعَنْ عُمَرَ بِنِ الْخَطَّابِ الْقَصْرَ فِي ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ.

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ خَمْسَةَ عَشَرَ مِيلًا.

وَعَنْ ابْنِ سَعْدٍ فِي اثْنِي عَشَرَ مِيلًا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ قَالَ سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ الْقَصْرَ وَأَقْطَرُ فِي

يريدون من المدينة.

قال: نعم..

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عمر بن عبد الملك أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا أبو داود أخبرنا عبيد الله بن عمر أخبرنا عبد الله بن يزيد هو القري عن سعيد بن أبي أيوب أخبرنا يزيد بن أبي حبيب: أن كليب بن ذعل الحضرمي أخبره أن «عبيد بن جبر قال: كنت مع أبي بصرة الغفاري صاحب رسول الله ﷺ في سفينتين من الشَّطْطِ في رَمَضَانَ فَرَفَعَ ثُمَّ قَرَّبَ غَدَاهُ قَالَ: اقْرَبْ فَقُلْتُ: أَكُنْتُ تَرَى الْيَوْمَ؟ قَالَ: أَتُرْغَبُ عَنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكُلُ؟» وَالرَّوَايَاتُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ جِدًّا.

فَأَمَّا تَحْدِيدُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، فَلَا مَعْنَى لَهُ أَصْلًا وَإِنَّمَا هِيَ دَعَاوَى بِلَا بَرَهَانٍ، وَمَوْعُ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ بِالْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا مَنَعَ مِنْ أَنْ تَسَافَرَ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي عَرَمٍ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَذَلِكَ خَبَرٌ صَحِيحٌ لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مِنْ حُكْمِ الْقَصْرِ وَالْفِطْرِ اثرٌ وَلَا دَلِيلٌ.

وأيضاً: فَإِنَّه جَاءَ بِالْفَاطِطِ مُخْتَلَفَةً فِي بَعْضِهَا «لَا تُسَافِرُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثٍ» وَفِي بَعْضِهَا «لَا تُسَافِرُ ثَلَاثًا» وَفِي بَعْضِهَا «لَا تُسَافِرُ لِكِلَيْتَيْنِ» وَفِي بَعْضِهَا «لَا تُسَافِرُ يَوْمًا وَلَيْلَةً» وَفِي بَعْضِهَا «لَا تُسَافِرُ يَوْمًا» وَفِي بَعْضِهَا «لَا تُسَافِرُ يَوْمًا».

وهذه الفَاطِطُ اختلفت فيها عن أبي سعيد، وأبي هريرة، وابن عمر.

وصحَّح من طريق ابن عباس هذا الخبر «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ» دُونَ تَحْدِيدِ أَصْلًا وَلَمْ يَخْتَلَفْ عَنْهُ فِي ذَلِكَ أَصْلًا؛ فَإِنْ عَزَمُوا عَلَى تَرْكِهِ مِنْ اِخْتِلَافٍ عَنْهُ وَالْأَخْبَرُ بِرَوَايَةٍ مِنْ لَمْ يَخْتَلَفْ عَنْهُ فَابْنُ عَبَّاسٍ لَمْ يَخْتَلَفْ عَنْهُ؛ فَهُوَ أَوَّلَى عَلَى هَذَا الْأَصْلِ، وَإِنْ أَخَذُوا بِالزِّيَادَةِ، فَرَوَايَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ هِيَ الرَّائِدَةُ عَلَى سَائِرِ الرَّوَايَاتِ، لِأَنَّهُ تَعَمُّ كُلِّ سَفَرٍ؛ وَإِنْ أَخَذُوا بِالتَّفَقُّعِ عَلَيْهِ فَأَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثٍ هُوَ التَّفَقُّعُ عَلَيْهِ لَا الثَّلَاثُ.

كما رواه عبد الله بن عمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو عَرَمٍ».

وهكذا رواه هشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة كلاهما عن قتادة عن زرعة عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ.

وهكذا رواه أبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد عن النبي ﷺ فَيُظَلُّ أَنْ يَكُونَ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ مَتَعَلِّقٌ بِهَذَا الْخَبَرِ أَصْلًا إِلَّا كَعَمَلِ الزَّهْرِيِّ،

والحسن يذكر اللَّيْلَتَيْنِ فِيهِ وَلَا فَرْقَ. وَمَا لَهُمْ بَعْدَ هَذَا حِيلَةٌ، عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ كَفَرُوا بِمُؤَنَةِ، فَذَكَرَ مَالِكٌ فِي الْمَدِينَةِ: أَنْ مَنْ تَأَوَّلَ مِنَ الرَّعَاةِ وَغَيْرِهِمْ فَافْطَرَ فِي خُرُوجِ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْقَضَاءُ، وَرَأَى الْقَصْرَ فِي مَنَى مِنْ مَكَّةَ، وَهَذَا قَوْلُنَا.

وكذلك رأى أبو حنيفة، والشَّافِعِيُّ فِي الْمَتَاوَلِ وَلَا فَرْقَ. وَأَيْضًا: فَإِنَّهُمْ كَلَّمَهُ رَاوَا لَمْ يَسَافِرْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَنْ يَفْطَرَ إِذَا فَارَقَ بِيوتَ الْقَرْيَةِ؛ فَإِنْ رَجَعَ لشيءٍ أَوْجَبَ عَلَيْهِ تَرْكُ السَّفَرِ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا الْقَضَاءُ، فَقَدْ أَوْجِبُوا الْفَطْرَ فِي أَقَلِّ مِنْ مِيلٍ، وَيَغْيِي مِنْ هَذَا كُلُّهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «وَمَنْ كَانَ عَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» فَلَمْ يَخْصُ تَعَالَى سَفَرًا مِنْ سَفَرٍ.

ووجدنا ما دون المِيلِ لَيْسَ لَهُ حُكْمُ السَّفَرِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَحَّحَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْعُدُ لِلْغَائِطِ وَالْبَوْلِ فَلَا يَقْصُرُ وَلَا يَفْطَرُ، وَلَمْ يَحْذَرْ أَقَلَّ مِنَ الْمِيلِ قَوْلًا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِاللَّيْلِ وَاللُّغَةِ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَيَلْزَمُ مِنْ تَعَلُّقِ مِنَ الْحَفَّتَيْنِ بِحَدِيثِ «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ» أَنْ لَا يَرَى الْقَصْرَ وَالْفَطْرَ فِي سَفَرٍ مَعْصِيَةً؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَبْعَ هَا بَلَا خِلَافٍ سَفَرُ الْمَعْصِيَةِ أَصْلًا؛ وَإِنَّمَا أَبَاحَ هَا بِلَا شَكٍّ اسْتِيفَارَ الطَّاعَاتِ؛ وَهَذَا مَا أَوْهَمُوا فِيهِ مِنَ الْأَخْبَارِ أَنَّهُمْ أَخَذُوا بِهِ وَهُمْ خَالِفُونَ لَهُ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَأَمَّا مَا دُونَ الْمِيلِ فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: لَيْسَ لَهُ حُكْمُ السَّفَرِ؛ فَلَا يَجُوزُ الْفَطْرُ وَلَا الْقَصْرُ فِيهِ أَصْلًا، وَإِنْ أَرَادَ مِيلًا فَصَاعِدًا؛ لِأَنَّ نِيَّةَ السَّفَرِ هِيَ غَيْرُ السَّفَرِ؛ وَقَدْ يَنْوِي السَّفَرُ مِنْ لَا يَسَافِرُ، وَقَدْ يَسَافِرُ مِنْ لَا يَنْوِي السَّفَرِ.

وقد روي عن أَنَسِ الْفَطْرُ فِي رَمَضَانَ فِي مَنْزِلِهِ إِذَا أَرَادَ السَّفَرَ.

وروي عن عليٍّ: إِذَا يَفَارَقُ بِيوتَ الْقَرْيَةِ.

وروي عن ابن عمر: تَرَكَ الْقَصْرَ حَتَّى يَبْلُغَ مَا يَقْصُرُ فِي مِثْلِهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وكان هذا هُوَ النِّظَرُ لَوْلَا حَدِيثُ أَنَسٍ «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ فَلَمْ يَزَلْ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ» فَهَذَا عَلَى عُمُومِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْصُ مِنْهُ شَيْءٌ بغير نص.

وأما قولنا: يَقْضِي بَعْدَ ذَلِكَ فِي أَيَّامٍ أُخَرَ فَهَذَا نَصُ الْفَرَّانِ. وَجَائِزٌ أَنْ يَقْضِيهِ فِي سَفَرٍ، وَفِي حَضَرٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَخْصُ بِأَيَّامٍ أُخَرَ حَضْرًا مِنْ سَفَرٍ.

وأما قولنا: لَا يَجُوزُ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ فَإِنَّ النَّاسَ اِخْتَلَفُوا:

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: مَنْ سَافَرَ بَعْدَ دُخُولِ رَمَضَانَ فَلَعَلَّهُ أَنْ يَصُومَهُ كُلَّهُ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: بَلْ هُوَ غَيْرُ إِِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا بَدَّ لَهُ مِنَ الْفِطْرِ وَلَا يَجِزُهُ صَوْمُهُ.

ثُمَّ ائْتَرَقَ الْقَائِلُونَ بِخِيَرِهِ: فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الصَّوْمُ أَفْضَلُ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الْفِطْرُ أَفْضَلُ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: هُمَا سَوَاءٌ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يَجِزُهُ الصَّوْمُ وَلَا بَدَّ لَهُ مِنَ الْفِطْرِ:

فَرَوَيْنَا الْقَوْلَ الْأَوَّلَ: عَنْ عَلِيٍّ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ

عَنْ قَتَادَةَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَبْرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ السَّلَمَانِيِّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: مَنْ أَدْرَكَهُ رَمَضَانٌ وَهُوَ مُقِيمٌ ثُمَّ سَافَرَ بَعْدَ لُزْمِهِ الصَّوْمِ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ».

وَعَنْ عُبَيْدَةَ مِثْلَهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلُهُ: وَعَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَهَا نَهَتْ عَنِ السَّفَرِ فِي رَمَضَانَ؛ وَعَنْ خِيَمَةَ كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا حَضَرَ رَمَضَانَ: فَلَا تَسَافَرُ حَتَّى تَصُومَ.

وَعَنْ أَبِي جَلْزٍ مِثْلَهُ قَالَ: فَإِنْ أَمَى أَنْ لَا يَسَافِرَ فَلْيَصُمْ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ مِثْلُ قَوْلِ أَبِي جَلْزٍ.

وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَأَلَ عَنِ الْمَسَافِرِ إِيصُومَ أَمْ يَفْطَرُونَ؟ فَقَالَ: يَصُومُونَ.

وَأَمَّا الطَّائِفَةُ الْمُجَوِّزَةُ لِلصَّوْمِ وَالْفِطْرِ: أَوْ الْمُخْتَارَةُ لِلصَّوْمِ:

فَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، فَشَهِدُوا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ» وَاحْتَجُّوا بِأَحَادِيثٍ مِنْهَا حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ الْحَبَّاقِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ حَمُولَةٌ يَأْوِي إِلَى شَيْعٍ فَلْيَصُمْ رَمَضَانَ حَيْثُ أَذْرَكَهُ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ «أَمَرَ أَصْحَابَهُ فِي السَّفَرِ بِالْفِطْرِ وَهُوَ صَائِمٌ فَتَرَدُّدُوا وَفَطَّرَ هُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

وَذَكَرُوا عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَهَا كَانَتْ تَصُومُ فِي السَّفَرِ وَتَسْمِي الصَّلَاةِ؛ وَعَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ فِي رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ.

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ إِنْ أَفْطَرْتَ فَرُخْصَةُ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ صُمْتَ فَالصَّوْمُ أَفْضَلُ.

وَعَنْ عُمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ: الصَّوْمُ أَفْضَلُ.

وَعَنْ الْمُسَوِّدِ بْنِ خُرْمَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ بَغُوثٍ مِثْلَهُ: وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ صَامَ فِي سَفَرٍ، لِأَنَّهُ كَانَ رَاجِعًا، وَأَفْطَرَ

سَعْدٌ مَوْلَاهُ، لِأَنَّهُ كَانَ مَاشِيًا وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: صَمَهُ فِي الْبَرِّ وَأَفْطَرَهُ فِي الْبَرِّ.

وَعَنْ طَاوُوسٍ: الصَّوْمُ أَفْضَلُ، وَعَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ مِثْلَهُ.

وَاحْتَجَّ مَنْ رَأَى الْأَمْرَيْنِ سِوَاهُ بِحَدِيثِ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ أَجِدُ فِي قُوَّةٍ عَلَى الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيُّ ذَلِكَ شِئْتَ يَا حَمْزَةُ».

وَبِحَدِيثِ مُرْسَلٍ عَنِ الْغَطَفِيِّ أَبِي هَارُونَ «أَنَّ رَجُلَيْنِ سَافَرَا، فَصَامَ أَحَدُهُمَا وَأَفْطَرَ الْآخَرُ، فَذَكَرَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: كِلَاهُمَا أَصَابَ».

وَبِحَدِيثِ مُرْسَلٍ عَنْ أَبِي عِيَّاضٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «أَمَرَ أَنْ يُنَادَى فِي النَّاسِ: مَنْ شَاءَ صَامَ وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي سَعِيدٍ وَجَابِرٍ: «كُنَّا نَسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا يَجِبُ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ».

وَعَنْ عَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدِ، وَيَزِيدَ بْنِ مَعَاوِيَةَ النَّخَعِيِّ: أَنَّهُمْ سَافَرُوا فِي رَمَضَانَ فَصَامَ بَعْضُهُمْ، وَأَفْطَرَ بَعْضُهُمْ فَلَمْ يَعْصِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

وَعَنْ عَطَاءٍ إِنْ شُكَّ فَصُمْ وَإِنْ شُكَّ فَافْطَرِ.

وَأَمَّا مَنْ رَأَى الْفِطْرَ أَفْضَلَ فَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو إِذْ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ وَمَنْ أَحْبَبَ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ».

وَمِنْ رَوَيْنَا عَنْهُ اخْتِيَارَ الْفِطْرِ عَلَى الصَّوْمِ: سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ.

رَوَيْنَا أَنَّهُ سَافَرَ هُوَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ، وَالْمُسَوِّدُ بْنُ خُرْمَةَ فَصَامَا وَأَفْطَرَ سَعْدٌ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: أَنَا أَفْقَهُ مِنْهُمَا.

وَصَحَّحَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَصُومُ فِي السَّفَرِ وَكَانَ مَعَهُ رَقِيقٌ فَكَانَ يَقُولُ: يَا نَافِعُ ضَعْ لِي سَحُورَهُ.

قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ إِذَا سَافَرَ أَحَبَّ إِلَيْهِ أَنْ يَفْطَرَ يَقُولُ: رُخْصَةٌ رَبِّي أَحَبُّ إِلَيَّ وَأَنْ أَجْزَلَ لَكَ أَنْ تَفْطَرَ فِي السَّفَرِ. وَيَحْتَجُّ أَهْلُ هَذَا الْقَوْلِ بِحَدِيثِ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو الَّذِي رَوَيْنَا أَنْفَاءً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ، وَمَنْ أَحْبَبَ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ»، فَحَسَنَ الْفِطْرَ وَلَمْ يَزِدْ فِي الصَّوْمِ عَلَى إِسْقَاطِ الْجُنَاحِ..

قَالَ عَلِيٌّ: هَذَا مَا احْتَجَّتْ بِهِ كُلُّ طَائِفَةٍ تَحْسُنُ رَأْيَ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ لَمْ نَدْعُ مِنْهُ شَيْئًا، وَلَسْنَا نَقُولُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ

اليسر، وأفطره في العسر، لَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا إِيْجَابُ الصَّوْمِ، وَلَا بَدْءٌ عَلَى ذِي الْحِمْلَةِ وَالشَّيْبِ، وَهَذَا خِلَافُ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ الْمَذْكُورَةِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ الْفَطْرِيفِ، وَابْنِ عِيَّاضٍ فَرَسَلَانٍ، وَلَا حُجَّةَ فِي مَرْسَلٍ.

وَأَمَّا حَدِيثُ حِزْمَةَ بْنِ عَمْرِو الَّذِي ذَكَرْنَا هَاهُنَا الَّذِي فِيهِ إِيْجَابُ الصَّوْمِ فِي رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ، فَإِنَّمَا هُوَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ حِزْمَةَ - ابْنِ عَمْرٍو بْنِ حِزْمَةَ - وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَابُوهُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الثَّابِتُ مِنْ حَدِيثِ حِزْمَةَ هُوَ مَا نَذَرَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ، وَابْنِ الدَّرَدَاءِ، وَجَابِرٍ، فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا لِرُجْهِينِ.

أَحَدُهُمَا: لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ صَائِمًا لِرَمَضَانَ، وَإِذْ لَيْسَ ذَلِكَ فِيهَا فَلَا يَجُوزُ الْقَطْعُ بِذَلِكَ، وَلَا الْاِحْتِجَاجُ بِاخْتِرَاعِ مَا لَيْسَ فِي الْحَبْرِ عَلَى الْقُرْآنِ، وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ صَائِمًا نَظَرًا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَتَّى لَوْ كَانَ ذَلِكَ فِيهَا نَصًّا لَمَا كَانَ لَهُمْ فِيهَا حُجَّةٌ، لِأَنَّهُ أَخَّرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيْجَابُ الْفَطْرِ فِي رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ، فَلَوْ كَانَ صَوْمُ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ قَبْلَ ذَلِكَ مَبَاحًا لَكَانَ مَنْسُوخًا بِأَخْرِجِ أَمْرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَمَا نَذَرَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا اِحْتِجَاجُ مَنْ أَوْجَبَ الصَّوْمَ فِي السَّفَرِ لِمَنْ أَهْلٌ عَلَيْهِ الشَّهْرُ فِي الْحَضَرِ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾، فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَقُلْ: فَمَنْ شَهِدَ بَعْضُ الشَّهْرِ فَلْيَصُمْهُ؛ وَإِنَّمَا أَوْجَبَ تَعَالَى صِيَامَهُ عَلَى مَنْ شَهِدَ الشَّهْرَ لَا عَلَى مَنْ شَهِدَ بَعْضَهُ، ثُمَّ يَبْطُلُ قَوْلُهُمْ أَيْضًا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، فَفَعَلَ السَّفَرُ وَالْمَرَضُ. نَاقِلَيْنِ عَنِ الصَّوْمِ فِيهِ إِلَى الْفَطْرِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ سَافَرَ فِي رَمَضَانَ عَامَ الْفَتْحِ فَأَفْطَرَ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَرَادِ رِبِّهِ تَعَالَى، وَبِالْبَلَاغِ مِنْهُ نَاحِدُهُ، وَعَنْهُ لَا مِنْ غَيْرِهِ. فَلَمَّا بَطُلَ كُلُّ مَا اِحْتَجَّوا بِهِ، وَجِبَ أَنْ نَاتِي بِالْبَرَاهِنِ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا، بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَقُوَّتِهِ.

قَالَ عَلِيٌّ: نَذَرُ الْآنَ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ الدَّرَدَاءِ، وَجَابِرٍ وَحِزْمَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْجَوْهَةِ الصَّحَّاحِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - وَنَرَى أَنَّهُ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهَا؛ ثُمَّ نَعْقِبُ بِالْبَرَاهِنِ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَبِهِ نَتَأَيَّدُ.

فَنَحْتَاجُ إِلَى تَرْجِيحِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، إِلَّا أَنَّهَُا كُلُّهَا مُتَّفَقَةٌ عَلَى جَوَازِ الصَّوْمِ لِرَمَضَانَ فِي السَّفَرِ، وَهُوَ خِلَافُ قَوْلِنَا فَإِنَّمَا يُلْزَمُنَا دَفْعُهَا كُلُّهَا مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ فَتَقُولُ: وَيَاللَّهِ تَعَالَى نَتَأَيَّدُ وَنَسْتَعِينُ: أَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ فَقَدْ أَتَى كِبَرُهُ مِنَ الْكِبَارِ، وَكَذَبُ كَذِبًا فَاحِشًا مِنْ احْتِجَاجِهَا فِي إِيْجَابِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ؛ لِأَنَّهُ حَرَفَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ مَوْضِعِهِ نَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ مِثْلِ هَذَا.

وَهَذَا عَارٍ لَا يَرْضَى بِهِ حَقِّقٌ؛ لِأَنَّ نَصَّ الْآيَةِ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ إِنَّمَا مُتَعَدِّدَاتٌ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامٍ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ وَإِنَّمَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي حَالِ الصَّوْمِ الْمُنْسَخَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ الْحُكْمُ فِي أَوَّلِ نَزُولِ صَوْمِ رَمَضَانَ: أَنْ مَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَهُ وَأَطْعَمَ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، وَكَانَ الصَّوْمُ أَفْضَلَ، هَذَا نَصُّ الْآيَةِ، وَلَيْسَ لِلْسَّفَرِ فِيهَا مَدْخَلٌ أَصْلًا وَلَا لِلْإِطْعَامِ مَدْخَلٌ فِي الْفَطْرِ فِي السَّفَرِ أَصْلًا؛ فَكَيْفَ اسْتَجَازَا هَذِهِ الطَّائِفَةُ؟ وَبِهَذَا جَاءَتْ السُّنَنُ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ نَجِيعٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَّابٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ يَكْرِ بْنِ الْأَشْجَعِ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْرَعِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْرَعِ قَالَ: كُنَّا فِي رَمَضَانَ عَلَى غَهْوِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ شَاءَ صَامَ وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ فَأَفْطَرْتُ فَأَفْطَرْتُ بِطَعَامٍ مِسْكِينٍ حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾.

وَبِهِ إِلَى مُسْلِمٍ: أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا يَكْرِ بْنُ عِيسَى ابْنُ مِصْرٍ - عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ يَكْرِ بْنِ الْأَشْجَعِ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْرَعِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْرَعِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامٍ مِسْكِينٍ﴾ كَانَ مِنْ أَرَادَ أَنْ يَفْطَرَ وَيَفْتَدِيَ حَتَّى نَزَلَتْ الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فَنَسَخَهَا.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: فَحِينَئِذٍ كَانَ الصَّوْمُ أَفْضَلَ؛ فَظَهَرَتْ فَضِيلَةُ مَنْ احْتَجَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ الْحَبَّيْنِ وَمَنْ كَانَ يَأْتِي إِلَى حَمُولَةٍ أَوْ شَيْعٍ فَلْيَصُمْ؛ فَحَدِيثٌ سَاقِطٌ لِأَنَّ رَأْيَهُ عَبْدَ الصَّمَدِ بْنُ حَبِيبٍ - وَهُوَ بَصْرِيٌّ - لَيْسَ بِالْحَدِيثِ عَنْ سَنَانَ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ الْحَبَّيْنِ وَهُوَ يَجْهَلُونَ ثُمَّ لَوْ صَحَّ هَذَا الْخَبَرُ لَمَا كَانَ فِيهِ حُجَّةٌ لِأَحَدٍ مِنَ الطَّوَائِفِ الْمَذْكُورَةِ إِلَّا لِلْقَوْلِ الْمَرْوِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: صَمَهُ فِي

عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين «أَنَّ حَضْرَةَ بَنٍ عَمْرُو الْأَسْلَمِيِّ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَجُلٌ أَسْرُدُ الصَّوْمَ أَفَأَصُومُ فِي الشَّغْرِ؟ قَالَ: صُمْ إِنْ شِئْتَ».

قَالَ عَلِيٌّ: كُلُّ هَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ.

أما حديث أبي الدرداء: فليس فيه أن ذلك كان في رمضان أصلاً، وإلحاق ما ليس في الخبر كذب، وقد يمكن أن يكون تطوعاً فلا تنكره فلا متعلق لهم ولا لنا فيه.

وأما حديث أبي سعيد طريق معاوية بن صالح لا يحتاج بها؛ ثم هبكت أنها صحيحة فهو حجة لنا عليهم؛ لأن فيه: أن آخر أمر رسول الله ﷺ كان الفطر، هذا إن صح أنه كان في رمضان.

وفي حديث حماد بن سلمة المذكور وحديث ابن عباس بيان أنه كان في رمضان، وفيهما على أبي حنيفة، ومالك، والشافعي: أمر عظيم، لأنهم لا يجوزون لمن صام وهو مسافر في رمضان أن يفطر في ذلك اليوم الذي ابتدأ صيامه، وأنفقوا على أنه غلط، وما يبعد عنهم إطلاق اسم العصية عليه، ومالك يرى عليه الكفارة؛ فلينظر ناصر أقوالهم فيما إذا يدخل في احتجاجة بهذين الخبرين من إطلاق اسم الخطأ والعصية على رسول الله ﷺ وإيجاب الكفارة عليه في إفطاره، وهذا خروج عن الإسلام عن أديم عليه.

وأما نحن فنقول: لو صح أنه عليه السلام كان صائماً بنويه من رمضان لكان ذلك منسوخاً بآخر أمره، وأخر فعله، وإذا لم يأت ذلك في شيء من الأخبار فيمكن أن يكون صام تطوعاً، والفطر للصائم تطوعاً مباح مطلقاً لا كراهة فيه كما فعل عليه السلام.

والعجب كل العجب ممن يقول في الخبر الثابت «أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الْحَبَّيَّ وَتَجِدُهُ قَامَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ يَدَهَا»: لعله إنما قطع يدها لغير ذلك. ويقول في الخبر الثابت «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَصَلِّي خَلْفَ الصُّفَّةِ وَخَدَّهُ قَامَرُهُ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ»: لعله إنما أمره بالإعادة لغير ذلك. ويقول في الخبر «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَصَلِّي رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ وَالصَّلَاةِ تَقَامُ فَقَالَ لَهُ: يَا صِلَاتِكَ تَعْتَدُ»: لعله إنما أنكر عليه أنه صلاهما بين الناس مكابرة للباطل؛ وفي الخبر منصوص أنه كان يصليهما ناحية.

ثم لا يقول هاهنا: لعله كان يصوم تطوعاً، وهاهنا يجب أن يقال هذا؛ لأنه ليس في الأخبار دليل على غير ذلك.

وأما تلك الأخبار فليس منها شيء يحتمل ما تؤولوه لأن

روينا من طريق أبي داود أخبرنا مؤمل بن الفضل أخبرنا الوليد هو ابن مسلم - أخبرنا سعيد بن عبد العزيز حدثني إسماعيل بن عبيد الله حدثني أم الدرداء عن أبي الدرداء قال: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ فِي حَرْ شَدِيدٍ حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا لِبَعْضِ يَدِهِ عَلَى رَأْسِهِ أَوْ كَفَّهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ مَا فِينَا صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ».

ومن طريق حماد بن سلمة عن الجري عن أبي نصره عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ «كَانَ فِي سَفَرٍ فَأَتَى عَلَى غَيْرِهِ فَقَالَ لِلْقَوْمِ: اسْتَرَوْا».

فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَشْرَبُ وَلَا تَشْرَبُ، فَقَالَ: إِنِّي أَيْسَرُكُمْ إِنِّي رَاكِبٌ وَأَنْتُمْ مَشَاءُ فَشَرِبَ وَشَرَبُوا».

ومن طريق حماد بن زيد عن الجري عن أبي نصره عن أبي سعيد الخدري قال: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ فَمَرُّ بِنَاهٍ فَقَالَ: انْزِلُوا فَاسْتَرَوْا؛ فَلَمَّا كَانَا الْقَوْمَ قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَشَرِبَ وَشَرَبْنَا مَعَهُ».

وقد روينا هذا الخبر من طريق لا يحتاج بها.

كما روينا من طريق معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد حدثني «فَرَعَةُ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا سَعِيدٍ عَنِ الصَّوْمِ فِي الشَّغْرِ فَقَالَ سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَكَّةَ وَنَحْنُ صَائِمُونَ فَتَزَلْنَا مَسْرًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّكُمْ قَدْ دَخَلْتُمْ مِنْ عَذُوكُمْ وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ فَكَانَتْ رُخْصَةً، فَمِنْ مَنْ صَامَ وَمِنْ مَنْ أَفْطَرَ، ثُمَّ تَزَلْنَا مَسْرًا آخَرَ فَقَالَ: إِنَّكُمْ تَصِيحُونَ عَذُوكُمْ وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ فَافْطَرُوا فَكَانَتْ غَزْمَةً فَافْطَرْنَا، ثُمَّ قَالَ لَقَدْ رَأَيْتُ نَصُومَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَعْدُ ذَلِكَ فِي الشَّغْرِ».

ومن طريق عبد الرزاق: عن معمر عن أيوب السخيتاني عن عكرمة عن ابن عباس قال: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَصَامَ حَتَّى مَرَّ بِغَدِيرٍ فِي الطَّرِيقِ وَذَلِكَ فِي نَحْرِ الظُّهَيْرَةِ فَمُعِطِشُ النَّاسِ قَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ فَأَمْسَكَهُ عَلَى يَدِهِ حَتَّى رَأَاهُ النَّاسُ ثُمَّ شَرِبَ فَشَرِبَ النَّاسُ».

ومن طريق البخاري: أخبرنا عبد الله بن يوسف عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن حرة بن عمرو الأسلمي قال لرسول الله ﷺ «أَأَصُومُ فِي الشَّغْرِ، وَكَانَ كَثِيرَ الصَّيَامِ فَقَالَ: «إِنْ شِئْتَ فَصُمْ وَإِنْ شِئْتَ فَافْطِرْ».

ومن طريق مسلم: أخبرنا أبو الربيع الزهراني ويحيى بن يحيى قال أبو الربيع أخبرنا حماد هو ابن زيد - وقال يحيى أخبرنا أبو معاوية ثم اتفق أبو معاوية وحماد كلاهما عن هشام بن عروة

نَصَهَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ.

وَالْعَجَبُ مَنْ يَحْتَجُّ بِقَوْلِ أَبِي سَعِيدٍ ثُمَّ «لَقَدْ رَأَيْتَنَا نَفْصُومَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» فِي إِجَارَةِ مَا لَيْسَ فِي الْخَبَرِ مِنْهُ أَثَرٌ وَلَا عَمْرٌ مِنْ إِجَارَةِ الصَّوْمِ لِرَمَضَانَ فِي السَّفَرِ؛ وَلَيْسَ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلِمَ بِذَلِكَ فَاقْتَرَعَهُ. وَهَمُّ لَا يَرُونَ قَوْلَ أَسْمَاءَ: «ذَبَحْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوْسًا فَأَكَلْنَاهُ حَبَّةً، وَلَا يَرُونَ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ «إِنْ طَلَّقَ الثَّلَاثَ كَانَتْ تُجْعَلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاحِدَةً» حَبَّةً.

وَهَذَا عَجَبٌ عَجِيبٌ وَإِنَّمَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ إِبَاحَةُ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ وَخَلُّ نَتِجَتِهِ تَطَوُّعًا أَوْ فَرْضًا غَيْرَ رَمَضَانَ؛ وَمَا يَبِينُ هَذَا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَافِرٌ فِي رَمَضَانَ بَعْدَ عَامِ الْفَتْحِ.

وَأَمَّا خَيْرُ حِزَّةٍ فَيَبَانُ جَلِيٌّ فَإِنَّهُ إِنَّمَا سَأَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ التَّطَوُّعِ لِقَوْلِهِ فِي الْخَبَرِ «إِنِّي امْرُؤٌ أَسْرَدُ الصَّوْمَ أَقْصَرُومَ فِي السَّفَرِ» وَكَانَ كَثِيرَ الصَّيَامِ فَيُطْلَقُ كُلُّ مَا تَأْوَلُّوهُ، وَيُطْلَقُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَخْيَارِ حَبَّةٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوَقُّفُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَإِذَا لَمْ يَبَيِّنْ لَهُمْ حَبَّةٌ لَا مِنْ قُرْآنٍ وَلَا مِنْ سُنَّةٍ فَلَنَذْكُرَ الْآنَ الْإِبْرَاهِيمَ عَلَى صَحَّةٍ قَوْلُنَا بِمَوْلَى اللَّهِ تَعَالَى وَقُوَّتِهِ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَمَنْ شَهِدَ بَيْنَكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَتَمَّنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» وَهَذِهِ آيَةٌ عَمَّا يَجْمَعُ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا مَنْسُوخَةٌ وَلَا مَخْصُوصَةٌ.

فَصَحَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَفْرَضْ صَوْمَ الشَّهْرِ إِلَّا عَلَى مَنْ شَهِدَهُ، وَلَا فَرَضَ عَلَى الْمَرِيضِ، وَالسَّافِرِ إِلَّا أَيَّامًا أُخَرَ غَيْرَ رَمَضَانَ، وَهَذَا نَصٌّ جَلِيٌّ لَا حِيلَةَ فِيهِ؛ وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ قَالَ: إِنَّمَا مَعْنَى ذَلِكَ إِنْ أَفْطَرَ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا دَعْوَى مَوْضُوعَةٌ بِلَا بَرَهَانٍ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «قُلْ خَاتُوا يُرَاقَاتُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»؛ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَتْحٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْجَلِيدِ الثَّقَفِيُّ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَيْمِ فَصَامَ النَّاسُ ثُمَّ دَعَا بِفَتْحٍ مِنْ مَاءٍ فَرَفَعَهُ حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ ثُمَّ شَرِبَ فَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنْ بَغَضَ النَّاسُ قَدْ صَامَ» فَقَالَ: أَوْلَيْتُكَ الْعَصَا أَوْلَيْتُكَ الْعَصَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنْ كَانَ صِيَامُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَمَضَانَ فَقَدْ

نَسَخَهُ بِقَوْلِهِ «أَوْلَيْتُكَ الْعَصَا» وَصَارَ الْفَطْرُ فَرْضًا وَالصَّوْمُ مَعْصِيَةً، وَلَا سَبِيلَ إِلَى خَبَرٍ نَاسَخَ لِهَذَا أَبَدًا، وَإِنْ كَانَ صِيَامُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَطَوُّعًا فَهَذَا آخَرُ لِلْمَنْعِ مِنْ صِيَامِ رَمَضَانَ لِرَمَضَانَ فِي السَّفَرِ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ أَخْبَرَنَا آدَمُ، وَقَالَ مُسْلِمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ثُمَّ أَتَقَرَّ آدَمُ وَمُحَمَّدٌ وَكِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ زُرَّارَةَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَرَأَى رَجُلًا قَدْ ظَلَمَ عَلَيْهِ فَسَأَلَ عَنْهُ فَقِيلَ: صَائِمٌ، فَقَالَ: لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ» هَذَا لَفْظُ آدَمَ، وَلَفْظُ غُنْدَرٍ «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا مَكْشُوفٌ وَاضِحٌ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا مَنَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مِثْلِ حَالِ ذَلِكَ الرَّجُلِ.

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ تِلْكَ الْحَالَ عَرْمُ الْبَلَوِ إِلَيْهَا بِاخْتِيَارِ الْمَرَةِ لِلصَّوْمِ فِي الْخَفْرِ كَمَا هُوَ فِي السَّفَرِ فَتَخْصِيصُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَنْعِ مِنَ الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ يُطَالِلُ لِهَذِهِ الدَّعْوَى الْمُفْتَرَاةَ عَلَيْهِ ﷺ وَوَجِبَ اخْتِصَامُ كَلَامِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى عَمُومِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَفِيَّانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ صفْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صفْوَانَ بْنِ أُمِّةٍ الْجَمْعِيِّ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ عَنْ كَعْبِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَامُ فِي السَّفَرِ».

صفْوَانُ ثَقَّةٌ مَشْهُورٌ مَكِّيٌّ كَانَ مَرْجُوعًا بِالدَّرْدَاءِ بِنْتِ أَبِي الدَّرْدَاءِ. وَكَعْبُ بْنُ عَاصِمٍ مَشْهُورٌ الصَّحْبِيُّ هَاجِرٌ مَعَ أَبِي مُوسَى وَهُوَ مِنَ الْأَشْأَفِ حَيٌّ مِنَ الْأَزْدِ.

وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ حَدَّثَنِي يَحْيَى هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي أَبُو قَلَابَةَ الْجَرْمِيُّ «أَنَّ أَبَا أُمَيَّةَ عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيُّ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ وَقَدْ دَعَاهُ إِلَى الْغَدَاةِ: أَخْبِرْكَ عَنْ الْمَسَافِرِ، إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْهُ الصَّيَامَ وَبَيَّنَّ الصَّلَاةَ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي زُرْعَةَ عَمِيدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ أَخْبَرَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَاتَةَ عَنْ أَبِي بَشَرَ عَنْ هَانِئِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ وَدَعَاهُ إِلَى الْغَدَاةِ: «أَتَدْرِي مَا وَضَعَ اللَّهُ عَنِ الْمَسَافِرِ؟ قُلْتُ: مَا وَضَعَ اللَّهُ عَنِ الْمَسَافِرِ؟ قَالَ: الصَّوْمُ، وَشَطْرُ الصَّلَاةِ.

وَمِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

بِئْسَ تَوْبَانِ حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ

فِي ظُلْمٍ يُرْسُ عَلَيْهِ اللَّهُ فَسَأَلَ عَنْهُ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ صَائِمٌ فَقَالَ: لَيْسَ مِنْ
الْبِرِّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ وَعَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ
فَاتَّبِعُوهَا».

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ تَقُولُونَ فِي صَوْمِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
مَعَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ
مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ».

قُلْنَا: هَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ لَا تَحُلُو هَذِهِ الْآيَةَ مِنْ أَنْ يَكُونَ
نَزُولُهَا تَأَخَّرَ إِلَى وَقْتٍ فَتَحَ مَكَّةَ أَوْ بَعْدَهُ، وَتَقَدَّمَ فَرَضُ رَمَضَانَ
بِوَحْيٍ أُخَرَ كَمَا كَانَ نَزُولُ آيَةِ الْوُضُوءِ فِي الْمَائِدَةِ مُتَأَخِّرًا عَنْ نَزُولِ
فَرَضِهِ؛ فَإِنْ كَانَ تَأَخَّرَ نَزُولُهَا فَسَوَّاهُ سَاقِطٌ وَلِلَّهِ الْحُكْمُ رَبُّ
الْعَالَمِينَ.

وَأِنْ كَانَ تَقَدَّمَ نَزُولُهَا فَلَا يَخْلُو عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي
صَوْمِهِ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ صَامَهُ لِرَمَضَانَ أَوْ تَطَوُّعًا، فَإِنْ كَانَ
صَامَهُ تَطَوُّعًا فَسَوَّاهُ سَاقِطٌ وَلِلَّهِ الْحُكْمُ.

وَأِنْ كَانَ صَامَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِرَمَضَانَ فَلَا نَكْرُ أَنْ
يَكُونَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَسَخَ بِفِعْلِهِ حُكْمَ الْآيَةِ ثُمَّ نَسَخَ ذَلِكَ
الْفِعْلَ وَعَادَ حُكْمَ الْآيَةِ، فَهَذَا كُلُّهُ حَسَنٌ كَيْفَ وَلَا دَلِيلَ أَصْلًا
عَلَى تَقَدُّمِ نَزُولِ الْآيَةِ قَبْلَ غُرُوزِ الْفَتْحِ؟ وَمَا نَزَلَ بَعْضُهَا إِلَّا بَعْدَ
إِسْلَامِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ بَعْدَ الْفَتْحِ بِمَدَنٍ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَمْ يَبْقَ عَلَيْنَا إِلَّا أَنْ نَذَكِّرَ مِنْ قَالٍ: بِمَثَلِ
قَوْلِنَا لثَلَاثَا يَدْعُو عَلَيْنَا خِلَافَ الْإِجْمَاعِ؛ فَالِدَّعْوَى لِذَلِكَ مِنْهُمْ
سَهْلَةٌ، وَهُمْ أَكْثَرُ النَّاسِ خِلَافًا لِلْإِجْمَاعِ عَلَى مَا قَدْ يَبَيَّنَا فِي كِتَابِنَا
هَذَا وَفِي غَيْرِهِ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ سُلَيْمَةَ
عَنْ كَثُومِ بْنِ جَبْرِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي قَيْسٍ أَنَّهُ صَامَ فِي السَّفَرِ
فَامَرَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنْ يَعِذَّ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ رِبْعَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ
يَعِذَّ صِيَامَهُ فِي السَّفَرِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّ مَنْ احْتَجَّ فِي رَدِّ السَّنَنِ الثَّانِيَةِ مِنْ قَوْلِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ يَتِيمٍ فَلَا يَتِيمٌ يَتِيمًا حَتَّى يَتَّقَرَّاهُ» بِرَوَايَةِ
شَيْخٍ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: الْبَيْعُ عَلَى صَفَقَةٍ أَوْ تَحَايُرٍ؛
ثُمَّ رَدُّ هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَنْ عُمَرَ وَمَعَهُ الْقُرْآنُ وَالسُّنَنُ؛ لِأَعْجُوبَةٍ
وَأَخْلَافَةٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ
أَبِي سُلَيْمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَهَيْتُ عَائِشَةَ أُمَّ

فَهَذَا أَمْرٌ يَقْبُولُهَا وَأَثَرُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَرَضُ فَهِيَ
رُخْصَةٌ مُفْتَرَضَةٌ؛ وَصَحَّ بِهِذِهِ الْإِخْبَارُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَسْقَطَ عَنْ
الْمُسَافِرِ الصَّوْمَ وَنَصَفَ الصَّلَاةَ وَهَذِهِ أَثَرُ مُتَأَيِّزَةِ مُظَاهَرَةٍ لَمْ يَأْتِ
شَيْءٌ يُعَارِضُهَا فَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَنْهَا.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ مَابَعَةً كُلُّهَا بِعُمُومِهَا مِنْ كُلِّ
صَوْمٍ فِي السَّفَرِ وَأَنْتُمْ تُبَيِّنُونَ فِيهِ كُلَّ صَوْمٍ إِلَّا رَمَضَانَ وَحْدَهُ.

قُلْنَا: نَعَمْ، لِأَنَّ الصَّوْمَ جَاءَتْ بِشَيْءٍ مَا قُلْنَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى قَالَ: «فَمَنْ تَنَتَّعَ بِالْعُمَرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ
فَمَنْ لَمْ يَجِدْ قِصَامًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ»
فَافْتَرَضَ تَعَالَى صَوْمَ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ فِي السَّفَرِ وَلَا بَدَّ.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَى صَوْمٍ عَرَفَةَ مَا
سَنَذَكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ فِي السَّفَرِ لِمَنْ كَانَ حَاجًّا.

وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنْ أَفْضَلَ الصَّيَامِ صِيَامُ ذَاوُدَ
يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا» فَعَمَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَمْ يَخْصُ.

وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ
بَاعَدَ اللَّهُ النَّارَ عَنْ وَجْهِهِ» فَحُضِّصَ عَلَى الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ. فَوَجِبَ
الْأَخْذُ بِجَمِيعِ النَّصُوصِ فَخَرَجَ صَوْمُ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ بِالنَّصِّ
وَحْدَهُ وَبَقِيَ سَائِرُ الصَّوْمِ وَاجِبٌ وَتَطَوُّعُهُ عَلَى جَوَازِهِ فِي السَّفَرِ
وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ نَصِّ لآخر.

**وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْجَهْلِ وَالْجَرَاةِ عَلَى الْقَوْلِ بِالْبَاطِلِ فِي
الَّذِينَ:** مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَامُ
فِي السَّفَرِ» مِثْلُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَيْسَ الْمُسْكِينُ بِهَذَا
الطَّوَّافِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا تَحْرِيفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَكَذِبٌ
عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَوْلُهُ لَهُ مَا لَمْ يَقُلْ، وَفَاعِلٌ هَذَا يَتَوَرَّأُ
مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ بِنَصِّ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَامُ، وَلَيْسَ إِذَا وَجَدَ نَصًّا قَدْ
جَاءَ نَصٌّ أُخَرُ أَوْ إِجْمَاعٌ يَأْخُذُ بِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ وَجِبَ أَنْ يُعْطَلَ جَمِيعُ
النَّصُوصِ وَتُخْرَجَ عَنْ ظَاهِرِهَا فَيُحْصَلُ مِنْ فِعْلٍ هَذَا عَلَى
مَذْهَبِ الْقَرَامِطَةِ فِي إِحَالَةِ الْقُرْآنِ عَنْ مَفْهُومِهِ وَظَاهِرِهِ، وَمَنْ بَلَغَ
إِلَى هَاهُنَا فَقَدْ كَفَى خِصَمَهُ مَوْتُهُ.

وَيَقَالُ لَهُ: إِذَا قُلْتَ هَذَا فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:
«لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَامُ فِي السَّفَرِ» فَقُلْهُ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَيْسَ

المؤمنين عن أن أصوم رمضان في السفر.

وعن أبي هريرة: ليس من البرِّ الصَّيَامُ في السَّفَرِ.

ومن طريق شعبة عن أبي حمزة نصر بن عمران الضبيعي - قال: سألت ابن عباس عن الصوم في السفر، فقال: يسر وعسر خذ يسر الله تعالى..

قال أبو محمد: إخباره بأن صوم رمضان في السفر عسر، إيجاب منه لفطرو.

وعنه أيضاً: الإفطار في رمضان في السفر: عزيمة.

روينا هذا عنه من طريق عبد بن حميد، وابن أبي شيبة كلاهما عن محمد بن بشر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن جابر بن زيد أبي الشعثان عن ابن عباس.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي داود الطيالسي عن عمران القطان عن عمار مولى بني هاشم هو ابن أبي عمار - عن ابن عباس أنه سئل عن صام رمضان في السفر، فقال ابن عباس: لا يجزئ - يعني لا يجزئ صيامه.

وعن ابن عمر أنه سئل عن الصوم في السفر، فقال: هُفَّتَنَ كَانَ بَيْنَكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ.

ومن طريق شعبة عن يعلى بن عطاء عن يوسف بن الحكم التميمي أن ابن عمر سئل عن الصوم في السفر، فقال: إنما هي صدقة تصدق الله بها عليك أرايت لو تصدقت بصدقة فردت عليك؟ ألم تغضب؟

قال أبو محمد: هذا يبين أنه كان يرى الصوم في رمضان في السفر مغضباً لله تعالى، ولا يقال هذا في شيء مباح أصلاً.

ومن طريق حماد بن سلمة عن كلثوم بن جبر أن امرأة صحبت ابن عمر في سفر فوضع الطعام فقال لها: كلّي، قالت: إني صائمة قال: لا تصحبي.

ومن طريق معمر بن عيسى القزاز عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال: يقال: الصَّيَامُ في السَّفَرِ كالإفطار في الحضر.

قال أبو محمد: هذا إسناد صحيح.

وقد صح سماع أبي سلمة من أبيه، ولا يقول عبد الرحمن بن عوف في التين: يقال كذا إلا عن الصحابة أصحابه رضي الله عنهم.

وأما خصوصتنا فلو وجدوا مثل هذا لكان أسهل شيء عليهم أن يقولوا: لا يقول ذلك إلا عن رسول الله ﷺ.

ومن طريق أبي معاوية أخبرنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال: الصَّائِمُ في السَّفَرِ كالْمُفْطِرِ في الحضر، وهذا سند في غاية الصحة.

ومن طريق عطاء عن الحارث بن أبي هريرة قال: صمت رمضان في السفر فأمرني أبو هريرة أن أعيده في أهلي، وأن أفضيه ففضيته.

ومن طريق الدراودي عن عبد الرحمن بن حرملة أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب أتم الصلاة في السفر وأصوم؟ قال: لا فقال: إني أقوى على ذلك قال سعيد: رسول الله ﷺ كان أقوى منك قد كان يقصر ويفطر.

وعن عطاء أنه سئل عن الصوم في السفر فقال: أما المقروض فلا.

وأما التطوع فلا بأس به.

ومن طريق شعبة عن عاصم مولى قرية عن عروة بن الزبير أنه قال في رجل صام في السفر: إنه يقضيه في الحضر، قال شعبة: لو صمت رمضان في السفر لكان في نفسي منه شيء.

ومن طريق معمر عن الزهري قال: كان الفطر آخر الأمرين من رسول الله ﷺ وإنما يؤخذ من أمر رسول الله ﷺ بالآخر فالآخر.

ومن طريق إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: لا تصوموا في السفر.

وعن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أن أباه كان ينهى عن صيام رمضان في السفر، وكان محمد بن علي ينهى عن ذلك أيضاً.

وعن القاسم بن محمد بن أبي بكر قال: لا يصوم المسافر أفطر أفطر.

وعن يونس بن عبيد وأصحابه أنهم أنكروا صيام رمضان في السفر.

قال أبو محمد: وقد جاء خبر لو وجدوا مثله لعظم الخطب معهم.

كما روينا من طريق محمد بن أحمد بن الجهم أخبرنا موسى بن هارون أخبرنا إبراهيم بن المنذر أخبرنا عبد الله بن موسى التيمي عن أسامة بن زيد اللبسي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه رفعه إلى النبي ﷺ قال: «الصَّائِمُ في رَمَضَانَ كَالْمُفْطِرِ في الْحَضَرِ».

تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ فوجب على الشاهد صيامه وعلى المسافر إفطاره لقول رسول الله ﷺ: «الْيَسْرُ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَامُ فِي الشَّهْرِ» ولقوله عليه الصلاة والسلام: «إِنْ اللَّهُ وَضَعَ عَنِ الْمَسَافِرِ الصَّيَامَ وَشَطَطَ الصَّلَاةِ».

فَصَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا مَسَافِرٌ أَوْ شَاهِدٌ؛ فَالشَّاهِدُ يَصُومُ وَالْمَسَافِرُ يَفْطُرُ وَلَيْسَ الْمَسَافِرُ إِلَّا الْمُتَقَلُّ لَا الْمُقِيمُ؛ فَلَا يَفْطُرُ إِلَّا مَنْ انْتَقَلَ مُخْلَافٌ مِنْ لَمْ يَتَقَلَّ، وَمَنْ كَانَ مُقِيمًا صَائِمًا فَحَدَّثَ لَهُ سَفَرٌ فَلَهُ إِذَا بَرَزَ عَنْ مَوْضِعِهِ فَقَدْ سَافَرَ فَقَدْ بَطُلَ صَوْمُهُ وَعَلَيْهِ قَضَاؤُهُ؛ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فَإِنْ قِيلَ: بَلْ تَقْيِسُ الصَّوْمَ عَلَى الصَّلَاةِ.

قُلْنَا: الْقِيَاسُ بَاطِلٌ ثُمَّ لَوْ كَانَ حَقًّا لَكَانَ هَذَا مِنْهُ بَاطِلًا؛ لِأَنَّهُمْ مُتَقَوُّونَ عَلَى أَنْ قَصَرَ بَعْضُ الصَّلَوَاتِ لَا يَقَاسَ عَلَيْهِ قَصْرُ سَائِرِهَا، فَإِذَا لَمْ يَجِزْ عِنْدَهُمْ قِيَاسُ قَصْرِ صَلَاةٍ عَلَى قَصْرِ صَلَاةٍ أُخْرَى فَبَاطِلٌ وَأَبْعَدُ أَنْ يَقَاسَ فَطَرٌ عَلَى فَطَرٍ.

وَأَيْضًا فَقَدْ بَيَّنَّ فِي الصَّلَاةِ الْمَسَافِرُ إِقَامَةً فَيَتَقَلُّ إِلَى حُكْمِ الْمُقِيمِ وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فِي الصَّوْمِ، فَبَطُلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ قِيَاسُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٧٦٤- مسألة: والحائض الذي يبطل الصَّوْمَ هُوَ الْأَسْوَدُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ ذِمَّ الْحَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرِفُهُ».

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَإِذَا جَاءَ الْآخِرُ فَأَغْتَسِلِي وَصَلِّي» وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ مِنَ الطَّهَارَةِ مِنْ دِيَوَانِنَا هَذَا فَاعْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ.

وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ، وَغَيْرِهَا كَنَّا لَا نَعُدُّ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ شَيْئًا.

٧٦٥- مسألة: وإذا رأت الحائض الطَّهْرَ قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ رَأَتْ النَّسَاءَ وَأَمَّا عَدَّةُ أَيَّامِ الْحَيْضِ وَالنَّفَسِ قَبْلَ الْفَجْرِ فَأَخَّرْنَا الْغَسْلَ عَمْدًا إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ ثُمَّ اغْتَسَلْنَا وَأَدْرَكْنَا الدُّخُولَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لَمْ يَضُرَّهَا شَيْءٌ وَصَوْمُهَا تَامٌ؛ لِأَنَّهُمَا فَعَلَتَا مَا هُوَ مَبَاحٌ لَهَا؛ فَإِنْ تَعَمَّدَتَا تَرَكَ الْغَسْلَ حَتَّى تَقْرَعَا الصَّلَاةَ بَطُلَ صَوْمُهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا عَاصِيَتَانِ بَرَكْتُ الصَّلَاةَ عَمْدًا، فَلَوْ نَسِيتَا ذَلِكَ أَوْ جَهَلَتَا فَصَوْمُهُمَا تَامٌ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَتَعَمَّدَا مَعْصِيَةً، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٧٦٦- مسألة: وتصوم المستحاضة كما تصلِّي على ما ذَكَرْنَا فِي كِتَابِ الْحَيْضِ مِنْ دِيَوَانِنَا هَذَا فَاعْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَأَمَّا نَحْنُ فَلَا نَحْتَاجُ بِإِسْمَاءَ بْنِ زَيْدٍ اللَّيْثِي وَلَا نَرَاهُ حُجَّةً لَنَا وَلَا عَلَيْنَا وَفِي الْقُرْآنِ وَصَحِيحِ السُّنَنِ كُفَايَةً، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَمِنَ الْعَجِيبِ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَا يَجْزِي عَنْهُ إِقَامُ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ، وَمَالِكٌ يَرَى فِي ذَلِكَ الْإِعَادَةَ فِي الْوَقْتِ ثُمَّ يَخْتَارُونَ الصَّوْمَ فِي السَّفَرِ عَلَى الْفَطْرِ، تَنَاقُضًا لَا مَعْنَى لَهُ، وَخِلَافًا لِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَلِلْقِيَاسِ الَّذِي يَدْعُونَ لَهُ السُّنَنَ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَإِذَا قَدْ صَحَّ هَذَا فَمَنْ سَافَرَ فِي رَمَضَانَ فَلَهُ أَنْ يَصُومَ تَطَوُّعًا، وَلَهُ أَنْ يَصُومَ فِيهِ قَضَاءَ رَمَضَانَ أَنْفَرَهُ قَبْلَ أَوْ سَافَرَ مَا يُلْزَمُهُ مِنَ الصَّوْمِ نَذْرًا أَوْ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»؛ وَلَمْ يَخُصْ رَمَضَانَ آخَرَ مِنْ غَيْرِهِ وَلَمْ يَمْنَعْ النَّصَّ مِنْ صِيَامِهِ إِلَّا لِعَيْنِهِ فَقَطْ.

وَأَمَّا الْمَرِيضُ فَإِنْ كَانَ يُوْذِيهِ الصَّوْمُ فَتَكَلَّفَهُ لَمْ يَجِزْهُ وَعَلَيْهِ أَنْ - يَقْضِيَهُ لِأَنَّهُ مِنْهُيٌّ عَنِ الْحَرَجِ وَالتَّكَلُّفِ، وَعَنْ أَذَى نَفْسِهِ وَإِنْ كَانَ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ اجْزَاءً؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ وَمَا نَعْلَمُ مَرِيضًا لَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي الصَّوْمِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِيهِ الدِّينَ مِنْ حَرَجٍ» فَالْحَرَجُ لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الدِّينِ.

٧٦٣- مسألة: ومن أقام من قبل الفجر ولم يسافر إلى بعد غروب الشمس في سفره فعليه إذا نوى الإقامة المذكورة أَنْ يَنْوِيَ الصَّوْمَ وَلَا بَدَّ، سَوَاءٌ كَانَ فِي جِهَادٍ أَوْ عَمَرٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُلْزِمَ الْفَطْرَ إِذَا كَانَ عَلَى سَفَرٍ وَهَذَا مُقِيمٌ؛ فَإِنْ أَفْطَرَ عَامِدًا فَقَدْ أَخْطَأَ إِنْ كَانَ جَاهِلًا مَتَاوَلًا، وَعَصَى إِنْ كَانَ عَالِمًا وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُقِيمٌ صَحِيحٌ ظَنُّهُ أَنَّهُ مَسَافِرٌ؛ فَإِنْ نَوَى مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ فِي سَفَرِهِ أَنْ يَرْحَلَ غَدًا فَلَمْ يَنْوِ الصَّوْمَ فَلَسَا كَانَ مِنَ الْعَدْوِ حَدَّثَتْ لَهُ إِقَامَةٌ فَهُوَ مُفْطَرٌ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِمَا فَعَلَ، وَهُوَ عَلَى سَفَرٍ مَا لَمْ يَنْوِ الْإِقَامَةَ الْمَذْكُورَةَ وَهَذَا مُخِلٌّ فِي الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ النَّصَّ وَرَدَ فِي الصَّلَاةِ بِقَصْرِ عَشْرِينَ يَوْمًا بِقِيمَتِهِ فِي الْجِهَادِ، وَيَقْصُرُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ بِقِيمَتِهَا فِي الْحُجِّ. وَيَقْصُرُ مَا يَكُونُ فِيهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ مُقِيمًا مَا بَيْنَ نَزُولِهِ إِلَى رَحِيلِهِ مِنْ غَدٍ، وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ بِأَنْ يَفْطُرَ فِي غَيْرِ يَوْمٍ لَا يَكُونُ فِيهِ مَسَافِرًا.

فَإِنْ قِيلَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» فَهَذَا عَلَى سَفَرٍ.

قُلْنَا: لَوْ كَانَتْ عَلَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَعْنَاهَا مَا ظَنَنْتُمْ مِنْ إِرَادَةِ السَّفَرِ لَا الدُّخُولَ فِي السَّفَرِ لَوَجِبَ عَلَى مَنْ أَرَادَ السَّفَرَ وَهُوَ فِي مَنْزِلِهِ أَنْ يَفْطُرَ وَإِنْ نَوَى السَّفَرَ بَعْدَ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَى سَفَرٍ وَهَذَا مَا لَا يَشُكُّ فِي أَنَّهُ لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ وَيَبْطُلُهُ أَيْضًا أَوَّلُ الْآيَةِ إِذْ يَقُولُ

وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَالْحَسَنِ، وَطَاوُوسَ، وَحَمَادِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ.

قَالَ عَلِيٌّ: عَهْدُنَا بِهِمْ يَقُولُونَ فِيمَا وَافَقَهُمْ مِنْ قَوْلِ الصَّاحِبِ: مِثْلُ هَذَا لَا يَقَالُ بِالرَّأْيِ؛ فَهَلَّا قَالُوهُ فِي قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ فِي الْبَيْتَيْنِ؟

٧٦٨ - مسألة: وَالْمُتَابِعَةُ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ وَاجِبَةٌ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَيُقْضَى مَتَرَفَةً وَتُجْزَى لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ وَلَمْ يَحْدِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ وَقْتًا يَبْطُلُ الْقَضَاءُ بِخُرُوجِهِ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ - نَحْنُ أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ قَضَائِهَا مَتَرَفَةً.

وَاحْتِجُّ مَنْ قَالَ: بِأَنَّهَا لَا تُجْزَى إِلَّا مُتَابِعَةً بِأَنْ فِي مَصْحُفِ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ مُتَابِعَاتٌ.

قَالَ عَلِيٌّ: رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ عُرُو: قَالَتْ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ: نَزَلَتْ ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ مُتَابِعَاتٌ فَسَقَطَتْ مُتَابِعَاتٌ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: سَقَطَ حُكْمُهَا، لِأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ الْقِرَاءُ بَعْدَ نَزُولِهِ إِلَّا بِسُقُوطِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَيْهَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُزِّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا تَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسِيَهَا نَاتٍ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ يَتْلَاهَا﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْعَرَكُ فَلَا تَنْسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ يَسْقُطُ لَفْظُ الْآيَةِ وَيَبْقَى حُكْمُهَا كَمَا كَانَ فِي آيَةِ الرَّجْمِ.

قُلْنَا: لَوْلَا إِخْبَارُ النَّبِيِّ ﷺ ببقاء حكم الرجم لما جاز العمل به بعد إسقاط الآية النازلة به لأن ما رفع الله تعالى فلا يجوز لنا إيقاع لفظه ولا حكمه إلا بنص آخر.

٧٦٩ - مسألة: وَالْأَسِيرُ فِي دَارِ الْحَرْبِ إِنْ عَسَفَ رَمَضَانَ لَزِمَهُ صِيَامُهُ إِنْ كَانَ مَقِيمًا؛ لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِصَوْمِهِ فِي الْقُرْآنِ؛ فَإِنْ سَفَرَ بَطَلَ؛ لِأَنَّهُ عَلَى سَفَرٍ وَعَلَيْهِ قَضَاؤُهُ لِمَا ذَكَرَ قَبْلُ؛ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الشَّهْرَ وَاشْتَكَلَ عَلَيْهِ سَقُوطُ عَنْهُ صِيَامُهُ وَلَزِمَتْهُ أَيَّامٌ أُخَرَ إِنْ كَانَ مُسَافِرًا وَإِلَّا فَلَا.

وَقَالَ قَوْمٌ: يَتَحَرَّى شَهْرًا وَيُجِزُّهُ.

وَقَالَ آخَرُونَ: إِنْ وَافَقَ شَهْرًا قَبْلَ رَمَضَانَ لَمْ يُجِزْهُ، وَإِنْ

٧٦٧ - مسألة: وَمَنْ كَانَتْ عَلَيْهِ آيَاتُ مَنْ رَمَضَانَ فَأَخَّرَ قَضَاءَهَا عَمْدًا، أَوْ لَعْدًا، أَوْ لَنْسَانًا حَتَّى جَاءَ رَمَضَانُ أُخَرَ فَإِنَّهُ يَصُومُ رَمَضَانَ الَّذِي وَرَدَّ عَلَيْهِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فَيُؤَدِّي أَفْطَرَهُ فِي أَوَّلِ شَوَالٍ قَضَى الْآيَاتِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِ وَلَا مَزِيدَ، وَلَا إِطْعَامَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ لَوْ أَخَّرَهَا عِدَّةَ سَنِينَ وَلَا فَرْقَ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ اسْمَاءُ فِي تَأْخِيرِهَا عَمْدًا سِوَا أَخْرِهَا إِلَى رَمَضَانَ أَوْ مَقْدَارًا مَا كَانَ يَكُنْهُ قَضَاؤُهَا مِنْ الْآيَاتِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ فَالْمَسَارَعَةُ إِلَى اللَّهِ الْمَتَرَفَةُ وَاجِبَةٌ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ وَأَمَّا النَّبِيُّ ﷺ فَكَانَ لِلْقِسْمِ، وَالْحَافِظِ، وَالنَّفْسِ؛ بِالْقَضَاءِ؛ وَلَمْ يَحْدِ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا رَسُولُهُ ﷺ فِي ذَلِكَ وَقْتًا يَبْطُلُ الْقَضَاءُ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ أَبَدًا حَتَّى يُوَدَّى؛ بِدَأْ، وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ قَرَأَنَ وَلَا سِتْرٌ يُلْجِئُ إِلَى إِطْعَامٍ فِي ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ إِسْرَافُ ذَلِكَ أَحَدًا لِأَنَّهُ شَرْعٌ وَالشَّرْعُ لَا يُوجِبُهُ فِي الدِّينِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ قَطُّ.

وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي سَلِيمَانَ.

وَقَالَ مَالِكٌ: يَطْعَمُ مَعَ الْقَضَاءِ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِنَ الرَّمَضَانَ الْآتِي مَدًّا مَدًّا عِدَّةً مَسَاكِينَ إِنْ تَعَمَّدَ تَرَكَ - الْقَضَاءُ؛ فَإِنْ كَانَ تَعَادَى مَرَضُهُ قَضَى وَلَا إِطْعَامَ عَلَيْهِ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَرَوَيْنَا فِي ذَلِكَ عَنِ السَّلَفِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَقْوَالًا:

فَرَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَ قَوْلِ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ.

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا عَنْ عَمْرِو، وَابْنِ عَمْرٍو مِنْ طَرِيقٍ مُنْقَطَعَةٍ.

وَبِهِ يَقُولُ الْحَسَنُ، وَعَطَاءُ.

وَرَوَيْنَاهُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحَةٍ أَنَّهُ يَصُومُ رَمَضَانَ الْآخَرَ وَلَا يَقْضِي الْأَوَّلَ بِصِيَامٍ، لَكِنْ يَطْعَمُ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا مَدًّا مَدًّا.

وَبِهِ يَقُولُ أَبُو قَتَادَةَ، وَعِكْرَمَةُ.

وَرَوَيْنَاهُ عَنْهُ أَيْضًا: يَهْدِي مَكَانَ كُلِّ رَمَضَانَ فَرَطَ فِي قَضَائِهِ بِلَدْنَةٍ مُقَدَّاةٍ.

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَسْعُودٍ يَصُومُ هَذَا وَيَقْضِي الْأَوَّلَ وَلَمْ يَذْكُرْ طَعَامًا.

وافق شهراً بعد رمضان أجزاء، لأنه يكون قضاءً عن رمضان.
قال علي: أما غري شهر فيجزئه أو يجعله قضاءً فحكم لم يأت به قرآن، ولا سنة صحيحة، ولا رواية سقيمة، ولا إجماع، ولا قول صاحب، وما كان هكذا فهو دعوى فاسدة لا يبرهان على صحتها.

فإن قالوا: قسناه على من جهل القبلة..

قلنا: هذا باطل؛ لأن الله تعالى لم يوجب التحري على من جهل القبلة؛ بل من جهلها فقد سقط عنه فرضها، فيصلي كيف شاء.

فإن قالوا: قسناه على من غني عليه وقت الصلاة.

قلنا: وهذا باطل، أيضاً، لأنه لا يجزئه صلاة إلا حتى يورق بدخول وقتها.

قال أبو محمد: وبرهان صحة قولنا: قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ فلم يوجب الله تعالى صيامه إلا على من شهد، وبالضرورة ندري أن من جهل وقته فلم يشهد.

قال الله عز وجل: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ فمن لم يكن في وسعه معرفة دخول رمضان فلم يكلفه الله تعالى صيامه بنص القرآن، ومن سقط عنه صوم الشهر فلا قضاء عليه؛ لأنه صوم غير ما أمر الله تعالى به.

فإن صحَّ عنده بعد ذلك أنه كان فيه مريضاً أو مسافراً فعليه ما افترض الله تعالى على المريض في المسافر فيه وهو عدة من أيام آخر، فيقضي الأيام التي سافر، والتي مرض فقط ولا بدء؛ وإن لم يورق بأنه مرض فيه أو سافر فلا شيء عليه، وبالله تعالى التوفيق.

٧٧٠- مسألة: - والحامل، والمرضع، والشيخ الكبير

كلهم مخاطبون بالصوم فنصوم رمضان فرض عليهم، فإن خافت المرضع على المرضع قلة اللبن وضيعته لذلك ولم يكن له غيرها، أو لم يقبل ندي غيرها، أو خافت الحامل على الجنين، أو عجز الشيخ عن الصوم لكبره؛ أفطروا ولا قضاء عليهم ولا إطعام، فإن أفطروا لمريض بهم عارض فعليهم القضاء.

أما قضاؤهم لمرض فلقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُم مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

وأما وجوب الفطر عليهما في الخوف على الجنين،

والرضيع فلقول الله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ لَا يَرْحَمَ لَا يَرْحَمْ» فإذا رحمة الجنين، والرضيع فرض، ولا وصول إليها إلا بالفطر؛ فالفطر فرض، وإذا هو فرض فقد سقط عنهما الصوم، وإذا سقط الصوم فإيجاب القضاء عليهما شرع لم يأذن الله تعالى به ولم يوجب الله تعالى القضاء إلا على المريض، والمسافر، والحائض، والنفساء، ومتعمد النبي فقط، ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾.

وأما الشيخ الذي لا يطيق الصوم لكبره فالله تعالى يقول ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾ فإذا لم يكن الصوم في وسعه فلم يكلفه.

وأما تكليفهم إطعاماً فقد قال رسول الله ﷺ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» فلا يجوز لأحد إيجاب غرامة لم يأت بها نص ولا إجماع.

قال أبو محمد: وروينا عن إبراهيم أن علقمة جاءته امرأة فقالت له: إني حبلى وأنا أطيق الصوم وزوجي يأمرني أن أفطر، فقال لها علقمة: أطبعي ربك وأعصي زوجك.

ومن أسقط عنها القضاء:

روينا عن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع أن امرأة من قريش سألت ابن عمر وهي حبلى، فقال لها: أفطري وأطعمي كل يوم مسكيناً ولا تقضي.

ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني، وقنادة كلاهما عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه قال لأمة له مرضع: أنت بمنزلة ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ أفطري وأطعمي كل يوم مسكيناً ولا تقضي.

روينا كليهما من طريق إسماعيل بن إسحاق عن الحجاج بن المنهال عن حماد.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن سعيد بن جبيرة قال: تنظر الحامل التي في شهرها والمرضع التي تخاف على ولدها وتطمع كل واحدة منهما كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليهما.

وه يقول قنادة، وهو ظاهر قول سعيد بن المسيب.

ومن أسقط الإطعام:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريح عن

ما رَوَيْنَاهُ قَبْلُ فِي حُكْمِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ مِنْ طَرِيقِ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَنْسُوخَةٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَلْمَةَ بْنِ عُلْقَمَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سِيرِينَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ «وَأَيُّهَا طَعَامُ مَسْكِينٍ» فَقَالَ: هِيَ مَنْسُوخَةٌ، فَبِذَا هُوَ الْمَسْنَدُ الصَّحِيحُ الَّذِي لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ.

وَالْعَجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ فَإِنَّهُمْ يَصْرَفُونَ هَذِهِ الْآيَةَ تَصْرِيفَ الْأَفْعَالِ فِي غَيْرِ مَا أَنْزَلَتْ فِيهِ، فَمَرَّةً يَحْتَجِرُونَ بِهَا فِي أَنَّ الصَّوْمَ فِي السَّفَرِ أَفْضَلُ، وَمَرَّةً يَصْرَفُونَهَا فِي الْحَامِلِ، وَالْمَرْضِعِ، وَالشَّيْخِ الْكَبِيرِ، وَكُلُّ هَذَا إِحَالَةٌ لِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَحْرِيفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَمَا نَدْرِي كَيْفَ يَسْتَجِرُّ - مَنْ يَعْلَمُ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ - مِثْلَ هَذَا فِي الْقُرْآنِ وَفِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى؟ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الضَّلَالِ.

وَأَمَّا الشَّيْخُ الْكَبِيرُ فَإِنَّ أَمَّا حَنِيفَةَ أَوْجِبَ عَلَيْهِ إِطْعَامَ مَسْكِينٍ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ، وَلَمْ يَرِ مَالِكُ الْإِطْعَامَ عَلَيْهِ وَاجِبًا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ مَرَّةً كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَرَّةً كَقَوْلِ مَالِكٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَفْيَانَ، وَجَرِيرٍ قَالَ سَفْيَانُ قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقْرُؤُهَا وَعَلَى الَّذِينَ يَطُوقُونَهُ فَنَدِيَّةً طَعَامَ مَسْكِينٍ يَكْلِفُونَهُ وَلَا يَطْبِقُونَهُ.

قَالَ: هَذَا الشَّيْخُ الْكَبِيرُ الْفَرَسُ وَالْمَرْأَةُ الْكَبِيرَةُ الْهَرَمَةُ لَا يَسْتَطِيعُ الصَّوْمَ يَفْطُرُ وَيُعْطِمُ كُلُّ يَوْمٍ مَسْكِينًا.

وَقَالَ جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ جَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: مِثْلُهُ.

قَالَ عَلِيُّ: هَذَا صَحِيحٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَرَوَيْنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الشَّيْخِ الْكَبِيرِ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ الصَّوْمَ: إِنَّهُ يَفْطُرُ وَيُعْطِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا، وَصَحَّ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ ضَعَفَ عَنِ الصَّوْمِ - إِذْ كَبُرَ - فَكَانَ يَفْطُرُ وَيُعْطِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا، قَالَ تَقَادَةُ: الْوَاحِدُ كَفَّارَةٌ، وَالثَّلَاثَةُ تَطَوُّعٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ مَعِيَا الْقَطَّانِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فَنَدِيَّةً طَعَامُ مَسْكِينٍ» هُوَ الْكَبِيرُ الَّذِي عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ، وَالْحَبْلَى يَشُقُّ عَلَيْهَا الصَّوْمُ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِطْعَامُ مَسْكِينٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ.

وَعَنْ الْحَسَنِ، وَتَقَادَةُ فِي الشَّيْخِ الْكَبِيرِ، وَالْعَجُوزِ: أَنَّهُمَا يَطْعَمَانِ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا.

عَطَاءُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: تَفْطُرُ الْحَامِلُ، وَالْمَرْضِعُ فِي رَمَضَانَ وَيَقْضِيَانِهِ صِيَامًا وَلَا إِطْعَامًا عَلَيْهِمَا. وَمِثْلُهُ عَنْ عِكْرَمَةَ، وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِيِّ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَسَفْيَانَ. وَخَمْنُ رَأَى عَلَيْهِمَا الْأَمْرَيْنِ جَمْعًا: عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ فَإِنَّهُ قَالَ: إِذَا خَافَتِ الْمَرْضِعُ وَالْحَامِلُ عَلَى وَلَدِهَا فَلْتَفْطُرْ وَلْتَطْعَمْ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ نِصْفَ صَاعٍ وَلْتَقْضِ بَعْدَ ذَلِكَ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَمْ يَتَّقُوا عَلَى إِيْجَابِ الْقَضَاءِ وَلَا عَلَى إِيْجَابِ الْإِطْعَامِ فَلَا يَجِبُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؛ إِذْ لَا نَصَّ فِي وَجُوبِهِ وَلَا إِجْمَاعٍ، وَهَذَا بِهِمْ يَقُولُونَ فِي قَوْلِ الصَّاحِبِ إِذَا وَافَقَهُمْ. مِثْلَ هَذَا لَا يَقَالُ بِالرَّأْيِ، فَهَلَا قَالُوا هَاهُنَا فِي قَوْلِ ابْنِ عَمَرَ فِي إِسْقَاطِ الْقَضَاءِ؟

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَ قَوْلِنَا:

كَمَا رَوَيْنَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَزْمَةَ الزُّبَيْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ هُوَ الدُّوَادِيُّ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التُّوَيْمِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ مَرْضِعٍ فِي رَمَضَانَ خَشِيتُ عَلَى وَلَدِهَا فَرَخَّصَ لَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي الْفِطْرِ.

قَالَ عَلِيُّ: وَلَمْ يَذْكُرْ قَضَاءً وَلَا طَعَامًا.

وَقَالَ: مَالِكٌ: أَمَّا الْمَرْضِعُ فَتَفْطُرُ وَتَطْعَمْ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا وَتَقْضِي مَعَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْحَامِلُ فَتَقْضِي وَلَا إِطْعَامَ عَلَيْهَا، وَلَا يَحْفَظُ هَذَا التَّقْسِيمُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: احْتَجَّ مَنْ رَأَى الْإِطْعَامَ فِي ذَلِكَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فَنَدِيَّةً طَعَامُ مَسْكِينٍ».

وَذَكَرُوا: مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلْمَةَ أَخْبَرَنَا تَقَادَةُ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْحَبْلَى وَالْمَرْضِعِ، وَالشَّيْخِ، وَالْعَجُوزِ.

وَاحْتَجَّ مَنْ رَأَى الْقَضَاءَ بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ عَنْ جَوَيْرِ عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ مَزَاحِمٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُرَخِّصُ لِلْحَبْلَى، وَالْمَرْضِعِ أَنْ يُفْطِرَا فِي رَمَضَانَ فَإِذَا أَفْطَمَتِ الْمَرْضِعُ، وَوَضَعَتِ الْحَبْلَى جَدَدَتَا صَوْمَهُمَا».

قَالَ عَلِيُّ: حَدِيثُ عِكْرَمَةَ مُرْسَلٌ؛ وَحَدِيثُ الضَّحَّاكِ فِيهِ ثَلَاثُ بَلَاهٍ، جَوَيْرٌ وَهُوَ سَاقِطٌ وَالضَّحَّاكُ مِثْلُهُ وَالْإِسْرَافُ مَعَ ذَلِكَ، لَكِنَّ الْحَقَّ فِي ذَلِكَ:

أو إجماع.

وعن عطاء، والحسن، وسعيد بن جبير مثل ذلك.

وروي عن قيس بن السائب وهو من الصحابة مثل ذلك.

وعن أبي هريرة أنه يتصدق عن كل يوم بدرهم.

وعن مكحول، وطاوس، ويحيى بن أبي كثير فيمن منعه العطاش من الصوم: أنه يفطر ويطعم عن كل يوم مداً.

قال أبو محمد: فرأى أبو حنيفة على الشيخ الذي لا يطيق الصوم لمره إعطاه مسكين مكان كل يوم، ولم يره على الحامل والمرضع. وأوجبه مالك على الموضع خاصة، ولم يوجبه على الحامل ولا الشيخ الكبير؛ وهذا تناقض ظاهر.

واحتج بعض الحنفيين بأن الحامل والمرضع بمنزلة المريض والمسافر؛ لأنهم كلهم أبيض لهم الفطر دون إطعام.

قال علي: والشيخ كذلك وهو أشبه بالمريض، والمسافر؛ لأنه أبيض له الفطر من أجل نفسه كما أبيض لهما من أجل أنفسهما.

وأما الحامل والمرضع؛ فإنما أبيض لهما الفطر من أجل غيرهما.

قال علي: وأما المالكيون فيشتمون بخلافه الصحابي إذا وافق تقليدهم.

وقد خالفوا هاهنا: علياً، وابن عباس، وقيس بن السائب؛ وأبا هريرة، ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف. وخالفوا: عكرمة، وسعيد بن المسيب، وعطاء، وقتادة، وسعيد بن جبير، وهم يشتمون بمثل هذا.

قال أبو محمد: وأما نحن فلا حجة عندنا في غير النبي ﷺ.

وأما الرواية عن ابن عباس: أنه كان يقرأها وعلى الذين يطوقونه قراءة لا يخل لأحد أن يقرأ بها؛ لأن القرآن لا يؤخذ إلا عن لفظ رسول الله ﷺ فمن احتج بهذه الرواية فليقرأ بهذه القراءة وحاشا لله أن يطوق الشيخ ما لا يطقه.

وقد صح عن سلمة بن الأكوع، وعن ابن عباس نسخ هذه الآية كما ذكرنا في هذا الباب، وفي باب صوم المسافرين، وأنها لم تنزل قط في الشيخ، ولا في الحامل، ولا في المريض وإنما نزلت في حال وقد نسخت وبطلت. والشيخ، والعجور اللذان لا يطيقان الصوم فالصوم لا يلزمهما قال الله تعالى: ﴿لَا يَكُلِفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وإذا لم يلزمهما الصوم فالكفارة لا تلزمهما، لأن الله تعالى لم يلزمهما إياها ولا رسوله ﷺ والأموال محرمة إلا بنص

والعجب كله من أن أبا حنيفة، ومالكاً، والشافعي يسقطون الكفارة عن أفطر في نهار رمضان عمداً وقصد إبطال صومه عاصياً، لله تعالى يفعل قوم لوط، وبالأكل، وشرب الخمر عمداً ويعتدل القبي.

نعم، وبعضهم يسقط القضاء والكفارة عنه فيمن أخرج من بين أسنانه شيئا من طعامه فتعمد أكله ذاكراً لصومه، ثم يوجبون الكفارة على من أفطر ممن أمره الله تعالى بالإفطار وأباحه له من مرضع خائف على رضيعها التلف، وشيخ كبير لا يطيق الصوم ضعفاً، وحامل تخاف على ما في بطنها؛ وحسبك بهذا تحليفاً، ولا يخل قبول مثل هذا إلا من الذي ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ وهو الله تعالى على لسان رسوله ﷺ.

٧٧١- مسألة: ومن وطئ مراراً في اليوم عمداً

فكفارة واحدة فقط، ومن وطئ في يومين عمداً فصاعداً فعليه لكل يوم كفارة، سواء كفر قبل أن يطأ الثانية أو لم يكفر:

قال أبو حنيفة: عليه لكل ذلك - ولو أنه أفطر في كل يوم من رمضان عمداً - كفارة واحدة فقط إلا أن يكون قد كفر ثم أفطر نهاراً آخر فعليه كفارة أخرى.

وقد روي عنه: أنه سواء كفر أو لم يكفر ليس عليه إلا كفارة واحدة إذا كانت الأيام من شهر واحد؛ فإن كان اليومان اللذان أفطر فيهما من شهر رمضان اثنين، فلكل يوم منهما كفارة غير كفارة اليوم الآخر. فلم يختلف قوله فيمن تعمد الفطر أيام رمضان كلها أو بعضها أو يوماً واحداً منها في أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة فقط، إذا لم يكفر في خلال ذلك، ولم يختلف قوله فيمن أفطر يومين من رمضانين أن عليه كفارتين كفر بينهما أو لم يكفر.

واختلف قوله فيمن أفطر يومين فصاعداً من رمضان واحد وكفر في خلال ذلك؛ فمرة قال: عليه كفارة أخرى، ومرة قال: ليس عليه إلا الكفارة التي كفر بعد.

وقال مالك والليث، والحسن بن حي، والشافعي: مشن قولنا وهو عطاء، وأحد قول الشافعي.

قال أبو محمد: وهذا مما تناقض فيه أبو حنيفة وخالف فيه جمهور العلماء.

برهان صحة قولنا: أمر رسول الله ﷺ الذي وطئ امرأته في رمضان بالكفارة، فصح أن لذلك اليوم الكفارة المأمور بها، وكل يوم فلا فرق بينه وبين ذلك اليوم؛ لأن الخطأ بالكفارة

واقع عليه فيه كما وقع في اليوم الأول ولا فرق.

فإن قيل: هلا قسم هذا على الحدود؟

قلنا: القياس باطل ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل؛ لأن الحدود التي يقيمها الإمام والحاكم على المهر كرهاً ولا يحل للمهر أن يقيمها على نفسه، بخلاف الكفارة التي إنما يقيمها المرء على نفسه وهو مخاطب بها على نفسه، وليس مخاطباً بالحدود على نفسه؛ وفروق آخر تذكرها إن شاء الله تعالى في الحدود.

وأيضاً: فإن أبا حنيفة رأى إن كان اليمان من رمضان فكفارتان ولا بد، ولا خلاف منه في أنه لو زنى بامرأتين من بلدين مختلفتين في عامين مختلفين فحد واحد، ولو شرب خراً من عصير عام واحد، وخراً من عصير عام آخر فحد واحد، ولو سرق في عامين مختلفين قطع واحد، وبالله تعالى التوفيق..

ومن أصعب الأشياء أن أبا حنيفة قال ما ذكرنا، ورأى فيمن ظاهر من امرأته بلفظ واحد أن عليه لكل امرأة كفارة أخرى.

وقال: فيمن قال في مجلس: والله لا كلمت زيداً، ثم قال في مجلس آخر: والله لا كلمت زيداً، أُنهما يمينان يجب عليه كفارتان، ومن قال: والله والرحمن لا كلمت زيداً، فعليه كفارتان إلا أن ينوي أُنهما يمين واحدة.

قال علي: وأما إذا كثر الوطء في يوم واحد مراراً فإن النبي ﷺ لم يأمره إلا بكفارة واحدة ولم يسأله أعاد أم لا.

وأيضاً: فإنه إذا وطئ فقد افطر، فالوطء الثاني وقع في غير صيام فلا كفارة فيه.

وأيضاً: فإن الواطئ باول إيلاجه متعمداً ذاكراً وجبت عليه الكفارة عاود أو لم يعاود، ولا كفارة في إيلاجه ثانية بالنسب، والإجماع.

٧٧٢ - مسألة:

ومن افطر رمضان كله بسفر أو مرض فإنما عليه عدد الأيام التي افطر ولا يلزمه شهر ناقص مكان تام، ولا يلزمه شهر تام مكان ناقص لقول الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

وقال الحسن بن حي: يجزئ شهر مكان شهر إذا صام ما بين الهلالين ولا برهان على صحة هذا القول.

٧٧٣ - مسألة:

وللمهر أن يفطر في صوم التطوع إن

شاء، لا نكره له ذلك، إلا أن عليه إن افطر عامداً قضاء يوم مكانه.

برهان ذلك: أن الشريعة كلها فرض وتطوع، وهذا معلوم بنصوص القرآن، والسنة، والإجماع، وضرورة العقل، إذ لا يمكن قسم ثالث أصلاً؛ فالفرض هو الذي يعصي من تركه، والتطوع هو الذي لا يعصي من تركه ولو عصى لكان فرضاً، والمفطر في التطوع تارك ما لا يجب عليه فرضاً، فلا حرج عليه في ذلك.

وقد أخبر رسول الله ﷺ الأعرابي الذي سألته عن الصوم فأخبره عليه السلام برمضان، فقال: هل علي غيره؟ قال: «إلا أن تطوع شيئاً»، فقال الأعرابي: والله لا أزيد على ذلك ولا أنقص منه، فقال عليه السلام: أفلح إن صدق، دخل الجنة إن صدق، فلم يجعل النبي ﷺ في ترك التطوع كرامة أصلاً.

وهكذا تقول فيمن قطع صلاة تطوع، أو بدا له في صدقة تطوع، أو فسح عنده حج تطوع، أو اعتكاف تطوع، ولا فرق لِمَا ذكرنا، وما عدا ذلك فذعوى لا بُرْهَانَ عَلَيْهَا، وإيجاب ما لم يوجبه الله تعالى ولا رسوله ﷺ إلا أنه لا قضاء عليه في شيء مما ذكرنا إلا في فطر التطوع فقط لِمَا نذكر إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: إنكم توجبون فرضاً في الصوم غير رمضان كالنذر وصيام الكفارات.

قلنا: نوجب ما أوجب رسول الله ﷺ ونضيفه إلى فرض رمضان، ولا نوجب ما لم يوجب ولا نتعدي حدوده ولا نعارضه بأرائنا، وقد جاءت في ذلك سنة.

كما حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب: أخبرني عبد الله بن الهيثم أخبرنا أبو بكر الحفصي أخبرنا شيبان عن طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن مجاهد عن عائشة أم المؤمنين قالت: «إن رسول الله ﷺ أتانا يوماً فقال: هل عندكم من شيء؟ قلنا: نعم، أهدبي لنا خبثاً؟ فقال: أما إني أصبحت أريد الصوم فأكل».

وقد رويته من طريق عائشة بنت طلحة عن أم المؤمنين.

قال علي: وهذه سنة ثابتة.

أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد أخبرنا إيزاهيم بن أحمد أخبرنا القزويني أخبرنا البخاري أخبرنا محمد بن بشار أخبرنا جعفر بن عون أخبرنا أبو العباس هو عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن عون بن أبي أسبي جثيفة عن أبيه قال: «أخى النبي ﷺ بين سلمان، وأبي الدرداء فرأى سلفان أبا الدرداء فرأى أم الدرداء متبذلة فقال لها: ما شأنك، قالت: أخوك

وَأَنْ أَفْطَرَ فِيهِ عَمْدًا فَقَدْ آسَأَ وَتَقْضَى.

قَالَ عَلِيٌّ: وَلَا يُرْهَانُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْقَوْلِ مَعَ خِلَافِهِ لِمَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ وَغَيْرُهُمْ.

وَأَمَّا إِيْجَابُ الْقِصَّةِ فَلَمَّا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عُمَرَ «عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَصْبَحْتُ صَائِمَةً أَنَا وَخُضَيْصَةُ أَعْدِي لَنَا طَعَامٌ فَأَعْجَبْنَا فَأَفْطَرْنَا فَدَحَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَبَدَرْتَنِي خُضَيْصَةُ فَسَأَلْتُهُ: فَقَالَ: صَوْمًا يَوْمًا مَكَانَهُ.

قَالَ عَلِيٌّ: لَمْ يَخُفْ عَلَيْنَا قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ جَرِيرَ بْنَ حَازِمٍ أَخْطَأَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنْ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ جَرِيرًا يَقَعُ وَدَعَايَ الْخَطَأَ بَاطِلٌ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْمُدَّعِي كَهَ بَرَهَانًا عَلَى صِحَّةِ دَعْوَاهُ؛ وَلَيْسَ انْتِفَادُ جَرِيرٍ بِإِسْنَادِهِ حِلَّةً، لِأَنَّهُ يَقَعُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ فِي أَنَّ حُكْمَ مَا أَفْطَرَ بِهِ مِنْ جَمَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ حُكْمُ وَاحِدٍ، فَمِنْ مُوجِبٍ لِلْقَضَاءِ فِي كُلِّ ذَلِكَ، وَتُسْقِطُهُ فِي كُلِّ ذَلِكَ.

وَقَدْ صَحَّ النَّصُّ بِالْقَضَاءِ فِي الْإِفْطَارِ فَمَا لِبَلِي بَأْسٍ شَيْءٍ أَفْطَرَ؛ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا تَفْرِيقُ مَالِكٍ بَيْنَ الْإِفْطَارِ نَامِيًا فِي صَوْمٍ تَطَوُّعٍ أَوْ فَرَضٍ فَخَطَأٌ لَا وَجْهَ لَهُ، وَلَيْسَ إِلَّا صَائِمًا أَوْ مُفْطِرًا، فَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ فِي الْقَضَاءِ أَوْ تَرْكِهِ؛ وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلَا قَضَاءَ عَلَى صَائِمٍ.

٧٧٤- مسألة: وَمَنْ أَفْطَرَ غَائِداً فِي قِصَّةِ رَمَضَانَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا قَضَاءُ يَوْمٍ وَاحِدٍ فَقَطْ؛ لِأَنَّ إِيْجَابَ الْقِصَّةِ إِيْجَابُ شَرْعٍ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَضَى ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُزَادَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ بِغَيْرِ نَصٍّ وَلَا إِجْمَاعٍ.

وَرَوَيْنَا عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ كَمَنْ قَعَلَ ذَلِكَ فِي رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ يَذَلُّ مِنْهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا أَصَحُّ مَا يَكُونُ مِنَ الْقِيَاسِ إِنْ كَانَ الْقِيَاسُ حَقًّا، وَعَنْ بَعْضِ السَّلَفِ: عَلَيْهِ قَضَاءُ يَوْمَيْنِ، يَوْمَ رَمَضَانَ، وَيَوْمَ الْقَضَاءِ.

٧٧٥- مسألة: وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ فَرَضَ مِنْ

أَبُو الدَّرْدَاءِ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي الدُّنْيَا، فَجَاءَ أَبُو الدَّرْدَاءِ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا فَقَالَ: كُلْ فَإِنَّ فِتْنِي صَائِمٌ؛ قَالَ سَلْمَانٌ: مَا أَنَا بِبَاكِلٍ حَتَّى تَأْكُلَ، فَأَكَلَ، وَذَكَرَ بَاقِي الْحَدِيثِ.

وَقِيصُهُ: أَنَّ سَلْمَانَ قَالَ لَهُ: «إِنْ لَرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقٌّ، وَإِنْ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقٌّ، وَلَاهْلِكَ عَلَيْكَ حَقٌّ، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: صَدَقَ سَلْمَانُ، فَهَذَا النَّبِيُّ ﷺ قَدْ صَوَّبَ قَوْلَ سَلْمَانَ فِي إِفْطَارِ الصَّائِمِ الْمَطْشُوعِ وَلَمْ يُتَكَبَّرْ؛

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ الْخَفَرِيِّ عَنْ سُبْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِطَعَامٍ وَهُوَ يَمُرُّ بِالظُّهْرَانِ فَقَالَ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ أَذْنُوا فُكُلًا، قَالَا: إِنَّا صَائِمَانِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ارْخُلُوا لِصَاحِبَيْكُمْ، اعْمَلُوا لِصَاحِبَيْكُمْ، أَذْنُوا فُكُلًا.

وَعَذَرَهُ كُلُّهَا أَثَرُ صَبَاحٍ.

وَبِهَذَا يَقُولُ جُمْهُورُ السَّلَفِ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ سَيْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمَكِّيِّ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي غَالِبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَوْمًا عَلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: إِنِّي أَصْبَحْتُ صَائِمًا فَمَرَّتْ بِي جَارِيَةٌ لِي فَوَقَعَتْ عَلَيْهَا فَمَا تَرَوْنَ؟

قَالَ: فَلَمْ يَأْلُوا مَا شَكُّوا عَلَيْهِ، وَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: أَصَبْتَ خِلَالَ وَتَقْضَى يَوْمًا مَكَانَهُ؛ قَالَ لَهُ عُمَرُ: أَنْتَ أَحْسَنْهُمْ فِتْيًا.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ كَذَامٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ فِي الَّذِي يَأْكُلُ بَعْدَ أَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ نَذَرًا أَوْ قَضَاءً.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: الصَّائِمُ تَطَوُّعًا وَالطَّوَّافُ وَالصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ إِنْ شَاءَ مَضَى وَإِنْ شَاءَ قَطَعَ.

وَرَوَيْنَا أَنَّهُ كَانَ يُصْبِحُ مَطْشُوعًا ثُمَّ يُفْطِرُ وَلَا يُسَالِي وَيَأْمُرُ بِقِصَّةِ يَوْمٍ مَكَانَهُ.

وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الرُّبَيْعِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِإِفْطَارِ التَّطَوُّعِ بَأْسًا.

وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعَطَاءٍ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ يَرَا فِي ذَلِكَ قَضَاءً.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ أَفْطَرَ فِيهِ نَامِيًا يَتِمُّ صَوْمَتَهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ

غير، وقال عبد: أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان الثوري، وقال علي بن حجر: أخبرنا علي بن مسهر، ثم اتفق ابن غير، وسفيان، وعلي بن مسهر، كلهم عن عبد الله بن عطاء المكي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: «بَيْنَمَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي صَدَقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ وَأَنُهَا مَاتَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَجِبَ أَجْرُكَ وَزِدْنَا عَلَيْكَ الْهِرَاتِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ كَانَ عَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرَ أَفْصُومٍ عَنْهَا؟ قَالَ: صُومِي، قَالَتْ: إِنِّهَا لَمْ تَحُجْ فَطُ أَفْأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: حُجِّي عَنْهَا» قال ابن غير في روايته: شهرين، واتفقوا على كل ما عدا ذلك.

قال أبو محمد: فهذا القرآن، والسَّنْ المتواترة المتظاهرة التي لا يخل خلافها، وكلهم يقول: يخرج من الميت إن أوصى بذلك، ثم لا يرون أن يصام عنه وإن أوصى بذلك، وكلاهما عمل بدن، وللمال في إصلاح ما فسد منهما مدخل بالهدي، وبالإطعام، وبالعتق، فلا القرآن اتبعوا، ولا بالسَّنْ أخذوا ولا القياس عرفوا، وشغلوا في ذلك بأشياء: منها: أنهم ذكروا قول الله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ وذكروا قول رسول الله ﷺ: «إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: عِلْمٌ عَمِلَهُ، أَوْ صَدَقَةٌ جَارِيَةٍ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ».

ويأتي: رويانه من طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن إسماعيل عن الحاجب بن أروطة عن عباد بن نسي أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ مَرَضَ فِي رَمَضَانَ فَلَمْ يَزَلْ فَرِيضًا حَتَّى مَاتَ لَمْ يُطْعَمْ عَنْهُ، وَإِنْ صَحَّ فَلَمْ يَقْضِهِ حَتَّى مَاتَ أُطْعِمَ عَنْهُ».

وقال بعضهم: قد روي عن عائشة، وابن عباس - وهما روي الحديث المذكور - أنها لم يريا الصيام عن الميت كما رويتم من طريق ابن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن عبد العزيز بن رفيع عن امرأة منهم اسمها عمرة: أن أمها ماتت وعليها من رمضان فقالت لعائشة: أقضيه عنها، قالت: لا، بل تصدقي عنها مكان كل يوم نصف صاع على كل مسكين. وإذا ترك الصاحب الخبر الذي روي فهو دليل على نسخه لا يجوز أن يظن به غير ذلك، إذ لو تعدد ما رواه لكانت جرحه فيه، وقد أعادهم الله تعالى من ذلك وقالوا: لا يصام عنه كما لا يصلى عنه.

قال أبو محمد: هذا كل ما مؤهوا به، وهو كله لا حجة لهم في شيء منه.

أما قول الله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ فحق إلا أن الذي أنزل هذا هو الذي أنزل ﴿مَنْ يَمُتْ يَمُتْ بِمَا كَسَبَ﴾، وهو الذي قال لرسوله ﷺ: «بَيْنَمَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي صَدَقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ وَأَنُهَا مَاتَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَجِبَ أَجْرُكَ وَزِدْنَا عَلَيْكَ الْهِرَاتِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ كَانَ عَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرَ أَفْصُومٍ عَنْهَا؟ قَالَ: صُومِي، قَالَتْ: إِنِّهَا لَمْ تَحُجْ فَطُ أَفْأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: حُجِّي عَنْهَا»

قَضَاهُ رَمَضَانَ، أَوْ نَذَرَ أَوْ كَفَّارَةً وَاجِبَةً فَرَضَ عَلَى أَوْلِيَائِهِ أَنْ يَصُومُوا عَنْهُ هُمْ أَوْ بَعْضُهُمْ، وَلَا إِطْعَامَ فِي ذَلِكَ أَصْلًا - أَوْصَى بِهِ أَوْ لَمْ يَوْصَ بِهِ - فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ اسْتَوْجَرَ عَنْهُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ مَنْ يَصُومُهُ عَنْهُ وَلَا بُدَّ - أَوْصَى بِكُلِّ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَوْصَ - وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى ذَوِي النَّسَبِ.

وهو قول أبي ثور، وأبي سليمان، وغيرهما.

وقال أبو حنيفة، ومالك: إن أوصى أن يطعم عنه أطعم عنه مكان كل يوم مسكين، وإن لم يوص بذلك فلا شيء عليه. والإطعام عند مالك في ذلك مدم، وعند أبي حنيفة صاع من غير البر لكل مسكين، نصف صاع من البر أو ذيقية.

وقال الليث كما قلنا.

وهو قول أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية في التذرع خاصة.

قال أبو محمد: قال الله تعالى: ﴿مَنْ يَمُتْ يَمُتْ بِمَا كَسَبَ﴾ بها أو ذين.

أخبرنا عبد الله بن يوسف، وعبد الرحمن بن عبد الله بن خاليف، قال عبد الله: أخبرنا أحمد بن قنص أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج حدثني هارون بن سعيد الأيلي، وأحمد بن عيسى أخبرنا ابن وهب، وقال عبد الرحمن: أخبرنا إبراهيم بن أحمد الفربري أخبرنا البخاري أخبرنا محمد بن موسى بن عبيد أخبرنا أبي، ثم اتفق موسى، وابن وهب كلاهما عن عمرو بن الحارث عن عبيد الله بن أبي جعفر حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ».

وهو إلى مسلم.

أخبرنا أبو سعيد الأشج أخبرنا أبو خالد الأحمر أخبرنا الأعمش عن سلمة بن كهيل، والحكم بن عتيبة، ومسلم البطين عن سعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد عن ابن عباس: «أَنْ سَأَلْتُ سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرَ أَفْأَقْضِيهِ عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ ذَيْنِ أَكُنْتُ قَاضِيَهُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَذَيْنِ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى».

قال أبو محمد: سمعه الأعمش من مسلم البطين، ومن الحكم، ومن سلمة، وسمعه الحكم، وسلمة من مجاهد.

وهو إلى مسلم: أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وعلي بن حجر السعدي، قال أبو بكر: أخبرنا عبد الله بن

وَأَمَّا تَعْمِيهِمْ بِأَنْ عَائِشَةَ، وَابْنَ عَبَّاسٍ رَوِيا الْخَبْرَ وَتَرَكَاهُ فَقَوْلُ فَاسِدٍ لَوَجُوهٍ:

أَحَدُهَا - أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مَا قَالُوا، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا افْتَرَضَ عَلَيْنَا اتِّبَاعَ رِوَايَةِ الصَّاحِبِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَفْتَرِضْ عَلَيْنَا قَطُّ اتِّبَاعَ رَأْيِ أَحَدِهِمْ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ يَتْرَكُ الصَّاحِبُ اتِّبَاعَ مَا رَوَى لَوَجُوهٍ غَيْرِ تَعَمُّدِ الْمَعْصِيَةِ، وَهِيَ أَنْ يَتَأَوَّلَ فِيهَا مَا رَوَى تَأْوِيلًا مَا اجْتَهَدَ فِيهِ فَاتَّخِذَ فَاجِرٌ مَرَّةً، أَوْ أَنْ يَكُونَ نَسِيًّا مَا رَوَى فَاقْنَى بِخِلَافِهِ؛ أَوْ أَنْ تَكُونَ الرِّوَايَةُ عَنْهُ بِخِلَافِهِ وَهِيَ تَحْتَمِلُ رَوَى ذَلِكَ عَنِ الصَّاحِبِ؛ فَيُذَكِّرُ كُلُّ ذَلِكَ مُمْكِنٌ فَلَا يَجِلُّ تَرْكُ مَا افْتَرَضَ عَلَيْنَا اتِّبَاعَهُ مِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمَّا لَمْ يَأْمُرْنَا بِاتِّبَاعِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ هَذِهِ الْعِلَلُ فَكَيْفَ وَكَلِّهَا مُمْكِنٌ فِيهِ؟ وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ مِنْ قَالَ: هَذَا دَلِيلٌ عَلَى نَسْخِ الْخَبْرِ، لِأَنَّهُ يَبْعَارِضُ بِأَنْ يَقَالَ: كَوْنُ ذَلِكَ الْخَبْرِ عِنْدَ ذَلِكَ الصَّاحِبِ دَلِيلٌ عَلَى ضَعْفِ الرِّوَايَةِ عَنْهُ بِخِلَافِهِ، أَوْ لَعَلَّهُ قَدْ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَجْتَنِبُونَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةَ إِذَا وَافَقَتْ تَقْلِيدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ.

وَأَمَّا إِذَا خَالَفَ قَوْلَ الصَّاحِبِ رَأْيَ أَحَدٍ مِمَّنْ ذَكَرْنَا فَاهْوَمُوا شَيْءٌ عِنْدَهُمْ إِطْرَاحُ رَأْيِ الصَّاحِبِ وَالتَّعَلُّقُ بِرَوَايَتِهِ وَهَذَا فَعَلَّ يَدُلُّ عَلَى رِقَّةِ الدِّينِ وَقِلَّةِ الْوَرَعِ.

فَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا رَوَتْ «فُرِضَتْ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فَلَمَّا هَاجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدٌ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِّ وَأَقْبُرَتْ صَلَاةُ السُّقْرِ عَلَى الْحَالَةِ الْأُولَى».

ثُمَّ رَوَى عَنْهَا مِنْ أَصَحِّ طَرِيقِ الْإِسْنَامِ فِي السُّفَرِ؛ فَتَعَلَّقُوا الْخَفِيُّونَ، وَالْمَالِكِيُّونَ بِرَوَايَتِهَا وَتَرَكَوا رَأْيَهَا، إِذْ خَالَفَتْ فِيهَا مَا رَوَتْ.

وَهِيَ الَّتِي رَوَتْ «إِنَّمَا امْرَأَتُ نَحْنَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْلَهَا فَبَكَتْهَا بَاطِلًا» ثُمَّ اتَّكَحَتْ بِنْتُ أَخِيهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُنْدَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَأَبُوهَا غَالِبٌ بِالنِّسَاءِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَاتَّكَرَ ذَلِكَ إِذْ بَلَغَهُ أَشَدُّ الْإِنكَارِ.

فَخَالَفُوا رَأْيَهَا وَاتَّبَعُوا رَوَايَتَهَا. وَهِيَ الَّتِي رَوَتْ التَّحْرِيمَ بِلَيْلِ الْفَحْلِ ثُمَّ كَانَتْ لَا - تَدْخُلُ عَلَيْهَا مِنْ أَرْضِعَهُ نِسَاءً إِخْوَنَهَا - وَتَدْخُلُ عَلَيْهَا مِنْ أَرْضِعَهُ بَنَاتُ أَخَوَاتِهَا، فَتَرَكَوا رَأْيَهَا وَاتَّبَعُوا رَوَايَتَهَا.

وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ مِنْ طَرِيقٍ لَا تَصَحُّ عَنْهُ: «إِنْ جَاءَ الْقَضَاءُ عَلَى مَنْ تَعَمَّدَ الْفَطْرَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، وَصَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ صِيَامُ الدَّعْرِ وَإِنْ صَامَهُ وَأَنَّهُ لَا يَقْضِيهِ، فَتَرَكَوا الثَّابِتَ مِنْ رَأْيِهِ

تُرِكَ إِلَيْهِمْ، وَهُوَ الَّذِي قَالَ: «مَنْ يُطِيعِ رَسُولَ اللَّهِ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ» فَصَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى، وَمَا حَكَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ رَسُولُهُ ﷺ أَنَّ لَهُ مِنْ سَعْيِ غَيْرِهِ عَنْهُ، وَالصَّوْمُ عَنْهُ مِنْ جَمَلَةِ ذَلِكَ.

وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ نَسُوا أَنْفُسَهُمْ فِي الْاجْتِنَاجِ بِهَذِهِ الْآيَةِ. فَقَالُوا: إِنْ حُجَّ عَنِ الْمَيْتِ، أَوْ اعْتَقَ عَنْهُ، أَوْ تَصَدَّقَ عَنْهُ، فَاجِرٌ كُلُّ ذَلِكَ لَهُ وَلَا حُجَّ بِهِ، فَظَهَرَ تَنَاقُضُهُمْ.

فَإِنْ قَالَ مِنْهُمْ قَائِلٌ: إِنَّمَا يَجُزُّ عَنْهُ إِذَا أَوْصَى بِذَلِكَ، لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِيهَا سَعَى.

قُلْنَا لَهُ: فَقُولُوا: بِأَنْ يَصَامَ عَنْهُ كَمَا إِذَا أَوْصَى بِذَلِكَ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِيهَا سَعَى.

فَإِنْ قَالُوا: لِلْمَالِ فِي الْحُجِّ مَدْخَلٌ فِي جَبْرِ مَا تَقْصُرُ مِنْهُ، قُلْنَا: وَلِلْمَالِ فِي الصَّوْمِ مَدْخَلٌ فِي جَبْرِ مَا تَقْصُرُ مِنْهُ بِالْعَتَقِ وَالْإِطْعَامِ؛ وَكُلُّ هَذَا مِنْهُمْ تَخْلِيصٌ، وَتَنَاقُضٌ، وَشَرْعٌ فِي الَّذِينَ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى وَهُمْ يُمَيِّزُونَ الْعَتَقَ عَنْهُ، وَالصَّدَقَةَ عَنْهُ - وَإِنْ لَمْ يَوْصَ بِذَلِكَ - فَيُطَلِّعُ تَعْمِيَهُمْ بِهَذِهِ الْآيَةِ.

وَأَمَّا إِخْبَارُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنْ عَمِلَ الْمَيْتَ يَنْقُطِعُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ، فَصَحِيحٌ، وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ لَمْ يَخْلَفُوا الْقَضِيَّةَ فِي اجْتِنَاجِهِمْ بِهِ وَلَيْتَ شِعْرِي مَنْ قَالَ هُنَّ: إِنْ صَوَّمَ الْوَلِيَّ عَنِ الْمَيْتِ هَزَّ عَمَلُ الْمَيْتِ حَتَّى يَأْتِيَ بِهَذَا الْخَبْرِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ إِلَّا انْقِطَاعُ عَمَلِ الْمَيْتِ فَقَطْ، وَلَيْسَ فِيهِ انْقِطَاعُ عَمَلِ غَيْرِهِ أَصْلًا، وَلَا الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ؛ فَظَهَرَ قُبْحُ تَعْمِيهِمْ فِي الْاجْتِنَاجِ بِهَذَا الْخَبْرِ جَمْلَةً.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فَلَا تَحُلُّ رَوَايَتَهُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ بَيَانِ فُسَادِهَا لِعِلْلِ ثَلَاثٍ فِيهِ: إِحْدَاهَا - أَنَّهُ مَرْسَلٌ. وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ فِيهِ الْحَاجَّ بَيْنَ ارْطَاءٍ، وَهُوَ سَاقِطٌ.

وَالثَّلَاثَةُ: أَنَّ فِيهِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى وَهُوَ كَذَّابٌ ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ عَلَيْهِمْ لَهَا؛ لِأَنَّ فِيهِ إِجْبَابَ الْإِطْعَامِ عَنْهُ إِنْ صَحَّ بَعْدَ أَنْ مَرَضَ، وَالْخَفِيُّونَ، وَالْمَالِكِيُّونَ لَا يَقُولُونَ بِذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَوْصَى بِذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا.

فَإِنْ قَالُوا: مَعْنَى ذَلِكَ إِنْ أَوْصَى بِهِ.

قُلْنَا: كَذِبْتُمْ وَزِدْتُمْ فِي الْخَبْرِ خِلَافَ مَا فِيهِ، لِأَنَّ فِيهِ «إِنْ مَاتَ وَلَمْ يَصِحَّ ثُمَّ يُطْعَمُ عَنْهُ» فَلَوْ أَرَادَ إِلَّا أَنْ يَوْصَى بِذَلِكَ لَمَا كَانَ لِنُفْرِيهِ بَيْنَ تَمَادِي مَرَضِهِ حَتَّى يَمُوتَ فَلَا يَطْعَمُ عَنْهُ، وَبَيْنَ صَحَّتِهِ بَيْنَ مَرَضِهِ وَمَوْتِهِ فَيَطْعَمُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَوْصَى بِالْإِطْعَامِ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ اطْعَمَ عَنْهُ عَنْهُمْ؛ فَيُطَلِّعُ تَعْمِيَهُمْ بِهَذَا الْخَبْرِ أَهْلًاكَ وَعَادَةً حُجَّةً عَلَيْهِمْ.

لِلْهَلَاكِ مِنْ رَوَاتِهِ.

وروي أبو هريرة في البحرِ فهو الظُّهُورُ مَاؤُهُ الْجِلْدُ مَيْتُهُ ثُمَّ رَوَيْنَا عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَسْوُورٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ عَلِيَّةٍ - عَنْ هِشَامِ الدُّسْتَوَانِيِّ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَا مَانَ لَا يَمِيزُ ثَنَانٍ مِنْ غَسَلِ الْجَنَابَةِ: مَاءُ الْبَحْرِ وَمَاءُ الْحَمَامِ.

وروي عن ابن عباس في صدقة الفطر ' مَذْكَانٌ مِنْ قَصْعٍ مِنْ طَرِيقٍ لَا تَصْحُحُ ' وَصَحَّ عَنْهُ مِنْ رَأْيِهِ صَاعٌ مِنْ بَرٍّ فِي صَدَقَةِ الْفَطْرِ فَتَرَكَ الْخَفِيُّونَ رَأْيَهُ لِرَوَاتِهِ، وَهَذَا كَثِيرٌ مِنْهُمْ جَدًّا وَفِيمَا ذَكَرْنَا كَفَايَةً تَحَقُّقُ تَلَاْعَبِ الْقَوْمِ بَدِيهِمْ.

وَالرَّابِعُ - أَنْ تَقُولَ: لَعَلَّ الَّذِي رَوَى عَنْ عَائِشَةَ فِيهِ الْإِطْعَامُ كَانَ لَمْ يَصْحَ حَتَّى مَاتَتْ فَلَا صَوْمَ عَلَيْهَا.

وَالْخَامِسُ - أَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْفَتَا بِمَا رَوَى مِنَ الصَّوْمِ عَنِ الْمَيْتِ كَمَا نَذَرْتُ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ فَصَحَّ أَنَّهُ قَدْ نَسِيَ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ثَمَّ اللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمَ بِهِ تَحْنٌ لَمْ نَكْتَفِهِ، وَقَدْ جَاءَ عَنِ السَّلَفِ فِي هَذَا اقْوَالٌ:

رَوَيْنَا عَنْ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنِ الْيَسُوبِ السَّخَنِيَّ عَنْ أَبِي يَزِيدَ الْمَدَنِيِّ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِأَخِيهِ عِنْدَ مَوْتِهِ: إِنَّ عَلِيَّ رَمَضَانٍ لَمْ أَصْغِهِمَا فَسَأَلَ أَخُوهُ ابْنَ عَمَرَ فَقَالَ: بَدَنَتَانِ مَقْلُدَتَانِ، ثُمَّ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا شَأْنُ الْبَدَنِ وَشَأْنُ الصَّوْمِ، أَطَعَمَ عَنْ أَخِيكَ سِتِينَ مَسْكِينًا؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّ لَمْ يَكُنْ قَالَ ابْنُ عَمَرَ فِي الْبَدَنَتَيْنِ حِجَّةٌ فَلَيْسَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْإِطْعَامِ حِجَّةٌ وَلَا فَرْقٌ؛ وَلَعَلَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ مُطِيقًا لِلصَّوْمِ، أَوْ لَعَلَّ ذَيْنَاكَ الرَّمَضَانَيْنِ كَانَا عَنْ تَعَمُّدٍ فَلَا قَضَاءَ فِي ذَلِكَ..

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ: أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ صِيَامٌ رَمَضَانَ أَطَعَمَ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ نَصْفَ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ.

وَمِنْ طَرِيقٍ صَحِيحَةٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِذَا مَاتَ الَّذِي عَلَيْهِ صَوْمٌ وَلَمْ يَصْحَ قَبْلَ مَوْتِهِ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَصْحَ أَطَعَمَ عَنْهُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ نَصْفَ صَاعٍ حِنْطَةً.

وَعَنِ الْحَسَنِ إِنَّ لَمْ يَصْحَ حَتَّى مَاتَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، فَإِنْ صَحَّ فَلَمْ يَقْضِ صَوْمَهُ حَتَّى مَاتَ أَطَعَمَ عَنْهُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَكْرُوكٌ مِنْ بَرٍّ، وَمَكْرُوكٌ مِنْ عَمْرِ.

وروي أيضاً عن طائفةٍ مدَّ عن كُلِّ يَوْمٍ، وَقَدْ جَاءَ عَنِ الْحَسَنِ: لَا إِطْعَامَ فِي ذَلِكَ وَلَا صِيَامَ.

وَأَيْضًا فَإِنْ احتَجَّاجَ الْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ بِتَرْكِ عَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ لِلْخَبْرِ الْمَذْكُورِ هُوَ حِجَّةٌ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ خَالَفُوا عَائِشَةَ فِي هَذَا الْخَبْرِ نَفْسَهُ فِي قَوْلِهَا أَنْ يَطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ نَصْفَ صَاعٍ لِسَكِينٍ، وَهَمٌّ لَا يَقُولُونَ: بِهَذَا، فَإِنْ كَانَ تَرْكُ عَائِشَةَ لِلْخَبْرِ حِجَّةً، فَقَوْلُهَا فِي نَصْفِ صَاعٍ حِجَّةٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهَا فِي نَصْفِ صَاعٍ حِجَّةً فَلَيْسَ تَرْكُهَا لِلْخَبْرِ حِجَّةً، فَظَهَرَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَجْتَنُونَ مِنْ قَوْلِ الصَّاحِبِ بِمَا وَافَقَ تَقْلِيدَهُمْ فَقَطْ؛ فَإِذَا خَالَفَ مِنْ قَلْدُوهُ هَانَتْ عَلَيْهِمْ خِلَافُ الصَّاحِبِ، وَهَذَا دَلِيلٌ سَوِيٌّ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ.

وَأَمَّا قَوْلُ أَحَدٍ: فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي ثَوْرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ هُوَ ابْنُ عَطَاءٍ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ، وَرُوِيَ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ فِيمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ رَمَضَانٌ وَنَذَرَ شَهْرٍ: يَطْعَمُ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينٌ وَيَصْرُمُ عَنْهُ وَلَيْهِ نَذَرُهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَلِيَّةٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ الْبَلْخِيِّ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَعَلَيْهِ رَمَضَانٌ وَصَوْمٌ شَهْرٍ فَقَالَ: يَطْعَمُ عَنْهُ لِرَمَضَانَ وَيَصَامُ عَنْهُ النَّذَرُ، وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.

فَإِنْ كَانَ تَرْكُ ابْنِ عَبَّاسٍ مَا تَرَكَ مِنَ الْخَبْرِ حِجَّةً فَأَخَذَهُ بِمَا أَخَذَهُ مِنْ حِجَّةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَخَذَهُ بِمَا أَخَذَ بِهِ حِجَّةً فَتَرَكَ مَا تَرَكَ لَيْسَ بِمَجْبُوعٍ وَمَا عَدَا هَذَا فَتَلَاْعَبٌ بِالذِّنِّ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي ثَوْرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ قَالَ فِيمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ رَمَضَانٌ: إِنَّ لَمْ يُجِدُوا مَا يَطْعَمُ عَنْهُ صَامَهُ عَنْهُ وَلَيْتُهُ.

وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ رَمَضَانَ قَضَى عَنْهُ بَعْضُ أَوْلِيَائِهِ، قَالَ مَعْمَرٌ: وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ.

وَبِهِ إِلَى مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذَرُ صِيَامٍ فَإِنَّهُ يَصُومُ عَنْهُ بَعْضُ أَوْلِيَائِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَيْسَ قَوْلُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ، وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَا فَهُوَ خَالَفَ لِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ ذَكَرْنَا فَقَدْ أَوْجِبَ مَا أَوْجِبَ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ أَنْ يُوصِيَ الْيَتَّ بِذَلِكَ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ: لَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُوصِيَ بِالْإِطْعَامِ فَيَطْعَمَ عَنْهُ وَمَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَبْلَهُمْ قَالَ بِهَذَا؛ إِلَّا رِوَايَةً عَنْ

الحسن قد صح عنه خلافها.

وأما قولهم: لا يصام عنه كما لا يصلّى عنه؛ فيأطّل وقياس للخطإ على الخطأ بل يصلّى عنه النذر، وصلاة فرض إن نسيها أو نام عنها ولم يصلّها حتى مات؛ فهذا دخل تحت قول رسول الله ﷺ «فدين الله أحق أن يقضى» العجب أنهم كلهم أجمعوا على أن تصلّى الركعتين إثر الطواف عن الميت الذي يحج عنه؛ وهذا تناقض منهم لا خفاء به وهذا قول إسحاق بن راهويه في قضاء الصلوة عن الميت.

وقال الشافعي: إن صح الخبر قلنا به ولا فطعم عنه مدّ عن كل يوم. وإما قلنا: إن الاستحجار لذلك إن لم يكن له ولي من رأس المال مقدّم على دين الناس لقول النبي ﷺ «فدين الله أحق أن يقضى».

قال أبو محمد: من الكبار أن يقول قائل: بل دين الناس أحق أن يقضى من دين الله تعالى عز وجل؛ وقد سمع هذا القول.

٧٧٦- مسألة: فإن صامه بعض أوليائه أجزاء لعموم الخبر في ذلك، وإن كانوا جماعة فاقسموه جاز كذلك أيضاً إلا أنه لا يجزئ أن يصوموا كلهم يوماً واحداً لقول الله تعالى: «فعبدة من أيام أخر»، فلا بد من أيام متغايرة فلو لم يصح حتى مات فلا شيء على أوليائه ولا عليه؛ لأن الأثر إنما جاء فيمن مات وعليه صوم، وهذا مات وليس عليه صوم لقول الله تعالى: «ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها» فإذا لم يكن في وسعه الصوم فلم يكلف، وإذا لم يكلفه فقد مات ولا صوم عليه.

والأولياء هم ذوو المحارم بلا شك ولو صامه الأبعد من بني عمه أجزاء عنه، لأنه وليه، فإن أبوا من الصوم فهم عصاة لله تعالى ولا شيء على الميت من ذلك الصوم؛ لأنه قد نقله الله تعالى عنه إليهم بقول رسول الله ﷺ «من مات وعليه صوم صام عنه وليه» ويأمره عليه السلام الولي أن يصوم عنه..

٧٧٧- مسألة: فإن تعذّر النذر لوقوعها على وليه بعد موته فليس نذر ولا يلزمه هو ولا وليه بعده، وهو عاص لله تعالى بذلك.

وقد صح عن النبي ﷺ ما حدثناه عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا عبد الله بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج حدثني علي بن حجر أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم أخبرنا أيوب هو السخيتاني - عن أبي قلابة عن أبي الهيثب عن عمران بن الحصين أن رسول الله ﷺ قال: «لا وفاء لنذر في معصية الله».

قال علي: وهذا النذر إنما يكون نذراً إذا قصد به الله تعالى فيلزم حينئذ إذا قصد به غير الله تعالى فهو معصية لا محلّ الوفاء به ولا يلزم صاحبه ولا غيره، وبالله تعالى التوفيق.

٧٧٨- مسألة: ومن نذر صوم يوم فكثر، شكراً لله عز وجل، أو تقرباً إليه تعالى، أو إن فاق، أو إن أراه الله تعالى أملاً يامله لا معصية لله عز وجل في ذلك الشيء المأمور، ففرض عليه أدائه.

قال عز وجل: «أوفوا بالعقود».

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا أحمد بن إسحاق أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا أبو داود أخبرنا القعني عن مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين قالت: قال رسول الله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصيه» فهذا عموم لكل نذر معصية كمن نذر صوم يوم حيضتها أو صوم يوم العيد، ونحو ذلك من كل معصية.

٧٧٩- مسألة: فإن نذر ما ليس طاعة ولا معصية كالقعود في دار فلان أو أن لا يأكل خبزاً مادوماً أو ما أشبه هذا لم يلزمه، ولا حكم لهذا إلا استغفار الله تعالى منه، لأن إيجاب النذر شريعته، والشرائع لا تلزم إلا بنص ولا نص إلا في نذر الطاعة فقط.

٧٨٠- مسألة: وينهى عن النذر جملة فإن وقع لزم كما قلنا.

روينا بالسند المذكور إلى أبي داود أخبرنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جريج بن عبد الحميد عن منصور هو ابن المعتز - عن عبد الله بن مرة المديني عن عبد الله بن عمر قال: «أخذ رسول الله ﷺ ينهى عن النذر ويقول لا يزد شيئاً وإنما يستخرج به من البخيل» ففي قوله عليه السلام «وإنما يستخرج به من البخيل» إيجاب للوفاء به إذا وقع في طاعة الله تعالى.

٧٨١- مسألة: ومن قال علي لله تعالى صوم يوم أفق، أو قال: يوم يقدم فلان، أو قال يوم أنطلق من سجي، أو ما أشبه هذا فكان ما رغب فيه ليلاً أو نهاراً: لم يلزمه صيام ذلك اليوم ولا قضاءه ولا صوم غيره؛ لأنه إن كان ما رغب فيه ليلاً فلم يكن في يوم فلا يلزمه ما لم يلزمه، وإن كان نهاراً فلا يمكن إحداث صوم لم يبيته من الليل ولا تقدم الزام الله تعالى له إناء،

ولا يلزمه صيامُ يومٍ آخر؛ لأنَّهُ لم يلتزمه.

يلزم يوماً زائداً لم يلتزمه.

وهذا قولُ أبي حنيفةٍ، والثَّافِعِيِّ.

وقال الأوزاعي: إنْ قَدِمَ نَهَاراً صَامَ بَقِيَّةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ.

وقال مالكٌ: إنْ قَدِمَ لَيْلاً صَامَ النَّافِرُ غَدَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ.

٧٨٢ - مسألة: فُلُوْ قَالَ فِي كُلِّ ذَلِكَ: عَلَيَّ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ أَبَدًا فَإِنْ كَانَ لَيْلًا لَمْ يَلْزَمْهُ كَمَا قَدِمْنَا، لِأَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْهُ وَلَا يَلْزَمْ صِيَامُ اللَّيْلِ، لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ، فَإِنْ كَانَ نَهَاراً لَزِمَهُ فِي الْمُسْتَأْنَفِ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ إِذَا تَكَرَّرَ كَمَا نَذَرَهُ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ فِي يَوْمِهِ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَا نَذَرَ.

٧٨٣ - مسألة: وَمَنْ أَفْطَرَ فِي صَوْمِ نَذَرٍ عَامِداً أَوْ لَعَنَ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَذَرٌ أَنْ يَقْضِيَهُ فَيُلْزِمُهُ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَنْذِرِ الْقَضَاءَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَلْزَمْ مَا لَمْ يَنْذِرْهُ، إِذْ لَمْ يَوْجِبْ ذَلِكَ نَصً.

٧٨٤ - مسألة: وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمَيْنِ فَصَاعِداً أَجْزَاءً أَنْ يَصُومَ ذَلِكَ مُتَّفِقاً لِأَنَّهُ غَيْرُ مُخَالِفٍ لِمَا نَذَرَ.

٧٨٥ - مسألة: فُلُوْ نَذَرَ صَوْمَ جُمُعَةٍ أَوْ قَالَ: شَهْرٌ لَمْ يَجِزْ أَنْ يَصُومَ ذَلِكَ إِلَّا مُتَابِعاً وَلَا بَدْءً، فَإِنْ تَعَمَّدَ فِي خِلَالِ ذَلِكَ فَطَرًا لَعَنَ أَوْ لَعِنَ عَذْر: ابْتِدَاءً مِنْ أَوَّلِهِ لِأَنَّ اسْمَ الْجُمُعَةِ وَالشَّهْرِ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى أَيَّامٍ مُتَابِعَةٍ لَا مُتَفَرِّقَةٍ، فَإِنَّمَا يَلْزِمُهُ مَا نَذَرَ لَا مَا لَمْ يَنْذِرْ، فَإِنْ لَمْ يَتَّبِعْ ذَلِكَ فَلَمْ يَأْتِ بِمَا نَذَرَ فَعَلِيهِ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ.

٧٨٦ - مسألة: وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ جَمْعَتَيْنِ أَوْ قَالَ: شَهْرَيْنِ، وَلَمْ يَنْذِرِ التَّابِعَ فِي ذَلِكَ لَزِمَهُ أَنْ يَصُومَ كُلَّ جُمُعَةٍ مُتَابِعَةٍ وَلَا بَدْءً، وَكُلَّ شَهْرٍ مُتَابِعاً وَلَا بَدْءً، وَلَهُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ الْجُمُعَةِ وَالْجُمُعَةِ، وَبَيْنَ الشَّهْرِ وَالشَّهْرِ لِمَا ذَكَرْنَا آنَفًا إِلَّا أَنْ يَنْذِرَهُمَا مُتَابِعَيْنِ فَيُلْزِمُهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ طَاعَةٌ زَائِدَةٌ.

٧٨٧ - مسألة: فَإِنْ صَامَ الشَّهْرَ مَا بَيْنَ الْهَلَالَيْنِ لَزِمَهُ إِتِمَامُهُ، فَإِنْ ابْتَدَأَ صِيَامَهُ بَعْدَ دُخُولِ الشَّهْرِ لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا تِسْعَةٌ وَعَشْرُونَ يَوْماً مُتَّصِلَةً وَلَا بَدْءً لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «الشَّهْرُ تِسْعَةٌ وَعَشْرُونَ» وَأَنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعَشْرِينَ فَلَا يَلْزِمُهُ زِيَادَةُ يَوْمٍ إِلَّا بِنَصٍّ وَارِدٍ وَلَا نَصٍّ فِي ذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا يَلْزِمُهُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ مَا نَذَرَ مِنْ شَهْرٍ أَوْ أَكْثَرٍ فَقَطْ، فَإِنْ نَذَرَ نِصْفَ شَهْرٍ لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا أَرْبَعَةٌ عَشْرَ يَوْماً، لِأَنَّ كَسْرَ يَوْمٍ لَا يَلْزِمُهُ صِيَامَهُ لِمَنْ نَذَرَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ

٧٨٨ - مسألة: وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: يَصُومُ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا لَا يَبْدَأُ فِيهَا رَمَضَانَ، وَلَا يَوْمَ الْفِطْرِ، وَالْأَصْحَى، وَلَا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، وَفِي هَذَا عِنْدَنَا نَظَرٌ وَالْوَاجِبُ عِنْدَنَا أَنْ لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْفِتْيَا لِرِزَامٍ لَهُ مَا لَمْ يَنْذِرْهُ؛ لِأَنَّ اسْمَ سَنَةٍ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا مُتَّصِلَةً لَا مَبْدُوءَ، وَهِيَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَفَاءِ بِنَذَرِهِ كَمَا نَذَرَهُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَلْزَمَ مَا لَمْ يَلْزَمْهُ وَلَا نَذَرَهُ، وَلَا أَنْ يَلْزَمَ مَا لَمْ يَكُنْ، وَمَا لَيْسَ فِي وَسْعِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وَمَنْ ادَّعَى هَاهُنَا إِجْمَاعًا فَقَدْ كَذَبَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَأْتِيَ فِي ذَلِكَ بِرَوَايَةٍ عَنْ صَاحِبِهِ أَصْلًا، وَلَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ قَوْلًا عَنْ تَابِعٍ.

وقَدْ قَالَ فِيهَا أَبُو حَنِيفَةَ يَفْطُرُ فِيهَا يَوْمِي الْفِطْرِ وَالْأَصْحَى وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ، ثُمَّ يَقْضِيهَا.

وقال زُفَرٌ: يَفْطُرُ الْأَيَّامَ الْمَذْكُورَةَ، وَلَا يَقْضِيهَا.

وقال مالكٌ: يَصُومُ، وَيَفْطُرُ الْأَيَّامَ الْمَذْكُورَةَ، وَلَا يَقْضِي رَمَضَانَ، وَلَا الْأَيَّامَ الْمَذْكُورَةَ، إِلَّا أَنْ يَنْوِي قَضَاءَهَا.

وقال اللَّيْثُ: يَصُومُ وَيَقْضِي رَمَضَانَ وَيَوْمَيْنِ مَكَانَ الْفِطْرِ وَالْأَصْحَى، وَيَصُومُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ.

قال أبو محمَّدٍ: فَهَذِهِ الْأَقْوَالُ: إِنَّمَا مُوجِبَةٌ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَنْذِرْهُ وَلَا التَّزِمَهُ وَإِنَّمَا مُسْقِطَةٌ عَنْهُ مَا نَذَرَ.

قال أبو محمَّدٍ: إِنْ كَانَ نَذَرُ صَوْمِ هَذِهِ الْأَيَّامِ وَصَوْمِ رَمَضَانَ عَنْ نَذَرِهِ فَقَدْ نَذَرَ الضَّلَالِ وَالْبَاطِلِ، وَأَمْرًا مُخَالِفًا لِدِينِ الْإِسْلَامِ؛ فَلَا يَلْزِمُهُ نَذَرُهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ، وَلَا يَلْزَمْ صَوْمَ سَائِرِ الْأَيَّامِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَا نَذَرَ، وَكُلُّ طَاعَةٍ مَازَجَتْهَا مَعْصِيَةٌ فَهِيَ كُلُّهَا مَعْصِيَةٌ، لِأَنَّهُ لَا يَأْتِ بِالطَّاعَةِ كَمَا أَمَرَ.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ فَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ سَنَةً حَاشَا رَمَضَانَ وَالْأَيَّامَ الْمُنْهِيَّ عَنْ صِيَامِهَا لَزِمَهُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ نَذَرُ طَاعَةٍ وَكَذَلِكَ لَوْ نَذَرَ صَوْمَ شَوَّالٍ أَوْ صَوْمَ ذِي الْحِجَّةِ، أَوْ صَوْمَ شَعْبَانَ فَلَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ لِمَا ذَكَرْنَا إِلَّا أَنْ يَنْوِي اسْتِنَاءً مَا لَا يَجُوزُ صَوْمُهُ مِنَ الْأَيَّامِ فَيُلْزِمُهُ ذَلِكَ.

٧٨٩ - مسألة: وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ صَوْمٌ يَوْمٍ بَعِيْنَهُ نَذَرًا فَإِذَا جَاءَ رَمَضَانُ لَزِمَهُ فَرَضًا أَنْ يَصُومَ ذَلِكَ الْيَوْمَ لِرَمَضَانَ لَا لِلنَّذَرِ أَصْلًا، فَإِنْ صَامَهُ لِنَذَرِهِ أَوْ لِرَمَضَانٍ وَلِنَذَرِهِ فَالْإِتِمَامُ عَلَيْهِ وَلَا يَجِزُهُ لَا لِنَذَرِهِ وَلَا لِرَمَضَانَ؛ لِأَنَّ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى مُتَقَدِّمٌ لِنَذَرِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَصُومَ رَمَضَانَ وَلَا شَيْئًا لغيرِ ما أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِصِيَامِهِ

الضَّلَال.

أحدهما: الكذبُ على رسول الله ﷺ بما لم يخبر به بل قد أمر عليه السلام بذلك عبد الله بن عمرو وقطع بأنه لا صوم أفضل من صوم داود.

والثاني: أنه تأويلٌ سخيٌّ لا يعقل؛ لأنه لا شك في أن من لا يفتر في سبيل الله إذا لاقى أفضل ممَّن يفتر؛ فإذا كان حكم الأفضل أن لا يتزَيَّد من الفضل في الصَّيام ومنع من ذلك؛ فهذه شريعة إيليس لا شريعة محمد ﷺ.

أخبرنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا عبد الله بن معاذ هو ابن معاذ العنبري أخبرنا أبي أخبرنا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت سمع أبا العباس هو السائب بن فروخ الكوفي - سمع عبد الله بن عمرو يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا صامَ من صام الأبد».

ورويته من طريق البخاري أخبرنا آدم أخبرنا شعبة فذكره بإسناده المذكور، وفيه: أن رسول الله ﷺ قال: «لا صامَ من صام الدُّعْر».

ومن طريق أبي قتادة عن رسول الله ﷺ «أنه قال: وقد ذُكرَ له من يصوم الدُّعْر - فقال عليه السلام لا صامَ ولا أفطرَ، أو ما صامَ ولا أفطرَ».

وكذلك نصًّا من طريق مطرف عن عبد الله بن الشخير عن أبيه، وعمران بن الحصين كلاهما عن رسول الله ﷺ «أنه قال فيمن صام الدُّعْر لا صامَ ولا أفطرَ» فقد صحَّ أنه حبط صومه ولم يفطر.

وهذه أخبارٌ متظاهرة متواترة لا يحلُّ الخروج عنها.

ومن عجائبهم أنهم قالوا: إنما لا يجوز إذا صام الدُّعْر ولم يفطر الآثامُ المنهي عنها، فقلنا: كذب من قال هذا لأن رسول الله ﷺ منع ونهى عن الزيادة على نصف الدُّعْر وأبطل أجر من زاد. قال أبو محمد: وشغب من خالفنا بأن ذكر حديث حمزة بن عمرو الأسلمي أنه قال: «فيا رسول الله إني أسردُ الصَّومَ فأصومُ في السَّوْرَ قال: إن شئتَ فصمَّ وإن شئتَ فأفطر».

وغير: رويته من طريق زيد بن الحباب: أخبرني ثابت عن قيس الغفاري حدثني أبو سعيد المقرئ حدثني أبو هريرة عن أسامة بن زيد قال: «كان رسول الله ﷺ يسردُ الصَّومَ فيقال: لا يفطر».

قال أبو محمد: لا حجةَ لهم في هذين الخبرين، لأن السردَ

خلاصاً له ذلك، وبالله تعالى التوفيق؛ ولا قضاء عليه فيه لما ذكرناه.

٧٩٠- مسألة: وأفضل الصَّوم بعد الصَّيام المفروض

صوم يوم وإفطار يوم. ولا يحلُّ لأحد أن يصوم أكثر من ذلك أصلاً، والزيادة عليه معصية ممَّن قامت عليه بها الحجة، ولا يحلُّ صوم الدُّعْر أصلاً:

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد أخبرنا إبراهيم بن أحمد أخبرنا الفرسري أخبرنا البخاري أخبرنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله بن المبارك أخبرنا الأوزاعي أخبرنا يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال: حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال لي رسول الله: «يا عبد الله بن عمرو ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل، قلت: بلى يا رسول الله قال: فلا تفعل، صم وأفطر وقم ونم فإن يجسدك عليك حقاً وإن يفتيك عليك حقاً، وإن يزورك عليك حقاً، وإن يخشيك أن تصوم من كل شهر ثلاثة أيام فإن لك بكل حسنة عشر أثلاثها فإذا ذلك صيام الدُّعْر كله فتدثت فتدثت عليّ قلت: يا رسول الله إني أجد قوه، قال فصم صيام نبي الله داود ولا تردَّ عليه، قلت: وما كان صيام نبي الله داود، قال: يصف الدُّعْر».

ومن طريق البخاري عن أبي اليمان الحكم بن نافع عن شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ وذكر الحديث، وفيه: «أن عبد الله بن عمرو قال عليه السلام إني أطيع أفضل من ذلك، قال: فصم يوماً وأفطر يوماً، قلت: إني أطيع أفضل من ذلك، قال: لا أفضل من ذلك».

قال أبو محمد: فصَّح نهي النبي ﷺ عن الزيادة على صيام يوم وإفطار يوم ونعوذ بالله من موافقة نهي، وإذا خير عليه السلام أنه لا أفضل من ذلك فقد صحَّ أن من صام أكثر من ذلك فقد انحطَّ فضله فإذا انحطَّ فضله فقد حبطت تلك الزيادة بلا شك وصار عملاً لا أجر له فيه بل هو ناقص من أجره فصَّح أنه لا يحلُّ أصلاً.

قال علي: ومن طرائف المصائب قول بعض من يتكلم في العلم بما هو عليه لا له: قال: قد جاء هذا الحديث وفيه أنه عليه السلام قال: «فصم صوم داود كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ولا يفتر إذا لاقى» فقال: إنما هذا الحكم لمن لا يفتر إذا لاقى.

قال أبو محمد: فجمع هذا الكلام للمعروف وجهين من

إِنَّمَا هُوَ الْمَتَابَعَةُ لَا صَوْمَ أَكْثَرَ مِنْ نَصْفِ الدَّهْرِ.

يَبَيِّنُ ذَلِكَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عمرو بْنِ العاصِ الَّذِي أوردناه. وحديثُ عائشةَ الأُدي: رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ مُسَلِّمٍ بِنِ الْحِجَّاجِ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْبَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: كَانَ يَصُومُ حَتَّى يَقُولَ: قَدْ صَامَ وَيُفْطِرُ حَتَّى يَقُولَ: قَدْ أَفْطَرَ، وَلَمْ أَرَهُ صَائِمًا مِنْ شَهْرٍ قَطُّ أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ مِنْ شَعْبَانَ، كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ، كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ إِلَّا قَلِيلًا».

فهذه أُمُ الْمُؤْمِنِينَ بَيَّنَّتِ السَّرَدَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَهْلُ السُّنَنِ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ حَمْدُ بْنُ عُمَرَ فِي حَدِيثِهِ، فَيُطْلَقُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ مَتَلَقٌّ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَثَارِ.

وَمَوْهُوَا أَيْضًا بَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَصُومُ الدَّهْرَ؛ قُلْتُ: الدَّهْرُ، قَالَ: كَانَتْ تَسْرُدُ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عِيَّادِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَمْرِو قَالَ: كَانَ عَمْرٍو يَسْرُدُ الصَّوْمَ.

وَعِنْدَهُ أَيْضًا أَنَّهُ سَرَدَ الصَّوْمَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسِتَيْنِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ هُوَ الضَّبْعِيُّ - عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ قُلٌّ مَا يَصُومُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَجْلِ الْعَدُوِّ فَلَمَّا تَوَفَّى النَّبِيُّ ﷺ مَا رَأَيْتُهُ مَفْطَرًا إِلَّا يَوْمَ أَصْحَى، أَوْ يَوْمَ فِطْرٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أُمَيَّةَ عَنْ جَدِّهِ قَالَتْ: كَانَ عُمَانُ يَصُومُ الدَّهْرَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ إِلَّا هَجْعَةً مِنْ أَوَّلِهِ.

وَعَنِ الْأَسْوَدِ، وَعُرْوَةَ، وَعِيَّادٍ: أَنَّهُمْ كَانُوا يَصُومُونَ الدَّهْرَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا كَلَّا لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ.

أَمَّا عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَدْ فَرَّقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ بَيْنَ مَحْمَدٍ بَيْنَ صِيَامِ الدَّهْرِ وَبَيْنَ سَرَدِ الصَّوْمِ كَمَا ذَكَرْنَا، وَلَمْ يَبَيِّنْ عَلَيْهَا إِلَّا السَّرَدَ وَهُوَ الْمَتَابَعَةُ لَا صَوْمَ الدَّهْرِ؛ وَلَوْ صَحَّ عَنْهَا ذَلِكَ وَلَا يَصَحُّ:

فَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ كَانَتْ تَصُومُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ.

وَكَذَلِكَ صَحَّ عَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَخْتَارُ صَوْمَ يَوْمِ الشُّكْرِ مِنْ آخِرِ شَعْبَانَ، فَإِنَّ كَمَا لَا يَصِحُّ عَنْهَا مِنْ صَوْمِ

الدَّهْرِ حِجَّةٌ فَالَّذِي صَحَّ عَنْهَا مِنْ صَوْمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَيَوْمِ الشُّكْرِ حِجَّةٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا حِجَّةً فَلَيْسَ ذَلِكَ حِجَّةً.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ صَحَّ نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ صَوْمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ. قِيلَ لَهُمْ:

وَقَدْ صَحَّ نَهْيُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ صَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ نَصْفِ الدَّهْرِ، وَصَحَّ نَهْيُهُ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ.

وَأَمَّا خُبْرُ عَمْرِو فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا السَّرَدُ فَقَطُّ وَهُوَ الْمَتَابَعَةُ لَا صِيَامَ الدَّهْرِ؛ بَلْ قَدْ صَحَّ عَنْهُ تَحْرِيمُ صِيَامِ الدَّهْرِ: كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: بَلَغَ عَمْرٍو مِنَ الْخَطَّابِ: أَنَّ رَجُلًا يَصُومُ الدَّهْرَ فَأَنَاهُ فَعَلَاهُ بِالذَّرَّةِ وَجَعَلَ يَقُولُ: كُلَّ يَوْمٍ كَلَّ يَدَهُ كُلَّ يَوْمٍ دَهْرًا، وَهَذَا فِي غَايَةِ الصَّحِّحِ عَنْهُ؛ فَصَحَّ أَنْ تَحْرِيمُ صَوْمِ الدَّهْرِ كَانَ مِنْ مَلْعَبِهِ وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ مَبَاحٌ لَمْ يَضَرْبْ فِيهِ وَلَا أَمْرٌ بِالْفِطْرِ.

وَأَمَّا عُثْمَانُ، فَإِنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ أُمَيَّةَ وَجَدْتُهُ يَجْهَلُونَ، فَسَقَطَ هَذَا الْخَبَرُ.

وَأَمَّا أَبُو طَلْحَةَ فَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ يَأْكُلُ الْبُرْدَ وَهُوَ صَائِمٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَفِي الْخَبَرِ الَّذِي شَغَبُوا بِهِ: أَنَّ أَنَسًا قَالَ: مَا رَأَيْتُهُ مَفْطَرًا إِلَّا يَوْمَ فِطْرٍ، أَوْ يَوْمَ أَصْحَى، فَفِي هَذَا الْخَبَرِ: أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَّ ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ فِي أَكْلِهِ الْبُرْدَ وَهُوَ صَائِمٌ حِجَّةٌ فَصَوْمُهُ الدَّهْرَ لَيْسَ حِجَّةً؛ وَلَشَنْ كَانَ صَوْمُهُ الدَّهْرَ حِجَّةً فَإِنَّ أَكْلَهُ الْبُرْدَ فِي صِيَامٍ حِجَّةٌ فَسَقَطَ كُلُّ مَا مَوْهُوَا بِهِ عَنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَأَمَّا الْأَسْوَدُ: فَرَوَيْنَا عَنْ وَكِيعٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةَ: أَنَّ الْأَسْوَدَ كَانَ يَصُومُ الدَّهْرَ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ.

وَعَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ صَامَ أَرْبَعِينَ سَنَةً أَوْ ثَلَاثِينَ سَنَةً - قَالَ هِشَامُ: لَمْ أَرَهُ مَفْطَرًا إِلَّا يَوْمَ فِطْرٍ أَوْ يَوْمَ نَحْرِ؛ فَلْيَقْتَدُوا بِهِمَا فِي صَوْمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَإِلَّا فَالْقَوْمُ مُتَلَاعِبُونَ.

قَالَ عَلِيُّ: صَحَّ عَنْ عَمْرِو مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ، وَأَمَرَهُ بِالْفِطْرِ فِيهِ، وَضَرَبَهُ عَلَى صِيَامِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي نَعِيمَةَ الْمَجْجَمِيِّ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ضَيَّقَ اللَّهُ عَلَيْهِ هَكَذَا: وَبِقِضِّ كَفِّهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي نَعِيمَةَ الْمَجْجَمِيِّ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ضَيَّقَتْ عَلَيْهِ جَهَنَّمُ، وَقَدْ

روي أيضاً مسنداً.

قال علي: من نوادرهم قولهم: معناه ضيقت عليه جهنم حتى لا يدخلها.

قال علي: وهذه لكثرة وكذب: أما الكثرة: فإنه لو أراد هذا لقال: ضيقت عنه، ولم يقل: عليه.

وأما الكذب: فإنما أورده رواه كلهم على التشديد والنهي عن صومه فكيف ورواية شعبة المذكورة إنما هي ضيق الله عليه فقط؟.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن أبي إسحاق أن ابن أبي أنعم كان يصوم الدهر، فقال عمرو بن ميمون: لو رأى هذا أصحاب محمد ﷺ لرجعوا.

قال علي: هم يدعون الإجماع بأقل من هذا؛ وقد يكون الرجم حصياً كما كان يفعل ابن عمر بمن رآه يتكلم والإمام يخطب.

ومن طريق شعبة عن يحيى بن عمر والهمداني عن أبيه أنه سمع عبد الله بن مسعود: وسئل عن صوم الدهر - فكرهه.

ومن طريق أبي بكر، وعائذ بن عمرو أنهما كرها صوم رجب، وهذا يقتضي ولا بد أنهما لا يجيزان صيام الدهر.

قال علي: لو كان مباحاً عند ابن مسعود ما كرهه، لأن فعل الخير لا يكره، ولا يكره إلا ما لا خير فيه ولا أجر.

وعن الشعبي أنه كره صوم الدهر.

وعن سعيد بن جبير أنه كره صوم شهر تام غير رمضان.

٧٩١- مسألة: قال أبو محمد: ونسحب صيام ثلاثة

أيام من كل شهر، ونسحب صيام الاثنين، والخميس، وكل هذا فبان لا يتجاوز أكثر من نصف الدهر.

فأما الثلاثة الأيام فلما ذكرنا أنها في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

وأما الاثنين والخميس فلما حدثناه عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا القاسم بن زكريا أخبرنا حسين بن الجعفي - عن زائدة عن عاصم عن المسيب بن أبي رافع - عن حفصة أم المؤمنين قالت: «كان رسول الله ﷺ يصوم الاثنين، والخميس». ويكره صوم شهر تام غير رمضان لما ذكرنا من فعله ﷺ. **وقد ذكرنا مثل قولنا أنها عن سعيد بن جبير.**

٧٩٢- مسألة: ومن اقتصر على الفرض فقط فحسن

لما قد ذكرناه قبل من قول رسول الله ﷺ للذي سأله عن الذين فاجره عليه السلام بوجوب رمضان قال: «هل علي غيره؟ قال: لا إلا أن تتطوع» - وذكر مثل ذلك في الصلاة والزكاة والحج؛ فقال السائل: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص، فقال رسول الله ﷺ: أفلح إن صدق دخل الجنة إن صدق.

٧٩٣- مسألة: ونسحب صوم يوم عاشوراء، وهو

التاسع من المحرم وإن صام العاشر بعده فحسن. ونسحب أيضاً صيام يوم عرفة للحاج وغيره:

أخبرنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا محمد بن المنثري أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبة عن غيلان بن جبر سمع عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة الأنصاري «أن رسول الله ﷺ سئل عن صوم يوم عرفة، فقال: يُكفّر السنة الماضية والباقية» - وسئل عن صوم يوم عاشوراء، فقال يُكفّر السنة الماضية.

وبه إلى مسلم: أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا وكيع بن الجراح عن حجاب بن عمر عن الحكم بن الأعرج قال: «سألت ابن عباس عن صوم عاشوراء، فقال: إذا رأيت هلال المحرم فاعذو وأصبح يوم التاسع صائماً، فقلت: هكذا كان محمد ﷺ يصومه؟ قال: نعم».

حبرنا حماد بن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبري أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء أنه سمع ابن عباس يقول في يوم عاشوراء: خالفوا اليهود صوموا التاسع والعاشر.

فإن قيل: من أين أحبتهم صوم يوم عرفة في الحج؟.

وقد صح من طريق ميمونة أم المؤمنين أنها قالت: «إن الناس شكوا في صوم رسول الله ﷺ يوم عرفة فزسلت إليهم بجلاب وهو واقف في الموقف فشرب منه والناس ينظرون».

ومن طريق حماد بن يحيى البلخي عن سفيان بن عيينة عن أيوب السخني عن سعيد بن جبير قال: أثبت ابن عباس بعرفة وهو يأكل رمثاً فقال: ادن فكل لعلك صائم إن رسول الله ﷺ لم يكن يصوم هذا اليوم.

ومن طريق مؤمل بن إسماعيل عن سفيان الثوري عن إسماعيل بن أمية عن نافع قال: سئل ابن عمر عن صوم يوم عرفة، فقال: لم يصمه النبي ﷺ ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا

عثمان.

عليه السلام.

وقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ عَنْ مَسْدُودٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ تَوْيَةَ عَنْ مَرْثَدِ بْنِ الْعَجَلِيِّ قَالَ: «قُلْتُ لَأَبْنِ عُمَرَ أَتَصَلِّيُ الضُّحَى، قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَعُمَرُ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَأَبُو بَكْرٍ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا إِخْلَافَهُ».

فَمَنْ كَرِهَ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَصُمْ، وَلَا أَبُو بَكْرٍ، وَلَا عُمَرُ، فَلْيَكِرْهُ صَلَاةَ الضُّحَى فِيهَا مِثْلُ ذَلِكَ، وَالطَّرِيقَانِ صَحِيحَانِ وَإِلَّا فَهُوَ مُتَلَاعِبٌ بِالذِّينِ، وَقَدْ صَحَّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ لَمْ يَكُونَا يَصُحَّيَانِ فَلْيَكِرْهُمَا الْأَصْحَابُ أَيْضًا لِدَلَالَتِهِ.

قَالَ عَلِيُّ: وَمَنْ الْعَجَبُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَاءَ بِأَغْلَظِ الْوَعِيدِ عَنْ صِيَامِ الذَّهْرِ وَلَمْ يَصُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَسْتَحِبُّونَهُ وَيُصِحُّونَهُ ثُمَّ يَأْتِي حُضْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِأَشَدِّ الْحُضْرِ عَلَى صَوْمِ عَرَفَةَ فَيَكِرُّونَهُ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يَحْضُرِ النَّبِيُّ ﷺ بِتَرْكِهِ الْحَاجَّ دُونَ غَيْرِهِ، وَلَا بِالْحُضْرِ عَلَيْهِ مَنْ لَيْسَ حَاجًّا مِنْ حَاجٍّ.

وَأَمَّا سَمَاعُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُودٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ فَعَبْدُ اللَّهِ ثَقَّةٌ - وَالثَّقَاتُ مَقْبُولُونَ - لَا يَجُلُ رَدُّ رَوَايَاتِهِمْ بِالطَّنُونِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٧٩٤ - مسألة: ونستحبُ صيامَ أيامِ العشر من ذي الحِجَّةِ قَبْلَ التَّحَرُّمِ لِمَا حَدَّثَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذَّهَبِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ الْبَطِينِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ فِيهِمُ الْعَمَلُ - أَوْ أَفْضَلُ فِيهِمُ الْعَمَلُ - مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الْجَهَادُ، قَالَ: وَلَا الْجَهَادُ إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يُوجَعْ مِنْ ذَلِكَ بَشْيٌ».

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: هُوَ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ، وَالصَّوْمُ عَمَلٌ بَرٌّ فَصَوْمُ عَرَفَةَ يَدْخُلُ فِي هَذَا أَيْضًا.

٧٩٥ - مسألة: وَلَا يَجُلُ صَوْمُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِلَّا لِمَنْ صَامَ يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ فَلَوْ نَزَرَهُ إِنْسَانٌ كَانَ نَزَرَهُ بَاطِلًا، فَلَوْ كَانَ إِنْسَانٌ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا فَجَاءَهُ صَوْمُهُ فِي الْجُمُعَةِ فَلْيَصُمْهُ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ أَخْبَرَنَا أَبُو كَرِيمٍ أَخْبَرَنَا حُسَيْنٌ هُوَ

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا حَوْشَبُ بْنُ عَقِيلٍ عَنْ مَهْدِيٍّ الْمَجَرِيِّ الْعَبْدِيِّ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو هُرَيْرَةَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَاتِهِ».

وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ قَالَ: نَهَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ: وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي سَمَاعِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُودٍ الرَّمَازِيِّ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ.

قُلْنَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ: أَمَّا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَصُمْ فَلَا حِجَّةَ لَكُمْ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ حَضَرَ عَلَى صِيَامِهِ أَكْثَرَ حُضْرٍ، وَآخِرُ أَنَّهُ يَكْفُرُ ذُنُوبَ سِتِّينَ، وَمَا عَلَيْنَا أَنْ نَنْتَظِرَ بَعْدَ هَذَا أَبْصَوْمِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمْ لَا.

وَقَدْ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ بْنُ الْجَسُورِ قَالَ: أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مَطَرُ بْنُ قَيْسٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُرَكِّبُ الْعَمَلَ وَيَقُولُ: «يَجِبُ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ حَتَّى أَنْ يَمُوتَ بِهِ النَّاسُ يُفْرَضَ عَلَيْهِمْ».

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَاتِهِ فَإِنَّ رَوَايَةَ حَوْشَبِ بْنِ عَقِيلٍ وَلَيْسَ بِالْقَوِيٍّ عَنْ مَهْدِيٍّ الْمَجَرِيِّ وَهُوَ جَهْلِيٌّ، وَهَذَا لَا يَجُتُّ بِهِ.

وَأَمَّا تَرْكُ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَابْنُ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ صِيَامَهُ فَقَدْ صَامَهُ غَيْرُهُمْ: كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَقَالَ: صَامَهُ عُمَانُ بْنُ عَفَّانٍ فِي يَوْمٍ حَارٍّ يَبْغُلُ عَلَيْهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ حَمْدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ كَانَتْ تَصُومُ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي الْحَجِّ.

وَبِهِ إِلَى حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا عَطَاءُ الْخُرَاسَانِيُّ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ - دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ عَرَفَةَ وَهِيَ تَصُومُ عَلَيْهَا الْمَاءَ فَقَالَ لَهَا: أَنْطَرِي، فَقَالَتْ: أَنْطَرِي، وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ يَكْفُرُ الْعَامَ الَّذِي قَبْلَهُ».

وَمِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يَدْعُو عَشِيَّةَ عَرَفَةَ إِذَا أَفَاضَ النَّاسُ بِمَاءٍ ثُمَّ يَفِضُ.

قَالَ عَلِيُّ: فَإِذَا اخْتَلَفُوا فَالْمَرْجِعُ إِلَيْهِ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ

والجعفي - عن زائدة عن هشام هو ابن حسان - عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لَا تَخْتَصِمُوا لِيلَةَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي وَلَا تَخْتَصِمُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمِهِ يَصُومُهُ أَخَذَكُمْ»:

وَمِنْ طَرِيقٍ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ عَنْ طَاوُوسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَقْلَ مَا رَأَيْتُهُ مُفْطَرًا يَوْمَ جُمُعَةٍ قَطُّ».

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: لَيْثٌ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

وَأَمَّا خَيْرُ ابْنِ مَسْعُودٍ فَصَحِيحٌ، وَالتَّرْوَلُ فِيهَا كُلُّهَا سَوَاءٌ، وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا - لَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَا عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، وَلَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِيحَاةُ تَخْصِيصِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ دُونَ يَوْمٍ قَبْلَهُ أَوْ يَوْمٍ بَعْدَهُ، وَغَنٌّ لَا نَنْكُرُ صِيَامَهُ إِذَا صَامَ يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ، وَلَا يَجُلُ أَنْ تَكْذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتُخْبِرَ عَنْهُ بِمَا لَمْ يُخْبِرْ بِهِ عَنْهُ صَاحِبُهُ، وَلَا أَنْ تَحْمَلَ فَعْلَهُ عَلَى خِلَافَةِ أَمْرِ الْبَيِّنَةِ إِلَّا بَيَّانَ نَصٍّ صَحِيحٍ فَيَكُونُ حَيْثُ نَسَخَ أَوْ تَخْصِيصًا.

قَالَ تَعَالَى أَمْرًا لَهُ أَنْ يَقُولَ: «وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلَأَكُمْ إِلَيَّ مَا أَتَاهُمْ عَنْهُ» كَيْفَ وَقَدْ وَدَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَطَاوُوسٍ بَيَّانَ قَوْلَنَا بِاصْحَاحٍ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ؟

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا حَمْدُ بْنُ بَكْرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَنْهَى عَنْ افْتِرَادِ الْيَوْمِ كُلِّمَا مَرَّ بِالْإِنْسَانِ - يَعْنِي عَنْ صِيَامِهِ: فَصَحَّ نَهْيُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ افْتِرَادِ يَوْمٍ بَعْدَهُ فِي الصَّوْمِ، فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهِ. وَمِنْ طَرِيقٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَتَحَرَّى يَوْمًا يَصُومُهُ، وَمَا نَعْلَمُ لِمَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ خِلَافًا أَصْلًا فِي النَّهْيِ عَنْ تَخْصِيصِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِالصِّيَامِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٧٩٦- مسألة: فَلَوْ نَزَلَ الْمَرْءُ صَوْمَ يَوْمٍ يَفِيقُ، أَوْ ذَلِكَ فَوَافِقَ يَوْمٍ جَمَعَ لَمْ يَلِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصُومُ يَوْمًا قَبْلَهُ، وَلَا يَوْمًا بَعْدَهُ، وَلَا وَافِقَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ، وَلَا يَجُوزُ صِيَامُهُ إِلَّا بِأَحَدٍ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٧٩٧- مسألة: وَلَا يَجُلُ صَوْمُ اللَّيْلِ أَصْلًا، وَلَا أَنْ يَصِلَ الْمَرْءُ صَوْمَ يَوْمٍ بِصَوْمِ يَوْمٍ آخَرَ لَا يَفْطُرُ بَيْنَهُمَا، وَفَرْضٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَلَا بَدْءَ.

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ أَخْبَرَنَا الْقُرْبَرِيُّ أَخْبَرَنَا الْبُخَارِيُّ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَمزة أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي هَادِي - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: «أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ أَخْبَرَنَا حَمْدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ هُوَ الْجَحْدَرِيُّ - أَخْبَرَنَا بَشَرٌ هُوَ ابْنُ الْمُفْضِلِ - أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ هُوَ ابْنُ أَبِي عُرْوَةَ - عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جُوزَيْيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ فَقَالَ لَهَا: أَصُمْتِ أُنْسِ، قَالَتْ: لَا قَانَ: أَتُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا، قَالَتْ: لَا قَانَ: فَأَقْطَرِي».

وَرَوَيْنَا أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ جَابِرٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ جُوزَيْيَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ.

وَمِنْ طَرِيقِ جَنَادَةَ الْأَزْدِيِّ - وَلَهُ صَحْبَةٌ كُلُّهُمْ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

وَيَعْنِي قَالَ طَائِفَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ هُوَ ابْنُ الشَّحِيرِ - أَنَّ سَلْمَانَ الْفَارَسِيَّ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَزَيْدِ بْنِ صُوحَانَ: انْظُرْ لِيلَةَ الْجُمُعَةِ فَلَا تَصَلِّهَا.

قَالَ عَلِيٌّ: لَا نَعْلَمُ لَهُ خِلَافًا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ السَّكَنِ قَالَ: مَرَّ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِأَبِي ذَرٍّ يَوْمَ جَمْعِهِ وَهُمْ صِيَامٌ فَقَالَ: عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ لِمَا أَفْطَرْتُمْ فَإِنَّهُ يَوْمٌ عِيدٌ - قَيْسُ بْنُ السَّكَنِ أَدْرَكَ أَبَا ذَرٍّ وَجَالَسَهُ.

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَعَمُّدِ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمْدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مجاهد عن أبي هريرة قال: لا تصم يوم الجمعة إلا أن تصوم قبله أو بعده.

وهو قول إبراهيم النخعي؛ ومجاهد، والشَّعْبِي، وابن سيرين وغيرهم، وذكره إبراهيم عَمَّنْ لَقْنِي، وإِنَّمَا لَقْنِي أَصْحَابُ ابْنِ مَسْعُودٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ شَيْبَانَ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ زَرٍّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَقَالَ مَا كَانَ يُفْطِرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

يصومها له لا لأنه يوم شك ولا خوفاً من أن يكون من رمضان.

أخبرنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب كلاهما عن وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقبلوا رمضان بصرم يوم ولا يومين إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه» وقد ذكرنا أمره عليه السلام بأن لا يصام حتى يرى الحلال من طريق ابن عمرو:

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن محمد بن عثمان أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن المهthal أخبرنا حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ قال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن أغشى عليكم فعدوا ثلاثين، قالوا: يا رسول الله ألا نقدم بين يديه يوماً أو يومين؟ فغضب وقال: لا».

قال أبو محمد: نعوذ بالله من غضب رسول الله ﷺ هذا الخبر يوضح أنه لا حجة في أي صاحب ولا غيره أصلاً.

وبهذا يقول طائفة من السلف:

روينا عن ابن مسعود أنه قال: لأن أفطر يوماً من رمضان ثم أنقصه أحب إلي من أن أزيد فيه يوماً ليس فيه.

وعن حذيفة أنه كان ينهى عن صوم اليوم الذي يشك فيه.

وعن أبي إسحاق السبيعي عن صلة بن أشفيم أنه سمع عمار بن ياسر في يوم الشك في آخر شعبان يقول: من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم.

وعن حذيفة: وابن عباس؛ وأبي هريرة، وعمرو بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وأنس بن مالك: النهي عن صيامه.

وعن ابن عمر، والضحاك بن قيس أنها قالوا: لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه.

قال أبو محمد: وروي خلاف هذا عن بعض السلف: كما روينا عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان.

وعن أسماء بنت أبي بكر: أنها كانت تصوم يوم الشك.

وحديثنا يونس بن عبد الله أخبرنا أحمد بن عبد الله بن

«لا توأصلوا فاليكم أراد أن توأصل فليوأسل حتى الشرح: قالوا: فإنك توأصل يا رسول الله قال: لست كهتيتكم، إني أبيت لي مطعم يطعمني وساق يسقيني».

ورويها أيضاً مستنداً صحيحاً من طريق أم المؤمنين عائشة، وأنس، وأبي هريرة، وابن عمر، كلهم عن رسول الله ﷺ وهذه الآثار تنتظم كل ما قلنا.

قال أبو محمد: وقد رويها النهي عن الوصال عن أبي سعيد الخدري، وعائشة أم المؤمنين، وعلي، وأبي هريرة.

ورويها عن بعض السلف إباحة الوصال:

كما روينا من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا هريرة قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الوصال فقال رجل من المسلمين: فإنك توأصل يا رسول الله ﷺ فقال: ولكم مثلي إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني فلما أبوا أن يتنوها عن الوصال وأصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال فقال عليه السلام: لو تأخر الهلال لردتكم؛ كالمكحل لهم حين أبوا أن يتنوها».

وعن أخت أبي سعيد الخدري أنها كانت تواصل، وكان أخوها ينهها.

قال علي: هي صاحبة بلا شك.

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا عمار بن أبي عمار قال: كان عبد الله بن الزبير يواصل سبعة أيام فإذا كان الليلة السابعة دعا بئانه من سمن فشره ثم يؤتى بشريفة فيها عرقان ويؤتى الناس بالجفان فيقول: هذا من خالص مالي، وهذا من بيتي مالكم. وكان ابن وضاح يواصل أربعة أيام.

قال أبو محمد: هذا يوضح أن لا حجة في أحل غير رسول الله ﷺ لا صاحب، ولا غيره؛ فقد واصل قوم من الصحابة رضي الله عنهم في حياة النبي ﷺ وتأولوا في ذلك التأويلات البعيدة فكيف بعده عليه السلام؟ فكيف من دونهم؟ ولا فرق بين من خالف حظه عليه السلام على صوم يوم عرفة ونهيه عليه السلام عن تخصيص صوم يوم الجمعة، وتأولوا في ذلك: أنه عليه السلام لم يصم يوم عرفة، وقول ابن مسعود «قل ما رأيته عليه السلام مفطراً يوم الجمعة» وبين من خالف نهيه عن الوصال وتأول أنه عليه السلام كان يواصل.

٧٩٨ - مسألة: ولا يجوز صوم يوم الشك الذي من

آخر شعبان، ولا صيام اليوم الذي قبل يوم الشك المذكور إلا من صادف يوماً كان يصومه فيصومها حيثن للوجه الذي كان

عبد الرَّحِيم أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحَشَنِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشَارٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْقُفَيْي أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَمْرٍو إِذَا خَلَّتْ تِسْعٌ وَعَشْرُونَ لَيْلَةً مِنْ شَعْبَانَ بَعَثَ مَنْ يَنْظُرُ الْهَلَالَ فَإِنْ حَالَ مِنْ دُونِ مَنْظَرِهِ سَحَابٌ أَوْ قَرَّةٌ أَصْبَحَ صَائِعًا، وَإِنْ لَمْ يَرِ وَلَمْ يَحُلْ دُونِ مَنْظَرِهِ أَصْبَحَ مَقْطُورًا.

وَعَنْ أَبِي عَثْمَانَ الْهَدَيْ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ يَوْمَ الشُّكِّ.

وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَكْرَهُ صِيَامَ يَوْمِ الشُّكِّ إِلَّا إِنْ أَغْمَى دُونَ رُؤْيَى الْهَلَالَ.

وَعَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَصْبِحُ يَوْمَ الشُّكِّ صَائِعًا فَإِنْ قَدَّمَ خَيْرَ بَرُوءَةِ الْهَلَالَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَصْفِ النَّهَارِ أَتَمَّ صَوْمَهُ وَلَا أَفْطَرَ. وَبِالنَّهْيِ عَنْ صَوْمِهِ جَمَلَةٌ يَقُولُ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَعُكْرَمَةُ، وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَابْنُ سَرِينٍ وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا ابْنُ عَمْرٍو رَوَى أَنْ لَا يَصَامُ حَتَّى يَرَى الْهَلَالَ ثُمَّ كَانَ يَفْعَلُ مَا ذَكَرْنَا.

وَاحْتَجَّ مَنْ رَأَى صِيَامَ يَوْمِ الشُّكِّ بِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ الْحَجْرِيِّ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ طَرَفٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحَصِينِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: هَلْ صُمْتَ مِنْ سُرُرِ هَذَا الشُّهُرِ شَيْئًا؟ يَعْني شَعْبَانَ قَالَ: لَا، قَالَ: فَإِذَا أَفْطَرْتَ مِنْ صِيَامِ رَمَضَانَ فَصُمْ يَوْمَيْنِ مَكَانَهُ.

وَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ تَوْبَةَ الْعَنْبَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «لَمْ يَكُنْ يَصُومُ مِنَ السَّنَةِ شَهْرًا تَامًا إِلَّا شَعْبَانَ يَصِيهِ بِرَمَضَانَ».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي الْأَزْهَرِ الْغَضِرَةِ بْنِ فَرُوقَةَ قَالَ: قَامَ مَعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ فِي النَّاسِ فِي دَيْرٍ مَسْحُورٍ الَّذِي عَلَى بَابِ حِمَى فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا قَدْ رَأَيْنَا الْهَلَالَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا وَأَنَا مُتَقَدِّمٌ بِالصَّيَامِ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَفْعَلَهُ فَلْيَفْعَلْهُ، فَقَامَ إِلَيْهِ مَالِكُ بْنُ هُبَيْرَةَ السَّبَّائِيُّ فَقَالَ: يَا مَعَاوِيَةُ أَسْمِعْتَهُ سَمْعَتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَمْ شَيْءٌ مِنْ رَأْيِكَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «صُومُوا الشُّهُرَ وَسَبِّحُوا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْغَضِرَةُ بْنُ فَرُوقَةَ غَيْرُ مَشْهُورٍ ثُمَّ لَوْ صَحَّ مَا كَانَتْ فِيهِ حُجَّةٌ أَصْلًا، لِأَنَّ نَصَهُ «صُومُوا الشُّهُرَ وَسَبِّحُوا» وَهُوَ بِلَا شُكٍّ شَهْرُ رَمَضَانَ لَا مَا سِوَاهُ - وَسَرَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَلَا يَخْلُو سَرَّهُ مَنْ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُهُ أَوْ آخِرُهُ أَوْ وَسْطُهُ وَأَيُّ ذَلِكَ كَانَ، فَهُوَ

مِنْ رَمَضَانَ لَا مِنْ شَعْبَانَ، وَلَيْسَ فِيهِ: صَوْمُوا سُرَّ شَعْبَانَ؛ فَيُطْلَقُ التَّعْلُّقُ بِهِ.

وَأَمَّا خَيْرٌ أَمْ سَلَمَةُ فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ لَهُ صَوْمٌ مَعَهُوَ مُوَافِقٌ يَوْمَ الشُّكِّ فَلْيَصِمْهُ كَمَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ الَّذِي صَدَرْنَا بِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ صَوْمُ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ وَفِي وَصْلِهِ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ إِلَّا عَلَى أَنَّهُ صَوْمٌ مَعَهُوَ كَانَ لَهُ.

وَأَمَّا خَيْرٌ عِمْرَانُ فَصَحِيحٌ إِلَّا أَنَّهُ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّا لَا نَدْرِي مَاذَا كَانَ يَقُولُ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ؟ لَوْ قَالَ لَهُ الرَّجُلُ: إِنَّهُ صَامَ سُرَّرَ شَعْبَانَ أَبْنَاهُ أَمْ يَقْرَهُ عَلَى ذَلِكَ؟ وَالشَّرَائِعُ الثَّابِتَةُ لَا يَجُوزُ خِلَافُهَا بِالظُّنُونِ وَلَا بِمَا لَا بَيَانَ فِيهِ، ثُمَّ لَوْ كَانَ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ بَيَانٌ جَلِيٌّ بِإِبَاحَةِ صَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ مِنْ شَعْبَانَ لَمَا كَانَ لَهُمْ فِيهِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ صَوْمَ يَوْمِ الشُّكِّ وَغَيْرِهِ كَانَ مباحًا بِلا شُكٍّ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ جَمَلَةٌ عَمَلٌ بَرٌّ وَخَيْرٌ؛ فَلَمَّا صَحَّ نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ قَبْلَ رَمَضَانَ إِلَّا لِمَنْ كَانَ لَهُ صَوْمٌ يَصُومُهُ صَحَّ يَقِينًا لَا مَرِيَّةَ فِيهِ أَنَّ الْإِبَاحَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ قَدْ نَسَخَتْ وَبَطَلَتْ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ قَدْ كَانَ مُتَقَدِّمًا لِهَذَا النَّهْيِ بِنَصِّهِ كَمَا هُوَ لَا سِتْثَانَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ كَانَ لَهُ صَوْمٌ فَلْيَصِمْهُ، وَلَا يَحُلْ الْعَمَلُ بِشَيْءٍ قَدْ صَحَّ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ بِلا شُكٍّ وَلَا يَحِلُّ خِلَافُ النَّاسِخِ وَمَنْ ادَّعَى أَنَّ الْخَالَةَ الْمَنْسُوخَةَ قَدْ عَادَتْ وَأَنَّ النَّاسِخَ قَدْ بَطَلَ فَقَدْ كَذَبَ وَقَفَا مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، وَقَالَ مَا لَا دَلِيلَ لَهُ بِهِ أَبَدًا، وَالظَّنُّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ.

٧٩٩- مسألة: ولا معنى للتَّوَلَّى في يوم الشُّكِّ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ تَلَوَّمُهُ بَنِيَّةُ الصَّوْمِ فَقَدْ خَالَفَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِتَرْكِهِ صَوْمَهُ وَوَأَقَعَ النَّهْيِ، وَإِنْ كَانَ تَلَوَّمُهُ بَغْيِيَّةُ نِيَّةِ الصَّوْمِ فَهُوَ عَنَاءٌ لَا مَعْنَى لَهُ، وَتَرَكَ الْمَطْفِرَ الْأَكْلَ عَمَلٌ فَارِغٌ.

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ أَنَسٍ وَجَمَاعَةٍ مَعَهُ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ فِي أَوَّلِهِ.

٨٠٠- مسألة: ولا يجوزُ صَوْمَ الْيَوْمِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ شَعْبَانَ طُلُوعًا أَصْلًا وَلَا لِمَنْ صَادَفَ يَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ بَكْرِ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ أَخْبَرَنَا قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ قَالَ: قَدِمَ عَبْدُ بْنُ كَثِيرٍ الْمَدِينَةَ فَمَالَ إِلَى جُلُوسِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَأَخَذَ يَدَهُ فَأَقَامَهُ ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ هَذَا حَدَّثَكَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا اتَّصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا» فَقَالَ الْعَلَاءُ: اللَّهُمَّ إِنْ أَبِي حَدَّثَنِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَكَذَا رَوَاهُ سَفْيَانُ عَنْ الْعَلَاءِ، وَالْعَلَاءُ ثِقَةٌ رَوَى عَنْهُ: شُعْبَةُ، وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَسَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ،

بأصبعين ولا بأصبع. وأجازوا الاستنجاة بالبروث.

وقوله: المرة والماء الخارجان، من الجوف ينقضان الوضوء إذا كان كل واحد منهما ملاء الفم، فإن كان أقل لم ينقض الوضوء.

وكذلك تعمّد القيء والدم الخارج من الجوف ينقض الوضوء إن غلب على البصاق وإن لم يملأ الفم، والبلغم الخارج من الجوف لا ينقض الوضوء وإن مالا الفم. وقوله في صدقة الخيل: إن شاء أعطى عن كل رأس من الإناث أو الذكور أو الإناث مخلوطين عن كل رأس عشرة دراهم، وإن شاء قومها قيمة وأعطى عن كل مائتي درهم خمسة، ولا يعطي من الذكور المقررة شيئاً.

وقوله: الزكاة في كل ما أخرجت الأرض قُلٌّ أو كثر إلا الحطب، والقصب، والحشيش، وقصب الزريرة، فإن كان الخارج في الدار فلا زكاة فيه، وكل هذا لا يعلم أحد قاله قبلهم.

وقول مالك: من ترك من الصلاة ثلاث تكبيرات، أو ثلاث تسميعات بطلت صلاته، فإن ترك تكبيرتين فأقل لم تبطل ولا تسميعتين فأقل.

وقوله في الزكاة فيما تخرجه الأرض وما لا زكاة فيه من ذلك من أنواع الحبوب.

وقوله: إن الزكاة تسقط بموت الميرم إلا زكاة عامه ذلك. وقوله فيما تخرج منه زكاة الفطر من الحبوب.

وقول الشافعي: فيما يخرج منه الزكاة من الحبوب وما يخرج منه.

وقوله: فيما يخرج منه زكاة الفطر من الحبوب وما لا يجزئ فيها منها.

وقوله في أن الملة إن كان خمسمائة رطل بالبغداد لم يقبل نجاسة إلا أن تتغير، فإن كان أقل - ولو بوزن درهم - فإنه ينجس وإن لم يتغير، وكل هذا لا يعرف له قائل قبل من ذكرنا.

ولو تبعنا ما لكل واحد منهم من مثل هذا لبلغ لأبي حنيفة، ومالك: الوفا من المسائل، وبلغ للشافعي مائتين، وبالله تعالى نتايد.

٨٠١ - مسألة: ولا يحل صوم يوم الفطر، ولا يوم الأضحى - لا في فرض ولا في تطوع.

وهو قول جمهور الناس.

وقد روينا من طريق وكيع عن عبد الله بن عون عن زياد

ومسعر بن كدام، وأبو العميس، وكلهم يحتج بحديثه فلا يضروه غمز ابن معين له، ولا يجوز أن يظن بأبي هريرة مخالفة ما روى عن النبي ﷺ والظن أكذب الحديث؛ فمن ادعى هاهنا إجماعاً فقد كذب.

وقد كره قوم الصوم بعد النصف من شعبان جملة، إلا أن الصحيح المتين من مقتضى لفظ هذا الخبر النهي عن الصيام بعد النصف من شعبان، ولا يكون الصيام في أقل من يوم، ولا يجوز أن يجعل على النهي عن صوم باقي الشهر إذ ليس ذلك بيناً، ولا يخلو شعبان من أن يكون ثلاثين أو تسعاً وعشرين؛ فإن كان ذلك فالتصافه بخمسة عشر يوماً؛ وإن كان تسعاً وعشرين فالتصافه في نصف اليوم الخامس عشر، ولم ينع عن الصيام بعد النصف، فحصل من ذلك النهي عن صيام اليوم السادس عشر بلا شك.

فإن قيل: فقد رويتم من طريق وكيع عن أبي العميس عن العلامة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «إذا كان النصف من شعبان فأسكوا عن الصوم حتى يكون رمضان». قلنا: نعم، وهذا يحتمل النهي عن كل ما بعد النصف من شعبان؛ ويحتمل أن يكون النهي عن بعض ما بعد النصف، وليس أحد الاحتمالين أولى بظاهر اللفظ من الآخر.

وقد روينا ما ذكرنا قبل من قول أم سلمة أم المؤمنين: «أن رسول الله ﷺ كان يصوم شعبان يصله برمضان» وقول عائشة أم المؤمنين: أنه عليه الصلاة والسلام: «كان يصوم شعبان كله إلا قليلاً». وقولهما هذا يقتضي أنه عليه السلام كان يداوم ذلك فوجب استعمال هذه الأخبار كلها وألا يرد منها شيء لشيء أصلاً؛ فصح صيام أكثر شعبان مرغوباً فيه، وصح جواز صوم آخره؛ فلم يبق يقين النهي إلا على ما لا شك فيه وهو اليوم السادس عشر كما قلنا - وبالله تعالى التوفيق.

ومن ادعى نسخاً في خبر العلامة فقد كذب وقفا ما لا علم له به، وبالله تعالى نتايد.

وقد بينا فيما خلا ما قاله أبو حنيفة، ومالك، والشافعي مما لا يعرف أن أحداً قاله قبل كل واحد منهم، أكثر ذلك مما قالوه برأي لا بنص.

من ذلك قول أبي حنيفة: يجزئ من مسح الرأس في الوضوء مقدار ثلاثة أصابع ولا يجزئ أقل منه، ومرة قال: ريع الرأس ولا يجزئ أقل، ويجزئ مسحه بثلاث أصابع ولا يجزئ

لَهُ: كُلُّ فَهَيْدَةِ الْأَيَّامِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِإِفْطَارِهَا وَيَنْهَانَا عَنْ صِيَامِهَا.

قَالَ مَالِكٌ: هِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ.

أَخْبَرَنَا حَامِدٌ بْنُ أَحْمَدَ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا عَمَدَةُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا بَكْرُ بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا مَسْدُودٌ أَخْبَرَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ نَافِعٍ بْنِ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ عَنْ بَشْرِ بْنِ سَجِيحٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُبَادِيَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ: أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَأَنَّهَا أَيَّامٌ أَكُلَ وَشَرِبَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: تَفْرِيقُ مَالِكٍ بَيْنَ الْيَوْمَيْنِ وَبَيْنَ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ لَا وَجْهَ لَهُ أَصْلًا.

فَإِنْ ذَكَرَ ذَاكَ: مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عِيسَى هُوَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى - عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَسَلَامٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ قَالَ عُرْوَةُ: عَنْ عَائِشَةَ، وَقَالَ سَالِمٌ: عَنْ أَبِيهِ، ثُمَّ اتَّفَقَا، قَالَا: لَمْ يَرْتَضَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يَصُومَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ، وَقَدْ اسْتَنْدَ عَنْ شُعْبَةَ: يَحْيَى بْنُ سَلَامٍ، وَلَيْسَ هُوَ مَنْ يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، فَإِنَّ هَذَا مَوْقُوفٌ عَلَى أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، وَابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَلَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِإِطْلَاقٍ فَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا كَانَتْ تَصُومُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ.

وَمِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي نَعْمَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ.

وَعَنْ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَفْطُرُ إِلَّا يَوْمَ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى. وَعَنْ الْأَسَدِ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَلَوْ كَانَ مُسْتَدًّا لَكَانَ حُجَّةً عَلَى الْمَالِكِيِّينَ؛ لِأَنَّهُ أَبَاحَ الْيَوْمَ الثَّلَاثَ أَنْ يَصُومَهُ النَّاذِرُ، وَهُوَ خِلَافُ هَذَا الْحَدِيثِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: عَهْدَنَا بِالْحَفِيفَيْنِ، وَالْمَالِكِيِّينَ يَقُولُونَ فِيمَا وَافَقَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ: هَذَا لَا يَقَالُ بِالرَّايِ، قَالُوا ذَلِكَ فِي تَيَمُّمِ جَابِرٍ إِلَى الرَّفِقَيْنِ. وَفِي قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَأَمْ وَلِذِي زَيْدٍ بْنِ أَرْقَمٍ إِذْ بَاعَتْ مِنْهُ عَبْدًا إِلَى الْعَطَاءِ بِشَمَانٍ مَائَةً ثُمَّ اشْتَرَتْهُ مِنْهُ بِشَمَانَةٍ: أَبْلَغَ زَيْدًا أَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنْ لَمْ يَنْتَبَ - وَهُوَ خَيْرٌ لَا يَصُحُّ، وَخَالَفُوا بِذَلِكَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ الثَّابِتَةَ. وَفِي التَّيَمُّمِ إِلَى الْكَوْعَيْنِ، فَهَلَا قَالُوا هُنَا فِي قَوْلِ عَائِشَةَ، وَابْنِ عَمَرَ: مِثْلُ هَذَا لَا يَقَالُ بِالرَّايِ؟ وَعَهْدَنَا بِهِمْ يَقُولُونَ

بْنِ جَبْرِ قَالَ: «سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عَمَرَ عَنْ نَذْرِ صَوْمٍ يَوْمَ فَوَافِقٍ يَوْمَ أَضْحَى، أَوْ يَوْمَ فِطْرٍ؟ فَقَالَ ابْنُ عَمَرَ: أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِوَفَاءِ النَّذْرِ، وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمٍ هَذَا الْيَوْمَ».

وَرَوَيْنَا عَنْ عَطَاءٍ فِيمَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَوَّالٍ: أَنَّهُ يَفْطُرُ يَوْمَ الْفِطْرِ ثُمَّ يَصُومُ يَوْمًا مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ مَكَانَهُ وَيَطْعَمُ مَعَ ذَلِكَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ.

قَالَ عَلِيُّ: إِنَّمَا أَمَرَ عَزَّ وَجَلَّ بِالْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ إِذَا كَانَ طَاعَةً لَا إِذَا كَانَ مَعْصِيَةً.

وَأَذْ صَحَّ نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى، أَوْ أَيِّ يَوْمٍ نَهَى عَنْهُ فَصَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ مَعْصِيَةٌ؛ وَلَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ تَعَالَى - قَطُّ - بِالْوَفَاءِ بِنَذْرِ مَعْصِيَةٍ.

وَقَدْ صَحَّ فِي ذَلِكَ آثَارٌ.

مِنْهَا: مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ قَالَ: «شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ: هَذَا يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا: يَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ، وَالْيَوْمَ الْآخِرُ يَوْمَ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ تَسْكِكِكُمْ، وَصَحَّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ مُسْتَدًّا.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ فِي رِوَايَةِ هِشَامِ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ النَّذْرَ وَأَرَادَ بِذَلِكَ الْيَمِينَ: فَعَلِيهِ أَنْ يَصُومَهُ وَيَفْطُرَ: يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ؛ وَلَا يَطْعَمُ شَيْئًا، لَكِنْ يَوْسُفِي عِنْدَ مَوْتِهِ أَنْ يَطْعَمَ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ نَصْفَ صَاعٍ، وَهَذَا تَخْلِيطٌ لَا نَظِيرَ لَهُ».

٨٠٢- مسألة: ولا يجوز صيام أيام التشريق، وهي ثلاثة أيام بعد يوم الأضْحَى، لا في قضاء رمضان، ولا في نذر، ولا في كفارة، ولا لمتنع بالحج لا يقدر على الهدْيِ.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي.

وَقَالَ مَالِكٌ: يَصُومُهَا الْمُتَمَتِّعُ الْمَذْكُورُ كُلَّهَا، وَلَا يَصُومُ النَّاذِرُ مِنْهَا إِلَّا الْيَوْمَ الثَّلَاثَ قَطُّ؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصَامَ شَيْءٌ مِنْهَا تَطَوُّعًا، وَلَا فِي كَفَّارَةٍ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَةَ الْقَعْنَبِيُّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْهَادِ عَنْ أَبِي مَرْثُومَةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ: «أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ عَلَى أَبِيهِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ فَقَرَّبَ إِلَيْهِمَا طَعَامًا فَقَالَ: إِنِّي صَائِمٌ فَقَالَ

... أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن هَمَّامِ بْنِ مَنبِهٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُصُومُ الْمَرْأَةُ وَتَعْلَمُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ غَيْرَ رَمَضَانَ وَلَا تَأْذَنَ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْبَعْلِ: اسْمُ السَّيِّدِ فِي اللَّغَةِ، وَصِيَامٌ قِضَاءُ رَمَضَانَ، وَالْكَفَّارَاتِ، وَكُلٌّ نَذْرٌ تَقْدَمُ لَهَا قَبْلَ نِكَاحِهَا إِيَّاهُ مَضْمُونٌ إِلَى رَمَضَانَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى افْتَرَضَ كُلَّ ذَلِكَ كَمَا افْتَرَضَ رَمَضَانَ.

وَقَالَ تَعَالَى: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ» فَاسْقَطَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْاخْتِيَارَ فِيمَا قَضَى بِهِ؛ وَإِنَّمَا جَعَلَ الشَّيْءَ مُكْتَلَفًا لِإِذْنِ وَالِاسْتِئْذَانِ فِيمَا فِيهِ الْخِيَارُ.

وَأَمَّا مَا لَا خِيَارَ فِيهِ وَلَا إِذْنٌ لِأَحَدٍ فِيهِ وَلَا فِي تَرْكِهِ وَلَا فِي تَغْيِيرِهِ فَلَا مَدْخَلَ لِلِاسْتِئْذَانِ فِيهِ؛ هَذَا مَعْلُومٌ بِالْحُسْنِ، وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِي تَحْصِيصَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْنُ الْبَعْلِ فِيهِ؛ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٨٠٥ - مسألة: ونستحب تدريب الصبيان على الصوم في رمضان إذا أطاقوه وليس واجباً عليهم لما قد ذكرنا من قول رسول الله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ» فَذَكَرَ فِيهِمُ الصَّيَّامَ حَتَّى يَجْتَلِمَ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَجُوبَ الْأَحْكَامِ بِالْإِذَائِةِ، وَالْحَيْضِ. وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: «وَلَنْتَكُنَّ بِكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ» وَتَدْرِيبُهُمْ عَلَى الصَّوْمِ خَيْرٌ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا قَبْلَ قَوْلِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْخِ الَّذِي وَجَدَهُ سَكَرَانَ فِي رَمَضَانَ، وَلِلنَّاسِ صِيَامٌ.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ لَبِيَّةٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَامَ الْغُلَامُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَابِعَةً فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ لَبِيَّةٍ لَا شَيْءَ إِلَّا أَنَّ الْحَقِيقَيْنِ، وَالْمَالِكِيَيْنِ، وَالشَّافِعِيَيْنِ، أَخَذُوا بِرِوَايَتِهِ فِي إِبَاحَةِ كِرَاءِ الْأَرْضِ وَأَبْطَلُوا بِهَا الرِّوَايَاتِ الثَّابِتَةَ فِي تَحْرِيمِ كِرَاءِ الْأَرْضِ، فَهِيَ حُجَّةٌ إِذَا اشْتَهَرُوا وَلَيْسَ هُوَ حُجَّةٌ إِذَا اشْتَهَرَ:

وَرَوَيْنَا عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ خَمْسَةَ أَشْهُارٍ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْحُدُودُ..

وَرَوَيْنَا عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، وَتَقَادَفَ، وَالزَّهْرِيِّ: يَوْمُ الْغُلَامِ بِالصَّلَاةِ إِذَا عَرَفَ عَيْنَهُ مِنْ شَمَالِهِ، وَبِالصَّوْمِ إِذَا أَطَافَهُ.

وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: يَوْمُورُونَ بِالصَّلَاةِ إِذَا عَقَلُوهُمَا، وَبِالصَّوْمِ إِذَا أَطَافُوهُ.

فِيمَا خَالَفَ أَهْوَاءَهُمْ مِنَ السَّنَنِ مَا تَعْظُمُ بِهِ الْبُلُو: لَا يَقْبَلُ فِيهِ خَيْرُ الْوَاحِدِ، وَرَدُّوْا بِذَلِكَ الرُّضْوَةَ مِنْ مَسِّ الذَّكْرِ، فَهَلَا قَالُوا هَاهُنَا: هَذَا تَمَّا تَعْظُمُ بِهِ الْبُلُو؟ فَلَا يَقْبَلُ فِيهِ خَيْرُ الْوَاحِدِ، إِذْ لَوْ كَانَ النَّهْيُ عَنْ صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ صَحِيحًا مَا خَفِيَ عَلَى عَائِشَةَ، وَأَبِي طَلْحَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْأَسَدِ. وَعَهْدُنَا بِهِمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْخَيْرَ الْمَضْطَرَبُ فِيهِ مَرْدُودٌ، وَأَدْعُوا ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِ: «لَا تُحَرِّمُ الْمَسَّةُ وَلَا الْمَضْطَانُ» هَذَا الْخَيْرُ أَشَدُّ اضْطِرَابًا، لِأَنَّهُ رَوِيَ عَنْ بَشْرِ بْنِ سَجِيحٍ، وَمَرَّةً عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ. وَعَهْدُنَا بِهِمْ يَقُولُونَ فِيمَا وَاقَفَهُمْ: هَذَا نَذْرٌ، فَهَلَا قَالُوهُ هَاهُنَا؟ وَعَهْدُنَا بِهِمْ يَقُولُونَ: إِذَا رَوَى الصَّاحِبُ خَيْرًا وَتَرَكَهُ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى نَسْخِهِ، وَعَائِشَةُ قَدْ رَوَتْ كَمَا ذَكَرْنَا النَّهْيَ عَنْ صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَتَرَكَتْ ذَلِكَ فَكَانَتْ تَصَوْمُهَا تَطَوُّعًا؛ فَهَلَا تَرَكَوْا هَاهُنَا رِوَايَاتِهَا؟ وَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى أَنْ يَقُولَ إِنَّمَا وَابْنُ عَبَّاسٍ صَامَهَا فِي تَمَتُّعِ الْحَجِّ؛ لِأَنَّ يَسَارَهَا وَيَسَارَ الْأَسَدِ وَسَعَةَ أُمُورِهِمْ لِأَنَّهُ هَدْيٌ أَشْهُرُ مِنْ أَنْ يَجْهَلَ إِلَّا مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ أَصْلًا.

٨٠٣ - مسألة: ولا يحل صومٌ أخرج مخرج اليمين كان يقول القائل: أنا لا أدخل دارك فإن دخلتها فعلي صوم شهر، أو ما جرى هذا الجرى.

أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغِيْثٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَنَا أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ خَائِفًا فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَصَارَ الْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى مَعْصِيَةً، وَخِلَافًا لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا هُوَ كَذَلِكَ فَقَدْ ذَكَرْنَا قَبْلَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «لَا وَقَاءَ يُنْذَرُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ» وَالتَّنْذِرُ الْإِذَارُ: هُوَ الَّذِي يَقْرَبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى قَطْعًا.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَأَبِي سَلِيمَانَ وَغَيْرِهِمْ.

٨٠٤ - مسألة: ولا يحل لزوج أو السَّيِّدِ أَنْ تَصُومَ تَطَوُّعًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ.

وَأَمَّا الْفُرُوضُ كُلُّهَا فَتَصَوْمُهَا أَحَبُّ أَمْ كَرَهُ، فَإِنْ كَانَ غَائِبًا لَا تَقْدَرُ عَلَى اسْتِئْذَانِهِ أَوْ تَقْدَرُ فَلْتَصُومْ التَّطَوُّعَ إِنْ شَاءَتْ.

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ هُوَ الْحُلَوَانِيُّ

قَالَ عَلِيٌّ: لَا حِجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ.

وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: الصَّلَاةُ عَلَى الْجَارِيَةِ إِذَا حَاضَتْ، وَعَلَى الْغُلَامِ إِذَا احْتَلَمَ.

٨٠٧- مسألة: ويستحبُّ فعلُ الحِرِّ في رمضان:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ هُوَ الْمَهْرِيُّ - عَنْ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ هُوَ ابْنُ يَزِيدَ - عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عِيَدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ» وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ».

٨٠٨- مسألة: ومن دعي إلى طعام - وهو صائم - فليجب؛ فإذا اتاهم فليدعُ لهم وليقل: إني صائم.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ هُوَ الْأَحْمَرُ - عَنْ هِشَامِ هُوَ ابْنُ حَسَّانَ - عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ، فَإِنْ كَانَ مُفْطَرًا فَلْيُطْعَمْ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ» قَالَ هِشَامٌ: وَالصَّلَاةُ الدُّعَاءُ.

وَبِهِ إِلَى أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ عَنْ أَبِي الزَّوَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ وَهُوَ صَائِمٌ فَلْيَقُلْ: إني صائم».

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: فَعَلِيهِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا.

وَرَوَيْنَا أَنَّ ابْنَ عَمَرَ كَانَ إِذَا دُعِيَ إِلَى طَعَامٍ وَهُوَ صَائِمٌ اتَّاهَمَ فَدَعَا لَهُمْ ثُمَّ اتَّصَرَفَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ حَادٍ بِنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ النَّبَاتِيِّ قَالَ: دَعَانِي أَنْسُ إِلَى طَعَامٍ فَقُلْتُ: إني لَا أَطْعَمُ، فَقَالَ: قُلْ: إني صائم.

وَمِنْ طَرِيقٍ حَادٍ بِنِ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ السَّخَنِيَّيْنِ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: أَنَّ أَبَاهُ أَوَّلَ بِالْمَدِينَةِ سَبْعَةَ أَيَّامٍ يَدْعُو النَّاسَ فَدَعَا أَبِي بَنٍ كَعْبٍ وَهُوَ صَائِمٌ فَاجَابَهُ وَدَعَا لَهُمْ وَرَجَعَ.

٨٠٦- مسألة: ويجب على من وجد التمر أن يفطر عليه فإن لم يجد فعلى الماء ولا فهو عاصي لله تعالى إن قامت عليه الحجة فعند ولا يبطُلُ صَوْمُهُ بذلك؛ لِأَنَّهُ صَوْمُهُ قَدْ تَمَّ وَصَارَ فِي غَيْرِ صِيَامٍ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَفْطَرَ عَلَى خَبَرٍ أَوْ لَحْمٍ خَسْتَرِيٍّ أَوْ زَنَى؛ فَصَوْمُهُ تَامَ وَهُوَ عَاصِيٌ لِلَّهِ تَعَالَى.

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحُولِ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنِ الرَّيَابِيِّ عَنْ عَمِّهَا سُلَيْمَانَ بْنِ عَامِرٍ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى ثَمَرٍ فَإِنَّهُ بَرَكَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ثَمَرًا فَالْمَاءُ فَإِنَّهُ طَهْرَةٌ».

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضَّبْعِيُّ أَخْبَرَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُفْطِرُ عَلَى رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ رُطَبَاتٌ فَعَلَى تَمْرَاتٍ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ».

وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: لَيْسَ هَذَا فَرَضًا؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ أَفْطَرَ فِي طَرِيقِ خَيْبَرَ عَلَى السَّوِيقِ، فَقُلْنَا وَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَفْطَرَ بَعْدَ عَلَى تَمْرٍ، أَوْ أَنَّهُ كَانَ مَعَهُ تَمْرٌ، وَالسَّوِيقُ الْجُدُوحُ بِالْمَاءِ، فَلَمَّا فِيهِ ظَاهِرٌ، فَهُوَ فَطَرَ عَلَى الْمَاءِ.

وَأَيْضًا فَالْفَطْرُ عَلَى كُلِّ مَبَاحٍ مُوَافِقٌ لِلْحَالَةِ الْمَعْهُودَةِ، وَالْأَمْرُ بِالْفَطْرِ عَلَى التَّمْرِ - فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى الْمَاءِ - أَمْرٌ وَارِدٌ يَجِبُ فَرَضًا، وَهُوَ رَافِعٌ لِلْحَالَةِ الْأُولَى بِلَا شَكٍّ.

وَأَدْعَى قَوْمٌ الْإِجْمَاعَ عَلَى غَيْرِ هَذَا - وَقَدْ كَذَبَ مَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ وَهُوَ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَحْصِيَ فِي هَذَا أَقْوَالَ عَشْرَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ وَذَكَرُوا إِفْطَارَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ عَلَى الدِّينِ:

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنْ كَانَ هَذَا إِجْمَاعًا أَوْ حِجَّةً فَقَدْ خَالَفُوهُ وَأَوْجَبُوا الْقَضَاءَ بِخِلَافِ قَوْلِ عُمَرَ فِي ذَلِكَ، فَقَدْ اعْتَرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ خِلَافَ الْإِجْمَاعِ.

وَأَمَّا نَحْنُ فَلَيْسَ هَذَا عِنْدَنَا إِجْمَاعًا، وَلَا يَكُونُ إِجْمَاعًا إِلَّا مَا لَا شَكَّ فِي أَنَّ كُلَّ مُسْلِمٍ يَقُولُ بِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَقُلْهُ فَهُوَ كَافِرٌ؛ كَالصَّلَاةِ الْخَمْسَةِ، وَالْحُجَّجِ إِلَى مَكَّةَ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ؛ وَغَيْرِ ذَلِكَ،

٢٣- كتاب ليلة القدر

٨٠٩- مسألة: ليلة القدر واحدة في العام في كل عام، في شهر رمضان خاصةً، في العشر الأواخر خاصةً، في ليلة واحدة بعينها لا تتنقل أبداً إلا أنه لا يدري أحد من الناس أي ليلة هي من العشر المذكور، إلا أنها في وتر منه ولا بد، فإن كان الشهر تسعاً وعشرين فأول العشر الأواخر بلا شك؛ ليلة عشرين منه؛ فهي إما ليلة عشرين، وإما ليلة اثنين وعشرين، وإما ليلة أربع وعشرين، وإما ليلة ست وعشرين، وإما ليلة ثمان وعشرين؛ لأن هذه هي الأوتار من العشر الأواخر. إن كان الشهر ثلاثين فأول العشر الأواخر بلا شك؛ ليلة إحدى وعشرين، فهي إما ليلة إحدى وعشرين، وإما ليلة ثلاث وعشرين، وإما ليلة خمس وعشرين، وإما ليلة سبع وعشرين، وإما ليلة تسع وعشرين؛ لأن هذه هي أوتار العشر بلا شك.

وقال بعض السلف: من يقم العام يدركها.

ويراهن قولنا: أنها في رمضان خاصةً دون سائر العام قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾.

وقال عز وجل: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ فصَحَّ أنه أنزل في ليلة القدر في شهر رمضان؛ فصَحَّ ضرورة أنها في رمضان لا في غيره؛ وإذ لو كانت في غيره لكان كلامه تعالى ينقض بعضه بعضاً بإحالة، وهذا ما لا يظنه مسلم.

وروي عن ابن مسعود: أنها في ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة يوم يدر.

ويراهن صحة قولنا: أنها في العشر الأواخر منه ولا بد ما حدثناه عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا محمد بن المنثري أخبرنا عبد الأعلى أخبرنا سعيد بن أبي نصر عن أبي سعيد الخدري قال: «أَعْتَكِفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ يَلْتَمِسُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ قَبْلَ أَنْ يُبَانَ لَهُ قَالَ فَلَمَّا انْقَضَتِ أَمَرَ بِالْبَيَةِ فَتَوَضَّعَ ثُمَّ أُبَيِّنَتْ لَهُ أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ فَأَمَرَ بِالْبَيَةِ فَأَعِيدَ ثُمَّ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا كَانَتْ أُبَيِّنُ لِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ وَإِنِّي خَرَجْتُ لِأَخْبِرْكُمْ بِهَا فَجَاءَ رَجُلَانِ يَخْتَفَانِ مَعَهُمَا الشَّيْطَانُ فَتَسْبِيحُهَا فَالتَّسْبِيحُهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ وَالتَّسْبِيحُهَا فِي التَّاسِعَةِ وَالسَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ، ثُمَّ فَسَّرَهَا أَبُو سَعِيدٍ فَقَالَ: إِذَا مَضَتْ وَاحِدَةٌ وَعَشْرُونَ فَآتَى تِلْكَ اثْنَتَيْنِ وَعَشْرِينَ فَهِيَ التَّاسِعَةُ،

فَإِذَا مَضَى ثَلَاثٌ وَعَشْرُونَ فَآتَى تِلْكَ السَّابِعَةَ، فَإِذَا مَضَى خَمْسٌ وَعَشْرُونَ فَآتَى تِلْكَ الْخَامِسَةَ.

قال أبو حمزة: هذا على ما قلنا من كون رمضان تسعاً وعشرين.

وبه إلى مسلم: أخبرنا زهير بن حرب أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رجلاً رأى أنها ليلة سبع وعشرين فقال رسول الله ﷺ: أَرَى رُؤْيَاكُمْ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ فَاطْلُبُوهَا فِي الْوَتْرِ مِنْهَا.

قال أبو حمزة: هذه الأخبار تصح ما قلنا؛ إذ لو كانت تتنقل لما كان لإعلام النبي ﷺ حقيقة، لأنها كانت لا تثبت؛ ولوجب إذ خرج ليخبرهم بها أن يخبرهم بها عاماً إلى يوم القيامة، وهذا حال؛ وإذا نسبها عليه السلام فمن الحال الباطل أن يعلمها أحد بعده؛ وإذ لم يقطع عليه السلام يروى من رأى من أصحابه فرويا من بعدهم أبعد من القطع بها.

وقد روي عن أبي بن كعب: أنها ليلة سبع وعشرين، وليس قوله بأولى من قول ابن مسعود.

فإن قيل: قد جاء أن علامتها أن الشمس تطلع حيث لا شعاع لها، قلنا: نعم، ولم يقل عليه السلام: إن ذلك يظهر إلينا فنعلم من ذلك ما لم يعلم هو عليه السلام؛ فيكون ذلك أول طلوعها بحيث لا يبين ذلك فيها أحد.

فإن قيل: قد قال عليه السلام: «إِنَّهُ أَرَى أَنَّهُ يَسْجُدُ فِي صَبِيحَتِهَا فِي مَاءٍ وَطِينٍ» فكان ذلك صباح ليلة إحدى وعشرين قلنا: نعم، وقد وكف المسجد أيضاً في صبيحة ليلة ثلاث وعشرين فسجد عليه السلام في ماء وطين:

روينا هذا من طريق مسلم بن الحجاج عن سعيد بن عمرو بن سهل بن إسحاق بن محمد بن الأعمش الكندي أخبرنا أبو ضمرة أنس بن عياض حدثني الضحاك بن عثمان عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله بن بسر بن سعيد عن عبد الله بن أنيس أن رسول الله ﷺ قال: «أَرَيْتَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ أُبَيِّنْتُهَا وَأَرَاتِي صَبِيحَتَهَا أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ، قَالَ: فَمَطَرْنَا لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ فَصَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَانْصَرَفَ وَإِنْ أَثَرُ الْمَاءِ وَالطِينِ عَلَى جَبْهَتِهِ وَآفِيَتِهِ، قَالَ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَيْسٍ يَقُولُ: ثَلَاثٌ وَعَشْرُونَ وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ تَكْفِيَ السَّمَاءَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ كُلِّهَا بَقِي الْأَمْرُ بِحَسْبِهِ.

ومن طرائف الوسواس: احتجاج ابن بكير المالكي في أنها ليلة سبع وعشرين بقول الله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ﴾ قال: فلفظة

هِيَ السَّابِعَةُ وَعَشْرُونَ مِنَ السُّورَةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: حَقٌّ مِنْ قَامَ هَذَا فِي دِمَاغِهِ أَنْ يَعَانِيَ بِمَا يَعَانِي بِهِ سَكَّانُ الْمَارِسْتَانِ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْبَلَاءِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ هَذَا أَكْثَرُ مِنْ دَعَاؤِهِ أَنَّهُ وَقَفَ عَلَى مَا غَابَ مِنْ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَنْسَ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ مَا أَنْسَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمَنْ بَلَغَ إِلَى هَذَا الْحَدِّ فَجَزَاؤُهُ أَنْ يُغْذِلَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِثْلَ هَذَا الْخِذْلَانِ الْعَاجِلِ ثُمَّ فِي الْآخِرَةِ أَشَدُّ تَنْكِيلًا.

٨١٠- مسألة: ويستحب الاجتهاد في العشر الأواخر من رمضان لقول رسول الله ﷺ: «التَّوَسُّعُ مَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ» وَإِنَّمَا تَتِمُّنُ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ لَا بِأَنْ لَهَا صُورَةٌ وَهَيْئَةٌ يَكُنُ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا بِخِلَافِ سَائِرِ اللَّيَالِي كَمَا يَظُنُّ أَهْلُ الْجَهْلِ، إِنَّمَا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ فَبِهَذَا بَانَتْ عَنْ سَائِرِ اللَّيَالِي فَقَطُّ وَالْمَلَائِكَةُ لَا يَرَاهُمْ أَحَدٌ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ. نَسَأُ اللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقَ وَالْهُدَى وَالْعَصْمَةَ آمِينَ.

٢٤- كِتَابُ الْحَجِّ

٨١١- مسألة: قال أبو محمد: الحجُّ إلى مكة، والعمره

إليها فرضان على كل مؤمن، عاقل، بالغ، ذكر، أو أنثى، بكر، أو ذات زوج. الحر والعبد، والحره والأمة، في كل ذلك سواء، مرة في العمر إذا وجد من ذكرنا إليها سبيلا، وهما أيضاً على أهل الكفر إلا أنه لا يقبل منهم إلا بعد - الإسلام، ولا يتركون ودخول الحرم حتى يؤمنوا.

أما قولنا بوجوب الحج - على المؤمن العاقل البالغ الحر، والحره التي لها زوج أو ذو محرم يحج معها مرة في العمر - فإجماع متيقن، واختلفوا في المرأة، لا زوج لها ولا ذا محرم، وفي الأمة والعبد، وفي العمرة.

برهان صحيح قولنا: قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فعمّ تعالى ولم يخص.

وقال عز وجل: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾.

وقال قوم: العمرة ليست فرضاً.

واحتجوا بما: وروناه من طريق الحجاج بن أوطاة عن ابن المنكدر عن جابر «سئل رسول الله ﷺ عن العمرة أقرضت هي؟ قال: نعم، وأن تكثر خير لك».

وبما: وروناه عن معاوية بن إسحاق عن أبي صالح مالهان الحنفي عن النبي ﷺ: «الحج جهاد والعمره تطوع».

ومن طريق يحيى بن أيوب عن عبد الله بن عمر عن أبي الزبير عن جابر «قلت: يا رسول الله العمرة فريضة كالحج؟ قال: نعم، وأن تكثر خير لك».

ومن طريق حفص بن غيلان عن مكحول عن أبي أمامة الباهلي عن النبي ﷺ: «من مشى إلى صلاة مكتوبة فهي كحجة، ومن مشى إلى صلاة تطوع فهي كمعزة تامة».

ومن طريق يحيى بن الحارث عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة عن النبي ﷺ: «من مشى إلى مكتوبة فأجره كأجر الحاج، ومن مشى إلى تسبيح الضحى فأجره كأجر المعتبر».

ومن طريق حماد بن المورق عن الأحوص بن حكيم عن عبد الله بن حكيم عن عبد الله بن عابر الألهاني عن عتبة بن عبد السلمي، وعن أبي أمامة الباهلي كلاهما عن رسول الله ﷺ: «من صلى في مسجد جماعة ثم ثبت فيه شعبة الضحى كان كأجر حاج ومعتبر».

ومن طريق عبد الباقي بن قانع حديثاً فيه عمر بن قيس عن طلحة بن موسى، عن عمه إسحاق بن طلحة عن أبيه أنه سمع النبي ﷺ يقول: «الحج جهاد والعمره تطوع».

ومن طريق ابن قانع عن أحمد بن محمد بن بدير العطار عن محمد بن بكار عن محمد بن الفضل ابن عليّ عن سلام الأفطس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «الحج جهاد والعمره تطوع».

ومن طريق عبد الباقي بن قانع أخبرنا بشر بن موسى أخبرنا ابن الأصبهاني أخبرنا جرير وأبو الأحوص عن معاوية بن إسحاق عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «الحج جهاد والعمره تطوع».

وقالوا: قد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «دخلت العمرة نسي الحج إلى يوم القيامة».

وروى أبو داود أخبرنا زهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة قالوا: أخبرنا زيد بن هارون عن سفيان بن حسين عن الزهري عن أبي سنان عن ابن عباس أن الأقرع بن حابس قال: «يا رسول الله الحج في كل عام أم مرة واحدة، قال: بل مرة واحدة فما زاد فتطوع».

قالوا: فقد صح أنه لا يلزم إلا حجة واحدة، فالعمرة تطوع لدخولها في الحج.

وقالوا: قول الله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾ لا يوجب كونها فرضاً، وإنما يوجب إتمامها على من دخل فيها لا ابتداءها؛ لكن كما تقول: أتم الصلاة التطوع، والصوم التطوع.

وقالوا: لما كانت العمرة غير مرتبطة بوقت وجب أن لا تكون فرضاً.

وروي عن إبراهيم النخعي، والشعبي: أنها تطوع.

قال أبو محمد: هذا كل ما مؤهوا به ولكنه باطل.

أما الأحاديث التي ذكروا فمكتوبة كلها.

أما حديث جابر فالحجاج بن أوطاة ساقط لا يخرج به. والطريق الأخرى أسقط وأوهن؛ لأنها من طريق يحيى بن أيوب - وهو ضعيف عن العمري الصغير - وهو ضعيف.

وأما حديث أبي صالح مالهان الحنفي فهو مرسل - ومالهان هذا ضعيف كوفي.

وأما حديث أبي أمامة فأحد طرقه عن حفص بن غيلان - وهو مجهول عن مكحول عن أبي أمامة ولم يسمع مكحول من

أبي أمامة شيئاً. والأخرى من طريق القاسم أبي عبد الرحمن - وهو ضعيف.

والثالثة - من طريق ابن المورع وهو ضعيف عن الأوصى بن حكيم وهو ساقط عن عبد الله بن عابر، وهو مجهول؛ وهو حديث منكر ظاهر الكذب؛ لأنه لو كان أجراً للعمرة كأجر من مشى إلى صلاة تطوع لما كان - ما تكلفه النبي ﷺ من القصد إلى العمرة إلى مكة من المدينة - معني، ولكان فارغاً - ونعوذ بالله من هذا.

وأما حديث طلحة فمن طريق عبد الباقي بن قانع، وقد أصفى أصحاب الحديث على تركه، وهو راوي كل بلبسة وكذبة؛ ثم فيه عمر بن قيس سندل وهو ضعيف.

وأما حديث ابن عباس فمن طريق عبد الباقي بن قانع ويكفي؛ ثم هو عن ثلاثة مجهولين في نسق لا يدري من هم.

وأما حديث أبي هريرة فكذب بحث من يلبا عبد الباقي بن قانع التي انفرد بها والناس روه مرسل من طريق أبي صالح ماهر كما أوردنا قبل فساد فيه إبا هريرة، وأوهم أنه صالح السمان - فسقطت كلها والله الحمد.

ولو شئنا لعارضناهم بما رويناه من طريق ابن لبيعة عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ أنه قال: «الحج والعمرة: فريضة» وأجبتان؛ ولكن يعيننا الله عز وجل، ومعاذ الله والشهر الحرام من أن نحج بما ليس حجة؛ ولكن ابن لبيعة إذا روى ما يوافقهم صار ثقة وإذا روى ما يخالفهم صار ضعيفاً؛ والله ما هذا فعل من يوقن أنه محاسب بكلامه في دين الله تعالى.

قال أبو محمد: وعهدنا بهم يقولون: إن الصاحب إذا روى خيراً وتركه كان ذلك دليلاً على ضعف ذلك الخبر.

وقد حدثنا أحمد بن محمد الطلمنكي أخبرنا ابن مفرج أخبرنا إبراهيم بن أحمد بن فراس أخبرنا محمد بن علي بن زياد الصائغ أخبرنا سعيد بن منصور أخبرنا سفيان هو ابن عيينة - عن عبد الله بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس أنه قال: «الحج والعمرة واجبتان».

وبه نصاً إلى سفيان عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس أنه قال في الحج والعمرة: إنها لقريئتها في كتاب الله وهذا عن ابن عباس من طرق في غاية الصحة أنها واجبة كوجوب الحج.

وأخبرنا أحمد بن عمر بن أنس أخبرنا عبد الله بن الحسين بن عقيل أخبرنا إبراهيم بن محمد الديوري أخبرنا محمد بن أحمد بن

الجهم أخبرنا أبو قلابة أخبرنا الأنصاري هو محمد بن عبد الله القاضي - أخبرنا ابن جريح أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: ليس مسلم إلا عليه حجة وعمره «ومن استطاع إليه سبيلاً».

قال أبو محمد: فلو صح ما روى من الكذب الملقق لوجب على أصولهم الخبيثة المقررة إسقاط كل ذلك إذا كان ابن عباس وجابر روي تلك الأخبار بزعمهم قد صح عنهما خلافها، ولكن القوم متلاعبون كما ترون، ونعوذ بالله من الخذلان.

قال أبو محمد: ثم لو صححت كلها - ومعاذ الله من أن يصح الباطل والكذب - لما كانت لهم في شيء منها حجة - لما حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الأعلى الصنعائي أخبرنا خالد هو ابن الحارث - أخبرنا شعبة قال: سمعت الثعالب بن سالم قال: سمعت عمرو بن أوس يحدث عن أبي زرين الغفيلي أنه قال: «يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الطعن قال: فحج عن أبيك واعتبر».

فهذا أمر رسول الله ﷺ بأداء فرض الحج والعمرة عمن لا يطيقهما؛ فهذا حكم زائد وشرع وأرد؛ وكانت تكون تلك الأحاديث موافقة لمعهود الأصل فإن الحج والعمرة قد كانا بلا شك تطوعاً لا فرضاً فإذا أمر بهما الله تعالى ورسوله ﷺ فقد بطل كونهما تطوعاً بلا شك وصارا فرضين، فمن ادعى بطلان هذا الحكم وعودة المنسوخ فقد كذب وأفك وافترى؛ وقفا ما ليس له به علم؛ فبطل كل خبر مكذوب موهوا به لو صح فكيف وكلها باطل؟.

وأما قول من قال: إن إخبار النبي ﷺ بدخول العمرة في الحج، وبأنه ليس على المرأة إلا حجة واحدة دليل على أنها ليست فرضاً فهذان لا يعقل؛ بل هذا برهان واضح في كون العمرة فرضاً؛ لأنه عليه السلام أخبر بأنها دخلت في الحج؛ ولا يشك ذو عقل في أنها لم تضر حجة؛ فوجب أن دخولها في الحج إنما هو من وجهين فقط.

أحدهما: أنه يميز لها عمل واحد في القرآن.

والثاني: دخولها في أنها فرض كالحج.

فإن قالوا: قد جاء أنها الحج الأصغر؛ قلنا لو صح هذا لكان حجة لنا؛ لأن القرآن قد جاء بإيجاب الحج فكانت حينئذ تكون فرضاً بنص قوله تعالى «والله على الناس حج إلى البيت من استطاع إليه سبيلاً» لكننا لا نستحل التمويه بما لا يصح، مع أن الخبر

وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ «وَالْعُمْرَةُ لِلَّهِ بِالرَّقْعِ قِرَاءَةً مَكْرُوهَةً لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقْرَأَ بِهَا، وَسَبْحَانَ مَنْ جَعَلَهُمْ يَلْبَسُونَ إِلَى تَبْدِيلِ الْقُرْآنِ فَيَحْتَجُونَ بِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَوْ كَانَتْ فَرَضًا لَكَانَتْ مَرْتَبُتَةً بِوَقْتٍ، فَكَلَامٌ سَخِيفٌ لَمْ يَأْتِ بِهِ قَطُّ قُرْآنٌ وَلَا سُنَّةٌ صَحِيحَةٌ وَلَا رَوَايَةٌ سَقِيمَةٌ وَلَا قَوْلٌ صَاحِبٍ وَلَا إِجْمَاعٌ وَلَا قِيَاسٌ يَعْقِلُ، وَهُمْ مُوَافِقُونَ لَنَا عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَضٌ وَلَوْ مَرَّةً فِي الذَّهْرِ وَلَيْسَتْ مَرْتَبُتَةً بِوَقْتٍ، وَأَنَّ التَّكْبِيرَ فَرَضٌ وَلَيْسَ مَرْتَبُتًا بِوَقْتٍ، وَأَنَّ قَضَاءَ رَمَضَانَ فَرَضٌ وَلَيْسَ مَرْتَبُتًا بِوَقْتٍ، وَالْإِحْرَامُ لِلْحَجِّ عِنْدَهُمْ فَرَضٌ وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ مَرْتَبُتًا بِوَقْتٍ، فَظَهَرَ هَوَسٌ مَا يَأْتُونَ بِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْجَبْرِ الثَّقَفِيُّ - عَنْ أَبِيهِ السَّخْتَيَانِيِّ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ ثَابِتٍ قَالَ قَالَ فِيمَنْ يَعْتَمِرُ قَبْلَ أَنْ يَحْجِيَ: نَسَكَانَ لِلَّهِ عَلَيْكَ لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهَا بَدَأْتَ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ مَوْلَى ابْنِ عَمْرِو اللَّهِ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو يَقُولُ: لَيْسَ مِنْ خُلُقِ اللَّهِ أَحَدٌ إِلَّا وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ وَاجِبَتَانِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا وَمَنْ زَادَ بَعْدَهُمَا شَيْئًا فَهُوَ خَيْرٌ وَتَطَوُّعٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: أَمَرْتُ بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالْعُمْرَةِ إِلَى الْبَيْتِ؛ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ أَنَا عَنْ جَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ قَالَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ كَتَبْتُ عَلَيْكُمْ الْعُمْرَةَ.

وَعَنْ أَشْعَثَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: كَانُوا لَا يُمْتَلِفُونَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فَرِيضَةٌ، وَابْنُ سِيرِينَ أَدْرَكَ الصَّحَابَةَ وَكِبَارَ التَّابِعِينَ.

وَعَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَعْمَرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هَنْدٍ قُلْتُ لِعَطَاءٍ: الْعُمْرَةُ عَلَيْنَا فَرِيضَةٌ كَالْحَجِّ؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَعَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ عَنِ الْحُسَيْنِ، وَابْنِ سِيرِينَ جَمِيعًا الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ - وَعَنْ طَاوُوسٍ الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ؛ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ فَلَانًا يَقُولُ: لَيْسَتْ وَاجِبَةً، فَقَالَ: كَذِبٌ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ مَسْرُوقًا يَقُولُ أَمَرْتُ فِي الْقُرْآنِ بِإِقَامَةِ أَرْبَعِ:

الَّذِي ذَكَرُوا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا حَجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ رَاوَاهُ أَبُو سَنَانٍ الذَّوْلِيُّ وَقَدْ قَالَ فِيهِ عَقِيلٌ: سَنَانٌ هُوَ جَهْلٌ غَيْرٌ مَعْرُوفٌ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُمْ كَذَبُوا فِيهِ وَحَرَّفُوهُ وَأَوْهَمُوا أَنَّهُ مِنْ لَفْظِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ «لَيْسَ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا حَجَّةٌ وَاحِدَةٌ» لَيْسَ هَذَا فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ أَصْلًا وَإِنَّمَا فِيهِ أَنَّ الْحَجَّ مَرَّةً وَاحِدَةً وَهَذَا لَا يَمْنَعُ مِنْ وَجوبِ العمرة:

إِنَّمَا مَعَ الْحَجِّ مَقْرُونَةٌ وَإِنَّمَا مَعَهُ فِي عَامٍ وَاحِدٍ؛ فَصَارَ حَجَّةً لَنَا عَلَيْهِمْ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا أَمَرَ بِإِقَامَتِهَا مِنْ دَخَلٍ فِيهَا لَا بِاتِّدَانِهَا، وَأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَرَأَ: «وَالْعُمْرَةُ لِلَّهِ بِالرَّقْعِ» فَقَرَأَ كُلَّهُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُا دَعْوَى بِلَا بَرَهَانٍ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» لَا يَقْتَضِي مَا قَالُوا وَإِنَّمَا يَقْتَضِي وَجوبَ الْحُجَّةِ بِهِمَا تَامِينَ وَحَتَّى لَوْ صَحَّ مَا قَالُوهُ لَكَانَ حَجَّةً عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الدَّخَلُ فِيهَا مَأْمُورًا بِإِقَامَتِهَا فَقَدْ صَارَتْ فَرَضًا مَأْمُورًا بِهِ؛ وَهَذَا قَوْلُنَا لَا قَوْلَهُمُ الْفَاسِدُ الْمُتَخَذِلُ - وَابْنُ عَبَّاسٍ حَجَّةٌ فِي اللَّغَةِ.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُوسٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: وَاللَّهِ إِنَّمَا لَقَرْتُمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَرَى هَذَا النَّصَّ مُوجِبًا لَكُونِهَا فَرَضًا كَالْحَجِّ بِخِلَافِهِ كَيْسَ هَؤُلَاءِ الْخُلَاقِ بِاللُّغَةِ بِالضُّدِّ.

وَبِهَذَا احْتَجَّ مَسْرُوقٌ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، وَنَافِعٌ فِي إِجْبَابِهَا؛ وَمَسْرُوقٌ وَسَعِيدٌ حَجَّةٌ فِي اللَّغَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: أَنْتُمْ تَقُولُونَ: بِهَذَا فِي الْحَجِّ التَّطَوُّعِ، وَالْعُمْرَةُ التَّطَوُّعِ.

قُلْنَا: لَا بَلْ هُمَا تَطَوُّعٌ غَيْرُ لَازِمٍ جَمْلَةً إِنَّ تَعَادَى فِيهِمَا أَجْرٌ، وَإِلَّا فَلَا حَرَجَ وَلَوْ كَانَ غَيْرَ هَذَا لَكَانَ الْحَجُّ يَتَكَرَّرُ فَرَضُهُ مَرَاتِبَ، وَهَذَا خِلَافُ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فِي النَّعْرِ.

فَإِنْ قَالُوا: فَإِنَّكُمْ تَقُولُونَ: بِإِقَامِ التَّكْبِيرِ، وَإِقَامِ قَضَاءِ صَوْمِ التَّطَوُّعِ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ فِيهِ.

قُلْنَا: نَعَمْ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ صَارَ فَرَضًا زَائِدًا بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِذَلِكَ وَأَمْرَ رَسُولِهِ ﷺ فَإِنَّمَا الْحَجُّ فَرَضٌ مَرَّةً وَاحِدَةً عَلَى مَنْ لَمْ يَنْذِرْهُ لَا عَلَى مَنْ نَذَرَهُ، بَلْ هُوَ عَلَى مَنْ نَذَرَهُ فَرَضٌ آخَرٌ لَا تَضَرُّبُ أَوَامِرُ اللَّهِ تَعَالَى بَعْضُهَا بِبَعْضٍ بَلْ نَضُمُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَنَأْخُذُ بِجَمِيعِهَا.

شهادة التَّوْحِيد، والصَّلَاة، والزَّكَاة، والصَّيَام، والحَجَّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وهما - أقوى، حججنا عليهم لصَحَّةِ قول رسول الله ﷺ: «ذَخَلْتُ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» فَصَحَّ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ بِوُجُوبِ الْحَجِّ، وَأَنْ فَرْضُهَا دَخَلَ فِي فَرْضِ الْحَجِّ، وَأَيْضًا: فَحَتَّى لَوْ لَمْ يَأْتِ هَذَا الْخَبَرُ لَكُنَّا أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَوَرُودَ الْقُرْآنِ بِهَا شَرْعًا زَائِدًا وَفَرْضًا وَارِدًا مُضَافًا إِلَى سَائِرِ الشَّرَائِعِ الْمَذْكُورَةِ؛ وَكُلَّهُمْ يَرَى النَّذْرَ فَرْضًا، وَالْجِهَادَ إِذَا نَزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ فَرْضًا؛ وَغَسَلَ الْجَنَابَةَ فَرْضًا، وَالْوُضوءَ فَرْضًا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَذْكُورًا فِي الْحَدِيثَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَلَمْ يَرَوْا الْحَدِيثَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ حُجَّةً فِي سَقُوطِ فَرْضِ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا، فَوُضِعَ تَنَاقُضُهُمْ وَفَسَادُ مَذْهَبِهِمْ فِي ذَلِكَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

الصَّلَاةُ، وَالزَّكَاةُ، وَالْحَجُّ، وَالْعُمْرَةُ - قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَدَّادٍ يَقُولُ: الْعُمْرَةُ الْحَجُّ الْأَصْغَرُ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ إِنَّمَا كَتَبْتُ عَلَيَّ عُمْرَةً، وَحُجَّةً.

وَعَنْ مُجَاهِدٍ: الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ.

وَعَنْ مُنْصَوَّرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ الْعُمْرَةُ الْحُجَّةُ الصَّغِيرَى.

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ سَمِعَ نَافِعَ بْنَ الْعُمَرَةَ يَقُولُ: مَا نَعْلَمُهَا إِلَّا وَاجِبَةً «وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ».

وَعَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَرَّاجِ قَالَ: سَأَلْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ، وَنَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عَمَرَ عَنْ الْعُمْرَةِ أَوَاجِبَةٌ هِيَ؟ - فَقَرَأَ جَمِيعًا: «وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ».

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مُنْصَوَّرٍ أَخْبَرَنَا هِشَامُ أَخْبَرَنَا مَغِيرَةُ هُوَ ابْنُ مِقْسَمٍ - عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي الْعُمْرَةِ: هِيَ وَاجِبَةٌ..

وَعَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ قَالَ: الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَّانِ الشُّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَاحِدٌ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَجَمِيعُ أَصْحَابِهِمْ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ: لَيْسَتْ فَرْضًا، وَالْقَوْمُ يَعْظُمُونَ خِلَافَ الصَّاحِبِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ لَهُ خِلَافٌ.

وَهُمْ قَدْ خَالَفُوا هَاهُنَا عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَابْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَابْنَ عَبَّاسٍ، وَجَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَابْنَ مَسْعُودٍ، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَلَا يَصِحُّ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ خِلَافٌ لَهُمْ فِي هَذَا إِلَّا رَوَايَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعَثَّرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ: الْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ، وَالصَّحِيحُ عَنْهُ خِلَافٌ هَذَا كَمَا ذَكَرْنَا. وَعَهْدُنَا بِهِمْ يَعْظُمُونَ خِلَافَ الْجُمْهُورِ.

وَقَدْ خَالَفُوا هَاهُنَا عَطَاءً، وَطَاوَسًا، وَمُجَاهِدًا، وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، وَالْحُسَيْنَ، وَابْنَ سِيرِينَ، وَمِسْرُوقًا، وَعَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ، وَنَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عَمَرَ، وَهِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ، وَالْحَكَمَ بْنَ عَتِيْبَةَ، وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَالشَّعْبِيَّ، وَقَتَادَةَ.

وَمَا نَعْلَمُ لِمَنْ قَالَ: لَيْسَتْ وَاجِبَةً سَلَفًا، مِنَ التَّابِعِينَ إِلَّا إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِيمِيَّ وَحَدَّثَهُ رَوَايَةُ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَدْ صَحَّ عَنْهُ خِلَافُهَا كَمَا ذَكَرْنَا - وَتَوَقَّفْتُ فِي ذَلِكَ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَمَوْهٍ بَعْضُهُمْ بِحَدِيثَيْنِ هُمَا مِنْ أَعْظَمِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ، أَحَدُهُمَا: الْخَبَرُ الثَّابِتُ فِي الَّذِي سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْإِسْلَامِ، فَأَخْبَرَهُ بِالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّيَامِ، وَالْحَجِّ، فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَا إِلَّا أَنْ تَطَوُّعَ.

وَالثَّانِي: خَبَرُ ابْنِ عَمَرَ فُئِنِّي الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ فَذَكَرَ

٨١٢- مسألة: وأما حج العبد، والأمة، فإن أبا حنيفة، ومالكًا، والشافعي قالوا: لا حج عليه فإن حج لم يجزه ذلك من حجة الإسلام.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِذَا عَقَّ بِعَرَفَةَ أَجْزَأَنَّهُ تِلْكَ الْحُجَّةُ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: عَلَيْهِ الْحَجُّ كَالْحَرِّ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ عَنْ جَابِرٍ، وَابْنِ عَمَرَ قَالَ أَحَدُهُمَا: مَا مِنْ مُسْلِمٍ، وَقَالَ الْآخَرُ: مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ إِلَّا عَلَيْهِ عُمْرَةٌ وَحُجَّةٌ فَقَطْعًا وَعَمَّا وَلَمْ يَخْصُصْ إِنْسِيًّا مِنْ جَنِيٍّ، وَلَا حَرًّا مِنْ عَبْدٍ، وَلَا حَرَّةً مِنْ أَمَةٍ، وَمَنْ ادَّعَى عَلَيْهَا تَخْصِيصَ الْحَرِّ، وَالْحَرَّةِ: فَقَدْ كَذَبَ عَلَيْهِمَا؛ وَلَا أَقْلُ حَيَاءٍ مَنْ يَجْعَلُ قَوْلَ ابْنِ عَمَرَ «فُئِنِّي الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ» حُجَّةً فِي إِسْقَاطِ فَرْضِ الْعُمْرَةِ - وَهُوَ حُجَّةٌ فِي وَجُوبِ فَرْضِهَا كَمَا ذَكَرْنَا - وَلَا يَجْعَلُ قَوْلَهُ: مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ إِلَّا عَلَيْهِ: حُجَّةٌ، وَعُمْرَةٌ: حُجَّةٌ فِي وَجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْعَبْدِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّهُمَا أَرَادَا إِلَّا الْعَبْدَ.

قِيلَ: هَذَا هُوَ الْكَذِبُ بَعِيثُهُ أَنْ يَرِيدَا إِلَّا الْعَبْدَ ثُمَّ لَا يَبْتَغِيَانِهِ.

وَأَيْضًا: فَلَعَلَّهُمَا أَرَادَا إِلَّا الْقَتْلَ، وَإِلَّا الْأَعْمَى، وَإِلَّا الْأَعْوَرَّ، وَإِلَّا ابْنِي تَيْمَمٍ، وَإِلَّا أَهْلَ إِرْقِيَّةَ، وَهَذَا حَقٌّ لَا خِافَ بِهِ، وَلَا يَصِحُّ مَعَ هَذِهِ الدَّعْوَى قَوْلُهُ لِأَحَدٍ أَبَدًا. وَلَعَلَّ كُلَّ مَا أَخَذُوا بِهِ مِنْ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ؛ وَلَكِنَّهُمْ أَرَادُوا تَخْصِيصًا لَمْ يَبَيِّنُوهُ وَهَذِهِ طَرِيقُ السُّوْفِسْطَائِيَّةِ نَفْسُهَا؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ أَحَدٌ مَا لَمْ يَقُلْ إِلَّا بَيَانًا وَارِدًا مُتَقَيَّنًا يَنْبَغِي بَأَنَّهُ أَرَادَ غَيْرَ مُقْتَضَى قَوْلِهِ، وَقَدْ ذَكَرُوا هَاهُنَا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: «وَتَذَكَّرُ كُلُّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا»، «وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ»، «وَمَا نُنْذِرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالْأَرْمِيمِ»، وَكُلُّ هَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا دَمَرَتْ بِتَضَعِ الْآيَةِ كُلِّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَدَمَرَتْ مَا أَمَرَهَا رَبُّهَا

بتدميره لا ما لم يأمرها. وما تذر من شيء أنت عليه؛ فإنما جعلت كالرَّمِيم ما أنت عليه لا ما لم تأت عليه بنص الآية. وأوتيت من كل شيء؛ لا يقتضي إلا بعض الأشياء؛ لأن من التَّبَعِضِ، فمن أتاه الله شيئاً ما قل أو كثر فقد أتاه من كل شيء؛ لأن كل شيء هو العالم كله؛ فمن أوتي شيئاً فقد أوتي من العالم كله - وهذا بين وبالله تعالى التوفيق.

وكتب إلى أبو المرحلي الحسين بن عبد الله بن زر المصري قال: أخبرنا أبو الحسن الرُّحَبي: أخبرنا أبو مسلم الكاتب أخبرنا أبو الحسن عبد الله بن أحمد بن المغلس أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل أخبرنا أبي أخبرنا زيد بن الحباب العكلي أخبرنا ابن شبيعة عن بكير بن عبد الله بن الأشج قال: سألت القاسم بن محمد، وسليمان بن يسار عن العبد إذا حج بإذن سيده، فقالا جميعاً: يجزئ عنه من حجة الإسلام فإذا حج بغير إذن سيده لم تجزوه.

وبه إلى زيد بن الحباب أخبرنا إبراهيم بن نافع عن ابن أبي نجيح عن جاهد قال: إذا حج العبد وهو غلى فقد أجزأت عنه حجة الإسلام.

قال أبو محمد: واحتج من لم ير للعبد حجاً بما: وروناه من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن يونس بن أبي إسحاق قال: سمعت شيخاً يحدث أبا إسحاق عن محمد بن كعب القرظي عن رسول الله ﷺ: «إِذَا صَبَّ حَجَّ بِهِ أَهْلُهُ ثُمَّ مَاتَ أَجْزَأَ عَنْهُ وَإِنْ أَذْرَكَ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ، وَإِذَا مَمْلُوكٌ حَجَّ بِهِ أَهْلُهُ ثُمَّ مَاتَ أَجْزَأَ عَنْهُ وَإِنْ عَتَقَ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ».

قال أبو محمد: هذا مرسل، وعن شيخ لا يدري اسمه ولا من هو.

واحتجوا أيضاً بخبر: وروناه من طريق عثمان بن خرزاذ الأنطاكي أخبرنا محمد بن المنهال القسري أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا شعبة عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا صَبَّ حَجَّ لَمْ يَتْلُغِ الْحِجَّتَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى، وَإِذَا عَتَقَ عَبْدٌ حَجَّ لَمْ يَتْلُغِ حَجَّهُ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى».

قال علي: وهذا خبر رواه من هو أوثق من عثمان بن خرزاذ عن محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع عن شعبة، ومن هو إن لم يكن فوق يزيد بن زريع لم يكن دونه عن شعبة فأوقفه أحدهما على ابن عباس.

وأسنده الآخر بزيادة: أخبرنا محمد بن معوية بن نبات أخبرنا أحمد بن عون الله أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد

السلام الحنفي أخبرنا محمد بن بشر أخبرنا محمد بن أبي عدي ومحمد بن المنهال، قال ابن المنهال: أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا شعبة، وقال ابن أبي عدي: أخبرنا شعبة، ثم اتفقا عن شعبة عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال يزيد بن زريع: عن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا حَجَّ الصَّبِيُّ لَهُ فَوَيْ حَجَّةٌ صَبِي حَتَّى يَتَوَلَّى، فَإِذَا عَقَلَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى، وَإِذَا حَجَّ الْأَعْرَابِيُّ فَهِيَ لَهُ حَجَّةٌ أَعْرَابِي، فَإِذَا هَاجَرَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى».

وأوقفه ابن أبي عدي على ابن عباس من قوله - وأوقفه أيضاً: سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس من قوله. وأوقفه أيضاً: أبو السمر، وعبد صاحب الحلي، وقادة على ابن عباس.

وقال أبو محمد: إن كان هذا الخبر حجة في أن لا يجزئ العبد حجه فهو حجة في أن لا يجزئ الأعْرَابِي حجه ولا فرق.

وهو قول ابن عباس الثابت عنه كما وردنا، وكذلك أيضاً: وروناه من طريق أبي معاوية، وسفيان الثوري عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس من قوله في إعادة الحج على الصبي إذا احتلم، وعلى العبد إذا عتق، وعلى الأعْرَابِي إذا هاجر.

وهو قول الحسن: كما روينا عن ابن أبي شيبة عن علي بن هاشم عن إسماعيل عن الحسن البصري قال: الصبي إن حج، والمملوك إن حج، والأعْرَابِي إن حج، ثم هاجر الأعْرَابِي، واحتلم الصبي، وعتق العبد فعليهم الحج.

وقال عطاء: أما الأعْرَابِي فيجزئه حجة.

وأما الصبي، والمملوك فعليهما الحج.

وقال إبراهيم النخعي: لا يجزئ العبد حجه إذا عتق، وعليه حجة أخرى.

وأما الأعْرَابِي فيجزئه حجة.

وقد روينا أيضاً مثل هذا عن الحسن، وعن الزهري، وطاووس، وما نعلم أحداً من التابعين روي عنه في هذا الباب شيء غير ما ذكرناه، ولا عن الصحابة غير ما وردنا.

قال أبو محمد: فمن أعجب شأننا نحن يدعي الإجماع في هذا وليس معه فيه إلا خمسة من التابعين، أحدهم مختلف عنه في ذلك.

وقد روينا مثل قولنا عن ثلاثة من التابعين، وعن اثنين من الصحابة رضي الله عنهم وهم قد خلفوا في هذه المسألة كل قول جاء في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم، وهم يعظمون مثل هذا إذا وافق تقليدهم فلم يجعلوا ما روي عن ستة من الصحابة وأربعة عشر من التابعين في أن المعرة فرض، ولا يصح عن أحد

من الصحابة في ذلك خلاف ولا عن أحد من التابعين إلا عن واحد باختلاف فلم يجعلوه إجماعاً.

قال أبو محمد: لا تخلو رواية عثمان بن خرزاف، ومحمد بن بشار عن محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع عن أن تكون صحيحة أو غير صحيحة فإن كانت غير صحيحة فقد كُتبت المونة فيها، وإن كانت صحيحة وهو الأظهر فيها - لأن روايتها نقات - فإنه خبر منسوخ بلا شك.

برهان ذلك: أن هذا الخبر بلا شك كان قبل فتح مكة، لأن فيه إعادة الحج على من حج من الأعراب قبل هجرته، وقد حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا محمد بن عبد الله بن غير أخبرنا أبي أخبرنا عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين عن عطاء عن عائشة أم المؤمنين قالت سئلت رسول الله ﷺ عن الهجرة فقال: لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية فإذا استقرت فأنفروا.

وبه إلى مسلم أخبرنا يحيى وإسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه - قالوا جميعاً أخبرنا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة لا هجرة ولكن جهاد ونية إذا استقرت فأنفروا.

ورويانه أيضاً من طريق ثابت بن مجاشع، ومجاليد، ابني مسعود السلميين عن رسول الله ﷺ فإذا قد صح بلا شك أن هذا الخبر كان قبل الفتح فقد نسخه ما رويانا بالسند المذكور إلى مسلم.

أخبرنا زهير بن حرب أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا الربيع بن مسلم القرشي عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: «خطبنا رسول الله ﷺ فقال: أيها الناس إن الله قد فرض عليكم الحج فحجوا، فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال عليه السلام: لو قلت: نعم، لوجبت ولما استطعتم، ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا به ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه».

قال أبو محمد: كان هذا في حجة الوداع فصراً عموماً لكل حر، وعبد، وأعرابي، وعجمي وبلا شك ولا مرية أن العبد قد كان غير مخاطب بالحج في صدر الإسلام ولا الحر أيضاً؛ فكان خبر يزيد بن زريع في أن عليه وعلى الأعرابي حجة الإسلام إذا عتق العبد، وهاجر الأعرابي، موافقاً للحالة الأولى وبقياً على

أتهما غير خاطبين كما كانا، وجاء هذه الخبر فدخل في نصه في الخطاب بالحج: العبد، والأعرابي؛ لأنهما من الناس فكان بلا شك ناسخاً للحالة الأولى ومدخلاً لهما في الخطاب بالحج ضرورة ولا بد.

ورأيت بعضهم قد احتج فقال: حج النبي ﷺ بأزواجه، ولم يحج بأبى ولد.

قال علي: وهذه كذبة شنيعة لا نجدها في شيء من الآثار أبداً وإن السهل في مثل هذا لعظيم جداً.

قال أبو محمد: عهدنا بهم بقولون في النسي في الزنا، وفي كثير من السنن مثل: لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان، وفي خبر اليمين مع الشاهد، هذا زيادة على ما في القرآن، وهذا تخصيص للقرآن، وهذا خلاف ما في القرآن، وكذبوا في كل ذلك، ثم لم يقولوا في هذا الخبر: هذا تخصيص للقرآن، وهذا زيادة على ما في القرآن، وهذا خلاف لما في القرآن.

وعهدنا بهم يردون السنن الثابتة بدعوى الاضطراب: كخبر القطع في ريع دينار، وخبر ابن عمر في الزكاة وغير ذلك، وكذبوا في ذلك.

ثم احتجوا في ذلك بهذا الخبر الذي لا نعلم خبراً أشد اضطراباً منه. وهم يتركون السنن للقياس: كخبر المصراق، وخبر القرعة في السنة الأعلي، وهم هانوا قد تركوا القياس؛ لأنهم لا يمتثلون أن العبد مخاطب بالإسلام وبالصلاة والصيام، فما الذي منع من أن يخاطب بالحج، والعمرة؟ ثم يقولون: العبد ليس هو من أهل الجمعة فإذا حضرها صار من أهلها وأجزائه، فهم قالوا هانوا: إن العبد وإن لم يكن من أهل الحج فإنه إذا حضره صار من أهله وأجزائه وأكثرهم يقولون: من نوى تطوعاً بحجه أجزاءه عن الغرض، وأقل حال حج العبد: أن يكون تطوعاً فهذا أجزاءه عندهم؟

فإن قالوا: هو غير مخاطب.

قلنا: قد جعتم في هذا القول الكذب وخلاف القرآن إذ لم يخص الله تعالى عبداً من حر، والتفاضل؛ لأنه إن لم يكن مخاطباً به فلا يجل له أن يتكلف ولا يلزمه إحرام ولا شيء من جزاء صلب ولا فدية أدى ولا غير ذلك كما لا يلزم الحائض شيء من أحكام الصلاة والصيام، إذ ليست مخاطبة به، وكالصبي الذي لا يلزمه شيء من أمور الحج فإن فعلها أو فعل به كان له أجر وكان له حج للأثر في ذلك لا لغيرة.

فهذا مما خالفوا فيه القرآن والسنن الثابتة وقول طائفة من

عنهم؛ بل ما نعلم أحداً قاله قبلهم، وهم يعظمون خلاف الصحابة إذا وافق تقليدهم، ويقولون: إن المرسَل كالمسند. وقد صحَّ عن ابن عمر ما ذكرنا.

وروي عن أم المؤمنين بأحسن مرسَل يمكن وجود مثله، ولا يعرف لهما في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم، وقد خالفهما أصحاب أبي حنيفة، وهذا تناقض فاحش.

قال أبو محمد: ثم نظرنا فيما احتجَّت به كل طائفة لقولها فوجدنا أصحاب أبي حنيفة يمتنعون لقولهم بالخبر عن رسول الله ﷺ: «لا تُسافر امرأة ثلاثاً إلا مع زوج أو ذي محرم».

وقالوا: قد روي أيضاً «لثنتين» وروي «يوماً» و«ليلة» وروي «يوماً» وروي «بريداً».

قالوا: ونحن على يقين من تحريم سفرها ثلاثاً وعلى شك من تحريم سفرها أقل من ذلك؛ لأنه قد يكون ذكر الثلاث متقدماً ويكون متأخراً فالثلاث على كل حال حرم عليها سفرها إلا مع زوج أو ذي محرم فأنشد ما لا شك فيه وندع ما فيه الشك لا حجة لهم غير هذا أصلاً.

قال علي: وهذا عليهم لا لهم لوجهين.

أحدهما: أنه ليس صواب العمل ما ذكروا؛ لأنه إن كان خبر الثلاث متقدماً أو متأخراً فليس فيه إن تقدم إبطال الحكم النهي عن سفرها أقل من ثلاث لكنه بعض ما في سائر الروايات، وسائر الروايات زائدة عليه، وليس هذا مكان نسخ أصلاً؛ بل كل تلك الأخبار حق وكلها يجب استعملها وليس بعضها مخالفاً لبعض أصلاً.

ويقال لهم: خير ابن عباس عن النبي ﷺ «لا تُسافر امرأة إلا مع ذي محرم» جامع لكل سفر فنحن على يقين من تحريم كل سفر عليها إلا مع زوج أو ذي محرم، ثم لا ندرى أبطل هذا الحكم أم لا؟ فنأخذ باليقين ونلغي الشك؛ فهذا معارض لا احتجاجهم مع ما قلنا.

ويقال لهم: عهدنا بكم تذعن الأخبار بالاضطراب، وهذا خبر رواه أبو سعيد، وأبو هريرة، وابن عمر، وابن عباس، فلم يضطرب عن ابن عباس أصلاً واضطرب عن سائرهم؛ فروي عن ابن عمر: «لا تُسافر ثلاثاً» وروي عنه: «لا تُسافر فوق ثلاث».

وروي عن أبي سعيد: «لا تُسافر فوق ثلاث» وروي عنه «لا تُسافر يومين».

وروي عن أبي هريرة: «لا تُسافر ثلاثاً» وروي عنه: «لا تُسافر فوق ثلاث» وروي عنه: «لا تُسافر يوماً وليلة» وروي

الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف والقياس: نعم، والخبر الذي به احتجوا؛ لأنهم خالفوا ما فيه من حكم الأعرابي في الحج وبالله تعالى التوفيق.

٨١٣- مسألة: وأما المرأة التي لا زوج لها ولا ذا محرم يحج معها فإنها تحج ولا شيء عليها؛ فإن كان لها زوج فصرص عليه أن يحج معها فإن لم يفعل فهو عاص لله تعالى وتحج هي دونة وليس له منها من حج التطوع.

وروي عن إبراهيم، وطاووس، والشعبي، والحسن: لا تحج المرأة إلا مع زوج أو محرم. وهو قول الحسن بن حي.

وروي عن أبي حنيفة، وسفيان: إن كانت من مكة على أقل من ليال ثلاث فلها أن تحج مع غير زوج، وغير ذي محرم، وإن كانت على ثلاث فصاعداً فليس لها أن تحج إلا مع زوج، أو ذي محرم من رجالها.

وروي عن طريق ابن عمر لا تسافر امرأة فوق ثلاث ليال إلا مع ذي محرم.

وروي عن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن حميد عن الحسن بن حي عن علي بن عبد الأعلى: أن عكرمة سئل عن المرأة تحج مع غير ذي محرم أو زوج، فقال: «نهى رسول الله ﷺ أن تُسافر المرأة فوق ثلاث إلا مع ذي محرم».

وقالت طائفة: تحج في رفقة مأمونة وإن لم يكن لها زوج ولا كان معها ذو محرم.

كما روي عن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن يونس هو ابن يزيد - عن الزهري قال: ذكر عند عائشة أم المؤمنين المرأة لا تسافر إلا مع ذي محرم، قالت عائشة: ليس كل النساء تجد محرمًا.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو وهيب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن نافع مولى ابن عمر قال: كان يسافر مع عبد الله بن عمر مولات له ليس معهن محرم.

وهو قول ابن سيرين وعطاء، وهو ظاهر قول الزهري، وقادة، والحكم بن عتيبة.

وهو قول الأوزاعي، ومالك، والشافعي، وأبي سليمان، وجميع أصحابهم.

قال أبو محمد: أما قول أبي حنيفة في التحديد الذي ذكر فلا نعلم له سلفاً فيه من الصحابة. ولا من التابعين رضي الله

عنه: «لا تُسَافِرُ يَوْمَها؟» وروى عنه: «لا تُسَافِرُ بَرِيداً؟» فعلى أصلكم دعوا رواية من اختلفت عليه واضطرب عنه إذ ليس بعض ما روي عن كل واحد أولى من سائر ما روي عنه؛ وخذوا برواية من لم يختلف عليه ولا اضطرب عنه؛ وهو ابن عباس؛ فهذا أشبه من استدلالكم.

والوجه الثاني: أنه قد روي عن ابن عمر، وأبي سعيد، وأبي هريرة، كما ذكرنا لا تسافر المرأة فوق ثلاث؛ فإن صحَّحتم استدلالكم الفاسد بأخذ أكثر مما ذكر في تلك الأخبار فامتنعوا مما زاد على مسيرة ثلاث؛ لأنه اليقين وإيهوا لها سفر الثلاث؛ لأنه مشكوك فيه كما سفر اليومين، واليوم، والبريد مشكوك فيه عندهم؛ وهذا ما لا يخلص لهم منه؛ فإن ادَّعوا إجماعاً هاهنا - فما هذا ينكر من إقدامهم، واكذبهم ما روي عن طريق الحنفية - عن عبد الرزاق - أخبرنا عبد الله بن عمر بن حفص عن نافع عن ابن عمر قال: لا تسافر امرأة فوق ثلاث إلا مع ذي عهر؛ ولا سيما وابن عمر هو راوي الحديث الذي تعلَّقوا به. واكذبهم أيضاً ما روي عن عكرمة أنفاً من منعه إياها ما زاد على الثلاث لا ما دون ذلك.

والعجب أنهم يقولون في امرأة لا تجب معاشاً أصلاً إلا على ثلاث فصاعداً؛ أنها تخرج بلا زوج ولا ذي عهر. ويقولون فيمن حفرتها فتنة - وخشيت على نفسها غلبة الكفار، والمحاررين، أو الفساق ولم تجب أمناً إلا على ثلاث فصاعداً - أنها تخرج مع غير زوج ومع غير ذي عهر، وطاعة الله تعالى في الحج واجبة عليها كوجوب خلاص روحها.

فإن قالوا: الزوج والحرم من السبيل.

قلنا: عليكم الدليل، وإلا فهى دعوى فاسدة لم يعجز عن مثلها أحد، فسقط هذا القول الفاسد جملة، وبالله تعالى التوفيق.

ثم نظرن في قول عكرمة واحتجاجه بالخبر الذي فيه ما زاد على الثلاث فوجدناه لا حجة له فيه لما ذكرنا من أن سائر الأخبار وردت بالمنع، مما دون الثلاث؛ فليس الخبر الذي فيه نهى عن أن تسافر ثلاثاً أو أكثر من ثلاث بأولى من سائر الأخبار التي فيها منعه من سفر أقل من ثلاث.

قال أبو محمد: فبطل هذا القول أيضاً ولم يبق إلا قولنا، أو قول النخعي، والشعبي، وطاؤوس، والحسين في منعها جملة أو إطلاقها جملة؛ فوجدنا الماتنين يحتجون بالأخبار التي ذكرنا، وهى أخبار صحاح لا يحمل خلافها إلا لنص آخر يبين حكمها إن وجد.

فتظنوا فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا ابن عمير أخبرنا أبي، وابن إدريس قالوا: أخبرنا عبيد الله هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: «ولا تمنعوا إماء الله مساجد الله».

وه إلى ابن عمر أخبرنا أبي أخبرنا حفظة هو ابن أبي سفيان الجمحي - قال: سمعت سائلاً هو ابن عبد الله بن عمر يقول: سمعت ابن عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا استأذنتكم نساءكم إلى المساجد فآذنوا لهن» فأمر عليه السلام الأزواج وغيرهم أن لا يمنعوا النساء من المساجد؛ والمسجد الحرام أجل المساجد قدراً.

ووجدنا الله تعالى يقول: «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً» ثم وجدنا الأسفار تنقسم قسمين سفرأ واجباً، وسفرأ غير واجب؛ فكان السفر الواجب بعض الأسفار بلا شك، وكان الحج من السفر الواجب؛ فلم يجز أخذ بعض الآثار دون بعض ووجب الطاعة لجميعها ولزم استمعانها كلها ولا بد؛ فهذا هو الغرض، وكان من رفض بعضها وأخذ بعضها عاصياً لله تعالى، ولا سبيل إلى استعمال جميعها إلا بأن يستثنى الأصغر منها من الأعم، ولا بد؛ فكان نهى المرأة عن السفر إلا مع زوج، أو ذي عهر عاماً لكل سفر؛ فوجب استثناء ما جاء به النص من إيجاب بعض الأسفار عليها من جملة النهي، والحج سفر واجب فوجب استثناءه من جملة النهي.

فإن قالوا: بل إيجاب الحج على النساء عموم فيخص ذلك بحديث النهي عن السفر إلا مع زوج أو ذي عهر.

قلنا: هذا خطأ؛ لأن تلك الأخبار إنما جاءت بالنهي عن كل سفر جملة لا عن الحج خاصة، وإنما كان يمكن أن يعارضوا بهذا أن لو جاءت في النهي عن أن تحج المرأة إلا مع زوج، أو ذي عهر؛ فكان يكون حشواً اعتراضاً صحيحاً وتخصيصاً لأقل الحكمين من أعمهما وهذا بين جلت، وبرهان آخر؛ وهو أن تلك الأخبار كلها إنما خوطب بها ذوات الأزواج، واللاتي لهن الحمار؛ لأن فيها إياحة الحج أو إيجاب مع الزوج، أو ذي العهر بلا شك؛ ومن الحال الممتنع الذي لا يمكن أصلاً أن يخاطب النبي ﷺ بالحج مع زوج أو ذي عهر من لا زوج لها ولا ذا عهر، فبقي من لا زوج لها ولا عهر على وجوب الحج عليها وعلى خروجها عن ذلك النهي.

وبرهان آخر: وهو ما حدثناه حماد قال: أخبرنا عبد الله بن

إلا ومعها مخرم، فقال رجل: يا رسول الله إن نذرت أن أخرج في جيش كذا وكذا وأمرأتي تريد الحج، قال: فأخرج معها، فلم يقل عليه السلام: لا تخرج إلى الحج إلا معلن؛ ولا نهاها عن الحج أصلاً، بل ألزم الزوج ترك نذره في الجهاد وألزمه الحج معها؛ فالفرض في ذلك على الزوج لا عليها.

وأما حديث عكرمة فرسل كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا إسماعيل بن إسحاق البصري أخبرنا عيسى بن خبيب قاضي أشونة قال: أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أخبرنا جدي محمد بن عبد الله بن يزيد أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال: «قدم رجل من سفر فقال له رسول الله ﷺ قد نزلت على فلانة فأغلقت عليها بابه - مَرَّتَيْنِ -».

فهذا هو - حديث عمرو بن دينار عن عكرمة اختلط على ابن جريج فلم يدر أحده به عمرو بن دينار عن عكرمة أم حدثه به عمرو بن أبي معبد عن ابن عباس وأدخل فيه ذكر الحج بالشك، ولا تثبت الحجة بخبر مشكوك في إسناده أو في إرساله، وبالله تعالى التوفيق.

وأما قولنا: إن له منها من حج التطوع فلأن طاعته فرض عليها فيما لا معصية لله تعالى فيه، وليس في ترك الحج التطوع معصية.

٨١٤ - مسألة: فإن أحرمت من المقات أو من مكان

يجوز الإحرام منه بغير إذن زوجها، وأحرَمَ العبدُ بغير إذن سيده؛ فإن كان حج تطوع - كل ذلك - فله منهما وإحلالهما لما ذكرنا وإن كان حج الفرض نظر فإن كان لا غنى به عنها أو عنه - لرؤس أو لضيعته دونه أو دونها أو ضيعته ماله - فله إحلالهما لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُظْلَمُهُ» وإن كان لا حاجة به إليهما لم يكن له منهما أصلاً فإن منهما فهو عاص لله عز وجل وهما في حكم المحصر.

وكذلك القول في الابن والابنة مع الأب والأم ولا فرق؛ وطاعة الله تعالى في الحج متقدمة لطاعة الأبوين والزوج؛ قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الطَّاعَةِ» وقال عليه السلام: «فَإِذَا أَمَرْتُ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا مَنَعَ وَلَا طَاعَةَ» وترك الحج معصية، ولا فرق بين طاعة الأبوين والزوج في ترك الحج وبين طاعتهم في ترك الصلاة أو في ترك الزكاة أو في ترك صيام شهر رمضان.

فإن قيل: الحج في تأخيره فسحة، قلنا: إلى متى؟ أفرايت إن لم يبيحوا الحج للأولاد أو الزوجة ابداً؟ فإن حدثوا في ذلك سنة

محمد بن علي الباقي أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا عبيد بن محمد الكشوري أخبرنا محمد بن يوسف الحنفي أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج، وسفيان بن عيينة كلاهما عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِأَمْرَأَةٍ وَلَا تَسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ، فَكَمَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً وَإِنِّي اكْتَبْتُ فِي غُرُوبٍ كَذَا وَكَذَا قَالَ: انْطَلِقْ فَاحْجُجْ مَعَ امْرَأَتِكَ» فكان هذا الحديث رافعاً للشكال ومبيناً لما اختلفنا فيه من هذه المسألة، لأن نهيها عليه السلام عن أن تسافر امرأة إلا مع ذي محرم وقع ثم سأل الرجل عن امرأته التي خرجت حاجَةً لا مع ذي محرم، ولا مع زوج فأمره عليه السلام بأن ينطلق فيحج معها ولم يأمر بردها ولا عاب سفرها إلى الحج دونه ودون ذي محرم، وفي أمره عليه السلام بأن ينطلق فيحج معها بيان صحيح ونص صريح على أنها كانت ممكناً إدراكها بلا شك فسافر عليه السلام سفرها كما خرجت فيه، وأثبت ولم ينكره؛ فصار الفرض على الزوج؛ فإن حج معها فقد أدى ما عليه من صحبتها وإن لم يفعل فهو عاص لله تعالى وعليها التماضي في حجها والخروج إليه دونه أو معه أو دون ذي محرم أو معه كما أقرها عليه رسول الله ﷺ ولم ينكره عليها، فارتفع الشغب جملة - والله الحمد كثير.

فإن قال قائل: فإين انتم عما رويتموه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار؟ قال: أخبرني عكرمة، أو أبو معبد عن ابن عباس قال: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيْنَ نَزَلْتَ؟ قَالَ: عَلَى فُلَانَةٍ، قَالَ: أَغْلَقْتَ عَلَيْهَا بَابَكَ - مَرَّتَيْنِ - لَا تَحْجِيَنَّ امْرَأَةً إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ» قال عبد الرزاق: وأما ابن عيينة فأخبرنا عن عمرو عن عكرمة ليس فيه شك؟.

قلنا: هذا خبر لم يحفظه ابن جريج لأنه شك فيه أحده به عمرو عن عكرمة مرسل؟ أم حدثه به عمرو عن أبي معبد مسنداً؟ فلم يثبت أصلاً؛ فبطل التعلُّق به وإنما صوابه كما رواه عبد الرزاق عن سفيان، وابن جريج عن عمرو عن أبي معبد عن ابن عباس كما أوردناه آنفاً ليس فيه هذه اللفظة.

وهكذا: رويته أيضاً من طريق حماد بن زيد كما حدثنا به أحمد بن محمد الطلمنكي أخبرنا ابن مفرج أخبرنا إبراهيم بن أحمد بن فراس أخبرنا محمد بن علي بن زيد الصائغ أخبرنا سعيد بن منصور أخبرنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس: «أَنَّ سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ يَخْطُبُ - يَقُولُ لَا تَسَافِرَنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ، وَلَا يَدْخُلَنَّ عَلَيْهَا رَجُلٌ

غَنِيَ عَنِ السَّالِعِينَ».

وقالوا: لَمَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ علمنا أنها استطاعة غير القوة بالجسم؛ إذ لو كان تعالى أراد قوة الجسم لما احتاج إلى ذكرها؛ لأننا قد علمنا أن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها وقالوا: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ يَكُونُوا بِالْغِيَةِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ﴾.

فصح أن الرحلة شق الأنفس بالضرورة ولا يكلف الله تعالى ذلك لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾، وذكرنا ما روينا من طريق عطاء الخراساني عن عمر بن الخطاب أنه قال في استطاعة السبيل إلى الحج: زاد وراحلة.

ومن طريق الضحاك عن ابن عباس في ذلك أيضاً: زاده ويعبر:

ومن طريق إسرائيل عن الحسن بن أنس: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ قَالَ: زَادَ، وَرَاحِلَةٌ.

ومن طريق إسرائيل عن مجاهد عن ابن عمر قال: «مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» قَالَ: يَلْبَسُ، وَرَاحِلَةٌ يَرْكَبُهَا.

وهو قول الضحاك بن مزاحم، والحسن البصري، ومجاهد، وسعيد بن جبيرة، ومحمّد بن علي بن الحسين، وأيوب السخيتاني وأحد قولي عطاء.

قال أبو محمد: فادعوا في هذا أنه قول طائفة من الصحابة لا يعرف لهم منهم خلفاء وليس كما قالوا أصلاً؛ لأننا:

قد روينا عن وكيع وغيره عن عمران بن حدير عن النزال بن عمار عن ابن عباس قال: من ملك ثلاثمائة درهم وجب عليه الحج وحرّم عليه نكاح الإمام.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس قال: في الحج سبيله من وجد له سعة، ولم يحمل بينه وبينه - وهذا هو قولنا.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن خالد بن أبي كريمة عن ابن الزبير قال: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ قَالَ: عَلَى قَدْرِ الْقُوَّةِ - وهو أحد قولي عطاء.

قال علي: أمّا احتجاجهم بأن استطاعة لو كانت على العموم لما كان لذكرها معنى فكلام فاسد، واعتراض على الله تعالى وإخراج القرآن عن ظاهره بلا برهان ثم لو صح هذا لكان حجة عليهم؛ لأن رسول الله ﷺ أوجب الحج على من لا يستطيعه بمجسم، ولا بماله - إذا وجد من يجهّز عنه - كما نذكر بهذا إذا شاء الله تعالى؛ فكان ذلك داخلاً في استطاعة يبين

أو ستين أو أكثر كانوا متحكّمين في الدين بالباطل وشارعين ما لم يأذن به الله تعالى ولا يقول أحد بطاعتهم في ترك الحج أبداً جملة، وبالله تعالى التوفيق.

وروينا عن قتادة والحكم بن عتيبة في امرأة أحرمت بغير إذن زوجها، أنها محرمة. قال الحكم: حَتَّى تَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

٨١٥- مسألة: استطاعة السبيل الذي يجب به الحج؛ إمّا صحة الجسم والعاقبة على المشي والتكسب من عمل أو تجارة ما يبلغ به إلى الحج ويرجع إلى موضع عيشه أو أهله، وإمّا ما يمكنه من ركوب البحر أو البر - والعيش منه حتى يبلغ مكة ويرده - إلى موضع عيشه أو أهله وإن لم يكن صحيح الجسم إلا أنه لا مشقة عليه في السفر براً أو بحراً، وإمّا أن يكون له من يطعمه فيجّز عنه ويعتمر بأجرة أو بغير أجره إن كان هو لا يقدر على النهوض لا ركباً ولا راجلاً؛ فأبى هذه الوجوه أمكنت الإنسان المسلم العاقل البالغ؟ فالجواب: والعمره فرض عليه، ومن عجز عن جميعها فلا حج عليه ولا عمره. وقال قوم: الاستطاعة زاد وراحلة.

وقال مالك: الاستطاعة قوة الجسم أو القوة بالمال على الحج بنفسه، ولم ير وجوده من يطعمه استطاعة ولا أوجب بذلك حجاً.

وروي عن أبي حنيفة أن المقدّم من رجليه وإن كان له مال واسع وهو قادر على الثبات على الرحلة فلا حج عليه وكذلك الأعمى - وقد روي عنه أن عليه الحج وعلى الأعمى.

ورأى الشافعي: أن الاستطاعة إمّا هي مال يجهّز به أو من يطعمه فيجّز عنه فقط، ولم ير قوة الجسم والقدرة على الرحلة استطاعة؛ وحجة من قال: الاستطاعة زاد وراحلة باتار.

رويناها: منها: عن وكيع عن إبراهيم بن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر المخزومي عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن الاستطاعة فقال: الزاد والراحلة، فقيل: يا رسول الله فما الحج؟ قال: الأثنت الثقل.

ومن طريق حماد بن سلمة: أخبرنا قتادة، وحيد عن الحسن وأبى رجلاً قال: يا رسول الله ما السبيل إليه؟ قال: زاد وراحلة.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق عن مسلم بن إبراهيم أخبرنا هلال بن عبد الله مولى ربيعة بن عمرو بن مسلم الباهلي أخبرنا أبو إسحاق الهمداني عن الحارث عن علي عن النبي ﷺ من ملك زاد وراحلة كبّله إلى بيت الله عز وجل فلم يجهّز فلا عليه أن يموت يهودياً، أو نصرانياً؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ

رسول الله ﷺ.

وأما قولهم: إنَّ الرِّحْلَةَ من شِقِّ الأَنْفُسِ والْحَرْجِ، والله تعالى لا يَكْلَفُ ذلك عباده، فصحيحٌ ولم نقلْ نحن: إنَّ من كانت الرِّحْلَةُ تشقُّ عليه - وعليه فيها حرجٌ - أنَّ الحجَّ يلزمه: بل الحجُّ عَمَّنْ هذه صفته ساقطٌ كما قالوا؛ وإِنَّمَا قلنا: إنَّ من يسهل عليه المشي وهو لو كانت له في ذنبه حاجةٌ لاستسهل المشي إليها - فالْحُجُّ يلزمه؛ لأنَّه مستطيعٌ.

وأما الأخبارُ التي ذكروا:

فإنَّ في أحدها: إبراهيمُ بنُ يزيدٍ وهو ساقطٌ مطرَحٌ؛ وفي الثاني: الحارثُ الأعورُ وهو مذكورٌ بالكذب، وحديثُ الحسنِ مرسلٌ ولا حجةٌ في مرسلٍ والعجبُ من **مالكٍ**، و**الشافعي**، في هذه المسألة؛ فإنَّ المالكيين يقولون: المرسلُ والمسندُ سواءٌ لا سيما مرسلُ الحسنِ فإنَّهم ادَّعوا أنَّه كان لا يرسلُ الحديثَ إلا إذا حدَّثه به أربعة من الصحابة فصادقوا؛ ثمَّ خالفوا هاهنا أحسنَ مراسيلِ الحسنِ.

والشافعيون لا يقولون: إلا بالمسند الصحيح وأخذوا هاهنا بالساقطِ والمرسلِ.

وأما الرواياتُ في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم فوهايةٌ كلها؛ لأنَّها إمَّا من طريقِ عطاء الخراساني مرسلَةٌ، وإمَّا من طريقِ إسرائيل. وإمَّا من طريقِ رجلٍ لم يسمَّ، وأحسنها الروايةُ عن ابنِ عباسٍ الموافقة لقولنا.

وأما الروايةُ الأخرى عنه في الثلاثمائة درهم، إلا أنَّ هذا ممَّا خالفَ فيه المالكيون جمهورُ العلماء وهم يعظمون ذلك.

والحنفيون يطلون السننَ الصحاحَ: كنفى الزَّائسي، وحديثُ لا تحرمُ المصَّةَ ولا المصنَّان، وحديثُ رضاعٍ سالمٍ، وغيرها؛ لزعمهم: أنَّها زائدة على ما في القرآن، أو غائقةٌ لَهُ، وأخذوا هاهنا بأخبار ساقطةٍ لا يحملُ الأحدُ بها خصَصَةَ للقرآن خالفةً لَهُ، ثمَّ خالفوها مع ذلك في تخصيصهم المقعد. وأطرفُ شيءٍ احتجاجهم في تخصيص المقعد بقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمُرْضِعِ حَرْجٌ﴾ وهم يقولون: إنَّ الأعرجَ يلزمه الحجُّ إذا وجدَ زادا ورحلةً وقدز على الركوب.

وكذلك الأعمى؛ فخالقوا ما في الآية وحكموا بها فيما ليس فيها منه شيءٌ..

قال علي: فلمَّا بطل كلُّ ما شغوا به وجبَ طلبُ الرهانِ من القرآن والسنَّةِ الصحيحةِ فوجدنا الله تعالى قال: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فكان هذا عموماً لكلِّ استطاعةٍ بمالٍ أو جسمٍ

هذا الذي يوجه لفظ الآية ضرورةً، ولم يجز أن يخصَّ من ذلك مقعدٌ ولا أعمى ولا أعرجٌ إذا كانوا مستطيعين الركوب ومعهم سعةٌ، وليس هذا من الحرج الذي أسقطه الله تعالى عنهم؛ لأنَّه لا حرجَ فيه عليهم.

وأيضاً: فإنَّ هذه الآية بنصِّ القرآن إنَّما نزلت في الجهاد، وهو الذي يحتاج فيه إلى الشَّدِّ والتحفُّظ والجري، وكلُّ ذلك حرجٌ ظاهرٌ على الأعرج والأعمى.

وأما الحجُّ فليس فيه شيءٌ من ذلك أصلاً. وبقي من لا مالَ له ولا قوَّةَ جسمٍ إلا أنَّه يجدُ من يحجُّ عنه بلا أجرٍ أو بأجرٍ يقدرُ عليها؛ فوجدنا اللغة التي بها نزل القرآن وبها خاطبنا الله تعالى في كلِّ ما الزمنا إياه لا خلافَ بين أحلِّ من أهلها في أنه يقال: الخليفةُ مستطيعٌ لفتح بلدٍ كذا، ولتصبي المنتحيق عليه - وإنَّ كان مريضاً مشتباً - لأنَّه مستطيعٌ لذلك بأمره وطاعةِ النَّاسِ لَهُ، وكان ذلك داخلًا في نصِّ الآية.

ووجدنا من السنن: ما حدثناه عبدُ الله بنُ يوسف أخبرنا أحمدُ بنُ فتح أخبرنا عبدُ الوهاب بنُ عيسى أخبرنا أحمدُ بنُ حمَّد أخبرنا أحمدُ بنُ علي أخبرنا مسلم بنُ الحجاج أخبرنا علي بنُ خشرم عن عيسى بنِ يونس عن ابنِ جريج عن ابنِ شهاب أخبرنا سليمان بنُ يسار عن ابنِ عباسٍ عن الفضل بنِ عباس: «أنَّ امرأةً من خثعمَ قالت: يا رسولَ الله ﷺ إنَّ أبي شخَّ كثيرٌ عليه فريضةُ الله تعالى في الحجِّ وهو لا يستطيعُ أن يَسْتَوِي عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: حُجِّي عَنْهُ».

ورويته أيضاً من طريق البخاري عن عبد الله بنِ مسلمة عن مالكٍ عن ابنِ شهاب عن سليمان بنِ يسار عن عبد الله بنِ عباس أنَّ الحنميةَ قالت لرسولِ الله «إنَّ فريضةَ الله أفركتُ أبي شَيْخاً كبيراً لا يَبْتَثُّ عَلَى الرَّاحِلَةِ أَقْاحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَذَلِكَ فِي حُجَّةِ الْوَدَّاعِ».

وأخبرنا عبدُ الله بنُ ربيع أخبرنا عبدُ الله بنُ حمَّد بنِ عثمان أخبرنا أحمدُ بنُ خالد أخبرنا علي بنُ عبد العزيز أخبرنا الحجاج بنُ المنهال أخبرنا يزيد بنُ إبراهيم عن ابنِ سيرين عن عبيد الله بنِ عباس قال: «كَتَبْتُ وَدِيعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي غَبُورٌ كَبِيرَةٌ إِنَّ حَزَنَهَا خَشِي أَنْ يَقْتُلَهَا وَإِنْ لَمْ يَحْزَنْهَا لَمْ تَسْتَمِيعَ، فَأَمَرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهَا».

أخبرنا عبدُ الله بنُ ربيع أخبرنا حمَّد بنُ معاوية أخبرنا أحمدُ بنُ شعيب أخبرنا إسحاق بنُ إبراهيم هو ابنُ راهويه - أخبرنا وكيع بنُ الجراح أخبرنا شعبة عن التَّمَّانِ هو ابنُ سالم - عن عمرو بنِ أوسٍ عن أبي رزِينِ العَقيلي أنَّه قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ

أبي شَيْخٍ كَبِيرٍ لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ وَالطَّلْعَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَأَعْمُرْهُ:

رَوَيْنَاهُ أَيْضاً: مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وهذه أخبار متظاهرة متواترة من طرق صحاح عن خمسة من الصحابة رضي الله عنهم: الفضل، وعبد الله، وعبيد الله بن العباس بن عبد المطلب - وابن الزبير، وأبو رزين العقيلي.

ويزيد بن إبراهيم المذكور هو أبو سعيد التستري بصري - كان ينزل بأهله عند مقبرة بني سهم مات سنة إحدى وستين ومائة، وقيل: بل في الحرم سنة الثنتين وستين ومائة ثقة ثبت، ونفسه أبو الوليد الطيالسي، وعبد الله بن نمير، وأحمد بن حنبل، وابن معين، وعمرو بن علي، وأحمد بن صالح، والنسائي وليس هو يزيد بن إبراهيم الذي يروي عن قتادة، ذلك ليس بالقوي.

فبين في هذه الأخبار أن من لم يكن قط صحيحاً فإن فريضة الحج لازمة له إذا وجد من يحج عنه؛ لأنه عليه السلام سمع قول المرأة عن أبيها: «إن فريضة الله تعالى أدركته وهو شيخ كبير لا يستطيع الثبات على الرحلة»، فلم ينكر ذلك عليها، ولا على أبي رزين مثل ذلك في أبيه؛ فصح أن الفرض باقي على هذين إذا وجدا من يحج عنهما.

وقال الشافعي: إنما يلزمه ذلك إذا كان له زائد وراحلة - وهذا خطأ لأنه ليس في حديث أبي رزين: أنه كانت له وراحلة، ولا في حديث عبيد الله بن العباس أيضاً؛ فهذه زيادة فاسدة.

فإن قيل: إنما جاءت هذه الأحاديث في شيخ كبير، وعجزوز كبير، فمن أين تعديتن ما فيها إلى كل من لا يستطيع الحركة بزمانه، أو مرض ولم يكن شيخاً كبيراً؟

قلنا: ليس كل شيخ كبير تكون هذه صفته وإنما يكون بهذه الصفة من غلبه الضعف، وإنما أمر عليه السلام بذلك فيمن لا يستطيع ثباتاً على الدابة وليس للشيخ هنالك معنى أصلاً.

وأيضاً: فإنه ليس للشيخ حدٌ محدود إذا بلغه المرء سني: شيخاً، ولم يسم: شيخاً، حتى يبلغه؛ ودين الله تعالى لا يتسامح فيه ولا يؤخذ بالطنون الكاذبة المقررة المشروعة بها ما لم ياذن به الله تعالى، ولو كان للشيخ في ذلك حكم ليس رسول الله ﷺ حده الذي به يتقل حكمه إلى أن يحج عنه كما أثبت ذلك فيمن لا يستطيع الثبات على الرحلة، ولا المشي إلى الحج؛ فصح أنه ليس للشيخ في ذلك حكم أصلاً، وإنما الحكم للعجز عن الركوب والمشي فقط، وبالله تعال التوفيق - فكان هذا استطاعة للسبيل مضافة إلى القدرة بالجسم وبالمال.

قال أبو محمد: فتعلل قوم في هذه الآثار بخبر: رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق الشيباني عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس: «أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ أأصح عن أبي؟ قال: نعم، إن لم ترده خيراً لم ترده شراً». قالوا: فهذا دليل على أنه ندب لا فرض.

قال علي: وهذا لا حجة لهم فيه؛ لأنه ليس فيه أن أباه كان ميتاً، ولا أنه كان عاجزاً عن الركوب والمشي ولا أنه كان حج الفريضة؛ بل إنما هو سؤال مطلق عن الحج عن غيره ممن هو ممكن أن يكون قد حج عن نفسه، أو أنه قادر على الحج؛ فأجابته عليه السلام بإباحة ذلك؛ وإنما في هذا الخبر جواز الحج عن كل أحد ولا مزيد، وهو قولنا.

وأما تلك الأحاديث ففيها بيان أنها في الحج الفرض.

وأيضاً: فليس قوله عليه السلام: «إن لم ترده خيراً لم ترده شراً» مخرج لذلك عن الفرض إلى التطوع؛ لأن هذه صفة كل عمل مفترض أو تطوع إن لم يتقبل من المرء فإنه على كل حال لا يكتب له به سنة؛ فبطل اعتراضهم بهذا الخبر.

وقالوا: قال الله تعالى: «وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى».

قال علي: هذه سورة مكية بلا خلاف، وهذه الأحاديث كانت في حجة الوداع؛ فصح أن الله تعالى بعد أن لم يجعل للإنسان إلا ما سعى تفضل على عباده وجعل لهم ما سعى فيه غيرهم عنهم بهذه التصوص الثابتة.

وقال بعضهم: قال الله تعالى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى».

قال علي: إذا أمر الله تعالى أن تزر وازرة وزر أخرى لزِم ذلك، وكان خصوصاً من هذه الآية؛ وقد أجمعوا معنا على أن العاقلة لا تقتل وأنها تغرم عن القاتل، ولم يعترضوا على ذلك بهذه الآية؛ وليس هو إجماعاً؛ فإن عثمان البتي لا يرى حكم العاقلة.

وأيضاً: فإن الذي أتانا بهذا هو الذي افترض أن يحج عن العاجز، والميت.

وقد قال تعالى: «مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ» وهم يجيزون الحج عن الميت إذا أوصى بذلك، والصدقة عن الحي، والميت، والعنق عنهما أوصيا بذلك أو لم يوصيا، ولا يعترضون في ذلك بهذه الآية.

فإن قالوا: لما أوصى بالحج كان مما سعى.

قلنا لهم: فاجوبوا بذلك أن يصام عنه إذا أوصى بذلك؛ لأنه

ثُمَّ سَمِعِي.

فَإِنْ قَالُوا: عَمَلُ الْأَبْدَانِ لَا يَعْمَلُهُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ.

فَقُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ وَدَعْوَى كَاذِبَةٌ، وَمَنْ أَيْنَ قُلْتُمْ هَذَا؟ بَلَى كُلُّ عَمَلٍ إِذَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِهِ أَنْ يَعْمَلَهُ الْمَرْءُ عَنْ غَيْرِهِ وَجِبَ ذَلِكَ عَلَى رِغْمِ أَنْفَرِ الْمَعَاتِدِ.

فَإِنْ قَالُوا: قِيَاسًا عَلَى الصَّلَاةِ.

قُلْنَا: الْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ هَذَا عَلَيْكُمْ لَا لَكُمْ، لِأَنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي جَوَازِ أَنْ يَصَلِّيَ الْمَرْءُ الَّذِي يَحُجُّ عَنْ غَيْرِهِ رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ الْقَامِ عَنِ الْحُجَّاجِ عَنْهُ، فَقَدْ جَوَزْتُمْ أَنْ يَصَلِّيَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ فَيَسُوا عَلَى ذَلِكَ سَائِرَ أَعْمَالِ الْأَبْدَانِ.

وَقَالُوا: لَمَّا كَانَ الْحُجُّ فِيهِ مَدْخُلٌ لِلْمَالِ فِي جَبْرِه بِالْهَدْيِ وَالْإِطْعَامِ: جَازَ أَنْ يَعْمَلَهُ بَعْضُ النَّاسِ عَنْ بَعْضٍ.

قُلْنَا: وَمَنْ أَيْنَ لَكُمْ هَذَا الْحُكْمُ الَّذِي هُوَ كَذِبٌ مَفْتَرَى وَشَرٌّ مَوْضُوعٌ بِلَا شَكٍّ؟ ثُمَّ قَدْ تَنَاقَضْتُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ الصِّيَامَ فِيهِ مَدْخُلٌ لِلْمَالِ فِي جَبْرِه بِالْعَتَقِ وَالْإِطْعَامِ وَلَا فَرْقَ، وَفِي وَجُوبِ زَكَاةِ الْفَطْرِ مِنْ صَوْمِهِ، فَاجِيزُوا لِلذَّكَاءِ أَنْ يَعْمَلَهُ بَعْضُ النَّاسِ عَنْ بَعْضٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالْعَجَبُ كُلُّهُ أَنَّ الْمَالِكِيَّيْنَ يَجِيزُونَ أَنْ يَسَاعِدَ الرَّجُلَ عَنْ غَيْرِهِ بِجَعْلٍ، وَيَجِيزُونَ الْكُفَّارَةَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْكَاهِنَةِ عَلَى الْوَطءِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ عَلَى غَيْرِهَا عَنْهَا، وَهُوَ الَّذِي أَكْرَهَهَا، فَاجَازُوا كُلَّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَجْزِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَنْعُوا مِنْ جَوَازِهِ حَيْثُ افْتَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَإِنْ مَوْهُوا بَمَا: رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيمٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى الْعَدَوِيِّ النَّجَّارِيِّ «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِيُحْجِي عَنْهُ، وَلَيْسَ لِأَخِي بَعْدَهُ».

وَمَا: رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ حَدَّثَنِي مَطَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْكُزَيْبِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ الْأَنْصَارِيِّ: «أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَقْوَى عَلَى الْحَجِّ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَتُحْجِي عَنْهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَخِي بَعْدَهُ».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ صَالِحٍ الطَّلْحِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ رِبْعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُحْجُ أَخِي عَنْ أَخِي إِلَّا زَكَةً غَنٍّ وَالْيَوْمَ».

قَالَ عَلِيٌّ: فَهَذَا تَكَادُيبٌ، أَوَّلُ ذَلِكَ: أَنَّهَا مَرْسَلَةٌ وَلَا حُجَّةَ فِي مَرْسَلٍ: وَالْأَوَّلُ: فِيهِ جَهْلُ لَانِ لَا يَدْرِي مِنْ هَمَّا، وَهَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيمٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَدَوِيِّ، وَالْآخِرَانِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ وَكُفَى؛ فَكَيْفَ فِيهِ: الطَّلْحِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْكُزَيْبِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ، وَلَا يَدْرِي مِنْ هَمَّا، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَهَذَا خَبَرٌ حَرْقَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ؛ لِأَنَّهُ: رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ حَدَّثَنِي رِبْعَةُ بْنُ عُثْمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ «أَنَّ زَيْدًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَبِي مَاتَ وَلَمْ يُحْجُ أَفَأَحْجُ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ وَلَكَ مِثْلُ أَجْرِهِ».

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ زَيْدًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي مَاتَ وَلَمْ يُحْجُ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ أَفَأَحْجُ عَنْهُ؟ قَالَ: أَزَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ ذَنْبٌ فَدَعَوْتُ غُرَمَاءَهُ لِيُتَقَضَّيَهُمْ؟ أَكْثَرُوا يَقُولُونَ ذَلِكَ مِنْكَ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ قَالَ: فَحُجَّ عَنْهُ فَإِنَّ اللَّهَ قَابِلٌ مِنْ أَبِيكَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَاعْبِجُوا لِهَذِهِ الْفَضَائِحِ وَنَعْمُ بِاللَّهِ مِنَ الْخَذَلَانِ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّتْ لَكَانُوا خَالِفِينَ لَهَا؛ لِأَنَّهُمْ يَجِيزُونَ الْحَجَّ عَنْ الْمَيِّتِ إِذَا أَوْصَى بِهِ، وَأَنْ يَحُجَّ عَنْهُ غَيْرُ وَلَدِهِ؛ وَهُوَ خِلَافٌ لِمَا فِي هَذِهِ الْأَثَارِ فِيهِ عَلَيْهِمْ لَهَا وَتَحْصِيصُهُمْ جَوَازَ الْحَجِّ إِذَا أَوْصَى بِهِ لَا يَوْجُدُ فِي شَيْءٍ مِنَ النُّصُوصِ، وَلَا يُحْفَظُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا يَوْجِبُهَا قِيَاسٌ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لَا تَجُوزُ إِلَّا قِيَاسًا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَأْمُرَ بِهِ فِي حَيَاتِهِ بِلَا خِلَافٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَإِنْ قَالُوا: قَدْ صَحَّ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتَيَانِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَلَا يَحُجُّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ عَنْ أَمِّهِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: لَا يَحُجُّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، قُلْنَا: نَعَمْ، هَذَا صَحِيحٌ عَنْهَا، وَأَنْتُمْ خَالِفُونَ لَهَا فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ يَجِيزُونَ الْحَجَّ عَنْ الْمَيِّتِ إِذَا أَوْصَى بِذَلِكَ وَهُوَ خِلَافٌ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ، وَالْقَاسِمِ وَمَا وَجَدْنَا قَوْلَهُمْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ وَصَحَّ قَوْلُنَا عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ.

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِلِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مُسْلِمِ الْقُرَيْشِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ أُمَّي حَبَّتْ وَلَمْ تَعْتَمِرْ، أَفَاعْتَمِرُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَهَذَا لَا تَخْصِيصَ فِيهِ لِمَيِّتٍ دُونَ حَيٍّ.

ليلى، واحداً، وإسحاق.

٨١٦- مسألة: قال أبو محمد: فإن حجَّ عنَّ لم يطق الركوب والمشى لمرض أو زمانة حجة الإسلام ثم أفاق، فإن أبا حنيفة، والشافعي قالاً: عليه أن يحج ولا بد، وقال أصحابنا: ليس عليه أن يحج بعد.

قال أبو محمد: إذا أمر النبي ﷺ بالحجَّ عنَّ لا يستطيع الحجَّ ركباً ولا مشياً، وأخبر: أنه دين الله يقضى عنه؛ فقد تآذى الذين بلا شك وأجزأ عنه، وبلا شك أن ما سقط وتآذى، فلا يجوز أن يعود فرضه بذلك؛ إلا بنص ولا نص ما هنا أصلاً بعودته - ولو كان ذلك عائداً لبيّن عليه السلام ذلك؛ إذ قد قوى الشيخ فيطيق الركوب؛ فإذا لم يضر النبي ﷺ بذلك فلا يجوز عودة الفرض عليه بعد صحته تأذيه عنه، وبالله تعالى التوفيق.

٨١٧- مسألة: وسواء من بلغ وهو عاجز عن المشى والركوب، أو من بلغ مطلقاً ثم عجز في كل ما ذكرنا، وقال أبو سليمان: لا يلزم ذلك إلا عمن قدر بنفسه على الحج - ولو عاماً واحداً - ثم عجز.

قال علي: وهذا خطأ؛ لأن الخبر الذي قدّمنا فيه فريضة الله تعالى في الحج أدركته لا يقدر على الثبات على الدابة، فصَحَّ أنه قد لزمه فرض الحج ولم يكن قط بعد لزومه له قادراً عليه بحسبه؛ فصَحَّ قولنا، وبالله تعالى التوفيق.

٨١٨- مسألة: ومن مات وهو مستطيع بأحد الوجوه التي قدّمنا حجَّ عنه من رأس ماله واعتصر ولا بد مقدماً على ديون الناس إن لم يوجد من يحج عنه تطوعاً سواء أوصى بذلك أو لم يوص بذلك.

وقال أبو حنيفة، ومالك: لا يحج عنه إلا أن يوصي بذلك فيكون من الثلث.

برهان صحته قولنا: قول الله تعالى في الموارث: ﴿وَمَنْ يَعْزْ وَيُوصِي يَوْصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾ فعم عز وجل الذين كلها.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا عمران بن موسى المصري أخبرنا عبد الوارث هو ابن سعيد التوري - أخبرنا أبو التياح يزيد بن حميد البصري أخبرنا موسى بن سلمة الهذلي: أن ابن عباس قال: أمرت امرأة سنان بن سلمة الجهني أن تنال النبي ﷺ، أن أمها ماتت ولم تصح أكيحزى عن أمها أن تصح عنها، فقال رسول الله ﷺ: نعم، لو كان على أمها دين فقتضه عنها ألم يكن يجزئ عنها؟

ومن طريق يزيد بن زريع عن داود أنه قال، قلت لسعيد بن المسيب: يا أبا محمد، لأيهما الأجر الحاج أم للمحجج عنه، فقال سعيد: إن الله تعالى واسع لهما جميعاً.
قال أبو محمد: صدق سعيد رحمه الله.

ومن طريق معمر عن أبي إسحاق عن أم عبة أنها نذرت أن تمشي إلى الكعبة فمشت حتى إذا بلغت عقبة البطن عجزت فركبت ثم أتت ابن عباس فسألته فقال: أنتستطيعين أن تمجي قايلاً؟ فإذا انتهيت إلى المكان الذي ركبت فيه فتمشي ما ركبت؟ قالت: لا، قال لها: فهل لك ابنة تمشي عنك؟ قالت: لي ابنة ولكنهما أعظم في أنفسهما من ذلك قال: فاستغفري الله.

وروي أيضاً مثله من طريق وكيع عن يونس بن أبي إسحاق عن أمه العالية عن ابن عباس.

قال أبو محمد: هذه هي التي عولوا على روايتها عن عائشة رضي الله عنها في أمر العبد المبيع من زيد بن أرقم إلى العطاء بثمانائة درهم ثم ابتاعته منه بثمانية، وتركوا فيه فعل زيد بن أرقم فكانت حجة هنالك إذ لم توافق النصوص، ولم تكن حجة عن ابن عباس إذ وافقت النصوص.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا حفص بن غياث - عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب أنه قال في الشيخ الكبير: أنه يجهز رجلاً بنفقه فيحج عنه.

ومن طريق إبراهيم بن مسرة قال: رمى عبد الله بن طاووس عن أبيه الجمار، وطاف عنه طواف يوم النحر وكان أبوه مريضاً.

وعن سفيان عن ابن طاووس في رمي الجمار عن أبيه بأمر أبيه.

وعن مجاهد من حج عن رجل فله مثل أجره.

وعن عطاء فيمن نذر أن يمشي فعجز، قال: يمشي عنه بعض أهلي بيته، وأنه رأى الرمي عن المريض للجمار.

فهؤلاء: ابن عباس، وعلي، وعطاء، وطاووس، ومجاهد، وسعيد بن المسيب، وعبد الله بن طاووس:

وروي أيضاً: عن إبراهيم النخعي، وما نعلم من خالفنا ما هنا - فلم يوجب الحج على من وجد من يحج عنه وهو عاجز، ولا عن الميت إلا أن يوصي: سلفاً أصلاً من الصحابة رضي الله عنهم، وهذا مما خالفوا فيه الجمهور من العلماء.

وعمل قولنا يقول سفيان الثوري، والأوزاعي، وابن أبي

فَتُحْتَجُّ عَنْ أَهْلِهَا.

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس: «أن امرأة سألت رسول الله ﷺ عن أبيها مات ولم يحج، قال: حجِّي عن أبيك».

وروي أيضاً من طريق عكرمة عن ابن عباس مستنداً.

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عوف الله أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن بشار أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبة عن أبي بشر هو جعفر بن أبي وحشية - قال: سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس: «أن امرأة سألت أن تحج فماتت فأتى أخوها النبي ﷺ فسأله عن ذلك، فقال رسول الله ﷺ: أرأيت لو كان على أمك دين أكتنت فاضيه؟ قال: نعم، قال: فأقصوا الله فهو أخو بالوفاء».

ورويته أيضاً من طريق البخاري عن موسى بن إسماعيل عن أبي عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ بنصه في امرأة من جهينة نذرت أمها أن تحج فماتت قبل أن تحج.

ورويته أيضاً من طريق الحاجب بن المنهال أخبرنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ مثل رواية البخاري وفيه قوله عليه السلام: «فحجِّي عن أمك، أقصوا الله الذي له عليكم، قاله يبارك وتعالى أخو بالوفاء».

فهذه آثار في غاية الصحة لا يسع أحد الخروج عنها:

قال أبو محمد: ومن عجائب الدنيا احتجاجهم بهذا الحديث في القول بالقياس في تحريم التين بالتين متفاضلاً ثم يخالفونه فيما جاء فيه أقيم خلافاً فيقولون: لا يحج عن ميت، ودين الله لا يقضى، ودين الناس أحق منه، فأي قول أقيم من قول من قال: من أهرق خر اليهودي، أو النصراني ومات قضى دين الخير من رأس ماله أوصى به أو لم يوص، ولا يقضى دين الله تعالى في الحج إلا أن يوصى به فيكون من التلذذ؟

قال أبو محمد: قولنا هو قول جمهور السلف: روي عن أبي هريرة من مات وعليه نذر أو حج فليقض عنه ولية.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو الأحوص عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس: «أن امرأة أتته فقالت: إن أمي ماتت وعليها حجة أفأحج عنها؟ فقال ابن عباس: هل كان على أمك دين؟ قالت: نعم، قال: فما صنعت؟ قالت قضيتها عنها قال ابن عباس: فالله خير غرمائك، حجِّي عن أمك».

ومن طريق شعبة عن مسلم القرني قلت لابن عباس: إن أمي حجت وماتت ولم تعتمر أفأعتمر عنها؟ قال: نعم.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا أبو الأحوص عن طارق بن عبد الرحمن قال: كنت جالساً عند سعيد بن المسيب فأتاه رجل فقال: إن أبي لم يحج قط أفأحج عنه؟ فقال له سعيد: إن رسول الله ﷺ قد كان رخص لرجل حج عن أبيه وهل هو إلا دين؟

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا مروان بن معاوية هو الفزاري - عن قدامة بن عبد الله الراسي قال: سألت سعيد بن جبير عن أخي فقلت: مات ولم يحج قط أفأحج عنه؟ فقال: هل ترك من ولده؟ قلت: ترك صبياً صغيراً، فقال: حج عنه فإنه لو وجد رسولاً لأرسل إليك أن عجل بها؟ فقلت: أحج عنه من مالي أو من ماله؟ قال: بل من ماله. قال: وسألت إبراهيم النخعي، فقال: حج عنه. قال: وسألت الضحاك فقال: حج عنه من ماله، فإن ذلك جزئ عنه.

ومن طريق حماد بن سلمة عن الحاجب عن فضيل بن عمرو وقال: نذرت امرأة أن تطوف بالبيت مقترنة مع ابنتها فماتت الأم قبل أن تطوف فأتها ابنها إبراهيم النخعي عن ذلك، فقال: طف أنت وأختك عن أمك ولا تقترنا.

ومن طريق وكيع عن سفيان عن أسلم المقرئ عن عطاء قال: يحج عن الميت وإن لم يوص.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي نهيك قال: سألت طاوساً عن امرأة ماتت وقد بقي عليها من نسكها، فقال: يقضى عنها وليها - أبو نهيك هو القاسم بن محمد الأسدي - روي عنه سفيان، ومنصور، وجريز بن عبد الحميد.

ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء.

ومن طريق حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن: قال عطاء والحسن قين لم يحج الفريضة: إنه يحج عنه من جميع المال، والزكاة مثل ذلك، أوصى أو لم يوص.

وروي أيضاً عن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

قال أبو محمد: وهو قول الأوزاعي، والثوري، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، والشافعي، وأبي سري، وأحمد، وإسحاق، وأبي سليمان، وأصحابهم.

قال أبو محمد: قد ذكرنا قبل قول ابن عمر، والقاسم بن محمد، وخلافهم لها.

وروي من طريق حماد بن زيد قال: سئل أيوب عن الوصايا

أيهل أحد بالحج قبل أشهر الحج؟ قال: نعم.

ومن طريق عكرمة عن ابن عباس قال: لا ينبغي لأحد أن يهل بالحج إلا في أشهر الحج لقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي قال: رأى عمرو بن ميمون بن أبي نعم يجرم بالحج في غير أشهر الحج فقال: لو أن أصحاب محمد أذكروه رجوعه..

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السختياني أن عكرمة قال لأبي الحكم: أنت رجل سوء؛ لأنك خالفت كتاب الله عز وجل وتركت سنة نبيه ﷺ قال الله تبارك وتعالى: ﴿الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾؛ وخرج رسول الله ﷺ حتى إذا كان بالبيداء، وجعل القرية خلف ظهره أهل وأتاك تهل في غير أشهر الحج.

وعن عطاء وطاوس، ومجاهد قالوا: لا ينبغي لأحد أن يجرم بالحج في غير أشهر الحج.

وعن عطاء، والشعبي مثل ذلك قالوا: فإن أهل بالحج في غير أشهر الحج فإنه يجل.

وعن عطاء أنه يجل ويعملها عمرة وأنه ليس حجاً، يقول الله تعالى: ﴿الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾.

وعن سعيد بن منصور عن جرير بن عبد الحميد عن المغيرة عن إبراهيم أنه قال: لا ينبغي لأحد أن يجرم بالحج إلا في أشهر الحج؛ فإن فعل فلا يجل حتى يقضي حجة.

وقال الأوزاعي، والشافعي: تصير عمرة ولا بد.

وقال أبو حنيفة، ومالك: يكره ذلك ويلزمه إن أحرم قبل أشهر الحج.

قال أبو حمزة: ما نعلم في هذا القول سلفاً من الصحابة رضي الله عنهم وهو خلاف القرآن وخلاف القياس.

واحتج الشافعي بأنه كمن أحرم بصلاة فرض قبل وقتها أنها تكون تطوعاً.

قال أبو حمزة: هذا تشبيه الخطأ بالخطأ بل هو لا شيء؛ لأنه لم يأت بالصلوة كما أمر، وقال الله تعالى: ﴿وَمَا آمُرُوا إِلَّا بِتَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَورٌ» فصح أن عمل المحرم بالحج في غير أشهر الحج عمل ليس عليه أمر الله تعالى، ولا أمر رسوله ﷺ فصح

في الحج، فقال: لا أعرف الوصايا في الحج إنما الوصية في الأقربين قلنا: إذا فرط في الحج أبوصي به، قال: نعم.

وقد روينا عن إبراهيم السخمي من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم: لا يقضى حج عن ميت.

ومن طريق سعيد بن منصور عن هشيم عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم: فميت مات ولم يحج، قال: كانوا يجنون أن يوصي أن ينحر عنه بدنة.

ومن طريق سفيان عن منصور عنه: لا يحج أحد عن أحد.

ومن طريق شعبة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم: إن أوصى بالحج، حج عنه من ثلثه، وإلا فلا.

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن هشام بن حسان عن ابن سيرين: إذا أوصى بالحج فمن الثلث.

وبهذا يقول حماد بن أبي سليمان، وحيد الطويل، وداد بن أبي هند، وعثمان البتي.

قال أبو حمزة: ما نعلم لمن قال، بهذا حجة إلا ما قد ذكرناه في الباب الذي قبل هذا ويثبت أنه حجة عليهم وأنه لا حجة لهم فيه، وبالله التوفيق.

قال أبو حمزة: وإذا قال رسول الله ﷺ: «فَاللَّهُ أَخْرَجَ بِالْقَوَامِ، وَذَيْنَ اللَّهِ أَخْرَجَ أَنْ يُقْضَى» فلا يجل أن يقضى دين آدمي حتى تم ديون الله عز وجل.

وهو قول من ذكرنا، وأحد قول الشافعي، وقول جميع أصحابنا، وللمالكين، والحنيفيين فيما يبدأ به في الوصايا أقوال لا يعرف لها وجه أصلاً.

٨١٩- مسألة: والحج لا يجوز شيء من عمله إلا في أوقاته المنصوصة ولا يجل الإحرام به إلا في أشهر الحج قبل وقت الوقوف بعرفة.

وأما العمرة فهي جائزة في كل وقت من أوقات السنة، وفي كل يوم من أيام السنة، وفي كل ليلة من لياليها لا تحاش شيئاً:

برهان صححه قولنا: - قول الله عز وجل ﴿الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾. الآية، نص عزم وجل على أنه «أشهر معلومات».

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَذَكَّرْ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾.

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري، وابن جريج كليهما عن أبي الزبير: سمعت جابر بن عبد الله يسأل

أنه ردُّه، ولا يصيرُ عمره ولا هو حجٌّ.

والعجب من قول من يحتجُّ من الخفيفين بأنهم قد اجمعوا

على أنه يلزمه إحرام ما، فإذا لا يجوز أن يكون عمره فهو الحجُّ، وإن كان إنما ينظر من يساعده على هذا الخطأ فهو لعمرى لازم له، وإن كان قصد الإيهام بأنه إجماع تام فقد استسهل الكذب على الأمة كلها - نعوذ بالله من ذلك.

قال علي: وقد ذكرنا آنفاً عن الشعبي، وعطاء، أنه يحلُّ، وعن الصحابة رضي الله عنهم المنع من ذلك جملةً ونقولُ للحنفيين، والمالكيين: أنتم تكهرون الإحرام بالحج قبل أشهر الحج وتجيرونه فأخبرونا عنكم أهو عملٌ يرُ وفيه أجرٌ زائد؟ فلم تكهروا البرَّ وعملًا فيه - أجرٌ؟ هذا عظيمٌ جدًّا وما في الدين كراهية البرِّ وعمل الخير، أم هو عملٌ ليس فيه أجرٌ زائد ولا هو من البرِّ؟ وكيف أجرتوه في الدين ومعاذ الله من هذا؟

قال أبو حمزة: إذ هو عملٌ زائد لا أجر فيه فهو باطلٌ بلا شك.

وقد قال تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ الْحَقُّ وَيُطِيلَ الْبَاطِلُ﴾ ويقالُ للشافعي: كيف تبطلُ عمله الذي دخل فيه؛ لأنه خالف الحقَّ، ثم تلزمه بذلك العملِ عمره لم يردعها قط ولا قصدها ولا نواها؟ ورسول الله ﷺ يقول: ﴿إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ شَيْءٍ مَا نَوَى، وهذا بين لا خفاء به؛ فبطل كل القولين - والحمد لله رب العالمين.

ولا يختلف المذكورون في أن من أحرم بصلوة قبل وقتها فإنها تبطل ومن نوى صياماً قبل وقته فهو باطل، ومن قدّم الوقوف بعرفة قبل وقته فهو باطل؛ فهلا قاسوا الحج على ذلك؟ وهلا قاسوا بعض عمل الحج على بعض؟ فهذا أصحُّ قياس لو كان القياس حقاً وهذا مما خالفوا فيه القرآن، وعمل النبي ﷺ وأصحابه لا يعرف لهم منهم مخالف، والقياس.

والعجب أن الخفيفين قالوا في قول رسول الله ﷺ: «في الغنم في سائمتيها في كل أربعين شاة شاة»، حاشا لله أن يأتي رسول الله ﷺ بكلام لا فائدة فيه فهلا قالوا: هاهنا في قول الله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ حاشا لله أن يقول في القرآن قولاً لا فائدة فيه هذا.

وقد صحَّ عن النبي ﷺ وجوب الزكاة في الغنم جملة دون ذكر سائمتي، ولم يأت قط في قرآن ولا سنة جواز فرض الحج في غير أشهر المعلومات.

فإن قالوا: أنتم لا تقولون بدليل الخطاب فلم جعلتم قوله

تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ حجة في أن لا يتعدى بأعمال الحج إلى غيرها؟

قلنا: إنما نمنع من دعواكم في دليل الخطاب إذا أردتم أن تبطلوا به سنة أخرى عامة.

وأما إذا ورد نصٌّ بحكم ولم يرد نصٌّ آخر بزيادة عليه فلا يحل لأحد أن يتعدى بذلك الحكم النص الذي ورد فيه.

وأما العمرة فإن الخلاف قد جاء في ذلك: روي عن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب سئل ابن مسعود عن العمرة في أشهر الحج، فقال: الحج أشهر معلومات ليس فيها عمرة.

وعن وكيع عن ابن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال: قال عمر: اجعلوا العمرة في غير أشهر الحج أم لجحكم ولعمركم.

وروي عن طريق الدراودي عن الجعيد بن عبد الرحمن: أن السائب بن يزيد استأذن عثمان بن عفان في العمرة في أشهر الحج، فلم ياذن له.

وروي عن طريق عائشة أم المؤمنين: حلت العمرة الذعر إلا ثلاثة أيام: يوم النحر ويومين من أيام التشريق.

ومن طريق قتادة عن معاذة عنها.

وروي أيضاً عنها: تمت العمرة السنة كلها إلا أربعة أيام: يوم عرفة، ويوم النحر ويومين من أيام التشريق.

وروي أيضاً عنها إلا خمسة أيام: يوم عرفة، ويوم النحر، وثلاثة أيام التشريق.

وقال أبو حنيفة: العمرة كلها جائزة إلا خمسة أيام: يوم عرفة، ويوم النحر، وثلاثة أيام التشريق.

وقال مالك: العمرة جائزة في كل وقت من السنة إلا للحاج خاصة في أيام النحر خاصة.

وقال سفيان الثوري والشافعي، وأبو سليمان كما قلنا.

قال علي: روي عن طريق مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر بن أبي سلمة استأذن عمر بن الخطاب في أن يعمّر في شوال فاذن له فاعتمر.

ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن بسر بن سعيد قال: استأذنت أخني عبد الله بن عمر بعد ما قصت حجها أنعمت في ذي الحجة؟ قال: نعم.

وعن طاووس أن رجلاً سأل قال: تعجّلت في يومين

أفاعتمراً؟ قال: نعم.

قال أبو محمد: ليس قول بعضهم أولى من بعض، ولا بعض الروايات عن عائشة أولى من غيرها.

وقد حدثنا أحمد بن محمد الطلمنكي أخبرنا ابن مفرج أخبرنا إبراهيم بن أحمد بن فراس أخبرنا محمد بن علي بن زيد الصائغ أخبرنا سعيد بن منصور أخبرنا سفيان بن عيينة - أخبرنا سمي بن مولى أبي بكر - عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة والعمره إلى العمره تكثير لما بينهما».

قال أبو محمد: فحضر رسول الله ﷺ على العمره ولم يجد لها وقتاً من وقت فهي مستحبة في كل وقت.

وأما اختيار أبي حنيفة فناسد جداً لأنه لا حجة له على صحته دون سائر ما روي في ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

٨٢٠ - مسألة: والحج لا يجوز إلا مرة في السنة.

وأما العمره فتحب الإكثار منها لما ذكرنا من فضلها.

فأما الحج فلا خلاف فيه.

وأما العمره فإننا روينا من طريق مجاهد قال علي بن أبي طالب: في كل شهر عمره.

وعن القاسم بن محمد أنه كره عمرتين في شهر واحد.

وعن عائشة أم المؤمنين أنها اعتمرت ثلاث مرات في عام واحد.

وعن سعيد بن جبيرة، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي: كراهة العمره أكثر من مرة في السنة.

وهو قول مالك.

وروي عن طاووس: إذا مضت أيام التشريق فاعتمرت متى شئت.

وعن عكرمة: اعتمرت متى أمكنتك الموسى.

وعن عطاء إجازة العمره مرتين في الشهر.

وعن ابن عمر: أنه اعتمرت مرتين في عام واحد مرة في رجب، ومرة في شوال.

وعن أنس بن مالك: أنه أقام مدة بمكة فكلما جم رأسه خرج فاعتمرت.

وهو قول الشافعي، وأبي حنيفة، وأبي سليمان.

وهي نأخذ لأن رسول الله ﷺ قد أعتمر عائشة مرتين في الشهر الواحد، ولم يكره عليه السلام ذلك بل حض عليها وأخبر أنها تكفر ما بينها، وبين العمره الثانية، فالإكثار منها أفضل، وبالله تعالى التوفيق.

واحتج من كره ذلك: بأن رسول الله ﷺ لم يعتمر في عام إلا مرة واحدة، قلنا: لا حجة في هذا؛ لأنه إنما يكره ما حض على تركه وهو عليه السلام لم يحج مذ هاجر إلا حجة واحدة ولا اعتمر مذ هاجر إلا ثلاث عمر فيلزمكم أن تكرهوا الحج إلا مرة في العمر، وأن تكرهوا العمره إلا ثلاث مرات في الدهر، وهذا خلاف قولكم.

وقد صح أنه كان عليه السلام يترك العمل هو يحب أن يعمل به خوفاً أن يشق على الله أو أن يفرض عليهم.

والعجب أنهم يستحبون أن يصوموا أكثر من نصف الدهر، وأن يقوموا أكثر من ثلث الليل.

وقد صح أن رسول الله ﷺ لم يصم قط - شهراً كاملاً، ولا أكثر من نصف الدهر، ولا قام بأكثر من ثلاث عشرة ركعة، ولا أكثر من ثلث الليل، فلم يروا فعله عليه السلام هاهنا حجة في كراهة ما زاد على صحة نهيه عن الزيادة في الصوم ومقدار ما يقام من الليل على أكثر من ذلك. وجعلوا فعله عليه السلام في أنه لم يعتمر في العام إلا مرة مع حصه على العمره والإكثار منها حجة في كراهة الزيادة على عمره من العام وهذا عجب جداً.

٨٢١ - مسألة: وأشهر الحج: شوال، وذو القعدة، وذو الحجة.

وقال قوم: شوال، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة.

روينا قولنا عن ابن عباس وصح عن ابن عمر من طريق محمد بن إسحاق عن نافع عنه.

وهو قول طاووس، وعطاء.

وروي قولنا الآخر عن ابن عباس أيضاً، وعن ابن مسعود، وإبراهيم النخعي.

وروي عن الحسن: شوال، وذو القعدة، وصدر ذي الحجة.

قال أبو محمد: قال تعالى: «الحج أشهر معلومات» ولا يطلق على شهرين، وبعض آخر: أشهر.

وأيضاً فإن رمي الجمار - وهو من أعمال الحج - يعمل اليوم الثالث عشر من ذي الحجة، وطواف الإفاضة - وهو من فرائض الحج - يعمل في ذي الحجة كله بلا خلاف منهم؛ فصح أنها ثلاثة أشهر، وبالله تعالى التوفيق.

٨٢٢ - مسألة: وللحج، والعمرة مواضع تسمى: المواقيت، واحدها: مِقاتٌ لا يحلُّ لأحد أن يحرم بالحج، ولا بالعمرة قبلها. وهي لمن جاء من جميع البلاد على طريق المدينة، أو كان من أهل المدينة: ذو الحليفة - وهو من المدينة على أربعة أميال - وهو من مكة على مائتي ميل - غير ميلين. ومن جاء من جميع البلاد، أو من الشام، أو من مصر على طريق مصر، أو على طريق الشام: الجحفة - وهي فيما بين المغرب والشمال - من مكة ومنها إلى مكة اثنان وثمانون ميلاً.

ومن جاء من طريق العراق منها، ومن جميع البلاد: ذات عرق - وهو بين المشرق والشمال - من مكة، ومنها إلى مكة اثنان وأربعون ميلاً.

ومن جاء على طريق نجد من جميع البلاد كلها: قرن - وهو شرقي من مكة - ومنه إلى مكة اثنان وأربعون ميلاً.

ومن جاء على طريق اليمن منها، أو من جميع البلاد: يلعلم - وهو جنوب من مكة - ومنه إلى مكة ثلاثون ميلاً. فكل من خطر على أحد هذه المواضع وهو يريد الحج، أو العمرة، فلا يحلُّ له أن يتجاوزها إلا محرماً فإن لم يحرم منه، فلا إحرام له، ولا حج له، ولا عمرة له إلا أن يرجع إلى المقات الذي مر عليه فيسوي الإحرام منه، فيصح حينئذ إحرامه، وحجّه، وعمرته فإن أحرم قبل شيء من هذه المواضع وهو يمر عليها: فلا إحرام له، ولا حج له، ولا عمرة له إلا أن يسوي إذا صار في المقات تجديد إحرامٍ فذلك جائز، وإحرامه حينئذ تام، وحجّه تام، وعمرته تامة.

ومن كان من أهل الشام، أو مصر فما خلفهما فأخذ على طريق المدينة - وهو يريد حجاً، أو عمرة - فلا يحلُّ له تأخير الإحرام من ذي الحليفة ليحرم من الجحفة، فإن فعل فلا حج له، ولا إحرام له، ولا عمرة له إلا أن يرجع إلى ذي الحليفة، فيجدد منها إحراماً: فيصح حينئذ إحرامه، وحجّه، وعمرته.

فمن مر على أحد هذه المواقيت وهو لا يريد حجاً، ولا عمرة فليس عليه أن يحرم، فإن تجاوزه بقليل، أو بكثير ثم بدا له في الحج، أو في العمرة فليحرم من حيث بدا له في الحج، أو العمرة، وليس عليه أن يرجع إلى المقات، ولا يجوز له الرجوع إليهم، وعيقاته حينئذ الموضع الذي بدا له في الحج، أو العمرة: فلا يحلُّ له أن يتجاوزها إلا محرماً - فإن فعل ذلك: فلا إحرام له، ولا حج له، ولا عمرة له إلا أن يرجع إلى ذلك الموضع فيجدد منه إحراماً. فمن كان منزله بين المقات ومكة فمقاته من منزله كما ذكرنا سواء سواء، أو من الموضع الذي بدا له أن يحج منه أو يعتمر كما قلنا.

ومن كان من أهل مكة فأراد الحج فمقاته منازل مكة، وإن أراد العمرة فليخرج إلى الحل فليحرم منه وأدنى ذلك: التنعيم.

ومن كان طريقه لا يمر بشيء من هذه المواقيت فليحرم من حيث شاء برّاً أو بحراً؛ فإن أخرجته قدر بعد إحرامه إلى شيء من هذه المواقيت ففرض عليه أن يجدد منها ثبة إحرام ولا بد.

بهران ذلك: ما حدثناه عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا عمر بن منصور أخبرنا هشام بن بهرام أخبرنا المغافى هو ابن عمران الموصلي أخبرنا أفلح بن حبل عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن عائشة أم المؤمنين «أن رسول الله ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام، ومصر: الجحفة، ولأهل العراق: ذات عرق، ولأهل اليمن: يلعلم».

قال أبو محمد: هشام بن بهرام ثقة، والمغافى ثقة، كان سفيان سمي: بالوقوة الحمراء؛ وياقهم أشهر من ذلك:

أخبرنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا يحيى بن آدم أخبرنا وهيب هو ابن خالد - أخبرنا عبد الله بن طائوس عن أبيه عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ وقت لأهل المدينة: ذا الحليفة، ولأهل الشام: الجحفة، ولأهل نجد: قرن المنازل، ولأهل اليمن: يلعلم» وقال: «هن لهم ولكل آت أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان دون ذلك فون حيث أشاء حتى أهل مكة من مكة».

أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد أخبرنا إبراهيم بن أحمد البلخي أخبرنا الثوري أخبرنا البخاري أخبرنا مسدد أخبرنا حماد هو ابن زيد - عن عمرو بن دينار عن طائوس عن ابن عباس قال: «وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة: ذا الحليفة، ولأهل الشام: الجحفة، ولأهل نجد: قرن المنازل، ولأهل اليمن: يلعلم، فهن لأهلهن ولعن أتى عليهن من غير أهلهن لمن كان يريد الحج والعمرة فمن كان دونهن فمهل من أهله، وكذلك حتى أهل مكة يهلون منها».

قال أبو محمد: فهذه الأخبار أم من كل خبر روي في ذلك وأصح وهي متظمة كل ما ذكرنا فصلاً فصلاً:

قال أبو محمد: وفي بعض ما ذكرنا خلافت:

فمنه أن قوماً ادعوا أن ميات أهل العراق: العقبين واحتجوا بخبر لا يصح لأن رواه يزيد بن زياد - وهو ضعيف - عن محمد

بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ عَنْ عَبَّاسٍ.
ومنه أَنَّ الْمَالِكِيَيْنِ قَالُوا: مَنْ مَرَّ عَلَى الْمَدِينَةِ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ

خَاصَّةً فَلَهُمْ أَنْ يَدْعُوا الْإِحْرَامَ إِلَى الْجَحْفَةِ؛ لِأَنَّهُ مِيقَاتُهُمْ وَلَيْسَ ذَلِكَ لِغَيْرِهِمْ.

ومنع من ذلك أَبُو حَتِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سَلِيمَانَ، وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ الْحَقُّ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «هُنَّ لِأَهْلِيْهِنَّ وَلَيْسْنَ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِيْهِنَّ لِمَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ» فَقَدْ صَارَ ذُو الْخَلِيفَةِ مِيقَاتًا لِلشَّامِيِّ، وَالْمَصْرِيِّ إِذَا أَتَى عَلَيْهِ وَكَانَ إِنْ تَجَاوَزَهُ غَيْرَ مُحَرَّمٍ عَاصِيًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّمَا الْمِيقَاتُ لِمَنْ مَرَّ عَلَيْهِ بِنَصْنِ كَلَامِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا لِمَنْ يَمُرُّ عَلَيْهِ فَقَطُّ.

وَلَوْ أَنَّ مَدِينًا يَمُرُّ عَلَى الْجَحْفَةِ يُرِيدُ الْحَجَّ وَعَرَضَتْ لَهُ مَعَ ذَلِكَ حَاجَةٌ إِلَى الْمَدِينَةِ لَمْ يَمُزَّ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ الْإِحْرَامَ إِلَى ذِي الْخَلِيفَةِ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَسْعُودٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ - أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ قَالَا جَمْعًا: مَنْ مَرَّ مِنْ أَهْلِ الْأَنْبَاقِ بِالْمَدِينَةِ أَهْلٌ مِنْ مَهْلِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ ذِي الْخَلِيفَةِ.

وَرَوَيْنَا عَنْ عَطَاءٍ مِثْلَ قَوْلِ مَالِكٍ:

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ: أَهْلُ مِصْرَ، وَمَنْ مَرَّ مِنْ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ عَلَى الْمَدِينَةِ فِي الْمِيقَاتِ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ هَذَا يُوجِبُ عَلَيْهِمْ تَأْخِيرَ الْإِحْرَامِ إِلَى الْجَحْفَةِ.

ومنه من كانت طريقه على غير المواقيت فإن قوماً قالوا: إذا حاذى الميقات لزمه أن يجرم.

وهو قول عطاء - واحتجوا.

بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: إِنَّ أَهْلَ الْعِرَاقِ شَكُّوا إِلَى عَمَرَ فِي حُجَّتِهِمْ أَنَّ قُرْنَ التَّائِلِزِ جُورٌ عَنْ طَرِيقِهِمْ؛ فَقَالَ لَهُمْ: انْظُرُوا حُدُودَهُ مِنْ طَرِيقِكُمْ، فَحَدَّ لَهُمْ ذَاتَ عَرَقٍ.

قَالَ عَلِيُّ: وَهَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ لِأَنَّ الْحَبَرَ الْمُسْتَدَّ فِي تَوْقِيتِ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ عَرَقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ أَتَفًا فَإِنَّمَا حَدَّ لَهُمْ عَمَرَ مَا حَدَّ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ.

ثُمَّ لَوْ لَمْ يَصُحَّ فِي ذَلِكَ خَبَرٌ لَمَا كَانَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّةٌ وَيَكْفِي مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي ذَكَرْنَا أَتَفًا وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمَنْ حَيْثُ أُنْشَأَ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ تَوْقِيتَ النَّبِيِّ ﷺ

يَلْمِزُهُمْ؛ فَرَوَيْنَا عَنْ سَمْعٍ، وَعَلَمٌ: أَنَّ مِنْ رَوَايَةٍ مِنْ سَمْعٍ بَعْضًا وَلَمْ يَسْمَعْ بَعْضًا.

وَبَرَهَانٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ جَمِيعَ الْأَمَّةِ مُجْمَعُونَ إِجْمَاعًا مُتَّفِقًا عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ طَرِيقُهُ لَا يَمُرُّ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَوَاقِيتِ فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ قَبْلَ عِمَادَةِ مَوْضِعِ الْمِيقَاتِ ثُمَّ اخْتَلَفُوا إِذَا حَازَى مَوْضِعَ الْمِيقَاتِ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يَلْزِمُهُ أَنْ يَجْرِمَ، وَقَالَ آخَرُونَ: لَا يَلْزِمُهُ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجِبَ فَرَضٌ بِغَيْرِ نَصٍّ وَلَا إِجْمَاعٍ.

ومنه من تجاوز الميقات وهو يريد حجاباً أو عمرة فلم يجرم وأحرم بعده فإن أبا حنيفة قال: هو مسمى ويرجع إلى ميقاته فيلبي منه ولا دم عليه ولا شيء؛ فإن رجع إلى الميقات ولم يلب منه فعليه دمٌ شاةٌ وكذلك عليه دمٌ إن لم يرجع إلى الميقات، وحجته وعمرته تامان في كل ذلك.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَبْلَهُ قَسَمَ هَذَا التَّقْسِيمَ الطَّرِيفَ مِنْ إِسْقَاطِهِ الدَّمَ بِرَجُوعِهِ إِلَى الْمِيقَاتِ وَتَلْبِيَتِهِ مِنْهُ وَثَبَاتِهِ الدَّمَ إِنْ لَمْ يَرْجِعْ؛ أَوْ إِنْ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ وَلَمْ يَلْبُ وَهَذَا أَمْرٌ لَا يُوجِبُهُ قِرَاءَنٌ، وَلَا سُنَّةٌ صَحِيحَةٌ، وَلَا رَوَايَةٌ سَقِيمَةٌ، وَلَا قَوْلٌ صَاحِبٍ، وَلَا تَابِعٍ، وَلَا قِيَاسٌ، وَلَا نَظَرٌ يَعْقِلُ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَسَفِيانٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ، وَاللِّثِّ، وَأَبُو يُونُسَ: إِنْ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ فَاحْرَمَ مِنْهُ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَا دَمٌ وَلَا غَيْرَ لَيْسَ أَوْ لَمْ يَلْبُ؛ وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ فَلَعَلَّهُ دَمٌ، وَحُجَّةٌ، وَعُمُرَةٌ؛ صَحِيحَانِ.

وَقَالَ زُفَرٌ: عَلَيْهِ دَمٌ شاةٌ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ أَوْ لَمْ يَرْجِعْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ وَابْنُ عَلِيَّةٍ قَالَ وَكِيعٌ: عَنْ سَفِيانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ؛ وَقَالَ ابْنُ عَلِيَّةٍ: عَنْ الْيُوسُفِ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ثُمَّ اتَّفَقَ حَبِيبٌ، وَجَابِرٌ كَلَامَهُمَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَانَ يَرُدُّ إِلَى الْمِيقَاتِ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، قَالَ جَابِرٌ: رَأَيْتُهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ مَجَاهِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا زَلَّ الرَّجُلُ عَنِ الْوَقْتِ - وَهُوَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ - فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْمِيقَاتِ فَإِنْ خَشِيَ أَنْ يَفُوتَهُ الْحَجَّ تَقَدَّمَ وَأَهْرَاقَ دَمًا.

وَعَنْ لَيْثٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذَا لَمْ يَهْلُ مِنْ مِيقَاتِهِ أَجْزَاءً وَأَرَاقًا دَمًا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ وَبَرَةَ: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ مَكَّةَ - عَلَيْهِ ثِيَابٌ وَقَدْ حَضَرَ الْحَجَّ - وَخَافَ إِنْ رَجَعَ قُوتَهُ - فَأَمَرَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ أَنْ يَهْلُ مِنْ مَكَانِهِ فَإِذَا قَضَى

والحجُّ خرج إلى الوقت فأهلُ بعمرة.

ورويَنا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا ابنُ عيينة عن
أبان بن تغلب عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أو عمِّه: أنَّ
ابن مسعود رَأَى بذاتِ الشُّوق فقال: ما هؤلاء؟ اتَّهَمُوا؟ قالوا:
لا، قال: فما يَجْسِمُهُمْ عَمَّا خرجوا له؟ فقالوا إلى أدنى ماءٍ
فأغسلوا وأحرموا.

قال أبو محمد: ما نعلمُ عن الصحابة في هذا إلا ما أوردنا.

ورويَنا عن يحيى بن سعيد الأنصاري: أنَّه كان لا يرى بأساً
بتجاوزِ الميقاتِ لمن أرادَ الحجَّ والعمرة.

وعن الزُّهريُّ هوَ هذا لمن تَوَقَّعَ شيئاً.

وعن وكيع عن سفيان عن حبيب عن إبراهيم النَّخعيِّ فيمن
دخلَ مكةَ لا حاجاً ولا معتمراً وخشيَ فواتَ الحجِّ إنْ خرجَ إلى
الميقاتِ، قال: يهلُ من مكانه قال حبيب: ولم يذكرْ دعاً.

وعن الحسن، وسعيد بن جبير: أنَّه يرجعُ إلى الميقاتِ.

وعن عطاء قال مرَّةً: عليه دمٌ، ومرَّةً قال: لا شيءَ عليه.

رويَنا ذلك من طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيانُ هوَ
ابنُ عيينة عن ابنِ أبي جريح عن عطاء قال: ليسَ على من تجاوزَ
الميقاتَ غيرُ عزمٍ شيءٍ، قال سفيان: لا يعجبنا.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا عتابُ بنُ بشيرٍ أخبرنا
خصيف عن سعيد بن جبير قال: من جاورَ الوقتَ الَّذي وقَّتَ
رسولُ اللَّهِ ﷺ ولمْ يحرمْ منه فلنْ يغني عنه إنْ أحرمَ شيئاً حتَّى
يرجعَ إلى الوقتِ الَّذي وقَّتَ النَّبيُّ ﷺ فيحرمُ منه إلا إنسانَ أهله
من وراءَ الوقتِ فيحرمُ من أهله.

قال أبو محمد: فأصحُّ الرواياتِ عن ابنِ عباسٍ، وهذه
الروايةُ عن سعيد بن جبير موافقةٌ لقولنا وأضعفُ الرواياتِ عن
ابنِ عباسٍ موافقةُ لقولِ الحاضرين من مخالفتنا وليسَ بعضُ
أقوالهم رضي الله عنهم بأولى من بعضِ الواجبِ عندَ التنازعِ ما
أوجبَ الله تعالى إذ يقول: «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ
وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» ففعلنا - والله
الحمدُ - فوجدنا الله تعالى قد وقَّتَ على لسانِ رسوله ﷺ
مواقيتَ وحدِّ حدوداً فلا يهلُ تعديها «وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ
ظَلَمَ نَفْسَهُ»، وقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ
أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» وقال عليه السلام: «إِنْ دَسَأَكُمْ وَأَمَوَّاكُمْ عَلَيْكُمْ
حَرَامٌ» فلمْ يجزِ أنْ يصحَّحَ عملاً عملَ عليٍّ خلافَ أمرِ رسولِ
اللهِ ﷺ ولا أنْ يشرَّعَ وجوبُ دمٍ لمْ يوجبه الله تعالى ولا رسوله
ﷺ «وَمَا كَانَ ثَلَاثُ نِسَاءَ فَبِيعَ مِنْ مَالِهِ الْحَرَمُ مَا لَمْ يَأْتِ قِرْآنُ

ولا سنةٌ بإباحته، وما نعلمُ لمن أوجبَ الدمَّ وأجازَ الإحرامَ حجةً
أصلاً.

فإن قالوا: إنْ أشیاءَ جاءَ النصُّ فيها بوجوبِ دمٍ.

قلنا: نعم، فلا يجوزُ تعديها وليسَ منكم أحدٌ إلا وقد أوجبَ
الدمَّ حيثُ لمْ يوجبه صاحبُه؛ وهذا تحكُّمٌ لا يجوزُ القولُ به،
وبالله تعالى التوفيقُ.

ومنه من أحرمَ قبلَ الوقتِ فإنْ قوماً استحبُّوه، وقوماً كرهوه
وألزموه إذا وقَّعَ.

رويَنا من طريق عبد الرحمن بن أذينة بن مسلمة العبدِيُّ عن
أبيه قال: قلتَ لعمرُ بنِ الخطَّابِ: إنِّي ركبتُ السفنَ، والخيلَ،
والإبلَ فمن ابنِ أحرَمٍ، فقال: انتِ عليَّ فأسألكَ، فسألَ عليَّ، فقال:
لَهُ: من حيثُ أبدأتُ أنْ تنشئها من بلادك، فرجعَ إلى عمرَ قاحِرُهُ،
فقال له عمرُ: هوَ كما قالَ لك عليٌّ.

ومن طريق شعبة عن عمرو بن مرَّة عن عبد الله بن سلمة
أن رجلاً سألَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ عن قولِ الله تعالى: «وَأَيُّمُوا
الحجَّ وَالْعُمْرةَ لِلَّهِ» فقال: أنْ تحرمَ من دويرةِ أهلك..

وبه إلى عبد الله بن سلمة عن عائشة مثله.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن هشيم عن أبي بشرٍ
عن سلام بن عمرو عن عثمان بن عفان: العمرةُ تأمةٌ من أهلِكَ.

ومن طريق الحنَّائي عن هشيم عن بعضِ أصحابه عن
إبراهيمَ عن ابنِ مسعود من تمامِ الحجِّ أنْ يحرمَ من دويرةِ أهله.

ومن طريق ابنِ أبي شيبَةَ عن وكيع عن عيينة بن عبد
الرحمن عن أبيه أنَّه رأى عثمانَ بنَ أبي العاصِ أحرمَ من
المنجاشية بقربِ البصرة.

وعن الحسن: أنَّ عمرانَ بنَ الحصينِ أحرمَ من البصرة.

وصحَّ عن ابنِ عمرَ أنَّه أحرمَ من بيتِ المقدسِ.

وعن رجلٍ لمْ يسمُ أنْ أبا مسعود أحرمَ من السَّيلحين.

وعن رجلٍ: أنَّ ابنَ عباسٍ أحرمَ من الشامِ في بردٍ شديدٍ.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا حمَّادُ بنُ زيدٍ عن هشامٍ
بنِ حسانَ عن حفصة بنتِ سيرينَ عن محمد بنِ سيرينَ أنَّه خرجَ
مع أنسٍ إلى مكةَ، فأحرمَ من العقيقِ.

وعن معاذٍ: أنَّه أحرمَ من الشامِ.

ورويَنا من طريق الحنَّائي عن عبد الرزَّاقِ أخبرنا ابنُ
جريحٍ أخبرنا يوسفُ بنُ مَاهِك: أنَّه سمعَ عبدَ اللَّهِ بنَ أبي عَمَّارٍ
أنَّه كانَ معَ معاذٍ بنِ جبلٍ، وكعبِ الخيرِ: فأحرمَا من بيتِ المقدسِ

بعمرة واحرم معهما. وأما من قدمنا ذكره من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم.

فأما خبر ابن أذينة فإنه:

وبه إلى عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم أن ابن عمر أحرم بعمرة من بيت المقدس.

وعن إبراهيم: كانوا يستحبون أول ما يبعج الرجل أو يعتمر أن يحرم من أرضه التي يخرج منها.

وعن سعيد بن جبير أنه أحرم من الكوفة.

وعن مسلم بن يسار أنه أحرم من ضربة.

وعن الأسود، وأصحاب ابن مسعود: أنهم أحرموا من الكوفة.

وعن طاووس، وعطاء نحو هذا.

واحتج من رأى هذا بما روينا من طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن صالح أخبرنا ابن أبي فديك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى عن أبي سفيان الأخسي عن جدته حكيمة عن أم سلمة أم المؤمنين أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «مَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ، أو عُمرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ غَيْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ» أو وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ شَكَ عَبْدُ اللَّهِ أَيُّهَا قَالَ.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن ابن إسحاق عن سليمان بن سحيم عن أم حكيم بنت أمية عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ غَيْرَ لَهُ».

قال علي: أما هذان الأثران فلا يشتغل بهما من له أدنى علم بالحديث لأن يحيى بن أبي سفيان الأخسي، وجدته حكيمة، وأم حكيم بنت أمية لا يدري من هم من الناس، ولا يجوز مخالفة ما صح بيقين بمثل هذه الجهولات التي لم تصح قط.

واحتج بعضهم بأن علياً، وأبا موسى: أحرمنا من اليمن فلم ينكر النبي ﷺ ذلك عليهما قال: وكذلك كتب بن عجرة.

قال أبو محمد: ولا ندري أين وجد هذا عن كعب بن عجرة؟.

وأما علي، وأبو موسى، فإنهما قدما من اليمن مهلين كإهلالي النبي ﷺ فعملهما عليه السلام كيف يعملان؟ وليس في هذا الخبر إثبات ذكر للمكان الذي أحرمنا منه، ولا فيه دليل ولا نص بأن ذلك كان بعد توقيته عليه السلام المواقيت، فإذا ليس ذلك فيه فلا حجة لهم به أصلاً، ولا لخالقهم في أن قبل توقيته عليه السلام المواقيت كان الإحرام جائزاً من كل مكان.

روينا من طريق وكيع قال: أخبرنا شعبة عن الحكم هو ابن عتبة - عن يحيى بن الجزار عن ابن أذينة قال: أتيت عمر بن الخطاب بمكة فقلت له: أي ركبت الإبل، والخيل حتى أتيتك فمن أين اعتمر؟ قال: أتت علي بن أبي طالب نفسه، فأتيته فسألته، فقال لي علي: من حيث أبدات - يعني من ميقات أرضه - قال: فأتيت عمر فذكرت له ذلك، فقال: ما أجدل لك إلا ما قال ابن أبي طالب.

قال أبو محمد: هكذا في الحديث نفسه يعني من ميقات أرضه، فعاد حجة لنا عليهم لو صح من أصله.

وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان: حدثني ابن أبي عروبة عن الحسن البصري قال: أحرم عمران بن الحصين من البصرة فعاب ذلك عليه عمر بن الخطاب وقال: أردت أن يقول الناس: أحرم رجل من أصحاب رسول الله ﷺ من مصر من الأمصار.

قال علي: وعمر لا يعيب مستحباً فيه أجر وقرية إلى الله تعالى، نعم، ولا مباحاً، وإنما يعيب ما لا يجوز عنده؛ هذا مما لا يجوز أن يظن به غير هذا أصلاً.

وروينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا يزيد بن هارون عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن: أن عمران بن الحصين أحرم من البصرة، فبلغ ذلك عمر فغضب وقال: يتسامع الناس: أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ أحرم من مصر.

قال أبو محمد: عمر لا يمكن البتة أن يغضب من عمل مباح عنده.

وروينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب السخيتي عن عمرو بن سيرين قال: أحرم عبد الله بن عامر من حيرب فقدم على عثمان بن عفان فلامه فقال له: غررت وعان عليك نسكك.

قال أبو محمد: وعثمان لا يعيب عملاً صالحاً عنده ولا مباحاً وإنما يعيب ما لا يجوز عنده لا سيما وقد بين أنه هوان بالنسك والهوان بالنسك لا يجل، وقد أمر تعالى بتعظيم شعائر الحج.

وروينا من طريق وكيع: أخبرنا عمارة بن زاذان قال: قلت لابن عمر: الرجل يحرم من سمرقند، أو من الوقت الذي وقت له، أو من البصرة، أو من الكوفة، فقال ابن عمر: قد شقينا إذا.

الْحَفِيَّوْنَ فَقَدْ اعْتَمَلُوا الْقَوْلَ عَلَى أَصُولِهِمْ إِذْ كَرِهُوا مَا اسْتَحَبَّهُ الصَّحَابَةُ وَإِنْ حَلَّوْهَا عَلَى مَا حَلَّلَهَا نَحْنُ عَلَيْهِ فَكَيْفَ يَجِيزُونَ خِلَافَ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ وَهَذَا مَا لَا خَلَصَ مِنْهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٨٢٣ - مسألة: فإذا جاء من يريد الحج أو العمرة إلى أحد هذه المواقيت فإن كان يريد العمرة فليتجرد من ثيابه إن كان رجلاً، فلا يلبس القميص، ولا سراويل، ولا عمامة، ولا قلنسوة، ولا جبة، ولا برنساء، ولا خفين، ولا قفازين البتة، لكن يلتحف فيما شاء من كساء، أو ملحفة، أو رداء، ويتزرع ويكشف رأسه ويلبس نعليه. ولا يحل له أن يتزرع، ولا أن يلتحف في ثوب صبيغ كله أو بعضه بورس، أو زعفران، أو عصفري.

فإن كان امرأة فلتلبس ما شاءت من كل ما ذكرنا أنه لا يلبسه الرجل وتغطي رأسها إلا أنها لا تتقب أصلاً، لكن إما أن تكشف وجهها، وإما أن تسدل عليه ثوباً من فوق رأسها فذلك لها إن شاءت. ولا يحل لها أن تلبس شيئاً صبيغ كله أو بعضه بورس أو زعفران، ولا أن تلبس قفازين في يديها، ولها أن تلبس الخفاف والمصفر.

فإن لم يجد الرجل إزاراً فليلبس السراويل كما هي وإن لم يجد نعلين فليقطع خفيه تحت الكعمين ولا بد ويلبسهما كذلك.

برهان ذلك: ما حدثناه عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر قال: «سأل رجل رسول الله ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب؟ فقال رسول الله ﷺ: لا تلبسوا القميص، ولا العمامة، ولا السراويلات، ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد - لا يجد النعلين - فليلبس خفين ولْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْمَيْنِ، ولا تلبسوا من الثياب شيئاً منه الزعفران ولا الورس».

وبه إلى مسلم أخبرنا محمد بن رافع أخبرنا وهب بن جرير بن حازم أخبرنا أبي قال سمعت قيساً هو ابن سعد - يحدث عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه أن رجلاً أتى النبي ﷺ وهو بالجعرانة قد أهل بالعمرة وهو مصفر رأسه ولحيته، وعليه جبة فقال له رسول الله ﷺ: استرع عنك الجبة، وأغسل عنك الصفرة، وما كنت صائغاً في حبلك فاصنعه في عمرتك.

قال أبو محمد: كل ما جب فيه موضع لإخراج الرأس منه؛ فهو جبة في لغة العرب؛ وكل ما خيط أو نسج في طرفه ليمسك

قال أبو محمد: لا يحتمل قول ابن عمر إلا أنه لو كان الإحرام من غير الوقت مباحاً لشقي المحرمون من الوقت.

ورؤيتنا من طريق وكيع أخبرنا شعبة عن مسلم القرني قال: سألت ابن عباس بمكة من أين اعتمر؟

قال: من وجهك الذي جئت منه، يعني ميقات أرضه.

قال أبو محمد: هكذا في الحديث نصاً - يعني ميقات أرضه.

قال علي: فبطل تعلقهم بعمرة، وعثمان، وعلي، وابن عباس، وابن عمر.

وأما سائر الروايات التي ذكرنا عن الصحابة والتابعين فليس في شيء منها: أنهم مروا على الميقات؛ وإذ ليس هذا فيها فكذلك تقول: إن من لم يمر على الميقات فليحرم من حيث شاء.

وبهذا تنق الأخبار عنهم مع ما صح عن النبي ﷺ ولا يجوز أن يترك ما صح عن النبي ﷺ من طريق عائشة، وابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم لظنون كاذبة لا دليل على صحة تأويلهم فيها، وهي خارجة أحسن خروج على موافقة رسول الله ﷺ التي لا يحل أن يظن بهم غيرها.

قال أبو محمد: ومن أتى إلى ما روي عن ابن مسعود من قوله: إن القبلة نظير الصائم، فقال: لعله أراد إذا كان معها منى. وإلى خبر عائشة رضي الله عنها: أنها كانت لا تدخل عليها من أرضه نساء إخوانها، فقال: لا ندرى لماذا ولعله لأمر ما، وليس لأنها كانت لا ترى ذلك الرضاغ محرماً؛ فليس له أن ينكر علينا حمل ما روي عنهم على حقيقته وظاهره؛ بل الملامة كلها على من أقحم في هذه الآثار ما ليس فيها من أنهم جازوا على المواقيت؛ بل قد كذب من قال هذا بلا شك، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: أما أبو حنيفة، وسفيان، والحسن بن حي فاستحبوا تعجيل الإحرام قبل الميقات.

وأما مالك فكرهه والزمه إذا وقع.

وأما الشافعي فكرهه.

وأما أبو سليمان فلم يجزه.

وهو قول أصحابنا.

فأما أبو حنيفة فإنه ترك القياس؛ إذ أجاز الإحرام قبل الميقات ولم يجز صلاة من صلى وبينه وبين الإمام نهر ولا فرق بين الإحرام بالحج في غير موضع الإحرام وبين الإحرام بالصلاة في غير موضع الصلاة.

وأما المالكيون فإن حلوا هذه الآثار على ما حلها عليه

على الرأس فهو يرنس كالغفارة ونحوها:

الإحرام فيه إذا غسل.

ولا يصح سماع إبراهيم من عائشة.

وروي عن سعيد بن جبير وإبراهيم، وعطاء، والحسن، وطاوس: إباحة الإحرام فيه إذا غسل - وفي أسانيدهم مغف.

ومنه: من وجد خفين ولم يجد نعلين، فقد قال قوم: يلبسهما كما هما ولا يقطعهما - وقال قوم يشق السراويل فيتز بها.

واحتج من أجاز له لباس السراويل والخفين بما حدثناه عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن محمد بن عثمان أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن المنهال أخبرنا شعبة بن الحجاج أخبرني عمرو بن دينار سمعت جابر بن زيد قال: سمعت ابن عباس قال: «خطبنا رسول الله ﷺ بقرعات فقال: مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبِسْ خَفَيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبِسْ سَرَاوِيلًا».

وقال بعضهم: قطع الخفين إفساد للمال وقد نهى عنه.

قال أبو محمد: حديث رسول الله ﷺ لا يحمل خلافه، فلبس السراويل كما هي ولا شيء في ذلك.

وأما الحقان فحديث ابن عمر فيه زيادة القطع حتى يكون أسفل من الكعبين على حديث ابن عباس فلا يحمل خلافه، ولا ترك الزيادة.

وروي عن علي بن أبي طالب: إذا لم يجد النعلين لبس الخفين، وإن لم يجد إزاراً فلبس السراويل وصح أيضاً عن ابن عباس من قوله.

وروي عن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا عبد الله بن عمر أخبرنا نافع عن ابن عمر قال: إذا لم يجد المحرم النعلين فلبس الخفين وليقطعهما حتى يكون أسفل من الكعبين.

ومن طريق هشام بن عروة أن أباه قال: إذا لم يجد المحرم النعلين لبس الخفين أسفل من الكعبين.

وعن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي أنه قال في المحرم لا يجد نعلين: قال: يلبس الخفين ويقطعهما حتى يكونا مثل النعلين.

وهو قول إبراهيم النخعي، وسفيان، وقول الشافعي، وأبي سليمان.

وبه تأخذ.

وروي عن عائشة أم المؤمنين، والمصور بن غمرة إباحة لباس الخفين بلا ضرورة للمحرم من الرجال.

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن إسحاق بن السليم أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا أبو داود أخبرنا أحمد بن محمد بن حنبل أخبرنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد - أخبرنا أبي عن محمد بن إسحاق قال: إن نافعاً مولى عبد الله بن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ ينهى النساء في إحرامهن عن القفازين، والنقاب، وما من الزمزم، والزعفران، ومن الثياب وتلبس بعد ذلك ما أحببت من الزمزم الثياب - من مفضي، أو خز، أو خلي، أو سراويل، أو قميص، أو خف.

قال علي: وحدثنا عبد الله بن ربيع قال: أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا نوح بن حبيب القوسي أخبرنا يحيى بن سعيد هو القطان - أخبرنا ابن جريج أخبرنا عطاء عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه «أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ وقد أحرم في جبة متصمخ، فقال له رسول الله ﷺ: أما الجبة فأخلعها.

وأما الطيب فأغسله، ثم أخذت إحراماً».

قال أبو محمد: نوح ثقة مشهور؛ فالأخذ بهذه الزيادة واجب، ويجب إحداث الإحرام لمن أحرم في جبة متصمخ بصفوة معاً - وإن كان جاهلاً - لأن رسول الله ﷺ لم يأمر بذلك إلا من جمعها، وقد ذكرنا في كتاب الصلاة نهى النبي ﷺ الرجال عن المعصر جلة.

قال أبو محمد: وفي بعض ما ذكرنا خلافه، وهو الثوب المصبوغ بالورس، أو الزعفران، إذا غسل حتى لا يبقى منه أثر فقال قوم: لباسه جائز.

قال علي: قد روى بعض الناس في هذا أثر ابن صحح وجب الوقوف عنده ولا تعلمه صحيحاً، وإلا فلا يجوز لباسه أصلاً؛ لأنه قد مسه الورس، أو الزعفران.

وروي عن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث الثوري عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة: أن عبد الله بن عروة سأل عروة بن الزبير عن الثوب المصبوغ إذا غسل حتى ذهب لونه - يعني بالزعفران للمحرم - فنهاه عنه.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا هشيم عن أبي بشر قال: كنت عند سعيد بن المسيب فقال له رجل: إني أريد أن أحرم ومعني ثوب مصبوغ بالزعفران فغسلته حتى ذهب لونه، فقال له سعيد: أمك ثوب غيره، قال: لا، قال: فأحرم فيه.

وروي عن طريق إبراهيم عن عائشة أم المؤمنين إباحة

فخالفها الحنفِيُّونَ، والمالكيُّونَ كُلُّهُمَا آراءَ فاسدةً لا دليلَ على صحتها أصلاً، وبالله تعالى التوفيقُ.

ورويَنا عن عائشةَ أُمِّ المؤمنينَ نهيَ المرأةِ عن القفازينِ.

وعن عليٍّ، وابنِ عمرٍ أيضاً.

وهو قولُ إبراهيمَ، والحسنِ، وعطاءٍ، وغيرهم.

ورويَنا عن عائشةَ أُمِّ المؤمنينَ، وعن ابنِ عباسٍ: إباحةُ القفازينِ للمرأةِ.

وهو قولُ الحكمِ، وحمادٍ، وعطاءٍ، ومكحولٍ، وعلقمةَ، وغيرهم؛ وحديثُ رسولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي ذَكَرْنَا هُوَ الْحَاكِمُ عَلَى مَا سِوَاهُ.

وأما المصنفُ فقد رويَنا عن عمرٍ بنِ الخطابِ المنعُ منه جملةً وللمحرمِ خاصةً أيضاً عن عائشةَ أُمِّ المؤمنينَ.

وهو قولُ الحسنِ، وعطاءٍ.

ورويَنا عن جابرِ بنِ عبدِ اللَّهِ، وابنِ عمرٍ، ونافعِ بنِ جبيرٍ: إباحتهُ للمحرمِ، ولم يَحِمْهُ أَبُو حَنيفةَ، ومالكُ: للمحرمِ، وأباحه الشافعيُّ.

ورويَنا عن ابنِ عمرٍ، وابنِ عباسٍ، وعليٍّ، وعقيلِ ابْنِ أَبِي طالبٍ، والقاسمِ بنِ حمْدٍ، وغيرهم، إباحةَ المورِدِ للرَّجُلِ المحرمِ، وهو مباحٌ إذا لم يكنْ بزعرَفانٍ، أو ورسٍ، أو عصفرٍ؛ لأنَّهُ لم يأتِ عنه نهيٌ في قرآنٍ ولا سنةٍ.

٨٢٤ - مسألة: ونسحبُ الغسلَ عندَ الإحرامِ للرجالِ والنساءِ، وليسَ فرضاً إلا على النساءِ وحدها؛ لما:

حدَّثَنَا عبدُ اللَّهِ بنُ ربيعٍ أخبرنا حمْدُ بنُ معاويةَ أخبرنا أحمدُ بنُ شعيبٍ أخبرنا حمْدُ بنُ سلمةَ عن ابنِ القاسمِ حَدَّثَنِي مالِكُ عن عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ القاسمِ عن أبيه عن عائشةَ بنتِ عُمَيْسٍ: أَنَّهَا وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِالنِّبَاةِ فَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مُرَّهَا فَلْتَغْتَسِلَ ثُمَّ نَهَلَ.

٨٢٥ - مسألة: ونسحبُ للمرأةِ والرَّجُلِ أَنْ يَطْلِيَا عندَ الإحرامِ بأطْيَبِ ما يَجِدَانِهِ مِنَ الغَالِيَةِ والبُخُورِ البَعِثَرِ، وغيرِهِ؛ ثُمَّ لَا يَزِيلَانِهِ عَنْ أَنْفُسِهِمَا مَا بَقِيَ عَلَيْهِمَا - وَكَرِهَ الطَّيِّبُ للمحرمِ قَوْمٌ.

رويَنا من طريقِ الزُّهريِّ عن سالمٍ بنِ عبدِ اللَّهِ عن أبيه قالَ: وجدَّ عمرُ بنُ الخطَّابِ ريحَ طيبٍ بالشَّجَرَةِ فقالَ: مَنْ هَذَا، فقالَ معاويةُ: مِنِّي طيبُني أُمُّ حَبِيبَةَ فتَغَيَّظَ عليه عمرُ، وقالَ: منك

وقالَ أبو حنيفةَ: إنَّ لَمْ يَجِدْ إِزَاراً لَيْسَ مَسْرُوبِلاً، فَإِنْ لَبِسَهَا يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ فَعَلِيهِ دَمٌ وَلَا بَدَأَ.

وإنَّ لَيْسَ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ فَعَلِيهِ صَدَقَةٌ، وَإِنْ لَبِسَ خَفَيْنِ لَعْدِمِ التَّعْلِينِ يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ فَعَلِيهِ دَمٌ، وَإِنْ لَبِسَهَا أَقْلٌ فَصَدَقَةٌ.

وقالَ مالكُ: مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَاراً لَيْسَ مَسْرُوبِلاً واقتدى، وإنَّ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ قَطَعَ الْخَفَيْنِ اسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ وَلَبِسَهُمَا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وقالَ مُحَمَّدُ بنُ الْحَسَنِ: يَشُقُّ السَّرَاوِيلَ وَيَتَرَزَّ بِهَا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وقالَ أبو حَمْدٍ: أَمَّا تَقْسِيمُ أَبِي حَنيفةَ بَيْنَ لِبَاسِ السَّرَاوِيلِ وَالْخَفَيْنِ يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ، وَبَيْنَ لِبَاسِهِمَا أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ فَقَوْلُ لَا يَجُزُّ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ، وَلَيْتَ شِعْرِي مَاذَا يَقُولُونَ إِنْ لَبِسَهَا يَوْمًا غَيْرَ طَرَفَةِ عَيْنٍ، أَوْ غَيْرَ نَصْفِ سَاعَةٍ؟

وهَكَذَا نَزِدُهُمْ دَقِيقَةً دَقِيقَةً حَتَّى يَلُوحَ هَذِيانَهُمْ، وَقَوْلُهُمْ بِالْأَضَالِيلِ فِي الدِّينِ.

وكذلكَ يُجَابِهُ الدَّمُ فِي ذَلِكَ، أَوِ الصَّدَقَةُ، لَا نَعْلَمُهُ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ.

فإنَّ قَالُوا: قَسْنَا ذَلِكَ عَلَى الْقَدِيدَةِ الْوَاجِبَةِ فِي حُلُقِ الرَّأْسِ. قلنا: القياسُ كُلُّهُ باطلٌ، ثُمَّ لَوْ كَانَ الْقِيَاسُ حَقًّا لَكَانَ هَذَا مِنْهُ عَيْنُ الْبَاطِلِ؛ لِأَنَّ قَدِيدَةَ الْأَذَى جَاءَتْ بِتَخْيِيرٍ بَيْنَ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نَسَلٍ، وَأَنْتُمْ تَجْعَلُونَ هَاهُنَا الدَّمَّ وَلَا بَدَأَ أَوْ صَدَقَةً غَيْرَ مُحَدَدَةٍ وَلَا بَدَأَ، وَلَا سِيَّما وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ الْكُفَّارَاتِ لَا يَجُوزُ اخْلُصَها بِالْقِيَاسِ، فَكَمْ هَذَا التَّلَاعُبُ بِالذِّينِ.

وأما قولُ مالِكٍ تَقْسِيمُهُ بَيْنَ حُكْمِ السَّرَاوِيلِ وَبَيْنَ حُكْمِ لِبَاسِ الْخَفَيْنِ، خَطَأً لَا بُرْهَانَ عَلَى صَحَّتِهِ، وَمَالِكُ مُعَذَّرٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَلْغُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِنَّمَا الْمَلَامَةُ عَلَى مَنْ بَلَّغَهُ وَخَالَفَهُ تَقْلِيدَ رَأْيِ مالِكٍ.

وأما قولُ مُحَمَّدِ بنِ الْحَسَنِ فخطأ؛ لِأَنَّهُ اسْتَدْرَكَ بِقَوْلِهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَوْجِبَ قَدِيدَةً حَيْثُ لَمْ يَوْجِبْهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قالَ أبو حَمْدٍ: وَهُمْ يَعْظَمُونَ خِلَافَ الصَّاحِبِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ لَهُ خِلَافٌ.

وقَدْ ذَكَرْنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَمْرٍ، وَعائِشَةَ، وَعَلِيٍّ، وَالْمَسُورَ، وَلَا نَعْلَمُ لِأَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الْأَقْوَالِ الَّتِي ذَكَرْنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ

ولمعي اقسمت عليك لترجعن إلى أم حبيبة، فلتغسله عنك كما طيبتن؛ وأنه قال: إنما الحاج الأثمت، الأدفؤ، الأشعر.

ومن طريق شعبة عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن عن أبيه: أن عثمان رأى رجلاً قد تطيب عند الإحرام فأمره أن يغسل رأسه بطين.

ومن طريق وكيع عن سفيان عن عمارة النهدي عن مسلم البطين أن الحسين بن علي أمر أصحابه بالطيب عند الإحرام.

ومن طريق سفيان الثوري عن إبراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه: قال: سمعت ابن عمر يقول: لأن أصبح مطلياً بقطران أحب إلي من أن أصبح محرماً أنضح طياً.

ومن طريق شعبة عن الأشعث بن سليم عن مرة بن خالد الشيباني قال: سألت أبا ذر البزدي بأي شيء يدعس المحرم؟ قال: بالدهن.

وهو قول عطاء، والزهرى، وسعيد بن جبير، وعماد بن سيرين، ومالك، ومحمد بن الحسن إلا أن مالكا قال: إن تطيب قبل إحرامه وقبل إفاضته، فلا شيء عليه.

وعن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى قال: رأيت عبد الله بن الزبير وفي رأسه ولحيته وهو محرم ما لو كان لرجل لاخذ منه رأس مال.

وأباحه جمهور الناس: كما روينا أنفاً عن أم حبيبة أم المؤمنين، ومعاوية وروينا أيضاً عن كثير بن الصلت.

وعن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن الزبير أنه كان يطيب بالغالية الجديدة عند إحرامه.

ومن طريق وكيع عن محمد بن قيس عن بشير بن يسار الأنصاري: أن عمر وجد ريح طيب فقال: من هذه الريح، فقال البراء بن عازب: مني يا أمير المؤمنين، قال: قد علمنا أن امرأتك عطرة إنما الحاج، الأدفؤ، الأعبر.

ومن طريق وكيع عن عتبة بن عبد الرحمن عن أبيه قال: سألت ابن عباس عن الطيب المحرم، فقال: إني لأسفغه في رأسي قبل أن أحرم ثم أحب بقاءه.

وبه إلى محمد بن قيس عن الشعبي: أنه قال: كان عبد الله بن جعفر يطيب بالمسك عند إحرامه.

وعن ابن عباس أنه كان لا يرى بأساً بالطيب عند الإحرام ويوم التحر قبل أن يزور.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن مروان بن معاوية الفزاري عن صالح بن حي أن قال: رأيت أنس بن مالك أصاب ثوبه من خلق الكعبة وهو محرم فلم يغسله.

فهؤلاء جمهور الصحابة رضي الله عنهم: سعد بن أبي وقاص، وأم المؤمنين: عائشة، وأم حبيبة، وعبد الله بن جعفر، والحسين بن علي، وأبو ذر، وأبو سعيد، والبراء بن عازب، وأنس، ومعاوية، وكثير بن الصلت، وابن الزبير، وابن عباس.

ومن طريق سفيان عن أيوب السخيتي عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص قالت: طيب أبي بالمسك، والذيرة لحرمه حين أحرم، ولحله قبل أن يزور، أو يطوف.

وعن ابن الحنفية: أنه كان يغلف رأسه بالغالية الجديدة قبل أن يحرم.

ومن طريق معمر بن أيوب عنها وغيره، أنها سألت، ما كان ذلك الطيب؟ قالت: البان الجديد، والذيرة المسكة.

وعن عمر بن عبد العزيز أنه كان يدعس بالسليخة - عند الإحرام.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن حماد بن أسامة عن عمر بن سويد الثقفي عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت: كنا نضجج جباهنا بالمسك الطيب قبل أن نحرم، ثم نحرم ونحن مع رسول الله ﷺ فنعرق فيسبل على وجوهنا فلا يهنأنا عنه النبي ﷺ.

وعن عثمان بن عروة بن الزبير: أن أباه كان يحمر ثيابه، ويحرم فيها قال: وكان يرى لحاناً تغزل من الغالية ونحن محرمون فلا ينكر ذلك علينا.

وعن الأسود بن يزيد أنه كان يحرم ويهض الطيب يرى في رأسه ولحيته.

ومن طريق حماد بن سلمة قال حدثني ذرة أنها كانت تغلف رأس عائشة أم المؤمنين بالمسك، والعنبر عند الإحرام.

وعن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة قال: كان أبي يقول لنا: تطيبوا قبل أن تحرموا وقبل أن تغبضوا يوم التحر.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا أيوب بن محمد الورداني

شَاءَ اللَّهُ تعالى - من إجازة تغطية الحرم وجهه فخالفوه فسبحان من جعل قوله حيث لم تبلغه السنَّة حجة، ولم يجعل فعله حيث لا خلاف فيه للسنن حجة إن هذا لعجب.

قال أبو محمد: فلما اختلفوا وجب الرجوع إلى ما افترض الله تعالى الرجوع إليه من بيان رسول الله ﷺ فوجدنا.

ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد أخبرنا إبراهيم بن أحمد الفريري أخبرنا البخاري أخبرنا محمد بن يوسف أخبرنا سفيان عن منصور عن سعيد بن جبير قال: كان ابن عمر يدخن بالزيت، فذكرته لإبراهيم بن النخعي - فقال: ما تصنع بقوله: حدثني الأسود عن عائشة أم المؤمنين قالت: كأي أنظر إلى ويصص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو حرم.

أخبرنا أحمد بن قاسم أخبرنا أبو قاسم بن محمد بن قاسم أخبرنا جدي قاسم بن أصبغ أخبرنا أبو إسماعيل هو محمد بن إسماعيل الرمذي - أخبرنا الحميدي أخبرنا سفيان بن عيينة أخبرنا عطاء بن السائب عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة قالت: رأيت الطيب في مفرق رسول الله ﷺ بعد نالسة وهو محرم.

ورويته أيضاً من طريق علفمة، ومسروق عن عائشة:

أخبرنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا أحمد بن منيع، ويعقوب الدورقي قالاً جميعاً: أخبرنا هشيم أخبرنا منصور هو ابن المعتز - عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت: كنت أطيّب رسول الله ﷺ قبل أن يحرم، ويوم النحر، قبل أن يطوف بالبيت بطيب في مسك:

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن منصور أخبرنا سفيان أخبرنا عثمان بن عروة بن الزبير عن أبيه قال: قلت لعائشة: بأي شيء طيبت النبي ﷺ، قالت: بالطيب الطيب عند حله وحرمه.

ورويته أيضاً: من طريق عمرة بنت عبد الرحمن عنها.

فهذه آثار متواترة متظاهرة لا يحل لأحد أن يخرج عنها؛ رواه عن أم المؤمنين: عروة، والقاسم، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عبد الله بن عمر، وعمرة، ومسروق، وعلقمة، والأسود.

ورواه عن هؤلاء: الناس الأعلام.

قال أبو محمد: فاعترض من قلّد مالكا، ومحمد بن الحسن

أخبرنا عمرو بن أيوب أخبرنا أنس بن حبيب عن أبي بكر هو ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام - أن سليمان بن عبد الملك عام حجّ جمع أناساً من أهل العلم فيهم عمر بن عبد العزيز، وخارجة بن زيد بن ثابت، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وسالم، وعبد الله ابن عبد الله بن عمر، وابن شهاب، وأبو بكر بن عبد الرحمن فسلمهم عن الطيب قبل الإفاضة فكلمهم امره بالطيب - فلم يختلف عليه أحد منهم إلا أن عبد الله بن عبد الله بن عمر قال: كان عبد الله جاداً جدّاً وكان يرمي الجمره ثم يبيع ثم يخلق ثم يركب فيفيض قبل أن يأتي منزله، فقال سالم: صدق.

ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال: قال سالم بن عبد الله بن عمر: قالت عائشة: أنا طيبت رسول الله ﷺ وستة رسول الله ﷺ حتى أن تتبع، هكذا نصّ كلام سالم في الحديث ولم تتبع ما جاء عن أبيه وجده في ذلك.

ورويته أيضاً: عن إبراهيم النخعي، وابن جريح، واستحبه سفيان الثوري أي طيب كان عند الإحرام قبل الغسل وبعده؟

قال أبو محمد: هؤلاء جهول التابعين، وفقهاء المدينة.

وهو قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، وزفر، ومحمد بن الحسن بن أشهر قولي، وقول الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبي سليمان، وجميع أصحابهم.

قال أبو محمد: أمّا عمر فقد ذكرنا أنّاً إذ شمّ الطيب من البراء بن عازب ولم ينه عنه أنه قد توقف - كراهيته وإنكاره. وأمّا عبد الله ابنه فلنا:

روينا عنه من طريق وكيع عن عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه قال: سألت ابن عمر عن الطيب عند الإحرام، فقال: لا أمر به ولا نهى عنه.

ورويته من طريق سعيد بن منصور أخبرنا يعقوب بن عبد الرحمن حدثني موسى بن عبيدة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر قال: دعوت رجلاً وأنا جالس بمجنب أبي فأرسلته إلى عائشة أسألتها عن الطيب عند الإحرام، وقد علمت قولها ولكن أحبيت أن يسمعه أبي فجاءني رسولي فقال: إن عائشة تقول: لا بأس بالطيب عند الإحرام فأصب ما بدا لك، فصمت عبد الله بن عمر.

قال علي: هذا - باصح إسناد - بيان في أنه قد رجّع عن كراهته جملة ولم يذكر استحسانه فسقط تعلقهم بعمر، وبعبد الله بن عمر، ولم يبق لهم إلا عثمان وحده.

وقد صح عنه رضي الله عنهم - ما سنذكره بعد هذا إن

من ذكرنا قبلَ عن عائشةَ ثَمَّنْ لا يدلُّ حمَّدُ بنُ المثنَّى بِأحدٍ منهم لو انفرد، فكيف إذا اجتمعوا؟ من أنَّها طيَّبته عليه السلام عند إحرامه وإحلاله قبلَ أن يطوف بالبيت.

وما رواه من رَواه منهم من أنَّها رأت الطَّيِّبَ في مفارقه عليه السلام بعدَ ثلثينَ من إحرامه.

وأيضاً: فقد صحَّ يقيُن لا خلافَ فيه أنَّه عليه السلام إنَّما أحرمَ في تلكَ الحِجَّةِ إثرَ صَلَاةِ الظَّهِيرِ؛ فَصَحَّ أَنَّ الطَّيِّبَ الَّذِي روى ابنُ المثنَّى هوَ طيِّبٌ آخرُ كانَ قبلَ ذلكَ بليَّةً طافَ فيها عليه السلام على نسائه ثَمَّ أصبحَ كما في حديثِ ابنِ المثنَّى؛ فبطُلَ أن يكونَ لهُم في حديثِ ابنِ المثنَّى متعلِّقٌ، وابنُ المثنَّى كوفيٌّ، فبما عجباً للمالكينَ لا يزالونَ يضعفونَ روايةَ أهلِ الكوفةِ فإذا وافقتهم تركوا لها المشهورَ من رواياتِ أهلِ المدينة، فكيف وليست روايةُ ابنِ المثنَّى مخالفةً لروايةِ غيره في ذلك؟.

واحتجَّوا بالخبرِ الَّذِي فيه عن النبيِّ ﷺ «أنَّه قيلَ: مَنْ الحَاجُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟».

قالَ: الْأَشْعَثُ الثَّقِيلُ».

قالَ عليٌّ: وهذا رواه إبراهيمُ بنُ يزيدٍ، وهوَ ساقطٌ لا ينجحُ بحديثه، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لما كانتَ لهُم فيه حِجَّةٌ، لأنَّه لا يَمُكِنُ أَشْعَثُ ثَقَلًا من أَوَّلِ يومٍ ولا بعدَ يومينِ وثلاثينَ؛ وإنَّما اجتمعَ له الطَّيِّبُ عندَ الإحرامِ، وعندَ الإحلالِ كغسلِ الرَّأسِ بالخطميِّ حينئذٍ.

وشعَّبَ بعضهم بالخبرِ الثَّابِتِ الَّذِي:

روَّيَناه من طريقِ مسلمٍ عن عليٍّ بنِ خُشَرمٍ أخيرنا عيسى هوَ ابنُ يونسَ - عن ابنِ جريجٍ أخيرني عطاةً: قالَ صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بنِ أُمَيَّةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَاهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْجَعْرَانَةِ وَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَوْبٌ قَدْ أَظْلَمَ بِهِ عَلَيْهِ مَعَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فِيهِمْ عُمَرُ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفِيَّةٌ مَنُفَّسَةٌ بِطَبِيبٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَخْرَجَ بِعُمُرَةٍ فِي جُبَّةٍ بَعْدَ مَا تَضَعُ بِطَبِيبٍ؟ فَجَاءَهُ الْوَحْيُ فَذَكَرَ الْحَبْرَ. وَفِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ:

أَمَّا الطَّيِّبُ الَّذِي بِكَ فَاغْبِئْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

وَأَمَّا الْجُبَّةُ فَانْزِعْهَا ثُمَّ اصْنَعْ فِي عُمُرَتِكَ مَا تَصْنَعُ فِي حِمْلِكَ».

وهكذا: روَّيَناه من طريقِ يحيى القطَّانِ عن ابنِ جريجٍ نصّاً.

قالَ عليٌّ: في احتجاجهم بهذا الخبرِ عبرةٌ ولا حِجَّةٌ لهُم فيه.

أما العجبُ فإنَّه كانَ في الجعرةِ كما ذَكَرَ في الحديثِ وعمرةُ

في هذا بأن قالوا: قد رويتم من طريقِ أبي عميرٍ بنِ النُّحَّاسِ عن ضمرةَ بنِ ربيعةَ عن الأوزاعيِّ عن الزُّهريِّ عن عروةَ عن عائشةَ قالت: طيَّبَ رسولُ اللَّهِ ﷺ لإحلاله وإحرامه طيباً لا يشبه طيبكم هذا - تعني ليسَ له بقاء.

قالَ عليٌّ: هذه لفظةٌ ليستَ من كلامها بلا شكٍّ بنصِّ الحديثِ وإنَّما هوَ ظَنٌّ ثَمَّنْ دونها، والظَّنُّ أَكْذَبُ الحديثِ.

وقد صحَّ عنها من طريقِ مسروقٍ، وعلقمةَ، والأَسودِ - وهم النُّجُومُ الثَّواقِبُ - أنَّها قالت: إنَّها رأت الطَّيِّبَ في مفرقه عليه السلام بعدَ ثلاثةِ أيَّامٍ ولا ضعفَ أضعفَ ثَمَّنْ يكذبُ روايةٌ هؤلاء عنها أنَّها رأتَ بينهما روايةَ أبي عميرٍ بنِ النُّحَّاسِ يظُنُّ ظنه من شاءَ اللَّهُ تعالى أنَّ يظنُّه؛ اللَّهُمَّ فلا أَكْثَرَ فهذا عجبٌ عجيبٌ.

وقالَ بعضهم: هذا خصوصٌ له عليه السلام.

قالَ أبو حمَّدٍ: كذبَ قائلُ هذا لأنَّ سالمَ بنَ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍ روى عنها بأصحِّ إسنادٍ أنَّها طيَّبته عليه السلام قالت: بيديَّ:

روَّيَناه من طريقِ حمَّادِ بنِ زيادٍ عن عمرو بنِ دينارٍ عن سالمٍ بنِ عبدِ اللَّهِ عَن عَائِشَةَ.

روَّيَناه قبلَ «أنَّهم كُنْ يَضْمَحْنَ جِبَاهَهُنَّ بِالْوَسْكِ ثُمَّ يُخْرِمْنَ ثُمَّ يَغْرِقْنَ فَيَسِيلُ عَلَى وَجْهِهِنَّ فَيَرَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَا يُكْرَهُ».

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لهُم كُلُّ هذه الظُّنونِ لكانَ هذا الخبرُ حِجَّةً عليهم لا لهُم على كلِّ حالٍ؛ لأنَّ فيه أنَّه عليه السلام طيَّبَ عندَ الإحرامِ بطيبٍ، فقالَ لهُم: ليكنَ أيُّ طيبٍ شاءَ، هوَ طيبٌ على كلِّ حالٍ، وأنَّهم يكرهونَ الطَّيِّبَ بكلِّ حالٍ، فكَم هذا التَّمويه بما هوَ عليكم، وتَرهونَ أنَّه لَكُمْ، فسيحانَ مَنْ جعلهم يعارضونَ الحقَّ البينَ بالظُّنونِ والتَّكاذيبِ والذي يجبُ أنْ يعملَ عليه قولُها لا يشبه طيبكم هذا ' إنَّ صحَّ عنها: على أنَّه أطيبُ من طيبنا، لا يجوزُ غيرُ هذا قولُها الَّذِي أوردناه عنها اتِّسافاً أنَّها طيَّبته عليه السلام بأطيبِ الطَّيِّبِ.

واعترضَ في ذلكَ من دَقَّقَ منهم.

بما روَّيَناه من طريقِ إبراهيمَ بنِ حمَّدٍ بنِ المثنَّى عن أبيه أنَّه سمعَ عائشةَ أمَ الْمُؤْمِنِينَ تقولُ: طيَّبَ رسولُ اللَّهِ ﷺ فطافَ في نسائه ثُمَّ أصبحَ عرماً.

قالَ: فَصَحَّ عنه أنَّه اغتسلَ فزالَ ذلكَ الطَّيِّبُ عنه.

قالَ أبو حمَّدٍ: نعوذُ بِاللَّهِ من المسوى وما يحملُ عليه من المكابرةِ للحقِّ بالظَّنِّ الكاذبِ، ويكذبُ ظَنُّ هذا الظَّانِّ ما رواه كلُّ

أَنْتَ صَائِعٌ فِي حَجِّكَ.

فَاتَّفَقَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَهَمَامُ بْنُ يَحْيَى، وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ كُلُّهُمْ عَنْ عطاءٍ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ نَفْسًا عَنْ صفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ مُتَمَسِّحًا بِخُلُقٍ، وَهُوَ الصُّفْرَةُ نَفْسَهَا، وَهُوَ الزُّعْفَرَانُ - بِلَا خِلَافٍ وَهُوَ حَرَّمٌ عَلَى الرِّجَالِ عَامَّةً فِي كُلِّ حَالٍ، وَعَلَى الْحَرَمِ أَيْضًا بِخِلَافِ سَائِرِ الطَّيِّبِ.

كَمَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ أَخْبَرَنَا الْفَرِيرِيُّ أَخْبَرَنَا الْبُخَارِيُّ أَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبِيٍّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَزَعَّفَرَ الرِّجَالُ».

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عِثْمَانَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا عَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُشُورِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْخُدَافِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ هُوَ سَفِيَانُ - عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عطاءٍ عَنْ صفْوَانَ بْنِ يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا كَانَ بِالْجَعْرَانَةِ أَنَّهُ رَجُلٌ مُتَمَسِّحٌ بِخُلُقٍ وَعَلَيْهِ مَقَطَعَاتٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَهْلُكْتُ بِمُغْمَرَةٍ فَكَفَيْتَ تَأْمُرُنِي؟ وَأَنْزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَعَلَنِي عُمَرُ فَظَنَنْتُ إِلَيْهِ فَلَمَّا سُرِّي عَنْهُ قَالَ: آتَيْنِ السَّائِلَ؟ هَا أَنَا ذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: مَا كُنْتُ تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ؟ قَالَ: أَنْزَعُ ثِيَابِي هَذِهِ وَأَغْسِلُ هَذَا عَنِّي؟ قَالَ: فَاصْنَعُ فِي عُمْرَتِكَ وَثَلِّ مَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ».

فَبَطَّلَ تَشْيِيهِمْ بِهَذَا الْخَبَرِ جَمْعًا لِأَنَّهُ إِنَّمَا فِيهِ نَهْيٌ عَنِ الصُّفْرَةِ لَا عَنْ سَائِرِ الطَّيِّبِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِ نَهْيٌ عَنِ الطَّيِّبِ وَلَيْسَ ذَلِكَ فِيهِ لَكَانَ مَنْسُوحًا بِآخِرِ فِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَجَدْنَا الْحَرَّمَ مَنِئِيًّا عَنْ ابْتِدَاءِ التَّطْيِيبِ، وَعَنْ ابْتِدَاءِ الصُّوِّ، ثُمَّ وَجَدْنَا لَوْ أَحْرَمَ فِي يَدِهِ صَيْدٌ لَوَجِبَ عَلَيْهِ إِرْسَالُهُ فَكَذَلِكَ الطَّيِّبُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا قِيَاسٌ وَالْقِيَاسُ فَاسِدٌ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ مِنَ الْقِيَاسِ بَاطِلًا لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ أَحْرَمَ فِي يَدِهِ صَيْدٌ قَدْ تَصَدَّيْهِ فِي إِحْلَالِهِ أَنْ يَطْلُقَهُ فَهُوَ تَشْبِيهُ لِلْخَطِ بِالْخَطِ.

وَالْعَجَبُ كُلُّهُ مِنْ قَوْلِ هَذَا الْقَائِلِ: إِنَّ مِنْ أَحْرَمَ فِي يَدِهِ صَيْدٌ فِي قَفْصِهِ مِنْ مِزْلِهِ صَيْدٌ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ إِطْلَاقُ الَّذِي فِي يَدِهِ وَلَا يُلْزَمُهُ إِطْلَاقُ الَّذِي فِي الْقَفْصِ وَهَذَا عَجَبٌ جَدًّا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَامَهُ أَيْضًا عَلَى مَنْ أَحْرَمَ وَعَلَيْهِ قَيْصَصٌ، وَسِرَاوِيلُ، وَعِمَامَةٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَبِعَارِضٍ قِيَاسُهُمْ هَذَا بِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْمَحْرَمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ، فَإِنْ تَزَوَّجَ ثُمَّ أَحْرَمَ يَبْطُلُ نِكَاحُهُ.

فَإِنْ قَالُوا: لَا نَوَافِقَ عَلَى هَذَا.

قُلْنَا: إِنَّمَا خَاطِبُنَا بِهَذَا مِنْ يَقُولُ بِهِ مِنَ الْمَالِكِيِّينَ.

وَأَمَّا أَنْتُمْ فَلَا تَكُنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ الْحَرَّمَ مَنْعُوعٌ مِنْ ابْتِدَاءِ ذَنْبٍ

الْجَعْرَانَةِ كَانَتْ إِثْرَ تَحِيٍّ مَكَّةَ مُتَصِلَةً بِهِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، لِأَنَّ تَحِيَّ مَكَّةَ كَانَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَكَانَتْ حَتَّى مُتَصِلَةً بِهِ، ثُمَّ عَمْرَةَ الْجَعْرَانَةَ مُتَصَرِّفَةً عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ حَتَّى: ثُمَّ حَجَّ تِلْكَ السَّنَةِ عَتَابُ بْنُ أُسَيْدٍ، ثُمَّ كَانَ عَامَ قَابِلٍ فَحَجَّ بِالنَّاسِ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ كَانَتْ حَجَّةُ الْوُدَاعِ فِي الْعَامِ الثَّلَاثِ، وَكَانَ تَطْيِيبُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَزْوَاجُهُ، مَعَهُ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ بَعْدَ حَدِيثِ هَذَا الرَّجُلِ بِأَرْبَعٍ مِنْ عَامِينَ، فَمَنْ أَعْجَبَ مَنْ يِعَارِضُ آخِرَ فِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَوَّلِ فِعْلِهِ هَذَا، لَوْ صَحَّ أَنَّ حَدِيثَ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ فِيهِ نَهْيٌ عَنِ الطَّيِّبِ لِلْمَحْرَمِ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ لَهُمْ - لَمَا تَذَكَّرُوا أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا كَوْنُهُ لَا حَجَّةَ لَهُمْ فِيهِ: فَإِنَّ هَذَا الْخَبَرَ رَوَاهُ مِنْ هُوَ أَحْفَظُ مِنْ ابْنِ جَرِيرٍ وَأَجْلُّ مِنْهُ فِيهِ.

كَمَا حَدَّثَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْبَاجِيِّ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا عَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُشُورِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْخُدَافِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ هُوَ سَفِيَانُ - عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عطاءٍ عَنْ صفْوَانَ بْنِ يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا كَانَ بِالْجَعْرَانَةِ أَنَّهُ رَجُلٌ مُتَمَسِّحٌ بِخُلُقٍ وَعَلَيْهِ مَقَطَعَاتٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَهْلُكْتُ بِمُغْمَرَةٍ فَكَفَيْتَ تَأْمُرُنِي؟ وَأَنْزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَعَلَنِي عُمَرُ فَظَنَنْتُ إِلَيْهِ فَلَمَّا سُرِّي عَنْهُ قَالَ: آتَيْنِ السَّائِلَ؟ هَا أَنَا ذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: مَا كُنْتُ تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ؟ قَالَ: أَنْزَعُ ثِيَابِي هَذِهِ وَأَغْسِلُ هَذَا عَنِّي؟ قَالَ: فَاصْنَعُ فِي عُمْرَتِكَ وَثَلِّ مَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ».

قَالَ عَلِيُّ: عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ مِنَ التَّابِعِينَ صَحَبَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَابْنَ عَبَّاسٍ، وَابْنَ عَمْرٍو، فَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّ ذَلِكَ الطَّيِّبَ إِنَّمَا كَانَ خُلُقًا.

وَهَكَذَا: رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ رَافِعٍ أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنِ حَازِمٍ أَخْبَرَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - يَحْدُثُ عَنْ عطاءٍ عَنْ صفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ هَذَا رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْجَعْرَانَةِ قَدْ أَهْلَ بِالْعُمْرَةِ وَهُوَ مُصَفَّرٌ رَأْسُهُ وَلِحْيَتُهُ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَخْرَمْتُ بِمُغْمَرَةٍ وَأَنَا كَمَا تَرَى، فَقَالَ: أَنْزَعُ عَنْكَ الْجُبَّةَ وَأَغْسِلْ عَنْكَ الصُّفْرَةَ، وَمَا كُنْتَ صَائِعًا فِي حَجِّكَ فَاصْنَعِي فِي عُمْرَتِكَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ أَخْبَرَنَا هَمَامُ بْنُ ابْنِ يَحْيَى - أَخْبَرَنَا عطاءُ هُوَ ابْنُ أَبِي رِيَّاحٍ - عَنْ صفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَجَاةٌ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِالْجَعْرَانَةِ - عَلَيْهِ جُبَّةٌ وَعَلَيْهِ خُلُقٌ أَوْ قَالَ: أَثَرُ الصُّفْرَةِ فَذَكَرَ الْخَبَرَ - وَفِيهِ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَغْسِلْ عَنْكَ أَثَرُ الصُّفْرَةِ، أَوْ قَالَ: أَثَرُ الْخُلُقِ، وَأَخْلَعْ عَنْكَ جُبَّتَكَ وَاصْنَعِي فِي عُمْرَتِكَ مَا

قالت: سألت عائشة أم المؤمنين ما تلبس الحرمة؟ قالت: لا تتقّب، ولا تلتئم، وتسدّل الثوب على وجهها.

وعن عثمان أيضاً ذلك، فكان المرحوم في ذلك إلى ما منع منه رسول الله ﷺ فقط.

وأما الرجل: فإنا روينا من طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن الفرافصة بن عمير قال: كان عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت، وابن الزبير يخمرون وجوههم وهم عراة.

ومن طريق معمر، وسفيان بن عيينة كليهما عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال: سمعت عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول: رأيت عثمان بن عفان يخمّر وجهه بقطيفة أرجوان بالعرج في يوم صائف وهو عراة.

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عبد البصير أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن المتي أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي الزبير قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: الحرم يغطي من الغبار ويغطي وجهه إذا نام ويغتسل ويغسل ثيابه.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله، وابن الزبير أنهما كانا يخمران وجوههما وهما عراة.

ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس أنه قال: الحرم يغطي ما دون الحاجب والمرأة تسدل ثوبها من قبل قلها على هامتها.

وعن عبد الرحمن بن عوف أيضاً: إباحة تغطية الحرم وجهه.

وهو قول عطاء، وطاوس، ومجاهد، وعلقمة، وإبراهيم النخعي، والقاسم بن محمد كلهم أفتى الحرم بتغطية وجهه ويمن بعضهم من الشمس، والغبار، والذباب وغير ذلك.

وهو قول سفيان الثوري، والشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهم.

وروي عن ابن عمر: لا يغطي الحرم وجهه.

وقال به مالك، ولم ير على الحرم إن غطى وجهه شيئاً لا فدية، ولا صدقة، ولا غير ذلك إلا أنه كرهه فقط، بل قد روى عنه ما يدل على جواز ذلك.

روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان هو ابن عيينة - عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: الذنن

الصديد وأكله، ولا تختلفون في أن من ذبح صيداً ثم أحرم فإن ملكه وأكله له حلال.

٨٢٦- مسألة: ثم يقولون: ليك بعمرة، أو بنيان ذلك في أنفسهم لقول رسول الله ﷺ «أَمَّا الْأَعْمَالُ بِالْيَأْسَةِ وَنَسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ إِتْرَ صَلَاةٍ فَرَضِ أَوْ نَافِلَةٍ.

٨٢٧- مسألة: ثم يجتبان تجديد قصير إلى الطيب فإن ستمها من طيب الكعبة شيء لم يضر.

أما اجتناب القصير إلى الطيب فلا نعلم فيه خلافاً. وأما إن مسه شيء من طيب الكعبة أو غيرها عن غير قصد، فلا نعلم فيه شيء.

وقد روينا عن أنس كما ذكرنا أنه أصابه فلم يغسله. وبه قال عطاء، وسئل عن ذلك، فقال: ليس عليه أن يغسله.

٨٢٨- مسألة: ولا بأس أن يغطي الرجل وجهه بما هو ملتحف به أو بغير ذلك ولا كراهة في ذلك؛ ولا بأس أن تسدل المرأة الثوب من على رأسها على وجهها.

أما أمر المرأة، فلأن رسول الله ﷺ إنما نهاها عن النقاب؛ ولا يسمى السدل نقاباً فإن كان البرقع يسمى نقاباً، لم يحل لها لباسه.

وأما اللثام فإنه نقاب بلا شك؛ فلا يحل لها. وقد قال الله تعالى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ» وقال رسول الله ﷺ: «إِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَذَعُوهُ».

وقال تعالى: «وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ» فصح أن ما لم يفصل لنا تحريمه فمباح، وما لم ينه عنه فحلال، وبالله تعالى التوفيق.

وقد صح في ذلك خلاف:

روينا من طريق الحجاج بن المتهلل أخبرنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون عن محمد بن المنكدر قال: رأى ابن عمر امرأة قد سدت ثوبها على وجهها - وهي عرمة - فقال لها: اكشفي وجهك فإنما حرمة المرأة في وجهها.

وصح خلاف هذا عن غيره:

كما روينا عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر أن أسماء بنت أبي بكر الصديق كانت تغطي وجهها وهي عرمة.

وعن وكيع عن شعبة عن يزيد الرشتي عن معاذة العدوية

وابن عباس روى هذا الخبر وهو رأي للمحرم الحي أن يمتز رأسه وجهه؛ فإن لك ذلك الأصل الخبيث الذي تعلقوا به في رد السنن الثابتة.

قال علي: ونحن نقول: إن الحي المحرم لا يلزمه كشف وجهه، وإنما يلزمه كشف رأسه فقط؛ فإذا مات أحدث الله تعالى له حكماً زائداً وهو أن لا يمتز وجهه ولا رأسه ﴿لَا يُسَالِّ عَمَّا يَقْعَلُ﴾ تعالى، والقياس ضلال، وزيادة في الدين شرعاً لم يأت به الله تعالى.

قال علي: لو كان تغطية المحرم وجهه مكروهاً أو محرماً لبيته رسول الله ﷺ فإذا لم يمتز ذلك فهو مباح، وبالله تعالى التوفيق.

٨٢٩ - مسألة: ونستحب أن يكتر من التلبية من حين الإحرام فما بعده دائماً في حال الركوب، والمشي، والنزول، وعلى كل حال، ويرفع الرجل والمرأة صوتهما بها ولا بد، وهو فرض - ولو مرة - وهي: لبيك اللهم لبيك، لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك.

أخبرنا أحمد بن محمد بن الجسور أخبرنا أحمد بن الفضل الديلمي أخبرنا محمد بن جرير الطبري حدثني محمد بن عبد الله بن سعيد الواسطي أخبرنا يعقوب بن محمد أخبرنا أحمد بن موسى أخبرنا إسحاق بن سعيد بن جبير عن جعفر بن حمزة عن أبي داود المازني عن أبيه عن جده أبي داود - وهو يدرى - قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في الحج، فلما كان بأبي الحليفة صلى في المسجد أربع ركعات، ثم لم يلبس الصلاة، ثم خرج إلى باب المسجد، فإذا راحته قائمة فلما اتبعت به أهل ثم مضى، فلما علا البقاء أهل».

قال علي: ومن حيث أهل أجزاء لأنه فعل لا أمر:

أخبرنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج حدثني حرمله بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال: إن سالم بن عبد الله بن عمر أخبرني عن أبيه قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: لبيك، لبيك، اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك، والملك لا شريك لك» لا يزيد على هؤلاء الكلمات.

قال أبو محمد: وقد روى غيره الزيادة، ومن زاد ذكر الله تعالى فحسن، ومن اختصر على هذه فحسن، كل ذلك ذكر

من الرأس فلا تغطيه، وقال: إحرام المرأة في وجهها، وإحرام الرجل في رأسه.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يغطي المحرم وجهه فإن فعل فعله القذية.

قال أبو محمد: ما نعلم أحداً قال هذا قبل أبي حنيفة، وهم يعظمون خلافة الجمهور؛ وقد خالفوا هاهنا: عبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت، وجابر بن عبد الله، وابن عباس، وابن الزبير، وجمهور التابعين؛ فإن تعلقوا بإبن عمر فقد ذكرنا في هذا الباب عن ابن عمر نهي المرأة عن أن تسدل على وجهها وقد خالفوه.

وروي عنه ما يدل على جواز تغطية المحرم وجهه كما ذكرنا آنفاً فمرة هو حجة، ومرة ليس هو حجة، أف هذا عملاً.

قال أبو محمد: والعجب كل العجب أنهم قالوا: لما كانت المرأة إحرامها في وجهها كان الرجل بذلك أحق لأنه أغلظ حالاً منها في الإحرام.

قال أبو محمد: والسنن قد فرقت بين الرجل والمرأة في الإحرام فوجب على الرجل في الإحرام كشف رأسه ولم يجب على المرأة، واتفاقي أن لا يلبس قفازين واختلاف في الثياب، فمن أين وجب أن يقاس عليها في تغطية وجهه؟ إن هذا القياس سخيف جداً.

وأيضاً: فقد كذبوا وما نهيت المرأة عن تغطية وجهها بل هو مباح لها في الإحرام - وإن نهيت عن القفاز فقط - فظهر فساد قياسهم.

والعجب أنهم احتجوا في ذلك بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ في أمره في الذي مات محرماً أن لا يمتز رأسه، ولا وجهه:

رويناه من طرق جمة: منها من طريق مسلم أخبرنا أبو كريب أخبرنا وكيع عن سفيان عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «أن رجلاً أرفضته راحلته وهو محرم فمات، فقال رسول الله ﷺ اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبيي، ولا تحمروا وجهه ولا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً».

قال أبو محمد: إن الحياة لفضيلة، وكما أخبر رسول الله ﷺ أنه من الإيمان، وهم أول مخالف لهذا الحديث، وأول عاصي لرسول الله ﷺ فيه فلا يرون فيمن مات محرماً أن يكشف رأسه ووجهه، بل يغطون كل ذلك ثم يحتجوا به في أن لا يغطي الحي المحرم وجهه ونعموا بالله من الخذلان. ويقولون: إن الصاحب إذا روى خبراً وخالفه فهو دليل على نسخ ذلك الخبر عنهم هو،

حسن:

قيل: عائشة أم المؤمنين اعتمرت من التمتع فذكر ذلك لعائشة فقالت عائشة: لو سألني لأخبرته؛ فهذه أم المؤمنين ترفع صوتها حتى يسمعا معاوية في حاله التي كان فيها.

فإن قيل: قد روي عن ابن عباس: لا ترفع المرأة صوتها بالتلبية - وعن ابن عمر: ليس على النساء أن يرفعن أصواتهن بالتلبية.

قلنا: رواية ابن عمر هي من طريق عيسى بن أبي عيسى الخياط وهو ضعيف، ورواية ابن عباس هي من طريق إبراهيم بن أبي حبيبة وهو ضعيف ولو صحا لكانت رواية عائشة موافقة للنسب.

٨٣٠- مسألة: فإذا قدم المتمر، أو المتمرة مكة

فليدخل المسجد ولا يبدأ بشيء لا ركعتين ولا غير ذلك قبل القصد إلى الحجر الأسود فيقبلان، ثم يلقيان البيت على اليسار ولا بد، ثم يطوفان بالبيت من الحجر الأسود إلى أن يرجعا إليه سبع مرات، منها ثلاث مرات خيا وهو مشي فيه سرعة، والأربع طوافات البواقي مشيا، ومن شاء أن يغيب في الثلاث الطوافات، وهي الأشواط من الركن الأسود مارا على الحجر إلى الركن اليماني، ثم يمشي رقفا من اليماني إلى الأسود في كل شوط من الثلاثة فذلك له وكلمة مرا على الحجر الأسود قبلا، وكذلك الركن اليماني أيضا فقط، فإذا تم الطواف المذكور أتيا إلى مقام إبراهيم عليه السلام فصليا هالك ركعتين وليستا فرضا.

ثم خرجا ولا بد إلى الصفا فصعدا عليه، ثم هبطا فإذا صارا في بطن الوادي أسرع الرجل المشي حتى يخرج عنه ثم يمشي حتى يأتي المروة فصعد عليها ثم ينحدر كذلك حتى يرجع إلى الصفا ثم يرجع كذلك إلى المروة هكذا حتى يتم سبع مرات، منها ثلاث خيا وأربع مشيا، وليس الخيب بينهما فرضا.

ثم يعلق الرجل رأسه، أو يقصر من شعره - ولا تعلق المرأة لكن تقصر من شعرها، وقد تمت العمرة وحلّ هما كل ما كان حرم عليهما بالإحرام من لباس وغيره.

قال أبو محمد: لا خلاف فيما ذكرنا إلا في أشياء ينهيا إن شاء الله عز وجل، وهي: وجوب الخبب في الطواف، وجواز تنكيس الطواف بأن يلقى البيت على اليمين، وجوب السعي بين الصفا والمروة:

برهان صحت قولنا.

ما حدثناه عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن سليمان لوين عن حماد بن زيد

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا حيد بن عبد الرحمن عن عبد العزيز بن أبي سلمة هو ابن الماجشون - عن عبد الله بن الفضل عن الأعمرج عن أبي هريرة قال: «كان من تلبية رسول الله ﷺ ليلى الحق».

قال أحمد بن شعيب ما نعلم أحدا أسنده إلا عبد الله بن الفضل وهو ثقة:

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن راهويه أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن خالد بن السائب عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال: «جاءني جبريل فقال لي: يا محمد مر أصحابك فليرفعوا أصواتهم بالتلبية».

قال أبو محمد: هذا أمر، وقال بعض الناس: يكره رفع الصوت.

قال علي: وهذا خلاف للسنة.

وقال بعضهم: لا ترفع المرأة.

قال أبو محمد: هذا خطأ وتخصيص بلا دليل، وقد كان الناس يسمعون كلام أمهات المؤمنين ولا حرج في ذلك، وقد روي عنهم وهن في حدود العشرين سنة فوقيق ذلك؛ ولم يختلف أحد في جواز ذلك واستحبابه:

روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا حماد هو ابن عبد الرحمن - عن بكر بن عبد الله المزني قال: سمعت ابن عمر يرفع صوته بالتلبية حتى أنسي لأسمع دوي صوته بين الجبال:

وه إلى هشيم أخبرنا الفضل بن عطاء أخبرنا أبو حازم قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا أحرموا لم يلبغوا الروحة حتى تبع أصواتهم.

ومن طريق وكيع أخبرنا إبراهيم بن نافع قال: قدمت امرأة أعجمية فخرجت مع الناس ولم تهل بشيء إلا أنها كانت تذكر الله تعالى، فقال عطاء: لا يجزئها.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه قال: خرج معاوية ليلة التمر فسمع صوت تلبية فقال: من هذا.

الحسن، وعطاء قالوا: ليس على أهل مكة رمْلٌ، ولا على من أهل منها إلا أن يجيئ أحد من أهل مكة من خارج. فهذه رواية عن ابن عباسٍ بإيجابِ الرَّمْلِ على أهل الآفاقِ.
وعن الحسن، وعطاء مثل ذلك.

وعن ابن عمرٍ بإيجابه ذلك عن ابن الزُّبَيْرِ وهو ساكنٌ بمكة، وأقول هذا أن يكون اختلافاً من قولِي ابنِ عباسٍ وعطاء، وقد ذكرنا ما تركوا فيه الجمهور وما انفردوا به بغير سنةٍ لكنِّ برأي؛ وهم يعظمون ذلك، وغن لا نكره إذا اتبعت السنة في خلافه.

وأما تقبيل الركنين فسنةٌ وليس فرضاً، لأنه لم يأت بذلك امرٌ، وإنما هو عملٌ من رسول الله ﷺ فقط، وقد طاف عليه السلام ركباً يشيرُ بمحجنٍ في يده إلى الركن.

وأما تنكيس الطواف فإن أبا حنيفةً أجاز تنكيس الوضوء، وتنكيس الأذان، وتنكيس الإقامة، وتنكيس الطواف.

قال أبو محمد: إذ أمر رسول الله ﷺ بالتحبب في الأشواط المذكورة فقد علمهم من أين يتبدئون؟ وكيف يمشون فصار ذلك امرٌ، وأمره عليه السلام فرض، ولا أعجب ممن لا يرى العمرة، أو الحج ييطان بمخالفة ما أمر الله تعالى به ورسوله ﷺ ثم يراهما ييطان بما لم يأت فيه أمرٌ بذلك من الله تعالى، ولا من رسوله ﷺ كتعمد الإمتناع في مباشرة أمراته بغير جماعٍ ونحو ذلك.
وأما الطواف بين الصفا والمروة في العمرة فإن أنسا وغيره قالوا: ليس فرضاً.

روينا من طريق عبد الرزاقٍ أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال: كان ابن عباس يقرأ: «فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا».

قال أبو محمد: هذا قول من ابنِ عباسٍ لا إدخال منه في القرآن.

وعن ابن عباسٍ أيضاً: العمرة الطواف بالبيت.

ومن طريق شعبة عن عاصم الأحول قال: سمعت أنس بن مالك يقرأ: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا».

ومن طريق عبد بن حميدٍ عن الضحاك بن غلبٍ عن ابن جريج عن عطاء عن ابن مسعودٍ مثل ذلك..

ومن طريق عبد بن حميدٍ عن عبد الله بن عن أبي حنيفة عن ميمون بن مهران عن أبي بن كعبٍ مثل ذلك.

وهو قول عطاء، ومجاهد، وميمون بن مهران.

ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعدٍ عن عطاء عن

عن أيوب السخيتاني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ الْمُشْرِكُونَ إِنَّهُ يَقْدِمُ عَلَيْكُمْ قَوْمٌ وَهَتْهُمْ حُمَى يَثْرِبَ وَتَفَرُّوا مِنْهَا شَرًّا فَأَطْلَعَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - نَبِيَّه - عَلَيْهِ السَّلَامَ عَلَى ذَلِكَ فَاسْتَأْذَنَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَرْمُلُوا وَأَنْ يَمْشُوا مَا يَتَنَزَّلُ الرُّكْنَيْنِ» فهذا امرٌ واجبٌ.

وه إلى أحمد بن شعيبٍ أخبرنا عبد الله بن سعيد بن قدامة أخبرنا يحيى هو ابن سعيد القطان - عن عبد الله هو ابن عمر - عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يرمل الثلاث ويمشي الأربع ويزعم أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك.

فهذا بيان الرَّمْلِ إنما هو في الثلاثة الأشواط الأولى، وأن الرَّمْلَ في جميع تلك الأشواط جائزٌ.

فإن قيل: إن ابن عباسٍ قال في الرَّمْلِ: ليس سنةً، وهو راوي الحديث.

قلنا: لا حجة في أحدٍ مع رسول الله ﷺ وغن نسالكم ما قولكم، وقول أهل الإسلام فيهم لو أنهم إذ أمرهم رسول الله ﷺ بأن يرملوا، يقولون له: لا نفعل - وقد أحاذهم الله تعالى من ذلك - أصعاً كانوا يكونون أم مطمئناً.

وأما وجوبه: فقد روينا من طريق ابن عمر، وعطاء، وسليمان بن يسار، ومكحول، ليس على النساء رمْلٌ من طرقٍ لو شئت لتكلمنا في أكثرها لضعفها.

وروينا عن ابن عباسٍ، وعطاء، ليس على من ترك الرَّمْلَ شيء.

وعن إبراهيم عليه فدية.

وروينا من طريق ابن أبي شيبةٍ أخبرنا الثقفى هو عبد الوهاب بن عبد المجيد - عن حبيب هو ابن أبي ثابت - عن عطاء: أنه سأل عن الجاور إذا أهل من مكة هل يسمى الأشواط الثلاثة؟.

قال: إنهم يسعون قال:

فأما ابن عباسٍ فإنه قال: إنما ذلك على أهل الآفاق.

ومن طريق عبد الرزاقٍ عن زكريا بن إسحاق عن إبراهيم بن ميسرة عن مجاهد قال: خرج ابن الزُّبَيْرِ، وابن عمر فاعتبرا من الجعرانة لما فرغ ابن الزُّبَيْرِ من بناء الكعبة قال مجاهد: وكنت جالساً عند زمزم فلما دخل ابن الزُّبَيْرِ ناداه ابن عمر أرمل الثلاث الأولى، فرمل ابن الزُّبَيْرِ السبع كلها.

ومن طريق ابن أبي شيبةٍ عن أبي اسامة عن هشام عن

ابن الزبير قال في الطواف بين الصفا والمروة: هما تطوع.

واحتج من رأى هذا القول بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ مَنَازِلِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾.

وروي عن عائشة رضي الله عنها إيجاب فرض السعي بينهما، وقالت في هذه الآية: إنما نزلت في ناس كانوا لا يطوفون بينهما؛ فلما كان الإسلام طاف رسول الله ﷺ.

قال أبو حمزة: لو لم تكن إلا هذه الآية لكانت غير فرض لكن الحجة في فرض ذلك.

ما حدثناه عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا محمد بن الشثي أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى الأشعري قال: «قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُبِخٌ بِالْبَطْحَاءِ فَقَالَ لِي: أَحْبَبْتُ فَقُلْتُ: نَعَمْ فَقَالَ: بِمِ أَهْلَلْتُ قَالَ قُلْتُ: لَيْتَ بِإِهْلَالِ كِهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَقَدْ أَحْسَنْتَ طَفَّ بِالْبَيْتَيْنِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَأَجَلَ».

قال علي: بهذا صار السعي بين الصفا والمروة في العمرة فرضاً.

وأما الرمل بينهما: فحدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن غيلان المروزي أخبرنا بشر بن السري أخبرنا سفيان هو الثوري - عن عطاء بن السائب عن كثير بن جهمان قال: رأيت ابن عمر يمشي بين الصفا والمروة فقال: إن أمشي فقد رأيت رسول الله ﷺ يمشي، وإن أسع فقد رأيت رسول الله ﷺ يسعى.

قال علي: والخبر الذي فيه «أسعوا فإن الله كتب عليكم السعي» فإنما روته صفة بنت شيبه عن امرأة لم تسم، وقد قيل: هي بنت أبي نجدة وهي مجهولة، ولو صح قلنا بوجوبه، ومن عجز عن الحبيب المذكور مشى ولا شيء عليه لقول الله تعالى: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

٨٣١- مسألة: ولا يحل للمحرم بالعمرة أو بالحج تصيد شيء مما يصاد ليؤكل، ولا وطء كان له حلالاً قبل إحرامه، ولا لباس شيء مما ذكرنا قبل أن النبي ﷺ نهى عن لباس المحرم، قال الله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾.

وقال تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ وهذا أيضاً لا خلاف فيه.

٨٣٢- مسألة: ومن أراد العمرة - وهو بمكة - إما من أهلها، أو من غير أهلها ففرض عليه أن يخرج للإحرام بها إلى الحل ولا بد فخرج إلى أي الحل شاء، ويهل بها فلا رسول الله ﷺ «أَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بِالْخُرُوجِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى التَّحْتِمْ مِنْهُ» «واعتَمَرَ عليه السلام من الجعرانة» فوجب ذلك في العمرة خاصة، وبالله تعالى التوفيق.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد أخبرنا إبراهيم بن أحمد أخبرنا القريسي أخبرنا البخاري أخبرنا عمرو بن علي أخبرنا أبو عاصم أخبرنا عثمان بن الأسود أخبرنا ابن أبي مليكة عن عائشة أم المؤمنين «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَخْبَافاً أَنْ يُعْمِرَهَا مِنَ التَّحْتِمْ وَاتَّقَرَهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَعْلَى مَكَّةَ حَتَّى جَاءَتْ».

٨٣٣- مسألة: وأما من أراد الحج فإنه إذا جاء إلى الميقات كما ذكرنا فلا يخلو من أن يكون معه هدي، أو ليس معه هدي، والهدي: إما من الإبل، أو البقر، أو الغنم، فإن كان لا هدي معه - وهذا هو الأفضل - ففرض عليه أن يحرم بعمرة مفردة ولا بد لا يجوز له غير ذلك، فإن أحرم بحج أو بقران حج وعمرة ففرض عليه أن يفسخ إهلاله ذلك بعمرة يحل إذا أتتها، لا يجزئه غير ذلك، ثم إذا أحل منها ابتداء الإهلال بالحج مفرداً من مكة وهذا يسمى: متمتعاً.

وإن كان معه هدي ساقه مع نفسه فستحب له أن يشعر هديه إن كان من الإبل، وهو أن يضربه بحديدة في الجانب الأيمن من جسده حتى يدميه ثم يلقده، وهو أن يربط نعلًا في جبهته ويعلقها في عنقه الهدي وإن جلله بجل فحسن، فإن كان الهدي من الغنم فلا إشعار فيه لكن يلقده رقعة جلده في عنقه؛ فإن كان من البقر فلا إشعار فيه ولا تقليد كانت له أسنمة أو لم تكن.

ثم يقول: لبيك بعمرة وحج معاً، لا يجزئه إلا ذلك ولا بد؛ وإن قال: لبيك بحج وعمرة؛ أو لبيك بعمرة وحجاً، أو حجة وعمرة؛ أو نوى كل ذلك في نفسه، ولم ينطق به فكل ذلك جائز؛ وهذا يسمى: القران.

ومن ساق من المعتبرين الهدي فعل فيه من الإشعار، والتقليد ما ذكرنا، ولحب له في كل ما ذكرنا أن يشترط فيقول عند إهلاله: اللهم إن علي حيث تحبني.

فإن قال ذلك فإصابه أمر ما يعوقه عن تمام ما خرج له من حج أو عمرة أحل ولا شيء عليه؛ لا هدي ولا قضاء إلا إن كان لم يحج قط ولا اعتمر فعليه أن يحج حجة الإسلام وعمرة.

برهان ما ذكرنا:

بِالْحَجِّ.

ما رواه من طريق مسلم أخبرنا ابن أبي عمير أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت «أخبرنا مع رسول الله ﷺ فقال: مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلَ بِحَجٍّ، أَوْ عُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلَ بِحَجٍّ فَلْيَهْلُ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهْلُ، فَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ، وَأَهْلَ بِهِ نَاسٌ مَعَهُ وَأَهْلَ نَاسٌ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَأَهْلَ نَاسٌ بِعُمْرَةٍ وَكَتَبْتُ فِيمَنْ أَهْلَ بِالْعُمْرَةِ».

قال أبو محمد: فهذا أول أمره عليه السلام بذى الحليفة عند ابتداء إخراجهم وإرادتهم الإهلال بلا شك، إذ هو نص الحديث.

أخبرنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن نفع أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا ابن عمير أخبرنا أبو نعيم هو الفضل بن دكين - أخبرنا موسى بن نافع قال: قدمت مكة متممًا بعمره قبل التروية بأربعة أيام فقال الناس: تصير حجك الآن مكبة فدخلت على عطاء بن أبي رباح قال: حدثني جابر بن عبد الله أنه حج مع رسول الله ﷺ عام ساق الهدي معه، وقد أهلوا بالحج مفردا فقال رسول الله ﷺ: «أجلوا من إخراجكم فطروا بأبييت، وبين الصفا والمروة، وقصروا وأقيموا خللا حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا الذي قويتم بها متعة».

وه إلى مسلم أخبرنا إسحاق هو ابن راهبه - عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر بن عبد الله أنه أخبره عن حجة النبي ﷺ فقال: «حتى إذا كان آخر طواف على المروة، قال عليه السلام: لو آتي استقبلت من أمري ما استديرت ثم أتى الهدي وجعلتها عمره فسن كان منكم ليس معه هدي فليهل وليجعلها عمره فقام سراقه بن مالك بن جهم فقال: يا رسول الله إني أعاني هذا ألم لأبدي فليكن رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى وقال: دخلت العمرة في الحج مرتين، لا بل لأبدي أبدي».

أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد أخبرنا إبراهيم بن أحمد أخبرنا القريري أخبرنا البخاري أخبرنا موسى بن إسماعيل أخبرنا وهيب هو ابن خالد - أخبرنا أيوب هو السخاني - عن أبي قلابة عن انس بن مالك قال: «صلّى رسول الله ﷺ ونحى مع بالمدينة - الظهر أربعاً والعصر بذى الحليفة ركعتين ثم بات بها حتى أصبح ثم ركب حتى استوت به راحلته على البيضاء حمد الله وسبح وكثر ثم أهل بحج وعمره وأهل الناس بهما، فلما قدّمنا أمر الناس فحلوا حتى إذا كان يوم التروية أهلوا

أخبرنا حاتم بن أحمد أخبرنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا عبيد بن محمد الكشوري أخبرنا محمد بن يوسف الخدائي أخبرنا عبد الوفاق أخبرنا مالك، ومعمّر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: «أخبرنا مع النبي ﷺ عام حجة الوداع فأهلنا بعمره، ثم قال النبي ﷺ: مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ وَلَا يَهْلُ حَتَّى يَجِلَ مِنْهُمَا جَمِيعاً».

قال أبو محمد: ففي هذه الأحاديث الثابتة برهان كل ما قلنا والله تعالى الحمد وهي أربعة أحاديث:

ففي الأول الذي من طريق جابر أمر النبي ﷺ من أهل حج مفرد ولا هدي معه بأن يهل بعمره ولا بد، ثم يهل بالحج يوم التروية فيصير متممًا.

وفي الحديث الثالث الذي من طريق انس أمره ﷺ من أهل حج وعمره قارنًا ولا هدي معه أن يهل بعمره ولا بد، ثم يهل بالحج يوم التروية فيصير أيضًا متممًا.

وفي الحديث الثاني الذي من طريق جابر أمره ﷺ كل من لا هدي معه عمومًا بأن يهل بعمره، وأن هذا هو آخر أمره على الصفا بمكة، وأنه عليه السلام أخبر بأن التمتع أفضل من سوق الهدي معه، وتأسف إذ لم يفعل ذلك هو، وأن هذا الحكم هو باقي إلى يوم القيامة، وما كان هكذا فقد أمّا أن ينسخ أبداً، ومن أجاز نسخ ما هذه صفته فقد أجاز الكذب على خير رسول الله ﷺ وهذا تعلمه كفر مجرد، وفيه أن العمرة قد دخلت في الحج - وهذا هو قولنا لأن الحج لا يجوز إلا بعمره متقدم له يكون بها متممًا أو بعمره مقرونه معه ولا مزيد.

وفي الحديث الرابع الذي من طريق عائشة أم المؤمنين أمره ﷺ من معه هدي أن يقرن بين الحج، والعمره: وبه يقول ابن عباس، وعجاءه، وعطاء، وإسحاق بن راهويه، وغيره.

أخبرنا أحمد بن عمر بن انس أخبرنا عبد الله بن الحسين بن عقال أخبرنا إبراهيم بن محمد الدينوري أخبرنا محمد بن أحمد بن الجهم أخبرنا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل أخبرنا أحمد بن صالح أخبرنا عتبة حدثني يونس هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن كريب أنه حدثه عن ابن عباس أنه كان يقول: ما طاف رجل بالبيت إن كان حاجاً إلا حل بعمره إذا لم يكن معه هدي، ولا طاف ومعه هدي إلا اجتمع له: حجة، وعمره.

ومن طريق مسلم بن الحجاج أخبرنا إسحاق هو ابن

ابته حفصة رضي الله عنها روت عن النبي ﷺ بيان فعله:

كما رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ سَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ
حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ «مَا شَأْنُ النَّاسِ
خَلَوْا وَلَمْ تَجِدْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟» قَالَ: إِنِّي لَكِدْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ
هَذَيْي فَلَا أَجِلَّ حَتَّى أَتَخَرَّ.

ورواه أيضاً علي:

كما رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنِي معاوية بْنُ
صَالِحٍ الْأَشْعَرِيُّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ أَخْبَرَنَا حَبَّاجُ بْنُ أَبِي
عَمْرٍو الْأَعْوَرُ - أَخْبَرَنَا يونسُ يَعْنِي أَبَا إِسْحَاقَ السَّيِّعِي - عَنْ أَبِيهِ
عَنِ الْبَرَاءِ هُوَ ابْنُ عَازِبٍ - عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ «أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: إِنِّي سَمِعْتُ الْهَذْيَ وَقَرَنْتُ، لَوْ اسْتَبَقْتُ مِنْ أَمْرِي
مَا اسْتَبْرَأْتُ لَفَعَلْتُ كَمَا فَعَلْتُمْ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ الْهَذْيَ وَقَرَنْتُ».

فهذا أولى أن يتبع من رأي رآه عمرٌ قد صَحَّ عنه رجوعه
عنه؛ وقد خالفوه فيه أيضاً كما تذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى.

ومن طريق عبدِ الرزاق عن سفيان بن عيينة عن جعفر بن
عمدة عن أبيه قال في كتاب علي بن أبي طالب: من شاء أن يجمع
بين الحجِّ والمعركة فليستِ هديه معه.

أخبرنا أحمد بن محمد الطلسمكي أخبرنا ابن مفرج أخبرنا
إبراهيم بن أحمد بن فراس أخبرنا محمد بن علي بن زيد الصانع
أخبرنا سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا منصور هو ابن
المتمم - قال: حجَّ الحسن البصري وحججت معه في ذلك العام
فلما قدما مكة جاء رجل إلى الحسن فقال: يا أبا سعيد إني رجل
بعيد الشقة من أهل خراسان وإني قدمت مهلاً بالحج، فقال له
الحسن: اجعلها عمرة واحل فانكر ذلك الناس على الحسن وشاغ
قوله بمكة فأتى عطاء بن أبي رباح فذكر ذلك له فقال: صدق
الشيخ، ولكننا نفرق أن نتكلم بذلك.

قال أبو محمد: ليس إنكار أهل الجهل حجَّة على سنن الله
تعالى ورسوله ﷺ.

ومن طريق عبدِ الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: من
أهل من خلق الله تعالى ممن له متعة بالحج خالصاً أو بمحبة
وعمرة فهي متعة سنَّة الله تعالى ورسوله ﷺ.

وبه إلى عبدِ الرزاق عن معمر عن ابن طاروس عن أبيه أنه
سأل عن قول رسول الله ﷺ «دَخَلْتُ الْمُعْرَةَ فِي الْحَجِّ» فقال:
هو الرجل يفرُّ بالحج ويذهب فقد دخلت له عمرة في الحج فوجئنا
له جميعاً.

ومن طريق عبدِ الرزاق أخبرنا عمر بن ذر: أنه سمع

راهويه - أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء
قال: كان ابن عباس يقول: لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج
إلا حل. فقلت لعطاء: من أين تقول ذلك؟

قال: من قول الله تعالى: «ثُمَّ تَجَلَّيْنَا إِلَى النَّبِيِّ الْغَيْثِ».

قلت: فإن ذلك بعد المعركة؟

قال: كان ابن عباس يقول: هو بعد المعركة وقبله. وكان
يأخذ ذلك من أمر رسول الله ﷺ حين أمرهم أن يحملوا في حجة
الوداع.

ومن طريق عطاء، وبجاهد: أن ابن عباس كان يأمر القارن
أن يجعلها عمرة إذا لم يكن ساق الهدي.

ومن طريق طاووس عن ابن عباس: والله ما عتت حجة
رجل قط إلا بمتعة إلا رجلاً اعتزم في وسط السنة:

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا أحمد بن معاوية أخبرنا أحمد
بن شعيب أخبرنا محمد بن الثني أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي
أخبرنا سفيان هو الثوري - عن قيس بن مسلم عن طارق بن
شهاب عن أبي موسى الأشعري قال: «قُلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ وَهُوَ بِالْبَيْطِ فَقَالَ: بِمَ أَهَلْتُ؟ قُلْتُ: أَهَلْتُ بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ
ﷺ قَالَ: هَلْ سَمِعْتَ مِنْ هَذِي؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: طَفَّ بِالنَّبِيِّ
وَبِالصَّغَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ جَاءَ، فَطَفَّ بِالنَّبِيِّ وَبِالصَّغَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ
أَتَيْتُ أَمْرَةً مِنْ قَوْمِي فَسَطِطْنِي وَغَسَلَتْ رَأْسِي» فكنت أفي
الناس بذلك في إمارة أبي بكر، وإمارة عمر؛ فأتني لقائم بالموسم
إذ جاعني رجل فقال: إنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في
شان النسك؟ قلت: يا أيها الناس من كنا أفتيناه بشيء فليست فينا
أمير المؤمنين قادم عليكم فأتقوا به، فلما قدم قلت: يا أمير المؤمنين
ما هذا الذي أحدثت في شان النسك؟

قال: إن نأخذ بكتاب الله تعالى فإن الله تعالى قال: «وَأَتِمُّوا
الحجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» وإن نأخذ بسنَّة نبينا ﷺ فإنه لم يعلَّ حتى نحر
الهدي.

قال أبو محمد: هذا أبو موسى قد أتى بما قلنا مدة إمارة أبي
بكر وصدرًا من إمارة عمر رضي الله عنهما، وليس توقفه لما شاء
الله تعالى أن يتوقف له حجة على ما روي عن النبي ﷺ وحسبنا
قوله لعمر ما الذي أحدثت في شان النسك؟ فلم ينكر ذلك عمر.

وأما قول عمر رضي الله عنه فيقول الله تعالى: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ
لِلَّهِ» فلا إتمام لما إلا علمه رسول الله ﷺ الناس وهو الذي
انزلت عليه هذه الآية، وأمر ببيان ما أنزل عليه من ذلك.

وأما كونه عليه السلام لم يعلَّ حتى نحر الهدي فإن أم المؤمنين

عنه أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة، وقد ذكر له عن رجل ذكر عن النبي ﷺ «أنه طاف بالبيت وخل» فقال عروة عن عائشة في حديث: قالت عن رسول الله ﷺ أنه أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت، ثم حج أبو بكر فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره، ثم عمر مثل ذلك، ثم حج عثمان فرايته أول شيء بدأ به الطواف بالبيت، ثم لم يكن غيره، ثم معاوية، وعبد الله بن عمر، ثم حجبت مع الزبير أبي فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره، ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلون ذلك، ثم لم يكن غيره ولا أحد ممن مضى ما كانوا يبدعون بشيء حين يضعون أقدامهم أول من الطواف بالبيت ثم لا يحلوا، وقد رأيت أمي، وخالي تقدمان لا تبدآن بشيء أول من البيت تطوفان به ثم لا تحلان، وقد أخبرني أمي أنها أبلت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمرة قط فلما مسحوا الركن حلوا، وقد كذب فيما ذكر من ذلك.

ويخبر: ورواه من طريق ابن أبي شيبة عن محمد بن بشير العبدلي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ للحج ثم ذكرت أن من كان منهم أهل بمحقر، فمروا بعمرة وحج فلم يحل حتى قضى مناسك الحج، ومن أهل بعمرة مفردة طاف بالبيت وبالصفاء والمروة ثم حل حتى يستقبل حجاً».

قال أبو محمد: حديث أبي الأسود عن عروة عن عائشة، وحديث يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عنها منكرا، وخطأ عند أهل العلم بالحديث.

أخبرنا أحمد بن عمر بن أنس أخبرنا عبد الله بن الحسين بن عقال أخبرنا عبد الله بن محمد السعطي أخبرنا أحمد بن جعفر أخبرنا محمد بن مسلم الختلي أخبرنا عمر بن محمد بن عيسى الجوهري السدوسي أخبرنا أحمد بن محمد الأثرم أخبرنا أحمد بن حنبل فذكر حديث مالك عن أبي الأسود الذي ذكرنا آنفاً فقال أحمد: ليس في هذا الحديث من العجب، هذا خطأ، قال الأثرم: فقلت له: الزمري عن عروة عن عائشة بخلافه..

قال أحمد: نعم، وهشام بن عروة.

قال أبو محمد: ولأبي الأسود المذكور حديث آخر في هذا الباب لا خفاء بفساده، وهو خير:

رواه من طريق البخاري أخبرنا أحمد بن صالح أخبرنا ابن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل أن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر قال: حدثه

جماداً يقول: من جاء حاجاً فهدى هدياً فله عمرة مع حجة. ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا عتاب بن بشير أخبرنا خضيف عن عطاء ومجاهد أن ابن عباس كان يأمُر القارن أن يجعلها عمرة إذا لم يكن ساق الهدى قال خضيف: وكنت مع مجاهد فأنه الضحاك بن سليم وقد خرج حاجاً فقال مجاهد، فقال له مجاهد: اجعلها عمرة، فقال: هذا أول ما حججت فلا تشابهي نفسي فإني ذلك ترى أم؟ أن أمكت كما أنا أو اجعلها عمرة؟.

قال خضيف: فقلت له: اظن هذا أم حجك أن تمكت كما أنت، فرفع مجاهد تبة من الأرض وقال: ما هو بأم من هذا.

وهو قول إسحاق بن راهويه.

وقال عبيد الله بن الحسن القاضي، وأحمد بن حنبل بإباحة فسح الحج لا بإيجابه - ومنع منه أبو حنيفة، ومالك، والشافعي.

قال علي: روى أمر رسول الله ﷺ من لا هدي له أن يفسح حجه بعمرة ويحل بأوكاد أمر جابر بن عبد الله، وعائشة أم المؤمنين، وحفصة أم المؤمنين كذلك، وفاطمة بنت رسول الله ﷺ، وعلي، وأسماء بنت أبي بكر الصديق، وأبو موسى الأشعري، وأبو سعيد الخدري، وأنس وابن عباس، وابن عمر، وسبرة بن معبد، والبراء بن عازب، وسراق بن مالك، ومعلق بن يسار خمسة عشر من الصحابة رضي الله عنهم.

ورواه عن هؤلاء ثبث وعشرون من التابعين.

ورواه عن هؤلاء من لا يحصى إلا الله عز وجل، فلم يسع أحداً الخروج عن هذا.

واحتج من خالف كل هذا باعتراضات لا حجة لهم في شيء منها.

منها أنهم ذكروا خبراً:

رواه من طريق مالك عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن عائشة «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فمنا من أهل بعمرة، ومنا من أهل ببحر وعمرة، ومنا من أهل بالبحر وأهل رسول الله ﷺ بالبحر، فأنا من أهل بعمرة فحل».

وأما من أهل ببحر أو جمع بين الحج والعمرة فلم يجزوا حتى كان يوم النحر.

ويخبر ورواه من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث

وذكروا مولاهما وكان يؤمهما، وعمرة بنت عبد الرحمن، وكل واحد من هؤلاء أحصى بعائشة وأعلم وأضبط وأوثق من يحصى بن عبد الرحمن:

روينا عن طريق مسلم حديثي سليمان بن عبيد الله الغيلاني أخبرنا أبو عامر عبد الملك بن عمر العقدي أخبرنا عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن عبد الرحمن بن القاسم بن عمار عن أبيه «عن عائشة أم المؤمنين قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ فذكر الحديث: وفيه قلما قديما مكة قال رسول الله ﷺ لأصحابي: اجعلوها عمرة فأحل الناس إلا من كان معه الهدى، فكان الهدى مع رسول الله ﷺ وأبي بكر، وعمرة وذوي اليسارة ثم أهلكوا حين رآوها».

ويكنى من كل هذا أن هذه الأخبار الثلاثة من طريق أبي الأسود، ويحصى بن عبد الرحمن إنما هي موقوفة لا مسندة، ولا حجة في موقوف فكيف إذا روى بضعة وعشرون من التابعين عن خمسة عشر من الصحابة خلاف ذلك؟

واسلم الوجه لحديثي أبي الأسود، وحديث يحيى بن عبد الرحمن أن يخرج على أن المراد بقولها: إن الذين أهلكوا حجج، أو حج وعمرة لم يخلوا إلى يوم النحر إنما كانوا من كان معه هدي فأهل بها جميعا أو أضاف العمرة إلى الحج كما روى مالك عن الزهري عن عائشة عن النبي ﷺ فتخرج حديثي هذه الأخبار سالمة لأن ما روته الجماعة عنها فيه زيادة لم يذكرها أبو الأسود، ولا يحصى بن عبد الرحمن لو كان ما رويها مسندا فكيف وليس مسندا؟ ونحمل حديث أبي الأسود عن عروة في حج أبي بكر، وعمرة، وسائر من ذكرنا على أنهم كانوا يسوقون الهدى فتسقط الأخبار.

واحتجوا أيضا بنهي عمر، وعثمان عن ذلك.

قال أبو حمزة: هذا عليهم لا لهم لأنه إن كان نهيهما رضي الله عنهما حجة فقد صح عنهما النهي عن متعة الحج، وهم يخالفونها في ذلك.

أخبرنا أحمد بن محمد الطلمسكي أخبرنا ابن مفرج أخبرنا إبراهيم بن أحمد بن فراس أخبرنا محمد بن علي بن زيد الصانع أخبرنا سعيد بن منصور أخبرنا هشيم، وحماد بن زيد قال هشيم: أخبرنا خالد هو الخذاء - وقال حماد: عن أيوب السخيتي ثم اتفق أيوب، وخالد كلاهما عن أبي قلابة قال: قال عمر بن الخطاب: متعان كلنا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنهما وأضرب عليهما؛ هذا لفظ أيوب؛ وفي رواية خالد: أنا أنهى عنهما، وأعاقب عليهما: متعة النساء، ومتعة الحج.

أنه كان يسمع أسماء بنت أبي بكر تقول كلما مرت بالحجون: صلى الله على رسوله لقد نزلنا معه هاتنا، ونحن يومئذ خفاف قليل ظهورنا قليلة أزوادنا فاستمرت أنا وأختي عائشة، والزهير، وفلان، وفلان؛ فلما مسحنا البيت أحللنا ثم أهلكنا من العشي بالحج.

قال علي: وهذا باطل بلا خلاف من أحد؛ لأن عائشة رضي الله عنها لم تعتمر في عام حجة الوداع قبل الحج أصلا؛ لأنها دخلت - وهي حائض - حاضت بسرف ولم تطف بالبيت إلا بعد أن طهرت يوم النحر هذا أمر في شهرة الشمس؛ ولذلك رغب من النبي ﷺ أن يعمرها بعد الحج فاعمرها من التعيم بعد انقضاء أيام التشريق كلها رواه جابر بن عبد الله.

ورواه عن عائشة: عروة، والقاسم بن محمد، وطاووس، وجاهد، والأسود بن زيد وابن أبي مليكة.

وبلغة أخرى في هذا الخبر وهي قوله فيه: ثم أهلكنا من العشي بالحج، وهذا باطل بلا خلاف؛ لأن عائشة أم المؤمنين؛ وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك، وابن عباس، كلهم روى: أن الإحلال كان يوم دخوله مكة مع النبي ﷺ وأن إهلاكهم بالحج كان يوم التروية - وهو يوم نسي - وبين يوم إهلاكهم بالحج إهلاكهم ثلاثة أيام بلا شك؛ لأن رسول الله ﷺ دخل مكة في حجة الوداع صبح رابعة من ذي الحجة، والأحاديث في ذلك مشهورة قد ذكرناها في كتبنا وذكرها الناس وكل من جمع في المسند؛ فظهر عوار رواية أبي الأسود.

وقد روى الزهري عن عروة عن عائشة «أمر النبي ﷺ من لا هدي له يفسح الحج» وأنهم فسحوه، ولا يعدل أبو الأسود بالزهري:

روينا عن طريق البخاري أخبرنا يحيى بن بكير أخبرنا الليث هو ابن سعد - عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: قال عبد الله بن عمر في صفة حجة النبي ﷺ فلما قدم النبي ﷺ مكة قال للناس: «من كان منكم أهدي فإنه لا يجل من شيء حرم منه حتى يقضي حجه، ومن لم يكن منكم أهدي فليطف بالبيت وبالضياء والمروة» ويقصر وتخلل ثم ليحل بالحج فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله؛ قال الزهري عن عروة: إن عائشة أخبرته عن النبي ﷺ في تمتعه بالعمرة إلى الحج فتتمتع الناس معه بمثل ما أخبر به سالم عن أبيه.

ورواه أيضا عن عائشة من لا يذكر مع يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب وهم: القاسم بن محمد بن أبي بكر؛ والأسود بن يزيد،

ومن طريق عبد الرحمن بن الأسود عن سليمان أو سليم بن الأسود أن أبا ذر قال فيمن حجَّ ثم فسحها عمرة: لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله ﷺ.

ومن طريق موسى بن عبيدة عن يعقوب بن زبدة عن أبي ذر قال: لم يكن لأحد بعدنا أن يجعل حجته عمرة إنما كانت لنا رخصة أصحاب محمد ﷺ.

قال أبو محمد: إن لم يكن قول أبي ذر إن منعة الحج خاصة لهم حجّة فليس قوله: إن فسح الحج خاصة لهم حجّة؛ لا سيما وذلك الإسناد عنه صحيح؛ لأنه من رواية إبراهيم التيمي عن أبيه؛ وهذه الأسانيد عنه واهية؛ لأنها عن المرقع، وسليمان أو سليم، وهما مجهولان.

وعن موسى بن عبيدة الرضدي - وهو ضعيف - فكيف وقد خالفه ابن عباس، وأبو موسى؟ فلم يريا ذلك خاصة. ولا يجوز أن يقال في سنة ثابتة أنها خاصة لقوم دون قوم إلا بنص قرآن أو سنة صحيحة؛ لأن أوامر النبي ﷺ على لزوم الإنس، والجن، الطاعة لها والعمل بها.

فإن قيل: هذا لا يقال بالرأي.

قلنا: فيجب على هذا متى وجد أحد من الصحابة يقول في آية أنها مخصوصة أو منسوخة أن يقال بقوله؛ وأقر بذلك قولهم في المنعة: إنها خاصة، وقد خالفوا ذلك.

واحتجوا.

بما رويته من طريق ربيعة الرأي عن الحارث بن بلال بن الحارث عن أبيه قلت: يا رسول الله أفسح الحج لنا خاصة أو لغيرنا؟ قال: لكم خاصة.

قال أبو محمد: الحارث بن بلال مجهول ولم يخرج أحد هذا الخبر في صحيح الحديث.

وقد صحَّ خلافه يقين؛ كما أوردنا من طريق جابر بن عبد الله "أن سرقة بن مالك قال لرسول الله ﷺ إذ أمرهم بفسح الحج في عمرة: يا رسول الله، إني أتينا هذا أم لأبعد، فقال رسول الله ﷺ بل لأبعد الأبدية.."

ومن طريق البخاري أخبرنا أبو النعمان هو محمد بن الفضل عازم - أخبرنا حماد بن زبدة عن عبد الملك بن جريج عن عطاء عن جابر بن عبد الله، وعن طاووس عن ابن عباس قالوا جميعاً: "قدم رسول الله ﷺ صبح رابعة من ذي الحجة يهلون بالحج لا يخلطه شيء؛ فلما قدّمنا أمرنا فجمعناها عمرة، وأن نحل إلى نسائنا فنسئت في ذلك الغالة فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال:

وبه إلى سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا عبد الله بن عون عن القاسم بن محمد: أن عثمان نهى عن المنعة - يعني منعة الحج.

وبه إلى سعيد بن منصور أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن عبد العزيز بن نبيه عن أبيه أن عثمان بن عفان سمع رجلاً يهل بعمرة وحج فقال: علي بالهل؛ فضربه وحلقه.

قال أبو محمد: وهم يخالفونهما ويميزون المنعة حتى أنها عند أبي حنيفة، والشافعي أفضل من الإفراء؛ فسبحان من جعل نهي عمر، وعثمان رضي الله عنهما عن فسح الحج حجّة ولم يجعل نهيهما عن منعة الحج وضريهما عليها حجّة إن هذا لعجيب.

فإن قالوا: قد أباحها سعد بن أبي وقاص وغيره.

قلنا: وقد أوجب فسح الحج ابن عباس وغيره ولا فرق.

واحتجوا.

بما رويته أيضاً من طريق البراء أخبرنا عمر بن الخطاب السجستاني أخبرنا القريابي أخبرنا أبان بن أبي حازم حدثني أبو بكر بن حفص عن ابن عمر عن عمر قال: يا أيها الناس، إن رسول الله ﷺ أحل لنا المنعة ثم حرّمها علينا.

ومن طريق أبي ذر كانت المنعة في الحج رخصة لنا أصحاب محمد ﷺ.

وعن عثمان: كانت منعة الحج لنا ليست لكم.

قال أبو محمد: هذا كله خالفه الحنفيون، والمالكيون، والشافعيون، لأنهم متفقون على إباحة منعة الحج.

وأما حديث عمر فإنه هو في منعة النساء بلا شك، لأنه قد صح عنه الرجوع إلى القول بها في الحسج؛ وهؤلاء يخالفون لهذا الخبر إن كان معمولاً عنهم على منعة الحج.

روينا من طريق شعبة عن سلمة بن كهيل عن طاووس عن ابن عباس قال: قال عمر بن الخطاب: لو اعتمدت في سنة مرتين ثم حججت جعلت مع حجتي عمرة.

ورويته أيضاً من طريق سفيان عن سلمة بن كهيل عن طاووس عن ابن عباس عن عمر بمثله.

ورويته أيضاً من طرق.

واحتجوا.

بما رويته أيضاً من طريق المرقع عن أبي ذر أنه قال: كان فسح الحج من رسول الله ﷺ لنا خاصة.

ذي القعدة عاماً بعد عام قبل الفتح، ثم اعتمر في ذي القعدة عام الفتح، ثم قال لهم في حجة الوداع في ذي الحليفة: من شاء منكم أن يهل بعمرة فليهل، ومن شاء أن يهل بحج وعمره فليهل، ومن شاء أن يهل بحج فليهل؛ ففعلوا كل ذلك، فبنا لله وبنا للمسلمين أبلغ الصحابة رضي الله عنهم من البلاة، والبلاء، والجهل أن لا يعرفوا مع هذا كله أن العمرة جائزة في أشهر الحج، وقد عملوها معه عليه السلام عاماً بعد عام بعد عام في أشهر الحج حتى يحتاج إلى أن يفسخ حجهم في عمره ليعلموا جواز ذلك، تالله إن الحميز لتمييز الطريق من أقل من هذا؛ فكتم هذا الإقدام والجرأة على مدافعة السنن الثابتة في نصر التقليد، مرة بالكذب المفضوح، ومرة بالحماقة المشهورة، ومرة بالغشاة والبرود حسبا لله ونعم الوكيل، والحمد لله على السلامة.

واحتج بعضهم في جواز الإفراد بالحج بالخبر الثابت من طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيَهْلُنَ ابْنُ مَرْمَّةٍ يَفْعُ الرُّوحَاءَ حَاجًّا أَوْ مُتَمَتِّراً أَوْ لَيْتِنُهُمَا».

قال أبو محمد: كل مسلم فلا يشك في أن النبي ﷺ لم يعلم هذا إلا بوحي من الله عز وجل إليه لا يمكن غير هذا أصلاً؛ ولا شك في أن وحي الله عز وجل لا يترك بشك لأنه عز وجل لا يشك، فصح أن هذا الشك من قبل أبي هريرة أو ممن دونه لا من قبل رسول الله ﷺ.

ثم لو صح أنه من قبله عليه السلام لكان ذلك إذ كان الأفراد مباحاً، ثم نسخ بأمره عليه السلام من لا هدي معه بالتعمية ولا بد، ومن معه الهدي بالقران ولا بد.

قال علي: فظهر الحق واضحاً والحمد لله رب العالمين.

وقال مالك: الأفراد أفضل، ووافقنا هو والشافعي في صفة التمتع والقران لمن أراد أن يكون قارناً أو متمتعاً، وكل ذلك جائز عندهما لمن ساق الهدي ولمن لم يسق.

وقال الشافعي مرة: الأفراد أفضل، ومرة قال: التمتع أفضل، ومرة قال: القران أفضل؛ وكل ذلك عنده جائز كما ذكرنا.

وأما أبو حنيفة فإنه قال: القران أفضل ثم التمتع ثم الأفراد، وكل ذلك جائز عنده لمن ساق الهدي ولمن لم يسقه إلا أنه خالف في صفة التمتع والقران على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وأما الإشعار: فإن عبد الله بن ربيع أخبرنا قال: أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي الفلاس أخبرنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا شعبة عن قتادة عن أبي

بَلْعَنِي أَنْ قَوْمًا يَقُولُونَ كَذًا وَكَذَا وَاللَّهِ لَنَا أَبْرُ وَأَقْسَى لَهْ مِنْهُمْ، وَلَوْ أَنِّي اسْتَعْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَعْبَلْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْ لَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَحْلَلْتُ، فَقَامَ سَرَاقَةٌ بُنْ جُشْمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هِيَ لَنَا أَوْ لِلْأَيَّةِ، قَالَ: لَا بَلْ لِلْأَيَّةِ.

قال أبو محمد: وهكذا رواه مجاهد عن ابن عباس، ومحمد بن علي بن الحسين عن جابر: *

قال أبو محمد: فبطل التخصيص والنسخ وأمن من ذلك أبداً، والله إن من سمع هذا الخبر ثم عارض أمر رسول الله ﷺ بكلام أحد ولو أنه كلام أمي للمؤمنين حنصة، وعائشة، وأبويهما رضي الله عنهم هالكاً؛ فكيف بالكذوبات كنسج العنكبوت الذي هو أوهن البيوت؟ عن الحارث بن بلال، والمرقع، وسليمان أو سليم الذين لا يدري من هم في الخلق، وموسى الرزيقي، وكفالك وحسبنا الله ونعم الوكيل، وليس لأحد أن يقتصر بقوله عليه السلام «دَخَلْتُ الْمُعْتَمِرَةَ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» على أنه أراد جوازها في أشهر الحج دون ما بينه جابر، وابن عباس من إنكاره عليه السلام أن يكون الفسخ لهم خاصة أو لعلمهم دون ذلك، ومن فعل ذلك فقد كذب على رسول الله ﷺ جهاراً.

قال أبو محمد: وأتى بعضهم بطامة، وهي أنه ذكر الخبر الثابت عن ابن عباس أنهم كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفضر الفجور في الأرض فقدم النبي ﷺ وأصحابه صبيحة رابعة من ذي الحجة فأمرهم أن يجعلوها عمرة فتعاطم ذلك عندهم. فقالوا: يا رسول الله أي الحِل؟

قال: الحِل كلّه فقال قائلهم: إنما أمرهم عليه السلام بذلك ليقفهم على جواز العمرة في أشهر الحج قولاً وعملاً.

قال أبو محمد: وهذه عزيمة؛ أول ذلك أنه كذب على النبي ﷺ في دعوائهم أنه إنما أمرهم بفسخ الحج في عمرة ليعلمهم جواز العمرة في أشهر الحج.

ثم يقال لهم: هب لو كان ذلك ومعاذ الله من أن يكون أحق أمر أم باطل.

فإن قالوا: يبطل كفروا.

وإن قالوا: بحق.

قلنا: فليكن أمره عليه السلام بذلك لأي وجه كان قد صار حقاً واجباً، ثم لو كان هذا المورس الذي قالوه فلأي معنى كان يخص بذلك من لم يسق الهدي دون من ساق، وأطم من هذا كله أن هذا الجاهل القائل بذلك قد علم أن النبي ﷺ اعتمر بهم في

القاسم بن عَمْرٍو أشعرها في الجانب الأيمن.
وهو قول الشافعي، وأبي سليمان.

ومن طريق عبد الرزاق عن عمر بن ذر بن أبي رباح قال:
رايت عائشة أم المؤمنين تقتل القلائد للغنم تساق معها هديا.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا ابن أبي عمري عن محمد بن عمرو عن محمد بن عباس قال: لقد رايت الغنم يؤتى بها مقلة.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا حاتم بن وردان عن برد عن عطاء قال: رايت ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ يسرقون الغنم مقلة.

وعن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء قال: رايت الكباش تقلد، وعن وكيع عن بسام عن أبي جعفر بن محمد بن علي بن الحسين قال: رايت الكباش تقلد.

ومن طريق ابن طاووس عن أبيه قال: رايت الغنم تقلد.
ومن طريق سعد بن منصور عن سفيان بن عيينة عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن أبي يزيد قال: رايت الغنم تقدم مكة مقلة.

قال أبو محمد: واختلف الناس في هذا.

فقال أبو حنيفة: أكره الإشعار، وهو مثله.

قال علي: هذه طامة من طوام العالم أن يكون مثله شيء فعله النبي ﷺ أف لكل عقل يتعقب - حكم رسول الله ﷺ ويلزمه أن تكون الحجابة، وقبح العرق: مثله فيمنع من ذلك، وأن يكون القصاص من قطع الأنف، وقلع الأسنان، وجذع الأذنين: مثله، وأن يكون قطع السارق والمخارب: مثله؛ والرجم للزاني المحصن: مثله، والصلب للمخارب: مثله، إنما المثلثة فعل من بلغ نفسه مبلغ انتقاد فعل رسول الله ﷺ فهذا هو الذي مثل بنفسه؛ والإشعار كان في حجة الوداع والنهي عن المثلثة كان قبل قيام ذلك بأعوام؛ فصح أنه ليس مثله وهذه قوله: لا يعلم لأبي حنيفة فيها متقدم من السلف، ولا موافق من فقهاء أهل عصره إلا من ابتلاه الله بتقليده ونعوه بالله من البلاء.

وقال أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، ومالك: يشعروا في الجانب الأيسر..

قال أبو محمد: وهذا خلاف السنة كما ذكرنا.

فإن قالوا: قد رويتم عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا كانت بدنة واحدة أشعرها في الجانب الأيسر وإذا كانت بدنتين قلده

حسان الأعرج عن ابن عباس «أن النبي ﷺ لما كان بلدي الحليفة أمر بدنتيه فأشعر في شأيهما من الشق الأيمن ثم سلت الدم عنها وقلدها نعلين» وذكر باقي الخبر.

وبه إلى عمرو بن علي أخبرنا وكيع حدثني أفلح بن حديد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين «أن رسول الله ﷺ أشعر بدنته».

ورويته أيضا من طريق المسور بن غرمة عن النبي ﷺ.

أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد أخبرنا إبراهيم بن أحمد أخبرنا الفريزي أخبرنا البخاري أخبرنا أبو النعمان هو محمد بن الفضل عارم - أخبرنا عبد الواحد هو ابن زياد - أخبرنا الأعمش أخبرنا إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة أم المؤمنين قالت: كنت أتل القلائد للنبي ﷺ فيقلد الغنم ويقسم في أهله حلالا.

ورويته أيضا من طريق أبي معاوية عن الأعمش، والحكم بن عتيبة، ومنصور، كلهم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين.

قال أبو محمد: ولم يأت في البقر شيء من هذا.

ورويته كما نذكر بعد هذا - إن شاء الله تعالى - أن رسول الله ﷺ أمر عليا بأن يقسم لحوم البدن وجلاله؛ فصح التجليل فيها.

ورويته من طريق ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: لا هدي إلا ما قلده وأشعر ووقت برفة.

ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس: إن شئت فأشعروا، وإن شئت فلا تشعروا، وإن شئت قلده، وإن شئت فلا تقلده.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود أنه أرسل إلى عائشة أم المؤمنين في إشعار البدنة، فقالت: إن شئت، إنما تشعروا ليعلم أنها بدنة.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه كان يشعروا في الشق الأيمن حين يريد أن يحرم.

ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال: تشعروا من الأيمن.

ومن طريق وكيع أخبرنا أفلح هو ابن حديد - قال: رايت

إحداهما في الجانب الأيمن، والأخرى في الأيسر.

وعن مجاهد كانوا يستحبون الإشعار في الجانب الأيسر.

قلنا: هذا مما اختلف فيه عن ابن عمر؛ وعلى كل حال فليس هو قولكم، وسألت ابنه أوثق وأجل وأعلم به من نافع روى عنه الإشعار في الجانب الأيمن كما أوردنا، ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ والعجب من احتجاجهم بآبِ عَمَرَ في فعل قد اختلف عنه فيه فمرة عليهم ومرة ليس لهم، وهم قد خالفوا قوله الذي لم يختلف عنه فيه من أنه لا هدي إلا ما قلّدوا وأشعر، وهذا مما خالف فيه المالكيون عمل أهل المدينة كما ذكرنا.

فإن قيل: فلم لم تقولوا أنتم: بأنه لا يكون هدياً إلا ما أشعر؟ للحديث الذي رويتم أنفاً عن رسول الله ﷺ أنه أمر بيديته فأشعر في سنامها.

قلنا: ليس في هذا الخبر أمر بالإشعار، ولو كان فيه لقلنا بإيجابه مسارعين، وإنما فيه أنه أمر بيديته فأشعر في سنامها فمقتضاه أنه أمر بها فادنيت إليه فأشعر في سنامها؛ لأنه هو عليه السلام تولى بيده إشعارها، بذلك صح الأثر عنه عليه السلام كما ذكرنا.

وروينا عن أبي بن تميم، وابن عمر إشعار البقر في أسنمتها.

وعن ابن عمر: الشاة لا تقلّد، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وقد خالفوا ابن عمر كما أوردنا أنفاً في قوله في الهدي، فمن الباطل احتجاجهم بمن لا مؤنة عليهم في مخالفتي.

وروينا عن سعيد بن جبير: الإبل تقلّد، وتشعر، والغنم لا تقلّد، ولا تشعر، والبقر تقلّد، ولا تشعر.

وقال أبو حنيفة، ومالك: لا - تقلّد الغنم - وراى مالك إشعار البقر إن كانت لها أسنمة.

قال علي: وهذا خطأ ومقلوب؛ بل الإبل: تقلّد، وتشعر؛ والبقر: لا تقلّد، ولا تشعر، والغنم: تقلّد، ولا تشعر.

وقال أبو حنيفة: لا يقلّد إلا هدي المتعة، والقران، والتطويح من الإبل، والبقر فقط؛ ولا يقلّد: هدي الإحصار، ولا الجماع، ولا جزاء الصيد.

وقال مالك، والشافعي: يقلّد كل هدي ويشعر؛ وهذا هو الصواب لعموم فعل النبي ﷺ.

قال علي: وقال بعض من اعماه الهوى وأصمته: إنما معنى ما روي عن عائشة من هدي الغنم مقلّدة؛ إنما هو أنها قلت

قللته الهدي من الغنم - أي من صوف الغنم.

قال أبو محمد: وهذا استسهال للكذب والبحث وخلاف لما رواه الناس عنها من إهدائه عليه السلام الغنم مقلّدة - ونعوذ بالله العظيم من الخذلان.

وأما الاشتراط:

فلما حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا أبو كريش محمد بن العلاء المهداني أخبرنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «دخل رسول الله ﷺ على ضباعة بنسرت الزبير هو ابن عبد المطلب - فقال لها: أرذت الحج؟ قالت: وآله ما أجدني إلا وجعة، فقال لها: خذي واشترطي وقولي: اللهم مجلي حيث تحبيني، وكأنت تحت المقدية».

ورويها أيضاً: من طريق إسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال لبضاعة خبسي واشترطي أن مجلي حيث تحبيني.

ورويها أيضاً: من طريق طاووس، وعكرمة، وسعيد بن جبير، كلهم عن ابن عباس «عن رسول الله ﷺ أنه قال لبضاعة أهلي بالحج واشترطي أن مجلي حيث تحبيني».

ورويها أيضاً: من طريق عروة بن الزبير عن ضباعة عن رسول الله ﷺ.

ومن طريق أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ. فهذه أنار متظاهرة متواترة لا يسع أحداً الخروج عنها.

وروينا من طريق سويد بن غفلة قال لي عمر بن الخطاب: إن حججت ولست صرودة فاشترط إن أصابي مرض أو كسر أو حبس فأتا حل.

وروينا أيضاً الأمر بالاشتراط في الحج من طريق: وكيع، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، كلهم عن سفیان الثوري عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة عن عمر: أنه - وفي رواية ابن مهدي، ويحيى - أنه قال له: أفرد الحج واشترط، فإن لك ما اشترطت، ولله عليك ما شرطت.

ومن طريق ابن أبي شبة أخبرنا الفضل بن دكين عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابن سيرين عن عبد الله بن عتبة عن عثمان بن عفان مثل ما رواه ابن المبارك عن هشام بن حسان عن ابن سيرين: أن عثمان رأى رجلاً واقفاً بعرة قال له: اشارطت؟ قال:

نعم.

وقال الشافعي: إن صح الخبر قلت به.

قال أبو محمد: قد صح الخبر وبالغ في الصحة فهو قوله وهو قول أحمد وإسحاق، وأبي ثور، وأبي سليمان.

وروي عن ابن عمر أنه كان إذا سأل عن الاستثناء في الحج، قال: لا أعرفه.

وروي عن إبراهيم اضطراباً فروينا عنه من طريق المغيرة أنه قال: كانوا يستحبون أن يشترطوا عند الإحرام وكانوا لا يرون الشرط شيئاً لو أن الرجل ابتلي.

وروي عنه من طريق الأعمش أنه قال كانوا يكرهون أن يشترطوا في الحج.

قال أبو محمد: هذا تناقض فاحش، مرة كانوا يستحبون الشرط، ومرة كانوا يكرهونه، فأنزل ما في هذا ترك رواية إبراهيم جلة لا اضطرابها.

وروي من طريق سعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي أنهما قالوا: المشرط وغير المشرط سواء إذا أحصر فليجعلها عمرة.

ومن طريق الحجاج بن أرطاة - وهو ساقط - عن عطاء مثل قول سعيد بن جبير هذا، والصحيح عن عطاء خلاف هذا.

ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه أنه كان لا يرى الاشتراط في الحج شيئاً.

وعن طاووس الاشتراط في الحج ليس شيئاً.

وعن إبراهيم بن مهاجر - وهو ضعيف - عن إبراهيم النخعي عن علقمة أنه كان لا يرى الاشتراط في الحج شيئاً.

وعن الحكم بن عتيبة، وحماد مثل هذا.

وهو قول مالك، والحنفية.

قال أبو محمد: وشغبوا في مخالفة السنن الواردة في هذا الباب بأن قالوا: هذا الخبر خلاف للقرآن، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾.

قال علي: هذه الآية حجة عليهم لا علينا لأنهم يفتنون من عرض له عارض من مرض أو نحوه أن يحل بعمرة إن فاتته الحج؛ فقد خالفوا الآية في إتمام الحج.

وأما نحن فإنا نقول: إن الذي أنزلت عليه هذه الآية وأمر ببيان ما أنزل عليه لنا قد أمر بالاشتراط في الحج وإن حمله حيث حبسه وبه تعالى بالقدرة التألفي؛ فنحن لم نخالف الآية إذا أخذنا ببيان النبي ﷺ وأتبعنا خالفتموها بآرائكم الفاسدة إلى مخالفتكم السنة الواردة في ذلك..

ومن طريق جرة عن محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن مبصرة: أن علي بن أبي طالب كان إذا أراد الحج قال: اللهم حجة إن تيسرت، أو عمرة إن أراد العمرة وإلا فلا حرج.

ومن طريق سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن عميرة بن زباد قال: قال لي ابن مسعود: حج واشترط، وقل: اللهم الحج أردت وله عمدت فإن تيسر وإلا فعمرة.

ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تقول: اللهم للحج خرجت وله عمدت فإن قضيت فهو الحج وإن حال دونه شيء فهي عمرة؛ وإنها كانت تأمر عروة بأن يشترط كذلك.

ومن طريق أبي إسحاق عن المنهال عن عمار هو ابن ياسر - أنه قال: إذا أردت الحج فاشترط.

ومن طريق كريب عن ابن عباس: أنه كان يأمر بالاشتراط في الحج.

فهؤلاء: عمر، وعثمان، وعلي، وعائشة أم المؤمنين، وعمار بن ياسر، وابن مسعود، وابن عباس - ومن التابعين عميرة بن زباد.

ومن طريق الحجاج بن المنهال عن أبي عوانة عن منصور عن إبراهيم النخعي قال: كانوا يشترطون في الحج والعمرة يقولون: اللهم إني أريد الحج إن تيسر، وإلا فعمرة إن تيسرت، اللهم إني أريد العمرة إن تيسرت وإلا فلا حرج علي.

ومن طريق وكيع أخبرنا الربيع عن الحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح، قالوا جميعاً في الحرم يشترط: قالوا جميعاً: له شرط.

ومن طريق الأعمش عن عمار بن عمير قال: كان علقمة والأسود يشترطان في الحج.

ومن طريق سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن المسيب بن رافع أردت الحج فأرسل لي عبيدة هو السلماني - أن اشترط.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن الأعمش عن عمار بن عمير قال: كان شريح القاضي يشترط في الحج فيقول: اللهم إنك قد عرفت نيتي وما أريد؛ فإن كان أمراً تسمه فهو أحب إلي وإن كان غير ذلك فلا حرج.

وعن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أنه كان يشترط في العمرة.

وجاء أيضاً نصاً عن سعيد بن المسيب، وعطاء بن يسار، وعكرمة.

طال، وكلّ امرأة اشتراها عليها فهي حرة. وأن يكون بعض الصداق لا يلزم إلا كذا وكذا عاماً والله تعالى يقول: ﴿وَاتَّوَّأَ النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ يَحْذَرْنَ﴾.

وكيع السبيل وعلى البائع درسه. وكنز أهل الحرب وبأيديهم الأكرى من المسلمين بشرط أن لا يمنعوا من الوطء لمن ولا من دفعه إلى بلاد الكفر - وسائر الشروط الفاسدة التي أباحوا.

واحتجوا بأن هذا الخبر رواه عروة، وعطاء، وسعيد بن جبير، وطائوس - وروي عنهم خلافاً.

قال أبو حمزة: قلنا: سمعناكم تقبلون هذا في الصّاحب إذا روى الخبر وخالفه فانكرناه حتى أتيتهم بالأدلة إذ جعلتم ترك التابع لما روى حجة في ترك السنن؛ وهذا إن أدرجتموه بلغ إلينا وإلى من بعدنا فصار كل من بلغه حديث عن النبي ﷺ فتركه كأننا من كان من الناس حجة في رد السنن؛ وهذا حكم إبليس اللعين، وما أمرنا الله تعالى باتباع رأي من ذكرتم؛ وإنما أمرنا باتباع روايتهم؛ لأنهم ثقات عدول وليسوا معصومين من الخطأ في الرأي.

ولا عجب ممن يعترض في رد السنن بأن طائوساً، وعطاء، وعروة، وسعيد بن جبير، خالفوا ما روي من ذلك - ثم لو أنه عزم على صيغ قيصه أخضر.

فقالوا له: بل أصبه أحر، ثم رأيهم في ذلك حجة ولا ألزم نفسه الأخذ به، ثم رأيهم حجة في مخالفة رسول الله ﷺ ولئن كان خالف هؤلاء ما رويوا فقد رواه غيرهم ولم يخالفوه؛ كعمرو، وعطاء، ولا يصح عن عطاء إلا القول به - وقد رواه عن عائشة، وابن عباس، وأخذوا به.

وقالوا: لم يعرف ابن عمر، قلنا: فكان ماذا؟ فقد عرفه: عمر، وعثمان وعلي، وعائشة، وابن مسعود، وعمار، وابن عباس، وأخذوا به، وهذا مما خلقوا فيه جمهور الصحابة بل ليس لابن عمر هاهنا خلافاً؛ لأنه لم يقل بإبطاله، وإنما قال: لا أعرفه. والعجب كله أن عمر رأى الاشتراط في الحج ومعه القرآن والسنة فخالقوه وتعلقوا في ذلك بأن ابنه عبد الله لم يعرفه.

وصح عن عبد الله بن عمر الإلهال يوم التروية ومعه السنة فخالقوه وتعلقوا برواية جاءت في ذلك عن عمر - وقال عمر، وعثمان، بالاشتراط في الحج فخالقوهما ومعهما السنة وتعلقوا بهما في المنع من فسح الحج في عمر إذ جاء عنهما خلافاً أمر النبي ﷺ فكأنهم مغرمون بمخالفة السنن، ومخالفة الصحابة فيما

وقالوا: هذا الخبر خلاف لقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾.

قلنا: كذب من ادعى أن هذا الخبر خلاف لهذه الآية؛ بل أنتم خالفتموها إذ قلتم: من أحصر بمريض لم يحل إلا بعمره برأي لا نص فيه.

وأما نحن فقلنا بهذه الآية: إن لم يشترط كما أمر الذي أنزلت عليه هذه الآية وأمر ببيانها لنا.

قال أبو حمزة: ومن جعل هذه السنة معارضة للقرآن فالواجب عليه أن يعمل الرواية في القطع في ربع دينار وعشرة دراهم مخالفة للقرآن إذ يقول تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاتَّقُوا أَجْيَبُهُمَا﴾؛ لأن حديث الاشتراط لم يضطرب فيه عن عائشة وهو في غاية الصحة؛ وقد اضطرب في حديث القطع في ربع دينار عليها - ولم يصح قط خير في تحديد القطع في عشرة دراهم بل قولهم هو المخالف للقرآن حقاً؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾.

وقال تعالى: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَهْتًا﴾.

وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾.

ولا حرج، ولا عسر، ولا تكليف ما ليس في الوسع أكثر من إيجاب البقاء على حال الإحرام، ومنع الثياب، والطيب، والنساء، لمن قد منع الله تعالى من الحج والعمره؛ فلو لم يكن إلا هذه الآيات لكفت في وجوب إحلال من عاقه عائق عن إتمام الحج والعمره، فكيف والسنة قد جاءت بذلك نصاً؟

وشغب بعضهم بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط» ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله، من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له، كتاب الله أحق بشرط الله أوثر.

قال أبو حمزة: هذا من أعجب شيء لأنهم احتجوا بما هو أعظم حجة عليهم، والاشتراط في الحج هو في كتاب الله تعالى منصوص مما ذكرنا من قوله تعالى: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَهْتًا﴾. ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾. ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾. ويقول تعالى: ﴿يُسِّرْ لِلنَّاسِ مَا زَلُّوا إِلَيْهِمْ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾.

وإنما الشروط التي ليست في كتاب الله تعالى فهي الشروط التي أباحوا: من أن كل امرأة يتزوجها على ثلاثة أمراته فهي

جاء عنهم من موافقة السنن: والقوم غرقى في بحار هوائهم ويكل ما يردي الغريق تعلقوا

وذكروا قول إبراهيم: كانوا يشترطون في الحج ولا يرونه شيئاً.

قال أبو محمد: وهذا كلام في غاية الفساد وليس فيه أكثر من أنه يفسهم بفساد الرأي والتلاعب؛ إذ يشترطون ما لا فائدة فيه، ولا يصح، ولا يجوز، وهذه صفة من لا عقل له، ويكفي من هذا كله أن السنة إذا صحت لم يخل لأحد خلافها، ولم يكن قول أحد حجة في معارضتها، وبالله تعالى التوفيق.

وهذا مما خالفوا فيه القرآن، والسنة الثابتة، وجهور الصحابة، والقياس؛ لأنهم يقولون: من دخل في صلاة فعجز عن إتمامها قائماً، وعن الركوع، وعن السجود: سقط عنه ما لا يقدر عليه من ذلك.

ومن دخل في صوم فرض فعجز عن إتمامه: سقط عنه ولم يكلفه.

وكذلك التطوع، وقالوا هاهنا: من دخل في حج فرض، أو تطوع، أو عمرة، كذلك فعجز عنهما: لم يسقط عنه؛ بل هو مكلف ما لا يقدر عليه من الوصول إلى البيت.

٨٣٤- مسألة: وأما جواز تقديم لفظة العمرة على الحج، أو لفظة الحج على العمرة؛ فلائه.

قال تعالى: ﴿وَأَيُّهَا الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ لِلَّهِ﴾ فبدأ بلفظة الحج؛ وصح عن رسول الله ﷺ أنه قال: لَيْتَ عُمْرَةً وَحَجَّةً وَصَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» فلا نبالي أي ذلك قَدَمٌ في اللفظ، وبالله تعالى التوفيق.

٨٣٥- مسألة: فإذا جاز القارن إلى مكة عمل في الطواف والسعي بين الصفا والمروة كما قلنا في العمرة إلا أنه يستحب له أن يرمي في الثلاث، وليس ذلك فرضاً في الحج ثم إذا أتى ذلك أقام محرماً كما هو إلى يوم منى - وهو الثامن من ذي الحجة - فإذا كان اليوم المذكور أحرم بالحج من كان متمتعاً ثم نهض القارن، والمتمتع إلى منى فيقيان بها نهارهما وليلتهما فإذا كان من الغد - وهو اليوم التاسع من ذي الحجة - نهضوا كلهم إلى عرفة فيصلي هناك الإمام والناس الظهر بعد أن يخطب الناس ثم يؤذن المؤذن، ويقيم ويصلي الظهر بالناس، فإذا سلم من الظهر أقيمت الصلاة إقامة بلا أذان وصلى بهم العصر إثر سلامه من الظهر بعد زوال الشمس لا ينتظر وقت العصر كما في

سائر الأيام؛ ثم يقف الناس للدعاء فإذا غابت الشمس نهضوا كلهم إلى مزدلفة.

ولو نهض إنسان إلى مزدلفة قبل غروب الشمس فلا حرج في ذلك، ولا شيء عليه - لا دم ولا غيره وحجته تام، فإذا أتوا مزدلفة أذن المؤذن لصلاة المغرب، ثم أقام وصلى الإمام بالناس صلاة المغرب ولا يجزئ أحداً أن يصليها تلك الليلة قبل مزدلفة ولا قبل مغيب الشفق، فإذا - سلم أقيم لصلاة العتمة إقامة بلا أذان فيصليها بالناس، وهي ليلة عيد الأضحى ويبعث الناس هناك، فإذا اتصدع الفجر أذن المؤذن وأقيمت الصلاة فصلى بهم الصبح.

ومن لم يقف بعرفة من بعد زوال الشمس من يوم عرفة إلى مقدار ما يدفع منها ويدرك مزدلفة صلاة الصبح مع الإمام - فقد بطل حجّه إن كان رجلاً، ومن لم يدرك مع الإمام مزدلفة صلاة الصبح فقد بطل حجّه إن كان رجلاً.

وأما النساء فإن وقفن بعرفة إلى قبل طلوع الفجر من يوم النحر أو دفعن من عرفة بعد ذكرهن الله تعالى فيها أجزأهن الحج؛ ومن لم يقف منهن بعرفة لا يوم عرفة ولا ليلة يوم النحر حتى طلع الفجر، فقد بطل حجها، ومن لم تقف منهن مزدلفة بعد وقوفها بعرفة وتذكر الله تعالى فيها حتى طلعت الشمس من يوم النحر، فقد بطل حجها. فإذا صلى الإمام كما ذكرنا مزدلفة صلاة الصبح بالناس وقفوا للدعاء، فإذا أسفر قبل طلوع الشمس دفعوا كلهم إلى منى، فإذا أتوا منى أحبنا لهم التطيب بعد أن يرموا جرة العقبية بسبع حصيات يكبرون مع كل حصاة، ولا يقطعون التلبية مذ يهلون بالحج من المسجد، أو بالقران من الميقات إلا مع تمام رمي السبع حصيات، فإذا رموها كما ذكرنا فقد تم إخراجهم ويحلون أو بقصرون، والخلق أفضل للرجال. ونحرون الهدى إن كان معهم، ثم قد حل لهم كل ما كان من اللباس حراماً على الحرم، وحل لهم التصديف في الحل، والتطيب حاشا الوطء فقط.

فإن نهضوا من يومهم إلى مكة فطافوا بالبيت سبعاً لا خيب في شيء منها ثم سعى بين الصفا والمروة سبعاً - إن كان متمتعاً، أو إن كان لم يسع بينهما أوّل دخوله إن كان قارناً - فقد تم الحج كله، أو القرائ كله وحل لهم الوطء، ويرجعون إلى منى فيقيمون بها ثلاثة أيام بعد يوم النحر يرمون كل يوم بعد زوال الشمس الجمرات الثلاث بسبع حصيات، سبع حصيات، سبع حصيات: يبدأ بالقصوى، ثم بالتي تليها، ثم جرة العقبية التي رمى يوم النحر يقف عند الأولين للدعاء، ولا يقف عند جرة العقبية؛ فإذا تم ذلك، فقد تم جميع عمل الحاج، ويأكل القارن ولا بد من

الهدْي الذي ساق مع نفسه ويتصدق منه ولا بد.

فَأَمَّا الْمُتَمَتِّعُ فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ وَالْحَرَمِ، وَلَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ مَعَ قَاطِنِينَ هُنَاكَ: ففرض عليه أَنْ يَهْدِيَ هَدْيًا، وَلَا يَدْأُ إِلَّا رَأْسًا مِنَ الْإِبِلِ، أَوْ مِنَ الْبَقَرِ، وَإِمَّا شَاةً، وَإِمَّا نَصِيبَ مُشْرَكٍ فِي رَأْسٍ مِنَ الْإِبِلِ، أَوْ فِي رَأْسٍ مِنَ الْبَقَرِ بَيْنَ عَشْرَةِ أَنْفُسٍ فَاقِلُ - لَا نَبَالِي مُتَمَتِّعِينَ كَانُوا أَوْ غَيْرَ مُتَمَتِّعِينَ، وَمَسْأَلَةٌ أَرَادَ بَعْضُهُمْ حَصْنَهُ لِلْأَكْلِ، أَوْ لِلْبَيْعِ، أَوْ لِلَّهِ دِيٍّ، وَلَا يَجُزُّهُ أَنْ يَهْدِيهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَجُزِمَ بِالْحَجِّ، وَيَذْبَحَهُ بِمَكَّةَ أَوْ بِمَنَى وَلَا يَدْأُ، أَوْ مَتَى شَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ.

فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى هَدْيٍ ففرضه أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَا بَيْنَ أَنْ يَجُزِمَ بِالْحَجِّ إِلَى أَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ النَّحْرِ، فَإِنْ فَاتَهُ ذَلِكَ فَلْيُؤَخِّرْ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ - وَهُوَ الطَّوَافُ الَّذِي ذَكَرْنَا يَوْمَ النَّحْرِ - إِلَى أَنْ تَقْضِيَ أَيَّامَ النَّشْرِ، ثُمَّ يَصُومُ الثَّلَاثَةَ أَيَّامًا؛ ثُمَّ يَطُوفُ بَعْدَ تَمَامِ صِيَامِهِ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ؛ ثُمَّ يَصُومُ سَبْعَةَ أَيَّامٍ إِذَا رَجَعَ مِنْ عَمَلِ الْحَجِّ كُلِّهِ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ؛ فَإِنْ كَانَ أَهْلُهُ بِمَكَّةَ لَمْ يَلْزَمْهُ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا هَدْيًا، وَلَا صِيَامًا، وَهُوَ عَسَى فِي كُلِّ ذَلِكَ.

وَالْمُتَمَتِّعُ هُوَ مَنْ اعْتَمَرَ تَمَنَّى لَيْسَ أَهْلُهُ مِنْ سُكَّانِ الْحَرَمِ ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ سِوَاةٍ رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ، أَوْ إِلَى الْمِقَاتِ، أَوْ لَمْ يَرْجِعْ، وَلَا بَضُرَ الْهَدْيِ أَنْ لَا يَوْفَقَ بِعَرَفَةَ، وَلَا هَدْيِي عَلَى الْقَارَنِ - مَكِّيًّا كَانِ أَوْ غَيْرَ مَكِّيٍّ - حَاشَا الْهَدْيِ الَّذِي كَانَ مَعَهُ عِنْدَ إِحْرَامِهِ. فَمَنْ أَرَادَ تَمَنَّى ذَكَرْنَا أَنْ يُخْرِجَ عَنْ مَكَّةَ فليجعلْ آخَرَ عَمَلٍ يَعْمَلُهُ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، ثُمَّ يُفْرِجَ إِثْرَ تَمَامِهِ مَوْصُولًا بِهِ وَلَا يَدْأُ؛ فَإِنْ تَرَدَّدَ لِأَمْرٍ مَا آذَى الطَّوَافَ إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ عَنْ مَكَّةَ، فَإِنْ خَرَجَ وَلَمْ يَطُفْ ففرض عليه الرَّجُوعُ وَلَا يَدْأُ - وَلَوْ مِنْ أَقْصَى الدُّنْيَا - حَتَّى يَجْعَلَ آخَرَ عَمَلَهُ بِمَكَّةَ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ.

وَمَنْ تَرَكَ مِنْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ - وَلَوْ بَعْضَ شَوَاطِئِ حَتَّى خَرَجَ: ففرض عليه الرَّجُوعُ حَتَّى يَتِمَّهُ؛ فَإِنْ خَرَجَ ذُو الْحِجَّةِ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّهُ فَقَدْ بَطُلَ حِجَّةُهُ.

وَمَنْ لَمْ يَرَمْ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ بَاقِيَ ذِي الْحِجَّةِ فَقَدْ بَطُلَ حِجَّةُهُ؛ وَيَجُزِّي الْقَارَنُ طَوَافًا وَاحِدًا لِعَمَرَتِهِ وَلِحَجَّتِهِ، كَالْمُفْرِدِ بِالْحَجِّ وَلَا فَرْقَ.

برهان ذلك:

مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ قُتَيْبٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُلَيٍّ أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ رَاهُوَيْه - جَمِيعًا عَنْ حَسَامِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِيهِ. قَالَ: قُلْتُ لَجَابِرِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي عَنْ حِجَّةِ الْوَدَاعِ، فَقَالَ جَابِرٌ - فَذَكَرَ حَدِيثًا - فِيهِ «فَخَرَجْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ - فَذَكَرَ كَلَامًا - ثُمَّ قَالَ: فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ - فَذَكَرَ كَلَامًا - ثُمَّ قَالَ: حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَتْنَى أَرْبَعًا، ثُمَّ تَنَدَّى إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ فَقَرَأَ «وَاتَّخِلُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى» فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ.

ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا؛ فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ «إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ» أَبَدًا بِمَا يَدَّ اللَّهُ بِهِ؛ فَبَدَأَ بِالصَّفَا فَرَفَعَ عَلَيْهِ حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَوَحَّدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، الْخَزَّ وَعُدُّهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ.

ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ قَالًا مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؛ ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ حَتَّى اتَّصَبَّتْ قِدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي حَتَّى إِذَا صَعِدْنَا مَشَى حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ قَالَ: لَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبِرْتُ لَمْ أَسْقِ الْهَدْيَ وَجَعَلْتُهَا عِمْرَةً؛ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحِلِّمْ وَلْيَجْعَلْهَا عِمْرَةً فَفَاقَ سَرَاقَةً بَنُ مَالِكٍ بَنَ جِشْمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلْعَامَا هَذَا أَمْ لَايِدِي؟ - فَسَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَهُ وَاحِدَةً فِي الْآخَرِ وَقَالَ: دَخَلْتَ الْعِمْرَةَ فِي الْحَجِّ مَرَّتَيْنِ - لَا، بَلْ لَايِدِي أَبِي، وَقَدْ عَلِمْتُ مِنَ الْيَمَنِ بَيِّنَاتُ النَّبِيِّ ﷺ فَوَجَدَ فَاطِمَةَ تَمَنَّى حَلَّ، وَلَيْسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا فَانْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا فَقَالَتْ: إِنِّي أَمَرْتُ بِهَذَا. فَانْجَرَّ عَلَيَّ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: صَدَقْتَ صَدَقْتَ مَاذَا قُلْتَ حِينَ فُرِضَ الْحَجُّ؟.

قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلٌ بِمَا أَهْلٌ بِهِ رَسُولُكَ ﷺ قَالَ: فَإِنْ مَعِيَ الْهَدْيُ فَلَا تَحُلْ. فَحَلَّ النَّاسُ كُلَّهُمْ وَقَصَرُوا إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ؛ فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ التَّروِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مَنَى فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالنَّجَرَ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَأَمَرَ بِقَبْرِ مَنْ شَعَرَ فَضَرِبَتْ لَهُ بِتَمْرَةٍ فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ. فَنَزَلَ فِي الْقَبَةِ بِتَمْرَةٍ حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ فَرَحَلَتْ لَهُ فَاتَى بَطْنَ الْوَادِي فخطبَ النَّاسَ فَقَالَ: إِنَّ دَعَاءَكُمْ وَأَمْرَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا - ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامًا كَثِيرًا - ثُمَّ أَذَّنَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ يَصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا؛ ثُمَّ رَكِبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءَ إِلَى الصَّخْرَاتِ، وَجَعَلَ حِلَّ الْمَشَاءِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَذَهَبَتِ الصُّبْرَةُ قَلِيلًا. وَأَرْدَفَ أَسَامَةَ

وقال مالك: إن لم يقف بها ليلا فلا حج له.

واحتج له من قلده بأن رسول الله ﷺ وقف بها في أول الليل، فقلنا: ووقف نهاراً، فابتطلوا حج من لم يقف بها نهاراً.

فقالوا: قد قال عليه السلام، «مَنْ أَذْرَكَ لَيْلَةً عَرَفَةَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَقَدْ أَذْرَكَ» فقلنا: وقد قال عليه السلام: «وَأَقْضَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ عَرَفَاتٍ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ أَذْرَكَ» فبَلَّحُوا. فأتوا بنادره، وهي أنهم قالوا: معنى قوله «لَيْلًا أَوْ نَهَارًا» إنما هو ليلا ونهاراً كما قال - تعالى: «وَلَا تَطْعَمُ مِنْهُمْ أَيْمًا أَوْ كُفُورًا» فقلنا: هذا الكذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ صراحاً، ولو كان كما تأولتموه لما كان عليه السلام منهياً عن أن يطعم منهم أئماً إلا حتى يكون كفوراً، وهذا لا يقوله مسلم، بل هو عليه السلام منهياً عن أن يطعم منهم الأئمة، والكفورة، وإن لم يكن الأئمة كفوراً.

ثم لو صح لكم في الخير تأويلكم الفاسد لكان لا يصح لأحد حج حتى يقف بها نهاراً وليلاً معاً، وهذا خلاف قولكم مع أن النبي ﷺ لم يقف بها إلا نهاراً ودفع منها إثر تمام غروب القرص في أول الليل، والدفع لا يسئ وقوفاً، بل هو زوال عنها. وذكروا خيراً فاسداً:

رويناه من طريق إبراهيم بن حنّان عن أبي عون محمد بن عمرو بن عون عن داود بن جبير عن أبي هاشم رحمه بن مصعب الفراء الواسطي عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن نافع عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ: «مَنْ وَقَفَ عَرَفَاتٍ بَلِيلٍ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ وَمَنْ فَاتَهُ عَرَفَاتُ بَلِيلٍ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجَّ».

قال أبو محمد: هذا عورة لأن أبا عون بن عمرو، ورحمة بن مصعب، وداود بن جبير مجهولون لا يدري من هم وابن أبي ليلى سيئ الحفظ، وعلى هذا الخبر يطعن حج النبي ﷺ لأنه لم يقف بعرفة بليل إنما دفع منها في أول أوقات الليل.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا ابن أبي ليلى أخبرنا عطاء يرفع الحديث قال: «مَنْ أَذْرَكَ عَرَفَةَ بَلِيلٍ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ وَمَنْ فَاتَهُ عَرَفَاتُ بَلِيلٍ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجَّ» وهذا مرسل، ومع ذلك فليس فيه يائس جلي لأنه عن رسول الله ﷺ وابن أبي ليلى سيئ الحفظ، وهذا مما ترك فيه الحنفية والمرسل.

وخبر من طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي، أخبرنا ابن أبي نافع عن المنكر بن محمد بن المنكر عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَذْفَعُوا مِنْ عَرَفَةَ وَمَزْدَلَةَ حَتَّى يَذْفَعَ الْإِيمَانُ».

وهذا لا شيء؛ لوجوه:

خلفه ودفع رسول الله ﷺ وقد شق للقصوراء الرماح، وقال: أيها الناس السكينة السكينة، كلما أتى جبلا من الجبال أرخى لها قليلا حتى تصعد، حتى أتى المزدلفة فصلّى بها المغرب والعشاء بإذان واحد واثنين، ولم يسبح بينهما شيئا، ثم اضطجع عليه السلام حتى طلع الفجر فصلّى الفجر حين تبيّن له الصبح بإذان وإقامة؛ ثم ركب القصوراء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة ندعا الله تعالى وكبره وهللّه ووحلّه؛ فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً فدفع قبل أن تطلع الشمس، وأردف الفضل بن العباس حتى أتى بطن محسر فحرّك قليلاً؛ ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصي الخذف، رمى من بطن الوادي؛ ثم انصرف إلى المنحر فنحر ثلاثاً وستين بدنة ثم أعطى علياً فنحر ما غبر وأشركه في هديه.

ثم أمر من كل بدنة بضعه فجعلت في قدر فطبخت فأكلوا من لحمها وشربوا من مرقها، ثم ركب رسول الله ﷺ قافاض إلى البيت فصلّى بمكة الظهر.

ثم أتى زمزم فتناول دلواً فشرب منه.

قال أبو محمد: كل ما في هذا الخبر من دعاء، وصفة مشي، وغير ذلك لا نحاش شيئاً، فهو كله سنة مستحبة.

وأما قولنا: من دفع من عرفة قبل غروب الشمس فحجه تام ولا شيء عليه، ووجوب فرض الوقوف بعرفة كما ذكرنا:

فلما حدثناه عبد الله بن ربيع أخبرنا أحمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا وكيع أخبرنا سفيان هو الثوري - عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر الدبلي قال: «شهدت رسول الله ﷺ بعرفة - وسئل عن الحج - فقال: الحج عرفة فمن أذرك ليلة عرفة قبل طلوع الفجر من ليلة جمع فقد أذرك».

وبه إلى أحمد بن شعيب أخبرنا إسماعيل بن مسعود الجحدري أخبرنا خالد هو ابن الحارث - عن شعبة عن عبد الله بن أبي السرف قال: سمعت الشعبي يقول: حدثني عروة بن مضر بن أوس بن حارثة بن لأم الطائي قال: «أُتيت رسول الله ﷺ بجمع فقلت له: هل لي من حج؟ فقال: من صلتى هذه الصلاة ممّناً ووقفت هذا الموقف حتى يفيض، وأقاض قبيل ذلك من عرفات ليلاً أو نهاراً فقد تمّ حجه وقضى فقهه».

وقال أبو حنيفة، والشافعي: إن أقاض منها نهاراً فحجه تام وعليه دم.

أحدها: أنه مرسل.

والثاني: أن فيه ثلاثة ضعفة في نسق.

وثالثها: أنه ليس فيه إيجاب الوقوف بعرفة ليلا أصلا.

والرابع: أنه يخالف قولهم؛ لأنهم لا يطلون حج من دفع قبل الإيام من عرفة، ولا من مزدلفة.

ومنها: خبر من طريق عبد الملك بن حبيب عن أبي معاوية المدني عن يزيد بن عياض هو ابن جعدة - عن عمرو بن شعيب أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَجَارَ بَطْنَ عُرَةِ قَبْلِ أَنْ تَغِيْبَ الشَّمْسُ فَلَا حَجَّ لَهُ، وَهَذِهِ بِلَّةٌ، لِأَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ سَاقَطَ وَأَبَا مُعَاوِيَةَ مَجْهُولٌ؛ وَيَزِيدُ كَذَّابٌ ثُمَّ هُوَ مُرْسَلٌ؛ ثُمَّ إِنَّهُ خَالَفَ لِقَوْلِهِمْ؛ لِأَنَّ بَطْنَ عُرَةِ مِنَ الْحَرَمِ - وَهُوَ غَيْرُ عُرَةِ - فَلَيْسَ فِيهِ وَجُوبُ الْوُقُوفِ لَيْلًا بِعُرَةِ أَصْلًا.

وخبر رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن سعيد بن جبير قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّا لَا نَدْفَعُ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ - يُخَيَّرُ مِنْ عَرَفَاتٍ - وَإِنْ أَهَلَ الْجَاهِلِيَّةُ كَانُوا لَا يُقْبَضُونَ مِنْ جَمْعٍ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَإِنَّا نَدْفَعُ قَبْلَ ذَلِكَ، هَذَيْنَا مُخَالَفٌ لِهَذَيْنِهِمَا».

قال أبو محمد: وهذا لا شيء؛ لأنه مرسل، ثم هو عن رجل لم يسم، ثم هم خالفون له؛ لأنهم لا يطلون حج من دفع من جمع بعد طلوع الشمس أو من لم يقف بها أصلا.

قال أبو محمد: وما ندرى من أين وقع إيجاب الوقوف بعرفة ليلا، وإبطال الحج بتركه؟ وهم لا يطلون الحج بمخالفة عمل النبي ﷺ كله في عرفة، وفي الدفع منها، وفي مزدلفة:

فإن ذكروا:

ما رويناه من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر قال: من أدرك عرفات بليلى فقد أدرك الحج، ومن لم يدرك عرفات بليلى فقد فاتته الحج.

قلنا: قد صرح عن ابن عمر أنه لا يكون هديا إلا ما قلده وأشعر فخالفتهم، وصرح عن عمر: من قدم قله من منى بطل حجّه فخالفتهم؛ فمن أين صار ابن عمر هاهنا حجّة، ولم يصر حجّة هو ولا أبوه فيما ذكرنا عنهما عما استسهلتم خلافهما فيه؛ وما نعلم للمالك في هذا القول حجّة أصلا.

وأما إيجاب الدم في ذلك فخطأ؛ لأنه لا يخلو أن يكون من دفع من عرفة قبل غروب الشمس فعل ما أبيح له أو ما لم يبيح له؛ فإن كان فعل ما أبيح له فلا شيء عليه؛ وإن كان فعل ما لم يبيح له فحجه باطل ولا مزيد.

قال أبو محمد: رويناه من طريق عطاء عن ابن عباس أنه قال: ملاك الحج الذي يصير إليه ليلة عرفة من أدركها قبل الفجر ليلا أو نهارا فقد أدرك الحج.

وأما استحبابا للمتنع أن يهل بالحج يوم التروية في أخذه في التهوؤ إلى منى فلما ذكرنا من فعل أصحاب النبي ﷺ يحضرون.

واختار مالك أن يهل المتنع، وأهل مكة إذا أهل هلال ذي الحجة.

واحتجوا برواية عن عمر أنه قال: يا أهل مكة يقدم الناس شعنا وأنتم متعنون فإذا رأيت الهلال فأهلوا؛ فإن هذه رواية لا نعلمها تصل إلى عمر؛ إنما نذكرها من طريق القاسم بن محمد وإبراهيم التخعي عن عمر؛ وكلاهما لم يولد إلا بعد موت عمر بأعوام؛ ثم لو صح عنه لكان الثابت المتصل من فعل الصحابة بحضرة النبي ﷺ أولى من رأي رآه عمر.

وقد رويناه عن سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا ابن أبي ليلى عن عطاء بن أبي رباح قال: رأيت ابن عمر في المسجد الحرام وقد أهل بالحج إذ رأى هلال ذي الحجة عاماً ثم عاماً آخر؛ فلما كان في العام الثالث.

قيل له: قد رآني هلال ذي الحجة، فقال: ما أنا إلا كرجل من أصحابي، وما أراني أفعل إلا كما فعلوا، فأمسك إلى يوم التروية، ثم أحرم من البطحاء حين استوت به راحلته بالحج.

ومن طريق سعيد بن منصور عن عتاب بن أبي بشير عن خصف بن مجاهد عن ابن عمر: أنه أحرم عاماً من المسجد حين أهل هلال ذي الحجة ثم عاماً آخر كذلك؛ فلما كان العام الثالث لم يجرم حتى كان يوم التروية قال مجاهد: فسألت عن ذلك، فقال: إني كنت أرى من أهل المدينة فاحيت أن أهل ياهلهم ثم ذهبت أنظر فإذا أنا أدخل على أهلي وأنا عوم وأخرج وأنا محرم، فإذا ذلك لا يصلح؛ لأن الحرم إذا أحرم خرج لوجهه.

قال مجاهد: فقلت لابن عمر: فأي ذلك ترى؟

قال: يوم التروية. فهذا ابن عمر قد أخبر أن فعل الصحابة أن يهل المتنع وأهل مكة يوم التروية، ورغب عن رأي أبيه لو ثبت أيضاً عنه.

فإن قالوا: إنما اخترنا له ذلك ليكون أشعث.

قلنا: ما علمنا الله تعالى ولا رسوله ﷺ اختيار الشعث للمحرم، فإن اخترغوه فأمرهم بالإهلال من أول شوال فهو أثم للشعث.

وأما قولنا: أن يؤذَّن المؤذَّن إذا أتم الإمام الخطبة بعرفة، ثم يقيم لصلاة الظهر، ثم يقيم للعصر ولا يؤذَّن لها؛ فلما ذكرناه في الخبر عن رسول الله ﷺ أننا.

وهو قول أبي سليمان، وأحد قولي مالك.

وقال مالك مرة أخرى: إن شاء أذن، والإمام في الخطبة، وإن شاء إذا أتم.

وقال أبو حنيفة، وأبو ثور: يؤذَّن إذا تعد الإمام على المنبر قبل أن يأخذ في الخطبة.

وقال أبو يوسف: يؤذَّن قبل خروج الإمام؛ ثم رجع فقال: يؤذَّن بعد صدر من الخطبة، وذكر ذلك عن مؤذن من أهل مكة.

وقال الشافعي: يأخذ في الأذان إذا أتم الإمام الخطبة الأولى.

قال أبو محمد: وهذه أقوال لا حجة لصحة شيء منها.

فإن قالوا: قسنا ذلك على الجمعة.

قلنا: القياس باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل؛ لأنه ليس قياس الأذان بعرفة على الأذان بالجمعة بأولى من القياس للجمعة على ما روي في عرفة لا سيما وأنتم تقولون: لا جمعة بعرفة.

فإن قيل: فأنتم تقولون: إن الجمعة بعرفة كما هي في غيرها من البلاد.

قلنا: نعم، وليس ذلك بمحج مخالفة ما صح عن النبي ﷺ في صفة الأذان فيها بخلافه في سائر البلاد كما كان بعرفة حكم الصلوة في الجمع بين الظهر والعصر بخلاف ذلك في سائر البلاد، ولو.

قلنا: إن هذه الأقوال خلاف لإجماع الصحابة رضي الله عنهم كلهم في القول بذلك لصداقنا.

وأما قولنا: بالجمع بين صلاتي الظهر والعصر بعرفة بأذان واحد وإقامتين ومزدلفة بين المغرب والعشاء كذلك أيضاً فلما صح عن رسول الله ﷺ في الخبر المذكور.

وقد اختلف الناس في هذا.

فقال أبو حنيفة، والشافعي: في الصلاة بعرفة كما قلنا.

وقال مالك: بأذنين وإقامتين لكل صلاة أذان وإقامة، وما تعلم لهذا القول حجة أصلاً لا من سنة صحيحة، ولا من رواية سقيمة، ولا من عمل صاحب، ولا تابع.

فإن قالوا: قسنا ذلك على الجمع بمزدلفة.

قلنا: هذا قياس للخطأ على الخطأ، وقولكم هذا في مزدلفة خطأ على ما نبهه إن شاء الله - تعالى.

فإن قالوا: قسنا ذلك على الصلوات الفاتيات.

قلنا: القياس كله باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل؛ لأن صلاة الظهر والعصر بعرفة ليستا فاتيتين، ومن الباطل قياس صلاة تصلى في وقتها على صلاة فاتية لا سيما وأنتم لا تقولون بهذا العمل في الفاتيات، وقال سفيان، وإسحاق: يجمع بين الظهر والعصر بعرفة بإقامتين فقط بلا أذان.

واحتج أهل هذا القول بحج:

رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله ﷺ صلى بمكة ويمشي كل صلاة بأذان وإقامة، وصلى - بعرفة، ويجمع - كل صلاة بإقامة.

قال أبو محمد: هذا لا تقوم به حجة، ثم لو صح لما كانت فيه حجة، لأن خبر جابر ورد بزيادة ذكر الأذان، وزيادة العدل واجب قبولها، ولا بد.

وأما الجمع بمزدلفة كما ذكرنا فللخبر المذكور أيضاً. وفي هذا خلاف من السلف:

روينا من طريق حاد بن زيد، وحامد بن سلمة، قال ابن زيد: عن نافع قال: لم أحفظ عن ابن عمر أذاناً ولا إقامة بجمع - يعني بمزدلفة.

وقال ابن سلمة عن أنس عن ابن سيرين قال: صليت مع ابن عمر بجمع المغرب بلا أذان ولا إقامة، ثم العشاء بلا أذان ولا إقامة.

وقول ثان: وهو أننا روينا عنه أيضاً أنه جمع بينهما بإقامة واحدة بلا أذان.

وروينا ذلك عن شعبة عن الحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، كلاهما عن سميد بن جبير: أنه صلى المغرب والعشاء بجمع بإقامة واحدة - وذكر أن ابن عمر فعل مثل ذلك، وأن ابن عمر ذكر أن رسول الله ﷺ فعل ذلك.

ورويناه أيضاً من طريق مجاهد، وغيره عن ابن عمر: أنه فعل ذلك.

وهو قول سفيان، وأحمد بن حنبل في أحد قوليهما - وبه أخذ أبو بكر بن داود.

واحتج أهل هذه المقالة.

ثم التفت إلينا فقال: الصلاة، فصلّى العشاء ركعتين.

قال أشعث: وأخبرني علاج بن عمرو «عن ابن عمر بهذا قال: قيل لابن عمر في ذلك، فقال: صليت مع رسول الله ﷺ هكذا».

وبه يأخذ أبو حنيفة إلا أنه قال: فإن تطوع بينهما أقام للعشاء إقامة أخرى.

وقول خامس: وهو الجمع بينهما بأذنين وإقامتين صح ذلك عن عمر بن الخطاب من طريق هشيم عن إبراهيم عن الأسود كنت مع عمر فأتى المزدلفة فصلى المغرب والعشاء، كل صلاة بأذن وإقامة:

أخبرنا حمّ أخبرنا الباجي أخبرنا عبد الله بن يونس أخبرنا بقي أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن يزيد قال: صليت مع ابن مسعود المغرب بجمع بأذن وإقامة، ثم أتينا بعشائنا فتعشينا، ثم صلى بنا العشاء بأذن وإقامة.

وبه نصّ إلى أبي إسحاق السبيعي عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين: أن علي بن أبي طالب كان يجمع بين الصلاتين بمزدلفة كل صلاة بأذن وإقامة.

وهو قول محمد بن علي بن الحسين، وذكره عن أهل بيته. وبه يقول مالك.

ولا حجة في هذا القول من خبر عن النبي ﷺ. ولا حجة في قول عمر، وابن مسعود، وعلي في ذلك؛ لأنه قد خالفهم غيرهم من الصحابة، واختلف عن عمر أيضاً كما أوردنا، فالرجوع إليه عند التنازع هو القرآن والسنة. ولا حجة لأبي حنيفة في دعواه أن إعادة الأذان للعشاء هو من أجل أن عمر، وابن مسعود تعشيا بين الصلاتين؛ لأنهما لم يذكرنا ذلك، ولا أخبرنا: أن إعادتهما الأذان إنما هو من أجل العشاء، فهي دعوى فاسدة.

فإن قيل: قلنا ذلك على الجمع بين سائر الصلوات إذا صليت الأولى في آخر وقتها، والأخرى في أول وقتها، فلا بد من أذان وإقامة لكل صلاة.

قلنا: القياس باطل، ولا يجوز أن يعارض ما صح عن النبي ﷺ بقياس فاسد.

قال أبو حمزة: وقد روي مثل قولنا عن ابن عمر، وسالم، ابنه، وعطاء:

بما روينا من طريق سفيان الثوري، ويعلى بن سعيد القطان، قال سفيان: عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عباس؛ وقال القطان: عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه؛ ثم اتفق ابن عباس، وابن عمر: على أن رسول الله ﷺ جمع بمزدلفة بين المغرب والعشاء بإقامة واحدة، وهذا خبر صحيح.

وقول ثالث: وهو الجمع بينهما بإقامتين - لكل صلاة إقامة دون أذان:

روينا عن حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن يزيد أن عمر بن الخطاب جمع بينهما بإقامتين - يعني بمزدلفة.

ومن طريق عبد الرزاق عن بعض أصحابه عن شريك عن أبي إسحاق عن أبي جعفر: أن علي بن أبي طالب جمع بين المغرب والعشاء، كل واحدة منهما بإقامة - يعني بمزدلفة.

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا عبد الكريم أنه كان مع سالم بن عبد الله بن عمر بمزدلفة فجمع بين المغرب والعشاء بإقامتين.

وهو قول سفيان، والشافعي، وأحمد - في أحد أقوالهم. واحتجوا.

بما روينا من طريق مالك عن موسى بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ أتى مزدلفة فتوضأ ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أتاه كل إنسان بغيره في منزله ثم أقيمت الصلاة فصلى، ولم يصل بينهما شيئاً.

ومن طريق البخاري أخبرنا عاصم عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع كل واحدة منهما بإقامة، ولم يسبح بينهما، ولا على إثر كل واحدة منهما» وهذا خبر صحيحان.

وقول رابع: وهو أن الجمع بينهما بأذن واحد وإقامة واحدة:

روينا من طريق سفيان الثوري عن سماك بن حرب عن النعمان بن حيد أن عمر جمع بين الصلاتين بمزدلفة بأذن وإقامة.

ومن طريق أبي داود السجستاني أخبرنا مسدد أخبرنا أبو الأحوص أخبرنا أشعث بن سليم عن أبيه أنه كان مع ابن عمر بمزدلفة فأذن وأقام، أو أمر بذلك ثم صلى المغرب ثلاث ركعات،

كما رَوَيْنَا من طريق ابن أبي شَيْبَةَ عن الفضل بن دكين عن مسعر بن كدام عن عبد الكريم قال: صَلَّيْتُ خلفَ سالم: المغرب، والعشاءَ جميعاً بِأَذَانٍ وإِقَامَتَيْنِ، فَلَقِيتُ نافعاً فَقُلْتُ لَهُ: هَكَذَا كَانَ يَصْنَعُ عَبْدُ اللَّهِ؟

قَالَ: نَعَمْ، فَلَقِيتُ عطاءً فَقُلْتُ لَهُ، فَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ: لَا صَلَاةَ إِلَّا بِإِقَامَةٍ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ من رواية أَبِي ثَوْرٍ عَنْهُ، فَهِيَ سَنَةٌ أَقْوَالٍ.

أَحَدُهُمَا: الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ.

وَالثَّانِي: الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ - وَصَحَّ أَيْضاً: عَنْ ابْنِ عَمْرٍ.

وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَّانٍ، وَاحِدٍ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ دَاوُدَ - وَصَحَّ بِهِ خَيْرٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَالثَّالِثُ: الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِإِقَامَتَيْنِ فَقَطْ؛ رَوَى عَنْ عَمْرٍ، وَعَلِيٍّ، وَصَحَّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ سَفِيَّانٍ، وَاحِدٍ، وَالشَّافِعِيِّ؛ وَصَحَّ بِهِ خَيْرٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَالرَّابِعُ: الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ - رَوَى عَنْ عَمْرٍ؛ وَصَحَّ عَنْ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ - وَصَحَّ بِهِ خَيْرٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَالْخَامِسُ: الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، وَسَالِمِ ابْنِهِ، وَعطاءً، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ.

وَبِهِ نَاخِذٌ - وَصَحَّ بِذَلِكَ خَيْرٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَالسَّادِسُ: الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَذَانَيْنِ وَإِقَامَتَيْنِ صَحَّ عَنْ عَمْرٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ.

وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَاهْلِي بَيْتِهِ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ.

فَأَمَّا الْأَعْيَارُ فِي ذَلِكَ فَبَعْضُهَا بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَمْرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَبَعْضُهَا بِإِقَامَتَيْنِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَمْرٍ، وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ - وَبَعْضُهَا بِأَذَانٍ وَاحِدٍ، وَإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَمْرٍ - وَبَعْضُهَا بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ مِنْ طَرِيقِ جَابِرٍ؛ فَاضْطَرَبَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ إِلَّا أَنَّ إِحْدَى الرَّوَايَاتِ عَنْهُ، وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ زَادَتْ عَلَى الْأُخْرَى؛ وَعَلَى رَوَايَةِ

ابْنِ عَبَّاسٍ إِقَامَةً فَوَجِبَ الْأَخْذُ بِالزِّيَادَةِ، وَإِحْدَى الرَّوَايَاتِ عَنْهُ، وَعَنْ جَابِرٍ زَيْدٌ عَلَى الْأُخْرَى، وَعَلَى رَوَايَةِ أُسَامَةَ أَذَانًا، فَوَجِبَ الْأَخْذُ بِالزِّيَادَةِ لِأَنَّهَا رَوَايَةٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا صَحِيحَةٌ فَلَا يَجُوزُ خِلَافُهَا، فَإِذَا جُمِعَت رَوَايَةُ سَالِمٍ وَعِلَاجٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ صَحَّ مِنْهُمَا أَذَانٌ، وَإِقَامَتَانِ كَمَا جَاءَ بَيِّنًا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ، وَلَا حُجَّةٌ لِمَنْ خَالَفَ ذَلِكَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: لَا تَجْزِي صَلَاةُ الْمَغْرِبِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ إِلَّا بِمُزْدَلِفَةٍ وَلَا بِدُءٍ، وَبَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَلَا بِدُءٍ، فَلَمَّا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا ابْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقِبَةَ عَنْ كَرِيمِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: «لَمَّا أَقَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ عَذَلْتُ إِلَى الشَّعْبِ فَقَضَى حَاجَتَهُ فَجَعَلْتُ أَصُبُّ عَلَيْهِ وَتَرَضًّا فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُصَلِّي؟ قَالَ: الْمُصَلَّى أَمَامَكَ» وَذَكَرَ بَاقِي الْحَدِيثِ.

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَتَيْمِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَابْنُ حَجَرٍ قَالُوا: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ عَنْ كَرِيمِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ «كَانَ رَدَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّعْبَ الْأَيْسَرَ الَّذِي دُونَ الْمُزْدَلِفَةِ أَسَاحَ قِبَالَ، ثُمَّ جَاءَ فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ الْوَضُوءَ فَتَرَضَّا وَضُوءًا خَفِيفًا، ثُمَّ قُلْتُ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ: الصَّلَاةُ أَمَامَكَ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَإِذَا قَدْ قَصَدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَرَكَ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَأَخْبَرَ بِأَنَّ الْمُصَلَّى مِنْ أَمَامٍ، وَأَنَّ الصَّلَاةَ مِنْ أَمَامٍ، فَالْمُصَلَّى هُوَ مَوْضِعُ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّ مَوْضِعَ الصَّلَاةِ وَوَقْتُ الصَّلَاةِ مِنْ أَمَامٍ، فَصَحَّ بَيِّنًا أَنَّ مَا قَبْلَ ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَمَا قَبْلَ ذَلِكَ الْمَكَانِ لَيْسَ مُصَلًّى، وَلَا الصَّلَاةُ فِيهِ صَلَاةٌ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: لَا صَلَاةَ إِلَّا بِجَمْعٍ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ التَّسْتَرِيُّ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مَلِيكَةَ قَالَ: كَانَ ابْنُ الزَّيْبِ يُخْطِبُنَا فَيَقُولُ: إِلَّا لَا صَلَاةَ إِلَّا بِجَمْعٍ؛ يَرُدُّهَا ثَلَاثًا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: لَا صَلَاةَ إِلَّا بِجَمْعٍ، وَلَوْ لَمْ يَنْصِفِ اللَّيْلُ.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ: صَلَاةُ الْمَغْرِبِ دُونَ جَمْعٍ، وَلَا حُجَّةَ إِلَّا فِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وأما بطلان حج من لم يدرك مع الإمام صلاة الصبح بمزدلفة من الرجال، فلما حدثناه عبد الله بن ربيع أخبرنا أحمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن قدامة المصيصي أخبرنا جرير بن حازم عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن عروة بن مضر بن قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَذْرَكَ جُمُعًا مَعَ الْإِمَامِ وَالنَّاسِ حَتَّى يُبَيِّضُوا مِنْهَا فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ، وَمَنْ لَمْ يُذْرِكْ مَعَ الْإِمَامِ وَالنَّاسِ فَلَمْ يُذْرِكْ».

وهو إلى أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي أخبرنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد أخبرني عامر الشعبي أخبرني عروة بن مضر بن الطائي قال: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَيْتُكَ مِنْ جَبَلٍ طَوِيٍّ أَكَلْتُ مَيْتَةً وَأَتَيْتُ نَفْسِي، وَاللَّهِ مَا بَقِيَ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ فَقُلْتُ لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ صَلَّى الْغَدَاةَ هَاهُنَا، ثُمَّ أَقَامَ مَعَنَا، وَقَدْ وَقَفَ قَبْلَ ذَلِكَ بِتَرْفَةٍ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ».

وقال تعالى: «فَإِذَا أَقْسَمْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ» فوجب الوقوف بمزدلفة - وهي المشعر الحرام - وذكر الله تعالى عندها فرض يعصي من خالفه ولا حج له، لأنه لم يأت ما أمر؛ إلا أن إدراك صلاة الفجر فيها مع الإمام هو الذكر المفترض ببيان رسول الله ﷺ المذكور، ومن أدرك شيئاً من صلاة الإمام فقد أدرك الصلاة لقول رسول الله ﷺ: «فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاكَنْتُمْ فَأَبْكُوا».

قال أبو محمد: والعجب ممن يقول: إن قول رسول الله ﷺ في سائمة الإبل «فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ دَلِيلٌ عَلَى أَنْ غَيْرِ السَّائِمَةِ بِخِلَافِ السَّائِمَةِ».

وممن يقول: إن قوله عليه السلام «وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» دليل أن الإمام لا يقول: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وأن المأمور لا يقول: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ثُمَّ لَا يَرَى قوله عليه السلام: «مَنْ صَلَّى الْغَدَاةَ هَاهُنَا مَعَنَا، وَقَدْ أَتَى عَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ» دليلاً على أن من لم يصل الغداة هناك مع الإمام لم يتم حجّه؛ فكيف وقد غنينا عن ذلك كله بنصّه عليه السلام؟ على أنه إن لم يدرك ذلك فلم يدرك الحجّ.

واحتج بعضهم بقول النبي ﷺ: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ».

قال علي: وهم أول مبطل لهذا الاحتجاج لأنّ عندهم فرائض يبطل الحج بتركها سوى عرفة كترك الإحرام وترك طواف الإفاضة. وترك الصلوة والمروءة. فكيف هذا التناقض، وليس قوله عليه السلام: «وَالْحَجُّ عَرَفَةٌ» بما يمتن من أن يكون غير عرفة الحجّ أيضاً إذا جاء بذلك نصّ.

وقد قال تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» والبيت غير عرفة بلا شك، وسوى تعالى بين الأمر بعرفة، والأمر بمزدلفة في القرآن، وقد قال - تعالى: «وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ».

وأخبر رسول الله ﷺ أن يوم الحج الأكبر - هو يوم النحر - ولا يكون يوم الحج الأكبر إلا وغيره يوم الحج الأصغر، ومحال تمتع أن يكون - هو يوم الحج الأكبر - ولا يكون فيه من فرائض الحج شيء ويكون فرض الحج في غيره.

فصل أن جملة فرائض الحج في يوم الحج الأكبر، وهي الوقوف بمزدلفة الذي لا يكون في غيره، وومي الجمره، والإفاضة؛ وقد يكونان فيما بعده كما عرفة فيما قبله:

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن الحسن العربي عن ابن عباس قال: «من أفاض من عرفة فلا حج له».

وقد ذكرنا عن ابن الزبير أنه كان يقول في خطبته: ألا لا صلاة إلا بجمع؛ فإذا أبطل الصلاة إلا بمزدلفة فقد جعلها من فرائض الحج.

ومن طريق شعبة عن داود بن يزيد الأزدي عن أبي الضحى قال: سألت علقمة عن من لم يدرك عرفات، أو جمعاً، أو وقع بأهله يوم النحر قبل أن يزور، فقال: عليه الحج.

ومن طريق شعبة عن المنيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال: كان يقال: من فاته جمع أو عرفة فقد فاته الحج.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال: من فاته عرفة، أو جمع، أو جامع قبل أن يزور فقد فسد حجّه.

ومن طريق سفيان الثوري أيضاً عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي أنه قال: من فاته جمع جعلها عمرة.

وعن الحسن البصري من لم يقف بجمع فلا حج له.

وعن حماد بن أبي سليمان قال: من فاته الإفاضة من جمع فقد فاته الحجّ فليحج بعمره ثم ليحج من قابل.

ومن طريق شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير قال: يوم الحج الأكبر - هو يوم النحر - ألا ترى أنه إذا فاته عرفة لم يفته الحجّ وإذا فاته يوم النحر فاته الحجّ.

قال أبو محمد: صدق سعيد؛ لأن من فاته عرفة يوم عرفة لم يفته الحجّ لأنه يقف بعرفة ليلة يوم النحر.

وأما يوم النحر فإنما سَمَّاهُ الله - تعالى: «يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ» لِأَنَّهُ فِيهِ فَرَائِضٌ ثَلَاثًا مِنْ فَرَائِضِ الْحَجِّ، وَهُوَ الْوُقُوفُ بِمزدلفة لا يَكُونُ جَازًا إِلَّا غَدَاةَ يَوْمِ النَّحْرِ، وَجَمْعَةُ الْعَقِيقَةِ، وَطَوَافُ الْإِقَاضَةِ، وَيَجُوزُ تَأْخِيرُهُ، فَصَحَّ أَنْ مَزْدَلِفَةَ أَشَدَّ فَرُوضِ الْحَجِّ تَأْكِيدًا وَاضْطِحَاقًا.

وقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ خِلَافًا هَذَا.

وأما قولنا: إِنَّ النِّسَاءَ، وَالصَّبِيَّانَ، وَالضَّعِيفَةَ يَخْلَافُونَ هَذَا:

فلما رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْقَدَمِيُّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ «أَنَّ أَسْمَاءَ قَالَتْ لَهْ بِمَزْدَلِفَةَ: هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: لَا، فَصَلَّيْتُ سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ يَا أَبَتِي هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: ارْجِعْ بِي فَارْتَحِلْنَا حَتَّى رَمَتْ الْجَمْرَةَ ثُمَّ صَلَّيْتُ فِي مَنَازِلِهَا فَقُلْتُ لَهَا أَيُّ هَئِئَةٍ لَقَدْ غَلَسَتْ، قَالَتْ: كَلَا أَيُّ يَنْبَى إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِلْمُطْعَمِينَ..»

ومِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ كَانَ يَدْعُمُ ضِعْفَةَ أَهْلِهِ يَفْقَهُونَ عِنْدَ الْمَشْرِعِ الْحَرَامَ بِالْمَزْدَلِفَةِ بِاللَّيْلِ فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ تَعَالَى ثُمَّ يَدْعُونَ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ وَيَقُولُ ابْنُ عَمَرَ أَرَحَصَ فِي أَوَّلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

ومِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءُ: أَنَّ ابْنَ شَرَالٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَخْبَرَتْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِهَا مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ».

ومِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَمَرَ عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: «يَبْتَغِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْقَتْلِ وَفِي الضَّعْفَةِ مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ حِينَئِذٍ قَدْ نَازَعَ الْأَحْلَامَ وَلَمْ يَحْتَلَمْ بَعْدُ، هَكَذَا ذَكَرَ عَنْ نَفْسِهِ فِي الْخَيْرِ الَّذِي فِيهِ: أَنَّهُ اتَى مَنَى عَلَى اثْنَانِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي بِالنَّاسِ قَالَ: وَأَنَا غَلَامٌ قَدْ نَازَعْتَ الْأَحْلَامَ.

فَخَرَجَ هَؤُلَاءِ عَنْ وَجوبِ حُضُورِ صَلَاةِ الصُّبْحِ بِمَزْدَلِفَةَ مَعَ الْإِمَامِ عَلَيْهِمْ وَبَقِيَ عَلَيْهِمْ فَرَضُ الْوُقُوفِ بِمَزْدَلِفَةَ، وَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى هُنَاكَ لَيْلَةَ النَّحْرِ وَلَا يَذْكُرُ لِعَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ».

وأما وجوبُ رميِ جَمْعَةِ الْعَقِيقَةِ، فلما:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَلْهُمِيُّ أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ زُرَيْعٍ أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَذَّافِ - عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي أَسْتَيْتُ، وَلَمْ أَرُمْ قَانَ: أَرُمُ وَلَا خَرَجَ».

ومِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفٍ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ عَبْدِ شِهَابٍ عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ بْنِ الْعَاصِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي خَجَرَةِ الْوَدَاعِ فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: لَمْ أَشْعُرْ فَتَحَرَّضْتُ قَبْلَ أَنْ أَرُمِيَ قَالَ: أَرُمُ وَلَا خَرَجَ» فَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِرَمِيهَا فَوَجِبَ فَرَضُ. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «اذْبُحْ وَلَا خَرَجَ» فَأَوْجِبُوا الذَّبْحَ فَرَضًا.

قلنا: إِنَّ كَانَ ذَلِكَ الذَّبْحُ مَنُودَرًا أَوْ هَدِيًّا وَاجِبًا، فَنَعَمْ هُوَ فَرَضٌ، وَإِنْ كَانَ طَعْوًا فَيَكْفِي مِنَ الْبِرْهَانِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ ذَبْحُهُ فَرَضًا تَيَقَّنُ الْعُلَمَاءُ أَنَّهُ طَعْوٌ لَا فَرَضٌ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحَذَّافِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ: قَالَ الثَّوْرِيُّ فِيمَنْ لَمْ يَرْمِ الْجَمْرَةَ: إِنَّ ذَكَرَ وَهُوَ يَمْنَى رَمَى، وَإِنْ فَاتَهُ ذَلِكَ حَتَّى نَفَرَ فَاتَهُ يَمْنَى مِنْ قَابِلٍ وَيَحَافِظُ عَلَى الْمَنَاسِكِ - وَبِهِ يَقُولُ دَاوُدُ، وَأَصْحَابُنَا، وَلَا يَجُزُّ الرَّمْيُ إِلَّا بِحَصَى كَحَصَى الْحَذَفِ لَا أَصْغَرَ، وَلَا أَكْبَرَ:

لَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ:

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمْعٍ عَنِ اللَّيْثِ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْحَذَفِ الَّذِي تُرْمَى بِهِ الْجَمْرَةُ».

ومِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ الدُّورِيُّ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ - أَخْبَرَنَا عَوْفٌ هُوَ ابْنُ أَبِي جَبَلَةَ - أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ حَصِينٍ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: «قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ الْعَقِيقَةِ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ هَاتِ الْفَطْلَ لِي، فَلَقَعْتُ لَهُ حَصِيَّتَيْنِ، جِي حَصَى الْحَذَفِ، فَلَمَّا وَضَعْتُهُنَّ فِي يَدِهِ قَالَ: بِأَثْلَالِ هَؤُلَاءِ بِأَثْلَالِ هَؤُلَاءِ وَبِأَثْلَالِ هَؤُلَاءِ فِي الدِّينِ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ بَيْنَكُمْ الْغُلُوُّ فِي الدِّينِ».

وقَالَ مَالِكُ: أَحَبُّ أَكْبَرٍ مِنْ حَصَى الْحَذَفِ؛ وَهَذَا قَوْلٌ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ لِتَعْرِيفِهِ مِنَ الْبِرْهَانِ وَخِلَافَةِ الْأَثَرِ التَّائِبَةِ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ،

قالا جميعاً: مثلُ حصي الخذف، ولا خالف لهما لا من صاحبه، ولا من تابعه؛ وهذا الأثران يطلان قول من قال: يجزئ الرمي بغير الحصى.

وأما العدد فإن الناس اختلفوا - وروينا من طريق ابن عينة عن ابن أبي جريح عن مجاهد: أن سعد بن أبي وقاص قال: جلسنا فقال بعضهم: رميت بست، وقال بعضنا: رميت بسبع؛ فلم يعب بعضنا على بعض.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح أخبرني محمد بن يوسف: أن عبد الله بن عمرو بن عثمان أخبره: أنه سمع أبا حبة الأنصاري يفي بأنه لا بأس بما رمى به الإنسان من عدد الحصى فجاء عبد الله بن عمرو إلى ابن عمر فآخبره فقال: صدق أبو حبة.

قال أبو محمد: أبو حبة بدري.

وروي عن طاووس من ترك حصاة فإنه يطعم تمره أو لقيمه.

وعن عطاء: من فاتته الجمار يوماً تصدق بدرهم؛ ومن فاتته حتى تقضي أيام منى فعليه دم.

قال علي:

روينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن سليمان التيمي عن أبي جابر قلت لابن عمر: نسيت أن أرمي بحصاة من حصى الجمرة فقال لي ابن عمر: اذهب إلى ذلك الشيخ فسله ثم ارجع فأخبرني بما يقول، قال: فسألته، فقال لي: لو نسيت شيئاً من صلاتي لأعدت، فقال ابن عمر: أصاب.

قال أبو محمد: هذا الشيخ - هو عماد ابن الحنفية - هكذا:

روينا من طريق المعتمر بن سليمان عن أبيه.

وروي عن ابن عمر قال: من نسي الجمرة وماها بالليل حين يذكر.

وعن طاووس، وعروة بن الزبير، والنخعي، والحسن قالوا كلهم: يرمي بالليل - هو قول سفيان؛ ولم يوجبوا في ذلك شيئاً.

قال أبو محمد: إنما نهى النبي ﷺ عن رميها ما لم تطلع الشمس من يوم النحر، وأباح رميها بعد ذلك، وإن أسمى؛ وهذا يقع على الليل والعشي معاً كما ذكرنا قبل.

قال أبو حنيفة: عليه في كل حصاة نسيها طعام مسكين نصف صاع حنطة إلا أن يبلغ ذلك دماً.

وقال مالك: عليه في الحصاة الواحدة فأكثر إن نسيها دم؛ فإن ترك سبع حصيات فعليه بدنة؛ فإن لم يجد بقره؛ فإن لم يجد فشاء؛ فإن لم يجد فصيام.

وأما الشافعي فمرة قال: عليه في حصاة واحدة مد طعام، وفي حصتين مدان، وفي ثلاث فصاعداً دم - وقد روي عنه في حصاة ثلث دم، وفي الحصتين ثلثا دم، وفي الثلاث فصاعداً دم - وروي عنه للحصاة الواحدة فصاعداً دم.

قال أبو محمد: وهذه الأقوال المذكورة كلها ليس شيء منها جاء به نص، ولا رواية فاسدة، ولا قول صاحب، ولا تابع، ولا قياس، ولا قال بشيء منها أحد نعلمه قبل القائل بكل قول ذكرناه عن ذكرناه عنه.

وأما الرمي قبل طلوع الشمس فلا يجزئ أحداً: لا امرأة ولا رجلاً:

روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا معمر بن غيلان المروزي أخبرنا بشر بن السري أخبرنا سفيان الثوري عن حبيب هو ابن أبي ثابت - عن عطاء عن ابن عباس أنه النبي ﷺ قدّم أهله وأمرهم أن لا يرموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس.

وروي عن طائفة من التابعين: إباحة - الرمي قبل طلوع الشمس. ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ وقال سفيان: من رمى قبل طلوع الشمس أعاد الرمي بعد طلوعها.

وهو قول أصحابنا.

وأما قولنا: لا يقطع التلبية إلا مع آخر حصاة من جمرة العقبة؛ فإن مالكا قال: يقطع التلبية إذا نهض إلى عرفه، وذكروا في ذلك رواية عن عائشة أم المؤمنين، وابن عمر، وعن علي.

واحتجوا بأن قالوا: التلبية استجابة فإذا وصل فلا معنى للتلبية.

قال أبو محمد: أما الرواية عن علي فلا تصح؛ لأنها متقطعة إليه؛ والصحيح عنه خلاف ذلك.

وأما عن أم المؤمنين، وابن عمر فقد خالفهما غيرها من الصحابة رضي الله عنهم، وإذا وقع التنازع فالرجوع فيه إلى ما افترض الله تعالى الرجوع إليه من القرآن والسنة.

وأما قولهم: إن التلبية استجابة فدعوى لا برهان على صحتها؛ ولو كان ما قالوا: لو جبت التلبية عند سماع الأذان، ووجوب النهوض إلى الجمعة وغيرها؛ وما التلبية إلا شريعة أمر الله بها لا علة لها إلا.

ما قَالَ تعالى: ﴿يَتْلُوَكُمْ آيَاتُكُمْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾.

لَمْ تُؤْكَلَتْ استجابة كما قالوا: لَكَانَ لَمْ يَصِلْ بَعْدَ إِلَى مَا دَعَى إِلَيْهِ لِأَنَّهُ قَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ فَرُوضٌ مِنْ فَرُوضِ الْحَجِّ لَا يَكُونُ وَاصِلًا إِلَى مَا دَعَى إِلَيْهِ إِلَّا بِتَمَامِهَا كَعَرَفَةَ، وَطَوَافٍ الْإِفَاضَةِ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا وَكَعْبٌ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

وَصَحَّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا شَرِيعُ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا حَصْبِيٌّ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ كَثِيرِ بْنِ مَدْرُكٍ الْأَشْجَعِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شُعْبَةَ لَيْسَ حِينَ أَفَاضَ مِنْ جَمْعٍ قَبِيلَ لَهُ: عَنْ أَبِي هَذَا؟ فَقَالَ: أَتَسَيِّئُ النَّاسَ أَمْ ضَلُّوا؟ سَمِعْتُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ يَقُولُ فِي هَذَا الْمَكَانِ: لَيْتَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَقْبَةَ عَنْ كَرِيمِ بْنِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ابْنِ مَيْمُونَةَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ لَبَّتْ حِينَ رَمَتْ الْجَمْرَةَ.

وَهُوَ إِلَى سَفْيَانَ عَنْ عَامِرِ بْنِ شَقِيقٍ سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَا يَمْسُكُ الْحَسَاخُ عَنِ التَّلْبِيَةِ حَتَّى يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ سَمْعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسَدِ بْنِ زَيْدٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَلْبِي بِعَرَفَةَ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَلْبِي غَدَاةَ الْمُرْدَقَةِ.

وَعَنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ سَمِعْتُ عِكْرَمَةَ يَقُولُ: «أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ».

وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ لَبَّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

وَعَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ كَانَتْ تَلْبِي بِعَدَاةٍ - وَعَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَحْدِثُ الزُّهْرِيَّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسَدِ أَنَّ أَبَاهُ صَعِدَ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ الْمُبَرِّ بِوَمِ عَرَفَةَ فَقَالَ لَهُ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَهْلُ، فَقَدْ رَأَيْتَ عُمَرَ فِي مَكَانِكَ هَذَا يَهْلُ، فَأَهْلُ ابْنُ الزُّبَيْرِ.

وَعَنْ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ يَقُولُ: تَلْبِي حَتَّى

يَقْضَى حَرَمُكَ إِذَا رَمَيْتَ الْجَمْرَةَ.

وَعَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ فَلَبَّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَكَانَ مُعَاوِيَةُ يَهِي عَنْ ذَلِكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: غَدَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ فَسَمِعَ التَّكْبِيرَ عَامًّا فَبَعَثَ الْحُرَّسَ يَصِيحُونَ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا التَّلْبِيَةُ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْمَغِيرَةِ قَالَ: ذَكَرَ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ إِذَا قَدَّمَ الْحَاجُّ أَمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ مَا دَامَ يَطُوفُ بِبَابِ الْبَيْتِ فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَا، بَلْ يَلْبِي قَبْلَ الطَّوَافِ، وَفِي الطَّوَافِ، وَبَعْدَ الطَّوَافِ، وَلَا يَقْطَعُهَا حَتَّى يَرْمِيَ الْجَمْرَةَ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَاحِدٌ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيَّ قَالَا: يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ أَوَّلِ حِصَاةٍ يَرْمِيهَا فِي الْجَمْرَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ مَعَ آخِرِ حِصَاةٍ مِنَ الْجَمْرَةِ لِأَنَّهُ نَصٌّ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا «حَكَى ابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَتَانَا: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَبَّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَلَوْ كَانَ مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، لَقَالَا: حَتَّى يَبْدَأَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحَذَّافِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَهْلُ وَهُوَ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقُلْتُ لَهُ: فِيمَا الْإِهْلَالُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ: وَهَلْ قَضَيْتَا نَسَكَنَا بَعْدُ؟ وَهُوَ الْمَنْهَوْمُ الظَّاهِرُ مِنْ فَعَلِ كُلِّ مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمْ مَالِكٌ: إِنَّ الْحَاجَّ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَوْجَةِ، فَإِذَا أَتَى ذَلِكَ عَاوَدَهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَقْطَعُهَا - وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ، لَمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيُّ، وَعِثَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: أَخْبَرَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ فَذَكَرَ حَدِيثَ حِجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ: «فَأَهْلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالتَّوْحِيدِ: لَيْتَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ، لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ، فَأَهْلُ النَّاسِ بِهَذَا الَّذِي يَهْلُونَ بِهِ فَلَمْ

التَّوْبِي - عن عبد الله بن دينار قال: قال ابن عمر: يقطع التَّلبِيَةَ إذا دخل الحرم.

قال أبو حمزة: والذي نقول به فهو قول ابن مسعود الذي ذكرنا آنفاً أنه لا يقطعها حتى يتم جميع عمل العمرة.

فإن ذكرُوا: ما روينا عن سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباسٍ «أن رسول الله ﷺ لَبَّى فِي عُمْرَتِهِ حَتَّى اسْتَلَمَ الْحَجَرَ».

ومن طريق حفص بن غياث عن الحجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «اغتَسَرَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - ثَلَاثَ عُمَرٍ، كُلُّ ذَلِكَ لَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ» فهذاان اثران ضعيفان - في احدهما: ابن أبي ليلى - وهو سقيم الحفظ - وفي الآخر: الحجاج، وناهيك به؛ وهو أيضاً ضعيف.

فإن قالُوا: فهل عندكم اعتراض؟ فيما رويتم من طريق أحمد بن شعيب عن يعقوب بن إبراهيم عن ابن علية عن أبوب عن نافع قال: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا دَخَلَ أَذْنَى الْحَرَمِ اسْتَسَنَّ عَنْ التَّلْبِيَةِ ثُمَّ يَبْزِي بِذِي طَرَى، ثُمَّ يُصَلِّي بِهِ الصُّبْحَ، وَيُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ».

قلنا: لا معترض فيه وهو صحيح، إلا أنه لا حجة لكم فيه؛ أول ذلك: أنه ليس في هذا الخبر ما تذكرون من أن ذلك كان في العمرة؛ فهو مخالف لما اختاره أبو حنيفة، والشافعي في الحج، ولما اختاره أبو حنيفة في العمرة أيضاً.

ثم نقول لمن ذهب إلى قول مالك في هذا: إن هذا خبر لا حجة لكم فيه؛ لأنه قد يمكن أن ابن عمر إنما أشار بقوله «إن رسول الله ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ» إلى الميسر بذي طوى وصلاة الصبح بها فقط.

وهكذا نقول: أو يكون أشار بذلك إلى قطع التَّلبِيَةِ كما تقولون؛ فإن كان هذا فخير جابر بين عبد الله، وأسامة، وابن عباسٍ «أن رسول الله ﷺ لَزِمَ التَّلْبِيَةَ وَلَمْ يَقْطَعْهَا حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقِيَّةِ زَائِدٌ عَلَى مَا فِي خَيْرِ ابْنِ عُمَرَ، وَزِيَادَةُ الْعَدَلِ لَا يَجُوزُ تَرْكُهَا؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ عَلَمًا كَانَ عَنْده لَمْ يَكُنْ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ».

وأما اختيارنا الطَّيِّبَ مَعْنَى قَبْلِ رَمَى الْجَمْرَةِ؛ فلما قد ذكرنا قبل في اختيار التطيب للإحرام من النص.

ومن قال بذلك من الصحابة، وغيرهم - رضي الله عنهم، فاعنى عن إعادته.

وأما قولنا: أن يرمي الجمرة، ويدخل وقها يحل للمحرم

يُرَدُّ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا مِنْهُ وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيَتَهُ فَصَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَقْطَعْهَا:

ومن طريق سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن أبي وائل عن مسروق أنه رأى عبد الله بن مسعود طاف بالبيت سبعاً ثم خرج إلى الصفا قال: قفلت له: يا أبا عبد الرحمن إن ناساً يهنون عن الإحلال في هذا المكان، فقال: لكنني أسرك به؛ وذكر باقي الخبر.

فإن ذكرُوا: ما روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا صفوان بن عيسى عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن مجاهد عن عبد الله بن سبرة عن «عبد الله بن مسعود قال: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَا تَرَكْتُ التَّلْبِيَةَ حَتَّى أَتَى جَمْرَةَ الْعَقِيَّةِ إِلَّا أَنِّي يَخْلُطُهَا بِتَكْبِيرٍ أَوْ بِتَهْلِيلٍ».

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الأعلى عن عمرو بن إسحاق عن عكرمة قال: «سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ يُلْكِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْجَمْرَةِ وَقَالَ لِي: سَمِعْتُ أَبِي عَلِيٍّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَهْلُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْجَمْرَةِ، وَحَدَّثَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلًا حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهَا».

قلنا: الحارث ضعيف، وأبان بن صالح ليس بالقوي؛ ثم لو صحا لكان خبر الفضل بن عباس، وأسامة بن زيد؛ زائدين على هذين الخبرين زيادة لا محل تركها رغبة عنها واختياراً لغیرها عليها؛ وليس في هذين الخبرين نهى عما في خبر ابن عباس، وأسامة.

وقال قوم: يقطع المعتمر التَّلبِيَةَ إذا دخل الحرم.

وقالت طائفة: لا يقطعها إلا حتى يرى بيوت مكة.

وقالت طائفة: حتى يدخل بيوت مكة.

وقال أبو حنيفة: لا يقطعها حتى يستلم الحجر فإذا استلمه قطعها.

وقال الليث: إذا بلغ الكعبة قطع التَّلبِيَةَ.

وقال الشافعي: لا يقطعها حتى يفتح الطواف.

وقال مالك: من أحرم من الميقات قطع التَّلبِيَةَ إذا دخل أول الحرم فإن أحرم من الجمرات، أو من التعميم قطعها إذا دخل بيوت مكة، أو إذا دخل المسجد.

روينا عن وكيع عن عمر بن ذر عن مجاهد قال: قال ابن عباس: لا يقطع المعتمر التَّلبِيَةَ حَتَّى يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ، وكان ابن عمر يقطعها إذا رأى بيوت مكة - قال وكيع: وحدنا سفيان هو

وَحَلُّ الرِّاسِ؛ ووافقوا مع مجيئ النصِّ على جواز لباس كلِّ ذلك إذا رمى ونَحَرَ.

وصح عن النبي ﷺ على ما نذكر بعد هذا - إن شاء الله تعالى - جواز تقديم الطواف، والذَّيْع، والرَّمْي، والحلِّ، بعضها على بعض.

فصح أن الإحرام قد بطل بدخول وقت الرَّمْي، والحلق، والنحر، رمى أو لم يرم، حلق أو لم يحلق، نَحَرَ أو لم ينحر، طاف أو لم يطف؛ وإذا حلَّ له الحلق الذي كان حراماً في الإحرام؛ قبلًا شكَّ أنه قد بطل الإحرام، وبطل حكمه؛ وإذا كان ذلك فقد حلَّ، فحلَّ له الصَّيْد الذي لم يَحْرَمَ عليه إلا بالإحرام، وحلَّ له بالإحلال.

وكذلك الزَّوَاجُ والتَّزْوِيجُ؛ لأنَّ النَّصَّ إنَّما جاء بأن لا يَنْكِحَ الحَرَمُ، ولا يَنْكِحَ، ولا يَنْكِحُ، ولا يَنْكِحُ، **فصح** أن هذا حرام على المحرم، ومن حلَّ له لباس القصص، والبرانس، وحلَّ الرِّاسَ لغير ضرورة فهو حلال لا عَرَمَ فالنَّكَاحُ، والِإِنْكَاحُ، والخُطْبَةُ حلالٌ له؛ إذ ليس عَرَمًا.

وأما الجماعُ فبخلاف هذا؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ فحَرَّمَ الرَّفَثَ، وهو الجماعُ في الحجِّ جَلَّةً لا على المحرم خاصَّةً، وما دام بقي من فرائض الحجِّ شيء فهو بعدُ في الحجِّ وإن لم يكن محرماً، والوطء حرامٌ عليه ما دام في الحجِّ.

قال أبو حمزة: ومالكٌ يرى في الطَّيْبِ المحرَّم على المحرم الفديَّة، كما يرى الجزاء على المحرم في الصَّيْد - ثم رأى هاهنا الجزاء في الصَّيْد ولم يرَ الفديَّة في التَّطْيِيب، وهذا عجبٌ فإن احتجَّوا بالأثر الوارد في طيب النبي ﷺ قبل أن يطوف بالبيت.

قلنا لهم: لا يخلو هذا الأثر من أن يكون صحيحاً ففرض عليكم أن لا تخلوه، وأنتم قد خالفتموه، أو يكون غير صحيح فلا تراعوه، وأوجبوا الفديَّة على من تطيب كما أوجبتموها على من تصدَّ، ولا فرق.

ثم نقول لهم: أخبرونا عن إيجابكم الجزاء على من تصدَّ في الحلِّ بعد رمي جرة العقبة، أحرَمَ هو أم غير حرم، ولا سبيل إلى ثالث.

فإن قلتم: هو حرم.

قلنا لكم: فحرِّموا عليه اللباس الذي يحرم على المحرمين وحرِّموا عليه حلق رأسه.

وإن قالوا: ليس حراماً.

بالحجِّ أو القران كلُّ ما كان عليه حراماً من اللباس، والطَّيْب، والتَّصْيِيب في الحلِّ، وعقد النَّكَاح لنفسه، ولبغيره حاشا الجماع فقط، فإنه حرامٌ عليه بعدُ حتَّى يطوف بالبيت: فهو قولُ أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهم.

وقال مالك، وسفيان: إذا رمى الجمرَةَ حلَّ له كلُّ شيء إلا النساء، والتَّصْيِيب، والطَّيْب - قال: فإن تطيَّب فلا شيء عليه لما جاء في ذلك، وإن تصدَّ فعليه الجزاء.

وذكروا في ذلك روايةً عن عمر، وابنه عبد الله: أنه حلَّ له كلُّ شيء إلا النساء والطَّيْب - وعن سالم، وعروة مثل هذا.

قال أبو حمزة: أما ابنُ عمر فقد روي عنه الرجوع، وقد خالف في ذلك عمر: عائشة وغيرها:

كما روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: قال عمر: «إذا رميتَ الجمرَةَ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، وَدَبَّحْتُمْ، وَحَلَقْتُمْ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ، إِلَّا الطَّيْبُ، وَالنِّسَاءُ» فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَنَا طَيِّبَةٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَنُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْتُ أَنْ تَبِيعَ.

قال أبو حمزة: هذا قولُ ابنِ عمر الذي لو اتبعوه لوفقوا: ومن طريق وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن الحسن العربي عن «ابن عباس قال: إذا رميتَ الجمرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ، إِلَّا النِّسَاءُ، فَقَالَ رَجُلٌ: وَالطَّيْبُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّمَا أَنَا فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصْبِحُ رَأْسَهُ بِالْيُسْكِ أَطْيَبَ ذَلِكَ أَمْ لَا:

ومن طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: إذا رميتَ الجمرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَكَ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ.

وعن سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر سمعت ابن الزَّبير يقول: إذا رميتَ الجمرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَكَ كُلُّ شَيْءٍ ما وراء النساء.

وهو قولُ عطاء، وطاووس، وعلقمة، وخارجة بن زيد بن ثابت.

قال أبو حمزة: قال الله تعالى: ﴿وَحَرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾.

وجاء النَّصُّ وإجماعُ المخالفين معناه على أن المحرم حرامٌ عليه لباسُ القصص، والعمائم، والبرانس، والحفَّين، والسرَّويل،

طَوِيلًا ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ السَّوَادِي وَيَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يُنْصَرِفُ، وَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ.

ومن طريق أبي داود أخبرنا عليُّ بنُ بحرٍ، وعبدُ الله بنُ سعيدٍ المعنى قالا جميعاً أخبرنا أبو خالدٍ الأحمَرُ عن محمد بنِ إسحاق عن عبدِ الرحمن بنِ القاسم بنِ محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت «أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ حِينَ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنْى فَمَكَثَ بِهَا لِيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ يَرْمِي الْجَمْرَةَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ كُلُّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ.

وأما قولنا: ويأكلُ القارنُ من هديه ولا بدَّ ويتصدقُ.

وكذلك من هدي التطوع، فلقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُواكُم مِّنْ مَّكَّةَ وَهُمْ لَا يَصِلُونَ إِلَى الْبَلَاءِ وَلَا يَسِعُونَ الْبَلَاءَ وَلَا يَخَفُوهَا فَلَهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾. وقالوا: لا يَصِلُونَ إِلَى الْبَلَاءِ وَلَا يَخَفُوهَا. وقالوا: لا يَصِلُونَ إِلَى الْبَلَاءِ وَلَا يَخَفُوهَا. وقالوا: لا يَصِلُونَ إِلَى الْبَلَاءِ وَلَا يَخَفُوهَا.

قال أبو حمزة: وروى ابنُ عمر: «أَنَّ مَنْ لَمْ يَطْعَمْ بِأَيِّتِي يَوْمَ النَّحْرِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُجْرِمًا كَمَا كَانَ حَتَّى يَطُوفَ بِهِ» رواه أبو عبيدة بن عبد الله بن وهب بن زعفة عن أبيه وأمه زينب بنت أم سلمة عن أمها عن أم سلمة أم المؤمنين عن النبي ﷺ. ولا يصح، لأنَّ أبا عبيدة وإن كان مشهوراً بالشرف والجلالة في الرئاسة فليس معروفاً بنقل الحديث، ولا معروفاً بالحفظ؛ ولو صحَّ لقلنا به مسارعين إلى ذلك؛ وقد قال به عروة بن الزبير.

وأما قولنا:

فأما المتنعَّ فإن كان من غير أهل الحرم أو لم يكن أهله معه قاطنين هالك ففرض عليه أن يهدي هدياً ولا بدَّ، ولا يخرجه أن يهدي إلا بعد أن يرمي بالحج.

فإن لم يهد هدياً ولا ما يتاع به فليصم ثلاثة أيام من يوم يرمي بالحج إلى انقضاء يوم عرفة وسبعة أيام إذا انقضت أيام التشريق.

فإن لم يصم الثلاثة الأيام كما ذكرنا فليؤخر طواف الإفاضة حتى تنقضي أيام التشريق، ثم يصوم الثلاثة الأيام، فإذا أتتها كلها طاف طواف الإفاضة في اليوم الرابع، ثم ابتدأ بصيام السبعة الأيام.

فإن لم يفعل حتى خرج عن عمل الحج صام السبعة الأيام فقط واستغفر الله إن كان تعمَّد ترك صيام الثلاثة الأيام.

ولو وجد هدياً بعد إحرامه بالحج لم يخرجه وفرضه الصوم

قلنا: فلا جزاء عليه في التصدي.

فإن قالوا: قد جاء النص والإجماع بأمره بملق رأسه، وبلباس ما يرمي على الحرمين.

قلنا: فهذا برهان كافٍ في أنه ليس عمرماً، وهذا ما لا غلص لهم منه.

وأيضاً فإنهم أوهمو أنهم تعلقوا بعمر، وابن عمر؛ وإنما عنهما المنع من التطيب لا من الصيد، وهذا عجبٌ جداً.

وأيضاً فالقوم أصحاب قياس، وهم قد أباحوا لباس القمص، والسراويل وغير ذلك بعد رمي جمرة العقبة، وحلق الرأس، ومنعوا من الصيد والطيب.

فإن قالوا: فسناه على الجماع.

قلنا: هذا قياس فاسد، لأنَّ لباس، والحلق، والطيب، والصيد عندهم خبر واحد، وحكم واحد في أنه لا يبطل به الحج في الإحرام، وكان للجماع خبر آخر، لأنه لا يبطل به الحج في الإحرام؛ فلو كان القياس حقاً لكان قياس الطيب، والصيد، على اللباس، والحلق أولى من قياسه على الجماع، وبالله تعالى التوفيق.

وأما قولنا: إن نهض إلى مكة فطاف بالبيت سبباً - لا رمل فيها - وسعى بين الصفا والمروة، إن كان متمتعاً، أو لم يسع إن كان قارناً، وكان قد سعى بينهما في أول دخوله فقد تمَّ حجَّه وقرانه، وحلَّ له النساء - فإجماع لا خلاف فيه مع النص في قوله تعالى: ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾.

وأما قولنا: إنهم يرجعون إلى مَنْ يقيمون بها ثلاث ليالٍ بأيامها - يرمون في كل يوم من الأيام الثلاثة الجمرات الثلاث بعد زوال الشمس بسبع حصيات سبع حصيات كل جمرة يبدأ بالقصوى، ثم التي تليها، ثم جمرة العقبة التي رمى يوم النحر، وقد تمَّ حجَّه وعمله كله - فإجماع لا خلاف فيه من أحد.

وأما قولنا: يقف لل دعاء عند الجمرتين الأوليين ولا يقف عند الثالثة؛ فلما:

رويناه من طريق البخاري أخبرنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا طلحة بن يحيى الأنصاري أخبرنا يونس عن الزهري «عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنهما أنه كان يرمي الجمرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ ثُمَّ يَتَقَدَّمُ حَتَّى يَسْتَهْلَ مُسْتَهْلَ الْقِيْلَةِ فَيَقُومُ طَوِيلًا، وَيَذْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الْوُسْطَى؛ ثُمَّ يَأْخُذُ بِذَاتِ الشَّامَلِ فَيَسْتَهْلُ وَيَقُومُ مُسْتَهْلَ الْقِيْلَةِ فَيَقُومُ طَوِيلًا ثُمَّ يَذْعُو، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَقُومُ

الحج، وهو ما لم يطف طواف الإفاضة فهو في الحج بعد.

وقال أبو حنيفة: إن صام الثلاثة الأيام بعد أن أحرم بالعمرة، وقبل أن يطوف لها أو بعد تمامها، وقبل أن يحرم بالحج أجزاء ذلك، ولا يجزئه أن يصوم السبعة الأيام في عشر ذي الحجة؛ فكان هذا تناقضاً لا خفاء به، وخلافاً للقرآن كما ذكرنا بلا دليل.

وقال بعضهم: معنى قوله تعالى: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ أي في شهر الحج، قلنا: هذا كذب على القرآن، فإن كان كما تزعمون فاجبوا له صيامها في أشهر الحج قبل أن يعتزم، وإلا فقد تناقضتم، وصح عن أم المؤمنين عائشة، وعن ابن عمر أنه لا يصوم الثلاثة الأيام إلا بعد إحرامه بالحج.

وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد، وأبي سليمان، ولا يعرف لهم خلافاً من الصحابة في ذلك.

وقال الشافعي: يصومهم بعد أيام التشريق ويفرق بين الثلاثة والسبعة ولو بيوم.

قال علي: وهذا خطأ وخلاف للقرآن كما ذكرنا، ولا فرق بين تقديم الفرض قبل وقته، وبين تأخيره بعد وقته بغير نص.

وقال عطاء: لا يجزئ هدي المتعة إلا بعد الوقوف بعرفة.

وقال عمرو بن دينار يجزئ مذبحهم بالحج.

وهو ناهض لما ذكرنا آنفاً.

واختلفوا في معنى قوله تعالى: ﴿وَسَبَّعَهُ إِذَا رَجَعْتَ﴾.

فقال قوم: إذا رجعتكم إلى بلادكم، وقال آخرون: إذا رجعتكم من عمل الحج.

وهو قول سفیان، وأبي حنيفة، وهو الصحيح؛ لأنه لا يجوز تخصيص القرآن بلا نص ولا ضرورة موجبة لتخصيصه، وقد ذكر تعالى صيام الثلاثة الأيام في الحج، ثم.

قال عز وجل: ﴿وَسَبَّعَهُ إِذَا رَجَعْتَ﴾ فصح أنه على ظاهره وعمومه بعد رجوعه من الحج الموجب عليه ذلك الصيام وبالله تعالى التوفيق.

فإن قيل: فقد روت من طريق البخاري عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ لَمْ يَكُنْ بِمَكَّةَ أَهْدَى فَلْيُطَفِّ بِالنَّيْتِ وَبَيْنَ الصَّنَا وَالْعُرْوَةِ، وَيُغْصِرْ، وَيَجِلْ، ثُمَّ لِيَهْلِ بِالْحَجِّ فَسَنَ لَمْ يَجِدْ هَذَا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبَّعَهُ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِيهِ».

قلنا: نعم والرجوع إلى أهله يقع على وجهين.

ولا بد، فإن وجدته قبل أن يحرم بالحج ففرضه الهدي - فلقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ صَيَّامًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبَّعَهُ إِذَا رَجَعْتَ﴾ تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام وهذا نص ما قلناه - والله الحَدُّ كَثِيرًا.

وقد أجاز قوم أن يصوم الثلاثة الأيام قبل أن يحرم بالحج، وهذا خطأ؛ لأنه خلاف أمر الله تعالى بأن يصومها في الحج، وما لم يحرم المرء فليس هو في الحج فليس هو في وقت صيام الثلاثة الأيام.

وأيضاً فإنه لا يجب عليه الهدي المذكور ولا الصيام المذكور إلا بتمتع بالعمرة إلى الحج بنص كلام الله تعالى، وهو ما لم يحرم بالحج فليس هو بعد ممن تمتع بالعمرة إلى الحج، ولا يجزئ أداء فرض إلا في وقت الذي أوجبه الله تعالى فيه. وأجاز قوم أن يصوم الثلاثة الأيام في أيام التشريق.

وهذا خطأ، وقد ذكرنا البرهان على بطلان هذا القول في كتاب الصيام من هذا الباب، ونهى النبي ﷺ عن صيام أيام التشريق جملة.

وهو يقول الشافعي، وأبو حنيفة، وأبو سليمان، وغيرهم.

ورويانا من طريق ابن أبي شيبه عن يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر قال: لا يصوم المتمتع إلا وهو محرم لا يقضي عنه إلا ذلك.

ورويانا عن عائشة وابن عمر أيضاً جواز صيام أيام التشريق للمتمتع، ولا حجة مع التنازع إلا فيما صح عن الله - تعالى، أو عن رسوله عليه السلام.

ورويانا عن علي من طريق منقطع عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً قال في المتمتع يفوته الصوم في العشر؛ أنه يسحر ليلة الحصة فيصوم ثلاثة أيام وسبعة إذا رجع.

قال أبو محمد: ليلة الحصة هي الليلة الرابعة عشر من ذي الحجة التالية لأخر أيام التشريق.

ورويانا عن عمر، وابن عباس: أن من لم يصم الثلاثة الأيام في عشر ذي الحجة لم يكن له أن يصومها بعد.

قال علي: قول الله تعالى - هو الحاكم على كل شيء - ولم يوجب تعالى صيام الثلاثة الأيام إلا في الحج، فليس له أن يصومها لا قبل الحج ولا بعد الحج؛ لأنه يكون مخالفاً لأمر الله تعالى في ذلك، ولم يوجب عز وجل صيامها في الإحرام لكن في

على ما ذكرنا في كتاب الصَّيَّامِ ولا تصام عنه الثلاثة الأيام لأنها ليست عليه بعد، إلا أنه عاصي لله تعالى إن كان تعمَّد ترك صيامها حتى فات وقتها فليستغفر الله عز وجل وليتوب وليكثر من فعل الخير، ولا حرج عليه إن كان تركها لعذر لقول الله تعالى: ﴿لَا يَكُلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ وَجَدَ هَدْيًا قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ صِيَامَ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ أَوْ بَعْدَ أَنْ أَتَاهُنَّ، وَقَبْلَ أَنْ يَحِلَّ فِي آيَامِ التَّحَرُّ قَدْ بَطَلَ صَوْمُهُ وَعَادَ حُكْمُهُ إِلَى الْهَدْيِ، وَإِنْ وَجَدَ الْهَدْيَ بَعْدَ انْقِضَاءِ آيَامِ التَّحَرُّ - وَقَدْ حَلَّ أَوْ لَمْ يَحِلَّ - فَصَوْمُهُ تَامٌ، وَلَا هَدْيَ عَلَيْهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: إِنْ وَجَدَ الْهَدْيَ بَعْدَ أَنْ دَخَلَ فِي الصَّوْمِ فَفَرْضُهُ الصَّوْمِ وَلَا هَدْيَ عَلَيْهِ وَإِنْ وَجَدَ الْهَدْيَ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ فِي الصَّوْمِ عَادَ حُكْمُهُ إِلَى الْهَدْيِ.

قَالَ عَلِيُّ: كَلَا الْقَوْلَيْنِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَلَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ مَعَ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنَّمَا أَوْجِبَ تَعَالَى مَا أَوْجَبَ مِنَ الْهَدْيِ، أَوْ مِنَ الصَّوْمِ إِنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ بَانَ يَكُونُ مَتَمِّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَهُوَ مَا لَمْ يَحْرَجْ بِالْحَجِّ، فَلَيْسَ مَتَمِّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ - حَتَّى الْآنَ - هَدْيٌ، وَلَا صَوْمٌ. وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي أَنَّ الْمُسْلِمَ إِنْ اعْتَمَرَ، وَهُوَ يَرِيدُ التَّمَتُّعَ ثُمَّ لَمْ يَحْجْ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا هَدْيَ عَلَيْهِ وَلَا صَوْمٌ. فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِلَّا بِدُخُولِهِ فِي الْحَجِّ، فَإِنَّهُ حَيْثُ جَاءَ بِصَيْرٍ مَتَمِّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَإِذَا لَا شَكَّ فِي هَذَا فَإِنَّمَا حُكْمُهُ حِينَ وَجِبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْحُكْمُ بِالتَّمَتُّعِ لَا قَبْلَ ذَلِكَ وَلَا بَعْدَ ذَلِكَ.

فَإِنْ كَانَ فِي أَثَرِ حِينَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ قَادِرًا عَلَى هَدْيٍ فَفَرْضُهُ الْهَدْيَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ سِوَاَ اعْتَصَرَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ كَانَ مَعْسِرًا قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ مِنَ الْهَدْيِ بِدَعْوَى لَا بَرَاهَانَ عَلَى صَحَّتِهَا مِنْ قُرْآنٍ وَلَا سُنَّةٍ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَهْدِيَ مَتَى وَجَدَ.

فَإِنْ كَانَ فِي أَثَرِ حِينَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ لَا يَقْدِرُ عَلَى هَدْيٍ فَفَرْضُهُ الصَّوْمَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ سِوَاَ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ قَادِرًا عَلَى هَدْيٍ أَوْ قَدَرَ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِالْقُرْآنِ بِدَعْوَى لَا بَرَاهَانَ عَلَى صَحَّتِهَا مِنْ قُرْآنٍ وَلَا سُنَّةٍ.

وَقَاسَهُ الْخَفِيُّونَ عَلَى الْمَطْلُوقَةِ الَّتِي لَمْ تَحْضُرْ تَعْتَدُ بِالشَّهْرِ فَتَحْضُرُ قَبْلَ إِقَامِ عَدَّتِهَا فَإِنَّمَا تَنْتَقِلُ إِلَى الْعِدَّةِ بِالْأَفْرَاءِ، أَوْ بِالْمَطْلُوقَةِ بِمَوْتِ زَوْجِهَا قَبْلَ تَامِ عَدَّتِهَا فَتَنْتَقِلُ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا قِيَاسٌ، وَالْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ، ثُمَّ لَوْ

أَحَدُهُمَا الْمَشْيَ إِلَى بَلَدِهِ، وَالْآخَرُ الرَّجُوعُ إِلَى أَهْلِهِ؛ وَإِنْ حَلَّ لَهُ فِيهَا مَا كَانَ لَهُ حَرَامًا بِالْعَمَلِ لِلْحَجِّ، وَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ اللَّفْظِ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ فَحَمَلَهُ عَلَى كُلِّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ رَجُوعٍ هُوَ الْوَاجِبُ، فَإِنْ صَامَ السَّبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ مِنْ تَحْرِيْمِهَا عَلَيْهِ فَلِذَلِكَ جَائِزٌ، وَإِنْ صَامَهَا إِذَا رَجَعَ بِالْمَشْيِ فَلِذَلِكَ جَائِزٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَإِنْ لَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامِ حَتَّى آتَمَ الْحَجَّ فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ يَعُودُ عَلَيْهِ الْهَدْيُ وَصَحَّ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ، وَطَاوُوسٍ، وَجَعْفَرٍ، وَالتَّخَمِيِّ، وَالْحَكَمِ.

وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا أَنَّ عَلَيْهِ هَدْيَيْنِ: هَدْيَ التَّمَتُّعِ، وَهَدْيَ التَّأْخِيرِ، وَلَمْ يَصُحَّ عَنْهُ - وَبِهِ يَأْخُذُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: يَصُومُهُنَّ بَعْدَ الْحَجِّ - وَهَذَا قَوْلُ رَوِيِّ عَنْ عَلِيٍّ وَلَمْ يَصُحَّ عَنْهُ - وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ: يَطْعُمُ عَنْ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ وَيَصُومُ السَّبْعَةَ.

قَالَ عَلِيُّ: وَلَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ وَقَدْ نَصَّ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ.

فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّ مَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا، وَلَا ثَمَنَهُ أَنْ فَرَضَ الصَّوْمُ الْمَذْكُورُ، وَأَنَّهُ لَا هَدْيَ عَلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ كَذَلِكَ يَقِينٌ، وَبِذَا خِلَافُ مِنْ أَحَدٍ فَلَا يَجُوزُ سَقُوطُ فَرْضِهِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ. وَإِجَابَ هَدْيٍ قَدْ جَاءَ الْقُرْآنُ بِسَقُوطِهِ عَنْهُ بِقَوْلٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ لَا يَصَحُّحُهُ قُرْآنٌ، وَلَا سُنَّةٌ، وَلَا يَجِزُهُ أَيْضًا أَنْ يَصُومَ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامِ فِي غَيْرِ الْوَقْتِ الَّذِي افْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ صِيَامَهَا فِيهِ بِقَوْلٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ لَا يَصَحُّحُهُ قُرْآنٌ، وَلَا سُنَّةٌ - وَعَمْرٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولَانِ: لَا يَصُومُ بَعْدَ - وَعَلِيٌّ يَقُولُ: لَا يَهْدِي بَعْدَ - وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ يَقُولُ: لَا يَهْدِي وَلَا يَصُومُهُنَّ، لَكِنْ يَطْعُمُ - وَغَيْرُهُ لَا يَرَى الْإِطْعَامَ، فَلَمْ يَصُحَّ إِجَابَ صَوْمٍ، أَوْ هَدْيٍ، أَوْ إِطْعَامٍ بِغَيْرِ إِجْمَاعٍ وَلَا نَصٍّ، بَلِ النَّصُّ مُنَاعٍ مِنْهُمَا، وَغَيْرُ مَوْجِبٍ لِلْإِطْعَامِ.

وَقَدْ وَجَدْنَا اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَا يَكُلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وَهُوَ لَيْسَ فِي وَسْعِهِ أَنْ يَصُومَ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامِ فِي وَقْتٍ قَدْ فَاتَ، فَصَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ مَكْلُفًا بَعْدَ مَا لَيْسَ فِي وَسْعِهِ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا بِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ» فَسَقَطَ عَنْهُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ لِعَجْزِهِ عَنْ آدَائِهَا كَمَا أَمَرَ وَيَقَعِي عَلَيْهِ صِيَامُ السَّبْعَةِ الْأَيَّامِ، لِأَنَّهُ مُسْتَطِيعٌ عَلَيْهَا فَفَعَلَهُ أَنْ بَاتِيَ بِهَا أَبَدًا وَتَحَزَّرْتُ عَنْهُ، فَإِنْ مَاتَ، وَلَمْ يَصُمْهَا صَامَهَا عَنْهُ وَلِيَهُ

ومن طريق الحذافي عن عبد الرزاق أخبرنا معمر، وسفيان بن عيينة قال معمر، عن رجل عن ابن عباس، وعن عبد الله بن طاووس عن أبيه، وقال سفيان: عن ابن أبي نجيح عن جاهد، ثم اتفق ابن عباس، وطاووس، ومجاهد في قول الله - تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ قالوا كلهم: هي لمن لم يكن أهله في الحرم.

قال أبو محمد: أما قول أبي حنيفة وأصحابه فني غاية الفساد، وما نعلم لهم حجة إلا أنهم قالوا: وجدنا من كان من أهل ما دون المواقيت لا يجوز لهم إذا أرادوا الحج أو العمرة أن يتجاوزوا المواقيت إلا بحرمين، وليس لهم أن يجرموا قبلها، فصحح أن للمواقيت حكماً غير حكم ما قبلها.

قال علي: وهذا الاحتجاج في غاية الغثالة، ويقال لهم: نعم فكان ماذا؟ ومن أين وجب من هذا أن يكون أهل المواقيت فساداً وراءها إلى مكة هم حاضرو المسجد الحرام؟ وهل هذا التخليط إلا كمن قال: وجدنا كل من كان في أرض الإسلام ليس له أن يطلق سيفه - فيمن لقي - وغارته؟

ووجدنا من كان في دار الحرب له أن يطلق سيفه وغارته، فصحح أن لأهل دار الإسلام حكماً غير حكم غيرها فوجب من ذلك أن يكون جميع أهل دار الإسلام حاضري المسجد الحرام.

ثم يقال لهم: إن الحاضر عندكم يتم الصلاة، والمسافر يقصرها فإذا كان أهل ذي الحليفة، والجحفة حاضري المسجد الحرام - وهم عندكم يقصرون إلى مكة ويفطرون - فكيف يكون الحاضر يقصر ويفطر؟

والعجب كله أن جعل من كان في ذي الحليفة ساكناً من حاضري المسجد الحرام وبينهم وبين مكة نحو مائتي ميل، وجعل من كان ساكناً خلف يلملم ليس من حاضري المسجد الحرام وليس بينه وبينها إلا ثلاثة وثلاثون ميلاً، فهل في التخليط أكثر من هذا؟ وإنا لله وإنا إليه راجعون، إذ صارت الشرائع في دين الله تعالى تشرع بمثل هذا الرأي.

وأما قول مالك: فتخصيصه ذا طوى قول لا دليل عليه ولا نعلم هذا القول عن أحد قبل مالك.

وأما قول الشافعي: فإنه بنى قوله ما هنا على قوله فيما تقصر فيه الصلاة، وقوله هنالك خطأ فبنى الخطأ على الخطأ - ويقال لهم: أنتم تقولون: لا يجوز التيمم للحاضر المقيم أصلاً ويجوز لمن كان على ميل ونحوه من منزله؛ فهلا جعلتم حاضري المسجد الحرام قياساً على من يجوز له التيمم؟ وهذا ما لا انفكاك

صح لكان هذا منه عين الباطل لأنه لا نسبة بين الحج وبين الطلاق، وإنما انتقلت التي لم تحض إلى العدة بالأقراء؛ لأن القرآن جاء بذلك نصاً، وإن عدة المطلقة الأقراء إلا أن التي لم تحض أو بنست من الحضي عدها الشهور، فإذا حاضت فبقيت ندري أنها ليست من اللواتي لم يحضن، ولا من اللاتي ينسن من الحضي فوجب أن تعتد بما أمرها الله تعالى أن تعتد به من الأقراء، وإنما انتقلت المتوفى عنها زوجها إلى عدة الوفاة؛ لأنها ما دامت في العدة فهي زوجة له، وجميع أحكام الزوجية باق عليها، وترثه ويرثها، فإذا مات زوجها لمزاها أن تعتد أربعة أشهر وعشراً كما أمرها الله - تعالى، فظهر تخليط هؤلاء القوم، وجهلهم بالقياس، وخلافهم القرآن بأرائهم.

وأما قولنا: إن هذا حكم من كان أهله قاطنين في الحرم بمكة فلا والله - تعالى قال: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾.

ووجدنا الناس اختلفوا.

فقال أبو حنيفة: حاضرو المسجد الحرام هو من كان ساكناً في أحد المواقيت فما بين ذلك إلى مكة.

وهو قول روي عن عطاء ولم يصح عنه، وصح عن مكحول.

وقال الشافعي: هم من كان من مكة على أربعة برد بحيث لا يقصر الصلاة إلى مكة؛ وصح هذا عن عطاء.

وقال مالك: هم أهل مكة، وذوي طوى.

وقال سفيان، وداود: هم أهل دور مكة فقط؛ وصح عن نافع مولى ابن عمر، وعن الأعرج.

وروي عن عطاء، وطاووس: أنهم أهل مكة إلا أن طاووساً قال: إذا اعتمر المكّي من أحد المواقيت ثم حج من عامه فعليه ما على المتمتع - روي ذلك من طريق وكيع عن سفيان عن عبد الله بن طاووس عن أبيه.

وروي عن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في حاضري المسجد الحرام قال: من كان أهله من مكة على يوم أو نحو.

وقال آخرون: هم أهل الحرم.

كما روي عن طريق سعيد بن منصور عن إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: للمسجد الحرام: الحرم كله.

منه، وهذا مما خالف فيه الحنفِيُّونَ، والمالِكِيُّونَ، والشافعيُّونَ: صاحباً، لا يعرف له مخالفٌ من الصَّحَابَةِ، وهم يشعرون بهذا.

وأما قولُ سفيانَ، ودَاوُدَ: فوهمُ منهما؛ لأنَّ الله تعالى لم يقل: حاضري مَكَّةَ، وإنَّما.

قال تعالى: ﴿حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ فسقطت مراعاة مَكَّةَ هاهنا، وصحَّ أن المراعَى هاهنا إنَّما هو المسجد الحرام فقط، فإذا ذلك كذلك فواجب أن نطلب مراد الله تعالى بقوله: ﴿حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ لتعرف من الزمه الله تعالى الهدى أو الصَّوْمَ - إن تمتَّع - ثمَّن لم يلزمه الله تعالى ذلك، فنظرنا فوجدنا لفظة "المسجد الحرام" لا تخلو من أحد ثلاثة وجوه لا رابع لها:

إمَّا أن يكون الله تعالى أراد الكعبة فقط، أو ما أحاطت به جدران المسجد فقط، أم أراد الحرم كله؛ لأنه لا يقع اسم "مسجد حرام" إلا على هذه الوجوه فقط. فبطل أن يكون الله تعالى أراد الكعبة فقط؛ لأنه لو كان ذلك لكان لا يسقط الهدى إلا عن أهله في الكعبة وهذا معدوم وغير موجود. وبطل أن يكون عز وجل أراد ما أحاطت به جدران المسجد الحرام فقط؛ لأنَّ المسجد الحرام قد زيد فيه مرة بعد مرة فكان لا يكون هذا الحكم يتقلل ولا يثبت.

وأيضاً فكان لا يكون هذا الحكم إلا لمن أهله في المسجد الحرام، وهذا معدوم غير موجود، فإذا قد بطل هذان الوجهان فقد صحَّ الثالث إذ لم يبقَ غيره.

وأيضاً فإنه إذا كان اسم المسجد الحرام يقع على الحرم كله فغير جائز أن يخص بهذا الحكم بعض ما يقع عليه هذا الاسم دون سائر ما يقع عليه بلا برهان.

وأيضاً فإنَّ الله تعالى قد بيَّن علينا فقال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ يَتَّبِعَ لَكُمْ﴾ فلزَّ أراد الله تعالى بعض ما يقع عليه اسم المسجد الحرام دون بعض لما أهمل ذلك وليتَّبع، أو لكان الله تعالى معتاً لنا غير مبين علينا ما الزمنا، ومعاذ الله من أن يظنَّ هذا مسلم.

فصحَّ إذ لم يبين الله تعالى أنه أراد بعض ما يقع عليه اسم المسجد الحرام دون بعض فلا شك في أنه تعالى أراد كل ما يقع عليه اسم المسجد الحرام.

وأيضاً فإنَّ الله تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ فلم يختلفوا في أنه تعالى أراد الحرم كله، فلا يجوز تخصيص ذلك بالدعوى.

وصحَّ عن رسول الله ﷺ من طريق أبي هريرة، وجابر، وحذيفة «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً».

فصحَّ أن الحرم مسجد لأنه من الأرض فهو كله مسجد حرام فهو المسجد الحرام بلا شك، والحاضرون هم القاطنون غير الخارجين؛ فصحَّ أن من كان أهله حاضري المسجد الحرام هم من كان أهله قاطنين الحرم.

فإن قيل: فإن من سكن خارجاً منه بقرية هم حاضروه. قلنا: هذا خطأ؛ وبرهان فساد هذا القول أننا نسألكم عن تحديد ذلك القريب الذي يكون من هو فيه حاضراً مما يكون من هو فيه غير حاضري، وهذا لا سبيل إلى تفصيله إلا بدعوى كاذبة؛ لأنَّ الأرض كلها خطأ بعد خطأ إلى منقطعها.

وروينا من طريق مسلم أخبرنا علي بن حجر أخبرنا علي بن مسهر عن الأعمش عن إبراهيم بن يزيد التيمي أن أباة قال له: «سئعت أبا ذر يقول: سألت رسول الله ﷺ عن أول مسجد وضع في الأرض، فقال: المسجد الحرام».

قال أبو محمد: فصحَّ أنه الحرم كله يبين لا شك فيه لأن الكعبة لم تكن في ذلك الوقت، وإنَّما بناها إبراهيم، وإسماعيل عليهما السلام، قال - عز وجل: ﴿وَأَوَّلَ يُرَفَعُ إِبْرَاهِيمَ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ ولم يكن المسجد حول الكعبة إلا بعد ذلك بدهر طويل. ولا خلاف بين أحد من الأمة في أنه لو زيد في المسجد أبداً حتى يعم به جميع الحرم يسمى مسجداً حراماً، وأنه لو زيد فيه من الحل لم يسم ما زيد فيه مسجداً حراماً، فارتفع كل إشكال ولله الحمد كثير.

١ - مَسَائِلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ

٨٣٦- مسألة: من كان له أهل حاضرو المسجد الحرام وأهل غير حاضرين فلا هدي عليه ولا صوم؛ لأنَّ أهله حاضرو المسجد الحرام فمن حج بأهله تمتَّع، فإن أقام أكثر من أربعة أيام بأهله بمكة فأهله حاضرو المسجد الحرام، وإن لم يبق بها إلا أربعة أيام فآفل فليس أهله حاضري المسجد الحرام فعليه الهدى أو الصَّوْمُ.

وقد حج مع رسول الله ﷺ أهله وجماعة من أصحابه رضي الله عنهم بأهلهم فوجب على من تمتَّع منهم الهدى أو الصَّوْمُ، فصحَّ أن من هذه صفة فليس أهله حاضري المسجد الحرام، وإنَّما أقام رسول الله عليه السلام بمكة أربعة في حجة الوداع، ثم رجعنا عن هذا القول إلى أنه إن أقام بأهله بمكة عشرين يوماً فآفل فليس ممن أهله حاضرو المسجد الحرام فإن بقي أكثر من عشرين يوماً مذ يدخل مكة إلى أن يهل بالحج فهو ممن

أهله حاضروا المسجد الحرام؛ لأنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ أقامَ بَبُوكَ عشرينَ ليلةً يقصرُ الصَّلَاةَ.

وإنَّ كانَ مَكِّيًّا لا أَهْلَ له أصلاً، أو له أَهْلٌ في غيرِ الحرمِ فَمَتَّعَ فعليه الهدْيُ أو الصَّوْمُ، لأنَّه ليسَ بَمَنْ أَهله حاضروا المسجد الحرام. والأَهْلُ: هم العيالُ خاصَّةً هاهنا؛ لأنَّ كُلَّ مَنْ حَجَّ مَعَ رسولِ اللَّهِ ﷺ من قريشٍ فإنَّ أَهْلَهُمْ كانوا مَكَّةَ - يعني أَقاربَهُمْ - فلمْ يسقطْ هذا عنهم حُكْمُ الهدْيِ أو الصَّوْمِ الَّذي على المَتَّعِ، وبِاللَّهِ تعالى التَّوْفِيقُ.

وأَمَّا قولنا: إنَّ الهدْيَ الواجبَ على المَتَّعِ رأسٌ من الغنمِ أو من الإبلِ أو من البقرِ، أو شَرْكٌ في بَقَرَةٍ أو ناقَةٍ بيْنَ عَشْرَةٍ فأقولُ سواءَ كانوا مَتَّعَيْنَ أو بعضَهُمْ، أو كانَ فيهِمْ من يريدُ نصيبَهُ لِحِمَاً لِلأَكْلِ أو البَيْعِ أو لِنَذْرِ أو لَطَوِيعٍ فلقولُ اللَّهِ - تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ واسمُ الهدْيِ يَبْقَى على الشَّاةِ، والبَقَرَةِ، والْبِدْنَةِ.

ورَوَيْنَا عن ابنِ مسعودٍ أَنَّهُ كانَ يُمَيِّزُ في ذَلِكَ الشَّاةَ.

وعن ابنِ عَبَّاسٍ مَثَلُ ذَلِكَ.

واخْتَلَفَ فِيهِ عن أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عائِشةَ فَرَوِيَّ عنها مَثَلُ قولِ ابنِ عَبَّاسٍ - رَوِيَّ عنها أيضاً، وعن ابنِ عمرَ أَنَّهُ لا يَجْزِي في ذَلِكَ شاةٌ وَأَنَّهُ إِنَّمَا في ذَلِكَ النَّاقَةُ أو البَقَرَةُ:

كما رَوَيْنَا عن أبي بَكْرٍ بنِ أَبِي شَيْبَةَ عن أبي الأَحْوَصِ عن أبي إِسْحاقَ هُوَ السَّيِّمِيُّ - عن ويرةَ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ قالَ: قالَ لي ابنُ عمرَ: صوِّمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ في الْحَجِّ وسبعةً إذا رَجَعْتَ إلى أَهْلِكَ أَحِبَّ إِلَيَّ ما شَاءَ.

ومن طَرِيقٍ حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ عن غِيْلانَ بنِ جَرِيرٍ قالَ: سَمِعْتُ ابنَ عمرَ يَسْأَلُ عن هَدْيِ المَتَّعِ - وهم يَذْكُرُونَ الشَّاةَ - فقالَ ابنُ عمرَ: شاةٌ شاةٌ، وَدَفَعُ بِهَا صَوْتَهُ؛ لَا بَلْ بَقَرَةٌ أو ناقةٌ.

وعن عروةَ بنِ الزَّيْبِرِ مَثَلُ قولِ ابنِ عمرَ..

ورَوَيْنَا عن طائِفَةٍ مِنَ التَّائِبِ - رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بنِ إِسْحاقَ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ - أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ قالَ: سَمِعْتُ ابنَ طائِفَةٍ يَزْعُمُ عن أَبِيهِ أَنَّهُ كانَ يَقُولُ: يَقدِرُ يَسارُ الرَّجُلِ إِنْ اسْتَيْسَرَ جَزَرُ جَزَرٍ، وَإِنْ اسْتَيْسَرَ بَقَرَةٌ بَقَرَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَيْسَرَ إِلَّا شاةٌ فَشاةٌ.

قالَ: وكانَ أبي يَفَرِّقُ بيْنَ ما اسْتَيْسَرَ وَتيسَّرَ.

قالَ: فإنَّ اسْتَيْسَرَ على قَدَرٍ يَسارِهِ، وَتيسَّرَ ما شَاءَ.

قالَ أَبُو عَمْرٍو: وَروَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبَخَارِيِّ أَخْبَرَنَا إِسْحاقُ بْنُ منصورٍ أَخْبَرَنَا النُّصْرِيُّ شَمِيلٌ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا أَبُو جَرَّةٍ هُوَ نَصْرُ بْنُ عَمْرَانَ الضَّبِّيُّ - قالَ: سَأَلْتُ ابنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن المَتَّعِ، فَأَمَرَنِي بِهَا وسألتهُ عن الهدْيِ، فَقَالَ: فِيهَا جَزَرٌ، أو بَقَرَةٌ، أو شاةٌ، أو شَرْكٌ في دَمٍ؛ وَهَكَذَا:

روَيْنَاهُ في تَفْسِيرِ هَدْيِ المَتَّعِ أيضاً مِنْ طَرِيقِ الْحُجَّاجِ بنِ الْمُهَالِلِ عن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ عن أَبِي جَرَّةٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ، وَهَذَا نَاخِذٌ.

فَأَمَّا إِجَازَةُ الشَّاةِ في ذَلِكَ فَهِيَ قولُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ:

وَأَمَّا الشَّرْكُ في الدَّمِ فِيهِ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَبُو سَلِيحَانَ، إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قالَ: لا يَجْزِي الشَّرْكُ في الدَّمِ إِلَّا بِأَن يَكُونُوا كُلَّهُمْ يَرِيدُونَ لِلْهَدْيِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَسْبَابُهُمْ.

وقالَ صاحِبُهُ زُفَرِيُّ بْنُ الْهَذِيلِ: لا يَجْزِي إِلَّا بِأَن تَكُونَ أَسْبَابُهُمْ واحِدَةً، مِثْلُ أن يَكُونُوا كُلَّهُمْ مَتَّعَيْنَ، أو كُلَّهُمْ مُفْتَدِينَ، وَغَرُّ هَذَا.

وقالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سَلِيحَانَ: كما قلنا، إِلَّا أَنَّهُمْ كُلَّهُمْ قالوا: لا يَجْزِي أَنْ يَشْرَكَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ سَبْعَةٍ.

فَأَمَّا قولُ مَالِكٍ: فَإنَّهُمْ احْتَجَّوا بِرِوَايَةِ رَوَيْنَاهَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَالِيَةِ، وَسَعِيدِ بنِ جَبْرِ، وَابْنِ سِيرِينَ، كُلَّهُمْ عن ابنِ عمرَ.

قالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: سَمِعْتُ ابنَ عمرَ يَقُولُ: يَقُولُونَ: الْبِدْنَةُ عن سَبْعَةٍ. وَالْبَقَرَةُ عن سَبْعَةٍ، ما أَعْلَمُ النَّفْسَ تَجْزِي إِلَّا عن النَّفْسِ.

وقالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ عَنْهُ أَنَّهُ قالَ: ما كُنْتُ أَشْعُرُ أَنَّ النَّفْسَ تَجْزِي إِلَّا عن النَّفْسِ.

وقالَ ابنُ سِيرِينَ عَنْهُ أَنَّهُ قالَ: لا أَعْلَمُ وما يَرِيقُ عن أَكْثَرِ مَنْ إِنْسانٍ واحِدٍ. وَهُوَ رَأْيُ ابنِ سِيرِينَ.

وَكَرِهَ ذَلِكَ الْحَكَمَ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سَلِيحَانَ، ما نَعْلَمُ لَهُمْ شَبْهَةً غَيْرَ هَذَا.

وهذا لا حَجةَ فِيهِ، لأنَّ ابنَ عمرَ قد رَجَعَ عن هذا إلى إِجَازَةِ الْأَشْرَاكِ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ هَاهُنَا بِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ ولا شَعَرَ بِهِ، وَلَيْسَ مِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَجةٌ على مَنْ عِلْمُ.

حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّصْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بنِ يُوسُفَ الْأَزْدِيُّ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا إِسْحاقُ بْنُ أَحْمَدَ أَخْبَرَنَا

أبي عروبة عن قتادة عن سليمان بن يسار عن عائشة أم المؤمنين قالت: البقرة، والجزور عن سبعة.

وه إلى ابن أبي شيبة عن ابن فضيل عن مسلم عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود قال: البقرة، والجزور عن سبعة.

وعن يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال: الجزور، والبقرة عن سبعة.

وصح القول بذلك أيضاً عن عطاء وطاوس، وسليمان التيمي، وأبي عثمان النهدي، والحسن البصري، وقاتدة، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعمرو بن دينار، وغيرهم.

والحجة لهذا القول:

ما روينا من طريق مالك عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله أنه قال: «نَحَرْنَا سَمْعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ».

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان أخبرنا جعفر بن محمد أخبرنا أبي هو محمد بن علي بن الحسين - أخبرنا جابر بن عبد الله فذكر حجة النبي ﷺ وفيها فَتَحَرَ عَلَيْهِ السَّلامُ ثَلَاثًا وَسِتِينَ، فَأَعْطَى عَلِيًّا فَتَحَرَ مَا غَبَرَ، وَأَشْرَكَهُ فِي هَذِيهِ».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا أبو داود هو الطيالسي - أخبرنا عفان بن مسلم أخبرنا حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله أنه قال: «رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ».

قال أبو محمد: فصَحَّ هذا عن النبي ﷺ وهو إجماع من الصحابة كما أوردنا.

وأما قول من لم يَجِزْ ذلك إلا عن سبعة فإنه تعلق بما ذكرنا عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة رضي الله عنهم.

فأما الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم فقد اختلفوا:

روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه - أخبرنا الفضل بن موسى أخبرنا الحسين بن واقد عن علي بن أحمد عن عكرمة عن ابن عباس قال: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَحَضَرَ النُّحْرَ فَتَحَرْنَا الْبَقَرَةَ عَنْ عَشْرَةٍ».

ومن طريق الحافظي عن عبد الرزاق أخبرنا معمر أخبرنا قتادة قال: قال سعيد بن المسيب: البدنة عن عشرة:

فهذا اختلاف من الصحابة والتابعين، على أننا إذا تأملنا فعل الصحابة رضي الله عنهم وقولهم في ذلك فإِنَّمَا هُوَ أَنَّ الْبَقَرَةَ

أحمد بن عمرو بن موسى العجلي أخبرنا محمد بن عيسى الهاشمي أخبرنا عمرو بن علي أخبرنا وكيع بن الجراح أخبرنا عريف بن درهم عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر قال: الجزور، والبقرة عن سبعة.

قال أبو محمد: إجازته عن ذلك دليل بين على أنه علم بالسنة في ذلك بعد أن لم يكن علمها، وقد جاء هذا نصاً عنه:

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا ابن عمر أخبرنا مجالد عن الشعبي قال: «قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: الْبَقَرَةُ، وَالْبَقَرَةُ تُجْزَى عَنْ سَبْعَةٍ؟ فَقَالَ: وَكَيْفَ؟ أَلَيْهَا سَبْعَةٌ أَنْفُسٌ؟ فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّذِينَ بِالْكُوفَةِ أَقْبَرُوا؛ فَقَالَ الْقَوْمُ: نَعَمْ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَا شَعَرْتُ».

فبطل تعلُّقهم باین عمر، ولم ينع من ذلك حماد، والحكم، لكن كرهاه فقط، فصَحَّ أَنَّهُمَا جِزَاءٌ لِلذَّكَاءِ، وَإِنَّمَا هُوَ ابْنُ سِيرِينَ رَأَى لَا عَنْ ابْنِ - فبطل أن يكون لهذا القول متعلق أصلاً.

وقد ذكرنا عن ابن عمر أنهما أتيا أنه رأى الصوم في التمتع ولم يجز الشاة في ذلك.

وروي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن زيد بن جبير قال: سمعت ابن عمر سأل عمر بن بهدي جملاً، فقال: ما رأيت أحداً فعل ذلك.

قال علي: من الباطل الفاحش أن يكون ابن عمر، أو غيره حجة في مكان غير حجة في مكان آخر.

وروي من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال: كان أصحاب محمد ﷺ يقولون: البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة.

وعن قتادة عن أنس كان أصحاب محمد ﷺ يشركون السبعة في البدنة من الإبل.

وعن سفيان الثوري عن مسلم القرني عن حبة العرنبي عن علي بن أبي طالب قال: البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة.

وعن سفيان الثوري عن زهير بن أبي ثابت عن سليمان بن زافر العسبي قال: أنا وأمي أخذنا مع حذيفة بن اليمان من بقره عن سبعة في الأضحية..

وعن سفيان الثوري عن أبي حصين عن خالد بن مسعود عن أبي مسعود البدري قال: نَحَرُ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا ابن علي عن مسعود بن

اللَّهُ ﷻ عَنْ نِسَائِهِ الْبَقَرَةِ.

عن سبعة، والبدنة عن سبعة، وهذا قول صحيح، وليس فيه منع من جوازهما عن أكثر من سبعة.

وكذلك الأثر عن رسول الله ﷺ أيضاً إنما فيه «أنه عليه السلام: نَحَرُ الْبَدَنَةِ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ»، وهذا حقٌ ودين، وليس فيه منع من نحرهما عن أكثر من سبعة، أو عن أقل من سبعة.

وكذلك ما رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْجَزُورُ عَنْ سَبْعَةٍ».

فنعم، قال: الحق وقوله الحق، وليس في هذا منع من جوازهما عن أكثر من سبعة إن جاء برهانٌ بذلك، وإلا فلا تجوز الزيادة على ذلك بالدعوى.

فنظرنا في ذلك فوجدنا:

ما رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ، وَمُعَدُّ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ قَالَا جَمِيعاً: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَبَحَ عُمْنًا اعْتَمَرَ مِنْ أَزْوَاجِهِ بَقَرَةً يَنْتَهِنُ.

ومن طريق البخاري أخبرنا عثمان هو ابن أبي شيبة - أخبرنا جرير هو ابن عبد الحميد - عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ فَلَمَّا قَرَبْنَا نَطَوْنَا بِالنَّيْسِ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ أَنْ يَجِلْ فَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ وَنَسَاؤُهُ لَمْ يُسْقَنْ فَاحْلَلْنَا.

قال أبو محمد: كن رضوان الله عليهم تسعاً خرجت منهن عائشة لأنها لم تحل لكنها أردفت حجاً على عمرتها كما جاء في أثر آخر بقي ثمان لم يسقن الهدي فاحللن كما سمع ونحر عليه السلام عنهن كلهن بقرة واحدة فهذا عن أكثر من سبعة.

فإن قيل: قد روي أنه عليه السلام أهدى عن نسائه البقر.

قلنا: هنا لفظ:

روَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجَشُونِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فَذَكَرَتْ حَدِيثاً، وَفِيهِ: «فَقَاتَيْنَا بِلَحْمٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: أَهْدَى رَسُولُ

وَقَدْ رَوَيْنَاهُ هَذَا الْخَبَرَ نَفْسَهُ عَمَّنْ هُوَ أَحْفَظُ وَأَضْبَطُ مِنْ ابْنِ الْمَاجَشُونِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَبْلَ مَا أَجْلَهُ ابْنُ الْمَاجَشُونِ.

ورَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ عَنْ مُسَدَّدٍ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فَذَكَرَتْ الْحَدِيثَ وَفِيهِ «قَالَتْ: فَلَمَّا كُنَّا بَيْنِي أُتِيَ بِلَحْمٍ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ بِالْبَقَرَةِ».

فبين سفيان في هذا الخبر - وهو الذي رواه عبد العزيز بن الماجشون نفسه - أن تلك البقر كانت أضاحي، والأضاحي غير الهدي الواجب في التمتع بالعمرة إلى الحج بلا شك.

ومن طريق مسلم بن الحجاج حدثني محمد بن حاتم أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث عن حجة النبي ﷺ «فَأَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا احْلَلْنَا أَنْ نَهْدِيَ وَنَجْمَعَ النَّفَرُ مِنَّا فِي الْفِدْيَةِ وَذَلِكَ جِئَ أَمْرُهُمْ أَنْ يَجْلُوا فِي هَدْيِهِمْ مِنْ حَجَبِهِمْ».

قال أبو محمد: هذا سند لا نظير له، وبيان لا إشكال فيه، والبقر يقع على العشرة وأقل، وأكثر؛ فنظرنا في الآية فوجدنا الله تعالى أيضاً يقول: «فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ» ومن للتبعض فجاز الاشتراك في الهدي بظاهر الآية.

فإن قيل: فمن أين اقتصرتم على العشرة فقط؟

قلنا: لوجوبه.

أحدهما: أنه لم يقل أحد بأنه يجوز أن يشترك في هدي فرض أكثر من عشرة.

والثاني:

ما رَوَيْنَاهُ عَنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَسِ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُرُوقٍ عَنْ عِبَادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ بْنِ خَدِيجٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَافِعٍ بْنِ خَدِيجٍ فَذَكَرَ حَدِيثَ حَتَّى وَفِيهِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «قَسَمَ بَيْنَهُمْ وَعَذَلَ بَعْضُاً بِبَعْضٍ شَيْئاً».

قال علي: قد صح إجماع المخالفين لنا مع ظاهر الآية بأن شاة عزى في الهدي الواجب في التمتع، والإحصار، والتطوع، وقد عذر رسول الله ﷺ عشرَ شيءٍ ببعض.

فصح أن الشاة بإزاء عشر البعير جملة، وأن البقرة كالبعير في جواز الاشتراك فيها في الهدي الواجب فيما ذكرنا.

عليه؛ فصَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ بَعْدُ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فَلَا يَجُزُّهُ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ عَمَّا يَكُونُ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ.

وَأَمَّا ذَمُّهُ وَغَرُّهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا يُحِلُّ هَذَا الْهَدْيَ قَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى لَنَا أَوَّلَ وَقْتٍ وَجُوبِهِ، وَلَمْ يَحْدِثْ آخَرَ وَقْتٍ وَجُوبِهِ بَعْدُ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَهُوَ دَيْنٌ بَاقٍ أَبَدًا حَتَّى يُوَدَّى؛ وَالْأَمْرُ بِهِ ثَابِتٌ حَتَّى يُوَدَّى؛ وَمَنْ خَصَّهُ بِوَقْتٍ مُعَدُّودٍ فَقَدْ قَالَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا لَمْ يَقُلْهُ عَزَّ وَجَلَّ وَهَذَا عَظِيمٌ جَدًّا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ: لَا يَجُزُّ هَدْيُهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ، وَهَذَا قَوْلٌ لَا دَلِيلَ عَلَى صَحَّتِهِ بَلْ هُوَ دَعْوَى بِلَا بَرَهَانٍ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَهُوَ سَاقِطٌ؛ وَالْعَجَبُ مِنْ تَجْوِيزِ أَبِي حَنِيفَةَ تَقْدِيمَ الزَّكَاةِ وَإِجَارَةَ أَصْحَابِهِ لِمَنْ نَذَرَ صِيَامَ يَوْمِ الْخَمِيسِ فَصَامَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ قَبْلَهُ أَجْزَاءَهُ ثُمَّ لَا يَجُزُّونَ هَدْيَ الْمُتَعَةِ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: إِنَّهُ لَا يَجُزُّ إِلَّا بِمَكَّةَ أَوْ مَنَى فَلِأَنَّهُ قَوْمًا قَالُوا: يَجُزُّ فِي كُلِّ بَلَدٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَحْدِثْ مَوْضِعَ آدَاتِهِ فَهِيَ جَائِزَةٌ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَلَوْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى قَصْرَهُ عَلَى مَكَانٍ دُونَ مَكَانِ لَبَيْتِهِ كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ بِقَوْلِهِ - تَعَالَى: ﴿هَذِهِ بَالِغُ الْكَعْبَةِ﴾ وَلَمْ يَقُلْ فِي هَدْيِ الْمُتَعَةِ، وَلَا فِي هَدْيِ الْمُحَصِّرِ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

فَإِنْ قِيلَ: تَقْيِيسُ الْهَدْيِ عَلَى الْهَدْيِ فِي ذَلِكَ.

قُلْنَا: الْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ، ثُمَّ لَوْ كَانَ حَقًّا لَكَانَ هَذَا مِنْهُ عَيْنُ الْبَاطِلِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ صَحَّحْتُمْ قِيَاسَكُمْ هَدْيَ الْمُتَعَةِ عَلَى هَدْيِ جِزَاءِ الصَّيْدِ لَزِمَكُمْ أَنْ تَقْيِيسُوهُ عَلَيْهِ فِي تَعْوِضِ الْإِطْعَامِ مِنَ الْهَدْيِ وَالصَّيَامِ فِي هَدْيِ الْمُتَعَةِ وَاتَّمُّمْ لَا تَقُولُونَ هَذَا؛ فَظَهَرَ فَسَادُ قِيَاسِكُمْ وَتَنَاقُضُهُ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: لَكِنَّ الْحِجَّةَ فِي ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَمَنْ يَنْتَظِمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقَرُّبِ الْقُلُوبِ لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْيَسْتِ الْعَتِيقِ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾.

فَجَاءَ النَّصُّ بِأَنَّ شَعَائِرَ اللَّهِ تَعَالَى ﴿مَحِلُّهَا إِلَى الْيَسْتِ الْعَتِيقِ﴾ وَأَنَّ الْبَدْنَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ تَعَالَى فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّ ﴿مَحِلُّهَا إِلَى الْيَسْتِ الْعَتِيقِ﴾، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ فِي أَنَّ حَكْمَ الْهَدْيِ كُلِّهِ كَحَكْمِ الْبَدَنِ:

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّ

فَصَحَّ أَنَّ الْبَعِيرَ وَالْبَقَرَةَ يَجُزُّانِ عَمَّا يَجُزُّ عَنْهُ عَشْرُ شِئَاءٍ، وَعَشْرُ شِئَاءٍ يَجُزُّ عَنْ عَشْرَةٍ، فَالْبَعِيرُ وَالْبَقَرَةُ يَجُزُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ عَشْرَةٍ.

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوَيْهٍ.

وَبِهِ نَقُولُ مَا ذَكَرْنَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا مَنْ مَنَعَ مِنَ اخْتِلَافِ أَغْرَاضِ الْمُشْرِكِينَ فِي الْهَدْيِ فَلْيَنْتَهَبُوا بِلَا قَوْلٍ: إِذَا كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَرِيدُ نَصِيصَهُ لِلْبَيْعِ، أَوْ لِلْأَكْلِ لَا لِلْهَدْيِ فَلَمْ يَحْصُلِ الْبِدْنَةُ، وَلَا الْبَقَرَةُ مَذْكَاةً لِلْهَدْيِ الْمُقْصُودِ بِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَحِجَّةُ زَفَرٍ: أَنَّهُ لَمْ يَحْصُلِ الْهَدْيُ الْمَذْكُورُ إِذَا اشْتَرَكَ فِيهِ الْمُحَصِّرُ، وَالْمُتَنَتِّعُ، وَالْمُتَطَوِّعُ، وَالْقَارِئُ، فَلَمْ يَحْصُلْ مَذْكُومًا لِمَا قَصَدَهُ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَالْمَذْكَاةُ لَا تَبْتَضُّ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذَا لَا يَحِلُّ الْاجْتِمَاعُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا أوردنا أَنَّهُ أَمَرَ أَنْ يَجْتَمَعَ الْفَرَسُ مِنْهُمْ فِي الْهَدْيِ وَأَنَّهُ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْجَزُورُ عَنْ سَبْعَةٍ، فَعَمَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَمْ يَخْصُ مِنْ تَفْتَتِ أَغْرَاضِهِمْ مِمَّنْ اخْتَلَفَتْ؛ وَإِنَّمَا أَمَرْنَا فِي الْهَدْيِ بِالْمَذْكَاةِ وَبِالْبَقَرَةِ عَمَّا يَقْصِدُهُ الرُّعُ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى» فَحَصَلَتِ الْبِدْنَةُ، وَالْبَقَرَةُ مَذْكَاةً إِذْ ذَكِّبَتْ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِأَمْرِ مَالِكِهَا وَسَمَى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهَا؛ ثُمَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي حَصَّتِهِ مِنْهَا نِئَةٌ، قَالَ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَكْثِبْ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَظِيمًا﴾ فَاحْكُمُوا جُلَّتْهَا أَنَّهَا مَذْكَاةٌ، وَحَكْمُ كُلِّ جِزْمٍ مِنْهَا مَا نَوَاهُ فِيهِ مَالِكُهُ، وَلَا فَرْقَ حَيْثُ بَيْنَ أَجْزَاءِ سَبْعَةٍ مِنَ الْبَقَرَةِ، أَوِ الْبَعِيرِ وَبَيْنَ سَبْعِ شِئَاءٍ وَلَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّهُمْ، وَإِنْ كَانَتْ أَغْرَاضُهُمْ مُتَّفَقَةً وَكَانَ سَبْعُهُمْ كُلُّهُمْ وَاحِدًا، فَإِنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَكْمُهُ وَأَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَقْبَلَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ بَعْضِهِمْ، وَلَا يَقْبَلَ مِنْ بَعْضِهِمْ، وَلَا يَقْدَحُ ذَلِكَ فِي حَصَّةِ الْمُتَقَبِّلِ مِنْهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: لَا يَجُزُّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ، وَأَنْ لَهُ أَنْ يَذْبَحَهُ أَوْ يَنْحَرَهُ مَتَى شَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا يَجُزُّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ، وَيَنْحَرَهُ إِلَّا بِمَنَى أَوْ بِمَكَّةَ، فَلَا يُحِلُّ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ» فَإِنَّمَا أَوْجِبَهُ تَعَالَى عَلَى مَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، لَا عَلَى مَنْ لَمْ يَتَمَتَّعْ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ بِلَا شَكٍّ فَهُوَ مَا لَمْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ فَلَمْ يَتَمَتَّعْ بَعْدَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَإِنْ لَمْ يَتَمَتَّعْ بَعْدَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَالْهَدْيُ غَيْرُ وَاجِبٍ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُزُّ غَيْرُ وَاجِبٍ عَنْ وَاجِبٍ إِلَّا بِنَصٍّ وَارِدٍ فِي ذَلِكَ؛ وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ فِي أَنَّهُ إِنْ بَدَأَ لَهُ فَلَمْ يَجِمْ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا هَدْيَ

جابر بن عبد الله حدثنا أن رسول الله ﷺ قال: «فَدَّ نَحَرْتُ هُنَا، وَبُنِيَ كُلُّهَا مَنْحَرًا».

أخبرنا أحمد بن عمر بن أنس أخبرنا عبيد الله بن الحسين بن عقال أخبرنا إبراهيم بن محمد الدبيري أخبرنا محمد بن أحمد بن الجهم أخبرنا معاذ بن المتى أخبرنا مسدد أخبرنا حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ عِنْدَ الْمَنْحَرِ: هَذَا الْمَنْحَرُ، وَفِجَاجُ مَكَّةَ كُلُّهَا مَنْحَرٌ» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي بَيْتِي: هَذَا الْمَنْحَرُ، وَفِجَاجُ بَيْتِي كُلُّهَا مَنْحَرٌ فَصَحَّ أَنَّهُ حَيْثُمَا نَحَرْتَ الْبَيْدَ، وَالْإِهْدَاءَ مِنْ فِجَاجِ مَكَّةَ وَمَنْى - وَهُوَ الْحَرَمُ كُلُّهُ - فَقَدْ أَصَابَ النَّاحِرَ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَحْرُ الْبَيْدِ وَالْهَدْيِ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ إِلَّا مَا خَصَّهُ النَّصُّ مِنْ هَدْيِ الْخَصْرِ، وَهَدْيِ التَّلَوُّعِ إِذَا عَطِبَ قَبْلَ بُلُوغِهِ مَكَّةَ.

وروي عن طاووس، وعطاء: «كُلُّ مَا كَانَ مِنْ هَدْيٍ فَهَرُ مَكَّةَ، وَالصَّيَّامُ وَالْإِطْعَامُ حَيْثُ شِئْتَ - وَعَنْ بَجَاهِدٍ: الْغَزْرُ حَيْثُ شِئْتَ».

وأما قولنا: ومن كان أهله ساكنين في الحرم، فلا يلزمه في تمتعه هدي ولا صوم، وهو محسن في تمتعه - وقال قوم: هو سمي في تمتعه:

قال أبو حمزة: قال الله - تعالى: «فَمَنْ تَشَّخَّ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ».

قال علي: فقال المخالفون: لو أن الله تعالى أَرَادَ مَا قُلْتُمْ لَقَالَ ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ فَصَحَّ أَنَّ الشُّعْرَةَ إِنَّمَا هِيَ لِغَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ.

قال أبو حمزة: ليس كما قالوا؛ لأنَّ الهدي أو الصوم الذي أوجبه الله تعالى في التمتع إنما هو نسك زائد وفضيلة وليس جبراً لنقص كما ظن من لا يحقق؛ فهو لم لا عليهم.

برهان صحة ذلك: قول رسول الله ﷺ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَقْبَلْتُ مَا سُفِّتُ الْهَدْيُ، وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، وَلَا خَلَلْتُ» أو كما قال عليه السلام؛ فأنجز عليه السلام بفضل التمتع، وأنها أفضل أعمال الحج، وأسقط الله عز وجل الهدي عن أهل مكة والصوم فيها لما هو أعلم به، وظاهره الرِّفْقُ بهم، لأنه لا شك في أن الله تعالى لو كلَّفه ذلك لكان حرجاً عليهم لسهولة العمرة عليهم ولإمكانها لهم كل يوم بخلاف أهل الأفاق.

وقال الله - تعالى: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ

الْعُسْرَ».

ويطَّلُ قول المخالفين: أنَّ الآيةَ لو كانت كما ظنَّ حرمت العمرة في أشهر الحج على أهل مكة والحرم؛ وهذا خلاف ما جاء به السنة من الحَضِّ على العمرة، وأنها كفارة لما بينهما، فدخل في ذلك أهل مكة وغيرهم.

وروي عن سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا الحجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال: ليس على أهل مكة هدي في التمتع.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم، وكيع، قال هشيم: أخبرنا الثوري بن مقسم، ويونس بن عبيد، قال الثوري: عن النخعي، وقال يونس: عن الحسن، وقال وكيع: عن الحسن بن حي عن ليث عن عطاء، وطاووس، وبجاهد؛ ثم اتَّفَقَ عطاء، وطاووس، وبجاهد، والحسن، والنخعي، قالوا كلَّهم: ليس على المكِّي هدي في التمتع.

ومن طريق الحذافي عن عبيد الرزاق عن ابن جريج، ومعمر قال ابن جريج: عن عطاء، وقال معمَّر، عن الزُّهري؛ ثم اتَّفَقَ الزُّهري، وعطاء؛ قال جميعاً في المكِّي يَرُ بِالْيَقَاتِ فَيَعْتَمِرُ مِنْهُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِمَتَمِّعٍ - وبهذا تقول.

وروي عن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن سفيان عن ابن طاووس عن أبيه قال: إذا خرج المكِّي إلى الميقات فتمتَّع منه فعليه الهدي.

قال أبو حمزة: لا شيء عليه؛ لأنَّ أهله حاضرو المسجد الحرام - وزعم المالكيون: أنَّ الهدي إنما جعل على المتمتع لإسقاطه سفر الحج إلى مكة.

قال علي: وهذا باطل بحت، والعجب من تسهيلهم على أنفسهم مثل هذا القول الفاسد الذي يفتضحون به من قريب، ويقال لهم: هذه العلة نفسها موجودة فيمن اعتمر في آخر يوم من رمضان، ثم أقام بمكة حتى حجَّ فقد أسقط أحد السَّافِرِينَ، وأنتم لا ترون عليه هدياً ولا صوماً، ثم تقولون فيمن اعتمر في أشهر الحج ثم خرج إلى ما وراء البعد المواقيت فأهل بالحج منه، وهو من أهل مصر، أو الشام، أو العراق؛ أنه لا هدي عليه ولا صوم، ولم يسقط أحد السَّافِرِينَ، ويقولون فيمن كان من أهل هذه البلاد فخرج حاجته لا يريد حجاً، وكانت حاجته بعسفاً، أو بيطناً؛ فلما صار بها بدا له في الحج والعمرة فحجَّ بعد أن اعتمر في غير أشهر الحج؛ فلا هدي عليه، وهو قد أسقط السَّافِرِينَ إلى الحج، وإلى العمرة أيضاً؛ ولعمري ما ينبغي لمن له دين، أو عقل أن

يطلق عن الله تعالى ما لا علم له به، وبالله تعالى نتأيد.

وأما قولنا: والمتمتع الذي يجب عليه الصوم أو الهدي هو من ابتداء عمرته بأن يحرّم لها في أحد أشهر الحج لا قبل ذلك أصلاً، ويتمّ عمرته ثم يحجّ من عامه سواء رجع فيما بين ذلك إلى الميقات أو إلى منزله أو إلى أقي بعدد من منزله، أو مثله أو أقرب منه، أو أقام بمكة، اعتمر فيما بين ذلك عمراً كثيرة أو لم يعتمر؛ فإن أحرّم بالعمرة قبل هلال شوال فليس بمتمتع، ولا هدي عليه، ولا صوم إن حجّ من عامه، أقام بمكة أو لم يقم عمل بعض عمرته أكثرها أو أقلها في أشهر الحج، أو لم يعمل منها شيئاً في أشهر الحج إلا أن يعتمر بعد ذلك من أشهر الحج فيكون متمتعاً؛ فإن الناس اختلفوا في هذا:

فقلنا طائفة:

كما روينا من طريق حماد بن سلمة أخبرنا إسحاق بن سويد قال: سمعت ابن الزبير يقول: أيها الناس إن المتمتع ليس بالذي تصنعون يتمتع أحدكم بالعمرة قبل الحج، ولكن الحاج إذا فاتته الحج أو ضلّت رحلته أو كسر حتى يفوته الحج فإنه يجعلها عمرة، وعليه الحج من قابل، وما استيسر من الهدي.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن ابن أبي نجيح عن عطاء قال: كان ابن الزبير يقول: المتعة لمن أحصر.

وقالت طائفة: المتمتع هو من اعتمر في أي - أشهر السنة كانت عمرته قبل أشهر الحج أو في أشهر الحج، ثم أقام حتى حج من عامه، فهذا عليه الهدي أو الصوم.

وكذلك من اعتمر في أشهر الحج ثم أقام حتى حج من عامه أو لم يحج فعليه الهدي أو الصوم.

روينا من طريق وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن طاووس قال: إذا أهل بالعمرة في أشهر الحج فعليه الهدي، وإن لم يحج.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا سفيان الثوري عن ليث بن عبد الله بن طاووس عن أبيه قال: إن اعتمر في غير أشهر الحج ثم أقام إلى الحج فهو متمتع.

ومن طريق وكيع عن سفيان عن ابن طاووس عن أبيه قال: إذا خرج المكي إلى الميقات فاعتمر منه فعليه الهدي.

وقالت طائفة: ليس المتمتع إلا من أهل بالعمرة في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى حج من عامه فإن رجع إلى أهله بين العمرة والحج فليس متمتعاً.

روينا من طريق وكيع أخبرنا العمري عن نافع عن ابن

عمر عن عمر بن الخطاب قال: إذا أهل بالعمرة في أشهر الحج ثم أقام حتى يحج فهو متمتع، وإذا رجع إلى أهله ثم حج فليس متمتعاً.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع، وحفص بن غياث: قال حفص: عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر، وقال وكيع: عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قالاً جميعاً: من اعتمر في أشهر الحج ثم رجع فليس بمتمتع، ذلك من أقام ولم يرجع.

وبه إلى وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن المغيرة، ويحيى بن سعيد الأنصاري قال المغيرة: عن إبراهيم النخعي، وقال يحيى: عن سعيد بن المسيب قالاً جميعاً: مثل قول عمر.

وقالت طائفة: المتمتع هو من أهل بالعمرة في أشهر الحج لا قبلها، ثم أقام بمكة حتى حج من عامه، فإن خرج بين العمرة والحج إلى ما تقتصر فيه الصلاة من مكة فليس متمتعاً.

روينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا سفيان الثوري عن ليث بن عطاء قال: ليس بمتمتع حتى يعتمر في أشهر الحج.

ومن طريق وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن ابن جريج قال: قال عطاء عمرته في الشهر الذي يهل فيه فإذا سافر سافراً تقتصر فيه الصلاة فليس بمتمتع.

ومن طريق وكيع أخبرنا سفيان عن ليث عن عطاء فيمن أهل بالعمرة في أشهر الحج ثم لم يحج من عامه.

قال: لا شيء عليه.

وقالت طائفة: إن المتمتع من طاف في أشهر الحج، ثم حج من عامه، روي ذلك من طريق سفيان عن بعض أصحابه عن إبراهيم النخعي قال: عمرته في الشهر الذي بطوف فيه.

ومن طريق عبد الرزاق عن هشام عن حفصة بنت سيرين قالت: أحرمنا بالعمرة في رمضان فقدمنا مكة في شوال فسالنا الفقهاء - والناس متوافرون - فكلهم قال: هي متعة.

ومن طريق عبد الرزاق عن عثمان بن مطر عن مطر بصلاته عن الحسن والحكم بن عتبة فيمن أهل في رمضان وطاف في شوال قالاً جميعاً: عمرته في الشهر الذي طاف فيه.

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم قال: إذا رجع إلى أهله قبل أن يحج وبعد أن اعتمر في أشهر الحج فليس متمتعاً؛ فإن أقام حتى يحج فهو متمتع، وهو كله قول سفيان.

أشهر الحج، ولم يكن من أهل المواقيت، فما دونها فهو متمتع عليه الهدى أو الصوم، فإن أهل بعمرته في غير أشهر الحج، وطاف من عمرته ثلاثة أشواط، ثم أهل هلال شوال فليس متمتعاً.

وهو قول أبي حنيفة، ووافقه أبو يوسف على ذلك إلا أنه قال: إذا رجع إلى ما وراء مقيات من المواقيت فليس متمتعاً، وقالوا: من كان متمتعاً ولا هدي معه فإنه يحل إذا أتم عمرته، فإن كان أتى بهديه فإنه لا يحل حتى يحل من الحج يوم النحر، فإن حل فعليه هدي آخر لإحلاله.

وقالت طائفة: من اعتمر في أشهر الحج أو أهل بعمرته في رمضان ثم بقي عليه من الطواف بين الصفا والمروة شيء وإن قل فاهل هلال شوال ثم أقام بمكة أو رجع إلى أفي دون أفته في البعد ثم حج من عامه فهو متمتع، فإن أتم عمرته في رمضان فليس متمتعاً.

وكذلك الذي يعتمر في شهر من شهور الحج، ثم يرجع إلى أفته أو أفي مثل أفته في البعد فليس متمتعاً، وإن حج من عامه.

وهو قول مالك.

وقالت طائفة: من اعتمر أكثر عمرته في أشهر الحج، ثم أقام أو خرج إلى ما دون مقيات من المواقيت فهو متمتع إذا حج من عامه؛ فإن خرج إلى مقيات من المواقيت أو اعتمر في غير أشهر الحج فليس متمتعاً.

وهو قول الشافعي.

قال أبو محمد: أما قول أبي حنيفة في تقسيمه بين الأربعة الأشواط والأقل فيما يكون به متمتعاً، فقول لا يعرف عن أحد قبله، ولا حجة له فيه لا من قرآن، ولا من سنة صحيحة، ولا رواية سقيمة، ولا قول صاحب، ولا تابع، ولا قياس.

واحتج به بعض مقلديه بأنه عول على قول عطاء في المراتز تحيض بعد أن طافت أربعة أشواط:

قال أبو محمد: وهذه مسألة غير المتعة، وقول عطاء أيضاً فيها خطأ؛ لأنه خلاف «أمر رسول الله ﷺ: الحائض أن لا تطوف بالبيت»؛ ولأنه تقسيم بلا دليل أصلاً.

وأما قول أبي حنيفة: إن العتمر - الذي معه الهدى - المريد الحج فإنه لا يحل حتى يحل من حجه فإنه بنى على الآثار الواردة عن النبي ﷺ بأمره من معه الهدى بالبقاء على إحرامه، ومن لا هدي معه بالإحلال؛ والاحتجاج بهذه الآثار لقول أبي

وقالت طائفة: إن أحرم بالعمرة في رمضان فدخل الحرم قبل هلال شوال فليس متمتعاً، وإن دخل الحرم بعد هلال شوال فهو متمتع إذا حج من عامه.

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر، وابن جريج قال معمر: عن ابن أبي نجيح عن عطاء، وقال ابن جريج: عن عطاء قال: إذا دخل الحرم قبل أن يرى هلال شوال فليس متمتعاً، وإن دخل الحرم بعد أن يرى هلال شوال فهو متمتع إذا مكث إلى الحج.

وهو قول الأوزاعي.

وقالت طائفة مثل قولنا:

كما روينا من طريق مالك عن عبد الله بن دينار قال: سمعت ابن عمر يقول: من اعتمر في أشهر الحج في شوال أو ذي القعدة أو في ذي الحجة قبل الحج فقد استمتع، ووجب عليه الهدى، أو الصيام إذا لم يجد هدياً.

ومن طريق عبد الرزاق عن سيف بن يزيد القنبر أن قوماً اعتمروا في أشهر الحج ثم خرجوا إلى المدينة فاهلوا بالحج، فقال ابن عباس: عليهم الهدى.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن من قدم في غير أشهر الحج معتمراً ثم بدا له أن يعتمر في أشهر الحج. قال: لا يكون متمتعاً حتى يأتي من مقياته في أشهر الحج، قلت له: أراي أم علم؟

قال: بل علم.

قال أبو محمد: إنما وافقنا عطاء في أنه لا يكون المتمتع إلا من أحرم في أشهر الحج لا في قوله: إن من قدم في غير أشهر الحج محرماً ثم اعتمر ثم حل ثم اعتمر في أشهر الحج أنه ليس متمتعاً، بل هو متمتع إن حج من عامه.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: عمرته في الشهر الذي أهل فيه.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم، وأبو عوانة، قال أبو عوانة: عن قتادة عن سعيد بن المسيب، وقال هشيم: أخبرنا يونس عن الحسن، ثم اتفق الحسن وسعيد قالوا: في المتمتع عليه الهدى، وإن رجع إلى بلادهم.

وقالت طائفة أخرى: إن أحرم في غير أشهر الحج فطاف من عمرته أربعة أشواط ثم أهل هلال شوال فأن عمرته ثم أقام بمكة أو لم يبق إلا أنه لم يرجع إلى بلده أو أهل بعمرته كذلك في

فَصَحَّ بِنَصِّ الْقَرَّانِ أَنَّهُ لَيْسَ مُتَمَتِّعًا إِلَّا مِنْ حَجٍّ بَعْدَ عَمَرَةٍ لَوْ جُوبِ الصِّيَامُ عَلَيْهِ فِي الْحَجِّ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِيمَنْ اعْتَمَرَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، أَوْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، أَوْ اعْتَمَرَ بَعْضُ عَمَرَتِهِ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ أَقْلَهَا أَوْ أَكْثَرَهَا، وَبَعْضُهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَقْلَهَا أَوْ أَكْثَرَهَا، وَفِيمَنْ أَقَامَ مِنْ هَؤُلَاءِ بِمَكَّةَ حَتَّى حَجَّ مِنْ عَامِهِ أَوْ لَمْ يَقَمْ لَكِنْ خَرَجَ إِلَى مَسَافَةٍ تَقْصُرُ فِيهَا الصَّلَاةُ أَوْ لَا تَقْصُرُ، أَوْ إِلَى مِقَاتٍ أَوْ وَرَاءَ مِقَاتٍ إِلَى بِلَدِهِ أَوْ مِثْلَ بِلَدِهِ أَوْ أَبْعَدَ مِنْ بِلَدِهِ، ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ فَكَانَ كُلُّ هَؤُلَاءِ مُمْكِنًا فِي اللَّغَةِ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ: مُتَمَتِّعٍ بِالْعَمَرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَمُمْكِنًا أَنْ لَا يَقَعَ عَلَيْهِ أَيْضًا اسْمُ: مُتَمَتِّعٍ - فَلَمْ يَزَلْ يُرَى بِرُفُوعِ عَلَى أَحَدِهِ إِيجَابُ غَرَامَةِ هَدْيٍ أَوْ إِيجَابُ صَوْمٍ بِالظَّنِّ إِلَّا بَيَانُ جِلْسِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَلْزَمَهُ ذَلِكَ، فَوَجِبَ الرَّجُوعُ إِلَى بَيَانِ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ:

فَوَجَدْنَا مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا بِمِثْلِي بُنُ بَكِيرٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنْ عَقِيلِ بْنِ خَالٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو «تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَأَهْدَى وَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ فِيهِ الْحَلِيفَةُ وَتَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقْلَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَهْلَ بِالْحَجِّ فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى، فَسَاقَ الْهَدْيَ وَهُمْ مَنْ لَمْ يَهْدِ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَجِزُ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيُطْفِئْ بِالنَّيِّسِ وَالْبَصْفَا وَالْمُرْوَةَ وَيَقْصُرْ وَيَجِزْ ثُمَّ لِيْهِلْ بِالْحَجِّ فَفَعَلَ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ» وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ.

فَكَانَ فِي هَذَا الْخَبَرِ بَيَانٌ مِنْ هُوَ الْمُتَمَتِّعُ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ الْهَدْيُ أَوْ الصَّوْمُ الْمَذْكُورُ، وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَمَرَ بِهَذَا أَصْحَابَهُ الْمُتَمَتِّعِينَ بِالْعَمَرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَهُمْ قَوْمٌ ابْتَدَعُوا الْإِحْرَامَ لِعَمَرَتِهِمْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ حَجَّ فِي تِلْكَ الْأَشْهُرِ - فَخَرَجَ بِهَذَا الْخَبَرِ الثَّابِتُ عَنْ أَنَّ يَكُونُ مُتَمَتِّعًا بِالْعَمَرَةِ إِلَى الْحَجِّ كُلُّ مَنْ عَمَلَ شَيْئًا مِنْ عَمَرَتِهِ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ كُلِّهَا أَوْ أَكْثَرَهَا أَوْ أَقْلَهَا؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَخَاطَبْ بِهَذَا الْحُكْمَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الصَّفَاتِ بَلَا شَكَّ وَارْتَفَعَ الْإشْكَالُ فِي أَمْرِ هَؤُلَاءِ بِقَيِّنٍ.

وَأَيْضًا يُقَالُ لِمَنْ قَالَ: إِنْ عَمِلَ الْأَكْثَرُ مِنْ عَمَرَتِهِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ: مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟ دُونَ أَنْ يَقُولَ: إِنْ مِنْ عَمَلٍ مِنْهَا شَيْئًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ.

حَتِيفَةً جَهْلٌ مَظْلَمٌ وَقَوْلٌ بَغِيرٌ عِلْمٌ، أَوْ تَعَمَّدُ - غَمَنَ يَعْلَمُ الْكُذْبَ - عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكِلَاهُمَا بَلِيَّةٌ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ تِلْكَ الْأَثَارِ إِنَّمَا وَرَدَتْ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ مَنْ لَا هَدْيَ مَعَهُ مِنَ الْمُفْرِدِينَ لِلْحَجِّ وَالْقَارِنِينَ بِالْإِحْلَالِ، وَأَمَرَ مَنْ مَعَهُ الْهَدْيُ بِأَنْ يَقْرُنَ بَيْنَ حَجٍّ وَعَمْرَةٍ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ مُتَمَتِّعًا لَمْ يَقْرُنْ بِالْبَقَاءِ عَلَى إِحْرَامِهِ. وَقَدْ ذَكَرْنَاهَا فِي ذِكْرِنَا عَمَلَ الْحَجِّ مِنْ دِيُونَانَا هَذَا.

وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ فِي تَفْرِيقِهِ بَيْنَ بَقَاءِ شَيْءٍ مِنَ السَّعْيِ لِعَمَرَتِهِ حَتَّى يَهْلَ هَلَالٌ شَوَّالٌ فَلَا يَحْفَظُ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ، وَلَا لَهُ أَيْضًا مُتَعَلِّقٌ فِي ذَلِكَ لَا بِقَرَّانٍ، وَلَا بِسَنَةٍ، وَلَا بِرَوَايَةٍ صَحِيحَةٍ، وَلَا بِسَقِيمَةٍ، وَلَا بِقَوْلِ صَاحِبٍ، وَلَا تَابِعٍ وَلَا قِيَاسٍ.

وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا: لَا حَجَّةَ لَهُ فِيهِ أَصْلًا، وَإِنَّمَا هِيَ آرَاءُ حِصَّةٍ فَوَجِبَ النَّظَرُ فِي سَائِرِ الْأَقْوَالِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ:

أَحَدُهَا: مِنْ أَهْلِ عَمْرَةٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ.

وَالثَّانِي: مَنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى حَجَّ أَوْ رَجَعَ إِلَى بِلَدِهِ أَوْ أَبْعَدَ مِنْ بِلَدِهِ ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ.

وَالثَّلَاثُ: مَنْ اعْتَمَرَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ وَأَقَامَ بِمَكَّةَ ثُمَّ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ.

وَالرَّابِعُ: هَلِ الْمُتَمَتِّعُ مِنْ فَاتِهِ الْحَجُّ كَمَا قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ أَمْ لَيْسَ هَذَا مُتَمَتِّعًا؟

فَنَظَرْنَا فِي قَوْلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ هَذَا فَوَجَدْنَا غَيْرَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَدْ خَالَفُوهُ وَوَجَدْنَاهُ قَوْلًا بَلَا دَلِيلَ؛ بَلِ الدَّلِيلُ قَائِمٌ عَلَى خَطِئِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى مِنْ حَالٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِدْرَاكِ الْحَجِّ حَتَّى فَاتَتْ وَقْتَهُ، مَحْصَرًا، وَلَمْ يَسْمَعْهُ: مُتَمَتِّعًا - وَفَرَّقَ بَيْنَ حُكْمِهِ وَبَيْنَ حُكْمِ الْمُتَمَتِّعِ، قَالَ - تَعَالَى: «فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ» وَقَالَ تَعَالَى: «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَعَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ يَلِكْ عَشْرَةَ كَاتِلَةً ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» فَفَرَّقَ تَعَالَى بَيْنَ اسْمِهِمَا وَبَيْنَ حُكْمِهِمَا؛ فَلَمْ يَزَلْ أَنْ يَقَالَ: هُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ طَلُوسٍ: إِنْ مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ، فَوَجَدْنَاهُ خَطَأً؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَعَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ»

قَطُّ على أحدٍ من أهل الإسلام أن يأتي بالحج من بلده ولا من مثل بلده في البعد ولا من ميقَاتٍ ولا بدءاً بل أنتم جميعون معنا على أن المسلم في أول أوقات الاستطاعة للحج لو خرج تاجراً أو مسافراً لبعض الأمر قبل مقدار ما إن أراد الحج كانت له مهلة بينه وبين الوقت الذي إذا أهل فيه أدرك الحج على سعة ومهله، فإنه لا يلزمه الخروج إلى مكة حينئذ أصلاً، وأنه إن قرب من مكة لحاجته فقرب وقت الحج وهو بمسقطه له فحج من ذلك المكان أنه قد أدى ما عليه بأنم ما يلزمه، وأنه لا شيء عليه إذ لم يأت للحج من بلده أصلاً.

وكذلك لا خلاف فيمن جاز على ميقَاتٍ لا يريد حجاً، ولا عمره، ولا دخول مكة لكن حاجة له في رهاط أو في بستان ابن عامر أنه لا يلزمه الإهلال من هنالك، وأنه إن بدا له في الحج والعمره، وقد تجاوز الميقات فإنه يهل من مكانه ذلك، وحجه تام وعمرته تامة، وأنه غير مقصر في شيء مما يلزمه.

فصل أن القصد للحج أو العمرة من بلد الإنسان، أو من مثل بلده في البعد، أو من الميقات لمن لم يجر به، وهو يريد حجاً أو عمره ليس شيء من ذلك من شروط الحج، ولا العمرة - فبطلت هذه الأقوال الفاسدة جداً، وكان تعارضها وتوافقها برهاناً في فساد جميعها.

فإن قال من قال: إنه إن خرج إلى الميقات فليس بمنتمئ؛ لأن أهل المواقيت ليس لهم التمتع.

قلنا له: قد قلت الباطل، واحتججت للخطأ بالخطأ، ولدعوى كاذبة، وكفى بهذا مقناً.

فإن قال: إن أهل المواقيت فما دونها إلى مكة لا هدي عليهم ولا صوم في التمتع.

قلنا: قلت الباطل وأدعيت ما لا يصح، ثم لو صح لك لكان حجاً عليك؛ لأن أهل مكة لا هدي عليهم، ولا صوم في التمتع ولم يكن المقيم بها حتى يحج كذلك، بل الهدي عليه، أو الصوم؛ فهذا إن كان عندك من خرج إلى ميقَاتٍ فما دونه إلى مكة يصير في حكم من هو من أهل ذلك الموضع في سقوط الهدي والصوم عليه، جعلت أيضاً المقيم بمكة حتى يحج في حكم أهل مكة في سقوط الهدي والصوم عنهما - فظهر تناقض هذا القول الفاسد أيضاً.

ثم يقال لمن قال: إن خرج إلى مكان تقصر فيه الصلاة، سقط عنه الهدي والصوم؛ من أين قلت هذا؟ ولا دليل على صحة هذا القول أصلاً.

ويقال له أيضاً: من أين لك أن أربعة أشواط من طواف العمرة هو الأكثر؟ بل هو من جملة الأقل؛ لأن العمرة عندك وعندنا إحرام مدة ثم سبعة أشواط، ثم سبعة أطواف بين الصفا والمروة؛ فالباقى بعد الأربعة الأشواط قد يكون أكثر مما مضى له من عمل العمرة.

ويقال لمن قال: إن عمل من عمرته شيئاً في أشهر الحج فهو متمتع؛ من أين قلت هذا؟ دون أن تقول: إن عمل الأكثر منها في أشهر الحج فهو متمتع؛ ولا سبيل إلى دليل أصلاً؛ وكلنا الدعوتين تعارض الأخرى، وكلتاهما لا شيء، وبالله تعالى التوفيق.

وبقي أمر من خرج بعد اعتماؤه في أشهر الحج إلى بلده أو إلى بلد في البعد مثل بلده، أو إلى وراء ميقَاتٍ من المواقيت، أو إلى ميقَاتٍ من المواقيت، أو إلى ما تقصر فيه الصلاة؛ فوجدنا هذا الخبر عن رسول الله ﷺ الحثي عن الله تعالى مراده لم يشترط فيه على من خاطبه بذلك الحكم إقامة مكة وترك خروج منها أصلاً ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَرَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ ﴿وَمَا كَانَ رِسَالَتُ نَبِيًّا﴾ ولو كان هذا من شرط التمتع لما أغفل رسول الله ﷺ بيانه حتى يحتاج في ذلك إلى بيان برأي فاسد، وظن كاذب، وتدافع من الأقوال بلا برهان. وقوله ﷺ في هذا الخبر الثابت: ﴿وَيَجِزُ لَكُمْ لَيْلٌ بِالْحَجِّ﴾ بيان بإباحة المهلة بين الإحلال والإهلال؛ ولا مانع لمن عرضت له منهم رضي الله عنهم حاجة من الخروج عن مكة لها - فبطل أن تكون الإقامة بمكة حتى يحج من شروط التمتع، وبالله تعالى التوفيق.

وصح أن التمتع بنصر الخبر المذكور هو من أهل بالعمرة في أشهر الحج ثم حج في تلك الأشهر فقط، وبالله تعالى التوفيق.

ثم يقال لمن قال: إن خرج إلى بلده سقط عنه الهدي والصوم للذان افترض الله تعالى أحدهما على التمتع؛ من أين لك هذا؟ وما الفرق بين من قال: إن خرج إلى بلد مثل بلده في البعد فليس بمنتمئ؟

وهكذا يقال أيضاً لمن قال: إن خرج إلى بلد في البعد مثل بلده فليس بمنتمئ من أين قلت هذا؟ وهلا خصصت بسقوط التمتع من خرج إلى بلده فقط؛ ويقال لهما جميعاً: هلا قلتما من خرج إلى وراء ميقَاتٍ فليس بمنتمئ؟

قال أبو محمد: لا غلص لهم من هذا السؤال أصلاً إلا أن يقول قائلهم: كان عليه أن يأتي بالحج من بلده أو من ميقَاتٍ من المواقيت، فنقول لمن قال هذا: قلت الباطل، وما أوجب الله تعالى

فإن قال: لأنه قد سافر إلى الحج.

قلنا: نعم فكان ماذا؟ وما الذي جعل سفره مستقلاً للهدي، والصوم اللذين أوجب الله تعالى عليه؟ هاتوا شيئاً غير هذه الدعوى ولا سبيل إلى ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: ومن هذا الخبر الذي ذكرنا غلط أبو حنيفة، وأصحابه في إيجابهم على المتمتع الذي ساق الهدي: أن يبقى على إحرامه حتى يقضي حجه.

قال أبو محمد: ولا حجة لهم فيه؛ لأن ابن عمر راوي الخبر عليه السلام وإن كان قال في أوله: تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع في العمرة إلى الحج فإنه يبين أن هذا الكلام صفة وعمل النبي صلى الله عليه وسلم فذكر أنه عليه السلام بدأ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج؛ فذكر صفة القرآن.

وهكذا صح في سائر الأخبار من رواية البراء، وعائشة، وحنيفة أمي المؤمنين، وأنس، وغيرهم: أنه عليه السلام كان قارناً.

فصح أن الذين أمرهم عليه السلام إذا أهدوا بأن لا يحلوا إنما كانوا قارنين.

وهكذا روت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنه عليه السلام «أمر من معه الهدي بأن يهل بحج مع عمرته» فعاد احتجاجهم عليهم، وبالله تعالى التوفيق.

فإن قال قائل: قد صح الإجماع على أن من تمتع بالعمرة إلى الحج فابتدأ عمرته في أشهر الحج؛ ثم أقام بمكة إلى أن حج لم يخرج عنها أنه تمتع عليه الهدي، أو الصوم - واختلفوا فيه إذا أهل بعمرة قبل أشهر الحج، وإذا خرج بين عمرته، وحجه من مكة امتنع هو أم لا؟ فوجب أن لا يلزمه الهدي أو الصوم إلا من أجمع على أنه يلزمه حكم المتمتع.

قلنا: هذا خطأ، وما أجمع الناس قط على ما قلتم.

وقد روي عن ابن الزبير أن المتمتع هو المحصر لا من حج بعد أن اعتمر، ولا معنى لمراعاة الإجماع مع ورود بيان النبي صلى الله عليه وسلم لأن في القول بهذا إيجاب مخالفة أوامره عليه السلام ما لم يجمع الناس عليها؛ وهذا عين الباطل بل إذا تنازع الناس وردنا ذلك إلى ما افترض الله تعالى علينا الرُّدَّ إليه من القرآن، والسنة لا نراعي ما أجمعوا عليه مع وجود بيان السنة في أحد أقوال المتنازعين وبالله تعالى التوفيق.

وأما قولنا: لا يجب الوقوف بالهدي بعرفة فإن وقف بها فحسن، وإلا فحسن؛ فإن مالكاً ومن قبله قال: لا يجزئ من

الهدي الذي يتأخر في الحرم إلا أن يوقف بعرفة ولا بد؛ وإلا فلا يجزئ إن كان واجباً؛ فإن كان تطوعاً فلم يوقف بعرفة فإنه ينحر بمكة ولا بد، ولا يجوز أن ينحر بمكة، فإن اتبع الهدي في الحل ثم أدخل الحرم أجزأ، وإن لم يوقف بعرفة - والإبل، والبقر، والغنم عندهم سواء في كل ذلك.

وقال الليث: لا يكون هدياً إلا ما قلده وأشعر ووقف بعرفة.

وقال أبو حنيفة، والثاقفي، وسفيان، وأبو سليمان: لا معنى للتعريف بالهدي سواء اتبع في الحرم أو في الحل، إن عرفت فحاجته، وإن لم يعرف فحاجته.

قال أبو محمد: أما قول مالك فما تعلمه عن أحد من العلماء لا قبله ولا معه، ولا نعرف له وجهاً أصلاً لا من سنة صحيحة، ولا من رواية سقيمة، ولا من قول سلف، ولا من قياس، ولا من رأي له معنى.

وأما قول الليث فإنه يحتاج له.

بما رويناه من طريق حجاج بن أرطاة، وإسرائيل، ويونس بن يونس، قال حجاج: عن عطاء، وقال إسرائيل: عن نوير بن أبي فاختة عن طاووس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرف باليدين».

قال علي: وهذا من مراسل، ولا حجة في مرسل، ثم إن الحجاج، وإسرائيل، ونويراً كلهم ضعفاء؛ ثم لو صح لم يكن فيه حجة، لأن هذا فصل لا أمر، ولا حجة فيه لمالك لأنه شرط شروطاً ليس في هذا الخبر شيء منها، وهدي النبي صلى الله عليه وسلم إنما سبق من المدينة بلا خلاف؛ ومالك لا يوجب التوقيف بعرفة فيما أدخل من الحل.

ويحتاج لقول الليث أيضاً.

بما رويناه من طريق سعيد بن منصور أخبرنا عيسى بن يونس أخبرنا عبيد الله هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر قال: لا هدي إلا ما قلده، وسبق، ووقف بعرفة.

ومن طريق سفيان بن عيينة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: كل هدي لم يشعر ويقلده ويفض به من عرفة فليس بهدي إنما هي ضحايا.

قال علي: مالك لا يحتاج له بهذا؛ لأنه لا يرى التروك للتقليد وللإشعار مانعاً من أن يكون هدياً.

قال علي: لا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خالف ابن عمر في هذا غيره - من الصحابة:

قران غير المكيّ وبين تمتعه بلا برهان.

الْقَالَ - تعويضه الصّوم من هدي غير المكيّ، ومنعه من تعويضه الصّوم من هدي المكيّ؛ كلُّ ذلك رأيٌ فاسدٌ لا سلف له فيه، ولا دليل أصلاً.

فَقَالُوا: إِنَّ الْمَكِّيَّ إِذَا قَرَنَ فَهَرِ دَاخِلٌ فِي إِسَاءَةٍ.

فَقُلْنَا: فَكَيْفَ مَاذَا؟ وَأَيُّ وَجَدْتُمْ أَنْ مِنْ دَخَلَ فِي إِسَاءَةٍ لَمْ يَجِزْ لَهُ أَنْ يَعْزُضَ مِنْ هَدْيِهِ دَمٌ؟ وَهَذَا قَاتِلُ الصَّيْدِ حَرَمًا دَاخِلًا فِي أَعْظَمِ الْإِسَاءَةِ وَأَشَدُّ الْإِثْمِ، وَقَدْ عَوَّضَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ هَدْيِهِ صَوْمًا وَإِطْعَامًا وَخَيْرُهُ فِي أَيِّ ذَلِكَ شَاءَ؟ وَهَذَا الْخَصْرُ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي إِسَاءَةٍ بَلْ مَاجُورٌ مَعْذُورٌ وَلَمْ يَعْزُضَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ هَدْيِهِ صَوْمًا وَلَا إِطْعَامًا؛ فَكَمْ هَذَا التَّخْلِيطُ وَالْخَبْطُ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى بِشَرِّ الشَّرَائِعِ الْفَاسِدَةِ فِيهِ؟.

وأيضاً: فَلِلْمَكِّيِّ عِنْدَهُمْ إِذَا تَمَتَّعَ فَهَرِ دَاخِلٌ فِي إِسَاءَةٍ أَوْ غَيْرِ دَاخِلٍ فِي إِسَاءَةٍ لَا بَدَّ مِنْ أَحْدِهِمَا، فَإِنْ كَانَ دَاخِلًا فِي إِسَاءَةٍ فَلَمْ لَمْ يَجْعَلُوا عَلَيْهِ هَدْيًا كَالَّذِي جَعَلُوا فِي الْقِرَانِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ دَاخِلًا فِي إِسَاءَةٍ فَمَنْ أَيْنَ وَجِبَ أَنْ يَدْخُلَ إِذَا قَرَنَ فِي إِسَاءَةٍ، فَهَلْ فِيمَا يَأْتِي بِهِ الْمُرُورُونَ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا؟.

وَأَمَّا نَحْنُ فَلَيْسَ الْمَكِّيُّ وَلَا غَيْرُهُ مَسِيئًا فِي قِرَانِهِ وَلَا فِي تَمَتُّعِهِ بَلْ هُمَا عَسَنَانِ فِي كُلِّ ذَلِكَ كَسَائِرِ النَّاسِ وَلَا فَرْقَ؛ فَسَقَطَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ لِعَظِيمِ تَنَاقُضِهِ وَفَسَادِهِ.

وَأَمَّا مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، فَأَيْنَمَا قَاسَا الْقِرَانَ عَلَى التَّمَتُّعِ فِي الْمَكِّيِّ وَغَيْرِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْقِيَاسُ كُلُّهُ خَطَأٌ ثُمَّ لَوْ كَانَ الْقِيَاسُ حَقًّا لَكَانَ هَذَا مِنْ عَيْنِ الْخَطَأِ؛ لِأَنَّهُ لَا شَبَهَ بَيْنَ الْقَارَنِ وَالتَّمَتُّعِ؛ لِأَنَّ التَّمَتُّعَ يَجْعَلُ بَيْنَ عَمَرَتِهِ وَحُجَّتِهِ إِحْلَالًا وَلَا يَجْعَلُ الْقَارَنَ بَيْنَ عَمَرَتِهِ وَحُجَّتِهِ إِحْلَالًا.

وأيضاً: فَإِنَّ الْقَارَنَ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَنَا لَا يَطُوفُ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا وَلَا يَسْعَى إِلَّا سَعْيًا وَاحِدًا وَالتَّمَتُّعُ يَطُوفُ طَوَافَيْنِ وَيَسْعَى سَعْيَيْنِ.

وأيضاً: فَإِنَّ الْقَارَنَ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ عَمَلِ الْحُجِّ مَعَ عَمَرَتِهِ وَالتَّمَتُّعِ إِنْ لَمْ يَرِدْ أَنْ يَجِزْ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَجِزْ، وَالْقِيَاسُ عِنْدَهُمَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى عِلَّةٍ جَامِعَةٍ بَيْنَ الْحُكْمَيْنِ وَلَا عِلَّةَ تَجْمُعِ بَيْنَ الْقَارَنِ وَالتَّمَتُّعِ.

فَإِنْ قَالُوا: الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ هِيَ إِسْقَاطُ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ.

قُلْنَا: هَذِهِ عِلَّةٌ مُوَضَّوعَةٌ لَا دَلِيلَ لَكُمْ عَلَى صَحَّتِهَا وَقَدْ أَرَيْنَاكُمْ بَطْلَانَهَا مَرَارًا، وَأَقْرَبُ ذَلِكَ أَنَّ مِنْ أَحَرَمَ وَعَمَلَ عَمَرَتِهِ فِي

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا رِيَّاحُ بْنُ أَبِي مَرْوَانَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ شَيْئًا فَعَرَفَ الْهَدْيَ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَعْرِفْ بِهِ إِنَّمَا أَحْدَثَ النَّاسُ السَّيَاقَ خُفَافَةَ السَّرَاقِ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبرَاهِيمَ قَالَ: دَعَا الْأَسْوَدُ مَوْلَى لَهُ فَلَمَرَهُ أَنْ يَخْبِرَنِي بِمَا قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ، فَقَالَ: نَعَمْ سَأَلْتُ عَائِشَةَ أَمَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقُلْتُ: أَعَرَفْتُ بِالْهَدْيِ؟ فَقَالَتْ: لَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْرِفَ بِهِ.

وَعَنْ عَطَاءٍ، وَطَاوُوسَ: لَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا تَعْرِفَ بِهِ.

وَعَنْ ابْنِ الْخُنَيْثِ أَنَّهُ أَمَرَ بِتَعْرِيفِ بَدَنَةٍ ادْخَلَتْ مِنْ الْحُلِّ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: أَنَّهُ لَمْ يَرِ هَدْيًا إِلَّا مَا عَرَفَ بِهِ مِنْ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ خَاصَّةً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمْ يَأْتِ أَمْرٌ بِتَعْرِيفِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي قِرَانٍ، وَلَا سَفَرٍ، وَلَا يَجِبُ إِلَّا مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَحْدِهِمَا، وَلَا قِيَاسٌ يَوْجِبُ ذَلِكَ أَيضًا؛ لِأَنَّ مَنَاسِكَ الْحُجِّ إِنَّمَا تَلْزَمُ النَّاسَ لَا الْإِبِلَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: وَلَا هَدْيَ عَلَى الْقَارَنِ غَيْرِ الْهَدْيِ الَّذِي سَاقَ مَعَ نَفْسِهِ قَبْلَ أَنْ يَحْرِمَ، وَهُوَ هَدْيُ طَطَرٍ سِوَا مَكِّيٍّ كَانَ أَوْ غَيْرِ مَكِّيٍّ فَإِنَّ مَالِكًا، وَالشَّافِعِيَّ قَالَا: عَلَى الْقَارَنِ هَدْيٌ وَحُكْمُهُ كَحُكْمِ التَّمَتُّعِ سِوَا سِوَا فِي تَعْوِضِ الصَّوْمِ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَجِزْ هَدْيًا، وَلَيْسَ عَلَى الْمَكِّيِّ عِنْدَهُمَا هَدْيٌ، وَلَا صَوْمٌ إِنْ قَرَنَ، كَمَا لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي التَّمَتُّعِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَمْ أَسْمَعْ قَطُّ أَنَّ مَكِّيًّا قَرَنَ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّ تَمَتُّعَ الْمَكِّيِّ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ - لَا هَدْيَ، وَلَا صَوْمَ - وَإِنْ قَرَنَ فَعَلَيْهِ هَدْيٌ وَلَا بَدَّ؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْزُضَ مِنْهُ صَوْمَ - وَجَدَ هَدْيًا أَوْ لَمْ يَجِزْ - وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ شَيْئًا.

قَالَ: وَالْمَكِّيُّ عِنْدَهُ مِنْ كَانَ سَاكِنًا فِي أَحَدِ الْمَوَاقِيتِ فَمَا دُونَهَا إِلَى مَكَّةَ - قَالَ: فَإِنْ تَمَتَّعَ مِنْ هُوَ سَاكِنٌ فِيمَا وَرَاءَ الْمَوَاقِيتِ أَوْ قَرَنَ؛ فَعَلَيْهِ هَدْيٌ - وَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَجِزْ فَصَوْمٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحُجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ فِيهِ وَجْهٌ جَمَّةٌ مِنْ الْخَطَأِ:

أَوْهَا - أَنَّهُ تَقْسِيمٌ لَا يَعْرِفُ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ.

وَالثَّانِي - تَفْرِيقُهُ بَيْنَ قِرَانِ الْمَكِّيِّ وَبَيْنَ تَمَتُّعِهِ، وَتَسْوِيتِهِ بَيْنَ

آخر يوم من رمضان ثم أهل هلال شوال إثر إحصائه منها ثم أقام بمكة ولم يبرح حتى حج من عامه ذلك فلا هدي عليه عندهما ولا صوم؛ وقد أسقط أحد السفرين.

ووجدنا ما روينا من طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبد بن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت «خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع مؤافين لهلال ذي الحجة فكانت فيمن أهل بعمره فقلنا مكة فأذركي يوم عرفة وأنا حائض لم أجل من عمرتي فشكوت ذلك إلى النبي ﷺ فقال: دعي عمرتك وانقضي أسرتك واشتيطي وأهلي بالحق قالت: ففعلت فلما كانت ليلة الحصة وقضى الله حجتنا أرسلني عبد الرحمن بن أبي بكر فأذركي، وخرج بي إلى التيمم فأهلت بعمرتي، وقضى الله حجتنا وعمرتنا ولم يكن في ذلك هدي، ولا صدقة، ولا صوم».

ومن طريق أبي داود أخبرنا الربيع بن سليمان المؤدب أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عطاء «عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال لها: طوافك بالبيت وتبين الصفا والمرورة يكفيك لحجك وعمرتك فصحت أنها كانت قارئة، ولم يجعل عليه السلام في ذلك هدياً ولا صوماً».

فإن قيل: إنها رضي الله عنها: رفضت عمرتها.

قلنا: إن كتبت تريدون أنها حلت منها فقد كذب من قال ذلك؛ لأن رسول الله ﷺ أخبرها أن طوافها وسعيها يكفيها لحجتها وعمرتها، ومن الباطل أن يكفيها عن عمره قد أحلت منها؛ وإن كتبت تريدون أنها رفضتها وتركها بمعنى أخرت عمل العمرة من الطواف والسعي حتى أفاضت يوم النحر فطاف وسعت لحجتها وعمرتها معاً فنعم، وهذا قولنا.

فإن قيل: فإن وكيعاً روى هذا الخبر فجعل قولها، ولم يكن في ذلك هدي ولا صوم من قول هشام.

قلنا: فإن عبد الله بن عمر، وعبد جعلاه من كلام عائشة، وما ابن عمر دون وكيع في الحفظ، والثقة.

وكذلك عبد، وكلا الروايتين حتى قاله هي، وقاله هشام، ونحن أيضاً نقوله.

فإن قيل: قد صح أنه عليه السلام أهدى عن نسائه البقر.

قلنا: نعم، وقد بين معنى ذلك الإهداء سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنه كان اصحابي لا هدي متعة، ولا هدياً عن قران.

قال أبو محمد: وقالوا: قد روي عن عمر، وجابر وجوب

وكذلك من قصد إلى ما دون التيمم داخل العام لحاجة فلما صار هنالك - وهو لا يريد حجاً ولا عمرة - بدا له في العمرة فاعتزم من التيمم في آخر يوم من رمضان؛ ثم أقام حتى حج من عامه فلا هدي عليه ولا صوم عندهما؛ وهو قد أسقط السفرين جميعاً سفر الحج وسفر العمرة.

ثم يقولان فيمن حج بعده بساعة إثر ظهور هلال شوال فاعتزم، ثم خرج إلى البداء على أقل من بريد من المدينة عند الشافعي، أو إلى مدينة القسطنطينية وهو من أهل الإسكندرية عند مالك ثم حج من عامه؛ فعليه الهدي أو الصوم، وهو لم يسقط سفر أصلاً؛ فظهر فساده هذه العلة التي لا علة أفسد منها، ولا أبطل، وبالله تعالى التوفيق.

واحتج بعض أهل المعرفة بمن يرى الهدي في القرآن بأن قال: قد صح عن سعد بن أبي وقاص، وعلي بن أبي طالب، وعائشة أم المؤمنين، وعمران بن الحصين، وعبد الله بن عمر أنهم سموا القرآن: تمتعاً، وهم الحججة في اللغة؛ فإذا القرآن تمتع فالهدي فيه، أو الصوم بنص القرآن في إيجاب ذلك على المتع.

قال أبو محمد: لا يختلف هؤلاء رضي الله عنهم ولا غيرهم في أن عمل المهل بمح وعمرة معاً هو عمل غير عمل المهل بعمره فقط، ثم يحج من عامه بإهلال آخر مبتدأ؛ فإذا ذلك كذلك فالمرجوع إليه هو بيان رسول الله ﷺ وهب أن كليهما يسمى تمتعاً إلا أنهما إعلان متغايران.

فنظروا في ذلك فوجدنا الحديث الذي ذكرنا قبل من رواية البخاري عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل بن خالو عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه «أن رسول الله ﷺ أهل بالعمرة ثم أهل بالتحج فتبعت الناس معه عليه السلام بالعمرة إلى الحج، فكان من الناس من أهدى ساق الهدي ومنهم من لم يهد، فلما قدم رسول الله ﷺ مكة قال للناس: من كان بينكم أهدى فإنه لا يجل من شيء حرم منه حتى يقضي حجه، ومن لم يكن بينكم أهدى فليطف بالبيت وتبين الصفا والمرورة ويقصر ويحل؛ ثم ليهل بالتحج فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله».

وقد ذكرنا قبل من طريق مالك ومعه عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين «أن رسول الله ﷺ أمر من معه الهدي بأن يجعل مع عمرته حجاً، فصحت أم النبي ﷺ من تمتع

المهدي على القارن.

قلنا: أمّا الرواية عن عمر فإنها من طريق عبد السلام بن حرب عن سعيّد بن أبي معشر عن إبراهيم عن عمر، فعبدُ السلام ضعيف، وأبو معشر مثله، وإبراهيم لم يولد إلا بعد موت عمر رضي الله عنه.

وأمّا الرواية عن جابر فرويناها من طريق موسى بن عبيدة عن بعض أصحابه أنه سأل جابر بن عبد الله أن يقرن بين حجٍّ وعمره بغير هدي، فقالت: ما رأيتُ أحداً مثلاً فعلَ مثل ذلك، فموسى ضعيف، وبعض أصحابه عجب البتّة؛ ثم لو صحّت لكانت موافقة لقولنا؛ لأنّ ظاهرها المنع من القارن دون أن يسوق مع نفسه هدياً.

وهكذا نقول.

ثم لو صحّ ذلك عنهما لكان لا حجة في قول أحد دون رسول الله صلّى الله عليه وآله؛ وكان قد خالفهما غيرهما من الصحابة كما ذكرنا آنفاً عن أم المؤمنين.

ورويّا عن سعيّد بن منصور أخبرنا أبو عوانة عن عطاء بن السائب عن كثير بن جهم أنه سأل ابن عمر مع قوم عن رجل أحرّم بالقران ما كفّارته؟ فقال ابن عمر: كفّارته أن يرجع بأجرين، ويرجعوا بأجر - فلو كان عليه هدي لأتاهم به.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة أن الحسن بن علي بن أبي طالب قرئ بين حجٍّ، وعمره، ولم يهد قال الحكم: وقرن أيضاً شريح بن الحُجّ والعمرة، ولم يهد.

فإن قيل: فقد رويتم عن ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الله بن عمر عن إسماعيل هو ابن أبي خالد - عن وبرة بن عبد الرحمن عن ابن عمر قال: إذا قرئ الرجل بين الحج والعمرة فعليه بدنة فقيل له: إن ابن مسعود يقول: شاة، فقال ابن عمر: الصيام أحبُّ إليّ من شاة.

قلنا: نعم، وأنتم أوّل من خالف ابن عمر في هذا؛ ومن التلاعب في الدين أن توجبوا قول الصحاب حجة لا يجوز خلافها إذا وافق قول أبي حنيفة، أو مالك، أو الشافعي، وغير حجة إذا خالفهم - نبرأ إلى الله تعالى من هذا العمل.

وأمّا قولنا: من أراد أن يخرج من مكة، من معتمر، أو قارن، أو متمتع بالعمرة إلى الحج، ففرض عليه أن يجعل آخر عمله الطواف بالبيت، فإن تردّد بمكة بعد ذلك أعاد الطواف ولا بد، فإن خرج ولم يطف بالبيت ففرض عليه الرجوع، ولو كان

بلد باقضى الدنيا حتى يطوف بالبيت، فإن خرج من منازل مكة فتردّد خارجاً ماشياً، فليس عليه أن يعيد الطواف إلا السّي تحيض بعد أن تطوف طواف الإفاضة فليس عليها أن تنتظر طهرها لتطوف لكن تخرج كما هي؛ فإن حاضت قبل طواف الإفاضة فلا بد لها أن تنتظر حتى تطهر، وتطوف، وتحبس عليها الكرى والرقة: قلنا:

رويّا من طريق مسلم قال: أخبرنا سعيّد بن منصور أخبرنا سفيان عن سليمان الأحول عن طاووس عن ابن عباس قال: «كان الناس يتصرفون في كلّ شيء، فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله: لا يتفرّق أحدٌ حتى يكون آخر عهده بالبيت».

ومن طريق مسلم أخبرنا عماد بن رمح أخبرنا الليث عن ابن شهاب عن أبي سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف - أن عائشة أم المؤمنين قالت «حاضت صبيّة بنت حنّ بعد ما أقاضت فذكرت حيضتها لرسول الله صلّى الله عليه وآله فقال عليه السلام: أحابستنا هي؟ فقلت: يا رسول الله إنها قد كانت أقاضت وطافت بالبيت ثم حاضت بعد الإفاضة فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله: فلتنفر».

قال أبو حمزة: فمن خرج ولم يودّع من غير الحائض فقد ترك فرضاً لازماً فعليه أن يؤدّه:

رويّا من طريق وكيع عن إبراهيم بن يزيد عن أبي الزبير بن عبد الله أن قوماً نفروا ولم يودّعوا فردّمهم عمر بن الخطاب حتى ودّعوا.

قال علي: ولم يخصّ عمر موضعاً من موضع. **وقال مالك:** بتدليله مكان إذا بلغه لم يرجع منه - وهذا قول لم يوجه نص، ولا إجماع، ولا قياس، ولا قول صاحب.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن نافع قال: رء عمر بن الخطاب نساء من ثبة هرشي كن أقضن يوم النحر ثم حضن فنفسن فردهن حتى يطهرن ويظفن بالبيت، ثم بلغ عمر بعد ذلك حديث غير ما صنع فترك صنعه الأوّل.

قال أبو حمزة: هرشي هي نصف الطريق من المدينة إلى مكة بين الأبواء والجحفة على فرسخين من الأبواء وبها علمان مبيّنان علامة؛ لأنه نصف الطريق.

وقد روي أثر من طريق أبي عوانة عن يعلى بن عطاء عن الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله بن أوس، أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وعمر بن الخطاب أنفيا في المرأة تطوف بالبيت يوم النحر، ثم تحيض أن يكون آخر عهدها بالبيت.

بأشرف أمراته حتى أمي من غير إيلاج، ولا نهى عن ذلك أصلاً لا في قرآن، ولا في سنة، ولا جاء بإبطال حجة بذلك نص، ولا إجماع، ولا قياس، ثم لا يطل حجه بترك رمي جرة العقبة، وترك مزدلفة.

وقد صح الأمر بهما في القرآن والسنة الثابتة.

وأما قولنا: إنه يميز القارن بين الحج والعمرة طواف واحد سبعة أشواط لهما جميعاً، وسعي واحد بين الصفا والمروة سبعة أشواط لهما جميعاً، كالفرق سواء سواء: قلنا:

ورويناه من طريق مسلم أخبرنا قتيبة أخبرنا الليث هو ابن سعد - عن نافع أن ابن عمر قال لهم: شهدوا أمي قد أوجبت حجاً مع عمري، ثم انطلق يهل بهما جميعاً حتى قدم مكة فطاف بالبيت والصفا والمروة، ولم يزد على ذلك ولم ينحرف ولم يخلق، ولا قصر، ولا أحل من شيء حرم منه حتى كان يوم النحر فنحَرَ وحلق ورأى أنه قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول، وقال: هكذا فعل رسول الله ﷺ.

ومن طريق مسلم أخبرنا محمد بن حاتم أخبرنا بهز بن أسد أخبرنا وهيب هو ابن خالد - أخبرنا عبد الله بن طابوس عن أبيه عن «عائشة أنها أعلت بعمره فقذبت، ولم تطف بالبيت حتى خاضت فسنكت التاميك كلها، وقد أعلت بالحج، فقال لها رسول الله ﷺ: يوم النحر، تسكن طوافك لحجك وعمرتك، فأبت، فبعت بها مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التميم فاعتمرت بعد الحج».

ومن طريق مسلم حدثني حسن بن علي الحلواني أخبرنا زيد بن الحباب حدثني إبراهيم بن نافع حدثني عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد - عن عائشة أم المؤمنين أنها خاضت بسرف فتطهرت بعرقه، فقال لها رسول الله ﷺ: يجزي عسك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرتك.

ومن طريق مسلم أخبرنا قتيبة أخبرنا الليث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال: «أعلت عائشة بعمره فذكر الحديث؛ وفيه أن رسول الله ﷺ دخل عليها وهي تبكي فقال: ما شأنك، قالت: شأنني أنني قد جضت، وقد حل الناس، ولم أحلل، ولم أطف بالبيت والناس يذهبون إلى الحج الآن، فقال لها رسول الله ﷺ: إن هذا أمر كبره الله على بنات آدم فأغتسلي، ثم أهلي بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى إذا ظهرت طافت بالكعبة وبين الصفا والمروة، قال رسول الله ﷺ: قد حلت من حجك وعمرتك جميعاً».

قال أبو محمد: الوليد بن عبد الرحمن غير معروف؛ ثم لو صح لكان داخلاً في جملة أمره عليه السلام - أن لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت - وعمومه، وكان يكون أمره عليه السلام الخاص الذي أفاضت بأن تنفر حكماً زائداً مبنياً على النهي المذكور مستثنى منه ليستعمل الخبران معاً ولا يخالف شيء منهما، وبالله تعالى التوفيق.

وأما قولنا: من ترك عمداً أو بنسيان شيئاً من طواف الإفاضة أو من السعي الواجب بين الصفا والمروة فليرجع أيضاً - كما ذكرنا - متمتعاً من النساء حتى يطوف بالبيت ما بقي عليه، فإن خرج ذو الحجة قبل أن يطوف قد بطل حجه، وليس عليه في رجوعه لطواف الوداع أن يتنعم من النساء فلا أن طواف الإفاضة فرض.

وقال تعالى: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ» وقد ذكرنا أنها شوال، وذو القعدة، وذو الحجة، فإذا هو كذلك فلا محل لأحد أن يعمل شيئاً من أعمال الحج في غير أشهر الحج فيكون غافلاً لأمر الله تعالى.

وأما امتناعه من النساء فلقول الله - تعالى: «فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ» فهو ما لم يتم فرائض الحج فهو في الحج بعد.

وأما رجوعه لطواف الوداع فليس هو في حج، ولا في عمرة فليس عليه أن يحرم، ولا أن يتنعم من النساء؛ لأن الله تعالى لم يوجب ذلك، ولا رسول الله، ولا إحرام إلا بحج أو عمرة - أو لطواف عرفة فلا.

وأما قولنا: إن من لم يرم جرة العقبة حتى خرج ذو الحجة، أو حتى وطئ عمداً فحجه باطل:

فلما رويناه من طريق أبي داود السجستاني أخبرنا نصر بن علي هو الجهمي - أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا خالد هو الخلاء - عن عكرمة عن ابن عباس «أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ: إني أمتيت ولم أرم قال: أرم ولا خرج فامر عليه السلام بالرمي المذكور، وأمره فرض، وأخبر عليه السلام أنه لا حرج في تأخيرها فهو باق ما دام من أشهر الحج شيء، ولا يميز في غير أشهر الحج، لأنه من فرائض الحج لما ذكرناه آنفاً.

ورويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: إن ذكر، وهو بمنى رمي، وإن فاته ذلك حتى يفر فإنه يحج من قابل ويحافظ على الناسك.

قال أبو محمد: والعجب كله ممن يطل حج المسلم بأن

وقالت طائفة: بل يطوف طوافين، ويسعى سبعين:

كما رؤينا من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أو الصبي بن معبد قرن بين الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسعى سعيين، ولم يحل بينهما وأعدى، واتجر بذلك عمر بن الخطاب، فقال عمر: حديث لست نسا.

ومن طريق عبد الرزاق عن عباد بن كثير، ويس الزيات قال: يس: عن رجل عن ابن الأصهباني وقال عباد: عن عبد الرحمن بن الأصهباني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن الحسين بن علي قرأ بين الحج والعمرة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة لعمري، ثم قعد في الحجر ساعة، ثم قام فطاف بالبيت سبعاً وبين الصفا والمروة سبعاً لحجته، ثم قال: هكذا صنع رسول الله ﷺ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عِمْرَانَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى «أَنَّ النَّبِيَّ جَمَعَ بَيْنَ الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ فَطَافَ لَهُمَا طَوَافَيْنِ وَسَعَى لَهُمَا سَعَتَيْنِ»..

وروي عن بعض الصحابة:

كما روينا من طريق منصور بن المعتمر عن مالك بن الحارث عن أبي نصر هو ابن عمرو السلمي.

ومن طريق منصور عن رجل من بني سليم.

ومن طريق أبي عوانة عن الأعمش عن إبراهيم النخعي
عن عبد الرحمن بن أذينة.

ومن طريق وكيع عن مسعر عن بكير بن عطاء الليثي عن رجل من بني عذرة.

ومن طريق منصور بن زاذان عن الحكم بن عتيبة، وزيد بن مالك.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ سَمْعَانَ عَنْ ابْنِ شِيرْمَةَ، ثُمَّ أَتَقَى أَبُو نَصْرِ بْنِ عَمْرٍو، وَالرَّجُلُ السَّلْمِيُّ، وَالرَّجُلُ الْعَذْرِيُّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَذْيَنَةَ، وَالْحَكَمُ بْنُ عَتِيَّةٍ، وَزِيَادُ بْنُ مَالِكٍ، وَابْنُ شِيرْمَةَ كُلَّهُمْ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: يَطُوفُ الْقَارُونَ طَوَافِينَ وَيَسْعَى سَعِينَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ مَنْصُورٍ بِنِ زَائِنَانَ عَنْ زِيَادِ بْنِ مَالِكٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَفِيانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ، ثُمَّ اتَّفَقَ زَيْادُ بْنُ مَالِكٍ، وَأَبُو إِسْحَاقَ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَلَى الْقَارِنِ طَوَافَانِ، وَسَعِيَانِ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحِجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ

وَمِنْ طَرِيقٍ أُخْبِرَ بَنُ شَيْبَةَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ أَخْبَرَنَا أَهْبَابُ بْنُ مَالِكٍ حَدَّثَنَا أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ وَهْشَامُ بْنُ عُرْوَةَ حَدَّثَا عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُجَّةِ الْوَدَاعِ فَقَدِمْنَا مَكَّةَ فَطَافَ الذَّيْنُ أَلْفَاوًا بِالْعُمْرَةِ بِالْيَمِينِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ خَلَوْا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ بَيْتِ الْحَجَّةِ.

وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا يَجْمَعُونَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافاً
وَاحِداً.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أَنَسٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ
 بْنُ عَقَالٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الدَّيُّوْرِيِّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ
 بْنِ الْجَهْمِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ بْنُ مَطَرٍ أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُصْعَبِ،
 وَجَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ الرُّكَاتِيِّ قَالَا جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا الدَّرَاوْدِيُّ هُوَ عَبْدُ
 الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ - أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو
 قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ يَنْ الْحَجَّ وَالْعُمْْرَةَ فَلَيْطُفَ
 لَهُمَا طَوَافًا وَاحِدًا وَسَعْيًا وَاحِدًا».

فهذه آثار متواترة متظاهرة توجب العلم الضروري.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا عبيد الله بن عمر عن
نافع أن ابن عمر كان يقول: للقارن سعي واحد، وللمتبع
سعيان.

وَمِنْ طَرِيقِ سَيْبَانَ بْنِ عَيْشَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ
طَاوُوسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: يَكْفِيكَ لِمَا طَوَّفَكَ الْأَوَّلُ بَيْنَ
الصَّغَا وَالْمَرُوءَةِ - يَعْنِي الْقَارُونَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَفِيَّانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ سَلْمَةَ بْنِ كَهِيلٍ قَالَ: حَلَفَ لِي طَاوُوسٌ مَا طَافَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِحُجَّتِهِ وَعَمْرَتِهِ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا.

وَمِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَحْفَظُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ لِلْقَارَنِ طَوْفًا وَاحِدًا بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ خِلَافَ مَا يَحْفَظُ أَهْلُ الْعِرَاقِ.

وَمِنْ طَرِيقِ هَشِيمِ بْنِ بِشِيرٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ عَنْ سَلِيمَانَ
الْيَشْكُرِيِّ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَوْ أَهْلَكْتُ بِالْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ
جَمِيعًا نَحَصْتُ لَهَا طَوَافًا وَاحِدًا وَلَكِنِّي مُهْدِيًا - يَعْنِي سَوَاقِ الْهَدْيِ
قَبْلَ الْإِحْرَامِ.

وهو قولُ عَمَدِ بْنِ سِرِينَ، والحسنِ البصريِّ، وسعيدِ بْنِ جَبْرِ، وعطاء، وطاووس، ومجاهدٍ، ومسلمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، وعَمَدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، والزَّهْرِيِّ، ومالكٍ، والثَّعَالِفِيِّ، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، ودَاوُدَ، وأصحابهم.

نافع عن ابن عمر وأبي الزبير عن جابر، كلاهما عن النبي ﷺ
يمثل هذه العفونات الذقيرة، وتعود بالله من الخذلان.

وأما الرواية عن عليّ فابو نصر بن عمرو، وعبد الرحمن
بن أذينة، وزيد بن مالك، ورجل من بني عذرة، ورجل من بني
سليم لا يدري أحد من خلق الله تعالى من هم.

وأما الحكم بن عتيبة، وابن شبرمة فلم يدركه علياً ولا
ولداً إلا بعد موته.

وأما الرواية عن الحسين ابنه، فعن الحجاج بن أرقطة وهو
في غاية السقوط.

وأما الرواية عن ابن مسعود فزيد بن مالك لا يدري من
هو وأما أبو إسحاق فلم يولد إلا سنة موت ابن مسعود أو
بعدها.

فمن أعجب ممن يعارض رواية عبد الله بن عمر عن نافع
عن ابن عمر، ورواية عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن
عبّاس، ورواية سلمة بن كهيل عن طاووس عن الصحابة جملة،
ورواية أبي بشر عن سليمان الشكري عن جابر، ورواية مالك
عن الزهري، وهشام بن عروة عن عروة عن عائشة أم المؤمنين
عن كل من قرن من الصحابة مع رسول الله ﷺ بهذه التلواح
المتريقات، وهذا - لمن تأمله - إجماع صحيح من جميع الصحابة
رضي الله عنهم بحضرة رسول الله ﷺ لا يكدر فيه ما جاء
بعده - لو جاء - فكيف وكله باطل مطروح؟.

قال أبو محمد: وقول رسول الله ﷺ الذي رواه
طاووس، ومجاهد عن ابن عباس.

ورواه عطاء، وعمر بن عليّ عن جابر.
ورواه طاووس عن سراق، كلهم عن النبي ﷺ «دخلت
العذرة في الحج إلى يوم القيامة».

قال عليّ: ومن الباطل أن تحتاج العمرة إلى عمل غير
عمل الحج، وقد دخلت فيه؛ ومن عجائب الدنيا احتجاجهم بمن
ذكرنا من السقاط الذين يؤنس بالخير قتلهم منه، ويوحش منه
وجردهم فيه.

ثم يقولون في الثابت عن النبي ﷺ من أمره من قرن بين
الحج والعمرة بأن يطوف لهما طوافاً واحداً وسعيّاً واحداً: هذا
من رواية الثورودي، نعم، إنه لمن رواية الثورودي الثقة المأمون،
لا من رواية الحجاج بن أرقطة، وعباد بن كثير، ويس الزيات،
المطرحين المتروكين.

ثم أعجب شيء: أن في رواية عبد الرحمن بن أذينة المذكور

الأسود عن الحسين بن عليّ قال: إذا قرنت بين الحج والعمرة
قطعت طوافين واسع سبعين.

وهو قول مجاهد، وجابر بن زيد، وشريح القاضي،
والشعبي، وعمر بن عليّ بن الحسين وإبراهيم النخعي، وحماد بن
أبي سليمان، والحكم بن عتيبة.

وروي عن الأسود بن يزيد.

وهو قول أبي حنيفة، وسفيان، والحسن بن حي، وأشار
نحو الأوزاعي.

وها هنا قول ثالث:

رويناه من طريق سعيد بن منصور قال: أخبرنا جهم بن
وقاد الأنصاري سألت عطاء بن أبي رباح فقلت: قرنت الحج
والعمرة فقال: تطوف طوافين بالبيت ويجزئك سعي واحد بين
الصفا والمروة.

قال أبو محمد: أما قول عطاء هذا فإنه كان لا يرى السعي
بين الصفا والمروة من فرائض الحج؛ فذلك أجزاءه عنده سعي
واحد بينهما؛ لأنه للحج وحده.

قال أبو محمد: أما ما شغب به، من يرى أن يطوف
القارن طوافين ويسعى سبعين عن النبي ﷺ فساقط كله لا يجوز
الاحتجاج به.

وكذلك كل ما روي في ذلك عن الصحابة رضي الله
عنهم لا يصح منه، ولا كلمة واحدة، ولكنه عن ذكرنا من
التابعين صحيح إلا عن الأسود وحده فإنه من رواية جابر
الجلعي.

أما حديث الضبي بن معبد فإن إبراهيم لم يدرك الضبي،
ولا سمع منه، ولا أدرك عمر فهو منقطع، وقد رواه الثقات:
مجاهد، ومنصور عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن الضبي - فلم
يذكروا فيه طوافاً، ولا طوافين، ولا سعيّاً، ولا سبعين أصلاً؛
وإنما فيه أنه قرن بين الحج والعمرة فقط.

وأما حديث ابن أبي ليلى فمرسل؛ ثم هو أيضاً عن
الحسن بن عمار؛ ولا يجوز الاحتجاج بروايته.

وأما حديث الحسين بن عليّ، فعن عباد بن كثير، ويس،
وكلاهما ضعيف جداً في غاية السقوط، فسقط كل ذلك، وتسقط
بسقوطه الرواية عن عمرو عن الحسين بن عليّ.

والله ما جعل الله تعالى عذراً لمن يعارض رواية عطاء،
وطاووس، ومجاهد، وعروة، عن أم المؤمنين عن النبي ﷺ ورواية

ولم يحد ما يمويه به في حديث جابر، ولا في حديث عروة عن عائشة: أن الذين جمعوا بين العمرة والحج من الصحابة طافوا لهما طوافاً واحداً، فرجع إلى أن قال: إن علياً كان مع رسول الله ﷺ في حجه وأشرکه في هديه، فلم يقل ما قال إلا عن علم، فيقال لمن قال هذا القول: إنك تنسب إلى علي الباطل، وقولا لم يثبت عنه قط، ثم لو ثبت عنه فأم المؤمنين كانت في تلك الحجة أبطن بالنبي ﷺ وأعلم به من علي وغير علي؛ وإذ صار علي هاهنا يجب تقليده وإطراح السنن الثابتة؛ وأقوال سائر الصحابة لقول لم يصح عنه، فهنا وجب تقليده في الثابت عنه من بيع أهله الأولاد، ومن قوله: إن في خمس وعشرين من الإبل خمس شياؤه وسائر ما خالفوه لما هو أقل مما تركوا هاهنا، ولكن الهوى إليه معبود.

وعهدنا بهم يقولون فيما روي عن أم المؤمنين إذ قالت: لأم ولد زيد بن أرقم في بيعها غلاماً من زيد بثمانائة درهم إلى العطاء، ثم ابتاعته منه بثمانية درهم نقداً؛ أبلغ زيدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إن لم يتب؛ مثل هذا لا يقال بالرأي - فهنا قالوا هاهنا في قول عائشة، وجابر، وابن عمر، وابن عباس: إن القارن يجره طوافاً واحداً؛ مثل هذا لا يقال بالرأي، ولكن حبسهم ونصر المسألة الحاصلة الحاضرة بما يمكن وبالله تعالى التوفيق..

٨٣٧ - مسألة: ويجزئ في الهدي: المعيب، والسالم أحب إلينا - ولا تجزئ جذعة من الإبل، ولا من البقر، ولا من الغنم، إلا في جزاء الصيد فقط.

برهان ذلك: أن «نهى النبي ﷺ عن العرجاء البسین عرجها، والعوزاء البسین عوزها، والعرضة البسین مرضها، والعجفاء التي لا تنقي، وأن لا يضحى بشرقاء، ولا خرقاء، ولا مغالبق، ولا مذابرة»، إنما جاء في الأصاحي نصاً، والأضحى غير الهدي، والقياس باطل.

وقد وافقنا المخالف على اختلاف حكم الهدي والأضحى في الإشعار والتقليد، وحكمه إذا عطي قبل حله. فمن الباطل أن يقاس حكم الهدي على الأصاحي في مكان، ولا يقاس عليه في مكان آخر بغير برهان مفرق بين ذلك، والهدي جائز في جميع السنة، ولا تجوز الأضحى عندهم إلا في ثلاثة أيام من ذي الحجة؛ فطلبت التسوية بينهما، وبالله تعالى التوفيق.

وأما الجذعة:

فلما روي أن طريق مسلم أخبرنا يحيى بن يحيى أخبرنا

عن علي: أنه لا يجوز لمن بدأ بالإهلال بالحج أن يردف عليه عمرة فجعل أبو حنيفة ما روى ابن أذينة عن علي من أن القارن يطوف طوافين ويسعى سبعين حجة خالف لها السنن الثابتة وإجماع الصحابة، ولم يجعل ما رواه ابن أذينة عن علي: من أنه لا يجوز لمن بدأ بالإهلال بالحج أن يضيف إليه عمرة: حجة، فما هذا التلاعب، ولئن كانت رواية ابن أذينة عن علي في أحد الوجهين حجة: إنها حجة في الوجه الآخر، ولئن لم تكن حجة في أحد الوجهين فما هي حجة في الآخر.

ثم اعترضوا في الآثار الواردة عن ابن عمر بما روي عنه من أن النبي ﷺ كان متمتعاً، ولو أن الذي احتج بهذا يستحي ممن حضره من الناس من قبل أن يبلغ إلى الحياء من الملائكة، ثم من الذي إليه معاده - عز وجل - لردعه عن هذه المجاهرة القبيحة.

وهذا الخبر قد ذكرناه وفيه من «تمتع رسول الله ﷺ بدأ فأهل بالعمرة، ثم أهل بالحج» نوصف عمل القران وسماً؛ تمتعاً.

والعجب أن هذا المجاهر بهذه العظيمة ينظر الدهر في إثبات أن النبي ﷺ كان قارناً، ثم اضرب عن ذلك الآن وجعل يوهم: أنه كان متمتعاً، وهذا من الغاية في السجاجة والصنعة المذمومة، واعترض في الآثار المذكورة عن عائشة أم المؤمنين بما روي في ذلك الخبر من قول النبي ﷺ «ارفضي العمرة، ودعي العمرة، واتركي العمرة، وامشيطي، واتقضي رأسك، وأهلي بالحج» وأوهم هذا المكابر بهذه الألفاظ: أنها أحلت من العمرة وهذا باطل لأن - معنى «ارفضي العمرة، ودعي العمرة، واتركي العمرة، وأهلي بالحج» أن تنزع الطواف الذي هو عمل العمرة وتتركه، وترفض عمل العمرة من أجل حيضها، وتدخل حجاً على عمرتها، فتكون قارنة، فإذا طهرت طافت بالبيت حيتلو للعمرة وللحج.

وأما نقض الرأس والامتناع فلا يكره ذلك في الإحرام بل هو مباح مطلق:

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ لها حيتلو طوافاًك بالبيت وستبكي بين الصفا والمروة يخيفك لحجك وعمرتك.

فكيف يمكن أن يكفها طوافها وسعيها لعمرة قد أحلت منها؟ لولا الهوى المعمي المصم المقحم في محار الفلالة بالمجاهرة بالباطل.

فصح يقيناً أنه إنما كفها طوافها وسعيها لحجها وعمرتها اللذين كانت قارنة بينهما؛ هذا ما لا يجيل على من له أدنى فهم،

فَأَتَتْ بِهَا عَائِشَةُ بَقِيَّةَ طَوَافِهَا - فهذه أم المؤمنين لم تر الطهارة من شروط الطواف - ولا تقول بهذا في الحيض خاصة للنص الوارد في ذلك.

٨٤٠- مسألة: فلز حاضت امرأة ولم يبق لها من الطواف إلا شوط أو بعضه، أو أشواط، فكل ذلك سواء، وتقطع ولا بد، فإذا طهرت بنت على ما كانت طافته، ولها أن تطوف بين الصفا والمروة؛ لأنها لم تنه إلا عن الطواف بالبيت فقط.

وقد وافقونا على إجازة كل ذلك للحاض، لأن النبي ﷺ لم ينهها عن ذلك، فكذلك لم ينه الجنب، ولا النفساء، عن الطواف، ولا فرق والله تعالى التوفيق.

٨٤١- مسألة: ومن قطع طوافه لعذر أو لكليل بنى على ما طاف.

وكذلك السعي؛ لأنه قد طاف ما طاف كما أمر فلا يجوز إبطاله، فلو قطعه عابثاً فقد بطل طوافه، لأنه لم يطف كما أمر.

٨٤٢- مسألة: والطواف والسعي ركنان.

وكذلك رمي الجمرة: لعذر ولغير عذر. وروينا من طريق مسلم ثنا أبو الطاهر وحرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب: أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجر».

وروينا أيضاً من طريق عائشة، وجابر بن عبد الله.

ومن طريق مسلم أخبرنا عبد بن حميد أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على راحلته بالبيت والصفا والمروة ليراه الناس ويشرفوا وليستأذنه».

ومن طريق مسلم حدثني أحمد بن حنبل أخبرنا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحمن هو خال محمد بن سلمة واسمه خالده بن أبي يزيد عن زيد بن أبي أنيسة عن يحيى بن الحصين عن جدته أم الحصين قالت: «حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فراكب أسنانه بن زبد وبلا أخذهما أخذاً بغطام ناقه رسول الله ﷺ والآخر رافع ثوبه ينسره من الحر حتى رمى جرة العقبة».

وقد روينا عن عمر، وعروة: المنع من ذلك، ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ.

هشيم عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن البراء بن عازب: «أن خاله أبا بردة بن نيار دفع قبل أن يذبح النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن هذا اليوم المأخوذ فيه مكروه، وإني عجلت نسيتي لأطعم أهلي، وجرباني، وأهل قاري، فقال له رسول الله ﷺ أعذ نفسك، فقال: يا رسول الله إن عندي عناق لبن هي خير من شاتي لحم، فقال عليه السلام: هي خير نسيتك، ولا تجزئ جذعة عن أخذ بعذلك».

وهذا عموم منه عليه السلام وابتداء قضية قائمة بذاتها وإنما كان يكون هذا مقصوداً على الأضحية لو قال عليه السلام: ولا تجزئ عن أحد بعدك، فكان يكون الضمير مردوداً إلى الأضحية؛ لكن ابتداء عليه السلام فافهم: أنه لا يجزئ جذعة عن أحد بعدها، فعم ولم يخص. وإنما خصصنا جزاء الصيد بنص قوله تعالى: «فَجَزَاءٌ مِّمَّا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ» فعم تعالى أيضاً، ووجب أن يجزئ الجذع بمثله، والصغير بمثله، والمغيب بمثله بنص القرآن، وبالله تعالى التوفيق.

٨٣٨- مسألة: ولا يجوز لأحد أن يطوف بالبيت عريان، فإن فعل لم يجزه، فإن غطى قبله وديره، فلا يسمى: عريان، فإن انكشف ساهياً لم يضره، قال الله - عز وجل: «خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ».

روينا من طريق شعبة عن المغيرة عن الشعبي عن الحر بن أبي هريرة عن أبيه قال: «كنت مع علي بن أبي طالب حين بعثه رسول الله ﷺ إلى مكة بزيارة كنانة، أنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، ولا يطوف بالبيت عريان».

وقال تعالى: «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ».

٨٣٩- مسألة: والطواف بالبيت على غير طهارة جائز، والنساء، ولا يجرم إلا على الحاض فقط؛ لأن رسول الله ﷺ منع أم المؤمنين - إذ حاضت - من الطواف بالبيت كما ذكرنا قبل. وولدت أسماء بنت عميس بذي الحليفة فأمرها عليه السلام بأن تغتسل وتهل، ولم ينهها عن الطواف؛ فلو كانت الطهارة من شروط الطواف لبينه رسول الله ﷺ كما بين أمر الحاض، «وَمَا يَطْبِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى» «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا» ولا فرق بين إجازتهم الوقوف بعرفة، والمزدلفة، والسعي بين الصفا والمروة، ورمي الجمرة على غير طهارة، وبين جواز الطواف على غير طهارة إلا حيث منع منه النص فقط.

روينا عن سعيد بن منصور أخبرنا أبو عوانة عن أبي بشر عن عطاء قال: حاضت امرأة وهي تطوف مع عائشة أم المؤمنين

أَشْعِرُ فَخَلَقْتُ كُلَّ أَنْ أَرَمِي قَالَ: ارْمِ وَلَا خَرَجْ، وَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمْ أَشْعِرْ فَخَرَجْتُ قَبْلَ أَنْ أَرَمِي قَالَ: ارْمِ وَلَا خَرَجْ - قَالَ: فَمَا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ يُؤْتِيهِ قَدَّمَ أَوْ آخَرَ إِلَّا قَالَ: اصْنَعْ وَلَا خَرَجْ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْجَنِّمِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُصَنَّبِ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ النَّعَاصِ قَالَ: «وَقَفْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَّاعِ بَيْنَى فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَشْعِرُ فَخَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ قَالَ: أَذْبَحْ وَلَا خَرَجْ، فَقَالَ آخَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَشْعِرُ فَخَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَرَمِي قَالَ: ارْمِ وَلَا خَرَجْ، فَمَا سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ، وَلَا آخَرَ إِلَّا قَالَ: افْعَلْ وَلَا خَرَجْ».

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ أَخْبَرَنَا بِهِزُ بْنُ أَسَدٍ أَخْبَرَنَا وَهْبٌ هُوَ ابْنُ خَالِدٍ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَالُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ فِي الذَّبْحِ، وَالْحَلْقِ وَالزَّمِيمِ، وَالتَّقْدِيمِ، وَالتَّأْخِيرِ، فَقَالَ: لَا خَرَجْ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَكِيمِ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ - عَنْ زَيْدِ بْنِ عِلَاقَةَ عَنْ «أَسَاقَةَ بْنِ شَرِيكٍ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاجًا فَكَانَ النَّاسُ يَأْتُونَهُ فَمِنْ قَائِلٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَطُوفَ أَوْ أَخْرُتُ شَيْئًا أَوْ قَدَّمْتُ شَيْئًا فَكَانَ يَقُولُ: لَا خَرَجَ لَا خَرَجَ» ذَكَرَ بَاقِي الْحَدِيثِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَآخَذَ بِهَذَا جُمْهُورٌ مِنَ السَّلَفِ: كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَانُ أَخْبَرَنَا أَبُو بَاسْمَةَ هُوَ السُّخْتَانِيُّ - عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا مِنْ أَهْلِ أَفَاضٍ قَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ قَامَرَهُ أَنْ يَحْلِقَ.

وَرَوَيْنَا عَنْهُ غَيْرَ هَذَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدٍ أَيْضًا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عَمَرَ لَقِيَ ابْنَ أَخِيهِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ قَدْ أَفَاضَ قَبْلَ أَنْ يَحْلِقَ أَوْ يَصْغُرَ قَامَرَهُ أَنْ يَصْغُرَ، ثُمَّ يَرْجِعَ فَيُحِضُّ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْجَنِّمِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ الْهَاشِمِيُّ أَخْبَرَنَا رَوْحٌ أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ مَوْزِقِ الْعَجَلِيِّ قُلْتُ لَابْنِ عُمَرَ: رَجُلٌ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ؟

قَالَ: خَالَفَ السُّنَّةَ، قُلْتُ: مَاذَا عَلَيْهِ؟

قَالَ: إِنَّكَ لَتَصْغُرُ اللَّحْيَةَ، وَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ شَيْئًا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْجَنِّمِ أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ حُمَادٍ أَخْبَرَنَا الصَّاعِقَانِيُّ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ

٨٤٣ - مسألة: ولا يجوز التَّباعُدُ عن البيتِ عند الطَّوافِ إِلَّا فِي الزَّحَامِ؛ لِأَنَّ التَّباعُدَ عَنْهُ عَمَلٌ مُخْلَافٌ لِعَمَلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعِبْتُ لَا مَعْنَى لَهُ فَلَا يَجُوزُ.

٨٤٤ - مسألة: والطَّوافُ بالبيتِ فِي كُلِّ سَاعَةٍ جَائِزٌ، وَعِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَعِنْدَ غُرُوبِهَا، وَيَرُكَّعُ عِنْدَ ذَلِكَ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الزُّهْرِيُّ أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ - أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَةَ عَنْ جَبْرِ بْنِ مُطْعَمٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: هِيَ تَبِي عُبَيْدٌ مَنَافٍ لَا تَمْنَعُنَّ أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى أَوْ سَاعَةً شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ».

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَابَةَ بِاسْتِنَادٍ:

وَرَوَيْنَا عَنْ الْحَسَنِ، وَالْحُسَيْنِ ابْنَيْ عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ: الطَّوافُ بَعْدَ الْعَصْرِ وَالصَّلَاةِ حَيْثُ لَزِمَ الطَّوْافُ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ طَافَ بَعْدَ الْعَصْرِ: وَعَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ طَافَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَصَلَّى الرُّكْعَتَيْنِ حَيْثُ لَزِمَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ جَمْلَةً فَمَنْ أَجَازَ الطَّوْافَ بَعْدَ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْغُرِ الشَّمْسُ فَقَدْ تَحَكَّمَ بِهَا دَلِيلٌ.

٨٤٥ - مسألة: وجائزٌ فِي - رَمِيِ الْجَمْرَةِ، وَالْحَلْقِ، وَالتَّحْرِ، وَالدَّبْحِ، وَطَوَافِ الْإِفَاضَةِ، وَطَوَافِ الْبَيْتِ وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَنْ تَقْدَّمَ إِلَيْهَا شَيْءٌ عَلَى إِلَيْهَا شَيْءٌ لَا خَرَجَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ ابْنِ الْحَجَّاجِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْزَادٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ النَّعَاصِ قَالَ: «لَوْ سَعَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَتَاهُ رَجُلٌ يَوْمَ النَّحْرِ وَهُوَ وَقِفٌ عِنْدَ الْجَمْرَةِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَرَمِي قَالَ: ارْمِ، وَلَا خَرَجْ، وَأَتَاهُ آخَرُ فَقَالَ: إِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرَمِي قَالَ: ارْمِ وَلَا خَرَجْ، وَأَتَاهُ آخَرُ وَقَالَ: إِنِّي أَقْضَيْتُ إِلَى الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ أَرَمِي قَالَ: ارْمِ وَلَا خَرَجْ قَالَ فَمَا رَأَيْتُهُ يُسَئَلُ يُؤْتِيهِ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ: افْعَلُوا وَلَا خَرَجْ».

وَمِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ النَّعَاصِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ بَيْنَى فِي حُجَّةِ الْوَدَّاعِ فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمْ

الدَّيْحَ وَالتَّحَرَّ: فعليه دم أو الفدية، واحتجاجهم بقول الله - تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ ففعلته ممن احتج بهذا؛ لأنَّ على الهدى هو يوم النحر بمنى ذبيح أو نحر، أو لم يذبح ولا نحر إذا دخل يوم النحر والهدى بمنى أو بمكة فقد بلغ عليه فحل الحلق، ولم يقل - تعالى: حَتَّىٰ تَنْحَرُوا وَتَذَبُّوا، وَيَسِّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ كُلَّ ذَلِكَ مَبَاحٌ وَلَا حِجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ سِوَاهُ عَلَيْهِ السَّلَام.

وَأَمَّا الْمُتَأَخَّرُونَ عَنْ ذِكْرِنَا: فَإِنْ أَبَا حَيْفَةَ قَالَ: مَنْ حَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، فَإِنْ حَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَّ أَوْ يَذْبَحَ فَإِنْ كَانَ مَفْرُودًا فعليه دم، وَإِنْ كَانَ قَارِنًا فعليه دمان.

وَقَالَ زُفَرٌ صَاحِبُهُ: إِنْ حَلَّقَ الْقَارِنُ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ أَوْ يَنْحَرَّ فعليه ثلاثة دماء؛ فَإِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا فعليه دم واحد؛ فَإِنْ كَانَ مَفْرُودًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ: إِنْ حَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ قَارِنًا أَوْ مُتَمَتِّعًا فعليه دم واحد، فَإِنْ كَانَ مَفْرُودًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ هُوَ، وَحَمَّادُ بْنُ الْحَسَنِ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ ذَلِكَ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ حَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ أَوْ يَنْحَرَّ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، فَإِنْ حَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ فعليه دم.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيمَا اخْتَرَّ أَوْ قَدَّمَ إِلَّا مِنْ طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَبْلَ الطَّوَافِ بِالْيَمِينِ فعليه دم.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: كُلُّ هَذِهِ أَقْوَالٌ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ؛ لَأَنَّهَا كُلُّهَا دَعَاوَى بِلَا دَلِيلٍ لَا مِنْ قُرْآنٍ، وَلَا مِنْ سُنَنِ، وَلَا مِنْ قَوْلِ صَاحِبٍ، وَلَا مِنْ قِيَاسٍ، وَلَا مِنْ رَأْيٍ سَدِيدٍ.

فَأَمَّا تَفْرِيقُ - أَبِي حَيْفَةَ بَيْنَ حُكْمِ الْمَقْرَدِ وَالْقَارِنِ، وَإِجَابُ زُفَرٍ ثَلَاثَةَ دِمَاءٍ عَلَى الْقَارِنِ، وَدَمًا عَلَى الْمُتَمَتِّعِ، وَتَفْرِيقُ مَالِكٍ بَيْنَ تَقْدِيمِ الْحَلْقِ عَلَى الرَّمْيِ، وَتَقْدِيمِهِ عَلَى النَّحْرِ، وَالدَّيْحِ، وَتَفْرِيقُ الشَّافِعِيِّ بَيْنَ تَقْدِيمِ التَّسْبِيحِ عَلَى الطَّوَافِ، وَبَيْنَ سَائِرِ مَا قَدَّمَ وَآخَرَ؛ فَاثِقَالٌ لَا تَحْتَظُّ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَبْلَ الْقَائِلِ بِهَا عَنْ ذِكْرِنَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٨٤٦ - مسألة: ومن لم يبت ليالي متى بنى فقد أساء

ولا شيء عليه إلا الرِّعَاةُ وَأَهْلُ سَبَايَةِ الْعِبَاسِ فَلَا تَكْرَهَ لَهُمُ الْمَيْتُ فِي غَيْرِ مَنْى؛ بَلْ لِلرَّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا سَدَّدُ أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَمَّادُ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزَمٍ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ أَبِي الْبَدَّاحِ بْنِ عَبْدِ عَنِّي عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِلرَّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا».

مُقَابِلَ: أَنَّهُمْ سَأَلُوا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنْ قَوْمٍ حَلَّقُوا قَبْلَ أَنْ يَذْبَحُوا. قَالَ: أَخْطَأَتْهُمُ السُّنَّةُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ.

قَالَ عَلِيُّ: مَا أَخْطَأُوا السُّنَّةَ وَلَا خَالَفُوا؛ لِأَنَّ مَا أَبَاحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَرِ فِيهِ حَرَجًا فَهُوَ سُنَّةٌ لَكِنْ تَرَكُوا الْأَفْضَلَ فَقَطَّ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحُدَّافِيِّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ فِيمَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ الْوُسْطَى قَبْلَ الْأُولَى قَالَ: يَرْمِي النَّبِيَّ تَرَكًا وَأَجْزَاءً.

وَبِهِ نَصًّا إِلَى سَفِيَانَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ بَدَأَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَبْلَ النَّبِيِّ، أَنَّهُ يَطُوفُ بِالنَّبِيِّ، وَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ - وَبِهِ يَقُولُ سَفِيَانُ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ حُمَيْدٍ أَنَّهُ أَتَى الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ بِمَكَّةَ ثَانِي يَوْمِ النَّحْرِ قَدْ بَدَأَ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، ثُمَّ الْوُسْطَى، ثُمَّ الْأُخْرَى قَالَ: فَسَأَلْتُ فَقَهَاءَ مَكَّةَ عَنْ ذَلِكَ فَلَمْ يُنْجِرُوهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ عِيَّاضٍ عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ صَدَقَةَ قَالَ: سَأَلْتُ طَاوُسًا، وَمُجَاهِدًا عَنْ مَنْ حَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَّ، قَالَا: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَانَ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَدَاوُدَ، وَأَصْحَابِهِ.

وَقَدْ رَوَيْ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ غَيْرَ هَذَا:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا سَلَامُ بْنُ مُطِيعٍ وَهُوَ أَبُو الْأَخْوَصِ - عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا مِنْ حَجِّهِ أَوْ آخَرَهُ فَلْيَهْرُقْ لِذَلِكَ دَمًا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا جُرَيْجٌ عَنْ مُنْصَوِّرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا قَبْلَ شَيْءٍ مِنْ حَجِّهِ أَوْ حَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ فعليه دم.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعَشِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: مَنْ حَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ أَهْرَقَ دَمًا، وَقَرَأَ «وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ».

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا فَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ عَنْ لَيْثِ عَنْ صَدَقَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: مَنْ حَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَّ فعليه الفدية.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: أَمَّا الرَّوَاةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَوَاهِيَةٌ؛ لِأَنَّهَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَأَمَّا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ فِي أَنْ مَنْ حَلَّقَ قَبْلَ

ومن طريق أبي بكر بن عَياشٍ عن المغيرة عن إبراهيم قال: إذا بات دون العقبة أهرق دمًا.

وقال أبو حنيفة: يمثل قولنا، وقال سفيان: يطعم شيئًا. وقال مالك: من بات ليلة من ليالي منى بغير منى أو أكثر ليلة فعليه دم، فإن بات الأقل من ليلة فلا شيء عليه.

وقال الشافعي: من بات ليلة من ليالي التشريق في غير منى فليصدق بمذ فإن بات ليلتين، فمذنان فإن بات ثلاثاً فدم - وروي عنه في ليلة ثلث دم، وفي ليلتين ثلث دم وفي ثلاث ليالٍ دم.

قال أبو محمد: هذه الأقوال لا دليل على صحتها يعني الصدقة بدرهم أو بإطعام شيء أو بإيجاب دم، أو بمذ، أو مذب، أو ثلث دم، أو ثلثي دم، أو الفرق بين البيت أكثر الليل، أو أقله، وما كان هكذا فالقول به لا يجوز، وما نعلم لمالك، ولا للشافعي في أقوالهم هذه سلفاً أصلاً، لا من صاحب، ولا من تابع.

٨٤٧ - مسألة: ومن رمى يومين، ثم نفر، ولم يرم الثالث فلا بأس به، ومن رمى الثالث فهو أحسن.

براهن ذلك: قول الله - تعالى: «فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِمَامَ عَلَيْهِ وَفَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِمَامَ عَلَيْهِ».

وقال أبو حنيفة: إن نفر اليوم الثاني إلى الليل لزمه أن يرمي الثالث.

قال علي: وهذا خطأ، وحكم بلا دليل وخلاف للقرآن.

٨٤٨ - مسألة: والمرأة المتمتع بعمرة إن حاضت قبل الطواف بالبيت ففرضها أن تضيف حجاً إلى عمرتها إن كانت تريد الحج من عامها وتعمل عمل الحج حاشا الطواف بالبيت، فإذا طهرت طافت، وهذا الأمر رسول الله ﷺ عاتشه بذلك قد ذكرناه قبل.

٨٤٩ - ولا يلزم الغسل في الحج فرضاً إلا المرأة تهمل بعمرة تريد التمتع فتحيض قبل الطواف بالبيت فهذه تغتسل ولا بد وتقرن حجاً إلى عمرتها، والمرأة تلد قبل أن تهمل بالعمرة، أو بالقران، ففرض عليها أن تغتسل، وتهمل بالحج:

لما رَوينا عن طريق مسلم أخبرنا قتيبة أخبرنا الليث عن أبي الزبير عن جابر قال: «أَقْبَلْتُ عَائِشَةَ بِعَمْرَةٍ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ حِضْتُ وَقَدْ خَلَّ النَّاسُ وَلَمْ أَجِدْ وَلَمْ أَطِفْ بِالْبَيْتِ وَالنَّاسُ يَذْهَبُونَ إِلَى الْحَجِّ الْآنَ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى نِسَاءِ آدَمَ فَأَغْتَسِلِي وَأَهْلِي

فصَحَّ بهذا الخبر أن الرمي في كل يوم من أيام منى ليس فرضاً.

ومن طريق مسلم أخبرنا ابن عمر هو عمُّد بن عبد الله - أخبرنا أبي أخبرنا عبيد الله هو ابن عمر حدثني نافع عن ابن عمر قال: «إِنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَجْلِ سِقَاتِهِ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيْلًا مَنَى قَاذِنٌ لَهُ».

قال أبو محمد: فاهل السقاية مأذون لهم من أجل السقاية، وبات عليه السلام منى ولم يامر بالمبيت بها، فالمبيت بها سنة، وليس فرضاً، لأن الفرض إنما هو امره ﷺ فقط.

فإن قيل: إن إذنه للرعاة وترخيصه لهم وإذنه للعباس دليل على أن غيرهم بخلافهم.

قلنا: لا وإنما كان يكره هذا لو تقدم منه عليه السلام أمر بالمبيت والرمي، فكان يكون هؤلاء مستثنين من سائر من أمروا.

وأما إذا لم تقدم منه أمر عليه السلام فنحن ندرى أن هؤلاء مأذون هم، وليس غيرهم مأموراً بذلك ولا منهيًا عنهم على الإباحة:

روينا عن عمر بن الخطاب لا يبين أحد من وراء العقبة أيام منى وصح هذا عنه رضي الله عنه وعن ابن عباس مثل هذا؛ وعن ابن عمر أنه كره البيت بغير منى أيام منى، ولم يجعل واحداً منهم في ذلك فدية أصلاً.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: لا بأس لمن كان له متاع بمكة أن يبيت بها ليالي منى.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا زيد بن الحباب أخبرنا إبراهيم بن نافع أخبرنا عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال: إذا رميت الجمار فبت حيث شئت.

وه إلى إبراهيم بن نافع أخبرنا ابن أبي جريح عن عطاء قال: لا بأس أن يبيت بمكة ليالي منى في ضيعته.

وعن جاهد لا بأس بأن يكون أول الليل بمكة وآخره بمنى أو أول الليل بمنى وآخره بمكة.

ورَوينا عن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو معاوية عن ابن جريج عن عطاء أنه كان يقول: من بات ليالي منى بمكة تصدق بدرهم أو نحوه.

وعن بكير بن سماعة عن سالم عن ابن جريج عن عطاء مثل هذا أيضاً يصدق بدرهم إذا لم يبيت منى.

بالحجِّ، ولا تُحرِّم عليه السلام، استغناء بنت غُمَيْسٍ إذ وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِالشَّجَرَةِ «أَنْ تَغْتَسِلَ وَتَهْلِ»؛ وَغُنَّ قَاطِعُونَ بِاتِّمَارِهَا لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَتَمَّهَا لَوْ لَمْ يَغْتَسِلَا لَكَانَا عَاصِيَيْنِ، وَقَدْ أَعَاذَهُمَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ ذَلِكَ.

٨٥٠ - مسألة: وكلُّ من تعمَّد معصية أي معصية

كانت - وهو ذاكِرُ حُجَّهِ مَذْجُوعٍ إِلَى أَنْ يَنْتَهِي طَوَافُهُ بِالْبَيْتِ لِلْإِفَاضَةِ وَيُرْمَى الْجَمْرَةَ - فَقَدْ بَطَلَ حُجَّتُهُ، فَإِنْ أَتَاهَا نَاسِيًا لَهَا، أَوْ نَاسِيًا لِإِحْرَامِهِ وَدَخَلَهُ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ: فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي نِسَائِهَا، وَحُجَّتُهُ وَعُمْرَتُهُ تَامَانِ فِي نِسَائِهِ كَوْنُهُ فِيهَا، وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى: «فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ» كَانَ مِنْ شَرْطِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْحَجِّ بَرَاءَتُهُ مِنَ الرَّفَثِ وَالْفُسُوقِ، فَمَنْ لَمْ يَتَرَأَّ مِنْهُمَا فَلَمْ يَحْجَّ كَمَا أَمَرَ، وَمَنْ لَمْ يَحْجَّ كَمَا أَمَرَ فَلَا حُجَّ لَهُ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَخَلْتَ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

وَمِنْ عَجَائِبِ الدُّنْيَا يُطَالِمُ الْحَجَّ بِثِقَلِهِ امْرَأَتَهُ الْمَاحِةَ لَهُ فِيمَا يَوْمُ يَنْتَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْ هَذَا؛ ثُمَّ لَا يَبْطُلُونَهُ بِالْفُسُوقِ مِنْ قَتْلِ النَّفْسِ الْغَرَمَةِ، وَتَرْكِ الصَّلَاةِ، وَسَائِرِ الْفُسُوقِ إِنَّ هَذَا لَعَجَبٌ وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ يُطَالِمُ أَبِي حَنِيفَةَ الْحَجَّ بِوَطْءِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ نَاسِيًا لِإِحْرَامِهِ.

وَقَدْ صَحَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُوَازِدُ النَّسْيَانَ، قَالَ - تَعَالَى: «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ» ثُمَّ لَا يَبْطُلُ الْحَجُّ بِتَعَمُّدِ الْقَصْدِ إِلَى أَنْ يَلُوطَ فِي إِحْرَامِهِ أَوْ يِلَاطَ بِهِ، فَهَلْ فِي الْقَضَائِحِ وَالْقَبَائِحِ أَكْثَرُ مِنْ هَذِهِ الْمَعْصِيَةِ؟ وَأَعْجَبُ شَيْءٌ دَعَاوُهُ الْإِجْمَاعُ عَلَى هَذَا وَلَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ يَأْتُوا بِرَوَايَةٍ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي أَنْ تَعَمَّدَ الْفُسُوقُ لَا يَبْطُلُ بِلِ الرُّوَايَاتِ عَنْ السَّلَفِ تَشْهَدُ لِقَوْلَانَا.

وَرَوَى عَنْ عَمَّادِهِ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّا لَنَحْرُمُ مِنَ الْمِقَاتِ وَأَخْشَى أَنْ لَا أُخْرِجَ مِنْهُ حَتَّى أُخْرِجَ إِحْرَامِي، أَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ - وَإِنْ شَرِيعًا كَانَ إِذَا أَحْرَمَ فَكَانَ حَيَّةً صَمَاءً.

٨٥١ - مسألة: فإن أمكنه تجديد الإحرام فليفعل

وَيَحْجَّ أَوْ يَعْتَمِرَ وَقَدْ أَتَى فُرْضَهُ لِأَنَّ إِحْرَامَهُ الْأَوَّلَ قَدْ بَطَلَ وَأَفْسَدَهُ، وَالتَّمَادِي عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ لِقَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ».

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: فِي سَبَابِ الْغَرَمِ دَمٌ، وَهُمْ يَجْعَلُونَ الدَّمَ فِيمَا لَا يَكْرَهُ فِيهِ مِنَ الْمَيْتِ فِي غَيْرِ مَتْنٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَلَا يَجْعَلُونَهُ فِي السَّبَابِ لِلْمَحْرَمِ فِي الْحَجِّ.

٨٥٢ - مسألة: ومن وقف بعرفة على بعير

مغضوب، أو جلال بطل حجّه إذا كان عالماً بذلك.

وَأَمَّا مَنْ حَجَّ بِمَالٍ حَرَامٍ فَانْتَفَعَهُ فِي الْحَجِّ - وَلَمْ يَتَوَكَّلْهُ هُوَ حَمْلُهُ بِنَفْسِهِ - فَحُجَّتُهُ تَامٌ.

أَمَّا الْمَغْضُوبُ، فَلَا تَخَالَفَ لِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ وَلَمْ يَحْجَّ كَمَا أَمَرَ.

وَأَمَّا وَقُوفُهُ عَلَى بَعِيرٍ جَلَالٍ فَلَمَّا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَكْرٍ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سَرِيحٍ الْوَزَائِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَهْمِ أَخْبَرَنَا عُمَرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ - عَنْ أَبِي يُوسُفَ السَّخْتَيَانِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَلَالَةِ فِي الْإِبِلِ أَنْ يُرَكَّبَ عَلَيْهَا».

وَبِهِ إِلَى أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ هُوَ التَّوْرِيُّ - عَنْ أَبِي يُونُسَ السَّخْتَيَانِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رُكُوبِ الْجَلَالَةِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالْجَلَالَةُ هِيَ الَّتِي عُلِفَهَا الْجَلَّةُ وَهِيَ الْعِدْرَةُ؛ فَمَنْ وَقَفَ بِعُورَةٍ عَلَى بَعِيرٍ جَلَالٍ فَلَمْ يَقِفْ كَمَا لَأَنَّهُ عَاصٍ فِي وَقُوفِهِ عَلَيْهِ وَالْوُقُوفُ بِعُورَةٍ طَاعَةٌ وَفَرْضٌ، وَمِنْ أَمْهَالِ أَنْ تَنْتَوِبَ الْمَعْصِيَةَ عَنِ الطَّاعَةِ وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنْ دَمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» فَمَنْ وَقَفَ بِهَا حَامِلًا لِمَالٍ حَرَامٍ، فَلَمْ يَقِفْ كَمَا أَمَرَ بَلْ وَقَفَ عَاصِيًا، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ فَقَدْ قَالَ - تَعَالَى: «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ» وَمَنْ لَمْ يَتَعَمَّدَ لِلْحَرَامِ عَالِمًا بِهِ فَلَيْسَ عَاصِيًا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَاصِيًا فَهُوَ عَمْسٌ قَالَ - تَعَالَى: «مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ» فَقَدْ وَقَفَ كَمَا أَمَرَ، وَعَفَا اللَّهُ تَعَالَى لَهُ عَمَّا لَمْ يَعْلَمْ.

وَأَمَّا نَفَقَةُ الْمَالِ الْحَرَامِ فِي الْحَجِّ وَطَرِيقُهُ: فَهُوَ إِنْ كَانَ عَاصِيًا بِذَلِكَ فَلَمْ يَأْشُرْ بِالْمَعْصِيَةِ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ حُجَّتِهِ فَلَمْ يَغْلُظْ فِي عَمَلِهِ الْوَاجِبِ عَمَلًا حَرَمًا وَيَالَهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ رَكِبَ الْجَلَالُ فِي شَيْءٍ مِنْ إِحْرَامِهِ أَوْ عَمَلٍ حُجَّةً لِقَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى: «فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ» وَالْمَعْصِيَةُ: فَسُوقٌ؛ وَقَدْ وَاقَفُونَا عَلَى بَطْلَانِ صَلَاةٍ مِنْ صَلَاةِ الْغُرُضِ رَاكِبًا لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ وَلَا فَرْقٍ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا عَمَلٌ عَرْمٌ.

٨٥٣ - مسألة: وعرفة كلها موقفٌ إلا بطن عرنة،

ومزدلفة كلها موقفٌ إلا بطنَ محسرٍ؛ لأن عرفة من الحل، وبطنَ عرة من الحرم فهو غيرُ عرفة.

وأما مزدلفة فهي المشعر الحرام وهي من الحرم؛ وبطنَ محسرٍ من الحل فهو غيرُ مزدلفة.

أخبرنا أحمد بن عمر بن أنسٍ أخبرنا عبد الله بن حسين بن عقال أخبرنا إبراهيم بن محمد الدينوري أخبرنا محمد بن أحمد بن الجهم أخبرنا جعفر الصائغ أخبرنا أبو نصر النمار هو عبد الملك بن عبد العزيز - عن سليمان بن موسى عن عبد الرحمن بن أبي حسين عن جبير بن مطعم قال رسول الله ﷺ: «كلَّ عَرَفَاتٍ مَوْقِفٌ وَأَرْفَعُوا عَنْ بَطْنِ عَرَفَةَ، وَالْمَزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ وَأَرْفَعُوا عَنْ بَطْنِ مُحْسرٍ».

٨٥٤ - مسألة: ورمي الجمار بحصى قد رمي به قبل ذلك جائزٌ.

وكذلك رميها ركباً حسنٌ.

أما رميها بحصى قد رمي به فلائنه لم ينه عن ذلك قرآنٌ، ولا سنةٌ.

وهو قول أبي حنيفة وأصحابه:

لإن قيل: قد روي عن ابن عباس أن حصى الجمار ما تقتل من رفع، وما لم يقتل منه ترك ولولا ذلك لكان هضاباً تسد الطريق.

قلنا: نعم فكان ماذا؟ وإن لم يقتل - رمي هذه الحصى من عمرو فيستقبل من زيد، وقد تصدق المرء بصدقه فلا يقبلها الله تعالى منه؛ ثم يملك تلك العين آخر فيصدق بها فتقبل منه.

وأما رميها ركباً:

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه - أخبرنا وكيع أخبرنا ابن نابل عن قدامة بن عبد الله قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ عَلَى نَاقَةٍ لَهُ صِهْبَاءَ، لَا ضَرْبَ، وَلَا طَرْدَ، وَلَا إِلَيْكَ إِلَيْكَ».

وقال أبو يوسف قبل موته بأقل من ساعة: رمي الجمرتين الآخرين ركباً أفضل ورمي جمرة العقبة راجلاً أفضل؛ وهذا تقسيم فاسد بلا برهان بل رميها ركباً أفضل اقتداء برسول الله ﷺ.

٨٥٥ - مسألة: ويطلق الحج تمتد الوطء في الحل

وكذلك يطل بتعمده أيضاً حج الموطوء وعمرتها قال - تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ والرفث الجماع؛ فمن جامع فلم ينجح، ولا اتمم كما أمر، وقال رسول الله ﷺ: «دَخَلْتُ الْمَنَظَرَةَ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

وأما الناسي، والمكره فلا شيء عليه لقول رسول الله ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّاسِي وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ».

ولقول الله - تعالى: «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ يَمَّا أخطأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ».

وهو قول أصحابنا.

٨٥٦ - مسألة: وإن وطئ وعليه بقية من طواف الإفاضة أو شيء من رمي الجمرة فقد بطل حجته كما قلنا.

قال تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾.

فصح أن من رفث ولم يكمل حجته فلم ينجح كما أمر.

وهو قول ابن عمر وقول أصحابنا.

وقال ابن عباس: لا يطل الحج بالوطء بعد عرفة.

وهو قول أبي حنيفة.

وقال مالك: إن وطئ يوم النحر قبل رمي الجمرة بطل حجته، وإن وطئ يوم النحر بعد رمي الجمرة لم يطل حجته، وإن وطئ بعد يوم النحر قبل رمي الجمرة لم يطل حجته.

فأما قول مالك فتقسيم لا دليل على صحته أصلاً.

واحتج أبو حنيفة بقول رسول الله ﷺ: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ».

قال علي: ولا حجة فيه في هذا لأن الذي قال هذا هو الذي أخبرنا عن الله تعالى بأنه قال: ﴿وَلْيَطَّوُّوا بِالْيَتِّ بِالتَّيْنِ﴾ وبأنه قال: ﴿فَإِذَا أَقْسَمْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾.

وهو الذي أمر برمي الجمرة فلا يجوز الأخذ ببعض قوله دون بعض.

وقد قال تعالى: ﴿وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فكان الطواف بالبيت هو الحج كعرفة ولا فرق. وقوله عليه السلام: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ» لا يمنع أن يكون الحج غير عرفة أيضاً؛ وقد وافقنا المخالف على أن امرأ لو قصد عرفة فوقفت بها فلم يجرم ولا لئى، ولا طاف، ولا سعى فلا حج له؛

فيبتل تعلقهم بقوله عليه السلام: «الحج عرفة».

٨٥٧- مسألة: فمن وطئ عامداً كما قلنا فيلحق حجه

فليس عليه أن يتمادى على عمل فاسد باطل لا يجزئ عنه لكن يجرم من موضعه، فإن أدرك تمام الحج فلا شيء عليه غير ذلك وإن كان لا يدرك تمام الحج فقد عصي، وأمره إلى الله تعالى، ولا هدي في ذلك، ولا شيء؛ إلا أن يكون لم يجز قطع فعلية الحج والعمرة.

وقد اختلفت السلف في هذا:

فروينا عن عمر رضي الله عنه أن يتمادى في حجتهما، ثم يجان من قابل ويتفرقان من الموضع الذي جامع فيه وعليه هدي وعليها، وهذا مرسل عن عمر؛ لأنه عن مجاهد عن عمر ولم يدرك مجاهد عمر.

وروينا عن علي عليه السلام على كل واحد منهما بدنة ويتفرقان إذا حجا من قابل وهذا مرسل عن علي؛ لأنه عن الحكم عن علي، والحكم لم يدرك علياً.

وروينا عن ابن عباس أقوالاً منها: أن يتمادى على حجتهما ذلك وعليهما هدي وحج قابل ويتفرقان من الموضع الذي جامعها فيه.

وعن عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمر مثله قالوا: فإن لم يجز هدياً صام صياماً للمتع.

وقول آخر مثل هذا سواء سواء إلا أنه لم يعوض من الدم صياماً.

وعن ابن عمرو، وابن عمر مثله، ولم يذكروا تفرقاً.

وروي عن ابن عباس أيضاً أنه عليه بدنة، ويتفرقان من قابل قبل الموضع الذي جامعها فيه.

وعن ابن عباس على كل واحد منهما هدي.

وعن جبير بن مطعم أنه قال للمجماع: أف لا أفتيك بشيء.

وأما من جامع بعد عرفة: فعن ابن عمر من وطئ قبل أن يطوف بالبيت فعليه الحج والهدي - وروي عنه أيضاً: عليه الحج من قابل وبدنة.

وعن ابن عباس على كل واحد منهما جزو.

ومن طريق ابن أبي شيبه عن ابن عتبة عن أيوب السخيتي عن سميد بن جبير عن ابن عباس: من واقع امرأته قبل أن يطوف بالبيت فعليه دم.

وعن ابن عباس أيضاً عليه وعليها بدنة.

وروينا عن عائشة أم المؤمنين لا هدي إلا على المحصر.

وقال أبو حنيفة: إن وطئ قبل عرفة تمادى على حجتهما ذلك وعليهما حج؛ قابل وهدي ويجزئ في ذلك شاة ولا يتفرقان، فإن وطئ بعد عرفة فحجه تام وعليه بدنة.

قال أبو حمزة: فكان من العجب أنه إذا بطل حجّه أجزاء هدي شاة وإذا تم حجّه لم يجزه إلا بدنة، وهذا تقسيم ما روي عن أحد؛ فإن تعلق بابن عباس فقد اختلف عن ابن عباس كما ذكرنا وعن غيره من الصحابة رضي الله عنهم، وليس قول بعضهم أول من بعض، وهذا جبير بن مطعم لم يوجب في ذلك هدياً أصلاً ولا أمر بالتماضي على الحج.

قال علي: قال الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ» فمن الخطأ تماديه على عمل لا يصلحه الله عز وجل؛ لأنه مفسد بلا خلاف منا ومنهم، فالله تعالى لا يصلح عمله بنص القرآن.

وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الحج إنما يجب مرة؛ ومن الزعم التماضي على ذلك الحج الفاسد، ثم الزعم حبساً آخر فقد ألزمه حجتين، وهذا خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والعجب أنهم يدعون أنهم أصحاب قياس يزعمهم، وهم لا يثقلون في أن يبطل صلاته أنه لا يتماضي عليها فلم الزموا التماضي على الحج؟ وقد خالف أبو حنيفة ابن عباس، وعمر، وعلياً فيما روي عنهم من التفرق فلا نكرة فيمن خالف ابن عباس في قول قد صح عنه خلافه، وإنما هم ستة من الصحابة رضي الله عنهم يختلفون كما ذكرنا، فالواجب الرجوع إلى القرآن، والسنة.

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنْ دَسَأَكُمْ وَأَمَوَاكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» فلا يجوز أن يوجب هدي بغير قرآن، ولا عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وروينا من طريق مجاهد، وطاوس فيمن وطئ امرأته وهو محرّم: أن حجه يصير عمرة وعليه حج قابل وبدنة - فلم يربا عليه التماضي في عمل الحج.

وروينا عن قتادة: أنهما يرجعان إلى حدهما - يعني المقات - ويهلا بعمره، ويتفرقان، ويهلان هدياً هدياً.

وعن الحسن فيمن وطئ قبل طواف الإفاضة.

قال: عليه حج قابل ولم يذكر هدياً أصلاً.

سالم إلى ابن هشام وهو أمير الحج فلم يقبلهم فوقفت سالم بعرفة لوقت شهادتهم، ثم دفع، فلمّا كان في اليوم الثاني وقفت مع الناس.

٨٦٠ - مسألة: ومن أغمي عليه في إحرامه، أو جنّ بعد أن أحرم في عقله فإحرامه صحيح.

وكذلك لو أغمي عليه، أو جنّ بعد أن وقف بعرفة ولو طرفة عين أو بعد أن أدرك شيئاً من الصلاة بمزدلفة مع الإمام فحجّه تامّ، لأن الإغما والجنون لا يبطلان عملاً تقدّم أصلاً، ولا جاء بذلك نص أصلاً ولا إجماع، وليس قول رسول الله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: فَذَكَرَ النَّاسِمَ حَتَّى يَنْتَبِهَ وَالْمُسْنِكِي حَتَّى يُفَيِّقَ وَالصَّبِي حَتَّى يُبْلَغَ» بموجب بطلان ما تقدّم من عمله، وإنما فيه: أنّهم في هذه الحال غير غافلين قطعاً، فإذا أفاقوا صاروا على حكمهم الذي كانوا عليه قبل، وبالله تعالٍ نتأيد.

٨٦١ - مسألة: ومن أغمي عليه، أو جنّ، أو نام قبل الزوال من يوم عرفة فلم يقف، ولا استيقظ إلا بعد طلوع الفجر من ليلة يوم النحر، فقد بطل حجّه، سواء وقف به بعرفة أو لم يقف به.

وكذلك من أغمي عليه أو جنّ، أو نام قبل أن يدرك شيئاً من صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام فلم يقف، ولا استيقظ إلا بعد سلام الإمام من صلاة الصبح؛ فقد بطل حجّه.

فإن كانت امرأة فنامت، أو جنّت، أو أغمي عليها قبل أن تقف بمزدلفة فلم تقف، ولا انتهت حتى طلعت الشمس من يوم النحر، فقد بطل حجّها، وسواء وقف بها بمزدلفة، أو لم يقف، لأن الأعمال المذكورة فرض من فرائض الحج.

وقال الله تعالى: «وَمَا أَمَرُوا إِلَّا لَيْتَمَدُوا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُفَّاءً» وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى».

فصح أنّه لا يجوز عمل مأمور به إلا بنية الفصد إليه مودى بإخلاص لله تعالى فيه كما أمر عز وجل، وكلّ من ذكرنا فلم يعبد الله في الأعمال المذكورة خلصاً له الدين بها فلم يأت بها، ولا حجّ لمن لم يأت بها، ولا يجوز أن يقف به غيره هنالك لقول الله تعالى: «كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ».

وقال تعالى: «وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى».

وكذلك لو أن امرأة مر بعرفة مجتازاً ليلة النحر - نزل بها

وقال مالك: إن وطئ قبل رمي الجمرة يوم النحر فعليه هدي وحجّ قابل ويتفرقان من حيث جامعها؛ فإن وطئ بعد رمي الجمرة فحجّه تامّ وعليه عمرة وهدي بدنة، فإن لم يجد فقرة، فإن لم يجد فشاة، فإن لم يجد صام صائم المتّبع، فكان يجاب العمرة، هاهنا عجباً لا يدري معناه.

وكذلك تقسيمه الهدي وتقسيمه وقت الوطء ولا يعرف هذا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم.

وقال الشافعي: إن وطئ ما بين أن يحرّم إلى أن يرمي جمره العقبة فسدّ حجّه وعليه بدنة، فإن لم يجد بدنة فقرة، فإن لم يجد بقرة فسبّح من الغنم، فإن لم يجد قومت البدنة بمكة دراهم، ثم قومت الدراهم طعاماً فأطعم كلّ مسكين مداً، فإن لم يجد صام عن كلّ مدّ يوماً، فإن وطئ بعد رمي جمره العقبة فحجّه تامّ وعليه بدنة - فكان هذا أيضاً قولاً لا يؤيده قرآن، ولا سنة، ولا قول صاحب، ولا قياس، ولا يوجد هذا عن أحد من الصحابة أصلاً، وبالله تعالٍ التوفيق.

٨٥٨ - مسألة: ومن أخطأ في رؤية الهلال لذي الحجة فوقفت بعرفة اليوم العاشر وهو يظنه التاسع، ووقف بمزدلفة الليلة الحادية عشرة وهو يظنها العاشرة، فحجّه تامّ ولا شيء عليه، لأن رسول الله ﷺ لم يقل: إن الوقوف بعرفة لا يكون إلا في اليوم التاسع من ذي الحجة أو الليلة العاشرة منها؛ وإنما أوجب عليه السلام الوقوف بها ليلاً أو نهراً.

فصح أن كلّ من وقف بها أجزاء ما لم يقف في وقت لا يختلف الثمان في أنّه لا يجزى فيه.

وقد تفرّق الإجماع من الصّغير، والكبير، والخالف، والسالف: أن من وقف بها قبل الزوال من اليوم التاسع من ذي الحجة أو بعد طلوع الفجر من الليلة الحادية عشرة من ذي الحجة فلا حجّ له.

وكذلك إن وقف بها بعد طلوع الفجر من الليلة العاشرة وهو يدري أنّها العاشرة، وهذا قول جمهور الناس.

٨٥٩ - مسألة: فإن صحّ عنده بعلم أو خبر صادق: أن هذا هو اليوم التاسع إلا أن الناس لم يروه رؤية توجب أنّها اليوم الثامن ففرض عليه الوقوف في اليوم الذي صحّ عنده أنّه اليوم التاسع، وإلا فحجّه باطل لما ذكرنا.

روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمر بن عبد الله قال: شهد نفر أنّهم رأوا هلال ذي الحجة فذهب بهم

لما ذكرنا قبل.

وهو قول أصحابنا، وبالله تعالى التوفيق.

فإن.

قال مالك: الحجُّ صومُ اليوم إذا دخل فيه بيته، ثم عزيت نيته أجزأه.

قلنا: ليس كذلك؛ لأن الحجَّ أعمالٌ كثيرة متغايرة يحول بينها ما ليس منها كالتلبية، والوقوف بعرفة، ومزدلفة، ورمي الجمار، وطواف الإفاضة والسعي بين الصفا والمروة، فلا بد لكل عملٍ من نيته له.

وأما الإحرام فهو عملٌ متصل لا ينفصل فيجزئه نية الدخول فيه ما لم يتعمد إحالة نيته أو إبطال إحرامه، وبالله تعالى نتأيد.

٨٦٢- مسألة: ومن أدرك مع الإمام صلاة الصبح

بمزدلفة من الرجال فلما سلم الإمام ذكر هذا الإنسان أنه على غير طهارة فقد بطل حجّه، لأنّه لم يدرك الصلاة مع الإمام، وقد تقدّم ذكرنا قول رسول الله ﷺ في ذلك وبالله تعالى التوفيق.

٨٦٣- مسألة: ومن قتل صيداً متصيداً له ذكراً

لإحرامه عامداً لقلته فقد بطل حجّه أو عمرته لبطلان إحرامه وعليه الجزاء مع ذلك لقول الله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ الآية، فحرم الله تعالى عليه أن يقتل الصيد متعمداً في إحرامه فإذا فعل فلم يحرم كما أمر؛ لأن الله تعالى إنما أمره بإحرام ليس فيه تعمد قتل صيد، وهذا الإحرام هو بلا شك غير الإحرام الذي فيه تعمد قتل الصيد فلم يأت بالإحرام الذي أمره الله تعالى به.

وأيضاً فإن الله تعالى قال: ﴿الْحَجُّ أَنْشَهُهُ مُغْلَوَاتٍ فَسُنَّ فَرَضَ فِيهِمْ الْحَجَّ فَلَا رَحْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾ ولا خلاف في أن تعمد قتل الصيد في الإحرام فسوق، ومن فسق في حجّه فلم يحج كما أمر، ومن لم يحج كما أمر فلم يحج.

وروي عن طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا إبراهيم بن الحجاج أخبرنا عبد الوارث بن سعيد التتوري عن الليث عن مجاهد قال: من قتل صيداً متعمداً فقد بطل حجّه وعليه الهدي - واعترض بعضهم بأن قال: إن الله تعالى يقول: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ فسماهم حرماً.

قال أبو محمد: وهذا إقدام منهم عظيم على تفويل الله

أو لم ينزل - وهو لا يدري أنها عرفة - فلا يميزه ذلك ولا حج له حتى يفت بها قاصداً إلى الوقوف بها كما أمره الله تعالى.

واختلف الناس في هذا، فقال مالك: لا يميز أن يحرم أحد عن غيره فإذا أحرم بنية الحج أجزأ كل عملٍ في الحج بلا نية.

وقال أبو حنيفة، والشافعي: أعمال الحج كلها تجزي بلا نية، ولو أن من لم يحج قط حج ولا ينوي إلا التطوع أجزأه عن حجة الفرض.

قال أبو محمد: وهذه أقوال في غاية الفساد والتناقض، وقد اجتمعوا لو أن أمراً عليه صلاة الصبح فصلّى ركعتين تطوعاً، أو عليه الظهر فصلّى أربعاً تطوعاً أن ذلك لا يميزه من الفرض، وأن من عليه زكاة خمسة دراهم فتصدق بخمسة دراهم تطوعاً أنها لا تجزئه من الفرض.

واجتمعوا إلا زفر: أن من صام يوماً من رمضان ينوي به التطوع فقط، أو لا ينوي به شيئاً فإنه لا يميزه من صوم الفرض - فليت شعري أي فرق بين الصوم، والصلاة، والزكاة، والحج لو نصحو أنفسهم؟

فإن قالوا: قد روي أن رسول الله ﷺ أخبر أن للصبي حجاً، وسمح إنساناً لم يكن حج يلبي عن شربة فقال له «اجعل حجك هذا عن نفسك ثم حج عن شربة».

قلنا: أما إخباره عليه السلام أن للصبي حجاً فخير صحيح ثابت ولا متعلق لكم به؛ لأنه لم يجعل عليه السلام ذلك الحج جازياً من حج الفريضة، فهو حجة لنا عليكم، ونحن نقول: إن للصبي حجاً كما قال عليه السلام وهو تطوع لا يميز عن الفرض، ونحن نقول: إن للصبي صلاة وصوماً وكل ذلك تطوع منه ولّه، وقد كان الصبيان يشهدون الصلوات مع رسول الله ﷺ كما حج بهم معه ولا فرق.

وأما خبر شربة فلا يصح، ولو صح لما كان هم فيه حجة؛ لأنه ليس فيه أن حجّه عن شربة يميز عن الذي حج عنه، بل هو حجة عليهم؛ لأن فيه أن يجعل الحجة على نفسه، وفي هذا إيجاب للنية بها عن نفسه فهو حجة عليهم، وبالله تعالى التوفيق.

وروي عن الحسن فيمن عليه شهران متتابعان من كفارة ظهار، أو نذر، وعليه حج نذره ولم يكن حج حجة الفريضة فصام شعبان ورمضان وحج فإن ذلك يجزئه عما كان عليه، وعن فرض رمضان، وتلك الحجة تجزئه عن نذره وفرض الإسلام، وهذا خطأ

وقد نقصتم هذا الأصل الفاسد فلم يطلوا الإحرام بتعدّد لباس ما حرّم فيه فما هو حلال قبله وبعده، فقد أبطلتم هذا التقسيم الفاسد فإنّ القياس الذي تنسبون إليه بزعكم؟ والله تعالى قد أكّد الحجّ وخصّه بتحريم الفسوق فيه، كما خصّه بتحريم الرّفث فيه ولا فرق.

أخبرنا محمد بن الحسن بن عبد الوارث الرازي أخبرنا عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن النّحاس بمصر أخبرنا أبو سعيد بن الأعرابي أخبرنا عبد بن غنام بن حفص بن غياث النّخعي أخبرنا محمد بن عبد الله بن غير أخبرنا أحمد بن بشر عن عبد السلام بن عبد الله بن جابر الأحسي عن أبيه عن زينب بنت جابر الأحسية «أن رسول الله ﷺ قال لها في أمرأه حجت معها مصينة: قولي لها: تكلم فإنه لا حج لمن لم يتكلم».

وقد ذكرنا رواية أحمد بن شعيب عن نوح بن حبيب القوسي أن رسول الله ﷺ أمر الذي أحرم في حجة أن يجدد إحرامه.

قال أبو محمد: ولا سبيل لهم إلى أن يوجدوا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم أن الفسوق لا يبطل الإحرام.

وأما من فسق غير ذاك لإحرامه فإنه لا يبطل بذلك إحرامه، لأنه لم يقصد إبطاله ولا أتى بإحرامه بخلاف ما أمر به عاهدًا، وبالله تعالى التوفيق.

٨٦٥ - مسألة: والجادل قسمان: قسم في واجب وحق، وقسم في باطل؛ فالذي في الحق واجب في الإحرام وغير الإحرام.

قال تعالى: «ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِلُغَتِهِمْ بِإِذْنِ اللَّهِ».

ومن جادل في طلب حق له فقد دعا إلى سبيل ربه تعالى، وسعى في إظهار الحق والمنع من الباطل.

وهكذا كل من جادل في حق لغيره أو لله تعالى. والجادل بالباطل وفي الباطل عدا ذاك لإحرامه مبطل للإحرام وللحج لقوله تعالى: «فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ» وبالله تعالى التوفيق..

٨٦٦ - مسألة: ومن لم يلبس في شيء من حجه أو عمرته بطل حجه وعمرته فإن لبس ولو مرة واحدة أجزاء، والاستكثار أفضل؛ فلز لبس ولم يرفع صوته فلا حج له ولا عمره لأمر جبريل رسول الله ﷺ عن الله عز وجل بأن يامر أصحابه

تعالى ما لم يقله قط، وإنما سماهم الله تعالى: حرماً، قبل قتل الصيد، ونهاهم إذا كانوا حرماً عن قتل الصيد، وما سماهم تعالى قط بعد قتل الصيد: حرماً فان لكل عصية للذهب تحمداً إلى الكذب على الله تعالى جهاراً.

وقد قال تعالى: «فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ» فأثبت الحجّ ونهى فيه عن الرّفث فيلزمهم على هذا أن لا يطلوا الحجّ بالجامع الذي هو الرّفث، وهذه كالتّي قبلها ولا فرق: وإنّما جعلهم تعالى في الحجّ ما لم يرتفوا ولا فسقوا.

وقال بعضهم: قد أوجب عليه السلام في الضّيع كبشاً ولم يجز بأن إحرامه بطل.

قلنا لهم: قلتم الباطل، بل قد أخبر عليه السلام بأن إحرامه قد بطل بقوله عليه السلام: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ».

وأيضاً: فلم يقل عليه السلام قط: إن إحرامه لم يبطل؛ ولا دلّ دليل على ذلك أصلاً، وبالله تعالى التوفيق.

٨٦٤ - مسألة: قال أبو محمد: وكلّ فسوق تعدّد الحرم ذاكراً لإحرامه فقد بطل إحرامه، وحجّه، وعمرته، لقول الله تعالى: «فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ» فصح أن من تعدّد الفسوق ذاكراً لحجّه، أو عمرته، فلم يجز كما أمر، وقد أخبر عليه السلام: «أَنَّ الْعُمْرَةَ دَخَلَتْ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» وقال عليه السلام: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ».

ومن عجائب الدنيا: أن الآية وردت كما تلونا فابطلوا الحجّ بالرّفث ولم يطلوه بالفسوق؛ وأعجب من هذا: أن أبا حنيفة قال: من وطئ في إحرامه - ناسياً غير عاهد ولا ذاكراً لأنه محرم - امرأته التي أباح الله تعالى له وطأها قبل الإحرام أو بعده فقد بطل حجّه؛ فلو تعدّد اللّيطة بذلك، أو أن يلاط به ذاكراً لإحرامه فحجّه تام وإحرامه مبرور - فاف هذا القول عذر الرّمل، والحصى، والتراب.

فإن قالوا: إنّما يبطل إحرامه بأن يأتي ما حرّم من حال الإحرام فقط، لا بما هو حرام قبل الإحرام، وفي الإحرام وبعد الإحرام.

قلنا: وعن هذا التقسيم الفاسد سألناكم، ولا حجة لكم فيه، وأنتم تطلون الصلّة بكل عمل حرّم، قبلها، وفيها، وبعدها، كما تطلونها ما حرّم فيها فقط.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجَّةُ الْوَدَّاعِ فَرَأَيْتَهُ حِينَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ انْصَرَفَ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتَيْهِ وَمَعَهُ بِلَالٌ، وَأَسَاءَةُ، أَحَدُهُمَا يَقُودُ رَاحِلَتَهُ، وَالْآخَرُ رَافِعٌ تَوْبَهُ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّمْسِ.

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَصِينِ عَنْ أُمِّ الْحَصِينِ قَالَتْ «حَجَّجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَّاعِ فَرَأَيْتُ أَسَاءَةَ، وَبِلَالَ، وَأَحَدَهُمَا أَخَذَ بِخَطَامِ نَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْآخَرُ رَافِعٌ تَوْبَهُ يَسْتُرُهُ مِنَ الْحَرِّ حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ».

فهذا هو الحجة لا ما سواه، وقد خالف ابن عمر في هذا القول ببلا واسامة.

وهو قول عطاء، والأسود، وغيرهما.

٨٦٨- مسألة: والكلام مع الناس في الطواف جائز، وذكر الله أفضل، لأن النص لم يأت بمنع من ذلك.

وقال تعالى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ» فما لم يفصل تحريمه فهو حلال، وبالله تعالى التوفيق.

٨٦٩- مسألة: ولا يعمل لرجل، ولا لمرأة، أن يتزوج أو تزوج، ولا أن يزوج الرجل غيره من وليه، ولا أن يخطف خطبة نكاح مدعى إيمان إلى أن تطلع الشمس من يوم النحر ويدخل وقت - رمي جمره العقبة، ويفسخ النكاح قبل الوقت المذكور، كان فيه دخول وطول مدو وولادة، أو لم يكن؛ فإذا دخل الوقت المذكور حلّ لهما النكاح والإنكاح؛ وله أن يراجع زوجته المطلقة ما دامت في العدة فقط، ولها أن يراجعها زوجها كذلك أيضاً ما دامت في العدة؛ وله أن يتابع الجوارى للوطء ولا يبطأ.

روينا من طريق مالك عن نافع عن نبيه بن وهب: أن أبان بن عثمان بن عفان قال: سمعت عثمان بن عفان يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا يَنْكُحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يَنْكُحُ وَلَا يَخْطُبُهُ» وهذا لفظ يقتضي كل ما قلناه. والمحرم اسم يقع على الجنس ويعم الرجال والنساء، ومراجعة المرأة المطلقة في عدتها لا يسمى نكاحاً؛ لأنها امرأته، كما كانت ترثه ويرثها وتزمر نفقتها وإسكانها، ولا صداق في ذلك، ولا يراعى إذهابها، ولا حكم المولي في ذلك.

وأما بعد انتفاء العدة فهو نكاح لا مراجعة، ولا يكون إلا برضاها وبصداق وولي. وإتيان الجوارى للوطء لا يسمى نكاحاً، وإنما حرم الله تعالى ما ذكرنا من النكاح والإنكاح

أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية، فمن لم يلب أصلاً أو لبى ولم يرفع صوته وهو قادر على ذلك فلم يحجج ولا اعتمر كما أمره الله تعالى، وقد قال عليه السلام: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِذْ أَمَرَهُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِرَفْعِ أَصْوَاتِهِمُ بِالتَّلْبِيَةِ ابْوَا لَكَانُوا عَصَاةَ بِلَا شَكٍّ، وَالْعَصِيَّةُ فَسُوقٌ بِلَا خِلَافٍ، وَقَدْ أَعَاذَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ ذَلِكَ».

قال تعالى: «فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ» وقد بينا أن الفسوق يبطل الحج، وبالله تعالى التوفيق.

ومن لبى مرة واحدة رافعاً صوته فقد لبى كما أمره الله تعالى ووقع عليه اسم: لمبى وعلى فعله اسم: التلبية، فقد أدى ما عليه، ومن أدى ما عليه لم يلزمه فرضاً أن يؤدي ما ليس عليه، والفرائض لا تكون إلا محدودة ليعلم الناس ما يلزمهم منها، وما لا حد له فليس فرضاً عليه، وبالله تعالى التوفيق؛ لأن في إزامه تكليف ما لا يطاق - وقد أمنا الله تعالى من ذلك.

٨٦٧- مسألة: وجائز للمحرمين من الرجال والنساء أن يتظللوا في المحاميل وإذا نزلوا.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأصحابنا.

وقال مالك: يتظللون إذا نزلوا ولا يتظللون في المحاميل ولا ركاباً، وهذا تقسيم لا دليل على صحته فهو خطأ.

فإن قيل: قد نهى عن ذلك ابن عمر.

قلنا: نعم، ولا حجة في أحاديث رسول الله ﷺ.

وقد صح عن عمر من قدم ثقله من منى فلا حج له، فما الذي جعل قول ابن عمر في النهي عن التظلل حجة ولم يجعل قول أبيه في النهي عن تقدم الثقل من منى وتشده في ذلك حجة.

وقد صح عن ابن عمر فيمن أفطر في نهار رمضان ناسياً أن صيامه تام ولا قضاء عليه.

وصح عنه إباحة تقريظ البعير للمحرم.

وصح عن ابن عمر من وطئ قبل أن يطوف طواف الإفاضة بطل حجّه ولا يخالف له من الصحابة في شيء مما ذكرنا إلا ابن عباس فإنه رأى حج من وطئ بعد الوقوف بعرفة تاماً فخالفوه؛ فما الذي جعل قول ابن عمر في بعض المواضع حجة، وفي بعضها ليس حجة.

روينا من طريق مسلم أخبرنا سلمة بن شبيب أخبرنا الحسن بن أبي عمار مقلد عن زيد بن أبي أنيسة عن يحيى بن الحصين قال: سمعت جدتي أم الحصين تقول «حَجَّجْتُ مَعَ

مُحْرَمَانِ.

وكذلك رَوَيْنَاهُ أيضاً من طريق جابر بن زيد، وعكرمة عن ابن عباس.

قَالَ عَلِيٌّ: فعارضهم الآخرون بأن ذكروا:

ما رَوَيْنَاهُ من طريق حماد بن سلمة أخبرنا حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن زيد بن الأصم ابن أخت ميمونة أم المؤمنين عن ميمونة أم المؤمنين قالت: «تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ حَلَائِلٌ بِسَرَفٍ».

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: فقال من أجاز نكاح المحرم: لا يعدل يزيد بن الأصم أعرابي بواله على عقبيه بعيد الله بن عباس - وقالوا: قد يخفى على ميمونة كون رسول الله ﷺ عروماً، فالخبر عن كونه عليه السلام عروماً زائدٌ علماً، وقالوا: خبر ابن عباس وأرد بحكم زائد فهو أولى، وقالوا في خبر عثمان «لا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ»: إنما معناه لا يوطئ غيره ولا يطأ؛ ثم اعترضوا يوساوس من القياس عورضوا بمثلها لا فائدة في ذكرها؛ لأنها حقائق.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: هذا كل ما شغبوا به وكله ليس بشيء.

أما تأويلهم في خبر عثمان عليه السلام أن معناه لا يطأ ولا يوطئ: فباطل وتخصيص للخبر بالدعوى الكاذبة على رسول الله ﷺ إذ صرفوا كلامه عليه السلام إلى بعض ما يقتضيه دون بعض وهذا لا يجوز.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَحْرُقُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾.

ويبين ضلال هذا التأويل قوله عليه السلام «وَلَا يَخْطُبُهُ فَصَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرَادَ النِّكَاحَ الَّذِي هُوَ الْعَقْدُ» ولا يجوز أن يخص هذا اللفظ بلا نص بين.

وأما ترجيحهم خبر ابن عباس على خبر ميمونة بقولهم: لا يقرن يزيد إلى ابن عباس نفعاً والله لا تقرنه إليه ولا كرامة، وهذا تمويه منهم إنما روى يزيد عن ميمونة، وروى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس، فليسمعوا الآن إلى الحق: نحن نقول: لا تقرر ابن عباس صبيّاً من صبيان أصحاب رسول الله ﷺ إلى ميمونة المتكئة مع رسول الله ﷺ على فراش واحد في الرفيق الأعلى، القديّة الإسلام والصّحبة، ولكن تقرر يزيد بن الأصم إلى أصحاب ابن عباس، ولا يقطع بفضلهم عليه.

وأما قولهم: قد يخفى على ميمونة إحرام رسول الله ﷺ إذ تزوجها فكلامٌ سخيف، ومعارضون بأن يقال لهم: قد يخفى على ابن عباس إحلال رسول الله ﷺ من إحرامه، فالخبرة عن كونه قد أحل زائدة علماً؛ فحصلنا على: قد يخفى وقد لا يخفى.

والخطبة على المحرم. والمحرم هو الذي يحرم عليه لباس القمص، والعمائم، والبرانس، وحلق رأسه إلا لضرورة بالنص والإجماع؛ فإذا صار في حال يجوز له كل ذلك فليس عروماً بلا شك، فقد تم إحرامه، وإذا لم يكن عروماً حل له النكاح والإنكاح والخطبة. ويدخل وقت رمي الجمرة بحل كل ما ذكرنا، رمى أو لم يرم، على ما ذكرنا قبل من إباحة رسول الله ﷺ تقديم الحلق على الرمي.

فإن نكح المحرم أو المحرمة فسبح، لقول رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

وكذلك إن أنكح من لا نكاح لها إلا بإنكاحه فهو نكاح مفسوخ لما ذكرنا؛ ونفساً الإنكاح الذي لا يصح النكاح إلا به، ولا صحة لما لا يصح إلا بما يصح.

وأما الخطبة فإن خطب فهو عاص ولا يفسد النكاح؛ لأن الخطبة لا تتعلق بها بالنكاح، وقد يخطب ولا يتم النكاح إذا رد الخطب، وقد يتم نكاح بلا خطبة أصلاً، لكن بأن يقول لها: اتكحني نفسك، فتقول: نعم قد فعلت، ويقول هو: قد رضيت ويأذن الولي في ذلك وبالله تعالى التوفيق.

واختلف السلف في هذا فأجاز نكاح المحرم طائفة صح ذلك عن ابن عباس.

وروي عن ابن مسعود، ومعاذ - وقال به عطاء، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وعكرمة، وإبراهيم النخعي.

وبه يقول أبو حنيفة، وسفيان، وصح عن عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت نسخ نكاح المحرم إذا نكح.

وصح عن ابن عمر من طريق حماد بن سلمة عن أبيوب السخيتاني عن نافع عنه قال: المحرم لا ينكح ولا ينكح لا يخطب على نفسه ولا على من سواه.

وروي عن علي بن أبي طالب لا يجوز نكاح المحرم إن نكح تزعمنا منه امرأته.

وهو قول سعيد بن المسيب - وبه يقول مالك، والشافعي، وأبو سليمان، وأصحابهم.

واحتج من رأى نكاحه جائزاً.

بما رَوَيْنَاهُ من طريق الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس قال: «تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ».

وبما رَوَيْنَاهُ من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن مجاهد عن ابن عباس قال: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهَمَّا

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: خَيْرُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَارِدٌ بِحُكْمِ زَائِدٍ فَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ خَيْرُ عُمَانَ هُوَ الْوَارِدُ بِالْحُكْمِ الزَّائِدِ عَلَى مَا نَبَّيْنَا إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ فَيُطْلَقُ كُلُّ مَا شَعِبُوا بِهِ، فَيَقِي أَنْ تَرْجَحَ خَيْرُ عُمَانَ، وَخَيْرُ مِيمُونَةَ عَلَى خَيْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جَمِيعَهُمْ.

فَقَوْلُ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ: خَيْرٌ يَزِيدُ عَنْ مِيمُونَةَ هُوَ الْحَقُّ، وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُمْ مِنْهُ بَلَا شَكَّ لُجُوهٌ بَيْنُهُ:

أَوَّلُهَا: أَنَّهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَعْلَمُ بِنَفْسِهَا مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لاختصاصها بتلك القضية دونه؛ هذا ما لا يشكُّ فيه أحدٌ.

ثَانِيهَا: أَنَّهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ حَيْثُورَ امْرَأَةٍ كَامِلَةٍ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ ابْنُ عَشْرَةِ أَعْوَامٍ وَأَشْهَرُ فِيمَنْ الضَّبْطَيْنِ فَرَقٌ لَا يَنْفِي.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا تَزَوَّجَهَا فِي عَمْرَةِ الْقَضَاءِ، هَذَا مَا لَا يَخْتَلَفُ فِيهِ إِثْنَانِ وَمَكَّةُ يَوْمَئِذٍ دَارُ حَرْبٍ، وَإِنَّمَا هَادِنَهُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا مَعْتَمِرًا وَيَقِي بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَقَطْ ثُمَّ يَخْرُجُ، فَاتَى مِنَ الْمَدِينَةِ عَمْرًا بِعَمْرَةٍ وَلَمْ يَقْدَمْ شَيْئًا، إِذْ دَخَلَ عَلَى الطَّوَاغِيفِ وَالسَّعْيِ وَنَحْمِ إِحْرَامِهِ فِي الْوَسْتِ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ أَحَدٌ فِي أَنَّهُ إِنَّمَا تَزَوَّجَهَا بِمَكَّةَ حَاضِرًا بِهَا لَا بِالْمَدِينَةِ.

فَصَحَّ أَنَّهُ بَلَا شَكَّ إِنَّمَا تَزَوَّجَهَا بَعْدَ تَمَامِ إِحْرَامِهِ لَا فِي حَالِ طَوَافِهِ وَسَعْيِهِ فَارْتَضَعَ الْإِشْكَالُ جَمْلَةً، وَيَقِي خَيْرٌ مِيمُونَةَ، وَخَيْرٌ عُمَانَ، لَا مَعَارِضَ لَهَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ خَيْرُ ابْنِ عَبَّاسٍ يَبْقَيْنَ وَلَمْ يَصَحَّ خَيْرٌ مِيمُونَةَ لَكَانَ خَيْرُ عُمَانَ هُوَ الزَّائِدُ الْوَارِدُ بِحُكْمٍ لَا يَحِلُّ خِلَافُهُ، لِأَنَّ النِّكَاحَ مَذْأَبُحَهُ اللَّهُ تَعَالَى حَلَالٌ فِي كُلِّ حَالٍ لِلصَّائِمِ، وَالْمَحْرَمِ، وَالْجَاهِدِ، وَالْمَعْتَكِفِ، وَغَيْرِهِمْ، هَذَا مَا لَا شَكَّ فِيهِ.

ثُمَّ لَمَّا أَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنْ لَا يَنْكَحَ الْحَرَمُ، وَلَا يَنْكَحَ، وَلَا يَنْطَبِّحُ كَانَ ذَلِكَ بَلَا شَكَّ نَسْخًا لِلْحَالِ الْمُتَقَدِّمَةِ مِنَ الْإِبَاحَةِ، لَا يُمْكِنُ غَيْرُ هَذَا أَصْلًا، وَكَانَ يَكُونُ خَيْرُ ابْنِ عَبَّاسٍ مَنْسُوخًا بِبَلَا شَكَّ لِمَوَاقِفَتِهِ لِلْحَالِ الْمَنْسُوخَةِ يَبْقَيْنَ.

وَمِنْ أَدْعَى فِي حُكْمِ قَدْ صَحَّ نَسْخُهُ وَبَطْلَانُهُ أَنَّهُ قَدْ عَادَ حُكْمَهُ وَبَطَلَ نَسْخُهُ فَقَدْ كَذَبَ أَوْ قَطَعَ بِالسَّاطِنِ إِنْ لَمْ يَحَقِّقْ ذَلِكَ، وَكَلَامُهُ لَا يَحِلُّ الْقَوْلُ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الْيَقِينِ لِلظُّنُونِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَالُوا: لَمَّا حُلَّ لَهُ شَرَاءُ جَارِيَةٍ لِلرُّطُوءِ وَلَا بِطَأْ: حُلَّ لَهُ نِكَاحُ زَوْجَةٍ لِلرُّطُوءِ وَلَا بِطَأْ، قُلْنَا لَهُمْ: لَوْ اسْتَعْمَلْتُمْ هَذَا فِي قَوْلِكُمْ: لَا يَكُونُ صَدَاقٌ يَسْتَبَاحُ بِهِ الْفَرْجُ أَقْلٌ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، فَهَلَا قُلْتُمْ: كَمَا حُلَّ لَهُ اسْتِبَاحَةُ فَرْجِ جَارِيَةٍ عَرْمَةٍ بِأَنْ يَتَنَاَعَهَا بِدَرَاهِمٍ حُلَّ لَهُ فَرْجُ زَوْجَةٍ عَرْمَةٍ بِأَنْ يَصْدَقَهَا دَرَاهِمًا،

وَالْقِيَاسَاتُ لَا يَعَارِضُ بِهَا الْحَقُّ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ كُلَّهُ بَاطِلٌ.

وَقَالُوا: كَمَا جَزَأَ لَهُ أَنْ يَرَاغِبَ الْمُطْلَقَةَ فِي عِدَّتِهَا جَزَأَ لَهُ ابْتِدَاءُ النِّكَاحِ، قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قِيَاسُ النِّكَاحِ عَلَى الْمَرَاغِبَةِ حَقًّا لَوَجِبَ أَنْ يَقُولُوا: كَمَا جَازَتْ الْمَرَاغِبَةُ بِغَيْرِ إِفْهَاقِهَا وَلَا إِذْنٍ وَلِئِذَا، وَبِغَيْرِ صَدَاقٍ؛ وَجِبَ أَنْ يَجُوزَ النِّكَاحُ بِغَيْرِ إِفْهَاقِهَا وَلَا إِذْنٍ وَلِئِذَا وَبِغَيْرِ صَدَاقٍ، وَهُمْ لَا يَقُولُونَهُ، وَهَذِهِ صِفَةُ قِيَاسَتِهِمُ السَّخِيفَةِ.

وَأَمَّا الْمَالِكِيُّونَ فَإِنَّهُمْ أَجَازُوا نِكَاحَ الْمُوهُوبَةِ إِذَا ذَكَرَ فِيهِ صَدَاقٌ، وَمَنْعُوا مِنْ نِكَاحِ الْحَرَمِ، وَهُمْ لَا يَزَالُونَ يَقُولُونَ فِي الْأَوَامِرِ: هَذَا نَدَبٌ. كَقَوْلِهِمْ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «لَا يَزَالُ أَخَذُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، ثُمَّ يَنْزِعُ مِنْهُ» إِنَّمَا هُوَ نَدَبٌ.

فَهَلَا قَالُوا: هَاهُنَا فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَنْكَحُ الْمُخْرَمُ وَلَا يَنْكَحُ» هَذَا نَدَبٌ، وَلَكِنَّهُمْ إِنَّمَا يَجُوزُونَ عَلَى مَا سَنَعُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٨٧٠- مسألة: ويستحب الإكثار من شرب ماء

زمزم، وأن يستقي بيده منها، وأن يشرب من نبيذ السفاية:

لَمَّا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمَدَنِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ذَكَرَ حَدِيثَ حَبِيبِ حِجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَافَاً قَافَاً بِالْبَيْتِ فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ وَأَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَسْتَقُونَ عَلَى زَمْزَمَ فَقَالَ: انْزِعُوا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَاتِيكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ فَأَنَازَلُوهُ دَلُورًا فَشَرِبَ مِنْهُ».

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْهَالِ الضَّرِيرُ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ حَبِيبِ الطَّوِيلِ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرْسِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَاجِلَيْهِ وَخَلْفَهُ أَسَافَةُ فَاسْتَقَى فَاتَّكَأَ بِإِذْنِهِ مِنْ نَبِيذٍ فَشَرِبَ وَسَقَى فَضَلَّهُ أَسَافَةُ وَقَالَ: أَحْسَنْتُمْ وَأَجْمَلْتُمْ هَكَذَا فَاصْنَعُوا» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَتَحَسَّنَ لَا تُرِيدُ أَنْ تُعَيِّرَ مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ وَسُفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ ذَكَرَ أَنَّ شَرِبَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ وَمِنْ شَرَابِ سِقَايَةِ الْعَبَّاسِ النَّبِيذِ الْمَذْكُورِ فَقَالَ طَاوُوسٌ: «هُوَ مِنْ تَمَامِ الْحَجِّ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ».

٨٧١- مسألة: ومن فاته الصلاة مع الإمام بعرفة أو

مزدلفة في المغرب والعشاء ففرض عليه أن يجمع بينهما كما لو

صلاهما مع الإمام بعرفة. فلو أدرك الإمام في العصر لزمه أن

يدخل معه وينوي بها الظهور ولا بدّ، لا يميزه غير ذلك. فإذا سلّم الإمام أتمّ صلاته إن كان بقي عليه منها شيء، ثم صلى العصر إن أمكنه في جماعة وإلا فوحده.

وكذلك لو وجد الإمام بمزدلفة في العشاء الآخرة فليدخل معه وينوي بها المغرب ولا بدّ، لا يميزه غير ذلك.

أما الجمع فإنه حكم هذه الصلوات هنالك في ذلك اليوم، وتلك الليلة بالنص، والإجماع فلا يجوز له خلاف ذلك.

وأما تقديم الظهور والمغرب فلأنهما قبل العصر والعتمة ولا

يجل تقديم مؤخره منهما ولا تأخير مقدّمة، وقد ذكرنا في كتاب الصلاة جواز اختلاف نية الإمام والمأموم.

فإن أدركها من.

أولها ليقبض في الثالثة ولا يقم حتى يقع الإمام، فإذا سلّم الإمام سلّم معه، وإن أدرك معه ثلاث ركعات فليقم في الثانية

بقيام الإمام ولا بدّ، وليقبض في الأولى بعبودته وليسلّم بسلامه.

أما عقوده في الثالثة، فلأنه لو قام لصلى المغرب أربعاً عامداً، وهذا حرام فساداً للصلاة وكفر من دان به.

وأما إن أدرك ثلاثاً فقط فعقوده في الأولى لقول النبي ﷺ «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ» ولا خلاف في نص ولا بين الأئمة في أن المأموم إن وجد الإمام جالساً جلس معه.

وكذلك من أدرك ركعة من أي الصلوات كانت فإنه يجلس ولو كان منفرداً أو إماماً لقام.

وأما قيامه من الثانية، فللنص الوارد بالإجماع في أن الإمام إن قام من اثنين سابها ففرض على المأمومين اتباعه في ذلك.

هذا كله إن أتم الإمام أو كان المأموم مخيراً ولا فلا. فإذا أتم صلاة المغرب صلى العتمة في جماعة أو وحده إن لم يجد جماعة وبالله تعالى التوفيق.

٨٧٣- مسألة: ومن كان في طواف فرض أو تطوع فاقبض الصلاة أو عرض له صلاة جنازة، أو عرض له بول، أو حاجة، فليصل وليخرج حاجته، ثم لين على طوافه ويتمه.

وكذلك من عرض له شيء مما ذكرنا في سعيه بين الصفا والمروة ولا فرق.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي.

وقال مالك: أما في الطواف الواجب فينتدئ ولا بدّ إلا في

الصلاة المكتوبة فقط، فإنه يصلّيها ثم يني.

وأما في طواف التطوع فيني في كل ذلك.

قال أبو محمد: هذا تقسيم لا برهان على صحته أصلاً، ولم يأت نص ولا إجماع على وجوب ابتداء الطواف والسعي إن قطع لحاجة، ولا بإبطال ما طاف من أشواطه وسعى، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ وإنما افترض الطواف والسعي سبباً، ولم يأت نص بوجوب اتصاله وإنما هو عمل من النبي ﷺ فقط.

وأما من فعل ذلك عبثاً فلا عمل لعبث ولا يميزه:

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عبد البصير أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحشني أخبرنا محمد بن المتي أخبرنا مؤمل بن إسماعيل الحميري أخبرنا سفيان الثوري أخبرنا جيل بن زياد قال: رأيت ابن عمر طاف في يوم حار ثلاثة أطراف، ثم أصابه حر فدخل الحجر فجلس، ثم خرج فبى على ما كان طاف.

وعن عطاه: لا بأس بأن يجلس الإنسان في الطواف ليستريح وفيمن عرضت له حاجة في طوافه ليذهب وليقبض حاجته، ثم يني على ما كان طاف، وبالله تعالى التوفيق.

٨٧٣- مسألة: وأما الإحصاء فإن كل من عرض له ما يمنعه من إتمام حجه أو عمرته، قارناً كان، أو متمتعاً، من عدو، أو مرض، أو كسر، أو خطأ طريق، أو خطأ في رؤية الهلال، أو سجن، أو أي شيء كان: فهو محصر.

فإن كان اشترط عند إحرامه كما قلنا أن يحله حيث حبه الله عز وجل فليحل من إحرامه ولا شيء عليه، سواء شرع في عمل الحج، أو العمرة، أو لم يشرع بعد، قريباً كان أو بعيداً، مضى له أكثر فرضها أو أقله، كل ذلك سواء ولا هدي في ذلك ولا غيره، ولا قضاء عليه في شيء من ذلك إلا أن يكون لم يحج قط ولا اعتمر، فعليه أن يحج ويعتمر ولا بدّ.

فإن كان لم يشترط كما ذكرنا فإنه يحل أيضاً كما ذكرنا سواء سواء ولا فرق، وعليه هدي ولا بدّ، كما قلنا في هدي المتمتع سواء سواء إلا أنه لا يعرض من هذا الهدي صوم ولا غيره، فمن لم يحج فهو عليه دين حتى يحج، ولا قضاء عليه إلا إن كان لم يحج قط ولا اعتمر، فعليه أن يحج ويعتمر.

واختلف الصحابة ومن بعدهم في الإحصاء:

فروينا من طريق وكيع: أخبرنا سفيان الثوري عن موسى

بن عبدة عن نافع عن ابن عمر، قال: لا إحصار إلا من عدو.
ومن طريق مسلم أخبرنا إسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه - أخبرنا عيسى بن يونس أخبرنا زكريا هو ابن أبي زائدة - عن أبي إسحاق السبيعي عن البراء بن عازب، قال: «لما أحصر النبي ﷺ عند البيت صالحه أهل مكة على أن يدخلها فبقي بها ثلاثاً ولا يدخلها إلا بجلبان السلاح الشيف وقرباب، ولا يخرج بأحد معه من أهلها، ولا يمنع أحداً يمشي بها ممن كان معه» فمضى البراء منع العدو: إحصاراً.

فهذا هو منع العدو بلا شك؛ لأن المهاجرين إنما منعهم من الضرب في الأرض الكفار بلا شك؛ وبين ذلك تعالى بقوله ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

فصح أن الإحصار، والحصر بمعنى واحد، وأنها اسمان يقعان على كل مانع من عدو، أو مرضى، أو غير ذلك، أي شيء كان.

ثم اختلفوا في حكم الحصر المنوع من إتمام حجه، أو عمرته.

فروينا عن ابن مسعود: أنه أفتى في حرم حج مرضى فلم يقدر على النهوض: أنه يبعث بهدي، فإذا بلغ عله حل؛ فإن اعتمر من وجهه ذلك إذا برأ، ثم حج من قابل فليس عليه هدي، فإن لم يزر البيت حتى يحج ويعملها سفرأ وأحداً فعليه هدي آخر: سفران وهدي أو هديان وسفر - وهذا عنه منقطع لا يصح.

وصح عنه: أنه أفتى في حرم بعمره لدغ فلم يقدر على النفوذ: أنه يبعث بهدي ويواعد أصحابه، فإذا بلغ الهدى أحل.

وصح عنه أيضاً: أنه أفتى في مريض حرم لا يقدر على النفوذ: بأن ينحر عنه بلدنة؛ ثم ليهل عاماً قابلاً بمثل إلهاله الذي أهل به.

وصح عن ابن عباس، وابن عمر في حرم بعمره مرضى بوقعة من راحلته، قالا جميعاً: ليس لها وقت كوقت الحج، يكون على إحرامه حتى يصل إلى البيت.

وعن ابن الزبير مثل هذا أيضاً.

وروي عن ابن عباس فيمن أحصر: يبعث بهديه فإذا حُرِّقَ فقد حل من كل شيء.

وروي عن طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه.

قيل له: لا يضررك أن لا تحج العام فإنما غشي أن يكون بين الناس قتال يحال بينك وبين البيت وذلك حين نزل الحجاج بابن الزبير فقال ابن عمر: إن حبل بيني وبينه فعلت كما فعل رسول الله ﷺ وأنا معه حين حالت كفار قريش بينه وبين البيت: أشهدكم أنني قد أوجبت عمرة؛ ثم قال: ما أمرهما إلا واحد: إن حبل بيني وبين العمرة حبل بيني وبين الحج؛ أشهدكم أنني قد

بن عبدة عن نافع عن ابن عمر، قال: لا إحصار إلا من عدو.

ومن طريق مسلم أخبرنا إسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه - أخبرنا عيسى بن يونس أخبرنا زكريا هو ابن أبي زائدة - عن أبي إسحاق السبيعي عن البراء بن عازب، قال: «لما أحصر النبي ﷺ عند البيت صالحه أهل مكة على أن يدخلها فبقي بها ثلاثاً ولا يدخلها إلا بجلبان السلاح الشيف وقرباب، ولا يخرج بأحد معه من أهلها، ولا يمنع أحداً يمشي بها ممن كان معه» فمضى البراء منع العدو: إحصاراً.

وروي عن إبراهيم النخعي: الإحصار من الحفوف والمرضى، والكسر.

ومن طريق ابن جريج عن عطاء قال: الإحصار من كل شيء بجسه.

وأما الحصر:

فروينا عن مجاهد عن ابن مسعود أنه قال: الحصر، والمرضى، والكسر، وشبهه.

ومن طريق ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال: لا حصر إلا من حبه عدو.

وعن طاووس قال: لا حصر الآن، قد ذهب الحصر.

وعن علقمة: الحصر الحوف والمرضى.

وعن هشام بن عروة عن أبيه قال: الحصر ما حبه من حابس من وجع، أو خوف، أو ابتغاء ضائق.

وعن معمر عن الزهري قال: الحصر ما منعه من وجع، أو عدو حتى يفوته الحج. ورفق قوم بين الإحصار، والحصر:

فروينا عن الكسائي قال: ما كان من المرض فإنه يقال فيه: أحصر، فهو محصر، وما كان من حبس قيل: حصر.

وقال أبو عبيد: قال أبو عبيدة: ما كان من مرض، أو ذهاب نفق، قيل فيه: أحصر، فهو محصر؛ وما كان من حبس قيل: حصر - وبه يقول أبو عبيد.

قال أبو محمد: هذا لا معنى له، قول الله تعالى هو الحجة في اللغة والشرعية.

قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْهُمْ فَأَمْسِكْهُمْ فِي الْحَدِيدِ﴾ وإما نزلت هذه الآية في أمر الحديدية إذ منع الكفار رسول الله ﷺ من إتمام عمرته، وسمى الله تعالى منع العدو إحصاراً.

وكذلك قال البراء بن عازب، وابن عمر، وإبراهيم النخعي - وهم في اللغة فوق أبي عبيدة، وأبي عبيد، والكسائي.

أوجبت حجةً مع عمرتي.

قال أبو محمد: ولم يختلف اثنان في أن رسول الله ﷺ إذا حال كفاف قريش بينه وبين العمرة - وكان مهلاً بعمرة هو وأصحابه رضي الله عنهم - نحر وحل وانصرف من الحديبية.

ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن يعقوب بن خالد بن المسيب المخزومي عن أبي أسماء مولى عبد الله بن جعفر، أنه أخبره أنه كان مع عبد الله بن جعفر فخرج معه من المدينة فمروا على الحسين بن علي وهو مريض بالسقيا فاقام عليه عبد الله بن جعفر حتى إذا خاف الفوات خرج وبعث إلى علي بن أبي طالب وأسماء بنت عيسى وهما بالمدينة فقدموا عليه، وأن حسينا أشار إلى راسه فأمر علي برأسه فحلق، ثم نكث عنه بالسقيا فحرق عنه بعيراً.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري عن يعقوب بن خالد عن أبي أسماء مولى عبد الله بن جعفر قال: إن الحسين بن علي خرج معتمراً مع عثمان بن عفان فلما كان بالعرج مرض، فلما أتى السقيا برسم فكان أوّل إفاقته أن أشار إلى راسه فحلق على راسه ونحر عنه بها جزوراً.

قال أبو محمد: إنما أتينا بهذا الخبر لما فيه من أنه كان معتمراً فهذا علي، والحسين، وأسماء وأوا أن يحل من عمرته ويهدي في موضعه الذي كان فيه، وهو قولنا.

وعن علقمة في المحصر قال: يبعث يهديه فإذا ذبح حل.

وروينا عن علقمة أيضاً: لا يحل إلا الطواف بالبيت.

وروينا عنه أيضاً إن حل قبل نحر هديه فعليه دم.

وروينا عن إبراهيم، وعطاء، والحسن، والشعي: لا يحلّه إلا الطواف بالبيت.

وروينا عنهم أيضاً: حاشا الشعي: إن حل دون البيت فعليه هدي آخر سوى الذي لزمه أن يبعث به، ولا يحل إلا في اليوم الذي واعدتم لبلوغه مكة ونحوه.

وروينا عن إبراهيم أيضاً في القارن يحصر قال: عليه هديان.

وروينا عنه أيضاً: وعن سعيد بن جبير في القارن يحصر قالاً جميعاً: عليه عمرتان وحجة - وعن عطاء وطاوس ليس على القارن إلا هدي واحد.

وعن الشعي أيضاً: إن أحل المحصر قبل نحر هديه فعليه

فدية الأذى - إطعام ستة مساكين، أو صيام ثلاثة أيام، أو شاء.

وعن مجاهد في القارن يحصر.

قال: يبعث يهدي يحل به، ثم يهل من قابل بما كان أهل به.

وعن حماد بن أبي سليمان في القارن يحصر: أنه يبعث بالهدي فإذا بلغ محله حل وعليه عمرة وحجة - قال الحكم بن عتيبة: عليه حجة وثلاث عمر.

وعن عروة بن الزبير في المحصر إذا رجع لا يحل منه إلا راسه.

وعن الزهري من أحصر بالحرب نحر حيث حبس وحل من النساء ومن كل شيء.

وعن القاسم بن محمد، وسالم، وابن سيرين: يبعث هديه فإذا نحر فقد حل من كل شيء - وعن مجاهد أيضاً إذا حل المحصر قبل نحر هديه فعليه هدي آخر.

وقال أبو حنيفة فيمن أهل بالحج فاحصر: عليه أن يبعث بشمن هدي فيشتري له بكة فيذبح عنه يوم النحر، ويحل، وعليه عمرة وحجة، فإن لم يجد هدياً أقام محرماً حتى يجد هدياً وله أن يواعدهم بنحره قبل يوم النحر قال: والمعتز ينحر هديه متى شاء، والإحصار عنده بالعدو، والمرضى، وبكل مانع سواهما سواء، سواء، فإن تمادى مرضه إلى يوم النحر كما قلنا - وإن هو أفاق قبل وقت الحج لم يزه ذلك وهو حرّم بالحج كما كان، فإن كان معتمراً أفاق فإن قدر على إدراك الهدي الذي بعث مضى وقضى عمرته، فإن لم يقدر على ذلك حل إذا نحر عنه الهدي.

وقال مالك: إن أحصر بعدو فإنه ينحر هديه حيث حبس ويحل ولا قضاء عليه، إلا أن يكون لم يبع قط حجة الإسلام فعليه أن يبع، فإن لم يهد فلا شيء عليه، لا يلزمه الهدي إلا أن يكون حاضراً معه قد ساق مع نفسه، فإن أحصر بغير عدو لكن بحبس، أو مرض، أو غير ذلك، فإنه لا يحل إلا بالطواف بالبيت، ولو بقي كذلك إلى عام آخر.

وقال الشافعي: إذا أحصر بعدو، أو بسجن فإنه يهدي ويحل حيث كان من حل، أو حرم ولا قضاء عليه إلا إن كان لم يبع قط ولا اعتمر فعليه أن يبع ويعتمر، فإن لم يقدر على هدي ففيها قولان - أحدهما: لا يحل إلا حتى يهدي، والآخر يحل، والهدي دين عليه - وقد قيل: عليه إطعام، أو صيام - إن لم يقدر على الهدي - فإن أحصر بغير عدو أو حبس لم يحل إلا الطواف بالبيت، فإن لم يبق حتى فاتته الحج طاف، وسعى، وحل، وعليه

الهدْي.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْحَصْرِ بَعْدُ، وَبِغَيْرِ عَدُوٍّ فَفَسَدٌ عَلَى مَا قَدَّمْنَا قَبْلَ.

وَأَمَّا إِسْقَاطُ الْهَدْيِ عَنِ الْحَصْرِ بَعْدُ، أَوْ غَيْرِهِ فَخِلَافٌ لِلْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾.

وَأَمَّا إيجابُ القضاء فخطأ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ نَصًّا.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ اعْتَمَرَ بَعْدَ عَامِ الْهَدْيِيَّةِ.

قُلْنَا: نَعَمْ، وَغَيْرُ لَمْ يَنْتَهِ عَنِ الْقَضَاءِ عَامًّا آخَرَ لِمَنْ أَحْبَبَ، وَإِنَّمَا يَنْتَهِ عَنِ إيجابِهِ فَرَضًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَأْمُرْ بِذَلِكَ، وَلَا رَسُولُهُ ﷺ.

وَقَدْ صَحَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يوجبْ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَّا حَجَّةً وَاحِدَةً وَعَمْرَةً فِي الذَّهْرِ، فَلَا يَجُوزُ إيجابُ أُخْرَى، إِلَّا بِقِرَآنٍ، أَوْ سُنَّةٍ صَحِيحَةٍ توجبُ ذَلِكَ فَيُوقَفُ عِنْدَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِبَقَاءِ الْحَصْرِ بِمَرَضٍ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، فَقَوْلٌ لَا بُرْهَانَ عَلَى صَحَّتِهِ، وَلَا أَوْجِهَ قِرَآنَ، وَلَا سُنَّةَ، وَلَا إِجْمَاعَ بَلْ هُوَ خِلَافُ الْقُرْآنِ كَمَا أوردنا - وَالصَّحَابَةُ قَدْ اختلفوا فِي ذَلِكَ فِي الْعَمْرَةِ خَاصَّةً وَلَمْ يَرَوْا عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ أَقْسَى بِذَلِكَ فِي الْحَجِّ أَصْلًا.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ثُمَّ مَجَلَّهَا إِلَى النَّبِيِّ الْعَتِيقِ﴾.

قُلْنَا نَعَمْ، وَلَمْ يَقُلْ تَعَالَى: إِنَّ الْحَصْرَ لَا يَحِلُّ إِلَّا بِالطَّوَافِ. وَالَّذِي قَالَ: ﴿وَمَنْ يُعْظَمُ شَعَائِرُ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَجَلَّهَا إِلَى النَّبِيِّ الْعَتِيقِ﴾ هُوَ الَّذِي قَالَ: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾.

وهو الَّذِي أَمَرَ رَسُولُهُ ﷺ أَنْ يَحِلَّ وَيَرْجِعَ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ فِي عَمْرَتِهِ الَّتِي صَدَّ فِيهَا عَنِ الْبَيْتِ، وَلَا يَحِلُّ ضَرْبُ أَوَامِرِهِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ: بِعَمْتِهِ هَدْيًا يَحِلُّ بِهِ، فَقَوْلٌ لَا يُوَيدُهُ قِرَآنٌ، وَلَا سُنَّةٌ، وَلَا إِجْمَاعٌ، وَالصَّحَابَةُ قَدْ اختلفوا فِي ذَلِكَ كَمَا أوردنا.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَا تَخْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ﴾.

قُلْنَا: نَعَمْ، وَلَيْسَ هَذَا فِي الْحَصْرِ وَحْدَهُ، بَلْ هُوَ حُكْمٌ كُلٌّ مِنْ سَائِرِ هَدْيٍ فِي حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ عَلَى عُمُومِ الْآيَةِ:

فَالْحَاجُّ، وَالْقَارِئُ إِذَا كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَدْ بَلَغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ مِنْ

الزَّيْمَانِ وَالْمَكَانِ بِمَكَّةَ أَوْ بَيْنَى، فَلَهُ أَنْ يَحِلَّ قَبْلَ رَأْسِهِ. وَالْمُعْتَمِرُ إِذَا أَتَى طَوَافَهُ وَسَعِيَهُ فَقَدْ بَلَغَ هَدْيِهِ مَجْلَهُ مِنَ الزَّيْمَانِ وَالْمَكَانِ بِمَكَّةَ فَلَهُ أَنْ يَحِلَّ قَبْلَ رَأْسِهِ. وَالْحَصْرُ إِذَا صَدَّ فَقَدْ بَلَغَ هَدْيِهِ مَجْلَهُ فَلَهُ أَنْ يَحِلَّ قَبْلَ رَأْسِهِ إِنْ كَانَ مَعَ هَذَا هَدْيٍ، وَلَمْ يَقُلْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: قَطُّ: إِنَّ الْحَصْرَ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَبْلُغَ هَدْيَهُ مَكَّةَ، بَلْ هُوَ الْكُذْبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى تَمَنُّ نَسَبِهِ إِلَيْهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَظَهَرَ خَطَأُ هَذِهِ الْأَقَاوِيلِ.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، فِي الْإِحْصَارِ، فَلَا يَحْفَظُ قَوْلَ مَنْهَا - بِشَامِهِ وَتَقْسِيمِهِ - عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَصْلًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَوَجِبَ الرَّجُوعُ عِنْدَ التَّنَازُعِ إِلَى مَا افْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى الرَّجُوعَ إِلَيْهِ إِذْ يَقُولُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾.

فَوُجِدْنَا حُكْمَ الْإِحْصَارِ يَرْجِعُ: إِلَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ فَكَانَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عُمُومٌ لِإِيجَابِ الْهَدْيِ عَلَى كُلِّ مَنْ أَحْصَرَ بِأَيِّ وَجْهِ أَحْصَرَ. وَإِلَى «فَيُفْعَلُ رُسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذْ صَدَّ الْمُشْرِكُونَ عَنِ الْبَيْتِ فَتَنَحَّرَ وَخَلَقَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَخَلَوْا بِالْأُحْدِثِيَّةِ».

وَالِى أَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ حَجٍّ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ إِنْ مَجَلَّيْ حَيْثُ حَبَسْتَنِي» وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ، وَإِلَى.

مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا حَمْدُ بْنُ مُسْعِدَةَ الْبَصْرِيُّ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ هُوَ ابْنُ حَبِيبٍ عَنِ الْحَجَّاجِ الصَّوْفِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ قَالَ «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَبَّرَ أَوْ عَسَجَ فَقَدْ خَلَّ وَعَلَيْهِ حُجَّةٌ أُخْرَى» فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ، فَقَالَا: صَدَقَ. فَهَذِهِ النُّصُوصُ تَنْتَظِمُ كُلُّ مَا قُلْنَا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَفِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّ عَلَيْهِ حُجَّةً أُخْرَى، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ هَدْيٍ.

قُلْنَا: إِنَّ الْقُرْآنَ جَاءَ بِإِيجَابِ الْهَدْيِ، فَهُوَ زَائِدٌ عَلَى مَا فِي هَذَا الْخَبَرِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ ذِكْرٌ لِإِسْقَاطِ الْهَدْيِ وَلَا لِإِيجَابِهِ، فَوَجِبَ إِضَافَةُ مَا زَادَهُ الْقُرْآنُ إِلَيْهِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ بِأَنَّ اللَّزَامَ لِلنَّاسِ حُجَّةً وَاحِدَةً فَكَانَ هَذَا الْخَبَرُ حُمُولًا عَلَى مَنْ لَمْ يَحْجَّ قَطُّ، وَبِهَذَا تَأَلَّفَ الْأَخْبَارُ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَدْ رَوَى عَنْهُ خِلَافَ مَا رَوَى مِنْ هَذَا.

قُلْنَا: الْحُجَّةُ إِنَّمَا هِيَ فِيمَا رَوَى لِي فِي رَأْيِهِ وَقَدْ نَسِيَ، أَوْ

يتأوّل.

مَسَاكِينٌ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّحَّانُ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَذَّاءِ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِهِ زَمَنَ الْحَدِيثِ فَقَالَ لَهُ: أَتَذَلِكَ هَوَامٌ أَمْ لَيْك؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ أَحْلَقَ، ثُمَّ أَشْبَحَ شَاةً نَسَكَ، أَوْ صَمَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعَمَ ثَلَاثَةَ أَصْعَ مِنْ تَمَرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا أَكْمَلُ الْأَحَادِيثِ وَأَبْيَنُهَا، وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْخَبَرُ مِنْ طَرَفٍ فِي بَعْضِهَا «أَوْ نَسَكَ مَا يَشْتَرُ». وبعضها:

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ: أَنَّ كَعْبَ بْنَ عَجْرَةَ أَخْبَرَهُ بِهَذَا الْخَبَرِ، وَفِيهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ حَيْثُ كَانَ: أَوْ أَطْعَمَ سِتَّةَ مَسَاكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ طَعَامًا لِكُلِّ مَسْكِينٍ».

وَرَوَيْتُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقٍ بِشْرِ بْنِ عَمْرِو الزَّهْرَانِيِّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ، فَذَكَرَ فِيهِ نِصْفَ صَاعٍ حَنْطَةٍ لِكُلِّ مَسْكِينٍ.

وَحَبِشَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبَانُ هُوَ ابْنُ صَالِحٍ - عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ فِيهِ «أَوْ أَطْعَمَ سِتَّةَ مَسَاكِينٍ قَرَقًا مِنْ زَبِيبٍ».

وَحَبِشَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثَيْمٍ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ أَخْبَرَنِي كَعْبُ بْنُ عَجْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ؛ وَفِيهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «قَالَ لَهُ: هَلْ عِنْدَكَ نَسَكٌ؟».

قَالَ: مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينٍ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ أَنَّ كَعْبَ بْنَ عَجْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ: «هَلْ تَجِدُ مِنْ نَسِكٍ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: وَهِيَ شَاةٌ؟ قَالَ: فَصَمَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعَمَ ثَلَاثَةَ أَصْعَ تَيْنِ سِتَّةِ مَسَاكِينٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْجَلِيدِ التَّقْفِيُّ - أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ فِي هَذَا

وَأَيْضًا فَإِنَّ التَّوَهُُّمَ بِمَا رَوَى لِمَا رَوَى عَنْهُ تَمَّا يَخْلَافُ مَا رَوَى - أَوَّلَى مِنْ تَوْهُمٍ مَا رَوَى بِمَا رَوَى عَنْهُ مِنْ خِلَافِهِ لِمَا رَوَى، لِأَنَّ الطَّاعَةَ عَلَيْنَا إِنَّمَا هِيَ لِمَا رَوَى لِمَا رَأَى بِرَأْيِهِ.

وَأَيْضًا فَلَوْ صَبَحَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ خِلَافُ مَا رَوَى لَكَانَ الْحَجَّاجُ، وَابُو هُرَيْرَةَ، قَدْ رَوَاهُ وَلَمْ يَخْلَافَا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَنْحَرُ هَدْيُ الْإِحْصَارِ إِلَّا فِي الْحَرَمِ.

وَاحتجَّ بِأَنَّهُ نَاجِيَةٌ مِنْ كَعْبِ نَهَضَ بِالْهَدْيِ يَوْمَ الْحَدِيثِ فِي شُعَابِ وَأَوْدِيَةٍ حَتَّى نَحَرَهُ فِي الْحَرَمِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَوْ صَحَّ هَذَا لَمَا كَانَتْ فِيهِ حِجَّةٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِذَلِكَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا أَوْجِبَهُ، وَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ عَمَلًا عَمَلُهُ، وَإِنَّمَا الطَّاعَةُ لِأَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَرَوَيْنَا خَبْرًا فِيهِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالْبَدَنِ لِلْهَدْيِ - وَهَذَا لَا يَصِحُّ، لِأَنَّ رَأْيَهُ أَبُو حَاضِرٍ الْأَزْدِيُّ وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٨٧٤ - مسألة: ومن احتاج إلى حلق رأسه - وهو محرمٌ لمرضٍ، أو صداعٍ، أو لقلعٍ، أو لجرحٍ بهٍ، أو نحو ذلك تَمَّا يُوْذِيهِ - فَلْيَحْلِقْهُ، وَعَلَيْهِ أَحَدُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ هُوَ خَيْرٌ فِي أَيَّهَا شَاءَ لَا يَدُّ لَهُ مِنْ أَحَدِهَا:

إِمَّا أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَإِمَّا أَنْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينٍ مُتَغَايِرِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مِنْهُمْ نِصْفَ صَاعٍ تَمَرٍ وَلَا يَدُّ، وَإِمَّا أَنْ يَهْدِيَ شَاةً يَتَصَدَّقُ بِهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ، أَوْ يَصُومَ، أَوْ يُطْعِمَ، أَوْ يَنْسِكَ الشَّاةَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي حَلَقَ فِيهِ أَوْ فِي غَيْرِهِ.

فَإِنْ حَلَقَ رَأْسَهُ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، أَوْ حَلَقَ بَعْضَ رَأْسِهِ دُونَ بَعْضٍ عَامِدًا عَلِمًا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ بِطَلِّ حِجَّةٍ، فَلَوْ قَطَعَ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ مَا لَا يَسْمَى بِهِ حَالِقًا بَعْضَ رَأْسِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لَا إِسْمٌ وَلَا كِفَارَةٌ بَائِي وَجْهِ قَطْعِهِ، أَوْ نَزْعِهِ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَلْيَلْبَسْ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسِكٍ» فَكَانَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ التَّخْيِيرُ فِي أَيِّ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَعْمَالِ أَحَبَّ، وَلَيْسَ فِيهَا بَيَانٌ كَمْ يَصُومُ؟ وَلَا بِكَمْ يَتَصَدَّقُ؟ وَلَا بِمَاذَا يَنْسِكُ؟ وَفِي الْآيَةِ أَيْضًا حَذْفُ يَتَبَّهِ الْإِجْمَاعُ، وَالسُّنَّةُ وَهِيَ: فَحَلَقَ رَأْسَهُ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هَنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ فِي هَذَا الْخَبَرِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: إِنْ شِئْتَ فَأَنْسِكَ نَسِكَةً، وَإِنْ شِئْتَ فَصَمَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَطْعَمَ ثَلَاثَةَ أَصْعَ مِنْ تَمَرٍ لِسِتَّةِ

بعضي.

وَأَمَّا فِي قَضِيَّةٍ وَاجِدَةٍ فَلَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ أَصْلًا.

ثُمَّ وَجَدْنَا أَبَانَ بْنَ صَالِحٍ قَدْ ذَكَرَ فِي رَوَاتِهِ «فَرَقًا مِنْ رَيْبِهِ» وَأَبَانَ لَا يُعَدُّ فِي الْحِفْظِ بِدَاوُدَ بْنَ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وَلَا بِأَبِي قِلَابَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وَلَا بِدُرٍّ مِنْ أَخُو إِحْدَى هَاتَيْنِ الرَّوَاتَيْنِ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ جَمْعُهُمَا؛ لِأَنَّهَا كُلُّهَا فِي قَضِيَّةٍ وَاجِدَةٍ، فِي مَقَامٍ وَاجِدٍ، فِي رَجُلٍ وَاجِدٍ، فِي وَفْتٍ وَاجِدٍ، فَوَجِبَ أَخْذُ مَا رَوَاهُ أَبُو قِلَابَةَ، وَالشَّعْبِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبٍ بْنِ عُجْرَةَ، لِإِقْتِنَاعِهِمَا وَلِأَنَّهَا مِثْلَةُ لِسَانِ الْأَخَادِيثِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ عَالِمًا عَائِدًا بِأَنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، أَوْ حَلَقَ بَعْضَ رَأْسِهِ وَخَلَّى الْبَعْضَ عَالِمًا بِأَنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ تَعَالَى، وَكُلُّ مَنْعَصِيَةٍ فَسُوقٌ، وَقَدْ يَبِينُ أَنَّ الْفُسُوقَ يُظِلُّ الْإِحْرَامَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَلَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَوْجِبِ الْكَفَّارَةَ إِلَّا عَلَى مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ لِمَرْصِ، أَوْ أَذَى بِهِ فَقَطَّ «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا».

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَوْجِبَ فِدْيَةٌ، أَوْ غَرَامَةٌ، أَوْ صِيَامٌ، لَمْ يَوْجِبِ اللَّهَ تَعَالَى وَلَا رَسُولُهُ ﷺ فِعْوَ شَرْعٍ فِي الدِّينِ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا يَجُوزُ قِيَاسُ الْعَاصِي عَلَى الْمَطِيعِ لَوْ كَانَ الْقِيَاسُ حَقًّا فَكَيْفَ وَهُوَ كُلُّهُ بَاطِلٌ؟.

وَأَمَّا مَنْ قَطَعَ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ مَا لَا يَسْمَى بِذَلِكَ حَالِقًا بَعْضَ رَأْسِهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَعْصِ وَلَا أَنْشَأَ مَنَكَرًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَنْهَ الْحَرَمَ إِلَّا عَنْ حَلْقِ رَأْسِهِ وَنَهَى جَمْلَةً عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ عَنْ حَلْقِ بَعْضِ الرَّأْسِ دُونَ بَعْضٍ وَهُوَ الْفَرْعُ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتَيَانِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «رَأَى النَّبِيُّ ﷺ صَبِيًّا قَدْ حَلَقَ بَعْضَ شَعْرِهِ وَتَرَكَ بَعْضَهُ فَتَهَاوَمَ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: اخْلُقُوا كُلَّهُ، أَوْ انْزُكُوا كُلَّهُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَجَاءَتْ أَخْبَارٌ لَا نَصَحَ مِنْهَا: مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ رَجُلٍ أَنْصَارِيٍّ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ أَنْ يَحْلِقَ وَيُهْدِيَهُ بَقَرَةً وَهَذَا مُرْسَلٌ عَنْ مَجْهُولٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: أَنَّ كَعْبًا ذَبَحَ بَقَرَةً بِالْحَدِيدِيَّةِ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ضَعِيفٌ جَدًّا.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَمِيَّةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ:

الْحَدِيثُ نَفْسُهُ «أَتَمَّكَ دَمٌ؟» قَالَ: لَا فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَهُ: فَصَمَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ تَصَدَّقَ بِثَلَاثَةِ أَصْعَ مِنْ تَمْرٍ بَيْنَ مِثْنَتَيْ مَسَاكِينَ» لَمْ يَسْمَعْهُ الشَّعْبِيُّ مِنْ كَعْبٍ عَلَى مَا ذَكَرْنَا قَبْلَ، وَنَذَرُ الْآنَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَهْمِ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ الصَّائِغِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّاحِبِ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا عَنْ أَشْعَثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ: إِذْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ: «أَتَمَّكَ هَذِي؟» قُلْتُ: مَا أَجِدُهُ، قَالَ: إِنَّهُ مَا اسْتَبَسَّرَ؟ قُلْتُ: مَا أَجِدُهُ.

قَالَ: فَصَمَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمَ مِثْنَةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ وَمَسْكِينٍ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَهَذِهِ الْأَخَادِيثُ الْمُضْطَرِبَّةُ كُلُّهَا إِنَّمَا هِيَ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، وَالَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ هُوَ الصَّحِيحُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ؛ أَمَّا هَذَا الْخَبَرُ الَّذِي فِيهِ لِكُلِّ مَسْكِينٍ صَاعٌ تَمْرٍ فَهُوَ عَنْ أَشْعَثَ الْكُوفِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ أَلَيْتُهُ؛ وَفِي هَذَا الْخَبَرِ الَّذِي قَبْلَهُ مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ كَعْبِ: إِجْبَابُ التَّرْيِيبِ، وَأَنْ لَا يَجْزِيَ الصِّيَامُ، وَلَا الصَّدَقَةُ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ السُّلُوكِ، وَذَلِكَ الْخَبَرُ قَدْ يَبِينُ أَنَّ الشَّعْبِيَّ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ كَعْبٍ، فَحَصَلَ مُتَّفَعًا: فَسَقَطَ مَتًّا.

وَأَمَّا رَوَايَةُ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ، وَأَبِي عَزَازَةَ عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ فِيهَا أَيْضًا: إِجْبَابُ التَّرْيِيبِ، وَقَدْ خَالَفَهُمَا شُعْبَةُ عَنْ ابْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ فَذَكَرَهُ بِالتَّخْيِيرِ بَيْنَ السُّلُوكِ أَوْ الصَّوْمِ، أَوْ الصَّدَقَةِ، ثُمَّ وَجَدْنَا شُعْبَةَ قَدْ اختلفَ عَلَيْهِ أَيْضًا فِي هَذَا الْخَبَرِ: فَرَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: فَصَفَّ صَاعًا طَعَامًا لِكُلِّ مَسْكِينٍ.

وَرَوَى عَنْهُ يَزِيدُ بْنُ عُمَرَ: فَصَفَّ صَاعَ حِنْطَةٍ لِكُلِّ مَسْكِينٍ. وَرَوَى عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ: ثَلَاثَةَ أَصْعَ بَيْنَ مِثْنَتَيْ مَسَاكِينَ، وَلَمْ يَذْكُرْ لِمَاذَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا كُلُّهُ خَيْرٌ وَاجِدٌ فِي قِصَّةٍ وَاجِدَةٍ بِلَا خِلَافٍ مِنْ أَحَدٍ، وَبِمُتَوَصُّصٍ هَذِهِ الْأَخْبَارَ كُلُّهَا أَيْضًا، فَصَحَّ أَنَّ جَمِيعَهَا وَهُمْ إِلَّا وَاجِدًا فَقَطَّ: فَوَجَدْنَا أَصْحَابَ شُعْبَةَ قَدْ اختلفُوا عَلَيْهِ، فَوَجِبَ تَرْكُ مَا اضْطَرُّوا فِيهِ، إِذْ لَيْسَ بَعْضُهُ أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ، وَوَجِبَ الرَّجُوعُ إِلَى رَوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى الَّذِي لَمْ يَضْطَرِبْ الثَّقَاتُ مِنْ رَوَاتِهِ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ مَا ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ عَنْ قَضَائِي شَيْءٍ لَوَجِبَ الْأَخْذُ بِجَمِيعِهَا وَخَصَّ بِبَعْضِهَا إِلَى

صيام، ولا إطعام - وقال الطحاوي: ليس في حلق بعض الرأس شيء.

قال أبو محمد: وهذه وسواس واستهزاء وشبيه بالهزل، نعوذ بالله من البلاء، ولا يحفظ هذا السخام عن أحد من خلق الله تعالى قبلهم.

وقال مالك: إن حلق، أو تنف شعرات ناسياً، أو جاهلاً أو عامداً، فيقطع شيئاً من طعام - فإن حلق، أو تنف ما يكون فيه إباطة أدى فعله القدية المذكورة في حديث كعب بن عجرة.

قال علي: وهذا أيضاً قول لا دليل على صحته ولا يعرف عن أحد قبلهم.

وقال الشافعي، والأوزاعي في تنف شعرة أو حلقها عامداً وناسياً، مد، وفي الشعرين كذلك مدان، وفي الثلاث شعرات فصاعداً كذلك دم.

قال الشافعي: إن أحب فشاء، وإن شاء أطعم ستة مساكين لكل مسكين مدان مدان فما ياكل، وإن شاء صام ثلاثة أيام.

قال أبو محمد: رويتنا عن عطاء: ليس في الشعرين ولا في الشعرة شيء، وفي ثلاث شعرات دم - وكان الليث بن سعد يحا إلى هذا.

ورويتنا عن ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن هشام بن حسان عن الحسن، وعطاء قالا جميعاً في ثلاث شعرات للمحرم: دم، الناسي والعامد سواء.

ومن طريق سعيد بن منصور عن المعتمر بن سليمان عن أبي إسماعيل المكي: قال: سألت عطاء عن محرم حلق شعرين لدواء.

قال: عليه دم.

قال أبو محمد: رويتنا عن أبي بكر بن أبي شيبة: أخبرنا أبو أسامة هو حماد بن أسامة - عن جرير بن حازم عن الزبير بن الحزيت عن عكرمة قال: كان ابن عباس لا يرى بأساً للمحرم أن يحلق عن الشجوة.

قال علي: فأباح ذلك لم ير فيه شيئاً ولا يعرف في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

قال أبو محمد: وأما موضع التسليك والإطعام والصيام فقد ذكرنا في باب المحصر نسك علي بن أبي طالب عن الحسين رضي الله تعالى عنهما في حلق رأسه لمرض كان به بالسقي ولا نعلم لهما من الصحابة رضي الله تعالى عنهم مخالفاً ونسك حلق الرأس لا

أن رجلاً أصابه مثل الذي أصاب كعب بن عجرة فساء عمر ابناً لكعب بن عجرة عما كان أبوه ذبح بالحنديبية في فدية رأسه؟ فقال: بقره - محمد بن يحيى لم يدرك عمر.

ومن طريق نافع، وغيره، عن سليمان بن يسار قال: سأل عمر ابناً لكعب بن عجرة بماذا افتدى أبوه؟ فقال بقره - سليمان لم يدرك عمر.

ومن طريق أبي معشر المدني عن نافع عن ابن عمر قال: افتدى كعب بن عجرة من أدى كان برأسه فحلقه ببقره قلدها وأشعرها.

أبو معشر ضعيف.

قال أبو محمد: واختلف السلف فرويتنا عن ابن عباس، وعلمة، ومجاهد، وإبراهيم النخعي، وقتادة، وطاوس، وعطاء، كلهم قال في فدية الأذى: صيام ثلاثة أيام، أو نسك شاة، أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع.

وصح عن الحسن البصري، ونافع مولى ابن عمر، وعكرمة في فدية الأذى: نسك شاة، أو صيام عشرة أيام، أو إطعام عشرة مساكين.

رويتنا ذلك: من طريق سعيد بن منصور عن هشيم: أخبرنا منصور بن المعتمر عن الحسن فذكره.

ومن طريق بشر بن عمر عن شعبة عن قتادة عن الحسن، وعكرمة فذكره.

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن نافع، وعكرمة فذكره.

قال أبو محمد: وأما المشأخرون فإن أبها حنيفة قال: إن حلق من رأسه أقل من الرزع لضرورة فعله صدقة ما تيسر، فإن حلق ربع رأسه فهو خير بين نسك ما شاء، ويجزئه شاة، أو صيام ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع حنطو، أو دقيق حنطو، أو صاعاً من تمر، أو من شعير، أو من زبيب.

قال أبو يوسف: ويجزئ أن يغذيهم ويعيشهم.

قال محمد بن الحسن: لا يجزئه إلا أن يعطيهم إياه.

وقال أبو يوسف في قول له آخر: إن حلق نصف رأسه فاقبل صدقة، وإن حلق أكثر من النصف فالقدية كما ذكرنا.

وروي عن محمد بن الحسن في قول له آخر إن حلق عشر رأسه فصدقة - فإن حلق أكثر من العشر فالقدية المذكورة. قالوا كلهم: فإن حلق رأسه لغير ضرورة فعليه دم لا يجزئه بدله

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالسَّيِّئَاتِ وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ».

وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا:

فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنِ السَّعْدِيِّ هُوَ عَتَبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ جَابِرِ الْأَسَدِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَمَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَعَمْرٌ: يَسْأَلُ رَجُلًا قَتَلَ ظُلُمًا وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَقَالَ لَهُ عَمْرٌ: «عَمْدًا قَتَلْتَهُ أَمْ خَطَأً؟» فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: «لَقَدْ تَعَمَّدَتْ رَمِيهِ وَمَا أَرَدْتُ قَتْلَهُ» فَقَالَ لَهُ عَمْرٌ: «مَا أَرَاكَ إِلَّا أَشْرَكَتَ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ؛ أَعَمَدَ إِلَى شَأْنٍ فَادْبَحَهَا فَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَأَسْقَى إِيَّاهَا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَوْ كَانَ الْعَمْدُ وَالْخَطَأُ فِي ذَلِكَ سَوَاءً عِنْدَ عَمْرٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَمَا سَأَلَهُ عَمْرٌ أَعَمَدَ قَتَلْتَهُ أَمْ خَطَأً، وَلَمْ يَنْكَرْ ذَلِكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَكُونُ فَضُولًا مِنَ السُّؤَالِ لَا مَعْنَى لَهُ.

وَمِنْ طَرِيقٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عَلِيٍّ عَنْ الْحُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي مَدِينَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الْحَرَمِ يَقْتُلُ الصَّيْدَ: لَيْسَ عَلَيْهِ فِي الْخَطَأِ شَيْءٌ - أَبُو مَدِينَةَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُصَيْنِ السُّدُوسِيُّ تَابِعِيٌّ - سَمِعَ أَبَا مُوسَى، وَابْنَ عَبَّاسٍ، وَابْنَ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقٍ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَشَرٍ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي وَحْشِيَّةٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: أَنَّهُ سَأَلَ عَنِ الْحَرَمِ يَقْتُلُ الصَّيْدَ خَطَأً.

قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: عَمْرٌ؟

قَالَ: السَّنَةُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا بِالْمَالِكِيِّينَ يَجْعَلُونَ قَوْلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ إِذْ سَأَلَهُ رُبْعَةً عَنْ قَوْلِهِ فِي الْمَرَاوِ يَقْطَعُ لَهَا ثَلَاثَ أَصَابِعَ لَهَا ثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ فَإِنْ قَطَعَتْ لَهَا أَرْبَعَ أَصَابِعَ فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا عَشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ، فَقَالَ لَهُ سَعِيدٌ: السَّنَةُ يَا ابْنَ أَخِي؛ فَجَعَلُوهُ حَجَّةً لَا يَجُوزُ خِلَافُهَا.

وَقَدْ خَالَفَ سَعِيدٌ فِي ذَلِكَ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرَهُمَا؛ ثُمَّ لَمْ يَجْعَلُوا هَاهُنَا حَجَّةً قَوْلَ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: إِنَّ السَّنَةَ هِيَ أَنْ لَيْسَ عَلَى الْحَرَمِ يَقْتُلُ الصَّيْدَ خَطَأً، وَمَعَهُ الْقُرْآنُ، وَالصَّحَابَةُ - وَهَذَا عَجَبٌ جَدًّا.

وَمِنْ طَرِيقٍ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ طَاوُوسٍ قَالَ: لَا يَحْكُمُ إِلَّا عَلَى مَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّدًا كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ

يَسْمَى هَدْيًا؛ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فَهُوَ جَائِزٌ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، إِذْ لَمْ يَوْجِبْ كَوْنُ النَّسْكِ بِمَكَّةَ قُرْآنًا، وَلَا سَنَةً، وَلَا إِجْمَاعًا.

وَرَوَيْنَا عَنْ طَاوُوسٍ قَالَ: مَا كَانَ مِنْ دَمٍ أَوْ طَعَامٍ فِي مَكَّةَ.

وَأَمَّا الصَّوْمُ فَحَيْثُ شَاءَ - وَقَالَ عَطَاءُ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخْعِيُّ مَا كَانَ مِنْ دَمٍ فِي مَكَّةَ وَمَا كَانَ مِنْ طَعَامٍ أَوْ صِيَامٍ فَحَيْثُ شَاءَ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: كُلُّ دَمٍ وَاجِبٌ فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَذْبَحَهُ إِلَّا بِمَكَّةَ.

وَرَوَيْنَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَتَّوَرٍ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَتَّوَرٍ عَنْ بَجَادٍ قَالَ: أَجْعَلُ الْفَدْيَةَ حَيْثُ شِئْتُ:

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْصُ بِالنَّسْكِ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ إِلَّا بِقَرْنٍ، أَوْ سَنَةٍ ثَابِتَةٍ..

٨٧٥- مسألة: فإن حلق رأسه بنورة فهو حائضٌ في

الْغُلُوعِ فِيهِ مَا فِي الْحَائِضِ مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا بَابُ شَيْءٍ - حَلَقَهُ، فَإِنْ نَفَعَهُ فَلَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْلُقْهُ؛ وَالتَّشْفُّ غَيْرُ الْحَلْقِ: ﴿وَمَا كَانَ رِثْكَ نِسْيَانًا﴾ وَإِنَّمَا جَاءَ النَّهْيُ وَالْفَدْيَةُ فِي الْحَلْقِ لَا فِي التَّشْفُّ.

٨٧٦- مسألة: ومن تصيّد صيداً فقتله وهو محرمٌ

بعمرة أو بقران أو بحجة فتح ما بين أول إحرامه إلى دخوله وقسمه رمي جرة العقبة، أو قتله محرمٌ، أو حُلِّ في الحرم؛ فإن فعل ذلك عامداً لقتله غير ذاك لإحرامه أو؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَرَمِ، أَوْ غَيْرِ عَامِدًا لقتله - سواءً كان ذاكراً لإحرامه أو لم يكن؛ فلا شيءَ عليه، لا كفارة ولا إنتم؛ وذلك الصَّيْدُ جِفَةٌ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ، فَإِنْ قَتَلَهُ عَامِداً لقتله ذاكراً لإحرامه، أو؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَرَمِ فَهُوَ عَاصٍ لِلَّهِ تَعَالَى، وَحِجَّهُ بَاطِلٌ وَعَمْرَتُهُ كَذَلِكَ - عَلَيْهِ مَا نَذَكَرْ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِمَّا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَذْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا يَلْزَمُ وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَفَا اللَّهُ عَنْمَا سَلَفَتْ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾.

فَصَحَّ يَقِينًا لَا إِشْكَالَ فِيهِ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ كُلَّهُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْعَامِلِ لِقَتْلِهِ، ذَاكَرٍ لِإِحْرَامِهِ، أَوْ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَرَمِ، لِأَنَّ إِذَاقَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَبَالَ الْأَمْرِ وَعَظِيمَ وَعِيدِهِ بِالْإِنْتِقَامِ مِنْهُ لَا يَخْتَلِفُ اثْنَانِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْمُخْطِئِ الْبَتَّةَ، وَلَا عَلَى غَيْرِ الْعَامِدِ لِلْمَعْصِيَةِ الْقَاصِدِ إِلَيْهَا؛ فَيُطْلَقُ يَقِينًا أَنْ يَكُونَ فِي الْقُرْآنِ، وَلَا فِي السُّنَنِ إِجْمَاعٌ حَكَمٌ فِي هَذَا الْكَلَامِ عَلَى غَيْرِ الْعَامِلِ ذَاكَرٍ الْقَاصِدِ إِلَى الْمَعْصِيَةِ.

وجلّ.

وعن القاسم بن محمّد، وسالم بن عبد اللّٰه، وعطاء، ومجاهد فيمن أصاب الجنادب خطأ، قالوا: لا يحكمُ عليه فإنْ أصابها متعمداً حكم عليه.

وهو قولُ أبي سليمان وأصحابنا.

وصحّ عن مجاهد قولُ آخر وهو أنّه إنّما يحكمُ على من قتل الصيدَ وهو حرمٌ خطأ.

وأما من قتلَه عمداً ذاكراً لإحرامه فلا يحكمُ عليه.

وقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي: العمدُ والخطأ سواءٌ يحكمُ عليه في كلّ ذلك.

وقد روي هذا القولُ أيضاً عن عمر، وعبد الرحمن، وسعد، والنخعي، والشافعي.

قال أبو محمّد: المرجوعُ إليه عند التنازع هو ما افترضه الله عزّ وجلّ علينا من الرجوعِ إلى الله تعالى ورسوله ﷺ. وشغِبَ أهلُ هذه المقالةِ بأن قالوا: قد أوجبَ الله تعالى الكفارةَ على قاتلِ المؤمنِ خطأً فقتلَ الصيدَ خطأً.

قال عليّ: هذا قياسٌ والقياسُ كلّ باطلٍ، ثمّ لو كان حقّاً لكانَ هذا منه عينُ الباطلِ، ولكانوا أيضاً قد فارقوا حكمَ القياسِ في قومه هذا.

أما كونه خطأً، فلا من أصلهم الَّذي لا يختلفون فيه أن ما خرجَ عن حكمِ أصله خصوصاً أنّه لا يقاسُ عليه، والأصلُ أن لا شيءَ على النَّاسي والمخطئِ فخرجَ عندهم إيجابُ الكفارةِ والذِّيةِ على قاتلِ المؤمنِ خطأً عن أصله، فوجبَ أن لا يقاسَ عليه.

وأيضاً فإنَّهم متفقون على أن لا يقبسوا حكمَ الواطئِ في نهارِ رمضانَ ناسياً على الواطئِ فيه عمداً في إيجابِ الكفارةِ عليهما، وقتلِ الصيدِ أشبه بالوطءِ منه بقتلِ المؤمنِ، لأنّ قتلَ المؤمنِ لم يجلّ قطُّ ثمّ حرّم، بل لم يزلْ حراماً مذامناً، أو منذ ولدَ إن كانَ ولدَ على الإسلام.

وأما الوطءُ وقتلُ الصيدِ فكانا حلاليْن، ثمّ حرّما بالصَّومِ والإحرامِ فجمعتُهما هذه العلّةُ فأخطئوا في قياسِ قاتلِ الصيدِ خطأً على ما لا يشبهه.

وأما مخالفتُهم للقياسِ هنا فإنَّ الحنفِيَّين من أصلهم أن الكفاراتِ لا يجوزُ أن توجبَ بالقياسِ ثمّ أوجبوها هاهنا بالقياسِ.

وأيضاً فإنَّ الحنفِيَّين، والمالكيَّين قاسوا الخطأَ في قتلِ الصيدِ

على الخطأِ في قتلِ المؤمنِ فأوجبوا الجزاءَ في كليهما ولم يقبسوا قتلَ المؤمنِ عمداً على قتلِ الصيدِ عمداً فأوجبوا الكفارةَ في قتلِ الصيدِ عمداً ولم يوجبوها في قتلِ المؤمنِ عمداً وهذا تناقضٌ وباطلٌ.

وأيضاً فلم يقبسوا ناسيَ التَّسميةِ في التَّذكيةِ على المتعمدِ لتركها فيها مع جمعي القرآنِ بالتَّسويةِ بين الأمرينِ هنالك، وتفريقِ الحكمِ هاهنا. والشافعيُّون فَرَّقوا بين النَّاسي فيما تبطلُ به الصَّلَاةُ وبينَ العامدِ.

وكذلك في الصَّومِ وسأوا هاهنا بينَ النَّاسي والعامدِ، وهذا اضطرابٌ شديدٌ.

وقالوا: ليس تخصيصُ الله تعالى المتعمدَ بإيجابِ الكفارةِ عليه بموجبُ أن الخطأَ بخلافه وذكرُوا ما نَحْتَجُّ به نحنُ ومن وافقنا منهم من النَّصوصِ في إبطالِ القولِ بدليلِ الخطابِ:

قال أبو محمّد: وهذا جهلٌ شديدٌ من هذا القائل، لأنَّنا إذا أبطلنا القولَ بدليلِ الخطابِ لم نوجبِ القولَ بالقياسِ بلْ أبطلناهما جميعاً، والقياسُ: هو أن يحكمَ للمسكوتِ عنه بحكمِ النَّصوصِ عليه، ودليلِ الخطابِ: هو أن يحكمَ للمسكوتِ عنه بخلافِ النَّصوصِ عليه.

وأما هم فنلّوا هاهنا ما شاءوا، فمرةً يحكمون للمسكوتِ عنه بحكمِ النَّصوصِ عليه قياساً، ومرةً يحكمون عليه بخلافِ حكمه أخذاً بدليلِ الخطابِ - وكلُّ واحدٍ من هذينِ الحكمينِ مضادٌ للآخرِ.

وأما نحنُ فلا نعدّي القرآنَ ولا السَّنةَ ونوقفُ أمرَ المسكوتِ عنه فلا نحكمُ له بحكمِ النَّصوصِ ولا بحكمِ آخر، بخلافِ حكمِ النَّصوصِ؛ لكن نطلبُ حكمه في نصٍّ آخرٍ فلا بدُّ من وجوده ولم نقلْ قطُّ هاهنا: إنّه لا نصٌّ لله تعالى على إيجابِ الجزاءِ والكفارةِ على قاتلِ الصيدِ عمداً وجبَ أن يكونَ المخطئُ بخلافه، ومعاذُ الله أن تقولَ هذا، لكن قلنا: ليس في هذه الآيةِ إلا المتعمدُ وحده وليس فيها ذكرُ المخطئِ لا بإيجابِ جزاءٍ عليه ولا بإسقاطه عنه فوجبَ طلبُ حكمه في نصٍّ آخر، إذ ليسَ حكمُ كلِّ شيءٍ موجوداً في آيةٍ واحدةٍ، وهذا هو الَّذي لا يعقلُ أحدٌ سواه؛ فإذا وجدنا حكمه حكماً به؛ أمّا موافقاً لهذا الحكمِ الآخر، وأمّا مخالفاً له، فقلنا: فوجدنا الله تعالى قد أسقطَ الخناجِعَ عن المخطئِ.

ووجدنا رسولَ الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد قال: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، وَأَنْتُمْ قَدْ عَصَا عَنْ الْخَطِيئَةِ وَالنِّسْيَانِ، وَذَمَّ تَعَالَى مَنْ شَرَعَ فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ. فوجبَ بهذه النَّصوصُ أن لا يلزمَ قاتلُ الصيدِ خطأً أو ناسياً لإحرامه شرعاً

قياسكم فأوجبا الجزاء في الحزير؛ وفي السباع، وفي ذوات
المخالب، كما فعل أبو حنيفة - فظهر أيضاً فساد أقوالهم جملة،
وبالله تعالى التوفيق.

وقال بعضهم: إنما نص على المتعمد ليعلم أن حكم
المخطئ مثله:

قال أبو محمد: وهذه من أسخف كلام في الأرض،
ويلزمه أن يقول: إن الله تعالى إنما نص على أن جزاء قاتل
المؤمن عامداً في جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه، ليعلم
أن حكم قاتله خطئ مثله، وإلا فقد ظهر كذب هذا القائل على
الله عز وجل، واقتراؤه على خالفه لإخباره عنه بالكذب
والباطل.

فإن قال: قد فرق الله تعالى بين قاتل العمد وقاتل الخطئ.
قلنا: وقد فرق الله عز وجل بين كل خطئ وكل عامد
بقوله عز وجل: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا
تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾.

قال علي: ما نعلم لهم تعميهاً غير هذا وهو كله ظاهر
الفساد، وبالله تعالى التوفيق.

وأما قولنا: إن ذلك الصيد حرام أكليه، فلأن الله تعالى
سمّاه قتل ونهى عنه ولم يبيح لنا عز وجل أكل شيء من الحيوان
إلا بالذكاة التي أمر بها عز وجل، ولا شئ عند كل ذي حسن
سليم أن الذي أمر الله تعالى به من الذكاة هو غير ما نهى عنه من
القتل؛ فإذا هو غيره فالقتل المنهي عنه ليس ذكاة؛ وإذا ليس هو
ذكاة فلا يحل أكل الحيوان به، وبالله تعالى التوفيق.

فإن قيل: فهلا خصصتم العامد بذلك؟

قلنا: نص الآية مانع من ذلك؛ لأن الله تعالى قال: ﴿يَا
أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ نعم تعالى ولم
يخص، وسمى إتلاف الصيد في حال الحرم قتل وحرمه.
ثم قال: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ
النَّعَمِ﴾ فأوجب حكم الجزاء على العامد خاصة بخلاف النهي
العام في أول الآية.

وأما بطلان إحرامه بذلك: فلائنه بلا خلاف معصية،
والمعاصي كلها فسوق والإحرام يبطل بالفسوق كما ذكرنا قبل.

ومن أشنع الأقوال وفسادها إبطال المالكتين الحج بالدفع
من عرفة قبل غروب الشمس ولم يمنع الله تعالى قط من ذلك ولا
رسوله عليه السلام، ثم لم يطلوه بالفسوق الكبير الذي توقعه الله
تعالى أشد الوعيد فيه وهو قتل الصيد عمداً، وإبطلوا هم،

صوم، ولا غرامة هدي، أو إطعام أصلاً؛ فظهر فساد احتجاجهم
- والله تعالى الحمد.

واحتجوا أيضاً: بأن قالوا: لما كان متلف أموال الناس
يلزمه ضمانها بالخطأ والعمد وكان الصيد ملكاً لله تعالى وجب
ضمانه بالعمد والخطأ.

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو كان
حقاً لكان هذا منه عين الباطل، ولكانوا أيضاً قد أخطوا فيه.

**أما كونه خطأ فإن الله تعالى فرق بين حكم ما أصيب من
أموال الناس وبين حكم ما أصيب من الصيد في الإحرام فجعل
في أموال الناس المثل، أو القيمة عند عدم المثل، وجعل في الصيد
جزاء من النعم لا من مثله من الصيد المباح في الإحلال، أو
إطعاماً، أو صياماً، وليس شيء من هذا في أموال الناس؛ فسوّوا
بين حكمين قد فرق الله تعالى بينهما - وهذه جراءة شديدة وخطأ
لاشع.**

**وأما خطوهم فيه فإن الحنفيتين يجمعون على أن الكفارات
لا يجوز أن تؤخذ قياساً، وأوجبا هاهنا قياساً، والقوم ليسوا في
شيء، وإنما هم في شبه اللبس ونعوذ بالله من الخذلان..**

وأما المالكيون فإنهم قاسوا متلف الصيد خطأ على متلف
أموال الناس عمداً، وإنما يجب عندهم في أموال الناس القيمة
فقط، ويجب عندهم في الصيد المثل من النعم، أو الإطعام، أو
الصيام، فقد تركوا قياسهم الفاسد.

فإن قالوا: أتبعنا القرآن.

قلنا: فالتزموا اتباعه في العامد خاصة وإسقاط الجناح عن
المخطئ، وأوجبا في الصيد القيمة كما فعل أبو حنيفة وطرد
قياسه الفاسد.

وأيضاً: فإن الحنفيتين لا يرون ضماناً ما ولدت الماشية
المغصوبة إلا أن تستهلك الأولاد، ويرى على من أخذ صيداً وهو
حرم فولد عنه، ثم مات الولد من غير فعله؛ أن يقسم الأم
والأولاد، فإن قيسه الصيد على أموال الناس؟

**وأما الشافعيون فإن الله تعالى قد حرّم الحزير، وكل ذي
ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير كما حرّم الصيد في
الإحرام، وكل ذلك ملك لله تعالى، ثم لا يوجبون على من قتل
شيئاً من ذلك جزاءً، فقتضوا قياسهم.**

فإن قالوا: لم يرم قتل شيء من هذه.

قلنا: ولا أوجب الله تعالى الجزاء إلا على المتعمد؛ فإما
التزمو التصريح كما وردت ولا تعدوا حدود الله، وإنما اطرودوا

والحَفَاقِيُونَ الإحرام بالوطء ناسياً ولم يطله الله تعالى بذلك ولا رسوله ﷺ ولم يطلوه يقتل الصيد المحرم. وأبطلوا هم، والشافعيون الحج بالإكراه على الوطء ولم يطله الله تعالى قط به ولا رسوله عليه السلام، ولم يطلوه يقتل الصيد عمداً، وبالله تعالى التوفيق.

٨٧٧- مسألة: فلو أن كنايةً قتل صيداً في الحرم لم يحل أكله لقول الله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ فوجب أن يحكم عليهم بحكم الله تعالى على المسلمين، وبالله تعالى التوفيق.

٨٧٨- مسألة: وأما التعمد لقتل الصيد وهو محرم فهو مخير بين ثلاثة أشياء أيها شاء فعله، وقد أدى ما عليه؛ إما أن يهدي مثل الصيد الذي قتل من النعم وهي: الإبل، والبقر، والغنم - ضأنها، وما عجزها - وعليه من ذلك ما يشي الصيد الذي قتل مما قد حكم به عدلان من الصحابة رضي الله عنهم، أو من التابعين رحمهم الله، وليس عليه أن يستألف تحكيم حكيمين الآن وإن شاء أطعم مساكين؛ وأقل ذلك ثلاثة، وإن شاء نظر إلى ما يشي ذلك الصيد من الناس، فصام بدل كل إنسان يوماً.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّمَّا قُتِلَ مِنْ النِّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِثْلُكُمْ هَذَا بِأَلْفِ الْكَتَبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكُمْ صِيَامًا﴾.

فأوجب الله تعالى التخيير في ذلك بلفظة "أو" وأوجب من المثل ما حكم به ذوا عدل مثلاً.

فصح أن الصحابين إذا حكما بمثل في ذلك فقد صار فرضاً لازماً لا يحل تعديوه.

وكذلك الصحاب والتابع إن لم يوجد فيه حكم صحيحين. وكذلك حكم التابعين إن لم يوجد في حكم صحيحين، وأوجب تعالى طعام مساكين، وهذا بناء لا يقع على أقل من ثلاثة في اللغة التي بها نزل القرآن، ويقع على ثلاثة فصاعداً إلى ما لا يقدر على إحصائه إلا الله عز وجل؛ فكان إيجاب عدد أكثر من ثلاثة قولاً على الله تعالى بلا برهان، وهذا لا يجوز ووجب إطعام الثلاثة بنص القرآن لا أقل، فإن زاد فهو تطوع خير. ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل ونقطع بأنه تعالى لو أراد أن يلزم في هذا عدداً محدوداً من المساكين لا يوجب طاهر الآية أو صفة من الإطعام لا يقتضيه وظاهر الآية لا أغفل عمداً ولا نسيه، وليته لنا في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ كما بين عدد المساكين في كفارة قتل الخطأ، وكفارة العود للظهار، وكفارة الأيمان، وكفارة

وذكر تعالى عن إبراهيم أنه ذكر عن ربه عز وجل في حمله إياه هو ﴿يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي﴾ فإنما أراد عز وجل بذلك بلا شك ما أمسك الحياة وطرد الجوع مما يحل أكله لا مما يحرم ولا مما هو وعده سواء، فصح بقينا أنه يشي ثلاث مساكين مما يحل أكله.

وهكذا نقول في الإطعام في كفارة قتل الخطأ.

وأما سائر ما فيه الإطعام فقد جاء مقدراً ما يطعم فيه منصوباً وهي: أربعة مواضع فقط، الإطعام في وطء الأهل في نهار رمضان عمداً، والإطعام في الظهار، والإطعام في كفارة الأيمان، والإطعام في حلق الرأس للمريض المحرم قبل حلقه، وبالله تعالى التوفيق.

وأما قولنا في الصيام: فإن الإشارة بلفظة ذلك إنما تقع في اللسان العربي الذي به نزل القرآن على أبعده مذكور، وكان الصيد في هذه الآية أبعد مذكور فلمن بذلك عدله صياماً، ولا يكون عدله أصلاً إلا كما ذكرنا.

وأما من قومه قيمة، ثم قومه القيمة طعاماً، ثم رأى عدل ذلك صياماً فلم يوجب عدل الصيد وإنما أوجب عدل قيمته وليس هذا في الآية قبطل القول به جملة.

ثم نسأل من قال بتقويم الهدي درهم، أو طعاماً، أي الهدي تقويم؟ وقد يختلف قيم النوق، والبقر، والغنم، فأى ناقية تقويم؟ أم أي بقرة تقويم؟ أم أي شاة؟ وهذا الزام مضحك بلا برهان.

ثم نقول لمن قال بتقويم الصيد: متى تقومه؟ أحياناً أم متوتلاً.

فإن قالوا: متوتلاً.

قلنا: هو عندكم جيفة ميتة، ولا قيمة للميتة؛ ثم هو أيضاً منكم قول بلا برهان.

وإن قالوا: بل يقوم حيّاً.

قلنا: وما برهانكم على ذلك وقيمته حيّاً تختلف فيكون حاراً وحشاً يرغب فيه الملوك حيّاً فيغالون به فإذا ذكّي لم يكن له كبير قيمة، ثم في أي المواضع يقوم.

فإن قالوا: حيث أصيب.

قلنا: فإن أصيب بفلاة لا قيمة له فيها أصلاً، وكل ما قالوه قبل دليل.

قال أبو محمد: واختلف الناس هاهنا في مواضع.

أحدها التخير: فقال قوم: هذا على الترتيب ولا يميزه إلا الهدي فإن لم يبد بالإطعام فإن لم يبد فالصيام؛

وروي هذا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال: إذا أصاب الحرم الصيد فإن كان عنده جزاء ذبحه، فإن لم يكن عنده جزاء قوم جزاءه دراهم؛ ثم قومت الدراهم طعاماً فصام مكان كل نصف صاع يوماً، وإنما جعل الطعام للصائم؛ لأنه إذا وجد الطعام وجد جزاءه.

ورويناه أيضاً عن إبراهيم النخعي، وعطاء، ومجاهد، وميمون بن مهران.

وهو قول زفر، وسفيان الثوري.

ورويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الليث عن مجاهد عن ابن عباس كل شيء في القرآن أو فهو خير وكل شيء «فمن لم يجد» فهو الأول فالأول.

ورويناه التخير أيضاً: عن عطاء، ومجاهد، وإبراهيم، والزهرى، وقتادة.

وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والثافعي، وأبي سليمان. وإذا تنازع الناس فالرجع إلى القرآن، وحكم القرآن التخير، ولقد كان يلزم من قاس قاتل الصيد خطأ على العاصي في إيجاب الكفارة، أو على قاتل الخطأ أن يقس حكم كفارة الصيد على كفارة القتل فيجعلها على الترتيب كما كفارة القتل على الترتيب وإلا فقد تناقضوا.

ومنها استئناف التحكيم فإن الرواية جاءت عن طاووس: أنه يستأنف الحكم ويحكمان بحكم يومهما ولا ينظران إلى حكم من مضى، فإن مالكا، وابن أبي ليلى، والحسن بن حي،

والتوري قالوا: لا بد له من استئناف تحكيم حكيم.

ثم اختلفوا فقال مالك: الخيار إلى المحكوم عليه لا إلى الحكمين؛ ويقول لهما: لا تحكما علي إلا بالإطعام إن شاء أو بالصيام إن شاء، أو بالجزاء إن شاء.

وقال ابن أبي ليلى، وسفيان الثوري، والحسن، وابن حي: الخيار في ذلك إلى الحكمين لا إلى المحكوم عليه.

وقال مالك: لا يجوز للحكمين أن يحكما بغير حكم من مضى.

قال ابن حي: إن كان حكم اليوم أكثر من حكم من مضى؛ حكم بحكم اليوم، وإن كان حكم اليوم أقل من حكم من مضى؛ حكم بحكم من مضى.

وقال أبو حنيفة، والثافعي، أبو سليمان: لا يستأنف الحكم اليوم.

قال الثافعي، وأبو سليمان: إنما هو ما حكم به السلف لا يجوز تجاوزه.

قال أبو محمد: والله تعالى أوجب ما حكم به في ذلك ذوا عدل منا فإذا حكم اثنان من السلف فقد أوجب الله تعالى الطاعة لما حكما به فاستأنف تحكيم آخرين لا معنى له؛ لأنه لم يوجه قرآن، ولا سنة، ولا إجماع؛ فهو عمل فارغ فاسد لا فائدة فيه أصلاً.

ثم قول مالك: إن الخيار إلى المحكوم عليه خطأ مكرّر، إذ لو وجب تحكيم حكيم لا تجب طاعته فيما حكما به فما جعل الله تعالى إليهما الحكم به لكان ذلك عملاً فاسداً.

فإن موهوا بالحكمين بين الزوجين فلم يجعل الله تعالى قط إليهما فرقة ولا إيجاب غرامة؛ وإنما جعل تعالى إليهما الإصلاح ليقف الله تعالى بينهما فقط.

ومنها أن بعض من ذكرنا رأى التحكيم في الإطعام، والصيام، وهذا خطأ؛ لأن الله تعالى لم يوجب التحكيم في ذلك إلا في الجزاء بالهدي فقط هذا هو نص الآية.

ثم القائل بهذا قد خالف ما جاء عن ابن عباس، وغيره من الحكم في الإطعام، والصيام فتناقض.

ومنها مقدار الإطعام، والصيام: فعن ابن عباس كما ذكرنا أنّاً أن يقوم الجزاء من التعم دراهم، ثم تقوم الدراهم طعاماً فيصوم بدن كل نصف صاع يوماً.

وعن ابن عمر أيضاً كذلك، وكلاهما لا يصح عنهما، فدل

وقال أبو ثور: الإطعام ثلاثة أصحّ لستة مساكين لكل

مسكين نصف صاع، والصدية ثلاثة أيام فقط.

قال أبو محمد: أما ابن عباس فقد اختلفت أقواله في ذلك وليس بعضها أولى من بعض، وكلها قد خالفها أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وهم يعظمون خلاف الصاحب إذا وافق تقليدهم، لأن في أحده قوليه الترتيب وهم لا يقولون به.

وفيه: أن يقوم الجزاء، ولا يقول أبو حنيفة، ولا مالك به.

وفيه: عنه وعن ابن عمر مكان كل نصف صاع يوماً، ولا يقول مالك، ولا الشافعي به.

وأما قوله الثاني فكأنهم خالفوه له جملة، ولا يعرف فيما ذكرنا لابن عباس، وابن عمر مخالف من الصحابة رضي الله عنهم.

قال علي: لم نجد شيء من هذه الأقوال برهاناً من قرآن، ولا سنة، ولا حجة إلا فيها، ولا أحسن قولاً ممن استسهل خلاف ابن عباس برأي نفسه أو برأي تابع قد خالفه غيره من التابعين، ثم ينكر على من خالفه التزاماً للقرآن، ونحن راضون مسرورون بهذه القسمة من الله تعالى لنا وهم لا أعدنا الله تعالى ذلك بمنه وفضله آمين. والتابعون مختلفون كما ذكرنا فمن تعلق ببعض قوله لواحد منهم بلا نص في ذلك فقد خالفه نفسه وغيره من التابعين المذكورين في قوله أخرى في المسألة بعينها، وإنما هم سبعة فقط مختلفون متنازعون: مجاهد، وعطاء، وإبراهيم، والحسن، وأبو عياض، وسعيد بن جبير، وميمون بن مهران.

وأما قول أبي حنيفة، وسفيان، ومالك، والشافعي، فمع اختلافهم وتنازعهم فلا برهان لواحد منهم على صحة دعواه لا من قرآن، ولا من سنة، ولا من رواية سقيمة، ولا من قول صاحب، ولا قياس، ولا من تابع موافق لواحد منهم في قوله كله في ذلك.

وأما الليث فإنه قاس الصيام في ذلك على الصيام في قتل النفس، ولقد كان يلزم من قاس إيجاب الكفارة في قتل الصيد خطأ على وجوبها في قتل المؤمن خطأ أن يقاس الصيام في هذه على الصيام في ذلك كما فعل الليث، ولا سيما من لم يبلغ دية العبد والأمة إلى دية الحر والحر، ومن جعل للفارس سهماً، وقال: لا أفضل بهيمة على إنسان، ثم فضل البهائم هانتا على الناس في الصيام عن نفوسها.

قال أبو محمد: والقياس كله باطل، ولو كان حقاً لكان هانتا باطلا؛ لأن الله تعالى أوجب في جزاء الصيد مثلاً من النعم

هذا على أن الإطعام يكون لكل مسكين نصف صاع.

عن ابن عباس أيضاً قول آخر وهو إن قتل نعمة، أو حمار وحش فبدنة من الإبل فإن لم يجد أطعم ثلاثين مسكيناً، فإن لم يجد صام ثلاثين يوماً والإطعام مدّ فقط، فإن قتل أيلة أو نحوه فبقرة، فإن لم يجد أطعم عشرين مسكيناً، فإن لم يجد صام عشرين يوماً، فإن قتل طياً فشاة، فإن لم يجد فإطعام ستة مساكين، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام.

قال أبو محمد: ما نعلم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم قوله غير هذه التي ذكرنا.

وروينا عن مجاهد: أن يحكم في ذلك بهدي فإن لم يجد قوم الهدي طعاماً، ثم قوم الطعام صياماً لكل مسكين مدان، ومكان كل مسكين صوم يوم.

وعن إبراهيم نحو هذا.

وعن الحسن مثله أيضاً.

وعن عطاء يقوم الجزاء طعاماً، ثم يصوم بدل كل مد يوماً، فإن وجد الطعام قبل أن يفرغ من الصوم أطعم.

وروينا عنه أيضاً بدل كل نصف صاع صيام يوم.

عن ميمون بن مهران: أن صيام يوم بدل كل مسكين يوماً.

وعن أبي عياض - وهو تابعي - روى عن معاوية قال: أكثر الصوم في ذلك واحد وعشرون يوماً.

وصح عن سعيد بن جبير أنه قال: الصوم في فدية الصيد من ثلاثة أيام إلى عشرة أيام ما نعلم عن تابع في هذا غير ما ذكرنا.

وقال الليث: لا يتجاوز في ذلك بالصوم ستين يوماً.

وقال أبو حنيفة: يقوم الصيد دراهم فينأى بها طعاماً فيطعم كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو صاع شعير أو زبيب، أو يصوم بدل كل مسكين يوماً.

وهو قول الثوري.

وبه قال مالك، إلا أنه قال: يطعم لكل مسكين مدّاً أو يصوم بدل كل مد يوماً، وقومهم بتقويم الصيد لا نعلم قبلهم عن أحد وإنما قال من ذكرنا قبل بتقويم الهدي وهو الجزاء.

وقال الشافعي: يقوم الجزاء لا الصيد دراهم، ثم تقوم الدراهم طعاماً فيطعم مدّاً مدّاً أو يصوم بدل كل مد يوماً.

وهو قول مالك، وسفيان الثوري، والثعالبي، وابن حي، وابن أبي ليلى، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وأبي سليمان، وغيرهم.

فأتى أبو حنيفة بقول لم يسمع بأوحش منه في هذا الباب، وهو أنه قال: من قتل صيداً وهو محرم فإنه يقرم الصيد دراهم، ثم يتاع بذلك الدراهم ما بلغت من الهدي ولا يجزئ في ذلك إلا الجذع من الضأن فصاعداً والثني من الإبل، والبقر، والماعز، فصاعداً.

فإن وجد تلك القيمة هديين أو ثلاثة أو أربعة: لزمه أن يهدي كل ذلك - هكذا يفعل في الظبي والنعامة، وحمار الوحش، والإبل، والبقرة الوحشية، والغنم، والريبع والحمامة، وغير ذلك.

فإن لم يبلغ قيمة ذلك هدياً ابتاع به طعاماً فاطعم كما ذكرنا عنه قبل.

فإن قتل فيلاً لم يتجاوز بهدي في جزائه شاة واحدة. وكذلك إن قتل قرداً. ويجزئ الخنزير البري إن قتله؛ فليت شعري كيف يقوم الخنزير؟

وقال صاحب زفر: يقرم الصيد فإن بلغت قيمة النعامة أكثر من بدنة لم يتجاوز بها بدنة واحدة، فإن بلغت قيمة حمار الوحش، وثور الوحش، والأيل، والأروي أكثر من بقرة لم يتجاوز بها بقرة واحدة؛ فإن بلغت قيمة الثيول والغزال، والظبي، والأرنب، والوبر، والريبع، والغنم، والحمامة، والجلجلة، والقطاة، والنبسي، والحباري، والكروان، والكرامي، والدجاجة الحشيشية، أكثر من شاة واحدة لم يتجاوز بها شاة واحدة؛ فإن لم يبلغ شيء من ذلك نسم هدي ابتاع به طعاماً كما قال أبو حنيفة.

وخالفهما أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، فرايا الجزاء بالمثل كما قال سائر الناس.

قال أبو محمد: قول أبي حنيفة، وزفر في غاية الفساد، وخالف للقرآن والسنة؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ﴾ يقول تعالى: فجزاء قيمة مثل ما قتل من النعم، ولا تدل الآية على ذلك أصلاً ولا تحتمل بوجه من الوجوه.

وصح عن النبي ﷺ في الصَّيِّع: كبش، ولم يجعل فيها قيمة، وقد وجدنا قيمة الحمامة الهادية، والمقلين المغردة يبلغ عشرات الدنانير، فعلى قول أبي حنيفة يكون جزاء كل واحد منهما من الهدي أكثر من جزاء الحمار الوحشي - والنعامة من

أو إطعاماً ولم يوجب شيئاً من ذلك في قتل المؤمن خطأ بل أوجب هنالك دية. وعق رقية ولم يوجبها هاهنا فكيف يستجيز أحد قياس شيء على شيء قد فرق الله تعالى بين حكميهما.

وأما أبو ثور فإنه قاس الإطعام، والصيد في جزاء الصيد على الإطعام والصيد في فدية حلق المحرم راسه للأذى يكون به والمرص.

قال علي: وهذا قياس والقياس كله باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل؛ لأن قاتل الصيد عاص لله تعالى فاسق أثم، ثم متعود أئد الوعيد، وحائث راسه لمرض يه: مطيع محسن مأجور، فكيف يجوز قياس أحدهما على الآخر وليس مثله؟ ثم إن الله تعالى قد فرق بينهما فجعل في جزاء الصيد تحكيم حكيم ولم يجعل ذلك في حالتي راسه، وهذا بين، وبالله تعالى التوفيق.

وقد روينا عن إسحاق بن راهويه أنه ذكر له قول أحد في مسألة فقال: أحسن ما كنت أظن أن أحداً يوافي عليها، فلم ينكر أبو يعقوب رحمه الله القول بما لا يعلم به قاتل إذا وافق القرآن، أو السنة لا كمن ينكر هذا - ثم يأتي بأقوال من رآه مخالفة للقرآن والسنة لا يعرف أن أحداً قال بها قبله، وفي قول كل من ذكرنا من أبي حنيفة، ومالك، والليث، والثعالبي، ما لا يعرف أن أحداً قال به قبل كل واحد منهم من التقسيم الذي قسموه، فمتبع القرآن، والسنة أولى بالحق.

ومنها: ما هو المثل الذي يجزئ به الصيد من النعم فإن الرواية جاءت:

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عائد بن حبيب عن عطاء، ومجاهد، وإبراهيم قالوا جميعاً: إذا أصاب المحرم صيداً حكم عليه بثمنه فاشترى به هدياً فإن لم يجد قرم طعاماً فتصدق به على كل مسكين نصف صاع، فإن لم يجد صام لكل صاع يومين.

وقد صح عن عطاء، ومجاهد، وإبراهيم غير هذا، وهو أنهم قالوا: الجزاء بالمثل من النعم لا بالقيمة.

وهكذا روينا عن عثمان، وعمر، وعلي، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وجابر بن عبد الله، وإسحاق، ومعاوية، وابن مسعود، وطارق بن شهاب، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم، ولا يخالف لهم من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك.

وكذلك أيضاً عمن ذكرنا من التابعين، وعن شريح، وسعيد بن جبير، وغيرهم.

ثم نظرنا في المائلة من أقل الوجوه، وهو وجه واحد فوجدنا كل ما في العالم لا نحاش شيئاً، فهو يماثل كل ما في العالم من وجه ولا بد وهو الخلق، لأن كل ما في العالم - وهو ما دون الله تعالى - فهو مخلوق فبطل هذا القسم أيضاً.

ولو استعمل لأجزاء العنز بدل الحمار الوحشي، والنعامة؛ لأنها حيوان مخلوقان معاً، وهذا ما لا يقوله أحد. فلم يبق إلا القسم الثالث وهو المائلة من أغلب الوجوه، وأظهرها، وإذا لم يكن في المسألة إلا أقوال عسيرة فبطلت كلها إلا واحداً فهو الحق بلا شك، فهذا موجب القرآن.

ووجدنا رسول الله ﷺ قد حكم في الضيع بكيش، فعلما يقيناً أنه عليه السلام إنما بين لنا أن المائلة إنما هي في القد وهيئة الجسم، لأن الكيش أشبه النعم بالضيع - وبهذا جاء حكم السلف الطيب رضي الله عنهم.

روينا من طريق جرير بن حازم عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي عمارة عن جابر بن عبد الله قال: «سألت رسول الله ﷺ عن الضيع فقال: هو صيّد وجعل فيه كيشاً إذا صاده المخرم».

ومن طريق سفيان بن عيينة أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: حكم عمر بن الخطاب في الضيع كيشاً.

ومن طريق حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار عن رباح أن عبد الله بن عمر حكم في الضيع كيشاً.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء: أنه سمع ابن عباس يقول: في الضيع كيش.

وعن علي بن أبي طالب، وجابر بن عبد الله قالاً جميعاً: في الضيع كيش فهم: عمر، وعلي، وجابر، وابن عمر، وابن عباس، وقد بلغ ابن الزبير قول عمر هذا فلم يخالفه.

وهو قول عكرمة، والشافعي، وأبي سليمان.

ومن طريق ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس: أن عمر بن الخطاب، وعثمان، وعلي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت قالوا في النعمة: بدنة من الإبل.

ومن طريق ابن جريج عن عطاء: أن ابن عباس، ومعاوية، قالوا: في النعمة بدنة يعني من الإبل.

وهو قول طاووس، وعطاء، ومجاهد، وعروة بن الزبير، وإبراهيم النخعي.

وهو قول مالك، والشافعي، وأبي سليمان، ولا شيء

الهدى، فهذا مع خلاف القرآن تخليطاً فاحشاً.

ثم سائر تقسيمه المذكور فهو شيء لم يحفظ عن أحد من أهل الإسلام قبله، وقد وقف أبو يوسف أبا حنيفة على أن هذا الباب قد روي فيه آثار موقفة، فلم يفت إلى ذلك وقال: إنما نتبع للقرآن.

قال أبو محمد: فوالله ما وقف في هذا لاتباع القرآن، ولا لاتباع أحد من السلف، وقد أطلقوا القول بأنه قد بلغهم ذلك عن ابن عباس، وإبراهيم.

قال أبو محمد: وهذا إطلاق فاسد إنما جاء عن إبراهيم، وعطاء، ومجاهد: أن يقوم الصيّد فقط وجاء عنهم خلافة.

وأما ابن عباس فلم يأت عنه إلا ما ذكرنا قبل فقط مما قد خالفوه كله - ولقد أقدم بعضهم فقال: القيمة أعدل.

قال علي: كذب الألفك الأسم - ولا كرامة - أن تكون القيمة أعدل من المثل من النعم الذي أمر الله تعالى به، بل القيمة في ذلك جور وظلم؛ وإنما هو أصل بنوه على أصل آخر لهم فاسد وهو أن يحكم فيما أثلف من أموال الناس بما لا يكال، ولا يوزن بالقيمة لا بالمثل - وهذا رد منهم للخطأ على الخطأ، وما الواجب في كل ذلك إلا المثل بنص القرآن والسنة.

قال أبو محمد: فإذا قد بطلت هذه التخليط فالواجب الرجوع إلى القرآن وما حكم به رسول الله ﷺ وما حكم به العدول من الصحابة، والتابعين رضي الله عنهم كما أمر تعالى باتباعهم هاهنا، وبالله تعالى التوفيق.

٨٧٩ - مسألة: وفي النعمة بدنة من الإبل، وفي حمار

الوحش، وثور الوحش، والأروسة العظيمة، والأيل، بقره، وفي الغزال، والوعل، والظبي، عنز، وفي الضب، واليربوع، والأرنب، وأم حنين جدي، وفي الوبر: شاة.

وكذلك في الورل والضيع، وفي الحمامة، وكل ما عب وهدر من الطير: شاة.

وكذلك الحبارى والكركي، والبلدج، والإور البري، والبرك البحري، والدجاج الحبشي، والكروان.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾ فلا يخلو المثل من أن يكون من جميع الوجوه، أو من وجه واحد، أو من أغلب الوجوه؛ فوجدنا المائلة من جميع الوجوه معدومة من العالم جملة لأن كل غريز فليس ملتبس في تغايرهما فبطل هذا القسم.

أشبه بالنعامة من الناقة في طول العنق، والهيئة والصورة.

وروي عن ابن مسعود في حمار الوحش بدنة أو بقرة، وعن ابن عباس فيه بدنة - وعن إبراهيم فيه بدنة - وعن عطاء فيه بدنة.

وقد روي عن عطاء أيضاً فيه بقرة - والرواية في ذلك عن ابن عباس لا تصح، ولا عن ابن مسعود لأنه مرسل عنه.

وروي ابن أبي نجیح عن مجاهد - وروي ابن جريج عن عطاء قالا جميعاً: في حمار الوحش: بقرة، وفي بقرة الوحش: بقرة. قال عطاء: وفي الأروى بقرة.

وقال مجاهد: في القادر العظيم من الأروى بقرة.

وهذا صحيح عنهما وهما ذوا عدل منا.

فوجدنا حمار الوحش أشبه بالبقرة منه بالناقة، لأن البقرة وحمار الوحش، ذوا شعر وذنب ساخن وليس لهما سنمان، والناقة ذات وبر وذنب قصير وسنام فوجب الحكم بالبقرة لقوة المماثلة.

وروي عن ابن عباس في الإبل: بقرة - وبه يقول الشافعي. وفي الثيل: بقرة.

وهو قول جماعة من السلف. وفي الوبر: شاة.

وهو قول عطاء، والشافعي، وعن عمر بن الخطاب وعطاء في الغزال: شاة.

قال أبو محمد: الشاة تقع على الماعزة كما تقع على الضائية.

وعن سعد، وعبد الرحمن بن عوف في الظبي: تيس.

وعن عمر بن الخطاب، وزيد بن جابر في الضب: جدي راع.

وعن زيد بن عبد الله، وطارق بن شهاب مثله أيضاً.

فقال مالك، وأبو حنيفة: لا يجوز هذا.

وروي عن عطاء في الضب: شاة.

وعن مجاهد في الضب: حنفه من طعام.

وهذا كله لا شيء لأن خلاف حكم عمر، وطارق، ومن معهم لا يجوز خلافه، لأنهم ذوا عدل منا مع موافقتهم القرآن في المماثلة؛ وقول عطاء حادث بعدهم، وقول مجاهد كذلك مع خلاف قولهما، وقول مالك للقرآن.

ويقول عمر يقول الشافعي، وأبو سليمان، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وأبو سلمة، وغيرهم.

وعن عمر في الأرنب: عناق، وهي الجدي.

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص، وعمر بن جحش، وابن عباس مثله.

وهو قول الشافعي، وأحمد، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وأبي سليمان، وغيرهم.

قال أبو حنيفة، ومالك: لا يجوز - فخالفوا كل من ذكرنا، والمائلة المأمور بها في القرآن.

وعن عمر، وابن مسعود، ومجاهد في اليربوع: سخله، أو جفرة، وهما سواء.

وهو قول الشافعي، وأحمد، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وأبي سليمان، وغيرهم.

وروي عن عطاء: لم أسمع فيه شيء، وعن الزهري: فيه حكمة.

وعن إبراهيم: فيه قيمته - وهذا كله ليس بشيء.

وقال مالك في الأرنب، والضب، واليربوع قيمته يتنازع به طعام - وهذا خطأ لم يوجب القرآن، ولا السنة، ولا قول صاحب، ولا إجماع، ولا قياس.

فإن قالوا: قسنا على الأصاحي لا يجوز فيه الجذع من غير الضأن ولا ما دون الجذع من الضأن.

قلنا: القياس باطل، ثم لو كان حقاً لكتّم أول مخالف لهذا القياس لأنكم تقولون: إن الكبش، والتيس، أفضل في الأصاحي من الإبل، والبقرة، وإن الذكر فيها أفضل من الأنثى، وتقولون في الهدي كله: إن الإبل، والبقرة، أفضل من الضأن، والماعز، وإن الإناث أفضل فيها من الذكور؛ فمرة تقيسون حكم بعض ذلك على بعض، ومرة تفرقون بين أحكامها بلا نص ولا دليل.

فإن قالوا: قد صرح عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تجزئ جذعة» عن أخذ بعد أبي بردة.

قلنا: نعم، والذي أخبر بهذا هو الذي أخبرنا عن ربه تعالى بإيجاب مثل الصيد المقتول من النعم، وليس بعض كلامه أول بالطاعة من بعض، بل كله فرض استعماله، ولا يجوز ترك شيء منه لشيء، وبالله تعالى التوفيق.

ولم ينه قط عليه السلام عن ما دون الجذع باسمه؛ لكن لما كان بعض ما دون الجذع لا يقع عليه اسم شاة لم يجز فيما جاء فيه النص بإيجاب شاة فقط.

وأما الجذعة فلا تجزئ في جزاء الصيد أيضاً؛ لأن التهي

إِلَّا وَسْتَعَهَا﴾ فَإِذَا لَا شَيْءَ فِي هَذَا فَلَا شَيْءَ أَيْضًا فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ عَلَّمَ أَنَّ مِنْ جِزَاءِ الصَّيْدِ الَّذِي خُلِقَ صَغِيرًا جَدًّا كَصَفَارِ الْعَصَافِيرِ وَالْجَرَادِ فَلَمْ يُجْعَلْ فِي كَبِيرِ الصَّيْدِ وَصْغَرِهِ إِلَّا فِدْيَةٌ طَعَامٌ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُهُ صِيَامًا: فَوُجِبَ فِي الْجَرَادَةِ قَمَا فَوْقَهَا إِلَى التَّعَامَةِ، وَفِي وَلَدِ أَصْغَرِ الطَّيْرِ إِلَى حِمَارِ الْوَحْشِ: إِطْعَامٌ ثَلَاثَةَ مَسَاكِينَ قَطُّ.

وَأَمَّا الصَّيَّامُ فَلَا صِيَّامَ فِي الْإِسْلَامِ أَقَلُّ مِنْ صَوْمِ يَوْمٍ، فَمَنْ كَانَ صَغِيرًا مِنْهَا صَوْمَ يَوْمٍ قَطُّ، فَإِنْ كَانَ يَشْبَعُ بِكَبِيرِ جَسَمِهِ إِنْسَانِينَ أَوْ ثَلَاثَةً فَكَثُرَ: فَلِكُلِّ أَكَلِ صَوْمِ يَوْمٍ كَمَا نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ هَذَا قَوْلٌ لَا يَحْفَظُ عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ سَلَفَ.

قُلْنَا: لَحْنٌ لَا نَدْعِي الْإِحَاطَةَ بِأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ جَمِيعِهِمْ وَالتَّابِعِينَ كُلَّهُمْ فَمَنْ بَدَعَهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ بَلَّ تَقَوُّوا وَتَقَطَّعَ: أَنَّ مِنْ أَدْعَى الْإِحَاطَةِ بِأَقْوَالِهِمْ فَقَدْ كَذَبَ كَذِبًا مَتِينًا لَا خُفَاءَ بِهِ، وَلَا نَنْكُرُ الْقَوْلَ بِمَا أَوْجِبَهُ الْقُرْآنُ أَوْ السُّنَّةُ وَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ رَوَايَةً عَنْ إِنْسَانٍ بِعَيْنِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَقُلْ لَنَا قَطُّ وَلَا رَسُولُهُ ﷺ لَا تَقُولُوا بِمَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنَّ إِنْسَانًا قَالَ بِمَا فِيهِمَا؛ بَلَّ هَذَا الْقَوْلُ عِنْدَنَا ضَلَالٌ وَبِدْعَةٌ وَكَبِيرَةٌ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ، وَإِنَّمَا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾.

وَالنَّاسُ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي الْجَرَادِ:

فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سُلَيْمَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَزَّمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «الْجَرَادُ مِنَ صَيْدِ الْبَحْرِ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى عَنْ حَمَّادٍ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ جَبَانَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُسْتَدًّا مِثْلَهُ.

وَعَنْ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرٍ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ الْجَرَادَ نَشْرٌ حَوَتْ يَتْرَهُ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّتَيْنِ، وَأَبَاحَ أَكْلَهُ لِلْمَحْرَمِ وَصِيدُهُ؛ فَهَذَا قَوْلٌ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنصُورٍ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشَرٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ قَالَ كَعْبٌ: ذَكَرَ لِعَمْرٍ أَنِّي أَصَبْتُ جَرَادَتَيْنِ وَأَنَا مُحَرَّمٌ فَقَالَ لِي عَمْرٌ: مَا نَوَيْتَ فِي نَفْسِكَ، قُلْتَ: دَرَاهِمَيْنِ، فَقَالَ عَمْرٌ: تَجَرَّتَانِ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَتَيْنِ، امْضِ لِمَا نَوَيْتَ فِي نَفْسِكَ. فَهَذَا عَمْرٌ وَكَعْبٌ: جَعَلَا فِي الْجَرَادَةِ دَرَاهِمًا - فَهَذَا قَوْلٌ آخَرُ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: أَخْبَرَنَا أَبُو معاويةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسَدِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ فِي مُحَرَّمٍ أَصَابَ جَرَادَةً: ثَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ.

عَنْهَا عَمُومٌ، إِلَّا حَيْثُ أُوجِبَتْ بِاسْمِهَا وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، قَطُّ، مَعَ أَنَّ الْجَذْعَ مِنَ الضَّئَانِ، وَالْمَاعِزِ، وَالْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ: لَا مَعْنَى لِمُرَاعَاتِهِ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ إِنَّمَا يَرَاعَى الْمِثْلُ فِي الْقُدْرَةِ وَالصُّورَةِ لَا مَا لَا يَعْرِفُ إِلَّا بَعْدَ فَرْقِ الْأَسْنَانِ - فَصَحَّ أَنَّ الْجَذْعَةَ لَا تَجْزِي فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَرَوَيْنَا عَنْ عَطَاءٍ فِي الْوَلَدِ: شَاةٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنْ كَانَ عَطِيًّا فِي مَقْدَارِ الشَّاةِ فَكَذَلِكَ، وَإِلَّا فَبِهِ، وَفِي التَّفْطِيلِ: جَدِي صَغِيرٌ.

وَعَنْ عَمْرٍ، وَعِثْمَانَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَمْرٍ فِي الْحَمَامَةِ: شَاةٌ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، وَاحِدٌ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ: كُلُّ مَا يَعْصُ كَمَا تَعْصِي الشَّاةُ فِيهِ شَاةٌ بِهَذِهِ الْمِثَالَةِ.

وَرَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي التَّبَسِّيِّ، وَالْقَمَرِيِّ، وَالْحَبَّارِيِّ، وَالْقَطَاةِ، وَالْحَجَلَةِ شَاةٌ شَاةٌ.

وَرَوَيْنَا عَنْ عَطَاءٍ فِي كُلِّ ذَلِكَ مِثْلَ هَذَا أَيْضًا.

وَكَذَلِكَ فِي الْكُرْوَانِ، وَابْنِ الْمَاءِ.

وَرَوَيْنَا عَنْ الْقَاسِمِ، وَاسْمُ: ثَلَاثُ مَدٍّ: خَيْرٌ مِنْ حَجَلَةٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَا يَجُوزُ هَاهُنَا خِلَافٌ مَا حَكَمَ بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٌ.

قَالَ عَلِيُّ: وَعَنْ عَطَاءٍ فِي الْمَدْهَلِ: دَرَاهِمٌ، وَفِي الْوَطُوطِ: ثَلَاثَا دَرَاهِمٍ، وَفِي الْعَصْفُورِ: نِصْفُ دَرَاهِمٍ.

وَعَنْ عَمْرٍ فِي الْجَرَادَةِ: ثَمَرَةٌ، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ مِثْلُ ذَلِكَ.

وَقَالَ آخَرُونَ: لَا شَيْءَ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ، وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهَا إِنْ غَسَتْ فِي الْبَحْرِ مَاتَتْ.

وَعَنْ كَعْبٍ فِي الْجَرَادَةِ دَرَاهِمٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِتَحْكِيمِ فِي الْجِزَاءِ مِنَ النِّعَمِ لَا فِي الْإِطْعَامِ وَلَا فِي الصِّيَامِ، فَلَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِي هَذَيْنِ الْعَمَلَيْنِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ فِي ذَلِكَ وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا قَبْلَ، فَكُلُّ مَا كَانَ لَهُ مِثْلٌ مِنْ صَغَارِ النِّعَمِ جِزْيَ بِهِ وَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ مِنْ كِبَارِ النِّعَمِ وَلَا صَغَارُهُ فَإِنَّمَا فِيهِ فِدْيَةٌ طَعَامٌ مَسَاكِينَ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ لِأَنَّ مِنَ الْحَالِ أَنْ يُوجِبَ اللَّهُ تَعَالَى جِزَاءَ صَيْدٍ بِمِثْلِهِ مِنَ النِّعَمِ وَهُوَ لَا مِثْلَ لَهُ مِنْهَا، لِأَنَّ هَذَا تَكْلِيفٌ مَا لَيْسَ فِي الْوَسْعِ وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا

بْنِ جَابَانَ وَهُوَ يَجْهَلُ. وَيَالْعَيَانَ يَرَى النَّاسُ الْجَرَادَ يَبْيَضُ فِي الْبَرِّ
وَفِي الْبَرِّ يَفْقَسُ عَنْهُ الْبَيْضُ وَفِي الْبَرِّ يَبْقَى حَتَّى يَمُوتَ، وَأَنَّهُ لَوْ
غَمَسَ فِي مَاءٍ عَذِيبٍ أَوْ مِلْحٍ لَمَاتَ فِي مَقْدَارِ مَا يَمُوتُ فِيهِ سَائِرُ
حَيَوَانَ الْبَرِّ إِذَا غَمَسَ فِي الْمَاءِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَقُولُ الْكَذِبَ؛
فَنَسَقْتُ هَذَا الْقَوْلَ بَيِّنًا.

وَصَحَّ أَنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ الْحَرَمِ عَلَى الْحَرَمِ وَفِي الْحَرَمِ بِلَا
شَكٍّ. وَالْأَقْوَالُ الْبَاقِيَةُ عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَكَعْبِ بْنِ الْجَرَادَةِ:
دَرَاهِمُ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ فِي الْجَرَادَةِ: نَمْرَةٌ.

وَقَالَ: عَمْرٌ: نَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَمْرٍو، وَابْنِ الْمُسَيَّبِ فِي الْجَرَادَةِ:
قَبْضَةٌ مِنْ طَعَامٍ.

وَعَنْ عَطَاءٍ: قَبْضَةٌ أَوْ لَقْمَةٌ.

وَعَنْ عِكْرَمَةَ: كَسْرَةٌ.

وَعَنْ عَمْدٍ بِنِ عَلِيٍّ، وَعَطَاءٍ، وَطَاوُوسٍ، وَبِجَاهِدٍ: يَطْعُمُ
شَيْئًا إِنْ أَصَابَهَا عَمْدًا وَإِلَّا فَلَا.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيمَا لَا نَدُّ لَهُ مِنَ النِّعَمِ: ثَمَنُهُ يَهْدِيهِ إِلَى
مَكَّةَ.

وَعَنْ عِكْرَمَةَ: ثَمَنُهُ - وَالْجَرَادَةُ تَمَّا لَا نَدُّ لَهَا مِنَ النِّعَمِ.

وَعَنْ الْحَسَنِ: هِيَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ.

وَعَنْ عَمْرٍو، وَابْنِ عَبَّاسٍ: الْمَنْعُ مِنْ صَيْدِهَا - وَلَمْ يَجْعَلْ فِيهَا
شَيْئًا. فَالْمَرْجُوعُ إِلَيْهِ عِنْدَ التَّنَازُعِ هُوَ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْنَا
الرَّجُوعَ إِلَيْهِ إِذْ يَقُولُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى
اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾.

وَالْقُرْآنُ يَوْجِبُ مَا قُلْنَا. وَيَاللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَدْ خَالَفَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَهَالِكٌ فِي بَيْضِ الصَّيْدِ كُلِّ مَا
رَوِيَ فِيهِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَنْكَرُوا ذَلِكَ عَلَى غَيْرِهِمْ،
وَفِي صَنْخِ الصَّيْدِ: مَا كَانَ مِنْهُ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ، أَوِ الطَّيْرِ
صَخَارَهَا فِي صَنْخَارِهِ، وَكِبَارَهَا فِي كِبَارِهِ، فَنِي رَأَى النِّعَمَ: فَصِيلٌ مِنَ
الْإِبِلِ. وَفِي وَلَدِ كُلِّ مَا فِيهِ بَقَرَةٌ عَجِلٌ مِثْلُ ذَلِكَ الصَّغِيرِ، وَفِيمَا
فِيهِ شَاةٌ، حَمَلٌ، أَوْ جَدِيٌّ: عَلَى مَا ذَكَرْنَا قَبْلُ.

وَقَالَ مَالِكٌ: فِي صَخَارَهَا مَا فِي كِبَارَهَا - وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ
الْكَبِيرَ لَيْسَ مِثْلًا لِلصَّغِيرِ.

وَرَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ حَكَمَ فِي فَرْخِي حَامِةٍ وَأَمْهَمَا
بِثَلَاثَةٍ مِنَ النِّعَمِ - وَقَدْ خَالَفُوا ابْنَ عَمْرٍو وَغَيْرَهُ فِي كَثِيرٍ مِمَّا ذَكَرْنَا

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
الطَّحْطَانُ عَنْ عَمْدٍ بِنِ عَمْرٍو بْنِ عِلْقَمَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ حَكَمَ فِي
الْجَرَادَةِ نَمْرَةً - فَهَذَا قَوْلٌ ثَلَاثٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي هَشِيمٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ بَكْرِ بْنِ
الْأَشْجَعِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَمْدٍ قَالَ: أَقْبَسَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي جَرَادَةٍ
يَصِيهَا الْحَرَمُ بِأَنْ يَقْبِضَ بِقَبْضَةٍ مِنْ طَعَامٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ التَّقْفِيُّ عَنْ
شُعَيْبِ بْنِ عَلِيٍّ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَارِقِيِّ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: فِي الْجَرَادَةِ
إِذَا صَادَهَا الْحَرَمُ: قَبْضَةٌ مِنْ طَعَامٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ
أَبِي ذَنْبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ فِي الْجَرَادَةِ: قَبْضَةٌ
مِنْ طَعَامٍ - فَهَذَا قَوْلٌ رَابِعٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ ابْنِ
جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ فِي الْجَرَادَةِ: قَبْضَةٌ أَوْ لَقْمَةٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ
جَابِرٍ عَنْ عَمْدٍ بِنِ عَلِيٍّ، وَعَطَاءٍ، وَطَاوُوسٍ، وَبِجَاهِدٍ: قَالُوا كُلُّهُمْ:
فِي الْجَرَادَةِ لَيْسَ فِيهَا فِي الْخَطِّ شَيْءٌ فَإِنْ قَتَلَهَا عَمْدًا اطْعَمَ شَيْئًا.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ حُدَيْرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ فِي
الْجَرَادَةِ قَالَ: يَطْعُمُ كَسْرَةً - فَهَذَا قَوْلٌ خَامِسٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ
سَمَاطٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ فِي حَرَمٍ أَصَابَ صَيْدًا لَيْسَ
لَهُ نَدُّ مِنَ النِّعَمِ: إِنَّهُ يَهْدِي ثَمَنَهُ إِلَى مَكَّةَ.

وَرَوَيْنَا أَيْضًا عَنْ عِكْرَمَةَ فِيهِ ثَمَنُهُ - فَهَذَا قَوْلٌ سَادِسٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ
عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: الْجَرَادُ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ - فَهَذَا قَوْلٌ سَابِعٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ مِسْرَةَ
الصَّنْعَانِيُّ أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءٍ بِنِ يَسَارٍ عَنْ كَعْبِ
الْأَحْبَارِ أَنَّ عَمْرٍو كَرِهَ أَكْلَ الْجَرَادِ لِلْحَرَمِ وَلَمْ يَجْعَلْ فِيهِ جَزَاءً.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ هَشِيمٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ عَنْ يُونُسَ
بِنِ مَاهِكٍ قَالَ: نَهَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ أَكْلِ الْجَرَادِ فِي الْحَرَمِ قَالَ: لَوْ
عَلِمُوا مَا فِيهِ مَا أَخَذُوهُ، فَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَقْوَالٍ كَمَا أوردنا، فَمَا الَّذِي
جَعَلَ بَعْضُهَا أَوَّلِي مِنْ بَعْضٍ.

وَأَمَّا الْخَبَرُ فِي ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَوْضِعٌ بِلَا شَكٍّ
لَأَنَّ فِي أَحَدِ طَرِيقَيْهِ أَبَا الْهَرَمِ وَهُوَ هَالِكٌ - وَفِي الْأُخْرَى مِمْمُونٌ

ينكرون مثل هذا أشد الإنكار كما ذكرنا آنفاً في قولنا في الجراد.

وثانيتها: أنه قول لا يوجد في القرآن، ولا في السنة.

وثالثها: أنهم لا يميزون الاشتراك في الهدي حيث صبح إجماع الصحابة والسنة على جوازه، ثم أجازوه هاهنا حيث لم يقل به أحد يعرف قبيهم.

فإن قالوا: إنما تقوم البدنة، أو الشاة، ثم نأخذ عشر تلك القيمة فنقطع به.

قلنا: هذا خطأ رابع فاحش لأنكم تلزمونه وتأمرونه بما تهنونه عنه من وقتكم فتجبرون عليه عشر بدنة، وعشر شاة ولا يجوز له إهداؤه، إنما يلزمه طعام بقيمة ذلك العشر، وهذا تخليط ناهيك به، وتناقض ظاهر.

وخامسها: احتجاجهم بأنهم قالوا ذلك قياساً على جنين الحرّة الذي فيه عشر دية أمّوه، قلنا: هذا قياس للخطأ على الخطأ وتشبيه الباطل بالباطل المشبه بالباطل وما جعل الله تعالى قط في جنين الحرّة ولا في جنين الأمة: عشر دية أمّوه، ولا عشر قيمة أمّوه؛ وإنما جعل الله تعالى «في الجنين على لسان رسوله عليه السلام: غرة عبداً، أو أمة فقط»، ولا جعل في الدية قيمة؛ بل جعلها مائة من الإبل.

قال أبو محمد: وأما اختلاف الناس في هذا فإنا:

روينا من طريق حماد بن سلمة أخبرنا عمّار بن أبي عمّار عن عبد الله بن الحارث بن نوفل «أن أعرابياً أهدى إلى رسول الله ﷺ بيضاً وتيناً وخشراً، فقال له: أطعمه أهلك فإنما حرّم».

ومن طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ مثله حرفاً حرفاً.

قال أبو محمد: الأوّل مرسل، وفي الثاني علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف، ثم لو صح ما كان فيهما نهى عن أكلها وإنما هو ترك منه عليه السلام وقد يترك ما ليس حراماً كما ترك الضب.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا حفص بن غياث. وأبو خالد الأحمر كلاهما عن ابن جريج عن عبد الله بن ذكوان هو أبو الزناد - عن عائشة أم المؤمنين «أن رسول الله ﷺ سئل عن بيض نعام أصابها محرّم، فقال عليه السلام: في كل بيضة صيامة يوم أو إطعام يسكين».

قال علي: أبو الزناد لم يدرك عائشة رضي الله عنها فهو منقطع، ولو صح قلنا به، وقال بهذا بعض السلف.

قبل. ويفدى المعيب بمجيب مثله، والسالم بسالم، والذكر بالذكر والأنتى بالأنتى لقوله تعالى: «فَجَزَاهُ بِثُلَاثٍ مِمَّا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ».

روينا من طريق حماد بن سلمة عن حبيب عن عطاء قال: في الطيبة الولد: شاة والد. وفي الحمارة الوحش التسريح بقرة تتوج.

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج قلت لعطاء بن أبي رباح أريت لو أصبت صيداً فيه نقص أو عور أغرم مثله؟

قال: نعم، قلت: الوفي أحب إليك؟

قال: نعم وفي ولد الضبع ولد الكيش لأن الصغير من الضباع لا يسمى صبعاً إنما يسمى الفرغل. والسلفهة هي من صيد البر، لأن عيشها الدائم في البر ففيها الجزء بصغير من الغنم. وما كان ساكناً في الماء أبداً لا يفارقه فهو مباح للمحرّم.

وقد روينا عن عطاء فيما عاش في البر والبحر، فيه: نصف الجزء.

قال علي: وليس هذا بشيء؛ لأن الله تعالى أباح للمحرّم صيد البحر وحرّم عليه صيد البر فليس إلا حرام أو حلال، ولا يجوز أن يكون حلال حراماً معاً، ولا لا حلال ولا حرام، وبالله تعالى التوفيق.

٨٨٠ - مسألة: ويضئ النعام وسائر الصيد حلال

للمحرّم وفي الحرّم.

وهو قول أبي حنيفة، وأبي سليمان، وأصحابهما: لأن البيض ليس صيداً، ولا يسمى صيداً، ولا يقتل، وإنما حرّم الله تعالى على المحرم قتل صيد البر فقط؛ فإن وجد فيها فرخ ميت فلا جزاء له، لأنه ليس صيداً ولم يقتله؛ فإن وجد فيها فرخ حي فمات فجزاؤه بجنين من مثله؛ لأنه صيد قتله.

وقال مالك: في بيضة النعام: عشر البدنة، وفي بيضة الحمامة: عشر الشاة؛ قال: لا يحل أكله للمحرّم، ولا للحلال إذا شواه المحرم أو كسره.

وقال الشافعي: فيه قبيته فقط.

قال أبو محمد: أما قول الشافعي فخطأ لما ذكرنا من أنه ليس صيداً؛ وأخطأ خطأ آخر أيضاً وهو أنه جزاؤه بمنه والجزاء لمن لا يوجد في قرآن ولا سنة.

وأما قول مالك فجمع فيه من الخطأ وجوهاً.

أولها: أنه قول لا يعرف أن أحداً قال به قبله - وهم

عن ابن عباس قال: في كل بيضة من بيض حمام مكة درهم.

وهو قول عطاء؛ وقال: فإن كان فيها فرخ فدرهم.

وقال عبيد بن عمير: ينصف درهم طعام ويتصدق به.

وعن عبد الرزاق عن معمر، وعن قتادة قال في بيض حمام مكة: درهم وفي بيضة من بيض حمام الحل: مد.

قال معمر: وقال الزهري: فيه ثمنه.

وهو قول الشافعي.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا عتاب بن بشير عن خضيف عن ابن عباس قال في البيضة: درهم.

فهي أقوال كما ترى:

أحدها: أن في بيضة النعامة صوم يوم، أو إطعام مسكين فيه خبر مستد وهو قول أبي موسى الأشعري، وابن مسعود، وابنه أبي عبيدة، وعبد الرحمن، وابن سيرين.

وثانيها: أن في كل بيضة منها لقاخ ناقة وهو قول علي، ومعاوية، وعطاء.

وثالثها: أن في بيضة النعامة ثمنها - هو قول عمر، وابن مسعود، وابن عباس، وإبراهيم، والشعبي، والزهري، والشافعي.

ورابعها: أن من له إبل ففي كل بيضة لقاخ ناقة ومن لا إبل له ففي كل بيضة درهماً وهو قول عطاء.

وفي بيض الحمام أقوال:

أحدها: في البيضة درهم وهو قول ابن عباس.

وثانيها: في البيضة نصف درهم وهو قول ابن عباس، وعبيد بن عمير.

وثالثها: فيها نصف درهم، فإن كان فيها فرخ فدرهم وهو قول عطاء.

ورابعها: في بيضة من حمام مكة درهم، وفي بيضة من حمام الحل مد وهو قول قتادة.

وخامسها: فيها ثمنها وهو قول الزهري، والشافعي. فخرج قولاً: مالك، وأبي حنيفة عن أن يعرف لهما قائل من السلف. وهم يعظمون هذا إذا خالف تقليدهم وبالله تعالى التوفيق.

كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي المليلح عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال في بيضة النعامة يصيبها الحرم: صوم يوم، أو إطعام مسكين.

ومن طريق ابن أبي شيبه أخبرنا عبيدة عن سعيد عن قتادة عن أبي مجاز عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود في بيض النعامة يصيبها الحرم قال أبو عبيدة: كان ابن مسعود يقول فيه: صوم يوم، أو إطعام مسكين.

ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة أن أبا موسى الأشعري قال: في كل بيضة من بيض النعامة صيام يوم، أو إطعام مسكين.

وهو قول عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود أيضاً.

وهو قول ابن سيرين أفتى بذلك على عمر أشراراً لخلال إلى بيض نعام فهذا قول.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير أخبرني عكرمة عن ابن عباس قال: قضى علي بن أبي طالب في بيض النعامة يصيبها الحرم ترسل الفحل على إبلك فإذا تبين لقاخها سميت عدداً ما أصبت من البيض فقلت: هذا هدي ثم ليس عليك ضمان ما فسد.

قال ابن عباس: فعجب معاوية من قضاء علي.

قال ابن عباس: لم يعجب معاوية من عجب ما هو إلا ما يباغ به البيض في السوقي يتصدق به.

قال ابن جريج: وقال عطاء: من كانت له إبل فإن فيه ما قاله علي ومن لم يكن له إبل ففي كل بيضة درهماً - فهذا قول آخر؛ وثالث ورابع.

ومن طريق وكيع أخبرنا الأعمش عن إبراهيم التخعي: أن عمر بن الخطاب قال في بيض النعامة: قيمته، أو ثمنه.

ومن طريق وكيع عن خضيف عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال في بيض النعامة: قيمته، أو ثمنه.

وهو قول إبراهيم التخعي، والشعبي، والزهري، والشافعي.

وأما بيض الحمام:

فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن مجاهد عن أبيه وعطاء كلاهما قال: إن علي بن أبي طالب قال: في كل بيضتين درهم.

ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن عبيد الله عن عطاء

٨٨١- مسألة: ولا يجوز الهدي في ذلك إلا موقفاً

عند المسجد الحرام ثم ينحر بمكة أو بمنى لقول الله تعالى: ﴿يُحَكِّمُ بِهِ ذَوْاً عَدَلٍ بَيْنَكُم مِّمَّا بَالِغُ الْكَذِبَةِ﴾.

٨٨٢ - مسألة: وأما الإطعام والصيام فحيث شاء، لأن الله تعالى لم يحدّهما موضعاً.

٨٨٣ - مسألة: وصيد كل ما سكن الماء من البراء، أو الأنهار، أو البحر، أو العيون أو الآبار حلالاً للمحرم صيده وأكله، لقول الله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغَايَةِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٍ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمَنْ كُلَّ تَاكُلُوا مِنْهُ لَكُمْ فَطَرَبًا﴾ فسمى تعالى كل ماء عذب أو ملح بماء، وحتى لو لم تات هذه الآية لكان صيد البر والبحر والنهر وكل ما ذكرنا حلالاً بلا خلاف، بنص القرآن.

ثم حرم بالإحرام وفي الحرم صيد البر ولم يجرم صيد البحر فكان ما عدا صيد البر حلالاً كما كان إذ لم يمت ما يجرمه، وبالله تعالى التوفيق.

٨٨٤ - مسألة: والجزاء واجب كما ذكرنا سواء سواء فيما أصيب في حرم مكة، أو في حرم المدينة أصابه حلال، أو محرّم؛ لقول الله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِمَّا قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ الْآيَةُ. فَمَنْ كَانَ فِي حَرَمٍ مَكَّةَ، أو في حرم المدينة فاسم حرم يقع عليه.

روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن الحسن بن حي قال: سألت ابن أبي ليلى عمّن أصاب صيداً بالمدينة، فقال: يحكمه عليه.

وهو قول ابن أبي ذئب، وعبد بن إبراهيم النيسابوري، وبعض كبار أصحاب الملك.

وقد صحّ أنّ رسول الله ﷺ حرّم ما بين لاجئتي المدينة ومكة حرّماً بينهما معروفتان، وحرّم المدينة معروفة كحرّم مكة.

وقال أبو حنيفة، ومالك: لا جزاء فيه - وهو خطأ لما ذكرنا.

واحتج بعض من امتحن بتقليدهما بغيره في أحلهما: أن عمرو بن أمية كان يصيد بالعقيق - وهذا لا حجة لهم فيه؛ لأنه خبر لا يصح، ولو صحّ لكان ذلك ممكناً أن يكون قبل تحريم الحرم بالمدينة والنهي عن صيدها.

والثاني: أن رسول الله ﷺ «كان له وحش فكان يلعب فإذا رأى رسول الله ﷺ قبحه وهو خبر لا يصح، ثم لو صحّ لا

كانت فيه حجة، لأن الصيّد إذا صيد في الحل، ثم أدخل في الحرم حلّ ملكه على ما نبين بعد هذا إن شاء الله تعالى.

٨٨٥ - مسألة: ومن تعمّد قتل صيد في الحل وهو في الحرم فعليه الجزاء لأنه قتل الصيّد وهو حرم، فإن كان الصيّد في الحرم والقاتل في الحل فهو عاصٍ لله عز وجل ولا يؤكل ذلك الصيّد ولا جزاء فيه.

أما سقوط الجزاء فلا لأنه ليس حرمًا.

وأما عصيانه والمنع من أكل الصيّد فلا لأنه من صيد الحرم ولم يأت فيه جزاء إنما جاء بتحريمه فقط؛ وإنما جاء الجزاء على القاتل إذا كان حرمًا.

روينا من طريق البخاري أخبرنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَكَّةَ ذَكَرَ كَلَاماً فِيهِ: «هَذَا بَلَدٌ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ يَخْلُقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا يُغْضَدُ شَوْكُهُ وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهُ» وذكر الحديث.

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبد الله بن محمد أخبرنا أبي أخبرنا عثمان بن حكيم أخبرنا عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن رسول الله ﷺ: «أنه قال: «إني أخرم ما بين لاجئتي المدينة أن يُقَطَّعَ عِضَاهُهَا أو يُقَتَّلَ صَيْدُهَا».

ومن طريق مسلم أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا عبد العزيز هو ابن عمّ الدراودي - عن عمرو بن يحيى المازني عن عباد بن نعيم عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم: أن رسول الله ﷺ قال: «إن إبراهيم حرّم مكة ودعا لأهلها وبني حرّم المدينة كما حرّم إبراهيم مكة».

قال أبو حمزة: فصحّ تحريم قتل صيد المدينة وإن ذلك كحكم حرم مكة سواء سواء، فصحّ أن كل صيد قتل في حرم المدينة، أو مكة فهو غير ذكي وبالله تعالى التوفيق.

روينا عن عطاء، وقادة، من رمى صيداً في الحل، والرامي في الحرم فعليه الجزاء، وبالله تعالى التوفيق.

٨٨٦ - مسألة: والقارن، والمعتمر، والمتعمّر، سواء في الجزاء فيما ذكرنا سواء في حلّ أصابوه، أو في حرم - إنما في كل ذلك جزاء واحد.

وهو قول مالك، والشافعي.

وقال أبو حنيفة: على القارن جزاء إن قتل في الحرم

وهو حرم فجزاء واحد - وهذا تناقض شديد؛ ثم قال: إن قتل الحِلَّ صيداً في الحرم فإنما فيه الهدى، أو الصدقة قسطن، ولا يجزئه صياد - وهذا تخليط آخر، وقول لا يعرف أحد قال به قبله؛ وإنما أوجب الله تعالى على قاتل الصيد وهو حرم جزاء مثل ما قتل، لا جزاء مثلي ما قتل؛ فخالف القرآن في كلا الموضعين، وبالله تعالى التوفيق.

وقد جاءت آثار عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم سئلوا عن الصيد يصيبه الحرم، فما سألوا في شيء من ذلك أقراراً هو، أم مفرداً، أم مختصراً، فبطل ما قالوه جملة، وبالله تعالى التوفيق.

٨٨٧- مسألة: فإن اشرك جماعة في قتل صيد عامدين لذلك كله، فليس عليهم كله، إلا جزاء واحد لقول الله تعالى: ﴿فَجَزَاءُ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ النِّعَمِ﴾ فليس في الصيد إلا مثله لا أمثاله.

روينا من طريق حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار أن موالى لابن الزبير قتلوا صيغاً وهم حرمون فسألوا ابن عمر، فقال: ادبحوا كبشاً.

فقالوا عن كل إنسان مناه فقال: بل كبش واحد جميعكم - وهذا في أول دولة ابن الزبير، ولا يعرف له من الصحابة رضي الله عنهم مخالف.

وهو قول عطاء، والزهرى، ومجاهد، والنخعي، ومحمد بن علي، والحارث العكلي، وحماد بن أبي سليمان، والأوزاعي، والشافعي، وأبي سليمان.

وروي عن الحسن البصري، وسعيد بن جبيرة، والشعبي: على كل واحد منهم جزاء.

وروي هذا أيضاً عن النخعي، والحارث العكلي.

وهو قول مالك.

وقال أبو حنيفة: أما الحرمون فسواء أصابوه في الحرم، أو الحِلَّ، على كل واحد منهم جزاء كامل.

وأما الخلافان فصاعداً يصيبون الصيد في الحرم فعليهم كله جزاء واحد؛ فكان هذا الفرق طريفاً جداً لا يحفظ عن أحد قبله.

واحتجوا في ذلك بأن إحرام كل واحد من الحرميين غير إحرام صاحبه، والحرم شيء واحد، ففعل لهم: بل موضع كل واحد منهم من الحرم غير موضع الآخر، وكل مكان من الحرم فهو حرم آخر، غير المكان الثاني، والإحرام حكم واحد لازم لجميع الحرميين.

واحتج بعض من رأى على كل واحد جزاء بأن قال: هي كفارة، فكما على كل قاتل خطأ إذا اشتركوا في دم المؤمن كفارة، وعلى كل حاثب إذا اشتركوا في فعل واحد كفارة فهذا مثله - فعارضهم الآخرون بأنه لما كان عليهم كلهم دية واحدة فكذلك عليهم جزاء واحد وإطعام واحد.

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس كله باطل، والصحيح أن أموال الناس محظورة فلا يجوز إلزامهم غرامة بغير نص ولا إجماع، فالجزاء بينهم والإطعام كذلك.

وأما الصياد فإن اختاروه، فعلى كل واحد منهم الصياد كله لأن الصوم لا يشترك فيه ولا يمكن ذلك، بخلاف الأموال.

فإن اختلفوا: فمن اختار منهم الجزاء لم يجزه إلا بمثل كامل لا ببعض مثلي - ومن اختار الإطعام لم يجزه أقل من ثلاثة مساكين، لأنه كان يكون خلاف النص، وبالله تعالى التوفيق.

٨٨٨- مسألة: ومن قتل الصيد مرة بعد مرة فعليه لكل مرة جزاء وليس قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ قَتَلْنَاكَ اللَّهُ بَنَةً﴾ بمسقط للجزاء عنه لأن الله تعالى لم يقل: لا جزاء عليه، بل قد أوجب الجزاء على القاتل للصيد عدماً، فهو على كل قاتل مع التقية على العائد، وبالله تعالى التوفيق.

٨٨٩- مسألة: وحلال للمحرم ذبح ما عدا الصيد مما يأكله الناس من الدجاج، والإوز، التمسك، والبرك، التمسك، والحمام، التمسك، والإبل، والبقر، والغنم، والخيول، وكل ما ليس صيداً - الحِلَّ والحرم سواء - وهذا لا خلاف فيه من أحد مع أن النص لم يجرمه.

وكذلك يذبح كل ما ذكرنا الحلال في الحرم بلا خلاف أيضاً مع أن النص لم يمنع من ذلك.

٨٩٠- مسألة: وجائز للمحرم في الحِلَّ والحرم، وللمحل في الحرم والحِلَّ قتل كل ما ليس بصيد من الخنازير، والأسود، والسمك، والقمل، والبراغيث، وقردان بغيره أو غيره بغيره، والحلم كذلك. ونستحب فم قتل الحيات، والفئران، والحداد، والغربان، والعقارب، والكلاب العقور، صغار كل ذلك وكباره سواء.

وكذلك الوزغ وسائر الحوام - ولا جزاء في شيء من كل ما ذكرنا ولا في القمل.

فإن قتل ما نهى عن قتله من هذه، أو صرد، أو ضفدع، أو نمل، فقد عصي ولا جزاء في ذلك.

برهاناً ما ذكرنا: أن الله تعالى أباح قتل ما ذكرنا، ثم لم ينه الحرم إلا عن قتل الصيد فقط، ولا نهى إلا عن صيد الحرم فقط، ولا جعل الجزاء إلا في الصيد فقط. فمن حرم ما لم يأت النص بتحريمه، أو جعل جزاء فيما لم يأت النص بالجزاء فيه: فقد شرع في الدين ما لم يأت به الله.

وقال أبو حنيفة: لا يقتل الحرم شيئاً من الحيوان إلا الكلب العقور، والحية، والعقرب، والحداة، والغراب، والذئب فقط، ولا جزاء عليه فيها.

فأما الأسد، والتمر، والسيح، والذئب، والخنزير، وسائر سباع ذوات الأربع، وجميع سباع الطير فيها الجزاء إلا أن تكون ابتدائه فلا جزاء عليه فيها، وجزاؤها عنده الأقل من قيمة كل ذلك أو شاة، ولا يتجاوز جزاء شيء من ذلك شاة واحدة، ويقتل القردان عن بعيره ولا شيء عليه، ولا يقتل القمل، فإن قتلها أطعم شيئاً، وله قتل البرغوث، والذر، والبعوض، ولا جزاء في ذلك.

وقال زفر: سواء ابتدأت الحرم السباع أو لم تبدد عليه الجزاء فيما قتل منها؛ وقال الطحاوي: لا يقتل الحرم الحية، ولا الوزغ، ولا شيئاً غير الحداة، والغراب، والكلب العقور، والفارة والعقرب.

وقال مالك: يقتل الحرم الفارة، والعقرب، والحداة، والغراب، والكلب العقور، والحية، وجميع سباع ذوات الأربع، إلا أنه كره قتل الغراب، والحداة، إلا أن يؤذيها. ولا يجوز له قتل الثعلب، ولا الهر الوحشي، وفيهما الجزاء على من قتلها، إلا أن ابتدأه بالأذى. ولا يجوز له قتل صغار السباع أصلاً ولا قتل الوزغ، ولا قتل البعوض، ولا قردان بعيره خاصة، فإن قتله أطعم شيئاً، ولا يقتل شيئاً من سباع الطير، فإن فعل ففيها الجزاء، وله قتل الغراب إذا وجده على نفسه. ولا يجوز له قتل صغار الغراب، ولا صغار الحداة؛ واختلف عنه في صغار الفئران أبقلها أم لا؟

قال: ولا يقتل القمل، فإن قتلها أطعم شيئاً. وقول الشافعي: تقولنا إلا في الثعلب فإنه رأى فيه الجزاء. وروينا عن مجاهد: قتل الحداة، وإرم الغراب، ولا تقتله.

ومن طريق وكيع عن سفيان عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم قال: لا يقتل الحرم الفارة.

قال أبو محمد: كل ما ذكرنا آراء فاسدة متناقضة، ولئن كانت السباع محرمة على الحرم وفي الحرم فإن تفرق أبي حنيفة بين جزاء الصيد؛ فرأى فيه قيمته يتأخر ما بلغت من الإهداء ولو

وكذلك تفرق مالك بين صغار الغراب، والحداة، وبين صغار العقارب، والحيات، وبين سباع الطير، وبين سباع ذوات الأربع.

فإن قالوا: قسنا سباع ذوات الأربع على الكلب العقور. قلنا: فهلا قسمنا سباع الطير على الحداة؟ أو هلا قسمنا سباع ذوات الأربع على الضبع وعلى الثعلب عندكم؟ واحتجوا في القردان بأنها من البعير.

قال علي: هذا كلام فاحش الفساد لوجهين. أحدهما: أنه باطل وما كانت القردان قط متولدة من

الإبل.

والثاني: أنه ما علم في دين الله تعالى إحرام على بعير ولو أن محرماً أنزى بعيره على ناقه أو أنزى بعيراً على ناقه ما كان عليه في ذلك شيء، فكيف أن يعذب بكل القردان له؟ إن هذا لعجب واحتجوا في القملة بأنها من الإنسان، قلنا: تكأن ماذا؟ وهم لا يختلفون أن الصغار من الإنسان ولو قتلها الحرم لم يكن فيها عندهم شيء، وقالوا: هو إمطة الأذى عن نفسه، قلنا: نعم فكان ماذا؟ وما أمر الله تعالى قط في إمطة الأذى بغير حلق الرأس بشيء وأنتم لا تختلفون في أن تعصير الذمل وحك الجلبو وغسل القذى عن العين وقتل البراغيث إمطة أذى ولا شيء عليه في ذلك عندكم؛ وإذا قسم إمطة الأذى حيث اشتبهت على إمطة الأذى بملح الرأس فاجعلوها فيها ما في إمطة الأذى بملح الرأس وإلا فقد خلطتم وتناقضتم وأبطلتم قياسكم.

قال علي: وهذا الباب كله مرجعه إلى شيئين. أحدهما: قول الله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ يَنْكُرْهُ مُعْتَمِداً فَجَزَاءٌ مِمَّا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ الآية - وإلى:

ما روينا من طريق نافع عن ابن عمر قيل: «يا رسول الله ما تقتل من الدواب إذا أحرمتنا؟ قال: خمسن لا جناح على من قتلهن: الحداة، والغراب، والعقرب، والفارة، والكلب العقور».

ومن طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي

لَهُ: «خَسَنُ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ: الْفَارَءُ، وَالْغَرَابُ، وَالْجِدَاةُ وَالْعَقُورُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

قَالَ عَلِيٌّ: فَقَالَ قَاتِلُون: قَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَهُ ﷺ بِالْبَيَانِ وَسَمِعْنَا: سَأَدًا يَقْتُلُ الْحَرَمُ؟ فَاجَابَهُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِذِهِ الْحَمْسَ، وَاخْبَرَ أَنَّهُ لَا جُنَاحَ فِي قَتْلِهِنَّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ، فَلَوْ كَانَ هُنَالِكَ سَادِسٌ لِيَتَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَحَاشَا لَهُ مِنْ أَنْ يَغْتَلَّ شَيْئًا مِنَ الدِّينِ سِوَالِ عَنِّهِ، فَصَحَّحَ أَنَّ مَا عَدَا هَذِهِ الْحَمْسَةَ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُنَّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا الْاِحْتِجَاجُ لَا يَمَكِّنُ الْمُتَقَلِّدِينَ لِأَبِي حَنِيفَةَ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ قَدْ زَادُوا إِلَى هَذِهِ الْحَمْسِ مَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِمْ، فَاضَافَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَيْهِنَّ: الذَّنْبَ، وَالْحَيَاتِ، وَالْجَلْعَانَ وَالْوَزْعَ، وَالنَّمْلَ، وَالْقِرَادَ وَالْبَعُوضَ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا زِدْنَا الذَّنْبَ لِلْخَبَرِ الَّذِي:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْفٍ عَنْ سَفِيَّانٍ عَنْ ابْنِ حُرْمَلَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ الذَّنْبَ» وَالْمُرْسَلُ وَالْمُسْتَدَّ سَوَاءٌ.

قُلْنَا: فَقَالُوا بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي نَعْمٍ الْجَلِّيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «سَيِلٌ عَمَّا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: الْحَيَّةُ، وَالْعَقُورُ، وَالْقَوَيْسِقَةُ، وَزَيْمِي الْغَرَابُ وَلَا يَقْتُلُهُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْجِدَاةُ، وَالسُّعُ الْعَادِي» فَاتَّقُوا كُلَّ سَبْعٍ عَادٍ. وَلَمْ يَقُلْ عَلَيْهِ السَّلَامُ: السَّبْعُ الْعَادِي عَلَيْهِ بَلْ أَطْلَقَهُ إِطْلَاقًا.

وَأَمَّا غُرٌّ فَلَمْ نَأْخُذْ بِمَا فِي هَذَا الْخَبَرِ مِنَ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ الْغَرَابِ؛ لِأَنَّهُ رَاوَاهُ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ - وَقَدْ قَالَ فِيهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَرَمَ بِهِ، عَلَى جَمْعٍ لِسَانِ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَشَدَوَ تَوْفِيهِ - وَتَكَلَّمَ فِيهِ شُعْبَةُ، وَاحِدٌ - وَقَالَ فِيهِ يَحْيَى: لَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ - وَكَذَّبَهُ أَبُو اسْمَاءَةَ، وَقَالَ: لَوْ حَلَفَ حُسَيْنٌ بِمِثْلِهِ مَا صَلَّيْتَهُ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الضَّبْعِ الْجَزَاءَ - وَهِيَ سَبْعٌ ذُو نَابٍ.

قُلْنَا: نَعَمْ، وَهِيَ حَلَالٌ مِنَ بَيْنِ السَّبَاعِ فَهِيَ صَيْدٌ فَمَا الَّذِي أَوْجَبَ أَنْ تَقْيِسُوا سَائِرَ السَّبَاعِ الْحَرَمَةَ عَلَى الضَّبْعِ الْحَلَالِ أَكَلَهَا؟ وَلَمْ تَقْيِسُوهَا عَلَى الذَّنْبِ الَّذِي هُوَ حَرَامٌ عِنْدَكُمْ.

وَقَدْ صَحَّحَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ الْأَسَدَ: هُوَ الْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ حُجَّةٌ فِي اللَّغَةِ، وَلَا خِلَافَ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ يَعْرِفُ فِي ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا هَذِهِ الْأَقْوَالُ فَظَاهِرَةُ الْفَسَادِ، وَلَمْ يَسُقِ الْكَلَامَ إِلَّا فِي تَخْصِصِ الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ وَالْحَاقِ مَا عَدَا مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْخَبَرِ بِالتَّحْرِيمِ، أَوْ تَخْصِصِ الْآيَةِ وَالْحَاقِ مَا عَدَا مَا ذَكَرَ فِيهَا بِالْخَبَرِ الْمَذْكُورِ، أَوْ أَنَّ مُحْكَمَ مَا فِي الْآيَةِ وَمَا فِي الْخَبَرِ وَنَطْلَبُ حُكْمَ مَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِمَا مِنْ غَيْرِ هَذَيْنِ التَّصْنِيفِ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَكَانَ الْوُجْهَانِ الْأَوَّلَانِ مُتَعَارِضَيْنِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْخَاقَ مَا لَمْ يَذْكُرْ فِي الْآيَةِ بِمَا ذَكَرَ فِيهَا، أَوْ الْخَاقَ مَا لَمْ يَذْكُرْ فِي الْخَبَرِ بِمَا ذَكَرَ فِيهِ قِيَاسٌ وَالْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ، وَتَعَدُّ لِحُدُودِ اللَّو: «وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ» وَشَرَعَ فِي الدِّينِ بِمَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَهَذَا لَا يَحِلُّ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْوُجْهَةُ الثَّلَاثُ، فَكَانَ هُوَ الْحَقُّ لِأَنَّهُ هُوَ الْاِتِّمَارُ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَرَكَ تَعَدُّ لِحُدُودِهِمَا.

فَنَظَرْنَا فِي ذَلِكَ: فَوُجِدْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا حَرَّمَ فِي الْإِحْرَامِ وَالْحَرَمِ قَتْلَ الصَّيِّبِ وَجَعَلَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ وَهُوَ حَرَمٌ بِالْعَمَلِ الْجَزَاءَ، فَوَجِبَ الْقَوْلُ بِذَلِكَ.

وَوُجِدْنَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ أَخْبَرَ بَأَنَّهُ الْمُحْرِمُ يَقْتُلُ الْحَمْسَ الْمَذْكُورَاتِ، وَأَنَّهُ لَا جُنَاحَ فِي قَتْلِهِنَّ فِي حَرَمٍ، أَوْ إِحْرَامٍ فَوَجِبَ الْقَوْلُ بِذَلِكَ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِيمَا عَدَا الْحَمْسَ الْمَذْكُورَاتِ مِمَّا لَيْسَ صَيْدًا: فَوُجِدْنَا الْكَلَامَ فِيهِمَا فِي مَوْضِعَيْنِ أَحَدُهُمَا: قَتْلُهَا.

وَالثَّانِي: هَلْ فِي قَتْلِهَا جَزَاءٌ أَمْ لَا؟ فَظَنَرْنَا فِي إيجابِ الْجَزَاءِ فِي ذَلِكَ: فَوُجِدْنَاهُ بَاطِلًا لَا إِشْكَالَ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ دَلِيلٌ عَلَى إيجابِ جَزَاءٍ فِي ذَلِكَ أَصْلًا وَلَا شَيْءٌ مِنَ التَّصَوُّصِ كُلِّهَا؛ فَكَانَ الْقَوْلُ بِذَلِكَ شَرْعًا فِي الدِّينِ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى؛ فَيُظَلُّ جَلَّةٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَتْلِهَا: فَوُجِدْنَا مَنْ مَنَعَ مِنْهُ يَقُولُ: اقْتِصَارُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى جَوَابِ السَّائِلِ عَمَّا يَقْتُلُ الْمُحْرِمَ عَلَى هَذِهِ الْحَمْسِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهَا مَخْلَافُهَا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ كَلَامُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَيْرَ مُسْتَوْعِبٍ لْجَوَابِ السَّائِلِ وَلَا مَبِينٌ لَهُ حُكْمٌ مَا سَأَلَ عَنْهُ، وَحَاشَا لَهُ مِنْ هَذَا.

وَوُجِدْنَا مَنْ أَبَاحَ قَتْلُهَا يَقُولُ: اقْتِصَارُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى النَّسْعِ مِنْ قَتْلِ الصَّيِّدِ خَاصَّةً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ» مَا قُتِمَ حُرْمًا؛ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا عَدَا الصَّيِّدَ مُخْلَافُ الصَّيِّدِ فِي ذَلِكَ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ كَلَامُهُ تَعَالَى غَيْرَ مُسْتَوْعِبٍ لِمَا يَحْرُمُ عَلَيْنَا وَلَا مَبِينٌ لَنَا حُكْمَ مَا أَلْزَمَنَا إِيَّاهُ، وَحَاشَا لَهُ مِنْ ذَلِكَ فَكَانَ هَذَا

الاستدلالان متقابلين فلا بد من النظر فيهما.

كالوزع، والأفاعي، والحيات، والزيتا والتعابين.

وقد يكون عليه السلام تقدم بيانه في هذه فاكضى عن إعادتها عند ذكره الخمس الفواسق، ولم يكن تقدم ذكره هن، فلولوا هذا الخبر ما علمنا الحظ على قتل الغراب ولا تحريم أكله، وأكل الفأرة، والعقرب، فله أعظم الفائدة - ولله تعالى الحمد.

وقد قلنا: إن هذا الحجاج كله لا مدخل في شيء لأبي حنيفة، ولا للمالك لأنهم زادوا على الخمس دواب كثيرة، ومنعوا من قتل دواب كثيرة بالرأي الفاسد الجرد، فلا بالآية تعلقوا ولا بالحديث.

وأما الشافعي: فإنه تناقض في التعلب، لأنه ذو ناب من السباع فهو حرام لم يأت تحليه في نص قط وليس صيداً.

والعجب كله ممن احتج من أصحاب أبي حنيفة بحديث الخمس الفواسق وأوهم أنه متعلق به غير متعل؛ وقد كذبوا في ذلك كما ذكرنا.

ثم لم يبالوا بأن يزدادوا على حديث الأصناف الستة في الربا ألف صنف لا يذكر، لا في ذلك الخبر، ولا في غيره:

روينا من طريق وكيع أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء قال: أقتل من السباع ما عدا عليك وما لم يعد عليك وأنت حر - قال: ولا بأس بأن يقتل المحرم: الذئب، والسنور البري، والنسر.

قال أبو عمير: أما النسر ففيه الجزاء؛ لأنه صيد حلال أكله؛ إذ لم ينص على تحريمه:

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال: ما سمعنا أن التعلب يفدى - وعن معمر عن ابن أبي نجيح: أن التعلب سب، وإنكر أن يكون فيه جزاء؛ أو أن يكون صيداً.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا سفيان الثوري عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة قال: أمرنا عمر بن الخطاب بقتل الحية، والعقرب، والفأرة، والزنبور، ونحس عمرمون.

ومن طريق حماد بن سلمة عن حبيب المعلم عن عطاء بن أبي رباح قال: ليس في الزنبور جزاء.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي عمرة عن سديد بن جبير عن ابن عباس قال: من قتل وزعاً فله به صدقة.

فأول ما نقول: أن اليقين من كل مسلم قد صح بأن الله تعالى قد بين لنا ما الزمنا، وأن رسول الله ﷺ قد بين لنا ما الزمنا الله تعالى، ولم يجوز لنا تعدي ما نصه علينا ربنا تعالى ونبينا عليه السلام، فوجدنا الآية فيها حكم الصيد وليس فيها حكم غيره لا بتحريم، ولا بإباحة.

ووجدنا الخبر الذي فيه ذكر الخمس المخصوص على قتلها في الحرم والإحرام والحل ليس فيه حكم غيرها لا بتحريم، ولا بإباحة، فلم يجوز أن يضاف إلى هذه الآية ولا إلى هذا الحديث ما ليس فيهما، فوجب النظر فيما لم يذكر فيهما وطلب حكمه من غيرهما؛ فوجدنا الحيوان قسمين سوى ما ذكر في الآية والخبر:

فقسم ما قتل: كجميع سباع الطير، وذوات الأربع، والحنازير، والهامم، والقمل، والقردان، والحيات، والوزع، وغير ذلك مما لا يختلف أنه لا حرج في قتله.

وقسم حرّم قتله بنصوص واردة فيه: كالحمل، والصدور، والضفادع، والتحل، والنمل؛ فوجب أن يحمل كل ذلك على حكمه كما كان، وأن لا يتقل بظن قد عارضه ظن آخر، وبغير نص جلي، فهذا هو الحق الذي لا يجوز تعديبه.

فإن قيل: فإن ما لا يحمل أكله قد يصيده المرء ليطعمه جوارحه.

قلنا: هذا باطل لأن الله تعالى قد نص علينا بحكم الصيد بقوله تعالى: ﴿يَتْلُوَنكُمْ اللَّهُ بَشْرًا مِنْ الصَّيْدِ تَأْتِيهِمْ وَأَرْحَامُهُمْ يَعْلَمُ اللَّهُ مَنْ يَخَافُ بِالْعَلِيِّ فَمَنْ أَتَعَدَّى بِعَدِّ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

ويقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ فصَحَّ أن الحلال لنا إذا حللنا هو المحرم علينا إذا حرّمنا، وأنه صيد ما علمنا الله عز وجل حكمه الذي بالتزامه يتبين من يخاف ربه تعالى فيلتزم ما أمر به في صيده ويحسب ما نهى عنه فيه ممن لا يخاف ربه فيعتدي ما أمره تعالى؛ وليس هذا يقين إلا فيما تصيد للأكل، وما علمنا قط في لغو ولا شريعة أن الجري خلف الحنازير، والأسل، وقتلها يطلق عليه اسم: صيد.

فإن قيل: فما وجه اقتصار رسول الله ﷺ على هذه الخمس.

قلنا: وبالله تعالى التوفيق: ظاهر الخبر يدل على أنها مخصوص على قتلها مندوب إليه ويكون غيرها مباحاً قتله أيضاً وليس هذا الخبر مما يمنع أن يكون غير الخمس مأموراً بقتله أيضاً:

وعن ابن عمر: اقتلوا الوزغ فإنه شيطان.

وَالْهَنْدُودُ وَالصُّرَدُ.

ومن طريق وكيع عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تقتل الوزغ في بيت الله تعالى.

ومن طريق وكيع قال إبراهيم بن نافع: سألت عطاءً أيقظ الوزغ في الحرم؟

قال: لا بأس، ولا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضي الله عنهم.

ومن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن المديري قال: رايت عمر بن الخطاب يقرّد بعيره وهو محرم.

ومن طريق وكيع أخبرنا عبد الحميد بن جعفر عن عيسى بن علي الأنصاري أن علي بن أبي طالب رخص في المحرم أن يقرّد بعيره.

ومن طريق محمد بن المنثري أخبرنا محمد بن فضيل أخبرنا العلاء هو ابن المسيب - قال: سئل عطاءً أيقرد المحرم بعيره؟

قال: نعم، قد كان ابن عمر يقرّد بعيره وهو محرم.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا روح بن عبادة عن زكريا بن إسحاق أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: لا بأس أن يقرّد المحرم بعيره.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عكرمة أن ابن عباس أمره أن يقرّد بعيراً وهو محرم، فذكره عكرمة، فقال له ابن عباس: فقم فافرحه ففرحه، فقال له ابن عباس: لا أم لك كم قتلت من قراد وحلمة وحنانة - لا يعرف لهم من الصحابة مخالف إلا رواية عن ابن عمر قد أوردنا عنه خلافها.

وعن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زبؤ قال: يقرّد المحرم بعيره، ويطلبه بالقطران، لا بأس بذلك.

وهو قول مجاهد.

وقد رويناه خلاف ذلك عن بعض التابعين.

وأما النمل: فلا يحلّ قتله، ولا قتل المدهد، ولا الصرد، ولا النحلة، ولا الضفدع:

لما رويناه من طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال: نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع من الدواب: النملة، والنحلة،

ومن طريق أبي داود أخبرنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن خالد عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن عثمان: «أن طيبياً سأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ضَفَدَعٍ يَجْعَلُهَا فِي دَرَاهِمٍ فَتَهَا الثَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَتْلِهَا».

قال أبو محمد: فلا يحلّ قتل شيء من هذه لا لحل، ولا لحرم، فإن قتل شيئاً منها عامداً وهو محرم علماً بالتهي: فهو فاسق عاصي لله عز وجل، ولا جزاء عليه لأنها ليست صيداً.

روينا من طريق حماد بن سلمة عن أبي المهزم: سمع ابن الزبير وسأله محرم عن قتله نحلاً، فقال له ابن الزبير: ليس عليك شيء.

وأما البعوض، والذباب:

فروينا عن سعيد بن جبير قال: ما أبالي لو قتلت عشرين ذبابة وأنا محرم، وأنه لا بأس بقتل البق للمحرم - يعني البعوض.

وعن عطاء: لا بأس بقتل الذباب للمحرم.

وعن مجاهد لا شيء في الرخم والعقارب والصقور والحدأة، يصيبها الحرم.

وأما القمل:

فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن التيمي عن أبيه - هو المتمم بن سليمان - عن أبي جابر قال: شهدت امرأة سألت ابن عمر عن قملة قتلتها وهي محرمة؟ فقال: ما نعلم القملة من الصيب، وذكر باقي الخبر.

ومن طريق وكيع أخبرنا عيسى بن حفص عن أبيه قال: رأي ابن عمر وأنا أنقر رأسي وأنا محرم فقال: هكذا حكاً شديداً.

ومن طريق وكيع أخبرنا عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه قال: كنت عند ابن عباس فسأله رجل أحك رأسي وأنا محرم؟ فحك ابن عباس رأسه حكاً شديداً؛ فقال الرجل: أفرأيت إن قتلت قملة؟ قال: بعدت ما القملة مانعي أن أحك رأسي وإياها أردت؛ وما نهيتم إلا عن الصيد.

وعن ابن جريج عن عطاء كل ما لا يؤكل فإن قتله وأنت محرم فلا غرم عليك فيه، مع أنه ينهى عن قتله إلا أن يكون عدواً أو يؤذيك.

وعن حماد بن سلمة عن حبيب المعلم عن عطاء بن أبي رباح أنه كان لا يرى بأساً بقتل الحرم القملة.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم سمعت أبا بشر

إِنْ انْكَسَرَ ظَفَرُهُ طَرَحَهُ، أَمِيطُوا عَنْكُمْ الْأَذَى إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ بِأَذَانِكُمْ شَيْئًا. وَأَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِسْمِ الرَّجُلِ لِلْمَحْرَمِ بَأْسًا، وَأَنْ يَقْطَعَ ظَفَرُهُ إِذَا انْكَسَرَ، وَيَقْلَعُ ضَرْسَهُ إِذَا آذَاهُ.

وَمَنْ طَرِيقَ مَعْمَرِ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: رَأَى عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ بَعْضَ بَنِيهِ - أَحْسِبُهُ قَالَ عَاصِمُ بْنُ عَمْرٍو - وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى ضَفَّةِ الْبَحْرِ، وَهَمَا يَتَمَاقَلَانِ وَهَمَّ مَحْرَمُونَ: يَغْتِيبُ هَذَا رَأْسَ هَذَا وَيَغْتِيبُ هَذَا رَأْسَ هَذَا: فَلَمْ يَعْصِ عَلَيْهِمَا.

وَعَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ أَطَاوِلُ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّفْسَ وَنَحْنُ عِمْرَانُ فِي الْحَيَاضِ.

وَمَنْ طَرِيقَ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ هُوَ السَّخْتِيَانِيُّ - عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتِي أَمَاقِلُ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِالْجَحْفَةِ وَنَحْنُ عِمْرَانُ - الْمَاقِلَةُ: التَّغَطُّيسُ فِي الْمَاءِ.

وَمَنْ طَرِيقَ حَمَادِ بْنِ سُلَيْمَةَ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَانَ هُوَ وَابْنُ عَمْرٍو يَخْضَاوُ بِالْجَحْفَةِ يَتَرَامِسَانِ وَهُمَا عِمْرَانُ:

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: الْإِخَاذُ الْغَدِيرُ - وَالتَّرَامِسُ التَّغَاطُسُ. وَرَأَى مَالِكٌ عَلَى مَنْ غَتَّيَ رَأْسَهُ فِي الْمَاءِ الْقَدِيَّةَ، وَخَالَفَ كُلَّ مَنْ ذَكَرْنَا.

وَاخْتَلَفَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْمُسَوِّدِ بْنِ خُرْمَةَ فِي غَسْلِ الْمَحْرَمِ رَأْسَهُ فَاحْتَكَمَا إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، وَوَجَّهَا إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْظَلَةَ فَوَجَدَهُ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرَّمٌ، وَآخِرُهُ: أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرَّمٌ، وَقَدْ ذَكَرْنَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَائِشَةُ أُمُ الْمُؤْمِنِينَ بَأَن تَنْقُضَ رَأْسَهَا وَتَمْتَشِطَ وَهِيَ مُحْرَّمَةٌ».

وَمَنْ طَرِيقَ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا الْعُمَرِيُّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَغْسِلَ الْمَحْرَمُ ثِيَابَهُ.

وَمَنْ طَرِيقَ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِي الْجَدِيدِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرٍو عَنْ ذَلِكَ - يَعْنِي عَنْ غَسْلِ الْمَحْرَمِ ثِيَابَهُ - فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ بِدَرْكِهِ شَيْئًا.

وَمَنْ طَرِيقَ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ تَمْتَشِطَ الْمَرْأَةُ الْحَرَامُ الْمَرْأَةَ الْحَرَامَ وَتَقْتُلَ قَمَلًا غَيْرَهَا.

وَعَنْ عَطَاءٍ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَا: لَا بَأْسَ بِدُخُولِ الْمَحْرَمِ الْحَمَّامِ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَسَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ.

وَقَدْ سَأَلْتُهُ عَنْ الْقَمَلَةِ يَقْتُلُهَا الْمَحْرَمُ، فَقَالَ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ: «فَجَزَاءُ يَثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّفْسِ» لَيْسَ لِلْقَمَلَةِ جَزَاءٌ.

وَرَوَيْنَا عَنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عَائِشَةَ أُمِ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: يَقْتُلُ الْمَحْرَمُ الْهَوَامَّ كُلَّهَا إِلَّا الْقَمَلَةَ فَإِنَّهَا مِنْهُ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: لَمْ يَجْعَلْ فِيهَا شَيْئًا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ قَتَلَ قَمَلَةً أَطْعَمَ شَيْئًا، وَإِبَاحٌ لِلْمَحْرَمِ غَسْلَ ثِيَابِهِ، وَغَسْلَ رَأْسِهِ - وَهَذَا تَنَاقُضٌ. وَسَمِعْتُ مَالِكًا عَنْ الْبُعْزِيِّ، وَابِرَافِغِيِّ، يَقْتُلُهَا الْمَحْرَمُ أَعْلِيَهُ كَفَّارَةً، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَحِبُّ ذَلِكَ - هَذِهِ رَوَايَةُ ابْنِ وَهْبٍ عَنْهُ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ الْقَاسِمِ أَنَّهُ قَالَ فِي مَحْرَمٍ لَدَغَتْهُ دَبْرَةٌ فَقَتَلَهَا وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، فَقَالَ: يَطْعَمُ شَيْئًا.

وَكذلك مَنْ قَتَلَ قَمَلَةً.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ أَخْذَهَا مِنْ رَأْسِهِ فَقَتَلَهَا فَلْيَطْعَمْ لَقْمَةً.

قَالَ عَلِيٌّ: فَإِنْ احْتَجَّوْا بِمَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ بِنِ شَعْرَةٍ إِنْ رَأَاهُ يَتَنَاثَرُ الْقَمَلُ عَلَى وَجْهِهِ فَأَمَرَهُ بِخَلْقِ رَأْسِهِ، وَأَنْ يَغْتَدِيَهُ.

قُلْنَا: نَعَمْ هَذَا حَقٌّ وَلَسْنَا مَعَكُمْ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ إِنَّمَا نَحْنُ فِي قَتْلِ الْقَمَلِ، وَلَمْ يَقُلْ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ هَذِهِ الْقَدِيَّةُ إِنَّمَا هِيَ لِقَتْلِ الْقَمَلِ؛ وَمَنْ قَوْلُهُ هَذَا فَقَدْ كَذَبَ عَلَيْهِ، وَلَنْتُنَّ كَانَتْ الْقَمَلَةُ لَيْسَتْ مِنَ الصَّيْدِ فَمَا لَهَا جَزَاءٌ، وَلَنْتُنَّ كَانَتْ مِنَ الصَّيْدِ فَمَا مِثْلُهَا لَقْمَةً، وَلَا بَقِيَّةَ طَعَامٍ؛ وَإِنَّمَا مِثْلُهَا حَبَّةٌ سَمْسَمَةٍ. فَمَا نَدْرِي بِمَاذَا تَعَلَّقُوا. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٨٩١ - مسألة: وجائز للمحرم دخول الحمام، والتذلل، وغسل رأسه بالطين، والخطمي، والاكحصال، والتسويك، والنظر في المراء، وشم الزمان، وغسل ثيابه، وقصه أظفاره وشاربيه، وتنسف إبطيه، والتسورة، ولا حرج في شيء من ذلك، ولا شيء عليه فيه؛ لأنه لم يأت في منعه من كل ما ذكرنا قرآنًا، ولا سنة، ومذهبي الإجماع في شيء من ذلك: كاذب على جميع الأمة، قائل ما لا علم به - ومن أوجب في ذلك غرامة فقد أوجب شرعاً في الدين لم يأذن به الله تعالى.

وقد اختلف السلف في هذا:

روينا من طريق أبي السخيتاني عن عكرمة أن ابن عباس دخل حمام الجحفة وهو محرم وقال: إن الله تعالى لا يصنع بوسخ المحرم شيئاً. وأنه قال: المحرم يدخل الحمام، ويتزعج ضرسه،

فَإِنْ ذَكَرُوا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: «هُمْ يَقْتَضُوا نَفْسَهُمْ».

ورجليه: فتجب عليه القدية.

قلنا:

روينا عن ابن عمر قال: التفت ما عليهم من الحج، وقد أخبر رسول الله ﷺ من القنطرة: قص الأظفار، وتنف الإبط، وخلخل العانة ونقص الشارب، والفطرة سنة لا يجوز تعديها، ولم يخص عليه السلام محرماً من غيره: «وَمَا كَانَ رِثْكَ نَسِيًا».

والعجب كله ممن يجعل فمحل ما أمر به من ذلك، أو أبيع له ولم يبه عنه: كفارة أو غرامة، ثم لا يجعل على المحرم في فسوقه ومعاصيه، وارتكابه الكبائر شيئاً لا قدية، ولا غرامة، بل يرى حجة ذلك تاماً مبروراً، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر: أنه كان ينظر في المراء وهو محرم.

ومن طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قال: لا بأس أن ينظر المحرم في المراء - ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة رضي الله عنهم.

وهو قول الحسن، وابن سيرين، وعطاء، وطاووس، وعكرمة.

وهو قول أبي حنيفة، والثاقبي، وأبي سليمان.

وقال مالك: يكره ذلك - وقد رويت كراهة ذلك عن ابن عباس، والإباحة عنه أصح.

وقال أبو حنيفة: إن قلّم المحرم أظفار أربع أصابع، أربع أصابع من كل يد من يديه، ومن كل رجل من رجليه: فعليه إعطام ما شاء، فإن قلّم أظفار كف واحدة فقط، أو رجل واحدة فقط: فعليه دم.

وقال محمد بن الحسن: إن قلّم خمسة أظفار من يد واحدة، أو من رجل واحدة، أو من يدين، أو من رجلين، أو من يديه، ورجليه معاً: فعليه دم، فإن قلّم أربعة أظفار كذلك: فعليه إعطام.

وقال أبو يوسف: كقول أبي حنيفة، إلا أنه قال: يطعم عن كل ظفر نصف صاع.

وقال زفر، والحسن بن زياد: إن قلّم ثلاثة أظفار من يد واحدة، أو من رجل واحدة، أو من يدين ورجل، أو من رجلين ويد: فعليه دم - فإن قلّم أقل فعليه أن يطعم عن كل أصبع نصف صاع.

وقال الطحاوي: لا شيء عليه حتى يقلّم جميع أظفار يديه

وقال مالك: من قلّم من أظفاره ما يبيط به عن نفسه أدى

فالقدية المذكورة في حلق الرأس عليه.

وقال الثاقبي: من قلّم ظفراً واحداً فليطعم مداً، فإن قلّم ظفرين فمدتين، فإن قلّم ثلاثة أظفار فعليه دم، فاعجبوا لهذه الأقوال الشنيعة التي لا حظ لها في شيء من وجوه الصواب ولا نعلم أحداً قالها قبلهم - وقد ذكرنا عن ابن عباس أنفاً: لا بأس على المحرم إذا انكسر ظفره أن يطرحه عنه وأن يبيط عن نفسه الأذى.

وهو قول عكرمة، وإبراهيم النخعي، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وسعيد بن المسيب، وحماد بن أبي سليمان، ليس منهم أحد جعل في ذلك شيئاً.

وعن عطاء: إن قص أظفاره لأذى به فلا شيء عليه، فإن قصها لغير أدى فعليه دم - وعنه، وعن الحسن: إن قلّم ظفروه المنكسر فلا شيء عليه، فإن قلّمه من غير أن ينكسر: فعليه دم.

وعن الشعبي: إن نزع المحرم ضرسه: فعليه دم.

قال أبو حمزة: ولا يخالف ابن عباس في هذا يعرف من الصحابة رضي الله عنهم، ويلزم من رأى في إمطة الأذى السدم أن يقول يقول الشعبي في إصابع إمطة الأذى يقطع الضرس، ونعم، وفي البول، وفي الغائط لأن كل ذلك إمطة أدى.

وعن ابن عباس: يغسل المحرم ثيابه.

ومن طريق وكيع عن سفيان عن منصور عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال في غسل المحرم ثيابه: إن الله لا يصنع بذرئك شيئاً.

وه إلى سفيان عن أبي الزبير عن جابر قال: لا بأس بغسل المحرم ثيابه، ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف.

وه يقول أبو حنيفة، والثاقبي، وأبو سليمان.

٨٩٢ - مسألة: وكل ما صاده المحل في المحل فادخله

الحرم، أو وهبه لحرم، أو اشتراه محرم: فحلال للمحرم، ولمن في الحرم ملكه، وذبحه، وأكله.

وكذلك من أحرم وفي يده صيد فذ ملكه قبل ذلك، أو في منزله قريباً، أو بعيداً، أو في قصص معه فهو حلال له - كما كان - أكله، وذبحه وملكه، ويبيعه، وإنما يحرم عليه ابتداء التصيد للصيد وملكه وذبحه حينئذ فقط، فلو ذبحه لكان ميتة، ولو انتزعه حلال من يده لكان للذي انتزعه، ولا يملكه المحرم وإن أحل، إلا

بأن يجدت له غلماً بعد إحلاله.

برهان ذلك: أن الله تعالى قال: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾.

وقال: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾.

فقالت طائفة: هاتان الآيتان على عمومهما، والشَّيْءُ المصِيدُ هو الحرم ملكه وذبحه وأكله كيف كان؟ فحرموا على الحرم أكل كل شيء من لحم الصيد جملة وإن صاده لنفسه حلالاً وإن ذبحه الحلال. وحرموا عليه ذبح شيء منه، وإن كان قد ملكه قبل إحرامه، وأوجروا على من أحرم وفي داره صيد أو في يده، أو معه في قفص أن يطلقه، وأسقطوا عنه ملكه البتة، ولم يبيحوا لأحد من سكان مكة والمدينة أكل شيء من لحم الصيد، أو غلته، أو ذبحه.

وقالت طائفة: قول الله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ إنما أراد الله تعالى الفعل الذي هو الصيد لا الشيء المصيد - وهو مصدر صاذ يصيد صيداً - فإنما حرم عليه صيده لما يتصيد فقط.

وقالوا: قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ هو الصيد أيضاً نفسه الحرم في الآية الأخرى. واستدلّت هذه الطائفة على ما قلته بقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ قالوا: فالذي أباحه الله تعالى لنا بالإحلال هو بلا شك الحرم علينا بالإحرام لا غيره.

وقالوا: لا يطلق في اللغة اسم الصيد إلا على ما كان في البرية وحشياً غير متملكٍ فإذا تملك لم يقع عليه اسم صيد بعد.

قال أبو محمد: فهذان القولان هما اللذان لا يجوز أن يفهم من الآية غيرهما وكل ما عداهما فتقول فاسد متناقض لا يدل على صحته دليل أصلاً فوجب أن ننظر في أي القولين يقوم على صحته البرهان: فوجدنا أهل المقالة الأولى يمتنعون بحديث ابن عباس عن الصمعي بن جثمة اللبني أنه أهدى لرسول الله ﷺ رجل جماراً وحشٍ فردّه عليه، وقال: إنا حرم لا نأكل الصيد.

وروي هذا الحديث أيضاً بلفظ: «أنه أهدى لرسول الله ﷺ جماراً وحشٍ فردّه عليه وقال: لولا أنا لمحرّمون لقلناه بيننا».

روينا اللفظ الأول: من طريق حماد بن زيد عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس: عن الصمعي بن جثمة. واللفظ الثاني: من طريق الأعشى عن حبيب

بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أهدى الصمعي بن جثمة.

ومن طريق مسلم حديث زهير بن حرب أخبرنا يحيى هو ابن سعيد القطان - عن ابن جريج أخبرني الحسن بن مسلم عن طلوس عن ابن عباس أن زيد بن أرقم أخبره أن رسول الله ﷺ «أهدى لعنّو من لحم صيد فردّه وقال: إنا لا نأكله إنا حرم».

وهذان خبران روّيتاهما من طريق كلّهما صحاح - وهذا قول روي عن علي ومعاذ، وابن عمر - وبه يقول أبو بكر بن داود:

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال: أهدى إلى ابن عمر ظبي مذبوحة بمكة فلم يقبلها، وكان ابن عمر يكره للمحرم أن يأكل من لحم الصيد على كل حال. فنظرنا فيما احتجّت به الطائفة الأخرى: فوجدناهم يمتنعون.

بما روّيتاه من طريق مسلم أخبرنا ابن أبي عمير أخبرنا سفيان هو ابن عيينة - أخبرنا صالح بن كيسان قال: سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة يقول: سمعت أبا قتادة يقول: «خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بالفاخة قمنا بالحرم وروينا غير المحرم إذ بصرت بأصحابي يترأفون شيئاً فنظرت فإذا جماراً وحشٍ فأسرجت فرسي وأخذت رمحي ثم ركبت فسقط مني سوطي فقلت لأصحابي: تأولوني سوطي وكانوا مخبرين».

فقالوا: لا والله لا نبيك عليه شيء فنزلت فتأولته؛ ثم ركبت فأذركت الجمار من خلفه وهو وراء أكنة فطعته برمح فغفرته فأقيت به أصحابي فقال بعضهم: كلوه.

وقال بعضهم: لا نأكلوه، وكان النبي عليه السلام أمناً فحركت فرسي فأذركت فقال: هو حلال فكلوه.

أبو محمد مولى أبي قتادة ثقة اسمه نافع روى عنه أبو النضر وغيره.

ومن طريق مسلم أخبرنا أحمد بن عبد الصمعي أخبرنا فضيل بن سليمان التميمي أخبرنا أبو حازم عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه «أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ وهم مخبرون وأبو قتادة مجل فذكر الحديث وفيه أن رسول الله ﷺ قال: «قل معكم به شيء؟» قالوا: معنا رجله فأخذها رسول الله عليه السلام فأكلها».

ومن طريق مسلم حديث زهير بن حرب أخبرنا يحيى هو

أكل ما صاده الحل أصلاً وإِنَّمَا فيها قوله عليه السلام: «إِنَّا لَا نَأْكُلُهُ إِذَا حُرِّمَ» وَلَوْلَا أَنَا مُخْرَمُونَ لَقَبَلْنَاهُ فَإِنَّمَا فِيهِ رُءُ الصَّيْدِ عَلَى مَهْدِيهِ، لَأَنَّهُمْ حَرَّمَ وَتَرَكَ أَكْلَهُ لَأَنَّهُمْ حَرَّمَ؛ وَهَذَا فَعَلَّ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَيْسَ أَمْرًا، وَإِنَّمَا الرَّاجِبُ أَمْرُهُ وَإِنَّمَا فِي فَعْلِهِ الْإِتْسَاءُ بِهِ فَقَطُّ.

وهذا مثلُ قوله عليه السلام: «أَمَّا أَنَا فَلَا أَكُلُ مُكْتَنًا».

وتركه أكل الضَّبِّ - فلم يَحْرَمْ بذلك الأكلُ مُكْتَنًا لكن هو الأفضل. ولم يَحْرَمْ أيضاً أكلُ الحرمِ الصَّيْدِ يصيده الغلُ بقوله عليه السلام «إِنَّا لَا نَأْكُلُهُ إِذَا حُرِّمَ» لكن كان تركُ أكله أفضل.

وهكذا روي عن عائشة ولا حرج في أكله أصلاً ولا كراهة لأنه عليه السلام قد أباحه وأكله أيضاً، فمرة أكله، ومرة لم يأكله، ومرة قبله، ومرة لم يقبله - فكل ذلك حسنٌ مباحٌ.

وهكذا القول في الحديث الذي فيه «أَهْدِيْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَيْضٌ نِّعَامٌ وَتَشْوِيرٌ وَخَشٍ فَقَالَ: أَلْطَعِمُهُ أَهْلُكَ فَإِنَّا حُرِّمُهُ» لَوْ صَحَّ كَيْفَ وَلَا يَصَحُّ، فَإِذَا لَا شَكَّ فِي هَذَا فَقَدْ صَحَّ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُفِنَ حُرْمًا﴾ إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ التَّصْيِدَ فِي الْبَرِّ فَقَطُّ.

وصح أن قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ نهيٌ عن قتله في حال كون المرء حراماً، والدُّكَاةُ ليست قتلاً بلا خلافٍ في الشَّرْعِ، والقَتْلُ لَيْسَ ذَكَاةً، **فصح** أنه لم يَنْهَ عن تذكيته، وإذا ثبت هذا فلم يَأْتِ النَّصُّ بِنَهْيٍ عَنِ تَمَلُّكِ الصَّيْدِ بغيرِ التَّصْيِدِ فهو حلالٌ.

وبرهان قاطع: وهو أن النبي عليه السلام سكن المدينة إلى أن مات، وهي حرمٌ كمكة سواء سواء وأصحابه بعده، ولم يزل عليه السلام يهدي له الصَّيْدَ ولأصحابه ويدخل به المدينة حياً فَيَتَأَخَّرُ وَيَذْبَحُ وَيُؤْكَلُ وَيَتَمَلَّكُ، ومذكي فَيَبِيعُ وَيُؤْكَلُ، هذا أمرٌ لا يقدر على إنكاره أحدٌ جليل بعد جليل وكذلك بمكة وهي حرمٌ.

حدثنا يوسف بن عبد الله بن عبد البر التميمي أخبرنا عبد الوارث بن سفيان أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا أحمد بن زهير بن حرب هو ابن أبي خيثمة - أخبرنا عبيد الله بن عمر أخبرنا حماد بن زيد قال: سمعتُ داود بن أبي هند يحدث هشام بن عروة أن عطاءً يكره ما أدخل من الصَّيْدِ من الحل أن يذبح في الحرم، فقال هشام: وما علم عطاء، ومن يأخذ عن ابن رباح كان أمير المؤمنين بمكة - يعني عمه ابن الزبير - تسع سنين يراها في الأقفاس وأصحاب رسول الله عليه السلام يقدمون بها القماري واليعاقب لا ينهاون عن ذلك.

ابن سعيّد القطان - عن ابن جريج أخبرني محمد بن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التميمي عن أبيه قال: «كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَنَحْنُ حُرْمٌ فَأَهْدَيْ لَنَا طَيْرٌ وَطَلْحَةُ رَاقِبُهُ، فَمِنَّا مَنْ تَوَزَّعَ، وَمِنَّا مَنْ أَكَلَ فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ طَلْحَةُ وَفَقَّ مَنْ أَكَلَهُ، وَقَالَ: أَكَلْتُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

ومِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بن سعد عن ابن الهادي عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن حمير بن سلمة الضمري قال: «بَيْنَمَا نَحْنُ نَسِيرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالرُّوْحَاءِ وَهُمْ حُرْمٌ إِذَا حِمَارٌ مَعْقُورٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَعُوهُ كَيْوَشِكُ صَاحِبِهِ أَنْ يَأْتِيَ فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَهْرٍ هُوَ الَّذِي عَقَرَ الْحِمَارَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ شَأْنُكُمْ بِهَذَا الْحِمَارِ، فَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَبَا بَكْرٍ فَنَقَسَهُ بَيْنَ النَّاسِ».

وهو قول عمر بن الخطاب، وطلحة كما ذكرنا، وأبي هريرة:

كما رويَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه سمع أبا هريرة يحدث إياه عبيد الله بن عمر قال: سألني قوم محرمون عن حملين أهدوا لهم صيداً؟

قال: فأمرتهم يأكلوه، ثم لقيت عمرَ فأخبرته، فقال عمر: لو أفتيتهم بغير هذا لأوجعتكم.

ومِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بن سعيّد القطان عن ابن جريج حدثني يوسف بن ماهك أنه سمع عبد الله بن أبي عمارة قال: أقبلنا مع معاذ بن جبل محرمين بعمرة من يَسَدِ المقدس وأميرنا معاذ بن جبل فأتني رجلٌ بحمار وحشٍ قد عقره فابتاعه كعب بن مسلم فجاء معاذ والقُدُورُ تغلي به، فقال معاذ: لا يطيعني أحدٌ إلا أكفأ قدره فأكفأ القُدُورَ قُدُورَهُمْ فَلَمَّا وَافُوا عَمَرَ قَصَّ عَلَيْهِ كَعْبُ قِصَّةَ الْحِمَارِ، قَالَ عَمَرُ: مَا بِأَمْسَ ذَلِكَ؟ وَمَنْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ؟ لَعَلَّكَ أَفْتَيْتَ بِذَلِكَ يَا مَعَاذُ قَالَ: نَعَمْ - فَلَمَّا عَمُرُ.

وهو أيضاً قول ابن عمر، وابن مسعود، وأبي ذر، ومجاهد، والليث، وأبي حنيفة، وغيرهم.

قال أبو محمد: فكانت هذه الأخبار والتي قبلها صحاحاً كلها، فالواجب في ذلك الأخذ بجميعها واستعمالها كما هي دون أن يضاف في شيء منها ما ليس فيه، فيقع فاعل ذلك في الكذب، فنظرنا في هذه الأخبار فوجدنا فيها إباحة أكل ما صاده الحلال للمحرم.

ثم نظرنا في التي قبلها فوجدناها ليس فيها نهي المحرم عن

وَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عُمَرُو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ خَلَالًا وَأَنْتُمْ حُرُمٌ إِلَّا مَا اصْطَدْتُمْ وَصَيْدَ لَكُمْ».

فَرَوَيْنَا هَذَا عَنْ عُمَانَ وَأَنَّهُ أَتَى بِصَيْدٍ وَهُوَ وَأَصْحَابُهُ عَرْمُونَ فَأَمَرَهُمْ بِأَكْلِهِ وَلَمْ يَأْكُلْهُ هُوَ فَقَالَ لَهُ عُمَرُو بْنُ الْعَاصِ: يَا عَجَبًا لَكَ تَأْمُرُنَا أَنْ نَأْكُلَ نَمَا لَسْتَ أَكَلًا، فَقَالَ عُمَانُ: إِنِّي أَظُنُّ إِنَّمَا صَيْدٌ مِنْ أَجْلِي، فَأَكَلُوا وَلَمْ يَأْكُلْ.

وَهُوَ قَوْلُ الْمَالِكِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: أَمَّا خَيْرُ جَابِرٍ فَسَاقِطٌ، لِأَنَّهُ عَنْ عُمَرُو بْنِ أَبِي عَمْرٍو وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَأَمَّا خَيْرُ أَبِي قَتَادَةَ فَإِنَّ مَعْمَرًا رَوَاهُ كَمَا ذَكَرْنَا.

ورواه عن يحيى بن أبي كثير معاوية بن سلام، وهشام الدستوائي كلاهما يقولان: عن يحيى حدثني عبد الله بن أبي قتادة، ولا يذكران ما ذكر معمر، ولم يذكر فيه معمر سماع يحيى له من عبد الله بن أبي قتادة.

ورواه أيضاً: شعبة عن عثمان بن عبد الله بن موهب عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى فلم يذكر فيه ما ذكر معمر.

ورواه أيضاً: أبو حمزة مولى أبي قتادة عن أبي قتادة - فلم يذكر فيه ما ذكر معمر.

ورواه أبو حازم عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة فذكر: أن رسول الله عليه السلام أكل منه.

فلا يخلو العمل في هذا من ثلاثة أوجه:

إمّا أن تغلب رواية الجماعة على رواية معمر لا سيما وفيهم من يذكر سماع يحيى من ابن أبي قتادة ولم يذكر معمرًا، وتسقط رواية يحيى بن أبي كثير جملةً لأنّه اضطرب عليه ويؤخذ برواية أبي حازم، وأبي حمزة، وابن موهب، الذين لم يضطرب عليهم لأنّه لا يشك ذو حسٍّ أن إحدى الروايتين وهم. إذ لا يجوز أن تصح الرواية في أنّه عليه السلام أكل منه، وتصح الرواية في أنّه عليه السلام لم يأكل منه، وهي قصّة واحدة في وقت واحد، في مكان واحد في صيد واحد، ويؤخذ بالرائد وهو الحق الذي لا يجوز تعديوه.

فنظرنا في ذلك: فوجدنا من روى عن عبد الله بن أبي قتادة: إن رسول الله ﷺ «أكل منه» قد أثبت خبراً وزاد علماً على ما روي عنه أنّه عليه السلام لم يأكل منه، فوجب الأخذ بالرائد ولا بد وترك رواية من لم يثبت ما أثبتته غيره، وبالله تعالى

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: مَا لَمْ يَنْجُ مِنَ الْحَرَمِ لَمْ يَنْجُ مِنَ الْإِحْرَامِ إِذْ لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ ذَلِكَ النَّصِّ أَصْلًا فَارْتَفَعَ الْإشْكَالُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

- إلا أن أبا حنيفة قال: من أحرّم وفي منزله صيد أو معه في قفص لم يلزمه إرساله فإن كان في يده لزمه إرساله فإن وجدته بعد إحلاله في يد إنسان قد أخذه كان له الرجوع والتزاعه من الذي هو بيده، وهذا تخليط ناهيك به، ولئن كان يسقط ملكه عنه بإحرامه فما له أن يأخذه ممن ملكه ولا سبيل إلى عود ملكه عليه بعد سقوطه إلا ببرهانه، وإن كان ملكه لم يسقط عنه بإحرامه فلا يلزمه إرساله.

وقال أيضاً: إن صاد حمل صيداً فادخله حرم مكة حيّاً فعليه أن يرسله فإن باعه فسحق بيعه، فإن باعه ممن يذبحه أو ذبحه فعليه الجزاء - وهذا تخليط وتناقض لما ذكرنا قبل.

ورويناه عن عباد لا بأس أن يدخل الصيد في الحرم حيّاً - ثم يذبح.

وعن عطاء، وعمر بن دينار، وسعيد بن جبير أيضاً مثله هذا.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن صالح بن كيسان قال: رأيت الصيد يباع بمكة حيّاً في إمارة ابن الزبير.

قال أبو حمزة: ولا فرق بين من كان في الحرم، وبين الحرم في الخلل والحرم، لأن كليهما يقع عليه اسم حرم، وبالله تعالى التوفيق.

- فإذا قد صح هذا فالواجب فيمن قتل صيداً متمكناً وهو حرم أو في الحرم أن يؤدي لصاحبه صيداً مثله يبتاعه له أو قيمته إن لم يوجد مثله، ولا جزاء فيه ولا يؤكل الذي قتل لأنه ميتة، إذ قتله بغير إذن صاحبه.

قال أبو حمزة: وما هنا قولان آخران.

أحدهما: قوم قالوا: لحرم الصيد حلال للمحرم ما لم يصدّه هو أو يصدّ له.

واحتجوا.

بما رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن «عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: خرجت مع رسول الله ﷺ زمن الحديبية فأخترم أصحابي ولم أحرم قرابيت حمار وخش فحملت عليّ فأصطدته فذكرت شأنه للبيّ عليه السلام وذكرته أي لم أكن أخترمت فأمر أصحابه فأكلوا ولم يأكل منه حين أخبرته أي اصطدته له».

أكله؛ لأنه لم تصح فيه الذكاة خالصة، وعلى المحرم جزاءه كله لأنه قاتل ولا جزاء على الحلال، وبالله تعالى التوفيق.

٨٩٤- مسألة: ومباح للمحرم أن يقبل امراته

ويأشهرها ما لم يولج، لأن الله تعالى لم يبه إلا عن الرقت، والرقن: الجماع، فقط. ولا عجب أعجب ممن ينهى عن ذلك ولم يبه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام قط عن ذلك، ويبطل الحج بالإمارة في مباشرتها التي لم يبه قط قرآن ولا سنة عنها، ثم لا يبطل حجّه بالنسوة الذي صح نهي الله تعالى في القرآن عنه في الحج من ترك الصلاة، وقتل النفس التي حرم الله تعالى بغير الحق وسائر النسوة، إن هذا لعجب.

روينا من طريق الحذافي عن عبد الرزاق أخبرني محمد بن راشد عن شيخ يقال له: أبو هرم قال: سمعت أبا هريرة يقول: يحل للمحرم من امراته كل شيء إلا هذا وأشار بإصبعه السبابة بين أصبعين من أصابع يده - يعني الجماع.

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عثمان بن عبد الرحمن أنه قيل امراته وهو محرم فسألت سعيد بن جبيرة فقال: ما تعلم فيها شيئا فليستغفر الله عز وجل..

قال ابن جريج: وسمعت عطاء يقول: مثل قول سعيد بن جبيرة.

ومن طريق ابن جريج أيضاً عن عطاء لا يفسد الحج إلا النقاء المختانين فإذا نفى المختانان فسد الحج ووجب الغرم.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرني ابن علية عن غيلان بن جرير قال: سألني وعلي بن عبد الله، وحليم بن الدريس محرم، فقال: وضعت يدي من امرأتي موضعاً فلم أرفعها حتى أجنب، فقلنا كلنا: ما لنا بهذا علم؟ فمضى إلى أبي الشعثاء جابر بن زيد فسأله، ثم رجع إلينا يعرف البشرى في وجهه، فسألناه ماذا أفتاك؟ فقال: إنه استكنني - فهو لا كلمهم لم يروا في ذلك شيئاً.

فإن ذكروا الرواية عن عائشة: يحرم على المحرم من امراته كل شيء إلا الكلام.

وعن ابن عباس إنما الرقت ما تكلم به عند النساء - فهم أول خلف لهذا لأنهم يبيحون له النظر، ثم إنها وابن عباس لم يجعلا في ذلك شيئاً.

وقال أبو حنيفة: والثافعي: من جامع دون الفرج فأنزل فليس عليه إلا دم ونجاسة شاة وحجة تام.

وروي عن ابن عباس ولم يصح فيمن نظر فأمضى، أو

وأما فعل عثمان فإنا رويناه من طريق سعيد بن منصور أخبرنا ابن وهيب أنا عمرو بن الحارث أن أبا النصر مولى عمر بن عبيد الله حدثنا أن بسر بن سعيد أخبرنا أن عثمان بن عفان كان يصاد له الوحش على المنازل ثم يذبح فيأكله وهو محرم ستين من خلافته، ثم إن الزبير كلمه، فقال: ما أدري ما هذا يصاد لنا ومن أجلنا؟ لو تركناه؟ فتركه.

فصح أنه رأي من عثمان، والزبير، واستحسان، لا منع، ولا عن أثر عندهما، ومثل هذا لا تقوم به حجة، ولا يشك أحد في أن أبا قتادة لم يصد الحمار إلا لنفسه وأصحابه وهم محرمون فلم يمنعه رسول الله ﷺ من أكله فسقط هذا القول.

وقول آخر: وهو أنه حلال للمحرم ما صاده الحلال ما لم يشتر له إليه أو يأمره بصيده واحتج هؤلاء.

بما رويناه من طريق شعبة أنا عثمان بن عبد الله بن موهب قال: سمعت عبد الله بن أبي قتادة يحدث عن أبيه: أنهم كانوا في سير لهم بغضهم محرم وبغضهم ليس بمحرم فزايث جمار وحش فزكيت قرسي وأخذت رمحي فاستمتهم فأبوا أن يمينوني فاختلست سوطاً من بغضهم وشذت على الحمار فأصيته فأكلوا منه فاشتقوا منه، فسئل عن ذلك رسول الله عليه السلام، فقال: هل أشرتُم أو أعنتُم؟ قالوا: لا، قال: فكلوه.

ومن طريق أبي عوانة عن عبد الله بن عثمان بن موهب عن ابن أبي قتادة عن أبيه مثله إلا أنه قال: هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء؟ قالوا: لا.

قال أبو محمد: وهذا لا حجة لهم فيه لأننا لا ندرى ماذا كان يقول رسول الله ﷺ لو قال له: نعم؟ إلا أن اليقين عننا أن كل ما لم يقبله عليه السلام ولا حكم به فإنه غير لازم ولا تؤخذ الذبابة بالكتف، ونحن على يقين من أنه لو لزم بإشارتهم إليه، أو أمرهم بإياه، أو عونهم له حكم محرم لئنه عليه السلام، فإذا لم يفعل فلا حكم لذلك.

وقد رويناه عن عطاء في محرم كان بمكة فاشترى حجلة فأمر علاً بذبحها أنه لا شيء عليه، وبالله تعالى التوفيق.

٨٩٣- مسألة: فلز امر محرم حلالا بالتصدي فإن كان

ممن يطعمه ويأجر له فالحرّم هو القاتل للتصدي فهو حرام، وإن كان ممن لا يأجر له ولا يطعمه فليس المحرم ما هنا قاتلاً، بل امر بمباح حلال للمأمور.

ولو اشترك حلال ومحرم في قتل صيد كان ميتة لا يحل

أَمْنَى: عَلَيْهِ دَمٌ.

وَعَنْ عَلِيٍّ وَلَا يَصُحُّ: مَنْ قَبِلَ عَلَيْهِ دَمٌ.

أَمَّا رَوَايَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَعَنْ شَرِيكٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِهَاجِرٍ.
وَأَمَّا رَوَايَةُ عَلِيٍّ فَعَنْ شَرِيكٍ عَنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ - وَكُلَّهُمَا لَا شَيْءَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِيحَابُ الدَّمِ فِي ذَلِكَ قَوْلٌ لَمْ يُوْجِبْهِ قِرَاءَنُ وَلَا سَنَةٌ، وَلَا قِيَاسٌ، وَلَا قَوْلٌ يَجْمَعُ عَلَيْهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٨٩٥ - مسألة: وَمَنْ تَطَيَّبَ نَاسِيًا، أَوْ تَدَاوَى بِطَبِيبٍ، أَوْ مَسَّهُ طَبِيبُ الْكُفَةِ، أَوْ مَسَّ طَبِيبًا لَيْعًا، أَوْ شَرَاءً، أَوْ لَيْسَ مَا يَحْرَمُ عَلَى الْحَرَمِ لِبَاسُهُ نَاسِيًا، أَوْ لِفُضْرُوهُ طَالَ كُلُّ ذَلِكَ مِنْهُ، أَوْ قَصُرَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَا يَكْذِبُ ذَلِكَ فِي حُجَّتِهِ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَزِيلَ عَنْ نَفْسِهِ كُلَّ ذَلِكَ سَاعَةً يَذْكُرُهُ أَوْ سَاعَةً يَسْتَعْنِي عَنْهُ.

وَكَذَلِكَ مِنْ حَلَقِ رَأْسِهِ نَاسِيًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَهُ أَنْ يَحْتَجِمَ وَيَحْلِقَ مَوَاضِعَ الْحَاجِمِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَهُ أَنْ يَدْنِيَ بِمَا شَاءَ، فَلَمْ تَعُدَّ لِبَاسٌ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ أَوْ فَعَلَ مَا حَرَّمَ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ: بَطُلَ حُجَّتُهُ وَإِحْرَامُهُ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَفِيَ لَأَمْسِي عَنْ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» فَالْمُسْكِرَةُ عَلَى كُلِّ مَا ذَكَرْنَا وَالْمَرْأَةُ الْمَكْرَهَةُ عَلَى الْجَمَاعِ لَا شَيْءَ عَلَيْهَا، وَلَا عَلَى مَنْ أَكْرَهَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَحُجَّتُهُمْ تَامًا، وَإِحْرَامُهُمْ تَامًا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ: مَنْ غَطَّى رَأْسَهُ، أَوْ وَجْهَهُ، أَوْ لَيْسَ مَا نَهَى عَمَادًا، أَوْ نَاسِيًا، أَوْ مَكْرَهًا يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ فَعَلِيهِ دَمٌ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَقْلٌ مِنْ يَوْمٍ فَعَلِيهِ صَدَقَةٌ، فَإِنْ حَلَقَ قَهًا لِلْحِجَامَةِ فَعَلِيهِ دَمٌ، فَإِنْ حَلَقَ بَعْضُ عَضِيٍّ فَعَلِيهِ صَدَقَةٌ.

وَقَالَ مَالِكٌ: مَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَاطْمَأَنَّنَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ أَذَى فَعَلِيهِ الْقُدْيَةُ الْيَمْنَى عَلَى مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ، وَلَا يَحْتَجِمُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ، فَإِنْ حَلَقَ مَوَاضِعَ الْحَاجِمِ فَعَلِيهِ الْقُدْيَةُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا شَيْءَ فِي النَّسْيَانِ فِي كُلِّ ذَلِكَ إِلَّا فِي حَلَقِ الرَّأْسِ فَقَطْ فِيهِ الْقُدْيَةُ - قَالَ: وَلَا يَحْلِقُ مَوْضِعَ الْحَاجِمِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي ذَلِكَ قُدْيَةً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا اقْوَالُ أَبِي حَنِيْفَةَ فَظَاهِرُ الْفَسَادِ وَالتَّقَاضِي وَلَا نَعْلَمُهَا عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى صِحَّةِ شَيْءٍ مِنْهَا لَا مِنْ قِرَاءَنٍ، وَلَا مِنْ سَنَةٍ، وَلَا رَوَايَةٍ سَقِيمَةٍ، وَلَا قَوْلِ صَاحِبِهِ، وَلَا قِيَاسٍ؛ لِأَنَّهُ تَفْرِيقُهُ بَيْنَ ذَلِكَ يَوْمًا أَوْ أَقْلٌ مِنْ يَوْمٍ:

دَعَا فَاَسَدَةً.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا هُوَ الْمَعْرُودُ مِنْ لِبَاسِ النَّاسِ.

قَالَ عَلِيٌّ: كَذِبٌ فِي ذَلِكَ بَلْ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَجِئْتُمْ تَضَعُونَ يَدَيْكُمْ مِنَ الظُّهْرِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ فَأَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّ اللَّبَاسَ لَا يَقِلُّ فِي النَّهَارِ بَلْ قَدْ يَوْضَعُ لِلْفَأْتِلَةِ، وَأَخْبَرَ أَنَّ اللَّبَاسَ يَقِلُّ إِلَى بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَقَدْ يَكُونُ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ.

فَإِنْ ذَكَرُوا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالنَّخَعِيِّ، أَنَّ مَنْ تَرَكَ مِنْ نَسْكَهٍ شَيْئًا فَلْيَرْقُ دَمًا.

قُلْنَا: اتَّهَمَ أَوَّلُ مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ لَأَنَّهُمْ تَجَمَّلُونَ فِي أَكْثَرِ ذَلِكَ صَدَقَةً لَا دَمًا؛ وَلَا عَجَبٌ أَعْجَبَ مَنْ يَحْتَجِمُ بِشَيْءٍ يَسْرَاهُ حَقًّا، ثُمَّ هُوَ أَوَّلُ خَالَفٍ لَهُ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ فَإِنَّهُ قِيَاسٌ وَالْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ، وَلَوْ كَانَتْ إِطَامَتُهُ الْأَذَى بِغَيْرِ حَلَقِ الرَّأْسِ تَوَجَّبَ الْقُدْيَةُ لِأَوْجِبَ الْقُدْيَةُ: الْبَوْلُ، وَالْعَفَاطَةُ، وَالْأَكْلُ، وَالشَّرْبُ، وَالغَسْلُ لِلْحَرِّ وَالشَّرْوَحِ، وَالتَّدَفُّقُ لِلْبَرْدِ، وَقَلْعُ الْفَرْسِ لِلرَّجْعِ، فَكُلُّ هَذَا إِطَامَةٌ أَذَى.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى إِسْقَاطِهِ الْقُدْيَةَ فِي أَكْثَرِ مَنْ ذَلِكَ.

قُلْنَا: حَسْبًا وَلِيَاكُمْ إِقْرَارُكُمْ بِصِحَّةِ الْإِجْمَاعِ عَلَى إِطَالِ عِلَّتِكُمْ، وَعَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ إِطَامَةٍ أَذَى حُجَبَ فِيهِ قُدْيَةً، وَالزَّامُ الصِّيَامَ وَالصَّدَقَةَ وَالْهَدْيَ شَرَعَ لَا يَجُوزُ إِزَامُهُ أَحَدٌ حَيْثُ لَمْ يُلْزَمْهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فَإِنْ ادَّعَا إِجْمَاعُ كُتُبَاؤُنَا لَأَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى أَنْ يَسُودُوا فِي ذَلِكَ قَوْلَ عَشْرَةٍ مِنْ صَاحِبِيهِ، وَتَابِعِي فِي ذَلِكَ مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي أَقْوَالِهِمْ.

وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَإِنَّهُ احْتَجَّ لَهُ مَقْلَدُهُ بِأَنَّ كُلَّ مَنْ ذَكَرْنَا يَقْدَرُ النَّاسُ عَلَى إِزَالَتِهِ عَنْ نَفْسِهِ إِلَّا حَلَقَ الشَّعْرَ فَلَا يَقْدَرُ عَلَى إِبْنَائِهِ، فَقُلْنَا: فَكَيْفَ مَاذَا؟ وَأَيُّ شَيْءٍ فِي هَذَا مَا يُوْجِبُ الْقُدْيَةَ؟ وَهَلْ زِدْتُمْ إِلَّا دَعَايَ لَا يَرَاهُنَّ هَاهُنَا.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عَمَرَ كَانَ يَأْكُلُ الْخَبِيصَ الْأَصْفَرَ وَهُوَ حَرَمٌ - بِعَيْنِ الْمَرْغُوفِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: يَكْتَحِلُ الْحَرَمُ بِأَيِّ كَحَلٍ شَاءَ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ طَبِيبٌ.

وَمِنْ طَرِيقٍ شُعْبَةُ عَنْ شُعْبَةَ الْأَزْدِيَّةِ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ لَهَا: اكْتَحَلِي بِأَيِّ كَحَلٍ شِئْتَ غَيْرَ الْإِثْمِ أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ

ولكنه زينة، ونحن نكرهه.

احتجهم وهو عزم أراق دماً.

ومن الخلاف في ذلك:

وعن إبراهيم، وعطاء: إن حلق مواضع الحاجم فعليه كفارة.

وأما الأعمان:

فروينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو عوانة عن أشعث بن سليم وهو أبو أبي الشعثاء - عن مرة بن خالد قال: رأنا أبو ذر ونحن عرمون فقال: ادعونا أيديكم.

وصح عن ابن عمر أنه كره أن يعالج الحرم بيده بالسهم، وأن يدعن بالسمن رأسه لصداق أصابه ولم يجعل في ذلك شيئاً.

وروي عن عطاء: من تداوى بدواء فيه طيب فعليه الكفارة ولا بأس بالأدهان الفارسية.

وعن إبراهيم في الطيب القدي.

وعن مجاهد: إذا تداوى الحرم بالسمن، أو الزيت، أو البتسج فعليه الكفارة.

وعن الحجاج بن أرطاة: كان الحكم، وأصحابنا يقولون في الحرم يداوى قروحاً برأسه وجسده: إن عليه كفارتين.

وأما اللباس ناسياً: فعن عطاء في الحرم يغطي رأسه ناسياً لا شيء عليه فإن لبس قميصاً ناسياً فلا شيء عليه وليستغفر الله تعالى، فإن تعمد ذلك فالكفارة.

وعن حماد بن أبي سليمان مثله لا شيء في ذلك على الناسي.

وعن مجاهد، وسعيد بن جبير: أنهما أجازا للمحرم أكل الطعام وفيه الزعفران - وكرهه عطاء، وأخبر أنه لا يائز قوله عن أحد.

وعن طاووس، وعطاء: إباحة الخبيص المزفر للمحرم. ومثله عن الحسن، وإبراهيم النخعي، وجابر بن زيد، وعماد بن علي.

وعن إبراهيم، وعطاء، والحسن، في لباس القميص، والقنسوق، والخفين للمحرم أنه يهرق دماً. وهذه كلها أقوال غلاة لأقوال أبي حنيفة، ومالك.

قال أبو حمزة: وأما من تعمد ما حرم عليه فقد فسق، والفسق يطل الحج كما قدمنا، وبالله تعالى التوفيق.

٨٩٦- مسألة:

وللمحرم أن يشد المنطقة على إزاره إن شاء أو على جلده ويجتزأ بما شاء، ويجمل خرجه على رأسه،

ما روي عن طريق ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا يزيد بن إبراهيم عن قتادة: أن عبد الرحمن بن أبي بكر أمر امرأة عرمة اكتحلث يائداً أن تهرق دماً.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا مروان بن معاوية الفزاري - أخبرنا صالح بن حي قال: رأيت أنس بن مالك أصاب ثوبه خلوق الكعبة فلم يغسله - وكان عرماً - وعن عطاء، وسعيد بن جبير مثله سواء سواء.

ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن أبي الزبير عن جابر: إن شتم الحرم ربحاناً، أو من طيباً، أهرق دماً.

وقد روي عن طريق عائشة أم المؤمنين إن رسول الله ﷺ احتجهم وهو مُحْرِمٌ.

ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء، وطاووس عن ابن عباس أن النبي عليه السلام احتجهم وهو مُحْرِمٌ.

ومن طريق مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا الملقى بن منصور أخبرنا سليمان بن بلال عن علقمة بن أبي علقمة عن عبد الرحمن الأعرج عن ابن جينة قال: «احتجهم رسول الله عليه السلام بطريق مكة وهو مُحْرِمٌ وَسَطَ رَأْسِهِ».

قال أبو حمزة: لم يغير عليه السلام أن في ذلك غرامة ولا فدية ولو وجبت لما أغفل ذلك، وكان عليه السلام كثير الشعر أفرغ وإنما نهينا عن حلق الرأس في الإحرام، والقفا ليس رأساً ولا هو من الرأس.

فإن ذكروا ما روي عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه أمر عرماً احتجهم أن يقتدي بصياف، أو صدقة، أو نسلج، فإن اضطر إلى ذلك فلا شيء عليه؛ فهذا عليهم؛ لأنهم خالفوه في موضعين.

أحدهما: أنه أوجب الدَّم ولم يشترط أن حلق لها شعراً. والثاني: أنه لم يوجب شيئاً على من اضطر إليها - وهم لا يقولون بهذا.

وروي عن مسروق أنه قال: يحتجم الحرم، ولا يحتجم الصائم، ولم يشترط ترك حلق القفا.

وعن طاووس يحتجم الحرم إذا كان وجعاً وما نعلم من أوجب في ذلك حكماً من الصائمين إلا الحسن فإنه قال: من

ويعقد إزاره عليه ورداه إن شاء، ويجعل ما شاء من الحملولة على رأسه، ويعصب على رأسه لصداع، أو لجرح، ويجبر كسر ذراعوه، أو ساقيه، ويعصب على جراحوه، وخراجوه، وقرحوه، ولا شيء عليه في كل شيء من ذلك، ويجرم في أي لون شاء حاشا ما صيغ بورس، أو زعفران لأنه لم ينه عن شيء مما ذكرنا قرآن، ولا سنة ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَبِيًّا﴾ إلا أننا روينا من طريق وكيع عن ابن أبي ذئب عن صالح عن أبي حسان إن رسول الله ﷺ رأى مُحْرِمًا مُحْتَرِمًا يَحْتَلِي فَقَالَ: يَا صَاحِبَ الْحَبْلِ أَلْقِهِ.

وبه إلى ابن أبي ذئب عن مسلم بن جندب: سمعت ابن عمر يقول: لا تعقد عليك شيئا وأنت محرم.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا حفص بن غياث عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر أنه كره الهيمان للمحرم.

فأما الأثر فمرسل لا حجة فيه.

وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن الأسلمي عمن سمع صالحاً مولى التوام أنه سمع ابن عباس يقول: «رخص رسول الله عليه السلام في الهيمان للمُحْرِمِ».

قال أبو محمد: كلاهما وثمة.

وأما ابن عمر فقد روي عنه وعن غيره من الصحابة رضي الله عنهم خلاف هذا.

وروينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا ابن فضيل عن ليث عن عطاء، وطاوس قالاً جميعاً: رأينا ابن عمر قد شدّ حقوه بعمامة وهو محرم.

ومن طريق سعيد بن منصور عن هشيم: أخبرنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين: أنها كانت ترخص في الهيمان يشده المحرم على حقويه، وفي المنطقة أيضاً.

ومن طريق وكيع عن سفيان عن حميد الأعرج عن عطاء عن ابن عباس قال في الهيمان للمحرم: لا بأس به.

ومن طريق شعبة عن منصور عن مجاهد قال: رأيت ابن الزبير جاء حاجاً فرمل حتى رأيت منطقه قد انقطع على بطنه.

قال أبو محمد: لا شك أن ابن الزبير لم يكن مضطراً إلى إحراز نفقه، وابن عمر لم يجعل في ذلك شيئاً - وراى مالك على من عصب رأسه فدية.

ومن طريق ابن عمر: لا يعصب المحرم رأسه بسير ولا بخرق.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي داود الطيالسي عن أبي معشر عن عبد الرحمن بن يسار قال: رأيت ابن عباس قد شدّ شعره بسير وهو محرم وكلاهما لم يجعل فيه شيئاً.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان هو ابن عينة - عن عمرو بن دينار قلت لجابر بن زيد أبي الشعثاء: ينحل إزاره يوم عرفة.

قال: اعتد.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا خالد بن عبد الله عن العلاء بن المسيب عن الحكم بن عتيبة: أنه كان لا يرى بأساً أن يتوشح المحرم بثوبه ويقده على قفاه.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم عن يونس عن الحسن البصري أنه لم ير بأساً أن يعقد المحرم ثوبه على نفسه. وأباح لباس الهيمان للمحرم: محمد بن كعب، وعطاء، وطاوس، ومحمد بن علي، وإبراهيم، وسعيد بن جبير، ومجاهد، والقاسم بن محمد - وكرهه آخرون.

وعن سعيد بن جبير أنه أباح للمحرم ينكسر ظفراً: أن يجعل عليه مرارة ولم يأمر في ذلك بشيء.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو الأحوص أخبرنا منصور عن إبراهيم ومجاهد قالاً جميعاً: يجبر المحرم عظمه إذا انكسر، قالوا: وليس عليه في ذلك كفارة.

ومن طريق سعيد بن منصور حدثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد قال: إذا تكسرت يد المحرم، أو شج عصب على الشج والكسر وعقد عليه، ولم يجعل في ذلك شيئاً.

وعن محمد بن علي، وسعيد بن المسيب: لا بأس أن يعقد المحرم: قال محمد: على القرحة.

وقال ابن المسيب: على الجرح. وأباح أبو حنيفة، والشافعي، وأبو سليمان للمحرم: الهيمان والمنطقة، وأن يجعل الخرج على رأسه، ونحو ذلك، ولم يروا فيه بأساً.

وأباح مالك لباس النقطة للمحرم إذا كانت فيها نفقة، ومنعه لباسها إذا كانت فيها نفقة غيره.

وجعل ابن القاسم صاحبه في ذلك الفدية.

ومنع مالك من شد النقطة على العصب للمحرم، وأباح شدّها على جلده، ومنع من شدّها فوق الإزار.

وجعل ابن القاسم صاحبه في ذلك فدية - فأقوال متناقضة لا دليل على صحة شيء منها، ولا نعلم أحداً قال بها قبلهما.

وَاللَّهُ وَلَمْ يَحْرُمَهَا النَّاسَ فَلَا يَحِلُّ لِمَنْ شَاءَ يَأْخُذَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْتَوِلَ بِهَا دَمًا وَلَا يُغَضِّدَ بِهَا شَجَرَةً فَإِنْ أَحَدٌ تَرَحَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهَا فَقُولُوا لَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَذْنُ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا أَذْنُ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْآنَسِ، وَكَيْفَ الشَّاهِدُ الْغَائِبُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا مَا نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَمْ يَنْهَ عَنْ إِرْعَاءِ الْمَوَاشِي: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: بِكَرَاهِيَةِ الرَّعْيِ فِي حَرَمِ مَكَّةَ - وَهَذَا تَعَدُّ لِحُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى -.

وَأَبَاحَ مَالِكٌ اخْتِادَ السَّنَى وَسَائِرِ حَشِيشِ الْحَرَمِ - وَهَذَا أَيْضًا خِلَافَ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ السَّنَى وَبَيْنَ سَائِرِ حَشِيشِ الْحَرَمِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَسُفْيَانُ: بِإِبْجَابِ الْجَزَاءِ عَلَى قَاطِعِ شَجَرِ الْحَرَمِ.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي النَّصْنِ نَمَا فَوْقَهُ إِلَى الدَّوْحَةِ: قِيمَةُ ذَلِكَ، فَإِنْ بَلَغَ هَدِيًّا أَهْدَاهُ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ هَدِيًّا فَيَقِيمَتُهُ طَعَامًا يَتَصَدَّقُ بِهِ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نَصْفَ صَاعٍ حَطَطِيٍّ، أَوْ صَاعٌ تَمْرٍ، أَوْ شَعِيرٍ، وَلَا يَجْزِي فِي ذَلِكَ صِيَامٌ.

وَقَالَ زُفَرٌ: يَتَصَدَّقُ بِالْقِيَمَةِ وَلَا يَجْزِي فِي ذَلِكَ هَدِيٌّ وَلَا صِيَامٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: رَوَيْنَا عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ فِي الدَّوْحَةِ بَدَنَةً.

وَعَنْ عَطَاءٍ فِيهَا بَقَرَةً، وَفِي الْوَتَرِ مَذًى.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ فِي الدَّوْحَةِ: بَقَرَةً.

وَعَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ فِي الدَّوْحَةِ سِتَّةَ ذَنَابِرٍ، أَوْ خَسَةَ، أَوْ سَبْعَةَ يَتَصَدَّقُ بِهَا مَكَّةَ - وَمَا نَعْلَمُ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَزُفَرٍ فِي قَوْلِهَا سَلَفًا.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ: لَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ - وَهُوَ الْحَقُّ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ لَيُنْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا يَجُوزُ شَرْعٌ هَدِيٍّ، وَلَا إِبْجَابِ صِيَامٍ، وَلَا الزَّامُ غَرَامَةُ إِطْعَامٍ، وَلَا صَدَقَةٍ، إِلَّا بِقِرَآنٍ، أَوْ سِتَةٍ.

وَهَذَا تَمَّا تَرَكْتُ فِيهِ الطَّرَائِفُ الْمَذْكُورَةُ الْقِيَاسُ. فَإِنْ أَبَا حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيَّ قَالَا بِإِبْجَابِ الْجَزَاءِ فِي شَجَرِ الْحَرَمِ عَلَى إِبْجَابِ الْجَزَاءِ فِي صِيْدِهِ وَلَمْ يَقِيسَا إِبْجَابَ الْجَزَاءِ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ عَلَى إِبْجَابِ فِي حَرَمِ مَكَّةَ وَكِلَاهُمَا حَرَمٌ مُحَرَّمٌ صِيْدِهِ. وَقَاسَ مَالِكٌ إِبْجَابَ

وَمَنْعَ مَالِكِ الْحَرَمَ مِنْ حَلِّ خُرُوجِ لُغَيْرِهِ عَلَى رَأْسِهِ، وَرَأَى عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ قَدِيحَةً، وَأَبَاحَ لَهُ حَمْلَهُ عَلَى رَأْسِهِ إِذَا كَانَ لَهُ - وَهَذَا فَرْقٌ فَاسِدٌ لَا نَعْلَمُهُ أَيْضًا عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ.

وَقَدْ رَوَيْتُ عَنْ عَطَاءٍ إِبَاحَةَ حَلِّ الْحَرَمِ الْمَكْتَلِ عَلَى رَأْسِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: رَأَى عُمَرُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ثَوْبَيْنِ مُضْرَجَيْنِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ فَقَالَ: مَا هَذَا، فَقَالَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: مَا إِحْتَالَ أَحَدًا يَعْلَمُنَا السَّنَةَ، فَسَكَتَ عُمَرُ.

وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ لَبَسَ ثَوْبًا مَوْرَدًا وَهُوَ مُحَرَّمٌ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ رَوِيَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ انْتَكَرَ عَلَى طَلْحَةَ لِبَاسَ ثَوْبٍ مَصْبُوغٍ لِلْحَرَمِ.

قُلْنَا: أَنْتُمْ أَوَّلُ مَنْ خَالَفَ عُمَرَ فِي ذَلِكَ فَلَمْ تَنْكَرُوهُ، وَلَا رَأَيْتُمْ فِيهِ شَيْئًا - وَهَذَا تَمَّا تَرَكُوا فِيهِ الْقِيَاسَ فَأَبَاحُوا الْمَصْتَبَاتِ وَلَمْ يَقِيسُوا عَلَى الْوَرَسِ وَالْمَعْصَرِ، كَمَا قَاسُوا كُلٌّ مِنْ أَمَاطٍ بِهِ أَذَى عَلَى حَالَتِ رَأْسِهِ، وَكَمَا قَاسُوا جَارِحَ الصَّيْدِ عَلَى قَاتِلَتِهِ، وَكَمَا أَوْجَبُوا عَلَى مَنْ لَبَسَ قِمِيصًا أَوْ عِمَامَةً.

٨٩٧- مسألة: ولا يحل لأحد قطع شيء من شجر

الحرم بمكة، والمدينة ولا شوكه فما فوقها، ولا من حشيشه حاشا الإذخر فإن جمعه مباح في الحرم - ومباح له أن يريعي إليه أو يعيره أو مواشيه في الحرم - فإن وجد غصنًا قد قطعه غيره أو وقع ففارق جذعه فله أخذه حيثن.

فإن احتطب في حرم المدينة خاصة فإن سلبه حلال لمن وجده.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ بِنِ الْحِجَّاجِ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ رَاهَوِيَةَ - أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُوسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ قَتَحِ مَكَّةَ: «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا يُغَضِّدُ شَجَرَهُ وَلَا يُغَرِّصُ صَيْدَهُ، وَلَا يَلْتَقِطُ لُقْطَتَهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا وَلَا يُخْتَلَى خِلَافَهَا قَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخِرَ فَإِنَّهُ لِقَبَائِهِمْ وَلِقَبَائِهِمْ فَقَالَ: إِلَّا الْإِذْخِرَ».

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا لَيْثٌ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْقُمْيَرِيِّ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْعَدَوِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَمَهَا

وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ: يُخْرِجُ قِيَامُ عَلَيْهِ حُدَّ الْقَتْلِ.

قَالَ عَلِيٌّ: تَقْسِمُ أَبِي حَنِيفَةَ فَاسِدٌ وَمَا نَعْلَمُ لِمَنْ إِبَاحَةُ الْقَتْلِ فِي الْحَرَمِ حِجَّةً أَصْلًا، وَلَا سَلَفًا، إِلَّا الْحَصِينَ بْنِ ثَمِيرٍ، وَمَنْ بَعَثَهُ، وَالْحِجَّاجَ، وَمَنْ بَعَثَهُ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَأَمَّا مَنْ تَعَدَّى عَلَيْهِ فِي الْحَرَمِ فَلْيُدْفَعْ عَنْ نَفْسِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ خَشِيَ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾، وَيَا اللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٨٩٩ - مسألة: ولا يُخْرِجُ شَيْءٌ مِنْ تَرَابِ الْحَرَمِ وَلَا حِجَارَتُهُ إِلَى الْخُلَى.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا حِجَّاجٌ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: يَكْرَهُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ تَرَابِ الْحَرَمِ إِلَى الْخُلَى، أَوْ يَدْخُلَ تَرَابُ الْخُلَى إِلَى الْحَرَمِ.

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْسَى وَغَيْرِهِ. وَلَا بَأْسَ بِإِخْرَاجِ مَاءِ زَمْزَمَ لِأَنَّ حَرَمَةَ الْحَرَمِ إِنَّمَا هِيَ لِلْأَرْضِ وَتَرَابِهَا وَحِجَارَتُهَا، فَلَا يُجُوزُ لَهُ إِزَالَةُ حَرَمَتِهَا وَلَمْ يَأْتِ فِي الْمَاءِ تَحْرِيمٌ.

٩٠٠ - مسألة: وَمِلْكُ دَوْرٍ مَكَّةَ وَيُعْمَرُ وَإِجَارَتُهَا جَائِزٌ.

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَحِلُّ بَيْعُ دَوْرِهَا وَلَا إِجَارَتُهَا. وَمَنْعُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنْ كِرَائَتِهَا.

وَرَوَيْنَا عَنْ عَمْرِو بْنِ الْمُنْكَدَمِ أَنَّ تَبْيِيبَ عَلَى دَوْرِهَا.

وَرَوَيْنَا فِي ذَلِكَ خَبَرَيْنِ مُرْسَلَيْنِ لَا يَصَحَّاحُ.

وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَّةٍ.

قَالَ عَلِيٌّ: قَدْ مَلَكَ الصُّحَابَةُ بِهَا دَوْرَهُمْ بِعِلْمِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَمْ يَنْعَمْ مِنْ ذَلِكَ، وَكُلٌّ مِنْ مَلَكَ رِبْعًا فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَحْلَلْنَا اللَّهُ التَّبِعَ وَخَرَّمْنَا الرَّبَّاءَ﴾ وَأَمَرَ بِالْمُؤَاجَرَةِ رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَكُلُّ ذَلِكَ مُبَاحٌ فِيهَا.

٩٠١ - مسألة: وَأَمَّا مَنْ احْتَضَبَ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ فَحَلَّالٌ سَلْبُهُ كُلُّ مَا مَعَهُ فِي حَالِهِ تَلَكُّ وَتَجَرِيدُهُ إِلَّا مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ فَقَطُّ.

فَلَمَّا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ رَاهُوِيَّةٍ - عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْعَقَدِيِّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ عَمِّهِ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: إِنَّ سَعْدَ أَبَاهُ رَكِبَ إِلَى قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ فَوَجَدَ عَبْدًا يَقْطَعُ

الْفَدْيَةَ عَلَى اللَّابِسِ وَالْمُتَّيِّبِ عَلَى وَجُوهِهَا عَلَى حَالِ قِوَامِ رَأْسِهِ، وَلَمْ يَقْسُ إِلَّا بِجَانِبِ الْجَزَاءِ فِي شَجَرِ حَرَمِ مَكَّةَ، وَفِي صَيْدِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ عَلَى وَجُوهِهَا فِي صَيْدِ حَرَمِ مَكَّةَ. وَكُلُّ ذَلِكَ تَنَاقُضٌ لَا وَجْهَ لَهُ، وَيَا اللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٨٩٨ - مسألة: وَلَا يَحِلُّ أَنْ يَسْفَكَ فِي حَرَمِ مَكَّةَ دَمٌ بِقِصَاصٍ أَصْلًا، وَلَا أَنْ يَقَامَ فِيهَا حُدٌّ، وَلَا يَسْجَنَ فِيهَا أَحَدٌ، فَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَخْرَجَ عَنْ الْحَرَمِ وَأَقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُّ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ نَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَسْفَكَ بِهَا دَمٌ، وَلِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾، وَهَذَا عَمُومٌ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْصُ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَأَمَّا إِخْرَاجُ الْعَاصِي مِنْهُ فَلِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ طَهَّرْنَا بَنِي إِسْرَافِيلَ وَالنَّارِيكِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودَ﴾ فَطَهْرُهُمْ مِنَ الْعِصَاةِ وَاجِبٌ، وَلَيْسَ هَذَا فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ نَصٌّ وَلَا يَسْمَى ذَنْبُ الْخِيَوَانِ التَّمَلُّكُ وَلَا الْحِجَامَةُ، وَلَا فَتْحُ الْعَرَقِ: سَفَكَ دَمٌ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَيْنَةَ أَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ - وَكَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا - قَالَ: سَمِعْتُ طَاوَسًا يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: مَنْ أَصَابَ حُدًّا، ثُمَّ دَخَلَ الْحَرَمَ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ - وَذَكَرَ كَلَامًا - وَفِيهِ: فَإِذَا خَرَجَ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُّ.

وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، وَالْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةٍ.

وَهُوَ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَبُو الزَّيْبِ: قَالَ ابْنُ عَمْرٍو: لَوْ وَجَدْتُ فِيهِ قَاتِلَ عَمْرٍو مَا نَدَعْتُهُ يَعْنِي حَرَمَ مَكَّةَ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْ وَجَدْتُ قَاتِلَ أَبِي فِي الْحَرَمِ مَا عَرَضْتُ لَهُ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: فَلَمْ يَخْصُصُوا مَنْ أَصَابَ حُدًّا فِي الْحَرَمِ ثُمَّ أَصَابَهُ خَارِجَ الْحَرَمِ؛ ثُمَّ جَاءَ إِلَى الْحَرَمِ - وَفَرَّقَ عَطَاءٌ، وَجَاهِزٌ بَيْنَهُمَا.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الزَّيْبِ أَنَّهُ خَرَجَ قَوْمًا مِنَ الْحَرَمِ إِلَى الْخُلَى فَصَلَّبَهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ فِيمَنْ قَتَلَ، ثُمَّ جَاءَ إِلَى الْحَرَمِ.

قَالَ: يُخْرِجُ مِنْهُ فَيَقْتُلُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَقَامُ الْخُدُودُ فِي الْحَرَمِ إِلَّا الْقَتْلُ وَحْدَهُ فَإِنَّهُ لَا يَقَامُ فِيهِ حُدٌّ قَتْلٍ وَلَا قَوْدٍ حَتَّى يُخْرِجَ بِاخْتِيَارِهِ.

الغزاري عن حميد الطويل أخبرني ثابت هو البستاني - عن أنس عن النبي عليه السلام: أنه «رَأَى شَيْخًا يَهَادِي بَيْنَ بَيْتَيْهِ فَقَالَ: مَا بَالَ هَذَا، قَالُوا: نَذَرَ أَنْ يَمْسِيَ» قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَتَغْنِي عَنْ تَعْلِيلِهِ هَذَا نَفْسُهُ، وَأَمَرَهُ أَنْ تَرْكَبَ فَلَمْ يُوجِبْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَيْئًا لِرُكُوبِهِ.

وقال تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ فمن ليسَ المشي في وسعه فلم يكلفه الله تعالى المشي، وكان نذره لما ليس في وسعه معصية لا يجوز له الوفاء بها.

قال علي: الغزاري هذا هو أبو إسحاق - أو مروان بن معاوية، وكلاهما ثقة إمام.

ومن طريق البخاري أخبرنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال: أخبرني سعيد بن أبي أيوب أن يزيد بن أبي حبيب أخبره أن أبا الخير حدثه عن عتبة بن غابر الجعفي قال «نَذَرْتُ أَخِي أَنْ تَمْسِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَفْتَيْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: لَتَمْسُ وَلَتَرْكَبَ فَأَمَرَهَا بِكِلَا الْأَمْرَيْنِ وَلَمْ يُوجِبْ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ شَيْئًا».

وقد علمنا ضرورة أن رسول الله عليه السلام لم يأمرها بالمشي إلا وهي قادرة عليه لقول الله - تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

ومن طريق أبي داود أخبرنا محمد بن المنصور أخبرنا أبو الوليد هو الطيالسي - أخبرنا هشام هو الدستوائي - أخبرنا قتادة عن عكرمة عن ابن عباس «أَنَّ أُخْتَ عُثْبَةَ بِنْتِ غَابِرٍ نَذَرَتْ أَنْ تَمْسِيَ إِلَى الْبَيْتِ فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ تَرْكَبَ وَتَهْدِي هَذِهِ».

فهذان إمران من رسول الله عليه السلام.

أحدهما: أن تركب وتمشي دون إلزام شيء في ذلك.

والآخر: أن تركب وتهدي هدبا دون مشي في ذلك - وهذا هو قولنا.

قال أبو محمد: وروينا من طريق فيها عبيد الله بن زحر - وهو ضعيف - عن أبي سعيد الرعي وهو مجهول أنه عليه السلام أمرها أن تصوم ثلاثة أيام.

وروي أيضاً مثل هذا من طريق فيها حي بن عبد الله - وهو مجهول - ومثله من طريق فيها شريك - وهو ضعيف - تبناه عليها لتلا يتر بها.

وقد اعترض قوم في الحديثين اللذين أوردنا بأن قالوا: قد

شجرأ أو يخطئه قبله فلما رجع سعد جاءه أهل العبد فسالوه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال: معاذ الله أن أرد شيئا تغليبه رسول الله عليه السلام وأبى أن يرد عليهم.

وعن عمر بن الخطاب أنه قال لو لم يلعن لعثمان بن مظعون: إني استعملتك على ما هاهنا فمن رأته يخط شجرأ أو يعصده: فخذ حبله وفاسه، قلت: أتخذ رداءه؟ قال: لا.

وعن ابن عمر هو هذا.

قال أبو محمد: ولا يخالفهم من الصحابة يعرف وليس هذا في الحشيش لأن الأثر إنما جاء في الاحتطاب - وستر العورة فرض بكل حال.

٩٠٢- مسألة: ومن نذر أن يمسي إلى مكة أو إلى عرفة أو إلى منى أو إلى مكان ذكره من الحرم على سبيل التقرب إلى الله عز وجل أو الشكر له تعالى لا على سبيل اليمين ففرض عليه المشي إلى حيث نذر للصلاة هنالك، أو الطواف بالبيت فقط - ولا يلزمه أن يهيج، ولا أن يعتبر إلا أن ينذر ذلك وإلا فلا.

فإن شئ عليه المشي إلى حيث نذر من ذلك فليركب ولا شيء عليه؛ فإن ركب الطريق كله لغير مشقة في طريق فعله هدي ولا يعرض منه صياماً ولا إطعاماً.

فإن نذر أن يهيج ماشياً فليمش من المقات حتى يتم حجه.

ومن نذر أن يركب في ذلك فعله أن يركب ولا بد لقول الله - تعالى: ﴿يَأْتُونَكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ فالمشي والركوب إلى كل ما ذكرنا طاعة لله عز وجل.

وروينا من طريق مالك عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين قالت: قال رسول الله عليه السلام «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ فَطِيعَهُ وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ».

وقال تعالى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ وقال تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ فلما أمر تعالى بالوفاء بعقود الطاعة لا بعقود المعاصي.

وقال قوم: لا يمسي إلا في حج، أو عمرة.

قال أبو محمد: وهذا خطأ؛ لأنه إلزام ما لم ينذره على نفسه بغير قرآن، ولا سنن.

وقال مالك: إن نذر المشي إلى المسجد، أو إلى الكعبة، أو إلى الحرم لزماً، فإن نذر إلى عرفة، أو إلى مزدلفة، أو منى، أو الصفا والمروة لا يلزمه - وهذا تقسيم بلا برهان.

وروينا من طريق البخاري أخبرنا محمد بن سلام أخبرنا

رواه مطرُ الرزاق عن عكرمة عن عتبة، وعكرمة لم يلقَ عتبة؛ وأوقفه بعضُ الناس على ابن عباس.

وقد روي عن ابن عباسٍ خلافة.

قال علي: وهذا مما يفت الله تعالى عليه؛ لأن المفترض بهذا من قوله: إن الرسل والمقطوع كالسند ثم يعيب هنا مسنداً صحيحاً برواية من رواه مقطوعاً أو موقوفاً إن خالف تقليده، وهذا فعل من لا ورع له ولا صدق ولا يعترض على المسند الذي تقوم به الحجة بمثل هذا إلا جاهل؛ لأنه اعتراض لا دليل على صحته ودعوى فاسدة؛ لأن المسند تقوم به الحجة، والمرسل مطرح، وأي تقيص على الحق من رواية آخر مما لا حجة فيه.

وأما قولهم: إنه قد روي عن ابن عباسٍ خلاف ما روي من ذلك، فإن الرواية عن ابن عباسٍ اختلفت:

فروينا عنه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس قال: امش ما استطعت واركب، وإذ بيح، أو تصدق - وهذا موافق لما روي إلا ذكر الصدقة فقط.

وروينا عنه من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن بكر هو ابن عبد الله المزني - أن ابن عباس أمر امرأة نذرت أن تحج ماشية بأن تشترى ربةً ولتمشي فإذا عجزت فلتركب ولتمشي الربة فإذا أعيت الربة فلتركب ولتمشي الناذرة فإذا قضت حجها فلتعتقها.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي عن أم حبة أنها نذرت أن تمشي إلى الكعبة فمشت حتى أعيت فركبت، ثم أتت ابن عباس فسأله، فقال: استطيعين أن تحجي قايلاً وتركبي حتى تنتهي إلى المكان الذي ركبت فيه تمشي ما ركبت، قالت: لا، قال: ألك ابنة تمشي عنك، قالت: لي ابنتان هما في أنفسهما أعظم من ذلك؛ قال: فاستغفري الله وتوبي إليه.

قال أبو محمد: هذه أم حبة أتت عولوا على روايتها في بيع العبل من زيد بن أرقم إلى أجل بثمانائة وإبتاعها إياه منه بثمانائة درهم، فمرة يقلدون روايتها حيث اشتوها، ومرة يطرحونها؛ والحجة إنما هي في رواية ابن عباس لا في رأيه وقد بهم وينسى، وقد ذكرنا ما أخذوا به مما رواه الصحاب وخالفه كرواية عائشة تحريم الرضاع بلبن الفحل، ثم كانت لا تدخل عليها من أرضعه نساء إخوانها.

وروينا عن علي: من نذر أن يمشي إلى بيت الله فليركب وليهد هدياً.

وروينا عنه أيضاً يهدي بدنة.

وعن ابن الزبير، وابن عمر: يمشي فإذا أعيا يركب ويعود من قابل فيركب ما مشى ويمشي ما ركب.

وقال أبو حنيفة: يمشي فإن ركب فليهد شاةً فما فوقها.

وقال مالك في رواية ابن وهب عنه: يمشي، فإن عجز ركب وأهدى شاةً فما فوقها.

وروي عنه ابن القاسم أنه يمشي فإذا أعيا يركب ويعرف الموضع الذي ركب منه فإذا كان من قابل رجع فمشى ما ركب وركب ما مشى فإن كان ركوبه يوماً فأقل لم يرجع لذلك ولكن عليه الهدى، فإن ركب من مكة إلى منى إلى عرفة إلى مزدلفة إلى منى إلى مكة رجع من قابل فمشى كل ذلك بخلاف الركوب يوماً في الطريق وعليه مع ذلك هدي - فإن كان شيخاً كبيراً مشى ولو نصف ميل، ثم ركب ويهدي ولا يرجع ثانية.

وقال الشافعي: يمشي فإن أعيا ركب وعليه هدي غير واجب، ولكن احتياطاً.

وقال ابن شبرمة كقولنا: إن عجز ركب ولا شيء عليه.

فأما قول مالك تقسيم لا يعرف عن أحد من المتقدمين قبله، وخلاف لكل ما روي في ذلك عن الصحابة، وقول لا دليل على صحته.

وروينا عن حماد بن سلمة عن حبيب عن عطاء فيمن جعل على نفسه المشي إلى البيت قال: يمشي من حيث نوى فإن لم ينو شيئاً فليركب فإذا دخل الحرم مشى إلى البيت.

٩٠٣ - مسألة: فإن نذر أن يحج ماشياً، أو يعتمر ماشياً فكما ذكرنا ولا يلزمه المشي إلا مذ يجرم إلى أن يتم مناسك عمله؛ لأن هذا هو الحج، فإن نذر المشي إلى مكة فكما قال عطاء: من حيث نسو، فإن لم ينو فليمش ما يقع عليه اسم مشي وليركب غير ذلك ولا شيء عليه؛ لأنه قد أوفى ما نذر، وبالله تعالى التوفيق.

٩٠٤ - مسألة: ودخول مكة بلا إحرام جائز؛ لأن النبي عليه السلام إنما جعل المواقف لمن مر بهن يريد حجاً، أو عمرة، ولم يجعلها لمن يرذ حجاً ولا عمرة، فلم يأمر الله تعالى قط، ولا رسوله عليه السلام بأن لا يدخل مكة إلا بإحرام فهو الزام ما ينشأ في الشرع الزاماً.

وروينا عن ابن عباس: لا يدخل أحد مكة إلا محرماً.

وعن ابن عمر أنه رجع من بعض الطريق فدخل مكة غير

محرّم.

أَنْ يَقْرَنَ فَالْعَمْرَةُ الْمَوْجِبَةُ عَلَيْهِ لِسُقِ الْهَدْيِ هِيَ غَيْرُ الَّتِي نَذَرَ؛ فَلَا يَجْزِيهِ غَيْرُ مَا أَمَرَ بِهِ وَلَا يَجْزِيهِ عَمَلٌ عَنْ عَمَلَيْنِ إِلَّا حَيْثُ أَجَازَهُ النَّصُّ، وَالْقِيَاسُ بَاطِلٌ.

وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنَّهُ لَا تَجْزِي صَلَاةٌ عَنْ صَلَاتَيْنِ، وَوَأَفَرْنَا - نَعْمِي الْحَاضِرَيْنِ مِنْ خُصُومِنَا - عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْزِي صَوْمٌ يَوْمٌ عَنْ يَوْمَيْنِ، وَلَا رَقِيَّةٌ عَنْ رَقِبَتَيْنِ وَلَا زَكَاةٌ عَنْ زَكَاتَيْنِ، فَتَسَاقُضُوا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَرَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ سَأَلَتْهُ امْرَأَةٌ عَنْ نَذَرِ أَنْ يَحُجَّ وَلَمْ يَكُنْ حَجًّا بَعْدَ، فَقَالَ: هَذِهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ وَفِي بَنْدُوكِ.

وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: يَبْدَأُ بِالْفَرِيضَةِ فَيَمُنُّ نَذَرَ وَلَمْ يَكُنْ حَجًّا بَعْدَ. وَفِي هَذَا خِلَافٌ.

وَرَوَيْنَا عَنْ بَجْدَةَ، وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ فَيَمُنُّ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ وَلَمْ يَكُنْ حَجًّا حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، فَلَا جَمِيعًا: تَجْزِيهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ عَنْهُمَا جَمِيعًا.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَأَبُو يُونُسَ: مَنْ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فَتَوَرَّى بِعَمَلِهِ فَرِيضَةً، وَالتَّطَوُّعُ مَعًا، أَنَّهُ يَجْزِيهِ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ، وَتَبْطُلُ نِيَّةُ التَّطَوُّعِ. فَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ فَحُجَّ يَنْوِي نَذْرَهُ وَالتَّطَوُّعُ مَعًا.

قَالَ أَبُو يُونُسَ: يَجْزِيهِ عَنْ نَذْرِهِ فَقَطُّ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: هِيَ تَطَوُّعٌ وَلَا تَجْزِي عَنْ النَّذْرِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْعَمَلُ كُلُّهُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُصَ النِّيَّةُ لِمَا لَزِمَهُ كَمَا أَمَرَ.

٩٠٦- مسألة: مَنْ أَهْدَى هَدْيَ تَطَوُّعٍ فَعَطَبَ فِي

الطَّرِيقِ قَبْلَ بُلُوغِهِ مَكَّةَ، أَوْ مَنَى فَلْيَنْحَرْهُ، وَلْيَلْقَ قَلْبَئِهِ فِي دَمِهِ وَلْيَخْلُ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَهُ؛ وَإِنْ قَسَمَهُ بَيْنَ النَّاسِ ضَمَنَ مِثْلَ مَا قَسَمَ. فَلَوْ قَالَ: شَأْنُكُمْ بِهِ أَوْ نَحْوَ هَذَا فَلَا بَأْسَ؛ وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ حَرْوً وَلَا رِقَاقًا مِنْهُ شَيْئًا، فَصَنَ أَكْلَ مَنْهُمُ مِنْهُ أَدَّى إِلَى الْمَسَاكِينِ لِحْمًا مِثْلَ مَا أَكَلَ فَقَطُّ - الْغَنَمُ، وَالْبَقَرُ، وَالْإِبِلُ فِي كُلِّ ذَلِكَ سَوَاءٌ.

فَإِنْ بَلَغَ عَمَلَهُ فَفَرَضَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَلَا بَدَأَ، وَيَتَصَدَّقَ مِنْهُ وَلَا بَدَأَ.

وَهَكَذَا رَوَيْنَا عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيَّانَ، وَمَعْمَرٍ، كُلِيهِمَا عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ إِبْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ فِي هَدْيِ التَّطَوُّعِ: يَعْطَبُ؛ لِيَنْحَرَهُ، ثُمَّ لِيُغْنِيَ نَعْلَهُ فِي دَمِهِ، ثُمَّ لِيَضْرِبَ

وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ: لَا بَأْسَ بِدُخُولِ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: أَمَّا مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ يَحِثُّ يَكُونُ الْمِقَاتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا فَلَا يَدْخُلُهَا إِلَّا بِإِحْرَامٍ بِعَمْرَةٍ أَوْ حَجَّةٍ.

وَأَمَّا مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ بَيْنَ الْمِقَاتِ وَمَكَّةَ أَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْمِقَاتِ فَلَهُ دُخُولُ مَكَّةَ وَلَا إِحْرَامَ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مَكَّةَ إِلَّا بِإِحْرَامٍ إِلَّا مَنْ اخْتَلَفَ مِنَ الطَّائِفَةِ وَعَسْفَانَ، وَالْحَاطِطِ، وَالْقَاهَةِ: فَلَهُ دُخُولُهَا بِإِحْرَامٍ، وَإِلَّا الْعَبِيدَ فَلَهُمْ دُخُولُهَا بِإِحْرَامٍ، وَإِلَّا مَنْ خَرَجَ مِنْهَا، ثُمَّ رَجَعَ مِنْ قَرْبٍ فَلَهُ دُخُولُهَا بِإِحْرَامٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَدْخُلُهَا أَحَدٌ إِلَّا بِإِحْرَامٍ.

فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ فَنِي غَايَةِ الْفَسَادِ؛ لِأَنَّهُ تَقْسِيمٌ لَا يَعْقِلُ وَلَا لَهُ وَجْهٌ، وَفِيهِ إِيجَابُ حَجٍّ وَعَمْرَةٍ لَمْ يُوَجِّهْهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ وَإِنَّمَا يَجِبُ فِي الدِّينِ مَرَّةٌ فِي الذَّهْرِ إِلَّا مَنْ نَذَرَ ذَلِكَ فَيَجِبُ أَنْ يَفِي بِنَذْرِهِ بِالنَّصِّ.

وَقَوْلُ مَالِكٍ أَيْضًا: كَذَلِكَ سَوَاءٌ سَوَاءٌ - وَمَا نَعْرِفُ لَهَا فِي هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ سَلْفًا أَصْلًا.

وَالْعَجَبُ مِنْ احتِجَاجٍ مِنْ احْتِجَاجٍ فِي ذَلِكَ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَكَّةَ إِنَّهَا إِحْرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تَحِلُّ لِأَخِي قَلْبِي وَلَا تَحِلُّ لِأَخِي بَعْدِي وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، ثُمَّ غَادَتْ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ.

فَلَيْتَ شِعْرِي بَأَيِّ شَيْءٍ اسْتَحْلَوْا أَنْ يُوْهَمُوا فِي هَذَا الْخَبَرِ مَا لَيْسَ فِيهِ اثَرٌ وَلَا دَلِيلٌ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ سَفَكَ الدَّمَاءِ وَالْقِتَالَ حَرَامٌ لَمْ يَحِلَّ لِأَخِي قَلْبُهُ كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ هَذَا وَلَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ لِلْإِحْرَامِ مَعْنَى.

وَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَخَلَهَا وَعَلَى رَأْسِهِ الْمَغْفَرُ أَوْ عِمَامَةُ سُودَاءَ، وَهُوَ غَيْرُ عَرْمٍ - وَحَتَّى لَوْ لَمْ يَأْتِ هَذَا لَكَانَ فِي أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِإِيجَابِ الْإِحْرَامِ عَلَى مَنْ قَصَدَهَا لِغَيْرِ حَجٍّ، أَوْ عَمْرَةٍ كَفَايَةً. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٩٠٥- مسألة: مَنْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ، أَوْ يَعْتَمِرَ، وَلَمْ يَكُنْ

حَجًّا وَلَا اعْتَمَرَ قَطُّ فَلْيَدَأْ بِحَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَعَمْرَتِهِ، وَلَا يَجْزِيهِ إِلَّا ذَلِكَ، وَلَا يَجْزِيهِ أَنْ يَحُجَّ نَاوِيًا لِلْفَرَضِ وَلِنَذْرِهِ، وَلَا لِحَجَّةٍ فَرَضَ وَعَمْرَةٍ نَذَرَ، وَلَا لِحَجَّةٍ نَذَرَ وَعَمْرَةٍ فَرَضَ؛ لِأَنَّ عَقْدَ اللَّهِ ثَابِتٌ عَلَيْهِ قَبْلَ نَذْرِهِ، فَإِنْ أَخَّرَ مَا قَسَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهُوَ عَاصٍ وَالْمَعْصِيَةُ لَا تَتَرَبُّعُ عَنْ الطَّاعَةِ وَلَا يَجْزِي عَمَلٌ وَاحِدٌ عَنْ عَمَلَيْنِ مُفْتَرَضَيْنِ إِلَّا حَيْثُ أَجَازَهُ النَّصُّ وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ فَفَرَضَ عَلَيْهِ

بالتعلُّ صفحته فإن أكل منه، أو أمرَ بأكله غَرَمَ.

فإن كان واجباً فعطِبَ فليُحْرَهُ، ثم ليُغَسِّنْ نَعْلَهُ في دَمِهِ، ثم ليضْرِبْ بالتعلُّ صفحته فإن شاء أكل، وإن شاء أهدى؛ وإن شاء تَقَوَّى به في ثَمَنِ أُخْرَى - وعن عطاءٍ مثْلُ هذا كله - وعن ابنِ المسيَّبِ في التَّطَوُّعِ مثله.

ورويَا خلافَ هذا من طريقِ حمَّادِ بنِ سلمةَ: أخبرني حمَّادُ هو ابنُ أبي سليمان - عن إبراهيمَ التَّخَمِيّ عن الأسودِ بنِ يزيدَ أن عائشةَ أمَ المؤمنينَ قالت في الهدْيِ يعطِبُ في الطَّرِيقِ: كلوه ولا تدعوه للكلابِ، والسَّباعِ، فإن كان واجباً فأهدوا مكانه هدياً، وإن كان تطوعاً فإن شتمَ فلا تهدوا وإن شتمَ فاهدوا.

ومن طريقِ حمَّادِ بنِ سلمةَ عن أيوبَ السخينَيَّ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ أنه عطِبَ له بدنة تطوُّعٍ فَنَحَرَهَا ابنُ عمرَ وأكلها ولم يهدِ مكانها.

ومن طريقِ سعيدِ بنِ منصورٍ أخبرنا سفيانُ هو ابنُ عيينةَ - عن عبدِ الكريمِ الجُزَريِّ عن عكرمةَ عن ابنِ عباسٍ قال: إذا أهديت هدياً - وهو تطوُّعٌ - فعطِبَ فأخبره، ثم اغمسَ التَّلْعَ في دَمِهِ، ثم اضْرِبْ به صفحته، ثم كله إن شئت، واهدِ إن شئت وتقرَّ به في هديٍّ آخرَ.

وعن ابنِ مسعودٍ إذا ساقَ الهدْيَ تطوعاً فعطِبَ: كلَّ وأطعمَ وليسَ عليك البذلُّ.

وهو قولُ نافعٍ أيضاً.

وعن سعيدِ بنِ جبْرِ إذا عطِبَ الهدْيُ قبلَ علِّه فكلَّ من التَّطَوُّعِ، ولا تاكلُ من الواجبِ.

ورويَا قولاً آخرَ عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ قال: يدعها تموتُ.

فرجعنا إلى السَّنةِ فوجدنا ما رويَا من طريقِ أبي داودٍ أخبرنا سددُ أخبرنا حمَّادُ عن أبي النَّبَّاحِ عن موسى بنِ سلمةَ عن ابنِ عباسٍ قال: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ فَلَانِ الْأَسْلَمِيَّ ثَمَانِ عَشْرَةَ بَدَنَةً فَقَالَ: أَزَّيْتُ أَنْ أُحْرِقَ عَلَيَّ مِنْهَا شَيْءٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: تَنَحَّرْهُمَا ثُمَّ تَصْنِعْ نَعْلَهُمَا فِي دِمَهِمَا ثُمَّ اضْرِبْ بِهَا عَلَى صَفْحَيْهَا وَلَا تَأْكُلْ مِنْهَا أَثْتَ وَلَا أَحَدَ مِنْ أَهْلِ رَقِيقِكَ.

ومن طريقِ أبي داودٍ أخبرنا محمدُ بنُ كثيرٍ أخبرنا سفيانُ هو الثَّوريُّ - عن هشامِ بنِ عروةَ عن أبيه - عَنْ نَاجِيَةِ الْأَسْلَمِيَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام بَعَثَ مَعَهُ بَهْدِي فَقَالَ: إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَأَنَحَرَهُ، ثُمَّ اصْنَعْ نَعْلَهُ فِي دَمِهِ، ثُمَّ خُلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ، فهذا عمومٌ لكلِّ هديٍّ.

قال أبو محمدٍ: قال أبو حنيفةَ: له أن يتصدَّقَ بها - وهذا

خلافُ أمرِ رسولِ اللَّهِ عليه السلام؛ لأنَّه إذا تَوَلَّى توزيعها: فلم يَحِلَّ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَهَا.

وقال مالكٌ: إن أكلَ منها شيئاً ضَمِنَ الهدْيُ كله.

وهذا خطأ؛ لأنَّ اللَّهَ تعالى قال: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئِ سَئِئَةٍ وَبِئْهَا﴾ ومن الباطلِ الحَالُ أن ياكلَ لقمةً فيَغْرِمَ عنها ناقةً من أصلها، وهذا عدوانٌ لا شك فيه.

وقال أبو حنيفةَ، والثَّافِي، وأبو سليمان: لا يَغْرِمُ إلا مثلُ ما أكلَ.

وهذا ممَّا يتناقضُ فيه أبو حنيفةَ، ومالكٌ، فأخذنا فيه بروايةِ ابنِ عباسٍ وتركنا رأيَه الَّذي خالفَ فيه ما رويَ، وبالله تَسَالَى التَّوْفِيقُ.

٩٠٧ - مسألة: فإن كان الهدْيُ عن واجبٍ - وهي

سنةٌ أهداءٍ فقط لا سابعَ لها:

إمَّا جزاءُ صيدٍ وإمَّا هديُّ التَّمَتُّعِ وإمَّا هديُّ الإحصارِ وإمَّا نسكُ قُدَيْدِ الْأَذَى وإمَّا هديٌّ من نذرٍ مشياً إلى الكعبةِ فركبَ وإمَّا نذرٌ هديٍّ وهذا الهدْيُ يتقسمُ قسمين:

قسمٌ بغيرِ عينو، وقسمٌ مندورٌ بعينه.

فإن عطِبَ الواجبُ قبلَ بلوغه علِّه فعَلَّ به صاحبه ما شاء من بيعٍ أو أكلٍ أو هديٍّ أو صدقةٍ ويهدِي ما وجبَ عليه ولا بدُّ حَلِّاشَا المندورُ بعينه فإنَّه ينحره ويتركه ولا يذَلُّ؛ لأنَّه إمَّا عليه في كلِّ ما ذكرنا هديٌّ واجبٌ في ماله وذمُّه فعليه أن يأتي به أبداً وما لم يؤدِّه عمَّا عليه فهو مالٌ من ماله بفعلٍ فيه ما شاء عطِبَ أو لم يعطِبَ.

وأما المندورُ بعينه فهو خارجٌ عن ماله لا حقَّ له فيه وليسَ عليه أن يذَلُّ إلا أن يعتدِّي عليه فيهلكه فيضمُّنه بالوجه الَّذي نذرَ له؛ لأنَّه اعتدَّى على حقِّ غيره فعليه مثله.

وأما من منع من تحكُّمِ المرءِ في هديه ما لم يبلغه علِّه فمبطلٌ بلا دليل، وإمَّا خرجَ من ذلك التَّطَوُّعُ يعطِبُ قبلَ علِّه بالنَّصِّ الَّذي أوردنا. والتَّطَوُّعُ ثلاثةُ أهداءٍ لا رابعَ لها: من ساقَ هدْيًا في قرانٍ أو في عمرةٍ وهو لا يريدُ أن يحجَّ من عامٍ، أو أهدى وهو لا يريدُ حجًّا ولا عمرةً.

٩٠٨ - مسألة: وياكلُ من هديِّ التَّطَوُّعِ إذا بلغَ علِّه

ولا بدُّ كما قلنا ولا يحِلُّ له أن ياكلَ من شيءٍ من الأهداءِ الواجبةِ إذا بلغتْ علِّها فإن أكلَ ضَمِنَ مثلُ ما أكلَ فقط، ولا يعطى في جزارةِ الهدْيِ شيءٌ منه أصلاً ويتصدَّقُ بجلاله وجلوده ولا بدُّ.

وعن معمر بن قتادة عن الحسن: يؤكل من الهدي كله إلا من جزاء الصديد.

وقال الأوزاعي يؤكل من الهدي خمسة: النذر، والمتعة، والتطوع، والوصية، والحصر، إلا الكفارات كلها.

وقال أبو حنيفة: لا يؤكل من شيء من الهدي إلا المتعة، والقراء، والتطوع إذا بلغ حله.

وقال مالك: يؤكل من كل شيء من الهدي إلا التطوع إذا لم يبلغ حله، وجزاء الصديد، وقدية الأذى، ونذر المساكين.

قال أبو محمد: هذه آراء مجردة لا دليل على شيء منها.

واحتج بعضهم بأن يؤكل من كل هدي إلا ما جعل للمساكين.

فقلنا: وابن وجدتم أن جزاء الصديد للمساكين، وأن هدي المتعة والإحصار ليس للمساكين.

وقال بعضهم: قسنا هدي المتعة على هدي القرآن.

فقلنا: أين وجدتم أن على القارئ هدياً يلزمه بعد قرانه؟ وقد مضى الكلام في هذا، وبالله تعالى التوفيق.

قال علي: كل هدي أوجبه الله تعالى فرضاً فقد ألزم صاحبه إخراجاً من ماله وقطعه منه؛ فإذا هو كذلك فلا يحل له ما قد سقط ملكه عنه إلا بنصر؛ لكن ياكل منه أهله وولده إن شاءوا؛ لأنهم غيره إلا ما سمي للمساكين فلا ياكلوا منه إن لم يكونوا مساكين، وبالله تعالى التوفيق.

٩٠٩- مسألة: والأضحية للحاج مستحبة كما هي لغير الحاج.

وقال قوم: لا يضحى الحاج.

روينا من طريق مسلم أخبرنا عمرو الناقد أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ ولا نرى إلا الحج فذكرت الحديث، وفيه فضحى رسول الله عليه السلام عن نيسائه بالبرق».

ومن طريق البخاري أخبرنا مسدد أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن النبي عليه السلام «دخل عليها وقد حاضت يسرف قبل أن تدخل مكة فأكبرته أنها حاضت، فقال لها عليه السلام: فاقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت قالت: فلما كنا بعنى أتيت بلحم بقر كبير فقلت: ما هذا؟»

أما التطوع فقول الله - تعالى: «وَالَّذِينَ جَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسٍ فَذَكِّرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِذَا وَجِيتُ جُنُوبَهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَالْمُعْتَزِلَ»، وأمر الله تعالى فرضاً.

ومن طريق مسلم أخبرنا إسحاق بن إبراهيم عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه «عن جابر بن عبد الله أنه قد ذكر حجة رسول الله ﷺ قال جابر: ثم انصرف رسول الله عليه السلام إلى المنحرف فتمرح ثلاثاً وسنتين بئذ، ثم أعطى علياً فتحر ما غير وأشركه في هديه، ثم أمر في كل بدنة بضعة فجعلت في قدر فطبخت فأكلوا من لحونها وشربوا من مرقها» فهذا أمر منه عليه السلام بأخذ البضعة وطبخها ولم يقتصر على الأكل من بعض الهدي دون بعض.

ومن طريق محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا عمران بن يزيد أخبرنا شعيب بن إسحاق أخبرنا ابن جريج أخبرنا الحسن بن مسلم أن مجاهد أخبره أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أخبره أن علي بن أبي طالب أخبره أن رسول الله ﷺ «أمره أن يقسم بئذ كلها لحونها وجلودها وجلالها في المساكين ولا يطبخ في جزائها شيئاً».

قال أبو محمد: من جعل بعض أومره عليه السلام في كل ما ذكرنا فرضاً وبعضها ندباً فقد تحكم في دين الله تعالى بالباطل وما لا يحل من القول.

وروي عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود أنه بعث بهدي وقال: كل أنت وأصحابك ثلثاً وتصدق بثلثه وأبعث إلى آل عبة ثلثاً.

ومن طريق وكيع عن ابن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال: الضحايا والهدايا: ثلث لأهلك، وثلث لك، وثلث للمساكين.

وعن معمر بن عاصم عن أبي جابر: أن ابن عمر أمر أن يدفع له من أضحيته بضعة ويتصدق بساترها. واختلف الناس فيما يؤكل من الهدي:

فروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: يؤكل من كل شيء إلا من جزاء صيد ونذر.

وعن علي: لا يؤكل من جزاء الصيد ولا من النذر ولا مما جعل للمساكين.

فَقَالُوا: فَخَرَّ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرَةِ.
وَمِنْ طَرِيقٍ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي السَّخْتِيَانِيِّ عَنْ نَافِعٍ
عَنِ ابْنِ عَمْرِوٍّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الْهَدْيُ مَا قُلَّدَ وَاشْتَعَرَ وَوَقِفَتْ بِهِ بَعْرَةٌ
وَلَا قُلَّمَا هِيَ ضَحَايَا.

وَمِنْ طَرِيقٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ
أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ
الْبَصْرِيُّ أَنَّ الْحُسَيْنَ أَبَاهُ تَمَنَّعَ فَذَبَحَ شَاتَيْنِ شاةً لَتَعْنَهُ وَشاةً
لِأُضْحِيَّتِهِ.

وَقَدْ حَضَرَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْأُضْحِيَّةِ فَلَا يَمُورُ
أَنْ يَمْنَعَ الْحَاجُّ مِنَ الْفَضْلِ وَالْقَرْبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ نَصٍّ فِي ذَلِكَ.

٩١٠ - مسألة: وإن وافق الإمام يوم عرفة يوم الجمعة:
جَهْرًا، وَهِيَ صَلَاةُ جُمُعَةٍ، وَيُصَلِّي الْجُمُعَةَ أَيْضًا بِمَنْىَ وَمَكَّةَ؛ لِأَنَّ
النَّصَّ لَمْ يَأْتِ بِالْهَيْهِ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِذَا تَوَدَّيْ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا
إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذُكُّوا النَّبِيِّ﴾ فَلَمْ يَخُصَّ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ غَيْرَ يَوْمِ
عُرْفَةٍ وَمَنْ مِنْ عُرْفَةٍ وَمَنْ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ عَمَدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحَشَنِيُّ أَخْبَرَنَا
عَمَدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا بَشْرُ بْنُ مَنْصُورٍ
عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ قَالَ: إِذَا وَافَقَ يَوْمُ جُمُعَةٍ
يَوْمَ عُرْفَةٍ: جَهْرًا بِالإِمَامِ بِالْقِرَاءَةِ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ مِثْلَهُ.
وَهُوَ قَوْلُ أَبِي سُلَيْمَانَ.

فَإِنْ ذَكَرُوا خَبْرًا: رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى
عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَمْرِوٍّ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: «وَإِذَا وَافَقَ يَوْمُ
التَّزْوِيَةِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَخَجَّةُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: مَنْ اسْتَطَاعَ
مِنْكُمْ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ بِوَجْهِ قَلْبِهِ، فَصَلَّى الظُّهْرَ بِوَجْهِ قَلْبِهِ
يُخَطِّبُهُ» قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَفَعَلَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِثْلَ ذَلِكَ.

وَهُوَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ
وَبْرَةَ قَالَ: وَافَقَ يَوْمَ عُرْفَةٍ يَوْمَ جُمُعَةٍ فَصَلَّى ابْنُ الزَّيْبِرِ الظُّهْرَ وَلَمْ
يَجْهَرْ بِالْقِرَاءَةِ: فَهَذَا خَيْرٌ مَوْضِعٌ فِيهِ كُلُّ بَلَدٍ. إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي
يَحْيَى مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ مَتْرُوكٌ مِنَ الْكُلِّ، ثُمَّ هُوَ مُرْسَلٌ، وَفِيهِ عَنْ
ابْنِ الزَّيْبِرِ مَعَ ابْنِ أَبِي يَحْيَى الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ وَهُوَ سَاقِطٌ؛ ثُمَّ
الْكَذِبُ فِيهِ ظَاهِرٌ، لِأَنَّ يَوْمَ التَّزْوِيَةِ فِي حِجَّةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا
كَانَ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَكَانَ يَوْمَ عُرْفَةٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ:

رَوَيْنَا ذَلِكَ مِنْ طَرِيقٍ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الصَّبَّاحِ

سَمِعَ جَعْفَرُ بْنُ عَوْفٍ أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَمَيْسِ أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ
عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿الْيَوْمَ
أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ
قَائِمٌ بِعُرْفَةِ يَوْمِ جُمُعَةٍ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْأَثَارَ كُلَّهُا إِنَّمَا فِيهَا جَمْعُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ بِعُرْفَةٍ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ.

قُلْنَا: نَعَمْ، وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ هِيَ صَلَاةُ الظُّهْرِ نَفْسُهَا وَلَيْسَ
فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَثَارِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَجْهَرْ فِيهَا، وَالْجَهْرُ أَيْضًا لَيْسَ
فَرَضًا وَإِنَّمَا يَفْتَرِقُ الْحُكْمُ فِي أَنْ ظَهَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْخَضِرِ
وَالسَّغْرِ لِلْجُمُعَةِ رَكَعَتَانِ.

٩١١ - مسألة: ولا يَمُورُ تَأْخِيرُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ عَنْ
أَوَّلِ أَوْقَاتِ الْإِسْطَاعَةِ لَهَا؛ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ عَصَى وَعَلَيْهِ أَنْ
يَتَمَرَّ وَيُجِيعَ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ.
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُوَ فِي سَعَةٍ إِلَى آخِرِ عَمْرِهِ.

بِرَاهُ صَحَّةُ قَوْلِنَا قَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى
تَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ
اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ هَذَا مُتَوَجِّهٌ إِلَى كُلِّ
مُسْتَطِيعٍ؛ فَلَا يَخْلُو الْمُسْتَطِيعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُفْتَرَضًا عَلَيْهِ الْحَجُّ أَوْ لَا
يَكُونَ مُفْتَرَضًا عَلَيْهِ الْحَجُّ؛ فَإِنْ كَانَ مُفْتَرَضًا عَلَيْهِ فَهُوَ مَأْمُورٌ بِهِ فِي
عَامِهِ - وَهُوَ قَوْلُنَا، وَهُوَ إِنْ لَمْ يَجِجْ مُعْطَلٌ فَرَضُهُ وَإِنْ كَانَ لَيْسَ
مُفْتَرَضًا عَلَيْهِ الْحَجُّ فَهَذَا خِلَافُ الْقُرْآنِ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ كَانَ مَفْسُوحًا لَهُ إِلَى آخِرِ عَمْرِهِ فَلِنَّمَا تَلَحُّقُهُ
الْمَلَامَةُ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْمَلَامَةُ لَا تَلْحَقُ أَحَدًا بَعْدَ الْمَوْتِ؛ فَصَحَّ أَنَّهُ
مُلُومٌ فِي حَيَاتِهِ.

فَإِنْ احْتَجَّوْا بِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَقَامَ بِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سَنِينَ
لَمْ يَجِجْ إِلَّا فِي آخِرِهَا.

قُلْنَا: لَا بَيَانَ عِنْدَكُمْ مَتَى افْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى الْحَجَّ، وَمُمْكِنٌ
أَنْ لَا يَكُونَ افْتَرَضَ إِلَّا عَامَ حَجِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمَا لَا نَصَّ بَيْنَا
فِيهِ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ، إِلَّا أَنَّنَا مُوقِنُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يَدْعُ
الْأَفْضَلَ إِلَّا لِعَدْرِ مَانِعٍ، وَلَا يَخْتَلِفُونَ مَعْنَى فِي أَنَّ التَّعَجُّيلَ أَفْضَلُ.

فَإِنْ ذَكَرُوا تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا.

قُلْنَا: هَذَا جَاءَ بِالنَّصِّ فَاجْعَلُونَا نَصًّا بَيْنَا فِي جَوَازِ تَأْخِيرِ
الْحَجِّ وَهُوَ قَوْلُكُمْ حَيْثُ، وَلَا سَبِيلَ لِي هَذَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى
التَّوْفِيقُ.

الحجّ الَّذِي اسْتَوْجَرَ عَلَيْهِ كَلَّهُ مِنْ تَحْدِيدِ الْمِقَاتِ وَعَدُوِ التَّيْبَةِ، وَوَقْتُ الْمِقَاتِ بَعْرَةَ، وَصِفَةُ الرُّكُوعَيْنِ عِنْدَ الْقِيَامِ وَالتَّعَجُّلُ فِي يَوْمَيْنِ أَوْ التَّأَخُّرُ، فَإِنْ حَجَّ الْعَامَ فَحَسَنٌ، فَإِنْ لَمْ يَحِجَّ فِيهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ الْإِجَارَةِ شَيْءٌ وَيُطْلَقُ الْعَقْدُ، وَإِنْ لَمْ يَحِجَّ الْعَامَ فَحَسَنٌ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَحِجَّ فِي أَوَّلِ أَوَانَتِ إِمْكَانِ الْحَجِّ لَعَلَّهُ يَجِزِي مَتَى حَجَّ عَنْهُ كَسَائِرُ الْأَعْمَالِ الْمُصَوِّفَةِ مِنَ الْخِطَاةِ وَغَيْرِهَا.

وَكُلُّ مَا أَصَابَ الْأَجِيرَ مِنْ فِدْيَةِ الْأَذَى فَهُوَ عَلَيْهِ لَا عَلَى الْمُحْجُوجِ عَنْهُ فَإِنْ تَعَمَّدَ إِيْطَالَ الْحَجِّ، أَوْ عَمَرَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ مِنَ الْأَجَرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ شَيْئًا تَمَّا أَمَرَ بِهِ. فَلَوْ عَمِلَ بَعْضُ عَمَلِ الْحَجِّ، أَوْ الْعَمَرِ، ثُمَّ مَرَضَ أَوْ مَاتَ، أَوْ صَدَّ كَانَ لَهُ بِمَقْدَارِ مَا عَمِلَ، وَلَا يَكُونُ لَهُ الْبَاقِي؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَمِلَ بَعْضُ مَا أَمَرَ بِهِ كَمَا أَمَرَ وَلَمْ يَتَعَمَّدْ تَرْكَ الْبَاقِي، وَيَكُونُ هَدْيُ الْإِحْصَارِ فِي مَالِ الْمَحْصَرِّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ تَمَّا يَعْمَلُ عَنِ الْبَيْتِ فَيَسْتَأْجِرُ عَنْهُ مِنْ يَرْمِي الْجَسَارَ، أَوْ يَطْوِفُ عَنْهُ، وَيَسِيَّ تَمَنُّ قَدْ رَمَى عَنْ نَفْسِهِ، وَطَافَ عَنْ نَفْسِهِ، وَتَمَنُّ يَجْرُمُ عَنْهُ وَيَقْفُ بِعَرَفَةَ وَالْمُزْدَلِفَةَ، وَيُوفِي عَنْهُ بِبَاقِي عَمَلِ الْحَجِّ إِنْ كَانَ لَمْ يَعْمَلْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا. وَلَا يَجُوزُ إِعْطَاءُ مَالِ لِيَحِجَّ بِهِ عَنِ الْبَيْتِ بِغَيْرِ أَجْرٍ؛ لِأَنَّ الْمَالَ قَدْ يَضِيعُ فَلَا يُلْزَمُ الْمُدْفُوعُ إِلَيْهِ ضَمَانُ مَالٍ وَلَا عَمَلُ حَجٍّ، فَهَذَا تَضْيِيعُ مَالِ الْبَيْتِ وَهَذَا لَا يَجُوزُ. فَلَوْ أُعْطِيَ حَجٌّ لِيَحِجَّ بِهِ عَنْهُ كَانَ عَقْدًا غَيْرَ لَازِمٍ حَتَّى يَتِمَّ الْحَجُّ، فَإِذَا تَمَّ حَيْثُ اسْتَحَقَّ مَا أُعْطِيَ وَأَجَزَّ عَنْ الْمُعْطِي، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَلَا يَجِزِي أَنْ يَسْتَأْجِرَ مَنْ لَمْ يَحِجَّ وَلَا اعْتَمَرَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُسْتَطِيعٍ حِينَ اسْتَوْجَرَ فَيَجُوزُ حَيْثُ كَانَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَطِيعٍ لِلْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ فَلَا يُلْزَمُ وَهُوَ مُسْتَطِيعٌ لِلْحَجِّ عَنْ غَيْرِهِ تَمَّا يَأْخُذُ مِنَ الْأَجَرِ فَاسْتَجَارَهُ لَمْ يَسْتَطِيعْ عَلَيْهِ جَائِزٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٩١٤- مسألة: وَالْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ وَالْمَعْلُومَاتُ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ يَوْمُ النَّحْرِ، وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَهُ لِقَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ وَالتَّعَجُّلُ الْمَذْكُورُ وَالتَّأَخُّرُ الْمَذْكُورُ إِثْمًا هُوَ بَلَا خَوْفٍ مِنْ أَحَدٍ فِي أَيَّامِ رَمِي الْجَمَارِ. وَأَيَّامُ رَمِي الْجَمَارِ بَلَا خِلَافٍ هُوَ يَوْمُ النَّحْرِ وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَهُ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ فِيهَا شَرَفٌ لَكُمْ وَتَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقْنَاهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ فَهَذَا بَلَا شَكٍّ أَيَّامُ النَّحْرِ الَّتِي تَنْحَرُ فِيهَا بِهِيمَةُ الْأَنْعَامِ، وَهِيَ يَوْمُ النَّحْرِ وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَهُ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةَ عَنْ مَقْسَمٍ عَنِ ابْنِ

٩١٢- مسألة: وَإِنَّمَا تَرَاعَى الْإِسْطَاعَةُ بِحَيْثُ لَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي حَدَّثَتْ لَهُ فِيهِ الْإِسْطَاعَةُ فَيَدْرِكُ الْحَجَّ فِي وَقْتِهِ وَالْعَمَرَةَ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ قَبْلَ ذَلِكَ الْعَامَ كَلَّهُ وَيُطْلَقُ اسْتَطَاعَتُهُ فِي الْوَقْتِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَكُنْ مُسْتَطِيعًا وَلَا لَزِمَهُ الْحَجُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَكْتَفِ الْعَمَرَةَ وَالْحَجَّ إِلَّا فِي وَقْتِ الْحَجِّ فَيَكُونُ قَارِنًا، أَوْ مُتَمَتِّعًا.

٩١٣- مسألة: فَمَنْ اسْتَطَاعَ كَمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ بَطَلَتْ اسْتَطَاعَتُهُ أَوْ لَمْ تَبْطُلْ فَالْحَجُّ وَالْعَمَرَةُ عَلَيْهِ وَيُلْزَمُ إِذَا هُمَا عَنْهُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ قَبْلَ دِيُونِ النَّاسِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْحَجِّ الَّذِي لَحْنُ فِيهِ.

فَإِنْ لَمْ يَجِزْ مَنْ يَحِجُّ عَنْهُ إِلَّا بِأَجَرٍ اسْتَوْجَرَ عَنْهُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «دِينَ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ مِنْ يَحِجُّ عَنْهُ وَيَعْتَمِرُ مِنْ مِقَاتِهِ مِنَ الْمَوَاقِيتِ لَا يُلْزَمُ غَيْرُ هَذَا، إِلَّا أَنْ يَوْصِيَ بِأَنْ يَحِجَّ عَنْهُ مِنْ بَلَدِهِ، فَتَكُونُ الْإِجَارَةُ الزَّائِلَةً عَلَى الْحَجِّ مِنْ مِقَاتٍ مَا مِنْ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ لَا يُلْزَمُ.

وَلَوْ خَرَجَ الْمَرْءُ مِنْ مَنَازِلِهِ حَاجَةً نَفْسَهُ لَا يَنْبُو حَجًّا، وَلَا عَمَرَةً فَاتَى الْمِقَاتَ فَحَيْثُ لَزِمَهُ الْإِحْرَامُ وَالدَّخُولُ فِي عَمَلِ الْحَجِّ لَا قَبْلَ ذَلِكَ.

وَجَائِزٌ أَنْ تَحِجَّ الْمَرْأَةُ عَنِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةُ عَنِ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلُ عَنِ الْمَرْأَةِ، لِأَمْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمُخْتِمَةَ أَنْ تَحِجَّ عَنْ أَيْبِهَا، وَأَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الرَّجُلَ أَنْ يَحِجَّ عَنْ أُمِّهِ وَالرَّجُلَ أَنْ يَحِجَّ عَنْ أَيْبِهِ، وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ يَنْهَى عَنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَأَقْتُمُوهَا﴾ وَهَذَا خَيْرٌ، فَجَائِزٌ أَنْ يَفْعَلَهُ كُلُّ أَحَدٍ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ.

وَقَوْلُنَا هُوَ قَوْلُ أَبِي سَلِيمَانَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَغَيْرِهِمَا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَجُوزُ الْإِجَارَةُ عَلَى الْحَجِّ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ مَالًا لِيَحِجَّ عَنْ الْمُحْجُوجِ عَنْهُ بَقَطًّا.

وَاحْتِجُّ فِي مَنَعِ الْإِجَارَةِ فِي ذَلِكَ بِأَنْ قَالَتْ لَهُمْ: لَا تَجُوزُ الْإِجَارَةُ عَلَى الطَّاعَةِ وَلَا عَلَى الْعَصِيَّةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا الْإِجَارَةُ عَلَى الْعَصِيَّةِ فَتَنْعَمُ.

وَأَمَّا عَلَى الطَّاعَةِ فَقَوْلُهُمْ فِيهِ بَاطِلٌ، بَلِ الْإِجَارَةُ جَائِزَةٌ عَلَى الطَّاعَةِ، وَقَدْ أَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْوَجَرَةِ وَأَبَاحَهَا وَحَضَّ عَلَى إِعْطَاءِ الْأَجِيرِ أَجْرَهُ، فَكَانَ هَذَا جَائِزًا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مَا مَنَعَ مِنْهُ نَصٌّ لَفَقَطٌ، وَهُمْ يَجْمَعُونَ مَعْنَا عَلَى جَوَازِ الْإِجَارَةِ فِي بَيْنَانِ الْمَسَاجِدِ، وَعَلَى جَوَازِ الْإِجَارَةِ لِلزَّيْلِ لِلْحَجِّ عَلَيْهَا، وَعَلَى جِلَاءِ سِلَاحِ الْمُجَاهِدِينَ، وَكُلُّ ذَلِكَ طَاعَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، فَظَهَرَ تَنَاقُضُهُمْ. وَتَعَدُّ الْإِجَارَةَ فِي كُلِّ ذَلِكَ بِأَنْ تُعْطَى دِرَاهِمُ فِي هَدْيِ الْمُتَعَمِّرِ أَوْ فِي هَدْيِ بِسَوْقِهِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ لِيَكُونَ قَارِنًا، ثُمَّ يَوْصَفُ لَهُ عَمَلٌ

عبّاس قال: الأيام المعلومات: يوم النحر وثلاثة أيام بعده، أيام التشريق.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا علي بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقيم عن ابن عباس في وقوله تعالى: ﴿فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ قال: يوم النحر، وثلاثة أيام بعده، أيام التشريق - وهذا قولنا.

وقد روي غير هذا، وقبل ويعدّ، فذكر الله تعالى واجب في كل يوم فلا يجوز تخصيص ذلك إلا بنص.

وأما بالدعوى وقول قائل قد خولفت فلا صرح عن ابن عباس، وسعيد بن جبيرة، وإبراهيم النخعي، ومجاهد، وعطاء، والحسن البصري أن الأيام المعلومات عشر ذي الحجة، آخرها يوم النحر، وأن المعدودات ثلاثة أيام بعد يوم النحر.

وروي ذلك من طريق يحيى بن سعيد القطان عن هشيم أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس، وعن أبي عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبيرة، وعن يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان الثوري عن منصور بن العنبر عن إبراهيم، وعن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، وعن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء، وعن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن.

وهو قول أبي حنيفة، والثاقفي، وأبي سليمان.

وروي من طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا علي بن عبد الله أخبرنا عبيد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى عن زر، ونافع، قال زر: عن علي بن أبي طالب، وقال نافع: عن ابن عمر، ثم اتفق علي، وابن عمر، قالا جميعاً: الأيام للمعدودات يوم النحر ويومان بعده، أذبح في أيها شئت، وأفضلها أوها.

وروي من طريق محمد بن المنثري أخبرنا حماد بن عيسى الجهمي أخبرنا جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال في أيام معدودات: أيام التشريق.

وروي من طريق يحيى بن سعيد القطان أخبرنا ابن عجلان أخبرنا نافع عن ابن عمر أنه كان يقول: الأيام المعلومات: يوم النحر ويومان بعده، والمعدودات: ثلاثة أيام بعد النحر، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه - وبه يقول مالك.

قال أبو محمد: ما نعلم له حجة إلا تعلقه بابن عمر.

وقد روي عن ابن عمر خلاف هذا، وخالفه ابن عباس، وعلي، فليس التعلق ببعضهم أولى من بعض.

قلنا: نعم وجمع بين حكميهما في أنه أمر بذكره عز وجل فقط وذكر الله تعالى لا يجوز أن يخص به يوم دون يوم. وكذلك لا يجوز أن يخص بالنحر الله تعالى يوم دون يوم؛ لأنه فعل خير وير إلا بنص، ولا نص في تخصيص ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

٩١٥ - مسألة: ونسحب الحج بالصبي وإن كان صغيراً جداً أو كبيراً وله حج واجز، وهو تطوع، ولذي حج به أجر، ويحب ما يحب الحرم، ولا شيء عليه إن واقع من ذلك ما لا يعمل له، ويطاف به، ويرمى عنه الجمار إن لم يطق ذلك. ويجزي الطائف به طوافه ذلك عن نفسه.

وكذلك ينبغي أن يدربوا ويعلموا الشرائع من الصلاة، والصوم إذا أطاقوا ذلك ويحبوا الحرام كله، والله تعالى يفضل بأن يجرهم، ولا يكتب عليهم إنما حتى يبلغوا.

وروي من طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا سفيان عن إبراهيم بن عتبة عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس قال امرأة رفعت إلى رسول الله ﷺ صبياً فقالت: ألهذا حج؟ قال: نعم ذلك أجره.

قال أبو محمد: والحج عمل حسن، وقال الله - تعالى: ﴿إِنَّا لَا نَسْبَحُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾. فإن قيل: لا نية للصبي.

قلنا: نعم، ولا تلزمه إنما تلزم النية المخاطب المأمور المكلف، والصبي ليس مخاطباً ولا مكلفاً ولا مأموراً وإنما أجره تفضل من الله تعالى مجرة عليه كما تفضل على الميت بعده موته ولا نية له ولا عمل بأن يجره بدعاء ابنه له بعده وبما يعمل غيره عنه من حج، أو صيام، أو صدقة، ولا فرق، ويفعل الله ما يشاء. وإذا صبي قد رفع عنه القلم فلا جزاء عليه في صبر إن قتله في الحرم أو في إحرامه، ولا في حلق رأسه لأذى به، ولا عن تمتعه، ولا لإحرامه؛ لأنه غير مخاطب بشيء من ذلك، ولو لزمه هدي للزوم أن يعرض منه الصيام وهو في تمتعه، وحلق الرأس، وجزاء الصبي، وهم لا يقولون هذا ولا يفسد حجه بشيء مما ذكرنا، إنما هو ما عمل، أو عمل به أجر، وما لم يعمل فلا إثم عليه.

وقد كان الصبيان يحضرون الصلاة مع رسول الله عليه السلام، صححت بذلك آثار كثيرة: كصلاته بأمامة بنت أبي وقاص، وحضور ابن عباس معه الصلاة، وسماعه بكاء الصبي في

الصلاة وغير ذلك، ويجزي الطائف به طوافه عن نفسه؛ لأنه طائف وحامل، فهما عملان متغايران لكل واحد منهما حكم، كما هو طائف وراكب، ولا فرق.

٩١٦- مسألة: فإن بلغ الصبي في حال إحرامه لزومه أن يحد إحراماً ويشرع في عمل الحج، فإن فاتته عرفة، أو مزدلفة، فقد فات الحج ولا هدي عليه ولا شيء.

أما تجديده الإحرام فلائه قد صار مأموراً بالحج وهو قادر عليه فلزومه أن يبتدئه؛ لأن إحرامه الأول كان تلوعاً والفرص الأولى من التطوع.

٩١٧- مسألة: من حج واعتمر، ثم ارتد، ثم هداه الله تعالى واستنقذه من النار فاسلم فليس عليه أن يعيد الحج ولا العمرة.

وهو قول الشافعي، وأحد قولي الليثي.
وقال أبو حنيفة، ومالك، وأبو سليمان: يعيد الحج والعمرة.

واحتجوا بقول الله - تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ ما نعلم لهم حجة غيرها، ولا حجة لهم فيها؛ لأن الله تعالى لم يقل فيها: لئن أشركت ليحبطن عملك الذي عملت قبل أن تشرك، وهذه زيادة على الله تعالى لا تجوز، وإنما أخبر تعالى أنه يحبط عمله بعد الشرك إذا مات أيضاً على شركه لا إذا أسلم وهذا حق بلا شك.

ولو حج مشركاً أو اعتمر، أو صلى، أو صام، أو زكى، لم يجزه شيء من ذلك عن الواجب.

وأيضاً فإن - قوله تعالى - فيها: ﴿وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ بيان أن المرتد إذا رجع إلى الإسلام لم يحبط ما عمل قبل في إسلامه أصلاً بل هو مكتوب له ويجازى عليه بالجنت؛ لأنه لا خلاف بين أحد من الأمة - لا هم ولا نحن - في أن المرتد إذا رجع إلى الإسلام ليس من الخاسرين، بل من المرجحين للملحين الفائزين.

فصح أن الذي يحبط عمله هو الميت على كفره مرتداً أو غير مرتد، وهذا هو من الخاسرين بلا شك، لا من أسلم بعد كفره أو رجع إلى الإسلام بعد رده، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِّبْ يَنْكُحْ غُرْبًا بَيْنَهُ قِيمَتُهُ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ **فصح** نص قولنا: من أنه لا يحبط عمله إن ارتد إلا بأن يموت وهو كافر.

ووجدنا الله تعالى يقول: ﴿إِنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلٌ غَائِلٍ يَنْكُحُ

مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَتَى.

وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾.

وهذا عموم لا يجوز تخصيصه.

فصح أن حجه وعمرته إذا رجع الإسلام سيرهما ولا يضيغان له.

ورويانا من طرق كالشمس عن صالح بن كيسان، ويونس، ومعمر كلهم عن الزهري.

ورويانا أيضاً عن هشام بن عروة المعنى، ثم اتفق الزهري، وهشام كلاهما عن عروة واللفظ للزهري، قال: أخبرنا عروة بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال لرسول الله عليه السلام: «أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ أَزَايْتُ أَمْوَارًا كُنْتُ أَتَخَشُّ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صَدَقَةٍ، أَوْ عَقَاقٍ، أَوْ صَلَوةٍ رَجِمَ، أَوْ بَأْسٍ أَجَزُّ؟» فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام: «اسْتَلَمْتُ عَلَى مَا اسْتَلَمْتُ مِنْ خَيْرٍ».

قال أبو محمد: **فصح** أن المرتد إذا أسلم، والكافر الذي لم يكن أسلم قط، إذا أسلم فقد أسلم على ما أسلفا من الخير، وقد كان المرتد إذا حج وهو مسلم قد أدى ما أمر به، وما كلف كما أمر به فقد أسلم الآن عليه، فهو له كما كان.

وأما الكافر يحج كالصائين الذين يرون الحج إلى مكة في دينهم، فإن أسلم بعد ذلك لم يجزه؛ لأنه لم يؤد كما أمر الله تعالى به؛ لأن من فرض الحج وسائر الشرائع كلها أن لا تؤدى إلا كما أمر بها رسول الله محمد بن عبد الله عليه السلام في الدين الذي جاء به، الذي لا يقبل الله تعالى ديناً غيره، وقال عليه السلام: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

والصائين إنما حج كما أمره يوراسف، أو هرمس فلا يجزه، وبالله تعالى التوفيق.

ويلزم من أسقط حجه برده أن يسقط إحصائه، وطلاقه الثلاث، وبيع، وإبتاعه، وعطاياه التي كانت في الإسلام، وهم لا يقولون بهذا؛ فظهر فساد قولهم، وبالله تعالى تبيين.

٩١٨- مسألة: ولا تلحق لقطه في حرم مكة، ولا لقطه من أحرم حج، أو عمره، مذ يجرم إلى أن يتم جميع عمل حج. إلا لمن يشلها أبداً لا يجد تعريفها بعام ولا باكثر ولا بأسق، فإن يش من معرفه صاحبها قطعاً متيقناً حلت حجبها لواجدها، بخلاف سائر اللقطات التي تلحق له بعد العام.

ورويانا من طريق مسلم أخبرنا زهير بن حرب أخبرنا الوليد بن مسلم أخبرنا الأوزاعي أخبرنا يحيى بن أبي كثير حدثني

أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حدثني أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله حبس عن مكة الفيل، وسلط عليها رسوله والمؤمين، وإنها لم تجل لأحد قبلي، وإنما أجلت لي ساعة من نهار، وإنها لن تجل لأحد بعدني، فلا ينسرق صيدها ولا يتخلى شركها، ولا تجل ساقطتها إلا لمنشئها وذكر باقي الحديث.

قال أبو محمد: ليست هذه إلا صفة الحرم لا الحرم.

ومن طريق البخاري أخبرنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس أن رسول الله عليه السلام قال يوم فتح مكة: «هذا بلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض وهو حرام بحرمته الله إلى يوم القيامة ثم ذكر كلاماً وفيه «فلا يلتقط لقطته إلا من عرفها» وذكر الحديث، فأحلها عليه السلام للمنشد وأوجب تعريفها بغير تحديد.

وقال عليه السلام: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام، واللقطة هي غير مال المتقط فهي عليه حرام. والتعريف إنما هو ليوحد من يعرفها أو صاحبها بهذا الحكم لازم، فإذا ينس يقين عن معرفة صاحبها سقط التعريف، إذ من الباطل تعريف ما يوقن أنه لا يعرف، وإذا سقط التعريف حلت حيثن بالنع لمنشدها.

ومن طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن صالح أخبرنا ابن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث عن بكير هو ابن عبد الله بن الأشج - عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي أن رسول الله عليه السلام «نهى عن لقطه الحاج».

قال أبو محمد: الحاج هو من هو في عمل الحج.

وأما قبل أن يشرع في العمل فهو مريد للحج وليس حاجاً بعد.

وأما بعد إقامة عمل الحج فقد حج وليس حاجاً الآن، وإنما سمي حاجاً مجازاً، كما أن الصائم، أو المصلّي، أو المجاهد، إنما هو صائم، ومصل، ومجاهد، ما دام في عمل ذلك.

وكذلك كل ذلك. ونهى عليه السلام عن لقطه لا يخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما: إما أن يكون نهى عليه السلام عن أخذها، أو نهى عن تملكها.

فأما أخذها فقد قال - تعالى: «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى» ونهى عليه السلام عن إضاعة المال، وتركها إضاعة لها بلا شك، وحفظها تعاون على البر والتقوى.

فصح أنه إنما نهى عليه السلام عن تملكها.

وأما نهى عنها بعينها، هذا نص الحديث. فصح أنه إنما نهى عن تملكها فإذا ينس عن معرفة صاحبها يقين فكل مال لا يعرف صاحبه فهو لله تعالى، ثم في مصالح عبادي، والمتقط أحدهم وهي في يده فهو أحق بها، ولا يتعدى به إلى غيره إلا برهان، وحكم المتعسر كحكم الحاج لقوله عليه السلام «دخلت العمرة في الحرج إلى يوم القيامة» وبالله تعالى التوفيق.

٩١٩ - مسألة: ومكة أفضل بلاد الله تعالى، نعي الحرم وحده وما وقع عليه اسم عرفات فقط. وبعدها مدينة النبي عليه السلام نعي حرماً وحده.

ثم بيت المقدس، نعي المسجد وحده - هذا قول جمهور العلماء.

وقال مالك: المدينة أفضل من مكة.

واحتج مقلدوه بأخبار ثابتة. منها: قوله عليه السلام: «إن إبراهيم حرم مكة ودعا لها، وإني حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة، وإني دعوت في صاعها ومُدعاً يبشئ ما دعا به إبراهيم لأهل مكة».

قال أبو محمد: هذا لا حجة لهم فيه؛ لأنه لا دليل فيه على فضل المدينة على مكة أصلاً، وإنما فيه: أنه عليه السلام حرّمها كما حرم إبراهيم مكة ودعا لها كما دعا إبراهيم مكة فقط، وهذا حق، وقد دعا عليه السلام للمسلمين كلهم كما دعا لأبي بكر، وعمر، وأصحابه رضي الله عنهم فهل في ذلك دليل على فضلنا عليهم أو على مساواتنا في الفضل، هذا ما لا يقوله ذو عقل.

وقد حرّم عليه السلام: الدماء، والأعراض، والأموال، وليس في ذلك دليل على فضل.

واحتجوا بنبر آخر صحيح: أنه عليه السلام كان يقول: «اللهم بارك لنا في تمرنا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في صاعنا ومُدنا، اللهم إن إبراهيم عبدك وخليفك وتبشئ وأنه دعا لمكة، وإني أدعوك للمدينة بعش ما دعاك به لمكة وبشئ معده».

وبغير صحيح فيه: «اللهم اجعل بالمدينة ضعفي ما جعلت بمكة من البركة» وهذا لا حجة فيه في فضل المدينة على مكة وإنما فيه الدعاء للمدينة بالبركة، ونعم، هي والله مباركة، وإنما دعا إبراهيم لمكة بما أخبر به تعالى إذ يقول: «فاجعل أئمة من الناس تهوي إليهم وارزقهم من الثمرات».

إلا سيطَوْهُ الذُّجَالُ إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ إِنَّمَا هُوَ سَيِّطُهُ أَمْرُهُ وَبِعَوْنِهِ لَا يُمْكِنُ غَيْرُ هَذَا، وَسَكَنَ الْمَدِينَةَ الْيَوْمَ أَحَبُّتِ الْحَبِشَ، وَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ عَلَى مَصِيبَتِنَا فِي ذَلِكَ؛ فَبَطَلَ تَعْرِيفُهُمْ بِهَذَا الْحَبَرِ.

ومنها: قوله عليه السلام: «يُفْتَحُ الْيَمِينَ قِيَّامِي قَوْمٌ يَسُرُّونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ وَالْمَدِينَةَ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ» وذكر مثل هذا حرفاً حرفاً في فتح الشام، وفتح العراق. وقوله عليه السلام: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَدْعُو الرَّجُلُ ابْنَ عَمِّهِ وَقَرِيْبَهُ: هَلُمَّ إِلَى الرَّخَاءِ، هَلُمَّ إِلَى الرَّخَاءِ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنْهُمْ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَخْلَفَ اللَّهُ فِيهَا خَيْرًا مِنْهُ».

قال أبو محمد: إِنَّمَا اخْبَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ الْمَدِينَةَ خَيْرٌ لَهُمْ مِنَ الْيَمَنِ، وَالشَّامِ، وَالْعِرَاقِ، وَبِلَادِ الرَّخَاءِ، وَهَذَا لَا شَكَّ فِيهِ، وَلَيْسَ فِيهِ فَضْلُهَا عَلَى مَكَّةَ، وَلَا ذِكْرُ لِمَكَّةَ أَصْلًا.

وَأَمَّا إِخْبَارُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْضًا أَنَّ الْمَدِينَةَ خَيْرٌ مِنْ هَذِهِ الْبِلَادِ لَمْ يَقُلْ أَنَّهَا خَيْرٌ مِنْهَا فِي خَاصٍّ لَا عَامٍّ وَهِيَ مِنْ خَرَجَ عَنْهَا طَلَبَ رِخَاءٍ، أَوْ لِعَرْضِ دُنْيَا.

وَأَمَّا مَنْ خَرَجَ عَنْهَا لِحُجَّاهِ، أَوْ لِحُكْمِ الْعَدْلِ، أَوْ لِتَعْلِيمِ النَّاسِ دِينَهُمْ فَلَا، بَلِ الَّذِي خَرَجُوا لَهُ أَفْضَلُ مِنْ مَقَامِهِمْ بِالْمَدِينَةِ.

برهان ذلك: خروجه عليه السلام عنها للجهاد وأمره النَّاسَ بالخروج معه والوعيدُ على مَنْ تَخَلَّفَ بِالْمَدِينَةِ لغيرِ عذرٍ هذا ما لَا شَكَّ فِيهِ.

وكذلك بعثه عليه السلام أصحابه إلى الْيَمَنِ، وَالْبَحْرَيْنِ، وَعَمَّانَ لِلدَّعَاةِ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ، وَالسُّنَنِ، وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «الَّذِينَ النَّصِيحَةُ» فَلَيْسَ شَكٌّ أَنَّهُ قَدْ نَصَحَهُمْ فِي إِخْرَاجِهِمْ لِذَلِكَ، فَصَحَّ قَوْلُنَا: وَيُطَلُّ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ تَعَلُّقٌ فِي هَذَا فِي دَعْوَاهُمْ فَضْلَ الْمَدِينَةِ عَلَى مَكَّةَ.

وَأَمَّا قوله عليه السلام: «لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنْهُمْ رَغْبَةً عَنْهَا» فَهَذَا الْحَقُّ وَعَلَى مَنْ يَرِغُبُ مِنَ الْمَدِينَةِ لَعْنَةُ اللَّهِ فَمَا هُوَ بِمُسْلِمٍ.

وكذلك بَلَا شَكٍّ مِنْ رَغْبَةٍ عَنْ مَكَّةَ وَلَيْسَ فِي هَذَا فَضْلٌ هَا عَلَى مَكَّةَ.

ومنها: قوله عليه السلام: «أُوتِرَتْ بِقَرِيْبَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى» وَهَذَا إِنَّمَا فِيهِ: أَنَّ الْمَدِينَةَ تَفْتَحُ الدُّنْيَا وَلَيْسَ فِي هَذَا فَضْلٌ لَهَا عَلَى مَكَّةَ وَقَدْ فَتَحَتْ خُرَاسَانَ، وَجِسْتَانَ، وَفَارِسَ، وَكِرْمَانَ، مِنَ الْبَصْرَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى فَضْلِ الْبَصْرَةِ عَلَى مَكَّةَ..

ومنها: قوله عليه السلام: «إِنَّ الْإِيمَانَ يَأْرُزُ إِلَى الْمَدِينَةِ كَمَا تَأْرُزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا» وَهَذَا لَيْسَ فِيهِ فَضْلُهَا عَلَى مَكَّةَ وَإِنَّمَا هُوَ

وَلَا شَكٌّ فِي أَنَّ الثَّمَارَ بِالْمَدِينَةِ أَكْثَرُ مِمَّا بِمَكَّةَ. وَلَا شَكٌّ فِي أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَدْعُ لِلْمَدِينَةِ بِأَنْ تَهْوِيَ أَفْتَدَى النَّاسَ إِلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْ هَوِيَّهَا إِلَى مَكَّةَ، لِأَنَّ الْحَجَّ إِلَى مَكَّةَ لَا إِلَى الْمَدِينَةِ.

فصح أَنَّ دَعَاءَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْمَدِينَةِ بِمَثَلِ مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ لِمَكَّةَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ إِنَّمَا هُوَ فِي الرُّزْقِ مِنَ الثَّمَرَاتِ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الْفَضْلِ فِي شَيْءٍ.

ومنها قوله عليه السلام: «الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَبْنَهَا وَتَنْصَعُ طَيْبَهَا، وَإِنَّمَا تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبْنُ الْحَيْدَةِ» وَلَا حُجَّةَ فِيهِ فِي فَضْلِهَا عَلَى مَكَّةَ، لِأَنَّ هَذَا الْخَبْرَ إِنَّمَا هُوَ فِي وَقْتِ دُونَ وَقْتٍ، وَفِي قَوْمٍ دُونَ قَوْمٍ، وَفِي خَاصٍّ لَا فِي عَامٍّ.

برهان ذلك أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ، وَمَنْ أَجَازَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْكَذِبَ فَهُوَ كَافِرٌ، وَقَالَ اللَّهُ - تَعَالَى: «وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النَّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ».

وقال تعالى: «إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الذُّرَى الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ».

فصح أَنَّ الْمُنَافِقِينَ أَحَبُّتِ الْحَقَّ بِلَا خِلَافٍ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَكَانُوا بِالْمَدِينَةِ.

وكذلك قد خرج: علي، وطلحة، والزبير، وأبو عبيدة بن الجراح، ومعاذ، وابن مسعود، عن المدينة، وهم من أطيب الخلق رضي الله عنهم بِلَا خِلَافٍ مِنْ مُسْلِمٍ حَاشَا الْخَوَارِجَ فِي بَعْضِهِمْ.

فصح يقيناً لَا يَمْتَرِي فِيهِ إِلَّا مُسْتَحْفَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَمْنِ بِالْمَدِينَةِ تَنْفِي الْحَبِّ إِلَّا فِي خَاصٍّ مِنَ النَّاسِ، وَفِي خَاصٍّ مِنَ الزَّمَانِ لَا عَامٍّ.

وقد جاء كلامنا هذا نصاً:

كما روينا من طريق مسلم أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا عبد العزيز يعني الدراودي عن العلاء بن عبل الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي حَدِيثِهِ «أَلَا إِنَّ الْمَدِينَةَ كَالْكَبِيرِ يُخْرِجُ الْحَبَّ لَا تَقْرُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَنْفِي الْمَدِينَةَ شِرَارَهَا كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبْنَ الْحَيْدَةِ».

ومن طريق أحمد بن حنبل أخبرنا إسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه - أخبرنا عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «لَيْسَ بَلَدٌ إِلَّا سَيِّطُهُ الذُّجَالُ، إِلَّا الْمَدِينَةُ، وَمَكَّةَ، عَلَى كُلِّ نَفْسٍ مِنْ أَقْطَابِ الْمَدِينَةِ الْمَلَائِكَةُ صَافُونَ يَخْرُسُونَهَا فَيَنْزِلُ بِالْبَيْتَةِ فَرَجَفُ الْمَدِينَةِ ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ يَخْرُجُ إِلَيْهِ مِنْهَا كُلُّ مُنَافِقٍ وَكَافِرٍ، وَهَذَا نَفْسُ قَوْلِنَا وَلَيْسَ فِي هَذَا كُلِّهَا أَفْضَلُ مِنْ مَكَّةَ لَا بَصَرٌ، وَلَا بَدَلِيلٌ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا مِنْ بَلَدٍ

خيرٌ عن وقتٍ دون وقتٍ بلا شك.

وبرهان ذلك أنه عليه السلام لا يقول إلا الحق وهو اليوم بخلاف ذلك فوا حزناه ووا أسفاه وما الإسلام ظاهراً إلا في غيرها ونسأل الله إعادتها إلى أفضل ما كانت عليه بعده عليه السلام.

وقد جاء هذا الخبر بزيادة.

كما وروينا عن طريق مسلم أخبرنا محمد بن رافع أخبرنا شعبة بن سوار أخبرنا عاصم بن ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب - عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الإسلام بدأ غريباً ومنتشراً غريباً كما بدأ وهو يأتى بين المسجدين كما تأتى الحية إلى جحرها» ففي هذا أن الإيمان يأتى بين مسجد مكة ومسجد المدينة.

ومنها: حديث أنس أن رسول الله عليه السلام «كان إذا قدم من سفر فظفر إلى جذرات المدينة أوضع راحلته من جهتها وهذا ليس فيه إلا أنه عليه السلام كان يجيها. ونعم هذا حق وليس فيه أنه كان يجيها أكثر من حبه مكة، ولا أنها أفضل من مكة.

ومنها: قوله عليه السلام: «لا يبيد أحد أهل المدينة إلا نافع كما ينفع الملح في الماء».

ومنها: قوله عليه السلام: «لا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذبه الله في النار ذوب الرصاص، أو ذوب الملح في الماء، ومن أخاف أهل المدينة أخافه الله، وعليه لعنة الله، والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً».

وقوله عليه السلام مثل هذا فيمن أحدث فيها حدثاً أو أوى محدثاً وهذا صحيح، وإنما فيه الوعيد على من كاذ أهلها ولا يحل كيد مسلم، فليس فيه أنها أفضل من مكة.

وقد قال تعالى عن مكة: «ومن يؤذ في بالبحا يظلم نَفْسَهُ من عذاب أليم» فصح الوعيد على من ظلم بمكة كالوعيد على من كاذ أهل المدينة.

ومنها: قوله عليه السلام: «لا يبيد أحد على لأوائها وشذائها إلا كنت له شقيقاً أو شهيداً يوم القيامة» وإنما في هذا الحضر على الثبات على شدتها وأنه يكون لهم شقيقاً وليس في هذا دليل على فضلها على مكة.

وقد صح أنه عليه السلام يشفع لجميع أمته.

وقد قال عليه السلام: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة» وهذا لا يكون إلا بمكة فهذا أفضل من الشفاعة التي يدخل فيها كل بر وفاجر من

المسلمين.

ومنها: قوله عليه السلام: «اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد» فليس في هذا دليل على فضلها على مكة وإنما دعا عليه السلام بهذا كما ترى في أحد الأمرين:

إما أن يجيها إليهم كحبهم مكة، وإما أشد من حبهم مكة، والله أعلم أي الأمرين أجيب به دعاؤه عليه السلام، وحب البلد يكون للموافقة والآلفة وليس في هذا فضل على مكة.

ومنها: قوله عليه السلام: «لقاب قوس أحيكم من الجنة أو موضع قبو - يغني سقوطه - خير من الأثايط وما فيها».

وقوله عليه السلام: «بين بيتي وبين روضة من رياض الجنة وبين ربي على خروصي» وأرادوا أن يشيروا من هذا أن مكة من الدنيا فموضع قارب قوس من تلك الروضة خير من مكة فليس هذا كما ظنوه، ولو كان كذلك لكانت مصر، والكوفة، وروان: خيراً من مكة، والمدينة.

وروي عن مسلم أخبرنا محمد بن شمير أخبرنا محمد بن بشر أخبرنا عبد الله بن عمر - عن عيسى بن عبد الرحمن عن حصص بن عاصم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله عليه السلام: «سبخان، وجحسان، والفترات، والنبل، كل من أنهار الجنة» وهذا ما لا يقوله مسلم: أن هذه البلاد من أجل ما فيها من أنهار الجنة، خير من مكة، والمدينة.

قال أبو محمد: وهذا الحديثان ليس على ما يظنه أهل الجهل من أن تلك الروضة قطعة منقطة من الجنة، وأن هذه الأنهار مهبطة من الجنة، هذا باطل وكذب، لأن الله تعالى يقول في الجنة: «إن لك أن لا تُجوع فيها ولا تفرى وأنت لا تظلم فيها ولا تضحى» فهذه صفة الجنة بلا شك وليست هذه صفة الأنهار المذكورة ولا تلك الروضة، ورسول الله عليه السلام لا يقول إلا الحق.

فصح أن كون تلك الروضة من الجنة إنما هو لفظها، وأن الصلاة فيها تؤدي إلى الجنة، وأن تلك الأنهار ليركتها أضيفت إلى الجنة، كما تقول في اليوم الطيب: هذا من أيام الجنة؛ وكما قيل في الفنان: إنها من دواب الجنة، وكما قال عليه السلام: «إن الجنة تحت ظلال السيوف» فهذا في أرض الكفر بلا شك وليس في هذا فضل لها على مكة، ثم لو صح ما ادعوه وظنوه لما كان الفضل إلا لتلك الروضة خاصة لا لسائر المدينة وهذا خلاف قولهم.

فإن قالوا: ما قرب منها أفضل مما بعد.

قلنا: يلزمكم على هذا أن الجحفة، وخيبر، ووادي القرى أفضل من مكة؛ لأنها أقرب إلى تلك الروضة من مكة، وهذا لا يقولونه، ولا يقوله ذو عقل، فبطل تظنتهم، والله الحمد. وسبحان من جعل هؤلاء القوم يتأولون الأخبار الصحاح بلا برهان مثل «التبعان بالخيار حتى يتفرقا» ومثل «لا صلاة لمن لا يقيم صلاته في الركوع والسجود» وغير ذلك، ثم يأتون إلى الأخبار التي قد صح البرهان من القرآن، ومن ضرورة الحسن على أنها ليست على ظاهرها فريدون حملها على ظاهرها، إن هذا لعجب لا نظير له؛ فبطل تعلفهم بهذا الخبر، والله الحمد.

وقد روينا من طريق أحمد بن شعيب الخريزي إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أخبرنا موسى بن داود عن حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رسول الله عليه السلام قال: «الحجر الأسود بين الجنة وهذا مكة فآذني بمكة من هذا كآذني للمدينة، إذ في كل واحد منهما شيء من الجنة».

ومنها: قوله عليه السلام: «صلاة في مسجد بني هاشم أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام».

قال أبو محمد: تأولوا هم أن الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بدون الألف، وقلنا نحن: بل هذا الاستثناء؛ لأن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في مسجد المدينة.

قال علي: فكذا التأويلين محتمل. نعم، تأويل ثالث وهو إلا المسجد الحرام فإن الصلاة في كليهما سواء، ولا يجوز المصير إلى أحد هذه التأويلات دون الآخر إلا بنص آخر، وبطل أن يكون في هذا الخبر بيان في فضل المدينة على مكة، وبالله تعالى التوفيق.

ومنها: قوله عليه السلام: «على أنصاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاغوت ولا الدجال» وهذا ليس فيه فضلا على مكة؛ لأنه عليه السلام قد أخبر أن مكة لا يدخلها الدجال أيضا، والله تعالى يصرفه عنها كما يصرفه عن المدينة والملائكة تنزل على المصلين في كل بلد كما أخبر عليه السلام: «أنه يتعاقب فينا ملائكة بالليل والنهار».

ومنها: قوله عليه السلام «جبي طيبة» ونعم، هي والله طيبة، وليس في هذا فضل لها على مكة أصلا. فهذا كل ما احتجوا به من الأخبار الصحاح ما هم خير صحيح سوى هذا، وكلها لا حجة في شيء منها على فضل المدينة على مكة أصلا على ما بينا - والحمد لله رب العالمين.

واحتجوا عمن دون رسول الله عليه السلام بالخبر الصحيح أن عمر قال لعبد الله بن عباس بن أبي ربيعة: أنت القاتل؛ لكثرة خير من المدينة، فقال له عبد الله: هي حرم الله وأمنه، وفيها بيته، فقال له عمر: لا أقول في حرم الله وأمنه شيئا، أنت القاتل؛ لكثرة خير من المدينة، فقال له عبد الله: هي حرم الله وأمنه، وفيها بيته، فقال له عمر: لا أقول في حرم الله وأمنه شيئا؛ ثم انصرف.

قال أبو محمد: هذا حجة عليهم لا لهم؛ لأن عبد الله بن عباس لم ينكر لعمر أنه قال ما قرره عليه بل احتج لقوله ذلك بما لم يعترض فيه عمر، فصح أن عبد الله بن عباس - وهو صاحب - كان يقول: مكة أفضل من المدينة وليس في هذا خبر عن عمر؛ لا أن مكة أفضل، ولا أن المدينة أفضل؛ وإنما فيه تقريره لعبد الله على هذا القول فقط، ونحن نوجدهم عن عمر تصريحاً بأن مكة أفضل من المدينة.

حدثنا يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري أخبرنا سعيد بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن وضاح أخبرنا حامد بن يحيى البلخي أخبرنا سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد أخبرنا سليمان بن عتيق قال: سمعت عبد الله بن الزبير يقول: سمعت عمر بن الخطاب يقول: «صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجد النبي عليه السلام» وهذا سند كالشمس في الصحة، فهذان صاحبان لا يعرف لهما من الصحابة خلافاً، ومثل هذا حجة عندهم.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن المسيب قال: من نذر أن يعتكف في مسجد إيليا فاعتكف في مسجد النبي عليه السلام بالمدينة أجزأ عنه، ومن نذر أن يعتكف في مسجد النبي عليه السلام فاعتكف في المسجد الحرام أجزأ عنه. فهذا سعيد فقيه أهل المدينة يصرح بفضل مكة على المدينة.

قال أبو محمد: واحتجوا بأخبار موضوعية يجب التنبه عليها والتحذير منها.

منها خبر:

روينا أن النبي عليه السلام «قال في مؤتة رآه؛ فؤن في التربة التي خلق منها» قالوا: والنبي عليه السلام دفن بالمدينة فمن تربتها خلق وهو أفضل الخلق فهي أفضل البقاع.

وهذا خبر موضوع؛ لأن في أحد طريقه محمد بن الحسين بن زيالة وهو ساقط بالجملة، قال فيه يحيى بن معين: ليس بثقة.

الحسن بن زبالة المذكور عن محمد بن إسماعيل عن سليمان بن بريدة وغيره مرسل.

ومنها: المدينة خير من مكة - هكذا تصريح رؤينا من طرق.

أحدها: من رواية محمد بن الحسن بن زبالة صاحب هذه الفضائح كلها المنفرد بوضعها عن يحيى بن عبد الرحمن عن عمرة بنت عبد الرحمن عن رافع بن خديج قال: قال رسول الله ﷺ.

والثاني: من طريق محمد بن عبد الرحمن بن الرقاد بن عبد الله بن شريح بن مالك القرشي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن رافع بن خديج عن النبي عليه السلام، ومحمد بن عبد الرحمن هذا مجهول لا يدره أحد.

والثالث: من طريق عبد الله بن نافع الصائغ صاحب مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن الرقاد المذكور عن يحيى بن سعيد عن عمرة قال رافع: قال رسول الله عليه السلام، وعبد الله بن نافع هذا ضعيف بلا خلاف، وابن الرقاد مجهول - ومثل هذا الشارع العجيب لا يجوز أن يسلك عليه إلا على هذه الزوايا الوحشة.

وهذا الخبر:

رويناه من طريق مسلم بإسناد في غاية الصحة، قال مسلم: أخبرنا عبد الله بن مسلمة الثعني أخبرنا سليمان بن بلال عن عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير بن مطعم قال: خطب مروان فذكر مكة وأهلها وحرمتها ولم يذكر المدينة وأهلها وحرمتها فناداه رافع بن خديج فقال اسمعك ذكرت مكة وأهلها وحرمتها ولم تذكر المدينة وأهلها وحرمتها، وقد حرم رسول الله عليه السلام ما بين لابتيها وذلك عندنا في آدم خولاني إن شئتم أقرأنكم فقال مروان: قد سمعت بعض ذلك.

قال أبو محمد: فهكذا كان الحديث فبذلك أهل الزبغ عصية عجل الله تعالى لهم بها الفضيحة في الكذب على رسول الله عليه السلام وصفة الحماقة، ونعوذ بالله من كل ذلك.

قال علي: هذا كل ما موهوا به قد أوضحناه وبالله تعالى التوفيق.

ثم نور الأمان الصحيحة والبراهين الواضحة في فضل مكة على المدينة وغيرها، أول ذلك: حبس الله تعالى القليل منها وإعلاكه جيش راجه إذ أراد غزو مكة.

ثم قول رسول الله عليه السلام في غزوة الخيبر: إذ بركت ناقة فقال الناس: «خلات فقال النبي عليه السلام: ما

وهو بالجملة متفق على أطراحه - ثم هو أيضاً عن أنيس بن يحيى مرسل ولا يدرى من أنيس بن يحيى والطريق الأخرى من رواية أبي خالد وهو مجهول عن يحيى البكاء وهو ضعيف - ثم لو صح لما كانت فيه حجة؛ لأنه إنما كان يكون الفضل لقبره عليه السلام فقط، وإلا فقد دفن فيها المنافقون، وقد دفن الأنبياء عليهم السلام من إبراهيم، وإسحاق، ويعقوب، وموسى، وهارون، وسليمان، وداود عليهم السلام، وغيرهم بالشام، ولا يقول مسلم: إنها أفضل من مكة.

ومنها: «اتَّخَذَتِ الْمَدَائِنُ بِالسَّيْفِ وَفُتِحَتِ الْمَدِينَةُ بِالْقُرْآنِ» وهذا أيضاً من رواية محمد بن الحسن بن زبالة المذكور بوضع الحديث، وهذا من وضع بلا شك؛ لأنه رواه عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي عليه السلام، ومثل هذا الشارع العجيب لا يجوز أن يسلك إليه إلا مثل هذه المزيلة، وهذا إسناد لا ينفرد بمثله إلا ابن زبالة دون سائر من روى عن مالك من الثقات - ثم لو صح لما كانت فيه حجة في فضلها على مكة؛ لأن البحرين وأكثر مدائن اليمن كصناعة والجنود وغيرها لم تفتح بسيف إلا بالقرآن فقط وليس ذلك بموجب فضلها على مكة عند أحد من المسلمين.

ومنها: «مَا عَلَى الْأَرْضِ بَقْعَةٌ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ قَبْرِي فِيهَا» وهذا من رواية الكذاب محمد بن الحسن بن زبالة عن مالك عن يحيى بن سعيد مرسل - ثم لو صح لما كانت فيه حجة في فضلها على مكة؛ لأن رسول الله عليه السلام كره للمهاجرين وهو سيدهم أن يرجعوا إلى مكة ليحشروا غربة مطرودين عن وطنهم في الله تعالى حتى إنه عليه السلام رثا لسعد بن خولة أن مات بمكة ولم يجعل للمهاجرين بعد تمام نسكه أن يبقى بمكة إلا ثلاث ليال فقط؛ فإذا خرجت مكة بهذه العلة عن أن يدفن فيها النبي عليه السلام فالمدينة أفضل البقاع بعدها بلا شك.

روينا من طريق البراء أخبرنا محمد بن عمر بن هياج أخبرنا الفضيل بن دكين أبو نعيم أخبرنا محمد بن قيس عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه أبي موسى قال: «مَرَضَ سَعْدُ بِمَكَّةَ فَأَنَّهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُودُهُ فَقَالَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَ تَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ الرَّجُلُ فِي الْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا؟ قَالَ: بَلَى» وذكر باقي الخبر، فهذا نص ما قلناه - والحمد لله رب العالمين.

ومنها: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَخْرَجْتَنِي مِنْ أَحَبِّ بِلَادِكَ إِلَيَّ فَأَسْكِنِي أَحَبَّ الْبِلَادِ إِلَيْكَ» وهذا موضوع من رواية محمد بن

اعظم الحرمه لا يكون إلا للأفضل ولا بد لا للأقل فضلاً.

روينا من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رسول الله عليه السلام «كَانَ بِالْحَجُّونَ قَسَالًا: وَاللَّهُ إِنَّكَ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَيَّ وَلَوْ كُنْ أُخْرِجُ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ، لَمْ تَجُلْ لِأَخِي قُبُلِي، وَلَا تَجُلْ لِأَخِي بَعْدِي» وذكر باقي الحديث.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص عن أبي سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف - عن أبي هريرة أن رسول الله عليه السلام «وَقَفَّ بِالْحَجُّونَ قَسَالًا: إِنَّكَ خَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْ تَرَكْتُ فَيْسُكَ مَا خَرَجْتُ مِنْكَ» وذكر باقي الحديث.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا سلمة بن شبيب، وقتيبة بن سعيد، وإسحاق بن منصور قال سلمة: عن إبراهيم بن خالد قال: سمعت معمرًا عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال: «قال رسول الله عليه السلام وهو في سوق الجذرة بمكة: وَاللَّهِ إِنَّكَ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ وَأَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْ لَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ».

وقال قتيبة: أخبرنا الليث وهو ابن سعد - عن عقيل بن خالد، وقال إسحاق: أخبرنا يعقوب وهو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أخبرنا أبي عن صالح بن كيسان، ثم اتفق عقيل، وصالح، وكلاهما عن الزهري: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَدِيَّ ابْنَ الْحَمْرَاءِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ وَقَفَّ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِالْجَزْوَرةِ مِنْ مَكَّةَ يَقُولُ لِمَكَّةَ: وَاللَّهِ إِنَّكَ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْ لَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ».

لم يختلف عقيل، وصالح، في شيء من لفظه عليه السلام، إلا أن عقيلًا قال: عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عدي بن الحمراء - وعبد الله هذا مشهور من الصحابة زهري السب.

أخبرنا أحمد بن عمر بن أنس أخبرنا أبو ذر الهروي أخبرنا أبو الفضل محمد بن عبد الله بن حمويه أخبرنا علي بن محمد بن عيسى أخبرنا أبو اليمان هو الحكم بن نافع - أخبرني شعيب هو ابن أبي حمزة - عن الزهري أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الله بن عدي بن الحمراء أخبره: أنه سمع رسول الله عليه السلام يقول وهو واقف بالجزرة في سوق مكة: «والله

خَلَاتٌ وَلَا هُوَ لَهَا بِخَلْقٍ وَلَكِنْ جَسَدًا حَابِسَ الْفِيلِ».

وقال تعالى: «وَمَنْ دَخَلَهَا كَانَ أَبْيَا».

وقال تعالى: «إِنَّ أَوَّلَ نَبِيٍّ وَضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بَيْنَكَ مَبَارَكًا وَهَؤُلَاءِ لِلْعَالَمِينَ».

وقال تعالى: «إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ».

وقال تعالى: «ثُمَّ مَجَلَّهَا إِلَى النَّبِيِّ الْعَتِيقِ».

وقال تعالى: «أَنْ طَهَّرْنَا نَبِيَّيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ»، ثم جعل الله تعالى فيها تمام الصلاة، والحج، والعمرة، فهي القبلة التي لا تقبل صلاة إلا بالقصد نحوها، وبها الحج المفترض، والعمرة المفترضة، وإنما فرضت الحجرة إلى المدينة ما لم تفتح مكة فلما فتحت بطلت الحجرة، فهذه الفضيلة لمكة ثم للمدينة، وأمر عليه السلام أن لا يسفك فيها دم، وأخبر أن الله تعالى حرّمها يوم خلق السموات والأرض، ولم يحرّمها الناس ونهى عليه السلام أن يستقبلها أحد أو يستبرها ببول أو غائط.

روينا من طريق البخاري أخبرنا محمد بن عبد الله أخبرنا عاصم بن علي أخبرنا عاصم بن محمد هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب - عن واقد بن محمد - هو أخوه - قال: سمعت أبي - هو محمد بن زيد - قال: قال عبد الله بن عمر «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: أَلَا أَيُّ شَهْرٍ تَعْلَمُونَهُ أَكْثَمُ حُرْمَةً؟ قَالُوا: أَلَا شَهْرُنَا هَذَا. قَالَ: أَلَا أَيُّ بَلَدٍ تَعْلَمُونَهُ أَكْثَمُ حُرْمَةً؟ قَالُوا: أَلَا بَلَدُنَا هَذَا. قَالَ: أَلَا أَيُّ يَوْمٍ تَعْلَمُونَهُ أَكْثَمُ حُرْمَةً؟ قَالُوا: أَلَا يَوْمُنَا هَذَا. قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ عَلَيْكُمْ وَمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، إِلَّا بِحَقِّهَا كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا مِنْ شَهْرِكُمْ هَذَا أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يُجْبِرُونَهُ: أَلَا نَعَمْ».

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو معاوية هو محمد بن خازم الضرير - عن الأعمش عن أبي صالح السمان عن جابر بن عبد الله قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَجَّتِهِ: أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ أَكْثَمُ حُرْمَةً؟ فَقُلْنَا: يَوْمُنَا هَذَا. قَالَ: فَأَيُّ بَلَدٍ أَكْثَمُ حُرْمَةً؟ فَقُلْنَا: بَلَدُنَا هَذَا. ثُمَّ ذَكَرَ مَثَلِ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ. فَبَدَأَ: جَابِرُ، وَابْنُ عُمَرَ يَشْهَدَانِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَرَّرَ النَّاسَ عَلَى أَيِّ بَلَدٍ أَكْثَمُ حُرْمَةً فَاجَابُوهُ بِأَنَّهُ مَكَّةَ وَصَدَّقَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ فِي إِجَابَتِهِمْ إِيَّاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَّهُ بَلَدُهُمْ ذَلِكَ، وَهُمْ بِمَكَّةَ، فَمَنْ خَالَفَ هَذَا فَقَدْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ».

فصح بالنسب والإجماع أن مكة أعظم حرمة من المدينة، وإذا كانت أعظم حرمة من المدينة فهي أفضل بلا شك؛ لأن

يَتَهَمُ فِي الْحَدِيثِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ يَقُولُ «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَأْذَنَهُ فِي الْجِهَادِ فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَخِي وَالَّذِي لَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَبَيْنَهُمَا فَجَاهِدُ».

وَمِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا مَسْدَدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «السُّنْعُ وَالطَّاعَةُ حَتَّى مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سُنْعَ وَلَا طَاعَةَ».

وَرَوَيْنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؑ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ».

وَعَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ؓ أَنَّهُ قَالَ: «لَا طَاعَةَ لِأَخِي فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى».

٩٢٣- مسألة: وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَفِرَّ عَنْ مَشْرُوكٍ وَلَا عَنْ مُشْرِكِينَ وَلَوْ كَثُرَ عَدَدُهُمْ أَصْلًا؛ لَكِنْ يَنْبُو فِي رَجُوعِهِ التَّحَيُّزَ إِلَى جَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ إِنْ رَجَا الْبُلُوغَ إِلَيْهِمْ، أَوْ يَنْوِي الْكُرَّ إِلَى الْقِتَالِ، فَإِنْ لَمْ يَنْوَ إِلَّا تَوَلَّيَهُ دِرْهَ هَارِبًا فَهَوَّ فَاسَقَ مَا لَمْ يَنْبُ.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمْ إِلَّا ذِكْرًا وَمَنْ يُؤْمَرْ بِتَوَلَّيْهِمْ فَلَا مَسْرَفَ لِيَقْتَالَ أَوْ مَخْجَرًا إِلَى يَدَيْهِ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبِ اللَّهِ وَتَوَّاهُ جَهَنَّمَ».

قَالَ قَوْمٌ: إِنْ الْقَرَارُ لَهُ مَبَاحٌ مِنْ ثَلَاثَةِ فِصَاعِدًا - وَهَذَا خَطَأً.

وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِقَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى: «إِلَّا أَنْ خُفِّتِ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَانِعٌ صَابِرٌ يَغْلِبُوا مَانِعِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ».

وَرَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ فَرَّ رَجُلٌ مِنْ رَجُلَيْنِ فَقَدْ فَرَّ، وَإِنْ فَرَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ فَلَمْ يَفِرَّ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: أَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَدْ خَالَفُوهُ فِي مَثَلٍ مِنَ الْقَضَايَا، مِنْهَا قِرَاءَةُ أَمِّ الْقُرْآنِ جَهْرًا فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَاجْتِهَادُهُ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِهَا وَغَيْرُ ذَلِكَ كَثِيرٌ، وَلَا حِجَّةَ إِلَّا فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ كَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ.

وَأَمَّا الْآيَةُ فَلَا مَتَعَلِّقَ لَهَا فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا لَا نَصُّ وَلَا دَلِيلٌ بِإِلَاحَةِ الْفَرَارِ مِنَ الْعَدُوِّ الْمَذْكُورِ؛ وَإِنَّمَا فِيهَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَّمَ أَنَّ فِيْنَا ضَعْفًا، وَهَذَا حَقٌّ إِنْ فِيْنَا لَضَعْفًا وَلَا قُوَّةَ إِلَّا فِيهِ ضَعْفٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى وَحْدَهُ فَهَوَّ الْقَوِيُّ الَّذِي لَا يَضَعُفُ وَلَا يَغْلِبُ، وَفِيهَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَفَّفَ عَنَّا قُلُوبَنَا وَمَا زَالَ رَبَّنَا تَعَالَى رَحِيمًا بِنَا يَخَفِّفُ عَنَّا فِي جَمِيعِ

٢٥- كِتَابُ الْجِهَادِ

٩٢٠- مسألة: والجهاد فرض على المسلمين إذا قام به من يدفع العدو ويغزوهم في عقر دارهم ويحمي ثغور المسلمين سقط فرضه عن الباقيين وإلا فلا، قال الله - تعالى: «اتَّقُوا خِيفَاتُ وَيَقَالُوا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ».

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا عَمَّادُ بْنُ خَدَّاشٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ عَلِيَّةٍ - أَخْبَرَنَا أَبُو هُوَ السَّخْتِيَانِيُّ - عَنْ عَمَّادِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: كَانَ أَبُو الْيُوبِ الْأَنْصَارِيُّ يَقُولُ: قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى: «اتَّقُوا خِيفَاتُ وَيَقَالُوا» فَلَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ إِلَّا خَفِيفٌ أَوْ ثَقِيلٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا عَمَّادُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ الْأَنْطَاكِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ وَهْبِ بْنِ الْمُهَاسِنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَمَّادٍ بْنِ الْمَكْدَرِ عَنْ سَمْعَانَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَحْدِثْ بِهِ نَفْسَهُ مَاتَ عَلَى شِعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ».

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: هَذَا وَعِيدٌ شَدِيدٌ نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى الْمُهَرِّيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «بَقِيََتْ بَعْنًا إِلَى بَنِي لَحْيَانَ مِنْ هَذِلْبٍ فَقَالَ: يَتَّبِعُ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ أَحَدَهُمَا وَالْآخَرَ يَتَّهِمُهُ».

٩٢١- مسألة: ومن أمره الأمير بالجهاد إلى دار الحرب ففرض عليه أن يطيعه في ذلك إلا من له عذر قاطع.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ هُوَ الثَّوْرِيُّ - حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ - عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُوسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتَةٌ وَإِذَا اسْتَفْرَضْتُمْ فَأَنْقِرُوا».

٩٢٢- مسألة: ولا يجوز الجهاد إلا بإذن الأئمة ولا أن ينزل العدو بقرم من المسلمين ففرض على كل من يمكنه إعانتهم أن يقصدهم مغشياً لهم أذن الأئمة أم لم يأذنوا - إلا أن يضعوا أو أحدهما بعده فلا يحل له ترك من يضع منهما.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا آدَمُ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي نَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ الشَّاعِرَ وَكَانَ لَا

فَصَابِرُوا وَعَظُمُوا أَلَّنَ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ الشُّوفِ» فَعَمَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَمْ يَخْصُ، وَإِسْلَامُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ أَبِي أَوْفَى بِلَا شَكٍّ بَعْدَ نَزُولِ سُورَةِ الْأَنْفَالِ الَّتِي فِيهَا آيَةُ الَّتِي احْتَجَّوْا بِهَا فِيمَا لَيْسَ فِيهَا مِنْهُ شَيْءٌ.

وقد خالف ابن عباس وغيره.

كما حدثنا عبد الله بن ربيع التميمي أخبرنا محمد بن معاوية المرواني أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي، أخبرنا عبد الله بن عبد الوهاب الحنفي أخبرنا خالد بن الحارث الهجيمي أخبرنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي قال: سمعت رجلاً سأل البراء بن عازب: أريت لو أن رجلاً حمل على الكتيبة وهم ألف، التي بيده إلى التهلكة؟ أن يصيب الرجل الذنب قال البراء لا، ولكن التهلكة: أن يصيب الرجل الذنب فيلقي بيده ويقول: لا توبة لي.

قال البراء لا، ولكن التهلكة: أن يصيب الرجل الذنب فيلقي بيده ويقول: لا توبة لي.

وعن عمر بن الخطاب: إذا لقيتم فلا تفروا.

وعن علي، وابن عمر: الفرار من الزحف من الكبار. ولم يخصصوا عدداً من عدد، ولم يكره أبو أيوب الأنصاري، ولا أبو موسى الأشعري أن يحمل الرجل وحده، على العسكر الجرار ويثبت حتى يقتل.

وقد ذكرنا حديثاً مرسلًا من طريق الحسن وأبى المسلمين لقوا المشركين فقال رجل: يا رسول الله أشد عليهم، أو أخجل عليهم، فقال له رسول الله ﷺ: أثراك قاتل هؤلاء كلهم اجلس، فإذا نهض أصحابك فانهض وإذا شدوا فشد، وهذا مرسل لا حجة فيه؛ بل قد صح عنه عليه السلام: «أن رجلاً من أصحابه سأل ما يضحك الله من عبده؟ قال: غمسه يده في العدو خامراً فنزع الرجل يده وذخل في العدو حتى قيل ﷺ».

٩٢٤ - مسألة: وجائز تحريق اشجار المشركين، وأطعمتهم، وزرعهم ودورهم، وهدمها، قال الله - تعالى - ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ نَكَبْتُمْهَا فَابْتِئْ عَلَى أَصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَيَخْزِي السَّاسِيْنَ﴾ وقال تعالى: ﴿وَلَا يَتْلُونَ مِنْ عُذُوِّ نِيلَا إِلَّا كَيْتَبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾ وقد أحرق رسول الله ﷺ نخل بني النضير - وهي في طرف دور المدينة - وقد علم أنها تصير للمسلمين في يوم أو غده.

وقد رويناه عن أبي بكر الصديق ﷺ: لا تقطعن شجراً مثمراً ولا تخربن عامراً، ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ وقد ينه أبو بكر عن ذلك اختياراً؛ لأن ترك ذلك أيضاً مباح كما في الآية المذكورة، ولم يقطع ﷺ أيضاً نخل خيبر، فكل ذلك

الأعمال التي الزمنا. وفيها: أنه إن كان من ماء صابرون يغلبوا ماتين، وإن يكن من الماء يغلبوا الفين بإذن الله، وهذا حق، وليس فيه أن المائة لا تغلب أكثر من مائتين ولا أقل أصلاً؛ بل قد تغلب ثلاثمائة، نعم والفين وثلاث آلاف ولا أن الألف لا يغلبون إلا الفين فقط لا أكثر ولا أقل، ومن ادعى هذا في الآية فقد أبطل وادعى ما ليس فيها من أثر، ولا إشارة، ولا نص، ولا دليل، بل قد قال - عز وجل: ﴿حَكَمَ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةُ كَثِيرَةٍ﴾ بإذن الله والله مع الصابرين، فظهر أن قولهم لا دليل عليه أصلاً، ونسأله عن فارس بطل شاكى السلاح قوي لقي ثلاثة من شيوخ اليهود الحريين هرمى مرضى رجالة عزلاً أو على حبر، اله أن يفر عنهم؟ لنن قالوا: نعم - لئان يطامه بإبائها الله والمؤمنون وكل ذي عقل.

وإن قالوا: لا يترك قولهم.

وكذلك نسأله عن الف فارس، غيب، أبطال، أمجاد، مسلمين، ذوي بصائر، لقوا ثلاثة آلاف، من مشوذة بادية النصارى، رجالة، مسخرين لهم أن يفرّوا عنهم.

ورويناه عن وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن قال: ليس الفرار من الزحف من الكبار، إنما كان ذلك يوم بدر خاصة.

قال أبو محمد: وهذا تخصيص للآية بلا دليل.

ورويناه من طريق البراء أخبرنا عمرو بن علي، وعبد بن مثنى، قالاً جميعاً: أخبرنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا عوف الأعرابي عن يزيد الفارسي أخبرنا ابن عباس أن عثمان قال له: كانت الأنفال من أول ما أنزل بالمدينة.

ورويناه من طريق مسلم أخبرنا هارون بن سعيد الأبلسي أخبرنا ابن وهب أخبرنا سليمان بن بلال عن ثور بن زياد عن أبي الغيث عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «اجتنبوا السبع الموبقات قيل يا رسول الله وما هن؟ قال: الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربوا، والنزول يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات» فعم عليه السلام ولم يخص.

ومن طريق البخاري أخبرنا عبد الله بن محمد أخبرنا معاوية بن عمرو أخبرنا أبو إسحاق هو الفزاري - عن موسى بن عقبة عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله قال: كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى فقرأته أن رسول الله ﷺ قال: «يا أيها الناس لا تتنموا لبقاء العدو وأسألو الله العافية، فإذا لقيتموهم

حسن، وبالله تعالى التوفيق.

٩٢٥- مسألة: ولا يحلُ عقر شيءٍ من حيوانهم البتة

لا إبل، ولا بقر، ولا غنم، ولا خيل، ولا دجاج، ولا حمام، ولا أوز، ولا برلك، ولا غير ذلك إلا للأكل فقط، حاشا الخنازير جملة فتعقر، وحاشا الخيل في حال المقاتلة فقط، وسواء أخذها المسلمون، أو لم يأخذوها أدركها العدو ولم يقدر المسلمون على منعها، أو لم يدركوها ويتغلب كل ذلك ولا بد إن لم يقدر على منعها، ولا على سوقها، ولا يعقر شيء من لحملهم، ولا يفرق، ولا تحرق خلاياها.

وكذلك من وقعت دابته في دار الحرب فلا يحل له عقرها لكن يدعها كما هي وهي له أبدا ما لم يملكها كما كانت لا يزيل ملكه عنها حكم بلا نص.

وهو قول مالك، وأبي سليمان.

وقال الحنفيون، والمالكيون: يعقر كل ذلك.

فأما الإبل، والبقر، والغنم فتعقر، ثم تحرق.

وأما الخيل، والبعال، والحمر فتعقر فقط.

وقال المالكيون: أما البغال، والحمر، فتذبح.

وأما الخيل فلا تذبح، ولا تعقر، لكن تعرقب، أو تشق أجوافها.

قال أبو محمد: في هذا الكلام من التخليط ما لا خفاة به على ذي فهم، أول ذلك: أنه دعوى بلا برهان، وتفريق لا يعرف عن أحد قبلهم، وكانت حججهم في ذلك أنهم ربما أكلوا الإبل، والبقر، والغنم، والخيل إذا وجدوها منقوعة فكان هذا الاحتجاج أدخل في التخليط من القول المخرج لها. وليت شعري متى كانت النصارى، أو الجوس، أو عباء الأوثان يتجنبون أكل حمار، أو بغل، ويقتصرون على أكل الأنعام، والخيل، وكل هؤلاء يأكلون الميتة، ولا يجرمون حيوانا أصلا.

وأما اليهود، والصابئون: فلا يأكلون شيئا ذكاه غيرهم أصلا - وهذا عجب جدا.

واحتجوا في إباحتهم قتل كل ذلك بقول الله - تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا مِثْلَ آبَائِكُمُ الَّذِينَ كَانُوا يُغَيَّرُونَ مِنْ غَيْرِكُمْ فَمَا كَانُوا يَكُونُوا مِثْلَكُمْ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُمْ وَلَا تَحْسَبُوا بِسُلْطَانِهِمْ﴾.

قال أبو محمد: قلنا لهم: فاقتلوا أولادهم، وصغارهم، ونساءهم، بهذا الاستدلال فهو بلا شك أغبط لهم من قتل حيوانهم.

فقالوا: إن رسول الله ﷺ نهى عن قتل النساء، والصبيان.

فقلنا لهم: وهو عليه السلام نهى عن قتل الحيوان، إلا لماكله، ولا فرق؛ وإنما أمرنا الله تعالى أن نغيظهم فيما لم ينه عنه لا بما حرم علينا فعله.

روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الله بن أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار - عن صهيب مولى ابن عامر عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «مَا مِنْ إِنْسَانٍ يُقْتَلُ عُصْفُورًا فَمَا قُوْفُهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا إِلَّا سَأَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهَا قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا حَقُّهَا قَالَ يُدْبِخُهَا فَيَأْكُلُهَا وَلَا يَقَطَعُ رَأْسَهَا يَرْبِي بِهِ».

ومن طريق مسلم بن الحجاج أخبرنا محمد بن حاتم أخبرنا يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج حدثني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن زنبور المكي أخبرنا ابن أبي حازم عن يزيد بن الحارث عن معاوية بن عبد الله بن جعفر عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَمْلُؤُوا بِالنَّجَاسَةِ».

ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال لأمر جيش بعثه إلى الشام: لا تعقروا شاة ولا بغيرا إلا لماكله ولا تحرقوا غلا ولا تفرقه، ولا يعرف له في ذلك من الصحابة مخالف.

وأما الخنازير فروينا من طريق البخاري أخبرنا إسحاق هو ابن راهويه - أخبرنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد أخبرنا أبي عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب سمع أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكُنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ مِنْ مَرَسَمٍ حَكَمًا عَدَلًا فَيَكْبِرُ الصَّليبَ، وَيَقْتُلُ الْخِنْزِيرَ» فأخبر عليه السلام أن قتل الخنزير من العدل الثابت في ملته التي يبيها عيسى أخوه عليها السلام.

وذكر بعض الناس خبرا لا يصح، فيه: أن جعفر بن أبي طالب عرقب فرسه يوم قتل - وهذا خبر رواه عباد بن عبد الله بن الزبير عن رجل من بني مرة لم يسموه ولو صح لما كان فيه حجة؛ لأنه ليس فيه أن النبي ﷺ عرف ذلك فاقترع.

وأما الفرس في المداغة فإن للمسلم أن يدفع عنه من أذاع قتله أو أسره بأي شيء أمكنه.

٩٢٦- مسألة: ولا يحل قتل نساءهم ولا قتل من لم

يبلغ منهم، إلا أن يقاتل أحدٌ من ذكرنا فلا يكون للمسلم منجى منه إلا بقتله فله قتله حيث يشاء.

روينا عن طريق البخاري أخبرنا أحمد بن يونس أخبرنا الليث هو ابن سعد - عن نافع أن ابن عمر أخبره أن امرأة وجدت في بعض مغازي النبي ﷺ مقتولة فأنكر رسول الله ﷺ قتل النساء والصبيان..

٩٢٧ - مسألة: فإن أصبوا في البيات أو في اختلاط للملحمة عن غير قصد فلا حرج في ذلك.

روينا عن طريق البخاري أخبرنا علي بن عبد الله أخبرنا سفيان أخبرنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن الصائب بن جمانة الليثي أن رسول الله ﷺ سئل عن أهل الدار يبيتون من المشركين فيصاب من ذراريهم ونسائهم، فقال: هم من آبائهم.

٩٢٨ - مسألة: وجائز قتل كل من عدا من ذكرنا من المشركين من مقاتل، أو غير مقاتل، أو تاجر، أو أجير - وهو العسيف - أو شيخ كبير كان ذا رأي، أو لم يكن، أو فلاح، أو أسقف، أو قسيس، أو راهب، أو أعمى، أو مقعد لا تحاشي أحدًا. وجائز استيقاضهم أيضاً قال الله - تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذَلُوهُمْ وَأَخْصَرُوهُمْ وَأَقْعَدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ فعمد وجل كل مشرك بالقتل إلا أن يسلم.

وقال قوم: لا يقتل أحدٌ من ذكرنا.

واحتجوا بخبر:

رويناه عن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة أخبرنا المغيرة عن أبي الزناد عن المرقع عن جده رباح بن الربيع قال: «كنا مع رسول الله ﷺ فقال لرجل: أدرك خالدًا وقتل له: لا تقتل ذرية، ولا عسيفًا».

ومن طريق سفيان عن عبد الله بن ذكوان عن المرقع بن صفي عن عمه حنظلة الكاتب أن رسول الله ﷺ قال: «لا تقتلوا الذرية ولا عسيفًا».

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا يحيى بن آدم أخبرنا الحسن بن صالح بن حي عن خالد بن الفرز «عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال لهم: انطلقوا باسم الله وفي سبيل الله فتقاتلون عدو الله لا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا طفلاً، ولا امرأة».

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا حماد بن عيسى عن شيخ من أهل المدينة مولى لابي عبد الأشهل عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ «كان إذا بعث جيوشه قال: لا تقتلوا أصحاب الصوامع».

ومن طريق القعني أخبرنا إبراهيم بن إسماعيل عن داود بن الحصين عن عكرمة قال رسول الله ﷺ: «لا تقتلوا أصحاب الصوامع».

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا عبيد الله بن عمر قال: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى يحيى أمراته أن رسول الله ﷺ قال: لا تقتلوا صغيراً ولا امرأة ولا شيخاً كبيراً».

وعن حماد بن سلمة عن شيخ يمتى عن أبيه أن رسول الله ﷺ «نهى عن قتل المستأمن والموصف».

ومن طريق قيس بن الربيع عن عمر مولى عتبة عن زيد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب «عن النبي ﷺ أنه نهى أن يقتل شيخ كبير أو يُعقر شجر إلا شجر يضر بهم».

ومن طريق ابن أبي شيبة عن عيسى بن يونس عن الأوصح عن راشد بن سعد «نهى النبي ﷺ عن قتل الشيخ الذي لا حراك به».

وذكروا عن أبي بكر عليه السلام أنه قال لأمر له: لا تقتل امرأة، ولا صبياً، ولا كبيراً هرمًا، إنك ستمر على قوم قد حبسوا أنفسهم في الصوامع زعموا لله فدهمهم وما حبسوا أنفسهم له، وستمر على قوم قد فحسوا من أوساطهم رموسهم وتركوا فيها من شعورهم أمثال العصاب فاضرب ما فحسوا عنه بالسيف.

وعن جابر بن عبد الله قال: كانوا لا يقتلون تجار المشركين وقالوا: إنما تقتل من قاتل - وهؤلاء لا يقاتلون.

هذا كل ما شغبوا به، وكل ذلك لا يصح.

أما حديث المرقع فالمرقع مجهول.

وأما حديث ابن عباس فعن شيخ مدني لم يسم، وقد سمأ بعضهم فذكر إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيشة وهو ضعيف. والخبران الآخريان، مرسلان.

وكذلك حديث راشد مرسل ولا حجة في مرسل.

وأما حديث أنس فعن خالد بن الفرز وهو مجهول. وحديث حماد بن سلمة عن شيخ يمتى عن أبيه - وهذا عجب جداً وأعجب منه أنه يترك له القرآن.

فهذا عموم من النبي ﷺ لم يستبق منهم عسيفاً، ولا تاجراً، ولا فلاحاً، ولا شيخاً كبيراً، وهذا إجماع صحيح منهم رضي الله عنهم متيقن؛ لأنهم في عرض من أعراض المدينة لم يغت ذلك على أحد من أهلها.

ومن طريق حماد بن سلمة: أخبرنا أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب قال: كتب عمر بن الخطاب إلى أمراء الأجناد: أن لا يجلبوا إلينا من العلوج أحد، اقتلوهم، ولا تقتلوا من جرت عليهم المراسي ولا تقتلوا صبيّاً، ولا امرأة.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن ابن عمر أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: كتب عمر إلى الأجناد: لا تقتلوا امرأة، ولا صبيّاً، وأن يقتلوا كل من جرت عليه المراسي. فهذا عمر رضي الله عنه يستن شيخاً، ولا راهباً، ولا عسيفاً، ولا أحداً إلا النساء، والصبيان فقط، ولا يصح عن أحد من الصحابة خلافه - وقد قتل دريد بن الصمة وهو شيخ هرم قد اهترأ عقله فلم ينكر النبي ﷺ.

فقالوا: لأنه كان ذا رأي، فقلنا لهم: ومن ذا الذي قسم لكم ذا الرأي من غيره، فلا سمعاً له ولا طاعة - ومثل هذه التقاسيم لا تؤخذ إلا من القرآن، أو عن النبي ﷺ وبالله تعالى تبادلاً.

٩٢٩- مسألة: ويغزى أهل الكفر مع كل فاسق من

الأمراء، وغير فاسق، ومع المتغلب والمغارب، كما يغزى مع الإمام، ويغزوهم المرء وحده إن قدر أيضاً، قال الله - تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾، وقد ذكرنا عن النبي ﷺ في أول باب من كتاب الجهاد هاهنا: السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بمعصية وقال تعالى: ﴿اتَّقُوا خِيفاً﴾، وقد علم الله تعالى أنه سكران امرأة فساق فلم ينصهم من غيرهم، وكل من دعا إلى طاعة الله في الصلاة المؤداة كما أمر الله تعالى، والصدقة الموضوعية مواضعها، والمأخوذة في حقها، والصيام كذلك، والحج كذلك، والجهاد كذلك، وسائر الطاعات كلها؛ ففرض إجابته للنصوص المذكورة.

وكل من دعا من إمام - حق، أو غيره - إلى معصية فلا سمع، ولا طاعة، كتاب الله أحق، وشرط الله أوثق - وقال عليه السلام: «لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَزَى».

وروي عن طريق البخاري أخبرنا أبو اليمان أخبرنا شعيب هو ابن أبي حمزة - عن الزهري عن سعيد بن المسيب: أن

وأما حديث قيس بن الربيع فليس قيس بالقوي، ولا عمر مولى عتبة معروفاً، وعلي بن الحسين لم يولد إلا بعد موت جدته رضي الله عنهم، فسقط كل ما موهوا به.

وأما الرواية عن أبي بكر فمن عجائبهم هذا الخبر نفسه: عن أبي بكر رضي الله عنه جاءه نبي أبي بكر رضي الله عنه عن عمر بن الخطاب، أو الشاة إلا لما كتبه. وفيه جأ: أن لا يقطع الشجر ولا يفرق النخل - فخالفوه كما اشتهاوا حيث لا يحل خلافه؛ لأن السنة معه، وحيث لا يعرف له مخالف من الصحابة..

ثم احتجوا به حيث خالفه غيره من الصحابة رضي الله عنهم، وهذا عجب جداً في خبر واحد.

وأما قول جابر لم يكونوا يقتلون تجار المشركين فلا حجة لهم فيه؛ لأنه لم يقل: إن تركهم قتلهم كان في دار الحرب وإنما أخبر عن جملة أمرهم.

ثم لو صح مبتأ عنه لما كان لهم فيه متعلق؛ لأنه ليس فيه نهى عن قتلهم، وإنما فيه اختيارهم لتركهم فقط.

وروي عن الحسن، ومجاهد، والضحاك النهي عن قتل الشيخ الكبير ولا يصح عن مجاهد، والضحاك؛ لأنه من طريق جوير، وليث بن أبي سليم.

وكذلك أيضاً هذا الخبر عن أبي بكر لا يصح؛ لأنه عن يحيى بن سعيد، وعطاء، وثابت بن الحجاج، وكلهم لم يولد إلا بعد موت أبي بكر رضي الله عنهم.

ومن طريق فيها الحجاج بن أرطاة - وهو هالك - ولو شئنا أن نحجج بخبر الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ وبخبر الحجاج مسنداً «اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرعهم» لكن أدخل منهم في الإيهام؛ ولكن يعيدنا الله عز وجل من أن نحجج بما لا نراه صحيحاً، وفي القرآن وصحيح السنن كفاية.

وأما قولهم: إنما تقتل من قاتل، فباطل؛ بل تقتل كل من يدعى إلى الإسلام منهم حتى يؤمن أو يؤذي الجزية إن كان كتابياً كما أمر الله تعالى في القرآن لا كما أمر أبو حنيفة إذ يقول: إن ارتدت المرأة لم تقتل، فإن قتلت قتلت، وإن سب المشركون أهل الذمة التي ﷺ تركوا، وسبهم له حتى يشفوا صدورهم ويغزى المسلمون بذلك. تب لهذا القول وقائله.

وروي عن طريق وكيع أخبرنا سفيان أخبرنا عبد الملك بن عمر القرظي أخبرنا عطية القرظي قال: «عرضت يوم قريظة على رسول الله ﷺ فكان من أثبت قتل، ومن لم يثبت خلمي سبيته، فكتفت فيمن لم يثبت».

وَعَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَلِيٍّ: هُوَ فِي الْمُسْلِمِينَ لَا يَرُدُّ.

وَعَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: مَا أَحْرَزَهُ الْمُشْرِكُونَ ثُمَّ أَصَابَهُ الْمُسْلِمُونَ فَهُوَ لَهُمْ مَا لَمْ يَكُنْ حَرًّا أَوْ مُعَاهَدًا.

وَعَنْ مَعْمَرٍ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الْحَسَنِ مِثْلُ هَذَا.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي - أَنَّهُ إِنْ أَدْرَكَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ رَدُّ إِلَى صَاحِبِهِ، فَإِنْ لَمْ يَدْرِكْ حَتَّى قَسَمَ فَهُوَ لِلَّذِي وَقَعَ فِي سَهْمِهِ لَا يَرُدُّ إِلَى صَاحِبِهِ لَا يَتَمَنَّى، وَلَا يَغِيرُ. هَكَذَا:

رَوَيْنَاهُ عَنْ عَمْرِو نَصَّأَ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَّوَةَ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ: أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَا أَحْرَزَ الْمُشْرِكُونَ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ فَوَجَدَ رَجُلًا مَالَهُ بَيْنَهُ قَبْلَ أَنْ تَقْسَمَ السَّهَامُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَإِنْ كَانَ قَسَمَ فَلَا شَيْءَ لَهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ أَبِي عَوْنٍ عَنْ زُهْرَةَ بْنِ يَزِيدَ الرَّادِيِّ أَنَّ أُمَّةً لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَبْقَتْ إِلَى الْعَدُوِّ فَغَنِمَهَا الْمُسْلِمُونَ فَعَرَفْنَاهَا أَهْلُهَا فَكَتَبَ فِيهَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ إِلَى عَمَرَ: فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَمَرُ: إِنْ كَانَتْ لَمْ تَحْمَسْ وَلَمْ تَقْسَمْ فَهِيَ رَدُّ عَلَى أَهْلِهَا، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ حُمِسَتْ وَقَسِمَتْ فَامْضِهَا لِسَيِّلِهَا.

وَرَوَيْتُ نَحْوَهُ أَيْضًا عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ فِيمَا أَحْرَزَ الْعَدُوُّ قَالَ: صَاحِبُهُ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ يَقْسَمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ الْغَفِيرَةِ، وَيُونُسَ قَالَ الْغَفِيرَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَقَالَ يُونُسُ عَنْ الْحَسَنِ، قَالَا جَمِيعًا: مَا غَنِمَ الْعَدُوُّ مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِينَ فَغَنِمَهَا الْمُسْلِمُونَ فَصَاحِبُهُ أَحَقُّ بِهِ، فَإِنْ قَسَمَ فَقَدْ مَضَى.

وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ هَذَا الْقَوْلَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَمَلٍ، وَعُرُوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَخَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَعُبَيْدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاتٍ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ فِي مَشِخَةٍ مِنْ نَفَرَاتِهِمْ، وَقَالُوا: مَا غَنِمَ الْعَدُوُّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ غَنِمَهُ الْمُسْلِمُونَ فَصَاحِبُهُ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ يَقَعْ فِيهِ السَّهْمَانِ فَإِذَا قَسَمَ فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهِ.

وَصَحَّحَ عَنْ عَطَاءٍ أَيْضًا، وَاجْتَبَى عَطَاءُ أَنَّهُ رَأَى مِنْهُ.

وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ - أَنَّهُ إِنْ أَدْرَكَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ رَدُّ إِلَى صَاحِبِهِ

أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَلَّا قَتَاذِي فِي النَّاسِ: إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ».

٩٣٠ - مسألة: لَمَنْ غَزَا مَعَ فَاسِقٍ لِيَقْتُلَ الْكَفَّارَ وَلِيُفْسِدَ زُرُوعَهُمْ وَدَرَاهِمَهُمْ، وَلِيَجْلِبَ النِّسَاءَ وَالصِّبْيَانَ وَلَا يَدُّ، فَإِنْ إِخْرَاجَهُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْكُفْرِ إِلَى نُورِ الْإِسْلَامِ فَرَضَ يَعِصِي اللَّهُ مَنْ تَرَكَه قَادِرًا عَلَيْهِ، وَإِثْمُهُمْ عَلَى مَنْ غَلَبَهُمْ، وَكُلُّ مَعْصِيَةٍ فِيهِمْ أَقْلٌ مِنْ تَرْكِهِمْ فِي الْكُفْرِ وَعَوْنُهُمْ عَلَى الْبَقَاءِ فِيهِ، وَلَا إِثْمَ بَعْدَ الْكُفْرِ أَكْثَرُ مِنْ إِثْمِ مَنْ نَهَى عَنْ جِهَادِ الْكَفَّارِ وَأَمَرَ بِإِسْلَامِ حَرِيمِ الْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِمْ مِنْ أَجْلِ فَسَقِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ لَا يَحَاسِبُ غَيْرَهُ يَفْسُقُوا.

٩٣١ - مسألة: وَلَا يَمْلِكُ أَهْلُ الْكُفْرِ الْحَرِيُّونَ مَالَ مُسْلِمٍ، وَلَا مَالَ ذِمِّيٍّ أَبَدًا إِلَّا بِالِاتِّبَاعِ الصَّحِيحِ، أَوْ الْهَبَةِ الصَّحِيحَةِ، أَوْ مِيرَاثٍ مِنْ ذِمِّيٍّ كَافِرٍ، أَوْ بِعَامِلَةٍ صَحِيحَةٍ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ، فَكُلُّ مَا غَنَمُوا مِنْ مَالِ ذِمِّيٍّ أَوْ مُسْلِمٍ، أَوْ آتَى إِلَيْهِمْ، فَهُوَ بَاقٍ عَلَى مَلِكٍ صَاحِبِهِ، فَمَتَى قَدَّرَ عَلَيْهِ رَدُّ عَلَى صَاحِبِهِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَبَعْدَهَا، دَخَلُوا بِهِ أَرْضَ الْحَرْبِ، أَوْ لَمْ يَدْخُلُوا وَلَا يَكْلَفُ مَالَكِهِ عَرْضًا وَلَا ثَمَنًا، لَكِنْ يَعْزُضُ الْأَمِيرُ مَنْ كَانَ صَارَ فِي سَهْمِهِ مِنْ كُلِّ مَالِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَنْفَذُ فِيهِ عَتَقٌ مِنْ وَقَعَتْ فِي سَهْمِهِ، وَلَا صَدَقَتُهُ، وَلَا هَبَتُهُ، وَلَا يَبِيعُ، وَلَا تَكُونُ لَهُ الْأَمَةُ أَمْ وَلَدٍ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الشَّيْءِ الَّذِي يَغْصِبُهُ الْمُسْلِمُ مِنَ الْمُسْلِمِ، وَلَا فَرْقٌ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ - وَلَمْ يَنْسَلِفْ أَقْدَانُ ثَلَاثَةَ سَوَى هَذَا.

أَحَدُهَا: - أَنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَى صَاحِبِهِ لَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ، وَلَا بَعْدَهَا، لَا يَتَمَنَّى، وَلَا يَغِيرُ ثَمَنًا، وَهُوَ لِمَنْ صَارَ فِي سَهْمِهِ.

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: مَا أَحْرَزَهُ الْعَدُوُّ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أَمْوَالِهِمْ. وَكَانَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ يَقْضِي بِذَلِكَ.

وَعَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ مَكَاتِبَ اسْرِهِ الْعَدُوِّ فَاشْتَرَاهُ رَجُلٌ فَسَالَتْ بِكَرٍّ بَيْنَ قُرَوَائِشَ عَنْهُ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: إِنْ أَفْتَكَهُ سَيِّدُهُ فَهُوَ عَلَى كِتَابَتِهِ، وَإِنْ أَبَى أَنْ يَفْتَكَهُ فَهُوَ لِلَّذِي اشْتَرَاهُ.

وَعَنْ قَتَادَةَ عَنْ خُلَاسٍ عَنْ عَلِيٍّ: مَا أَحْرَزَهُ الْعَدُوُّ فَهُوَ جَانِزٌ.

فرق. ووافقه في هذا سفيان.

قال أبو حنيفة: وأما ما غنموه من الإماء، والعبيد، والحيوان، والمتاع، فإن أدرك قبل أن يدخلوا به دار الحرب ثم غنمناه رد إلى صاحبه قبل القسمة وبعدها بلا ثمن.

وإن دخلوا به دار الحرب ثم غنمناه رد إلى صاحبه قبل القسمة.

وأما بعد القسمة فصاحبه أحق به بالقيمة إن شاء؛ وإلا فلا يرده إليه.

قال أبو محمد: وهذا قول في غاية التخليط والفساد في التقسيم، لا دليل على صحة تقسيمه لا من قرآن، ولا من سنة، ولا من رواية سفيمة، ولا من قول صاحبه، ولا تابع، ولا قياس، ولا رأي سديد.

وقال بعضهم: إنما يملكون علينا ما يملكه بعضنا على بعض.

قال أبو محمد: وصدق هذا القائل ولا يملك بعضنا على بعض مالا بالباطل، ولا بالغصب أصلاً، ولا باطل، ولا غصب أحرماً ولا يطل من أخير حربي مال مسلم - فسقط هذا القول الفاسد جلة.

ثم نظرنا في سائر الأقوال. فنظرنا في قول مالك فوجدناهم إن تعلّقوا بما روي عن عمر؛ فقد عارضته رواية أخرى عن عمر هي عنه أمثل من التي تعلّقوا بها - وأخرى عن علي هي مثل التي تعلّقوا بها، فما الذي جعل بعض هذه الروايات أحق من بعض؟

وقال بعضهم: معنى قول عمر في الرواية الأخرى: فلا شيء له وأمضها لسيئها - أي إلا بالثمن.

فقلنا: ما يعجز عن لا دين له عن الكذب؛ ويقال لكم: معنى قول عمر إنه أحق بها بالقيمة - أي إن تراضيا جميعاً على ذلك، وإلا فلا؛ فما الفرق بين كذب وكذب؟ ثم وجدناهم يحتجون بخبر:

رويناه عن طريق حماد بن سلمة وغيره عن سمك بن حرب عن عقيم بن طرفة: «أن عثمان اشتري بغيراً من العدو فعرّفه صاحبه فخاصمه إلى رسول الله ﷺ فقال له النبي ﷺ: إن شئت أعطيتك الثمن الذي اشتراه به وهو لك، وإلا فهو له» وهذا متقطع لا حجة فيه، وسمك ضعيف يقيّل التلقين، شهد به عليه شعبة، وغيره - وأسند يasin الثقات عن سمك عن عقيم بن طرفة عن جابر بن سمرة. وبأسين لا تحمل الرواية عنه، وسمك

بغير ثمن، وإن لم يدرك إلا بعد القسمة فصاحبه أحق به بقيمته:

رويناه عن طريق عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول عن عمر بن الخطاب.

ومن طريق سفيان عن المغيرة عن إبراهيم التخمي.

ومن طريق ابن سيرين عن شريح.

ومن طريق عبد الله بن إدريس عن أبيه عن مجاهد. فالقول الأول - لا يرده ما أخذه المشركون من أموالنا إلى أربابها، لا قبل أن تقسم ولا بعد أن تقسم، لا بثن ولا بغيره، روي عن علي، وصح عن الحسن، والزهرى، وعمرو بن دينار. ولم يصح عن علي لأنه من طريق سليمان التيمي، وقادة عن علي ولم يدركه، ورواية خلاص عن علي صحيحة إلا أنه لا بيان فيها إنما هي ما أحرزه العدو فهو جائز ولا ندرى ما معنى: فهو جائز، ولعله أراد: أنه جائز لأصحابه إذا ظفرو به. والقول الثاني - أنه يرده إلى أصحابه قبل القسمة، ولا يرده بعد القسمة، روي عن عمر، وأبي عبيدة، وزيد بن ثابت؛ ولا يصح عن أحد منهم، لأنه عن قبيصة بن ذؤيب ولم يدرك عمر.

ومن طريق أبي عون، أو ابن عون، ولم يدركه أبا عبيدة، ولا عمر، ولا ندرى من رواه عن زيد بن ثابت.

وروي عن فقهاء المدينة السبعة، ولا يصح عنهم، لأنه من طريق ابن أبي الزناد هو ضعيف - وعن سليمان بن ربيعة، ولم يصح عنه لأنه من طريق الخفاف بن أوطاة.

وصح عن إبراهيم وشريح والحسن وعطاء. والقول الثالث - أنه إن أدرك قبل القسمة رد إلى صاحبه بغير ثمن، وإن لم يدرك إلا بعد القسمة فصاحبه أحق به بقيمته روي عن عمر ولم يصح عنه، لأنه من رواية مكحول، ولم يدرك عمر.

وصح عن إبراهيم وشريح، ومجاهد.

وهو قول مالك، والأوزاعي.

ومن قول مالك: إن الأبى والمغنوم سواء في ذلك، وإن المدبر، والمكاتب، وأم الولد سواء في ذلك، إلا أن سيد أم الولد يجبر على أن يفكها. وما هنا قول خامس - لا يعرف عن أحد من السلف.

وهو قول أبي حنيفة - ولا يحفظ أن أحداً قاله قبله، وهو أن ما ابتن إلى المشركين من عبيد مسلم فإنه مردود إلى صاحبه قبل القسمة، وبعدها بلا ثمن.

وكذلك ما غنموه من مدبر، ومكاتب، وأم ولد، ولا

قد ذكرناه.

ورواه بعضُ النَّاسِ عن إبراهيمَ بنِ عَمْدٍ المِمْذَنِيّ أو الأُبَارِيِّ عن زيادِ بنِ علاقةَ عن جابرِ بنِ سمرةَ مسنداً، وإبراهيمَ بنِ عَمْدٍ الأُبَارِيِّ أو المِمْذَنِيّ لا يدري أحدٌ من هُوَ في الخلقِ، وأسندَهُ أيضاً الحسنُ بنُ عمارةَ وإسماعيلُ بنُ عِيَّاشٍ كلاهما: عن عبدِ الملكِ بنِ ميسرةَ عن طاووسِ عن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي بَغِيرِ أَخْرَجَهُ الْعَدُوُّ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ «إِنْ وَجَدْتَهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ فَاتَّخِذْهُ أَخِي» بِه بَغِيرِ شَيْءٍ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ فَاتَّخِذْ أَخِي بِه بِالْثَمَنِ إِنْ شِئْتَهُ وَالْحَسَنُ بْنُ عِمَارَةَ هَالِكٌ، وإسماعيلُ بنُ عِيَّاشٍ ضَعِيفٌ.

ورواه بعضُ النَّاسِ من طريقِ عليِّ بنِ المَدِينِيِّ، وأحمدُ بنِ حنبلٍ.

قَالَ عَلِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَقَالَ أَحْمَدُ: عَنْ إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ، ثُمَّ اتَّفَقَ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ عَنْ سَمْعَانَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ، وَهَذَا مُقْطَعٌ غَيْرُ مُسْتَدٍّ، عَلَى أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى عَلِيٍّ وَأَحْمَدَ ثَلَاثَةٌ، وَلَا يَعْرِفُ هَذَا الْخَبْرَ فِي حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ الصَّحِيحَ عَنْهُ أَصْلًا، فَإِنَّ جَوَّاهُ وَقَالُوا: الْمُرْسَلُ حَجَّةٌ - وَروايةُ الحسنِ بنِ عمارةَ، وإسماعيلِ بنِ عِيَّاشٍ حَجَّةٌ.

قُلْنَا: لَا عَلَيْكُمْ رُؤْيَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عطاءِ أَخْبَرَنِي عكرمةُ بنُ خَالِدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أُسَيْدُ بْنُ ظَهْرِ بْنِ الْأَنْصَارِيِّ وَكَانَ وَالِي الْيَمَامَةِ أَبَا مَعَاوِيَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «قَضَى فِي السَّرِقَةِ: إِنْ كَانَ الذَّيْبُ إِبْتَاعَهَا مِنْ الَّذِي سَرَقَهَا غَيْرَ مَتْنِهِمْ يُخَيَّرُ سَيِّدُهَا إِنْ شَاءَ أَخَذَ الَّذِي سَرَقَ مِنْهُ بِغَنِيهِ وَإِنْ شَاءَ أَتَيْتُ سَارِقَهُ» ثُمَّ قَضَى بِذَلِكَ بَعْدَهُ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ - وَقَضَى بِهِ أُسَيْدُ بْنُ ظَهْرِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَدْ قَضَى بِهِ أَيْضًا: عَمِيرَةُ بْنُ يَثْرَى قَاضِي الْبَصْرَةِ لِعَمْرٍ - وَهوَ يَقُولُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ، هَذَا خَيْرٌ أَحْسَنُ مِنْ خَبَرِكُمْ وَأَقْوَمُ، وَهُوَ فِي مَعْنَاهُ فَخَذُوا بِهِ وَلَا قَاتَمَ مُتْلَعِيُونَ.

وَأَمَّا مَنْ فَرَّقْنَاهُ، لِأَنَّهُ عَكَرَمَةُ بْنُ خَالِدٍ لَيْسَ بِالْقَوِي، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَهُوَ وَاللَّهُ بِلَا خِلَافٍ مِنْ أَحَدٍ أَشْبَهَ مِنْ يَاسِينَ وَالْحَسَنُ بْنُ عِمَارَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، وَمَا هُوَ بِدُونِ سَمَاطٍ أَصْلًا.

وَالْعَجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ أَنَّ أَصْحَابَ أَبِي حَنِيفَةَ رَوَوْا حَدِيثَ مَنْ وَجَدَ سَلْتَهُ بَعِيْنَهَا عِنْدَ مُفْلِسٍ فَهُوَ أَحَقُّ مِنَ الْغَرَمَاءِ وَهَذَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ صَحِيحٌ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذَا خِلَافُ الْأَصُولِ وَلَا يَخْلُو الْمُفْلِسُ مِنْ أَنْ

يَكُونُ كَانَ قَدْ مَلَكَهَا أَوْ لَمْ يَكُنْ مَلَكَهَا؛ فَإِنْ كَانَ لَمْ يَمْلِكْهَا فَاتَّخِذْهُ لَا تَقُولُوا بِهِذَا؛ وَإِنْ كَانَ قَدْ مَلَكَهَا فَلَا حَقَّ لِابْتِعَاثِهَا فِيمَا قَدْ مَلَكَهُ مِنْهُ الْمُشْتَرِي بِاخْتِيَارِهِ وَتَرَكُوا هَذَا الْإِعْتِرَاضَ بَعِيْنَهُ هَذَا وَأَخَذُوا بِخَبَرِ مَكْنُوبٍ خَالِفٍ لِلْأَصُولِ وَلِلْقُرْآنِ وَلِللَّسَنِ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو الْحَرَبِيُّونَ مِنْ أَنْ يَكُونُوا مَلَكَوْا مَا أَخَذُوا مِنْهُ أَوْ لَمْ يَمْلِكُوهُ، فَإِنْ كَانُوا لَمْ يَمْلِكُوهُ فَهَذَا قَوْلُنَا وَهُوَ خِلَافُ قَوْلِهِمْ، وَالْوَاجِبُ أَنْ يَرُدَّ إِلَى مَالِكِهِ بِكُلِّ حَالٍ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَيَعْدِلُ بِهَا ثَمَنَ يَكْلَفُهُ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ مَلَكَوهُ فَلَا سَبِيلَ لِلَّذِي أَخَذَ مِنْهُ عَلَيْهِ لَا يَتَمَنَّى وَلَا يَبْغِي ثَمَنًا لَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَلَا بَعْدَ الْقِسْمَةِ، لِأَنَّهُ كَسَانِ الْغَنِيْمَةِ وَلَا فَرْقَ؛ فَأَيُّ عَجَبٍ أَعْجَبَ مِنْ هَذَا.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو الَّذِي وَقَعَ فِي سَهْمِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَلَكَهُ أَوْ لَمْ يَمْلِكْهُ، فَإِنْ كَانَ لَمْ يَمْلِكْهُ فَهُوَ قَوْلُنَا وَالْوَاجِبُ رَدُّهُ إِلَى مَالِكِهِ.

وَإِنْ قَالُوا: بَلْ مَلَكَهُ.

قُلْنَا: فَمَا يَجْلُ إِخْرَاجُ مَلَكَهُ عَنْ يَدِهِ بِغَيْرِ طَبِيبٍ نَفْسٍ مِنْهُ لَا يَتَمَنَّى وَلَا يَبْغِي ثَمَنًا؛ فَهَلْ سَمِعَ بَابِيْنُ فِسَادٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ الْفَاسِدَةِ وَالتَّنَاقُضِ الْفَاحِشِ وَالتَّحَكُّمِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ الَّذِي لَا خِفَاءَ بِهِ، فَسَقَطَ هَذَا الْقَوْلُ جَلَّةً؛ إِذْ لَمْ يَصِحَّ فِيهِ اثَرٌ وَلَا صَحَّةَ نَظَرٍ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: يَرُدُّ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَلَا يَرُدُّ بَعْدَهَا. فَقَوْلُ أَيْضًا لَا يَقُومُ عَلَى صَحَّتِهِ دَلِيلٌ أَصْلًا، لَا مِنْ نَصٍّ وَلَا مِنْ رِوَايَةٍ ضَعِيفَةٍ، وَلَا مِنْ نَظَرٍ، وَلَا مِنْ وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: لَا يَرُدُّ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَلَا بَعْدَهَا فَهُوَ أَقْلَهُ تَنَاقُضًا؛ وَعَمْدَتُهُمْ أَنَّ أَهْلَ الْحَرْبِ قَدْ مَلَكَوْا مَا أَخَذُوا مِنْهُ؛ وَلَوْ صَحَّ لَهُمْ هَذَا الْأَصْلُ لَكَانَ قَوْلُهُمْ هُوَ الْحَقُّ، لَكِنْ نَقُولُ لَهُمْ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ»، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ دِمَائِكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ»، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَيْسَ لِعِرْقِ ظَالِمٍ حَقٌّ»، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

فَأَخْبَرُونَا عَمَّا أَخَذَهُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ إِحْقَ أَخْذِهِ أَمْ يَبَاطِلُ؟ وَهَلْ أَمْوَالُهَا تَمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ أَوْ تَمَّا حَرَمَهُ عَلَيْهِمْ؟ وَهَلْ هُمْ ظَالِمُونَ فِي ذَلِكَ أَوْ غَيْرُ ظَالِمِينَ؟ وَهَلْ عَمَلُوا مِنْ ذَلِكَ عَمَلًا مُوَافِقًا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمْرِ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ عَمَلًا مُخَالِفًا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمْرِ رَسُولِهِ ﷺ؟ وَهَلْ يَلْزِمُهُمْ دِينُ الْإِسْلَامِ وَيُخْلَدُونَ فِي النَّارِ لَخُلَافَتِهِمْ لَمْ يَمْ يَمْ؟ وَلَا يَدْ مِنْ أَحَدٍ. فَالْقَوْلُ بِأَنَّهُمْ أَخَذُوهُ بِحَقٍّ أَنَّهُ تَمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ وَأَنَّهُمْ غَيْرُ ظَالِمِينَ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَعْمَلُوا بِذَلِكَ عَمَلًا مُخَالِفًا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمْرِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ

عليه السلام فيهم.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت نافعاً مولى ابن عمر يزعم أن عبد الله بن عمر ذهب العدو بفرسه فلما هزم العدو وجد خالد بن الوليد فرسه فردّه إلى عبد الله بن عمر.

وبه إلى عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: ابن لي غلام يوم اليرموك، ثم ظهر عليه المسلمون فردّوه لي.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا شريك عن الركين عن أبيه أو عمه قال: حبس لي فارس فأخذه العدو فظهر عليه المسلمون فوجدته في مربوط سعد فقلت: فرسي. فقال: يبتك، فقلت: أنا أدعوه فيحمم. فقال سعد: إن أجابك فإننا لا نريد منك بيعة - فهذا ليس إلا بعد القسم، فهذا فعل المسلم، وخالد بن الوليد، وابن عمر: لم يفركوا بين حال القسم وما قبل القسم.

وروينا هذا القول عن الحكم بن عتيبة، وبالله تعالى التوفيق.

٩٣٢- مسألة: وكذلك لو نزل أهل الحرب عندك تجاراً يامان، أو رسلاً، أو مستأمنين مستجبرين، أو ملترمين لأن يكونوا ذمة لنا فوجدنا بأيديهم أسرى مسلمين، أو أهل ذمة، أو عبيد، أو إماء للمسلمين، أو مالا مسلم، أو لذمي، فإنه يتزعم كل ذلك منهم بلا عوض أحياناً أم كرهوا. ويرد المال إلى أصحابه، ولا يحل لنا الوفاء بكل عهد أعطوه على خلاف هذا؛ لقول رسول الله ﷺ «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل».

ونسأل من خالفنا ما يقول لو عاهدناهم على أن لا نصلي، أو لا نصوم.

وكذلك لو أسلموا، أو تذرّموا فإنه يؤخذ كل ما في أيديهم من حرّ مسلم أو ذمي، أو مسلم، أو لذمي، ويرد إلى أصحابه بلا عوض ولا شيء عليهم فيما استهلكوا في حال كونهم حربيين.

ولو أن تجاراً أو رسلاً دخل إلى دار الحرب فاقتدى أسيراً، أو أعطوه إياه، أو ابتاع متاعاً مسلم أو لذمي أو وهبوا له، فخرج إلى دار الإسلام: انتزع منه كل ذلك، ورد إلى صاحبه، وهو من خسارة المشتري، وأطلق الأسير بلا غرامة لما ذكرنا في الباب الذي قبل هذا من أن يبطل الباطل، وأظلم الظلم: أخذ المشرك للمسلم، أو لالملة، أو لذمي أو لالملة، والظلم لا يجوز إمضاه بل يرد ويفسخ. فلو أن الأسير قال مسلم، أو لذمي دخل دار

السلام، وأنه لا يلزمهم دين الإسلام: كفر صراح براح لا مرة فيه، فسقط هذا القول، وإذا قد سقط فلم يبق إلا الآخر، وهو الحقّ اليقين من أنهم إنما أخذوه بالباطل وأخذوا حراماً عليهم، وهم في ذلك أظلم الظالمين، وأنهم عملوا بذلك عملاً ليس عليه أمر الله تعالى: وأمر رسوله ﷺ وأن التزام دين الإسلام فرض عليهم. فإذا لا شك في هذا فآخذهم لما أخذوا باطل مردود، وظلم مفسوخ ولا حق لهم ولا لأحد يشبههم فيه؛ فهو على ملكه ماله أبداً.

وهذا أمر ما ندري كيف يخفى على أحد، وقد أجمع الحاضرون من المخالفين على أنهم لا يملكون أحرارنا أصلاً، وأنهم مسرّحون قبل القسم وبعداً بلا تكليف لمن، فأي فرق بين تملك الحر، وبين تملك المال بالظلم والباطل لو انصفوا أنفسهم، وقد اتفقوا على أن السلم لا يملك على المسلم بالغصب، فكيف وقعت لهم هذه العناية بالكفار في ذلك مع عظيم تناقضهم في أنهم يملكون علينا لا يملكون علينا.

وقد قال بعضهم عظيمة دلت على فساد دينه، وهو أنه قال: هو جور ينفذ، ونظره بمفضل بعض ولده على بعض - فحصل هذا الجاهل على الكذب والكفر وهو أنه نسب إلى النبي ﷺ أنه أنفذ فضيل بشير لبعض ولده على بعض - وقد كذب في ذلك؛ بل أمره عليه السلام برده نصاً.

ثم نسب إلى النبي ﷺ أنه أنفذ الجور وأمضاه، وهذا كفر من قائله - ونعوذ بالله من الخذلان.

قال أبو محمد: فسقطت هذه الأقوال كلها.

وقد قلنا: إنه ليس منها قول يصح عن أحد من الصحابة وإنما صحّت عن بعض التابعين فقط، وخطأ ما يعصم منه أحد بعد النبي ﷺ. فإذا سقطت كلها، فلم يبق إلا قولنا وهو الحقّ الذي لا يحلّ خلافه بما ذكرنا أنّهم لا أنهم لا يحلّ لهم شيء من أموالنا إلا بما أحله الله تعالى فيما يشاء من بعضنا لبعض.

قال تعالى: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ» ثم هو الثابت عن رسول الله ﷺ.

روينا من طريق أبي داود أخبرنا صالح بن سهيل أخبرنا يحيى يعني ابن أبي زائدة - عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: «إن غلاماً أتى إلى العدو فظهر عليه المسلمون فردّه رسول الله ﷺ إلى ابن عمر ولم يقسم».

قال أبو محمد: منع النبي ﷺ من قسمته برهاناً بأنه لا يجوز قسمته وأنه لا حقّ فيه للغائبين، ولو كان لهم فيه حقّ لقسمه

الحرب: افندي منهم، وما تعطيهن دين لك علي، فهو كما قال، وهو دين عليه، لأنه استقرضه فاقضه، وهذا حق.

وقال مالك، وابن القاسم: لو نزل حربيون بأمان وعندهم مسلمات ماسورات: لم يترعن منهم، ولا ينعون من الوطء لمن.

وقال ابن القاسم: لو تدمت حربيون وبأيديهم أسرى مسلمون أحرار: فهم باقون في أيدي أهل اللئمة عبيد لهم كما كانوا. وهذا القولان لا نعلم قولاً أعظم فساداً منهما، ونعوذ بالله منهما، وليت شعري ما القول لو كان بأيديهم شيوخ مسلمون وهم يستحلون فعل قوم لو ط أيتكون وذلك؟ أو لو أن بأيديهم مصاحف أيتكون يمسحون بها العذر من استاههم؟ نبرأ إلى الله تعالى من هذا القول أتم البراءة - ونعوذ بالله من الخذلان.

٩٣٣ - مسألة: فإن ذكروا حديث أبي جندل، وإن رسول الله ﷺ رده على المشركين - فلا حجة لهم فيه لوجوه.

أولها - أنه عليه السلام رده ولم يكن العهد ثم بينهم، وهم لا يقولون بهذا.

والثاني - أنه عليه السلام لم يرده حتى أجاره له مكرز بن حفص من أن يؤذي.

والثالث - أنه عليه السلام قد كان الله تعالى أعلمه أنه سيجعل الله له فرجاً ومخرجاً ونحن لا نعلم ذلك.

والرابع - أنه خبر منسوخ نسخه قول الله تعالى بعد قصصه أبي جندل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاصْجُرُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمَ بِإِقْبَاتِهِنَّ فَلِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ فابطل الله تبارك وتعالى بهذه الآية عهدهم في رد النساء، ثم أنزل الله تعالى: براءة بعد ذلك فابطل العهد كله ونسخه بقوله تعالى: ﴿بِرَاءةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾.

وبقوله تعالى في براءة أيضاً: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ الآية فابطل تعالى كل عهد للمشركين حاشا الذين عاهدوا عند المسجد الحرام. وبقوله تعالى: ﴿وَإِذَا اسْتَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذَلُوهُمْ وَأَخْصَرُوهُمْ وَأَقْصِدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿ضَالُّوا لَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَنْتَهُونَ عَنِ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ

صَاغِرُونَ﴾، فابطل الله تعالى كل عهد ولم يقره، ولم يجعل للمشركين إلا القتل، أو الإسلام، ولأهل الكتاب خاصة إعطاء الجزية وهم صاغرون وأمن المستجير والرَسُولَ حَتَّى يُوَدِّيَ رِسالته ويسمع المستجير كلام الله ثم يردان إلى بلادهما ولا مزيد، فكل عهد غير هذا فهو باطل منسوخ لا يحل الوفاء به؛ لأنه خلاف شرط الله عز وجل وخلاف أمره.

روينا من طريق البخاري أخبرنا عبد الله بن محمد أخبرنا **عبد الرزاق** أخبرنا معمر أخبرني **الزهري** قال: أخبرني **عروة** بن الزبير عن **المسور بن مخرمة** وغيره فذكر حديث **الحديثي**، وفيه «فقال المسلمون: سبحان الله كيف يرُدُّ إلى المشركين وقد جاء مسلماً؟ فبينما هم كذلك إذ دخل أبو جندل بن سهيل بن عمرو يرسف في قبوره وقد خرج من أسفل مكة حتى رمى نفسه بين أظهر المسلمين فقال سهيل: هذا أول ما أقاضيك عليه أن ترده إلي فقال النبي ﷺ: إنا لم نقض الكتاب بعد، قال: فوالله إذا لا أصالحك على شيء أبداً، فقال له النبي ﷺ: فأجزه لي قال: ما أنا بمُجيزٍ لك قال: بلى فافعل. قال: ما أنا بفاعلٍ، قال مكرز - هو ابن خصص بن الأخنس: بل قد أجزأته لك» فهذا خلاف قولهم كلهم وحديث أبي جندل حجة عليهم كما أوردنا.

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا **عفان** هو ابن مسلم أخبرنا **حاذ بن سلمة** عن **ثابت** عن **أنس**: «أن قرئاً صالحوا النبي ﷺ فاشتروا علي النبي ﷺ أن من جاء منكم لم ترده عليهم ومن جاء بنا ردذموا علينا.

فقالوا يا رسول الله أنك كتب هذا؟ قال: نعم، إنه من ذهب بنا إليهم فأبذله الله، ومن جأنا منهم فسيجعل الله له فرجاً ومخرجاً» وهذا خبر منه عليه السلام مقطوع بصدقه.

ومن طريق البخاري أخبرنا يحيى بن بكير أخبرنا **الليث** هو ابن سعد - عن **عتيق بن خالد** عن **ابن شهاب** أخبرني **عروة بن الزبير** أنه سمع **المسور بن مخرمة**، وآخر: **غيران** عن **أصحاب النبي ﷺ** فذكرنا «حديث **الحديثي**، وفيه: فرَدُّ يَوْمَئِذٍ أَبَا جَنْدَلٍ إِلَى أَبِيهِ سَهِيلَ بْنِ عَمْرٍو، وَلَمْ يَأْتِهِ أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ إِلَّا رَدُّهُ فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا، وَجَاءَتِ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ، وَجَاءَتْ أُمُّ كَلْتُمُ بِنْتُ عَقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ مِنْ خَرَجٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ وَهِيَ عَائِقُ فَجَاءَ أَهْلُهَا بِسَالُونَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يُرْجِعَهَا إِلَيْهِمْ فَلَمْ يُرْجِعْهَا إِلَيْهِمْ لِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ: ﴿وَإِذَا جَاءَكُمْ

٩٣٤ - مسألة: ومن كان أسيراً عند الكفار فعاهدوه

على الفداء وأطلقوه فلا يحمل له أن يرجع إليهم، ولا أن يعطيهم شيئاً، ولا يحمل للإمام أن يجبره على أن يعطيهم شيئاً، فإن لم يقدر على الانطلاق إلا بالفداء ففرض على المسلمين أن ينفدوه إن لم يكن له مالٌ يفي بفدائهم.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ وإسار المسلم أبطل الباطل، وأخذ الكافر أو الظالم ماله فداءً من أبطل الباطل، فلا يحمل إعطاء الباطل، ولا العود عليه، وتلك اليهود والأيمان التي أعطاهم لا شيء عليه فيها، لأنه مكره عليها، إذ لا سبيل له إلى الخلاص إلا بها، ولا يحمل له البقاء في أرض الكفر وهو قادر على الخروج، وقد قال رسول الله ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ».

وهكذا كل عهد أعطيتهم، حتى تمكن من استقضاء المسلمين وأمواهم من أيديهم، فإن عجزنا عن استقضائه إلا بالفداء ففرض علينا فداءه بخير رسول الله ﷺ الذي: **رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: «أَطْعِمُوا الْجَائِعَ وَكُفُّوا الْغَائِيَّ».**

وهو قول أبي سليمان، والشافعي.

٩٣٥- مسألة: ولا يحمل فداء الأسير المسلم إلا إمّا بمال، وإمّا بأسير كافر، ولا يحمل أن يرده صغير سبي من أرض الحرب إليهم لا بفداء ولا بغير فداء؛ لأنه قد لزمه حكم الإسلام بملك المسلمين له، فهو وأولاد المسلمين سواء ولا فرق.

وهو قول المزني.

٩٣٦- مسألة: وما وهب أهل الحرب للمسلم الرسول إليهم، أو التاجر عندهم فهو حلال، وهبة صحيحة ما لم يكن مالاً مسلماً، أو ذمياً.

وكذلك ما ابتاعه المسلم منهم فهو ابتاع صحيح ما لم يكن مالا مسلماً، أو ذمياً؛ لأنهم سالكون لأموالهم ما لم يتزعمها المسلم منهم يقول الله تعالى: «وَأَوْزَتَكُمْ أَرْضَهُمْ وَيَسَارَهُمْ وَأَقْوَالَهُمْ» فجعلها الله تعالى لهم إلى أن أورتنا إياها، والتوريت لا يكون إلا بالأخذ والتملك، وإلا فلم يورث بعدما لم تقدر أيدينا عليه، وإمّا جعل الله تعالى أموالهم للغنائم لها، لا لكل من لم يغمها.

٩٣٧- مسألة: وإذا أسلم الكافر الحربي فسواء أسلم

في دار الحرب، ثم خرج إلى دار الإسلام، أو لم يخرج، أو خرج إلى دار الإسلام ثم أسلم، كل ذلك سواء. وجب ماله الذي معه في

أرض الإسلام؛ أو في دار الحرب، أو الذي ترك وراءه في دار الحرب من عقار، أو دار، أو أرض، أو حيوان، أو ناض، أو متاع في منزله، أو مودعاً، أو كان ديناً: هو كله له، لا حق لأحد فيه، ولا يملكه المسلمون إن غنموه أو اقتحروا تلك الأرض.

ومن غصبه منها شيئاً من حربي، أو مسلم، أو ذمي: رد إلى صاحبه ويورثه ورثته إن مات، وأولاده الصغار مسلمون أحرار.

وكذلك الذي في بطن امراته.

وأما امراته وأولاده الكبار ففيه إن سبوا وهو باقٍ على نكاحه معها، وهي رقيق لمن وقعت له سهمه.

برهان ذلك - أنه إذا أسلم فهو بلا شك، وبلا خلاف، وينص القرآن والسنة: مسلم؛ وإذا هو مسلم، فهو كسائر المسلمين - وقد قال رسول الله ﷺ: «إِنْ دَعَاكُمْ وَأَمَّا إِلَيْكُمْ وَأَعْرَضَكُمْ عَنْكُمْ خَرَامٌ، فَصَحَّ أَنْ دَعَا، وبشرته، وعرضه، وماله حرامٌ على كل أحد سواه، ونكاح أهل الكفر صحيح، لأن النبي ﷺ أقرهم على نكاحهم، ولو كان فاسداً لما أقره، ومنه خلق عليه السلام، ولم يخلق إلا من نكاح صحيح، فهما باقيان على نكاحهما لا يفسد شيء، ولا غيره إلا ما جاء فيه النص يفسد».

والعجب أن الحاضرين من المخالفين لا ينازعونا في أن دمه، وعرضه، وبشرته، حرام - ثم يضطربون في أمر ماله، وهذا عجب جداً وقولنا هذا كله هو قول الأوزاعي، والشافعي، وأبي سليمان.

وقال أبو حنيفة: إن أسلم في دار الحرب وأقام هناك حتى تغلب المسلمون عليها فإنه حر، وأمواله كلها له، لا يغم منها شيئاً، ولا مما كان له ودية عند مسلم، أو ذمي، وأولاده الصغار مسلمون أحرار، حاشا أرضه - وحمل امرأته فكل ذلك غنيمة وفيه ويكون الجنين مع ذلك مسلماً.

وأما امراته وأولاده الكبار ففيه.

وقال أبو يوسف: وأرضه له أيضاً.

قال أبو حنيفة: فإن أسلم في دار الحرب ثم خرج إلى دار الإسلام فأولاده الصغار أحرار مسلمون لا يغمون، وكل ما أودع عند مسلم، أو ذمي، فله، ولا يغم.

وأما سائر ما ترك في أرض الحرب من أرض، أو عقار، أو اثاث، أو حيوان ففيه غنوم.

وكذلك حمل امراته، وهو مع ذلك مسلم.

المسلمين له ما للمسلمين وله سهم في الإسلام، ومن أسلم بعد القتال، أو الهزيمة فماله فيء للمسلمين، لأنهم قد أحرزوه قبل إسلامه، قال: فسأهم تعالى فقراء، فصح أن أموالهم قد ملكها الكفار عليهم.

قال أبو حمزة: لقد كان ينبغي أن يردعه الحياء عن هذه المجاهرة القبيحة وأي إشارة في هذه الآية إلى ما قال، بل هي دالة على كذبه في قوله؛ لأنه تعالى أبقى أموالهم وديارهم في ملكهم، بأن نسبها إليهم، وجعلها لهم، وعظم بالإنكار إخراجهم ظلماً منها - ونعم، هم فقراء بلا شك؛ إذ لا يجدون غنى. وهم مجتمعون معنا على أن رجلاً من أهل المغرب، أو المشرق لو حج ففرغ ما في يده بمكة أو بالمدينة، وله في بلاده ضياع بألف ألف دينار، وأثاث بمثل ذلك، وهو حيث لا يقدر على قرض، ولا على ابتاع، ولا بيع فإنه فقير تحل له الزكاة المفروضة، وماله في بلاده منطلقة عليه يده.

وكذلك من حال بينه وبين ماله فتنة، أو غصب، ولا فرق، ولقد عظمت مصيبة ضغفاء المسلمين المغترين بهم منهم - ونحمد الله تعالى على ما هدانا له من الحق.

وأما الرواية عن عمر رضي الله عنه فاسقاط؛ لأنها منقطعة - لم يولد يزيد بن أبي حبيب إلا بعد موت عمر رضي الله عنه بغير طويل - وفيها: ابن لحيمة، وهو لا شيء.

ثم لو صحت لما كان لهم فيها متعلق؛ بل هي موافقة لقولنا وخلاف لقولهم لأن نصها، من أسلم قبل القتال فهو من المسلمين له ما للمسلمين، فصح بهذا أن ماله كله حيث كان له كما كان لكل مسلم؛ ثم فيها إن أسلم بعد القتال، أو الهزيمة فماله للمسلمين فيء، لأنه قد أحرزاه المسلمون قبل إسلامه - فهذا قولنا؛ لأنه قد صار ماله للمسلمين قبل أن يسلم؛ فاعجبوا لتمويههم وتدليسهم بما هو عليهم ليلضوا به من اعتر بهم.

٩٣٨ - مسألة: فإن كان الجني لم يفتح فيه الروح بعد فماتته حرة لا تترق؛ لأن الجنيين حيثما بعضها، ولا يسترق، لأنه جني مسلم.

ومن كان بعضها حرة فهي كلها حرة لما ذكر في كتاب العتي إن شاء الله تعالى بخلاف حكمها إذا نسخ فيه الروح قبل إسلام أبيه لأنه حيثما غيرها، وهو ربما كان ذكراً وهي أنثى، وبالله تعالى التوفيق.

٩٣٩ - مسألة: وإما امرأة أسلمت ولها زوج كافر ذمي، أو حربي فحين إسلامها تنسخ نكاحها منه - سواء أسلم

فإن خرج إلى دار الإسلام كافراً، ثم أسلم فيها فهو حر مسلم.

وأما كل ما ترك من أرض، أو عقار، أو متاع، أو حيوان، أو أولاده الصغار ففيه منوم، ولا يكونون مسلمين بإسلامه.

قال أبو حمزة: لو قيل لإنسان أسخف واجتهد ما قدر على أكثر من هذا، ولا تعرف هذه التقاسيم لأحد من أهل الإسلام قبله، وما تعلق فيها لا بقرآن، ولا بسنة، ولا برواية فاسدة، ولا بقول صاحب، ولا تابع، ولا بقياس، ولا برأي يعقل، ونعوذ بالله من الخذلان؛ بل هو خلاف القرآن، والسنة في إباحته مال المسلم وولده الصغار للغنيمة بالباطل، وخلاف المعلوم، إذ صار عنده فراره إلى أرض الإسلام بنفسه وإسلامه فيها: ذنباً عظيماً يستحق به منه إباحة صغار أولاده للإسار والكفر، وإباحة جميع ماله للغنيمة، هذا جزاءه عند أبي حنيفة، وجعل بقاءه في دار الكفر خصلة حرم بها أمواله كلها حاشا

أرضه، وحرم بها صغار أولاده حاشا الجنيين، هذا مع إباحته للكفار والحريين؛ تملك أموال المسلمين كما قدّمنا قبل، ونحرمة ضربهم وقتلهم إن أعلنوا بسب رسول الله ﷺ باقرع السب، وتكذيبه في الأسواق، فإن قتل مسلم منهم قتيل تتسل به كيف ترون؟ وهو أيضاً خلاف الإجماع المتيقن؛ لأنه لا يشك مؤمن، ولا كافر، ولا جاهل، ولا عالم في أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا أطواراً. فطائفة أسلموا بمكة، ثم فروا عنها بأديانهم: كابي بكر وعمر، وعثمان وغيرهم رضي الله عنهم. وطائفة خرجوا كفاراً، ثم أسلموا: كعمرو بن العاص أسلم عند التجاشي، وأبي سفيان أسلم في عسكر النبي ﷺ. وطائفة أسلموا ويقوا بمكة كجميع المستضعفين من النساء وغيرهم، قال الله تعالى: ﴿وَعَوَّذَ الَّذِي كُلَّ أَلِيهِمْ عَنْكُمْ وَأَلْيَيْكُمْ عَنْهُمْ يُبَيِّنُ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطْلُبُوهُمْ فَتَكْتَبِيَهُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةً بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَنَذَرْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ غَدَاباً أَلَيْسَ﴾ وكل هؤلاء إذ فتح رسول الله ﷺ مكة رجع الحارث إلى داره، وعقاره وضياعهم بالظافير وغيرها، وقبي المستضعف في داره وعقاره وأثاثه كذلك، فإن يذهب هؤلاء القوم لو نصحوا أنفسهم؟ وأتى بعضهم هاتماً بأيديه هي أنه قال:

قال الله عز وجل: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُمَوَّاهِهِمْ﴾ وذكر ما روينا من طريق أبي عبيدة عن أبي الأسود المصري عن ابن لحيمة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر كتب إلى سعد بن أبي وقاص: من أسلم قبل القتال فهو من

حجة له، لا من قرآن، ولا سنة، ولا إجماع، وينبغي لهم أن يحدوا وقت عرض الإسلام ولا سبيل إلى ذلك إلا برأي فاسد، وهو أيضاً قول لا يعرف مثل تقسيمه لأحد من أهل الإسلام قبله.

وكذلك قول مالك سواء سواء، وقد موّه بعضهم بما كان السكوت أولى به لو نصح نفسه، كما سنذكره إن شاء الله تعالى.

ورويانا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا محمد بن فضال عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن علي بن أبي طالب قال: إذا أسلمت امرأة اليهودي، أو النصراني، كان أحقّ بضمها، لأن له عهداً.

ورويانا من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة أن هانئ بن هانئ بن قيسة الشيباني - وكان نصرانياً - عنده أربع نسوة فأسلمن فقدم المدينة ونزل على عبد الرحمن بن عوف فأتوهن عمر عنده - قال شعبة: قلت للحكم: عمن هذا؟

قال: هذا شيء معروف.

ورويانا من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وابن جعفر غندر قال عبد الرحمن: عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر، والمغيرة بن مقسم وقال غندر: أخبرنا شعبة أخبرنا حماد بن أبي سليمان، ثم اتفق للمغيرة، ومنصور، وحماد، كلهم عن إبراهيم النخعي: في ذميمة أسلمت تحت ذمي، قال: نقر عنه - وبه أفتى حماد بن أبي سليمان.

وهو قول أبي سليمان إلا أنه قال: يمنع من وطنها - فهذا قول.

وعن عمر أيضاً قول آخر: صح عنه:

رويناه من طريق حماد بن سلمة عن أبيوب السخيتي، وقائدة عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن يزيد الخطمي: أن نصرانياً أسلمت امرأته فخيرها عمر بن الخطاب إن شأته فارتدت، وإن شأته أقامت عليه.

ورويانا أيضاً من طريق معمر عن أيوب عن ابن مسيرين عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن عمر بن الخطاب - وعبد الله بن يزيد هذا له صحبة.

وعن عمر أيضاً قول ثالث:

رويناه من طريق حماد بن سلمة عن داود الطائي عن زياد بن عبد الرحمن أن حنظلة بن بشر زوج ابنته وهي مسلمة من ابن أخ له نصراني فركب عوف بن القعقاع إلى عمر بن الخطاب فأخبره بذلك، فكتب عمر في ذلك: إن أسلمت فهي امرأته، وإن لم يسلم ففرق بينهما؛ فلم يسلم، ففرق بينهما، فتزوجها عوف بن

بعدها بطرقة عين، أو أكثر أو لم يسلم. لا سبيل له عليها إلا بابتداء نكاح برضاها وإلا فلا. فلو أسلمت معاً بقيا على نكاحهما، فإن أسلمت هو قبلها، فإن كانت كتابية بقيا على نكاحهما أسلمت هي، أم لم تسلم وإن كانت غير كتابية فساعة إسلامه قد انفسخ نكاحها منه، أسلمت بعده بطرقة عين فأكتر. لا سبيل له عليها إلا بابتداء نكاح برضاها إن أسلمت، وإلا فلا، سواء حريين أو ذميين كانا.

وهو قول عمر بن الخطاب، وجابر بن عبد الله، وابن عباس رضي الله عنهم - وبه يقول حماد بن زيد، والحكم بن عتيبة وسعيد بن جبير، وعمر بن عبد العزيز، وعدي بن عدي الكندي، والحسن البصري، وقائدة، والشعبي، وغيرهم.

وقال أبو حنيفة: أيها أسلم قبل الآخر في دار الإسلام فإنه يعرض الإسلام على الذي لم يسلم منهما؛ فإن أسلمت بقيا على نكاحهما، وإن أبى فحيتلو تقع الفرقة، ولا معنى لمراجعة العدة في ذلك.

قال: فإن أسلمت في دار الحرب فخرجت مسلمة أو ذميمة فساعة حصوها في دار الإسلام يقع الفسخ بينهما لا قبل ذلك؛ فإن لم تخرج من دار الحرب فإن حاضرت ثلاث حيض قبل أن يسلم هو وقعت الفرقة حيتلو وعليها أن تبدئ ثلاث حيض آخر عدة منه، وإن أسلم هو قبل ذلك فهو على نكاحه معها.

قال: فلو ارتد أحدهما انفسخ النكاح من وقتو.

وقال مالك: إن أسلمت المرأة ولم يسلم زوجها، فإن أسلمت في عدتها فيما على نكاحهما، وإن لم يسلم حتى انقضت عدتها فقد بانت منه.

قال: فلو أسلمت هو، وهي غير كتابية عرض الإسلام عليها، فإن - أسلمت بقيا على نكاحهما، وإن أبت انفسخ النكاح ساعة إياها، فلو ارتد أحدهما انفسخ النكاح ساعتلو.

وقال ابن شبرمة عكس قول مالك؛ إن أسلم هو وهي وثنية، فإن أسلمت قبل تمام العدة فهي امرأته، وإلا فبتمامها تقع الفرقة، وإن أسلمت هي وقت الفرقة في الحين.

وقال الأوزاعي، والثوري، والشافعي، وكل ذلك سواء، وتراجع العدة، فإن أسلم الكافر منهما قبل انقضاء العدة فيما على نكاحهما، وإن لم يسلم حتى تمت العدة وقعت الفرقة.

وهو قول الزهري، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأحمد قول الحسن بن حي.

قال أبو محمد: أما قول أبي حنيفة فظاهر الفساد، لأنه لا

الْفَقَاح - وَهَمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا، لِأَنَّهُمْ لَا يُمَيِّزُونَ الْبَيْتَ ابْتِدَاءً عَقْدَ نِكَاحٍ مُسْلِمَةٍ مِنْ كَافِرٍ اسْلَمَ إِزْ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَسْلَمْ.
وَعَنْ عُمَرَ أَيْضاً قَوْلُ رَابِعٍ لَا يَصُحُّ عَنْهُ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: إِنِّي ابْنُ امْرَأَةٍ الَّتِي فَرَّقَ بَيْنَهُمَا عُمَرُ، عَرَضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ فَأَبَى.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عِبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عِلْقَمَةَ أَنَّ عِبَادَةَ بْنَ التَّمَعَانَ التَّغْلَبِيَّ كَانَ نَاكِحاً بِامْرَأَةٍ مِنْ بَنِي تَيْمٍ فَاسْلَمْتُ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِمَّا أَنْ تَسْلَمْ، وَإِمَّا أَنْ نَنْزِعَهَا مِنْكَ، فَأَبَى، فَفَرَّقَهَا عُمَرُ مِنْهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مَسْرُورٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنِ السَّفَّاحِ بْنِ مَضَرٍ التَّغْلَبِيِّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ كُرْدُوسٍ أَنَّ عِبَادَةَ بْنَ التَّمَعَانَ بْنَ زُرْعَةَ اسْلَمْتُ امْرَأَتَهُ التَّمِيمِيَّةَ، وَأَبَى أَنْ يَسْلَمْ، فَفَرَّقَ عُمَرُ بَيْنَهُمَا. أَبُو إِسْحَاقَ لَمْ يَدْرِكْ عُمَرَ - وَالسَّفَّاحُ، وَدَاوُدُ بْنُ كُرْدُوسٍ مَجْهُولَانِ وَكَذَلِكَ يَزِيدُ بْنُ عِلْقَمَةَ.

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَوْلُ آخَرٍ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ فِي الزَّوْجَيْنِ الْكَافِرَيْنِ يَسْلَمْ أَحَدُهُمَا: هُوَ أَمْلَكَ يَضَعُهَا مَا دَامَتْ فِي دَارِ مَجْرَتِهَا.

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ مَطْرِفِ بْنِ طَرِيفٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَلِيٍّ: هُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَصْرَهَا. وَقَوْلُ آخَرٍ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا مَعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ: إِذَا اسْلَمْتُ وَلَمْ يَسْلَمْ زَوْجُهَا، فَهِيَ عَلَى نِكَاحِهَا إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا سُلْطَانٌ.

وَأَمَّا مَنْ رَأَى عَرَضَ الْإِسْلَامِ فَكَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: إِذَا اسْلَمْتُ وَأَبَى أَنْ يَسْلَمْ فَانْهَ تَبَيَّنَ مِنْهُ بِوَاحِدَةٍ - وَقَالَ عِكْرَمَةُ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: لَيْسَ فِي هَذَا بَيَانٌ لِإِيَّتِهِ بَعْدَ إِسْلَامِهَا وَقَدْ يَرِيدُ أَنْ يَسْلَمْ مَعَهَا.

وَأَمَّا مَنْ رَأَى الْعَدَّةَ - فَصَحَّ عَنْ عَطَاءٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا فَمُرُوءٍ عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

كَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ أَخْبَرَنِي أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ عِلْقَمَةَ أَنَّ جَدَّهُ وَجَدَتْهُ كَانَتْ نَصْرَانِيَّةً فَلَسَلَمْتُ جَدَّتَهُ، فَفَرَّقَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بَيْنَهُمَا.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتْيَانِيِّ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْيَهُودِيَّةِ، أَوْ النَّصْرَانِيَّةِ تَسْلَمْ تَحْتَ الْيَهُودِيِّ، أَوْ النَّصْرَانِيِّ.

قَالَ: يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا، الْإِسْلَامُ يَعْلُو وَلَا يَعْلَى عَلَيْهِ - وَبِهِ يَفِي حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَسَأَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَنَا حُلًّا، وَنَسَأُوا عَلَيْنَاهُمْ حَرَامًا.

وَصَحَّ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُجُوسِيِّينَ يَسْلَمْ أَحَدُهُمَا، قَالَ: قَدْ انْقَطَعَ مَا بَيْنَهُمَا - وَصَحَّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فِي نَصْرَانِيَّةٍ اسْلَمْتُ تَحْتَ نَصْرَانِيٍّ.

قَالَ: قَدْ فَرَّقَ الْإِسْلَامُ بَيْنَهُمَا.

وَصَحَّ عَنْ عَطَاءٍ، وَطَاوُوسٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَالْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةٍ فِي كَافِرَةٍ تَسْلَمْ تَحْتَ كَافِرٍ. قَالُوا: قَدْ فَرَّقَ الْإِسْلَامُ بَيْنَهُمَا.

وَصَحَّ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَعَدِيٍّ بْنِ عَدِيٍّ: هَذَا بَعِيْنُهُ أَيْضاً.

وَعَنِ الْحُسَيْنِ، ثَابِتٌ أَيْضاً: أَيُّمَا اسْلَمَ فَرَّقَ الْإِسْلَامُ بَيْنَهُمَا. وَرَوَى أَيْضاً عَنِ الشَّعْبِيِّ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: أَمَّا جَمِيعُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ الَّتِي قَدَّمْنَا فَمَا نَعْلَمُ لَشَيْءٍ مِنْهَا حُجَّةً أَصلاً إِلَّا مِنْ قَالَ بِأَنَّهَا تَقَرَّرَ عَنْدهُ وَمَنْعَ مِنْ وَطْئِهَا، فَإِنَّهُمْ احْتَجَّوْا بِأَنَّ قَالُوا: نِكَاحُ الْكَافِرِ صَحِيحٌ فَلَا يَحْجُوزُ لِطَلْقِ نِكَاحٍ صَحِيحٍ بِغَيْرِ يَقِينٍ.

وَاحْتَجَّوْا أَيْضاً بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الرَّازِيُّ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ هُوَ الْحُلَوَانِيُّ - قَالَ النَّفِيلِيُّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، وَقَالَ الرَّازِيُّ: أَخْبَرَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، وَقَالَ الْحُلَوَانِيُّ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ هُوَ ابْنُ زُرَيْعٍ أَوْ ابْنُ هَارُونَ أَحَدُهُمَا بِلَا شَكٍّ، ثُمَّ اتَّفَقَ سَلَمَةُ، وَابْنُ سَلَمَةَ، وَيَزِيدُ، كُلُّهُمْ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ آيَةَ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ.

زَادَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ: لَمْ يَحْدِثْ شَيْءٌ. وَزَادَ سَلَمَةُ: بَعْدَ سِتٍّ سَنِينَ. وَزَادَ يَزِيدُ: بَعْدَ سِتِّينَ.

وَقَالُوا: قَدْ أَثَرُ النَّبِيِّ ﷺ جَمِيعَ كَثَرِ الْعَرَبِ عَلَى نَسَائِهِمْ،

وفيه من أسلمت قبله، وفيهم من أسلم قبلها.
قال أبو محمد: لا حجة لهم غير ما ذكرنا.

فأما قولهم: إن نكاح أهل الكفر صحيح فلا يجوز فسحه بغير يقين - فصدقوا، واليقين قد جاء كما نذكر بعد هذا إن شاء الله عز وجل.

وأما الخبر فصحيح - يعني حديث زينب مع أبي العاص رضي الله عنهما ولا حجة لهم فيه؛ لأن إسلام أبي العاص كان قبل الحديبية، ولم يكن نزل بعد تحريم المسلمة على المشرك.

وأما احتجاجهم - بإسلام العرب فلا سبيل لهم إلى خير صحيح بأن إسلام رجل تقدم إسلام امرأته، أو تقدم إسلامها فاقترعها عليه السلام على النكاح الأول؛ فإذا لا سبيل إلى هذا فلا يجوز أن يطلق على رسول الله ﷺ لأنه إطلاق الكذب، والقول بغير علم.

فإن قيل: قد روي أن أبا سفيان أسلم قبل هند، وامرأة صفوان أسلمت قبل صفوان.

قلنا: ومن أين لكم أنهما بقيا على نكاحهما ولم يحكما عقداً؟ وهل جاء ذلك قط بإسناد صحيح متصل إلى النبي ﷺ أنه عرف ذلك فافتره، حاشا لله من هذا.

قال أبو محمد: وهنا شعب المالكين، والشافعيون..

فأما الشافعيون فاتحتوا بهذا كله ومحمد بن أبي العاص وجعلوا المراعى في ذلك العدة. فيقال لهم: هيكم أنه قد صح كل ما ذكرنا من أين لكم أن المراعى في أمر أبي العاص، وأمر هند، وامرأة صفوان، وسائر من أسلم، إنما هو العدة، ومن أخبركم بهذا؟ وليس في شيء من هذه الأخبار كلها ذكر عدة ولا دليل عليها أصلاً، ولا عدة في دين الله تعالى إلا من طلاق، أو وفاة، والمعتقة تختار نفسها، وليست المسلمة تحت كافر، ولا الباقية على الكفر تحت المسلم، ولا المرتدة واحدة منهم، فمن أين جتمعوا بهذه العدة؟ ولا سبيل لهم إلى وجود ذلك أبداً إلا بالدعوى الكاذبة؛ وكيف وقد أسلمت زينب في أول بعث أبيها عليه السلام، لا خلاف في ذلك، ثم هاجرت إلى المدينة - وزوجها كافر - وكان بين إسلامها وإسلامه أزيد من ثماني عشرة سنة وقد ولدت في خلال هذا ابنها علي بن أبي العاص، فإن العدة لو عقلتم؟.

وأما المالكين فإن موهوا بامرأة صفوان. عورضوا بهذا، وأبي سفيان، وإن احتجوا بقول الله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكُوا بِعَصَمِ الْكَافِرِ﴾ ذكروا بقول الله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ

يَجْلُونَ لَهَا﴾، فظهر فساد هذه الأقوال كلها، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: برهان صحة قولنا قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَهْلُ الذِّينِ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾ الآية إلى قولنا: ﴿ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ بِحُكْمِ نَبِيِّكُمْ﴾ فهذا حكم الله الذي لا يصلح لأحد أن يخرج عنه، فقد حرّم الله تعالى رجوع المومنة إلى الكافر. وصح عن النبي ﷺ أنه قال: «المُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ» فكل من أسلم فقد هجر الكفر الذي قد نهى عنه فهو مهاجر. ونص تعالى على أن نكاحها مباح لنا، فصح انقطاع العصمة بإسلامها.

وصح أن الذي يسلم مأمور بأن لا يمسك عصمة كافره، فصح أن ساعة يسق الإسلام، أو الردة، فقد انقطعت عصمة المسلم من الكافر، وعصمة الكافرة من المسلم - سواء أسلم أحدهما وكانا كافرين، أو ارتد أحدهما وكانا مسلمين - والفرق بين ذلك تخليط، وقول في الذين بلا برهان. وبالله تعالى التوفيق.

٩٤٠ - مسألة: ومن قال من أهل الكفر عما سوى اليهود، والنصارى، أو الجوس: لا إله إلا الله، أو قال: محمد رسول الله، كان بذلك مسلماً تلزمه شرائع الإسلام، فإن أبى الإسلام قتل.

وأما من اليهود، والنصارى، والجوس، فلا يكون مسلماً بقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله، إلا حتى يقول: وأنا مسلم، أو قد أسلمت، أو أنا بريء من كل دين حاشا الإسلام.

روينا من طريق مسلم أخبرنا حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب عن أبيه قال: «لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَلْحَةَ الْوَفَاةَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَمُّ قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ» وذكر الحديث.

ومن طريق مسلم أخبرنا يعقوب الدورقي أخبرنا هشيم أخبرنا حصين هو ابن عبد الرحمن أخبرنا أبو ظبيان سمعت أسامة بن زيد بن حارثة يحدث قال: «بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَةٍ فَصَبَحْنَا الْحَرَقَاتِ مِنْ جَبِيَّةٍ فَهَرَمْنَاهُمْ وَلَبِثْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ فَلَمَّا غَشِيَانَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَكَفَّ عَنْهُ الْأَنْصَارِيُّ، وَلَعَنَتْهُ فَتَلَعْتُ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: يَا أَسَامَةُ أَتَقْتَلُهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّدًا فَقَالَ: أَتَقْتَلُهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَا زِلَ يُكْرَرُهَا عَلَيَّ حَتَّى تَمَتَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ».

باطناً غير الظاهر الذي يعرفه الأسود والأحر، فهو كافر يقتل ولا بدّ لقول الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾.

وقال تعالى: ﴿يُتَيْنِ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ فمن خالف هذا فقد كذب بالقرآن.

٩٤٣ - مسألة: وكل عبد، أو أمّة كاتب لكافرين، أو أحدهما مسلماً في دار الحرب، أو في غير دار الحرب: فهما حران، فلو كانا كذلك لدمي فاسلما: فهما حران ساعة إسلامهما.

وكذلك مدبر الدمي، أو الحرسي، أو مكاتبهما، أو أم ولدعهما، أيهم أسلم فهو حر ساعة إسلامه وتبطل الكتابة، أو ما بقي منها، ولا يرجع الذي أسلم بشيء مما كان أعطى منها قبل إسلامه، ويرجع بما أعطى منها بعد إسلامه فيأخذ لقول الله عز وجل: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ وإنما عني تعال بهذا أحكام الدين بلا شك.

وأما تسلط الدنيا بالظلم فلا، والرق أعظم السبيل، وقد أسقطه الله تعالى بالإسلام، ونسألك من أبهما عليه: لم تبعهما؟ أهما مملوكان له أم غير مملوكين؟ ولا بدّ من أحدهما.

فإن قال: ليسا مملوكين له صدق - وهو قولنا - وإذا لم يكونا مملوكين له فهما حران، وإن قال: هما مملوكان له.

قلنا: فلم تبطل ملكه الذي أنت تصححه بلا نص ولا إجماع؟ وأي فرق بين إقرارك لها في ملكه ساعة، أو ساعتين، أو يوماً، أو يومين، أو جمعة، أو جمعتين، أو شهراً، أو شهرين، أو عاماً، أو عامين، أو باقي عمرها، أو عمرو، وكيف صح إقرارك لها في ملكه مدة تعريضها للبيع، ولم يصح، ولم يصح إقايضهما في ملكه أكثر، ولعلهما لا يستيعان في شهر، أو أكثر، وهما أقرقرعهما في ملكه وحلتم بينه وبينهما كما فعلتم في المدبر، وأم الولد، والمكاتب إذا أسلموا، ولئن كان يجوز إقايضهم في ملكه إن ذلك لجائز في العبد، ولئن حرم إلقاء العبد في ملكه ليحرم ذلك في أم الولد، والمدبر، والمكاتب ولا فرق - وهذا تناقض ظاهر لا خفاء به، وقول فاسد لا مزية فيه، وناسلم أيضاً عن كافر اشترى عبداً مسلماً، أو أمّة مسلماً، فمن قوله: إنهم يفسخون ذلك الشراء. فنقول لهم: ولم فسخموه؟ وهما بعتوهما عليه كما تفعلون إذا أسلم في ملكه؟ وما الفرق؟.

فإن قالوا: لأن هذا ابتداء تمليك.

قلنا: نعم، فكان ماذا؟ ولا يخلو ابتياعه لهما من أن يكون ابتداء تمليك لا يخل تمليك، ولا سبيل إلى ثالث.

قال أبو محمد: فهذا في آخر الإسلام، وحديث أبي طالب في معظم الإسلام بعد أعوام منه، وقد كف الأنصاري كما ترى عن قتله إن قال: لا إله إلا الله ولم يلزم أسامة قود لأنه قتله وهو يظنه كافراً فليس قاتل عميل.

ومن طريق مسلم أخبرنا الحسن بن علي الحلواني أخبرنا أبو توبة هو الربيع بن نافع - أخبرنا معاوية يعني ابن سلام - عن زياد يعني أخاه أنه سمع أبا سلام قال: أخبرنا أبو أسماء الرحيبي أن ثوبان مولى رسول الله ﷺ حدثه قال: كنت قائماً عند رسول الله ﷺ فجاء خبّز من أخبار اليهود فقال: السلام عليك يا مُحَمَّدُ، فدفعته دفعة كاد يصرع منها، فقال: لم تدفعني؟ قلت: ألا تقول: يا رسول الله؟ فقال اليهودي: إنما ندفعه باسمه الذي سماه به أهله فقال رسول الله ﷺ إن اسمي مُحَمَّدُ الذي سماني به أهلي ثم ذكر الحديث، وفي آخره إن اليهودي قال له: لقد صدقت وإنك لثبي، ثم انصرف.

ففي هذا الخبر ضرب ثوبان ﷺ اليهودي إذ لم يقل: رسول الله، ولم ينكر رسول الله ﷺ فصيح أنه حق واجب، إذ لو كان غير جائز لأنكره عليه - وفيه أن اليهودي قال له: إنك لثبي، ولم يلزمه النبي ﷺ بذلك ترك دينه.

ومن طريق البخاري أخبرنا عبد الله بن محمد أخبرنا أبو روح حرمي بن عماره أخبرنا شعبة عن واقف هو ابن محمد بن زياد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال سمعت أبي يحدث عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهقوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك غصبوا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وجعلهم على الله».

وهذا كله قول الشافعي، وأبي سليمان.

٩٤١ - مسألة: ولا يقبل من يهودي، ولا نصراني، ولا مجوسي، جزية، إلا بأن يقرأ بأن محمداً رسول الله إني، وأن لا يطعنوا فيه، ولا في شيء من دين الإسلام؛ لحديث ثوبان الذي ذكرنا آنفاً ولقول الله تعالى: ﴿وَعَطَّعُوا فِي دِينِكُمْ قَاتِلُوا أَكْثَرَهُ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَمَانَةَ لَهُمْ﴾.

وهو قول مالك، قال في المستخرجة: من قال من أهل الذمة: إنما أرسل محمد إليكم لا إلها فلا شيء عليه، قال:

فإن قال لم يكن نياً قتل.

٩٤٢ - مسألة: ومن قال: إن في شيء من الإسلام

فإن قالوا: بل لا ما يحلّ غلّك.

قلنا: صدقتم، فكيف أحللتهم غلّكم لهما مدة تعريضكم إياهما لليع إذا أسلما في ملكه؟

وإن قالوا: بل لا ما يحلّ غلّك.

قلنا: فلم نسخت إيتياعه لما يحلّ له غلّك؟ بل لم يتيعون عليه ما يحلّ له غلّك؟

فإن قالوا: إيتياعه كانا في ملكه قبل أن يسلما فلم يعط ملكه بإسلامهما.

قلنا: نعم، فلم يتموهما عليه؟ وهذا تناقض فاحش لا إشكال فيه، وقول باطل بلا برهان، والعجب كل العجب أنهم ينكرون مثل هذا على الله تعالى، وعلى رسوله ﷺ فيقولون في تزوجه عليه السلام صفة أم المؤمنين وجعل عتقها صداقها: لا يحلّ أن يكون تزوجه قبل عتقها، أو بعد عتقها، فإن كان تزوجه قبل عتقها فزواج الرجل أمته لا يحلّ، وإن كان تزوجه بعد عتقها، فقد مضى عتقها فأين الصداق؟ وقالوا مثل هذا في العتق بالقرعة، وفي وجود المراء سلعة عند مفلس؛ وكل هذا لا يدخل فيه ما أدخلوه فيه من هذه الاعتراضات الفاسدة، ثم لا ينكرون هذا على أنفسهم وهو موضع الإنكار حقاً، لأنهم إنما يتكلمون ويقضون براهيم الفاسد، وهو عليه السلام إنما يتكلم ويقضي عن الله تعالى الذي ﴿لَا يُشَاكُ عَمَّا يَقَعْلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾.

فإن قالوا: نبيعه على الكافر كما يتيعون أنتم عبد المسلم وأمه إذ شكوا الضرر، وفي التخليص.

قلنا لهم - وبالله تعالى التوفيق -: لا نبيع عبداً لمسلم ولا أمته أصلاً إلا في حق واجب لازم لا يمكن التوصل إليه ألبتة بوجه من الوجوه إلا ببيعهما وإلا فلا، أول ذلك: أننا لا نبيعهما عليه إلا في دين لزمه، أو في نفقة لزمته لنفسه أو للمملوك والمملوك، أو لمن تلزمه نفقته، أو لضرر ثابت.

فأما الحق الواجب فما دنا نجد له دراهم أو دينار لم نبيعهما عليه، فإن لم نجد له غيرها ولم يكن سبيل إلى أداء ذلك الحق إلا ببيعهما فهما مال من ماله يباع عند ذلك لقول الله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ ومن القيام بالقسط: إعطاء كل ذي حق حقه، وصوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول، إذ قاله سلمان لأبي الذر رضي الله عنهما.

وأما الضرر الثابت فإن أمكننا منع الضرر بأن نحول بينه وبين الأمة والعبد، بأن يؤجرهما أو يجعلنا عند نفقة يمنع من

الإضرار بهما لم نبيعهما، فإذا لم يقدر على ذلك ألبتة ببيعهما، لأننا لا نقدر على المنع من الظلم والعدوان والإثم إلا بذلك. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

فإن قالوا: كذلك تحكم الكافر على المسلم من عيدهم ضرر.

قلنا: فإن صح أنه لا ضرر على الأمة والعبد من سيدهما الكافر، أو سيدهما الكافرة؛ بل هما معترفان بالإحسان والرفق جملة، ليس قد بطلت تعلّقكم بالضرر؟ هذا ما لا شك فيه.

فإن قالوا: نخاف أن يفسد دينهما بطول الصحبة.

قلنا: ففرقوا بينهما وبين إيتياعهما إذا أسلم خوف أن يفسد دينه، ويبعوا عبد المسلم الفاسق وأمه بهذا الاعتلال، لأنه مفسد منه تدريجاً على شرب الخمر، وإضاعة الصلاة والظلم، ولا فرق، وهذا ما لا غلص منه أصلاً - والحمد لله رب العالمين. وقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ حِلٍّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَأَتَوْهُنَّ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تُنكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ برهان قاطع في وجوب عتق أمة الذمي، أو الحربية إذا أسلمت لأنه تعالى أمر أن لا ترجعها إلى الكفار وأنهن لا يجلن لهم وإباح لنا نكاحهن، وهذا عموم يوجب الحرية ضرورة.

فإن قيل: قوله تعالى في هذه الآية: ﴿وَأَتَوْهُنَّ مَا أَنْفَقُوا﴾ دليل على أنه تعالى أراد الزوجات.

قلنا: الآية كلها عامة لكل مؤمنة هاجرت بالإيمان لتدخل في جملة المسلمين، وهذا الحكم في إيتاء ما أنفقوا خاص في الزوجات، ولا يوجب أن يكون سائر عموم الآية خصوصاً، إذ لم يوجب ذلك لغة ولا شريعة، وبالله تعالى التوفيق.

وقد صح أن أبا بكره خرج إلى رسول الله ﷺ مسلماً فعتق.

فإن قالوا: هذا حكم من خرج من دار الحرب إلى دار الإسلام.

قلنا: ما الفرق بينكم وبين من قال: بل هذا حكم من خرج من الطائفة خاصة، وهل بين الحكمين فرق؟

ثم نقول لهم: وما دليلكم على هذا، وإنما جاء مسلماً إلى رسول الله ﷺ وهو عبد كافر فاعتقه، ولم يقتل عليه السلام: إني إنما أعتقه، لأنه خرج من دار الحرب، فمن نسب هذا إلى رسول الله ﷺ فقد كذب عليه، وقال عليه بلا برهان، وأنتم تقيسون

والهبة.

قَالَ: فَإِنْ اشْتَرَى الْحَرْبِيُّ عَبْدًا مُسْلِمًا فَهُوَ عَلَى مَلِكِهِ، فَإِذَا جَلَّ إِلَى أَرْضِ الْحَرْبِ فَسَاعَةً دَخَلَهُ إِلَى أَرْضِ الْحَرْبِ فَهُوَ حُرٌّ - فَهَلْ سَمِعَ بِالْوَحْشِ أَوْ أَفْحَشَ مِنْ هَذَا التَّخْلِيصِ؟ وَهِيَ أَقْوَالٌ لَا يَعْرِفُ أَنَّ أَحَدًا قَالَهَا قَبْلَهُ.

وَأَمَّا مَالِكٌ: فَإِذَا عَتَقَ أُمَّ وَلَدِهِ بِإِسْلَامِهَا، وَهِيَ أَمَةٌ لَهُ فَقَدْ نَاقَضَ، إِذْ لَمْ يَعْتَقِ الْعَبْدَ وَالْأَمَةَ بِإِسْلَامِهَا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ ذَلِكَ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ سَمِعَ سُلَيْمَانَ بْنَ مُوسَى يَقُولُ: لَا يَسْتُرُقُّ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ - وَهَذَا نَفْسُ قَوْلِنَا؛ لِأَنَّهُ أَبْطَلَ اسْتِرْقَاقَهُ إِذَا جَلَّ.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَسُئِلَ ابْنُ شَهَابٍ عَنْ أُمِّ وَلَدِ النَّصْرَانِيِّ اسْلَمَتْ، فَقَالَ ابْنُ شَهَابٍ: يَفْرَقُ الْإِسْلَامُ بَيْنَهُمَا وَيَعْتَقُ.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: لَا تَعْتَقُ حَتَّى يَدْعَى هُوَ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَلِنْ أَبِي عَتَقَتْ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: كِلَاهُمَا قَدْ أَوْجِبَ عَقَبُهَا، وَلَا مَعْنَى لِنِسَائِي عَرْضِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَنْ بَنِي عَيْسَى عَنْ ابْنِ أَبِي ذَتْبٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ: مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ لَا يَسْتُرُقُّ كَافِرٌ مُسْلِمًا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لِيَمِينَ اسْلَمْ مِنْ رِقَبِ أَهْلِ الذَّمِّ أَنْ يَبَاعُوا وَلَا يَتْرَكُوا يَسْتُرِقُونَهُمْ، وَيُدْفَعُ اثْمَانُهُمْ إِلَيْهِمْ، فَمَنْ قَدَّرَتْ عَلَيْهِ بَعْدَ تَقَدُّمِكَ إِلَيْهِ اسْتِرْقَاقُ شَيْءٍ مِنْ سَبْيِ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ قَدْ اسْلَمَ وَصَلَّى فَاغْتَنَى.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي بَعْضُ أَهْلِ أَرْضِنَا أَنَّ نَصْرَانِيًّا عَتَقَ مُسْلِمًا فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: اعْطَوْهُ قِيَمَتَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: قَدْ رَأَى عَقَبَهُ لَمْ يَغَيِّرْ نَافِلُهُ وَرَأَى وَلَاؤَهُ لِلْمُسْلِمِينَ وَهَذَا هُوَ نَصُّ قَوْلِنَا.

وَأَمَّا إعطاؤه قيمته من بيت المال فلا نقول بهذا؛ فَإِنَّهُ لَا حَقَّ لِلْكَافِرِ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ.

٩٤٤ - مسألة: ومن سبي من أهل الحرب من الرجال وله زوجة، أو من النساء ولها زوج نسوة سبي معها، أو لم يسب معها، ولا سببت معه فهما على زوجتيهما فإن اسلمت اتفسخ نكاحها حين تسلم لما قدمنا.

الْجَنَسُ عَلَى التَّمَرِّ، السَّعْمُونِيَا عَلَى الرِّبْرِ، وَالْكَمُونُ عَلَيْهِمَا بِلَا بَرَهَانٍ، وَفَرَجُ الْمُسْلِمَةِ الْمُتَزَوِّجَةِ عَلَى يَدِ السَّارِقِ، ثُمَّ تَفْرُقُونَ بَيْنَ عَبْدٍ مُسْلِمٍ وَعَبْدٍ مُسْلِمٍ كِلَاهُمَا اسْلَمَ فِي مَلِكٍ كَافِرٍ، إِنَّ هَذَا لَعَوَجٌ مَا شَتَمْتُ.

فَإِنْ ذَكَرُوا أَمْرَ بِلَالٍ، وَسَلَمَانَ، وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ كِلَيْهِمَا اسْلَمَ وَهُمَا مَمْلُوكَانِ لِرَئِثِي وَيَهُودِيٍّ؛ فَابْتِغَاءً بِبِلَالٍ أَبُو يَكْرِ، وَكَاتِبَ سُلَيْمَانَ سَيِّدَهُ، فَلَوْ كُنَّا حَرَيْنَ بِنَفْسِ إِسْلَامِهِمَا لَمَا كَانَ أَبُو يَكْرِ مَالِكًا وَلَا بِلَالٌ، وَلَا صَاحِبُ الْعَتَقِ فَيُؤَى.

فَلَمَّا وَبَّالَهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ: أَمَّا أَمْرُ بِلَالٍ فَكَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ بِلَا خِلَافٍ مِنْ أَحَدٍ، وَقَبْلَ نَزُولِ الْآيَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا بِبَعْضِ عَشْرَةِ سَنَةٍ، لِأَنَّ الْآيَةَ مَدْنِيَّةٌ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ وَلَمْ تَكُنِ الصَّلَاةُ يَوْمَئِذٍ لَازِمَةً، وَلَا الزَّكَاةُ، وَلَا الصِّيَامُ، وَلَا الْحَجُّ، وَلَا الْوَارِثَةُ، وَلَا كَانَ حَرَامًا نِكَاحُ الرِّثَى لِلْمُسْلِمَةِ، وَلَا نِكَاحُ الْمُسْلِمِ الْوَثْنِيَّةَ، وَلَا مَلِكُ الْوَثْنِيِّ لِلْمُسْلِمِ، فَلَا حِجَّةَ فِي أَمْرِ بِلَالٍ.

وَأَمَّا أَمْرُ سُلَيْمَانَ فَكَانَ بِالْمَدِينَةِ وَكَانَ مَمْلُوكًا لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَهُمْ مَتَنَعُونَ لَا يَجِيرُ عَلَيْهِمْ حُكْمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَلْ هُمْ فِي حِمَايَتِهِمْ مَمْلُوكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ، وَكَانَ إِسْلَامُ سُلَيْمَانَ ﷺ بِلَا خِلَافٍ قَبْلَ الْخَنْدَقِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَشَاعِدِهِ، وَهَلَاكُ بَنِي قُرَيْظَةَ وَقَتْلُهُمْ وَحَصْرَاهُمْ، بَعْدَ الْخَنْدَقِ بِلَا خِلَافٍ مِنْ أَحَدٍ.

وَمِنْ الْبَرَهَانِ الْقَاطِعِ عَلَى أَنَّ مَلِكَ سَيِّدَهُ لَمْ يَبْطُلْ عَنْهُ بِإِسْلَامِهِ أَنَّهُ كَانَ مَكَاتِبًا لَهُ بِلَا شَكٍّ وَمَا انْتَمَى قَطُّ إِلَى وَلَاؤِ ذَلِكَ لِقُرَظِي بَلْ انْتَمَى مَوْلَى اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنَ الْمُؤَلَّفِ، وَالْمُخَالَفِ، وَالصَّالِحِ وَالضَّالِّحِ؛ فَلَوْ كَانَ مَلِكُهُ لَهُ صَاحِبًا وَكَاتِبَهُ لَهُ صَاحِبَةٌ بَعْدَ الْمَلِكِ لَكَانَ وَلَاؤُهُ لَهُ، وَلَوْ كَانَ وَلَاؤُهُ لَهُ لَمَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَّبِعِي عَنْ وَلَائِهِ - وَفِي هَذَا حِجَّةٌ لِمَنْ نَصَحَ نَفْسَهُ وَكُفَالَةً، وَكَيْفَ لَوْ لَمْ يَقَمْ هَذَا الْبَرَهَانُ لَمَا كَانَ لَهُمْ فِيهِ حِجَّةٌ؟ لِأَنَّهُمْ لَا دَلِيلَ لَهُمْ عَلَى أَنَّهُ كَانَ أَمْرُهُ بَعْدَ نَزُولِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ وَبِإِلَالِهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَبِهَذَا الْقَوْلِ يَقُولُ بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ - ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ شُعْبَانَ عَنْهُمْ أَنَّ عَبْدَ الذَّمِّيِّ سَاعَةً يَسْلَمُ فَهُوَ حُرٌّ.

وَقَالَ أَشْهُبٌ: سَاعَةً يَسْلَمُ عَبْدُ الْحَرْبِيِّ فَهُوَ حُرٌّ، خَرَجَ أَوْ لَمْ يَخْرُجْ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا اسْلَمْتَ أُمَّ وَلَدِ الذَّمِّيِّ فَهِيَ حُرَّةٌ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: إِنْ اسْلَمَ عَبْدُ الْحَرْبِيِّ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى مَلِكِهِ، فَإِنْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ مِنْ مُسْلِمٍ، أَوْ كَافِرٍ، أَوْ لَسْلَمَ، أَوْ كَافِرٍ فَهُوَ حُرٌّ سَاعَةً يَبْعُ أَوْ هَبَتْهُ، وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ

وَأَمَّا مَنْ قَامَ الدِّينَ عَلَى الْحَرِيَّةِ وَالرِّقِّ فَالْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِمَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

فَصَحَّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَبْدِيلُ دِينِ الْإِسْلَامِ لِأَحَدٍ وَلَا يَتْرُكُ أَحَدٌ يَبْدِلُهُ إِلَّا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِتَرْكِهِ عَلَى تَبْدِيلِهِ فَقَطُّ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾، **فَصَحَّ** أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقْبَلَ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ دِينٌ مِنْ أَحَدٍ غَيْرَ دِينِ الْإِسْلَامِ إِلَّا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَيُقرَّ عَلَيْهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو معاويةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ أَبِي صَالِحٍ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُؤَلَّدٍ يُؤَلَّدُ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الْمِلَّةِ حَتَّى يُبَيِّنَ عَنْهُ لِسَانُهُ **فَصَحَّ** أَنَّهُ لَا يَكُونُ أَحَدٌ إِلَّا عَلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى يَغَيِّرَ عَنْ نَفْسِهِ؛ فَمَنْ أَذِنَ اللَّهُ تَعَالَى لِقِرَارِهِ عَلَى مَفَارِقَةِ الْإِسْلَامِ الَّذِي وَلَدَ عَلَيْهِ أَقْرَبَانَهُ، وَمَنْ لَا لَمْ تَقْرَهُ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ.

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا حَاجِبُ بْنُ الْوَلِيدِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُؤَلَّدٍ إِلَّا يُؤَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ أَبَوَاهُ يَهُودِيَّةً وَيُنَصِّرَانِهِ وَيُمَجْسَّانِهِ كَمَا تَنبُتُ الْبَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعًا خَلَّ تَجَسُّبُ فِيهَا مِنْ جَذَعَاءَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: **فَصَحَّ** أَنَّهُ لَا يَتْرُكُ أَحَدٌ عَلَى خِلَافَةِ الْإِسْلَامِ إِلَّا مَنْ اتَّفَقَ أَبَوَاهُ عَلَى تَهْوِيدِهِ، أَوْ تَنْصِيرِهِ، أَوْ تَمَجِّسِهِ فَقَطُّ، فَإِذَا أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا فَلَمْ يَجَسِّه أَبَوَاهُ، وَلَا تَنْصُرَاهُ، وَلَا هُودَاهُ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى مَا وَلَدَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِسْلَامِ وَلَا بَدْءَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ.

وَقَدْ وَهَلَ قَوْمٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَهَذِهِ الْأَخْبَارِ وَهِيَ بَيِّنَةٌ وَهِيَ الْعَهْدُ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْإِنْفُسِ حِينَ خَلَقَهَا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾. وَقَدْ اخْتَلَفَ قَوْمٌ عَطَاهُ فِي هَذَا. فَمَرَّةً قَالَ كَقَوْلِنَا: إِنَّهُ مُسْلِمٌ بِإِسْلَامِ أَبِي أَبِيهِ أَسْلَمَ. وَمَرَّةً قَالَ: هُمْ مُسْلِمُونَ بِإِسْلَامِ أُمَّهُمْ لَا بِإِسْلَامِ آبِهِمْ. وَمَرَّةً قَالَ: أَتَاهُمَا أَسْلَمَ وَرثًا جَمِيعًا مِنْ مَاتَ مِنْ صَغَارٍ وَلِدَهُمَا وَوَرثَهُمَا صَغَارٌ وَلِلْهَمَا.

رَوَيْنَا هَذِهِ الْأَقْوَالَ كُلَّهَا عَنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْهُ - رَوَيْنَا عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةَ وَحَمَّادِ بْنِ أَبِي

وَأَمَّا بَقَاءُ الزَّوْجِيَّةِ فَلَا نَكَاحَ أَهْلِ الشَّرْكِ صَحِيحٌ قَدْ أَفْرَعَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ بِأَنْ سِبَاهُهُمَا أَوْ سِبَاهُ أَحَدُهُمَا يَفْسُخُ نِكَاحَهُمَا.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾.

قُلْنَا: نَعَمْ، إِذَا أَسْلَمَتْ حَلَّتْ لِسَيِّدِهَا الْمُسْلِمِ، وَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى عُمومِهَا لَكَانَ مِنْ لَهْ أَمَةٍ نَاكِحٌ مَحَلُّ لَهْ؛ لِأَنَّهَا مَلَكَتْ بَيْنَهُ، وَهَذَا مَا لَا يَقُولُهُ الْحَاضِرُونَ مِنْ خُصُومِنَا.

وَقَدْ قَالَ بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ: مِنْ ابْتِغَاءِ أَمَةِ ذَاتِ زَوْجٍ فَيُعَمِّمُ طَلَاقَهَا - وَلَا يَقُولُ بِهَذَا، لِمَا سَنَذْكُرُهُ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

٩٤٥- مسألة: وَأَيُّ الأَبيَين الكافِرَين أَسْلَمَ، فَكُلُّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ مِنْ أَوْلَادِهِمَا مُسْلِمٌ بِإِسْلَامٍ مِنْ أَسْلَمَ مِنْهُمَا - الأُمُّ أَسْلَمَتْ أَوْ الأَبُ.

وَهُوَ قَوْلُ عُمَانَ بْنِ النَّبِيِّ، والأَوْزَاعِيِّ، وَاللَّبَّثِيِّ بْنِ سَعْدٍ، وَالْحَسَنِ بْنِ حَيٍّ، وَأَبِي حَتِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابِهِمْ كُلِّهِمْ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ: لَا يَكُونُونَ مُسْلِمِينَ إِلَّا بِإِسْلَامِ الأَبِ، لَا بِإِسْلَامِ الأُمِّ.

وَقَالَ بَعْضُ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ: لَا يَكُونُونَ مُسْلِمِينَ إِلَّا بِإِسْلَامِ الأُمِّ.

وَأَمَّا بِإِسْلَامِ الأَبِ فَلَا؛ لِأَنَّهُمْ تَبِعُوا لِلأُمِّ فِي الْحَرِيَّةِ، وَالرِّقِّ لِأَنَّ الأَبَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَا نَعْلَمُ لِمَنْ جَعَلَهُمْ بِإِسْلَامِ الأَبِ خَاصَّةً مُسْلِمِينَ حِجَّةً أَصْلًا، وَنَسَاهُمْ عَنْ قَوْلِهِمْ فِي ابْنِ الْمُسْلِمَةِ مِنْ زِنَا اسْتَكْرَاهُ فَمَنْ قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ مُسْلِمٌ بِإِسْلَامِهَا وَهَذَا تَرَكُّ مِنْهُمْ لِقَوْلِهِمْ، وَوَأَقْرَبُوا أَنَّهُ إِنْ أَسْلَمَ الأَبَوَانِ، أَوْ أَحَدُهُمَا، وَلَهُمَا بَنُونَ وَبَنَاتٌ قَدْ بَلَغُوا مِلْعَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فَبَاتَهُمْ عَلَى دِينِهِمْ لَا يَجِيرُونَ عَلَى الْإِسْلَامِ - وَبِهِ نَقُولُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾. وَالبَالِغُ غَاطِبٌ قَدْ لَزِمَهُ حُكْمُ الْكَفْرِ أَوْ الذَّمِّ، وَلَيْسَ غَيْرُ الْبَالِغِ غَاطِبًا كَمَا قَدَّمْنَا.

قَالَ مَالِكٌ: نَعَمْ، وَلَوْ كَانَ الْوَلَدُ حَزُونًا قَدْ قَارَبَ الْبُلُوغَ وَلَمْ يَبْلُغْ فَهُوَ عَلَى دِينِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْبَالِغُ، وَمَا لَمْ يَكُنْ بَالِغًا فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ لَا مِنْ بُلُوغٍ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

سليمان أَنَّهُمَا قَالَا جِيعاً فِي الصَّغِيرِ يَكُونُ أَحَدُ أَبَوَيْهِ مُسْلِماً فَيَمُوتُ؛ إِنَّهُ يَرِثُهُ الْمُسْلِمُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ مَعْرُوفٍ عَنْ عَمْرِو وَالْغُبَيْرَةِ قَالَ عَمْرُو: عَنْ الْحَسَنِ، وَقَالَ الْغُبَيْرَةُ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِيِّ قَالَا جِيعاً فِي نَصْرَانِيَيْنِ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ صَغَارٌ فَاسْلَمَ أَحَدُهُمَا؛ إِنَّ أَوْلَاهُمَا بِهِمُ الْمُسْلِمُ يَرِثُهُمْ وَيَرْتُونَهُ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِنَّ أَسْلَمَ جَدُّ الصَّغِيرِ، أَوْ عَمُّهُ فَهُوَ مُسْلِمٌ بِإِسْلَامِ إِبْنِهِمَا أَسْلَمَ، وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى: الْأَمْرُ فِيمَا مَضَى فِي أَوْلِيَا الَّذِي يَعْمَلُ بِهِ وَلَا يَشْكُ فِيهِ وَنَحْنُ عَلَيْهِ الْآنَ إِنَّ النُّصْرَانِيَّ فِيهَا وَلَدٌ صَغَارٌ فَاسْلَمَتِ الْأُمُّ وَرِثَهُ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى وَمَا بَقِيَ لِلْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ كَانَ أَبَوَاهُ نَصْرَانِيَيْنِ وَهُوَ صَغِيرٌ وَلَهُ أَخٌ مِنْ أُمِّ مُسْلِمٍ، أَوْ أَخْتٌ مُسْلِمَةٌ وَرِثَهُ أَخُوهُ، أَوْ أَخْتُهُ كِتَابُ اللَّهِ، ثُمَّ كَانَ مَا بَقِيَ لِلْمُسْلِمِينَ.

رَوَيْنَا هَذَا عَنْهُ مِنْ طَرِيقٍ عَمِلَ الرَّزَاقِيُّ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ: أَنَّهُ سَمِعَ سُلَيْمَانَ بْنَ مُوسَى يَقُولُ هَذَا لِعَطَاءٍ، وَسُلَيْمَانَ فَبِهِ أَهْلُ الشَّامِ أَدْرَكَ التَّابِعِينَ الْأَكَابِرَ. وَلَسْنَا نَرَاهُ مُسْلِماً بِإِسْلَامِ جَدِّهِ، وَلَا عَمِّهِ، وَلَا أَخِي، وَلَا أَخْتِهِ، إِذَا اجْتَمَعَ أَبَوَاهُ عَلَى تَهْوِيلِهِ، أَوْ تَنْصِيرِهِ، أَوْ تَحْجِيسِهِ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٩٤٦ - مسألة: وُلِدَ الْكَافِرَةُ الذَّمِيَّةُ، أَوْ الْحَرَبِيَّةُ مِنْ زَنًا، أَوْ إِكْرَاهٍ مُسْلِمٌ، وَلَا بُدَّ لَهُ لِأَنَّهُ وَلَدٌ عَلَى مِلَّةِ الْإِسْلَامِ كَمَا ذَكَرْنَا وَلَا أَبَوَيْنِ لَهُ يَخْرُجَانِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ فَهُوَ مُسْلِمٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٩٤٧ - مسألة: وَمَنْ سَبَى مِنْ صَغَارِ أَهْلِ الْحَرْبِ فَسَوَاءٌ سَبَى مَعَ أَبَوَيْهِ أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا، أَوْ دُونَهُمَا فَهُوَ مُسْلِمٌ، وَلَا بُدَّ لِأَنَّهُ حَكَمَ أَبَوَيْهِ قَدْ زَالَ عَنْ النَّظَرِ لَهُ، وَصَلَّ سَيِّدُهُ أَمْلَكَ بَوًّا فَبَطُلَ إِخْرَاجُهُمَا لَهُ عَنْ الْإِسْلَامِ الَّذِي وَلَدَ عَلَيْهِ..

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ عَمِلَ الرَّزَاقِيُّ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَخْبَرَنَا خَلَادٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ لَا يَدْعُ يَهُودِيًّا، وَلَا نَصْرَانِيًّا يَهُودٌ وَلَدَهُ، وَلَا يَنْصُرُهُ فِي مِلْكِهِ الْعَرَبِ - وَهَذَا نَصُّ قَوْلِنَا، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ خِلَافًا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ.

وَهُوَ قَوْلُ سَفِيانِ الثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالْمُزَنِيِّ - بِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٩٤٨ - مسألة: وَمَنْ وَجَدَ كِتَابًا مِنْ دَفْنِ كَافِرٍ غَيْرِ ذَمِّيٍّ - جَاهِلِيًّا كَانَ الدَّافِنُ، أَوْ غَيْرِ جَاهِلِيٍّ - فَارْبَعَةٌ أَحْسَانُهَا لَهُ

حِلَالًا، وَيَقْسَمُ الْخَمْسَ حَيْثُ يَقْسَمُ خُسْرُ الْغَنِيمَةِ، وَلَا يُعْطَى لِلسُّلْطَانِ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ شَيْئًا إِلَّا إِنْ كَانَ إِمَامٌ عَدِلَ فَيُعْطِيهِ الْخَمْسَ فَقَطْ، وَسَوَاءٌ وَجَدَهُ فِي فَلَاحٍ فِي أَرْضِ الْعَرَبِ، أَوْ فِي أَرْضِ خِرَاجٍ، أَوْ أَرْضِ عُنُوقٍ، أَوْ أَرْضِ صُلْحٍ؛ أَوْ فِي دَارِهِ، أَوْ فِي دَارِ مُسْلِمٍ، أَوْ فِي دَارِ ذَمِّيٍّ، أَوْ حَيْثُ مَا وَجَدَهُ حَكَمَهُ سَوَاءٌ كَمَا ذَكَرْنَا، وَسَوَاءٌ وَجَدَهُ حُرًّا، أَوْ عَبْدًا، أَوْ أَمْرًا.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ الْآيَةُ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا غَنِمَتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾، وَمَالُ الْكَافِرِ غَيْرِ الذَّمِّيِّ غَنِيمَةٌ لِمَنْ وَجَدَهُ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مَالِكُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَقِيَ الرِّكَازَ الْخُمْسُ» وَمَنْ حَدِيثُ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهَا: أَصَبْتَ كِتَابًا فَرَفَعْتَهُ إِلَى السُّلْطَانِ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: بِفِكَ الْكَتْكُ الْكَتْكُ الْكَتْكُ الْكَتْكُ وَقَوْلُنَا هَذَا هُوَ قَوْلُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَلَا يَكُونُ وَجُودُهُ فِي أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ لِمُسْلِمٍ، أَوْ ذَمِّيٍّ مُوجِبًا لِلْمَلِكِ صَاحِبِ الْأَرْضِ لَهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْأَرْضِ، فَلَا يَكُونُ مِلْكُ الْأَرْضِ مُلْكًا لَهَا فِيهَا مِنْ غَيْرِهَا مِنْ صَبْرٍ، أَوْ لِقَظَةٍ، أَوْ ذَمِيَّةٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ كَقَوْلِنَا، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: إِنْ ادَّعَى صَاحِبُ الْأَرْضِ أَنَّهُ وَجَدَ فِيهَا أَنَّهُ قَدْ وَجَدَهُ ثُمَّ أَقْرَهُ فَهُوَ لَهُ - وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لَأَنَّهُا دَعَا لَا يَنْبَغُ لَهُ عَلَيْهَا فَهُوَ لِمَنْ وَجَدَهُ؛ لِأَنَّهُ فِي يَدِهِ وَهُوَ غَائِبٌ إِلَّا أَنْ يُوْجَدَ اثْرُ اسْتِخْرَاجِهِ، ثُمَّ رَدَّهُ فَيَكُونُ حَيْثُ يَنْبَغُ قَوْلُ صَاحِبِ الْأَرْضِ حَقًّا.

وَأَمَّا إِذَا وَجَدَ كَمَا وَضَعَ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَكَذَبَ مَدْعِيهِ ظَاهِرٌ بِلَا شَكٍّ.

وَقَالَ مَالِكُ: لَا يَكُونُ لَوَاجِدِهِ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ فِي صَحَارَى أَرْضِ الْعَرَبِ فَهُوَ لَهُ بَعْدَ الْخُمْسِ، فَإِنْ وَجَدَهُ فِي أَرْضٍ عُنُوقٍ فَهُوَ كُلُّهُ لِبَقِيَا مُقْتَحِي تِلْكَ الْبِلَادِ، وَفِيهِ الْخُمْسُ؛ فَإِنْ وَجَدَهُ فِي أَرْضِ صُلْحٍ فَهُوَ كُلُّهُ لِأَهْلِ الصُّلْحِ، وَلَا خُمْسَ فِيهِ.

وَهَذَا خَطَأٌ ظَاهِرٌ مِنْ وَجْهِ.

أَوْهَا: أَنَّهُ اسْقَطَ الْخُمْسَ عَمَّا وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ فِي أَرْضِ صُلْحٍ، وَهَذَا خِلَافُ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «وَقِيَ الرِّكَازَ الْخُمْسُ» فَعَمَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَمْ يَخْصُصْ أَرْضَ صُلْحٍ مِنْ غَيْرِهَا.

بيت مال المسلمين، وهذا صحيح، لأنه لم يكن ركازاً، إنما كان معلوماً ظاهراً، ولم يكن من أموال الكفار فيمضى ويغنم؛ بل كان مالاً نبيّ فهو للمسلمين في مصالحهم.

ومنها: خبر عن عمر من طريق سماعة بن حرب عن جرير بن رباح عن أبيه: أنهم أصابوا قبرا بالمذائن، وفيه ميت عليه ثياب منسوجة بالذهب، ومعه مال، فكتب فيه عمار بن ياسر إلى عمر، فكتب إليه عمر: أعطهم إياه ولا تنزع منه - وهذا قولنا لا قولهم، إلا أنه ليس فيه ذكر خسر؛ ولا بد من الخسر عندنا وعندهم. وخبر من طريق هشيم عن مجالد عن الشعبي: أن رجلا وجد ألف دينار مدفونة خارج المدينة، فأتى بها عمر، فأخذ خسرهما مائتي دينار ودفع إليه الباقي؛ ثم جعل عمر يقسم المائتين بين من حضر من المسلمين إلى أن فضل منها فضلة فدفعها إلى واجدها - وهذا قولنا، إلا في صفة قسمته الخمس.

ومن طريق ابن جريح: أن عمرو بن شعيب أخبره أن عبداً وجد ركزة على عهد عمر فأعطته منها، وأعطاه منها، وجعل سائرهما في بيت المال - وهم لا يقولون بهذا، وسواء عندنا وجد الركاز حر، أو عبداً، الحكم عندنا واحد على ما قلنا.

وروينا خبرين:

أحدهما: من طريق الرّمي عن عمته قرية بنت عبد الله بن وهب عن أمها كريمة بنت المقداد بن الأسود عن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب: «أن المقداد خرج إلى حاجته يبيع الخبض فإذا جرد يخرج من جحر ديناراً بعد دينار، ثم أخرج خروفاً حمراء فكانت ثمانية عشر ديناراً فأخضعها وحملها إلى النبي ﷺ فقال له رسول الله ﷺ: هل ألقيت الجحر؟ قال: لا، قال له رسول الله ﷺ: بارك الله لك فيها».

وهذا خبر ليس موافقاً لقول أحد من ذكرناه وإسناده مظلم، الرّمي عن عمته قرية وهي مجهولة؛ ولعل تلك الدنانير من دفن مسلم مجهول ميتوس عن معرفته فهي لمن وجدها عندنا كلها.

وخبر آخر: من طريق يحيى بن معين عن وهب بن جرير بن حازم عن أبيه عن عمه بن إسحاق عن يحيى بن أبي بجمير عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه كان مع رسول الله ﷺ في خروجه إلى الطائف فمروا بقبر فقال رسول الله ﷺ: هذا قبر أبي رغال وكان بهذا الحرم يدقّ عنه، فلما خرج أصابته النّقرة التي أصابت قومه بهذا المكان فدفن فيه، وآله ذلك أنه دفن معه غصن من ذهب إن أنتم تشتمونه وتجدّمونه، فابتدره الناس فوجدوا الغصن».

وفانها: أنهم إنما صالحوا على ما يملكونه مما بأيديهم لا على ما لا يملكونه ولا هو بأيديهم ولا يعرفونه.

وثالثها: أنهم لو ملكوا كل ركاز في الأرض التي صالحوا عليها لوجب أن يملكه أيضاً العرب الذين أسلموا على بلادهم فيكون ما وجد فيها من ركاز للذين أسلموا على تلك الأرض - وهذا خلاف قولهم.

وأما قوله: فيما وجد في أرض العنوة أنه لورثة المفتحين. فخطأ لأن المفتحين للاراض إنما يملكون ما غنموا، لا ما لم يغنموا، والركاز مما لم يغنموا، ولا حصلوا عليه، ولا أخذوه؛ فلا حق لهم فيه.

والعجب كله أنهم لا يعملون الأرض حقاً للمفتحين أرض العنوة وهم غنموا ثم يعملون الركاز الذي فيها حقاً لهم وهم لم يغنموا.

وقال الحنفيون: هو لواجده وعليه فيه الخمس، وله أن يأخذ الخمس إن كان محتاجاً إلا أن يجده في دار اختطها مسلم، أو في دار الحرب، فإنه إن وجده في دار اختطها مسلم فهو لصاحب الخطأ وفيه الخمس؛ وإن وجده في دار حربي وقد دخلها بأمان فهو كله للحربي؛ وإن وجده في صحراء في دار الحرب فهو كله لواجده ولا حق عليه فيه.

وهذا تقسيم في غاية الفساد، وخلاف لأمر رسول الله ﷺ بأن في الركاز الخمس - فعم عليه السلام ولم يخص؛ ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد قبل أبي حنيفة، وهو مع ذلك قول بلا برهان، وفيه عن السلف آثار، منها:

ما رويته من طريق ابن عينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي: أن علياً أتا رجل بالكفر وخمسائة درهم وجعلها في خربة بالسواد، فقال علي: إن كنت وجدتني في قرية خربة تحمل خراجها قرية عامرة فهي لهم، وإن كانت لا تحمل خراجها فلنك أربعة أخماسه ولنا خمس، وساطية لك جميعاً.

وهذا خلاف قول الحنفيين، والمالكين، لأن السواة أخذت عنوة لا صلحاً، وكان في أيام علي دار إسلام، وقبل ذلك بدعي، وشي:

رويته من طريق قتادة: أن أبا موسى وجد دنانير بالسوس إذ فتحها ومعه مال إلى جنبيه، كانوا يستقرضون منه ما احتاجوا إلى أجل مسمى، فإذا جاء ذلك الأجل ولم يردّه المستقرض برص فكتب إلى عمر بذلك. فكتب إليه عمر: كفنه، وحطه، وصل عليه، وادفته كما دفنت الأنبياء واجعل المال في

فَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمْ خُمُسَ الْحُمْسِ مِنَ الْقَمَحِ وَالْتَمْرِ وَالنُّوَى.

وهذا إسناد في غاية الصحة والبيان، وهو يبين أن سهم الله تعالى، وسهم رسوله واحد، وهو خمس الخمس.

أخبرنا يوسف بن عبد الله الترمذي أخبرنا عبد الوارث بن سفيان بن جبرون أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا أحمد بن زهير بن حرب أخبرنا أبي أخبرنا روح بن عبادة أخبرنا علي بن سويد بن منجوف أخبرنا عبد الله بن بريدة الأسلمي عن أبيه إن رسول الله ﷺ بَنَعَ عَلِيًّا إِلَى خَالِدِ بْنِ لَيْثٍ خُمُسَ الْحُمْسِ فَاصْطَفَى عَلَيْهِ مِنْهَا سِتِيَةً فَأَصْبَحَ يَقْرَأُ رَأْسَهُ، فَقَالَ خَالِدُ بْنُ لَيْثٍ: أَلَا تَرَى مَا صَنَعَ هَذَا الرَّجُلُ؟ قَالَ بَرِيْدَةُ: وَكَتَبْتُ أَيْضًا عَلَيْهِ، فَأَكْتُبْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا أَخْبَرْتُهُ، قَالَ: أَتَيْضُ عَلِيًّا؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَجِئْهُ، فَإِنَّ لَهُ فِي الْحُمْسِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

وهذا إسناد في غاية الصحة، وفي غاية البيان في أن نصيب كل امرئ من ذوي القربى محدود معروف القدر.

ومن طريق أبي داود أخبرنا عبد الله بن عمر بن ميسرة أخبرنا عبد الرحمن بن مهيدي عن عبد الله بن المبارك عن يونس بن زياد عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب أخبرني جبير بن مطعم أنه جاءه هو وعثمان بن عفان يَكْلَمَانِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِيمَا قَسَمَ مِنَ الْحُمْسِ بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ، وَبَيْنَ الْمُطَّلِبِ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَسَمْتَ لِأَخَوَاتِنَا بَيْنَ الْمُطَّلِبِ وَلَمْ تَعْطِنَا شَيْئًا، وَقَرَأْتِنَا وَقَرَأْتُهُمْ بَيْنَكُمُ وَاحِدَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ، قَالَ جَبْرِ: وَلَمْ يَقْسِمْ لِبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ، وَلَا لِبَنِي نَوْفَلٍ مِنْ ذَلِكَ الْحُمْسِ كَمَا قَسَمَ لِبَنِي هَاشِمٍ وَبَيْنَ الْمُطَّلِبِ.

قال: وكان أبو بكر يقسم الخمس نحو قسم رسول الله ﷺ غير أنه لم يكن يعطي قربي رسول الله ﷺ ما كان النبي ﷺ يعطيهم. وكان عمر بن الخطاب يعطيهم منه، وعثمان بعده. فهذا إسناد في غاية الصحة والبيان، وإنما كان الذي لم يعطهم أبو بكر كما كان النبي ﷺ يعطيهم، فهو ما كان عليه السلام يعده به عليهم من سهمه، وكانت حاجة المسلمين أيام أبي بكر أشد.

وأما أن يمنعهم الحق القروض الذي سماه الله ورسوله ﷺ لهم فيعيد الله تعالى أبا بكر ﷺ من ذلك.

ومن طريق أبي داود أخبرنا عباس بن عبد العظيم العنبري أخبرنا يحيى أبي بكر أخبرنا أبو جعفر هو عبد الله بن عبد الله الرازي قاضي الري عن مطرف بن هب عن طريق - عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: سمعت عليًا يقول: «ولاني رسول

وهذا لا يصح، لأنه عن يحيى بن أبي جبير وهو مجهول؛ ثم لا حجة فيه لقول أحد من ذكرنا، وإنما فيه نبش قبور المشركين فقط وبالله تعالى التوفيق.

٩٤٩ - مسألة: ويقسم خمس الزكاز وحسن النعمة

على خمسة أسهم: فسهم يضعه الإمام حيث يرى من كل ما فيه صلاح وبر للمسلمين، وسهم ثان لبني هاشم، والمطلب بيتي عبد مناف، غنيهم وفقيرهم، وذكرهم وأنشاهم، وصغيرهم وكبيرهم، وصالحهم وطالحهم فيه سواء - ولا حظ فيه لمواليهم، ولا خلفاتهم، ولا لبني بناتهم من غيرهم ولا لأحد من خلق الله تعالى سواهم، ولا لكافر منهم. وسهم ثالث للبنات من المسلمين كذلك أيضًا. وسهم رابع للمساكين من المسلمين. وسهم خامس لابن السبيل من المسلمين.

وقد فسرنا المساكين، وابن السبيل في كتاب الزكاة فاغنى عن إعادة ذلك واليتامى هم الذين قد مات آبائهم فقط؛ فإذا بلغوا فقد سقط عنهم اسم اليتيم وخرجوا من السهم.

برهان ذلك قوله تعالى: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ الْقَرَبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ»، ولقوله تعالى: «وَمَا يَكُنْ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ»، فلا يسع أحدًا الخروج عن قسمة الله تعالى التي نص عليها:

ومن طريق أبي داود أخبرنا مسدد أخبرنا هشيم عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: أخبرني جبير بن مطعم قال لما كان يوم حَيَرٍ وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ ذِي الْقَرَبَى فِي بَنِي هَاشِمٍ، وَبَيْنَ الْمُطَّلِبِ، وَتَرَكَ بَنِي نَوْفَلٍ، وَبَيْنَ عَبْدِ شَمْسٍ، قَالَ: فَأَنْطَلَقْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَنُو هَاشِمٍ لَا نَنْكُرُ فَضْلَهُمْ لِمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعْتَكَ اللَّهُ بِهِ مِنْهُمْ، فَمَا بَالُ إِخْوَانِنَا بَيْنَ الْمُطَّلِبِ أَطْعَمْتَهُمْ وَزَكَّيْنَا، وَقَرَأْتِنَا وَاحِدَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّا وَبَنُو الْمُطَّلِبِ لَا تَفْرُقُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ، وَإِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ شَيْءٌ وَاحِدٌ - وَتَبَيَّنَ أَصَابِيهِمْ وَهَذَا يَبَيِّنُ جُلِيَّ وَإِسْنَادُ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ.

أخبرنا أحمد بن محمد الطَّلَمَنَكِيُّ أخبرنا محمد بن أحمد بن فرج أخبرنا إبراهيم بن أحمد بن فراس العباسي المكي أخبرنا أحمد بن محمد بن سالم النيسابوري أخبرنا إسحاق بن راهويه أخبرنا وهب بن جرير بن حازم أخبرنا أبي قال: سمعت محمد بن إسحاق يقول: حدثني الزهري عن سعيد بن المسيب عن جبير بن مطعم عن النبي عليه السلام مثل الحديث الذي ذكرنا، وفيه قال:

حدود.

قَالَ اصْبَغُ بْنُ فَرَجٍ: اقرباؤه عليه السلام هم جميع قرينش.

وقال أبو حنيفة: يقسم الخمس على ثلاثة أسهم: الفقراء، والمساكين، وابن السبيل.

قال علي: هذه أقوال في غاية الفساد، لأنها خلاف القرآن نصاً، وخلاف السنن الثابتة، ولا يعرف قول أبي حنيفة عن أحد من أهل الإسلام قبله، وقد نقصنا كل ما شغبوا به في كتاب الإيصال، وجاء كل ذلك لكل من تأمله أنهم إنما احتجوا بأحاديث موضوعة من رواية الزبير، ونظرائه، أو مرسله، أو صحاح ليس فيها دليل على ما ادعوه أصلاً، أو قول عن صاحب قد خالفه غيره منهم ولا مزيد، وبالله تعالى التوفيق.

٩٥٠- مسألة: وتقسّم الأربعة الأخماس الباقية بعد

الخمس على من حضر الوقعة، أو الغنيمة، لصاحب الفرس ثلاثة أسهم: له سهم، ولفرسه سهمان، وللراجل، وراكب البغل، والحمار، والجلد: سهم واحد فقط.

وهو قول مالك، والشافعي، وأبي سليمان.

وقال أبو حنيفة: للفراس سهمان: له سهم، ولفرسه سهم، ولسان من ذكرنا سهم.

وهو قول أبي موسى الأشعري.

وقال أحمد: للفراس ثلاثة أسهم، ولراكب البعير سهمان، ولغيرهما سهم.

قال أبو محمد: أما قول أحمد فما نعلم له حجة.

وأما قول أبي حنيفة فإنهم احتجوا له بآثار ضعيفة منها: من طريق جمع بين يعقوب بن مجمع بين يزيد بن جارية الأنصاري عن أبيه عن عمه عبد الرحمن بن يزيد عن عمه مجمع بن جارية الأنصاري - وكان أحد القراء إلى رسول الله ﷺ «أعطى للفراس سهمين، والراجل سهمًا».

جمع مجهول وأبوه كذلك.

ومن طريق عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر إن رسول الله ﷺ «جعل للفراس سهمين، وللراجل سهمًا».

عبد الله بن عمر الذي يروي عن نافع في غاية الضعف.

وعن شيخ من أهل الشام عن مكحول مثل ذلك. وهذه فضيحة مجهول، ومرسل.

واحتج أبو حنيفة بأن قال: لا أفضل بهيمة على إنسان؛

الله ﷻ خمس الخمس فوضعه مواضعه حياة رسول الله ﷺ وحياة أبي بكر وحياة عمر، فأتى بمال فدعاني فقال: خذه فقلت: لا أريد، قال: خذه فأتم أخى به، قلت: قد استغنى عنه، فجعلته في بيت المال.

أبو جعفر الرازي ثقة روى عنه عبد الرحمن بن مهدي وغيره.

ومن طريق مسلم أخبرنا ابن أبي عمر أخبرنا سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن يزيد بن هرم قال: إن ابن عباس أمره أن يكتب إلى نجدة: وكتبت تسالي عن ذوي القربى من هم؛ وأنا زعمنا أنا هم، فأبى ذلك علينا قوما. فهذه الأخبار الصحاح البينة ولا يعارضها ما لا يصح، أو ما موه به فيما ليس فيه منه شيء، وقولنا في هذا هو قول أبي العالى.

وقد روي عن عمر بن عبد العزيز أيضاً.

وروي عن طريق عبد بن حميد أخبرنا أبو نعيم عن زهير عن الحسن بن الحر أخبرنا الحكم عن عمرو بن شعيب عن أبيه قال: خُس الخمس سهم الله تعالى، وسهم رسول الله ﷺ.

ومن طريق عبد بن حميد أيضاً أخبرنا عمرو بن عون عن هشيم عن المغيرة عن إبراهيم النخعي «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقَرْنَى وَالْيَسَامَى وَالْمَسَاكِينِ»، قال: كل شيء لله تعالى، وخمس الله تعالى ورسوله ﷺ واحد، ويقسم ما سوى ذلك على أربعة أسهم.

ومن طريق عبد بن حميد: أخبرنا عبد الله هو ابن عبد الجليل الثقفي - عن سعيد - هو ابن أبي عروة - عن قتادة قال: تقسم الغنائم خمسة أخماس، فأربعة أخماس لمن قاتل عليها، ثم يقسم الباقي على خمسة أخماس، فخمس منها لله تعالى وللرسول، وخمس لقرابة الرسول ﷺ وخمس لليتامى، وخمس لابن السبيل، وخمس للمساكين.

قال أبو محمد: وهو قول الأوزاعي، وسفيان الثوري، والشافعي، وأبي ثور، وإسحاق، وأبي سليمان، والشافعي، وجمهور أصحاب الحديث، وآخر قول أبي يوسف القاضي الذي رجع إليه. إلا أن الشافعي قال: للذكر من ذوي القربى مثل حظ الأنثيين - وهذا خطأ؛ لأنه لم يأت به نص أصلاً وليس مبرأاً فيقسم كذلك، وإنما هي عطية من الله تعالى، فهم فيها سواء.

وقال مالك: يجعل الخمس كله في بيت المال، ويعطى اقرباء رسول الله ﷺ على ما يرى الإمام ليس في ذلك حد

وقد قال قوم: يسهم لفرسين فقط..

وقال آخرون: يسهم لكل فرس منها - وهذا لا يقوم به برهان.

فإن قيل: قد روي: أن النبي ﷺ أسهم للزبير لفرسين.

قلنا: هذا مرسل لا يصح، وأصح حديث فيه هو الذي:

رويناه من طريق ابن وهب عن سعيو بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن جده قال: «ضرب رسول الله ﷺ عام خيبر للزبير بأربعة أسهم: سهم للزبير، وسهم القرى لصيفة بنت عبد المطلب، وسهمين للفرس».

٩٥٢ - مسألة: ويسهم للأجير، وللتاجر، وللعبد، وللحر، والمرضى، والصحيح سواء كلهن؛ لقول الله تعالى: ﴿وَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ وللأثر الذي أوردنا أنفاً من أنه عليه السلام «قسم للفرس ثلاثة أسهم وللراجل سهماً، ولم يخص عليه السلام حراً من عبده ولا أجيراً من غيره، ولا تاجراً من سواه، فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك بالظن الكاذب».

فإن احتجوا بقول ابن عباس في كتابه إلى حنيفة تسألني عن العبد والمرأة يحضران الغنم، هل يقسم لهما؟ أو أنه ليس لهما شيء إلا أن يغذي فهذا قول ابن عباس.

وقد روينا أيضاً من طريق عمرو بن شعيب عن سعيو بن المسيب عن عمر ليس للعبد من الغنمة شيء، ولا حجة فيمن دون رسول الله ﷺ. وكتم قصة خلفوا فيها ابن عباس، يقول في بيع أمهات الأولاد، والضرب، وسهم ذي القرى، وغير ذلك.

فإن ذكروا ما روينا من طريق أحمد بن حنبل: أخبرنا بشر بن المفضل عن محمد بن زيد بن المهاجر حدثني عُمَيْرُ مَوْلَى أَبِي الْحَكَمِ قَالَ «شهدت خيبر مع ساداتي فكُلُوا في رسول الله ﷺ فَأَتَرَنِي فَقُلْتُ السِّيفُ فَإِذَا أَنَا أَجْرُهُ، فَأَخْبِرَ أَنِّي مَمْلُوكٌ، فَأَتَرَنِي بِشَيْءٍ مِنْ خُرْمِي الْمَاءِ».

فهذا لا حجة فيه؛ لأنَّ محمد بن زيد غير مشهور.

وقد:

رويناه من طريق حفص بن غياث فقال محمد بن زيد: وأيضاً فإنه ذكر أنه كان يجير السيف، وهذا صفة من لم يبلغ.

وهكذا تقول: إن من لم يبلغ لا يسهم له.

فإن ذكروا ما روينا من طريق الثوري عن ابن أبي ليلى عن فضالة بن عبيد أنهم كانوا مع النبي ﷺ في غزوة وفيها

فيقال له: وتساوي بينهما إن هذا لعجب؛ فإذا جازت المساواة فما منع التفضيل؟ ثم هو يسهم للفرس وإن لم يقاتل عليه، ولا يسهم للمسلم التاجر، ولا الأجير إلا أن يقاتل؛ فقد فضل بهيمة على إنسان، ثم هو يقول في إنسان قتل كلباً أسلم، وعبداً مسلماً فاضلاً، وخزيراً لذمي: - قيمة كل واحد منهم عشرون ألف درهم، فإنه يؤدى في الكلب عشرين ألف درهم، وفي الخنزير ذلك، ولا يعطي في العبد المسلم إلا عشرة آلاف درهم غير عشرة دراهم، فاعجبوا لهذا الرأي الساقط واحدوا الله تعالى على السلامة، فقد فضل البهيمة على الإنسان، قالوا: قد صح الإجماع على السهمين، قلنا لهم: إن كنتم لا تقولون بما صح عن النبي ﷺ كمناكم في ذلك فكيف ودعواكم الإجماع هاهنا كذب؟ وما ندرى لعل فيمن أخطأ كخطبكم، ثم من يقول: لا يفضل فارس على راجل، كما لا يفضل راجل البغل على الراجل، وكما لا يفضل الشجاع البطل المبلي، على الجبان الضعيف المريض.

ثم لو طردتم أصلكم هذا لوجب أن تسقطوا الزكاة عن كل ما أوجبتوها فيه من العسل وغير ذلك، ولبطال قولكم في دية الكافر لأنه لم يجمع على شيء من ذلك، وهذا يهدم عليكم أكثر مذاهبكم.

وروا: أن أول من جعل للفرس سهمين عمر بن الخطاب، من طريق ليث عن الحكم - وهذا منقطع، وهم يرون حكم عمر في حد الحمر ثمانين سنة، فهذا ينبغي أن يجعلوه سنة أيضاً.

وروينا من طريق البخاري أخبرنا عبد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: «جعل رسول الله ﷺ للفرس سهمين، ولصاحبه سهماً».

ومن طريق البخاري أخبرنا الحسن بن إسحاق أخبرنا محمد بن سابق أخبرنا زائدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: «قسم رسول الله ﷺ للفرس سهمين وللراجل سهماً يوم خيبر».

فهذا هو الذي لا يجوز خلافه لصحته، ولأنه لو صحَّت تلك الأخبار لكان هذا زائداً عليها، وزيادة العدل لا يجوز ردها.

وهو قول سعد بن أبي وقاص، والحسن، وابن سيرين، ذكر ذلك عن الصحابة - وبه يقول عمر بن عبد العزيز وبالله تعالى التوفيق.

٩٥١ - مسألة: ومن حضر بجبل لم يسهم له إلا ثلاثة أسهم فقط.

وَقَالَ الْحَسَنُ، وَابْنُ سِيرِينَ وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَاللَّيْثُ: لَا يَسْهُمُ لِلْأَجِيرِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ: لَا يَسْهُمُ لَهَا إِلَّا أَنْ يُقَاتِلَا.

وَقَالَ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: يَسْهُمُ لِلتَّاجِرِ - وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَمٍ: يَسْهُمُ لِلْأَجِيرِ.

٩٥٣- مَسْأَلَةٌ: وَلَا يَسْهُمُ لَامْرَأَةٍ، وَلَا لِمَنْ لَمْ يَبْلُغْ - قَاتِلًا، أَوْ لَمْ يُقَاتِلْ - وَيُقَاتِلَانِ دُونَ سَهْمِ رَاجِلٍ؛ وَلَا يَحْضَرُ مَغَازِي الْمُسْلِمِينَ كَافَرٌ فَإِنْ حَضَرَ لَمْ يَسْهُمْ لَهُ أَصْلًا، وَلَا يَنْفُلُ - قَاتِلٌ أَوْ لَمْ يُقَاتِلْ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ أَخْبَرَنَا سَلِيمَانُ هُوَ ابْنُ بِلَالٍ - عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ فَيُدَاوِينَ الْجُرْحَى وَيُحْدِثِينَ مِنَ الْغَنِيمَةِ. وَأَمَّا يَسْهُمُ فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَوْ بَلَغَ بِالنِّفْلِ لَهَا سَهْمٌ رَاجِلٍ لَكَانَ قَدْ أَسْهُمَ لَهُنَّ.

وهو قول سعيد بن المسيب، وأبي حنيفة، والثقات، وسفيان الثوري، والليث، وأبي سليمان.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَرْضَخُ لَهُنَّ - وَهَذَا خَطَأٌ، وَخِلَافُ الْأَثَرِ الْمَذْكُورِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَدْ رَوَى مِنْ طَرِيقٍ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ أَخْبَرَنَا رَفِيعُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنِي «حُشْرَجُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ جَدِّهِ أُمِّ أَبِيهِ أَنَّهَا غَزَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ نِسْوَةٍ قَالَتْ: فَأَسْهُمَ لَنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا أَسْهُمَ لِلرِّجَالِ».

وهذا إسنادٌ مظلمٌ، رافِعٌ، وحُشْرَجٌ مجهولان.

ومن طريق وكيعٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّعْبِيُّ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ قَالَ: «أَسْهُمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنِّسَاءِ وَالنَّبِيَّانِ وَالْخَيْلِ» وَهَذَا مُرْسَلٌ.

ومن طريق ابن أبي شيبة أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ عَنْ مَجْهُولٍ قَالَ: «أَسْهُمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنِّسَاءِ وَالنَّبِيَّانِ وَالْخَيْلِ» وَهَذَا أَيْضًا مُرْسَلٌ.

ومن طريق ابن أبي شيبة أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ وَهْبٍ الْخَوْلَانِيِّ قَالَ: قَسَمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بَيْنَ النَّاسِ غَنَائِمَهُمْ فَأَعطى

مَمْلُوكُونَ فَلَمْ يَقْسِمْ لَهُمْ، وَهَذَا مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى هُوَ مُحَمَّدٌ - فَلَمْ يَدْرِكْ فَضَالَةً؛ وَلَا وَلَدٌ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ بِلَحْرِ طَوِيلٍ؛ وَإِنْ كَانَ - هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ - فَالثَّوْرِيُّ لَمْ يَدْرِكْهُ وَلَا وَلَدٌ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ بَسْتَيْنَ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِي أَخْبَرَنَا عِيسَى أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبَّاسٍ اللَّهْبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: كَانَ أَبِي يَقْسِمُ لِلْحَرْبِ وَلِلْعَبْدِ.

ومن طريق ابن أبي شيبة أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ عَنْ خَالَةِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي قُرَّةَ قَالَ: قَسَمَ لِي أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ كَمَا قَسَمَ لِسَيِّدِي.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيبَةَ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالُوا: مَنْ شَهِدَ الْبَأْسَ مِنْ حَرٍّ، أَوْ عِبَادٍ، أَوْ أَجِيرٍ، فَلَهُ سَهْمٌ.

ومن طريق ابن أبي شيبة أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْمُغِيرَةِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِيِّ فِي الْغَنَائِمِ يَسْهُمُ بِسَيِّهَا الْجَيْشُ قَالَ: إِنْ أَعَانَهُمُ التَّاجِرُ، وَالْعَبْدُ: ضَرَبَ لَهُ بِسَهْمِهِمْ مَعَ الْجَيْشِ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ الْمُغِيرَةِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِيِّ قَالَ: إِذَا شَهِدَ التَّاجِرُ، وَالْعَبْدُ، قَسَمَ لَهُ، وَقَسَمَ لِلْعَبْدِ.

ومن طريق ابن أبي شيبة أَخْبَرَنَا عُثْمَرُ بْنُ ابْنِ جَرِيحٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ: يَسْهُمُ لِلْعَبْدِ.

وهو قول أبي سليمان.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهُمْ مُوَافِقُونَ لَنَا عَلَى أَنْ يَسْهُمَ لِلْفَرَسِ، وَهُمْ أَصْحَابُ قِيَاسٍ بِزَعْمِهِمْ، فَهَلَّا أَسْهُمُوا لِلْعَبْدِ قِيَاسًا عَلَى ذَلِكَ؟.

فَإِنْ ذَكَرُوا فِي الْأَجِيرِ خَيْرِينَ - فِيهَا «أَنْ أَجِيرًا اسْتَوْجَرَ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ بِثَلَاثَةِ دَنَابِيرٍ فَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَهْمًا غَيْرَهَا» فَلَا يَصَحَّاحُ.

لأنَّ أَحَدَهُمَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَاحٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ الْخَمَصِيِّ "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو سَلَمٍ مَجْهُولٌ، وَهُوَ مُنْقَطِعٌ أَيْضًا.

والثَّانِي مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حَكِيمٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ التَّلْمِذِيِّ أَنَّ بَعْلَى بَنَ مَيْتَةَ - وَعَاصِمُ بْنُ حَكِيمٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ التَّلْمِذِيِّ مَجْهُولان..

أَنَّهُ ادْرَكَ النَّاسَ عَلَى هَذَا، وَلَا نَعْلَمُ لِسَعْدٍ خَالِفاً فِي ذَلِكَ مِنَ الصَّاحِبَةِ وَكَانَ سُلَامًا بَيْنَ رِبْعَةٍ يَسْتَعِينُ بِالْمَشْرِكِينَ عَلَى الْمَشْرِكِينَ، لَكِنْ الْحِجَّةُ فِي هَذَا هُوَ:

ما رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ مَالِكٍ عَنِ الْفَضِيلِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ».

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ هَمَّامٍ بَيْنَ مَتْنِهِ أَخْبَرَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ أَنَّهُ قَالَ: «فَلَمْ تَحُلِ الْغَنَائِمَ لِأَحَدٍ مِنْ قَبْلِنَا».

فَصَحَّ أَنَّهُ لَا حَقَّ فِي الْغَنَائِمِ لِغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ.

٩٥٤ - مسألة: فإن اضطررنا إلى المشرك في الدلالة في الطَّرِيقِ اسْتَوْجَرَ لِلذَّكَاءِ بِمَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْ غَيْرِ الْغَنِيمَةِ. **مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ الْبُخَارِيِّ** أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي يُونُسَ - أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «وَأَسْتَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّبَلِ وَهُوَ عَلَى دِينِ كُفَّارٍ قُرَيْشٍ هَاقِيَاءَ» يَعْنِي بِالطَّرِيقِ.

٩٥٥ - مسألة: وكلُّ مَنْ قَتَلَ قِتْلًا مِنَ الْمَشْرِكِينَ فَلَهُ سَلْبُهُ قَالَ ذَلِكَ الْإِمَامُ، أَوْ لَمْ يَقْتُلْ كَيْفَمَا قَتَلَهُ صَبْرًا، أَوْ فِي الْقِتَالِ، وَلَا يَحْتَسُنُ السَّلْبُ قُلٌّ، أَوْ كِتْرٌ، وَلَا يَصْدَقُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ فِي الْحُكْمِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ، أَوْ خَشِيَ أَنْ يَتَّبَعَهُ مِنْهُ، أَوْ أَنْ يَحْتَسُنَ فَلَهُ أَنْ يَغْنَمَهُ وَيُخْفِيَ أَمْرَهُ. وَالسَّلْبُ: فَرَسُ الْقَتْلِ، وَسِرْجُهُ، وَجِلَامُهُ، وَكُلُّ مَا عَلَيْهِ مِنْ لِبَاسٍ، وَحِلْيَةٍ، وَهَمَائِمٍ وَكُلُّ مَا مَعَهُ مِنْ سِلَاحٍ، وَكُلُّ مَا مَعَهُ مِنْ مَالٍ فِي نِظَاقِهِ أَوْ فِي يَدِهِ، أَوْ كَيْفَمَا كَانَ مَعَهُ.

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ ابْنِ أَلْفَلَحٍ هُوَ عَمْرُ بْنُ كَثِيرٍ بِنِ أَلْفَلَحٍ - عَنْ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ بَعْدَ الْقِتْلَاءِ الْقِتَالِ يَوْمَ حُجَيْنَ: مَنْ قَتَلَ قِتْلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ. فِي حَدِيثِهِ:

وَمِنْ طَرِيقٍ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو نَعِيمٍ أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَمَيْسِ هُوَ عَتَبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُلَيْمَةَ بْنِ الْأَكْرَعِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ عَيْنَ مِنْ الْمَشْرِكِينَ وَهُوَ فِي سَفَرٍ فَجَلَسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ يَتَخَذَتُ ثُمَّ أَفْتَلَّ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اطْلُبُوهُ وَاقْتُلُوهُ قَالَ سَلَمَةُ: فَقَتَلْتُهُ، فَقَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَلْبَهُ».

وَمِنْ طَرِيقٍ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا

كُلَّ إِنْسَانٍ دِينَارًا وَجَعَلَ سَهْمَ الرَّجُلِ وَالرَّوْاقِ سَوَاءً.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْعَوَّامِ بْنِ مَزَاهِمٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ سِيحَانَ قَالَ: شَهِدَ مَعَ أَبِي مُوسَى أَرْبَعَ نِسْوَةٍ مِنْهُنَّ أُمَّ جَزَاءَ بِنِ نَوْرٍ فَاسْمُهُمْ هُنَّ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ.

وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَقَدْ كَانَ يَلْزَمُ أَهْلَ الْقِيَاسِ أَنْ يَقُولُوا بِهِذَا لِأَنَّهُ إِذَا اسْمُهُ لِلْفَرَسِ - وَهُوَ يَهْمِي - فَالْمَالَةُ أَحَقُّ بِالسَّهْمِ إِنْ كَانَ الْقِيَاسُ حَقًّا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَعَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ الْقَاضِي عَلَى مَا سِوَاهُ.

وَأَمَّا الصَّيَّانُ فَبِغَيْرِ خَطَابَةٍ.

وَأَمَّا الْقَتْلُ لِلصَّيَّانِ أَيْضًا مِنْ خَمْسِ الْحَمْسِ فَلَا بَأْسَ، لِأَنَّهُ فِي جَمِيعِ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.

وَأَمَّا الْكَافِرُ فَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «كَانَ يَغْزُو بِالْيَهُودِ فَيَسْهَمُهُمْ لَهُمْ كَسْبَهُمَا الْمُسْلِمِينَ».

وَرَوَيْنَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ مِنْ طَرِيقٍ كُلِّهَا صَحَّاحٌ عَنْهُ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ حِجِّيٍّ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ - أَنَّ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ هُوَ ابْنُ أَبِي وَقَاصٍ - غَزَا بِقَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ فَرَضَخَ لَهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَأَلْتُ الشَّعْبِيَّ عَنِ الْمُسْلِمِينَ يَغْزُونَ بِأَهْلِ الْكِتَابِ؟ فَقَالَ الشَّعْبِيُّ: ادْرَكَتِ الْأُتَمَّةُ الْفَقِيهَ مِنْهُمْ وَغَيْرَ الْفَقِيهِ يَغْزُونَ بِأَهْلِ الذِّمَّةِ فَيَقْسِمُونَ لَهُمْ، وَيَضَعُونَ عَنْهُمْ مِنْ جَزْيَتِهِمْ؛ فَذَلِكَ لَهُمْ نَفْلٌ حَسَنٌ - وَالشَّعْبِيُّ وَلَدٌ فِي أَوَّلِ أَيَّامٍ عَلِيٍّ وَادْرَكَ مِنْ بَعْدِهِ مِنَ الصَّاحِبَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَسَفِيانُ الثَّوْرِيُّ: أَنَّهُ يَقْسَمُ لِلْمَشْرِكِ إِذَا حَضَرَ كَسْبَهُ الْمُسْلِمِ.

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ سَأَلَ عَنْ أَهْلِ الْعَهْدِ يَغْزُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ؟

قَالَ: لَهُمْ مَا صَالَحُوا عَلَيْهِ مَا جَعَلَ لَهُمْ فَهُوَ لَهُمْ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ: لَا يَسْهَمُ لَهُمْ - قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ: وَلَا يَرْضَخُ لَهُمْ، وَلَا يَسْتَعَانُ بِهِمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلٌ، وَلَا حِجَّةَ فِي مُرْسَلٍ، وَلَنْذَ كَانَ يَلْزَمُ الْحَقِيقِينَ، وَالْمَالِكِيَّينَ الْقَاتِلِينَ بِالْمُرْسَلِ أَنْ يَقُولُوا بِهِذَا، لِأَنَّهُ مِنْ أَحْسَنِ الْمُرَاسِلِ لَا مِثْمَا مَعَ قَوْلِ الشَّعْبِيِّ:

الأكبر الَّذِي ذَكَرْنَا فَإِنَّهُ قَتَلَهُ غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ، وَفِي غَيْرِ قِتَالٍ، وَأَخَذَ سَلْبَهُ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ أَخَذْتُمْ بَعْمَوْمٍ حَدِيثَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ فَأَعْطَاوْا مِنْ قَتْلِ مُسْلِمًا بِحَقٍّ فِي قَوْدٍ، أَوْ رَجَمٍ، أَوْ عَارِيَةٍ، أَوْ بَغْيٍ، سَلْبَهُ.

قُلْنَا: لَوْلَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ فِي الْقُرْآنِ مَالَ الْمُسْلِمِ لَقَعَلْنَا مَا قَتَلْتُمْ؛ فَخَرَجَ سَلْبُ الْمُسْلِمِ بِهَذَا عَنْ جِلْدِ هَذَا الْخَبَرِ، وَيَتَبَيَّنُ سَلْبُ الْكَافِرِ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ خُلَيْدٍ هُوَ أَبُو عَاصِمٍ التَّيْلِيُّ - عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ السَّلْبِ، فَقَالَ: لَا سَلْبَ إِلَّا مِنَ النَّفْلِ وَفِي النَّفْلِ الْخُمْسُ. فَهَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ يُنْتَعَبُ أَنَّ يَكُونَ السَّلْبُ إِلَّا نَفْلًا، فَقَوْلُ كَقَوْلِ مَنْ ذَكَرْنَا، إِلَّا أَنَّهُ رَأَى فِيهِ الْخُمْسَ.

وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ.

وَهَذِهِ أَبُو حَنِيفَةَ، وَسُفْيَانُ، وَمَالِكُ: إِلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ السَّلْبُ لِلْقَاتِلِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ الْأَمِيرُ قَبْلَ الْقِتَالِ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَلَا يَخْفَسُ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَهَذَا قَوْلٌ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُمْ أَوْهَمُوا أَنَّهُمْ اتَّبَعُوا الْحَدِيثَ وَلَمْ يَعْمَلُوا، بَلْ خَالَفُوهُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ الْقِتَالِ؛ فَهَذَا خِلَافٌ قَوْلُهُمْ صَرَاحًا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا يَوْمَ حَنْزِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: فَكَانَ هَذَا عَجَبًا نَعَمْ، فَهِيَكَ أَنَّهُ لَمْ يَقْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَطُّ إِلَّا يَوْمَئِذٍ، أَوْ قَالَ قَبْلَ وَبَعْدَ، أَتَرَى يَجِدُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا ثَمَّ قَضَى بِهِ مَرَّةً، أَوْ يَرُونَهُ بِاطِّلَا حَتَّى يَكْرَرُوا الْقَضَاءَ بِهِ، حَاشَا لِلَّهِ مِنْ هَذَا الضَّلَالِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا قَالَ مَرَّةً، أَوْ أَلْفَ أَلْفَ مَرَّةً، كُلُّهُ دِينٌ، وَكُلُّهُ حَقٌّ، وَكُلُّهُ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى، وَكُلُّهُ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ خِلَافُهُ.

وَمَوْهُوَ بِفَعْلِ عَمَرٍ، وَهُمْ خَالِفُونَ لَهُ، لِأَنَّ عَمَرَ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ دُونَ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ قَبْلَ الْقِتَالِ، إِلَّا أَنَّهُ خَسَهُ وَلَمْ يَمَانِعِهِ الْبَرَاءُ، فَصَحَّ أَنَّهُ طَابَتْ بِهِ نَفْسُهُ، وَهَذَا حَسَنٌ لَا نَكَرُهُ. وَشَبَّهُوا أَيْضًا بِأَشْيَاءِ تَذَكَّرَهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ فَمَوْهُ بَعْضُ الْمُخَالَفِينَ فِي نَصْرِ تَقْلِيدِهِمْ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذَا عَلَيْهِمْ لَا لَهْمَ؛ لِأَنَّ الَّذِي أَمَرَنَا بِهِذَا هُوَ الَّذِي أَوْحَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ السَّلْبَ لِلْقَاتِلِ، ثُمَّ يُقَالُ

حَمْدًا هُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ حَنْزِ: مَنْ قَتَلَ كَافِرًا فَلَهُ مِثْلُهُ قَتْلَ ابْنِ زَيْدٍ عَشْرِينَ رَجُلًا وَأَخَذَ أَسْلِحَتَهُمْ.

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَوْجِبُ مَا قُلْنَاهُ وَهِيَ مَقُولَةٌ تَقْلُ التَّوَاتُرِ كَمَا تَرَى.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ وَكِيمٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ الْعَبْدِيِّ: أَنَّ بَشَرَ بْنَ عِلْقَمَةَ قَتَلَ يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ عَظِيمًا مِنَ الْفَرَسِ مُبَارَزَةً وَأَخَذَ سَلْبَهُ فَأَتَى بِهِ إِلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ فَقَوَّمَهُ أُنْثَى عَشَرَ أَلْفًا، فَفَضَّلَهُ إِلَيْهَا سَعْدٌ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَائِلَةٍ بِنِ الْأَسْمَعِ أَنَّهُ رَكِبَ وَحْدَهُ حَتَّى أَتَى بَابَ دِمَشْقَ فَخَرَجَتْ إِلَيْهِ خَيْلٌ مِنْهَا قَتَلَتْ مِنْهُمْ ثَلَاثَةً وَأَخَذَ خَيْلَهُمْ فَأَتَى بِهَا خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَعِنْدَهُ عَظِيمُ الرُّومِ فَاثْبَاحَ مِنْهُ سَرَجٌ أَحَدُهَا بِعُشْرَةِ أَلْفٍ وَنَفْلُهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ كُلُّ مَا أَخَذَ مِنْ ذَلِكَ، فَهَذَا وَائِلَةٌ، وَخَالِدٌ وَسَعِيدٌ بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَبْرِينَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ السَّلْبُ لَا يَخْفَسُ وَكَانَ أَوَّلُ سَلْبِي خَسَنَ مِنَ الْإِسْلَامِ سَلْبُ الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ، وَكَانَ قَتَلَ مَرْزَبَانَ الرَّازَةَ وَقَطَعَ مَنَاقِبَهُ وَمَسَاوِيهِ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ صَلَّى عَمْرُ الصَّبَّاحِ، ثُمَّ أَتَانَا فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَتُمُّ أَبُو طَلْحَةَ.

فَقَالُوا: نَعَمْ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ فَقَالَ عَمْرُ: إِنَّا كُنَّا لَا نَخْفَسُ السَّلْبَ وَإِنْ سَلْبُ الْبَرَاءِ مَالٌ وَإِنِّي خَاسِمُهُ، فَدَعَا الْمُقَرَّبِينَ فَقَوَّمُوا ثَلَاثِينَ أَلْفًا، فَأَخَذَ مِنْهَا سِتَّةَ أَلْفٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ سَمِعْتُ نَافِعًا يَقُولُ: لَمْ يَنْزَلْ نَسْمُ مِنْذُ قَطُّ إِذَا تَقَى الْمُسْلِمُونَ وَالْكَافِرُ قَتَلَ مُسْلِمًا مُشْرَكًا فَلَهُ سَلْبُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَعْمَعَةِ الْقِتَالِ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَحَدٌ قَتَلَ أَحَدًا - فَهَذَا يَجْزِي عَمَّا سَلَفَ.

فَصَحَّ أَنَّهُ فَعَلَ أَبِي بَكْرٍ وَمَنْ يَعْدُهُ وَجَمِيعُ أَمْرَاهِمُ.

وَهَذَا نَافِعٌ يَجْزِي: أَنَّهُ لَمْ يَنْزَلْ يَسْمُ ذَلِكَ وَهُوَ قَدْ أَدْرَكَ الصَّحَابَةَ، فَصَحَّ أَنَّهُ قَوْلُ جَمِيعِهِمْ بِالْمَدِينَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ بِعَمْرٍو تَعَمُّدُ خِلَافِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَحَّ أَنَّهُ اسْتَطَابَ نَفْسَ الْبَرَاءِ.

وَهَذَا صَحِيحٌ حَسَنٌ لَا نَكَرُهُ.

وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَاحِدٌ، وَابْنُ ثَوْرٍ، وَابْنُ عَسَاكِرٍ وَأَبْنَى سُلَيْمَانَ، وَجَمِيعُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ، وَاحِدًا قَالَا: إِنَّ قَتْلَهُ غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ فَلَا يَكُونُ لَهُ سَلْبُهُ - وَهَذَا خَطَأٌ لِحَدِيثِ سَلْمَةَ بْنِ

والثاني: معاذُ ابنِ عفرَاءَ، وأبُو مسعود قتلَهُ أيضاً فنقلَهُ رسولُ اللَّهِ ﷺ سيفه.

قال أبو حمزة: ولا حجةَ لهم في هذا كله، وأبُو يومر بدر من يوم حنين وبينهما أعوام، وما نزل حكمُ الغنائم إلا بعد يوم بدر فكيف يكونُ السلبُ للقاتل؟ وموهووا بخبرٍ ساقط:

رويناه من طريق حماد بن سلمة عن بديل بن ميسرة عن عبد الله بن شقيق عن رجل من بلقين، قلت: يا رسول الله هل أخذ أخو بشي من المغنم من أخو؟ قال: لا، حتى السهم يأخذه أحدكم من جنبه فليس أخو من أخيه به.

قال أبو حمزة: هذا عن رجل مجهول لا يدري أصدق في ادعائه الصحة أم لا؟ ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لأن الخمس من جملة الغنمية يستحقه دون أهل الغنمية من لم يشهد الغنمية بلا خلاف، فالسلب مضموم إلى ذلك بالنص.

ثم يقال لهم: هلا احتججتم بهذا الخبر على أنفسكم في قولكم: إن القاتل أحق بالسلب من غيره إذا قال الإمام: من قتل قتيلا فله سلبه، فكان هذا الخبر عندكم خصوصاً بقول من لا وزن له عند الله تعالى ولم تحصوه بقول من لا إيمان لكم إن لم تسلموا لأمره وقضائه، تباً لهذه العقول المكيدة.

وموهووا بما روي من طريق عمرو بن وقاد عن موسى بن يسار عن مكحول عن جنداء بن أبي أيماء وأن حبيب بن مسلمة قتل قتيلا فأراد أبو عبيدة أن يخاصس سلبه، فقال له حبيب: إن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل، فقال له معاذ: فمألاً يا حبيب، سيئت رسول الله ﷺ يقولون: إنما للمرء ما طلبت به نفسُ إماميه.

قال أبو حمزة: وهذا خبر سوء مكنوز بلا شك، لأنه من رواية عمرو بن وقاد، وهو منكرو الحديث قاله البخاري وغيره: عن موسى بن يسار، وقد تركه يحيى القطان.

وقد روينا عن موسى هذا أنه قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ أعراباً حفاة فجتنا نحن أبناء فارس فلخصنا هذا الذين - فانظروا بنو يحنون على السنن الثابتة.

ثم عن مكحول عن جنداء - ومكحول لم يدرك جنداء. ثم لو صح لكان حجة عليهم، لأنه مبطل لقولهم: إن الذي وجد الركاز له أن يفرقه بجميعه دون طبيب نفس إمامه.

ثم نقول للمحتج بهذا الخبر: أرايت إن لم تطب نفس الإمام لبعض الجيش بسهمهم من الغنمية أبطل بذلك حقهم؟ إن هذا لعجيب وهم لا يقولون بهذا؛ فصاروا أوكّ خالف لما حققوه

لهم؛ فابطلوا بهذا الدليل قولكم: إن الإمام إذا قال: السلب للقاتل كان له.

فقد جعلتم قول إمامٍ لله لا تحب طاعته حجة على الآي، ولم تجعلوا قول الإمام الذي لا إمامة لأحد إلا بطلاعه بيناً للآية، وهذا عجب جداً ثم أعجب شيء أنهم لا يحتجون بهذه الآية على أنفسهم في قولهم: إن الأرض المغنومة لا حسن فيها، وهذا موضع الاحتجاج بالآية حقاً وذكروا خبراً:

رويناه من طريق عوف بن مالك الأشجمي في «أبُو رجلٍ قتل فارساً من الروم يوم مؤنة وأخذ ملاحه وفرسه، فبعث إليه خالد بن الوليد فأخذ من السلب قال عوف: فأتيت خالداً فقلتُ له: أما علمت أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل، قال: بلى، ولكني استخترته، قلت: لترد أو لا عرفتك عند رسول الله ﷺ فأبى أن يرد عليه، قال عوف: فاجتمعنا عند رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال النبي ﷺ: يا خالد ما حملك على ما صنعت؟ فقال: يا رسول الله استخترته، فقال عليه السلام: يا خالد رد عليه ما أخذت منه، قال عوف: فقلتُ له: دونك يا خالد، ألم أبا ذلك، فقال النبي ﷺ وما ذلك؟ قال: فأخبرته فغضب رسول الله ﷺ وقال: يا خالد لا ترد عليه، هل أتتكم ناركون لي أمزاني؟ لكم صفوة أمرهم وعليهم كدره.

قال أبو حمزة: لا حجة لهم في هذا، بل هو حجة عليهم لوجوه.

أولها: أن فيه نصاً جلياً أن النبي ﷺ قضى بالسلب للقاتل - وهذا قولنا.

وثانيها: أنه عليه السلام أمر خالداً بالرد عليه.

وثالثها: أن في نصه أن النبي ﷺ إنما أمره بأن لا يرد عليه، لأنه علم أن القاتل صاحب السلب أعطاه بطيب نفس ولم يطلب خالداً به، وأن عوفاً يتكلم فيما لا حق له فيه وهذا هو نص الخبر.

ورابعها: أنه لو كان كما يوهمون لما كان لهم فيه حجة، لأن يوم حنين الذي قال فيه عليه السلام: «من قتل كافراً فله سلبه» كان بعد يوم مؤنة، بلا خلاف، ويوم حنين كان بعد فتح مكة، وقد كان قتل جعفر، وزيد بن حارثة، وأبُو رباحة رضي الله عنهم قبل فتح مكة يوم مؤنة، فيوم حنين حكمه ناسخ لما تقدم لو كان خلافة.

وموهووا أيضاً بخبر قتل أبي جهل يوم بدر وأن رسول الله ﷺ قضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح وهو أحد قاتليه.

واحتجوا به، وهذا فعلٌ من لا ورع له.

وقالوا: قد روي من طريق غالب بن حجرة عن أم عبد الله بنت الملقام بن التلب عن أبيها عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَتَى بِمَوْتَى فَلَهُ سَلْبُهُ» قالوا: فقولوا بهذا أيضاً.

قال أبو محمد: فقلنا إنما يلزم القول بهذا من يقول بمحدث مشير بن عبيد الحمصي لا بصادق أقل من عشرة دراهم، ومن يقول بمحدث أبي زيد مولى عمرو بن حريش في إباحة الوضوء بالخرم، وتلك النطاخ والمترديات. فهذا الخبر مضاف إلى تلك.

وأما من لا يأخذ إلا بما روى الثقة عن الثقة فليس يلزمه أن يأخذ بما رواه غالب بن حجرة المجهول عن أم عبد الله بنت الملقام التي لا يدري من هي، عن أبيها الذي لا يعرف، والقوم في عمن نعوذ بالله مما ابتلاهم به، وتالله لو صح قلنا به ولم نجد في أنفسنا حرجاً منه.

فإن ذكروا:

ما روّاه من طريق سعيب عن قتادة وقد قيل: إن عمرو بن شعيب رواه عن أبيه عن جده في سبب نزول الأنفال أن النبي ﷺ كان يقتل الرجل من المسلمين سلب الكافر إذا قتله، فأمرهم أن يرد بعضهم على بعض، قال: «اتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم» أي ليرد بعضهم على بعض.

قال أبو محمد: وهذا لا شيء لأنها صحيفة ومرسل، ولو صح لكان في أمر يدر وقد قلنا: إن القضاء بالسلب للقاتل كان في حين بعد ذلك بأعوام سنة أو نحوها.

ثم هوها بقياسات سخيفة كلها لازم لهم وغير لازم لنا. منها: أن قالوا: لما كان الغنائم ليس أحق بما غنم كان القاتل في السلب كذلك؛ ولو كان السلب حقاً للقاتل لكانت الأسلاب - إذا لم يعرف قاتل أهلها - موقوفة كاللقطه.

قال أبو محمد: القياس باطل، وإنما يلزم القياس من صحته، وهم يصحّونه فهو لهم لازم فليطلوا بهاتين الأحويتين قولهم: إن السلب للقاتل إذا قال الإمام قبل القتال: من قتل قتيلاً فله سلبه - فهذا يلزمهم إذ عدلوا هذا الإلزام على أنفسهم.

وأما نحن فنقول: إن كل مال لا يعرف صاحبه فهو في مصالح المسلمين، وكل سلب لا تقوم لقاتله يئنه فهو في جلة الغنمة بحكم رسول الله ﷺ ونص قوله لا تعداه والحمد لله رب العالمين.

قال أبو محمد: ويخفى من هذا أن الله تعالى قال: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قُضِيَ إِلَيْهِمْ أَمْرٌ أَنْ يَتَّخِذُوا لَهُمْ

الْخِزْيَةَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ» وقد قضى رسول الله ﷺ أن السلب للقاتل إذا قامت له يئنه، فإن كانت طاعته عليه السلام واجبة فالسلب حق للقاتل متى قامت له به يئنه ولا خيرة لأحد - لا إمام ولا غيره - في خلاف ذلك، لنص كلام الله تعالى، وإن كانت طاعته عليه السلام ليست واجبة فهذا كفر من قائلو، وإذا لم يكن السلب من حق القاتل بقوله عليه الصلاة والسلام: إنه له إذا قامت له به يئنه، فمن أين خرج لهم؟ وأين وجدوا ما يوجب قولهم الفاسد؟ في أن الإمام إذا قال: من قتل قتيلاً فله سلبه. كان السلب حقيقاً للقاتل، ولا نعمي عين للإمام أن يكون قوله تحريراً أو إيجاباً. فظهر فساد قولهم جلة وتعرّبه من الدليل.

وهو قول لم يحفظ قط قبلهم لا عن صاحب، ولا عن تابع، وبالله تعالى التوفيق.

٩٥٦- مسألة: وإن نفل الإمام من رأس الغنمية -

بعد الخمس وقبل القسمة - من رأى أن ينقله ممن أغنى عن المسلمين، ومن مع من الشاء اللواتي يتنصع بهن أهل الجيش، ومن قاتل ممن لم يبلغ، فحسن.

وإن رأى أن ينقل من أتى بمغنم في الدخول ربع ما ساق بعد الخمس فائق، أو ثلث ما ساق بعد الخمس فائق، لا أكثر أصلاً، فحسن، لما:

روّاه من طريق مسلم أخبرنا عبد الملك بن شعيب بن الليث حدثني أبي عن جدي حدثني عبيد بن خالد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْقِلُ بَعْضَ مَنْ يَبْتَغِ مِنَ السَّرَايَا لَأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً مِثْرَى قِسْمَةِ عَامَّةِ الْجَيْشِ، وَالْخُمْسُ فِي ذَلِكَ وَاجِبٌ كُلُّهُ».

ومن طريق أبي داود أخبرنا محمود بن خالد أخبرنا مروان بن محمد أخبرنا يحيى بن حمزة قال: سمعت أبا وهب يقول: سمعت مكحولاً قال: سمعت زياد بن جارية سمعت حبيب بن مسلمة يقول «شهدت رسول الله ﷺ ينقل الربع في البداة والثلث في الرجعة».

ومن طريق محمد بن عبد السلام الحشني أخبرنا محمد بن المنثري أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن الحارث عن سليمان بن موسى عن مكحول عن أبي سلام عمطور الحشني عن أبي أمامة الباهلي عن عباد بن الصامت إن رسول الله ﷺ «كَانَ يُنْقِلُ فِي الْبِدَاةِ الرَّبْعَ وَفِي الْقُفُولِ الثَّلَاثَ».

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عفان بن مسلم عن أبي

وهو قولُ طريقِ البخاريّ أخبرنا سَدَّدُ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ عَنْ عَابَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ «أَنَّهُمْ أَصَابُوا غَنَائِمَ فَقَسَمَهَا النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمْ فَعَدَلَ بَعِيرًا بِعَشْرِ شِيَاهٍ».

فَصَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا قَسَمَ أَعْيَانُ الْغَنِيمَةِ. وَأَيْضًا فَإِنَّ حَقَّهُمْ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا غَنِمُوا، فَيُعْطَى حَقُّهُمْ وَأَمَّا هَلْ يَبْغِي رِضًا مِنْ جَمِيعِهِمْ أَوْ هَلْ يَأْخُذُهُمْ عَنْ آخِرِهِمْ لَا يَجُوزُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فَإِنَّ رِضَى الْجَيْشِ كُلِّهِمْ بِالْبَيْعِ إِلَّا وَاحِدًا فَلَهُ ذَلِكَ وَيُعْطَى حَقُّهُ مِنْ عَيْنِ الْغَنِيمَةِ، وَيَبَاحُ إِنْ أَرَادَ الْبَيْعَ. قَالَ تَعَالَى: «لَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا».

وبهذا جاءت الآثارُ في حَتِينَ، وَبَدْرٍ، وَغَيْرِهِمَا، كَقَوْلِ عَلِيٍّ: إِنَّهُ وَقَعَ لِي شَارِفٌ مِنَ الْغَنِيمِ، وَكَوَقُوعِ جَوِيرِيَّةٍ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فِي سَهْمٍ نَابِتٍ بَيْنَ قَيْسِ بْنِ الشَّامِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ كَثِيرٌ.

وكذلك بعدَ النَّبِيِّ ﷺ كَقَوْلِ ابْنِ عَمَرَ، وَقَعَتْ فِي سَهْمِي يَوْمَ جَلْوَاءَ جَارِيَةً.

وهو قولُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ - وَغَيْرِهِ.

ومن طريقِ عبدِ الرزّاقِ عن ابنِ جريجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَكْرَهُ بَيْعَ الْخَمْسِ حَتَّى يَقْسَمَ، وَلَا نَعْرِفُ لَهُمْ خُلَافَةً مِنَ الصَّحَابَةِ أَصْلًا.

وَأَمَّا تَعْجِيلُ الْقِسْمَةِ فَإِنَّ مَطْلَ ذِي الْحَقِّ لِحَقِّهِ ظَلَمٌ، وَتَعْجِيلُ إِعْطَاءِ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقُّهُ فَرَضٌ، وَالْخَفِيُّونَ يَقُولُونَ: مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْجَيْشِ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، أَوْ قَتَلَ فِي الْحَرْبِ فَلَا سَهْمَ لَهُ.

قَالَ: فَلَوْ خَرَجُوا عَنْ دَارِ الْحَرْبِ فَلَحِقَ بِهِمْ مَدَّةٌ قَبْلَ خُرُوجِهِمْ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ فَحَقَّهُمْ مَعَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ - وَهَذَا ظَلَمٌ لَا خُفَاءَ بِهِ، وَقَوْلُ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ بِغَيْرِ بَرَاهِنٍ؛ بَلَى كُلُّ مَنْ شَهِدَ شَيْئًا مِنَ الْقِتَالِ الَّذِي كَانَ سَبَبَ الْغَنِيمَةِ، أَوْ شَهِدَ شَيْئًا مِنْ جَمْعِ الْغَنِيمَةِ فَحَقُّهَا يَوْرَثُ عَنْهُ، وَمَنْ لَمْ يَشْهَدْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهَا - فَهَلْ سَمِعَ بَظْلَمَ أَتْبَعَ مِنْ مَنَعَ مِنْ قَاتِلٍ وَغَنَمَ وَإِعْطَاءَ مَنْ لَمْ يَقَاتِلْ وَلَا غَنَمَ.

وَأَمَّا الْأَرْضُ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ اخْتَلَفُوا.

فروينا أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ، وَبِلَالًا، وَغَيْرَهُمْ دَعَا إِلَى قِسْمَةِ الْأَرْضِ، وَأَنَّ عَمَرَ، وَعَلِيًّا، وَمَعَادًا، وَأَبَا عُبَيْدَةَ، رَأَوْا إِيقَاعَهَا رَأْيًا مِنْهُمْ، وَإِذْ تَنَازَعُوا فَالْمَرْدُودُ إِلَيْهِ هُوَ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى الرَّدَّ إِلَيْهِ

عَوَانَةً عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلِيبٍ عَنْ أَبِي الْجَوَيْرِيَّةِ قَالَ لِي مَعْنُ بْنُ يَزِيدَ السَّلْمِيُّ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَقْلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِ الْخُمْسِ» وَقَالَ بِهَذَا طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ.

روينا من طريقِ حمّادِ بنِ سلمةٍ أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيَّ قَدِمَ عَلَى عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ فِي قَوْمِهِ يَرِيدُ الشَّامَ فَقَالَ لَهُ عَمْرٌ: هَلْ لَكَ أَنْ تَأْتِيَ الْكُوفَةَ وَتَنْفِلَ الثَّلَثَ مِنْ بَعْدِ الْخُمْسِ مِنْ كُلِّ أَرْضٍ وَشَيْءٍ؟

ومن طريقِ عبدِ الرزّاقِ عن ابنِ جريجٍ أَخْبَرَنِي سَلِيمَانُ بْنُ مُوسَى قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَنْفِلُونَ أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثِ حَتَّى إِذَا كَانَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ أَنَّهُ لَمْ يَلْعَنَّا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَفَلَ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ.

وهو قولُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: الْخُمْسُ قَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَهْلِهِ الَّذِينَ سَمَى، فَانْفَلَتْ مِنْهُ مِنْ سَهْمِ النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، وَهُوَ خُمْسُ الْخُمْسِ، وَسَائِرُ الْغَنِيمَةِ لِلْغَنَائِمِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا أَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى إِخْرَاجَهُ، أَوْ أَوْجِبَ إِخْرَاجَهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ وَلَيْسَ إِلَّا السَّلْبُ جَلَّةٌ لِلْقَاتِلِ، وَتَنْفِيلُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الرِّبْعِ فَاغْلُ، أَوْ الثَّلَاثِ فِي الْقَوْلِ فَاغْلُ.

وكذلك:

كما روينا عن أَنَسٍ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، لَا تَنْفَلُ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ وَإِلَّا تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٩٥٧ - مسألة: وتقسّم الغنائم كما هي بالقيمة ولا تباع، لأنّه لم يأت نصٌّ بيوعها، وتعجلُ القسمة في دار الحرب، وتقسّم الأرض وتخمّس، كسائر الغنائم، ولا فرق، فإن طابث نفوسُ جميع أهلِ العسكرِ على تركها أوقفها الإمام حيث يشاء للمسلمين وإلا فلا، ومن أسلم نصيبه كان من لم يسلم على حقه، لا يجوز غير ذلك.

وهو قولُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ.

وقال مالكٌ: تباعُ الغنيمةُ وتقسّمُ أثمانها وتوقفُ الأرضُ ولا تقسّمُ ولا تكونُ ملكاً لأحدٍ.

وقال أبو حنيفة: الإمامُ غيرُ إن شاء قسمها وإن شاء أوقفها، فإن أوقفها فهي ملكٌ للكفّار الذين كانت لهم، ولا تقسّمُ الغنائمُ إلا بعدَ الخروجِ من دارِ الحربِ.

قال أبو حمزة: بيّنَ ما قلنا قولُ اللَّهِ تَعَالَى: «تَكُلُّوا مِنْهَا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا» وَلَمْ يَقُلْ مِنْ أَثْمَانٍ مَا غَنِمْتُمْ.

أحدهما: أَنَّهُ أَخْبَرَ ﷺ عَنْ الْجِزْيَةِ الْمَضْرُوبَةِ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْبِلَادِ إِذَا تَحَتَّتْ - وَهِيَ قَوْلُنَا - لِأَنَّ الْجِزْيَةَ بِلَا شَكٍّ وَاجِبَةٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَلَا نَصٍّ يَرْجِبُ الْخَرَاجَ الَّذِي يَدْعُونَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ إِنْفَارٌ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِسُوءِ الْعَاقِبَةِ فِي آخِرِ الْأَمْرِ، وَالْأَسْلَمِينَ سَيَمْنَعُونَ حَقُوقَهُمْ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ وَيَعْوِدُونَ كَمَا يَدْعُوا، وَهَذَا أَيْضًا حَقٌّ قَدْ ظَهَرَ - وَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ - فَعَادَ هَذَا الْخَبَرُ حُجَّةً عَلَيْهِمْ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: فَإِذَا لَا دَلِيلَ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِمْ فَلَنَذْكُرَ الْآنَ الْبَرَاهِينَ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَوْزَكُمُ أَرْضَهُمْ وَبَنَاتَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ فَسَوَّى تَعَالَى بَيْنَ كُلِّ ذَلِكَ وَلَمْ يَفَرِّقْ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَفَرِّقَ بَيْنَ حَكْمِ مَا صَارَ إِلَيْنَا مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ مِنْ مَالٍ، أَوْ أَرْضٍ بِنَصِّ الْقُرْآنِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَسُوا أَمَّا غَنَبْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنْ لِلَّهِ خُسْئُهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَى﴾.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ هُوَ الْمُسْتَدِيرُ أَخْبَرَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ هُوَ الْقَزْزَارِيُّ - عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ حَدَّثَنِي ثَوْرٌ عَنْ سَالِمِ مَوْلَى ابْنِ مَطِيعٍ - أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: اقْتَحَنَّا خَيْبَرَ فَلَمْ نَغْنَمْ ذَهَبًا، وَلَا فِضَّةً إِلَّا مَا غَنِمْنَا الْإِبِلَ، وَالْبَقَرُ، وَالْمَتَاعَ، وَالْحَوَائِطَ.

فَصَحَّ أَنَّ الْخَوَائِطَ، وَهِيَ: الضِّيَاعُ، وَالْبَسَائِنُ: مَغْنُومَةٌ كَسَائِرِ الْمَتَاعِ فَهِيَ خُمُسَةُ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَالْخُمُسُ مَقْسُومٌ بِلَا خِلَافٍ وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوَيْهِ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ مَنِئِبَةِ أَخْبَرَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا قَرْيَةٌ تَبْتِمُوها، وَأَقْمَسْتُمْ فِيهَا فَتَهْتِكُمْ فِيهَا، وَإِنَّمَا قَرْيَةٌ غَصَّتْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَإِنَّ خُسْئَهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ، وَهَذَا نَصٌّ جَلِيٌّ لَا يَحْصَى عَنْهُ.

وَقَدْ صَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ أَرْضَ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَخَيْبَرَ. ثُمَّ الْعَجَبُ كُلُّهُ: أَنَّ مَالَكًا قَدْ هَانَا عَنْهُ، ثُمَّ فِيمَا ذَكَرْتُمْ وَقِفْ، فَلَمْ يَجِدْ كَيْفَ يَعْمَلُ فِي خُرَاجِهَا، وَأَقْرَأَ أَنَّهُ لَا يَدْرِي فَعَلَّ عَمَرَ فِي ذَلِكَ، فَهَلْ فِي الْأَرْضِ عَجَبٌ مِنْ جِهَالِهِ يُجْعَلُ حُجَّةً؟

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَاتَّخَذَ فِي ذَلِكَ بَرَوَائِدَ غَيْرَ قَوِيَّةٍ جَاءَتْ عَنْ عَمَرَ، وَتَرَكَ سَائِرَ مَا رَوَى عَنْهُ، وَتَحَكَّمُوا فِي الْخَطَأِ بِلَا بَرَهَانٍ، وَقَدْ تَقَصَّيْنَا ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْإِصْصَالِ - وَاللَّهُ السَّمْعَانُ وَلِلَّهِ تَعَالَى الْحَمْدُ فَكَيْفَ وَالرَّوَايَةُ عَنْ عَمَرَ الصَّحِيحَةُ هِيَ قَوْلُنَا.

كَمَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بِنِ الْحُسَيْنِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بِنِ رِفَاعَةَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَنَا أَبُو عِيْدٍ أَخْبَرَنَا

إِذْ يَقُولُ: ﴿وَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ فَوَجَدْنَا مِنْ قَدْ عَمَرَ فِي ذَلِكَ يَذْكُرُ:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عَمَرُ: لَوْلَا آخِرُ الْمُسْلِمِينَ مَا افْتَحَتْ قَرْيَةٌ إِلَّا قَسَمْتُهَا كَمَا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذَا أَعْظَمُ حُجَّةٍ عَلَيْهِمْ لَوْ جُودَ. أَوْفَاهُ: إِقْرَارُ عَمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ خَيْبَرَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ أَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ نَظَرًا لِأَخْبَرِ الْمُسْلِمِينَ، وَالَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ فَهَوُا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَنْظَرَ لِأَوَّلِ الْمُسْلِمِينَ وَلِأَخْرَجِهِمْ مِنْ عَمَرَ، فَمَا رَأَى هَذَا الرَّأْيَ؛ بَلْ أَبْقَى لِأَخْبَرِ الْمُسْلِمِينَ مَا أَبْقَى لِأَوَّلِهِمْ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّمَا الْغَنِيمَةُ، وَإِنَّمَا الشَّهَادَةُ، وَأَبْقَى لَهُمْ مَوَارِثَ مَوْتَاهُمْ، وَالْتَّجَارَةَ، وَالْمَاشِيَةَ، وَالْحَرْثَ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ قَدْ خَالَفَ عَمَرَ الزَّيْبِيُّ، وَلَيْسَ بَعْضُهُمْ أَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ مِنْ بَعْضٍ؛ فَحَتَّى لَوْ صَحَّ عَنْ عَمَرَ ﷺ مَا ظَنَّهُ بِهِ لَمَا كَانَ هُمْ فِيهِ حُجَّةً، وَلَكِنْ رَأَى مِنْهُ غَيْرَهُ خَيْرٌ مِنْهُ، وَهَوُا مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ كَيْفَ وَعَمَرَ قَوْلُهُ كَقَوْلِنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، كَمَا تَبَيَّنَ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَهَذَا الْخَبَرُ مِنْ عَمَرَ يَكْذِبُ كُلُّ مَا مَوْهُوًا بِهِ مِنْ أَحَادِيثٍ مَكْذُوبَةٍ مِنْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَنْقَسِمْ خَيْبَرَ كُلَّهَا، فَهَمَّ دَابًّا يَسْعُونَ فِي تَكْذِيبِ قَوْلِ عَمَرَ نَصْرًا لِرَأْيِهِمُ الْفَاسِدِ وَظَنَّهُمُ الْكَاذِبِ.

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عَمَرَ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ عَشْتُ إِلَى قَابِلٍ لَا تَنْتَحِ قَرْيَةٌ إِلَّا قَسَمْتُهَا كَمَا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ - فَهَذَا رَجُوعٌ مِنْ عَمَرَ إِلَى الْقِسْمَةِ.

وَاحْتَجُّوا بِغَيْرِ صَحِيحٍ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْعَتِ الْعِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَفَقِيرَهَا، وَمَنْعَتِ الشَّامُ مِثْلَهَا وَدِينَارَهَا، وَمَنْعَتِ بَصْرٌ إِزْدَنْهَا وَدِينَارَهَا وَعُدَّتُمْ كَمَا بَدَأْتُمْ.

قَالُوا: فَهَذَا هُوَ الْخَرَاجُ الْمَضْرُوبُ عَلَى الْأَرْضِ، وَهُوَ يَرْجِبُ إِقْفَانَهَا.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذَا تَحْرِيفٌ مِنْهُمْ لِلْخَبَرِ بِالْبَاطِلِ وَأَدْعَاءُ مَا لَيْسَ فِي الْخَبَرِ بِلَا نَصٍّ وَلَا دَلِيلٍ، وَلَا يَخْلُو هَذَا الْخَبَرُ مِنْ أَحَدٍ وَجْهَيْنِ فَقَطْ، أَوْ قَدْ يَجْمَعُهُمَا جَمِيعًا بظَاهِرٍ لَفْظِهِ.

هشيم أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال: كانت بجيلة ربع الناس يوم القادسية فجعل لهم عمر ريس السواد فاخذوا ستين، أو ثلاثاً فوجد عمار بن ياسر إلى عمر بن الخطاب ومعه جرير بن عبد الله، فقال عمر: يا جرير لولا أنني قاسم مستول لكتم على ما جعل لكم، وأرى الناس قد كثروا فأرى أن تردّه عليهم. ففعل جرير ذلك، فقالت أم كرز البجليّة: يا أمير المؤمنين إن أبي هلك وسهمه ثابت في السواد وإني لم أسلم. فقال لها عمر: يا أم كرز إن قومك قد صنعوا ما قد علمت، فقالت: إن كانوا صنعوا ما صنعوا فإني لست أسلم حتى تحملني على ناقة ذلول عليها قطيفة حراء وغلاً كفي ذمياً. ففعل عمر ذلك، فكانت الذعّب تحمّل ثمانين ديناراً، فهذا أصح ما جاء عن عمر في ذلك - وهو قولنا، فإنه لم يوقف حتى استطاب نفوس الغالين وورثة من مات منهم؛ وهذا الذي لا يجوز أن يظن بعمر غيره، ورب قضية خالفوا فيها عمر بما قد ذكرناه قبل من تخميسه السلب وإماضه سائر للقاتل وغير ذلك، ومن عجاتهم إسقاطهم الجزية عن أهل الخراج.

وقد رويناه من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا حفص بن غياث عن محمد بن قيس عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي عن عمر، وعليّ أنّهما قالوا: إذا أسلم وله أرض وضعنا عنه الجزية وأخذنا منه خراجها.

حدثنا ابن أبي شيبة عن هشيم عن حصين أن رجلين من أهل البس أسلما فكتب عمر إلى عثمان بن حنيف أن يرفع الجزية عن رموسهما وأن يأخذ الطسق من أرضيهما.

حدثنا ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع أخبرنا سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب أن دهقانة من نهر الملك أسلمت فقال عمر: ادفعوا إليها أرضها تؤذي عنها الخراج.

أخبرنا ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن سفيان عن جابر عن الشعبي أن الرقيق دهقان التهرين أسلم ففرض له عمر في الفقين، ووضع عن رأسه الجزية، وألزمه خراج أرضه.

فإن قيل: حديث ابن عون مرسل.

قلنا: سبحانه الله وإذ روي المرسل عن معاذ في اجتihad الرأي كان حجةً والآن ليس بحجة، ولا يعرف لمن ذكرنا مخالف من الصحابة.

الجزية أقروا على ذلك مع الصغار.

وقال أبو حيفة ومالك: أما من لم يكن كتابياً من العرب خاصة بالإسلام أو السيّف.

وأما الأعاجم والكتابي وغيره سواء، ويقر جميعهم على الجزية.

قال أبو محمد: هذا باطل لقول الله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْصِرُوهُمْ وَأَقْلَبُوا أَلْفَهُمْ كُلٌّ مُرْصِدٌ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ فلم يخص تعالى عربياً من عجمي في كلا الحكمين.

وصح أنه عليه السلام أخذ الجزية من مجوس هجر؛ فصح أنّهم من أهل الكتاب، ولولا ذلك ما خالف رسول الله ﷺ كتاب ربه تعالى.

فإن ذكرنا ما روي عن النبي ﷺ من قوله: «إنما أريدكم على كلمة تدين لهم بها العرب ثم تؤذي بها العجم الجزية» فلا حجة لهم في هذا؛ لأنهم لا يختلفون في أن أهل الكتاب من العرب يؤدّون الجزية، وأن من أسلم من العجم لا يؤذي الجزية.

فصح أن هذا الخبر ليس على عموم، وأنه عليه السلام إنما عني باداء الجزية بعض العجم لا كلّهم، وبين تعالى من هم، وأنهم أهل الكتاب فقط.

والعجب كله أنهم جعلوا قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا مَنَا بُعْدُ وَإِنَّا فِدَاءُ﴾ منسوخاً بقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ ولم يجعلوا ذلك ميّناً لقوله عليه السلام: «تؤذي إليكم الجزية» ولو قبلوا لأصابوا وهذا تحكّم بالباطل.

وقالوا: قال الله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ فقلنا: اتهم أول من يقول: إن العرب الوثنيين يكرهون على الإسلام، وإن المرتد يكره على الإسلام.

وقد صح أن النبي ﷺ أكره مشركي العرب على الإسلام، فصح أن هذه الآية ليست على ظاهرها وإنما هي فيمن نهانا الله تعالى أن نكرهه، وهم أهل الكتاب خاصة - وقلنا هذا هو قول الشافعي وأبي سليمان، وبالله تعالى التوفيق.

٩٥٩ - مسألة: والصغار هم أن يجري حكم الإسلام عليهم، وأن لا يظهروا شيئاً من كفرهم، ولا تما يحرم في دين

٩٥٨ - مسألة: ولا يقبل من كافر إلا الإسلام، أو الرجال والنساء في ذلك سواء - حاشا أهل الكتاب خاصة، وهم اليهود والنصارى، والمجوس فقط، فإنهم إن أعطوا

الإسلام.

قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا يُلَوْهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾. ويؤيد تغلب وغيرهم سواء لأن الله تعالى ورسوله ﷺ لم يفرقا بين أحد منهم، ويجمع الصغار شروط عمر ﷺ عليهم.

أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ النَّخَّاسِ أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ عَمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الصَّفَّارِ أَخْبَرَنَا أَبُو الْفَضْلِ الرَّيْصُ بْنُ تَغْلِبٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَقِبَةَ عَنْ أَبِي الْعِزَّازِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مَرْثُودٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ قَالَ: كَتَبَ لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ حِينَ صَلَّحَ نَصَارَى الشَّامِ وَشَرَطَ عَلَيْهِمْ: أَنْ لَا يَجِدُوا فِي مَدِينَتِهِمْ وَلَا مَا حَوْلَهَا دِيرًا، وَلَا كَنِيسَةً، وَلَا قَلْبَةً وَلَا صُومَعَةً وَاهِبًا، وَلَا يَجِدُوا مَا خَرِبَ مِنْهَا، وَلَا يَمْنَعُوا كَنَائِسَهُمْ أَنْ يَنْزِلَهَا أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَ لَيَالٍ يَطْعَمُونَهُمْ، وَلَا يَزُورُوا جَاسُوسًا، وَلَا يَكْتُمُوا غَشًّا لِلْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَعْلَمُوا أَوْلَادَهُمُ الْقِرَآنَ، وَلَا يَظْهَرُوا شُرَكَاءَ، وَلَا يَمْنَعُوا ذَوِي قُرَابَاتِهِمْ مِنَ الْإِسْلَامِ إِنْ أَرَادُوهُ، وَأَنْ يَوْقِرُوا الْمُسْلِمِينَ، وَيَقُومُوا لَهُمْ مِنْ مَجَالِسِهِمْ إِذَا أَرَادُوا الْجُلُوسَ، وَلَا يَنْتَشِبُوا بِالْمُسْلِمِينَ فِي شَيْءٍ مِنْ لِبَاسِهِمْ: فِي قَلَنْسَوْةٍ وَلَا عِمَامَةٍ وَلَا نَعْلَيْنِ، وَلَا فَرْقِ شَعْرٍ، وَلَا يَكْتُمُوا بِكَلَامِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَكْتُمُوا بِكَانَتِهِمْ، لَا يَرْكَبُوا سَرَجًا، وَلَا يَتَقَلَّدُوا سَيْفًا، وَلَا يَتَخَذُوا شَيْئًا مِنَ السَّلَاحِ، وَلَا يَنْقُشُوا خَوَاتِيمَهُمْ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَلَا يَبِيعُوا الْخُمُورَ، وَأَنْ يَجِزُّوا مَقَادِمَ رَدِّهِمْ، وَأَنْ يَلْزَمُوا زَهْمَ حَيْشِمَا كَلَّوْا، وَأَنْ يَشْدُوا الزَّنَانِيرَ عَلَى أَوْسَاطِهِمْ، وَلَا يَظْهَرُوا صَلْبِيًّا وَلَا شَيْئًا مِنْ كَتِفِهِمْ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرَقِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَجَاوِرُوا الْمُسْلِمِينَ مَوَاتِهِمْ، وَلَا يَضْرِبُوا نَاقُوسًا إِلَّا ضَرْبًا خَفِيفًا، وَلَا يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْقِرَاعَةِ فِي كَنَائِسِهِمْ فِي شَيْءٍ مِنْ حَضَرَةِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَخْرُجُوا سَعَاتَيْنِ وَلَا يَرْفَعُوا مَعَ مَوَاتِهِمْ أَصْوَاتَهُمْ، وَلَا يَظْهَرُوا التَّيْرَانَ مَعَهُمْ، وَلَا يَشْتَرُوا مِنَ الرَّبِيعِيِّ مَا جَرَتْ عَلَيْهِ سَهَامُ الْمُسْلِمِينَ.

فَإِنْ خَالَفُوا شَيْئًا تَمَّ شَرْطُهُ فَلَا دَنَةَ لَهُمْ، وَقَدْ حُلَّ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ مَا يَحِلُّ مِنْ أَهْلِ الْعَادَةِ وَالشَّقَاقِ.

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو: أَنَّ لَا يَجَاوِرُونَا بِخَنْزِيرٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَمَنِ الصَّغَارُ أَنْ لَا يُوْذَوْا مُسْلِمًا، وَلَا يَسْتَحْدِمُوهُ، وَلَا يَتَرَكُوا أَحَدًا مِنْهُمْ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ السُّلْطَانِ يَجْرِي لَهُمْ فِيهِ أَمْرٌ عَلَى مُسْلِمٍ.

٩٦٠ - مسألة: الجزية لازمة للحر منهم والعبد،

وَالذَّكْرَ، وَالْأُنْثَى، وَالْفَقِيرَ الْبَاثَ، وَالغَنِيَّ الرَّاهِبَ سِوَاهُ مِنَ الْبَالِغِينَ خَاصَّةً، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾.

وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الدِّينَ لَازِمٌ لِلنِّسَاءِ كَلِزْمِهِ لِلرِّجَالِ وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ بِالْفَرْقِ بَيْنَهُمْ فِي الْجِزْيَةِ صَحَّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أَنَّهُ فَرَضَ الْجِزْيَةَ عَلَى وَهْبَانَ الذِّيَارَاتِ، عَلَى كُلِّ وَاهِبٍ دِينَارِينَ.

وَمَنْ طَرِيقَ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّ عَمْرًا بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ عَتَقَاءِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا تُوْخَذُ الْجِزْيَةُ مِمَّنْ اعْتَقَهُ مُسْلِمٌ، أَوْ كَافِرٌ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سَلِيمَانَ: تُوْخَذُ الْجِزْيَةُ مِنْهُمْ وَمَا يَعْلَمُ لِقَوْلِ مَالِكٍ حِجَّةً أَصْلًا.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ صَحَّ عَنْ عَمْرِو ﷺ أَنَّ تُوْخَذُ الْجِزْيَةُ مِنْ كُلِّ مَنْ جَرَتْ عَلَيْهِ الْمَوَاسِي إِلَّا النِّسَاءَ.

قُلْنَا: أَنْتُمْ أَوَّلُ مَنْ خَالَفْتُمْ هَذَا الْحُكْمَ فَاسْقُطَتْ مُوَاهَا عَنْ الْمُعْتَقِينَ، وَالرَّهْبَانِ.

وَأَمَّا لَحْنُ فَلَا حِجَّةَ عِنْدَنَا فِي قَوْلِ أَحَدٍ غَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ جَاءَتْ فِي هَذَا آثَارٌ مُرْسَلَةٌ وَهِيَ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ شَقِيقِ بْنِ سُلَيْمَةَ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ إِلَى الْيَمَنِ وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ وَخَالِئَةٍ مِنْ أَهْلِ الذَّمِّ دِينَارًا أَوْ قِيَمَتَهُ مِنَ الْمُعَافَرِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: عَلَى هَذَا الْإِسْنَادِ عَوَّلُوا فِي اخْتِلَافِ التَّبَعِ مِنَ الثَّلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ وَالْمُسْنَى مِنَ الْأَرَبِيِّينَ، وَمِنْ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ خَبْرٌ حِجَّةً فِي شَيْءٍ غَيْرِ حِجَّةٍ فِي غَيْرِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: «فِي كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ: مَنْ كَرِهَ الْإِسْلَامَ مِنْ يَهُودِيٍّ، أَوْ نَصْرَانِيٍّ، فَإِنَّهُ لَا يُخَوَّلُ عَنْ يَدَيْهِ وَعَلَيْهِ الْجِزْيَةُ عَلَى كُلِّ حَالِمٍ ذَكَرٍ، أَوْ أُنْثَى، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، دِينَارًا وَأَنْبٍ مِنْ قِيَمَةِ الْمُعَافَرِ أَوْ عَرَضِيَّةٍ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عِيَّادٍ أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ ابْنِ الْمُعْتَمِرِ - عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةٍ قَالَ: «كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى مُعَاذٍ وَهُوَ بِالْيَمَنِ: فِي الْحَالِمِ، أَوْ الْحَالِمَةِ دِينَارًا، أَوْ عِدْلَهُ مِنَ الْمُعَافَرِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْحَفِيقُونَ، وَالْمَالِكِيُّونَ يَقُولُونَ: إِنْ الْمُرْسَلُ أَقْوَى مِنَ الْمُسْنَدِ وَيَأْخُذُونَ بِهِ إِذَا وَاقَعَهُمْ، فَالْفَرْضُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَأْخُذُوا هَاهُنَا بِهَا فَلَا مَرْسَلٌ أَحْسَنُ مِنْ هَذِهِ الْمَرَاثِلِ.

وَأَمَّا غَنٌّ فَإِنَّمَا مَعُونًا عَلَى عَمَمِ الْآيَةِ فَقَطْ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا تَوَخَّذُ الْجِزْيَةَ عَنْ يِقَاتِلُ.

قُلْنَا: فَلَا تَأْخُذُهَا مِنْ الْمَرْضَى، وَلَا مِنْ أَهْلِ بَلَدٍ مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ لَزَمُوا بِبُيُوتِهِمْ وَأَسْوَاقِهِمْ وَلَمْ يِقَاتِلُوا مُسْلِمًا.

فَإِنْ قَالُوا: أَوَّلُ الْآيَةِ ﴿فَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ بَيْنَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾.

قُلْنَا: نَعَمْ، أَمَرْنَا بِقِتَالِهِمْ إِنْ قَاتَلُونَا حَتَّى يُعْطِيَ جَمِيعَهُمِ الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ كَمَا فِي نَصِّ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ إِلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ.

وَالْمُعْجَبُ أَنَّ الْحَفِيزَيْنِ يَقِيمُونَ أَضْعَافَ الصَّدَقَةِ عَلَى بَنِي تَغْلِبَ مَقَامَ الْجِزْيَةِ، ثُمَّ يَضَعُونَهَا عَلَى النِّسَاءِ، ثُمَّ يَأْبُونَ مِنْ اخْتِذِ الْجِزْيَةِ مِنَ النِّسَاءِ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ نَهَى عَمْرُ عَنْ اخْتِذِهَا مِنَ النِّسَاءِ.

قُلْنَا: قَدْ صَحَّ عَنْ عَمْرٍ الْأَمْرُ بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَ كُلِّ ذِي عَمْرٍ مِنَ الْجُوسِ وَأَنْتُمْ تَخَالِفُونَهُ، وَفِي الْفَرْقِ قَدْ ذَكَّرْنَا مِنْهَا كَثِيرًا، فَلَا نَدْرِي مَتَى هُوَ عَمْرٌ حَقٌّ؟ وَلَا مَتَى هُوَ لَيْسَ حَقٌّ؟ فَإِنْ ادَّعَا إِجْمَاعًا كَذِبُوا، وَلَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ يَجِدُوا نَهْيًا عَنْ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِ عَمْرٍ - وَمَسْرُوقٌ أَدْرَكَ مَعَاذًا وَشَاهِدَ حَكَمَهُ بِالْيَمَنِ، وَذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَاطَبَهُ بِأَخِذِ الْجِزْيَةِ مِنَ النِّسَاءِ، وَمَنْ الْحَالُ أَنْ يُخَالَفَ مَعَاذَ مَا كَتَبَ إِلَيْهِ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيَأْلَهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ هِيبَاضٍ عَنْ لَيْشٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: يُقَاتِلُ أَهْلُ الْأَوْثَانِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَيُقَاتِلُ أَهْلُ الْكِتَابِ عَلَى الْجِزْيَةِ، وَهَذَا عَمْرٌ لِلرُّجَالِ وَالنِّسَاءِ - وَهَذَا قَوْلُنَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سَلِيمَانَ: لَا تَقْبَلُ الْجِزْيَةَ إِلَّا مِنْ كِتَابِي.

وَأَمَّا غَيْرُهُمْ: فَإِلَّا سِلَاحًا، أَوْ الْقَتْلَ - الرُّجَالُ وَالنِّسَاءُ - وَهِيَ نَصُّ الْقُرْآنِ. فَالْتَفَتُّ بَيْنَ كُلِّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَلَا يَحِلُّ الْبَتَّةُ أَنْ يَبْقَى غَاطِبٌ مَكْلُفٌ لَا يَسْلُمُ، وَلَا يُؤَدِّي الْجِزْيَةَ، وَلَا يَقْتُلُ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ. وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ فِي النِّسَاءِ مَكْلَفَاتٍ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ وَمِفَارِقَةِ الْكُفْرِ مَا يَلْزَمُ الرُّجَالُ سِوَاهُ سِوَاهُ، فَلَا يَحِلُّ إِيقَاؤُهُنَّ عَلَى الْكُفْرِ بِغَيْرِ قَتْلِ وَلَا جِزْيَةٍ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ بَاسْتِدَادٍ: «أُيْرُتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَآتَى رَسُولُ اللَّهِ،

وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، وَيُؤْمِنُوا بِمَا أُرْسِلْتُ بِهِ - فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّهَا وَجَسَابَتِهِمْ عَلَى اللَّهِ».

وَلَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ هَذِهِ الْوَرَاثَةَ كُلُّهَا هِيَ عَلَى النِّسَاءِ كَمَا هِيَ عَلَى الرُّجَالِ، وَأَنَّ أَمْوَالَهُنَّ فِي الْكُفْرِ مَقْنُونَةٌ كَأَمْوَالِ الرُّجَالِ؛ فَتَبِتَ بَقِيَّتُهَا أَنْهِنَّ لَا يَعْصَمُنَّ دِمَاءَهُنَّ وَأَمْوَالَهُنَّ إِلَّا بِمَا يَعْصَمُ الرُّجَالُ بِهِ أَمْوَالَهُمْ وَدِمَاءَهُمْ، أَوْ الْجِزْيَةَ إِنْ كُنَّ كِتَابِيَّاتٍ وَلَا بَدَلًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٩٦١ - مسألة: ولا يحلُّ السَّفرُ بالمصحفِ إلى أرضٍ الحَرْبِ لَا فِي عَسْكَرٍ وَلَا فِي غَيْرِ عَسْكَرٍ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرِ عَنْ أَبِيهِ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ خِشَافَةً أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ».

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ عَسْكَرٌ مَأْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا خَطَأٌ، وَقَدْ يَهْزُمُ الْعَسْكَرُ الْمَأْمُونُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْتَرِضَ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيُخَصَّ بِلَا نَصٍّ.

٩٦٢ - مسألة: ولا تحلُّ التَّجَارَةُ إِلَى أَرْضِ الْحَرْبِ إِذَا كَانَتْ أَحْكَامُهُمْ تَحْرِي عَلَى التَّجَارَةِ، وَلَا يَحِلُّ أَنْ يَحْمِلَ إِلَيْهِمْ سِلَاحٌ، وَلَا خَيْلٌ، وَلَا شَيْءٌ يَقْرُونَ بِهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

وَهُوَ قَوْلُ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَعَطَاءٍ، وَعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، وَغَيْرِهِمْ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا هَذَا بْنُ السَّرِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مِنْ دَخَلَ إِلَيْهِمْ لَغَيْرِ جِهَادٍ، أَوْ رِسَالَةٍ مِنَ الْأَمِيرِ فِائِمَةً سَاعَةً إِقَامَةً.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلُوا لَهُمْ مَا اسْتَغْنَوْا مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَبْلِ تُرْغِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ فَفَرَضَ عَلَيْنَا إِرْهَابَهُمْ، وَمَنْ أَعَانَهُمْ بِمَا يَحْمِلُ إِلَيْهِمْ فَلَمْ يَرْهَبْهُمْ؛ بَلْ أَعَانَهُمْ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ.

٩٦٣ - مسألة: ولا يحلُّ لأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ نَمًا غَسَمَ

جيش، أو سرقة شيئاً خيطاً فما فوقه.

وأما الطعامُ فكلُّ ما أمكن حمله فحرامٌ على المسلمين إلا ما اضطرُّوا إلى أكله ولم يجدوا شيئاً غيره.

وأما ما يقدرُ على حمله فحائزٌ لإفساده وأكله، وإن لم يضطروا إليه. وأما هذا فيما ملكوه.

وأما ما لم يملكوه من صيدٍ أو حجرٍ، أو عودٍ شعرٍ، أو ثمارٍ، أو غير ذلك، فهو كله مباحٌ كما هو في أرض الإسلام ولا فرق.

فإن عثرَ وجُلَّ: ﴿وَمَنْ يَغْلُظْ يَأْتِ بِمَا عَلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾.

روينا من طريق مالك بن نويرة بن زيد الدبلي عن أبي الغيث مولى ابن مطيع عن أبي هريرة أنه قال: «أُعْذِرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَبْدٌ أَسْرُهُ يُقَالُ لَهُ: مِدْعَمٌ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِوَادِي الْقُرَى فَيَنَابِذُ مِدْعَمٌ يَحْطُ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ سَهْمٌ غَائِرٌ فَأَصَابَهُ فَقَتَلَهُ؛ فَقَالَ النَّاسُ: هَيْبَتَا هَذِهِ الْجَنَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَلَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ الشُّعْلَةُ الَّتِي أَخَذَهَا يَوْمَ خَيْبَرَ مِنَ الْغَنَائِمِ لَمْ تَصِبْهَا الْمَقَامِسُ تَتَشَبَّعُ عَلَيْهِ نَارًا؛ فَلَمَّا سَمِعُوا ذَلِكَ جَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكِهِ، أَوْ شِرَاكَيْنِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: شِرَاكَ، أَوْ شِرَاكَيْنِ مِنْ نَارٍ وَالطَّعَامُ مِنْ جَمْعِ أَمْوَالِهِمْ.

فإن ذكرَ ذاكرٌ:

ما روينا من طريق ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جَيْشٌ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا وَغَسَلًا فَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُمْ الْخُمْسُ؛ فَهَذَا عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنْ كَثُرَ ذَلِكَ وَأَمُكِنَ حمله خَسَ وَلَا بَدَ.

وأما نحنُ فإنَّ الآيةَ زائدة على ما في هذا الخبر، وهي قوله تعالى: ﴿وَأَغْلُظُوا أَمَّا غَنِيمَتُكُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى﴾.

وحديثُ الغلولِ زائدٌ عليه، فيخرجُ هذا الخبرُ على أنه كان قبلَ نزولِ الخمسِ لا يجوزُ إلا هذا؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ بِالزَّكَاةِ فَرَضَ لَا يَجُزُّ تَرْكُهُ، وَغَنَى عَلَى بَقِيَّةٍ مِنَ الْآيَةِ، وَحَدِيثُ الْغُلُولِ غَيْرُ مُتَوَخِّينَ مَذْنُوبًا.

فإن ذكرُوا أيضاً حديثَ ابنِ عمرَ: «كُنَّا نَصِيبُ فِي مَغَازِينَا الْعَنْبَ وَالْعَسَلَ فَتَأْكَلُهُ وَلَا نَرْفَعُهُ» فهذا بينٌ وهو أنه كان لا يمكنُ حمله، إذ لم يرفعوه فأكله خيرٌ من إفساده، أو تركه.

وهكذا نقول.

فإن ذكرُوا حديثَ ابنِ مغفلٍ في جرابِ الشحم، فلا حجةَ لهم فيه لأنهم أوَّلُ مخالفٍ له فيقولون: لا يجزُّ أخذُ الجرابِ وإنما

يجزُّ عند بعضهم الشحمُ فقط.

وهذا خبرٌ قد:

رويناهُ بزيادةٍ بيان:

كما روينا من طريق محمد بن عبد الملك بن إسماعيل أخبرنا أحدُ بن زهيرٍ بن حربٍ أخبرنا عثمان بن مسلم، ومسلم بن إبراهيم قالوا: أخبرنا شعبة عن حميد بن هلال عن عبد الله بن مغفل قال: «كُنَّا مُصَاحِرِي خَيْبَرَ فَذُلُّنَا إِلَيْهَا جِرَابٌ فِيهِ شَحْمٌ فَأَزْدْتُ أَنْ أَخْذَهُ وَتَوَيْتُ أَنْ لَا نُعْطِيَ أَحَدًا مِنْهُ شَيْئًا فَاتَّفَقْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَلْفِي يَتَسَمَّى، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَخْذَهُ».

ثم لو صحَّ أنه أخذه لكان على ما ذكرنا من الحاجة إليه. يبين ذلك:

ما روينا من طريق البخاري أخبرنا علي بن الحكم الأنصاري أخبرنا أبو عروبة عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج عن جده قال: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِبَنِي الْحَافِيَةِ فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ فَأَصَابُوا إِيْلًا وَغَنَمًا وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي أَخْرِيَاتِ النَّاسِ فَعَجَّلُوا فَذَبَحُوا وَنَصَبُوا الْقُدُورَ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِيتْ، ثُمَّ قَسَمَ فَعَدَلَ عَشْرَةَ مِنَ الْغَنَمِ بِبَعِيرٍ فَلَمْ يَبِخْ لَهُمْ أَكْلَ شَيْءٍ إِذْ قَدْ كَانَتِ الْقِسْمَةُ قَدْ حَضَرَتْ فَيَصِلُ كُلُّ ذِي حَقٍّ إِلَى حَقِّهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ».

٩٦٤- مسألة: وكلُّ من دخل من المسلمين فغنم في أرض الحرب سواء كان وحده أو في أكثر من واحد بإذن الإمام وبغير إذنه فكل ذلك سواء، والخمسُ فيما أصيب، والباقي لمن غنمه؛ لقول الله تعالى: ﴿وَأَغْلُظُوا أَمَّا غَنِيمَتُكُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا غَنِيمَتُكُمْ﴾.

وقال أبو حنيفة: لا خسر إلا فيما أصابه جماعه.

قال أبو يوسف: تسعة فاكتر - وهذه أقوال في غاية الفساد لمخالفتها القرآن، والسنة، والمقول.

وقد قال تعالى: ﴿فَاتَّبَعُوا الَّذِينَ يَأُولُواكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَتَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ فلم يخصَّ بأمر الإمام ولا بغير أمره ولو أن إماماً نهى عن قتال أهل الحرب لوجبَّتْ معصيته في ذلك، لأنه أمرٌ بمعصية فلا سمح ولا طاعة له.

وقال تعالى: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ﴾ وهذا خطابٌ متوجهٌ إلى كلِّ مسلمٍ، فكلُّ أحدٍ مأمورٌ بالجهاد وإن لم يكن معه أحد.

وقال تعالى: ﴿فَتَقَرَّبُوا خِيفًا وَيَقَالُوا﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاتَّبِعُوا نُبَاتًا أَوْ اتَّبِعُوا جَمِيعًا﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾، فكلُّ شيءٍ فهو حلالٌ إلا ما فصلَّ لنا تحريمه ولم يفصل تحريمُ الفضَّةِ أصلاً إلا في الآيةِ فقط.

روينا من طريق أبي داود أخبرنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا جرير بن حازم أخبرنا قتادة عن أنسٍ قال: «كَانَتْ فَيْعَةً سَيِّفُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيْعَةً».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ففاسَ قومٌ على السَّيْفِ والحافِ المصحفِ والمنطقةِ ومنعوا من سائرِ ذلك؛ فلا القياسَ طردوا ولا النصوصَ اتبعوا.

والعجبُ كلُّ العجبِ من تحريمهم التحليِّ بالفضَّةِ في السَّرجِ واللِّجامِ ولا نهى في ذلك وإباحتهم لباسَ الحريرِ في الحربِ.

وقد صحَّ تحريمه جملةً.

٩٦٩ - مسألة: والزَّباطُ في الغُورِ حسنٌ، ولا يحلُّ الزَّباطُ إلى ما ليسَ غُوراً - كان فيما مضى غُوراً أو لم يكن - وهو بدعةٌ عظيمةٌ.

روينا من طريق مسلم أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الثَّماري أخبرنا أبو الوليد الطَّيَالِسِيُّ أخبرنا ليثُ هو ابنُ سعدٍ - عن أيوبَ بنِ موسى عن مكحول عن شرحبيل بن السَّطِّع عن سلمان الفارسيِّ سمعت: رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ: «زَّباطٌ يومٌ ويَلِكُ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ، وَأُجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ، وَأُورِنَ مِنْ الْفَتَنِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وكلُّ موضعٍ سوى مدينةِ رسولِ اللَّهِ ﷺ فقد كان ثُوراً ودارَ حربٍ، ومغزى جهادٍ؛ فتخصيصُ مكانٍ من الأرضِ كُلِّها بالقصدِ لأنَّ العدوَّ ضربٌ فيه دونُ سائرِ الأرضِ كُلِّها ضلالٌ، وحقٌّ، وإثمٌ، وفتنَةٌ، وبدعةٌ.

فإن كان لسجدةٍ فيه فهذا أشدُّ في الضلالِ لنهي النَّبيِّ ﷺ عن السَّفرِ إلى شيءٍ من المساجدِ حاشاً مسجدةً مكَّةَ، ومسجده بالمدينةِ، ومسجدةَ بيت المقدسٍ.

فإن كان ساحلٌ بحرٍ فساحلُ البحرِ كُلِّه من شرقِ الأرضِ إلى غربها سواءً، ولا فرق بين ساحلٍ بحرٍ وساحلٍ نهرٍ في الدِّينِ، ولا فضلَ لشيءٍ من ذلك.

فإن كان أثرُ نبيٍّ من الأنبياءِ فالقصدُ إليه حسنٌ، قد تبرَّك

٩٦٥ - مسألة: ونسحبُ الخروجَ للسَّفرِ يومَ

الخميسِ.

روينا من طريق البخاري أخبرنا عبد الله بن عمادٍ أخبرنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر عن الزَّهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه إن رسولَ اللَّهِ ﷺ «كَانَ يُحِبُّ أَنْ يُخْرَجَ يَوْمَ الْخَمِيسِ».

٩٦٦ - مسألة: ومن قدَّم من سفرٍ نهراً فلا يدخلُ إلا ليلاً، ومن قدَّم فلا يدخلُ إلا نهراً إلا لعذرٍ.

روينا من طريق شعبه عن يسار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَدِمَ أَحَدُكُمْ لَيْلًا فَلَا يَأْتِيَنَّ أَهْلَهُ طَرَوْقاً حَتَّى تَسْتَجِدَّ الْمَغِيْبَةَ وَتَسْتَيْطِفَ الشَّيْئَةَ».

ومن طريق هشيم عن يسار عن الشعبي عن جابر: «قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِيْنَةَ فَتَعَبْنَا لِنَدْخُلَ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَتَمِهُلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا حَتَّى تَسْتَجِدَّ الْمَغِيْبَةَ وَتَسْتَيْطِفَ الشَّيْئَةَ».

٩٦٧ - مسألة: ولا يجوزُ أنْ تَقْلُدَ الْإِبِلَ في اعتاقها شيئاً، ولا أنْ يستعملَ الجرسُ في الرِّفَاقِ.

روينا من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عباد بن ثُمِّج «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَرْسَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَسُولا: لَا تَبْنِيَنَّ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلَادَةً مِنْ وَرَقٍ، أَوْ قِلَادَةً إِلَّا قَطَعْتَهُ».

ومن طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن يونس أخبرنا زهير هو ابنُ معاوية - أخبرنا سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُصَحِّبِ الْمَلَائِكَةَ رَقْعَةً فِيهَا كَلْبٌ، أَوْ جَرَسٌ».

وصحَّ النهي عن الجرسِ عن عائشة، وأم سلمة أمي المؤمنين وأبي هريرة ولا يعرفُ لهم في ذلك خالفٌ من الصحابةِ رضي الله عنهم ولم يصحَّ في النهي عن تقليدِ أعناقِ الخيلِ وغيرها أثرٌ.

٩٦٨ - مسألة: وجائزٌ غلبةُ السيوفِ، والدِّوَاقِ، والرَّمَحِ، والمِهازِمِ، والسَّرجِ، واللِّجَامِ، وغيرِ ذلك بالفضَّةِ والجوهرِ ولا شيءٍ من الذهبِ في شيءٍ من ذلك.

قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ كُلَّ تَلَوَّنًا لَحْمًا طَرِبَا وَتَسْتَخْرِجُونَ جِلْيَةً لَيْسُوا بِهَا﴾ فإباحٌ لنا لباسَ اللؤلؤِ.

أصحاب النبي ﷺ موضع مصلاه واستدعوه ليصلّي في بيوتهم في موضع يتخذونه مصلّى فاجاب إلى ذلك عليه السلام.

٩٧٠- مسألة: وتعليم الرمي على القوس والإكثار

منه فضل حسن سواء العربية والعجمية.

وروينا من طريق مسلم أخبرنا هارون بن معروف أخبرنا ابن وهيب أخبرنا عمرو بن الحارث عن أبي علي ثمامة بن شفي عن عتبة بن عامر يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: «وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِسُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ» أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ سَتَفْتَحَ عَلَيْكُمْ أَرْضُونَ وَيَخَيِّبُكُمْ اللَّهُ فَلَا يَنْجِي أَحَدَكُمْ أَنْ يُلْهُوَ بِسَهْمِهِ.

ومن طريق الليث عن الحارث بن يعقوب عن عبد الرحمن بن شماس قال عتبة بن عامر: إن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ عَلِمَ الرَّمْيَ، ثُمَّ تَرَكَهَ فَلَيْسَ بِنَا أَوْ قَدْ عَصَى».

٩٧١- مسألة: والمسابقة بالخيل، والبغال، والحُمير،

وعلى الأقدام: حسن، والمناضلة بالرماح، والتبلي، والسيوف: حسن.

وروينا من طريق أبي داود أخبرنا أبو صالح محبوب بن موسى الأنطاكي أخبرنا أبو إسحاق الفزاري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين «أَنَّهَا كَانَتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ قَالَتْ سَابَقْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَبَقْتُهُ عَلَى رَجُلِي فَلَمَّا حَمَلْتُ الْحِمْلَ سَابَقْتُهُ فَسَبَقَنِي، فَقَالَ: هَذِهِ بَيْتُكَ السَّبَقَةُ».

ومن طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن يونس أخبرنا ابن أبي ذئب عن نافع بن أبي نافع هو مولى أبي أحمد - عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي حَافِرٍ، أَوْ خُفٍّ، أَوْ نَصْلٍ».

قال أبو محمد: الخف اسم يقع على الإبل في اللغة العربية. والحافر في اللغة لا يقع إلا على الخيل، والبغال، والحُمير. والنصل لا يقع إلا على السيف، والرُمح، والتبلي، والسبق هو ما يعطاه السابق.

٩٧٢- مسألة: والسبق هو أن يخرج الأمر، أو غيره

ملا يجعله لمن سبق في أحد هذه الوجوه، فهذا حسن. ويخرج أحد المتسابقين فيما ذكرنا مالا فيقول لصاحبه: إن سبقني فهو لك، وإن سبقتك فلا شيء لك علي، ولا شيء لي عليك، فهذا حسن. فهذان الوجهان يجوزان في كل ما ذكرنا ولا يجوز إعطاء مال في سبق غير هذا أصلاً للخبر الذي ذكرنا آنفاً.

فإن أراد أن يخرج كل واحد منهما مالا يكون للسابق منهما لم يجز ذلك أصلاً إلا في الخيل فقط.

ثم لا يجوز ذلك في الخيل أيضاً إلا بأن يدخلها معها فارساً على فرس يمكن أن يسبقهما، ويمكن أن لا يسبقهما، ولا يخرج هذا الفارس مالا أصلاً فأي المخرجين للمال سبق أمسك ماله نفسه وأخذ ما أخرج صاحبه حالاً، وإن سبقهما الفارس الذي أدخلها وهو يسمى الحلل أخذ المالين جميعاً فإن سبق فلا شيء عليه - وما عدا هذا فحرام. ولا يجوز أن يشترط على السابق إعطاه من حضر.

وروينا من طريق أبي داود أخبرنا مسدد أخبرنا الحصري

بن غير أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيدي بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَساً بَيْنَ فَرَسَيْنِ - يَعْنِي - وَهُوَ لَا يُؤْمِنُ أَنْ يُسَبِّقَ فَلَيْسَ بِقِمَارٍ، وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَساً بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَقَدْ آمَنَ أَنْ يُسَبِّقَ فَهُوَ قِمَارٌ».

قال أبو محمد: ما عدا هذا فهو أكل مال بالباطل، وبالله

تعالى التوفيق.

٢٦- كِتَابُ الْأَصْحَابِي

٩٧٣- مسألة: الأَصْحِيَّةُ سَنَةٌ حَسَنَةٌ، وَلَيْسَتْ فَرَضًا،

وَمَنْ تَرَكَهَا غَيْرَ رَاغِبٍ عَنْهَا فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ.

وَمَنْ ضَحَّى عَنْ امْرَأَتِهِ، أَوْ وَلَدِهِ، أَوْ أُمِّهِ فَحَسَنٌ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ فِي ذَلِكَ.

وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَضْحَى فَفَرَضُ عَلَيْهِ إِذَا أَهْلُ هِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ أَنْ لَا يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَطْفَالِهِ شَيْئًا حَتَّى يَضْحَى، لَا يَمْلِكُ، وَلَا يَقْصُرُ وَلَا يَنْوِرُ وَلَا يَغْيِرُ ذَلِكَ، وَمَنْ لَمْ يَرِدْ أَنْ يَضْحَى لَمْ يَلْزَمْهُ ذَلِكَ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ بَيْنَ مَعَاذِ النَّبَرِيِّ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا عَمَّادُ بْنُ عَمْرٍو أَخْبَرَنَا عَمْرُ بْنُ مُسْلِمٍ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ ذَنْبٌ يَذْبُحُهُ فَأَهْلُ هِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ فَلَا يَأْخُذُونَ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَطْفَالِهِ شَيْئًا حَتَّى يَضْحَى».

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُسْلِمٍ الْبَلْخِيُّ نَفَثَ أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمَّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَأَى هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ فَارَادَ أَنْ يَضْحَى فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَطْفَالِهِ حَتَّى يَضْحَى».

فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَارَادَ أَنْ يَضْحَى» بَرَهَانٌ بِأَنَّ الْأَصْحِيَّةَ مُرَدُّةٌ إِلَى إِرَادَةِ الْمُسْلِمِ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَلَيْسَ فَرَضًا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْأَصْحِيَّةُ فَرَضٌ، وَعَلَى الْمَرْءِ أَنْ يَضْحَى عَنْ زَوْجَتِهِ - فَنَجَمَ وَجْهًا مِنْ الْخَطَأِ، أَوْلَسَا: إِجْبَاهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ إِجْبَاهَا عَلَى امْرَأَتِهِ؛ وَإِذَا هِيَ فَرَضٌ فَهِيَ كَالزَّكَاةِ، وَمَا يَلْزَمُ أَحَدًا أَنْ يَزَكِّيَ عَنْ امْرَأَتِهِ، وَلَا أَنْ يَهْدِيَ عَنْهَا هَدْيًا مَتَمًّا، وَلَا جِزَاءَ صَيْلٍ، وَلَا فِدْيَةَ حَلْقِ الرَّأْسِ مِنَ الْأَذَى.

ثُمَّ خَلَفَ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَرَادَ أَنْ يَضْحَى أَنْ لَا يَمْسُ مِنْ شَعْرِهِ، وَلَا مِنْ ظَفَرِهِ شَيْئًا كَمَا ذَكَرْنَا.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ لَا تَكُونُ فَرَضًا وَأَنْتُمْ تَرَوْنَ فَرَضًا عَلَى مَنْ أَرَادَ أَنْ يَضْحَى، أَنْ لَا يَمْسُ مِنْ شَعْرِهِ، وَلَا مِنْ ظَفَرِهِ إِذَا أَهْلُ هِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يَضْحَى.

قُلْنَا: نَعَمْ، لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِذَلِكَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَضْحَى، وَلَمْ يَأْمُرْنَا بِالْأَصْحِيَّةِ، فَلَمْ نَعُدْ مَا حَدَّثَ، وَكُلُّ سَنَةٍ لَيْسَتْ فَرَضًا، فَإِنْ

لَهَا حَدُودٌ مَفْرُوضَةٌ لَا تَكُونُ إِلَّا بِهَا كَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ بِصَلَاةٍ فَفَرَضُ عَلَيْهِ إِلَّا يَصَلِّيَهَا إِلَّا بِوُضوءٍ، وَإِلَى الْقَبْلِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَاكِبًا، وَأَنْ يَقرأَ فِيهَا وَيَرْكَعُ، وَيَسْجُدُ، وَيَجْلِسُ وَلَا يَدُّ، وَكَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَصُومَ فَفَرَضُ عَلَيْهِ أَنْ يَجْتَنِبَ مَا يَجْتَنِبُهُ الصَّائِمُ وَإِلَّا فَلَيْسَ صَوْمًا.

وهكذا كل تطوع في الدنيا، والأصحية كذلك إن أذاها كما أمر وإلا فهي شاة لحم وليست أصحية.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ جَاءَ «مَا حَرَّمَ أَمْرًا» لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَهُ فِيهِ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا اللَّفْظُ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَلِيلًا عِنْدَكُمْ عَلَى أَنَّ الْوَصِيَّةَ لَيْسَتْ فَرَضًا، بَلْ هِيَ عِنْدَكُمْ فَرَضٌ.

قُلْنَا: نَعَمْ، لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ نَصٌّ آخَرٌ بِإِجْبَابِ الْوَصِيَّةِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

قَالَ تَعَالَى: «يُحِبُّ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلَّذِينَ وَالِافَرَيْنَ» الآية فَاخْلُذْنَا بِهَذَا وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ بِإِجْبَابِ الْأَصْحِيَّةِ، وَلَوْ جَاءَ لَخْلُذْنَا بِهِ.

وَاحْتَجَّوْا بِأَشْيَاءَ مِنْهَا - خَبَرٌ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ زُهَيْرٍ بَيْنَ حَرْبٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مَعَاذٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ أَبِي رَمْلَةَ عَنْ خَنْفٍ بْنِ سَلِيمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ بِعَرَفَةَ: «إِنَّ عَلَى كُلِّ أَهْلٍ نَيْسَ فِي كُلِّ عَامٍ أَضْحَى وَغَيْرُهُ، أَلْتَدْرُونَ مَا الْغَيْرَةُ؟ هِيَ الَّتِي يُسَمِّيهَا النَّاسُ الرُّجْمَةَ».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ غَنْفَوٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِعَرَفَةَ: «عَلَى كُلِّ أَهْلٍ نَيْسٌ أَنْ يَذْبُحُوا فِي كُلِّ رَجَبٍ شاةً وَفِي كُلِّ أَضْحَى شاةً».

وَمِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ أَخْبَرَنَا ابْنُ سَنَانٍ الْفَرَّازِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ زُرَّارَةَ بْنِ كَرِيمٍ بَيْنَ الْحَارِثِ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ «سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ شاةٍ فَرَعٌ، وَمَنْ شاةً لَمْ يُفَرِّغْ وَمَنْ شاةً عَرَفَ، وَمَنْ شاةً لَمْ يُغَيِّرْ، وَفِي الْغَنَمِ أَضْحِيَّتُهَا».

وَمِنْ طَرِيقِ الطَّبْرِيِّ أَيْضًا: حَدَّثَنِي أَبُو عَاصِمٍ مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَحْيَى حَدَّثَنِي أُمِّي عَنْ أُمِّ بِلَالٍ الْأَسْلَمِيَّةِ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اضْحُوا بِالْجَذَعِ مِنَ الضَّأْنِ».

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ بِالْأَضْحَى وَلَمْ تُكْتَبْ».

كما رَوَيْنَا عَنْ مجاهدٍ، وإسماعيلَ بنِ أبي خَالِدٍ - وما نَعْلَمُ أحداً قِيلَهمُ قَالَ: إِنَّمَا الْأَضْحِيَّةُ.

وَذَكَرُوا أَيْضاً قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلِكُلِّ أَشْءٍ جَعَلْنَا مَنَسْكاً﴾ وهذا لا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى الْفَرْضِ، وَإِنَّمَا فِيهِ أَنَّ النَّسْكَ لَنَا فَهُوَ فَضْلٌ لَا فَرْضٌ.

وَذَكَرُوا الْخَبَرَ الصَّحِيحَ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعَذِّبْهُ ذَبْحاً، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ».

قَالَ عَلِيٌّ: أَمَّا أَمْرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِعَادَةِ الذَّبْحِ مِنْ ذَبْحِ قَبْلِ الصَّلَاةِ ففَرْضٌ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ أَمَرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا نَكْرَةَ فِي وَجُودِ أَمْرٍ فِي الدِّينِ لَيْسَ فَرْضاً وَيَكُونُ الْعُرْضُ مِنْهُ فَرْضاً - فَهَمُ مُوَافِقُونَ لَنَا فِيمَنْ تَطَوُّعَ يَوْمَ لَيْسَ فَرْضاً فَافْطَرَّ عَمداً أَنْ قَضَاءَهُ عَلَيْهِ فَرْضٌ. وَيَقُولُونَ فِيمَنْ حَجَّ تَطَوُّعاً فَافْسَدَهُ: أَنْ قَضَاءَهُ فَرْضٌ، وَإِنَّمَا يَرَاهِي أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمْرُ رَسُولِهِ ﷺ فَمَا وَجَدَ فِيهِ فَهُوَ فَرْضٌ، وَمَا لَمْ يَجِدْ فِيهِ فَلَيْسَ فَرْضاً.

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ» فَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ أَمْرٌ فَرْضِي صَحَّةُ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ مَنْ ضَحَّى بِبَعِيرٍ فَنَحَرَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ فَرْضٌ أَنْ يَذْبَحَ - فَصَحَّ أَنَّهُ أَمْرٌ نَدْبِي، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَمَنْ رَوَيْنَا عَنْهُ إِيضَابَ الْأَضْحِيَّةِ: مجاهدٌ، ومكحولٌ. وَعَنْ الشَّعْبِيِّ: أَنْ يَكُونُوا يَرْخِصُونَ فِي تَرْكِ الْأَضْحِيَّةِ إِلَّا لِحَاجٍ، أَوْ سَافِرٍ. وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَا يَصُحُّ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفِيانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَطَرٍ بْنِ طَرِيفٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ حَنِيفَةَ بْنِ أَسِيدِ الْغَفَارِيِّ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَعَمَرُ وَمَا يُضَحِّيَانِ كَرَاهِيَةً أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِمَا.

وَمِنْ طَرِيقِ سَفِيانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ هُوَ شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ - عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عَقِبَةَ بْنِ عَمْرٍو الْبَدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَدْعِيَ الْأَضْحِيَّةَ وَإِنِّي لَمِنْ أَيْسَرِكُمْ خَافَةً أَنْ يَحْسِبَ النَّاسُ أَنَّهَا حَتْمٌ وَاجِبٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ أَخْبَرَنَا عَمْرَانُ بْنُ مُسْلِمٍ هُوَ الْجَعْفِيُّ - عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غُلَّةٍ قَالَ: قَالَ لِي بِلَالٌ: مَا كُنْتُ أَبَالِي لَوْ ضَحَيْتُ بِدَبْلِكِ، وَلَئِنْ أَخَذْتُ ثَمَنَ الْأَضْحِيَّةِ فَاتَّصَقْتُ بِهِ عَلَى مَسْكِينٍ مَقْتَرٍ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَضَحِّيَ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَقِيلِ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ زِيَادٍ

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ لُحَيْعَةَ عَنْ ابْنِ أُنَاسٍ عَنْ عَتَبَةَ بْنِ حَمِيدٍ الضُّبِّيِّ عَنْ عِبَادَةَ بْنِ نَسِيبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ أَنْ تَضَحَّى وَيَأْمُرُ أَنْ تُطْعِمَ مِنْهَا الْجَارَ وَالسَّائِلَ».

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا الرَّيُّعُ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَ بِالْأَضْحَى».

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَخِي ابْنِ وَهْبٍ عَنْ عَمِّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ الْقَتَاتَنِيِّ عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدَ سَعَةً فَلْيَضَحْ».

وَمِنْ طَرِيقِ عَمَّادِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَهْنٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عِيْسَى بْنُ أَبِي مَسْرُةٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ الْقَتَاتَنِيِّ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرَيْرَةَ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ سَعَةً فَلَمْ يَضَحْ فَلَا يَغْرُبْ مُصَلَّاتَانِ» وَكُلُّ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ.

أَمَّا حَدِيثُ خُفَيْدٍ عَنْ أَبِي رَمْلَةَ الْغَامِدِيِّ، وَحَبِيبِ بْنِ خُفَيْدٍ - وَكِلَاهُمَا مَجْهُولٌ لَا يَدْرِي.

وَأَمَّا حَدِيثُ الْحَارِثِ فَهُوَ عَنْ عِيْسَى بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِيهِ - وَكِلَاهُمَا مَجْهُولٌ لَا يَدْرِي.

وَأَمَّا حَدِيثُ أُمِّ بِلَالٍ فِيهِ أُمُّ عَمَّادِ بْنِ أَبِي عِيْسَى - هِيَ مَجْهُولَةٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عِيَّاشٍ فِيهِ جَابِرُ الْجَعْفِيُّ - وَهُوَ كَذَّابٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ مَعَاذٍ فِيهِ ابْنُ لُحَيْعَةَ، وَابْنُ أُنَاسٍ - وَكِلَاهُمَا فِي غَايَةِ السَّقُوطِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ الْحُسَيْنِ فَمُرْسَلٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ - فَكِلَا طَرِيقَيْهِ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ الْقَتَاتَنِيِّ فَلَيْسَ مَعْرُوفاً بِالثَّقَةِ - فَسَقَطَ كُلُّ مَا هُوَ فِيهِ فِي ذَلِكَ.

وَذَكَرُوا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: «فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ». فَقَالُوا: هِيَ الْأَضْحِيَّةُ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذَا قَوْلٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ عِلْمٍ. وَقَالَ تَعَالَى: «وَأَنْ تَنْحَرُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ».

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَغَيْرِهِمَا: «أَنَّهُ وَضَعَ الْيَدَ عِنْدَ النَّحْرِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَعَلَّهُ نَحَرَ الْبَدَنِ فِيمَا وَجِبَتْ فِيهِ:

بن عبد الرحمن عن ابن عمر قال: الأصحية سنة. فإن كان لها منه شيء - وإن قل - أجزأت عنه - وإن كانت عجفاء:

ومن طريق شعبة عن تميم بن حوصب الأزدي قال: ضلت أصحني قبل أن ادعها فالتفت ابن عباس، فقال: لا يضرك - هذا كله صحيح:

ومن طريق وكيع أخبرنا أبو معشر المدني عن عبد الله بن عمير مولى ابن عباس عن ابن عباس أنه أعطى مولى له درهمين وقال: اشتر بهما لحماً ومن لفيك فقل: هذه أصحية ابن عباس.

قال أبو محمد: لا يصح عن أحد من الصحابة أن الأصحية واجبة.

وصح أن الأصحية ليست واجبة عن سعيد بن المسيب والشعبي وأنه قال: لأن اتصدق بثلاثة دراهم أحب إلي من أن أصحي.

وعن سعيد بن جبير، وعن عطاء، وعن الحسن، وعن طاووس، وعن أبي الشعثاء جابر بن زيد - وروي أيضاً عن علقمة، ومحمد بن علي بن الحسين.

وهو قول سفيان، وعبيد الله بن الحسن، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبي سليمان - وهذا مما خالف فيه الحنفية وجهور العلماء.

٩٧٤ - مسألة: ولا تجزي في الأصحية العرجاء البين عرجها، بلغت المنك أو لم تبلغ، شئت أو لم تش. ولا المريضة البين مرضها - والجرب مرض - فإن كان كل ما ذكرنا لا يبين أجزاء. ولا تجزي العجفاء التي لا تنقي ولا تجزي التي في أذنها شيء من النقص أو القطع، أو الثقب السافق، ولا التي في عينها شيء من العيب، أو في عينيها كذلك، ولا البتراء في ذنبا.

ثم كل عيب سوى ما ذكرنا فإنها تجزي به الأصحية كالخصي، وكسر القرن دمي، أو لم يدم - والتهام والمقطوعة الألية، وغير ذلك لا تحاش شيئاً غير ما ذكرنا.

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي، ويعقوب القطان، وغيرهما من أصحاب شعبة كلهم: أخبرنا شعبة سمعت سليمان بن عبد الرحمن قال: سمعت عبيد بن فيروز أن البراء بن عازب قال له رسول الله ﷺ: «أربع لا تجزي في الأصاحي: العوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعرجاء البين ظلمها، والكبير التي لا تنقي».

قال البراء: فما كرهت منه فدعه، ولا تحرمه على أحد.

قال علي: التي لا تنقي هي التي لا شيء من الشحم لها،

ومن طريق عمرو بن مرة عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود قال: سليم العين والأذن.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا ابن علية عن

روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن آدم عن عبد الرحمن هو ابن سليمان - عن زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق السبيعي عن شريح بن النعمان عن علي بن أبي طالب قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين، والأذن وأن لا نضحى بمقابلتي، ولا بمدابرة، ولا بترء، ولا خرقاء».

ومن طريق أبي داود أخبرنا عبد الله بن محمد النخعي أخبرنا زهير هو ابن معاوية - أخبرنا أبو إسحاق هو السبيعي -

عن شريح بن النعمان - وكان رجل صدق - عن علي بن أبي طالب قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين، والأذن، ولا نضحى بقرءاء، ولا بمقابلتي، ولا بمدابرة، ولا خرقاء، ولا شرقاء قال زهير: قلت لأبي إسحاق: ما المقابلة؟ قال: تقطع طرف الأذن، قلت: فما المدابرة قال تقطع مؤخرة الأذن، قلت فما الشرقاء؟ قال: تشق الأذن، قلت: فما الخرقاء؟ قال: تحرق أذن السمة».

أخبرنا أحمد بن عمر بن أنس أخبرنا أبو ذر الهروي أخبرنا علي بن عمر الدارقطني أخبرنا يحيى بن محمد بن صاعد أخبرنا محمد بن عبد الله المخزومي أخبرنا أبو كامل مظفر بن مدرئ أخبرنا قيس بن الربيع عن أبي إسحاق السبيعي عن شريح بن النعمان عن علي بن أبي طالب في الأصاحي قال قيس: قلت لأبي إسحاق: سمعت من شريح قال: حدثني عنه سعيد بن أشوع.

قال الدارقطني: أخبرنا علي بن إبراهيم عن ابن فارس عن محمد بن إسماعيل البخاري مؤلف الصحيح قال شريح بن النعمان الصائدي: سمع علي بن أبي طالب قال أبو نعيم، وكيع عن سفيان الثوري عن سعيد بن أشوع عن شريح بن النعمان سمعت علي بن أبي طالب يقول: سليمة العين والأذن - وسعيد بن أشوع ثقة مشهور.

فصح هذا الخبر.

وبه يقول طائفة من السلف.

روينا من طريق علي بن أبي طالب أنه أتى بهذا وقال في الأصحية: لا مقابلتي، ولا مدابرة، ولا شرقاء، سليمة العين والأذن.

أَبُو بَنْتٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ فِي الْأَصْحِيَّةِ أَنَّهُ كَرِهَ نَاقِصَ الْخَلْقِ وَالسَّنِّ.

وَمِنْ طَرِيقٍ شُعْبَةُ عَنْ حَمَّادٍ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَضْحَى بِالْأَبْتَرِ.

وَعَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْمُغْبِرَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَضْحَى بِالْأَبْتَرِ.

وَعَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَضْحَى بِالْأَبْتَرِ. وَاجْازَ قَوْمٌ أَنْ يَضْحَى بِالْأَبْتَرِ.

وَاحْتَجَّوْا بِأَثَرَيْنِ رَدِّيَيْنِ.

أَحَدُهُمَا: مِنْ طَرِيقِ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ عَنْ عَمْدٍ بِنْ قَوْطَلَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «اشْتَرَيْتُ كَيْشًا لِأَصْحِي بِهِ فَقَدْ ذَلَّ عَلَى ذَنْبِهِ فَقَطَعَهُ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: ضَحَّ بِهِ».

وَالْآخَرُ: مِنْ طَرِيقِ الْحِجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «سُئِلَ أَيَضْحَى بِالْأَبْتَرِ؟ قَالَ: لَا بِأَسْ يَهَا».

جَابِرٌ كَذَّابٌ، وَحِجَّاجٌ سَاقِطٌ، وَعَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ رَجُلٌ رَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍ وَسَعِيدٍ بِنْ الْمُسَيَّبِ وَعَطَاءٍ وَسَعِيدٍ بِنْ جَبْرِ وَالْحَسَنِ وَالْحَكَمِ: إِجَازَةُ الْبَرَاءِ فِي الْأَصْحِيَّةِ.

وَعَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ حَدَّثَ الْقَطْعَ فِي الْأُذُنِ بِالتَّصْفِ فَكَثُرَ. وَلِأَبِي حَنِيفَةَ قَوْلَانِ.

أَحَدُهُمَا: إِنْ ذَهَبَ مِنَ الْعَيْنِ أَوْ الْأُذُنِ أَوْ الذَّنْبِ أَوْ الْآلِيَةِ أَقَلُّ مِنَ الثَّلَاثِ: أَجْزَاءُ فِي الْأَصْحِيَّةِ، فَإِنْ ذَهَبَ الثَّلَاثُ فَصَاعِدًا لَمْ تَجْزِ.

وَالْآخَرُ: أَنَّهُ حَدَّثَ ذَلِكَ بِالتَّصْفِ مَكَانَ الثَّلَاثِ.

قَالَ: فَإِنْ خَلَقْتَ بِلَا أُذُنٍ أَجْزَاءٌ - وَرَوَى عَنْهُ لَا تَجْزِي.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ الْقَرْنُ ذَاهِبًا لَا يَدْمَى أَجْزَاءً، فَإِنْ كَانَ يَدْمَى لَمْ تَجْزِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ فِي الْعَرَجَاءِ: إِذَا بَلَغْتَ الْمَنَسَكَ: أَجْزَاءً.

قَالَ عَلِيٌّ: هَذِهِ أَقْوَالٌ لَا دَلِيلَ عَلَى صَحِّهِ شَيْءٍ مِنْهَا، وَلَا يَعْرِفُ التَّحْدِيدُ الْمَذْكُورَ بِالثَّلَاثِ، أَوْ التَّصْفِ فِي كُلِّ ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ مِنْ طَرِيقٍ لَا تَصَحُّ فِي الْعَرَجَاءِ إِذَا بَلَغْتَ الْمَنَسَكَ.

وَرَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ الْمُنْعِ الْعَرَجَاءَ جَمْلَةً.

وَيُقَالُ لِمَنْ صَحَّ هَذَا: إِنَّ الْمَنَسَكَ قَدْ يَكُونُ عَلَى ذِرَاعٍ وَأَقْلَ وَيَكُونُ عَلَى فَرْسَخٍ فَأَيُّ ذَلِكَ تَرَاوَعُوا؟

وَرَوَى فِي الْأَعْصَبِ أَنَّهُ لَا يَجْزِي - وَلَا يَصَحُّ، لِأَنَّهُ مِنْ طَرِيقٍ جَرِيٍّ بِنْ كَلْبٍ، وَلَيْسَ مَشْهُورًا عَمَّنْ لَمْ يَسْمَعْ عَنْ عَلِيٍّ.

وَجَاءَ خَبَرٌ فِي أَنَّهُ لَا تَجْزِي الْمُسْتَأْصَلَةُ قَرْنَهَا - وَلَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْ طَرِيقٍ أَبِي حَمِيلَةَ الرَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي مَضْرٍ - وَهَذَا مَجْهُولَانِ.

وَحَدِيثٌ آخَرُ فِي أَنَّهُ لَا تَجْزِي الْجُدْعَاءُ - وَلَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ طَرِيقِ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ.

٩٧٥ - مسألة: ولا تجزي في الأصاحي جذعة ولا جذع

جذع أصلا لا من الضأن ولا من غير الضأن - ويجزي ما فوق الجذع، وما دون الجذع، والجذع من الضأن، والماعز، والظباء، والبقرة: هو ما أتمَّ عاما كاملا ودخل في الثاني من أعوامها، فلا يزال جذعا حتى يتم عامين ويدخل في الثالث فيكون ثنياً حينئذٍ. هكذا قال في الضأن والماعز الكسائي، والأصمعي، وأبو عبيد، وهؤلاء عدوك أهل العلم في اللغة، وقاله ابن قتيبة وهو ثقة في دينه وعلمه. وقاله العنبر الكلابي، وأبو قعس الأسدي، وهما ثقتان في اللغة.

وقال ذلك في البقر والظباء أبو قعس، ولا نعلم له مخالفاً من أهل العلم باللغة. والجذع من الإبل ما أكمل أربع سنين ودخل في الخامسة، فهو جذع إلى أن يدخل السادسة فيكون ثنياً - هذا ما لا خلاف فيه.

روينا من طريق وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن هبيرة بن يريم عن علي بن أبي طالب قال: إذا اشتريت أخصية فاستسمن فإن أكلت أكلت طيباً، وإن أطعمت أطعمت طيباً، واشتر ثنياً فصاعداً.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أبي إسحاق السبيعي أخبرنا هبيرة بن يريم قال: قال علي بن أبي طالب: ضحوا بثني فصاعداً، وسليم العين والأذن.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا سفيان الثوري عن جيلة بن سحيم سمعت ابن عمر يقول: ضحوا بثني فصاعداً، ولا تضحوا بأعور.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال: لا تجزي إلا الثنية فصاعداً.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا حصين

وَقَالَ الْعَدْبِيُّ الْكَلَابِيُّ، وَأَبُو فَقْعَسِ الْأَسَدِيُّ، وَكُلَاهُمَا نَقَلَ الْأَثَمَةُ عَنْهُمَا اللَّفَّةُ: الْجَفْرُ، وَالْعَنَاقُ، وَالْجَدِيُّ، مِنْ أَوْلَادِ الْمَاعِزِ إِذَا بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ.

وَكذلكَ مِنْ أَوْلَادِ الضَّانِ.

فَإِنْ قَالُوا: فَإِنْ مَطْرَفٌ بِنْ طَرِيفٍ رَوَاهُ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ فَذَكَرَ فِيهِ «أَنَّ أَبَا بُرْذَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ عُنْدِي ذَاجِنَا جَدْعَةٌ مِنَ الْمَرْءِ، قَالَ: أَتَبَحُّهَا وَلَا تَصْلَحُ لِعَبْرِكَ».

قُلْنَا: نَعَمْ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ هَذَا كُلَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ عَنْ قِصَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ، فَرَوَاهُ مَنْ رَوَى عَنِ الْبَرَاءِ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تُجْزِي جَدْعَةٌ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ» هِيَ الزَّائِلَةُ مَا لَمْ يَرَوْهُ مِنْ لَمْ يَرَوْهُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ، وَزِيَادَةُ الْعَدْلِ خَيْرٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ وَحَكْمٌ وَارِدٌ لَا يَسَعُ أَحَدًا تَرَكَهُ، وَإِنَّمَا يَجْتَمِعُ بِرَوَايَةِ مَطْرَفٍ هَذَا مَنْ لَمْ يَمْنَحْ مِنَ الْجُدْعِ إِلَّا مِنَ الْمَاعِزِ فَقَطْ.

وَأَمَّا مَنْ مَنَعَ مِنَ الْجُدْعِ كُلِّهَا مِمَّا عَدَا الضَّانَ فَلَا حِجَّةَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْخَبَرِ، بَلْ هُوَ حِجَّةٌ عَلَيْهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

كَمَا أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ نَفْسَهُ قَدْ رَوَاهُ زَكَرِيَّا عَنْ فِرَاسٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ: أَنَّ أَبَا بَرْدَةَ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ عُنْدِي شَاةٌ خَيْرٌ مِنْ شَاتَيْنِ، قَالَ: صَحَّ بِهَا فَإِنَّهَا خَيْرٌ نَسِيكَتِكُ» وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهَا «لَا تُجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

وَكذلكَ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ سَفِيَانٍ بِنْ عَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسٍ بِنْ مَالِكٍ فَذَكَرَ هَذَا الْخَبَرَ نَفْسَهُ وَأَنَّ ذَلِكَ الْقَائِلُ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ عُنْدِي جَدْعَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ لَحْمٌ أَفَأَتُبَحُّهَا؟ فَرُخِصَ لَهُ».

قَالَ أَنَسٌ: فَلَا أَدْرِي أَبْلَغْتَ رُخْصَةً مِنْ سِوَاهِ أَمْ لَا؟ فَلَمْ يَجْعَلِ الْمُخَالِفُونَ سَكَوتَ زَكَرِيَّا عَمَّا زَادَهُ غَيْرُهُ مِنْ بَيَانِ أَنَّهُ خُصُوصٌ، وَلَا سَكَوتَ أَنَسٍ عَنْ ذَلِكَ أَيْضًا - وَمَغِيبَ ذَلِكَ عَنْهُ حِجَّةٌ فِي رَدِّ الزِّيَادَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا غَيْرُهُمَا فَمَا الَّذِي جَعَلَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ وَاجِبًا لَأَحَدِهِمَا، وَزِيَادَةً مِنْ زَادَ لَفْظَةُ «الْجُدْعُ» لَا يَجِبُ أَخْذُهَا؟ إِنْ هَذَا لِتَحَكُّمٍ فِي الدِّينِ بِالْبَاطِلِ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ هَذَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَدْ جَاءَ خَيْرٌ يُمْكِنُ أَنْ يَشْغَبَ بِهِ، وَهُوَ:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ نَصَرَ بِنْ عَلِيٍّ الْجَهْظَمِيُّ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بِنْ زُرَيْعٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بِنْ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ قَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعِيرِهِ وَقَالَ: أَتَذَرُونَنِي أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: أَلَيْسَ يَبْرُمُ النَّخْرُ؟ قَالُوا: بَلَى ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ ثُمَّ أَتَمَّكَ إِلَى كَيْتَيْنِ أَمْلَحَتَيْنِ فَذَبَحَهُمَا

هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: رَأَيْتُ هَلَاكَ بِنْ يَسَافٍ يَضْحِي بِجُدْعٍ مِنَ الضَّانِّ فَقُلْتُ: أَتَفْعَلُ هَذَا؟ فَقَالَ: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَضْحِي بِجُدْعٍ مِنَ الضَّانِّ. فَهَذَا حَصِينٌ قَدْ أَتَكَرَّ الْجُدْعُ مِنَ الضَّانِّ فِي الْأَصْحَابَةِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ يُونُسَ بِنْ عُبَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: يَجْزِي مَا دُونَ الْجُدْعِ مِنَ الْإِبِلِ عَنْ وَاحِدٍ فِي الْأَصْحَابَةِ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بِنْ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سَفِيَانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي مَعَاذٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: يَجْزِي الْخَوَارِ عَنْ وَاحِدٍ يَعْنِي الْأَصْحَابَةَ وَالْخَوَارِ هُوَ وَلَدُ النَّاقَةِ سَاعَةً تَلْدُهُ. وَبِرَهْأَنَ صَحْبَةٍ قَوْلُنَا هَذَا:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بِنْ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ دَاوُدَ بِنْ أَبِي هَنْتٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ بِنْ عَازِبٍ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ «أَنَّ خَالَهَ أَبَا بُرْذَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ عُنْدِي عَنَاقٌ لَبَنٌ، وَهِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتَيْنِ لَحْمٌ قَالَ: هِيَ خَيْرٌ نَسِيكَتِكَ وَلَا تُجْزِي جَدْعَةٌ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ زَيْدِ بِنْ الْحَارِثِ الْيَاسَمِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ: أَنَّ أَبَا بَرْدَةَ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «عُنْدِي جَدْعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسَيِّتَيْنِ قَالَ: أَذَبَحُهَا وَلَنْ تُجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

وَهَكَذَا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ الْبَرَاءَ حَدَّثَهُ بِذَلِكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ فِرَاسٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ أَيْضًا.

وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَةَ بِنْ كَهِيلٍ عَنْ أَبِي جَحِيفَةَ عَنْ الْبَرَاءِ بِنْ عَازِبٍ فَقَطَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ لَا تُجْزِي جَدْعَةٌ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَ أَبِي بَرْدَةَ، فَلَا يَجْعَلُ لِأَحَدٍ تَخْصِيصَ نَوْعٍ دُونَ نَوْعٍ بِذَلِكَ، وَلَوْ أَنَّ مَا دُونَ الْجُدْعَةِ لَا يَجْزِي لَيْسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّامُورُ بِالْيَاسَانِ مِنْ رَبِّهِ تَعَالَى: «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا».

وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فَإِنْ اعْتَرَضَ بَعْضُ الْمُتَسَمِّينَ فَقَالَ: إِنْ حَدِيثُ أَبِي بَرْدَةَ هَذَا قَدْ رَوَاهُ مَنصُورٌ بِنْ الْمُعْتَمِرِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ فَقَالَ فِيهِ «إِنْ عُنْدِي عَنَاقٌ جَدْعَةٌ فَهَلْ تُجْزِي عَنِّي؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَنْ تُجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

قُلْنَا: نَعَمْ، وَالْعَنَاقُ اسْمٌ يَقَعُ عَلَى الضَّائِلَةِ كَمَا يَقَعُ عَلَى الْمَاعِزَةِ وَلَا فَرْقَ.

جائز.

وإلى جميعه من الغنم فقسّمها بينهم.

قال علي: ليس فيه أنه أعطاهم إياها ليضحوا بها، ولا أنهم ضحوا بها وإنما فيه أنه عليه السلام قسمها بينهم، والكذب لا يحمل.

وأيضاً فاسم الغنم يقع على الماعز كما يقع على الضأن، فإن كان حجة لهم في إباحة التضحية بالجذاع من الضأن فهو حجة في إباحة التضحية بالجذاع من المعز، وإن لم يكن حجة في إباحة التضحية بالجذاع من الماعز فليس حجة في إباحة التضحية بجذاع الضأن، والنهي قد صح عامّاً في أن لا تجزى جذعة بعد أبي بردة. وخبر آخر نذكره أيضاً وهو:

ما روّياه من طريق مسلم أخبرنا أحمد بن يونس أخبرنا زهير بن معاوية أخبرنا أبو الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تذبّحوا إلا مبيّة إلا أن تعمّر عليكم فتذبّحوا جذعة من الضأن».

قال أبو محمد: هذا حجة على الحاضرين من المخالفين لأنهم يميزون الجذع من الضأن مع وجود المسألة فقد خالفوه وهم يصحّونه.

وأما نحن فلا نصحّحه، لأن أبا الزبير مدلس ما لم يقل في الخبر أنه سمعه من جابر، هو أقرب بذلك على نفسه.

روينا ذلك عنه من طريق الليث بن سعد.

ثم لو صحّ لكان خبر السراء ناسخاً له، لأن قول النبي ﷺ: «لا تجزي جذعة عن أحد بمذلة» خبر قاطع ثابت ما دامت الدنيا، ناسخ لكل ما تقدّم لا يجوز نسخه، لأنه كان يكون كذباً، ولا ينسب الكذب إلى رسول الله ﷺ إلا كافر.

واحتج من أجاز الجذاع من الضأن بخبر:

روّياه من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن معاذ بن عبد الله بن حبيب عن عقبة بن عامر قال: «ضحيّا مع رسول الله ﷺ يجذع من الضأن».

ومن طريق وكيع عن أسامة بن زيد عن معاذ بن عبد الله بن حبيب عن سعيد بن المسيّب عن عقبة بن عامر «سألت رسول الله ﷺ عن الجذع من الضأن، فقال: ضح به».

وبخبر:

روّياه من طريق يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن أبي يحيى عن أمه عن أم بلال الأسلمية شهادتها أبوها الحلبية مع النبي ﷺ قالت: قال رسول الله ﷺ: «ضحوا بالجذع من الضأن فإنه

ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن ابن النعمان عن بلال بن أبي الدرداء عن أبيه أن رسول الله ﷺ «ضحى بكبشين جذعين».

ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن أبي جعفر «ضحى رسول الله ﷺ بكبشين جذعين».

ومن طريق وكيع عن عثمان بن واقد عن كدام بن عبد الرحمن عن أبي كباش أن أبا هريرة قال له «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يغم» أو يغمّت الأضحية الجذع من الضأن».

ومن طريق هشام بن سعد بن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة «أن جبريل قال للنبي ﷺ: يا محمد إن الجذع من الضأن خير من السبد من المعز» وذكر باقي الخبر.

ومن طريق سعيد بن منصور عن عيسى بن يونس عن إسماعيل بن رافع عن شيخ من أهل حمص «أن النبي ﷺ قال: «قال لي جبريل: يا محمد إن الجذع من الضأن خير من المسن» من المعز» وذكر باقي الخبر.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن ابن مسهر عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن عباد بن أبي الدرداء عن أبيه أن النبي ﷺ «ضحى بكبشين جذعين».

ومن طريق سليمان بن موسى عن مكحول أن رسول الله ﷺ قال: «فضحوا بالجذعة من الضأن والثنية من المعز».

قال أبو محمد: لا يمتنع بهذه الآثار إلا قليل العلم بوهيها فيعذر، أو قليل الذين يمتنع بالأباطيل التي لا يحمل أحد الذين بها: أما حديث عقبة بن عامر الذي صدرنا به فمن طريق معاذ بن عبد الله بن حبيب - وهو مجهول، ورواية ابن وهب له غير مسندة لأنه ليس فيه أن النبي ﷺ عرف ذلك، وهم لا يعملون قول أسماء بنت الصديق: «خبرنا على عهد رسول الله ﷺ قرناً فأكلناه» مسنداً، ولا قول جابر: «كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ» مسنداً، ولا قول ابن عباس: «إن طلاق الثلاث كان يرد على عهد رسول الله ﷺ إلى الواحدة» مسنداً، وكلها في غاية الصحة، ويقولون: ليس فيها أن رسول الله ﷺ كان يعرف ذلك، ثم يعملون هذا الخبر الساقط الواهي مسنداً، وهذا قلة حياء واستخفاف بالكلام في الدين، وهو من طريق وكيع من رواية أسامة بن زيد - وهو ضعيف جداً - عن مجهول.

وأما حديث أم بلال فهو عن أم محمد بن أبي يحيى - ولا يدري من هي - عن أم بلال - وهي مجهولة - ولا ندرى لها

صحبة أم لا؟.

وحديث أبي الدرداء وأبي جعفر كلاهما من طريق الحجاج بن أرطاة - وهو هالك.

وطريق أبي هريرة الأولى أسقطها كلها وفضيحة النحر؛ لأنه عن عثمان بن واقد - وهو مجهول - عن كنداء بن عبد الرحمن ولا ندري من هو؟ عن أبي كباش الذي جلب الكباش الجذعة إلى المدينة فبارت عليه. هكذا نص حديثه، وهنا جاء ما جاء أبو كباش وما أدرك ما أبو كباش ما شاء الله كان.

وكذلك خبر الشيخ من أهل حمص، وكفاك به.

ومن طريق أبي هريرة الأخرى من طريق هشام بن سعد، وهو ضعيف.

وحديث مكحول مرسل.

وحديث أبي الدرداء من طريق ابن أبي لى - وهو سيئ الحفظ.

ثم لو صحت كلها بالأسانيد التي لا مغمز فيها لما كان لهم في شيء منها حجة، لأن الأصحبة كانت مباحة في كل ما كان من الأنعام بلا شك، وقد كان نزول حكمها بلا شك من أحد قبل قصه أبي بردة، وضحي أبو بردة وقوم معه يقيين قبل أن يقول النبي ﷺ لا تجزي جذعة عن أحد بعد ذلك.

فلو صحت هذه الأخبار كلها لكان قوله عليه السلام: ولا تجزي جذعة عن أحد بعد ذلك، ناسخاً لما بلا شك، ومن ادعى عردة حكم المنسوخ فقد كذب إلا أن ياتي على ذلك ببرهان، فكيف وكلها باطل لا خير في شيء منها.

وذكروا عن بعض السلف إجازة الأصحبة بالجذع من الضان فذكروا عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب قال: يجزي من الضان الجذع، وعن حبة العرنى عن علي مثله مع رواية جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً قال: يجزي من البدن، ومن البقر، ومن المعز التي فصاعداً.

وعن ابن عمر لأن أصحبي بمجمعة سميعة أحب إلي من أن أصحبي بمجدها.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا خالد بن عبد الله هو الطحان - عن عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول: لأن أصحبي بمجمعة سميعة عظيمة تجزي في الصدقة أحب إلي من أن أصحبي بمجده المعز مع قوله: لا تجزي إلا التنية من الإبل، والبقر.

وعن أم سلمة لأن أصحبي بمجده من الضان أحب إلي من

أن أصحبي بمس من المعز.

وعن أبي هريرة لا بأس بالجذع من الضان في الأصحبة. وعن عمران بن الحصين إني لأصحبي بالجذع من الضان وإنها لتجوز على ألف شاء.

وعن ابن عباس: لا بأس بالجذع من الضان - فهم ستة من الصحابة.

وروينا إجازة الجذع من الضان في الأصحبة عن هلال بن يساف، وعن كعب، وعطاء، وطاووس، وإبراهيم، وأبي رزين، وسويل بن غفلة - فهم سبعة من التابعين.

وقال إبراهيم: لا يجزي من المعاز إلا التي فصاعداً.

وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي.

قال أبو محمد: كل هذا لا حجة لهم فيه.

أما الرواية عن علي فمقطعة، والأخرى واهية، ثم ليس فيها المنع من التصحية بالجذع من المعاز ولا من الإبل، والبقر، ثم لو صحت لكنا:

قد روينا عنه خلافها كما قدّمنا قبل، وإذا جاز خلاف من الصحابة فالواجب الرد إلى القرآن والسنة.

وأما ابن عمر فلا حجة لهم فيه، بل هو عليهم لأنه ليس في هذه الرواية عنه إلا اختيار الضان على المعاز فقط والمنع مما دون التي من الإبل والبقر فقط لا من المعاز.

وقد روينا عنه قبل خلاف هذا كما أوردنا فهو اختلاف من قوله وإذا جاء الاختلاف عن الصحابة رضي الله عنهم فقد وجب الرد إلى القرآن والسنة، كما أمر الله عز وجل.

وأما الرواية عن أم سلمة أم المؤمنين فإنما فيها اختيار الجذع من الضان وليس فيها المنع من الجذع من غير الضان.

وكذلك عن سائر من ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم، فكيف ولا حجة في قول أحد مع رسول الله ﷺ، وكم قصة خالفوا فيها جمهور العلماء؟ كما ذكرنا في غير ما مسألة.

ومن العجب أن الرواية صحت عن ابن عباس، وجابر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت: بأن العمرة فرض كالجذع ولم يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف لهم؛ فجعلوا قول ابن عمر «ثبني الإسلام على خنس» فذكر فيه الحج، ولم يذكر العمرة خلافاً في ذلك، ثم لا يعملون تصريحه بأن ما دون الجذع لا يجزي خلافاً في ذلك.

وقد أشار قوم من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أن

بِهَ الْمُسْنِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ، وَجَاشِعُ السَّلْمِيِّ هُوَ جَاشِعُ بْنُ مَسْعُودٍ - مَشْهُورٌ مِنْ فَضَلَاءِ الصَّحَابَةِ مَعْنِ اسْلَمَ، وَاتَّفَقَ، وَقَاتَلَ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَهُوَ فَتَحَ كَرْمَانَ، وَرَوَاتِهِ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ مَشَاهِيرُ، وَالْآخَرُ جَيِّدٌ صَحِيحٌ لِأَنَّ أَمِيرَ الْعَسْكَرِ لَا تَخْفَى صَحَّةُ صَحْبِهِ مِنْ بَطْلَانِهَا.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عَمْرَانَ بْنِ الْحَصِينِ قَالَ: لِأَنَّ أَضْحِيَّ يَجْذَعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَضْحِيَ بِهَرَمٍ، اللَّهُ أَحَقُّ بِالْفَنَى وَالْكَرَمِ، وَأَحَبُّهُنَّ إِلَيَّ أَنْ أَضْحِيَ بِهِ أَجْهَنُّ إِلَيَّ بِأَنَّ أَتَقْبَلُهُ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا قَبْلَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّ أَضْحِيَّ بِجَذْعَةٍ عَظِيمَةٍ تَجُوزُ فِي الصَّدَقَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَضْحِيَ بِجِدَاءٍ فَهَذَا عَمُومٌ فِي الْجَذْعِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكِيْعٍ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، قَالَا جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ أَبِي السَّوَيْدِ التَّمِيمِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ عَلِيٌّ بَدَنَةُ تَجْزِي عَنِّي جَذْعَةٌ؟

قَالَ: نَعَمْ، وَفِي رِوَايَةٍ وَكِيْعٍ جَذْعَةٌ مِنَ الْإِبِلِ.

قَالَ: نَعَمْ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكِيْعٍ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ الْأَمْدَانِيُّ قُلْتُ لَطَاوُسُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّا نَدْخُلُ السُّوقَ فَنَجِدُ الْجَذْعَ مِنَ الْبَقَرِ السَّمِينِ الْعَظِيمِ فَنُخْشَرُ الشَّيْءَ لَسَنَهُ فَقَالَ طَاوُوسُ: أَحَبُّهُمَا إِلَيَّ أَسْمَنُهُمَا وَأَعْظَمُهُمَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: يَجْزِي الثَّيِّبُ مِنَ الْمَعْزِ وَالْجَذْعُ مِنَ الضَّأْنِ، وَالْجَذْعُ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرُ - يَعْنِي فِي الْأَضْحَايِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكِيْعٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ قَالَ: يَجْزِي الْجَذْعُ مِنْ سَبْعَةٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: يَجْزِي مِنَ الْإِبِلِ الْجَذْعُ قِصَاعِدًا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ يُونُسَ بْنِ عِيْلٍ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ يَقُولُ: يَضْحَى بِالْجَذْعِ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ عَنْ ثَلَاثَةٍ، وَمَا دُونَ الْجَذْعِ مِنَ الْإِبِلِ عَنْ وَاحِدٍ - فَهَذَا أَسَانِيدٌ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ.

وَعَنْ طَاوُوسٍ، وَعَطَاءٍ، وَالْحَسَنِ فِي جَوَازِ الْجَذْعِ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ فِي الْأَضْحَايِ.

يَضْحَى بِالْجَذْعِ مِنَ الْمَاعِزِ، وَبِالْجَذْعِ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، كَمَا نَوْرَدُ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَجَاءَتْ بِذَلِكَ أَكْثَرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَوْرَدَهَا إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لَنَرَى مِنْ نَصَحَ نَفْسَهُ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ لِلْحَقِيقِيِّينَ، وَالْمَالَكِيِّينَ، وَالشَّافِعِيِّينَ أَصْلًا فِي إِجَازَتِهِمُ الْجَذْعَ مِنَ الضَّأْنِ وَمَنْعَهُمُ مِنَ الْجَذْعِ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، وَالْمَاعِزِ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عِمْرَةَ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَعْمَةَ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: «قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَضْحَايِهِ ضَحَايَا فَأَعْطَانِي عَتُودًا مِنَ الْمَعْزِ، فَجِئْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: إِنَّهُ جَذْعٌ، فَقَالَ: ضَحُّ بِهِ».

وَمِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ جَمِيعًا قَالَ الْبُخَارِيُّ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، وَقَالَ مُسْلِمٌ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمَحٍ، ثُمَّ اتَّفَقَ عَمْرُو، وَابْنُ رَمَحٍ عَلَى أَنَّ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ أَخْبَرَهُمَا عَنْ يَزِيدَ هُوَ ابْنُ أَبِي حَبِيبٍ - عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَابِرٍ قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ عَنَمًا يَفْسِمُهَا بَيْنَ أَضْحَايِهِ قَبِيَّ عَتُودَ فَذَكَرَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ: ضَحُّ أَنْتَ بِهِ هَذَا لَفْظَ عَمْرُو، وَلَفْظَ ابْنِ رَمَحٍ «ضَحُّ بِهِ أَنْتَ»..

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: الْعَتُودُ هُوَ الْجَذْعُ مِنَ الْمَعْزِ بِلَا خِلَافٍ - وَهَذَا خَيْرَانِ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ، وَقَدْ أَجَازَ التَّحْقِيقُ بِالْجَذْعِ مِنَ الْمَعْزِ فِيهِمَا الثَّانِ مِنَ الصَّحَابَةِ: عُقْبَةُ بْنُ غَابِرٍ، وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا قَبْلَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَابْنِ عَمَرَ جَوَازَ الْجَذْعِ مِنَ الْمَعْزِ فِي الْأَضْحَايَةِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ خَيْرًا مِنْهُ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذَا مَنْسُوخٌ بِغَيْرِ الْبَرَاءِ.

قُلْنَا: خَيْرُ الْبَرَاءِ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى تَخْصِصِ الْجَذْعِ مِنَ الْمَعْزِ دُونَ الْجَذْعِ مِنَ الضَّأْنِ وَالْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ بِالْمَنْعِ إِلَّا بِدَعْوَى كَاذِبَةٍ.

وَأَمَّا الْأَثَارُ الَّذِي فِيهِ إِجَازَةُ التَّحْقِيقِ بِالْجَذْعِ جَمْلَةً مِنْ كُلِّ شَيْءٍ فَرَوَيْنَا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلِيبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَقَالُ لَهُ: جَاشِعٌ مِنْ بَنِي سَلِيمٍ فَأَمَرَ مَتَانِدًا يَنَادِي إِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «كَانَ يَقُولُ: الْجَذْعُ تُوفِي مِمَّا تُوفِي مِنْهُ الشَّيْئَةُ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الْجَهْمِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ هُوَ ابْنُ يَعْقُوبَ الْقَاضِي - أَخْبَرَنَا أَبُو الرَّبِيعِ هُوَ الزُّهْرَانِيُّ أَخْبَرَنَا حَبَّابُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلِيبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا بِوَعْرٍ عَلَيْنَا فِي الْمَغَازِي أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ عَلَيْنَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: إِنِّي شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْيَوْمَ يَعْنِي يَوْمَ النَّحْرِ فَظَلَمْنَا الْمُسْنَ فَقُلْتُ عَلَيْنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْجَذْعَ يَقِي مِمَّا يَقِي

وعن ابن عباسٍ جوازُ الجذع من الإبل في البدن.

فإن قيل: قد روي عن عطاء كراهة ذلك.

قلنا: رواه الحجاج بن أرطاة وهو ساقط، ولا يعارض به ابن جريج إلا جاهل.

قال أبو محمد: وهذا كقول رسول الله ﷺ: «لا تُجْزَى جَذَعَةٌ عَنْ أَخِي بَعْدَكَ» ومن الباطل البحث أن يجعل هذا القول ناسخاً لإباحة بعض الجذاع دون بعض، والعجب أنهم لم يجدوا في النهي عن الجذاع من الإبل والبقير خيراً أصلاً إلا هذا اللفظ فمن أين خصوا به جذاع الإبل والبقير دون جذاع الضأن.

فإن قالوا: قلنا جذاع الإبل والبقير على جذاع الماعز.

قلنا: وهلا قسموها على جذاع الضأن المجازة عندكم، وما الذي جعل قياس الإبل والبقير على الماعز أولى من قياسها على الضأن، لا سيما والجذع عندكم من الإبل والبقير يميزان في الزكاة، فهلا قسم جوازها في الأصحية على جوازها في الزكاة - فلاح أنهم لا تنص تبعوا، ولا القياس عرفوا، وبالله تعال التوفيق.

ويقولون أيضاً: إن ولدت الأصحية الشاة أو الماعز، أو البقرة أو الناقة ضحى بولدها معها - فتناقصوا وأجازوا في الأصحية الصئير جذاً.

فإن قالوا: إنما هو تبع.

قلنا: هذا كلام فاسد لا معنى له، وعرفونا ما معنى تبع؟ أهو بعضها - فهذا كذب بالعيان، بل هو غيرها، وهو ذكر وهي أنثى، وإن كان غيرها، فهو قولنا، ولا فضل في ذلك.

٩٧٦ - مسألة

قال علي: ذكرنا في أول كلامنا ههنا في الأصحابي أمر رسول الله ﷺ «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ أَنْ لَا يَمَسَّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئاً»، ولم تذكر اعتراض المخالفين في ذلك بالنسيان فاستدركنا ههنا ما روي عن أم سلمة أم المؤمنين أنها أفتت بذلك.

وأخبرنا حماد أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن أيمن أخبرنا بكر بن حماد أخبرنا مسدد أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا سعيد بن أبي عروبة أخبرنا ابن أبي كثير هو يحيى - أن يحيى بن يعمر كان يضي بخراسان: أن الرجل إذا اشترى أضحية، ودخل العشر أن يكف عن شعره وأظفاره حتى يضحى.

قال سعيد: قال قتادة: فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال: نعم، فقلت: عن أبي أبا محمد؟

قال: عن أصحاب رسول الله ﷺ.

قال مسدد: وأخبرنا المعتمر بن سليمان التيمي سمعت أبي يقول: كان ابن سيرين يكره إذا دخل العشر أن يأخذ الرجل من شعره حتى يكره أن يخلق الصبيان في العشر.

وهو قول الشافعي، وأبي ثور، وأحمد، وإسحاق، وأبي سليمان.

وهو قول الأوزاعي، وخالف ذلك أبو حنيفة، ومالك - وما نعلمهما حجة أصلاً، إلا أن بعضهم ذكر ما روينا من طريق مالك عن عمارة بن عبد الله بن صباد عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يرى بأساً بالأطلاء في العشر، قالوا: وهو راوي هذا الخبر. وما روينا من طريق عكرمة أنه ذكر له هذا الخبر فقال: فهلا اجتنب النساء والطيب - وما نعلمهم غير هذا أصلاً، وهذا كله لا شيء: أما الرواية عن سعيد أنه كان لا يرى بأساً بالأطلاء في العشر، فالاحتجاج به باطل لوجه.

أولها: أنه لا حجة في قول سعيد، وإنما الحجة التي ألزمناها الله تعالى فهي روايته ورواية غيره عن الثقات.

وثانيها: أنه قد صح عن سعيد خلاف ذلك مما ذكرنا قبل وهو أولى بسعيد.

وثالثها: أنه قد يتأول سعيد في الأطلاء أنه بخلاف حكم سائر الشعر، وأن النهي إنما هو شعر الرأس فقط.

ورابعها: أن يقال لهم: كما قلتم ما روي عن سعيد خلاف هذا الحديث الذي روي دل على ضعف ذلك الحديث؛ لأنه لا بدع ما روي إلا ما هو أقوى عنده منه؛ فالأولى بكم أن تقولوا لما روي سعيد عن النبي ﷺ وعن أصحابه رضي الله عنهم خلاف ما روي عن سعيد: دل ذلك على ضعف تلك الرواية عن سعيد، إذ لا يجوز أن يفتي بخلاف ما روى - فهذا اعتراض أولى من اعتراضكم.

وخامسها: أنه قد يكون المراد بقول سعيد في الأطلاء في العشر إنما أراد عشر الحرم لا عشر ذي الحجة؛ والأقمن أين لكم أنه أراد عشر ذي الحجة؟ واسم العشر يطلق على عشر الحرم كما يطلق على عشر ذي الحجة.

وسادسها: أن تقول: لعل سعيداً رأى ذلك لمن لا يريد أن يضحى، فهذا صحيح.

وأما قول عكرمة قفاً، لأن الدين لا يؤخذ بقول عكرمة ورايه، إنما هذا منه قياس والقياس كله باطل.

ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل، لأنه ليس إذا وجب أن لا يمس الشعر، والظفر، بالنص الوارد في ذلك يجب

يوجبوا في الصلاة، أو الصوم، والحج، والزكاة واليسوع، إلا ما أجمع عليه، وفي هذا مذهبهم كله.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَأَمَّا الْمُرُودُ إِلَيْهِ عِنْدَ التَّنَازُعِ فَهِيَ مَا افترض الله تعالى الرَّدَّ إِلَيْهِ فوجدنا النصَّ تشهدُ لقولنا، وذلك أنَّ الأضحيةَ قرينةٌ إلى الله تعالى، فالتَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى - بِكُلِّ مَا لَمْ يَنْجُ مِنْهُ قُرْآنٌ وَلَا نَصٌّ سِوَهُ - حَسَنٌ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ والتَّقَرُّبُ إِلَيْهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا لَمْ يَنْجُ مِنَ التَّقَرُّبِ إِلَيْهِ بِهِ فَعُلَّ خَيْرٌ.

أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُوتٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحَشَنِيُّ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَيْسَى أَخْبَرَنَا ابْنُ عَجَلَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَلَّحَّجَّ إِلَى الْجُمُعَةِ كَتَبَ لَهُ مِنْ يَهْدِي بَذَنَّهُ، ثُمَّ كَتَبَ يَهْدِي بَقَرَةً، ثُمَّ كَتَبَ يَهْدِي بَيْضَةً».

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مَالِكٌ عَنْ سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّكَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَاتَمْنَا قُرْبَ بَذَنَّهُ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَاتَمْنَا قُرْبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَاتَمْنَا قُرْبَ كَبْشٍ أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَاتَمْنَا قُرْبَ دَجَاجَةٍ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَاتَمْنَا قُرْبَ بَيْضَةٍ».

فَفِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ هَدْيٌ دَجَاجَةٌ، وَعَصْفُورٌ، وَتَقْرِيبُهُمَا، وَتَقْرِيبُ بَيْضَةٍ، وَالْأَضْحِيَّةُ تَقْرِيبٌ بِلَا شَكٍّ، وَفِيهِمَا أَيْضًا فَضْلُ الْأَكْبَرِ فَالْأَكْبَرُ جَسَماً فِيهِ وَنُفْعَةٌ لِلْمَسَاكِينِ، وَلَا مَعْرَضٌ عَلَى هَلَيْنِ النَّصِّينِ أَصْلًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَمَنْ الْبَرَهَانُ عَلَى أَنَّ الْإِبِلَ وَالْبَقَرَ أَفْضَلُ مِنَ الْغَنَمِ الْخَيْرُ النَّائِبُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ الْبُخَارِيِّ، وَالْحَبَرِ الَّذِي أوردنا في المسألة التالية هذه فيها أمره عليه السلام في الأضاحي بالنحر. ولا يخلو هذا من أن يكون عليه السلام أمر بالنحر في الإبل والبقر، أو في الغنم، فإن كان أمر بذلك في الغنم، فهذا مبطلٌ لقول مالك: إن النحر في الغنم لا يجل، ولا يكون ذكاةً فيها، وإن كان أمر بذلك عليه السلام في الإبل والبقر والغنم لحسن المحال الباطل المنتفع يبين لا شك فيه أن يكون عليه السلام يحض أمته وأصحابه على التضحية بالإبل والبقر مع عظيم الكلفة فيها وغلو أثمانها وتركوا الأرخص والأقل ثمنًا وهو أفضل، وهذه إضاعة المال التي حرَّمها الله تعالى، وإنما التضحية بالغنم ضأنها ومازها

أن يجتنب النساء والطيب، كما أنه إذا وجب اجتناب الجماع والطيب، لم يجب بذلك اجتناب مس الشعر والظفر. فهذا الصائم فرض عليه اجتناب النساء، ولا يلزمه اجتناب الطيب، ولا مس الشعر، والظفر.

وكذلك المتكف، وهذه المعتدة يحرم عليها الجماع والطيب، ولا يلزمها اجتناب قص الشعر والأظفار. فظهر حاقة قياسهم وقولهم في الدين بالباطل، وهذه فتيا صحت عن الصحابة رضي الله عنهم ولا يعرف فيها مخالف منهم لهم، فخالفوا ذلك برأيهم.

ورواه مالكٌ مرسلًا، فخالفوا المرسل والمسند، وبالله تعالى التوفيق.

٩٧٧- مسألة: والأضحية جائزة بكل حيوان يؤكل لحمه من ذي أربع، أو طائر، كالفارس، والإبل، وبقر الوحش، والذئب، وسائر الطير والحيوان الحلال أكله، والأفضل في كل ذلك ما طاب لحمه وكثر وغلا ثمنه.

وقد ذكرنا في أول كلامنا في الأضاحي قولَ بلال: ما بالي لو ضحيت ببديك، وعن ابن عباس في إتياعه لحماً بدرهمين وقال: هذه أضحية ابن عباس.

ورَوَيْنَا أَيْضًا مِنْ طَرِيقٍ وَكيع عن كثير بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس وكثير بن زيد هذا هو الذي عولوا عليه في احتجاجهم بالأنثى الذي لا يصح المسلمون عند شروطهم. وتقوه هنالك ولم يروه غيره. والحسن بن حمي يبيح الأضحية ببقره وحشيٍّ عن سبعة، وبالفطري أو الغزال عن واحد. وأجاز أبو حنيفة وأصحابه التضحية بما حلت به البقرة الإنسانية من الشور الوحشي، وبما حلت به العنز من الوعل.

وقال مالك: لا تجزي إلا من الإبل، والبقر، والغنم. ورأى مالك: التعج، والعنز، والتيس أفضل من الإبل، والبقر، في الأضحية.

وخالفه في ذلك أبو حنيفة، والثاقفي، فرأيا الإبل أفضل، ثم البقر، ثم الضأن، ثم الماعز - وما نعلم لهذا القول حجة فنوردها أصلاً، إلا أن يدعوا إجماعاً في جوازها من هذه الأنعام، والخلاف في غيرها. فهذا ليس بشيء، ويعارضون بما صح في ذلك عن بلال، ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم، وهذا عندهم حجة إذا وافقهم.

وأما مراعاة الإجماع فيؤخذ به وترك ما اختلف فيه، فهذا يهدم عليهم جميع مذاهبهم إلا يسيراً جداً منها، ويلزمهم أن لا

رفق بالناس لقلّة أثمانها وتفاوة أمرها وتخفيف لهم بذلك عن الأفضل الذي هو أشتى في الفقة لله عز وجل، وهذا مما لا شك فيه.

واحتج من رأى أن الضأن أفضل بخبر:

رويناه من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة «أن جبريل قال للنبي ﷺ يَوْمَ الْأَضْحَى: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ الْجَذَعَ مِنَ الضَّأْنِ خَيْرٌ مِنَ السَّيِّدِ مِنَ الْمَغْزِ، وَإِنَّ الْجَذَعَ مِنَ الضَّأْنِ خَيْرٌ مِنَ السَّيِّدِ مِنَ الْبَقْرِ، وَإِنَّ الْجَذَعَ مِنَ الضَّأْنِ خَيْرٌ مِنَ السَّيِّدِ مِنَ الْإِبِلِ، وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ دَبْحًا هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ لَفَدَى بِهِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

وخبر رويناه من طريق عبد الرزاق معمر بن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال: «قَرَأْتُ النَّعْمَانَ بْنَ أَبِي طَيْمَةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَكْبِشُ أَقْرَبَ أَهْلَيْنَ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا أَشَبَهُ هَذَا الْكَبْشَ بِالْكَبْشِ الَّذِي ذَبَحَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

وروي نحوه من طريق زياد بن ميمون عن أنس.

وخبر رويناه من طريق وكيع عن هشام بن سعد عن حاتم بن أبي نصر عن عباد بن نسي عن النبي ﷺ قال: «خَيْرُ الْأَضْحِيَّةِ الْكَبْشُ».

قال أبو محمد: هذه أخبار مكدوبة: أما خبر أبي هريرة، وعبادة بن نسي فعن هشام بن سعد وهو ضعيف جداً، ضعفه جداً وأطرحه أحمد، وأما القول فيه جداً ولم يمز الرواية به عنه يحيى بن سعيد - وزیاد بن ميمون مذكور بالكذب. وخبر عبد الرزاق عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وهو ضعيف ومرسل مع ذلك.

وأيضاً ففي الخبر المنسوب إلى أبي هريرة كذب ظاهر وهو قوله: إنه فدى الله به إبراهيم ولم يفد إبراهيم بلا شك وإنما فدى ابنه.

وأما الاحتجاج بأنه فدى الذبيح بكبش فباطل، ما صح ذلك قط، وقد قيل: إنه كان أروية، وهبكت لو صح فليس فيه فضل سائر الكباش على سائر الحيوان، ولا كان أمر إبراهيم عليه السلام اضحية فلا مدخل للأضحية فيه.

وقد قال تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً» إلى قوله تعالى: «فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِعَصَاكَ كَذَلِكَ يُوْخِيهِ اللَّهُ الْمُوتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ» فينبغي على هذا أن يكون البقر أفضل من الضأن بهذه الآية البيّنة الواضحة لا بالظن الكاذب في كبش الذبيح.

وقد قال الله تعالى: «نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا» في ناقة صالح فينبغي أن تكون الإبل أفضل من الضأن بهذه الآية البيّنة الواضحة لا بالظن الكاذب في كبش إبراهيم عليه السلام.

وموه بعضهم بذكر الأثر الذي فيه الصلاة في مبارك الغنم والنهي عن الصلاة في معاطن الإبل، لأنه جئ خلقت من جن، قلنا: فليكن هذا عندكم دليلاً في فضل الغنم عليها في الهدى، وأنتم لا تقولون بهذا.

فإن ذكروا أن رسول الله ﷺ ضحى بكبشين.

قلنا: نعم.

وقد صح أن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْزِلُ الْعَمَلَ وَمَوْ جِبَّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ مَخَافَةً أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ فَيَكْتَبُ عَلَيْهِمْ».

وأيضاً: فقد أهدى غنماً مقلدة كما ذكرنا في كتاب الحج فلم يكن ذلك عندكم دليلاً على أن الغنم أفضل في الهدى من البقر، فمن أين وقع لكم هذا الاستدلال في الأصحاب؟

وأيضاً: فقد ضحى عليه السلام بالبقرة:

روينا من طريق البخاري عن مسدود أخبرنا سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت في حديث «لَمَّا كُنَّا بَيْنِي أُتِيَتْ بِلَحْمٍ بَقَرٍ كَبِيرٍ فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: ضَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرَةِ وَهَذَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ آخِرُ عَمَلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَمْ يَضْحَ بَعْدَهَا».

ورويناه من طريق مسلم أخبرنا محمد بن المنصور أخبرنا محمد بن جعفر غندر أخبرنا شعبة عن زيد البامي عن الشعبي عن البراء بن عازب قال: قال رسول الله ﷺ: «أَوَّلُ مَا تَبَدَّلَ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ تَضَلَّيْ ثُمَّ تَرْجِعَ فَتَنْحَرِ».

ومن طريق البخاري عن يحيى بن بكير أخبرنا الليث بن سعد عن كثير بن فرق عن نافع أن ابن عمر أخبره قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْحَرُ بِالسَّحْلَى».

والنحر عند مالك - وهو الذي يخالفنا في هذه المسألة - لا يجوز البتة في الغنم وإنما هو عنده في الإبل وعلى نكره في البقر.

وقد صح أنه عليه السلام كان يضحي بالإبل والبقر، أو يترك قوله فيجوز النحر في الغنم ولا بد من أحدهما، ولا يجوز أن يجتج بفعله عليه السلام مباح ذلك الفعل أو غيره بإقرار المحتج على نص قوله عليه السلام في تفضيل الإبل، ثم البقر، ثم

الضَّان.

رَوَيْنَا عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ أَنَّهُ كَانَ يَضْحِي بِجَزُورٍ مِنَ الْإِبِلِ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَضْحِي مَرَّةً بِنَاقَةٍ وَمَرَّةً بِبَقْرَةٍ وَمَرَّةً بِشَاةٍ وَمَرَّةً لَا يَضْحِي.

فَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ فِي فَضْلِ الْمَاعِزِ عَلَى الْبَقْرِ، وَالْإِبِلِ، وَفَضْلِ الْبَقْرِ عَلَى الْإِبِلِ: فَلَا نَعْلَمُ لَهُ مُتَعَلِّقًا أَصْلًا وَلَا أَحَدًا قَالَ بِهِ قَبْلَهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٩٧٨- مسألة: وقت ذبح الأضحية أو غيرها هو أن يَهْلَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، ثُمَّ تَبْيَضُ وَتَرْتَفِعَ، وَيَهْلَ حَتَّى يَمْضِيَ مِقْدَارُ مَا يَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ يَقرأُ فِي الْأَوَّلَى بَعْدَ ثَمَانِ تَكْبِيرَاتٍ أَمْ الْقُرْآنَ "وَسُورَةَ ق" فِي الثَّانِيَةِ بَعْدَ سِتِّ تَكْبِيرَاتٍ أَمْ الْقُرْآنَ "وَسُورَةَ" أَقْرَبَتْ السَّاعَةَ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ بِتَرْتِيلٍ وَيَتِمُّ فِيهِمَا الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ، وَيُحْلِسُ، وَيَتَشَهَّدُ، وَيَسَلِّمُ.

ثُمَّ يَذْبَحُ أَضْحِيَّتَهُ أَوْ يُنَحِّرُهَا - الْبَادِي، وَالْحَاضِرُ، وَاهْلُ الْقَرْيِ، وَالصَّحَّارِيُّ، وَالْمَدَنِيُّ سَوَاءً فِي كُلِّ ذَلِكَ: فَمَنْ ذَبَحَ، أَوْ حَمَرَ قَبْلَ مَا ذَكَرْنَا ففَرْضُ عَلَيْهِ أَنْ يَضْحِي وَلَا يَذْبَحُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ الْمَذْكُورِ، وَلَا مَعْنَى لِمُرَاعَاةِ صَلَاةِ الْإِمَامِ، وَلَا لِمُرَاعَاةِ تَضَحِيَّتِهِ.

برهان ذلك: ما ذكرنا في أوَّلِ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَوَّلُ مَا يَذْبَحُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ تُصَلِّيَ، ثُمَّ تُرْجِعَ فَنَنْحَرُ».

وَمِنْ طَرِيقٍ شُعْبَةٍ عَنْ سَلَمَةَ هُوَ ابْنُ كَهِيلٍ - عَنْ أَبِي جَحِيفَةَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «ذَبَحَ أَبُو بُرَّةٌ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: أَهْدَأُهَا».

وَمِنْ طَرِيقٍ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى، ثُمَّ خَطَبَ فَأَمَرَ مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ ذَبْحَهُ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٌ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ الْأَسَدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَنْدَبًا يَقُولُ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ عَلَى قَوْمٍ قَدْ نَحَرُوا وَذَبَحُوا فَقَالَ: مَنْ نَحَرَ وَذَبَحَ قَبْلَ صَلَاتِنَا فَلْيُعِدْ، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ أَوْ يَنْحَرْ فَلْيَذْبَحْ وَلْيَنْحَرْ بِاسْمِ اللَّهِ».

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٌ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ أَخْبَرَنَا عَمْدُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ أَنَّ أَبَا الزَّيْنِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ كَانَ نَحَرَ قَبْلَهُ أَنْ يُعِيدَ يَنْحَرُ آخَرَ وَلَا يَنْحَرُوا حَتَّى يَنْحَرِ النَّبِيُّ ﷺ».

فَالْوَقْتُ الَّذِي حَدَّثَنَا هُوَ وَقْتُ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ لَمْ يَجِزِ التَّضْحِيَةَ قَبْلَ تِمَامِ الْخَطْبَةِ - وَلَا مَعْنَى هَذَا لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَجِزْ وَقْتُ الْأَضْحِيَةِ بِذَلِكَ.

وَقَالَ سَفْيَانُ: إِنَّ ضَحْيَ قَبْلَ الْخَطْبَةِ أَجْزَاءُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: أَمَّا أَهْلُ الْمَدَنِ وَالْأَمْصَارِ فَمَنْ ضَحَّى مِنْهُمْ قَبْلَ تِمَامِ صَلَاةِ الْإِمَامِ فَعَلِيهِ أَنْ يُعِيدَ وَلَمْ يَضْحَ.

وَأَمَّا أَهْلُ الْقَرْيِ وَالْبَوَادِي فَإِنْ ضَحَرُوا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ الْأَضْحَى أَجْزَاءَهُمْ.

وَقَالَ مَالِكٌ: مَنْ ضَحَّى قَبْلَ أَنْ يَضْحِيَ الْإِمَامُ فَلَمْ يَضْحَ؛ ثُمَّ اخْتَلَفَ أَصْحَابُهُ طَائِفَةٌ قَالَتْ: الْإِمَامُ هُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ؛ وَطَائِفَةٌ قَالَتْ: بَلْ هُوَ أَمِيرُ الْبَلَدَةِ، وَطَائِفَةٌ قَالَتْ: بَلْ هُوَ الَّذِي يَصَلِّي بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْعِيدِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: أَمَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ فُخْلَافُ جَزْءٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا أوردنا بلا برهان.

وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ فَلَا حِجَّةَ لَهُ أَصْلًا، وَخِلَافٌ لِلْخَبَرِ أَيْضًا إِذْ لَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ قَطُّ بِمُرَاعَاةِ تَضَحِيَةِ غَيْرِهِ.

وَيَقُولُ لِلطَّائِفَتَيْنِ مَعًا: أَرَأَيْتُمْ إِنْ ضَيَّعَ الْإِمَامُ صَلَاةَ الْأَضْحَى وَلَمْ يَضْحَ أَتَبَطَّلُ سَنَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَضَاحِي عَلَى النَّاسِ، حَاشَا لِلَّهِ مِنْ هَذَا، بَلْ هُوَ الْحَقُّ أَنَّ الْإِمَامَ إِنْ صَلَّى فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ يَصَلِّي فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَدْ أَحْسَنَ وَهُوَ أَحَدُ الْمُسْلِمِينَ فِي وَقْتِ تَضَحِيَّتِهِ، وَإِنْ أَغْفَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَخْطَأَ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِكَادِحٍ فِي عَدَالَتِهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَعْطِلْ فَرَضًا، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُحْبِلٍ شَيْئًا مِنْ حُكْمِ النَّاسِ فِي أَضَاحِيهِمْ.

وَيَقُولُ لِلْمَالِكِيِّينَ أَيْضًا: أَرَأَيْتُمْ إِنْ ضَحَّى الْإِمَامُ قَبْلَ وَقْتِ صَلَاةِ الْأَضْحَى أَتَكُونُ ذَلِكَ عِلْمًا لِأَضَاحِي النَّاسِ.

فَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ، اتَّوَا بِعَظِيمَةٍ.

وَأِنْ قَالُوا: لَا، صَدَقُوا وَتَرَكَوا قَوْلَهُمْ فِي مِرَاعَاةِ تَضَحِيَةِ الْإِمَامِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِثْلَ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ أَهْلِ الْقَرْيِ وَأَهْلِ الْمَدَنِ عَنْ عَطَاءٍ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَمَا نَعْرِفُ قَوْلَ مَالِكٍ فِي مِرَاعَاةِ تَضَحِيَةِ الْإِمَامِ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٩٧٩- مسألة: والأضحية مستحبة للحاج بمكة وللمسافر كما هي للمقيم ولا فرق.

وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ وَالْمَرْءُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾

ورويانا من طريق جاهد لا بأس بأن يبيع الرجل أضحيته
تحت يضحى بها ويشتري خيراً منها - وعن عطاء فيمن اشترى
أضحية، ثم بدا له.

قال: لا بأس بأن يبيعها.

ورويانا عن علي، والشعبي، والحسن، وعطاء، كراهة ذلك.
قال علي: ما نعلم لمن كره ذلك حجة.

٩٨١ - مسألة: ولا تكون الأضحية أضحية إلا
بذبحها، أو غيرها بنية التضحية لا قبل ذلك أصلاً وله ما لم يذبحها،
أو ينحرها كذلك أن لا يضحي بها وأن يبيعها وأن يمزج صوفها
ويقعل فيه ما شاء ويأكل لبناً وبيعه، وإن ولدته فله أن يبيع
ولدها أو يسكه أو يذبحه، فإن ضلت فاشتري غيرها، ثم وجد
التي ضلت لم يلزمه ذبحها ولا ذبح واحد منهما، فإن ضحى
بهما، أو بأحدهما، أو بغيرهما فقد أحسن، وإن لم يضح
أصلاً فلا حرج، وإن اشتراها وبها عيب لا تجزي به في الأضحية
كعمور، أو عجف، أو عرج، أو مرض، ثم ذهب العيب وصحت
جاء له أن يضحي بها، ولو أنه ملكها سليمة من كل ذلك، ثم
أصابها عيب لا تجزي به في الأضحية قبل تمام ذكاتها، ولو في
حال التذكية لم تجزوه.

برهان ذلك: ما ذكرناه من أنها ليست فرضاً فإذا هي
كذلك فلا تكون أضحية إلا حتى يضحي بها ولا يضحي بها إلا
حتى تتم ذكاتها بنية التضحية فهي ما لم يضح بها مال من ماله
يفعل فيه ما أحب كسائر ماله ومن خالف هذا فاجاز أن يضحي
بألفي يصيبها عنده العيب فقد خالف نهي رسول الله ﷺ جهاراً
ولزمه إن اشترى أضحية معيبة فصحت عنده أن لا تجزوه أن
يضحي بها، وهم لا يقولون هذا:

روينا عن علي بن أبي طالب من طريق أبي إسحاق عن
هيرة بن ريسم قال: قال علي: إذا اشترت الأضحية سليمة
فأصابها عندك عوار، أو عرج فبلغت المسك فضح بها.

ومن طريق الحارث عن علي أنه سئل عن رجل اشترى
أضحية سليمة - فأعورت عنده قال: يضحي بها.

وهو قول حماد بن أبي سليمان:

روينا عنه من طريق شعبة.

وهو قول الحسن، وإبراهيم.

ورويناه من طريق ابن عباس فيمن اشترى أضحية
فضلت. قال: لا يضرك.

والأضحية فعل خير.

وكل من ذكرنا محتاج إلى فعل الخير مندوب إليه، ولما ذكرنا
من قول رسول الله ﷺ في التضحية والتقريب ولم يخص عليه
السلام بادياً من حاضر، ولا مسافراً من مقيم، ولا ذكراً من أنثى،
ولا حراً من عبد، ولا حاجاً من غيره، فتخصيص شيء من ذلك
باطل لا يجوز، وقد ذكرنا قبل أن النبي ﷺ «ضحى بالبقر عن
نسائه بكتة وخن خراج معة».

ورويانا من طريق النخعي أن عمر كان يحج فلا يضحي -
وهذا مرسل.

ومن طريق الحارث عن علي ليس على المسافر أضحية.
والحارث كذاب.

وعن أصحاب ابن مسعود أنهم كانوا لا يضحون في الحج
- وليس في شيء من هذا كله منع للحاج ولا للمسافر من
التضحية وإنما فيه تركها فقط، ولا حجة في أحد دون رسول الله
ﷺ.

ورويانا من طريق أبي الجهم أخبرنا أحمد بن فرج أخبرنا
الهروري أخبرنا ابن فضيل عن عطاء عن إبراهيم النخعي سافر
معي تميم بن سلمة فلما ذبحنا أضحيته أخذ منها بضعة فقال:
أكلها.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو عوانة عن منصور
عن إبراهيم قال: كان عمر يحج ولا يضحي وكان أصحابنا
يحجون معهم الورق والذهب فلا يضحون ما بينهم من ذلك إلا
ليفرغوا لنسكهم.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا مهدي بن ميمون عن
واصل الأحمد عن إبراهيم قال: حججت فهلكتم نفقتي فقال
أصحابي: ألا نقرضك تضحية؟ فقلت: لا - فهذا بيان أنهم لم
يمنعوا منها والنهي عن فعل الخير لا يجوز إلا بنص عن رسول
الله ﷺ بين أن ليس خيراً.

٩٨٠ - مسألة: ولا يلزم من نوى أن يضحي بجوان
مما ذكرنا أن يضحي به ولا بد، بل له أن لا يضحي به إن شاء إلا
أن ينذر ذلك فيه فيلزمه الوفاء به.

برهان ذلك: أن الأضحية كما قدمنا ليست فرضاً فإذا
ليست فرضاً فلا يلزمه التضحية إلا أن يوجها نص ولا نص إلا
فيمن ضحى قبل وقت التضحية في أن يعيدها وفيمن نذر أن يضحي
بالنذر.

مجاهد عن مالك بن ماعز، أو ماعز بن مالك التَّقْفِي: أنَّ أباه سمعَ عمرَ يقول: إنما النَّحْرُ في هذه الثلاثةِ الأيامِ.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا هشيم عن أبي حمزة عن حرب بن ناجة عن ابن عباس قال: أيام النَّحْرِ ثلاثة أيام.

ومن طريق وكيع عن ابن أبي ليلى عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس النَّحْرُ ثلاثة أيام.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن إسماعيل بن عياش عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: الأضحية يوم النَّحْرِ ويومان بعده.

ومن طريق وكيع عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر قال: ما ذبحت يوم النَّحْرِ والثَّانِي والثَّالِثَ فِيهِ الضَّحَايَا.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا زيد بن الحباب عن معاوية بن صالح حدثني أبو مريم سمعت أبا هريرة يقول: الأضحية ثلاثة أيام.

ومن طريق وكيع عن شعبة عن قتادة عن أنس قال: الأضحية يوم النَّحْرِ ويومان بعده.

وبه يقول أبو حنيفة، ومالك - ولا يصح شيء من هذا كله إلا عن أنس وحده لأنه عن عمر من طريق مجهول عن أبيه - مجهول أيضاً.

وعن علي من طريق ابن أبي ليلى - وهو سَيِّئُ الْخَفْظِ - عن المنهال - وهو متكلم فيه؛ وعن ابن عباس من طريق ابن أبي ليلى - وهو سَيِّئُ الْخَفْظِ - وأبي حمزة - وهو ضعيف.

ومن طريق ابن عمر عن إسماعيل بن عياش وعبد الله بن نافع، وكلاهما ضعيف.

ومن طريق أبي هريرة عن معاوية بن صالح - وليس بالقوي - عن أبي مريم - وهو مجهول - وقول رابع وهو أنَّ التَّضْحِيَّةَ يوم النَّحْرِ وثلاثة أيام بعده:

روينا من طريق محمد بن المنثري أخبرنا عبيد الله بن موسى أخبرنا ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال: الأيامُ المعلومات: يوم النَّحْرِ، وثلاثة أيام بعده؛ هكذا في كتابي ولا أدري لعنه وهم، والله أعلم.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو أسامة عن هشام عن عطاء قال: النَّحْرُ أربعة أيام إلى آخر أيام التشريق.

ومن طريق وكيع أخبرنا هشام بن يحيى سمعت عطاء يقول: النَّحْرُ أربعة أيام إلى آخر أيام التشريق.

وعن الحسن، والحكم بن عتيبة فيمن ضلَّتْ أضحيته فاشتري أخرى فوجد الأولى أنه بينهما جميعاً، قال حماد: يذبح الأولى.

وقال أبو حنيفة: إن اشتراها صحيحة، ثم عجزت عنه حتى لا تبقى أجزائه أن يضحي بها، فلو اعسرت عنه لم تجزئه فلو أنه إذ ذبحها أصاب السكين عينها، أو اكسر رجلها أجزائه. - وهذه أقوالٌ فاسدة متناقضة ولا تعلم هذه التقاسيم عن أحدٍ قبله.

وقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي: لا يبرئ صوفها ولا يشرب لبنها.

قال الشافعي: إلا ما فضل عن ولدها.

وروي عن عطاء فيمن اشتري أضحيةً أنَّ له أن يبرئ صوفها وأمره الحسن أن يفعل أن يتصدق به.

وقال أبو حنيفة، والشافعي: إن ولدت ذبح ولدها معها.

وقال مالك: ليس عليه ذلك.

روينا عن علي أنه سألَه رجلٌ معه بقرة قذ ولدت فقال: كنت اشتريتها لأضحى بها، فقال له علي: لا تلجها إلا فضلاً عن ولدها فإذا كان يوم الأضحية فاذبحها ولدها عن سبعة..

٩٨٢ - مسألة: والتَّضْحِيَّةُ جَانِزَةٌ مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي ذَكَرْنَا يوم النَّحْرِ إلا أن يهل هلال الحرم، والتَّضْحِيَّةُ ليلاً ونهاراً جائز.

واختلف الناس في هذا فروينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو أسامة عن هشام هو ابن حسان - عن محمد بن سيرين قال: النَّحْرُ يوم واحد إلى أن تغيب الشمس.

وعن حيد بن عبد الرحمن أنه كان لا يرى الذَّبح إلا يوم النَّحْرِ.

وهو قول أبي سليمان.

وقول آخر:

روينا من طريق وكيع عن محمد بن عبد العزيز عن جابر بن زيد قال: النَّحْرُ في الأمصار يوم، ومعنى ثلاثة أيام. وقول ثالث: أنَّ التَّضْحِيَّةَ يوم النَّحْرِ ويومان بعده - روي من طريق ابن أبي ليلى عن المنهال بن عمرو عن زر عن علي قال: النَّحْرُ ثلاثة أيام أفضلها أولها.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا جريز عن منصور عن

وفعل الخبر حسن في كل وقت، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا حَرِّمٌ﴾ فلم يخص تعالى وقتاً من وقت ولا رسوله عليه السلام، فلا يجوز تخصيص وقت بغير نص، فالقريب إلى الله تعالى بالتضحية حسن ما لم يمنع منه نص أو إجماع، ولا نص في ذلك ولا إجماع إلى آخر ذي الحجة. وقد روينا خبراً يلزمهم الأخذ به.

وأما نحن فلا نحجج به ويعيننا الله تعالى من أن نحجج بمرسلي، وهو.

ما حدثناه أحمد بن عمر بن أنس أخبرنا عبد الله بن الحسين بن عقال أخبرنا إبراهيم بن محمد الديلمي أخبرنا أحمد بن أحمد بن الجهم أخبرنا أحمد بن الهيثم أخبرنا مسلم أخبرنا يحيى هو ابن أبي كثير - عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وسليمان بن يسار، قالاً جميعاً: بلغنا: أن رسول الله ﷺ قال: «الأضحية إلى هلال المحرم لمن أزاها أن يستأنى بذلك» وهذا من أحسن المراسيل وأصحها فيلزم الحنفية والمالكية القول به وإلا فقد تناقضوا.

قال علي: وإجاز أبو حنيفة، والشافعي: أن يضحي بالليل.

وهو قول عطاء.

وقال مالك: لا يجوز أن يضحي ليلاً - وما نعلم لهذا القول حجة أصلاً إلا أنهم قال قائلهم: قال الله تعالى: ﴿وَتَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقْتُمْ مِنْ بَيْمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ قالوا: فلم يذكر الليل.

قال علي: وهذا منهم إيهام بمقت الله تعالى عليه، لأن الله تعالى لم يذكر في هذه الآية ذبحاً، ولا تضحية، ولا ذبحاً لا في نهار، ولا في ليل، وإنما أمر الله تعالى بذكره في تلك الأيام المعلومات أفترى يحرم ذكره في لياليهن؟ إن هذا لعجب ومعاذ الله من هذا، وليس هنا نص يمنع من ذكره تعالى وحده على ما رزقنا من بيمية الأنعام في ليل أو نهار في العام كله.

وهذا مما حرقوا فيه الكلم عن مواضع، ولا يختلفون فيمن حلف أن لا يكلم زبداً ثلاثة أيام أن الليل يدخل في ذلك مع النهار.

وذكروا حديثاً لا يصح:

رويناه من طريق بقية بن الوليد عن مشر بن عبيد الحلبي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الذبح بالليل».

ومن وكيع أخبرنا هشام بن يحيى سمعت عطاء يقول: النحر ما دامت الفساطيط ممتى.

ومن طريق وكيع عن شعبة عن قتادة عن الحسن قال: النحر يوم النحر وثلاثة أيام بعده.

ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري فيمن نسي أن يضحي يوم النحر؟

قال: لا بأس أن يضحي أيام التشريق.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن إسماعيل بن عباس عن عمر بن ماهر عن عمر بن عبد العزيز قال: الأضحية أربعة أيام يوم النحر وثلاثة أيام بعده.

وهو قول الشافعي. وقول خامس:

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو داود الطيالسي عن حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم هو التيمي - عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وسليمان بن يسار، قالاً جميعاً: الأضحية إلى هلال المحرم لمن استأنى بذلك.

قال أبو محمد: أما من قال النحر يوم الأضحية وحده فقال: إنه جمع عليه وما عدها فمختلف فيه؛ فلا توجد شرعية باختلاف لا نص فيه.

قال علي: صدقوا، والنص يميز قولنا على ما نأتي به بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وأما من قال بقول أبي حنيفة، ومالك، فإنهم احتجوا بأنه قول روي عن عمر، وعلي، وابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة، وأنس، ولا يعرف لهم من الصحابة رضي الله عنهم مخالف، ومثل هذا لا يقال بالزاني.

قال علي: قد ذكرنا قضايا عظيمة خالفوا فيها جماعة من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف، فكيف ولا يصح شيء مما ذكرنا إلا عن أنس وحده على ما بينا قبل وإن كان هذا إجماعاً فقد خالف عطاء، وعمر بن عبد العزيز، والحسن، والزهري، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وسليمان بن يسار: الإجماع، وأف لكل إجماع يخرج عنه هؤلاء.

وقد روينا عن ابن عباس ما يدل على خلافه لهذا القول ولا نعلم لمن قال: أربعة أيام حجة أيضاً، إلا أن أيام منى ثلاثة أيام يوم النحر فقط وليس هذا حجة.

قال أبو محمد: الأضحية فعل خير وقرينة إلى الله تعالى:

ومن طريق عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج، ومعمّر، قال ابن جريج قال عطاء، وقال معمّر: قال الزهري، ثم أنفق عطاء، والزهري قال جميعاً: يذبح نسك اليهودي والنصراني إن شئت، قال الزهري: والمرأة إن شئت.

وقال مالك: لا يذبحها إلا مسلّم، فإن ذبحها كتابي قال ابن القاسم: يضمها.

وروينا من طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب قال: لا يذبح أضاحيكم اليهود، ولا النصارى، لا يذبحها إلا مسلّم - وعن جرير عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس لا يذبح أضاحيك إلا مسلّم.

وعن أبي سفيان عن جابر: لا يذبح النسك إلا مسلّم. وعن سعيد بن جبير، والحسن، وعطاء الخراساني، والشَّعْبِي، ومجاهد، وعطاء بن أبي رباح أيضاً: لا يذبح النسك إلا مسلّم.

وعن إبراهيم كانوا يقولوا: لا يذبح النسك إلا مسلّم، وهذا مما خالف فيه الحنفيون، والشَّافِعِيُّونَ جماعة من الصحابة وجهور العلماء ما خالف لهم يعرف من الصحابة، ولا يصح عن أحد من الصحابة ما ذكرنا لأنه عن علي متقطع - وقابوس، وأبو سفيان ضعيفان - إلا أنه عن الحسن، وإبراهيم، والشَّعْبِي، وسعيد بن جبير: صحيح ولا يصح عن غيرهم، وما نعلم لهذا القول حجة أصلاً لا من قرآن ولا من سنة، ولا من أثر سقيم، ولا من قياس.

٩٨٤- مسألة: وجائز أن يشترك في الأضحية الواحدة أي شيء كانت الجماعة من أهل البيت وغيرهم.

وجائز أن يضحي الواحد بعدد من الأضاحي «ضحي رسول الله ﷺ بكبشين أملحين» كما ذكرنا آنفاً ولم ينع عن أكثر من ذلك، والأضحية فعل خير، فالاستكثار من الخير حسن.

وقال أبو حنيفة، وسفيان الثوري، والأوزاعي، والشَّافِعِيُّ، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وأبو سليمان: تجزئ البقرة، أو الناقة عن سبعة فأقل أجنيين وغير أجنيين يشتركون فيها، ولا تجزئ عن أكثر، ولا تجزئ الشاة إلا عن واحد.

وقال مالك: تجزئ الرأس الواحد من الإبل، أو البقر، أو الغنم عن واحد، وعن أهل البيت - وإن كثرت عددهم وكانوا أكثر من سبعة إذا اشركهم فيها تطوعاً - ولا تجزئ إذا اشتروها بينهم بالشركة ولا عن أجنيين فصاعداً.

قال أبو محمد: هذه فضيحة الأبد، وبقية ليس بالقوي، ومبشر بن عبيد مذكور بوضع الحديث عمداً، ثم هو مرسل، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لأنهم يميزون الذبح بالليل فيخالفونه فيما فيه ويجتبرون فيه فيما ليس فيه وهذا عظيم جداً.

وقال قاتل منهم: لما كانت ليلة البحر لا يجوز التضحية فيها وكان يومه تجوز التضحية فيه كانت ليالي سائر أيام التضحية كذلك.

قال علي: وهذا قياس والقياس كله باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل، لأن يوم البحر هو مبدأ دخول وقت التضحية وما قبله ليس وقتاً للتضحية، ولا يختلفون معنا في أن من طلوع الشمس إلى أن يمضي بعد إبطائها وارتفاعها وقت واسع من يوم البحر لا تجوز فيه التضحية فيلزمهم أن يقبضوا على ذلك اليوم ما بعده من أيام التضحية فلا يجوزوا التضحية فيها إلا بعد مضي مثل ذلك الوقت، وإلا فقد تناقضوا وظهر فساد قولهم، وما نعلم أحداً من السلف قبل مالك منع من التضحية ليلاً.

٩٨٣- مسألة: ونستحب للمضحي رجلاً كان أو امرأة أن يذبح أضحيته أو ينحرها بيده، فإن ذبحها أو نحرها له بأمره مسلّم غيره أو كتابي أجزاء ولا حرج في ذلك:

وروينا من طريق مسلم أخبرنا يحيى بن يحيى أخبرنا وكيع عن شعبة عن قتادة عن أنس قال: «ضحي رسول الله ﷺ بكبشين أملحين أقرنين وذابتهما بيده وأضبعاً قدّمته على صفاحيهما وسقى الله وكبر» قال مسلم أخبرنا يحيى بن حبيب أخبرنا خالد بن الحارث أخبرنا شعبة أنا قتادة قال: سمعت أنساً فذكر مثل هذا الحديث، فنحن نستحب الاقتداء به عليه السلام في هذا.

قال تعالى: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ». وقال تعالى: «وَتَعْلَمُوا أَنبَاءَ الَّذِينَ أَوْرَثُوا الْكِتَابَ جَلَّ لَكُمْ» وإنما عني عز وجل يقيّن ما يذكوته لا ما ياكلونه، لأنهم ياكلون الميتة، والدم، والخنزير، وما عمل بالخرم وظهرت فيه؛ فإذا ذابحهم ونحرهم حلال، فالتمييز بين الأضحية وغيرها لا وجه له.

وقولنا هذا هو قول أبي حنيفة، والشَّافِعِيِّ، وأبي سليمان.

وروينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا جرير عن منصور قلت لإبراهيم: صبي له ظئر يهودي أذبح أضحيته؟ قال: نعم.

قال أبو محمد: الأضحية فعلٌ خيرٌ وتطوعٌ بالبرِّ فلا اشتراك في التطوع جاز ما لم يمنع من ذلك نصٌّ.

قال تعالى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ فالاشتراك فيها فاعلون للخير؛ فلا معنى لتخصيص الأجنيب بالمتع، ولا معنى لمنع ذلك بالشراء؛ لأنه كله قولٌ بلا برهان أصلاً لا من قرآن، ولا سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قياس.

وقد أباح الليث الاشتراك في الأضحية في السفر - وهذا تخصيصٌ لا معنى له أيضاً.

روينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن عائشة أم المؤمنين أو أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «أَلَمْ تَكُنْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ اشْتَرَى كَبْشَيْنِ عَظِيمَيْنِ، سَوِيَيْنِ، أَقْرَبَيْنِ أُمَّلَحَيْنِ، مُزْجَوَيْنِ، فَيَذْبَحُ أَحَدَهُمَا عَنْ أُمِّهِ مَنْ شَهِدَ لَهُ بِالْتَرْجِيهِ وَلَهُ بِالْبَلَاغِ، وَيَذْبَحُ الْآخَرَ عَنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ».

فهذا أثرٌ صحيحٌ عندهم، وعلى رواية عبد الله بن محمد بن عقيل عن مالك بن النضر عن خبر الصلاة «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ».

ورويانا من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: البنية عن واحد، والبقرة عن واحد، والشاة عن واحد، لا أعلم شركاً.

وصح عن محمد بن سيرين: لا أعلم دماً واحداً يراق عن أكثر من واحد.

وصح من طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن مسعر بن كدام عن حماد بن أبي سليمان: لا تكون ذكاة نفس عن نفسين وكرهه الحكم.

وقول آخر:

روينا من طريق ابن أبي شيبة عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال: الجزور، والبقرة، عن سبعة من أهل البيت لا يدخل معهم من غيرهم؛ كل هذا مخالف لقول مالك لأن ابن عمر لم يجز الرأس الواحد إلا عن واحد.

وكذلك ابن سيرين، وحماد، وعلي؛ أجاز الناقة أو البقرة عن سبعة من أهل البيت لا أكثر.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن ابن علية عن سعيد عن قتادة عن سليمان بن يسار عن عائشة أم المؤمنين قالت: البقرة والجزور عن سبعة.

وعن ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، والحسن قالوا كلهم: البقرة عن سبعة والجزور عن سبعة يشتركون فيها وإن كانوا من غير أهل دار واحدة.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا محمد بن فضيل عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال: أدركت أصحاب محمد ﷺ وهم متوافرون كانوا يذبحون البقرة والبعير عن سبعة.

ومن طريق وكيع عن سفيان عن حماد عن إبراهيم قال: كان أصحاب محمد ﷺ يقولون: البقرة، والجزور عن سبعة.

قال علي: هذا حماد قد روى ما ذكرنا عن الصحابة، ثم خالف ما روي ولم ير ذلك إجماعاً كما يزعم هؤلاء؛ وعن ابن أبي شيبة عن ابن فضال عن مسلم عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود البقرة والجزور عن سبعة؛ وعن وكيع عن سفيان عن حصين بن عبد الرحمن عن خالد بن سعد عن أبي مسعود قال: البقرة عن سبعة.

ورويانا أيضاً عن حذيفة، وجابر، وعلي، وصح عن سعيد بن المسيب البنية عن عشرة.

ورويانا ذلك أيضاً عن ابن عباس عن الصحابة رضي الله عنهم.

ومن أجاز الاشتراك في الأصاحي بين الأجنيب البقرة عن سبعة، والناقة عن سبعة؛ طاووس، وأبو عثمان النهدي، وعطاء، وجمهور التابعين.

فأما ابن عمر فإننا رويانا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الله بن نمير أخبرنا مجالد عن الشعبي قال: سألت ابن عمر عن البقرة والبعير تجزى عن سبعة؟ فقال: كيف أولها سبعة أنفس؟ قلت: إن أصحاب محمد ﷺ الذين بالكوفة أفتوني.

فقالوا: نعم قاله النبي ﷺ وأبو بكر، وعمر، فقال ابن عمر: ما شعث - فهذا توقفت من ابن عمر.

ومن طريق وكيع عن عريف بن درهم عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر قال: البقرة عن سبعة، فهذا يدل على رجوعه - وهذا مما خالف فيه مالك كل رواية رويت فيه عن صاحب إلا رواية عن ابن عمر رجعت عنها، وخالف جمهور التابعين في ذلك.

قال أبو محمد: الحجة إنما هي في فعل رسول الله ﷺ ولم يمنع عليه السلام من الاشتراك في التطوع أكثر من عشرة، وسبعة؛ بل قد اشرك عليه السلام في أضحيته جميع أمته، وبالله تعالى التوفيق.

عللا لأوامر الله تعالى وأوامر رسوله عليه السلام لا برهان له بها إلا دعواه الكاذبة، ثم يأتي إلى حكم جعله عليه السلام موجبا لحكم آخر فلا يلتفت إليه، وقد جعل النبي ﷺ الجهد الحلال بالناس موجبا لثلاث يبقى عند أحد من أضحيته شيء بعد ثلثة فلم يلتفتوا إلى ذلك ونعوذ بالله من هذا.

فإن ذكروا ما روينا من طريق إبراهيم الخريزي عن الحكم بن موسى عن الوليد عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن مسعود «أمرنا رسول الله ﷺ أن نأكل منها ثلثا ونصدق بثلثها ونطعم الجيران ثلثها».

فطلحة مشهور بالكذب الفاضح، وعطاء لم يدرك ابن مسعود ولا ولد إلا بعد موته، ولو صح لقنا به مسارعين إليه، لكن روينا من طريق عبد الرزاق عن عمر بن عاصم عن أبي جاز قال: أمر ابن عمر أن يرفع له من أضحيته بضعة ويتصدق بسائرهما.

ومن طريق أبي الجهم أخبرنا أحمد بن فرج أخبرنا الهروي أخبرنا ابن فضيل عن عطاء عن إبراهيم النخعي قال: سافر معي ثميم بن سلمة فلما ذبحنا أضحيته فأخذ منها بضعة فقال: أكلمها، فقلت له: وما عليك أن لا تأكل منها، فقال ثميم: يقول الله تعالى: «فكلوا منها» فتقول أنت: وما عليك أن لا تأكل.

قال أبو محمد: حل هذا الأمر ثميم على الوجوب وهذا الحق الذي لا يسع أحدا سواه، وقيم من أكابر أصحاب ابن مسعود.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن حماد بن فضيل عن عبد الملك عن مولى لأبي سعيد عن أبي سعيد أنه كان يقول لثيبه: إذا ذبحت أضاحيك فاطعموا، وكلوا، وتصدقوا.

وعن ابن مسعود أيضا نحو هذا - وعن عطاء نحوه؛ وصح عن سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير: ليس لصاحب الأضحية إلا ربهما.

فإن ذكروا:

ما روينا من طريق البخاري أخبرنا إسماعيل بن أبي أويس حدثني أخي أبو بكر عن سليمان بن ابن بلال - عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة «عن عائشة قالت في الضحية كنسا نملح منه فقدم به إلى النبي ﷺ بالمدينة فقال: لا تأكلوا إلا ثلاثة أيام» وليست بعززة ولكن أراد أن يطعم منه؛ والله أعلم. فهذا خبر لا حجة فيه، لأن قول القائل ليست بعززة ليس من كلام رسول الله ﷺ إنما هو من ظن بعض رواة الخبر، يبين

٩٨٥- مسألة: فرض على كل مضح أن ياكل من أضحيته ولا بد لو لقمة فصاعدا، وفرض عليه أن يتصدق أيضا منها بما شاء قل أو كثر ولا بد، ومباح له أن يطعم منها الغني، والكافر، وأن يهدي منها إن شاء ذلك.

فإن نزل بأهل بلد المضحي جهدا أو نزلا به طائفة من المسلمين في جهدا جاز للمضحي أن ياكل من أضحيته من حين يضحي بها إلى انقضاء ثلاث ليال كاملة مستأنفة يتنذرها بالعدد من بعد تمام التضحية ثم لا يحل له أن يصبح في منزله منها بعد تمام الثلاث ليال شيء أصلا - لا ما قل ولا ما كثر.

فإن ضحى ليلال لم بعد تلك الليلة في الثلاث؛ لأنه تقدم منها شيء؛ فإن لم يكن شيء من هذا فليختر منها ما شاء.

روينا من طريق البخاري أخبرنا أبو عاصم هو الضحاك بن مخلد - عن زيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال: قال النبي ﷺ: «من ضحى بكنكم فلا مضحي بعد ثلثة وفي ثيبه شيء؛ فلما كان العام المقبل قالوا: يا رسول الله نفعل كما فعلنا العام الماضي؟ قال: كلوا، وأطعموا، وأذخروا، فإن ذلك العام كان بالناس جهدا فأردت أن أعينوا فيها».

ومن طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أن عمرة بنت عبد الرحمن قالت له سمعت عائشة أم المؤمنين تقول: إنهم قالوا: «يا رسول الله إن الناس يتجذون الأسقية من ضحاياهم ويحولون فيها وذلك قال رسول الله ﷺ: وما ذاك؟ قالوا: نهيت أن تؤكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عليه السلام: بعد كلوا، وأذخروا، وتصدقوا».

فهذه أوامر من رسول الله ﷺ لا يحل خلافها.

قال تعالى: «فليخذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم»..

ومن ادعى أنه ندب فقد كذب، وقفا ما لا علم له به ويكفيه أن جميع الصحابة رضي الله عنهم لم يحملوا نهيه عليه السلام عن أن يصبح في بيوتهم بعد ثلاث منها شيء إلا على الغرض ولم يقدموا على مخالفته إلا بعد إذنه، ولا فرق بين الأمر والنهي، قال عليه السلام: «إذا نهيتكم عن شيء فأتواوه وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم» وعم عليه السلام بالإطعام فجائز أن يطعم منه كل أكل، إذ لو حرم من ذلك شيء لبيته عليه السلام «وما كان ربك نسيا»، «وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى» وأذخرا ساعة فصاعدا يسمى أذخارا. والعجب كله من يستخرج بعقله القاصر ورايه الفاسد

ذلك قوله في آخر هذا الخبر «أَرَادَ أَنْ يُطْعِمَ مِنْهُ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأيضاً: فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ بِنَ أَبِي أُوَيْسٍ مَذْكُورٌ عَنْهُ فِي رِوَايَتِهِ أَمْرٌ عَظِيمٌ، وَقَدْ حَلَّ عَلَيَّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ هَذَا الْقَوْلَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْوُجُوبِ، وَابْنَ عَمَرٍ كَمَا ذَكَرْنَا.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسَلِّمٍ حَدَّثَنِي حَرَمَةُ بِنْتُ يَحْيَى عَنْ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي أَبُو عِيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ أَنَّهُ شَهِدَ الْعِيدَ مَعَ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَ عَلِيٍّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ فَصَلَّيْنَا لَنَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ خُطِبَ النَّاسُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «قَدْ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لَحُومَ سُكُكَيْكُمْ فَوْقَ ثَلَاثِ نَيَّالٍ فَلَا تَأْكُلُوا».

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: لَا يَأْكُلُ أَحَدٌ مِنْ لَحْمِ أَصْحِيَّتِهِ فَوْقَ ثَلَاثِ.

قَالَ عَلِيٌّ: حَدِيثُ أَبِي عِيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ كَانَ عَامَ حَصْرِ عُمَانَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ أَهْلُ الْبُؤَادِي قَدْ أَجَاهَتَهُمُ الْفَتَنَةُ إِلَى الْمَدِينَةِ وَأَصَابَهُمْ جَهْدٌ فَأَمَرَ لِنَدْلِكَ بِمَلٍّ مَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ جَهَدَ النَّاسُ وَدَفَعَ النَّافَةَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٩٨٦ - مسألة: وَلَا يَحِلُّ لِلْمَصْحِي أَنْ يَبِيعَ مِنْ أَصْحِيَّتِهِ بَعْدَ أَنْ يَضْحِيَّ بِهَا شَيْئاً، لَا جِلْداً، وَلَا صَوْفاً، وَلَا شَعراً، وَلَا وَبراً، وَلَا ريشاً، وَلَا شَحْماً، وَلَا لَحْماً، وَلَا عَظْماً، وَلَا غَضْرُوفاً، وَلَا رَأْساً، وَلَا طَرْفاً، وَلَا حَشْوَةً، وَلَا أَنْ يَصْدُقَهُ، وَلَا أَنْ يُؤَاجَرَ بِهِ، وَلَا أَنْ يَتْبَعَ بِهِ شَيْئاً أَصْلاً، لَا مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ، وَلَا غَرَبَالاً، وَلَا مَتَخِلاً، وَلَا تَابِلًا وَلَا شَيْئاً أَصْلاً. وَلَهُ أَنْ يَتَفَضَّلَ بِكُلِّ ذَلِكَ، وَيَتَوَطَّأَ، وَيَسْخِ فِي الْجُلْدِ، وَيَلْبِسَهُ، وَيَهْبِيهِ وَيَهْدِيهِ، فَمَنْ مَلَكَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ يَهْبِيهِ، أَوْ صَدُقَهُ، أَوْ مِيرَاثاً، فَلَهُ يَبِيعُهُ حَيْثُ شَاءَ. وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَعْطِيَ الْجَزَارَ عَلَى ذِمَّتِهَا، أَوْ سَلَخَهَا شَيْئاً مِنْهَا، وَلَهُ أَنْ يَعْطِيَ مِنْ غَيْرِهَا، وَكُلُّ مَا وَقَعَ مِنْ هَذَا فَسَخَ أَبَدًا. وَقَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي هَذَا:

فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ شُعْبَةً عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَقْبَةَ بِنِ صَهْبَانَ قَتَلَ لَابِنَ عَمْرِ: أَيْبَعُ جِلْدَ بَقَرٍ ضَحِيَّتَ بِهَا، فَرُخِّصَ لِي.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ عَطَاءُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا كَانَ الْمَدْيُ وَاجِباً يَتَصَدَّقُ بِإِهَابِهِ وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعاً بَاعَهُ إِنْ شَاءَ.

وَقَالَ أَيْضاً: لَا بَأْسَ بِبَيْعِ جِلْدِ الْأَصْحِيَّةِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دِينَ. وَسَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ عَنْ جُلُودِ الْأَصْحَابِ، فَقَالَ: «لَنْ يَنْتَهِى اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَائَهَا» إِنْ شُتِ فَبِيعَ، وَإِنْ شُتِ فَامْسَكَ.

وَصَحَّ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ بِبَيْعِ جِلْدِ الْأَصْحَابِ، نَعَمْ الْغَنِمَةُ تَأْكُلُ اللَّحْمَ وَتَقْضِي النَّسْكَ، وَيَرْجِعُ إِلَيْكَ بَعْضُ الثَّمَنِ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى مِثْلِ هَذَا إِلَّا أَنَّهُمْ أَجَازُوا أَنْ يَبِيعَ بِهِ شَيْءٌ دُونَ شَيْءٍ: صَحَّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِي أَنَّهُ كَرِهَ بَيْعَ جِلْدِ الْأَصْحِيَّةِ وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِبَيْعِ جِلْدِ الْأَصْحِيَّةِ بَعْضُ مَتَاعِ الْبَيْتِ وَأَنَّهُ قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ وَارْخُصْ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ الْغَرَبَالُ وَالْمَتَخَلُّ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ، وَلَكِنْ يَشَافُ بِهِ بَعْضُ مَتَاعِ الْبَيْتِ كَالْغَرَبَالِ، وَالْمَتَخَلِّ، وَالتَّابِلِ.

قَالَ هِشَامُ بْنُ عَبِيدِ اللَّهِ الرَّازِيُّ: أَيْتَابُ بِهِ الْخَلْ؟

قَالَ: لَا، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْخَلِّ وَالْغَرَبَالِ؟

قَالَ: فَقَالَ: لَا تَشْتَرِي بِهِ الْخَلَّ - وَلَمْ يَزِدْهُ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا هَذَا الْقَوْلُ فَطَرِيفٌ جَدًّا، وَلَيْتَ شِعْرِي مَا الْفَرْقُ بَيْنَ التَّوَابِلِ، الْكُمُونِ، وَالْفُلْفُلِ، وَالْكُسْبَرَةِ، وَالْكَرَاوِيَا، وَالْغَرَبَالِ، وَالْمَتَخَلِّ، وَبَيْنَ الْخَلِّ، وَالزَّيْتِ وَاللَّحْمِ، وَالْفَاسِ، وَالْمَسْحَاةِ، وَالْقُوبِ، وَالسَّرِّ، وَالتَّبِيذِ الَّذِي لَا يَسْكُرُ. وَهَلْ يَجُوزُ عَنْدهُمْ فِي إِبْتِاعِ التَّوَابِلِ، وَالْغَرَبَالِ، وَالْمَتَخَلِّ، مِنَ الرِّبَا وَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ مَا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ؟ إِنَّ هَذَا لَعَجَبٌ لَا نَظِيرَ لَهُ وَهَذَا أَيْضاً قَوْلٌ خِلَافَ كُلِّ مَا وَجَّهَ فِي ذَلِكَ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: كَيْفَ نَصْنَعُ بِإِهَابِ الْبَدَنِ؟

قَالَ: يَتَصَدَّقُ بِهِ وَيَتَفَضَّلُ بِهِ.

وَعَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ يَعْجَلَ مِنْ جِلْدِ الْأَصْحِيَّةِ سَفَاءً يَنْبِذُ فِيهِ.

وَعَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ مِنْ جِلْدِ أَصْحِيَّتِهِ مَصْلًى يَصَلِّي فِيهِ.

وَصَحَّ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: اتَّفَعُوا بِمَسْلُوكِ الْأَصْحَابِ وَلَا تَبِيعُوهَا.

وَعَنْ طَاوُوسٍ أَنَّهُ عَمِلَ مِنْ جِلْدِ عَنِي بَدَنَتَهُ نَعْلَيْنِ لِعَلَامِهِ.

وَعَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ لَا يَعْطَى الْجَزَارُ جِلْدَ الْبَدَنِ وَلَا يَبِيعُ.

وَعَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ أَنَّ مُجَاهِدًا، وَسَعِيدَ

أعطى غير ما اشتري، وإذا أعطى غير ما اشتري فقد أخذ ما ليس له، ومن أخذ ما ليس له فهو حرام عليه.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾.

والتراضي لا يكون إلا بالمعرفة بقدر ما يراضيان به لا بالجهل به، فمن لم يعرف العيب فلم يرض به، والرضا لا يكون إلا في عقد الصفة لا بعده.

ومن ذبح مال غيره بغير إذن مالكة فقد تعدى، والتعدى معصية لله وظلم، وقد أمر الله تعالى بالذكاة فهي طاعة له تعالى، ولا شك في أن طاعة الله تعالى غير معصية، فالذبح الذي هو طاعة وذكاة، هو غير الذبح الذي هو معصية وعدوان، ولا يحمل أكل شيء من الحيوان إلا بالذكاة التي أمر الله تعالى بها، لا مما نهى عنه من العدوان، فليست ذكاة فهي ميتة، ومن تعدى بإتلاف مال أخيه فهو ضامن، والصفة فاسدة فالتنم مردود.

ومن خالفنا في هذا فقد تناقض، إذ حرم أكل ما ذبح من صيد الحرم أو ما يصيده الحرم، ولا فرق بين الأمرين، وقد أباح أبو ثور وغيره أكل الصيد الذي يقتله الحرم بالعلو التي بها أباح هؤلاء أكل ما ذبح بغير حق.

٩٨٩- مسألة: ومن أخطأ فذبح أضحية غيره بغير أمره فهي ميتة لا تؤكل، وعليه ضمانها لما ذكرنا. وللغائب أن يأمر بأن يضحي عنه وهو حسن، لأنه أمر بمعروف، فإن ضحى عنه من ماله بغير أمره فهي ميتة لما ذكرنا، فلو ضحى عن الصغير أو المجنون وليهما من مالهما فهو حسن، وليست ميتة، لأنه الناظر لهما وليس كذلك مالك أمر نفسه وبالله تعالى التوفيق.

بن جبير كرها أن يباع جلد البنية تطوعاً كانت أو واجباً.

قال أبو محمد: ليس إلا قول من منع جلة أو من أباح جلة فاحتج من أباح جلة بقول الله تعالى: ﴿وَأَخْلِ اللَّهُ التَّيْبَ﴾.

قال علي: هذا حتى إذا لم يأت ما يخصه.

وقد صح عن النبي ﷺ في الأضحية: ما أوردناه من قوله عليه السلام: «كُلُوا، وَأَطْعِمُوا، وَتَصَدَّقُوا، وَأَذْخِرُوا» فلا يحمل تعدى هذه الوجوه فيتعدى حدود الله تعالى. والادخار اسم يقع على الحبس، فأببح لنا احتباسها والصدقة بها، فليس لنا غير ذلك.

وأيضاً: فإن الأضحية إذا قربت إلى الله تعالى فقد أخرجها المضحي من ملكه إلى الله تعالى فلا يحمل له منها شيء إلا ما أحله له النص، فلو لا الأمر بالأكلي والادخار ما حل لنا شيء من ذلك، فخرج هذان عن الحظر بالنص وبقي ما عدا ذلك كله على الحظر. وهم يقولون ونحن في أم الولد كذلك أن له استخداماً ووطاء وعتقاً ولا يحمل له بيعها، ولا إصداقها، ولا الإجارة بها، ولا تملكها غيره، وبالله تعالى التوفيق.

وما وقع مما لا يجوز فيفسخ لقول رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَدٌّ».

وأما من تملك من ذلك شيئاً بمرأى أو هبة أو صدقة فهو مال من ماله لم يخرج منه يد الله تعالى بعد فله فيه ما له في سائر ماله ولا فرق.

٩٨٧- مسألة: ومن وجد بالأضحية عيباً بعد أن ضحى بها ولم يكن اشتراط السلامة فله الرجوع بما بين قيمتها حية صحيحة وبين قيمتها معيبة، وذلك لأنه كان له الرذ أو الإمساك، فلما بطل الرذ بخروجها بالتضحية إلى الله تعالى لم يجز للبايع أكل مال أخيه بالخديعة والباطل فعليه رد ما استأذ على حقها الذي يسأوي، لأنه أخذه بغير حق، إلا أن يحمل له ذلك المبلغ فله ذلك، لأنه حقه تركه لله تعالى وهذا متقضى في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ..﴾

وقال تعالى: ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ فالخديعة أكل مال بالباطل.

٩٨٨- مسألة: فإن كان اشتراط السلامة فهي ميتة ويضمن مثلها للبايع ويسترد الثمن ولا تؤكل لأن السلامة يبين لا شك فيه هي غير المعيبة. فمن اشترى سلة وأعطى معيبة فإمّا

حرّم المسفوح فقط.

٢٧ - كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ

مَا يَحِلُّ أَكْلُهُ وَمَا يَحْرَمُ أَكْلُهُ

قال أبو محمد: وهذا استدلالٌ منهم موضوعٌ في غير موضعه لأن الآية التي احتجوا بها في سورة الأنعام وهي مكية والآية التي تلونا نحن في سورة المائدة وهي مدنية من آخر ما أنزل فحرّم في أوّل الإسلام بمكة الدّم المسفوح ثم حرّم بالمدينة الدّم كله جملةً عموماً فمن لم يحرم إلا المسفوح وحده فقد أحل ما حرّم الله تعالى في الآية الأخرى ومن حرّم الدّم جملةً فقد أخذ بالآيتين جميعاً وقد حرّم بعد تلك الآية أشياء ليست فيها كالخمر وغير ذلك فوجب تحريم كل ما جاء نصّ بتحريمه بعد تلك الآية والدّم جملةً مما نزل تحريمه بعد تلك الآية.

أخبرنا أبو سعيد الفتي أخبرنا محمد بن علي المقرئ أخبرنا أحمد بن محمد بن إسماعيل النخاس حدثني يموت بن المزعز أخبرنا أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني أخبرنا أبو عبيدة معمر بن المثنى أخبرنا يونس بن حبيب قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء قال: سألت مجاهدًا عن تلخيص آي القرآن المدني من المكّي، فقال: سألت ابن عباس عن ذلك، فقال: سورة الأنعام نزلت بمكة جملةً واحدة إلا ثلاث آيات منها نزلت بالمدينة «قُلْ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَحْرَمْ أَكْلُهُ» إلى تمام الثلاث الآيات.

قال أبو محمد: هي قول الله تعالى: «قُلْ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَحْرَمْ رُبُّكُمْ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَتَرَكُوا بِهِ شَيْئًا وَيَسْأَلُوا الَّذِينَ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِنْثِلَاقٍ تَحْنُ نَزْلُكُمْ وَإِلَهُكُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَمْ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَسَى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تَكْلَفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَيَهْدِ اللَّهُ أَوْلَادَكُمْ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَيْنَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكَمْ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ».

فهذه الثلاث الآيات هي التي أنزلت منها في المدينة وسائرهما بمكة، وسورة المائدة أنزلت بالمدينة لا خلاف في ذلك.

فإن ذكروا ما روي عن عائشة أم المؤمنين أنها سلت عن الدّم يكون في أعلى القدر، فلم تر به بأسًا وقرأت «قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ» حتى بلغت مسفوحًا فإن هذا قد عارضه:

ما روي عنه من طريق ابن وهب عن معاوية بن صالح عن جري بن كليب عن جبر بن نفيير قال: قالت لي عائشة أم المؤمنين: هل تقرأ سورة المائدة؟ قلت: نعم قالت: أما إنها آخر

٩٩٠ - مسألة: قال أبو محمد: لا يحل أكل شيء من الخنزير، لا لحمه، ولا شحمه، ولا جلده، ولا عصبه، ولا غضروفه، ولا حشوته، ولا غده، ولا عظمه، ولا رأسه، ولا أطرافه، ولا لبته، ولا شعره - الذكّر والأنثى والصغير والكبير سواء - ولا يحل الانتفاع بشعره لا في خرز، ولا في غيره. ولا يحل أكل شيء من الدّم ولا استعماله - مسفوحًا كان أو غير مسفوح - إلا المسك وحده، ولا يحل أكل شيء مما مات حتف أنفه من حيوان البرّ ولا ما قتل منه بغير الذكاة المأمور بها، إلا الجراد وحده، فإن خسق شيء من حيوان البرّ حتى يموت أو ضرب بشيء حتى يموت، أو سقط من علو فمات، أو نطحه حيوان آخر فمات من ذلك فلا يحل أكل شيء منه، ولا ما قتله السبع أو حيوان آخر حاشا الصيد على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى فإن أدرك كل ما ذكرنا حيًّا فذكي فهو حلال أكله إن كان مما لم يحرم أكله. ولا يحل أكل حيوان ذبيح أو حرّ لغير الله تعالى، قال الله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلٍ لِغَيْرِ اللَّهِ مِنَ الْمُنْخَنِقَةِ وَالْمَوْقُوذَةِ وَالْمَرْذِيَّةِ وَالطَّيْحَةِ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ» فحرّم تعالى كل ما ذكرنا واستثنى منه بالإباحة كل ما ذكينا ولا تقتضي الآية غير هذا أصلاً وههنا قولان لبعض من تقدّم.

أحدهما قول مالك وهو أنّه إذا بلغ بالحيوان شيء مما ذكرنا مبلغاً يوقن أنّه يموت منه فإنه لا يحل أكله، وإن ذكي.

والقول الثاني قاله المزني وهو أنّه قال: إذا عرف أنّه يموت مما أصابه قبل موته من الذكاة حرّم أكله وإن عرف أنّه يموت من الذكاة قبل موته مما أصابه حلّ أكله.

قال أبو محمد: أمّا قول مالك فخلافاً للآية ظاهر.

وكذلك تقسيم المزني أيضاً ومستقصي هذا في كتاب الذكاة إن شاء الله تعالى.

وأما الدّم فإن قوماً حرّموا المسفوح وحده وهو الجاري.

واحتجوا بقول الله تعالى: «قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلٍ لِغَيْرِ اللَّهِ بِدْ» قالوا: فإنما

سورة نزلت فما وجدتم فيها حراماً فحرموه.

قال أبو محمد: وإيضاً فإن الدَّم الذي في أعلى القدر إن كان أحمر ظاهراً فهو بلا شك مسفوح ولا خلاف في تحريمه وإن كان إنما هو صفرة فليس دماً لأن الدَّم أحمر أو أسود لا أصفر فإن بطلت صفاته التي منها يقوم حدّه فقط سقط عنه اسم الدَّم وإذا لم يكن دماً فهو حلال.

وكذلك ما في العروق وخلاف اللحم فإنه ليس ظاهراً وإذا لم يكن ظاهراً فليس هنالك دم يحرم وإنما نسال خصوصاً عن دم أحمر ظاهر إلا أنه جامد ليس جباراً يحل أكله أم لا؟ فهذا مكان الاختلاف بيننا وبينهم، وبالله تعالى التوفيق.

وأما المسك فإن رسول الله ﷺ لم يزل يطعّبه به في حجّة الوداع وبعدها وقبلها وآقره الله تعالى على ذلك وأباحه له ولنا وقد علم الله تعالى أنه في أصله دم قرحة متولد في حيوان ﴿وَمَا كَانَ رِيشَ نَسِيبَةٍ﴾.

وأما الخنزير فإن الله تعالى قال: ﴿وَاللَّحْمَ خِزْيِرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ شِفَاءٌ﴾ والضمير في لغة العرب التي نزل بها القرآن راجع إلى أقرب مذكور إليه **فصح** بالقرآن أن الخنزير يعينه رجس فهو كله رجس وبعض الرجس رجس، والرجس حرام واجب اجتنابه فالخنزير كله حرام لا يخرج من ذلك شعره ولا غيره حاشا ما أخرجه النص من الجلب إذا دعي فحل استعماله.

ورويانا من طريق مسلم أخبرنا قتية بن سعيد أخبرنا ليث هو ابن سعيد - عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكُنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ مِنْ مَرِيَمَ ﷺ حَكَمًا مُقْطِعًا فَيَكْثُرَ الصَّلِيبُ وَيَقْتُلَ الْخِنْزِيرُ وَيَبْضَعَ الْجَرْزِيَّةُ وَيَبْضِعَ الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ».

ومن طريق مسلم أخبرنا هارون بن عبد الله أخبرنا حجاج هو ابن محمد - عن ابن جريج أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَالُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَيَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﷺ فَيَقُولُ: أَمِيرُهُمْ تَعَالَى صَلِّ لَنَا فَيَقُولُ: لَا إِنْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ أَمْرًا تَكْرِمَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ» **فصح** أن النبي ﷺ صوّب قتل عيسى عليه السلام للخنزير وأخبر أنه يحكم الإسلام ينزل وبه يحكم.

وقد صح أنه عليه السلام نهى عن إضاعة المال فلو كانت الذكاة تعمل في شيء من الخنزير لما أباح عليه السلام قتله فيضيق، **فصح** أنه كله ميتة محرّم على كل حال، وقد ادّعى بعض من لا تعالي بما لم ينزل به وحياً ولا أخيراً به عن نفسه.

يبالي ما أطلق به لسانه من أصحاب القياس أن شحم الخنزير إنما حرم قياساً على لحمه وأن الإجماع على تحريمه إنما هو من قبل القياس المذكور.

قال أبو محمد: فيقال لمن قال هذا التعليل الظاهر فساداً: **أول** بطلان قولك أنه دعوى بلا برهان.

وثانيه أنه كذب على الأمة كلها إذ قلت إنما أجمعت على الباطل من القياس.

والثالث أنه لو كان القياس حقاً لكان هذا منه عين الباطل لأنه لا علة تجمع بين الشحم واللحم.

فإن قالوا: لأن الشحم بعض اللحم ومن اللحم لأنه من اللحم تولد.

قلنا لهم: أمّا قولكم: إن الشحم بعض اللحم فباطل لأنه لو كان ذلك لكان الشحم لحمًا وهذا لم تأت به لغة قط ولا شرعية.

وأما قولكم لأنه من اللحم تولد فنحن تولدنا من التراب ولنا تراباً، والدجاجة تولدت من البيضة وليست بيضة، والتمر تولد من النخل وليس نخلاً، واللحم تولد من الدَّم، واللبّ تولد من الدَّم وليس اللحم دماً ولا اللبّ دماً بل هما حلالان، والدّم حرام وكل ما تولد من شيء فلم يقع عليه اسم ما تولد منه فهو نوع آخر ولا يجوز أن يحكم له بحكمه لا في اللغة ولا في الديانة، وقد حرم الله تعالى الشحم على بني إسرائيل فلم يحرم اللحم بتحريم الشحم. نعم ولا حرم شحم الظهر ولا شحم الصدر ولا شحم الحواشي لتحريم شحم البطن، ولا يدري ذو عقل من أين وجب إذا حرم اللحم أن يحرم الشحم، وقد بينا فرق ما بينهما أمّا.

والرابع أن يقال هم آثرون سفّ عظمه واكل غضروفه وشرب لبنه حرم قياساً على لحمه؟ إن هذا لعجب جدّ وكل هذه عندهم أنواع غير اللحم بلا خلاف منهم، ويقال لهم أيضاً أخبرونا أحرم الله تعالى شحم الخنزير وغضروفه وعظمه وشعره ولينه؟ أم لا يحرم شيئاً من ذلك؟ ولا بدّ من أحدهما.

فإن قالوا: حرم الله تعالى كل ذلك.

قلنا لهم: ومن أين يعرف تحريم الله تعالى ما حرم إلا بتفصيله تحريمه ويوحيه بذلك إلى رسوله عليه السلام، وهل يكون من ادّعى أن الله تعالى حرم أمر كذا بغير وحى من الله تعالى بذلك إلا مفترياً على الله تعالى كاذباً عليه جهاراً؟ إذ أخبر عنه تعالي بما لم ينزل به وحياً ولا أخيراً به عن نفسه.

وقد قال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾.

فإن قالوا: حرم كل ذلك بتحريمه اللحم.

قلنا: وهذه دعوى مكروية كاذبة مفتراة بلا دليل على صحتها، وعن هذه الدعوة الكاذبة سالناكم فلم نغذ عنكم زيادة على تكريرها فقط، وما كان هكذا فهو باطل بيقين.

فإن قالوا: لم يحرمه الله تعالى بوحى من عنده ولا حرّمه رسول الله عليه السلام بنصّ منه لكن أجمع المسلمون على تحريم كل ذلك.

قيل لهم: هذه أطم وأفحش أن يكون شيء يقرّون أنه لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله ﷺ وإذا لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله ﷺ فقد أحله الله تعالى بلا شك فأجمع المسلمون على مخالفة الله تعالى ومخالفة رسوله عليه السلام إذ حرّموا ما لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام وقد أعاد الله تعالى المسلمين من هذه الكفرة الصلحاء.

فإن قالوا: لما أجمع المسلمون على تحريمه حرّمه الله تعالى حينئذ.

قلنا لهم: متى حرّمه الله تعالى؟ أقبل إجماعهم أم مع إجماعهم أم بعد إجماعهم؟ ولا سبيل إلى قسم رابع.

فإن قالوا: بعد إجماعهم جعلوا حكمه تعالى تبعاً لحكم عباده وهذا كفر محض.

وإن قالوا: بل مع إجماعهم كانوا قد أوجبوا أنهم ابتدوا مخالفة الله تعالى في تحريم ما لم يحرمه وقد بينا فحش هذا أنفاً.

وإن قالوا: بل قبل إجماعهم.

قلنا: فقد صبح أنه تعالى حرّمه ولا يعرف تحريمه إياه إلا بتفصيل منه تعالى بتحريمه والتفصيل لا يكون البتة إلا بنصّ وهذا قولنا وإلا فهو دعوى كذب على الله تعالى وتكهن. وقول في الذين بالظنّ فظهر يقين ما قلناه وفساد قولهم وصح أن للمسلمين إنما أجمعوا على تحريم كل ذلك اتباعاً للنصّ الوارد في تحريمه كما لم يجمعوا على تحريم لحمه إلا بعد ورود النصّ بتحريمه ولا فرق وبالله تعالى التوفيق.

وسنذكر حكم الجراد بعد هذا إن شاء الله تعالى.

٩٩١- مسألة: وَأَمَّا مَا يَسْكُنُ جَوْفَ الْمَاءِ وَلَا يَعِيشُ

إلا فيه فهو حلال كله كيفما وجد، سواء أخذ حياً ثم مات أو مات في الماء، طفا أو لم يطف، أو قتل حيواناً مجرياً أو برياً هو كله حلال أكله. وسواء خنزير الماء، أو إنسان الماء، أو كلب الماء

وغير ذلك كل ذلك حلال أكله: قتل كل ذلك ونبي أو مسلم أو كلابي أو لم يقتله أحد.

برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٍ سَائِقٌ شَرَابِهِ وَهَذَا يُلْجَأُ أَجَاجٌ وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾.

وقال تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلنَّاسِ﴾. نعم تعالى ولم يخص شيئاً من شيء. ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾. فخالق أصحاب أبي حنيفة هذا كله وقالوا: يجل أكل ما مات من السمك وما جاز عنه الماء ما لم يطف على الماء مما مات في الماء حتف أنه خاصة، ولا يجل أكل ما طفا منه على الماء، ولا يجل أكل شيء مما في الماء إلا السمك وحده، ولا يجل أكل خنزير الماء ولا إنسان الماء.

واحتجوا في ذلك بأن قالوا: قد حرّم الله أكل الخنزير جملة والإنسان وهذا خنزير وإنسان، قالوا: فإن ضربه حوت فقتله أو ضربه طائر فقتله أو ضربته صخرة فقتله أو صاده وشي فقتله فطقاً بعد كل هذا فهو حلال أكله.

وقال أبو محمد بن الحسن في سمكة ميتة بعضها في البر وبعضها في الماء: إن كان الرأس وحده خارج الماء أكلت وإن كان الرأس في الماء نظر فإن كان الذي في البر من مؤخرها النصف فأتكل ما يجل أكلها وإن كان الذي في البر من مؤخرها أكثر من النصف حل أكلها.

قال أبو محمد: هذه أقوال لا تعلم عن أحد من أهل الإسلام قبلهم وهي مخالفة للقرآن وللسنن ولأقوال العلماء وللقياس وللمعقول لأنها تكليف ما لا يطاق مما لا سبيل إلى علمه هل ماتت وهي طافية فيه أو ماتت قبل أن تطفو أو ماتت من ضربة حوت أو من صخرة منهزمة أو حتف أنفها، ولا يعلم هذا إلا الله أو ملك موكل بذلك الحوت، وما ندري لعل الجن لا سبيل لها إلى معرفة ذلك أم يمكنها علم ذلك لأن فيهم غواصين بلا شك.

قال تعالى: ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ﴾ ثم لا بد للسمكة التي شرع فيها محمد بن الحسن هذه الشريعة السيئة من مزرع يذرع ما منها خارج الماء وما منها داخل الماء ثم ما يدري البائس لعله كان أكثرها في الماء، ثم أدارتها الأمواج فيا لله ويا للمسلمين هذه الحماقات التي لا تشبه إلا ما يطالب به الجبان لإصلاح سخطاء الملوك، والعجب كل العجب من قولهم في الأخبار الثابتة في أنه لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان: هذا زيادة على ما في القرآن فلا نأخذ بها إلا من طريق التواتر، ثم لا

يستحيون أن يزيدوا بمثل هذه القول مثل هذه الزيادة على ما في القرآن. نحمد الله على السلامة في الدين والعقل كثيرا.

وأما قولهم: إنه قد حرم الخنزير والإنسان وهذا خنزير وإنسان، وقد قال النبي بن سعد بهذا أيضا خاصة: فليس خنزيرا ولا إنسانا لأنها إنما هي تسمية من ليس حجة في اللغة وليست التسمية إلا لله تعالى، ولو كان ذلك إلى الناس لكان من شاء أن يجعل الحرام أحله بأن يسميه باسم شيء حلال ومن شاء أن يحرّم الحلال حرّمه بأن يسميه باسم شيء حرام، فسقط قول هذه الطائفة سقوطا لا مرية فيه وبقي قول لبعض السلف في تحريم الطائي من السمك.

روينا من طريق محمد بن المنثري أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر قال: ما طفا فلا تاكلوه وما كان على حافته أو حسر عنه فكلوه.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا إبراهيم بن عبد الله - أخبرنا أيوب بن أبي الزبير عن جابر قال: ما حسر الماء عن ضفي البحر فكل وما مات فيه طافيا فلا تاكل.

ومن طريق ابن فضال أخبرنا عطاء بن السائب عن ميسرة عن علي بن أبي طالب قال: ما طفا من صيد البحر فلا تاكلوه.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأجلح عن عبد الله بن أبي الهذيل أنه سمع ابن عباس وقد قال له رجل: إني أجد البحر وقد جعل سمكا قال: لا تأكل منه طافيا.

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه قال: ما طفا من السمك فلا تاكله.

وصح عن الحسن وابن سيرين وجابر بن زيد وإبراهيم النخعي أنهم كرهوا الطائي من السمك، وبحرجه يقول الحسن بن يحيى.

وروي عن سفيان الثوري فيما في البحر مما عدا السمك قولان، أحدهما أنه يؤكل، والآخر لا يؤكل حتى يلبس، وهذا قول آخر:

روينا من طريق وكيع قال: أخبرنا جريز بن حازم عن عيسى بن عاصم عن علي بن أبي طالب أنه كره صيد الجوس للسمك.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو بكر بن حفص عن ابن مسعود قال: ذكاة الحوت فك لحية.

قال أبو محمد: أما هذا القول وتقسيم أحد قول الثوري فيبطلها كلها:

ما روينا من طريق مسلم أخبرنا يحيى بن عيسى أخبرنا أبو خيثمة هو زهير بن معاوية - عن أبي الزبير المكّي حدثني جابر قال: سمنا رسول الله ﷺ وأمر علينا أبا عبيدة تلقى عيرا لقرين وزودنا جرابا من تمر لم نجد لنا غيره فكان أبو عبيدة يعطينا تمر تمره، قال أبو الزبير: فقلت لجابر: كيف كنتم تصنعون بها؟ قال: نمصها كما نمص الصبي ثم نثر عليها من الماء فتكفينا يؤمنا إلى الليل وكنا نصرب بعصيتنا الحيط قبله بالماء فتأكله قال: وأنطلقنا على ساجل البحر فرفع لنا على ساجل البحر كهيئة الكيس الضخم فأتينا فإذا هو ذابة تدعى الغنبر قال أبو عبيدة: ميتة، ثم قال: لا بل نحن نرسل رسول الله ﷺ وفي سبيل الله تعالى وقد اضطررتم فكلوا فأقمنا عليه شهرا ونحن ثلاثين حتى سمنا ولقد رأيتنا نعرف من وقب عينيه بالقيال الدهن وتقطع منه الفدر كالنور أو كقدر النور ولقد أخذ منا أبو عبيدة ثلاثة عشر رجلا فأقعدهم في وقب عينيه وأخذ ضلعنا من أضلاعها فأقامها، ثم رحل أعظم بعير معنا فمر من تحنها وزودنا من لحمه وشايق، فلما قومنا المدينة ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال هو رزق أخرجه الله تعالى لكم فهل معكم من لحمه شيء فتطمعونا؟ فأرسلنا إلى رسول الله ﷺ منه فأكله.

قال أبو محمد: فهذا ليس من السمك بل هو مما حرّمه من ذكرنا وليس مما فكت لحياء بل هو ميتة وهذا هو الصحيح عن جابر لسماح أبي الزبير إياه منه، وهذا يبين فيه لقوله لجابر في التمره كيف كنتم تصنعون بها؟ وأد ميتة البحر حلال فصيد الوثني وغيره لا سواء لأنه لا يحتاج إلى ذكاة إنما ذكاته موته فقط. وأما من حرم الطائي جلة.

فالرواية في ذلك عن جابر لا تصح لأن أبا الزبير لم يذكر فيه سمعا عن جابر وهو ما لم يذكر ذلك فمدلس عنه كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى، وهي عن علي لا تصح لأن ابن فضال لم يسمع من عطاء بن السائب إلا بعد اختلاطه، وهي عن ابن عباس من طريق الأجلح وليس بالقوي لكنه صحيح عن الحسن وابن سيرين وجابر بن زيد.

واحتجوا.

بما روينا من طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن عبد الله أخبرنا يحيى بن سليم الطائفي أخبرنا إسماعيل بن أمية عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه وما مات فيه فطفا فلا تأكلوه».

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا إسماعيل بن عباس حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب بن كيسان ونعيم بن

- عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال: قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: طَعَامُ الْبَحْرِ كُلُّ مَا فِيهِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ هُوَ ابْنُ يَحْيَى - عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: الْحَيْثَانُ وَالْجُرَادُ ذَكَئِي.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ﴾ فَسَمِيَ مَا يَلْتَقِمُ الْإِنْسَانَ فِي بِلْعَةٍ وَاحِدَةٍ حُوتًا. وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الصَّمَةِ الَّتِي أَحَلَّ أَبُو حَنِيفَةَ، وَقَدْ قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ بِإِبَاحَتِهِ وَلَا يَعْلَمُ لَهَا فِي ذَلِكَ خَالَفَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقٍ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا صَالِحُ بْنُ مُوسَى الطَّلْحِيُّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَنِ الْحَيْثَانِ وَالْجُرَادِ، فَقَالَ: الْحَيْثَانُ وَالْجُرَادُ ذَكَئِي ذَكَاتُهُمَا صِلُهُمَا.

وَمِنْ طَرِيقٍ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هَشِيمُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةٍ أَنَّ أَبَا الْيُؤُبَ أَكَلَ سَمَكَةً طَافِيَةً.

وَمِنْ طَرِيقٍ أَبِي ثَوْرٍ أَخْبَرَنَا مَعْلَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ التَّوْرِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو الْتَّيَّاحِ عَنْ ثَمَاعَةَ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ أَبَا الْيُؤُبَ الْأَنْصَارِيَّ سَأَلَ عَنْ سَمَكَةٍ طَافِيَةٍ، فَقَالَ: كُلَّ وَأَطْعِمَنِي.

وَمِنْ طَرِيقٍ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْكَلاَعِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: أَدْرَكَتْ سَبْعِينَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُونَ صَيْدَ الْجَوْسِ مِنَ الْحَيْثَانِ لَا يَخْتَلِجُ مِنْهُ شَيْءٌ فِي صُدُورِهِمْ وَلَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَ صَيْدَهُ ذَكَاتُهُ، وَيَأْكُلُ الطَّافِي مِنَ السَّمَكِ يَقُولُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَالْأَوْزَاعِيُّ وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَاللِّثَّ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو سُلَيْمَانَ.

قَالَ عَلِيٌّ: لَا يَطْفُو الْحُوتُ أَصْلًا إِلَّا حَتَّى يَمُوتَ أَوْ يَقَارِبَ الْمَوْتَ فَإِذَا مَاتَ طَفَا ضَرْوَةٌ وَلَا بَدْءَ، فَتَخْصِيصُهُمُ الطَّافِي بِالْبَلْعِ وَإِبَاحَتُهُمْ مَا مَاتَ فِي الْمَاءِ تَنَاقُضٌ.

٩٩٢- مسألة: وَأَمَّا مَا يَعِشُ فِي الْمَاءِ فِي الْبَرِّ فَلَا يَحِلُّ أَكْلُهُ إِلَّا بِذَكَائِهِ كَالسَّلْحَفَةِ وَالْبَالِبِيعِ وَكُلِّبِ الْمَاءِ وَالسَّمُورِ وَغَوَّيَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ وَدَوَابِّهِ وَإِنْ قَتَلَهُ الْحَرَمُ جَزَاءً.

وَأَمَّا الصَّدَقُ فَلَا يَحِلُّ أَكْلُهُ أَصْلًا لَمَّا ذَكَرْنَا فِي كِتَابِ الْحَجِّ مِنْ نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ ذَبْحِهَا فَاغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ.

٩٩٣- مسألة: وَلَا يَحِلُّ أَكْلُ حَيَوَانٍ مِمَّا أَكَلَهُ مَا دَامَ حَيًّا لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ذَكَّيْتُمْ﴾ فَحَرَمَ عَلَيْنَا أَكْلَ مَا لَمْ

يُذَكَّيْهِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُوا مَا حَبَّرَ عَنْهُ الْبَحْرُ وَمَا أَلْقَى وَمَا وَجَدْتُمُوهُ طَافِيًّا مِنَ السَّمَكِ فَلَا تَأْكُلُوهُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَا نَعْلَمُ لَهُمْ حَجَّةً غَيْرَ هَذَا وَلَيْسَ بِحَجَّةٍ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَلَوْ صَحَّ لَمْ تَرُدُّنَا طَرَفَةَ عَيْنٍ فِي الْقَوْلِ بِهِ إِلَّا أَنَّ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ فَهُوَ لَوْ صَحَّ حَجَّةٌ عَلَى أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ لِأَنَّهُمْ خَالِفُونَ لَهَا فِيهِ وَلِكُلِّ مَا رَوَيْنَا فِي ذَلِكَ عَنْ صَاحِبِهِ أَوْ تَابِعٍ لِأَنَّهُمْ يَبْهِنُونَ بَعْضَ الطَّافِي إِذَا مَاتَ مِنْ عَارِضٍ عَرَضَ لَهُ لَا حَتْفَ أَنْفِهِ وَيَجْرُمُونَ كَثِيرًا مِمَّا أَلْقَى الْبَحْرُ أَوْ حَسَرَ عَنْهُ فَخَالِفُوا الْخَبَرَ فِي مَوَاضِعٍ..

وَكذلكَ مِنْ رَوَيْ عَنْهُ فِي هَذَا شَيْءٌ.

وَأَمَّا ضَعْفُ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ.

فَأَحَدُهُمَا مِنْ طَرِيقٍ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَالْآخَرُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَمَاعًا.

أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ النَّعْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ الذَّخِيلِ أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الْعَقِيلِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَزَكَرْنَا بَيْنَ يَحْيَى الْخَلَوَاتِيِّ قَالَ زَكَرْنَاهُ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، ثُمَّ أَتَقَرَّقَ أَحْمَدُ وَالْحَسَنُ قَالَا جَمْعًا: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: جَثَّ أَبُو الزُّبَيْرِ فَدَفَعَ إِلَيَّ كِتَابَيْنِ قُلْتُ لَهُ: هَذَا كُلُّهُ سَمِعْتَهُ مِنْ جَابِرٍ فَقَالَ: مِنْهُ مَا سَمِعْتُ مِنْهُ، وَمِنْهُ مَا حَدَّثْتُ عَنْهُ قُلْتُ: أَعْلَمُ لِي عَلَى مَا سَمِعْتُ فَأَعْلَمْتُ لِي عَلَى هَذَا الَّذِي عِنْدِي.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَمَا لَمْ يَكُنْ مِنْ رِوَايَةِ اللَّيْثِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ وَلَا قَالَ فِيهِ أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ بِهِ جَابِرٌ فَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ جَابِرٍ بِإِقْرَارِهِ وَلَا نَدَرِي عَمَّنْ أَخَذَهُ فَلَا يَجُوزُ الْاجْتِهَادُ بِهِ، وَهَذَا مِنْ ذَلِكَ الْخَبَرِ فَسَقَطَ وَنَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى بَيَانِهِ لَنَا.

وَقَدْ رَوَيْ مِثْلَ قَوْلِنَا عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي يَشْبَرَ عَنْ عَكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَالَ: السَّمَكَةُ الطَّافِيَةُ حَلَالٌ لِمَنْ أَرَادَ أَكْلَهَا.

أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ أَخْبَرَنَا الْبَاجِي أَخْبَرَنَا ابْنُ إِيمَانَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا أَبُو ثَوْرٍ أَخْبَرَنَا مَعْلَى أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ قَالَ: السَّمَكُ كُلُّهُ ذَكَئِي.

وَمِنْ طَرِيقٍ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ

سعيد بن المسيب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الْعَائِدُ فِي جَنَّتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَبْرِهِ» والقى هو ما تغير، فإن خرج الطعام ولم يتغير فليس قتيلاً، فليس حراماً.

وأما لحوم الناس فإن الله تعالى قال: «وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم مِّمَّا بَعْضًا يَجِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ».

ولأمر رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه في كتاب الجنائز بأن يورى كل ميت من مؤمن أو كافر؛ فمن أكله فلم يوراه؛ ومن لم يوراه فقد عصى الله تعالى. ولقول الله تعالى: «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» فحرم تعالى أكل الميتة وأكل ما لم يذك، والإنسان قسمان: قسم حرام قتله، وقسم مباح قتله، فالحرام قتله إن مات، أو قتل فلم يذك فهو حرام.

وأما الحلال قتله فلا يحل قتله إلا لأحد ثلاثة أوجه:

إما لكره ما لم يسلم، وإما قوداً، وإما لحد أوجب قتله، وأي هذه الوجوه كان فليس مذكى، لأنه لم يحل قتله إلا بوجه مخصوص، فلا يحل قتله بغير ذلك الوجه والتذكية غير تلك الوجوه بلا شك؛ فالقصد إليها معصية، والمعصية ليست ذكاة فهو غير مذكى، فحرام أكله بكل وجه، وإذ هو كله حرام فأكله بعضه حرام، لأن بعض الحرام حرام بالضرورة. ويدخل في هذا المخاط، والسباع، والدّمع، والعرق، والمذي، والمني، والظفر، والجلد، والشعر، والقيح، والسّن إلا اللّين المباح بالقرآن والسنة والإجماع.

وقد أباح عليه السلام لسالم وهو رجل الرضاع من لبن سهلة بنت سهيل. والزم لأن رسول الله ﷺ حنك الصبيان بتمر مضغ، فبرقه في ذلك المضغ، فالريق حلال بالنص فقط، وبالله تعالى التوفيق.

وأما السباع:

فلما روينا من طريق مالك بن أنس عن إسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «كُلْ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَأَكَلَهُ حَرَامٌ».

وجاء أيضاً من غير هذه الطريق تركناها اختصاراً. والكلب ذو ناب من السباع.

وكذلك الهرّ، والعلب، فكل ذلك حرام.

وقد أمر عليه السلام بقتل الكلب، ونهى عن إضاعته المال، فلو جاز أكلها ما حلّ قتلها، كما لا يحل قتل كل ما يؤكل من الأنعام وغيرها.

روينا من طريق وكيع أخبرنا مبارك هو ابن فضالة - عن الحسن البصري عن عثمان رضي الله عنه قال: أكلوا الكلاب واذبحوا

نذك، والحي لم يذك بعد.

وكذلك لو ذبح حيوان أو غر فاته لا يحل أكل شيء منه حتى يموت لقول الله تعالى: «فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا».

ولا خلاف في أن حكم البدن وغيرها في هذا سواء، فلا يحل بلع جرادته حيّة، ولا بلع سمكة حيّة، مع أنه تعلب، وقد نهى عن تعذيب الحيوان:

روينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن رجل عن ابن الفراقصة عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال: إن الذكاة: الحلق واللّبة لمن قدر، وفروا الأنفس حتى ترهق، وبالله تعالى التوفيق..

٩٩٤- مسألة: ولا يحل أكل شيء من حيوان البر بقتل عتق، ولا بشدخ، ولا بنم؛ لقول الله تعالى: «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» وليس هذا ذكاة.

٩٩٥- مسألة: ولا يحل أكل العذرة، ولا الرجيع، ولا شيء من أبوال الحيوان، ولا القيء، ولا لحوم الناس - ولو ذبحوا - ولا أكل شيء يؤخذ من الإنسان إلا اللّين وحده، ولا شيء من السباع ذوات الأنياب، ولا أكل الكلب، والهر - الإنسي والبرّي سواء - ولا العلّب، حاشا الضيع وحدها، فهي حلال أكلها، ولو أمكنت ذكاة الفيل حلّ أكله.

أما العذرة والبول فلما ذكرنا في كتاب الصلاة من قول رسول الله ﷺ في النهي عن الصلاة وهو يدافع الأخشين البول والغائط، ولقول الله تعالى: «وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ».

وذكرنا هنالك قوله عليه السلام: «أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي الْبَوْلِ» فعم عليه السلام كل بول. وروينا هنالك أن سفيان الثوري العرنيّ أبوال إبل، إنما كان على سبيل التداوي للعلل التي كانت أصابتهم وأوردنا الأسانيد الثابتة بكل هذا. وروينا فساد الزواجر من طريق سواد بن مصعب - وهو ساقط - لا بأس ببول ما أكل لحمه وهذا مما تركوا فيه القياس؛ إذ قاسوا بول الحيوان ورجعوه على لحمه؛ فهلا قاسوه على دمه؟ فهو أولى بالقياس، أو على بول آدميين ورجيعهم.

وأما القيء:

فلما روينا من طريق البخاري أخبرنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا هشام هو الدستوائي - وشعبة قالوا جميعاً: أخبرنا قتادة عن

الحمام، ففرق بينهما فأمر ببيع ما يؤكل، وقتل ما لا يؤكل:

ومن طريق ابن وهب عن ابن أبي ذئب أنه سمع ابن شهاب يسأل عن مرارة السبع، والبان الأثر، فقال الزهري: «نهى رسول الله ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، ولا خير فيما نهى عنه رسول الله ﷺ. ونهى رسول الله ﷺ عن أكل لحوم الحمر الإنسية، فلا نرى البانها التي تخرج من بين لحمها ودمها إلا بمنزلة لحمها.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري قال: التعلب سيح لا يؤكل.

ومن طريق عبد الرزاق عن عمر بن زيد أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول «نهى رسول الله ﷺ عَنْ أَكْلِ الْهَرِّ وَنَمِيهِ»..

أقل ما في هذا الأثر أن يكون موقوفاً على جابر. وبحريم السباع.

وبكل ما ذكرنا يقول أبو حنيفة، والشافعي، وأبو سليمان إلا أن الشافعي أباح التعلب.

وانكر المالكيون تحريم السباع وموهوا بأن قالوا: قد صح عن عائشة أم المؤمنين أنها سألت عن أكل لحوم السباع، فقرأت «قُلْ لا أُجِدُ فِيهَا أَوْحِي إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ» الآية.

وروي من طريق جوير عن الضحاك قال: تلا ابن عباس هذه الآية «قُلْ لا أُجِدُ فِيهَا أَوْحِي إِلَيَّ مُحَرَّمًا» قال: ما خلا هذا فهو حلال.

وقالوا: روى الزهري خبر النهي عن كل ذي نابٍ من السباع، ثم قال: لم أسمع هذا من علمائنا بالحجاز حتى حدثني أبو إدريس وكان من فقهاء الشام.

وقال بعضهم: إنما نهى عنها من أجل ضرر لحمها.

قال أبو محمد: هذا كل ما موهوا به وكله لا شيء: أما الآية فإنها مكية كما قدمنا ولا يجوز أن تبطل بها أحكام نزلت بالمدينة وهم يحرمون الحمر الأهلية وليست في الآية. ويحرمون الحمر وليست في الآية، والحليطين وإن لم يسكروا ولم يذكرنا في الآية، وهذا تناقض عظيم.

وأما قول عائشة رضي الله عنها فلا حجة في أحل مع رسول الله ﷺ ولو أن عائشة رضي الله عنها بلغنا نهى رسول الله ﷺ عن ذلك لما خالفتها كما فعلت في تحريم الغراب إذ بلغها وليس مذكورا في الآية على ما نذكر بعد إن شاء الله تعالى.

وأما الرواية عن ابن عباس ففي غايبة الفساد، لأنها عن جوير - وهو هالك - عن الضحاك - وهو ضعيف - ولا حجة في أحل غير النبي ﷺ.

وأما قول الزهري: إنه لم يسمعه من علمائه بالحجاز فكان ماذا؟ وهب أن الزهري لم يسمعه قط، أترى السن لا يؤخذ منها شيء حتى يعرفها الزهري، إن هذا لعجب ما سمع بمثله فكيف والزهري لم يلتفت إلى أنه لم يسمعه من علمائه بالحجاز، بل أفتى به كما ذكرنا آنفاً، وكم قصبة خالفوا فيها عائشة، والزهري إذا خالفهما مالك إذ لا مونة عليهم في ذلك كما ذكرنا كثيراً منه ونذكر إن شاء الله تعالى. وهذه المسألة نفسها مما خالفوا فيه فتيا عائشة في الغراب وفتيا الزهري كما أوردنا وإنما هم كالغريق يتعلق بما يجد وإن كان فيه هلاكه.

وأما قولهم: إنما نهى عنها لضرر لحمها - فكلام جمع الغثاة والكذب.

أما الكذب مما عليهم بذلك، ومن أخبرهم بهذا عن النبي ﷺ وهذا كذب عليه ﷺ إذ قولهم ما لم يقل، وإذا أخبروا عنه بما لم يخبر به قط عن نفسه، وهذه قصبة مهلكة مودية إلى النار نعوذ بالله منها.

وأما الغثاة فإن عليهم بالطب في هذه المسألة ضعيف جداً، وما يشك من له أقل بصير بالأغذية في أن لحم الجمل الشارد والتيس المرم أشد ضرراً من لحم الكلب، والهر، والفهد. ثم هب أن كما قالوا فهل في ذلك ما يبطل النهي عنها؟ ما هو إلا تأكيد في المنع منها، ثم قد شهدوا على أنفسهم بإضاعة المال والمعصية في ذلك؛ إذ تركوا الكلاب، والسنائير ثموت على المزابل، وفي الدور، ولا يذبحونها فيأكلونها، إذ هي حلال، ولو أن امرأ فعل هذا بغنمه وبقرة لكان عاصياً لله تعالى بإضاعة ماله.

وأما الضباع فإن الشافعي وأبا سليمان، أباحا أكلها:

والحجة لذلك ما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني عبد الله بن عبيد بن عمير أن عبد الرحمن بن أبي عمارة أخبره قال: «سألت جابر بن عبد الله عن الضبع أكلها؟ قال: نعم قلت: أصيد هي؟ قال: نعم، قلت: أسويت ذلك من نبي الله ﷺ؟ قال: نعم».

قال ابن جريج: أخبرنا نافع مولى ابن عمر قال: أخبر رجل ابن عمر أن سعد بن أبي وقاص ياكل الضباع قال نافع: فلم ينكر ابن عمر ذلك.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن ابن أبي نجيح عن

جَاهِدُ قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَا يَرَى بِأَكْلِ الصَّبَاغِ بَأْسًا.

وَقَالَ مَعْمَرٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ: سَمِعْتُ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَسْلُكٍ عَنْ الضَّبْعِ، فَقَالَ: رَأَيْتُهَا عَلَى مَائِدَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَعْبٌ عَنْ أَبِي الْمُهَالِلِ الطَّائِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ الضَّبْعِ، فَقَالَ: نَجَسَةٌ مِنَ الْغَنَمِ.

وَعَنْ عَطَاءٍ قَالَ: ضَبْعٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كَبْشٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَوَاجِبٌ أَنْ تَسْتَشِيَ الصَّبَاغَ مِنْ جِلْمَةِ السَّبَاغِ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا يَخَالِفُ شَيْءٌ مِنْ أَقْوَالِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: بِتَحْرِيمِ الصَّبَاغِ - وَمَا نَعْلَمُ لَهُ حَبَّةٌ إِلَّا تَعْلَفُهُ بِعَمُومِ نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ أَكْلِ السَّبَاغِ، قَالُوا: وَهِيَ سَبْعٌ. وَذَكَرُوا خَبْرًا فَاسِدًا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا أَبُو زُهَيْرٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْمَكِّيَّ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمَخَارِقِ عَنْ حَبِيبَانَ بْنِ جِرْءٍ عَنْ أَخِيهِ خُزَيْمَةَ بْنِ جِرْءٍ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا تَقُولُ فِي الضَّبْعِ، فَقَالَ لِي: وَمَنْ يَأْكُلُ الضَّبْعَ» وَذَكَرُوا:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ مُؤْتَلٍ بِإِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ سَفِيانَ الثَّوْرِيِّ أَخْبَرَنَا سَهِيلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ:

سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنِ السَّبَاغِ، فَكَرِهَهُ فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ قَوْمُكَ يَأْكُلُونَهُ، فَقَالَ: إِنْ قَوْمِي لَا يَعْلَمُونَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَا نَعْلَمُ لَهُ حَبَّةٌ غَيْرَ هَذِهِ:

فَأَمَّا احْتِجَاجُهُمْ بِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ السَّبَاغِ فَإِنَّهُ حَقٌّ وَلَكِنْ الَّذِي نَهَى عَنِ السَّبَاغِ هُوَ الَّذِي أَحْلَى الصَّبَاغَ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ إِباحَةِ مَا حَرَّمَ مِنَ السَّبَاغِ وَبَيْنَ تَحْرِيمِ مَا حَلَّلَ مِنَ الصَّبَاغِ، وَكِلَاهُمَا لَا تَحِلُّ خِلَافَتُهُ.

وَأَمَّا الْخَبْرُ الْمَذْكُورُ فَلَا شَيْءَ، لِأَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ مُسْلِمٍ ضَعِيفٌ وَابْنُ أَبِي الْمَخَارِقِ سَاقِطٌ، وَحَبِيبَانُ بْنُ جِرْءٍ مَجْهُولٌ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهِ حَبَّةٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَحْرِيمٌ أَصْلًا وَإِنَّمَا فِيهِ التَّعَجُّبُ مَنْ يَأْكُلُهَا فَقَطْ.

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ عِظَامَ الضَّأْنِ حَلَالٌ، ثُمَّ لَوْ رَأَيْنَا أَحَدًا يَأْكُلُهَا أَوْ يَأْكُلُ جُلُودَهَا لَعَجَبْنَا مِنْ ذَلِكَ أَشَدَّ الْعَجَبِ.

وَأَمَّا قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَلَا حَبَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَحْلَى اللَّهُ الْبَيْعَ جِلْمَةً ثُمَّ حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْعَهُ كَثِيرَةً فَلَمْ يَغْلِبُوا عَمُومَ الْإِبَاحَةِ عَلَى تَخْصِصِ النَّهْيِ وَهَذَا خِلَافٌ

فَعَلَهُمْ هَهُنَا، وَهَذَا مَا خَالَفُوا فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا يَعْرِفُ لَهُمْ مَنَّهُمْ خِلَافٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا الْقَيْلُ فَلَيْسَ سَبْعًا وَلَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِهِ نَصٌّ.

وَقَالَ تَعَالَى: «خَلَقْنَا لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا».

وَقَالَ تَعَالَى: «قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ».

وَقَالَ تَعَالَى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ» فَكُلُّ شَيْءٍ حَلَالٌ إِلَّا مَا جَاءَ نَصٌّ بِتَحْرِيمِهِ بِهَذَا جَاءَ نَصُّ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ وَلَمْ يَأْتِ فِي الْقَيْلِ نَصٌّ بِتَحْرِيمِهِ فَهُوَ حَلَالٌ.

٩٩٦- مسألة: وَلَا يَحِلُّ أَكْلُ شَيْءٍ مِنَ الْحَيَّاتِ وَلَا أَكْلُ شَيْءٍ مِنْ ذَوَاتِ الْمَخَالِبِ مِنَ الطَّيْرِ وَهِيَ الَّتِي تَصِيدُ الصَّبَدَ بِمَخَالِبِهَا، وَلَا الْمُقَارِبَ، وَلَا الْفَرَّانَ وَلَا الْحِدَاءَ، وَلَا الْغَرَابَ.

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٌ أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ «كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكَلْبِ الْمُقَوَّرِ، وَالْفَأْرَةِ، وَالْمُعْرَبِ، وَالْحَذْيَةِ، وَالْغُرَابِ، وَالْحَيْثَةِ، قَالَ: وَفِي الصَّلَاةِ أَيْضًا».

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٌ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُنْصَوَّرٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ عِنْدَنَا ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ نَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ مَوْسَى عِنْدَ هَدْمٍ لَهُ رَأَى وَيِصْنَ جَانٍ فَقَالَ: اقْتُلُوا، فَقَالَ ابْنُ لِبَابَةَ الْأَنْصَارِيُّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ قَتْلِ الْجُنَّانِ الَّتِي تَكُونُ فِي الشُّبُوتِ إِلَّا الْأَثَرَ وَذَا الطُّفَيْتَيْنِ فَإِنَّهُمَا اللَّذَانِ يَخْفِطَانِ الْبَصَرَ وَيَتَبَسَّانِ مَا فِي بُطُونِ النِّسَاءِ».

وَمِنْ طَرِيقٍ مَالِكٌ عَنْ صَيْفِي هُوَ ابْنُ أَفْلَحٍ - أَخْبَرَنِي أَبُو السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهَيْرَةَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ بِالْبَيْدَةِ جَاءَتْ قَدْ أَتْلَمُوا فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَأَقْبُوهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ بَدَأَ لَكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فَأَقْبُوهُ».

فَكُلُّ مَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِهِ فَلَا ذَكَاةَ لَهُ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ، وَلَا يَحِلُّ قَتْلُ شَيْءٍ يُوَكِّلُ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي كِتَابِ الْحَجِّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «خَمْسٌ قُرَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ» فَذَكَرَ الْمُعْرَبَ، وَالْفَأْرَةَ، وَالْحِدَاءَ، وَالْغُرَابَ، وَالْكَلْبَ الْعُقُورَ.

فَصَحَّ أَنَّ فِيهَا نَفْسًا، وَالنَّفْسُ حَرَمٌ.

قَالَ تَعَالَى: «قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثَّةً أَوْ دَسًا مُسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ

طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثَّةً أَوْ دَسًا مُسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ

فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِسْقٌ أَهْلٌ يَتَّبِعُ اللَّهَ بِهِ.

فَلَوْ ذُبِحَ مَا فِيهِ فَسَقٌ لَكَانَ مِمَّا أَهْلُ لَغْوٍ لِلَّهِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ ذُبِخَ مَا لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ مَعْصِيَةً، وَالْمَعْصِيَةُ قَصْدٌ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ:

رَوَيْنَاهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: اقْتُلُوا الْحَيَاتِ كُلَّهَا.

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: مَنْ قَتَلَ حَيَّةً أَوْ عَقْرَبًا قَتَلَ كَافِرًا.

وَمِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدٍ بْنِ زُهَيْرٍ بْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: إِنِّي لَأَعْجَبُ مِمَّنْ يَأْكُلُ الْغَرَابَ، وَقَدْ أَذِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قَتْلِهِ وَسَمِّهِ فَاسْقًا، وَاللَّهُ مَا هُوَ مِنَ الطَّيِّبَاتِ.

وَمِنْ طَرِيقِ شُرَيْكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: مَنْ يَأْكُلُ الْغَرَابَ، وَقَدْ سَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْقًا، وَاللَّهُ مَا هُوَ مِنَ الطَّيِّبَاتِ..

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو معاويةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَنْ يَأْكُلُ الْغَرَابَ وَقَدْ سَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْقًا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كَرِهَ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَكْلَ الْخِدَاءِ وَالْغَرَابِ حَيْثُ سَمَّاهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ فَوَاسِقِ الدُّوَابِّ الَّتِي تَقْتُلُ فِي الْحَرَمِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ رُوِيَ هَوْنُ الْغَرَابِ وَلَا تَقْتُلُهُ.

قُلْنَا: رَوَاهُ مَنْ لَا يَجُوزُ الْأَخْذُ بِرَوَايَةِ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ وَقَدْ ذَكَرْنَا تَضْعِيفَهُ فِي كِتَابِ الْحُجِّ وَقَوْلُنَا هُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ. وَحَرَّمَ أَبُو حَنِيفَةَ الْغَرَابَ الْأَبْقَى، وَلَمْ يَحْرَمْ الْأَوْدَ.

وَاحْتَجَّ بَأَنَّهُ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ ذَكَرَ الْغَرَابَ الْأَبْقَى.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْأَخْبَارُ الَّتِي فِيهَا عَمُومٌ ذَكَرَ الْغَرَابَ هُوَ الزَّائِدُ حُكْمًا لَيْسَ فِي الَّذِي فِيهِ تَخْصِصُ الْأَبْقَى، وَمَنْ قَالَ: إِنَّمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِهِ "الْغَرَابُ" الْغَرَابُ الْأَبْقَى خَاصَّةً؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ الْغَرَابَ الْأَبْقَى فِي خَيْرِ آخَرٍ: قَدْ كَذَبَ، إِذْ قَامَا مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، وَخُفِيَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّهُ قَدْ أَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَتْلِ الْأَبْقَى فِي خَيْرٍ، وَيَقْتُلُ الْغَرَابَ جُلَّةً فِي خَيْرِ آخَرٍ، وَكِلَاهُمَا حَقٌّ لَا يَحِلُّ خِلَافُهُ. وَتَرَدَّدَ الْمَالِكِيُّونَ فِي هَذِهِ الدُّوَابِّ الَّتِي ذَكَرْنَا.

وَأَمَّا الْمَقَارِبُ وَالْحَيَاتُ فَمَا يَمْتَرِي ذُو فَهْمٍ مِنْ أَنَّهُنَّ مِنْ أَخْبَثِ الْحَيَاتِ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْحَيَاتِ﴾.

وَأَمَّا الْفَرَائِدُ فَمَا زَالَ جَمِيعُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ يَتَخَفُونَ لَهَا الْقَطَاطَ، وَالْمَصَادِقَ الْقَتْلَةَ، وَيُرْمُونَهَا مَقْتُولَةً عَلَى الزَّبَالِ، فَلَوْ كَانَ

أَكْلُهَا حَلَالًا لَكَانَ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَاصِي، وَمِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَبَاحُوا أَكْلَ الْحَيَاتِ الْمَذَكَّاتِ، وَهُمْ يَحْرَمُونَ أَكْلَ مَا ذَكَرِي مِنْ قَفَا، وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَذَكِّيَةِ الْحَيَاتِ إِلَّا مِنْ أَقْفَانِهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهِيَ وَالْحَمَرُ تَقَعُ فِي التَّرْيَاقِ فَلَا يَحِلُّ أَكْلُهُ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّدَاوِي، لِأَنَّهُ التَّدَاوِيُّ مُضْطَرٌ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾.

وَأَمَّا ذَوَاتُ الْمُخَالِبِ مِنَ الطَّيْرِ: فَلَمَّا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلٍ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ أَحْمَدُ: أَخْبَرَنَا هِشِيمُ بْنُ أَبِي بَشِيرٍ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشَةَ أَخْبَرُهُ، وَقَالَ عَبِيدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةٍ، ثُمَّ اتَّفَقَ الْحَكَمُ، وَأَبُو بَشِيرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا نَهَأْنَاهُ عَنْهُ فَاتَّبَعُوهُ﴾.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ حَلَالٍ:

وَيَهْدَاهُ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ، وَاحِدٌ، وَأَبُو سَلِيمَانَ. وَأَبَاحَ الْمَالِكِيُّونَ أَكْلَ سَبَاعِ الطَّيْرِ.

وَاحْتَجَّ بَعْضُ مَنْ ابْتَلَاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِتَقْلِيدِهِ بِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ لَمْ يَسْمَعْهُ مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَشَارَ إِلَى خَبَرٍ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعْبَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ الْجَحْدَرِيُّ عَنْ بَشْرِ بْنِ الْمُضْطَّلِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ وَعَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَرَادَ هَذَا النَّاقِضُ أَنْ يَحْتِجَّ لِنَفْسِهِ فِدْفِنَهَا، وَأَرَادَ أَنْ يُوَهِّنَ الْخَبَرَ فَرَادَهُ قُوَّةً، لِأَنَّهُ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ هُوَ النُّجْمُ الطَّالِعُ ثِقَّةٌ وَإِمَامَةٌ وَأَمَانَةٌ، وَكَيْفَ وَشُعْبَةُ، وَهَشِيمٌ، وَالْحَكَمُ، وَأَبُو بَشِيرٍ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَا يَدْعُو بِهِ عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ، وَأَسْلَمَ الْوَجْوهَ لِعَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ لَمْ يُوصَفْ بِأَنَّهُ أَخْطَأَ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَمِعَهُ أَيْضًا مِنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ عَلِيُّ: لَا يَسْمَى ذَا مَخْلَبٍ عِنْدَ الْعَرَبِ إِلَّا الصَّائِدُ بِمَخْلَبِهِ وَحْدَهُ.

الأوزاغ.

ومن طريق معمر عن قتادة نهى عن قتل الضفدع وأمر

بقتل الوزغ.

وعن عمر بن الخطاب أخفوا الهواء قبل أن تخفكم.

فإن ذكرنا حديث غالب بن حجر عن الملقم بن التلب عن أبيه «صحبني النبي ﷺ فلم أسمع للخشرات تحركاً» - فغالب بن حجر، واللقم مجهولان - ثم لو صح لما كان فيه حجة، لأنه ليس من لم يسمع حجة على ما قام به برهان النص.

٩٩٨- مسألة: ولا يحل أكل شيء من الحمر الإنسانية

تورختش أو لم تورختش، وحلال أكل حمر الوحش تأتست أو لم تأتست، وحلال أكل الخيل والبغال:

روينا من طريق البخاري أخبرنا محمد بن سلام أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي أخبرنا أيوب هو السخنياني - عن محمد هو ابن سيرين - عن أنس بن مالك إن رسول الله ﷺ «أمر شاذيا فتأدى إن الله ورَسُولُهُ يَنْهَيَاكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ فَإِنَّهَا رَجَسٌ، فَأَكْبَحْتُ الْقُدُورَ وَإِنَّهَا تَفُورُ بِاللَّحْمِ».

فصح أنها كلها رجس، وإهراق الصحابة رضي الله عنهم القدور بها بحضرة النبي ﷺ بيان أن ودكها وشحمها وعظمها وكل شيء منها حرام.

ومن طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله إن رسول الله ﷺ «نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وأذن في لحوم الخيل».

ومن طريق مسلم حدثني محمد بن حاتم أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «أكلنا زمن خيبر الخيل وحمر الوحش فنهانا رسول الله ﷺ عن الحمار الأهلي».

وروينا تحريم الحمر الأهلية عن النبي ﷺ من طريق البراء بن عازب، وعبد الله بن أبي أوفى، وعلي بن أبي طالب، وأبي ثعلبة الخشني، والحكم بن عمرو الغفاري، وسلمة بن الأكوع، وابن عمر بأسانيد كالشمس.

وعن أنس وجابر كما ذكرنا، فهو نقل تواتر لا يسع أحدا خلافة.

وروينا من طريق عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أنه كان ينهى عن لحوم الحمر وأمر بلحوم الخيل.

وقد روينا النهي عنها عن مجزة بن زاهر أحد المباعين

وأما الديك، والعصافير، والزرزور، والحمام، وما لم يصد، فلا يسمى شيء منها ذا غلب في اللغة، وبالله تعالى التوفيق.

٩٩٧- مسألة: ولا يحل أكل الحلزون البري، ولا

شيء من الحشرات كلها كالوزغ والخنافس، والنمل، والنحل، والذباب، والدبر، والودك كله - طياره وغير طياره - والقمل، والبراغيث، والبق، والبعوض وكل ما كان من أنواعه لقول الله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ» وقوله تعالى «إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ».

وقد صح البرهان على أن الذكاة في المقدور عليه لا تكون إلا في الحلق أو الصدر، فما لم يقدر فيه على ذكاة فلا سبيل إلى أكله: فهو حرام، لا متناع أكله إلا ميتة غير مذكية.

وبرهان آخر: في كل ما ذكرنا أنهما قسمان: قسم مباح قتله: كالوزغ، والخنافس، والبراغيث، والبق، والدبر، وقسم محرم قتله: كالنمل، والنحل، فالباح قتله لا ذكاة فيه، لأن قتل ما تجوز فيه الذكاة إضاعة للمال، وما لا يحل قتله لا تجوز فيه الذكاة:

روينا من طريق الشامي: «كل ما ليس له دم سائل فلا ذكاة فيه».

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه «أن النبي ﷺ أمر بقتل الوزغ وسماه فوسيقاً» مع أنه من أخبث الحيات عند كل ذي نفس.

ومن طريق البخاري أخبرنا قتيبة أخبرنا إسماعيل بن جعفر أخبرنا عتبة بن مسلم مولى بني تميم عن عبيد بن حنين مولى بني زريق عن أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ قال: «إذا وقع اللبأ في إناء أخذكم فليغسه ثم ليطره» وذكر الحديث فاسم عليه السلام بطرحه ولو كان حلالاً أكله ما أمر بطرحه.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس إن رسول الله ﷺ «نهى عن قتل أربع من الدواب: النحلة، والنملة، والهُذْنَةُ، والضفدع».

ومن طريق أبي داود أخبرنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن ابن أبي ذئب عن سعيدي بن خالد عن سعيدي بن المسيب عن عبد الرحمن بن عثمان «أن طيباً سأل النبي ﷺ عن ضفدع يجمعها في دواء؟ فنهاه رسول الله ﷺ عن قتلها».

قال أبو محمد: هذا يقضي على حديث النبي الذي كان قديماً فاحرق قرية النمل لأن شريعة نبينا ﷺ ناسخة لكل دين سلف، وقد ذكرنا قتل عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة رضي الله عنهم للقردان وهم محرمون.

وصح عن ابن عباس، وابن عمر، وعائشة أم المؤمنين قتل

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ دَجَنَ لَمْ يُوَكَّلْ - وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ نَصٌّ، فَهُوَ قَوْلٌ بَلَا بَرَهَانَ، وَلَا يَصِيرُ الْوَحْشِيُّ مِنْ جِنْسِ الْأَهْلِيِّ حَرَامًا بِالذَّجُونِ، وَلَا يَصِيرُ الْأَهْلِيُّ مِنْ جِنْسِ الْوَحْشِيِّ حَلَالًا بِالتَّوَحُّشِ.

وَأَمَّا الْبَغَالُ، وَالْحَيْلُ: فَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ صَالِحٍ بِنِ عَمِي بْنِ الْقَدَامِ بْنِ مَعْدٍ كَرَبَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْحَيْلِ، وَالْبَغَالِ، وَالْخَوِيرِ، وَكُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ».

وَمِنْ طَرِيقٍ عَكْرَمَةَ بِنِ عَمَارٍ عَنْ عَمِي بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لَحْمِ الْخَمِيرِ وَالْحَيْلِ وَالْبَغَالِ وَكُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَكُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ وَخَرَمَ الْمُجَنَّمَةَ».

وَحَبِزَ رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ حَمَادٍ بِنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَغَالِ وَالْخَمِيرِ وَلَسَمَ يَنْهَانَا عَنْ الْحَيْلِ».

وَذَكَرُوا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقْنَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءًا وَمَنَافِعَ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَالْحَيْلَ وَالْبَغَالَ وَالْخَوِيرَ لِيَرْكَبُوهُمْ وَزِينَةً﴾. قَالُوا: فَذَكَرَ فِي الْأَنْعَامِ الْأَكْلَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَيْلِ، وَالْبَغَالِ، وَالْخَمِيرِ.

وَقَالُوا: الْبَغَالُ وَلَهُ الْحِمَارُ فَهُوَ مُتَوَلَّدٌ مِنْهُ وَالتَّوَلَّدُ مِنَ الْحَرَامِ حَرَامٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا كُلُّ مَا شَبَّهُوا بِهِ.

فَأَمَّا الْأَخْبَارُ فَلَا يَحْتَجُّ بِشَيْءٍ مِنْهَا: أَمَّا حَدِيثُ صَالِحِ بْنِ عَمِيٍّ بِنِ الْقَدَامِ بْنِ مَعْدٍ كَرَبَ فَبَالَتْ لَهُمْ بِمَجْهُولُونَ كُلَّهُمْ، ثُمَّ فِيهِ دَلِيلُ الْوَضْعِ، لِأَنَّهُ فِيهِ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ خَيْبَرَ - وَهَذَا بَاطِلٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْلَمْ خَالِدٌ إِلَّا بَعْدَ خَيْبَرَ بِلا خِلَافٍ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَكْرَمَةَ بِنِ عَمَارٍ، فَعَكْرَمَةُ ضَعِيفٌ.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِهِ خَبْرًا مَوْضُوعًا لَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ يَنْهَمُ غَيْرُهُ، فَأَمَّا ادْخُلَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَأْتِ لَهُ، وَإِنَّمَا الْبَلِيَّةُ مِنْ قَبْلِهِ؛ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ مِثْنًا فِي كِتَابِ الْإِيصَالِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ حَمَادٍ بِنِ سَلَمَةَ فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبُو الزُّبَيْرِ سَمَاعًا مِنْ جَابِرٍ؛ وَقَدْ ذَكَرْنَا قَبْلَ الرِّوَايَةِ الصَّحِيحَةَ أَنَّ مَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ اللَّيْثِ بِنِ سَعْدٍ مِنْ حَدِيثِهِ عَنْ جَابِرٍ، وَلَا ذَكَرَ فِيهِ سَمَاعًا مِنْ

نَحْتِ الشَّجَرَةِ، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ فِي لَحْمِ الْحَمْرِ قَالَ: هِيَ حَرَامٌ الْبَلَّةُ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالثَّاقَفِيِّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ - وَغَايَةُ مَالِكٍ، فَإِنْ ذَكَرَ ذَاكَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَبَاحَهَا.

قُلْنَا: لَا حِجَّةَ فِي أَحَدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ وَابْنُ عَبَّاسٍ قَدْ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ مُتَوَقِّفٌ فِيهَا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحُسَيْنِ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ قُصْبٍ بِنِ غِيَاثٍ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا أُدْرِي أَنْتَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ حَوْلَةَ النَّاسِ فَكَّرَهُ أَنْ تَذْهَبَ حَوْلَتُهُمْ، أَوْ حَرَمَهُ فِي يَوْمٍ خَبِرَ لَحْمَ الْحَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَبَدَأَ ظَنُّ مَنْهُ، وَهَلَلَهُ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَحْرَمْهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ جَمَلَةً لَيَزِنَ وَجْهَ نَهْيِهِ عَنْهَا، وَلَمْ يَدْعِ النَّاسَ إِلَى الْحَيْرَةِ، كَيْفَ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «فَاتَّهَى رَجُلٌ» وَيَبْطُلُ كُلُّ ظَنٍّ، وَلَقَدْ كَانُوا إِلَى الْحَيْلِ بِلا شَكٍّ أَحْرَجَ مِنْهُمْ إِلَى الْحَمْرِ، فَمَا حَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى نَهْيِهِ عَنْهَا؛ بَلْ أَبَاحَ أَكْلَهَا وَذَكَاتَهَا، إِذْ كَانَتْ حَلَالًا، وَبِذَلِكَ أَيْضًا يَبْطُلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا لِأَنَّهُمَا لَمْ يَحْتَمَسَا.

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّمَا حَرَّمَ لِأَنَّهُمَا كَانَتْ تَأْكُلُ الْعَذْرَةَ - فَظَنُّ كَذِبٍ أَيْضًا بَلَا بَرَهَانَ، وَالدَّجَاجُ أَكْلٌ مِنْهَا لِلْعَذْرَةِ وَهِيَ حَلَالٌ.

فَإِنْ ذَكَرُوا: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ احْتَجَّتْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الْآيَةَ.

قُلْنَا: لَمْ يَبْلُغْهَا التَّحْرِيمَ وَلَوْ بَلَّغَهَا لَقَالَتْ بِهِ، كَمَا فَعَلْتُ فِي الْغَرَابِ، وَلَيْسَ مَذْكُورًا فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

فَإِنْ ذَكَرُوا: مَا رَوَى مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي لَحْمِ الْخَمِيرِ «أَطْعِمُوا أَهْلَكُمْ مِنْ سَيِّئِ مَالِكٍ، فَإِنَّمَا كَرِهْتُ لَكُمْ جَوَالَ الْقَرْمِيَّةِ، أَلَيْسَ تَأْكُلُ الشَّجَرَ وَتَرْزَعُ الْفَلَاةَ؟ فَاصْدُبُوا مِنْهَا».

فَبِذَا كُلُّهُ بَاطِلٌ، لِأَنَّهُمَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشَرٍ وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَالْآخَرُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ بْنِ لُؤَيْمٍ - وَهُوَ مَجْهُولٌ - أَوْ مِنْ طَرِيقِ شَرِيكِ - وَهُوَ ضَعِيفٌ.

ثُمَّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ - وَلَا يَدْرِي مَنْ هُوَ - عَنْ غَالِبِ بْنِ دِيحٍ وَلَا يَدْرِي مَنْ هُوَ.

وَمِنْ طَرِيقِ سُلَيْمِ بْنِسْتِ النَّضْرِ الْخُضَرِيِّ وَلَا يَدْرِي مَنْ هِيَ.

وَأَمَّا حُرُّ الْوَحْشِ: فَكَمَا ذَكَرْنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَحْلِيلَهَا.

ما ذكرنا قبل وما نعلم عن أحده من السلف كراهة أكل لحوم الخيل إلا رواية عن ابن عباس لا تصح؛ لأنه عن موسى نافع بن علقمة - وهو مجهول لم يذكر اسمه فلا يدري من هو.

ولو صح عندنا في البغل نهى لقلنا به.

وأما قولهم: إن البغل ولد الحمار، ومتولد منه، فإن البغل مد ينفع فيه الروح فهو غير الحمار، ولا يسمى حماراً، فلا يجوز أن يحكم له بحكم الحمار، لأن النصف إنما جاء بتحريم الحمار، والبغل ليس حماراً ولا جزءاً من الحمار.

وقال بعض الجهال: الحمار حرام بالنصف، والغرس، والبغل مثله، لأنهما ذوا حافر مثله فكان هذا من أسخف قياس في الأرض، لأنه يقال له: ما الفرق بينك وبين من عارضك؟ فقال: قد صح تحليل الغرس بالنصف الثابت، والبغل والحمار ذوا حافر مثله، فيما حلال، فهل أنتما في مخالفة رسول الله ﷺ إلا فرساً رهان؟ أو من قال لك: حمار وحش حلال بإجماع وهو ذو حافر، فالغرس، والبغل مثله - وهذا كله تغليب، بل حمار الوحش، والغرس منصوص على تحليلهما، والحمار الأهلي منصوص على تحريمه، فلا يجوز مخالفة النصوص.

وأما البغل فقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلالاً طَيِّباً﴾.

وقال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾.

فالبغل حلال بنص القرآن لأنه لم يفصل تحريمه ولا يحل من الحمار إلا ما أحله النص من ملكوه، وبيعوه، وإتباعوه، وركوبوه، فقط، وبالله تعالى تبارك.

٩٩٩- مسألة: وكل ما حرم أكل لحمه فحرام بيعه ولبيته، لأنه بعضه ومنسوب إليه، وبالله تعالى التوفيق - إلا البان النساء فهي حلال كما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق.

ويقال: لئن الأتان، ولئن الخنزير، ويسض الغراب، ويسض الحية، ويسض الحداؤ - كما يقال يد الخنزير، ورأس الحمار، وجناح الغراب، وزمكى الحداؤ ولا فرق.

١٠٠٠- مسألة: ولا يحل أكل المدع، ولا الصرد، ولا الضمعد، لنهي النبي ﷺ عن قتلها، كما ذكرنا قبل.

١٠٠١- مسألة: والسلاحفة البرية والبحرية حلال أكلها، وأكل بيضها لقول الله تعالى: ﴿كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلالاً طَيِّباً﴾ مع قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾

جابر فلم يسمعه من جابر فصيح مقطوعاً.

وقد روينا هذا الخبر من طريق أبي الزبير أنه سمع من جابر فلم يذكر فيه البغال.

وقد صح قبل عن جابر إباحة الخيل عن النبي ﷺ.

وأما الآية: فلا ذكر فيها للكل لا بإباحة ولا بتحريم، فلا حجة لهم فيها، ولا ذكر فيها أيضاً البيع - فينبغي أن يحرموه لأنه لم يذكر في الآية، وإباحة النبي ﷺ لها حاكم على كل شيء.

وقد صح من طريق أسماء بنت أبي بكر الصديق ؓ فخرنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً فأكلناه:

روينا من طريق البخاري عن الحميدي عن سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر بن الزبير عن أسماء.

ورويها أيضاً: من طريق وكيع، وحفص بن غياث، وسفيان الثوري، وعبد الله بن عمر، ومعر، وأبي معاوية، وأبي أسماء، كلهم عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر الصديق.

ومن طريق ابن سعيد القطان عن ابن جريج سألت عطاة بن أبي رباح عن لحم الفرس، فقال: لم يزل سلفك يأكلونه؟ قلت: أصحاب رسول الله ﷺ؟

قال: نعم.

وقد أدرك عطاة جمهور الصحابة من عائشة أم المؤمنين فمن دونها.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال: ذبح أصحاب ابن مسعود فرساً، قال ابن مهدي: فاقسموه بينهم؛ وقال عبد الرزاق: فأكلوه.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا مغيرة عن إبراهيم قال: أهدى للأسود بن يزيد لحم فرس فأكل منه.

وبه إلى هشيم عن القاسم بن أبي أيوب عن سعيد بن جبير قال: ما أكلت لحمًا أطيب من معرفة بردون.

ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد أنه سأل ابن شهاب عن لحم الفرس، والبغل، والبرذون، فقال: لا أعلمه حراماً ولا يفي أحد من العلماء بأكله.

قال أبو محمد: لم يحرم الزهري البغل.

وأما فتيا العلماء بأكل الفرس فتأكد أن تكون إجماعاً على

ولم يفصل لنا تحريم السلحفاة، فهي حلال كلها وما تولد منها.

وكذلك السور، والرحم، والبليزج، والقنأذ، واليريرع، وأم حيين والوبر، والسرطان، والجراذين، والصور، والطيور كلها، وكل ما أمكن أن يذكي مما لم يفصل تحريمه.

وكذلك الحفاش، والوسطاوط، والحطاف، وبالله تعالى التوفيق.

روينا عن عطاء إباحة أكل السلحفاة، والسرطان.

وعن طاووس، والحسن، ومحمّد بن علي، وفقهاء المدينة: إباحة أكل السلحفاة.

وعن ابن عباس: أنه نهى المحرم عن قتل الرخمة وجعل فيها الجزاء، فإن ذكر الخبر الذي فيه: «الْقَتْلُ خَيْبٌ مِنَ الْحَيَاةِ» فهو عن شيخ مجهول لم يسم ولو صح قلنا بوا، وما خالفناه.

١٠٠٢ - مسألة: ولا يحل أكل لحوم الجلالة، ولا شرب البانها، ولا ما تصرف منها؛ لأنه منها بعضها، ولا يحل ركوبها، وهي التي تاكل العذرة من الإبل وغير الإبل من ذوات الأربع خاصة. ولا يسمى الدجاج، ولا الطير؛ جلالة، وإن كانت تاكل العذرة فإذا قطع عنها أكلها فانتقطع عنها الاسم حل أكلها، وألبانها، وركوبها:

لما روينا عن طريق أبي داود أخبرنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا عبدة عن محمّد بن إسحاق عن ابن أبي نجیح عن مجاهد عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة وألبانها».

ومن طريق قاسم بن أصبغ أخبرنا أحمد بن يزيد أخبرنا يزيد بن محمّد أخبرنا يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس «نهى رسول الله ﷺ عن لبن الجلالة ولحومها وعن أكل المجنّته وهذا عموم لكل ما طعامه الجلة، وهي العذرة - هكذا روينا عن الأصمعي، وأبي عبيد.

ومن طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن سريج الرازي أنا عبد الله بن جهم أخبرنا عمرو بن عيسى بن أبي قيس - عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة في الإبل أن يُرْكَبَ عَلَيْهَا أو يُسْرَبَ مِنْ أَلْبَانِهَا» ففي هذا بعض ما في ذلك. وفيه أيضاً زيادة الركوب وتحريمه.

روينا عن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه: أن عمر قال لرجل له إبل جلالة لا تحج عليها ولا تعتمر.

ومن طريق ابن وهب عن ابن جريج كان عطاء نهى عن جلالة الإبل، والغنم أن تؤكل فإن حبستهما وعلقتهما حتى تطيب بطونهما فلا بأس حيثلو باكلها.

قال ابن جريج: وأخبرني عمرو بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال: لا أصحاب أحد ركب جلالة.

١٠٠٣ - مسألة: ولا يحل أكل ما ذبح أو نحس لغير الله تعالى، ولا ما سمي عليه غير الله تعالى متقرباً بتلك الذكوة إليه - سواء ذكر الله تعالى معه أو لم يذكر.

وكذلك ما ذكي من الصيد لغيره تعالى؛ فلو قال: باسم الله وصلى الله على المسيح، أو قال: على محمّد، أو ذكر سائر الأنبياء، فهو حلال؛ لأنه لم يهل به لهم، قال الله تعالى: «وَأَوْفُوا بِأَهْلِ الْغَيْرِ إِلَهُ بِهِمْ» فسواء ذكر الله تعالى عليه، أو لم يذكر هو مما أهل لغير الله تعالى به فهو حرام سواء ذبحه مسلم أو كفاي.

وقال بعض القائلين: قد أباح الله تعالى لنا أكل ذبائحهم - وهو يعلم ما يقولون؛ وهذا ليس حجة في إباحة ما حرّم الله تعالى، لأن الذي أباح لنا ذبائحهم؛ وعلم ما يقولون هو الله عز وجل المحرم علينا ما أهل لغير الله به، فلا يحل ترك شيء من أمره تعالى لأمر آخر، ولا بد من استعمالها جميعاً، وليس ذلك إلا باستثناء الأقل من الأعم. ورويت في هذا روايات عن عبادة بن الصامت، وأبي الدرداء، والعرياض بن سارية، وعلي، وابن عباس، وأبي أمامة، كلها عن مجاهد، أو عن كذاب، أو عن ضعيف؛ ولكنه صحيح عن بعض التابعين.

وروينا عن عائشة أم المؤمنين أن امرأة سألتها عما ذبح لعبد النصارى، فقالت عائشة: أمّا ما ذبح لذلك اليوم فلا تاكلوا منه.

ومن طريق ابن عمر ما ذبح للكنيسة فلا تأكله.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن قيس عن عطاء بن السائب عن زاذان عن علي بن أبي طالب قال: إذا سمعت النصراني يقول: باسم المسيح، فلا تأكل، وإذا لم تسمع فكل.

وصح عن إبراهيم النخعي في ذبيحة النصراني إذا توارى عنك فكل.

وعن حماد بن أبي سليمان في ذبائح أهل الكتاب، قال: كل ما لم تسمعه أهل به لغير الله تعالى.

وعن الحسن، وطاووس، ومجاهد: أنهم كرهوا ما ذبح للآلهة.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: احْتَجَّ أَهْلُ الْإِبَاحَةِ لِلذَّكَاءِ.

بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عِمْرَانَ بْنِ عَيْنَةَ أَخِي سَفِيَّانَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «جَاءَتْ الْيَهُودُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَقَالُوا: أَتَأْكُلُ مِمَّا قَتَلْنَا، وَلَا نَأْكُلُ مِمَّا قَتَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

قَالَ عَلِيُّ: هَذَا مِنَ التَّمْوِيعِ الْقَبِيحِ، وَلَيْتَ شِعْرِي أَيُّ ذِكْرٍ فِي هَذَا الْخَبَرِ لِإِبَاحَةِ أَكْلِ مَا لَمْ يَسْمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، بَلْ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ كَافِيَةٌ.

فَأَمَّا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فَمَا نَعْلَمُ لَهُ حُجَّةً أَصْلًا.

وَأَمَّا الْحَنَفِيُّونَ، وَالْمَالِكِيُّونَ، فَإِنَّهُمْ ذَكَرُوا خَبْرًا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا الْأَحْوَصُ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ ذَبِيحَةَ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ وَإِنْ لَمْ يَسْمُ إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ».

فَهَذَا مُرْسَلٌ، وَالْأَحْوَصُ بْنُ حَكِيمٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَرَاشِدُ بْنُ سَعْدٍ ضَعِيفٌ.

وُخِّرَ آخَرُ: مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا ثَوْرُ الشَّامِيُّ عَنْ الصَّلْتِ مَوْلَى سُوَيْدٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ - وَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ - لَأَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا اللَّهَ تَعَالَى».

وَهَذَا مُرْسَلٌ لَا حُجَّةَ فِيهِ، وَالصَّلْتُ أَيْضًا جَاهِلُونَ لَا يَدْرِي مِنْ هُوَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا ذَهَبَ بِدَبْكٍ.

قَالَ عَلِيُّ: وَمَا نَذِيعٌ إِلَّا بِأَدَانَتَا وَمَا يَنْهَى الدَّمُ، وَمَنِ الذَّبِيحُ بِالذِّبْنِ أَنْ يَسْمِيَ اللَّهُ تَعَالَى فَمَنْ لَمْ يَسْمَهُ عَزَّ وَجَلَّ فَلَمْ يَذْبَحْ بِدَبْكٍ وَلَا كَمَا أَمَرَ.

وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِأَنَّهُ قَالُوا:

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتَخْرَهُوا عَلَيْهِ».

وَأَنْتُمْ تَحْجِزُونَ صَلَاةَ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهَا نَاسِيًا، وَصَوْمَ مَنْ أَكَلَ فِيهِ نَاسِيًا، فَمَا الْفَرْقُ؟ قَالُوا: وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ لَئِنْ ذُكِّرَ إِلَّا خَرَجَ لِلنَّاسِ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، لِأَنَّ النَّسْيَانَ لَيْسَ فُسْقًا.

هَذَا كُلُّ مَا احْتَجُّوا بِهِ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ.

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ وَكَّلَ بِهِمْ مِنْ يَمْنَعَهُمْ أَنْ يَشْرَكُوا عَلَى ذَبَائِحِهِمْ، وَيَأْمُرُهُمْ أَنْ يَسْمُوا اللَّهَ تَعَالَى.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ: إِذَا سَمِعْتَ فِي الذَّبِيحَةِ غَيْرَ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا تَأْكُلْ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعَادَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: إِذَا سَمِعْتَهُ يَهْلُ بِالْمَسِيحِ، فَلَا تَأْكُلْ.

وَهُوَ قَوْلُ الْحَارِثِ الْمَكْلَبِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ.

قَالَ عَلِيُّ: وَيَقَالُ لِمَنْ خَالَفَ هَذَا: قَدْ أَحْلَى اللَّهُ تَعَالَى ذَبَائِحَهُمْ، وَهُوَ تَعَالَى يَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَذْبَحُونَ الْخَنْزِيرَ، أَفَيَاكُلُهُ؟ فَمَنْ قَوْلُهُ، لَا، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَنْزِيرَ، فَيَقَالُ لَهُمْ: وَاللَّهِ تَعَالَى حَرَّمَ مَا أَهْلُ بِهِ لَغْيَرِهِ كَمَا حَرَّمَ الْخَنْزِيرَ سَوَاءً سَوَاءً، وَلَا فَرْقَ.

١٠٠٤ - مسألة: ولا يحل أكل ما يصيده الحرم فقتله

حَيْثُ كَانَ مِنَ الْبِلَادِ، أَوْ يَصِيدُهُ الْحُلُ فِي حَرَمٍ مَكَّةَ، أَوِ الْمَدِينَةَ فَقَطْ، فَفَقَلَهُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ فَكُلُّ قَتْلٍ نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَحَرَامٌ أَكْلُ مَا آمَيْتَ بِهِ، لِأَنَّهُ غَيْرُ الذَّكَاءِ الْمَأْمُورِ بِهَا.

وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: أَكَلَهُ حَلَالًا، كَذَبِيحَةِ الْغَاصِبِ، وَالسَّارِقِ، وَلَا فَرْقَ.

١٠٠٥ - مسألة: ولا يحل أكل ما لم يسم الله تعالى

عليه بعدد أو نسيان.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ فَعَمَّ تَعَالَى وَلَمْ يَضَعْ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ: إِنْ تَرَكَ عَمْدًا لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ، وَإِنْ تَرَكَ نَسْيَانًا حَلَّ أَكْلُهُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُوَ حَلَالٌ تَرَكَ عَمْدًا، أَوْ نَسْيَانًا.

رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طَرِيقٍ فِيهَا ابْنُ لُحْيَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا خَرَجْتَ قَاتِمًا لَا تَرِيدُ إِلَّا ذَلِكَ، فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ حِينَ تَخْرُجُ، فَإِنْ ذَلِكَ يَكْفِيكَ.

وَصَحَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِيمَنْ ذَبَحَ وَهُوَ مَغْضَبٌ فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ تَعَالَى أَنَّهُ يَوْكُلُ وَلَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا أَكَلَ.

وَعَنْ عَطَاءٍ إِذَا قَالَ الْمُسْلِمُ: بِاسْمِ الشَّيْطَانِ فَكُلْ.

وَرَوَيْنَا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ إِبَاحَةَ أَكْلِ مَا نَسِيَ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَنْهُمْ تَعْمِيدَ تَرْكِ الذِّكْرِ.

تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِئْسٌ﴾ وعبدُ الله هذا هو صحيحُ الصَّحِيحَةِ.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان عن داود بن أبي هند عن الشعبي أنه كره ما لم يذكر اسمُ الله تعالى عليه بنسيان.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن رجل عن عكرمة قال: إذا وجدت سهماً في صيدٍ وقد مات فلا تأكله، إنك لا تدري من رماه ولا تدري اسمي أم لم يسم.

ومن طريق وكيع أخبرنا عبد الله بن راشد المقرئ عن ابن سيرين فيما نسي أن يذكر اسم الله عليه أرايت لو قلت: كلُّ وقال الله: لا تأكل - أكلت تأكل.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا ابن علية عن أيوب السخيتي عن نافع مولى ابن عمر أنه كره أكل ما نسي ذابحه أن يسمي الله تعالى عليه.

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين أنه كره أكل ما نسي ذابحه أن يسمي الله تعالى عليه.

وهو قولُ أبي ثور، وأبي سليمان، وأصحابه، وبهذا جاءت السنن.

وربما من طريق أبي داود الطيالسي أخبرنا زائدة عن سعيد بن مسروق أخبرنا عباة بن رفاعة بن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «فما أنهر السدم وذَكَرَ اسمُ الله تعالى عليه فكله» وذكر باقي الحديث.

ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة أخبرنا الشعبي سمعت عدي بن حاتم يقول: «قلت لرسول الله ﷺ أرسل كلبي فأجده مع كلبي كلباً قد أخذ لا أذري أيهما أخذ، فقال رسول الله ﷺ: فلا تأكل إنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره» فجعل عليه السلام المانع من الأكل لأنه لم يسم على الذي لا يلزم أم قتله أم غيره.

١٠٠٦- مسألة: ومن سَمِيَ بالعَجْمِيَةِ فَقَدْ سَمِيَ كَمَا أمر؛ لأن الله تعالى لم يشترط لغة من لغة ولا تسمية من تسمية، فكيفما سَمِيَ فَقَدْ آذَى ما عليه، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٠٧- مسألة: ومن ذبح مال غيره بامر فَنَسِيَ أن يسمي الله تعالى، أو تعمَّد فهو ضامنٌ مثل الحيوان الذي أفسد، لأنه ميتة - كما قلنا - فقد أفسد مال أخيه، وأموال الناس تضمن بالعدل والنسيان، وبالله تعالى التوفيق.

أما سقوط الجناس في الخطأ، وسقوط المواخلة بالنسيان والخطأ، ورفعهما عتاً، فنعم، وهو قولنا.

وهكذا نقول: إنه ههنا مرفوعٌ عنه الإثم والخرج إذا نسي التسمية، لكننا.

قلنا: إنه لم يذبح، لكن ظن أنه ذكَّى ولم يذبح، كمن نسي الصلاة وظن أنه صلى وهو لم يصل، فلما لم يذبح كان ميتة لا يحل أكله، لأن الله تعالى نهانا أن نأكل ما لم يذكر اسمُ الله عليه فكانت هذه الصفة متى وجدت في مذبح أو منحور أو تصيد لم يحل أكله. والفرق بين ما جهلوا الفرق بينه من ذلك: هو أن العمل المأمور به من نسي أن يعمل، أو تعمَّد أن لا يعمل، فلم يعمل إلا أن الناسي غير حرج في نسيانه والعامد في حرج، وكل عمل عمله المرء بما أمر به فزاد فيه ما لم يؤمر به ناسياً فلا حرج عليه فيما عمل ناسياً، وعمله لما عمل بما أمر به صحيح جائز جاز - فهذا هو حكم القرآن والسنة إلا ما جاء نصٌ بإخراجه عن هذا الحكم فيوقف عنده.

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَفِئْسٌ﴾ فلم يقل قط: إن نسيان الناسي لتسمية الله تعالى على ذبيحته وغيره وصيده: فسق، ولا.

قلنا: إن الله تعالى سَمِيَ نسيانه لذلك: فسقاً، لكن الله تعالى سَمِيَ ذلك العقير الذي لم يذكر اسمُ الله عليه: فسقاً - هذا نص الآية الذي لا يجوز إحتالها عنه أن ما لم يذكر اسمُ الله تعالى عليه، فإنه فسق، والفسق حرم، وما لم يذكر اسمُ الله عليه فهو مما أهل لغير الله به فهو حرام بنص الآية التي لا تحتمل تاويلاً سواه، وبالله تعالى التوفيق.

أخبرنا حامد بن أحمد أخبرنا أبو عمارة الباجي أخبرنا محمد بن عبد الملك بن أيمن أخبرنا أحمد بن مسلم أخبرنا أبو ثور أخبرنا معلى أخبرنا هشيم، عن يونس هو ابن عبيد - عن محمد بن زياد قال: إن رجلاً نسي أن يسمي الله تعالى على شاة ذبحها فأمر ابن عمر غلامه فقال: إذا أراد أن يبيع منها لأحد، فقل له: إن ابن عمر يقول: إن هذا لم يذكر اسم الله عليها حين ذبحها - وهذا إسناد في غاية الصحة.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا معتمر بن سليمان عن خالد هو الخذاء - عن ابن سيرين عن عبد الله بن يزيد قال: لا تأكل إلا ما ذكر اسم الله عليه.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا يزيد بن هارون عن أشعث هو الحمزاني - عن ابن سيرين عن عبد الله بن يزيد سأل رجل عن ذبح ونسي أن يسمي الله، فقلنا عبد الله قول الله

أَمْرًا وَفَجَأَ وَجِيءَ بِالطَّلَامِ فَوَضَعَ يَدَهُ ثُمَّ وَضَعَ الْقَوْمَ أَيْدِيَهُمْ فَأَكَلُوا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلُوكُ لِقَمَةً فِي فِيهِ ثُمَّ قَالَ: أَجِدُ لَحْمَ شَاةٍ أَجِدْتُ بِغَيْرِ إِذْنِ أَمْلَيْهَا، فَأَرْسَلْتُ الْمَرْأَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَرْسَلْتُ إِلَى الْبَيْعِ مَنْ يَشْتَرِي لِي شَاةً فَلَمْ أَجِدْ فَأَرْسَلْتُ إِلَى جَارٍ لِي قَدْ اشْتَرَى شَاةً أَنْ أُرْسِلَ بِهَا إِلَيَّ بِمَنْهَا، فَلَمْ يَوْجِدْ فَأَرْسَلْتُ إِلَى امْرِئِي، فَأَرْسَلْتُ إِلَيَّ بِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَلْطَعِيهِه الْأَسَارَى.

قال أبو محمد: وهذا لا حجة لهم فيه، بل هو لو صح حجة عليهم:

أَوَّلُ ذَلِكَ: أَنَّهُ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَسْمَعْ وَلَا يَدْرِي أَصَحَّتْ صَحْبَةُ أَمْ لَا؟

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ صَحَّ لَكَانَ حُجَّةً لَنَا لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَحِلْ أَكْلَهُ وَلَا ابْطَاحَ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَكْلَ شَيْءٍ مِنْهُ، بَلْ أَمَرَ بِأَنْ يُطْعَمَ الْكُفَّارَ الْمُسْتَحْلِينَ لِلْمَيْتَةِ، وَلَعَلَّ أُولَئِكَ الْأَسَارَى كَانُوا مَرْضَى يَحِلُّ لَهُمْ التَّدَاوِي بِالْمَيْتَةِ، مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ تَكُنْ غَضَبًا وَلَا مَسْرُوقَةً، وَإِنَّمَا أَخَذَتْهَا بِشَرَاءٍ صَحِيحٍ عِنْدَ نَفْسِهَا، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَكُنْ يَإِذْنُ مَالِكِهَا لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهَا لِمُسْلِمٍ، فَبَطُلَ غَوِيهِمْ بِهَذَا الْخَبَرِ. وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ تِلْكَ الشَّاةَ مَضْمُونَةٌ عَلَى الْمَرْأَةِ، وَذَلِكَ مَنْصُوصٌ فِي الْخَبَرِ مِنْ قَوْلِ الْمَرْأَةِ: «أَبْعَثْنَا إِلَيْ بِمَنْهَا» وَنَحْنُ نَأْتِيهِمْ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ بَعِيْنًا بِمَا هُوَ حُجَّةٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهِمْ لَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ أَخْبَرَنَا هَذَا بَنُ السَّرِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ هُوَ سَلَامُ بْنُ سَلِيمٍ - عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ النَّاسَ حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ وَجَهْدٌ، فَأَصَابُوا غَنَمًا فَاتَّهَبَوْهَا، فَإِنْ قُدِّرْنَا لَتَغْلِي، إِذْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْشِي عَلَى قَوْمِهِ فَأَكْفَأَ قُدُورًا بِقَوْمِهِ ثُمَّ جَعَلَ يُرْسِلُ اللَّحْمَ بِالْأَرْزَابِ - ثُمَّ قَالَ: إِنَّ التَّهْمَةَ كَيْسَتْ بِأَحْلٍ مِنَ الْيَتَةِ، وَإِنْ الْيَتَةُ كَيْسَتْ بِأَحْلٍ مِنَ التَّهْمَةِ؛ شَكَ أَبُو الْأَخْوَصِ فِي آيَتِهَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

فهذا ذلك الإنسان نفسه يبيان لا إشكال فيه من إفساده ﷺ اللَّحْمَ الْمَذْبُوحَ مَتَبَّهًا غَيْرَ مَقْسُومٍ وَخَطْلَهُ بِالْأَرْزَابِ.

فَصَحَّ بَقِيَّتُهُ أَنَّهُ حَرَامٌ بِحَسْبِ لَا يَحِلُّ أَصْلًا، إِذْ لَوْ حَلَّ لَنَا أَفْسَدَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَمِنْ الْعَجَائِبِ أَنْ تَكُونَ طَرِيقٌ وَاحِدَةٌ حُجَّةً فِيمَا لَا بَيِّنَ فِيهَا مِنْهُ، وَلَا تَكُونَ حُجَّةً فِيمَا فِيهَا الْبَيِّنُ الْجَلِيُّ مِنْهُ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ طَاوُوسٍ، وَعِكْرَمَةَ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ ذَبِيحَةِ السَّارِقِ.

وهو قولُ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيٍّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابِهِ،

١٠٠٨ - مسألة: ولا يحل أكل ما حرمه أو ذبحه

إنسان من مال غيره بغير أمرٍ ماله بغيره أو سرقه أو تعد بغير حق - وهو ميتة - لا يحل لصاحبه ولا لغيره ويضمنه قاتله إلا أن يكون نظرًا صحيحًا مخوف أن يموت فبادر بذاكرته، أو نظرًا لصغير أو مجنون أو غائب، أو في حق واجب.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿إِذَا مَا ذُكِّمْتُمْ﴾. وقول رسول الله ﷺ: «إِنْ مَسَاكُمْ وَأَمْرَاؤُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾.

فنسأل من خالف قولنا الحق ذبح هذا الحيوان أو حرمه، أم بباطل، ولا بد من أحدهما، ولا يقول مسلم: إنه ذبح بحسب، فإذا لا شك في أنه حرم وذبح بباطل فهو حرم أكله بنص القرآن. وأيضًا: فإن الحيوان حرام إلا ما ذكينا، فالذكاة حق مأمور به طاعة لله تعالى لا يحل أكل ما حرم من الحيوان إلا به، وذبح المعتدي بباطل حرم عليه معصية لله تعالى بلا خلاف. وبنص القرآن والسنة.

ومن الباطل المتيقن أن توب المصيبة عن الطاعة، والعجب أنهم متفقون معنا على أن الفروج المحرمة لا تحل إلا بالعقد للمأمور به لا بالعقد المحرم: فمن أين وقع لهم أن يبيحوا الحيوان المحرم بالفعل المحرم؟ وما الفرق بين تصديق المحرم للصيد المحرم عليه، وبين ذبح المعتدي لما حرم عليه ذبحه؟ وبهذا جاءت السنن الثابتة:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ فِي الْحَجَّاجِ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ رَاهُوِيٍّ - أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَبَابَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ عَنْ خَلِيدِ بْنِ خَلِيدٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَيِّ الْحَلِيفَةِ مِنْ تَهَامَةَ فَأَصَابَنَا غَنَمًا وَابِلًا فَعَجَلَ الْقَوْمُ فَأَغْلَوْا بِهَا الْقُدُورَ فَآمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَكَيْتُ، ثُمَّ عَدَلْتُ عَشْرًا مِنَ الْغَنَمِ بِحُزُورٍ».

فهذا رسول الله ﷺ قد أمر بهرق القدور التي فيها اللحم المذبوح من الغنمة قبل القسم، ولا شك في أنه لو كان حلالا أكله ما أمر بهرقه، لأنه عليه السلام نهى عن إضاعة المال - فصَحَّ بَقِيَّتُهُ أَنَّهُ حَرَامٌ مُحْضَرٌ، وَأَنْ ذَبَحَهُ وَغَرَهُ تَعْدٌ يوجب الضمان ولا يبيح الأكل. وما نعلم للمخالف حجة أصلا لا من قرآن ولا من سنة ولا من قول صاحب ولا من قياس، إلا أن بعضهم موه بجبر:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ كَلِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَازَةٍ، فَاسْتَقْبَلَهُ دَاعِي

الْمَقْتَدِي - أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ كَعْبٍ بْنَ مَالِكٍ يُخْبِرُ ابْنَ عَمْرٍو بِأَنَّهُ أَبَاهُ كَعْبٌ بْنُ مَالِكٍ آخِرُهُ «أَنَّ جَارِيَةَ لَهُمْ كَانَتْ تَرُغِي غَنَمًا يَسْلَعُ فَابْتَضَرَّتْ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا مَوْتًا فَكَسَّرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا فَقَالَ لِأَهْلِهِ: لَا تَأْكُلُوا حَتَّى آتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْأَلَهُ أَوْ أَرْسِلْ إِلَيْهِ مَنْ يَسْأَلُهُ فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِأَكْلِهَا».

١٠١١ - مَسْأَلَةٌ: فَلَوْ خَرَجْتَ بِيَضَةً مِنْ دِجَاجَةٍ مَيْتَةٍ أَوْ طَائِرٍ مَيْتَةٍ تَمَا يُوَكِّلُ لِحْمَهُ لَوْ ذَكِّيَ فَإِنْ كَانَتْ ذَاتَ قَشَرٍ فَكُلْهَا حَلَالًا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ ذَاتَ قَشَرٍ بَعْدَ فَهِيَ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهَا إِذَا صَارَتْ ذَاتَ قَشَرٍ فَقَدْ بَايَنَتِ الْمَيْتَةَ وَصَارَتْ مُنْحَاذَةً عَنْهَا، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ ذَاتَ قَشَرٍ فَهِيَ حَيْثَلُو بِعَضُ حَشَوْتِهَا وَمُتَّصِلَةٌ بِهَا فَهِيَ حَرَامٌ.

١٠١٢ - مَسْأَلَةٌ: وَلَوْ طَبَخَ بِيَضٌ فُوجِدَ فِي جِلْتِهَا بِيَضَةً فَاسِدَةً قَدْ صَارَتْ دُمًا أَوْ فِيهَا فَرْخٌ رَمِيَتْ الْفَاسِدَةُ وَأَكْلَ سَائِرُ الْبِيضِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» فَالْحَلَالُ حَلَالٌ لَا يَفْسِدُهُ مَجَاوِرَةُ الْحَرَامِ لَهُ، وَالْحَرَامُ حَرَامٌ لَا يَصْلَحُهُ مَجَاوِرَةُ الْحَلَالِ لَهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٠١٣ - مَسْأَلَةٌ: وَكُلُّ خَبْزٍ أَوْ طَعَامٍ أَوْ لَحْمٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ طَبِخٌ أَوْ شَوِيٌّ بَعْدَهُ أَوْ مَيْتَةٌ فَهِيَ حَلَالٌ كُلُّهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مَيْتَةً وَلَا عَذْرَةً، وَالْعَذْرَةُ وَالْمَيْتَةُ حَرَامٌ، وَمَا أَحَلَّ فَهُوَ حَلَالٌ فَإِذَا لَمْ يَظْهَرْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ عَيْنُ الْعَذْرَةِ أَوْ الْمَيْتَةِ فَهُوَ حَلَالٌ.

وَكَذَلِكَ لَوْ وَقَعَ طَعَامٌ فِي خَرٍّ، أَوْ فِي عَذْرَةٍ فَغَسَلَ حَتَّى لَا يَكُونَ لِلْحَرَامِ فِيهِ عَيْنٌ فَهُوَ حَلَالٌ، إِذْ لَمْ يُوجِبْ تَحْرِيمُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءً، وَلَا مَنَةً.

١٠١٤ - مَسْأَلَةٌ: فَلَوْ مَاتَ حَيَوَانٌ تَمَا يَحِلُّ أَكْلُهُ لَوْ ذَكِّيَ فَحَلَبَ مِنْهُ لَبَنٌ فَلَالَبَنُ حَلَالٌ، لِأَنَّ اللَّبَنَ حَلَالٌ بِالنَّصِّ، فَلَا يَحْرِمُهُ كَوْنُهُ فِي ضَرْعٍ مَيْتَةٍ، لِأَنَّهُ قَدْ بَايَنَاهُ بَعْدَهُ، وَهُوَ وَمَا حَلَبَ مِنْهَا فِي حَيَاتِهَا ثُمَّ مَاتَتْ سَوَاءً، وَإِنَّمَا هُوَ لَبَنٌ حَلَالٌ فِي وَعَاءٍ حَرَامٍ فَقَطْ، فَهُوَ وَالَّذِي فِي وَعَاءٍ ذَهَبٍ أَوْ فُضَّةٍ سَوَاءً، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٠١٥ - مَسْأَلَةٌ: وَلَا يَحِلُّ أَكْلُ السَّمِّ الْقَاتِلِ بَسْطُهُ أَوْ تَعَجِيلُ وَلَا مَا يُوْذِي مِنَ الْأَطْعِمَةِ، وَلَا الْإِكْتَارُ مِنْ طَعَامٍ يَمْرُضُ الْإِكْتَارُ مِنْهُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ».

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ زَيْلِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَسَامَةَ بْنَ شَرِيكٍ قَالَ: شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

وَلَا نَعْلَمُ خِلَافَ قَوْلِنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا عَنْ تَابِعٍ إِلَّا عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَرَبِيعَةَ وَبُحَيْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ فَقَطْ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٠٠٩ - مَسْأَلَةٌ: وَلَا يَحِلُّ أَكْلُ مَا ذُبِحَ أَوْ حُرِّمَ فُحْرًا أَوْ مَبَاهَةً لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «أَوْ فَيَسْأَلْ أَهْلُ لَيْعَنِ اللَّهِ بِهِ» وَهَذَا مِمَّا أَهْلُ لَيْعَنِ اللَّهِ بِهِ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَحَدِ بَنِي شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا قَبِيصَةُ أَخْبَرَنَا بِحَيْثُ هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ - عَنْ مَتَّوْرٍ بْنِ حَيَّانَ عَنْ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لَيْعَنِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُخْلَبًا، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَازِلَ الْأَرْضِ».

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَتَّوْرٍ أَخْبَرَنَا رُبَيْعُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَارُودِ قَالَ: سَمِعْتُ الْجَارُودَ بْنَ أَبِي سَبْرَةَ يَقُولُ: كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي رِيَّاحٍ يَقَالُ لَهُ: ابْنُ وَثِيلٍ هُوَ سَجِيمٌ - قَالَ: وَكَانَ شَاعِرًا نَافِرًا غَالِبًا أَبَا الْفَرَزْدَقِ الشَّاعِرُ بِمَا يَظْهَرُ الْكُوفَةُ عَلَى أَنَّ يَعْزُرُ هَذَا مَائَةً مِنْ إِبِلِهِ وَهَذَا مَائَةً مِنْ إِبِلِهِ إِذَا وَرَدَتْ، فَلَمَّا وَرَدَتِ الْإِبِلُ الْمِائَةُ قَامَا إِلَيْهَا بِالسِّيَوفِ فَجَعَلَا يَكْسَعَانِ عِرَاقِيهَا، فَخَرَجَ النَّاسُ عَلَى الْحِمَارَاتِ يَرِيدُونَ اللَّحْمَ وَعَلَى الْبُكَوفَةِ فَخَرَجَ عَلَى بَغْلَةٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَنَادِي: أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَأْكُلُوا مِنْ لَحْمِهَا فَإِنَّهَا مِمَّا أَهْلُهَا بِهَا لَيْعَنِ اللَّهِ.

وَعَنْ عُمَرَ لَا تَزَكُلْ ذَبِيحَةَ ذَهَبٍ الشَّعْرَاءُ فُحْرًا وَرِيَاءً، وَلَا مَا ذَبَحَهُ الْأَعْرَابُ عَلَى قُبُورِهِمْ، وَلَا يَعْلَمُ لِعَلِّيَّ ﷺ فِي هَذَا خِلَافٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَكُلُّ مَا فِي هَذَا الْبَابِ فَهُوَ بِرَهَانٍ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ مِنْ تَحْرِيمِ ذَبِيحَةِ السَّارِقِ، وَالْغَاصِبِ، وَالتَّعَدِّي لِأَنَّ هَؤُلَاءَ بِلَا شَكٍّ تَمَنَّى ذَبْحَ لَيْعَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَذَبَائِحَهُمْ وَغَنَائِمَهُمْ مِمَّنْ أَهْلُ لَيْعَنِ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ يَبْقِيَانِ، إِذْ لَا يَجُوزُ الْبَيْتَةُ أَنْ يَعْصِيَ أَحَدٌ بِرَيْدٍ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَؤُلَاءَ عَصَاةٌ لِلَّهِ تَعَالَى بِلَا شَكٍّ، خَالِفُونَ لِأَمْرِهِ فِي ذَلِكَ الذَّبْحِ نَفْسِهِ، وَفِي ذَلِكَ الْعَقْرِ نَفْسِهِ.

١٠١٠ - مَسْأَلَةٌ: وَأَمَّا جَوَائِزُ مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا وَمُصْلَحَةً فَالْقَوْلُ اللَّهُ تَعَالَى: «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ» وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ، فَحَفِظَ مَالُ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيُّ وَاجِبٌ وَبِرٌّ وَتَقْوَى، وَإِضَاعَتُهُ إِثْمٌ وَعُدْوَانٌ وَحَرَامٌ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ هُوَ

ثم لم يأت عن أبي الزبير إلا من طريق حماد بن شعيب،
والحسن بن بشر، وعطاء بن بشير عن عبيد الله بن زياد السداح
- وكلهم ضعفاء.

ومن طريق أبي حنيفة أخبرنا محمد بن مسلم الطائفي عن
أيوب بن موسى قال: ذكر لي عن ابن عمر عن النبي ﷺ في
«الجنين إذا أشعر فذكاه ذكاه أمه» أبو حنيفة ضعيف، ومحمّد بن
مسلم أسقط منه - ثم هو منقطع.

ومن طريق ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن أبيه عن
النبي ﷺ: «ذكاة الجنين ذكاه أمه إذا أشعر» ابن أبي ليلى سني
الحفظ، ثم هو منقطع.

وقالوا: هو قول جمهور العلماء:

كما روينا من طريق سفيان عن الزهري عن ابن كعب
بن مالك قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يقولون «ذكاة الجنين
ذكاة أمه».

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا ابن علية عن أيوب
السخيتاني عن ابن عمر قال في جنين الناقة إذا تم وأشعر: فذكاه
ذكاة أمه ونحره.

ومن طريق الحارث عن علي إذا أشعر جنين الناقة فكله،
فإن ذكاه ذكاة أمه - وعن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن
عباس أنه أشار إلى جنين ناقة وأخذ بابنه وقال: هذا من بهيمة
الأنعام وعن أبي الزبير عن جابر عن جنين الناقة غر أمه.

وعن إبراهيم عن ابن مسعود ذكاة الجنين ذكاة أمه.

وهو قول إبراهيم، والشعبي، والقاسم بن محمد،
وطاوس، وأبي ظبيان، وأبي إسحاق السبيعي، والحسن، وسعيد
بن المسيب، ونافع، وعكرمة، ومجاهد، وعطاء، ويحيى بن سعيد
الأنصاري، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، والزهري، ومالك،
والأوزاعي، والليث بن سعد، وسفيان الثوري، والحسن بن
حي، وأبي يوسف، ومحمّد بن الحسن، والثاقفي.

روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو معاوية عن
مسعر بن كدام عن حاد بن أبي سليمان في جنين المذبوحة.

قال: لا تكون ذكاة نفس عن نفسين.

وهو قول أبي حنيفة، وزفر:

أخبرنا أحمد بن عمر بن أسد أخبرنا محمد بن عيسى غندر
أخبرنا خلف بن القاسم أخبرنا أبو الميمون أخبرنا عبد الرحمن بن
عبيد الله بن عمر بن راشد البجلي أخبرنا أبو زرعة - هو عبد

«مداود» عبيد الله فإن الله لم يثر ذاه إلا أنزل به ذواه إلا الهرم.

قال علي: رياء ثقة مأمون روى عنه شعبة، وسفيان،
وسفيان وسمر، وأبو عوانة - وأبو إسحاق الشيباني، وغيرهم.
وليس في الخبر الثابت «ثم الذئب لا يكتوون ولا يسترقون ولا
يغطيرون وعلى ربهم يتوكلون» حد ترك الذواه أصلا، ولا ذكر
للمنع منه، وأمره عليه السلام بالتداوي: نهى عن تركه، وأكل
المضر: ترك للتداوي، فهو منهى عنه، وبالله تعالى التوفيق.

١٠١٦ - مسألة: وكل حيوان ذكي فوجذ في بطنه

جنين ميت، وقد كان نفخ فيه الروح بعد فهو ميتة لا يحل أكله،
فلو أدرك حيا فذكي حل أكله، ولو كان لم ينفخ فيه الروح بعد
فهو حلال إلا إن كان بعد دما لا لحم فيه، ولا معنى لإشعاره ولا
لعدم إشعاره.

وهو قول أبي حنيفة.

برهان ذلك: قول الله تعالى: «خَوَّنتُ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ
وَالْدَّمَ».

وقال تعالى: «إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ».

وبالبيان ندري أن ذكاة الأم ليست ذكاة للجنين الحي، لأنه
غيرها وقد يكون ذكرا وهي أنثى.

فأما إذا كان حيا لم ينفخ فيه الروح بعد فهو بعضها ولم
يكن قط حيا فيحتاج إلى ذكاة.

وقد احتج المخالفون بأخبار وأهية: منها: من طريق وكيع
عن ابن أبي ليلى عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري عن
النبي ﷺ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه» وابن أبي ليلى سني الحفظ
وعطية هالك.

ومن طريق إسماعيل بن مسلم المكّي عن الزهري عن
عبيد الله بن كعب بن مالك عن أبيه عن النبي ﷺ مثله -
إسماعيل بن مسلم ضعيف.

ومن طريق ابن المبارك عن مجاهد بن سعيد عن أبي الوداك
عن أبي سعيد بن النبي ﷺ في الجنين «كلوه إن شئتم» مجاهد
ضعيف، وأبو الوداك ضعيف.

ومن طريق أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ: «ذكاة
الجنين ذكاة أمه» حديث أبي الزبير ما لم يكن عند الليث عنه، أو
لم يقل فيه أبو الزبير: أنه سمعه من جابر؛ فلم يسمعه من جابر -
وهذا من هذا النمط لا يدري من أخذه عن جابر فهو عن مجهول
على ما أوردنا قبل.

الرَّحْمَنُ بْنُ عَمْرِو النَّصْرِيِّ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَيَّانٍ قُلْتُ لِمَالِكٍ

بْنِ أَنَسٍ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ النَّاقَةُ تَذْبَحُ فِي بَطْنِهَا جَنْينَ يَرْتَكِضُ فَيُسْقَى بِطْنِهَا فَيُخْرَجُ جَنْيُهَا أَيُؤْكَلُ؟

قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: إِنَّ الْأَوْزَاعِيَّ قَالَ: لَا يُوْكَلُ، قَالَ: أَصَابَ الْأَوْزَاعِيَّ - هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ أَيْضًا. وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ فِي يَابِحَةِ أَكْلِهِ:

فَرَوَيْنَا عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ قَالَ: إِذَا عَلِمَ أَنَّ مَوْتَ الْجَنِينِ قَبْلَ مَوْتِ أُمِّهِ أَكَلَ وَلَا يُوْكَلُ قَبْلَ لُؤْمٍ مِنْ أَيْنَ يَعْلَمُ ذَلِكَ؟ قَالَ: إِذَا خَرَجَ لَمْ يَتَفَخَّ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ فَهُوَ مَوْتُهَا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُوْكَلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَشْعَرَ وَتَمَّ.

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍو وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وَالزَّهْرِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، وَنَافِعٍ، وَعُكْرَمَةَ، وَجَاهِلِيٍّ، وَعَطَاءٍ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ. قَالَ يَحْيَى: فَإِنْ خَرَجَ حَيًّا لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ إِلَّا أَنْ يَذْكَى.

وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: إِنْ خَرَجَ حَيًّا كَرِهَ أَكْلُهُ، وَلَيْسَ حَرَامًا.

وَقَالَ آخَرُونَ: أَشْعَرَ أَوْ لَمْ يَشْعَرْ هُوَ حَلَالٌ.

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَاللَّيْثِ، وَسُقْيَانَ، وَالْحَسَنِ بْنِ حَيٍّ، وَأَبِي يُونُسَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَالشَّافِعِيِّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَوْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَقُلْنَا بِهِ مَسَارِعِينَ وَإِذَا لَمْ يَصْحَ عَنْهُ فَلَا يَحِلُّ تَرْكُ الْقُرْآنِ لِقَوْلِ قَائِلٍ أَوْ قَائِلَيْنِ:

فَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ، فَإِنَّهُ يَشْنَعُ بِمُخْلَافِ الصَّاحِبِ لَا يَعْرِفُ لَهُ مُخَالَفَ، وَخِلَافَ جُهْرٍ الْعُلَمَاءِ، وَيُرَى ذَلِكَ خِلَافًا لِلْإِجْمَاعِ، هَذَا مَكَانٌ خَالَفَ فِيهِ الصَّحَابَةُ وَجُهْرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ التَّابِعِينَ وَالْأَنْبَاءِ الَّتِي يَنْجُزُ هُوَ بِاسْقَاطِهَا - وَهَذَا تَنَاقُضٌ فَاحِشٌ.

وَأَمَّا مَالِكٌ، فَإِنَّهُ لَمْ يَحْرَمْ الْجَنِينَ إِذَا خَرَجَ بَعْدَ ذَبْحِ أُمِّهِ حَيًّا، وَمَا نَعْلَمُ هَذَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى قَبْلَهُ. وَلِزَمَ عَلَى هَذَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ عَنْده ذَكَاةٌ يَذْكَاةُ أُمِّهِ إِنْ عَاشَ وَكَبُرَ وَالْقَحْ وَتَنَجَّ أَنَّهُ حَلَالٌ أَكَلَهُ مَتَى مَاتَ، لِأَنَّهُ ذَكِّيٌّ بَعْدَ ذَبْحِ أُمِّهِ - وَحَاشَا لِمَنْ هَذَا، فَكُلَاهُمَا خَالَفَ الْإِجْمَاعَ، أَوْ مَا يَرَاهُ إِجْمَاعًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٠١٧ - مسألة: ولا يحل الأكل ولا الشرب في آتية

الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ لَا لِرَجُلٍ وَلَا لِمَرْأَةٍ، فَإِنْ كَانَ مُضَيَّبًا بِالْفِضَّةِ جَازَ الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ فِيهِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ إِنَاءً فَضَّةً، فَإِنْ كَانَ مُضَيَّبًا بِالذَّهَبِ، أَوْ مَرِيئًا بِهِ حَرَّمَ عَلَى الرِّجَالِ، لِأَنَّهُ فِيهِ

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مَسْرُورٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ - هُوَ مَوْلَى ابْنِ عَمْرٍو - عَنْ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِنَّمَا يَخْرُجُ فِي بَطْنِهِ نَارٌ جَهَنَّمُ» هَذَا عَمْرُومٌ يَدْخُلُ فِيهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ.

وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ الذَّهَبَ حَرَامٌ عَلَى ذَكَوْرٍ أُنْثَى حِلٌّ لِلْإِنَائِيهَا».

وَرَوَيْنَا عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَنْتَى بِفَالِوْدَجٍ فِي إِنَاءٍ فَضَّةً فَأَخْرَجَهُ وَجَعَلَهُ عَلَى رِغْفِ وَأَكَلَهُ إِلَّا أَنْ يَصْحَ:

مَا حَذَّكَأَ بِهِ مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْعَدْرِيُّ قَاضِي سَرْقِطَةَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَطَّوْعِيُّ أَخْبَرَنَا الْحَاكِمُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ أَنَا الْحَسَنِ بْنُ الْحَسَنِ الطُّوسِيَّ بَنِيَسَابُورَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَزَاعِيَّ بِمَكَّةَ، قَالَا جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا أَبُو يَحْيَى بْنُ أَبِي مَيْسَرَةَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَارِي أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَطِيحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ فِي إِنَاءٍ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ إِنَاءٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا يَخْرُجُ فِي بَطْنِهِ نَارٌ جَهَنَّمُ».

فَإِنْ صَحَّ هَذَا الْخَبَرُ.

قُلْنَا بَلَى عَلَى نَصَبِهِ، وَلَمْ يَحِلَّ الشَّرْبُ فِي إِنَاءٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ لِرَجُلٍ وَلَا لِمَرْأَةٍ، وَإِنَّمَا تَوَقَّفْنَا عَنْهُ لِأَنَّا زَكَرَيْنَا عَنْ إِبرَاهِيمَ لَا نَعْرِفُهُ بِعَدَلٍ وَلَا جَرَّاحَةٍ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ الْعَلَاءِ عَنْ يَحْيَى بْنِ التَّيْمَانِ قَالَ: قَالَ عَمْرُومٌ: مَنْ شَرِبَ فِي قَدَحٍ مُفَضَّضٍ سَقَاهُ اللَّهُ جَرًّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ كَانَ لَا يَشْرَبُ بِقَدَحٍ فِيهِ ضَبَّةٌ فَضَّةً وَلَا حَلْقَةً فَضَّةً، وَعَنْ جَمَاعَةٍ مِثْلُ هَذَا - وَعَنْ آخَرِينَ يَأْبَحُونَهُ.

١٠١٨ - مسألة: ولا يحل القرآن في الأكل إلا بِلَاذَنْ

الْمَوَاكِلِ، وَهُوَ أَنْ تَأْخُذَ أَنْتَ شَيْئَيْنِ شَيْئَيْنِ وَيَأْخُذُ هُوَ وَاحِدًا وَاحِدًا كَتَمْرَتَيْنِ وَمَرْوَةٍ أَوْ تَبْتَيْنِ وَتَبْنَةٍ، وَغَوْ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ كُلَّهُ لَكَ فَاقْعَلْ فِيهِ مَا شِئْتَ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ الْبُخَارِيُّ أَخْبَرَنَا آدَمُ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا جَبَلَةَ بْنُ سَحِيمٍ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَمْرٍو يَقُولُ - وَهُوَ عَمْرُومٌ بِهِمْ وَهُمْ

ياكلون - «لا تَقَارُونَا فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْفِرَازِ إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ أَخَاهُ» قَالَ شُعْبَةُ: الْإِذْنُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَمْرٍ.

قَالَ عَلِيٌّ: هَذَا أَعْمٌ تَمَّا رَوَاهُ سَفْيَانُ عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سَحِيمٍ، فَإِذَا أَذِنَ الْمَوَاطِلُ فَهُوَ حَقُّهُ تَرَكُهُ.

١٠١٩ - مسألة: ولا يحل أكل ما عجن بالخمر، أو بما لا يحل أكله أو شربه، ولا قدر طُبِخَتْ بشيء من ذلك، إلا أن يكون ثَمًا عَجْنٌ بِهِ الدَّقِيقُ وَطَبِخَ بِهِ الطَّعَامُ شَيْئًا حَلَالًا وَكَانَ مَا رُمِيَ فِيهِ مِنَ الْحَرَامِ قَلِيلًا لَا رِيحَ لَهُ فِيهِ وَلَا طَعْمَ وَلَا لَوْنٌ، وَلَا يَظْهَرُ لِلْحَرَامِ فِي ذَلِكَ أَثَرٌ أَصْلًا فَهُوَ حَلَالٌ حَيْثُ كَانَ، وَقَدْ عَصَى اللَّهُ تَعَالَى مِنْ رُمِيَ فِيهِ شَيْئًا مِنْهُ، لِأَنَّ الْحَرَامَ إِذَا بَطُلَتْ صِفَاتُهُ الَّتِي بِهَا سَمِيَ بِذَلِكَ الْأِسْمِ الَّذِي بِهِ نَهَى عَلَى تَحْرِيمِهِ فَقَدْ بَطُلَ ذَلِكَ الْأِسْمُ عَنْهُ وَإِذَا بَطُلَ ذَلِكَ الْأِسْمُ سَقَطَ التَّحْرِيمُ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَرَّمَ مَا يَسْمَى بِذَلِكَ الْأِسْمِ كَالْخَمْرِ، وَالذَّمِّ، وَالْمَيْتَةِ، فَإِذَا اسْتَحَالَ الدَّمُ لَحْمًا، أَوْ الْخَمْرُ خَلًّا، أَوْ الْمَيْتَةُ بِالتَّغْذِيَةِ أَجْزَاءً فِي الْحَيَوَانِ الْأَكْلُ لَهَا مِنَ الذَّجَاجِ، وَغَيْرِهِ فَقَدْ سَقَطَ التَّحْرِيمُ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَمَنْ خَالَفَ هَذَا لَزِمَهُ أَنْ يَحَرِّمَ اللَّيْنُ، لِأَنَّهُ دَمٌ اسْتَحَالَ لَبَنًا، وَأَنْ يَحَرِّمَ التَّمْرَ وَالزَّرْعَ الْمُسْقَى بِالْعَذْرَةِ وَالْبَوْلِ، وَلِزَمَهُ أَنْ يَسَحَّ الْعَذْرَةُ وَالْبَوْلُ، لِأَنَّهُمَا طَعَامٌ، وَمَاءٌ حَلَالٌ اسْتَحَالَ إِلَى اسْمِهِ مَتَّصُوصٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُسَمَّى بِهِ.

وَأَمَّا تَحْرِيمُ مَا عَجِنَ أَوْ طَبِخَ بِهِ، فَلِظْهَرِ أَثَرِهِ فِي جَمِيعِ الشَّيْءِ الْمَعْجُونِ وَالْمَطْبُوخِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْأَثَرُ لَشَيْءٍ حَلَالٍ، وَكَانَ الْحَرَامُ لَا أَثَرَ لَهُ، فَقَدْ قُلْنَا الْأَمْرَ مَا يَكْفِي:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ أَبِي الدَّرَدَاءِ: فِي الرَّمْيِ يَجْعَلُ فِيهِ الْخَمْرُ؟

قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، ذَهَبَتْ النَّارُ وَالْمَلْحُ.

١٠٢٠ - مسألة: ولا يحل أكل جبن عقدٍ بانهضة ميتة لأن أثرها ظاهر فيه وهو عقدها له لما ذكرنا آنفاً.

وهكذا كل ما مزج بحرام، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٢١ - مسألة: ولا يحل أكل ما ولغ فيه الكلب، لأمر رسول الله ﷺ بهرقه، فإن أكل منه ولم يُلغ فيه فهو كله حلال - وقد تضمنت هذه المسألة في كتاب الطهارة فأغنى عن إعادتها، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٢٢ - مسألة: ولا يحل الأكل من وسط الطعام ولا أن تاكل مما لا يليك سواء كان صفاً واحداً أو أصنافاً شتى، فلو أن المرة أخذ شيئاً مما يلي غيره ثم جعله أمام نفسه وتركه ثم أخذه فأكله فلا حرج عليه في ذلك.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانِ بْنِ عِيْنَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ قَالَ: قَالَ لَنَا سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَرَكَهُ تَنْزِيلُ وَسْطِ الطَّعَامِ فَكُلُوا مِنْ نَوَاحِيهِ وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسْطِهِ».

سَمِعْتُ سَفْيَانَ، وَشُعْبَةَ، وَهَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ مِنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ كَانَ قَبْلَ اخْتِلَافِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْخَصَارِيِّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ حُلْحُلَةَ الدَّبَلِيِّ عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ أَبِي نَعِيمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمُخَزَمِيِّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «كُلْ مِمَّا يَلِيكَ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الْعَطَّارُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِنَّهُ يَأْ بَنِي نَسَمَ اللَّهُ وَكُلَّ يَمِينِكَ وَكُلَّ مِمَّا يَلِيكَ» فَلَمْ يَخْصُصْ عَلَيْهِ السَّلَامَ صَفًّا مِنْ أَصْنَافِهِ.

وَذَكَرَ الْمُتَّفِقُونَ بَيْنَ ذَلِكَ خَبَرًا:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا الْعَلَاءُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُوَيْدٍ الْمُتَفَرِّقُ أَخْبَرَنَا أَبُو الْهَدَلِ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عِكْرَاشَ بْنِ ذُوَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَاتِرًا يَخْفَتُ مِنْ تَرْيِدِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا عِكْرَاشُ كُلْ مِنْ مَوْضِعٍ وَاجِدٍ فَإِنَّهُ طَعَامٌ وَاجِدٌ ثُمَّ أَتَيْنَا بِطَبْقٍ فِيهِ أَثْوَانٌ مِنْ رُطْبٍ أَوْ تَمَرٍ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا عِكْرَاشُ كُلْ مِنْ حَيْثُ شِئْتَ فَإِنَّهُ غَيْرُ طَعَامٍ وَاجِدٍ، قَالَ: وَجَسَلْتُ يَدَ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ الطَّبْقُ».

فَعَبِدُ اللَّهِ بْنُ الْعَكَاشِ بْنِ ذُوَيْبٍ ضَعِيفٌ جَدًّا لَا يَجُتَّحُّ بِهِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ لَا يَكْادُ يَوْجَدُ طَعَامٌ لَا يَكُونُ أَصْنَافًا إِلَّا فِي النَّدْرَةِ فَالْتَّرِيدُ فِيهِ لَحْمٌ وَخَبْرٌ، وَرَبَّمَا بَصَلَ وَخَصَصَ وَالْمَرْقُ كَذَلِكَ، وَيَكُونُ فِي اللَّحْمِ كِبْدٌ وَشَحْمٌ وَلَحْمٌ وَصَدْرَةٌ وَظَهْرٌ.

وهكذا في أكثر الأشياء.

فَإِنْ ذَكَرُوا حَدِيثَ أَنَسٍ: «دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا فَانْطَلَقَتْ مَعَهُ فَجَاءَ بِمَرْقَةٍ فِيهَا دُبُّهُ فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ

أكل عند ابتداء أكله ولا يحل لأحد أن ياكل بشماله إلا أن لا يقدر فياكل بشماله لأمر النبي ﷺ عمر بن أبي سلمة الذي ذكرنا أنفا بالتسمية والأكل باليمين.

ومن طريق اللبس عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ: «لا تأكلوا بالشمال فإن الشيطان يأكل بالشمال» وهذا عموم في النبي عن شماله وشمال غيره فإن عجز قاله تعالى يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وقال النبي ﷺ: «إذا أتركتكم بأمر فأثروا منه ما استطعتم». ومن تحكم ففعل بعض الأوامر فرضاً وبعضها ندباً فقد قال على الله ورسوله ما لا علم له به.

وقال تعالى: ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسِبُونَهُ هيناً وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾.

١٠٢٥ - مسألة: ولا يحل الأكل في آتية أهل الكتاب حتى تغسل بالماء إذا لم يجد غيرها أيضاً لما:

روياه عن طريق مسلم أخبرنا هناد بن سري أخبرنا عبد الله بن المبارك عن حيو بن شريح قال: سمعت ربيعة بن يزيد الدمشقي يقول: أخبرنا أبو إدريس عائذ الله الحولاني قال: سمعت أبا ثعلبة الخشني يقول: «قلت يا رسول الله إنا بأرض قوم أهل كتاب نأكل في آتيتهم فقال عليه السلام: أما ما ذكرت أنكم بأرض قوم أهل كتاب تأكلون في آتيتهم فإن وجدتم غير آتيتهم فلا تأكلوا فيها وإن لم تجدوا فاغسلوها وكلوا فيها».

أخبرنا حام أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبيد الملك بن إسماعيل أخبرنا أبو يحيى بن أبي مسرة أخبرنا النعمان بن عبد الحميد المقرئ أنا حماد عن قتادة وأيوب السخيتي عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي «عن أبي ثعلبة الخشني قلت يا رسول الله إنا بأرض أهل كتاب أنطبخ في قدورهم ونشرب في آتيتهم قال: إن لم تجدوا غيرها فاغسلوها بالماء ثم أطبخوا فيها واشربوا».

أخبرنا يونس بن عبد الله أخبرنا أبو عيسى بن أبي عيسى أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا ابن وضاح أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة عن محمد بن بشر أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن أيوب هو السخيتي عن أبي قلابة عن أبي ثعلبة الخشني «أنه قال: يا رسول الله أكتب لي بأرضي قال: كيف أكتب لك وهي بأرض الحرب قال: والذي بعثك بالحق لتليكن ما تحت أقدامهم فأعجب ذلك رسول الله ﷺ وذكر الحديث وقيل: أنه قال: يا رسول الله إنا بأرض أهل كتاب نحتاج منها إلى قدورهم

من ذلك الدباء وتنجبه، قال أنس: فجعلت آتية إليه ولا أطعمه».

وفيه أيضاً في رواية بعض الثقات: «فرايت رسول الله ﷺ يتبع الدباء من حول الصحفة فإن هذا خبر صحيح».

وقد قال بعض أهل الظاهر إنما هذا في الدباء خاصة.

قال أبو حمزة: وليس هذا عندنا كذلك لأنه فعل من رسول الله ﷺ ولم يقل: إنه خاص بالدباء، فلا ينبغي لنا أن نقوله، لكن نقول: إن هذا الخبر موافق لمعهود الأصل، وقد كان ذلك بلا شك مباحاً قبل أن يقول عليه السلام: «كل مما يليك» فهو منسوخ بيقين بامره عليه السلام بالأكل مما يلي الأكل، ومن ادعى أن المنسوخ عاذ مباحاً لم يصدق إلا ببرهان أنه دعوى بلا دليل.

وأيضاً فإن هذا الخبر لما تدبرناه وجدناه ليس فيه البتة لا نص ولا دليل على أنه عليه السلام أخذ الدباء مما لا يليه ومن ادعى هذا فقد ادعى الباطل وقال ما ليس في الحديث.

وقد يكون الدباء في نواحي الصحفة مما يلي النبي ﷺ عن يمينه ويساره فيتبعه مما يليه في كل ذلك، وهذا الذي لا يجوز أن يحمل الخبر على ما سواه، إذ ليس فيه ما يظن المخالف أصلاً: فبطل تعلّقهم به والله الحمد، فإذا أخذ المرء الشيء مما لا يليه ثم جعله أمامه فأتى به عن أن ياكل مما لا يليه، وهذا لم ياكل مما لا يليه فإذا صار أمامه فله أكله حيثن، لأنه مما يليه - وقد اجتزأ خالفه بن الوليد الضب من يدي رسول الله ﷺ فأكله ولم ينكر النبي ﷺ ذلك - وسنذكره إن شاء الله تعالى في باب الضب وبالله تعالى التوفيق.

١٠٢٣ - مسألة: ومن أكل وحده فلا ياكل إلا مما يليه لما ذكرنا أنفا فإن أدار الصحفة فله ذلك، لأنه لم ينه عن ذلك، فإن كان الطعام لغيره لم يجر له أن يدير الصحفة لأن واضعها أملك بوضعها، ولم يجعل له إدارتها إنما جعل له الأكل مما يليه فقط، فإن كانت القصعة والطعام له فله أن يديرها كما يشاء، وأن يرفعها إذا شاء؛ لأنه ماله وليس له أن ياكل إلا مما يليه، لأن أمر النبي ﷺ بذلك عموم.

وقال الله تعالى: ﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْسِقَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾.

١٠٢٤ - مسألة: وتسمية الله تعالى فرض على كل

وَأَنبَتِهِمْ، فَقَالَ: لَا تَقْرُبُوهَا مَا وَجَدْتُمْ مِنْهَا بُدْءًا، فَإِذَا لَمْ تَجِدُوا بُدْءًا فَاقْبَلُوهَا بِالنِّمَاءِ وَاطْبَحُوهَا وَاشْرَبُوهَا.

قال أبو محمد: وتعلق قومٌ قد خالفوا هذا الخبر الثابت بخبر:

رويناه من طريق أبي داود السجستاني أخبرنا نصر بن عاصم الأنطاكي أخبرنا محمد بن شعيب أخبرنا عبد الله بن الغلاء بن زبر عن أبي عبد الله مسلم بن مشكم «عن أبي ثعلبة الحنثي: أنه سأل رسول الله ﷺ، قال: إنا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير، ويشربون في أنبتهم الخمر، فقال رسول الله ﷺ: إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَكُلُوا فِيهَا وَاشْرَبُوا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَارْحَضُوهَا بِالنِّمَاءِ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا».

قال أبو محمد: هذا خبر لا يصح، لأن فيه عبد الله بن الغلاء بن زبر وليس بمشهورٍ ومسلم بن مشكم وهو مجهول.

١٠٢٦ - مسألة: ولا يحل أكل السكران لتحريم النبي ﷺ كل مسكر، والسكران مسكر - فإن مؤه قومٌ باللبين والزوان فليس كما ظنوا لأن اللبين والزوان خدران ميطان للحركة لا يسكران، والسكران والخمر سكران لا يخدران ولا ييطان الحركة، وبالله تعالى التوفيق..

١٠٢٧ - مسألة: - وكل ما حرم الله عز وجل من المأكول والمشروب من خنزير أو صيد حرام، أو ميتة، أو دم، أو لحم سبيع أو طائر، أو ذي أربع أو وحش، أو خر، أو غير ذلك: فهو كله عند الضرورة حلال - حاشا لحوم بني آدم - وما يقتل من تناوله: فلا يحل من ذلك شيء أصلا لا بضرورة ولا بغيرها. فمن اضطر إلى شيء مما ذكرنا قبل ولم يجد ما مسلم أو ذمي: فله أن يأكل حتى يشبع، ويتزوّد حتى يجد حلالا؛ فإذا وجده عاذ الحلال من ذلك حراما كما كان عند ارتفاع الضرورة. وحّد الضرورة أن يبقى يوما وليلة لا يجد فيها ما يأكل أو يشرب، فإن خشي الضعف المؤذي الذي إن تمادى أدى إلى الموت، أو قطع به عن طريقه وشغله - حل له الأكل والشرب فيما يدفع به عن نفسه الموت بالجوع أو العطش.

وكل ما ذكرنا سواه لا فضل لبعضها على بعض إن وجد منها نوعين، أو أنواعا فإكل ما شاء منها للتذكية فيها.

أما تحليل كل ذلك للضرورة فلقول الله تعالى: «وَكَفَّ فُضْلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ» فاسقط تعالى تحريم ما فضل تحريمه عند الضرورة، فعمم ولم يخص، فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك.

وأما قولنا إذا لم يجد ما مسلم فلقول رسول الله ﷺ الذي:

رويناه من طريق أبي موسى: «أَطْعِمُوا الْجَائِعَ» فهو إذا وجد ما للمسلم أو الذمي فقد وجد ما لا قد أمر الله تعالى بإطعامه منه، فحقه فيه، فهو غير مضطر إلى الميتة وسائر المحرمات، فإن منع ذلك ظلما فهو مضطر حينئذ. وخصص قوم الخمر بالمنع - وهذا خطأ لأنه تخصيص للقرآن بلا برهان.

وهو قول مالك: وخالفه أبو حنيفة وغيره.

واحجج المالكيون بأنهم لا تروى - وهذا خطأ مدرك بالعيان.

وقد صحح عننا أن كثيرا من الممنوعين عليها من الكفار والخلاص لا يشربون الماء أصلا مع شربهم الخمر.

وقد اضطربوا: فروي عن مالك: الاستغناء بالخمر لمن اختنق بلمقمة وأمره بذلك، ولا فرق بين الاستغناء إليها في ضرورة الاختناق أو في ضرورة العطش لا من قرآن، ولا من سنن، ولا رواية صحيحة، ولا قياس.

فصح أنهم أمروا به بقتل نفسه وأنه إن لم يشرب الخمر فمات فهو قاتل النفس التي حرم الله.

وأما استثناء لحوم بني آدم فلما ذكرنا قبل من الأمر بمواراتها، فلا يحل غير ذلك.

وأما ما يقتل فإنما أبيضت المحرمات خوف الموت أو الضرر فاستعجال الموت لا يحل لقول الله تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» وبهذه الآية أيضا حلت المحرمات خوف أن يكون المعتنق منها قاتل نفسه فيعصي الله تعالى بذلك ويكون قاتل نفس محرمه وهذا أكبر الكبائر بعد الشرك.

وأما تحديدنا ذلك ببقاء يوم وليلة بلا أكل فتحريم النبي ﷺ الرصايل يوما وليلة.

وأما قولنا: إن خاف الموت قبل ذلك أو الضعف فلائذ مضطر حينئذ.

وأما قولنا: لا فضل لبعض ذلك على بعض فلقول الله تعالى: «وَمَا يَنْبَغُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ».

فصح أن كل شيء حرمه النبي ﷺ فإن الله تعالى حرمه ويثمه هو عليه السلام إيناء، وكل ما حرمه الله تعالى في القرآن فالتقي عليه السلام بلغ القرآن إيناء، ولولاه ما عرفنا ما هو القرآن.

فصح يقينا أن كل حرام، أو كل مفترض، أو كل حلال

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ «فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ» قَالَ: إِذَا خَرَجَ فِي سَبِيلِ مَنْ سَبَلَ اللَّهُ تَعَالَى فَاضْطُرَّ إِلَى الْمَيْتَةِ أَكَلَهُ، وَإِنْ خَرَجَ إِلَى قَطْعِ الطَّرِيقِ فَلَا رَخْصَةَ لَهُ.

وَمَوْهُو.

بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَلَمَةَ بْنِ سَابُورٍ عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مَعْنَى الْبَاغِي، وَالْعَادِي، إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَكْلِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ لَوْجُوهٌ ثَلَاثَةٌ.

أَوَّلُهَا: أَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ فِي تَحْصِيصِ الْقُرْآنِ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ إِسْنَادٌ فَاسِدٌ لَا يَصَحُّ، لِأَنَّ سَلَمَةَ بْنَ سَابُورٍ ضَعِيفٌ وَعَطِيَّةٌ جَهْلِيٌّ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ لَوْ صَحَّ لَكَانَ مُوَافِقًا لِقَوْلِنَا لَا لِقَوْلِهِمْ، لِأَنَّ الْبَاغِيَّ فِي الْأَكْلِ، وَالْعَادِي فِيهِ: هُوَ مَنْ أَكَلَهُ فِيمَا لَمْ يَبِخْ لَهُ، وَأَكَلَهُ فِي الْبَغْيِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَاغٍ فِي الْأَكْلِ وَعَادٍ فِيهِ.

وَهَكَذَا يَقُولُ: وَمَا قَالَ قَطٌّ أَحَدُ تَعْلَمِهِ قَبْلَهُمْ: أَنَّ مَنْ خَرَجَ مُفْسِدًا فِي الْأَرْضِ فَاضْطُرَّ إِلَى الْمَيْتَةِ فَلَهُ أَكْلُهَا مَصْرُورًا عَلَى إِسْنَادِهِ مُتَقَوِّيًا عَلَى ظُلْمِ الْمُسْلِمِينَ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

وَقَالَ قَاتِلَانِ: لَا يَحِلُّ لَهٗ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا يَمْسُكُ رَمَقُهُ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا خَطَأٌ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اسْتَسْنَى الْمُضْطَرَّ مِنْ التَّحْرِيمِ، فَهُوَ بِلَا شَكٍّ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي التَّحْرِيمِ، وَإِذْ هُوَ غَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ فَكُلَّ ذَلِكَ مَبَاحٌ لَهُ جَمْلَةً.

١٠٢٩ - مسألة: وَالسَّرْفُ حَرَامٌ، وَهُوَ النَّفَقَةُ فِيمَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى قُلْتُ أَوْ كَثُرَتْ، وَلَوْ أَنَّهَا جِزْءٌ مِنْ قَدَرِ جَنَاحٍ بِعُوضَةٍ - أَوْ التَّبْدِيرُ فِيمَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ تَمَّا لَا يَبْقَى لِلْمُنْفِقِ بَعْدَهُ غَنًى - أَوْ إِسْوَاعَةُ الْمَالِ وَإِنْ قُلَّ بِرِمْسِهِ عِشَاءً، فَمَا عَدَا هَذِهِ الْوُجُوهَ فَلَيْسَ سَرْفًا وَهُوَ حَلَالٌ وَإِنْ كَثُرَتْ النَّفَقَةُ فِيهِ.

وَقَوْلُنَا هَذَا:

رَوَيْنَاهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَغَيْرِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ».

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ أَنَا يُونُسُ - هُوَ ابْنُ يُزَيْدٍ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَعْبٍ بَنِي مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِيهِ «فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ يَسْنُ تَوَتَّى أَنْ أَخْلُجَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَا لَيْكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ».

فَهُوَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا فَرْقَ. وَلَيْسَ قَوْلُنَا: أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْمَحْرَمِ قَتْلُ الصَّيْدِ وَلَا لِلْمَحَلِّ فِي الْحَرَمِ مَا دَامَ يَجِدُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْحَرَمَاتِ نَاقِضًا لِهَذِهِ الْجَمْلَةِ، بَلْ هُوَ طَرْدٌ لَهَا؛ لِأَنَّ وَاجِدَ الْخَنْزِيرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالدَّمِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ غَيْرُ مُضْطَرٍّ مَعَهَا، بَلْ هُوَ وَاجِدٌ حَلَالٌ، فَلَيْسَ مُضْطَرًّا إِلَى الصَّيْدِ إِلَّا حَتَّى لَا يَجِدَ غَيْرَهُ فَيَحِلُّ لَهُ حَيْثُ نَجَسَتْ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: لَا مَعْنَى لِلتَّذَكِيرَةِ فَلَا أَلَّا الذِّكَاةَ إِخْرَاجَ لِحُكْمِ الْحَيَوَانِ عَلَى التَّحْرِيمِ بِكَوْنِهِ مَيْتَةٌ إِلَى التَّحْلِيلِ بِكَوْنِهِ مَذْكِيٌّ، وَكُلُّ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْحَيَوَانِ فَهُوَ مَيْتَةٌ، فَالتَّذَكِيرَةُ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي الْمَيْتَةِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٠٢٨ - مسألة: وَلَا يَحِلُّ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرْنَا لِمَنْ كَانَ فِي طَرِيقٍ يَبْغِي عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَوْ مَعْتَمِتًا مِنْ حَقٍّ، بَلْ كُلُّ ذَلِكَ حَرَامٌ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَأْكُلُ فَلْيَبِخْ تَمَّا هُوَ فِيهِ وَلْيَمْسُكْ عَنِ الْبَغْيِ وَلْيَاكُلْ حَيْثُ نَجَسَتْ وَلْيَسْطِرْ إِلَيْهِ حَلَالًا لَهُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَهُوَ عَاصٍ لِلَّهِ تَعَالَى فَاسِقٌ، أَكَلُ حَرَامٍ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْتَصِرٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» وَقَوْلُهُ: «فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» فَإِنَّمَا أَبَاحَ تَعَالَى مَا حَرَّمَهُ بِالضَّرُورَةِ مَنْ لَمْ يَتَجَانَفْ لِإِثْمٍ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ بَاغِيًّا وَلَا عَادِيًّا: وَهَذَا قَوْلُ كُلِّ مَنْ تَعْلَمُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَّا الْمَالِكِيَّ، فَيَنْهَاهُمْ قَالُوا: فَيَمْنُ قَطْعُ الطَّرِيقِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَاتَّظَرُّ رِفَاقَهُمْ مِنَ الْخَارِئِينَ، وَحَاصِرُ قَرَاهِمَ وَمَدَنِهِمْ مِنَ الْبَاغِيَّاتِ لِسَفْكَ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَسْتَبِيحُ أَمْوَالَهُمْ وَفُرُوجَ الْمُسْلِمَاتِ ظُلْمًا وَعُدْوَانًا، فَلَمْ يَجِدْ مَا كَلَا إِلَّا الْخَنَازِيرَ وَالْمَيْتَاتِ: أَنَّهُ مَبَاحٌ لَهُ أَكْلُهُ، فَاعَانَتْهُ عَلَى عَظَمِ الظُّلْمِ، وَأَشَدَّ الْبَغْيِ وَالْعُدْوَانِ وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ مَوْهُو هُنَا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ».

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذَا مِنْ أَقْبَحِ مَا يَكُونُ مِنَ الْإِبْهَامِ وَمَا أَمَرَنَاهُ بِقَتْلِ نَفْسِهِ بَلْ بِمَا افْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ مِنَ التَّوْبَةِ، فَلْيَنْتَوِهَا بِقَبْلِهِ، وَلْيَمْسُكْ عَنِ الْبَغْيِ وَالْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْحَقِّ يَدِيهِ، ثُمَّ يَأْكُلْ مَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ حَلَالًا لَهُ، وَمَا سَمِعْنَا بِقَوْلِ أَقْبَحٍ مِنْ قَوْلِهِمْ هَذَا أَنْ لَا يَأْمُرُهُ بِالتَّوْبَةِ مِنَ الْبَغْيِ، وَيَبْهِيحُوا لَهُ التَّقْوَى عَلَى الْإِسْقَادِ فِي الْأَرْضِ بِأَكْلِ الْمَيْتَةِ وَالْخَنْزِيرِ نَبْرًا إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ:

رَوَيْنَاهُ عَنْ مُجَاهِدٍ «غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ» غَيْرَ بَاغٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَا عَادٍ عَلَيْهِمْ - قَالَ مُجَاهِدٌ: وَمَنْ يَخْرُجُ لِقَطْعِ الطَّرِيقِ، أَوْ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَاضْطُرَّ إِلَى الْمَيْتَةِ لَمْ تَحِلَّ لَهُ، إِنَّمَا تَحِلُّ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَيْهَا فَلْيَأْكُلْ.

حَتَّى يَطْبِيبَ بطنها.

قال أبو محمد: هذا لا يلزم لأنّه إن كان حبسها من أجل ما في قاصتها ممّا أكلت فالذي في القاصّة لا يحلّ أكله جملة، لأنّه رجيح، وإن كان من أجل استحالة الحرّمات التي أكلت فلا يستحيل لحما في ثلاثة أيام، ولا في ثلاثة أشهر بل قد صار ما تغذّت به من ذلك لحماً من لحما، ولو حرّم من ذلك لحرم من الثمار والزروع ما ينبت على الرّيل - وهذا خطأ.

وقد قدّمنا أنّ الحرّم إن استحال صفاً واسمه بطل حكمه الذي علّق على ذلك الاسم وبالله تعالى التوفيق.

١٠٣١- مسألة: والقرود حرام أكله لأنّ الله تعالى مسح ناساً عصاة عقوبة لهم على صورة الخنزير، والقرود وبالضرورة يدري كلّ ذي حنّ سليم أنّه تعالى لا يمسح عقوبة في صورة الطّيّبات من الحيوان فصّح أنّه ليس منها وإنّ ليس هو منها فهو من الحيثيّة: لأنّه ليس إلا طيّب أو خبيث، فما لم يكن من الطّيّبات طيّباً فهو من الحيثيّة خبيثاً فإذا القرود خبيث، والخنزير خبيث، فهما محرّمان - وهذا من البراهين أيضاً على تحريم الخنزير جملة وكلّ شيء منه - وكلّ ما جاء في المسوخ في غير القرود والخنزير: فباطل وكذب موضوع، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٣٢- مسألة: واكل الطّين لمن لا يستضر به حلال.

وأما أكل ما يستضر به من طين أو إكثار من الماء أو الخبز: فحرام، لأنّه ليس ممّا فصل تحريمه لنا فهو حلال.

وأما كلّ ما أضّر فهو حرام، لقول النبي ﷺ: «إنّ الله كتب الإحسان على كلّ شيء».

روينا من طريق شعبة، وسفيان، وهشيم، ومنصور بن العتمر، وابن علقمة، وعبد الوهاب بن عبد المجيد، كلّهم عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شداد بن أوس أنّه حفظ عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «إنّ الله كتب الإحسان على كلّ شيء» وذكر باقي الحديث، فمن أضّر نفسه أو غيره فلم يحسن، ومن لم يحسن فقد خالف كتاب الله تعالى الإحسان على كلّ شيء.

وقد روي في تحريم الطّين آثار كاذبة: منها: من طريق سويد بن سعيد الحديثاني وهو مذكور بالكذب، ومرسلات - واحتج بعضهم بقول الله تعالى: «وَبَايَأُهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُّوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ».

وصحّ عن النبي ﷺ أنّه قال: «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى وَإِبْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ».

روينا من طريق أبي مالك الأشجعي عن حذيفة أنّ النبي ﷺ قال: «كُلْ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ».

فصح أنّه لا يحلّ نفقة شيء من المعروف، ولا المباح، إلا ما أبقى غنى، إلا من اضطرّ إلى قوت نفسه ومن معه، فلا يحلّ له قتل نفسه ولا تضيق من معه، ثمّ الله تعالى هو الرّزاق.

وأما ما دون هذا فإنّ الله تعالى يقول «كُلُوا مِن الطّيّبات».

وقال تعالى: «لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا».

وقال تعالى: «قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطّيّبات من الرّزق» «وَأَحَلَّ اللَّهُ النَّبِيعَ».

فمن حرّم شيئاً من ذلك بغير نصّ فقد قال على الله تعالى الباطل.

فإنّ ذكروا قول الله تعالى: «أَذْنَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا» فإنما هذه الآية في الكفار خاصة بنصّ الآية.

قال تعالى: «يَوْمَ يَعْرِضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْنَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَتَسَفَّوْنَ»..

قال أبو محمد: التّوبة بإيراد بعض آية والسكوت عن أولها أو آخرها عادة سوء لمن أراد الله تعالى خزيه في الدنيا والآخرة، لأنّه تحريف للكلم عن مواضعه وكذب على الله تعالى.

١٠٣٠- مسألة: وكلّ ما تغذّى من الحيوان المباح

أكله بالمحرّمات فهو حلال: كاللّجاجة المطلق، والبط، والنسر، وغير ذلك.

ولو أنّ جدباً أرضع لبن خنزيرة لكان أكله حلالاً حاشا ما ذكرنا من الجلالة لأنّ الله تعالى قال: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ».

فلم يفصل لنا تحريم شيء من أجل ما ياكل إلا الجلالة «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا».

وقد صحّ عن أبي موسى تحليل الدّجاجة وإن كان ياكل القذر.

وروي عن ابن عمر أنّه كان إذا أراد أكلها حبسها ثلاثاً

قَالَ: وَالطَّبْرُ لَيْسَ مِمَّا أَخْرَجَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا مِنَ التَّمْوِيهِ الَّذِي جَرَوْا عَلَى عَادَتِهِمْ فِيهِ فِي إِبَاهِمِهِمْ أَنَّهُمْ يَحْتَجُّونَ، وَإِنَّمَا يَأْتُونَ بِمَا لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ، وَهَذِهِ الْآيَةُ حَقٌّ وَلَكِنْ لَيْسَ فِيهَا تَحْرِيمٌ أَكْلٍ مَا لَمْ يَخْرُجْ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ وَإِنَّمَا فِيهَا إِبَاحَةٌ مَا أَخْرَجَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ وَلَيْسَ فِيهَا ذِكْرٌ مَا عَدَا ذَلِكَ لَا تَحْلِيلٌ وَلَا تَحْرِيمٌ فَحُكْمٌ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ مِنْ غَيْرِهَا.

وَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْآيَةُ مَانِعَةً مِنْ أَكْلِ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْأَرْضِ لَحُرِّمَ أَكْلُ الْحَيَوَانِ كُلِّهِ بَرِّهِ وَبَحْرِيٍّ، وَلَحُرِّمَ أَكْلُ السَّحَابِ، وَالطَّرِيقِينَ، وَالْبَرْدِ، وَالتَّلَجِّ، لِأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا أَخْرَجَ اللَّهُ تَعَالَى لَنَا مِنَ الْأَرْضِ؛ فَالطَّبْرُ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ كَيْفَ وَهُوَ مِمَّا فِي الْأَرْضِ وَمِمَّا أَخْرَجَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ مُعَادٌ فِي الْأَرْضِ مُسْتَخْرَجَةٌ مِنَ الْأَرْضِ، وَلَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي لِمَنْ لَمْ يَدِينْ أَنْ لَا يَحْتَجَّ بِمَثَلٍ هَذَا مِمَّا يَنْتَضِعُ فِيهِ مِنْ قَرِيبٍ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْقَلِيلَ مِنَ الْفَطْرِ وَالْكَمَاةِ، وَلَحْمِ النَّيْسِ الْحَرَمِ أَضَرُّ مِنْ قَلِيلِ الطَّيْنِ، وَأَتَى بَعْضُهُمْ بِطَرِيقَةٍ فَقَالَ: خَلَقْنَا مِنَ التَّرَابِ فَمِنْ أَكْلِ التَّرَابِ فَقَدْ أَكَلَ مَا خَلَقَ مِنْهُ. فَقُلْنَا: فَكَيْفَ مَاذَا؟ وَعَلَى هَذَا الِاسْتِدْلَالِ السَّخِيفِ يَحْرُمُ شَرْبُ الْمَاءِ لِأَنَّا مِنَ الْمَاءِ خَلَقْنَا بَنَصَّ الْقُرْآنِ.

١٠٣٣ - مسألة: والضَّبُّ حلالٌ، ولم يرَ أبو حنيفة أكله.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْخَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ كَرِهَ الضَّبَّ..

وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الضَّبِّ فَقَالَ: لَا تَطْعُمُوهُ.

وَاحْتَجَّ أَهْلُ هَذِهِ الْقَائِلَةِ بِأَحَادِيثَ: مِنْهَا صَحِيحٌ: كَأَلَدِي رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِي يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَأَبِي مَعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ فَأَصَابَتْنا سَجَاعَةٌ فَوُجِدْنَا ضِيَابًا نَيْسًا الْقُدُورُ تَغْلِي بِالضَّبَابِ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أُمَّةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ قِيدَتْ، وَإِنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ هِيَ فَأَكْفَرْتُمُهَا، فَالْتَمِيزُوا بِهَا».

هَذَا لَفْظُ أَبِي مَعَاوِيَةَ، وَلَفْظُ يَحْيَى غَوْهٌ.

وَمِنْهَا غَيْرُ صَحِيحٍ: مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ ضَمْصَمٍ بْنِ زُرْعَةَ عَنْ شَرِيحِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي رَاشِدٍ الْخَبَرَانِيِّ عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُبَلٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الضَّبِّ».

وَجَاءَتْ أَخْبَارٌ فِيهَا التَّوَقُّفُ فِيهِ: كَأَلَدِي رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ حَدِيثِي عَمْدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ دَاوُدَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ الضَّبِّ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ أُمَّةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسِخَتْ - فَلَمْ يَأْمُرْ وَلَمْ يَنْهَ وَمِثْلُ هَذَا أَيْضًا بِمَعْنَاهُ صَحِيحٌ مِنْ طَرِيقِ جَابِرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَمِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ شَابَتِ بْنِ يَزِيدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيبَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ عَنْ ثَابِتِ بْنِ دَعْبَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَمِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الضَّبِّ: لَا أَمْرُ بِهِ، وَلَا أَنْهَى عَنْهُ».

وَمِنْ طَرِيقِ حَادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسَدِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «أَتَى بِضَبٍّ فَلَمْ يَأْكُلْهُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَطْعِمُهُمُ الْمَسَاكِينَ؟ قَالَ: لَا تَطْعِمُوهُمْ مَا لَمْ تَأْكُلُوا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا هَذِهِ فَلَا حِجَّةَ فِيهَا.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُبَلٍ فِيهِ ضَعْفٌ وَجَهْلٌ، فَسَقَطَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ فَهُوَ حِجَّةٌ إِلَّا أَنَّهُ مَسْنُوخٌ بِلَا شَكٍّ، لِأَنَّ فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «إِنَّمَا أَمَرَ بِإِكْفَاءِ الْقُدُورِ بِالضَّبَابِ خَوْفَ أَنْ تَكُونَ مِنْ بَقَايَا مَسِيخِ الْأُمَّةِ السَّافِلَةِ، هَذَا نَصُّ الْحَدِيثِ، فَإِنْ وَجَدْنَا عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا يُؤَيِّدُ مِنْ هَذَا الظَّنِّ يَبْقَيْنَ فَقَدْ ارْتَفَعَتِ الْكَرَاهَةُ أَوْ الْمَنْعُ فِي الضَّبِّ، فَظَنَرْنَا فِي ذَلِكَ: فَوُجِدْنَا:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - هُوَ ابْنُ رَاهَوِيَةَ وَحِجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَاللَّفْظُ لَهُ كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنِ الْمَغيرةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّكْرِيِّ عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْفِرْدَةُ وَالْخَنَازِيرُ هِيَ مَيْسَا مُسِيخٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ إِلَهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَهْلِكْ قَوْمًا أَوْ يُعَذِّبْ قَوْمًا فَيَجْعَلَ لَهُمْ نَسْلًا، وَإِنَّ الْفِرْدَةَ، وَالْخَنَازِيرَ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ».

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ مَسْعُودِ بْنِ كِدَامٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنِ الْمَغيرةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّكْرِيِّ عَنِ الْمَعْرُورِ

عكرمة مرسل.

وقد صح من طريق شعبة عن هشام بن زيد «عن أنس بن مالك: أنه صَادَ أَرْنَبٌ فَأَتَى بِهَا أَبَا طَلْحَةَ فَذَبَحَهَا وَبَعَثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِرُكْبَةٍ وَفَخَذَلَهَا فَأَتَيْتُ بِهَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَبَّلَهَا».

ومن طريق أبي هريرة «أن النبي ﷺ أَتَى بِأَرْنَبٍ مَشْرُوبَةٍ فَلَمْ يَأْكُلْ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْهَا وَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْقَوْمَ فَأَكَلُوا» فهذا نص صحيح في تحليلها وقد يكرهها عليه السلام خلققة، لا لإناس فيها، وغن لعمر الله نكرها جملة ولا تقدر على أكلها أصلا، وليس هذا من التحريم في شيء.

١٠٣٥ - مسألة: والخل المستحل من الخمر حلال

تعمد تحليلها أو لم تعمد إلا أن المسك للخمر لا يرقها حتى يخلها أو تخلل من ذاتها: عاص لله عز وجل يجرح الشهادة.

برهان ذلك: أن الخمر مفصل تحريمها، والخل حلال لم يجرم:

روينا من طريق مسلم أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله الدارمي أنا يحيى بن حسان أخبرنا سليمان بن بلال عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت: قال رسول الله ﷺ: «يَتِمُّ الْإِسْلَامُ الْخَلُّ» فإذا خل حلال، فهو يقيم غير الخمر المحرمة، وإذا سقطت عن العصير الخلال صفات العصير وحلت فيه صفات الخمر فليست تلك العين عصيراً حلالاً، بل هي خمر محرمة، وإذا سقطت عن تلك العين صفات الخمر المحرمة وحلت فيها صفات الخل الحلال، فليست خمرًا محرمة، بل هي خل حلال.

وهكذا كل ما في العالم إنما الأحكام على الأسماء فإذا بطلت تلك الأسماء بطلت تلك الأحكام المخصوصة عليها وحدث لها أحكام الأسماء التي انتقلت إليها فللعصير حكمه، وللبالغ حكمه، وللبيت حكمه، وللدم حكمه، وللغذاء الذي استحال منه حكمه، وللبن، واللحم المستحلين عن السدم حكمهما.

وهكذا كل شيء. ولا معنى لتعمد تحليلها، أو لتحليلها من ذاتها لأنه لم يأت بالفرق بين شيء من ذلك قرآن، ولا سنة صحيحة، ولا رواية سقيمة، ولا قول صاحب، ولا قياس، وإنما الحرام إسراك الخمر فقط. ولا فرق بين تحليلها أو ترك تحليلها، بل المريد لباقها خراً أعظم إنما وأكثر جرماً من التعمد لإفسادها والقاصد لتغييرها - وقولنا هذا هو قول أبي حنيفة، ومالك.

وقال الشافعي، وأبو سليمان: إذا تخللت حلت، وإن تخلت لم تحل - وهذا قول فاسد.

بن سويد عن ابن مسعود «أن القردة ذكورت عند النبي ﷺ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِمَسْخٍ نَسْلاً وَلَا عَقِيّاً وَقَدْ كَانَتْ الْقِرْدَةُ وَالْخَنَازِيرُ قَبْلَ ذَلِكَ».

فصح يتيقن أن تلك المخافة منه عليه السلام في الضباب أن تكون مما مسخ قد ارفعته، **وصح** أن الضباب ليست مما مسخ، ولا مما مسخ شيء في صورتها: فحلت. ثم وجدنا:

ما رويناه من طريق مالك عن ابن شهاب عن أبي امامة بن سهل بن حنيف عن عبد الله بن عباس قال: «دَخَلْتُ أَنَا وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتِمُّ مَيْمُونَةُ: فَأَتَيْتُ بِضَبٍّ مَحْنُودٍ فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ، فَقُلْتُ: أَحْزَمٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْصِي فَأَجَلَدَنِي أَعْلَاهُ، قَالَ خَالِدٌ: فَابْتَرَزْتُهُ فَأَكَلْتُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ».

فهذا نص جلي على تحليله، وهذا هو الآخر الناسخ، لأن ابن عباس بلا شك لم يجتمع قط مع رسول الله ﷺ بالمدينة إلا بعد انتفاء غزوة الفتح، وحنين، والطائف، ولم يغز عليه السلام بعدها إلا تبوك، ولم تصبهم في تبوك جماعة أصلا.

وصح يتيقن أن خبر عبد الرحمن بن حنبل كان قبل هذا الخبر بلا مرية فارتفع الإشكال جملة وصحت إباحته عن عمر بن الخطاب وغيره: وبالله تعالى التوفيق.

١٠٣٤ - مسألة: والأرنب حلال، لأنه لم يفصل لنا

تحريمها، وقد اختلف السلف فيها: **روينا من طريق** وكيع عن همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عمر أو ابن عمر أنه كره الأرنب.

ومن طريق قتادة عن ابن المسيب أيضاً أن عبد الله بن عمرو بن العاص وأباه كرها الأرنب - وأكلها سعد بن أبي وقاص.

وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه كره الأرنب..

واحتج من كرهها غير من طريق وكيع أخبرنا أبو مكي عن عكرمة أن النبي ﷺ «أَتَى بِأَرْنَبٍ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا تَحِيضُ فَكَرِهَهَا».

ومن طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن عمر عن عبد الكريم أبي أمية قال: «سَأَلَ جَرِيرُ بْنُ أَنَسٍ الْأَسْلَعِيَّ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْأَرْنَبِ، فَقَالَ: لَا أَكُلُهَا أَتَيْتُ أَنَّهَا تَحِيضُ».

قال أبو محمد: عبد الكريم أبو أمية - هالك - وحديث

وَرَوَيْنَا عَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيِّينَ: أَنَّ كُلَّ خَلٍّ تَوَلَّدَ مِنْ خَبِرٍ بِقَصَادٍ أَوْ بِغَيْرِ قَصَادٍ فَهُوَ حَرَامٌ - وَهَذَا خَطَأٌ لِمَا ذَكَرْنَا.

وَأَمَّا عَصِيَانُ مَسْلُوكِ الْخَمْرِ:

فَلَمَّا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا - هُوَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ - أَخْبَرَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ - هُوَ ابْنُ عَمْرٍو - عَنْ زَيْدٍ - هُوَ ابْنُ أَبِي أَنَسَةَ - عَنْ يَحْيَى النَّخَعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِسِقَاءِ فَجْجِلٍ فِيهِ زَيْبٌ وَمَاءٌ جُبِلَ مِنَ اللَّبْلِ فَأَصْبَحَ فَشَرِبَ مِنْهُ يَوْمَهُ وَاللَّيْلَةَ الْمُتَتَابِعَةَ وَمِنَ الْغَدِ حَتَّى أَمْسَى فَشَرِبَ وَسَقَى فَلَمَّا أَصْبَحَ أَمَرَ بِمَا بَقِيَ مِنْهُ فَأَهْرَقَ».

فَلَا يَجُزُ إِسَالُ الْخَمْرِ أَصْلًا.

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى خَلٍّ لَا يَأْتُمُّ مَعَاتِيهِ؟

١٠٣٨ - مسألة: وَيَكْرَهُ الْأَكْلُ مَكْنَأً وَلَا تَكْرَهُهُ مِنْطَحًا عَلَى بَطْنِهِ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ حَرَامًا، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ نَهْيٌ عَنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا لَمْ يَفْصَلْ لَنَا تَحْرِيمَهُ فَهُوَ حَلَالٌ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو نَعِيمٍ أَخْبَرَنَا مَسْعُودٌ - هُوَ ابْنُ كَدَامٍ - عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْأَقْمَرِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَحِيفَةَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لَا أَكُلُ مَكْنَأًا» فَلَيْسَ هَذَا نَهْيًا أَصْلًا لَكِنَّهُ أَتَى الْأَفْضَلَ فَقَطُّ.

فَإِنْ ذَكَرُوا: مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ عِثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ كَثِيرِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَرْقَانَ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو عَنْ أَبِيهِ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ مُنْبَطِحًا عَلَى بَطْنِهِ».

قُلْنَا: هَذَا خَبَرٌ لَمْ يَسْمَعْهُ جَعْفَرُ مِنَ الزَّهْرِيِّ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي الزُّرَّاقِ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ بَرْقَانَ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ الزَّهْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ نَفْسَهُ، فَسَقَطَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٠٣٩ - مسألة: وَغَسَلَ الْيَدَ قَبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ حَسَنٌ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ - هُوَ ابْنُ مَعَاوِيَةَ - أَخْبَرَنَا سَهِيلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَامَ وَفِي يَدَيْهِ غَسْرٌ وَلَمْ يَغْسِلْهُ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فَلَا يُلَوِّمُنَّ إِلَّا نَفْسَهُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَهَذَا نَدَبٌ لَا أَمْرٌ، وَالْجَرْدُ زِمًا عَضُّ أَصَابِعِ الْمَرْءِ إِذَا شَمَّ فِيهَا رَائِحَةَ الطَّعَامِ وَلَمْ يَأْتِ نَهْيٌ عَنْ غَسْلِ الْيَدِ قَبْلَ الطَّعَامِ.

وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: هُوَ مِنْ فِعْلِ الْأَعَاجِمِ، وَهَذَا عَجَبٌ جَدًّا وَإِنْ أَكَلَ الْخَبِيزَ لَمْ يَفْعَلِ الْأَعَاجِمِ، وَلَوْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى تَحْرِيمَهُ أَوْ كَرَاهِيَتَهُ لَنَا لَبَيْنُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ صَحَّ الْخَبَرُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قُرْبُ إِلَيْهِ

وَرَوَيْنَا عَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيِّينَ: أَنَّ كُلَّ خَلٍّ تَوَلَّدَ مِنْ خَبِرٍ بِقَصَادٍ أَوْ بِغَيْرِ قَصَادٍ فَهُوَ حَرَامٌ - وَهَذَا خَطَأٌ لِمَا ذَكَرْنَا.

فَلَمَّا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا - هُوَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ - أَخْبَرَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ - هُوَ ابْنُ عَمْرٍو - عَنْ زَيْدٍ - هُوَ ابْنُ أَبِي أَنَسَةَ - عَنْ يَحْيَى النَّخَعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِسِقَاءِ فَجْجِلٍ فِيهِ زَيْبٌ وَمَاءٌ جُبِلَ مِنَ اللَّبْلِ فَأَصْبَحَ فَشَرِبَ مِنْهُ يَوْمَهُ وَاللَّيْلَةَ الْمُتَتَابِعَةَ وَمِنَ الْغَدِ حَتَّى أَمْسَى فَشَرِبَ وَسَقَى فَلَمَّا أَصْبَحَ أَمَرَ بِمَا بَقِيَ مِنْهُ فَأَهْرَقَ».

فَلَا يَجُزُ إِسَالُ الْخَمْرِ أَصْلًا.

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى خَلٍّ لَا يَأْتُمُّ مَعَاتِيهِ؟

قُلْنَا: نَعَمْ، بِأَنْ يَكُونَ الْعَنْبُ كَمَا هُوَ يُلْقَى فِي الطَّرْفِ صَحِيحًا فَإِذَا كَانَ فِي اسْتِقْبَالِ الصَّيْفِ الَّذِي يَأْتِي عَصْرُ فَإِنَّهُ لَا يَنْعَصِرُ إِلَّا إِلَى الصَّرْفِ. وَلَا يَسْمَى خَمْرًا مَا لَمْ يَبْرُزْ مِنَ الْعَنْبِ.

وَأَيْضًا فَإِنْ مِنْ عَصْرِ الْعَنْبِ، أَوْ نَبَذَ الزَّيْبُ أَوْ التَّمَرُ ثُمَّ صَبَّ عَلَى الْعَصْرِ الْخَلُّ أَوْ النَّبِيذُ الْخَلُّ قَبْلَ أَنْ يَبْدَأَ بِهِمَا الْغُلَيَّانِ مِثْلَ كَلْبِهِمَا خَلًّا حَافِظًا، فَإِنَّهُ يَتَخَلَّلُ، وَلَا يَصِيرُ خَمْرًا أَصْلًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٠٣٦ - مسألة: وَالسَّمَنُ الذَّائِبُ يَقَعُ فِيهِ الْفَارُ مَا ت فِيهِ أَوْ لَمْ يَمُتْ: فَهُوَ حَرَامٌ، لَا يَجُزُ إِسَالُهُ أَصْلًا، بَلَى هِرَاقٌ، فَإِنْ كَانَ جَامِدًا أَخَذَ مَا حَوْلَ الْفَارِ فَرَمَسِي، وَكَانَ الْبَاقِي حَلَالًا كَمَا كَانَ.

وَأَمَّا كُلُّ مَا عَدَا السَّمَنَ يَقَعُ فِيهِ الْفَارُ أَوْ غَيْرُ الْفَارِ فَيَمُوتُ أَوْ لَا يَمُوتُ فَهُوَ كُلُّهُ حَلَالٌ كَمَا كَانَ، مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ، فَإِنْ ظَهَرَ فِيهِ الْحَرَامُ فَهُوَ حَرَامٌ.

وَكَذَلِكَ السَّمَنُ يَقَعُ فِيهِ غَيْرُ الْفَارِ فَيَمُوتُ أَوْ لَا يَمُوتُ فَهُوَ حَلَالٌ كُلُّهُ مَا لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ تَغْيِيرُ الْحَرَامِ لَهُ كَمَا قُلْنَا، وَقَدْ بَيَّنَّا هَذِهِ الْقِصَّةَ كُلَّهَا فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ مِنْ دِيوانِنَا هَذَا فَاغْنَى عَنْ إِعَادَتِهَا وَعَمَدَتُهُ أَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا جَاءَ فِي السَّمَنِ الذَّائِبِ فِيهِ الْفَارُ وَلَمْ يَنْصُرْ عَلَى مَا عَدَاهُ «وَمَا كَانَ رَيْكُ سَيِّئًا» وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٠٣٧ - مسألة: وَمَا سَقَطَ مِنَ الطَّعَامِ ففَرَضَ أَكْلُهُ، وَلَعَنَ الْأَصَابِعَ بَعْدَ تَمَامِ الْأَكْلِ فَرَضٌ. وَلَعَنَ الصَّحْفَةَ إِذَا تَمَّ مَا فِيهَا فَرَضٌ:

لَمَّا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ -

فما أحلّ فهو حلال، وما حرّم فهو حرام، وما سكّت عنه فهو عفو.

ومن طريق عبد الرزّاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أنّه سمع عبيد بن عمير يقول: أحلّ الله حلاله وحرّم حرامه، فما أحلّ فهو حلال وما حرّم فهو حرام وما سكّت عنه فهو عفو.

ومن ادّعى أنّ شيئاً من هذا سرف أو ادّعى ذلك في المأكّل كلّف أنّ يأتي بحج ما يحرم من ذلك بما يحلّ، ولا سبيل له إليه، فصّحّ يقيناً أنّ قوله باطل، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٤٣ - مسألة: والثّوم، والبصل، والكراث حلال إلا أنّ من أكل منها شيئاً فحرام عليه أن يدخل المسجد حتّى تذهب الرائحة وقد ذكرناه في كتاب الصلوة فأغنى عن إعادته وله الجلبوس في الأسواق، والجماعات والأعراس وحيث شاء إلا المساجد لأنّ النّص لم يأت إلا فيها.

١٠٤٤ - مسألة: والجراد حلال إذا أخذ ميتاً أو حيّاً سواء بعد ذلك مات في الطّروف أو لم يمّت رويّنا من طريق البخاريّ أخبرنا أبو الوليد الطيالسيّ أخبرنا شعبة عن أبي يعفور قال سمعت عبد الله بن أبي أوفى قال: «عزّونا سمع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو سبّاً نأكل ممّة الجراد».

ورويّنا عن عمر لا بأس بالجراد، وعن ابن عمر الجراد ذكاة كلّ، وعن ابن عباس في الجراد لا بأس بأكله.

وهو قول جابر بن زيد وغيره، فلم يشترطوا فيه حالاً من حال.

وهو قول أبي حنيفة، والثّالفي.

وقالت طائفة: لا يحلّ وإن أخذ حيّاً إلا حتّى يقتل.

وهو قول مالك ولا نعلم له حجة لأنّ الذكاة لا تكون فيه، وذهب قوم إلى أنّه لا يحلّ إن وجد ميتاً فإن أخذ حيّاً حلّ كيف مات بعد ذلك.

رويّنا من طريق ابن وهب عن ابن أبي ذئب عن عبيد بن سلمان أنّه سمع سعيد بن المسيّب يقول في الجراد: ما أخذ وهو حيّ ثمّ مات فلا بأس بأكله.

ومن طريق عطاء أخذ الجراد ذكاته.

وهو قول الليث.

قال أبو حمزة: احتجّ هؤلاء بقول الله تعالى: «خُرِمَتْ

الطّعام فقبل نه: ألا تتزوّه؟ قال: لم أصلّ فأتزوّه؟ فليس في هذا ذكر لغسل اليد قبل الطّعام أصلاً، وإنّما فيه الوضوء وهو كما قال عليه السلام: «لا وضوء واجب إلا للصلوة».

١٠٤٠ - مسألة: وحّد الله تعالى عند الفراغ من الأكل حسن ولو بعد كلّ لقمة لأنّه فعل خير وبرّ وفي كلّ حال.

١٠٤١ - مسألة: وقطع اللحم بالسكين للأكل حسن، ولا نكره قطع الخبز بالسكين للأكل أيضاً - وتستحب المضمضة من الطّعام:

رويّنا من طريق البخاريّ أخبرنا عليّ بن عبد الله أخبرنا سفيان سمعت يحيى بن سعيد الأنصاريّ يقول عن بشر بن يسار عن سويد بن النّعمان: إنّ رسول الله ﷺ «أكل سويقاً ثمّ دعا بماء فتمضمض».

ومن طريق الليث عن عقيل بن خالد عن الزّهريّ عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس «إنّ النبيّ ﷺ شرب لبناً ثمّ تمضمض بالماء وقال: إنّ له دسماً».

وصحّ أنّه عليه السلام «شرب لبناً وكتم تمضمض» فلم يأت بها أمر ولا نهى فهي فعل حسن ومباح:

ومن طريق البخاريّ أخبرنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن أبي حمزة عن الزّهريّ قال أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية: أنّ أباه أخبره أنّه «رأى رسول الله ﷺ يختر من كسيف شاة فدعى إلى الصلوة فآلقاها والسكين التي يختر بها ثمّ قام فصلّى وكتم يزوّه».

ولم يأت نهى عن قطع الخبز وغيره بالسكين فهو مباح. وجاء خبر فيه: «لا تقطعوا اللحم بالسكين، فإنّه من فعل الأعاجم»، وهو لا يصحّ لأنّه من رواية أبي معشر للمدنيّ - وهو ضعيف، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٤٢ - مسألة: والأكل في إناه مفضض بالجوهر، والياقوت، وفي البلّور، والجزع مباح - وليس من السرف لأنّه لو كان حراماً لفصل تحرّمه، وما لم يفصل تحرّمه فهو حلال، وقد حرّم الله تعالى آتية الذّهاب، والفضة فهي حرام - وأمسك عمّا عدا ذلك كلّ فهو حلال.

رويّنا من طريق ابن الجهم أخبرنا أحمد بن الهيثم أخبرنا عماد بن شريك عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال: كان أهل الجاهليّة ياكلون أشياء ويتركون أشياء تقدراً فبعث الله تعالى نبيّه ﷺ وأنزل كتابه وأحلّ حلاله وحرّم حرامه

عَلَيْكُمْ الْمَيِّتَةُ ﴿٢٧﴾.

فما وجد ميتاً فهو حرام.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَتْلُوَنَكُمْ اللَّهُ مِن بَيْتِهِ مِنَ الصِّدْقِ نَتْلُوَنكُمْ﴾
وَرَمَاهُمْ كَحَمَلٍ ﴿٢٨﴾.

وَصَحَّ أَكْلُ الْجِرَادِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَحَّ بِالْحَسَنِ أَنَّ
الدُّكَاةَ لَا تَمَكَّنُ فِيهِ فَسَقَطَتْ، فَصَحَّ أَنْ أَخَذَهُ ذَكَاتُهُ لِأَنَّهُ صِيْدٌ نَالَتْهُ
أَيْدِينَا.

قَالَ عَلِيٌّ: وَلَا حِجَّةَ هُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا إِيحَاءُ
مَا نَالَتْهُ أَيْدِينَا حَيًّا دُونَ مَا نَالَتْهُ مَيِّتًا، وَصَحَّ فِي كُلِّ مُقْدُورٍ عَلَى
تَذَكِّيَّتِهِ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ إِلَّا بِالذُّكَاةِ وَالذُّكَاةُ الشُّقُّ وَهِيَ غَيْرُ مُقْدُورٍ عَلَيْهَا
فِي الْجِرَادِ فَارْتَفَعَ حُكْمُهَا عَنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ
نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وَقَدْ صَحَّ تَحْلِيلُهُ بِالنَّصِّ فَهُوَ حَلَالٌ كَيْفَمَا وَجَدَ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا
بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٠٤٤م - مسألة: وإكثار المرق حسن، وتعاهد الجيران
منه ولو مرة فرض؛ وذم ما قَدَّمَ إِلَى الْمَرْءِ مِنَ الطَّعَامِ مَكْرُوهٌ، لَكِنَّ
إِنْ اشْتَهَاهُ فَلْيَاكُلْهُ وَإِنْ كَرِهَهُ فَلْيَدَعِهِ وَلَيْسَ كَثْرَتُهُ وَالْأَكْلُ مَعْتَمَدًا
عَلَى بَسْرَاهُ مَبَاحٌ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي عَمْرَانَ الْجَوْنِيِّ عَنْ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا طَبَخْتُمُ
اللَّحْمَ فَكَثِّرُوا الْمَرْقَ وَأَطْعِمُوا الْجِيرَانَ».

وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مُشْفُوهاً
فَلْيَبَاوِلْهُ مِنْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ» يَعْنِي صَانِعَهُ، فَصَحَّ أَنَّ التَّعْلِيلَ مِنَ
الْمَرْقِ مَبَاحٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ
عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ - هُوَ الْأَشْجَعِيُّ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
قَالَ: «مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا قَطُّ إِنْ اشْتَهَاهُ أَكْلَهُ وَإِنْ
كَرِهَهُ تَرَكَهُ».

وَلَمْ يَصُحَّ فِي النِّهْيِ عَنِ الْاعْتِمَادِ عَلَى الْيَسَارِ شَيْءٌ -
وَرَوَى فِيهِ ابْنُ مَرْسَلٍ لَا يَصُحُّ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي
كَثِيرٍ «وَجَزَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَعَذَّرَ الرَّجُلُ عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى
عِنْدَ الْأَكْلِ» وَلَا حِجَّةَ فِي مَرْسَلٍ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

التي العدة إلى أسفل لم يحل أكله.

وقالت طائفة - هي أربعة آراء، الخلقوم، والمريء، والودجان، فإن قطع منها ثلاثة وترك الرابع لا ينال أي الأربعة ترك الخلقوم، أو المريء أو أحد الودجين فهو حلال أكله، وإن قطع اثنين من الأربعة فقط لا ينال أيهما قطع لم يحل أكله.

فإن قطع أكثر من النصف من كل واحد من هذه الأربعة حل أكله، فإن قطع أقل لم يحل أكله.

وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

وقالت طائفة: إذا قطع الخلقوم والمريء والنصف من الودجين حل أكله.

فإن قطع أقل مما ذكرنا لم يحل أكله.

وهو قول أبي ثوب.

وقال سفيان الثوري: إن قطع الودجين فقط حل أكله، وإن لم يقطع الخلقوم ولا المريء.

وقال بعض أصحاب الظاهر: إن قطع هذه الأربعة من جهة الحلق حل أكله وإلا فلا - وأجاز أبو حنيفة، والشافعي أكل ما ذبح من الفقا.

قال أبو محمد: احتج الشافعي في ترك الودجين بأنهما عرقان قد يعيش من قطعاً له.

قال أبو محمد: ولستأحتاج إلى مناظرة فهل يعيش أم لا يعيش؟ لكن إنما تكلمه في منعه أكل ما لم يقطع مريته فقط، فإنه لا يقدر في ذلك على نص، ولا على قياس أصلاً، ولا على قول صاحب. وبالمشاهدة نعلم أنه يموت من قطع الخلقوم والودجين وإن لم يقطع المريء، كما يموت من قطع المريء والودجين ولا فرق في سرعة الموت؛ فتعزى هذا القول من الدليل، فسقط؛ إذ كل قول لا يبرهان على صحته فهو باطل.

وأما قول أبي حنيفة فإنه راعى الأكثر في القطع، وهو أيضاً قول بلا برهان أصلاً لا من قرآن، ولا من سنة، ولا من رواية سقيمة، ولا من قياس، ولا من قول صاحب.

فإن قالوا: قسناه على نقصان أذن الذبيحة وذنبها.

قلنا: قسم الخطأ على الخطأ؛ وما لا يصح على ما لا يصح، ولا تخلو هذه الآراء من أن يكون قطعها كلها فرضاً، ولا يكون قطعها كلها فرضاً، فإن لم يكن قطعها كلها فرضاً فعليه البرهان في إيجاب قطع ثلاث منها، ولا سبيل له إلى ذلك، وإن كان قطعها كلها قد وجب فرضاً فلا يجزئ عن الفرض بعضها.

٢٨ - كِتَابُ التَّذَكِّيَةِ

١٠٤٥ - مسألة: لا يحل أكل شيء مما يحل أكله من

حيوان البر - طائره ودارجه - إلا بذكائه كما قدمنا حاشا الجراد وقد بينا أمره والتذكية قسمان، قسم في مقدور عليه متمكن منه، وقسم في غير مقدور عليه أو غير متمكن منه؛ وهذا معلوم بالمشاهدة؛ فتذكية المقدور عليه المتمكن منه يقسم قسمين لا ثالث لهما:

إما شئ في الخلق وقطع يكون الموت في أثره، وإما غير في الصدر يكون الموت في أثره. وسواء في ذلك كله ما قدر عليه من الصيد الشارد أو من غير الصيد، وهذا حكم ورد به النص بقول الله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ﴾ والذكاة في اللغة الشئ وهو أيضاً أمر متفق على جلته إلا أن الناس اختلفوا في تقسيمه على ما نبين - إن شاء الله تعالى.

١٠٤٦ - مسألة: وإكمال الذبح هو أن يقطع

الودجان والخلقوم، والمريء وهذا ما لا خلاف فيه من أحد.

١٠٤٧ - مسألة: فإن قطع البعض من هذه الآراء

المذكورة فأسرع الموت كما يسرع من قطع جميعها فأكلها حلال فإن لم يسرع الموت فليعد القطع ولا يضره ذلك شيئاً، وأكله حلال، وسواء ذبح من الخلق في أعلاه أو أسفله رميت العدة إلى فوق أو إلى أسفل أو قطع كل ذلك من الفقا - بين الرأس أو لم بين - كل ذلك حلال أكله.

وهذا مكان اختلف الناس فيه: فقالت طائفة: ما قطع من الفقا لم يحل أكله.

وقالت طائفة: إن لم يقطع الخلقوم والمريء لم يحل أكله، ولا ينال بترك قطع الودجين.

وهو قول الشافعي.

وقالت طائفة: لا نعرف المريء؛ لكن إن لم يقطع الودجين جميعاً والخلقوم لم يحل أكله، وإن رفع يده قبل تمام قطعها كلها لم يحل أكله.

وإن ذبح من الفقا لم يحل أكله.

فإن ذبح من الخلق فأبان الرأس غير عامد فهو حلال أكله فإن تعمد ذلك لم يحل أكله.

وهو قول مالك، وقال ابن القاسم صاحب مالك: إن

قطع ما قطع رجاءً في حياة المذنب؟ هذا ما لا رجاء فيه، فتماديه في القطع بغير رفع يده أو بعد رفع يده، إنما هو فيما لا ترجى حياته - فعلى قوله هذا لا يحمل أكل مذبح أبداً، لأنه قبل تمام الذبيح ولا بدّ قد حصل في حال لا يعيش منها - مع أنه شرط فاسد، ودعوى أيضاً بلا برهان - فسقط هذا القول، وبالله تعالى التوفيق.

وهو أيضاً قول لا يعلم أن أحداً قاله قبله.

وأما قوله: إن أبان الرأس غير عامد حلّ أكله، فإن أبانه عامداً لم يحلّ أكله - فقول فاسد، لأنه تفريق بلا برهان أصلاً، وإذا ثبت ذكاته على إقراره وعلى تمام شروطه فما الذي يضّر تعمّد قطع الرأس حيثن.

فإن قالوا: إنه تعذيب للمذبح.

قلنا: تعذيبه عندكم بعد تمام ذكاته مانع من أكله؟ فمن قولهم: لا، فيقال لهم: فمن أين وقع لهم تحريمه بهذا النوع من التعذيب خاصة؟ وقد روي مثل قول مالك فيما أبين رأسه عن عطاء، وكره نافع، والحكم، وحماد بن أبي سليمان، وسعيد بن جبير، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وابن سيرين ما أبين رأسه.

وروي عن علي فيما أبين رأسه أثر لا يصح لأنه من رواية الحسن بن عمار - وهو هالك.

وقد صح خلافه عن غيره من الصحابة، وروي عنه نفسه أيضاً خلاف ذلك، واختلف فيه عن الحسن عليه السلام وعنه.

وأما منهم أيضاً مما ذبح من القفا فقول أيضاً لا برهان على صحته لا من قرآن، ولا من سنّة صحيحة.

فإن قالوا: هو تعذيب.

قلنا: ما التعذيب فيه إلا كالتعذيب في الذبيح من إمام ولا فرق، وهذا أمر مشاهد.

فإن قالوا: قد روي عن بعض الصحابة الذكاة في الحلق واللبيّة.

قلنا: نعم، ولا حجة لكم فيه لوجهين.

أحدهما: أنكم قد خالفتموه في منعكم من الذكاة في اللبيّة في بعض الحيوان ومنعكم الذكاة في الحلق في بعضه وليس عنهم في ذلك تفريق.

والثاني: أنه ليس في كون الذكاة في الحلق ما يوجب أن لا يكون قطع الحلق ذكاة من ورثته دون إمامه، أو من إمامه دون ورثته، فبطل تعلقهم بهذا اللفظ أيضاً.

ويلزمه على هذا أن من صلى ثلاث ركعات من الظهر أنه يجزيه من الظهر، لأنه قد صلى الأكثر - وإن من صام أكثر النهار أنه يجزيه، وهذا لا يقولونه، فلاح فساد قوله جملة.

وكذلك قول أبي ثور سواء سواء.

وأما قول مالك فإن إيجابه الحلقوم وإسقاطه المريء قول بلا برهان لا من قرآن، ولا من سنّة، ولا رواية سقيمة، ولا قول صاحب، ولا إجماع، ولا قياس.

وأما قول سفيان فإنهم ذكروا ما روي عن طريق أبي عبيد أخبرنا ابن عتيبة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس كل ما أفرى الأوداج غير مترو.

وعن النخعي، والشعبي، وجابر بن زيد، ويحيى بن يعمر كذلك.

واحتجوا في إيجابه الودجين بما حدثناه حماد أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا ابن أيمن أخبرنا مقلب أخبرنا ابن أبي مريم أخبرنا يحيى بن أيوب حدثني عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم «سألته امرأة ذهبت ثاء، فقال لها: أفرى الأوداج؟ قالت: نعم، قال: كل ما أفرى الأوداج ما لم يكن قرص من، أو خر ظفيرة».

قال أبو محمد: وهذا خبر في نهاية السقوط لأنه من رواية يحيى بن أيوب وقد شهد عليه مالك بن انس بالكذب، وأخبر أنه روى عنه الكذب، وضغفه أحمد بن حنبل وغيره، وهو ساقط البتة.

ثم عن عبيد الله بن زحر، وهو ضعيف ضغفه يحيى وغيره.

ثم عن علي بن يزيد - وهو أبو عبد الملك الأهلي - دمشق متروك الحديث.

ثم عن القاسم أبي عبد الرحمن - وهو ضعيف جداً، فبطل كله، وليس في قول ابن عباس منع من أكل ما عدا ذلك. ولا متعلق للمالكين في هذا الخبر لأنه لو صح لكان حجة عليهم لأنه ليس فيه إيجاب الحلقوم وقد أوجبوه، ولا فيه إيجاب الذبيح من الحلق وقد أوجبوه - فهذا خالف لقولهم.

وأما قول مالك: إن رفع يده قبل تمام الذكاة لم يحلّ أكله - فقول فاسد جداً - وحجبتهم له: أنه قد حصل في حال لا يعيش منها فإنما يعذب في ميتة ولا بدّ، قلنا: نعم، فكان ماذا؟ وابن وجدتم تحريم ما هذا صفة؟

قال أبو محمد: وهذا عجب جداً، وهل بعد بلوغه إلى

وقد روي عن سعيد بن المسيب المتع بما ذبح من القفا - وبه يقول أحمد، وإسحاق.

وأما اشتراط ابن القاسم إلقاء العقدة إلى أسفل فإن أصحاب مالك خالفوه في ذلك.

واحتج له مقلدوه بأنه إنما ذبح في الرأس لا في الحلق، وأنه بمنزلة المخنوق - فكانت الحجة أشد بطلاناً ومكابرة للبيان من القول المحتج له بها - وقد كذب من قال ذلك وما ذبح بالمشاهدة إلا في أول الحلق، وأول الحلق بعض الحلق كوسطه وكآخره ولا فرق، ولا تعلم لابن القاسم أحداً قبله قال بهذا القول فسقط تعريضه عن الدليل جملته، وبالله تعالى التوفيق.

وأما من ذهب من أصحابنا وغيرهم إلى أنه لا تكون ذكاة إلا ما قطع الودجين، والحلقوم، والمريء فإنهم احتجوا بأن قالوا: قد صح تحريم الحيوان حياً حتى يذكي، وقطع هذه الأربعة ذكاة صحيحة مجتمع على تحليل ما ذكّي كذلك، وكأن ما دون ذلك مختلفاً فيه فلا يخرج من تحريم إلى تحليل إلا بإجماع.

قال أبو محمد: وهذه قضية صحيحة المبدأ ناقصة الآخر، وإنما الواجب أن يقولوا: ما صح تحريمه لم يجز أن يخرج عن التحريم إلى التحليل إلا بنص صحيح، ثم لا نبالي أجمع عليه أم اختلف فيه.

ولو أن أسراً لا يأخذ من النصوص إلا بما أجمع عليه خالف جمهور أحكام الله تعالى في القرآن، وجمهور سنن رسول الله ﷺ؛ وهذا لا يحل لأحد، وهو خلاف أمر الله تعالى بالرّد عند التنزع إلى القرآن، والسنة، ولم يقل تعالى: فردوه إلى ما أجمعتم عليه مع أننا لا نعلم أن أحداً التزم هذا الأصل ولا أحداً قال به وصححه. فالواجب إذ قد اختلفوا كما ذكرنا أن يرّدوا ما تنازعوا فيه إلى ما افترض الله تعالى الرّد إليه عند التنزع إذ يقول تعالى: ﴿وَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ففعلنا فوجدنا الله تعالى قال: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّبْتُمْ﴾ والذكاة الشئ وقد أمر النبي ﷺ بالنذح والنحر فيما تمكن منه فوجب أن لا يتعدى حدّه عليه السلام. وأمر عليه السلام بالإراحة، أن كل ذبح وكل شئ قال به أحد من العلماء فهو ذكاة، وإذ هو ذكاة فإن المذكي به خارج من التحريم إلى التحليل.

ولو أن الذكاة لا تكون إلا بقطع بعض الآراء المختلف فيها دون بعض، أو بقطع جميعها، أو بصفة من الصفات التي اختلف الناس فيها كما ذكرنا لما نسي الله تعالى بيانها ولا أغفل رسول الله ﷺ إعلانها بها حتى تحتاج في ذلك إلى رأي من لم

يجعل الله تعالى رأييه حجة في تينة فما فوقها، وحاشا لله من أن يضيع إعلاناً بما افترضه علينا حتى يشعره لنا من دونه من الأقوال الفاسدة، تالله إن في منيب هذا عمن غاب عنه لعجباً، ولكن ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

وروي عن طريق البخاري أخبرنا موسى بن إسماعيل أخبرنا أبو عوانة سعيد بن مسروق عن عبيدة بن رفاع بن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج فذكر حديثاً - وفيه أنه قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ مَعَنَا مَذْيُ أَتَذْبَحُ بِالْقَصْبِ» فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ لَيْسَ السُّنُّ وَالظُّفْرُ.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي أخبرنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا سفيان - هو الثوري - حدثني أبي عن عبيدة بن رفاع «عن رافع بن خديج قال قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَأَخْرَجُ الْعَذَى وَكَأَنِّي لَأَكُلُ مِنْهَا مَذْيُ، فَقَالَ: مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ لَيْسَ السُّنُّ وَالظُّفْرُ وَسَأَخَذْتُكَ: أَمَا السُّنُّ فَعُظْمٌ. وَأَمَا الظُّفْرُ فَمَذْيُ الْحَبْثَةِ.

وروي عنه من طريق شعبة، وزائدة، وأبي الأحوص، وعمر بن سعيد كلهم عن سعيد بن مسروق عن عبيدة بن رافع بن خديج عن النبي ﷺ فانزع الإشكال. فكل ما أنهر الدم في المتمكن منه وذكر اسم الله عليه من ذبح أو نحر فهو ذكاة يحل بها الأكل، ولو كان ههنا صفة لازمة ليتها عليه السلام كما بين وجوب أن لا يؤكل إلا ما أنهر الدم وما ذكر اسم الله عليه وأن لا يكون ذلك بسن ولا ظفر.

ومن أعجب العجائيب من أسقط في الذكاة ما اشترطه الله تعالى على لسان رسوله عليه السلام فيها فبيح أكل ما لم يسم الله تعالى بنبين أو تملى، وبيح أكل ما ذبح بعظم أو ظفر، ثم يزيد ما لم يذكره الله تعالى ولا رسوله ﷺ برأيه الزائفة من أن لا يكون ذلك إلا من أمام ويأمن يعم الودجين، والحلقوم، دون المريء؛ والذبح في بعض ذلك دون بعض والنحر في بعض دون بعض، ويأمن لا يرفع يداً، وأن لا يتعدى إبانة الرأس، وأن لا يلقي العقدة، أو بأن يقطع الثلاث الآراء، أو الأكثر من النصف من كل واحد من الأربعة أو بأن يبين الحلقوم والمريء فقط - إن في هذا لعجباً شنيعاً لمن تأمله، وأشتع من هذا تهالك من تهالك على التدين بهذه الآراء ونصرها بما أمكنه - ونعوذ بالله من الخذلان.

وروي عن طريق محمد بن المنثري أخبرنا يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس أن حمزاً وحشي ضرب رجل عنقه في دار عبد الله بن مسعود فسألوا ابن مسعود عنه، فقال: صيد

فكلوه.

قال أبو محمد: هذا حمار وحش متمكن منه في الدار ولا يخالفنا خصوصاً في أن المقدور عليه من الصبي ذكاته كذاؤ الإبل، والبقر، والغنم، ولا فرق.

ومن طريق مروان بن معاوية الفزاري، ويحيى بن سعيد القطان أخبرنا أبو غفار - هو الطائي - قال: حدثني أبو جابر قال: سألت ابن عمر عن ذبيحة قطع رأسها، فأمر ابن عمر بأكلها.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن معمر عن قتادة أن علي بن أبي طالب قال في الذبابة إذا قطع رأسها: ذكاة سريعة، أي كلها.

ومن طريق وكيع أخبرنا حماد بن سلمة عن يوسف بن سعل قال: ضرب رجل سيفه عنق بطء فأبان رأسها، فسأل عمران بن الحصين، فأمر بأكلها.

ورويها أيضاً من طريق هشيم عن يونس بن عبيد، ومنصور بن المعتمر كلاهما عن يوسف بن سعل عن عمران بن الحصين وقد أدرك يوسف عمران.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا المعتمر بن سليمان التيمي عن عوف - هو ابن أبي جيلة - عن عبد الله بن عمرو ابن هنبل الجعفي أن علي بن أبي طالب سئل عن رجل ضرب عنق بعير بالسيف وذكر اسم الله فقطعه، فقال علي: ذكاة وحية.

ومن طريق وكيع أخبرنا مبارك بن فضالة عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك أن خبازاً لأنس ذبح دجاجة فاضطربت، فذبحها من قفاها فأبان الرأس فأرادوا طرحها، فأمرهم أنس بأكلها.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو أسامة عن جرير بن حازم عن يعلى بن حكيم عن عكرمة أن ابن عباس سئل عن ذبح دجاجة فظن رأسها فقال ابن عباس: ذكاة وحية.

ومن طريق وكيع أخبرنا هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن المعروف عن أبي الفرافصة عن أبيه أنه شهد عمر بن الخطاب أمر منادياً فنادى ألا إن الذكاة في الحلق والبيء، وأقروا الأنفس حتى ترهق.

ومن طريق وكيع أخبرنا سفيان - هو الثوري - عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال: الذكاة في الحلق والبيء.

وعن ابن عباس بإلغ الذبح أن تبلغ العظم.

وصح عنه من طريق سعيد بن منصور أخبرنا إسماعيل

بن زكريا عن سليمان التيمي عن أبي جابر عن ابن عباس قال: إذا أهرق الدم وقطع الودج فكله: فهو لأم عمر بن الخطاب، وابن عباس أجملا ولم يفصلاً، وعلي بن أبي طالب، وعمران بن الحصين، وأنس، وابن مسعود، وابن عمر لا يصح عن أحد من الصحابة خلافهم.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن جريح قال: عطاء: الذبح قطع الأوداج فقلت لعطاء: ذبح ذابح فلم يقطع الأوداج؟.

قال: ما أراه إلا قد ذكأها فليأكلها - فهذا عطاء يرى الذكاة كيف كانت.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي، وعبد الله بن أبي السقر، وكلاهما عن الشعبي أنه سئل عن ديك ذبح من قفا، فقال: إذا سميت فكل.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي أنه سئل عن الذبيحة تدبغ فتمر السكين فتقطع العنق كله.

قال: لا بأس به ذكاة سريعة.

ومن طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم قال: سألت إبراهيم النخعي عن رجل ضرب عنق حمار وحش، فأمرني بأكله، وسألت عن دجاجة ذبحت من قفاها، فقال إبراهيم: تلك الغنينة لا بأس بها.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري أنه سئل عن رجل ذبح سيفه فقطع الرأس، فقال الزهري: بشما فعل، فقال له رجل: أفأأكلها؟.

قال: نعم.

قال أبو محمد: لو كان مغلوباً لم يقل الزهري، بشما فعل

فصح أنه إنما قاله في متعدده.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن طاووس عن أبيه قال: لو أن رجلاً ذبح جدياً فقطع رأسه لم يكن بأكله بأس.

ومن طريق وكيع عن شعبة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري في بطة ضرب رجل عنقها بالسيف، فقال الحسن: لا بأس بأكلها.

ومن طريق وكيع أخبرنا الربيع بن صبيح عن الحسن، وعطاء قالاً جميعاً فيمن ذبح فأبان الرأس: فلا بأس بأكله.

هذا القعلي.

وقد صح عنه عليه السلام ما ذكرنا قبل من قوله «مَا أَهَرُ الدَّمِّ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ» وهذا هو الفتيا المبينة التي لا يحل تعذيبها، لا العمل الذي لم ينه عما سواه.

وقد ذكرنا في المسألة التي قبل هذه عن عمر بن الخطاب، وابن عباس الذكاة في الخلق واللينة، ولم يخصا بإحداهما حيواناً من حيوان بل هتف عمر بذلك جملاً ولا يعرف لهما مخالفة من الصحابة أصلاً. بل قد ذكرنا الرواية عن علي في إباحة أكل بعير ضرب عقه بالسيف ورأى ذلك ذكاةً وحيةً.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا وهب بن نافع أنه سمع عكرمة يحدث أن ابن عباس أمره أن ينبح جزوراً وهو محرم، والجزور البعير بلا خلاف.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: ذكر الله تعالى الذبح في القرآن، فإن ذبحت شيئاً بنحر أجزى عنك.

ومن طريق عماد بن المشي أخبرنا مؤمل بن إسماعيل، أخبرنا سفيان الثوري عن ابن جريج عن عطاء قال: الذبح من النحر، والنحر من الذبح.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن معمر عن الزهري، وقتادة، قالاً جميعاً: الإبل، والبقر إن شئت ذبحت وإن شئت نحر.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبيد عن مجاهد قال: كان الذبح فيهم، والنحر فيكم «فَنَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ»، «فَصَلِّ رَيْكُ وَأَنْحَرْ».

قال أبو محمد: قد ذكرنا قول الله تعالى: «إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ» وقوله النبي ﷺ: «مَا أَهَرُ الدَّمِّ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا» ولم يخص الله تعالى ذماً من نحر، ولا نحر من ذبح «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا».

ومن طريق مسلم أخبرنا يحيى بن يحيى أخبرنا أبو خيثمة - هو زهير بن معاوية - عن الأسود بن قيس حدثني «جندب بن سفيان قال شهدت الأضحية مع رسول الله ﷺ فقال مَنْ كَانَ ذَبَحَ أَضْيَئِهِ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ أَوْ نَصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ».

ومن طريق شعبه عن زيد اليامي عن الشعبي عن البراء بن عازب قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ أَوَّلَ مَا بُدِّئَ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرُ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ مَسْتَنًا وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ ذَلِكَ فَلَيْسَ هُوَ لِحِمِّ دَمِهِ لَأَهْلِهِ وَذَكَرَ الْحَيَّ».

ومن طريق أبي شيبة أخبرنا حفص - هو ابن غياث - عن ليث عن مجاهد فيمن ذبح فأبان الرأس، قال: كل - وروى أيضاً عن الضحاك.

ومن طريق سعيد بن منصور عن إسماعيل بن عباس حدثني عبد العزيز بن عبد الله عن الشعبي أنه قال في الذبح لا يقطع الرأس فإن قطع الرأس فلياكل: فهو لام عطاء، وطاوس، ومجاهد، والحسن، والنخعي، والشعبي، والزهري، والضحاك يبيزون أكل ما قطع رأسه في الذكاة - وبعضهم أكل ما لم يقطع أوداجه - وما ذبح من قفاه - وما ضربت عقه.

١٠٤٨ - مسألة: وكل ما جاز ذمّه جاز نحره، وكل ما جاز نحره جاز ذمّه: الإبل، والبقر، والغنم، والحيل، والدجاج، والعصافير، والحمام، وسائر كل ما يؤكل لحمه؛ فإن شئت فاذبح، وإن شئت فأنحر.

وهو قول أبي حنيفة، والثاقفي، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، وأبي ثور، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وبعض أصحابنا.

وقال مالك: الغنم، والطير، وذبح ولا تنحر، فإن نحر شيء منها لم يؤكل.

وأما الإبل فتنحر، فإن ذبح منها شيء لم يؤكل. وأما البقر فتذبح وتنحر - ولا نعلم له في هذا القول سلفاً من العلماء أصلاً، إلا رواية عن عطاء في البعير خاصة قد روي عنه خلافها.

واحتج بعضهم في ذلك بأن ذبح الجمل تعذيب له لطول عقه، وغلظ جلده.

قال علي: وهذه مكابرة للبيان، وما تعذيبه بالذبح إلا كتعذيبه بالنحر ولا فرق، وما جلده بأغلظ من جلده الثور، وما عقه بأطول من عقه الإبل وهو يرى الذبح في كل ذلك - وما تعذيب العصفور، والحمامة، والدجاجة بالنحر إلا كتعذيبها بالذبح ولا فرق. وأطرف شيء احتجاجهم في ذلك بقول الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُذَبَّحُوا بِقَرَّةٍ» وهم أول مخالف لذلك فيجوز فيها النحر.

وأما نحن فلا يلزمنا ما أمر الله به بني إسرائيل. فإن احتج بعضهم بأن النبي ﷺ «نَحَرَ الْإِبِلَ بِوَتَى» وَبَشَحَ الْكَبْشِينَ إِذْ ضَحَّى بِهِمَا.

قلنا: نعم، وهذا فعل لا أمر، وليس ذلك بمنع من غير

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بِالْمَيْمَنَةِ فَتَقَدَّمَ رَجُلَانِ فَتَحَرَّوْا وَظَنُّوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ نَحَرَ فَاسْتَرَى النَّبِيُّ ﷺ مِنْ كَأَنَّ نَحَرَ قَبْلَهُ أَنْ يُعِيدَ يَنْحَرُ آخَرَ وَلَا يَنْحَرُوا حَتَّى يَنْحَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

وَمِنْ طَرِيقٍ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنِي أَبُو حَيَّانٍ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ التَّمِيمِيُّ حَدَّثَنِي عَابَةُ بْنُ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: تَرَدَّى بَعِيرٌ فِي بئرٍ، فَكَانَ أَعْلَاهُ أَسْفَلُهُ، فَزَلَّ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَنْحَرَهُ، فَقَالَ ابْنُ عَمَرَ: أَجَزْ عَلَيْهِ وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَاجَاوَزَ عَلَيْهِ مِنْ شَاكِلَتِهِ فَاعْرَجَ قَطْعًا قَطْعًا فَاخَذَهُ مِنْهُ ابْنُ عَمَرَ عَشِيرًا بِدَرَاهِمِينَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ سِيَاهٍ سَمِعَ أَبَا رَاشِدٍ السَّعْمَانِيَّ قَالَ: كُنْتُ فِي مَنَاحِلَ لَأَهْلِي بِظَهْرِ الْكُوفَةِ أَرْعَاهَا فَتَرَدَّى بَعِيرٌ مِنْهَا فَتَحَرَّهَ مِنْ قَبْلِ شَاكِلَتِهِ، فَأَيَّتَ عَلِيًّا فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: أَهْدِ لِي عَجْزَهُ: الشَّالِكَةَ: الْخَاصِرَةَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ سِيَاهٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّ بَعِيرًا تَرَدَّى فِي بئرٍ فَصَارَ أَسْفَلُهُ أَعْلَاهُ، قَالَ: فَسَأَلْنَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: قَطِّعُوهُ أَعْضَاءً وَكُلُوهُ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ - هُوَ الثَّوْرِيُّ - عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَا أَعْجَزَكَ مِنَ الْبَهَائِمِ فَهِيَ تَمْتَلِكُ الصَّيْدَ. وَهُوَ أَيْضًا قَوْلُ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَعْرِفُ لَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَخْلَفٌ: ابْنُ مَسْعُودٍ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عَمَرَ، وَأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مَنصُورٍ بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ أَبِي الصَّحْحَى عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ قَالِحٍ تَرَدَّى فِي بئرٍ فَذَكَّيْنَا مِنْ قَبْلِ خَاصِرَتِهِ، فَقَالَ مَسْرُوقٌ: كُلُّوهُ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا حُرَيْثٌ عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: إِذَا خَشِيتَ أَنَّ يَمُوتَكَ ذَكَاتُهَا فَاضْرِبْ حَيْثُ أَدْرَكَتَ مِنْهَا.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا هِشَامُ الثَّمُتَوَائِيُّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ الْبَجَرِيِّ يَتَرَدَّى فِي الْبئرِ.

قَالَ: يَطْلُعُ حَيْثُ قَدَرُوا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَمِنْ طَرِيقٍ سَعِيدُ بْنُ مَنصُورٍ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ مَقْسَمٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: تَرَدَّى بَعِيرٌ فِي بئرٍ فَلَمْ يَجِدُوا لَهُ مَقْتَلًا فَسَلَّ الْأَسُودُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: ذَكَوَهُ مِنْ أَدْنَى مَقْتَلِهِ؛ فَعَمَلُوا فَاتَّخَذَ الْأَسُودُ مِنْهُ بِدَرَاهِمِينَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ الصَّحَّاحَ يَقُولُ فِي بَقَرَةٍ شَرِدَتْ: هِيَ تَمْتَلِكُ الصَّيْدَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٌ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بِالْمَيْمَنَةِ فَتَقَدَّمَ رَجُلَانِ فَتَحَرَّوْا وَظَنُّوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ نَحَرَ فَاسْتَرَى النَّبِيُّ ﷺ مِنْ كَأَنَّ نَحَرَ قَبْلَهُ أَنْ يُعِيدَ يَنْحَرُ آخَرَ وَلَا يَنْحَرُوا حَتَّى يَنْحَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

وَصَحَّحَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَمَرَ كَمَا أوردنا فِي كِتَابِ الْأَصْحَابِيِّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «كَانَ يَذْبَحُ وَيَنْحَرُ بِالْمُصَلَّى» فَاطْلُقْ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْأَصْحَابِيِّ وَالنَّحْرَ عُمُومًا وَفِيهَا الْإِبِلُ، وَالْبَقَرُ، وَالْغَنَمُ، وَلَمْ يَخْصُ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ يَنْحَرُ دُونَ ذَبْحٍ وَلَا يَذْبَحُ دُونَ غَيْرٍ، وَلَوْ كَانَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ لَا يَجُوزُ أَوْ يَكْرَهُ لَيَنَهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ «نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُرْسًا».

وَرَوَيْنَا عَنْهَا أَيْضًا ذَبْحًا قُرْسًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٠٤٩ - مسألة: وأما غير المتكمن منه فذاكاته أن يماتَ يَذْبَحُ أَوْ يَنْحَرُ حَيْثُ امْكُنَ مِنْهُ مِنْ خَاصِرَتِهِ أَوْ مِنْ عَجْزِهِ، أَوْ فَعْلُهُ، أَوْ ظَهْرِهِ، أَوْ بَطْنِهِ، أَوْ رَأْسِهِ، كَبَعِيرٍ، أَوْ شَاةٍ، أَوْ بَقَرَةٍ، أَوْ دَجَاجَةٍ، أَوْ طَائِرٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ: سَقَطَ فِي غُورٍ فَلَمْ يَسْتَطِعْ مَنْ حَلَقَهُ، وَلَا مَنْ لَبِثَهُ، فَإِنَّهُ يَطْلُعُ حَيْثُ امْكُنَ بِمَا يَجِبُ لَهُ مِنْهُ، ثُمَّ هُوَ حَلَالٌ أَكَلُهُ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا اسْتَعْصَى مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى اخْتِذِهِ؛ فَإِنَّ ذَكَاتَهُ كَذَكَاتِ الصَّيْدِ، ثُمَّ يُكُلُّ عَلَى مَا نَذَكَّرُ فِي كِتَابِ الصَّيْدِ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ، وَسَفْيَانِ الثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَاحِدٌ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُهُمْ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي سَفْيَانَ وَأَصْحَابَانَا.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَذَكَّى أَصْلًا إِلَّا فِي الْحَلْقِ وَاللَّيَّةِ.

وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَقَوْلُنَا هُوَ قَوْلُ السَّلَفِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَوِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ أَنَّ حِمَارًا وَحْشِيًّا اسْتَعْصَى عَلَى أَهْلِهِ فَضْرَبُوا عَقَبَهُ فَسَأَلَ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: تِلْكَ أَسْرَغُ الذَّكَاءِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، وَشُعْبَةُ

البعير هذا الأمر إلا وهو مفذ القاتل، وقد أذن عليه السلام في رميه بالنبل، والمعهود منها الموت بإصابتها وهذا إذن منه عليه السلام في ذكاتها بالرمي.

قَالَ عَلِيٌّ: وهما خير لو ظفروا بمثله لظفروا:

كما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن أبي العشر عن أبيه قلت يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا تَكُونُ الذَّكَاةُ إِلَّا فِي الْحَلِيِّ وَاللَّيْءِ؟ قَالَ: لَوْ طُعِنْتُ فِي فَخْذِي لَأَجَزْتُكَ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: أبو العشاء قيل: اسمه أسامة بن مالك بن قهطم، وقيل: عطارد بن برز وفي الصحيح الذي قدّمنا كفاية.

وهذا مما تركوا فيه ظاهر القرآن، والسنة، والصحاب، وجهور العلماء، والقياس، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٥٠ - مسألة: وما قطع من البيهية - وهي حية -

- أو قبل تمام تذكيته فإنها فهو ميتة لا يحل أكله، فإن حلت الذكاة بعد قطع ذلك الشيء أكلت البيهية ولم تكون تلك القطعة - وهذا ما لا خلاف فيه لأنها زالت البيهية - وهي حرام أكلها فلا تقع عليها ذكاة كانت بعد مفارقتها لما قطعت منه.

١٠٥١ - مسألة: وما قطع منها بعد تمام التذكية

وقبل موتها لم يحل أكله ما دامت البيهية حية فإذا ماتت حلت هي وحلت القطعة أيضاً لقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا﴾ فلم يبح الله تعالى أكل شيء منها إلا بعد وجوب الجنب - وهو في اللغة الموت - فإذا ماتت فالذكاة واقعة على جميعها إذ ذكيت، فالذي قطع منها مذكي فإذا حلت هي حلت أجزاؤها وبالله تعالى التوفيق.

ولا خلاف بين أحد في أن حكم البدن في ذلك حكم سائر ما يذكي، وقد ذكرنا قول عمر: أقرؤا الأنفس حتى ترهق، ولا خالف له في ذلك من الصحابة.

١٠٥٢ - مسألة: والتذكية من الذبج، والنحر،

والطعن، والضرب جائزة بكل شيء إذا قطع قطعة السكين أو نفذ نفاذ الرمح سواء في ذلك كل: العود المحدث، والحجر الحاد، والقصب الحاد وكل شيء حاشا إليه أخذت بغير حق، وحاشا السن، والظفر، وما عمل من سن، أو من ظفر منزوعين وإلا عظم خنزير، أو عظم حمار أهلي، أو عظم سبع من ذوات الأربع - أو الطير حاشا الضياع - أو عظم إنسان فلا يكون حلالاً ما ذبح أو نحر بشيء مما ذكرنا بل هو ميتة حرام. والتذكية جائزة بعظم الميتة ويكفي عظم حاشا ما ذكرنا، وهي جائزة بمدى الحبشة

وهو قول عطاء، وطاووس، والحسن، والحكم بن عتيبة، وإبراهيم النخعي، وحماد بن أبي سليمان. ولا تعلم للمالك في هذا سلفاً إلا قولاً عن ربيعة.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وقال قائلهم: إن كانت بمنزلة الصيد فابيحوا قتلها بالكلاب والجوارح، قلنا: نعم، إذا لم يقدر عليها بذلك فهي في ذلك كالصيد ولا فرق.

قَالَ عَلِيٌّ: وهم أصحاب قياس يزعمهم وقد أجمعوا على أن الصيد إذا قدر عليه فهو بمنزلة النعم والإنسيات في الذكاة، فهلا قالوا: إن النعم والإنسيات إذا لم يقدر عليها فمزيلها كمزيله الصيد، ولو صح قياس يوماً ما لكان هذا أصح قياس في العالم.

والعجب من قول مالك: إنسي لأراه عظيماً أن يعمد إلى رزق من رزق الله فيهرق من أجل كلبه ولغ فيه ولم يقل: هينا: إنني لأراه عظيماً أن يعمد إلى رزق من رزق الله فيضيع ويفسد لأجل أن لم يقدر على لبيته، ولا على حلقه؛ فلو عكس كلامه لأصاب؛ بل العظيم كل العظيم هو أن يقول رسول الله ﷺ: «إِذَا وَلَّغَ الْكَلْبُ فِي إِثَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيُرْقُهُ» فيقول قائل براهي: لا يراق، وأن ينهي النبي ﷺ عن إضاعة المال فيضيع البعير، والبقرة، والشاة، والدجاجة، ونحن قادرون على تذكيته من أجل عجزنا عن أن تكون التذكية في الحلي والبهيمة فهذا هو العظيم حقاً.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ فصَحَّ أن التذكية كيفما قدرنا لا تكلف منها ما ليس في وسعنا:

روينا من طريق البخاري أخبرنا موسى بن إسماعيل أخبرنا عوانة عن سعيد بن مسروق عن عباد بن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج قال: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ الْحَبِيرُ وَفِيهِ قَدْ بَعِرَ وَكَانَ فِي الْقَوْمِ خَيْلٌ يَمِيرُهُ فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ لِيْهِمُ الْبَهَائِمَ أَوْلَيْدَ كَأَوْلَيْدِ الْوَحْشِ فَمَا نَدُّ عَلَيْكُمْ مِنْهَا فَأَصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا».

ومن طريق مسلم أخبرنا ابن أبي عمير أخبرنا سفيان بن عيينة حدثني عمر بن سعيد بن مسروق عن أبيه عن عباد بن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج أنهم «كَانُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا بَعِيرًا بَعِرَ فَرَمَيْنَاهُ بِالنَّبْلِ حَتَّى وَغَضَنَاهُ» وذكر الحديث.

قَالَ عَلِيٌّ: الوهص الكسر والإسقاط إلى الأرض ولا يبلغ

وَمَا ذَكَاهُ الرَّغْمِيُّ، وَالْحَبَشِيُّ، وَكُلُّ مُسْلِمٍ فَهُوَ حَلَالٌ. فَلَوْ عَمِلَ مِنْ ضَرْبِ الْفِيلِ سَهْمًا، أَوْ رَمَحَ، أَوْ سَكَنَ: لَمْ يَحِلَّ أَكْلُ مَا ذَبَحَ أَوْ نَحَرَ بِهِ، لِأَنَّهُ سَنٌ. فَلَوْ عَمِلْتَ مِنْ سَائِرِ عِظَامِهِ هَذِهِ الْأَلَاتِ حُلَّ الذَّبْحِ، وَالنَّحْرِ، وَالرَّغْمِ بِهَا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ: التَّذَكِّيَةُ بِكُلِّ ذَلِكَ حَلَالٌ حَاشَا السَّنَ قَبْلَ أَنْ يَنْزَعَ مِنَ النَّفْسِ، وَحَاشَا الظَّفَرَ قَبْلَ أَنْ يَنْزَعَ مِنَ الْيَدِ، فَإِنَّهُ لَا يُوْكَلُ مَا ذَبَحَ بِهِمَا لِأَنَّهُ خَتَقَ لَا ذَبْحَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: كُلُّ مَا ذَكَى بِكُلِّ مَا ذَكَرْنَا فَحَلَالٌ أَكَلَهُ حَاشَا مَا ذَكَى بِشَيْءٍ مِنَ الْأَنْفَارِ كُلِّهَا، وَالْعِظَامِ كُلِّهَا، مَنْزُوعٌ كُلُّ ذَلِكَ أَوْ غَيْرِ مَنْزُوعٍ، فَلَا يُوْكَلُ.

وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ: التَّذَكِّيَةُ بِكُلِّ مَا ذَكَرْنَا فَحَلَالٌ أَكَلَهُ حَاشَا مَا ذَكَى بِشَيْءٍ مِنَ الْأَنْفَارِ كُلِّهَا، وَالْعِظَامِ كُلِّهَا، مَنْزُوعٌ كُلُّ ذَلِكَ أَوْ غَيْرِ مَنْزُوعٍ، فَلَا يُوْكَلُ.

وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ.

وَقَالَ أَبُو سَلِيمَانَ: تَقْضُو الشَّافِعِيُّ سِوَاءَ سِوَاءٍ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: لَا يُوْكَلُ مَا ذَبَحَ أَوْ نَحَرَ أَوْ رَمَى بِأَكَّةٍ مَخْذُودَةٍ بِغَيْرِ حَقٍّ.

فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ فَلَا تَعْلَمُهُ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُمَا وَلَا تَعْلَمُ لَهَا فِيهِ سَلَفًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَا حِجَّةَ أَصْلًا لَا مِنْ قُرْآنٍ، وَلَا مِنْ سُنَّةٍ، وَلَا مِنْ رِوَايَةٍ سَقِيمَةٍ، وَلَا مِنْ قِيَاسٍ؛ بَلْ هُوَ خِلَافُ السَّنَةِ عَلَى مَا نَوَّذَ بَعْدَ هَذَا إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فَسَقَطَ هَذَا الْقَوْلُ جَمْلَةً.

وَبَقِيَ قَوْلُنَا، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَاللَّيْثِ، وَأَبِي سَلِيمَانَ: فَوَجَدْنَا مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَفِيانَ الثَّوْرِيِّ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عِبَادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ بْنِ خَدِيجٍ عَنْ جَدِّهِ رَافِعٍ بْنِ خَدِيجٍ «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَأَقْرَبُ الْعُدُوِّ عَدَاً وَلَيْسَ مَعَنَا مَدَى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ لَيْسَ السَّنُ وَالظَّفَرُ، وَسَأَحْدَثُكَ.

أَمَّا السَّنُ فَعَظْمٌ.

وَأَمَّا الظَّفَرُ فَمَدَى الْحَيَّةِ.

وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي أَوَّلِ كَلَامِنَا فِي التَّذَكِّيَةِ بِإِسْنَادِهِ.

فَأَمَّا نَحْنُ فَتَعَلَّقْنَا بِنَهْيِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَمْ تَعُدَّهُ وَلَمْ نَحْرَمْ إِلَّا مَا ذَبَحَ أَوْ رَمَى بِسَنٍ أَوْ ظَفَرٍ فَقَطْ، وَلَمْ نَجْعَلِ الْعِظَمَةَ سَبَباً لِلْمَنْعِ مِنَ الذَّكَاءِ إِلَّا حَيْثُ جَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبَباً لِذَلِكَ، وَهُوَ السَّنُ، وَالظَّفَرُ فَقَطْ. وَإِنَّمَا مَنَعْنَا مِنَ التَّذَكِّيَةِ بِعِظَامِ الْخَنَازِيرِ، وَالْحَمَازِ الْأَهْلِيِّ، أَوْ سِبَاعِ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ، أَوْ الطَّيْرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْخَنَازِيرِ: «فَإِنَّهُ رَجَسٌ» وَلِقَوْلِهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَمَرِ الْأَهْلِيَّةِ فَإِنَّهَا رَجَسٌ فِيهِ كُلُّهَا رَجَسٌ، وَالرَّجَسُ وَاجِبُ اجْتِنَابِهِ، وَلَا يَجِلُّ إِسْكَائُهَا إِلَّا حَيْثُ أَبَاحَهَا نَصٌّ، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا مَلَكَهَا وَرَكِبَهَا وَاسْتَعْدَاهَا وَيَبْعُهَا وَابْتِاعَهَا يَعْنِي الْحَمَرُ فَقَطْ. وَمَنَعْنَا مِنَ التَّذَكِّيَةِ بِعِظَامِ سِبَاعِ

وَأَمَّا عَظْمُ الْإِنْسَانِ فَلَا نَمُورَاتِهِ فَرَضَ كَافِرًا كَانَ أَوْ مُؤْمِنًا. وَاجْتَنَبْنَا التَّذَكِّيَةَ بِعِظَامِ اللَّيْثَةِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا حَرَّمَ مِنَ اللَّيْثَةِ أَكْلُهَا» وَحَرَّمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَبْعُهَا وَالدَّهْنَ بِشَحْمِهَا، فَلَا يَحْرُمُ مِنَ الْمَيْتَةِ شَيْءٌ إِلَّا ذَلِكَ وَلَا مَزِيدَ.

وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُنَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «فَإِنَّهُ عَظْمٌ» فَجَعَلُوا الْعِظَمَةَ عِلَّةً لِلْمَنْعِ مِنَ التَّذَكِّيَةِ حَيْثُ كَانَ الْعَظْمُ أَوْ أَيُّ عَظْمٍ كَانَ:

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّهُ تَعَدُّ لِحُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَحُدُودِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَوْ أَرَادَ ذَلِكَ لَمَا عَجَزَ عَنْ أَنْ يَقُولَ: لَيْسَ الْعَظْمُ وَالظَّفَرُ، وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ أَوْتِيَ جَوَامِعُ الْكَلِمِ وَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْيَأْنِ. فَلَوْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرَادَ تَحْرِيمَ الذَّكَاءِ بِالْعِظَمِ لَمَا تَرَكَ أَنْ يَقُولَهُ وَلَا اسْتَعْمَلَ التَّحْلِيْقَ وَالْإِكْتِنَاءَ بِلَا مَعْنَى فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى ذِكْرِ السَّنِ، فَبِذَا هُوَ التَّلْيِيسُ وَالْإِسْكَالُ لَا الْبَيَانُ، وَنَحْنُ وَهُمْ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَكَمَ بِأَنْ الْمَنْعُ مِنَ التَّذَكِّيَةِ بِالسَّنِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَجْلِ كَوْنِهِ عَظْمًا، وَنَحْنُ مُوَقِنُونَ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ أَرَادَ كُلَّ عَظْمٍ لَمَا سَكَتَ عَنْ ذَلِكَ فَقَدْ زَادُوا فِي حُكْمِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا لَمْ يَحْكَمْ بِهِ.

وَأَيْضًا فَقَدْ تَنَاقَضُوا فِي هَذَا الْخَبَرِ نَفْسِهِ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَعَلَ السَّبَبَ فِي مَنْعِ التَّذَكِّيَةِ بِالظَّفَرِ إِنَّمَا هُوَ كَوْنُهُ مَدَى الْحَبَشَةِ فَيَلْزِمُهُمْ أَنْ يَطْرُدُوا أَصْلَهُمْ فَيَمْنَعُوا التَّذَكِّيَةَ بِمَدَى الْحَبَشَةِ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ كَانَتْ وَإِلَّا فَقَدْ تَنَاقَضُوا فَإِنْ ادَّعَا هَهُنَا إِجْمَاعًا كَانُوا كَاذِبِينَ قَاتِلِينَ مَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَرِهَ ذَبِيحَةَ الرَّغْمِيِّ.

وَأَمَّا نَحْنُ فَلَا نَجْعَلُ كَوْنَ مَا يَذَكِّي بِهِ مِنْ مَدَى الْحَبَشَةِ سَبَباً لِتَحْرِيمِ أَكْلِهِ إِلَّا فِي الظَّفَرِ وَحَدَّهُ، حَيْثُ جَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا نَجْعَلُ الْعِظَمَةَ سَبَباً لِتَحْرِيمِ أَكْلِ مَا ذَكَى بِهَا هَبِي فِيهِ إِلَّا فِي السَّنِ وَحَدَّهُ، حَيْثُ جَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَالْوَضُوحِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَدْ رَوَى نَحْنُ قَوْلَهُمْ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْمُغِيرَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: يَذْبَحُ بِكُلِّ شَيْءٍ غَيْرِ أَرْبَعَةِ السَّنِ،

والظفر، والعظم، والقرن.

ومن طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن قال: كل ما فرى الأوداج وأهراق الدّم، إلا الظفر، والنّاب، والعظم.

وروي نحو قولنا عن بعض السلف أيضاً:

كما روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو معاوية أخبرنا الأعمش عن إبراهيم قال: ما فرى الأوداج فكل إلا الحنّ، والظفر.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا خديج بن معاوية عن أبي إسحاق السبيعي قال: كان يكره النّاب والظفر.

قال أبو محمد: وخالف الحنفية، والمالكية هذه السنة بأرائهم، وليس في العجب أعجب من إخراجهم العلل الكاذبة الفاسدة للفتنة: من مثل تعليل الرّبا بالأخار والأكل، وتعليل مقدار الصّدق بأنّه عوض ما يستباح به العضو، وسائر تلك العلل السخيفة الباردة المكذوبة، ثم يأتون إلى ما جعله النبي ﷺ سبباً لتحريم أكل ما ذكّي به بقوله فإنّه عظم وإنه مدى الحبشة ولا يعللون بهما بل يجعلونه لغواً من الكلام ويخرجون من أنفسهم علّة كاذبة سخيفة وهي الحنّ. ونسألهم عن أطال ظفّره جداً وشحذه ورفقه حتّى ذبح به عصفوراً صغيراً فبرئ كما تبرئ السكّين أيكل أم لا.

فإن قالوا: لا، تركوا عنّهم في الحنّ.

وإن قالوا: يؤكل، تركوا قولهم في الظفر المتزوع.

فإن ذكروا:

ما روينا عن شعبة عن سماك بن حرب عن مري بن قطري عن عدي بن حاتم عن النبي ﷺ قال: «أُتِيَ الدّم يساً شيتاً وأذكر اسم الله».

قلنا: هذا خبر ساقط، لأنّه عن سماك بن حرب وهو يقبل التلقين عن مري بن قطري - وهو مجهول - ثم لو صح لكان خبر رافع بن خديج زائداً عليه تخصيصاً يلزم إضاقة إليه ولا بدّ ليعتدل الخبرين معاً.

فإن ذكروا ما روينا من طريق معمر بن عوف عن أبي رجاء العطاردي قال: سألت ابن عباس عن أرنب ذبحناه بظفري، فقال: لا نأكلها فإنّها المنخضة، وفي بعض الروايات إنّما قتلناها خنقاً، فلا حجة لهم فيه لوجهين.

أحدهما: إنّ لا حجة فيمن دون رسول الله ﷺ.

والثاني: أنّه حجة عليهم وخلاف قولهم؛ لأن ابن عباس لم يشترطه متزوعاً من غير متزوع.

وأما من أكل ما ذبح أو غر أو رمى باله ماخوذة بغير حق فلقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ وقول رسول الله ﷺ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

ولا شك في أنّ ما ذبح أو غر أو رمى باله ماخوذة بغير حق، فبالباطل تؤكل ذلك منه، وإذا هو كذلك يبقين فبالباطل يؤكل، وهذا حرام بالنص.

وأيضاً فإن الذكاة فعل مفترض سامور به طاعة لله عز وجل، واستعمال الماخوذة بغير حق في الذبح، والنحر، والرمي: فعل محرّم معصية لله تعالى. هذان قولان متيقنان بلا خلاف، فإذا هو كذلك فمن الباطل البحث، والكذب الظاهر أنّ تنوب المعصية عن الطاعة وإن يكون من عصي الله تعالى ولم يفعل ما أمر به مؤدياً لما أمر به، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٥٣- مسألة: وما شرد وخزق ولم ينفذ نفاذاً

السكّين، والسهم: لم يحل أكل ما قتل به.

وكذلك ما ذبح بمشار، أو بمنجل لقول رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَاحْشُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَاحْشُوا الذَّبْحَ، وَلْيُجِدْ أَحَدُكُمْ شَفَرَتَهُ وَلْيُشْرِحْ ذَبْحَتَهُ».

فالشرذ والذبح بشيء مفسر لم يذبح كما أمر ولا ذكى كما أمر، فهي ميتة والعجب من منعهم الأكل ههنا، لأنّه لم يذك كما أمر ولم يذبح بل باله نهى عنها، ثم يميزون أكل ما غر أو ذبح باله منهي عنها ماخوذة بغير حق - ولا فرق بين ذلك أصلاً، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٥٤- مسألة: ولا يجوز التذكية باله ذهباً أو

مذهباً أصلاً للرجال، فإن فعل الرجل فهو حرام على الرجال والنساء.

فإن ذكّت بها امرأة فهو حلال للرجال وللنساء، لتحريم النبي ﷺ الذهب على ذكور أمته وإباحته إياه لآناتها. فمن ذكى من الرجال باله ذهباً أو مذهباً فقد استعمل آلة محرمة عليه استعمالها فلم يذك كما أمر - والمرأة بخلاف ذلك.

١٠٥٥- مسألة: التذكية باله فضة حلال، لأنّه لم ينه

إلا عن آتيها فقط، وليس السكّين، والرمح، والسهم، ولا السيّف: آتية.

إباحة ذلك عن التَّعَمُّيِّ، والشَّعْبِيِّ، والقاسمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، والحسنِ البصريِّ إباحة أكلها.

قال أبو محمد: لا يعرف لابنِ عباسٍ في ذبيحة الأكلِفِ مخالَفٌ من الصحابة، ولا لابنِ عمرٍ في ذبيحة الأبق - وما ذبح لغير القبلة خالف من الصحابة رضي الله عنهم - وقد خالفوهما.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبدُ الوهابِ بنُ عبد الجبِّدِ التَّقْفِيُّ عن أيوبَ السخيتاني عن محمد بن سيرين أنه كان إذا سئل عن ذبيحة المراء، والصَّيِّ، لا يقول فيها شيئاً. **وعن** عكرمة، وقادة يذبح الجنب إذا توضأ.

وعن الحسن يغسل وجهه وذراعيه ويذبح - وأجازها إبراهيم، وعطاء، والحكم يغير شرط.

قال أبو محمد: لو كان استباق القبلة من شروط التذكية لما أغفل الله تعالى بيانه.

وكذلك سائر ما ذكر قبل، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٥٩- مسألة: وكل ما ذبح، أو نحره يهودي، أو نصراني، أو مجوسي - نساوهم، أو رجأهم: فهو حلالٌ لئنا، وشحرهما حلالٌ لنا إذا ذكروا اسمَ الله تعالى عليه.

ولو نحَرَ اليهودي بغيرِ أَرْنَأٍ حلَّ أكله، ولا نبالي ما حرَّم عليهم في التَّوراة وما لم يحرم.

وقال مالك: لا يحلُّ أكلُ شحرم ما ذبحه اليهودي، ولا ما ذبحوه ممَّا لا يستحلونه - وهذا قولٌ في غاية الفساد، لأنَّه خلافُ القرآن، والسُّنَنِ، والمقول.

أما القرآنُ فإنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَعَطَّامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَعَطَّامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ﴾.

وقد اتفقنا على أنَّ المراد بذلك ما ذكَّوه، لا ما أكلوه، لأنَّهم ياكلون الخنزير، والميتة، والدَّم، ولا يحلُّ لنا شيءٌ من ذلك بإجماعٍ منهم وممَّا، فأذا ذلك كذلك فلم يشترط الله تعالى ما أكلوه ممَّا لم ياكلوه ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

وأما القرآن، والإجماع: فقد جاء القرآن، وصحَّ الإجماع بأنَّ دين الإسلام نسخ كلِّ دين كان قبله، وأنَّ من التزم ما جاء به التَّوراة أو الإنجيل، ولم يتبع القرآن فإنه كافر مشرك، غير مقبول منه، فإذا ذلك كذلك فقد أبطل الله تعالى كلَّ شريعة كانت في التَّوراة، والإنجيل، وسائر الملل، وافترض على الجن، والإنس: شرائع الإسلام، فلا حرامَ إلا ما حرَّم فيه، ولا حلالَ إلا ما حلَّ

١٠٥٦- مسألة: فمن لم يجد إلا سناً أو ظفراً، أو عظمٍ سبيع، أو طائر، أو ذي أربع أو خنزير، أو حمار، أو إنسان، أو ذئب، وخشي موت الحيوان لم يحلَّ له أن يأكل ما ذكَّى بشيءٍ من ذلك، لأنَّه لا يكون ذكاً بشيءٍ من هذا كله أصلاً، فهو عادَمٌ ما يذكي به، وليس مضياً له، لأنَّه لم يجد ما يجوز أن يذكي به، فذلك الحيوان غير مذكَّى أصلاً.

١٠٥٧- مسألة: فمن لم يجد إلا آلة مفضوعة، أو مأخوذة بغير حقٍ وخشي الموت على حيوانه ذكَّاه بها وحلَّ له أكله لقول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ فحرامٌ على صاحب الآلة منعه منها إذا خشي ضياع ماله بموته جيفة، فإذا هو حرامٌ على صاحبها منعه منها، ففرض على صاحب الحيوان أخذها والتذكية بها فهو مطيعٌ بذلك أحبَّ صاحب الآلة أو كره، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٥٨- مسألة: وتذكية المراء الحائض وغير الحائض، والزَّنجي، والأكلِف، والأخرس، والفاسق، والجنب، والأبق، وما ذبح أو نحَرَ لغير القبلة عمداً، أو غير عمدٍ: جائزٌ أكلها إذا ذكَّوا وسَمَّوا على حسب طاعتهم، بالإشارة من الأخرس، ويسمَّى الأعجمي بلغته لقول الله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ فخطب كلُّ مسلمٍ ومسلمة.

وقال تعالى: ﴿لَا يَكْفُلُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا دُسْعَهَا﴾ فلم يكفلوا من التسمية إلا ما قدروا عليه.

وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبي سليمان، وفي كل ما ذكروا خلافٌ - وقد ذكرنا منع طاووس من أكل ذبيحة الزَّنجي.

روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو أسامة عن سعيده - هو ابن أبي عروبة - عن قادة عن حيان عن جابر - هو ابن زب - عن ابن عباس قال: الأكلِف لا تؤكلُ له ذبيحة، ولا تقبلُ له صلاة، ولا تجوزُ له شهادة - وأجاز ذبيحته الحسن، وحَّدَّ بنُ أبي سليمان.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبدُ الله بن موسى عن صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر أنه كره أكلها - يعني ذبيحة الأبق - وأجازها سعيد بن المسيَّب.

ومن طريق علي الرِّزَّاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر أنه كان يكره أن يأكل ذبيحة لغير القبلة.

وصحَّ عن ابن سيرين، وجابر بن زبيل مثل هذا، وصحَّتْ

وقد رَوَيْنَا عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَلِيِّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَبِي الْبَرَدَاءِ، وَعَبِيدَ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، وَابْنَ عَبَّاسٍ، وَالْعِرَاضِ بْنِ سَارِيَةَ، وَأَبِي أَمَامَةَ، وَعَبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ، وَابْنَ عَمَرَ: إِذَا مَا ذُبحَ أَهْلُ الْكِتَابِ دُونَ أَشْرَاطِ مَا يَسْتَحِلُّونَهُ تَمَّا لَا يَسْتَحِلُّونَهُ.

وكذلك عن جمهور التابعين كبارهم النخعي، وجبير بن نفير، وأبي مسلم الخولاني، وضمرة بن حبيب، والقاسم بن غمرة، ومكحول، وسعيد بن المسيب، ومجاهد، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، والحسن، وابن سيرين، والحارث العكلي، وعطاء، والشَّعْبِي، وعبد بن علي بن الحسين، وطاوس، وعمرو بن الأسود، وحماد بن أبي سليمان، وغيرهم، لم نجد عن أحدٍ منهم هذا القول إلا عن قتادة - ثم عن مالك، وعبيد الله بن الحسن.

وهذا مما خالفوا فيه طائفة من الصحابة لا يخالف لهم منهم وخالفوا فيه جمهور العلماء.

وقولنا هو قول سفيان الثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، وأبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان، وأحمد، وإسحاق، وأصحابهم.

وأما الجوس: فقد ذكرنا في كتاب الجهاد أنهم أهل كتاب فحكمهم حكم أهل الكتاب في كل ذلك:

فإن ذكرنا: ما رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ قَيْسِ بْنِ مَسْلَمٍ الْجَلْبَلِي عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَجُوسٍ مِنْ أَهْلِ هَجَرَ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَمَنْ أَسْلَمَ قُبِلَ مِنْهُ وَمَنْ لَمْ يُسْلِمْ ضُرِبَتْ عَلَيْهِ الْجَزْيَةُ وَلَا تُؤْكَلُ لَهُمْ ذَبِيحَةٌ وَلَا تُنْكَحُ بَنَاتُهُمْ أَهْلًا فَبُذِلَ مُرْسَلٌ وَلَا حُجَّةٌ فِي مُرْسَلٍ.

أخبرنا حماد أخبرنا عبد الله بن محمد الباجي أخبرنا أحمد بن مسلم أخبرنا أبو ثور إبراهيم بن خالد أخبرنا عبد الوهاب عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن رجل مريض أمر مجوسي أن يذبح ويسمي، ففعل ذلك، فقال سعيد بن المسيب: لا بأس بذلك.

وهو قول قتادة، وأبي ثور.

قال أبو حمزة: لم يفسخ الله تعالى في أخذ الجزية من غير كتابي، وأخذها النبي ﷺ من الجوس وما كان ليخالف أمر ربه تعالى.

فإن ذكرنا قول الله تعالى: «أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَتَرَأَوْا كِتَابًا عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ عِرْصَتِهِمْ لَغَافِلِينَ».

فيه، ولا فرض إلا ما فرض فيه - ومن قال في شيء من الدين خلاف هذا فهو كافر بلا خلاف من أحد من الأئمة.

وأما السنة: فقد ذكرنا في كتاب الجهاد من كتابنا هذا من حديث جراب الشَّحْمِ الماخوذ في خير فلم يمنع النبي ﷺ من أكله، بل إبقاه لمن وقع له من المسلمين.

ورَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ حَمِيدِ بْنِ هِلَالٍ الْعَدَوِيُّ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ يَقُولُ «لَنِي جَرَابٌ مِنْ شَحْمٍ يَوْمَ خَيْرٍ فَأَخَذْتُهُ وَتَزَوَّدْتُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ لَكَ».

والخبر المشهور من طريق شعبة عن هشام بن زيد عن أنس بن مالك «أَنَّ يَهُودِيَّةً أَهَذَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شاةً مَسْمُومَةً فَأَكَلَ مِنْهَا» ولم يحرم عليه السلام منها لا شحم بطنها ولا غيره.

وأما المعقول: فمن المبالى الباطل أن تقع الذكاة على بعض شحم الشاة دون بعض، وما تعلم لقولهم ههنا حجة أصلا، لا من قرآن، ولا من سنة صحيحة، ولا رواية سقيمة، ولا قياس.

والعجب أنهم يسمعون الله تعالى يقول: «وَمَطَّأَكُم جِلْدُكُمْ» ومن طعنانا الشَّحْمَ، والجمل، وسائر ما يحرمونه أو حرّمه الله تعالى عليهم على لسان موسى، ثم نسخه وابطله وأحلّه على لسان عيسى وعصاه عليهما السلام بقوله تعالى عن عيسى «وَأَحِلْ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ».

ويقوله تعالى عن محمد ﷺ: «النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ الَّذِي تَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عَنْهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَجْعَلُ لَهُمُ الطَّيَّابَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ».

ويقوله تعالى: «وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ» ثم يصرون على تحريم ما يحرمونه مما هم مقررّون بأنه حلال لهم ويسألون عن الشَّحْمِ والجمل أحلال هما اليوم لليهود أم هما حرام عليهم إلى اليوم.

فإن قالوا: بل هو حرام عليهم إلى اليوم كفروا، بلا مبرر؛ إذ قالوا: إن ذلك لم ينسخه الله تعالى.

وإن قالوا: بل هما حلال صدقوا ولزمهم ترك قولهم الفاسد في ذلك. ونسألهم عن يهودي مستخفٍ يذبحه يأكل الشَّحْمَ فذبح شاة. أجعل لنا أكل شحمها لاستحلال ذابحها له أم يحرم علينا تحفيقا في اتباع دين اليهود دين الكفر ودين الضلال، ولا بدّ من أحدهما، وكلاهما خطئة خسف. ويلزمهم أن لا يستحلوا أكل ما ذبحه يهودي يوم سبت ولا أكل حيتان صادها يهودي يوم سبت، وهذا مما تناقضوا فيه.

قلنا: إِنْما قالَ اللهُ تعالى هذا بنصِّ الآيةِ نهيًا عن هذا القولِ لا تصحيحًا لَهُ.

وقد قالَ تعالى: ﴿وَرَسُولًا لِّمَن تَقْصُصُهُمْ عَلَيْكَ﴾.

١٠٦٠ - مسألة: ولا يحلُّ أكلُ ما ذكاه غيرُ اليهودي، والنَّصراني، والمجوسي، ولا ما ذكاه مرتدُّ إلى دينِ كتابيٍّ أو غيرِ كتابيٍّ، ولا ما ذكاه من انتقلَ من دينِ كتابيٍّ إلى دينِ كتابيٍّ، ولا ما ذكاه من دخلَ في دينِ كتابيٍّ بعدَ مبعثِ النبي ﷺ لأنَّ الله تعالى لم يبيحْ لنا إلا ما ذكَّيْناه أو ذكاه الكتابيُّ كما قدَّمنا.

وكلُّ من ذكَّرنا ليسَ كتابيًّا لأنَّ كلَّ من كانَ على ظهْرِ الأرض من غيرِ أهلِ الكتابِ ففرضُ عليهم أن يرجعوا إلى الإسلامِ إذ بعثَ اللهُ تعالى محمدًا ﷺ به، أو القتلُ فدخلوه في دينِ كتابيٍّ غيرِ مقبولٍ منه ولا هو من الذين أمرَ اللهُ تعالى بإكلِ ذبائحهم، والمرادُ مِنَّا إليهم كذلك، والخارجُ من دينِ كتابيٍّ إلى دينِ كتابيٍّ كذلك، لأنَّه إِنْما تَنَزَّهَ وحَرَّمَ قتلَه بالَّذينَ الَّذي كانَ أبأوه عليه، فخروجه إلى غيره نقضٌ للذِّكْرِ لا يقرُّ على ذلك.. وهذا كله قولُ الشافعي، وأبي سليمان، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٦١ - مسألة: ومن ذبح وهو مسكرا أو في جنونه لم يحلَّ أكله، لأنهما غيرُ غاططين في حالِ ذهابِ عقولهما بقولِ الله تعالى: ﴿إِذَا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ فإن ذكَّيا بعدَ الصَّحْوِ والإفاقة حلَّ أكله، لأنهما غاطبانِ كسائرِ المسلمين، وبالله تعالى التوفيق..

١٠٦٢ - مسألة: وما ذبحه أو غره من لم يبلغْ لم يحلَّ أكله، لأنَّه غيرُ غاطبٍ بقولِ الله تعالى: ﴿إِذَا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾. وقد أخبرَ رسولُ اللهِ ﷺ أن الصَّبيَّ مرفوعٌ عنه القلمُ حتَّى يبلغَ.

روينا من طريقِ ابنِ أبي شيبة أخبرنا عبدُ الوهاب بنُ عبد الجليل التَّقفي عن أيوبَ السَّخْتياني عن محمد بنِ سيرين أنه كانَ إذا سئلَ عن ذبيحةِ المرأة، والصَّبي، لا يقولُ فيها شيئًا. وبلغَ منها يقولُ أبو سليمان، وأصحابنا. وإباحها: التَّخعي؛ والشَّعي، والحسن، وعطاء، وطاوس، ومجاهد.

قالَ أبو محمدٍ: قد وافقونا أن تكاحه لوليتيه، وتكاحه، وبيعَه، وإتباعَه، وتوكيلَه: لا يجوزُ، وأنَّه لا تلزمه صلاة، ولا صوم، ولا حجٌّ، لأنَّه غيرُ غاطبٍ بذلك ولا يجزي حجه عن غيره فمن أين أجازوا ذبيحته؟

١٠٦٣ - مسألة: وكلُّ حيوانٍ بينَ اثنين فصاعداً

فذكاه أحدهما بغيرِ إذنِ الآخر، فهو ميتةٌ لا يحلُّ أكله، ويضمنُ لشريكه مثلَ حصَّته مشاعاً في حيوانٍ مثله، فإن لم يوجد أصلاً فقيمتَه، إلا أن يرى به موتاً أو تعظمَ مؤنته فيضيق، فله تذكيتُه حيثنَّ، وهو حلالٌ لما ذكرنا من تحريمِ الله تعالى أكلِ أموالنا بالباطل. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ فهو متعدُّ في ذبحه متاعٌ غيره، فإن كانَ ذلكَ صلاحاً جازٍ كما قلنا قولَ الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ ولهي النَّسيءُ مِنْهُ عن إضاعة المال.

وهو قولُ أبي سليمان، وأصحابنا.

١٠٦٤ - مسألة: ومن أمرَ أهله، أو وكيله، أو خادمه بتذكية ما شاموا من حيوانه، أو ما احتاجوا إليه في حضرته، أو مغيبه جاز ذلك، وهي ذكاةٌ صحيحةٌ لأنَّه ياذنه كان ذلك، ولم يتعدَّ المذكي حيثنَّ - وله ذلك في مالِ نفسه، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٦٥ - مسألة: ولا يحلُّ كسرُ فقا الذبيحة حتَّى تموت فإن فعلَ بعدَ عامِ الذكاة فقد عصى ولم يجرمَ أكلها بذلك، لأنَّه لم يرخ ذبيحته، إذ كسرَ عظمها، ولم يجرمَ أكلها، لأنَّه إذا غُت ذكاتها فقد حلَّ أكلها بذلك إذا ماتت.

١٠٦٦ - مسألة: وكلُّ ما غابَ عَنَّا مَما ذكاه مسلمٌ فاسق، أو جاهل، أو كتابيٌّ فحلَّ أكله:

لما روينا من طريقِ البحاري أخبرنا محمد بنُ عبد الله هو أبو ثابت المدني - أخبرنا أسامة بنُ حفص عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن قوماً قالوا للنبي ﷺ إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندرى أذكَّروا اسمَ اللهِ عليه أم لا، فقالَ عليه السلام: سَمَوْا اللهُ أنتم وكَلُوا، قالَت عائشة: وكانوا حَبِيبِي عَهْدٍ بِكَفَرٍ.

فإن قالوا: وقد روينا هذا الخبرَ من طريقِ سفيان بن عيينة، وفيه أنه عليه السلام قال: «اجتهدوا إيمانهم وكَلُوا». قلنا: نعم.

روينا من طريقِ سفيان بن هشام بن عروة عن أبيه أن رسولَ اللهِ ﷺ فهذا مرسلٌ، والمرسل لا تقومُ به حجة، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٦٧ - مسألة: وكلُّ ما تردَّى أو اصابه سبعٌ أو نطحه ناطح، أو انخفق فاشترى دماغه، أو انقضى مصراؤه، أو انقطع

إسماعيل، وما نعلم للقول الآخر حجة أصلاً ولا متعلّقاً.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا حجاج عن الشعبي عن الخارث عن عليّ قال: إذا وجد الموقوذة، والمتردية، والنطيحة، وما أصاب السبع: فوجدت تحريك يدر أو رجل فذكها وكل.

قال هشيم: وأخبرنا حصين هو ابن عبد الرحمن - أن ابن أخي مسروق سأل ابن عمر عن صيد المناجل، فقال: إنه بين منه الشيء وهو حيّ فقال ابن عمر: أمّا ما أبان منه وهو حيّ فلا تأكل - وكل ما سوى ذلك.

وأما من قال: ينظر من أيّ الأمرين مات قبل - فقول فاسد، لأنّه لا يقدر فيه على برهان من قرآن، ولا من سنّة، ونسأله عمّن ذبح، أو نحر كما أمر الله تعالى، ثم رمى رام حجراً، وشدخ رأس الذبيحة، أو النحيق، بعد تمام الذكاة فماتت للوقت؟ أتوكّل أم لا؟ فمن قولهم: نعم، فصح أن المراعى إنّما هو ما جاء به النصّ ثمّا ذكي، ثم لا يبالي بما مات آمن الذكاة أم من غيرها؟ لأن الله تعالى لم يشترط لنا ذلك ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

ومن الباطل أن يلزمنا الله تعالى حكماً، ولا يبيّنه علينا.

لغاعه، أو انتشرت حسوته فأدرك وفيه شيء من الحياة فذبح أو نحر: حلّ أكله، وإنما حرّم تعالى ما مات من كلّ ذلك. برهانه: قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ﴾ فاستثنى من ذلك كلّ ما أدركت ذكاته، ولا يبالي من أيّهما مات قبل، لأن الله تعالى لم يشترط ذلك بل إباح ما ذكينا قبل الموت، فلزم قطع السبع حلقها غرث وحلّ أكلها، ولو بقي في الحلق موضع يذبح فيه ذبحت وحلّ أكلها.

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي ذؤيب عن محمد بن يحيى بن حبان عن أبي مسرة مولى عقيل بن أبي طالب أنّه وجد شاة لهم تموت فذبحها فتحركت فسالت زيد بن ثابت، فقال: إن الميتة لا تتحرك، فسالت أبا هريرة، فقال: كلها إذا طرفت عينها، أو تحركت قائمة من قوائمها.

ومن طريق ابن جريج عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب قال: إذا ضربت برجلها أو ذنبها أو طرفت بعينها فهي ذكي.

ومن طريق سفيان بن عيينة عن الركين بن الربيع عن أبي طلحة الأسدي قال: عدا الذئب على شاة فقرى بطنها فسقط منه شيء إلى الأرض، فسالت ابن عباس، فقال: انظر ما سقط منها إلى الأرض فلا تأكله، وأمره أن يذكيها فيأكلها.

ومن طريق محمد بن المنثري أخبرنا عبد الله بن داود الحريزي عن أبي شهاب هو موسى بن رافع - عن النعمان بن عليّ قال: رأى سعيد بن جبير في دارنا نعامة تركض برجلها، فقال: ما هذو. قلنا: وقيد وقعت في بر، فقال: ذكوها، فإنّ الوقيد ما مات في وقده.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا محمد بن عبيد أخبرنا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة في قول الله تعالى: ﴿وَالْمُتَحَفِّفَةُ﴾ قال: هي التي تموت في خناقها. ﴿وَالْمَوْفُوذَةُ﴾ التي توقد وتموت. ﴿وَالْمُتَرَدِّةُ﴾ التي تردى وتموت. ﴿وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ﴾ من هذا كلّها، فإذا وجدتها تطرف عينها، أو تحرك أذنّها من هذا كلّها: متخففة أو موقوذة، أو متردية، أو ما أكل السبع، أو نطيحة فهي لك حلال إذا ذكيتها.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن الركين بن الربيع عن أبي طلحة الأسدي أنّه سمع ابن عباس سئل عن شاة بقر الذئب بطنها فوضع قصبها إلى الأرض، ثم ذبحت، فقال ابن عباس: ما سقط، من قصبها إلى الأرض فلا تأكله، فإنّه ميتة، وكل ما بقي - ولا يعرف لمن ذكرنا مخالف من الصحابة - وهي رواية ابن وهب عن مالك - ونه يأخذ

٢٩ - كِتَابُ الصَّيْدِ

١٠٦٨ - مسألة: ما شرّد فلم يقدر عليه من حيوان

البرّ كلّ - وحشيّه وانيسه - لا نحاش شيئا، لا طائرا ولا ذا أربع
نحاشه بلّ فإذ ذكاته أن يرمى بما يعمل عمل الرّمح، أو عمل
السهم، أو عمل السيف، أو عمل السكين حاشا ما ذكرنا أنه لا
تحل الذكبة به، فإن أصيب بذلك، فمات قبل أن تدرك ذكاته
فأكله حلال، فإن أدرك حيّا إلا أنه في سبيل الموت السريع فإن
ذبح، أو حرّ فحسّن، وإلا فلا بأس بأكليه، وإن كان لا يموت
سرعا لم يحل أكله إلا بذبح أو نحو، أو بأن يرسل عليه سبع من
سباع الطير، أو ذوات الأربع، لا ذكاة له إلا بأحد هذين
الوجهين:

لما روينا من طريق شعبة عن عبد الله بن أبي السّفر عن
الشّعبي عن عدي بن حاتم قال: «سألت رسول الله ﷺ عن
المغراض، فقال: إذا أصاب يده فكلّ وإذا أصاب بغيره فقتل
فإنه ويقدّ فلا تأكله».

ومن طريق مسلم أخبرنا إسحاق بن إبراهيم هو ابن
راهويه - أنا جرير بن عبد الحميد - عن منصور هو ابن
المعتمر - عن إبراهيم النخعي عن همام بن الحارث عن عدي بن
حاتم أن رسول الله ﷺ قال له: «إذا رميت بالمغراض فخرق
فكلّه، وإن أصاب بغيره فلا تأكله».

وقد اختلف الناس في هذا:

كما روينا عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن
سعيد بن المسيّب عن عمار بن ياسر قال: إذا رميت بالحجر أو
البنّقة ثم ذكرت اسم الله فكلّ.

ورويّا أيضا عن سلمان الفارسي.

وهو قول أبي الدرداء، وفضالة بن عبيد، وابن عمر.

ومن طريق سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن حرمة عن
سعيد بن المسيّب قال: كلّ وحشيّة قتلها بحجر، أو بحشيش، أو
ببنّقة فكلها وإذا رميت فنبئت أن تسمي فكلّ.

ومن طريق سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن حرمة
سمعت سعيد بن المسيّب يقول: كلّ وحشيّة قتلها بحجر، أو
ببنّقة، أو بمغراض فكلّ، وإن أبيت أن تأكل فاتي به.

وهو قول مكحول، والأوزاعي.

ورويّا خلاف هذا عن عمر:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن عاصم
بن أبي النّجود عن زر بن حبيش قال: سمعت عمر بن الخطاب
يقول: لا يحذف أحدكم الأرنّب بعصاه أو بحجر، ثم يأكلها وليذلك
لكم الأسل، التّب، والرّماح.

وبه يقول أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبو سليمان.

واحتج من ذهب إلى قول عمار، وسلمان، وسعيد بقول
الله تعالى ﴿يُتْلَوْنَكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ
وَرِمَاحُكُمْ﴾.

ومجديش:

روينا من طريق مسلم عن هشام بن السري أخبرنا عبد
الله بن المبارك عن حيوة بن شريح قال: سمعت ربيعة بن يزيد
الدمشقي يقول: أخبرنا أبو إدريس عائذ الله الحولاني قال
سمعت أبا ثعلبة الخشني يقول: قال لي رسول الله ﷺ: «وَأَمَّا مَا
ذَكَرْتَ مِنْ أَنَّكَ بِأَرْضِ صَيْدٍ فَمَا أَصَبْتَ بِقَوْمِكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ
عَلَيْهِ وَكُلْ».

قال أبو حمزة: ولا حجة لهم في هذين النصين، لأن
حديث عدي بن حاتم الذي ذكرنا فرض أن يضاف إليهما
فيستثنى منهما ما استثنى فيه، فإنه لا يحل ترك نص لنص، ولا
خلاف في أن هذين من الصيد ليسا على عمومهما، لأنه قد تنال
فيه اليد الميتة، وقد تصاب بالقوس القودر عليه فلا يكون ذكاة
بلا خلاف.

وهذا مما تناقض فيه الحنفية لأنهم أخذوا بخبر عدي بن
حاتم، وهو زائد على ما في القرآن، وقد امتنعوا من مثل هذا في
إسقاط الزكاة فيما دون خمسة أوسق، وغير ذلك، وبالله تعالى
التوفيق.

وأما قولنا: إن أدرك حيّا إلا أنه في سبيل الموت السريع فلا
بأس بنحره وذنبه ولا بأس بتركه، فلان رسول الله ﷺ أمر
بأكل ما خرّق، ولم ينه عن ذبحه، أو تحرقه ولا أمر به فهو حلال
مذكى على كلّ حال.

وأما إذا كان لا يموت من ذلك موت الذكّي فلا يحل أكله
إلا بذكاة، لأن حكم الذكاة إراحة المذكّي، وتعجيل الموت كما
ذكرنا من أمر النبي ﷺ بذلك ومنذكر إن شاء الله تعالى حكم
إرسال الجراح.

١٠٦٩ - مسألة: وكلّ ما ذكرنا أنه لا يجوز الذكبة

به فلا يحل ما قتل به من الصيد، وكلّ من قلنا: إنه لا يحل أكل ما
ذبح أو حرّ لم يحل أكل ما قتل من الصيد كثير الكسائي والصفي.

بمراعاة نيته الخبيثة ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ وإذا لم يذكر الله تعالى، أو ذكر غير الله تعالى، فقد أتى بالصَّيْدِ الَّذِي حَرَّمَ اللَّهُ تعالى علينا الأكلَ مع وجودها، لأنه أهلٌ "غير الله به، ولا نبالي بنبته الخبيثة، إذ لم يأمر الله تعالى بذلك إلا كلُّ أحدٍ في نفسه خاصة. الصَّيْدُ ذَكَاةً، وَقَدْ ذَكَّرْنَا.

١٠٧٠ - مسألة: ووقت تسمية الذابح الله تعالى في

الذَّكَاةِ هِيَ مَعَ أَوَّلِ وَضْعِهِ مَا يَنْبَغُ بِهِ أَنْ يَنْحَرُ فِي الْجِلْدِ قَبْلَ الْقَطْعِ وَلَا يَدْ. ووقتها في الصَّيْدِ مَعَ أَوَّلِ إِرسَالِ الرَّمِيَةِ أَوْ مَعَ أَوَّلِ الضَّرْبَةِ، أَوْ مَعَ أَوَّلِ إِرسَالِ الجَارِحِ لَا تَحْزِي قَبْلَ ذَلِكَ وَلَا بَعْدَهُ، لِأَنَّ هَذِهِ مَبَادِئُ الذَّكَاةِ فَإِذَا شَرَعَ فِيهَا قَبْلَ التَّسْمِيَةِ فَقَدْ مَضَى مِنْهَا شَيْءٌ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ فَلَمْ يَذْكُرْ كَمَا أَمَرَ، وَإِذَا كَانَ بَيْنَ التَّسْمِيَةِ وَبَيْنَ الشَّرْعِ فِي التَّذْكِيَةِ مَهْلَةٌ فَلَمْ تَكُنِ الذَّكَاةُ مَعَ التَّسْمِيَةِ كَمَا أَمَرَ، فَلَمْ يَذْكُرْ كَمَا أَمَرَ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَلِيلِ الْمَهْلَةِ وَبَيْنَ كَثِيرِهَا، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا بِطَرَفَيْنِ وَثَلَاثٍ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ الْأَمْرُ إِلَى الْعَامِّ وَكَثَرِ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ السَّكُونِيُّ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مَسِيرٍ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ لِي، رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمَغْلَمُ فَادْكُرْ اسْمَهُ اللَّهُ ثُمَّ ذَكَرْ كَلَاماً وَفِيهِ وَإِنْ رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَادْكُرْ اسْمَهُ اللَّهُ.

وَمِنْ طَرِيقٍ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ أَخْبَرَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ وَكَانَ لِي جَاراً وَدَخِيلاً وَرَيْطاً بِالْبَاهِرِينَ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أُرْسِلْ كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَ كَلْبِي آخَرَ قَدْ أَخَذَ لَا أَفْرِي إِلَيْهِمَا أَحَدٌ؟ قَالَ: فَلا تَأْكُلْ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تَسْمَعْ عَلَى غَيْرِهِ فَلَمْ يَجْعَلِ النَّبِيُّ ﷺ الْإِرْسَالَ، إِلَّا مَعَ التَّسْمِيَةِ بِهَا مَهْلَةٌ، وَحَرَّمَ أَكْلَ مَا لَمْ يَسْمَعْ عَلَيْهِ.

وَقَدْ رَوَيْنَا خِلَافَ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ ابْنَ لُحْيَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَكَمِ الْبُلُوئِي أَخْبَرَهُ اللَّهُ سَالِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخْرَجْتُ إِلَى الصَّيْدِ فَادْكُرْ اسْمَهُ اللَّهُ حِينَ أَخْرَجْتَهُ فَرَمَا مَوْسِي الصَّيْدِ حِينَ فَاعْجَلْتُ فِي رَمِيهِ قَبْلَ أَنْ أَذْكُرَ اسْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِذَا خَرَجْتَ قَانَصاً لَا تَرِيدُ إِلَّا ذَلِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَهُ اللَّهُ حِينَ تَخْرُجُ فَإِنَّ ذَلِكَ يَكْفِيكَ - وَلَا حِجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَيْفَ وَرَوَايَةُ ابْنِ لُحْيَةَ وَهُوَ سَاقِطٌ - ثُمَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ الْبُلُوئِي وَهُوَ مَجْهُولٌ.

١٠٧١ - مسألة: وكلُّ ما ضربَ بمجرٍ، أو عودٍ، أو

وَمِنْ تَصْدِيءٍ بِالْمَاءِ مَأْخُوذَةٍ بِغَيْرِ حَقٍّ. وَكُلُّ مَنْ قَتَلْنَا: إِنَّهُ يَجِلُّ أَكْلُ مَا ذُبِحَ أَوْ نَحَرَ أَكْلَ مَا قَتَلَ مِنَ الصَّيْدِ كَالْكَتَابِيِّ، وَالْمَرَأَةِ، وَالْعَبْدِ، وَغَيْرِهِمْ، وَلَا يَجِلُّ أَكْلُ مَا لَمْ يَسْمَعْ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ مِمَّا قَتَلَ مِنَ الصَّيْدِ بِعَمَلٍ أَوْ بِنَسْيَانٍ لِأَنَّ الصَّيْدَ ذَكَاةً، وَقَدْ ذَكَّرْنَا.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: فِي كَلَامِنَا فِي كِتَابِ التَّذْكِيَةِ أَنْفَاءً وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَكَرِهَ بَعْضُ النَّاسِ أَكْلَ مَا قَتَلَهُ الْكَتَابِيُّونَ مِنَ الصَّيْدِ - وَهَذَا بَاطِلٌ لِأَنَّ الصَّيْدَ ذَكَاةً، وَقَدْ أَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى لَنَا مَا ذَكَّرْنَا وَلَمْ يَخْصُ ذَبِيحَةً مِنْ مَخْرَجٍ مِنْ صَيْدٍ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ وَلَمْ يَفْصَلْ لَنَا تَحْرِيمَ هَذَا، فَلَوْ كَانَ حَرَاماً لَفَصَّلَ لَنَا تَحْرِيمَهُ، فإِذَا لَمْ يَفْصَلْ لَنَا تَحْرِيمَهُ فَهُوَ حَلَالٌ مُحْضٌ.

فَإِنَّ مَوْهُوَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿تَنَالَهُ آيَاتُكُمْ وَرِمَاكُمْ﴾.

قُلْنَا:

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّرْتُمْ﴾ فَحَرَّمُوا بِهَذِهِ الْآيَةِ أَكْلَ مَا ذُبِحَ إِذًا، وَالْأَوَّلُ تَنَاقُضٌ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ أَوْتُوا الْكِتَابَ حِلًّا لَكُمْ؟ زَائِدٌ عَلَى مَا فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ، فَالْأَخَذُ بِهِ وَاجِبٌ.

وَقَوْلُنَا هُنَا - هُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ، وَاللَّيْثِ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَالثَّوْفِيِّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابِهِمْ.

وَالْقَوْلُ الْآخَرُ - هُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ سَلْفًا فِي هَذَا أَصْلًا، وَلَا جَاءَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا التَّابِعِينَ التَّفْرِيقُ بَيْنَ ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَبَيْنَ صَيْدِهِمْ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أُرْسِلُ الْمَجُوسِي بَازِي؟

قَالَ: نَعَمْ، إِذَا أُرْسِلَ الْمَجُوسِي كَلْبُكَ فَقَتَلْ فَكُلْ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، وَغَيْرِهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ النَّصْرَانِيَّ إِذَا سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى فَإِنَّمَا يَعْنِي بِهِ الْمَسِيحَ، فَسَوَاءٌ أَعْلَنَ بِاسْمِ الْمَسِيحِ أَوْ لَمْ يَعْلَنَ - وَهَذَا بَاطِلٌ، لِأَنَّا إِنَّمَا نَتَّبِعُ مَا أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَلَا نَعْتَرِضُ عَلَيْهِ بِأَرَأَانَا.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ فَحَسْبُنَا إِذَا سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى فَقَدْ أَتَى بِالصَّفَةِ الَّتِي أَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى لَنَا بِهَا أَكْلَ مَا ذَكَى وَلَا نَبَالِي مَا عَنِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَأْمُرْنَا

لأنَّهُ من طريق معاوية بن صالح، ولا الخبرُ الَّذِي فِيهِ «بَا رَسُولُ اللَّهِ أَقْبَتِي فِي قَوْسِي، قَالَ: كُلُّ مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ قَوْسُكَ ذَكِيٌّ وَغَيْرُ ذَكِيٍّ» - وَإِنْ تَقَيَّبَ عَنْكَ - مَا لَمْ يُضِلَّ أَوْ تَجِدْ فِيهِ أَثَرًا غَيْرَ سَهْمِكَ» لأنَّهُ من عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مسنداً، ولا الأثر الَّذِي فِيهِ «كُلُّ مَا أَصْبَتَ وَلَا تَأْكُلُ مَا أَثْمَتَ».

وتفسير الإصماء أَنْ تَقْعَصَ والإمَاءُ أَنْ يَسْتَقِلَّ بِهِمْ حَتَّى يَغِيبَ عَنْهُ فَيَجِدُهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَيْتاً يَوْمَ أَوْ غَوْه.

وهكذا روينا تفسيره عن ابن عباس: لأنَّ راويَ المسندِ في ذلك حمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ مَسْمُولٍ - وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ - عَنْ عَمْرِو بْنِ نَجْمٍ عَنْ أَبِيهِ - وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ وَأَبْرَهُ بِجَهْلِهِ. وَلَا الْخَبْرُ الَّذِي فِيهِ: «أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَمَيْتُ صَيْدًا فَتَقَيَّبَ عَنِّي لَيْلَةً فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ اللَّيْلِ كَثِيرَةٌ» لأنَّهُ مرسل. وَلَا الْخَبْرُ الَّذِي فِيهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «لَوْ أَغْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يُعْنِ عَلَى قَتْلِ ذَوَابِّ الْمَغَارِ لَأَمَرْتُكَ بِأَكْلِهِ» لأنَّهُ مرسل.

وفيه الحارثُ بْنُ بُهَانَ وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَلَا الْخَبْرُ الَّذِي فِيهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «قَالَ فِي الصَّيْدِ، إِذَا غَابَ مَصْرَعُهُ عَنْكَ كَرِهَهُ» لأنَّهُ مرسل.

ورويَنا عن ابن عباس فيمن رَمَى الصَّيْدَ فَوَجَدَ فِيهِ سَهْمَهُ مِنَ الْغَدَا قَالَ: لَوْ أَغْلَمَ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَ لَأَمَرْتُكَ بِأَكْلِهِ، وَلَكِنَّهُ لَعَلَّهُ قَتَلَهُ تَرْدِيهِ أَوْ غَيْرَهُ.

وعن ابن مسعود إذا رَمَى أَحَدُكُمْ طَائِرًا وَهُوَ عَلَى جَبَلٍ فَخَرَّ فَمَاتَ فَلَا تَأْكُلُهُ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَقْتُلَهُ تَرْدِيهِ أَوْ وَقَعَ فِي مَاءٍ فَمَاتَ فَلَا تَأْكُلُهُ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ قَتْلُهُ الْمَاءِ. ومثله عَنْ طَاوُوسٍ، وَعِكْرَمَةَ قَالَ: إِذَا وَقَعَ فِي الْمَاءِ قَبْلَ أَنْ تَذْكِيَهُ.

وعن الشعبي أَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ مِنْ لَحْمِ طَيْرٍ رَمَى فَوْقَهُ فِي مَاءٍ فَمَاتَ.

وعَنْ عطاءٍ فِي صَيْدٍ رَمَى فَلَمْ يَزَلْ يَنْظُرُ إِلَيْهِ حَتَّى مَاتَ قَالَ: كُلْهُ فَإِنْ تَوَارَى عَنْكَ بِالْخَضَابِ أَوْ الْجِبَالِ فَلَا تَأْكُلُهُ إِذَا غَابَ عَنْكَ مَصْرَعُهُ فَإِنْ تَرَدَّى أَوْ وَقَعَ فِي مَاءٍ وَأَنْتَ تَرَاهُ فَلَا تَأْكُلُهُ.

وَأَمَّا الْمُتَاخَرُونَ فَإِنْ أَبَا حَقِيقَةً قَالَ: إِذَا تَوَارَى عَنْكَ الصَّيْدُ وَالْكَلْبُ وَهُوَ فِي طَلَبِهِ فَوَجَدْتَهُ وَقَدْ قَتَلَهُ جَارٌ أَكَلَهُ، فَلَوْ تَرَكَ الرَّجُلُ الْكَلْبَ وَاشْتَغَلَ بِصَلَاةٍ أَوْ عَمَلٍ مَا ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْكَلْبِ فَوَجَدَ الصَّيْدَ مَقْتُولًا وَالْكَلْبُ عَنْده كَرِهَ أَكْلَهُ.

وقال مالك: إِذَا أَرْسَلَ كَلْبَهُ أَوْ سَهْمَهُ فَأَدْرَكَهُ مِنْ يَوْمِهِ فَوَجَدَهُ مَيْتاً وَفِيهِ جِرَاحَةٌ أَكَلَهُ، فَإِنْ بَاتَ عَنْهُ لَمْ يَأْكُلْهُ.

وقال الشافعي: القياسُ إِذَا غَابَ عَنْهُ أَوْ يَأْكُلُهُ.

فَرَى مِقَاتَهُ سَبْعَ بَرِّيٍّ أَوْ طَائِرٍ كَذَلِكَ، أَوْ وَثِيٍّ، أَوْ مَنْ لَمْ يَسْمِ اللَّهَ تَعَالَى فَأَدْرَكَتْ فِيهِ بَقِيَّةٌ مِنَ الْحَيَاةِ ذَكِيٌّ بِالذَّبْحِ أَوْ النَّحْرِ، وَحُلُّ أَكْلِهِ، لأنَّهُ نَحَا قَالَ فِيهِ تَعَالَى «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» وَقَدْ تَقَصَّيْنَا هَذَا فِيمَا يَحِلُّ أَكْلُهُ وَيَحْرَمُ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا. وبالله تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٠٧٢ - مسألة: فلَوْ وَضَعَ اثنان فصاعداً أيديهم على شفرةٍ، أَوْ رَمَحٍ فَذَكُّوا بِهِ حَيَوَانًا بِأَمْرِ مَالِكِهِ وَسَمَّى اللَّهَ تَعَالَى أَحَدَهُمْ أَوْ كُلَّهُمْ فَهُوَ حَلَالٌ..

وكذلك، لَوْ رَمَى جَمَاعَةٌ سَهَامًا وَسَمَّى اللَّهَ تَعَالَى أَحَدَهُمْ أَوْ كُلَّهُمْ فَاصْبَاوَا صَيْدًا فَكُلَّهُ حَلَالٌ وَهُوَ بَيْنَهُمْ إِذَا أَصَابَتْ سَهَامُهُمْ مَقْتَلَهُ سَمَّى اللَّهَ تَعَالَى جَمِيعَهُمْ وَإِذَا لَمْ يَصِبْ أَحَدُهُمْ مَقْتَلُهُ، فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي لَمْ يَصِبْ مَقْتَلُهُ هُوَ وَحْدَهُ الَّذِي سَمَّى اللَّهَ تَعَالَى فَهُوَ مَيْتَةٌ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ فَإِنْ لَمْ يَسْمِ اللَّهَ تَعَالَى أَحَدٌ مِمَّنْ أَصَابَ مَقْتَلَهُ فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِ، وَهُوَ كُلُّهُ الَّذِي سَمَّى اللَّهَ تَعَالَى - بِخِلَافِ الْقَوْلِ فِي الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ الْمُتَمَلِّكُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ صَحَّتْ عَلَيْهِ فَهُوَ حَلَالٌ.

فَأَمَّا الصَّيْدُ فَلَا يَمْلِكُ إِلَّا بِالتَّذْكِيَةِ أَوْ بِأَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ قَبْلَ مَوْتِهِ فِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ، لَكِنْ جَرَحَهُ فَلَمْ يَمْلِكْهُ وَإِنَّمَا مَلِكُهُ الَّذِي ذَكَاهُ بِالتَّسْمِيَةِ.

وَأَمَّا الْمُتَمَلِّكُ قَبْلَ أَنْ يَذْكُرْهُ فَهُوَ مَذْكِيٌّ بِتَّسْمِيَةٍ مِنْ سَمَى، وَالْمَلِكُ بَاقٍ لِمَنْ سَلَفَ لَهُ فِيهِ مَلِكٌ كَمَا كَانَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٠٧٣ - مسألة: وَمَنْ رَمَى صَيْدًا فَصَابَهُ وَغَابَ عَنْهُ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ، ثُمَّ وَجَدَهُ مَيْتًا، فَإِنْ مَيَّزَ سَهْمَهُ وَاقْبَضَ أَنَّهُ أَصَابَ مَقْتَلَهُ حُلُّ لَهُ أَكْلُهُ وَإِلَّا فَلَا يَحِلُّ لَهُ.

وكذلك لَوْ رَمَاهُ فَصَابَهُ، ثُمَّ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ أَوْ فِي مَاءٍ، فَإِنْ مَيَّزَ أَيْضًا سَهْمَهُ وَاقْبَضَ أَنَّهُ أَصَابَ مَقْتَلَهُ حُلُّ لَهُ أَكْلُهُ وَإِلَّا فَلَا:

لَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا عَنْ أَبِي زَائِدَةَ حَدَّثَنِي عَاصِمُ الْأَحْوَلُ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ بْنِ حَافٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَقَعَتْ رَمْيَتُكَ فِي مَاءٍ فَفَرِّقْ فَمَاتَ فَلَا تَأْكُلْ».

ومن طريق أحمد بن حنبل أخبرنا غندر أخبرنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن «عدي بن حاتم» قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِذَا عَزَمْتَ سَهْمَكَ تَعَلَّمْ أَنَّهُ قَتَلَهُ لَمْ تَرُ فِيهِ أَثَرًا لِغَيْرِهِ فَكُلْ».

١٠٧٤ - مسألة: وَسِوَاهُ أَنْتَ أَمْ لَمْ يَنْتَ، وَلَا يَصْغُ الْأَثَرُ الَّذِي فِيهِ فِي الَّذِي يَدْرِكُ صَيْدَهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ فَكُلْهُ مَا لَمْ يَنْتَ،

وقال أبو حنيفة، ومالك، وسفيان، والأوزاعي: إن قطعه نصفين أكل النصفين معاً، فإن كانت إحداهما أقل من الأخرى، فإن كانت القطعة التي في الرأس هي الصغرى أكل كلاهما، وإن كانت التي فيها الرأس هي الكبرى أكلت هي ولم تؤكل الأخرى.

وقال الشافعي: إن قطع منه ما يموت به موت المنحور أو المذبوح أكلاً معاً، وإن قطع منه ما يعيش بعده ساعة فأكثر، ثم أدركه فذكاه أكل، حاشا ما قطع منه. وما نعلم لمن حد الحدود التي حلتها أبو حنيفة، ومالك متعلقاً أصلاً، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٧٧ - مسألة: ومن رمى جماعة صيد، وسعى الله تعالى ونوى أيها أصاب، فأيها أصاب حلال لقول رسول الله ﷺ الذي ذكرناه آنفاً «إذا أصاب بحدته فكل».

وقوله عليه السلام: «إذا رميت سهمك فأذكر اسم الله فإن غاب غنك يوماً فلم تجد إلا أثر سهمك فكل» فسم رسول الله ﷺ ولم يخص أن يقصد صيداً من الجملة بعينه «ومما كان ربيك نسيّاً».

١٠٧٨ - مسألة: فلو لم ينز إلا واحداً بعينه فإن أصابه فهو حلال، وإن أصاب غيره فإن أدرك ذكاته فهو حلال، فإن لم يدرك ذكاته لم يحل أكله.

وكذلك لو رمى وسعى الله تعالى ولم ينز صيداً فأصاب صيداً لم يحل أكله إلا أن يدرك ذكاته.

وكذلك لو أراد ذبح حيوان متملك بعينه فذبح غيره خطأ لم يحل أكله لأنه لم يسم الله تعالى عليه قاصداً إليه، وقد قال رسول الله ﷺ: «إنما الأغنام بالنيات ولكل أمرئ ما نوى».

١٠٧٩ - مسألة: ولو أن امرأ رمى صيداً فأتخته وجعله مقدوراً عليه، ثم رماه هو أو غيره فسمي الله تعالى فقتله فهو ميتة فلا يحل أكله، لأنه إذ قدر عليه لم تكن ذكاته إلا بالذبح أو النحر، فلم يذكه كما أمر، فهو غير مذكي، وعلى قاتله إن كان غيره ضماناً مثله للذي أتخته، لأنه قد ملكه بالإتخان وخروجه عن الامتناع، فقاتله معتد عليه.

وقد قال تعالى: «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ».

ولو جرحه إلا أنه تمتع به، فهو لمن أخذه، لأنه لا يملكه إلا بالخروج عن الامتناع، فما دام تمتعاً فهو غير مملوك بعد - وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: هذه أقوال ساقطة إذ لا دليل على صحة شيء منها، والمفترض طاعته هو رسول الله ﷺ إذ يقول:

ما رويته من طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى التلمذي - عن داود بن أبي هند عن الشعبي أن عدي بن حاتم قال: «يا رسول الله أحياناً يرمي الصيد فيقتني أثره يومئذ والثلاثة، ثم يجده ميتاً وفيه سهمه أيأكل قال رسول الله ﷺ نعم، إن شاء، أو قال: يأكل إن شاء».

ومن طريق أحمد بن حنبل أخبرنا هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن عدي بن حاتم سألت رسول الله ﷺ، فقلت: يرمي أحياناً الصيد فيقتني عنه كلة أو كيتين فيجده وفيه سهمه فقال رسول الله ﷺ: إذا وجدت سهمك ولم تجد فيه أثراً غيره وعليت أكل سهمك قتله فكله.

قال علي: إذا وجد سهمه قد انفذ مقتله فقد علم أنه قتله، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٧٥ - مسألة: ومن رمى صيداً فأصابه فمضه ذلك الأمر من الجري أو الطيران ولم يصب له مقتلاً أو أصاب فهو له، ولا يكون لمن أخذه لأنه قد جعله مقدوراً عليه غير متمتع فملكه بذلك، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٧٦ - مسألة: ومن رمى صيداً فقطع منه عضواً، أي عضياً كان فمات منه بيقين موتاً سريعاً كموت سائر الذكائر، أو بطناً إلا أنه لم يدركه إلا وقد مات، أو هو في أسباب الموت الحاضر: أكله كله، وأكل أيضاً العضو البائن. فلو لم يمض منه موتاً سريعاً وأدركه حيّاً وكان يعيش منه أكثر من عيش المذكي، ذكاه وأكله، ولم يأكل العضو البائن، أي عضو كان؛ لأنه إذا مات منه كموت الذكائر فهو ذكي كله. فلو لم يدركه حيّاً فهو ذكي متى مات فما أصابه وهو مذكي كله، وما كان بخلاف ذلك فهو غير مذكي، وقال عليه السلام، «إذا خُزق فكل» فهذا عموم لا يجوز تعدي. وإذا أدرك حيّاً فذكاته فرض لأنه سامور بإحسان القتل والإراحة.

وأما إذا وجده في أسباب الموت العاجل فلا معنى لذبحه حينئذ ولا لنحره لأنه ليس إراحة بل هو تعذيب، وهو بعد مذكي، فهو حلال.

وروي عن ابن مسعود، وابن عباس، وعكرمة، وقتادة، وإبراهيم، وعطاء، وأبي ثور: إذا رمى الصيد فقتل حيّاً وقد سقط منه عضو، فإنه يؤكل سائرته حاشا ذلك العضو، فإن مات حينئذ ذلك أكل كله.

١٠٨٠ - مسألة: ومن نصب فخاً، أو حباله، أو

حفر زبية كل ذلك للصيد، فكل ما وقع في شيء من ذلك فهو له ولا يحل لأحد سواه؛ فإن نصبها لغير الصيد فوقع فيها صيد فهو لمن أخذه.

وكذلك من وجد صيداً قد صاده جارج أو فيه رمية قد جعلته غير ممتنع فلا يحل له أخذه، لقول رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى».

وإذا نوى الصيد فقد ملك كل ما قدر عليه مما قصد تملكه، وإذا لم ينو الصيد فلم يملك ما وقع فيها فهو باقٍ على حاله لكل من تملكه.

وكذلك ما عتس في شجرة أو جذران داره هو لمن أخذه إلا أن يحدث له تملكاً:

روينا من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري أخبرنا محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عمير بن سلمة الضمري أخبره عن البهزي أن رسول الله ﷺ «مر بالروحاء فإذا جماراً وخش غير فقال رسول الله ﷺ: دعوه فإنه يؤمك أن يأتي صاحبه، ثم مضى فلما كان بالأنابة إذا ظبي حافئ في ظل وفيه سهم فامر رجلان يثبت عنده لا يريه أحد من الناس».

قال أبو محمد: وهذا يطل قول أبي حنيفة فيمن رمى صيداً فوقع بحضرة قوم فلم يذكوه حتى مات، فهو حرام، لأنه عليه السلام لم يأمر بتذكية ذلك الظبي وتركه لصاحبه الذي رماه، وهذا البهزي هو كان صاحب ذلك الحمار العقير.

١٠٨١ - مسألة: فلز مات في الحباله، أو الزبية، لم

يحل أكله سواء جعل هنالك حديدة أم لم يجعل، لأنه لم يقصد تذكيته كما أمر أن يذكيه من رمي أو قتل جارج، والحيوان كله حرام في حال حياته، فلا ينتقل إلى التحليل إلا بنص ولا نص في هذا.

وقد أباحه بعض السلف:

روينا من طريق معمر بن جابر الجعفي قال: سألت الشعبي عن وضع منجله فيمصر به طائر فيقتله، فكره أكله - وسألت عنه سالم بن عبد الله فلم ير به بأساً.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا يونس عن الحسن أنه كان لا يرى بأساً بصيد المناجل، وقال: سم إذا نصبتها.

ومن طريق سعيد بن مسروق أخبرنا هشيم أخبرنا حصين هو ابن عبد الرحمن ابن أخي مسروق - سأله ابن عمر عن صيد المناجل، فقال ابن عمر: أما ما بان منه وهو حي فلا تأكل، وكل ما سوى ذلك، ولا يعرف له من الصحابة مخالف، قد خالفه الحنفيون، والمالكيون وهم يشنعون هذا على غيرهم.

١٠٨٢ - مسألة: وكل من ملك حيواناً وحشياً حياً أو مذكى أو بعض صيد الماء كذلك فهو له كسائر ماله بلا خلاف، فإن أفلت وتوَحَّش وعاد إلى البر أو البحر فهو باقٍ على ملك مالكه أبداً، ولا يحل لسواه إلا بطيب نفسٍ ماله.

وكذلك كل ما تناسل من الإناث من ذلك أبداً. لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾.

ولقول رسول الله ﷺ: «إِنْ دِمَاعَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وهذا مال من ماله بإجماع المخالفين معنا فلا يحل لسواه إلا بما يحل به سائر ماله.

وهو قول جمهور الناس.

وقال مالك: إذا توَحَّش فهو لمن أخذه - وهذا قول يسن الفساذي خالف للقرآن، والسنة، والنظر، وهم لا يختلفون في أنهم إن أفلت فآخذ من يومه، أو من الغد فلا يحل لغير مالكه فليستوا لنا الحد الذي إذا بلغه خرج به عن ملك مالكه ولا سبيل له إليه. ويسألون عن ملك وحشياً فتنازل عنه ثم شدة تسلمها.

فإن قالوا: يسقط ملكه عنه - لزمهم ذلك في كل حيوان في العالم، لأن جميعها في أول خلق الله تعالى لها كانت غير متملكة ثم ملكت.

وكذلك القول في حمام الأبراج، والنحل كل ما ميّز فهو ونسبه لملكه أبداً لما ذكرنا. وقول مالك الذي ذكرنا، وقول الليث: من ترك دابته بمضيعة فهي لمن وجدها لا ترد إلى صاحبها - وكقول الليث، أو غيره من نظرائه: ما عطب في البحر من السفن فرمى البحر متاعاً مما غرق فيها فهو لمن أخذه لا لصاحبه، ولو قامت له بكل ذلك بيضة عدل وهذه أقوال فاسدة ظاهرة البطلان، لأنه إكالة مال مسلم، أو ذمي بالباطل.

١٠٨٣ - مسألة: وأما حكم إرسال الجارج، فلا يخلو ذلك الجارج من أن يكون معلماً أو غير معلّم فالمعلم هو الذي لا ينطلق حتى يطلقه صاحبه، فإذا أطلقه انطلق، وإذا أخذ وقتل ولم يأكل من ذلك الصيد شيئاً، فإذا تعلّم هذا العمل، فيأول مئة يقتل ولا يأكل منه شيئاً فهو معلّم حلال أكل ما قتل مما

وبين من حدّ بأربع، أو خمس، أو بمرتين، أو بما زاد - وكلّ ذلك، شرع في الذين لم يأذن به الله تعالى فبطل هذا القول بيقين.

وأما قول أبي سليمان فإنه احتج بأننا لم نعلم أنه معلّم إلا بتلك الفعل الأولى فيها علمنا أنه قد تعلّم فهو في الثانية معلّم يؤكل ما قتل.

قال عليّ: قلنا: صدقتم، إنه بتلك الفعل الأولى علمنا أنه معلّم، ولا شك أنه قبلها لم يكن معلّمًا، فلما صحّ أنه معلّم بتلك الفعل صحّ يقينًا أنه صاد تلك المرة وهو معلّم، ولو لم يكن معلّمًا لما أتى بشروط التعليم، فأذا صادها وهو معلّم فحلّ أن يأكل ما صاد فيها.

وهذا قول أبي ثور: وهذا القول الصحيح بلا شك. وأما مالك: فلم يرع أكل الجارح وهو خطأ لما نذكر إن شاء الله تعالى.

وأما جوار أكل ما قتل كيفما قتل فإن قومًا قالوا: لا يؤكل إلا ما جرح لا ما قتل بخنق، أو صدم، أو رض، أو غم - واحتجوا بقول الله تعالى: ﴿وَالْجَوَارِحَ﴾.

قال عليّ: وهذا جهل منهم، لأن الجارح الكاسب قال الله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَزَخْتُم بِالنَّارِ﴾ وحتى لو كان مراد الله تعالى بقوله: الجوارح من الجراح لما كان لهم فيه حجة، لأن الله تعالى سمّاهن جوارح، وهن جوارح، وقواتل، بلا شك، ولم يقل تعالى: لا تأكلوا إلا مما ولدن فيه جراحة بل.

قال تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَسْكَنْتُمْ عَلَيْكُمْ﴾ ولم يذكر تعالى بجراحته، ولا بغير جراحته، ﴿وَمَا كَانَ رِزْقُ نَسِيئًا﴾.

وقال بعضهم: فسنا الجارح على المعراض إن خزق أكل وإن رض لم يؤكل.

قال أبو محمد: وهذا باطل لأنه قياس.

ثم لو صحّ القياس لكان هذا باطلا لأنه لا قياس عندهم مع نص والنص جاء في المعراض بما ذكروا، وفي الجارح بغير ذلك كما ذكرنا من قول الله تعالى.

وكما روينا من طريق مسلم أخبرنا إسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه - أخبرنا جرير هو ابن عبد الحميد - عن منصور عن إبراهيم التيمي عن همام بن الحارث عن عدي بن حاتم أن رسول الله ﷺ قال له: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبَتُ الْمُعْلَمِ وَذَكَرْتَ اسْمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَكُلْ، قُلْتُ: وَإِنْ قُتِلَ؟ قَالَ: وَإِنْ قُتِلَ مَا لَمْ يُشْرِكْهَا كَلْبٌ لَيْسَ مَعَهَا».

أطلقه عليه صاحبه وذكر اسم الله تعالى عند إطلاقه. وسواء قتله بجرح أو برض، أو بصدم، أو بخنق كل ذلك حلال.

فإن قتله وأكل من لحمه شيئا فذلك الصيد حرام لا يحل أكل شيء منه. وسواء في كل ما ذكرنا الكلب، وغيره من سباع دواب الأربع، والبازي وغيره من سباع الطير ولا فرق.

فأما الفرق بين المعلّم وغير المعلّم فهو قول الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَسْكَنْتُمْ عَلَيْكُمْ﴾.

وما سنذكره بعد هذا من كلام النبي ﷺ إن شاء الله فلم يبيح لنا عز وجل إلا ما أسكت علينا جوارحنا المعلّمة.

وأما قولنا في التعليم: فإن الله تعالى لم يبيح لنا كما ذكرنا إلا ما أسكت علينا جوارحنا المعلّمة، وبالضرورة ندرى أن سباع الطير، وذوات الأربع تعلم التصيد بطبعها لأنفسها ومعاشها فلا بد من شيء زائد تعلمه لم تكن تعلمه إلا أن تعلمه لا بد من هذا ضرورة، ولأن لكل جارح فهو معلّم - وهذا خلاف القرآن، والسّنن، ولا يقوله أحد، فإذا لا بد من هذا فليس ههنا شيء يمكن أن تعلمه إلا ما ذكرناه.

وقد اختلف المتقدمون في هذا.

فقال أبو حنيفة، والشافعي: إذا أسكت ولم يأكل وفعل ذلك مرة بعد مرة فهو معلّم يؤكل ما قتل بعد تلك المرة، ولم يحد في ذلك حدًا.

وقال أبو يوسف، ومحمد بن الحسن: إذا أسكت ولم يأكل ثلاث مرات فهو معلّم يؤكل ما قتل في الرابعة ولا يؤكل ما قتل في تلك الثلاث مرات.

وقال أبو سليمان: إذا أسكت فلم يأكل مرة فهو معلّم يؤكل ما قتل في الثانية ولا يؤكل ما قتل في الأولى.

وقال أبو ثور: إذا أسكت ولم يأكل فأول مرة يفعل ذلك يؤكل ما قتل.

قال أبو محمد: أما قول أبي حنيفة، والشافعي فظاهر الخطأ لأنهما لم يبيّنا متى يحل أكل ما قتل ومتى لا يحل، وما كان هكذا فلكسوت عنه أولى لأنه إشكال محض، لا بيان فيه ولا دليل عليه، وبين الله تعالى بين لائح قد فصل لنا ما حرّم علينا مما لم يجرم - والله تعالى الحمد - فسقط هذا القول بيقين.

وأما قول أبي يوسف، ومحمد فظاهر فسادا من القول الأول لأنهما حدّا حدًا لم يأت به نص من قرآن، ولا سنّة، ولا قول صاحب، ولا معقول ولا فرق بين من حدّ بثلاث مرات

أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ.

أَخْبَرَنَا حَامُّ أَخْبَرَنَا الْبَاجِي أَبُو عَمْدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا أَبُو نُورٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنُ شَيْخٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارِكِ أَخْبَرَنَا نَصْرُ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ عَمِّهِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ كَلْبٍ أَرْسَلَهُ، فَقَالَ لِي وَدَّمَهُ فَإِذَا أَرْسَلْتَهُ فَسَمِ اللَّهَ تَعَالَى فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٌ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ لَيْثٍ عَنْ جَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: إِذَا أَكَلَ فَلَيْسَ بِمَعْلَمٍ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالنَّخَعِيِّ، وَعِكْرَمَةَ، وَعَطَاءٍ صَحَّ عَنْهُ مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٌ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ فِي الصَّغْرِ وَالْبَازِي يَأْكُلُ؟
قَالَ: لَا تَأْكُلْ، وَمِثْلُهُ عَنْ عِكْرَمَةَ.

وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدٍ بْنِ جَبْرِ، وَسُوَيْدٍ بْنِ غَفَلَةَ، وَحَادٍ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ، وَمِنْ الشَّعْبِيِّ مِنْ أَكَلَ الصَّيِّدَ إِذَا شَرِبَ الْجَارِحَ مِنْ دَمِهِ.
وَهُوَ قَوْلُ سَفِيانَ الثَّوْرِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَاحْمَدُ بْنُ حَبِيلٍ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَجَمِيعُ أَصْحَابِهِمْ.
وَقَالَ مَالِكٌ: يَذْكُلُ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ.

وَاحْتَجَّ لَهُ مَنْ قُلَّدَهُ بِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ بَسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبٌ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ».

وَمِنْ طَرِيقٍ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي ثَعْلَبَةَ: إِنْ كَانَ لَكَ كِلَابٌ مَكْتَبَةٌ فَكُلْ بِمَا أَمْسَكَنْ عَلَيْكَ، وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ كُلَّ مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ فَوَسْكَ، وَإِنْ تَغَيَّبَ عَنْكَ مَا لَمْ يَضِلَّ».

وَمِنْ طَرِيقٍ عُبَيْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ أَخْبَرَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى عَنْ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ «عَنْ عَبْدِ بْنِ حَتَّابٍ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضِ صَبْرٍ وَلَنَا كِلَابٌ نُرْسِلُهَا فَتَأْخُذُ الصَّيِّدَ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُلْ بِمَا أَمْسَكَنْ عَلَيْكَ إِلَّا أَنْ يُخَالِطَهَا كَلْبٌ مِنْ غَيْرِهَا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ قَتَلَتْ، قَالَ: وَإِنْ قَتَلَتْ، قُلْتُ: وَإِنْ أَكَلَتْ، قَالَ: وَإِنْ أَكَلَتْ».

وَمِنْ طَرِيقٍ سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ سَمَاعٍ عَنْ حَرْبٍ عَنْ مَرْيَمَ بْنِ قَطْرِ عَنْ عَبْدِ بْنِ حَتَّابٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا كَانَ مِنْ كَلْبٍ ضَارٍ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ، قُلْتُ: وَإِنْ أَكَلَ؟ قَالَ: نَعَمْ».

وَمِنْ طَرِيقٍ الْبُخَارِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو نَعِيمٍ هُوَ الْفَضْلُ بْنُ ذَكْوَانَ - أَخْبَرَنَا زَكْرِيَّا هُوَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ - عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ «عَبْدِي بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَخِي الْكَلْبِ، فَقَالَ: كُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَإِنْ أَخَذَ الْكَلْبُ ذَكَاءً».

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٌ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا زَكْرِيَّا - هُوَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ - عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ «عَبْدِي بْنِ حَاتِمٍ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَبْرٍ الْكَلْبِ، فَقَالَ: مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْ فَإِنْ ذَكَاهُ أَخَذْهُ، فَامْرُءٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَكْلِ مَا قَتَلَ الْكَلْبُ الْمَعْلَمُ وَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ ذَكَاءٌ وَلَمْ يَشْرُطْ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِجَرَاخَةٍ مِنْ غَيْرِهَا، فَاشْتَرَطَ ذَلِكَ بَاطِلٌ لَا يَجُوزُ.

وَقَوْلُنَا هُوَ قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْمَغْلَسِيِّ، وَغَيْرِهِ.

وَأَمَّا تَحْرِيمُ أَكْلِ الصَّيِّدِ إِذَا أَكَلَ مِنْهُ الْجَارِحُ فَلَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «فَكُلُوا بِمَا أَمْسَكَنْ عَلَيْكُمْ» فَلَمْ يَسَّحْ لَنَا اللَّهُ تَعَالَى مَا أَمْسَكَنْ فَقَطْ وَلَا مَا أَمْسَكَنْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بَلْ مَا أَمْسَكَنْ عَلَيْنَا فَقَطْ، وَبِالشَّاهِدَةِ نَدْرِي أَنَّهُ إِذَا أَكَلَ مِنْهُ فَعَلَى نَفْسِهِ أَمْسَكَ وَلَهَا صَادَ فَهُوَ حَرَامٌ.

وَأَيْضًا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «وَالْمُنْخِصَةَ وَالْمَوْقُوذَةَ وَالْمُرْتَدِيَةَ وَالنَّطِيعَةَ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْنَا» وَالْكَلْبُ سَبُعٌ بِلَا خِلَافٍ فَتَحْرِيمُ مَا أَكَلَ مِنْهُ حَرَامٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ فَلَا يَحِلُّ إِلَّا حَيْثُ أَحَلَّهُ النَّصُّ فَقَطْ.

وَمِنْ طَرِيقٍ الْبُخَارِيُّ أَخْبَرَنَا آدَمُ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّوَّارِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ بْنِ حَتَّابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبٌ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَذَكَّاهُ فَإِنْ أَذْرَكَته فَإِنْ أَذْرَكَته لَمْ يَقْتُلْ فَادْنُبْ وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَذْرَكَته قَدْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ فَكُلْ فَقَدْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ وَإِنْ وَجَدْتَهُ قَدْ أَكَلَ مِنْهُ فَلَا تَطْعَمْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ» وَذَكَرَ بَاقِيَ الْخَبَرِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا سُرَيْدُ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارِكِ عَنْ عَاصِمٍ هُوَ الْأَحْوَلُ - عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ بْنِ حَتَّابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبٌ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَإِنْ أَذْرَكَته لَمْ يَقْتُلْ فَادْنُبْ وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَذْرَكَته قَدْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ فَكُلْ فَقَدْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ وَإِنْ وَجَدْتَهُ قَدْ أَكَلَ مِنْهُ فَلَا تَطْعَمْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ» وَذَكَرَ بَاقِيَ الْخَبَرِ.

وَبِهَذَا يَقُولُ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ: صَحَّ مِنْ طَرِيقٍ مَعْمَرٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ الْمَعْلَمُ فَلَا تَأْكُلْ مِنْهُ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُورٍ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ عَنْ عَمْرٍو عَنْ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا

أهواءكم وراي من قلدهوه هذه الصفة التي ذكرها الله تعالى عن قوم يقولون «إِنْ أَرَيْتُمْ هَذَا فَخَذُّوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا» وفي هذا كفاية لمن عقل.

وأما نحن فما نحتاج به أصلاً، ولا نقبله حجةً.

وأما حديث عمرو بن شعيب فصحيفة، فإن أبوا إلا تصحيحها.

قلنا: لا عليكم خذوا بروايته عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ: «مَنْ قَتَلَ خَطَأً فَيَتَبَّهُ يَأْتُهُ مِنَ الْإِبِلِ: ثَلَاثُونَ بَنْتَ مَخَاضٍ، وَثَلَاثُونَ بَنْتَ كَبُونٍ، وَعِشْرُونَ حِجَةً، وَعِشْرُونَ إِبْنُ كَبُونٍ ذَكَرٌ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ يَأْتِي بَقَرُهُ» «وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا كَبْرٍ، وَعُمَرُ: حَرَقُوا مَتَاعَ الْغَالِ وَضَرَبُوهُ»، وغير هذا كثير مما خالفوه ولم يردوه إلا بتضعيف رويته عن أبيه عن جده فهي صحيحة، وحجة في دين الله تعالى ومنسوبة إلى النبي ﷺ إذا اشتبهوا ووافقت أهواءهم، وراي من قلدهوه، وهي مردودة مطرحة غير مصدقة إذا خالفت أهواءهم، وراي من قلدهوه، ألا ذلك هو الضلال المبين، وما ندرى كيف تبسط نفس مسلم لمل هذا؟

وأما الخبر: عن عدي بن حاتم: فأخذ: طريقه من رواية عبد الملك بن حبيب الأندلسي وقد روى الكذب المحض عن الثقات عن أسد بن موسى وهو منكرو الحديث.

والأخرى: من طريق سمائل بن حرب وهو يقبل التلقين عن مري بن قنبر وهو مجهول. وكم رواية لأسد، وسمائل، اطحروها إذا خالفت أهواءهم.

وأما حديث أبي التعمان: فمضية، فيه الواقدي مذكور بالكذب عن ابن أخي الزهري - وهو ضعيف - عن أبي عمير الطائي ولا يدرى من هو عن أبي التعمان وهو مجهول - فسقط كل ما تعلقوا به.

وأما عن الصحابة: فهو عن سعد لا يصح، لأنه من طريق حيد بن مالك بن الأخت وليس بالمشهور، وعن علي كذلك، وعن سلمان كذلك، لأننا لا نعلم لسعيد بن المسيب، ولا لبكر بن عبد الله سماعاً من سلمان ولا كانا ممن يعقل، إذ مات سلمان ﷺ أيام عمر بن أبي صحيح عن أبي هريرة، وابن عمر، وقد اختلفت عنهما في ذلك كما أوردنا.

وقد صح عن ابن عمر:

ما رويته من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر قال: ما يصاد به من البيران وغيرها من الطير فما أدركت ذكاته فكل وما لا فلا تطعم.

ومن طريق محمد بن جرير الطبري حديثي الحارث أخبرنا محمد بن سعيد أخبرنا محمد بن عمر الواقدي أخبرنا محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري عن أبي عمير الطائي عن أبي التعمان عن أبيه - وهو من سعد نديم - قال: قلت: يا رسول الله إنا أصحاب قصص فقال له رسول الله ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمَعْلُومُ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَتَقَتْلُ فَكُلْ فَلَنَا وَإِنْ أَكَلَ نَأْكُلْ؟ قَالَ: نَعَمْ».

واعتضوا على القول بأن الكلب له نية في الإمساك على مرسله أو على نفسه بالإكثار لذلك - وصح عن ابن عمر: كل مما أكل منه كلبك المعلم وإن أكل.

وروي أيضاً عن سعد بن أبي وقاص كل وإن لم يسق إلا بضعة..

ومن طريق حماد بن سلمة عن داود عن الشعبي عن أبي هريرة إذا أرسلت كلبك فأكل ثلثه فكل.

ومن طريق شعبة، وحماد بن سلمة قال شعبة: عن قتادة عن سعيد بن المسيب، وقال حماد: عن حيد عن بكر بن عبد الله المزني ثم اتفق بكراً، وسعيد كلاهما عن سلمان الفارسي: أن يؤكل من صيد الكلب وإن أكل ثلثيه.

وروي عن علي من طريق من لا يعرف من هو ولا سمى أيضاً.

وهو قول الزهري، وربيعة - واختلف فيه عن الحسن. وعطاء.

قال أبو محمد: هذا كل ما شغوا به قد تصنياه لهم وكله لا حجة لهم فيه.

أما الآثار عن النبي ﷺ فكأنها ساقطة لا تصح: أما حديث أبي ثعلبة فمن طريق داود بن عمر. وهو ضعيف، ضعفه أحمد بن حنبل وقد ذكر بالكذب.

فإن لجوا وقالوا: بل هو ثقة.

قلنا: لا عليكم إن وقتنوه هنا فخذوا روايته التي رويها من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه أخبرنا هشيم أخبرنا داود بن عمر عن بسر بن عبيد الله إدريس الخولاني عن عوف بن مالك الأشجعي إن رسول الله ﷺ «أَمَرَ بِالْمَسْنَعِ عَلَى الْخَفَيْنِ فِي غَزْوَةِ بُرْكَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لِلْمَسَافِرِ وَتِلْكَ لَيْلَةٌ لِلْمُعِيقِ» فهذه تلك الطريق بعينها.

ومن الكباري في دين الله تعالى الاحتجاج بها إذا اشتبهت ووافقت أهواءكم وراي من قلدهوه دينكم، وإطراحها إذا خالفت

وأما الكلبُ الملعَّمُ فكلُّ ما أمسك عليك وإن أكل منه، فإن كان ابنُ عمرَ حجةً في بعض قولِهِ، فهو حجةٌ في سائرِهِ، وإلا فهو تلاعبٌ بالدينِ.

وأما إنكارُهُم مراعاةَ نياتِ الكلابِ فقولُهُم هذا هو المنكُرُ نفسه حقاً، لأنَّهُ اعترضَ على القرآن، وعلى رسولِ الله ﷺ وحسبِ الجروهِم - ونعوذُ بالله منه.

وروي عن ربيعة أنه قال: لو كان أكلُ الجارحِ يجرِّمُ منه ما بقيَ لِمِ يَحِلُّ لأحدٍ أن يبادرَ إلى الضَّارِّ حتى يدري أياكُلُ منه أم لا.

قال أبو محمَّد: وهذا قولٌ في غايَةِ السَّقوطِ لأنَّ باوِلَ دقيقةً يمكنُ الجارحُ أن يأكلَ مما قُتِلَ فإن لم يفعلْ علمنا أنه على مرسله أمسك لا على نفسه كيف ولم تكلفْ قطُّ هذا؟ إنما أمرُ عليه السلام أن لا نأكلَ إذا أكل، وأف أو نف لكلِّ عقلٍ يعترضُ على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ. فسقطَ هذا القولُ وبطلَ جملةٌ، وبالله تعالى التوفيقُ.

وأما جوازُ أكلِ كلِّ ما قتله الملعَّمُ من غيرِ الكلابِ فقد اختلفَ في هذا فرويَنا عن ابنِ عمر:

ما رويَناه عنه أنَّهُ ما أتاه لا يَحِلُّ أكلُ صيدٍ قتله شيءٌ من الجوارحِ إلا الملعَّمُ من الكلابِ وحده - وصحَّ أيضاً عن مجاهدٍ. وصحَّ عن ابنِ عباسٍ: كلُّ ما علِّمَ فصاذ فأكَلْ ما قُتِلَ جائزٌ.

واحتجَّ من منع ذلك بأنَّ الأخبارَ الثابتةَ عن رسولِ الله ﷺ إنما جاءت في الكلبِ فقط، قالوا: وقولُ الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ إشارةٌ إلى الكلابِ قالوا: وسبأُ الطيرِ، وسبأُ البرِّ لا يمكنُ فيها تعلِيمُ أصلاً حاشا للكلابِ فقط.

قال أبو محمَّد: أمَّا الأخبارُ الثابتةُ عن النبي ﷺ فكما قالوا إلا أن الآيةَ أعمُّ من تلكَ الأحاديثِ لقولِ الله تعالى: ﴿ومن الجوارحِ﴾ فعمُّ كلِّ جارحٍ، وهذا لا يجوزُ تركه خبرٍ فيه بعضُ ما في الآيةِ.

وأما قوله تعالى: ﴿مُكَلِّبِينَ﴾ فليس فيه دليلٌ على أنه لا يؤكَلُ ما قتله غيرُ الكلبِ من الصَّيْدِ أصلاً، لا بصحٍّ ولا بدليلٍ، بل فيه بيانٌ بأنَّ صيدَ غيرِ الكلابِ جائزٌ بقوله تعالى: ﴿مُكَلِّبِينَ﴾ لأنها لا تخمَلُ هذه اللفظةَ البتةَ إلا أن يجعلها في حالِ الكلابِ - فصَحَّ أنها غيرُ الكلابِ أيضاً.

وأما قولُهُم: إن ما عدا الكلابِ لا يقبلُ التعلِيمُ للمذكورِ أصلاً، فالواجبُ أن ينظرَ في ذلك، فإن وجدَ منها نوعٌ يقبلُ

التعلِيمُ فلا يَنطَلِقُ حتَّى يطلِّقه صاحِبُهُ، وإذا صاذ لم يأكلْ فهو معلَّمٌ يؤكَلُ ما قُتِلَ وإن لم يوجدْ ذلك أصلاً فلا يجوزُ أكلُ شيءٍ مما قُتِلَ إلا ما أدرَكَتْ ذكاته وهو حيٌّ بعدُ، وبالله تعالى التوفيقُ.

وقد قال قومٌ: يؤكَلُ صيدُ البازي وإن أكل.

وهو قولُ أبي حنيفة.

قال أبو محمَّد: وهذا باطلٌ لأنَّ الله تعالى لم يبيحْ لنا أن نأكلَ إلا ما أمسكَ علينا، لا ما أمسكَ جملةً، ولا ما أمسكَ على أنفُسِهِم وقولنا هو قولُ الشافعي، وهو أيضاً قولُ عطاء، وعكرمة كما ذكرنا قبلَ، وعن ابنِ عباسٍ ما أكلت الجوارحُ فلا تأكلُ، وبالله تعالى التوفيقُ.

١٠٨٣م - مسألة: وإن شرب الجارحُ الكلبُ أو

غيره من دم الصَّيْدِ لم يضرْ ذلك شيئاً وحلَّ أكلُ ما قُتِلَ لأنَّ النبي ﷺ إنما حرَّم علينا أكلَ ما قُتِلَ إذا أكل، ولم ينهنا عن أكلِ ما قُتِلَ إذا ولغ في الدِّمِ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ وإذا لم يأكلْ من الصَّيْدِ فقد أمسكه على مرسله.

وهو قولُ أبي حنيفة، والشافعي، وبالله تعالى التوفيقُ.

١٠٨٤م - مسألة: فإن أكل من الرأسِ، أو الرِّجْلِ، أو

الحشوة، أو قطعةً انقطعتْ منه، فكلُّ ذلك سواءٌ، ولا يَحِلُّ أكلُ ما قُتِلَ، لأنَّهُ أكل من الصَّيْدِ.

١٠٨٥م - مسألة: فإن كان الجارحُ معلِّماً كما ذكرنا

ثم إنه عادَ فأكلَ مما قُتِلَ لم يسقطْ بذلك عن أن يكونَ معلِّماً، لكن يجرِّمُ أكلُ الذي قُتِلَ وأكل منهُ فقط، ولا يجرِّمُ أكلُ ما قُتِلَ ولم يأكلْ منه.

وقال أبو حنيفة: قد بطلَ تعلِيمُهُ وعادَ غيرَ معلِّمٍ، فلا

يؤكَلُ ما قُتِلَ وإن لم يأكلْ منه حتَّى يفعلَ ذلك مرَّةً بعدَ مرَّةٍ فيعودُ معلِّماً.

وقال أصحابنا: لا يبطلُ بذلك تعلِيمُهُ، لكن يضربُ

ويؤدَّبُ حتَّى لا يأكلَ - وهذا هو الصَّوابُ، لأنَّ النبي ﷺ قال:

كما رويَنا من طريقِ أبي داود أخبرنا هنادُ بنُ السَّريِّ أخبرنا ابنُ فضيل عن بيان عن الشَّيْخِ «عن عدي بنِ حاتمٍ أن رسولَ الله ﷺ قال له: إذا أرسلتَ كلابَكَ المعلِّمةَ ودَّكَّرتَ اسمُ الله عَلَيْهَا، فكلِّ مما أمسكَنَ عَلَيْكَ، وإن قُتِلَ، إلا إن أكلَ الكَلْبُ فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا امْتَسَكَ عَلَى نَفْسِهِ فَقَدْ سَمَّاهَا عليه السلام معلِّمةً ولم يسقطْ حكمُ التعلِيمِ بأكلِ ما

أكل منها، بل نهى عن أكل ما أكل منه فقط.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال: إذا أكل الكلب المعلم فلا تأكل منه، فإنما أمسك على نفسه فسماه ابن عباس معلماً وإن أكل.

وقد روي عن ابن عباس أيضاً: أنه إذا أكل فئس ما علمته ليس بعالم، وبالله تعالى التوفيق.

لَهُ: «وَمَا صِدَّتْ بِكَ لِكَ الْمَعْلَمِ فَذَكَرْتُ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، وَمَا صِدَّتْ بِكَ لِكَ غَيْرِ الْمَعْلَمِ فَادْرَكْتُ ذَكَاتَهُ فَكُلْ» فلم يستثن عليه السلام رجاء حياة من غيرها، فاستثناء ذلك باطل وخلاف لرسول الله ﷺ.

١٠٩٠ - مسألة: وإذا انطلق الجارح المعلم أو غير المعلم من غير أن يطلقه صاحبه لم يحل أكل ما قتل إلا أن تدرك فيه بقية من الروح فيذكي ويؤكل لقول رسول الله ﷺ «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَسَمِيَتْ اللَّهُ فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ السَّلَامَ الذَّكَاةَ إِلَّا بِرِسَالِهِ مَعَ تَسْمِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالدَّكَاةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بَيِّنَةً مِنَ الْإِنْسَانِ الذَّكِيِّ وَقَصِيرُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَام: «وَلَكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى».

وصح بالنص أنه إذا أرسل جارحه المعلم وسمى الله تعالى فقتل الجارح فهي ذكاة صحيحة - ولم يصح في كون ما دون ذلك ذكاة نص.

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أنه قال لرجل سأل عن إنسان كان يعلم صقراً له، فبينما هو يحوم حوله إذ رأى طائراً فانقضَّ نحوه وسمى الرجل الله عز وجل.

قال قتادة: لا يأكله لأنه لم يرسله هو، إلا أن يدرك ذكاته.

١٠٩١ - مسألة: وكل من رمى بسهم مسوم فوجذ الصيد ميتاً لم يحل أكله إلا إذا كان السهم أنفذ مقاتله إنشاداً كأن يموت منه لو لم يكن مسوماً لأن ما قتل بالسهم فهو ميتة؛ لأنه لم يات نص بأنه ذكاة إلا أن تدرك فيه بقية روح فيذكي فيحل، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٩٢ - مسألة: وكل جارح معلم فحلال أكل ما قتل كما ذكرنا سواء علمه وثني أو مسلم.

وكذلك الصيد بسهم صنعه وثني أو مسلم لقول رسول الله ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمَعْلَمِ» ولم ينص عليه السلام لتعليم مسلم من تعليم وثني.

وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبي سليمان.

وقال قوم: لا يؤكل صيد جارح علمه من لا يحل أكل ما ذكى.

روينا من طريق وكيع أخبرنا جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن علي بن أبي طالب أنه كره صيد بازي المجوسي وصقروه وصيد المجوسي للمسلم كرهه أيضاً.

١٠٨٦ - مسألة: فإن أدركه مرسله حتى قتله وهو يريد الأكل منه فأنذهه والجارح يتنازع إلى الأكل منه، لم يحل أكله أصلاً، وهو ميتة، لأننا على يقين جنته أن أنه إنما أمسك على نفسه لا على مرسله، وهذه الصفة التي حرّم الله تعالى بها ورسوله ﷺ الأكل مما قتله الجارح علينا.

١٠٨٧ - مسألة: فلو قتله ولم ياكل منه شيئاً وهو قادر على الأكل منه ثم أكل منه. فباقية حلال، لأننا على يقين من أنه إذا لم ياكل منه - وهو قادر على الأكل منه - فلم يمك على نفسه وإنما أمسك على مرسله، وما كان بهذه الصفة فهو حلال بنص القرآن والسنة. وإذا قد صح تحليله بذلك وتمت ذكاته فلا يضره أن ياكل منه بعد ذلك لأنه قد بدا له أن ياكل مما قد صح أنه أمسكه على مرسله - وقد يحدث له جوع ياكل به ما وجد، وإنما المراعى إمساكه على سيده فيؤكل، وإن قتل، أو إمساكه على نفسه فلا يؤكل ما قتل فقط، كما أمر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ في القرآن، والسنة الثابتة، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٨٨ - مسألة: فلو قتل ولم ياكل، ثم أخذه مرسله فقطع له قطعة فأكلاها أو خلاه بين يديه يأكله فاكل منه فالباقى حلال، لما ذكرنا من أنه قد صح إمساكه على مرسله تمت ذكاته بذلك.

١٠٨٩ - مسألة: وأما غير المعلم فسواء كان متمكناً أو بريئاً من سباع الطير أو دواب الأربع غير متملك أرسل أو لم يرسل كل ذلك سواء، وحكمه أن لا يؤكل ما قتل أصلاً، فإن أدرك فيه بقية من الروح وذكى حل أكله لقول الله تعالى: «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» فاستثنى تعالى ما ذكينا من كل ما حرّم من قبل ذلك. ولما:

روينا من طريق البخاري أخبرنا عبد الله بن يزيد أخبرنا حيوة هو ابن شريح - أخبرني ربيعة بن يزيد الدمشقي عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الحنظلي أن رسول الله ﷺ قال

أو ذي تقطين لا لصيد ولا لغيرة، ولا يحل تعليمه، ولا أكل ما قتل من الصيد أصلاً، إلا أن تدرَك ذكاته؛ ولا اتخاذ كلب سوى ذلك أصلاً إلا لزور، أو ماشية، أو صيد، أو ضرورة خوف:

لما روينا من طريق مسلم حدثني إسحاق بن منصور أخبرنا روح بن عبادة أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «أمرنا رسول الله ﷺ يقتل الكلاب ثم نهي عن قتلها وقال: عليكم بالأسود البهيم ذي التقطين فإنه الشيطان».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عمران بن موسى أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا يونس بن عبيد عن الحسن عن عبيد الله بن مغفل قال: قال رسول الله ﷺ: «لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها فأتقوا منها الأسود البهيم وأما قوم اتحلوا كلباً ليس بكنبي خرت، أو صيد، أو ماشية، فإنه ينقص من أجره كل يوم قيراط».

وقال تعالى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ» فإذا حرم عليه السلام أنفس الأسود البهيم أو ذا التقطين فلا يحل اتخاذه، وإن لا يحل اتخاذه فاتخاذ معصية، والذكاة بالجراح طاعة، ولا تنوب المعصية لله تعالى عن طاعته والعاصي لم يذك كما أمر في ميتة.

وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: أكره صيد الكلب الأسود البهيم، لأن رسول الله ﷺ أمر بقتله.

ومن طريق وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن أنه كره صيد الكلب الأسود البهيم.

ومن طريق وكيع أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم النخعي قال: كيف ناكل صيد الكلب الأسود البهيم وقد أمرنا بقتله؟.

وهو قول أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه.

قال أحمد: ما أعلم أحداً رخص في أكل ما قتل الكلب الأسود من الصيد - وقد أدرك أحمد من أهل العلم أمّا.

قال أبو حمزة: سواء حيث كانت التقطان من جسده فإن كانت نقطة واحدة أو أكثر من اثنين لم يجز قتله، لأنه لا يسمى في اللغة ذا تقطين.

١٠٩٦ - مسألة: ومن خرج بجراحه فارسله وسمى

ونوى ما أصاب من الصيد - فسواء فعل كل ذلك من منزله أو في الصحراء - ما أصاب في ذلك الإرسال من الصيد؛ فقتله فأكله

ومن طريق عبد الرزاق عن حبيب بن رومان عن الحجاج عن أبي الزبير عن جابر قال: لا تاكل صيد كلب الجوسي ولا ما أصاب بهمه.

وقد روينا هذا أيضاً من طريق سعيد بن منصور أخبرنا عتاب بن بشير أنا خصيف قال: قال ابن عباس: لا تاكل ما صدت بكلب الجوس وإن سميت فإنه من تعليم الجوسي قال الله تعالى: «تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ».

وجاء هذا القول عن عطاء، ومجاهد، والنخعي، ومحمد بن علي.

وهو قول سفيان الثوري واحتج أهل هذه المقالة بقول الله تعالى: «وَمِمَّا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ» قالوا: فجعل التعليم لنا.

قال علي: ولا حجة لهم في هذا، لأن خطاب الله تعالى بأحكام الإسلام لازم لكل أحد، وبالله تعالى التوفيق.

وهذا مما خالفوا فيه الرواية عن صحابة لا يعرف لهم من الصحابة رضي الله عنهم مخالف، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٩٣ - مسألة: ومن تصيد بجراح اخذ بغير حق

فلا يحل أكل ما قتل لقول الله تعالى: «وَلَا تَعْتَدُوا» وهذا معتد فلا يكون التعدي ذكاة أصلاً، فلو أدرك حيّاً، أو نصب المرء حباله مأخوذة بغير حق، أو رمى باله مأخوذة بغير حق، فادرك كل ذلك فيه بقية حياة ذكاه وهي له حلال، وعليه أجره مثل ذلك الجراح، وذلك السهم، والرمح، وتلك الحبال لصاحب كل ذلك، لأن الصيد الذي لا ملك لأحد عليه هو لمن أخذه ولم يملكه صاحب الآلة، والحبال، والجراح؛ لأنه لم ينصب ذلك ولا أرسله قاصداً لملك ما أصاب بذلك، ولا يكون التملك لما لم يتقدم فيه ملك إلا بنية، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٩٤ - مسألة: ومن وجد مع جراحه جارحاً آخر

أو سبعاً لم يدر أيهما قتل الصيد، فهو ميتة لا يحل أكله إلا أن تدرَك ذكاته فيذكي فيحل:

كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا مسويد بن نصر أخبرنا عبد الله بن المبارك عن عاصم عن الشعبي عن عدي بن حاتم عن النبي ﷺ فذكر الحديث وفيه: «فإن خالط كلبك كلاباً تقتلن فلم يأكلن فلا تأكل منه شيئاً فإنك لا تدري أيها قتل».

١٠٩٥ - مسألة: ولا يحل إمساك كلب أسود بهيم

حلال، لأن النبي ﷺ قال: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُعْلَمُ» ولم يخص: وأنت ترى صيداً من أن لا تراه.

وروينا من طريق سعيد بن منصور عن إسماعيل بن عباد عن عمرو بن محمد بن زيد عن حماد بن أبي هريرة قال: إن غداً بكلاب معلمة فذكر اسم الله حين يغدو كان كل شيء صاده إلى الليل حلالاً.

ومن طريق وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي إياس قال: إنا كنا نخرج بكلابنا إلى الصيد فرسلها، ولا نرى شيئاً فتأكل ما أخذت.

قال أبو محمد: وقال أبو حنيفة: من رمى كلباً أو خنزيراً إنسياً فأصاب صيداً لم يحل أكله، فلو رمى أسداً أو ذئباً أو خنزيراً برمي فأصاب صيداً حل له أكله، فلو أرسل جارحه على صيد بعينه فأصاب غيره حل أكله - فلو أرسله على سمكة فأصاب صيداً لم يحل أكله.

قال علي: هذه تخالط لا تعقل ولا يقبل مثلها إلا ممن لا يسأل عما يفعل - وكل ما ذكر فسواء - لا يحل شيء منه لأنه لم يسم الله تعالى، ولا أرسل جارحه، ولا سهمه على الذي أصاب، فهو غير مذكي، وبالله تعالى التوفيق.

١٠٩٧- مسألة: ولا يحل بيع كلب أصلاً لا المباح اتخاذه ولا غيره؛ لصحة نهى النبي ﷺ عنه - وسنذكره في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى - فمن اضطر إليه فله أخذه ممن يستغني عنه بلا ثمن، وإن لم يتمكن له، فله ابتاعه - والثمن حرام على البائع باق على ملك المشتري - وإنما هو كالرشوة في المظلمة، وفداء الأسير، لأنه أخذ مال بالباطل، وبالله تعالى التوفيق.

فروينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا أحمد بن سليمان أخبرنا يزيد قال أخبرنا حميد عن عكرمة عن ابن عباس قال: البسر وحده حرام.

قال أحمد بن شعيب: وأخبرنا أبو بكر بن علي المقدسي أخبرنا القواريري هو عبد الله بن عمر - أخبرنا حماد هو ابن زيد - أخبرنا أيوب هو السخثاني - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: نبيذ البسر بمخ لا يجل.

وروي هذا القول أيضاً عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وجابر بن زيد.

وروي عن ابن عباس أنه كان يجلد فيه كما يجلد في الخمر - وما نعلم هذا القول حجة أصلاً، بل قد ضح عن النبي ﷺ إبطاله:

كما رويناه من طريق عبد الله بن المبارك عن إسماعيل بن مسلم العبدي أخبرنا أبو المتوكل عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ «عن شربه ونكم فليشرب كل واحد منه فرداً، ثمراً فرداً، أو بשרاً فرداً، أو زيباً فرداً».

والقول الثاني:

رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمار بن دينار قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: البسر، والرطب: خمر - يعني إذا جمعا.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا سويد بن نصر أخبرنا عبد الله بن المبارك عن سفيان الثوري، وشعبة، كليهما عن عمار بن دينار عن جابر بن عبد الله قال: البسر، والتمر: خمر وحجة هذا القول هو صحة نهى النبي ﷺ عن خلط البسر مع التمر، أو مع الرطب.

قال أبو محمد: ولا حجة هم في هذا الخبر، لوجهين.

أحدهما: أن النبي ﷺ قد نهى عن الجمع بين غير هذه الأنواع، فلا معنى لتخصيص هذه خاصة بالتحريم دون سائر ما نهى عليه السلام عنه.

روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج أخبرني عطاء عن جابر قال: «إن النبي ﷺ نهى عن خليط التمر، والزبيب، والبسر، والرطب».

ومن طريق الليث بن سعد عن عطاء عن جابر قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يُنْبَذَ الزبيب والتمر جميعاً، وأن يُنْبَذَ البسر والتمر جميعاً».

٣٠ - كِتَابُ الْأَشْرِيَةِ

وَمَا يَجِلُّ مِنْهَا وَمَا يَحْرُمُ

١٠٩٨ - مسألة: كل شيء أسكر كثيره أحداً من الناس فالتقط منه فما فوقها إلى أكثر المقادير: خمر حرام: ملكه، وبيعه، وشربه، واستعماله على أحد - وعصير العنب، ونبيذ التين، وشراب القمح، والسيكران، وعصير كل ما سواه وقيعه، وشرابه - طبخ كل ذلك أو لم يطبخ - ذهب أكثره أو أقله سواء في كل ما ذكرنا ولا فرق.

وهو قول مالك، والشافعي، وأبي سليمان وغيرهم - وفي هذا اختلاف قديم وحديث بعد صحة الإجماع على تحريم الخمر قليلها وكثيرها:

فروينا عن طائفة أنها قالت: شراب البسر وحده خمر محرمة.

وقالت طائفة: الرطب، والبسر إذا خلطوا، فشرابهما خمر محرمة.

وكذلك التمر والبسر إذا خلطا.

وقالت طائفة: عصير العنب إذا أسكر، ونقع الزبيب إذا أسكر، ولم يطبخا: هي الخمر المحرمة قليلها وكثيرها، وكل ما عدا ذلك حلال ما لم يسكر منه.

وقالت طائفة: لا خمر إلا عصير العنب إذا أسكر ما لم يطبخ حتى يذهب ثلثه فهو حرام قليله وكثيره، فإذا طبخ كذلك فليس خراً بل هو حلال أسكر أو لم يسكر.

وأما كل شراب ما عدا عصير العنب المذكور فهو حلال أسكر أو لم يسكر كتقريع الزبيب وغيره طبخ كل ذلك أو لم يطبخ إلا أن السكر منه حرام.

وقالت طائفة: كل ما عصّر من العنب، ونبيذ الزبيب، ونبيذ التمر، والرطب، والبسر، والزهر، فلم يطبخ، فكل خمر محرمة قليلها وكثيرها، فإن طبخ عصير العنب حتى يذهب ثلثه وطبخ سائر ما ذكرنا فهو حلال أسكر أو لم يسكر، إلا أن السكر منه حرام.

وكل نبيذ وعصير ما سوى ما ذكرنا فحلال أسكر أو لم يسكر طبخ أو لم يطبخ والسكر أيضاً منه ليس حراماً.

فأما من رأى شراب البسر وحده خراً:

شيء باختلاف.

قال أبو حمزة: وهذا قول في غاية الفساد لأنه يطل عليهم جمهور أقرانهم، ويلزمهم أن لا يوجبوا زكاة إلا حيث أوجبها إجماع، ولا فريضة حج أو صلاة إلا حيث صح الإجماع على وجوبها، وأن لا يثبتوا الربا إلا حيث أجمعت الأمة على أنه ربا - ومن التزم هذا المذهب خرج عن دين الإسلام بلا شك لوجهين.

أحدهما: أنه مذهب مفترى لم يأمر الله تعالى به قط ولا رسوله عليه السلام؛ وإنما أمر الله تعالى باتباع القرآن، وسنة النبي ﷺ وأولي الأمر باتباع الإجماع، ولم يأمر تعالى قط بأن لا يتبع إلا الإجماع، ولا.

قال تعالى قط، ولا رسوله عليه السلام: لا تأخذوا مما اختلف فيه إلا ما أجمع عليه - ومن ادعى هذا فقد افترى على الله الكذب وأتى بدين مبتدع وبالفلال الميين. إنما.

قال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾.

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ولم يقل تعالى: فردوه إلى الإجماع، فمن رد ما تنوزع فيه إلى الإجماع لا إلى نص القرآن والسنة فقد عصى الله تعالى ورسوله عليه السلام، وشرع من الدين ما لم يأذن به الله تعالى.

وأما عن فتية الإجماع فيما صح أنهم أجمعوا عليه ولا مخالفه أصلا، ونرد ما تنوزع فيه إلى القرآن، والسنة، فنأخذ ما فيها وإن لم يجمع على الأخذ به - وهذا أمر الله تعالى في القرآن ورسوله ﷺ وعليه أجمع أهل الإسلام وما نعلم أحدا قال قط: لا التزم في شيء من الدين إلا ما أجمع الناس عليه؛ فقد صاروا بهذا الأصل مخالفين للإجماع بلا شك.

والوجه الثاني: أنه مذهب يقتضي أن لا يلتفت للقرآن والسنة إذا وجد الاختلاف في شيء من أحكامهما، وليس هذا من دين الإسلام في شيء مع أنه في أكثر الأمر كذب على الأمة وقول بلا علم.

وأيضا فإنهم لا يلتزمون هذا الأصل الفاسد إلا في مسائل قليلة جداً - وهو مبطل لسان مذهبهم كلها فعاد عليهم، وبالله تعالى التوفيق.

وهو أيضا عليه السلام عن أن يجمع غير هذه كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وجه آخر: وهو أنه ليس كل محرم محرما، فحرام، وليس محرما، ولين الحزير حرام وليس محرما، والبول حرام وليس محرما، فهذان اللذان نهى النبي ﷺ عن جمعهما حرام وليست محرما إلا أن تسكر، ولا معنى لسميتهما إذا جمعا محرما.

فإن قيل: فقد صح عن النبي ﷺ «الرَّيْبُ وَالْتَّمَرُ حُرْمُ الْحَمَرِ» فما قولكم فيه.

قلنا: قد صح بالنص والإجماع المتين إباحت التمر وإباحة الريب، وإباحة نيذهما غير مخلوطين، كما ذكرنا آنفاً وأن ذلك لم ينسخ قط.

فصح أن هذا الخبر ليس على ظاهره، فإذا لا شك في هذا فإنما يكون محرما إذا جاء نص مبين لهذه الجملة، وليس ذلك إلا إذا أسكر نيذهما كما بين عليه السلام في خبر نذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى «إِنْ كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» فسقط هذا القول أيضا. والقول الثالث: من تخصيص عصير العنب ونبذ الريب بالتحريم ما لم يطبخا دون سائر الأنبة والعصير فقول صح عن أبي حنيفة - وهو الأشهر عنه - إلا أنه لا يعتمد مقلدوه عليه، ولا يشتغلون بتصوره، ولا نعلم له أيضا حجة أصلا، لا من قرآن، ولا من سنة، ولا رواية ضعيفة، ولا دليل إجماع، ولا قول صاحب، ولا رأي، ولا قياس - فسقط - ولله الحمد. والقول الرابع: من تخصيص عصير العنب بالتحريم ما لم يطبخ، فهو قول اختاره أبو جعفر الطحاوي.

واحتج من ذهب إليه بأخبار أضيفت إلى النبي ﷺ وأخبار عن الصحابة، ودعوى إجماع.

فأما الأخبار عن النبي ﷺ فكأنها لا خير فيها - على ما نبين إن شاء الله تعالى.

ثم لو صحت لما كان شيء منها موافقا لهذا القول؛ فلاح أن إيرادهم لها غوية محض.

وكذلك الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم، إلا أن منها ما لا يصح ولا يوافق ما ذهبوا إليه فأيرادهم لها غوية.

ومنها شيء يصح ويظن من لا ينعم النظر أنه يوافق ما ذهبوا إليه - على ما نورد إن شاء الله تعالى - ولا حجة في قول صاحب قد خالفه غيره منهم.

وأما دعوى الإجماع فإنهم قالوا: قد صح الإجماع على تحريم عصير العنب إذا أسكر، واختلف فيما عداه - فلا يحرم

وَأَمَّا الْأَخْبَارُ: فَمِنْهَا خَيْرٌ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حُرِّمَتْ الْخَمْرُ بَعِيْنَهَا الْقَلِيلُ مِنْهَا وَالْكَثِيرُ وَالْمُسْكُرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ:

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ قَاسِمِ بْنِ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ أَخْبَرَنَا أَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ بْنُ دَكَيْنٍ عَنْ مَسْعَرٍ عَنْ أَبِي عَوْنٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - وَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ، لِأَنَّهُ:

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ غَدَرٌ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَسْعَرٍ عَنْ أَبِي عَوْنٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حُرِّمَتْ الْخَمْرُ بَعِيْنَهَا قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا، وَالْمُسْكُرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ وَشُعْبَةُ بِلَا خِلَافٍ أَضْبَطُ وَأَحْفَظُ مِنْ أَبِي نَعِيمٍ.

وَقَدْ رَوَى فِي زِيَادَةِ عَلِيٍّ مَا رَوَى أَبُو نَعِيمٍ، وَزِيَادَةُ الْعَدْلِ لَا يَجِلُّ تَرْكُهَا، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَبِي نَعِيمٍ مَا يَنْتَعِ مِنْ تَحْرِيمٍ غَيْرِ مَا ذَكَرْنَا فِي رِوَايَتِهِ إِذَا جَاءَ بِتَحْرِيمِهِ نَصٌّ صَحِيحٌ.

وَقَدْ صَحَّ مِنْ طَرِيقٍ ابْنِ عَبَّاسٍ تَحْرِيمُ الْمُسْكِرِ جَمْلَةً - وَصَحَّ عَنْهُ كَمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ تَحْرِيمُ نَبِيْلِ الْبَسْرِ بِمَتْنٍ فَسَقَطَ تَعَلُّقُهُمْ بِهَذَا الْحَبْرِ.

ومنها خير:

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ «فَاتَّبِعُوا فِيهَا - يَتَّبِعِي فِي الظُّرُوفِ - فَإِنَّ الظُّرُوفَ لَا تَجِلُّ شَيْئًا وَلَا تُحَرِّمُ وَلَا تُسْكِرُوا» وَأَنْ عَمَرَ قَالَ لَهُ «يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا قَوْلُكَ: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ؟» قَالَ: اشْرَبْ، فَإِذَا خِفْتَ فَدَعْهُ.

وَحَيْرٌ: مِنْ طَرِيقٍ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «اشْرَبُوا وَلَا تُسْكِرُوا» وَكِلَاهُمَا لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ.

وَأَمَّا خَيْرُ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَإِنَّهُ مِنْ طَرِيقِ الْمَشْمَعْلِ بْنِ مِلْحَانَ وَهُوَ يَجْهَلُونَ عَنِ النَّصْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ خَزَّادٍ بَصْرِيٌّ يَكْنَى أَبَا بَكْرٍ - مَتَكَرُّ الْحَدِيثِ ضَعْفُهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ، وَقَالَ فِيهِ ابْنُ مَعِينٍ: لَا تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ - وَلَوْ صَحَّ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِيهِ حِجَّةٌ، لِأَنَّ فِيهِ النَّهْيَ عَنِ السَّكْرِ وَيَكُونُ قَوْلُهُ «فَإِذَا خِفْتَ فَدَعْهُ» أَيُّ إِذَا خَفْتَ أَنْ يَكُونَ مُسْكِرًا - فَسَقَطَ التَّعَلُّقُ بِهِ.

وَأَمَّا خَيْرُ أَبِي مُوسَى: فَلَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ مِنْ طَرِيقِ شَرِيكِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَشَرِيكِ مَدْلَسٌ وَضَعِيفٌ نَسَقًا.

وقد رواه الثقات بخلاف هذا:

كَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِ بْنِ دِينَارٍ، وَزَيْدٍ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَبَّاجِ، كُلُّهُمْ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، كُلُّ مَا

أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ فَهُوَ حَرَامٌ، أَنْتَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ» هَذَا هُوَ الْحَقُّ الثَّابِتُ لَا رِوَايَةَ كُلِّ ضَعِيفٍ، وَمَدْلَسٍ، وَكَذَّابٍ، وَجَاهِلٍ، وَخَيْرٌ:

وَرَوَيْنَاهُ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «اشْرَبُوا فِي الظُّرُوفِ وَلَا تُسْكِرُوا» - وَهَذَا لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ سَمَّالٍ بْنِ حَرْبٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ وَسَمَّالٌ يَقْبَلُ التَّلَقُّنَ شَهْدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ شُعْبَةُ، وَغَيْرُهُ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمَا كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ حِجَّةٌ لِأَنَّهُ إِنَّمَا فِيهِ النَّهْيُ عَنِ السَّكْرِ وَلَيْسَ فِيهِ مَانِعٌ مِنْ تَحْرِيمٍ مَا يَصِحُّ تَحْرِيمُهُ ثَمَّ لَمْ يَذْكُرْ فِي هَذَا الْحَبْرِ.

وَقَدْ صَحَّ تَحْرِيمُ كُلِّ مَا أَسْكَرَ كَمَا ذَكَرْنَا مَا أَصَحَّ طَرِيقٍ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، وَخَيْرٌ: مِنْ طَرِيقِ سَوَّارِ بْنِ مَصْعُبٍ، وَسَعِيدِ بْنِ عَمَارَةَ، قَالَ سَوَّارٌ: عَنْ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَقَالَ سَعِيدٌ: عَنْ الْحَارِثِ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ أَنَسٍ، ثُمَّ اتَّفَقَ أَبُو سَعِيدٍ وَأَنَسٌ قَالَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «حُرِّمَتْ الْخَمْرُ بَعِيْنَهَا قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا وَالشُّكْرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ» وَسَوَّارٌ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ، وَعَطِيَّةٌ هَالِكٌ، وَالْحَارِثُ، وَسَعِيدٌ يَجْهَلُونَ لَا يَدْرِي مِنْ هُمَا ثَمَّ لَوْ صَحَّ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حِجَّةٌ لِأَنَّ رِوَايَةَ شُعْبَةَ عَنْ مَسْعَرٍ عَنْ أَبِي عَوْنٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّتِي ذَكَرْنَا أَنَّهُ زَائِدَةٌ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَزِيَادَةُ الْعَدْلِ لَا يَجُوزُ رَدُّهَا. وَخَيْرٌ: رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ الْقَيْسِ اشْرَبُوا مَا طَابَ لَكُمْ»:

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ مَالِزِمٍ بْنِ عَمْرِو عَنْ عَجِيَّةَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ عَمَّةِ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ عَنْ أَبِيهِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - وَهَذَا لَا حِجَّةَ فِيهِ لَوْجُوهَ.

أَوَّلُهَا: أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَجِيَّةَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ وَهُوَ يَجْهَلُونَ لَا يَدْرِي مِنْ هُوَ - ثَمَّ لَوْ صَحَّ لَمَا كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ حِجَّةٌ لِأَنَّ مَا طَابَ لَنَا هُوَ مَا أَحَلَّ لَنَا كَمَا قَالَ تَعَالَى: «فَاتَّبِعُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ» فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا إِيَاحَةٌ مَا قَدْ صَحَّ تَحْرِيمُهُ. وَخَيْرٌ:

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ «نَهَى عَنِ الْخَمْرِ وَالْمُسْكِرِ وَالْكُوبَةِ وَالْعُثْيَرَاءِ» وَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» قَالُوا: فَقَدْ فَرَّقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيْنَ الْكُوبَةِ، وَالْعُثْيَرَاءِ، وَالْخَمْرِ، فَلَيْسَ خَرًّا.

قَالَ أَبُو عَمْدٍ: وَهَذَا لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ بَلْ هُوَ حِجَّةٌ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ وَهُوَ يَجْهَلُونَ.

وَأَمَّا كُونُهُ حِجَّةً عَلَيْهِمْ فَإِنَّهُ لَوْ صَحَّ لَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ سَاوَى بَيْنَ كُلِّ ذَلِكَ فِي النَّهْيِ وَالْخَمْرُ وَسَائِرُ الْأَشْرِيَةِ سَوَاءٌ فِي

النهي عنها وهذا خلاف قولهم.

وأيضاً: فليس التفریق في بعض المواضع في الذكر دليلاً على أنها شيتان متغايران فقد.

قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ لم يكن هذا موجباً أنهما عليهما السلام ليسا من الملائكة.

وهكذا إذا صح أن الخمر هي كل مسكر لم يكن ذكر الخمر والكوبة والغيراء مانعاً من أن تكون الكوبة والغيراء خمرًا. وقد صح «أن كل مسكر خمر».

وأيضاً: ففي آخر هذا الحديث «كل مسكر حرام» وهذا خلاف قولهم - فما رأينا أقيح بجماعة من احتجاجهم بما هو حجة عليهم، وخير:

روياته من طريق ابن عمر أنه «رأى النبي ﷺ أي بني بنينا فوجدته شديداً فزده فقيل: أخراً هو؟ قال: فاستزده ثم دعا يَمَاءَ فصبه فيه مرتين ثم قال: إذا اغتسلت عليكم هذه الأوعية فأكبروا مؤنتها بالماء».

ومن طريق ابن عباس عن النبي ﷺ مثله، وفيه أنه عليه السلام قال: «إذا اشتد عليكم فأكبروا بالماء» ومثله من طريق أبي مسعود وكل هذا لا حجة لهم فيه، بل هو حجة عليهم، لأن خبر ابن عمر هو من طريق عبد الملك بن نافع وعبد الملك ابن أخي الفقعاء كلاهما عن ابن عمر مستنداً، وكلاهما مجهول وضعيف سواء كانا اثنين أو كانا إنساناً واحداً، ثم هو عنهما من طريق أسباط بن محمد القرشي، وليس بن أبي سليم، وقرة العجلي، والعوام، وكلهم ضعيف.

وأما خبر ابن عباس: فهو من طريق يزيد بن أبي زياد عن عكرمة عن ابن عباس - ويؤيد ضعيف.

وقد روي عنه في الروايات السود خبراً موضعاً على النبي ﷺ ليس فيه أحد يهمل غيره - وقد ضعفه شعبه، واحد، ويحيى.

وأما خبر أبي مسعود فهو من طريق يحيى بن بيان، وعبد العزيز بن أبان وكلاهما متفق على ضعفه - ثم لو صححت لكانت أعظم حجة عليهم، لأن فيها كلها أن النبي ﷺ مزجه بالماء ثم شربه - وهذا لا يخلو ضرورة من أحد وجهين:

إما أن لا يكون ذلك النبيذ مسكراً فهي كلها موافقة لقولنا، وإما أن يكون مسكراً كما يقولون، فإن كان مسكراً نصب الماء على المسكر عندهم لا يخرجهم عندهم عن التحريم إلى التحليل،

ولا ينقله عن حاله أصلاً إن كان قبل صب الماء حراماً فهو عندهم بعد صبه حرام.

وإن كان قبل صبه حلالاً فهو بعد صبه حلالاً، وإن كان قبل صبه مكروهاً فهو بعد صبه مكروه، فقد خالفوه كلها وجعلوا فعل النبي ﷺ الذي حقهروا عليه باطلاً عندهم ولغوا لا معنى له، وهذا كما ترى.

وإن كان صب الماء نقله عن أن يكون مسكراً إلى أن لا يكون مسكراً فلا متعلق لهم فيه حيث لا أصلاً، لأنه إذا لم يكن مسكراً فلا مخالفة لهم في أنه حلال - فعاد عليهم جملة.

وخير: من طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ: «اشربوا ما طاب لكم فإذا خبث فذروه».

وهذا لا حجة لهم فيه بل هو حجة عليهم لأنه من طريق عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب - وكلاهما ساقط.

ثم لو صح لكان حجة قاطعة عليهم؛ لأن معنى «إذا خبث» إذا أسكر، لا يحتمل غير هذا أصلاً، وإلا فليعرّفونا ما معنى «إذا خبث فذروه».

وخير: من طريق علي «عن النبي ﷺ: أنه أي بمكة بنينا فذاه فقطب ورده، فقيل له: يا رسول الله هذا شراب أهل مكة قال: فزده فصب عليه الماء حتى رغا، قال: حرمت الخمر بعينها، والسكر من كل شراب».

وهذا لا حجة لهم فيه، لأنه من طريق محمد بن الفرات الكوفي - وهو ضعيف باتفاق - مطروح - ثم عن الحارث - وهو كذاب.

ومن طريق شعيب بن واقد وهو مجهول عن قيس بن قطن ولا يدرى من هو - ثم لو صح لكان حجة عليهم، لأن الكلام فيه كالكلام فيه من طريق ابن عباس وقد ذكرناه.

وخير: من طريق سمرة «عن النبي ﷺ أنه أذن في النبيذ بعد ما نهى عنه» - ولا حجة فيه لأنه من طريق المنذر أبي حسان، وهو ضعيف.

ثم لو صح لكان معناه أذن في النبيذ في الطروف بعدما نهى عنه، وهذا حق وليس فيه أنه عليه السلام نهى عن الخمر، ثم أذن فيها.

وقد صح أنه عليه السلام قال: «كل مسكر خمر» فبطل تعلّقهم به - والله الحمد.

وخير: عن ابن عباس إن رسول الله ﷺ «قال: كل

قال: «اشربوا في الجليل الموكى عليه فإن اشتد فأكثروا بالماء فإن أعياكم فأهريقوه».

أبو القموص مجهول - ثم لو صحَّ لكان حجةً قاطعةً موافقةً لقولنا مفسدةً لقولهم بما فيه من الأمر بهرقه إن لم يقدر على إبطال شدته بالماء.

وخير: من طريق سعيد بن منصور أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم هو ابن عليّ - حدثني الجريديّ سعيد بن إياس عن أبي العلاء بن الشَّحْرِيق قال: انتهى أمر الأشرية أن رسول الله ﷺ قال: «اشربوا ما لا يسهته أهلككم ولا يذيع أمر الكُفَر».

وهذا مرسلٌ ثم لو اتسدت لكان حجةً لنا، لأنه نهى عن النوع الذي من طبعه أن يسهه الخلم، ويذهب الماء، لا يمتثل غير ذلك أصلاً؛ إذ ليس شيءٌ منه يفرّج بذلك دون سائره.

وخير: من طريق علقمة «سألت ابن مسعود عن قول النبي ﷺ في السكر قال: الشرية الآخرة؛ وهذا لا حجة لهم فيها؛ لأنه من طريق الحجاج بن أرطاة - وهو هالك - وروينا عنه أنه كان لا يصلي مع المسلمين في المسجد فقبل له في ذلك، فقال: أكره مزاحمة البقالين، لا يتل الإنسان حتى يدع الصلاة في الجماعة - وأنه أنكر السلام على المساكين، وقال: عليّ مثل هؤلاء لا يسلم؛ وهله جرح ظاهراً؛ ثم الأظهر فيه أن قوله «الشرية الآخرة» من قول ابن مسعود تأويل منه - وهو أيضاً فاسدٌ من التأويل لما نبيّن بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وخير مرسل: من طريق مجاهد فيه أنه عليه السلام «شرب من يبيد سقاية زمزم قد قُتِلَ وجهه، ثم صبَّ عليه الماء مرةً بعد مرة، ثم شرب منه» - وهذا لا شيء؛ لأنه عن ابن جريج عن من يسمه عن مجاهد فهو مقطوع ومرسلٌ معاً - ثم هو خالف لقولهم كما ذكرنا من أن صب الماء لا ينقله عندهم من تحليل إلى تحريم ولا من تحريم إلى تحليل ولا له عندهم فيه معنى، فإن نقله إلى أن لا يسكر فهو قولنا في أنه حلال إذا لم يسكر.

هذا كلُّ ما هوها به عن النبي ﷺ قد تقتضيهما باجمعه وروينا أنه لا حجة لهم في شيءٍ منه، وإن أكثر ما أوردوا حجةً عليهم لنا.

وذكرنا عن الصحابة رضي الله عنهم آثاراً منها: عن أبي عروبة عن سماك بن حرب عن قرصافة - امرأة منهم - عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت: اشربوا ولا تسكروا - وسماك ضعيف، وقرصافة مجهولة - ثم لو صحَّ لما كان فيه إباحة ما أسكر.

مسكر حرامٌ فقال له رجل: إن هذا الشراب إذا أكثرنا منه سكرنا؟ قال: ليس كذلك إذا شرب تسعة فلم يسكر لا بأس وإذا شرب العائير فسكر فذلك حرامٌ. وهذا لا حجة لهم فيه لأنه فضيحة الدعر موضوع بلا شك. ورواه أبو بكر بن عياش - ضعيف - عن الكلبي: كذاب مشهور - عن أبي صالح: هالك.

وخير: فيه النهي عن التبيذ في الجرار الملوّث والأمر بأن يندب في السقاء فإذا خشي فليسهه بالماء - فهذا من طريق إبان وهو الرقاشي، وهو ضعيف.

ثم لو صحَّ لما كانت لهم فيه حجة، بل هو حجة عليهم، لأن فيه إذا خشي فليسهه بالماء، ومعناه إذا خشي أن يسكر يجمعهم معنا - لا يمتثل غير هذا أصلاً، فإذا سح بالماء بطل إسكاره - وهذا لا يخالفهم فيه وليس فيه أن بعد إسكاره يسح إنما فيه إذا خشي وهذا بلا شك قبل أن يسكر.

وخير مرسل: من طريق سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ قال: «الخمر من العنب، والسكر من التمر، والورز من الخبطة، والبنت من القسل، وكلُّ مسكرٍ حرامٌ، والمسكر والخبيثة في النار، والتبيذ عن ترأض»، وهذا لا شيء؛ لأنه لا حجة في مرسل - ثم هو أيضاً من طريق إبراهيم بن أبي يحيى وهو مذكور بالكذب.

ثم لو صحَّ لكان حجةً عليهم لأن فيه «كلُّ مسكرٍ حرامٌ» وهو خلاف قولهم وليس في قوله «إن الخمر من العنب» مانع من أن تكون من غير العنب أيضاً إذا صحَّ بذلك نص.

وقد صحَّ قوله عليه السلام «كلُّ مسكرٍ خمر» فسقط تعلّقهم به. وخير: من طريق سفيان الثوري عن علي بن بزيمة عن قيس بن حبر التهملي عن ابن عباس أن النبي ﷺ نهى عن الدباء والمزفت، وأمر بأن يندب في الأسقية، قالوا: فإن اشتد في الأسقية يا رسول الله قال: فصبروا عليه الماء، وقال لهم في الثالثة أو الرابعة: أهريقوه فإن الله حرم الخمر، والتبشير، والكرونة، وكلُّ مسكرٍ حرامٌ، فهذا من طريق قيس بن حبر - وهو مجهول.

ثم لو صحَّ لكان أعظم حجةً لنا عليهم، لأنه خالف كلّه لقولهم، موافق لقولنا في الأمر بهرقه.

وقوله «وكلُّ مسكرٍ حرامٌ» كفاية لمن كان له مسكة عقل فاعجبوا لقوم يمتحنون بما هو نصّ يخالف لقولهم إن الحياة هنا لعدم.

وخير من طريق أبي القموص زيد بن علي عن رجل من عبد القيس - حسب أن اسمه قيس بن النعمان أن النبي ﷺ

وَمِنْ طَرِيقِ سَفِيَانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: إِنَّ ثَقِيفًا تَلَقَّتْ عَمَرَ بِشَرَابٍ فَلَمَّا قَرَّبَهُ إِلَى فِيهِ كَرِهَهُ، ثُمَّ كَسَرَهُ بِالْمَاءِ، وَقَالَ: هَكَذَا نَفَاعِلُوْا - وَهَذَا مَرْسَلٌ.

وَحَيْرٌ: مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ أَنَّ رَجُلًا عَسَبَ فِي نَبِيذٍ لَعَمْرُكَ فَسَكَرَ فَلَمَّا أَتَاهُ حَذُّهُ، ثُمَّ أَوْجَعَ النَّبِيذَ بِالْمَاءِ فَشَرِبَ مِنْهُ - وَهَذَا مَرْسَلٌ.

وَحَيْرٌ: مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي مِلْكََةَ حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ الْأَسْوَدِ قَالَ: أَخَذْنَا زَبِيئًا فَكُنَّا مِنْهُ فِي إِدَاوَاتِهِ وَأَقْلَنَّا الْمَاءَ فَلَمْ نَلَقْ عَمَرَ حَتَّى عَدَا طَوْرَهُ فَأَخْبَرَنَا أَنَّهُ قَدْ عَدَا طَوْرَهُ وَأَرَيْنَاهُ إِشَاءَ فَذَاكَ فَوْجُهُ شَدِيدًا فَكَسَرَهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ شَرِبَ - وَهَبُ بْنُ الْأَسْوَدِ لَا يَدْرِي مِنْ هُوَ.

وَحَيْرٌ: مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ أَنَّ عَمَرَ أَنَّى بِسَطِيعَةٍ فِيهَا نَبِيذٌ قَدْ أَشْتَدَّ بَعْضُ الشَّدْوَةِ فَذَاكَ، ثُمَّ قَالَ: يَخُ بَخِ أَكْسَرَهُ بِالْمَاءِ - وَهَذَا مَرْسَلٌ.

وَحَيْرٌ: مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ - عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ أَبِي الْمَعْدَلِ أَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ لَهُ: إِنَّ عَمَرَ يَنْبِذُ لَهُ فِي خَمْسَةِ عَشْرَةَ قَائِمَةً، فَجَاءَ فَذَاكَ فَقَالَ: إِنَّا كُنَّا عَمْرًا - أَبُو الْمَعْدَلِ جَاهِلٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ حَمِيدٍ عَنْ أَبِي سَكِينٍ عَنْ هَذِيلِ بْنِ شَرِيحٍ أَنَّ عَمَرَ اسْتَسْقَى أَهْلَ الطَّائِفِ مِنْ نَبِيذِهِمْ فَسَقَوْهُ، فَقَالَ لَهُمْ: يَا مَعْشَرَ ثَقِيفٍ إِنَّا تَشْرَبُونَ مِنْ هَذَا الشَّرَابِ الشَّدِيدِ فَايْكُمُ رَابِعٌ مِنْ شَرَابِهِ شَيْءٌ فَلْيَكْسِرْهُ بِالْمَاءِ، وَهَذَا لَوْ صَحَّ حِجَّةٌ ظَاهِرَةٌ لَنَا لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ: أَنَّهُ شَرِبَ مُسْكِرًا، بَلْ فِيهِ النَّهْيُ عَنِ الشَّرَابِ الشَّدِيدِ الْمَرِيضِ، وَالْأَمْرُ بِأَنْ يَغْتَرَّ بِالْمَاءِ عَنْ حَالِهِ تِلْكَ حَتَّى يَفَارِقَ الشَّدَّةَ وَالْإِرَابَةَ - لَيْسَ لَهُمْ عَنْ عَمَرَ إِلَّا هَذَا - وَكُلُّ هَذَا لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِي مَا ذَكَرْنَا قَبْلَ مِنْ أَنَّ كَسَرَ النَّبِيذَ بِالْمَاءِ لَا يَنْقُلُهُ عَنْهُمْ مِنْ تَحْرِيمٍ إِلَى تَحْلِيلٍ، وَأَنَّهُ عَنْدهُمْ قَبْلَ كَسَرِهِ بِالْمَاءِ وَبَعْدَهُ سَوَاءٌ إِنَّهُ كَانَ الْمَاءُ يُخْرِجُهُ عَنِ الْإِسْكَارِ فَهُوَ حَيْثُ شَبَّ عِنْدَنَا حَلَالٌ، فَلَوْ صَحَّتْ لَكَانَ مَا فِيهَا مُوَافِقًا لِقَوْلِنَا.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ عَمَرَ تَحْرِيمٌ لِقَوْلِنَا مَا اسْكُرَ كَثِيرُهُ عَلَى مَا نَذَكُرُ بَعْدَ هَذَا إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَحَيْرٌ: مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ رَجُلٍ شَرِبَ مِنْ إِدَاوَاتِهِ فَسَكَرَ فَجَلَدَهُ عَلِيُّ الْحَذَّ - وَهَذَا لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ عَنْ شَرِيكِ - وَهُوَ مَدْلَسٌ ضَعِيفٌ - عَنْ فَرَّاسٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَلِيٍّ - وَالشَّعْبِيُّ لَمْ يَسْمَعْ عَلِيًّا.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ عَنْ سَمَّاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ قُرْصَافَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ لَهَا: أَشْرَبِي وَلَا تَشْرَبِي مُسْكِرًا - فَسَمَّاكِ عَنْ قُرْصَافَةَ مَرَّةً قَالَ لَنَا عَلَيْهِمْ: وَمَرَّةً لَا لَنَا وَلَا لَهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَمِيَّةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: إِنَّ خَشِيتَ مِنْ نَبِيذِكَ فَاسْكِرْهُ بِالْمَاءِ - وَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِي هَذَا لِأَنَّهُ إِذَا خَشِيَ إِسْكَارَهُ كَسَرَهُ بِالْمَاءِ، وَالثَّابِتُ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ تَحْرِيمُ كُلِّ مَا اسْكُرَ كَثِيرُهُ، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ ذِي حِذَانَ أَوْ ابْنِ ذِي لَعْوَةَ: أَنَّ رَجُلًا شَرِبَ مِنْ سَطِيعَةٍ لَعَمْرُكَ مِنَ الْخَطَّابِ فَسَكَرَ، فَأَتَى بِهِ عَمَرَ، فَقَالَ: إِنَّمَا شَرِبْتَ مِنْ سَطِيعَتِكَ، فَقَالَ لَهُ عَمَرٌ: إِنَّمَا أَضْرِبُكَ عَلَى السَّكْرِ، ابْنُ ذِي حِذَانَ أَوْ ابْنُ ذِي لَعْوَةَ جَاهِلَانِ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّمِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ عَمَرَ مِنَ الْخَطَّابِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّا نَشْرَبُ مِنْ هَذَا النَّبِيذِ شَرَابًا يَقْطَعُ لَحُومَ الْإِبِلِ، قَالَ عَمَرُ بْنُ مَيْمُونٍ: وَشَرِبْتَ مِنْ شَرَابِهِ فَكَأَنَّكَ أَشَدُّ النَّبِيذِ - وَفِي بَعْضِ طَرِيقِهِ: إِنَّا لَنَشْرَبُ هَذَا الشَّرَابَ الشَّدِيدَ لَنَقْطَعَ بِهِ لَحُومَ الْإِبِلِ فِي بَطُونِنَا أَنْ تُوْذِنَا فَمَنْ رَابِعٌ مِنْ شَرَابِهِ شَيْءٌ فَلْيَزِجْهُ بِالْمَاءِ - وَهَذَا خَيْرٌ صَحِيحٌ وَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ، لِأَنَّ النَّبِيذَ الْحُلَّ الْغَلِيظَ الشَّدِيدَ لَفْتَهُ الَّذِي لَا يَسْكُرُ يَقْطَعُ لَحُومَ الْإِبِلِ فِي الْجَوْفِ، لَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ: أَنَّ عَمَرَ شَرِبَ مِنْ ذَلِكَ الشَّرَابِ الَّذِي شَرِبَ مِنْهُ عَمَرُ بْنُ مَيْمُونٍ، فَإِذَا لَيْسَ فِيهِ ذَلِكَ، فَلَا تَتَعَلَّقُ لَهُمْ بِهَذَا الْخَبَرِ أَصْلًا.

وَمِنْهَا: خَيْرٌ مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ هُوَ النَّخَعِيُّ - عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ عَمَرَ أَنَّى بِشَرَابٍ مِنْ زَبِيئِ الطَّائِفِ فَقَطَّبَ وَقَالَ: إِنَّ نَبِيذَ الطَّائِفِ لَهُ عَرَامٌ ثُمَّ ذَكَرَ شَدَّةً لَا أَحْفَظُهَا ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّهُ فِيهِ ثُمَّ شَرِبَ - وَهَذَا خَيْرٌ صَحِيحٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ: أَنَّ ذَلِكَ النَّبِيذَ كَانَ مُسْكِرًا، وَلَا أَنَّهُ كَانَ قَدْ أَشْتَدَّ وَإِنَّمَا فِيهِ إِخْبَارٌ عَمَرَ بِأَنَّ نَبِيذَ الطَّائِفِ لَهُ عَرَامٌ وَشَدَّةٌ وَأَنَّهُ كَسَرَ هَذَا بِالْمَاءِ ثُمَّ شَرِبَهُ، فَالْأَظْهَرُ فِيهِ أَنَّ عَمَرَ خَشِيَ أَنْ يَعْرَمَ وَيَشْتَدَّ فَتَعَجَّلَ كَسَرَهُ بِالْمَاءِ - وَهَذَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِنَا لَا لِقَوْلِهِمْ أَصْلًا. وَلَا يَصِحُّ لَهُمْ مِمَّا ذَكَرْنَا إِلَّا هَذَا الْخَبَرَانِ فَقَطَّ. وَخَيْرٌ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ حَدَّثَنِي عَقِبَةُ بْنُ فَرْقَدٍ قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى عَمَرَ فَأَتَى بِنَبِيذٍ قَدْ كَانَتْ يَصِيرُ خَلًّا، فَقَالَ لِي: أَشْرَبِ.

قَالَ: فَمَا كَدْتُ أَنْ أَسْخِغَ ثُمَّ أَخَذَ عَمَرُ، ثُمَّ قَالَ لِي: إِنَّا نَشْرَبُ هَذَا النَّبِيذَ الشَّدِيدَ لَيَقْطَعُ لَحُومَ الْإِبِلِ فِي بَطُونِنَا أَنْ تُوْذِنَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَا بَلَغَ مُقَابَرَةَ الْخَلِّ فَلَيْسَ مُسْكِرًا.

عَيَاشٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَخَيْرٌ: عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ حَمَادِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَعِيُّ عَنْ عُلُقَمَةَ قَالَ: أَكَلْتُ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ فَاتَيْنَا بَنِيَّ شَدِيدَ نَيْدَتِهِ سَبْرِينَ فِي جَرَّةٍ خَضْرَاءَ فَشَرَبُوا مِنْهُ سَبْرِينَ هَيَّ أُمِّي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - وَهَذَا خَيْرٌ صَحِيحٌ وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ غَمًّا أَوْ دُونَ ذَلِكَ وَفَاقًا إِلَّا هَذَا الْخَبَرُ وَحْدَهُ إِلَّا أَنَّهُ يَسْقُطُ تَعْلُقَهُمْ بِهِ بِثَلَاثَةِ وَجُوهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا حِجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ تَحْرِيمُ كُلِّ مَا قُلَّ أَوْ كَثُرَ غَمًّا يَسْكُرُ كَثِيرُهُ، وَعَنْ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ أَيْضًا فَإِذَا اخْتَلَفَ قَوْلُهُ وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَلَيْسَ بِبَعْضِهِمْ أَوَّلَى مِنْ بَعْضٍ، وَهَذَا تَنَازُعٌ يَجِبُ بِهِ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الرُّدِّ عِنْدَ التَّنَازُعِ إِلَى الْقُرْآنِ، وَالسَّنَةِ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ قَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ عُلُقَمَةَ نَبِيذًا شَدِيدًا أَيْ خَائِرًا لَفِيفًا حُلُومًا - فَهَذَا يُمْكِنُ أَيْضًا. وَخَيْرٌ: عَنْ عِيسَى بْنِ أَبِي لَيْلَى أَنَّهُ مَضَى إِلَى أَنَسٍ فَابْتَصَرَ عِنْدَهُ طَلَاءً شَدِيدًا - وَهَذَا لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ لِأَنَّهُ مِنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى - وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ - عَنْ أَخِيهِ عِيسَى، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ 'شَدِيدًا' أَيْ خَائِرًا لَفِيفًا، وَهَذِهِ صِفَةُ الرَّبِّ الْمَطْبُوعِ الَّذِي لَا يَسْكُرُ.

وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ أَبَاحَ الْمُسْكِرَ، مَا لَمْ يَسْكُرْ مِنْهُ، وَلَا يَصُحُّ هَذَا عَنِ الْحَسَنِ أَصْلًا، لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ سَمَاعٍ وَهُوَ يَقُولُ التَّلَقُّينَ كَمَا قُلْتَانِ رَجُلٌ لَمْ يَسْمَهُ - وَلَا يَعْرِفُ مَنْ هُوَ - عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ أَشْرَبَ فَإِذَا رَهَبْتَ أَنْ تَسْكُرَ فَدَعُهُ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ ظَاهِرُهُ أَشْرَبَ الشَّرَابَ مَا لَمْ يَسْكُرْ فَإِذَا رَهَبْتَ أَنْ تَشْرَبَ فَتَسْكُرَ مِنْهُ فَدَعُهُ - هَكَذَا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكَيْعٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ سَمَاعٍ بِحَرْبٍ عَنْ رَجُلٍ أَنَّهُ سَأَلَ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيذِ، فَقَالَ: أَشْرَبَ فَإِذَا رَهَبْتَ أَنْ تَسْكُرَ فَدَعُهُ.

وَخَيْرٌ: عَنْ ابْنِ عَمَرَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ نَافِعٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَمَرَ عَنْ نَبِيذٍ فِي سَفَاةٍ لَوْ تَكَبَّهْتَ لِأَخَذِ مَنْ، فَقَالَ: إِنَّمَا الْبَغْيُ عَلَى مَنْ أَرَادَ الْبَغْيَ ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الَّذِي صَدَرْنَا بِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ صَبِّهِ الْمَاءَ عَلَى النَّبِيذِ - وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ نَافِعٍ قَدْ قَدَّمَ أَنَّهُ يَجْهَلُ لَا يَدْرِي مَنْ هُوَ.

وَأَيْضًا فَلَيْسَ فِي هَذَا اللَّفْظِ إِباحَةُ لِشَرْبِ الْمُسْكِرِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنِ النَّضْرِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ قَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ عَبْدُ

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَنْ عَلِيًّا شَرِبَ مِنْ تِلْكَ الْإِدْرَاةِ بَعْدَ مَا اسْكُرَ مَا فِيهَا - فَلَا مَتَلَعٌ لَهُمْ بِهِ.

وَخَيْرٌ: مِنْ طَرِيقِ هُثَيْمٍ عَنِ جَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَكِرَ مِنْ طَلَاءٍ فَضَرَبَهُ عَلَى الْحَدِّ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: إِنَّمَا شَرِبْتَ مَا أَحْلَلْتُمْ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: إِنَّمَا ضَرَبْتُكَ لِأَنَّكَ سَكِرْتَ - وَهَذَا مُتَقَطِّعٌ - وَجَالِدٌ ضَعِيفٌ جَدًّا.

وَخَيْرٌ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا اطْعَمَكَ أَخُوكَ الْمُسْلِمَ طَعَامًا لِكُلِّ وَإِذَا سَفَاكَ شَرَابًا فَاشْرَبْ فَإِنَّ رَابِكَ فَاسَجَّجَهُ بِالْمَاءِ، وَهَذَا خَيْرٌ صَحِيحٌ عَنْهُ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِباحَةُ نَبِيذِ الْمُسْكِرِ لَا بِنَصٍّ وَلَا بِدَلِيلٍ. وَلَا إِباحَةُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ مِنَ الْمَأْكَلِ كَالْخَنزِيرِ وَغَيْرِهِ، وَلَا إِباحَةُ الْخَمْرِ وَإِنَّمَا فِيهِ أَنْ لَا تَغْتَشَّ عَلَى أَخِيكَ الْمُسْلِمِ وَأَنْ يَسْجُ النَّبِيذُ إِذَا خَفِيَ أَنْ يَسْكُرَ بِالْمَاءِ وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا - وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِنَا إِذَا كَانَ الْمَاءُ يَحْمِلُهُ عَنِ الشَّدَّةِ إِلَى إِطْلَاقِهَا.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ تَحْرِيمُ الْمُسْكِرِ جَمْلَةً.

وَخَيْرٌ: مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكَيْعٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عُمَانَ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ جَوْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ إِلَى حَمَامٍ لَهُ بِالْمَقُولِ فَأَكَلُوا مَعَهُ ثُمَّ أَوْتَرُوا بِعَسَلٍ وَطَلَاءٍ فَقَالَ: أَشْرَبُوا الْعَسَلَ أَتَمُّ: وَشَرِبَ هُوَ الطَّلَاءَ، وَقَالَ: إِنَّهُ يَسْتَكْرُ مِنْكُمْ وَلَا يَسْتَكْرُ مِنِّْي قَالَ: وَكَانَتْ رَأْمَتُهُ تَوَجُّدٌ مِنْ هُنَالِكَ، وَأَشَارَ إِلَى أَقْصَى الْحَلْقَةِ عُمَانُ بْنُ قَيْسٍ بِجَهْلِهِ.

وَخَيْرٌ: مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: 'إِنَّ الْقَوْمَ يَجْلِسُونَ عَلَى الشَّرَابِ، وَهُوَ لَهُمْ حَلَالٌ فَمَا يَقْرَأُونَ حَتَّى يَحْرِمَ عَلَيْهِمْ، وَهَذَا لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ، لِأَنَّهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ عَنْ شَمَاسٍ بْنِ لَبِيدٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ - شَمَاسٌ وَلَبِيدٌ جَهْلَوَانِ، وَرَجُلٌ أَجْهَلُ وَأَجْهَلُ.'

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمَا كَانَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى قَوْلِهِمْ، وَيَقَالُ لَهُمْ: مَا مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُمْ يَقْعُدُونَ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَغْلِي، وَهُوَ حَلَالٌ فَلَا يَقْرَأُونَ حَتَّى يَأْخُذَ فِي الْغُلْيَانِ يَحْرِمُ - فَهَلْهُ دَعْوَى كَدَعْوَى بِلْ هَذِهِ أَصْحَابُ مِنْ دَعْوَاهُمْ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ: 'إِنَّ الشَّرَابَ لَا يَحْرِمُ أَصْلًا، وَإِنَّمَا يَحْرِمُ الْمُسْكِرَ وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ إِلَّا أَنَّ الشَّرَابَ نَفْسَهُ يَحْرِمُ - فَصَحَّ تَأْوِيلُنَا وَبَطَلَ تَأْوِيلُهُمْ.

وَخَيْرٌ: مِنْ طَرِيقِ أَبِي وَائِلٍ كَمَا تَدْخُلُ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ فَيَسْفِينَا نَبِيذًا شَدِيدًا - وَهَذَا لَا يَصُحُّ لِأَنَّهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرِ بْنِ

وقد يمكن أن يكونا شرابا عصير عنب ظن أنه لا يسكر فسكر - وليس فيه شيء يدفع هذا، فلم يبقَ لهم متعلق إلا أن يقولوا: إن الحمر هي عصير العنب فقط وما سواها فليس حراً - فهذا مكان لا منفعة لهم فيه لو صَحَّ لهم إذا ثبت تحريم كل مسكر قل أو كثرة، وفي هذا نازعناهم لا في التسمية فقط، فإذا لم يبقَ إلا هذا فقط فنحن نوجههم عن الصحابة رضي الله عنهم أن كل مسكر حُر.

نعم، وعن ابن عمر نفسه بأصح من هذه الرواية من طريق ثابت أن الحمر من غير العنب أيضاً:

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة عن محمد بن بشر أخبرنا عبد العزيز هو الدراودي - حدثني نافع عن ابن عمر قال: نزل تحريم الحمر وإن بالدينه خمسة أشربة كلها يدعونها الحمر ما فيها حُر العنب.

فهذا بيان خبرهم بما يبطل تعلفهم به، فإذا أوجدناهم هذا فقد صَحَّ التنازع، ووجب الرد للقرآن والسنة كما افترض الله تعالى علينا إن كنا مؤمنين.

وقالوا أيضاً: قد صَحَّ عن إبراهيم النخعي تحريم السكر وعصير العنب إذا أسكر وإباحة كل ما أسكر من الأنبذة.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن محمد بن فضيل عن يزيد بن أبي زياد قال: رأيت عبد الرحمن بن أبي ليلى يشرب نبيذ الجر بعد أن يسكن غليانه - يزيد بن أبي زياد ضعيف.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي خالو الأحمر عن الأعمش عن الحكم عن شريح أنه كان يشرب الطلاء الشديد - وهذا يخرج على أنه ليفئ جناً - فلو كانت حراماً ما خفي ذلك على من سلف.

قال أبو محمد: وهذا في غاية الفساد لأنهم يقولون بوضع الأيدي على الركبتين للصلاة، وقد خفي ذلك على ابن مسعود أبداً. ويقولون: بأن يتيمم الجنب إذا لم يجد الماء، وقد خفي ذلك على عمر بن الخطاب، وابن مسعود.

وقد خفي على الأنصار قول النبي ﷺ «الأيمة من قرش» حتى ذكروا به - والأمور هنا يتسع، وليس كل صاحب يحيط بجميع السنن.

وقالوا أيضاً: قد صَحَّ الإجماع على تكفير من لم يقل بتحريم الحمر، ولا يكفر من لم يحرم ما سواها من الأنبذة المسكرة.

قال أبو محمد: وهذا لا شيء لأنه لو وجدنا إسنانا غاب

الله بن مسعود بنيداً له في جر ويعمل له فيه عكر - وهذا باطل، لأن النظر مجهول، ثم هو منقطع.

وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى من طريق أبي فروة أنه شرب معه نبيذ جر فيه دردي.

وعن أبي وائل مثله - وعن النخعي، والشعبي، وعن الحسن: أنه كان يجعل في نبيذه عكر.

وقد خالف هؤلاء: ابن سيرين، وابن المسيب.

وصح عن هؤلاء المنع من العكر - وقال ابن المسيب هو: حُر.

وأخبار صحاح عن ابن عمر: منها:

ما روينا من طريق البخاري أخبرنا الحسن بن الصباح أخبرنا محمد بن سابق أخبرنا مالك بن مغول عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: لقد حرمت الحمر وما بالدينه منها شيء.

وآخر: من طريق عبد الرزاق عن عقييل عن معقل أن همام بن منبه أخبره أن ابن عمر قال له: أما الحمر فحرام لا سبيل إليها.

وأما ما سواها من الأشربة فكل مسكر حرام.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: شرب أخي عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب وشرب معه أبو سروة بن عقبة بن الحارث بمصر في خلافة عمر فسكروا فلما أصبحا انطلقا إلى عمرو بن العاص أمير مصر فقالا له: طهرنا فلما قد سكرنا من شراب شربنا، فجلدهما عمرو بن العاص، قالوا: فهذا عبد الله قد فرق بين الحمر وبين سائر الأشربة المسكرة فلم يجعلها حراماً، وهذا أخوه عبد الرحمن - وله صحبة - وأبو سروة - وله صحبة - وعمرو بن العاص رأوا الحد في السكر من شراب شربا.

وصح عن ابن عباس ما قدما قبل: حرمت الحمر بعينها قليلها وكثيرها والسكر من كل شراب. ففرقوا كلهم بين الحمر وبين سائر الأشربة المسكرة فلم يروها حراماً، ورأوا بهذا أن يثبتوا أن الحمر ليست إلا من العنب فقط.

قال أبو محمد: وكل هذا عليهم لا لهم، لأن ابن عمر، وابن عباس قد أثبتا أن كل مسكر حرام - وهذا خلاف قولهم - وليس في خبر عبد الرحمن، وأبي سروة، وعمرو بن العاص شيء يمكن أن يتعلقوا به.

وَأَنْ تَحْتَشَبَ بِهَ الْمَرْأَةُ وَلَا يَحُدُّ مِنْ شَرِّهِ إِلَّا أَنْ يَسْكُرَ فَإِنْ سَكُرَ حَدُّ.
هَذَا نَصٌّ كَلَامُهُمْ هُنَاكَ، وَدَرَدِي الْحَمْرُ هُوَ الْعَكْرُ الَّذِي
يَعْقُدُ مِنْهَا فِي قَاعِ الدَّلْوِ. وَهُوَ خَرٌّ بِلَا شَكٍّ، فَاعْجَبُوا لِهَذَا الْفَوْسِ.

وَأَمَّا رَوَاةُ مُحَمَّدٍ بْنِ رِسْتَمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ فَإِنَّمَا
هِيَ: قَالَ مُحَمَّدٌ:

قَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ: الْأَثْبَةُ كُلُّهَا حَلَالٌ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ: الْحَمْرُ،
وَالْمَطْبُوخُ إِذَا لَمْ يَذْهَبْ ثَلَاثًا وَيَقَى ثَلَاثًا، وَتَقْيَعُ التَّمْرِ فَإِنَّهُ السَّكْرُ،
وَتَقْيَعُ الزَّيْبِيبِ. وَلَا خِلَافَ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ فِي أَنَّ تَقْيَعَ الدُّوْشَاتِ
عِنْدَهُ حَلَالٌ وَإِنْ اسْكُرَ.

وَكُلُّكَ تَقْيَعُ الرَّبِّ وَإِنْ اسْكُرَ: وَالدُّوْشَاتُ مِنَ التَّمْرِ،
وَالرَّبُّ مِنَ الْعَنْبِ.

وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ: كُلُّ شَرَابٍ مِنَ الْأَثْبَةِ يَزِدُّهُ جُودَةٌ عَلَى
التَّرَكُّ فَهُوَ مَكْرُوهٌ وَإِلَّا أَجِزَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ، فَإِذَا بَقِيَ أَكْثَرُ
مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَهُوَ مَكْرُوهٌ، فَإِنْ كَانَ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ قَاطِلٌ فَلَا بَأْسَ،
بِهِ.

وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ.

هَذَا كَلَامُهُمْ فِي الْأَصْلِ الْكَبِيرِ، ثُمَّ رَجَعَ أَبُو يُوْسُفَ إِلَى
قَوْلِ أَبِي حَنِيْفَةَ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: مَا اسْكُرَ كَثِيرُهُ ثُمَّ عَدَا الْحَمْرُ
اِكْرَهُ وَلَا أَحْرَمَهُ.

فَإِنْ صَلَّى إِنْسَانٌ فِي ثَوْبِهِ مِنْ أَكْثَرُ مِنْ قَدْرِ الذَّرْعِ الْبَغْلِيِّ
بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَأَعَادَهَا أَبَدًا فَاعْجَبُوا لِهَذِهِ السَّخَافَاتِ لِئِنْ كَانَ تَعَادُ
مِنَ الصَّلَاةِ أَبَدًا فَهُوَ غَبَسٌ، فَكَيْفَ يَبِيعُ شَرْبَ النَّجَسِ؟ وَلَوْ كَانَ
حَلَالًا فَلَمْ تَعَادُ الصَّلَاةُ مِنَ الْحَلَالِ؟ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَأَوَّلُ فِسَادِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ أَنَّهَا كُلُّهَا أَقْوَالٌ
لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ شَيْءٌ يُوَاقِفُهَا وَلَا فِي شَيْءٍ مِنَ السَّنَنِ، وَلَا فِي شَيْءٍ
مِنَ الرُّوَايَاتِ الضَّعِيفَةِ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ وَلَا صَحِيحٌ وَلَا غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ التَّابِعِينَ،
وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى قَبْلَ أَبِي حَنِيْفَةَ، وَلَا أَحَدٍ قَبْلَ
أَبِي يُوْسُفَ فِي تَحْدِيدِ عَشْرَةِ الْأَيَّامِ فَيَا لِعَظِيمِ مَصِيبَةِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ
فِي أَنْفُسِهِمْ إِذْ يَشْرَعُونَ الشَّرَائِعَ فِي الْإِجْبَابِ وَالتَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ
مِنْ ذَوَاتِ أَنْفُسِهِمْ ثُمَّ بِاسْتِخْفَافٍ قَوْلِ وَابِعِدْهُ مِنَ الْمَعْقُولِ.

قَالَ عَلِيُّ: وَيَقَى ثَمًا مَوْهٌ بِهِ مَقْلُودُ أَبِي حَنِيْفَةَ أَشْيَاءَ نَوْرِدَهَا
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَنَذَكُرُ بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى فِسَادَهَا، ثُمَّ نَعْبُدُ
بِالسَّنَنِ الثَّابِتَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ.

عَنْ تَحْرِيمِ الْحَمْرِ فَلَمْ يَلْغُهُ مَا كَفَرَنَاهُ فِي إِحْلَالِهِ حَتَّى يَلْغِيَ إِلَيْهِ
الْأَمْرُ، فَمَجِيتُهُ إِنْ أَصْرَ عَلَى اسْتِحْلَالِ خَالِفَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَفَرٌ،
لَا قَبْلَ ذَلِكَ.

وَكُلُّكَ مُسْتَحَلٌّ النَّبِذُ الْمُسْكِرُ وَكُلُّ مَا صَبَحَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ
تَحْرِيمُهُ لَا يَكْفُرُ مِنْ جَهْلِ ذَلِكَ وَلَمْ تَقَمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ بِهِ - فَإِذَا بُسِتَ
ذَلِكَ عِنْدَهُ.

وَصَحَّ لَدَيْهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ ذَلِكَ فَاصْرَ عَلَى
اسْتِحْلَالِ خَالِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ كَافِرٌ وَلَا بَأْسَ، وَلَا يَكْفُرُ جَاعِلُ أَبَدًا
حَتَّى يَلْغِيَ الْحُكْمَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَإِذَا بَلَّغَهُ وَبُسِتَ عِنْدَهُ فَمَجِيتُهُ يَكْفُرُ
إِنْ اعْتَقَدَ خَالَفَتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَيَفْسُقُ إِنْ عَمِلَ خِلَافَهُ غَيْرَ مُعْتَقِدٍ
لِجَوَازِ ذَلِكَ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُخَكِّمُوكَ
فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ
وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَذَكَّرْهُمْ بِهِ وَمَنْ يَلْغُ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَسَقَطَ كُلُّ مَا شَنَعَ بِهِ أَهْلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ ثَمًا أَوْرَدُوا كُلَّهُ أَوَّلَهُ عَنْ آخِرِهِ
وَلَا لَفْظَةً وَاحِدَةً مُوَافِقَةً لِقَوْلِهِمْ: أَنَّ الْحَمْرَ الْحَرَمَةَ لَيْسَتْ إِلَّا عَصِيرَ
الْعَنْبِ فَقَطُّ دُونَ تَقْيَعِ الزَّيْبِيبِ.

وَكُلُّكَ أَيْضًا لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ وَلَا كَلِمَةً وَاحِدَةً مُوَافِقَةً
لِقَوْلِهِ مِنْ قَالَ: إِنَّ الْحَمْرَ الْحَرَمَةَ لَيْسَتْ إِلَّا تَقْيَعُ الزَّيْبِيبِ الَّذِي لَمْ
يَطْبُخْ، وَعَصِيرَ الْعَنْبِ إِذَا اسْكُرَ.

فَصَحَّ أَنَّهُمَا قَوْلَانِ فَاسْدَانِ مُتَبَدِعَانِ خَارِجَانِ عَنْ كُلِّ أَثَرٍ
ثَبَتَ أَوْ لَمْ يَثْبِتْ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّرَوُّقُ.

وَالْقَوْلُ الْخَامِسُ: هُوَ الَّذِي رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ عَنْ
طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ رِسْتَمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي يُوْسُفَ عَنْ
أَبِي حَنِيْفَةَ - وَهُوَ الَّذِي يُصَرِّهُ الْمُتَأَخِّرُونَ مِنْ مَقْلَدِهِ - عَلَى أَنَّ
ذَلِكَ التَّسْخِيرَ لَا يَحْظَرُ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ آرَائِهِمُ الْخَبِيشَةِ
- وَالْمَحْفُوظُ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ هُوَ مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي
الْجَامِعِ الضَّعِيفِ فِي كَلَامِهِ فِي الْعَتَقِ الَّذِي بَيْنَ كَلَامِهِ فِي الْكَرَامَةِ
وَكَلَامِهِ فِي الرَّهْنِ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا بِعَقُوبٍ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ قَالَ: الْحَمْرُ
قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ حَرَامٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَالسَّكْرُ عِنْدَنَا حَرَامٌ مَكْرُوهٌ
وَتَقْيَعُ الزَّيْبِيبِ عِنْدَنَا إِذَا اشْتَدَّ وَغُلِيَ عِنْدَنَا حَرَامٌ مَكْرُوهٌ - وَالطَّلَاءُ
مَا زَادَ عَلَى مَا ذَهَبَ ثَلَاثًا وَيَقَى ثَلَاثًا فَهُوَ مَكْرُوهٌ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ
مِنَ الْأَشْرِيَةِ فَلَا بَأْسَ بِهِ - وَكَانَ يَكْرَهُ دَرَدِي الْحَمْرَ أَنْ يَشْرَبَ

كافة.

قال علي: قالوا: قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ نَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرُذَاقًا فَحَسَنًا﴾.
وقال تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾.

فاقضى هذا إباحة كل ما كور ومشروب فلا يحرم بعد هذا إلا ما أجمع عليه أو جاء من مجي التواتر، لأنه زائد على ما في القرآن.

قال أبو محمد: من هنا بدوا بالتناقض وما خالفناهم قط لا نحن ولا أحد من المسلمين في أنه لم يحرم الخمر، ولا الخنزير، ولا الميتة حتى نزل تحريم كل ذلك، فلما نزل التحريم حرم ما نزل تحريمه وهم أول من حرم نبيذ تمر النخيل بخبر من أخبار الأحاد غير مجمع عليه ولا منقول نقل التواتر.

ثم قالوا: صح عن النبي ﷺ قال: «الخمر من هاتين الشجرتين النخل والعنب» فالخمر لا تكول إلا منهما هذا كل ما هووا به، ولا حجة لهم فيه بل هو حجة عليهم قاطعة.

وهذا خبر رويته من طرق كلها ترجع إلى الأوزاعي، ويحيى بن أبي كثير قال جميعاً: أخبرنا أبو كثير أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ: «الخمر من هاتين الشجرتين النخل والعنب».

أبو كثير اسمه يزيد بن عبد الرحمن.

قال علي: فافترقوا في خلافه على وجهين:

فأما الطحاوي فإنه قال: ليس ذكره عليه السلام النخل مع العنب موجبه أن يكون الخمر من النخل بل الخمر من العنب فقط قال: وهذا مثل قول الله تعالى: ﴿وَسَجَّحَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ يَخْرُجُ مِنْهُمَا الذُّلُومُ وَالْمَرْجَانُ﴾.

قال: فإنما يخرج الذلوم والمرجان من أحدهما: قال: ومثل قوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَعْشَرُ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ قال: وإنما الرسل من الإنس لا من الجن.

قال أبو محمد: صدق الله وكذب الطحاوي، وكذب من أخبره بما ذكر بل الذلوم والمرجان خارجان من البحرين اللذين بينهما البرزخ فلا يبتغيان، ولقد جاءت الجن رسل منهم يقين، لأنهم ينص القرآن متعبدون موعودون بالجنة والنار.

وقد صح ما رويته من طريق مسلم بن الحجاج أخبرنا قتية أخبرنا إسماعيل بن أبي جعفر - عن العلاء هو ابن عبد الرحمن - عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «فَضَّلْتُ عَلَى الْإِنِّيَامِ بِسَبْتٍ» فذكر منها «وَأُرْسِلَتْ إِلَى الْخَلْقِ

وَمِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَنَانَ الْعَوْفِيُّ أَخْبَرَنَا هِشَامُ أَخْبَرَنَا سَيَّارُ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ هُوَ ابْنُ صَهْبِيهِ الْفَقِيرُ أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَعْطَيْتُ خُمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي» فذكر فيها «وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَيُبْعَثُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً».

وَمِنْ طَرِيقِ الْحِجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ وَحَدَّثَهُمَا عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَعْطَيْتُ أَرْبَعًا لَمْ يُعْطَهَا نَبِيٌّ قَبْلِي، أُرْسِلَتْ إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ وَذَكَرَ بَاقِي الْخَبَرِ».

فصح بنقل التواتر أن رسول الله ﷺ بعث وحده إلى الجن والإنس وأنه لم يبعث نبي قبله قط إلا إلى قومه خاصة.

وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾.

فصح يقيناً أنهم مذ خلقوا مأمورون بعبادة الله تعالى. وصح بما ذكرنا من السنن القاطعة أنه لم يبعث إليهم نبي من الإنس قبل محمد عليه السلام، والجن ليسوا قوم أحد من الإنس.

فصح يقيناً أنهم بعث إليهم أنبياء منهم، وبطل تخليط الطحاوي بالباطل الذي رام به دفع الحق.

وقال أيضاً: وهذا من حديث عادة بن الصامت عن النبي ﷺ أنه قال: «بَابِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تُشْرِكُوا وَلَا تَزْنُوا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ وَلَا تَأْتُوا بِيَهْتَانٍ تَقْتُلُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلَيْكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى بِكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَاقِبُهُ وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ» قال: وإنما الكفارة والعفو فيما دون الشرك لا في الشرك، وقد ذكر مع سائر ذلك.

قال أبو محمد: وهذا جهل منه شديد لأن الكفارات في القرآن، والسنن تقسم أربعة أقسام:

أحدها: كفارة عباد بغير ذنب أصلا.

قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ كَفَّارَةٌ لِّإِيمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾.

وقد يكون الحنث أفضل من التماضي على اليمين وقال رسول الله ﷺ: «إِنِّي لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَآرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرْتُ» أو كما قال عليه السلام،

فَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَنْ الْخُتَّ وَفِيهِ الْكُفَّارَةُ قَدْ يَكُونُ خَيْرًا مِنَ الْوَفَاءِ بِالْبَيْتِ.

وَالثَّانِي: كُفَّارَةُ بَلَا ذَنْبٍ بَاقٍ لَكِنْ لَلذَّنْبِ قَدْ تَقَدَّمَ غَفْرَانِ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ كَالْحَذِّ بِقَامٍ عَلَى الثَّانِي مِنَ الرُّبَى.

وَالثَّلَاثُ: كُفَّارَةُ لَلذَّنْبِ لَمْ يَتَّبِعْ مِنْهُ صَاحِبُهُ فَتَرَفَعَهُ الْكُفَّارَةُ كَحَذِّ الزَّانِي وَالسَّارِقِ اللَّذِينَ يَتَوَيَّا.

وَالرَّابِعُ: كُفَّارَةُ عَلَى ذَنْبٍ لَمْ يَتَّبِعْ مِنْهُ صَاحِبُهُ وَلَا رَفَعَتْهُ الْكُفَّارَةُ وَلَا حَطَّتْهُ كَالْعَانِدِ إِلَى قَتْلِ الصَّيْدِ فِي الْحَرَمِ عَمْدًا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَجَزَاءٌ مِمَّا قَتَلْتُمْ مِنْ النَّفْسِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذَا بِأَلْفِ الْكَمَةِ أَوْ كُفَّارَةٌ طَعَامُ سَاكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا يَلِدُّوهُ وَيَأْتِيهِمْ غَنَاءُ اللَّهِ عَنْهُمَا سَلَفَتْ وَأَمْنَ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾.

فَهَذَا نَقْمَةٌ مُتَوَعَّدٌ بِهَا مَعَ وَجوبِ الْكُفَّارَةِ عَلَيْهِ، فَالْكُفَّارَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي حَدِيثِ عِبَادَةِ عَلَى عَمُومِهَا: إِنَّمَا مَسْقُطَةٌ لِلذَّنْبِ وَعَقُوبَتُهُ فِي الْآخِرَةِ فِي الرُّبَى وَالْقَتْلِ، وَبِهَاتَيْنِ الْمَقَرَّتَيْنِ، وَالْمَعْصِيَةِ فِي الْمَعْرُوفِ، وَإِنَّمَا غَيْرُ مَسْقُوطٍ لِلذَّنْبِ، وَعَقُوبَتُهُ فِي الْآخِرَةِ، وَهِيَ قَتْلُ الْمَشْرُوكِ عَلَى شَرْكِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا نُسِمَ سَتْرُهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ أَنْ شَاءَ عَاقِبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَا عَنْهُ» فَلَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ خُفِيَ عَلَيْهِ أَنْ هَذَا عَلَى عَمُومِهِ؟ وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّسُلَ، وَالْأَنْبِيَاءَ، وَالصَّالِحِينَ، وَالْفَسَّاقَ وَالْكَفَّارَ، وَإِبْلِيسَ، وَفِرْعَوْنَ، وَأَبَا جَهْلٍ، وَأَبَا لَهَبٍ، كُلُّهُمْ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى يَفْعَلُ فِيهِمْ مَا يَشَاءُ مِنْ عِقَابٍ أَوْ عَفْوٍ، إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى قَدْ بَيَّنَّ أَنَّهُ يَعْاقِبُ الْكَفَّارَ وَلَا يَدُّ، وَإِبْلِيسَ، وَأَبَا لَهَبٍ، وَأَبَا جَهْلٍ، وَفِرْعَوْنَ، وَلَا يَدُّ - وَيَرْضَى عَنِ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّسُلِ، وَالْأَنْبِيَاءِ، وَالصَّالِحِينَ، وَلَا يَدُّ، وَكُلُّهُمْ فِي الْمَشِيئَةِ وَلَا يَخْرُجُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَنْ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، مِنْ عَاقِبَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَقَدْ شَاءَ أَنْ يَعْاقِبَهُ، وَمَنْ ادْخَلَهُ الْجَنَّةَ فَقَدْ شَاءَ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ.

أَمَّا عِلْمُ الْجَاهِلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ شَاءَ أَنْ يَعْذِّبَ الْمَلَائِكَةَ، وَالرُّسُلَ، وَيَنْعَمَ الْكَفَّارَ لَمْ يَنْعَمْ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ، لَكِنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَشَأْ ذَلِكَ. أَمَا سَمِعَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ ثُمَّ اسْتَشْنَى الشَّرْكَ جَلَّةً أَبَدِيَّةً، وَمَنْ رَجَحَتْ كِبَايَرُهُ وَسَيِّئَاتُهُ حَتَّى يَخْرُجُوا بِالشَّقَاعَةِ. أَمَّا عَقْلُ أَنْ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنْ شَاءَ عَاقِبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَا عَنْهُ» لَيْسَ فِيهِ إِجْبَابٌ لِأَحَدِهِمَا وَلَا يَدُّ، وَأَنَّ ذَلِكَ مُرَدُّودٌ إِلَى سَائِرِ

النُّصُوصِ. فَهَلْ فِي الضَّلَالِ اسْتِغْنَاءٌ عَنْ جَعْلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «الْخُمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ النَّخْلَةِ وَالْعَبْيَةِ» عَلَى غَيْرِ الْحَقِيقَةِ؟ بَلْ عَلَى التَّدْلِيلِ فِي الدِّينِ وَالْأَيِّ وَجْهٌ لِأَنْ يَرِيدَ أَنْ يَبَيِّنَ عَلَيْنَا مَا حَرَّمَ عَلَيْنَا مِنْ أَنَّ الْخُمْرَ مِنَ الْعَنْبِ فَقَطُّ فَيُحَقِّقُ فِي ذَلِكَ النَّخْلَةَ، وَهِيَ لَا تَكُونُ الْخُمْرَ مِنْهَا؟ هَلْ هَذَا إِلَّا فَعَلُ الْفَسَّاقِ وَالْمُغْزِينَ فِي الدِّينِ، الْعَابِثِينَ فِي كَلَامِهِمْ؟ فَسَحَقًا فَسَحَقًا لِكُلِّ هَوًى يَجْعَلُ عَلَى أَنْ يَنْسِبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ مَا يَرْفَعُ عَنْهُ كُلُّ جِدٍّ لَا يَرْضَى بِالْكَذِبِ، وَسَيَرْدُونَ وَنَرْدُ، وَيَعْلَمُونَ وَنَعْلَمُ، وَاللَّهُ لَتَطُولُنَّ الدَّامَةُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْعُقَاتِمِ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى هَذَا لَنَا كَثِيرًا ﴿وَمَا كُنَّا بِهَاتَيْنِ لَوْلَا أَنْ هَذَا اللَّهُ﴾.

وَهَلْ يَبَيِّنُ مَا حَلَّ عَلَيْهِ الطَّحَاوِيُّ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «الْخُمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ النَّخْلَةِ وَالْعَبْيَةِ» أَنْهُ إِنَّمَا أَرَادَ الْعَبْيَةَ فَقَطُّ لَا النَّخْلَةَ فَذَكَرَ النَّخْلَةَ؟ لَا تَدْرِي لِمَاذَا فَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِ فَاسِقٍ يَقُولُ: الْكَذِبُ مِنْ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ مُحَمَّدٍ وَمُسْلِمَةٍ؟ فَتَأَمَّلُوا مَا حَلَّ عَلَيْهِ الطَّحَاوِيُّ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَعْدُوهُ سَوَاءٌ سَوَاءً فَتَحَكَّمَ الطَّحَاوِيُّ بِالْبَاطِلِ فِي هَذَا الْخَبَرِ. كَمَا تَرَوْنَ وَتَحَكَّمَ أَصْحَابُهُ فِيهِ أَيْضًا بِبَاطِلَيْنِ آخَرَيْنِ.

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ قَالُوا: لَيْسَ الْخُمْرُ مِنْ غَيْرِهِمَا، وَلَيْسَ هَذَا فِي الْخَبَرِ أَصْلًا، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقُلْ: لَيْسَ الْخُمْرُ إِلَّا مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ، إِنَّمَا قَالَ: «الْخُمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ» فَاجِبٌ أَنَّ الْخُمْرَ مِنْهُمَا، وَلَمْ يَمْنَعْ أَنْ تَكُونَ الْخُمْرُ أَيْضًا مِنْ غَيْرِهِمَا إِنْ وَرَدَ بِذَلِكَ نَصٌّ صَحِيحٌ، بَلْ قَدْ جَاءَ نَصٌّ بِذَلِكَ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمُسَمَعِيُّ أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ - قَالَ قَرَأْتُ عَلَى الْفَضْلِ بْنِ مِسْرَةَ عَنْ أَبِي حَرِيزٍ قَالَ: إِنَّ الشَّعْبِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّ التَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْخُمْرَ مِنَ الْغَبِيْرِ، وَالزُّبَيْبِ، وَالنَّمْرِ، وَالْجَنْطَةِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالذُّرْقَةِ، وَإِنِّي أَنَهَاكُمْ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ»:

أَبُو حَرِيزٍ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ - قَاضِي سَجِسْتَانَ رَوَى عَنْ عِكْرَمَةَ، وَالشَّعْبِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ الْفَضْلُ بْنُ مِسْرَةَ وَغَيْرُهُ، فَهَذَا نَصٌّ كَتَبْتُهُمْ وَزَادَ عَلَيْهِ مَا لَا يَحِلُّ تَرْكُهُ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خُمْرٌ».

وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ قَالُوا: لَيْسَ مَا طَبَخَ مِنْ عَصِيرِ الْعَنْبِ وَنَبِيذٍ ثَمَرِ النَّخْلِ إِذَا ذُخِبَ ثَلَاثَ خَمْرًا وَإِنْ أَسْكُرَ، فَتَحَكَّمُوا فِي الْخَبَرِ الَّذِي أَوْهَمُوا أَنَّهُمْ تَعَلَّقُوا بِهِ تَحَكُّمًا ظَاهِرَ الْفَسَادِ بِلَا بُرْهَانَ، وَبَطَلَ تَعَلُّقُهُمْ بِهِ إِذْ خَالَفُوا مَا فِيهِ بِغَيْرِ نَصٍّ آخَرَ، وَخَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ تَعَلُّقٌ أَوْ مِنَ النَّاسِ سَلَفٌ، وَبِاللَّهِ

تعالى التوفيق.

وموهو في إباحة ما طبخ حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثه من عصير العنب أسكر بعد ذلك أو لم يسكر بروايات:

منها: ما روينا من طرق ثابتة إلى إبراهيم عن سويد بن غفلة قال: كتب عمر إلى عماله أن يرزقوا الناس الطلاء ذهب ثلثه وبقي ثلثه.

وأخرى من طريق الشعبي عن حيّان الأسدي أنه رأى عماراً قد شرب من العصير ما طبخ حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثه وسقاه من حوله.

ومن طريق قتادة أن أبا عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل، كانا يشربان الطلاء ما طبخ حتى ذهب ثلثه.

وعن أبي الذرداء وأبي موسى مثل ذلك.

وعن علي: أنه كان يرزق الناس طلاء يقع فيه الذباب فلا يستطيع أن يخرج منه.

وعن جماعة من التابعين مثل هذا.

واحتجوا في هذا بخبر عن ابن سيرين في مقامسة نوح عليه السلام إيليس الزرجون: لإيليس الثلثان، ولنوح الثلث.

ومن طريق أنس بن مالك مثل هذا.

قال أبو حمزة: لم يدرك أنس، ولا ابن سيرين نوحاً بلا شك، ولا ندري ممن سمعاه، ولو سمعه أنس من النبي ﷺ ما استحل كتمان اسمه - فسقط الاحتجاج بهذا.

ولو صح هذا لكان متى أهرق من العصير ثلثه حلّ باقيه فلا فرق بين ذهاب ثلثيه بالطبخ وبين ذهابهما بالحرق وإنما المراسي السكر فقط كما حدّ النبي ﷺ.

قال أبو حمزة: وهذا لا حجة لهم فيه: أول ذلك: أنه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ولا بمعد الحدود في الذبابة بالتخليل والتحرير أحد سواء.

والثاني: أنه قد جاء عن طائفة من الصحابة غير هذا:

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة: أخبرنا حماد بن فضيل، وعبد الرّحيم بن سليمان، ووكيع، وعيسى بن يمان، قال ابن فضيل: عن حبيب بن أبي عمرة عن عدي بن ثابت عن البراء بن عازب، وقال عبد الرّحيم: عن عبيدة عن خيشمة عن أنس بن مالك، قال يحيى بن يمان: عن أشعث عن جعفر بن أزي، وقال وكيع: عن طلحة بن جبر، وجبر بن أيوب قال طلحة: رايت أبا حنيفة السّوائي، وقال جرير: عن أبي زرعة بن

عمرو بن جرير أن جرير بن عبد الله البجلي ثم اتفق عن السراء، وأبي حنيفة، وجرير بن عبد الله وابن أزي أنهم كانوا يشربون الطلاء على التصف.

وبه إلى أبي شيبة عن ابن فضيل، ووكيع، وعبد الرّحيم بن سليمان قال ابن فضيل: عن دينار الأعرج عن معبد بن جبر: أنه شرب الطلاء على التصف.

وقال ابن فضيل أيضاً: عن الأعمش عن يحيى أنه شرب الطلاء على التصف.

وقال وكيع عن الأعمش عن منذر الثوري عن ابن الحنفية: أنه كان يشرب الطلاء على التصف.

وقال الأعمش عن الحكم: إن شريعاً كان يشرب الطلاء على التصف.

وقال الأعمش: وكان إبراهيم يشربه على التصف.

وصح أيضاً عن قيس بن أبي حازم.

وروي عن الشعبي، وأبي عبيدة، فالعجب لقلّة حياء هؤلاء القوم ما الذي جعل قول بعض الصحابة أولى من قول بعض؟

والثالث: قد خالفوا عمر، وعليه:

روينا من طريق قتادة أن عمر قال: لأن اشرب قمقماً عني أهرق ما أهرق وأبقى ما أبقى أحب إلي من أن اشرب نبيذ الجر.

فإن قالوا: لم يدرك قتادة عمر.

قلنا: ولا أدرك معاذ، ولا أبا عبيدة.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه أن أبا إسحاق السبيعي قال: إن علينا ما بلغه في نبيذ شره أنه نبيذ جرّ تقيّه.

الرابع: أنه ليس في شيء مما ذكرنا أنه كان مسكراً بل قد صح أنه لم يكن مسكراً كما ذكرنا في خبر علي أن الذباب كان يقع فيه فلا يستطيع الخروج منه.

ورويناه من طريق حصين عن ابن أبي ليلى عن الشعبي: أن عمر كتب إلى عمار بن ياسر أني أتيت بشراب قد طبخ حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثه فذهب منه شيطانه وريح جنونه وبقي طيبه وحلاله فمر المسلمين قبلك فليوسعوا به في شربهم، فبطل تعلّقهم بشيء من ذلك، والعجب أنهم يحتجون في إبطال تحریم النبي ﷺ التمر، والزبيب خلوطين في النبيذ بأن قالوا: لو شرب هذا ثم هذا كان يجرم ذلك عليه؟ فلا فرق بين خلطهما قبل

الزَّهْرِيُّ عن أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عن عائشةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ» هَذَا لَفْظُ سَفِيَانٍ - وَلَفْظُ مَالِكٍ «سُقِلَ عَنِ الْبَيْعِ» فَقَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ».

وَمَنْ طَرِيقُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ «سُقِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ» فَقَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ» وَالْبَيْعُ مِنَ الْعَسَلِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هَذَا الْخَبَرُ فِي صَحِّهِ إِسْنَادُهُ وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ سَتَلَ عَنْ شَرَابِ الْعَسَلِ أَنَّهُ إِذَا أَسْكَرَ حَرَامًا، وَهَذَا خِلَافُ قَوْلِ هَؤُلَاءِ الْمُخْرَمِينَ إِنَّ شَرَابَ الْعَسَلِ الْمُسْكِرَ حَلَالٌ وَالسُّكْرُ مِنْهُ حَلَالٌ - نَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ مِنْ مِثْلِ ضَلَالِهِمْ.

وَمَنْ طَرِيقُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، قَالَ يَحْيَى: عَنْ عَمَّادٍ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، ثُمَّ اتَّفَقَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، كِلَاهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

وَمَنْ طَرِيقُ وَكِيعٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: «تَبِعَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنَا وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ إِلَى الْيَمَنِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ شَرَابًا يُصْنَعُ بِأَرْضِنَا يُقَالُ لَهُ: الْإِزْرُ مِنَ الشَّعِيرِ، وَشَرَابًا يُقَالُ لَهُ: الْبَيْعُ مِنَ الْعَسَلِ، فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

وَهَكَذَا رَوَاهُ أَيْضًا خَالِدٌ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلْبٍ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَمَنْ طَرِيقُ حَمَادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ حَمَادٍ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَيُّكُمْ» وَكُلُّ مُسْكِرٍ.

وَمَنْ طَرِيقُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو: «خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ الْإِزْرُ قَالَ: وَمَا الْإِزْرُ قَالَ: حَبَّةٌ تُصْنَعُ بِالْيَمَنِ قَالَ: تُسْكِرُ قَالَ: نَعَمْ» قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

وَمَنْ طَرِيقُ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ وَمُوسَى بْنِ عَقِبَةَ، وَابْنِ عَجَلَانَ كُلَّهُمْ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

وَرَوَاهُ عَنْ أَيُّوبَ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ.

شَرِبَهُمَا وَيَنْ خَلطَهُمَا فِي جَوْفِهِ، فَقُلْنَا: لَا يَجِلُّ أَنْ يَعَارِضَ اللَّهَ تَعَالَى وَلَا النَّبِيَّ ﷺ بِمِثْلِ هَذَا، لَكِنْ تَعَارَضُوا أَنْتُمْ بِإِدْعَاكُمْ هَذِهِ الْمُضَلَّةَ بِأَنْ تَقُولَ لَكُمْ: أَرَأَيْتُمُ الْعَصِيرَ إِذَا أَسْكَرَ قَبْلَ أَنْ يَطْبُخَ، ثُمَّ يَطْبُخُ حَتَّى ذَهَبَ نَلَاءُهُ وَبَقِيَ ثَلَاثَةُ أَجِلٍ عِنْدَكُمْ؟ فَمَنْ قَوْلُهُمْ: لَا، فَتَقُولَ لَهُمْ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ طَبْخِهِ بَعْدَ أَنْ يَسْكُرَ وَيَنْ طَبْخَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْكُرَ، وَالسُّكْرُ حَاصِلٌ فِيهِ فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ؟ فَإِذَا أَبْطَلَ الطَّبْخُ تَحْرِيمَهُ إِذَا أَسْكَرَ بَعْدَهُ كَذَلِكَ يَبْطُلُ تَحْرِيمُهُ إِذَا أَسْكَرَ قَبْلَهُ وَهَذَا أَصَحُّ فِي الْمَعَارِضَةِ. وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنْ عَمْرٍو وَغَيْرِ عَمْرٍو أَنَّهُمْ لَمْ يَرَاعُوا ثَلَاثِينَ وَلَا ثَلَاثًا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مَحْمُودٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ عَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عَمْرٍو قَالَ: قَدِمْنَا الْجَابِيَةَ مَعَ عَمْرٍو فَاتَيْنَا بِالطَّلَاءِ وَهُوَ مِثْلُ عَقْدِ الرَّبِّ إِنَّمَا يَخَاضُ بِالْمُخَوِضِ خَوْضًا فَقَالَ عَمْرٍو بِنِ الْخَطَّابِ: إِنَّ فِي هَذَا لَشَرَابًا مَا أَنْتَهَى إِلَيْهِ.

وَمَنْ طَرِيقُ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا سُؤْدُبُ بْنُ نَصْرِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ - عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ قِرَاءَةَ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: وَاللَّهِ مَا تَحُلُّ النَّارُ شَيْئًا وَلَا تَحْرِمُهُ قَالَ: ثُمَّ فَسَّرَ فِي قَوْلِهِ: لَا تَحُلُّ النَّارُ شَيْئًا لِقَوْلِهِمْ فِي الطَّلَاءِ وَلَا تَحْرِمُهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَصِحُّ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ سِوَاهُ - وَصَحَّ عَنْ طَاوُوسٍ أَنَّهُ سَتَلَ عَنْ الطَّلَاءِ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ الَّذِي مِثْلَ الْعَسَلِ تَأْكَلُهُ بِالْحَبْرِ وَتُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ فَتَشْرِبُهُ؟ عَلَيْهِ بَرٌّ، وَلَا تَقْرُبْ مَا دُونَهُ وَلَا تَشْرَبْ، وَلَا تَسْقُ، وَلَا تَبْعُ، وَلَا تَسْتَعِنْ بِشَيْءٍ - فَإِنَّمَا رَأَى عَمْرٍو، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ مَا لَا يَسْكُرُ فَاحْلُوهُ، وَمَا يَسْكُرُ فَحَرِّمُوهُ.

وَقَدْ صَحَّ عِنْدَنَا أَنَّ بِجِبَالِ رَمَّةَ أَعْنَابًا إِذَا طَبَخَ عَصِيرُهَا فَتَقْصُ مِنْهُ الرَّيْعُ صَارَ رِيًّا خَائِرًا لَا يَسْكُرُ بَعْدَهَا كَالْعَسَلِ فَهَذَا حَلَالٌ بَلَا شَكٍّ. وَشَاهِدُنَا بِالْجَزَائِرِ أَعْنَابًا رَمَلِيَّةً تُطْبَخُ حَتَّى تَلْعَبَ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهَا وَهِيَ بَعْدَ خَمْسَةِ مَسْكِرَةٍ كَمَا كَانَتْ فَهَذَا حَرَامٌ بَلَا شَكٍّ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فَإِذَا قَدْ بَطَلَتْ هَذِهِ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا بِالْبَرَاهِينِ الَّتِي أوردْنَا وَخَرَجَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ مُتَعَلِّقٌ بِشَيْءٍ مِنَ التَّنْصُوصِ وَلَا بِرَوَايَةِ سَقِيمَةٍ، لَا فِي مَسْنَدٍ وَلَا فِي مَرْسَلٍ، وَلَا عَنْ صَاحِبٍ، وَلَا عَنْ تَابِعٍ، وَلَا كَانَ لَهُمْ سَلَفٌ مِنَ الْأَنْسَاءِ يَعْرِفُ أَصْلًا قِيلَهُمْ فَلَنَاتِ يَعُونُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْبَرَاهِينِ عَلَى صَحَّةِ قَوْلِنَا فِي ذَلِكَ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، وَسَفِيَانَ بْنِ عَيْنَةَ كِلَاهُمَا عَنْ

كثيره بخلافه ما يقول من خذله الله تعالى وحرمه التوفيق.

وقد روينا أيضاً من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال ما أسكر كثيره وهم يوتقونها إذا وافقت أهواءهم وولج بعضهم بعدم الحياء في بعض هذه الآثار وهو قوله عليه السلام: «كل مسكر حرام» فقال: إنما عنى الكاس الأخير الذي يسكر منه.

قال أبو حمزة: وهذا في غاية الفساد من وجوه:

أحدها: أنه دعوى كاذبة بلا دليل وافتراء على رسول الله ﷺ بالباطل، وتقويل له ما لم يقله عن نفسه، ولا أخبر به عن مراده، وهذا يوجب التار لفاعله.

وثانيها: أنهم لا يقولون بذلك في شراب العسل، والخطوة، والشعر، والتفاح، والإجاص، والكشمش، والقراسيا، والزمان، والدخن، وسائر الأشربة، إنما يقولونه في مطبوخ الشعير، والزبيب، والعصير فقط، فلاح خلافهم للنبي ﷺ جهاراً.

والثالث: أنه تأويل أحق وتخريج سخيف، قد نزه الله تعالى رسوله ﷺ عن أن يريد، بل قد نزه الله تعالى كل ذي مسكة عقل عن أن يقوله لأننا نسلّم أي ذلك هو الحرام عندكم؟ الكاس الأخيرة أم الجرعة الأخيرة، أم آخر نقطة تلج حلقه؟

فإن قالوا: الكاس الأخيرة.

قلنا لهم: قد يكون من أوقية، وقد يكون من أربعة أرتال، وأكثر، فما بين ذلك، وقد لا يكون هنالك كاس، بل يضرع الشرب فاه في الكوز فلا يقلعه عن فمه حتى يسكر فظهر بطلان قولهم في الكاس.

فإن قالوا: الجرعة الأخيرة.

قلنا: والجرع تتفاضل فتكون منها الصغيرة جداً، وتكون منها ملء الحلق، فأي ذلك هو الحرام، وآيه هو الحلال؟ فظهر فساد قولهم في الجرعة أيضاً.

فإن قالوا: آخر نقطة.

قلنا: النقط تتفاضل فمنها كبير، ومنها صغير حتى نرفعهم إلى مقدار الصوابية، ويحصلوا في نصاب من يسخر بهم ويتغاب بأخبارهم، فإن لم يجدوا في ذلك حداً كانوا قد نسبوا إلى الله تعالى أنه حرم علينا مقدراً ما فصله عما أحل، وذلك المقدار لا يعرفه أحد، وهذا تكليف ما لا يطاق، وتخريم ما لا يمكن أن يدرى ما هو وحاشا لله من هذا.

فإن قالوا: انتم تحرمون الإكثار المهلك أو المؤذي من

ورواه عن حماد بن عبد الرحمن بن مهدي، ويونس بن محمّد، وأبو الربيع العنكي، وأبو كامل.

ورواه عن موسى بن عقبة ابن جريح.

ورواه عن هؤلاء من شئت.

ومن طريق حماد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله الزيني هو أبو الخير - «عن قيس هو ابن الهوشع الجعفي - قال: قلت يا رسول الله إنا بأرض باردة نعالج فيها عملاً شديداً وإنا نتخذ من هذا القمح شراباً نتقوى به على أعمالنا وعلى برد بلادنا، فقال: هل يسكر؟ قلت: نعم، قال: فاجتنبوه، قلت: فإن الناس عندنا غير تاركيه، قال: فإن لم يتركوه قاتلوه».

ومن طريق أحمد بن عمرو بن عبد الخالق الزار عن علي بن الحسين الذرهمي أخبرنا أنس بن عياض هو ابن ضمرة - أخبرنا موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله بن عمره عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ: «ما أسكر كثيره فقليله حرام».

ومن طريق قاسم بن أصبغ أخبرنا إسحاق بن الحسن الحري أخبرنا زكريا بن عدي أخبرنا الوليد بن كثير بن مسنان المزني حدثني الضحاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال: «أنهاكم عن قليل ما أسكر كثير».

ومن طريق أبي داود السجستاني، وعبد الله بن محمّد بن عبد العزيز هو ابن بنت منيع البغي.

قال أبو داود: أخبرنا قتيبة، وقال عبد الله: أخبرنا أحمد بن حنبل أخبرنا سليمان بن داود الهاشمي، ثم اتفق قتيبة، وسليمان، وقال جميعاً: أخبرنا إسماعيل هو ابن جعفر - أخبرنا داود بن بكر هو ابن أبي الفرات - أخبرنا حماد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أسكر كثيره فقليله حرام».

وروينا أيضاً من طريق القاسم بن محمّد عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ فهذه الآثار المتظاهرة الثابتة الصحاح المتواترة عن أم المؤمنين، وأبي هريرة، وأبي موسى، وابن عمر، وسعد بن أبي وقاص، وجابر بن عبد الله، والنعمان بن بشير، والذيل بن الهوشع كلهم عن النبي ﷺ بما لا يجتمل التأويل ولا يقدر فيه على حيلة، بل بالنص على تحريم الشراب نفسه إذا أسكر وتحريم شراب العسل، وشراب الشعير، وشراب القمح إذا أسكر، وشراب الذرة إذا أسكر، وتحريم القليل من كل ما أسكر

الطَّعَامُ أَوْ الشَّرَابُ فَحَدَّثُوهُ لَنَا.

قلنا: نعم، وهو ما زاد على الشَّيْبِ والرِّيِّ المحسوسين بالطَّبِيعَةِ اللَّذِينَ يَمَيِّزُهُمَا كُلُّ أَحَدٍ مِنْ نَفْسِهِ حَتَّى الْفُطُلُ الرُّضِيعُ وَالبَهِيمَةُ، فَإِنَّ كُلَّ ذِي عَقْلٍ إِذَا بَلَغَ شَبَعَهُ قَطَعَ إِلَّا الْقَاصِدُ إِلَى أَذَى نَفْسِهِ وَاتَّبَعَ شَهْوَتَهُ فَكَيْفَ وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرْنَا لَا تَحْتَمِلُ الْبَيِّنَةَ هَذَا التَّوْبِيلُ الْفَاسِدُ؟ لَأَنْ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «كُلُّ شَرَابٍ اسْكُرَ خَرَامٌ» إِشَارَةٌ إِلَى عَيْنِ الشَّرَابِ قَبْلَ أَنْ يَشْرَبَ إِلَى آخِرِ شَيْءٍ مِنْهُ.

وأيضاً فَإِنَّ الْكَاسَ الْأَخِيرَ الْمُسْكِرَةَ عَلَنُومٍ لَيْسَتْ هِيَ الَّتِي اسْكُرَتْ الشَّرَابَ بِالضَّرُورَةِ بِدَرَى هَذَا، بَلْ هِيَ وَكُلُّ مَا شَرِبَ قَبْلَهَا وَقَدْ يَشْرَبُ الْإِنْسَانُ فَلَا يَسْكُرُ، فَإِنْ خَرَجَ إِلَى الرِّيحِ حَدَثَ لَهُ السُّكْرُ.

وكذلكَ إِنَّ حَرَكَ رَأْسِهِ حَرَكَةً قَوِيَّةً، فَإِيَّ أَجْزَاءِ شَرَابِهِ هُوَ الْخَرَامُ حَيْثُوتُ؟، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قال أبو محمد: ونقول لهم إذا قلتم: إِنَّ الْكَاسَ الْأَخِيرَةَ هِيَ الْمُسْكِرَةُ فَاخْبِرُونَا مَتَى صَارَتْ حَرَاماً مُسْكِرَةً؟ أَقَبْلَ شَرِبِهِ لَهَا، أَمْ بَعْدَ شَرِبِهِ لَهَا، أَمْ فِي حَالِ شَرِبِهِ لَهَا؟ وَلَا سَبِيلَ إِلَى قِسْمٍ رَابِعٍ. **فإن قالوا:** بَعْدَ أَنْ شَرِبَهَا.

قلنا: هذا باطلٌ لَأَنَّهُ إِذَا نَحَرَّمَ إِلَّا بَعْدَ شَرِبِهِ لَهَا فَقَدْ كَانَتْ حَلَالاً حِينَ شَرِبَهُ لَهَا وَقَبْلَ شَرِبِهِ لَهَا، وَمِنْ الْبَاطِلِ الْمَحَالِ الَّذِي لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ حَلَالاً شَرِبَهُ، فَإِذَا صَارَ فِي بَطْنِهِ صَارَ حَرَاماً شَرِبَهُ - هَذَا كَلَامُ أَحْمَدَ وَسُفْطٍ وَهَذِلُ لَا يَقَعُلُ.

فإن قالوا: بَلْ صَارَتْ حَرَاماً حِينَ شَرِبَهُ لَهَا.

قلنا: إِنَّهَا لَا حَظَّ لَهَا فِي إِسْكَارِهِ إِلَّا بَعْدَ شَرِبِهِ لَهَا.

وَأَمَّا فِي حِينِ شَرِبِهِ لَهَا فَلَيْسَتْ مُسْكِرَةً إِلَّا بِمَعْنَى أَنَّهَُا سَتَسْكُرُهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِيهَا وَهِيَ فِي ذَنْهَا فَلَا فَرْقَ بَيْنَهَا فِي حِينِ شَرِبِهِ لَهَا وَبَيْنَهَا قَبْلَ ذَلِكَ أَصْلًا.

فإن قالوا: بَلْ قَبْلَ أَنْ يَشْرِبَهَا.

قلنا: فقولوا بتحريم الإناء الَّذِي كَانَتْ فِيهِ، وَبِتَجَنُّبِهِ، وَبِتَحْرِيمِ كُلِّ مَا كَانَ فِيهِ مِنَ الشَّرْبِ، وَبِتَجَنُّبِهِ لِأَنَّهُ قَدْ خَالَطَهُ حَرَامٌ نَجَسَ عِنْدَكُمْ وَهَمَّ لَا يَقُولُونَ بِهِذَا، فَظَهَرَ فُسَادُ قَوْلِهِمْ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وهو قولُ السَّلَفِ:

كما رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الطَّفَّانِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ التَّمِيمِيُّ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ مَرْيَمَ بِنْتِ طَارِقٍ أَنَّهَا سَمِعَتْ

عائشةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ تَقُولُ لِنِسَاءٍ عِنْدَهَا: مَا اسْكُرَ إِحْدَاكُنَّ فَلْتَجْتَنِبْهُ - وَإِنْ كَانَ مَاءَ حَبِّهَا عَلَيْهَا فَإِنَّ كُلَّ مَسْكِرٍ حَرَامٌ.

ومن طريق عبد الله بن المبارك عن علي بن المبارك حدثني كريمةُ بِنْتُ هَمَّامٍ أَنَّهَا سَمِعَتْ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عائشةُ تَقُولُ: نَهَيْتُمْ عَنْ الدَّبَاءِ، نَهَيْتُمْ عَنْ الْحَتَمِ، نَهَيْتُمْ عَنْ الرِّقَاقِ ثُمَّ أَقْبَلْتُ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَتْ: لَيْتَكُمْ وَالْجُرْ وَالْأَخْضَرُ وَإِنْ اسْكُرَكُمْ مَاءُ حَبِّكُمْ فَلَا تَشْرَبُوهُ.

ومن طريق سعيد بن منصور أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَبِي هِلَالٍ الْجَرْمِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ طَلْحَةَ تَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ وَقَدْ سَلَّتْ عَنِ التَّبِيضِ، فَقَالَتْ: لَيْتَكُمْ وَمَا يَسْكُرُكُمْ.

ومن طريق عبد الله بن المبارك عن قدامة العامري أَنَّ جِسْرَةَ بِنْتَ دِجَاجَةَ الْعَامِرِيَّةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ تَقُولُ: لَا أَحْلَ مَسْكُراً وَإِنْ كَانَ خَبِيراً وَمَاءً.

أَخْبَرَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَرْوَانَ الْقَنْزَاقِيَّ - ثِقَةٌ مَشْهُورٌ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سُلَيْمَانَ الْبَغْدَادِيَّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الْبَغْدَادِيَّ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَجَدِّي أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، قَالَا جَمِيعاً: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ الْأَوْدِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ الْمُخْتَارَ بْنَ فُلَيْقٍ قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: الْحَمْرُ مِنَ الْعَنْبِ، وَالتَّمْرُ، وَالْعَسَلُ، وَالْخَنْطِقُ، وَالشَّعِيرُ، وَالذَّرَّةُ، فَمَا تَحَمَّرَتْ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ الْخَمْرُ..

ومن طريق عبيد الرزاق عن معمر عن الزهري عن السائب بن يزيد قَالَ شَهِدْتُ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّى جَنَازَةً، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ مِنْ عِبِيدِ اللَّهِ رِيحَ شَرَابٍ وَإِنِّي سَأَلْتُهُ عَنْهَا؟ فَرَضَ أَنَّهَا الطَّلَاءُ وَإِنِّي سَأَلْتُ عَنْ الشَّرَابِ الَّذِي شَرِبْتُ، فَإِنْ كَانَ مَسْكُراً جَلَدَتْهُ.

قال: فَشَهِدْتُ بَعْدَ ذَلِكَ بِجِلْدِهِ. فَهَذَا أَصَحُّ طَرِيقٍ فِي الدُّنْيَا عَنْ عَمْرِو اللَّهِ رَأَى الْحَدِّ وَاجِباً عَلَى مَنْ شَرِبَ شَرَاباً يَسْكُرُ كَثِيرُهُ لِأَنَّ عِبِيدَ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ سَكُراً تَمَّ شَرِبَ، لِأَنَّهُ سَأَلَهُ فَارَاجَهُ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ سَكْراً، وَإِنَّمَا حَدَّثَ عَلَى شَرِبِهِ، تَمَّ يَسْكُرُ فَقَطُّ، نَعَمْ، وَمِنْ الطَّلَاءِ الَّذِي يَحْمِلُونَهُ كَمَا تَسْمَعُ.

أَخْبَرَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَرْوَانَ الْقَنْزَاقِيَّ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سُلَيْمَانَ الْبَغْدَادِيَّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الْبَغْدَادِيَّ هُوَ ابْنُ بَنِي مَنِيعٍ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ - أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ هُوَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ التَّمِيمِيُّ - أَخْبَرَنَا الشَّعْبِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَ يُخَاطَبُ عَلَى مَنِيعٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ يَوْمَ نَزَلَ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ مِنْ

العنب، والتمر، والعسل، والخطوط، والشعير - والخمر ما خامر العقل.

ورويانه أيضاً من طريق شعبة عن عبد الله بن أبي السيف عن الشعبي عن ابن عمر عن عمر.

ورويانه أيضاً من طريق أبي كريب محمد بن العلاء عن عبد الله بن إدريس الأودي عن زكريا هو ابن أبي زائدة - عن الشعبي عن ابن عمر عن عمر.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني أبو بكر بن علي هو المقتضي - أخبرنا القواريري هو عبيد الله بن عمر - أخبرنا المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن ابن مسعود قال: أحدث الناس أشربة لا أدري ما هي، فسا لي شراب منذ عشرين سنة أو قال: عدداً آخر إلا السويق والماء - غير أنه لم يذكر النبيذ.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن ابن مسعود قال: أحدث الناس أشربة لا أدري ما هي، وما لي شراب منذ عشرين سنة إلا الماء والعسل واللبن.

ومن طريق البخاري، وأحمد بن شعيب، قال البخاري: أخبرنا محمد بن كثير، وقال ابن شعيب: أخبرنا قتيبة بن سعيد، ثم اتفق ابن كثير وقتيبة عن سفيان بن عيينة عن أبي الجوزية الجرمي قال: سألت ابن عباس عن الباذق، فقال: سبق محمد الباذق، ما أسكر فهو حرام - أبو الجوزية سمع ابن عباس، ومعن بن يزيد - وروى عنه أبو عوانة، وسفيان.

ومن طريق إسحاق بن راهويه أخبرنا أبو عامر هو العقدي - والنضر بن شميل، وهوب بن جابر بن حازم، قالوا: كلهم: أخبرنا شعبة عن سلمة بن كهيل، قال: سمعت أبا الحكم يقول: قال ابن عباس من سره أن يسكر ما حرم الله ورسوله فليحرم النبيذ.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا سويد بن نصر أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك - عن عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه أن ابن عباس قال لرجل سأل: اجتنب ما أسكر من نحر أو زبيب أو غيره.

وه إلى عبد الله بن المبارك عن سليمان التيمي عن محمد بن سيرين قال: المسكر قليله وكثيره حرام.

ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر كل مسكر حرام وكل مسكر حرام.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة أخبرنا أبو عوانة عن زيد بن جبير قال: سألت ابن عمر عن الأشربة، فقال: اجتنب كل شيء يش.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم هو ابن علي - عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين أنه سمع عبد الله بن عمر قال له رجل: أخذ التمر فأجعله في فخار وأجعله في التور، فقال له ابن عمر: لا أدري ما تقول أخذ التمر فأجعله في فخار ثم أجعله في تور، لا تشرب الخمر.

ثم قال ابن عمر: يتخذ أهل أرض كذا من كذا خمرأ يسمونها كذا، ويتخذ أهل كذا من كذا خمرأ يسمونها كذا، ويتخذ أهل أرض كذا من كذا خمرأ يسمونها كذا - وذكر كلاماً حتى عد خمسة أشربة.

قال ابن سيرين لا أحفظ منها إلا العسل، والشعير، واللبن. قال أيوب: فكت أهاب أن أحدث الناس باللبن حتى حدثني رجل أنه يصنع بلامية من اللبن شراباً لا يلبث صاحبه.

وهكذا رواه حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عمر، وابن المبارك عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين عن ابن عمر - فهذا ابن عمر لا يرى لبطحه معنى. وقد:

رويناه من طريق إسرائيل عن أبي حصين عن الشعبي عن ابن عمر: الخمر من خمسة: من التمر، والخطوط، والشعير، والعسل، والعنب.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ثابت البناني، وقتادة، كلاهما عن أنس بن مالك قال: لما حرمت الخمر قال أنس: إني لأسقي أحد عشر رجلاً فأروني فكفأها وكفأ الناس آتيتهم حتى كادت السكك أن تمتنع - قال أنس: وما خرمهم إلا البسر، والتمر غلوطين.

قال أبو محمد: سئى منهم أنس في أحاديث صحاح تركنا ذكرها اختصاراً أبا طلحة، وأبا أيوب، وأبا دجاجة، وأبا عبيدة بن الجراح، ومعاذ بن جبل، وسهيل بن بيضاء، وأبي بن كعب - فهذا الإجماع المتفق أن تكون حرمت الخمر فيهرق الصحابة رضي الله عنهم كل شراب عندهم من نحر أو بسر.

فصح أنه عند جميعهم حرم ولم يخصوا نبأ من مطبوخ بخلاف أقوال هؤلاء المحرومين من التوفيق؛ ولو عدلهم قليله لما عرقوه، لأنه قد صح النهي عن إضاعة المال.

قال أبو محمد: وقال الطحاوي ههنا قولاً لا ندري كيف

انطلق به لسانه؟ وهو أنه قال: إنما أهرقه خوف أن يزيدوا منه فيسكروا.

قال علي: وهذا هو الكذب البحت عليهم كلهم، وليت شعري من أخبره بهذا عنهم؟ وهل يحل أن يخبر عن أحد بالظن؟

وروينا عن شعبة بن الحجاج عن يحيى بن عبيد هو ابن أبي عمر البهراني قال: سمعت ابن عباس يقول: كان رسول الله ﷺ يتبذل له أول الليل فيشره إذا أصبح يومه ذلك والليلة التي تحيي والغد والليلة الأخرى والغد إلى العصر؛ فلأن بقي شيء سقاء لحادم أو امرأ به فصب. وهكذا:

روينا عن طريق ابن أبي شيبة، وأبي كريب عن أبي معاوية الضرير عن الأعمش عن يحيى بن عبيد البهراني؛ قال: كان حللاً كما يدعي الطحاوي أو كان الطبخ يحله كما يزعم سائر أصحابه ما أهرقه رسول الله ﷺ وقد نهى عن إضاعة المال وأمره باعته عز وجل أن يقول: «وَمَا أَرِيدُ أَنْ أَخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنهَكُم عَنْهُ».

ومن طريق سفيان بن عيينة عن منصور بن عمار عن قيس بن عمار عن محمد بن نافع عن أنس بن مالك قال: له في السير: خبطه من الرطب ثم أبله ثم أشربه قبل أن ينسفه.

روينا قبل عن علي أنه تقياً نبيذاً شره إذ علم أنه نبيذ جر. **وقد روينا** هذا نفسه عن طاووس - يعني تحريم كل قليل أو كثير من أي شيء أسكر.

وعن عطاء، ومجاهد، قالوا كلهم: قليل ما أسكر كثيره حرام.

وهو قول أبي العلاء بن الشخير - وعبيدة السلماني، وعبد بن سيرين، والقاسم بن محمد.

وروي سليمان بن حرب عن جرير بن حازم سمعت ابن سيرين يقول لبعض من خالفه في التبيذ: أنا أدركت أصحاب ابن مسعود وأنت لم تدركهم كانوا لا يقولون في التبيذ كما تقولون.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه - أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن ابن شبرمة قال: رحم الله إبراهيم شدة الناس في التبيذ ورخص هو فيه.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا أبو قدامة عبيد الله بن سعيد السرخسي - ثقة مأمون - عن أبي أسامة هو حماد بن أسامة - قال: سمعت عبد الله بن المبارك يقول: ما وجدت الرخصة في السكر صحيحاً عن أحد إلا عن إبراهيم.

روينا عن طريق ابن أبي شيبة عن جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال: لا خير في التبيذ إذا كان حلواً.

قال أبو محمد: وقد روينا عن إبراهيم خلاف هذا:

كما روينا عن طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو عوانة، وخالد بن عبد الله هو الطحاوي - كلاهما عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي أنه كره المخمر من التبيذ.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا المغيرة عن إبراهيم قال: كانوا يكرهون المعتق من نبيذ التمر والمعتق من نبيذ الزبيب.

وروينا عنه إياحة ما طبخ حتى ذهب نصفه وبقي نصفه - فهذا إبراهيم قد خذلهم، ولقد روى عنه الترخيص فيه عن الأعمش، وشريك، وكيع، ويحيى بن خلاد.

وأما مثل قول أبي حنيفة وأصحابه فلا.

قال أبو محمد: وقلنا هو قول مالك والأوزاعي، والليث، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي سليمان، وأصحابهم - واختلف فيه عن سفيان الثوري.

قال أبو محمد: وقد روي عن النبي ﷺ الكذب وما لا حجة لهم فيه ولا يوافق قولهم.

وروينا عنه الصحيح المتواتر الذي هو نص قولنا، ورووا عن عمر، وعلي، وابن عمر، وعائشة، وابن مسعود، وأنس: الكذب، وما لا يوافق قولهم.

وروينا عنهم الصحيح، ونص قولنا - والحمد لله رب العالمين.

١٠٩٩ - مسألة: وحْدُ الإسْكَارِ الَّذِي يَحْرُمُ بِهِ

الشَّرَابُ ويتقَلَّبُ به من التحليل إلى التحريم هو أن يبدأ فيه الغليان ولو بجارية واحدة فأكثر، ويتولد من شره والإكثار منه على المرة في الأغلب أن يدخل الفساد في تميزه، ويغلط في كلامه بما يعقل وما لا يعقل، ولا يجري كلامه على نظام كلام التمييز، فإذا بلغ المرء من الناس من الإكثار من الشراب إلى هذه الحال فذلك الشراب مسكر حرام، سكر من كل شره سواء أسكر أو لم يسكر، طبخ أو لم يطبخ، ذهب بالطبخ أكثره أو لم يذهب، وذلك المرء سكران، وإذا بطلت هذه الصفة من الشراب بعد أن كانت فيه موجودة فصار لا يسكر أحد من الناس من الإكثار منه، فهو حلال، خل لا خر.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا

تَقَرَّبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴿١٠٩﴾ فَسَمَى اللَّهُ تعالى من لا يدرى ما يقولُ سُكَارَى، وَإِنْ كَانَ قَدْ فَهِمَ بَعْضُ الْأَمْرِ. لَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ يَقْرَأُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ الْحَالِ فَهِيَ اللَّهُ تعالى عَنْ ذَلِكَ وَالْجُنُونُ مِثْلُهُ سَوَاءٌ قَدْ فَهِمَ الْجُنُونُ فِي حَالِ غَلِيظِهِ كَثِيرًا وَلَا يَخْرُجُهُ ذَلِكَ عَنْ أَنْ يَسْمَى بِجُنُونٍ فِي اللَّغَةِ وَأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا سَوَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَوَّارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ الْعَنْبَرِيُّ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ هُوَ الثَّقَفِيُّ - عَنْ هِشَامِ هُوَ ابْنُ حَسَّانٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّبِعْ فِي سِقَاتِكَ وَارْكَعْ وَاشْرَبْ خُلُوءًا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا قَوْلُنَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَدَأَ يَغْلِي حَدَثَ فِي طَعْمِهِ تَغْيِيرٌ عَنِ الْخُلُوءِ.

وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ هُوَ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ لَيْسَ بِشَرْبِ الْعَصِيرِ وَيُعْمَى بِأَسٍّ حَتَّى يَغْلِي.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عَائِلٍ الْأَسَدِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ عَنِ الْعَصِيرِ فَقَالَ: أَشْرَبَهُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ فِي الْعَصِيرِ قَالَ: أَشْرَبَهُ حَتَّى يَغْلِي.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ قَسِيطٍ قَالَ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: لَيْسَ بِشَرَابِ الْعَصِيرِ بِأَسٍّ مَا لَمْ يَزِدْ فَيُذَا أَرْبَدَ فَاجْتَبَاهُ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ.

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا سَوِيدُ بْنُ نَصِيرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ أَبِي يَغْفَرٍ السَّلْمِيِّ عَنْ أَبِي ثَابِتٍ التَّلْعَلِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ فِي الْعَصِيرِ: أَشْرَبَهُ مَا دَامَ طَرِيًّا.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا فَقَالَ أَبُو يُونُسَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي الْعَصِيرِ هَكَذَا، وَفِي مَا عَدَا الْعَصِيرَ إِذَا تَجَاوَزَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ فَهُوَ حَرَامٌ - وَهَذَا حَدٌّ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ لَا يَعْضُدُهُ قِرَاءٌ، وَلَا سُنَّةٌ، وَلَا رَوَايَةٌ سَقِيمَةٌ، وَلَا قِيَاسٌ، وَلَا رَأْيٌ سَدِيدٌ، وَلَا قَوْلٌ أَحَدٍ نَعْلَمُهُ قِيلَ مَا.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا سَوِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ التَّمَشْقِيُّ أَخْبَرَنَا ثَابِتُ بْنُ عَجَلَانَ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ يَقُولُ: أَشْرَبَ الْعَصِيرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَا لَمْ يَغْلِي.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرَّةَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ: أَشْرَبُوا الْعَصِيرَ مَا لَمْ يَأْخُذْهُ شَيْطَانُهُ، قَالَ: وَمَتَى يَأْخُذْهُ شَيْطَانُهُ؟

قَالَ: بَعْدَ ثَلَاثٍ، أَوْ قَالَ: فِي ثَلَاثٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مِينَا أَنَّهُ سَمِعَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: نَهَى أَنْ يَشْرَبَ النَّبِيذَ بَعْدَ ثَلَاثٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْزَلٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: لَا بَأْسَ بِشَرْبِ الْخَمْرِ مَا لَمْ يَغْلِي - يَعْنِي الْعَصِيرَ - وَحَدَّثَ طَائِفَةٌ ذَلِكَ يَوْمَ وَاحِدٍ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ كَانَ يَقُولُ: إِذَا فَضَخْتَهُ نَهَارًا فَامْسِ فَلَا تَقْرُبْهُ، وَإِذَا فَضَخْتَهُ لَيْلًا فَامْسِخْ، فَلَا تَقْرُبْهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: احْتِجَّ مِنْ حَدِّ ذَلِكَ بِشَلَاثٍ: بِالْخَبْرِ الَّذِي رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ هُوَ يَحْيَى الْبَهْرَانِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَعُّ لَهُ الزُّبَيْبُ فَيُشْرِبُهُ الْيَوْمَ وَالْغَدَ وَيَتَذَوَّدُ الْغَدَ إِلَى مَسَاءِ الثَّالِثَةِ فَإِذَا أَمْسَى أَمَرَ بِهِ أَنْ يُهَرَّاقَ أَوْ يُسْتَفَى»..

وَاحْتِجَّ مِنْ حَدِّ ذَلِكَ يَوْمَ وَاحِدٍ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ عَمَّادٍ أَبُو عَمِيرٍ الرُّمَلِيُّ أَخْبَرَنَا ضَمْرَةُ عَنْ السَّيْبَانِيِّ «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدَّبَلِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُمْ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ أَغْنَابِهِمْ فَقَالَ: ذُبُوبَهَا قُلْنَا: مَا تَصْنَعُ بِالزُّبَيْبِ؟ قَالَ: الْبَذْوَةُ عَلَى غَدَائِكُمْ وَأَشْرَبُوهُ عَلَى عَشَائِكُمْ وَأَبْذَوْهُ عَلَى عَشَائِكُمْ وَأَشْرَبُوهُ عَلَى غَدَائِكُمْ وَأَبْذَوْهُ فِي الشَّانِ وَلَا تَبْذَوْهُ فِي الْقُلَلِ فَإِنَّهُ إِذَا تَأَخَّرَ عَنْ عَصِيرِهِ صَارَ خَلَاةً. هَذَا السَّيْبَانِيُّ بِالسُّنَنِ غَيْرِ مَنْقُوعَةٍ هُوَ يَحْيَى بْنُ أَبِي عَمْرٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ الثَّقَفِيُّ عَنْ يُونُسَ بْنِ عِلْبَرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ أُمِّ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: «كَانَ يُنْذِرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سِقَاةٍ يَوْكًا أَغْلَاهُ وَلَهُ غَزَلًا يُنْذِرُ غَدَوَةً فَيُشْرِبُهُ عِشَاءً، وَيُنْذِرُ عِشَاءً فَيُشْرِبُهُ غَدَوَةً».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا الْخَبَرُ، وَخَبَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ صَحِيحَانِ،

وَلَيْسَا حَدًّا فِيمَا يَحْرُمُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَوَّلِيٍّ مِنَ الْآخَرِ، إِنَّمَا هَذَا عَلَى قَدْرِ الْبِلَادِ وَالْأَثْنَةِ فَتَجِدُ بِلَادًا بَارِدَةً لَا يَسْتَحِيلُ فِيهَا مَاءُ الزَّيْبِ إِلَى ابْتِدَاءِ الْحَلَاوَةِ إِلَّا بَعْدَ جَمْعٍ أَوْ أَكْثَرٍ، وَأَثْنَةٌ غَيْرُ ضَارِيَةٍ كَذَلِكَ، وَتَجِدُ بِلَادًا حَارَةً وَأَثْنَةً ضَارِيَةً يَتِمُّ فِيهَا النَّبَذُ مِنْ يَوْمِهِ، وَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي ذَكَرْنَا: «وَأَشْرَتُهُ حَلَاوًا وَكُلُّ مَا اسْكُرَ حَرَامٌ» فَقَطُّ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا غُلِيَ وَقُدِّفَ بِالزَّيْبِ فَهُوَ حَيْثُ حَرَامٌ - وَهَذَا قَوْلٌ بَلَا دَلِيلٍ - وَقَالَ آخَرُونَ: إِذَا انْتَهَى غُلْيَانُهُ وَابْتَدَأَ بِأَنْ يَقُلَّ غُلْيَانُهُ فَحَيْثُ يَحْرُمُ.

وَقَالَ آخَرُونَ إِذَا كَانَ إِذَا سَكَنَ غُلْيَانُهُ فَحَيْثُ يَحْرُمُ - وَهَذَا كَلَهُ قَوْلٌ بَلَا بَرَهَانَ.

وَأَمَّا حَدُّ سَكْرِ الْإِنْسَانِ فَإِنَّمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَنْ السَّكْرَانِ، فَقَالَ: إِنَّمَا أَخَذَ فِيهِ بِمَا رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ يَعْلَى بْنِ مَتِيهِ عَنْ أَبِيهِ سَالَتْ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَنْ حَدِّ السَّكْرَانِ، فَقَالَ: هُوَ الَّذِي إِذَا اسْتَقْرَأَ سُورَةَ لَمْ يَقْرَأْهَا، وَإِذَا خَلَطَتْ ثَوْبُهُ مَعَ ثِيَابِهِ لَمْ يَفْرِجْهُ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهُوَ نَحْوُ قَوْلِنَا فِي أَنْ لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ، وَلَا يَرَاعِي تَمْيِيزَ ثَوْبِهِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَيْسَ سَكْرَانٌ إِلَّا حَتَّى لَا يُمَيِّزَ الْأَرْضَ مِنَ السَّمَاءِ، وَأَبَاحَ كُلَّ سَكْرٍ دُونَ هَذَا - فَأَعَجَبُوا بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَإِلَاحَمِهِ.

١١٠٠- مسألة: فَإِنْ نَبَذَ نَمْرًا، أَوْ رَطْبًا، أَوْ زَهْرًا، أَوْ بَسْرًا، أَوْ زَيْبًا مَعَ نَوْعٍ مِنْهَا أَوْ نَوْعٍ مِنْ غَيْرِهَا، أَوْ خَلَطَ نَبَذَ أَحَدِ الْأَصْنَافِ بِنَبَذِ صِنْفٍ مِنْهَا، أَوْ بِنَبَذِ صِنْفٍ مِنْ غَيْرِهَا، أَوْ بِمَائِعٍ غَيْرِهَا حَاشَا الْمَاءَ حَرَمَ شَرِبِهِ اسْكُرَ أَوْ لَمْ يَسْكُرْ، وَنَبَذَ كُلَّ صِنْفٍ مِنْهَا عَلَى انْتِفَادِهِ حَلَالٌ، فَإِنْ مَزَجَ نَوْعٌ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْخَمْسَةِ مَعَ نَوْعٍ آخَرَ مِنْ غَيْرِهَا أَيْضًا أَوْ نَبَذَ مَعًا، أَوْ خَلَطَ عَصِيرَ بَنِيْلٍ فَكَلَهُ حَلَالٌ: كَالْبَلِخِ وَعَصِيرِ الْعَنْبِ، وَنَبِيْذِ التَّنِيْنِ، وَالْعَسَلِ، وَالْقَمِصِّ، وَالشَّعِيرِ، وَغَيْرِ مَا ذَكَرْنَا لَا نَحَاشَى شَيْئًا.

لَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ حَدَّثَنِ ابْنُ بَكْرٍ عَنْ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ الْعَطَّارِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ: وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: «أَنَّ نَبِيْذَ اللَّهِ تَعَالَى نَهَى عَنْ خَلِيطِ التَّمْرِ وَالْبُسْرِ، وَعَنْ خَلِيطِ الزَّيْبِ وَالتَّمْرِ، وَعَنْ خَلِيطِ الزَّهْرِ وَالرَّطْبِ، وَقَالَ: اتَّبِعُوا كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى حِدَّتِهِ».

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ، وَأَبِي عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَعَائِشَةَ أُمَّ

وَيْه يَقُولُ جَمُوهُ السَّلَفِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ عَقَبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: نَهَى أَنْ يَنْبَذَ التَّمْرَ وَالزَّيْبَ جَمْعًا، وَالْبُسْرَ وَالرَّطْبَ جَمْعًا.

وَمِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: كَانَ أَنَسُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْبَذَ يَقَطِّعُ مِنَ التَّمْرِ مَا نَضَجَ مِنْهَا فَيَضَعُهُ وَحْدَهُ وَيَنْبَذُ التَّمْرَ وَحْدَهُ وَالْبُسْرَ وَحْدَهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَاتِمِ بْنِ أَبِي صَغِيرَةَ عَنْ أَبِي مَصْعُبٍ الْمَدَنِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: لَمَّا حُرِّمَتِ الْخَمْرُ كَانُوا يَأْخُذُونَ الْبُسْرَ فَيَقَطُّونَ مِنْهُ كُلَّ مَذْنَبٍ ثُمَّ يَأْخُذُونَ الْبُسْرَ فَيَفْضَحُهُ ثُمَّ يَشْرِبُهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ عَيْلٍ قَالَ: كَانَ أَبُو سَعْدٍ الْأَنْصَارِيُّ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِقَطْعِ الْمَذْنَبِ فَيَنْبَذُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَّةٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ معاويةَ بْنِ هشامٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ زُرَيْقٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْحَكَمِ بْنِ حَتِيَّةٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يَمُرُّ عَلَى أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ تَعَالَى وَهُمْ مُتَوَافِرُونَ فَيَلْعَنُونَهُ وَيَقُولُونَ: هَذَا يَشْرَبُ الْخَلِيطَيْنِ الزَّيْبَ وَالتَّمْرَ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: هَذَا عِنْدَهُمْ إِذَا وَافَقَهُمْ إِبْجَاعٌ، وَقَدْ جَاءَ عَنْ عُثْمَانَ أَيْضًا كَمَا تَذَكَّرَ بَعْدَ هَذَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ قَالَ فِي عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَوْ أَخْبَرَنِي عَنْهُ مِنْ أَمْسَدَقٍ: أَنَّ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْبُسْرِ، وَالرَّطْبِ، وَالتَّمْرِ، وَالزَّيْبِ، قُلْتُ لِعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: هَلْ غَيْرُ ذَلِكَ؟.

قَالَ: لَا؛ قُلْتُ لِعَمْرِو: فَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا فِي الْحَبَلَةِ وَالنَّخْلَةِ، قَالَ: لَا أَدْرِي، قُلْتُ لِعَمْرِو: أَوْ لَيْسَ إِنَّمَا نَهَى عَنْ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي النَّبَذِ وَأَنْ يَنْبَذَ جَمْعًا.

قَالَ: بَلَى، وَقُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَذَكَرَ جَابِرُ أَنَّ النَّبِيَّ تَعَالَى نَهَى عَنْ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ غَيْرِ الرَّطْبِ وَالْبُسْرِ، وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ؟.

قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ أَكُونَ نَسِيتُ، قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَيْجَمُّ بَيْنَ التَّمْرِ وَالزَّيْبِ يَنْبَلَانِ، ثُمَّ يَشْرَبَانِ حَلْوَيْنِ؟.

قَالَ: لَا؛ قَدْ نَهَى عَنْ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: لَوْ نَبَذَ شَرَابًا فِي طَرَفِهِ قَدْ نَهَى النَّبِيُّ تَعَالَى عَنْهُ لَمْ يَشْرَبْ حَلْوًا - وَهَذَا

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ النَّجْرَانِيِّ عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: «ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَكَرَانَ وَقَالَ لَهُ: أَيُّ شَيْءٍ شَرِبْتَ؟ قَالَ: تَمْرٌ وَزَيْبٌ، قَالَ: لَا تَخْلُطُوهُمَا كُلُّ وَاحِدٍ يُفْلَى وَخَذَهُ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الْيَاسِجِ عَنْ أَبِي الْوَدَائِلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «أَبَى بِشَرَّانَ فَقَالَ: إِنِّي لَسَمُ أَشْرَبُ خَمْرًا إِنَّمَا شَرِبْتُ زَيْبًا وَتَمْرًا فِي إِسَاءَةٍ فَتَهَرَّ بِالْأَيْدِي وَخَفِقَ بِالنِّعَالِ وَنَهَى عَنِ الزَّيْبِ، وَالتَّمْرِ أَنْ يَخْلُطَا».

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: أَمَا هَؤُلَاءِ الْمَخَاضِلُ دِينٌ يَرُدُّهُمْ، أَوْ حَيَاةٌ يَزِعُهُمْ، أَوْ عَقْلٌ يَتَمَعَّنُ عَنِ الْإِحْتِجَاجِ بِالْبَاطِلِ عَلَى الْحَقِّ؛ ثُمَّ بِمَا لَوْ صَحَّ لَكَانَ اعْظَمَ حُجَّةً عَلَيْهِمْ، ابْنُ جَرِيرٍ يَقُولُ: أَخْبَرْتُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ وَلَا يُسَمِّي مِنْ أَخْبَرَهُ، ثُمَّ أَبُو إِسْحَاقَ عَنِ النَّجْرَانِيِّ - وَمِنَ النَّجْرَانِيِّ - لَيْتَ شِعْرِي - ثُمَّ هَيْكَ أَنَا سَمِعْنَا كُلَّ ذَلِكَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَمِنْ ابْنِ عَمَرَ أَيْسَرُ قَدْ أَخْبَرَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ جَمْعِهِمَا وَأَمَرَ بِإِفْرَادِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؟ وَكَيْفَ يَجْعَلُ نَهْيَهُ نَفْسَهُ حُجَّةً فِي اسْتِبَاحَةِ مَا نَهَى عَنْهُ؟ مَا بَعْدَ هَذَا الضَّلَالِ ضَلَالٌ، وَلَا وَرَاءَ هَذِهِ الْمَجَاهِرَةِ مَجَاهِرَةٌ، وَلَوْلَا كَثْرَةُ مَنْ ضَلَّ بِاتِّبَاعِهِمْ لَكَانَ الْإِعْرَاضُ عَنْهُمْ أَوْلَى.

وَقَالُوا: إِنَّمَا نَهَى عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يَعْجَلُ غُلِيَانُ الْأَخْرِ.

فَقُلْنَا: كَذِبْتُمْ وَقَفَّوْهُمَا مَا لَا عِلْمَ لَكُمْ بِهِ، وَافْتَرَيْتُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَا يَقْلَهُ قَطُّ وَلَا أَخْبَرَهُ بِهِ - ثُمَّ هَبِ الْأَمْرَ كَمَا قُلْتُمْ، أَيْسَرُ قَدْ نَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْهُ كَمَا ذَكَرْتُمْ؟ فَانْهَوُا عَمَّا نَهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ كَانَ فِي قُلُوبِكُمْ إِيمَانٌ بِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذَا نَدَبٌ..

قُلْنَا: كَذِبْتُمْ وَقُلْتُمْ مَا لَا دَلِيلَ لَكُمْ عَلَيْهِ - ثُمَّ هَبِ الْأَمْرَ كَمَا قُلْتُمْ فَافْكُرُوهُ إِذَا وَانْدَبُوا إِلَى تَرْكِهِ، وَأَنْتُمْ لَا تَفْعَلُونَ ذَلِكَ بَلْ هُوَ عِنْدَكُمْ وَمَا لَيْتَهُ عَنْهُ أَصْلًا سَوَاءً.

وَقَالُوا: إِنَّمَا نَهَى عَنْه لَضِيقِ الْعَيْشِ، وَلِأَنَّهُ مِنَ السَّرَفِ - وَهَذَا قَوْلٌ يُوْجِبُ عَلَى قَائِلِهِ مَقَاتِلَةَ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ كَذِبٌ بَحْثٌ، وَمَعَ أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ بَارِدٌ مِنَ الْكَذِبِ سَخِيفٌ مِنَ الْبُهْتَانِ؛ لِأَنَّهُ مَا كَانَ قَطُّ عِنْدَ ذِي عَقْلِ رَطْلٌ غَيْرُ وَرَطْلٍ زَيْبٍ، سَرَفًا، أَوْ رَطْلٌ زَهْوٌ وَرَطْلٌ بِسَرَفًا، وَهَمٌّ بِالْمُدْبَةِ وَالطَّافُو قَرِيبٌ، وَهَمَّا بِلَاذِ التَّمْرِ وَالزَّيْبِ.

ثُمَّ كَيْفَ يَكُونُ رَطْلٌ غَيْرُ، وَرَطْلٌ زَيْبٍ، أَوْ رَطْلٌ زَهْوٍ، وَرَطْلٌ رَطْبٍ يَجْمَعَانِ سَرَفًا يَنْسُجُ مِنْهُ ضَيْقُ الْعَيْشِ فَيَنْهَوْنَ عَنْهُ لِنَدْبِهِ - وَلَا يَكُونُ مَائَةٌ رَطْلٍ غَيْرُ، وَمَائَةٌ رَطْلٍ زَيْبٍ، وَمَائَةٌ رَطْلٍ

كُلَّهُ قَوْلُنَا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. فَهَذَا عَمَرُو بْنُ دِينَارٍ لَمْ يَرَ النَّبِيَّ يَعْنِي بِهِ مَا وَرَدَ بِالنَّصِّ - وَهُوَ قَوْلُنَا.

وَرَوَيْنَا عَنْ عَمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ كَانَ فِي إِحْدَى يَدَيَّ نَبِيذٌ غَرٌّ، وَفِي الْأُخْرَى نَبِيذٌ زَيْبٍ فَشَرِبْتُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَحْدَهُ لَمْ أَزُ بِهِ بَأْسًا، وَلَوْ خَلَطْتُ لَمْ أَشْرِبْهُ.

وَصَحَّ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ أَبِي الشَّعْثَاءِ أَنَّهُ سَلَلَ عَنِ الْبَسْرِ، وَالتَّمْرِ يَجْمَعَانِ فِي النَّبِيذِ، فَقَالَ: لِأَنَّا تَأْخُذُ الْمَاءُ فَتَغْلِيهِ فِي بَطْنِكَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَجْمَعَهُمَا جَمِيعًا فِي بَطْنِكَ.

وَقَالَ مَالِكٌ بِتَحْرِيمِ خَلِيطِ كُلِّ نَوْعَيْنِ فِي الْإِنْتَابِ وَبَعْدِ الْإِنْتَابِ.

وَكَذَلِكَ فِيمَا عَصَرَ، وَلَمْ يَخْصُ شَيْئًا مِنْ شَيْءٍ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَبَاحُهُ كُلُّ خَلِيطَيْنِ وَاحْتِجَ الْأَبْيَ حَنِيفَةً مَقْلُودَةً.

بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مَسْعَرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَمْرَأَةٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ عَنْ عَائِشَةَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «كَانَ يُنْبِذُ لَهُ زَيْبٌ فَيُفْلَى فِيهِ تَمْرٌ أَوْ تَمْرٌ فَيُفْلَى فِيهِ زَيْبٌ» - وَهَذَا لَا شَيْءَ؛ لِأَنَّهُ عَنْ أَمْرَأَةٍ لَمْ تَسْمَعْ.

وَمِنْ طَرِيقِ زِيَادٍ بْنِ يَحْيَى الْحَسَنِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ أَخْبَرَنَا عَتَابُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْحَسَنِيُّ حَدَّثَنِي صَفِيَّةُ بِنْتُ عَطِيَّةٍ أَنَّهَا «سَمِعَتْ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ تَقُولُ - وَقَدْ سِيلَتْ عَنْ التَّمْرِ وَالزَّيْبِ - فَقَالَتْ: كُنْتُ أَخَذُ قُبْضَةً مِنْ تَمْرٍ وَقُبْضَةً مِنْ زَيْبٍ فَالْقِيَهُ فِي إِثْنَاءِ قَامَرَسُهُ، ثُمَّ أَسْفِيَهُ النَّبِيُّ ﷺ».

وَهَذَا مُرَدَّدٌ فِي السَّقُوطِ؛ لِأَنَّهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ - لَا يَسُدُّ مِنْ هُوَ عَنْ عَتَابِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْحَسَنِيِّ - وَهُوَ مَجْهُولٌ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتُ عَطِيَّةٍ - وَلَا نَعْرِفُ مِنْ هِيَ فَهَلْ سَمِعَتْ بِاسْتِخْفَافِ تَمْرٍ يَجْتَمِعُ بِمِثْلِ هَذَا عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ؟ وَيَعْتَرِضُ فِي رِوَايَةِ أَبِي عِثْمَانَ الْأَنْصَارِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا أَسْكُرَ كَثِيرُهُ قَلِيلُهُ حَرَامٌ».

وَأَبُو عِثْمَانَ مَشْهُورٌ قَاضِي الرِّيِّ رَوَى عَنْهُ الْأَثَمَةُ. وَزَادُوا ضَلَالًا فَاحْتَجُّوا.

بِمَا رَوَيْنَاهُ عَنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَخْبَرْتُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عَمَرَ: أَجْمَعُ بَيْنَ التَّمْرِ وَالزَّيْبِ؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ: لِمَ؟ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: لِمَ؟ قَالَ: سَكِرَ رَجُلٌ فَخَذَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَمَرَ أَنْ يُنْظَرَ مَا شَرِبَهُ فَإِذَا هُوَ تَمْرٌ وَزَيْبٌ، فَتَنَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ التَّمْرِ وَالزَّيْبِ وَقَالَ: يُفْلَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَخَذَهُ».

فَإِن قَالُوا: قَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَسْخُ النَّهْيِ عَنِ نَبْذِ الْجُرِّ.

قُلْنَا: النَّهْيُ وَاللَّهُ عَنِ خُلْطِ الرَّيْبِ وَالتَّمْرِ أَصَحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَسْخُ النَّهْيِ عَنِ نَبْذِ الْجُرِّ الَّذِي لَمْ يَأْتِ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ بَرْدَةٍ وَجَابِرٍ قَطَطٍ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ التَّمْرِ وَالرَّيْبِ فِي الْإِتْبَازِ صَحٌّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي قَتَادَةَ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، فَهَوَّ نَقْلُ تَوَاتُرِهِ وَلَمْ يَأْتِ قَطُّ شَيْءٌ يَنْسَخُهُ لَا ضَعِيفٌ وَلَا قَوِيٌّ.

وَقَالُوا: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ جَمْعِهِمَا فِي الْإِنَاءِ، وَبَيْنَ جَمْعِهِمَا فِي الْبَطْنِ؟

فَقُلْنَا: لَا يَمَارِضُ بِهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ وَبَيْنَ نِكَاحِهِمَا وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى؟ وَلَوْ عَارِضَتْهُمُ الْفُسْكَمُ فِي فَرْقَتِهِمَا بَيْنَ الْأَبْنِ يَوْجُدُ فِي الْمَصْرِ، وَبَيْنَ الْأَبْنِ يَوْجُدُ خَارِجَ الْمَصْرِ عَلَى ثَلَاثٍ لَأَصْبَحَتْ. وَفِي فَرْقَتِهِمَا بَيْنَ السَّرْقَةِ مِنَ الْحَرْزِ أَقْلٌ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فَلَا يَوْجِبُ الْقَطْعَ وَبَيْنَ سَرْقَةِ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ مِنْ غَيْرِ حَرْزٍ فَلَا يَوْجِبُ الْقَطْعَ، فَإِذَا اجْتَمَعَا فَسَرَقَ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ مِنْ حَرْزٍ وَجِبَ الْقَطْعُ، وَبَيْنَ الْقَهْقِيَّةِ تَكُونُ فِي الصَّلَاةِ تَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَتَكُونُ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَلَا تَنْقُضُ لَكَانَ اسْلَمَ لَكُمْ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ هُشَيْمٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَفْضَخَ الْعَذْقَ بِمَا فِيهِ، وَمَا نَعْلَمُ هَذَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ غَيْرِهِ، عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ لِإِبَاحَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ الرَّيْبِ وَالتَّمْرِ وَسَائِرِ مَا جَاءَ النَّهْيُ عَنْهُ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ صَفْوَانَ سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ أُمِّهِ أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَمْعُثُ لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الرَّيْبَ غَدُوءَ فَيْشِرِهِ عَشِيَّةً، وَأَمْعُثُهُ عَشِيَّةَ فَيْشِرِهِ غَدُوءَ، قَالَتْ: فَقَالَ لِي عُثْمَانُ: لَعَلَّكَ تَجْعَلِينَ فِيهِ زَهْرًا قُلْتَ: رُبَّمَا فَعَلْتَ، فَقَالَ: فَلَا تَعْمَلِي.

وَأَمَّا الْمَالِكِيُّونَ فَاحْتَجُّوا.

بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ أَخْبَرَنَا حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنِ الْخَلِيطَيْنِ».

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ عَمْرِو قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُكَدَّرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنِ الْخَلِيطَيْنِ أَنْ يُشْرَبَا قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْخَلِيطَانِ؟ قَالَ: التَّمْرُ وَالرَّيْبُ، وَكُلٌّ مُشْكِرٌ خَرَامٌ».

عَلَى نَبْذِ كُلِّ صَنْفٍ مِنْهَا عَلَى حِدَّتِهِ سَرَفًا، وَكَيْفَ يَكُونُ رَطْلٌ نَمْرًا، وَرَطْلٌ زَهْرًا يَنْبِذَانِ مَعًا سَرَفًا وَلَا وَيَكُونُ أَكْلُهُمَا مَعًا سَرَفًا؟ كَذَلِكَ التَّمْرُ وَالرَّيْبُ فِي الْأَكْلِ مَعًا، لَقَدْ بَلَغَ الْغَايَةَ مِنْ سَخْفِ الْعَقْلِ، مِنْ هَذَا مَقْدَارُ عَقْلِهِ، وَلَقَدْ عَظُمَتْ بَلِيَّتُهُمْ بَأَنفُسِهِمْ - وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِلَافِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ أَكْلَ الدَّجَاجِ وَالتَّقْيِ وَالسَّكْرِ ادْخُلَ عَلَى أَصُولِكُمُ الْفَاسِدَةِ فِي السَّرَفِ، وَابْعُدْ مِنْ ضَيْقِ الْعَيْشِ، وَمَا نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَطُّ، ثُمَّ هَبْكَ أَنَّهُ كَمَا تَقُولُونَ، فَإِنَّ رَاحَةَ لَكُمْ فِي ذَلِكَ؟ وَقَدْ كَانَ فِيهِمْ ذُو سَعَةٍ مِنَ الْمَالِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَكَانَ الْهَدْيُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذُو الْيَسَارَةِ، وَالْخَيْرُ الْمَشْهُورُ «ذَهَبُ أَصْحَابِ الدُّنُورِ بِالْأَجُورِ» وَكَانَ فِيهِمْ عُثْمَانُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَسَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، وَغَيْرُهُمْ وَفِينَا نَحْنُ وَلِلَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُو ضَيْقٍ مِنَ الْعَيْشِ وَفَاقَةُ شَدِيدَةٍ، فَالْعَلَّةُ بَاقِيَةٌ بِمَجْسَبِهَا، فَالنَّهْيُ بَاقٍ وَلَا يَنْدُ اسْتَغْفَرُوا مَا شِئْتُمْ لَأَنْ تَفُوتُوا حُكْمَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ.

وَذَكَرُوا مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَسِيرٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ نَافِعٍ قُلْتُ لِابْنِ عَمَرَ: أَتَبْذُ نَبْذَ زَيْبٍ فَيُلْقَى فِيهِ عَزْرٌ فَيَفْسُدُ عَلَيْهِ؟

قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ - وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ نَافِعٍ جَهْلٌ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَمَرَ الرَّجُوعُ عَنْ هَذَا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ عَلِيَّةٍ - أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ هُوَ السَّخْتِيَانِيُّ - عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ أَمَرَ بِزَيْبٍ وَغَرَّ أَنْ يَنْبِذَ لَهُ، ثُمَّ تَرَكَهُ بَعْدَ ذَلِكَ - قَالَ نَافِعٌ: فَلَا أَدْرِي الشَّيْءَ ذَكَرَهُ أَمْ لَشَيْءٍ بَلَغَهُ، فَصَحَّ أَنَّهُ ذَكَرَ النَّهْيَ بَعْدَ أَنْ نَسِيَهُ أَوْ بَلَغَهُ وَلَمْ يَكُنْ بَلَغَهُ قَبْلَ ذَلِكَ.

وَذَكَرُوا:

بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ غَيْرِ مَشْهُورَةٍ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَسَامَةَ رَجُلًا مِنْ جَرَانَا قَالَ: سَمِعْتُ شَهَابَ بْنَ عُبَادٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ التَّمْرِ وَالرَّيْبِ فَقَالَ: لَا يَضُرُّكَ أَنْ تَخْلُطَهُمَا جَمِيعًا أَوْ تَبْذِيَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَةٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا لَا شَيْءَ، فَلَا أَكْثَرُ، أَسَامَةُ رَجُلٌ مِنْ جَرَانِ شُعْبَةَ وَمَا نَعْلَمُ أَنَّهُ جَهْلًا، أَوْ أَقْلٌ حَيَاءٌ تَمَّ يَتَعَلَّقُ بِهَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَا يَصِحُّ أَصْلًا - ثُمَّ يَخْتَلَفُ رِوَايَةُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غُنْدَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي جَرَّةٍ نَصَرِ بْنِ عِمْرَانَ الضَّبِّيِّ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنِّي أَتَبْذِي فِي جَرَّةٍ خَضْرَاءَ نَبِيذًا حُلُوءًا فَاتَّسَرَّبَ مِنْهُ فَيَقْرُبُ بَطْنِي.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا تَشْرَبْ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ.

عن ذكره وقد سألوه البيان، هذا ما لا يحلُّ على مسلم؛ لأنه كان يكون أعظم التلبس عليهم ومن ادعى أن ههنا شيئاً زائداً سنلَّ النبي ﷺ عنه فلم يثبت لأمته فقد افترى الكذب على رسول الله ﷺ والحد في الدين بلا شك - ونعوذ بالله من هذا.

وأما خير أنس فمن طريق وقاه بن إياس وهو ضعيف ضعفه ابن معين وغيره، مع أنه كلام فاسد لا يعقل لا يجوز أن يضاف إلى النبي ﷺ البتة؛ لأنه لا يدري أحد ما معنى يغني أحدهما على صاحبه في النبي.

فإن قالوا: معناه يجعل أحدهما غليان الآخر.

قلنا: هذا الكذب العلانية وما يغني عن وزيب جمعاً في النبي إلا في المدة التي يغني فيها وزيب وحده أو التمر وحده وهو عليه السلام لا يقول إلا الحق؛ فبطل كل ما موهوا به بيقين.

وأما قولهم: قسنا سائر الخطط على ما نصص عليه فقلنا: القياس باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل؛ لأنكم لستم بأولى أن تقيسوا النبي، والعسل على ما ذكر من آخر أراد أن يقيس على ذلك اللبن والسكر مجموعين، أو الخل، والعسل في السكجيين مجموعين، أو الزبيب، والخل مجموعين، ولا سبيل إلى فرق.

فإن قالوا: لا نتعدى النبي.

قلنا لهم: بل قيسوا على الجمع في النبي الجمع في غير النبي، أو لا تتدوا ما ورد به النص لا في النبي، ولا غيره، ولا سبيل إلى فرق أصلاً، وبالله تعالى التوفيق.

١١٠١ - مسألة: والانتبأ في الحتم، والتفسير، والمزقة، والمقير، واللباب، والجزار البيض، والسود، والحمر، والخضر، والصفر، والموشاة، وغير المدعونة، والأسقية، وكل ظرف حلال، إلا إنا ذهب أو فضة أو إنا أهل الكتاب، أو جلد ميتة غير مذبوح، أو إنا مأخوذاً بغير حق.

برهان ذلك:

ما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أخبرني أبو بكر بن علي هو القندي - أخبرنا إبراهيم بن الحجاج أخبرنا حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن عبيد الله بن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «كُتِبَ نَهْيُكُمْ عَنِ الْأَوْعِيَةِ فَاتَّبِعُوا فِيمَا بَدَأَ لَكُمْ، وَإِيَّاكُمْ وَكُلُّ مُسْكِرٍ».

ومن طريق وكيع عن معروف بن واصل عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «كُتِبَ

ومن طريق عبد الله بن المبارك أخبرنا وقاه بن إياس عن المختار بن فلفل عن أنس: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَجْمَعَ شَيْئَيْنِ نَبِيذًا وَمَا يَغْنِي أَحَدَهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ» وكان أنس يكره المذنب من البسر خافة أن يكونا شيئاً فكانا تقطعه.

وقالوا: قد صح نهي النبي ﷺ عن أن يجمع التمر، والزبيب، والبسر، والتمر، والرطب؛ اثنان منهما أو واحد منهما وآخر من غيرهما في الانتبأ معاً أو يبلدهما في إناء، فوجب أن يكون سائر ما ينبد ويعصر كذلك.

قال أبو حمزة: هذا كل ما شغبوا به - وكله لا يصح:

أما الحديث الأول: فمدلس لم يسمعه يحيى بن أبي كثير من أبي سلمة عن عائشة، وإنما سمعه من أبي سلمة عن أبي قتادة على ما أوردنا في أول هذا الباب من تفصيل الأصناف المذكورة.

وأما من طريق عائشة فإننا رويناه من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن معمر أخبرنا أبو داود الطيالسي أخبرنا حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير أن كلاب بن علي أخبره أن أبا سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف - أخبره أن عائشة أخبرته أن رسول الله ﷺ نَهَى أَنْ يُخْلَطَ بَيْنَ الْبُسْرِ وَالرُّطْبِ، وَبَيْنَ الزُّبَيْبِ وَالتَّمْرِ.

قال أحمد بن شعيب: وأخبرنا محمد بن المنثري أخبرنا أبو عامر هو القندي - أخبرنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن ثمامة بن كلاب عن أبي سلمة عن عائشة: أن النبي ﷺ قال: «اتَّبِعُوا الزُّبَيْبَ وَالتَّمْرَ جَمِيعاً، وَلَا تَتَّبِعُوا الرُّطْبَ وَالتَّمْرَ جَمِيعاً» وإنما سمعه يحيى من كلاب بن علي، وثمامة بن كلاب، وكلاهما لا يدري من هو - فسقط.

ثم لو صح ما كان فيه حجة؛ لأن الخليطان هكذا مطلقاً لا يدري ما هما أهما الخليطان في الزكاة أم في ماذا؟

وأيضاً فإن ثريد اللحس والخيز خليطان، واللبن والماء خليطان، فلا بد من بيان مراده عليه السلام بذلك، ولا يؤخذ بيان مراده إلا من لفظه عليه السلام - فبطل تعليقهم بهذا الأمر.

وأما حديث جابر فمن طريق عبد الجبار بن عمر الأبلسي وهو ضعيف جداً - ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة، بل كان يكون حجة عظيمة قاطعة عليهم؛ لأن فيه أن الصحابة رضي الله عنهم لم يعرفوا ما الخليطان المنهي عنهما حتى سألوا رسول الله ﷺ كما يجب عليهم وعلى كل أحد، ففسرهما لهم عليه السلام بأنهما التمر والزبيب ولم يذكر غيرهما فلو أراد غيرهما لما سكنت

على تحريم ما صحَّ النَّبِيُّ عنه من ذلك: عمرُ بنُ الخطاب، وعلي، وابنُ عمر، وأبو سعيد الخدري.

واختلف فيه عن ابن مسعود، وعن ابن عباس. واختلف التابعون أيضاً. وعهدنا بالتحقيق يقولون: إنه إذا جاء خبران أحدهما نقل تواتر، والآخر نقل أحاد: أخذنا بالتواتر، وتناقصوا ههنا.

وقال مالك: أكره أن يذبح في الدِّبَاءِ، والمزقة فقط، وإباح الجُرِّ كله غير المزقة، والحتم، والمقيّر - وهذا فاسدٌ جداً؛ لأنه قول بلا برهان ولا نعلم أحداً قبله قسم هذا التقسيم.

قال أبو حمزة: وقد ذكرنا: فيما يحل أكله ويحرم تحريم النبي ﷺ الأكل. والشرب في إناه الذهب أو الفضة أو إناء أهل الكتاب إلا أن لا يوجد غيره فيغسل بالماء ويحل ذلك فيه حيتله، والبرهان على تحريم استعمال الإناء المأخوذ بغير حق وذكرنا في "كتاب الطهارة" تحريم جلد الميت قبل أن يذبح، ففي كل هذا على التحريم لصحة البرهان بأن كل ذلك لم ينسخ مذ حرم، وبالله تعالى التوفيق.

١١٠٢- مسألة: وقد ذكرنا في "كتاب ما يحل أكله وما يحرم" من هذا الديوان إباحة الخمر لمن اضطر إليها لقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ فافهم عن إعادته.

١١٠٣- مسألة: وكل ما ذكرنا أنه لا يحل شربه فلا يحل بيعه ولا إمسكه، ولا الانتفاع به، فمن خلله فقد عصى الله عز وجل - وحلَّ أكل ذلك الحبل، إلا أن ملكه قد سقط عن الشراب الحلال إذا أسكر وصار خمرأ فمن سبق إليه من أحد بغلبة أو بسرقة فهو حلال، إلا أن سبق الذي خلله إلى ملكه فهو حيتله له، كما لو سبق إليه غيره، ولا فرق:

لما روينا من طريق مسلم أخبرنا عبيد الله بن عمر القواريري أخبرنا عبد الأعلى أبو همام أخبرنا سعيد الجريري عن أبي نصره عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله ﷺ يخطب بالمدينة قال: «يا أيها الناس إن الله تعالى يعرض بالخمر، ولعل الله يستزل فيها أمراً فمن كان عنده منها شيء فليبعه وليتبع به، فما لبثنا إلا يسيراً حتى قال النبي ﷺ إن الله حرم الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده منها شيء فلا يشرب ولا يبيع» قال: فاستقبل الناس بما كان عندهم منها في طريق المدينة فسكروها.

ومن طريق ابن وهب عن مالك، وسليمان بن بلال.

نهيتكم عن الأشرية إلا في ظروف الأدم فاشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكراً.

ومن طريق مسلم بن الحجاج أخبرنا الحجاج بن الشاعر أخبرنا الضحاك بن مخلب عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن أبي بريدة عن أبيه: أن رسول الله ﷺ قال: «نهيتكم عن الظروف وإن الظروف ظرفاً لا يحل شيئاً ولا يحرمه وكل مسكر حرام».

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الظروف فقالت الأنصار: إنه لا بد لنا منها. قال: فلا إذا».

فصح أن إباحة ما نهى عنه من الظروف ناسخة للنهي، وقد كان عليه السلام نهى عنها، فقد صح عن طريق ابن عباس عن النبي ﷺ «أنه نهى عن الانتياز والشرب في الحتم، والمقيّر، والدِّبَاءِ، والمزادة المجبوبة، وكل شيء صنع من مدر، والجر».

وصح من طريق أبي هريرة عنه ﷺ: أنه نهى عن ذلك كله إلا أنه لم يذكر «كل شيء صنع من مدر».

وصح عن ابن عمر عن النبي ﷺ: أنه نهى عن ذلك كله إلا أنه لم يذكر المزادة المجبوبة وذكر الجر.

وصح من طريق أبي سعيد الخدري، وابن عمر عن النبي ﷺ: أنه نهى عن المزقة، والحتم، والمقيّر، والجر.

وصح عن عائشة أم المؤمنين، وعلي بن أبي طالب، وأنس، وعبد الرحمن بن يعمر كلهم عن النبي ﷺ: أنه نهى عن الدِّبَاءِ والمزقة.

ومن طريق عائشة أيضاً مستنداً عن الجر. وعن صفية أم المؤمنين: «نهى رسول الله ﷺ عن نبيذ الجر».

وصح من طريق عبد الله بن أبي أوفى عن النبي ﷺ أنه نهى عن الجر الأخضر والأبيض.

ومن طريق ابن الزبير أنه عليه السلام: «نهى عن الجر».

فهؤلاء أحد عشر من الصحابة رضي الله عنهم روي عنهم النبي ﷺ النهي.

ورواه عنهم أعداد كثيرة من التابعين، وهذا نقل تواتر ولم يأت النسخ إلا من طريق ابن بريدة عن أبيه.

ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن جابر فقط - وقد ثبت

سواءً في ذلك.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي.

وقال مالك: يكسر الفخار والعود ويشق الجلد ويغسل ما عدا ذلك.

برهان ذلك: ما ذكرناه الآن من فتح النبي الذي أهدى راوية الخمر إلى النبي ﷺ فلما أخبره أنه لا يجل بيعها فتح المزايدة وأهرقها ولم يأمر بأمر عليه السلام بخرقها، ونهيه عليه السلام عن إضاعة المال، والكسر والخرق إضاعة للمال، ومتلف مال غيره معتبر والله تعالى يقول: «فَمَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِمْ يَجِئُ بِمِثْلِ مَا اغْتَدَى عَلَيْكُمْ». ما اعتدى عليكم.

واحتج من خالف هذا.

بما رواهنا من طريق عكرمة: أن النبي ﷺ «كسر كوزاً فيه شراب» وشق المشاعل يوم خيبر وهي الرقاق.

وهذا يرسل لا حجة فيه. وبغير من طريق ابن عمر قال: «شق رسول الله ﷺ رقائق الخمر».

وبغير من طريق أبي هريرة: «أنه عليه السلام شق رقائق الخمر».

وبغير من طريق جابر: «أنه عليه السلام أراق الخمر وكسر جرارها».

وكل هذا لا يصح منه شيء. أما خبر ابن عمر:

فأخذ طرقه فيها ثابت بن يزيد الخولاني - وهو مجهول - لا يدرى من هو.

والثاني: من طريق ابن لهيعة - وهو هالك - عن أبي طعمة وهو نسري بن ذعلوق وهو لا شيء.

والثالث: من رواية عبد الملك بن حبيب الأندلسي - وهو هالك - عن طلق وهو ضعيف.

وأما حديث أبي هريرة: ففيه عمر بن صهبان - وهو ضعيف ضعفه البخاري وغيره - وفيه أيضاً آخر لم يسم. وحديث جابر من طريق ابن لهيعة - وهو مطرح - فلم يصح في هذا الباب شيء. وقد ذكرنا أمر رسول الله ﷺ في آتية أهل الكتاب التي يطبخون فيها لحوم الخنازير ويشربون فيها الخمر وعرف ذلك رسول الله ﷺ فأمر بغسلها بالماء، ثم أباح الأكل فيها والشرب، ولا حجة إلا فيما صح عنه عليه السلام.

١١٠٥ - مسألة: وفرض على من أراذ اليوم ليلاً أن يوكي قريته، ويحترق آتية ولو بعد عرضها عليها، ويذكر اسم الله

قال مالك: عن زيد بن أسلم، وقال سليمان: عن يحيى بن سعيد الأنصاري، ثم اتفق زيد ويحيى، كلاهما عن عبد الرحمن بن وعلة السبائي من أهل مصر عن ابن عباس «أن رجلاً أهدى لرسول الله ﷺ راوية خمر فقال له رسول الله ﷺ هل غلبت أن الله حرمتها؟ قال: لا، فسأرت إنساناً فقال له رسول الله ﷺ إن الذي حرّم شرابها حرّم بيعها ففتح المزايدة حتى ذهب ما فيها» والذي ذكرناه قبل من أن النبي ﷺ كان يشرب ما ينبد له ثلاثة أيام، ثم يأمر بأن يشرب أو يهرق وهو عليه السلام قد نهى عن إضاعة المال فلو كان ما حرّم مالا لما أضاعه عليه السلام، فإذا لبس مالا فقد سقط ملك صاحبه عنه، فإذا سقط عنه ثم عاد إلى أن صار خلا فلا يجوز أن يعود ملكه على ما لا ملك له عليه بغير أن يملكه إلا بنص، ولا نص في ذلك فهو لمن سبق إليه كسار ما لا يملكه أحد من الصيّد والخطيب وغير ذلك.

وقال أبو حنيفة: ملكها جائز وتخليها جائز: وهذا باطل لما ذكرناه، وبالله تعالى التوفيق.

وقال مالك: إن تعمد تخلي الخمر لم يجل أكل ذلك الخمر فإن تخللت دون أن تخل حل أكلها - وقال أبو ثور: لا تؤكل تخلت أوخلت.

وقولنا في ملكها هو قول أبي حنيفة، وأبي سليمان.

روينا من طريق ابن أبي شيبة عن إسماعيل بن علية عن التميمي عن أم خديجة أنها رأت علي بن أبي طالب يصطبغ بخل خمر. ابن أبي شيبة عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح أبي الزاهرية عن جبير بن نفير قال: اختلفت اثنتان من أصحابي معاذ بن جبل الخمر فسألا أبا الدرداء فقال: لا بأس به. ابن أبي شيبة عن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه عن مسروق العبدي عن أمه قالت: سألت عائشة أم المؤمنين عن رجل الخمر، فقالت: لا بأس به هو إدام.

ومن طريق وكيع عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر: أنه كان لا يرى بأساً بأكل ما كان خراً فصار خلا.

ومن طريق حماد بن زيد عن يحيى بن عتيق عن ابن سيرين قال: لا بأس بخل الخمر.

وهو قول الحسن، وسعيد بن جبير - ولا نعلم مثل تفريق مالك عن أحد قبلة.

١١٠٤ - مسألة: ولا يجل كسر أواني الخمر، ومن

كسرها من حاكم أو غيره فعليه ضمانها، لكن تهرق وتغسل الفخار، والجلود، والعيان، والحجر، واللباس، وغير ذلك، كله

شكٍّ إذا وردَ ناسخٌ لتلك الإباحة بلا شكٍّ، ومن المحال أن يعودَ النسخُ ناسخاً ولا يأتي بذلك بيانٌ جليٌّ، إذن كان يكونُ الدينُ غيرَ مبينٍ، ومعادُ الله من هذا، وهو عليه السلام مأمورٌ بالبيان.

فإن قيل: قد صحَّ عن ابنِ عمرَ أنه شربَ من فَمِ إداوةٍ. قلنا: نعم، هذا حسنٌ؛ لأنَّه الإداوةُ وليست قربةً ولا سقاءً، وبالله تعالى التوفيقُ.

١١٠٧ - مسألة: ولا يحلُّ الشُّرب قائماً.

وأما الأكلُ قائماً فمباحٌ:

لما روَّينا من طريقِ مسلمٍ بنِ الحجاجٍ أخبرنا هذَّابُ بنُ خالدٍ، وقتيبةٌ، وأبو بكرٍ بنُ أبي شيبَةَ، وعُمَرُ بنُ المُثَنَّى، قال هذَّابُ: أخبرنا هَمَّامُ بنُ يحيى، وقال عُمَرُ بنُ المُثَنَّى: أخبرنا عبدُ الأعلى أخبرنا سعيدُ بنُ أبي حريزةَ، وقال قتيبةٌ وابنُ أبي شيبَةَ: أخبرنا وكيعٌ عن هشامِ الدَّستوائي، ثم اتَّفقَ هَمَّامٌ، وهشامٌ، وسعيدٌ، كلُّهم عن قتادة عن أنسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الشُّرْبِ قَائِماً»، ولفظُ هذَّابٍ «زَجَرَ عَنِ الشُّرْبِ قَائِماً».

وصحَّ أيضاً من طريقِ أبي سعيدٍ الخدريِّ عن النبيِّ ﷺ:

وهو قولُ أنسٍ، وأبي هريرةَ، وذكرَ لابنِ عمرَ قولَ أبي هريرةَ فقال: لم أسمعُ.

فإن قيل: قد صحَّ عن عليٍّ، وابنِ عباسٍ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شُرْبُ قَائِماً».

قلنا: نعم، والأصلُ إباحةُ الشُّربِ على كلِّ حالٍ من قيامٍ، وقعودٍ، وأنكاهٍ، واضطجاعٍ، فلما صحَّ نهيُ النبيِّ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ قائماً كان ذلك بلا شكٍّ ناسخاً للإباحةِ المتقدِّمة، ومحالٌ مقطوعٌ أنَّ يعودَ للنسخِ ناسخاً، ثم لا يبيِّنُ النبيُّ ﷺ ذلك، إذا كنا لا ندري ما يجبُ علينا بما لا يجبُ، وكان يكونُ الدينُ غيرَ موضحٍ به - ومعادُ الله من هذا.

وأقولُ ما في هذا على أصولِ المخالفين أنَّ لا يتركُ اليقينُ للظنونِ وهم على يقينٍ من نسخِ الإباحةِ السَّالفةِ ولم يأتِ في الأكلِ نهيٌ إلا عن أنسٍ من قوله.

١١٠٨ - مسألة: ولا يحلُّ النَّفْخُ في الشُّربِ

ويستحبُّ أن يبيِّنَ الشَّارِبُ الإِنَاءَ عن فَمِه ثلاثاً:

لما روَّينا من طريقِ مسلمٍ أخبرنا ابنُ أبي عميرٍ أخبرنا الثَّقَفِيُّ هو عبدُ الوهابِ بنُ عبدِ المجيدِ عن أيوبَ هو السَّخْتِيَانِيُّ - عن يحيى بنِ أبي كثيرٍ عن عبدِ الله بنِ أبي قتادة عن أبيهِ: أنَّ النَّبِيَّ

تعالى على ما فعلَ من ذلك. وأن يطفئَ السَّراجَ، ويخرجَ النَّارَ من بيته جلةً إلا أن يضطرَّ إليها لبردٍ أو لمرضٍ، أو لتربيةِ طفلٍ، فمباحٌ له أن لا يطفئَ ما احتاجَ إليه من ذلك.

لما روَّينا من طريقِ البخاريِّ: أخبرنا إسحاقُ بنُ منصورٍ أخبرنا روحُ بنُ عبادةٍ أخبرنا ابنُ جريجٍ قال: أخبرني عطيةٌ أنه سمعَ جابرَ بنَ عبدِ الله يقولُ: قال رسولُ الله ﷺ: «إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ أَوْ أَمْسَتْكُمْ فَكَفُّوا حِصَانَكُمْ فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَنْشِيرُ حِصَانَهُمْ فَإِذَا دَغَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَخَلُّوهُمْ وَأَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَنْتَحِبُ بَاباً مُغْلَقاً، وَأَوْكُوا قِرَتَكُمْ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا، وَخَمَرُوا أَيْتَكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا وَلَوْ أَنَّ تَعَرَّضُوا عَلَيْهَا شَيْئاً وَأَطْفَقُوا مَصَابِيحَكُمْ».

ومن طريقِ أبي داودٍ أخبرنا أحمدُ بنُ حنبلٍ أخبرنا يحيى هو ابنُ سعيدٍ القطانُ - عن ابنِ جريجٍ قال أخبرني عطيةٌ عن جابرٍ عن النبيِّ ﷺ فذكره. وفيه «وَأَطْفَقُوا مَصَابِيحَكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ».

ومن طريقِ مسلمٍ عن أبي بكرٍ بنِ أبي شيبَةَ أخبرنا سفيانُ بنُ عيينةٍ عن الزُّهريِّ عن سالمٍ بنِ عبدِ الله بنِ عمرَ عن أبيه عن النبيِّ ﷺ قال: «لَا تَتَرَكُوا النَّارَ فِي بُيُوتِكُمْ حِينَ تَنَامُونَ».

وأما من اضطرَّ إلى ذلك فإنَّ الله تعالى يقولُ: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ».

١١٠٩ - مسألة: ولا يحلُّ الشُّربُ من فَمِ السَّقاء:

لما روَّينا من طريقِ البخاريِّ أخبرنا عليُّ بنُ عبدِ الله أخبرنا سفيانُ هو ابنُ عيينةٍ أخبرنا أيوبُ هو السَّخْتِيَانِيُّ أخبرنا عكرمةُ أخبرنا أبو هريرةَ قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فَمِ الْقِرْبَةِ أَوْ السَّقاءِ.

ورويَ النَّبِيُّ عن ذلك أيضاً مسنداً صحيحاً من طريقِ أبي سعيدٍ الخدريِّ وابنِ عباسٍ رضي الله عنهم.

فإن قيل: قد رويَ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد شربَ من فَمِ قربةٍ.

قلنا: لا حجةَ في شيءٍ منه.

لأنَّ أحدهما من طريقِ الحارثِ بنِ أبي أسامةٍ - وقد تركَ، وفيه البراءةُ ابنُ بنتِ أنسٍ، وهو مجهولٌ.

وآخرُ آخرُ: من طريقِ يزيدٍ بنِ يزيدٍ بنِ جاريةٍ عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي عمرةٍ ولا يعرفه.

وآخرُ من طريقِ رجلٍ لم يسمُ.

ثم لو صحتْ لكانتْ موافقةً لمعهودِ الأصلِ، والنهيُ بلا

عَلَيْهِ أَتَى أَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ..

ورواه أيضاً شياب بن فروخ عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه مستنداً.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن المتى أخبرنا عبد الأعلى أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ أَنَّهُ «نَهَى عَنِ التَّنَفُّحِ فِي الْإِنَاءِ».

ورواه أيضاً أبان بن يزيد العطار عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه مستنداً.

فإن قيل: قد رواه هشام الدستوائي عن يحيى الدستوائي عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أحسبه عن النبي ﷺ.

قلنا: هذه رواية الحارث بن أبي أسامة - وقد ترك - وحتى لو شك هشام في إسناده فلم يشك إيواف ولا معمر، وكلاهما فوق هشام.

ومن طريق البخاري أخبرنا أبو نعيم، وأبو عاصم قالوا: أخبرنا عروة بن بن ثابت الأنصاري أخبرنا ثمامة بن عبد الله بن أنس قال: كان أنس يتنفس في الإناء مرتين أو ثلاثاً وزعم أنس أن النبي ﷺ «كَانَ يَتَنَفَّسُ فُلَانًا».

قال أبو محمد: التنفس المنهي عنه هو التنفح فيه كما بينه معمر - والتنفس المستحب هو أن يتنفس بإبائه عن فيه، إذ لم يغد معنى يحمل عليه سواء.

١١٠٩ - مسألة: والكرغ مباح، وهو أن يشرب بفيه من النهر، أو العين، أو الساقية؛ إذ لم يصح فيه نهى.

روينا من طريق البخاري عن فليح عن سعيد بن الحارث عن جابر: عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِيُغْضِ الْأَنْصَارُ وَهُوَ فِي حَافِطِهِ: «إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ فِي شَيْءٍ وَلَا كَرِغْتَ».

روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا محمد بن فضيل عن ليث بن أبي سليم عن سعيد بن عامر عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَكْرَهُوا، وَلَكِنْ اغْضُوا أَلْبَانَكُمْ فَاشْرَبُوا فِيهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ إِبَاءِ أَطْيَبَ مِنَ الْيَدِ».

قال أبو محمد: فليح، وليث متقاربان، فلماذا لم يصح نهى ولا أمر، فكل شيء مباح؛ لقوله عليه السلام الشابت «فَرَوْنِي مَا تَرَكْتُكُمْ فَإِذَا أَنْزَلْتُكُمْ يَتِي» فَأَتُوا بِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاتْرَكُوهُ، فلا واجب أن يؤتى إلا ما أمر به عليه السلام، ولا واجب أن يترك إلا ما نهى عنه عليه السلام وما بينهما فلا واجب ولا حرمة فهو مباح.

١١١٠ - مسألة: والشرب من ثلثة القدر مباح؛

لأنه لم يصح فيها نهى، إنما روينا النهي عن ذلك من طريق ابن وهيب عن قرّة بن عبد الرحمن عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي سعيد مستنداً - وقرّة هذا هو ابن عبد الرحمن بن حيويل - وهو ساقط - وليس هو قرّة بن خالد الذي يروي عن ابن سيرين، ذلك ثقة مأمون.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس، وابن عمر: أنهما كرها أن يشرب من ثلثة القدر، أو من عند أذن، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة، وقد خالفهما هؤلاء.

١١١١ - مسألة: ومن شرب فليناول الأيمن منه فالأيمن ولا بد كائناً من كان، ولا يجوز تناوله غير الأيمن إلا بإذن الأيمن، ومن لم يرد أن يتناول أحداً فله ذلك.

وإن كان بحضرته جماعة فإن كانوا كلهم أمامه أو خلف ظهره أو عن يساره: فليناول الأكبر فالأكبر ولا بد؛

لما روينا من طريق مسلم أخبرنا زهير بن حرب أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري «عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ دَارَهُمْ، قَالَ: فَحَلَبْنَا لَهُ مِنْ شَاةٍ دَاجِنٍ وَشَيْبٍ لَهُ مِنْ بَنِي الدَّارِ فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ شِمَالِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْطِي أَبَا بَكْرٍ فَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَغْرَابِيًا عَنْ يَمِينِهِ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْيُمْنُ فَالْيُمْنُ».

وه إلى مسلم أخبرنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب أخبرنا سليمان بن بلال عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم بن أبي طوالة الأنصاري أنه سمع أنس بن مالك يحدث فذكر هذا الخبر - وفيه أن رسول الله ﷺ «تَنَاوَلَ الْأَغْرَابِيَّ، وَتَرَكَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْيُمْنُ الْيُمْنُ الْيُمْنُ، قَالَ أَنَسٌ: فِيهِ سُنَّةٌ فِيهِ سُنَّةٌ فِيهِ سُنَّةٌ».

ومن طريق مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله ﷺ «أَتَى بِشَرَابٍ فَشَرِبَ مِنْهُ وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاحُ فَقَالَ لِلْغُلَامِ: أَتَأْذُنُ لِي أَنْ أُغْطِيَ هَؤُلَاءِ الْأَشْيَاحُ فَقَالَ الْغُلَامُ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا أُؤْذِرُ بِصَبِيحٍ مِنْكَ أَحَدًا قَالَ فَلَمْ يَشْرَبْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدَيْهِ».

وأما تناوله الأكبر فالأكبر إذا لم يكن عن يمينه أحد فلقول رسول الله ﷺ في حديثه محض، وحرصة «كَبُرَ الْكِبَرُ» فهذا عموم لا يجوز أن يخرج منه إلا ما استثناء نص صحيح كالذي ذكرنا في تناول الشراب.

وَمَنْ طَرِيقَ الْبَخَارِيِّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو النَّضْرِ هُوَ سَالِمٌ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ
عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبِيدِ اللَّهِ عَنْ عُمَرَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ
بِنْتِ الْحَارِثِ «أَنَّهَا أُرْسِلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِقَدَحٍ لَبَنٍ وَهُوَ
وَاقِفٌ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ فَأَخَذَهُ بِيَدِهِ فَشَرِبَهُ» فَهَذَا الشَّرَابُ بِحَضْرَةِ النَّاسِ
وَلَمْ يَتَاوَلْ أَحَدًا - وَقَدْ أَكَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِحَضْرَةِ أَصْحَابِهِ.

وَمَنْ طَرِيقَ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَذَكَرَ حَدِيثَ عَرَسِ أَبِي أُسَيْدٍ
وَفِيهِ «أَنَّ امْرَأَةً أَبِي أُسَيْدٍ مَنَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَيْبًا تَخْصُهُ بِهِ».

١١٢- مسألة: وساقى القوم آخرهم شرباً لما:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا شَيْبَةُ بْنُ سَوَّارٍ
عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمَغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ هُوَ الْبَنَانِيُّ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
رَبِيعٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَاقَى الْقَوْمَ آخِرَهُمْ
شَرْبًا».

سليمان أخبرنا عَنَّا أخبرنا حمادُ بْنُ سُلَيمَةَ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ طَاوُوسٍ، وَجَاهِدٍ عَنْ أُمِّ كُرْزٍ الْخَزَاعِيَّةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مَكْفَأَتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ».

أخبرنا حَامُّ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِيمَنٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التُّرَيْمَنِيُّ أَخْبَرَنَا الْحَمِيدِيُّ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ أَنَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ مِسْرَةَ الْفَهْرِيَّةَ مَوْلَاتِهِ مِنْ فَوْقِ أَخْبَرْتَهُ أَنَّهَا سَمِعَتْ أُمَّ كُرْزٍ الْخَزَاعِيَّةَ تَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي الْعِيقَةِ: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مَكْفَأَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ» فَتَرَى عَطَاءَ الْمَكَافَاتِ بِأَنَّهُمَا الْمَثَلَانِ. وَفَسَّرَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَنَّهُمَا الْمُتَقَارِبَانِ أَوْ الْمُسَاوِيَتَانِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَبَاعِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أُمِّ كُرْزٍ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ لَا يَصْرُكُمُ ذِكْرَانَا كُنْ أَوْ إِنَاتَا».

وَمِنْ طَرِيقٍ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ هُوَ ابْنُ زَيْعٍ - عَنْ سَعِيدٍ هُوَ ابْنُ أَبِي عُرْوَةَ - أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ غُلَامٍ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ تُلْبَسُ عَنْهُ يَوْمَ صَلَاتِهِ وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ وَيُسَمَّى».

وَمِنْ طَرِيقٍ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ عَمَرَ الثَّمَرِيُّ أَخْبَرَنَا هَمَّامُ هُوَ ابْنُ يَحْيَى - أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ غُلَامٍ رَهْنَةٌ بِعَقِيقَتِهِ حَتَّى تُلْبَسَ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ وَيُحْلَقَ رَأْسُهُ وَيُدْنَى» فَكَانَ قَتَادَةُ إِذَا سَمِعَ عَلَى الدَّمِ كَيْفَ يَصْنَعُ؟

قَالَ: إِذَا دَخَلَتِ الْعِيقَةُ أَحْدَثَتْ مِنْهَا صُوفَةً فَاسْتَقْبَلَتْ بِهَا أَوْدَاجَهَا، ثُمَّ تَوَضَّعَ عَلَى يَافُوخِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَسِيلَ عَلَى رَأْسِهِ مِثْلُ الْخِيَطِ، ثُمَّ يَسِيلُ رَأْسَهُ بَعْدَ وَيَحْلِقُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَخْطَأَ هَمَّامٌ إِنَّمَا هُوَ يَسْمَى.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: بَلْ وَهَمَ أَبُو دَاوُدَ؛ لِأَنَّ هَمَّامًا ثَبَتَ وَيَسِّنُ أَنَّهُمْ سَالُوا قَتَادَةَ عَنْ صِفَةِ التَّدْمِيَةِ الْمَذْكُورَةِ فَوَصَفَهَا لَهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقٍ الْبُخَارِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسودِ أَخْبَرَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ قَالَ: أَمَرَنِي ابْنُ سَيْرِينَ أَنَّ أَسَالَ الْحَسَنَ تَمَنَّى سَمَعَ حَدِيثَ الْعِيقَةِ، فَسَأَلْتَهُ، فَقَالَ: مَنْ سَمُرَةُ بْنُ جَنْدَبٍ.

قَالَ عَلِيٌّ: لَا يَصِحُّ لِلْحَسَنِ سَمَاعٌ مِنْ سَمُرَةَ إِلَّا حَدِيثُ الْعِيقَةِ وَحْدَهُ - فَهَذِهِ الْأَخْبَارُ نَصٌّ مَا قُلْنَا..

وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّافِرِ:

٣١ - كِتَابُ الْعِيقَةِ

١١١٣ - مسألة: العقيقة فرض واجب يجزئ الإنسان عليها إذا فضل له عن قوته مقدارها. وهو أن يذبح عن كل مولود يولد له حيًّا أو ميتًا بعد أن يكون يقع عليه اسم غلام أو اسم جارية. إن كان ذكرًا فشاتان وإن كان أنثى فشاة واحدة. يذبح كل ذلك في اليوم السابع من الولادة ولا تجزئ قبل اليوم السابع أصلاً - فإن لم يذبح في اليوم السابع ذبح بعد ذلك متى أمكن فرضاً. ويؤكل منها ويهدى ويتصدق، هذا كله مباح لا فرض. ويعد في الأيام السبعة التي ذكرنا يوم الولادة ولو لم يبق منه إلا يسير. ويحلق رأسه في اليوم السابع، ولا بأس بأن يمس بشيء من دم العقيقة، ولا بأس بكسر عظامها. ولا تجزئ في العقيقة إلا ما يقع عليه اسم شاة؛ إمَّا من الضأن، وإمَّا من الماعز فقط - ولا تجزئ في ذلك من غير ما ذكرنا لا من الإبل ولا من البقر الإنسية، ولا من غير ذلك. ولا تجزئ في ذلك جذعة أصلاً، ولا تجزئ ما دونها ممَّا لا يقع عليه اسم شاة. ويجزئ الذكور والأنثى من كل ذلك؛ ويجزئ الغنم سواء كان ممَّا يجوز في الأصاحي أو كان ممَّا لا يجوز فيها، والسالم أفضل. ويسمى المولود يوم ولادته، فإن أخرت تسميته إلى اليوم السابع فحسب. ويستحب أن يطعم أول ولادته التمر مضغاً وليس فرضاً. والحر، والعبد في كل ما ذكرنا سواء، والمؤمن، والكافر كذلك. وهي في مال الأب أو الأم إن لم يكن له أب، أو لم يكن للمولود مال، فإن كان له مال ففيه في ماله.

وإن مات قبل السابع عتق عنه كما ذكرنا ولا بد:

لما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن المنثري أخبرنا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سُلَيمَةَ أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ هُوَ السَّخْتَيَانِيُّ - وَحَبِيبُ هُوَ ابْنُ الشَّهِيدِ - وَبُرَيْسُ هُوَ ابْنُ عُبَيْلٍ - وَقَتَادَةُ كُلُّهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الْفَيْسِيَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فِي الْغُلَامِ عِيقَةٌ فَأَمْرِي بِهَا عَنْهُ دَمًا، وَأَمِيرُهَا عَنْهُ الْأَدَى».

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ إِلَى حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَجَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سَيْرِينَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ الرَّبَيعِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ.

وَبِالسَّنَنِ الْمَذْكُورِ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ

وَقَالَ ذُو الرِّمَّةِ يَخَاطَبُ ظِيئًا:

أَيَا ظِيئَةَ الوَعَاءِ بَيْنَ جَلَالِي وَسَيْنَ النَّفَا أَلَسْتُ لَمْ أُمِّ سَالِمٍ

فَأَجَابَهُ آخَرُ هَشَامٍ وَكِلَاهُمَا عَرَبِيٌّ أَعْرَابِيٌّ فَصِيحٌ:

فَلَوْ تَحَسَّنَ التَّشْبِيهُ وَالتَّشَمُّعُ لَمْ يَنْقُلْ لَشَاءَ النَّفَا أَلَسْتُ لَمْ أُمِّ سَالِمٍ

وَقَالَ زُهَيْرٌ بْنُ أَبِي سَلَمَى يَصِفُ حِمْرَ وَحْشٍ:

فَبِئْسَ بَغْيِي الْوَحْشُ جَاءَ غِلَامُنَا يَدْبُ وَيَنْفِي شَخْصَهُ وَيُضَالِلُهُ

فَقَالَ شِيَاهُ وَارْتَعَاتُ بِقَفَرَةٍ يَمْتَسِدُّ الْقِرْيَانُ حَوْزَ مَسَائِلُهُ

ثَلَاثَ كَأَقْوَامِ السَّوَادِ وَمَسْحَلٌ قَدْ اخْضُرَّ مِنْ لَسِّ الْغَمْرِ جِحَافُهُ

وَقَدْ خَرَمَ الطَّرَادُ عَنْهُ جِحَاشُهُ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا نَفْسُهُ وَحَلَالَتُهُ

ثُمَّ مَضَى فِي الْوَصْفِ إِلَى أَنْ قَالَ:

فَتَبِعَ أَتَارَ الشِّيَاهِ وَلَبَدْنَا كَثُورِيَّوِبَ غَيْثٍ يَحْفَشُ الْأَكْمَ وَابِلُهُ

فَرَدَّ عَلَيْنَا الْعَيْرَ مِنْ دُونِ الْفَهْ عَلَى رَغْمِهِ يَدْمَى نِسَاءَهُ وَفَاتِلُهُ

فَسَمَى الشِّيَاهَ ثُمَّ فَسَّرَهَا بِأَنَّهَا مَسْحَلٌ وَجِحَاشٌ وَأَنْهَا

عَيْرٌ وَأَتَانُهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلَّا قُلْتُمْ بِإِيْمَابِ الرِّكَازِ فِيهَا وَيَسْأَلُو ذَلِكُ

فِي زَكَاةِ الْغَنَمِ وَزَكَاةِ الْإِبِلِ، وَفِي الْعَقِيقَةِ، وَالنَّسْلَةِ؟.

قُلْنَا: لَمْ يَجَزْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّصَّ فِي الزَّكَاةِ إِنَّمَا جَاءَ كَمَا أوردنا

فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَصًّا كَتَبَهُ «فِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي مَسَائِلِهَا

إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَبِمَا شَاءَ».

وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ «فِي الْغَنَمِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءَ».

وَفِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِي أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ مِنْ

الْإِبِلِ فَمَا فَوْقَهَا مِنَ الْغَنَمِ فِي كُلِّ خُمْسٍ شَاءَ».

وَأَسْمُ الْغَنَمِ لَا يَقَعُ فِي اللَّغَةِ إِلَّا عَلَى الضَّئَانِ وَالْمَاعِزِ فَقَطُّ،

فَوَجِبَ بِالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الزَّكَاةِ أَنْ لَا يَأْخُذَ إِلَّا مِنَ الْغَنَمِ،

وَلَا يُعْطَى فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ إِلَّا الْغَنَمُ.

وَأَمَّا الْمَاخُودُ مِنَ الْغَنَمِ فَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ

صَدَقَةً».

وَهَذَا اللَّفْظُ يَقْتَضِي بَيَّاهُ أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ نَفْسِ الْمَالِ

الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، وَالَّذِي هِيَ مَأْخُودَةٌ مِنْهُ، فَجَبَتْ أَنْ الْمَاخُودُ

فِي الصَّدَقَةِ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْأَمْوَالِ الَّتِي تُوْخَذُ مِنْهَا الصَّدَقَةُ، فَلَا

تَحْزِيءٌ مِنْ غَيْرِهَا إِلَّا مَا جَاءَ النَّصُّ بِأَنَّهُ يَجْزِي كَزَكَاةِ الْإِبِلِ مِنْ

الْغَنَمِ، وَزَكَاةِ الْغَنَمِ مِنْ غَنَمٍ يَأْتِي بِهَا مِنْ حَيْثُ شَاءَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى

التَّوَكُّلُ.

وَأَمَّا الْعَقِيقَةُ، وَالنَّسْلَةُ - فَقَدْ قُلْنَا: لَا يَقَعُ اسْمُ شَاءٍ

بِالْإِطْلَاقِ فِي اللَّغَةِ أَصْلًا عَلَى غَيْرِ الضَّئَانِ وَالْمَاعِزِ وَإِنَّمَا يُطْلَقُ ذَلِكَ

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي يَوْمَئِذٍ

بْنُ مَاهِلَتٍ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَقَدْ

وُلِدَتْ لِلْمَنْزِلِ بْنِ الزُّبَيْرِ غُلَامًا فَقُلْتُ لَهَا: هَلَّا عَقَقْتَ جَزُورًا عَلَى

ابْنِكَ؟ قَالَتْ: مَعَاذَ اللَّهِ كَانَتْ عَمَّتِي عَائِشَةُ تَقُولُ: عَلَى الْغُلَامِ

شَاتَانِ، وَعَلَى الْجَارِيَةِ شَاءٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّغِيلِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: عَنْ الْغُلَامِ شَاتَانِ،

وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاءٌ.

وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ:

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْجَيْمِ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّائِغُ أَخْبَرَنَا

عَفَّانٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ هُوَ ابْنُ سَعِيدِ التَّنَوْرِيِّ - عَنْ عَطَاءِ بْنِ

السَّائِبِ عَنْ عِمَارِ بْنِ دُثَارٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: يَمْلِكُ رَأْسَهُ

وَيُلَطِّخُهُ بِالْدِّمِ، وَيَنْبِذُ يَوْمَ السَّابِعِ وَيَتَصَدَّقُ بِوَزْنِهِ فَضَةً.

وَمِنْ طَرِيقِ مَكْحُولٍ: بَلَغَنِي عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: الْمَوْلُودُ

مَرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ.

وَعَنْ بَرِيدَةَ الْأَسْلَمِيِّ: إِنَّ النَّاسَ يَعْضُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى

الْعَقِيقَةِ كَمَا يَعْضُونَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ - وَمِثْلُهُ عَنْ فَاطِمَةَ

بِنْتِ الْحُسَيْنِ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ يَصْنَعُ بِالْعَقِيقَةِ مَا يَصْنَعُ

بِالْأَضْحِيَّةِ.

وَعَنْ عَطَاءٍ قَالَ: يَأْكُلُ أَهْلُ الْعَقِيقَةِ وَيَهْدُونَهَا أَمْرٌ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ

- زَعَمُوا - وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمْرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْعَقِيقَةِ فَرَضَ كَمَا ذَكَرْنَا

لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْمَلَ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى جَوَازِ

تَرْكِهَا إِلَّا بِنَصٍّ آخَرَ وَارِدٍ بِذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْقَوْلُ بِذَلِكَ كَذِبٌ وَقَسْوٌ

لَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ.

وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا

اسْتَلْتُمْ».

وَمَنْ قَالَ يَجْرِيهَا: أَبُو سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابُنَا.

وَمَنْ قَالَ: بِالشَّاتَيْنِ عَنِ الذَّكَرِ، وَشَاءَ عَنِ الْأُنْثَى: الشَّافِعِيُّ،

وَأَبُو سَلِيمَانَ - وَلَا تَسْمَى السَّخْلَةُ شَاءً.

وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي الْأَضْحَاكِ قَوْلَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تُجْزِي

جَذَعَةٌ عَنْ أَخَذِ بَعْدَكَ» فَهَذَا عَمُومٌ لَا يَخْصُ مِنْهُ إِلَّا مَا خَصَّهُ

نَصٌّ، وَأَسْمُ الشَّاءِ يَقَعُ عَلَى الضَّئَانِ وَالْمَاعِزِ وَلَا خِلَافَ إِطْلَاقًا بَلَا

إِضَافَةً - وَقَالَ الْأَعْمَشِيُّ يَصِفُ ثُورًا وَحْشِيًّا:

فَلَمَّا أَضَاءَ الصُّبْحُ شَارَ مَبَادِرًا وَكَانَ انْطِلَاقُ الشَّاءِ مِنْ حَيْثُ حَيَّمَا

فإن قيل: قد روي عن عمرو بن شعيب أن النبي ﷺ أمر بالعقيقة يوم السابع المولود وتسميته.

قلنا: هذا مرسل ولم يصح في المنع من كسر عظامها شيء.

فإن قيل: قد رويتم «عن عائشة أم المؤمنين» وقد قيل لها في العقيقة بجزور، فقالت: لا، بل السنة أفضل، عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة تقطع جذولا ولا يكسر لها عظم فأكل ويطعم ويتصدق، وتكون ذلك يوم السابع، فإن لم يكن ففي أربعة عشر، فإن لم يكن ففي إحدى وعشرين».

قلنا: هذا لا يصح، لأنه من رواية عبد الملك بن أبي سليمان العزمي - ثم لو كان صحيحاً لما كانت فيه حجة، لأنه ممن دون النبي ﷺ:

وعن عطاء كانوا يستحبون أن لا يكسر لها عظم، فإن اختطهم أن يعقروا يوم السابع فاحب إلي أن يؤخروه إلى السابع الآخر - وليس هذا عن النبي ﷺ.

فإن قيل: فقد رويتم عن ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي ﷺ «بثت بين عقيقة الحسن والحسين إلى القابلة برجلها»، وقال: لا تكسروا منها عظماً.

قلنا: هذا مرسل ولا حجة في مرسل، ويلزم من قال بالمرسل أن يقول بهذا لا سيما مع قول أم المؤمنين، وعطاء، وغيرهما بذلك.

ورويتم عن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا معمر بن عيسى عن ابن أبي ذئب عن الزهري في العقيقة قال: تكسر عظامها ورأسها ولا يمس الصبي بشيء من دمه.

ورويتم عن عطاء عن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عنه في العقيقة تطبخ بماء وملح أرباباً، وتهسدى في الجيران، والصديق، ولا يتصدق منها بشيء.

ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن البصري قال: يعق عن الغلام ولا يعق عن الجارية.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن جريج، وسهل بن يوسف، قال سهل: عن عمرو بن محمد بن سيرين أنه كان لا يصرى على الجارية عقيقة - وقال جريج عن الغيرة بن مقسم عن أبي وائل هو شقيق بن سلمة - قال: لا يعق عن الجارية ولا كرامة. وهذه أقوال لا يلزم منها شيء، لا حجة إلا في وحي عن الله تعالى على لسان رسوله ﷺ: «وَمَا يَنْبُلُ عَنْ الْوَحْيِ إِذْ هُوَ إِلَّا وَحْيِي يُوحَى» ولم يعرف أبو حنيفة العقيقة، فكان ماذا؟ ليت شعري إذ

على الظباء، وحمر الوحش، وبقر الوحش، استعارة، وبإضافة، لا على الإطلاق أصلاً - وليس الاقتصار على الضأن والماعز (إجماعاً في العقيقة).

ورويتم عن طريق ابن وهب عن مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي قال: سمعت أنه يستحب العقيقة ولو بصغور - وقد رأى بعضهم في ذلك الجزور وإنما أتينا بهذا لتلا يدعى علينا الإجماع في ذلك.

فإن قيل: فهلا أجزم أن يعق بما شاء متى شاء؟ لحديث سلمان بن عامر «أريقوا عنه دماً».

قلنا: ذلك خبر مجمل، فسرهُ الذي فيه «عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة، تلذع يوم السابع»، فكانت هذه الصفة واجبة، وكان من عت جملتها مخالفاً لهذا النص، وهذا لا يجوز ولا يحمل، وكان من عت بهذه الصفة موافقاً لسلمان بن عامر غير خارج عنه وهذا هو الذي لا يحمل سواء.

فإن قيل: فمن أين أجزم الذبح بعد السابع؟

قلنا: لأنه قد وجب الذبح يوم السابع ولزم إخراج تلك الصفة من المال فلا يحمل إيقاؤها فيه فهو دين واجب إخراجها، وبالله تعالى التوفيق.

وأما التسمية:

فروينا عن طريق مسلم أخبرنا محمد بن حاتم أخبرنا بهز بن أسد أخبرنا سليمان بن المغيرة عن ثابت هو البائي - عن أنس بن مالك «أن أم سليم أنه ولدت غلاماً فقالت له: يا أنس لا يرضعه أحد حتى تغدو به على رسول الله ﷺ قال: فلما أصبحت انطلقت به إلى رسول الله ﷺ فقال: لعل أم سليم ولدت؟ قلت: نعم، فوضعته في حجره ودعا عليه السلام بخنوة من عذرة الميئة فلاكها في فيه ثم قلها في في الصبي فجعل الصبي يلمظها فمسح وجهه وسماه عبد الله».

وقد رويتم عن طريق ابن أئمن أخبرنا إبراهيم بن إسحاق السراج أخبرنا عمرو بن محمد النافذ أخبرنا الهيثم بن جميل أخبرنا عبد الله بن المنذر بن أنس أخبرنا ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس: «أن رسول الله ﷺ عت عن نفسه بعد ما جاءته النبوة».

ورويتم عن ابن سيرين أنه كان لا يبال أن يذبح العقيقة قبل السابع أو بعده - ولا نقول بهذا، ولا يجزي قبل السابع، لأنه خلاف النص ولم تجب العقيقة بعد.

ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن البصري إذا لم يعق عنك فعن نفسك وإن كنت رجلاً.

وَعَنْ الْحُسَيْنِ كِبْشَاءً.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْجُهْمِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ التَّمَامُ أَخْبَرَنَا الْحَارِثُ بْنُ مَسْكِينٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَّ عَنْ الْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ شَاتَيْنِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَانِ عَدْنَا اثْنَانِ صَحِيحَانِ إِلَّا أَنَّهُ لَا حِجَّةَ فِيهِمَا لَهُمْ، لَوْ جُوه.

أَوْهَا: أَنَّ حَدِيثَ أُمِّ كُرْزٍ زَائِدٌ عَلَى مَا فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْعَدْلِ لَا يَحِلُّ تَرْكُهَا.

وَالثَّانِي: أَنَّا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا قَتِيبَةُ أَخْبَرَنَا سَفِيانٌ هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ - عَنْ عَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ سَبَاعٍ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أُمِّ كُرْزٍ قَالَتْ: «أَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِئِ اسْمُهَا عَنْ لُحُومِ الْهَدْيِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: عَلَى الْغَلَامِ شَتَانِ، وَعَلَى الْجَارِيَةِ شَاةٌ، لَا يَصْرُكُمُ ذِكْرُنَا كَأَنَّتْ أَمْ إِنَّا».

وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ مَوْلَةَ الْحُسَيْنِ ﷺ كَانَتْ عَامَ أَحَدٍ وَأَنَّ مَوْلَةَ الْحُسَيْنِ ﷺ كَانَتْ فِي الْعَامِ الثَّانِي لَهُ وَذَلِكَ قَبْلَ الْحَدِيثِ بِسِتَيْنَ، فَصَارَ الْحُكْمُ لِقَوْلِ الْمُتَأَخِّرِ، لَا لِفِعْلِهِ الْمُتَقَدِّمِ الَّذِي إِنَّمَا كَانَ تَطَوُّعًا مَعَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنَّا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْجُهْمِ أَخْبَرَنَا مَعَاذُ أَخْبَرَنَا الْقَعْنَبِيُّ أَخْبَرَنَا سَلِيمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَقَّتْ عَنِ الْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ حِينَ وَلَدَتْهُمَا شَاةً شَاةً».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَا شَكَّ فِي أَنَّ الَّذِي عَقَّتْ بِهِ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هُوَ غَيْرُ الَّذِي عَقَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاجْتَمَعَ مِنْ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَقَّ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِكِبْشٍ وَعَقَّتْ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِشَاةٍ، فَحَصَلَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كِبْشٌ وَشَاةٌ، كِبْشٌ وَشَاةٌ.

وَقَدْ رَوَيْنَا أَيْضًا خَبْرًا لَوْ ظَفَرُوا بِمِثْلِهِ لَأَسْتَبْرَأُوا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَاهِمَانَ عَنْ الْحِجَاجِ بْنِ الْحِجَاجِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِكِبْشَيْنِ كِبْرَيْنِ».

وَرَوَيْنَا أَيْضًا مِثْلَ هَذَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ وَهِيَ مُنْقَطِعٌ - وَالْعَجَبُ أَنَّ سَفِيانَ الثَّوْرِيَّ رَوَى ذَلِكَ الْخَبْرَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرَمَةَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحُسَيْنِ كِبْشًا

لَمْ يَعْرِفْهَا أَبُو حَنِيفَةَ مَا هَذَا بِنِكَوَةٍ فَطَالَمَا لَمْ يَعْرِفِ السَّنَنَ.

وَاحْتَجَّ مَنْ لَمْ يَرَهَا وَاجِبَةً بِرَوَايَةِ وَاهِقٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ نَسَخَ الْأَصْحَى كُلَّ ذِيحٍ كَانَ قَبْلَهُ.

وَهَذَا لَا حِجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ وَلَا يَصِحُّ دَعْوَى النَّسَخِ إِلَّا بِنَصِّ مُسْنَدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَمَا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَفِيانٍ، وَسَفِيانٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ الثَّوْرِيُّ: مِنْ بَنِي ضَمْرَةَ، وَقَالَ ابْنُ عَيْنَةَ: أَوْ عَنْ عَمِّهِ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ مِثَّلَ عَنِ الْعَقِيقَةِ، لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ، مَنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ عَنْهُ فَلْيَفْعَلْ».

وَقَالَ ابْنُ عَيْنَةَ: أَوْ عَنْ عَمِّهِ شَهَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ - وَهَذَا لَا شَيْءَ؛ لِأَنَّهُ عَنْ رَجُلٍ لَا يَدْرِي مَنْ هُوَ فِي الْخَلْقِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَالتَّحْمِي لَيْسَتْ وَاجِبَةً وَاحْتَجَّ بِرَوَايَةِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «مِثْلُ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْعَقِيقَةِ، فَقَالَ: لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ، مَنْ أَحَبَّ يَنْسُكَ أَنْ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ» عَنِ الْغَلَامِ شَتَانَيْنِ مُكَافَأَتَيْنِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا صَحِيحٌ، وَلَوْ صَحَّ لَكَانَ حِجَّةً لَنَا عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ إِجْبَابُ ذَلِكَ عَلَى الْغَلَامِ وَالْجَارِيَةِ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَلْزُمُ الْأَبَ إِلَّا أَنْ يَشَأَ - هَذَا نَصُّ الْخَبَرِ وَمُقْتَضَاهُ، فَهِيَ كَالزَّكَاتِ، وَزَكَاةُ الْفَطْرِ فِي هَذَا وَلَا فَرْقَ.

وَقَالَ مَالِكٌ: الْعَقِيقَةُ لَيْسَتْ وَاجِبَةً، لَكِنَّهَا شَاةٌ عَنِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى سِوَاةٍ تَذْبِيعُ يَوْمِ السَّابِعِ، وَلَا يَعْدُ فِيهَا يَوْمٌ وَلادَتْهُ، فَإِنْ لَمْ يَعْقُوا فِي السَّابِعِ عَقُوا فِي الثَّانِي - فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا لَمْ يَعْقُوا بَعْدَ ذَلِكَ: وَمَا نَعْلَمُ لَهُمْ سَلْفًا فِي أَنْ لَا يَعْدُ يَوْمُ الْوِلَادَةِ، وَلَا فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى السَّابِعِ الثَّانِي فَقَطْ - وَلَا نَدْرِي أَحَدًا قَالَ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ قَبْلَهُ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِشَاةٍ عَنِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، فَقَدْ رَوَيْ عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ: مِنْهُمْ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَسْمَاءُ أُخْتُهَا وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ عَنْهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا عَنْ ابْنِ لُجَّةٍ - وَهُوَ سَاقِطٌ - أَوْ عَنْ سَلَاةٍ مَوْلَاةٍ حَفْصَةَ - وَهِيَ مَجْهُولَةٌ - أَوْ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ زَيْدِ الْيَشْبِيِّ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - أَوْ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ كَبِيرٍ عَنْ أَبِيهِ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ - وَإِنَّمَا الصَّحِيحُ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ مَا ذَكَرْنَا عَنْهَا قَبْلَ، لَكِنَّهُ عَنْ ابْنِ عَمْرِو صَحِيحٌ.

وَاحْتَجَّ مَنْ رَأَى هَذَا مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِيمَانَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَرْثِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الرَّقْمِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيُّ أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحُسَيْنِ كِبْشًا

يَكْشِفُ كَيْشٍ.

وكذلك أيضاً أرسله عن أيوب - وياقل من هذا يتعلمون
في رد الأخبار ويدعون أنه اضطراب، ونحن لا نراعي هذا، وإنما
معتمدنا على ما ذكرنا من الأخذ بالزائد والآخر، والله تعالى
التوفيق.

٣٢- كِتَابُ النُّذُورِ

١١٤- مسألة: نكرو النذر ونهى عنه؛ لكن مع

ذلك من نذر طاعة لله عز وجل لزمه الوفاء بها فرضاً إذا نذرها تقريباً إلى الله عز وجل جبراً أو شكرًا لنعمته من نعم الله تعالى؛ أو إن أراه الله تعالى أملاً لا ظلم فيه لمسلم، ولا لمعصية؛ مثل أن يقول: لله علي صدقة كذا وكذا، أو يقول: صوم كذا وكذا فاكتر، أو حج، أو جهاد، أو ذكر لله تعالى، أو رباط، أو عيادة مريض، أو شهود جنازة، أو زيارة قبر نبي، أو رجل صالح، أو المشي أو الركوب، أو التهورض إلى مشعر من مشاعر مكة، أو المدينة، أو إلى بيت المقدس، أو عتق معين، أو غير معين، أو أي طاعة كانت؛ فهذا هو التقرب المجرد. أو يقول: لله علي إذا خلصني من كذا، أو إذا ملكني أمر كذا، أو إذا جمعي مع أبي، أو فلان صديقي، أو مع أهلي صدقة، أو ذكر شيئاً من القرب التي ذكرنا. أو يقول: علي لله إن أنزل الغيث، أو إن صححت من علي، أو إن تخلصت، أو إن ملكت أمر كذا، أو ما أشبه هذا.

فإن نذر معصية لله، أو ما ليس طاعة ولا معصية؛ لم يلزم الوفاء بشيء من ذلك؛ مثل أن ينشد شعراً، أو أن يصبح ثوبه أحمر، أو ما أشبه هذا.

وكذلك من نذر طاعة إن نال معصية، أو إذا رأى معصية - مثل أن يقول: لله علي صوم إن قتل فلان، أو إن ضربت، وذلك الفلان لا يستحق شيئاً من ذلك. أو قال: لله علي صدقة إذا اراني مصرع فلان - وذلك الفلان مظلوم؛ فكل هذا لا يلزم الوفاء بشيء منه ولا كفارة في شيء منه وليستغفر الله تعالى فقط.

وكذلك من أخرج نذره عرج اليمين، فقال علي المشي إلى مكة إن كلمت فلاناً، أو علي عتق خادمي فلانة إن كلمت فلاناً، أو إن زرت فلاناً، فكل هذا لا يلزم الوفاء به، ولا كفارة فيه إلا الاستغفار فقط.

فإن قال: لله علي ولم يسم شيئاً فليس عليه إلا كفارة يمين فقط.

وقال قوم: ما خرج من هذا عرج اليمين فعليه الوفاء به. وقال آخرون: ما خرج من هذا عرج اليمين فليس فيه إلا كفارة يمين.

قال أبو محمد: برهاني صحت قولنا: أما المنع من النذر فلما رويناه من طريق سفيان وشعبة، كلاهما عن منصور عن

عبد الله بن مرة عن ابن عمر عن النبي ﷺ «أنه نهى عن النذر، وقال: إنه لا يرد شيئاً ولكن يستخرج به من البخيل» هذا لفظ سفيان. ولفظ شعبة إنه لا يأتي بخير مكان «إنه لا يرد شيئاً، وإنه يستخرج به من البخيل» وانفا في غير ذلك.

وصح أيضاً مسنداً من طريق أبي هريرة.

ورويناه من طريق سفيان بن عيينة عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري أنه سمع أبا هريرة يقول: لا أنذر أبداً وهذا يوجب ما قلنا: من أنه منهى عنه فإذا وقع لزم واستخرج به من البخيل.

وأيضاً قول الله تعالى: ﴿يُؤْفِقُونَ النَّذْرَ وَيَخَافُونَ يُومًا كَانَ شَرًّا مُسْتَطِيرًا﴾.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾.

وقوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالنَّغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾.

فصح بهذا كله أن كل ما نهى الله تعالى عنه فلا يحل لأحد أن يفعله - فصح من هذا أن من نذره فقد نذر أن يعصي الله عز وجل وقد نهى الله تعالى عن معصيته.

فقد صح يقيناً أن النذور والعقود التي أمر الله تعالى بالوفاء بها إنما هي نذر الطاعة فقط، وليس نذر الطاعة إلا ما ذكرنا ولا مزيد، وبالضرورة يدرى كل أحد أن من نذر طاعة إن رأى معصية أو إن تمكن من معصية، أو إن رأى معصية سروراً بها - فإن كل ذلك منه عصيان لله تعالى، لا يشك في شيء من هذا مسلم.

فصح أنه كله نذر معصية فلا يحل الوفاء به.

وأما ما لا طاعة فيه ولا معصية، فإن ناذره موجب ما لم يوجه الله تعالى ولا ندب إليه، ومن فعل هذا فقد تعدى حدود الله تعالى، ففعله لذلك معصية، فلا يلزمه الوفاء بما لم يلزمه الله تعالى من ذلك.

ورويناه من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا أبو كريب محمد بن العلاء أخبرنا ابن إدريس هو عبد الله - عن عبيد الله بن عمر عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن عائشة أم المؤمنين قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ تَعَالَى فَلْيُطِيعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ تَعَالَى فَلَا يَعْصِهِ».

قال أحمد: طلحة بن عبد الملك ثقة ثقة ثقة.

كفارة.

ومن طريق مسلم أخبرنا قتيبة أخبرنا إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار: أنه سمع ابن عمر يقول قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ خَالِفاً فَلَا يَخْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ».

ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال في حديث: «مَنْ كَانَ خَالِفاً فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْنَعْ».

فابطل رسول الله ﷺ كلَّ مِمَّنْ إِلَّا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ونهى عنها، فمن حلف بغير الله فقد عصى الله تعالى، ولا وفاة لنذر في معصية الله.

قال أبو محمد: وقال أبو حنيفة، ومالك: من أخرج نذره خرج البعير مثل من قال عليّ المشي إلى مكة إن كلمت فلاناً، فإن كلمه فعليه الوفاء بذلك.

وقال الشافعي: كفارة عين فقط إلا في العتق المعين وحدو. وقال أبو ثور: كفارة عين في كل ذلك العتق المعين وغيره. وقال المزني: لا شيء في ذلك إلا في العتق المعين وحدو ففيه الوفاء به.

قال علي: أما من قال بقول أبي حنيفة، ومالك: فإنهم احتجوا بأنه نذر طاعة فعليه الوفاء به - وقالوا: فسناه على الطلاق.

قال أبو محمد: وهذا خطأ ظاهر؛ لأن النذر ما قصد نافذه الرغبة في فعله والتقرب إلى الله تعالى به، واستدعى من الله عز وجل تعجيل تبليغه ما يوجب عليه ذلك العمل، وهذا بخلاف ذلك، لأنه إنما قصد الامتناع من ذلك السر، وإبعاده عن نفسه جملة ومنع نفسه مما يوجب عليها ذلك العمل.

فصح يقيناً أنه ليس ناذراً، وإذا ليس ناذراً، فلا وفاة عليه بما قال.

وأيضاً فإنه عاصي الله عز وجل في ذلك الالتزام إذ أخرجه خرج البعير، وقد حرم الله تعالى عليه أن يخلّف بغيره ففساد معصية ولا وفاة لنذر معصية.

فصح يقيناً أن كل ما ذكرنا ليس نذر طاعة فيجب الوفاء به، وليس ميثاقاً لله تعالى فيجب فيه كفارة عين - فبطل أن يجب في ذلك شيء، إذ لم يوجب قرآن؛ ولا سنة - والأموال محظورة محرمة إلا بنص.

وأما قياسهم إياه على الطلاق: فالخلاف أيضاً في الطلاق

ومن طريق البخاري أخبرنا موسى بن إسماعيل أخبرنا وهيب بن خالد أخبرنا أبو حنيفة هو السخثاني - عن عكرمة عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ يَنْتَمَا هُوَ يَخْطُبُ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ فَأَمِرَ فَسَأَلَ عَنْهُ».

فَقَالُوا أَبُو إِسْرَافِيلَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ وَلَا يَسْتَظِلَّ وَلَا يَكْتَلِمَ وَيَصُومَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مُرَهُ فَلْيَكْتَلِمَ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَقْعُدْ وَلْيَصُومْ».

وهذا كله هو نفس قولنا والله الحمد أمره عليه السلام بالوفاء بالصوم الذي هو طاعة ونهاه عن الوفاء بما ليس طاعة ولا معصية من الوقوف وترك الاستئلال وترك الكلام.

وقد قال أبو ثور: يلزمه ترك الكلام واحتج له بقوله تعالى: «إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيّاً».

وبقوله تعالى: «وَيَنْتَكِلُ أَنْ لَا تَكَلَّمَ النَّاسُ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيّاً».

قال علي: هذه شريعة ذكرها، ومريم عليهما السلام ولا يلزمنا شريعة غير نبينا ﷺ مع أن شأنهما آية من آيات النبوة، وليست الآيات لنا، وقد نهى رسول الله ﷺ عن ترك الكلام كما ذكرنا.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن طاووس قال: سمعت أبي يقول مذ عقلت لا نذر في معصية الله، لا نذر إلا فيما خلقت.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال: سألت الزهري عن النذر ينذره الإنسان، فقال: إن كان طاعة لله فعليه وفاؤه، وإن كان معصية لله فليقترب إلى الله تعالى بما شاء.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبيان عن ابن عباس: أن رجلاً أتاه فقال: إني نذرت إن لحا أبي من الأسر أن أقوم عرباناً، وأن أصوم يوماً، فقال له ابن عباس: البس ثيابك، وصم يوماً، وصل قائماً وقاعداً.

وعن أبي الزبير: أنه سمع جابراً يقول: لا وفاة لنذر في معصية الله تعالى.

وعن عكرمة عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب: أن رجلاً نذر أن لا يأكل مع بني أخيه يتمي، فقال له عمر: اذهب فكل معهم.

وعن تيس بن أبي حازم أن أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه أمر امرأة نذرت أن تحج سائكة بأن تتكلم.

وعن مسروق، والشافعي: لا وفاة في نذر معصية، ولا

غير المعين أشهر من أن يجهل - فظهر بطلان هذا القول.

وأما من أوجب في ذلك كفارة يمين، فباطل أيضاً، لأنه لا يمين إلا بالله تعالى، ولم يوجب عز وجل كفارة في غير اليمين به، فلا كفارة في يمين بغيره عز وجل.

وأما من فرق بين العتق المعين وغيره فخطأ، وحجتهم في ذلك أنه عتق بصفو - وليس كما قالوا - بل هو يمين بالعتق فهو باطل أيضاً لا يلزم.

وقالوا: قسنا العتق المعين على الطلاق المعين، فقلنا: القياس كله باطل، ثم لا يصح قولكم في الطلاق المعين إذا قصد به اليمين، لا من قرآن، ولا سنة، ولا إجماع.

فإن احتجوا بالبحر الدي:

رويناه من طريق الزهري عن أبي سلمة عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «لا نذر في مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَكَفَّارَتِهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ».

وهذا خبر لم يسمعه الزهري من أبي سلمة، إنما رواه عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة - وسليمان بن أرقم مذكور بالكذب.

وخبر آخر: من طريق طلحة بن يحيى الأنصاري عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن كريب عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَكَفَّارَتِهِ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ».

وطلحة بن يحيى الأنصاري ضعيف جداً.

وروينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا حماد بن زهير بن درهم عن محمد بن الزبير الخططي عن أبيه عن عمران بن الحصين عن النبي ﷺ قال: «لا نذر في غَضَبٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ».

وخبر: من طريق عبد الوارث بن سعيد عن محمد بن الزبير الخططي عن أبيه عن عمران بن الحصين عن النبي ﷺ قال: «لا نذر في مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَكَفَّارَتِهِ يَمِينٍ».

محمد بن الزبير الخططي في غاية الضعف وزيادة - فقد روينا من طريق ابن أبي شيبة عن المعتمر بن سليمان التيمي عن محمد بن الزبير الخططي عن عمران بن الحصين، فذكر هذا الحديث نفسه.

قال المعتمر: قلت لمحمد بن الزبير أحدثك من سمعه من عمران فقال: لا ولكن حدثني رجل عن عمران بن الحصين،

فيطلب جملة.

وآخر: من طريق إسماعيل بن أبي أوس عن أبيه عن داود بن الحصين عن بكير بن الأشج عن كريب عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ مثل حديث طلحة بن يحيى الأنصاري الذي ذكرنا. وابن أبي أوس ضعيف.

ومن طريق عبد الرزاق بن روح عن سلام بن سليمان عن محمد بن الفضل بن عطية عن عبد العزيز بن رفيع عن حميم بن طرفة عن عدي بن حاتم عن النبي ﷺ: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَكَفَّارَتِهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ».

سلام بن سليمان هالك.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر، وابن جريح قال معمر: عن يحيى بن أبي كثير عن رجل من بني حنيفة، وقال ابن جريح: حدثت عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ثم اتفقا عن النبي ﷺ: «لا نذر في غَضَبٍ وَلَا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَكَفَّارَتِهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ».

أحدهما مرسل ومنقطع.

والآخر مرسل وعن لا يدرى من هو.

وروينا عن ابن مسعود، وابن عباس: لا وفاة لنذر في معصية وكفارة كفارة يمين - ولا يصح شيء من ذلك؛ لأنه عن ابن مسعود من طريق ابنه أبي عبيدة ولم يسمع منه شيئاً - وعن ابن عباس من طريق إبراهيم بن أبي يحيى، وهو مذكور بالكذب.

وروينا أيضاً من طريق أبي سفيان عن جابر: لا نذر في معصية وكفارة كفارة يمين، وأبو سفيان ساقط.

قال أبو محمد: ثم كل هذا على فساد فإن أبا حنيفة، والثالثي، مخالفان له؛ أما أبو حنيفة فلا يرى فيمن أخرج النذر يخرج اليمين إلا الوفاء به وهو نذر معصية وإنما يرى كفارة نذر المعصية كفارة يمين في موضعين فقط.

أحدهما - إذا قال: أنا كافر إن فعلت كذا وكذا، وإذا قال: لله علي إن قتل اليوم فلا، وأراد اليمين، ولم ير على من نذر أن يزني، أو أن يقتل، أو أن يكفر، أو أن يلوط، أو أن يشرب الخمر كفارة يمين أصلاً، فخالف كل ما ذكرنا إلى غير سلفه يعرف.

وأما الثالثي فلم ير في شيء من النذور في المعصية كفارة يمين إلا فيمن نذر طاعة أخرجه عن جرح اليمين؛ فكلاهما مخالف لكل ما ذكرنا، فيطلب أن يكون لهم متعلق بشيء أصلاً.

وقولنا هو قول طائفة من السلف.

كما روينا من عبد الرزاق عن العتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن بكر بن عبد الله المزني أخبرني أبو رافع قال: قالت لي مولاتي ليلي بنت العجماء: كل مملوك لها حر، وكل مال لها هدي، وهي يهودية، أو نصرانية إن لم تطلق امرأتك؛ فأتيت زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين فجاءت معي إليها، فقالت: يا زينب جعلني الله فداءك إنها قالت: كل مملوك حر وهي يهودية، فقالت لها زينب: يهودية ونصرانية خل بين الرجل وبين امرأته؛ فكأنها لم تقبل فأتيت حفصة أم المؤمنين فأرسلت معي إليها فقالت: يا أم المؤمنين جعلني الله فداءك إنها قالت: كل مملوك حر، وكل مال لها هدي، وهي يهودية أو نصرانية؛ فقالت أم المؤمنين: يهودية ونصرانية خل بين الرجل وبين امرأته.

ومن طريق عائشة أم المؤمنين فيمن قال لغيره: إن فارتك فما لي عليك في المساكين صدقة، ففارقته، إن هذا لا شيء يلزمه فيه.

وصح هذا أيضاً عن الحكم بن عتيبة، وحماد بن أبي سليمان من طريق شعبة عنهما.

وهو قول الشعبي والحارث العكلي، وسعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد وأبي سليمان، وأصحابنا.

فإن قالوا: قد أتى ابن عمر في ذلك بكفارة يمين.

قلنا: نعم، وقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم في ذلك على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى، فما الذي جعل قول بعضهم أولى من قول بعض بلا برهان؟ وصح عن عائشة، وأم سلمة أمي المؤمنين.

وعن ابن عمر أنه جعل قول ليلي بنت العجماء: كل مملوك لها حر، وكل مال لها هدي، وهي يهودية أو نصرانية إن لم تطلق امرأتك كفارة يمين واحدة.

وعن عائشة أم المؤمنين أنها قالت فيمن قال في يمين: مالي ضرائب في سبيل الله، أو قال: مالي كله في رتاج الكعبة كفارة يمين.

وعن أم سلمة، وعائشة أمي المؤمنين فيمن قال علي المشي إلى بيت الله إن لم يكن كذا كفارة يمين.

ومن طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن أشعث الحراني عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي رافع عنهما.

وروينا عن حماد بن عبد الله: التذرع كفارته كفارة يمين.

وعن ابن عباس مثل هذا - وعن عمر بن الخطاب نحوه.

وعن عكرمة، والحسن، فيمن قال: مالي كله في رتاج الكعبة كفارة يمين.

وصح عن طاووس، وعطاء.

أما طاووس فقال: الخالف بالتناق، ومالي هدي، وكل شيء لي في سبيل الله، وهذا نحو كفارة يمين.

وأما عطاء فقال فيمن قال علي ألف بدنة، أو قال علي ألف حبة، أو قال: مالي في المساكين: كل ذلك يمين.

وهو قول قتادة وسليمان بن يسار، وسالم بن عبد الله بن عمر.

قال أبو محمد: كل هذا خلاف لقول أبي حنيفة، ومالك،

والشافعي، لأن الشافعي أخرج من ذلك العتق المعين - والذي ذكرنا عن ذكرنا من الصحابة، والتابعين هو قول عبيد الله بن الحسن، وشريك، وأبي ثور، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وأبي عبيد - وبه يقول الطحاوي، وذكر أنه قول زفر بن الهذيل - وأحد قولي محمد بن الحسن.

وقد روينا من طريق ثابت عن ابن القاسم صاحب مالكو أنه أتى ابنه في المشي إلى مكة بكفارة يمين، وقال له: إن عدت أفتيتك بقول مالك - وهذا عجب جداً؛ حدثني بذلك حماد بن أحمد قال: حدثنا عبد الله بن محمد الباجي أخبرنا عمر بن أبي تمام أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: حدثني بذلك عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه.

وروينا عن ابن عمر قولاً آخر وهو أن ابن عمر سئل عن التذر، فقال: أفضل الأيمان، فإن لم تجد، فآتي تلبها يقول: العتق، ثم الكسوة، ثم الإطعام، إلا أنها من طريق أبي معشر - وهو ضعيف.

وروينا مثل تفريق الشافعي أيضاً بخلاف قوله أيضاً عن

ابن عباس وابن عمر من طريق إسماعيل بن أمية عن عثمان بن أبي حاضر قال: خلعت امرأة: مالي في سبيل الله، وجاري حرة إن لم تفعل كذا، فقال ابن عباس، وابن عمر: أما الجارية فتعتق.

وأما قولها: مالي في سبيل الله، فيصدق بركاؤه.

وروينا مثل قول أبي حنيفة عن ابن عمر من طريق لا

نصح.

وقد خالفوه أيضاً فيها:

كما روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو معاوية

الْيَمِينِ كَفَّارَةٌ يَمِينِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يَتَصَدَّقُ بِثَلَاثٍ مَالِهِ وَيَجْزِيهِ:

رَوَيْنَا ذَلِكَ عَنْ ابْنِ لُبَيْبَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ - وَصَحَّ نَحْوُهُ عَنِ الزَّهْرِيِّ.

وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ:

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: فِيهِ كَفَّارَةٌ يَمِينِ:

رَوَيْنَا ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ عِكْرَمَةَ، وَالْحَسَنِ، وَعَطَاءٍ.

وَرَوَيْنَا ذَلِكَ قَبْلَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَعُمَرَ، وَجَابِرٍ، وَابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ عَمَرَ.

وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ:

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَمَّنْ جَعَلَ مَالَهُ هَدِيًّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزْرًا وَجَلًّا، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَرِدْ أَنْ يَنْتَصِبَ أَحَدًا مَالَهُ، فَإِنْ كَانَ كَثِيرًا فَلْيَهْدِ خَسَهُ وَإِنْ كَانَ وَسَطًا فَسَبِّحْهُ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا فَعَشْرُهُ.

قَالَ قَتَادَةُ: الْكَثِيرُ الْفَاقِ، وَالْوَسْطُ الْفَقْرُ، وَالْقَلِيلُ خُسْمَانِيَّةٌ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ - مَا رَوَيْنَا بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ إِلَى قَتَادَةَ، قَالَ: يَتَصَدَّقُ بِخَمْسَةٍ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يَتَصَدَّقُ بِرَبْعِ الْعَشْرِ:

كَمَا رَوَيْنَا ذَلِكَ أَتَّفَقًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنَ عَمَرَ.

وَهُوَ قَوْلُ رِبْعِيَّةَ، وَسَوَى بَيْنَ مَنْ حَلَفَ بِصَدَقَةٍ جَمِيعَ مَالِهِ أَوْ بِصَدَقَةٍ جِزْءٍ مِنْهُ سَمَاءً وَإِنَّمَا رَوَيْنَا ذَلِكَ عَنْهُمْ فِي الْيَمِينِ بِذَلِكَ.

وَرَوَيْنَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمَاجِشُونِ أَنَّهُ اسْتَحْسَنَ قَوْلَ رِبْعِيَّةَ هَذَا.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَعُمَرَ بْنِ ذُرٍّ، كَلَامَهَا عَنْ عَطَاءٍ فِيمَنْ قَالَ: إِبْلِي نَذَرْتُ، أَوْ هَدَيْتُ، أَنَّهُ يَجْزِيهِ بَعِيرٌ مِنْهَا.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْهُ: لَعَلَّهُ يَجْزِيهِ إِنْ كَانَتْ إِبْلَةً كَثِيرَةً.

وَقَالَ ابْنُ ذُرٍّ عَنْهُ: يَهْدِي جِزْرًا ثَمِينًا، وَيَسْكُ بَقِيَّةَ إِبْلِهِ.

وَأَمَّا الْمُتَاخَرُونَ فَلَهُمْ أَقْوَالٌ غَيْرُ هَذَا كُلِّهِ:

قَالَ أَبُو حَتِيفَةَ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ نَذَرًا، أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْيَمِينِ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ مِنْ مَالِهِ بِكُلِّ نَوْعٍ تَحَبُّبٍ فِيهِ الزَّكَاةُ فَقَطُّ، كَالْمُرَاشِيِّ، وَالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ، سِوَاهُ كَانَ مَعَهُ مِنْ

أَخْبَرَنَا جَبَلُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ إِصْرٍ فَلَا كَفَّارَةَ لَهُ وَالْإِصْرُ أَنْ يَحْلِفَ بِطَلْقٍ، أَوْ عِتَاقٍ، أَوْ نَذَرٍ، أَوْ مَشِيٍّ، وَمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ غَيْرِ ذَلِكَ فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ.

جَبَلُ بْنُ زَيْدٍ - سَاقَطَ.

وَلَوْ صَحَّ لَكَانُوا قَدْ خَالَفُوهُ فِي هَذَا الْخَيْرِ نَفْسَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ فِيمَنْ أَتَى خَيْرًا مِمَّا حَلَفَ أَنْ يَفْعَلَهُ كَفَّارَةً، إِلَّا فَعَلَهُ ذَلِكَ فَقَطُّ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذَا بِالْكَفَّارَةِ.

قُلْنَا: نَعَمْ وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَنَهَى عَنِ الْوَفَاءِ بِنَذْرِ الْمُعْصِيَةِ، فَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ يَمِينًا فَهُوَ مُعْصِيَةً، وَإِنْ كَانَ نَذْرًا فَهُوَ مُعْصِيَةً، إِذْ لَمْ يَتَصَدَّقْ بِهِ قَصْدَ الْقَرِيبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا وَفَاءَ فِيهِ، وَلَا كَفَّارَةَ - فَحَصَلَ قَوْلُ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ خَارِجًا عَنْ أَقْوَالِ جَمِيعِ السَّلَفِ.

وَمَّا ذَكَرْنَا مَسَائِلَ فِيهَا خِلَافٌ قَدِيمٌ، وَهِيَ: مَنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِجَمِيعِ مَالِهِ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَنْحَرِ نَفْسَهُ، وَمَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى مَسْجِدٍ الْمَدِينَةِ، أَوْ مَسْجِدٍ إِلِيلِيَّةٍ، أَوْ الرُّكُوبِ، أَوْ التَّهَوُّضِ إِلَى مَكَّةَ، أَوْ إِلَى مَوْضِعٍ سَمَاءً مِنَ الْحَرَمِ، وَمَنْ نَذَرَ عَتَقَ عَبْدَهُ إِنْ بَاعَهُ، أَوْ عَتَقَ عَبْدَ فُلَانٍ إِنْ مَلَكَهُ.

فَأَمَّا الصَّدَقَةُ بِجَمِيعِ الْمَالِ فَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْ قَالَ: لَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِذَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْيَمِينِ - وَهُوَ قَوْلُنَا.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ فِي الْمَسَاكِينِ فَعَلِيهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ كُلُّهُ، صَحَّ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ فَقَالَ: جَعَلْتُ مَالِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ ابْنُ عَمَرَ: فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

وَرَوَيْنَا عَنْ سَالِمٍ، وَالْقَاسِمِ بْنِ مَحْمُودٍ، أَنَّهُمَا قَالَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: يَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَعْضِ بَنَاتِهِ.

وَصَحَّ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَالتَّحْمِي، أَنَّهُمَا كَانَا يُلْزَمَانِهِمَا مَا جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ.

وَهُوَ قَوْلُ عُثْمَانَ بْنِ النَّبِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَالطَّحَاوِيِّ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، قَالَ هَؤُلَاءِ: فَإِنْ أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ الْيَمِينِ كَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ إِلَّا أَبَا سُلَيْمَانَ فَقَالَ: لَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يَتَصَدَّقُ بِجَمِيعِهِ حَاشَا قَوْمَ شَهْرِ فَإِذَا أَفَادَ شَيْئًا تَصَدَّقَ بِمَا كَانَ أَبْقَى لِنَفْسِهِ.

وَهُوَ قَوْلُ ذَهْرٍ بْنِ الْهَذِيلِ، وَرَأَى فِيهِ إِذَا أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ

قول لا وجه له.

ذلك نصاب تحب في مثله الزكاة، أو كان أقل من النصاب - ولا شيء عليه في سائر أمواله.

قال أبو محمد: ولا ندري ما قولهم في الجيوب وما يزرع، والشمار، والحسل، فإن الزكاة في كل هذا عندهم نعم، وفي كل عرض إذا كان للتجارة.

وهو قول أبي يوسف، ومحمد بن الحسن - وهذا قول في غاية الفساد ولا يعرف عن أحد قبل أبي حنيفة ولا متعلق له بقرآن ولا سنة، ولا رواية مقيمة، ولا قول سلف، ولا قياس، وموّه بعضهم بأن قال: المال هو الذي فيه الزكاة لقول الله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾.

قال أبو محمد: الصدقة المأخوذة إنما هي من جملة ما يملك المرء، وما اختلف قط عربي، ولا لغوي، ولا فقيه، أن الحوائط والدور تسمى: مالا، وأموالا - وأن من حلف أنه لا مال له وله حبر، ودور، وضياغ، فإنه حاثث عندهم، وعد غيهم: وقال أبو طلحة لرسول الله ﷺ أحب أموالي إلي يرحاءه «وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْتَسِبُ بَيْنَ مَالِكِ أَهْلِكَ عَلَيْكَ بَعْضُ مَالِكَ، فَقَالَ: إِنِّي أَهْلِكَ سَهْمِي الَّذِي يَخْتِيرُ».

يلزم على قولهم الفاسد أن لا تجزئ صدقة أصلا إلا بمال فيه زكاة أو بمقدار الزكاة فقط.

وقال مالك: سواء نذر ذلك أو أخرجه غرض اليمين إن قال: مالي كله صدقة على المساكين أجزاءه.

فإن قال: دوري كلها صدقة على المساكين وضياعي كلها صدقة على المساكين، وثيابي كلها صدقة على المساكين، وروقتي كلها صدقة على المساكين، فلم يزل هكذا حتى سمي نوعا نوعا حتى أتى على كل ما يملك: لزمه أن يتصدق بكل ذلك أوله عن أخوه، لا يجزيه منه الثلث إلا أنه يومر ولا يجبر. فلو قال مكان المساكين على إنسان بعينه: لزمه أن يتصدق عليه بكل ذلك ويجبر على ذلك.

وقالوا: فلو نذر، أو حلف أن يتصدق بماله كله، إلا ديناراً أنه تلزمه الصدقة بجميعه إلا ديناراً: وهذا قول في غاية الفساد، لأنه لا قرآن يعضده، ولا سنة، ولا رواية ضعيفة، ولا قول نعلمه عن أحد قبله ولا قياس، ولا رأي له وجه، بل هو مخالف لكل ذلك. وسألهم عن نذر أن يتصدق بماله كله إلا نصف دينار، أو درهما حتى تبلغهم إلى الفليس، وحبية الخردلة.

وقال ابن وهب: إن كان ماله كثيراً تصدق بثلثه، وإن كان يسيراً فربع عشره، وإن كان علة قليلة، فكفارة يمين - وهذا أيضاً

قال أبو محمد: ليس لشيء من هذه الأقوال متعلق يحتاج إلى ذكره إلا قول من قال من قال: يتصدق بجميعه، وقول من قال: يتصدق بثلثه، وقول من قال: كفارة يمين فقط.

فأما من قال: كفارة يمين، فإنهم احتجوا بالخبر الثابت عن النبي ﷺ من قوله «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ».

قال علي: وهذا خبر لا حجة لهم فيه لأن النبي ﷺ قال: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فُلَيْطُهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُغْصِبَهُ فَلَا يُغْصِبُهُ» فلا يخلو النذر بصدقة المال كله من أن يكون طاعة لله تعالى يلزم الوفاء به، أو يكون مصيبة فلا يلزمه أصلا إلا أن يأتى نص صحيح في ذلك يحكم ما يوقف عنده، فبطل تعلقهم بقوله عليه السلام: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» - وهذا الخبر وجه ظاهر نذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وأما من قال: يتصدق بجميعه فإنهم قالوا: هو نذر طاعة فعليه الوفاء به.

قال أبو محمد: وليس كما قالوا، بل ليس هو نذر طاعة على ما نبين إن شاء الله تعالى.

وأما من قال: يجزي الثلث، فإنهم احتجوا بخبر:

روياه عن طريق أبي داود أخبرنا محمد بن يحيى أخبرنا الحسن بن الربيع أخبرنا ابن إدريس قال: قال ابن إسحاق: حدثني الزهري عن «عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ جَدِّهِ فِي قِصَّتِهِ إِذْ تَخَلَّفَ عَنْ بَيْتِهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي إِلَى اللَّهِ أَنْ أُخْرِجَ مِنْ مَالِي كُلِّهِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ صَدَقَةً قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَيَصْفَهُ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَتُكْفَرُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَإِنِّي أَهْلِكَ سَهْمِي مِنْ خَيْرٍ».

وخبر رويته عن طريق ابن شهاب: أن حسين بن السائب بن أبي لبابة أخبره أن أبا لبابة قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ بَيْنَ تَوْبَتِي إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ أُعْجِزَ دَارَ قَوْمِي، وَأَسْأَلُكَ، وَأَتَخَلِّعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ قَالَ: يُجْزِي عَنْكَ الثُّلُثُ».

ومن طريق ابن شهاب: أخبرني بعض بني السائب بن أبي لبابة عن أبي لبابة بمثله.

ومن طريق الزهري أخبرني ابن المسيب فذكر الحديث، وفيه «أَنَّ أَبَا لُبَابَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَنْ أُتَخَلِّعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: يُجْزِي عَنْكَ الثُّلُثُ».

قال أبو محمد: هذا كل ما احتجوا به، وكله لا حجة لهم فيه؛ لأنها كلها مراسيل، والأوّل منقطع؛ لأن ابن إدريس يذكر أنه

سمعه من ابن إسحاق.

النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ بَرَأْرًا - وَهُوَ يُرَدُّ كَلَامَهُ هَذَا - ثُمَّ أَخَذَهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ فَحَنَنَهَا بِهَا، فَلَمَّا أَتَاهَا أَصَابَتْهُ لَأَوْجَعَتْهُ أَوْ لَعَنَتْهُ وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَأْتِي أَصَدَّكُمْ بِمَا يَمْلِكُ يَقُولُ: هَذِهِ صَدَقَةٌ ثُمَّ يَقْعُدُ فَيَكْتَفُفُ النَّاسَ خَيْرَ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى.

ومن طريق عبد الله بن إدريس عن محمد بن إسحاق بإسناده نحوه، وفي آخره: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «خُذْ عَنْهَا لَكَ، لَا حَاجَةَ لَنَا بِهِ».

ومن طريق سفيان بن عيينة بن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سعد أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي يَقُولُ: «دَخَلَ رَجُلٌ الْمَسْجِدَ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ أَنْ يَطْرَحُوا نِيَابًا فَطَرَحُوا فَأَمَرَ لَهُ مِنْهَا بِتَوْنَيْنِ، ثُمَّ حَثَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الصَّدَقَةِ فَطَرَحَ الرَّجُلُ أَحَدَ التَّوْنَيْنِ فَصَاحَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ خُذْ تَوْنَكَ».

ومن طريق حكيم بن حزام، عن النبي ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى».

فهذه آثار متواترة متظاهرة بإبطال الصَّدَقَةِ بِمَا زَادَ عَلَى مَا يَبْقَى غِنَى، وإذا كَانَ الصَّدَقَةُ بِمَا أَبْقَى غِنَى خَيْرًا وَأَفْضَلَ مِنْ الصَّدَقَةِ بِمَا لَا يَبْقَى غِنَى؛ فبالضرورة يَدْرِي كُلُّ أَحَدٍ أَنَّ صَدَقَتَهُ بِتِلْكَ الزِّيَادَةِ لَا أَجْرَ لَهُ فِيهَا، بَلْ حَطَّتْ مِنْ أَجْرِهِ فَهِيَ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ، وَمَا يَتَّقَى أَنْ يَحْطُ مِنَ الْأَجْرِ، أَوْ لَا أَجْرَ فِيهِ مِنْ إِعْطَاءِ الْمَالِ فَلَا يَجِلُّ إِعْطَاؤُهُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ سَادَ لِلْمَالِ وَإِضَاعَةُ لَهُ وَسَرَفٌ حَرَامٌ، فَكَيْفَ وَرَدَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الصَّدَقَةَ بِذَلِكَ بَيَانٌ كَافٍ.

فَإِنْ ذَكَرُوا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: «وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ».

وقوله عليه السلام إِذَا سَتَلَ «أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟» فَقَالَ: «جَهْدُ الْمُقْلِ».

وقوله عليه السلام «سَبَقَ دِرْهَمٌ يَأْتِي أَلْفَ كَانَ لِرَجُلٍ دِرْهَمَانِ تَصَدَّقَ بِأَيُّهُمَا».

ويقوله تعالى: «وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ».

ومعني أبي مسعود «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِالصَّدَقَةِ؛ فَيَنْطَلِقُ أَخَذَنَا فَيَسْأَلُنِي بِأَلْمَدَةِ، وَصَدَقَةً أَبِي عَقِيلٍ بِصَاعٍ تَمَرَةٍ، فَهَذَا كُلُّهُ صَحِيحٌ وَحُجَّةٌ لَنَا لَا هُمْ».

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ» فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا لِأَنْفُسِهِمْ مَعَاشًا، إِنَّمَا فِيهِ أَنَّهُمْ كَانُوا مُقْلِينَ، وَيُؤْثِرُونَ مِنْ بَعْضِ قُوَّتِهِمْ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ» فَمَنْ لَمْ

وَأَمَّا غَرِيهِ الْمَالِكَيْنِ بِالاحتِجَاجِ بِهَذَا الْخَبَرِ فَعَارَ عَظِيمٌ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ خَالِفُوا لَهُ كُلَّهُ بِتِلْكَ التَّأْسِيسِ الْقَاسِمِ، وَيَأْتِيهِمْ يَرُونَ عَلَيْهِ الْوَفَاءَ بِصَدَقَةٍ نَصَفِ مَالِهِ إِذَا نَذَرَهُ - وَفِي هَذَا الْخَبَرِ خِلَافٌ ذَلِكَ، وَالتَّوْبَةُ بَيْنَ النَّذْرِ بِصَدَقَةٍ جَمِيعَةٍ، وَصَدَقَةٍ نَصَفِهِ - فَيُطْلَقُ أَنَّ يَكُونُ لِهَذَا الْقَوْلِ مُتَعَلِّقٌ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَإِذَا بَطُلَتْ هَذِهِ الْأَقْوَالُ إِلَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: يَتَصَدَّقُ بِجَمِيعِهِ؛ لِأَنَّهُ طَاعَةٌ مَنذُورَةٌ - فَهِنَا تَكَلَّمَ مَعَهُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَقُولُوا: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «وَأَتَى ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْيَتَامَى وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا يَبْذُرْ بَيِّبِيرًا».

وقَالَ تَعَالَى: «وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْ كُلَّ الْيَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا».

وقَالَ تَعَالَى: «وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ» فَلَا مَالَ لِلَّهِ تَعَالَى وَلَمْ يَحِبَّ مِنْ تَصَدَّقَ بِكُلِّ مَا يَمْلِكُ.

ومن طريق البخاري أخبرنا أحمد بن صالح أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ - ذَكَرَ حَدِيثَ تَخْلُفَهُ عَنْ تَبُوكَ - وَأَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ: «إِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ تُخْلِعَ مِنِّي مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ».

ومن طريق مسلم عن أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح عن ابن وهب بإسناده مثله، وزاد فيه فقلت: إِنَّ أَمْسَكَ سَهْمِي الَّذِي غَيْرِي.

ومن طريق أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «أَنْ خَيْرَ الصَّدَقَةِ مَا تَرَكَ غِنَى، أَوْ تَصَدَّقَ عَنْ غِنَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَمُوتُ».

ومن طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إِذَا بَنَيْتَ لَكَ تَصَدَّقَ عَلَيْهَا فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ فَلَا تَهْلِكُ، فَإِنْ فَضَّلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلْيَبِذْ قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَّلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ، فَهَكَذَا وَهَكَذَا».

والأحاديثُ ههنا كثيرة جدًا.

ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الطقري عن حمود بن لبيد عن جابر بن عبد الله الأنصاري قَالَ: «كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ يَبْعِلُ بَيْضَةً مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَبْتُ هَذِهِ مِنْ مَعْدِنٍ فَخَذَهَا فَيَهِيَ صَدَقَةٌ، مَا أَمْلِكُ غَيْرَهَا، فَأَعْرَضَ

بكر يقول: سئل ابن عباس عن نذر أن ينحر ابنه، فقال: لا ينحر

ابنه، وليكفر عن يمينه، فقيل لابن عباس: كيف تكون في طاعة الشيطان كفارة؟ فقال ابن عباس: «الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ» ثم جعل فيه من الكفارة ما رايت.

قال أبو حمزة: لا حجة لابن عباس في هذه الآية. أول ذلك: أنه لم يجعل هو في طاعة الشيطان التي شبهها بطاعته في الظهار، الكفارة التي في الظهار ويكفي هذا - ثم لو طرد هذا القول لوجب في كل معصية كفارة يمين - وهذا لا يقوله هو ولا غيره.

وقد صح عنه فيمن قال لامرأته: أنت علي حرام، أنها لا تحرم بذلك، ولم يجعل فيه كفارة - وهذا أصح أقواله:

وقد روي عنه غير هذا من طريق ابن جريج عن عطاء، قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال له: نذرت لأخو نفسي، فقال ابن عباس: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» «وَقَدْ بَيَّنَّا بَيْنَهُ عَظِيمٌ» فامره بكبش، قال عطاء: يذبح الكبش بمكة، قال ابن جريج: قلت لعطاء: نذر لينحر فرسه أو بغلته، فقال: جزؤ أو بقره، قلت له: أمره ابن عباس بكبش في نفسه، وتقول في التوبة جزؤ، فأبى عطاء إلا ذلك.

قال أبو حمزة: وليس في هذه الآية أيضاً حجة لابن عباس؛ لأن إبراهيم عليه السلام لم ينذر ذبح ولده، لكن أمره الله تعالى بذبحه فكان فرضاً عليه أن يذبحه، وكان نذر الناذر لحرم ولده أو نفسه معصية من كبار المعاصي، ولا يجوز أن تشبه الكبائر بالطاقات.

وأيضاً - فإننا لا ندري ما كان ذلك الذبح الذي فدى به إسماعيل عليه السلام، فبطل هذا التشبيه.

وروي عنه قولاً ثالثاً أيضاً:

كما روي عن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس أنه قال في رجل نذر أن ينحر نفسه، قال: ليهب مائة ناقة.

ومن طريق شعبة عن عمرو بن مرة قال: سمعت سالم بن أبي الجعد قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال له: إني كنت أسيراً في أرض العدو فنذرت إن غياني الله أن أفعل كذا، وإن أحر نفسي، وإني قد فعلت ذلك.

قال وفي عقه قد فاقبل ابن عباس على امرأة سألته وغفل عن الرجل، فانطلق لينحر نفسه، فقال ابن عباس عنه، فقيل له: ذهب لينحر نفسه، فقال علي بالرجل، فجاء، فقال: ما عرضت

وأما قولهم "جهد النفس" ففي حديث أبي هريرة هذه اللفظة الموصولة بقوله عليه السلام: «وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ» فيمن هذا القول أنه جهده بعد كثاف من تعول.

وكذلك حديث أبي مسعود أيضاً، وإنما كان لرجل درهمان فتصدق بأجودهما، فذلك أيضاً، وقد يكون له ضيعة أو له غلة تقوم به فتصدق بأحد درهمين كانا له ولم يقل عليه السلام: إنه لم يكن له غيرهما.

فإن ذكروا صدقة أبي بكر بما ملكه.

قلنا: هذا لا يصح؛ لأنه من طريق هشام بن سعيد، وهو ضعيف عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: سمعت عمر يقول: «أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالصَّدَقَةِ، فَأَوَّفَقَ ذَلِكَ مَا لَا عِنْدِي فَقُلْتُ: الْيَوْمَ أُسْبِغُ آبَا بَكْرٍ إِنْ سَبَّغْتَهُ يَوْمًا قَالَ: فَجِئْتُ بِبَصْغٍ مَالِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَفْقَيْتَ لَأَهْلِكَ؟ قُلْتُ: وَمَلَّةٌ، وَأَتَى أَبُو بَكْرٍ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَفْقَيْتَ لَأَهْلِكَ؟ قَالَ: أَفْقَيْتُ لَهُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

قال أبو حمزة: ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة؛ لأنه بلا شك كانت له دار بالمدينة معروفة ودار بمكة.

وأيضاً: فإن مثل أبي بكر لم يكن النبي ﷺ ليفيحه فكان في غنى.

فصح ما ذكرنا أن من نذر أن يتصدق بجميع ماله مجعلاً أو متوَعِّداً على سبيل القرية إلى الله تعالى، لم يلزمه أن يتصدق منه إلا بما أبقي لنفسه، ولأهله غنى، كما أمر رسول الله ﷺ كعب بن مالك وغيره.

فإن ذكروا حديث سعد في الوصية.

قلنا: هو عليكم؛ لأن أمر الوصية غير أمر الصدقة المنفذة في الحياة يتأفق منا ومنكم.

وأيضاً فقد منعه عليه السلام من الصدقة بنصفه، وأنتم لا تقولون هذا، وليس لأحد أن يوصي بأكثر من الثلث؛ ولو ترك ألف ألف دينار أو أكثر - ويرد ما زاد على ذلك، وأنتم لا تقولون: برد ما نفذ من الصدقة بأكثر من ثلثه في حياته، وبالله تعالى التوفيق.

وأما من نذر نحر نفسه أو ابنه:

فروي عن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج: أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري قال: سمعت القاسم بن محمد بن أبي

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْعَلَاءِ عَنْ رَشْدِينَ بْنِ كَرِيبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَتَحَرَّ نَفْسِي، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ يُهْدِيَ بِأَمَةٍ نَاقَةٍ، وَأَنْ يَجْعَلَهَا فِي ثَلَاثِ سَنِينَ، قَالَ: فَإِنَّكَ لَا تَجِدُ مَنْ يَأْخُذُ بِكَ بَعْدَ أَنْ سَأَلَهُ: أَلَيْكَ مَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ».

وقد خالف الحنفيون، والمالكيون ما روي عن الصحابة في هذا، فلا ما يوهمون من اتباع الصحابة التزاموا، ولا النص المقتضى عليهم اتباعوا، ولا بالمرسل اخذوا، وهم يقولون: إن المرسل والمسنود سواء:

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ: مَنْ نَذَرَ حَرَّ وَلَدٍ، أَوْ حَرَّ نَفْسِهِ، أَوْ حَرَّ غُلَامِهِ، أَوْ حَرَّ الدُّوَى، أَوْ حَرَّ أَجْنَبِيٍّ، أَوْ إِهْدَاءً، أَوْ إِهْدَاءً وَلَدٍ، أَوْ إِهْدَاءً وَالِدِهِ - فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ ذَلِكَ، إِلَّا فِي وَلَدِهِ خَاصَّةً، فَيُزِمُهُ فِي هَدْيٍ شَائِعٍ - وَهَذَا مِنَ التَّخْلِيطِ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ - وَوَافَقَهُ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: وَعَلَيْهِ فِي عَبْدِهِ أَيْضًا شَاءٌ.

واضطرب قول مالك، فمرة قال: مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: أَنَا الْحُرُّ أَوْ إِنِّي فَعَلْتُ كَذَا، فَحَنَنْتُ، فَعَلِيهِ كَفَّارَةٌ بَيْنَ: وَمَرَّةً قَالَ: إِنَّ كَانَ نَوَى بِذَلِكَ الْهَدْيِ فَعَلِيهِ هَدْيٌ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَنْوِ هَدْيًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لَا هَدْيٌ وَلَا كَفَّارَةٌ. وَمَرَّةً قَالَ: مَنْ نَذَرَ ذَلِكَ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ، فَعَلِيهِ هَدْيٌ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ، فَكَفَّارَةٌ بَيْنَ.

وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ صَاحِبُهُ: إِنَّ نَذَرَ أَنْ يَنْحَرَّ أَبَاهُ، أَوْ أُمَّهُ، إِنَّ فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا، فَالْحَكْمُ فِي ذَلِكَ كَالْحَكْمِ الْمَذْكُورِ فِي الْإِبْنِ أَيْضًا. وَكَذَلِكَ إِنَّ نَذَرَ ذَلِكَ بَمَنْ، أَوْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَكَمَا لَوْ نَذَرَ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ - وَهَذِهِ أَقْوَالٌ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ وَخِلَافِ السَّلَفِ.

وَقَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: مَنْ قَالَ: أَنَا الْحُرُّ أَوْ إِنِّي عِنْدَ الْبَيْتِ، فَعَلِيهِ أَنْ يَبْحَثَ، وَيَبْحَثَ بَابُهُ وَيَهْدِيَ هَدْيًا.

وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ: مَنْ قَالَ: أَنَا الْحُرُّ فَلَنَأْخُذَ عِنْدَ الْكَبِيرِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ، أَوْ يَحْرُمُ، وَيَهْدِي، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ أَحَدَ ذَلِكَ فَيُزِمُهُ مَا نَوَى فَقَطْ. وَهَذِهِ أَقْوَالٌ لَا بُرْهَانَ عَلَيْهَا، فَلَا وَجْهَ لِلِاسْتِغْنَاءِ بِهَا.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سَلِيمَانَ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ ذَلِكَ إِلَّا الْاسْتِغْفَارُ فَقَطْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ».

وَقَالَ تَعَالَى: «وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ».

عَنِّي انْطَلَقْتُ أَخْرَجْتُ نَفْسِي، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْ فَعَلْتَ مَا زِلْتَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، انْظُرْ دِينَكَ فَاجْعَلْهَا فِي بَدَنِ فَاهْدِهَا فِي كُلِّ عَامٍ شَيْئًا، وَلَوْ لَا أَنَّكَ شَدَدْتَ عَلَى نَفْسِكَ لَرَجَوْتُ أَنْ يَجْزِكَ كَيْشٌ - وَهَذِهِ آثَارٌ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ.

وَمِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ أَقْبَى رَجُلًا نَذَرَ أَنْ يَنْحَرَّ نَفْسَهُ، فَقَالَ لَهُ: أَتَجِدُ مَاءً يَدْنُو؟

قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَانْجِرْهَا، فَلَمَّا وَلَّى الرَّجُلُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَا لَوْ أَمَرْتَهُ بِكَيْشٍ لَأَجْرَأَ عَنْهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: أَنَّ عِكْرَمَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَهُ: لَقَدْ أَذْنَبْتُ ذَنْبًا لَسْتُ أَمْرِي لِأَخْرَجُ السَّاعَةَ نَفْسِي وَاللَّهِ لَا أَخْبِرُكَ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَلَى، لَعَلِّي أَنْ أَخْبِرَكَ بِكَفَّارَةٍ، قَالَ فَاي، فَأَمَرَهُ بِأَمَةٍ نَاقَةٍ - وَهَذَا أَيْضًا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَاقِطٍ فِيهَا ابْنُ حَبِيبٍ الْأَنْدَلُسِيُّ: أَنَّ عَلِيًّا، وَابْنَ عَبَّاسٍ، وَابْنَ عَمْرٍو أَقْبَوْا فِيمَنْ نَذَرَ أَنْ يَهْدِيَ ابْنَهُ، أَنَّ يَهْدِيَ مَاءً مِنَ الْإِبِلِ.

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: وَحَدَّثَنِي ابْنُ الْمُغِيرَةِ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَاضِرٍ أَنَّهُمْ ثَلَاثُهُمْ سَمِلُوا عَنْ ذَلِكَ بَعْدَ ذَلِكَ.

فَقَالُوا: يَنْحَرُّ بَدْنُهُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَكَيْشًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذِهِ أَقْوَالٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ صَحَّاحٍ لَيْسَ بَعْضُهَا أَوَّلَى مِنْ بَعْضٍ وَلَا حِجَّةٌ فِي أَحَدٍ غَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ لَمْ يَعْصِمَ مِنَ الْخَطَا، وَمَنْ قَلْدَهُمْ فَقَدْ خَالَفَ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَنْ لَا تَنْتَحِ مَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فُضَائِلَ وَمَشَاهِدَ تَعْفُو عَنْ كُلِّ تَقْصِيرٍ وَلَيْسَ ذَلِكَ لِنَرِهِمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِيهِ السَّخْتِيَانِيِّ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ لَا يَنْفَعِيَ لَهُ ذَكَرٌ، لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُوْقِيَهُ - ثُمَّ سَأَلَ عِكْرَمَةَ، فَجَاهَدَ عَنْ الْوَفَاءِ بِهِ، وَأَمَرَهُ بِكَفَّارَةٍ بَيْنَ فَرَجٍ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ سَعِيدٌ: لِيَتَيْهِنَّ عِكْرَمَةُ أَوْ لِيُوجِعَنَّ الْأَمْرَاءَ ظَهْرَهُ، فَرَجَعَ إِلَى عِكْرَمَةَ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لَهُ عِكْرَمَةُ: إِذْ بَلَّغْتَنِي بَلَّغْتُ.

أَمَّا هُوَ فَقَدْ ضَرَبَتْ الْأَمْرَاءَ ظَهْرَهُ، وَأَوْقَفُوهُ فِي تَبَانٍ شَعْرٍ، وَرَمَلَهُ عَنْ نَذَرِهِ اطَّاعَةً لِلَّهِ هُوَ أَمْ مَعْصِيَةٌ؟

فَإِنْ قَالَ: مَعْصِيَةٌ لِلَّهِ، فَقَدْ أَمَرَكَ بِالْمَعْصِيَةِ، وَإِنْ قَالَ هُوَ طَاعَةً لِلَّهِ، فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ، إِذْ زَعَمَ أَنَّ مَعْصِيَةَ اللَّهِ طَاعَةٌ لَهُ.

ثَلَاثَةُ مَسَاجِدَ فَقَطَّ، الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَمَسْجِدَ الْمَدِينَةِ، وَالْمَسْجِدَ الْأَقْصَى.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبَزَّازِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ أَخْبَرَنَا رُوحُ هُوَ ابْنُ عُبَادَةَ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الرُّحَلَةُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، وَمَسْجِدِ إِبِلْيَاءَ» فَصَارَ الْقَصْدُ إِلَى مَا سِوَاهَا مَعْصِيَةً، وَالْمَعْصِيَةُ لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهَا. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُلْزَمَ مَا لَمْ يَنْذِرْهُ مِنْ صَلَاةٍ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ الَّذِي سَمِيَ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ التَّهْوِضِ، وَالذَّهَابِ، وَالْمَشْيِ، وَالرُّكُوبِ، إِلَّا أَنَّ الْمَشْيَ طَاعَةٌ، وَالرُّكُوبَ إِیضًا طَاعَةٌ، لِأَنَّهُ فِيهِ نَفَقَةٌ زَائِدَةٌ فِي بَرٍّ.

وَأَمَّا مِنْ نَذَرِ الصَّلَاةِ فِي بَيْتِ الْقُدْسِ أَوْ فِي غَيْرِهَا مَكَّةَ، أَوْ مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ، فَإِنْ كَانَ نَذَرُ صَلَاةٍ تَطَوُّعٍ هُنَاكَ لَمْ يُلْزَمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ نَذَرُ أَنْ يَصَلِّيَ صَلَاةً فَرَضَ فِي أَحَدِ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ لَزِمَهُ، لِأَنَّهُ كَوْنُهُ فِي هَذِهِ الْمَسَاجِدِ طَاعَةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يُلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِهَا. وَإِنَّمَا قُلْنَا: لَا يُلْزَمُهُ ذَلِكَ فِي نَذَرِهِ صَلَاةً تَطَوُّعٍ فِيهَا لِلْأَثَرِ الثَّابِتِ «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ زَيْدِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ قَالَ لِبَيْلَةِ الْإِسْرَاءِ إِذَا فَرَضَ عَزَّ وَجَلَّ الْخُمْسَ الصَّلَوَاتِ: هُنَّ خُمْسٌ، وَهُنَّ خُمْسُونَ مَا يُبْذَلُ الْقَوْلُ لَذِي» فَأَمَّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَا يُبْذَلُ الْقَوْلُ لَذِي» أَنْ تَكُونَ صَلَاةً مَفْرُضَةً، غَيْرَ الْخُمْسِ لَا أَقْلًا مِنْ خَمْسٍ، وَلَا أَكْثَرَ مِنْ خَمْسٍ، مَعْتَبَةً عَلَى إِنْسَانٍ بَعْدَهُ أَبَدًا. وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ إِذْ لَمْ يَأْتِ نَصٌّ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَعْمَالِ بِمِثْلِ هَذَا - وَبِهَذَا اسْتَقَطْنَا وَجُوبَ الْوَتْرِ فَرَضًا مَعَ وَرُودِ الْأَمْرِ، وَوُجُوبِ الرُّكْعَتَيْنِ فَرَضًا عَلَى الدَّخَالِ الْمَسْجِدِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ قُلْتُمْ فِيمَنْ نَذَرُ صَلَاةً فِي بَيْتِ الْقُدْسِ مَا قُلْتُمْ.

قُلْنَا: نَعَمْ، يَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَصَلِّيَهَا بِمَكَّةَ:

لَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا حَبِيبُ الْمَعْلَمِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ «أَنَّ رَجُلًا قَامَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ أَنْ تَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ، أَنْ أَصَلِّيَ فِي بَيْتِ الْقُدْسِ رُكْعَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ: صَلِّ هُنَا، فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: صَلِّ هُنَا، ثُمَّ أَعَادَهَا، فَقَالَ: شَأْنُكَ إِذَا».

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِيمَنٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَنَا أَبُو عِيْلٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَغْضِيَ اللَّهُ فَلَا يَغْضِيهِ» وَلَمْ يَأْمُرْ فِي ذَلِكَ بِكُفَّارَةٍ، وَلَا هَدْيٍ «وَمَا يَنْطَلِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَخْيٌ يُوعَىٰ». «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا».

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ إِبْنِ جَرِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلِيمَانَ بْنَ مُوسَى يَحْدُثُ عَطَاءُ بْنُ وَجَلَةَ أَتَى إِلَى ابْنِ عَمَرَ فَقَالَ لَهُ: نَذَرْتُ لِأَخِي نَفْسِي، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَمَرَ: أَوْفُوا مَا نَذَرْتُمْ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَفَاتُتِلَّ نَفْسِي.

قَالَ لَهُ إِذْنُ تَدْخُلُ النَّارَ، قَالَ لَهُ: الْبَسْتُ عَلَىَّ قَالَ: أَنْتَ الْبَسْتَ عَلَى نَفْسِكَ.

قَالَ أَبُو حَمَّادٍ: وَبِهَذَا كَانَ يَفِي ابْنُ عَمَرَ، صَحَّ أَنْ أَتَى أَنَاهُ فَقَالَ: نَذَرْتُ صَوْمَ يَوْمِ النَّحْرِ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَمَرَ: أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِوَفَاءِ النَّذْرِ، وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ.

وَأَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْهُ، فَقَالَتْ: نَذَرْتُ أَنْ أَشْهِيَ حَاسِرَةً، فَقَالَ: أَوْفِي بِنَذْرِكَ، وَاسْتَخْمِرِي.

وَقَدْ ذَكَرْنَا قَبْلَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: سَقُوطُ نَذَرِ الْمَعْصِيَةِ جَمْلَةً وَبِهَذَا تَقُولُ.

قَالَ أَبُو حَمَّادٍ: وَأَمَّا مَنْ نَذَرَ نَحْرَ فَرَسِهِ أَوْ بَغْلَتِهِ، فَلْيَنْحَرِهَا لِلَّهِ.

وَكَذَلِكَ مَا يَوْكُلُ؛ لِأَنَّهُ نَذَرُ طَاعَةٍ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو حَمَّادٍ: وَأَمَّا مَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، أَوْ مَسْجِدِ بَيْتِ الْقُدْسِ، أَوْ إِلَى مَكَانٍ سَمَّاهُ مِنَ الْحَرَمِ، أَوْ إِلَى مَسْجِدٍ مِنْ سَائِرِ الْمَسَاجِدِ، فَإِنَّهُ إِنْ نَذَرَ مَشْيًا، أَوْ رُكُوبًا، أَوْ تَهْوِضًا إِلَى مَكَّةَ، أَوْ إِلَى مَوْضِعٍ مِنَ الْحَرَمِ لَزِمَهُ؛ لِأَنَّهُ نَذَرُ طَاعَةٍ، وَالْحَرَمُ كُلُّهُ مَسْجِدٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي «كِتَابِ الْحُجَّ» قَاغِي عَنْ إِعَادَتِهِ.

وَكَذَلِكَ إِنْ نَذَرَ مَشْيًا، أَوْ تَهْوِضًا، أَوْ رُكُوبًا إِلَى الْمَدِينَةِ، لَزِمَهُ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ إِلَى آخِرِ مَنْ أَتَاهُ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَإِنْ نَذَرَ مَشْيًا، أَوْ رُكُوبًا، أَوْ اعْتِكَافًا، أَوْ تَهْوِضًا إِلَى بَيْتِ الْقُدْسِ لَزِمَهُ.

فَإِنْ نَذَرَ صَلَاةً فَإِنْ كَانَ خَيْرًا بَيْنَ أَمْرَيْنِ.

أَحَدُهُمَا - وَهُوَ الْأَفْضَلُ أَنْ يَنْهَضَ إِلَى مَكَّةَ فَيَصَلِّيَ فِيهَا وَيُجِزِيهِ.

وَالثَّانِي - أَنْ يَنْهَضَ إِلَى بَيْتِ الْقُدْسِ، فَإِنْ نَذَرَ مَشْيًا، وَتَهْوِضًا، أَوْ رُكُوبًا إِلَى مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدِ الْأَرْضِ غَيْرِ هَذِهِ، لَمْ يُلْزَمْ شَيْءٌ أَصْلًا.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ شِدِّ الرُّحَالِ إِلَّا إِلَى

عن حماد بن سلمة عن حبيب المعلم عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال: «قَالَ رَجُلٌ يَوْمَ الْفَتْحِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ تَسُحَّ اللَّهُ عَلَيْكَ أَنْ أَصَلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، قَالَ: صَلِّ هُنَا، فَأَعَادَ الرَّجُلُ مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَتَنَّاكَ إِذَا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَمْ يَأْتِ مِثْلُ هَذَا فِيمَنْ نَذَرَ اسْتِكَافًا فِي مَسْجِدِ إِبِلِيَاءَ، وَإِنَّمَا جَاءَ فِيمَنْ نَذَرَ صَلَاةً فِيهِ قَطْعٌ: ﴿وَمَا كَانَ ذَلِكَ نِسْيَانًا﴾.

فَإِنْ عَجَزَ رَكِبَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

قَالَ عَلِيٌّ: لَمَّا أَخْبَرَ الرَّجُلُ النَّبِيَّ ﷺ بِأَنَّهُ نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلِّ هُنَا - بِعَيْنِي بِمَكَّةَ - تَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ وَجُوبُ نَذَرِهِ أَنْ يَصَلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ.

وَصَحَّ أَنَّهُ نَذَبَ مَبَاحٍ وَكَانَ فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ لَازِمًا لَهُ أَنْ يَصَلِّيَ بِمَكَّةَ، «فَلَمَّا رَاجَعَ بِذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَتَنَّاكَ إِذَا» تَبَيَّنَ وَصَحَّ أَنَّ أَمْرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ بِأَنْ يَصَلِّيَ بِمَكَّةَ نَذَبٌ لَا فَرْصَ أَيْضًا، هَذَا مَا لَا يَكُنُ سَوَاءً، وَلَا يَحْتَمِلُ الْخَبَرُ غَيْرَهُ - فَصَارَ كُلُّ ذَلِكَ نَذْبًا قَطْعًا.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّكُمْ تَوْجِبُونَ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ فَرَضًا.

قُلْنَا: نَعَمْ، عَلَى الْكَفَايَةِ لَا مَعْنِيًا عَلَى أَحَدٍ بِعَيْنِهِ. وَنَسَأَلُ مَنْ خَالَفَ هَذَا عَمَّنْ نَذَرَ رَكْعَتَيْنِ فِي السَّاعَةِ الثَّلَاثَةِ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ، فَإِنَّ الزَّوْمَ ذَلِكَ كَانَتْ صَلَاةً سَادِسَةً، وَبِذَلِكَ الْقَوْلِ الَّذِي أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُ لَا يَذَلُّ لِدِينِهِ.

فَإِنْ لَمْ يُلْزَمْ ذَلِكَ سَائِنَاهُ: مَا الْفَرْقُ؟ وَلَا سَبِيلٌ إِلَى فَرْقٍ أَبَدًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فَلَوْ نَذَرَ الْتَهْوُضُ إِلَى مَكَّةَ أَوْ الْمَدِينَةِ أَوْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ لِيَصَلِّيَ فِيهَا لَزِمَهُ التَّهْوُضُ إِلَيْهَا وَلَا بَدَلًا قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ طَاعَةٌ لَهُ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ يُلْزَمُهُ مِنْ صَلَاةِ الْفَرَضِ هُنَاكَ مَا أَدْرَكَهُ وَقْتُهُ، وَيَسْتَحِبُّ لَهُ فِيهَا مِنَ التَّنَطُّوعِ مَا يَسْتَحِبُّ لِمَنْ هُوَ هُنَاكَ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَذْهَبَ فَتَجَهَّزْ، فَتَجَهَّزْ، ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: اجْعَلْهَا عَمْرَةً.

وَقَدْ رَوَى غَوْ هَذَا عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فِي امْرَأَةٍ نَذَرَتْ أَنْ تَصَلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَأَمَرَتْهَا بِأَنْ تَصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَصَحَّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ

فِي مَسْجِدٍ إِبِلِيَاءَ فَاعْتَكَفَ بِمَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ أَجْرًا عَنْهُ.

وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ فَاعْتَكَفَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَجْرًا عَنْهُ.

وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ عَلَى رُءُوسِ الْجِبَالِ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَهُ ذَلِكَ وَلِيَعْتَكِفَ فِي مَسْجِدٍ جَمَاعَةٍ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

وَمَنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قُلْتُ لِعَطَاءٍ: رَجُلٌ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ مِنَ الْبَصْرَةِ قَالَ: إِنَّمَا أَمَرْتُمْ بِهَذَا الْبَيْتِ.

وَكَذَلِكَ فِي الْجَوَارِ قُلْتُ: فَأَوْصَى فِي أَمْرِ فَرَايْتِ خَيْرًا مِنْهُ؟.

قَالَ: أَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مَا لَمْ تَسْمَعْ لِنَاسٍ شَيْئًا، وَلَكِنْ إِنْ قَالَ: لِلْمَسَاكِينِ، أَوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَرَايْتِ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ فَافْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ - ثُمَّ رَجَعَ عَطَاءٌ عَنْ هَذَا وَقَالَ: لِيُفْعَلَ الَّذِي قَالَ وَلِيَقْذَرُ أَمْرَهُ.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَقَوْلُهُ الْأَوَّلُ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ مَنْ قَالَ لَهُ: نَذَرْتُ مَشْيًا إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، أَوْ زِيَارَةً بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ.

قَالَ لَهُ طَاوُوسٌ: عَلَيْكَ بِمَكَّةَ مَكَّةً.

وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ وَأَصْحَابُهُ: مَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ أَوْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، أَوْ إِيَّانِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، أَوْ إِيَّانِ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ لَمْ يُلْزَمْ شَيْءٌ أَصْلًا.

وَكَذَلِكَ مَنْ نَذَرَ صَلَاةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمَكَّةَ، أَوْ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ أَوْ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ فَإِنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، لَكِنْ يُلْزَمُهُ أَنْ يَصَلِّيَ فِي مَسْكَنِهِ مِنَ الْبِلَادِ حَيْثُ كَانَ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْ أَبِي يُونُسَ: أَنَّهُ إِنْ نَذَرَ صَلَاةً فِي مَوْضِعٍ فَصَلَّى فِي أَفْضَلِ مِنْهُ أَجْزَاءً، وَإِنْ صَلَّى فِي دُونِهِ لَمْ يَجْزِهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَمْشِيَ إِلَى الْمَدِينَةِ، أَوْ قَالَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ لَمْ يُلْزَمْ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ صَلَاةً هُنَاكَ فَلَعَلَّهِ أَنْ يَذْهَبَ رَاكِبًا، وَالصَّلَاةُ هُنَاكَ.

فَإِنْ قَالَ عَلَيَّ الْمَشْيُ إِلَى مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، أَوْ قَالَ: إِلَى مَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَلَعَلَّهِ الذَّهَابُ إِلَى مَا هُنَاكَ رَاكِبًا وَالصَّلَاةُ هُنَاكَ؟.

قَالَ: فَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى عِرْقَةٍ، أَوْ إِلَى مَزْدَلِقَةٍ لَمْ يُلْزَمْ، فَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى مَكَّةَ لَزِمَهُ.

وَقَالَ اللَّيْثُ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يَمْسِيَ إِلَى مَسْجِدٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ مَشَى إِلَى ذَلِكَ الْمَسْجِدِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصَلِّيَ بِمَكَّةَ لَمْ يَجِزْهُ إِلَّا فِيهَا، فَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَصَلِّيَ بِالْمَدِينَةِ، أَوْ يَتِمَّ الْقُدْسَ أَجْزَاءَهُ أَنْ يَصَلِّيَ بِمَكَّةَ، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي ذَكَرَ لَا فِيمَا سِوَاهُ، فَإِنْ نَذَرَ صَلَاةً فِي غَيْرِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْمَسَاجِدِ لَمْ يَلْزِمُهُ، لَكِنْ يَصَلِّيُ حَيْثُ هُوَ، فَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى مَسْجِدٍ الْمَدِينَةِ، أَوْ يَتِمَّ الْقُدْسَ أَجْزَاءَهُ الرُّكُوبُ إِلَيْهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ قَتِي غَايَةَ الْفَسَادِ، وَخِلَافَ السُّنَّةِ الْوَارِدَةِ فِيمَنْ نَذَرَ طَاعَةً، وَفِي أَنْ صَلَاةً فِي مَسْجِدٍ الْمَدِينَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْفِصْلِ فِيمَا سِوَاهُ، وَإِنْ صَلَاةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ الْفِصْلِ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ عُمُومًا لَا يَخْصُ مِنْهُ نَافِلَةٌ مِنْ فَرَضٍ، وَهَذِهِ طَاعَةٌ عَظِيمَةٌ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعه».

فَقَالُوا: لَا يَطْعُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي يُونُسَ فَمَاسِدٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ نَذَرِ صَوْمٍ يَوْمَ فَجَاهِدَ فَإِنَّهُ يَجِزُهُ مِنَ الصُّومِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ فَعَلَ خَيْرًا مِمَّا نَذَرَ، وَإِنْ مِنْ نَذَرٍ أَنْ يَصَدَّقَ بِدَرَاهِمٍ فَتَصَدَّقَ بِشَوْبٍ، أَنَّهُ يَجِزُهُ - وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفِرْ بِنَذَرِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ فَخَطَأٌ لِأَنَّهُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ اسْتَقْطَ وَجُوبَ الْمَشْيِ عَنْ مَنْ نَذَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَأَوْجِبَهُ عَلَى مَنْ نَذَرَ إِلَى مَكَّةَ - وَهَذَا عَجَبٌ جَدًّا، لَا سِمًا مَعَ قَوْلِهِ: إِنَّ الْمَدِينَةَ أَفْضَلُ مِنْ مَكَّةَ ثُمَّ تَخْصِيصُهُ فِيمَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى بَعْضِ الْمَشَاعِرِ، كَمَزْدَلِفَةَ، أَوْ عَرَفَةَ، فَلَمْ يَرْجِبْ ذَلِكَ، وَأَوْجِبَهُ إِلَى مَكَّةَ، وَإِلَى الْكَعْبَةِ، وَإِلَى الْحَرَمِ؛ وَهَذَا كُلُّهُ تَحَكُّمٌ بِلَا بَرَهَانٍ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا فَإِنَّهُ يَنْتَقِضُ بِمَا يَنْتَقِضُ بِهِ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ.

وَأَمَّا مَنْ نَذَرَ عَتَقَ عَبْدًا فَلَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِ، أَوْ أَوْجِبَ عَلَى نَفْسِهِ عَتَقَ عَبْدَهُ إِنْ بَاعَهُ، فَإِنْ مِنْ أَخْرَجَ ذَلِكَ خُرُجَ الْيَمِينِ فَهُوَ بَاطِلٌ لَا يَلْزِمُ لَمَّا ذَكَرْنَا قَبْلَ، فَإِنْ أَخْرَجَ ذَلِكَ خُرُجَ الشَّرِّ لَمْ يَلْزِمَهُ أَيْضًا شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: عَبْدِي حُرٌّ إِنْ بَعْتَهُ، أَوْ قَالَ: ثَوْبِي هَذَا صَدَقَةٌ إِنْ بَعْتَهُ فَبَاعَهُ قَدْ سَقَطَ مَلِكُهُ عَنْهُ، وَإِذَا سَقَطَ مَلِكُهُ عَنْهُ، فَمَنْ الْبَاطِلُ أَنْ يَنْفَذَ عَقْدَهُ فِي عَبْدٍ لَا يَمْلِكُهُ هُوَ وَإِنَّمَا يَمْلِكُهُ غَيْرُهُ، وَصَدَقَتْهُ كَذَلِكَ.

وَمَنْ قَالَ: إِنْ ابْتَعْتَ عَبْدًا فَلَنْ يَكُنْ حُرًّا، أَوْ إِنْ ابْتَعْتَ دَارَ فَلَنْ فِيهِ صَدَقَةٌ، ثُمَّ ابْتِاعَ كُلَّ ذَلِكَ لَمْ يَلْزِمُهُ عَتَقٌ وَلَا صَدَقَةٌ:

لَا رَوْنًا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ

أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ - أَخْبَرَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ السَّخْتَانِيُّ - عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحَصِينِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا وَفَاءَ لِنَذَرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ رَشِيدٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي أَبُو قَلَابَةَ أَخْبَرَنَا ثَابِتُ بْنُ الضَّحَّاكِ - هُوَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ - «أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَذَرَ أَنْ يَتَخَرَ إِلَيْهَا بِبَوَانَةٍ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَتَحَرَ إِلَيْهَا بِبَوَانَةٍ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: هَلْ كَانَ فِيهَا وَثَقٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: هَلْ كَانَ فِيهَا عَيْدٌ مِنْ أَهْيَاوِهِمْ؟ قَالُوا: لَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَوْفَى بِنَذْرِكَ فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذَرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ» فَفِي هَذَا الْحَرْفِ نَصٌّ مَا قُلْنَا: مِنْ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُ الْمَرْءَ وَفَاءَ نَذَرِهِ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ، وَفِيهِ إِيضًا الْوَفَاءُ بِنَذَرِهِ خَيْرُ الْإِبْلِ فِي غَيْرِ مَكَّةَ - وَهُوَ قَوْلُنَا - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَقَالَ النَّاسُ فِي هَذَا: اقْسُوا: فَاخْتَلَفُوا فِي رَجُلٍ قَالَ: إِنْ بَعْتُ عَبْدِي هَذَا فَهُوَ حُرٌّ وَقَالَ آخَرُ: إِنْ اشْتَرَيْتَهُ مِنْكَ فَهُوَ حُرٌّ، ثُمَّ بَاعَهُ مِنْهُ، فَإِنْ أَبَا حَنِيفَةَ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمَاجِشُونِ قَالَا: يَعْتَنُقُ عَلَى الْمُشْتَرِيِّ، لَا عَلَى الْبَائِعِ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، يَعْتَنُقُ عَلَى الْبَائِعِ لَا عَلَى الْمُشْتَرِيِّ.

وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ: لَا يَعْتَنُقُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا - وَهُوَ الْحَقُّ لَمَّا ذَكَرْنَا - وَالْمَذْكُورُونَ قَبْلَ قَدْ نَقَضَتْ كُلُّ طَائِفَةٍ أَصْلَهَا؛ لِأَنَّهُمْ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ قَالَ: إِنْ بَعْتُ عَبْدِي فَهُوَ حُرٌّ، فَبَاعَهُ: أَنَّهُ يَعْتَنُقُ عَلَيْهِ، وَعَلَى أَنَّهُ إِنْ قَالَ: إِنْ اشْتَرَيْتَ عَبْدًا فَلَنْ يَكُنْ حُرًّا فَاشْتَرَا، فَإِنَّهُ حُرٌّ - فَمِنْ أَيْنَ غَلَبَتْ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنْهُمَا فِي اجْتِمَاعِهَا فِي بَيْعِهِ وَابْتِيعَاةِ أَحَدِ النَّازِلِينَ عَلَى الْآخَرِ؟ فَكَانَ الْأَوَّلُ بِهِمْ أَنْ يَعْتَقُوهُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، فَهَذَا نَقَضَ وَاحِدًا.

وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ: يَعْتَنُقُ عَلَى الْبَائِعِ - فَخَطَأٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مَنْ أَنْ يَكُونَ بَاعَهُ، أَوْ لَمْ يَبِعْهُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى قِسْمٍ ثَالِثٍ.

فَإِنْ كَانَ بَاعَهُ فَقَدْ مَلَكَهُ غَيْرُهُ فَبَائٍ حَكَمَ نَفْسَهُ صَفْقَةً مُسْلِمَةً قَدْ تَمَّتْ، وَبَائٍ حَكَمَ يَعْتَنُقُ زَيْدَ عَبْدَ عَمْرٍو، إِنْ هَذَا لِعَجَبٍ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَبِعْهُ - فَمَا يَلْزِمُهُ عَقْدُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَذَرَ عَقْدَهُ إِنْ بَاعَهُ - وَهُوَ لَمْ يَبِعْهُ - وَهَذَا نَفْسُهُ لَارِمٌ لِلشَّافِعِيِّ سِوَاهُ سِوَاهُ فَظَهَرَ فُسَادُ اقْوَالِهِمْ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: مَنْ قَالَ: إِنْ دَخَلَ غُلَامِي دَارَ زَيْدٍ

الله فليطيعه وَعَنْ نَذْرٍ أَنْ يُعْصِيَهُ فَلَا يُعْصِيهِ - وقوله ﷺ: لا وفاة لنذرٍ في مَعْصِيَةِ اللَّهِ.

وأمره من نذرٍ أَنْ يَصُومَ ولا يَسْتَظِلَّ ولا يَقْعُدَ ولا يَتَكَلَّمَ: بأن يصومَ ويطرَحَ ما سوى ذلك - ونهيه عن اليمينِ بغيرِ الله تعالى ولم يُجْزِ نذراً في العالمِ يُخْرِجُ عن هذه الوجوه.

وقد يُبَيِّنُ عليه السلام لكل وجه حكمه، فكان من استعمل في أحد تلك الوجوه كفارةً يمينٍ فقد أخطأ؛ لأنه زادَ في ذلك ما لم يأت به نصٌّ في ذلك الوجه، فوجبَ حملُ هذا الخبرِ على ما لا يخالِفُ به حكمُ تلك النصوصِ عن أحكامها: فوجدناه إذا حملَ على ظاهره صَحَّ حكمه، وهو من نذرٍ نذراً قَطُ كما في نصِّ الخبرِ ولم يُجْزِ أَنْ يَلْزَمَ شيئاً من أعمالِ البرِّ لَمْ يَلْتَزِمْها ولا جاءَ بالتزامه إِيَّاهَا نصٌّ، وبالله تعالى التوفيقُ.

وسواءَ قالَ عليٌّ نذراً، أو قالَ: إنْ تَخَلَّصْتُ مِمَّا أَنَا فِيهِ فلعلي نذراً، وسواءَ تَخَلَّصْتُ أو لَمْ يَتَخَلَّصْ: عليه كلُّ ذلك كفارةٌ يمينٍ ولا بدُّ، وبالله تعالى التوفيقُ.

ورويَنا من طريقِ سعيدِ بنِ منصورٍ أخبرنا أبو عوانة عن منصورٍ بنِ المعتمرِ عن سعيدِ بنِ جبْرِ عن ابنِ عباسٍ في الرَّجُلِ يقولُ: عليٌّ حرامٌ، عليٌّ نذراً.

قال: اعتق رقية، أو صم شهرين متتابعين، أو أطعم ستين مسكيناً.

قال سعيد: ونا سفيان هو ابنُ عيينة - عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبْرِ عن ابنِ عباسٍ قال: النذرُ أغلظُ اليمين، وفيها أغلظُ الكفارة: اعتق رقية - وكلاهما صحيحٌ عن ابنِ عباسٍ، ولا ندعمُ له مخالفاً من الصحابة.

ومن قال: فيه يمينٌ نقولنا: الشعي؛

رويناه عن طريقِ سفيان بنِ عيينة: عن إسماعيل بنِ أبي خالدٍ عن الشعبي، ولا حجةَ في أحَدِ دَوْنِ رسولِ الله ﷺ.

١١١٦ - مسألة: ومن قال في النذرِ اللازم الذي قلعنا: إلا أن يشاءَ الله، أو إن شاءَ الله، أو إلا أن يشاءَ الله، أو ذكرَ الإرادة مكانَ المشيئة، أو إلا إن بَدَأَ الله ما في نفسه، أو إلا أن يبدو لي أو نحو هذا من الاستثناء ووصله بكلامه، فهو استثناءٌ صحيحٌ، ولا يلزمه ما نذر، لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُعْذِرُ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾، ولأنَّه إذا علّقَ نذره بكلِّ ما ذكرنا فلمْ يلتزمه؛ لأنَّ الله تعالى لو شاءَ تمامه لأفذه دونَ استثناء.

وقد علمنا أنه إذا لم يكن فإنَّ الله تعالى لم يردْ كونه، وهو لمْ

فهو حرٌّ - ثم بابه - ثم دخل الغلام دارَ زيدٍ بعد مدّة، فإنه يفسخُ البيعَ فيه، ويعتقُ على ياتعه. ولعمري ما قولُ مالكٍ، والشافعي يبيعان من قول ابنِ أبي ليلى؛ لأنَّهُم كلُّهُم قد اعتقوه عليه بعدَ خروجه عن ملكه، وأبطلوا صفقةَ المشتري وصحةَ ملكه - وليت شعري ماذا يقول ابنُ أبي ليلى إنْ اعتقه المشتري قبلَ أن يدخلَ الغلامَ دارَ زيدٍ؟ أيفسخُ عقده ثم يعتقه على ياتعه؟ أو كانت أمةً فأولدها المشتري، ثم دخلت الدار؟.

١١١٥ - مسألة: وهذا بخلاف من قال: لله تعالى عليٌّ عتق رقية، أو قال: بدنة، أو قال: مائة درهم، أو شيء من البرِّ، هكذا لم يعينه: فإن هذا كله نذرٌ لازمٌ؛ لأنه لم يَنْذِرْ شيئاً من ذلك في شيءٍ لا يملكه؛ لأنَّ الذي نذرَ ليسَ مَعِيناً فيكونُ مشاراً إليه غيراً عنه، فإنما نذرَ عتقاً في ذمّته، أو صدقةً في ذمّته.

برهانٌ هذا: قولُ الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ آتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ﴾، ثم لامهم عزَّ وجلَّ إذْ لم يفوا بذلك إذْ آتاهم من فضله: فخرجَ هذا على ما التزم في الذمّة جملةً، وخسرجَ نهى النبي ﷺ عن النذرِ فيما لا يملكُ على ما نذرَ في معيّنٍ لا يملكه. ويدخلُ في القسمِ اللازم من نذرٍ عتقُ أوّلِ عبدٍ يملكه، أو أوّلِ ولِدٍ تلده أمتُه، وفي هذا نظَرُ.

ومن طريقِ مسلمٍ أخبرنا أبو بكر بنُ أبي شيبة أخبرنا عبدُ الله بنُ عمر عن هشام بنِ عروة عن أبيه أنَّ حَكِيمَ بْنَ حَزَامٍ اعْتَقَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَائَةَ رَقَبَةٍ وَحَمَلَ عَلَى مَائَةٍ بَعِيرٍ ثُمَّ اعْتَقَ فِي الْإِسْلَامِ مَائَةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مَائَةٍ بَعِيرٍ قَالَ حَكِيمٌ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَشْيَاءُ كُنْتُ أَفْعَلُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْلَمْتَ عَلَى مَا أَسْلَمْتَ لَكَ مِنَ الْخَيْرِ قَالَ حَكِيمٌ: قُلْتُ فَوَاللَّهِ لَا أَفْعُ شَيْئاً صَنَعْتُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِلَّا فَعَلْتُ فِي الْإِسْلَامِ مِثْلَهُ فَهَذَا نَذْرٌ مِنْ حَكِيمٍ فِي عَتَقِ مَائَةِ رَقَبَةٍ، وَعَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ فَلَمْ يَنْكُرْهُ كَمَا انْكَرَ نَذْرُ الْأَنْصَارِيِّ عَصْرَ النَّاقَةِ الَّتِي لَمْ يَمْلِكْهَا - فصح أنَّ ذلك النهي إنما هو في المعين، وإنَّ الجائزَ هو غيرُ المعين، وإنْ لم يكن في ملكه حينئذٍ؛ لأنه في ذمّته.

وأما من قال عليٌّ نذراً ولم يسم شيئاً فكفارة يمينٍ ولا بدُّ، لا يجزيه غيرُ ذلك:

لما رويَنا من طريقِ ابنِ وهبٍ أخبرني عمرو بنُ الحارث عن كعب بنِ علفمة عن عبد الرحمن بنِ شماسٍ عن أبي الحخير عن عتبة بنِ عامرٍ عن رسولِ الله ﷺ قال: «كفارةُ النذرِ كفارةُ يمينٍ».

قال أبو حمزة: قد ذكرنا قولَ النبي ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ

سعيد بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال: «نذرت نذراً في الجاهلية فسألت رسول الله ﷺ بعد ما أسلمت فأمرني أن أؤفي بنذري».

أخبرنا حماد أخبرنا أبو محمد الباقي أخبرنا عبد الله بن يونس المرادي أخبرنا بقي بن مخلد أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا حفص بن غياث - عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال: «نذرت نذراً في الجاهلية ثم أسلمت فسألت رسول الله ﷺ فأمرني أن أؤفي بنذري».

فهذا حكم لا يسع أحدا الخروج عنه.

وقال مالك: لا يلزم - واحتج له مقلدوه بقول الله تعالى: «لَنْ أَسْرُكَتَ لَيْحَظُنْ عَمَلَكُمْ» وقوله تعالى: «وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ نَبْأَ مُثَوَّرًا».

قال أبو محمد: لا حجة لهم في هذا؛ لأن هذا كله إنما نزل فيمن مات كافراً بنص كل آية منهما.

قال تعالى: «وَمَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ قِيمَتٌ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ».

ثم هم أول من ينقض هذه الحجة فيجيزون: بيعهم، وإتباعهم، ونكاحهم، وهباتهم، وصدقاتهم، وعقبتهم، وبالله تعالى التوفيق.

ومن طريق مسلم أخبرنا قتية بن سعيد أخبرنا ليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري أنه سمع أبا هريرة يقول: «بعت رسول الله ﷺ خيلاً قبل أن تجل جفائت برجل من بني حنيفة يقال له: ثمانية بن أنال سيد أهل التمام فربطوه بسارية من سوارى المسجد وذكر الحديث. وفيه أن ثمانية أسلم بعد أن أطلق النبي ﷺ وقال: يا محمد، والله ما كان على الأرض من دين أبغض إلي من دينك، فأصبح دينك أحب الدين كله إلي والله ما كان من بلد أبغض إلي من بلدك فأصبح بلدك أحب البلاد كلها إلي وإن خيلك أخذتني، وأنا أريد العمرة ففداها فشره رسول الله ﷺ وأمره أن يعتق».

فهذا كافر خرج يريد العمرة فأسلم فأمره عليه السلام بإتمام نيته.

وروي عن طاووس عن نذر في كفره، ثم أسلم فليوف بنذر - وعن الحسن، وقادة نحوه.

وبهذا يقول الشافعي، وأبو سليمان، وأصحابهما.

يلزمه إلا إن أودع الله تعالى كونه، فإذا لم يرد الله تعالى كونه فلم يلزمه.

وكذلك إن بدا له، وبالله تعالى التوفيق.

١١١٧- مسألة: ونذر الرجل، والمرأة البكر ذات الأب، وغير ذات الأب، وذات الزوج، وغير ذات الزوج، والعبد، والحر، سواء في كل ما ذكرناه؛ لأن أمر الله تعالى بالوفاء بالنذر وأمر رسوله ﷺ بذلك عموم لم يخص من ذلك أحد من أحد «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا».

ومن الباطل المنتزع أن يكون الله تعالى يريد تخصيص بعض ما ذكرناه فلا يبيته لنا، هذا أمر قد أمناه - ولله الحمد - إلا الصيام وحده فليس للمرأة أن تصوم غير الذي فرضه الله تعالى عليها إلا بإذن زوجها على ما ذكرناه في «كتاب الصيام» وبالله تعالى التوفيق.

١١١٨- مسألة: ومن نذر ما لا يطيق أبداً لم يلزمه، لقول الله تعالى: «لَا يَكُلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا».

وكذلك من نذر نذراً في وقت حدود فجاء ذلك الوقت - وهو لا يطيقه - فإنه غير لازم له، لا حينئذ ولا بعد ذلك.

١١١٩- مسألة: ومن نذر في حالة كفره طاعة لله عز وجل ثم أسلم لزمه الوفاء به لقول الله تعالى: «فَلَا أَقْسَمُ الْعَبَّةَ وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْعَبَّةُ فَكُ رَقِيبَةً أَوْ إطْعَامَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَبَةٍ نَيْمًا ذَا مَقَرَّةٍ أَوْ يَسْكِنًا ذَا مَضْرِبَةٍ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا» فحضر الله تعالى على فعل الخير، وأوجبه لفاعله، ثم على الإيمان، وعلى فعل الخير فيه أيضاً، لقول رسول الله ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ».

وهو عليه السلام مبعوث إلى الجن والإنس، وطاعته فرض على كل مؤمن وكافر، من قال غير هذا فليس مسلماً. وهذه جملة لم يختلف فيها أحد عن رأيي الإسلام - ثم نقضوا في التفصيل:

روينا من طريق مسلم أخبرنا حسن الحلواني أخبرنا يعقوب بن ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف - أخبرنا أبي عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب أخبرنا عروة بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال لرسول الله ﷺ: «أي رسول الله أرايت أموراً كنت أتخنت بها في الجاهلية من صدقة، أو عتاق، أو صلة رحم، أوها أجر، فقال رسول الله ﷺ: أسلمت على ما أسلمت من خير».

أخبرنا يوسف بن عبد الله بن عبد البر التميمي أخبرنا

سنة بعده.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنْ مِنْ رَغْبَةٍ عَنْ قِتْيَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَارَعَ إِلَى قَبُولِ قِتْيَا أَبِي حَتِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، لِمُخْدُولٍ مَحْرُومٍ مِنَ التَّوْبَةِ - وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الضَّلَالِ.

وَالْعَجَبُ مِنْ احْتِجَاجِهِمْ فِي أَنْ فِي ثَلَاثَةِ أَصَابِعٍ تَقْطَعُ لِلْمَرْأَةِ ثَلَاثِينَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي أَرْبَعِ أَصَابِعٍ تَقْطَعُ لَهَا عَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ، لِقَوْلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ تِلْكَ السَّنَةُ - ثُمَّ لَا يَرَى قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ هَهُنَا، أَوْ عِيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَوْ الزَّهْرِيِّ - فَكَانَتْ سَنَةً حُجَّةً لِبَعِيدٍ مِنَ الْقَوْلِ بِالْحَقِّ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَاهِرٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ مَصْعُبٍ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ اعْتَكَفَتْ عَنْ أَخِيهَا بَعْدَ مَا مَاتَ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادٍ بْنِ سُلَيْمَةَ عَنْ عِيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ أَنَّ أُمَّهُ نَزَرَتْ اعْتِكَافًا فَمَاتَتْ وَلَمْ تَعْتَكِفْ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: اعْتَكَفْتَ عَنْ أُمِّكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذَا مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ قَضَاهُ عَنْهُ وَلِيُّهُ. وَهُوَ قَوْلُ طَاوُوسٍ، وَغَيْرِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَطَاءَ عَمَّنْ نَذَرَ جَوَارًا أَوْ شَيْئًا فَمَاتَ وَلَمْ يَنْقُذْ.

قَالَ: يَنْقُذُهُ عَنْهُ وَلِيُّهُ، قُلْتُ: فَغَيْرُهُ مِنْ ذَوِي قَرَابَتِهِ؟

قَالَ: نَعَمْ، وَأَحِبُّ إِلَيْنَا الْأَوْلِيَاءُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَإِنْ كَانَ نَذْرُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا عَنْهُ وَلِيُّهُ، أَوْ صَوْمًا كَذَلِكَ، أَوْ حُجَّةً كَذَلِكَ، أَوْ عَمْرَةً كَذَلِكَ، أَوْ اعْتِكَافًا كَذَلِكَ، أَوْ ذَكَرًا كَذَلِكَ، وَكُلٌّ بِرُ كَذَلِكَ - فَإِنْ ابْنُ الْوَلِيِّ اسْتَوْجَرَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ مِنْ يَوْذَى دِينَ اللَّهِ تَعَالَى قَبْلَهُ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَأَصْحَابِنَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْبَةُ.

١١٢٤- مسألة: قَالَ عَلِيُّ: وَمَنْ تَعَمَّدَ التَّذَوُّرَ

لِيُزْمَهُ مِنْ بَعْدِهِ، فَهِيَ غَيْرُ لَازِمَةٍ، لَا لَهُ وَلَا لِمَنْ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ التَّذَوُّرَ اللَّازِمَ الْوَفَاءَ بِهِ هُوَ نَذْرُ الطَّاعَةِ كَمَا قَدَّمْنَا، وَهُوَ الْآنَ نَذْرُ مَعْصِيَةٍ لَا نَذْرُ طَاعَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا قَصَدَ إِدْخَالَ الْمَشَقَّةِ عَلَى مُسْلِمٍ، فَهُوَ نَذْرُ مَعْصِيَةٍ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْبَةُ.

١١٢٠- مسألة: وَمَنْ نَذَرَ لِلَّهِ صَوْمَ يَوْمٍ يَقْدِمُ فِيهِ

فَلَانَ، أَوْ يَوْمٍ يَرَى أَوْ يَنْظُرُ فَكَانَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا لَمْ يُلْزِمَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ لَيْلًا فَلَمْ يَكُنْ مَا نَذَرَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ نَهَارًا فَقَدْ مَضَى وَقْتُ الدَّخُولِ فِي الصَّوْمِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ الْيَوْمِ الَّذِي انْطَلَقْتُ فِيهِ، أَوْ أَنْ يَكُونَ كَذَا فِي الْآيِدِ، أَوْ مَدَّةً يَسْمِيهَا، فَيُلْزِمُهُ صِيَامُ ذَلِكَ الْيَوْمِ فِي الْمُسْتَأْنَفِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْبَةُ.

١١٢١- مسألة: وَمَنْ نَذَرَ صِيَامًا، أَوْ صَلَاةً، أَوْ

صَدَقَةً، وَلَمْ يَسْمَعْ عِدًّا مَا: لَزِمَهُ فِي الصَّيَامِ صَوْمُ يَوْمٍ وَلَا مَزِيدَ، وَفِي الصَّدَقَةِ مَا طَلَبَتْ بِهِ نَفْسُهُ مِمَّا يَسْمَى صَدَقَةً، وَلَوْ شَيْءٌ قَمَرَةً، أَوْ أَقْلٌ مِمَّا يَنْتَفَعُ بِهِ الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ، وَلَزِمَهُ فِي الصَّلَاةِ رَكَعَتَانِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا ذَكَرْنَا أَقْلٌ مِمَّا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ الْمَذْكُورُ، فَهِيَ اللَّازِمَةُ يَبْقِيَانِ وَلَا يُلْزِمُهُ زِيَادَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجِبْهَا شَرْعٌ، وَلَا لُغَةً، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْبَةُ.

١١٢٢- مسألة: وَمَنْ قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ صَدَقَةً، أَوْ

صِيَامًا، أَوْ صَلَاةً، هَكَذَا جُمْلَةً: لَزِمَهُ أَنْ يَفْعَلَ أَيُّ ذَلِكَ شَاءَ، وَيُجِيزُهُ؛ لِأَنَّهُ نَذْرُ طَاعَةٍ، فَعَلِيهِ أَنْ يَطِيعَ.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ عَمَلٌ بَرٌّ: فَيُجِزُهُ تَسْيِيحُهُ، أَوْ تَكْبِيرُهُ، أَوْ صَدَقَةً، أَوْ صَوْمًا، أَوْ صَلَاةً، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ. وَسَوَاءٌ قَالَ عَلِيُّ ذَلِكَ نَذْرًا، أَوْ عَلِيُّ عَهْدَ اللَّهِ، أَوْ قَالَ: عَلَى اللَّهِ كَذَا وَكَذَا، كُلُّ ذَلِكَ سَوَاءٌ - وَلَا يَجِزِي فِي ذَلِكَ لَفْظُ دُونَ نِيَّةٍ، وَلَا نِيَّةُ دُونَ لَفْظِ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَيْتَ».

فَلَمْ يَفْرُدْ عَلَيْهِ السَّلَامُ نِيَّةَ دُونَ عَمَلٍ وَلَا عَمَلًا دُونَ نِيَّةٍ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْبَةُ.

١١٢٣- مسألة: وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ فَفَرَضَ أَنْ

يُؤَدِّيَ عَنْهُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ قَبْلَ دِيُونِ النَّاسِ كُلِّهَا، فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ كَانَ لِدِيُونِ النَّاسِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ» فَعَمَّ تَعَالَى وَلَمْ يَخْصُ.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي «كِتَابِ الصِّيَامِ» وَكِتَابِ الْحَجِّ: «ذَيْنِ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضِيَ».

وَمِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ هُوَ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ - أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ هُوَ ابْنُ أَبِي حَزْزَةَ - عَنْ الزَّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عِيْدِ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ «أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ فَوُثِّقَتْ قَبْلَ أَنْ تُقْضِيَهُ فَأَتَاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَقْضِيَهُ عَنْهَا» فَكَانَتْ

يسم.

١ - الوعد

١١٢٥ - مسألة: ومن وعد آخر بأن يعطيه مالا مئتيًا أو غير معين، أو بأن يعينه في عمل ما - حلف له على ذلك أو لم يحلف - لم يلزمه الوفاء به، ويكره له ذلك، وكان الأفضل لو وفى به. وسواء أدخله بذلك في نفقه أو لم يدخله كمن قال: تزوج فلانة وأنا أعينك في صداقتها بكذا وكذا، أو نحو هذا.

وهو قول أبي حنيفة، والثعالبي، وأبي سليمان.

وقال مالك: لا يلزمه شيء من ذلك إلا أن يدخله بوعده ذلك في كفلة، فيلزمه ويقضي عليه.

وقال ابن شبرمة الوعد كله لازم، ويقضي به على الواعد ويجبر.

فأما تقسيم مالك: فلا وجه له ولا برهان بعضه، لا من قرآن، ولا سنة، ولا قول صاحب، ولا قياس.

فإن قالوا قد أضر به إذ كلّفه من أجل وعده عملا ونفقة. قلنا: فيحكم أنه كما تقولون من أين وجب على من أضر بأخر، وظلمه وغرّه أن يبرّم له مالا؟ ما علمنا هذا في دين الله تعالى إلا حيث جاء به النصّ فقط «وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ».

وأما من ذهب إلى قول ابن شبرمة فإنهم احتجوا بقول الله تعالى: «كَثِيرٌ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ».

والخبر الصحيح من طريق عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ: «أَرْبَعٌ مِنْ كُنْ فِيهِ كَأَنْ مُتَافِقًا خَالِصًا وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النَّفَاقِ حَتَّى يَدْعَاهُ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ».

والآخر: الثابت من طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ: «مِنْ عَلَامَةِ النَّفَاقِ ثَلَاثَةٌ - وَإِنْ صَلَّى، وَصَامَ، وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ - إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ».

فهذان إثنان في غاية الصحة، وآثار آخر لا تصح.

أحدهما: من طريق الليث عن ابن عباس أن رجلا من موالى عبد الله بن عامر بن ربيعة العدويّ حدثه «عن عبد الله بن عامر قالت لي أمي هاهنا أعطيك، فقال لها رسول الله ﷺ ما أردت أن تعطيه؟ فقالت: أعطيه ثمرًا، فقال عليه السلام: أما أنك لو لم تعطيه شيئًا، كتبت عليك كذبة هذا لا شيء؛ لأنه عمن لم

وآخر: من طريق ابن وهب أيضًا عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال: «وَأَيُّ الْمُؤْمِنِ حَقٌّ وَاجِبٌ، هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ ضَعِيفٌ وَهُوَ مُرْسَلٌ».

ومن طريق ابن وهب عن إسماعيل بن عياش عن أبي إسحاق أن رسول الله ﷺ قال: «وَلَا تَعِدْ أَخَاكَ وَعْدًا فَتُخْلِفُهُ، فَإِنْ ذَكَرَ يَوْمَ تَبَيَّنَتْ بَيْنَهُ وَعْدَاؤُهُ».

وهذا مرسل، وإسماعيل بن عياش ضعيف.

ومن طريق ابن وهب أخبرني الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَالَ لِصَاحِبِي: تَعَالَ هَاهُنَا لَكَ، ثُمَّ لَمْ يُعْطِهِ شَيْئًا فَهُوَ كَذِبُهُ».

ابن شهاب كان إذا مات أبو هريرة ابن أقل من تسع سنين لم يسمع منه كلمة.

وأبو حنيفة، ومالك: يرون المرسل كالسند، ويحتجون بما ذكرنا - فيلزمهم أن يقضوا بإلحاز الوعد على الواعد ولا بد، وإلا فهم متناقضون، فلو صحّت هذه الآثار لقلنا بها.

وأما الحديثان اللذان صدّرتا بهما فصيحان إلا أنه لا حجة فيهما علينا؛ لأنهما ليسا على ظاهرهما؛ لأن من وعد بما لا يحل، أو عاهد على معصية، فلا يحل له الوفاء بشيء من ذلك، كمن وعد بزنى، أو بخمر، أو بما يشبه ذلك.

فصح أن ليس كل من وعد فآخلف، أو عاهد فغدر: مذمومًا، ولا ملومًا، ولا عاصيًا، بل قد يكون مطيعًا مؤدّي فرض؛ فإذا ذلك كذلك فلا يكون فرضًا من إلحاز الوعد والعهد، إلا على من وعد بواجب عليه، كإنصاف من دين، أو أداء حق فقط.

وأيضًا: فإن من وعد وحلف واستثنى فقد سقط عنه الحنث بالنص والإجماع المتين، فإذا سقط عنه الحنث لم يلزمه فعل ما حلف عليه، ولا فرق بين وعد أقسم عليه وبين وعد لم يقسم عليه.

وأيضًا: فإن الله تعالى يقول: «وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ إِهْنِي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» فصح تحريم الوعد بغير استثناء، فوجب أن من وعد ولم يستثن فقد عصى الله تعالى في وعده ذلك. ولا يجوز أن يجبر أحد على معصية، فإن استثنى فقال: إن شاء الله تعالى، أو إلا أن يشاء الله تعالى، أو نحوهما بملامة براءة الله عز وجل، فلا يكون خلفًا لوعده إن لم يفعل؛ لأنه إنما وعده أن يفعل إن شاء الله تعالى - وقد علمنا أن الله تعالى لو شاء

لَا تَنْفِذَهُ فَإِنْ لَمْ يَنْفِذْهُ، فَلَسَمَ يَشَأُ اللَّهُ تَعَالَى كَرْنَهُ. وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كَذِبَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ عَلَى هَذَا أَيْضاً مِمَّا يُلْزِمُهُمْ، كَالَّذِي وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ إِذْ يَقُولُ: ﴿وَرِيثُهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَكُمْ أَنَّهُمْ لَيُفْضِلَهُ لَكُمْ لَتَصُدَّقُوا وَلَتَكُونُوا مِنَ الصَّالِحِينَ فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ﴾.

فَصَحَّ مَا قُلْنَا؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ وَاجِبَةٌ، وَالْكَوْنُ مِنَ الصَّالِحِينَ وَاجِبٌ، فَالْوَعْدُ وَالْعَهْدُ بِذَلِكَ فَرِضَانِ: فَرِضٌ إِنْجَازُهُمَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّرْفِيقُ.

وَأَيْضاً: فَإِنَّ هَذَا نَذْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي عَاهَدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ، وَالنَّذْرُ فَرِضٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى تَثَابُثُهُ.

وهي: اللَّهُ، الرَّحْمَنُ، الرَّحِيمُ، الْعَلِيمُ، الْحَكِيمُ، الْكَرِيمُ، الْعَظِيمُ، الْحَلِيمُ، الْقَيُّومُ، الْأَكْرَمُ، السَّلَامُ، التَّوَّابُ، الرَّبُّ، الْوَهَّابُ، الْإِلَهُ، الْقَرِيبُ، السَّمِيعُ، الْجَبِيبُ، الرَّاسِعُ، الْعَزِيزُ، الشَّكَّارُ، الْقَاهِرُ، الْآخِرُ، الظَّاهِرُ، الْكَبِيرُ، الْخَبِيرُ، الْقَدِيرُ، الْبَصِيرُ، الْغَفُورُ، الشَّكُورُ، الْغَفَّارُ، الْقَهَّارُ، الْجَبَّارُ، الْمُكْتَبِرُ، الْمَصُورُ، الْبَرُّ، مُقْتَدِرُ الْبَارِي، الْعَلِيُّ، الْغَنِيُّ، الْوَلِيُّ، الْقَوِيُّ، الْحَيُّ، الْحَمِيدُ، الْحَيُّدُ، الْوَدُودُ، الصَّمَدُ، الْوَاحِدُ، الْوَاحِدُ.

الأَوَّلُ، الْأَعْلَى، الْمُتَعَالِ، الْخَالِقُ، الْخَلَّاقُ، الرَّزَّاقُ، الْحَقُّ، الْطَلِيفُ، رُحُوفُ، غَفُورُ، الْفَتَّاحُ، الْمُتَنِّينُ، الْمُبِينُ، الْمُؤْمِنُ، الْمُهَيِّمُنُ، الْبَاطِنُ، الْقُدُّوسُ، الْمَلِكُ، مَلِكُ، الْأَكْبَرُ، الْأَعَزُّ، السَّيِّدُ، سُبُوحٌ، وَتَرٌ، حَسْبَانُ، جَمِيلٌ، رَفِيقٌ، الْمُسَعِّرُ، الْقَابِضُ، الْبَاسِطُ، الشَّافِي، الْمُعْطِي، الْمَقْدَمُ، الْمُؤَخَّرُ، الذَّهَرُ.

روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه - أخبرنا الفضل بن موسى أخبرنا عمه بن عمرو أخبرنا أبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف - عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ذكر حديث خلق الجنة والنار - وفيه «أن جبريل عليه السلام لما رأى الجنة وأنها حُفَّتْ بِالْمَكَارِهِ قَالَ لَهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَعِزَّتِكَ لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا أَحَدٌ».

وقال تعالى: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمَيْهِ﴾.

ومن طريق البخاري أخبرنا مطرف بن عبد الله أبو مصعب أخبرنا عبد الرحمن بن أبي الموالي عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُلْعَمُنَا الْأَسْخَاةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا، كَالسُّورَةِ مِنَ الْقُرْآنِ: إِذَا هُمْ أَخَذَكُم بِالْأَمْرِ فَيُرِيكُمْ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَعِذُّكَ بِقُدْرَتِكَ».

وقال عز وجل: ﴿هُوَ أَشَدُّ بِهِنَّ قُوَّةً﴾.

وقال تعالى: ﴿ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾.

وقال تعالى: ﴿ذَمُّ وَجْهِ اللَّهِ﴾.

وقال تعالى: ﴿يُدُّ اللَّهُ فَوْقَ آيَاتِهِمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَلَيَصْنَعَنَّ عَلَى غَيْبِي﴾.

وقال تعالى: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾.

فهذه جاء النص بها..

وأما اليمين بعظمة الله، وإرادته، وكرمه، وحلمه، وحكمته، وسائر ما لم يأت به نص، فليس شيء من ذلك يمينا، لأنه لم يأت بها نص، فلا يجوز القول بها.

٣٣ - كِتَابُ الْإِيمَانِ

١١٢٦ - مسألة: لا يمين إلا بالله عز وجل، إنّا

باسم من أسمائه تعالى، أو بما يخبر به عن الله تعالى ولا يرد به غيره، مثل: مُقَلِّبُ الْقُلُوبِ، ووارث الأرض وما عليها، الذي نفسي بيده رب العالمين، وما كان من هذا النحو - ويكسوف ذلك بجميع اللغات - أو يعلم الله تعالى، أو قدرته، أو عزته، أو قوته، أو جلالة، وكل ما جاء به النص من مثل هذا؛ فهذا هو الذي إن حلف به المرء كان حالفاً، فإن حنث فيه كانت فيه الكفارة.

وأما من حلف بغير ما ذكرنا - أي شيء كان لا تحاش شيئاً - فليس حالفاً، ولا هي يمينا ولا كفارة في ذلك إن حنث - ولا يلزمه الوفاء بما حلف عليه بذلك، وهو عاصي لله تعالى فقط، وليس عليه إلا التوبة من ذلك والاستغفار.

برهان ذلك: ما ذكرناه قبل في كتاب التدوير من قول رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ خَالِفاً فَلَا يَخْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ».

وقوله تعالى: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾.

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الْوَيْلَ يُلْحِقُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾.

وكل ما ذكرناه قبل فإمّا يرد به الله تعالى، لا شيء سواه، ولا يرجع من كل ذلك إلى شيء غير الله تعالى:

روينا من طريق البخاري أخبرنا أبو اليمان هو الحكم بن نافع - أخبرنا شعيب بن أبي حمزة أخبرنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ».

وقال تعالى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾.

فصح أنه لا يحل لأحد أن يسمي الله تعالى إلا بما سمى به نفسه.

وصح أن أسماءه لا تزيد على تسعة وتسعين شيئاً، لقوله عليه السلام: «مِائَةً إِلَّا وَاحِدَةً» نفى الزيادة، وإبطلها، لكن يخبر عنه بما يفعل تعالى. وجاءت أحاديث في إحصاء التسعة والتسعين أسماء مضطربة لا يصح منها شيء أصلاً، فإنما تؤخذ من نص القرآن. ومما صح عن النبي ﷺ، وقد بلغ إحصاؤها منها إلى ما نذكر:

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: والعجبُ مَنْ يَرى هَذِهِ الْأَفْظَاءَ مَيْنًا، وَيَرى الْحَلْفَ بِالْمَشْيِ إِلَى مَكَّةَ، وَبِالطَّلَاقِ، وَبِالْعَتَقِ، وَبِصَدَقَةِ الْمَالِ: أَيْمَانًا - ثُمَّ لَا يَحْلِفُ فِي حَقِّكَ النَّاسَ مِنَ الدَّمَاءِ، وَالْفُرُوجِ، وَالْأَمْوَالِ، وَالْأَبْشَارِ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ - وَهِيَ أَوْكَدُ عَنْدهُمْ؛ لِأَنَّهَا لَا كُفَّارَةَ لَهَا، وَيَحْلِفُونَ بِهَا بِاللَّهِ، وَفِيهِ الْكُفَّارَةُ، لَيْسَ هَذَا عَجَبًا؟ وَلَنْ كَانَتْ أَيْمَانًا عَنْدهُمْ: بَلْ مِنْ أَغْلَظِ الْأَيْمَانِ وَأَشَدِّهَا: فَالْوَاجِبُ أَنْ يَحْلِفُوا النَّاسَ بِالْأَيْمَانِ الْغَلِيظَةِ، وَلَنْ كَانَتْ لَيْسَتْ أَيْمَانًا فَلَمْ يَقُولُوا: إِنِّهَا أَيْمَانٌ، حَسْبَا اللَّهُ، وَهُوَ الْمُسْتَعَانُ.

وَفِي كُلِّ مَا ذَكَرْنَا خِلَافَ قَدِيمٍ مِنَ السَّلَفِ يَرُونَ كُلَّ ذَلِكَ أَيْمَانًا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: لِأَنَّ الْحَلْفَ بِاللَّهِ كَاذِبٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِ اللَّهِ صَادِقًا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ وَبَرَةَ قَالَ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ، أَوْ ابْنُ عَمْرٍ: لِأَنَّ الْحَلْفَ بِاللَّهِ كَاذِبٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِهِ صَادِقًا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ سَمِعْتُ ابْنَ الزَّيْرِ يَقُولُ: إِنَّ عَمَرَ قَالَ لَهُ - وَقَدْ سَمِعَهُ يَحْلِفُ بِالْكَبِيرَةِ: لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ فَكَّرْتَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ تَحْلِفَ لَمَاتَبْتُكَ، أَحْلِفَ بِاللَّهِ فَائِمْ أَوْ ابْرُرْ.

١١٢٩ - مسألة: ومن حلف بالقرآن، أو بكلام الله عز وجل، فإن نوى في نفسه المصحف، أو الصَّوْتِ الْمَسْمُوعِ، أَوْ الْمَحْفُوظِ فِي الصُّدُورِ فَلَيْسَ بِمَيْنًا، وَإِنْ لَا يَنْوِي ذَلِكَ بَلْ نَوَاهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَهِيَ مَيْنٌ وَعَلَيْهِ كُفَّارَةٌ إِنْ حَنَثَ؛ لِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ عِلْمُهُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى لَفُضِّي بَيْنَهُمْ﴾.

وَعَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ هُوَ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَدْ رَوَيْنَا خِلَافَ هَذَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَالْحَجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِ، قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، وَقَالَ الْحَجَّاجُ بْنُ الْمُهَالِ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ - ثُمَّ اتَّفَقَ الْحَسَنُ، وَمُجَاهِدٌ قَالَا جَمِيعًا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِسُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَعَلَيْهِ بِكُلِّ آيَةٍ مِنْهَا يَجِئُ صَبْرٌ فَمَنْ شَاءَ بَرَّ وَمَنْ شَاءَ فَجَرَّ».

وَلَفْظُ الْحَسَنِ «إِنْ شَاءَ بَرَّ وَإِنْ شَاءَ فَجَرَّ»..

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ

١١٢٧ - مسألة: ومن حلف بما ذكرنا أن لا يفعل أمراً كذا، أو أن يفعل أمراً كذا فَإِنْ وَقَّتْ وَقْتًا مَثَلًا: غَدًا، أَوْ يَوْمَ كَذَا، أَوْ الْيَوْمَ أَوْ فِي وَقْتٍ يَسْمِيهِ، فَإِنْ مَضَى ذَلِكَ الْوَقْتُ وَلَمْ يَفْعَلْ مَا حَلَفَ أَنْ يَفْعَلَهُ فِيهِ عَامِدًا ذَاكَرًا لِمَيْنَتِهِ، أَوْ فَعَلَ مَا حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ فِيهِ عَامِدًا ذَاكَرًا لِمَيْنَتِهِ، فَعَلَيْهِ كُفَّارَةُ الْيَمِينِ.

هَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ مِنْ أَحَدٍ.

وَبِهِ جَاءَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ، فَإِنْ لَمْ يَوْقَتْ وَقْتًا فِي قَوْلِهِ: لَأَفْعَلَنَّ كَذَا، فَهُوَ عَلَى الْبَرِّ أَبَدًا حَتَّى يَمُوتَ.

وَكَذَلِكَ لَوْ وَقَّتْ وَقْتًا، وَلَا فَرْقَ، وَلَا حَنْثَ عَلَيْهِ، وَهَذَا مَكَانٌ فِيهِ خِلَافٌ:

قَالَ مَالِكٌ: هُوَ حَانِثٌ فِي كِلَا الْأَمْرَيْنِ وَعَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُوَ عَلَى الْبَرِّ إِلَى آخِرِ أَوَاقَاتِ صَحَّتِهِ الَّتِي يَقْدِرُ فِيهَا عَلَى فِعْلِهِ مَا حَلَفَ أَنْ يَفْعَلَهُ، فَيَحْتَسِبُ يَحْنُثُ وَعَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ.

وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ، وَأَبُو سَلِيمَانَ قَتُولَانَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَسَأَلْتُ مَنْ قَالَ يَقُولُ مَالِكٌ: أَحَانِثٌ هُوَ مَا لَمْ يَفْعَلْ مَا حَلَفَ أَنْ يَفْعَلَهُ أَمْ بَارٌّ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى قِسْمٍ ثَالِثٍ. فَإِنْ قَالُوا: هُوَ بَارٌّ.

قُلْنَا: صَدَقْتُمْ، وَهُوَ قَوْلُنَا لَا قَوْلَكُمْ.

وَإِنْ قَالُوا: هُوَ حَانِثٌ.

قُلْنَا: فَاجْبُوا عَلَيْهِ الْكُفَّارَةَ، وَطَلَّاقِ امْرَأَتِهِ فِي قَوْلِكُمْ - إِنْ كَانَ حَانِثًا - وَهَمٌّ لَا يَقُولُونَ بِذَلِكَ. فَظَهَرَ يَقِينُ فَسَادِ قَوْلِهِمْ بِلَا مَرِيَّةٍ، وَأَنْ قَوْلَهُمْ: هُوَ عَلَى حَنْثٍ، وَلَيْسَ حَانِثًا، وَلَا حَنْثَ بَعْدَ: كَلَامٌ مُتَنَاقِضٌ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ وَالتَّخْلِيطِ.

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فَخَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ أَوْجَبَ الْحَنْثَ بَعْدَ الْبَرِّ بِلَا نَصٍّ وَلَا إِجْمَاعٍ - وَلَا يَقَعُ الْحَنْثُ عَلَى مَيْتَةٍ بَعْدَ مَوْتِهِ - فَلَاخَ أَنْ قَوْلَهُ دَعْوَى بِلَا بَرَهَانٍ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١١٢٨ - مسألة: وَأَمَّا الْحَلْفُ بِالْأَمَانَةِ، وَيَعْبُدُ اللَّهُ وَمِثَاقِهِ، وَمَا اخْتِذَ يَعْقُوبُ عَلَى بَيْتِهِ، وَأَشَدُّ مَا اخْتِذَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَحَقُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَقُّ الْمَصْحُوفِ، وَحَقُّ الْإِسْلَامِ، وَحَقُّ الْكَبِيرَةِ، وَأَنَا كَافِرٌ، وَلِعَمْرِي، وَلِعَمْرِكَ، وَلَأَفْعَلَنَّ كَذَا، وَأَقْسَمُ، وَأَقْسَمْتُ، وَأَحْلِفُ، وَحَلَفْتُ، وَأَشْهَدُ، وَعَلَيَّ مَيْنٌ، أَوْ عَلَيَّ الْيَمِينُ، أَوْ جَمِيعُ الْأَيْمَانِ تَلْزِمِي: فَكُلُّ هَذَا لَيْسَ عَيْنًا - وَالْيَمِينُ بِهَا مَعْصِيَةٌ، لَيْسَ فِيهَا إِلَّا التَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ؛ لِأَنَّهُ كُلُّهُ غَيْرُ اللَّهِ - وَلَا يَجُوزُ الْحَلْفُ إِلَّا بِاللَّهِ.

يتدارعون في الأمر يقول هذا: لا والله، وبلى والله، وكلا والله، ولا تعقد عليه قلوبهم.

وهو قول القاسم بن عمة، وعطاء، وإبراهيم، والشعبي، وعكرمة، ومجاهد، وطاوس، والحسن، والزهرى، وأبي قلاب، وغيرهم.

ومن طريق ابن عباس - ولا يصح عنه - لأنه من طريق الكلبي: لغو اليمين هو قول الرجل هذا والله فلان، وليس فلان. وهو أيضاً قول الحسن، وإبراهيم، والشعبي، ومجاهد، وقسادة، وزرارة بن أوفى، وسليمان بن يسار، وسفيان الثوري، والأوزاعي، والحسن بن حي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم.

قال أبو محمد: أما قول المرء: لا والله، وبلى والله وغيره، فإنه ظاهر لا إشكال فيه؛ لأنه نص القرآن، كما قالت أم المؤمنين رضي الله عنها.

وأما من أقسم على شيء وهو يرى، ولا يشك في أنه كما حلف عليه، فإنه لم يعمد الخنث، ولا قصد له، ولا حنث إلا على من قصد إليه إلا أن هذا مما تناقض فيه الخنثيون، والمالكيون، فاسقطوا الكثرة هنا، وأوجبوا على فعل ما حلف عليه ناسياً أو مكرهاً، ولا فرق بين شيء من ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

والعجب أيضاً - أنهم راوا اللغو في اليمين بالله تعالى، ولم يروه في اليمين بغيره تعالى، كالشيء إلى مكّة، والطلاق، والعتيق، وغير ذلك.

وقد جاء أثر بقولنا:

رويناه من طريق أبي داود السجستاني أخبرنا حميد بن مسعدة أخبرنا حسن بن ابن إبراهيم - أخبرنا إبراهيم هو الصانع - عن عطاء بن أبي رباح قال: «اللغو في اليمين قالت عائشة عن النبي ﷺ هو كلام الرجل في يمينه: كلا والله، وتبى والله وبالله تعالى التوفيق.

١١٣١ - مسألة: ومن حلف أن لا يفعل أمراً كذا، ففعله ناسياً أو مكرهاً، أو غلب بامرٍ حيل بينه وبينه به، أو حلف على غيره أن يفعل فعلاً ذكره له، أو أن لا يفعل فعلاً كذا - ففعله الخلوفاً عليه عامداً أو ناسياً، أو شك الحالف ففعل ما حلف أن لا يفعله أم لا؟ أو فعله في غير عقله، فلا كفارة على الحالف في شيء من كل ذلك ولا إثم.

روينا من طريق هشيم عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال: لغو اليمين: هو أن يملف على الشيء ثم ينسى - قال هشيم: وأخبرني منصور عن الحسن بمثله.

الثوري عن أبي سنان عن عبد الله بن أبي الهذيل عن عبد الله بن حنظلة قال: أتيت مع عبد الله بن مسعود السوق فسمع رجلاً يملف بسورة البقرة، فقال ابن مسعود: أما إن عليه بكل آية يمينا.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود قال: من كفر بحرف من القرآن فقد كفر به أجمع، ومن حلف بالقرآن فعليه بكل آية يمينا.

وهو قول الحسن البصري، وأحمد بن حنبل.

وروينا عن سهم بن منجاب: من حلف بالقرآن فعليه بكل آية خطية.

وقال أبو عبيد: هو يمينا واحدة.

وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريح سمعت عطاء - وقد سأل رجل - فقال: قلت: واليه، وكتاب الله، فقال عطاء: ليس لك برى، ليس يمينا - وبه يقول أبو حنيفة.

وقد كان يلزم الحنفية، والمالكية أن يقولوا بقول ابن مسعود؛ لأنه لا يعلم له في ذلك مخالف من الصحابة.

١١٣٠ - مسألة: ولغو اليمين لا كفارة فيه، ولا إثم، وهو وجهان.

أحدهما: ما حلف عليه المرء - وهو لا يشك في أنه كما حلف عليه - ثم تبين أنه أنه بخلاف ذلك.

وهو قول أبي حنيفة، ومالك، وأبي سليمان.

والثاني: ما جرى به لسان المرء في خلال كلامه بغير يمين فيقول في أثناء كلامه: لا والله، وبلى والله.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان.

قال الله تعالى: «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان».

وصح من طريق معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: ربما قال ابن عمر لبعض بني: لقد حفظت عليك في هذا المجلس أحد عشر يمينا، ولا يأمرك بكفارة.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح أخبرنا عطاء أنه سمع عائشة أم المؤمنين وقد سألتها عبيد بن عمير عن قول الله تعالى: «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم» قالت: هو قول الرجل لا والله، وبلى والله.

ومن طريق معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت في اللغو: هو قول القوم

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾.

وقد قلنا: إن الحنث ليس إلا على قاصد إلى الحنث، يتعمد له بنص القرآن، وهؤلاء كلهم غير قاصدين إليه، فلا حنث عليهم، إذ لم يتعمدوه بقلوبهم.

وصح عن النبي ﷺ: «غفني لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

وإنه «رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ والمجنون حتى يتيقن».

ولقول الله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وبالمشاهدة ندري أنه ليس في وسع الناس، ولا المفلووب بأي وجه: منع أن يفعل ما نسي، ولا ما غلب على فعله - فصح بنص القرآن أنه لم يكلف فعل ذلك، وإذ ليس مكلفاً لذلك فقد سقط عنه الوفاء بما لم يكلف الوفاء به وهذا في غاية البيان، والحمد لله رب العالمين.

وهو قول الحسن، وإبراهيم.

وروينا من طريق سعياد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا منصور هو ابن المعتمر - عن الحسن البصري قال: إذا أقسم على غيره فاحث فلا كفارة عليه.

ومن طريق هشيم أخبرنا مغيرة عن إبراهيم فيمن أقسم على غيره فاحشه أحب إلي للمقسم أن يكفر، فلم يوجبه إلا استحباباً.

١١٣٢- مسألة: ومن هذا من حلف على ما لا

يدري هو كذلك أم لا، وعلى ما قد يكون ولا يكون، كمن حلف لينزل المطر غداً، فنزل أو لم ينزل، فلا كفارة في شيء من ذلك؛ لأنه لم يتعمد الحنث ولا كفارة إلا على من تعمد الحنث وقصده لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾.

وقد صح «أن عمر حلف بخضرة النبي ﷺ أن ابن صبياد هو الدجال، فلم يأمره عليه السلام بكفارة».

وقال مالك: عليه الكفارة كان ما حلف عليه أو لم يكن - وهذا خطأ؛ لأنه لا نص بما قال، والأموال عظورة إلا بنص، والشرائع لا تجب إلا بنص، وبالله تعالى التوفيق.

١١٣٣- مسألة: ومن حلف عامداً للكذب فيما

يحلف، فعليه الكفارة.

وهو قول الأوزاعي، والحسن بن حي، والشافعي.

وقالت طائفة: لا كفارة في ذلك.

وهو قول أبي حنيفة، ومالك، وسفيان الثوري، وأبي سليمان.

وروينا مثل قولنا عن السلف المتقدم من طريق شعبة قال: سألت الحكم بن عتيبة عن الرجل يحلف بالكاذب، أكذب فيه كفارة؟ قال: نعم.

ومن طريق هشيم عن الحجاج عن عطاء بن أبي رباح فيمن حلف على كذب يتعمد فيه الكذب، قال عطاء: عليه الكفارة، ولا يزيد بالكفارة إلا خيراً.

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ﴾ قال: بما تعمدت.

ومن طريق قتادة عن الحسن بن علي قال: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ﴾ قال: بما تعمدت فيه المأثم.

وقال سعيد بن جبير: هي اليمين في المصيبة.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن راشد عن الرجل يحلف على امر يتعمده كاذباً يقول: والله لقد فعلت، ولم يفعل، أو والله ما فعلت، وقد فعل، قال: أحب إلي أن يكفر.

وروينا القول الثاني من طريق رفيع إبي العالية: أن ابن مسعود كان يقول: كنا نعد من الذنب الذي لا كفارة له اليمين الغموس أن يحلف الرجل كاذباً على مال أخيه ليقطعه.

وعن إبراهيم النخعي، والحسن، وحماو بن أبي سليمان: أن هذا اليمين أعظم من أن تكفر أو أنها كذبة، لا كفارة فيها..

قال أبو حمزة: احتج من لم ير الكفارة في ذلك بالأخبار الثابتة عن رسول الله ﷺ منها - من طريق ابن مسعود عن النبي ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَقْتَضِي بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَان» فانزل الله تعالى تصديق ذلك ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

ومن طريق أبي ذر عن النبي ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فَذَكَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِمُ الْمُتَّقِينَ مَبْلَغَهُ بِالْخَلْفِ الْكَاذِبِ».

والأشعث، وقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ﴾ فليس في شيء من ذلك إسقاط الكفارة ولا إيجابها، كما ليس فيها ذكر لتوبة أصلاً، وإنما فيها كلاً الوعيد الشديد بالنار والعقاب. فسقط تعلّقهم بها في إسقاط الكفارة.

ثم العجب كلّ أنهم في هذه الأحاديث، وفي هذه الآية على قسمين: قسم يقول: إنه ليس شيء مما ذكر في هذه الآية، وفي هذه الأحاديث: يقطع بكونه ولا بدّ، وقد يمكن أن يغفر الله عز وجل. وقسم قالوا: هو نافذ ما لم يتب - فمن أعجب شأناً ممن احتج بآية وأخبار صحاح في إسقاط كفارة يمين ليس فيها من ذلك ذكر أصلاً، وهم قد خالفوا كلّ ما فيها علانية - وهذا عجب جداً.

وأما قوله عليه السلام: ﴿مَنْ اسْتَلَجَ فِي أَهْلِهِ يَمِينٌ فَهُوَ أَعْظَمُ﴾ إنما ليس تغني الكفارة؛ فلا حجة لهم فيه أصلاً، لأن الإيمان عندنا وعندهم، منها لغو لا إثم في، ولم ير هذا الصنف في هذا الخبر بلا شك.

ومنها - ما يكره المرء بها حالفاً على ما غيره خير منه ولا خلافت عندنا وعندهم في أن الكفارة تغني في هذا.

وبه جاء النص عن النبي ﷺ على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى.

ومنها - اليمين الغموس التي اختلفنا فيها، وبالحسن والمشاهدة ندري نحن وهم أن الخالف بها لا يسمى مستلجاً في أهله، فبطل أن يراه بهذا الخبر هذا القسم، وبطل احتجاجهم به في إسقاطهم الكفارة في اليمين الغموس.

فإن قيل: فما معنى هذا الخبر عندكم وهو صحيح.

قلنا: نعم، معناه - والله الحمد - يسن على ظاهر لفظه دون تبديل ولا إحالة ولا زيادة ولا نقص، وهو أن يحلف المرء أن يحسن إلى أهله، أو أن لا يضر بهم، ثم ليج في أن يحسن، فيضرب بهم، ولا يحسن إليهم ويكفر عن يمينه - فهذا بلا شك مستلج يمينه في أهله أن لا يضي بهم، وهو أعظم إنما بلا شك - والكفارة لا تغني عنه، ولا تحط إثم إساءته إليهم وإن كانت واجبة عليه - لا يحتمل البتة هذا الخبر معنى غير هذا.

وأما حديث حماد بن سلمة، وسفيان، فطريق سفيان لا تصح، فإن صحّ طريق حماد فليس فيه لإسقاط الكفارة ذكر، وإنما فيه: أن الله تعالى غفر له بالإخلاص فقط، وليس كلّ شريعة توجد في كلّ حديث - ولا شك في أنه مأمور بالتوبة من تعمد الحلف على الكذب، وليس في هذا الخبر لها ذكر، فإن كان

ومن طريق عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ: «الْكِبَارُ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ».

ومن طريق عمران بن الحصين عن النبي ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ مَصْبُورَةٍ كَذِبًا فَلْيَتُوبُوا بِوَجْهِهِ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

ومن طريق الأشعث بن قيس عن النبي ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ يَقْتُلُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَوْ يَمِينُ اللَّهِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانِ».

ومن طريق جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ يَنْبَغِي هَذَا يَمِينٌ أَيْمَةٌ تَبُوءُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وزاد بعضهم: «وَلَوْ كَانَ سِوَاكَ أَخْفَرَ» هذه كلّها آثار صحاح.

وذكروا أيضاً: خيراً صحيحاً من طريق يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «مَنْ اسْتَلَجَ فِي أَهْلِهِ يَمِينٌ فَهُوَ أَكْبَرُ» إنما ليس تغني الكفارة.

وبخبر:

روينا من طريق ابن الجهم أخبرنا يوسف بن الضحّاك أخبرنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: لِرَجُلٍ: قَعَلْتَ كَذًا وَكَذًا، قَالَ: لَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا قَعَلْتُ، فَجَاءَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: بَلَى قَدْ قَعَلْتَ، لَكِنَّ اللَّهَ غَفَرَ لَكَ بِالْإِخْلَاصِ».

ورواه أبو داود من طريق موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس. وهكذا:

رويناه أيضاً من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان الثوري عن عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس.

فإن لم يكن خطأ فيه يوسف بن الضحّاك فهو حديث جيد، وإلا فهو ضعيف، قالوا: فلم يأمره عليه السلام بكفارة، قالوا: إنما الكفارة فيما حلف فيه في المستأنف.

وموهوا في ذلك بذكر قول الله تعالى: ﴿وَاحْظَنُوا أَيْمَانَكُمْ﴾.

قالوا: وحفظها إنما يكون بعد موافقتها.

هذا كلّ ما شغبوا به - وكلّه لا حجة لهم فيه.

أما حديث ابن مسعود، وأبي ذر، وعمران، وجابر،

سكوته عليه السلام عن ذكرِ الكُفَّارَةِ حِجَّةً في سقوطها فسكوته عن ذكرِ التَّوْبَةِ حِجَّةً في سقوطها ولا بدَّ، وهَمٌّ لا يقولون بهذا.

فإن قالوا: قد أمر بالتَّوْبَةِ في نصوصٍ أخرى..

قلنا: وقد أمر بالكُفَّارَةِ في نصوصٍ أخرى نذكرها إن شاء الله تعالى.

ونقول لهم: إن كان سكوته عليه السلام عن ذكرِ الكُفَّارَةِ في هذه الأخبار كلها حِجَّةً في إسقاطها فسكوته عليه السلام عن ذكرِ سقوطها حِجَّةً في إيجابها ولا فرق - وهي دعوى كدعوى؛ فالواجب طلبُ حكمِ الكُفَّارَةِ في نصٍّ غيرِ هذا.

وأما قولُ الله تعالى: ﴿وَاحْذَرُوا إِيْمَانَكُمْ﴾، فتحق.

وأما قَوْلُهُمْ: إن الحفظَ لا يكونُ إلا بعدَ موافقةِ اليمينِ فكذب، وافتراء، وبهت، وضلالٌ خض، بل حفظُ الأيمانِ واجبٌ قبلَ الحلفِ بها، وفي الحلفِ بها، وبعدَ الحلفِ بها، فلا يُلْفِ في كلِّ ذلك إلا على حقٍّ.

ثم هبْ أن الأمرَ كما قالوا، وأن قوله تعالى: ﴿وَاحْذَرُوا إِيْمَانَكُمْ﴾، إنما هو بعدُ أن يُلْفِ، فأيُّ دليلٍ في هذا على أن لا كُفَّارَةً على من تعمدَ الحلفَ كاذباً؟ وهل هذا منهم إلا المباحةُ والتَّوْبَةُ، وتحريفُ كلامِ الله عن مواضعه وما يشكُّ كلُّ ذي مسكةٍ غيبٍ في أن من تعمدَ الحلفَ كاذباً فما حفظَ يمينه - فظهرُ فسادُ كلِّ ما يبخرون به.

وأما قَوْلُهُمْ: إن الكُفَّارَةَ إنما تجبُ عليه فيما حلفَ عليه في المستأنفِ فباطلٌ، ودعوى بلا برهانٍ، لا من قرآنٍ، ولا سنَّةٍ، ولا إجماعٍ.

فإن ذكروا قولَ رسولِ الله ﷺ أنه «لا يُلْفِ عَلَى يَمِينٍ فَيَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَمَى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ».

فلا حِجَّةَ لهم فيه؛ لأنَّ الكُفَّارَةَ عندهم وعندنا تجبُ في غيرِ هذه الصُّفَةِ، وهي: من حلفَ على يمينٍ ورأى غيرها شرًّا منها ففعلَ الَّذِي هُوَ شرٌّ، فإنَّ الكُفَّارَةَ عندهم وعندنا واجبةٌ عليه في ذلك.

قال أبو حمزة: وأما قَوْلُهُمْ: هي أعظمُ من أن تكفَّرَ فمن أين لهم هذا؟ وأين وجدوه؟ وهل هو إلا حكمٌ منهم لا من عندِ الله تعالى؟ ويعارضون بأن يقالَ لهم: دعوى أحسنُ من دعواهم، بل كلُّما عظمَ الذَّنْبُ كان صاحبه أحوَجَ إلى الكُفَّارَةِ، وكانت أوجبَ عليه منها فيما ليسَ ذنباً أصلاً، وفيما هو صغيرٌ من الذُّنُوبِ، وهذا المتعمدُ للفظٍ في رمضانٍ نحنُ وهم متفقون على أن الكُفَّارَةَ عليه، ولعلَّ أعظمَ إثماً من حالفٍ على يمينٍ غموسٍ،

أو مثله وهم يرون الكُفَّارَةَ على من تعمدَ إفسادَ حِجَّتِهِ بالهدي بآرائهم، ولعلَّ أعظمَ إثماً من حالفٍ يمينٍ غموسٍ أو مثله، وأعجبُ من هذا كله قَوْلُهُمْ فيمن حلفَ أن لا يقتلَ مؤمناً متعمداً، وأن يصليَ اليومَ الصَّلواتِ المفروضةَ، وأن لا يزنيَ بجماعةٍ وأن لا يعملَ بالرِّبَا، ثم لم يصلَ من يومه ذلك، وقتلَ النفسَ السَّيِّئَةَ حرَّماً لله، وزنى، وأرى فإنَّ عليه الكُفَّارَةَ في إثماته تلكَ فيما لله وبها للمسلمينَ إيما أعظمُ إثماً: من حلفَ عامداً للكذبِ أنه ما رأى زيدا اليومَ، وهو قد رآه فاسقطوا فيه الكُفَّارَةَ لعظمه. أو من حثَّ بأن لا يصليَ الخمسَ صلواتٍ، وبأن قتلَ النفسَ، وبأن زنى بابتسه أو قامه، وبأن عملَ بالرِّبَا - ثم لا يرونَ عظمَ حثِّه في إثماته هذه الكبارِ العظيمةِ التي هي والله قطعاً عند كلِّ من له علمٌ بالدينِ أعظمُ إثماً من ألفِ يمينٍ تعمدَ فيها الكذبَ، لا تجبُ فيه كُفَّارَةٌ؛ لأنه أعظمُ من أن يكفَّرَ؟ فهل تجري أقوالُ هؤلاء القومِ على اتِّباعِ نصٍّ أو على التزامِ قياسٍ؟

وأما قَوْلُهُمْ بأنه رويَ ذلك عن ابنِ مسعودٍ ولا يعرفُ له مخالفٌ من الصحابةِ رضي الله عنهم، فهي روايةٌ منقطعةٌ لا تصحُّ؛ لأنَّ أبا العاليةَ لم يلقَ ابنَ مسعودٍ ولا أمثاله من الصحابةِ رضي الله عنهم إنما أدركَ أصغرَ الصحابةِ كابنِ عباسٍ، ومثله، رضي الله عن جميعهم.

وقد خالفوا ابنَ مسعودٍ في قوله: إن من حلفَ بالقرآنِ، أو بسورةٍ منه، فعليه بكلِّ آيةٍ كُفَّارَةٌ، ولا يعرفُ له في ذلك مخالفٌ من الصحابةِ؛ فابنُ مسعودٍ حِجَّةٌ إذا اشتهاوا، وغيرُ حِجَّةٍ إذا لم يشتهوا أن يكونَ حِجَّةً.

قال أبو حمزة: فإذا قد سقطَ كلُّ ما شغبوا به فلنأتِ بالبرهانِ على صحَّةِ قولنا: فنقولُ وبالله تعالى التَّوْفِيقُ..

قالَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿كَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ بِنِ أَوْسَطِ مَا نَطْعَمُونَ أَفْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ كُفَّارَةُ إِيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْذَرُوا إِيْمَانَكُمْ﴾.

فظاهرُ القرآنِ إيجابُ الكُفَّارَةِ في كلِّ يمينٍ، فلا يجوزُ أن تسقطَ كُفَّارَةٌ عن يمينٍ أصلاً إلا حيثُ أسقطها نصُّ قرآنٍ، أو سنَّةٍ، ولا نصُّ قرآنٍ، ولا سنَّةٌ، أصلاً في إسقاطِ الكُفَّارَةِ عن الحالفِ يميناً غموساً؛ فهي واجبةٌ عليه بنصِّ القرآنِ.

والعجيبُ كلهُ تمنَّ أسقطها عنه القرآنُ ويوجبها، ثم يوجبونها على من حثَّ ناسياً خطأً والقرآنُ والسَّنةُ قد أسقطاها عنه. وأوجبوها على من لم يتعمدَ اليمينَ ولا نواها والقرآنُ والسَّنةُ يسقطانها عنه؛ وهذه كما ترى.

قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُوْخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ﴾ والخالف في الغضب معقد ليمينه فعليه الكفارة.

وأما اليمين في المعصية:

فروينا من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبي البخري: أن رجلاً أضافه رجلٌ فحلفت أن يأكل، فحلفت الضيف أن لا يأكل، فقال له ابن مسعود: كسل وإنني لا أظن أن أحب إليك أن تكفر عن يمينك - فلم ير الكفارة في ذلك إلا استحباباً.

ومن طريق حماد بن سلمة عن داود بن هند عن عبد الرحمن بن عباس أن ابن عباس حلف أن يجلد غلامه مائة جلدة، ثم لم يجلد، قال: فقلنا له في ذلك، فقال: ألم تر ما صنعت، تركته، فذلك بذلك.

ومن طريق سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول قال: من حلف على ملك يمينه، أن يضربه، فإن كفارة يمينه أن لا يضربه، وهي مع الكفارة حسنة.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن المغيرة عن إبراهيم فيمسح حلف أن يضرب مملوكة.

قال إبراهيم: لأن يمض أحب إلي من أن يضربه، قال المعتمر: وحلفت أن اضرب مملوكة لي، فنهاني أبي ولم يأمرني بكفارة.

ومن طريق عماد بن المنثي أخبرنا عبيد الله بن موسى العبيسي أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان الجمحي قال: سئل طاووس عن حلف: أن لا يعتق غلاماً له فاعتقه، فقال طاووس: تريد من الكفارة أكثر من هذا.

ومن طريق عبد الرزاق عن هشيم عن أبي بشر هو جعفر بن أبي وحشية - عن سعيد بن جبير في لغو اليمين.

قال: هو الرجل يجلف على الحرام فلا يؤاخذ الله بتركه.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا مسدد أخبرنا عبد الواحد بن زياد أخبرنا عاصم عن الشعبي قال: اللغو في اليمين كل عين في معصية فليست لها كفارة، من يكفر للشيطان.

ومن طريق إسماعيل أخبرنا عبد الله بن عبد الوهاب الجمحي أخبرنا عبد الواحد بن زياد أخبرنا سليمان الشيباني قال: سمعت عكرمة قال: من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأتها: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ فيه نزلت.

فإن قالوا: إن هذه الآية فيها حذف بلا شك، ولولا ذلك لوجب الكفارة على كل من حلف ساعة حلف بر أو حنث.

قلنا: نعم لا شك في ذلك إلا أن ذلك الحذف لا يصدق أحد في تعيينه إلا ببص صحيح، أو إجماع متيقن، على أنه هو الذي أراد الله تعالى لا ما سواه.

وأما بالدعوى المقررة فلا: فوجدنا الحذف المذكور في الآية قد صح الإجماع المتيقن والنص على أنه فحشتم، وإذا لا شك في هذا فالتعمد لليمين على الكذب عالماً بأنه كذب حانث يمين حكم الشريعة، وحكم اللغو.

فصح إذ هو حانث أن عليه الكفارة، وهذا في غاية الوضوح، وبالله تعالى التوفيق.

- والقوم أصحاب قياس يزعمهم، وقد قاسوا حانث رأسه لغير ضرورة عروماً غير عاص لله تعالى. فهنا قاسوا الحالف عاصداً للكذب حانثاً عاصياً على الحالف أن لا يعصي، فحنث عاصياً، أو على من حلف أن لا ير فبر: غير عاص في إيجاب الكفارة في كل ذلك؟ ولكن هذا مقدار علمهم وقياسهم، وبالله تعالى التوفيق.

١١٣٤- مسألة: واليمين في الغضب والرضا، وعلى

أن يطيع، أو على أن يعصي، أو على ما لا طاعة فيه ولا معصية سواه في كل ما ذكرنا إن تعمّد الحنث في كل ذلك فعليه الكفارة، وإن لم تعمّد الحنث، أو لم يعقد اليمين بقلبه فلا كفارة في ذلك، لقول الله تعالى: ﴿وَذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِّأَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ فالكفارة واجبة في كل حنث قصده المرء.

وقد اختلفت السلف في ذلك: فروي عن ابن عباس أن لغو اليمين هو اليمين في الغضب ولا كفارة فيها.

قال أبو محمد: وهذا قول لا دليل على صحته، بل البرهان قائم بخلافه:

كما روينا من طريق البخاري أخبرنا أبو معمر هو عبد الله بن عمرو هو الزرقى - أخبرنا عبد الوارث بن سعيد التنويري أخبرنا أيوب هو الشيباني - أخبرنا القاسم بن عاصم عن زهد الجرمي عن أبي موسى أنه سمعه يقول: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنَ الْأَشْجَرَيْنِ فَوَلَّفْتَهُ وَهُوَ غَضَبَانِ فَاسْتَحْلَمَنَاهُ فَحَلَفْتُ أَنْ لَا يَحْلِمَنِي - ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أُخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحْلَلْتَاهُ».

فصح وجوب الكفارة في اليمين في الغضب.

بهذا من يوقن أنه: «مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ» أم كيف تدبر به نفس تدري أن الله تعالى: «يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى».

وأما حديث عمرَ مَرْمُوقٍ، لأن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر شيئاً إلا نعيه التعمان بن مرقن المزني على السبيل فقط، وهؤلاء يقولون: إن القطع، والمتصل سواء، فإين هم عن هذا الآخر؟.

وأما حديث أبي هريرة فعن يحيى بن عبيد الله - وهو ساقط متروك ذكر - ذلك مسلم، وغيره.

وأما حديث مسلم بن عقرب فيه شعيب بن حيّان - وهو ضعيف - ويزيد بن أبي معاذ - وهو غير معروف. وحديث الحسن مرسل - فسقط كل ما في هذا الباب.

ووجدنا نص القرآن يوجب الكفارة في ذلك بعمومه، ومع ذلك قول رسول الله ﷺ: «مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكَفِّرْ».

فإن قيل: إن هذا فيما كان في كليهما خيراً إلا أن الآخر أكثر خيراً.

قلنا: هذه دعوى، بل كل شر في العالم، وكل معصية، فالبر والتقوى خير منهما، قال الله تعالى: «الْأَلَّهُ خَيْرٌ أَمْ مَا يَشْرِكُونَ».

فصح أن الله تعالى خير من الأوثان، ولا شيء من الخير في الأوثان.

وقال تعالى: «أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا» ولا خير في جهنم أصلاً.

ومن طريق مسلم أخبرنا محمد بن رافع أخبرنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن همام بن منبه أخبرنا أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «وَاللَّهِ لَأَنْ يَلِجَ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ أَثَمَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَّارَتَهُ الَّتِي فَرَضَ اللَّهُ».

فصح بهذا الخبر وجوب الكفارة في اليمين التي يكون التماسي على الوفاء بها إنمّا.

وقد روي عن عمر بن الخطاب أنه رأى في ذلك الكفارة. وهو قول الحاضرين، وبالله تعالى التوفيق.

١١٣٥- مسألة: واليمين محمولة على لغة الخالف

وعلى نية، وهو مصدق فيما ادّعى من ذلك إلا من لزمت يمين في حق خصمه عليه - والخالف مبطّل - فإن اليمين ههنا على نية المخالف له.

ومن قيل له: قل كذا أو كذا، فقال - وكان ذلك الكلام

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق أنه قال في الرجل يغلّف أن لا يصل إياه وأقده قال: كفارته تركه، فالت سعيه بن جبير، فقال: لم يصنع شيئاً لياث الذي هو خير، وليكفر عن يمينه.

واحتج أهل هذه المقالة بما روي عن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير أخبرنا عبد الرحمن بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ خَلَفَ عَلَى مَعْصِيَةٍ فَلَا يَمِينُ لَهُ وَمَنْ خَلَفَ عَلَى قِطْعَةٍ رَجِمَ فَلَا يَمِينُ لَهُ».

ومن طريق أبي داود أخبرنا المنذر بن الوليد أخبرنا عبد الله بن بكر أخبرنا عبيد الله بن الأخسي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَذَرُ وَلَا يَمِينُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ، وَلَا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِي قِطْعَةٍ رَجِمَ، وَمَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَذْهَبْهَا وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، فَإِنْ تَرَكَهَا كَفَّارَتُهَا».

ومن طريق حجاج بن المنهال أخبرنا هشيم عن يحيى بن عبد الله عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ فَهُوَ كَفَّارَتُهَا».

ومن طريق أبي داود أخبرنا محمد بن المنهال أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا حبيب الملعن عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا يَمِينُ عَلَيْكَ، وَلَا تَذَرُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِي قِطْعَةٍ الرَّجْمِ، وَفِيمَا لَا يَمْلِكُ».

ومن طريق العقيلي أخبرنا أحمد بن عمرو أخبرنا إبراهيم بن المستر أخبرنا شعيب بن حيّان بن شعيب بن درهم أخبرنا يزيد بن أبي معاذ عن مسلم بن عقرب عن النبي ﷺ قال: «مَنْ خَلَفَ عَلَى مَمْلُوكِهِ لِيُفْرِقَهُ فَإِنْ كَفَّارَتُهُ أَنْ يَدْعُو، وَلَهُ مَعَ كَفَّارَتِهِ خَيْرٌ».

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا حزم بن أبي حزم القطامي سمعت الحسن يقول: بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لَا تَذَرُ لَابْنِ آدَمَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ وَلَا يَمِينُ فِي مَعْصِيَةٍ».

قال أبو حمزة: كل هذا لا يصح - حديث عمرو بن شعيب صحيح، ولكن لا مؤنة على المالكين، والشافعيين، والحنفيين في أن يحتجوا بروايته إذا افتتحتهم وبصحتها حيث، فإذا خالفهم كانت حيثن صحيحة ضعيفة. ما ندري كيف ينطق

أو إلا إن بَدَلَ الله ما في قلبي، أو إلا أن يَدْرُ لي، أو إلا أن يشاء فلان، أو إن شاء فلان، فهو استثناء صحيح وقد سقطت اليمين عنه بذلك، ولا كفارة عليه إن خالف ما حلف عليه. فلم لم يصل الاستثناء بيمينه لكن قطع قطع تركه للكلام ثم ابتدأ الاستثناء لم يتفع بذلك، وقد لزمت اليمين، فإن حث فيها فعليه الكفارة، ولا يكون الاستثناء إلا باللفظ.

وأما بَيَّ دُونَ لفظ فلا، لقول الله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُوَاحِدُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ فهذا لم يعقد اليمين. ونحن على يقين من أن الله تعالى لو شاء قام تلك اليمين لأتفعا، وأتفعا، فإذا لم ينفذها عز وجل ولا أتفعا، فنحن على يقين من أنه تعالى لم يشأ كونها وهو إنما التزمها إن شاء الله تعالى، والله تعالى لم يشأها، فلم يلتزمها قط.

وكذلك اشتراطه مشيئة نفسه، أو مشيئة زيد، لأن مشيئة لا تعلم إلا من قبله فهو مصدق فيها - ومشية زيد لا ندرى صدق في دعواه أنه شاء أو لم يصدق، ولا ندرى أيضا صدق في دعواه أنه لم يشأ أو لم يصدق، فلست على يقين من لزوم هذه اليمين التي حلف بها، فلم يجز أن نلزمه كفارة بالثبوت.

ومن طريق أحمد بن زهير بن حرب أخبرنا يحيى بن معين عن عبد الوزاري عن معمر بن ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْثُ».

ومن طريق محمد بن عبد الملك بن إسماعيل أخبرنا بكر بن حماد أخبرنا مسدد بن عبد الوارث هو ابن سعيد التوري - عن أبيه السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ فَأَسْتَسْنَى فَإِنْ شَاءَ رَجَعَ وَإِنْ شَاءَ تَزَلَّ غَيْرَ حِنْثِهِ» فهذا عموم لكل استثناء كما ذكرنا.

قال أبو حمزة: وقوله عليه السلام فقال: 'إِنْ شَاءَ اللَّهُ' أو 'فَأَسْتَسْنَى' يقتضي القول، والقول لا يكون إلا باللسان، لا يكون بالنية أصلا.

وقد قال قوم: إن استثنى في نفسه أجزاء.

وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن علي بن محرز عن إبراهيم النخعي قال: لا، حتى يجهر بالاستثناء كما جهر باليمين.

ومن طريق عبد الوزاري عن سفيان الثوري عن الغيرة عن إبراهيم: إن استثنى في نفسه فليس بشيء حتى يظهره بلسانه. وعن معمر بن حماد في الاستثناء: ليس بشيء حتى يسمع

يميناً بلغه لا يحسنه القائل - فلا شيء عليه ولم يحلف - ومن حلف بلفظه باسم الله تعالى عندهم فهو حالف، فإن حث فعليه الكفارة.

برهان ذلك: أن اليمين إنما هي إخبار من الحالف عما يلتزم بيمينه تلك، وكل واحد فإنما يجز عن نفسه بلفظه، وعما في ضميره. - فصح ما قلناه، وقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى».

وقال الله تعالى: ﴿وَرِنْ مِنْ أُمَّتٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾..

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾.

ولله تعالى في كل لغة اسم، فبالفارسية: أوزمز، وبالعبرانية: أفوناي، والوهيم، والوهاء، وإسرائيل، وباللاتينية: داوش، وقريطور، وبالصلبية: يغ، وبالبربرية: يكش.

فإن حلف هؤلاء بهذه الأسماء فهي يمين صحيحة، وفي الحث فيه الكفارة.

وأما من لزمته يمين لخصمه - وهو مبطل - فلا يتفع بتوريطه، وهو عاصي لله تعالى في جحوده الحق، عاصي له في استدفاع مطلب خصمه بتلك اليمين، فهو حالف يمين غموس، ولا بد.

روينا من طريق هشيم بن عباد بن أبي صالح وعبد الله بن أبي صالح عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «يُبَيِّنُكَ عَلَى مَا يَصْدُقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ».

وقد قيل: عباد، وعبد الله واحد، ولا يكون صاحب المراء إلا من له معه أمر يجمعهما يصطحبان فيه، وليس إلا ذو الحق الذي له عليك يمين تؤديها إليه ولا بد.

وأما من لا يمين له عندك فليس صاحبك في تلك اليمين.

١١٣٦ - مسألة: ومن حلف ثم قال: نويت بعض ما يقع عليه اللفظ الذي نطق صدق.

وكذلك لو قال: جرى لساني ولم يكن لي نية فإنه يصدق.

فإن قال: لم أنو شيئا دون شيء حل على عموم لفظه لما ذكرنا، وبالله تعالى التوفيق.

١١٣٧ - مسألة: ومن حلف على شيء ثم قال موصولا بكلامه: إن شاء الله تعالى، أو إلا أن يشاء الله، أو إلا أن يشاء الله، أو نحو هذا، أو إلا أن يشاء، أو إلا أن لا يشاء،

نفسه. الرَّحْمَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: مَنْ

حَلَفَ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ شَاءَ اللَّهُ - فَمَوْ بِالْخِيَارِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: بِمَقْدَارِ حَلْبٍ شَاؤَ غَزِيرَةٌ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ

عَنْ ابْنِ أَبِي جَرِيحٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: لَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي الْيَمِينِ بِمَقْدَارِ

حَلْبٍ نَائِقَةِ الْغَزِيرَةِ. وَطَائِفَةٌ قَالَتْ: لَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ مَا لَمْ يَقُمْ عَنْ

جَلْسِهِ، أَوْ يَتَكَلَّمَ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: إِذَا

حَلَفَ ثُمَّ اسْتَنَى قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ أَوْ يَتَكَلَّمَ فَلَهُ ثِيَابُهُ. وَطَائِفَةٌ قَالَتْ:

مَا لَمْ يَقُمْ قَطُّ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ:

أَخْبَرَنِي ابْنُ طَارُوسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَنْ اسْتَنَى لَمْ يَحْثُ وَلَهُ الثِّيَابُ

مَا لَمْ يَقُمْ مِنْ جَلْسِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ هِشَامِ

بْنِ حَسَّانٍ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: أَنَّهُ كَانَ يَرَى الْإِسْتِثْنَاءَ فِي الْيَمِينِ

مَا لَمْ يَقُمْ مِنْ مَقْعَدِهِ ذَلِكَ لَا يَوْجِبُ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةَ إِنْ اسْتَنَى قَبْلَ

أَنْ يَقْرَأَ..

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي أَوَّلِ نَهَارِهِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ

الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ

بْنُ مَسْعُودٍ قَالَ أَبُو ذَرٍّ هُوَ الْغَفَارِيُّ مَا مِنْ رَجُلٍ يَقُولُ حَيْثُ

يَصْبُحُ: اللَّهُمَّ مَا قُلْتَ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ حَلَفْتَ مِنْ حَلْفٍ، أَوْ نَذَرْتَ

مِنْ نَذْرٍ فَمَشِيتُكَ بَيْنَ يَدَيَّ ذَلِكَ كُلُّهُ، مَا شِئْتَ مِنْهُ كَانَ، وَمَا لَمْ

تَشَأْ لَمْ يَكُنْ، فَاغْفِرْ لِي، وَتَجَاوِزْ لِي عَنْهُ، اللَّهُمَّ مَنْ صَلَّيْتَ عَلَيْهِ

فَصَلَوَاتِي عَلَيْهِ، وَمَنْ لَعَنَتْهُ فَلَعْنَتِي عَلَيْهِ، إِلَّا كَانَ فِي اسْتِثْنَائِهِ بَقِيَّةٌ

يَوْمَهُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: فَإِنَّا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرِ

عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو كَانَ يَحْلِفُ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ

كَذَا وَكَذَا إِنَّ شَاءَ اللَّهُ - ثُمَّ يَفْعَلُهُ وَلَا يَكْفُرُ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَمْرِو: أَنَّهُ كَانَ يَكْفُرُ إِذَا قَالَ: فَقَدْ ثَبِتَ

عَنْ إِسْقَاطِ الْكُفَّارَةِ إِذَا وَصَلَ الْإِسْتِثْنَاءَ بِكَلَامِهِ، وَلَمْ يَصْغُ عَنْهُ فِي

الْمَهَلَةِ شَيْءٌ، فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ اسْتِثْنَاءَهُ مَوْصُولًا بِمِثْلِهِ كَقَوْلِهِ:

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ قَالَ لِي عَطَاءُ: إِذَا

حَلَفَ ثُمَّ اسْتَنَى عَلَى أَمْرٍ ذَلِكَ وَمَعَ ذَلِكَ، وَعَدَّ ذَلِكَ، قَالَ ابْنُ

جَرِيحٍ كَأَنَّهُ يَقُولُ: مَا لَمْ يَقْطَعْ الْيَمِينَ وَيَتْرَكْ - وَصَحَّ عَنْ

وَعَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ إِذَا حَرَكَ لِسَانَهُ أَجْزَأَ عَنْهُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا يَقُولُ، لِأَنَّهُ قَوْلٌ صَحِيحٌ - يَعْنِي حَرَكَةَ اللِّسَانِ.

وَأَمَّا وَصْلُ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْيَمِينِ فَإِنْ أَبَا ثَوْرٍ قَالَ: لَا يَكُونُ

مُسْتِثْنً إِلَّا حَتَّى يَتَوَيَّ الْإِسْتِثْنَاءَ فِي حَيْثُ نَطَقَهُ بِالْيَمِينِ، لَا بَعْدَ

تَمَامِهَا، لِأَنَّهُ إِذَا أَمَّ الْيَمِينَ وَلَمْ يَتَوَيَّ فِيهَا الْإِسْتِثْنَاءَ كَانَ قَدْ عَقَّدَ بَيْنَهُ

فَلَزَمَتْهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَا يَعْزُضُ بِالنَّظَرِ عَلَى بَيَانِ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ لَمْ

يَحْثُثْ» فَاتَّبَعَ لَهُ الْيَمِينَ أَوَّلًا، ثُمَّ اسْقَطَهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْهُ يَقُولُ:

'فَقَالَ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ' وَالْفَاءُ تَعْطِي أَنْ تَكُونَ الشَّيْءَ بَعْدَ الْأَوَّلِ بِلَا

مَهَلَةٍ - فَصَحَّ مَا قُلْنَا.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الْإِسْتِثْنَاءُ جَائِزٌ أَبَدًا مَتَى أَرَادَ أَنْ يَسْتَنِيَ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحِجَابِ بْنِ الْمُنْهَالِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ

بْنُ دَاوُدَ هُوَ الْخَرِبِيُّ - عَنْ سَلِيمَانَ الْأَعْمَشِيِّ عَنْ جَمَاهِرٍ عَنْ ابْنِ

عَبَّاسٍ قَالَ: لَهُ ثِيَابُهُ بَعْدَ كَذَا وَكَذَا.

وَمِنْ طَرِيقِ خَصِيفِ بْنِ جَمَاهِرٍ قَالَ: إِنْ قَالَ بَعْدَ سَتَيْنِ إِنْ

شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَقَدْ اسْتَنَى.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ بَعْدَ أَرْبَعَةٍ أَشْهُرٍ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَالِمِ الْأَفْطَسِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ

قَالَ: إِنْ قَالَ بَعْدَ أَرْبَعَةٍ أَشْهُرٍ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ - فَقَدْ اسْتَنَى.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: بَعْدَ شَهْرٍ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ عَنْ سَفْيَانَ

الثَّوْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَجَلَانَ الْأَفْطَسِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: إِذَا

حَلَفَ الرَّجُلُ فَقَالَ: بَعْدَ شَهْرٍ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ - فَلَهُ ثِيَابُهُ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: مَنْ نَسِيَ فَلَهُ أَنْ يَسْتَنِيَ مَتَى مَا ذَكَرَ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ

الْأَعْمَشِ عَنْ جَمَاهِرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: يَسْتَنِي فِي يَمِينِهِ مَتَى مَا

ذَكَرَ، وَقَرَأَ: «وَإِذَا ذَكَرْتُ رَبِّي إِذَا نَسِيتُ».

وَصَحَّ هَذَا أَيْضًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَعَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: فِي ذَلِكَ بِمَهَلَةٍ غَيْرِ مَحْدُودَةٍ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ

قال أبو محمد: فإن احتج بحجج لقول ابن عباس وغيره بما روينا من طريق أبي داود أخبرنا محمد بن العلاء أخبرنا ابن بشر عن مسعر عن سمائل بن حرب عن عكرمة يرفعه أن رسول الله ﷺ قال: «والله لأعززون قريشاً ثم قال: إن شاء الله ثم قال والله لأعززون قريشاً ثم سكت، ثم قال: إن شاء الله».

قال أبو داود: وقال الوليد بن مسلم عن شريك، ثم لم يذهبهم.

ورويته أيضاً من طريق شريك عن سمائل عن عكرمة، وأسند جماعة عن سمائل عن عكرمة عن ابن عباس.

قال أبو محمد: سمائك ضعيف يقبل التلقين ويلزم من اعتد بروايته في أخذ التثنية من الدرهم، والدرهم من التثنية أن يأخذ بها ههنا.

ومن قال: إن المرسل كالمسند أن يقول بهذا أيضاً. ويلزمهم إذ قاسوا ما يكون صدقاً على ما تقطع فيه اليد في السرقة أن يقيسوا مدة مهلة الاستثناء على مدة الإيلاء فيقولوا يقول سعيو بن جبير في ذلك أو يجعلوه شهراً على قولهم في أجل المدين أنه يسجن شهراً، ثم يسأل عنه بعد الشهر، أو يقيسوه على قولهم الفاسد في المخيرة أن لها الخيار ما لم تقسم عن مجلسها أو تكلم، فأي فرق بين هذه التحكمات في الدين الباطل في تحريم الفروج وإباحتها، وغير ذلك من التباينة وبين مهلة الاستثناء؟ وهل هذا إلا شبه التلاعب بالتين؟ والعجب من إجازتهم أكل ما ذبح أو نحر ونسي مذكيه أن يسمي الله تعالى عليه، ثم لا يرون ههنا نسيان الاستثناء عذراً يوجب للحالف به الاستثناء متى ذكر.

فإن قالوا: فهنا قلتم أنتم بهذا كما أسقطتم الكفارة عمن فعل ما حلف عليه ناسياً؟

قلنا: لم نفعل بذلك، لأن الفاعل ناسياً ليس حائثاً لأن الحائث هو القاصد إلى الحنث، وناسي الاستثناء ما يستثنى، فانهقدت البيعة عليه فوجبت الكفارة بنص القرآن. والكفارة لا تسقط بعد وجوبها إلا بنص، ولم يسقطها النص إلا إذا قال موصلاً باليمين ما يستثنى به.

والعجب أنهم يقولون في مثل هذا إذا وافقهم: مثل هذا لا يقال بالرأي، فهنا قالوا في قول أبي ذر. وابن عباس ههنا: مثل هذا لا يقال بالرأي، كما قالوا في رواية شيخ من بني كنانة عن عمر البع عن صفقة أو خيار: هذا لا يقال بالرأي، فردوا به السنة الثابتة أن كل بيعين فلا بيع بينهما ما لم يتفرقا وكانا معاً.

الأعشى عن إبراهيم في الاستثناء في اليمين قال: ما كان في كلامه بقول.

ورويته أيضاً عن الشعبي، والحسن، وسفيان الثوري. وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والثعالبي، وأبي سليمان.

قال أبو محمد: إنما قلنا بهذا لقول الله تعالى: «وَلَكِنْ يُوْخِذْكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ» الآية فأوجب الله تعالى الكفارة على من عقد اليمين، ثم قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْثُ» فلم يجعل الاستثناء مردوداً على اليمين إلا بالفاء، والفاء في لغة العرب توجب تعقيباً بلا مهلة فوقفنا عند ذلك.

وقال بعضهم: لو كان ما قال ابن عباس ما لزمت أحداً كفارة أبداً.

قال علي: وهذا لا شيء، لأن ابن عباس لا يمنع من أراة الحنث وإيجاب الكفارة من أن يكفر، لكن لو قالوا: هذا مما تكسر به البلوى فما كان مثل هذا يلحق على ابن عباس لكان الزم لهم.

والعجب أن أبا حنيفة ومالكاً يريان الاستثناء في اليمين بالله تعالى فقط ولا يريان في سائر الأيمان، وهذا عجب جداً أن يكون الأيمان بغير الله تعالى أوكد وأعظم من اليمين بالله، لأن اليمين بالله تعالى يسقطها الاستثناء ويسقطها الكفارة، واليمين بغير الله تعالى أجل من أن يسقطها الاستثناء ومن أن يسقطها الكفارة، ومن أن يكون فيها غير الوفاء بها. ونحن نبرأ إلى الله تعالى من هذا القول الشيعي، والكفارة في نص القرآن جاءت على الأيمان جملة، والاستثناء في بيان رسول الله ﷺ جاء في جملة، فإن كان تلك أيماناً فالاستثناء والكفارة فيها وإن لم تكن أيماناً فمن أين الزمها؟

وعجب آخر عجب جداً وهو أن مالكاً قال: إن الاستثناء في الأيمان إن نوى به الحالف الاستثناء فهو استثناء صحيح، فإن نوى به قول الله عز وجل: «وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ إِسْنَاهُ ذَلِكُ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» لم يكن استثناء.

قال أبو محمد: هذا كلام لا يدري ما هو؟ ولا ماذا أراد قائله به، ولذو منا أن نجد عند من أخذنا قوله عنه من المتضمن إليه معنى يصح فهمه هذا الكلام، فما وجدناه إلا أنهم يحملونه كما جاء وكما نقول نحن في «كعيص» و«طه» «أما به كل من عثر ربنا»، وإن لم نفهم معناه.

وَقَدْ خَالَفُوا أَكْثَرَ مَا فِي هَذَا الْخَبَرِ.

وَأَمَّا غَيْرُ نَوَالِهِ لَوْ صَحَّ بِرَوَايَةِ الثَّقَاتِ مُتَّصِلًا لِإِدْرَانَا إِلَى الْقَوْلِ بِهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١١٤٠- مسألة: وَلَا يَمِينُ لِسُكْرَانَ، وَلَا لِمَنْجُونٍ فِي

حَالِ جَنُونِهِ، وَلَا لِهَازٍ فِي مَرَضِهِ، وَلَا لِنَائِمٍ فِي نَوْمِهِ، وَلَا لِمَنْ لَمْ يَبْلُغْ. وَوَأَقْنَا فِي كُلِّ هَذَا أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، إِلَّا أَنَّهُمْ خَالَفُونَا فِي السُّكْرَانِ وَحَدِّهِ، وَوَأَقْنُ فِي السُّكْرَانِ أَيْضًا قَوْلُنَا هَهُنَا قَوْلَ الثَّوَلِيِّ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، وَأَبِي شُورٍ، وَالطَّحَاوِيِّ، وَالْكِرْخِيِّ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَغَيْرِهِمْ. وَحُجَّتُنَا فِي السُّكْرَانِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ فَمَنْ شَهِدَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ بِأَنَّهُ لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ، فَلَا يَحِلُّ أَخْذُهُ بِمَا لَا يَدْرِي مَا هُوَ مِنْ قَوْلِهِ، وَيَقِينُ نَدْرِي أَنَّهُ لَمْ يَقْعُدِ الْبَيِّنَ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُؤَاخِذُ إِلَّا بِمَا عَقَّدَ مِنْهَا بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَمَا نَعْلَمُ لَهُمْ حُجَّةً إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: هُوَ ادْخَلَ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ، فَقُلْنَا: نَعَمْ، فَكَيْفَ سَأَدَا؟ وَمَا تَقُولُونَ فِيمَنْ قَطَعَ الطَّرِيقَ فَجَرَحَ جِرَاحَةً أَقْعَدَتْهُ، أَوْ جَرَحَهَا نَفْسُهُ عَابَثًا عَاصِيًا، ابْتِغَاءً إِلَى حُكْمٍ مِنْ أَقْعَدٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ بِمَرَضٍ مِنْ عِنْدِهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي جَوَازِ الصَّلَاةِ قَاعِدًا، وَفِي وَجُوبِ الْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ فِي مَرَضِهِ أَمْ لَا؟ فَمَنْ قَوْلُهُمْ: نَعَمْ، فَظَهَرَ تَنَاقُضُهُمْ.

وَكُلٌّ مِنْ صَارَ إِلَى حَالٍ يَطْلُ أَيْخَارُهُ فِيهَا بِأَيِّ وَجْهِ صَارَ إِلَيْهَا، فَهُوَ فِي حُكْمٍ مِنْ صَارَ إِلَيْهَا بَغْلِيًّا، لِأَنَّ النُّصُوصَ لَمْ تَسْتَنْهِ هَهُنَا مِنْ أَحْوَالِ الْمَصِيرِ إِلَى تِلْكَ الْحَالِ شَيْئًا.

وَالْعَجَبُ مِنَ الْمَالِكِيِّينَ الْقَائِلِينَ فِيمَنْ خَرَجَ قَاطِعًا لِلطَّرِيقِ فَاضْطُرَّ إِلَى الْمَيْتَةِ، وَالْخَنْزِيرِ: إِنَّ لَهُ أَنْ يَقُولَ نَفْسُهُ بِأَكْلِهَا، وَالْقُرْآنُ جَاءَ غِلَافًا ذَلِكَ - وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى التَّوْبَةِ ثُمَّ يَأْكُلُ حَلَالًا فَلَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ، ثُمَّ لَا يَرَى السُّكْرَانَ فِي حُكْمٍ مِنْ ذَهَبَ عَقْلُهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ هُوَ ادْخَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ.

وَالْعَجَبُ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ الَّذِي يَرَى أَنَّ النَّائِمَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ إِنْ أَكَلَ فِي حَالِ نَوْمِهِ، أَوْ شَرِبَ مِنْ دَسٍّ فِي فَمِهِ، أَنَّهُ مَفْطَرٌ، ثُمَّ يَرَاهُ غَيْرَ حَالِفٍ ثُمَّ يَلْزِمُ السُّكْرَانَ مِثْلَهُ، وَهَذَا عَجَبٌ جَدًّا.

فَإِنْ قَالُوا: لَعَلَّهُ مُتَسَاكِرٌ، وَمَنْ يَدْرِي أَنَّهُ سَكْرَانٌ.

قُلْنَا: وَلَعَلَّ الْمَجْنُونِ مُتَجَنِّنٌ، مُتَحَامِقٌ، وَمَنْ يَدْرِي أَنَّهُ جَنُونٌ، أَوْ أَحَقُّ - وَجَوَابُهُ هَهُنَا أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ يَدْرِي أَنَّهُ جَنُونٌ، يَدْرِي أَنَّهُ سَكْرَانٌ، وَلَا فَرْقَ. وَفِي الصَّيِّحَةِ يَخْلَفُ: خِلَافَ نَذَرِهِ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ

عَلَى حَسَبِ طَاقَتِهِ مِنْ صَوْتٍ يَصُوتُهُ أَوْ إِشَارَةٍ إِنْ كَانَ مُصَنِّتًا لَا يَقْدِرُ عَلَى أَكْثَرِ، لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْإِيمَانَ إِجْبَارٌ مِنَ الْخَالِفِ عَنْ نَفْسِهِ، وَالْأَيْكُمُ، وَالْمُصَنِّتُ، مُخَاطَبَانِ بِشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ كَغَيْرِهِمَا.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَكْفُلُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَاسْتَعْمَرًا﴾.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا بِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

فَوَجِبَ عَلَيْهِمَا مِنْ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ مَا اسْتَطَاعَا، وَأَنْ يَسْقُطَ عَنْهُمَا مَا لَيْسَ فِي وَسْعِهِمَا، وَأَنْ يَقْبَلَ مِنْهُمَا مَا يَخِيرَانِ بِهِ عَنْ أَنْفُسِهِمَا حَسَبَ مَا يَطِيقَانِ وَيُلْزِمُهُمَا مَا التَّزَامَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١١٣٩- مسألة: وَالرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، الْأَحْرَارُ،

وَالْمَمْلُوكُونَ، وَذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ وَالْأَبْكَارُ، وَغَيْرُهُنَّ، فِي كُلِّ مَا ذَكَرْنَا وَنَذَكَّرُ سِوَاهُ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لَأَيِّمَاتِكُمْ إِذَا خَلَقْتُمْ..﴾

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ يَوْمَئِذٍ مِمَّا عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ﴾.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ كَانَ خَالِفًا فَلَا يَخْلِفُ إِلَّا بِاللَّيْءِ» وَقَالَ فِي الْاسْتِثْنَاءِ مَا ذَكَرْنَا وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ بِتَخْصِصِ عَبْدٍ مِنْ حُرٍّ، وَلَا ذَاتِ زَوْجٍ مِنْ أَيْمٍ، وَلَا بَكْرٍ مِنْ ثِيَبٍ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾. وَالتَّحَكُّمُ فِي الدِّينِ بِالْأَرْوَاحِ الْفَاسِدَةِ لَا يَجُوزُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَدْ وَافَقُونَا: عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ ذَكَرْنَا مُخَاطَبٌ بِالصَّلَاةِ، وَبِالصَّيَّامِ، وَبِغَيْرِهِمْ، وَبِغَيْرِهِمْ، وَبِغَيْرِهِمْ، فَاتَى لَهُمْ تَخْصِصُ بَعْضِ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ بَالِيَاطِي، وَالدَّعَاوَى الْكَاذِبَةِ.

فَإِنْ ذَكَرُوا مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ حَرَامِ بْنِ عُمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَمَعْمَرِ بْنِ جَابِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمِينُ لَوَلَدٍ مَعَ يَمِينِ وَالِدِهِ، وَلَا يَمِينُ لَزَوْجَةٍ مَعَ يَمِينِ زَوْجٍ، وَلَا يَمِينُ لِلْعَمَلُوكِ مَعَ يَمِينِ مَلِكِهِ، وَلَا يَمِينُ فِي قِطْعَةٍ، وَلَا نَذْرٌ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا طَلَاقٌ قَبْلَ نِكَاحٍ، وَلَا عَقَاقَةٌ قَبْلَ الْمِلَاقِ وَلَا صَمْتٌ يَدْرِي إِلَى اللَّيْلِ، وَلَا مُوَاسَلَةٌ فِي الصَّيَّامِ، وَلَا يَمِينٌ بَعْدَ الْحُلْمِ، وَلَا رَضَاعَةٌ بَعْدَ الْفِطَامِ، وَلَا تَغْرِبٌ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، وَلَا هِجْرَةٌ بَعْدَ الْفَتْحِ» فَحَرَامُ بْنُ عُمَانَ سَاقِطٌ مَطْرُحٌ لَا حُجْلَ الرَّوَابِئِ عَنْهُ، وَيُلْزَمُ مِنْ قَلْدِ رَوَايَتِهِ فِي اسْتَظْهَارِ الْمُسْتَحَاضَةِ بِشَلَاثٍ بَعْدَ الْيَامِهَا، فَاسْقَطَ بِهَا الصَّلَاةَ وَالْفَرُوضَةَ وَالصَّيَّامَ الْمَفْرُوضَيْنِ، وَحَرَّمَ الْوَلَةَ الْمُبَاحَ أَنْ يَأْخُذُوا بِرَوَايَتِهِ هَهُنَا، وَإِلَّا فَهُمْ مُتَلَابِعُونَ بِالذِّينِ. بِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

به نفسه قل أم كفر:

لما رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عَمْدٍ أَنَا غُلَدٌ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِي - عَنْ أَبِيهِ قَالَ حَدَّثَنِي مُصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ: «خَلَفْتُ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنْتَ عَنْ شِمَالِكَ ثَلَاثًا، وَتَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، ثُمَّ لَا تُعْذِرْ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ الْخَرَّاسِيُّ أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَمَّارٍ هُوَ ابْنُ أَبِي نَفْعٍ - أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ هُوَ ابْنُ مَعَاوِيَةَ - أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ هُوَ السَّيِّعِي عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «خَلَفْتُ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَقَالَ لِي أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: بَشْرًا مَا قُلْتَ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَجَبْتُهُمْ فَإِنَّا لَا نَرَاكَ إِلَّا قَدْ كَفَرْتَ فَلَقَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ لِي: قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَتَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَأَنْتَ عَنْ شِمَالِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَلَا تُعْذِرْ لَهُ».

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ هُوَ ابْنُ رَاهُوَيْه - أَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَلَفَ بَيْنَكُمْ فَقَالَ فِي خَلْفِهِ: بِاللَّاتِ، فَلْيُشَلَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَى أَقَامُوكَ فَلْيَصْدُقْ».

قَالَ عَلِيٌّ: فِي هَذَا إِطْلَاقُ التَّلَاقِ بِقَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ فَقَدْ قَالَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَسَعِيدٍ: مَا نَرَاكَ إِلَّا قَدْ كَفَرْتَ، وَلَمْ يَكُنْ كَفَرًا.

١١٤٣- مسألة: ومن حلف أيماناً على أشياء كثيرة على كل شيء منها يمين، مثل: والله لا أكلت اليوم، والله لا كلمت زيداً، والله لا دخلت داره أو نحو هذا، فهي أيمان كثيرة إن حث في شيء منها فعليه كفارة.

فإن عمل آخر فكفارة أخرى، فإن عمل ثالثاً فكفارة ثالثة. وهكذا ما زاد، لأنها أيمان متغايرة، وأفعال متغايرة، وأحداث متغايرة، إن حث في يمين لم يحنث بذلك في أخرى بلا شك، فلكل يمين حكمها.

١١٤٤- مسألة: قلوا حلف كذلك ثم قال في آخرها: إن شاء الله أو استثنى بشيء ما، فإن قوماً قالوا: إن كان

ليشرب من أبي سليم عن طائوس قال: إذا حلف الصبي ثم حث بعد ما يكبر كفراً.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَقَدْ صَحَّ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ: عَمْرٌ، أَوْ عَثْمَانُ: إِقَامَةُ الْحُدُودِ عَلَى مَنْ بَلَغَ خُصَّةَ أَشْبَارٍ وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ - وَيُلَازِمُ مِنْ يَسْرِى مِنَ الْمَالِكِيِّينَ أَنْ يَكْفُرَ عَنِ الصَّبِيِّ يَصِيبُ لَصِيدَهُ فِي إِحْرَامِهِ أَنْ يَكْفُرَ عَنْهُ إِنْ حَثَّ إِلَّا فَقَدْ تَنَاقَضُوا.

قَالَ عَلِيٌّ: وَالْحِجَةُ فِي هَذَا: هُوَ:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا وَهَيْبٌ هُوَ ابْنُ خَالِدٍ - عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَدَّاءِ عَنْ أَبِي الصَّحْحِيِّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَتَكَلَّمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنِ الْأَسودِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَبْهُتِ حَتَّى يَبْزُرَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَكْبُرَ».

قَالَ عَلِيٌّ: السَّكَرَانُ مَبْهُتٌ بِلَا شَكٍّ فِي عَقْلِهِ.

١١٤١- مسألة: ومن حلف بالله تعالى في كفره ثم حث في كفره، أو بعد إسلامه فعليه الكفارة، لأنهم مخاطبون بطاعة رسول الله ﷺ ودين الله تعالى لازم لهم.

قَالَ تَعَالَى: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ».

وَقَالَ تَعَالَى: «وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ»، وَلَا يَجِزُ بِهِ أَنْ يَكْفُرَ فِي حَالِ كُفْرِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَأْتِ بِالْكُفْرَةِ الَّتِي افْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ مَصْداً أَنَهَا دِينُ اللَّهِ تَعَالَى فَعَلِيهِ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا.

قَالَ تَعَالَى: «وَمَا أَمَرُوا إِلَّا لَيُعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حَقَّانَ».

١١٤٢- مسألة: ومن حلف: واللّات، والعزى، فكفارته أن يقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير - بقولها مرةً أو يقول: لا إله إلا الله وحده ثلاث مرّاتٍ ولا بد. ويفت عن شماله ثلاث مرّاتٍ، ويعوذ بالله من الشيطان ثلاث مرّاتٍ ثم لا يعد فإن عاد عاد لما ذكرنا أيضاً.

وَمَنْ قَالَ لِأَخْرَجَ: تَعَالَى أَقَامُوكَ، فَلْيَصْدُقْ وَلَا يَدَّ بِمَا طَابَتْ

ذلك موصولاً فهو مصدق فيما نوى.

فإن قال أردت بالاستثناء جميع الأيمان، فلا حنث عليه في شيء منها.

وإن قال: نويت آخرها، فهو كما قال، وبالله تعالى التوفيق.

وقال أبو ثور: الاستثناء راجع إلى جميع الأيمان.

وقال أبو حنيفة: لا يكون الاستثناء إلا لليمين التي تلي الاستثناء.

قال أبو محمد: وبهذا نأخذ، لأنه قد عقد الأيمان السلفاة ولم يستثن فيها وقطع الكلام فيها، وأخذ في كلام آخر، فيطَّل أن يتصل الاستثناء بها، فوجب الحنث فيها إن حثت والكفارة، وكان الاستثناء في اليمين التي اتصل بها كما قدمنا، وبالله تعالى التوفيق.

١١٤٥- مسألة: فإن حلف يميناً واحدة على أشياء

كثيرة، كمن قال: والله لا كلمت زيداً ولا خالداً، ولا دخلت دار عبى الله، ولا أعطيتك شيئاً، فهي يمين واحدة، ولا يحنث بفعله شيئاً مما حلف عليه، ولا تجب عليه كفارة حتى يفعل كل ما حلف عليه.

وهذا قول عطاء، والشافعي، وبعض أصحابنا.

روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قال عطاء فيمن قال: والله لا أفعل كذا، والله لا أفعل كذا، لأمر شئ - قال: هو قول واحد، ولكنه خص كل واحد بيمين، قال: كفارتان.

وقال عطاء فيمن قال: والله لا أفعل كذا، وكذا لأمرين شئ فعمهما باليمين.

قال: كفارة واحدة - ولا نعلم لحقهما فيها قولاً آخر.

وقال المالكيون: هو حاث بكل ما فعل من ذلك، ثم يخرج على هذا القول أنه يجب عليه لكل فعل كفارة - وقول آخر: إنه يلزمه كفارة بأول ما يحنث، ثم لا كفارة عليه في سائر ذلك.

قال أبو محمد: اليمين لا تكون بالتيه دون القول وهو لم يلفظ إلا بيمين واحدة، فلا يلزمه أكثر من يمين أصلاً، إذ لم يوجب لزومها إياه قرآن، ولا سنة، فإذا هي يمين واحدة فلا يجوز أن يكون في بعضها على حث، وفي بعضها على بر؛ إنما هو حاث، أو غير حاث؛ ولم يأت بغير هذا قرآن، ولا سنة، ولا

قياس، ولا قول متقدم.

فصح أنه لا يكون حاثاً إلا بأن يفعل كل ما عقد بتلك اليمين أن لا يفعله.

وأيضاً: فالأموال محظورة والشرائع لا تجب بدعوى لا نص معها، وبالله تعالى التوفيق.

١١٤٦- مسألة: فإن حلف أيماناً كثيرة على شيء واحد، مثل: أن يقول: بالله لا كلمت زيداً، والرحمن لا كلمته، والرحيم لا كلمته، بالله ثالثة لا كلمته، بالله ثالثة لا كلمته.

وهكذا أبداً في مجلس واحد، أو في مجالس متفرقة، وفي أيام متفرقة: فهي كلها يمين واحدة - ولو كررها ألف ألف مرة - وحنث واحد، وكفارة واحدة - ولا مزيد.

وقد اختلفت السلف في هذا:

روينا من طريق حماد بن سلمة عن ابن عباس عن مجاهد قال: زوج ابن عمر مملوكه من جارية له، فأراد المملوك سفراً فقال له ابن عمر: طلقها، فقال المملوك: والله لا طلقها فقال له ابن عمر: والله لنطلقنك كره ذلك ثلاث مرات.

قال مجاهد لابن عمر: كيف تصنع؟

قال: أكثر عن يميني، فقلت له: قد حلفت مراراً.

قال: كفارة واحدة.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن مجاهد عن ابن عمر قال: إذا أقسمت مراراً بكفارة واحدة.

ومن طريق إبراهيم النخعي إذا رد الأيمان فهي يمين واحدة.

وعن هشام بن عروة أن أباه سئل من تعرضت له جارية له مراراً كل مرة يجلف بالله أن لا يبطاها، ثم وطئها، فقال له عروة: كفارة واحدة.

ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء قال: كفارة واحدة إذا حلف في أمر واحد، في مجالس شتى.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري قال: إذا حلفت في مجالس شتى قال: كفارة واحدة.

قال: وأخبرني من سمع عكرمة يقول مثل هذا.

ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد، وقتادة عن الحسن قال: كفارة واحدة إذا حلف في أمر واحد، في مجالس شتى.

وهو قول الأوزاعي، ومالك، وإسحاق، وأبي

سليمان، وأبي عبيد، وأحد قولَي سفيان الثوري. خلافت في ذلك ولا يوجبُ الكفارة إلا الحنث، فالحنث فيها كلها حنثٌ واحدٌ بلا شكٍّ ولا يجوزُ أن يكونَ حنثٌ واحدٌ ككفاراتٍ شتى، والأموالُ عزمةٌ، والشرايعُ ساقطةٌ، إلا أن يبيحَ المالُ نصًّا، أو يأتيَ بالشرعِ نصًّا وبالله تعالى التوفيقُ.

وهذا مما خالفَ فيه الحنفِيُّونَ، والشافعيُّونَ، ابنُ عمرَ وابنُ عباسٍ ولا يعرفُهما من الصحابةِ خالفَ وبالله تعالى التوفيقُ.

١١٤٧ - مسألة: ومن حلفَ بالله لا أكلت هذا الرغيفَ، أو قال: لا شربت ماءَ هذا الكوزِ، فلا يحنثُ بأكلِ بعضِ الرغيفِ، ولو لم يبقَ منه إلا فتاته، ولا يشربُ بعضَ ما في الكوزِ.. وكذلك لو حلفَ بالله لأكلنُ هذا الرغيفَ اليومَ، فأكله كله إلا فتاته وغابت الشمسُ فقد حنثَ.

وهكذا في الرماتِ، وفي كلِّ شيءٍ في العالمِ لا يحنثُ ببعضٍ ما حلفَ عليه.

وهو قولُ أبي حنيفةٍ، والشافعي، وأبي سليمان.

وقال المالكيونَ: يحنثُ بأكلِ بعضه وشربِ بعضه.

قال أبو محمدٍ: نسألُهم عن رجلٍ أكلَ بعضَ رغيفٍ لزيدٍ فشهِدَ عليه شاهدانِ أنه أكلَ رغيفَ زيدٍ، اصادقانِ هما أمُ كاذبانِ، فمن قولهمُ إيهما كاذبانِ مبطلانِ، فأقروا على أنفسهمُ بالفتيا بالكذبِ وبالباطلِ، وبالشهادةِ ببدى فسادِ هذا القولِ، لأنَّه إنما حلفَ أن لا يأكله، لم يحلفَ أن لا يأكلَ منه شيئاً، وهو إذا أبى منه شيئاً فلم يفعلْ ما حلفَ عليه، والأموالُ عظومةٌ إلا بنصٍّ، ولا نصٌّ في صحته قولهمُ.

وقال فائلهمُ: الحنثُ، والتَّحريمُ، وكلاهما يدخلُ بآرُقِ الأسبابِ، قلنا: هذا باطلٌ ما يدخلُ الحنثُ والتَّحريمُ لا بآرُقِ الأسبابِ، ولا بأغلظها، ولا يدخلُ التحليلُ أيضاً لا بآرُقِ الأسبابِ، ولا بأغلظها - وكلُّ هذا باطلٌ وإنك، ولا يدخلُ الحنثُ، والرِّبَ، والتَّحريمُ، والتحليلُ؛ إلا حيثُ أدخلَ الله تعالى منها في كتابه أو على لسانِ رسولِ الله ﷺ. وأطرفُ شيءٍ أنهم قالوا: تحريمُ زوجةِ الأبِ على الابنِ يدخلُ بآرُقِ الأسبابِ - وهو العقدُ وحده، قلنا لهم: نسيتمُ أنفسكم، أو لم يكنِ فرجُ هذه المرأةِ حراماً على الأبِ، كما هي على الابنِ، ثم دخلَ التحليلُ للأبِ بآرُقِ الأسبابِ - وهو العقدُ وحده - فإين قولكم: إن التحليلَ لا يدخلُ إلا بأغلظِ الأسبابِ؟ وكَم هذا التَّخْلِيصُ بما لا يعقلُ في دينِ الله تعالى؟ وقالوا: والتحليلُ لا في المطلقَةِ ثلاثاً لا يدخلُ إلا بأغلظِ الأسبابِ - وهو العقدُ، والوطء، قلنا: نقضتم قولكم قولوا يقولُ الحسنُ، وإلا فقد أفسدتم بنيانكم، لأنه يقول: لا حملُ

ورؤينا عن ابنِ عمرَ، وابنِ عباسٍ: إذا أكَّدَ اليمينَ فعتقَ رقيةً.

وقالت طائفةٌ: إن كانَ ذلكَ في مجلسٍ واحدٍ فكفارةٌ واحدةٌ، وإن كانَ في مجالسٍ شتى فكفاراتُ شتى. صحَّ ذلكَ عن قتادة، وقال عمرو بنُ دينارٍ: يقولون ذلكَ.

وقال سفيانُ الثوريُّ في قولِ لهُ: إن نوى باليمينِ الأخرى ميمناً ثانية فكفارتان، وقال عثمانُ البتيُّ، وأبو ثورٍ: إن أرادَ التكرارَ فيمينٌ واحدةٌ وإن أرادَ التَّغْلِيظَ فكلُّ مرةٍ كفارةٌ.

وهو قولُ الشافعيِّ إنَّه عتَرَ عنه بأن قال: إن أرادَ التكرارَ فكفارةٌ واحدةٌ، وإلا فكلُّ مرةٍ كفارةٌ - فلم يخرجه عن أن يكونَ لكلِّ مرةٍ كفارةٌ، إلا بأن ينوي التكرارَ فقط - ثم لم يشترطِ إرادةَ التَّغْلِيظِ.

وقال أبو حنيفةٍ وأصحابه: إن أرادَ التكرارَ فيمينٌ واحدةٌ، وإن لم تكنْ له نيَّةٌ، وأرادَ التَّغْلِيظَ، أو كانَ ذلكَ في مجلسينِ فصاعداً، فكلُّ يمينٍ كفارةٌ.

قال أبو محمدٍ: لا نعلمُ لمن رأى في تأكيدِ اليمينِ عتقَ رقيةٍ - فقط - حجَّةً، لأنَّ الله تعالى حينَ يسنُّ الرِّبَةَ، والإطعامَ، والكسوةَ، وقد علَّم أن هنالك إماماً مؤكِّداً.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْسُوا الْإِيمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾.

ولا نعلمُ لمن فَرَّقَ بينَ أن يكونَ ذلكَ في مجلسٍ وبينَ أن يكونَ في مجلسينِ فصاعداً حجَّةً إلا الدَّعوى أنها يمينٌ واحدةٌ، في مجلسٍ، ويمينٌ ثانيةٌ في المجلسِ الثاني. وهذه دعوى لا يصحُّها برهانٌ، وكلُّ لفظٍ فهو بلا شكٍّ غيرُ اللَّفْظِ الآخرِ، كما أن كلَّ مجلسٍ غيرُ المجلسِ الآخرِ ولا فرقَ.

وكذلك لا ندري لمن فرقَ بينَ التَّغْلِيظِ وغيرِ التَّغْلِيظِ حجَّةً أصلاً إلا الدَّعوى بلا برهانٍ.

وأما من قال: إن نوى التكرارَ فهي يمينٌ واحدةٌ، وإلا فهي إيمانٌ شتى، فما نعلمُ لهم حجَّةً إلا أنهم قالوا: هي التَّفاظُ شتى، فكلُّ لفظٍ حكمٌ، أو أن يقيسوا ذلكَ على تكرارِ الطَّلَاقِ.

قال أبو محمدٍ: القياسُ كله باطلٌ، ثم لو كانَ حقاً لكانَ هذا منه باطلاً، لأنَّ النصَّ جاء في القرآن بأن حكمَ الطَّلَاقِ الثلاثةِ غيرُ حكمِ الثانيةِ، وغيرِ حكمِ الأولى، ولم يأتِ ذلكَ في الإيمانِ.

وأما قولهمُ: إنها التَّفاظُ شتى، فنعم، إلا أن الحنثَ به تجبُ الكفارةُ لا بنفسِ اليمينِ فإنَّ الإيمانَ لا توجبُ الكفارةُ أصلاً، ولا

دهليز الحِمَامِ لم يَحْتِ، لَأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلِ الدَّارَ وَلَا الْحِمَامَ وَلَا يَسْمَى دَخُولُ دَهْلِيْزِ الْحِمَامِ دَخُولَ حِمَامٍ.

١١٥٢ - مسألة: ومن حلف أن لا يكلم فلاناً، فأوصى إليه أو كتب لم يَحْتِ، لَأَنَّهُ لَا يَسْمَى الْكِتَابَ وَلَا الْوَصِيَّةَ كَلَاماً.

وَكذلك لَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّكَ أَوْلَىٰ تَكَلَّمَ النَّاسُ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ﴾.

فَصَحَّ أَنَّ الْإِشَارَةَ، وَالْإِمْلَاءَ لَيْسَ كَلَاماً.

١١٥٣ - مسألة: ومن حلف أن لا يشترى إداماً فأي شيء اشتراه من لحم، أو غيره أي شيء كان مما يؤكل به الحَبِيرُ فَاشْتَرَاهُ لِيَاكُلَ بِهِ الْخَبِيرَ حَتَّى - أَكَلَ بِهِ أَوْ لَمْ يَأْكُلْ - لَأَنَّهُ قَدْ اشْتَرَى الْإِدَامَ فَلَوْ اشْتَرَاهُ لِيَاكُلَ بِهَا خَبِيرٌ لَمْ يَحْتِ، لَأَنَّهُ لَيْسَ إِدَاماً حَبِيرًا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ: مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ إِدَاماً فَكُلَّ خَبيراً بِشَوَاءٍ لَمْ يَحْتِ، فَإِنْ أَكَلَهُ مَلِجٌ أَوْ بَزْتٌ أَوْ بَشِيْءٌ يَصْنَعُ فِيهِ الْخَبِيرُ حَتَّى.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا كَلَامٌ فَاسِدٌ جَدًّا لَأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ لَا مِنْ شَرِيعَةٍ وَلَا لُغَةٍ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَنَسٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْبُلْبُلِيُّ غُنْدَرُ أَخْبَرَنَا حَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمُونِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ رَاشِدٍ أَخْبَرَنَا أَبُو زُرْعَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو النَّصْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى ثَقَفَةَ عَنْ يَزِيدَ الْأَعْوَرِ عَنْ يَوْسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ كُسْرَةً خَبِيرٍ شَعِيرٍ وَوَضَعَ عَلَيْهَا ثَمَرَةً وَقَالَ: هَذِهِ إِذَا مَ هَذِهِ».

قَالَ عَلِيٌّ: وَأَصْلُ الْإِدَامِ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخَبِيرِ، فَذَلِكَ أُخْرَى أَنْ يُوَدَّمَ بَيْنَهُمَا فَكُلَّ شَيْءٍ جَمَعَ إِلَى الْخَبِيرِ لَيْسَهُلَّ أَكَلُهُ بِهِ فَهُوَ إِدَامٌ.

١١٥٤ - مسألة: ومن حلف أن يضرب غلامه عنداً من الجلد أكثر من العشر لم يَحْتِ لَه ذَلِكَ، وَيُرَى فِي يَمِينِهِ بَأْنَ يَجْمَعُ ذَلِكَ الْعِدَّةَ فَيَضْرِبُهُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً:

الْمُطْلَقَةُ ثَلَاثًا إِلَّا بِالْعَقْدِ، وَالْوَطءِ، وَالْإِزْزَالِ فِيهَا، وَإِلَّا فَلَا، وَهَذَا أَغْلَظُ الْأَسْبَابِ وَالْقَوْمُ فِي لَا شَيْءٍ - وَنَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى السَّلَامَةِ. وَابْنَةُ الزَّوْجَةِ لَا تَحْرِمُ عَلَى زَوْجِهَا بِأَرْوَاقِ الْأَسْبَابِ الَّتِي هِيَ الْعَقْدُ، لَكِنْ بِالذَّخْوَلِ بِالْأَمِّ مَعَ الْعَقْدِ، فَهَذَا تَحْرِيْمٌ لَمْ يَدْخُلْ إِلَّا بِأَغْلَظِ الْأَسْبَابِ.

ثُمَّ نَتَقَضُهُمْ ههنا طَرِيفٌ جَدًّا، لِأَنَّ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنْ مِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ رَغِيفًا فَكُلَّ نَصْفَ رَغِيفٍ يَحْتِ، وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَهْبَ لَزِيدٍ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ فَوَهَبَ لَهُ تِسْعَةً دَنَانِيرَ أَنَّهُ لَا يَحْتِ، فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ هَذَا كُلِّهِ لَوْ كَانَ ههنا تَقْوِي؟ وَاحْتِجُّ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ: بَأَنَّ مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَ زَيْدٍ فَدَخَلَ شَيْئًا مِنْهَا فَإِنَّهُ يَحْتِ، فَقُلْنَا لَهُمْ: إِنَّمَا يَكُونُ الْحَنْتُ بِمُخَالَفَةِ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، وَلَا يَكُونُ فِي اللَّغَةِ وَالْمَعْقُولِ دَخُولُ الدَّارِ إِلَّا بِدَخُولِ بَعْضِهَا، لَا بِأَنَّ يَمْلَأُهَا بِجَبْتِهِ، مُخَالَفَةً أَكَلِ الرَّغِيفِ، وَلَوْ أَنَّهُ دَخَلَ بَعْضَهُ الدَّارَ لَا كُلَّهُ لَمْ يَحْتِ، لَأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْهَا - وَهُمْ مُجْمَعُونَ مَعْنَى عَلَى: أَنْ مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَهْدِمَ هَذَا الْحَائِطَ فَهَدَمَ مِنْهُ مَدْرَةً أَنَّهُ لَا يَحْتِ.

١١٤٨ - مسألة: فلو حلف أن لا يأكل من هذا الرغيف، أو أن لا يشرب من ماء هذا الكوز فإنه يَحْتِ بِكُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ وَشَرِبَ شَيْءٍ مِنْهُ، لَأَنَّهُ خِلَافٌ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقَ.

١١٤٩ - مسألة: فلو حلف أن لا يشرب ماء النهر، فإن كانت له نِيَّةٌ فِي شَرْبِ شَيْءٍ مِنْهُ حَتَّى بَاقِيَ شَيْءٍ مِنْهُ لَأَنَّهُ يَهْدَأُ بِخَبَرٍ عَنْ شَرْبِ بَعْضِ مَائِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَلَا حَنْتَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى».

١١٥٠ - مسألة: ومن حلف أن لا يدخل دار زبلي، فإن كانت من الدُّوَرِ الْمُبَاحَةِ الدَّهْلِيْزَ كَدَوْرِ الرُّؤَسَاءِ لَمْ يَحْتِ بِدَخُولِ الدَّهْلِيْزِ حَتَّى يَدْخُلَ مِنْهَا مَا يَقَعُ عَلَى مَنْ صَارَ هُنَالِكَ أَنَّهُ دَاخِلُ دَارِ زَيْدٍ وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الدُّوَرِ الَّتِي لَا تَبَاحُ دَهْلِيْزُهَا حَتَّى يَدْخُلَ الدَّهْلِيْزِ.

وهكذا في المساجد، والحمامات، وسائر المواضع لما ذكرنا: مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا يَرَأَى مَا يَتَخَاطَبُ بِهِ أَهْلُ تِلْكَ اللَّغَةِ.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَرَأَى مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ فَهَذَا عَمُومٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: إِنْ عَمَدًا عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْأَنْبِيَاءُ يَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ.

١١٥١ - مسألة: ومن حلف أن لا يدخل دار فلان، أو أن لا يدخل الحِمَامَ فَمَشَى عَلَى سَقُوفِهِ كُلِّ ذَلِكَ، أَوْ دَخَلَ

حيناً أو دهرأً أو زماناً أو مدةً أو برهةً أو وقتاً، أو ذكر كل ذلك بالالف واللام - أو قال ملياً، أو قال: عمرأً، أو العمر، بقي مقدار طريقه عين لم يفعله، ثم فعله، فلا حث عليه، لأن كل جزء من الزمان زمان، ودهر، وحين، ووقت، وبرهة، ومدة.

وقد اختلف السلف في الحين: فقالت طائفة: الحين سنة:

روينا من طريق ابن وهب عن الليث بن سعد كان علي بن أبي طالب يقول: أرى الحين سنة..

وقد روي من طريق عطاء بن السائب عن سعيدي بن جبير عن ابن عباس: الحين سنة.

ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة، وحماد بن أبي سليمان، قالوا جميعاً: الحين سنة - وعن عكرمة مثله.

وهو قول مالك، قال: إلا أن ينوي غير ذلك فله ما نوي. وذهبت طائفة إلى:

ما روينا من طريق محمد بن المثنى عن محمد بن عبد الله الأنصاري عن محمد بن علي بن الحسين أنه سئل في رجل حلف على امرأتين: أن لا تفعل فعلاً ما إلى حين، فقال: أي الأحيان أردت؟ فإن الأحيان ثلاثة:

قال الله عز وجل: ﴿تُؤْنِي أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ يَأْتِي زَيْدًا﴾.

كل سنة أشهر. وقوله تعالى: ﴿لَتَسْتَخِفَّنَّ عُتَى حِينٍ﴾ فذلك ثلاثة عشر عاماً. وقوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ نَبَأٌ بَعْدَ حِينٍ﴾ فذلك إلى يوم القيامة. وذهبت طائفة إلى:

ما روينا من طريق إسماعيل بن إسحاق عن محمد بن عبيد عن محمد بن نور عن معمر قال الحسن البصري: ﴿تُؤْنِي أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ ما بين سنة أشهر إلى تسعة أشهر، وذهبت طائفة إلى ما روينا من طريق محمد بن المثنى أخبرنا المغيرة بن سلمة بن هشام المخزومي أخبرنا وهيب بن خالد أخبرنا ابن حرملة: أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب عن يمينه أن لا تدخل امرأته على أهلها حيناً، فقال سعيد: الحين ما بين أن تطلع النخل إلى أن ترتب ﴿تُؤْنِي أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾.

وذهبت طائفة إلى ما روينا من طريق إسماعيل بن إسحاق عن محمد بن عبيد عن محمد بن نور عن معمر عن قتادة: ﴿تُؤْنِي أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ قال: تؤكل ثمرتها في الشتاء والصيف.

وذهبت طائفة إلى ما روينا من طريق يحيى بن سعيد القطن عن سفيان الثوري حدثني طارق بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: الحين سنة أشهر.

روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أنه أخبره عبد الله بن عبيد بن عمير أنه رأى أباه يتحلل يمينه في ضرب نذره باندني ضرب، فقال عطاء: قد نزل ذلك في كتاب الله تعالى: ﴿وَاخْذُ يَدَكَ فَمُنْبَأً فاضرب به ولا تحث﴾.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان.

وقال جهم، والليث، ومالك: لا ير بذلك - وما نعلم لهم حجة أصلاً.

١١٥٥ - مسألة: ولا معنى للبساط في الإيمان ولا للنم، ولو تمت امرأته عليه أو غيرها بماها فحلف أن لا يلبس من مالها ثوباً لم يحن إلا بما سمى فقط، ويأكل من مالها ما شاء، ويأخذ ما تعطيه، ولا يحن بذلك، ويشترى بما تعطيه ما يلبس ولا يحن بذلك.

وكذلك من من على آخر بلين شاته فحلف أن لا يشرب منه شيئاً، فله أن يأكل من لحم تلك الشاة، ومن جنبها، ومن زبدتها، ورائبها، لأنه ليس شيء من ذلك شرب لبين.

فإن باعت تلك الشاة واشترت أخرى كان له أن يشرب من لبنها ولا كفارة في ذلك، إنما يحن بما حلف عليه وسماه فقط.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان.

وقال مالك: يحن بكل ذلك، ثم تناقض فقال: إن وهبت له شاة ثم تمت بها عليه فحلف أن لا يأكل من لبنها شيئاً فباعها وابتاع بضمها ثوباً ليسه فإنه يحن - ولا يحن بإمسكها في ملكه ولا يبيعها وقضاء دينه من ثمنها - وهذا قول ظاهر الفساد، لأنه أحسنه بغير ما حلف عليه.

وموه بعضهم بأن ذكر:

ما روينا من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جعدان عن علي بن الحسين: «أن أبا جلبة ربط نفسه إلى سارية وقال: لا أحل نفسي حتى يحلني رسول الله ﷺ أو تنزل نوبي، فجاءت فاطمة تحله فأبى إلا أن يحله رسول الله ﷺ فقال عليه السلام: إن فاطمة بضعة مني».

فهذا لا يصح، لأنه مرسل - ثم عن علي بن زيد وهو ضعيف.

ثم لو صح لكانوا غالفين لما فيه، لأنهم لا يخلطون فيمن حلف أن يضرب زيداً لضرب ولد زيد أنه لا يحن.

١١٥٦ - مسألة: ومن حلف أن لا يفعل أمراً كذا

وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، وَالشَّعْبِيِّ.

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْثَى أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي هِشَامٍ - عَنْ عِكْرَمَةَ أَنَّ عَمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ سَأَلَهُ عَنْ قَالٍ: لَا أَفْعَلُ أَمْرًا كَذَا حِينَئِذٍ، فَقَالَ لَهُ عِكْرَمَةُ: إِنَّ مِنَ الْحَيْنِ مَا يَدْرُكُ وَمَا لَا يَدْرُكُ، فَالَّذِي لَا يَدْرُكُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ﴾.

وَالَّذِي يَدْرُكُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَوَفَّيْ أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ فَأَرَاهُ مِنْ حِينٍ تَتِمُّرُ إِلَى حِينٍ تَصْرُمُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَأَعْجَبَ ذَلِكَ عَمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

وَبِهِ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَبُو عِيْبِدٍ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِلَّا أَنْ يَنْوِي مَدَّةً مَا فَلَهُ مَا نَوَى.

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْثَى أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: الْحَيْنُ شَهْرَانِ، النَّخْلَةُ تَطْلُعُ السَّنَةَ كُلَّهَا إِلَّا شَهْرَيْنِ.

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْثَى أَخْبَرَنَا أَبُو معاوية الضَّرِيرُ أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: الْحَيْنُ قَدْ يَكُونُ غُدُوَّةً وَعَشِيَّةً.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ.

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ طَاوُوسٍ قَالَ: الزَّمَانُ شَهْرَانِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْمَرْجُوعُ إِلَيْهِ عِنْدَ التَّنَازُعِ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى: وَكَلَامُ رَسُولِهِ ﷺ فَوُجِدْنَاهُ تَعَالَى قَدْ قَالَ: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّخْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ فَبِهَا مَذْخَلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَبْدَأَ الْعَالَمِ إِلَى خَلْقِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَنَسَمَ بَنِيهِ، وَإِلَى وَقْتِ نَفْخِ الرُّوحِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَّا.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بِنْدَحِينٍ﴾ فَبِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ﴾ فَبِهَا مَدَّةُ عَمْرِِ الْإِنْسَانِ إِلَى أَنْ يَمُوتَ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ جَنَّتُهُ حَتَّى حِينٍ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَبَّ فِي السَّجْنِ بَضْعَ مِائِينَ﴾ وَالْبَضْعُ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى السَّعَةِ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَنُفِخَ فِي الصُّبْحِ نَفْثَاتٍ وَجِبِينَ تُصْبِحُونَ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَجِبِينَ

تُظْهِرُونَ﴾ فَسَمَى اللَّهُ تَعَالَى الْمَسَاءَ حِينًا، وَالْإَصْبَاحَ حِينًا، وَالظُّهْرَةَ حِينًا.

فَصَحَّ بِذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَيَطْلُ قَوْلُ مَنْ حَدَّثَنَا دُونَ حَدِّ. وَوَجَدْنَا احْتِجَاجَهُمْ بِالنَّخْلَةِ عَلَيْهِمْ لَا لَهُمْ، لِأَنَّنَا نَسَاهِدُهُمْ يَرْطُبُ مِنْهَا مَا كَانَ زَهْوًا، وَيَزِيهِ مَا كَانَ بَسْرًا، وَيَسُرُّ مِنْهَا مَا كَانَ بِلْحًا، وَيَلْبَحُّ مِنْهَا مَا كَانَ طَلْعًا، فَفِي كُلِّ سَاعَةٍ تَوْتِي أَكْلَهَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَلَا يَبِي حَنِيفَةُ هُنَا تَغَالِيطٌ عَظِيمَةٌ: مِنْهَا - أَنَّهُ قَالَ: مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَكَلِّمَ فَلَانًا زَمَانًا، أَوْ الزَّمَانَ، أَوْ حِينًا أَوْ الْحَيْنَ، أَوْ مَلِيًّا، أَوْ طَوِيلًا، فَهُوَ كُلُّهُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، إِلَّا أَنْ يَنْوِي مَدَّةً مَا فَلَهُ مَا نَوَى - وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ مَلِيًّا: أَنَّهُ شَهْرٌ وَاحِدٌ.

فَإِنْ حَلَفَ لَا يَكَلِّمَهُ دَهْرًا.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا أَدْرِي مَا الدَّهْرُ؟.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ، وَمُحَمَّدٌ: هُوَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ.

فَإِنْ قَالَ: لَا أَكَلِّمُهُ الدَّهْرَ.

قَالَ أَبُو يُونُسَ: هُوَ عَلَى الْأَيْدِ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: سِتَّةُ أَشْهُرٍ.

فَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَكَلِّمَهُ إِلَى بَعِيٍّ - فَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ شَهْرٍ.

قَالَ أَبُو يُونُسَ شَهْرٌ وَيَوْمٌ: فَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَكَلِّمَهُ إِلَى قَرِيبٍ، فَهُوَ أَقَلُّ مِنْ شَهْرٍ.

فَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَكَلِّمَهُ عَمْرًا فَإِنْ أَبَا يُونُسَ قَالَ: سِتَّةُ أَشْهُرٍ - وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ وَاحِدٌ إِلَّا أَنْ يَنْوِي مَدَّةً مَا فَلَهُ مَا نَوَى.

١١٥٧ - مسألة: فَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَكَلِّمَهُ طَوِيلًا، فَهُوَ مَا زَادَ عَلَى أَقَلِّ الْمَدِّ، فَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَكَلِّمَهُ أَبَدًا أَوْ جَمْعًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً، أَوْ ذَكَرَ - كُلُّ ذَلِكَ بِأَلْفٍ وَاللَّامِ - فَكُلُّ ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةٍ، وَلَا يَحْتَجُّ فِيمَا زَادَ، لِأَنَّهُ الْجَمْعُ، وَأَقَلُّ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ، وَهُوَ مَا زَادَ عَلَى الثَّلاثَةِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾.

فَإِنْ قَالَ فِي كُلِّ ذَلِكَ: كَثِيرَةً، فَهِيَ عَلَى أَرْبَعٍ، لِأَنَّهُ لَا كَثِيرَ إِلَّا بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا هُوَ أَقَلُّ مِنْهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحْتَجُّ أَحَدٌ إِلَّا بِقِيَمٍ لَا بِجَانٍ لِلشُّكِّ فِيهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١١٥٨ - مسألة: وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَسَاكُنَ مَنْ كَانَ سَاكِنًا مَعَهُ مِنْ امْرَأَتِهِ أَوْ قَرِيبِهِ أَوْ أَجْنَبِيٍّ فَلْيَفَارِقْ أَلْفِي هُوَ فِيهَا إِلَى غَيْرِهَا، وَلَا يَحْتَجُّ.

فقط فلا يحث.

فإن أقام مدةً يمكنه فيها أن لا يساكنه فلم يفارقه حث - فإن رحل كما ذكرنا مدةً - قلت - أو كثرت ثم رجع لم يحث. وتفسير ذلك: إن كانا في بيت واحد أو رحل أحدهما إلى بيت آخر من تلك الدار أو غيرها، وإن كانا في دار واحدة رحل أحدهما إلى أخرى متصل بها أو متباعدة أو اقتسما الدار - وإن كانا في محل واحد رحل أحدهما إلى أخرى - وإن كانا في مدينة واحدة أو قرية واحدة خرج أحدهما عن دور القرية أو دور المدينة لم يحث، وإن رحل أحدهما بحسبه وترك أهله وماله وولده لم يحث، إلا أن يكون له ثبة تطابق قوله فله ما نوى.

وهذا كله قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان.

وكل ما ذكرنا مساكنة وغير مساكنة، فإن فارق تلك الحال فقد فارق مساكنته وقد بر، ولا يقدر أحد على أكثر، لأن الناس مساكن بعضهم لبعض في ساحة الأرض، وفي العالم.

قال تعالى: «وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي الْبَلَدِ وَالْأَنْهَارِ».

وقد افترض الله عز وجل على المهاجرين الرحلة عن مكة ودار الكفر إلى المدينة فكان من خرج منهم بنفسه قد أدى ما عليه وفارق وطن الكفر وأكثرهم ترك أهله. وولده وماله بمكة، وفي دار قومه فلم يخرجهم ذلك عن الهجرة وفارقة الكفار.

وقال مالك: يحث حتى يرحل بأكثر رحيله - وهذا خطأ لما ذكرنا، ولأنه قول بلا دليل.

واحتج بعض مقلديه بما روى: «المرء مع رحيله وهذا لا يسند، ثم لو صح لكان حجة عليهم، لأن النبي ﷺ لم يرو أنه قال إلا في رحل ناقته فقط لا في رحل منزله، بل تركه بمكة بلا شك، ولم يخرج إلا بحسبه».

١١٥٩ - مسألة: ومن حلف أن لا يأكل طعاماً اشراه زيد فاكل طعاماً اشراه زيد وآخر معه لم يحث.

وكذلك لو حلف أن لا يدخل دار زيد فدخل داراً يسكنها زيد بكرة.

وكذلك داراً بين زيد وغيره لم يحث إلا أن ينوي داراً يسكنها زيد فيحث، لأن المنظور إليه في الإيمان ما تعارفه أهل تلك اللغة في كلامهم الذي به حلف، وعليه حلف فقط - ولا يطلق على طعام اشراه زيد وخالف أنه اشراه زيد، ولا على دار مشتركة أنها لأحد من هي له.

١١٦٠ - مسألة: ومن حلف أن لا يهب لأحد عشرة دناتير فوهب له أكثر حث، إلا أن ينوي العدد الذي سمي

١١٦١ - مسألة: ومن حلف أن لا يجمعه مع فلان سقفت فدخل بيتاً فوجده فيه ولم يكن عرف إذ دخل أنه فيه لم يحث، لكن ليخرج من وقته فإن لم يفعل حث لما ذكرنا قبل من أن الحث لا يلحق إلا قاصداً إليه، علماً به.

١١٦٢ - مسألة: ومن حلف أن لا يأكل لحماً أو أن لا يشتريه فاشتري شحماً، أو كبشاً، أو سناماً، أو مصراً، أو حشوة، أو رأساً، أو أكارغ أو سمكاً، أو طيراً، أو قديداً: لم يحث، لأنه لا يقع على شيء مما ذكرنا في اللغة اسم لحم أصلاً، بل كل لغوي وعامي يقول في كل ذلك: ليس لحماً ولا يطلق على السمك والطيور اسم لحم إلا بالإضافة.

وقال أبو حنيفة، والشافعي، وأبو سليمان كما قلنا.

وقال مالك: يحث بكل ذلك - واحتج له مقلدوه بقول الله تعالى: «وَلَحْمَ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ»، «وَمِنْ كُلِّ تَاكُلُونَ لَحْمًا طَيْرًا».

قال أبو محمد: قد قلنا: إنه لا يطلق على ذلك اسم لحم إلا بالإضافة، كما لا يطلق على ماء الورد اسم ماء إلا بالإضافة، ويلزمهم أن يقولوا فيمن حلف أن لا يجمعه مع فلان سقفت أن يحث ولا بد، لأن الله تعالى قال: «وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ مَنَافًى مَحْفُوظًا».

وأن يقول فيمن حلف أن لا يقرأ بضوء سراج، فقرأ بضوء الشمس: أن يحث، لأنه تعالى قال: «وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا».

وقوله تعالى: «وَجَعَلَ الشُّنُسُ سِرَاجًا».

وأن يقولوا فيمن حلف أن لا يلقي ثيابه على وتو فالتفعا على جبل: أن يحث، لأن الله تعالى يقول: «وَالْجِبَالُ أَوْدَادُ» وهم لا يقولون هذا، فصح أن المراسى في ذلك ما قلناه، ولا يخالفونا فيمن قال لآخر: ابتع لي بهذا الدرهم لحماً، فابتاع له به سمكاً، أو دجاجة، أو شحماً، أو رأساً، أو حشوة، أو أكارغ: فإنه ضامن للدرهم، وإنه قد خالف ما أمر به وتعدى، وبالله تعالى التوفيق.

١١٦٣ - مسألة: ومن حلف أن لا يأكل شحماً حث بأكل شحم الظهر والبطن، وكل ما يطلق عليه اسم شحم، ولم يحث بأكل اللحم الخضر وهذا قول الشافعي، وأبي سليمان.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: لا يحث إلا بشحم البطن

وحدته، ولا يحنث بشحم الظَّهْرِ.
وقال مالك: من حلف أن لا ياكل لحماً فاكل شحمًا

حنث، ومن حلف أن لا ياكل شحمًا فاكل لحماً يحنث، واحتج أصحاب أبي حنيفة بأن الله تعالى قال: ﴿وَيُحَنِّثُ الْبَقَرَ وَالنَّعَمَ حَرْثًا عَلَيْهِمْ شَحْمُهُمَا﴾ قالوا: فكان ذلك على شحم البطن خاصة.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان.

١١٦٥- مسألة: ومن حلف أن لا ياكل بيضاً لم

يحنث إلا باكل بيض الدجاج خاصة ولم يحنث باكل بيض النعام

وسائر الطير، ولا يبيض السمك لما ذكرنا.

وكذلك من حلف أن لا ياكل زبيبا لم يحنث باكل العنب ولا يشرب نبيذ الزبيب واكل خله.

وكذلك القرون في التمر، والرطب، والزهر، والبسر، والبلح، والطلع، والنكتة، ونبيذ كل ذلك وخله، وذو شائبة، وناطقة؛ لا يحنث.

ومن حلف أن لا يأخذ شيئاً منها باكل سائرها - ولا يحنث بشرب ما يشرب منها.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان، لأن اسم كل واحد منها لا يطلق على الآخر، والعالم كله بعض متولد من بعض ونحن مخلوقون من تراب وماء. فلو أن أسراً حلف أن لا يدخل في داره حيواناً فادخل التراب والماء لم يحنث بلا خلاف منا ومن غيرنا.

وقال مالك: من حلف أن لا ياكل عنباً فاكل زبيبا أو شرب عصيراً حنث، ولا يحنث باكل الخل - فكان هذا عجباً جداً، وكان احتجاجهم لهذه القولة أعجب منها، لأنهم قالوا: أمر الخل بيعاً، وليت شعري ما معنى بيعه.

فإن قالوا: إن بين العنب وبين الخل درجتين: العصير، والخمير.

قلنا: فكان ماذا؟ ومن الذي جعل كونه درجتين بين الخل والعنب علة في التحليل؟ وحاشا لله من هذا الحكم الفاسد - فما زادونا على أن جعلوا دعواهم حجة لدعواهم وقد تناقضوا من قرب، فحنثوا من اكل جيباً يابساً وقد حلف أن لا ياكل لبناً وبين الجنب اليابس واللبن درجتان، وهما العقيق، والجبن الرطب.

فإن قالوا: كل ذلك عين واحدة.

قلنا: والخل، والعصير، والخمر: عين واحدة، إلا أن أحكامها اختلفت باختلاف صفاتها ولا مزيدة.

قال أبو محمد: وهذا احتجاج محال عن موضعه، لأنه لم يخص شحم البطن بالتحريم عليهم بنفس هذا اللفظ لكن بما بعده من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُرُهُمَا أَوْ الْحَوَالِي أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ فهذا خص شحم البطن بالتحريم ولولا ذلك لحرم الشحوم كلها فآلية حجة عليهم.

واحتج المالكيون بأن قالوا: حرم الله تعالى لحم الخنزير فحرم شحمه، وحرم على بني إسرائيل الشحم فلم يحرم اللحم. وقالوا: الشحم متولد من اللحم وليس اللحم متولداً من الشحم.

قال أبو محمد: وهذا الاحتجاجان في غاية التمويه بالباطل، لأن تحريم شحم الخنزير لم يحرم من أجل تحريم لحمه، لكن ببرهانه آخر قد ذكرناه في باب ما يحل أكله ويحرم.

ولو كان تحريم شحم الخنزير من أجل تحريم لحمه لكان على أن من حلف أن لا ياكل لحماً فاكل شحمًا حنث - لكان تحريم لبن الخنزيرة وعظمها على قولهم من أجل تحريم لحمها موجبا للحنث على من حلف أن لا ياكل لحماً فشرب لبناً ولا فرق، وهم لا يقولون هذا.

وأما قولهم: إن الشحم تولد من اللحم، فيقال لهم فكان ماذا؟ ليس اللحم، واللبن متولد من اللبن، واللحم حرام، وهما حلالان؟ أوليس اللحم متولد من العصير والخل متولد من الخمر وهي حرام، وما تولدت منه حلال، وما تولدت منها حلال، فبطل قولهم، وبالله تعالى التوفيق.

١١٦٤- مسألة: ومن حلف أن لا ياكل رأساً لم

يحنث باكل رموس الطير، ولا رموس السمك، ولا يحنث إلا باكل رموس النعم، والماعز، فإن كان أهل موضعه لا يطلقون اسم الرموس في البيع والأكل على رموس الإبل، والبقر لم يحنث باكلها - وإن كانوا يطلقون عليها في البيع والأكل اسم الرموس حنث بها، لما ذكرنا أن الإيمان إنما هي على لغة الحالف، ومعهود استعماله في كلامه.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان. إلا

١١٧٠- مسألة: ومن حلف أن لا يبيع هذا الشيء

بدينار فباعه بدينار غير فلس فأكثر، أو بدينار وفلس فصاعداً لم يحث، لأنه لا يسمى في ذلك كله بدينار.

١١٧١- مسألة: ومن حلف ليقضين غريمه حقه

رأس الهلال فإنه إن قضاه حقه أوّل ليلة من الشهر، أو أوّل يوم منه ما لم تغرب الشمس لم يحث، لأن هذا هو رأس الهلال في اللغة، فإن لم يقضه في الليلة أو اليوم المذكورين وهو قادر على قضائه ذاكراً حث.

١١٧٢- مسألة: ومن حلف أن لا يشترى امرأ كذا،

أو لا يزوج وليته، أو أن لا يضرب عبده، أو أن لا يسيء داره، أو ما أشبه هذا من كل شيء، فامر من فعل له ذلك كله، فإن كان ممن يتولى الشراء بنفسه، والبناء، والضرب، أو فعل ما حلف عليه لم يحث، لأنه لم يفعله - وإن كان ممن لا يباشر بنفسه ذلك حث بامره من يفعله، لأنه هكذا يطلق في اللغة الخبر عن كل من ذكرنا ولا يحث في أمر غيره بالزواج على كل حال، لأن كل أحد يزوج وليته فإذا لم يزوجها وأمر غيره فلم يزوجها هو.

١١٧٣- مسألة: ومن حلف ألا يبيع عبده فباعه

بيعاً فاسداً، أو اصدقه، أو أجره، أو يبيع عليه في حق لم يحث، لأنه ليس شيء مما ذكرنا بيعاً. والبيع الفاسد حرام والله تعالى يقول: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ ولا شك عند من دماغه صحيح في أن الحرام غير الحلال، فإن باعه بيعاً صحيحاً لم يحث ما لم يتفرقا عن موضعيهما، فإن تفرقا - وهو مختار ذاكراً: حث حيثل، لأنه حيثلو باع، لما نذكر في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى.

١١٧٤- مسألة: ومن حلف أن لا يتكلم اليوم فقرأ

القرآن في صلاة، أو غير صلاة، أو ذكر الله تعالى لم يحث، لقول رسول الله ﷺ: «إِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ، وَالتَّكْبِيرُ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ» وَنَحْوُ ذَلِكَ وَلَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَذْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ سَأَصْلِيهِ سَقَرٌ﴾.

فصح أن القرآن ليس قول البشر، وأن من أطلق ذلك عليه سيصلي سقراً - فصح أنه لا يطلق في اللغة، ولا في الشريعة على شيء مما ذكرنا اسم كلام، وبالله تعالى التوفيق.

وكذلك السمن بينه وبين اللبن درجتان: الرائب ثم الزبد، وقد يترك العنب في الظروف من أيامه إلى أيام الربيع ثم يعصر خلا محضاً.

١١٦٧- مسألة: ومن حلف أن لا ياكل لبناً لم يحث

بأكل اللبن ولا بأكل العقيده، لا الرائب، ولا الزبد، ولا السمن، ولا المخيض، ولا اللبن، ولا الجبن.

وكذلك القوق في الزبد، والسمن، وسائر ما ذكرنا لاختلاف أسماء كل ذلك.

١١٦٨- مسألة: ومن حلف أن لا ياكل خبزاً فاكل

كعكاً أو بشماطاً أو حريرة، أو عصيداً، أو حسو فتاق، أو فتياً لم يحث.

ومن حلف أن لا ياكل قمحاً فإن كانت له نية في خبزه حث - وإلا لم يحث إلا بأكله صرفاً - ولا يحث بأكل هريس، ولا أكل حشيش، ولا سويق ولا أكل فريث، لأنه لا يطلق على كل ذلك اسم قمح - ومن حلف أن لا ياكل تيناً حث بالأخضر والبائس، لأن اسم التين يطلق على كل ذلك.

١١٦٩- مسألة: ومن حلف أن لا يشرب شراباً فإن

كانت له نية حمل عليها، وإن لم تكن له نية حث بالخمر، وبجميع الأنبذة، وبالجلاب، والسكنجبين، وسائر الأشربة؛ لأن اسم شراب يطلق على كل ذلك. ولا يحث بشرب اللبن، ولا بشرب الماء، لأنه لا يطلق عليها اسم شراب - ومن حلف أن لا ياكل لبناً فشربه لم يحث، لأنه لم يأكله - ولو حلف أن لا يشربه فأكله بالخبز لم يحث، لأنه لم يشربه.

ومن حلف أن لا يشرب الماء يومه هذا فاكل خبزاً مبلولاً بالماء لم يحث - ومن حلف أن لا ياكل سمناً ولا زبناً فاكل خبزاً معجوناً بهما أو باحدهما لم يحث، لأنه لم ياكل زبناً ولا سمناً.

ولو حث في هذا الحث من حلف أن لا يشرب يومه هذا ماء فاكل خبزاً، لأنه بالماء عجن، ولا يحث بأكل طعام طبخ بهما إلا أن يكونا ظاهرين فيه لم يزل الاسم عنهما فيحث حيثن.

ومن حلف أن لا ياكل ملحاً فاكل طعاماً معمولاً بالملح، وخبزاً معجوناً به لم يحث، لأنه لم ياكل ملحاً؛ فإن كان قد ذر عليه الملح حث، لأنه ظاهر فيه.

ومن حلف أن لا ياكل خلا فاكل طعاماً يظهر فيه طعم الخل متميزاً حث، لأنه هكذا يؤكل الخل.

١- كَفَّارَاتُ الْإِيمَانِ

١١٧٥- مسألة: من حنث بمخالفة ما حلف عليه فقد وجبت عليه الكفارة بعد الحنث لا خلاف في ذلك.

١١٧٦- مسألة: ومن اراد أن يحنث فله أن يقدم الكفارة قبل أن يحنث أي الكفارات لزمت: من العتق، أو الكسوة، أو الإطعام، أو الصيام.

وهو قول مالك.

وقال أبو حنيفة، وأبو سليمان: لا يجره ذلك إلا بعد الحنث.

وقال الشافعي: أما العتق، أو الكسوة، أو الإطعام، فيجزئ تقديمه قبل الحنث.

وأما الصيام فلا يجزئ إلا بعد الحنث. وحجة الشافعيين: أن العتق، والكسوة، والإطعام، من فرائض الأموال، والأموال من حقوق الناس، وحقوق الناس جائز تقديمها قبل آجالها.

وأما الصوم فمن فرائض الأبدان، وفرائض الأبدان لا يجزئ تقديمها قبل أوقاتها.

قال أبو محمد: وهذه قضية فاسدة، وهم موافقون لنا على أن تعجيل أموال الناس إنما يجب برضا صاحب الحق، والذي عليه الحق معاً، لا برضا أحدهما دون الآخر، وأن هذا إنما يجب أيضاً فيما هو حق للإنسان بعينه فتراضى هو وغريمه على تقديمه أو تأخيره أو إسقاطه أو إسقاط بعضه.

وأما كل ما ليس لإنسان بعينه وإنما هو حق لله تعالى وقته بوقت محدد، وليس ههنا مالك بعينه يصح رضاه في تقديمه، لا في تأخيره، ولا في إسقاطه، ولا في إسقاط بعضه وإنما هو حق لله تعالى لا محل فيه إلا ما حد لله تعالى.

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَذَكَّرْهُ اللَّهُ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾. ويقال لهم أيضاً: إن حقوق الناس يجوز فيها التأخير والإسقاط، فهل يجوز في الكفارات الإسقاط، أو التأخير إلى أجل أو إلى غير أجل؟ فظهر نساد قولهم جملة.

وأما المالكون: فإنهم وإن كانوا أصابوا ههنا فقد تناقضوا جداً لأنهم أجازوا تقديم الكفارة إثر اليمين، وقبل الحنث. ولم يميزوا تقديم الزكاة إثر كسب المال لكن قبل الحول شهر وغروه، ولا أجازوا تقديم صدقة الفطر إثر ابتداء الصوم لكن قبل الفطر يومين فائق فقط. ولم يميزوا تقديم كفارة الظهار أصلاً، ولا

بساعة قبل ما يوجبها عندهم من إرادة الوطء، ولا أجازوا تقديم كفارة قتل الخطأ قبل ما يوجبها من موت المقتول ولا بطريقة عين، ولا كفارة قتل الصيد في الحرم قبل قتله. وأجازوا إذن الورثة للموصي في أكثر من الثلث قبل أن يجب لهم المال بموته، فظهر تناقض أقوالهم - والله تعالى الخمد.

وأما الحنفيون فتناقضوا أقيح تناقض، لأنهم أجازوا تقديم الزكاة قبل الحول بثلاثة أعوام، وتقديم زكاة السَّرْعِ إثر زرعه في الأرض، وأجازوا تقديم الكفارة في جزاء الصيد بعد جراحه وقبل موته - وتقديم كفارة قتل الخطأ قبل موت المجرم. ولم يميزوا للورثة الإذن في الوصية بأكثر من الثلث قبل وجوب المال لهم بالموت - ولا أجازوا إسقاط الشفيع حقه من الشفعة بعد عرض شريكه أخذ الشفيع عليه قبل وجوب أخذه له بالبيع، فظهر تخليطهم وسخف أقوالهم، وبالله تعالى نعوذ من الخذلان. وكلهم لا يميز الاستثناء قبل اليمين، ولا قضاء دين قبل أخذه، ولا صلاة قبل وقتها، فلم يبق إلا قولنا، وقول أصحابنا المسانعين من تقديم كل حق له وقت قبل وقته، فإنهم قالوا: الكفارة لا تجب إلا بالحنث، وهي فرض بعد الحنث بالنص والإجماع، فتقدمها قبل أن تجب تطوعاً لا فرضاً، ومن المحال أن يجزئ التطوع عن الفرض.

وقالوا:

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَذَكَّرْهُ اللَّهُ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ والدلائل ههنا تكبر جداً.

قال أبو محمد: وهذه أدلة صحاح؛ وغن موافقون لهم في أنه لا يجزئ شيء من الشريعة قبل وقته إلا في موضعين.

أحدهما: كفارة اليمين، فجائز تقديمها قبل الحنث، لكن بعد إرادة الحنث ولا بد.

والثاني: إسقاط الشفيع حقه بعد عرض الشفيع عليه أن يأخذ أو يترك قبل البيع، فإسقاطه حقه حيث لا زم له فقط. وإنما فعلنا ذلك للتصوص المخرجة لهذين الشرعيين عن حكم سائر الشريعة في أنه لا يجزئ ولا يجوز أداء شيء منها قبل الوقت الذي حده الله تعالى له.

قال أبو محمد: وقد احتج بعض من وافقنا ههنا في تصحيح قولنا بأن قال: قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِمَآذَنَكُمْ إِذَا خَلَفْتُمْ﴾.

قال: فالكفارة واجبة بنفس اليمين.

قال علي: ولا حجة لنا في هذا، لأنه قد جاء النص والإجماع المتيقن: على أن من لم يحنث فلا كفارة تلمزه، فصح أنه

وكقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾.

قَالَ هذا القائل: ولقطة "ثم" في هذه الآيات لا توجب تعقيباً، بل هي واقعة على ما كان قبل ما عطف اللفظ عليه "بثم".

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ليس كما ظنوا: أَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فَإِنَّ نَصْرَ الْآيَاتِ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ فَكَّرْتَهُ أَوْ إِيْطَاعُ مَا فِي يَمِينِهِ ذِي مَسْعَىٰ يَبِيْأَ ذَا مَقَرَّةٍ أَوْ مَسْكِنًا ذَا مَثْوًى ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالْحَبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْخَةِ﴾.

وقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ حكيم بن حزام «أَسْلَمْتُ عَلَى مَا أَسْلَمْتَ مِنَ الْخَيْرِ فَصَحَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَظِيمُ نِعْمَةٍ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ فِي قَبُولِهِ كُلِّ عَمَلٍ يَرِ عَمَلُهُ فِي كَفَرِهِمْ ثُمَّ اسْلَمُوا، فَالْآيَةُ عَلَى ظَاهِرِهَا وَهِيَ زَائِدَةٌ عَلَى سَائِرِ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ قَبُولِهِ تَعَالَى أَعْمَالٍ مِنْ آمَنَ ثُمَّ عَمِلَ الْخَيْرَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ فَلَيْسَ كَمَا ظَنُّوا لِأَنَّ أَوَّلَ الْآيَةِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ زُجَّامٌ لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾.

وقد قال تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا﴾.

وقال تعالى: ﴿بَلَدًا أَيْكُمُ الْإِبْرَاهِيمَ﴾.

فَصَحَّ أَنَّ الصِّرَاطَ الَّذِي أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى بِاتِّبَاعِهِ وَأَتَانَا بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ هُوَ صِرَاطُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَدْ كَانَ قَبْلَ مُوسَى بِلَا شَكٍّ ثُمَّ أَتَى اللَّهُ تَعَالَى مُوسَى الْكِتَابَ، فَهَذَا تَعْقِيبٌ بِمَهْلَةٍ لَا شَكَّ فِيهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ فَعَلَى ظَاهِرِهِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى

خَلَقَ أَنْفُسًا وَصُورَهَا، وَهِيَ الَّتِي أَخَذَ اللَّهُ عَلَيْهَا الْعَهْدَ: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى».

ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ لِآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَبُطِلَ تَعَلُّقُهُمْ بِهَذِهِ الْآيَاتِ - ثُمَّ حَتَّى لَوْ خَرَجَتْ عَنْ ظَاهِرِهَا، أَوْ كَانَتْ "ثُمَّ" لَغَيْرِ التَّعْقِيبِ فِيهَا لَمْ يَجِبْ لِلَّذِي أَنْ تَكُونَ "ثُمَّ" لَغَيْرِ التَّعْقِيبِ حَيْثُمَا وَجَدَتْ، لِأَنَّ مَا خَرَجَ عَنْ مَوْضُوعِهِ فِي اللَّغَةِ بِدَلِيلٍ فِي مَوْضِعٍ مَا لَمْ يَجِزْ أَنْ يُخْرَجَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ عَنْ مَوْضُوعِهِ فِي اللَّغَةِ - وَهَذَا مِنْ تَوْبِيهِمُ الْفَاسِدِ الَّذِي لَا يَتَّبِعُونَ

لَيْسَ بِنَفْسِ الْيَمِينِ نَجَبُ الْكُفَّارَةِ - وَاحْتِجَّ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ فِي الْآيَةِ حَذْفًا بِلَا خِلَافٍ وَأَنَّهُ: فَأَرَدْتُ الْحِثَّ، أَوْ حَتْمًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذِهِ دَعْوَى مِنْهُمْ فِي أَنَّ الْحَذْفَ هُوَ فَأَرَدْتُ الْحِثَّ لَا يَقْبَلُ إِلَّا بِبِرْهَانٍ، فَوَجِبَ طَلَبُ الْبِرْهَانِ فِي ذَلِكَ: فَظَنَرْنَا فَوَجَدْنَا:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا مِرْوَانُ بْنُ مَعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِهَا وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَخْبَرَنَا عَفَّانُ هُوَ ابْنُ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ هُوَ الْبَصْرِيُّ يَقُولُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكْفُرْ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ آتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

وهكذا:

رَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْوَةَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ هُوَ عَمْرُو مَوْلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ يُحَدِّثُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ».

فهذه الأحاديث جامعة لجميع أحكام ما اختلفوا فيه من جواز تقديم الكفارة قبل الحنث، لأن في حديث أبي هريرة تقديم الحنث قبل الكفارة. وفي حديث عبد الرحمن بن سمرة تقديم الكفارة قبل الحنث. وفي حديث عدي بن حاتم الجمع بين الحنث والكفارة برواء العطف التي لا تعطي رتبة - هكذا جاء من طريق أبي موسى الأشعري فوجب استعمال جميعها، ولم يكن بعضها أولى بالطاعة من بعض، ولا محل مخالفة بعضها لبعض، فكان ذلك جائزاً، وبالله تعالى التوفيق.

وصح بهذا أن الحذف الذي في الآية إنما هو إذا أردت الحنث أو حشمت رسول الله ﷺ هو المئين عن ربه عز وجل. واعتراض بعضهم بأن قال: قول رسول الله ﷺ: «فَلْيَكْفُرْ ثُمَّ يَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» هُوَ مِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾.

وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾.

والحق لا يبطّل نفسه.

به إلا في تحجير من لم يعمّن النظر في أول ما يفتقره به، وبالله تعالى التوفيق.

وقولنا هذا هو قول عائشة أم المؤمنين:

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا العنبر بن سليمان التيمي عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين أن مسلمة بن مخلد، وسلمان الفارسي كانا يكفّران قبل الحنف.

وبه إلى أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا حفص بن غياث عن أشعث عن ابن سيرين: أن أبا الدرداء دعا غلاماً له فاعته ثم حنث، فصنع الذي حلف عليه.

وبه إلى ابن أبي شيبة أخبرنا أزهري عن ابن عون أن محمد بن سيرين: كان يكفّر قبل الحنف.

وهو قول ابن عباس أيضاً، والحسن، وربيعة، وسفيان، والأوزاعي، ومالك، والليث، وعبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويج، وسليمان بن داود الهاشمي، وأبي ثور، وأبي خيثمة، وغيرهم. ولا يعلم لمن ذكرنا مخالف من الصحابة رضي الله عنهم إلا أن مؤمها مؤه برواية عبد الرزاق عن الأسلمي هو إبراهيم بن أبي يحيى - عن رجل سمّاه عن محمد بن زياد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس: أنه كان لا يكفّر حتى يحنث - وهذا باطل، لأن ابن أبي يحيى مذكور بالكذب، ثم عمن لم يسم.

ثم لو صح ما كان لهم فيه حجة، لأنه ليس فيه أن ابن عباس لم يجر الكفارة قبل الحنف، إنما فيه: أن كان يؤخّر الكفارة بعد الحنف فقط - ونحن لا نكره هذا.

١١٧٧ - مسألة: ومن حلف أن لا يعتق عبده هذا، فاعته ينوي بعتقه ذلك كفارة تلك اليمين لم يجز.

ومن حلف أن تصدّق على هؤلاء العشرة المساكين فاطعمهم ينوي بذلك كفارة يمينه لم يجز، ولا يحنث بأن تصدّق عليهم بعد ذلك.

وكذلك الكسوة، لكن عليه الكفارة.

ومن حلف أن لا يصوم في هذه الجمعة ولا يوماً، ثم صام منها ثلاثة أيام ينوي بها كفارة يمينه تلك - وهو من أهل الكفارة بالصيام - لم يجز، ولا يحنث بأن يصوم فيها بعد ذلك، وعليه الكفارة لأن معنى الكفارة بلا شك إسقاط الحنف، والحنث قد وجب بالعتق، والإطعام، والكسوة، فلا يحنث بعد في يمين قد حنث فيها، والكفارة لا تكون الحنف بلا شك، بل هي المبطلة له،

١١٧٨ - مسألة: وصفة الكفارة: هي أن من حنث، أو أراة الحنف وإن لم يحنث بعد، فهو غير بين ما جاء به النص: وهو إما أن يعتق رقية، وإما أن يكسّر عشرة مساكين، وإما أن يطعمهم: أي ذلك فعل فهو فرض، ويجزيه، فإن لم يقدر على شيء من ذلك: ففرضه صيام ثلاثة أيام، ولا يجزئه الصوم ما دام يقدر على ما ذكرنا: من العتق، أو الكسوة، أو الإطعام.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْرَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾.

وما نعلم في هذا خلافاً، ولا نبعده، لأن من قال في قول الله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْرَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ﴾: أن هذا على الترتيب، لا على التخيير - فغير مستبعد منه أن يقول في كفارة الأيمان أيضاً: إنه على الترتيب. - ونسأل الله التوفيق.

١١٧٩ - مسألة: ولا يجزئه بدل ما ذكرنا: صدقة، ولا هدي، ولا قيمة، ولا شيء سواه أصلاً، لأن الله تعالى لم يوجب غير ما ذكرنا، فمن أوجب في ذلك قيمة فقد تعدّى حدود الله: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ وقد شرع من الدين ما لا يانذ به الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رِزْقُ نَبِيٍّ﴾.

١١٨٠ - مسألة: ومن حنث وهو قادر على الإطعام، أو الكسوة، أو العتق، ثم افتقر فعجز عن كل ذلك: لم يجز الصوم أصلاً، لأنه قد تعيّن عليه حين وجوب الكفارة أحد هذه الوجوه بنص القرآن، فلا يجوز سقوط ما ألزمه الله تعالى يقيناً بدعوى كاذبة، لكن يجهل حتى يجهل أو لا يجد، فالله تعالى ولي حساب.

وأما ما لم يحنث فلم يتعيّن عليه وجوب كفارة بعد إلا أن يجعلها فتجزيه على ما قدّمنا، وبالله تعالى التوفيق.

١١٨١ - مسألة: ومن حنث وهو عاجز عن كل ذلك: ففرضه الصوم قدره عليه حيث هو أو لم يقدر، متى قدر فلا يجزئه إلا الصوم، فإن أيسر بعد ذلك وقدر على العتق، والإطعام، والكسوة لم يجز شيء من ذلك إلا الصوم، فإن مات ولم يصم صام عنه وليه، أو استؤجر عنه من راس مال من يصوم عنه، لأن

وهذه أقوال لا نصّ قرآن فيها ولا سنّة: فصَحَّ أنها آراء مجرّدة، ولا فرق بين يساره قبل أن يشرع في الصّوم، وبين يساره بعد أن يشرع فيه، وإنّما الحكم للحال التي أوجب الله تعالى فيها عليه ما أوجب. ونسألهم كلّهم عمّن حثّ وهو معسر: هل عليه لله تعالى كفارة مفترضة؟ أم ليس لله تعالى عليه كفارة مفترضة، ولا بدّ من أحدهما؟ فمن قولهم: إنّ لله تعالى عليه كفارة مفترضة - ولو قالوا: غير هذا لخالقوا نصّ القرآن بلا برهان، فإذا الكفارة عليه ولا بدّ، فسألهم ما هي؟

فإن قالوا: هي التي افترض الله تعالى عليه في القرآن.

قلنا: صدقتم، فإذا قد أقررتم بذلك فمن أين سقطت عندكم يساره بعد ذلك، وليس هذا في القرآن ولا في السنّة؟ وما كان هكذا فهو باطل بلا شك.

وإن قالوا: هي غير التي افترض الله تعالى عليه، أو قسموا كانوا قائلين بلا برهان، وكفونا مؤنتهم - والله تعالى الحمد. وقلنا هذا هو قول أبي سليمان وأصحابه.

١١٨٢ - مسألة: ويجزئ في العتق في كل ذلك: الكافر، والمؤمن، والصّغير، والكبير، والميسر، والسالم، والذّكر، والأنثى، وولد الزّنى، والمخدّم، والمؤاجر، والمهرهون، وأمّ الولد، والمديرة، والمدين، والمذنوب عتقه، والمعنى إلى أجل، والمكاتب ما لم يؤدّ شيئاً، فإن كان أدّى من كتابته ما قلّ أو كثر لم يجز في ذلك، ولا يجزئ من يعتق على المرء بحكم واجب، ولا نصفاً رقتين. وقد ذكرنا كل ذلك في كتاب الصّيام فاعني عن إعادته. وعمدة البرهان في ذلك: قول الله تعالى: ﴿أَوْ تُخْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾.

فلم يخص رقبة من رقبة ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

فإن قالوا: قسنا الرّبة في هذا على رقبة القتل لا تجزئ إلا مؤمنة.

قلنا: فقيسوها عليها في تعريض الإطعام منها.

فإن قالوا: لا نفعل، لأننا نخالف القرآن ونزيد على ما فيه. قلنا: وزادتكم في كفارة اليمين أن تكون مؤمنة ولا بدّ خلاف للقرآن وزيادة على ما فيه فإن كان القياس في أحلّ الحكمين جائزاً فهو في الآخر جائز، وإن كان في أحدهما غير جائز فهو في الآخر غير جائز.

فإن احتجوا بالخبر الذي فيه: إنّ القائل: «قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّهُ لَنَمَّ وَجْهَ جَارِيَةٍ لَهُ وَعَلَى رَقَبَةٍ أَفْأَعْيَقَهَا؟ فَقَالَ نَهَا رَسُولُ

الصّومَ قَدْ تَمَّيَّنَ عَلَيْهِ وَجْوهَ حَيْثُ حَثَّ، وَصَحَّ لَزْمُهُ إِيَّاهُ فَلَا يَجُوزُ سَقُوطُ مَا أَوْجِبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ يَقِينًا، لَا شَكَّ فِيهِ بِدَعْوَى كَاذِبَةٍ.

وقال بعض القائلين: إنّ إيسر قبل أن يصوم، أو قبل أن يتم الصّوم: انتقل حكمه إلى العتق، أو الإطعام، أو الكسوة.

قال أبو محمّد: وهذه دعوى فاسدة، وليست شعري ما الفرق بين أن يعسر بعد أن يوسر فلا ينقلونه إلى جواز الصّيام عنه، أو وجوبه عليه، وبين أن يوسر بعد ما يعسر فينقلونه إلى وجوب العتق، أو الإطعام، أو الكسوة.

فإن قالوا: إنّما لزمه الصّيام لضرورة عدمه.

قلنا: كذب من قال هذا، وأخبر عن الله تعالى بالباطل، وقد وجدنا الله تعالى عوّض من العتق في كفارة الظّهار، وقتل الخطأ: الصّيام لا الإطعام، ثمّ عوّض من الصّيام ما لا يقدر عليه في كفارة الظّهار الإطعام ولم يعوّض منه في كفارة القتل إطعاماً، وخيّر في جزاء الصّدي بين الإطعام والصّيام، والمهدي، والله تعالى يفعل ما يشاء ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ ﴿وَيُحْكَمُ لَا مُعْتَقَبَ لِحُكْمِهِ﴾ ولا يجوز تغيير ما أوجب الله تعالى عن ما أوجبه.

واختلف المخالفون لنا في هذا:

فقال أبو حنيفة، وأصحابه: إنّ قدر على الإطعام، أو الكسوة، أو العتق، قبل أن يتمّ جميع صيام الثلاثة الأيام: بطل حكم الصّوم، ولزمه أحد ما قدر عليه من ذلك.

قال الحكم بن عتيبة وإبراهيم النخعي، وسفيان الثوري: إنّ كان قد أتمّ صيام يومين صام اليوم الثالث فقط، وإن كان لم يصم تمام اليومين انتقل عن حكم الصّوم ولزمه أحد ما قدر عليه من ذلك.

وقال آخرون: إنّ كان قد تمّ له صيام يوم واحد حمداً على صيام اليومين الباقيين وأجزأه، وإن كان لم يتمّ له صيام يوم واحد انتقل عن حكم الصّوم ولزمه أحد ما قدر عليه من ذلك - هو قول أحمد بن حنبل، وإسحاق، وأحد قولي الشافعي.

وقال مالك: إنّ دخل في الصّوم ثمّ إيسر فليتمّاد في صومه، وإن لم يدخل فيه بطل حكم الصّوم وانتقل إلى العتق، أو الكسوة، أو الإطعام.

وهو قول الحسن، وعطاء.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾.

زَنَى لَا عَقْتِكَ.

وَقَالَ النَّخَعِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ: لَا يَجُزُّ وَلَدُ الزَّوْنَى فِي رِقَبَةِ وَاجِبَةٍ.

وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ اعْتَقَ وَلَدَ زَوْنَى.

وَاجْتَبَاهُ مِنْ مَنَعٍ مِنْهُ بِخَبْرٍ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّوْرَقِيُّ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ دَكْنٍ أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ زَيْدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ أَبِي يَزِيدَ الْفَسِّيِّ عَنْ مَيْمُونَةَ مَوْلَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّسِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ «سُئِلَ عَنْ وَلَدِ الزَّوْنَى فَقَالَ: لَا خَيْرَ فِيهِ، نَعْلَانُ أَجَاهِدُ أَوْ قَالَ أَجْهَدُ بِهِمَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ وَلَدَ الزَّوْنَى».

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: إِسْرَائِيلُ ضَعِيفٌ، وَأَبُو يَزِيدَ جَهْلِيٌّ، وَلَوْ صَحَّ لَقُلْنَا بِهِ.

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ عَنْ الْمَغِيرَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَالشَّعْبِيِّ قَالَا جَمِيعًا: لَا يَجُزُّ فِي شَيْءٍ مِنَ الْوَاجِبِ وَلَدُ زَوْنَى.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَاجِزُهُ طَاوُوسٌ، وَعُمَدٌ بْنُ عَلِيٍّ. وَلَا يَسْمَى نِصْفًا رَقَبَتَيْنِ رَقَبَةً - وَمَنْ اعْتَقَ بِحُكْمٍ فَلَمْ يَعْتَقِ عَنِ الْكُفَّارَةِ فَلَا يَجُزُّ فِيهَا. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١١٨٣- مسألة: ولا يجوز إعطام مسكين واحد أو ما دون العشرة يردُّ عليهم، لأنَّ الله تعالى افترض عشرة مساكين، وهنا خلافُ أمرِ الله تعالى.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَجُزُّ.

وَرَوَيْنَاهُ مِثْلَ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ عَنِ الْحَسَنِ، وَخَالْفَةِ الشَّعْبِيِّ، وَلَا يَجُزُّ إِلَّا مِثْلُ مَا يَطْعَمُ الْإِنْسَانُ أَهْلَهُ، فَإِنْ كَانَ يُعْطِي أَهْلَهُ الدَّقِيقَ، فَلْيُعْطِ الْمَسَاكِينَ الدَّقِيقَ، وَإِنْ كَانَ يُعْطِي أَهْلَهُ الْحَبَّ فَلْيُعْطِ الْمَسَاكِينَ الْحَبَّ، وَإِنْ كَانَ يُعْطِي أَهْلَهُ الْحَبَّ، فَلْيُعْطِ الْمَسَاكِينَ الْحَبَّ، وَمَنْ أَيْ شَيْءٍ أَطْعَمَ أَهْلَهُ فَهِنَّ يَطْعَمُ الْمَسَاكِينَ، وَلَا يَجُزُّ غَيْرُ ذَلِكَ أَصْلًا، لِأَنَّهُ خِلَافُ نَصِّ الْقُرْآنِ وَيُعْطِي مِنَ الصَّدَقَةِ، وَالْمَكِيلِ الْوَسْطَى - لَا الْأَعْلَى وَلَا الْأَدْنَى - كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا: فَصَحَّ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ: لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ حَنْطَلَةٍ، أَوْ صَاعٌ تَمْرٍ، أَوْ شَعِيرٍ.

وَعَنْ عَلِيٍّ مِثْلَهُ.

وَرَوَيْنَاهُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ: لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ حَنْطَلَةٍ.

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مِثْلَهُ.

اللَّهُ ﷻ: أَيْنَ اللَّهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: مَنْ أَنَا؟ قَالَتْ: رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَعْتَقْتُهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ، فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ، لِأَنَّهُمَا - بِنَصِّ الْخَبَرِ - لَمْ تَكُنْ كَفَّارَةً لِمَنْ، وَلَا وَطءٌ فِي رِمَضَانَ، وَلَا عَنْ ظَهَارٍ. وَهُمْ يَجِزُّونَ الْكُفَّارَةَ فِي الرَّقَبَةِ الْمَنْدُورَةِ عَلَى الْإِنْسَانِ، فَقَدْ خَالَفُوا مَا فِي هَذَا الْخَبَرِ. وَاجْتَبَاهُ بِهِ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا يَجُزُّ إِلَّا مُؤْمِنَةٌ، وَإِنَّمَا فِيهِ: اعْتَقْتُهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ، وَغَيْرُهَا لَا تَكُونُ عَقَقَ الْمُؤْمِنَةِ، وَلَيْسَ فِيهِ أَنْ لَا يَجُزُّ عَقَقَ الْكُفَّارَةِ، فَتَحْنُ لَا مَنَعَ مِنْ عَقَّتِهَا.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ رَوَيْنَاهُ هَذَا الْخَبَرُ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ الشَّرِيدَ قَالَ: «إِنَّا رَسُولُ اللَّهِ إِذَا أُمِّي أَمَرْتَنِي أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا رَقَبَةً، وَعِنْدِي أَمَةٌ سَوْدَاءُ فَأَقَاعَيْتُهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ ادْعِي بِهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ مَنْ رَقَبَتُكَ؟ قَالَتْ: اللَّهُ، قَالَ: فَمَنْ أَنَا؟ قَالَتْ: رَسُولُ اللَّهِ قَالَ: أَعْتَقْتُهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ، فَهَذَا عَلَيْهِمْ لَا لَهُمْ لِأَنَّهُمْ يَجِزُّونَ فِي رَقَبَةِ الْوَصِيَّةِ كُفَّارَةً.

وَأَمَّا نَحْنُ فَلَوْ اتَّسَدَ لَقُلْنَا بِهِ فِي الْمَوْصِي بِعَقَّتِهَا كَمَا وَدَّ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: كَمَا لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ كَافِرٌ كَذَلِكَ لَا يُعْتَقُ فِي الْفُرْصِ كَافِرٌ.

قُلْنَا: هَذَا قِيَاسٌ وَالْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ، ثُمَّ هَذَا مِنْهُ عَيْنُ الْبَاطِلِ، لِأَنَّهُ دَعَا إِلَى تَقَابُلٍ إِلَّا بِالْكَذِبِ وَالرَّدِّ فَقَطْ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ وَلَا رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْمٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: يَجُزُّ الْيَهُودِيُّ، وَالنَّصْرَانِيُّ، فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ.

وَمِنْ طَرِيقِ جَرِيرٍ عَنِ الْمَغِيرَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ مِثْلَهُ أَيْضًا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: يَجُزُّ الْأَعْمَى فِي الْكُفَّارَةِ.

وَعَنِ الْحَسَنِ، وَطَاوُوسٍ: يَجُزُّ الْمُدَبَّرُ فِي الْكُفَّارَةِ.

وَعَنِ الْحَسَنِ، وَطَاوُوسٍ، وَالنَّخَعِيِّ: تَجُزُّ أُمُّ الْوَلَدِ فِي الْكُفَّارَةِ.

وَأَمَّا وَلَدُ الزَّوْنَى: فَإِنَّا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ عَنْ جِهَادٍ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: لِأَنَّ أَتَصَدَّقَ بِثَلَاثٍ تَمْرَاتٍ، أَوْ أَمْتَعُ بِسُوطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتَقَ وَلَدُ زَوْنَى.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: لِعَبْدٍ لِي: لَوْلَا أَنَّكَ وَلَدُ

وغداء - أو عشاء وعشاء - أو سحور وغداء - أو سحور وعشاء. ولا يجزئ عند مالك، والشافعي: دقيق ولا سويق.

قال أبو حمزة: هذه أقوال مختلفة لا حجة بشيء منها من قرآن ولا سنة، وموه بعضهم بأن رسول الله ﷺ أوجب في حلق الرأس للأذى للمحرم نصف صاع بين ستة مساكين - وهذا حجة عليهم، لأن نص ذلك الخبر نصف صاع تمر لكل مسكين - وهو خلاف قولهم.

وموهوا أيضاً بخبر:

رويناه من طريق أبي يحيى زكريا بن يحيى الساجي أخبرنا محمد بن موسى الحرشي أخبرنا زياد بن عبد الله أخبرنا عمر بن عبد الله الثقفي أخبرنا المنهال بن عمرو عن سعيذ بن جبير عن ابن عباس قال: «كُفِّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يُعْطَوْا، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَيُصْنَفْ صَاعٌ».

وهذا خبر ساقط، لأن زياد بن عبد الله ضعيف، وعمر بن عبد الله هو ابن يعلى بن مرة - وقد ينسب إلى جده وهو ضعيف.

ولو صح لكان خلافاً لقولهم، لأنهم لا يميزون نصف صاع تمر البتة.

ورويناه من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو معاوية الضري عن عاصم عن ابن سيرين عن ابن عمر قال: «مَنْ أَوْسَطَ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ» قال: الخبز واللبن، والخبز والزيت، والخبز والسمن - ومن أعلى ما يطعمهم: الخبز واللحم.

ومن طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين: أن أبا موسى الأشعري كُفِّرَ عن عَمِينَ فَعَجَنَ فَاطْعَمَهُمْ.

ومن طريق سفيان بن عيينة قال: قال سليمان بن أبي المغيرة - وكان ثقة - عن سعيد بن جبير قال ابن عباس: كان الرجل يقاتل أهله قوتاً فيه سعة، وبعضهم قوتاً دوناً، وبعضهم قوتاً وسطاً، فقبل «مَنْ أَوْسَطَ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ».

وعن ابن سيرين مثل قول ابن عمر.

ورويناه نحو هذا عن شريح، والأسود بن يزيد، وسعيد بن جبير، والشافعي.

وهو قول أبي سليمان - وهو قولنا، وهو نص القرآن.

وأما من حدّ كيلاً ما، ومن منع من إطعام الخبر، والدقيق، ومن أوجب أكثرين، فإقولنا لا حجة لها من قرآن، ولا سنة، ولا

وعن عائشة أم المؤمنين: لكل مسكين نصف صاع بر أو صاع تمر.

وهو قول إبراهيم النخعي، وابن سيرين، وقال: أو أكلة مادومة.

وقال الحسن: مكوك حنطة، ومكوك تمر لكل مسكين. والمكوك نصف صاع.

قال الحسن: وإن شاء أطعمهم أكلة خبزاً، ولحمًا، فإن لم يجد خبزاً، وسمنًا، ولبنًا، فإن لم يجد خبزاً، وخلًا وزيتاً فإن لم يجد صام ثلاثة أيام.

وقال قتادة أيضاً: مكوك تمر، ومكوك حنطة.

وعن إبراهيم النخعي مدبر، ومد تمر - هذا كله في كفارة اليمين.

وقال عطاء، ومجاهد: عشرة أمداد لعشرة مساكين، ومداد للحطب، والإدام.

وعن الحسن، وابن سيرين: يجمعهم فيصحبهم مرة واحدة.

وصح أيضاً عن سعيد بن المسيب، والحسن، وقاتدة: مد تمر ومد حنطة لكل مسكين.

وصح عن ابن عباس: لكل مسكين مد حنطة.

وعن زيد بن ثابت، وعن ابن عمر صحيح مثله أيضاً.

وعن عطاء.

وهو قول مالك، والشافعي.

ورويناه عن ابن بريدة الأسلمي أن كان خبزاً يابساً: فعشاء وغداء.

وعن علي بن يقطين، ويعتبيهم: خبزاً، وزيتاً، وسمناً - ولا يصح عنهما.

وعن القاسم، وسالم، والشافعي، والنخعي، وغيرهم: غداء، وعشاء.

واحتج من ذهب إلى هذا: بما رويناه من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا يحيى بن يعلى أخبرنا أبو الحيثم عن ليث بن أبي سليم قال: قال ابن بريدة: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ كَانَ خُبْزاً يَابِساً فَغَدَاةٌ وَعَشَاءٌ» وهذا مرسل وليث ضعيف.

وقال أبو حنيفة: نصف صاع بر لكل مسكين، أو صاع تمر، أو شعير، ومن دقيق البر وسويقه نصف صاع، ومن دقيق الشعير وسويقه صاع، فإن أطعمهم: فغداء، وعشاء - أو غداء،

قياس، ولا قولٌ صاحبٍ لا يخالف له منهم، وبالله تعالى تائيدٌ.

١١٨٤- مسألة: وأما الكسوة - فما وقع عليه

اسمُ كسوة: قميص، أو سراويل، أو مئطنة، أو قلنسوة، أو رداء، أو عمامة، أو برنس، أو غير ذلك، لأن الله تعالى عمَّ ولم يخص.

ولو أراد الله تعالى كسوة دون كسوة لَيِّنَ لنا ذلك ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ فتخصيص ذلك لا يجوز.

وروينا عن عمران بن الحصين: أن رجلا سأل عن الكسوة في الكفارة، فقال له عمران: رأيت لو أن وفدا دخلوا على أميرهم فكسا كل رجلٍ منهم قلنسوة، قال الناس: إنه قد كساهم.

روينا عن طريقٍ مسدودٍ عن عبد الوارث التتوري عن محمد بن الزبير عن أبيه:

ومن طريقٍ وكيع عن سفيان الثوري عن أشعث عن الحسن البصري قال: تجزئ العمامة في كفارة اليمين.

وهو قولُ سفيان الثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأبي سليمان.

وقال مالك: لا تجزي إلا ما تجوز فيه الصلاة - وهذا لا وجه له، لأنه قولٌ بلا برهان - واختلفت عن أبي حنيفة في السراويل وحدها، ولا يجزئ عنده عمامة فقط، وقالوا: لو أن إنسانا لم يلبس إلا عمامة فقط، لقال الناس: هذا عريان.

قال أبو حمزة: وهذا ليس بشيء لأن الله تعالى لم يقل: لا أكسوهما ما لا يقع عليهما به اسمُ عريان ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

ولو أن امرأً لبست قميصاً، وسراويل في الشتاء لقال الناس: هذا عريان - والعجب كله من أبي حنيفة إذ تمنع من أن تجزئ العمامة وهي كسوة ثم يقول: لو كساهم ثوباً واحداً يساوي عشرة أثواب، أو أعطاهم بغلة، أو حماراً تساوي عشرة أثواب أجزاء: ثم تدبرنا هذا: فرأينا ضرورة أن الكسوة على الإطلاق منافية للعري، إذ تمنع حالاً أن يكون كاسياً عارياً من وجه واحد، لكن يكون كذلك من وجهين: مثل أن يكون بعضه كاسياً، وبعضه عارياً أو يكون عليه كسوة تكمه، ولا تستر بشرته كما صرح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «نساء كاسيات عاريات لا يدخلن الجنة» فصحح بقينا أن الكسوة لا يكون معها عري إذا كانت على الإطلاق، والله تعالى قد أطلقها، ولم يذكرها بإضافة.

ولا شك في أن من عليه كسوة سابقة إلا أن رأسه عارٍ أو ظهره أو عورته، أو غير ذلك منه، فإنه لا يسمى كاسياً، ولا مكسياً إلا بإضافته، فوجب ضرورة أن لا تكون الكسوة إلا عامة لجميع الجسم، سائرةً له عن العيون، مانعةً من البرء، لأنه بالضرورة يعلم

أن من كان في كاتون الأول مغشى برداء قصير فقط: أنه لا يسميه أحد كاسياً، بل هو عريان. وبالله تعالى التوفيق..

١١٨٥- مسألة: ويجزئ كسوة أهل الذمة وإطعامهم

إذا كانوا مساكين، بخلاف الزكاة، لأنه لم يأت ههنا نصٌ بتخصيص المؤمنين.

وقد جاء النص في الزكاة: أن تؤخذ من أغنياء المسلمين فترد في فقرائهم.

١١٨٦- مسألة: ويجزئ الصوم للثلاثة الأتباع متفرقة

إن شاء.

وهو قول مالك، والشافعي.

وقال أبو حنيفة: لا تجزي إلا متتابعة - واحتجوا بقياسها على كفارة الظهار، والقتل، وقالوا في قراءة ابن مسعود: متتابعات.

قال أبو حمزة: من العجائب أن يقيس المالكيون: الرقية في أن تكون مؤمنة في كفارة اليمين على كفارة القتل، ولا يقيسها الحنفيون عليها، وقيس الحنفيون الصوم في كفارة اليمين في وجوب كونه متابعاً على صوم كفارة قتل الخطي، والظهار، ولا يقيس المالكيون عليه، فاعجبوا لهذه القاييس المتخاذلة المحكوم بها في الدين مجازفة.

وأما قراءة ابن مسعود فهي من شرق الأرض إلى غربها أشهر من الشمس من طريق عاصم، وحزرة، والكسائي ليس فيها ما ذكروا ثم لا يستحيون من أن يزيدوا في القرآن الكذب المفسرى نصراً لأقوالهم الفاسدة، وهم يابون من قبول التفرسيب في الرئي، لأنه عندهم زيادة على ما في القرآن.

وقد صرح عن النبي ﷺ.

ثم لا يستحيون من الله تعالى، ولا من الناس في أن يزيدوا في القرآن ما يكون من زاده فيه كافراً وما إن قرأ به في المحراب استتيب وإن كبه في مصحفٍ قطعت الورقة أو بشر نصراً لتقليدهم، فإذا لم يخص الله تعالى تابعاً من تفرق، فكيفما صامهون أجزاء، وبالله تعالى التوفيق.

١١٨٧- مسألة: ومن عنده فضلٌ عن قوت يومه

وقوت أهله ما يطعم منه عشرة مساكين لم يجزه الصوم أصلاً، لأنه واجدٌ ولا يجزئ الواجدُ بنص القرآن إلا ما وجد، ولا يجزئ الصوم إلا من لم يجد. والعبد، والحر، في كل ذلك سواء ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ ومن حدٌ باكثر من هذا من قوت جمعة، أو

أشهر، أو سنة؛ كلف الدليل، ولا سبيل له إليه.

١١٨٨ - مسألة: ولا يجزئ إطعام بعض العشرة وكسوة بعضهم.

وهو قول مالك، والشافعي.

وقال أبو حنيفة، وسفيان: يجزئ - وهذا خلافاً للقرآن وما نعلم أحداً قاله قبل أبي حنيفة.

١١٨٩ - مسألة: ومن حلف على إثم ففرض عليه أن لا يفعله ويكفر، فإن حلف على ما ليس إثمًا فلا يلزمه ذلك - وقال بعض أصحابنا: يلزمه ذلك إذا رأى غيرها خيراً منها واحتجوا بقول رسول الله ﷺ: «فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ».

قال أبو محمد: كان هذا احتجاجاً صحيحاً لولا:

ما رويناه في كتاب الصلاة في باب الوتر من قول القائل للذي ﷺ إذ ذكر له الصلوات الخمس فقال: «هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُنَّ؟» قال: لا إلا أن تطوع - وقال في صوم رمضان والزكاة كذلك، والله لا أزيد عليهن ولا أنقص منهن، فقال عليه السلام: أفلح إن صدق، دخل الجنة إن صدق.

ولا شك في أن التطوع بعد الفرض أفضل من تركه التطوع وخير من تركه، فلم ينكر النبي عليه السلام بمينه تلك، ولا أمره بأن يأتي الذي هو خير، بل حسن له ذلك..

فصح أن أمر النبي ﷺ بذلك إنما هو ندب، وبالله تعالى التوفيق.

٣٤ - كِتَابُ الْقَرْضِ وَهُوَ الدِّينُ

١١٩٠ - مسألة: القرض فعلٌ خير، وهو أن تعطي

إنساناً شيئاً يعينه من مالك تدفعه إليه ليرد عليك مثله؛ إما حالا في ذمتي، وإما إلى أجل مسمى هذا جمعٌ عليه وقال الله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾.

١١٩١ - مسألة: والقرض جائز في كل ما يحلّ ملكه

وغيره بعبء أو غيرها سواء جاز بعبء أو لم يجوز - لأن القرض هو غير البيع، لأن البيع لا يجوز إلا بشئ، ويجوز بغير نوع ما بعث، ولا يجوز في القرض إلا رد مثل ما اقترض لا من سوى نوعه أصلاً.

١١٩٢ - مسألة: ولا يحل أن يشترط رداً أكثر مما

أخذ ولا أقل، وهو رباً مفسوخ، ولا يحل اشتراط رد أفضل مما أخذ ولا أدنى وهو ربا، ولا يجوز اشتراط نوع غير النوع الذي أخذ، ولا اشتراط أن يقضيه في موضع كذا ولا اشتراط ضامن.

برهان ذلك: قول رسول الله ﷺ «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ مَا بَانَ أَقْوَامٌ يَشْتَرِطُونَ شَرْطاً لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطاً لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ، كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَثْوَقُ».

ولا خلاف في بطلان هذه الشروط التي ذكرنا في القرض، وبالله تعالى التأييد.

١١٩٣ - مسألة: فإن تطوع عند قضاء ما عليه بأن

يعطي أكثر مما أخذ، أو أقل مما أخذ، أو أجود مما أخذ، أو أدنى مما أخذ، فكل ذلك حسن مستحب، ومعطي أكثر مما اقترض وأجود مما اقترض ماجور. والذي يقبل أدنى مما أعطى، أو أقل مما أعطى ماجور. وسواء كان ذلك عادة أو لم يكن، ما لم يكن عن شرط.

وكذلك إن قضاء في بلد آخر، ولا فرق: فهو حسن ما لم يكن عن شرط.

روينا من طريق البخاري، وموسى بن معاوية، قال البخاري: أخبرنا خلافة، وقال موسى: أخبرنا وكيع، ثم اتفق خلافة ووكيع، قالوا: أخبرنا مسعر بن كدام عن عمار بن دينار عن جابر بن عبد الله قال: «كَانَ لِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَيْنٌ فَقَضَانِي وَزَادَنِي».

ومن طريق وكيع عن علي بن صالح بن حي عن سلمة

بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: «اسْتَقْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِتّاً فَأَعْطَاهُ سِتّاً فَرَقَّ سِتُّهُ وَقَالَ: خِيَارُكُمْ مَحَابِلُكُمْ قَضَاءً».

وهو قول السلف رويًا من طريق سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبيه قال: قضاني الحسن بن علي بن أبي طالب وزادني نحوًا من ثمانين درهماً.

ومن طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبيه قال: تقاضيت الحسن بن علي ديناً لي عليه فوجدته قد خرج من الحمام فقضاني ولم يزنه، فوزته فوجدته قد زادني على حقي سبعين درهماً.

ومن طريق مالك قال: بلغني أن رجلاً قال لابن عمر: إني أسلفت رجلاً سلفاً واشترطت أفضل مما أسلفته؛ فقال ابن عمر: ذلك الربا، ثم ذكر كلاماً - وفيه: أن ابن عمر قال له: أرى أن تشقّ صكك فإن أعطاك مثل الذي أسلفته قبضته، وإن أعطاك دون ما أسلفته فأخذته أجرت، وإن أفضل مما أسلفته طيئ به نفسه، فذلك شكر شكره لك وهو أجر ما أنظرت.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع أخبرنا هشام الدستوائي عن القاسم بن أبي بزة عن عطاء بن يعقوب قال: اقترض مني ابن عمر ألف درهم فقضاني أجود من دراهمي، وقال لي: ما كان فيها من فضل فهو نائل مني لك أتقبله؟ قلت: نعم - ولا يعرف لذين خالف من الصحابة رضي الله عنهم إلا رواية عن ابن مسعود أنه كره ذلك.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: كان ابن الزبير يستلف من التجار أموالهم ثم يكتب لهم إلى العمال، فذكرت ذلك لابن عباس، فقال: لا بأس به وحكي شعبة: أنه سأل الحكم بن عتيبة، وحذاء بن أبي سليمان عن اقترض دراهم فرد عليه خيراً منها، فقالا جميعاً: إذا كان ليس من يثبه فلا بأس وصح عن قتادة عن الحسن البصري، وسعيد بن المسيب، قالوا جميعاً: لا بأس أن تقرض دراهم يثباً وتأخذ سوداً، أو تقرض سوداً وتأخذ يثباً.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا قطري بن عبد الله عن الأشعث الحمراني قال: سألت الحسن، فقلت: يا أبا سعيد لي جارات ولهن عطاء فيقرضن مني ويثبن في فضل دراهم العطاء على دراهمي..

قال: لا بأس به.

ومن طريق معمر بن أيوب عن ابن سيرين إذا أسلفت

طعاماً فأعطاهه بأرضٍ أخرى، فإن كان عن شرط فهو مكروه، وإن كان على وجه المعروف فلا بأس به. وهو كنه قول أبي حنيفة، والثقات، وأبي سليمان، وأجاز مالك: أن يرد أفضل ما لم يكن عن عاقبة، ولم يجوز أن يرد أكثر - وهذا خطأ، لأنه خلاف فعل رسول الله ﷺ الذي أوردنا.

وأما فرقه بين العادة وغيرها: فخطأ، لأنه إن جاز مرة جاز ألف مرة ولا فرق، وإن كان خيراً في المرة الواحدة فالأكثر من الخير خيراً، وإن كان شراً فالأكثر لا يجوز ولا مرة ولا مراراً، وبالله تعالى التوفيق.

ولا نعلم أحداً قبله فرق بين العادة في ذلك وبين المرة الواحدة.

وأما منعه من رد أكثر: فقد:

رويناه عن الشعبي، والزهرى.

والعجب كله من إجازته الزيادة حيث هي الربا المكشوف المحرم، إذ يجيز مبادلة دينار ناقص بدينار زائد عليه في وزنه بمشارطة في حين المبادلة.

وكذلك في الدرهم الناقص بالدرهم الزائد عليه في وزنه.

وقد صح عن النبي ﷺ: «الذَّهْمُ بِالذَّهْمِ فَضْلٌ مَا يَنْهَمَا رَبَّاهُ ثُمَّ مَنَعَ مِنَ الزَّيَادَةِ غَيْرَ الْمَشْرُطَةِ فِي قِضَاءِ الْقَرْضِ وَقَدْ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحُضُّ عَلَيْهِ - وحسبنا الله ونعم الوكيل».

١١٩٤- مسألة: فإن قضاءه من غير نوع ما

استقرض لم يحل أصلاً - لا بشرط ولا بغير شرط - مثل: أن يكون أقرضه ذهباً فبرده عليه فضة، أو غير ذلك.

وهكذا في كل شيء، يقول الله تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَيْعَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُمْ» وهو إذا رد غير ما كان عليه فقد أخذ غير حق، ومن أخذ غير حقه فقد أكل المال بالباطل.

فإن قالوا: إنما هو من باب البيع كأنه باع منه ما كان له عنده بما أخذ منه.

قلنا: هذا حرام لا يحل، لأنه ليس له عنده شيء بعينه، ولا يحل البيع إلا في شيء بعينه وهو بيع ما ليس عندك، وبيع ما لم يقبض.

وكل هذا قد صحَّ النبيُّ عنه على ما نذكر في البيوع إن شاء الله تعالى، وهو فيما يقع فيه الربا ربا محض على ما نذكر في أبواب الربا إن شاء الله تعالى.

فإن احتجوا بخبر ابن عمر في ذلك فهو خبر لا يصح على ما نذكر في البيوع إن شاء الله تعالى؛ لأنه من رواية سمائل بن حرب - ثم لو صح لكانوا غافلين له على ما نذكر هنالك إن شاء الله تعالى.

١١٩٥- مسألة: ومن استقرض شيئاً فقد ملكه، وله

بيعه إن شاء، وهبته، والتصرّف فيه، كسائر ملكه - وهذا لا خلاف فيه - وبه جاءت النصوص.

١١٩٦- مسألة: فإن كان الدين حالاً كان للذي

أقرض أن يأخذ به المستقرض متى أحب - إن شاء إثر إقراضه إياه، وإن شاء أنظره به إلى انقضاء حياته.

وقال مالك: ليس له مطالبة إياه به إلا بعد مدّة يتفق فيها المستقرض بما استقرض - وهذا خطأ، لأنه دعوى بلا برهان.

وأيضاً - فإنه أوجب هاهنا أجلاً مجهول المقدار لم يوجب الله تعالى قط - ثم هو الموجب له لا يحدّ مقداره، فأي دليل أدل على فساد هذا القول من أن يكون قائله يوجب فيه مقداراً ما لا يدري هو ولا غيره ما هو؟ وقد أمر رسول الله ﷺ أن يعطى كل ذي حق حقه، فمن منع من هذا فقد خالف أمره عليه السلام.

١١٩٧- مسألة: فإن طالبه صاحب الدين بدينه

والشيء المستقرض حاضر عند المستقرض لم يجوز أن يجبر المستقرض على شيء من ماله إذ لم يوجب ذلك أن يرد الذي أخذ بعينه ولا بد، لكن يجبر على رد مثله؛ إما ذلك الشيء، وإما غيره مثله من نوعه - لأنه قد ملك الذي استقرض وصار كسائر ماله ولا فرق. ولا يجوز أن يجبر على إخراج شيء بعينه من ماله، إذ لم يوجب عليه قرآن ولا سنة، فإن لم يوجد له غيره قضى عليه حيثن برده، لأنه مأمور بتعجيل إنصاف غريمه، فتأخيرته بذلك - وهو قادر على الإنصاف - ظلم.

وقد قال عليه السلام: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ» وهذا غني مغطله ظلم.

١١٩٨- مسألة: فإن كان القرض إلى أجل، ففرض

عليهما أن يكتباه وأن يشهدا عليه عدلين فصاعداً أو رجلاً وامرأتين عدولاً فصاعداً..

فإن كان ذلك في سفر ولم يجد كاتباً فإن شاء الذي له الدين أن يرهته به رهناً فله ذلك، وإن شاء أن يرهته فله ذلك، وليس يلزمه شيء من ذلك الدين الحال - لا في السفر ولا في

الحضري.

لكلِّ قاتلٍ. وما توفيقنا إلا بالله العظيم.

١٢٠٠ - مسألة: وإن أراد الذي عليه الذِّينُ المؤجلُ أن يعجله قبل أجله بما قلَّ أو كثر لم يجبر الذي له الحقُّ على قبوله أصلاً.

وكذلك لو أراد الذي له الحقُّ أن يتعجلَ قبضَ دينه قبل أجله بما قلَّ أو كثر لم يجز أن يجبرَ الذي عليه الحقُّ على أدائه: سواءً في كلِّ ذلك التنازُّ والذَّراهم، والطَّعامُ كُلُّه، والعروضُ كُلُّها، والحيوانُ. فلو تراضيا على تعجيلِ الذِّينِ أو بعضه قبل حلولِ أجله، أو على تأخيرهِ بعدَ حلولِ أجله، أو بعضه: جازَ كلُّ ذلك.

وهو قولُ أبي سليمان، وأصحابنا.

وقال المالكيون: إن كان ثَمَّ ما مؤنةٌ في حمله ونقله أجبرَ الذي له الحقُّ على قبضه، وإن كان ثَمَّ فيه مؤنةٌ في حمله ونقله لم يجبرَ على قبوله قبلَ علوه.

قال أبو حمزة: وهذا قولٌ في غايةِ الفساد: أوَّلُ ذلك: أنه قولُ بلا برهان، لا من قرآن، ولا سنَّةٍ، ولا إجماعٍ، ولا قولِ صاحبٍ لا يخالفُ لهُ، ولا قياسٍ، ولا رأيٍ سديدٍ.

والثَّاني: أنَّ شرطَ الأجلِ قد صَحَّ بالقرآنِ والسَّنةِ، فلا يجوزُ إبطاءُ ما صحَّحه الله تعالى.

والثَّالثُ: أنَّهم إبطأوا هذا الشرطَ الصحيحَ الذي أثبتَه الله تعالى في كتابهِ. وأجازوا الشرطَ الفاسدَ الذي أبداه الله تعالى في كتابهِ، كمن اشترطَ لامراته أنَّ كلَّ امرأَةٍ يتزوَّجها عليها فهي طالقٌ، وكلَّ سَرِيَّةٍ يتخذها عليها فهي حرَّةٌ، وأن لا يرحلها عن دارها، فإن فعلَ فأمرها يبدوا واحتجَّوا هاهنا بروايةٍ مكذوبةٍ وهي: 'المسلمون عند شروطهم'، فهلا احتجَّوا بها إذ هي عندهم صحيحةٌ في إنفاذِ شرطِ التَّأجيلِ المسمَّى بالذِّينِ، فتأملوا هذه الأمورَ تروا العجبةَ.

والرَّابعُ: أنَّهم احتجَّوا في هذا بعمر، وعثمان، فيما رويَ عنهما في القضاةِ بقبولِ تعليمِ الكتَّابةِ قبلَ أجلها، وقد أخطئوا في هذا من وجوه.

أولها: أنَّه لا حجةَ فيمن دونَ رسولِ الله ﷺ.

والثَّاني: أنَّه إنَّما جاء ذلك عن عمر، وعثمان، في الكتَّابةِ خاصَّةً، فناسوا عليها سائرَ الذِّينِ، وهم مقرِّون بأنَّ حكمَ الكتَّابةِ مخالفٌ لحكمِ الذِّينِ في جوازِ الحَمالةِ وغيرِ ذلك.

والثَّالثُ: أنَّه قد خالفَ عمر، وعثمان في ذلك أنسٍ فلم يرَ

برهانَ ذلك: قولُ الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا تَسْمُرُوا أَنْ تُكْتَبَوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمَانَتَهُ﴾ وليس في أمرِ الله تعالى إلا الطَّاعةُ.

ومن قال: إنَّه تدبُّ، فقد قال: الباطلُ، ولا يجوزُ أن يقولَ الله تعالى: ﴿فَاكْتُبُوهُ﴾ فيقولُ قائلٌ: لا أكتبُ إن شئت. ويقولُ الله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا﴾ فيقولُ قائلٌ: لا أشهدُ - ولا يجوزُ نقلُ أوامرِ الله تعالى عن الوجوبِ إلى التدبُّيرِ إلا بنصٍّ آخر، أو بضرورةٍ جسيمةٍ.

وكلُّ هذا قولُ أبي سليمان، وجميعِ أصحابنا، وطائفةٍ من السُّلفِ، وتنقضي ذلك في 'كتابِ البيوعِ' إن شاء الله تعالى.

١١٩٩ - مسألة: ومن لقي غريمه في بليو بعيل أو قريب -

وكانَ الذِّينُ حالا أو قد بلغَ أجله - فله مطالبةُ، وأخذه بحقِّه، ويجبره الحاكمُ على إنصافه - عرضاً كانَ الذِّينُ، أو طعاماً، أو حيواناً، أو دنانير، أو دراهم - كلُّ ذلك سواءً، ولا يحلُّ أن يجبرَ صاحبُ الحقِّ على أن لا يتنصفَ إلا في الموضعِ الذي تداينا فيه.

برهانُ ذلك: قولُ رسولِ الله ﷺ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ».

وأمره عليه السلام أن يعطيَ كلَّ ذي حقٍّ حَقَّهُ.

ومن ادَّعى أنَّه لا يجوزُ أن يجبرَ على إنصافه إلا حيثُ تداينا فقد قالَ الباطلُ لأنَّه قولٌ لا دليلَ عليه لا من قرآن، ولا سنَّةٍ، ولا روايةٍ سقيمةٍ، ولا قولِ صاحبٍ ولا قياسٍ، ولا رأيٍ سديدٍ، ثمَّ يقالُ لهُ: إنَّ كانَ التَّدَايُنُ بالأندلسِ، ثم لقيه بصينِ الصَّينِ ساكناً هنالك، أو كلاهما، أترى حَقَّهُ قد سقطَ أو يكلَّفُ الذي عليه الحقُّ هوَ وضاحِبُ الحقِّ التَّهَوُّضُ إلى الأندلسِ ليتنصفه هنالك من مدينٍ.

ثمَّ لو طردوا. فوهمَ للزمهم أن لا يميزوا الإنصافَ إلا في البقعةِ التي كانا فيها بأبدانِهما حينَ التَّدَايُنِ، وهم لا يقولونَ هذا، فنحنُ نزيدهم من الأرضِ شبراً شبراً حتَّى نبلغهم إلى أقصى العالمِ.

ولو حقَّ كلُّ ذي قولٍ قوله، وحاسبَ نفسه بأنَّه لا يقولُ في الذِّينِ إلا ما جاء به قرآنٌ أو سنَّةٌ لقلَّ الخطأُ، ولكانَ أسلمَ

تعجيل الكتابة قبل أجلها.

والرابع: أنهم خالفوا عمر، وعثمان، في متين من القضايا. منها - إيجاب عمر سادات العبيد على كتابتهم بالضرب إذا طلب العبيد ذلك، وغير هذا كثير، فمن الباطل أن يكون قولهما حجة في موضع غير حجة في آخر.

والخامس: أنهم قد خالفوا عمر، وعثمان، في هذه القضية نفسها، لأنه جاء عنهما وضع الكتابة في بيت المال، ثم يعطي السيد في كل نجم حقه، فظهر فساد هذا القول، وبالله تعالى التوفيق.

وقد موه بعضهم بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ: «مَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ وَمَا لَا فَلَا تَبْخُجْ نَفْسَكَ».

قال أبو محمد: وهذا تحريف منهم للكلم عن مواضع، لأن هذا الخبر إنما هو في العطاء المبتل الذي نهينا عن السؤال فيه - عن غير ضرورة أو بشير سلطان - ولا في الحقوق الواجبة الواجب السؤال عنها وطلبها أو الإبراء منها لله تعالى.

قال أبو محمد: وليت شعري أي فرق بين إرادة الذي عليه الحق تعجيل ما عليه قبل أجله مع إياية الذي له الحق من ذلك وبين إرادة الذي له الحق تعجيل ما له قبل أجله مع إياية الذي عليه الحق من ذلك؟ إذ أوجبوا الواحد ومنعوا الآخر.

فإن قالوا: إن الذي عليه الحق يريد أن يبرأ مما عليه.

قلنا لهم: والذي له الحق يريد أن يبرأ الذي عليه الحق مما عليه.

فإن قالوا: ليس يريد ذلك الذي عليه الحق إلا إلى أجله.

قلنا لهم: ولا يريد ذلك الذي له الحق إلا إلى أجله.

١٢٠١ - مسألة: والقرض جائز في الجوازي، والعيب، والدواب، والدور، والأرضين، وغير ذلك لعموم قوله تعالى: «إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذَيْنَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى» فعم تعالى ولم يخص فلا يجوز التخصص في ذلك بالرأي الفاسد بغير قرآن، ولا سنة.

وقولنا في هذا هو قول المزني، وأبي سليمان، وعبد بن جرير، وأصحابنا.

ومنع من ذلك أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، في الجوازي خاصة، وما نعلم لهم حجة أصلاً، لا من قرآن ولا من سنة، ولا من رواية سقيمة ولا من قول صاحب، ولا من إجماع، ولا من قياس، ولا من رأي سديد، إلا أن بعضهم قال: لا يجوز

ذلك، لأنه يطلوها، ثم يردّها إليه فيكون فرجاً معاراً.

قال أبو محمد: أمّا قولهم: يطلوها ثم يردّها عليه، فهم يوجبون هذا نفسه في التي يجد بها عيباً - فإن ادّعى إجماعاً.

قلنا: كذبتم، قد صح عن عليّ وشريح: المنع من الردّ بالعيب بعد الوطء - ثم لو صح لهم أنه إجماع لزمهم لأنهم أصحاب قياس إن يتقوسوا ما اختلفت فيه على ما يزعمون أنه اتفق عليه فهذا أصلهم في القياس، فأتى بدا لهم عنه.

ثم نقول لهم: فإذا وطئها ثم ردّها فكان ماذا؟ وطلوها بحق بنصر القرآن.

قال تعالى: «وَالَّذِينَ هُمْ يَلْعَنُونَ هُمْ هُمْ يَلْعَنُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنْ ابْتغى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ» ثم إن ردّها ردها بحق، لأنه أدى ما عليه فانطلقت من حق إلى حق.

وأما قولهم: إنه فرج معار: فكذب وباطل، لأن العارية لا يزول عنها ملك المعير، فحرام على غيره وطؤها، لأنه ملك يمين غيره.

وأما المستقرضة فهي ملك يمين المستقرض فهي له حلال، وهو غير يمين إن يردّها، أو يسكها أو يردّ غيرها، وليست العارية كذلك.

وقالوا: هو بشيع شيع.

قلنا: لا شفعة، ولا بشاعة في الحلال، وأنتم لا تستبشعون مثله من أن يكون إنسان يبيع جارية من غيره فيطؤها، ثم يبتاعها الذي ابتاعها فيسبزلها بحضرة، ثم يطلوها، ثم يبتاعها الذي ابتاعها منه.

وهكذا أبداً.

ومن أن يكون إنسان يتزوج امرأة فيطؤها ثم يطلقها، فتعتد خمسة وأربعين يوماً وهي مصدقة عنده، ثم يتزوجها جاره فيطؤها ثم يطلقها، فتعتد كذلك، ثم يتزوجها الأول فيطؤها ثم يطلقها.

وهكذا أبداً. فأي فرق بين هذا وبين ما منعوا منه من قرض الجوازي؟ إنما الشئع البشيع الفظيخ مما يقولونه: من أن رجلاً تكون بينهم أمة يطلوها كل واحد منهم، فلا يرون في ذلك حداً ويلحقون الولد بهذا الوطء الحرام الخبيث..

ومن أن يطأ الوالد أم ولد ابنه فلا يرون عليه حداً ويلحقون الولد في هذا الوطء الفاحش، لا سيما الحفصيين الذين يقولون: من عشت امرأة جاره فرشا شاهدين فشهدا له بأن زوجها

وكذلك لو أن امرأ عليه دينٌ مؤجلٌ فأنشده على نفسه: أنه قد أسقط الأجل وجعله حالا، فإنه لا يلزمه ذلك، والدين إلى أجله كما كان.

برهان ذلك: أن كل ما ذكرنا فإنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وليس شيء من هذا من العقود التي افترض الله تعالى الوفاء بها، لأن العقود المأمور بالوفاء بها منصوطة الأسماء في القرآن. ولا خلاف في أن كل العقد لا يلزم الوفاء بها كمن عقد: أن يكفر أو أن يزني.

وكل عقد صحيح مؤجل بالقرآن أو السنة، فلا يجوز البتة إبطال التأجيل إلا بنص آخر.

وكل عقد صحيح حالا بالقرآن أو السنة، فلا يجوز البتة إبطال الحلول إلا بنص آخر ولا سبيل إلى نص في ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

فإن قيل: قد قلتم: إنه إن عجل له ما عليه قبل الأجل إن ذلك لازم له لا رجوع فيه.

قلنا نعم، لأنه قد خرج من حقه وصيره إلى غيره، ووجهه، فهذا جائز، إذ قد أمضاه.

وأما ما لم يمه فإما هو وعد، وقد قدمنا أن الوعد لا يلزم إنجازه فرضاً، وبالله تعالى التوفيق.

وقال مالك: يلزمه التأجيل.

وقال أبو حنيفة: إن أجله في قرض لم يلزمه وكان له الرجوع، ويأخذه حالا، فإن أجله في غصب غصبه إياه أو في سائر الحقوق - ما عدا القرض - لزمه التأجيل.

وهو قول محمد بن الحسن، وأبي يوسف.

وروي عن أبي يوسف: أنه إن استهلك له مما يكال أو يوزن ثم أجله به فله أن يرجع في ذلك، ولا يلزمه التأجيل، فإن استهلك له شاة أو ثوباً فأجله في قيمتهما لزمه التأجيل.

قال أبو محمد: فهل سمع بأسخف من هذه الفروق.

واحتج بعضهم بأن قال: إن التأجيل في أصل القرض لا يصح - فما زاد هذا الحجج على خلاف الله تعالى في قوله: ﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِثَنِينَ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾.

قال أبو محمد: وإنما الحجّة ما ذكرنا، وبالله تعالى نتايد.

١٢٠٦- مسألة: وكل من مات وله ديون لا الناس مؤجلة، أو للناس عليه ديون مؤجلة فكل ذلك سواء، وقد بطلت الأجال كلها، وصار كل ما عليه من دين حالا، وكل ما له

طلقها، وأنها اعتدت، وأنها تزوجت هذا - وهي منكرة وزوجها منكّر - والله تعالى يعلم أنهما كاذبان، فقتضى القاضي بذلك فإنه يطوها حلالاً طيباً - فهذه هي الشناعة المضاهية لخلاف الإسلام، وبالله تعالى التوفيق.

١٢٠٢- مسألة: وكل ما يمكن وزنه أو كيله أو عدده أو زرعه من يميز أن يقرض جزافاً، لأنه لا يدري مقدار ما يلزمه أن يردّه، فيكون أكل مالٍ بالباطل.

١٢٠٣- مسألة: وكل ما اقترض من ذلك معلوم العدم أو الزرع أو الكيل أو الوزن، فإن رده جزافاً فكان ظاهراً متيقناً أنه أقل مما اقترض فرضي ذلك المقرض، أو كان ظاهراً متيقناً أنه أكثر مما اقترض وطابت نفس المقرض، وكل ذلك جائز حسن، لما قدمنا.

فإن لم يدري أهو مثل ما اقترض أم أقل أم أكثر؟ لم يميز له، لأنه لا يجوز ما أحل إلا بطيب نفس منه ورضا، ولا يكون الرضا وطيب النفس إلا على معلوم ولا بد، على مجهول، وبالله تعالى التوفيق.

١٢٠٤- مسألة: ولا يجوز تعجيل بعض الدين المؤجل على أن يبرئه من الباقي، فإن وقع ردٌ وصرف إلى الغريم ما أعطى، لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى، وقد قال رسول الله ﷺ: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل» فلو عجل الذي عليه الحق بعض ما عليه بغير شرط ثم رغب إلى صاحبه الحق أن يرض عنه - الباقي أو بعضه، فأجاب به إلى ذلك أو وضعه عنه أو بعضه بغير رغبة فكل ذلك جائز حسن وكلاهما مأجور لأنه ليس هانئاً شرط أصلاً لكن أحدهما سارع إلى الخير في أداء بعض ما عليه فهو حسن والآخر سارع إلى الإبراء من حقه فهو حسن.

قال الله عز وجل: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الْخَيْرَ﴾.

وهذا كله خير وبالله تعالى التوفيق.

١٢٠٥- مسألة: ومن كان له دين حال أو مؤجل فحل فرب إلى الذي عليه الحق في أن ينظره أيضاً إلى أجل مسي فعل، أو أنظره كذلك بغير رغبة واشهد أو لم يشهد لم يلزمه من ذلك شيء والدين حال يأخذه به متى شاء.

وهو قول الشافعي - وهو أيضاً قول زفر، وأبي سليمان، وأصحابنا.

من دين حالاً سواءً في ذلك كله القرض، والبيع، وغير ذلك.
وقال مالك: أما الديون التي عليه موجلة فقد حلت.

وأما التي له على الناس فإلى أجلها.

قال أبو محمد: وهذا فرق فاسد بلا برهان، لا من قرآن، ولا سنة، ولا إجماع، ولا رواية سقيمة، ولا قياس، ولا قول صاحب، ولا رأي له وجه.

برهان قولنا: هو قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَاقِبَتَهَا﴾ وقول رسول الله ﷺ: «إِنْ دَنَاكُمْ وَأَمَوَّلَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وقال تعالى في حكمه في الموارث فذكر فرائض الموارث.

وقال عز وجل: ﴿وَمَنْ يَبْدُ وَصِيَّةً يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾ فصح أن يموت الإنسان بطل حكمه عن ماله وانتقل إلى ملك الغرماء، والموصى لهم، ووجوه الوصايا، والورثة، وعقد الغرماء في تأجيل ما عليهم، أو تأجيل ما على الميت إنما كان بلا شك بينهم وبين المتوفى إذ كان حياً، وقد انتقل الآن المال عن ملكه إلى ملك غيره، فلا يجوز كسب الميت عليهم فيما قد سقط ملكه عنه. ولا يعمل للغرماء شيء من مال الورثة والموصى لهم والوصية بغير طيب أنفسهم، فبطل حكم التأجيل في ذلك، ووجب للورثة وللوصية أخذ حقوقهم.

وكذلك لا يعمل للورثة إمساك مال غريم ميتهم إلا بطيب نفس، لأن عقده إنما كان مع المتوفى إذ كان حياً فلا يلزمه أن يبقى ماله بأيدي ورثته لم يعاملهم قط. ولا يعمل لهم إمساك مال الذي له الحق عنه، والله تعالى لم يجعل لهم حقاً، ولا للوصية إلا بعد إصاف أصحاب الديون، وبالله تعالى التوفيق.

روينا من طريق أبي عبيد أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم - هو ابن عليّ - عن ليث عن الشعبي، والتخمي، قالاً جميعاً: من كان له دين إلى أجل فإذا مات فقد حلّ.

وهو إلى أبي عبيد عن معاذ بن معاذ العنبري عن أشعث عن الحسن البصري: أنه كان يرى الذين حالاً إذا مات وعليه دين.

ومن طريق محمد بن الحسن حدثني عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم قال: إذا مات الميت فقد حلّ دينه - وهذا عموم لما عليه - ولما له.

١٢٠٧- مسألة: وهديّة ألدي عليه اللّين إلى ألدي له عليه اللّين حلال.

وكذلك ضيافته إياه ما لم يكن شيء من ذلك عن شرط. فإن كان شيء من شرط فهو حرام.

لما روينا من طريق الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح العدوي أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، جَائِزَتُهُ يَوْمُهُ وَلَيْلَتُهُ، وَالضَّيْفَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ» وكان عليه السلام يأكل الهدية وقال عليه السلام: «أَوْ أَعْدِي السُّيُ فِرَاحَ لَقَبْلَتُهُ».

روينا من طريق شعبة عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فهذا عموم لم يخص عليه السلام من ذلك غريباً من غيره.

وقالت طائفة: لا يجوز قبول هديته، ولا التزول عنده، ولا أكل طعامه - صح عن ابن عباس إذا أسلفت رجلاً سلفاً فلا تقبل منه هدية قراع ولا غريزة ركوب دابة وأنه استفتاه رجل، فقال له: أقرضت سماًكاً خسين درهماً وكان بيعت لي من سمك، فقال له ابن عباس: حاسبه، فإن كان فضلاً فردّ عليه، وإن كان كفافاً فقاصصه.

وصح عن عبد الله بن سلام أنه قال: إذا كان لك على رجل مال فأهدي لك حلة من ثياب فلا تقبلها فإنها ربا، أردد عليه هديته أو أته.

وصح عن ابن عمر أنه سأله سائل، فقال له: أقرضت رجلاً فأهدي لي هدية فقال: أته أو أحسبها له ثماً عليه أو أرددها عليه.

وعن علقمة نحو هذا.

واحتجوا.

فقالوا: هو سلف جر منقعة - وصح النهي عن هذا عن ابن سيرين، وقائدة، والتخمي.

قال أبو محمد: أما هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم فلا حجة في أحاديث رسول الله ﷺ وقد خالفوا ابن عمر، وابن عباس في منين من القضايا، وقد جاز خلافهم عن غيرهم.

روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد، وخالد الحذاء، كلاهما عن محمد بن سيرين أن أبي بن كعب تسلف من عمر بن الخطاب عشرة آلاف فبعث إليه أبي من ثمره وكانت تبرك، وكان من أطيب ثمر أهل المدينة، فردّها عليه عمر، فقال له: أبي بن كعب: لا حاجة لي بما منعك طيب ثمرتي، فقبلها عمر، وقال: إنما الربا على من أراد أن يربي

وَيَنْسَى.

وبه إلى سفيان عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي،
وذكر نهى علقمة عن أكل المراء عند من له عليه دين، فقال
إبراهيم: إلا أن يكون معروفاً كان يتعاطيان.

قال أبو محمد: قول عمر بن الخطاب هو الحق لقول النبي
ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى».

ولو كانت هدية الغريم والضيافة منه حراماً أو مكروهاً لما
اغفل الله تعالى بيانه على لسان رسوله ﷺ: «وَمَا كَانَ رِئَاكَ
نَسِيًّا» فإذا لم ينه تعالى عن ذلك فهو حلال محض، وإلا ما كان عن
شرط بينهما.

وأما قولهم إنه سلف جر منفعة، فكان ماذا؟ أين وجدوا
النهي عن سلف جر منفعة؟ فليعلموا الآن أنه ليس في العالم
سلف إلا وهو يجر منفعة وذلك انتفاع السلف بتضمين ماله،
فيكون مضموناً - تلف أو لم يتلف - مع شكر المستقرض إياه،
وانتفاع المستقرض بمال غيره مدة ما، فعلى قولهم كل سلف فهو
حرام، وفي هذا ما فيه، وبالله تعالى التوفيق.

وتم كتاب القرض والحمد لله وصلى الله على محمد
 وآله.

خبر القرد به موسى بن عُبيدة الرُّبَيْدِيُّ - وهو ضعيف - ضعفه القَطَّانُ، وابنُ معِينٍ، والبُخَارِيُّ، وابنُ المَدِينِيِّ - وقال أحمد بن حنبل: لا تحلُّ الرَّوَايَةُ عَنْهُ.

٣٥- كِتَابُ الرُّهْنِ

١٢٠٩- مسألة: ولا يجوز الرهن إلا مقبوضاً في نفس العقيد لقول الله تعالى: ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ وقال قوم: إن شرطه أن يعمل الرهن عند ثقة فهو جائز.

وهو قول إبراهيم النخعي، والشَّعْبِيُّ، وعطاء - وبه يقول أبو حنيفة، ومالك، والشافعي.

وقال آخرون: لا يجوز هذا وليس هو قبضاً.

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر، وسفيان الثوري قال معمر: عن قتادة.

وقال سفيان: عن أشعث عن الحكم - ثم اتفق قتادة، والحكم على أن الرهن إذا كان على يدي عدل فليس مقبوضاً. قال سفيان.

وهو قول ابن أبي ليلى - وبه يقول أبو سليمان، وأصحابنا.

وصح أيضاً عن الحارث العكلي من طريق هشيم عن المغيرة عنه.

قال أبو محمد: إنما ذكر الله تعالى القبض في الرهن مع ذكره المتدينين في السَّعْرِ إلى أجل عند عدم الكاتب وإنما أبقض رسول الله ﷺ الدرَّعَ الَّذِي لَهُ الدِّينُ فَهُوَ الْقَبْضُ الصَّحِيحُ.

وأما قبض غير صاحب الدين فلم يأت به نص ولا إجماع، واشترط أن يقبضه فلائ لا صاحب الدين: شرط ليس في كتاب الله تعالى، فهو باطل.

١٢١٠- مسألة: ورهن المرء حصته من شيء مشاع بما ينقسم، أو لا ينقسم عند الشريك فيه وعند غيره جائز، لأن الله تعالى قال: ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ ولم يخص تعالى مشاعاً من مقسوم ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

وهو قول عثمان بن عفان، وابن أبي ليلى، ومالك، وعبد الله بن الحسن، وسوار بن عبد الله، والشافعي، وأبي ثور، وأبي سليمان، وغيرهم.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجوز رهن المشاع - كان مما ينقسم أو مما لا ينقسم - لا عند الشريك فيه ولا عند غيره. وأجازوا أن يرهن إنسان أرضاً مشاعة بينهما عند إنسان واحد،

١٢٠٨- مسألة: لا يجوز اشتراط الرهن إلا في البيع إلى أجل مسمى في السفر، أو في السلم إلى أجل مسمى في السفر خاصة، أو في القرض إلى أجل مسمى في السفر خاصة، مع عدم الكاتب في كلا الوجهين.

برهان ذلك: أن اشتراط الرهن شرط وقد قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ».

وقال عز وجل: ﴿إِذَا تَدَانَسْتُمْ بِذَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكُتُوبُهُ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ فهانها يجوز اشتراط الرهن حيث أجازاه الله تعالى. والذين إلى أجل مسمى لا يعدون أن يكون بيعاً، أو سلماً، أو قرضاً. فهذه الوجوه يجوز فيها اشتراط التَّاجِلِ لسرود النصوص بوجوبه في السلم، وجوازها في القرض، والبيع - ولا يجوز فيما عدا ذلك أصلاً؛ لأنه لم يأت في شيء من المعاملات سوى ما ذكرنا نص بجواز اشتراط التَّاجِلِ، فهو شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل.

وصح عن مجاهد أنه لا يجوز الرهن إلا في السفر.

وأما الحضر: فلما:

رويناه من طريق البخاري أخبرنا مسدد أخبرنا عبد الواحد - حدثه الأعمش أخبرنا إبراهيم أخبرنا الأسود عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن النبي ﷺ «اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل ورَّعته زرعه».

ومن طريق محمد بن المثنى حدثني عثمان بن عمر أخبرنا هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قال: والله لقد مات رسول الله ﷺ وإن درعه لمهونة عند رجل من اليهود بعشرين صاعاً من شعير أخذها طعاماً لأهله.

فإن قيل: قد روي أن النبي ﷺ «أخذ شعيراً من يهودي بالمدية ورَّعته زرعه»، وليس فيه ذكر أجل.

قلنا: ولا فيه اشتراط الرهن، ونحن لا نغنى عن الرهن بغير أن يشترط في العقد، لأنه تطوع من الرهن حيث يشاء التطوع بما لم ينه عنه حسن.

فإن ذكر حديث أبي رافع في بعث النبي ﷺ إياه إلى يهودي ليسلفه طعاماً لضيْفِ نزل به فابى إلا برهن فرهنه درعه. فهذا

ومنعوا من أن يرهن المرء أرضه عند اثنين دابتهما ديناً واحداً في صفقة واحدة.

وهذا تخليط ناهيك به: أوّل ذلك - أنّه قول لا نعلم أحداً قاله قبلهم.

والثاني: أنّه قول بلا دليل.

والثالث: أنّهم تناقضوا فيه كما ذكرنا.

وأيضاً: فإنهم لا يختلفون في أن يبيع المشاع جائزاً فيما ينقسم، وما لا ينقسم من الشريك وغيره. ومنع أبو حنيفة من إجازة المشاع فيما ينقسم وما لا ينقسم إلا من الشريك فيه وحده، فأجازته له. وهذه تخاليط ومناقضات لا خفاء بها وما نعلم لهم شيئاً موهوماً به إلا أنّهم قالوا: لا يصح القبض في المشاع.

ومن قولهم: إن البيع لا يتم إلا بالقبض، وقد أجازوا البيع في المشاع، فالقبض عندهم ممكن في المشاع حيث اشتهاه، وهو البيع، والقبض عندهم غير ممكن في المشاع حيث لم يشتهاه، وهو الرهن - وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ويقال لهم: كما يقبض في البيع كذلك يقبض في الرهن ولا فرق.

١٢١١ - مسألة: وصفة القبض في الرهن وغيره: هو أن يطلق يده عليه، فما كان مما يتم نقله إلى نفسه، وما كان مما لا ينقل كالذئب، والأرضين أطلقت يده على ضبطه، كما يفعل في البيع، وما كان مشاعاً كان قبضه له قبض صاحبه لحصته منه مع شريكه، ولا فرق ولو كان القبض لا يصح في المشاع لكان الشريكان فيه غير قابضين له، ولو كانا غير قابضين له لكان مهملًا لا بد لأحدٍ عليه، وهذا أمر يكذبه الدين، والعيان: أمّا الدين: فنصرفهما فيه تصرف ذي الملك في ملكه.

وأما العيان: فكونه عند كل واحد مدة يتفقان فيها، أو عند من يتفقان على كونه عنده، وبالله تعالى التوفيق.

١٢١٢ - مسألة: والرهن جائز في كل ما يجوز بيعه. ولا يجوز فيما لا يجوز بيعه: كالحر، وأم الولد، والسنور، والكلب، والماء، لأنه وثيقة للمرتهن ليتصف إن مطلق، ولا يمكن الانتصاف للغيرم إلا بما يجوز بيعه، وبالله تعالى تأييد.

١٢١٣ - مسألة: ومنافع الرهن كلها لا تحاش منها شيئاً لصاحبه الرهن له كما كانت قبل الرهن ولا فرق - حاشا ركوب الدابة المرهونة، وحاشا لبن الحيوان المرهون، فإنه لصاحب الرهن كما ذكرنا إلا أن يضيّعهما فلا ينفق عليهما. وينفق على

كل ذلك المرتهن فيكون له حيثل: ركوب الدابة، ولبن الحيوان، بما أنفق لا يحاسب به من دينه كثر ذلك أم قل.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ وقول رسول الله ﷺ: «إِنْ يَمَّاكُمْ وَأَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» وحكم عليه السلام بأنه لا يحمل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه وملك الشيء المرتهن باقي لراهنه يبيعن ويأجمع لا خلاف فيه، فإذا هو كذلك، فحق الرهن الذي حدث فيه للمرتهن، ولم ينقل ملك الرهن عن الشيء المرهون لا يوجب حدوث حكم في منعه ما للمرء أن يتنفع به من ماله بغير نص بذلك، فله الوطء، والاستخدام، والمواجرة، والحياطة، وأكل الثمرة الحادثة، والولد الحادث، والزرع، والعمارة، والأصواف الحادثة، والسكنى، وسائر ما للمرء في ملكه، إلا كون الرهن في يلو المرتهن فقط، بحق القبض الذي جاء به القرآن، ولا مزيد.

وأما الركوب، والاحتلاب خاصة، لم أنفق على الركوب، والمالوب:

فلما رويّا من طريق البخاري أخبرنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله بن المبارك أخبرنا زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «الظَّهْرُ يُرْكَبُ بِتَفْقِيهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَكِنْ الدَّرُّ يُشْرَبُ بِتَفْقِيهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يُرْكَبُ وَيُشْرَبُ: التَّفَقُّةُ».

والنص قد ورد بتحريم الأموال على غير من له فيها حق، فالرهن بلا شك حرام على كل من عدا الراهن، وللمرتهن فيه حق الارتهاق، فدخل به في هذا العموم وخرج منه من عداه بالنص الآخر.

قال أبو محمد: ومن خالفنا في هذا فإنه يخالف القرآن، والسنة، والمقول: أمّا القرآن، والسنة فمنعه صاحب الحق من منافع ماله - والله تعالى يقول: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُفْرُوهُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا تَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنْ ابْتَنَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّهُ هُمُ الْعَادُونَ﴾ فقد أطلقه الله تعالى على وطء أمته، ولم يخص غير مرهونة من مرهونة ﴿وَمَا كَانَ رِثَاقُ نَسِيٍّ﴾.

وقال تعالى: ﴿لَا تَحْرُمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَخْلَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾.

وأما خلاف المقول: فإننا نسأل من خالفنا هاهنا عن الدار المرهونة أنزاجر ويصلح ما هي فيها، أم تهمل وتضيّع ويخرج السناجر لها عنها.

وعن الأرض المرونية، الثمر، وترع، أم تهمل وتضاع. وعن الحيوان المروني أيتق عليه ويستغل، أم يضيع حتى يهلك.

وعن الأشجار المرونية لمن تكون غلتها..

فإن قالوا: إن كل ذلك يضيع: خالفوا الإجماع، وقيل لهم: قد نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال.

وإن قالوا: لا يضيع.

قلنا: فالمنافع المذكورة من الإجارة والسكنى والولد، والصوف، والثمرة لمن تكون.

فإن قالوا: تكون داخلا في الرهن.

قلنا لهم: ومن أين لكم إدخال مال من ماله في رهن لم يتعاقدا قط أن يكون داخلا فيه؟ ومن أمر بهذا؟ فلا سمح له ولا طاعة ولا نعي عين، لأنه خلاف قول النبي ﷺ: «إِنْ دَسَأَكُمْ وَأَمْرُالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» وهذا تحريم ماله عليه وإباحته لغيره - وهذا باطل متيقن.

وإن قالوا: بل هو لصاحب المثل.

قلنا: نعم، وهذا قولنا - ولله الحمد - وصح عن أبي هريرة رضي الله عنه قوله مثل قولنا: وهو أنه قال: صاحب الرهن يركبه، وصاحب الدر يحمله، وعليهما الثقة وأنه قال: الرهن مركوب، ومحلوب يعلقو.

ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي: فيمن ارتهن شاة ذات لبن.

قال: يشرب المرتهن من لبنها بقدر ثمن علفها، فإن استفضل من اللبن بعد ثمن العلف فهو ربا.

قال أبو محمد: هذه الزيادة من إبراهيم لا نقول بها، وعموم قول النبي ﷺ أحب إلينا من تفسير أبي عمران رحمه الله برباؤه. ولا يخالف لأبي هريرة هاهنا من الصحابة تعلمه.

وقال الشافعي: جميع منافع الرهن للرهن كما كانت.

وقال أبو ثور بذلك - ويقولنا في الركوب، والحلب، إلا أنه زاد الاستخدام ولا نقول بهذا لأنه لم يأت به النص، والقياس لا يستحل به المحرم من أموال الناس «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا» وقال إسحاق، وأحمد بن حنبل: لا يتبع الرهن من الرهن إلا بالدر - وهذا قول بلا برهان.

وأما مالك فإنه قال: لا بأس أن يشترط المرتهن منفعة الرهن إلى أجل في الدور، والأرضين، وكره ذلك في الحيوان،

والثياب والعروض - وهذا قول لا برهان على صحته، وتقسيم فاسد، وشروط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل، وقول لا نعلم أحدا قاله قبله، ومنافضة. وأتى بعضهم بغريبه وهو أنه قال: هو في العروض سلف جر منفعة، قليل له: وهو في العقار كذلك ولا فرق.

وأما أبو حنيفة وأصحابه فأنهم منعوا من مؤاجرة الرهن، ومن أن يتبع به الرهن المرتهن - ثم تناقضوا من قريب فأباحوا للرهن أن يستعيره من المرتهن، وأن يعيره إليه المرتهن، ولم يروه بذلك خارجا من الرهن - وهذا قول في غاية الفساد لتعربه من الرهان، ولأننا لا نعلم أحدا قال به قبله. واعترض بعضهم بأن قال: فإذا كانت المنافع للرهن كما كانت فأي فائدة للرهن؟

قلنا: أعظم الفائدة: أما في الآخرة، فالعامل بما أمر الله تعالى به والأجر.

وأما في الدنيا، فلأن الرهن إن مطلق بالإتصاف ببيع الرهن وتعتل المرتهن الانتصاف من حق، فأي فائدة تريدون أكثر من هذه الفائدة؟ ونقول لهم: أنتم توافقونا على أنه لا يحل القمح بالقمح إلا مثلا بمثل، فأي فائدة في هذا؟

وكذلك الذهب بالذهب، والفضة بالفضة - وهذه اعتراضات بسوء الظن بصاحبها وليس إلا الاتمام لله ولرسوله ﷺ.

قال تعالى: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْسِقَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ».

وقال عز وجل: «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ» واعترض بعض من لا يتقي الله تعالى على حديث النبي ﷺ الذي أوردنا قبل من قوله عليه السلام: «الرهن مخلص ومركوب» فقال: هذا خبر رواه هشيم عن زكريا عن الشعبي عن أبي هريرة وذكر رسول الله ﷺ قال: «إِذَا كَانَتِ الدَّابَّةُ مَرْهُونَةً فَعَلَى الْمُرْتَهِنِ عَقْلُهَا، وَكَفَى الدَّر يُشْرَبُ بِقَفَّتَيْهَا وَتَرْكَبُ» قال هذا الجاهل المتقدم: فإذا المراد بذلك المرتهن فهو منسوخ بتحريم الربا وبالنهاية عن سلف جر منفعة.

قال أبو محمد: وهذا كلام في غاية الفساد والجرأة، أول ذلك: إن هذا خبر ليس مستندا، لأنه ليس فيه بيان بأن هذا اللفظ من كلام رسول الله ﷺ.

وأيضا: فإن فيه لفظا مختلفا لا يفهم أصلا، وهو قوله: «وَكفَى الدَّر يُشْرَبُ وَغَلَى الَّذِي يُشْرَبُ يَنْفَقُهَا وَتَرْكَبُ»، وحاشا الله أن يكون هذا من كلام رسول الله ﷺ المأمور بالبيان لنا،

ذلك فهو فاسق.

قال تعالى: ﴿فَلَا زُرْتُمُ لَا يُوْثِقُونَ حَتَّى يُحْكَمُوا لَكُمْ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتُمْ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾.

قال أبو محمد: وقد روي عن ابن مسعود، وابن عمر، وشريح: أن لا يتفع المرتهن بشيء من الرهن - ولا يصح عن أحدهم منهم، لأنه عن ابن مسعود منقطع - وعن ابن عمر من طريق ابن أبي ليلى، وعن شريح من طريق جابر الجعفي.

بل قد صح عن ابن سيرين، والشعبي، لا يتفع من الرهن بشيء - وهذا صحيح إن كانوا عنوا المرتهن وبه تقول إلا الحلب، والركوب إن أثنى فقط، وإلا فلا، وبالله تعالى التوفيق.

وقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبو سليمان: نفقة الرهن على راعته - وهذا صحيح، لأنه ماله، إلا أن الحنفية قالوا: إن مرض الرقيق المرهون، أو أصابت العبد جراحه، أو دبرت الثوب المروثة، فإن كان الدين، وقيمة الرهن سواء، فالعلاج كله على المرتهن، وإن كان الدين أقل من قيمة الرهن فالعلاج على الرهن والمرتهن بحساب ذلك.

وهذا كلام يشبه الهذيان إلا أنه أسوأ حالا من الهذيان، لأنه على حكم في الدين بالآراء الفاسدة التي لا نعلم أحدا قالها قبله، ولا متعلق لهم فيها بقرآن، ولا سنة، ولا برواية ضعيفة، ولا بقياس، ولا برأي سديد، ولا بقول متقدم.

١٢١٤ - مسألة: فإن مات الرهن، أو تلف، أو أبن،

أو فسد، أو كانت أمة فحملت من سيدها، أو أعنتها، أو باع الرهن، أو وهب، أو تصدق به، أو أصدق: فكل ذلك نافذ، وقد بطل الرهن وبقي الدين كله بحسبه، ولا يكلف الرهن عوضاً مكان شيء من ذلك، ولا يكلف المئتي ولا الحامل استسعاء، إلا أن يكون الرهن لا شيء له من أين ينصف غريمه غيره، فيبطل عتقه، وصدقته، وهبه - ولا يبطل بيعه ولا إصداقه.

روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا يحيى بن آدم أخبرنا إسرائيل عن المغيرة بن مقسم الضبي عن إبراهيم التخفي فبين رهن عبده ثم اعتقه.

قال: العتق جائز، ويتبع المرتهن الرهن، قال يحيى: وسمعت الحسن بن حي يقول فبين رهن عبداً ثم اعتقه: العتق جائز، وليس عليه سعاية.

برهان ذلك: أن الدين قد ثبت فلا يبطله شيء إلا نص قرآن، أو سنة، فلا سبيل إلى وجود إبطاله فيهما. ولا يجوز تكليف

وهذه الرواية إنما هي من طريق إسماعيل بن سالم الصائغ مولى بني هاشم عن هشيم، فالتخليط من قبله، لا من قبل هشيم فمن فوقه، لأن حديث هشيم هذا:

روينا من طريق سعيد بن منصور الذي هو أحفظ الناس لحديث هشيم وأضبطهم له فقال: أخبرنا هشيم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة يرفع الحديث فيما زعم: قال: قال رسول الله ﷺ: «الرهن يركب ويغلف، وتبين الضر إذا كان مرفوعاً يشرب وعلى الذي يشربه النفقة والغلف».

وأما قول هذا الجاهل: فإذا ذلك على المرتهن فهو منسوخ بالنهي عن الربا والنهي عن سلف جر متعة: فقد كذب، وأفك، وما للربا هانئا مدخل أصلاً ولو أنهم اتقوا الربا لما أقدموا عليه جهاراً إذ أباحوا التمرتين بالأربع تمرات، وإن كانت الأربع أكبر جسماً، وأثقل وزناً. وإذا أباح بعضهم درهماً فيه درهم ونصف بدرهم فيه درهم غير ثمن. وإذا أباحوا كلهم ألف درهم حاضرة بمائة دينار غائبة في الذمة. فهذا هو الربا حقاً لا انتفاع الرهن بماله ولا انتفاع المرتهن بالثمن، والركوب المباحين له بالنص من أجل نفقته على الركوب والمحلوب.

وقالوا أيضاً: قد صح عن الشعبي أنه كره أن يتفع الرهن من رهنه بشيء، قالوا: وهو روي الحديث، فلم يتركه إلا الفضل علم عنده.

قال أبو محمد: وهذا من أسخف ما يأتون به، ولقد كنا نظن أن في بلادهم بعض العذر لهم، إذ يحتجون بترك الصحابي لما روي حتى أتونا بترك السنة من أجل ترك الشعبي لها.

وقد أوردنا أخذ أبي هريرة بما روي من ذلك، فلئن مشوا هكذا، ليكون ترك مالك للأخذ بما روي حجة على الحنفية في أخذهم به، وليكون ترك أبي حنيفة لما بلغه من الحديث حجة على المالكية في أخذهم به.

وهكذا سفلأ حتى يكون ترك كل أحد للحديث عن النبي ﷺ إذا بلغه حجة قاطعة في ردّه.

وهذا مذهب إبليس ومن اتبعه، ولا كرامة لأحد أن يكون حجة على رسول الله ﷺ بل هو عليه السلام الحجة على الجن والإنس. واسلم الوجه لمن خالف ما روي عن صاحب فمن دونه من الأئمة خاصة أن يظن بهم النسيان أو التأويل الذي اختلوا فيه فاصدين للخير، فيؤجرون مرة واحدة.

وأما من أقدم على ما صح عنه عن النبي ﷺ فإن اعتقد جواز مخالفته عليه السلام كافر حلال الدم والمال، وإن لم يعتقد

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وهذا عجب: وما ندرى من أين حلُّ أخذ مالهما وتكليفهما غرامة لم يكلفهما الله تعالى قطُّ إِيَّاهما، ولا رسولهُ ﷺ وما جعل الله تعالى فيها شركاً للمرتين فيستعنى له؟.

وَأَمَّا مَالُكَ فَقَالَ: إنَّ كَانَ مُوسِرًا كَلَّفَ أَنْ يَأْتِيَ بِقِيَمَتِهَا فَتَكُونُ الْقِيَمَةُ رَهْنًا وَتُخْرَجُ هِيَ مِنَ الرَّهْنِ، وَإِنْ كَانَ مُعَسِّرًا فَإِنْ كَانَتْ تُخْرَجُ إِلَيْهِ وَتَأْتِيهِ فِيهِ خَارِجَةٌ مِنَ الرَّهْنِ، وَلَا تَتَّبِعُ بِغَرَامَةٍ وَلَا يَكْلَفُ هُوَ رَهْنًا مَكَانَهَا، وَلَكِنْ يَتَّبِعُ بِالَّذِي أَلْزَمَ عَلَيْهِ فَقَطُّ، وَإِنْ كَانَ تَسَوَّرَ عَلَيْهَا يَبِيعُ هِيَ وَأَعْطِيَ هُوَ وَلَدَهُ مِنْهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: في هذا القول حُصَّةٌ أَوْجَه من الخطأ: وهي: تفرقه بين المعسر، والموسر، في ذلك والحقُّ عليهما واحدٌ. وتكليفه إحصاراً قطعاً من ماله لرتنه لم يعقد قطُّ فيها رهنًا. وتفرقه بين خروجهما إلى سيدهما وبين تسوِّره عليهما. وهما أمانة في كلا الوجهين، وهي مرهونة في كلا الوجهين، وهذا عجبٌ جدًّا. ويبيع إِيَّاهما وهي أم ولده، وإخراجه ولدها من حكم الرهن بلا تكليف عوض بخلاف الأم، وكلاهما عنده لا يجوز رهنهما.

وكلُّ هذه أوجه فاحشة الخطأ لا متعلِّق لها فيها بقرآن ولا سنَّة، ولا رواية سقيمة، ولا إجماع، ولا دليل، ولا قياس، ولا رأي له وجه، ولا قول صاحب - نعم، ولا قول أحدٍ نعلمه قبله. وقال أبو حنيفة، وأصحابه إنَّ حِلَّتْ فاقْرَأْ بِحَمْلِهَا، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا خَرَجَتْ مِنَ الرَّهْنِ وَكَلَّفَ قَضَاءَ الدَّيْنِ إِنْ كَانَ حَالًا، أَوْ كَلَّفَ رَهْنًا بِقِيَمَتِهَا إِنْ كَانَ إِلَى أَجَلٍ.

فَإِنْ كَانَ مُعَسِّرًا كَلَّفَتْ أَنْ تَسْتَعِي فِي الدَّيْنِ الْحَالِ بِالْغَا مَا بَلَغَ، وَلَا تَرْجِعْ بِهِ عَلَى سَيِّدِهَا، وَلَا يَكْلَفُ وَلَدُهَا سَعَاةً، فَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ إِلَى أَجَلٍ كَلَّفَتْ أَنْ تَسْتَعِي فِي قِيَمَتِهَا فَقَطُّ، فَجَعَلَتْ رَهْنًا مَكَانَهَا، فَإِذَا حُلَّ أَجَلُ الدَّيْنِ كَلَّفَتْ مِنْ ذِي قَبْلِ أَنْ تَسْتَعِي فِي بَاقِي الدَّيْنِ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهَا. قالوا: فَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ اسْتَلْحَقَّ وَلَدُهَا بَعْدَ وَضْعِهَا لَهُ - وهو معسر - قَسَمَ الدَّيْنِ عَلَى قِيَمَتِهَا يَوْمَ ارْتِهَانِهَا، وَعَلَى قِيَمَةِ وَلَدِهَا يَوْمَ اسْتَلْحَقَّ، فَمَا أَصَابَ الْأُمُّ سَعَتْ فِيهِ بِالْغَا مَا بَلَغَ لِلْمُرْتِنِ، وَلَمْ تَرْجِعْ بِهِ عَلَى سَيِّدِهَا، وَمَا أَصَابَ الْوَلَدَ سَعَى فِي الْأَقْلُ مِنَ الدَّيْنِ أَوْ قِيَمَتِهِ وَرَجِعَ بِهِ عَلَى أَبِيهِ وَيَأْخُذُ الْمُرْتِنُ كُلَّ ذَلِكَ. قالوا: فَلَوْ كَانَ الرَّهْنُ عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ نَفَذَ فِيهِ الْعَتَقَ، وَخَرَجَ مِنَ الرَّهْنِ.

فَإِنْ كَانَ الرَّاهِنُ مُوسِرًا وَالدَّيْنُ حَالًا كَلَّفَ غَرَمَ الدَّيْنِ.

فَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ إِلَى أَجَلٍ كَلَّفَ السَّيِّدُ قِيَمَةَ الْعَبْدِ تَكُونُ رَهْنًا مَكَانَهُ.

فَإِنْ كَانَ مُعَسِّرًا اسْتَعْيِيَ الْعَبْدُ فِي الْأَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ

عَوْضٍ وَلَا اسْتَعْمَاءَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرَ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ وَلَا رَسُولُهُ ﷺ وَالذَّمُّ بِرَبْنَةٍ إِلَّا بِنَصِّ قُرْآنٍ، أَوْ سُنَّةٍ.

فَأَمَّا الْعَتَقُ، وَالْبَيْعُ، وَالْهَبَةُ، وَالْإِصْدَاقُ، وَالصَّدَقَةُ، فَإِنَّ الرَّهْنَ مَالُ الرَّاهِنِ بِلا خِلَافٍ: وَكُلُّ هَذِهِ الْجُوهُ مَبَاحَةٌ لِلْمُسْرِ فِي مَالِهِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ الثَّابِتِ، إِلَّا مِنْ لاشَيْءٍ لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ» وَقَوْلِهِ: «الصَّدَقَةُ عَنْ ظَهْرِ غَنَى».

فَمَنْ ادَّعَى أَنَّ الْارْتِهَانَ يَنْجُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَوْلُهُ بَاطِلٌ، وَدَعْوَاهُ فَاسِدَةٌ إِذْ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى قُرْآنٍ وَلَا سُنَّةٍ، بِتَصْحِيحِ دَعْوَاهُ.. قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ: فَقَالَ عِشَاءُ النَّبِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَبُو سَلِيمَانَ: الْعَتَقُ بَاطِلٌ بِكُلِّ حَالٍ.

وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ.

وَقَالَ مَالُكَ، وَالشَّافِعِيُّ: إِنْ كَانَ مُوسِرًا نَفَذَ عَتَقَهُ وَكَلَّفَتْ قِيَمَةَ يَجْعَلُهَا رَهْنًا مَكَانَهُ، وَإِنْ كَانَ مُعَسِّرًا فَالْعَتَقُ بَاطِلٌ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: الْعَتَقُ نَافِذٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا كَلَّفَتْ قِيَمَتَهُ تَكُونُ رَهْنًا، وَإِنْ كَانَ مُعَسِّرًا لَمْ يَكْلَفْ قِيَمَتَهُ، وَلَا كَلَّفَ الْعَبْدُ اسْتَعْمَاءً وَنَفَذَ الْعَتَقَ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْعَتَقُ نَافِذٌ بِكُلِّ حَالٍ، ثُمَّ قَسَمَ كَمَا نَذَرُ بَعْدَ هَذَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ رَهْنُ أَمَةٍ لَمْ فُوطِئْهَا فَحَمَلَتْ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا خَرَجَتْ مِنَ الرَّهْنِ وَكَلَّفَتْ رَهْنًا آخَرَ مَكَانَهَا، وَإِنْ كَانَ مُعَسِّرًا، فَمَرَّةً قَالَ: تُخْرَجُ مِنَ الرَّهْنِ وَلَا يَكْلَفُ رَهْنًا مَكَانَهَا وَلَا تَكْلَفُ هِيَ شَيْئًا - وَمَرَّةً قَالَ: تَبَاغُ إِذَا وَضِعَتْ وَلَا يَبَاغُ الْوَلَدُ، وَتَكْلَفُ رَهْنٍ آخَرَ: وَالتَّفْرِيقُ هَاهُنَا بَيْنَ الْمُسْرِ وَالْمُعَسِّرِ، وَيَبِيعُهَا بَعْدَ وَضْعِهَا دُونَ وَلَدِهَا - أَقْوَالٌ فَاسِدَةٌ بِلا بُرْهَانٍ.

وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: هِيَ خَارِجَةٌ مِنَ الرَّهْنِ، وَلَا يَكْلَفُ لَا هُوَ وَلَا هِيَ شَيْئًا سِوَاهُ مُعَسِّرًا كَانَ أَوْ مُوسِرًا.

وَرَوَيْنَا عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّهَا تَبَاغُ هِيَ، وَيَكْلَفُ سَيِّدُهَا أَنْ يَفْشِكَ وَلَدَهُ مِنْهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: انْتِكَالُ الْوَلَدِ لَا نَدْرِي وَجْهَهُ، وَلَشَنْ كَانَ مُلْكُهَا فَلَاذِي مَعْنَى يَكْلَفُ وَالِدَهُ انْتِكَاهُ؟ وَإِنْ كَانَ حَرًّا فَلَسَّ يَبَاغُ حَتَّى يَجْتَازَ إِلَى انْتِكَاهِهِ.

وَرَوَيْنَا عَنْ ابْنِ شَيْبَةَ: أَنَّهَا تَسْتَعِي.

وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ الْمَرْهُونُ إِذَا أَعْتَقَ.

وَأَمَّا هَلَاكُ الرُّهْنِ بِغَيْرِ فِعْلِ الرَّاهِنِ وَلَا الْمُرْتَهِنِ، فَلِلنَّاسِ فِيهِ خَصَةٌ أَقْوَالٌ: قَالَتْ طَائِفَةٌ: يَتَرَادَّدَانِ الْفَضْلُ: تَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّ الرُّهْنَ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ وَقِيَمَةُ الدِّينِ سَوَاءً، فَقَدْ سَقَطَ الدِّينُ عَنْ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ فِي الرُّهْنِ.

فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الرُّهْنِ أَكْثَرَ سَقَطَ الدِّينُ بِمَقْدَارِهِ مِنَ الرُّهْنِ وَكَلَّفَ الْمُرْتَهِنُ أَنْ يُوَدِّيَ إِلَى الرَّاهِنِ مَقْدَارَ مَا كَانَ تَزِيدُهُ قِيَمَةُ الرُّهْنِ عَلَى قِيَمَةِ الدِّينِ.

وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الرُّهْنِ أَقْلُ سَقَطَ مِنَ الدِّينِ بِمَقْدَارِهِ وَأَدَّى الرَّاهِنُ إِلَى الْمُرْتَهِنِ فَضْلَ مَا زَادَ الدِّينُ عَلَى قِيَمَةِ الرُّهْنِ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحَكَمِيِّ، وَقَتَادَةَ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: يَتَرَاوَعَانِ الْفَضْلُ - يَعْنِي فِي الرُّهْنِ يَهْلِكُ.

وَرَوَيْتُ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَمَرَ.

وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَأَبِي عِيَدٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الرُّهْنِ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الدِّينِ أَوْ مِثْلَهَا فَقَدْ بَطُلَ الدِّينُ كُلُّهُ، وَلَا غَرَامَةَ عَلَى الْمُرْتَهِنِ فِي زِيَادَةِ قِيَمَةِ الرُّهْنِ عَلَى قِيَمَةِ الدِّينِ، فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الرُّهْنِ أَقْلُ مِنْ قِيَمَةِ الدِّينِ سَقَطَ مِنَ الدِّينِ بِمَقْدَارِ قِيَمَةِ الرُّهْنِ وَأَدَّى الرَّاهِنُ إِلَى الْمُرْتَهِنِ مَا بَقِيَ مِنْ دِينِهِ.

وَرَوَيْنَا هَذَا مِنْ طَرِيقِ مَطْرِ الْوَرَّاقِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عِيَدٍ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ بْنِ حَيٍّ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَامِرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَقِيْقَةِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ:

وَمِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ عَنْ أَبِي عِيَاضٍ عَنْ عَلِيٍّ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ إِدْرِيسَ الْأَوْدِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَمَرَ يَقُولُ: مِثْلُ ذَلِكَ.

وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَقَتَادَةَ - وَهُوَ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: ذَهَبَ الرُّهْنُ بِمَا فِيهِ سَوَاءً كَانَ قِيَمَةُ الدِّينِ أَوْ أَقْلُ أَوْ أَكْثَرُ إِذَا تَلَفَ سَقَطَ الدِّينُ وَلَا يَغْرُمُ أَحَدَهُمَا لِلْآخَرِ شَيْئًا.

صَحَّ هَذَا عَنْ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَشَرِيحِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالزَّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ.

وَصَحَّ عَنْ طَاوُوسٍ فِي الْخِيَرَانِ يَرْتَهِنُ.

وَرَوَيْنَا عَنْ النَّخَعِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ فِيمَا ارْتَهَنَ عَبْدًا فَأَعُوْرَ

الدِّينَ، وَرَجَعَ بِهِ عَلَى سَيِّدِهِ، وَرَجَعَ الْمُرْتَهِنُ عَلَى الرَّاهِنِ بَيَاقِي دِينِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنْ فِي هَذِهِ الْأَقْوَالِ لَعِبْرَةٌ لِمَنْ اعْتَبَرَ - وَنَعُوْذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ - وَإِنْ مِنَ الْعَجَبِ تَفْرِيقُهُ بَيْنَ مَا تَسْتَعِي فِيهِ الْأُمُورَ وَبَيْنَ مَا يَسْتَعِي فِيهِ الْعَبْدُ الْمُتَّقَى، وَبَيْنَ مَا يَسْتَعِي فِيهِ الْوَلَدُ - وَهُوَ عِنْدَهُ حُرٌّ لِأَحَقِّ النَّسَبِ - فَمَا بَالُ أُمَةٍ خَرَجَتْ أُمَّ وَلَدٍ مِنْ سَيِّدِهَا بِوَطْءِ مَبَاحٍ، وَمَا بَالُ إِنْسَانٍ حُرٍّ ابْنِ حُرٍّ وَلَدَ عَلَى فَرَاشِ أَبِيهِ. وَمَا بَالُ عَبْدٍ عَتَقَ يَكْفُلُونَ الْغَرَامَاتِ دُونَ جَنَائِيهِ جُنُوهًا وَلَا ذَنْبٍ اقْتَرَفُوهُ فَتَسْتَحِبُّ أُمُورَهُمْ بِالْبَاطِلِ، وَيَكْفُلُونَ مَا لَمْ يَكْفُلْهُمْ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ قَطُّ وَلَا رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَ أَبِي حَنِيفَةَ ثُمَّ يَكْفُلُونَهُمْ مَا ذَكَرْنَا، وَيُسَلِّمُونَ صَاحِبَ الْجَنَائِيَةِ عَنْهُمْ مِنَ الْغَرَامَةِ، مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ.

وَكُلُّ مَا يَدْخُلُ عَلَى مَالِكَ لَمَّا ذَكَرْنَا قَبْلَ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا فَرْقَ مَالِكٍ بَيْنَ خُرُوجِهَا إِلَيْهِ وَبَيْنَ تَسْوِرِهِ عَلَيْهَا. وَيَزِيدُ مِنَ التَّنَاقُضِ وَالْفَسَادِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ تَفْرِيقُهُ بَيْنَ الدِّينِ الْحَالِ وَالْمُؤَجَّلِ فِي ذَلِكَ - وَتَفْرِيقُهُ بَيْنَ مَا تَكْلَفُهُ الْأُمُورَ وَبَيْنَ مَا يَكْلَفُهُ الْوَلَدُ. وَتَفْرِيقُهُ بَيْنَ إِقْرَارِهِ بِالْحَمْلِ وَبَيْنَ إِقْرَارِهِ بِالْوَلَدِ بِعَدِّ الْوَضْعِ فِيمَا يَكْلَفُهُ مِمَّنِ الْإِسْتِعْاءَ فِي الْحَالَيْنِ. وَتَفْرِيقُهُ بَيْنَ مَا تَكْلَفُهُ أُمَّ الْوَلَدِ وَبَيْنَ مَا يَكْلَفُهُ الْعَبْدُ بِعَتَقِهِ. وَتَفْرِيقُهُ بَيْنَ الرَّجُوعِ مَرَّةً عَلَى السَّيِّدِ بِمَا غَرَمَ الْغَارِمُ مِنْهُمْ وَبَيْنَ مَنَعِهِمْ مِنَ الرَّجُوعِ عَلَيْهِ مَرَّةً بِذَلِكَ. وَأَغْرَبُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ قَوْلُهُ: إِنْ الْوَلَدُ يَسْتَعِي، فَلَيْسَتْ شَعْرِي إِلَى مَتَى بَقِيَ هَذَا الدِّينُ الْمَسْخُوطُ حَتَّى وَلَدَ الْمَحْمُولُ بِهِ، وَحَتَّى فَطَمَ، وَكَبَّرَ، وَبَلَغَ، وَتَصَرَّفَ؟ أَفَرَأَيْتَ مَا قَبْلَ ذَلِكَ مَاذَا يَكُونُ؟ كُلُّ هَذَا بِلَا دَلِيلٍ أَصْلًا، لَا مِنْ قُرْآنٍ، وَلَا سُنَّةٍ، وَلَا رَوَايَةٍ سَقِيمَةٍ، وَلَا قَوْلِ أَحَدٍ مِنْ وَلَدِ آدَمَ قَبْلَهُمْ، وَلَا قِيَاسٍ أَصْلًا، وَلَا رَأْيٍ لَهُ وَجْهٌ مَا مِثْلُ عَقُولِ أَتَجَنَّبُ هَذِهِ الْأَقْوَالُ بِمَامُونَةٍ عَلَى تَدْبِيرِ نَوَافِرٍ عَرَقَةٍ، فَكَيْفَ عَلَى التَّحَكُّمِ فِي الدِّينِ؟ وَإِنْ نَعَمْ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْنَا لِعَظِيمَةِ تَوْفِيقِهِ لَنَا إِلَى اتِّبَاعِ كِتَابِهِ، وَسُنَنِ رَسُولِهِ ﷺ. وَلَا يُمْهِوْنَ بَأَنْ يَقُولَ: فَسَنَّا ذَلِكَ عَلَى الْإِسْتِعْاءِ الشَّابِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ بِعَقْدِهِ سَيِّدَهُ وَهُوَ مَعْسُورٌ، فَإِنْ ذَلِكَ الْحَكْمُ فِي عَبْدٍ يَمْلِكُهُ اثْنَانِ فَمُسَاعَدًا وَلَيْسَ هَاهُنَا مَالِكٌ غَيْرُ الْمُتَقَى عَبْدَهُ وَالْوَلَدُ أَمْتُهُ.

وَلَوْ كَانَ الْقِيَاسُ حَقًّا لَكَانَ هَذَا مِنْهُ عَيْنَ الْبَاطِلِ، لِأَنَّهُ قِيَاسٌ حَكَمَ عَلَى مَا لَا يَشَبْهُهُ، وَعَلَى مَا لَيْسَ مِنْهُ فِي رُودٍ وَلَا فِي صَدَرٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ثُمَّ نَسْأَلُهُمْ، مَا الْفَرْقُ بَيْنَ عَقْدِهِ وَهَيْبَتِهِ وَبَيْنِهِ وَإِصْدَاقِهِ، إِذَا أَجَزَمَ الْبَيْعَ بِغَيْرِ إِجْمَاعٍ، وَمَنَعْتُمْ مِنْ سَائِرِ ذَلِكَ؟.

عنده قالوا: ذهب بنصف دينه.

وقالت طائفة: إن كان الرهن مما يحنى كالتياب، ونحوها، فضمان ما تلف منها على المرتهن بالغة ما بلغت ويبقى دينه بحسبه حتى يؤدي إليه بكماله، وإن كان الرهن مما يظهر كالعقار، والحيوان، فلا ضمان فيه على المرتهن ودينه باق بكماله حتى يؤدي إليه.

وهو قول مالك.

وقالت طائفة: سواء كان مما يحنى أو مما لا يحنى لا ضمان فيه على المرتهن أصلا ودينه باق بكماله حتى يؤدي إليه.

وهو قول الشافعي، وأبي ثور، وأحمد بن حنبل، وأبي سليمان، وأصحابهم.

ورويانا من طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن يحيى أخبرنا قتادة عن خلاص أن علي بن أبي طالب قال في الرهن: يترادان الفضل فإن أصابته جائحة برئ فصح أن علي بن أبي طالب لم ير ترداد الفضل إلا فيما تلف بجائحة المرتهن لا فيما أصابته جائحة، بل رأى البراءة له مما أصابته جائحة - وصح عن عطاء أنه قال: الرهن وثيقة إن هلك فليس عليه غرم يأخذ الدين الذي له كله.

وعن الزهري أنه قال في الرهن يهلك أنه لم يذهب حتى هذا إنما هلك من رب الرهن له غنمه وعليه غرمه.

قال أبو محمد: أما نثرني مالك بين ما يحنى وبين ما لا يحنى: فقول لا برهان على صحته لا من قرآن، ولا من سنن، ولا من رواية سفيان، ولا قياسي، ولا قول أحد نعلمه قبله - فسقط، وإنما بنوه على التهمة؛ والتهمة ظن كاذب يائمه صاحبه ولا يحل القول به، والتهمة متوجهة إلى أحد وفي كل شيء.

وأما قول أبي حنيفة فإنهم احتجوا بخبر مرسل:

رويناه من طريق سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: «لا يغلئ الرهن من صاحبه له غنمه وعليه غرمه» لا يغلئ الرهن يمن رهنه له غنمه وعليه غرمه.

وقالوا: قد أجمع الصحابة على تضمين الرهن، والمرتهن أمين فيما زاد من قيمة الرهن على قيمة دينه.

قال أبو محمد: أما قولهم: إن المرتهن أمين فيما فضل من قيمة الرهن على قيمة دينه، فدعوى فاسدة، وتبريق بلا دليل، وما هو إلا أمين في الكل أو غير أمين في الكل.

وأما قولهم: أجمع الصحابة على تضمين الرهن، فقول

جروا فيه على عاداتهم الخفيفة على ألسنتهم من الكذب على الصحابة بلا مؤنة. ويا للمسلمين هل جاء في هذا كلمة عن أحد من الصحابة إلا عن عمر، وعلي، وابن عمر فقط.

فأما عمر فلم يصح عنه ذلك، لأنه من رواية عبيد بن عمير وعبيد لم يولد إلا بعد موت عمر أو أدركه صغيرا لم يسمع منه شيئا.

وأما ابن عمر فلا يصح عنه، لأنه من رواية إبراهيم بن عمير عنه وهو مجهول - وقد روي عنه يترادان الفضل.

وأما علي فمختلف عنه في ذلك، وأصح الروايات عنه إسقاط التضمين فيما أصابته جائحة كما أوردنا آنفا.

ثم أعجب شيء دعواهم أن الصحابة أجمعوا على تضمين الرهن، فإن صح ذلك فهم قد خالفوا الإجماع، لأنهم لا يضمنون بعض الرهن وهو ما زاد من قيمته على قيمة الدين فهذا حكمهم على أنفسهم.

وأما الحديث الذي ذكروا فمرسل، ولا حجة في مرسل، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة أصلا، لأنه لا يدل على شيء من قولهم ولا تقسيمهم، وإنما مقتضاه لو صح هو أن قول «لا يغلئ الرهن يمن رهنه» بضم الراء وكسر الهاء، له غنمه وعليه غرمه، فوجب ضمان الرهن على المرتهن ولا بد بخلاف قولهم. وقوله «لا يغلئ الرهن من صاحبه له غنمه وعليه غرمه» إن كان أراد بصاحبه ملكه، وهو الظاهر، فهو يوجب أن خسارته منه، ولا يضمنه له المرتهن، وإن كان أراد بصاحبه المرتهن فهو يوجب ضمانه له بكل حال، فصار حجة عليهم بكل وجه، وبطل قولهم، ونقول لهم: في أي الأصول وجدتم شيئا واحدا رهننا كله عن دين واحد بعضه مضمون وبعضه أمانة، وأنتم تردون السنن بخلافها بالأصول بزمكم ثم تخالفونها جهارا بلا نص.

وأما من قال: يترادان الفضل، فما نعلم لهم حجة أصلا إلا أنه استحسان وكأنه لما كان الرهن مكان الدين تقاصا فيه، وهذا رأي، والدين لا يؤخذ بالأراء.

وأما من قال: ذهبت الرهون بما فيها فإنهم احتجوا بخبر:

رويناه من طريق مصعب بن ثابت عن عطاء: «أن رجلا رهن فرسا فهلك عنه فقال رسول الله ﷺ: ذهب حقه».

قال أبو محمد: هذا مرسل، ومصعب بن ثابت ليس بالقوي.

قال أبو محمد: فإذا قد بطل كل ما هووا به، فالواجب الرجوع إلى القرآن، والسنن، وفوجدنا.

للنماء بقي.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وهذا تناقض فاحش، لأن كل ذلك رهن عندهم، ثم خالفوا بين أحكامها بلا برهان.

وَقَالَ مَالِكٌ: أما الولد فداخل في الرهن.

وَأَمَّا الْعَلَّةُ وَالشَّعْرَةُ، فخارجان عن الرهن - وهذا تقسيم فاسد جداً بلا برهان.

فَإِنْ قَالُوا: إن الولد بعض الأم.

قُلْنَا: كذب من قال هكذا، وكيف يكون بعضها، وقد يكون ذكراً وهي أنثى، ويكون مسلماً، وهي كافرة؟ ثم يقال لهم: والشعرة أيضاً بعض الشجر - دعوى كدعوى.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: كل ذلك لصاحب الأصل، ولا يدخل شيء منه في الرهن وهو الحق، لأن الرهن هو ما تعاقدنا عليه الصنفقة، لا ما لم يتعاقدنا عليه، وكل ما ذكرنا شيء لم يتعاقدنا الصنفقة عليه، فكله غير الأصل، وكله حادث في ملكه صاحب الأصل، فكله له، وبالله تعالى التوفيق.

١٢١٥- مسألة: فإن مات الرهن أو المرتهن بطل

الرهن ووجب رد الرهن إلى الرهن أو إلى ورثته، وحل الدين المؤجل، ولا يكون المرتهن أولى بفسن الرهن من سائر الغرماء حيثلو، وذلك لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾.

فإذا ما مات المرتهن فإنما كان حق الرهن له، لا لورثته ولا لغرمائه، ولا لأهل وصيته، وإنما تورث الأموال لا الحقوق التي ليست أموالاً: كالأمانات، والوكالات، والوصايا وغير ذلك.

فإذا سقط حق المرتهن بموته وجب رد الرهن إلى صاحبه.

وإذا مات الرهن فإنما كان عقد المرتهن معه لا مع ورثته، وقد سقط ملك الرهن عن الرهن بموته، وانتقل ملكه إلى ورثته أو إلى غرمائه، وهو أحد غرمائه، أو إلى أهل وصيته - ولا عقد للمرتهن معهم، ولا يجوز عقد الميت على غيره فيكون كاسباً عليهم، فالواجب رد ما نعههم إليهم، ولقول رسول الله ﷺ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وما نعلم لمن خالف هذا حجة أصلاً:

وروي عن الشعبي فيمن رهن على يدي عدل فمات: أن الرهن له - أي لورثته، قال: الحكم هو للغرماء.

ما حدثناه أحمد بن قاسم أخبرنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم أخبرنا جدِّي قاسم بن أصبغ حدثني عمَّد بن إبراهيم حدثني يحيى بن أبي طالب الأنطاكي وجماعة من أهل الثقة أخبرنا نصر بن عاصم الأنطاكي أخبرنا شبابة عن ورقة أخبرنا أبي ذنوب عن الزهري عن سفيان بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَتَغَلَّقُ الرَّهْنُ، الرَّهْنُ لِمَنْ رَهِنَهُ، لَهُ غَنَمُهُ، وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ».

فهذا مستند من أحسن ما روي في هذا الباب، وادعوا أن أبا عمر المطرزي غلام لتعليق، قال: أخطأ من قال: إن الغرم الهلاك.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وقد صح في دم قوم في القرآن قوله تعالى: ﴿وَرِثَ الْأَعْرَابُ مَن يَتَّخِذْ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا﴾..

أي يراه هالكاً بلا منعة، فالقرآن أولى من رأي المطرزي.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ووجدنا النبي ﷺ قد قال: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فلم يخل لغريم المرتهن شيئاً، ولا أن يضمن المرتهن بغير نص في تضمينه إلا أن يتعدى فيه، أو بأن يضيئه فيضمنه حيثلو باعتداله في كلا الوجهين.

وَكذلك الدين قد وجب فلا يسقطه ذهاب الرهن، فصح بقينا من هذين الأصلين الصحيحين بالقرآن، والإجماع، والسنة: أن هلاك الرهن من الرهن، ولا ضمان على المرتهن، وأن دين المرتهن باق بحسبه لازم للرهن وبالله تعالى التوفيق.

وَأما ما تولد من الرهن فإننا رويناه من طريق عمرو بن دينار: أن معاذ بن جبل قضى فيمن ارتهن أرضاً فائترت، فإن الشئرة من الرهن.

وهو طريق طاووس: أن في كتاب معاذ من ارتهن أرضاً فهو يتسبب ثمرها لصاحب الرهن.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الحكمان متضادان، وهما قولان.

أحدهما: أن الشئرة لصاحب الرهن - والآخر: أنها من الرهن.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الولد، والغلة، والشئرة، رهن مسخ الأصول.

ثم تناقضوا.

فَقَالُوا: إن هلك الولد، والغلة، والشئرة، لم يسقط من أجل ذلك من الدين شيء، وإن هلك الأصل، والأم، والشجر: فسَمَ الذين على ذلك، وعلى النماء، فما وقع للأصل سقط، وما وقع

فهذا عمرو صاحب لا يعرف له في هذا خلاف من الصحابة.

١٢١٨ - مسألة: ولا يكون حكم الرهن إلا ما

ارتهن في نفس عقد التدبير.

وأما ما ارتهن بعد تمام العقد فليس له حكم الرهن، ولراسته أخذه متى شاء، لأن الله تعالى لم يجعل الرهن إلا في العقد - كما تلونا - وكل ما كان بعد ذلك فهو شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل.

١٢١٩ - مسألة: ومن تدبير فرهن في العقد رهنأ

صحيحاً، ثم بعد ذلك تدبيراً أيضاً وجعل ذلك الرهن رهنأ عن هذا الدين الثاني، فالعقد الثاني باطل مردود، لأن ذلك الرهن قد صح في العقد الأول، فلا يجوز نقله إلى عقد آخر، إذ لم يوجب ذلك قرآن، ولا سنة، فهو شرع ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل، وكل عقد انعقد على باطل فهو باطل، لأنه لم تعقد له صحة إلا بصحة ما لا صحة له، فلا صحة له، وبالله تعالى التوفيق.

١٢٢٠ - مسألة: ومن رهن رهنأ صحيحاً ثم أنصف

- من بعض دينه - أقله أو أكثره - فإراد أن يخرج عن الرهن بقدر ما أدى، لم يكن له ذلك، لأن الرهن وقع في جميعه بجميع الدين فلا يسقط عن بعض الرهن حكم الرهن من أجل سقوط بعض الدين، إذ لم يوجب ذلك قرآن، ولا سنة. هو قول الشافعي، وأصحابنا.

فإن قيل: كيف تمنعون من إخراج الرهن إلا برضا المرتهن، وتحجزون بيعه وعقده والصدقة به، وهو إخراج له عن الرهن بغير إذن المرتهن؟

قلنا: لأن النص جاء بإيجاب الرهن فليس له إبطال ما صححه الله تعالى فإذا أخرجه عن ملكه جملة، فلم يمنعه الله تعالى من ذلك قط، لا في قرآن، ولا سنة، فإذا صار في ملك غيره فقد.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسِبْ كُلَّ نَفْسٍ إِلَّا عَظِيمًا﴾ وعقد المرتهن لم يكن قط مع الذي انتقل إليه الملك، فلا يجوز له ارتهانه ماله عن غيره.

ونقول لهم: إن جميعكم - يعني المالكين، والحنفيين، والشافعيين - مجمعون على أن من قال لعبود: أنت حر إذا قدم أبي أنه قد عقد فيه عقداً لا يحل له الرجوع فيه أبداً، وأنه حر متى قدم أبوه، ثم لا خلاف بينكم في جواز بيعه قبل أن يأتي أبوه وإصداقه، وهبته، فأي فرق بين الأمرين إن أنصفتم أنفسكم؟

١٢١٦ - مسألة: ومن ارتهن شيئاً فخاف فساد

كعصير خيف أن يصير خراً ففرض عليه أن يأتي الحاكم فيبعه ويوقف الثمن لصاحبه إن كان غائباً أو ينصف منه الغريم المرتهن إن كان الدين حالا أو يصرف الثمن إلى صاحبه إن كان الدين مؤجلاً، فإن لم يمكنه السلطان فليجعل هو ما ذكرنا لقول الله تعالى: ﴿وَتَسَاوَوْا عَلَى الْبِرِّ وَالْتَّقْوَى﴾ ولهيبة النبي ﷺ عن إضاعة المال، ولأن ثمن الرهن هو غير الرهن، وإنما عقده في الرهن لا في ثمنه، وإنما ثمنه مال من مال مالكه كسائر ماله ولا فرق، وبالله تعالى التوفيق.

١٢١٧ - مسألة: ولا يجوز بيع سلعة على أن تكون

رهنأ عن ثمنها، فإن وقع فالبيع مفسوخ، ولكن يجوز للبايع إيساكه سلته حتى يتصف من ثمنها إن كان حالا وإلا فليس له ذلك.

برهان ذلك: أنه اشترط منع المشتري من قبض ما اشترى مدة سماء وهذا شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل.

وأيضاً: فإن المشتري لا يملك ما اشترى إلا بتمام عقد البيع بينهما، والبيع لا يتم إلا بما ذكره في كتاب البيع ' إن شاء الله تعالى من التفرق أو التخير، فهو ما لم يتم البيع فلما الشيء المبيع ملك للبايع، فلما اشترط في المسألة المذكورة كون شيء من مال البائع المرتهن رهنأ عنده نفسه - وهذا في غاية الفساد.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان، وأصحابنا.

وأما إيساكه البائع سلته حتى يتصف فإن حقه واجب في مال المشتري فإن مظهره حق قد وجب له عنده، فهو ظالم معصو لقول النبي ﷺ: «مَظْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ»، وإذ هو ظالم فكل ظالم معصو.

وقال تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ فالسلعة التي ابتاع مال من مال المشتري فلم يملك بحقه المعتدى عليه أن يعتدي على المعتدي عليه بمثل ما اعتدى عليه به نص القرآن، فله إيساكه السلعة حتى يتصف.

روينا عن طريق محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن المنثري أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا هشيم، وسفيان الثوري، قال سفيان الثوري: عن إسماعيل بن أبي خالو عن الشعبي أن عمرو بن حريش قال فيمن باع سلعة ففدده المشتري بعض الثمن، فقال البائع: لا أعطيك السلعة حتى تحمي بالبقية، فجعل عمرو بن حريش السلعة رهنأ بما بقي.

وقال هشيم عن داود بن أبي هند عن الشعبي: أن عروة بن المغيرة بن شعبة جعل في ذلك أيضاً السلعة رهنأ بما بقي -

١٢٢١ - مسألة: ولا يحل لأحد أن يرهن ماله غيره عن نفسه، ولا ماله ولده الصغير أو الكبير، إلا بإذن صاحبه السلعة التي يريد رهنها، ولا بغير إذن، ولا ماله يتيمة الصغير أو الكبير ولا ماله زوجته.

وقال الحنفية، والمالكون: له أن يرهن عن نفسه ماله ابنه الصغير.

قال المالكون: وللوصي أن يرهن ماله يتيمة عن نفسه.

وقالوا: إذا أذن الأجنبي لغيره أن يرهن ماله عن نفسه جاز.

واحتجوا في ذلك أن لأب الوصي أن يودع ماله الابن واليتم، فإدخاله في الذمة أحق بالجواز.

قال أبو محمد: وهذا باطل، لأنه لا يجوز لما إيداعه، ولا فرضه، إلا حيث يكون ذلك نظراً وحياطة للصغير، ولا نظر له أصلاً في أن يرهنه الأب والوصي عن أنفسهما، فهو ضرر، فهو مردود.

وأيضاً: فإن للإنسان أن يودع الوديعة التي أودعت عنده إذا خشي هلاكها عنده، ورأى السلامة في إيداعها: فيلزمهم بهذا الاستدلال البديع أن يكون له أن يرهنها عن نفسه.

واحتجوا في ذلك بما صح من طريق سويد بن غفلة عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنْ أُطِيبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ، وَإِنْ أُولَاذِكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ».

ومن طريق الأسود بن يزيد عن أم المؤمنين عائشة عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنْ أُطِيبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِ يَدِهِ وَوَلَدِهِ مِنْ كَسْبِهِ».

رويناها من طريق قاسم بن أصبغ قال: أخبرنا بكر بن حماد، وأحمد بن زهير، قال بكر: أخبرنا مسدد أخبرنا يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري أخبرنا إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة وقال أحمد: أخبرنا أبي أخبرنا أبو معاوية الضري عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود.

قال أبو محمد: وهذان الخبران إنما هما في الأكل.

وهكذا نقول: يأكل منه ما شاء من بيته وغيره، وليس في البيع، ولا في الارتهان، ولا في الهبة، ولا في الأخذ والتملك.

فإن قالوا: قلنا ذلك على الأكل.

قلنا: القياس كله باطل، ثم لو صح لكتنم قد تناقضتم أنفسنا تناقضاً من وجهين.

أحدهما أن الله تعالى يقول: «وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَنْهَارِكُمْ» إلى قوله تعالى: «وَمَا مَلَكَتْمْ مَقَاتِلَهُمْ أَوْ صَدِيقَهُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً» فإباح الله تعالى الأكل من بيوت الأصقاء والتي مفاعها بأيدينا وبيوت الإخوة والأخوات وسائر من ذكر في الآية فإباحوا الارتهان منها قياساً على الأكل بغير إذن أهلها وأنتم لا تفعلون ذلك فقد نقضتم قياسكم وتركتموه وقضيت بفساده وهو أهل للفساد جملة.

والثاني أنكم لا تجيزون أن يبيع من ماله ابنه الصغير إلا على وجه النظر له ولا أن يملك منه شيئاً أصلاً لغير الحاجة الماسة إلا الارتهان خاصة، وعند المالكيين أن يصدقه عن نفسه خاصة فكتم هذا التناقض والتحكم في الدين بالآراء الفاسدة المضطربة.

واحتجوا أيضاً.

بما روينا من طريق الزبائر أخبرنا محمد بن يحيى بن عبد الكريم أخبرنا عبد الله بن داود هو الخريزي عن هشام بن عروة عن محمد بن المنكر عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِابْنِكَ».

قال أبو محمد: فإباحوا به أن يرهن الرجل ماله ابنه الصغير وأسقطوا عنه الحد في وطء أمه ابنه الصغير والكبير وأسقطوا عنه الحد فيما سرق من ماله ابنه الكبير، والصغير، وقضوا على الأب بضمائه وردو، وإباح المالكون به أن يصدق ماله ابنه الصغير عن نفسه وأن يعتق رقبة ابنه الصغير خاصة ويضمن القيمة في ذلك كله.

قال أبو محمد: ولا حجة لهم في هذا الخبر بل هو حجة عليهم لأنهم أول من خالفوه فلم يبيحوا لأب من ماله ابنه غير ما ذكرنا والحديث عام لم يخص هذه الوجوه من غيرها فلا يجوز لهم تخصيصها بدعوى كاذبة. ووجه آخر وهو أنهم لم يبيحوا الارتهان والإصداق إلا من ماله الابن الصغير لا من ماله الابن الكبير فخالفوا الخبر وتحكموا في الدين بالتحريم، والتحلل بالذعوى الباطلة بلا برهان - فإن ادعوا إجماعاً كذبوا.

لأنه روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه «أَنَّ رَجُلًا صَنَعَ شَيْئاً فِي مَالِهِ وَلَمْ يَسْأَلْهُ أَبَاهُ فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، أَوْ أَبَا بَكْرٍ أَوْ عُمَرُ فَقَالَ: ارْزُدْ عَلَيْهِ فَإِنَّمَا هُوَ سَهْمٌ مِنْ كَيْفَاتِكَ».

وقد صح ما روينا من طريق ابن الجهم أخبرنا أبو قلابة

لولدو.

ومن طريق عبد بن حميد أخبرنا أبو نعيم الفضل بن دكين عن الحسن بن صالح بن حي عن أبيه عن الشعبي قال: الرجل في حل من مال ولده.

ومن طريق علي بن المديني أخبرنا محمد بن أبي عدي أخبرنا ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح: أنه كان لا يرى بأساً أن يأخذ الرجل من مال ولده ما شاء ما لم يضار.

ومن طريق عبد بن حميد أخبرنا يزيد بن هارون أنا داود بن أبي هند عن سعيدي بن المسيب قال: الوالد يأكل من مال ولده ما شاء والولد لا يأكل من مال والده إلا بإذنه.

ومن طريق عبد بن حميد أخبرنا محمد بن بكر البرساني عن هشام بن حسان عن الحسن البصري قال: يأخذ الوالدان من مال ولدهما ما شاء.

ومن طريق عبد بن حميد أخبرنا وهب بن جبر بن حازم عن أبيه قال: سمعت الحسن وسأله سائل عن شيء من أمر والده، فقال له الحسن: أنت ومالك لأبيك، أما علمت أنك عبد أبيك.

ومن طريق عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال: قتادة: لا يعجبي ما قال في الجارية.

ومن طريق ليث عن مجاهد قال: يأخذ الرجل من مال ولده إلا الفرج.

وقد روي عن الحسن أيضاً إلا الفرج.

وقال ابن أبي ليلى: لا يفرم الأب ما استهلك من مال ولده، ويجوز بيعه لمال ولده الكبير.

قال أبو حمزة: ما نعلم خلافاً من الصحابة لمن ذكرنا منهم في هذه المسألة وهم: عمر، وعلي، وابن مسعود، وعائشة أم المؤمنين، وجابر بن عبد الله، وأنس، وابن عباس، إلا رواية صحت عن ابن عمر، وأخرى عن علي لم يصح. ولا نعلم لمن ذكرنا من التابعين خلافاً في هذه المسألة إلا ابن سيرين، والنخعي، ومجاهد، باختلاف عنهم والزهرى، فإنهم يقولون كقولنا.

روي عن طريق عبد بن حميد أخبرنا الفضال بن غلبه عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين قال: كل واحد منهما أولى بماله - يعني الوالد والولد.

وبه إلى عبد: أخبرني جعفر بن عون عن أبي حنيفة عن

الرقاشي أخبرنا روح هو ابن عباد - أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: يأخذ الأب، والأم من مال ولدهما بغير إفته ولا يأخذ الابن والابنة من مال أبيهما بغير إذنهما.

وصح مثله نصاً من طريق عبد بن حميد عن عبيد الله بن موسى العباسي عن سفيان الثوري عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد هو ابن غفلة - عن أم المؤمنين عائشة عن قولها.

ومن طريق ابن الجهم أخبرنا بشر بن موسى الأسدي أخبرنا أحمد بن الوليد الأزرق أخبرنا الحباب بن فضالة بن هرمز الخثعي قال: قلت لأنس بن مالك: جارية لي غلبني عليها أبي لم يخلطها مال أبي فقال لي أنس: هي لك، أنت ومالك من كسبه، أنت ومالك له حلال، وماله عليك حرام إلا ما طابت به نفسه.

ومن طريق ابن الجهم أخبرنا أبو قلابة أخبرنا أبو داود هو السجستاني - أخبرنا محمد بن إبان عن حماد عن مسعود بن جبير عن ابن عباس قال: أولادكم هبة الله لكم وأموالكم لكم.

روي عن طريق ابن مسعود عن عمر بن الخطاب أنه أتاه أب وابن والابن يطلب أباه بالفدية درهم أقرضه إياها والأب يقول: إنه لا يقدر عليها فأخذ عمر بيد الابن فوضعها في يد الأب فقال: هذا وماله من هبة الله لك.

وعن علي بن أبي طالب غو هذا وأنه قضى بمال الولد للوالد وجوز من قال غير هذا.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا غندر عن ابن جريج كان عطاء لا يرى بأساً بأن يأخذ الرجل من مال ولده ما شاء من غير ضرورة.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن إسرائيل عن جابر عن الشعبي عن مسروق قال: أنت من هبة الله لأبيك، أنت ومالك لأبيك.

أخبرنا ابن أبي شيبة أخبرنا عبيد الله هو ابن موسى - أخبرنا الحسن هو ابن حي - عن ليث عن مجاهد، والحكم، قالاً جميعاً: يأخذ الرجل من مال ولده ما شاء إلا الفرج أخبرنا ابن أبي شيبة أخبرنا معاوية بن هشام عن سفيان الثوري عن أبي حمزة عن إبراهيم النخعي قال: الوالد في حل من مال ولده إلا الفرج.

ومن طريق شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أنه خاصم أباه إلى الشعبي في مال له فقال الشعبي لعبد الله، أجملك ومالك له - يعني

حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم قال: ليس للأب من مال ابنه إلا ما احتاج إليه من طعام، أو شراب، أو لباس.

ومن طريق عبد عن عبد الوزاق عن معمر عن الزهري قال: لا يأخذ الرجل من مال ولده شيئاً إلا أن يحتاج فيستفتى بالمعروف، يعوله ابنه، كما كان الأب يعوله.

فإنما إذا كان الأب موسراً فليس له أن يأخذ من مال ابنه فيبقى به ماله، أو يضعه في ما لا يحل - قال: فإذا كانت أم اليتيم محتاجة أنفق عليها من ماله، يدها مع يده، والموسرة لا شيء لها.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الله بن موسى عن عثمان بن الأسود عن مجاهد قال: خذ من مال ولدك ما أعطيته ولا تأخذ منه ما لم تعطه.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال: قال رجل لجابر بن زيد: إن أبي يجرمني ماله، فقال له جابر: كل من مال أبيك بالمعروف.

أخبرنا ابن أبي شيبة أخبرنا يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عن يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم بن عبد الله أن حمزة بن عبد الله بن عمر مخرّ جزوراً فجاء سائل فقال ابن عمر: فقال ابن عمر: ما هي لي؟ فقال له حمزة: يا أباها فانت في حل، أطعم منها ما شئت.

أخبرنا ابن أبي شيبة عن إسرائيل عن عبد الأعلى عن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب قال: الرجل أحق بماله ولده إذا كان صغيراً فإذا كبر واحتار ماله فهو أحق به - إسرائيل ضعيف.

قال أبو محمد: يقول ابن سيرين، والنخعي، والزهري، ومجاهد، وجابر بن زيد، تقول في كل شيء إلا في الأكل خاصة فإن للأب والأم أن يأكلا من مال الولد حيث وجده من يسه أو غير يسه فقط - ثم لا شيء لهما، ولا حكم في شيء من ماله، لا بعت، ولا بإسداق، ولا بارتهاق، إلا إن كانا فقيرين، فيأخذ الفقير منهما ما احتاج من مال ولده من كسوة، وأكل، وسكنى، وخدمة، وما احتاجا إليه فقط.

وأما الولد فيأكل من يسه أبيه، ويسر أمه ما شاء بغير إنهما، ولا يأكل من غير البيت شيئاً، كما جاءت النصوص، لا يتعدى حدود الله، فإن احتاج أخذ أيضاً كما قلنا في الولدين لقول الله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَاطِلًا﴾ ثم الحدود، والأحكام لازمة للأب في جارية ولده، وفي مال ولده، ولزامة للابن في جارية أبيه، وأمّه، وماله، كما هي فيما بين الأجنبية

سواء.

والعجب أن الحنفية، والمالكية يشترعون خلاف الصاحب لا يعرف له منهم مخالف إذا وافق شهواتهم، ويعملونه إجماعاً ويكذبون في ذلك.

وأقرب ذلك: ما ذكرنا من دعوى الحنفية إجماع الصحابة على تضمين الرهن، وليس منه إلا روايات لا تصح عن عمر، وابنه، وعلي فقط.

وقد صحت عن علي رواية بإسقاط التضمين إذا أصابته جائحة، ثم لا يرون هاهنا ما قد صح عن عائشة وأنس، وابن عباس.

وروي عن علي وابن مسعود لا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضي الله عنهم حجة أصلاً، ولا يلتفتون إليه، إلا رواية عن عمر ورواياتها من طريق شعبة عن أبي بشر عن محمد بن قدامة الحنفي عن رجل منهم: أن رجلاً خاصم أباه إلى عمر بن الخطاب في مال أخذه له أبوه، فقال عمر: أما ما كان في يده فإنه يردّه.

وأما ما استهلك فليس عليه شيء. وهم قد خالفوا هذا أيضاً، مع أنها لا تصح، لأنها عمن لا يدري من هو اليس هذا من أعجب العجب، ومما ينبغي لذو الحياء أن يهابه، ولذي الدين أن يفرقه.

فإن قيل: فأنتم القائلون بكل ما صح عن النبي ﷺ فلم استحلتم ترك التائب عنه من قوله عليه السلام: «أَنْتَ وَمَا لَكَ لِأَبِيكَ»..

قلنا: يعيننا الله من أن نترك خيراً صح عنه عليه السلام، ولو أجلب علينا من بين البحرين إلا أن يصح نسخه - وهذا الخبر منسوخ - لا شك فيه - لأن الله عز وجل حكم بميراث الأبوين، والزوج، والزوجة، والبنين، والبنات، من مال الولد إذا مات، وأباح في القرآن لكل مالك أمية وطاهما بملك يمينه، وحرّمها على من لا يملكها بقوله تعالى: ﴿لَا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلْؤُومِينَ فَمَنْ ابْتَشَرَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَآذِنُونَ﴾ فدخل في هذا من له والد، ومن لا والد له.

فصح أن مال الولد لا يبقين، لا لأبويه، ولا حق لهما فيه إلا ما جاء به النصّ ممّا ذكرنا: من الأكل، أو عند الحاجة فقط.

ولو كان مال الولد للوالد لما ورثت زوجة الولد، ولا زوج البنت، ولا أولادهما من ذلك شيئاً، لأنه مال لإنسان حي، ولا كان يحلّ لذو الذي ولد أن يطأ جاريته أصلاً، لأنها لأبيه كانت تكون.

قَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ تَطْبَحَ - وَهَذَا قَوْلٌ لَا نَعْلَمُ لِأَحَدٍ قَبْلَهُ، وَلَئِنْ كَانَ يَخَافُ اتِّفَاعَ بِهَا فَإِنْ ذَلِكَ لِمَخَوفٍ عَلَى كُلِّ مَا يَرَهُنَ، وَلَا فَرْقَ وَلَا سِيَمًا مَعَ قَوْلِهِ: إِنَّ الدَّائِنِينَ وَالذَّاهِمَ لَا تَتَمَيَّنُ، وَإِنْ أَمْرًا لَوْ غَضِبَ دَرَاهِمًا أَوْ دِينَارًا لَمْ يَقْضَ عَلَيْهِ بِرَدِّهِمَا بَعِيْنَهُمَا، وَإِنْ كَانَا حَاضِرَيْنِ فِي يَدِهِ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَثْلُهُمَا. وَهَذَا عَجَبٌ جَدًّا مَعَ قَوْلِهِ فِي طَبْعِهِمَا فِي الرِّهْنِ. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ كِتَابُ الرِّهْنِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

فَصَحَّ بِرَوْدِهِ هَذَيْنِ الْحُكْمَيْنِ وَبِقَائِمِهِمَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثَابِتَيْنِ غَيْرِ مَنسُوخَيْنِ: أَنَّ ذَلِكَ الْخَبْرَ مَنسُوخٌ.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا صَحَّ بِالنَّصِّ، وَالْإِجْمَاعِ الثَّقِينِ: أَنَّ مَنْ مَلَكَ أَمَةً، أَوْ عَبْدًا لَهَا، وَالَّذِي فَإِنْ مَلَكَهُمَا لِلْمَلِكِ، لَا لِأَيِّهِمَا.

فَصَحَّ أَيْضًا: أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّهُ لَا يَبُيْعُ» مَنسُوخٌ، وَارْتَفَعَ الْإِشْكَالُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - وَهَذَا تَمَّ احْتِجَاجًا بِهِ بِالْأَثَرِ وَخَالَفُوا ذَلِكَ الْأَثَرُ نَفْسَهُ.

وَأَمَّا رَهْنُ الْمَرْءِ السَّلْعَةَ تَكُونُ لغيرِهِ بِإِذْنِ صَاحِبِهَا فَإِنَّ الرِّهْنَ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ عَنِ الْارْتِهَانِ إِلَّا بِخُرُوجِهِ عَنِ مِلْكِهِ الرِّاهَنِ، أَوْ بِهَلَاكِهِ، أَوْ بِاسْتِحْثَائِهِ، حَتَّى يَسْقُطَ عَنْهُ الْأَسْمُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ حِينَ رَهْنٍ، أَوْ بِقَضَاءِ الْحَقِّ الَّذِي رَهْنٌ عَنْهُ، فَالْتِزَامُ غَيْرِ الرِّاهَنِ لِلرِّاهَنِ - هَذَا كُلُّهُ فِي سَلْعَتِهِ شَرْطٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ بَاطِلٌ، وَلَوْ أَخَذَ سَلْعَتَهُ مَتَى شَاءَ فَالرِّهْنُ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حُكْمُ الرِّهْنِ فِيمَا ذَكَرْنَا فَلَيْسَ رَهْنًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٢٢٢- مسألة: وإذا استحقَّ الرهنُ، أو بعضه: بطلت الصَّفَقَةُ كُلُّهَا، لِأَنَّهُمَا تَعَادِلَا صَحَّتْهُمَا بِصَحَّةِ الرِّهْنِ، وَلَمْ يَتَعَادَلَا قَطُّ تِلْكَ الْمَادَانِةُ إِلَّا عَلَى صَحَّةِ الرِّهْنِ، وَذَلِكَ الرِّهْنُ لَا صَحَّةَ لَهُ، تِلْكَ الْمَادَانِةُ لَمْ تَصَحَّ قَطُّ. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٢٢٣- مسألة: وإذا رَهَنَ جَمَاعَةً رَهْنًا هُوَ لَهُمْ عِنْدَ وَاحِدٍ، أَوْ رَهْنٌ وَاحِدٌ عِنْدَ جَمَاعَةٍ، فَأَيُّ الْجَمَاعَةِ قَضَى مَا عَلَيْهِ خَرَجَ حَقُّهُ مِنْ ذَلِكَ الرِّهْنِ عَنِ الْارْتِهَانِ، وَيَقْبِي نَصِيبَ شُرَكَائِهِ رَهْنًا بِحِسْبِهِ.

وَكَذَلِكَ إِنْ قَضَى الْوَاحِدُ بَعْضَ الْجَمَاعَةِ حَقَّهُ دُونَ بَعْضٍ فَقَدْ سَقَطَ حَقُّ الْمُقْضَى فِي الْارْتِهَانِ، وَرَجَعَتْ حَصَّتُهُ مِنَ الرِّهْنِ إِلَى الرِّاهَنِ، وَيَقْبِي حَصَصُ شُرَكَائِهِ رَهْنًا بِحِسْبِهَا، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكْتِبْ كُلُّ نَفْسٍ لِنَفْسٍ إِلَّا عَظِيمًا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ **فَصَحَّ** أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٢٢٤- مسألة: ولا حَقٌّ لِلْمُرْتَهَنِ فِي شَيْءٍ مِنْ رَقَبَةِ الرِّهْنِ، فَإِنْ كَانَتْ أَمَةً فَوُطِنَهَا فَهُوَ زَانٌ وَعَلَيْهِ الْحُدُّ، وَذَلِكَ الْوَلَدُ رَقِيقٌ لِلرِّاهَنِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الرَّكْدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» فَالْأَمَةُ بِلَا خِلَافٍ لَيْسَتْ فِرَاشًا لِلْمُرْتَهَنِ، وَلَا مَلِكٌ يَمِينُ لَهُ، فَهُوَ مَعْتَبَرٌ عَاهِرٌ.

١٢٢٥- مسألة: ورهنُ الدَّائِنِينَ وَالذَّاهِمِ جَائِزٌ - طَبْعُ أَوْ لَمْ يَطْبَحْ.

بِحَقِّهِ، لِنَبِيِّ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعٍ مَا ابْتَعَتْ حَتَّى تَقْبِضَهُ.

وَأَمَّا بَرَاءَةُ دَمَةِ الْمَوَكَّلِ إِذَا قَبَضَ الْوَكِيلُ الْحَقَّ فَلَأَنَّهُ مَامُورٌ بِأَنْ يَقْبِضَهُ لِنَفْسِهِ إِذَا صَارَ يَدِيهِ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ اسْتَوْفَى حَقَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ اعْتَدَى إِذْ ضَمَّ مَالَ مَوَكَّلٍ، فَلَزِمَهُ ضَمَانُهُ بِالتَّضَمُّعِ، فَصَارَ ضَمَانُهُ بِالتَّضَمُّعِ فَصَارَ مِثْلُهُ عَلَيْهِ لِمَوَكَّلِهِ فِي ذِمَّتِهِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ جَحَدَ الْحَالُ عَلَيْهِ الْحَوَالَةَ وَلَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ وَحَلَفَتْ: رَجَعَ الَّذِي أَحْبَلَ عَلَى الْخِيَلِ بِحَقِّهِ.

وَكُلُّ ذَلِكَ إِنْ مَاتَ الْحَالُ عَلَيْهِ وَلَا مَالَ لَهُ.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ، وَمُحَمَّدُ:

وَكُلُّ ذَلِكَ إِذَا أَمْسَكَ - الْقَاضِي إِحْمَالُ عَلَيْهِ وَأُطْلِقَهُ مِنَ السَّجَنِ أَيْضًا.

قَالَ أَبُو حَمَلٍ: هَذَا قَوْلٌ فَاسِدٌ لِمُخَالَفَتِهِ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَأَنَّهُمْ يَجْمَعُونَ مَعْنَى عَلَى أَنَّ الْحَوَالَةَ إِذَا صَحَّ أَمْرُهَا فَقَدْ سَقَطَ الْحَقُّ عَنِ الْخِيَلِ، وَإِذَا قَدْ أَتَوْا بِسُقُوطِهِ فَمِنَ الْبَاطِلِ رَجُوعُ حَقٍّ قَدْ سَقَطَ بِغَيْرِ نَصٍّ بِوَجوبِ رَجُوعِهِ، وَلَا إِجْمَاعٍ بِوَجوبِ رَجُوعِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ رَوَى عَنْ عِثْمَانَ أَوْ قَالَ فِي الْحَوَالَاتِ: لَيْسَ عَلَى مَالٍ مُسْلِمٍ تَوًّا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ أَوْ غَيْرِهِ عَنْهُ عَنْ تَضَادَّةٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الَّذِي أَحْبَلَ: لَا يَرْجِعُ صَاحِبُهُ إِلَّا أَنْ يَفْلَسَ، أَوْ يَمُوتَ.

وَهُوَ قَوْلُ شَرِيحٍ، وَالْحَسَنِ، وَالتَّخَمِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، كُلُّهُمْ يَقُولُونَ: إِنْ لَمْ يَنْصَفْهُ رَجَعَ عَلَى الْخِيَلِ.

وَعَنِ الْحَكَمِيِّ: لَا يَرْجِعُ عَلَى الْخِيَلِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ الْحَالُ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَنْصَفَ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْخِيَلِ.

قُلْنَا: لَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَيْفَ.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ كَانَ لِأَبِيهِ الْمُسَيَّبِ دِينَ عَلَى إِنْسَانٍ أَلْفًا دَرَاهِمَ، وَلِرَجُلٍ آخَرَ عَلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَلْفًا دَرَاهِمَ، فَقَالَ ذَلِكَ الرَّجُلُ لِلْمُسَيَّبِ: أَنَا أَحْبَلْتُكَ عَلَى عَلِيٍّ وَأَحْبَلْتِ أَنْتِ عَلَى فُلَانٍ، فَعَمَلًا فَانْتَصَفَ الْمُسَيَّبُ مِنْ عَلِيٍّ وَتَلَفَ مَالُ الَّذِي أَحَالَهُ الْمُسَيَّبُ عَلَيْهِ فَأَخْبَرَ الْمُسَيَّبَ بِذَلِكَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: أَبْعِدْهُ اللَّهُ - فَهَذَا خِلَافُ الرَّوَايَةِ عَنْ عِثْمَانَ، وَالَّذِي ذَكَرْنَا عَنْ عَلِيٍّ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِنَا. وَإِذَا اخْتَلَفَ السَّلَفُ فَلَيْسَ بَعْضُ مَا رَوَى عَنْهُمْ بِأَوَّلٍ مِنْ بَعْضٍ بِاتِّفَاقِهِمْ مَعْنَى فِي ذَلِكَ

٣٦- كِتَابُ الْحَوَالَةِ

١٢٢٦- مسألة: رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبَخَارِيِّ،

وَمُسْلِمٍ، قَالَ الْبَخَارِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ، وَقَالَ مُسْلِمٌ: أَخْبَرَنَا ابْنُ رَافِعٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مَتَبٍ - ثُمَّ اتَّفَقَ الْأَعْرَجُ، وَهَمَّامٌ، وَكِلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مُطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ وَإِذَا اتَّبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مِلْيَةٍ فَلْيَتَّقِ».

وَصَحَّحَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مَا سَنَدَكَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِ الْبَيْعِ: بِإِسْنَادِهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا ابْتِئْتَ تَبِعًا فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ».

فَوَجِبَ مِنْ هَذَيْنِ النَّصَّيْنِ: أَنْ كُلُّ مَنْ لَهُ عِنْدَ آخَرٍ حَقٌّ مِنْ غَيْرِ الْبَيْعِ لَكِنْ مِنْ ضَمَانٍ غَضَبٍ أَوْ تَعَدٍّ يُوْجِبُهُ مَاءٌ، أَوْ مِنْ سَلَمٍ سَلَمٌ فَيَهُ، أَوْ مِنْ قَرْضٍ، أَوْ مِنْ صَاحِقٍ، أَوْ إِجَارَةٍ، أَوْ صَدَاقٍ، أَوْ مِنْ كِتَابَةٍ، أَوْ مِنْ ضَمَانٍ، فَاحَالَهُ بِهِ عَلَى مَنْ لَهُ عِنْدَهُ حَقٌّ مِنْ غَيْرِ الْبَيْعِ، لَكِنْ بِأَحَدِ هَذِهِ الْوُجُوْهِ الْمَذْكُورَةِ. وَلَا تَبَالِي مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ كَانَ الْحَقَّانِ، أَوْ مِنْ وَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَكَانَ الْحَالُ عَلَيْهِ يُوْفِيهِ حَقَّهُ مِنْ وَقْتِهِ وَلَا مَهْلَةَ: فَقَرَضَ عَلَى الَّذِي أَحْبَلَ أَنْ يَسْتَحِيلَ عَلَيْهِ، وَيُجِبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَيُورِثُ الْخِيَلُ مَا كَانَ عَلَيْهِ. وَلَا رَجُوعَ لِلَّذِي أَحْبَلَ عَلَى الَّذِي أَحَالَهُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الْحَقِّ - انْتَصَفَ، أَوْ لَمْ يَنْتَصَفَ - أَمْسَرَ الْحَالُ عَلَيْهِ إِثْرَ الْإِحَالَةِ عَلَيْهِ أَمْ لَمْ يَمْسَرْ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِاتِّبَاعِ الْحَالِ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ اتِّبَاعُ غَيْرِهِ، فَإِنْ غَرَّ وَاحَالَهُ عَلَى غَيْرِ مِلْيَةٍ - وَالْخِيَلُ يَدْرِي أَنَّهُ غَيْرُ مِلْيَةٍ أَوْ لَا يَدْرِي: فَهُوَ عَمَلٌ فَاسِدٌ، وَحَقُّهُ بَاقٍ عَلَى الْخِيَلِ كَمَا كَانَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَحْلِهِ عَلَى مِلْيَةٍ، وَلَا تَجُوزُ الْحَوَالَةُ إِلَّا عَلَى مِلْيَةٍ نَصَّ الْخَبَرِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَرْجِعُ الْخِيَلُ فِي كُلِّ ذَلِكَ - وَهَذَا خَطَأٌ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: وَمَالِكٌ كَقَوْلِنَا، فَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْحَقَّيْنِ مِنْ بَيْعٍ وَالْآخَرُ مِنْ غَيْرِ بَيْعٍ، نَظَرْنَا: فَإِنْ كَانَ الْحَقُّ عَلَى الْخِيَلِ مِنْ غَيْرِ بَيْعٍ، وَكَانَ حَقُّ الْخِيَلِ عَلَى الْحَالِ عَلَيْهِ مِنْ بَيْعٍ أَوْ غَيْرِ بَيْعٍ: جَازَتْ الْحَوَالَةُ.

فَإِنْ كَانَ الْحَقُّ عَلَى الْخِيَلِ مِنْ بَيْعٍ لَمْ يَمُزْ إِلَّا بِوَجْهِ التَّوَكُّلِ فَيُوكَلُهُ عَلَى قَبْضِ حَقِّهِ قَبْلَهُ، فَإِنْ قَبِضَ لِلْمَوَكَّلِ لَهُ، فَحِينَ مَصِيرِهِ يَبْدُو صَارَ قَابِضًا ذَلِكَ الْحَقُّ لِنَفْسِهِ، وَبَرَى الْخِيَلُ.

وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى قَبْضِهِ لَمَّا مَاتَ مَا، أَيْ مَا مَاتَ كَانَ؟ رَجَعَ الْخِيَلُ

ولسنا نرى إحالة من لا حق للمالك عنده، لأنه أكل مال بالباطل: وإنما يجوز عندنا مثل فعل علي، والمسبب رضي الله عنهما على الضمان، فإنه إذا ضمن كل واحد من الغريمين ما على الآخر من غير شرط جائز ذلك، ولزم، وتحول الحق الذي على كل واحد منهما على الآخر.

وقال أبو حنيفة: ومالك: لا يغير المالك على قبول الحوالة - واحتجوا في ذلك بأن قالوا: لو وجب إجباره لوجب أيضاً إذا أحاله المالك عليه على آخر أن يغير على أتباعه، ثم إذا أحاله ذلك على آخر أن يغير أيضاً على أتباعه، وهذا أبداً.

قال أبو محمد: هذه معارضة لأمر رسول الله ﷺ وفي هذا ما فيه، فكيف والذي اعترضوا به فاسد؟ لأنه مطلق من غني، أو حوالة على غير ملي، ومطلق الغني ظلم، والحوالة على غير ملي لم يؤمر بأن يقبلها، وإنما الحوالة على من يحمل الإنصاف بفعله لا بقرله، وإلا فليست حوالة بنص الحديث.

١٢٢٧- مسألة: وإذا ثبت حق الخيل على المالك عليه بإقراره أو بيئته عدل، وإن كان جاحداً فهي حوالة صحيحة. وقال مالك: لا يجوز إلا بإقراره بالحق فقط - وهذه دعوى بلا برهان واحتج له من قلده بأنه قد تجرح البيئة فيبطل الحق.

قلنا: وقد يرجع عن إقراره بذلك الحق، ويقم بيئة بأنه قد كان إذاً، فيبطل الحق - ولا يجوز تخصيص ما لم يخص رسول الله ﷺ بالأراء الفاسدة ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ ﴿وَمَا كَانَ رَأْيُكَ تَشْيِئًا﴾.

١٢٢٨- مسألة: وتجوز الحوالة بالدين المؤجل على الدين المؤجل إلى مثل أجله لا إلى أبعد، ولا إلى أقرب وتجوز الحوالة بالخال على الخال، ولا تجوز بحال على مؤجل؛ ولا بمؤجل على حال، ولا بمؤجل على مؤجل إلى غير أجله، لأن في كل ذلك إيجاب تأجيل حال أو إيجاب حلول مؤجل. ولا يجوز ذلك إذ لم يوجبه نص ولا إجماع.

وأما المؤجل بالمؤجل إلى أجله فلم يمنع منه نص ولا إجماع، فهو داخل في أمره عليه السلام: «مَنْ أْتَبَعَ عَلَىٰ مِلِّيٍّ أَنْ يَتَّبِعَهُ».

ثم كتاب الحوالة والحمد لله رب العالمين.

٣٧- كِتَابُ الْكَفَالَةِ

١٢٢٩- مسألة: الكفالة هي الضمان، وهي الزعامة، وهي القباله، وهي الحماله. فمن كان له على آخر حق مال من بيع، أو من غير بيع من أي وجه كان - حالا أو إلى أجل - سواء كان الذي عليه الحق حياً أو ميتاً فضمن له ذلك الحق إنسان لا شيء عليه للمضمون عنه بطيب نفسه وطيب نفس الذي له الحق؛ فقد سقط ذلك الحق عن الذي كان عليه وانتقل إلى الضامن ولزمه بكل حال - ولا يجوز للمضمون له أن يرجع على المضمون عنه، ولا على ورثته أبداً بشيء من ذلك الحق - انتصف أو لم ينتصف - ولا بحال من الأحوال - ولا يرجع الضامن على المضمون عنه، ولا على ورثته أبداً بشيء مما ضمن عنه أصلاً - سواء رغب إليه في أن يضمنه عنه أو لم يرغب إليه في ذلك - إلا في وجه واحد، وهو: أن يقول الذي عليه الحق: اضمن عني ما لهذا علي فإذا أثبتت عني فهو دين لك علي؛ فهاهنا يرجع عليه بما أدى عنه لأنه استقرضه ما أدى عنه؛ فهو قرض صحيح.

أما قولنا: إن الكفالة هي الضمان، والحماله، والزعامة، والقبالة - والضامن: هو القبيل، والكفيل، والزعيم، والحميل، فاللغة، والذبانة لا خلاف فيها في ذلك.

وأما عموم جواز الضمان في كل حق من بيع أو غيره، فلا أنه ليس فيه بيع أصلاً، وإنما هو نقل حق فقط.

وأما جواز الضمان بغير رغبة المضمون عنه:

فلما روينا من طريق أبي داود أخبرنا مسدد بن مسرقة أخبرنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا ابن أبي ذئب قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري قال: سمعت أبا شريح الكعبي يقول قال رسول الله ﷺ: «إنكم يا مشرّ خزاعة قتلتُم هذا القتيل من هذيل زاني عاقله» وذكر باقي الخبر، فضمن النبي ﷺ عنهم الدية بغير رغبتهن في ذلك.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز الضمان إلا بمحضر الذي له الحق، إلا في موضع واحد، وهو المريض يقول لورثته: إكمم يضمن عني دين فلان علي فيضمنه أحدهم - فيجوز بغير محضر الطالب.

وهذا كلام في غاية الفساد، لأنه دعوى بلا برهان أصلاً.

واحتج له بعض المبطلين بتقليده أنه عقد كالنكاح والبيع،

فلا يصح إلا بمحضرها جميعاً.

قال أبو محمد: وهذا قياس، والقياس كله فاسد - ثم إنه لو صح لكان هذا منه عين الفساد. أول ذلك: أنهم يتفقون من قريب فيجوزون نكاح الصغيرة بغير محضرها، ويجيزون الضمان للدين المريض بغير محضر صاحب الحق.

ثم إن الضمان ليس عقداً على المضمون له، وإنما هو على الضامن وحده وإنما للمضمون له إتصافه من حقه فقط، فإن اتصف في مثل هذا، وإلا فلا يلزمه ما لم يرض به، وهو باق على حقه كما كان - وراموا الفرق بين مسألة المريض وغيرها بأن قالوا: إن الدين قد تعين في مال المريض.

قال علي: وقد كذبوا ما تعين قط في ماله إلا بعد موته، وأبو حنيفة لا يبيح ضمان دين على الميت إلا بأن يترك وفاء - فظهر فساد قولهم جملة.

واحتجوا في ذلك بأن الدين قد هلك - وأجازوا الضمان على الحق المفلس - والدين قد هلك - وهذا تناقض.

فإن قالوا: قد يسكب المفلس مالا.

قلنا: وقد يطرأ للميت مال لم يكن عرف حين موته - وهذا منهم خلاف لرسول الله ﷺ.

ومن قال - بقولنا في الضمان عن الميت الذي لا يترك وفاء: مالك، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، والشافعي، وأبو سليمان.

روينا من طريق البخاري أخبرنا مكِّي بن إبراهيم أخبرنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: «كنا جلوساً عند النبي ﷺ إذ أتني بجنائز».

فقالوا: صلّ عليهما، فقال: هل ترك شيئاً؟ قالوا: لا، قال: فهل عليهما دين؟ قالوا: نعم، ثلاثة دنانير، قال: صلّوا علي صابحين، فقال أبو قتادة: صلّ عليه يا رسول الله وعلّي دينه، فصلى عليه.

ففي هذا الخبر جواز ضمان دين الميت الذي لم يترك وفاء بدينه، بخلاف رأي أبي حنيفة، وفيه: أن الدين يسقط بالضمان جملة، لأنه لو لم يسقط عن الميت وينتقل إلى ذمة أبي قتادة لما كانت الحال إلا واحدة، وامتناع عليه السلام من الصلاة عليه قبل ضمان أبي قتادة للدين، ثم صلاته عليه السلام عليه بعد ضمان أبي قتادة: برهان صحيح على أن الحال الثانية غير الأولى وأن الدين الذي لا يترك به وفاء قد بطل وسقط بضمان الضامن، ولزم ذمة الضامن بقول أبي قتادة الذي أقره عليه النبي ﷺ على

دينو.

فَصَحَّ أَنَّ الدَّيْنَ عَلَى الضَّامِنِ بَعْدَ لَا عَلَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ. وَفِيهِ أَيْضًا: جَوَازُ الضَّامِنِ بَغِيرِ حَضْرِ الطَّالِبِ الَّذِي لَهُ الْحَقُّ، وَإِذَا قَدْ سَقَطَ الدَّيْنُ بِالضَّامِنِ كَمَا ذَكَرْنَا فَلَا يَجُوزُ رَجُوعُهُ بَعْدَ سَقُوطِهِ بِالذَّمِّ الْكَاذِبَةِ بَغِيرِ نَصٍّ وَلَا إِجْمَاعٍ.

وَأَيْضًا: الْخَبَرُ الَّذِي رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا بِحَسْبِ بِنٍّ يَحْيَى أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ هَارُونَ بْنِ رِثَابٍ حَدَّثَنِي كُتَابَةُ بْنُ نَعِيمٍ الْعَدَوِيُّ عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ الْمَخَارِقِ الْهَلَالِي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: يَا قَبِيصَةُ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَخِي ثَلَاثَةَ رُجُلٍ تَحْمِلُ حِمْلًا فَخَلْتُ لَهَا الْمَسْأَلَةَ حَتَّى يُصَيِّبَهَا ثُمَّ يَمْسِكُ، وَذَكَرَ بَاقِي الْخَبَرِ - فَعَمَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِيَّاحَةَ تَحْمِلِ الْحِمَالَةَ عَمُومًا بِكُلِّ حَالٍ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: إِنَّهُ إِنْ لَمْ يَرْضَ الْمَضْمُونُ لَهُ بِالضَّامِنِ لَمْ يَلْزِمَهُ إِلَّا بِأَنْ يُوَفِّيَهُ أَيْضًا مِنْ حَقِّهِ فَلَيْسَ لَهُ حَيْثُورٌ إِلَّا أَخَذَهُ مِنْهُ أَوْ تَرَكَهُ جَلَّةً، وَلَا طَلَبَ لَهُ عَلَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ بَعْدَهَا، فَلَأَنَّهُ صَاحِبُ الْحَقِّ، وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ يُلْزِمُ تَرْكُ طَلَبِ غَرْمِهِ، بَلِ الضَّامِنُ حَيْثُورٌ مَطْلٌ لَهُ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ» وَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَعْطَى كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَإِنْ انْتَصَفَ فَقَدْ أُعْطِيَ حَقَّهُ، وَمَنْ أُعْطِيَ حَقَّهُ فَلَا حَقَّ لَهُ سِوَاهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَاسْتَمَّ أَصْحَابُ اتِّبَاعٍ لِلْكَثَارِ فَمَنْ أَيْسَرُ أَجْزَمَ الصَّلَاةُ عَلَى مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لَا وِفَاءَ لَهُ بِهِ؟.

قُلْنَا: سَبَّحَانَ اللَّهِ أَوْ لَيْسَ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُمْ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» بَيَانٌ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَخْصُوصُ بِهَذَا الْحُكْمِ وَحْدَهُ، لَا أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ سِوَاهُ، لَا الْإِمَامُ وَلَا غَيْرُهُ.

فَكَيْفَ وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا يُصَلِّي عَلَى رَجُلٍ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَأَتَى بِمَنْسُو، فَقَالَ: عَلَيْهِ دَيْنٌ؟ قَالُوا: نَعَمْ، دِينَارَانِ، فَقَالَ أَبُو قَسَادَةَ الْأَنْصَارِيُّ: هُنَا عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا تَوَضَّعَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ قَالَ: أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، فَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا فَعَلَيْ قَضَائِهِ وَذَكَرَ الْخَبَرُ.

وَمَنْ أَجَازَ الضَّامِنُ عَنِ الْمَيِّتِ الَّذِي لَمْ يَتْرِكْ وَفَاءً: ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَمَالِكٌ، وَأَبُو يُونُسَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو سَلِيمَانَ - وَمَا نَعْلَمُ لِأَبِي حَنِيفَةَ سَلْفًا فِي قَوْلِهِ.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَبُو عِيْسَى، وَإِسْحَاقُ، وَاحِدٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَمَالِكٌ فِي أَوَّلِ قَوْلَيْهِ: إِنَّ

لِلْمَضْمُونِ لَهُ أَنْ يَطْلُبَ بِحَقِّهِ إِنْ شَاءَ الضَّامِنُ، وَإِنْ شَاءَ الْمَضْمُونُ.

وَقَالَ مَالِكٌ فِي آخِرِ قَوْلَيْهِ: إِذَا كَانَ الْمَضْمُونُ عَنْهُ مَلِيًّا بِالْحَقِّ فَلَيْسَ لَطَالِبِ الْحَقِّ أَنْ يَطْلُبَ الضَّامِنَ، وَإِنَّمَا لَهُ طَلَبُ الْمَضْمُونِ عَنْهُ قَسْطًا، إِلَّا أَنْ يَقْصُرَ مِنْ حَقِّهِ شَيْءٌ فَيُؤْخَذُ مِنَ الضَّامِنِ حَيْثُورُهُ، وَإِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَضْمُونُ عَنْهُ غَائِبًا، أَوْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِلنَّاسِ فَيَخَافُ الْمَضْمُونُ لَهُ عَاصَةَ الْغَرَامَةِ فَلَهُ فِي هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ أَنْ يَطْلُبَ الضَّامِنَ أَيْضًا حَيْثُورُهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا هَذَا الْقَوْلُ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ مَالِكٌ فَظَاهِرُ الْعَوَارِ، لِأَنَّهُ دَعَاوَى كُلَّهُ بِمَا بَرَّهَانَ، وَتَقَسَّمَ بِمَا دَلِيلًا، لَا مِنْ قُرْآنٍ، وَلَا سُنَّةٍ، وَلَا رَوَايَةٍ سَقِيمَةٍ، وَلَا قَوْلِ أَحَدٍ نَعْلَمُهُ مِنْ صَاحِبٍ أَوْ تَابِعٍ، وَلَا قِيَاسٍ، وَلَا رَأْيٍ لَهُ وَجْهٌ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَابْنُ شَرِيمَةَ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَبُو سَلِيمَانَ، وَجَمِيعُ أَصْحَابِنَا، كَمَا قُلْنَا: أَنَّ الْحَقَّ قَدْ سَقَطَ جَلَّةً عَنِ الْمَضْمُونِ عَنْهُ، وَلَا سَبِيلَ لِلْمَضْمُونِ لَهُ إِلَيْهِ أَبَدًا، وَإِنَّمَا حَقُّهُ عِنْدَ الضَّامِنِ أَنْ يَنْصِفَهُ أَوْ لَمْ يَنْصِفَهُ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحُمْرَانِيِّ، عَنْ الْحَسَنِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَا جَمِيعًا: الْكِفَالَةُ، وَالْحَوَالَةُ سُوَاءٌ - وَقَدْ ذَكَرْنَا.

بَرَّهَانَ ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ.

وَأَيْضًا: فَإِنْ مِنَ الْمَحَالِ الْمُتَعَمَّقِ أَنْ يَكُونَ مَالٌ وَاحِدٌ مَعْدُودٌ عِدْدُهُ هُوَ كُلُّهُ عَلَى زَيْدٍ، وَهُوَ كُلُّهُ عَلَى عَمْرٍو، وَلَوْ كَانَ هَذَا لَكَانَ لِلَّذِي هُوَ لَهُ عَلَيْهِمَا أَنْ يَأْخُذَهُمَا جَمِيعًا بِجَمِيعِهِمْ فَيَحْصِلُ لَهُ الْعِدَّةُ مَضَاعَفًا، وَمَا سَقَطَ عَنْ أَحَدِهِمَا حَقٌّ قَدْ لَزِمَهُ بِإِدَاءِ آخَرَ عَنْ نَفْسِهِ مَا لَزِمَهُ أَيْضًا - وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا، فَظَهَرَ تَنَاقُضُهُمْ وَاجْتِلَاطُ قَوْلِهِمْ وَأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ، وَلَا يَسْتَقَرُّ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا هُوَ لَهُ عَلَى إِلَيْهِمَا طَلَبُهُ مِنْهُ.

قُلْنَا: فَهَذَا ادْخُلَ فِي الْمَحَالِ، لِأَنَّهُ عَلَى هَذَا لَمْ يَسْتَقَرِّ حَقُّهُ عَلَى وَاحِدٍ. مِنْهُمَا بَعْدُ - لَا عَلَى الضَّامِنِ وَلَا عَلَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ - إِذَا هُوَ كَذَلِكَ فَلَا حَقَّ لَهُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَعْدُ.

فَإِنْ قَالُوا: فَإِنَّمَا يَقْرَأُونَ فِي وَارِثَيْنِ تَرَكَ مَوْرَثَهُمَا الْفَنِيَّ دَرَاهِمَ، فَاتَّخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَلْفَ دَرَاهِمٍ، ثُمَّ ظَهَرَ غَرِيمٌ لَهُ عَلَى الْمَيِّتِ أَلْفَ دَرَاهِمٍ: أَنَّهُ يَأْخُذُهَا مِنْ إِلَيْهِمَا شَاءَ، وَيَقُولُونَ فِيمَنْ بَاغَ شَقْصًا مُشَاعًا، ثُمَّ بَاغَ الْمُبْتَاعُ مِنْ آخَرٍ.

وَالثَّالِثُ مِنْ رَابِعٍ: أَنَّ الشَّيْخَ يَأْخُذُهُ بِالشَّعْفَةِ مِنْ إِلَيْهِمْ شَاءَ، وَيَقُولُونَ فِيمَنْ غَضِبَ مَا لَا نَمُّ وَهَبَهُ لِآخَرٍ: فَإِنَّ الْمَغْصُوبَ مِنْهُ يَأْخُذُ بِمَالِهِ إِلَيْهِمَا شَاءَ.

وأما «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ» فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ حُكْمُ الْمُضْمُونِ عَنْهُ، وَلَا أَنَّهُ حُكْمٌ مَنْ لَمْ يُعْطَلْ بِدَيْنِهِ بَعْدَ طَلَبِ صَاحِبِهِ إِلَيْهِ مِنْهُ، وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ الْمَطْلَبَ بِدَيْنِهِ فِي الْآخِرَةِ إِنَّمَا هُوَ مَنْ مَطْلَبٌ بِهِ وَهُوَ غُيٌّ، فَصَارَ ظَالِمًا، فَعَلِيهِ الْإِثْمُ الْمَطْلَبُ - أَعْسَرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَعْسُرْ - وَإِنْ كَانَ حَقُّ الْغَرِيمِ فِيمَا يَتَخَلَّفُ مِنْ مَالٍ أَوْ فِي سَهْمِ الْغَارِمِينَ مِنْ زَكَوَاتِ الْمُسْلِمِينَ إِنْ لَمْ يَخْلَفْ مَالًا.

وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَعْفُوَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ذَنْبَ الْمَطْلَبِ إِذَا قُضِيَ عَنْهُ مِمَّا يَخْلَفُ أَوْ مِنْ سَهْمِ الْغَارِمِينَ أَوْ قَضَاهُ عَنْهُ الضَّامَنُ فَنُفِيَ هَذَا جَاءَتِ الْأَحَادِيثُ فِي تَشْدِيدِ أَمْرِ الدِّينِ.

وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُعْطَلْ قَطُّ بِهِ، فَلَمْ يُظْلَمْ، وَإِذَا لَمْ يُظْلَمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَلَا تَبِعَةٌ، وَحَقُّ الْغَرِيمِ إِنْ مَاتَ الَّذِي عَلَيْهِ الدِّينُ فِيمَا يَتَخَلَّفُ، أَوْ فِي سَهْمِ الْغَارِمِينَ، وَالظَّالِمُ حَتَّى لَمْ يَمُتْ بَعْدَ مَوْتِ الَّذِي عَلَيْهِ الدِّينُ مِنْ وَرَثَتِهِ أَوْ سُلْطَانٍ وَلَا إِثْمٌ عَلَى الْمَيْتِ أَصْلًا، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَكْفُلُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وَهُوَ لَمْ يُعْطَلْ فِي حَيَاتِهِ فَلَمْ يُظْلَمْ، وَإِذَا لَمْ يُظْلَمْ فِي حَيَاتِهِ فَلَيْسَ فِي وَسْعِهِ الْإِنْصَافُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ الْإِقْرَارُ بِهِ قَطُّ. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَبِهِ تَتَأَيَّدُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ فَاعْظُمُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ لَوْ كَانَ لَهُمْ مَسْكَةٌ إِنْصَافًا لَأَنَّ فِيهِ نَصًّا قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ لِلضَّامِنِ عَنِ الْمَيْتِ: «حَقُّ الْغَرِيمِ عَلَيْكَ وَبِرِّي» بَيْنَهُمَا الْيَتْمُ، قَالَ الضَّامِنُ: نَعَمْ، لَيْسَ فِي هَذَا كَفَايَةٌ لَمْ يَنْصَحْ دِينَ أَوْ أَقْلٌ مُغَيَّرٌ، وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ مَفْتُونُونَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا قَضَاهُمَا: «الْأَنْ بَرَّدَتْ عَلَيْهِ جِلْدُهُ».

قُلْنَا: هَذَا لَا مَتَلَقٌ فِيهِ فِي بَقَاءِ الدِّينِ عَلَى الْمَيْتِ، وَلَا فِي رُجُوعِهِ عَلَيْهِ لِأَنَّ نَصْرَ الْخَبَرِ قَدْ وَدَّ فِيهِ بَعِينُو: «أَنَّ الْمَيْتَ قَدْ بَرِيَ» مِنَ الدِّينِ وَأَنَّ حَقَّ الْغَرِيمِ عَلَى الرَّعِيمِ، فَلَا مَعْنَى لِلزِّيَادَةِ فِي هَذَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْأَنْ بَرَّدَتْ عَلَيْهِ جِلْدُهُ» فَقَدْ أَصَابَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا أَرَادَ، وَقَوْلُهُ الْخَلُّ لَا نَشْكُ فِيهِ، لَكِنْ نَقُولُ: إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ تَبَرُّدٌ زَائِدٌ دَخَلَ عَلَيْهِ حِينَ الْقَضَاءِ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ فِي حَرٍّ كَمَا تَقُولُ: لَقَدْ سَرَّيْتُ فَعَلْسُكَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ فِي هَمٍّ وَلَا حَزَنٍ، وَكَمَا لَوْ تَصَدَّقْتَ عَنِ الْمَيْتِ بِصَدَقَةٍ لَكَانَ قَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ بِهَا رَوْحٌ زَائِدٌ وَلَا بَدَّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ فِي كَرْبٍ وَلَا غَمٍّ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ كَانَ مَطْلَبٌ وَهُوَ غُيٌّ فَحَصَلَ لَهُ الظُّلْمُ ثُمَّ غَفَرَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ ذَلِكَ الظُّلْمَ بِالْقَضَاءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، إِلَّا

قُلْنَا: نَعَمْ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا عَمَّا انْتَرَكْنَاهُ مِنْ كَوْنِ مَالٍ وَاحِدٍ عَلَى اثْنَيْنِ هُوَ كُلُّهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

أَمَّا الْوَارِثَانِ فَلِإِنَّمَا اقْتَسَمَا مَا لَا يَجِلُّ لِهَمَّا اقْتِسَامُهُ، وَحَقُّ الْغَرِيمِ فِي ذَلِكَ الْمَالِ بَعِينُو، لَا عِنْدَ الْوَارِثَيْنِ أَصْلًا، فَإِنَّمَا يَأْخُذُ حَقَّهُ مِنْ مَالِ الْمَيْتِ حَيْثُ وَجَدَهُ، ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَأْخُوذَ مِنْهُ عَلَى صَاحِبِهِ فَيَقْسِمَانِ مَا بَقِيَ لِلْغَرِيمِ حَيْثُ لَوْ، وَالْقِسْمَةُ الْأُولَى فَاسِدَةٌ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ لِلْوَرِثَةِ إِلَّا بَعْدَ الْوَصِيَّةِ، وَالَّذِينَ.

وَأَمَّا الْغَاصِبُ يَهْبُ مَا غَصَبَ فَحَقُّ الْمَغْصُوبِ مِنْهُ عِنْدَ الْغَاصِبِ، وَحَقُّ الْغَاصِبِ أَنْ يَرْجِعَ بِمَا يُوَدِّي عَلَى الَّذِي وَهَبَ إِلَيْهِ بَغِيرَ حَقٍّ، فَاغْصُوبٌ مِنْهُ إِنْ طَلَبَ الْغَاصِبُ طَلَبَهُ بِحَقِّهِ عَنْدَهُ، وَإِنْ طَلَبَ الْمَوْهُوبُ لَهُ طَلَبَهُ بِحَقِّ الْغَاصِبِ عَنْدَهُ مِنْ رَدِّ مَا وَهَبَهُ بِالْبَاطِلِ، فَإِذَا فَعَلَ اسْتَحَقَّ الْمَغْصُوبُ مِنْهُ بِحَقِّهِ عِنْدَ الْغَاصِبِ. وَهَكَذَا كُلُّ مَا انْتَقَلَ ذَلِكَ الْمَالُ بِغَيْرِ حَقٍّ.

وَأَمَّا الشُّعْبُ فَإِنَّهُ غَيْرُ إِمْضَاءِ الْبَيْعِ أَوْ رَدِّهِ، فَهُوَ مُعْضِي بَيْعٍ مِنْ شَاءَ مِنْهُمْ وَيُرَدُّ بَيْعٌ مِنْ شَاءَ مِنْهُمْ بِحَقِّ الشُّعْبَةِ - فَظَهَرَ فُسَادُ تَنْظِيرِهِمْ. وَبِاللَّهِ تَعَالَى تَتَأَيَّدُ.

وَاحْتَجُّوا عَلَى خَبَرِ أَبِي قَتَادَةَ الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْهُ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ إِبْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْجُعْفِيِّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «مَاتَ رَجُلٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَغْلِيَهُ دَيْنٌ قُلْنَا: نَعَمْ، وَبِنَارَانَ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبَيْكُمْ، فَتَحَلُّهُمَا أَبُو قَتَادَةَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَقُّ الْغَرِيمِ عَلَيْكَ، وَبِرِّي» بَيْنَهُمَا الْمَيْتُ قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَصَلَّى عَلَيْهِ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَبِي قَتَادَةَ: مَا فَعَلَ الدُّيَّانَرَانُ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا دَفَنْتَاهُ أَمْسَ، ثُمَّ أَنَا بَعْدُ فَقَالَ لَهُ: مَا فَعَلَ الدُّيَّانَرَانُ؟ قَالَ: قَضَيْتُهُمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: الْآنَ بَرَّدَتْ عَلَيْهِ جِلْدُهُ.

وَيُخْبِرُنِ آخَرِينَ لَا يَصْحَاحُ.

أَحَدُهُمَا: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ».

وَالْآخَرُ: فِيهِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِعَلِيٍّ إِذَا ضَمِنَ دِينَ الْمَيْتِ: «فَلِكُ اللَّهُ رَهَانُكَ كَمَا تَكُونُ رَهَانُ أَخِيكَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا مِنَ الْعَجَبِ احْتِجَاجُهُمْ بِأَخْبَارِهِ هِيَ اعْظَمُ حُجَّةٍ عَلَيْهِمْ.

أَمَّا: «فَلِكُ اللَّهُ رَهَانُكَ كَمَا تَكُونُ رَهَانُ أَخِيكَ» فَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ وَلَا نَصٌّ عَلَى مَا يَدَّعُونَهُ مِنْ بَقَاءِ الدِّينِ عَلَى الْمُضْمُونِ عَنْهُ. وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّهُ قَدْ فُكَّ رَهَانُهُ بِضَمَانِهِ دَيْنَهُ قَطُّ، فَإِنَّهُ حَوْلَ دَيْنِهِ عَلَى نَفْسِهِ حَيًّا كَانَ الْمُضْمُونُ عَنْهُ أَوْ مَيِّتًا.

فصح أن المضمون عنه وعده عليه السلام بأن يأتيه بما تحمّل عنه، وهذا أمر لا نأباه، بل به تقول إذا قال المضمون للمضامن: أنا أتيت بما تحمّل به عني.

ثم العجب الثالث - احتجاجهم بهذا الخبر وهم أولو خالف له، لأن فيه أن ما أخذ من معدن فلا خير فيه - وهم لا يقولون بهذا - فمن أعجب بمن يحتج بخبر ليس فيه أثر مما ينتج به فيه، ثم هو خالف لنص ما فيه - ونسأل الله العافية.

١٢٣٠ - مسألة: وحكم العبد، والحر، والمرأة، والزجل، والكافر، والمؤمن: سواء، لعموم النص الذي أوردناه في ذلك، ولم يأت نص بالفرق بين شيء مما ذكرناه، وبالله تعالى التوفيق.

١٢٣١ - مسألة: ولا يجوز ضمان ما لا يدري مقداره مثل أن يقول له: أنا أضمنك منك ما فلان عليك، لقول الله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُمْ﴾.

ولإخباره عليه السلام: أنه «لا يحل» مال مُسْلِمٍ إلا بطيب نفس منه، والتراضي، وطيب النفس لا يكون إلا على معلوم القدر - هذا أمر يعلم بالحسن والمشاهدة.

١٢٣٢ - مسألة: ولا يجوز ضمان مال لم يجب بعده، كمن قال لآخر: أنا أضمنك لك ما تستقرضه من فلان، أو قال له: اقترض من فلان ديناراً وأنا أضمنه لك، أو قال له: اقترض فلاناً ديناراً وأنا أضمنه لك.

وهو قول ابن أبي ليلى ومحمد بن الحسن، والشافعي، وأبي سليمان، لأنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل. ولأن الضمان عقد واجب، ولا يجوز الواجب في غير واجب، وهو التزام ما لم يلزم بعده، وهذا محال وقول متفاسد، وكل عقلم يلزم حين التزامه فلا يجوز أن يلزم في ثلث، وفي حين لم يلزم فيه، وقد لا يقرضه ما قال له.

وقد بحث الفقهاء لذلك قبل أن يقرضه ما أمره بأقراضه. **فصح** بكل هذا أنه لا يلزم ذلك القول..

فإن قال له: اقترض كذا وكذا وادفعه إلى فلان، أو زدني عني فلان كذا وكذا، أو اتفق عني في أمر كذا فما اتفقت فهو علي، أو اتبع في أمر كذا - فهذا جائز لازم، لأنها وكالة وكلة بما أمر به. وأجاز ما ذكرنا بطلانه: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومالك وعثمان بن عطاء.

أنه لا متعلق لهم بهذا أصلاً، وإنما هو حكم من أحكام الآخرة، ونحن نجد من سن سنة سوء في الإسلام كان له إثم ذلك وإثم من عمل بها أبداً. ونجد من سن سنة خير في الإسلام كان له أجر ذلك وأجر من عمل بها أبداً، فقد يوجب الإنسان بفعل غيره، ويعاقب بفعل غيره إذا كان له فيها سبب.

وقد يدخل الروح على من ترك ولداً صالحاً يدعو له ﴿وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾، ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ وبالله تعالى التوفيق.

وأما قولنا: لا يرجع الضامن بما أدى سواء بأمره ضمن عنه أو بغير أمره إلا أن يكون المضمون عنه استقرضه، فلما ذكرنا من سقوط الحق عن المضمون عنه وبراءته منه واستقراره على الضامن. فمن الباطل المتيقن والظلم الواضح أن يطالب الضامن من أجل أدائه حقاً لزمه وصار عليه واستقر في ذمته من لا حق قبله له، ولا للذي آذاه عنه، وهذا لا خفاء به وما ندري لمن قال: إنه يرجع الضامن على المضمون عنه بما أدى حجة أصلاً.

وقال مالك: يرجع الضامن على المضمون عنه بما أدى عنه سواء بأمره ضمن عنه أو بغير أمره.

وقال أبو حنيفة، والحسن بن حي، والشافعي: إن ضمن عنه بأمره رجع عليه، وإن ضمن عنه بغير أمره لم يرجع عليه - وكلا القولين فاسد لا دليل عليه أصلاً، وتقسيم فاسد بلا برهان.

وقال ابن أبي ليلى، وابن شبرمة، وأبو ثور، وأبو سليمان مثل قولنا.

قال أبو محمد: وموّه بعضهم بخبر واو:

روياته من طريق أبي داود عن القعنبي عن الدراودي عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس «أن رجلاً لزم غريباً له عشرة دنانير فقال: والله لا أأدركك حتى تقضي بي أو تأتيني بحميل، فتحمل بها رسول الله ﷺ فأناه بقدر ما وعدته، فقال له النبي ﷺ أين أصبت هذا اللب؟ قال: من معدن، قال: لا حاجة لنا فيها ليس فيها خير ففضاها عنه رسول الله ﷺ».

قال علي: في احتجاجهم بهذا الخبر عجب أول ذلك: أنه من رواية عمرو بن أبي عمرو - وهو ضعيف - ضعفه ابن معين وغيره، وقد تركوا روايته في غير قصص منها - روايته من هذه الطريق نسخها عن النبي ﷺ «من أتى بهيمة فأقتلوه وأقتلوهها مفعه».

ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة، لأن فيه: «فأناه بقدر ما وعدته».

ولا التزمه - وهذا واضح لا خفاء به، وبالله تعالى التوفيق.

١٢٣٤ - مسألة: فإن ضمن اثنان فصاعداً حقاً على

إنسان فهو بينهما بالخصص لما ذكرنا، فلو ابتاع اثنان بيعاً أو تدانسا ديناً على أن كل واحد منهما ضامن عن الآخر، فإن ما كان على كل واحد منهما قد انتقل عنه واستقر على الآخر لا يجوز غير هذا أصلاً لما ذكرنا قبل. ولأن من الباطل الحال المنتفع أن يكون مالاً واحداً على اثنين فصاعداً يكون كله على كل واحد منهما، لأنه كأن بصير الزهرم درهمين ولا بدءاً أو يكون غير لازم لأحدهما بعينه، ولا لهما جميعاً، وهذا هوس لا يعقل، وبالله تعالى التوفيق.

١٢٣٥ - مسألة: ولا يجوز أن يشترط في بيع ولا في

سلم ولا في مبادئة أصلاً إعطاء ضامن. ولا يجوز أن يكلف أحد في خصومة إعطاء ضامن له لتلا يهرب. ولا يجوز أن يكلف من وجب له حق من ميراث أو غيره ضامناً.

وكل ذلك جور وباطل لأنه كله شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل. ولأنه تكليف ما لم يأت قط نص من الله تعالى ولا من رسوله عليه السلام بإيجابه، فهو شرع لم يأذن به الله تعالى.

فإن احتج من يميز ذلك أو بعضه بالخبر الذي:

رويناه من طريق عبد الله بن صالح عن النبي بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبيه عن أبي هريرة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسَلِّقَهُ أَلْفَ دِينَارٍ، فَذَكَرَ كَلَامًا، وَفِيهِ فَقَالَ: إِنِّي بِالْكَفِيلِ، فَقَالَ: كَفَى بِاللَّهِ كُفْلًا، فَقَالَ: صَدَقْتَ فَذَقَهَا إِلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، فَخَرَجَ فِي الْبَحْرِ فَفَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ التَمَسَ مَرْكَبًا يَرْكَبُهَا يَتَّقِمُ عَلَيْهِ لِأَجَلٍ الَّذِي أَجَلُهُ فَلَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا فَاسْتَأْذَنَ خَشِيئَةً فَتَقَرَّهَا ثُمَّ أَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ وَصَحِيفَةً مِنْهُ إِلَى صَاحِبِهِ، ثُمَّ رَجَعَ مُوضِعَهَا، ثُمَّ أَتَى بِهَا إِلَى الْبَحْرِ - فَذَكَرَ كَلَامًا، وَفِيهِ: قَرَأَ بِهَا إِلَى الْبَحْرِ» وذكر باقي الخبر.

وذكر البخاري هذا الخبر منقطعاً غير متصل - فإن هذا خبر لا يصح لأنه من طريق عبد الله بن صالح - وهو ضعيف جداً.

ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة، لأنه شريعة غير شريعتنا ولا يلزمنا غير شريعة نبينا ﷺ.

قال الله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾

واحتج لهم بعض المتحنين بتقليدهم بأن رسول الله ﷺ «وَلَّى زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ جَيْشَ الْأَنْزَاءِ، فَإِنْ مَاتَ، فَلَا يَمِيرُ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَإِنْ مَاتَ، فَلَا يَمِيرُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ».

قال: فكما تجوز للمخاطرة في الولايات فهي جائزة في الضمان.

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس كله باطل، ثم لو صح القياس لكان هذا من عين الباطل، لأنه لا نسبة بين الولاية وبين الضمان، ولا نسبة بين الوكالة وبين الضمان، لأن الولاية فرض على المسلمين إلى يوم القيامة، وليس الضمان فرضاً. وأما الوكالة فحكم على حياله جاء به النص.

ثم نسألهم عن قولنا: أنا ضمن لك ما أقرضته زيداً ثم مات فأقرض المقول له ذلك زيداً ما أمر به، أيلزمونه ذلك بعد موته، فهذا عجب أم لا يلزمونه، فقد تركوا قولهم الفاسد، ورجعوا إلى الحق، ولكن لزمه ضمان ذلك في ذمته في حياته، فهو لازم له في ماله ولا بد بعد موته من رأس ماله. ونسألهم عن ضمان كل ما يتدائن به زيد إلى اقتضاء عمره، فإن ألزموه ذلك كان شتعة من القول، وإن لم يلزموه تناقضوا.

ونقول لهم: كما لم يجز الغرر والمخاطرة في البيع، ولا جاز إصداق ما لم يخلق بعد، فكذلك لا يجوز ضمان ما لم يلزم بعد. فهذا أصبح من قياسهم على الإسارة، والوكالة، والدلائل هاهنا على بطلان قولهم تكثر جداً - وفيما ذكرنا كفاية.

١٢٣٣ - مسألة: ولا يجوز أن يشترط في ضمان

اثنين عن واحد أن يأخذ أيهما شاء بالجميع، ولا أن يشترط ذلك الضامن في نفسه وفي المضمون عنه، ولا أن يشترط أن يسأخذ المولى منهما عن العسر، والخاصة عن الغائب.

وهو قول ابن شريمة، وأبي سليمان. وإجاز هذا الشرط شريح، وابن سيرين، وعطاء، وعمرو بن دينار وسليمان بن موسى.

وهو قول سفيان الثوري، وأبي حنيفة، ومالك.

برهان صحة قولنا: قول النبي ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ» وهذا شرط لم يأت بإباحته نص فهو باطل.

وأيضاً: فإنه ضمان لم يستقر عليهما، ولا على واحد منهما بعينه، وإنما هو ضمان معلق على أحدهما بغير عينه لا يدري على أيهما يستقر فهو باطل، لأن ما لم يصح على المرء بعينه حين عقده إياه، فمن الباطل أن يصح عليه بعد ذلك في حين لم يعقده

روينا عن طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضر بن: أن ابن مسعود أتى بقوم يقرؤون نبوةً مسيئةً، وفيهم ابن الزَّوَّاحِ فاستابه فأبى، فضرب عنقه، ثم إن ابن مسعود استشار أصحاب رسول الله ﷺ في الباقيين، فإشار عليه عدي بن حاتم بقتلهم، وإشار عليه الأشعث بن قيس، وجري بن عبد الله باستائهم، وأن يقتلهم عشارهم، فاستابهم، فقتلهم عشارهم، ونفاهم إلى الشام.

وذكروا: أن شريحاً قتل في دم وحبه في السجن؛ وأن عمر بن عبد العزيز قتل في حد، قالوا: وهذا إجماع من الصحابة كما ترى.

قال أبو محمد: في احتجاج من احتج بهذا كله دليل على رقة دين المحتج به ولا مزينة وعلى قلّة مبالاة بالفضيحة العاجلة والحزني الآجل عند الله تعالى وما لهم حجة أصلاً غير ما ذكرنا، وكل ذلك باطل.

أما الخبر عن رسول الله ﷺ فباطل لأنّه من رواية إبراهيم بن خثيم بن عزاله، وهو أبوه في غاية الضعف، لا يجوز الرواية عنهما، ومعاذ الله من أن يأخذ رسول الله ﷺ أحداً بتهمة، وهو القائل: «يَا كَيْفَ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ وَالتَّهْمَةُ ظَنٌّ».

ولو جاز أن يكفل إنسان بتهمة لوجب الكفيل على كل من على ظهير الأرض، إذ ليس أحد بعد الصدر الأول يقطع براءته من التهمة - وهذا تخليط لا نظير له، والمحتجون بهذا الخبر لا يقولون بما فيه من أخذ الكفالة في التهمة، فمن أضلّ ممن يمتنع بخبر يطلقه على رسول الله ﷺ فيما ليس فيه منه شيء، وهو يخالف كل ما في ذلك الخبر، ويرى الحكم بما فيه جوراً وظلماً، نبراً إلى الله تعالى من مثل هذا.

وأما خبر حمزة بن عمرو الأسلمي فباطل لأنّه عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو ضعيف - ثم المحتجون به أول مخالف لما فيه، فليس منهم أحد يرى أن يجلد الجاهل في وطء أمه امرأته مائة، ولا أن يدرأ الرجم عن الجاهل فكيف يستحلون أن يحتجوا عن عمر رضي الله عنه بعمل هو عندهم جور وظلم، أما في هذا عجب وعبرة ما شاة الله كان.

وأيضاً: فكلمهم لا يجيز الكفالة في شيء من الحدود وهذا الخبر إنما فيه الكفالة في حد فاعجبوا هذه العجائب.

وأما خبر ابن مسعود - فإتينا:

روينا عن طريق يحيى بن سعيد القطان، وسفيان بن عيينة، كلاهما عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم

والعجب أنهم أول مخالف له، فإنهم لا يجيزون البتة لأحد أن يقدف ماله في البحر لعله يبلغ إلى غريمه، بل يقضون على من فعل هذا بالسنة ويجبرون عليه ويؤذونه فكيف يستسهل ذو حياء أن يمتنع على خصمه بما هو أول مخالف له - وحسبنا الله ونعم الوكيل.

١٢٣٦ - مسألة: ولا يجوز ضمان الوجه أصلاً، لا في مال ولا في حد، ولا في شيء من الأشياء لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل.

ومن طريق النظر إنما نسلهم ممن تكفل بالوجه فقط فغاب المكنول ماذا تصنعون بالضامن لوجهه؟ أتلمونه غرامة ما على المضمون - فهذا جور وأكل مال بالباطل - لأنه لم يلتزمه قط، أم تركونه؟ فقد أبطلتم الضمان بالوجه الذي جاذبتم فيه الخصوم، وحكمتم بأنّه لا معنى له، أم تكلفونه طلبه؟ فهذا تكليف الخرج، وما لا طاقة له به، وما لم يكلفه الله تعالى إياه قط، ولا منفعة فيه، ولعله يزول عن موضعكم ولا يطلبه، ولكن يشتغل بما يعنيه.

وقولنا هذا هو أحد قولي الشافعي، وقول أبي سليمان.

وقال أبو حنيفة، ومالك: يجوز ضمان الوجه إلا أن مالكا قال: إن ضمن الوجه غرم المال، إلا أن يقول الوجه خاصة، فكان هذا التقسيم طريفاً جذاً، وما يعلم أحد فرق بين قول: أنا أضمن وجهه، وبين قول: أنا أضمن وجهه خالصاً، وكلا القولين لم يلتزم فيه غرامة مال ولا ضماناً أصلاً، فكيف يجوز أن يأخذ بقرامة مال لم يضمنه قط، وحسبنا الله ونعم الوكيل - وما نعلم لمالك في هذا التقسيم سلفاً.

واحتج المجيزون ضمان الوجه بخبر:

روينا عن طريق العقيلي عن إبراهيم بن الحسن المهداني عن محمد بن إسحاق البلخي عن إبراهيم بن خثيم بن عزاله بن مالك عن أبيه خثيم بن عزاله عن أبي هريرة: إن رسول الله ﷺ «كفل في تهمة».

وبما روينا عن طريق ابن وهيب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي عن أبيه: أن عمر بعث مصدقاً على بني سعد هذيم فذكر الخبر، وفيه أنه وجد فيهم رجلاً وطى أمه امرأته فولدت منه فأخذ حمزة بالرجل كفيلاً لأنهم ذكروا له: أن عمر قد عرف خبره، وأنه لم ير عليه رجماً، لكن جلده مائة، فلما أتى عمر أخبره الخبر، فصلتكم عمر، قال: وإنما درأ عنه الرجم لأنه عذره بالجاهل. وخبر:

عن ابن مسعود: ومن طريق الأعمش، وشعبة، وصفيان الثوري، كلهم عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب عن ابن مسعود.

وهذه الأسانيد هي أنوار الهدى لم يذكر أحد منهم في روايته أنه كفل بهم، ولا ذكر منهم أحد كفالة إلا إسرائيل وحده - وهو ضعيف -.

ولو كان ثقة ما ضر روايته من خالفها من الثقات، ولكنه ضعيف - ثم لو صحت لكان جميع المحتجين بها أول مخالف لها، لأنهم كلهم لا يميزون الكفالة في الردة تاب أو لم يتب، ولا يرون التغريب على المرتد إذ تاب، وليس هذا مكاناً يمكنهم فيه دعوى نسخ بل هي أحكام مجموعة.

إنما صوابٌ وحجة، وإما خطأً وغير حجة: الكفالة بالوجه في الحدود وفي الردة، والتغريب في الردة وجلد الجاهل المحض في الزنى مائة جلدة، ولا يرجم، فيا للمسلمين كيف يستحل من له مسكة حياء أن يحتج على خصمه بما هو أول مخالف له؟.

وكذلك الرواية عن شريح، وعمر بن عبد العزيز إنما هي أنهم كفلا في حد ودم، وهم لا يرون الكفالة فيهما أصلاً، وهي بعد عن شريح من طريق جابر الجعفي - وهو كذاب. ولا يعرف هذا أيضاً يصح عن عمر بن عبد العزيز.

وكذلك الرواية عن شريح، وعمر بن عبد العزيز إنما هي أنهم كفلا في حد ودم، وهم لا يرون الكفالة فيهما أصلاً، وهي بعد عن شريح من طريق جابر الجعفي - وهو كذاب. ولا يعرف هذا أيضاً يصح عن عمر بن عبد العزيز.

فإن كان ما ذكروا من هذه التكاذيب إجماعاً كما زعموا فقد أقروا على أنفسهم بمخالفة الإجماع، فسحقاً وبعداً لمن خالف الإجماع، نقول فيهم: كما قال تعالى فيمن اعترف على نفسه بالضلال: ﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقاً لأَصْحَابِ السُّعِيرِ﴾ وشهدوا على أنفسهم إلا إن أولئك نادمون، وهؤلاء مصرون.

وأما نحن فلو صحت هذه الروايات كلها لما كان فيها حجة، لأنها إنما هي عن خمسة من الصحابة رضي الله عنهم فقط، وأين هذه من صلاة مع النبي ﷺ ثم إمامته قومه في مسجد بني سلمة في تلك الصلاة وخلفه ثلاثة وأربعون بلدياً مسمون بأسمائهم وأنسابهم سوى سائر أصحاب المشاهد منهم، فلم يروا هذا إجماعاً، بل رأوا صلاة فاسدة، ومعاذ الله من هذا، بل هي والله صلاة مقدسة فاضلة، حق، وصلاة المخالفين لها هي الفاسدة حقاً. وأين هذا من إعطاء رسول الله ﷺ جميع أصحابه أرض خيبر على نصف ما يخرج منها من زرع أو ثمر إلى غير أجل مسمى، لكن يقرؤونهم بها كما شاءوا، ويخرجونهم إذا شاءوا؟ فلم يروا هذا إجماعاً، بل رأوا معاملة فاسدة مردودة، وحاشا لله من هذا، بل هو والله الإجماع المتيقن والحق الواضح، وأقوال من

خالف ذلك هي الفاسدة مردودة حقاً، ومحمد الله تعالى على ما من به.

ثم علموا الآن أنه لم يصح قط إباحة كفالة الوجه عن صاحب ولا تابع فهي باطل متيقن لا تجوز البتة، وبالله تعالى التوفيق.

ثم كتاب الكفالة والحمد لله رب العالمين.

أن شركة الأبدان لا تجوز إلا فيما تجوز فيه الوكالة - وهذا في غاية الفساد أيضاً، لأن الوكالة عنده جائزة في التكاح فتجب أن تجوز الشركة عندهم في التكاح.

وقال مالك شركة الأبدان جائزة في الاحتساب وطلب العنبر، إذا كان كل ذلك في موضع واحد.

وكذلك إذا اشتركا في صيد الكلاب والبراة إذا كان لكل واحد منهما باز وكتب، يتعاونان البازان أو الكلبان على صيد واحد - وتجوز الشركة عنده على التعليم في مكان واحد؛ فإن كانا في مجلسين فلا ضير فيه. وأجاز شركة الأبدان في الصناعات إذا كانا في مكان واحد، كالقصار ونحوه إذا كان ذلك في صناعة واحدة، فإن مرض أحدهما فالأجرة بينهما.

وكذلك إن غاب أحدهما أو عمل أحدهما يوماً والآخر يومين. ولا يجوز عنده اشتراك الحمالين أو الثقالين على الدواب. ولا يجوز عنده الاشتراك في صناعتين أصلاً كحداد وقصار ونحو ذلك وهذا تحكم بلا برهان وقول لا نعلم هم سلفاً.

وقولنا هو قول الليث وأبي سليمان، والشافعي، وأبي ثور.

واحتج من أجاز شركة الأبدان بما روي عن طريق أبي داود عن عبيد الله بن معاذ العنبري عن يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: اشتركت أنا وعمار بن ياسر، وسعد بن أبي وقاص فيما نصيب يوم بدر فجاء سعد بأسيرين، ولم أجد عمار بشيء.

قال أبو محمد: وهذا عجب عجب، وما ندرى على ماذا يعمل عليه أمر هؤلاء القوم؟ ونسأل الله السلامة من التعمية في دينه تعالى بالباطل.

أول ذلك: أن هذا خبر منقطع لأن أبا عبيدة لا يذكر من أبيه شيئاً.

وروي ذلك من طريق وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة قال: قلت لأبي عبيدة: أتذكر من عبد الله شيئاً قال: لا.

والثاني: أنه لو صح لكان أعظم حجة عليهم، لأنهم أول قائل معنا ومع سائر المسلمين: أن هذه شركة لا تجوز، وأنه لا يفرق أحد من أهل العسكر بما يصيب دون جميع أهل العسكر حاشا ما اختلفنا فيه من كون السلب للقاتل، وأنه إن فعل فهو غلور من كبار الذنوب.

والثالث: أن هذه شركة لم تتم، ولا حصل لسعد ولا

٣٨ - كِتَابُ الشَّرِكَةِ

١٢٣٧ - مسألة: لا تجوز الشركة بالأبدان أصلاً، لا في دالة، ولا في تعليم، ولا في خدمة، ولا في عمل يلب ولا في شيء من الأشياء، فإن وقعت فهي باطلة لا تلزم، ولكل واحد منهم أو منهما ما كسب، فإن اقتسماه وجب أن يقضى له بأخذه ولا بد لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل، ولقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾.

وقال تعالى: ﴿لَا يَكْتُمُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾.

وهذا كله عموم في الدنيا والآخرة، لأنه لم يأت بتخصيص شيء من ذلك قرآن، ولا سنة، فمن ادعى في ذلك تخصيصاً فقد قال على الله تعالى ما لا يعلم.

وأما نحن فقد قلنا: ما نعلم، لأن الله تعالى لو أراة تخصيص شيء من ذلك لما أهمله ليضلنا وليسه لنا رسوله ﷺ المأمور ببيان ما أنزل عليه فإذا لم يفرنا الله تعالى ولا رسوله عليه السلام بتخصيص شيء من ذلك فنحن على يقين قاطع بات على أنه تعالى أراة عموم ما اقتضاه كلامه. ولقول رسول الله ﷺ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» فلا محل أن يقضى بحال مسلم أو ذمي لغيره إلا بنص قرآن، أو سنة، وإلا فهو جور. ولقول الله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِنَاءً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُمْ﴾ فهذه ليست تجارة أصلاً فهي أكل مال بالباطل.

١٢٣٨ - مسألة: فإن كان العمل لا ينقسم واستاجرهما صاحبه بأجرة واحدة فالأجرة بينهما على قدر عمل كل واحد كعمد ثوب واحد، أو بناء حائط واحد، أو خياطة ثوب واحد، وما أشبه هذا.

وكذلك إن نصبا حباله معاً فالصيد بينهما، أو أرسلنا جارحين فاختد صيداً واحداً فهو بينهما؛ وإلا لكل واحد ما صاده جاره.

وقال أبو حنيفة: شركة الأبدان جائزة في الصناعات اتفقت صناعتها أو اختلفت عملاً في موضع واحد أو في موضعين، فإن غاب أحدهما أو مرض فما أصاب الصحيح الحاضر فيهما - ولا تجوز في التصيد، ولا في الاحتساب.

قال أبو محمد: هذا تقسيم فاسد بلا برهان، وروي عنه:

مردود، وليس له من الرِّبْح إلا ما يقابل ماله من المال وعليه من الخسارة بقدر ذلك، لأنّه كلّه شرط ليس في كتاب الله تعالى، فهو باطل.

فإن عمل أحدهما أكثر من الآخر، أو عمل وحده تطوعاً بغير شرط فذلك جائز، فإن أبى من أن يتطوع بذلك فليس له إلا أجر مثله في مثل ذلك العمل ربها أو خسر، لأنّه ليس عليه أن يعمل لغيره، فاغتنام عمله بغير طيب نفسه اعتداء، وعلى المعتدي مثل ما اعتدى فيه لقول الله تعالى ﴿فَعَن اَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِعِثْلٍ مَّا اَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾.

١٢٤٢ - مَسْأَلَةٌ: فإن أخرج أحدهما ذهباً والآخر فضةً أو عرساً أو ما أشبه ذلك لم يميز أصلاً، إلا بأن يبيع أحدهما عرضه أو كلاهما حتى يصير الثمن ذهباً فقط، أو فضةً فقط، ثم يخطأ الثمن كما قدّمنا ولا بدّ لما ذكرنا قبل. أو يبيع أحدهما من الآخر ممّا أخرج بمقدار ما يريد أن يشاركه به حتى يكون رأس المال بينهما مخلوطاً لا يتميز ولا بدّ لما ذكرنا، وبالله تعالى التوفيق.

١٢٤٣ - مَسْأَلَةٌ: ومشاركة المسلم للذمي جائزة، ولا يحل للذمي من البيع والتصرف إلا ما يحل للمسلم، لأنّه لم يأت قرآن، ولا سنة بالمتع من ذلك.

وقد عامل رسول الله ﷺ أهل خيبر - وهم يهود - بنصف ما يخرج منها على أن يعملوها بأموالهم وأنفسهم - فهذه شركة في الثمن، والزرع، والغرس.

وقد أبتاع رسول الله ﷺ طعاماً من يهودي بالمدينة وزوّجه وزوّجه فمات عليه السلام وهي زهنة عنده، وذكرناه بإسناده في كتاب الرهن من ديواننا هذا فهذه تجارة اليهود جائزة ومعاملتهم جائزة ومن خالف هذا فلا برهان له.

وروي عن إياس بن معاوية: لا بأس بمشاركة المسلم للذمي إذا كانت الدّراهم عند المسلم وتولى العمل لها.

وهو قول مالك - وكره ذلك أصحاب أبي حنيفة جملة. قال أبو محمد: من عجائب الدنيا تحويل أبي حنيفة، ومالك: معاملة اليهود والتصارى وإن أعطوه دراهم الخمر والزّبا ثم يكرهون مشاركته حيث لا يوقن بأنهم يعملون بما لا يحل، وهذا عجب جدّاً.

وأما نحن فإننا ندرى أنهم يستحلون الحرام، كما أن في المسلمين من لا يبالي من أين أخذ المال؟ إلا أن معاملة الجميع

لعنار، ولا لاین مسعود من ذینک الامیرین إلا ما حصل لطلحة بن عبید الله الذی کان بالشام، ولعثمان بن عفان الذی کان بالمدينة فانزل الله تعالى في ذلك: ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَوْا اللَّهَ وَأَصْلَحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ فكيف يستحل من يرى العار عاراً أن ينجح بشركة أبطلها الله تعالى ولم يعضها؟.

والرابع: أنهم - يعني الحنفية - لا يميزون الشركة في الاصطیاد، ولا يميزها المالكون في العمل في مكانين، فهذه الشركة المذكورة في الحديث لا تجوز عندهم، فمن أعجب ممن ينجح في تصحيح قوله برواية لا تجوز عنده؟ والحمد لله رب العالمين على توفيقه لنا.

١٢٣٩ - مَسْأَلَةٌ: وَلَا تَجُورُوا الشَّرْكََةَ إِلَّا فِي أَعْيَانِ الْأُمُوالِ، فتجوز في التجارة، بأن يخرج أحدهما مالا والآخر مالا مثله من نوعه أو أقل منه أو أكثر منه، فيخطأ المالك ولا بدّ، حتى لا يميز أحدهما ماله من الآخر، ثم يكون ما ابتاعوا بذلك المال بينهما على قدر حصصهما فيه والرّبح بينهما كذلك، والخسارة عليهما كذلك - فإن لم يخطأ المالكين فلكل واحد منهما ما ابتاعه هو أو شريكه، به ربحه كلّه له وحده، وخسارته كلّها عليه وحده.

برهان ذلك: أنهما إذا خطأ المالكين فقد صارت تلك الجملة مشاعة بينهما، فما ابتاعا بها فمشاع بينهما، وإذا هو كذلك فثمنه أصله، ورجحه مشاع بينهما - والخسارة مشاعة بينهما.

وأما إذا لم يخطأ المالكين فمن الباطل أن يكون لزيد ما ابتاع بمال عمرو، أو ما ربح في مال غيره، أو ما خسر في مال غيره، لما ذكرنا آنفاً من قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾.

١٢٤٠ - مَسْأَلَةٌ: فإن ابتاع اثنان فصاعداً سلعةً بينهما على السواء، أو ابتاع أحدهما منها أكثر من النصف، والآخر أقل من النصف، فهذا بيع جائز، والثمن عليهما على قدر حصصهما، فما ربها أو خسرأ فيهما على قدر حصصهما، لأن الثمن بدل السلعة.

وهكذا لو روتا سلعة، أو وهبت لهما، أو ملكاها بأي وجه ملكاها به - فلز تعاقدنا أن يبتاعا هكذا لم يلزم، لأنّه شرط ليس في كتاب الله تعالى، فهو باطل.

١٢٤١ - مَسْأَلَةٌ: ولا يحل للشريكين فصاعداً أن يشترطا أن يكون لأحدهما من الرّبح زيادة على مقدار ماله فيما يبيع، ولا أن يكون عليه خسارة، ولا أن يشترطا أن يعمل أحدهما دون الآخر، فإن وقع شيء من هذا فهو كلّ باطل

١٢٤٧- مسألة: ومن كانت بينهما سلع مشتركة

ابتاعها للبيع فأراد أحدهما البيع أجبر شريكه على البيع، لأنهما على ذلك تعاقدوا الشركة، فإن لم تكن للبيع لم يجبر على البيع من لا يريد، لأنه لم يوجب ذلك نص.

ومن كانت بينهما دابة، أو عبد، أو حيوان، أجبرا على التفريق، وعلى ما فيه صلاح كل ذلك.

ومن كانت بينهما أرض لم يجبر من لا يريد عمارتها على عمارتها، لكن يقسمانها ويعمر من شاء حصته لقول النبي ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزَعْهَا أَوْ لِيُزَعْهَا أَخَاهُ أَوْ لِيُسْكِلْ أَرْضَهُ».

ومن كانت بينهما دار، أو رحي، أو ما لا ينقسم، أجبرا على الإصلاح لنهي النبي ﷺ عن إضاعة المال، ولكل أوامره حقها من الطاعة لا يحمل ضرب بعضها ببعض. ويبيع الشريك فيما اشتركا فيه للبيع جائز على شريكه وابتاعه كذلك، لأنهما على ذلك تعاقدوا فكل واحد منهما وكيل للآخر، فإن تعدى ما أمر به فباع بوضعية، أو إلى أجل، أو اشترى عيباً فعلبه ضمان كل ذلك، لأنه لم يوكله بشيء من ذلك، فلا يجوز له في مال غيره إلا ما أباحه له. ولا يجوز إقراض أحدهما على الآخر في غير ما وكله به من بيع أو ابتاع لقول الله تعالى: «وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا».

وكل واحد منهما إذا أراد الانفصال فله ذلك. ولا تحمل الشركة إلى أجل مسمى، لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل، وبالله تعالى التوفيق.

ثم كتاب الشركة. والحمد لله رب العالمين.

جائزاً ما لم يوقن حراماً، فإذا أبقته حرم أخذه من كافر أو مسلم.

وروي عن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبي حصين قال: قال لي علي بن أبي طالب في المضارب وفي الشريكين: الربيع على ما اصطلاحا عليه.

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن هشام أبي كليب، وعاصم الأحول، وإسماعيل الأسدي قال إسماعيل: عن الشعبي، وقال عاصم: عن جابر بن زيد وقال هشام: عن إبراهيم النخعي، قالوا كلهم في شريكين أخرج أحدهما مائة، والآخر مائتين: إن الربيع على ما اصطلاحا عليه، والوضعية على رأس المال.

قال علي: هذا صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف وقد خالفه الحنفيون، والمالكيون، وخالفوا معه من ذكرنا من التابعين.

١٢٤٤- مسألة: فإن أخذ أحد الشريكين شيئاً من المال حسيبه على نفسه ونقص به من رأس ماله ذلك القدر الذي أخذه، ولم يكن له من الربيع إلا بقدر ما بقي له. ولا يحمل لأحد منهما أن ينقص إلا من حصته من الربيع ولا مزيد لما ذكرنا من أن الأموال محرمة على غير أربابها، فإن تكارما في ذلك جائز ما نفذ بطيب نفس، ولم يلزم في المستأنف إن لم تطب به النفس.

١٢٤٥- مسألة: ومن استأجر أجيراً يعاونه في خياطة أو نسج أو غير ذلك ينصف ما يرد أو يجزه مسمى منه: فهو باطل وعقد فاسد، وله بقدر ما يعمل ولا بد، فإن تكارما بذلك عن غير شرط فهو جائز ما دام بطيب نفوسهما بذلك فقط. لقوله تعالى: «وَلَا تَتَسَوَّاهُ فِي الْفَضْلِ بَيْنَكُمْ» ولقول رسول الله ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ».

١٢٤٦- مسألة: ومن كانت بينهما الدابة مشتركة لم يجر أن يتشارطا استعمالها بالأيام، لأنه شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وقد يستعملها أحدهما أكثر مما يستعملها الآخر، والأموال محرمة على غير أربابها إلا بطيب أنفسهم، فإن تكارما في ذلك جائز ما دام بطيب أنفسهم بذلك لما ذكرنا من أن لكل أحد أن يطيّب نفسه من ماله بما شاء ما لم يمنعه من ذلك نص.

وكذلك القول في العبد، والرحى، وغير ذلك.

فإن تشامخا فلكل أحد منهما على الآخر نصف أجره ما استعمل فيه ذلك الشيء المشترك، أو مقدار حصته من أجرته، فإن أجراها فحسن، والأجرة بينهما على قدر حصصهما في تلك السّعة.

٣٩- كِتَابُ الْقِسْمَةِ

١٢٤٨- مسألة: القسمة جائزة في كل حق مشترك

إذا أمكن، وعلى حسب ما يمكن.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾.

ومن طريق أبي داود أخبرنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد - هو ابن سلمة - عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن عائشة أم المؤمنين قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ قَيْدُكَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ هَذِهِ قِسْمَتِي فِيمَا أَمْلِكُ فَلَا تُلْهِمِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ بِعَنِي الْقَلْبُ. فِهَذَا نَصَانِ عَمَّ لِكُلِّ قِسْمَةٍ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْصُمَهَا فِي مِيرَاثٍ أَوْ بَيْنَ النِّسَاءِ بَرَاءٍ، وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنْ يُعْطِيَ كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ: بِرَهَائِهِ قَاطِعٌ فِي وَجوبِ الْقِسْمَةِ إِذَا طُلِبَ ذُو الْحَقِّ حَقُّهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ».

١٢٤٩- مسألة: ويجبر الممتنع منهما عليها، ويؤكل

الصغير، والمجنون، والغائب من يعزل له حقه، لما ذكرنا من أمر رسول الله ﷺ أَنْ يُعْطِيَ كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَوْجِبَ أَنْ يَنْفَذَ ذَلِكَ وَيُقْضَى بِهِ لِكُلِّ مَنْ طُلِبَ حَقُّهُ.

وَأَمَّا التَّقْدِيمُ لِمَنْ ذَكَرْنَا فَلِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ وهذا من القسط.

١٢٥٠- مسألة: وفرض على كل آخذ حظاً من

المقسم أَنْ يُعْطِيَ مِنْهُ مَنْ حَضَرَ الْقِسْمَةَ مِنْ ذَوِي قُرْبَى أَوْ مَسْكِينٍ مَا طَابَتْ بِهِ نَفْسُهُ، وَيُعْطِيهِ الْوَلِيُّ عَنِ الصَّغِيرِ، وَالْمَجْنُونِ، وَالْغَائِبِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾.

وَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فَرْضَ حَقِّ يَأْتِي نَصُّ ثَابِتٍ بِأَنَّهُ لَيْسَ فَرْضاً وَإِلَّا فَقَوْلُ مَنْ قَالَ: لَا يُلْزَمُ إِتْفَاقُ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى لِمَصْرُوفِ ادِّعَاءِهِ، أَوْ نَسْخِ زَعْمِهِ، أَوْ لِنَدْبِ أَطْلَاقِهِ بِنَفْسِهِ قَوْلَ سَاقِطٍ مَرْدُودٍ فَاسِدٌ فَاحْشُ، إِلَّا أَنْ يَجْرِيَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَسْمُوعٌ وَطَاعَةٌ، لِأَنَّهُ الْمُبْلَغُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى أَحْكَامُهُ.

وَأَمَّا مَنْ دُونَهُ فَلَا.

وَوَيْتَنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنصُورٍ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُونُسَ - هُوَ ابْنُ عُبَيْدٍ - وَمَنصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، وَالْغُبَرِيُّ بْنُ مَقْسَمٍ قَالَ

يُونُسُ، وَمَنصُورٌ عَنِ الْحَسَنِ، وَقَالَ الْغُبَرِيُّ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ اتَّفَقَ الْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ، قَالَا جَمِيعاً فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ هِيَ حِكْمَةٌ وَلَيْسَتْ بِمَسْخُوحَةٍ.

وَبِهِ إِلَى هِشَامٍ عَنْ عَوْفٍ - هُوَ ابْنُ أَبِي جَمِيلَةَ - عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: كَانُوا يَرْضَخُونَ لَهُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُهُم الْقِسْمَةَ، وَابْنُ سِيرِينَ أَدْرَكَ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ حَمَدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الصَّفَّارِ النَّحْوِيِّ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ بِجَاشٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهَدِيٍّ أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ - هُوَ الثَّوْرِيُّ - عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مَجَاهِدٍ: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ قَالَ: هِيَ وَاجِبَةٌ عِنْدَ قِسْمَةِ الْمِيرَاثِ مَا طَابَتْ بِهِ أَنْفُسُهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ: هِيَ حِكْمَةٌ مَا طَابَتْ بِهِ أَنْفُسُهُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْمِيرَاثِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ رَوَى عَنِ الصَّحَّاحِ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهَا مَنْسُوحَةٌ، وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهَا نَدَبٌ.

قُلْنَا: أَمَّا الْإِحْتِجَاجُ بِقَوْلِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَالصَّحَّاحِ فَقَوْلُ يَسْتَفْنِي عَنْ تَكْلِيفِ الرَّدِّ عَلَيْهِ بِأَكْثَرٍ مِنْ إِسْرَافِهِ فَكَيْفَ وَقَدْ خَالَفَهُمَا: الْحَسَنُ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَالنَّخَعِيُّ، وَالزَّهْرِيُّ، وَمَجَاهِدٌ، وَغَيْرُهُمْ.

وَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فَمَا قَوْلُ أَحَدٍ حُجَّةٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ وَقَدْ جَاءَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ خِلَافُ هَذَا؟

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ حَمَدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الصَّفَّارِ النَّحْوِيِّ أَخْبَرَنَا يَكْرُبُ بْنُ سَهْلٍ أَخْبَرَنَا أَبُو صَالِحٍ أَخْبَرَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ قَالَ: أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عِنْدَ قِسْمَةِ مَوَارِيثِهِمْ أَنْ يَصْلَحُوا أَرْحَامَهُمْ وَيَتَامَاهُمْ وَمَسْكِينَهُمْ مِنَ الصَّوْثَةِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ صَوْثَةً وَصَلَّ لَهُمْ مِنَ الْمِيرَاثِ، وَقَدْ حَكَّمَ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي مِيرَاثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بَعْلَمَ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ فَلَمْ تَنْكَرْ ذَلِكَ. وَلَا عَجَبٌ أَحَبُّبٌ مِمَّنْ يَأْتِي إِلَى مَا قَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ مَنْسُوحٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ.

وَهُوَ قَوْلُ قَدْ صَحَّ بِرَهَائِهِ بِإِنْكَارِ اللَّهِ تَعَالَى حَكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ. وَكُلُّ مَا خَالَفَ دِينَ الْإِسْلَامِ فَهُوَ حَكْمٌ جَاهِلِيٌّ سَوَاءٌ كَانَ

مفتري من اهله أو كان من عند الله تعالى ثم نسخه بغيره، كالصلاة إلى بيت المقدس، وتريص المتوفى عنها حولا، والتمام السبت، وغير ذلك، ثم يأتي فيحتج بقول جاء عن ابن عباس في هذه الآية قد جاء عنه خلافاً، وهذا هو اتباع الهوى والتحكيم بالباطل في دين الله عز وجل؛ ولئن كان قول ابن عباس المختصم عنه فيه هاهنا حجة فاحرى أن يكون حجة حيث لم يختلف عنه، وإن كان ليس قوله هنالك حجة فليس هاهنا حجة.

ثم إن قول القائل: هذه الآية منسوخة أو غير واجبة قول لا يحمل اتباعه لأنه دعوى بلا برهان ونهي عن اتباع أمر الله تعالى وأمر رسوله عليه السلام بلا برهان أو إباحة لمخالفتها كذلك، وكل ذلك باطل متيقن إلا بنص ثابت من قرآن، أو سنة، وبالله تعالى التوفيق.

ومن عجائب الأقوال: أن الذين يجزؤون الشريك على البيع مع شريكه أو على تقاومه حتى يحصل لأحدهما كله لا يرون الشفعة في ذلك فيما عدا الأرض والبناء، فأوجبوا البيع حيث لم يوجب الله تعالى، ولا رسوله ﷺ وأبطلوه حيث أوجبه الله تعالى ورسوله ﷺ وهما بيع وبيع.

١٢٥٢- مسألة: ويقسم كل شيء سواء أرضاً كان، أو داراً صغيرة، أو كبيرة، أو حماماً، أو ثوباً، أو سيفاً، أو لؤلؤة، أو غير ذلك، إذا لم يكن بينهما مال مشترك سواء حاشا الرأس الواحد من الحيوان، والمصحف فلا يقسم أصلاً، لكن يكون بينهم يؤاجرونه ويقسمون أجرته، أو يخدمهم إياماً معلومة.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيباً مَّفْرُوضاً﴾.

وقال قوم: إن لم يتفع واحد من الشركاء بما يقع له وانفع سائرهم، لم يقسم - وقال آخرون: إن انفع بما يقع له واحد منهم أجبروا على القسمة وإن لم يتفع الآخرون - وقال قوم: إن استضر أحدكم بالقسمة في الخطاط قيمة نصيبه لم يقسم.

قال أبو محمد: وهذه أقوال فاسدة متناقضة، لا يدل على صحة شيء منها قرآن، ولا سنة، ولا قياس، ولا رأي سديد؛ أمّا من منع من القسمة إن كان فيهم واحد لا يتفع بما يقع له فقد عجل الضرر لغيره منهم بمنع من أخذ حقه والتصرف فيه بما يشاء، فما الذي جعل ضرر زيد مباحاً خوفاً أن يستضر عمرو..

وكذلك يقال لمن راعى الخطاط قيمة حصّة أحدكم بالقسمة.

وأما تناقضهم فإنهم لا يختلفون في قسمة الأرض الواسعة - وإن انحطت قيمة بعض الحصص المخطاطاً ظاهراً - فظهر تناقضهم. وفي المسألة التي قبل هذه زيادة في بيان فساد أقوالهم غنياً عن تكرارها ولا فرق بين قسمة السيف، واللؤلؤ، والذهب، والسفينة، وبين قسمة الدار، والحمام، والأرض، وقد

مفتري من اهله أو كان من عند الله تعالى ثم نسخه بغيره، كالصلاة إلى بيت المقدس، وتريص المتوفى عنها حولا، والتمام السبت، وغير ذلك، ثم يأتي فيحتج بقول جاء عن ابن عباس في هذه الآية قد جاء عنه خلافاً، وهذا هو اتباع الهوى والتحكيم بالباطل في دين الله عز وجل؛ ولئن كان قول ابن عباس المختصم عنه فيه هاهنا حجة فاحرى أن يكون حجة حيث لم يختلف عنه، وإن كان ليس قوله هنالك حجة فليس هاهنا حجة.

ثم إن قول القائل: هذه الآية منسوخة أو غير واجبة قول لا يحمل اتباعه لأنه دعوى بلا برهان ونهي عن اتباع أمر الله تعالى وأمر رسوله عليه السلام بلا برهان أو إباحة لمخالفتها كذلك، وكل ذلك باطل متيقن إلا بنص ثابت من قرآن، أو سنة، وبالله تعالى التوفيق.

١٢٥١- مسألة: ولا يجوز أن يجزأ أحد من الشركاء على بيع حصته مع شريكه أو شركائه ولا على تقاومهما الشيء الذي هما فيه شريكان أصلاً كان مما يقسم أو مما لا يقسم من الحيوان، لكن يجزأ على القسمة إن دعا إليها أحدهما، أو أحدهم، أو تقسم المنافع بينهما إن كان لا تحكّن القسمة ومن دعا إلى البيع.

قيل له: إن شئت فبع حصتك وإن شئت فامسك. وكذلك شريك إلا أن يكون في ذلك إضاعة للمال بلا شيء من النفع فيباع حينئذٍ لواحد - كان أو لشريكين - فصاعداً إلا أن يكون اشتراكاً لتجارة فيجرى على البيع هاهنا خاصة من أباه.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُمْ﴾ وقال رسول الله ﷺ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فصح بهذا أنه لا يحمل أن يخرج مال أحد عن ملكه بغير تراض منه، والإجبار على البيع إخراج للمال عن صاحبه إلى من هو حرام عليه بنص القرآن والسنة، وهذا ظلم لا شك فيه.

فإن قيل: إن ترك أحدهما البيع ضرراً بانتقاص قيمة حصّة الآخر.

قلنا: لا ضرر في ذلك، بل الضرر كله هو أن يجزأ المرء على إخراج ملكه عن يده، فهذا الضرر هو الحرّم، لا ضرر إنسان بأن لا يتخذ له هواه في مال شريكه.

وقد وافقنا المخالفون هاهنا على أن من له قطعة أرض أو دار صغيرة إلى جنب أرض أو دار لغيره لو بيعتا معاً لتضاعفت

برهان ذلك: أن من قال غير قولنا لم يكن له بد من ترك الأرض، والدَّار، من قيمته الثمن من الدنانير أضعاف ما ينحط النصب من السيف، والثوب، واللؤلؤ. **ومالك، والشافعي:** يبحان قسمة الحما إذا دعا إلى ذلك أحدهما وإن لم يتضغ شريكه بما يقع له من ذلك - وأبو حنيفة: يرى ذلك إذا انفقا عليه.

قال: بل يقسم كل بيت بينهم، وكل ركن من كل فدان بينهم، لأنه إذا جعلت لكل واحد منهم حصّة في كل شيء تركه اليك لزمك هذا الذي ألزمتك ولا بد.

فإن قال: إن الله تعالى يقول: ﴿يُهَا قُلْ مِنْهُ أَوْ كَثُرْ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾.

قلنا: نعم هذا الحق، وهذه الآية حجتنا عليك لأنك إذا حملتها على ما قلت لزمك ما قلنا ولا بد، والآية موجهة لقولنا، لأن الله تعالى إنما أراد منا ما قد جعله في وسعنا، وإنما أراد تعالى مما قلنا مما تركه اليك أو كثر فقط، ولم يرز تعالى قط من كل جزء من المقسوم، إذ لو أراد تعالى ذلك لكان تعالى قد كلّنا ما ليس في الوسع من قسمة كل جزء منه ولو على قدر الصواب، فظهر فساد قولهم.

وأيضاً: فإن الخبر الثابت الذي:

روّاه من طريق البخاري عن علي بن الحكم الأنصاري أخبرنا أبو عوانة عن سمي بن مسروق عن عبيدة بن رفاعة بن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج عن رسول الله ﷺ «قَسَمَ الْغَنِيَّةَ فَعَدَلَ عَشْرَةَ مِائَةِ مِائَةِ بَعِيرٍ فِي حَلِيبٍ - فهذا نص قولنا لأنه عليه السلام أعطى بعضهم غنماً، وبعضهم إبلًا، فهذا عمل الصحابة مع رسول الله ﷺ لا يخالف لهم منهم.

وهو قول أبي ثور وغيره.

١٢٥٤ - مسألة: ويقسم كل ما لا يحل بيعه - إذا حل ملكه: كالكلاب، والسنائير، والسمير قبل أن يبدو صلاحه، والماء، وغير ذلك، كل ذلك بالمساواة والمائلة، لأن القسمة تميز حق كل واحد وتخليصه، وليست بيعاً - ولو كانت بيعاً لما جاز أن تأخذ البنت ديناراً والابن دينارين.

وكذلك: تقسيم الضياع المتباعدة في البلاد المتفرقة، فيخرج بعضهم إلى بلد، والآخر إلى أخرى لما ذكرنا - وكل قول خالف هذا فهو لحكم بلا برهان يتول إلى التفاضل، وإلى الرجوع إلى قولنا، وترك قولهم، إذ لا بد من ترك بعض وأخذ بعض.

وقال أبو حنيفة: لا يقسم الحيوان إلا إذا كان معه غيره، ولا يعرف هذا عن أحد قبله، وبالله تعالى التوفيق.

يتنفع المرء بكل ما يقع له من ذلك، وقد ينحط النصب من الأرض، والدَّار، من قيمته الثمن من الدنانير أضعاف ما ينحط النصب من السيف، والثوب، واللؤلؤ. **ومالك، والشافعي:** يبحان قسمة الحما إذا دعا إلى ذلك أحدهما وإن لم يتضغ شريكه بما يقع له من ذلك - وأبو حنيفة: يرى ذلك إذا انفقا عليه.

وقد يسقط في هذا من القيمة، ويطل من المنفعة ما لا يسقط من اللؤلؤ إذا قسمت، والسيف إذا قسم، ولا مسيل إلى وجود قول صاحب بخلاف هذا، فكيف دعوى الإجماع بالباطل؟ فظهر فساد نظريهم ويطل احتياطهم بإباحتهم في موضع ما منعوا منه في آخر.

وأما الراس الواحد من الحيوان: فإن كان إنساناً تفصيل أعضائه حرام، وإن كان مما لا يؤكل لحمه كالخمار، والكلب، والسنور، فقتله حرام، وذبحه لا يكون ذكاة، فهو إضاعة للمال، ومعصية مجردة، وإن كان مما يؤكل لحمه لم يحل ذبحه بغير إذن كل من له فيه ملك، لقول رسول الله ﷺ: «إِنْ مَسَاكُمْ وَأَمَوَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ ذَبْحُ حَاشِيَةٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ إِلَّا أَنْ يَرَى بِهِ مَوْتَ فَيُبادِرُ بِذَبْحِهِ، لِأَنْ تَرَكَهُ مَيْتَةً إِضَاعَةً لِلْمَالِ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ.

وأما المصحف: فلا يحل تقطيعه ولا تفريق أوراقه، لأن رتبة كتاب الله منزلة من عنده فلا تحال.

وقد روينا عن مجاهد: لا يقسم المصحف.

واحتج الماتعون من هذا بحج فيه «لا تغضي على أهل الميراث إلا فيما احتمل القسمة» وهذا خبر مرسل.

روينا من طريق ابن وهب عن ابن جريج عن صديق بن موسى عن محمد بن أبي بكر بن محمد عمرو بن حزم عن أبيه:

ثم لو صح لكان حجة لنا لأن «التغضية» مأخوذة من قسمة الأعضاء، وإنما الأعضاء للحيوان فقط.

١٢٥٣ - مسألة: فإن كان المال المقسوم أشياء متفرقة فدعا أحد المقتسمين إلى إخراج نصيبه كله بالقرعة في شخص من أشخاص المال، أو في نوع من أنواعه: قضى له بذلك، أحب شركاؤه أم كرهوا. ولا يجوز أن يقسم كل نوع بين جميعهم، ولا كل دار بين جميعهم، ولا كل ضيعة بين جميعهم، إلا بالتساق جميعهم على ذلك. ويقسم الرقيق، والحيوان، والمصاحف، وغير ذلك، فمن وقع في سهمه عبد وبعض آخر بقي شريكاً في الذي وقع حظه فيه.

١٢٥٥ - مسألة: ولا يجوز أن يقع في القسمة لأحد المقتسمين علو بناء والآخر سفله، وهذا مفسوخ إبدأً وإن وقع. **برهان ذلك:** أن الهواء دون الأرض لا يتملك، ولا يمكن ذلك فيه أصلاً لوجهين.

أحدهما: أنه لا سبيل لأحد إلى أن يستقر في الهواء، وهذا منته.

والثاني: أنه متموج غير مستقر ولا مضبوط، فمن وقع له العلو فلما ملكه بشرط أن يبني على جدران صاحبه وسطحه، وبشرط أن لا يهدم صاحب السفلى جدراته، ولا سطحه، ولا أن يعلي شيئاً من ذلك، ولا أن يقصرة: ولا أن يقبب سطحه، ولا أن يرقق جدراته، ولا أن يفتح فيها اقواساً.

وكل هذه شروط ليست في كتاب الله تعالى.

وقد قال رسول الله ﷺ: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان بآنة شرطه، كتاب الله أحق، وشرط الله أوثق».

وقد علمنا أن كل من له حق فهو مملك إياه يتصرف فيه كيف شاء، ما لم يمنعه قرآن، أو سنة - فبطلت هذه القسمة بيقين لا إشكال فيه - وصح أن ابتاع العلو على إقراره حيث هو أكل مال بالباطل، وإنما يجوز بيع انتفاضة فقط، فإذا ابتاعها فليس له إسكانها على جدراته غيره، إلا ما دام تطيب نفسه بذلك، ثم له أن يأخذ بإزالتها عن حقه متى شاء.

وقد منع الشافعي من اقتسام سفلى لواحدٍ وعلو لآخر.

١٢٥٦ - مسألة: ولا يحل لأحد من الشركاء إنقاذ

شيء من الحكم في جزء معين مما له فيه شريك، ولا في كله - سواء قل ذلك الجزء أو أكثر - لا بيع، ولا صدقة، ولا هبة، ولا إصداق، ولا إقرار فيه لأحد، ولا تحييس، ولا غير ذلك، كمن باع ربع هذا البيت، أو ثلث هذه الدار، أو ما أشبه ذلك، أو كان شريكه حاضراً، أو مفارسته له ممكنة، لأن كل ما ذكرنا كسب على غيره، لأنه لا يلزم إيقع له عند القسمة ذلك الجزء أم لا، وقد قال الله تعالى: «ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى».

ولقول رسول الله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام».

١٢٥٧ - مسألة: فإن وقع شيء مما ذكرنا فسح إبدأً

- سواء وقع ذلك الشيء بعينه بعد ذلك في حصته أو لم يقع: لا

ينفذ شيء مما ذكرنا أصلاً لقول رسول الله ﷺ: «كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رذ» وكل ما ذكرنا فإنه عمل وقع بخلاف أمر الله تعالى وأمر رسوله عليه السلام فهو رذ.

وأيضاً: فكل عقد لم يجر حين عقده بل وجب إبطاله، فمن الحال الباطل أن يجوز في وقت آخر لم يعقد فيه، وكل قول لم يصدق حين النطق به فمن الباطل الممتنع أن يصدق حين لم ينطق به، إلا أن يوجب شيئاً من ذلك في مكان من الأمكنة: قرآن، أو سنة، فيسمع له ويطاق. وبالله تعالى التوفيق.

ومن كان بينه وبين غيره أرض، أو حيوان، أو عرض، فباع شيئاً من ذلك، أو وهبه، أو تصدق به، أو أصدق، فإن كان شريكه غائباً، ولم يجب إلى القسمة، أو حاضراً يتعذر عليه أن يضمه إلى القسمة، أو لم يجبه إلى القسمة: فله تعجيل أخيه حقاً، والقسمة والعدل فيها، لأنه لا فرق بين قسمة الحاكم إذا عدل، وبين قسمة الشريك إذا عدل، إذ لم يوجب الفرق بين ذلك قرآن، ولا سنة، ولا معقول، ومنعه من أخيه حق جور، وكل ذي حق أولى بحقه - فينظر حينئذٍ، فإن كان أنفذ ما ذكرنا في مقدار حقه في القيمة بالعدل غير متزبل، ولا عاصي لنفسه بشيء أصلاً: فهي قسمة حق، وكل ما أنفذ من ذلك جائز نافذ: أحب شريكه أم كره.

فإن كان حابي نفسه، فسح كل ذلك، لأنها صفقة جمعت حراماً وحلالاً فلم تتعذر صحيحة. فلو غرس وبني وعمر: نفذ كل ذلك في مقدار حقه وقضى بما زاد للذي يشركه، ولا حق له في بناء وعمارتيه، وغرسه، إلا قلع عين مال، كالغصب ولا فرق. فلو كان طعاماً فأكّل منه: ضمن ما زاد على مقدار حقه.

فإن كان مملوكاً فاعتق: ضمن حصته شريكه، وبالله تعالى التوفيق.

ثم كتاب القسمة والحمد لله رب العالمين.

قلنا. فبرء كل ما اغتلب من الشجر، ومن الماشية: من لبن، أو صوف، أو ناتج، ومن العقار: الكراء.

وإن كانت أمة فأولدها، فإن كان علماً فعليه الحد حد الزنى ويرثها وأولادها وما نقصها وطؤه، وإن كان جاهلاً فلا شيء عليه من حد، ولا إثم، لكن يردها، ويرد أولاده منها رقيقاً لسيدها، ويرد ما نقصها وطؤه - ولا شيء لكل من ذكرنا على المستحق فيما اتفق كثير أم قل.

برهان ذلك: ما ذكرنا اتفاقاً من القرآن، وكل ما تولد من مال المرء فهو له باتفاق من خصوصاً معنا، فمن خالف ما قلنا: فقد أباح أكل المال بالباطل، وأباح المال الحرام، وخالف القرآن، والسنة، بلا دليل أصلاً:

روينا من طريق مالك، والليث، وعبيد الله بن عمر، وأيوب السخيتي وإسماعيل بن أمية، وموسى بن عبيدة، كلهم عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا لا يَحْلِبَنَّ أَحَدُ مَاشِيَةٍ أَحَدًا إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرَبَتُهُ فَتُكْسَرَ خِزَانَتُهُ فَيَقْتَلَ طَعَامُهُ، فَإِنَّمَا تُخْرَجُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاسِيهِمْ أُطْعِمْتَهُمْ وَهَذَا نَصُّ قَوْلِنَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وقد اختلف الناس في هذا، فقال بعض التابعين وبعض المتأخرين: كل ذلك للغاصب والمستحق عليه بضمنا.

وقال آخرون: ما تولد من لبن، أو صوف، أو إجارة فهو للغاصب والمستحق عليه.

وأما الولد فللمستحق - وفرق آخرون في ذلك بين المستحق عليه وبين الغاصب: فجعلوا كل ذلك للمستحق عليه، ولم يجعلوه للغاصب - وفرق آخرون بين ما وجد من ذلك قائماً وبين ما هلك منه فلم يضمه ما هلك.

قال أبو محمد: وهذه كلها أراء فاسدة متخالفة، وحيضة جميعهم إنما هي الحديث الذي لا يصح، الذي انفرد به غلبه بن خفاف، ومسلم بن خالد الزنجي: أن الخراج بالضمنا.

ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة، لأنه إنما جاء فيمن اشترى عبداً فاستغله، ثم وجد به عيباً فردّه، فكان خراجه له.

وهكذا تقول نحن: لأنه قد ملكه ملكاً صحيحاً فاستغل ما له لا مال غيره، ومن الباطل أن يقاس الحرام على الحلال، ثم لو كان القياس حقاً فكيف وهو باطل كله؟ أو أن يحكم للباطل بحكم الحق، وللظالم بحكم من لم يظلم، فهذا الجور والتعدي لحود الله عز وجل.

ثم لو صح هذا الخبر على عمومه لكان تقسيم من فرق

٤٠ - كِتَابُ الاسْتِحْقَاقِ وَالْغَصْبِ

وَالْجَنَائَاتِ عَلَى الْأَمْوَالِ

١٢٥٨ - مسألة: لا يحل لأحد ما لمسلم، ولا مال ذمي، إلا بما أباح الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ في القرآن، أو السنة نقل ماله إلى غيره، أو بالوجه الذي أوجب الله تعالى به أيضاً.

وكذلك نقله عنه إلى غيره كالمبيات، الجائزة، والتجارة الجائزة، أو القضاء الواجب بالذبات، والتقص، وغير ذلك، مما هو متصوص. فمن أخذ شيئاً من مال غيره أو صار إليه بغير ما ذكرنا، فإن كان عامداً علماً بالغاً عتيراً فهو عاص لله عز وجل، وإن كان غير عالم، أو غير عامد، أو غير خاطب، فلا إثم عليه، إلا أنهما سواء في الحكم في وجوب رد ذلك إلى صاحبه، أو في وجوب ضمان مثله إن كان ما صار إليه من مال غيره قد تلفت عينه أو لم يقدر عليه.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَيَّعَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُم﴾. وقول رسول الله ﷺ: «إِنْ دَسَأَكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

روينا هذا من طرق، منها: عن البخاري أخبرنا مسدد أخبرنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - أخبرنا قرة بن خالد حدثني محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن رسول الله ﷺ: «وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَنْ تَكُونَ بَيَّعَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُم﴾».

وقول رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» ولم يستثن عليه السلام علماً من غير عالم، ولا مكلفاً من غير مكلف، ولا عامداً من غير عامد.

١٢٥٩ - مسألة: فمن غصب شيئاً، أو أخذه بغير حق، لكن يبيع محرماً، أو هبة محرمة، أو يعقل فاسد، أو وهو يظن أنه له: ففرض عليه أن يرده إن كان حاضراً، أو ما بقي منه إن تلف بعضه - أقله أو أكثره - ومثل ما تلف منه، أو يرده ومثل ما نقص من صفاته، أو مثله إن فانتت عينه - وإن يرد كل ما اغتلب منه، وكل ما تولد منه، كما قلنا سواء سواء: الحيوان، والدور، والشجر، والأرض، والريق، وغير ذلك سواء في كل ما

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذِهِ أَقْوَالٌ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ، وَنَسَاهُمْ عَنْ هَؤُلَاءِ الْأَوْلَادِ هَلْ وَقَعَ عَلَيْهِمْ قَطُّ فِي أَوَّلِ خَلْقِهِمْ، أَوْ حِينَ وَلَدَتْهُمْ: مَلِكٌ سَيِّدٌ أَمْهُمْ أَمْ لَمْ يَقَعْ لَهُ قَطُّ عَلَيْهِمْ مَلِكٌ؟ وَلَا ثَالِثٌ لِهَؤُلَاءِ التَّوَلِّينِ.

فَإِنْ قَالُوا: بَلْ قَدْ وَقَعَ عَلَيْهِمْ مَلِكُهُ.

قُلْنَا: فِي أَيِّ دِينٍ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَجَدْتُمْ أَنْ تُجَبِّروهُ عَلَى بَيْعِ عَبْدِهِ أَوْ أَمْتِهِ بِلاَ ضَرَرٍ كَانَ مِنْهُ إِلَيْهِمْ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَؤُلَاءِ وَبَيْنَ مَنْ تَزَوَّجَ أُمَةً فَاسْتَرْقَى وَلَدَهُ مِنْهَا؟ فَهَلَا أَجَبْتُمْ سَيِّدَهَا عَلَى قَبُولِ فِدَانِهِمْ؟

فَإِنْ قَالُوا: عَلَى هَذَا دَخَلَ النَّكَاحُ لَمْ يَنْزِلِ الْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ عَلَى ذَلِكَ.

قُلْنَا: فَكَيْفَ مَاذَا، وَمَا حَرَمَتْ أَمْوَالُ النَّاسِ عَلَيْهِمْ بَيِّنَاتٌ غَيْرُهُمْ فِيهَا، أَوْ أَيْنَ وَجَدْتُمْ هَذَا الْحَكْمَ؟ وَهَذَا مَا لَا سَبِيلَ إِلَى وَجُودِهِ، وَإِذْ هُمْ فِي مَلِكِهِ هُمْ لَهْ بِلاَ شَكٍّ.

وَإِنْ قَالُوا: لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِمْ مَلِكُهُ قَطُّ عَلَيْهِمْ.

قُلْنَا: فَبِأَيِّ وَجْهِ تَقْضُونَ لَهُ بِقِيَمَتِهِمْ، وَهَذَا ظَلَمٌ لِأَيِّهِمْ بَيِّنٌ، وَإِكْثَارٌ لِمَا لَهُ بِالْبَاطِلِ، وَإِبَاحَةٌ لِمَنْ أَحْرَى الَّذِي حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَيَقَالُ لِمَنْ قَالَ: يَأْخُذُ قِيَمَةَ الْأَمِّ قَطُّ، أَوْ يَأْخُذُهَا قَطُّ: لَا يَشِيءُ يَأْخُذُهَا، أَوْ قِيَمَتَهَا.

فَإِنْ قَالُوا: لِأَنَّهَا أَمْتُهُ.

قُلْنَا: فَأَوْلَادُ أَمْتِهِ عِبْدُهُ بِلاَ شَكٍّ، فَلَمْ يُعْطِ تَمَوُّهُ بَعْضُ مَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ وَتَمَنَعُونَهُ الْبَعْضُ، أَوْ لَمْ تُجَبِّرُونَهُ عَلَى بَيْعِهَا وَهِيَ لَا يَرِيدُ بَيْعَهَا:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ حَمِيدٍ أَنَّ رَجُلًا بَاعَ جَارِيَةً لِأَيِّمَةٍ فَتَنَسَّهَا الْمُشْتَرِي فَوَلَدَتْ لَهُ أَوْلَادًا فَجَاءَ أَبُوهُ فَخَاصَمَهُ إِلَى عَمْرِ بْنِ الْحَقَّابِ فَرَدَّهَا وَوَلَدَهَا إِلَيْهِ، فَقَالَ الْمُشْتَرِي: دَعْ لِي وَلَدِي، فَقَالَ لَهُ: دَعْ لَهْ وَلَدَهُ.

قَالَ عَلِيٌّ: هَذِهِ شَفَاعَةٌ مِنْ عَمْرِ عليه السلام وَرَغْبَةٌ وَلَيْسَ فَسْحًا لِقَضَائِهَا بِهَا وَبِوَلَدِهَا لِسَيِّدِهَا:

وَمِنْ طَرِيقِ عَمَّادِ بْنِ الْمُنْثَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ - هُوَ ابْنُ أَبِي عُرْوَةَ - عَنْ قَتَادَةَ عَنْ خُلَاسٍ: أَنَّ أُمَةً أَنْتَتْ طَبِيخًا فَزَعَمَتْ أَنَّهَا حَرَّةٌ، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ مِنْهُمْ فَوَلَدَتْ لَهُ أَوْلَادًا ثُمَّ إِنَّ سَيِّدَهَا ظَهَرَ عَلَيْهَا فَقَضَى بِهَا عِثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ: أَنَّهَا وَأَوْلَادُهَا لِسَيِّدِهَا، وَإِنْ لَزِجَهَا مَا أَدْرَكَ مِنْ مَتَاعِهِ، وَجَعَلَ فِيهِمْ الْمَلَّةَ وَالسَّنَّةَ

بَيْنَ الْغَاصِبِ وَبَيْنَ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ، وَبَيْنَ الْوَلَدِ وَبَيْنَ الْغَلَّةِ، وَبَيْنَ الْمَوْجُودِ وَالتَّائَقِّ بِاطْلَالٍ مَقْطُوعٍ بِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَهَذَا الْحَبْرَ أَخَذَ، وَلَا بِالنَّصُوصِ الَّتِي قَدْ تَمَّا أَخَذَ، بَلْ خَالَفَ كُلَّ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا بَقِيَ الْكَلَامُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَنْ رَأَى الْغَلَّةَ وَالْوَلَدَ لِلْغَاصِبِ وَلِلْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ بِالضَّمَانِ قَطُّ، فَالْنَّصُوصُ الَّتِي ذَكَرْنَا تَوْجِبُ مَا قُلْنَا.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الرِّوَايَةَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمَّادُ بْنُ الْمُنْثَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيُّ - أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ - هُوَ السُّخْتِيَانِيُّ - عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ نَفِيلٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ وَلَيْسَ لِمُرِقِ ظُلْمٍ حَقٌّ».

فَنَسَاهُمْ عَنْ صَارَ إِلَيْهِ مَا أَحْبَبَ بغيرِ حَقٍّ، أَعْرَقَ ظُلْمٌ هُوَ أَمٌّ لَا.

فَإِنْ قَالُوا: لَا، خَالَفُوا الْقُرْآنَ، وَالسَّنَنَ، وَتَرَكَوا قَوْلَهُمْ، وَقَوْلَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَلِزَمَهُمْ أَنْ لَا يَرُدُّوا عَلَى الْمُسْتَحَقِّ شَيْئًا، لِأَنَّهُ لَيْسَ يَبِيدُ الْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ، وَلَا يَبِيدُ الْغَاصِبُ، وَالظُّلْمُ بِعَرَقِ ظُلْمٍ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَرَقٌ ظُلْمٍ فَهُوَ عَرَقٌ حَقٌّ، إِذْ لَا وَسْطَةَ بَيْنَهُمَا.

قَالَ تَعَالَى: «فَمَا تَدْعُو إِلاَّ إِلَى الضَّلَالِ» وَهَمْ لَا يَقُولُونَ بِهِذَا.

وَإِنْ قَالُوا: بَلْ بِعَرَقِ ظُلْمٍ هُوَ يَبِيدُ، لَزِمَهُمْ أَنْ لَا حَقٌّ لَهُ فِي شَيْءٍ مِمَّا سَرَى فِيهِ ذَلِكَ الْعَرَقُ.

وَهَذَا فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَلَدِ وَبَيْنَ سَائِرِ الْغَلَّةِ: فَكَلَامٌ فِي غَايَةِ السَّخْفِ وَالْفَسَادِ، وَلَوْ عَكَسَ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُمْ مَا انْفَصَلُوا مِنْهُ.

وَأَمَّا مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْأَوْلَادِ الْأَحْيَاءِ فَرَأَى رَدَّهُمْ، وَبَيْنَ الْمَوْتَى فَلَمْ يَرِ رَدَّهُمْ فَيَقَالُ لَهُمْ هَلْ وَجِبَ عَلَيْهِ رَدُّ كُلِّ مَا تَنَجَّتِ الْأَمْهَاتُ حِينَ الْوِلَادَةِ إِلَى سَيِّدِهِمْ وَسَيِّدِ أُمَّهُمْ أَمْ لَا؟

فَإِنْ قَالُوا: لَا، لَزِمَهُمْ أَنْ لَا يَقْضُوا بِرَدِّهِمْ أَصْلًا أَحْيَاءً وَجَدُوا أُمَّ أُمَوَاتًا.

وَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ.

قُلْنَا: فَسَقُوطٌ وَجُوبٌ رَدَّهُمْ بِمَرْتَبَتِهِمْ كَلَامٌ بِاطِلٌ لَا خَفَاءَ بِهِ. وَهُمْ فِي الْأَوْلَادِ الْمُسْتَحَقَّةِ تَمَّ اسْتَحَقَّتْ عَلَيْهِ أَقْوَالُ ثَلَاثَةٍ:

فَمَرَّةً قَالُوا: يَأْخُذُهَا وَيَأْخُذُ قِيَمَةَ وَلَدِهَا.

وَمَرَّةً قَالُوا: يَأْخُذُهَا قَطُّ، وَلَا شَيْءَ لَهُ فِي الْوَلَدِ - لَا قِيَمَةَ وَلَا غَيْرَهَا -.

وَمَرَّةً قَالُوا: يَأْخُذُ قِيَمَتَهَا وَقِيَمَةَ وَلَدِهَا.

كُلُّ رَأْسٍ رَأْسَيْنِ.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن منصور عن الحكم بن عتيبة أن امرأة وابناً لها باعاً جاريةً لزوجها - وهو أبو الوليد - فولدت الجارية للذي ابتاعها ثم جاء زوجها فخاصم إلى علي بن أبي طالب، فقال: لم أبيع ولم أحب، فقال له علي: قد باع ابنك وباعت امرأتك.

قال: إن كنت ترى لي حقاً فأعطني.

قال: فخذ جاريك وابنها، ثم سجن المرأة وابنها حتى تخلصا له، فلما رأى الزوج ذلك أنفذ البيع. فهذا علي قد رأى الحق أنها ولدها لسيدها وقضى بذلك، وسجن المرأة وولدها - وهما أهل لذلك - لتعديهما، والأخذ بالخالص قد يكون المراد به رد الثمن وهذا حق.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش عن مطرف بن الشَّعْبِيِّ عن علي في رجل اشترى جارية فولدت له ثم استحقها آخر بيتة.

قال علي: ترد عليه، ويقوم ولدها فيغرم الذي باعه بما عزر وهان.

وروينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا مطرف - هو ابن طريف - والمغيرة، قال مطرف: عن الشعبي، وقال مغيرة: عن إبراهيم، ثم اتفق الشعبي وإبراهيم في ولد الغاروة أن على أبيهم أن يفديهم بما عزر وهان.

وعن الحسن: يفدون بعبدٍ عبدٍ.

وقد روينا من طريق سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن ابن قسيط عن سليمان بن يسار قال: قضى عمر في أولاد الغاروة بالقيمة.

ورويناه من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن ابن قسيط عن سليمان بن يسار قال: غرت أمة قوماً فزعمت أنها حرة فتزوجت فيهم فولدت أولاداً فوجدوها أمةً فنقض عمر بقيمة أولادها في كل مغرور غرة.

وقضى الشعبي وابن المسيب في ولد المغرور بغيره. وهو أيضاً قول أبي مسيرة، والحسن: مكان كل واحد غرة.

وقال إبراهيم: على أبيهم قيمتهم وبهضم عنه من القيمة شيء.

وهذا قولنا.

وهو قول أبي ثور، وأبي سليمان، وأصحابنا، وقول

الشَّافِعِيِّ، إلا في ولد المستحق عليه منها فقط، فإنه ناقض في ذلك.

وروينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا إسماعيل بن علية عن عبد الله بن عون أن رجلاً اشترى عبداً فاستغله، ثم جاء رجل فادعاه فخاصم إلى إياس بن معاوية فيه فاستحقه فقصى له بالعبد وبغلبه، وقضى للرجل على صاحبه الذي اشتراه منه بمثل العبد، وبمثل غلبته، قال ابن عون: فذكرت ذلك لحماد بن سيرين فقال: هو فهم - فهذا إياس بن معاوية، ومحمد بن سيرين، يقولان يقولنا في رد الغلة في الاستحقاق.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال: إذا اشترت غنماً فنمت ثم جاء أمر برد البيع فيه قال: يردها وغانها، والجارية إذا ولدت كذلك.

فإن قالوا: فلم فرقتم أنتم بين الغاصب والمستحق فالحقتم الولد بالمستحق عليه ولم تلحقوه بالغاصب؟

قلنا: نعم، لأنه لم يختلف اثنان من مؤمن وكافر في أن رسول الله ﷺ بحث فأسلم الناس وفيهم أولاد المنكوحات النكاح الفاسد والمنكحات بغير حق، والمنكح، والنكاح يظنان أن ذلك النكاح والملك حق، فالحقهم بآبائهم، ولم يلحق قط ولد غاصب، أو زان بمن وضعه في بطن أمه، بل قال عليه السلام: «وَلِلْغَايِرِ الْحِجْرَةُ» والغاصب والعالم بفساد عقده - ملكاً كان أو زوجاً - عاهران فلا حق لهما في الولد، وبالله تعالى التوفيق.

وهذا مكان خالفوا فيه عمر، وعثمان، وعلياً، ولا يعرف لهم من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك مخالفاً إلا رواية عن أبي بكر بن عياش عن مطرف بن طريف عن الشعبي أن رجلاً اشترى جارية فولدت له فأقام رجل البيعة أنها له، فقال علي: ترد إليه ويقوم عليه الولد فيغرم الذي باع بما عزر وهان، فادعوا أنهم تعلقوا بهذه، وقد كذبوا لأنهم لا يعرفون البائع ما يفدي به ولده، إلا الرواية المنقطعة التي ذكرنا قبل عن عمر أنه قضى في أولاد الغاروة بقيمتهم والقيمة قد صحت عن عمر في ذلك أنها عبد مكان عبد أو عبدان مكان عبد، فقد خالفوا هذا أيضاً. وخالفوا كل من ذكرنا، والحسن، وقنادة، والشَّعْبِيُّ، وهم جمهور من روى عنه في هذه المسألة قول في فداء ولد الغاروة المستحق بعبد.

وأما قولنا: إنه يضمن كل ما مات من الولد والتاج، وما تلف من الغلة ويضمن الزيادة في الجسم والقيمة، لأن كل ذلك مال المغصوب منه وكان فرضاً عليه أن يرد كل ذلك فهو معتد بإسماكه مال غيره، فعليه أن يعتدي عليه بمثل ما اعتدى.

لا يعطى إلا القيمة في كل شيء:

روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق الشيباني فيمن استهلك حنطة أن له طعاماً مثل طعامه، قال سفيان، وقال غيره من فقهاءنا: له القيمة.

وقال أبو حنيفة، ومالك: أما ما يكال أو يوزن فعليه مثله من نوعه.

وأما ما عدا ذلك من العروض، والحيران فالقيمة.

وقال أصحابنا: المثل في كل ذلك ولا بد، فإن عدم المثل فالمضموه له غير بين أن يمله حتى يوجد المثل، وبين أن يأخذ القيمة.

قال أبو محمد: وهذا هو الحق الذي لا يجرى خلافه، وما نعلم لمن قضى بالقيمة حجة أصلاً إلا أن بعضهم اتى بطامة، فقال: إن رسول الله ﷺ قضى على من أعتق شريكاً له في عبد بأن يؤرم عليه باقيه لإشريكه، قالوا: قضى رسول الله ﷺ على من استهلك حصة غيره من العبد بالقيمة.

قال علي: وهذا من عجائبهم فإنهم أفتوا بالخطأ في هذا الاحتجاج من وجهين.

أحدهما - احتجاجهم به فيمن استهلك، والمتعنى نصيبه من عبد يبيته وبين آخر لم يستهلك شيئاً، ولا غصب شيئاً، ولا تعدى أصلاً، بل أعتق حصته التي أباح الله تعالى له عقها، وإنما هو حكم من الله تعالى أنفذه لا لتعد من المتعنى أصلاً.

والثاني - عظيم تناقضهم، لأنه يلزمهم إن كان المتعنى المذكور مستهلكاً حصّة شريكه، ولذلك يضمن القيمة بأن يوجبوا ذلك عليه معسراً كان أو موسراً كما يفعلون في كل مستهلك وهم لا يفعلون هذا فكيف يستحل من يدرى أن الله تعالى سائله عن كلامه في الدين، وأن عباد الله تعالى يتبعون كلامه على هذه الجاهرة القبيحة الفاسدة من إحالة السنن عن مواضعها وسعيهم في إحضار الحق بذلك؟ وليس لهم أن يدعوا هاهنا إجماعاً، لأن ابن أبي ليلى، وزفر بن الهذيل يثبتونه معسراً أو موسراً، وما نبالي بطريق هذين أصلهما في الخطأ، لأنهما في ذلك مخالفان لحكم رسول الله ﷺ في أنه عليه السلام لا يضمن المعسر شيئاً، وإنما أمر في ذلك بالاستعفاء للمعتق فقط.

روينا من طريق الليث بن سعد عن جرير بن حازم عن حميد الطويل قال: سمعت أنس بن مالك يحدث أن رُئِبَ بنت جَحْشٍ أُعْذِتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ وَيَوْمَئِذٍ: جَنَّةٌ مِنْ خَيْسٍ، فَكَاثَتِ عَائِشَةُ فَأَخَذَتْ الْقَصْعَةَ فَضَرَبَتْ بِهَا

فإن قالوا: ليس معندياً، لأنه لم يباشر غصب الولد وإنما هو بمنزلة ربح ألفت ثوباً في منزل الإنسان..

قلنا: هذا باطل، لأن الذي رمت الريح الشوب في منزله ليس مملوكاً له ولو غلّكته للزمه ضمانه، وهذا المشتري أو الغاصب مملوك لكل ما تولّد من غلّ، أو زياده، أو نتاج، أو ثمره، حائل بينه وبين صاحبه الذي افترض الله تعالى رده إليه، وحرّم عليه إمساكه عنه، فهو معتد بذلك يقيناً فعليه أن يعتدي عليه بمثل ما اعتدى.

وأما الزيادة في الثمن، فإنه حين زاد ثمنه كان فرضاً عليه رده إلى صاحبه بجميع صفاته، فكان لازماً له أن يرده إليه وهو يساوي تلك القيمة، فإذا لزمه ذلك ثم نقصت قيمته فإنه لا يسقط ردّه ما لزمه رده.

وأما الكراهة: فإنه إذ حال بين صاحبه وبين عين ماله حال بينه وبين منافع فضمتها، ولزمه أداء ما منعه من حقه بأمر رسول الله ﷺ أن يعطي كل ذي حق حقه، وكراه منعه من حقه بلا شك، ففرض على منعه إعطاؤه حقه.

ومن عجائب الدنيا: قول الحنفيتين إن الكراهة للغاصب والغلة، ولا يضمن ولدها الموتى، ثم يقولون فيمن صاد ظبية في الحرم فأمسكها ولم يقتلها، حتى إذا ولدت عنده أولاداً فماتوا ولم يذبحهم: أنه يجرىها ويبيزها أولادها - فلو عكسوا لأصابوا وما ألزم الله تعالى صائد الظبية ضمانها - عاشت أو ماتت - إلا أن يقتلها عامداً، وإلا فلا، فهم أبداً يجرّسون كلام الله تعالى عن مواضعه.

وأعجب شيء احتجاج بعض متصديهم بالجهل بأن قال: وأي ذنب للولد حتى يسترّق، قلنا: ما علمنا ذنباً يوجب الاسترقاق، والردة، وقتل المؤمن عمداً، وترك الصلاة، وزنى الحصن أعظم الذنوب، وليس شيء من ذلك يوجب استرقاق فاعله وأولاد الكفار يسترّقون ولا ذنب لهم فليس يعترض بمثل هذا الهوس إلا من لا عقل له ولا دين.

وأما إسقاطنا المهر في وطء الغاصب، والمستحق، فلاه لم يوجب قرآن ولا ستّة، ومال الغاصب والمستحق عليه: حرّام، إلا ما أوجب النصّ ولا مهر إلا في نكاح صحيح، أو للتي نكحت بغير إذن ولها فقط - على ما جاء به النصّ - وإنما عليه ضمان ما نقصه وطؤه إياها بزنى الغاصب أو بجهل المستحق عليه فقط، لأنه استهلك بذلك بعض قيمة امرّ غيره فقط.

وأما القضاء بالمثل: فإن للتأخيرين اختلافوا، فقال بعضهم:

فهو أيضاً مثل له من هذا الباب، إلا أنه أقل مثليه مما هو عليه من نوعه، فلذلك قضينا به عند عدم المثل المطلق، وبالله تعالى التوفيق.

١٢٦٠ - مسألة: ومن كَسَرَ لآخر شيئاً، أو جرح له

عبداً، أو حيواناً، أو خرق له ثوباً، قَوْمٌ كُلٌّ ذَلِكَ صحيحاً مما جنى عليه، ثم قَوْمٌ كما هو الساعى، وكَلَّفَ الجاني أن يعطى صاحب الشيء ما بين القيمتين ولا بد، ولا يجوز أن يعطى الشيء المجنى عليه للجاني لما ذكرنا آنفاً وإنما عليه أن يعتدي عليه بمثل ما اعتدى فقط، وسواء كانت الجناية صغيرة أو كبيرة لا يحمل هذا. وللمعتدي هاهنا اضطرابٌ وتخليطٌ كثير، فتوهم: من غصب ثوباً فإنه يردُّ إلى صاحبه فإن وجد وقد قطعه الغاصب فصاحب الثوب مخير بين أخذه كما هو وما نقصه القطع وبين أن يعطيه للغاصب ويضمنه قيمة الثوب، فإن لم يوجد إلا وقد خاطه قميصاً: فهو للغاصب بلا تخيير، وليس عليه إلا قيمة الثوب.

وكذلك قولهم في الخنطة تغصب فطحن، والدقيق يغصب فيعجن، واللحم يغصب فيطبخ، أو يشوى.

قال أبو محمد: ما في المجاهرة بكيد التيسن أكثر من هذا، ولا في تعليم الظلمة أكل أموال الناس أكثر من هذا، فيقال لكل فاسق: إذا أردت أخذ قمح يسم، أو جارك، وأكل غنمه، واستحلل ثيابه، وقد امتنع من أن يبيعك شيئاً من ذلك فاقصبها، واقطعها ثياباً على رغمو، وأذبح غنمه وأطبخها، واغصبه حنطه وأطحنها، وكل كل ذلك حلالاً طيباً، وليس عليك إلا قيمة ما أخذت، وهذا خلاف القرآن في نهي تعالى أن ناكل أموالنا بالباطل، وخلاف رسول الله ﷺ في قوله: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» وَمَنْ غَوَلَ غَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ.

وما يشك أحد من أهل الإسلام في أن كل ثوب قطع من شقة فإنه لصاحب الشقة، وكل دقيق طحن من حنطة إنسان فهو لصاحب الحنطة، وكل لحم شوي فهو لصاحب اللحم - وهم يقررون بهذا ثم لا يبالون بأن يقولوا: الغصب، والظلم، والتعدي يحمل أموال المسلمين للغصاب.

واحتجوا في ذلك بأمر القصة المكسورة التي ذكرنا قبل وهم أول مخالف للحد الحبر فخالفوه فيما فيه.

واحتجوا له فيما ليس فيه منه شيء.

واحتجوا أيضاً بنهر المرأة التي «دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَى طَعَامٍ فَأَخْبَرْتَهُ أَنَّهَا أَرَادَتْ ابْتِغَاءَ شَيْءٍ فَلَمْ تَجِدْ فَارْتَدَّتْ إِلَى جَارَتِهَا: ابْنِي إِلَيَّ الشَّاةَ الَّتِي لِرَجُلٍ فَبَعَثَتْ بِهَا إِلَيْهَا فَأَمَرَ

الْأَرْضَ فَكَسَرَتْهَا، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَصْعَةٍ لَهَا فَدَفَعَهَا إِلَى رَسُولِ زَيْنَبَ، فَقَالَ: هَذِهِ مِثْلَانِ صَحْفَتَيْهَا - وَقَالَ لِبَانِشَةَ: لَكَ الَّتِي كَسَرْتِهَا فَهَذَا قَضَاءُ بِالْمِثْلِ لَا بِالذَّرَاهِمِ بِالْقِيَمَةِ.

وقد روي عن عثمان، وابن مسعود: أنهما قضيا على من استهلك فصلاناً بفصلانٍ مثلهما.

وعن زيد بن ثابت، وعليه: أنهما قضيا بالمثل فيمن باع بعيراً واستثنى جلده، ورأسه، وسواقطه.

وعن عمر، وعثمان، والحسن، والشعبي، وقنادة، في فداء ولدٍ الغارة ببيدٍ لا بالقيمة.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن شريح: أنه قضى في قصار شئ ثوباً أن الثوب له، وعليه مثله، فقال رجل: أو ثمنه، فقال شريح: إنه كان أحب إليه من ثمنه، قال: إنه لا يجحد، قال: لا وجد.

وعن قنادة: أنه قضى في ثوب استهلك بالمثل.

قال أبو محمد: لم نورد قول أحد ممن أوردنا احتجاجاً به، وإنما أوردناه لتلا يهجموا بدعوى الإجماع جراً على الباطل.

فإن قالوا: فإنكم لا تقضون بالمكسور للكاسر، فقد خالفتم الحديث.

قلنا: حاشا لله من ذلك لكن النبي ﷺ قال: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فعلينا أنه عليه السلام لا يعطي أحداً غير حق، ولا أكثر من حق، ولم يقل عليه السلام: إنها لك من أجل كسرِك إنها فقد كذب عليه من نسب إليه هذا الحكم من غير أن يقوله عليه السلام.

فصح بذلك يقيناً أن تلك الكسرة التي أعطى لعائشة رضي الله عنها لا تخلو من خير وجهين لا ثالث لهما:

إما أنها لم تصلح لشيء فإبقاها كما جعل لكل إنسان مما ما فسد جملة من متاع غيره ولم يتفق منه شيء، وإما أن قصعة عائشة التي أعطى كانت خيراً من التي كانت لزَيْنَبَ رضي الله عنها فجبر عليه السلام تلك الزيادة بتلك الكسرة، وإلا فنحن على يقين من أنه عليه السلام لا يعطي أحداً مال غيره بغير حق، وإنما حق المجنى عليه في عين ماله لا في غيره، فما دامت العين أو شيء منها موجودين فلا حق له في غير ذلك، فإن عدم جملة فحينئذ يقضي له بالمثل.

قال علي: فإذا عدم المثل من نوعه فكل ما قاومه وسواه

الْمَاخُوذُ بِغَيْرِ حَقٍّ مَلِكًا لِأَخْذِهِ، وَإِنْ أَكَلَهُ، بَلَّ يَرُونَ عَلَيْهِ إِخْرَاجَهُ،
وَأَنْ لَا يَبْقِيَ فِي جِسْمِهِ مَا دَامَ يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ اسْتَهْلَكَهُ،
فَبَائٍ شَيْءٍ تَمَلَّقَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ فِي إِبَاحَةِ الْحَرَامِ جَهَارًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا نَقُولُ، فَمَا دَامَ الْمَرْءُ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ
يَتَّقِيَهُ، فَفَرَضَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَلَا يَجِلُّ إِسْكَالُ الْحَرَامِ أَصْلًا فَإِنْ عَجَزَ
عَنْ ذَلِكَ فَلَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا، وَهَذَا نَحْنُ خَالِفُوا فِيهِ
الْقُرْآنَ، وَالسُّنَنَ بِأَرَادَتِهِمُ الْفَاسِدَةَ، وَتَقْلِيدًا لِبَعْضِ التَّابِعِينَ فِي خَطِئِ
أَخْطَاءِهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَالُوا أَيْضًا: قَسْنَا هَذَا عَلَى الْعَبْدِ مَوْتٌ فَتَضْمَنَ قِيَمَتَهُ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا عَلَيْهِمْ، لَا لَهُمْ، لِأَنَّ الْهِتَّ لَا يَتَمَلَّكُهُ
الْغَاصِبُ.

١٢٦١- مسألة: وَمَنْ غَصَبَ دَارًا فَهَتَمَتْ كُلُّهُ رَدُّ
بَنَانِهَا كَمَا كَانَ وَلَا بَلَّ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ
فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ يَنْبَغِلْ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ وَهُوَ قَدْ اعْتَدَى عَلَى الْبَنَاءِ
الْمُؤَلَّفِ فَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِهِ، وَهُوَ بِإِجْمَاعِهِمْ مَعْنَى إِجْمَاعِ أَهْلِ
الْإِسْلَامِ مَأْمُورٌ بِرَدِّهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ إِلَى صَاحِبِهَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ
يَسْقُطَ عَنْهُ بِهَدْمِهَا مَا لَزِمَهُ، وَلَيْتَ شِعْرِي أَيْ فَرَقَ بَيْنَ دَارٍ تَهْتَمُّ
وَبَيْنَ عِبْدٍ مَوْتٌ فَكَانَ احْتِجَاجُ صَاحِبِهِمْ: أَنَّ الدَّوْرَ وَالْأَرْضَيْنِ لَا
تَغْصَبُ، فَكَانَ هَذَا عَجَبًا جَدًّا. وَمَا نَعْلَمُ لِإِبْلِيسَ دَاعِيَةً فِي الْإِسْلَامِ
أَكْثَرَ مِمَّنْ يَطْلُقُ الظُّلْمَةَ عَلَى غَضَبِ دَوْرِ النَّاسِ وَأَرَاضِيهِمْ ثُمَّ يَبِيحُ
لَهُمْ كَرَامَتَهَا وَغَلَّتْهَا، وَلَا يَرَى عَلَيْهِمْ ضَمَانًا مَا تَلَفَ مِنْهَا - نَعُوذُ
بِاللَّهِ مِنْ مِثْلِ هَذَا.

١٢٦٢- مسألة: وَمَنْ غَصَبَ رِضًا فَزَرَعَهَا، أَوْ لَمْ
يَزْرَعْهَا فَعَلِيهِ رَدُّهَا وَمَا نَقَصَ مِنْهَا، وَمِزَارَعَتُهُ مِثْلُهَا لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ
أَنَّهُ حَالٌ بَيْنَ صَاحِبِهَا وَبَيْنَ مُنْعَةِ أَرْضِهِ، وَلَا مُنْعَةٌ لِلْأَرْضِ إِلَّا
الزَّرْعُ وَالْمِزَارَعَةُ عَلَى مَا نَذَرْنَا فِي الْمِزَارَعَةِ "إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى".

وَقَالَ الْخَفِيُّونَ: الْأَرْضُ لَا تَغْصَبُ، وَهَذَا كَذِبٌ مِنْهُمْ،
لِأَنَّ الْغَصْبَ هُوَ أَخْذُ الشَّيْءِ بِغَيْرِ حَقِّهِ ظُلْمًا.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عَقِبَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ عَمْرِو عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ مِنْ
الْأَرْضِ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ خَسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سِنِّهِ أَرْضِيْن».

فَصَحَّ أَنَّ الْأَرْضَ تَوَخَّذُ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَصَحَّ أَنَّهَا تَغْصَبُ.

١٢٦٣- مسألة: وَمَنْ غَصَبَ زُرْعَةً فَزَرَعَهَا، أَوْ
نَوَى فَرَسَهَا، أَوْ مَلُوحًا فَرَسَهَا، فَكُلٌّ مَا تَوَلَّدَ مِنَ الزَّرْعِ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلشَّاةِ أَنْ تَغْلَسَ الْأَسَارَى قَالَ هَذَا الْجَاهِلُ
الْمُتَرَتِّ: فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَقَّ صَاحِبِ الشَّاةِ قَدْ سَقَطَ عَنْهَا إِذْ
شَوِيَتْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا الْخَبَرُ لَا يَصِحُّ، لَوْ صَحَّ لَكَانَ أَعْظَمَ
حُجَّةً عَلَيْهِمْ، لِأَنَّهُ خِلَافٌ لِقَوْلِهِمْ: إِذْ فِيهِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَبْسُ
ذَلِكَ اللَّحْمِ فِي مَلِكٍ أَلَيَّ اخْتِنَانًا بِغَيْرِ إِذْنِ رَبِّهَا، وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ
لِلْغَاصِبِ حَلَالٌ - وَهَذَا الْخَبَرُ فِيهِ: أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ رَأْيَهَا فِي ذَلِكَ -
فَصَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ هَذَا، فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَالْحِفْظُ عَنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ خِلَافٌ
هَذَا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ أَبِي
السَّخْتِيَانِي عَنْ عَبْدِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
نَزَلُوا بِأَهْلِ مَاءٍ وَفِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، فَانْطَلَقَ التَّعْمَانُ فَجَعَلَ
يَقُولُ لَهُمْ: يَكُونُ كَذَا وَكَذَا - وَهُمْ يَأْتُونَهُ بِالطَّعَامِ وَاللَّيْنِ، وَيُرْسِلُ
هُوَ بِذَلِكَ إِلَى أَصْحَابِهِ - فَأَخْبَرَ أَبُو بَكْرٍ بِذَلِكَ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ أَكُلُ
كَهَانَةَ التَّعْمَانِ مِنْذُ الْيَوْمِ، ثُمَّ ادْخَلَ يَدَهُ فِي حُلْقِهِ فَاسْتَقَاءَهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ فِي مِغَازِيهِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي
حَبِيبٍ عَنْ عُرْفَةَ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: كُنْتُ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ
السَّلَاسِلِ فَذَكَرْتُ قِسْمَةَ الْجُزُورِ بَيْنَ الْقَوْمِ وَأَنْتَهُمْ أَعْطَوْهُ مِنْهَا، فَسَأَلَنِي
بِهِ إِلَى أَصْحَابِهِ فَطَبَخُوهُ فَأَكَلُوهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَعَمَرَ عَنْهُ،
فَأَخْبَرَهُمَا، فَقَالَا لَهُ: وَاللَّهِ مَا أَحْسَنْتَ حِينَ أَطْعَمْتَنَا هَذَا ثُمَّ قَامَا
يَتَقَيَّانِ مَا فِي بَطُونِهِمَا.

وَمِنْ طَرِيقِ مَالِكِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: شَرِبَ عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ لَبَنًا فَأَعْجَبَهُ فَسَأَلَ عَنْهُ فَأَخْبَرَ أَنَّهُ حَلَبَ لَهُ مِنْ نَعِمْ
الصَّدَقَةِ فَادْخَلَ عَمْرُ أَصْبَعَهُ فَاسْتَقَاءَهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ
الْتِّمِيُّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَهْلَ الْكُوفَةِ قَالُوا لَهُ: قَدْ شَرِبَ عَلِيٌّ نَبِيذَ الْخَمْرِ.
قَالَ سُلَيْمَانُ: قَتَلْتُ لَهُمْ: هَذَا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ يَحْدِثُ
أَنْ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَ أَنَّهُ نَبِيذٌ جَرَّ نَقِيَّةً.

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَنَسٍ الْعَدْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ
مُحَمَّدٍ السَّقَطِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا
أَحْمَدُ بْنُ شُوبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ يَقُولُ: دَخَلَ مَعْمَرُ عَلَى
أَهْلِهِ فَإِذَا عِنْدَهَا فَاكِهَةٌ فَأَكَلَ مِنْهَا، ثُمَّ سَأَلَ عَنْهَا فَقَالَتْ لَهُ: أَهْدَيْتَهَا
لِإِنِّي فَلَانَةٌ النَّاتِحَةُ، فَقَامَ مَعْمَرٌ تَقِيَّةً مَا أَكَلَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَهَذَا أَبُو بَكْرٍ، وَعَمَرُ وَعَلِيٌّ بِمُحْضَرَةٍ
الصَّحَابَةِ وَعِلْمِهِمْ لَا يَخَالِفُ لَهُمْ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ لَا يَرُونَ الطَّعَامَ

لا ذنب لها.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَصَحِيحٌ، وَمَنْ أَصَابَ الْعَجَمَاءَ قَاصِدًا لَهَا غَيْرَ مُضْطَرٍ فَهُوَ غَارِمٌ.

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَلَيْهِ، فَمَنْقُطَةٌ وَلَا حِجَّةَ فِي مَنْقَطِهِ لَوْ كَانَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَيْفَ عَمَّنْ دُونَهُ؟ ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمَا كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ حِجَّةٌ وَكَمْ قَصَّةٌ خَالَفُوا فِيهَا أَبَا بَكْرٍ وَغَيْرَهُ حَيْثُ لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ، أَقْرَبُ ذَلِكَ مَا أوردنا عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَمْرٍ، وَعَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ تَقْيِيهِمْ مَا أَكَلُوا أَوْ شَرَبُوا غَمًّا لَا يَحِلُّ فَخَالَفُوا، فَإِنَّمَا هُمْ حِجَّةٌ عَنْهُمْ، حَيْثُ وَاقَفُوا أَبَا حَنِيفَةَ لَا حَيْثُ خَالَفُوهُ، وَهَذَا تَلَاعَبٌ بِالذِّنِّ.

وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَسَدَ، وَالسَّبُعَ، حَرَامٌ قَتْلُهُ فِي الْحَرَمِ وَعَلَى قَاتِلِهِ الْجَزَاءُ، إِلَّا أَنْ يَبْتَدِيَ الْحَرَمُ بِأَذَى فَلَهُ قَتْلُهُ وَلَا يَجْزِيهِ - فَكَمْ هَذَا التَّنَاقُضُ، وَالْمُهِمُّ، وَالْبِنَاءُ؟ وَلَقَدْ كَانَ يَلْزُمُ الْمَالِكِيَّينَ الْمُشْتَعِينَ بِقَوْلِ الصَّاحِبِ إِذَا وَاقَفَهُمُ الْقَاتِلُونَ بِأَنْ الْمُرْسَلِ وَالْمُسْتَدَّ سَوَاءٌ أَنْ يَقُولُوا بِهَذَا، وَلَكِنْ تَمَّا تَنَاقُضُوا فِيهِ.

قَالَ عَلِيُّ: لَا يَجُوزُ مِنْ عِدَّتِ الْبَيْهَةِ عَلَيْهِ فَخَشِيَ أَنْ يَقْتُلَهُ أَوْ أَنْ تَجْرَحَهُ، أَوْ أَنْ تَكْسِرَ لَهُ عَضْوًا أَوْ أَنْ تَفْسِدَ ثِيَابَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا بِإِيحَاءِ ذَلِكَ لَهَا، مِنْهَبًا عَنِ الْإِسْتِغْنَاءِ مِنْهَا وَدَفْعِهَا، وَهَذَا تَمَّا لَا يَقُولُونَهُ، وَلَوْ قَالُوهُ لَكَانَ زَائِدًا فِي ضَلَالَتِهِمْ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾. وَهَذَا عَلَى عُمُومِهِ، أَوْ يَكُونُ مَأْمُورًا بِدَفْعِهَا عَنْ نَفْسِهِ مِنْهَبًا عَنِ امْتِنَاعِهَا مِنْ رَوْحِهِ، أَوْ جَسَدِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ لَمَا ذَكَرْنَا. فَإِذَا هُوَ مَأْمُورٌ بِذَلِكَ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى النِّجَاحِ مِنْهَا إِلَّا بِقَتْلِهَا فَهُوَ مَأْمُورٌ بِقَتْلِهَا، لِأَنَّ قَتْلَهَا هُوَ الدَّفْعُ الَّذِي أَمَرَ بِهِ وَمَنْ فَعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ فَهُوَ حَسَنٌ وَإِذَا هُوَ حَسَنٌ فَقَدْ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾.

١٢٦٥ - مسألة: ولا ضمانٌ على صاحبِ البهيمة فيما جتته في مال أو دم ليلا أو نهاراً لكن يؤمرُ صاحبه بضبطه، فإن ضبطه فذلك، وإن عاذ ولم يضبطه بيع عليه، لقول رسول الله ﷺ: «الْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جَبَّارَةٌ».

وهو قول أبي حنيفة، وأبي سليمان.

وقال مالك، والشافعي: يضمن ما جتته ليلا ولا يضمن ما جتته نهاراً وهو قضاء شريح، وحكم الشعبي.

واحتجوا في ذلك بحديث ناقة البراء بأن رسول الله ﷺ «قَضَى أَنْ عَلَى أَهْلِ الْحَوَاطِطِ جَفْظُهَا بِالنَّهَارِ، وَعَلَى أَهْلِ الْمَنَائِطِ مَا أَصَابَتْ بِاللَّيْلِ».

فَلصاحبِ الرِّبْعَةِ يضمنه له الرَّاغُ - وكلُّ ما نبئت من النوى، والمالوخِ فلصاحبها - وكلُّ ما اثمرت تلك الشجر في الأبد فله، لا حقٌ للغاصبي في شيء من ذلك لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ: «وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظُلُمٌ حَقٌّ».

ولأن كل ما تولد من مال المرء فله، وإنما يحل للناس من ذلك ما لا يخطب له به مما يتبرأ منه صاحبه فطرحة مبيحاً له، من أخذه من النوى ونحو ذلك فقص، لا ما لم يبيحه، وبالله تعالى التوفيق.

١٢٦٤ - مسألة: وكلُّ من عدا عليه حيوانٌ متملِّكٌ من بعير، أو فرس أو بغل، أو فيل، أو غير ذلك، فلم يقدر على دفعه عن نفسه إلا بقتله فقتله فلا ضمان عليه فيه.

وهو قول مالك، والشافعي، وأبي سليمان.

وقال الحنفية: يضمنه.

واحتجوا بالخبر الثابت عن النبي ﷺ «الْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جَبَّارَةٌ» وبالخبر الذي:

رويناه عن طريق عبد الكريم: «إِنْ إِنْسَانًا عدا عليه فحلَّ لبيقتله فضربه بالسيف فقتله فاغرمه أبو بكرٍ لِيَأْتِ، وَقَالَ: بَيْهَةٌ لَا تَعْقِلُ».

وعن علي بن أبي طالب نحوه.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن همام بن منبه عن أبي هريرة قال: «مَنْ أَصَابَ الْعَجَمَاءَ غَرَمٌ».

ومن طريق سفيان الثوري عن الأسود بن قيس عن أشياء لهم: أَنَّ غُلَامًا دَخَلَ دَارَ زَيْدٍ بِنِ صُوحَانَ فَضَرَبَتْهُ نَاقَةٌ لَزِيدٍ فَقَتَلَتْهُ فَعَمِدَ أَوْلِيَاءُ الْغُلَامِ فَعَقَرُوهَا فَاِطْلُ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ دَمَ الْغُلَامِ وَأَغْرَمَ وَالِدَ الْغُلَامِ ثَمَنَ النَّاقَةِ.

وعن شريح مثل هذا.

قَالَ عَلِيُّ: أَمَّا الْحَدِيثُ «جَرَحُ الْعَجَمَاءِ جَبَّارَةٌ» فَفِي غَايَةِ الصَّحَّةِ.

ويه تقول ولا حجة لهم فيه، لأننا لم نخالفهم في أن ما جرحته العجماء لا يغرّم وليس فيه إلا هذا بل هو حجة عليهم في تضمينهم الرّاكب، والسائق، والقائد، ما أصاب العجماء مما لم يحملها عليه فهم المخالفون لهذا الأثر.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَشَرِيحٍ، فِيهِ تَقُولُ: مَنْ قَتَلَ بَيْهَةً وَلِيَهُ مَقْضَى بَعْدَ جَنَائِثِهَا فَقَتْلُهَا فَهُوَ ضَامِنٌ لَهَا، لِأَنَّهَا

قَالَ عَلِيٌّ: لَوْ صَحَّ هَذَا مَا سَبَقْنَا إِلَى الْقَوْلِ بِهِ، وَلَكِنَّهُ خَبَرٌ لَا يَصُحُّ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا رَوَاهُ الزَّهْرِيُّ عَنْ حَرَامٍ بْنِ عِيصَةَ عَنْ أَبِيهِ.

وَرَوَاهُ الزَّهْرِيُّ أَيْضًا عَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سُهَيْلٍ بْنِ حَنِيفٍ أَوْ نَاقَةَ لِلْبَرَاءِ، فَصَحَّ أَنَّهُ مَرْسَلٌ لِأَنَّهُ حَرَامًا لَيْسَ هُوَ ابْنُ عِيصَةَ لَصَلْبِهِ إِنَّمَا هُوَ ابْنُ سَعْدٍ بْنِ عِيصَةَ، وَسَعْدٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْبَرَاءِ وَلَا أَبُو أَمَامَةَ وَلَا حِجَّةٌ فِي مَنْقَطِهِ - وَلَقَدْ كَانَ يَلْزَمُ الْحَفِيفَيْنِ الْقَائِلَيْنِ: إِنَّ الْمَرْسَلَ وَالْمُسْنَدَ سَوَاءٌ أَنْ يَقُولُوا بِهِ، وَلَكِنْ هَذَا مَا تَنَاقَضُوا فِيهِ.

وَاِحْتَجَّوْا أَيْضًا بِأَبِغَرِبٍ مِنْ هَذَا كَلَهُ. وَهُوَ مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ عَبِيدِ بْنِ عَمِيرٍ، وَالزَّهْرِيُّ، وَمَسْرُوقٍ، وَجَاهِلٍ، فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَقَاوِدُ وَسَلِيمًا إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَهَّمْنَاهَا سَلِيمًا وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ وَأَنَّ سَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَضَى فِي ذَلِكَ فِي غَنَمٍ أَفْسَدَتْ حَرْثَ قَوْمٍ بَأَنَّهُ دَفَعَ الْغَنَمَ إِلَى أَهْلِ الْحَرْثِ، هُمْ صَوَفُهَا وَابْنَاهَا حَتَّى يَعُودَ الْعَنْبُ أَوْ الْحَرْثُ كَمَا كَانَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا عَجَبٌ مِنْ عَجَائِبِ الدُّنْيَا وَالَّذِي لَا نَشْكُ فِيهِ أَنْ يَبْنَ هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ وَيَبْنَ سَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا فِي رِيَاحٍ وَمَهَامَةٍ فَيَحَا، وَلَوْ رَوَّاهُ لَنَا ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا قَامَتْ بِهِ حِجَّةٌ لِأَنَّهُ مَرْسَلٌ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ الْمُحْتَجُّونَ بِهِ أَوَّلَ خَالِفِينَ لَهُ، لِأَنَّهُمْ لَا يَحْكُمُونَ بِهَذَا الْحُكْمِ، فَيَا لِلَّهِ كَيْفَ يَنْقُلُ لِسَانُ مُسْلِمٍ بَأَنَّهُ يَجْتَنِعُ عَلَى خَصْمِهِ فِي الدِّينِ يَحْكُمُ لَا يَجِلُّ عَنْهُ أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ؟ وَحَسْبُنَا اللَّهُ. وَعَجَبٌ آخَرُ مِنَ الشَّافِعِيِّ: وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَرَى الْقَوْلَ بِالْمَرْسَلِ ثُمَّ أَبَاحَ هَاهُنَا الْأَمْوَالَ بِمَرْسَلٍ لَا يَصُحُّ أَصْلًا.

وَأَمَّا يَبْنُ مَا تَعْبُدُ مِنَ الْعَجَمَاءِ فَلَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ وَمَنْ الْبِرُّ وَالتَّقْوَى حِفْظُ السَّرَّوْعِ وَالشُّمَارِ أَلَيْ هِيَ أَمْوَالُ النَّاسِ فَلَا يِعَاذُ عَلَى فُسَادِهَا، فَيُعَاذُ مَا يَفْسِدُهَا فَرَضٌ وَلَا سَبِيلٌ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِالْبَيْعِ الْمُبَاحِ، وَهِيَ هُنَا آثَارُ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَدْ خَالَفُوهَا.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ: بَرْدُ الْبَعِيرِ، وَالْبِقَرَةُ، وَالْحِمَارُ، وَالضَّرَّارِيُّ، إِلَى أَهْلِهِمْ ثَلَاثًا إِذَا حَظَرَ الْخَائِطُ ثُمَّ يَقْرَأُ.

قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَذْكُرُ عَنْ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِالْخَائِطِ أَنْ يَحْظَرَ وَيَسُدَّ الْحَظْرُ مِنْ الضَّرَّارِيِّ الْمَدْلُ ثُمَّ يَرُدُّ إِلَى أَهْلِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ يَقْرَأُ.

وَمِنْ طَرِيقٍ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ أَخْبَرَنِي أَبُو حَيَّانٍ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ التِّيمِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَكْتُابُ لَبْنِي أَسَدٍ أَنَّهُ أَتَى بِتَقْدِيرٍ مِنْ

السَّوَادِ إِلَى الْكُوفَةِ فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى جِسْرِ الْكُوفَةِ جَاءَ مَوْلَى لِبَكْرِ بْنِ وَائِلٍ فَتَخَلَّلَ النَّقْدَ عَلَى الْجِسْرِ فَفَرَّتْ مِنْهَا تَقْدَةٌ فَقَطَرَتْ الرَّجُلَ فِي الْفَرَاتِ فَفَرَّقَ فَاتَّخَذَتْ فِجَاءَ مَوَالِيهِ إِلَى مَوَالِيٍّ فَعَرَضَ مَوَالِيٌّ عَلَيْهِمْ صَلَاحًا لَتَمَّى دَرَاهِمَ وَلَا يَرْفَعُونَ إِلَى عَلِيٍّ فَأَبَوْا فَاتَيْنَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّ عَرَفَتِ النَّقْدَةَ بَعَيْنُهَا فَخَذُوهَا، وَإِنْ اخْتَلَطَتْ عَلَيْكُمْ فَشَرُّوَاهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّ فِي الْحَفِيفَيْنِ، وَالْمَالِكَيْنِ، الْعَجَبَ إِذْ يَحْتَجُّونَ فِي لِيَطْلُلَ السَّنَنُ الثَّابِتَةُ فِي أَنَّ الْيَمِينَ لَا يَبْنُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا بِرَوَايَةِ شَيْخٍ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ أَنَّ عَمَرَ قَالَ: الْبَيْعُ عَنْ صَفَقَةٍ أَوْ خِيَارٍ - ثُمَّ يَرْفَعُونَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ عَنْ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَهَذِهِ الْآخَرَى عَنْ عَلِيٍّ فَهَلَا قَالُوا: مِثْلَ هَذَا لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ؟ وَلَكِنْ هَذَا حُكْمُ الْقَوْمِ فِي دِينِهِمْ - فَلِيُحْمَدَ اللَّهُ أَهْلَ السَّنَنِ عَلَى عَظِيمِ نِعْمَتِهِ عَنْهُمْ.

١٢٦٦ - مسألة: ومن كسر إناة فضة أو إناة ذهب فلا شيء عليه، وقد أحسنَ لنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي "الرُّوضَةِ" وَالْأَطْعَمَةِ" وَالْأَشْرِيَةِ.

وَكذلكَ مِنْ كَسَرِ صَلِيٍّ أَوْ أَهْرَقَ خَرًّا مُسْلِمًا أَوْ لِلنَّمِيِّ. وَقَالَ الْحَفِيفُونَ: إِنَّ أَهْرَقَ خَرًّا لَذَمِّي مُسْلِمٌ فَعَلِيهِ قِيَمَتُهَا، وَإِنْ أَهْرَقَهَا ذَمِّي فَعَلِيهِ مِثْلُهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا بَاطِلٌ، وَلَا قِيَمَةٌ لِلْخَمْرِ، وَقَدْ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْعُهَا وَأَمَرَ بِهَرْقِهَا، فَمَا لَا يَجِلُّ وَيَبْعُهُ وَلَا مَلِكُهُ فَلَا ضَمَانَ فِيهِ.

فَإِنْ قَالُوا: هِيَ أَمْوَالُ أَهْلِ الذَّمَّةِ. قُلْنَا: كَذِبْتُمْ وَمَا جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى مَذْ حَرَمَهَا مَالًا لِأَحَدٍ، وَلَكِنْ أَخْبَرُونَا: أَمَّا حِلَالُ أَهْلِ الذَّمَّةِ أَمْ هِيَ حَرَامٌ عَلَيْهِمْ.

فَإِنْ قَالُوا: هِيَ لَهُمْ حِلَالٌ كَفَرُوا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَخْبَرَ فِيمَا نَعَاهُ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ ﴿لَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَبْتَئُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾.

وَلَا يَخْتَلِفُ مُسْلِمَانِ فِي أَنَّ دِينَ الْإِسْلَامِ لَا زَمَ لِلْكَفَّارِ لَزُومُهُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَبْعُوثٌ إِلَيْهِمْ كَمَا بَعَثَ إِلَيْنَا، وَأَنْ طَاعَتُهُ فَرَضٌ عَلَيْهِمْ كَمَا هِيَ عَلَيْنَا.

فَإِنْ قَالُوا: بَلْ هِيَ عَلَيْهِمْ حَرَامٌ.

قُلْنَا: صَدَقْتُمْ فَمَنْ أَتَلَفَ مَالًا لَا يَجِلُّ غَلَكُهُ فَقَدْ أَحْسَنَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَاحْتَجَّوْا بِرَوَايَةِ رَوَيْنَاهَا مِنْ طَرِيقِ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ

إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفي عن سويد بن غفلة أن عمر بن الخطاب.

قيل له: عمالك يأخذون الحمر، والخنازير في الخراج، فقال له بلال: إنهم يفعلون، فقال عمر: لا تفعلوا ولوهم هم بيعها.

ومن طريق أبي عبيد عن كدام الأنصاري عن إسرائيل عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة أن بلالا قال لعمر بن الخطاب: إن عمالك يأخذون الحمر والخنازير في الخراج، فقال: لا تأخذوها منهم، ولكن ولوهم اتهم بيعها وخذوا اتهم من الثمن.

قال أبو محمد: هذا لا حجة فيه؛ لأن حديث سفيان - وهو الصحيح - ليس فيه ما زاد إسرائيل وإنما فيه "ولوهم بيعها".

وهذا قول الله تعالى: ﴿قُلْ مَا تَوَلَّى﴾ وإسرائيل ضعيف. ثم لو صح فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ. وإن من العجيب أن يخالفوا عمر عليه في تفرقه بين ذوي المحارم من الجوس ونهيه لهم عن الزمزمة ثم يقدون هاهنا رواية ساقطة مخالفة للقرآن، والسنة وإن كانت الحمر من أموالهم فإن الصليب والأصنام عندهم أجل من الحمر، فيجب على هؤلاء القوم أن يضمنوا من كسرهم صليباً أو صنماً حتى يعيده سالماً صحيحاً وإلا فقد تناقضوا.

روينا من طريق أبي داود أخبرنا قتية بن سعيد أخبرنا الليث هو ابن سعلو - عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: عام الفتح وهو بمكة: «إن الله حرم بيع الخمر، والميتة، والخنازير»، فيها لبت شعري كيف يستحل مسلم أن يبيع ثمن يبيع حرمة الله تعالى؟ أم كيف يستحل مسلم أن يقول: إنها مال من أموال أهل الذمة تضمن لهم؟ حاشا لله من هذا.

١٢٦٧ - مسألة: ومن كسر حلية فضة في سرج، أو لجام، أو مهابير، أو سيف، أو تاج، أو غير ذلك، أو حلّي ذهب لامرأة، أو لرجل يعدّه لأهله، أو للبيع: كلف إعادته صحيحاً كما كان لما ذكرنا قبل، فإن تراضيا جميعاً على أن يضمن له ما بين قيمته صحيحاً ومكسوراً: جاز ذلك؛ لأنه مثل ما اعتدى به.

وجائز أن يتفقا من ذلك في حلّي الذهب على ذهب، وفي حلّي الفضة على فضة، وله أن يؤخره به ما شاء؛ لأنه ليس هو بيعاً وإنما هو اعتداء بمثل ما اعتدى به عليه فقط، وبالله تعالى التوفيق.

١٢٦٨ - مسألة: وكل ما جنى على عبد أو أمه، أو بعير، أو فرس، أو بغل، أو حمار، أو كلب يحمل ثلثه، أو سنور، أو شاة، أو بقر، أو إبل، أو ظبي، أو كل حيوان متملك فإن في الخطأ في العبد وفي الأمة خاصة وفي سائر ما ذكرنا خطأ أو عمداً ما نقص من قيمته بالغاً ما بلغ.

وأما العبد والأمة ففيما جنى عليهما عمداً القود وما نقص من قيمتهما.

أما القود فللمجني عليه.

وأما ما نقص من القيمة فللسبي فيما اعتدى عليه من الماله. وكذلك لو أن امرأ استكره أمة فقتلها لكان عليه الغرامة لسيدها والحد في زناها بها ولا يبطّل حق حقاً، وقد أمر رسول الله ﷺ بأن يعطى كل ذي حق حقه.

وأما القود بين الحر والعبد فنذكره إن شاء الله تعالى في كتاب النكاح.

وأما ما نقصه للناس هاهنا اختلاف.

وكذلك في الحيوان - وقولنا في الحيوان - هو قول أبي سليمان، ومالك، والثوري.

وقال أبو حنيفة: كذلك إلا في الإبل، والبقر، والبالغ، والحمار، والخيول خاصة في عيونها خاصة، فإنه قال في عين كل ما ذكرنا ربع ثمنه.

قال أبو محمد: واحتجوا في ذلك بأثر:

روينا من طريق قاسم بن أصبغ أخبرنا زكريا بن يحيى النافذ أخبرنا سعيد بن سليمان عن أبي أمية بن يعلى أخبرنا أبو الزناد عن عمرو بن وهب عن أبيه عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ «لم يقض في الرأس إلا في ثلاث: الثقل، والموضحة، والأمة وفي عين الفرس برّيع ثمنه».

ويرواية عن عمر بن الخطاب من طريق سفيان وعمرو بن دينار، ومعمر قال سفيان: عن جابر الجعفي عن الشعبي عن شريح عن عمر.

وقال عمرو بن دينار: أخبرني رجل أن شريحاً قال له: قال لي عمر.

وقال معمر: بلغني أن عمر بن الخطاب، ثم اتفقوا: أنه قضى في عين الناقة برّيع ثمنها.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا جرير عن المغيرة عن إبراهيم عن شريح قال: أتاني عروة البارقي من عند عمر بأن في

عَنِ الذَّائِبِ رُبْعُ ثَمْنِهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَيْنٍ
الذَّائِبُ رُبْعُ ثَمْنِهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي
طَالِبٍ قَضَى فِي عَيْنِ الذَّائِبِ رُبْعَ ثَمْنِهَا.

قَالَ عَلِيٌّ: «الرَّوَايَةُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ لَا تَصَحُّ؛ لِأَنَّهَا مِنْ
طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَعْلَى الثَّقَفِيِّ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - عَنْ عَمْرِو بْنِ
وَهْبٍ عَنْ أَبِيهِ، وَهَذَا بِجَهْلٍ لَا يَنْبَغُ».

ثُمَّ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْفَرَسُ فَلَا هُمْ خَصَّوْهُ كَمَا جَاءَ مَخْصُوصًا،
وَلَا هُمْ قَاسَوْا عَلَيْهِ جَمِيعَ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ.

وَأَمَّا عَنْ عَلِيٍّ، وَعَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَمَرَّاسِيلُ كُلِّهَا، ثُمَّ
لَوْ صَحَّتْ لَمَا كَانَ فِيهَا حِجَّةٌ لِرَجُلٍ.

أَوْهَا: أَنَّهُ لَا حِجَّةَ فِيمَنْ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا مَوْنَةَ عَلَيْهِمْ فِي خِلَافِ عَمْرٍو، وَعَلِيٍّ إِذَا
خَالَفَا أَبَا حَنِيفَةَ كَمَا ذَكَرْنَا عَنْهُمَا أَتَمًّا مِنْ أَنَّهُمَا تَقِيًّا مَا شَرِيا إِذْ
عِلْمًا أَنَّهُ لَا يَجُلُ.

ثُمَّ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ نَفْسًا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ الْمُثَنَّى بْنِ مِقْسَمٍ عَنْ
إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: كَتَبَ عَمْرٌو مَعَ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ إِلَى شَرِيعٍ فِي
عَيْنِ الذَّائِبِ رُبْعَ ثَمْنِهَا وَاحِدٌ مَا صَدَّقَ بِهِ الرَّجُلُ عِنْدَ مَوْتِهِ أَنَّ
يَنْتَفِي مِنْ وَلَدِهِ أَوْ يَذْعِبُهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ جَابِرٍ
عَنْ جَابِرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ عَلِيًّا قَضَى فِي الْفَرَسِ تَصَابُ عَيْنِهِ
بِنَصْفِ ثَمْنِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عِيْنَةَ عَنْ جَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ عَمْرٍو
بِالْخَطَّابِ قَضَى فِي عَيْنِ جَلٍّ أَصِيبَ بِنَصْفِ ثَمْنِهِ ثُمَّ نَظَرَ إِلَيْهِ
بَعْدُ فَقَالَ: مَا أَرَاهُ تَقْصُرُ مِنْ قُوَّتِهِ وَلَا هِدَايَتِهِ فَقَضَى فِيهِ رُبْعَ ثَمْنِهِ.
فَلَيْتَ شِعْرِي مَا الَّذِي جَعَلَ إِحْدَى قَضِيَّتِي عَمْرٍو، وَعَلِيٍّ، أَوَّلِي مَنْ
الْأُخْرَى؟ وَهَلَا أَخَذُوا بِهِذِهِ الْقَضِيَّةِ قِيَاسًا عَلَى قَوْلِهِمْ: إِنَّ فِي عَيْنِ
الْإِنْسَانِ نَصْفَ ثَمْنِهِ، وَقَدْ أَضْعَفَ عَمْرٌو عَلَى حَاطِطِي قِيَمَةَ النَّاقَةِ
الَّتِي اسْتَحَرَّهَا عَيْدُهُ، رَجَاءَ بِذَلِكَ لَثَرًا؟

كَمَا رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا عَمْرٍو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ
عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ
«أَنَّ رَجُلًا مِنْ مُؤَنَّةَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ تَرَى فِي حَرِيصَةِ
الْجَلْبَلِ؟ قَالَ: هِيَ زَيْنُهَا وَالْكَوْأَلُ».

هَذَا خَيْرٌ أَصَحُّ مِنْ خَيْرِهِمْ فِي عَيْنِ الْفَرَسِ رُبْعُ ثَمْنِهِ.
وَأَصَحُّ مِنْ خَيْرِهِمْ عَنْ عَمْرٍو، فَظَهَرَ فَسَادُ قَوْلِهِمْ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ.

وَقَدْ كَانَ يَلْزُمُ الْمَالِكِيَّينَ الْقَاتِلِيْنَ بِتَقْلِيدِ الصَّاحِبِ، وَأَنَّ
الرَّسْلَ كَالْمَسْدِ أَنْ يَقُولُوا بِهِذِهِ الْآثَارِ، وَإِلَّا فَقَدْ تَنَاقَضُوا.

وَأَمَّا مَا جَنَى عَلَى عَبْدِ عَبْدِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ، أَوْ عَلَى أَمَةٍ
كَذَلِكَ، فَقَالَ قَوْمٌ: كَمَا قُلْنَا: إِنَّمَا فِيهِ لِلنَّسَبِ مَا نَقَصَ مِنْ ثَمْنِهِ
فَقَطُّ.

وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: جَرَأَ الْعَبْدُ مِنْ ثَمْنِهِ كَجَرَأِ الْحُرِّ مِنْ دِيَتِهِ،
بِالْعَامَّةِ ثَمْنُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ مَا بَلَغَ، فَفِي عَيْنِ الْعَبْدِ نَصْفُ ثَمْنِهِ، وَلَوْ
أَنَّ ثَمْنَهُ أَلْفَا دِينَارٍ وَفِي عَيْنِ الْأَمَةِ نَصْفُ ثَمْنِهَا وَلَوْ بَلَغَ عَشْرَةَ
أَلْفٍ دِينَارٍ.

وَهَكَذَا فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ
سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: جَرَأَتِ الْعَبْدِ فِي أَثْمَانِهِمْ بِقَدْرِ جَرَأَاتِ
الْأَحْرَارِ فِي دِيَاتِهِمْ.

وَهُوَ قَوْلُ شَرِيعٍ، وَالشَّعْبِيِّ، وَعَمْرٍو بْنِ عَبْدِ
الْعَزِيزِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَالْحَسَنِ
بْنِ حَمِيٍّ - إِلَّا أَنَّ الْحَسَنَ قَالَ: إِنْ بَلَغَ جَمِيعُ الْقِيَمَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا
أَنْ يَسْلَمَهُ، وَيَأْخُذَ قِيَمَتَهُ، أَوْ يَأْخُذَ مَا نَقَصَ.

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا: مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ
عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَمْرٍو بْنَ الْخَطَّابِ
قَالَ: مَا وَعَقَلُ الْعَبْدُ فِي ثَمْنِهِ كَعَقَلِ الْحُرُّ فِي دِيَتِهِ.

وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ: إِنَّ
رَجُلًا مِنَ الْعُلَمَاءِ لَيَقُولُونَ: الْعَبْدُ وَالْإِمَاءُ سُلْعٌ، فَيَنْظُرُ مَا نَقَصَ
ذَلِكَ مِنْ أَثْمَانِهِمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا قَوْلُنَا -.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: فِيهِ مَا نَقَصَ إِلَّا أَنْ تُكَوَّنَ الْجَنَائَةُ اسْتِهْلَاكًا
كَقِطْعِ الْبَدَنِ، أَوْ الرَّجْلِينِ، أَوْ قَرْنِ الْعَيْنَيْنِ، فَصَاحِبُهُ مَخْصَرٌ بَيْنَ أَنْ
يَأْخُذَ مَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ قِيَمَتِهِ، أَوْ يَسْلَمَهُ إِلَى الْجَانِي وَيَأْخُذَ
مِنْهُ قِيَمَتَهُ صَحِيحًا.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ.

وَطَائِفَةٌ قَالَتْ: جَرَأَ الْعَبْدُ فِي ثَمْنِهِ كَجَرَأِ الْحُرِّ فِي دِيَتِهِ،
فَإِنْ كَانَتْ الْجَنَائَةُ تَمَّا لَوْ كَانَتْ عَلَى حُرٍّ لَكَانَتْ فِيهِ الذِّبَةُ كُلُّهَا

اسلمه إلى الجاني ولا بدَّ، ولزمه قيمته صحيحاً.

النفس.

وقالت طائفةٌ جراحُ العبدِ في قيمته كجراحِ الحرِّ في دينه إلا أن تبلغَ قيمةُ العبدِ عشرةَ آلافِ درهمٍ فصاعداً أو تبلغَ قيمةُ الأمةِ خمسةَ آلافِ درهمٍ فصاعداً فلا تبلغُ بأرْشِ تلكِ الجراحةِ مقدارها من دينِ الحرِّ، أو الحرِّ، لكنَّ يحطُّ من ذلك حصتها من عشرةِ دراهمٍ في العبدِ، وحصتها من خمسةِ دراهمٍ في الأمةِ، إلا أن يكونَ قطعُ أذنِ فبرئ، أو تنفُّ حاجبٍ فبرئ، ولم يَنْبُتْ فليسَ عليه إلا ما نقصه - وهذا قولُ أبي حنيفةٍ.

فإن بلغَ من الجنايةِ على العبدِ ما لو جنى على حرٍّ لوجبَتْ فيه الدِّيةُ كلّها فليسَ له إلا إيساكه كما هو، ولا شيءَ له أو إسلامه إلى الجاني وأخذُ جميعِ قيمته ما لم يبلغْ عشرةَ آلافِ درهمٍ فصاعداً فليسَ له إلا عشرةَ آلافِ غيرِ عشرةِ دراهمٍ، وفي الأمةِ نصفُ ذلك. وتفسيره: أنه إن فقأ عينَ أمةٍ تساوي خمسةَ آلافِ درهمٍ فما فوقَ ذلك إلّا مائةَ ألفٍ فاكتر، فليسَ عليه إلا ألفا درهمٍ وخمسمائةَ درهمٍ غيرِ درهَمَيْنِ ونصفٍ.

وإن فقأ عينَ عبدٍ يساوي عشرةَ آلافٍ فما زادَ فليسَ عليه إلا خمسةَ آلافِ درهمٍ، غيرَ خمسةِ دراهمٍ.

وهكذا في سائرِ الجراحاتِ. فلو ساوتِ الأمةُ مائتيَ درهمٍ، والعبدُ مائةَ درهمٍ، لم يلزمه في عينِ العبدِ إلا خمسونَ درهماً فقط، وفي عينِ الأمةِ مائةُ درهمٍ فقط.

وهكذا العملُ في سائرِ القيمِ. وطائفةٌ قالت: إن منقلبةً العبدِ، ومأمومةً، وجانفت، وموضحة من ثمنه، بالغا ما بلغَ فهي من الحرِّ في دينه: فهي موضحةُ العبدِ نصفُ عشرِ ثمنه - ولو أنه ألفُ ألفِ درهمٍ، وفي منقلته عشرُ قيمته كذلك ونصفُ عشرِ قيمته كذلك. وفي جانفت، ومأمومة ثلثُ ثمنه بالغ ما بلغَ.

وأما سائرُ الجراحاتِ، وقطعُ الأعضاءِ فإنما فيه ما نقصه فقط.

وهو قولُ مالكٍ.

وقد روي عن مالكٍ أيضاً أنه إذا قطعَ يديَّ عبدٍ أو فقأ عينيه اعتقَ عليه وغرمَ قيمته كاملةً لسيِّدِهِ.

وقال اللَّيْثُ بنُ سعدٍ: من خصى عبدَ غيره فعليه قيمته كلّها لسيِّدِهِ، ويقبضُ العبدُ لسيِّدِهِ - سواءً زادَ ذلك في قيمته أو نقصَ.

قال أبو محمدٍ: أمّا من قال: جراحُ العبدِ في قيمته كجراحِ الحرِّ في دينه: فقولُ لا دليلَ على صحِّته لا من قرآنٍ، ولا من سننٍ، ولا من روايةٍ فاسدةٍ، لكنَّهم قاسوه على الحرِّ، لأنَّه إنسانٌ

وهو قولُ النخعيِّ، والشَّعْبِيِّ. وطائفةٌ قالت: يدفعُ إلى الجاني وتلزمه قيمته صحيحاً.

وهو قولُ إياسِ بنِ معاويةَ:

روينا من طريقِ حمادِ بنِ سلمةٍ عن إياسِ بنِ معاويةَ في رجلٍ قطعَ يدَ عبدٍ.
قال: هو له وعليه مثله.

ومن طريقِ عبدِ الرزَّاقِ عن معمرٍ عن قتادةٍ فيمن جُدِعَ أذنُ عبدٍ، أو أنفه، أو أشلَّ يده: أنه يدفعُ إليه ويغرمُ لصاحبه مثله.

ومن طريقِ عبدِ الرزَّاقِ عن ابنِ جريجٍ عن عطاءٍ قال: إن شجَّ عبداً، أو فقأ عينه، فقيمتُه كما أفسده: ورأى في موضحته نصفَ عشرِ قيمته.

قولُ أبي حنيفةٍ ومحمَّدٍ: من قتلَ عبداً خطأ فقيمتُه على العاقلةِ ما لم تبلغَ قيمته عشرةَ آلافِ درهمٍ فاكتر، فليسَ فيه إلا عشرةَ آلافِ درهمٍ غيرِ عشرةِ دراهمٍ، وفي الأمةِ قيمتها كذلك ما لم تبلغَ خمسةَ آلافِ درهمٍ فصاعداً، فإن بلغتْها فليسَ فيها إلا خمسةَ آلافِ درهمٍ غيرَ خمسةِ دراهمٍ على العاقلةِ.

قال أبو حنيفةٍ وحده: وأمّا ما دونَ النَّفسِ فمنَ قيمتها مثلُ ما في الجنايةِ، وعلى الحرِّ من دينه، فإذا بلغَ أرشُ ذلك من الحرِّ، انقصَ من قيمته عشرةَ دراهمٍ أو خمسةَ دراهمٍ هكذا جملةً.

ثم رجعَ عن الأذنِ والحاجبِ خاصةً فقال: فيهما ما نقصهما فقط، فإن كانتِ الجنايةُ مستهلكةً فليسَ له إلا إيساكه، كما هو، ولا شيءَ له، أو إسلامه وأخذُ ما كان يأخذُ لو قتلَ خطأ.

وقال أبو يوسفَ في قتلِ العبدِ خطأً والجنايةِ عليه قيمته ما بلغتْ ولو تجاوزتْ ديات - وواقفه محمَّدٌ فيما دونَ النَّفسِ. واتفقوا كلّهم في الجنايةِ المستهلكةِ على قولِ أبي حنيفةٍ الذي ذكرنا.

وقد رويَ عنهما أنه إن أمسكه أخذَ قيمةَ ما نقصته الجنايةُ المستهلكةُ.

وقد رويَ عن أبي يوسفَ فيما دونَ النَّفسِ خاصةً مثلُ قولِ أبي حنيفةٍ وسواءً في ذلك الحاجبِ، والأذنِ وغيرِ ذلك، وذكرَ ذلك في اختلافِ الفقهاءِ.

ورويَ عن زُفَرٍ فيما دونَ النَّفسِ مرّةً مثلُ قولِ أبي حنيفةٍ في الآخرِ، ومرّةً مثلُ قوله الأولِ، ووافقَ أبنا حنيفةٍ في قوله في

مثله.

نقص فقط.

قَالَ عَلِيٌّ: وَلَوْ كَانَ الْقِيَاسُ حَقًّا لَكَانَ هَذَا مِنْهُ عَيْنُ الْبَاطِلِ؛ لِأَنَّهُ كَثِيرًا مِنْ دِيَارِ أَعْضَاءِ الْحُرِّ مَوْقَتْ لَا زِيَادَةَ فِيهَا وَلَا نَقْصَ.

وَقَدْ وَافَقْنَا مِنْ خَالَفْنَا هَاهُنَا عَلَى أَنَّ دِيَةَ أَعْضَاءِ الْعَبْدِ غَيْرُ مَوْقَتْ لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ، إِذْ قَدْ يَسَاوِي الْعَبْدُ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ فَتَكُونُ دِيَةُ عَيْنِهِ عِنْدَهُمْ عَشْرَ دَنَانِيرَ. وَتَسَاوِي الْأُمَةُ خَمْسَةَ آلَافٍ دَرَاهِمَ فَتَكُونُ دِيَةُ عَيْنِهَا الْفَنِي دَرَاهِمَ وَخَمْسَمِائَةَ دَرَاهِمَ غَيْرُ دَرَاهِمَيْنِ وَنِصْفٍ - أَوْ تَكُونُ دِيَةُ عَيْنِهَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ عَشْرَةُ آلَافٍ دِينَارًا، فَقَدْ أَصْفَقُوا عَلَى أَنَّ الدِّيَّاتِ فِي ذَلِكَ غَيْرُ مُحْدُوْدَةٍ وَعَلَى جَوَازِ تَفْضِيلِ دِيَةِ عَضْوِ الْمَرْأَةِ عَلَى دِيَةِ عَضْوِ الرَّجُلِ، بِخِلَافِ الْأَحْرَارِ وَالْحَرَائِرِ - فَقَدْ ظَهَرَ نَسَاطُ قِيَاسِهِمْ جَمْلَةً بِهَذِهِ الدَّلَائِلِ وَبِغَيْرِهَا أَيْضًا - فَسَقَطَ هَذَا الْقَوْلُ بِبَقِيَّةٍ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: يَسْلَمُهُ وَيَأْخُذُ قِيَمَتَهُ، فَوُجِدْنَاهُ أَيْضًا غَيْرَ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِلُّ إِخْرَاجُ مَالٍ عَنْ يَدِ صَاحِبِهِ إِلَى غَيْرِهِ بِغَيْرِ تَرَاضٍ مِنْهُمَا إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِذَلِكَ نَقْصٌ، وَلَمْ يَأْتِ بِهَذَا هَاهُنَا نَقْصٌ أَصْلًا، فَسَقَطَ أَيْضًا جَمْلَةً.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، فَوُجِدْنَاهُمَا أَشَدَّ الْأَقْوَالِ فَسَادًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ مِنْهُ: قِرَاءً، وَلَا سِتَّةً، وَلَا رَوَايَةً سَقِيمَةً، وَلَا قَوْلَ صَاحِبِ أَصْلًا، وَلَا قِيَاسًا، وَلَا رَأْيَ لَهُ وَجْهًا، بَلْ مَا نَعَرَفُ هَذَيْنِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَمَةِ قَبْلَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ..

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ: فَظَلِمَ بَيِّنَ لَا خِصَاءَ بِهِ أَنْ يَكُونَ يَقْطَعُ يَدَ جَارِيَةٍ تَسَاوِي عَشْرَةَ آلَافٍ دِينَارًا فَلَا يَقْضِي لَصَاحِبِهَا إِلَّا بِمِائَتِي دِينَارٍ وَخَمْسِينَ دِينَارًا غَيْرَ مَا تَسَاوِي مِنَ الذَّهَبِ دَرَاهِمَيْنِ وَنِصْفًا وَيَكُونُ تَغْصِبُ لَهُ خَادِمٌ أُخْرَى قِيَمَتِهَا أَلْفُ دِينَارٍ فَتَمُوتُ عِنْدَ الْغَاصِبِ بِغَيْرِ لَهْ أَلْفُ دِينَارٍ كَامِلَةً، عَلَى هَذَا الْحُكْمِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ - وَنَحْنُ نَرَى إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْهُ فِي الدُّنْيَا، وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهُادُ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ: فَتَقْسِيمُ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ، وَلَوْ عَكَسَ عَلَيْهِمْ قَوْمُهُمْ مَا تَخَلَّصُوا مِنْهُ لَوْ.

قِيلَ لَهُمْ: بَلْ فِي الْمَقْلَقِ، وَالْجَانَفَةِ، وَالْمُأَمُومَةِ: مَا تَقْصَهُ فَقَطْ.

وَأَمَّا سَائِرُ الْجَرَاحَاتِ فَمَنْ ثَمَنَ بِقُدْرَتِهِ مِنَ الْحُرِّ فِي دِينِهِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَشْتَغِلُ بِهِ إِلَّا عَرُومٌ.

وَاحْتَجَّ لَهُ بَعْضُ مُقَلِّدِيهِ بِأَنَّ قَالَ: هَذِهِ جَرَاحَاتُ يَشْفُقُ عَلَيْهِ مِنْهَا، فَيُمْكِنُ أَنْ يَتَلَفَّ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَبْرَأَ، وَلَا يَبْقَى لَهَا أَثَرٌ وَلَا ضَرَرٌ، فَقُلْنَا: نَعَمْ، فَاجْعَلُوا هَذَا لِدَيْكُمْ فِي أَنْ لَا يَكُونَ فِيهَا إِلَّا مَا

قَالَ أَبُو حَمَلَةَ: وَالْحُكْمُ عَلَى الْجَانِي بِمَا تَقْصَ فِيمَا جَنَاهُ عَلَى الْعَبْدِ مِنْ خِصَاءٍ، أَوْ مُأَمُومَةٍ، أَوْ جَانَفَةٍ، أَوْ قَطْعِ عَضْوٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، نَحْنُ قُلْنَا أَوْ كَثُرَ مِنَ الْجَنَاحَاتِ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَنْ يَقُومَ صَحِيحًا، ثُمَّ يَقُومَ فِي أَصْعَبِ مَا انْتَهَتْ إِلَيْهِ حَالُهُ مِنْ تِلْكَ الْجَنَاحَةِ وَأَشَدُّ مَا كَانَ مِنْهَا مَرَضًا وَضَعْفًا وَخَوْفًا عَلَيْهِ، وَغَيْرُ مَا بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ، وَلَا يَنْتَظَرُ بِهِ صَحَّةٌ، وَلَا تَخَفٌ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ فِي كُلِّ حَالٍ مِنْ أَحْوَالِهِ فِي تَأْتِيرِ تِلْكَ الْجَنَاحَةِ فَهَرُ الْجَانِي عَلَيْهِ فِي كُلِّ تِلْكَ الْأَحْوَالِ، فَعَلِيهِ فِي كُلِّ حَالٍ مِنْهَا مَا تَقْصَ بِجَنَاحَتِهِ مِنْ مَالِ سَيِّدِهِ بِلَا شَكٍّ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾.

وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾.

فَلِإِنْ بَرَى الْعَبْدُ، أَوْ الْأُمَةُ وَصَحَّ، وَزَادَتْ تِلْكَ الْجَنَاحَاتُ فِي أَثْمَانِهَا، كَالْخِصَاءِ فِي الْعَبْدِ، أَوْ قَطْعِ إِصْبَعٍ زَائِدَةٍ؛ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَمَنْ رَزَقَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْسَيِّدِ، وَلَا جُرُوعَ لِلْجَانِي مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بِشَيْءٍ غَيْرِهِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَغْرَمْ شَيْئًا حَتَّى صَحَّ الْحَبِيُّ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَغْرَمْ كَمَا ذَكَرْنَا وَلَا يَدَّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَزِمَهُ آدَاءُ مِثْلِ مَا اعْتَدَى فِيهِ، فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ بَرَاءَةُ الْجَنَاحَةِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ قَطَعَ شَجَرَةً لِإِنْسَانٍ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ قِيَمَتَهَا سِوَاهُ نَبْتٍ بَعْدَ ذَلِكَ وَغَتَّ أَوْ لَمْ تَنْبِتْ وَلَا تَحْتَّ، لَمَّا ذَكَرْنَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا إِنْ قَتَلَ الْمَرْءُ عَبْدًا لْغَيْرِهِ، أَوْ أُمَةً عَمْدًا أَوْ خَطَأً، فَقِيَمَتُهُمَا وَلَا يَدَّ لِسَيِّدِهِمَا بِالْغَةِ مَا بَلَّغَتْ لَمَّا ذَكَرْنَا - وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا:

فَرَوَيْنَا عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هَنْدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّ عَبْدًا قَتَلَ خَطَأً وَكَانَ ثَمَنُهُ عَشْرَةُ آلَافٍ دَرَاهِمَ فَجَعَلَ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ دِيَةَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ.

وَصَحَّ عَنِ النَّخَعِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، قَالَا جَمِيعًا: لَا يَبْلُغُ بِدِيَةِ الْعَبْدِ دِيَةُ الْحُرِّ.

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا عَنْ عَطَاءٍ، وَالْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةٍ، وَحَمَادِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ.

وَبِهِ يَقُولُ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، قَالَ: يَنْقُصُ مِنْهَا الدَّرَاهِمُ وَغَرْمُ، وَقَالَ عَطَاءٌ: لَا يَتَجَاوَزُ بِهِ دِيَةُ الْحُرِّ؛ وَصَحَّ أَيْضًا عَنْ حَمَادٍ بِنِ أَبِي سَلِيمَانَ.

مسلم، نعم، ولا دية كافر يعبد الصليب، وهو خير من كل مسلم على ظهر الأرض اليوم عند الله تعالى، وعند أهل الإسلام.

ثم قد تناقضوا.

فقالوا: من غصب عبداً فماتَ عنده وقيمتُه عشرة آلاف دينار أدَّى عشرة آلاف دينار فهل سمع بأسخف من هذا التناقض؟ ثم قد جعلوا دية العبد عشرة آلاف درهم غير درهم أو غير عشرة دراهم فتجاوزوا بها دية الحرية المسلمة - وهذه وسواسٌ يغني ذكرها عن تكلف الرد عليها.

وقد روي ما ذكرنا عن ابن مسعود، وعلي، وما نعلمهم مخالفًا من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك فخالفوهم.

وقد جسر بعضهم فقال: قد أجمع على المقدار الذي ذكرنا واختلف فيما زاد، قلنا: كذبت وأفكت هذا سعيد بن العاص أمير الكوفة لعنانه وأمر المدينة، ومكة لمعاوية، لا يتجاوز دية العبد أربعة آلاف درهم.

قال أبو حمزة: والبدن والأمة ما، فعلى متفهما مثل ما تعدى فيه بالغاً ما بلغ، وبالله تعالى التوفيق.

وأما جناية العبد على مال غيره ففي مال العبد إن كان له مال، فإن لم يكن له مال ففي ذمته يتبع به حتى يكون له مال في رقه أو بعد عقوبه، وليس على سيده فداؤه، ولا بما قل وما لا كثيرا ولا إسلامه في جنائنه ولا بيعه فيها.

وكذلك جناية المذنب، والكاثر، وأم الولد الماذون، وغير الماذون - سواء الدين والجناية في كل ذلك سواء لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.

ولا يجل أن يؤخذ أحدٌ بحريّة أحد، قال رسول الله ﷺ: «إِنْ دِمَائَكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وقال تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾.

والعبد مال من مال سيده وكذلك ثمنه وكذلك سائر مال السيد، فسأل من خالفنا هاهنا، بأي كتاب الله، أم بأي سنة لرسول الله ﷺ استحللتم لياحة مال السيد لغيره ولم يمين شيئاً، ولعله صغير، أو مجنون، أو غائب في أرض بعيدة، أو نائم، أو في صلاة، إن هذا لعجب عجب.

قال أبو حمزة: واحتج المخالفون بحج:

وقال أبو حنيفة، وزفر، وعمد: إن كان عبداً فقيمته ما لم يبلغ عشرة آلاف درهم، فإن بلغها أو تجاوزها بما قل أو كثر لم يغرم قاتله إلا عشرة آلاف درهم، غير عشرة دراهم.

وإن كانت أمة فقيمتها ما لم تبلغ خمسة آلاف درهم، فإن بلغها أو تجاوزها بما قل أو كثر لم يغرم قاتلها إلا خمسة آلاف درهم غير خمسة دراهم.

وقالت طائفة: يغرم القيمة بالغة ما بلغت.

روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عماد بن بكر عن ابن جريج عن عبد الكريم عن علي بن أبي طالب: وابن مسعود وشريح، قالوا: ثمنه، وإن خالف دية الحر.

وصح هذا أيضاً عن سعيد بن المسيب، والحسن، وابن سيرين، وإبراهيم النخعي أيضاً، ويحيى بن سعيد الأنصاري، والزهرري.

ورويانه أيضاً عن عمر بن عبد العزيز، وإياس بن معاوية، وعطاء، ومكحول.

وهو قول مالك، وأبي يوسف، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبي سليمان، وغيرهم.

قال أبو حمزة: أما قول أبي حنيفة نفسي غاية السقوط؛ لأنه حد ما يسقط من ذلك الحد لا يحفظ عن أحد قبله، وإنما هو من رايه الفاسد.

وقال مقلدوه: ينقص من ذلك ما تقطع فيه اليد.

قلنا: ومن أين لكم هذا؟ ثم قد تناقضتم فاسقطتم من دية المراء خمسة دراهم، وليس تقطع فيها اليد في قولكم، فقد أبطلتم ما أصلتكم من كثير.

ثم نقول لهم: وهلا نقصتم من الدية ما نقصتم من الأربعين درهماً في جعل الأذن إذا كان يساويها؟ وهلا نقصتم من الدية ما تجب فيه الزكاة؟ وهل هذا إلا رأي زائف مجرد؟ وكل قول لم يقم عليه دليل أصلاً، ولا كان له سلف فأولى قول بالاطراح.

ثم نظرن في قول من قال: لا يبلغ بدية العبد دية الحر؛ فوجدناه قولاً فاسداً لا دليل عليه، ثم هم يتناقضون، فيقولون: فيمن قتل كلباً يساوي الف دينار: أنه يعطي الف دينار، وإن عقر خنزيراً لذمي يساوي الف دينار أدّى إليه ألف دينار، وإن قتل نصرانياً يجعل لله تعالى الولد وأم الولد: أنه يعطي فيه دية المسلم، فيا للمسلمين أبلغ كلب، وخنزير، ومن هو شر من الكلب، والخنزير: دية المسلم، ولا يبلغ بلال لو قتل قبل أن يعتق دية

إبراهيم التيمي عن أبيه عن السلوي الأعور عن معاوية بن جبر عن أبي عبيدة قال: جناية المدبر على مولاه - وهذا باطل؛ لأن السلوي الأعور لا يدري من هو في خلق الله تعالى.

ثم قد خالفوا هذه الرواية فمالك يقول: لا يغرّم عنه سيده ما جرى، ولا يدفعه، وإنما الحكم أن يستخدم في جنايته فقط.

وكذلك يقول أبو حنيفة أيضاً فيما جرى في الأموال فإن كان ذلك إجماعاً، فهم أول من خالف الإجماع، فمن أقل حياءً ممن يجعل مثل هذا إجماعاً ثم لا يرى صواباً فكيف سنة؟ فكيف إجماعاً؟ فدفعهم كلهم أمورهم بخير على نصف ما يخرج منها من زرع أو غر إلى غير أجل، لكن يقرضهم ما قرضهم الله، ويخرجونهم إذا شاءوا مدة حياة النبي ﷺ ثم مدة أبي بكر ثم مدة عمر رضي الله عنهم لا أحد يخالف في ذلك، فأي عجب أعجب من هذا؟ ولا يرى أيضاً آخر صلاة صلاحها رسول الله ﷺ بجميع الحاضرين من أصحابه رضي الله عنهم ولم يخف ذلك عن غاب منه بعد أن بدأ أبو بكر بالصلاة بهم صواباً ولا سنة ولا إجماعاً.

قال أبو محمد: ثم هم مختلفون، فقالت طائفة: لا يباع المأذون له في التجارة في دينه، ولا يسلم، ولا يفديه سيده.

وأما غير المأذون فهو الذي يباع، أو يسلم، أو يفدى.

وقالت طائفة: لا يباع المأذون، ولا غير المأذون في دينه، ولا يسلم ولا يفدى.

وأما جنايتهما فيباعان فيهما، أو يسلمان أو يفديان.

وقالت طائفة: المأذون وغير المأذون سواء، والدين والجناية سواء، كلاهما يباع في كل ذلك، أو يسلمه سيده أو يفديه. فهذه أقوال كما ترونها ما تحتاج في ردّها إلى أكثر من إيرادها؛ لأن كل طائفة تخطئ الأخرى، وتبطل قولها وكلها باطل.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: إن قتل العبد حرّاً فليس إلا القود أو العفو، وهو لسيده كما كان، إن عفا عنه.

وكذلك المدبر وأم الولد. قالوا: فإن قتل العبد حرّاً أو عبداً خطأ، أو جرى على ما دون النفس من حرّ أو عبد عمداً أو خطأ - قتل الجناية أو كثر - كلّف سيده أن يدفعه إلى الجاني عليه، أو إلى وليه - كثر الجاني عليهم أم قلوا - أو يفديه بجميع أروش الجنائيات. قالوا: فإن جرى في مال فليس عليه ولا على السيد إلا أن يباع في جنايته فإن وفى ثمنه بالجنائيات، فذلك، وإن لم يقب بها فلا شيء على السيد، ولا على العبد، وإن فضل فضل كان للسيد. قالوا: فإن جرى المدبر قتل خطأ، أو جرى فيما دون

روثاه من طريق مروان الفزاري عن دهنم بن قزّان البماي عن نمران بن جارية بن ظفر عن أبيه أن مملوكاً قطع يده رجل ثم لقي آخر ففجّه فاختصم إلى رسول الله ﷺ فدفع رسول الله ﷺ العبد إلى المقطوع يده، ثم أخذه منه فدفعه إلى المشجور، فصار له ورجع سيد العبد والمقطوع يده بلا شيء.

قال أبو محمد: هذا لا يصح؛ لأن دهنم بن قزّان ضعيف متفق من أهل النقل على ضعفه - ونمران مجنون، فلم يميز القول به، ولو صح لما سبقوا إلى الأخذ به، وقد ادّعى بعض من لا يبالي بالكذب على أهل الإسلام الإجماع على أن جناية العبد في رقبته، وقد كذب هذا الجاهل وأفك، ما جاء في هذا الخبر عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم في علمنا إلا ما ذكره إن شاء الله تعالى، وما فاتنا - بحول الله تعالى - في ذلك شيء ثابت أصلاً، ولعلّه لم يفتنا أيضاً معلون:

روثاه من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا حصص هو ابن غياث - عن حجاج هو ابن أوطاة - عن حصين الحارثي عن الشعبي عن الحارث هو الأعور - عن علي قال: ما جرى العبد في رقبته، ويتخير مولاه إن شاء فداء وإن شاء دفعه. وهذه فضيحة الحجاج، والحارث الأعور، أحدهما كان يكفي.

وقد خالفوا علي بن أبي طالب في إسلامه الشاة إلى أولياء التي نطحت ففرقت في الفرات، فما الذي جعل حكمه هنالك أولى من حكمه هنا لو صح عنه فكيف هو باطل؟ نعم، وقد خالفوا علياً في هذه القضية نفسها فأبو حنيفة يقول: ما جرى العبد من دم عمداً فليس في رقبته، ولا يفديه سيده، ولا يدفعه، إنما هو القود، أو العفو، أو ما تصالحوا عليه. وهالك يقول: جناية العبد في ماله إن كان له مال، فإن لم يكن له مال فحيثما يرجع إلى سيده - والشافعي يقول: لا يلزم السيد أن يفدي عبده، ولا أن يسلمه، لكن يباع في جنايته فقط. وحديث مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رقيقاً لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فنحروها فبلغ ذلك عمر بن الخطّاب فامر كبير بن الصلت قطع أيديهم، ثم قال عمر لحاطب: إني أراك تجمعهم لأغرمك غراماً يشق عليك، ثم قال للمزني: كم ثمن نأقتك؟

قال: أربعمائة درهم قال: فاعطه ثمانمائة درهم. وهم يخالفون عمر في هذا. فليت شعري ما الذي جعل بعض حكمه في قضية واحدة حقاً وبعضه في تلك القضية نفسها باطلاً، إن هذا هو الضلال المبين.

ورواية من طريق وكيع أخبرنا ابن أبي ذئب عن محمد بن

النفس، فعلى سيده الأقل من قيمته أو أرض الجنائبة، أو الدبيرة ليس عليه غير ذلك، إلا أن تكون قيمة الجنائبة عشرة آلاف درهم فصاعداً، فلا يلزم السيد إلا عشرة آلاف غير عشرة دراهم، فإن قتل آخر خطأ فلا شيء على السيد، لكن يرجع كل من جنى عليه بعد ذلك على الجاني عليه أولاً فيشاركه فيما أخذ.

وهكذا بدأ.

وهكذا أم الولد في جنايتها في قتل الخطأ وما دون النفس.

وقال أبو حنيفة: فإن جنى المدبر، وأم الولد على مال فعليهما السعي في قيمة ما جنى ولا شيء على سيد أم الولد.

قال أبو محمد: هذا الفصل موافق لقولنا.

وكذلك ينبغي أن تكون سائر جناياتهما، وجنابات العبيد ولا فرق، وهذه تفاريق لا تحفظ عن أحد قبل أبي حنيفة، ولو ادعى مدع في هذه التخليط خلاف الإجماع لما بعد عن الصديق.

وقالوا: إن جنى المكاتب قتل خطأ، أو فيما دون النفس، فعليه أن يسعى في الأقل من قيمته أو من أرض الجنائبة، ولا شيء عليه غير ذلك فإن جنى في مال سعى في قيمته بالغة ما بلغت.

وقال مالك: جناية العبد في الذمّ والأموال سواء، فإن كان للعبد مال فكل ذلك في ماله، فإن لم يكن له مال فسيده غير بين أن يفديه بأرض الجنائبة أو بقدر المال أو يدفعه، فإن جنى المدبر كذلك في ماله، فإن لم يفسد استخدم في الباقي، فإن جنت أم الولد فعلى سيدها أن يفديها بالأقل من قيمتها أو من أرض الجنائبة فقط، ثم كلما جنت كان عليه أن يفديها كذلك، فإن جنى المكاتب كذلك كلّف أن يؤدّي أرض ما جنى، فإن عجز أو أبى رقب وعاد إلى حكم العبد. وهذه تفاريق لا تحفظ أيضاً عن أحد من الناس قبله، ولو ادعى مدع خلاف الإجماع عليها لما بعد عن الصديق إلا قوله: إن الجنابات في مال العبد والمدبر، فهو صحيح لو لم يتبعه بما ذكرنا.

وقال الشافعي: كل ما جنى المدبر، والعبد من دم، أو في مال أو ما دون النفس فإنما يلزم السيد بيعه فيها فقط، فإن وقى فلذلك فإن فضل فضل للسيد، وإن لم يفسد فلا شيء عليه ولا على العبد غير ذلك، وليس عليه أن يسلمه ولا أن يفديه.

فإن جنت أم الولد فداها سيدها بالأقل من قيمتها ومن أرض الجنائبة - فإن جنت ثانية فقولان.

أحدهما: يفديه أيضاً.

وهكذا بدأ.

والثاني: يرجع الآخر على الذي قبله فيشاركه فيما أخذ ولا شيء على السيد - وهذا أيضاً قول لا يحفظ عن أحد قبله. وكل هذه الأقوال ليس على صحة شيء منها دليل لا من قرآن، ولا من سنة، ولا من رواية فاسدة، ولا من قول صاحب، ولا من قياس، ولا من رأي له وجه، وما كان هكذا فلا يجوز القول به.

فإن موهوا بأن العبد لا مال له، ولا يملك شيئاً.

قلنا: هذا باطل، بل يملك كما يملك الحر، ولكن هبكم الآن أنه لا يملك كما تدعون عدوه فقيراً، وأتبعوه به إذا ملك يوماً ما كما يتبع الفقير سواء، ولا فرق. والله تعالى يقول: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُفْهِمَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ فقد وعدهم الله أو من شاء منهم بالعتق، فانتظروا بهم ذلك الغنى، فكيف والبراهين على صحة ملك العبد ظاهرة؟

روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال: ويقاد للمملوك من المملوك في كل عيب يبلغ نفسه فما دون ذلك من الجراح، فإن اصطلموا على العقل فقيمة المقتول على مال القاتل أو الجراح.

قال أبو محمد: هذا قولنا والله تعالى الحمد، وبيان هذا أن عمر بن الخطاب يرى العبد مالاً.

ومن طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال أخذ عبد أسود آبق فذعنا على رجل فشجه ليذهب بريقته، فرفع ذلك إلى عمر بن عبد العزيز فلم ير له شيئاً.

وهذا قولنا: وقد جاء هذا عن النبي ﷺ:

كما روينا من طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن حنبل أخبرنا معاذ بن هشام الدستوائي حدثني أبي عن قتادة عن أبي نضرة عن عمران بن الحصين أن غلاماً لأناس فقرأ قطع أذن غلام لأناس أغنيته فأتى أهله رسول الله ﷺ.

فقالوا: يا رسول الله إنا أناس فقراء، فلم يجعل رسول الله ﷺ عليه شيئاً.

قال أبو محمد: لم يسلمه ولا باعه ولا ألزمه مالا يملكه ولا ألزم ساداته فداه - وهذا قولنا - والحمد لله رب العالمين. ثم كتاب الغصب والاستحقاق والجنابات على الأموال.

٤١- كِتَابُ الصُّلْحِ

اللَّهُ، قَالَ أَحَدُ الْحَصَصَيْنِ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَمِيغًا عَلَى هَذَا فَرَضِي بِأَمْرَائِي.

فَقَالُوا لِي: عَلَى ابْنِكَ الرَّجْمُ فَتَدَيْتَ ابْنِي بِعَاقَةِ مِنَ الْعَنَمِ وَوَلَدَيْهِ، ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ.

فَقَالُوا: إِنَّمَا عَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِبُ عَامٍ وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى أَمْرَائِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا قُضِيَ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ.

أَمَّا الْوَلَدَةُ، وَالْعَنَمُ فَرَدُّ عَلَيْكَ وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِبُ عَامٍ، وَذَكَرَ بَاقِي الْخَبَرِ - فَايْطَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصِّلَحَ الْمَذْكُورَ وَفَسَحَهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: احْتَجَّ الْمُتَأَخَّرُونَ الْمُجِيزُونَ لِلصِّلَحِ عَلَى الْإِنْكَارِ وَعَلَى سَائِرِ مَا ذَكَرْنَا يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالصِّلَحُ خَيْرٌ﴾ وَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾.

وَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ كَثِيرٍ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ كَثِيرٌ بِنِ زَيْدٍ - عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَعَنْ الْوَلِيدِ بْنِ رِيَّاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، كِلَاهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصِّلَحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا وَالْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ».

وَمَا حَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي عَمْرِ بْنِ أَسِيٍّ أَخْبَرَنَا أَبُو ذَرٍّ الْهَمْرِيُّ أَخْبَرَنَا الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدٍ أَخْبَرَنَا يَوْسُفُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ أَخْبَرَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَتَبَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: وَالصِّلَحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا.

وَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ، وَوَكَيْعٍ، وَهَشِيمٍ، وَابْنِ أَبِي زَائِدَةَ، كُلَّهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّيْخِ قَالَ: أَنِّي عَلِيٌّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ بِنِ شَيْءٍ فَقَالَ: إِنَّهُ لَجَوْرٌ، وَلَوْ لَا أَنَّهُ صُلِحَ لَرُدَّتْهُ.

وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُمُ﴾ قَالُوا: وَالصِّلَحُ عَلَى الْإِنْكَارِ تِجَارَةٌ عَنْ تَرَاضٍ مِنْهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا كُلُّ مَا احْتَجُّوا بِهِ، وَكُلُّهُ لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ بَلَّ حِجَّةٌ عَلَيْهِمْ عَلَى مَا نَبَّيْنَا إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى: أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالصِّلَحُ خَيْرٌ﴾، ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾، فَالْمُخَالَفُونَ لَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَجَمِيعِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ مُوَافِقُونَ لَنَا عَلَى أَنَّ كِلَيْتَا هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ لَيْسَتَا عَلَى عُمُومِهِمَا، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَرُدَّ قَطُّ كُلَّ صُلْحٍ، وَلَا كُلَّ عَقْدٍ، وَأَنَّ أَمْرًا لَوْ صَالِحٌ عَلَى إِبَاحَةِ فَرْجِهِ، أَوْ فَرْجِ أَمْرَائِهِ، أَوْ عَلَى خَنْزِيرٍ، أَوْ عَلَى خَرِبٍ، أَوْ عَلَى تَرْكِ صَلَاحِهِ، أَوْ

١٢٦٦- مسألة: لا يجل الصلح البتة على الإنكار،

ولا على السكوت الذي لا إنكار معه، ولا إقرار، ولا على إسقاط بين قد وجبت، ولا على أن يصلح مقر على غيره وذلك الذي صولح عنه منكر، وإنما يجوز الصلح مع الإقرار بالحق فقط.

وهو قول ابن أبي ليلى إلا أنه جوز الصلح على السكوت الذي لا إقرار معه ولا إنكار.

وهو قول الشافعي إلا أنه جوز الصلح على إسقاط البين، وأن يقر إنسان عن غيره ويصالح عنه بغير أمره - وهذا نقض لأصله - وهو أيضاً قول أبي سليمان، إلا أنه جوز الصلح على إسقاط البين - وهذا نقض لأصله:

روينا من طريق حماد بن زيد عن أبي الربيع السخيتاني عن محمد بن سيرين قال: كان لرجل على رجل حق فصالحه عنه ثم رجع فيه فخاصمه إلى شريح، فقال له شريح: شاهدان ذوا عدل: أنه تركه ولو شاء أدبته إليه. فهذا شريح لم يميز الصلح إلا مع قدره صاحب الحق على أخذ حقه بآداء الذي عليه الحق إليه حقه، وفسحه إن يكن كذلك - وهو قولنا.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا ابن أبي زائدة عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن شريح قال: أيما امرأة صولحت عن ثمنها ولم يبين لها ما ترك زوجها، فذلك الثمن كلها.

وهذا أيضاً بيان أنه لم يميز الصلح إلا على إقرار بمعلوم.

وقال أبو حنيفة، ومالك: الصلح على الإنكار، وعلى السكوت الذي لا إقرار معه ولا إنكار جائز.

قال أبو محمد: برهان صحة قولنا: قول الله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُمْ﴾.

وقول رسول الله ﷺ: «إِنْ مَسَاءَكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، فَصَحْ أَنْ كُلَّ مَالٍ حَرَامٌ عَلَى غَيْرِ صَاحِبِهِ وَيَعْرِمُ عَلَى صَاحِبِهِ أَنْ يَبِيحَهُ لغيره إِلَّا حَيْثُ أَبَاحَ الْقُرْآنُ، وَالسَّنةُ إِخْرَاجَهُ، أَوْ أَوْجِبَ إِخْرَاجَهُ. وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ بِجَوَازِ الصِّلَحِ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا.

والحديث المشهور من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني قال: «جاء أغرابي إلى رسول الله ﷺ فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ

على إرفاق حرٍّ، أو عقد على نفسه كلُّ هذا لكان هذا صلحاً باطلاً لا يحلُّ، وعقداً فاسداً مردوداً، فإذا لا شك في هذا فلا يكون صلحٌ، ولا عقدٌ يجوزُ إمضاءهما، إلا صلحٌ، أو عقدٌ: شهد القرآن والسنة بجوازهما.

فإن قالوا: نعم، لكن كلُّ صلحٍ وكلُّ عقدٍ فلا زمانٍ إلا صلحاً أو عقداً جاء القرآن أو السنة بإبطالهما.

قلنا: نعم، وهو قولنا، وقد جاء القرآن بالطاعة لرسول الله ﷺ.

وقال عليه السلام: «كلُّ شرطٍ ليس في كتاب الله فهو باطلٌ».

فصلح أن كلَّ شرطٍ فحكمه الإبطال، إلا شرطاً جاء بإباحته القرآن أو السنة، وكلُّ عقدٍ، وكلُّ صلحٍ فهو بلا شكٍّ شرطٌ، فحكمهما الإبطال أبداً حتى يصححهما قرآن أو سنة، وليس في القرآن، ولا في السنة تصحيح الصلح على الإنكار، ولا على السكوت، ولا على إسقاط اليمين، ولا صلح إنسان عن من لم يأمره، ولا إقراره على غيره، فبطل كلُّ ذلك بيقين.

وأما حديث الصلح جائز بين المسلمين، وكلام عمر رضي الله كلاهما لا يجوز الحكم به.

أما الرواية عن النبي ﷺ فناقطة؛ لأنه انفرد بها كثيرٌ بن عبد الله بن زيد بن عمر - وهو ساقطٌ - متفقٌ على أطراحه، وإن الرواية عنه لا تحمل.

وأما الرواية عن عمر فانفرد بها عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه وكلاهما لا شيء، ثم لو صحا لكانا حجة لنا؛ لأن الصلح على الإنكار وعلى السكوت، لا يخلو ضرورة من أحبه وجهين:

إما أن يكون الطالب حَقٌّ، والمطلوب سائغٌ حقٌّ أو معاطلاً لحقٍّ - أو يكون الطالب طالباً باطلاً - ولا بد من أحدهما.

فإن كان الطالب حقاً، فحرام على المطلوب بلا خلاف من أهل الإسلام أن يمنعه حقّه، أو أن يظلمه - وهو قادر على إنصافه - حتى يضطره إلى إسقاطه بعض حقّه، أو أخذ غير حقّه، فالمطلوب في هذه الجهة أكل مال الطالب بالباطل وبالظلم والمظلم، والكذب، وهو حرام بنص القرآن.

وإن كان الطالب مبطلاً فحرام عليه الطلب بالباطل، وأخذ شيء من مال المطلوب بغير حقٍّ، بلا خلاف من أهل الإسلام وبعض القرآن، والسنة، فالطالب في هذه الجهة: أكل مال

المطلوب بالباطل، والظلم، والكذب، وهذا حرام بنص القرآن. ولعمري، إننا ليطول عجبنا كيف خفي هذا الذي هو أشهر من الشمس على من أجاز الصلح بغير الإقرار؟ إذ لا بد فيه ضرورة من أكل مال محرّم بالباطل لأحد المتصلحين في كلا الوجهين.

وأما الصلح على ترك اليمين فلا تخلو تلك اليمين التي يطلب بها النكر من أن تكون صادقة إن حلف بها، أو تكون كاذبة إن حلف بها ولا سبيل إلى ثالث.

فإن كان المطلوب كاذباً إن حلف: فقد قدّمنا أنه أكل مال خصمه بالباطل، والظلم والكذب، ولا يحل له ذلك.

وإن كان المطلوب صادقاً إن حلف فحرام على الطالب أن يأخذ منه فلساً فما فوقه بالباطل، وهذا لا خفاء به على أحبه يتأمله ويسمعه.

وأما مصالحة المرء على غيره وإقراره على غيره فهذا أبطل الباطل لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ فإقرار المرء على غيره كسب على غير نفسه، فهو باطلٌ، ومصاحته عن غيره لا تخلو أيضاً عما قدّمنا؛ إما أن يكون الذي صرح عنه مطلوباً باطلاً، أو مطلوباً بحقٍّ، ولا بد من أحدهما.

فإن كان مطلوباً باطلاً فحرام على الطالب أن يأخذ فلساً فما فوقه أو شيئاً أصلاً يطلب باطلاً فيكون أكل مال بالباطل.

وإن كان الذي صرح عنه مطلوباً بحقٍّ، فإن كان المتبرع بالصلح عنه ضامناً لما على المطلوب فهذا جائز، والحق قد تحول حيثن على المقر، فإنما صالح حيثن عن نفسه لا عن غيره، وعن حق يأخذه به الطالب كله إن شاء، وهذا جائز حسن لا تمنع منه.

وكذلك إن ضمن عنه بعض ما عليه ولا فرق. وإنما تمنع من أن يصالح عن غيره دون أن يضمن عنه الحق الذي عليه - وهذا في غاية البيان، وبالله تعالى التوفيق.

فقد صح بهذا أن كلَّ صلح على غير الإقرار فهو محل حراماً ومحرماً حلالاً، ذلك الأثران لو صحا لكانا حجة لنا عليهما قاطعة.

وأما المسلمون عند شروطهم، فإن شروط المسلمين هي الشروط التي جاء القرآن وجاءت السنة بإيجابها وإباحتها.

وأما كلُّ شرط لم يأت النص بإباحته أو إيجابه فليس من شروط المسلمين، بل هو من شروط الكافرين أو الفاسقين، لقول رسول الله ﷺ «كلُّ شرطٍ ليس في كتاب الله فهو باطلٌ» وليس الباطل من شروط المسلمين بلا شك.

عَلَيْهِ.

فإن هذا الخبر من أعظم حجّة في هذا الباب، فإن فيه إيجاب التحلّل من كل مظلمة، والتحلّل ضرورة لا يكون بإنكار الحق أصلاً، بل هذا إصرار على الظلم، وإنما التحلّل بالاعتراف، والتبرّ، والتدبّر، وطلب أن يجعل في حلّ فقط - وهو قولنا، وليس فيه إباحة صلح أصلاً، وإنما فيه الخروج إلى الحلّ، ولا يكون ذلك إلا بالخروج عن الظلم، فمن كان قبله مال أنصف منه أو تحلّل منه، ومن كان قبله سبب عرض طلب التحلّل، ومن كان قبله قصاص اقتصر من نفسه أو تحلّل منه بالعفو - ولا مزيد، وبالله تعالى التوفيق.

١٢٧٠- مسألة: فإذا صح الإقرار بالصلح، فلما أن

يكون في المال فلا يجوز إلا بأحد وجهين لا ثالث لهما:

إما أن يعطيه بعض ما له عليه ويرثه الذي له الحق من باقيه باختياره، ولو شاء أن يأخذ ما أبراه منه لفعل: فهذا حسن جائز بلا خلاف، وهو فعل خير، وإما أن يكون الحق المقر به عيناً معينة حاضرة أو غائبة قراضياً على أن يبيعها منه، فهذا بيع صحيح يجوز فيه ما يجوز في البيع، ويحرم فيه ما يحرم في البيع ولا مزيد، أو بالإجارة حيث تجوز الإجارة، لأمر رسول الله ﷺ بالمؤاجرة.

قال الله تعالى: ﴿وَأَحْلَ اللَّهُ التَّبِعَ وَخَرَّمَ الرَّبَا﴾.

وروينا من طريق الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن

الأعرج: حدثني عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه أنه كان له على عبد الله بن أبي حذرف مال فمَرَّ بهما رسول الله ﷺ فقال: أَيَا كَعْبَ فَأَشَارَ يَدَهُ كَأَنَّهُ يَقُولُ: التَّصَفَّ، فَأَخَذَ يَصْفُ مَا عَلَيْهِ وَتَرَكَ يَصْفُهُ.

١٢٧١- مسألة: ولا يجوز في الصلح الذي يكون

فيه إبراء من البعض شرط تأجيل أصلاً، لأنه شرط ليس في كتاب الله، فهو باطل، لكنه يكون حالاً في الذمة ينظره ما به شاء بلا شرط، لأنه فعل خير..

١٢٧٢- مسألة: ولا يجوز الصلح على مال مجهول

القدر، لقول الله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُمْ﴾، والرّضا لا يكون في مجهول أصلاً، إذ قد يظن المرء أن حقه قليل فتطيق نفسه به، فإذا علم أنه كثير لم تطب نفسه به ولكن ما عرف قدره جاز الصلح فيه، وما جهل فهو مؤخر إلى يوم الحساب.

وأما خبر عليّ فهو خير سوء، يعيد الله عليّاً في سابقته، وفضله، وإمامته من أن يتخذ الجور وهو يقر أنه جور. وبإسباحان الله هل يجوز لمسلم أن يتخذ جوراً؟ لأنّ صح هذا لينفذ الرّبا، والزّنى والغارة على أموال الناس؛ لأنه كله جور. والآفة في هذا الخبر والبليّة من قبل الإرسال؛ لأنّ الشّعبي لم يسمع قط من عليّ كلمة، وإنما أخذ هذا الخبر بلا شك، من قبل الحارث وأشباهه، وهذا عيب المرسل.

ثمّ العجب من احتجاجهم بهذه البليّة، وهم أوّل مخالف لها فلا يرون إنفاذ الجور، لا في صلح ولا غيره، وهذا تلاعب بالذّيانيّة، وضلال، وإضلال.

فإن قالوا: قد جاء عن عمر أنّه قال: ردّوا الخصوم حتّى يصطلحوا فإنّ فصل القضاء يورث بين القوم الضّعفان.

قلنا: هذا لا يصح عن عمر أصلاً؛ لأننا إنما:

رويناه من طريق محارب بن ثثار عن عمر، وعمر لم يدركه محارب، ومحارب ثقة، فهو مرسل. ويعيد الله عمر من أن يقول هذا القول فيأمر بترديد ذي الحق ولا يقضي له بحقه، هذا الظلم والجور اللذان نزه الله تعالى عمر في إمامته ودينه وصرامته في الحق من أن يفوه به.

ثمّ ليت شعري أيها المحتجون بهذا القول الذي لم يصح قط عرفونا ما حدّ هذا التّرديد الذي تضيفونه إلى أمير المؤمنين ﷺ وتحتجون به وتأمروا به، أتريد ساعاً فإنّه ترديد في اللّغة بلا شك، أم ترديد يوم، أم ترديد جمعة، أم ترديد شهر، أو ترديد سنّة، أم ترديد باقي العمر، فكلّ ذلك ترديد، وليس بعض ذلك باسم التّرديد بلوى من بعض، وكلّ من حدّ في هذا التّرديد حدّاً فهو كذاب، قائل بالباطل في دين الله عزّ وجلّ.

وأيضاً: فإن ترك الحكم بينهم حتّى يزل الحق على حكم الباطل، أو يترك الطلب، أو يملّ من طلب المبطّل فيعطيه ماله بالباطل أشدّ تورّثاً للضعفان بين القوم من فصل القضاء بلا شك. والحمد لله الذي جعل الإسناد في ديننا فصلاً بين الحق والكذب.

فإن ذكر ذاكر الخبر الصّحيح عن النبي ﷺ من طريق البخاري عن آدم بن أبي إياس عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عَرَضِهِ أَوْ شَيْءٍ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ، وَإِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخَذَ مِنْهُ بِقَدَرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِهِ صَاحِبَهُ فَحَوَّلَ

وقد احتج من أجاز ذلك.

بما رويناه من طريق محمد بن إسحاق في مغازيه عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة عن أبي جعفر محمد بن علي: إن رسول الله ﷺ «بَعَثَ عَلِيًّا إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ إِذَا أَوْفَعَ بِهِمْ خَالِدٌ فَبَعَثَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا لَمْ يَفْعَلْ لَهُمُ الثَّمَنُ وَالْأَمْوَالُ حَتَّى إِذَا لَبِثُوا لَهُمْ مِثْلَةَ الْكَلْبِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِنْ مَالٍ وَلَا ذِمٍّ حَتَّى أَذَاهُ وَتَبَيَّنَتْ مَعَهُ بَقِيَّةٌ مِنَ الْمَالِ فَقَالَ لَهُمْ: هَلْ بَقِيَ لَكُمْ ذِمٌّ أَوْ مَالٌ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَإِنِّي أُعْطِيكُمْ هَذِهِ الْبَقِيَّةَ مِنَ الْمَالِ اخْتِطَاطًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا لَمْ تَعْلَمُوا وَلَا تَعْلَمُونَ، فَقَعَلُوا، فَزَجَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ لَهُ: أَصَبْتَ وَأَخْسَنْتَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ مَرْسَلٌ، ثُمَّ هُوَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَكِيمٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ - ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمَا كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ حُجَّةٌ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ صَلَاحٌ مُشْتَرِطٌ عَلَى طَلَبِ حَقٍّ مُجْهِولٍ - وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَشْكُرُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ تَطَوُّعٌ لِقَدَمٍ لَا يَدْعُونَ حَقًّا أَصْلًا، بَلْ هُمْ مَقْرُونُونَ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَبْقَ لَهُمْ طَلَبٌ أَصْلًا، وَلِغْنٍ لَا تَنْكُرُ التَّطَوُّعَ غِنًى لَا يَطْلُبُ بِحَقٍّ، بَلْ هُوَ فِعْلٌ خَيْرٍ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٢٧٣ - مسألة: ولا يجوز الصلح في غير ما ذكرنا من الأموال الواجبة للمعلومة بالإقرار واليمنية، إلا في أربعة أوجه فقط: في الخلع ونذره إن شاء الله تعالى في: كتاب النكاح قال الله تعالى: «وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَغْلِهَا يُتْسَرُّ أَوْ إِفْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ».

أو في كسر سنٍّ عداً، فبإصلاح الكاسر في إسقاط القود أو في جراحة عداً عوضاً من القود أو في قتل نفس عوضاً من القود بأقل من الدية، أو بأكثر، وبغير ما يجب في الدية.

برهان ذلك: ما ذكرنا قبل من قول الله تعالى: «لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُمُ».

وقول رسول الله ﷺ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، فَلَا يَحِلُّ إِعْطَاءُ مَالٍ إِلَّا حَيْثُ جَاءَ النَّصْرُ بِإِبَاحَةِ ذَلِكَ أَوْ إِجْبَافِهِ. وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ» وَالصُّلْحُ شَرْطٌ فَهُوَ بَاطِلٌ إِلَّا حَيْثُ أَبَاحَهُ نَصْرٌ وَلَا مَزِيدَ، وَلَمْ يَبَحِ النَّصْرُ إِلَّا حَيْثُ ذَكَرْنَا فَقَطُّ.

روينا من طريق أبي داود أخبرنا سفيان أخبرنا المعتمر بن سليمان التيمي عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال: «كَسَرَتْ الرِّبْعُ أَخْبَثَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ نَيْبَةَ اشْرَافٍ فَأَتَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَضَى بِكِتَابِ اللَّهِ الْفِصَاصَ فَقَالَ ابْنُ النَّضْرِ: وَالَّذِي يَمُوتُ بِالْحَقِّ لَا

تُكْسَرُ نَيْبَتُهَا الْيَوْمَ، قَالَ: يَا أَنَسُ كِتَابُ اللَّهِ الْفِصَاصُ، فَرَضُوا بِأَرْضِ أَخْلُوهُمْ.

فإن قيل: فإن هذا الخبر رويتموه من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنسٍ فذكر أنها كانت جراحة، وأنهم أخذوا الدية.

ورويتموه من طريق بشر بن المفضل، وخالد الحذاء، وكلاهما عن حميد الطويل عن أنسٍ، فذكر أنهم عفوا ولم يذكر دية ولا أرضاً.

ورويتموه من طريق أبي خالد الأحمر، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، كلاهما عن حميد الطويل عن أنسٍ فذكر أمر النبي ﷺ بالفصاح فقط.

قلنا: نعم، وكل ذلك في غاية الصحة وليس شيء منها مخالفاً لسائر ذلك؛ لأن سليمان، وثابتاً، وبشراً، وخالداً، زادوا كلهم على أبي خالد، والأنصاري: العفو عن الفصاح، ولم يذكر الأنصاري ولا أبو خالد عفواً، ولا أنهم لم يعفوا، وزيادة العدل مقبولة، وزاد سليمان، وثابت على الأنصاري، وأبي خالد، وبشر، ذكر قبول الأرض ولم يذكر هؤلاء خلاف ذلك، وزيادة العدل مقبولة، وقال ثابت: دية، وقال سليمان: أرض.

وهذا ليس اختلافاً؛ لأن كل دية أرض وكل أرض دية، إلا أن من ذلك ما يكون مؤقتاً محدوداً، ومنه ما يكون غير مؤقت ولا محدود، والتوقيت لا يؤخذ إلا بنصٍ وارد به، فوجب حمل:

ما رويناه على عمومهم، وجواز ما تراضوا عليه، وبالله تعالى التوفيق.

وأما اختلاف ثابت، وسليمان، فقال أحدهما - وهو ثابت: جراحة وإن أم الربيع التي أقيمت أن لا يقتصر منها، وقال سليمان: كسر سنٍّ، وإن أنس بن النضر أقسم أن لا يقتصر منها - فيمكن أن يكونا حديثين في قضيتين، ويمكن أن يكون حديث واحد في قضية واحدة؛ لأن كسر السن جراحة؛ لأنه يدمي ويؤثر في اللثة فهي جراحة، فزاد سليمان بياناً إذ بين أنه كسر سنٍّ، وبالله تعالى التوفيق.

وأما الجراحة:

فروينا من طريق محمد بن داود بن سفيان عن عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين: إن رسول الله ﷺ «بَعَثَ أَبَا جَهْمٍ بِنَ حَذِيفَةَ مُصَدِّقًا فَلَا جَاحَ رَجُلٍ فِي صَدَقَتِهِ، فَضَرَبَهُ أَبُو جَهْمٍ فَشَجَّهُ فَأَتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

فَقَالُوا: الْقَوْدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَكُمْ كَذَا وَكَذَا، فَلَمْ يَرْضَوْا، فَقَالَ: لَكُمْ كَذَا وَكَذَا، فَلَمْ يَرْضَوْا، فَقَالَ: لَكُمْ كَذَا وَكَذَا، فَرَضُوا.

فهذا الصلح على الشجة بما يراضى به الفريقان.

فإن قيل: فإن هذا خيرٌ رويته من طريق محمد بن رافع عن عبد الرزاق بالإسناد المذكور فيه، وفيه: «فَضَرَبَهُ أَبُو جَهْمٍ» ولم يذكر شجته..

قلنا: هذه بلا شك قصة واحدة، وخبر واحد، وزاد محمد بن داود بيان ذكر شجته، ولم يذكرها محمد بن رافع، وزيادة العدل مقبولة.

وأما الصلح في النفس: فإنا رَوَيْنَا من طريق مسلم قال: أخبرنا زهير بن حرب أخبرنا الوليد بن مسلم أخبرنا الأوزاعي أخبرنا يحيى بن أبي كثير أخبرنا أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حدثني أبو هريرة: إن رسول الله ﷺ قَالَ بَعْدَ قِتْحِ مَكَّةَ: وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَفْدِيَ وَإِمَّا أَنْ يَقْتُلَ.

فإن قيل: فهذا خيرٌ رويته من طريق أبي شريح الكعبي: إن رسول الله ﷺ قَالَ: فَمَنْ قُتِلَ لَهُ بَعْدَ مَقَاتِلِي هَذِهِ قَتِيلٌ فَأَمْلَهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ: بَيْنَ أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ، وَبَيْنَ أَنْ يَقْتُلُوهُ.

قلنا: نعم، كلاهما صحيحٌ وحقٌّ وجائزٌ أن يلزمَ وليُّ القَتِيلِ القاتِلَ الدِّيَةَ وجائزٌ أن يصالحه حيثنزل القاتِلُ بما يرضيه به، فكلا الخبرين صحيحٌ، وبالله تعالى التوفيق.

١٢٧٤- مسألة: ومن صالح عن دم، أو كسر سن،

أو جراحة، أو عن شيءٍ معينٍ بشيءٍ معينٍ، فذلك جائزٌ، فإن استحقَّ بعضه، أو كله بطلت المصالحة وعادَ على حقه في القود وغيره؛ لأنه إنما ترك حقه بشيءٍ لم يصح له إلا فهو على حقه، فإذا لم يصح له ذلك الشيء فلم يترك حقه.

وكذلك لو صالح من ملعه بيمينها بسكنى دار، أو خدمة عبد فمات العبد، وانهدمت الدار، أو استحقَّ بطل الصلح وعادَ على حقه، وبالله تعالى التوفيق.

ثم كتاب الصلح بمحمد الله وعونه.

جدو: إن رسول الله ﷺ «حَسِبَ فِي تَهْمَةٍ».

ومن طريق أبي جازر: «أَنَّ غُلَامَيْنِ مِنْ جُهَيْنَةَ كَانَ بَيْنَهُمَا غُلَامٌ فَأَعْتَقَهُ أَحَدُهُمَا نَحْبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَاعَ غَيْثُهُمَا».

وعن الحسن: «أَنَّ قَوْمًا اقْتُلُوا فَقِيلَ بَيْنَهُمْ قِيلَ قُبِعَتْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَسِبُهُمْ».

قَالَ أَبُو هَمْدٍ: كُلُّ هَذَا بَاطِلٌ.

أَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَانْفَرَدَ عَنْهُ أَيْضًا إِبْرَاهِيمُ بْنُ زَكَرِيَّا الْوَاسِطِيُّ وَلَا يَدْرِي مَنْ هُوَ، وَحَدِيثُ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ضَعِيفٌ.

وَمِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ بَعِيثَا فَيَمْسُ مِنْ الزَّكَاةِ: «إِنَّا أَخَذْنَاهَا وَشَطَرْنَا مَالَهُ عَزَمَةً مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا» فَإِنْ احْتَجَرْنَا بِهِ فِي الْحَبْسِ فِي التَّهْمَةِ فَلْيَاخُذُوا بِرَوَايَةِ هَذِهِ وَإِلَّا فَالْقَوْمُ مُتَلَابِعُونَ بِالذِّينِ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذَا مَنْسُوخٌ.

قِيلَ لَهُمْ: اتَّشَرُوا خَصْمَكُمْ بِعِجْرٍ عَنْ أَنْ يَقُولَ لَكُمْ: وَالْحَبْسِ فِي التَّهْمَةِ مَنْسُوخٌ بِقَوْلِهِ ﷺ: «إِلَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْخَبَرِ» وَالْحَبْسِ فِي غَيْرِ التَّهْمَةِ مَنْسُوخٌ بِوُجُوبِ حُضُورِ الْجَمْعَةِ، وَالْجَمَاعَاتِ وَحَدِيثِ الْحَبْسِ حَتَّى بَاعَ غَيْثُهُ مَرْسَلٌ وَلَا حِجَّةَ فِي مَرْسَلٍ.

وَلَوْ صَحَّ مَا كَانَ لَهُمْ فِيهِ حِجَّةٌ، لِأَنَّهُ قَدْ خَافَ عَلَيْهِ الْمَرْبُ بِغَيْثِهِ فَحَسِبَ لِيُبْعِيهَا، وَهَذَا حَقٌّ لَا نَكْرَهُ فِيهِ الْحَبْسُ الَّذِي يَرُونَ لَهُ، وَلَا أَنَّهُ اتَّعَنَ مِنْ بَيْعِهَا.

وَقَدْ يَكُونُ الضَّمِيرُ الَّذِي فِي بَاعِهَا رَاجِعًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْحَبْسُ إِسْكَانًا فِي الْمَدِينَةِ. وَلَيْسَ فِيهِ أَصْلًا أَنَّهُ حَبْسٌ فِي سَجْنٍ - فَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ أَصْلًا، وَحَدِيثُ الْحَسَنِ مَرْسَلٌ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّمَا هُوَ حَبْسٌ فِي قَتْلِ، وَحَاشَا لِلَّهِ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَحْسُ مَنْ لَمْ يَصُحَّ عَلَيْهِ قَتْلٌ بِسَجْنٍ فَيَسْجَنُ الْبَرِيءُ مَعَ النُّظْبِ، هَذَا فَعَلَ أَهْلُ الظُّلْمِ وَالْعُدْوَانِ، لَا فَعَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَاللَّهُ لَقَدْ قَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ رَضَوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَهُوَ مِنْ أَفْضَلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِيمَا بَيْنَ أَظْهَرِ شَرِّ الْأُمَمِ وَهُمْ الْيَهُودُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَمَا اسْتَجَارَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَسْجَنَهُمْ، كَيْفَ أَنْ يَسْجَنَ فِي تَهْمَةٍ قَوْمًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟ فَهَذَا الْبَاطِلُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ.

فَمَنْ لَيْتَ شِعْرِي إِلَى مَنْ يَكُونُ هَذَا الْحَبْسُ فِي التَّهْمَةِ بِالذِّمِّ

٤٢ - كِتَابُ الْمَدَائِنَاتِ وَالتَّقْلِيصِ

١٢٧٥ - مسألة: ومن لبت للناس عليه حقوق من

مال أو مما يوجب غرم مال يبيته عدل، أو بإقرار منه صحيح: يبيع عليه كل ما يوجد له، وأنصف الغرماء، ولا يحل أن يسجن أصلاً، إلا أن يوجد له من نوع ما عليه ينصف الناس منه بغير بيع، كمن عليه دراهم ووجدت له دراهم، أو عليه طعام ووجدت له طعام.

وهكذا في كل شيء لقول الله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّايِينَ بِالْقِسْطِ﴾.

ولتصريح رسول الله ﷺ قول سلمان: «أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ»؛ ولقول رسول الله ﷺ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ».

فسجنه مع القدرة على إنصاف غرمائه ظلم له ولهم معاً، وحكم بما لم يوجب له تعالى قط، ولا رسوله ﷺ وما كان لرسول الله ﷺ سجن قط.

روينا من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام أخبرنا أحمد بن خالد الوهبي عن محمد بن إسحاق عن محمد بن علي بن الحسين قال: قال علي بن أبي طالب: حبس الرجل في السجن بعد ما يعرف ما عليه من الدين ظلم.

وقال الخفيفون: لا يباع شيء من ماله، لكن يسجن - وإن كان ماله حاضراً - حتى يكون هو الذي ينصف من نفسه.

ثم تناقضوا.

فقالوا: إلا إن كان الدين دراهم فتوجد له دنائير، أو يكون الدين دنائير فتوجد له دراهم، فإن الذي يوجد من ذلك يباع فيما عليه منها. فليت شعري ما الفرق بين بيع الدنائير وابتاع دراهم، وبين بيع العروض وابتاع ما عليه، وإنما أوجب الله تعالى علينا، وعلى كل أحد إنصاف ذي الحق من أنفسنا، ومن غيرنا. ومنع تعالى من السجن بقوله تعالى: ﴿فَانْشُوا فِي مَنَاجِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾. واقتض حضور الجمعة والجماعات، فمنعوا المدين من حضور الصلوات في الجماعة، ومن حضور الجمعة، ومن المشي في مناجب الأرض ومنعوا صاحب الحق من تعجيل إنصافه - وهم قادرون على ذلك - فظلموا الفريقين.

واحتجوا بأثر وأهية: منها: رواية من طريق أبي بكر بن عياش عن أنس: إن رسول الله ﷺ «حَسِبَ فِي تَهْمَةٍ».

ومن طريق عبد الرزاق عن بهز بن حكيم عن أبيه عن

وغيره؟ فَإِنْ حَدَّثُوا حَدَّثًا زَادُوا فِي التَّحَكُّمِ بِالْبَاطِلِ..
وإِنْ قَالُوا: إِلَى الْأَبَدِ، تَرَكَوا قَوْلَهُمْ، فَهُمْ أَبَدًا يَتَكَسَّبُونَ فِي ظِلْمَةِ الْخَطَا.

واحتجوا أيضاً بقول الله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَاجِئَةُ مِنْ بَيْنَ يَدَيْكَ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسَكُوهُنَّ فِي الْيُورْتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ هذه أحكام مشروحة. فمن أضلُّ ممن يستشهد بأية قد نسخت، ويطلق حكمها فيما لم ينزل فيه أيضاً، وفيما ليس فيها منه لا نص ولا دليل ولا أثر. والحق في هذا هو قولنا:

كما روينا من طريق مسلم بن الحجاج أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا الليث هو ابن مسعود - عن بكير بن الأشج عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال: «أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عِمَارٍ ابْتَاغَهَا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ، فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَلْغُ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعُرْمَانِهِ خَذُوا مَا وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ».

فهذا نص جلي على أن ليس لهم شيء غير ما وجدوا له، وأنه ليس لهم حصة، وأن ما وجد من ماله للفرعاء، وهذا هو الحق الذي لا يحل سواه.

فإن قيل: روي أنه عليه السلام باع لهم مائة معاذ. قلنا: هكذا يقول - وإن لم يصح من طريق السيد؛ لأنه مرسل، لكن الحكم أنه إنما يقضي لهم بعين ماله، ثم يباع لهم ويقسم عليهم الحصص؛ لأنه لا سبيل إلى إصافهم بغير هذا.

فإن موهوا بما روي عن عمر، وعلي، وشريح، والشعبي، فإن الرواية عن عمر إنما هي من طريق سعيد بن المسيب أن عمر حبس عصبه منفس يتفقون عليه الرجال دون النساء - وأن نافع بن عبد الحارث اشترى داراً للسجن من صفوان بن أمية بأربعة آلاف فإن لم يرخص عمر لصفوان أربعمائة. وهذا خبران لا حجة لهم فيها؛ لأن حبس عمر للعصبة للنفقة على الصبي إنما هو إمساك وحكم وقصر، لا سجن؛ لأن من الباطل أن يسجنهم أبداً ولم يذكر عنهم امتناع.

ثم هم لا يقولون بإيجاب التفقة على العصبة، فقد خالفوا عمر، فكيف يحتجون به في شيء هم أول مخالف له؟

وأما الخبر الثاني: فكلمهم لا يراه بيعاً صحيحاً، بل فاسداً مفسوخاً، فكيف يستجيز مسلم أن يحتج بحكم يراه باطلاً والمحفوظ عن عمر مثل قولنا على ما ذكرنا بعد هذا إن شاء الله

تعالى، والرواية عن علي أنه حبس في دين: هي من طريق جابر الجعفي وهو كذاب.

وقد روينا عن علي خلاف هذا كما ذكرنا ونذكر.

وأما شريح، والشعبي، فما علمنا حكمهما حجة، وأقرب ذلك أنهما قد ثبت عنهما أن الأجير، والمستاجر - كل واحد منهما يفسخ الإجارة إذا شاء، وإن كره الآخر، وهم كلهم مخالف لهذا الحكم، فالشعبي، وشريح حجة إذا اشتروا، وليس حجة إذا اشتروا، أف لهذه العقول والأديان، وقد ذكرنا قبل عن علي إنكار السجن.

وقد روينا عن عمر ما روينا من طريق مالك عن عمر بن عبد الرحمن بن دافع عن أبيه أن رجلاً من جهينة كان يشتري الرّوَّاحِلَ إلى أجل فيغالي بها فافلس، فرفع إلى عمر بن الخطاب. قال: أما بعد أيها الناس، فإن الأسف أسفع بي جهينة رضي من دينه وأمانته بأن يقال: سبق الحاج، وأنه إذا كان معرضاً، فاصبح قد دين به، فمن كان له عليه شيء فليقبل بالقداد، فإننا قاسمون ماله بالخصص.

ورويناه أيضاً من طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع مولى ابن عمر.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا ابن أبي زائدة عن إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر عن عبد الملك بن عمير قال: كان علي بن أبي طالب إذا أتاه رجلٌ برجلٍ له عليه دينٌ فقال: أحبه قال له علي: أله مال؟ فإن قال: نعم، قد لجأه مال قال: أقم البيئة على أنه لجأه وإلا أحلفناه بالله ما لجأه.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا أحمد بن عثمان عن عبد الله بن المبارك عن محمد بن سليم عن غالب القطان عن أبي المهزم عن أبي هريرة: أن رجلاً أتاه بأخر فقال له إن لي على هذا ديناً، فقال للآخر: ما تقول؟ قال: صدق قال: فاقضه قال: إني معسر، فقال للآخر: ما تريد؟ قال: أحبه قال أبو هريرة: لا، ولكن يطلب لك لنفسه ولعاليه - قال غالب القطان: وشهدت الحسن - وهو على القضاء - قضى بمثل ذلك..

ومن طريق ابن أبي شيبة عن زيد بن حباب، وعبيد الله كلاهما عن أبي هلال عن غالب القطان عن أبي المهزم عن أبي هريرة ذكره كما أوردناه - وزاد فيه أن أبا هريرة قال لصاحب الدين: هل تعلم له عين مال فأخذه به؟ قال: لا، قال: هل تعلم له عقاراً أكرهه؟ قال: لا، ثم ذكر امتناعه من أن يجيبه كما أوردناه..

يسار حديثهم قال: حدثني عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبيه عن أبي بردة الأنصاري: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ».

فأمَرَ رسول الله ﷺ بتغيير المنكر باليد، ومن المنكر مطلق الغني، فمن صح غناه ومنع خصمه فقد أتى منكراً وظلماً، وكل ظلم منكراً، فواجب على الحاكم تغييره باليد، ومنع رسول الله ﷺ من أن يجلد أحد في غير حد أكثر من عشرة أسواط؛ فواجب أن يضرب عشرة؛ فإن أنصف فلا سبيل إليه، وإن عمداً على الظلم فقد أحدث منكراً آخر غير الذي ضرب عليه فيضرب أيضاً عشرة.

وهكذا أبداً حتى ينصف، ويترك الظلم، أو يقتله الحق وأمر الله تعالى.

وأما التفريق بين وجوه الحقوق: فإن من كان أصل الحق عليه من دين أو بيع فقد صح أنه قد ملك مالا، ومن صح أنه قد ملك مالا فواجب أن ينصف من ذلك المال حتى يصح أن ذلك المال قد تلف - وهو في تلفه مذهب - وقد قضى رسول الله ﷺ بالبيّنة على المدعي.

ومن كان أصل الحق عليه من ضمان، أو جنابة، أو صداق، أو نفقة، فاليمين الذي لا شك فيه عند أحد: هو أن كل أحد ولّد عريان لا شيء، له، فأناس كلهم قد صح لهم الفقر، فهم على ما صح منهم حتى يصح أنهم كسبوا مالا وهو في أنه قد كسب مالا مدعى عليه، وقد قضى رسول الله ﷺ باليمين على المدعي عليه.

وهذا قول أبي سليمان، وعمد بن شجاع البلخي، وغيرهما. وخالف في هذا بعض المتعسفين فقال: قال الله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُعَيْتُكُمْ ثُمَّ يُخَيِّمُكُمْ﴾ فصح أن الله تعالى رزق الجميع.

قال أبو محمد: لم يخالفه في الرزق، بل الرزق متيقن، وأولّه لين ألّي أريضته، فلولا رزق الله تعالى ما عاش أحد يوماً فما فوقه، وليس من كل الرزق ينصف الغرماء، وإنما ينصفون من فضول الرزق وهي التي لا يصح أن الله تعالى أتاهم الإنسان إلا بيّنة.

وأما المواجهة: فلما ذكرنا قبل في المسألة المتقدمة هذه وبالله تعالى التوفيق.

١٢٧٧ - مسألة: فإن قيل: إن قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ يمنع من استجاره.

وعن عمر بن عبد العزيز أنه قضى في ذلك بأن يقسم ماله بين الغرماء ثم يترك حتى يزرقه الله.

وأخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عبد البصير أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن المثنى أخبرنا أبو عامر العقدي عن عمرو بن ميمون بن مهران: أن عمر بن عبد العزيز كان يؤاجر الفليس في شر صنعة.

قال أبو محمد: أمر الله تعالى بالقيام بالقسط، ونهى عن المظلم والسجن، فالسجن مطلق وظلم، ومنع الذي له الحق من تعجيل حقه مطلق وظلم، ثم ترك من صح إفلاسه لا يؤاجر لغرمائه مطلق وظلم فلا يجوز شيء من ذلك، وهو مفترض عليه إنصاف غرمائه وإعطاؤهم حقه، فإن امتنع من ذلك وهو قادر عليه بالإجارة، أجبر على ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

ومن طريق أبي عبيد حدثني يحيى بن بكير عن الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر في الفليس قال: لا يجسه، ولكن يرسله يسعى في دينه.

وهو قول الليث بن سعد - وبه يقول أبو سليمان، وأصحابه، وبالله تعالى التوفيق.

١٢٧٦ - مسألة: فإن لم يوجد له مال، فإن كانت الحقوق من بيع أو قرض، الزم الغرم وسجن حتى يثبت العدم، ولا يمنع من الخروج في طلب شهود له بذلك، ولا يمنع خصمه من لزومه والمشي معه حيث مشى، أو وكيله على المشي معه، فإن أثبت عدمه سرح بعد أن يحلفه: ما له مال باطن، ومنع خصمه من لزومه، وأوجر لخصومه، ومتى ظهر له مال أنصف منه.

فإن كانت الحقوق من نقسات، أو صداق، أو ضمان، أو جنابة، فالقول قوله مع يمينه في أنه عديم، ولا سبيل إليه، حتى يثبت خصمه أن له مالا، لكن يؤاجر كما قدّمنا.

وإن صح أن له مالا غيبه أدب وضرب حتى يحضره أو يموت، لقول الله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾.

ولما روينا من طريق مسلم أخبرنا محمد بن المثنى أخبرنا محمد بن جعفر غندر أخبرنا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال: قال أبو سعيد الخدري، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ يَدُهُ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبَلْسَامِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ».

ومن طريق مسلم أخبرنا أحمد بن عيسى أخبرنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج أن سليمان بن

قلنا: بل يوجب استجاره؛ لأن الميسرة لا تكون إلا بأحد وجهين: إما بسعي، وإما بلا سعي.

وقد قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَبَايَعْتُمْ مِنْ قَضِيلِ اللَّهِ فَنَحْنُ لِحَبْرِهِ عَلَى ابْتِغَاءِ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي أَمَرَهُ تَعَالَى بِابْتِغَائِهِ، فَنَامَرَهُ وَنَلَزِمَهُ التَّكْسِبَ لِنَصِفَ غَرَمَاءَهُ وَيَقْرَمَ بَعَالَهُ وَنَفْسَهُ، وَلَا نَدْعُهُ بِضَيْعٍ نَفْسِهِ وَبَعَالِهِ وَالْحَقُّ لِلزَّامَةِ.

١٢٧٨- مسألة: ولا يخلو المطلوب بالدين من أن

يكون يوجد له ما يفي بما عليه ويفضل له، فهذا يباغ من ماله ما يفضل عن حاجته فينصف منه غرماؤه، وما تلف من عين المال قبل أن يباغ فمن مصيبته لا من مصيبة الغرماء؛ لأن حقوقهم في ذمته لا في شيء بعينه من ماله، أو يكون كل ما يوجد له يفي بما عليه ولا يفضل له شيء، أو لا يفي بما عليه؛ فهذان يقضي بما وجد لهما للغرماء كما فعل رسول الله ﷺ يباغ لهم أن اتفقوا على ذلك، فما تلف بعد القضاء لهم بماله فمن مصيبة الغرماء ويسقط عنه من دينهم بقدر ذلك؛ لأن عين ماله قد صار لهم إن شاءوا اقتسموه بالقيمة، وإن اتفقوا على بيعه يبيع لهم، وبالله تعالى التوفيق.

برهان ذلك: أنه إذا وثق بعض ماله بما عليه فليس شيء منه أولى بأن يباغ في ذلك من شيء آخر غيره، فينظر: أي ماله هو عنه في غنى فيباغ، وما لا غنى به عنه فلا يباغ؛ لأن هذا هو التعاون على البر والتقوى وترك المضاربة، فإن كان كله لا غنى به عنه أفرغ على أجزاء المال، فإنها خرجت بقرعته بيع فيما ألزمه.

١٢٧٩- مسألة: ويقسم مال المئلس الذي يوجد له

بين الغرماء بالخصص بالقيمة كما يقسم الميراث على الحاضرين الطالبين الذين حلت أجال حقوقهم فقط، ولا يدخل فيهم حاضر لا يطلب، ولا غائب لم يؤكل، ولا حاضر أو غائب لم يحل أجل حقه - طلب أو لم يطلب -؛ لأن من لم يحل أجل حقه فلا حق له بعد، ومن لم يطلب فلا يلزم أن يعطى ما لم يطلب، وقد وجب فرضاً إنصاف الحاضر الطالب فلا يحل مطلقه بفلس فما فوقه.

وقد قال رسول الله ﷺ لِلْغَرَمَاءِ الْحَاضِرِينَ: خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، فَإِذَا أَخَذُوهُ فَقَدْ مَلَكَوهُ فَلَا يَحِلُّ أَخْذُ شَيْءٍ مِمَّا مَلَكَوهُ.

وهو قول أبي سليمان، وأبي حنيفة.

وأما الميت بفلس: فإنه يقضي لكل من حضر أو غاب - طلباً أو لم يطلباً - ولكل ذي دين كان إلى أجل مسمى أو حالاً؛ لأن الأجل محل كلها بموت الذي له الحق، أو الذي عليه الحق لما ذكرناه في كتاب القرض.

وأما من لم يطلب فقلوب الله تعالى في الموارث: ﴿مَنْ تَبَدَّلَ وَصِيَّةٌ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾ فلا ميراث إلا بعد الوصية والذين، فواجب إخراج الدين إلى أربابها والوصايا إلى أصحابها، ثم يعطى الورثة حقوقهم فيما أبقي، وبالله تعالى التوفيق.

١٢٨٠- مسألة: وإقرار المئلس بالدين لازم مقبول

ويدخل مع الغرماء؛ لأن الإقرار واجب قبله وليس لأحد إبطاله بغير نص قرآن أو سنن، فإن أقر بعد أن قضى بماله للغرماء ألزمه في ذمته، ولا يدخل مع الغرماء في مال قد قضى لهم به وملكوه قبل إقراره، وبالله تعالى التوفيق.

١٢٨١- مسألة: وحقوق الله تعالى مقدّمة على

حقوق الناس فيبدأ بما فطر فيه من زكاة أو كفارة في الحي، والميت، والحي في الميت، فإن لم يعلم: قسم ذلك على كل هذه الحقوق بالخصص لا يبدل منها شيء على شيء.

وكذلك ديون الناس إن لم ينف ماله بمجميعها أخذ كل واحد بقدر ماله بما وجد لما ذكرنا في كتاب الحج من قول رسول الله ﷺ: «ذَيْنَ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقَضَّيَ»، «وَأَقْرَبُوهُ اللَّهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَرَاءَةِ»، «كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرُّهُ اللَّهُ أَوْفَى».

١٢٨٢- مسألة: ومن فلس من حي أو ميت فوجد

إنسان سلعة التي باعها بعينها فهو أولى بها من الغرماء، وله أن يأخذها، فإن كان قبض من ثمنها شيئاً أكثره أو أقله رده، وإن شاء تركها وكان أسوة الغرماء.

فإن وجد بعضها لا كلها فسواء وجد أكثرها أو أقلها لا حق له فيها وهو أسوة الغرماء. ولا يكون مفلساً من له من أين ينصف جميع الغرماء ويبقى له فضل، إنما المفلس من لا يبقى له شيء بعد حق الغرماء.

وأما من وجد وديعته، أو ما غصب منه، أو ما باعه يبعأ فاسداً، أو أخذ منه بغير حق فهو له ضرورة ولا خيار له في غيره؛ لأن ملكه لم يزل قط عن هذا.

وأما من وجد سلعة التي باعها يبعأ صحيحاً أو أقرضها، فمخير كما ذكرنا.

برهان ذلك:

ما روينا من طريق زهير بن معاوية، والثيب بن سعد، ومالك، وهشيم، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان وحفص بن غياث، كلهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال: أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أن

بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ.

وصح عن عطاء: إذا أدركت مالك بعينه كما هو قيل إن يفرق منه شيء فهو لك وإن فرّق بعضه فهو بين الغرماء بالسوية. ومن طريق معمر عن ابن طاووس عن أبيه إن وجد سلعة بعينها وأقره فهو أحقُّ بها وإن كان المشتري قد استهلك منها شيئاً قليلاً أو كثيراً فالبائع أسوة الغرماء - وقاله ابن جريج عن عطاء.

ومن طريق حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال: المتأخر لو أفلس لكان البائع أحق بمتاعه.

وعن الحسن هو أحقُّ بها من الغرماء - وقد اختلفت في هذا عن الشعبي؛ والحسن.

قال أبو حمزة: وقلنا في هذا هو قول الأوزاعي، وعبيد الله بن الحسن وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وداود. وقد روي في هذا خلاف:

فروينا من طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي بن أبي طالب قال: هو فيها أسوة الغرماء إذا وجدها بعينها إذا مات الرجل وعليه دين وعنده سلعة قائمة لرجل بعينها فهو فيها أسوة الغرماء.

وهو قول إبراهيم التيمي، والحسن: إن من أفلس أو مات فوجد إنسان سلعة التي باع بعينها فهو فيها أسوة الغرماء. **وقال الشعبي:** فيمن أعطى إنساناً مالا مضاربة فمات فوجد كيسه بعينه: فهو والغرماء فيه سواء. وقول أبي حنيفة، وابن شبرمة، وكيع كقول إبراهيم.

وصح عن عمر بن عبد العزيز: أن من اقتضى من ثمن سلعة شيئاً ثم أفلس فهو أسوة الغرماء.

وهو قول الزهري، وقال قتادة: من وجد بعض سلعة - قل أو كثر - فهو أحقُّ بها من سائر الغرماء. **وقول مالك:** هو أحقُّ بها أو بما وجد منها قبض من الثمن شيئاً أو لم يقبض هو أحقُّ من الغرماء في التقيس في الحياة.

وأما بعد الموت فهو أسوة الغرماء فيها.

وقال الشافعي: إن وجدها أو بعضها فهو أحقُّ بها أو بالذي وجد منها من الغرماء ولم يخص حياة من موت، قال: فإن كان قبض من الثمن شيئاً فهو أحقُّ بما قابل ما بقي له فقط.

وقال أحمد: هو أحقُّ بها في الحياة.

وأما في الموت فهو أسوة الغرماء.

عمر بن عبد العزيز أخبره: أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره: أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بَعِيْنُهُ عِنْدَ رَجُلٍ أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ» اللفظ زهير، ولفظ سائرهم نحوه لا يخالفه في شيء من المعنى.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا هشيم أخبرنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَتَاعِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ سِوَاهُ مِنَ الْغَرَمَاءِ».

ومن طريق مسلم أخبرنا ابن أبي عمر أخبرنا هشام بن سليمان المخزومي عن ابن جريج حدثني ابن أبي حسين أن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أخبره أن عمر بن عبد العزيز حدثه عن حديث أبي بكر بن عبد الرحمن عن حديث أبي هريرة «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرَّجُلِ الَّذِي يُعْذَمُ: إِذَا وَجِدَ عِنْدَهُ الْمَتَاعَ وَلَمْ يُعْرِفْهُ أَنَّهُ لِصَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ».

ورويناه أيضاً من طريق شعبه، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة كلهم عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

ومن طريق عراك بن مالك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فهو نقلٌ تواتر وكافة لا يسع أحداً خلافاً، وهذا عموم لمن مات أو أفلس حياةً، ويأتى جلياً أنه إن فرّق منه شيء فهو أسوة الغرماء، وعموم لمن تقاضى من الثمن شيئاً أو لم يتقاضى منه شيئاً.

وبه قال جمهور السلف:

روينا من طريق أبي عبيد أخبرنا إسماعيل بن جعفر عن محمد بن أبي حرملة عن سعيد بن مسيب قال: أفلس مولى لأم حبيبة فاختصم إلى أبي عثمان ؓ ف قضى أن من كان اقتضى من حقه شيئاً قبل أن يتبين إفلاسه فهو له، ومن عرف متاعه بعينه فهو له.

ومن طريق أبي داود أخبرنا محمد بن بشر أخبرنا أبو داود هو الطيالسي - أخبرنا ابن أبي ذئب عن أبي المعتمر عن عمر بن خلدة قال: «أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ فِي صَاحِبِهِ لَنَا أَفْلَسَ فَقَالَ: لَا قُضِيَتْ بَيْنَكُمْ بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَفْلَسٍ أَوْ مَاتَ فُوجِدَ رَجُلٌ مَتَاعَهُ بَعِيْنُهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ».

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه: إذا أفلس الرجل فوجد الرجل متاعه

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَا مِنْ ذَهَبٍ إِلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ فِيهِمْ جَاهِرُوا بِالْبَاطِلِ، وَقَالُوا: إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَنْ وَجَدَ وَدِيعَتَهُ أَوْ مَا غَضِبَ مِنْهُ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا كَذِبٌ بِحَرِّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ النَّصُّ كَمَا أوردنا عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَصَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ. وَزَادَ بَعْضُهُمْ فِي تَعْمُدِ الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا يَشْهَدُ بِرَقَّةٍ دِينَهُ وَصَفَاقَةً وَجْهَهُ فَقَالَ: إِنَّمَا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّهُ أَحَقُّ بِسَلْعَتِهِ مِنْ قَبْلِ الْمُشْتَرِيِّ مَا اشْتَرَى بِغَيْرِ إِذْنِ بَاعِعِهِ - وَهُوَ مُفْلِسٌ - فَيُكُونُ الْبَائِعُ أَحَقُّ بِمَا بَاعَ حَتَّى يَنْصَفَ مِنَ الثَّمَنِ أَوْ يَبَاعَ لَهُ دُونَ الْغَرَمَاءِ.

وَمَنْ اشْتَرَى سَلْعَةً فِي مَرَضِهِ بَيِّنَةٍ وَقَبْضُهَا ثُمَّ أَقْرَبَ بَيْنَ نَسَمٍ مَاتَ فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ أَحَقُّ بِهَا مِنَ الْغَرَمَاءِ الْمُتَرَدِّهِمْ، فَيَقَالُ لَهُ: لَعَلَّه أَرَادَ ابْنِي تَيْمَسٍ خَاصَّةً أَوْ أَهْلَ جِرْجَانٍ خَاصَّةً. وَمِثْلُ هَذَا مِنَ التَّخْلِيطِ لَا يَأْتِي بِهِ ذُو دِينٍ، وَلَا ذُو عَقْلِ، وَلَا يَنْسَبُ هَذَا الْهَوَسَ وَهَذَا الْبَاطِلَ الَّذِي أَتَى بِهِ هَذَا الْجَاهِلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ خَذَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَعَلَّهُ مِنْ لَفْظِ الرَّائِي، فَقُلْنَا: مَنْ اسْتَجَارَ خِلَافَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَعْزُزْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ يَأْتِي أَنْ يَقُولَ: لَعَلَّهُ مِنْ لَفْظِ الرَّائِي، فَيُطْلَقُ الْإِسْلَامُ بِذَلِكَ.

وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِأَيْتَابٍ﴾، وَيَحْكُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّهُ «لَا يَحِلُّ مَالُ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسِهِ».

فَهَذَا الْاِحْتِجَاجُ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ مَا قَضَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَهُوَ الْحَقُّ، وَهُوَ الَّذِي تَطْبِيعُ بِهِ نَفْسُ الْمُؤْمِنِ، وَإِنَّمَا الْبَاطِلُ وَالضَّلَالُ قَضَائِهِمْ بِمَالِ الْمُسْلِمِ لِلْغَاصِبِ الْقَاسِيِ وَلِلْكَافِرِ الْجَاحِلِ، إِذْ يَقُولُونَ: إِنَّ كَرَاهَةَ الدُّورِ الْمَغْصُوبَةِ لِلْغَاصِبِ وَإِنْ أَخَذَهُ الْكَفَّارُ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ فَحَلَّاهُمْ، فَلَوْ اتَّقَا اللَّهَ تَعَالَى لَكَانَ أَوَّلَى بِهِمْ.

وَاحْتَجُّوا بِمَخْرَجٍ مَوْضِعٍ.

أَحَدُهُمَا: مِنْ رِوَايَةِ أَبِي عَصَمَةَ نَوْحَ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ قَاضِي مَرْوَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَمْلَسَ الرَّجُلُ وَوَجَدَ رَجُلًا مَنَاعَهُ فَهُوَ بَيْنَ غُرْمَائِهِ» وَأَبُو عَصَمَةَ كَذَّابٌ مَشْهُورٌ بَوْضُوحِ الْحَدِيثِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَالْآخَرُ: مِنْ رِوَايَةِ صَدَقَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ سَدَلٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِكَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ بَاعَ نَيْعًا فَوَجَدَهُ بَيْتَهُ وَقَدْ أَمْلَسَ الرَّجُلُ فَهُوَ مَالُهُ بَيْنَ غُرْمَائِهِ» وَعَمْرُو بْنُ قَيْسٍ ضَعِيفٌ جَدًّا.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ - وَقَدْ أَعَاذَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ - لَكَانَ الثَّابِتُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ زَائِدًا وَكَانَ هَذَا مُوَافِقًا لِعَهْدِهِ الْأَصْلِيِّ، وَالْأَخَذُ بِالزَّائِدِ هُوَ الرَّاجِحُ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ.

وَالْعَجَبُ مِنْ أَصْلِهِمُ الْحَبِيبِ أَنْ الصَّاحِبَ إِذَا رَوَى رِوَايَةً ثُمَّ خَالَفَهَا دَلَّ ذَلِكَ عَلَى بَطْلَانِهَا.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ خِلَافُ هَذَيْنِ الْأَثَرَيْنِ الْمَكْذُوبَيْنِ الْمَوْضُوعَيْنِ: فَهَلَّا جَعَلُوا ذَلِكَ عَلَةً فِيهِمَا، وَلَكِنْ أُمُورُهُمْ مَعَكُوسَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَرُدُّونَ السَّنَنَ الثَّابِتَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ: «غُسْلُ الْإِنَاءِ مِنْ وَلُوغِ الْكَلْبِ سَبْعًا» وَغَيْرَ ذَلِكَ بِالرِّوَايَاتِ الْمَكْذُوبَةِ فِي أَنَّ الرَّائِي لَهَا تَرْكُهَا، ثُمَّ لَا يَرُونَ رَدَّ الرِّوَايَاتِ الْمَوْضُوعَةِ بِأَنَّ مِنْ أَضْيَقَتِ إِلَيْهِ صَحَّ عَنْهُ خِلَافُهَا، فَتَعَسَّى لِهَذِهِ الْعُقُولِ، وَنَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى السَّلَامَةِ.

وَقَالُوا: لَا يَحِلُّ الْمُشْتَرِي مِنْ أَنْ يَكُونَ مَلِكٌ مَا اشْتَرَى أَوْ لَمْ يَمْلِكْهُ، فَإِنْ كَانَ لَمْ يَمْلِكْهُ فَشَرَاهُ بَاطِلٌ، وَأَتَمَّ أَنْ يَقُولُوا هَذَا، وَإِنْ كَانَ قَدْ مَلَكَهُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْبَائِعِ فِيهِ رَجْعٌ، وَهُوَ لِلْغَرَمَاءِ كُلِّهِمْ كَسَائِرِ مَالِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: اعْتَرَضُوا بِهَذَا فِي الشَّعْفَةِ أَيْضًا: فَلَا مَرُءَ سَوَاءً، لَكِنْ يَأْهُلُ مَا هُوَ أَمْثَلُ هَذَا لَا يَعَارِضُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ: ﴿وَمَا كَانَ يُؤْمِنُ وَلَا مُؤْمِنَةٌ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾. وَالَّذِي يَقُولُ فِيهِ رَبِّهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ آذَنُوا بِالنُّفُوسِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾. إِنَّمَا يَعَارِضُ بِهِ مَنْ قَالَ الْبَاطِلَ بِرَأْيِهِ الْفَاسِدِ فَجَعَلَ شِرَاءَ الْمُسْلِمِ مِنَ الْخَرَبِيِّ مَا غَنِمَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ شِرَاءً صَحِيحًا يَمْلِكُهُ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ الْأَوَّلَ أَخَذَهُ بِالْثَمَنِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ؟ فَيَقَالُ لَهُ: هَلْ مَلِكٌ الْمُشْتَرِي مِنَ الْخَرَبِيِّ مَا اشْتَرَاهُ أَوْ لَمْ يَمْلِكْهُ؟ فَإِنْ كَانَ اشْتَرَاهُ وَمَلَكَهُ، فَلَمْ يَكُنْ الَّذِي غَنِمَ مِنْهُ أَحَقُّ بِهِ بِالْثَمَنِ أَوْ بِغَيْرِ الثَّمَنِ؟ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَمْلِكْهُ فَهَذَا قَوْلُنَا لَا قَوْلَكُمْ.

وَمَنْ جَعَلَ لِلْوَاهِبِ أَنْ يَرْجِعَ فِيمَا وَهَبَ؟ فَيَقَالُ لَهُ: هَلْ مَلِكٌ الْمَوْهَبُ مَا وَهَبَ لَهُ، أَمْ لَمْ يَمْلِكْ؟ فَإِنْ كَانَ لَمْ يَمْلِكْهُ فَلَمْ يَحِلَّ لَهُ الْاِنْتِفَاعُ، وَالْوَهْبُ، وَالْبَيْعُ؟ وَإِنْ كَانَ مَلِكُهُ فَبَائٍ شَيْءٌ يَرْجِعُ فِيهِ مِنْ قَدْ بَطَلَ مَلِكُهُ عَنْهُ؟ فَهَذَا كَانَ أَوَّلَى بِهِمْ مِنَ الْاِعْتِرَاضِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّهُمْ الْمُتَشَبِّهُ الَّذِي لَا تَسَاوَى رَجْعُ كُلِّهِ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهُ نَازِلٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فَلَمْ يَجِدْ عَنْدهَ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ قَالَ: هَذَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

واحتجوا أيضاً بأن قالوا: ذمُّ المِيتِ قد انقطعت، وذمُّ الحي قائمة.

قلنا: فكان ماذا؟ ورسول الله ﷺ لم يفرق بينهما، بل سوى بينهما، كما أوردنا قبل.

قَالَ عَلِيٌّ: وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ إِلَّا بَعْضَ سِلْعَتِهِ فَلَمْ يَجِدْهَا بَيْنَهَا وَإِنَّمَا جَاءَ النَّصُّ إِذَا وَجَدَهَا بَيْنَهَا وَلَمْ يَفْرِقْهَا الْمُشْتَرِي كَمَا أوردنا قبل ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ وبالله تعالى التوفيق.

١٢٨٣ - مسألة: ومن غصب آخر مالا، أو خانه فيه، أو أقرضه فمات ولم يشهد له به، ولا بيّنه له، أوله بيّنه فظفر للذي حقه قبله بمال، أو ائتمنه عليه سواء كان من نوع ماله عنده، أو من غير نوعه، وكُلَّ ذلك سواء - وفرض عليه أن يأخذه ويجهّز في معرفة ثمنه، فإذا عرف أقصاه باع منه بقدر حصّو، فإن كان في ذلك ضرر: فإن شاء باعه وإن شاء أخذه لنفسه حلالاً. وسواء كان ما ظفر له به جارية، أو عبداً، أو عقاراً، أو غير ذلك، فإن وقى بماله قبله فذاك وإن لم يبق بقي حقه فيما لم يتصف منه، وإن فضل فضل رده إليه أو إلى ورثته، فإن لم يفعل ذلك فهو عاص لله عز وجل إلا أن يعلّله ويبرره فهو ماجور. وسواء كان قد خاصمه أو لم يخاصمه، استخلفه أو لم يستخلفه فإن طولّب بذلك وخاف أن أثر أن يفرم فليتكز وليلحف، وهو ماجور في ذلك.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهما..

وكذلك عندنا كل من ظفر لظالم بمال ففرض عليه أخذه وإنصاف المظلوم منه.

برهان ذلك: قول الله تعالى ﴿وَإِنْ عَاقِبْتُمْ فَاقْبُوا بِمِلٍّ مَّا عَرَفْتُمْ بِهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ اتَّصَرَ بِعَدُوِّكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَخْلَعُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَشْتُمُونَ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ﴾.

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾.

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا﴾.

قَالَ عَلِيٌّ: نَعَمْ، هُوَ وَاللَّهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْبَرِّ الصَّادِقِ لَا مِنْ حَدِيثِ مِثْلِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ الَّذِي قِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ: مَنْ أَفْقَهُ أَبُو يُوسُفَ أَوْ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ؟ فَقَالَ: قُلْ: إِنِّهُمَا أَكْذَبٌ..

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَنْ بَاعَ سِلْعَةً فَلَمْ يَقْبِضْهَا الْمُشْتَرِي حَتَّى فَلَسَ قَالِبَتُهَا أَحَقُّ بِهَا وَهَذَا هُوَ الَّذِي انْكَرُوا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ قَبِضَ وَبَيْنَ مَنْ لَمْ يَقْبِضْ.

وَأَمَّا مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمَوْتِ، وَالْحَيَاةِ، وَبَيْنَ أَنْ يَدْفَعَ مِنَ الثَّمَنِ شَيْئاً أَوْ لَا يَدْفَعُ مِنْهُ شَيْئاً فَإِنَّهُمْ احْتَجُّوا بِأَثَرِ مَوْسِلَةٍ:

مِنْهَا: مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَإِسْرَائِيلَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مِلْكََةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

وَمَوْسِلُهُ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، وَبِقِيَّةٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّبَيْدِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بِقِيَّةٍ، وَإِسْمَاعِيلُ ضَعِيفَانِ.

وَأَخْرَجَ - مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَوْتَى عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا رَجُلٌ بَاعَ رَجُلًا مَتَاعاً فَأَلْسَنَ الْمَتَاعَ وَلَمْ يَقْبِضْ الَّذِي بَاعَ مِنَ الثَّمَنِ شَيْئاً فَإِنْ وَجَدَ الْبَائِعُ سِلْعَتَهُ بَيْنَ يَدَيْهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، وَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَهُوَ أَشْوَى الْغُرْمَاءِ» فَإِنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَوْتَى جَهْلٌ - وَهَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ.

وَحِجْرٌ أَخْرَجَ - مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ بَشِيرٍ بْنِ نَهْلِكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ هَكَذَا لَمْ يَذْكُرْ مِنْهُ وَلَا لَفْظُهُ.

ثُمَّ هُوَ مُنْقَطِعٌ: لِأَن قَتَادَةَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ بَشِيرٍ بْنِ نَهْلِكٍ إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنَ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرٍ بْنِ نَهْلِكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - هَكَذَا:

رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، وَسَعِيدٍ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ، وَالدَّسْتَوَائِيِّ، كُلُّهُمْ عَنْ قَتَادَةَ بِمِثْلِ قَوْلِنَا كَمَا أوردناه قبل - فسقط كل ما شغبوا به.

ثُمَّ لَوْ صَحَّتْ هَذِهِ الْأَثَارُ لَكَانَتْ كُلُّهَا خَالِفَةً لِقَوْلِ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، لِأَن فِي جَمِيعِهِمَا الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَوْتِ، وَالْحَيَاةِ، وَالشَّافِعِيُّ، لَا يَفْرِقُ بَيْنَهُمَا، وَفِي جَمِيعِهِمَا الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَبِضَ مِنَ الثَّمَنِ شَيْئاً وَبَيْنَ أَنْ لَا يَكُونَ قَبِضٌ، وَمَالِكٌ لَا يَفْرِقُ بَيْنَهُمَا، فَحَصَلَ قَوْلُهُمَا خَالِفًا لِكُلِّ الْأَثَارِ.

تكثر جداً، وخالفنا في هذا قومٌ؛ فقالت طائفة: لا يأخذ منه شيئاً.
وقالت طائفة: إن ظفر بعين ماله فليأخذه وإلا فلا يأخذ
غيره.

وقالت طائفة: إن وجد من نوع ما أخذ منه فليأخذ وإلا
فلا يأخذ غير نوعه.
واحتجبت هذه الطوائف.

بما روينا من طريق يوسف بن ماعك قال: كنت أكتب
لفلان نفقة إتيانهم كان وليهم فغالطوه بألف درهم فأذاها إليهم،
فادركت لهم من ماله مثلاً، قلت: أقبض الألف الذي ذهبوا بها
منك؛ قال: لا، حدثني أبي أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «أد
إلى من اتّمتك ولا تحن من خائتك» ونحوه؛ عن طلحة بن عنتمة
عن شريك، وقيس هو ابن الربيع - عن أبي حصين عن أبي
صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «أد الأمانة إلى من اتمّمتك
ولا تحن من خائتك».

ومن طريق علي بن حميد عن هاشم بن القاسم عن
المبارك بن فضالة عن الحسن «قال رجل للنبي ﷺ كان لي حق
على رجل فتحبطني فدان له عيني حقاً فأجده؟» قال: لا، أد
الأمانة إلى من اتمّمتك ولا تحن من خائتك».

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن رجل من بني
سدوس يقال له: ديسم..

قلنا ليشير بن الخصاصية: لنا جيران ما تشد لنا قاصية إلا
ذهبوا بها وإنه يمضي لنا من أمواله أشياء فنذهب بها؟
قال: لا.

قال أبو محمد: ما نعلم لهم حجة غير ما ذكرنا - وكل
هذا لا شيء؛ أما حديث فلان عن أبيه ناهيك بهذا السنه، ليت
شعري من فلان، ونبرأ إلى الله تعالى من كل دين أخذ عن فلان
الذي لا يدري من هو، ولا ما اسمه، ولا من أبوه ولا اسمه.

والآخر طلق بن غنم عن شريك، وقيس بن الربيع،
وكلهم ضعيف.

والثالث مرسل وفيه المبارك بن فضالة وليس بالقوي.
وحديث بشير عن رجل يسمى ديسمًا مجهول.

ثم لو صححت لما كان فيها حجة؛ لأن نصها «لا تحن من
خائتك» وأد الأمانة إلى من اتمّمتك وليس انتصاف المرء من حقه
خيانه، بل هو حق واجب، وإنكار منكر، وإتساخ الخيانة أن تحن
بالظلم والباطل من لا حق لك عنده، ولا من افترض الله تعالى

ومن طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن يونس أخبرنا زهير
بن معاوية أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين
«أن هنداً أم معاوية جاءت رسول الله ﷺ فقالت: إن أبا سفيان
رجل شحيح، وإنه لا يعطيني ما يكفيني وبنيتي، فهل علي من
جناح أن أخذ من ماله شيئاً؟ قال: خذي ما يكفيك وولديك
بالمعروف».

وقد ذكرنا «قول رسول الله ﷺ لغرماء الذي أصيب في
نمار ابتاعها: خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك» وهذا إطلاق
منه ﷺ لصاحب الحق على ما وجد للذي له عليه الحق.

ومن طريق البخاري أخبرنا عبد الله بن يوسف أخبرنا
الليث هو ابن سجع - حدثني يزيد هو ابن أبي حبيب - عن أبي
الخير هو مرثد بن عبد الله الزبي - عن عتبة بن عامر الجهني
قال: «قلنا لرسول الله ﷺ إنك تبعنا فنزل بقوم لا يقرؤنا، فما
ترى فيه، فقال لنا عليه السلام: إن نزلتم بقوم فأمر لكم بما ينبغي
للضيف فاقبلوا، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف».

وهو قول علي بن أبي طالب، وابن سيرين.

روينا من طريق خالد الحذاء عنه أنه قال: إن أخذ الرجل
منك شيئاً فخذ منه مثله.

ومن طريق سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم التيمي
قال: إن أخذ منك شيئاً فخذ منه مثله.

ومن طريق عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمي
عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال: لا تحن من خائتك، فإن
أخذت منه مثلاً ما أخذ منك فليس عليك بأس.

وعن عطاء حيث وجدت متاعك فخذ.

قال أبو محمد:

وأما قولنا: إن لم يفعل فهو عاص لله تعالى، فلقول الله عز
وجل: «وَتَسَاقُوتُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَمَوتُوا عَلَى الْإِثْمِ
وَالْعُدْوَانِ» فمن ظفر بمثل ما ظلم فيه هو، أو مسلم، أو ذمي،
فلم يزل عن يد الظالم ويرد إلى المظلوم حقه فهو أحد الظالمين، لم
يعن على البر والتقوى بل أعان على الإثم والعدوان، هذا أمر
يعلم ضرورة.

وكذلك أمر رسول الله ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا أَنْ
يُخْبِرَهُ بِهِ إِنْ اسْتَطَاعَ» فمن قدر على كف الظلم وقطعه وإعطاء
كل ذي حق حقه فلم يفعل فقد قدر على إكثار المنكر فلم يفعل
فقد عصى الله عز وجل وخالف أمر رسول الله ﷺ إلا أن
يحمّله من حق نفسه فقد أحسن بلا خلاف، والدلائل على هذا

عليه أن يخرج إليك من حقك، أو من مثله إن عدمَ حقك، وليس ردُّ المظلمة أداءً أمانةً، بل هو عونٌ على الحيثية.

ثم لا حجة في هذه الأخبار إلا لمن منع من الانتصاف بجملة.

وأما من قسم فاباح أخذ ما وجد من نوع ماله فقط فمخالف هذه الآثار ولغيرها. وبالله تعالى التوفيق.

ثم "كتابُ التقليس" والحمد لله رب العالمين.

٤٣ - كِتَابُ الْإِجَارَاتِ وَالْأَجْرَاءِ

١٢٨٤ - مسألة: الإجارة جائزة في كل شيء له

منفعة فيؤاجر ليتنفع به ولا يستهلك عينه:

روينا من طريق مسلم أخبرنا إسحاق بن منصور أخبرنا يحيى بن حماد أخبرنا أبو عوانة عن سليمان الشيباني - هو أبو إسحاق - عن عبد الله بن السائب أنهم سمعوا عبد الله بن مقل يقول: زعم ثابت - هو ابن الضحاك - أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة وقال: لا بأس بها.

قال علي: قد صح سماع عبد الله بن مقل من ثابت بن الضحاك، وقد جاءت في الإجازات آثار، وبياحتها يقول جمهور العلماء إلا أن إبراهيم بن علي قال: لا تجوز لأنها أكل مال بالباطل.

قال علي: هذا باطل من قوله وقد «استأجر رسول الله ﷺ ابن أريقط ذليلاً إلى مكة».

١٢٨٥ - مسألة: والإجارة ليست بيعاً، وهي جائزة

في كل ما لا يحل بيعه كالحي، والكلب، والستور، وغير ذلك.

ولو كانت بيعاً لما جازت إجارة الحر، والقائلون إنها بيع يجيزون إجارة الحر، فتناقضوا. ولا يختلفون في أن الإجارة إنما هي الانتفاع بمنافع الشيء المأجور الذي لم يخلق بعد، ولا يحل بيع ما لم يخلق بعد، فظهر فساد هذا القول.

١٢٨٦ - مسألة: ولا يجوز إجارة ما تلف عينه

أصلاً، مثل الشمع للوقيد، والطعام للأكل، والماء للستي به، ونحو ذلك، لأن هذا بيع لإجارة، والبيع هو ملك العين، والإجارة لا تملك بها العين.

١٢٨٧ - مسألة: ومن الإجازات ما لا بد فيه من

ذكر العمل الذي يستأجر عليه فقط ولا يذكر فيه مدة كالخياطة والنسج وركوب الدابة إلى مكان مسمى، ونحو ذلك، ومنها ما لا بد فيه من ذكر المدة كسكنى الدار وركوب الدابة ونحو ذلك، ومنه ما لا بد فيه من الأمرين معاً كالخدمة ونحوها فلا بد من ذكر المدة والعمل، لأن الإجارة بخلاف ما ذكرنا مجهولة وإذا كانت مجهولة فهي أكل مال بالباطل. والإجارة على تعليم القرآن والعلم جائزة، لأن كل ذلك داخل في عموم أمر النبي ﷺ بالمؤاجرة.

١٢٨٨ - مسألة: ومن استأجر حرّاً أو عبداً من

سيده للخدمة مدة مسمّاة بأجرة مسمّاة فذلك جائز، وليستعملهما فيما يحسنانه ويطلقانه بلا إضرار بهما.

روينا من طريق البخاري أخبرنا يحيى بن بكير أخبرنا

الليث بن سعد عن عقيل قال: قال ابن شهاب: أخبرني عروة بن الزبير: أن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: «استأجر رسول الله ﷺ وأبو بكر رجلاً من بني الدليل غداً خيراً وهو علي دين كفار فُرْسَ، ودفعاً إليه راجعتهما وأغاده غار نور بعد ثلاث ليال».

١٢٨٩ - مسألة: ولا يجوز اشتراط تعجيل الأجرة

ولا تعجيل شيء منها، ولا اشتراط تأخيرها إلى أجل ولا تأخير شيء منها كذلك. ولا يجوز أيضاً اشتراط تأخير الشيء المستأجر ولا تأخير العمل المستأجر له طرفة عين فما فوق ذلك، لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل.

ومن هذا استأجر دار مكرّاة، أو عبل مستأجر، أو دابة مستأجرة، أو عبل مستأجر، أو غير ذلك قبل تمام الإجارة التي هو مشغول فيها، لأن في العقد اشتراط تأخير قبضة الشيء المستأجر، أو العمل المستأجر له.

وقد أجاز بعض الناس إجارة ما ذكرنا قبل انقضاء مدته باليومين، ومنع منه أكثر - وهذا تحكم فاسد ودعوى باطل بلا برهان، وليس إلا حرام فيحرم جملة أو حلال فيحل جملة.

وقالوا: هو في المدة الطويلة غرر.

قلنا: وهو أيضاً في الساعة غرر ولا فرق، إذ لا بدري أحد ما يحدث بعد طرفة عين إلا الله تعالى.

وأيضاً: فيكفلون إلى تحديد المدة التي لا غرر فيها والمدة التي فيها غرر، وأن يأتوا بالبرهان على ذلك، وإلا فهم قائلون في الذين ما لا علم لهم به، فإن تأخر ذلك بلا شرط فلا بأس، وبالله تعالى التوفيق.

١٢٩٠ - مسألة: وموت الأجير، أو موت المستأجر،

أو هلاك الشيء المستأجر، أو عتق العبد المستأجر، أو بيع الشيء المستأجر من الذر، أو العبد، أو الدابة، أو غير ذلك، أو خروجه عن ملك مؤاجره بأي وجه خرج كل ذلك يبطّل عقد الإجارة فيما بقي من المدة خاصة - قل أو كثر وينفذ العتق، والبيع، والإخراج عن الملك بالمبة، والإصداق، والصّدقة.

برهان ذلك: قول الله تعالى: «وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا

عَلَيْهَا..

وقول رسول الله ﷺ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فإن قالوا: قد ساقى رسول الله ﷺ خيبر اليهود، وملكها للمسلمين، بلا شك فقد مات من المسلمين قوم ومن اليهود قوم والمساقاة باقية.

قلنا: إن هذا الخبر حق ولا حجة لهم فيه، بل وهو حجة لنا عليهم لوجوه أربعة:

أولها - أن ذلك العقد لم يكن إلى أجل محدود، بل كان مجعلا يخرجونهم إذا شاءوا، ويقرّونهم ما شاءوا، كما نذكره في المساقاة: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى» وليست الإجارة هكذا.

والثاني - أنه إن كان لم ينقل إلينا تجديد عقده ﷺ أو عامله الناظر على تلك الأموال مع ورثة من مات من اليهود، وورثة من مات من المسلمين، فلم يأت أيضاً، ولا نقل أنه اكتفى بالعقد الأول عن تجديد آخر، فلا حجة لهم فيه، ولا لنا، بل لا شك في صحّة تجديد العقد في ذلك.

والثالث - أنهم لا يقولون بما في هذا الخبر، ومن الباطل احتجاج قوم بخبر لا يقولون به على من يقول به، وهذا معكوس. والرابع - أن هذا الخبر إنما هو في «المساقاة والمزارعة» وكلّما هنا في الإجارة وهي أحكام مختلفة، وأول من يخالف بينهما، فالملكيون والشافعيون المخالفون لنا في هذا المكان، فلا يميزان المزارعة أصلاً، قياساً على الإجارة، ولا يريان للمساقاة حكم الإجارة، فمن المحال أن لا يقيسوا الإجارة عليهما وهم أهل القياس ثم يلزمونا أن نقيسها عليهما ونحن نبطال القياس، وبالله تعالى التوفيق.

وأما البيع، والهبة، والعق، والإصداق، وغير ذلك، فإن الله تعالى يقول: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ» ويقول «الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ».

ويقول «وَأَتَوَا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً».

وحض على المتق، فمّ تعالى ولم يخص، فكل ذلك في كل ما يملك المرء، فإذا نفذ كل ذلك فيه فقد خرج عن ملك مالكه، فإذا خرج عن ملكه فقد بطل عقده فيه، إذ لا حكم له في مال غيره. ولا محل للمستاجر منافع حادثة في ملك غير مؤاجره، وخدمة حر لم يعاقده قط، لأنها حرام عليه، لأنها بغير طيب نفس مالكة، وبغير طيب نفس الحر، فهو أكل مال بالباطل.

فإن ذكروا قول الله تعالى: «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» وهذا عقد لازم حق..

قلنا: نعم، هو ماؤمؤ بالفداء بالعقد في ماله لا في مال غيره، بل هو حرّم عليه التصرف في مال غيره..

وإذا مات المؤاجر فقد صار ملك الشيء المستاجر لورثته أو للغرماء، وإنما استاجر المستاجر منافع ذلك الشيء، والمنافع إنما تحدث شيئاً بعد شيء، فلا محل له الانتفاع بمنافع حادثة في ملك من لم يستاجر منه شيئاً قط، وهذا هو أكل المال بالباطل جهاراً. ولا يلزم الورثة في أموالهم عقد ميت قد بطل ملكه عن ذلك الشيء، ولو أنه أجز منافع حادثة في ملك غيره لكان ذلك باطلاً بلا خلاف، وهذا هو ذلك بعينه.

وأما موت المستاجر: فإنما كان عقد صاحب الشيء معه لا مع ورثته فلا حق له عند الورثة، ولا عقد له معهم، ولا ترث الورثة منافع لم تخلق بعد، ولا ملكها مورثهم قط - وهذا في غاية البيان، وبالله تعالى التوفيق.

وهو قول الشعبي، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، وأبي حنيفة، وأبي سليمان، وأصحابهما.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الله بن إدريس الأودي عن مطر بن طريف عن الشعبي قال: ليس لثب شرط.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الصمد - هو ابن عبد الوارث - عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحكم بن عتيبة فيمن أجز داره عشر سنين فمات قبل ذلك؟ قال: تنتقض الإجارة.

وقال مكحول: قال ابن سيرين، وإياس بن معاوية: لا تنتقض.

وقال عثمان البتي، ومالك، والشافعي، وأصحابهما: لا تنتقض الإجارة بموتهما، ولا بموت أحدهما. وأقصى ما احتجوا به أن قالوا: عقد الإجارة قد صح، فلا يجوز أن ينتقض إلا ببرهان.

قلنا: صدقتم، وقد جئناكم بالبرهان.

وقالوا: فكيف تصنعون في الأحياس؟.

قلنا: ربة الشيء المحبس لا مالك لها إلا الله، وإنما للمحبس عليهم المنافع فقط، فلا تنتقض الإجارة بموت أحدهم، ولا بولادة من يستحق بعض النفع، لكن إن مات المستاجر انتقضت الإجارة لما ذكرنا من أن عقده قد بطل بموته ولا يلزم غيره، إذ النص من القرآن قد أبطل ذلك بقوله عز وجل: «وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا».

الحكم بن عتيبة فيمن أجّر غلامه سنة فأراد أن يخرجهُ، قال: له أن يأخذهُ.

قال حماد: ليس له إخراجه إلا من مضرة.

وروينا من طريق عبد الرزّاق عن معمر عن أيوب عن الحسن البصري قال: البيع يقطع الإجارة.

قال أيوب لا يقطعها، قال معمر: وسألت ابن شبرمة عن البيع يقطع الإجارة؟

قال: نعم، قال عبد الرزّاق: وقال سفيان الثوري: الموت والبيع يقطعان الإجارة.

قال أبو حمزة: وقال مالك وأبو يوسف، والثاهلي: إن علم المشتري بالإجارة فالبيع صحيح، ولا يأخذ الشيء الذي اشترى إلا بعد تمام مدة الإجارة.

وكذلك المعتز نافذ والهيبة وعلى المعتق إبقاء الخدمية، وتكون الأجرة في كل ذلك للبايع، والمعتق والواهب قالوا: فإن لم يعلم بالبيع، فهو خير بين إنفاذ البيع وتكون الإجارة للبايع أو ردّه، لأنه لا يمتنع من الانتفاع بما اشترى - وهذا فاسد بما أوردنا آنفاً.

وقال أبو حنيفة قولين:

أحدهما: أن للمستاجر نقض البيع.

والآخر: أنه خير بين الرضا بالبيع وبين أن لا يرضى به، فإن رضي به بطلت إجارته.

وإن لم يرض به كان للمشتري خياراً بين إمضاء البيع والصبر حتى تنقضي مدة الإجارة، وبين فسخ البيع لتعذر القبض.

قال أبو حمزة: هذان قولان في غاية الفساد والتخليط، لا يعضدهما قرآن، ولا سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قول أحدٍ تعلمه قبل أبي حنيفة، ولا قياس، ولا رأيٍ سديد. وليت شعري إذا جعل للمستاجر الخيار في فسخ البيع، أترونهاً يعملون له الخيار أيضاً في ردّ المعتق أو إمضائه، إن هذا لعجب أو يتناقضون في ذلك، ولا يلج في شيء مما ذكرنا من خروج الشيء المستاجر عن ملك المأجر ببيع، أو عتق، أو هبة، أو صدقة، أو إصداق أن يشترط على المعتق، وعلى من صار إليه الملك: بقاء الإجارة، لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى، فهو باطل.

١٢٩١- مسألة: وكذلك إن اضطرَّ المستاجر إلى

الرّحيل عن البلد، أو اضطرَّ المأجر إلى ذلك، فإن الإجارة تنفسخ إذا كان في بقائها ضررٌ على أحدهما، كمرضٍ مانع، أو خوفٍ

فإن قالوا: إخراجه للشيء الذي أجّر - أمر من ملكه إبطال للوفاء بالعقد الذي هو مأثور بالوفاء به.

قلنا: وقولكم لا يخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما أصلاً: إما أن تمنعوه من إخراجه عن ملكه بالرجوع آتي أباح الله تعالى له إخراجه بها عن ملكه بسبب عقد الإجارة، وإما أن تبيحوا له إخراجه عن ملكه بالرجوع آتي أباح الله تعالى له إخراجه بها عن ملكه - لا بد من أحدهما.

فإن تمنعوه إخراجه عن ملكه بالرجوع آتي أباح الله تعالى له إخراجه بها عن ملكه كنتم قد خالفتم الله عز وجل، وحرمتم ما أحل، وهذا باطل.

وقد قال رسول الله ﷺ: «مَا بَالُ أَقْرَامٍ يَشْتَرُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ اشْتَرَطَ شَرْطاً لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ، كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ».

فصح بيقين أن شرطهما في عقد الإجارة لا يمنع ما في كتاب الله تعالى من إباحة البيع والهبة والصدقة والإصداق، وأن شرط الله تعالى في إباحة كل ذلك أحق من شرطهما في عقد الإجارة وأوثق، ومتقدّم له، فلماذا يكون عقدهما الإجارة على جواز ما في كتاب الله تعالى، لا على المنع منه ومخالفته.

وإن كنتم: بل نجيز له كل ذلك ويبقى عقد الإجارة مع كل ذلك.

قلنا: خالفتم قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ فواجب أن تكسب على غيره، وأن ينفذ عقده في مال غيره. وخالفتم قول رسول الله ﷺ: «إِنْ دَسَأَكُمْ وَأَمَوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، فَاجْتَمِعُوا لِلْمَسْتَجِرِّ مَالٍ غَيْرِهِ، وَاجْتَمِعْ لَهُ مَالٌ مِنْ لَمْ يَعْقِدْ مَعَهُ قَطْ فِيهِ عَقْدًا، وَمَنْعْتُمْ صَاحِبَ الْحَقِّ مِنْ حَقِّهِ وَهَذَا حَرَامٌ، وَاجْتَمِعْ لِلْبَايِعِ أَنْ يَأْخُذَ إِجَارَةً عَلَى مَنَافِعٍ حَادِثَةٍ فِي مَالٍ غَيْرِهِ، وَعَنْ خِدْمَةِ حِرٍّ لَا مَلَكَ لَهُ عَلَيْهِ؛ وَهَذَا أَكْلٌ مَالٍ بِالْبَاطِلِ وَأَكْلٌ إِجَارَةٍ مَالٍ حَرَامٍ عَلَيْهِ عَيْنُهُ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ - وَهَذَا كُلُّهُ ظُلْمٌ وَبَاطِلٌ بِلَا شَكٍّ وَقَوْلُنَا هَذَا هُوَ قَوْلُ الشَّعْبِ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن إياس بن معاوية فيمن دفع غلامه إلى رجل يعلمه ثم أخرجه قبل انقضاء شرطه، قال: يرد على معلمه ما أنفق عليه.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا غندر عن شعبة عن

ملك من أجره، وبالله تعالى التوفيق.

مانع، أو غير ذلك، لقول الله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾.

وهو قول أبي حنيفة.

روينا عن طريق عبد الرزاق أخبرنا سفيان الثوري قال: سئل الشعبي عن رجل استأجر دابة إلى مكان فقضى حاجته دون ذلك المكان.

قال: له من الأجرة بقدر المكان الذي انتهى إليه.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فيمن اكترى دابة إلى أرض معلومة فأبى أن يخرج.

قال قتادة: إذا حدث نازلة يعذر بها لم يلزمه الكراء.

١٢٩٢ - مسألة: وكذلك إن هلك الشيء المستأجر لئان الإجارة تنفسخ ووافقنا على هذا أبو حنيفة، ومالك والشافعي.

وقال أبو ثور: لا تنفسخ الإجارة بهذا أيضاً، بل هي باقية إلى أجلها، الأجرة كلها واجبة للموajer على المستأجر.

قال أبو محمد: وهذا خطأ؛ لأنه أكل مال بالباطل.

وقاس أبو ثور ذلك على البيع ولقد يلزم من رأى الإجارة كالبيع أن يقول بهذا.

ولا فرق بين إبقاء مالك، والشافعي، الإجارة بموت الموajer، والمستأجر، وبين إبقاء أبي ثور إياها بهلاك الشيء المستأجر.

حتى قال مالك: من استأجرت دابته إلى بلد بعينه فمات المستأجر بالفلاة: أن الإجارة باقية في ماله، وأن من الواجب أن يوتى الموajer ثمن نقله، كمثل الميت ينقله إلى ذلك البلد، وهذا عجب ما مثله عجب لا سيما مع إطلاله بعض الإجارة بمجانحة تنزل كاستعداد، أو حطب، فاحتاط في أحد الوجهين ولم يحتط في الآخر ولا تبطل إجارة بغير ما ذكرنا.

وقد روي عن شريح والشافعي.

وصح عنهما أن كل واحد من المستأجر والموajer ينقض الإجارة إذا شاء قبل تمام المدّة - وإن كره الآخر - وكنا يقضيان بذلك - ولا نقول بهذا؛ لأنه عقد عقده في مال يملكه الموajer فهو مأمور بإنفاذه.

وكذلك معاقده ما دام حيّين، وما دام ذلك الشيء في

١٢٩٣ - مسألة: وجائز استئجار العبيد والودّاب، وغير ذلك، إلى مدّة قصيرة أو طويلة، إذا كانت مما يمكن بقاء الموajer والمستأجر والشيء المستأجر إليها، فإن كان لا يمكن البتة بقاء أحدهم إليها، لم يجز ذلك العقد، وكان مفسوخاً أبداً.

برهان ذلك: أن بيان المدّة واجب فيما استأجر لا لعمل معين، فإذا هو كذلك فلا فرق بين مدّة ما وبين ما أقبل منها أو أكثر منها؛ والفرق بين ذلك غلط بلا شك، لأنه فرق بلا قرآن، ولا سنّة، ولا رواية سقيمة، ولا قول صاحب أصلاً، ولا قول تابع نعلمه، ولا قياس، ولا رأي له وجه يعقل، والمخاوف لا تؤمن في قصير المدد كما لا تؤمن في طويلها.

وأما إن عقدت الإجارة إلى مدّة يوقن أنه لا بد من أن يخرّم أحدهما دونها، أو لا بد من ذهاب الشيء الموajer دونها، فهو شرط متيقن الفساد بلا شك، لأنه إما عقد منهما على غيرهما، وهذا لا يجوز، وإما عقد في معدوم، وذلك لا يجوز، وبالله تعالى التوفيق.

ولقد كان يلزم من يرى الإجارة لا تنفسخ بموت أحدهما من المالكين والشافعيين، أو لا تنفسخ بهلاك الشيء المستأجر من ذهب مذهب أبي ثور، أن يميز عقد الإجارة في الأرض وغيرها إلى ألف عام، وإلى عشرة آلاف عام، وأكثر، ولكن هذا مما تناقضوا فيه، وبالله تعالى نتأيد.

وقد جاء النص بالإجارة إلى أجل مسمى:

كما روينا عن طريق البخاري: أخبرنا سليمان بن حرب أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «تَلَكُمُ مَنَاسِكُ أَهْلِ الْكِنَانِينَ كَجِبِلْ رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءَ فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ غَدَوَةٍ إِلَى يَصْفَرُ النَّهَارُ عَلَى قِيَرَاطٍ، فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ يَصْفَرُ النَّهَارُ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِيَرَاطٍ، فَعَمِلَتِ النَّصَارَى، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَغِيْبَ الشَّمْسُ عَلَى قِيَرَاطَيْنِ، فَاتَمَّ هُمْ» وذكر الحديث.

١٢٩٤ - مسألة: وجائز استئجار المرأة المراهقة لئان لإرضاع الصّغير مدّة مسمّاة.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾.

١٢٩٥- مسألة: ولا يجوز استئجار شاة أو بقرة أو ناقة أو غير ذلك - لا واحدة ولا أكثر - للحلب أصلاً؛ لأن الإجارة إنما هي في المنافع خاصة، لا في تملك الأعيان، وهذا تملك اللبن، وهو عين قائمة، فهو بيع لا إجارة، وبيع ما لم ير قط، ولا تعرف صفته باطل.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي. ولم يميز مالك إجارة الشاة ولا الشاتين للحلب، وأجاز إجارة القطيع من ذوات اللبن للحلب - وأجاز استئجار البقرة للحرث، واشترط لبنها - وهذا كله خطأ وتناقض؛ لأنه فرق بين القليل والكثير بلا برهان أصلاً.

ثم لم يأت بعد بين ما حرم وما حل، فمزج الحرام بالحلال بغير بيان، وهذا كما ترى، وفرض على كل من حلل وحرم أن يبين للناس ما يحرم عليهم مما يحل لهم إن كان يعرف ذلك، فإن لم يعرفه فالسكوت هو الواجب الذي لا يحل غيره.

ثم أجاز ذلك في الراس الواحد من البقر - وهذا تناقض فاحش.

وكذلك أجاز كراء تكون فيها الشجرة أو النخلة واستئناة ثمرتها وإن لم تكن فيها حين الإجارة ثمرة إذا كانت الثمرة أقل من ثلث الكراء وإلا فلا يجوز - ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد قبله ولا دليل على صحته شيء منه، ولئن كان الكثير مما ذكرنا حلالاً فالقليل من الحلال حلال، وإن كان حراماً فالقليل من الحرام حرام.

وهذا بعينه أنكروا على الحنفيين إذا أباحوا القليل مما يسكر كثيره وقد وافقونا على أنه لا يحل كراء الطعام ليؤكل - فما الفرق بين ذلك وبين ما أباحوه من كراء الدار بالثمرة التي لم تخلق فيها لتؤكل، وبين كراء الغنم لتحلب.

فإن قالوا: قسنا ذلك على استئجار الظئر.

قلنا: القياس كله باطل، ثم لو كان حقاً لكان ههنا باطلاً لأن أصح القياس ههنا: أن يقاس استئجار الشاة الواحد للحلب على استئجار الظئر الواحد للرضاع فحرمتم ذلك، ثم قسمتم حيث لا تشابه بينهما من البقرة للحديث ومن القطيع الكثير عدده، والعلة المانعة عندهم من إجارة الرأس الواحد للحلب موجودة في الظئر ولا فرق، وما رأينا أجعل بالقياس ممن هذا قياسه، وبالله تعالى التوفيق.

١٢٩٦- مسألة: ولا تجوز إجارة الأرض أصلاً، لا للحرث فيها، ولا للغرس فيها، ولا للبناء فيها، ولا لشيء من الأشياء أصلاً، لا لمدة مسماة قصيرة ولا طويلة، ولا لغبر مدة

مسماة، لا بدائنة ولا بداهمة، ولا بشيء أصلاً - فمتى وقع فسح أبداً، ولا يجوز في الأرض إلا الزراعة بجزء مسمى مما يخرج منها، أو المغارة كذلك فقط، فإن كان فيها بناء قل أو كثر جاز استئجار ذلك البناء وتكون الأرض تبعاً لذلك البناء غير داخلية في الإجارة أصلاً.

برهان ذلك:

ما روينا من طريق مسلم أخبرنا عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد حدثني أبي عن جدي حدثني عقييل بن خالد عن ابن شهاب قال: أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال: لقيني عبد الله بن عمر رافع بن خديج فسأله فقال له رافع: سمعت عبي - وكانا قد شهدا بدرأ - يحدثان أهل الدار: إن رسول الله ﷺ انتهى عن كراء الأرض فذكر الحديث وفيه أن ابن عمر ترك كراء الأرض.

قال أبو محمد: أهل بدر كلهم عدول:

روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد عن عباد بن رفاع بن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج، قال: «جاء جبريل أو ملك إلى رسول الله ﷺ فقال: ما تعدون من شهد بدرأ فيكم قال رسول الله ﷺ: خيارنا قال: كذلك هم عندنا».

قال علي: ومن روينا عنه المنع من كراء الأرض جملة جابر بن عبد الله، ورافع بن خديج، وابن عمر، وطاوس، ومجاهد، والحسن.

قال علي: وعندنا ذكرنا للزراعة: إن شاء الله تعالى نقصى ما شغب به من أباح كراء الأرض ونقض كل ذلك بحول الله تعالى وقوته.

١٢٩٧- مسألة: ولا يجوز استئجار دار ولا عبد ولا

دابة ولا شيء أصلاً ليوم غير معين، ولا لشهر غير معين، وغلاً لعام غير معين؛ لأن الكراء لم يصب على شيء لم يعرف فيه المساجر حقّه فهو أكل مال بالباطل وعقد فاسد، وبالله تعالى التوفيق.

١٢٩٨- مسألة: وكل ما عمل الأجير شيئاً مما

استوجر لعمله استحق من الأجرة بقدر ما عمل فله طلب ذلك وأخذه وله تأخير غير شرط حتى يتم عمله أو يتم منه جملة ما؛ لأن الأجرة إنما هي على العمل فلكل جزء من العمل جزء من الأجرة.

وقد كُذِّبَ كُلُّ مَا اسْتَعْلَمَ الْمُسْتَأْجِرُ الشَّيْءَ الَّذِي اسْتَأْجَرَ فَعَلِيهِ
مِنَ الْإِجَارَةِ بِقَدْرِ ذَلِكَ أَيْضًا، وَكَمَا ذَكَرْنَا لِلذَّكْلِ الَّذِي ذَكَرْنَا،
وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٢٩٩ - مسألة: وجائز الاستئجار بكل ما يحل ملكه وإن لم يحل بيعه كالكلب، والهر، والماء، والشمرة التي لم يبد صلاحها، والسَّيْلُ الَّذِي لَمْ يَبْسُ - فَيَسْتَأْجِرُ الدَّارَ بِكَلْبٍ مَعَيْنٍ أَوْ كَلْبٍ مَوْصُوفٍ فِي الذَّمِّ، وَشِمْرَةٍ قَدْ ظَهَرَتْ وَلَمْ يَبْدُ صِلَاحُهَا، وَهَمَاءٍ مَوْصُوفٍ فِي الذَّمِّ أَوْ مَعَيْنٍ مَحَرَّرٍ، أَوْ يَهْرٍ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ لَيْسَتْ بَيْعًا، وَإِنَّمَا نَهَى فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَنِ الْبَيْعِ - وَقِيَاسُ الْإِجَارَةِ عَلَى الْبَيْعِ بَاطِلٌ لَوْ كَانَ الْقِيَاسُ حَقًّا، كَيْفَ وَهُوَ كُلُّهُ بَاطِلٌ؟ لِأَنَّهُمْ مُوَافِقُونَ لَنَا عَلَى إِجَارَةِ الْحَرِّ نَفْسَهُ، وَتَحْرِيمِهِمْ لِبَيْعِهِ، وَلِأَنَّ الْبَيْعَ تَحْلِيكَ لِلْأَعْيَانِ بِالتَّقْلِيلِ لَهَا عَنْ مِلْكِ أَخَرٍ، وَالْإِجَارَةُ تَحْلِيكَ نَافِعٍ لَمْ تَحْدَثْ بَعْدُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا الْمُسْتَأْجِرُ فَاتَّفَقَ مَالُهُ فِي ذَلِكَ تَطَوُّعًا لِلَّهِ تَعَالَى، فَلَهُ أَجْرٌ مَا اكْتَسَبَ بِمَالِهِ.

١٣٠٣ - مسألة: ولا تجوز الإجارة في أداء فرض من ذلك إلا عن عاجز، أو مَيِّتٍ لَمَّا ذَكَرْنَا فِي 'كِتَابِ الْحَجِّ' وَكُتَابِ الصِّيَامِ مِنْ النَّصُوصِ فِي ذَلِكَ وَجَوَازُ أَنْ يَعْمَلَ الْمُرءُ عَنْ غَيْرِهِ فَالاستئجارُ فِي ذَلِكَ جَائِزٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ عَنْ نَهْيٍ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمُؤَاجَرَةِ.

وَأَمَّا الصَّلَاةُ لِلنَّسِيَةِ، وَالنُّومُ عَنْهَا؛ وَالْمُسَدَّرَةُ فَهِيَ لَازِمَةٌ لِلْمُرءِ إِلَى حِينَ مَوْتِهِ فَهَذِهِ تَوْذِي عَنْ الْمَيِّتِ، فَالْإِجَارَةُ فِي أَدَائِهَا عَنْ جَائِزَةٍ.

وَأَمَّا الْمُتَعَمِّدُ تَرْكَهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَصَلِّيَهَا، إِذْ لَيْسَ قَادِرًا عَلَيْهَا، إِذْ قَدْ فَاتَتْ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَدِّيَ عَنْهَا لَيْسَ هُوَ مَأْمُورًا بِأَدَائِهَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٣٠٤ - مسألة: ولا تجوز الإجارة على النُّوحِ، وَلَا عَلَى الْكُهَانَةِ؛ لِأَنَّهُمَا مَعْصِيَتَانِ نَهَى عَنْهُمَا لَا يَحِلُّ فَعْلُهُمَا وَلَا الْعَوْدُ عَلَيْهِمَا فَالْإِجَارَةُ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ الْعَطَاءُ عَلَيْهِ مَعْصِيَةٌ وَتَعَاوُنٌ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ.

١٣٠٥ - مسألة: ولا تجوز الإجارة على الْحَاجِمَةِ، وَلَكِنْ يُعْطَى عَلَى سَبِيلِ طَيِّبِ النَّفْسِ وَلَهُ طَلَبُ ذَلِكَ، فَإِنْ رَضِيَ وَلَا قَدَّرَ عَمَلَهُ بَعْدَ تَمَامِهِ لَا قَبْلَ ذَلِكَ وَأَعْطَى مَا يَسَاوِي.

وَكَذَلِكَ لَا تَحِلُّ الْإِجَارَةُ عَلَى إِتْرَاءِ الْفَحْلِ أَصْلًا، لَا نَزْوَةً وَلَا نَزْوَاتٍ مَعْلُومَةٍ، فَإِنْ كَانَ الْعَقْدُ إِلَى أَنْ تَحْمَلَ الْأُنْثَى كَانَ ذَلِكَ أَبْلَغَ فِي الْحَرَامِ وَالْبَاطِلِ وَأَكْلَرِ السَّحْتِ:

لَا رُؤْيَا مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةٍ عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ مَقْسَمٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي نَعْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْحِجَامِ وَتَمَنِ الْكَلْبِ وَغَسْبِ الْفَحْلِ».

وَرُؤْيَا النَّهْيِ عَنْ غَسْبِ الْفَحْلِ، وَكَسْبِ الْحِجَامِ مِنْ طَرِيقٍ كَثِيرَةٍ ثَابِتَةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَاحْمَدُ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ: لَا تَجُوزُ الْإِجَارَةُ عَلَى ضُرَابِ الْفَحْلِ.

١٣٠٠ - مسألة: وَالْإِجَارَةُ الْفَاسِدَةُ إِنْ أَدْرَكَتْ فَسَدَتْ، أَوْ مَا أَدْرَكَتْ مِنْهَا، فَإِنْ فَاتَتْ أَوْ فَاتَ شَيْءٌ مِنْهَا قَضِيَ فِيهَا أَوْ فِيمَا فَاتَ بِأَجْرِ الْمَثَلِيِّ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ» فَمَنْ اسْتَعْلَمَ مَالَ غَيْرِ بَغِيرٍ حَقٍّ فَهِيَ حُرْمَةُ انْتِهَاجِهَا فَعَلِيهِ أَنْ يَقَاصَ بِمِثْلِهِ مِنْ مَالِهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٣٠١ - مسألة: وَلَا تَجُوزُ الْإِجَارَةُ عَلَى الصَّلَاةِ، وَلَا عَلَى الْأَذَانِ، لَكِنْ إِمَّا أَنْ يُعْطِيَهَا الْإِمَامُ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِ الصَّلَاةِ، وَإِمَّا أَنْ يَسْتَأْجِرَهَا أَهْلُ الْمَسْجِدِ عَلَى الْحَضُورِ مَعَهُمْ عِنْدَ حُلُولِ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ فَقَطْ مَدَّةً مَسْمُومَةً، فَإِذَا حَضَرَ تَعَيَّنَ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ عَلَى مَنْ يَقُومُ بِهِمَا.

وَكَذَلِكَ لَا تَجُوزُ الْإِجَارَةُ عَلَى كُلِّ وَاجِبٍ تَعَيَّنَ عَلَى الْمُرءِ مِنْ صَوْمٍ، أَوْ صَلَاةٍ، أَوْ حَجٍّ، أَوْ نَيْسَاءٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا عَلَى مَعْصِيَةٍ أَصْلًا؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ أَكْلٌ مَالٍ بِالْبَاطِلِ؛ لِأَنَّ الطَّاعَةَ الْمُفْرَضَةَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ عَمَلِهَا، وَالْمَعْصِيَةُ فَرَضٌ عَلَيْهِ اجْتِنَابُهَا فَاحْذَرِ الْأَجْرَةَ عَلَى ذَلِكَ لَا وَجْهَ لَهُ، فَهُوَ أَكْلٌ مَالٍ بِالْبَاطِلِ.

وَكَذَلِكَ تَطَوُّعُ الْمُرءِ عَنْ نَفْسِهِ لَا يَجُوزُ أَيْضًا اشْتِرَاطُ اخْتِلَافِ مَالٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ حَيْثُ لَغَرِ اللَّهِ تَعَالَى.

رُؤْيَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ شُعْبَةَ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحِمَرَانِيِّ - عَنْ الْحَسَنِ عَنْ عُمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ قَالَ: «كَانَ آخِرُ مَا عَهَدَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ لَا أَتَّخِذَ مُؤَدَّنًا يَأْخُذُ عَلَيَّ أَذَنَهُ أَجْرًا».

١٣٠٢ - مسألة: وَجَائِزٌ لِلْمُرءِ أَنْ يَأْخُذَ الْأَجْرَةَ عَلَى

وهو قول أبي سليمان، وأصحابنا.

١٣٠٦ - مسألة: والإجارة جائزة على تعليم القرآن، وعلى تعليم العلم مشاهرةً وجملةً، وكل ذلك جائز - وعلى الرقي، وعلى نسخ المصاحف، ونسخ كتب العلم؛ لأنه لم يأت في النهي عن ذلك نص، بل قد جاءت الإباحة.

كما روينا عن طريق البخاري أخبرنا أبو محمد سيدنا بن مضارب الباهلي أخبرنا أبو معشر البراء هو صدوق يوسف بن يزيد حدثني عبد الله بن الأخصب أبو مالك عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس «أن نقرأ من أصحاب رسول الله ﷺ مئتين بيتاً فيهم نديب أو سليم فترض لهم رجل من أهل الماء فقال: هل فيكم من راق؟» إن في الماء رجلاً ليدبوا أو سليماناً فأنطلق رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء قيراً فجاءه الشاء إلى أصحابه فقرأوا ذلك وقالوا: أخذت على كتاب الله أجراً حتى قدموا المدينة.

فقالوا: يا رسول الله أخذت على كتاب الله أجراً؟ فقال رسول الله ﷺ إن أخطأ ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله.

والخبر المشهور إن رسول الله ﷺ «زوج امرأة من رجل يما مته من القرآن» أي ليعلمها إياه.

وهو قول مالك، والشافعي، وأبي سليمان.

وقال أبو حنيفة، والحسن بن حي: لا تجوز الإجارة على تعليم القرآن.

واحتج له مقلدوه بخبر:

رويناه من طريق قاسم بن أصبغ أخبرنا عبد الله بن روح أخبرنا شيبان - هو ابن ورقاء - أخبرنا أبو زيد عبد الله بن العلاء الشامي أخبرنا بشر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني قال: «كان عند أبي بن كعب ناس يقرئهم من أهل اليمن فأعطاه أخذهم قوساً يتسلخها في سبيل الله تعالى فقال له رسول الله ﷺ: أجب أن تأتي بها في غنك يوم القيامة نارا».

ورويناه أيضاً من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع، وحيد بن عبد الرحمن الرؤاسي عن المغيرة بن زياد الموصلي عن عبادة بن نسي قاضي الأردن عن الأسود بن عتبة عن عبادة بن الصامت عن رسول الله ﷺ قصة القوس.

وأيضاً من طريق أبي داود عن عمرو بن عثمان أخبرنا بقة أخبرنا بشر بن عبد الله بن يسار عن عبادة بن نسي عن جندب بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ بمثله.

ورويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا سفيان الثوري عن شاذب أبي معاذ قال: قال لي البراء بن عازب: لا يحل عصب الفحل.

ومن طريق الأعمش عن عطاء بن أبي رباح قال: قال أبو هريرة «أربع من السحت: ضرب الفحل، وتسن الكلب، ومهر البغي، وكسب الحجام».

وقال عطاء: لا تعطه على طرائق الفحل أجراً إلا أن لا تجذب من يطرّفه.

وهو قول قتادة.

قال أبو محمد: وإباحة مالك الإجارة على ضرب الفحل كرات مسماة - وما نعلم لهم حجة أصلاً، لا من نص ولا من نظير. ورووا رواية فاسدة موضوعة من طريق عبد الملك بن حبيب - وهو هالك - عن طلق بن السمع ولا يدري من هو، عن عبد الجبار بن عمر - وهو ضعيف: أن ربيعة أباح ذلك - وذكره عن عقيل بن أبي طالب: أنه كان له تيس ينز به بالأجرة.

قال أبو محمد: قد أجل الله قدر عقيل بن نسيه وعلو قدره عن أن يكون تيساً يأخذ الإجارة على قضيب تيس.

وأما إجارة الحجام فقد ذكرنا عن أبي هريرة تحريمها.

وروي عن عثمان أمير المؤمنين أيضاً - وعن غيره من الصحابة رضي الله عنهم.

ورويناه عن ابن عباس بإباحة كسبه.

واحتج من أباحه بما روينا عن طريق شعبة عن حماد الطويل عن أنس قال: «دعا النبي ﷺ غلاماً فحجّمه فآثر له بصاع أو صاعين، وكلم فيه فحفظ من خراجه».

قال أبو محمد: فاستعمال الخبرين واجب فوجدنا النبي ﷺ أعطاه عن غير مشارطة فكانت مشارطته لا تجوز، ولأنه أيضاً عمل مجهول، ولا خلاف أن ذلك الحديث ليس على ظاهره؛ لأن فيه النهي عن كسب الحجام جملة وقد يكسب من ميراث، أو من سهم من المغنم، ومن ضعيف، ومن تجارة، وكل ذلك مباح له بلا شك. ولم تحرم الحجامه قط بلا خلاف ولا بد له من كسبه يعيش منه، وإلا مات ضياعاً فصيح أن كسبه بالحجامه خاصة هو النهي عنه فوجب أن يستثنى من ذلك فعل رسول الله ﷺ فيكون حلالاً حسناً ويكون ما عداه حراماً.

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع أخبرنا معمر بن سالم عن أبي جعفر - هو ابن محمد بن علي بن الحسين - قال: لا بأس بأن يحجّم الرجل ولا يشارط.

عن بلال بن سعلب الدمشقي عن الصَّحَّاحِ بن قيس أنه قال لِمُؤَدِّنٍ معلِّم كتاب الله: إني لأبغضك في الله لأنك تنفسي في أذنانك وتأخذ لكتاب الله أجراً. وكره ابن سيرين الأجرة على كتابة المصاحف.

وعن علقمة أنه كره ذلك أيضاً.

قال أبو حمزة: هذا كل ما احتجوا به.

وقد ذكرنا عن سعلب، وعمار الآن أنهما أعطيا على قراءة القرآن.

وروينا من طريق ابن أبي شيبة عن صدقة الدمشقي عن الوضيين بن عطاء قال: كان بالمدينة ثلاثة معلمين يعلمون الصبيان، فكان عمر بن الخطاب يرزق كل واحد منهم خمسة عشر كل شهر.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع أخبرنا مهدي بن ميمون عن ابن سيرين قال: كان بالمدينة معلم عنده من أبناء أولياء الفخام فكانوا يعرفون حقه في التبرؤ والمهرجانية.

قال أبو محمد: محمد بن سيرين أدرك أكابر الصحابة، وأخذ عنهم أبي بن كعب وأبو قتادة فمن دونهما.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا شعبة عن الحكم بن عتيبة قال: ما علمت أحداً كره أجر المعلم.

وصح عن عطاء، وأبي قلابة بإحالة أجر المعلم على تعليم القرآن. وأجاز الحسن، وعلقمة في أحد قوله الأجرة على نسخ المصاحف.

قال أبو حمزة: أما الأحاديث في ذلك عن رسول الله ﷺ فلا يصح منها شيء.

أما حديث أبي إدريس الغلاني أن أبي بن كعب فمقطع، لا يعرف لأبي إدريس سماع مع أبي. والآخر أيضاً منقطع؛ لأن علي بن رياح لم يدرك أبي بن كعب.

وأما حديث عبادة بن الصامت.

فأحد طرقه عن الأسود بن ثعلبة وهو مجهول لا يدري قاله علي بن المديني، وغيره:

والآخر من طريق بقة وهو ضعيف.

والثالث من طريق إسماعيل بن عياش وهو ضعيف؛ ثم هو منقطع أيضاً.

وأما حديث عبد الرحمن بن شبل ففيه أبو راشد الخبراني وهو مجهول.

ومن طريق سعيد بن منصور عن إسماعيل بن عياش عن عبد ربه بن سليمان بن عمير بن زيتون عن الطقيل بن عمرو عن رسول الله ﷺ أنه عرض له ذلك في القوس مع أبي بن كعب وفيه زيادة: أنه قال: «يا رسول الله إنا نأكل من طعامهم. قال: أما طعام صنع لغيرك فحضرته فلا بأس أن تأكله.

وأما ما صنع لك فإن أكلته فإنما تأكله بخلافك».

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا محمد بن مسير أبو سعيد عن موسى بن علي بن رباح عن أبيه أن أبي بن كعب غداه رجل كان يقرئه القرآن فقال له رسول الله ﷺ: «إن كان شيء يُتَجَفَّقُ به فلا خير فيه، وإن كان من طعامهم وطعام أهله فلا بأس».

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عثمان بن مسلم أخبرنا أبا بن يزيد العطار حدثني يحيى بن أبي كثير عن زيد - هو ابن أبي سلام - عن أبي سلام - هو عطاء الخيشي - عن أبي راشد الخبراني عن عبد الرحمن بن شبل سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تعلَّمُوا القرآن ولا تغلُّوا عنه ولا تجفُّوا فيه ولا تأكلوا به ولا تستكبروا به ولا تستكثروا به».

ورويناه عن عوف بن مالك من قوله مثل هذا أنه قال في قوس أهلها إنسان إلى من كان يقرئه أنريد أن تعلق قوساً من نار.

وصح عن عبد الله بن مغفل أنه أعطاه الأمير مالا لقيامه بالناس في رمضان فأبى وقال: إنا لا نأخذ للقرآن أجراً.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا خالد بن عبد الله - هو الطحان - عن سعيد بن إياس الجريدي عن عبد الله بن شقيق قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون بيع المصاحف وتعليم الغلمان بالأرض ويعظمون ذلك.

وصح عن إبراهيم أنه كره أن يشترط المعلم وإن يأخذ أجراً على تعليم القرآن.

ومن طريق شعبة، وسفيان، وكلاهما عن أبي إسحاق الشيباني عن أسير بن عمرو قال شعبة في رويته: إن عمار بن ياسر أعطى قوماً قرءوا القرآن في رمضان فبلغ ذلك عمر فكرهه - وقال سفيان في رويته: إن سعد بن أبي وقاص قال: من قرأ القرآن أحفته على الفين. فقال عمر أو يعطى على كتاب الله ثمناً.

وصح عن عبد الله بن يزيد، وشريح: لا تأخذ لكتاب الله ثمناً.

ومن طريق حماد بن سلمة عن عبد الله بن عثمان القرشي

إجارةً وبيعاً معاً قد اشترط أحدهما مع الآخر فحرم ذلك من وجهين.

أحدهما - أنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل.

والثاني - أنه بيع مجهول، وإجارة مجهول لا يدرى ما يقع من ذلك للبيع ولا ما يقع منه للإجارة، فهو أكل مال بالباطل، فإن تطرّع كل من ذكرنا بإحضار ما ذكرنا عن غير شرط جاز ذلك؛ لأنه فعل خير.

وأما استئجار البناء والآلات، والتجارة والآلات، والورق وأقلامه، وجملته وسكينه، وملزمته، ومخبرته، والخياط وإيرته وجملته، فكل ذلك جائز حسن؛ لأنها إجارة واحدة كلها.

فإن كان شيء من ذلك لغيره لم يجز؛ لأنه لا يدرى ما يقع من ذلك لتلك الآلة، ولا ما يقع للعامل، فهو أكل مال بالباطل، وبالله تعالى التوفيق.

وأما الصباغ؛ فإنما استؤجر لإدخال الثوب في قدره فقط.

١٣١٣- مسألة: ومن استأجر داراً أو عبداً أو دابةً

أو شيئاً ما ثم أجره بائناً عما استأجره به أو بائناً أو بمثل، فهو حلال جائز.

وكذلك الصانع المستأجر لعمل شيء فيستأجره هو غيره ليعمله له بائناً أو بائناً أو بمثل فكل ذلك حلال، والفضل جائز لهما، إلا أن تكون المعاقدة وقعت على أن يسكنها بنفسه، أو يركبها بنفسه، أو يعمل العمل بنفسه، فلا يجوز غير ما وقعت عليه الإجارة؛ لأنه لم يأت نهى عن الشيء بالتفصيل عن ذلك، وهي مؤجرة وقد أمر عليه السلام بالمؤجرة، وبالله تعالى التوفيق.

١٣١٤- مسألة: والإجارة بالإجارة جائزة: كمن

أجر سكنى دار يسكنى دار أو خدّم عبداً بخدمته عبداً، أو سكنى بخدمته عبداً أو بخياطه، كل ذلك جائز، لأنه لم يأت نص بالنهي عن ذلك.

وهو قول مالك.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز كراء دار بكمارة دار - ويجوز

بخدمته عبداً - وهذا تقسيم فاسد.

١٣١٤م- بَيِّنَةُ الْكَلَامِ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ

قال علي: رؤينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عباد بن

العوام عن عمر بن عمر عن قتادة عن نافع عن ابن عمر: أنه قال

ثم لو صحّت لكانت كلها قد خالفها أبو حنيفة وأصحابه؛ لأنها كلها إما جاءت فيما أعطي بغير أجره ولا مشاركة، وهم يميزون هذا الوجه فموهوا بإيراد الحديث ليس فيها شيء مما منعوا - وهم خالفون لما فيها - فبطل كل ما في هذا الباب، والصحابة رضي الله عنهم قد اختلفوا، فبقي الأثران الصحيحان عن رسول الله اللذان أوردنا لا معارض لهما، وبالله تعالى التوفيق.

١٣٠٧- مسألة: والإجارة جائزة على التجارة مدة

مسماة في مال مسعى، أو هكذا جملة: كالخدمه، والوكالة. وعلى نقل جواب المخاصم طالبا كان أو مطلوباً، وعلى جلب البينة وحملهم إلى الحاكم، وعلى تقاضي البمين، وعلى طلب الحقوقي، وعلى الجني بمن وجب إحضاره؛ لأن هذه كلها أعمال محدودة داخله تحت أمر رسول الله ﷺ بالمؤجرة.

١٣٠٨- مسألة: وإجارة الأمير من يقضي بين

الناس مشاهرة جائزة لما ذكرنا.

١٣٠٩- مسألة: ولا تجوز مشاركة الطبيب على

البرء أصلاً لأنه بيد الله تعالى لا بيد أحد، وإنما الطبيب معالج ومقر للطبيعة بما يقابل الداء، ولا يعرف كمية قوة الدواء من كمية قوة الداء، فالبرء لا يقدر عليه إلا الله تعالى.

١٣١٠- مسألة: وجائز أن يستأجر الطبيب لخدمة

أبام معلومة، لأنه عمل محدود فإن أعطي شيئاً عند البرء بغير شرط فحلال، لأمر النبي ﷺ يأخذ ما أعطي المرء من غير مسألة.

١٣١١- مسألة: ولا تجوز الإجارة على حفر بئر

البينة، سواء كانت الأرض معروفة أو لم تكن؛ لأنه قد يخرج فيها الصفاة الصلدة، والأرض للمنحلة الرخوة والصلبية، وهذا عمل مجهول، وقد يبعد الماء في موضع ويقرب فيما هو إلى جانب. وإما يجوز ذلك في استئجار مياومة ثم يستعمله فيها في حفر البئر؛ لأنه عمل محدود معلوم يتولى منه حسب ما يقدر عليه، وبالله تعالى التوفيق.

١٣١٢- مسألة: ولا يجوز أن يشترط على المستأجر

للخياط إحضار الخياط، ولا على الوراق القيام بالحبر، ولا على البناء القيام بالطين أو الصخر، أو الجيار.

وهكذا في كل شيء.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان؛ لأنه

فيمين استأجر أجيراً فأجره بأكثر مما استأجره، قال ابن عمر: الفضل للأول.

ومن طريق وكيع أخبرنا شعبة عن قتادة عن ابن عمر أنه كرهه.

وصح عن إبراهيم: أنه قال: يرث الفضل، هو رياء، ولم يجزه جماعة، ولا إياس بن معاوية، ولا عكرمة، وكرهه الزهري بعد أن كان يبيحه. وكرهه ميمون بن مهران، وابن سيرين وسعيد بن المسيب، وشريح، ومسروق، وعمر بن علي، والشَّعْبِيُّ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن. وأباحه سليمان بن يسار، وعروة بن الزبير، والحسن، وعطاء.

وقال أبو محمد: احتج المانعون من ذلك بأنه كالربا - وهذا باطل، بل هي إجارة صحيحة، ولا فرق بين من ابتاع بتمن وباع بأكثر، وبين من أكرى بشيء وأكرى بأكثر. والمالكون يشعرون بخلاف الصاحب الذي لا يعرف له مخالف - وهذا مما تناقضوا فيه؛ لأن ابن عمر لم يجزه، ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم..

ومن قال بقرول أبي حنيفة في ذلك الشيء.

قال علي: هذا قول لا دليل على صحته، والتقليد لا يجوز، والعجب أنهم قالوا: يتصدق بالفضل وهذا باطل، لأنه إن كان حلالاً فلا يلزمه أن يتصدق به إلا أن يشاء، وإن كان حراماً عليه فلا يجل له أن يتصدق بما لا يملك، وبالله تعال التوفيق.

١٣١٥ - مسألة: وتنفية المراضع على الذي ملأه لا على صاحب الدار، ولا يجوز اشتراطه على صاحب الدار؛ لأن على من وضع كناسة أو زبلاً أو متاعاً في أرض غيره التي هي مال غيره، لم يجز له ذلك، وعليه أن يزيله عن المكان الذي لا حق له فيه، واشتراطه على صاحب الدار باطل من وجهين.

أحدهما - أنه شرط ليس في كتاب الله فهو باطل.

والثاني - أنه مجهول القدر فهو شرط فاسد، وبالله تعال التوفيق.

١٣١٦ - مسألة: فإن كان غائباً يبيتون فيه ليلة ثم يرحلون، فعلى صاحب الخان إحضار مكان فارغ للخلاء إن شاء، وإلا يترزوا في الصعداء إن أبي من ذلك.

١٣١٧ - مسألة: والأجرة على كنس الكفن جائزة - وهو الظاهر من أقوال أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبي سليمان، لمعوم أمر رسول الله ﷺ بالمواجرة.

على أننا رأينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو عوانة عن الفضيل بن طلحة أن ابن عمر قال لرجل كناس للعدرة أخبره أنه منه تزوج ومنه كسب ومنه حج فقال له ابن عمر: أنت خبيث، وما كسبت خبيثاً؛ وما تزوجت خبيثاً، حتى تخرج منه كما دخلت فيه.

قال سعيد بن منصور: أخبرنا مهدي بن ميمون عن واصل مولى أبي عينة عن عمرو بن هرم عن عبد الحميد بن محمود: أنه سمع ابن عباس وقد قال له رجل: إني كنت رجلاً كناساً أكسح هذه الحشوش فأصبحت مالاً فتزوجت منه، وولدت لي فيه، وحججت فيه. فقال له ابن عباس: أنت ومالك خبيث وولدك خبيث، ولا يعرف لهما من الصحابة مخالف - فإن الخلفيون، والمالكون عن هذا إن طردوا أقوالهم؟ ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ.

١٣١٨ - مسألة: وجاز إعطاء الغزل للنسج بجزمه سمي منه كرم، أو ثلث؛ أو نحو ذلك، فإن تراضيا على أن ينسجه النساج معاً ويكونا معاً شريكين فيه: جاز ذلك - وإن أبي أحدهما ما يلزمه، وكان للنساج من الغزل الذي سمي له أجرة بمقدار ما ينسج من الأجر حتى يتم نسجه ويستحق جميع ما سمي له.

وكذلك يجوز إعطاء الثوب للخياط بجزمه منه مشاع أو معين، وإعطاء الطعام للطحين بجزمه منه كذلك، وإعطاء الزيتون للعصير كذلك.

وكذلك الاستئجار لجميع هذه الزيوت المحدودة بجزمه منها كذلك، كل ذلك جائز.

وكذلك استئجار الراعي لحراسه هذه الغنم بجزمه منها سمي كذلك أيضاً، ولا يجوز بجزمه سمي من النسل الذي لم يولد بعد، لأن كل ما ذكرنا قبل فهي إجارة محدودة في شيء موجود قائم. ولا تجوز الإجارة بما لم يخلق بعد؛ لأنه غرض لا يدري أيكون أم لا؟ ورأينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا محمد بن أبي عدي عن ابن عوف سألت محمد بن سيرين عن دفع الثوب إلى النساج بالثلث ودرهم، أو بالربع؛ أو بما تراضيا عليه؟

قال: لا أعلم به بأساً.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان قال: أجاز الحكم إجارة الراعي للغنم بثلثها أو ربعها.

وهو قول ابن أبي ليلى.

وروي عن الحسن أيضاً أخبرنا ابن أبي شيبة أخبرنا ابن

عليه عن ليس عن عطاء مثل قول ابن سيرين.
أخبرنا ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الأعلى عن معمر عن

الزهرى مثل قول ابن سيرين وعطاء.
أخبرنا ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن
حماد بن زيد قال: سألت أيوب السخيتي، وعلى بن حكيم عن
الرجل يدفع الثوب إلى النساخ بالثلث والرّبع، فلم يريا به بأساً.

أخبرنا ابن أبي شيبة أخبرنا زيد بن الحباب عن أبي هلال
عن قتادة قال: لا بأس أن يدفع إلى النساخ بالثلث والرّبع.
أخبرنا ابن أبي شيبة أخبرنا عبدة بن سليمان عن سعيد

بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيّب أنه قال: لا بأس
بأن يعالج الرجل النخل ويقوم عليه بالثلث والرّبع، ما لم يتفق هو
منه شيئاً.

أخبرنا ابن أبي شيبة أخبرنا ابن علية عن أيوب
السخيتي عن الفضيل عن سالم قال: النخل يعطى من عمل فيه
منه.
وهو قول ابن أبي ليلى، والأوزاعي، والليثي. وكرو كل

ذلك إبراهيم، والحسن بن أحمد قوليه. ولم يجزه أبو حنيفة، ولا
مالك، ولا الشافعي.

١٣١٩- مسألة: وجائز كراء السفن كبارها
وصغارها بجزء مسمى مما يعمل فيها مشاع أو متميز.
وكذلك الدواب، والعجل، ويستحب صاحب السفينة من
الكراء بقدر ما قطع من الطريق عطب أو سلم، لأنه عمل محدود.

وقال مالك: لا كراء له إلا إن بلغ.

قال علي: وهذا خطأ واستحلال تسخير السفينة بلا أجر،
وبلا طبيب نفس صاحبها. ولا فرق بين السفينة والدابة في ذلك -
وقوله في هذا قول لا يعضده قرآن، ولا سنة، ولا رواية سقيمة،
ولا قول أحد قبله نعلمه، ولا قياس، ولا رأي له وجه.

وكذلك استيجار خدمة المركب جائز، ولهم من الأجرة
بقدر ما عملوا - عطب المركب أو سلم، وبالله تعالى التوفيق.

١٣٢٠- مسألة: فإن حال البحر وخافوا العطب

فليخففوا الأثقل فالأثقل، ولا ضمان فيه على أهل المركب لأنهم
مأمورون بتخليص أنفسهم.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾.

فمن فعل ما أمر به فهو محسن، قال الله تعالى: ﴿مِمَّا عَلَى

الْمَحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ﴾.
وقال مالك: يضمن ما كان للتجارة، ولا يضمن ما سبق
للأكل، والقتية، ولا يضمن شيئاً من ذلك من لا مال له في
المركب - وهذا كله تخليط لا يعضده دليل أصلاً، وقول لا نعلم
أحدًا تقدّمه قبله، وبالله تعالى التوفيق.

فإن كان دون الأثقل ما هو أخف منه، فإن كان في رمي
الأثقل كلفة يطول أمرها، ويضاف غرق السفينة فيها، ويرجى
الخلاص، يرمي الأخف رمي الأخف حيث لم ذكرنا.

وأما من رمى الأخف وهو قادر على رمي الأثقل فهو
ضامن لما رمى من ذلك لا يضمنه معه غيره لقول النبي ﷺ: «إِنْ

دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».
ولا يرمى حيوان إلا لضرورة يوقن معها بالنجاة برمي، ولا
يلقى إنسان أصلاً لا مؤمن ولا كافراً، لأنه لا يحل لأحد دفع ظلم
عن نفسه بظلم من لم يظلمه، والمنع من إلقاء ماله المتصل للسفينة
ظلم لمن فيها، فدفع الملاك عن أنفسهم بمنع من ظلمهم فرض.

١٣٢١- مسألة: واستيجار الحمام جائز، ويكون
البئر، والساقية تبعاً، ولا يجوز عقد إجارة مع الداخل فيه، لكن
يعطى مكارمة، فإن لم يرض صاحب الحمام بما أعطي ألزم بعد
الخروج ما يساوي بقاؤه فقط لأن مدة بقائه قبل أن يستوفيه
بجهولة، ولا يجوز عقد الكراء على مجهول؛ لأنه أكل مال بالباطل
لجهلها، بما يتراضيان به، وبالله تعالى التوفيق.

١٣٢٢- مسألة: ومن استاجر داراً فإن كانت فيها
دالية، أو شجرة، لم يجز دخولها في الكراء أصلاً - قل خطرهما أم
كثر، ظهر حملها أو لم يظهر - طاب أو لم يطب: لأنها قبل أن
تخلق الثمرة، وقبل أن تطيب لا يحل فيها عقد أصلاً إلا المساقاة
فقط وبعد ظهور الطيب لا يجوز فيها إلا البيع، لا الإجارة؛ لأن
الإجارة لا تملك بها العين ولا تسهلك أصلاً، والبيع تملك به
العين والرقبة، فهو بيع بمن مجهول، وإجارة بمن مجهول، فهو
حرام من كل جهة.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان.

١٣٢٣- مسألة: وإجارة المشاع جائزة فيما ينقسم،
وما لا ينقسم من الشريك ومن غير الشريك، ومع الشريك
ودونه.

وهو قول مالك، والشافعي، وأبي يوسف، ومحمد بن

الحسين، وأبي سليمان، وغيرهم.

وقال أبو حنيفة: لا تجوز إجارة المشاع - لا ما ينقسم ولا ما لا ينقسم إلا من الشريك وحده.

وقال: لا يجوز رهن المشاع - كان مما ينقسم أو مما لا ينقسم - لا عند الشريك فيه ولا عند غيره فإن ارتهن انسان معاً رهنًا من واحد جاز ذلك، وقال: لا تجوز هبة المشاع إن كان مما ينقسم كالذور والأرضين، ويجوز فيما لا ينقسم كالسيف، والمؤلوة، ونحو ذلك. وأجاز بيع المشاع - ما انقسم وما لا ينقسم - من الشريك وغير الشريك.

ولم يميز زعفران إجارة المشاع - لا من الشريك ولا من غيره.

وهذه تقاسم في غاية الفساد والدعوى بالباطل والتناقض بلا دليل أصلاً، ولا تعلمها عن أحد قبل أبي حنيفة، ولا حجة لهم في ذلك إلا أن قالوا: الانتفاع بالمشاع غير ممكن إلا بالملكية، وفي ذلك انتفاع بمحصنة شريكه.

قال أبو محمد: وهذا داخل عليهم في البيع وفي التملك، ولا فرق، وأمر النبي ﷺ بالمواجعة، ولم يخص مشاعاً من غير مشاع «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ» و«وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا» وقد تمّ الدين ولله الحمد، ونحن في غنى عن رأي أبي حنيفة وغيره، وبالله تعالى التوفيق.

١٣٢٤ - مسألة: ولا ضمان على أجير مشترك أو

غير مشترك، ولا على صانع أصلاً، ولا ما ثبت أنه تعدى فيه أو أضاعه - والقول في كل ذلك - ما لم تقم عليه يئنة - قوله مع يئنه.

فإن قامت عليه يئنة بالتعدّي، أو الإضاعة ضمن، وله في كل ذلك الأجرة فيما أثبت أنه كان عمله، فإن لم تقم يئنة حلف صاحب المتاع أنه ما يعلم أنه عمل ما يدعي أنه عمله، ولا شيء عليه حينئذ.

وبهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ فمأل الصانع والأجير حرام على غيره، فإن اعتدى أو أضاع لزمه حينئذ أن يعتدى عليه بمثل ما اعتدى، والإضاعة لما يلزمه حفظه تعدّ وهو ملزم حفظ ما استعمل فيه بأجر أو بغير أجر، لنهي رسول الله ﷺ عن إضاعة المال وحكمه عليه السلام باليئنة على من ادّعى على المظلوم إذا أنكر، ومن طلب بغرامة مال أو ادّعى عليه ما يوجب غرامة فهو المدّعي عليه فليس عليه إلا اليئنة بحكم الله عز وجل، واليئنة على من يدعي لنفسه حقاً في مال غيره.

وقد اختلف الناس في هذا، فقالت طائفة كما قلنا:

روينا من طريق شعبة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال: لا يضمن الصانع، ولا القصار، أو قال الحياط، وأشباهه.

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا جيلة بن عطية عن يزيد بن عبد الله بن موهب قال في حمال استؤجر لحمل قلة عسل فانكسرت قال: لا ضمان عليه.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أزهر السمان عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين أنه كان لا يضمن الأجير إلا من تضيق.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن إسماعيل بن سالم عن الشعبي قال: ليس على أجير المشاورة ضمان.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن مطرف بن طريف عن الشعبي قال: لا يضمن القصار إلا ما جنت يده.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا سفيان الثوري عن مطرف عن الشعبي قال: يضمن الصانع ما اعتت يديه، ولا يضمن ما سوى ذلك.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن حصص بن غياث عن أشعث عن ابن سيرين عن شريح أنه كان لا يضمن الملاح غرقاً ولا حرقاً.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الأعلى عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري قال: إذا أفسد القصار فهو ضامن وكان لا يضمنه غرقاً ولا حرقاً ولا عدواً مكابراً.

قال أبو محمد: وهذا نص قولنا:

ومن طريق سعيد بن منصور عن مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيح عن طاووس أنه لم يضمن القصار.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر قال: قال ابن شريمة: لا يضمن الصانع إلا ما اعتت يده - وقال قتادة: يضمن إذا ضيع.

وهو إلى عبد الرزاق أخبرنا سفيان الثوري أن حماد بن أبي سليمان كان لا يضمن أحداً من الصانع.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وزفر، وأبي نور واحد، وإسحاق، والمزني، وأبي سليمان.

وقالت طائفة: الصانع كلهم ضامنون ما جتوا وما لم يجتوا.

الصَّنَاع والكلُّ مسلمون، ولو عكس عاكس عليهم قولهم لما كان بينه وبينهم فضل كمن قال: بل أضمن ما ظهر إلا أن تأتي بينة على أن الشيء تلفت من غير فعله وتعديله، ولا أضمن ما بطن إلا أن تقوم بينة عدل بأنه هلك من تعديله، بل لعل هذا القول أحوط في النظر.

وكذلك قول أبي يوسف، ومحمد بن الحسن.

وهذا كما ترى خالفوا فيه عمر وعلي بن أبي طالب، ولا يعرف لهما من الصحابة مخالفت رضي الله عنهم، وهم يعظمون مثل هذا إذا وافق آراءهم والقوم أصحاب قياس يزعهم.

وقد قال بعضهم من أصحاب القياس: وجدنا ما يدفعه الناس بعضهم إلى بعض من أموالهم ينقسم أقساماً ثلاثة لا رابع لها: قسم ينتفع به الدافع وحده لا المدفوع إليه فقد اتفقا أنه لا ضمان في بعضه كالوديعة، فوجب رد كل ما كان من غيرها إليها. وقسم ينتفع به الدافع والمدفوع إليه - فقد اتفقا على أنه لا ضمان في بعضه كالقراض، فوجب رد ما كان من غيره إليه ودخل في ذلك الرهن، وما دفع إلى الصنّاع. وقسم ثالث ينتفع به المدفوع إليه وحده - فقد اتفقا في بعضه على أنه مضمون كالقرض، فوجب أن تكون العارية مثله.

قال أبو محمد: لو صح قياس في العالم لكان هذا، ولكنهم لا الأثر أتبعوا، ولا القياس عرفوا، وبالله تعالى التوفيق..

١٣٢٥ - مسألة: ولا تجوز الإجارة إلا بمضمون مسمى محدود في الذمة، أو بعين معينة متميزة معروفة الحد والمقدار.

وهو قول عثمان رضي الله عنه وغيره.

قال أبو محمد: وقال مالك: يجوز كراء الأجير بطعامه - واحتجوا بخبر عن أبي هريرة: كنت أجيراً لابنة غزوان بطعام بطي، وعقبة رجلي.

قال أبو محمد: قد يكون هذا نكاحاً من غير عقد لازم.

وأما العقود المقتضى بها فلا تكون إلا معلوم، والطعام يختلف: فمنه اللبن، ومنه الحشنة ومنه المتوسط - ويختلف الأدم، ويختلف الناس في الأكل اختلافاً متفاوتاً فهو مجهول لا يجوز، وبالله تعالى التوفيق.

تمت الإجارة بمحمد الله.

روينا من طريق عبد الرزاق عن بعض أصحابه عن الليث بن سعد عن طلحة بن سعيد بن بكير بن عبد الله بن الأشج أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضمن الصنّاع - يعني: من عمل يبدو.

ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو قال: كان علي بن أبي طالب يضمن الأجير.

وصح من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً كان يضمن القصّار، والصوّار، وقال: لا يصلح الناس إلا ذلك - وروي عنه أنه ضمن نجاراً.

وصح عن شريح يضمن الأجير والقصّار.

وعن إبراهيم أيضاً يضمن الصنّاع.

وكذلك عن عبد الله بن عتبة بن مسعود - وعن مكحول أنه كان يضمن كل أجير حتى صاحب الفندق الذي يجسر للناس دوابهم.

وهو قول ابن أبي ليلى حتى إنه يضمن صاحب السفينة إذا عطبت الأمتعة التي تلفت فيها.

وقالت طائفة: يضمن كل من أخذ أجراً - وروي ذلك عن علي وعن عبد الرحمن بن يزيد وغيرهما.

وقالت طائفة: يضمن الأجير المشترك - وهو العام - وهو الذي استؤجر على الأعمال، ولا يضمن الخاص، وهو الذي استؤجر لملكوته.

ما وهو قول أبي يوسف، ومحمد بن الحسن - روي عن إبراهيم يضمن الأجير المشترك، ولم يأت عنه لا يضمن الخاص.

وقالت طائفة: يضمن الصانع ما غاب عليه إلا أن يقيم بينة أنه تلف بعينه من غير فعله فلا يضمن، ولا يضمن ما ظهر أصلاً، إلا أن تقوم عليه بينة بأنه تعدى.

وهو قول مالك بن أنس.

قال أبو محمد: أما قول مالك فما نعلم له حجة أصلاً، لا من قرآن، ولا سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قول أحد قبله ولا من قياس، وما كان هكذا فلا وجه له ولم نجد لهم شبهة إلا أنهم قالوا: إنما فعلنا ذلك احتياطاً للناس.

فقلنا لهم: فضمنوا الودائع احتياطاً للناس، فقد صح عن عمر بن الخطاب أنه ضمنها أنس بن مالك.

وأيضاً فمن جعل المستصنعين أولى بالاحتياط لهم من

٤٤ - كِتَابُ الْجُعْلِ فِي الْآبِقِ وَغَيْرِهِ

١٣٢٦ - مسألة: لا يجوز الحكم بالجعل على أحد، فمن قال لآخر: إن جيتي بعدي الآبق فلك علي دينار، أو قال: إن فعلت كذا وكذا فلك علي درهم، أو ما أشبه هذا فجاءه بذلك - أو هتف وأشهد على نفسه: من جامني بكذا فله كذا، فجاءه به لم يقض عليه شيء، ويستحب لو وفى بوعده.

وكذلك من جاءه بآبق، فلا يقضى له شيء سواء عرف بالجيء بالإباق أو لم يعرف بذلك، إلا أن يستأجره على طلبه مدّة معروفة، أو لآتيه به من مكان معروف، فيجب له ما استأجره به. وأوجب قوم الجعل والزومه الجاعل - واحتجوا بقول الله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾.

ويقول يوسف كحلّج وخدمته عنه: ﴿قَالُوا نَفَقْدُ صُرَاغَ الْمَلِكِ وَلَيْسَ جَاءَ بِهِ سَجِلٌ يَعْرِ وَأَنَا بِهِ رَئِيمٌ﴾.

وحدث الذي رقى على قطع من الغنم - وقد ذكرناه في «الإجارات» فاعنى عن إعادته.

قال أبو حمّاد: وكلّ هذا لا حجة لهم فيه: أمّا قول الله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ فقد قال رسول الله ﷺ: «إِنْ وَسَّاءَكُمْ وَأَمَوَلَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ إِذَا قُضِيَ إِلَيْهِ أَمْرُهُ أَلَّا يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ فصح أنه ليس لأحد أن يعقد في دمه، ولا في ماله، ولا في عرضه، ولا في بشرته عقداً، ولا أن يلزم في شيء من ذلك حكماً، إلا ما جاء النص بإيجابه باسمه، أو بإباحته باسمه.

فصح أن العقد الذي أمر الله تعالى بالفناء بها إنما هي العقود المنصوص عليها باسمائها، وأن كلّ ما عداها فحرام عقداً. وأيضاً: فإن الله عز وجل يقول: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ إِشْرَى فَقِيلَ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾.

فصح أن من التزم أن يفعل شيئاً ولم يقل: إن شاء الله، فقد خالف أمر الله تعالى، وإذا خالف أمر الله تعالى لم يلزمه عقد خالف فيه أمر ربه عز وجل، بل هو معصية يلزمه أن يستغفر الله عز وجل منه.

قال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

فإن قال: إلا أن يشاء الله، فقد علمنا يقيناً علم ضروري إذ

قد عقد ذلك العقد بمشيئة الله عز وجل ثم لم ينفذه ولا فعله، فإن الله تعالى لم يشأه، إذ لو شاء الله لأنفذه وأتمه، فلم يخرج عما التزم من كون ذلك العقد إن شاء الله تعالى أنفذه وأتمه وإلا فلا.

وأيضاً: فإن المخالفين لنا في هذا لا يرون جميع العقود لازمة، ولا يأخذون بعموم الآية التي احتجوا بها، بل يقولون فيمن عقد على نفسه أن يصبح توبه أصفر، أو أن يمشي إلى السوق، أو نحو هذا: أنه لا يلزمه، فقد نقضوا احتجاجهم بعمومها، ولزمهم أن يأتوا بالحد المفرق بين ما يلزمونه من العقود وبين ما لا يلزمونه، وبإلزامهم على صحّة ذلك الحد، وذلك الفرق وإلا فقولهم مردود، لأنه دعوى بلا برهان، وما كان هكذا فهو باطل.

قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

والعجب: أن المخالفين لنا يقولون: إن وكّد كل عقد عقده يمين لم يلزمه الوفاء به، وإنما فيه الكفارة إن لم يف به فقط، ثم يلزمونه إياه إذا لم يؤكده، فتراهم كلما أكد العاقد عقده انحل عنه، وإذا يؤكده لزمه، وهذا معكوس، وبالله تعالى التوفيق.

وأما قول يوسف عليه السلام فلا يلزم لوجه:

أحدها: أن شريعة من قبلنا من الأنبياء عليهم السلام لا تلزمنا.

قال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمَا جَهَنَّمَ﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «فَقُضِيَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بَيْتٌ، فَذَكَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَهَنَّا: وَأُرْسِلْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً».

وقال عليه السلام أيضاً: «أَعْلَيْتُ خَمْساً لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي» فذكر عليه السلام منها: «وَكَانَ النَّبِيُّ يُعْتَصُ إِلَى قُوَيْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً».

روينا هذا من طريق جابر، والذي قبله من طريق أبي هريرة. فإذا صحّ هذا فلم يعيشوا إلينا، وإذا لم يعيشوا إلينا فلا يلزمنا شرع لم نؤمر به، وإنما يلزمنا الإيمان بأنهم رسل الله تعالى، وأن ما أتوا به لازم لمن بعثوا إليه فقط.

وأيضاً: فإن المختصين بهذه الآية أوّل مخالف لها لأنهم لا يلزمون من قال: لمن جامني بكذا حمل بعير الوفاء بما قال لأن هذا الحمل لا يدري من هو؟ أمن اللؤلؤ، أو من ذهب، أو من مساب، أو من تراب؟ ولا أي البهران هو؟ ومن البهران الضعيف الذي لا يستغل بعشرين صاعاً، ومنهم القوي والصحيح الذي يستغل بثلاثمائة صاع، ولا أشد مجاهرة بالباطل من يحتج بشيء هو أوّل مخالف له على من لم يلزم قط ذلك الأصل.

قرآن، ولا من سنة، ولا من رواية سقيمة، ولا من قول صاحب، ولا قياس، ولا رأي له وجه، وما نعلم هذا القول عن أحد قبله. ويلزم عليه أن كان بناءً فمر على حائط مائل فاصلحه وبناءً، وإن له أجره عليه، فإن لم يكن بناءً وبناءً فلا أجر له.

وكذلك من نسج غزلاً لآخر لم يامره به، فإن كان نسجاً فله الأجر، وإن لم يكن نسجاً فلا أجر له - والباب يتسع ههنا جداً، فإما أن يتزودوا من التحكم في أموال الناس بالباطل، وإما أن يتناقضوا، لا بد من أحدهما.

وأما قول أبي حنيفة وأصحابه: فني غايبة الفساد والتخليط؛ لأنهم حدوا حداً لم يأت به قط قرآن ولا سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قول صاحب ولا تابع، ولا أحد قبلهم، ولا قياس، ولا رأي يعقل.

ثم فيه من التخاذل ما لا يخفى على ذي مسكة عقل، وهم قد قالوا: من قتل جارية تساوي مائة ألف درهم فصاعداً، أو أقل إلى خمسة آلاف درهم لم يكن عليه إلا خمسة آلاف غير خمسة دراهم - ومن قتل عبداً يساوي عشرين ألف درهم فصاعداً، أو أقل إلى عشرة آلاف درهم لم يكن عليه إلا عشرة آلاف درهم غير عشرة دراهم.

ثم سؤوا في جعل الآبق بين المرأة والرجل، وأسقط أبو حنيفة درهماً من قيمته إن لم يساو أربعين درهماً، فهنا أسقط من ثمن الذكر عشرة دراهم ومن ثمن الأمه خمسة دراهم كما فعل في القتلى؛ أو هلا أسقط هنالك درهماً كما أسقط هنا؟ وليت شعري من أين قصدوا إلى الدرهم؟ ولعله بغلي أيضاً كالأذي حد به النجاسات، وهلا حد بنصف درهم أو ربع درهم أو بفس؟ ثم إيجاب أبي يوسف أربعين درهماً في جعله وإن لم يساو إلا درهماً فيا لله وبالمسلمين من أضل طريقة، أو أبعد عن الحقيقة، أو أقل مراقبة ممن يعارض حكم رسول الله ﷺ في المصراة في أن ترد وصاع عمر لحماقتهم وآرائهم المنتنة.

فقالوا: أرايت إن كان اشتراها بنصف صاع عمر؟ ثم يوجب مثل هذا في الجعل الذي لم يصح فيه سنة قط. وهلا إذ حققوا ههنا؟ قالوا في المصراة: تردوا وقيمتها من صاع عمر إن كانت أقل من صاع إلا تمرتين، أو إلا نصف مد أو نحو ذلك.

ثم موهوا بأنهم اتبعوا في ذلك أثر مرسلا، وروايات عن الصحابة رضي الله عنهم - وكذبوا في ذلك كله، بل خالفوا الأثر المرسل في ذلك، وخالفوا كل رواية رويت في ذلك عن صاحب أو تابع على ما نذكر إن شاء الله تعالى. وأعجب شيء دعواهم أن الإجماع قد صح في ذلك، فإن كان إجماعاً فقد خالفوه، ومن

وأيضاً: حتى لو كان في شريعتنا لما كان حجة علينا؛ لأنه ليس في هذه الآية إلزام القضاء بذلك، وإنما فيها: أنه جعل ذلك الجعل فقط، وليس هذا مما خالفناه فيه. فبطل تعلّقهم بالآيتين جميعاً والله تعالى الحمد.

وأما قوله ﷺ في حديث الرافعي فصحيح، إلا أنه لا حجة لهم فيه؛ لأنه ليس فيه إلا إباحة أخذ ما أعطى الجاعل على الرقية فقط.

وهكذا نقول، وليس فيه القضاء على الجاعل بما جعل إن أبى أن يعطيه - فنسقط كل ما احتجوا به، وبالله تعالى التوفيق. فإن قيل: إنه وعد.

قلنا: قد تكلمنا في الوعد والإخلاف في آخر كتاب التذور بما فيه كفاية وكلامنا ههنا فيه بيان أنه ليس كل وعد يجب الوفاء به، وإنما يجب الوفاء بالوعد بالواجب الذي افترضه الله تعالى فقط، ولا يلزم أحد ما التزمه، لكن ما ألزمه الله تعالى على لسان نبيه ﷺ فهو الذي يلزم - سواء التزمه المرء أو لم يلتزمه، وبالله تعالى تائيد.

ومن العجائب أن الملمزين الوفاء بالجعل يقولون: إنه لا يلزم الجعول له أن يفعل ما جعل له فيه ذلك الجعل، وهم يزعمون أصحاب أصول يردون إليها فروعهن فني أي الأصول وجدوا عقداً متفقاً عليه، أو متوصفاً عليه بين اثنين يلزم أحدهما ولا يلزم الآخر.

وقال مالك: ما جاء بالآبق فإن كان ممن يعرف بطلب الإباق فإنه يجعل له على قدر قرب الموضع وبعد، فإن لم يكن ذلك شأنه ولا عمله، فلا جعل له، لكن يعطى ما اتفق عليه فقط.

وقال أبو حنيفة: لا يجب الجعل في شيء إلا في رد الآبق فقط - العبد والأمه سواء - فمن رد آبقاً أو أبقه من مسيرة ثلاث ليال فصاعداً فله على كل رأس أربعين درهماً، فإن ردّها من أقل من ثلاث رضى له، ولا يبلغ بذلك أربعين درهماً، فإن جاء بأحدهما من مسيرة ثلاث ليال فصاعداً، وهو يساوي أربعين درهماً فائق نقص من قيمته درهم واحد فقط.

ثم رجع أبو يوسف، ومحمد بن الحسن عن هذا القول، فقال عمداً: ينقص من قيمته عشرة دراهم.

قال أبو يوسف: له أربعون درهماً ولو لم يساو إلا درهماً واحداً.

قال أبو محمد: أما قول مالك فخطأ لا برهان على صحته أصلاً؛ لأنه تفریق بين ما لا فرق بينه بلا برهان، لا من

روايته: إذا كان خارجاً من المصرِ - وهذا كله خلافُ قولِ المالكيين والخلفيين.

ومن طريقِ ابنِ أبي شيبة أخبرنا وكيعٌ أخبرنا سفيانُ الثوري عن أبي إسحاق قال: أعطيتُ الجملَ في زمنِ معاويةَ أربعينَ درهماً - وهذا خلافُ قولِ الخلفيين والمالكيين.

ثم ليس فيه: أن معاويةَ قضى بذلك، ولا أنه قضى بذلك على أبي إسحاق ولا في أي شيءٍ أعطاه، وظاهره: أنه تطوعَ بذلك، ولا يدري في أي شيءٍ، فلا متعلقُ لهم بهذا أصلاً - ولعله أعطاه في جعلِ شرطي وكله عليه زيادٌ ظلماً.

ومن طريقِ طريقِ عماد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بنُ المثنى أخبرنا أبو عامر العقدي عن سفيان الثوري عن ابنِ رباح عبد الله بن رباح عن أبي عمرو الشيباني قال: أتيتُ عبد الله بن مسعود بباقي، أو باقٍ فقال: الأجرُ والغنيمةُ قلت: هذا الأجرُ، فما الغنيمةُ؟

قال: من كلِّ راسٍ أربعونَ درهماً.

ومن طريقِ وكيعٍ أخبرنا سفيانُ الثوري عن عبد الله بن رباح عن أبي عمرو الشيباني: أن رجلاً أصابَ أبقاً بعينِ التمرِ فجاء به فجعلَ فيه ابنُ مسعود أربعينَ درهماً.

ومن طريقِ الحجاج بن المهال أخبرنا أبو عوانة أخبرنا شيخُ عن أبي عمرو الشيباني أن ابنَ مسعود سئل عن جعلِ الآبقِ، فقال: إذا كان خارجاً من الكوفةَ فأربعينَ، وإذا كان بالكوفةَ فعشرةً - هذا كلُّ ما روي فيه عن الصحابة رضي الله عنهم، وكله خالفَ لأبي حنيفة ومالك، ولم يجد ابنُ مسعود، ولا أحدٌ قبله مسيرةً ثلاثٍ بأربعينَ درهماً، ثم كلُّ ذلك لا يصحُّ.

أمّا عن عمرَ فأحدُ الطريقين منقطعٌ، والأخرى، والتي عن علي، فكلاهما عن الحجاج بن أرقطه وهو ساقطٌ - والتي عن ابنِ مسعود عن شيخٍ لا يدري من هو - وعن عبد الله بن رباح القرشي وهو غيرُ مشهور بالعدل.

وأما التابعون: فصح عن شريح، وزباد: أن الآبقَ إن وجدَ في المصرِ فجعلوا واجده عشرةَ دراهمٍ - وإن وجدَ خارجَ المصرِ فأربعونَ درهماً.

وروي هذا أيضاً عن الشَّيْبِ - وبه يقولُ إسحاق بنُ راهويه - وهذا خلافُ قولِ أبي حنيفة، ومالك.

وصح عن عمر بن عبد العزيز:

ما روينا من طريقِ ابنِ أبي شيبة أخبرنا الضحاك بن غنطز عن ابنِ جريج أخبرني ابنُ أبي مليكة أن عمر بن عبد العزيز

خالف الإجماعَ عندهم كثرَ **﴿فَأَعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾** وإن لم يكن إجماعاً فقد كذبوا على الأمة كلها، وعلى أنفسهم **﴿انظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾**.

روينا من طريقِ ابنِ أبي شيبة أخبرنا حفص - هو ابنُ غياث - عن ابنِ جريج عن عطاء - أو ابنِ أبي مليكة، وعمرو بن دينار قالوا جميعاً: ما زلتنا نسمعُ أن النبي ﷺ **﴿قَضَى فِي الْعَبْدِ الْآبِقِ يَرْجُدُ خَارِجاً مِنَ الْحَرَمِ دِينَاراً أَوْ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ﴾**.

ومن طريقِ وكيعٍ أخبرنا ابنُ جريج عن ابنِ أبي مليكة وعمرو بن دينار قالوا جميعاً: **﴿جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْآبِقِ إِذَا جِيَ بِهِ خَارِجَ الْحَرَمِ دِينَاراً﴾**.

ومن طريقِ عبد الرزاق أخبرنا معمرٌ عن عمرو بن دينار قال: **﴿قَضَى النَّبِيُّ ﷺ فِي الْآبِقِ يَوْجُدُ فِي الْحَرَمِ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ﴾**.

وهذا خلافُ قولِ الطائفتين مع قولهما أن المرسل كالمتنبد، ولا مرسل أصح من هذا؛ لأن عمرًا، وعطاءً، وابنَ أبي مليكة ثقاتُ أئمةٍ نجود، وكلهم أدركَ الصحابة، فعطاه أدركَ عائشة أم المؤمنين وصحبها فمن دونها وابنُ أبي مليكة أدركَ ابنَ عباسٍ، وابنَ عمرَ، وأسماء بنتَ أبي بكرٍ، وابنَ الزبير، وسمع منهم وجالسهم. وعمرو أدركَ جابرًا، وابنَ عباسٍ وصحبهما، لا سيما مع قول اثنين منهما - لا نبالي إيهما كانا: أنهما ما زالا يسمعان ذلك. فهأن عند هؤلاء مخالفة كل ذلك تقليدًا لخطأ أبي حنيفة، ومالك، وسهل عندهم في ردِّ السَّنِ الثابتة بتقليدِ رواية شيخ من بني كنانة عن عمر: البيعُ عن صفقةٍ أو خيارٍ - وسائرُ المرسلاتِ الواهية إذا وافقت رأيَ أبي حنيفة، ومالك، فمن أضلُّ ممن هذه طريقته في دينه، ونعوذ بالله من الخذلان.

ومن طريقِ ابنِ أبي شيبة أخبرنا عماد بن يزيد عن أيوب أبي العلاء عن قتادة وأبي هاشمٍ كلاهما قال: إن عمر بن الخطاب قضى في جعلِ الآبقِ إذا أصيب في غيرِ مصره أربعينَ درهماً، فإن أصيب في المصرِ فعشرينَ درهماً، أو عشرةَ دراهمٍ.

ومن طريقِ عبد الله بن أحمد بن حنبلٍ أخبرنا أبي أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا الحجاج بن أرقطه عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب في جعلِ الآبقِ دينارًا، أو اثنا عشرَ درهماً - وهذا كله خلافُ قولِ المالكيين والخلفيين.

ومن طريقِ أحمد بن حنبلٍ، وابنِ أبي شيبة، قالوا جميعاً: أخبرنا يزيد بن هارون عن الحجاج بن أرقطه عن الحصين بن عبد الرحمن عن الشعبي عن الحارث الأعور عن علي بن أبي طالب قال في جعلِ الآبقِ دينارًا، أو اثنا عشرَ درهماً - زاد أحمد في

قضى في جعل الأبق إذ أخذ على مسيرة ثلاث ثلاث دنائير.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قضى عمر بن عبد العزيز في الأبق في يوم دينار، وفي يومين دينارين، وفي ثلاثة أيام ثلاثة دنائير، فما زادة على أربعة فليس له إلا أربعة - وهذا كله خلاف قول أبي حنيفة، ومالك.

ومن طريق أحمد بن حنبل أخبرنا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي شبة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال: جعل الأبق قد كان يجعل فيه وهو الذي يعمل فيه أربعون درهما - فهذا عموم، وخلاف قول أبي حنيفة، ومالك - وقد جاء عن إبراهيم خلاف هذا، ومثل قولنا.

وقال أحمد بن حنبل: إن وجد في المصر فلا شيء، وإن وجد خارج مصر فأربعون درهما.

قال أبو محمد: فهم ثلاثة من الصحابة لم يصح عن أحد منهم، وهم أيضاً مختلفون، وهم خمسة من التابعين مختلفون، فلم يستح المختلفون من دعوى الإجماع من الصحابة على جعل الأبق، ولم يصح عن أحد منهم قط ولا جاء إلا عن ثلاثة فقط كما ذكرنا، وقد خالفوهم مع ذلك، ثم لم يكن عتدهم إجماعاً - إجماعهم ييقن على المساقاة في خير إلى غير أجل، وقد اتفقوا بلا شك، على ذلك عصر النبي ﷺ وعصر أبي بكر، وعمر رضي الله عنهم، ولا بالوا بمخالفة أكثر من ضعف هذا العدد من الصحابة رضي الله عنهم: صح عنهم القصاص من اللطم، ومن ضربه بالسوط، والمسح على الجوربين، والعمامة، وغير ذلك.

ثم: قد روينا خلاف هذا كله عن بعض الصحابة والتابعين:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن الحسن بن عمارة عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن أبي طالب في الإباق قال: المسلمون يرذ بعضهم على بعض.

ومن طريق ابن أبي شبة أخبرنا وكيع عن إسرائيل عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم النخعي قال: المسلم يرذ على المسلم، يعني في الأبق.

ومن طريق وكيع أخبرنا سفيان عن جابر عن الحكم بن عتيبة قال في الأبق: المسلم يرذ على المسلم.

وهو قول الشافعي، والأوزاعي، والليث، والحسن بن حي، وأبي سليمان - واحد قول أحمد بن حنبل كلهم يقول: لا جعل في الأبق.

ورويانا من طريق وكيع أخبرنا مسعر - هو ابن كدام -

عن عبد الكريم قال: قلت لعبد الله بن عتبة: أين جعل في الأبق؟

قال: نعم، قلت: الحرق قال: لا.

ومن طريق وكيع أخبرنا إسرائيل عن جابر عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن أبي بكر قال: إن لم يعطه جعلاً فليس له المكان الذي أخذه.

قال أبو محمد: قال الله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رَحِمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ ونهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال.

وقال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ ففرض على كل مسلم حفظ مال أخيه إذا وجد، ولا يحل له أخذ ماله بغير طيب نفسه فلا شيء لمن أتى بأبق، لأنه فعل فعلا هو فرض عليه، كالصلاة، والصيام، وبالله تعالى التوفيق.

ولو أعطاه بطيب نفسه لكان حسناً، ولو أن الإمام يرتب لمن فعل ذلك عطاء لكان حسناً، وبالله تعالى التوفيق.

ثم كتاب الجعل لمحمد الله وعونه.

٤٥ - كِتَابُ الْمَزَارَعَةِ وَالْمَغَارَةِ

١٣٢٧ - مسألة: الإكثار من الزرع والغرس حسنٌ

وأجرٌ، ما لم يشغل ذلك عن الجهاد - وسواء كان كلُّ ذلك في أرض العرب، أو الأرض التي أسلم أهلها عليها، أو أرض الصلح، أو أرض العنة المقسومة على أهلها أو الموقوفة بطبيب النفس لصالح المسلمين.

روينا من طريق البخاري أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه غسانٌ أو إنسانٌ أو بهيمةٌ إلا كان له به صدقة».

ورويناه أيضاً من طريق الليث أنه سمع أبا الزبير أنه سمع جابرًا عن النبي ﷺ مثله - فعمم عليه السلام ولم يخص. وكره مالك الزرع في أرض العرب - وهذا خطأ، وتفرق بلا دليل - واحتج لهذا بعض مقلديه.

بما رويناه من طريق البخاري أخبرنا عبد الله بن يوسف أخبرنا عبد الله بن سالم الحمصي أخبرنا محمد بن زياد الألهاني عن أبي أناسة الباهلي: أنه رأى سبعة وثلاثين آفة الحُرث فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يدخل هذا بيت قوم إلا دخله الذلُّ.

قال أبو محمد: لم تزل الأنصار كلهم، وكل من قسم له النبي ﷺ أرضاً من فتوح بني قريظة، ومن أقطعه أرضاً من المهاجرين يزدعون ويغرسون بحضرته ﷺ.

وكذلك كل من أسلم من أهل البحرين، وعمان، واليمن، والطائف، فما حض عليه السلام قط على تركه.

وهذا الخبر عمومٌ كما ترى لم يخص به غير أهل بلاد العرب من أهل بلاد العرب، وكلامه عليه السلام لا يتناقض.

فصح أن الزرع المموم الذي يدخل الله تعالى على أهله الذلُّ هو ما تشغل به عن الجهاد، وهو غير الزرع الذي يؤجر صاحبه، وكل ذلك حسنة ومذومه سواء - كان في أرض العرب أو في أرض العجم - إذ السنن في ذلك على عمومها.

واحتجوا أيضاً بما رويناه من طريق أسد بن موسى عن محمد بن راشد عن مكحول: أن المسلمين زرعوا بالشام، فبلغ عمر بن الخطاب، فامر بإحراقه وقد أبيض، فأحرق، وأن معاوية تولى حرقه.

ومن طريق أسد بن موسى عن شرحبيل بن عبد الرحمن المرادي: أن عمر بن الخطاب قال لقيس بن عبد غوث المرادي: لا أذن لك بالزرع إلا أن تقر بالذل، وأمر أسدك من العطاء - وأن عمر كتب إلى أهل الشام من زرع وأتبع أذناب البقر ورضي بذلك جعلت عليه الجزية.

قال أبو محمد: هذا مرسل، وأسد ضعيف، ويعبد الله أمير المؤمنين من أن يحرق زرع المسلمين ويفسد أموالهم، ومن أن يضرب الجزية على المسلمين، والعجب ممن يحتج بهذا، وهو أول مخالف له.

١٣٢٨ - مسألة: لا يجوز كراه الأرض بشيء أصلاً لا بدنائير، ولا بدهام، ولا بعرض، ولا بطعام مسك، ولا بشيء أصلاً. ولا يحل في زرع الأرض إلا أحد ثلاث أوجه:

إما أن يزرعها الموه بكاته وأعوانه وبذره وحيوانه، وإما أن يبيع لغيره زرعها ولا يأخذ منه شيئاً، فإن اشتركا في الآلة والحيوان، والبذر، والأعوان دون أن يأخذ منه للأرض كراه فحسن، وإما أن يعطي أرضه لمن يزرعها ببذره وحيوانه وأعوانه وأكته بجزء ويكوّن لصاحب الأرض ثمة يخرج الله تعالى منها مسكاً، إما نصف، وإما ثلث، أو ربع، أو نحو ذلك أكثر أو أقل، ولا يشترط على صاحب الأرض البتة شيء من كل ذلك، ويكون الباقي للزارع قل ما أصاب أو كثر فإن لم يصب شيئاً فلا شيء له، ولا شيء عليه، فهذه الوجوه جائزة، فمن أبى فليسكت أرضه.

برهان ذلك: أننا قد رويناه عن الأوزاعي عن عطاء عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَسْتَحْطَ فَإِنْ أَبَى فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ».

ومن طريق رافع بن خديج عن عمه ظهير بن رافع عن رسول الله ﷺ مثله.

ومن طريق رافع عن عم له بدري عن النبي ﷺ مثله. ومن طريق البخاري أخبرنا سليمان بن حرب أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما «أنه كان يكبري مزاوله قال: فذهب إلى رافع بن خديج وذهبت ماله فسأله فقال رافع: نهى رسول الله ﷺ عن كراه الأرض».

ومن طريق مسلم أخبرنا محمد بن حاتم أخبرنا معلى بن منصور الرازي أخبرنا خالد - وهو الخدأ - أخبرنا الشيباني - هو أبو إسحاق - عن يكر بن الأخنس عن عطاء عن جابر بن

عبد الله قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤْخَذَ لِلْأَرْضِ أَجْرٌ أَوْ مَجَاهِدٌ أَوْ كَرَهُ إِجَارَةِ الْأَرْضِ».

وبه إلى وكيع عن يزيد بن إبراهيم، وإسماعيل بن مسلم عن الحسن: أنه كره كراء الأرض.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن ابن طاووس عن أبيه أنه كان يكره كراء الأرض البيضاء.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عبد الكريم الجزري أن عكرمة مولى ابن عباس قال: لا يصلح كراء الأرض.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي أخبرنا أبو عاصم أخبرنا عثمان بن مرة قال: سألت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن كراء الأرض، فقال رافع بن خديج: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ».

عبد الله قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤْخَذَ لِلْأَرْضِ أَجْرٌ أَوْ حَقٌّ».

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو توبة - هو الربيع بن نافع - أخبرنا معاوية - هو ابن سلام - عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزَعَهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَحَدًا، فَإِنْ أَبَى فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ».

ومن طريق ابن وهب أخبرنا مالك بن أنس عن داود بن الحصين أن أبا سفيان مولى ابن أبي أحمد أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنِ وَالْمُخَافَلَةِ قَالَ: وَالْمُخَافَلَةُ كِرَاءُ الْأَرْضِ».

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا عمرو بن دينار قال: سمعت عبد الله بن عمر بن الخطاب يقول: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ».

فهؤلاء شيخان بديان، ورافع بن خديج، وجابر، وأبو سعيد، وأبو هريرة، وابن عمر كلهم يروى عن النبي عليه السلام النّهي عن كراء الأرض جملة، وأنه ليس إلا أن يزرعها صاحبها أو يمنحها غيره أو يمسك أرضه فقط، فهو نقل تواتر موجب للعلم المتيقن فاتخذ بهذا طائفة من السلف:

كما روينا من طريق ابن وهب أخبرني عمرو - هو ابن الحارث - أن بكراً - هو ابن الأشج - حدثه قال: حدثني نافع مولى ابن عمر أنه سمع ابن عمر يقول: كنا نكري أرضنا، ثم تركنا ذلك حين سمعنا حديث رافع بن خديج.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن عكرمة بن عمار عن عطاء عن جابر أنه كره كراء الأرض.

ومن طريق أبي داود السجستاني قرأت على سعيد بن يعقوب الطالقاني قلت: أحذركم عبد الله بن المبارك عن سعيد أبي شجاع حدثني عيسى بن سهل بن رافع قال: إني يقيم في حجر جذي رافع بن خديج، وحجبت معه، فجاءه أخي عمران بن سهل قال: أكرهنا أرضنا فلاة بمائتي درهم، فقال: دعه فإن «النبي ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ».

وعن عمي رافع نحوه.

ومن التابعين:

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع أخبرنا سفيان عن منصور عن مجاهد قال: لا يصلح من الزرع إلا أرض تلك ربتها، أو أرض يمنحها رجل.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَمَنْ أَجَازَ إعْطَاءَ الْأَرْضِ بِجَزٍ مَسْمُومٍ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ إِبْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا إِبْنُ زَائِدَةَ عَنْ حَبَّاحٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ قَالَ: «عَامَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَهْلُ خَيْبَرٍ بِالشُّطْرِ ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَغُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ».

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ قَالَ: عَامِلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ النَّاسَ عَلَى أَنْ جَاءَ عُمَرُ بِالْبَذْرِ مِنْ عِنْدِهِ فَلَهُ الشُّطْرُ وَإِنْ جَاءَهُو بِالْبَذْرِ فَلَهُمْ كَذَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ حَصِرَةَ حَدَّثَنِي صَخْرُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ عَمْرِو بْنِ صَالِحٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: اخْدُتِ أَرْضًا بِالنِّصْفِ أَكْرِي أَنْهَارَهَا وَأَصْلَحَهَا وَأَعْمَرَهَا.

قَالَ عَلِيٌّ: لَا بَأْسَ بِهَا.

قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: كَرَاهِ الْأَنْهَارُ هُوَ حِفْزُهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوَسًا يَقُولُ: قَدِمَ عَلَيْنَا مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ فَأَعْطَى الْأَرْضَ عَلَى الثَّلَثِ وَالرَّبْعِ، فَتَحَنَّنَ نَعْمَلُهَا إِلَى الْيَوْمِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَاذُ بِالْيَمَنِ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ مَجَاهِدٍ قَالَ: كَانَ إِبْنُ عُمَرَ يُعْطِي أَرْضَهُ بِالثَّلَاثِ، وَهَذَا عَنْهُ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا عَنْهُ رَجُوعَهُ عَنْ إِبَاحَةِ كَرَاهِ الْأَرْضِ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَبَّاحِ بْنِ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ كَلِيبِ بْنِ وَاثِلٍ قَالَ: سَأَلْتُ إِبْنَ عُمَرَ، فَقُلْتُ: أَرْضٌ تَقْبَلُهَا لَيْسَ فِيهَا نَهْرٌ جَارٌ وَلَا بَنَاتٌ عَشْرَ سَنِينَ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ كُلُّ سَنَةٍ كَرِيتَ أَنْهَارُهَا، وَعَمَرْتَ فِيهَا قَرَاهَا، وَأَنْفَقْتَ فِيهَا نَفَقَةً كَثِيرَةً، وَزَرَعْتَهَا ثُمَّ تَرَدَّ عَلَيَّ رَأْسُ مَالِي زَرَعْتُهَا مِنَ الْعَامِ الْقَبْلِ فَاضْعَفُ.

قَالَ إِبْنُ عُمَرَ: لَا يَصْلُحُ لَكَ إِلَّا رَأْسُ مَالِكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِبْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، وَأَبُو الْأَحْوَصِ، كَلَاهِمَا عَنْ كَلِيبِ بْنِ وَاثِلٍ قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: رَجُلٌ لَهُ أَرْضٌ، وَمَاءٌ، لَيْسَ لَهُ بَذْرٌ، وَلَا بَقْرٌ، فَأَعْطَانِي أَرْضَهُ بِالنِّصْفِ، فَزَرَعْتُهَا يَذْرِي وَيَقْرِي، ثُمَّ قَاسَمْتُهُ؟ قَالَ: حَسَنٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ إِيَادٍ بْنِ لَقِيطٍ كَلَاهِمَا عَنْ كَلِيبِ بْنِ وَاثِلٍ مِثْلَهُ أَيْضًا -

«أَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ الْيَهُودَ عَلَى أَنْ يُعْمِلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا».

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ - هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يُعْمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نِصْفُ ثَمَرِهَا».

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عَقِبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَمَّا ظَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودَ عَنْهَا، فَسَأَلُوهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُقَرِّبَهُمْ بِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَقْرَبُكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ».

فَفي هَذَا أَنْ آخَرَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَنْ مَاتَ كَانَ إعْطَاءُ الْأَرْضِ بِالنِّصْفِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنَ الزَّرْعِ وَمِنَ الثَّمَرِ وَمِنَ الشَّجَرِ، وَعَلَى هَذَا مَضَى أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَجَمِيعُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَعَهُمْ، فَوَجِبَ اسْتِنَاءُ الْأَرْضِ بِبَعْضِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ جِلَّةٍ مَا صَحَّ النَّبِيُّ عَنْهُ مِنْ أَنْ تَكْرَى الْأَرْضُ أَوْ يُؤْخَذَ لَهَا أَجْرٌ أَوْ حَظٌّ، وَكَانَ هَذَا الْعَمَلُ الْمُنَافِي نَسَخًا لِلنَّبِيِّ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ إعْطَاءِ الْأَرْضِ بِبَعْضِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَنْ ذَلِكَ قَدْ صَحَّ، فَلَوْلَا أَنَّهُ قَدْ صَحَّ لَقُلْنَا: لَيْسَ نَسَخًا، لَكِنَّهُ اسْتِنَاءٌ مِنْ جِلَّةٍ النَّبِيِّ، وَلَوْلَا أَنَّهُ قَدْ صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَاتَ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ لَمَا قَطَعْنَا بِالنِّسْخِ، لَكِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ آخَرُ عَمَلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فَصَحَّ أَنَّهُ نَسَخَ صَحِيحَ مُتَقِنٍ لَا شَكَّ فِيهِ، وَيَقِي النَّبِيُّ عَنْ الْإِجَارَةِ جِلَّةً بِمِثْلِهِ، إِذْ لَمْ يَأْتِ شَيْءٌ يَنْسَخُهُ وَلَا يُغَيِّضُهُ الْبَيِّنَةُ إِلَّا بِالْكَذِبِ الْبَحْثِ، أَوْ الظَّنِّ السَّاقِطِ الَّذِي لَا يَحِلُّ اسْتِعْمَالُهُ فِي الدِّينِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ النَّبِيُّ عَنْ أَنْ يُؤْخَذَ لِلْأَرْضِ أَجْرٌ أَوْ حَظٌّ، وَعَنْ أَنْ تَكْرَى بِلِثْلِ أَوْ بِرَيْحٍ، وَصَحَّ أَنَّهُ أَعْطَاهَا بِالنِّصْفِ فَأَجِيزُوا إعْطَاءَهَا بِالنِّصْفِ خَاصَّةً وَامْتَعُوا مِنْ إعْطَائِهَا بِأَقْلٍ أَوْ أَكْثَرِ.

قُلْنَا: لَا يَجُوزُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَبَاحَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إعْطَاءَهَا بِالنِّصْفِ هُمْ وَالنِّصْفُ لِلْمُسْلِمِينَ وَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَبُضْرُورَةُ الْحُسْنِ، وَالْمُشَاهَدَةُ يَدْرِ كُلُّ أَحَدٍ أَنَّ الثَّلَاثَ، وَالرَّبْعَ، وَمَا دُونَ ذَلِكَ، وَفَوْقَ ذَلِكَ مِنَ الْأَجْزَاءِ مِمَّا دُونَ النِّصْفِ دَاخِلٌ فِي النِّصْفِ، فَقَدْ أَعْطَاهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالرَّبْعِ وَزِيَادَةٍ وَبِالثَّلَاثِ وَزِيَادَةٍ، فَصَحَّ أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ مَبَاحٌ بِلَا شَكٍّ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَالثَّلَثُ، وَالْخَمْسُ، إِلَى الْعَشْرِ، وَلَا تَدْعُوا الْأَرْضَ خَرَابًا.

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ قَالَ حَفْصُ: عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَقَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ: عَنْ خَالِدِ الْخُدَّاءِ ثُمَّ اتَّفَقَ يَحْيَى، وَخَالِدٌ عَلَى أَنَّ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَمَرَ بِإِعْطَاءِ الْأَرْضِ بِالْثَّلَاثِ، وَالرَّبْعِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٌ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى قَالَ: كَانَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى أَرْضٌ بِالسَّافَوَارَةِ فَكَانَ يَدْفَعُهَا بِالْثَّلَاثِ، وَالرَّبْعِ فِيرْسِلِي فَأَقَامَهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ سَأَلَ الزُّهْرِيُّ عَنْ إِعْطَاءِ الْأَرْضِ بِالْثَّلَاثِ، وَالرَّبْعِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَخْبَرَنِي قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: مَا بِالْمَدِينَةِ أَهْلٌ يَسْتَوْجِرُ هَجْرَةً إِلَّا وَهْمٌ يَعْطُونَ أَرْضَهُمْ بِالْثَّلَاثِ وَالرَّبْعِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ بْنِ مَوْهَبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ يَقُولُ: أَنَّ أَبِي بَكْرٍ، وَأَنَّ عَمَرَ، وَأَنَّ عَلِيَّ يَدْفَعُونَ أَرْضَهُمْ بِالْثَّلَاثِ، أَوْ الرَّبْعِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ دَكِينٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: كُنْتُ أَزَارُكَ بِالْثَّلَاثِ وَالرَّبْعِ وَأَحْمِلُهُ إِلَى عُلُقَمَةَ، وَالْأَسْوَدُ، فَلَوْ رَأَيْتَنِي بِأَسَاءَ لَنَهَيْتَنِي عَنْهُ.

وَرَوَيْنَا ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، وَمَوْسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ.

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَسَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَأَبِي يُوسُفَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ.

وَاخْتَلَفَ فِيهَا عَنِ اللَّيْثِ، وَأَجَازَهَا أَحْمَدُ، وَاسْحَاقُ إِلَّا أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ الْبَذْرَ يَكُونُ مِنْ عَتَبِ صَاحِبِ الْأَرْضِ وَإِنَّمَا عَلَى الْعَامِلِ الْبَقْرُ، وَالْإِكْلَةُ، وَالْعَمَلُ - وَأَجَازَهَا بَعْضُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَبَالِ مِنْ جَعْلِ الْبَذْرِ نَهْمًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فِي اشْتِرَاطِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَهْلِ خَيْبَرَ أَنْ يَعْمِلُوا بِأَعْوَالِهِمْ: بَيَانٌ أَنَّ الْبَذْرَ وَالنَّقْعَ كُلَّهُمَا عَلَى الْعَامِلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ شَرْطٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَهِيَ بَاطِلٌ، فَإِنْ تَطَوَّعَ صَاحِبُ الْأَرْضِ بِأَنْ يَقْرَضَ الْعَامِلُ الْبَذْرَ، أَوْ بَعْضَهُ أَوْ مَا يَنْتَاجُ بِهِ

فَهَذَا إِسْتِدَانٌ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ - عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ سَأَلَ كَلِيبَ بْنَ وَائِلٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالْقَدَرِ، فَلَمْ يَجْزِهِ وَلَا أَجْزَأَ مَا أَصَابَ فِيهَا زِيَادَةٌ عَلَى قَدَرِ مَا اتَّفَقَ، وَسَأَلَهُ عَنْ اخْتِلَافِ النَّصْفِ تَمَّا يُخْرِجُ فِيهَا، لَا يَجْعَلُ صَاحِبَهَا فِيهَا لَا بَذْرًا وَلَا عَمَلًا وَيَكُونُ الْعَمَلُ كُلَّهُ عَلَى الْعَامِلِ وَالْبَذْرُ فَاجَازَهُ - وَهَذَا هُوَ نَفْسُ قَوْلِنَا - وَلِلَّهِ الْحُكْمُ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ، وَأَبِي عَوَانَةَ وَأَبِي الْأَحْوَصِ وَغَيْرِهِمْ كُلَّهُمْ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهَاجِرٍ عَنْ مَوْسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّهُ شَهِدَ جَارِيَهُ سَعْدَ بْنَ أَبِي قُصَاصٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَعْطِيَانِ أَرْضَهُمَا عَلَى الثَّلَاثِ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ الْحُجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ عَنْ مَوْسَى بْنِ طَلْحَةَ: أَنَّ خُجَّابَ بْنَ الْأَرْتِ، وَحَذِيفَةَ بْنَ الْيَمَانِ، وَابْنَ مَسْعُودٍ كَانُوا يَعْطُونَ أَرْضَهُمُ الْبَيَاضَ عَلَى الثَّلَاثِ وَالرَّبْعِ. فَهَؤُلَاءِ أَبُو بَكْرٍ، وَعَمْرٌ، وَعَثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَسَعْدٌ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَخُجَّابٌ، وَحَذِيفَةُ، وَمَعَاذُ مَحْضَرَةٍ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ.

وَمِنَ التَّابِعِينَ: مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ أَخْبَرَنِي مَنْ سَأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ عَنْ الْأَرْضِ تَعْطَى بِالْثَّلَاثِ، وَالرَّبْعِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا قَبْلَ نَهْيِهِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ وَهَذَا نَصُّ قَوْلِنَا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ هِشَامٍ - هُوَ ابْنُ حَسَّانٍ - عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، وَابْنِ سِيرِينَ: أَنَّهُمَا كَانَا لَا يَرِيَانِ بِأَسَاءَ أَنْ يَعْطِيَ أَرْضَهُ عَلَى أَنْ يَعْطِيَ الثَّلَاثَ، أَوْ الرَّبْعَ، وَالْعَشْرَ، وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ مِنَ النَّقْعِ شَيْءٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ الثَّلَاثِي أَخْبَرَنَا عُمَدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيِّ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: كَانَ طَلُوسُ يَكْرَهُ أَنْ يُؤَاجَرَ أَرْضُهُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا يَرَى بِالْثَّلَاثِ وَالرَّبْعِ بِأَسَاءَ وَهَذَا نَصُّ قَوْلِنَا.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَابْنَ سِيرِينَ كَانَا لَا يَرِيَانِ بِأَسَاءَ بِالْإِجَارَةِ عَلَى الثَّلَاثِ وَالرَّبْعِ - يَعْنِي فِي الْأَرْضِ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا نَهْيَ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ فَقَوْلُهُ هُوَ قَوْلُنَا.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ إِيَّاسَ بْنِ مُعَاوِيَةَ أَنَّ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ: أَنْ أُعْطُوا الْأَرْضُ عَلَى الرَّبْعِ،

لكن فعله عليه السلام في خير هو التَّاسِخُ على ما بيننا قبل.
فإنما أبو حنيفة فخالفت التَّاسِخَ وأخذ بالنسوخ.

وأما مالك، والشافعي، وأبو سليمان: فحريمهم فعل النبي ﷺ في أرض خير فخرجوه على ما ذكرنا عنهم وكل تلك الوجوه تحكم.

ويقال لمن قلّد مالكا: من أين لكم تحديد البياض بالثلث؟ ولم يأت قط في شيء من الأخبار تحديق ثلث، ولا دليل عليه، ومثل هذا في الدين لا يجوز.

ويقال لهم: ماذا تريدون بالثلث؟ اثلث المساحة أو ثلث الغلة أم ثلث القيمة؟ فإلى أي وجه مالوا من هذه الوجوه.

قيل لهم: ومن أين خصصتم هذا الوجه دون غيره؟ والغلة قد تقل وتكثر، والقيمة كذلك.

وأما المساحة فقد تكون مساحة قليلة أعظم غلة أو أكثر قيمة من أضعافها.

وأيضاً: فإن خير لم تكن حائطاً واحداً، ولا محشراً واحداً، ولا قرية واحدة، ولا حصناً واحداً، بل كانت حصوناً كثيرة باقية إلى اليوم لم تبدل منها الوطبع، والسلاط، وناعم، والقصوص، والكنية، والشق، والطأة، وغيرها - وما الظن ببلد أخذ فيه القسمة مثلما فارس وأضعافهم من الرجال فتمولوا منها وصاروا أصحاب ضباع فمن أين مالكا تحديق الثلث؟ وقد كان فيها بياض لا سواد فيه، وسواد لا بياض فيه، وبياض سواد، فما جاء قط في شيء من الآثار تخصيص ما خصه.

فإن قال: قد جاء عن النبي ﷺ الثلث، والثلث كثير.

قلنا: نعم، وأنتم جعلتم في هذه المسألة الثلث قليلاً بخلاف الآخر - ثم يقال لهم وللشافعي: من أين لكم أن رسول الله ﷺ إنما أعطى أرض خير بنصف ما يخرج منها؛ لأنها كانت تبعاً للسواد؟ وهل يعلم هذا أحد إلا من أخبره رسول الله ﷺ بذلك عن نفسه، وإلا فهو غفلة ممن قاله وقطع بالظن؟

وأما بعد التنبيه عليه فما هو إلا الكذب البحت عليه ﷺ. وإنما الحق الواضح فهو أنه عليه السلام أعطى أرضها بنصف ما يخرج منها من زرع وأعطى غلها وثمارها كذلك، فنحن نقول: هذا سنة، وحق أبداً، ولا نزيد، ونعلم أنه ناسخ لما تقدمه مما لا يمكن الجمع بينهما بظاهرهما.

وكذلك أيضاً يقال لمن قال يقول أبي بكر بن داود سواء بسواء، والعجب أن بعضهم قال: المخبرة مشتقة من خير، فدل أنها بعد خير.

البقر، أو الأكمة، أو ما يتسع فيه من غير شرط في العقد فهو جائز؛ لأنه فعل خير، والقرض أجر وبر، وبالله تعالى التوفيق.

وأثنى أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبو يوسف، وعبد، وزفر، وأبو سليمان على جواز كراء الأرض، واختلفوا فيه أيضاً، وفي المزارعة فاجاز كل من ذكرنا - حاشا مالكا وحده - كراء الأرض بالثعب، والفضة، وبالطعام المسوى كيلة في الذمة - ما لم يشترط أن يكون مما تخرجه تلك الأرض - وبالعروض كلها.

وقال مالك بمثل ذلك، إلا أنه لم يجز كراء الأرض بشيء مما يخرج منها، ولا بشيء من الطعام، وإن لم يخرج منها: كالعسل، والملح، والمري، ونحو ذلك، وأجاز كراءها بالخشب والحطب وإن كانا يخرجان منها - وهذا تقسيم لا نعرفه عن أحد قبله، وتتأخر ظاهر - وما نعلم لقله هذا متعلقاً، لا من قرآن، ولا من سنة صحيحة، ولا رواية سقيمة، ولا من قول مقدم، ولا قياس، ولا رأي له وجه - يعني استثناء العسل، والملح، وإجازته الخشب، والحطب.

ومنع أبو حنيفة وزفر إعطاء الأرض بجزء مسمى مما يزرع فيها بوجه من الوجوه.

وقال مالك: لا يجوز إعطاء الأرض بجزء مسمى مما تخرج الأرض، إلا أن تكون أرض وشجر، فيكون مقدار البياض من الأرض ثلث مقدار الجميع، ويكون السواد مقدار الثلثين من الجميع، فيجوز حينئذ أن تعطى بالثلث والرّبع والنصف على ما يعطى به ذلك السواد.

وقال الشافعي: لا يجوز إعطاء الأرض بجزء مسمى مما تخرج إلا أن يكون في خلال الشجر لا يمكن سقيها ولا عملها إلا بعمل الشجر وحفرها وسقيها، فيجوز حينئذ إعطاؤها بثلث، أو ربع أو نصف على ما تعطى به الشجر.

وقال أبو بكر بن داود: لا يجوز إعطاء الأرض بجزء مسمى مما يخرج منها إلا أن تعطى هي والشجر في صفقة واحدة فيجوز ذلك حينئذ.

قال أبو محمد: حجة جميعهم في المنع من ذلك «نهى رسول الله ﷺ عن إعطاء الأرض بالنصف، والثلث، والرّبع».

قال علي: ولنا نخارجهم الآن في الفاظ ذلك الحديث بل يقول: نعم، قد صح عن النبي ﷺ أنه نهى عن أن يؤخذ للأرض أجر أو حد، قال: «من كانت له أرض فليرزقها أو ليرزقها، فإن أبي فلْيُؤمِسِك أرضه» وهذا نهى عن إعطائها بجزء مما يخرج منها،

عن عروة بن الزبير قال: قال زيد بن ثابت: يغفر الله لرافع بن خديج، أنا والله أعلم بالحديث منه، إنما أتاه رجلان قد اقتتلا فقال رسول الله ﷺ: إن كان هذا شاككم فلا تجزوا المزارعة.

قال علي: قلنا لهم: أما حديث زيد فلا يصح، ولكننا نسألكم فيه فنقول: هيكم أنه قد صح فإن رافعاً لا يثبت عليه الوهم بمثل هذا، بل نقول: صدق زيد، وصدق رافع، وكلاهما أهل الصدق والثقة، وإذ حفظ زيد في ذلك الوقت ما لم يسمعه رافع فقد سمع رافع أيضاً مرة أخرى ما لم يسمعه زيد، وليس زيد بأولى بالتصديق من رافع، ولا رافع أولى بالتصديق من زيد، بل كلاهما صادق.

وقد روى النهي عن الكراء جملة للأرض: جابر، وإبراهيم، وأبو سعيد، وابن عمر، وفيهم من هو أجل من زيد.

ثم نقول لهم: إن غلبتم هذا الخبر على حديث النهي عن الكراء فغلبوه على النهي عن المخابرة، ولا فرق.

وهكذا القول في حديث ابن عباس؛ لأنه يقول: لم يثب عنه النبي ﷺ ويقول جابر، وإبراهيم، وأبو سعيد، وابن عمر: نهي عنه رسول الله ﷺ فكل صادق، وكل إنما أخبر بما عنده. وابن عباس لم يسمع النهي، وهؤلاء سمعوه، فمن أثبت أولى ممن نهي، ومن قال: إنه علم أولى ممن قال: لا أعلم.

وأما خبر حنظلة بن قيس عن رافع، فالذي فيه إنما هو من كلام رافع - يعني قوله: وأما شيء مضمون فلا، وقد اختلف عن رافع في ذلك كما أوردنا قبل.

وروى عنه سليمان بن يسار النهي عن كرائها بطعام مسمى فلم اجزموه، ورواية حنظلة عن رافع شديدة الاضطراب وعلى كل حال فالزائد علماً أول.

وقد روى عمران بن سهل بن رافع، وابن عمر، ونافع، وسليمان بن يسار، وأبو النجاشي وغيرهم: النهي عن كراء الأرض جملة عن رافع بن خديج خلاف ما روى عنه حنظلة، وكلهم أوثق من حنظلة فالزائد أولى.

وأما حديث أمر بالمواجزة فتم، هو صحيح.

وقد صح نهي ﷺ وغير الإباحة موافق لمعهود الأصل، وخبر النهي زائد فالزائد أولى، ونحن على يقين من أنه ﷺ حين نهي عن الكراء فقد حرّم ما كان مباحاً من ذلك بلا شك، ولا يحل أن يترك اليقين للظن.

ومن ادّعى أن الإباحة التي قد ثبتت بطلانها قد عادت فهو مبطل وعليه الدليل، ولا يجوز ترك اليقين بالدعوى الكاذبة،

قال أبو محمد: ولو علم هذا القائل قبيح ما أتى به لاستغفر الله تعالى منه، ولتنتفع حياة منه.

أما علم الجاهل أن خير كان هذا اسمها قبل مولد رسول الله ﷺ وأن المخابرة كانت تسمى بهذا الاسم كذلك، وأن إعطاء رسول الله ﷺ خير بنصف ما يخرج منها من زرع أو ثمر كان إلى يوم موته عليه السلام، واتصل كذلك بعد موته عليه السلام؛ فكيف يسوغ لذي عقل أو دين أن يقول: إن نهييه عليه السلام عن المخابرة كان بعد ذلك؟ أترى عهده عليه السلام اثنا من الآخرة بعد موته عليه السلام بالنهاي عنها؟

أما هذا من السخيف، والتلوث، والعار ممن ينسب إلى العلم، ويأتي بمثل هذا الجنون؟ فصح يقيناً كالشمس أن النهي عن المخابرة وعن إعطاء الأرض بما يخرج منها كان قبل أمر خير بلا شك - وبالله تعالى التوفيق.

واحتج الجيزون للكراء بحديث ثابت بن الضحّاك أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة وأمر بالمواجزة وقال: لا بأس بها.

وبالخبر الذي:

رويناه من طريق مسلم أخبرنا إسحاق - هو ابن راهويه - أخبرنا عيسى بن يونس أخبرنا الأوزاعي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن حدثني حنظلة بن قيس الزرقني قال: سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والفضة، فقال: لا بأس به إنما كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله ﷺ على الماذنات، وأقبال الجداول وأشياء من الزرع، فيهلك هذا ويسلم هذا ويسلم هذا ويهلك هذا فلم يكن للناس كراء إلا هذا فلذلك زجر عنه.

فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به، وهذا خبران صحيحان.

وبما روينا من طريق البخاري: أخبرنا علي بن عبد الله - هو ابن المديني - أخبرنا سفيان - هو ابن عيينة قال عمرو - هو ابن دينار: قلت لطاوس: لو تركت المخابرة فلأن النبي ﷺ نهى عنها فما يزعمون، فقال لي طاوس: إن أعلمهم - يعني ابن عباس - أخبرني أن النبي ﷺ لم يثب عنها، ولكن قال: «لأن يمنع أخذكم أخاه خير له من أن يأخذ عليها خراجاً معلوماً» وهذا أيضاً خبر صحيح.

وغير: رويناه من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا ابن علية عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن أبي عبيدة بن عمار بن ياسر عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن الوليد بن أبي الوليد

ورسول الله ﷺ قال: «إِنَّمَا يَزْرَعُ ثَلَاثَةٌ: رَجُلٌ لَهُ أَرْضٌ فَهُوَ يَزْرَعُهَا أَوْ رَجُلٌ مَنِحَ أَرْضاً فَهُوَ يَزْرَعُهَا أَوْ رَجُلٌ اسْتَكْرَى أَرْضاً فَلْيَعْبُدْ وَفِيضُهُ».

قال أبو محمد: أما الحديث الأول - فسنده ليس بالنير، ثم لو صح لكان حجة لنا عليهم لا حجة لهم؛ لأن الذي فيه عن النبي ﷺ فهو النهي عن كراء الأرض جملة، والمنع من غير زرعها من قبل صاحبها، أو من قبل من منحها، وهذا خلاف قولهم.

وأما حديث مجاهد عن رافع - فلا خلاف في أنه لم يسمعه من رافع، ثم لو صح لكان فيه النهي عن كراء الأرض ببعض ما يخرج منها، وهو خلاف لقولهم من قبل أنهم يمنعون من كرائها بالعسل، والملح، وليس بما يخرجان منها، ويميزون كراءها بالخطيب، والخشب، وهما من بعض ما يخرج منها، فقد خالفوه من وجهين فزادوا فيه ما ليس فيه وأخرجوا منه ما فيه.

وأيضاً - فإن الذهب، والفضة من بعض ما يخرج من الأرض، وهم يميزون الكراء بهما، وبالرصاص والنحاس - وكل ذلك خارج منها.

فإن قالوا: إنما منع النبي عليه السلام من كرائها بما يخرج من تلك الأرض بعينها.

قلنا: هاتوا دليلكم على هذا التخصيص، وإلا فلفظ الخبر على عموم، فسقط قولهم جملة في هذا الخبر.

ثم أيضاً - فتحت نقول بما فيه ثم نستفي منه ما صح نسخه يقي من إعطائنا الأرض بجزء مما يخرج منها مسمى، ومنع من غير ذلك فهو حجة لنا لا لهم.

وأما خبر سليمان بن يسار: فليعهم لا لهم؛ لأن فيه أن يزرعها أو يزرعها فقط.

وهكذا روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرني زياد بن أيوب أخبرنا ابن علية أخبرنا أيوب - هو السخنياني - عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج أن رجلاً من عمومته قال لهم: «نهى رسول الله ﷺ أن تُحَاقِلَ بالأرض أو تُكْرَهَ بالثَلث والرَّيْع والطَّعَامُ مَسْمُومٌ، وَأَنْزَرَبَ الْأَرْضُ أَنْ يَزْرَعَهَا، أَوْ يَزْرَعَهَا، وَكَرِهَ كِرَاهُهَا، وَمَا سَوَى ذَلِكَ».

وأما خبر حنظلة عن رافع: فقد ذكرنا أنه من قول رافع - يعني قوله:

فَأَمَّا يَبْرُقُ فَلَمْ يَنْهَ.

وقد صح عن رافع ما ذكرنا أنه من قول رافع قبل من

وليس إلا تغليب النهي، فبطل الكراء جملة، والمخابرة جملة، أو تغليب الإباحة، فبطل الكراء جملة، والمخابرة جملة، كما يقول أبو يوسف، ومحمد، وغيرهما.

وأما التحكم في تغليب النهي في جهة، وتغليب الإباحة في أخرى بلا برهان فتحكم الصبيان، وقول لا يعمل في الدين - وبالله تعالى التوفيق.

وأما قول مالك: فإن مقلديه احتجوا له بحديث عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن رافع بن أسيد بن ظهير عن أبيه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض قلناً: يا رسول الله إذا تكريها بشيء من الحب؟ قال: لا، قال: تكريها بالثمن؟ فقال: لا، قال: وكنا تكريها على الربيع السلقاني؟ قال: لا، أزرعها، أو امتنعها أخالها».

وبحديث مجاهد، قال رافع: «نهانا رسول الله ﷺ أن نتعبد الأرض بتعبد خرجها».

وعما روينا من طريق عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن يسار أن رافع بن خديج قال: إن بعض عمومته اتهم فقال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لْيَزْرَعْهَا أَخَاهُ وَلَا يَكْرِهْهَا بِثَلْثٍ وَلَا بِرَيْعٍ وَلَا بِطَعَامٍ مَسْمُومٍ».

وعما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم أخبرنا عمي قال: أخبرنا أبي عن محمد بن عكرمة عن محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص قال: «كَانَ أَصْحَابُ الْمَزَارِعِ يَكْرُونَ مَزَارِعَهُمْ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا يَكْرُونَ عَلَى السَّوَالِي مِنَ الزُّرْعِ فَبَاءُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِتَخْصِيمِ قَتْلِهِمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَكْرُوا بِذَلِكَ وَقَالَ: أَكْرُوا بِاللَّعِبِ، وَالْفَيْضَةِ».

وروي أيضاً من طريق عبد الملك بن حبيب عن ابن الماجشون عن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص قال: «أَرْخَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ بِاللَّعِبِ، وَالزُّورِقِ».

ومن طريق سليمان بن عيسى أخبرنا يحيى بن سعيد الأنصاري أخبرنا حنظلة بن قيس الزرقني أنه سمع رافع بن خديج يقول: «كَانَ يَقُولُ لِلَّذِي يُخَابِرُهُ: لَكَ هَذِهِ الْقِطْعَةُ وَلَنَا هَذِهِ الْقِطْعَةُ نَزَرَعُهَا فَرُبَّمَا أُخْرِجَتْ هَذِهِ وَكَمْ نُخْرِجُ هَذِهِ فَهَئِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَّا يَبْرُقُ فَلَمْ يَنْهَ».

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو الأحوص عن طارق بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج عن

يُعدُّ عنهم التجاسرُ والمُجومُ على مثلي هذا: أكذبهم:

ما رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَا تُكْرَى الْأَرْضُ الْيَضَاءُ إِلَّا بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ - وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ جَيِّدٌ.

فَإِنْ قَالُوا: قَسْنَا عَلَى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مَا عَدَاهُمَا.

قُلْنَا: فَتَقْسُوا إِعْطَاهُمَا بِالثَّلَاثِ وَالرَّبْعِ عَلَى الْمُضَابَرَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ صَحَّ النَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ.

قُلْنَا: فَقَدْ صَحَّ النَّهْيُ عَنْ أَنْ يُؤْخَذَ لِلْأَرْضِ أَجْرٌ أَوْ حَقٌّ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَنْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَزْرِعَهَا صَاحِبُهَا أَوْ يَمْنَحَهَا أَوْ يَمْسَكَ أَرْضَهُ فَقَطْ. فَظَهَرَ فسادُ هَذَا الْقَوْلِ جَمَلَةً، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَتَعَلَّقُوا بِشَيْءٍ أَصْلًا، وَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَمْ يَصَحَّ كِرَاءُ الْأَرْضِ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا عَنْ سَعِيدِ وَابْنِ عَبَّاسٍ - وَصَحَّ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَابْنِ عَمْرٍ، ثُمَّ صَحَّ رَجُوعُ ابْنِ عَمْرٍ عَنْهُ، وَصَحَّ عَنْ رَافِعٍ الْمُنْعُ مِنْهُ أَيْضًا.

قَالَ أَبُو عَمْدٍ: فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا تَغْلِيْبُ الْإِبَاحَةِ فِي كِرَائِهَا بِكُلِّ عَرْضٍ وَكُلِّ شَيْءٍ مَضْمُونٍ مِنْ طَعَامٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَالثَّلَاثُ وَالرَّبْعُ كَمَا قَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَأَبُو يَوْسُفَ، وَخَمْدٌ مِنَ الْحَسَنِ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ، وَغَيْرُهُمْ. أَوْ تَغْلِيْبُ الْمَنْعِ جَمَلَةً، كَمَا فَعَلَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، وَعِطَاءُ، وَمَكْحُولٌ، وَبِجَاهِدٍ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَغَيْرُهُمْ. أَوْ أَنْ يَغْلِبَ النَّهْيُ حَيْثُ لَمْ يَوْقِنَ أَنَّهُ نَسَخَ وَيُؤْخَذُ بِالنَّاسِخِ إِذَا تَيَقَّنَ، كَمَا فَعَلَ ابْنُ عَمْرٍ، وَطَاوُوسُ، وَالْقَاسِمُ بْنُ عَمْدٍ، وَعَمْدُ بْنُ سَيْرِينَ، وَغَيْرُهُمْ. فَنَظَرْنَا فِي ذَلِكَ فَوَجَدْنَا مِنْ غَلَبِ الْإِبَاحَةِ قَدْ أَخْطَأَ، لِأَنَّ مَعْرُوفَ الْأَصْلِ فِي ذَلِكَ هُوَ الْإِبَاحَةُ عَلَى مَا رَوَى رَافِعٌ وَغَيْرُهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «قَدِمَ عَلَيْهِمْ وَهُمْ يُكْرُونَ مَزَارِعَهُمْ» وَقَدْ كَانَتْ الْمَزَارِعُ بِلَا شَيْءٍ تُكْرَى قَبْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَعْدَ مَبْعَاثِهِ، هَذَا أَمْرٌ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَشْكُ فِيهِ ذُو عَقْلٍ.

ثُمَّ صَحَّ مِنْ طَرِيقِ جَابِرٍ، وَابْنِ هُرَيْرَةَ، وَابْنِ سَعِيدٍ، وَرَافِعٍ، وَظَهِيرِ الْبَدْرِيِّ وَآخَرُ مِنَ الْبَدْرِيِّينَ، وَابْنُ عَمْرٍ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ جَمْلَةً» فَبَطَلَ الْإِبَاحَةُ بِتَيَقُّنٍ لَا شَكَّ فِيهِ. فَمَنْ ادَّعَى أَنَّ النَّاسِخَ قَدْ رَجَعَ، وَأَنْ يَفْقَهُ النَّاسِخَ قَدْ بَطَلَ، فَهُوَ كَاذِبٌ مُكَذِّبٌ، قَاتِلٌ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، وَهَذَا حَرَامٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ عَلَى ذَلِكَ بَرَهَانٌ، وَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى وَجُودِهِ أَبَدًا، إِلَّا فِي إِعْطَائِهَا بِجِزءٍ مَسْمُومٍ تَمَّا يُخْرِجُ مِنْهَا، فَإِنَّهُ قَدْ صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ خَبِيرٌ بَعْدَ النَّهْيِ بِأَعْوَامٍ، وَأَنَّهُ بَقِيَ عَلَى ذَلِكَ إِلَى أَنْ مَاتَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

نَهَى ﷺ عَنْ ذَلِكَ حَتَّى أَبْطَلَ كِرَاءَ أَرْضِ بَنِي أَبِيهِ بِالْتَّهَامِ وَهَذِهِ الزَّوَايَةُ أَوَّلُ لُجُوهٍ:

أَحَدُهَا - أَنَّهَا مُسْتَنَدَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتِلْكَ مَوْقُوفَةٌ عَلَى رَافِعٍ.

وَالثَّانِي - أَنَّ هَذِهِ غَيْرُ مُضْطَرَبٍ فِيهَا، وَتِلْكَ مُضْطَرَبٍ فِيهَا عَلَى رَافِعٍ.

وَالثَّلَاثُ - أَنَّ الَّذِينَ رَوَوْا عَمُومَ النَّهْيِ عَنْ رَافِعٍ: ابْنُ عَمْرٍ، وَعُثْمَانُ، وَعِمْرَانُ، وَعِيسَى ابْنُ سَهْلٍ بْنُ رَافِعٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، وَأَبُو النَّجَّاشِيِّ، وَكُلُّهُمْ أَوْثَقُ مِنْ حِظَلَةٍ مِنْ قَيْسٍ - فَسَقَطَ تَعَلُّقُهُمْ بِهَذَا الْخَبَرِ.

وَأَمَّا خَيْرُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فَاحْدُ طَرِيقَيْهِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ الْأَنْدَلُسِيِّ - وَهُوَ هَالِكٌ - عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْمَاجْشُونِ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَالْأُخْرَى - مِنْ طَرِيقِ عَمْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ لَبِيَّةٍ وَهُوَ جَهْلٌ لَا يَدْرِي مِنْ هُوَ - فَسَقَطَ التَّعْلِيلُ بِهِ.

وَأَمَّا خَيْرُ طَارِقٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ رَافِعٍ فَإِنَّ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ رَوَاهُ كَمَا أوردنا عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ فَوَهَمَ فَيَوْمَ، لِأَنَّا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ قَتِيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، وَالْفَضْلِ بْنِ دَكَيْنٍ، وَسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ طَارِقٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَخَافَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ» وَقَالَ: «ثَمَّا يَزْرَعُ ثَلَاثَةً: رَجُلٌ لَمْ يَزْرَعْ فَهُوَ يَزْرَعُهَا، أَوْ رَجُلٌ مُنِحَ أَرْضًا فَهُوَ يَزْرَعُ مَا مُنِحَ، أَوْ رَجُلٌ اسْتَكْرَى أَرْضًا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَكَانَ هَذَا الْكَلَامُ غَزُولًا عَنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَظَنَّ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّهُ مِنْ جَمَلَةِ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَرَّجَهُ وَأَبْقَى السَّنَدَ.

وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْخَبَرُ عَنْ طَارِقٍ مِنْ طَرِيقٍ مِنْ هُوَ أَحْفَظُ مِنْ أَبِي الْأَحْوَصِ مَبْنًى أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ:

كَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عَمْدُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا عَمْدُ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ طَارِقٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ لَا يَصْلُحُ مِنَ الزَّرْعِ غَيْرُ ثَلَاثٍ: أَرْضٌ تَمْلِكُ رَقَبَتَهَا، أَوْ مَنَحَةٌ، أَوْ أَرْضٌ يَضَاءُ تَسْتَاجِرُهَا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَأَيْضًا - فَلَوْ صَحَّ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ لَكَانُوا مُخَالَفِينَ لَهُ لِأَنَّ فِيهِ النَّهْيَ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ إِلَّا بِذَهَبٍ، أَوْ فِضَّةٍ، وَاتَّمَّ تَبِيحُوهَا بِكُلِّ عَرْضٍ فِي الْعَالَمِ حَاشَا الطُّغَمَاءِ، أَوْ مَا انْتَبَتْ الْأَرْضُ فَقَدْ خَالَفْتُمُوهَا كُلَّهَا.

فَإِنْ ادَّعَا هُنَا إِجْمَاعًا مِنَ الْقَائِلِينَ بِكِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، عَلَى أَنَّ مَا عدا الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ - فَمَا

- وخلافًا لعمله عليه السلام، وقد قال عليه السلام: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَدٌّ» وقد قال مخالفون بذلك في المضاربة.

١٣٣٣ - مسألة: وإيهما شاء ترك العمل فله ذلك لما ذكرنا، وإيهما مات بطلت المعاملة؛ لأن الله تعالى يقول: «وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا».

فإن أقر وأرث صاحب الأرض العامل ورضي العامل، فهما على ما تراضيا عليه.

وكذلك إن أقر صاحب الأرض ورثة العامل برضاهم فذلك جائز على ما جرى عليه أمر رسول الله ﷺ ومن بعده من الصحابة رضي الله عنهم بلا خلاف من أحد منهم في ذلك - وبالله تعالى التوفيق.

١٣٣٤ - مسألة: وإذا أراة صاحب الأرض إخراج العامل بعد أن زرع أو أراة العامل الخروج بعد أن زرع بموت أحدهما، أو في حياتهما فذلك جائز، وعلى العامل خدمة الزرع كله ولا بد، وعلى ورثته حتى يبلغ مبلغ الانتفاع به من كليهما؛ لأنهما على ذلك تعاقدوا العقد الصحيح فهو لازم لأنه عمل به رسول الله ﷺ فهو في كتاب الله تعالى، فهو صحيح لازم، وعقد يلزم الوفاء به - وبالله تعالى التوفيق.

وما عداه إضاعه للمال، وإفساد للحرث.

وقد صحَّ النهي عنه.

١٣٣٥ - مسألة: فإن أراة أحدهما ترك العمل وقد حرث، وقلب، وزبل، ولم يزرع فذلك جائز، ويكلف صاحب الأرض للعامل أجر مثله فيما عمل، وقيمة زبله إن لم يجد له زبلا مثله، إن أراة صاحب الأرض إخراجها، لأنه لم تتم بينهما المزارعة التي يكون كل ما ذكرنا ملغى بتمامها.

وقال تعالى: «وَالْحَرُمَاتُ قِصَاصٌ» فعمله حرمه، فلا بد له من أن يقتصر بمثلهما، والزبل ماله فلا يحمل إلا بطيب نفسه - وبالله تعالى التوفيق.

١٣٣٦ - مسألة: فلو كان العامل هو المريد للخروج فله ذلك ولا شيء له فيما عمل، وإن أمكنه أخذ زبله بعينه أخذه، وإلا فلا شيء له؛ لأنه تختار للخروج ولم يتعد عليه صاحب الأرض في شيء، ولا منعه حقاً له فهو خير بين إتمام عمله وتمام شرطه والخروج باختياره، ولا شيء له؛ لأنه لم يتعد

فصح أن النهي عن ذلك منسوخ ييقين، وأن النهي عما عدا ذلك باق ييقين.

وقال تعالى: «لَيَبْقَى لِلنَّاسِ مَا نَسُوا إِلَيْهِمْ» فمن المحال أن ينسخ حكم قد بطل ونسخ ثم لا يبين الله تعالى علينا أنه قد بطل، وإن المنسوخ قد عاد، وإلا فكان الذين غير مبينين - وهذا باطل - وبالله تعالى التوفيق.

فارتفع الإشكال والحمد لله كثيراً.

١٣٢٩ - مسألة: والْتَيْنِ فِي الْمَزَارَعَةِ بَيْنَ صَاحِبِ الْأَرْضِ وَبَيْنَ الْعَامِلِ عَلَى مَا تَعَامَلَا عَلَيْهِ، لَأَنَّهُمَا أَخْرَجَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا.

١٣٣٠ - مسألة: فإن تطوع صاحب الأرض بأن يسلف العامل بذاراً أو دراهم أو يعينه بغير شرط جائز؛ لأنه فعلٌ خير وتعاون على بر وتقوى، فإن كان شيء من ذلك عن شرط في نفس العقد بطل العقد ونسخ؛ لأنه شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وعقد رسول الله ﷺ مع الذين دفع إليهم خير إنما كان كما أوردنا قبل أن يعملوها بأموالهم - وبالله تعالى التوفيق.

١٣٣١ - مسألة: فإن اتفقا تطوعاً على شيء يزرع في الأرض فحسن، وإن لم يذكر شيئاً فحسن، لأن رسول الله ﷺ لم يذكر لهم شيئاً من ذلك ولا نهى عن ذكره، فهو مباح، ولا بد من أن يزرع فيها شيء ما فلا بد من ذكره، إلا أنه إن شرط شيء من ذلك في العقد، فهو شرط فاسد وعقد فاسد؛ لأنه ليس في كتاب الله تعالى، فهو باطل إلا أن يشترط صاحب الأرض أن لا يزرع فيها ما يضر بأرضه أو شجره - إن كان له فيها شجر - فهذا واجب ولا بد، لأن خلافه فساد وإهلاك للحرث.

قال الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ».

وقال تعالى: «وَيُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ».

فإهلاك الحرث بغير الحق لا يحل - وبالله تعالى تائيد، فهذا شرط في كتاب الله تعالى، فهو صحيح لازم.

١٣٣٢ - مسألة: ولا يحل عقد المزارعة إلى أجل مسمى، لكن هكذا مطلقاً، لأن هكذا عقده رسول الله ﷺ وعلى هذا مضى جميع الصحابة رضي الله عنهم.

وكذلك أخرجهم عمر رضي الله عنه إذ شاء في آخر خلافته، فكان اشتراط مدو في ذلك شرطاً ليس في كتاب الله تعالى - فهو باطل

عليه بغير طيبٍ نفسه في شيء - وبالله تعالى التوفيق.

١٣٣٧- مسألة: ومن أصاب منها ما تجب فيه الزكاة فعليها الزكاة، ومن قصر نصيبه عن ما فيه الزكاة فلا زكاة عليه. ولا يحل اشتراط الزكاة من أحدهما على الآخر، لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ولكل أحد حكمه. واشتراط إسقاط الزكاة عن نفسه ووضعها على غيره شرط للشيطان وخالفته لله تعالى فلا يحل أصلاً - وبالله تعالى التوفيق.

وقد كانا قافرين على الوصول إلى ما يريدان من ذلك بغير هذا الشرط الملعون، وذلك بأن يكونا يتعاقدان على أن لأحدهما أربعة أصدان الزرع أو أربعة أحاسي التلث، أو نحو هذا فيصح العقد.

١٣٣٨- مسألة: وإذا وقعت المعاملة فاسدة، رد إلى مزاعه مثل تلك الأرض فيما زرع فيها سواء كان أكثر مما تعاقد أو أقل.

برهان ذلك: أنه لا يحل في الأرض أخذ أجر ولا حظ إلا المزارعة بجزء مشاع مسمى بما يخرج الله تعالى منها، فإذا ذلك كذلك فهو حق الأرض فلا يجوز إباحة الأرض وما أخرجت للعامل بغير طيب نفس صاحب الأرض، لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ ولا يجوز إباحة بذر العامل وعمله لصاحب الأرض بغير طيب نفس ذلك أيضاً، فإردان إلى مثل حق كل واحد منهما مما أخرج الله تعالى منها، لقول الله تعالى: ﴿وَالْخُرُمَاتُ قِصَاصٌ﴾.

فالأرض - حرمة محرمة من مال صاحبه، وبشرته، فله ومن حقه أن يقتصر بمثل حق مثلها مما أباحه الله تعالى في المعاملة فيها - وبذر الزارع وعمله حرمة محرمة من ماله، وبشرته، فله ومن حقه أن يقتصر بمثل حق مثل ذلك مما أباحه الله تعالى في المعاملة، فوجب ما قلنا ولا بد - وبالله تعالى التوفيق.

١ - المغارسة

١٣٣٩- مسألة: من دفع أرضاً له ببيضه إلى إنسان ليغرسها له لم يجز ذلك إلا بأحد وجهين:

إما بأن تكون النقول أو الأوتاد أو التوى أو القضايا لصاحب الأرض فقط، فيستأجر العامل لغرسها وخدمتها والقيام عليها مدة مسماة ولا بد بشيء مسمى، أو بقطعة من تلك

الأرض مسماة محورة، أو منسوبة القدير مشاعة في جميعها، فيستحق العامل بعمله في كل ما يضي من تلك المدة ما يقابلها مما استوجز به، فهذه إجابة كسائر الإجازات، وإما بأن يقوم العامل بكل ما ذكرنا ويغرسه ويخدمه وله من ذلك كله ما تعامل عليه من نصف أو ثلث أو ربع أو جزء مسمى كذلك، ولا حق له في الأرض أصلاً - فهذا جائز حسن، إلا أنه لا يجوز إلا مطلقاً لا إلى مدة أصلاً - وحكمه في كل ما ذكرنا قبل حكم المزارعة سواء سواء في كل شيء لا تحش منها شيئاً.

١٣٤٠- مسألة: فإن أراد العامل الخروج قبل أن يتنفع فيما غرس بشيء، وقبل أن تمت له فله ذلك، وبأخذ كل ما غرس.

وكذلك إن أخرجه صاحب الأرض؛ لأنه لم يتنفع بشيء، فإن لم يخرج حتى انتفع ومما ما غرس فليس له إلا ما تعاقد عليه؛ لأنه قد انتفع بالأرض فعليها حقها، وحقها هو ما تعاقد عليه.

برهان ذلك: هو ما ذكرناه في أول كلامنا في المزارعة من إعطاء رسول الله ﷺ خيبر اليهود على أن يعملوها بأنفسهم وأموالهم وهم نصف ما يخرج منها من زرع أو ثمر ونصف ما يخرج منها، هكذا مطلقاً.

وكذلك رؤينا من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: «أعطى رسول الله ﷺ خيبر لليهود على أن لهم الثغر من كل زرع ونخل وشيء».

وهذا عموم لكل ما خرج منها بعمله من شجر أو زرع أو ثمر، وكل ذلك داخل تحت العمل بأنفسهم وأموالهم ولا فرق بين غرس أو زرع أو عمارة شجر - وبالله تعالى التوفيق.

وبالضرورة يدري كل ذي تمييز أن خيبر وفيها نحو ألفي عامل ويصاب فيها نحو ثمانين ألف وستمائة وقيمت بأيديهم أزيد من خمسة عشر عاماً؛ أربعة أعوام من حياة النبي ﷺ وعامين ونصف عام مدة أبي بكر، وعشرة أعوام من خلافة عمر رضي الله عنهما حتى أجلاهم في آخر عام من خلافتهم، فلا بد أن فيهم من غرس فيما بيده من الأرض فكان بينهم وبين أصحاب الأصول المسلمين بلا شك.

وقال مالك: المغارسة: هو أن يعطى الأرض البيضاء ليغرسها من ماله ما رأى حتى يبلغ شياً ما، ثم له ما تعاقد من ربة الأرض، ومن رقاب ما غرس.

قال أبو حمزة: وهذا لا يجوز أصلاً؛ لأنه إجارة مجهولة لا يدري في كم يبلغ ذلك الثياب، ولعلها لا تبلغه، ولا يدري ما

غرس ولا عدده، وأعجب شيء قوله 'حَتَّى يَبْلُغَ شَبَاباً' ما والغروس تختلف في ذلك اختلافاً شديداً متبايناً، لا ينضبط البتة، فقد يشب بعض ما غرس ويظل البعض، ويتأخر شباب البعض، فهذا أمر لا ينحصر أبداً فيما يغرس، ولعله لا يغرس له إلا شجرة واحدة أو اثنتين، فيكلف لذلك استحقاق نصف أرض عظمية فهو يبيع غرسه بمن مجهول، ويبيع وإجارة معاً، واكل مال بالباطل، وإجارة مجهولة، وشرط ليس في كتاب الله تعالى، فهو باطل قد جمع هذا القول كل بلاء، وما نعلم أحداً قاله قبله، ولا لهذا القول حجة لا من قرآن، ولا من سنة، ولا من رواية سقيمة، ولا من قول صاحب، ولا تابع نعلمه، ولا من قياس، ولا من رأي له وجه، وما كان هكذا لم يميز القول به - وبالله تعالى التوفيق.

١٣٤١- مسألة: ومن عقد مزارعة أو معاملة في

شجر أو مغارة، فزرع العامل وعمل في الشجر وغرس، ثم انتقل ملك الأرض أو الشجر إلى غير المصنف بميراث أو هبة أو بصدقة أو بإصداق أو بيع:

فَأَمَّا الزَّرْعُ: ظهر أو لم يظهر فهو كله للزارع والذي كانت الأرض له على شرطهما، والذي انتقل ملك الأرض إليه أخذهما بقطعه أو قلعه في أول إمكان الانتفاع به، لا قبل ذلك؛ لأنه لم يزرع إلا بحق، والزرع بلا خلاف هو غير الأرض التي انتقل ملكها إلى غير مالكيها الأول.

وَأَمَّا المعاملة في الشجر ببعض ما يخرج منها، فهو ما لم يخرج غير متملك لأحد، فإذا خرج فهو لمن الشجر له، فإن أراد إبقاء العامل على معاملته فله ذلك، وإن أراد تجديد معاملته فلهما ذلك، وإن أراد إخراجه فله ذلك وللعامل على الذي كان الملك له أجره مثل عمل؛ لأنه عمل في ملكه بأمره.

وَأَمَّا الغرس: فللذي انتقل الملك إليه إقراره على تلك المعاملة، أو أن يتفق على تجديد أخرى، فإن أراد إخراجه فله ذلك، وللغارس قلع حصته مما غرس، كما لو أخرجه الذي كان عامله أولاً، على ما ذكرنا قبل - وبالله تعالى التوفيق.

وَأَمَّا إذا انتقل الملك بعد ظهور الثمرة، فالثمره بين العامل وبين الذي كان الملك له على شرطهما، لا شيء فيها للذي انتقل الملك إليه. وبالله تعالى التوفيق.

ثم 'كتاب المزارعة، والمغارس' والحمد لله رب العالمين.

٤٦ - كِتَابُ الْمَعَامَلَةِ فِي الشَّمَارِ

١٣٤٢ - مسألة: المعاملة فيها سنة، وهي أن يدفع

المُرَّةَ اشجاره أي شجر كان من نخل، أو عنب، أو تين، أو ياسمين، أو موز، أو غير ذلك، لا تحاشي شيئاً مما يقوم على ساق ويطعم سنة بعد سنة لمن يحفرها ويزيلها ويسقيها - إن كانت ثَمًّا يسقى بسانية، أو ناعورة، أو ساقية، ويؤثر النخل، ويزر السدوالي، ويجرت ما احتاج إلى حرته ويحفظه حتى يتم ويجمع، أو يبس إن كان ثَمًّا يبس، أو يخرج دهنه إن كان ثَمًّا يخرج دهنه، أو حتى يحمل بيعه إن كان ثَمًّا يباع كذلك، على سهم مسعى من ذلك الثمر، أو مما تحمله الأصول كنصف أو ثلث، أو ربع، أو أكثر، أو أقل، كما قلنا في المزارعة سواء سواء.

برهان ذلك: ما ذكرناه هنالك من فعل رسول الله ﷺ بخير.

وروينا من طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن حنبل أخبرنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد أخبرنا أبي عن محمد بن إسحاق حدثني نافع مولى ابن عمر عن عبد الله بن عمر قال: قال عمر بن الخطاب للناس: أيها الناس إن رسول الله ﷺ كان عامل يهود خيبر على أن يخرجهم إذا شئنا، فمن كان له مال فليحسب به، فإني خرج يهود، فأخرجهم.

قال أبو محمد: وبهذا يقول جمهور الناس، إلا أننا روينا عن الحسن، وإبراهيم كراهة ذلك - ولم يميزه أبو حنيفة، ولا زفر. وأجازه ابن أبي ليلى، وسفيان الثوري، والأوزاعي، وأبو يوسف، وعبد، والشافعي، ومالك، وأحمد، وأبو سليمان، وغيرهم. وأجازه مالك في كل شجر قائم الأصل إلا فيما يخلف ويبنى مرة بعد أخرى كالوز، والقصيب، والبوق، فلم يميز فيها، ولا أجاز ذلك أيضاً في البقول إلا في السقي خاصة. ولم يميزه الشافعي في أشهر قولي، إلا في النخل، والعنب فقط - ومن أصحاب أبي سليمان من لم يميز ذلك، إلا في النخل فقط.

قال أبو محمد: من منع من ذلك إلا في النخل وحده، أو في النخل والعنب، أو في بعض دون بعض، أو في سقي دون بعل، فقد خالف الحديث عن النبي ﷺ كما ذكرنا قبل ودخلوا في الذين أنكروا على أبي حنيفة فلا معنى لقولهم.

واحتج بعض القائلين لأبي حنيفة بأن قالوا: لا تجوز الإجارة إلا بأجرة معلومة.

قال أبو محمد: ليست المزارعة ولا إعطاء الشجر ببعض ما يخرج منها: إجارة، والتسمية في الدين إنما هي لرسول الله ﷺ عن ربه تعالى.

قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾.

ويقال لهم: هلا أبطلتم بهذا الدليل بعينه المضاربة، وقلتم: إنها إجارة بأجرة مجهولة؟

فإن قالوا: إن المضاربة متفق عليها.

قلنا: ودفع الأرض بجزء مما يخرج منها، ودفع الشجر مما يخرج منها: متفق عليه يبين من فعل رسول الله ﷺ وعمل جميع أصحابه رضي الله عنهم، ولا تحاشي منهم أحداً، فما غاب منهم عن خير إلا معلود مرضي أو ضعف أو ولاية تشغله، ومع ذلك فكل من غاب بأحد هذه الوجوه فقد عرف أمر خير، واتصل الأمر فيها عاماً بعد عام إلى آخر خلافة عمر - فهذا هو الإجماع المتيقن القطعي عليه، لا ما يدعون من الباطل والظن الكاذب في الإجماع على المضاربة التي لا تسرى إلا عن سنة من الصحابة رضي الله عنهم، فاعترضوا في أمر خير بأن قالوا: لا يخلو أهل خير من أن يكونوا عبيداً أو أحراراً، فإن كانوا عبيداً فمعاملة المراء لعيده يثل هذا جائز، وإن كانوا أحراراً فيكون الذي أخذ منهم بمنزلة الجزية، لأنه لم يأت في شيء من الأخبار أنه عليه السلام قد أخذ منهم جزية ولا زكاة.

قال أبو محمد: وهذا مما جروا فيه على الكذب والبهس والتوقيع البارد: أما قولهم: لا يخلو أهل خير من أن يكونوا عبيداً، فكيف انطلقت الستة بهذا، وهم أول مخالف لهذا الحكم؟ فلا يفتنون في أن أهل العزة أحرار، وأنه إن رأى الإمام إرقاقهم فلا بد فيهم من التخمين، والبيع لقسمه أثمانهم.

ثم كيف استجازوا أن يقولوا: لعلمهم كانوا عبيداً.

وقد صح أن عمر أجلاه محضرة الصحابة رضي الله عنهم عن عهد رسول الله ﷺ بإخراج اليهود عن جزيرة العرب؟ فكيف يمكن أن يستجير عمر فتويت عبيد المسلمين، وفيهم حظ للتمامي والأرامل؟ إن من نسب هذا إلى عمر لضال مضل، بل إلى رسول الله ﷺ.

وقد صح أنه عليه السلام أراد إجلاءهم فغابوا في إقرارهم فاقترحهم على أن يخرجهم إذا شاء المسلمون، عليه السلام لا يجوز أن ينسب إليه تضييع رقيق المسلمين.

ومن الخال أن يكونوا عبيداً له عليه السلام خاصة، لأنه

وأما من قامت الحجة عليه وتعادى لرسول الله ﷺ فهو كافر بلا شك. وشغب أصحاب الشافعي بأن قالوا: لما صحت المساقاة في النخل وجب أن يكون أيضاً في العنب؛ لأن كليهما فيه الزكاة، ولا تجب الزكاة في شيء من الثمار غيرهما.

قال أبو محمد: وهذا فاسد وقاس ببارد، ويقال لهم: لما كان ثمر النخل ذا نوى وجب أن يقاس عليه كل ذي نوى، أو لما كان ثمر النخل حلواً وجب أن يقاس عليه كل حلواً، وإلا فما الذي جعل وجوب الزكاة حجة في إعطائها بسهم من ثمارها؟ وقال أيضاً: إن ثمر النخل ظاهر يحاط به.

وكذلك العنب، وقال علي: وكذلك التين، والفسق، وغير ذلك.

وأما منع المالكين من ذلك في الموز والبقل - فدعوى بلا دليل.

فإن قالوا: لفظ "المساقاة" يدل على السقي، فقلنا: ومن سقى هذا العمل "مساقاة" حتى تجعلوا هذه اللفظة حجة، ما علمناها عن رسول الله ﷺ ولا عن أحب من الصحابة رضي الله عنهم، وإنما نقولها معكم مساعدة فقط - وبالله تعالى التوفيق.

وقد كان بخير بلا شك بقل وكل ما ينبت في أرض العرب من الرمان، والموز، والقصب، والبقول، فعاملهم عليه السلام على نصيب كل ما يخرج منها - وبالله تعالى التوفيق.

١٣٤٣ - مسألة: ولا يجوز أن يشترط على صاحب الأرض في "المزارعة" و"المغارسة" و"المعاملة" في ثمار الشجر - لا أجبر، ولا عبث، ولا سانية، ولا قادوس، ولا حبل، ولا دلو، ولا عمل، ولا زبل، ولا شيء أصلاً وكل ذلك على العامل لشرط رسول الله ﷺ عليهم أن يعملوها من أموالهم فوجب العمل كله على العامل، فلو طلق صاحب الأصل بكل ذلك أو ببعضه فهو حسن لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَسْرِقُوا الْفُلَّ بِتَيْكُمُ﴾.

١٣٤٤ - مسألة: وكل ما قلناه في "المزارعة" فهو كذلك ههنا لا تخش شيئاً من تلك المسائل، فأغنى عن تكرارها - وبالله تعالى التوفيق.

١٣٤٥ - مسألة: ولا يجوز أن يشترط في "المزارعة" وإعطاء الأصول جزء مسمى مما يخرج منها مشاع في جميعها على العامل: بناء حائط، ولا سد ثلثة، ولا حفرة يتر ولا تقيتها، ولا حفرة عين ولا تقيتها، ولا حفرة سانية ولا تقيتها، ولا حفرة نهر

عليه السلام ليس له من الخسب إلا خمس الخمس وسهمه مع المسلمين.

وقد قال قوم: والصني، ولم يقل أحد من أهل الإسلام: إن جميع من ملك عنوة عبيد له عليه السلام.

ثم لو أمكن أن يكون ما زعموا من الباطل - وكانوا له عبيداً - لكان قد اعتقهم بلا شك.

كما روينا من طريق البخاري أخبرنا إبراهيم بن الحارث أخبرنا يحيى بن أبي بكر أخبرنا زهير - هو ابن معاوية الجعفي - أخبرنا أبو إسحاق - هو السبيعي - عن عمرو بن الحارث ختن رسول الله وأخي أم المؤمنين جويرية بنت الحارث قال: «ما ترك رسول الله ﷺ عند موته ديناراً ولا درهماً ولا عبداً ولا أمة ولا شيئاً إلا بلغته التيساء، وسلاحه، وأرضاً جعلها صدقة».

وقد قسم عليه السلام من أخذ عنوة بخير:

كما روينا من طريق مسلم أخبرنا زهير بن حرب أخبرنا إسماعيل ابن علية عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس إن رسول الله ﷺ «عزاً خير» فذكر الحديث وفيه: «قال: فأصبناها عنوة، وجمع السبي فجاءه حية فقال: يا رسول الله أعطني جارية من السبي قال: أذهب فخذ جارية، فأخذ صفية بنت حيي» وذكر الحديث.

قال أبو محمد: وكانت الأرض كلها عنوة، وصالح أهل بعض الحصون على الأمان، فنزلوا دعة أحراراً.

وقد صح من حديث عمر قوله كما قسم رسول الله ﷺ خير، فصح أن الباقي بها أحراراً.

وأما قولهم: إن ذلك المأخوذ منهم كان مكان الجزية، فكلام من لا يتقي الله تعالى، وكيف يجوز أن يكون ذلك التصف مكان الجزية؟ وإنما كان حقوق أرباب الضياع المقسومة عليهم الذي عمل اليهود على كتابتهم العمل، والذين عطلهم عمر كما ذكرنا وأمرهم أن يلحقوا بأموالهم فيلظفروا فيها إذا أراد إجلاء اليهود عنها. والآثار بهذا متواترة متظاهرة كلال الذي حصل لعمر بها فجعله صدقة وقول ابن عمر في سبب إجلاء اليهود: خرجنا إلى خير ففرقنا في أموالنا وكان إعطاء أهبات المؤمنين بعض الأرض والماء، وبعضهم الأوساق، وأن بقايا أبناء المهاجرين إليها إلى اليوم على موارثهم، فظهر ههنا هؤلاء النوكي.

والعجب أنهم قالوا: لو كان إجماعاً لكفر أبو حنيفة، وزفر قلنا: عذراً بجهلها كما يعذر من قرأ القرآن فاعطى فيه وبذلك وزاد ونقص وهو يظن أنه على صواب.

ولا تنقيته، ولا عمل صهريج ولا إصلاحه، ولا بناء دار ولا إصلاحها، ولا بناء بيت ولا إصلاحه، ولا آلة سانية، ولا خطارة، ولا ناعورة؛ لأن كل ذلك شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل - فإن تطوع بشيء من ذلك بغير شرط جاز؛ لأن السنة إنما وردت بأن الشرط عليهم أن يعملوها بأموالهم، وبأنفسهم فقط؛ وكل هذا ليس من عمل الأرض، ولا من عمل الشجر في شيء.

وأما آلة الحرث، والخفر كلها وآلة السقي كلها، وآلة التقليم، وآلة التزليل، والدواب، والأجراء فكل ذلك على العامل ولا بد؛ لأنه لا يكون العمل الواجب عليهم إلا بذلك، فهو عليهم. وبالله تعالى التوفيق.

ثم كتاب المعاملة في الثمار والحمد لله رب العالمين.

٤٧ - كِتَابُ أَحْيَاءِ الْمَوَاتِ

وَالْإِقْطَاعِ، وَالْحِمَى، وَالصَّيْدِ

يَتَوَحَّشُ وَمَنْ تَرَكَ مَالَهُ بِمَضْيَعَةٍ، أَوْ

عَطَبَ مَالَهُ فِي الْبَحْرِ

١٣٤٦ - مسألة: كلُّ أرضٍ لا مالك لها ولا يعرف

أنها عمرت في الإسلام فهي لمن سبق إليها وأحياءها - سواء بإذن الإمام فعل ذلك أو بغير إذنه - لا إذن في ذلك للإمام ولا للأمير - ولو أنه بين الدور في الأمصار - ولا لأحد أن يجمي شيئاً من الأرض عمن سبق إليها بعد رسول الله ﷺ. فلو أن الإمام أقطع إنساناً شيئاً لم يضره ذلك، ولم يكن له أن يجمي بمن سبق إليه؛ فإن كان أحياءه لذلك مضراً بأهل القرية ضرراً ظاهراً لم يكن لأحد أن ينفرد به لا بإقطاء الإمام ولا بغيره، كالمالح الظاهر، والماء الظاهر، والمراح ورحبة السوق والطريق، والمصلى، ونحو ذلك.

وأما ما ملك يوماً ما أحياء أو بغيره ثم دثر واشترى حتى عاذ كأول حاله فهو ملك لمن كان له، لا يجوز لأحد تملكه بالأحياء أبداً، فإن جهل أصحابه فانظر فيه إلى الإمام، ولا يملك إلا بإذنه.

وقد اختلف الناس في هذا:

فقال أبو حنيفة: لا تكون الأرض لمن أحياءها إلا بإذن الإمام له في ذلك.

وقال مالك: أما ما يتشاح الناس فيه مما يقرب من العمران فإنه لا يكون لأحد إلا بطبيعة الإمام.

وأما حمى ما كان في الصحاري وغير العمران فهو لمن أحياءه فإن تركه يوماً ما حتى عاذ كما كان، فقد صار أيضاً لمن أحياءه وسقط عنه ملكه.

وهكذا قال في الصيد يملك ثم يتوَحَّشُ فإنه لمن أخذه، فإن كان في أذنه شنف أو نحو ذلك فالتنف الذي كان له والصيد لمن أخذه.

وقال الحسن بن حمي: ليس الموات إلا في أرض العرب فقط.

وقال أبو يوسف: من أحياء الموات فهو له، ولا معنى لإذن الإمام، إلا أن حد الموات عنده ما إذا وقف المرء في أذن المصير

إليه ثم صاح لم يسمع فيه، فما سمع فيه الصوت لا يكون إلا بإذن الإمام.

وقال عبد الله بن الحسن، ومحمد بن الحسن، والشافعي، وأبو ثور، وأبو سليمان وأصحابه: كقولنا.

فأما من ذهب مذهب أبي حنيفة فاحتجوا بخبر من طريق عمرو بن واقد عن موسى بن يسار عن مكحول عن جندبة بن أبي أمية قال: نزلنا دابق وعلينا أبو عبيدة بن الجراح فقتل حبيب بن مسلمة قتيلاً من الروم فأراد أبو عبيدة أن يَحْسَنَ سلبه فقال له حبيب: إن رسول الله ﷺ جعل السلب للقاتل، فقال له معاذ بن جبل: مه يا حبيب إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّمَا لِلْمَرْءِ مَا طَلَبَتْ بِهِ نَفْسُ إِمَائِهِ» وقالوا: لما كان الموات ليس أحد أولى به من أحد أشبه ما في بيت المال، ما نعلم هم شبهة غير هذا.

قال علي: أما الأثر فموضوع؛ لأنه من طريق عمرو بن واقد وهو متروك باتفاق من أهل العلم بالآثار - ثم هو حجة عليهم؛ لأنهم أول من خالفه فأباحوا الصيد لمن أخذه بغير إذن الإمام، فإن ادعوا إجماعاً فكذبوا لأن في التابعين من منع من الصيد في دار الحرب وجعله من الغنم - ولا يعارض بمثل هذا الأثر الكاذب حكم رسول الله ﷺ بالسلب للقاتل، وبالأرض لمن أحياءها.

وأما تشبيههم ذلك بما في بيت المال فهو قياس والقياس كله باطل؛ لأن ما في بيت المال أموال مملوكة، أخذت بجزية أو بصدقة أو من بيت مال كان له رب فلم يعرفه - ولا يجوز أن يشبه ما لم يعرف أكان له رب أم لم يكن له رب بما يوقن أنه كان له رب. لو كان الأمر بالقياس حقاً لكان قياس الأرض الموات التي لم يكن لها رب بالصيد والخطب أولى وأشبه، ولكن لا التصوص يتبعون، ولا القياس يستحسن.

ثم لو صح هذا الخبر الموضوع لكان حجة لنا؛ لأن النبي ﷺ قد قضى بالموات لمن أحياءه، وهو عليه السلام الإمام الذي لا إمامة لمن يأتي به، وهو الذي قال فيه تعالى: «يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِيمَانِهِمْ» فهو إمامنا تشهد الله تعالى على ذلك وجميع عبادي لا إمام لنا دونه، ونسأل الله أن لا يدعونا مع إمام غيره فمن اتخذ إماماً دونه عليه السلام يغلب - حكمه على حكمه عليه السلام فسيرد ويعلم - ونحن إلى الله منه برآء.

وأما قول مالك - فظاهر الفساد؛ لأنه قسم تقسيماً لا نعلمه عن أحد قبله، ولا جاء به قرآن، ولا سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قياس. وأعجب شيء فيه أنه لم يجعل الموات القريب الذي لم يكن له قط مالك لمن أحياءه، وقد جعله الله تعالى على

الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفي - أخبرنا أيوب - هو السخنياني - عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَلَمَ حَقٌّ».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا يونس بن عبد الأعلى أخبرنا ابن وهب أخبرني حبرة بن شريح عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير أنه قال: العرق الظالم هو الرجل يعمّر الأرض الحرة وهي للناس قد عجزوا عنها فتركوها حتى خربت.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا يونس بن عبد الأعلى أخبرنا ابن وهب أخبرني حبرة بن شريح عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير أنه قال: العرق الظالم هو الرجل يعمّر الأرض الحرة وهي للناس قد عجزوا عنها فتركوها حتى خربت.

قال أبو محمد: وهذا هو الذي أباحه المالكيون.

وروينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن يحيى بن أيوب، وعلي بن مسلم، قال محمد بن يحيى: أخبرنا عبد الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفي - أخبرنا أيوب - هو السخنياني - وقال علي بن مسلم: أخبرنا عبد بن عبد المهيبي، ثم اتفق أيوب، وعبد كلاهما عن هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَلَهُ فِيهَا أَجْرٌ، وَمَا أَكَلَتِ الْغَوَافِي مِنْهَا فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ».

قال علي: لا معنى لأخذ رأي الإمام في الصدقة، ولا ما فيه أجر، ولو أراد المنع من ذلك لكان عاصياً لله تعالى.

ومن طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن عبد الأملي أخبرنا عبد الله بن عثمان أخبرنا عبد الله بن المبارك أخبرنا نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة عن عروة بن الزبير قال: «أشهد أن رسول الله ﷺ قضى أن الأرض أرض الله، والعباد عباد الله، وَمَنْ أَحْيَا مَوَاتًا فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، جَاءَتْهُ بِهَذَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ الْوَلِيُّ» جَاءُوا بِالصَّلَواتِ عَنْهُ.

ومن طريق أبي داود السرخي أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة الليثي أن رسول الله ﷺ قال: «لَا جَمْعَ إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ».

فصح أن ليس للإمام أن يجمع شيئاً من الأرض عن أن

لسان رسوله ﷺ ثم جعل المال المملكت الذي حرّم الله تعالى في القرآن، وعلى لسان رسوله ﷺ إذ يقول «إِنْ دَسَّعْتُمْ وَأَمَوَّكْتُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامَهُ» فجعلها ملكاً لمن أخذها كالقول الذي ذكرنا عنه في الموات يعمّر ثم يتشعر، ومثل الصيد يتوحش، وما وجب سقوط الملك بالتوحش والتشعر لا بقران، ولا بسنة، ولا برواية سقيمة، ولا بقياس، ولا برأي له وجه.

وأيضاً فلا يخلو ما قرب من العمران أو تشاح فيه الناس من أن يكون فيه ضرر على أهل القرية والمصر، أو لا ضرر فيه عليهم، فإن كان فيه ضرر فما للإمام أن يقطعه أحداً، ولا أن يضر بهم، وإن كان لا ضرر فيه عليهم، فأي فرق بينه وبين البعيد عن العمران؟ فصح أن لا معنى للإمام في ذلك أصلاً:

وكذلك تقسيم أبي يوسف، والحسين بن حيي ففاسد أيضاً؛ لأنه قول بلا برهان، فهو ساقط.

قال أبو محمد: وبرهان صحة قولنا:

ما رويناه من طريق أحمد بن شعيب النسائي أخبرنا يونس بن عبد الأعلى أخبرنا يحيى - هو ابن بكير - عن الليث - هو ابن سعيد - عن عبيد الله بن أبي جعفر عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل - هو أبو الأسود - عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً لَيْسَتْ لِأَخِيهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا».

ومن طريق البخاري أخبرنا يحيى بن بكير أخبرنا الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن محمد بن عبد الرحمن بن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ عَمَّرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَخِيهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا» قال عروة: وقضى به عمر بن الخطاب.

قال أبو محمد: هذا الخبر هو نص قولنا، وهو المبطر لقول من لم يجعل ذلك إلا بإذن غير النبي ﷺ؛ إما عموماً، وإما في مكان دون مكان، ولقول من قال: من عمّر أرضاً قد عمّرت ثم اشغرت فهي للنبي ﷺ عمّرها آخره قال الله تعالى: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ».

فصح أن كل قضية قضاه رسول الله ﷺ وكل قضية أعطاه عليه السلام فليس لأحد يأتي بعده لإمام ولا غيره أن يعترض فيها ولا أن يدخل فيها حكماً - وقد اتصل - كما ترى - أن عمر قضى بذلك؛ ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم.

ومن طريق أبي داود أخبرنا محمد بن المنثري أخبرنا عبد

نحيا.

واقطع أبو بكر، وعمر، وعثمان، ومعاوية فما معنى إقطاعهم.

قلنا: أما رسول الله ﷺ فهو الذي له الحصى والإقطاع، والذي لو ملك إنساناً بقية حر لكان له عبداً.

وأما من دونه عليه السلام فقد يفعلون ذلك قطعاً للتشاح والتنازع، ولا حجة في أحد دونه عليه السلام.

قال أبو محمد: وليس المرعى متمكناً، بل من أحيا فيه فهو له، ويقال لأهل الماشية: أعزروا وأبعدوا في طلب المرعى، وإنما التملك بالإحياء فقط - وبالله تعالى التوفيق.

والرعي ليس إحياء، ولو كان إحياء الملك المكان من رعاؤه وهذا باطل متيقن في اللغة وفي الشريعة.

واحج بعض المالكين لقولهم في الصبي المتوخش بأسخف معارضة سمعت، وهو أنه قال: الصبي إذا توخش بمنزلة من أخذ ماء من بئر متمكناً في وعائه فانهرق الماء في البئر، أي يكون شريكاً بذلك في الماء الذي في البئر.

قال أبو محمد: البئر وأخذ الماء منها لا يخلو أن تكون مباحة أو متملكة، فإن كانت مباحة فله أن يأخذ منها أضعاف ما انهرق له إن شاء، وله أن يترك إن شاء، كما يترك الناس ما لا قيمة له عندهم من أموالهم ويبيعونه لمن أخذه، كالنوى، والتبن، والزبل، وغير ذلك.

ولو أن صاحب كل ذلك لم يملكه، ولا أباح أخذه لأحد، لكان ذلك له، ولما حل لأحد أخذه، فلا يخل مال أحد - قل أو كثر - إلا بإباحته له، أو حيث أباحته النيابة عن الله تعالى.

وقد نص رسول الله ﷺ على أن من أقطع بعيته حق مسلم أوجب الله له النار ولو كان قضيياً من أزاله، فأيما أكثر عندهم - وهم أصحاب قياس بزعيمهم - قضيب أزاله، أو أبل، أو حمار وحش، يساوي كل واحد منها مالاً، أو أرض تساوي الأموال، وإن كانت البئر متملكة، فلا يخلو أخذ الماء منها من أن يكون محتاجاً إلى ما أخذ أو غير محتاج، فإن كان محتاجاً فله أن يأخذ منها مثل ما انهرق له - أو أكثر أو أضعافه - إذا احتاج إليه، وإن كان غير محتاج لم يجز له أخذ شيء من مائه - لا ما قل ولا ما كثر - فظهر هنر هذا الجاهل وتخلفه.

١٣٤٧ - مسألة: والإحياء هو قلع ما فيها من عشب، أو شجر، أو نبات، بنية الإحياء، لا بنية أخذ العشب والاحتطاب فقط، أو جلب ماء إليها من نهر، أو من عين، أو حفر بئر فيها لسيقها منه، أو حرثها، أو غرسها، أو تزييلها، أو ما يقوم مقام التزييل من نقل تراب إليها، أو رماد، أو قلع حجاره،

ومن طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن سعيد الدارمي أخبرنا وهب بن جريح بن حازم عن أبيه عن ابن إسحاق عن يحيى بن عروة بن الزبير عن أبيه «أن رجلاً غرس نخلاً في أرض غيره فقتل رسول الله ﷺ لصاحب الأرض بأرضه وأسر صاحب النخل أن يخرج نخله منها».

قال عروة: حدثني رجل من أصحاب رسول الله ﷺ وأكبر ظني أنه أبو سعيد الخدري، فأننا رأيت الرجل يضرب في أصول النخل.

قال أبو محمد: هذا هو الحق الذي لا يجوز غيره، وعروة لا يخفى عليه من صحت صحبه ممن لم تصح، وقد اعتمر من مكة إلى المدينة مع عمر بن الخطاب، وأدركه فمن دونه، لا قول مالك: إنه إن لم يتفزع بالشجر إن قلعت كان لغارسها قيمتها مقلوعة أحب أم كره، وترك لصاحب الأرض أحب أم كره، وما يزالون يقضون للناس بأموال الناس الحرمة عليهم بغير برهان، والمتعدي وإن ظلم فظلمه لا يجل أن يظلم فيؤخذ من ماله ما لم يوجب الله تعالى ولا رسوله ﷺ أخذه «ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه».

ومن طريق أبي عبيد حدثني أحمد بن خالد الحمصي عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: كان عمر بن الخطاب يخطب على هذا المنبر يقول: يا أيها الناس من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وجاء أيضاً عن علي - فهذا بحضرة الصحابة علانية لا ينكره أحد منهم.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا أحمد بن عثمان عن عبد الله بن المبارك عن حكيم بن زريق قال: قرأت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى أبي: من أحيا أرضاً ميتة ببيان أو حرث ما لم تكن من أموال قوم ابتاعوها أو أحيا بعضاً وتركوا بعضاً فأجاز للقوم إحياءهم.

وأما ما كان مكشوفاً فلجميع المسلمين يأخذون منه الماء أو الملح، أو يرمجون فيه دوابهم، فلأنهم قد ملكوه فليس لأحد أن ينفرد به.

وروينا من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى بن قيس المازني عن أبيه عن أبيض بن حمال - هو المازني - قال: «استقطعت رسول الله ﷺ معدن الملح الذي بمأرب، فأقطعتيه، فقيل له: إنه ينزله الماء العذ قال: فلا إذا».

قال أبو محمد: فإن قيل: فقد أقطع رسول الله ﷺ

يجلب شيئاً من مائها عنها فقط، لا حريم لذلك أصلاً غير ما ذكرنا؛ لأنه إذا ملك تلك الأرض فقد ملك ما فيها من الماء فلا يجوز أخذ ماله بغير حق.

وروينا من طريق إسماعيل بن عليّ عن رجل عن سعيد بن المسيّب.

ومن طريق محمد بن مسلم الطائفي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيّب أن رسول الله ﷺ قال: «حريم البشر المحدثون خمس وعشرون ذراعاً، وحريم البئر العائدية خمسون ذراعاً».

وعن سعيد بن المسيّب، ويحيى بن سعيد الأنصاري من قولهما مثل ذلك.

وعن أبي هريرة، والشعبي، والحسن: حريم البشر أربعون ذراعاً لأعطان الإبل، والغنم.

وعن ابن المسيّب: حريم بئر الزرع ثلاثمائة ذراع.

قال الزهري: سمعت الناس يقولون: حريم العين خمسمائة ذراع.

وعن عكرمة: حريم ما بين العينين مائة ذراع - وليس عند مالك في ذلك حد.

وقال أبو حنيفة: حريم بئر العطن أربعون ذراعاً، وحريم بئر الناضح ستون ذراعاً من كل جهة إلا أن يكون حبلهما أطول، وحريم العين خمسمائة ذراع. ولا يعلم لأبي حنيفة سلفاً في قول في بئر الناضح، وقد خالف المرسّل في هذا الحكم.

وقال يحيى بن سعيد في قوله المذكور: هو السنة، والمالكيون يجتنبون في أصابع المرأة بقول سعيد بن المسيّب: هي السنة - فها احتجوا هنا بقول يحيى بن سعيد: هي السنة؟

١٣٥٠- مسألة: وأما الشرب من نهر غير متملك، فالحكم أن السقي الأعلى فالأعلى لاحق للأسفل حتى يستوفي الأعلى حاجته، وحق ذلك أن يغطي وجه الأرض حتى لا تشربه ويرجع للجدار أو السياج، ثم يطلعه ولا يحسكه أكثر، وسواء كان الأعلى أحدث ملكاً أو إحياء من الأسفل، أو مساوئ له، أو أقدم منه، ولا يملك شرب نهر غير متملك أصلاً، ولا شرب سيل، وتبطل التول والقسمه فيها - وإن تقدمت - إلا أن يكون قوم حفرها ساقية ونوها، فلهم أن يقتسموا مامها بقدر حصصهم فيها.

برهان ذلك:

أو جرد تراب ملح عن وجهها حتى يمكن بذلك حرثها، أو غرسها، أو أن يخط عليها حظير للبناء - فهذا كله إحياء في لغة العرب التي بها خاطبنا الله تعالى على لسان نبيه ﷺ فيكون له بذلك ما أدرك الماء في فوره وكرته في جميع جهات البئر، أو العين، أو النهر، أو الساقية، قد ملكه واستحقه لأنه إحياء ولا خلاف في ضرورة الحسن واللغة أن الاحتطاب وأخذ العشب للرعي ليس إحياء وما تولى المرء من ذلك بأجراته وأعوانه، فهو له، لا لهم لقول رسول الله ﷺ: «إنما الأختال بالتيات وإنما لكل امرئ ما نوى».

١٣٤٨- مسألة: ومن خرج في أرضه معدن فضة،

أو ذهب، أو نحاس أو حديد، أو رصاص، أو قزدير، أو زئبق، أو ملح، أو شُب، أو زرنخ، أو كحل، أو ياقوت، أو زمرد، أو بجادي، أو رهوي، أو بلور، أو كذآن، أو أي شيء كان فهو له، ويورث عنه، وله بيعه، ولا حق للإمام معه فيه، ولا لغيره.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان.

وقال مالك: نصير الأرض للسلطان.

قال أبو محمد: وهذا باطل لقول الله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾.

ولقول رسول الله ﷺ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ وَلِعَقِيبِهِ».

ولقوله عليه السلام «مَنْ عَصَبَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ طَوَّقَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سِتِّينَ أَرْضِينَ».

ولقوله عليه السلام: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فليت شعري بأي وجه تخرج أرضه التي ملك ببارث، أو التي أحيا عن يده من أجل وجود المعدن فيها، وما علمنا هذا القول متعلقاً لا من قرآن، ولا من سنة، ولا رواية سقيمة، ولا من قول أحد قبله نعلمه، ولا من قياس، ولا من رأي سديد، ونسأله عن مسجد ظهر فيه معدن، أو لو ظهر معدن في المسجد الحرام، أو في مسجد رسول الله ﷺ أو في مقبرة للمسلمين، أيكون للإمام أخذ المسجد الحرام، وأخذ مسجد رسول الله ﷺ والمقبرة فيمنع الناس من كل ذلك ويقطعها من أراءه أف أف هذا القول وما قاد إليه.

١٣٤٩- مسألة: ومن ساق ساقية، أو حفر بئراً، أو

عيناً فله ما سقى كما قدمنا. ولا يحفر أحد بحيث يضر بملك العين، أو بملك البئر، أو بملك الساقية، أو بملك النهر، أو بحيث

الشَّعْبِيّ: هذا قد قُضِيَ فيه إِنْ كَانَ سَيِّبُهَا فِي كَلَا، وَأَمِنْ، وَمَاء، فَصَاحِبُهَا أَحَقُّ بِهَا، وَإِنْ كَانَ سَيِّبُهَا فِي خَافَةِ أَوْ مَغَاوَةِ فَالَّذِي أَخَذَهَا أَحَقُّ بِهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُمَانَ بْنِ غِيَاثٍ قَالَ: سَتَلَ الْحَسَنُ عَمَّنْ تَرَكَ دَابَّتَهُ بَارِضٍ قَفَرٍ فَأَخَذَهَا رَجُلٌ فَقَامَ عَلَيْهَا حَتَّى صَلَحَتْ؟.

قَالَ: هِيَ لِمَنْ أَحْيَاهَا.

قَالَ: وَسَتَلَ الْحَسَنُ عَنْ السَّيِّئَةِ تَغْرِقُ فِي الْبَحْرِ فِيهَا مَتَاعٌ لِقَوْمٍ شَيْءٌ، فَقَالَ: مَا لَقِيَ الْبَحْرُ عَلَى سَاحِلِهِ، وَمَنْ غَاصَّ عَلَى شَيْءٍ فَاسْتَخْرَجَهُ فَهُوَ لَهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ وَلَقَدْ كَانَ يَلْزَمُ مِنْ شَيْءٍ يَقُولُ الصَّاحِبُ لَا يَعْرِفُ لَهُ خِلَافٌ أَنْ يَقُولَ يَقُولُ الشَّعْبِيُّ، وَالْحَسَنُ؛ لِأَنَّهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا يَعْرِفُ لَهُ خِلَافٌ مِنْهُمْ.

١٣٥٣ - مسألة: ولا يلزم من وجد متاعه إذا أخذه أن يؤدّي إلى الذي وجدته عنده ما انفق عليه؛ لأنّه لم يأمره بذلك، فهو متطوّل بما انفق.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ رَجُلًا أَضَلَّ بَعِيرًا لَهُ نَضَوًا فَأَخَذَهُ رَجُلٌ فَانْفَقَ عَلَيْهِ حَتَّى صَلَحَ وَسَمَنَ، فَوَجَدَهُ صَاحِبُهُ عِنْدَهُ فَخَاصَمَهُ إِلَى عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَضَى لَهُ بِالنَّفَقَةِ وَرَدَّ الدَّابَّةَ إِلَى صَاحِبِهَا - قَالَ الشَّعْبِيُّ: أَمَّا أَنَا فَنَقُولُ: يَأْخُذُ مَا لَهُ حَيْثُ وَجَدَهُ سَمِينًا أَوْ مَهْزُولًا، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا أَبُو الرَّبِيعِ - هُوَ الطَّبَّالِيُّ - أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ - هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: «خَاصَمْتُ الزُّبَيْرَ رَجُلًا فِي شِرَازٍ الْخَرَّةِ الَّتِي يَسْتَقُونَ بِهَا، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ لِلزُّبَيْرِ: مَسْرُوحُ الْمَاءِ يَمُرُّ، فَأَتَى عَلَيْهِ الزُّبَيْرُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلزُّبَيْرِ: اسْتَقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى جَارِكَ، فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كَانَ ابْنُ عُمَيْكٍ، فَتَلَوْنِ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: اسْتَقِ ثُمَّ اخْتَبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَذَرِ».

١٣٥١ - مسألة: ومن غرس اشجاراً لله ما اظلمت اغصانها عند تمامها، فإن انتشرت على أرضٍ غيره أخذَ بقطع ما انتشر منها على أرضٍ غيره.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ أَنَّ عُمَدَةَ بْنَ عُمَانَ حَدَّثَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ - هُوَ الدَّرَاوَرْدِيُّ - عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازَنِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «اخْتَصَمَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلَانِ فِي خَرِيمٍ نَخَلَةٍ فَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِجَرِيدَتَيْنِ مِنْ جَرِيدَيْهَا فَذَرَعَتْ فَقَضَى بِذَلِكَ» يَعْنِي بِمِلْفِهَا.

وَأَمَّا انْتِشَارُهَا عَلَى أَرْضٍ غَيْرِهِ فَلَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ الْإِنْتِفَاعَ بِمَا لَيْسَ غَيْرِهِ إِلَّا مَا دَامَتْ نَفْسُهُ لَهُ طَيِّبَةً بِذَلِكَ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٣٥٢ - مسألة: ومن ترك دابته بفلاة ضائعة فأخذها إنسان فقام عليها فصلحت، أو عطب في بحر أو نهر فرمى البحر متاعه فأخذها إنسان أو غاصَّ عليه إنسان فأخذه، فكلُّ ذلك لصاحبه الأوّل ولا حقَّ فيه لمن أخذه شيئاً منه، لقول رسول الله ﷺ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وقد جاء في ذلك خلاف:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ - هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمِيدٍ الْحِمِيرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: مَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ دَابَّتُهُ فَتَرَكَهَا فَهِيَ لِمَنْ أَحْيَاهَا: فَقُلْتُ لَهُ: عَمَّنْ يَا أَبَا عَمْرٍو؟.

قَالَ: إِنْ شِئْتَ عُدْتُ لَكَ كَذَا وَكَذَا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا خَالِدٌ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّحَّانُ الْوَاسِطِيُّ - أَخْبَرَنَا مَطْرُفٌ - هُوَ ابْنُ طَرِيفٍ - عَنْ الشَّعْبِيِّ فِي رَجُلٍ سَبَّ دَابَّتَهُ فَأَخَذَهَا رَجُلٌ فَاصْلَحَهَا، فَقَالَ

١٣٥٦ - مسألة: ولا يجوز لأحد أن يدخل على

جاره؛ لأنه أذى، وقد حرّم الله تعالى أذى المسلم. ولكل أحد أن يعلم بنيانه ما شاء - وإن منع جاره الرّيح والشمس - لأنه لم يباشر منه بغير ما أبيع له. ولكل أحد أن يبني في حقه ما شاء من حائط، أو قرن، أو رعي، أو كمر أو غير ذلك، إذ لم يأت نصٌ بالمنع من شيء من ذلك.

١٣٥٧ - مسألة: ولا يحل لأحد أن يمنع جاره من

أن يدخل خشباً في جداره ويغير على ذلك - أحب أم كره - إن لم ياذن له، فإن أراد صاحب الحائط هدم حائطه كان له ذلك، وعليه أن يقول لجاره: دعم خشبك أو انزعه فإني أهدم حائطي، ويغير صاحب الخشب على ذلك:

لما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا يمنع أحدكم جاره أن يغرر خشباً في جداره» ثم يقول أبو هريرة: مالي أراكم عنها معرضين والله لأرمي بها بين أكتافكم فهذا قول أبي هريرة ولا يعرف له غالف من الصحابة رضي الله عنهم.

وهو قول أصحابنا.

وقال أبو حنيفة، ومالك: ليس له أن يضع خشبه في

جدار جاره.

قال أبو حمزة: وهذا خلاف مجرد للخبر وما نعلم لهم حجة أصلاً، إلا أن بعضهم ذكر قول رسول الله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام».

قال علي: الذي قال هذا هو الذي قال ذلك، وقوله كله حق وعن الله تعالى، وكله واجب علينا السمع له والطاعة، وليس بعضه معارضاً لبعض قال الله تعالى: «وَمَا كَانَ يُؤْمِنُ وَلَا مُؤْمِنَةٌ إِذَا قُضِيَ إِلَيْهِ أَمْرُهُ أَلَّا يَكُونَ لَهُمُ الْخَبْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ» والذي قضى بالشفعة وإسقاط الملك بعد تمامه، وإبطال الشراء بعد صحته وقضى بالمعاقلة، وأن يغرموا ما لم يبنوا، وإباح أموالهم في ذلك - أحبوا أم كرهوا - هو الذي قضى بأن يغرر الجار خشبه في جدار جاره، ونهى عن منعه من ذلك.

ولو أنهم استعملوا هذا الحكم حيث أباحوا تمر النخل، وكراء الدار المغصوبة: كل ذلك من اشتراء من الغاصب بالباطل لكان أولى بهم، والواجب استعمال جميع السنن: فنقول: أموالنا حرام على غيرنا، إلا حيث أباحها الذي حرّمها.

وقال بعضهم: قد روي هذا الخبر «خشبة» بالنصب على أنها واحدة؟ قلنا: فأنتم لا تميزون له لا واحدة ولا أكثر من

٤٨ - كتاب المرفق

١٣٥٤ - مسألة: ولكل أحد أن يفتح ما شاء في

حائطه من كوة أو باب، أو أن يهدمه إن شاء في دار جاره، أو في درج غير نافذ أو نافذ، ويقال لجاره: ابن في ححك ما تستر به على نفسك، إلا أنه يمنع من الإطلاع فقط.

وهو قول أبي حنيفة، والثافعي، وأبي سليمان.

وقال مالك: يمنع من كل ذلك.

قال أبو حمزة: وهذا خطأ؛ لأن كل ذي حق أولى بحقه. ولا يحل للجار أن يفتح حائط جاره إلا حيث جاء النص بذلك. ولا فرق بين أن يهدم حائطه فلا يكلف بنيانه ويقول لجاره: استر على نفسك إن شئت، وبين أن يهدم هو حائط نفسه. ولا فرق بين السقف والإطلاع منه وبين قاع الدار والإطلاع منه - ولا فرق بين فتح كوة للضوء وبين فتحها هكذا وكلا الأمرين، يمكن الإطلاع منه، ولم يأت قط قرآن، ولا سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قول صاحب يمنع المرة من أن يفتح في حقه وفي حائطه ما شاء.

فإن احتجوا بالخبر «لا ضرر ولا ضرار» هذا خبر لا يصح؛ لأنه إنما جاء مرسل، أو من طريق فيها زعم بن ثابت - وهو ضعيف - إلا أن معناه صحيح. ولا ضرر أعظم من أن يمنع المرة من التصرف في مال نفسه مراعاة لنفع غيره فهذا هو الضرر حقاً.

وأما الإطلاع فمنعه واجب:

لما روينا من طريق البخاري أخبرنا علي بن عبد الله بن المديني أخبرنا سفيان بن عيينة أخبرنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال أبو القاسم ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَسْرَأَ أَطْلَعَ عَلَيْكَ بَعِيرٌ إِذْ قَحْلَقْتَهُ بَعْضًا فَفَقَاتَ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ». ورويناه أيضاً من طريق أخرى بخصاصة هو أصح.

١٣٥٥ - مسألة: وليس لأحد أن يرسل ماء مسقه أو

داره على أرض جاره أصلاً، فإن أذن له كان له الرجوع متى شاء لقول رسول الله ﷺ: «إِنْ دَمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، فإطلاقه ماء داره على أرض جاره تصرف منه في مال غيره - وهو عليه حرام - والإذن في ذلك إنما هو ما دام إذننا؛ لأنه لم يملكه الرقبة، والإذن في شيء ما اليوم غير ما لم يؤذن له فيه غداً بلا شك - وبالله التوفيق».

واحدة، فأي راحة لكم في هذه الرواية؟ وكل خشية في العالم فهي خشية، وليس للجبار منع جاره من أن يضعها في جداره، فالحكم واحد في كلتا الروايتين - وبالله تعالى التوفيق.

١٣٥٨ - مسألة: وكل من ملك ماء في نهر حفرة،

أو ساقية حفرة، أو عين استخراجها، أو بئر استنبطها - فهو أحق بماء كل ذلك ما دام محتاجاً إليه، ولا يحل له منع الفضل، بل يجبر على بذله لمن يحتاج إليه، ولا يحل له أخذ عوض عنه، لا يبيع ولا غيره:

لما روينا من طريق جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يمنع فضل الماء لمن يشرب به الكلاء».

ومن طريق أبي داود، أخبرنا الثعلبي أخبرنا داود بن عبد الرحمن العطار عن عمرو بن دينار عن أبي المنهال عن إسماعيل بن عبد قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء».

١٣٥٩ - مسألة: وما غلب عليه الماء من نهر، أو

نسيم، أو سيل، فاستغار فهو لصاحبه كما كان، فإن انتقل عنه يوماً ما - ولو بعد ألف عام - فهو له ولورثته، وما رمى النهر من أحد عدوته إلى أخرى فهو باقٍ بحسبه كما كان لمن كان له.

وقال المالكيون: بخلاف ذلك - وهذا باطل لأن تبدل مجرى الماء لا يسقط ملكاً عن مالكه، ولا يحل مالا محرماً لمن حرّمه الله تعالى عليه، وهذا حكم في الذين بلا برهان، قال رسول الله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام».

١٣٦٠ - مسألة: ولا تكون الأرض بالإحياء إلا

لمسلم.

وأما الذمي فلا، لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ ونحن أولئك لا الكفار، فنحن الذين أورثنا الله تعالى الأرض - فله الحمد كثيراً.

٤٩- كِتَابُ الْوَكَاةِ

١٣٦١- مسألة: الوكالة جائزة في القيام على

الأموال، والتذكية، وطلب الحقوق وإعطائها، وأخذ القصاص في النفس فما دونها، وتبليغ الإنكاح، والبيع، والشراء، والإجارة، والاستجارة: كل ذلك من الحاضر، والغائب سواء، ومن المريض والصحيح سواء، وطلب الحق كله وأجب بغير توكيل، إلا أن يرى صاحب الحق من حق.

برهان ذلك: «بِعَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْوَلَاةَ لِإِقَامَةِ الْحُدُودِ، وَالْحَقُوقِ عَلَى النَّاسِ، وَلَا أَخَذَ الصَّدَقَاتِ وَتَقَرَّبَهَا».

وقد كان يلازم على نفقات رسول الله ﷺ وقد كان له نظار على أرضه بغير، وفدك.

وقد روي في كتاب الأوصاحي: «من طريق الولي على يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عامر الجهني عن رسول الله ﷺ أنه أعطاه غنماً يقسمها بين أصحابه».

ودكرنا في «الحج» من طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه وأن أقسم جلودها وجلاها.

ومن طريق أبي داود أخبرنا عبد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد أخبرنا عمي - هو يعقوب بن إبراهيم أخبرنا أبي - هو إبراهيم بن سعد - عن محمد بن إسحاق عن أبي نعيم وهيب بن كيسان: سمعت جابر بن عبد الله يقول: أردت الخروج إلى خيبر فقال لي رسول الله ﷺ: «إِذَا آتَيْتَ وَكَيْلِي بِخَيْبَرَ فَعُذْ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسَقَا فَإِنْ ابْتَنَى مِنْكَ آيَةٌ فَضَعْ يَدَكَ عَلَى تَرَفَتَيْهِ».

وفي هذا الخبر تصديق الرسول إذا علم الولي بصدقه بغير بينة.

ومن طريق مسلم أخبرنا سلمة بن شبيب أخبرنا الحسن بن معين أخبرنا معقل عن أبي ذرعة الباهلي عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري فذكر حديث التمر، وأن رسول الله ﷺ قال: «يَبْغُوا تَمَرَهَا وَاشْتَرَوْا لَنَا مِنْ هَذَا».

ومن طريق أبي داود أخبرنا حجاج بن أبي يعقوب الثقفني حدثنا معلى بن منصور أخبرنا عبد الله بن المبارك حدثنا معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أم حبيسة أم المؤمنين

أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش فمات بأرض الحبشة فزوجها التباشي النبي ﷺ وأمرها عنه أربعة آلاف وبعث بها إلى رسول الله ﷺ مع شرحبيل بن حسنة - وهذا خبر مقبول نقل الكافة. وأمر عليه السلام بأخذ القود، والرجم، والجلد، وبالقطع.

ومن طريق أبي داود أخبرنا عبد الله بن عمر بن ميسرة أخبرنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنمة، ورافع بن خديج: «أَنَّ مُحَبِّصَةَ بِنْتُ مَسْعُودٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ انْطَلَقَا إِلَى خَيْبَرَ فَتَفَرَّقَا فِي التَّخْلِ فَقَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ فَأَتَتْهُمَا الْيَهُودُ فَجَاءَ أَخُوهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَأَبْنَاهُ عُمَةُ مُحَبِّصَةُ وَمُحَبِّصَةُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَكَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي أَمْرِ أَخِيهِ وَهُوَ أَسْرَهُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْكَبِيرُ الْكَبِيرُ أَوْ قَالَ: لَيْدًا الْكَبِيرُ، فَتَكَلَّمَا فِي أَمْرِ صَاحِبِهِمَا».

وقال أبو حنيفة: لا قبل توكيل حاضر، ولا من كان غائباً على أقل من مسيرة ثلاث، إلا أن يكون الحاضر، أو من ذكرنا مريضاً، إلا برضى الخصم - وهذا خلاف السنة وتحدیه بلا برهان وقول لا تعلم أحداً قال قبله.

وقال المالكيون: لا تتكلم في الحقوق إلا بتوكيل صاحبها - وهذا باطل لما ذكرنا - ولقول الله تعالى: «كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ».

وقوله تعالى: «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ» فوجب بما ذكرنا إنكار الظلم، وطلب الحق لحاضر وغائب، ما لم يترك حقه الحاضر - سواء بتوكيل أو بغير توكيل. وطلب الحق قد وجب، ولا يمنع من طلبه قول القائل: لعل صاحبه لا يريد طلبه، ويقال له: قد أمر الله تعالى بطلبه، فلا يسقط هذا القيد ما يتروقه بالظن.

١٣٦٢- مسألة: ولا تجوز وكالة على طلاق، ولا

على عتق، ولا على تدبير، ولا على رجعة، ولا على إسلام، ولا على توبة، ولا على إقرار، ولا على إنكار، ولا على عقد الحبة، ولا على الغفو، ولا على الإبراء، ولا على عقد ضمان، ولا على رد، ولا على ذنوب، ولا على صلح، ولا على إنكاح مطاق بغير تسمية المتكحة والتاكح؛ لأن كل ذلك إلزام حكم لم يلزم قط، وحل عقد ثابت، ونقل ملك بلفظ. فلا يجوز أن يتكلم أحد عن أحد إلا حيث أوجب ذلك نص، ولا نص على جواز الوكالة في شيء من هذه الوجوه. والأصل أن لا يجوز قول أحد على غيره، ولا حكمه على غيره لقول الله تعالى: «وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» وكل ما ذكرنا كسب على غيره

وحكم بالباطل بمضيه أحد على أحد - وبالله تعالى التوفيق..

١٣٦٣ - مسألة: ولا يحلُّ للوكيل تعدي ما أمره به موكله فإن فعل لم ينفذ فعله فإن فاسد ضمن لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا إِنْ لَمْ يَأْمُرْكُمْ بِهِ﴾ ولقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ فوجب من هذا أن من أمره موكله بأن يتابع له شيئاً بشيء مسمى، أو يبيعه له بشيء مسمى، فباعه أو ابتاعه بأكثر أو بأقل - ولو بفلس - فما زاد لم يلزم الموكل، ولم يكن البيع له أصلاً، ولم ينفذ البيع؛ لأنه لم يؤمر بذلك. فلو وكله على أن يبيع له أو يتابع له، فإن ابتاع له بما يساوي، أو باع بذلك لزم، وإلا فهو مردود.

وكذلك من ابتاع لآخر، أو باع له بغير أن يأمره لم يلزم في البيع أصلاً، ولا جاز للآخر إمضاؤه؛ لأنه إمضاء باطل لا يجوز، وكان الشراء لازماً للوكيل - وما عدا هذا فقول بلا برهان، وحكم بالباطل.

واضح قوم في إجازة ذلك بحديث عروة البارقي، وحكى ابن حزم إن رسول الله ﷺ «أمر كل واحد منهما بأن يتابع له شاة بدنانير فابتاع شاتين فباع أحدهما بدنانير وأتى به إلى النبي ﷺ وبالشاة» وهما خبران منقطعان لا يصحان.

١٣٦٤ - مسألة: وفعل الوكيل نافذ فيما أمر به الموكل لازم للموكل ما لم يصح عنده أن موكله قد عزله، فإذا صح ذلك عنده لم ينفذ حكمه من حيث هو ويقض ما فعل.

وأما كل ما فعل مما أمر به الموكل من حين عزله إلى حين بلوغ الخبر إليه فهو نافذ طالبت المدة بين ذلك أو قصرت.

وهكذا القول في عزل الإمام للأمير، وللوالي، وللقاض، وفي عزل هؤلاء لمن جعل إليهم أن يؤلوه ولا فرق - لأنه عزله بغير أن يعلم بعد أن ولاه وأطلقه على البيع، وعلى الابتاع، وعلى التذكية، والقصاص، والإنكاح، لمسمو ومسمى: خديعة وغش. قال الله تعالى: ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا» فعزله له باطل إلا أن يقول، أو يكتب إليه أو يوصي إليه: إذا بلغك رسولي فقد عزلتك - فهذا صحيح؛ لأن له أن يتصرف في حقوق نفسه كما يشاء، فإذا بلغه فقد صح عزله، وليس للخصم أن يمنع من بخاصمه من عزل وكيله وتولية آخر؛ لأن التوكيل في ذلك قد صح، ولا برهان على أن للخصم منعه من عزل من شاء وتولية من شاء.

فإن قيل: إن في ذلك ضرراً على الخصم.

قلنا: لا ضرر عليه في ذلك أصلاً، بل الضرر كله هو المنع من تصرفه المراء في طلب حقوقه بغير قرآن أوجب ذلك، ولا سنة - وهذا هو الشرع الذي لم ياذن الله تعالى به.

١٣٦٥ - مسألة: والوكالة تبطل بموت الموكل بلغ ذلك إلى الوكيل، أو لم يبلغ بخلاف موت الإمام، فإنه إن مات فالولاية كلهم نافذة أحكامهم حتى يعزله الإمام الوالي، وذلك لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ والمال قد انتقل بموت الموكل إلى ورثته، فلا يجوز في مالهم حكم من لم يوكلوه، وليس كذلك الإمام؛ لأن المسلمين لا بد لهم من يقوم بأمرهم، وقد قيل أمره رسول الله ﷺ ورثته عنهم بمؤنة كلهم فتولى الأمر خالد بن الوليد من غير أن يؤمره رسول الله ﷺ حتى رجع بالمسلمين وصوب عليه السلام ذلك» وقد مات عليه السلام وولاه باليمن، ومكة، والبحرين، وغيرها، فنفذت أحكامهم قبل أن يبلغهم موته عليه السلام - ولم يختلف في ذلك أحد من الصحابة رضي الله عنهم - وبالله تعالى التوفيق.

٥٠- كِتَابُ الْمُضَارَبَةِ

وهي القراض.

١٣٦٦- مسألة: القراض كان في الجاهلية، وكانت

قريشُ أهل تجارة لا معاش لهم من غيرها وفيهم الشيخ الكبير الذي لا يطيق السفر، والمرأة والصغير، واليتيم، فكانوا وذوو الشغل والمرضى يعطون المال مضاربة لمن يتجر به بجزء مسمى من الربح فأتى رسول الله ﷺ ذلك في الإسلام وعمل به المسلمون عملاً متيقناً لا خلاف فيه، ولو وجد فيه خلاف ما التفت إليه؛ لأنه نقل كافٍ بعد كافٍ إلى زمن رسول الله ﷺ وعلمه بذلك. وقد خرج ﷺ في قراضِ بَيْتَالٍ خَدِيجَةَ رضي الله عنها.

١٣٦٧- مسألة: والقراض إنما هو بالذئانب

والدراهم - ولا يجوزُ بغير ذلك، إلا بأن يعطيه العرض فيأمره ببيع بضمن محدد، وبأن يأخذ الثمن فيعمل به قراضاً، لأن هذا جمع عليه، وما عداه مختلف فيه ولا نص بإيجابه، ولا حكم لأحد في ماله إلا بما أباحه له النص.

وَمَنْ منع من القراض بغير الذئانب، والدراهم: الشافعي، ومالك، وأبو حنيفة، وأبو سليمان، وغيرهم.

١٣٦٨- مسألة: ولا يجوزُ القراض إلى أجل مسمى

أصلاً إلا ما جاء به نص، أو إجماع. ولا يجوزُ أن يشترط عبداً يعمل معه، أو أجيراً يعمل معه، أو جزءاً من الربح لفلان؛ لأنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل.

وأما المالكيون، والشافعيون: فتناقصوا ههنا.

فقالوا في القراض كما قلنا، وقالوا في 'المساقاة' لا تجوزُ البتة إلا إلى أجل مسمى.

وكذلك قالوا في 'المزارعة' في الموضع الذي أجازوها فيه - ولا فرق بين شيء من ذلك مع خلافتهم في 'المزارعة' و'المساقاة' السنة الواردة في ذلك، وتركوا القياس أيضاً - وبالله تعالى التوفيق.

١٣٦٩- مسألة: ولا يجوزُ القراض إلا بأن يسمى

السهم الذي يتقارضان عليه من الربح، كسدس، أو ربع، أو ثلث، أو نصف، أو نحو ذلك، وبيننا ما لكل واحد منهما من الربح؛ لأنه إن لم يكن هكذا لم يكن قراضاً ولا عرفاً ما يعمل العامل عليه فهو باطل - وبالله تعالى التوفيق.

١٣٧٠- مسألة: ولا يجزئ للعامل أن يأكل من المال

شيئاً ولا أن يلبس منه شيئاً، لا في سفر ولا في حضر.

روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال: ما أكل المضارب فهو دين عليه.

وصح عن إبراهيم، والحسن: أن نقتطع من جميع المال - قال إبراهيم: وكسوته كذلك قال ابن سيرين ليس كذلك.

وقولنا ههنا هو قول الشافعي، وأحمد، وأبي سليمان.

وقال أبو حنيفة، ومالك: أما في الحضر فكما قلنا.

وأما في السفر فيأكل منه ويكسب منه ويركب منه بالمعروف - إذا كان المال كثيراً - ولا فلا، إلا أن مالكا قال: له في الحضر أن يتغذى منه بالأقل.

وهذا تقسيم في غاية الفساد؛ لأنه بلا دليل، وليست شعري ما مقدار المال الكثير الذي أباحوا هذا فيه، وما مقدار القليل الذي منعه فيه، وهذا كله باطل لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فلا يجوزُ اشتراطه - فإن لم يشترط فهو أكل مال بالباطل.

ثم أيضاً يعود المال إلى الجاهلية فلا يدرى ما يخرج منه، ولا ما يبقى منه، وقليل الحرام حرام - ولو أنه مقدار ذرة، وكثير الحلال حلال - ولو أنه الدنيا وما فيها.

فإن قالوا هو ساع في مصلحة المال.

قلنا: نعم، فكان ماذا؟ وإنما هو ساع لربح يرجوه، فإنما يسعى في حظ نفسه.

١٣٧١- مسألة: وكل ربح رجاء فلهما أن يتقاسما،

فإن لم يفعلا وتركوا الأمر بحسبه ثم خسر في المال فلا ربح للعامل.

وأما إذا اقتسما الربح فقد ملك كل واحد منهما ما صار له، فلا يسقط ملكه عنه؛ لأنهما على هذا تعاملًا، وعلى أن يكون لكل واحد منهما حظ من الربح، فإذا اقتسما فهو عقدهما المتفق على جوازه، فإن لم يقتسما فقد تطوعا بترك حقهما وذلك مباح.

١٣٧٢- مسألة: ولا ضمان على العامل فيما تلف

من المال - ولو تلف كله - ولا فيما خسر فيه، ولا شيء له على رب المال، إلا أن يتعدى أو يضيغ فيضمن، لقول رسول الله ﷺ «إِنْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

١٣٧٣- مسألة: وإيهما أَرَادَ ترك العمل فله ذلك

ويجوزُ العاملُ على بيع السلعة معجلاً - خسر أو ربح - لأنه لا

وكذلك ولذ الماشية، وعمر الشجر، وكرى الدور؛ لأنه شيء حدث في ماله، وإنما للعامل حظه من الربح فقط، ولا يسمى رباً إلا ما نجا بالبيع فقط - وبالله تعالى التوفيق.

مدة في القراض، فإذا ليس فيه مدة فلا يجوز أن يجبر الأبي منهما على التماضي في عمل لا يريد أحدهما في ماله، ولا يريد الآخر في عمله، ولا يجوز التأخير في ذلك؛ لأنه لا يدري كم يكون التأخير، وقد تسمو قيمة السلع، وقد تنحط، فإيجاب التأخير في ذلك خطأ، ولا يلزم أحداً أن يبيع ماله لغيره ليموله به.

والعجب ممن ألزم ههنا إيجاب صاحب المال على الصبر حتى يكون للسلع سوق ليمول بذلك العامل من مال غيره، وهو لا يرى إيجابه على تدارك من يموت جوعاً من ذوي رحمه، أو غيرهم، بما يقيم رفقته، وهذا عكس الحقائق - وبالله تعالى التوفيق.

١٣٧٤ - مسألة: وإن تعدى العامل فريخ، فإن كان

اشتري في ذمته ووزن من مال القراض فحكمه حكم الغاصب - وقد صار ضماناً للمال إن تلف أو ما تلف منه بالتعدي، ويكون الربح له، لأن الشري له.

وإن كان اشتري بمال القراض نفسه فالشري فاسد مفسوخ، فإن لم يوجد صاحبه البائع منه فالربح للمساكين؛ لأنه مال لا يعرف له صاحب.

وهذا قول النخعي، والشعبي، وحماد بن أبي سليمان، وابن شبرمة، وأبي سليمان - وبالله تعالى التوفيق.

١٣٧٥ - مسألة: وإيهما مات بطل القراض؛ أما في

موت صاحب المال فلأن المال قد صار للورثة، وقد قال رسول الله ﷺ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

أما في موت العامل، فلقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ وعقد الذي له المال إنما كان مع الميت لا مع وارثه، إلا أن عمل العامل بعد موت صاحب المال ليس تعدياً، وعمل الوارث بعد موت العامل إصلاح للمال.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ فلا ضمان على العامل، ولا على وارثه إن تلف المال بغير تعد، ويكون الربح كله لصاحب المال، أو لوارثه، ويكون للعامل ههنا أو لورثته أجر مثل عمله فقط، لقوله تعالى: ﴿وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ﴾ فحرمه عمله يجب له أن يقاص بمثلها؛ لأنه محسن معين على بر - وبالله تعالى التوفيق.

١٣٧٦ - مسألة: وإن اشتري العامل من مال

القراض جارية فوطئها فهو زان عليه حد الزنا؛ لأن أصل للملك لغيره، وولده منها رقيق لصاحب المال.

وقد تناقض ههنا المخالفون.

٥١- كِتَابُ الْإِقْرَارِ

١٣٧٧- مسألة: من أقرّ لأخٍ، أو لله تعالى بحق في

مال، أو دم، أو بشرى - وكان المقرّ عاقلاً بالغاً غير مكروه - وأقرّ إقراراً تاماً، ولم يصله بما يفسده: فقد لزمه، ولا رجوع له بعد ذلك، فإن رجع لم يتفعّل برجوعه وقد لزمه ما أقرّ به على نفسه من دم، أو حد، أو مال.

فإن وصل الإقرار بما يفسده بطل كله ولم يلزمه شيء، لا من مال، ولا قود، ولا حد: مثل أن يقول: لفلان عليّ مائة دينار، أو يقول: قذفت فلاناً بالزني، أو يقول: زيت، أو يقول: قتل فلاناً، أو نحو ذلك: فقد لزمه، فإن رجع عن ذلك لم يلتفت.

فإن قال: كان لفلان عليّ مائة دينار وقد قضيته إياها، أو قال: قذفت فلاناً وأنا في غير عقلي، أو قتل فلاناً؛ لأنه أراد قتلي ولم أقدر على دفعه عن نفسي، أو قال: زيت وأنا في غير عقلي، أو نحو هذا، فإن هذا كله يسقط ولا يلزمه شيء، والحرق والعبد، والذكر، والأنثى - ذات الزوج، والبكر ذات الأب، واليتيمة فيما ذكرنا سواء - وإنما هذا كله إذا لم تكن بينة فإذا كانت البينة فلا معنى للإقرار: ولا للإقرار:

روينا من طريق مسلم أخبرنا هذاب بن خالد أخبرنا حمّام - هو ابن يحيى - أخبرنا قتادة عن أنس: «أن جارية وجدت رأسها قد رُص بين حجرين، فسألوها من صنع هذا بك، فلان، فلان، حتى ذكروا يهودياً فأرْمَتْ برأسها، فأخذ اليهودي فأقرّ فأمر به رسول الله ﷺ أن يرض رأسه بالنجارة».

ومن طريق مسلم أخبرنا حمّاد بن رباح أخبرنا الليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة زبدي بن خالد الجهني، فذكر الحديث، وفيه قول القائل: «إن أبي كان عفيفاً على هذا قرأى بامرأته، ونسي أخبرت أن عليّ أئبي الرجم، فأقْبَنْتُ منه براءة شاة ووليت، فقال رسول الله ﷺ: والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله: الرِّبْدَةُ وَالزَّمَرُ رَدْ، وَعَلَى ابْنِكِ جَلْدٌ مِائَةٌ وَتَغْرِبُ عَامٌ، اغْدِيَا أَتَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَارْجِعْهَا، فَغَدَا عَلَيْهَا فَاعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فُرِجِمَتْ فَقتل عليه السلام بالإقرار ورجم به، وردّ به المال من كان بيده إلى غيره.

وأما إذا وصل به ما يفسده فلم يقرّ بشيء، ولا يجوز أن يلزم بعض إقراره ولا يلزم سائرهُ؛ لأنه لم يوجب ذلك قرآن، ولا سنة، ولا إجماع.

فقالوا: إن قال: له عليّ دينار إلا ربع دينار فهو كما قال - وإن قال: ابتعت منه داره بمائة دينار، فأنكر الآخر البيع وقال: قد أقرّني بمائة دينار وأدعي ابتاع داري، فإنهم لا يقصرون عليه بشيء أصلاً - وهذا تناقض ظاهر.

وقال مالك: من قال: أحسن الله جزاء فلان فإنه أسلفني مائتي دينار، وأمهلي حتى أتيتها كلها إليه، فإنه لا يقضي لذلك الفلان عليه شيء، إن طلبه بهذا الإقرار. ولا يختلفون فيمن قال: قتل رجلًا مسلماً الآن أمامكم، أو قال: أخذت من هذا مائة دينار الآن بحضرتكم، فإنه لا يقضي عليه شيء - ولم يقلوا: إن أقر، ثم ندم، ولا أخذوا ببعض قول دون بعض، وهذا تناقض ظاهر.

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أن رجلاً استضاف ناساً من هذيل فأرسلوا جارية تختطب فأصبحت الضيف فتبعها فأرادها فامتعت، فعاكرها فانفلتت فرمته بحجر ففقت كبده فمات، فأتت أهلها فأخبرتهم، فأثروا عمر بن الخطاب فأخبروه، فقال عمر: قتل الله لا يودي والله أبداً.

ومن طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني، وحميد، ومطرف، كلهم عن عبد الله بن عبيد بن عمير قال: غزا رجل فخلعت على امرأته رجل من يهود، فمرّ به رجل من المسلمين عند صلاة الفجر وهو يقول:

وأشعث غره الإسلام مني خلوت بعروسه ليل التمام
أبيت على ترائبها وعسي على جرداء لاحقة الحزام
كان جماع الريلات منها قيام ينهضون إلى فنام

فدخل عليه فضره بسيفه حتى قتله فجاءت اليهود يطلبون دمه فجاء الرجل فأخبره بالأمر، فابطل عمر بن الخطاب دمه.

ومن طريق حمّاد بن المنثري أخبرنا عبد الله بن إدريس الأودي أخبرنا عاصم بن كليب عن أبيه عن أبي موسى الأشعري قال أتيت وأنا باليمن بامرأة فسألته، فقالت: ما تسأل عن امرأه حبلى تيب من غير بعل، أما والله ما خاللت خليلًا ولا خادنت خدناً، مذ أسلمت، ولكني بينما أنا نائمة بفناء بيتي، فوالله ما أيقظني إلا الرجل حين ركبي والقي في بطني مثل الشهاب؟ فقال: فكتبت فيها إلى عمر بن الخطاب فكتب إلي: أن واقفي بها ويناس من قومها؟ فوافيته بها في الموسم، فسأل عنها قومها؟ فأثروا خيراً، وسألها؟ فأخبرته كما أخبرتي، فقال عمر: شاة تهامة تومت قد كان ذلك يفعل، فمأزها عمر وكساه، وأوصى بها قومها خيراً -

هذا خبرٌ في غايَةِ الصَّحَّةِ.

ومن طريق حماد بن سلمة عن عامر بن أبي الحكم عن الحسن: أن رجلاً رأى مع امرأته رجلاً قتلته، فارتفعوا إلى عثمان بن عفان فأبطل دمه.

ومن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، قالاً جميعاً: إن رجلاً أتى امرأة ليلاً فجعلت تستصرخ فلم يصرخها أحد، فلما رأت ذلك قالت: رويدك حتى استمدت وأنتها، فاخذت فهرأ فقامت خلف الباب، فلما دخل ثلثت به رأسه فارتفعوا إلى الضحاك بن قيس، فأبطل دمه.

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا أبو عقبة أن رجلاً ادعى على رجل ألف درهم ولم تكن له بيعة فاخصمنا إلى عبد الملك بن يعلى فقال: قد كانت له عندي ألف درهم قضيتها فقال: أصلحك الله قد أقر، فقال له عبد الملك بن يعلى: إن شئت أخذت بقوله أجمع، وإن شئت أبطلته أجمع - عبد الملك بن يعلى من التابعين - ولي قضاء البصرة.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن طاووس عن أبيه قال: من أقر بشيء في يده فالقول قوله.

ومن طريق حماد بن سلمة عن إياس بن معاوية قال: كل من كان في يده شيء فالقول فيه قوله - وقولنا فيما ذكرنا هو قول عثمان البتي، وأبي سليمان، وأحد قولي الشافعي.

وأما - الرجوع عن الإقرار: فكلمهم متفق على ما قلنا، إلا في الرجوع عن الإقرار بما يوجب الحد، فإن الخفيفين، والمالكين، قالوا: إن رجع لم يكن عليه شيء - وهذا باطل، والقوم أصحاب قياس يزعمهم، فهنا قاسوا الإقرار بالحد على الإقرار بالحقوق سواء؟.

وأيضاً - فإن الحد قد لزمه بإقراره، فمن ادعى سقوطه برجوعه فقد ادعى ما لا يبرهان له به.

واحتجوا بشيئين.

أحدهما: حديث عامر.

والثاني: أن قالوا: إن الحدود تدرأ بالشبهات.

قال علي: أما حديث عامر - فلا حجة لهم فيه أصلاً، لأنه ليس فيه: أن ماعزاً رجع عن الإقرار بالبيعة، لا بنص، ولا بدليل - ولا فيه: أن رسول الله ﷺ قال: إن رجع عن إقراره قبل رجوعه أيضاً البيعة، فكيف يستحل مسلم أن يموت على أهل الغفلة غير ليس فيه شيء مما يزعم؟ وإنما روي عن بعض

الصحابية أنه قال: كنا نتحدث أن ماعزاً، والغامدية لو رجعا بعد اعترافهما، أو لم يرجعا بعد اعترافهما لم يظلهما: هكذا.

روينا من طريق أبي أحمد الزبيري عن بشير بن المهاجر عن ابن بريدة عن أبيه أنه قال هذا القول - وهذا ظن، والظن لا يجوز القطع به، وقول القائل: لو فعل فلان كذا لفعل رسول الله ﷺ أمراً كذا: ليس بشيء، إذ لم يفعل ذلك الفلان، ولا غيره ذلك الفعل قط ولا فعله عليه السلام قط، وقد قال جابر: أما أعلم الناس بأمر ماعز إنما قال رسول الله ﷺ: فلا تركموا وجئتوني به ليستب رسول الله ﷺ منه.

فأما لتترك حد فلان: هذا نص كلام جابر، فهو أعلم بذلك، ولم يرجع ماعز قط عن إقراره، وإنما قال: ردوني إلى رسول الله ﷺ فإن قومي قتلوني وغرّوني من نفسي، وأخبروني أن رسول الله ﷺ غير قاتلي - هكذا روينا كل ما ذكرنا من طريق أبي داود أخبرنا عبد الله بن عمر بن ميسرة أخبرنا يزيد بن زريع عن محمد بن إسحاق: أن عاصم بن عمر بن قتادة قال: حدثني حسن بن محمد بن علي بن أبي طالب: أن جابر بن عبد الله قال: كل ما ذكرنا على نصه - فبطل تجزيهم بحديث عامر.

وأما ادعوا الحدود بالشبهات: فما جاء عن النبي ﷺ قط من طريق فيها خير، ولا تعلم أيضاً جاء عنه عليه السلام أيضاً، لا مسنداً، ولا مراسلاً وإنما هو قول روي عن ابن مسعود، وعمر، فقط - ولو صح لكانوا أول مخالف له، لأن الخفيفين، والمالكين لا تعلم أحداً أشد إقامة للحدود بالشبهات منهم. فالمالكون يحدون في الزنى بالرجم والجلد بالحبل فقط - وهي منكورة - وقد تستكره وتوطأ بكناح صحيح لم يشتهر، أو وهي في غير عقلها، ويقتلون بدعوى المريض: أن فلاناً قتله، وفلاناً منكراً ولا بيعة عليه، ويحدون في الخمر بالرائحة، وقد تكون رائحة نفاخ، أو كثرى شتوي، ويقطعون في السرقة من يقول: صاحب المنزل بعثني في هذا الشيء - وصاحب المنزل مقرر له بذلك. ويحدون في القذف بالترغيب - وهذا كله هو إقامة - الحدود بالشبهات.

وأما الخفيفون فإنهم يقطعون من دخل مع آخر في منزل إنسان للسرقة فلم يتول أخذ شيء ولا إخراجهُ، وإنما سرق الذي دخل فيه فقط، فيقطعونهما جميعاً - في كثير لهم من مثل هذا قد تصفيه في غير هذا المكان. فمن أعجب شأناً نحن نجتج بقول قاتل دون رسول الله ﷺ ثم هو أول مخالف لما احتج به من ذلك.

وأما تسويتنا بين الحر، والعبد، والدكر، والأنثى ذات الأب، البكر، وغير البكر، واليتمة، وذات الزوج فلأن الذين أخذ على الجميع، والحكم واحد على الجميع، إلا أن يأتي بالفرق بين شيء

بعض المواضع أن يقيموا مقامها في كل موضع، فلا يقضوا على أحد أقر بما لا حتى يقر مرتين - وهم لا يفعلون هذا، وقد قُتِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْيَهُودِي الَّذِي قَتَلَ الْخَارِجِيَّةَ بِإِقْرَارٍ غَيْرِ مُرَدِّهِ، وَالْقَتْلُ أَكْثَرُ الْحُدُودِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٣٧٩- مسألة: وإقرار المريض في مرض موته، وفي مرض أفاق منه لوارث ولغير وارث - نافذ من رأس المال كإقرار الصحيح ولا فرق.

روينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا بعض أصحابنا عن الليث بن سعد عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر قال: إذا أقر المريض في مرضه بدين لرجل فإنه جائز - نعم ابن عمر ولم ينص.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا ابن عتبة عن ليث عن طاووس قال: إذا أقر لوارث بدين جائز - يعني في المرض.

وبه إلى ابن عتبة عن عامر الأحول قال: مثل الحسن عنه، فقال: أحملها إياه ولا أحملها عنه.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا زيد بن الحباب أخبرنا حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء فيمن أقر لوارث بدين، قال: جائز.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عمر بن أيوب الموصلي عن جعفر - هو ابن برقان - عن عيمون هو ابن مهران - إذا أقر بدين في مرضه، فإني أن يجوز عليه؛ لأنه لو أقر به - وهو صحيح - جائز وأصدق ما يكره عند موته - وهذا هو قول الشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهما.

وقالت طائفة: لا يجوز إقرار المريض أصلا:

كما روينا عن ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء قال: لا يجوز إقرار المريض بالدين. وهو قول ياسين الزيات إلا أنه قال: هو من الثلث. وقسمت طائفة:

كما روينا عن شريح أنه كان يحيز اعتراف المريض عند موته بالدين لغير الوارث، ولا يجوز للوارث إلا ببينة.

وهو قول إبراهيم، وابن أذينة - صح ذلك عنهما.

ورويناه أيضاً عن الحكم، والشافعي.

وهو قول أبي حنيفة - إلا أن دين الصحة عنده مقدم على دين المرض. واتفقوا على أن إقرار الصحيح للوارث ولغير الوارث بالدين جائز من رأس المال - كان له ولذو لم يكن.

من ذلك: قرآن أو سنة - ولا قرآن، ولا سنة، ولا قياس، ولا إجماع على الفرق بين شيء مما ذكرنا وبلا خلاف من أحد من أهل الأرض من المسلمين في أن الله تعالى خاطب كل من ذكرنا خطاباً قصده به إلى كل واحد منهم في ذات نفسه بقوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ فكل من ذكرنا مأمور بالإقرار بالحق على نفسه، ومن الباطل المتيقن أن يفترض عليهم ما لا يقبل منهم.

وقد قال قوم: إقرار العبد بما يوجب الحد لا يلزم؛ لأنه ما لم يأنه هو مقر في مال سيده، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾.

قال علي: هو وإن كان مالا فهو إنسان تلزمه أحكام الديانة، وهذه الآية حجتنا في ذلك؛ لأنه كاسب على نفسه بإقراره.

وقد وافقونا: لو أن أجيراً أقر على نفسه بحد للزمت، وفي إقراره بذلك إبطال إجارته إن أقر بما يوجب قتلا أو قطعاً وليس بذلك كاسياً على غيره وبالله تعالى التوفيق.

١٣٧٨- مسألة: ويقارره مرة يلزم كل ما ذكرنا من حد، أو قتل، أو مال.

وقال الحنفية: لا يلزم الحد في الرضى إلا بإقرار أربع مرات.

وقال أبو يوسف: لا يلزم في السرقة إلا بإقرار مرتين، وأقاموا ذلك مقام الشهادة.

وقال مالك، والشافعي، وأبو سليمان قتولنا.

واحتج الحنفية بأن رسول الله ﷺ رَدَّ مَاعِزاً أَرْتَعَ مَرَّتَيْنِ.

قال علي: قد صح هذا وجاء أنه رده أقل، وروي أكثر - إنما رده عليه السلام لأنه أتته عقله، وأتته أنه لا يدري ما الرضى؟ هكذا في نص الحديث أنه قال: استكبه هل شرب خمر؟ أو كما قال عليه السلام؟ وأنه عليه السلام يَبْتَئُ إِلَى قُوْبِهِ يَسْأَلُهُمْ عَنْ عَقْلِهِ وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَدَّ: هَلْ تَسْأَلُنِي مَا الرُّضَى؟ لَعَلَّكَ غَمَزْتَ أَوْ قُبِلْتَ.

فإذ قد صح هذا كله، ولم يأت قط في رواية صحيحة، ولا سقيمة أنه عليه السلام قال: لا يحد حتى يقر أربع مرات، فلا يجوز أن يزاد هذا الشرط فيما تنجم به حدود الله تعالى، والقوم أصحاب قياس يزعمهم، فيلزمهم إذ أقاموا الإقرار مقام البينة في

١٣٨٠ - مسألة: ومن قال: هذا الشيء - لشيء في

يده - كان لفلان، ووجهه لي، أو قال: بأع متي: صدق، ولم يقض عليه بشيء، لما ذكرنا قبل، ولأن الأموال، والأموال بلا شك متقلة من يد إلى يد: هذا أمر تعلمه يقيناً. فلو قضى عليه ببعض إقراره هنا دون سائرته لوجب إخراج جميع أملاك الناس عن أيديهم، أو أكثرها؛ لأنك لا تشك في الدور، والأرضين، والنياب والمجاورة والعيود، والدواب: أنها كانت قبل من هي بيده لغيره بلا شك، وإن أمكن في بعض ذلك أن يتجه فإن الأم وأم الأم - بلا شك - كانت لغيره.

وكذلك الزريعة مما بيده مما ينبت - فظهر فساد هذا القول جملة.

فإن قامت بينة في شيء مما بيده مما أقر به، أو مما لم يقر به: أنه كان لغيره قضى به لذلك الغير حقيقته، ولم يصدق على انتقال ما قامت به البينة لإتسان بعينه البتة إلا بينة - وهذا متفق عليه، «وقد حكم رسول الله ﷺ وقضى بالبينتين للمُدعي».

١٣٨١ - مسألة: ومن قال: فلان عندي مائة دينار

دين ولي عنده مائة قفيز قمح، أو قال: إلا مائة قفيز غمر، أو نحو ذلك، أو إلا جارية - ولا بينة عليه بشيء ولا له - قوّم القمح الذي ادعاه، فإن ساوى المائة الدنانير التي أقر بها، أو ساوى أكثر: فلا شيء عليه - وإن ساوى أقل: قضى بالفصل فقط للذي أقر له.

برهان ذلك: أنه لم يقر له قط إقراراً تاماً، بل وصله بما أبطل به أول كلامه، فلم يثبت له قط على نفسه شيئاً.

ولو جاز أن يؤخذ ببعض كلامه دون بعض لوجب أن يقتل من قال: لا إله إلا الله؛ لأن نصف كلامه إذا انفرد: كفر صحيح - وهو قوله "لا إله" يقال: له كفر، ثم ندمت.

وهو قول: فليد جذاً ولوجب أيضاً أن يظلل الاستثناء كله بمثل هذا؛ لأنه إبطال لما أثبت به بآول كلامه قبل أن يستثنى ما استثنى.

وقد قال قوم: إنما يجوز الاستثناء من نوع ما قبله لا من نوع غيره.

قال أبو محمد: وهذا باطل لأن الله تعالى يقول: «إني لا يخاف لديّ المؤمنون إلا من ظلم».

وقال تعالى: «تَسْجِدَ لِلْأَيْكَةِ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ» فاستثنى إبليس من الملائكة وليس منهم، بل من الجن الذين ينسلون، والملائكة لا تنسل، واستثنى تعالى: «مَنْ ظَلَمَ» من

وقال مالك، وأبو حنيفة: إن أقر المريض لوارث فافاق من مرضه فهو لازم له من رأس المال. واختلف عن مالك في ذلك إن مات من ذلك المرض فرواية ابن القاسم عنه: أنه لا يجوز ذلك الإقرار.

وروي أبو قرة عن مالك: لا يجوز إلا في الشيء اليسير الذي يرى أنه لا يؤثر به تلفاته.

وروي عن مالك أيضاً: أنه إن أقر لوارث بإرثه لم يجوز إقراره له، فإن أقر لوارث عاق جاز إقراره كالأجنبي.

وقال في إقراره لزوجه بدين أو مهر: فإنه إن كان له ولد غيرهما ولم يعرف له انقطاع إلى الزوجة، ولا ميل إليها فإقراره لها جائز من رأس المال، فإن عرف له ميل إليها - وكان بينه وبين ولده من غيرها تفاقم - لم يجوز إقراره لها.

قال: وليس سائر الورثة في ذلك كالزوجة؛ لأنه لا بينهم في الزوجة إذا لم يكن له إليها ميل أن يصرف ماله عن ولده إليها، قال: فإن ورثه بنون أو إخوة لم يجوز إقراره لبعضهم دون بعض في مرضه، فإن لم يترك إلا ابنة، وعصبة، فآقر لبعض العصبة جاز ذلك.

وقال: ولا يجوز إقراره لصديقه الملاحظ إذا ورثه أبواه أو عصبته، فإن ورثه ولد أو ولد ولي: جاز إقراره له.

قال أبو محمد: هذه أقوال مبينة - بلا خلاف - على الظنون الزائفة وعلى التهمة الفاسدة وقد قال رسول الله ﷺ: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث».

وقال الله تعالى: «إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً».

وكل هذه الأقوال لا تحفظ عن أحد قبله. ولا يخلو إقرار المريض عندهم إذا اتهموه فيه من أن يكون عندهم هبة أو يكون وصية: فإن كان هبة، فإبينة عندهم لبعض الورثة دون بعض جائز من رأس المال وما جاء قط فرق بين هبة مريض ولا هبة صحيح.

وإن كان وصية: فوصية الصحيح، والمريض سواء لا يجوز إلا من الثلث - فظهر أن تفريقهم فاسد.

فإن ذكرنا حديث عن السنة الأعياد، وإقراء النبي ﷺ بينهم، فاعتق اثنين وارقت أربعة، فليس هذا من الإقرار في شيء أصلاً - والإقرار إنما هو إخبار بحق ذكره - وليس عطية أصلاً، ولا وصية - وحديث السنة الأعياد سند ذكره إن شاء الله تعالى في العتق بإسناده مبيناً وبالله تعالى التوفيق.

المرسلين، وليسوا من أهلِ صفتهم، وقالَ الشاعرُ: ويلدةٌ ليسَ بها
 أنيسُ إلا اليعاقِرُ وإلا العيسُ وليسَ اليعاقِرُ والعيسُ من
 الأنيسِ، وقد استنابهم الشاعرُ العربيُّ الفصيحُ.

٥٢ - كِتَابُ اللَّقْطَةِ وَالضَّائِلَةِ وَالْأَبْقِ

١٣٨٢ - مسألة: من وجد مالا في قرية - أو مدينة، أو صحراء في أرض العجم، أو أرض العرب العنوة أو الصلح مدفونا أو غير مدفون إلا أن عليه علامة أنه من ضرب مدّة الإسلام - أو وجد مالا - قد سقط - أي مال كان: فهو لقطة، وفرض عليه أخذه، وإن يشهد عليه عدلا واحدا فأكثر، ثم يعرفه ولا يأتي بعلامته، لكن تعريفه هو أن يقول في الجامع الذي يرجو وجود صاحبه فيها أو لا يرجو: من ضاع له مال فليخبر بعلامته، فلا يزال كذلك سنة قمرية، فإن جاء من يقيم عليه بينة، أو من يصف عفاصه ويصدق في صفته، ويصف وعاءه ويصدق فيه، ويصف رباطه ويصدق فيه، ويعرف عدده ويصدق فيه، أو يعرف ما كان له من هذا.

أما العدد، والوعاء، إن كان لا عفاص له ولا وكاء، أو العدد إن كان مثورا في غير وعاء: دفعها إليه - كانت له بينة أو لم تكن. ويجوز الواجد على دفعه إليه ولا ضمان عليه بعد ذلك.

ولو جاء من يثبت بينة فإن لم يأتوا أحد يصدق في صفته بما ذكرنا ولا بينة فهو عند تمام السنة مال من مال الواجد - غنيا كان أو فقيرا يفعل فيه ما شاء، ويورث عنه، إلا أنه متى قدم من يقيم فيه بينة أو يصف شيئا مما ذكرنا فيصدق ضمنه له - إن كان حيا، أو ضمنه له الورثة - إن كان الواجد له ميتا.

فإن كان ما وجد شيئا واحدا كدينار واحد، أو درهم واحد، أو لؤلؤ واحد، أو ثوب واحد، أو أي شيء كان كذلك لا رباط له، ولا وعاء، ولا عفاص: فهو للذي يديه من حين يديه ويعرفه أبدا طول حياته، فإن جاء من يقيم عليه بينة قط: ضمنه له فقط - هو أو ورثته بعده - وإلا فهو له، أو لورثته يفعل فيه ما شاء من بيع أو غيره.

وكذلك ورثته بعده ولا يرث ما اتفقوا فيه.

فإن كان ذلك في حرم مكة حرسها الله تعالى، أو في رفقة قوم ناهضين إلى العمرة أو الحج: عرف أبدا، ولم يحل له تملكه، بل يكون موقوفا - فإن يسن يقيّن عن معرفة صاحبه فهو في جميع مصالح المسلمين.

برهان ذلك:

ما روينا عن طريق مسلم أخبرنا إسحاق بن منصور أخبرنا عبيد الله بن موسى العيسبي عن شيان عن يحيى - هو ابن

أبي كثير - أخبرني أبو سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - أخبرني أبو هريرة قال: «خطب رسول الله ﷺ عام فتح مكة فقال: إن الله حبس عن مكة الفيل، وسلط عليها نبيه والمؤمنين، ألا وإنها لم تجل لأحد قبلي، ولا تجل لأحد بعدي، ألا وإنها أجلت لي ساعة من النهار، ألا وإنها ساعتي عليه حرام، لا يخطئ شوكتها، ولا يعضد شجرها ولا يلقط ساقطها إلا مشيدا».

قال أبو حمزة: مكة هي الحرم كله فقط، وهي ذات الحرم المذكورة، لا ما عدا الحرم بلا خلاف.

ورويناه أيضاً عن ابن عباس عن النبي ﷺ أيضاً.

ومن طريق مسلم أخبرني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن بكر بن عبد الله بن الأشج عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي: أن رسول الله ﷺ فقهى عن لقطة الحاج.

قال أبو حمزة: الحج في اللغة هو القصد، ومنه سميت الحجة عجة، فالقاصد من بيته إلى الحج أو العمرة هو فاعل القصد الذي هو الحج إلى أن يتم جميع أعمال حجه أو عمرته لقول رسول الله ﷺ: «فَحَلَّتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» فإذا تمت فليس حاجا، لكنه كان حاجا، وقد حج - وبالله تعالى التوفيق.

ورويناه هذا عن عمر بن الخطاب، وابن المسيب.

روينا عن طريق الحجاج بن المهال أخبرنا الأسود بن شيبان عن أبي نوفل - هو ابن أبي عقرب - عن أبيه أنه أصاب بدرة بالموسم على عهد عمر بن الخطاب فعرفها فلم يعرفها أحد فأتى بها عمر عند النفر وقال له: قد عرفتها فأغنها عني قال: ما أنا بفاعل قال: يا أمير المؤمنين فما تأمرني؟

قال: أمسكها حتى توافي بها الموسم قابلا ففعل، فعرفها فلم يعرفها أحد، فأتى بها عمر فأخبره: أنه قد وافاه بها كما أمره، وعرفها فلم يعرفها أحد، وقال له: أغنها عني.

قال له عمر: ما أنا بفاعل، ولكن إن شئت أخبرتك بالخروج منها، أو سيلها: إن شئت تصدقت بها، فإن جاء صاحبها خيرته، فإن اختار المال رددت عليه المال، وكان الأجر لك، وإن اختار الأجر كان لك نيتك فهذا فعل عمر في لقطة الموسم. وفعل في لقطة غير الموسم:

ما روينا عن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني إسماعيل بن أمية أن معاوية بن عبد الله بن بدر الجهني أخبره، أن أباه عبد الله - قال إسماعيل: وقد سمعت أن له صحبة - أقبل

من الشَّام فوجد صرة فيها ذهب مائة فأخذها، فجاء بها إلى عمر بن الخطاب، فقال له عمر: انشدها الآن على بابي المسجد ثلاثة أيام، ثم عرفها سنة، فإن اعترفت، وإلا فهي لك، قال: فعلت فلم تعرف، ففسختها بين امرأتين.

ومن طريق مسلم حدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح أخبرنا ابن وهب أخبرنا الضحاك بن عثمان عن أبي النصر - هو مولى عمر بن عبد الله - عن بسر بن سعيد عن زيد بن خالد الجهني قال: «سئل رسول الله ﷺ عن اللقطة، فقال: عرفها سنة فإن لم تعرف فأعرف عفاصها ووكانها، ثم كملها فإن جاء صاحبها فأدعها إليه».

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة أن أبي بن كعب قال له: أنه سأل النبي ﷺ عن اللقطة، فقال له رسول الله ﷺ: «اعرف عذتها، ووكانها، ووكانها، ثم استمع بها، فإن جاء صاحبها فعرف عذتها ووكانها ووكانها فأعطها إياه وإلا فهي لك».

وأما الشيء الواحد الذي لا وكاء له، ولا عفاص، ولا وعاء فلا رسول الله ﷺ إنما أمر بتعريف السنة فيما له عدد، وعفاص، ووكان، أو بعض هذه.

فأما ما لا عفاص له، ولا وعاء، ولا وكاء، ولا عدد: فهو خارج من هذا الخبر، وحكمه في حديث عياض بن حمار: فحكمه أن يشذ ذلك أبدا لقوله عليه السلام «لا يَكُنَّ وَلَا يُغَيَّبُ» ولقوله عليه السلام «هو مال الله يؤتيه من يشاء» فقد آتاه الله واجده.

روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن رافع أخبرنا حجين بن المثنى أخبرنا عبد العزيز - هو ابن أبي سلمة - الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن سلمة بن كهيل قال: كان سويد بن غفلة، وزيد بن صوحان وثالث معهما في سفر فوجد أحدهم - هو سويد بلا شك - سوطا فأخذه، فقال له صاحبه: اتقه فقال: استمع به فإن جاء صاحبه أدبه إليه خير من أن تأكله السباع - فلقني أبي بن كعب فذكر ذلك له فقال: أصبت وأخطأ - ففي هذا أن أبي بن كعب رأى وجوب إخلاء اللقطة.

قال أبو حمزة: فيما ذكرنا اختلاف، فمن ذلك أن قوما قالوا: لا تؤخذ اللقطة أصلا، وقال آخرون: مباح أخذها وتركها مباح.

فأما من نهى عن أخذها فلما ذكرنا أنها. وكما روينا عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن جعفر بن ربيعة أن الوليد بن سعيد حدثه قال: كنت مع ابن عمر فرايت ديناراً فلبعت لأخذه فضرب ابن عمر يدي وقال: ما لك وله أتركه.

من الشَّام فوجد صرة فيها ذهب مائة فأخذها، فجاء بها إلى عمر بن الخطاب، فقال له عمر: انشدها الآن على بابي المسجد ثلاثة أيام، ثم عرفها سنة، فإن اعترفت، وإلا فهي لك، قال: فعلت فلم تعرف، ففسختها بين امرأتين.

ومن طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا أبو عوانة عن قتادة قال: كنت أطوف بالبيت فوطئت على ذهب، أو فضة، فلم أخذه، فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب، فقال: بئس ما صنعت، كأن بنيي لك أن تأخذه تعرفه سنة، فإن جاء صاحبه رددته إليه، وإلا تصدقت به على ذي فاقة عن لا تعول.

وقال في لقطة غير الحرم:

ما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني إسماعيل بن أمية: أن زيد بن الأحنس الخزاعي أخبره أنه قال لسعيد بن المسيب: وجدت لقطة أفانصدق بها؟ قال: لا تؤجر أنت ولا صاحبها، قلت: أفادفعها إلى الأمراء؟ قال: إذا يأكلونها أكلا سريعا قلت: وكيف تأمرني؟ قال: عرفها سنة، فإن اعترفت وإلا فهي لك كمالك فهذا سعيد بن المسيب يقول: بإيجاب أخذ اللقطة ولا بد، ويراه بعد الحول قد صارت من مال المتلصق، إلا لقطة مكة.

وقولنا في لقطة مكة هو قول عبد الرحمن بن مهدي، وأبي عبيد.

أخبرنا بذلك أحمد بن محمد بن الجسور قال: أخبرنا محمد بن عيسى بن رفاعة أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا أبو عبيد عن عبد الرحمن بن مهدي بذلك - وعن أبي عبيد من قوله.

وأما ما عدا لقطة الحرم، والحاج:

فلما روينا من طريق أبي داود أخبرنا مسدد أخبرنا خالد - هو الحذاء - عن أبي العلاء - هو يزيد بن عبد الله بن الشخير - عن مطر - هو ابن عبد الله بن الشخير - عن عياض بن حمار المجاشعي قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَخَذَ لَقْطَةً فَلْيَشْهَدْ ذَا عَدْلٍ، أَوْ ذَوِي عَدْلٍ، وَلَا يَكُنَّ، وَلَا يُغَيَّبُ، فَإِنْ وَجَدَ صَاحِبَهَا فَلْيَرُدَّهَا عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يُؤْتِيهِ مَنْ شَاءَ».

ورويناه من طريق هشيم عن خالد الحذاء بإسناده فقال: «فَلْيَشْهَدْ ذَوِي عَدْلٍ».

قال أبو حمزة: وزاد مسدد كما ذكرنا وليس شكاً، ولا يجوز أن يحمل شيء مما روي عن النبي ﷺ على أنه شك إلا يبين أنه شك، وإلا فظاهره الإسناد.

ومن طريق حماد عن ربيعة عن يزيد مولى المتبعث عن زيد

لهم فيها حجة؛ لأن إيواء الضالة بخلاف ما أمر به النبي ﷺ حرق النار، وضلال بلا شك، وما أمرناه قط بإيوائها مطلقا، لكن بتعريفها وضمانها في الأبدي، وقد جاء بهذا حديث أحسن من حديثهم:

كما روينا من طريق ابن وهب حدثني عمرو بن الحارث عن بكر بن سواد عن أبي سالم الجيشاني عن زيد بن خالد الجهني عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ أَخَذَ لَفْطَةً فَهُوَ ضَالٌّ مَا لَمْ يُعْرِفْهَا».

ومنها مدّة التعريف.

وقد روينا عن عمر رضي الله عنه تعريف ثلاثة أيام على باب المسجد، ثم سنة.

وبه يقول الليث بن سعد. ويحتاج هذا القول بما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا يزيد بن محمد بن عبد الصمد أخبرنا علي بن عياش أخبرنا الليث - هو ابن سعد - حدثني من أروى عن إسماعيل بن أمية عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الله بن يزيد مولى المنبغش عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال - وقد سئل عن الضالة: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوَكَاغَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَأَدْعُفْهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فَعَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَتَشَاتَرْ بِهَا».

وهذا حديث هالك؛ لأن الليث لم يسم من أخذ عنه وقد يرضى الفاضل من لا يرضى، هذا سفيان الثوري يقول: لم أر أصدق من جابر الجعفي - وجابر مشهور بالكذب.

ثم هو خطأ؛ لأنه قال فيه: عن عبد الله بن يزيد وإنما هو عن يزيد لا عن عبد الله بن يزيد. ووجه آخر:

كما روينا من طريق حماد بن سلمة أخبرنا يحيى بن سعيد - هو الأنصاري - عن معاوية بن عبد الله بن بدر قال: وجد أبي في مراكب بعير مائة دينار فسأل عمر بن الخطاب عن ذلك، فقال له: عَرِّفْهَا عَامًا، فَعَرِّفْهَا عَامًا فَلَمْ يَجِدْهَا عَارِفًا؟ فقال له عمر: عَرِّفْهَا ثَلَاثَةَ أَعْوَامٍ، فَلَمْ يَجِدْهَا عَارِفًا، فقال له عمر: هي لك. ويحتاج لهذا.

بما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن قدامة أخبرنا جابر عن الأعشى عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة قال: قال لي أبي بن كعب: «الْقَطَطُ صُرَّةٌ فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ فَأَتَيْتُ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: عَرِّفْهَا حَوْلًا فَعَرِّفْتُهَا حَوْلًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَرِّفْتُهَا حَوْلًا فَقَالَ: عَرِّفْهَا سَنَةً أُخْرَى

وَمِنْ طَرِيقِ قَابُوسَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عِيَّاسٍ لَا تَرْفَعُ اللَّفْطَةَ لَسْتَ مِنْهَا فِي شَيْءٍ، تَرَكَهَا خَيْرٌ مِنْ اخْتَلَعَهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنِ الْفَاكِهِ تَوْجِدُ فِي الطَّرِيقِ.

قال: لا توكّل إلا بإذن ربها.

وعن الربيع بن خثيم أنه كره أخذ اللَّفْطَةَ.

وعن شريح أنه مرّ بدهم فتركه.

وقال أبو حنيفة، ومالك: كلا الأمرين مباح، والأفضل أخضعها.

وقال الشافعي مرة: أخضعنا أفضل - ومرة قال: الورع تركها.

قال أبو محمد: أمّا من إباح كلا الأمرين فما نعلم له حجة أصلا، فإن حلوا أمره عليه السلام بأخضعها على التدبّر.

فيلهم: فاحلوا أمره بتعريفها على التدبّر ولا فرق.

فإن قالوا: أموال الناس محرمة.

قلنا: وإضاعتها محرمة ولا فرق.

وأما من منع من أخضعها، فإنهم احتجوا بقول رسول الله ﷺ: «إِنْ مَنَعَكُمْ وَأَمَّا إِلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» قلنا لهم: نعم، وما أمرناه باستحلالها أصلا، لكن أمرناه بالمقتضى عليه من حفظها وترك إضاعتها المحرمة عليه، ثم جعلناها له حيث جعلها له الذي حرّم أموالنا علينا إلا بما أباحها لنا، لا يجوز ترك شيء من أوامره ﷺ فهو أولى بنا من أنفسنا، وقد كفر من وجد في نفسه حرجا مما قضى.

واحتجوا أيضا بحديث المنذر بن جابر عن أبيه عن النبي ﷺ: «لَا يَأْوِي الضَّالَّةَ إِلَّا ضَالٌّ» ويحدثني أبي مسلم الجرمي - أو الحرمي - عن الجارود عن النبي ﷺ قال: «ضَالَّةُ الْمُسْلِمِ حَرَقُ النَّارِ».

وهذان خبران لا يصحان؛ لأن المنذر بن جابر، وأبا مسلم الجرمي أو الحرمي - غير معروفين، لكن «ضَالَّةُ الْمُسْلِمِ حَرَقُ النَّارِ» قد صح من طريق أخرى وهذا لفظ جمل فسرّه سائر الآثار - وهو خبر:

روينا من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه أنه سأل رسول الله ﷺ عن ضوال الإبل، فقال عليه السلام: «ضَالَّةُ الْمُسْلِمِ حَرَقُ النَّارِ» وهم أوّل مخالف، فأمروا بأخذ ضوال الإبل، ثم لو صح ما كان

رويناه من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر - هو ابن أبي ميسرة - عن شريك بن عبد الله عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري «أن علياً جاءَ إلى رسول الله ﷺ بدينارٍ وجده في السوق فقال النبي ﷺ: عَرَفْتَهُ ثَلَاثًا فَقَالَ: فَلَمْ يَجِدْ أَحَدًا يَعْرِفُهُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: كُلُّهُ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ كُلَّهُ - وَفِي آخِرِهِ فَجَعَلَ أَجَلَ الْبَيْنَانِ وَصَبَّه ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، هَذَا الْحَدِيثُ.

قال أبو محمد: لا ندرى من كلام من هذه الزيادة، وهذا خبر سوء لأنه من طريق ابن أبي سبرة - وهو مشهور بوضع الحديث والكذب، عن شريك وهو مدلسٌ يدلُّسُ المنكرات عن الضعفاء إلى الثقات.

وروي من طريق إسرائيل عن عمر بن عبد الله بن يعلى عن جدته حكيمة عن أبيها أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ التَّقَطَّ لَقْطَةً سِيرَةً دِرْهَمًا أَوْ حَبْلًا أَوْ شَيْءَ ذَلِكَ فَلْيَعْرِفْهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ فَلْيَعْرِفْهُ سِتَّةَ أَيَّامٍ» وهذا لا شيء: إسرائيل ضعيف، وعمر بن عبد الله مجهول، وحكيمة عن أبيها أنكر، وأنكر، ظلمات بعضها فوق بعض.

قال أبو محمد: روي عن مالك، والشافعي، وأبي سليمان، والأوزاعي تعريف اللقطة سنة - وهو القول الظاهر عن أبي حنيفة، وقد روي عنه خلافة.

وروي عن عمر بن الخطاب أيضاً: تعريف اللقطة ثلاثة أشهر.

وروي أيضاً عنه من طريق شريك عن أبي يعقوب العبدى عن أبي شيخ العبدى عن زيد بن صوحان العبدى أن عمر أمر أن يعرف ثلاثة التقطها أربعة أشهر، فإن جاء من يعرفها ولا وضعها في بيت المال - فهذه عن عمر ﷺ خمسة أقوال.

وروي أبو نعيم عن سفيان الثوري من التقط درهماً فإنه يعرفه أربعة أيام وقال الحسن بن حي، وأبو حنيفة في رواية هشام بن عبيد الله الرائي عن محمد بن الحسن عنه: أن ما بلغ عشرة دراهم فصاعداً فإنه يعرف سنة. واختلفا فيما كان أقل فقال الحسن بن حي: يعرف ثلاثة أيام.

وقال أبو حنيفة: يعرف على قدر ما يرى الملتقط - وهذه آراء فاسدة كما ترى، ومنها: دفع اللقطة إلى من عرف العفاص، والوكاء، والعدة، والوعاء فقال مالك، وأبو سليمان كما قلنا.

وقال أبو حنيفة، والشافعي: لا يدفعها إليه بذلك، فإن فعل ضمنها؛ لأنه قد يسمع صاحبها يصنفها فيعرف صفتها فيأتي بها.

فَعَرَفْتُهَا سَنَةً أُخْرَى ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَرَفْتُهَا سَنَةً فَقَالَ: عَرَفْتُهَا سَنَةً أُخْرَى فَعَرَفْتُهَا سَنَةً أُخْرَى ثُمَّ أَخْبَرْتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: اتَّبِعْ بِهَا وَاعْرِفْ وَكَامَهَا وَخَبَرْتُهَا وَأَخْصَ عَدَدَهَا فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا قَالَ جَرِيرٌ: لَمْ أَحْظَ مَا بَعْدَ هَذَا. وَهَكَذَا.

رويناه من طريق زيد بن أبي أنيسة، وعبيد الله بن عمر الرقيين كلاهما عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ.

قال أبو محمد: هذا حديث ظاهره صحة السند إلا أن سلمة بن كهيل أخطأ فيه بلا شك، لأننا:

رويناه من طريق حماد بن سلمة عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ فقال فيه: فلم أجدها عارفاً عامين أو ثلاثة.

وروي من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ فقال فيه: «عَرَفْتُهَا عَامًا» قال: فَعَرَفْتُهَا، فَلَمْ يَعْرِفْ، فَجَعَلَ: «عَرَفْتُهَا عَامًا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا» فهذا شك من سلمة بن كهيل.

ثم:

رويناه من طريق مسلم بن الحجاج قال: حدثني أبو بكر بن نافع أخبرنا غندر أخبرنا شعبة عن سلمة بن كهيل قال: سمعت سويد بن غفلة قال: لقيت أبي بن كعب فذكر - الحديث وأن رسول الله ﷺ قال له: «عَرَفْتُهَا حَوْلًا، فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: عَرَفْتُهَا حَوْلًا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: عَرَفْتُهَا حَوْلًا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا»، وذكر باقي الحديث: قال شعبة: فلقيناه بعد ذلك بمكة فقال: لا أدري ثلاثة أحوال أو حول واحد فهذا تصريح من سلمة بن كهيل بالشك، والتسريع لا تؤخذ بالشك.

وروي أيضاً من طريق مسلم حدثني عبد الرحمن بن بشر العبدى أخبرنا بهز - هو ابن أسد - أخبرنا شعبة أخبرنا سلمة بن كهيل قال: سمعت سويد بن غفلة فاقصص الحديث - قال شعبة: فسمعت بعد عشر سنين يقول: عَرَفْتُهَا عَامًا وَاحِدًا.

فصح أن سلمة بن كهيل ثبت واستذكر، ثبت على عام واحد، بعد أن شك، فصح أنه وهم ثم استذكر، فشك ثم استذكر فثبت، وثبت وجوب تعريف العام وطلوع تعريف ما زاد - والحمد لله رب العالمين.

قال أبو محمد: وهما إثران آخران - أحدهما:

قلنا لهم: والسَّنة جاءت بدفع اللَّفْظَةِ إلى من عرف عفاصها، ووكامها، وعددها، ووعامها - ولا فرق.

وقالوا: قد قال رسول الله ﷺ: فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَادَّعَاهَا إِلَيْهِ.

قلنا: نعم، وصاحبها هو الَّذي أمر عليه السلام بدفعها إليه إذا وصف ما ذكرنا.

وأما قولهم: قد يسمعها متحيل، فيقال لهم: وقد تكذب الشَّهود ولا فرق.

وقالوا: قد قال أبو داود السَّجستاني: هذه الزَّيادة - فإن عرف عفاصها ووكامها، وعددها، فادفعها إليه: غير محفوظة.

قال أبو حمزة: وهذا لا شيء، ولا يجوز أن يقال فيما رواه الثَّقات مسنداً: هذا غير محفوظ - ولا يعجز أحدٌ عن هذه الدَّعوى فيما شاء من السَّنَنِ الثَّوابت.

وقد أخذ الحنفِيُّونَ بزيادة جاءت في حديث حماد بن سلمة في الرِّكَاة - وهي ساقطةٌ غيرُ محفوظة - ولو صحَّ إسنادها ما قلنا فيه: غيرُ محفوظ. وأخذوا بجبر الاستسعاء، وقد قال من هو أجلُّ من أبي داود: وليس الاستسعاءُ محفوظاً وإنَّما هو من كلام ابن أبي عروبة. وأخذوا بالخبرَ من مَلَكٌ ذَا رَجَمٍ مَخْرُومَةٌ فَهُوَ حُرٌّ وجهور أصحاب الحديث يقولون: إنَّه غيرُ محفوظ. وأخذ الشَّافعيُّ في زَكَاةِ الفطر باللفظة التي ذكرها من لا يعتدُّ به ويمنُّ تَعْلُوهُ، وهي بلا شك ساقطةٌ غيرُ محفوظة - ولو صحَّت من طريق الإسناد ما استحللنا أن نقول فيها: غيرُ محفوظة.

ثم نقول: أخطأ أبو داود في قوله: هي غيرُ محفوظة - بل هي محفوظة؛ لأنَّها لو لم يروها إلا حمادُ بنُ سلمة وحده لكفى، لثقة وإمامته - وكيف وقد وافقه عليها سفيانُ الثَّوريُّ عن ربيعة عن يزيد بن مولى المنبعث عن زيد بن خالد الجهني عن النبي ﷺ. وسفيان أيضاً عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ فيقول قولٌ من قال: هي غيرُ محفوظة، بل هي مشهورةٌ محفوظة.

ومنها تَمَلَّكُ اللَّفْظَةِ بعدَ الحَوْلِ:

روينا قولنا عن عمر بن الخطَّاب، وغيره:

كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا أبو عبيدة بن أبي السَّرِّ أخبرنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير عن عمرو بن شعيب عن عمرو، وعاصم: ابني سفيان بن عبد الله عن أبيهما: أنَّه التقط عيَّةً فأتى بها عمرُ بنُ الخطَّابِ فأمره أن يعرفها حولاً، ففعل، ثم أخبره فقال: هي لك، إن رسول الله ﷺ أمرنا بذلك،

واحتجوا في ذلك بأن رسول الله ﷺ أوجبَ اليَنَّةَ على المدعي واليمين على المدعى عليه، ونهى عن أن يعطى أحدٌ بدعواه.

وقال عليه السلام: «شاهدناك أو يمينه ليس لك غير ذلك»..

قال أبو حمزة: هذا كله حقٌّ، والذي قاله هو الَّذي أمر بأن تعطى اللَّفْظَةُ من عرف العفاص، والوكاء، والعدَّة، والوعاء، وليس كلامه متعارضاً، ولا حكمه متناقضاً، ولا يحملُ ضربُ بعضه ببعض، ولا تركُ بعضه وأخذُ بعض، فكُلُّه حقٌّ، وكلُّه وحيٌّ من عند الله عزَّ وجلَّ، وهم يجمعون معنا على أن المدعى عليه إن أقرَّ قضى عليه بغير يمين، فقد جعلوا للمدعي شيئاً غير الشَّاهدين أو يمين المدعى عليه.

فإن قالوا: قد صحَّ الحكم بالإقرار.

قلنا:

وقد صحَّ دفع اللَّفْظَةِ بأن يصف المدعي وكامها، وعددها، وعفاصها ووعامها، ولا فرق، وليس كلُّ الأحكام توجد في خيرٍ واحد، ولا تؤخذ من خيرٍ واحد، ولكن تضمُّ السَّنَنُ بعضها إلى بعضٍ ويؤخذ بها كلها.

ولو أن الحنفِيِّينَ اعترضوا أنفسهم بهذه الاعتراضات في قولهم امرأة واحدة في عيوب النساء، والولادة، ولو عارضوا أنفسهم بهذا في حكمهم للزوجين يختلفان في متاع البسر أن ما أشبه أن يكون للرجال كان للرجل مع يمينه، وما أشبه أن يكون للنساء كان للمرأة بيمينها بغير يمين، ولا يحكمون بذلك في الأخذ والآخر يختلفان في متاع البسر الَّذي هما فيه، ولو عارضوا أنفسهم بهذا الاعتراض في قولهم: إن من ادَّعى لقيطاً هو وغيره فأتى بعلامات في جسده قضى له به، ولا يقضون بذلك فيمن ادَّعى مع آخر عبداً فأتى أحدهما بعلامات في جسده، وفي قولهم: لو أن مستاجر الدَّار تداعى مع صاحب الدَّار في جنود موضوعة في الدَّار وأحدُ مصرعين في الدَّار: أن تلك الجنود إن كانت تشبه الجنود التي في البناء والمصراع القائم كان كلُّ ذلك لصاحب الدَّار بلا يمين - وسائر تلك التَّخاليط التي لا تغفل، ثم لا يبالون بمعارضة أوامر رسول الله ﷺ بأمرهم بالفساد.

وأما الشَّافعيُّ فإنه قضى في القتيل بوجود في حِلَّة أقدام أعداءه أن له المدعى بقتله عليه يملفون خمسين مِئْثاً ثم يقضى لهم بالذِّية فأعطاهم بدعواهم.

فإن قالوا: إن السَّنة جاءت بهذا.

قلت: لا حاجة لي بها، وأمر بها فالتقيت في بيت المال.

وقد صحَّ عن عمر من طريق جدي، وعن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ.

ومن طريق ابن عمر: أنه رأى ثمرة مطروحة في السكة فاختلها فأكلمها.

وعن علي بن أبي طالب: أنه التقط حبَّ رمان فأكلمه..

وعن ابن عباس من وجد لقطة من سقط المتاع: سوطاً، أو نعلين، أو عصاً، أو سيراً من المتاع، فليستختم به وليشده، فإن كان ودكاً فليأتمد به وليشده، وإن كان زاداً فليأكله وليشده، فإن جاء صاحبه فليغرم له.

وهو قول روي أيضاً عن طاووس، وابن المسيبي، وجابر بن زيد، وعطاء بن أحد قولي، والشافعي، وأبي سليمان، وغيرهم.

وقالت طائفة: يتصدق بها، فإن عرفت خيرَ صاحبها بين الأجر والضمان.

روينا ذلك أيضاً: عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، قال: لا أملك أن تأكلها - وعن طاووس أيضاً، وعكرمة.

وهو قول أبي حنيفة، والحسن بن حي، وسفيان واحتج هؤلاء بما روي من طريق البراء أخبرنا خالد بن يوسف أخبرنا أبي أخبرنا زياد بن سعد أخبرنا سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: «سئل رسول الله ﷺ عن اللقطة، فقال: لا تحلَّ اللقطة، فمن التقط شيئاً فليعرفه سنة، فإن جاء صاحبه فليزده إليه، وإن لم يأت فليصدق به، فإن جاء فليخبره بين الأجر وبين الذي له».

قال أبو محمد: وهذا لا شيء؛ لأن يوسف بن خالب، وإياه، مجهولان - ثم لو صحَّ لم يكن لهم فيه حجة، لأن قول لا تحلَّ اللقطة حق، ولا تحلَّ قبل التعريف، وأمره بالصدقة بها مضموم إلى أمره عليه السلام باستنفاها ويكونها من جملة ما به، إذ لو صحَّ هذا لكان بعض أمره عليه السلام أولى بالطاعة من بعض، ولا يحلَّ مخالفة شيء من أوامره عليه السلام لأخر منها، بل كلها حق واجب استعانة، ونحن لم نمنع واجدها من الصدقة بها إن أراد فتحج علينا بهذا؟ فبطل تعلقه بهذا الخير لو صحَّ، فكيف وهو لا يصح؟ فإن ادعوا إجماعاً على الصدقة بها كذبوا:

لما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أن زيد بن الأحنس الخزاعي أخبره أنه قال لسعيد بن المسيبي: وجدت لقطة

فالتصت بها؟ قال: لا تجر أنت ولا صاحبها، قلت: أفادعها إلى الأمر؟ قال: إذا ياكلونها أكلا سريعاً، قلت: فكيف تأمرني؟ قال: عرفها سنة فإن اعترفت، وإلا فهي لك.

والعجب أن بعضهم احتج للذهبه الخطي في هذا بقول الله تعالى: «لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ».

قال علي: احتجاج هذا الجاهل بهذه الآية في هذا المكان دليل على رقة دينه، إذ جعل ما أمر به رسول الله ﷺ باطلاً، ولو كان له دين لما عارض حكم رسول الله ﷺ.

ولو أنه جعل هذه المعارضة لقولهم الملعون: أن الغاصب لدور المسلمين وضيعاتهم يستكنها ويكرها، فالكراه له حلال، واحتراث ضيعاتهم له حلال لا يلزمه في ذلك شيء. وقولهم: من اشترى شيئاً شراءً فاسداً فقد ملكه ملكاً فاسداً وإباحوا له التصرف فيما اشترى بالباطل بالوطء، والعتيق، وسائر أقوالهم الخبيثة لكانوا قد وافقوا.

ثم أعجب شيء أمرهم بالصدقة بها، فإن جاء صاحبها ضنوا المساكين إن وجدوهم، فعلى أصلهم هو أيضاً أكل مال بالباطل. وروي عن أن ياكلها الواجد وضمانها عليه، وبين أن ياكلوها المساكين وضمانها عليهم، فإن لم يوجدوا فعليه، ولئن كان أحد الوجهين أكل مال بالباطل فإن الآخر أكل مال بالباطل، ولا فرق، ولئن كان أحدهما أكل مال بحق، فإن الآخر أكل مال بالحق، ولا فرق، إذ الضمان في العاقبة في كلا الوجهين، ولكنهم قوم لا يعقلون.

واحتجوا بما ذكرنا قبل: أنه لا يصح من ضالة المسلم حرق النار، ولا بأي الضالة إلا ضالاً، ولو صحَّ لكانا عليهم اعظم حجة؛ لأنهم يبيحون أخذ ضوال الإبل التي فيها ورد النص المذكور، فاعجبوا لهذه العقول وأعجب شيء احتجاجهم هنا برواية خبيثة رواها أبو يوسف عن عبد الملك بن العزمي عن سلمة بن كهيل: أن أبي بن كعب، ثم ذكر باقي الحديث، وأن رسول الله ﷺ قال له: «فإنك ذو حاجة إلينا».

قال أبو محمد: هنا منقطع لأن سلمة لم يدرك أياً، ثم العزمي ضعيف جد، وأبو يوسف لا يبعد عنه، فمن أضل ممن يرد ما رواه سفيان الثوري، وحماد بن سلمة، كلاهما عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ ويأخذ بما رواه أبو يوسف العمور عن العزمي الضعيف عن سلمة عن أبي وهو لم يلق أياً قط، ففي مثل هذا فليعتبر أولو الأبصار.

ابتاعاً، ثم أهدى إليه اليهودي الدينار.

وكذلك رهن الدينار في اللحم، والخبر الصحيح يكفي من كل هذا.

روينا من طريق البخاري أخبرنا محمد بن يوسف أخبرنا

سفيان عن منصور بن العتوم عن طلحة بن مصرف عن أنس بن مالك قال: «مر رسول الله ﷺ بمطروحة في الطريق فقال: لولا أنني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها؛ فهذا رسول الله ﷺ غني لا فقير يشهد الله تعالى له إذ يقول: «وَوَجَدَكَ غَايِلًا فَأَغْنِي» يستحل أكل اللقطة، وإنما توقع أن تكون من الصدقة. فقال بعضهم: هذا على تحقيق الصدقة أنها من الصدقة لأنها لقطة - وهذا كلام إنسان عديم عقل وحياء ودين؛ لأنه كلام لا يعقل، وخلاف لفهم لفظ رسول الله ﷺ وكذب بجاهر به، بارد غث - وأعجب شيء قول بعضهم: قد صح الإجماع على أنه لا يعطيا غنياً غيره، فكان هو كذلك.

قال أبو محمد: لا شيء أسهل من الكذب المقضوح عند هؤلاء القوم؛ ثم كذبهم إنما هو على الله تعالى، وعلى رسوله ﷺ وعلى جميع أهل الإسلام وعلى العقول والحواس؛ ليت شعري متى أجمع معهم على هذا، ومن أجمع معهم على هذا، أبقية الجندل، والكتكبو وأين وجدوا هذا الإجماع؟ بل كتبوا في ذلك وإذا أدخلت اللقطة في ملكه بانتفاء الحول الذي عرفها فيه، فإن أعطاها غنياً، أو أغنياً، أو قارون - لو وجد حياً - أو سليمان - رسول الله ﷺ لو كان في عصره لكان ذلك مباحاً لا شيء من الكراهية فيه.

وقالوا: قد شك يحيى بن سعيد في أمر المتقطر بأن يستنفقها، أم من قول يزيد مولى التبعث؟ أو من قول رسول الله ﷺ وقطع مرة أخرى على أنه من قول يزيد.

قلنا: وقد استند يحيى أيضاً - وهذا كله صحيح فيه؛ لأنه سمعه مرة مستنداً، وسمع يزيد يقول: من فتيها أيضاً.

ثم يقول: لكن ربيعة لم يشك في أنه قول رسول الله ﷺ. وكذلك أيضاً لم يشك بسر بن سعيد عن زيد بن خالد الجهني عن رسول الله ﷺ. روى مالك، وسفيان الثوري عن ربيعة عن يزيد مولى التبعث عن زيد بن خالد عن النبي ﷺ: «فإن جاء صاحبها وإلا فشتأنت بها».

وروى حماد بن سلمة عن ربيعة عن يزيد بن خالد عن النبي ﷺ: «فإن جاء صاحبها وإلا فشتأنت بها».

وروى حماد بن سلمة عن ربيعة عن يزيد بن خالد

ثم لو صحت لهم هذه الزيادة التي لا تصح لما كان لهم فيها حجة؛ لأنه ليس فيها إلا إباحة اللقطة للمحتاج ولستنا نكره هذا، بل هو قولنا، وليس فيها منع الغني منها لا بنص ولا بدليل.

ثم العجب كله ردعهم كلهم في هذا المكان نفسه حديث علي بن أبي طالب في التقاطه الدينار وإباحة رسول الله ﷺ له استفاقة بأن قالوا هو مرسل.

ورواه شريك - وهو ضعيف - فالمرسل الذي يرويه الضعيف لا يجوز الأخذ به إذا خالف رأي أبي حنيفة، والمرسل الذي رواه العزمي - وهو الغاية في الضعف - لا يجوز تركه إذا وافق رأي أبي حنيفة، والله لتطول ندامة من هذا سبيله في دينه يوم لا يغيي الندم عنه شيئاً، وما هذه طريق من يدين بيوم الحساب، لكنه الضلال والإحلال - نعوذ بالله من الخذلان.

ثم قد كذبوا، بل قد روي حديث علي من غير طريق شريك.

واستند من طريق أبي داود أخبرنا جعفر بن مسافر التميمي أخبرنا ابن أبي فديك أخبرنا موسى بن يعقوب الزمعي - هو موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب بن زعة - عن أبي حازم عن سهل بن سعد أخيرة: «أن علي بن أبي طالب وجد الحسين والحسن يبتكيان من الجوع، فخرج فوجد ديناراً بالسوق، فجاء به إلى فاطمة فأخبرها، فقالت له: اذهب إلى فلان اليهودي فخذ لنا دينقاً؛ فذهب إلى اليهودي فاشتري به دينقاً، فقال لليهودي: أنت ختن هذا الذي يزعم أنه رسول الله ﷺ؟ قال: نعم قال: فخذ ديناراً لك والدينق، فخرج علي حتى جاء به فاطمة، فأخبرها فقالت له: اذهب إلى فلان الجزار فخذ لنا بدرهم لحمًا فذهب فزعم الدينار بدرهم لحم، فجاء به فمجننت ونصبت وخيزت، وأرسلت إلى النبي ﷺ فجاءهم؟ فقالت له: يا رسول الله أدركك، فإن رأيت لنا خللاً أكلنا وأكلت منا من شأه كذا وكذا، فقال عليه السلام كلوا باسم الله، فأكلوا، فبينما هم متكأنهم إذا غلام ينشد الله تعالى والإسلام الدينار، فامر رسول الله ﷺ فدعي له فسأله فقال: سقط مني في السوق، فقال رسول الله ﷺ: يا علي اذهب إلى الجزار فقل له: إن رسول الله ﷺ يقول لك: أرسلني إلي بالدينار، ودرهمك علي، فأرسل به، فدفعه رسول الله ﷺ بلا شيء.

قال أبو محمد: هذا خبر خير من خبرهم، وهو عليه السلام، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين رضي الله عنهم. لا نحل لهم الصدقة أغنياً كانوا أو فقراء.

وقد أباح في هذا الخبر شراء الدينق بالدينار، فإنما أخذه

وجدها حيّةً، أو مذبوحةً، أو مطبوخةً، أو مأكولةً - لا مسيلٌ له عليها.

وأما الإبلُ القويّةُ على الرّعي، وورود الماء: فلا يحلُّ لأحدٍ أخذها، وإنّما حكمها: أن تترك ولا بدّ، فمن أخذها ضمنها - إن تلفت عنده بأيّ وجه تلفت - وكان عاصياً بذلك، إلا أن يكون شيءٌ من كلّ ما ذكرنا من لقطّة، أو ضالّة، يعرف صاحبها، فحكم كلّ ذلك أن تردّ إليه ولا تعرف في ذلك.

وأما كلّ ما عدا ما ذكرنا من إيسل لا قوّة بها على ورود الماء والرّعي وسائر البقر، والحيل، والبغال، والحمير، والصيود كلّها، المتملّكة، والآباق من العبيد والإماء، وما أضلّ صاحبه منها، والغنم التي تكوّن ضوالمٌ بحيث لا يخاف عليها الذئب، ولا إنسان، وغير ذلك - كلّ - ففرض أخذه وضّمّه وتعريفه أبداً، فإنّ ينس من معرفة صاحبه أدخلها الحاكم وأوجدنا في جميع مصالح المسلمين - وبالله تعالى التوفيق.

سواء كان كلّ ما ذكرنا ممّا أهمله صاحبه لضرورة، أو لحوف، أو هزال أو ممّا ضلّ ولا فرق. **برهان ذلك:**

ما روّيناه من طريق البخاري أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا إسماعيل بن جعفر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن أبي عبيد الله الجهمي أنّ رسول الله ﷺ سئل عن اللقطة: فقال: عرفها سنة ثم اعرف وكافها وعافها ثم استئق بها، فإن جاء رؤها فأدعها إليه، فقال: يا رسول الله فضالة الغنم؟ قال: خلّها فإنّما هي لك أو لأخيكَ أو للذئب، قال: يا رسول الله فضالة الإبل؟ فقضيب عليه السلام حتى احمرت وجنتاه واحمر وجهه وقال: ما لك ولها ممّا جدّها وسبقاؤها حتى يلقاها رؤها.

ومن طريق البخاري أخبرنا إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس أخبرنا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن يزيد بن أبي عبيد الله الجهمي أنّ رسول الله ﷺ سئل عن اللقطة: فقال: عرفها سنة ثم اعرف وكافها وعافها ثم استئق بها، فإن جاء رؤها فأدعها إليه، فقال: يا رسول الله فضالة الغنم؟ قال: خلّها فإنّما هي لك أو لأخيكَ أو للذئب، قال: كيف ترى في ضالة الإبل؟ قال: دعها، فإنّ ممّا جدّها وسبقاؤها ترد الماء وتأكّل الشجر حتى يجدها رؤها، فأمر عليه السلام بأخذ ضالة الغنم التي يخاف عليها الذئب أو العادي وترك الإبل التي ترد الماء وتأكّل الشجر، وخصها بذلك دون سائر اللقطة والضالّة فلا يحل لأحد خلاف ذلك.

عن النبي عليه السلام: «فإن جاء صاحبها فعرّفها فأدعها إليه وإلا فهي لك».

وروى سفيان بن عيينة: أن ربيعة أخبره أن يزيد بن أبي عبيد الله الجهمي عن يزيد بن خالد عن النبي عليه السلام: «أنه سئل عن اللقطة: فقال: عرفها سنة، فإن اعترفت وإلا فأخبطها بمالك».

ورويناه من طريق سعيد بن منصور أخبرنا عبد العزيز بن حمّو - هو الدراوردي - سمعت ربيعة يحدث عن يزيد بن أبي عبيد الله الجهمي عن يزيد بن خالد عن رسول الله ﷺ ذكر الحديث، وفي آخره: «فإن جاء صاحبها فأدعها إليه وإلا فاصنع بها ما تصنع بمالك».

ورواه أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله عن بسر بن سعيد عن يزيد بن خالد الجهمي عن رسول الله ﷺ في اللقطة قال: «عرفها سنة فإن لم تعترف فأعرف عفاصها، وركامها، ثم كلّها فإن جاء صاحبها فأدعها إليه».

ورواه حماد بن سلمة أخبرنا سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة: أن أبي بن كعب قال له: «قال رسول الله ﷺ له في اللقطة: فإن جاء صاحبها فعرّف عفاصها، وركامها، وعافها فأخبطها إليه، وإلا فهي لك».

وعلى هذا دلّ حديث عياض بن حمار، وأبي هريرة، لا مثل تلك الملقطات المكذوبة من مرسل، ومجهول، ومن لا خير فيه. وبالله تعالى التوفيق.

وقد جاء خبرٌ من طريق لا يزال المخالفون يمتدحون بها إذا وافقتهم:

روينا من طريق ابن وهب: أخبرني عمرو بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: كيف ترى ما وجد في الطريق الميت، أو في القرية المسكونة؟ قال: عرف سنة، فإن جاء بأبيه فأدعها إليه وإلا فقتلت به، فإن جاء طليها يوماً من الدهر فأدعها إليه، وما كان في الطريق غير الميت، وفي القرية غير المسكونة: فقيه، وفي الركاز الخمس.

وأما نحن فهذه صحيحة لا نأخذ بها، فهذا حكم اللقطة من غير الحيوان. وأما الضالّ من الحيوان فلها ثلاثة أحكام: أما الضالّ والمعرّض فقط - كبارها وصغارها - توجد بحيث يخاف عليها الذئب، أو من يأخذها من الناس، ولا حافظ لها، ولا هي بقرب ماء منها: فهي حلال لمن أخذها سواء جاء صاحبها، أو لم يجرى،

سائر الحيوان لا يمتنع أخذه.

وقال أبو حنيفة، والشافعي: من أخذ ضالة من الغنم فعليه ضمانها إن أكلها.

وقال مالك: أما ضالة الغنم فما كان يقرب القرى فلا يأكلها، ولكن يضمنها إلى أقرب القرى، فيعرفها هنالك.

وأما ما كان في الفلوات والمهام، فإنه يأكلها أو يأخذها، فإن جاء صاحبها فوجدها حيّة فهو أحقّ بها، وإن وجدها مأكولة فلا شيء له، ولا يضمنها له واجدها الذي أكلها. واختلف أصحابها فيها إن وجدها مذبوحة لم تؤكل بعد.

قال: وأما البقر فإن خيف عليها السبع فحكمها حكم الغنم، وإن لم يخف عليها السبع فحكمها حكم الإبل يترك كل ذلك ولا يعترض له ولا يؤخذ.

وأما الخيل، والبغال، والحمر، فلتعرف ثم تصدق بها.

قال أبو محمد: أما تقسيم مالك خطأ؛ لأنه لم يبيح النص، إذ فرق بين أحوال وجود ضالة الغنم، وليس في النص شيء من ذلك.

وكذلك تفرقه بين وجود الشاة صاحبها حيّة أو مأكولة، فليس في الخبر شيء من ذلك أصلاً - لا بنص ولا بدليل ولا القياس طرد - ولا قول مقدم التزم؛ لأن القياس أن لا يبيح الشاة لواجدها أصلاً، كما لا يبيح سائر اللقطات، إلا إن كان فقيراً بعد تعريف عام - ولا نعلم فروقه هذه عن أحد قبله، ولا نعلم لقوله حجة أصلاً.

وأما أبو حنيفة فإنه خالف أمر رسول الله ﷺ كله جهراً فمنع من الشاة جملة، وأمر بأخذ ضالة الإبل - وقد غضب رسول الله ﷺ من ذلك غضباً شديداً له وجهه - ونعوه بالله من ذلك.

فأما هو - يعني أبا حنيفة - فيعذر لجهله بالأثر.

وأما هؤلاء الخاسرون فوالله ما لهم عنز، بل هم قد أقدموا على ما أغضب رسول الله ﷺ علانية، فحصلوا في جملة من قال الله تعالى فيهم: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَصْحَبَتِ اللَّهُ وَكَرَهُوا رِضْوَانَهُ﴾ فما أخرفنا عليهم من تمام الآية لأن الحجة قد قامت عليهم.

فإن قالوا: إن الأموال حرام على غير أهلها، وواجب حفظها، فلا نأخذ بخلاف ذلك مجر واحد.

قلنا لهم: قد أخذتم بذلك الخير بعينه فيما أنكرهوه نفسه فأمرتم بإتلافها بالصدقة بها بعد تعريف سنه، فمرة صار عندكم

قال أبو محمد: وأما ما عرف ربّه فليس ضالة؛ لأنها لم تضلّ جملة، بل هي معروفة وأما الضالة ما ضلّت جملة فلم يعرفها صاحبها أين هي؟ ولا عرف واجدها لمن هي، وهي التي أمر عليه السلام بنقلها، وبقي حكم الحيوان كله حاشا ما ذكرنا موقوفاً على قول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ ومن البر والتقوى إحراز مال المسلم أو الذمي.

وقال رسول الله ﷺ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، فَلَا يَجُزُّ لِأَحَدٍ مِنْ مَالٍ أَحَدٍ إِلَّا مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ».

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: كتب عمر بن الخطاب إلى عماله لا تضيّعوا الضوال فلقد كانت الإبل تنتاب هملًا وترد المياه لا يعرض لها أحد حتى يأتي من يعرفها فيأخذها، حتى إذا كان عثمان كتب: أن ضمّوها وعرفوها، فإن جاء من يعرفها وإلا فبيعوها وضمعوها أثمانها في بيت المال، فإن جاء من يعرفها فادفعوا إليها الأثمان.

ومن طريق ابن وهب أخبرني أنس بن عياض عن سلمة بن وردان سألت سالم بن عبد الله بن عمر عن الشاة توجد بالأرض التي ليس بها أحد، فقال لي: عرفها من دنالك، فإن عرفت فادفعها إلى من عرفها وإلا فاشتك وشاة الذئب فكلها.

ومن طريق وكيع حدثنا سلمة بن وردان قال: سألت سالم بن عبد الله بن عمر عن ضالة الإبل؟ فقال: معها سقاؤها وحذاؤها دعها إلا أن تعرف صاحبها فتدفعها إليه.

ورويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر: وسفيان الثوري كلاهما عن أبي إسحاق السبيعي عن امرأته قال: جاءت امرأة إلى عائشة أم المؤمنين فقالت: إني وجدت شاة، فقالت: اعلفي واحلبِي وعزقي، ثم عادت إليها ثلاث مرات، فقالت: تريدن أن أترك بذبحها.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو الأحوص عن زيد بن جبير: أنه سمع ابن عمر يقول لرجل سأل عن ضالة وجدها؟ فقال له ابن عمر: أصلح إليها واتشد، قال: فهل عليّ إن شربت من لبنها؟

قال: ما أرى عليك في ذلك.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: تؤخذ ضالة الإبل كما تؤخذ غيرها.

وقال الشافعي: ما كان من الخيل، والبقر، والبغال، قوياً يرد الماء، ويرعى لم يؤخذ قياساً على الإبل، وما كان منها ومن

الخبر حجة، ومرة صار عندكم باطلا، وهو ذلك الخبر بعينه فما هذا الضلال.

وقد روينا هم عن أم المؤمنين، وابن عمر: إباحة شرب لبن الضالّة، وهم لا يقولون بذلك..

وأما الشافعي فنقض أصله ولم ير أخذ الشاة، وأحكم في حكم الخبر ما ليس فيه، فالحق بالإبل ما لم يذكر في النص، وجعل ورود الماء، ورعي الشجر علة قاس عليها، ولا دليل له على صحة ذلك، وإن الشاة لترد الماء، وترعى ما أدركت من الشجر، كما تفعل الإبل، ويمتنع منها ما لم تدركه، كما يمتنع على الإبل ما لا تدركه، وإن الذئب ليأكل البعير كما يأكل الشاة، ولا منعة عند البعير منه، وإنما يمتنع منه البقر فقط - هذا أمر معلوم بالمشاهدة.

وقالوا: قول النبي ﷺ «هي لك أو لأخيك أو للذئب» ليس تمليكا للذئب، فكذلك ليس تمليكا للواجد، فقلنا: هذا باطل من قولكم، لأن الذئب لا يملك والواجد يملك، والواجد خاطب، والذئب ليس خاطبا، وقد أمر الواجد بأخذها، فزيادتكم كاذبة مردودة عليكم - وبالله تعالى التوفيق.

فظهر سقوط هذه الأقوال كلها بتيقن، وإن كل واحد منهم أخذ ببعض الخبر وجعله حجة وترك بعضه ولم يره حجة. واختلفوا في ذلك: فأخذ هذا ما ترك هذا، وترك هذا ما أخذ الآخر، وهذا ما لا طريق للصواب إليه أصلا - وبالله تعالى التوفيق.

ولئن كان الخبر حجة في موضع فإنه حجة في كل ما فيه، إلا أن ثاني مخالفة له بناسخ متيقن، وإن كان ليس حجة في شيء منه فكله ليس حجة، والتحكم في أوامر رسول الله ﷺ لا يجوز - وبالله تعالى التوفيق.

عمرًا اعتق لقيطًا.

٥٣- كِتَابُ اللَّيْطِ

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيعٌ أخبرنا الأعمش عن زهير العنسي أن رجلا التقط لقيطاً فأتى به علي بن أبي طالب فأعتقه.

قال أبو محمد: لا يعتق إلا مملوك.

قال علي: فإن قيل: قد رويتم من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيعٌ أخبرنا شعبة قال: سألت حماد بن أبي سليمان، والحكم عن القليط، فقالا جميعاً: هو حرٌ فقلت: عمن، فقال الحكم: عن الحسن بن علي.

ورويتم عن وكيع عن سفيان عن زهير بن أبي ثابت، وموسى الجهني قال موسى: رأيت ولد زنا أحقه علي في ماله.

وقال زهير عن ذهل بن أوس عن عيسى بن مسيح قال: وجدت لقيطاً فأتيت به علي بن أبي طالب فألقه في ماله.

قلنا: ليس في هذا خلافٌ لما ذكرنا قبل؛ لأن قول عمر هو حرٌ، وقول الحسن بن علي هو حرٌ، إذا ضم إلى ما روي عنهما من أن كل واحد منهما اعتق القليط، مع ما روي عن عمر من أنهم مملوكون، وأن ولده لمن وجد، اتفق كل ذلك على أن قولهما رضي الله عنهما هو حرٌ، أنه إعتاقٌ منهما له في ذلك الوقت. وإن العجب ليطول من ترك السنة الثابتة لرواية شيخ من بني كنانة عن عمر بن الخطاب أنه قال: «بيع عن صفقة أو خيسار» ولو سمعنا هذا من عمر لما كان خلافاً للسنة في أن البيعة لا يبيع بينهما حتى يتفرقا، أو يخير أحدهما الآخر، بل كان يكون موافقاً للسنة، فالصفقة التفريق، والخيار التخيير، ثم لا يجعل ما روي سنين - وله صحة - عن عمر حجة، وما رواه إبراهيم النخعي حجة عن عمر، وهو والله أجل وأوضح من شيخ من بني كنانة، ولا يعرف لعمر، وعليه هنا مخالف من الصحابة رضي الله عنهم، لا سيما وقد جاء أثرهم أبداً يأخذون بما دونه: وهو:

ما رويناه من طريق محمد بن الجهم أخبرنا عبد الكريم بن الهيثم أخبرنا يزيد بن عبد ربه أخبرنا محمد بن حرب الخولاني أخبرنا عمر بن ربيعة قال: سمعت عبد الواحد النصري يقول: سمعت وائلة بن الأسقع يقول: إن النبي ﷺ قال: «تحرر المرأة ثلاثة مزارب، لقيطها، وعتيقها، ولدتها الذبي لا عنت عليها».

قال أبو محمد: عمر بن ربيعة وعبد الواحد النصري مجهولان، ولو صح لقنا به.

وأما هم فلا يبالون بهذا، ولا أحد إلا وهو أعرف وأشهر من شيخ من بني كنانة، وقد تركوا السنة الثابتة لروايتهم.

١٣٨٣- مسألة: إن وجد صغير متبوء ففرض على من بحضرته أن يقوم به ولا يذبح لقول الله تعالى: «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ».

ولقول الله تعالى: «وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا».

ولا إثم أعظم من إثم من أضاع نسمة مولودة على الإسلام - صغيرة لا ذنب لها - حتى تموت جوعاً وبرداً أو تاكله الكلاب هو قاتل نفس عمداً بلا شك.

وقد صح عن رسول الله ﷺ: «مَنْ لَا يَرْحَمْ النَّاسَ لَا يَرْحَمْهُ اللَّهُ».

١٣٨٤- مسألة: والقليط حرٌ ولا ولاء عليه لأحد لأن الناس كلهم أولاد آدم وزوجه حواء عليهما السلام وهما حران وأولاد الحرية أحرارٌ بلا خلافٍ من أحد فكل أحد فهو حرٌ إلا أن يوجب نص قرآن، أو سنة ولا نص فيها يوجب إرقاق القليط، وإذا لا رق عليه فلا ولاء لأحد عليه؛ لأنه لا ولاء إلا بعد صحة رق على المرء، أو على أبوه أو قريب أو بيعه يرجع إليه بنسبه، قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَتَيْتَ» وهذا قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وداود.

وقد صح عن عمر بن الخطاب ؓ:

ما رويناه من طريق مالك عن ابن شهاب عن سنين أبي جيلة أنه وجد متبوءاً فأتى به إلى عمر بن الخطاب فقال له عمر: هو حرٌ، وولاه لك، ونفقتك من بيتك المال.

وروينا أيضاً هذا عن شريح أنه جعل ولاء القليط لمن التقطه وصح عن إبراهيم النخعي:

ما رويناه من طريق محمد بن جعفر أخبرنا شعبة عن منصور بن الحنظل عن إبراهيم النخعي قال: القليط عبد.

وقد روينا هذا عن عمر بن الخطاب:

كما رويناه من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيعٌ أخبرنا سفيان عن سليمان - هو أبو إسحاق الشيباني - عن حوط عن إبراهيم النخعي قال: قال عمر: هم مملوكون - يعني اللقطة.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا سفيان - هو ابن عيينة - عن عمرو بن دينار عن الزهري عن رجلٍ من الأنصار قال: إن

فإن قالوا: وبأي وجه يروق وأصله الحرّية.

والأمّهات.

قلنا: يا سبحان الله يا هؤلاء! ما أسرع ما نسيتم أنفسكم، أو لستم الفاتنين: إن رجلاً قرشيّاً لو لحق بدار الحرب مرتدّاً هو وامراته القرشيّة مرتدة، فولدت هنالك أولاداً، فإن أولادهم أرقاء مملوكون يباعون.

وقال الحنفويون: إن تلك القرشيّة تباع وتملك، أو ليس الرواية عن ابن القاسم؛ إمّا عن مالك، وإمّا على منا عرف من أصل مالك أن أهل دار الحرب لو صاروا ذمة سكاناً بيننا، أو بأيديهم رجال ونساء من المسلمين أحرار وحرائر، أسروهم وبسروا على الإسلام في حال أسرههم، فإنهم مملوكون لأهل الذمة من اليهود والنصارى يتابعونهم متى شاءوا، وهذا منصوص عنه في المستخرج، فإنما أشنع وأفنع، هذا كله، أو إرقاق لقيط لا يدرى عن أمه أحرّة أم أمّة؟ حتى لقد أخبرني محمد بن عبد الله البكري التميمي وما علمت فيهم أفضل منه، ولا أصدق عن شيخ من كبارهم: أنه كان يفي: أن التاجر، أو الرسول، إذا دخل دار الحرب فاعطوه امرأة من أحرار المسلمين وحرائرهم عطية، فهم عبيد وإمارة له يطأ ويبيع كسائر ما يملك، شاء وجه هذا المتقي ومن اتبعه على هذا.

قال أبو محمد: وروينا عن إبراهيم قولاً آخر:

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم النخعي في اللقيط، قال: له ثبته إن نوى أن يكون حرّاً فهو حرّ، وإن نوى أن يكون عبداً فهو عبد.

وقولنا: بأنه لا روق عليه: هو قول عمر بن عبد العزيز، وعطاء، والشعبي، والحقم، وحماد.

ورويناه أيضاً عن إبراهيم، وعهدنا بهم يقولون فيما خالف الأصول، والقياس إذا وافق آراءهم: مثل هذا لا يقال بالرأي، فهلا قالوا ههنا هذا؟ وبالله تعالى التوفيق.

١٣٨٥ - مسألة: وكلُّ ما وجد مع اللقيط من مال

فهو له؛ لأن الصغير يملك، وكلُّ من يملك فكلُّ ما كان بيده فهو له، وينفق عليه منه.

١٣٨٦ - مسألة: وكلُّ من ادعى أن ذلك اللقيط ابنه

من المسلمين حرّاً كان، أو عبداً: صدق، إن أمكن أن يكون ما قال حقاً، فإن تيقن كذبه لم يلتفت.

برهان ذلك: أن الولادات لا تعرف إلا بقول الآباء

وهكذا أنساب الناس كلهم، ما لم يتيقن الكذب. وإمّا قلنا: للمسلمين - للثابت عن رسول الله ﷺ من قوله: «كلُّ مولود يولد على الفطرة وعلى الفطرة وعلى الفطرة» وقوله عليه السلام عن ربه تعالى في حديث عياض بن حمار المجاشعي: «خلقت عبادي حنفاء كلهم».

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾.

فإن ادّعى كافر لم يصدق؛ لأن في تصديقه إخراجاً عن ما قد صح له من الإسلام، ولا يجوز ذلك إلا حيث أجازه النصّ، فمن ولد على فراش كافر من كافرة فقط، ولا فرق بين حرّ وعبود فيما ذكرنا.

وقال الحنفويون: لا يصدق العبد؛ لأن في تصديقه إرقاق الولد - وكذبوا في هذا ولّد العبد من الحرّة حرّاً، لا سيما على أصلهم في أن العبد لا يتسرى.

وأما نحن فقد قلنا: إن الناس على الحرّية، ولا تعمل امرأة العبد إلا على أنها حرّة فولد حرّاً، حتى يثبت انتقاله عن أصله - وبالله تعالى التوفيق.

٥٤ - كِتَابُ الْوَدِيعَةِ

بَيِّنَةٌ؛ لِأَنَّهُ مَالُهُ حَرَمٌ كَمَا ذَكَرْنَا فَهُوَ مَدْعَى عَلَيْهِ وَجُوبُ غَرَامَةٍ، وَقَدْ «حَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ».

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ. وَهَذَا خِلَافٌ فِي مَوَاضِعَ: مِنْهَا أَنَّ الْمَالَكَ فَرَقَ بَيْنَ الثَّقَةِ وَغَيْرِ الثَّقَةِ، فَرَأَى أَنَّ لَا يَمِينَ عَلَى الثَّقَةِ، وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَوْجَبَ الْيَمِينَ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ ثَقَةٍ وَغَيْرِ ثَقَةٍ، وَالْمَالِكِيُّونَ مُوَافِقُونَ لَنَا فِي أَنَّ نَصْرَانِيًّا، أَوْ يَهُودِيًّا، أَوْ فَاسِقًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ - مَعْلَنًا لِلْفَسَقِ - يَدْعِي دَيْنًا عَلَى صَاحِبِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَلَا بَيِّنَةَ لَهُ؛ وَجَبَتِ الْيَمِينَ عَلَى الصَّاحِبِ، وَلَا فَرَقَ بَيْنَ دَعْوَى جَدِّهِ الْيَمِينَ، وَبَيْنَ دَعْوَى جَدِّهِ الْوَدِيعَةِ أَوْ تَضْيِيعِهَا، وَالْمَقْرَضِ مُؤَعَّنٌ عَلَى مَا افْرَضَ، وَعَلَى مَا عَمِلَ فِيهِ، كَمَا أَنَّ الْمُدْعَى مُؤَعَّنٌ وَلَا فَرَقَ، وَفَرَقَ أَيْضًا بَيْنَ الْوَدِيعَةِ تَدْفَعُ بَيِّنَةً وَبَيْنَهَا إِذَا دَفَعَتْ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ، فَرَأَى إِبْرَاهِيمُ الصَّغَانِيُّ فِيهَا إِذَا دَفَعَتْ بَيِّنَةً - وَهَذَا لَا مَعْنَى لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالْفَرَقِ بَيْنَ ذَلِكَ: قِرَاءَةً، وَلَا سَنَةً، وَالْإِيمَانَ لَا تَسْقُطُ، وَالْغَرَامَةَ لَا يَجِبُ، إِلَّا حَيْثُ أَوْجَبَهَا اللَّهُ تَعَالَى أَوْ رَسُولُهُ ﷺ؛ أَوْ حَيْثُ اسْتَقْبَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ رَسُولُهُ ﷺ. وَفَرَقَ قَوْمٌ بَيْنَ قَوْلِ الْمُدْعَى: هَلَكْتَ الْوَدِيعَةُ، فَصَدَّقُوهُ؛

إِنَّمَا بَيِّنَتُهُ، وَإِنَّمَا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: قَدْ صَرَفْتُهَا إِلَيْكَ؛ فَالْزَمُوهُ الصَّغَانِيُّ.

وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: أَمَرْتَنِي بِدَفْعِهَا إِلَى فُلَانٍ - فَضَمُّوهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالْفَرَقِ بَيْنَ ذَلِكَ: قِرَاءَةً، وَلَا سَنَةً - وَالْوَجْهُ فِي هَذَا هُوَ أَنَّ كُلَّ مَا قَالَهُ الْمُدْعَى، غَمًّا يَسْقُطُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ الْغَرَامَةَ، وَلَا تَخْرُجُ عَيْنُ الْوَدِيعَةِ عَنْ مِلْكِهِ الْمُدْعَى: فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّ مَالَهُ حَرَمٌ، إِلَّا بِقِرَاءَةٍ أَوْ سَنَةٍ، سَوَاءٌ كَانَتِ الْوَدِيعَةُ مَعْرُوفَةً لِلْمُدْعَى بِبَيِّنَةٍ، أَوْ بَعْلِمُ الْحَاكِمِ أَوْ لَمْ تَكُنْ، وَلَا فَرَقَ بَيْنَ شَيْءٍ غَمًّا فَرَّقُوا بَيْنَهُ بَارَأْتَهُمُ الْفَاسِدَةَ.

وَأَمَّا إِذَا ادَّعَى الْمُدْعَى شَيْئًا يَنْقَلِبُ بِهِ الْوَدِيعَةُ عَنْ مِلْكِهِ الْمُدْعَى إِلَى مِلْكٍ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ يَنْظَرُ، فَإِنْ كَانَتِ الْوَدِيعَةُ لَا تَعْرِفُ لِلْمُدْعَى إِلَّا بِقَوْلِ الْمُدْعَى، فَالْقَوْلُ أَيْضًا قَوْلُ الْمُدْعَى مَعَ يَمِينِهِ فِي كُلِّ مَا ذَكَرَ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ إِذَا بَيَّعَهَا، أَوْ الصَّدَقَ بِهَا، أَوْ بَهَبَهَا، أَوْ أَنَّهُ وَهَبَهَا لَهُ وَسَائِرَ الْوُجُوهِ وَلَا فَرَقَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفَرِّقْ لَهُ بَشْيَءٍ فِي مَالِهِ، وَلَا بَشْيَءٍ فِي فِتْنَتِهِ، لَا بَدِينَ وَلَا بَعْدَ، وَلَا قَامَتْ لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِحَقٍّ وَلَا بَعْدَ، وَمَالُهُ حَرَمٌ عَلَى غَيْرِهِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الْوَدِيعَةُ مَعْرُوفَةً لِعَيْنِ الْمُدْعَى بِبَيِّنَةٍ، أَوْ بَعْلِمُ الْحَاكِمِ فَإِنَّ الْمُدْعَى مَدْعٍ تَقَلُّ مِلْكُهُ الْمُدْعَى عَنْهَا، فَلَا يَصْدُقُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، وَقَدْ أَقْرَبَ حِسَابِي فِي مَالٍ غَيْرِهِ بِمَا قَدْ مَنَعَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ إِذْ يَقُولُ: «وَلَا تَكْبِيبُ كُلِّ نَفْسٍ إِلَّا عَاقِبَتُهَا» فَهُوَ ضَامِنٌ - وَبِاللَّهِ

١٣٨٧ - مسألة: فرض على من أودعت عنده وديعة حفظها وردّها إلى صاحبها إذا طلبها منه لقول الله تعالى: «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى» ولقوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا» ومن البرِّ حفظُ مَالِ الْمُسْلِمِ أَوْ الدَّعْيِ. وَقَدْ صَحَّ فَتَوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ إِصْطَاعَةِ الْمَالِ، وَهَذَا عَمَرُ مَالِ الْمَرْءِ وَمَالٍ غَيْرِهِ.

١٣٨٨ - مسألة: فإن تلفت من غير تعدّ منه ولا تضييع لها فلا ضمان عليه فيها؛ لأنه إذا حفظها ولم يتعدّ ولا ضيّع فقد أحسن، والله تعالى يقول: «مَّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ». وَلِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مَدَّكُمْ وَأَمَوَّلَكُمُ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فَمَالُ هَذَا الْمُدْعَى حَرَامٌ عَلَى غَيْرِهِ مَا لَمْ يُوْجِبْ أَخْذَهُ مِنْهُ نَصٌّ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ تَضْمِينُ الْوَدِيعَةِ.

وَرَوَى عَنْهُ وَعَنْ غَيْرِهِ أَنَّ لَا تَضْمِينَ.

١٣٨٩ - مسألة: وصفة حفظها هو أن يفعل فيها من الحفظ ما يفعل بماله، وأن لا يخالف فيها ما حدّ له صاحبها إلا أن يكون فيما حدّ له يقين هلاكها؛ فعليه حفظها؛ لأنّ هذا هو صفة الحفظ وما عداها هو التعدي في اللغة ومعركة الناس - وبالله تعالى التوفيق.

١٣٩٠ - مسألة: فإن تعدّى المدوّع في الوديعة أو أضعافها فتلفت لزمه ضمانها، ولو تعدّى على بعضها دون بعض لزمه ضمان ذلك البعض الذي تعدّى فيه فقط؛ لأنه في الإضاعة أيضاً متعدّ لما أمر به. والتعدّي هو التجاوز في اللغة التي نزل بها القرآن، وبها خاطبنا رسول الله ﷺ والله تعالى يقول: «فَمَنْ اخْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اخْتَدَى عَلَيْكُمْ» فيضمن ضمان الغاصب في كل ما ذكرنا في حكم الغصب - وبالله تعالى التوفيق.

١٣٩١ - مسألة: والقول في هلاك الوديعة أو في ردّها إلى صاحبها، أو في دفعها إلى من أمره صاحبها بدفعها إليه: قول الذي أودعت عنده مع يمينه، سواء دفعت إليه ببينة أو بغير

تعالى التوفيق.

١٣٩٢- مسألة: وإن لقي المودع من أودعه في غير الموضع الذي أودعه فيه ما أودعه، فليس له مطالبة الوديعة، ونقل الوديعة بالحمل، والرد على المودع لا على المودع، وإنما على المودع أن لا يمنعها من صاحبها فقط؛ لأن بشرته وماله محرمان، وهذا بخلاف الغاصب، والمتعدي في الوديعة، أو غيرها، وأخذ المال بغير حق فردّه على المتعدي والغاصب، وأخذ بغير حق إلى صاحبه حيث لقيه من بلاد الله تعالى؛ لأن فرضاً عليه الخروج من الظلم والمظلم في كل أوان ومكان - وبالله تعالى التوفيق.

٥٥- كِتَابُ الْحَجَرِ

١٣٩٣- مسألة: لا يجوز الحجج على أحد في ماله

إلا على من لم يبلغ أو على مجنون في حال جنونه: فهذا خاصّة لا ينفذ لهما أمر في مالهما، فإذا بلغ الصغير، وأفاق المجنون جاز أمرهما في مالهما كغيرهما ولا فرق، سواء في ذلك كله الحر، والعبد، والدكر، والأنثى، واليكبر ذات الأب وغير ذات الأب، وذات الزوج، وألّي لزوج لها، فعل كل ما ذكرنا في أموالهم من عتق، أو هب، أو بيع، أو غير ذلك: نافذ إذا وافق الحق من الواجب، أو المباح - ومردود فعل كل أحد في ماله إذا خالف المباح، أو الواجب، ولا فرق، ولا اعتراض لأب، ولا لزوج، ولا لحاكم في شيء من ذلك إلا ما كان معصية لله تعالى فهو باطل مردود.

ومن معصية الله تعالى: الصدقة، والعطية، بما لا يبقى بعده للمتصدق أو الواهب غنى، فإن أراد السيد إعطال فعل العبد في ماله فليعلن بانتزاعه منه، ولا يجوز للعبد حينئذ تصرف في شيء منه.

برهان ذلك:

ما روينا من طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح أخبرنا ابن وهب أخبرني جرير بن حازم عن سليمان الأعمش عن أبي ظبيان وهو حصين بن جندب الجنبسي عن ابن عباس: أن علي بن أبي طالب قال لعمر بن الخطاب: أو ما تذكر أن رسول الله ﷺ قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنْ الْمَجْنُونِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ حَتَّى يُبَيَّنَ وَعَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْلُمَ».

ومن طريق أبي داود أخبرنا موسى بن إسماعيل أخبرنا وهيب - هو ابن خالد - عن خالد الحذاء عن أبي الضحى عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ نحوه، أبو ظبيان ثقة، لقي علي بن أبي طالب وسمع منه، ومن ابن عباس.

ومن طريق أبي داود أيضاً أخبرنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا حماد بن مسلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنْ الْمُبْتَلَى حَتَّى يُبَيَّنَ، وَعَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَكْبُرَ».

قال علي: معنى ثلاث: ثلاث نفوس.

وقال تعالى: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِنْهُ تُحِبُّونَ».

وقال تعالى: «وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ».

وقال تعالى: «وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

وقال تعالى: «مَنْ سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْيَتَامَى» وحض على العتق.

وقال رسول الله ﷺ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقْ تَمْرَةٍ».

وقال تعالى: «فَاتَّخَذُوا مِمَّا حَبَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنًى وَثَلَاثَ وَرِبَاعَ».

وقال تعالى: «وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً» فصح أن كل أحد مندوب إلى فعل الخير، والصدقة، والعتق، والتفقه في وجوه البر ليعي نفسه بذلك ناز جهنم. ولا خلاف في أن كل من ذكرنا من عبد، وذات أب، ويكبر، وذات زوج، مأمورون، منهيئون، متوعدون بالنار، مندوبون موعودون بالجنة، فقرأ إلى إنقاذ أنفسهم منها كفقر غيرهم سواء، ولا مزية، فلا يخرج من هذا الحكم إلا من أخرجه النص، ولم يخرج النص إلا المجنون ما دام في حال جنونه - والذي لم يبلغ إلى أن يبلغ فقط، فكان المفرق بين من ذكرنا فليقل بعضاً على الصدقة، والهب، والتكاح، ويمنع بعضاً بغير نص مبطل، عموماً ما ندب الله تعالى إليه، مانعاً من فعل الخير.

قال علي: وروينا عن محمد بن جعفر غندر أخبرنا شعبة عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال: لا يجوز على حر.

وحديث أحمد بن عمر العذري أخبرنا أبو ذر الهروي أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل السرخسي أخبرنا إبراهيم بن خزيمة أخبرنا عبد بن حميد أخبرنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين أنه كان لا يرى الحجج على الحر شيئاً.

وهو قول جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وقول جماعة، وعبيد الله بن الحسن وغيره.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز على حر لا لتبذير، ولا لدين، ولا لتفليس، ولا لغيرة، ولا يرى حجر القاضي عليه لازماً - ويرى تصرفه في ماله وإقراره بعد حجر القاضي عليه لازماً ويرى تصرفه في ماله وإقراره بعد حجر القاضي وقبله سواء، كل ذلك نافذ إلا أنه إذا باع شيئاً - كثر أو قل - نفذ بيعه، وإن أقر فيه - كثر أو قل - نفذ إقراره، حتى إذا تمت له خمس وعشرون سنة

دفع إليه ماله - وإن لم يؤمن منه رشد: وهذه الزيادة في غاية الفساد: أول ذلك: أنه لا تعلم أحداً قال بها قبلة.

وأيضاً: فإنه قول متناقض؛ لأنه إذا جاز بيعه وإقراره فأبي معنى للمنع له من ماله - هذا تخليط لا نظير له.

ثم تحديده بخمس وعشرين سنة من إحدى عجائب الدنيا، وما ندرى بأي وجه يستحل في الدين منع مال وإطلاقه بمثل هذه الأراء بخير إذن من الله تعالى، وأعجب شيء احتجاج بعض من خذله الله تعالى بتقليده إياه فقال: يولد للمرء من اثني عشر عاماً ونصف فيصير أباً، ثم يولد لابنه كذلك فيصير جدّاً، وليس بعد الجذ مزلّة.

قال أبو محمد: وهذا كلام أحقّ بارد - ويقال له: هيك أنه كما تقول فكان ماذا؟ ومتى فرق الله تعالى بين من يكون جدّاً وبين من يكون أباً في أحكام ماله، وفي أي عقل وجد تم هذا؟ وأيضاً: فقد يولد له من اثني عشر عاماً، ولابنه كذلك، فهذه أربعة وعشرون عاماً.

وأيضاً: فبعد الجذ أبو جد، فيلغوه هكذا إلى سبع وثلاثين سنة، أو إلى أربعين سنة لقول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ فظهر فساد هذه الزيادة جملة - وبالله تعالى التوفيق.

وذهب آخرون إلى الحجّر فقال مالك: من كان يخدم في البيوع ولا يحسن ضبط ماله: حجر عليه، فلم ينفذ له عتق، ولا صدقة، ولا بيع، ولا هبة، ولا نكاح، ولا يكون ولياً لابنته في النكاح وكل ما أخذه قرضاً لم يلزمه أداءه ولا قضى عليه به - وإن رشد بعد ذلك.

وقال: ما فعل قبل أن يحجر القاضي عليه ففعله نافذ غير مردود إلى أن يحجر القاضي عليه - وأجاز لوليّه أن يدفع نفقة شهرٍ ومجر ذلك.

قال: فإن ظهر منه الرشد لم يكن بذلك نافذ الأمر حتى يفك القاضي عنه الحجّر، وأجاز لمن لم يحجر عليه إعطاء كل ما يملك في ضربة وفي مرآت وإنفذه عليه - وهذا خطأ ظاهر وتناقض شديد في وجوه جمة:

أحدها وأعظمها - إيطاله أعمال البر التي ندب الله تعالى إليها وجعلها منقذات من التيران: كالعتق، والصدقة، وإيطاله البيع الذي أباحه الله تعالى - وهذا ضد عن سبيل الله تعالى، وتعاون على الإثم والعُدوان، لا على البر والتقوى بخير برهان، لا من قرآن، ولا سنة.

وثانيها - إيطاله الولاية لمن جعله الله تعالى ولياً لها في الإنكاح - فإن كان عندهم في حكم الصغير، والمجنون، اللذين هما غير خاطئين، ولا مكلفين إتقاد أنفسهما من النار، ولا ولاية لهما، فليستقطوا عنه الصلاة، والصوم، وإن كان عندهم مكلفاً مخاطباً مأموراً منها مندوباً موعوداً متوعداً: فما بهم في يحولون بينه وبين ما ندب الله تعالى إليه، وجعله في يديه من الولاية بقوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِن عِبَادِكُم وَإِنَائِكُمْ﴾ وما الذي أسقط عنه هذا الخطاب وأوقع عليه الخطاب الصلاة، والصوم، والتحرير، والتحليل، وإقامة الحدود، وما ندرى ما هنا.

فإن قالوا: لو علمنا أنه يقصد بذلك الله تعالى، لم نعلمه. قلنا لهم: ما علمكم بهذا منه، ولا جهلكم به منه، إلا كعلمكم به وجهلكم من غيره، فمن تطلقونه على كل ذلك وتنفذونه منه، ولعله أبعد من تقوى الله تعالى، وأقلّ اعتيلاً بالدين، وأطعن من هذا الذي حلت بينه وبين ما يقر به من ربه تعالى بالفتن الكاذبة.

وثالثها - إيطاله أموال الناس التي يأخذها بالبيع أو القرض اللذين أباحها الله عز وجل - وهذه عظيمة من العظام ما ندرى أين وجدوا هذا الحكم؟ ونعوذ بالله منه، وهذا إكسال للمال بالباطل، وقد حرّم الله تعالى هذا أيضاً وإذا أسقطوا عنه حقوق الناس اللازمة له من أثمان البيع وردّ القرض بنص القرآن، فليستقطوا عنه قصاص الجنایات في أموال الناس ودمانهم، وإلا فقد تناقضوا أقيح تناقض - وهذا هو التعاون على الإثم والعدوان جهاراً.

ورابعها - وهو أنحسها في التناقض: إنفاذه ما فعل من التبذير المسرف حقاً، وبيع الغن قبل أن يحجر عليه القاضي، وردّه ما فعل من الصدقة والعتق بعد حجر القاضي عليه، فكان حكم القاضي أنفذ من حكم الله تعالى، ولا كرامة لوجه القاضي كأنما من كان، فما جعل الله تعالى قط حكم القاضي محلاً ولا محرماً، إنما القاضي منفذ بسلطانه على من امتنع فقط - لا خصلة له غيرها ولا معنى سوى هذا - وإلا فليأتونا بآية، أو سنة، بخلاف هذا، ويأبى الله من ذلك - وهذا كله لا ندرى من أين أخذوه؟.

وخامسها - إيطاله جميع أفعاله وإن كانت رشداً ما لم يفك القاضي عنه الحجّر - وهذه كآتي قبلها.

وسادسها - إجازته أن يعطيه الولي نفقة شهر يطلو يده عليها، فليت شعري من أين خرج هذا التفسير العجيب؟ وما الفرق بين إطلاق يده على نفقة شهر وبين إطلاقها على نفقة سنة

أو نفقة سنتين؟

فإن قالوا: نفقة شهر قليلة.

قلنا: قد يكون مالٌ تكون نفقة شهر فيه كثيراً ويكون مالٌ نفقة عشرة أعوام فيه قليلاً، ولا يخلو دفعُ ماله إليه من أن يكون واجباً، أو حراماً، فإن كان واجباً دفعه كله إليه واجب، وإن كان حراماً فقليل الحرام حرام - وهذا بينه أنكرنا على أصحاب أبي حنيفة في إباحتهم قليل المسكر وتحريمهم كثيره.

وسابغها - إنقاذهم أفعال الفساق الظلمة المتعتين على المسلمين بكل باقية المتاعين للخمر المهكمين في أجر الفسق إذا كانوا جماعين للمال من أي وجه أمكن بالظلم وغيره، فيجيزون بيعهم وشراءهم وعبائهم - وإن كانت في الأغلب والأظهر لغير الله تعالى - وإن أتى ذلك على كل ما يملكونه وبقوا بعده فقراء متكففين، فأنفذوا منه التبذير الذي حرم الله تعالى، والبسط الذي يقعد عليه بعده ملوماً محسوراً، ورحمهم العتق، والصدقة بدرهم، وإن كان ذا مال عظيم ممن يندفع في البيوع ويصفونه بأنه لا يحسن ضبط ماله - فأي تناقض أفتحس ممن يجعل أصله بزعمه ضبط المال وحفظه؟ ثم يميزون من واحد إعطاء ماله كله حتى يبقى هو وعياله جاعاً وينفذونه عليه، ويمنعون آخر من عتي، عبيد، وصدقة بدرهم، وابتاع فاكهة يأكلها، ووراء من المال ما يقوم بأمثاله وأمثال عياله، ثم يعملون أصله بزعمهم دفع الخديعة له عن ماله. وهم يميزون الخديعة المكشوفة في المال العظيم لنسره - فما هذا البلاء، وما هذا التخاذل، وكم هذا التناقض؟ والحكم في الدين يمثل هذه الأقوال بلا قرآن، ولا سنة، ولا قول صاحب، ولا قياس، ولا رأي له وجه يعقل - ونعوذ بالله من البلاء.

وقال الشافعي يمثل هذا كله، إلا أنه قال: إن كان مفسداً فجميع أفعاله مردودة - حجز عليه القاضي أو لم يحجز، وإذا رشد فجميع أفعاله نافذة - حل عنه القاضي الحجر أو لم يحل - وكل ما أدخلنا على مالك يدخل عليه، حاشا ما يدخل في هذين الوجهين فقط.

قال أبو حمزة: والحق الواضح هو ما قلناه، وهو أن كل بالغ غاطب مكلف أحكام الشريعة، فحكمهم، كلهم سواء في أنهم مندوبون إلى الصدقة، والعتق، مباح لهم البيع والنكاح والشراء، حرّم عليهم إتلاف المال بالباطل، وإضاعته والخديعة عنه والصدقة بما لا يبقى لهم غنى كما قال رسول الله ﷺ: «الصدقة عن ظهر غنى وأبدأ بمن تقول».

وكما قال عليه السلام: «الدين النصيحة قيل لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم».

وكما قال عليه السلام: «ليس منا من غشأ».

وكما قال الله تعالى: ﴿وَيَحْذَرُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يُحْذَرُونَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾. وكما.

قال تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذِرُكُمُ الْيَأْسُ﴾. وكما.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾. وكل من تصدق واعتق، وفعل الخير عن ظهر غنى: نفذ، ولم يحل رده وكل من اعتق وتصدق عن غير ظهر غنى: رد وبطل؛ لأنه لا طاعة إلا ما أمر الله تعالى به، ولا معصية إلا ما نهى الله عنه، فالصدقة بما لا يبقى غنى معصية، والصدقة بما يبقى غنى طاعة.

وكل من باع أو اشترى فخدغ أو خدغ: فردود، لأن الله تعالى حرم الخديعة والغش، وكل من باع أو اشترى فلم يغش ولا غش نافذ؛ لأن الله تعالى أباح البيع.

وكل من أنفق في معصية فأسأ فما فوقه - فردود.

وكل من أنفق كما أمر قل أو كثر: فنافذ لازم، وما أباح الله تعالى قط إبطال حق ولا المنع من الطاعة من أجل معصية عصاها ذلك المنيغ، أو خيف أن يعصيا ولم يعص بعد كما لم يبع أن تنفذ معصية، وأن يعصي باطل من أجل باطل عمل به ذلك المخل ومعصية، بل الباطل يبطل قل وجوده من المرء أو كثر، والحق نافذ قل وجوده من المرء أو كثر.

هذا هو الذي جاء به القرآن والسنة وشهدت له العقول، وما عدا هذا فباطل لا خفاء به، وتناقض لا يحل، وقول مخالف للقرآن، والسنة، والعقول.

وقال محمد بن الحسن: إن اعتق المجبور نفذ عتقه، وعلى العبد أن يسعى له في قيمته - فكانت هذه طريقة جداً ولا ندرى من أين استحل إلزام العبد السعي هنا في هذه الغرامة؟ وقال أبو سليمان، وأصحابنا: من بلغ مبدراً فهو على الحجر كما كان؛ لأنه مجبور عليه يبين فلا يفك عنه إلا يبين آخر. قالوا: فإن رشد ثم ظهر تبذيره لم يحجز عليه، لكن ينفذ من أفعاله ما وافق الحق ويرد عما خالف الحق كثيره سواء.

قال علي: أما قولهم: قد لزمه الحجر يبين، فلا ينحل عنه إلا يبين آخر: فقول صحيح، واليقين قد ورد، وهو أمر الله تعالى له بالصدقة، وأن يتقي النار بالعتق، بإطلاقه على البيع إذا بلغ، وعلى النكاح إذا كان غاطباً بسائر الشرائع ولا فرق.

قال أبو حمزة: واحتج المخالفون بأشياء يجب إيرادها، وبيناً فاسداً احتجاجهم بها، ووضعهم التصور في غير

مواضعها.

ويبأن ذلك بحول الله تعالى وقوته.

قال أبو محمد: قالوا:

قال الله عز وجل: ﴿وَابْتُلُوا النَّاسَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ قالوا: فإنما أمر الله تعالى بأن ندفع إليهم أموالهم مع ليناس الرشد منهم، لا في غير هذه الحال.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تُزِنُوا السُّبَّةَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ فنهى عز وجل عن إتياء السبهاء المال، ولم يجعل لهم إلا أن يرقوا منها في الأكل ويكسوا، ويقال لهم قول معروف.

وقال عز وجل: ﴿وَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُؤَدِّيَ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ فواجب الولاية على السفيه، والضعيف.

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَتَفَقُوا لَمْ يُسِرُّوا وَلَمْ يَنْفَتَرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجِدُ بَيْنَهُمْ مُبْتَلِينَ إِنْ الْمُبْتَلِينَ كَانُوا إِخْوَانِ الشَّيَاطِينِ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ فحرم الله تعالى السرف، والتفتر، والتبذير.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ هذا كل ما ذكروا من القرآن، وكله حجة لنا عليهم، وخالف لأقوالهم - على ما بين أن شاء الله تعالى - ما نعلم من القرآن حجة غير هذا أصلا.

وذكروا من السنة الخبر الصحيح عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ انتهى عن إضاعة المال.

وذكروا خبراً:

روينا عن طريق أبي عبيد أخبرنا عمرو بن هارون عن يحيى بن عمرو بن عبد الرحمن بن أبي ليبة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَ عِنْدَهُ يَتِيمٌ فَحَالَ يَتِيمٌ وَبَيْنَ أَنْ يَتَزَوَّجَ قَرْنَى فَلَا يَنْتَمِ إِلَيْهِمَا».

ما نعلم لهم خبراً غير هذين، وكلاهما حجة لنا عليهم، وخالف لأقوالهم على ما بين بعد هذا أن شاء الله تعالى.

وذكروا عن الصحابة رضي الله عنهم ما روينا عن هشام بن عروة عن أبيه أن علي بن أبي طالب أتى عثمان بن

عقاف فقال: إن ابن جعفر اشترى يعباً كذا وكذا فاحجز عليه؟ فقال الزبير: أنا شريكه في البيع؟ فقال عثمان: كيف أحجز على رجل في بيع شريكه فيه الزبير؟.

ومن طريق أبي عبيد حدثني عقاف بن مسلم عن حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال: قال عثمان لعلي: ألا تأخذ على يدي ابن أخيك - يعني عبد الله بن جعفر - وتحجز عليه؟ اشترى سبعة بستان ألفاً ما يسرني أنها لي بعلي. وما:

روينا عن طريق أبي عبيد أخبرنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزهري عن الطفييل بن الحارث قال: بلغ ابن الزبير: أن عائشة أم المؤمنين أرادت بيع رباها: فقال: لتنهين، أو لأحجزن عليها.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا سعيد بن الحكم بن أبي مريم عن عبد الله بن طيبة عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير قال: كان عبد الله بن الزبير إذا نشأ مناً ناشئ حجر عليه.

ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن عبد الملك بن المغيرة الطائفي عن ابن عباس أنه سئل عن الشيخ الكبير ينكر عقله إيجز عليه؟ قال: نعم.

ومن طريق يزيد بن هرمز عن ابن عباس: أنه كتب إلى نجدة بن عويمر وكتب تسألني عن اليتيم متى ينقضي يتمه؟ فلمعري، إن الرجل تثبت لحيشه، وإنه لضعيف الأخذ لنفسه، ضعيف العطاء منها، وإذا أخذ لنفسه من مصالح ما يأخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم، وإنه لا ينقطع عن اليتيم اليتيم حتى يبلغ ويؤنس منه رشد، وإذا بلغ النكاح وأونس منه رشد: دفع إليه ماله، فقد انقضى عنه يتمه.

قال أبو محمد: جمعا هذه الألفاظ كلها: لأنها ثمة:

روينا عن طرق كلها راجع إلى يزيد بن هرمز عن ابن عباس، فاقتصرنا على ذكر من روي جميعا عنه فقط، وكلها صحيح السند.

ومن طريق فيها شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس: «إِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا» قال: اليتيم يدفع إليه ماله مجمل وعقل ووقار - ما نعلم عن الصحابة رضي الله عنهم شيئاً غير هذا، وكله مخالف لقولهم، وحجة عليهم، وأكثره موافق لقولنا.

وعن التابعين عن الحسن البصري: «إِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ» قال: صلاح في دينه وحفظ لماله.

وعن الشعبي: إن كان الرجلُ ليشمطُ وما أونس منه رشدٌ..

ورويانا مثل قومهم عن شريح، والقاسم بن عَمَّاد، وربيعة، وعطاء.

ورويانا عن الضحاك: أنه لا يدفع إليه مالٌ حتى يؤنس منه صلاحٌ إلا أنه لم يأت، عن شريح، ولا عن القاسم منعه من عتق، وصدقة، وبيع، لا يضرُّ ماله، إنما جاء ذلك عن ربيعة، وعطاء فقط.

قال علي: ما نعلم لهم عن التابعين غير هذا، وبعضه موافق لقولنا.

قال أبو محمد: أما قولُ الله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا الْبَنَاتِ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ فينبغي أن يعرف ما الرشد الذي أمر الله تعالى من أونس منه بدفع ماله إليه؟ فنظرنا في القرآن الذي هو الميِّز لنا ما الزنا الله تعالى إياه، فوجدناه كله ليس الرشد فيه إلا الدين، وخلاف الغي فقط، لا المعرفة بكسب المال أصلا.

قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾.

وقال تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَمْرٌ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾.

فصح أن من بلغ ميِّزًا للإيمان من الكفر فقد أونس منه الرشد الذي لا رشد سواه أصلا، فوجب دفع ماله إليه، وما يشك مؤمن ولا كافر أن فرعون وأصحابه كانوا أشدَّ غوايةً بالمال، وأضبط له، وأكثر وأعرف بوجوه جمعه من موسى عليه السلام، وأن فرعون لم يكن قطَّ معنونا في ماله. ولقد أتى موسى عليه السلام، والخضر عليه السلام، إلى أهل قريظة فاستطعماهم، فأبوا أن يضيئوهما، فباتا ليلتهما بغير قوَى، وما بلغ فرعون في ملكه قط هذا المبلغ.

وكذلك لا شك في أن المقطر من قريش كافي لهب، والولي بن المغيرة وابن جعدان: كانوا أبصر وأسرع إلى كسب المال من أي وجه أمكن من مساعدة الإمام، والزَّاه، وغير ذلك من رسول الله ﷺ.

رويانا من طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيعة، وعمرو الناقد قالا جميعا:

حدثنا أسود بن عامر أخبرنا حماد بن سلمة عن هشام بن

عروة: وثابت البناني قال هشام: عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين وقال ثابت: عن أنس، ثم اتفق أنس، وأم المؤمنين فذكرنا حديث تلقيح النخل، وإن رسول الله ﷺ قال: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ».

فصح أن الرشد ليس هو كسب المال، ولا منعه من الحقوق، ووجه البر، بل هذا هو السَّهْو، وإنما الرشد طاعة الله تعالى، وكسب المال من الوجوه التي لا تلزم الدين، ولا تخلُّو العرض، وإتفاده في الواجبات، وفيما يتقرب به إلى الله تعالى للنَّجاة من النَّار، وإيقاظ ما يقوم بالنفس، والعِيَال، على التوسط والقناعة، فهذا هو الرشد.

وقال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كَلِمَةً لَا يُؤْمِنُ بِهَا وَإِنْ يَسْأَلُوا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾. وهكذا كل مكان في القرآن ذكر فيه الرشد.

وكذلك لم نجد في شيء من لغة العرب: أن الرشد هو الكيس في جمع المال وضبطه، فبطل تأويلهم في الرشد بالآية، وفي دفع المال إليهم.

وصح أنها موافقة لقولنا، وأن مراد الله تعالى يقينا بها: إنما هو أن من بلغ عاقلًا ميِّزًا مسلما وجب دفع ماله إليه، وجاز فيه من جميع أفعاله ما يجوز من فعل سائر الناس كلهم، ويرد من أفعاله ما يرد من أفعال سائر الناس كلهم، ولا فرق، وأن من بلغ غير عاقل، ولا ميِّز للدين، لم يدفع إليه ماله.

ولو كان الذي قالوا في الرشد، وفي السَّهْو قولا صحيحا - ومعاد الله من ذلك - لكان طوائف من اليهود، والنصارى، وعباد الأوثان ذوي رشد، ولكان طوائف من المسلمين سفهاء وحاش لله من هذا.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا﴾ فإن السَّهْو في لغة العرب التي نزل بها القرآن، وبها خوطبنا، لا يقع إلا على ثلاثة أعيان لا رابع لها أصلا:

أحدها - البلاء والسب باللسان، وهم لا يحتفلون أن من هذه صفته لا يحجر عليه في ماله - فسقط الكلام في هذا الوجه.

والوجه الثاني - الكفر.

قال الله عز وجل: ﴿وَرِذَاءُ﴾.

قيل لهم أينوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء.

وَوَيْتَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَسْنَمْتُمْ مِنْهُ رُدُّهُمَا﴾ قَالَ: الْعَقْلُ، لَا يَدْفَعُ إِلَى الْيَتِيمِ مَالَهُ - وَإِنْ شَمَطَ - حَتَّى يُوَسِّنَ مِنْهُ رُشْدًا، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الْمُتَقَيَّنُّ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الْحَسَنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ قَالَ: السُّفَهَاءُ: الصَّغَارُ، وَالنِّسَاءُ: مِنَ السُّفَهَاءِ.

وَبِهِ إِلَى سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا عَوْفُ بْنُ مُوسَى سَمِعَتْ مُعَاوِيَةَ بْنَ قُرَّةَ يَقُولُ: عَوَّدُوا النِّسَاءَ لَا فَإِنَّهَا سَفِيهَةٌ إِنْ أَعْطَاهَا أَمَلَكْتُكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحَمَّانِيِّ أَخْبَرَنَا أَبِي، وَحَمِيدُ الرَّوَاسِيِّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ الرَّوَاسِيُّ: عَنْ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ السَّيِّدِيِّ - رَدَّهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ: - قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ قَالَ: النِّسَاءُ، وَالصِّبْيَانُ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي مَالِكٍ: النِّسَاءُ، وَالصِّبْيَانُ، قَالَ: وَقَالَ أَبِي: عَنْ سَلْمَةَ بْنِ نَبِيطٍ عَنِ الضَّحَّاكِيِّ، قَالَ: النِّسَاءُ، وَالصِّبْيَانُ.

وَبِهِ إِلَى إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، وَوَحِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُخَيْرٍ، قَالَ نَصْرُ: أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ عَنْ ابْنِ أَبِي غَثِيَّةَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةَ، وَقَالَ ابْنُ مُخَيْرٍ: أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ مُجَاهِدٍ، ثُمَّ أَتَنَّقَ الْحَكَمُ، وَجَاهِدُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ قَالَا جَمِيعًا: النِّسَاءُ، وَالصِّبْيَانُ.

وَبِهِ إِلَى إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ عِيسَى أَخْبَرَنَا ابْنُ نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ قَالَ: نَهَى الرِّجَالُ أَنْ يَعْطُوا النِّسَاءَ أَمْوَالَهُمْ، وَالسُّفَهَاءُ: مَنْ كُنْ أَزْوَاجًا، أَوْ أُمَّهَاتٍ، أَوْ بَنَاتٍ.

وَبِهِ إِلَى إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحَمَّانِيُّ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ سَالِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي جَبْرِ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ قَالَ: النِّسَاءُ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: فَاتَّقَ الْحَسَنُ، وَالْحَكَمُ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ، وَجَاهِدُ، وَالضَّحَّاكُ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَأَبُو مَالِكٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي مَسْعُودٍ وَهُوَ الْأَظْهَرُ، وَإِنَّمَا ابْنُ عَبَّاسٍ - عَلَى أَنَّ النِّسَاءَ سَفَهَاءُ، وَأَنَّهُنَّ مِنَ الْمُرَادِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ. وَصَرَّحَ جَاهِدُ بِأَنَّهُنَّ الْأُمَّهَاتُ وَالزَّوْجَاتُ، وَالْبَنَاتُ، فَابْنَ الْمُسْتَعُونِ بِخِلَافِ الْجُمْهُورِ؟

وَقَالَ تَعَالَى حَاكِيًا عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ قَالَ لِلَّهِ تَعَالَى: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا﴾ يَعْنِي كُفْرَةَ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ آلِهَةٌ كَانُوا عَلَيْهَا﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى حَاكِيًا عَنْ مُؤْمِي الْجَنِّ الَّذِينَ صَدَّقَهُمْ وَرَضِيَ عَنْهُمْ قَوْلُهُمْ: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾ فَهَذَا مَعْنَى ثَانٍ، وَلَا خِلَافَ مِنْهُمْ وَلَا مَنَّا فِي أَنَّ الْكُفْرَ لَا يَمْنَعُونَ أَمْوَالَهُمْ، وَأَنْ مَعَامَلَتَهُمْ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَهَبَاتِهِمْ جَائِزٌ كُلُّ ذَلِكَ، وَإِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا﴾ لَمْ يَرُدَّ بِهِ تَعَالَى قَطُّ الْكُفْرَ، وَلَا ذِي الْبَذَاءِ فِي السَّهْمِ. وَالْمَعْنَى الثَّلَاثُ - وَهُوَ عَدَمُ الْعَقْلِ الرَّافِعِ لِلْمَخَاطِبَةِ لِمُتَجَانِبِي وَالصِّبْيَانِ قَطُّ، وَهَوَاءُ إِبْجَاعِ مَنَّا وَمِنْهُمْ هُمُ الَّذِينَ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْآيَتَيْنِ، وَأَنَّ أَهْلَ هَذِهِ الصَّفَةِ لَا يُوْتُونَ أَمْوَالَهُمْ، لَكِنْ يَكُونُ فِيهَا، وَيَرْزُقُونَ، وَيَرْفُقُ بِهِمْ فِي الْكَلَامِ، وَلَا يَقْبَلُ اقْرَاهُمُ، لَكِنْ يَقْرَءُ عَنْهُمْ وَلِيَهُمُ النَّظَرُ لَهُمْ، فَصَحَّ هَذَا يَقِينٌ. فَمَنْ قَالَ: إِنَّ مَنْ يَغْنَى فِي الْبَيْعِ وَلَا يَحْسُنُ حِفْظَ مَالِهِ - وَإِنْ كَانَ عَاقِلًا غَاطِبًا بِالَّذَيْنِ مِثْرًا لَهُ: دَاخِلٌ فِي "اسْمِ السَّفَه" الْمَذْكُورِ فِي الْآيَتَيْنِ، فَقَدْ قَالَ الْبَاطِلُ، وَقَالَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، وَقَفَا مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، وَمَا لَا بُرْهَانَ لَهُ عَلَى صِحَّتِهِ - وَهَذَا كُلُّهُ حَرَامٌ لَا يَحِلُّ الْقَوْلُ بِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ خَاتُوا بِرَهْمَانِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ فَإِذَا لَا بُرْهَانَ لَهُمْ فَلْيَسُوا صَادِقِينَ فِيهِ بَلَا شَكَّ.

فَصَحَّ أَنَّ الْآيَتَيْنِ مُوَافَقَتَانِ لِقَوْلِنَا غُلْفَتَانِ لِقَوْلِهِمَا، وَمَا سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى قَطُّ فِي الْقُرْآنِ وَلَا رَسُولُهُ ﷺ وَلَا الْعَرَبِيُّ الْجَاهِلُ بِكَسْبِ مَالِهِ، أَوْ الْمَغْبُورُ فِي الْبَيْعِ سَفِيهًا. "وَالسَّفِيهِ" الَّذِي ذَكَرَ فِي الْآيَةِ هُوَ الَّذِي لَا عَقْلَ لَهُ لَجُنُونِهِ، وَالضَّعِيفُ الَّذِي لَا قُوَّةَ لَهُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا﴾ وَالَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَلْ: هُوَ مَنْ بِهِ آفَةٌ فِي لِسَانِهِ تَمْنَعُهُ كَخَرَسٍ، أَوْ غَوْرٍ ذَلِكَ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَفْسَرَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا بِكَلَامِهِ، أَوْ بِكَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ أَوْ بِلُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَّهُ أَنْزَلَ بِهَا الْقُرْآنَ، وَبِالْيَقِينِ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ: أَنَّهُ مَرَادُ اللَّهِ تَعَالَى - فَهَذِهِ طَرِيقُ النَّجَاحِ.

وَأَمَّا بِالظَّنِّ، وَمَا لَا بُرْهَانَ عَلَيْهِ، فَمَعَادُ اللَّهِ مِنْ هَذَا.

عنها، لا كتصيرهم الذي لا يفهمونه، ولا يفهمونه أصلاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

قال علي: هذه الأعمال الحرمُ معناها كلها واحدٌ ويجمعه أن كلَّ نفقةٍ أباحها الله تعالى وأمر بها - كثرت أم قلت - فليست إسراراً ولا تبذيراً ولا بسطَ اليد كلَّ البسط؛ لأنه تعالى لا يحملُ ما حرّمَ معاً، فلا شك في أن الذي أباح هو غيرُ الذي نهى عنه، وهو نفسُ قولنا - ولله الحمد.

وكلَّ نفقةٍ نهى الله تعالى عنها - قلتُ أم كثرت - فهي الإسرارُ والتبذيرُ وبسطُ اليد كلَّ البسط؛ لأنه لا شك في أن الذي نهى الله تعالى عنه مفسراً هو الذي نهى عنه مجملاً - ولله الحمد كثيراً، وبهذا جاءت الآثار:

روينا من طريقِ إسماعيلَ بنِ إسحاقٍ أخبرنا أحمدُ بنُ كثيرٍ أنا سليمانُ بنُ كثيرٍ عن حصينٍ عن عكرمةَ عن ابنِ عباسٍ أنه قال في المَبذَرِ: هو الذي ينفقُ في غيرِ حقٍّ.

ومن طريقِ يحيى بنِ سعيدٍ القُطَّانُ عن سفيانِ الثوريِّ عن أبي العبيدٍ عن ابنِ مسعودٍ في قولِ الله تعالى: ﴿وَلَا تُبْذِرْ تَبْذِيرَكُمْ﴾ قال: الإِثْثاقُ في غيرِ حقٍّ.

ومن طريقِ ابنِ وهبٍ أخبرني خالدُ بنُ حديدٍ عن عقيلِ بنِ خالدٍ عن الزهريِّ أنه كان يقولُ في قولِ الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ قال: لا تمنعه من حقٍّ ولا تنفقه في باطلٍ.

قال الزهري:

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾.

قال أبو محمد: فصَحَّ أن هذه الآيات هي نصُّ قولنا وأنهم خالفون لها أوضح خلافٍ.

قال علي: كلُّ شراءٍ لمأكولٍ، أو ملبوسٍ، أو مركوبٍ، وكلُّ عتقٍ، وصدقةٍ، وهبةٍ، أبقى غنى فهو حلالٌ. والحلال هو غيرُ التبذيرِ، والإسرافِ، وبسطِ اليد كلَّ البسط. والحلال لا يجوزُ ردهُ وكلُّ ما لم يبق غنى من كلِّ ذلك مما ليس بالمرء عنه غنى فهو الإسرافُ والتبذيرُ، وبسطُ اليد كلَّ البسط فهو كلُّ باطلٍ فمن فعله مردودٌ.

وهكذا كلُّ نفقةٍ في محرّمٍ كالخمرِ، وأجرةِ الفسقِ، والقمارِ، وغيرِ ذلك - قلَّ أو كثر - وبالله تعالى التوفيقُ.

فبطلَ عنهم كلُّ ما تعلقوا به من القرآن.

وجميعُ الحاضرين من المخالفين لنا في هذه المسألة مخالفون لهذا القول.

قال أبو محمد: أما الصبيانُ فنعمةٌ.

وأما النساءُ فلا؛ لأنه لم يأت قرآنٌ، ولا سنةٌ، بأنهن سفهاةٌ، بل قد ذكرهنَّ الله تعالى مع الرجال في أعمال البرِّ فقال: ﴿وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالْمُتَّصِدَاتِ﴾ وفي سائرِ أعمال البرِّ، فبطلَ تعلقهم بهذه الآية - والحمد لله رب العالمين.

وأما تحريمه تعالى التبذيرَ، والإسرافَ، وبسطَ اليد كلَّ البسط فحقٌّ، وهو قولنا، وهم مخالفون لكلِّ ذلك جهلاً، فيجوزون من الذي لا يندفعُ في البيع إعطاءَ ماله كله؛ إمّا صدقةً، وإمّا هبةً لشاعرٍ، أو في صادقٍ امرأةٍ، نعم، حتى إنه ليكتب لها على نفسه بعد خروجها لها عن جميع ماله الدين الثقيل، وهذا هو التبذيرُ المحرّمُ، والإسرافُ المحرّمُ، وبسطُ اليد كلَّ البسط حتى يبعدَ ملوماً محسوراً، ونحن نمنع من هذا كله ونبطله ونردهُ.

ثم يمنعون آخرين من الصدقةِ بدرهمٍ في حياتهِ، ومن عتق عبده وإن كان له مائة عبيد، وينفون وصيتهم وإن عظمت بعد موتهم ويجبرون الصدقةَ، والعتقَ بالسيرةِ والكثيرِ، على من يندفعُ في البيع، ولا يجبرون على من يتنازعُ المحرمَ، ويعطي أجرَ الفسقِ، وينفقُ على النِّدمانِ، وفي القمارِ، وإن أكثرَ ذلك إذا كان بصيراً بكسبِ المالِ من ظلمٍ وغير ظلمٍ ضابطاً له من حقٍّ وغير حقٍّ، وما من زكاةٍ وصدقةٍ، وهذه تناقضاتٌ في غاية السَّماجةِ، وظهورُ الخطأ بغير وجه يعرف، فمرةً يطلقون إلتلافَ المالِ جلةً في الباطلِ، ومرةً يحتاطون فيردون صدقةَ درهمٍ، وعتقَ رقبةٍ لا ضررَ على المالِ فيها. ومرةً يميزون الخديعةَ في الألوفِ في البيع ولا يكرهونها ويقولون: البيعُ خدعةٌ، ومرةً يطلون البيعَ الصحيحَ الذي لا خديعةَ فيه خوف أن يندفعَ مرةً أخرى، وهذا في التناقض كالذي قبله، وفي القول بما لا يعقل ولا يشهد له قرآنٌ، ولا سنةٌ، ولا معقولٌ، ولا رأيٌ سديدٌ.

وأما نحن فنردُّ الخديعةَ والغشَّ حيث وجدنا، ونحن وجدنا - فلا أم كرا - ونحيزُ البيعَ الصحيحَ الذي لا خديعةَ فيه حيث وجدنا، ونحن وجدنا، ونردُّ كلَّ عطيةٍ في باطلٍ - قلتُ أم كثرت - ونمضي كلَّ عطيةٍ في حقٍّ - قلتُ أم كثرت - وبهذا جاءت النصوصُ، وله شهدت العقولُ، والآراءُ الصحاحُ التي إليها يتشتمون، وبها في دين الله تعالى يقضون - والحمد لله رب العالمين.

قال أبو محمد: ونحن نفسرُ بعون الله تعالى التبذيرَ، والإسرافَ، وبسطَ اليد كلَّ البسط التي حرّمَ الله تعالى وزجرَ

وأما نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال فحرم وهو قولنا، وإضاعته هو ضربه في الطريق، أو إنفاقه في حرم كما قلنا في التبذير، والإسراف، ويسطر اليد.

برهان ذلك: قول رسول الله ﷺ الذي ذكرناه آنفاً في المازعة: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزَعْهَا أَوْ فَلْيَزَعْهَا أَنْفَاهُ فَلَنْ أَبَى فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ» فلم يجعل عليه السلام ترك الأرض لا تعمّر إضاعة للمال إذا لم يمتنع صاحبها إلى ذلك. وما تعلم خلافاً في أن ترك التزيد من كسب المال لمن معه الكفاف له وعليه مباح، وأن إقباله حيثن على العمل للأخرة أفضل من إكبابه على طلب التزيد من المال - فظهر فساد قولهم من كل وجه. وأعجب شيء قولهم: إن من لم يمتز ماله فهو سفيه، ثم أباحوا لمن تعدى فاكل أموال الناس ظلماً أو غصباً، وباليق، وبأي وجه أمكنه، فلما طلب بالحق، وأخذ ما وجد له، أو لم يوجد له شيء أن يعقد مكانه فلا يتكسب شيئاً ينصف منه أهل الحقوق قبله - وهذه ضد الحقائق، مرة يمنعونه من الصدقة، والعق، والبيع؛ لأنه لا يحسن تميز ماله، ومرة يظفون له أن لا يمتز ماله وإن أضرت ذلك بأهل الحقوق قبله، فواخلافه.

روينا من طريق محمد بن المتى أخبرنا يعلى بن عبيد الطافسي أخبرنا محمد بن سودة أخبرنا ابن سعيد بن جبير قال: سئل أبي عن إضاعة المال، قال: أن يرزق الله تعالى مالا فتنتفه فيما حرم عليه.

قال أبو محمد: أولاد سعيد بن جبير هم ثلاثة، عبد الله، وعبد الملك، وإسحاق؛ كلهم ثقات مشاهير، فاتهم كان فهو ثقة. وقد روي عن مالك: أن الإسراف هو التفقة في المعاصي - فظهر أن هذا الخبر هو قولنا، وأنه مخالف لقولهم.

وأما الخبر الآخر «إِنَّمَا رَجُلٌ كَانَ عِنْدَهُ نَيْسٌ فَخَالَ نَيْسَهُ وَبَيْنَ أَنْ يَتَزَوَّجَ فَرَزَى فَلَا إِنْهُمْ بَيْنَهُمَا».

فلو صح لكان أعظم حجة عليهم، وأشد خلافاً لقولهم؛ لأنه ليس فيه إلا نهى الولي عن أن يحول بين النيس وبين التزويج بأشد الوعيد، وهذا هو قولهم؛ لأنهم يأمرون ولي النيس بأن يحول بينه وبين التزويج ويردونه زواجه إن تزوج بغير إذن وليه حتى يكون وليه هو الذي يزوجه ممن أراد الولي، لا ممن أراد المولى عليه. فأي عجب أعجب من احتجاج قوم بما هو أعظم حجة عليهم. فبطل أن يكون لهم متعلق بشيء من القرآن، أو بشيء من السنن، أو برواية أصلاً ولا أن القرآن، والسنن مخالفاً لأقوالهم ههنا.

وأما الروايات عن الصحابة رضي الله عنهم فكلها لا حجة لهم فيها، بل هي عليهم؛ أما الرواية عن عثمان من قوله لعلي: ألا تحجر على ابن أخيك وتأخذ على يده اشترى سبعة بسنتين ألفاً ما أحب أنها لي بنعلي، فلا شك في أن ابن جعفر لم يحجر عليه قط، فإن كان الحجر واجباً فلم تركه عثمان ولم يحجر عليه، حتى يخرج ذلك خرج الراي يراه، فصح أنه لم ير الحجر واجباً ولو رآه علي، أو عثمان واجباً، لما حلّ لهما أن لا يمضياه - وهذا خبر ناقص.

رويناه بتامه من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخثاني عن محمد بن سيرين أن عثمان قال لعلي: خذ علي يد ابن أخيك اشترى سبعة آل فلان بسنتين ألفاً، ما أحب أنها لي بنعلي فاقبل، قال: فجزأها عبد الله بن جعفر ثمانية أجزاء، وألقى فيها العمال فأقبلت الأرض، فمر بها عثمان فقال: لمن هذه، قالوا: لعبد الله بن جعفر فقال: يا ابن أخي ولي جزأين منها، فقال عبد الله بن جعفر: لا والله حتى تأتيني بالدين سفهتي عندهم فيطلبون إلي، ففعل، قال: والله لا أتصلك جزأين منها من مائة وعشرين ألفاً قال عثمان: قد أخذتها.

فصح أن ذلك القول كان من عثمان رأي قد رجح عنه؛ لأنه لم يحجر عليه أصلاً ما بين إنكاره للشراء إلى أن أقبلت الأرض.

وأما الرواية الأخرى عن علي: أنه ذكر لعثمان أنه يحجر على عبد الله بن جعفر في بيع اتباعه فقال له الزبير: أنا شريكه فيه، فرواية نكرها جداً، ولا يخلو ذلك البيع من أن يكون يوجب الحجر على صاحبه أو لا يوجب، فإن كان يوجب الحجر، فالحجر واجب على الزبير، كما هو على عبد الله، وإن كان لا يوجب الحجر على الزبير فما يوجب على عبد الله ولا على غيره، وقد أعاد الله عثمان عليه من أن يكون ترك حقاً واجباً من أجل أن الزبير في الطريق، وقد أعاد الله الزبير عليه من أن يحول بين الحق وبين إنفاذه، وقد أعاد الله علياً عليه في أن يتكلم فيما لم يثبت له.

فإن قيل: إنما ترك عثمان الحجر على عبد الله من أجل الزبير؛ لأنه علم أن الزبير لا يخدع في البيع فلم يدخل الزبير فيه أنه بيع لا يحجر في مثله.

قلنا: فقد مضى علي في خطأ إذا أراد الحجر في بيع لا يجوز الحجر فيه، وصح بهذا كله أنه رأي ممن رآه منهم، وقد خالفهم عبد الله بن جعفر فلم ير الحجر على نفسه في ذلك، وهو صاحب من الصحابة. فبطل تعلّقهم بهذين الخبرين.

وأما الرواية عن ابن الزبير فطامة الأبلي، لا ندرى كيف

وقد رويّا أيضاً في ذلك كلاماً موافقاً لقولنا نذكره في آخر الباب إن شاء الله عز وجل، ثلاثة منهم روي عنهم الإشارة بالحجر ولا مزيد، ولا بيان عنهم، ولا عن أحد منهم؛ ما صفة ذلك الحجر، فإن كان هو رد البيع الذي فيه الغنّ فهكذا نقول - وهذا هو قولنا لا قول المخالفين، وهم: عثمان، وعلي، وابن الزبير، وعلى كل حال فليس، فيه رد صدقة، ولا عتق، ولا نكاح ولا بيع، لا غنّ فيه - وثلاثة منهم جاء عنهم إنكار الحجر، والقول به، وهم: عائشة، وابن جعفر، والزبير.

وأما ابن عباس فليس عنه شيء يوافق المخالفين لنا، بل إنما قال في الشيخ الذي ينكر عقله أنه يحجر عليه - وهذا قولنا نفسه فبين تعيّر عقله، فهم يختلفون كما أوردنا، ولو اتفقوا فما في أحد حجة دون رسول الله ﷺ. وكَمَ صفةُ خالفوا فيها أكثر من هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم لا يخالف لهم منهم، وأقرب ذلك هذه المسألة نفسها، فإنه لم يأت عن أحد من الصحابة قطعاً ما ذكره من إبطال العتق. ورد الصدقة في المحجور - فبطل أن يكون لهم موافق من الصحابة في هذه المسألة - وقد خالفوا أكثر من هذا العدد في المسح على الجوربين، ونحو ذلك.

وأما التابعون فقد اختلفوا كما ذكرنا، فما الذي جعل قول عطاء، والقاسم، وربيعة، وشريح: أولى من قول إبراهيم، وابن سيرين، وعمر بن عبد العزيز؟ هذا وليس عن القاسم، وشريح إبطال صدقة، ولا عتق، ولا بيع، وإنما عنهما إمساك مال عنه فقط، وإنما جاء إبطال البيع، والعتق، والنكاح عن ربيعة، وعطاء فقط.

وقد جاء كما أوردنا عن سبعة من التابعين، وواحد من الصحابة: أن السفهاء هم النساء، وهم: الحسن، والحكم، ومعاوية بن قرة، وأبو مالئك، والضحالك، ومجاهد، وسعيد بن جبير، فخالقهم كلهم - فمن جعل قول اثنين من التابعين قد خالفهم ثلاثة منهم حجة، ولم يجعل قول سبعة منهم حجة.

وأما الحسن، والشعبي: فليس فيما روي عنهما شيء يخالف قولنا أصلاً؛ لأن الحسن قال: الرشد صلاح الدين، وحفظ المال.

وكذلك نقول، وكل مسلم فله حظ من الصلاح، ولا يستوعب صلاح الدين أحد بعد رسول الله ﷺ ولا بد من نقص عنه، ومن لم ينقص ماله في معصية فقد حفظه.

وقال الشعبي: إن الرجل ليشمط وما أونس منه رشد، وصدق: قد يبلغ الشيخ وهو مجنون، فبطل أن يكون لهم متعلق أصلاً.

استحل مسلم أن يمتنع بغيره، وهله، وزله كانت من ابن الزبير والله تعالى يغفر له إذ أراد مثله في كونه من اصاغر الصحابة أن يحجر على مثل أم المؤمنين التي أنشئ الله تعالى عليها أعظم النساء في نص القرآن وهو لا يكاد يتجزأ منها في الفضل عند الله تعالى. وهذا خبر:

رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عوف بن الحارث ابن أخي عائشة أم المؤمنين لأنها أن عائشة أم المؤمنين حدثت أن عبد الله بن الزبير قال في بيع أو عطاء أعطته والله لتنتهي عائشة أو لأحجرن عليها، فقالت عائشة: أو قال هذا؟ قالوا: نعم، فقالت عائشة: هو لله علي نذر أن لا أكلم ابن الزبير كلمة أبداً - ثم ذكر الحديث بطوله وتشفعه إليها، وبكاه لعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث، والسود بن غمرة الزهريين حتى كلمته واعتقت في نذرهما أن لا تكلمه أربعين ربة.

قال أبو محمد: قد بلغت به عائشة رضي الله عنها الإنكار حيث بلغت فلا يغلو الأمر من أن يكون ابن الزبير أخطأ وأصابت هي، وهو كذلك بلا شك، فلا يمتنع بقول أخطأ فيه صاحبه - أو يكون ابن الزبير أصاب وأخطأت هي، ومعاذ الله من هذا، ومن أن تكون أم المؤمنين توصف بسفه وتستحق أن يحجر عليها - نعوذ بالله من هذا القول.

فصح أن ابن الزبير أخطأ في قوله، وعلى كل حال فقد اختلفت الصحابة في ذلك، وإذا اختلفوا فالواجب الرجوع إلى القرآن، والسنة كما أمر الله تعالى، وفي القرآن، والسنة: إباحة البيع الذي لا خديعة فيه ولا غش، والحض على الصدقة، والعتق: فيما أبى غنى والمنع مما عدا ذلك - فواجب إمضاء ذلك كله من كل من فعله؛ لأن الكل مندوب إلى ذلك، مباح له ذلك، وواجب رد كل بيع فيه خديعة وغش، وكل صدقة وعطية لم يسبق بعلمها غنى من كل من فعله؛ لأن الكل منهي عن ذلك - وبالله تعالى التوفيق.

وأما الروايات عن ابن عباس فلا حجة لهم في شيء منها؛ لأنه ليس فيها إلا أنه قد تبست اللحية لمن هو ضعيف الأخذ والإعطاء، وأنه إذا أخذ نفسه من صالح ما يأخذ الناس فقد انقضى يتمه.

وهكذا نقول إذا عقل الرشد من الفتى فقد أخذ نفسه باصلاح ما يأخذ الناس، فإنما هم - كما أوردنا - سبعة: عثمان، وعلي، والزبير، وابن الزبير، وأم المؤمنين، وعبد الله بن جعفر، وابن عباس.

في ظهاره، ولا في وطنه في رمضان، ولا في قتله الخطأ، ولا في أيمانه إلا بالصَّيَامَ وإن كَانَ صاحبُ أموالٍ لا يَحْبِسُهَا إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، خِلَافًا لِلْقُرْآنِ، وَالسُّنَنِ، وَهُمْ يَلْزَمُونَهُ الزَّكَاةَ، وَالتَّقَاتِ عَلَى الْأَقَارِبِ، وَعَلَى الرَّوْجَةِ، فَهَلْ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فَرْقٌ؟ وَقَدْ جَاءَ لِلْإِجَابِ الْعَتَى فِيمَا ذَكَرْنَا فِي الْقُرْآنِ، كَمَا جَاءَتِ الزَّكَاةُ سَوَاءً سَوَاءً فَلَيْتَ شَعْرِي مَنْ أَيْنَ خَرَجَ هَذَا التَّقْسِيمُ الْفَاسِدُ؟ إِنَّ هَذَا لَعَجَبٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُ قَوْلِنَا تَمَّا يَبْطُلُ قَوْلُهُ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ جُمَاهُ أَنَّ عَبْدَ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ رَجُلًا كَانَ فِي عُقْدَتِهِ ضَعْفٌ، وَأَنَّ أَهْلَهُ أَتَوْا النَّبِيَّ:

فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ احْجُرْ عَلَيْهِ، فَذَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَهَا، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنِّي لَا أَصْبِرُ عَلَى التَّبِيعِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا بَشَتْ قَتْلُ: لَا خِلَافَةَ.

وَمِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخَذَعُ فِي التَّبِيعِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا بَاشَتْ قَتْلُ: لَا خِلَافَةَ.

قَالَ: فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا بَاعَ يَقُولُ: لَا خِلَافَةَ.

وَمِنْ طَرِيقِ قَاسِمِ بْنِ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا حَامِدُ بْنُ يَحْيَى الْبَلْخِيُّ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: «أَنَّ مُنْبَذًا سَفِعَ فِي رَأْسِهِ مَأْمُومَةً فِي الْحَائِلَةِ فَخَبَلَتْ لِسَانَهُ، فَكَانَ يُخَذَعُ فِي التَّبِيعِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَعْ، وَقُلْ: لَا خِلَافَةَ، ثُمَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا مِنْ بَيْعِكَ»، قَالَ ابْنُ عَمْرٍو: فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ إِذَا بَاعَ: لَا خِلَافَةَ لَا خِلَافَةَ.

قَالَ عَلِيُّ: هَذَانِ اسْتِثْنَاءٌ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ وَمَا يَقُولُ بَعْدَ سَمَاعِهِمَا بِالْحَجَرِ عَلَى مَنْ يَخْدَعُ فِي الْبَيْعِ، أَوْ يَنْفَاذِ بَيْعٍ فِيهِ خُدْعَةٌ إِلَّا ذَاهِلٌ عَنِ الْحَقِّ، مُقَدِّمٌ عَلَى الْعَظَامَةِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَلَّغَتْ إِلَى قَوْلِهِ: احْجُرْ عَلَيْهِ، وَلَا حَجَرَ عَلَيْهِ، وَلَا مَنَعَهُ مِنَ الْبَيْعِ، بَلْ جَعَلَ لَهُ الْخِيَارَ فِيمَا اشْتَرَى ثَلَاثًا، وَأَمَرَهُ أَنْ لَا يَبَاعَ إِلَّا بَيَانًا: أَوْ لَا خِلَافَةَ.

وَهَكَذَا نَقُولُ ... وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ ابْنُ شُهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ «عَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرْتُ فِيهِ إِتْيَانَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ إِذْ هَاجَرَ مِنْ مَكَّةَ ثُمَّ رَكِبَ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ الْكَتْدِيِّ: مَهْمَا أَقَلْتَ السَّهْمَةَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَلَا تَقْلَهُمْ فِي ثَلَاثٍ: عَتَقَ، وَطَلَّقَ، وَنَكَحَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَنَقُولُ لَهُمْ: مَتَى تَحْجِرُونَ عَلَى الْمَرْءِ أَبَاوَلِ مَرَّةً يَغْنَبُ فِيهَا فِي الْبَيْعِ أَمْ بَانَ يَغْنَبُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ..

فَإِنْ قَالُوا: بَاوَلِ مَرَّةً.

قُلْنَا: فَمَا عَلَى الْأَرْضِ أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ عِنْدَكُمْ مُسْتَحَقٌّ لِلْحَجَرِ عَلَيْهِ، إِذْ لَا سَبِيلَ أَنْ يُوَجَدَ أَحَدٌ يَبِيعُ وَيَشْتَرِي إِلَّا وَهُوَ يَغْنَبُ.

وَأِنْ قَالُوا بَلْ لِلْمَرَّةِ بَعْدَ الْمَرَّةِ.

قُلْنَا: حَدِّثُوا لَنَا الْعَدَدَ الَّذِي مِنْ بَلْغِهِ فَسَخَّ مَنَعَهُ مِنَ الْبَيْعِ، وَفَسَخَّ عَقْدَهُ وَنِكَاحَهُ، وَرَدَّتْ صَدَقَتُهُ - فَهَذِهِ عَظَامَتُهُ لَا تَنْسَهَلُ مَطَارَفَةٌ، وَلَا مَسَاعِدَةٌ، بَلِ النَّاسُ فِي طَرَفِهَا - فَإِنْ حَدَّثُوهُ كَلَّفُوا الْبِرْهَانَ، وَكَانُوا قَدْ زَادُوا تَحْكَمًا بِالْبَاطِلِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ لَمْ يَحْدُثُوا فِي ذَلِكَ حَدًّا كَانُوا قَدْ أَفْرَوْا بِأَنَّهُمْ لَا يَسُدُّونَ مَتَى يَلْزَمُهُمُ الْحُكْمُ بِمَا هُوَ يَحْكُمُونَ وَلَا مَتَى لَا يَلْزَمُهُمْ، وَأَنَّهُمْ يَحْكُمُونَ بِالْجَهَالَةِ وَالْعَمَى.

وَكَذَلِكَ نَسَاهُمْ: مَتَى يَحْجِرُونَ عَلَيْهِ إِذَا غَنَبَ بِمَا يَزِيدُ عَلَى مَا يَتَغَابَرُ النَّاسُ بِهِ مِثْلَهُ أَمْ إِذَا غَنَبَ بِالْكَثِيرِ.

فَإِنْ قَالُوا: بَلْ مَا يَزِيدُ عَلَى مَا يَتَغَابَرُ النَّاسُ بِمِثْلِهِ.

قُلْنَا: مَا عَلَى أَدِيمِ الْأَرْضِ أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ مُسْتَحَقٌّ لِلْحَجَرِ عِنْدَكُمْ، إِذْ لَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا وَقَدْ يَغْنَبُ بِهَذَا الْقَدْرِ مِمَّنْ يَبِيعُ وَيَشْتَرِي.

وَأِنْ قَالُوا: بَلْ يَأْكُرُ مِنْ ذَلِكَ، كَلَّفُوا أَنْ يَبَيِّنُوا الْحَدَّ الَّذِي عِنْدَهُ تَجِبُ هَذِهِ الْعَظَامَةُ مِنْ فَسَخِ يَوْعِهِ، وَأَنْ لَا يَعْدِيَ عَلَيْهِ فِيمَا أَكَلَ مِنَ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْشَّرَاءِ وَمَنَعَ الثَّمَنِ، وَأَنْ تَرُدَّ صَدَقَاتُهُ، وَعَقْدُهُ وَنِكَاحُهُ، وَمَتَى لَا تَجِبُ؟ فَإِنْ حَدَّثُوا زَادُوا شَتْمًا وَحُكْمًا بِالْبَاطِلِ، وَإِنْ لَمْ يَحْدُثُوا كَانُوا حَاكِمِينَ بِمَا لَا يَسُدُّونَ، وَفِي هَذَا مَا فِيهِ. وَيَكْفِي مِنْ هَذَا أَنَّهُمْ لَا يَقْدُرُونَ - إِلَى مَتْنِهِ الْأَيْدِ - عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِرَوَايَةٍ مَعْرُوفَةٍ غَيْرِ مَوْضُوعَةٍ فِي الْوَقْتِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ، وَلَا عَهْدِ عُمَرَ. نَعَمْ، وَلَا عَهْدِ عُثْمَانَ، وَلَا عَهْدِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِنْسَانٌ مُسْلِمٌ يَفْهَمُ الَّذِينَ يَمْنَعُ بِالْحَجَرِ مِنْ صَدَقَةٍ، وَعَتَقٍ، وَنِكَاحٍ، لَا يَضُرُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِمِثْلِهِ، وَلَا مِنْ بَيْعٍ لَا غِنَى فِيهِ - هَذَا مَا لَا يَجِدُونَهُ أَبَدًا، فَافْ لِكُلِّ شَرِيعَةٍ نَفْطَنُهَا مِنْ بَعْدِهِمْ - وَيَالَهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَمِنْ طَرَامِ الدُّنْيَا وَشَتْمِهَا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْحَجَرَ عَلَيْهِ لَا يَكْفُرُ

أخبرنا أبي عن ربيعة بن عثمان عن زيد بن أسلم أنه سمع عمر بن الخطاب يقول لصهيب: يا صهيب ما فيك شيء أعيبه عليك إلا ثلاث خصال، ولولا هن ما قدمت عليك أحداً، فقال له صهيب: ما هن؟ فأنك طعناً، فقال عمر بعد كلام: أراك تبذر مالك، وتكتى باسم نبي، وتتسب عريباً، ولسانك أعجمي، فقال له صهيب: أما تبذري مالي فما أنفقه إلا في حق.

وأما اكتناني فإن رسول الله ﷺ كُنَّاني بأبي يحيى، أفانركها لقلوك؟

وأما اتسائي إلى العرب فإن الروم سبتي وأنا صغير، فبأتي لا أذكر أهل أيبائي ولو انفلق عني روثه لاتسبت إليها.

فهذا عمر يرى فعل صهيب تبذيراً ولم يحجر عليه، وفي هذا كفاية - وبالله تعالى التوفيق.

١٣٩٤ - مسألة: والمريض مرضاً يموت منه أو يبرأ منه، والحامل مذموم إلى أن تفسخ أو تموت، والموقوف للقتل بحق في قود أو حد أو بباطل، والأسير عند من يقتل الأسرى أو من لا يقتلهم، والمشرع على العطي، والمقاتل بين الصغين كلهم سواء، وسائر الناس في أموالهم، ولا فرق في صداقاتهم، ويوعهم، وعنتهم وهباتهم وسائر أموالهم.

وقال قوم: بالحجر على هؤلاء فيما زاد على الثلث.

وقال أبو سليمان: وأصحابنا كقولنا إلا في العتق خاصة فقط، فإنهم قالوا: عتق المريض خاصة دون سائر من ذكرنا لا ينفذ إلا من الثلث، سواء أفاق من مرضه، أو مات منه - أي مرض كان.

ورويانا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا علي بن مسهر أخبرنا إسماعيل بن أبي خالو عن الشعبي عن مسروق أنه سئل عن عتق عبداً له في مرضه وليس له مال غيره؟ فقال مسروق: أجيزه برمته، شيء جعله الله لا أرده - وقال شريح: أجيز ثلثه واستسعيه في ثلثيه.

قال الشعبي: قول مسروق أحب إلي في الفتيا، وقول شريح أحب إلي في القضاء - وقول الشعبي قول شريح. ومن طريق قتادة عن الحسن بن ابن مسعود فيمن عتق عبداً له في مرضه لا مال له غيره؟

قال: اعتق ثلثه.

ومن طريق معمر بن عبد الرحمن بن عبد الله عن القاسم بن عبد الرحمن أن رجلاً اشترى جارية في مرضه فاعتقها عند

تغني رسول الله ﷺ - فأقته فسار حتى بركت عند مسجده عليه السلام بالمدينة وهو يصلي فيه يومئذ رجال من المسلمين، وكان يريد أن يشر لبسها وسهل غلامين يتيمين في حجر أسعد بن زُرارة، ثم دعا رسول الله ﷺ الغلامين فسألهما بالمرثية ليتخذه مسجداً، فقالا: بل نهيه لك يا رسول الله، فأبى رسول الله ﷺ أن يقبله منهما حياة حتى ابتاعه منهما، ثم بناء مسجداً.

فهذا رسول الله ﷺ قد علم أنهما في حجر غيرهما يتمان فلم يساومه ولا شاوره، ولا ابتاعه منه، بل ساومهما وأنفذ بيعهما فيه، ولم يجعل للذي كان في حجره في ذلك أمر.

فإن قيل: لم يقبل هبتها إياه.

قلنا: قد فعل مثل ذلك بأبي بكر قبل ذلك بأقل من شهر، أو شهر، إذ أراد عليه السلام الهجرة فقدم إليه أبو بكر ﷺ إحدى نائيتين له، وقال له: هي لك يا رسول الله، فأبى رسول الله ﷺ أن يتركها إلا بالتمن فأتاها به فرده عليه السلام هبة اليتيمين كرده هبة أبي بكر ولا فرق - ليس؛ لأن ذلك، لا يجوز منهم. وبرهان هذا إجازته عليه السلام بيعهما، ولا خلاف بين المخالفين لنا في أن من لم يحجر عليه بيعه لم يحجر عليه هبته في هذا المكان، وإنما فرقوا بين الهبة والبيع في المريض، والمرأة ذات الزوج، في الهبة فيما زاد على الثلث خاصة - وهذا أثر صحيح لا مغزى فيه، وعقيل أحد المختصين بالهرمي، المتحققين به، الملازمين له.

وكذلك عروة بعائشة رضي الله عنها.

وقد رويانا خبراً لو ظفروا بمثله لبغوا:

كما رويانا من طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن صالح أخبرنا يحيى بن محمد المدني أخبرنا عبد الله بن خالو بن سعيد بن أبي مريم عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش أنه سمع شيوخه من بني عمرو بن عوف ومن خاله عبد الله بن أبي أحمد قال: قال علي بن أبي طالب: حفظت من رسول الله ﷺ: «لا يتم بعد اختياره».

قال أبو محمد: وأقل ما في هذا الأثر أن يكون موقفاً على علي بن أبي طالب فهو خلاف لما تعلقوا به عنه في الحجر الذي لا بيان فيه أنه موافق لقولهم على كل حال.

وأخبرنا أحمد بن عمر بن أنس العذري أخبرنا أبو ذر الهروي أخبرنا عبد الله بن محمد بن إسحاق بن حبابه ببغداد أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي أخبرنا مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام

وقال النخعي، ومكحول ويحيى بن سعيد الأنصاري والأوزاعي، وعبيد الله بن الحسن، والشافعي في عطية الحامل كقول سفيان الثوري.

وهو قول أبي حنيفة.

وروي عن سعيد بن المسيب: عطية الغازی من الثلث - وقال مكحول: بل من رأس ماله، إلا أن تنقح المسافرة وعطية راكب البحر كذلك.

وقال الحسن: هو كالصحيح.

وكذلك راكب البحر، ومن كان في بلد قد وقع فيه الطاعون.

وقال مكحول: كذلك في راكب البحر ما لم يهجم البحر.

وقال الحسن في إياس بن معاوية لما حبسه الحجاج: ليس له من ماله، إلا الثلث، فقال إياس إذ بلغه قوله: ما فقه أحد إلا ساء ظنه بالثاني.

وقال الشعبي: ما صنع المسافر فمن الثلث من حيث يقع رحله في الغرض - قال النخعي: بل من رأس المال.

وقال الزهري: ما صنع الأسير فمن الثلث.

وقال أبو حنيفة: ليس للمريض أن يقضي بعض غراماته دون بعض. وأروا عياناته في البيع، وهباته، وصدقاته، وعتقه، كل ذلك من الثلث إن مات من ذلك المريض، إلا أن العتق ينفذ كله ويستسعى فيما لا يجمله الثلث منه، فإن أفاق من ذلك المريض نفذ كل ذلك من رأس ماله.

وأما المحصور، والواقف في صف الحرب فكالصحيح.

وأما الذي يقدم للقتل في قصاص، أو رجم فكالمريض.

ومن اشترى ابنه في مرضه الذي مات فيه فلأن خرج من ثلثه عتق وورثه، وإن لم يخرج من ثلثه عتق ولم يرثه، واستسعى فيما زاد على الثلث كسائر الورثة، فإن أقر بولد أمته في مرض موته لحق به وورثه، وإن وطئ أمه في مرض موته فحملت فهي أم ولده من رأس ماله ويرثه ولدها. وواقفه على ذلك كله أبو يوسف، وعمره، إلا أن الذي يشتري ولده في مرضه ولا يجمله الثلث فإنها قالا: يرثه على كل حال، ويستسعى فيما يقع من قيمته للورثة فيأخذونه.

وقالوا كلهم: إنما هذا في المرض الخفيف كالحمى الصالب والبرص، والبطن، وغير ذلك، ولم يروا ذلك في الجذام، ولا حصى الرئع، ولا السل ولا من يذهب ويحيى في مرضه.

موته فجة الذين باعوها بثمنها فلم يجدوا له مالا فقال ابن مسعود: اسعي في ثمنك.

ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن قتادة عن الحسن سئل علي عن أعتق عبدا له عند موته، وليس له مال غيره وعليه دين؟

قال: يعتق ويسعى في القيمة وقال النخعي فيمن أعتق عبدا عند موته لا مال له غيره وعليه دين: أنه يسعى في قيمته فيقضي الدين، فإن فضل شيء فله ثلثه وللورثة ثلثاه.

وقال الحسن، وعطاء: عتق المريض من الثلث.

وهو قول قتادة، وسعيد بن المسيب، وأبان بن عثمان، وسليمان بن موسى، ومكحول - ثم اختلفوا، فمن مرق منه ما زاد على الثلث، ومن معتق جميعه ويستسعى فيما زاد على الثلث.

وأما بيعه وشراؤه:

فروينا من طريق سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي: في المريض يبيع ويشترى، قال: هو في الثلث وإن مكث عشر سنين.

وأما الحامل:

فروينا من طريق سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي عن شريح أنه كان يرى ما صنعت الحامل في حملها من الثلث.

قال سفيان: ونحن لا نأخذ بهذا، بل نقول: ما صنعت فهو جائز، إلا أن تكون مريضة من غير الحمل، أو يدنو غاضها - يريد أن يضرب بها الطلق وقال عطاء: ما صنعت الحامل في حملها فهو وصية؟ قلت: أراي؟ قال: بل سمعناه.

وهو قول قتادة: وعكرمة - وقال الحسن، والنخعي، ومكحول والزهري: عطية الحامل كعطية الصحيح.

ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه سمع القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال: ما أعطت الحامل لوارث، أو لزوج، فمن رأس ماله، إلا أن تكون مريضة - وقال ربيعة: كذلك، إلا أن تنقل، أو يحضرها نفاس.

قال ابن وهب وأخبرت بهذا أيضاً عن ابن المسيب، ويحيى بن سعيد، وابن حجرية الخولاني.

وهو قول أحمد، وإسحاق.

وعتق الولد في كل حال ليس من فعله.

وأما قول مالك في الحامل فقوله أيضاً لا تعلم له فيه سلفاً.

واحتج به بعض مقلديه بقول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَخَشَّاعَا خَمَلْتُمْ حِمْلًا خَفِيًّا فَحَمَرْتُ بِهِ فَلَمَّا أَتَقَلَّتْ دَعَاؤًا اللَّهُ رَبُّهَا﴾.

قال أبو محمد: وهذا إيهام منهم للاحتجاج بما لا حجة لهم فيه أصلاً؛ لأن الله تعالى لم يقل إن الإنشاق لم تكن إلا بتسام ستة أشهر؛ فظهر تعويهم بما ليس لهم فيه متعلق.

ثم ليت شعري من لهم بأن الإنشاق جملة يدخلها في حكم المرضي، وقد يحمل الحمال حملاً ثقيلاً فلا يكون بذلك في حكم المرضي عندهم.

فإن قالوا: قد تلد ستة أشهر.

قلنا: وقد تسقط قبل ذلك، والإسقاط أخوف من الولادة أو مثلهما - فظهر فساد هذا القول جملة. وبالله تعالى التوفيق.

قال علي: ثم نأخذ بحول الله تعالى وقوته في قول من قال: بأن أفعال المرضي، ومن خيف عليه الموت من الثلث.

قال أبو محمد: احتجوا بالخبر الثابت المشهور من طريق ابن سيرين، وأبي الهلبية، كلاهما عن عمران بن الحصين: «أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فذاعهم رسول الله ﷺ فجزأهم اثلاثاً، ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين، وأرق أربعة».

وجه في بعض الروايات: أنه عليه السلام قال فيه قولاً شديداً. وبالحبر الصحيح الثابت من طريق مالك؛ وابن عينة، وإبراهيم بن سعد عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: «جاءني رسول الله ﷺ يعوذني من وجع اشتد بي فقلت: يا رسول الله قد بلغني من الوجع ما تسمى، وأنا ذو مال ولا يرثي إلا ابنة لي. فأقصدت بثلثي مالي قال عليه السلام: لا، قلت: فالثلث؟ قال: لا، ثم قال عليه السلام: الثلث، والثلث كثير. إنك أن تدر زونت أغنياء خير من أن تذرهم عائلة يتكففون الناس» وذكر باقي الخبر قالوا: فلم ياذن له عليه السلام بالصدقة باكثر من الثلث. وبغيره:

روينا من طريق محمد بن عبد الملك بن إمام أخبرنا يزيد بن محمد العقبلي أخبرنا حفص بن عمر بن ميمون عن ثور بن يزيد عن مكحول عن الصائغي عن أبي بكر الصديق أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله قد تصدق عليكم بثلث أموالكم عند موتكم رحمة لكم وزيادة في أعمالكم وحسنائكم».

وقال مالك: كقول أبي حنيفة في كل ما ذكرنا إلا في الحامل فإن أفعالها عنده كالصحيح إلى أن تسم ستة أشهر، فإذا أتتها فأفعالها في مالها كالمرضى. حتى أنه منها من راجعة زوجها الذي طلقها طلاقاً بائناً واحدة أو اثنتين وإلا الاستعانة فلم يرعه، بل أرق ما لم يحمل الثلث منه، وإلا فيمن اشترى ابنه في مرضه ولم يحمله الثلث فإنه أعتق منه ما حل للثلث وأرق الباقي.

وقال الشافعي، وسفيان الثوري للمريض أن يقضي بعض غرماته دون بعض.

وقال الشافعي: فعل المريض مرضاً خفيفاً من الثلث، فإن أفاق فمن رأس ماله - واختلف قوله في الذي يقدم للقتل، فمرة قال: هو كالصحيح ومرة قال: هو كالمرضى..

قال أبو محمد: أما قول مالك، وأبي حنيفة: أنه ليس للمريض أن يقضي بعض غرماته دون بعض؛ فخطأ في تقريبهما في ذلك بين الصحيح، والمرضى، والحق في ذلك هو أن رسول الله ﷺ أمر بأن يعطى كل ذي حق حقه، فهو في إقصائه بعض غرماته دون بعض معطي ذلك الذي أنصف حقه، ومن فعل ما أمر به فهو حسن، والإحسان لا يرده، فإن كان الذي لم ينصفه حاضراً طالبا حقه فهو عاصي في أنه لم ينصفه، وهما قضيتان أصاب في.

إحداهما، وظلم في الأخرى - والحق لا يبطله ظلم فاعله في قصة أخرى وحق الغريم إنما هو في ذمة المدين لا في عين ماله ما دام حياً لم يقبل، فإذا ذلك كذلك فقد نفذ الذي أعطى ما أعطاه بحق ولزمه أن ينصف من بقي إذ حقه في ذمته لا في عين ما أعطى الآخر - ولم يأت نص في الفرق بين صحيح، ومريض، وما تعلم لما في قولهما هذا سلفاً.

وأما قولهما فيمن اشترى ولده في مرضه فلم يحمله الثلث أنه لا يرثه، فإن حمله الثلث عتق وورث؛ فقوله في غاية الفساد والمنافضة، ولا تعلم لما فيه سلفاً متقدماً؛ لأنه إن كان وصية، فالوصية للوارث لا تجوز - فينبغي على أصلهم أن لا ينفذ عتقه أصلاً حمله الثلث أو لم يحمله - وقد قال بهذا بعض الشافعيين.

وقال آخرون منهم: الشراء فاسد؛ لأنه وصية لوارث وإن كان ليس وصية فما باله لا يرث وقد صار حراً بملك أبيه له، ثم مناقضتهم في المريض يطأ أمته فتحمل أنها من رأس ماله حررة ويرثه ولدها.

فإن قالوا: حملها ليس من فعله.

قلنا: لكن وطأ لها من فعله، وإقراره بولدها من فعله،

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: فَبِهِ طَلْعَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْمَكِّيِّ وَهِيَ كَذَابٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ قَتَادَةَ: فَمَرْسَلٌ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِيهِ حُجَّةٌ، لِأَنَّ الْبَخْلَ يَحْسَبُ اللَّهُ تَعَالَى لَا يُخَالِفُهُمْ أَنَّهُ لَا يَجِلُّ، وَأَنْ ذَعْدَةُ الْمَالِ هَهُنَا وَهَهُنَا لَا تَجُورُ عِنْدَنَا، لَا فِي صِحَّةٍ، وَلَا فِي مَرَضٍ، فَلَيْسَ ذَلِكَ الْخَبَرُ مُخَالَفاً لِقَوْلِنَا.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي قَلَابَةَ: فَمَرْسَلٌ.

وَكَذَلِكَ حَدِيثُ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ فَسَنَدُهُ غَيْرُ مَشْهُورٍ، وَلَا نَدْرِي حَالَ حِفْصِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ هُوَ وَجَمِيعُ الْأَنْبَارِ الَّتِي ذَكَرْنَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا حُجَّةٌ أَصْلًا، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا كُلُّهَا إِلَّا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ تَصَدَّقَ عَلَيْنَا عِنْدَ مَوْتِنَا بِثَلَاثِ أَمْوَالِنَا: فَهَذَا يُخْرِجُ عَلَى أَنَّهُ الرِّسْوَةُ الَّتِي هِيَ بِلَا خِلَافٍ نَافِلَةٌ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَمَعْرُوفٌ فِي اللَّغَةِ الَّتِي بِهَا خَاطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُ: كَانَ أَمْرٌ كَذَا عِنْدَ مَوْتِ فُلَانٍ، وَارْتَدَّتِ الْعَرَبُ عِنْدَ مَوْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَيْسَ عَمْرٌ عِنْدَ مَوْتِ أَبِي بَكْرٍ - هَذَا أَمْرٌ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ. فَجَمِيعُ هَذِهِ الْأَخْبَارِ خَارِجَةٌ عَلَى هَذَا أَحْسَنَ خُرُوجٍ، وَمَوَافَقَةٌ لِقَوْلِنَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، حَاشَا خَيْرَ الْعُلَمَاءِ بِنِ بَدْرٍ عَنِ أَبِي يَحْيَى الْمَكِّيِّ، فَإِنَّهُ لَا يُخْرِجُ لَا عَلَى قَوْلِنَا وَلَا عَلَى قَوْلِ أَحَدٍ مِنْهُمْ، فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْجَسُوا بِخَبَرٍ يُخَالِفُونَهُ، لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: إِنْ كَانَ الذِّينُ لَا يَسْتَفْرِقُ جَمِيعَ قِيَمَةِ الْعَبْدِ فَلَيْسَ بِسَعَى فِي الذِّينِ قَطُّ، ثُمَّ فِي ثَلَاثِي مَا يَبْقَى مِنْ قِيَمَتِهِ بَعْدَ الذِّينِ قَطُّ - وَهِيَ قَوْلُنَا إِذَا أَوْصَى بِعَقْدِهِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنْ كَانَ الذِّينُ يَسْتَفْرِقُ جَمِيعَ قِيَمَتِهِ؛ فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ. فَكُلُّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ قَدْ خَالَفَتْ ذَلِكَ الْحَدِيثَ.

ثُمَّ جَمِيعُهُمْ خَالَفَ لَجَمِيعِ هَذِهِ الْأَنْبَارِ: لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا: عِنْدَ مَوْتِهِ، وَعِنْدَ مَوْتِكُمْ وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا ذِكْرُ مَرَضٍ أَصْلًا، فَالْمَرَضُ شَيْءٌ زَادَهُمُ بَأْرَانَهُمْ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَنْبَارِ نَصٌّ مِنْهُ، وَلَا دَلِيلٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ يَمُوتُ الصَّحْبِيُّ فَجَاءَهُ، وَمَنْ مَرَضَ خَفِيفًا، فَاقْتَصَارُهُمْ عَلَى الْمَرَضِ مِنْ أَيْنَ خَرَجَ؟ وَهَلَا رَاعُوا مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَنْبَارُ مِنْ لَفْظٍ: عِنْدَ مَوْتِهِ فَعَجَلُوا مِنْ فَعَلٍ ذَلِكَ: عِنْدَ مَوْتِهِ صَحِيحًا فَعَلَهُ أَوْ مَرِيضًا مِنَ الثَّلَاثِ، وَجَعَلُوا مَا فَعَلُوا فِي صَحَّتِهِ أَوْ مَرَضِهِ تَمَا تَأَخَّرَ عَنْهُ مَوْتُهُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ؟ فَظَهَرَ أَنَّ جَمِيعَ هَذِهِ الْأَنْبَارِ خَالَفَتْ قَوْلَهُمْ، وَأَنَّهُمَا مِنَ النَّوعِ الَّذِي احْتَجَبُوا بِهِ لِأَقْوَالِ هُمْ، لَيْسَ مِنْهَا شَيْءٌ فِيمَا احْتَجَبُوا لَهُ بِهِ، وَهَذَا إِيْهَامٌ مِنْهُمْ قَبِيحٌ، وَتَدْلِيلٌ فِي الذِّينِ - فَسَقَطَ تَعَلُّقُهُمْ بِهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى سَمِعْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «جُعِلَ لَكُمْ ثَلَاثُ أَمْوَالِكُمْ زِيَادَةٌ فِي أَعْمَالِكُمْ».

وَمِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي خَيْرٍ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى: أَنَّهُ قَالَ: جُعِلَتْ لَكَ طَائِفَةٌ مِنْ مَالِكَ عِنْدَ مَوْتِكَ أَرْحَمَكَ بِهِ».

وَمِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أُنْفُسُكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّهُ لَيْسَ لِأَمْرٍ شَيْءٌ، إِلَّا لَا أَغْرَقُنَّ أَمْرًا يَخْلُ بِخَيْرٍ اللَّهُ حَتَّى إِذَا خَضِرَ الْمَوْتُ أَخَذَ يُدْعِلُغُ مَالَهُ هَهُنَا هَهُنَا».

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ طَلْحَةَ - هُوَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ الْمَكِّيِّ - عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِالثَّلَاثِ مِنْ أَمْوَالِكُمْ عِنْدَ فَوَاتِكُمْ زِيَادَةٌ لَكُمْ فِي أَعْمَالِكُمْ».

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَتَّوْرٍ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا حُجَّاجٌ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ بَدْرٍ عَنْ أَبِي يَحْيَى الْمَكِّيِّ: «أَنَّ رَجُلًا أَتَى غُلَامًا لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، وَعَلَيْهِ ذَيْنَ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَسْتَعِيَ فِي قِيَمَتِهِ».

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَتَّوْرٍ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَذْرَةَ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ أَتَى غُلَامًا عِنْدَ مَوْتِهِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَعْتَقَ مِنْهُ الثَّلَاثَ وَاسْتَسْعَى فِي الثَّلَاثِينَ».

وَقَالُوا قَدْ صَحَّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ مَوْتِهِ: «إِنِّي كُنْتُ لَخُلْتُكَ جَاءَ عَشْرِينَ وَسَقًا مِنْ مَالِي فَلَوْ كُنْتُ جَدَدَيْهِ وَحَزِينَتِي لَكَانَ لَكَ، وَإِنَّمَا هُوَ الْيَوْمَ مَالُ الْوَارِثِ».

قَالُوا: فَاتَّخَذَ أَبُو بَكْرٍ بِمَضْرُوءَةِ الصَّحَابَةِ أَنَّ مِنْ قَارِبِ الْمَوْتِ فَمَالَهُ مَالُ الْوَارِثِ.

وَقَالُوا: قَدْ جَاءَ مَا أوردنا عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَا خَالَفَ لِمَا يَعْرِفُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَهَرُوجُ إِجْمَاعٍ، وَقَالُوا: قَسَاهُ عَلَى الرِّسْوَةِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: هَذَا كُلُّ مَا شَغَبُوا بِهِ، وَكَلَّهُ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ: أَمَّا حَدِيثُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَذْرَةَ: فَمَرْسَلٌ، وَعَنْ جَهْلُولٍ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ خَالَفاً لِقَوْلِ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، لِأَنَّهُمَا لَا يَرِيبَانِ الْإِسْتِغْنَاءَ.

وَأَمَّا خَيْرُ أَبِي يَحْيَى الْمَكِّيِّ: فَهَالِكٌ، لِأَنَّهُ مَرْسَلٌ، وَعَنْ حُجَّاجٍ، وَهُوَ سَاقِطٌ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ خَالَفاً لِقَوْلِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ.

وأما حديث سعدٍ: فإنا:

على لفظ: أوصي: فارتفع الإشكال جملة.

ورويناه من طريق سفيان الثوري عن سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه.

ومن طريق معمر عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه.

ومن طريق مروان بن معاوية الفزاري عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عامر بن سعد عن أبيه.

ومن طريق عبد الملك بن عمير عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه.

ومن طريق أيوب السختياني عن عمرو بن سعيد عن حميد بن عبد الرحمن عن ثلاثة من ولد سعدٍ كلهم عن سعدٍ.

ومن طريق قتادة عن يونس بن جبير عن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه.

ومن طريق عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن سعد بن أبي وقاص.

ومن طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعدٍ وعائشة أم المؤمنين: كلهم قال في هذا الخبر: أفأوصي بمالي أو بثلثي مالي يا رسول الله، ثم ينصفه - وهو خيرٌ واحدٌ.

فصح أن الذين رويوا لفظ: أفأصدق عن الزهري إنما عنوا به الوصية بلا شك، لا الصدقة في حال الحياة؛ لأنه كله خبرٌ واحدٌ، عن مقام واحد، عن رجل واحد في حكم واحد؛ وكلٌ وصية صدقة. وليس كل صدقة وصية. نعم.

ورويناه هذا الخبر من طريق أبي داود أخبرنا أبو الوليد الطيالسي قال: أخبرنا عبد العزيز بن الماجشون وإبراهيم بن سعد، كلاهما عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه قال: «مرضت مرضاً شديداً فأثقيت به فدخل علي رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله إن لي مالا كثيراً وإنما ترثني ابنة لي وأختة، أفأصدق بمالي كله؟ قال: لا، قلت: فأوصي بالثلث، قال: لا قلت: يا رسول الله قيم أوصي؟ قال: الثلث والثلث كثير، إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عائلة يتكفون الناس».

فروى مالك: وابن عينة عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه أفأصدق، ومرة: أفأوصي.

وروى معمر وسعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن أبيه أفأوصي؟ وليسوا دون مالك، وابن عينة. وأتفق سائر من ذكرنا

وأيضاً: فليس في هذا الخبر نص ولا دليل بوجه من الوجوه على أن ذلك الحكم في المرض خاصة دون الصحة، فمن قال: إنه في المرض خاصة فقد كذب وقول رسول الله ﷺ ما لم يقل، وهذا من أكبر الكبائر.

وأيضاً: فقد علم رسول الله ﷺ أن سعداً سيبراً وتكون له آثار في الإسلام، فبطل أن يكون ذلك حكم المرض الذي يموت المرء منه:

ورويناه من طريق أبي داود أخبرنا عثمان بن محمد بن أبي شيبة أخبرنا جبر عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة قال: قام فينا رسول الله ﷺ قائماً فما ترك شيئاً يكون في مقامه ذلك إلى قيام الساعة إلا أخبر به، حفظه من حفظه، ونسبه من نسبه، قد علم أصحابي هؤلاء أنه ليكون مني الشيء فأعرفه فاذكره كما يذكر الرجل وجه الرجل إذا غاب عنه فإذا رآه عرفه.

قال أبو حمزة: وسعد قد فتح أعظم الفتح، وأنزل ملك الفرس عن سريره، وافتتح قصره، ودوره، ومدائنه، فبطل أن يكون لهم بهذا الخبر متعلق أصلاً.

وأما خبر عمران بن الحصين في السنة الأعلية، فأولى الناس أن لا ينجح به: أبو حنيفة، وأصحابه الذين لا يستحيون من أن يقولوا: إنه قمار، وإنه فعل باطل، وحكم جور، شاه وجه من قال ذلك في حكم رسول الله ﷺ فبقي الكلام فيه مع المالكيين والشافعيين، وأصحابنا القائلين به.

قال علي: فنقول - وبالله التوفيق: إنه لا حجة لهم فيه أصلاً لوجوه ثلاثة.

أولها: أنه ليس فيه إلا العتق وحده، فأحقهمهم مع العتق جميع أفعال المريض خطأ وتعدّ لحود الله تعالى، والقياس باطل، ولو كان حقاً لكان ههنا باطلاً؛ لأنهم يفرقون بين حكم العتق وسائر الأحكام، فيرجون فيمن اعتق شقصاً له من عبد أن يقسم عليه باقيه فيعتقه، ولا يرون فيمن صدق بنصف عبده أو أوقف نصف داره أو نصف فرسه، أو تصدق بنصف ثوبه أو بنصف ضيعته: أن يقوم عليه باقي ذلك، وينفذ فعله في جميعه: فمن أين وجب أن يقاس على العتق ههنا؟ ولم يجب أن يقاس عليه هنالك؟ إن هذا لتحكم فاسد؟.

والوجه الثاني: أنه ليس فيه: من فعل المريض كلمة، ولا دلالة، ولا إشارة بوجه من الوجوه: إنما فيه: «اعتق عند موته» فكان الواجب عليهم: أن يجعلوا هذا الحكم فيمن اعتق عند موته

فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ، وَأَرْقَى أَرَبَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا.

فَصَحَّحَ أَنَّ ذَلِكَ الْعَتَقَ إِنَّمَا كَانَ وَصِيَّةً، وَلَا خِلَافَ أَنَّهَا الصَّحِيحُ وَالْمَرِيضُ سَوَاءٌ، وَلَا تَجُوزُ إِلَّا بِالثَّلَاثِ، فَإِنْ كَانَتْ الرَّوَائِثُ حَلْبَةً وَاحِدًا - وَهِيَ الْأَظْهَرُ الَّذِي لَا يَكْذِبُ بِمَكْنٍ وَلَا يَجُوزُ غَيْرُهُ - فَقَدْ ارْتَفَعَ الْكَلَامُ، وَبَطُلَ تَعَلُّقُهُمْ بِهِ، وَإِنْ كَانَا خَيْرَيْنِ - وَهَذَا مَكْنٌ بَعِيدٌ - فَكَلَامُهُمَا لَنَا، وَمَوَافِقُ لِقَوْلِنَا، وَمُخَالَفُ لِقَوْلُهُمْ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذِكْرِ مَرَضٍ وَلَا لِفِعْلِ فِي مَرَضٍ أَصْلًا، وَلَا لِأَنَّ الرَّدَّ إِنَّمَا كَانَ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ وَقَعَ فِي مَرَضٍ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ -.

فَبَطُلَ عَنْهُمْ كُلُّ مَا مَوْهُوا بِهِ مِنَ الْأَثَارِ الَّتِي هُمْ أَوَّلُ مُخَالَفِهَا، وَعَادَتْ كُلُّهَا لَنَا عَلَيْهِمْ حُجَّةً.

وَأَمَّا مَا رَوَوْا فِي ذَلِكَ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَكَذَلِكَ أَيْضًا، وَإِنَّمَا هُمْ ثَلَاثَةٌ: أَبُو بَكْرٍ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ مَسْعُودٍ:

فَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ فَإِنَّمَا تَعَلَّقُوا عَنْه بِقَوْلِهِ: وَإِنَّمَا هُوَ الْيَوْمَ مَالُ الْوَارِثِ وَهَذَا لَا تَعَلُّقَ لَهُمْ بِهِ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلَفُ اثْنَانِ - وَهُمْ مَعْنَا أَيْضًا - فِي أَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا عَنِ أَنَّهُ مَالُ الْوَارِثِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَعْزِ بِذَلِكَ أَنَّ مَالَ الْمَرِيضِ الَّذِي يَمُوتُ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ لِلْوَارِثِ مَا دَامَ شَيْءٌ مِنَ الرُّوحِ فِي الْمَرِيضِ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ أَسْمَاءَ لَوْ مَاتَتْ - إِذْ قَالَ أَبُو بَكْرٍ هَذَا الْقَوْلَ هَا - لَهَا وَرَثَ عَبْدُ اللَّهِ، وَعُرُوهُ، وَالْمَسْنَدُ، أَوْلَادُهَا مِنْ مَالِ أَبِي بَكْرٍ حَبَّةَ خَرْدَلٍ، وَلَا قِيَمَتِهَا، فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ.

وَلَوْ كَانَ مَالُ الْمَرِيضِ.

فَذَ صَارَ مَالًا لِلْوَارِثِ فِي مَرَضِهِ لَوَرِثَهُ عَنْهُ إِنْ مَاتَ وَرِثَهُ فِي حَيَاتِهِ الْمَرِيضُ، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ، وَلَا أَحَقُّ، وَلَا عَاقِلٌ.

وَأَيْضًا فَلَا خِلَافَ - مَنَا وَمِنْهُمْ - فِي أَنَّ الْوَارِثَ لَوْ وَطِئَ أُمَةً الْمَرِيضَ قَبْلَ مَوْتِهِ لَكَانَ زَانِيًا يَحْدُ حَيْثُ يَحْدُ لَوْ وَطِئَهَا وَهُوَ صَحِيحٌ وَلَا فَرْقَ وَأَنَّهُ لَوْ سَرَقَ مِنْ مَالِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ شَيْئًا فِي مِثْلِهِ الْقَطْعُ لَقَطَعَتْ يَدَهُ حَيْثُ تَقَطَّعَ يَدُهُ لَوْ سَرَقَ مِنْهُ وَهُوَ صَحِيحٌ؛ فَظَهَرَ تَوَهُّبُهُمْ وَبَرْدُهُمْ وَتَدْلِيهِسُهُمْ فِي الَّذِينَ يُلِيهِسُهُمُ الْبَاطِلُ مِنْ اغْتَرَبَتْ بِهِمْ، وَاحْسَنَ الظَّنَّ بِطَرَقِهِمْ.

فَإِنَّ أَتَوْنَا فِي صَرْفِهِ الْأَخْبَارِ الَّتِي ذَكَرْنَا قَبْلُ عَنْ ظَاهِرِهَا بِيْرَهَانَ مِثْلَ هَذَا وَجِبَ الْاِتِّقَادُ لِلْحَقِّ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِرْنَا إِلَّا بِالْكَذِبِ الْبَحْسِ، وَبِالظَّنِّ الْفَاسِدِ، وَبِالتَّوَهُمِ الْمَلْبَسِ، فَعَارُ ذَلِكَ وَنَارُهُ لَا زَمَانَ لَهُمْ، لَنَا - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فَبَطُلَ تَعَلُّقُهُمْ بِخَيْرِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ جَمْلَةً.

وَأَمَّا الْخَبَرُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فَعَرْسَلُ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ، وَالْقَاسِمَ

- صَحِيحًا أَوْ مَرِيضًا. فَمَاتَ إِثْرَ ذَلِكَ، لَا فِيمَنْ أَعْتَقَ مَرِيضًا، أَوْ صَحِيحًا، ثُمَّ تَرَخَى مَوْتُهُ، فَإِنْ هَذَا لَمْ يَعْتَقْ عِنْدَ مَوْتِهِ بَلَا شَكٍّ - وَهَذَا نَحْنُ خَالِفَا فِيهِ الْخَبَرُ الَّذِي احْتَجُّوا بِهِ فِيمَا فِيهِ، وَأَقْبَحُوا فِيهِ مَا لَيْسَ فِيهِ وَاحْتَجُّوا بِهِ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ مِنْهُ شَيْءٌ أَصْلًا، وَهَذِهِ قِبَالُحُ مَوْقِفَةٍ - نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهَا.

وَالْقَائِلُ: أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ حُجَّةٌ لَنَا عَلَيْهِمْ قَاطِعَةٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِنْسَانَ لَمْ يَبْقَ لِنَفْسِهِ شَيْئًا أَصْلًا، هَكَذَا فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، وَهَذَا عِنْدَنَا مَرْدُودُ الْفِعْلِ - صَحِيحًا كَانَ أَوْ مَرِيضًا - وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ فِي مَالِهِ عَتَقَ تَطَوُّعًا، وَلَا صَدَقَةً تَطَوُّعًا، وَلَا هَبَةً يَبْتَئِي بِهَا إِلَّا فِيمَا أَبْقَى غَنًى، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «الصَّدَقَةُ عَنْ ظَهْرِ غَنًى».

وَقَدْ أَبْطَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَتَقَ إِنْسَانٍ صَحِيحٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبَخَارِيِّ، وَاحِدٍ مِنْ شُعْبَيْهِ، قَالَ الْبَخَارِيُّ: أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، وَقَالَ أَحْمَدُ: أَخْبَرَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا أَبِي وَعُمِي - هُوَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - ثُمَّ اتَّفَقَ عَاصِمٌ، وَسَعْدٌ، وَيَعْقُوبُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالُوا كُلُّهُمْ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذَرٍّ عَنْ حَمْدٍ بْنِ الْمَكْدَرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ «أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَرَدَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَابْتَاغَهُ عَنْهُ نِعْمٌ مِنْ النَّحَامِ» قَالَ الزَّهْرِيُّ عَنْ رَوَائِبِهِمْ: فَرَدَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَهَذَا إِسْنَادُ كَالشَّمْسِ لَا يَسُغُ أَحَدًا خِلَافَهُ.

فَصَحَّحَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا رَدَّ عَتَقَ أَوْلَئِكَ الْأَعْبَادِ؛ لِأَنَّ مَعْتَقَهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، وَكَانَ عَقْدُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْهَيْمِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - كَمَا رَوَى فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ إِذْ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ: «يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الثَّلَاثُ» وَإِنْ كَانَ هَذَا اللَّفْظُ لَا يَصِحُّ، لَكِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَهُ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ»، فَامْسَكَ سَهْمَهُ بِخَيْرٍ، فَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ الْمَعْتَقُ لَهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْهُمْ غَنًى. وَبِرَهَانَ هَذَا: أَنَّ الرِّوَايَةَ الثَّانِيَةَ فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا أَعْتَقَ اثْنَيْنِ، وَأَرْقَى أَرْبَعَةً وَلَمْ يَذْكُرْ قِيَمَةً، وَالثَّلَاثُ عِنْدَ الْمُحْتَجِّينَ بِهَذَا الْخَبَرِ لَا يَكُونُ هَكَذَا أَصْلًا، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِالْقِيَمَةِ.

وَوَجْهٌ رَابِعٌ - وَهُوَ أَنَّنَا رَوَيْنَا هَذَا الْخَبَرَ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - هُوَ ابْنُ رَاهُوِيَه - وَابْنُ أَبِي عَمْرٍ كَلَاهِمَا عَنْ الثَّقَفِيِّ - هُوَ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْجَبْرِ - عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحَصِينِ: «أَنَّ رَجُلًا أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ مِئَةَ مَمْلُوكِينَ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَزَّاهُمْ أَثْلَانًا ثُمَّ أَفْرَغَ بَيْنَهُمْ

والقاسم، وسالم، والزَّهْرِيُّ، وربيعة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعكرمة، ومكحول، وعطاء، والحسن، وقتادة، أكثر ذلك لا يصح عنهم؛ لأنَّها من طريق جابر الجعفي ومثله.

ثمَّ هم مختلفون، فمنهم من رأى المسافر من حين يضع رجله في الغرز لا ينفذ له أمر في مال إلا من ثلثه - ومنهم من يرى ذلك في الحامل جلة. ومنهم من يرى ذلك في الأسير جلة، والمالكون، والحنفيون، والشافعيون، مخالفون لكل هذا.

ثمَّ قولهم في تفسير الأمراض خالف جميعهم، فإن كان هؤلاء إجماعاً فقد أقروا على أنفسهم بخلاف الإجماع، وإن كان ليس إجماعاً فلا حجة لهم في قول من دون الصحابة إذا لم يكن إجماعاً عندهم، فكيف.

وقد روي عن مسروق، والثَّعْبِيُّ، خلاف هذا.

وروي عن طريق محمد بن المني أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا سفيان الثوري عن أبي أيوب الليلى عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي قال: إذا أبرأت المرأة زوجها من صداقها في مرضها فهو جائز، وقال سفيان: لا يجوز؛ فصح أن إبراهيم إنما عنى مرضها الذي تموت منه، ولم يراع ثلثاً، ولا رآه وصية.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال: كتب عمر بن عبد العزيز في الرجز يتصدق بماله كله؟

قال: إذا وضع ماله كله في حق فلا أحد أحق بماله منه، وإذا أعطى بعض الورثة دون بعض فليس له إلا الثلث.

قال أبو محمد: لا يخلو عمر بن عبد العزيز من أن يكون أراة الصحيح، والمرضى معاً، أو المريض وحده، أو الصحيح وحده؛ فإن أراة الصحيح فقط قد رد فعله في صدقته بماله كله، وإن كان أراة المريض؛ فقد أمضى فعله في ماله كله - فهذا خلاف ظاهر.

ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السختياني، وعبد الله بن عمر كلاهما عن نافع: أن رجلاً رأى فيما يرى النائم: أنه يموت إلى ثلاثة أيام فطلق نساءه طلاقاً، وقسم ماله، فقال عمر بن الخطاب له: أجاءك الشيطان في منامك فاتخبرك: أنك تموت إلى ثلاثة أيام فطلقت نساءك وقسمت مالك، ردّه ولو مت لرجعت قبرك كما يرجع قبر أبي رغال، فردّ ماله ونساءه، وقال له عمر: ما أراك تلبث إلا يسيراً حتى تموت.

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين: أن امرأة رأت فيما يرى النائم أنها تموت إلى ثلاثة أيام

بن عبد الرحمن، لم يدر كاه - ثم لو صح ما كان لهم فيه حجة؛ لأن في إحدى الروايتين عنه: أنه ابتاعها في مرضه، فأجاز بيعه واعتصم عند موته، فأمرها بأن تسعى في ثمنها للغريم. وفي الأخرى اعتق عبده في مرضه لا مال له غيره، فقال ابن مسعود: عتق، ثلثه - والقول في هذا كالقول في بعض الأخبار المتقدمة من أنه إنما رد ذلك؛ لأنه لم يكن له مالٌ غيره، فراعى ما أبقى له غنى.

وقد روي عن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا حفص - هو ابن غياث - عن حجاج عن القاسم بن عبد الرحمن قال: اعتقت امرأة جارية لها ليس لها مالٌ غيرها، فقال عبد الله بن مسعود: تسعى في قيمتها - فهذا عبد الله قد رأى السعي في قيمتها إذا لم يكن له مالٌ غيرها، ولم يذكر أن ذلك كان في مرض أصلاً، فعاد فعل ابن مسعود - لو صح - حجة عليهم، فكيف ولا حجة في قول أحد ولا فعله دون رسول الله ﷺ؟ فبطل تعلُّقهم بآبِْن مسعود ولاخ خلافهم له؟

وأما الرواية عن علي فمتقدمة؛ لأن الحسن لم يسمع من علي شيئاً، ثم لو صح ما كان لهم بها متعلّق أصلاً؛ لأنه لم يقل علي ﷺ أنه إنما فعل ذلك؛ لأنه اعتقه في مرضه البتة ولا في تلك الرواية ذكر: أن ذلك كان في مرض لا بنص ولا بدليل، وإنما فيه: أنه اعتقه عند موته فقط، والأظهر أن علياً إنما أوجب الاستسعاء في ذلك؛ لأنه لم يكن له مالٌ غيره وعليه دين، فهذا هو نص الخبر، وهو قولنا لا قولهم كلهم.

وكذلك نقول بالاستسعاء في هذا إذا فضل من قيمة العتيق عن الدين شيء قل أو كثر، وليس في ذلك الخبر خلاف لهذا، فلاح والله الحمد كثيراً أن كل ما احتجوا به من أثر صحيح أو سقيم، أو عن صاحب فليس منه شيء أصلاً موافقاً لقولهم، وأن إيرادهم لكل ذلك تمويه، وإيهام بالباطل، والظن الكاذب، وأن كله أو أكثره حجة لنا، وموافق لقولنا - والحمد لله رب العالمين.

وأما احتجاجهم بالتابعين، ودعواهم الإجماع في ذلك فغير منكر من استسهلهم الكذب على جميع أهل الإسلام - وقد أوردنا في صدر هذه المسألة بإصاح طريق عن مسروق خلاف قولهم، وأن عتق المريض من رأس ماله، وإن مات من مرضه ذلك، وأنه إنما قال بذلك؛ لأنه شيء جعله الله تعالى، فلا يرد.

فصح أن كل ما فعله المريض لله تعالى فسات من مرضه أو عاش، فمن رأس ماله عند مسروق، فظهر كليهما في دعوى الإجماع، وكيف وإنما جاءت في ذلك آثار عن أربعة عشر من التابعين فقط؟ شريح، والثَّعْبِيُّ، والنخعي، وسعيد بن المسيب،

وعياله إلا من التلث؛ لأن باقي ذلك لا حكم له فيه وهم لا يقولون بهذا - فظهر من تخاذلهم وتناقضهم ونسأوا أفرأهم في هذه المسألة ما بعضه يكني - وبالله تعالى التوفيق.

١٣٩٥ - مسألة: وكذلك لا يجوز الحجر أيضاً على امرأة ذات زوج ولا بكر ذات أب، ولا غيب ذات أب - وصدقتهما، وهبتهما: نافذ كل ذلك من رأس المال إذا حاضت كالرجل سواء سواء.

وهو قول سفيان الثوري، وأبي حنيفة، والشافعي، وأبي ثور وأبي سليمان، وأصحابهم.

وقال مالك: ليس لذات الزوج إلا الثلث فقط تهبه وتتصدق به - أحب زوجها أم كره - فإذا مضت لها مدة جاز لها في ثلث ما بقي أيضاً أن تفعل فيه ما شاءت - أحب زوجها أم كره.

وهكذا أبدأ، فإن كان ذلك قريباً من فعلها في الأول: فسح - فإن زادت على الثلث رد الكل أوله عن آخره، بخلاف المريض إن شاء زوجها أن يرده، وإن أنفذه نفذ، فإن خفي ذلك عن زوجها حتى تموت أو يطلقها نفذ كله.

قال المغيرة بن عبد الرحمن صاحب: بل لا يرذ الزوج إلا ما زاد على الثلث فقط، وينفذ لها الثلث كالمرضى.

قال مالك: فإن وهبت لزوجها، مالها كله نفذ ذلك. وأما بيعها وابتاعها فجائز - أحب زوجها أم كره - إذا لم يكن فيه عبادة.

قال: وأما البكر فمحجورة على كل حال - ذات أب كانت أو غير ذات أب - لا يجوز لها فعل في مالها، ولا في شيء منه، ولا أن تضع عن زوجها من الصداق وإن عنست حتى تدخل بيت زوجها، ويعرف من حالها فإن وهبت قبل أن تزوج ثم تزوجت: كان لها أن ترجع فيما وهبت إلا أن كان يسيراً، قال: وأما التي كان لها زوج ثم تابت فكالرجل في نفاذ حكمها في مالها كله.

وأما المتقدمون:

فروينا عنهم أقوالاً:

روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن إسماعيل بن خالب، وزكريا بن أبي زائدة، كلاهما عن الشعبي عن شريح قال: عهد إلي عمر بن الخطاب أن لا أجيز عطية جارية حتى تلد، ولداً، أو تحول في بيتها حولا.

فشذبت مالها وهي صحيحة، ثم ماتت في اليوم الثالث فامضى أبو موسى الأشعري فعلها.

فإن كان للموت حكم المريض في ماله فقد أمضاها أبو موسى، فهذا خلاف قولهم، وإن كان له حكم الصحيح فقد رده عمر، ولم يضي منه ثلثاً ولا شيئاً، وهذا خلاف قولهم - وبالله تعالى التوفيق.

ومن أقبح مجاهرة من يجعل مثل من ذكرنا قبل إجماعاً ثم لا يبالي بمخالفة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وخالد بن الوليد، وأبي موسى، وابن الزبير، وغيرهم، وطوائف من التابعين في القصاص من اللطمة، وضربة السوط، لا مخالفت لهم يعرف من الصحابة، ومثل هذا كثير جداً قد نقصنا منه جزءاً صالحاً في موضع آخر.

وأما قولهم: قسنا ذلك على الوصية، فالقياس كله باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل؛ لأن الوصية إنما تنفذ بعد الموت - وهي من المريض. والصحيح سواء - بلا خلاف - لا يجوز إلا في الثلث فما دونه، فإذا قيس فعل المريض عليها وجب أن يكون في الحياة فعل المريض كفعل الصحيح سواء سواء.

وأيضاً: لو كان القياس حقاً لكان لا شيء أشبه بشيء وأولى بأن يقاس عليه من شيئين شبه رسول الله ﷺ بينهما:

وقد روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا تميم أخبرنا أبو الأحوص عن أبي حبيبة عن أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ قال: **«الذي يغيث عند الموت كالذي يهلي بعد ما يتبع».**

قال علي: ولا يختلفون في أن الذي يهدي بعد ما يشيع فهديته من رأس ماله، فإن كان القياس حقاً فالمتع عند الموت مثله سواء سواء، فواجب أن يكون من رأس ماله.

قال تعالى: «وَأَنْفِقُوا مِنْهَا زَرْقَاتٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ الْمَوْتُ فَيَقُولُوا زَبْ ثُلُومًا أُخْرَتُنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَاصْدُقُوا وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ» وَلَنْ يُغْنِيَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا ﴿١﴾ وهذا نص جلي لا يحتمل تأويل على جواز الصدقة للصحيح والمريض ما لم يات الموت ويحج حلول أجله دون تأخير قريب أو بعيد، ولكنهم لا التصور يتبعون ولا القياس يحسنون.

وأيضاً: فلا خلاف بينهم أصلاً في أن ما اشتراه المريض من فاكهة، ولحم، وغير ذلك مما هو عنه في غنى، وما تصدق به على سائل بالباب، فإنه من رأس ماله، فلو كان فعله في مرضه من الثلث لكان هذا من الثلث، بل لو لم يكن له من ماله إلا الثلث، في مرضه الذي يموت منه لما وجب أن يذأكله ونفقته على نفسه

المغيرة، وقال إبراهيم: إذا ولدت الجارية أو ولدَ مثلها جازت هبتها.

وهو قول الأوزاعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه.

وقول آخر روي عن أنس بن مالك، وهو أنه لا يجوز لذات زوج عطية في شيء من مالها إلا بإذن زوجها.

ومن طريق العزمي عبد الملك عن عطاء عن أبي هريرة قال: لا يحل للمرأة أن تصدق من بيت زوجها إلا بإذنه، وأن صفة بنت أبي عبيد كانت لا تمتنع - ولها ستون سنة إلا بإذن ابن عمر.

قال أبو محمد: هذا ليس فيه دليل على أنه لا يرى لها ذلك جائزاً دون إفتي، لكنه على حسن الصحة فقط.

ورويانا من طريق سفيان بن عيينة عن عبد الله بن طاووس عن أبيه قال: لا تجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها - وقد روي هذا عن الحسن، ومجاهد.

وهو قول الليث بن سعد، فلم يجوز لذات الزوج عتقاً، ولا حكماً في صداقها ولا غيره إلا بإذن زوجها - إلا الشيء اليسير الذي لا بد لها منه في صلة رحم أو ما يقرب به إلى الله عز وجل.

وممن روي عنه مثل قولنا:

كما رويانا من طريق مسلم أخبرنا محمد بن عبيد الغيري أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن ابن أبي مليكة أن أسماء بنت أبي بكر الصديق قالت: كنت أخدم الزبير خدمة البيت، وأوسوس فرساً، كنت أحشش له، وأقوم عليه، فلم يكن شيء أشد علي من سياسة الفرس - ثم جاء النبي ﷺ سبي فأعطاها خادماً، ثم ذكرت حديثاً وفيه أنها باعتها، قالت: فدخل الزبير ونمها في حجره فقال: هيبها لي، قالت: أني، لكن تصدقت بها - فهذا الزبير، وأسماء بنت الصديق، قد انفذت الصدقة بمن خادمها، وبيعها بغير إذن زوجها، ولعلها لم تكن تملك شيئاً غيرها، أو كان أكثر ما معها:

كما رويانا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا الحسن بن محمد - هو ابن الصباح - عن حجاج - هو ابن محمد الأعور - عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة عن عباد بن عبد الله بن الزبير «عن أسماء بنت أبي بكر أنها جاءت النبي ﷺ فقالت يا نبي الله ليس لي شيء إلا ما أدخل علي الزبير، فهل علي جناح في أن أرضخ يوماً أدخل علي؟ قال: أرضخي ما استطعت ولا

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد أخبرنا الشعبي قال: قال شريح: أمرني عمر بن الخطاب أن لا أجيز لجارية ملكة عطية حتى تحبل في بيت زوجها حولا أو تلد ولداً، قال: قلت للشعبي: كتب إليه عمر فقال: بل شافهه به مشافهة.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا ابن أبي زائدة عن مجالد عن الشعبي قال: قرأت كتاب عمر إلى شريح بذلك، وذلك أن جارية من قريش قال لها أخوها وهي ملكة: تصدقي علي بميراثك من أبيك، ففعلت، ثم طلبت ميراثها فردّه عليها.

ورويانا أيضاً من طريق الحجاج بن المهال حدثنا يزيد بن زريع عن داود بن أبي هند عن خلاص بن عمرو قال: وكتب عمر بن الخطاب: لا تجيزوا نخل امرأة بكسر حتى تحبل حولا في بيت زوجها أو تلد ولداً.

قال أبو محمد: وهو قول شريح:

كما رويانا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة، وأيوب السخيتي، وهشام بن حسان كلهم عن محمد بن سيرين: أن شريحاً قال في المرأة إذا وهبت من مالها: فإنه لا تجوز لها هبتها حتى تلد ولداً، أو تبلغ، أنى ذلك وهو سنة.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي داود الطيالسي عن سعيد بن عبد الرحمن عن الحسن، ومحمد بن سيرين، قال محمد: لا تجوز لامرأة عطية حتى تحول حولا أو تلد ولداً، فقال الحسن: حتى تلد ولداً أو تبلغ، أنى ذلك.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الله بن عثمان بن الأسود عن عطاء ومجاهد قالا جيباً: للبيمة خناقان لا يجوز لها شيء من مالها حتى تلد ولداً، أو غضي عليها سنة في بيت زوجها.

وهو قول قتادة، والشعبي، إلا أنه اختلف عنه إذا عنت قبل ذلك.

فرويانا عنه من طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد قال: قلت للشعبي: أرايت إن عنت أيجوز - يعني هبتها؟ قال: نعم.

ورويانا عنه من طريق ابن أبي زائدة عن إسماعيل بن أبي خالد قلت للشعبي: أرايت إن عنت؟ قال: لا يجوز، كلاهما من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع، وابن أبي زائدة.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو الأحوص عن المغيرة عن الشعبي قال: إذا حالت في بيتها حولا جاز لها ما صنعت، قال

توكي فيركي عليك فلم ينكر الزبير ذلك.

ورويانا من طريق حماد بن سلمة أخبرنا يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين أن امرأة رأت فيما يرى الناس أنها تموت إلى ثلاثة أيام فأقبلت على ما بقي من القرآن عليها فتعلمته، وشذبت مالها، وهي صحيحة، فلما كان يوم الثالث دخلت على جاراتها فجلست تقول: يا فلانة أستودعك الله، وأقرأ عليك السلام، فجعلن يقلن لها: لا تموتين اليوم، لا تموتين اليوم - إن شاء الله - فماتت، فسأل زوجها أبا موسى الأشعري عن ذلك، فقال له أبو موسى: أي امرأة كانت أمراؤك؟ فقال: ما أعلم أحداً كان أحرى منها أن تدخل الجنة إلا الشهيد، ولكنها فعلت ما فعلت، وهي صحيحة؟ فقال أبو موسى: هي كما تقول فعلت ما فعلت، وهي صحيحة فلم يردّه أبو موسى.

ومن طريق حماد بن سلمة عن عدي بن عدي الكندي قال: كتبت إلى عمر بن عبد العزيز أسأله عن المرأة تعطي من مالها بغير إذن زوجها، فكتب: إما هي سفيهة أو مضارة، فلا يجوز لها، وإما هي غير سفيهة ولا مضارة فيجوز.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن سمارك بن الفضل قال: كتب عمر بن عبد العزيز في امرأة أعطت من مالها: إن كانت غير سفيهة ولا مضارة فأجز عطيها.

وعن ربيعة أنه قال: لا يحال بين المرأة وبين أن تأتي القصد في مالها في حفظ روح أو صلة رحم، أو في مواضع المعروف، إذا لم يميز للمرأة أن تعطي من مالها شيئاً، كان خيراً لها أن لا تتكح، وأنها إذا تكون بمنزلة الأمة.

ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس - هو ابن سعد - قال: قال عطاء بن أبي رباح: يجوز عطية المرأة في مالها.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن أبيوب السخثاني عن ابن سيرين قال: إذا أعطت المرأة الحديشة السن ذات الزوج قبل السنة عطية، فلم ترجع حتى تموت، فهو جائز.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري قال: إذا أعطت المرأة من مالها في غير سنة ولا ضرار جازت عطيتها، وإن كره زوجها.

قال أبو محمد: أما قول مالك فما نعلم له متعلقاً، لا من القرآن، ولا من السنن، ولا من رواية سقيمة، ولا من قول صاحب، ولا تابع، ولا أحد قبله نعلمه، إلا رواية عن عمر بن عبد العزيز قد صرح عنه خلافها كما ذكرنا آنفاً، ولم يلت عنه أيضاً

تقسيمهم المذكور ولا عن أحد نعلمه، ولا من قياس، ولا من رأي له وجه، بل كان ما ذكرنا مخالفاً لقوله ههنا - على ما نبين - إن شاء الله تعالى. والرواية عن عمر رويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري قال: جعل عمر بن عبد العزيز للمرأة إذا قالت: أريد أن أصل ما أمر الله به؟ وقال زوجها: هي تضارني؟ فأجاز لها الثلث في حياتها. وهم قد خالفوا عمر بن عبد العزيز في سجود: إذا السماء انشقت وفي عشرات من القضايا - وهم قد خالفوا ههنا: عمر بن الخطاب، وأنس بن مالك، وأبا هريرة وأبا موسى الأشعري، والزبير، وأسامة، وجميع الصحابة - على ما نذكر إن شاء الله تعالى - وشريحاً، والشعبي، والنخعي، وعطاء وطاوساً، ومجاهداً، والحسن وابن سيرين، وقادة، وعمر بن عبد العزيز، وغيرهم.

والعجب من تقليد عمر رضي الله عنه في امرأة المفقود، وفي ما يدعونه عليه من الحد في الحجر ثمانين، ومن تأجيل العنين سنة، ومن تحريمه على من تزوج في العدة ودخل أن يتزوجها في الأبوي - وقد خالفه غيره من الصحابة في كل ذلك ورجع هو عن بعض ذلك، ثم لم يقلدوه ههنا. وهلا قالوا ههنا: مثل هذا لا يقال بالرأي، كما قالوه في كثير مما ذكرنا فإن عمر ومن ذكرنا معه أبطلوا فعل المرأة جملة قبل أن تلد، أو تبقى في بيت زوجها سنة، ثم أجاز بعد ذلك جملة ولم يجعل للزوج في شيء من ذلك مدخلا، ولا حد ثلثاً من أقل، ولا من أكثر.

وأما الحنفية فيلزمهم مثل هذا سواء سواء؛ لأنهم قلّدوا عمر في حد الحجر، وفي تأجيل العنين سنة، وفيما ادّعوا عليه من شرب النبيذ المسكر - وكذبوا في ذلك، فهلا قلّدوه ههنا وقالوا: مثل هذا لا يقال بالرأي، ولكن القوم في غير حقيقة - ولحمداً الله تعالى على نعمه.

قال أبو محمد: وموّه المالكون بأن قالوا: صرح النبي ﷺ: «تَنكِحُ الْمَرْأَةُ مَالَهَا وَجَمَالَهَا وَحَسَبَهَا وَدِينَهَا» قالوا: فإذا نكحها المالك فله في مالها متعلق؛ وقالوا: فسنأها على المريض والموصي.

قال علي: وهذا تحريف للسنة عن مواضعها وأغث ما يكون من القياس وأشدّه بطلاناً، أما الخبر المذكور فلا مدخل فيه لشيء من قولهم في إجازة الثلث وإبطال ما زاد، وإتباعاً يمكن أن يتعلّق به من يذهب إلى ما روي عن أبي هريرة، وأنس، وطلاوس، والليث متعلقاً عموماً أيضاً على ما نبين إن شاء الله تعالى.

وأما قياسهم المرأة على المريض فهو قياس للباطل على

يَقْرُبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِهِ كَمَا تَوْجِبُونَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ. وَالصَّيَّامَ، وَالزَّكَاةَ، وَالْحَجَّ، وَسَائِرَ الشَّرَائِعِ فَايْحُوا لَهُ الثَّلَثَ أَيْضاً بِهَذَا الذَّكِيلِ السَّخِيفِ نَفْسُو.

فَإِنْ قَالُوا: الْمَرْأَةُ لَيْسَتْ سَفِيهَةً.

قُلْنَا: فَاطْلُقُوهَا عَلَى مَا هُوَ دَعَا هَذَا التَّخْلِيطُ بِمَا لَا يَعْقِلُ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الثَّلَثُ وَالْثَّلَثُ كَثِيرٌ» فَقُلْتُمْ: أَتَمَّ: إِيَّاهُ قَلِيلٌ - وَحَسِبَكُمْ هَذَا الَّذِي نَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ مِنْ مِثْلِهِ.

ورابعها: أَنَّ الثَّلَثَ عِنْدَكُمْ مَرَّةً كَثِيرٌ فَتَرُدُّونَهُ كَالْجَوَارِحِ، وَمَرَّةً قَلِيلٌ فَتَنْفِذُونَهُ مِثْلَ هَذَا الْمَوْضِعِ وَشِبْهِهِ - فَكَمْ هَذَا التَّنَاقُضُ وَالْقَوْلُ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى يَمَثُلُ هَذِهِ الْأَرَاءَ.

وخامسها: أَنَّ حُجَّةَ الزَّوْجِ فِي مَالِهَا كَحُجَّةِ الْوَلَدِ، أَوْ الْوَالِدِ، أَوْ الْأَخِ، بَلْ مِيرَاثٌ هُوَ لَا أَكْثَرُ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ مَعَ الْوَلَدِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الرَّبْعُ، وَلِلْوَلَدِ ثَلَاثَةُ الْأَرْبَاعِ - وَالْوَالِدُ وَالْوَلَدُ كَالزَّوْجِ فِي أَنْهَمْ لَا يَجْهِيهِمْ أَحَدٌ عَنِ الْمِيرَاثِ أَصْلًا، فَاْمَنَعُوهُمَا مَعَ الْوَلَدِ، وَالْوَالِدِ، مِنَ الصَّدَقَةِ بِأَكْثَرٍ مِنَ الثَّلَثِ بِهَذَا الْإِحْتِطَاءِ الْفَاسِدِ، لَا سُبْحَانَ وَحَقَّ الْأَبَوَيْنِ فِيمَا أَوْجَبَ عَنْدهُمْ وَعِنْدَنَا مِنْ حَقِّ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّ الْأَبَوَيْنِ إِنْ اِفْتَرَقَا قَضُوا بِتَفَقُّهُمَا وَكُسُوتِهِمَا وَإِسْكَانِهِمَا وَخُدْمَتِهِمَا عَلَيْهَا فِي مَالِهَا أَحَبُّ أَمْ كَرِهَتْ - وَلَا يَقْضُونَ لِلزَّوْجِ فِي مَالِهَا بِشَيْءٍ - وَلَوْ مَاتَ جَوْعًا وَبِرْدًا - فَكَيْفَ اِحْتِطَاوُا لِلْأَقْلَى حَقًّا وَلَمْ يَحْتَاطُوا لِلْأَكْثَرِ حَقًّا - فَلَاحُ فُسَادُ هَذَا الْقَوْلِ الَّذِي لَا تَدْرِي كَيْفَ يَنْشُرُ صَدْرُ مَنْ لَهُ أَدْنَى تَمْيِيزٍ لَتَقْلِيدٍ مِنْ أَخْطَأَ فِيهِ الْخَطَأَ الَّذِي لَا خِلَافَ بِهِ، وَخَالَفَ فِيهِ كُلُّ مُتَقَدِّمٍ تَعَلَّمَهُ، إِلَّا رَوَايَةً عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَدْ صَحَّ عَنْهُ خِلَافُهَا لَيْسَ أَيْضاً فِي تَقْسِيمِهِمْ ذَلِكَ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا مَنْ مَنَعَهَا مِنْ أَنْ تَتَذَّرَ فِي مَالِهَا شَيْئاً إِلَّا بِإِذْنِهِ فَإِنَّهُمْ اِحْتَجُّوا بِالْحَجَرِ الْمَذْكُورِ، وَيَقُولُهُ تَعَالَى: «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ».

وبما: رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، «قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ النِّسَاءِ خَيْرٌ؟ قَالَ: الَّذِي تَسَرَّهَ إِذَا نَظَرَ، وَطَلِعَهُ إِذَا أَمَرَ، وَلَا تَخَالَفَهُ فِئِي نَفْسِهَا وَمَالِهَا بِمَا يَكْرَهُ».

وبما حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ نَوْحِ الْأَصْبَهَانِيِّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيُّ الْمَدِينِيُّ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّائِغُ أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الْغَفَّارِ بْنِ دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ أَمِيْنٍ عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ -

الْبَاطِلُ، وَاحْتِجَاجُ اللَّحْظِ بِالْخَطَا، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَهُمْ فِي الْمَرِيضِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ لَكَانُوا قَدْ اِخْطَئُوا مِنْ وَجْهِهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْمَرْأَةَ صَحِيحَةٌ وَإِنَّمَا اِحْتِطَاوُا بِزَعْمِهِمْ عَلَى الْمَرِيضِ لَا عَلَى الصَّحِيحِ، وَبِقِيَاسِ الصَّحِيحِ عَلَى الْمَرِيضِ بَاطِلٌ عِنْدَ كُلِّ مَنْ يَقُولُ بِالْقِيَاسِ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَقْيِسُونَ الشَّيْءَ عَلَى مِثْلِهِ لَا عَلَى ضَدِّهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا عِلَّةَ تَجْمُعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ الصَّحِيحَةِ وَبَيْنَ الْمَرِيضِ وَلَا شِبْهِ بَيْنَهُمَا أَصْلًا، وَالْعِلَّةُ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ؛ إِنَّمَا عَلَى عِلَّةٍ جَامِعَةٍ بَيْنَ الْحَكَمَيْنِ، وَإِنَّمَا عَلَى شِبْهِ بَيْنَهُمَا.

وَالثَّالِثُ - أَنَّهُمْ يَمْضَوْنَ فِعْلَ الْمَرِيضِ فِي الثَّلَثِ، وَيَطْلُونُ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَثِ، وَهَهُنَا يَطْلُونُ الثَّلَثَ، وَمَا زَادَ عَلَى الثَّلَثِ - فَقَدْ أَبْطَلُوا قِيَاسَهُمْ.

وَالرَّابِعُ - أَنَّهُمْ يَجِيزُونَ لِلْمَرْأَةِ ثَلَاثًا بَعْدَ ثَلَاثٍ، وَلَا يَجِيزُونَ ذَلِكَ لِلْمَرِيضِ - فَجَمَعُوا فِي هَذَا الْوَجْهِ مُنَاقِضَةَ الْقِيَاسِ، وَإِبْطَالَ أَصْلَهُمْ فِي الْإِحْيَاءِ لِلزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَرَاثٌ تَعْطِي ثَلَاثًا بَعْدَ ثَلَاثٍ حَتَّى تَذْهَبَ الْمَالُ إِلَّا مَا لَا قَدْرَ لَهُ - وَهَذَا تَخْلِيطٌ لَا نَظِيرَ لَهُ.

فَإِنْ قَالُوا: قَسَانَاهَا عَلَى الْمُوصِي.

قُلْنَا: الْمُنْذَرُ غَيْرُ الْمُوصِي وَدَخَلَ عَلَيْهِمْ كُلُّ مَا ادْخَلْنَاهُ آتِفًا فِي قِيَاسِهِمْ عَلَى الْمَرِيضِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ لِلزَّوْجِ طَرِيقًا فِي مَالِهَا إِذْ قَدْ تَزَوَّجَ بِالْمَالِ؟ فَسَنَذَكُرُ مَا يَفْسُدُ بِهِ هَذَا الْقَوْلُ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى إِثْرَ هَذَا فِي كَلَامِنَا عَلَى مَنْ مَنَعَهَا مِنَ الْحُكْمِ فِي شَيْءٍ مِنْ مَالِهَا؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِحْتِجَاجَ إِنَّمَا هُوَ لَهُمْ، لَا لِلْمَالِكِيِّينَ، بَلْ هُوَ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ لَكَانَ مُوجِبًا لِلْمَنْعِ مِنْ قَلِيلٍ مَالِهَا وَكَثِيرِهِ. لَكِنْ نَسَلَّمُ عَنْ الْحَرَّةِ هَا زَوْجَ عَبْدٍ، وَكَالْكَافِرَةِ هَا زَوْجَ مُسْلِمٍ، وَالَّتِي تَسْلَمُ تَحْتَ كَافِرٍ، هَلْ هُوَ لَا مَنَعَهَا مِنَ الصَّدَقَةِ بِأَكْثَرٍ مِنَ الثَّلَثِ أَمْ لَا؟

فَإِنْ قَالُوا: لَا، تَنَاقَضُوا.

وَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ، زَادُوا اخْطَلَقَهُ.

فَإِنْ قَالُوا: هِيَ مُعْتَاجَةٌ إِلَى مَا يَقْرُبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلَمْ يَجِزْ مَنَعَهَا مِنْ جَمِيعِ مَالِهَا، وَكَانَ الثَّلَثُ قَلِيلًا.

قُلْنَا: هَذَا يَفْسُدُ مِنْ وَجْهِهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ مُعْتَاجَةً إِلَى مَا يَقْرُبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَمَا الَّذِي أَوْجَبَ أَنْ تَمْنَعَ مِنَ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْكَثِيرِ الزَّائِدِ عَلَى الثَّلَثِ كَغَيْرِهَا، وَلَا فَرْقَ.

وَالثَّانِيَا: أَنَّ تَقَوْلَ لَهُمْ: وَالْحَجُورُ السَّفِيهِ بِإِقْرَارِكُمْ إِلَى مَا

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَطْلَقاً لَهَا مِنْهُ مِنْ مَالِهِ خَوْفٌ أَنْ يَفْتَقِرَ فَيُطْلَقَ حَقُّهَا لِلزَّوْجِ؟ قَابَعِدَ وَاللَّهِ وَأَبْطَلَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُوجِباً لَهُ مِنْهَا مِنْ مَالٍ لَهَا حَقٌّ لَهُ فِيهِ، وَلَا حَظٌّ إِلَّا حَظُّ الْغَيْلِ مِنَ الطَّرِيقِ.

وَالْعَجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ مِنْ إِطْلَاقِهِمْ لَهُ الْمَنْعُ مِنْ مَالِهَا أَوْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ - وَهُوَ لَوْ مَاتَ جَوْعاً، أَوْ جَهْدًا، أَوْ هِزَالًا، أَوْ بَرْدًا، لَمْ يَقْضُوا لَهُ فِي مَالِهَا بِشَوَاءٍ يَزِيدُهَا، وَلَا يَجْلِدُ يَسْتَرْبِيءُ، فَكَيْفَ اسْتَجَازُوا هَذَا؟ إِنَّ هَذَا لَعَجَبٌ فَيُطْلَقُ تَعْلَقُهُمْ بِهَذَا الْخَبَرِ جَمْلَةً.

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَيَمَّا اتَّفَقُوا مِنْ أَمْرٍ أَلَهُمْ﴾ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَخْصُ بِهَذَا الْكَلَامِ زَوْجاً مِنْ أَبِيهِ، وَلَا مِنْ أَخِي.

ثُمَّ لَوْ كَانَ فِيهَا نَصٌّ عَلَى الْأَرْوَاجِ دُونَ غَيْرِهِمْ لَمَا كَانَ فِيهَا نَصٌّ وَلَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لَهُ مِنْهَا مِنْ مَالِهَا، وَلَا مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ، وَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ فِيهِ أَنْ يَقُومُوا بِالنَّظَرِ فِي أُمُورِهَا - وَهَمٌّ لَا يَجْعَلُونَ هَذَا لِلزَّوْجِ أَصْلًا بَلْ لَهَا عَنْهُمْ أَنْ تَوَكَّلَ فِي النَّظَرِ فِي مَالِهَا مِنْ شَأْنٍ عَلَى رِغْمِ اتِّفَادِ زَوْجِهَا، وَلَا خِلَافٍ فِي أَنَّهَا لَا يَفْضُدُ عَلَيْهَا بَيْعُ زَوْجِهَا لَشَيْءٍ مِنْ مَالِهَا - لَا مَا قُلْتُ وَلَا مَا كَثُرَ - لَا لِنَظَرٍ وَلَا لِنُفُوزٍ، وَلَا ابْتِغَاءَ لَهَا أَصْلًا - فَصَارَتِ الْآيَةُ خِلَافَةً لَهُمْ فِيمَا يَتَوَكَّلُونَ فِيهَا.

وَصَحَّ أَنَّ الْمَرَأَةَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ مَا لَا خِلَافَ فِيهِ مِنْ جَوَابِ نَفَقَتِهِمْ وَكَسَوْنَتِهِمْ عَلَيْهِمْ، فَذَلِكَ الزَّوْجُ عَلَى الزَّوْجِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ الزَّوْجِ إِنْ احْتِاجَتْ عَلَى أَهْلِهَا فَقَطْ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ -.

فَصَارَتِ الْآيَةُ حُجَّةً عَلَيْهِمْ، وَكَاسَرَةً لِقَوْلِهِمْ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: فَإِنَّ يَحْيَى بْنَ يَكْرِ بْنِ رَوَاهُ عَنِ اللَّيْثِ - وَهُوَ أَوْثَقُ النَّاسِ فِيهِ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِيهِ: «وَلَا تَخَالِفْهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهَا بِمَا يَكْزُرُ».

وَهَكَذَا:

رَوَيْنَاهُ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ: أَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى - هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ خَيْرِ النِّسَاءِ قَالَ: الَّتِي تُطِيعُ إِذَا أَمَرَ، وَتَسْتَرْ إِذَا نَظَرَ، وَتَحْفَظُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهَا ثُمَّ لَوْ صَحَّ - وَمَالُهَا دُونَ مَعَارِضٍ - لَمَا كَانَ لَهُمْ فِي تِلْكَ الرِّوَايَةِ مَتَعْنٍ؛ لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ إِنَّمَا فِيهِ التَّنْبِيْهُ فَقَطْ لَا الْإِحْبَابَ، وَإِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الطَّاعَةِ، وَالْمَنْعُ مِنَ الصَّدَقَةِ، وَفَعَلَ الْخَيْرِ لَيْسَ طَاعَةً، بَلْ هُوَ صَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى - فَيُطْلَقُ

قَالَ الصَّانِعُ: لَيْسَ هُوَ الْعَرَزِيُّ - عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ - سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ قَالَ: لَا تَصُدِّقْ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ فَعَلْتَ كَانَ لَهُ الْأَجْرُ. وَكَانَ عَلَيْهَا الْوَرُزُّ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «لَمَّا قَتَحَ تَكَّةَ خَطْبَتِ فَقَالَ: لَا تَحْزَنْ لَامْرَأَةٍ عَطِيَّةٍ فِي مَالِهَا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ رَجُلٍ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ قَالَ الرَّجُلُ: عَنْ عِكْرَمَةَ، وَقَالَ ابْنُ طَاوُوسٍ: عَنْ أَبِيهِ، ثُمَّ اتَّفَقَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ شَيْءٌ فِي مَالِهَا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا» هَذَا لَفْظُ طَاوُوسٍ، وَلَفْظُ عِكْرَمَةَ فِي مَالِهَا شَيْءٌ مَا تَعْلَمُ لَهُمْ شَيْئاً غَيْرَ هَذَا أَصْلًا.

وَكُلُّ هَذِهِ النُّصُوصِ الْآيَةِ وَالْأَخْبَارِ مَا صَحَّ مِنْهَا وَمَا لَمْ يَصَحَّ فَحُجَّةٌ عَلَى الْمَالِكِيِّينَ، وَمَبْطُلٌ لِقَوْلِهِمْ فِي إِحْبَابِ التَّلَاثِ وَمِنْهُمْ مَنْ زَادَ.

فَأَمَّا الْخَبَرُ «تَنْكِحُ الْمَرْأَةُ لَارْبَعٍ» فَلَيْسَ فِيهِ التَّغْيِيطُ بِذَلِكَ، وَلَا الْخُصْلُ عَلَيْهِ، وَلَا إِحْبَابُهُ فَضْلاً عَنْ غَيْرِ ذَلِكَ، بَلْ فِيهِ الزَّجْرُ عَنْ أَنْ تَنْكِحَ لغيرِ الذَّيْنِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذَا الْخَبَرِ نَفْسَهُ «فَلَا تُفْزَرْ بِذَاتِ الذَّيْنِ» فَقَصَّرَ أَمْرَهُ عَلَى ذَاتِ الذَّيْنِ، فَصَارَ مِنْ نَكْحٍ لِلْمَالِ غَيْرِ مَحْمُودٍ فِي نَيْتِهِ تِلْكَ.

ثُمَّ هَبْكَ أَنَّهُ مَبَاحٌ مُسْتَحَبٌّ، أَيْ دَلِيلٌ فِيهِ عَلَى أَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنْ مَالِهَا بِكَوْنِهِ أَحَدَ الطَّمَّاعِينَ فِي مَالٍ لَا يَحِلُّ لَهُ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا يَحِلُّ مِنْ مَالٍ جَارِهِ - وَهُوَ مَا طَابَتْ لَهُ بِهِ نَفْسُهَا وَنَفْسُ جَارِهِ وَلَا مَزِيدَ.

وَأَيْضاً: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى افْتَرَضَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ الَّتِي أَجْمَعَ أَهْلُ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِمْ إجماعاً مقطوعاً بِهِ مَقْتَضِياً أَنَّ عَلَى الْأَرْوَاجِ نَفَقَاتِ الزَّوْجَاتِ وَكَسَوْنَتَهُنَّ، وَإِسْكَانَتَهُنَّ، وَصَدَقَاتَهُنَّ، وَجَعَلَ لَهُنَّ الْمِيرَاثَ مِنَ الرِّجَالِ كَمَا جَعَلَهُ لِلرِّجَالِ مِنْهُنَّ سِوَاءَ سِوَاءٍ - فَصَارَ بَيِّنٌ مِنْ كُلِّ ذِي مَسْكَةٍ عَقْلٍ حَقُّ الْمَرْأَةِ فِي مَالِ زَوْجِهَا وَاجِبٌ لَازِماً، حَلَالاً يَوْمَاً يَوْمَ، وَشَهْراً بِشَهْرٍ، وَعَاماً بِعَامٍ، وَفِي كُلِّ سَاعَةٍ، وَكَرَّةِ الطَّرْفِ، لَا تَحُلُو دَهْنَهُ مِنْ حَقِّ لَهَا فِي الْمَالِ. بخلافِ مَنْعِهِ مِنْ مَالِهَا جَمْلَةً، وَتَحْرِيمِهِ عَلَيْهِ، إِلَّا مَا طَابَتْ لَهُ نَفْسُهَا بِهِ، ثُمَّ تَرَجُّعُ مِنْ مِيرَاثِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ كَمَا يَرْجُو الزَّوْجُ فِي مِيرَاثِهَا وَلَا فَرْقَ.

فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُوجِباً لِلرَّجُلِ مِنْهَا مِنْ مَالِهَا فَهِيَ لِلْمَرْأَةِ أَوْجِبٌ، وَأَحَقُّ فِي مَنْعِهِ مِنْ مَالِهِ إِلَّا بِإِذْنِهَا؛ لِأَنَّ لَهَا شُرَكَاءَ وَاجِباً فِي مَالِهَا، وَلَيْسَ لَهُ فِي مَالِهَا إِلَّا التَّبَعُ وَالزَّجْرُ، فَيَا لِعَجَبٍ فِي عَكْسِ الْأَحْكَامِ.

تعلقهم بهذا الحجر.

وأما خير ابن عمر: فهالك؛ لأن فيه موسى بن أعين - وهو مجهول - وليث بن أبي سليم - وليس بالقوي -.

وأما حديث عبد الله بن عمرو: فصحيحة منقطعة - ثم لو صح لكان منسوخاً بخبر ابن عباس الذي ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وأما خبر طاووس، وعكرمة فمرسلان - فبطل كل ما شغبوا به - وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: فإذا قد سقطت هذه الأقوال فالتحديث الوارد عن عمر رضي الله عنه، ومن اتبعه في أن لا يجوز لها عطية إلا بعد أن تلد، أو تبقى في بيت زوجها سنة، فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ وإنما افترض الله تعالى الرجوع عند التنازع إلى القرآن، والسنة، لا إلى قول أحد دون ذلك - وبالله تعالى التوفيق.

قال علي: فبطلت الأقوال كلها إلا قولنا والله تعالى الحمد. ومن الحجة لقولنا: قول الله تعالى: ﴿لَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كُرْهًا﴾ فبطل بهذا منها من ماها طمعاً أن يحصل للمناهي بالميراث أباً كان، أو زوجاً. وقول الله تعالى: ﴿وَالْمُتَصَدِّقَاتِ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَأَنْفُسُوا بِمَا رَزَقْتَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ أَخَذَكُمْ الْمَوْتُ﴾ فلم يفرق عز وجل بين الرجال في الحضر على الصدقة وبين امرأة ورجل، ولا بين ذات أب بكر، أو غير ذات أب تيسب، ولا بين ذات زوج، ولا أرملة - فكان التفرق بين ذلك باطلاً متيقناً، وظلماً ظاهراً ممن قامت الحجة عليه في ذلك فقلد - وبالله تعالى التوفيق.

وقد ذكرنا في صدر هذا الباب «أمر رسول الله ﷺ أنشاء بالصدقة ولم يشترط عليها إذن الرئيس» ولا ثلثاً فما دون فما فوق، بل قال لها: أرضخي ما استطعت ولا توكي فيوكي عليك.

ومن طريق سفيان بن عيينة أخبرنا أيوب السخيتاني سمعت عطاء قال: سمعت ابن عباس يقول: «أشهد على رسول الله ﷺ لصلّى قبل الخطبة - ثم خطب فرأى أنه لم يسمع النساء فذكرهن ووعظهن وأمرهن بالصدقة وبلال فأبى بقرينه، فمعلت المرأة تلقى: الحاتم، والخوص، والشيء».

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو الربيع الزهراني أخبرنا حماد - هو ابن زيد - أخبرنا أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين

عن أم عطية عن النبي ﷺ: أنه «أمر أن يخرج في العيدين العرائق وذوات الخدود».

ومن طريق مسلم أخبرنا قتية أخبرنا إسماعيل بن جعفر عن داود بن قيس عن عياض بن عبد الله بن أبي سرح العامري عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ «كان يخرج يزوم الأضحية ويوم القيطر، وكان يقول: تصدقوا تصدقوا، وكان أكثر من يتصدق النساء، فهذا أمر النبي ﷺ النساء بالصدقة عموماً. نعم، وجاء «ولو من حليكن»، وفيهن العرائق المخدرات ذوات الألباء وذوات الأزواج، فما خص منهن بعضاً دون بعض، وفيهن المقلد، والغنية فما خص مقداراً دون مقدار، وهذا آخر فعله عليه السلام، وبحضرة جميع الصحابة، وآثار ثابتة - والله تعالى الحمد.

١٣٩٦ - مسألة: والمرأة حتى زائد، وهو أن لها أن تصدق من مال زوجها أحب أم كره، وبغير إذن غير مفسدة، وهي ماجورة بذلك، ولا يجوز له أن يتصدق من ماها بشيء أصلاً إلا بإذنها.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَظِيمًا﴾ فبطل بهذا حكم أحد في مال غيره.

ثم وجب أن يخص من ذلك ما خصه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ كما ذكرنا من طريق أسماء بنت أبي بكر الصديق في الباب الذي قبل هذا.

وروينا من طريق مسلم أخبرنا عماد بن رافع أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تصم المرأة وتعلمها شاهد إلا بإذنه ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه، وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني أحمد بن حنبل أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن سفيان عن عائشة أم المؤمنين. قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا أنفقت المرأة من بيت زوجها غير مفدية كان له أجره بما كتبت، ولها مثله بما أنفقت، وللخازن مثل ذلك من غير أن ينقص من أجرهم شيء».

ورويناه أيضاً من طريق عماد بن جعفر أخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة قال: سمعت أبا وائل يحدث عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال: «إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها كان لها أجر وللزوج مثل ذلك، وللخازن مثل ذلك، ولا ينقص كل واحد منهما من أجر صاحبه شيئاً».

قال أبو محمد: أبو وائل أدرك الجاهلية، وأدرك رسول الله

مِلْكًا فغير مكره أن يسمعه من أم المؤمنين ومن مسروق عنها أيضاً.

قال علي: واعترض بعض الجهال في هذه الآثار القوية برواية تشبهه من طريق العزمي عن عطاء عن أبي هريرة لا محل للمرأة أن تصدق من بيت زوجها بغير إذنه وهذا جهل شديد؛ لأنه لا يصح عن أبي هريرة لضعف العزمي.

ثم لو صح فلا يعارض قول رسول الله ﷺ براهي من دونه إلا فاسق.

فإن قالوا: أبو هريرة روى هذا وهو تركه.

قلنا: قد مضى الجواب، وإنما افترض علينا الاتقياء لما صح عن النبي ﷺ لا لباطل الذي لم يصح عنه دونه، نعم، ولا لما صح عنه دونه، والحجة في رواية أبي هريرة لا في رايه، وقد أفردنا لما تناقضوا في هذا المكان باباً ضخماً كيف.

وقد صح عن غير أبي هريرة القول بهذا؟

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أمراء: أنها كانت عبد عائشة أم المؤمنين فسألتها امرأة هل تصدق المرأة من بيت زوجها؟ فقالت عائشة: نعم، ما لم تن مالها بماله.

فإن ذكروا ما روينا من طريق عبد الرزاق عن إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي أمامة الباهلي: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تنفق المرأة شيئاً من بيت زوجها إلا بإذن زوجها»، قيل: يا رسول الله ولا الطعّام؟ قال: ذلك أفضل أموالنا.

وما روينا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن مسروق العجلي أن رسول الله ﷺ سأله امرأة ما يحل من أموال أزواجهم؟ قال: الرطب تأكلينه وتهدينه.

ومن طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عيسى عن زياد عن النبي ﷺ مثله: إلا أنه قال: «الرطب» بفتح الراء وإسكان الطاء - وفي الأول بضم الراء وفتح الطاء.

قال أبو حمزة: فهذا كله لا شيء، حديث عبد الرزاق عن إسماعيل بن عياش - وهو ضعيف - عن شرحبيل بن مسلم وهو مجهول لا يدري من هو، لا يعارض بمثله الثابت من طريق أسماء، وعائشة، وأبي هريرة، المتواتر عنهم من طريق ابن أبي مليكة، وعبد بن عبيد الله بن الزبير، وفاطمة بنت المنذر عن أسماء، ومسروق، وشقيق عن عائشة، والأعرج، وهمام بن منبه عن أبي هريرة، هذا نقل تواتر يوجب العلم في اعلام مشاهير

يمثل هذا السقوط والضعف الذي لو انفرد عن معارض لم يحل الأخذ به. والأخيران مرسلان، على أن فيهما خلافاً لقول المخالف، لأن فيه إباحة الرطب جملة، وقد تعظم قيمته، وقد رويت مراسيل أحسن من هذا بخلاف قولهم:

كما روينا من طريق الحجاج بن المihal أخيراً يزيد بن زريع أخيراً يونس بن عبيد عن الحسن «قال رجل لرسول الله ﷺ: صاحبي تصدق من مالي، وتطعم من طعامي؟ قال: أئتما شريكاً قال: أرأيت إن نهيتها عن ذلك؟ قال: لها ما نوت ولك ما يخلص».

ومن طريق ابن عباس أن امرأة قالت له أخذ من مال زوجي فاصدق به؟

قال: الخبز والتمر، قالت: فدراهمه؟

قال: أعين أن تصدق عليك، قالت: لا، قال: فلا تأخذي دراهمه إلا بإذنه - أو نحو هذا.

قال علي: يكفي من هذا قول رسول الله ﷺ غير مفسدة فهذا يجمع البيان كله.

وقال تعالى: «التي أوتى بالمؤمنين من أنفسهم».

وقال تعالى: «وما كان يؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم» فمن خالف هذا لم يلتفت إليه - وبالله تعالى التوفيق.

١٣٩٧- مسألة: والعبد في جواز صدقته، وهبته، ويبيع، وشراؤه كالحرة، والأمة كالحرة ما لم يتزوج سيدها مالها.

برهان ذلك: ما ذكرناه قبل من أمر الله تعالى بالصدقة، وأمر رسوله ﷺ بها. **وقوله تعالى:** «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَهَكُمُ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ وَأَنْفُسُكُمْ مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ فَيَقُولُ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ» **وقوله تعالى:** «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا» ولا خلاف في أن العبد، والأمة غاطبان بالإسلام وشراعه، ملزمان بتخليص أنفسهما، والتقرب إلى الله تعالى بصالح الأعمال، موعدان بالجنة، مترعدان بال نار كالأحرار ولا فرق، فالتفريق بينهما خطأ إلا حيث جاء النص بالفرق بينهما.

قال علي: أما المالكون فتحش اضطرابهم هنا وذلك أنهم أباحوا التسري بإذن مولاه، والله تعالى يقول: «وَالَّذِينَ هُمْ يَفْرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ

ورود الآيتين. ونحن لا ننكر أن يكون في الأحرار، وفي العبيد من لا يملك شيئاً العدل؛ ولا يقدر على شيء، وليس كلهم كذلك؟.

والثاني - هو أن هذه الآية ليس فيها نص، ولا دليل، ولا إشارة على ذكر ملك، ولا مال، وإنما فيها: أنه لا يقدر على شيء، وإنما فيها نفى القدرة والقوة فقط: إما بضعف، وإما بمرض، أو نحو ذلك.

وَالثَّالِثُ - أَنَّهُمْ إِذَا اسْقَطُوا مَلَكَ بِهِذِهِ الْآيَةِ فَاحْرَى بِهِمْ أَنْ يَسْقُطُوا عَنْهَا بِهَا الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ؛ لِأَنَّهَا شَيْتَانٌ - وَفِيهَا أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ فَوْضَحَ فُسَادَ تَعَلُّفِهِمْ بِهَا جَمْلَةً.

وأما قولهم: إن العبد لا يربُّ ولا يورث، فنعم؛ لأنَّ السَّنة وُردت بذلك، وليس في هذا دليلٌ على أنَّه لا يملكُ - والعَمَلُ لا تورثُ، وليس ذلك دليلاً على أنَّها لا تملكُ وخصَّ اللهُ تعالى بالميراث من شاءَ كما قالَ تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلزَّكَوٰةِ لِلْغَنِيِّ مِنَ الْوَلَدِ الْحَقُّ لِلرَّجُلِ نِصْفُ مَا تَرَكَ وَلِلْمَرْأَةِ النِّصْفُ مِمَّا تَرَكَ الْوَلَدُ وَالْأَقْرَبُونَ وَلَئِنْ كُنْتُمْ عَلٰى حُدُودِ النَّفْسِ الْمَأْكُومَةِ﴾

وقال تعالى: ﴿وَلَخَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾
فدخل في هذا بنو البنات وخرجوا من الأولى، لم يكن في ذلك
دليل على أنهم ليسوا لنا أولاداً.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: الْعَبْدُ سَلَمَةٌ، فَتَعَمُّ، فَكَيْفَ مَاذَا؟ إِنْ كَانُوا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ سَلَمَةٌ جَعَلُوهُ لَا يَمْلِكُ؟ لِيَسْقُطُوا عَنْهُ الصَّلَاةُ، وَالطَّهَارَةُ، وَالصَّوْمُ، وَالْحُدُودُ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ لَا يُلْزِمُهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو حَمَلٍ: يَخْفَى مِنْ هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِسَائِكُمْ إِنَّا نُكُونُوا فَقَرَاءَ يُغْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَتْرَةٍ﴾ فَقَدْ وَعَدَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْفَنَى، وَآخِرُ أَنْ الْفَقْرَ وَالْفَنَى جَائِزَانِ عَلَى الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِالْفَقْرِ إِلَّا مَنْ مَلَكَ قَدِيمَةً مَرَّةً وَيَسْتَعْنِي أُخْرَى.

وَأَمَّا مَنْ لَا يَمْلِكُ أَصْلًا فَلَا يَحْزَنُ أَنْ يُوصَفَ بِفَقْرٍ وَلَا
بِعَنَى، كَالْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، وَالسَّيَّاحِ، وَالْجُمَادَاتِ، وَهَذَا وَاضِحٌ -
وَالْقُرْآنُ، وَالسُّنَنُ فِي أَكْثَرِ عَوْدِهِمَا شَاهِدٌ كُلُّ ذَلِكَ بِصَحَّةِ قَوْلِنَا
هَهُنَا، إِذْ مَاتَ فَرَقٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأُمُورِ بِالْفَرَقِ فِي الْأُمُورِ بَيْنَ
حُرٍّ وَعَبْدٍ - وَيَاللَّهِ تَعَالَى التَّوْقِيءُ.

وقَدْ صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُجِيبُ دَعْوَةَ الْمَمْلُوكِ،
فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَالًا لَمَالَهُ لَمْ يُجِيبْ عَلَيْهِ السَّلَامَ دَعْوَتَهُ، وَقَدْ قِيلَ هَدِيَّةُ
سَلَمَانَ وَهُوَ مَمْلُوكٌ وَأَكَلَهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ:

كما أخبرنا أحمد بن محمد الطلمنكي أخبرنا ابن مفرج
أخبرنا إبراهيم بن أحمد بن فراس أخبرنا أحمد بن محمد بن سالم
النسابوري أخبرنا إسحاق بن راهويي أنا يحيى بن آدم أخبرنا ابن

غَيْرَ مُلَوِّينَ فَمَنْ أَتَىٰ ذَٰلِكَ فَلْيُكْفِرْ بِهِمُ الْعَادُونَ ﴿١٠﴾ وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أُولَ ٱلْعَبْدِ إِنَّ أَوَّلَ ٱلْعَبْدِ إِذَا وَطِئَ أَمَةً سَيِّدَهُ فَٱتَّهَ ٱلْعَبْدُ بِهَا، يُقَالُ لِلْعَالَمِينَ: لَا تَخْلُو هَذِهِ السَّرِيَّةَ الَّتِي أَتَّخَمْتُ فَرْجَهَا لِلْعَبْدِ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَلِكٌ يَمِينِي، فَهَذَا قَوْلُنَا، فَقَدْ صَحَّ مُلْكُهُ لِمَالِهِ، وَظَهَرَ تَنَاقُضُهُمْ أَوْ تَكُونُ لِبَيْتِ مَلِكٍ بَيْنَهُ وَإِنَّمَا هِيَ مَلِكٌ بِعَيْنِ سَيِّدِهِ، فَهُوَ زَانٌ عَادِي، وَهَذَا مَا لَا يُخْرَجُ مِنْهُ، وَإِذَا مُلْكُهُا فَقَدْ مُلِكَتْ - بِلَا شُكٍّ - ثَمَنُهَا الَّذِي اشْتَرَاهَا بِهِ، وَالَّذِي يَبِيعُهَا بِهِ.

وقال تعالى: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْخُرُسَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَا تَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ» فامر تعالى بإعطائه الأسمه صداقها، وجعله ملكا لها، وحقا لها، والله تعالى لا يأمر بأن يعطي أحد مال غيره، فصحح أنهم مالكات كسائر النساء الحرائر ولا فرق.

وأما الحنفيون، والشافعيون.

فَقَالُوا: لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ أَصْلًا، وَلَمْ يَحِمْ لَهُ التَّسْرِي، إِلَّا أَنْ
الشَّافِعِيِّ تَنَاقَضُوا أَيْضًا، لِأَنَّهُمْ أَوْجَبُوا عَلَيْهِ نَفَقَةَ زَوْجِهِ
وَكُسُوتَهَا، فَلَوْلَا أَنَّهُ يَمْلِكُ لَمَا جَازَ أَنْ يُلْزَمَ غَرَامَةَ نَفَقَةٍ وَكُسْوَةٍ مِنْ
لَا يَجُوزُ أَنْ يَمْلِكُ، وَلَا مِنْ لَا يَمْكُرُ أَنْ يَمْلِكُ.

وَأَمَّا الْخَفِيُّونَ فَلَمْ يَرْجُوا عَلَيْهِ نَفَقَةً أَصْلًا، لَكِنْ جَعَلُوهُ
بِزَوَاجِهِ جَانِبًا جَنَائِيًّا تَوْجِبُ أَنْ يَقْضِيَ بِرُقْبَتِهِ لَزْوَاجَهُ فَيَنْفُسُ
النِّكَاحَ إِذَا مَلَكَتْهُ؟ هَهُنَا سَمِعَ بَارِدٌ مِنْ هَذِهِ الْوَسَاسِ الْمَضَادَّةِ
لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ، وَالسَّنَنِ، وَالْمَعْقُولِ بِلَا دَلِيلٍ أَصْلًا؟ وَاحْتِجُّ
الْمَانِعُونَ مِنْ مِلْكِ الْعَبْدِ بِأَنْ ذَكَرُوا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿حُضِرَ اللَّهُ
مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا
فَهُوَ يَنْفِقُ مِنْهُ﴾.

قال أبو محمد: وقالوا: العبد لا يرث ولا يورث، فصَحَّ
أنه لا يملك، وقالوا: العبد سلعة من السلع، ما نعلم لهم شيئا غير
هذا أصلا - كله لا حجة لهم فيه: أما قول الله تعالى: ﴿ضَرَبَ
اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ فلا حجة لهم فيه
لوجه:

أولها - أنه لم يقل الله تعالى: إن هذه صفة كل عبد مملوك، وإنما ذكر من المالك من هذه صفته.

وقد قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّهْ لَا يَأْتِ بِخَبَرٍ﴾ فهل يجب من هذا أن تكون هذه صفة كل أبكم، أو أن يكون الأبكم لا يملك شيئاً هذا ما لا يقولونه، ولا فرق بين

وَالْمَجْنُونُ حَتَّى يَبْرَأَ.

فإن كان المجنون فَيَقُوتُ ثَارَةً وَيَعْقِلُ، وَيُبْرَأُ أُخْرَى: جاز فعله في الساعات التي يَفْقُوتُ فيها، ويَطْلُ فعله في الساعات التي يَجُنُّ فيها لما ذكرنا آنفاً ولأنه مخاطبٌ في ساعات عقله غير مخاطبٍ في ساعات جنونه.

قَالَ عَلِيٌّ: وَمَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ مَالَهُ لَصَغِيرٍ أَوْ جُنُونٍ، فَسَوَاءٌ كَانَ عَلَيْهِ وَصِيٌّ مِنْ آبٍ أَوْ مِنْ قَاضٍ كُلٌّ مِنْ نَظَرٍ لَهُ نَظَرًا حَسَنًا فِي بَيْعٍ أَوْ ابْتِاعٍ، أَوْ عَمَلٍ مَا: فَهُوَ نَافَذٌ لَازِمٌ لَا يَرُدُّ، وَإِنْ أَنْفَذَ عَلَيْهِ الْوَصِيُّ مَا لَيْسَ نَظَرًا لَمْ يَجِزْ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْمُنَاقَاةُ لِلْأَصْحَابِ إِنْ كُنْتُمْ عَلَيْهِمْ بِبَعْضِ الْوَعْدِ أَوْ تَقَرَّرَ بِهِ شَرْعًا﴾ وَتَعَالَوْا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ.

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾.

وقوله تعالى: ﴿الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ وَلِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَسْلِمُهُ».

فَصَحَّ أَنَّ كُلَّ مُسْلِمٍ فَهَرٌ وَلِيٌّ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، وَأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالنَّظَرِ لَهُ بِالْأَحْوَاطِ وَبِالْقِيَامِ لَهُ بِالْقِسْطِ، وَبِالتَّعَاوُنِ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى؛ فَكُلُّ بَرٍّ وَتَقْوَى أَتَقَدَّرَ الْمُسْلِمُ لِلصَّغِيرِ، وَالَّذِي لَا يَعْقِلُ فَهُوَ نَافَذٌ بِنَصِّ الْقَرَأْنِ، وَلَمْ يَأْتِ قَطُّ نَصٌّ بِإِفْرَادِ الْوَصِيِّ بِذَلِكَ وَرَدَّ مَا سِوَاهُ.

فإن قيل: فاجيزوا هذا في الصَّغِيرِ الَّذِي لَهُ آبٌ.

قلنا: نعم، هكذا نقول، ولو أن أباه يسيء له النَّظَرُ لَمُنَعَ مِنْ ذَلِكَ.

فإن قالوا: فاجيزوا هذا من المسلمين بعضهم على بعض بهذا اللفظ نفسه.

قلنا: منعنا من ذلك قولُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَاقِبَتَهَا﴾. فالخاطبُ الْمُكَلَّفُ الْمُتَمَلِّكُ مَالَهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَكْسِبَ عَلَيْهِ غَيْرَهُ.

وأما من ليس مخاطباً ولا مُكَلَّفًا ولا مُتَمَلِّكًا مَالَهُ فَلَا شَكَّ فِي أَنَّ غَيْرَهُ هُوَ الْمَأْمُورُ بِإِصْلَاحِ مَالِهِ، فَمَنْ سَارَعَ إِلَى مَا أَمَرَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ حَقٌّ.

وكذلك الغائبُ الَّذِي يَضِيعُ مَالُهُ، فَكُلٌّ مِنْ سَبْقٍ إِلَى حَسَنِ النَّظَرِ فِيهِ نَفَذٌ ذَلِكَ، إِلَّا قِيَمًا يَمُنُّ مِنْهُ إِذَا قَدَّمَ وَكَانَ لَا ضَرَرَ فِي تَرْكِ إِتْفَادِهِ فَهَذَا لَيْسَ لِأَحَدٍ إِتْفَادُهُ عَلَيْهِ لِمَا ذَكَرْنَا - وبالله تعالى التوفيق.

إِدْرِسُ - هُوَ عَبْدُ اللَّهِ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ لَبِيدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدَّثَنِي سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ مِنْ فِيهِ قَالَ: دَخَلْتُ مِنْ أَهْلِ أَصْبَهَانَ وَاجْتَهَدْتُ فِي الْمَجُوسِيَّةِ ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ - وَأَنَّهُ عَامِلٌ زَكِيٌّ مِنْ كَلْبٍ عَلَى أَنْ يَحْمِلُوهُ إِلَى أَرْضِهِمْ، قَالَ: فَظَلَمُونِي قَبَاغُونِي عَيْدًا مِنْ رَجُلٍ يَهُودِيٍّ، ثُمَّ بَاعَهُ ذَلِكَ الْيَهُودِيُّ مِنْ يَهُودِيٍّ مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ قُدُومَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَدِينَةَ، قَالَ: فَلَمَّا أَسْتَبَيْتُ جَمَعْتُ مَا كَانَ عِنْدِي ثُمَّ خَرَجْتُ حَتَّى جِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِقِيَا وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقُلْتُ: كَانَ عِنْدِي شَيْءٌ وَضَعْتُهُ لِلصَّدَقَةِ، رَأَيْتُكُمْ أَحَقَّ النَّاسِ بِهِ فَجِئْتُكُمْ بِهِ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: كُلُّوْا، وَأَمْسِكْ هُوَ - ثُمَّ نَحَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَجَمَعْتُ شَيْئًا، ثُمَّ جِئْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: رَأَيْتُكَ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ، وَكَانَ عِنْدِي شَيْءٌ أَجِبُ أَنْ أَكْرِمَكَ بِهِ هَدِيَّةً، فَأَكَلَهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، ثُمَّ أَسَلَمْتُ ثُمَّ شَغَلَنِي الرَّقْءُ حَتَّى قَاتَيْتُ بَدْرًا، ثُمَّ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَاتِبٌ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ:

فقد أجازَ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَدَقَةَ الْعَبْدِ، وَهَدِيَّةً، وَلَا حِجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونِهِ - وبالله تعالى التوفيق.

نعم، وأجازها معه عَلَيْهِ السَّلَامُ الْخَاضِعُونَ مِنْ أَصْحَابِهِ وَلَا خَالَفَ لَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ أَصْلًا.

واحتج بعضهم بقول اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِيمَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهَا؛ لِأَنَّا لَمْ نَخَالَفَهُمْ فِي أَنْ عَيْدِنَا لَا يَمْلِكُونَ أَمْوَالَنَا، وَلَا هُمْ شُرَكَاءُ لَنَا فِيهَا، وَإِنَّمَا خَالَفَنَاهُمْ: هَلْ يَمْلِكُونَ أَمْوَالَهُمْ وَكِسْبَهُمْ أَمْ لَا؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَأَمَّا انْتِزَاعُ السَّيِّدِ مَالَ عَبْدِهِ فَمُبَاحٌ، قَدْ جَاءَتْ السَّنَةُ بِذَلِكَ فِي «الْعُلَامِ الَّذِي حَجَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ خُرَاجِهِ، فَأُخْبِرَ: فَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنْ يُخْتَفَ عَنْهُ».

فَصَحَّ أَنَّ السَّيِّدَ أَخَذَ كِسْبَ عَبْدِهِ، فَإِذَا قَالَ السَّيِّدُ: قَدْ انْتَزَعْتُ كِسْبَكَ، فَقَدْ سَقَطَ مَلِكُ الْعَبْدِ عَنْهُ وَصَارَ لِلَّيِّدِ - وبالله تعالى التوفيق.

١٣٩٨- مسألة: وأما من لم يبلغ، أو بلغ وهو لا

يُبْرَأُ وَلَا يَعْقِلُ أَوْ ذَهَبَ تَمَيِّزُهُ بَعْدَ أَنْ بَلَغَ تَمَيِّزًا: فَهِيَ لَا غَيْرُ غَاطِطِينَ وَلَا يَنْفَذُ لَهُمْ أَمْرٌ فِي شَيْءٍ مِنْ مَالِهِمْ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «رُبْعُ الْقَلَمِ عَنْ ثَلَاثٍ، فَذَكَرَ الصَّبِيَّ حَتَّى يَنْلِغَ،

أو يبيع له من غيره - وما جعل الله قط بين الأمرين فرقاً يعقل.
وقال أبو حنيفة: لا يتأخ لنفسه من مال يتيمة شيئاً -
وروي هذا عن الثقات.

وقال أبو حنيفة مرة أخرى: إن ابتاع منه باكثر من القيمة
جاء.

وأما بالقيمة فافلُ فلا.

وقال مالك يحمل إلى السرق فإن بلغ أكثر بطل عقد،
والأفقر له لازم.

والعجب أنهم منعوا من هذا وأجازوا أن يهرن عن نفسه
مال يتيمة.

واباح المالكون أن يعتق عبد يتيمة - وهذا تناقض
وعكس للحقائ.

وقال بقرنا أبو يوسف، وأبو سليمان، وسفيان الثوري
في أحد قوليه فعلى كل حال قد خالفوا ابن مسعود - وبالله
تعالى التوفيق.

١٤٠١ - مسألة: مستدركة: ولا يحمل للوصي أن
ياكل من مال من إلى نظره مطارقة، لكن إن احتاج استأجره له
الحاكم بأجرة مثل عمله لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ
إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.

فإن ذكرنا قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ
بِالْمَعْرُوفِ﴾.

قلنا: قد قال بعض السلف: إن هذا الأكل المأمور به إنما
هو في مال نفسه، لا في مال اليتيم - وهو الأظهر؛ لأن الله تعالى
يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِيهِ
بُطُونَهُمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ فهي حرام أشد التحريم إلا على
سبيل الأجرة أو البيع اللذين أباحهما الله تعالى - وبالله تعالى
التوفيق.

١٣٩٩ - مسألة: ولا يجوز أن يدفع إلى من لم يبلغ
شيء من ماله، ولا نفقة يوم - فضلاً عن ذلك - إلا ما ياكل في
وقت، وما يلبس لطرد الحر والبرد من لباس مثله، ويوسخ عليه في
كل ذلك.

١٤٠٠ - مسألة: ومن باع ما وجب بيعه لصغير، أو
محجور غير محيي، أو لفلس، أو لغائب بحق، أو ابتاع لهم ما وجب
إيتاعه، أو باع في وصية الميت، أو ابتاع من نفسه للمحجور، أو
للصغير، أو لغرماء الفليس أو للغائب، أو باع لهم من نفسه فهو
سواء، كما لو ابتاع لهم من غيره، أو باع لهم من غيره ولا فرق،
إن لم يجاب نفسه في كل ذلك، ولا غيره: جاء، وإن حايى نفسه،
أو غيره: بطل؛ لأنه مأمور بالقيام بالقسط، والتعاون على البر،
فإذا فعل ما أمر به فهو محسن، وإذا هو محسن، فما على
المحسين من سبيل؟ ولم يأت قط نص قرآن، ولا سنة بالمنع من
إيتاع من ينظر له نفسه أو يشتري له من نفسه.

فإن قيل: إن ابن مسعود قد منع من ذلك:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان عن أبي
إسحاق عن صلة بن زفر، قال: جاء رجل إلى ابن مسعود على
فرس، فقال: إن عمي أوصى لي بتركته وهذا منها أفأشتريه؟
قال: لا، ولا تسترض من أموالهم شيئاً.

قلنا:

قد روينا.

ما حدثناه أبو سعيد الجعفي قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن
علي القرني أخبرنا أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي عن
الحسن بن غلبية بن سعيد عن يوسف بن عدي أخبرنا أبو
الأحوص أخبرنا أبو إسحاق عن يرقا مولى عمر بن الخطاب قال:
أنزلت مال الله تعالى مني بمنزلة مال اليتيم، إن احتجت إليه
أخذت منه، فإذا أسرت قضيت. فهذا عمر لا ينكر الاسترضاض
من مال اليتيم.

وكذلك صح عن ابن عمر أيضاً، ولا فرق بين أخذ مال
اليتيم قرضاً ورده مثله بعد ذلك وبين إيتاعه بمثل ثمنه وقيمه
وإعطائه مثله نقداً.

فإن قالوا: يهتم في ذلك.

قلنا: ويهتم أيضاً أنه يدلس فيما يبتاع له من غيره، أو
يبعه له من غيره، فيأكل ويخون في الأمرين، ولا فرق بين من
استأجر عين الوصية ومن في ولايته فيما يبتاع له من نفسه، أو ما
يشتري منه نفسه، وبين أن يستجير ذلك فيما يبتاع له من غيره،

فَإِنْ كَانَ الْمَكْرَهَ عَلَى أَكْلِ مَالِ مُسْلِمٍ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ فَعَلِيهِ قِيمَةُ مَا أَكَلَ؛ لِأَنَّهُ هَكَذَا هُوَ حُكْمُ الْمَضْطَرِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيمَا أَكَلَ لَمَا ذَكَرْنَا - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا اجْتَمَعَ قَتْلُ النَّفْسِ لِلْمَكْرَاهِ، وَالزَّوْنِ، وَالْجِرَاحِ، وَالضَّرْبِ، وَإِسْأَادُ الْمَالِ بِهَذَا الِاسْتِدْلَالِ؟

قُلْنَا: لِأَنَّ النَّصَّ لَمْ يَبَيِّنْ لَهُ قَطُّ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ ظُلْمًا يَظْلِمُ غَيْرَهُ مَنْ لَمْ يَتَّعِدْ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الرَّاجِبُ عَلَيْهِ دَفْعُ الظُّلْمِ أَوْ قِتَالُهُ.

فَلَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

وَلَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ إِنْ امْتِنَاعٌ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ، لَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ شَيْءٌ».

فَصَحَّ أَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ لَهُ قَطُّ الْعَوْنُ عَلَى الظُّلْمِ - لَا لِمُضْرَرٍّ وَلَا لِمُغْرَرٍّ - وَإِنَّمَا فَسَّخَ لَهُ - إِنْ عَجَزَ - فِي أَنْ لَا يَغْيِرَهُ بِيَدِهِ وَلَا بِلِسَانِهِ، وَيَقْبِي عَلَيْهِ التَّغْيِيرَ بِقَلْبِهِ وَلَا بِدُنْيَا، وَالصَّبْرُ لِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى قَطُّ، وَابْتِغَاءُ لَهُ فِي الْخُمُوعَةِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ: الْأَكْلُ، وَالشَّرْبُ، وَعِنْدَ الضَّرُورَةِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٤٠٤ - مسألة: فَلَوْ اسْتَكْتِ امْرَأَةٌ حَتَّى زَنَى بِهَا، أَوْ اسْتَكْتِ رَجُلٌ فَادْخَلَ لِحْلِيلِهِ فِي فَرجِ امْرَأَةٍ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهَا، سِوَاةِ اتِّشَارٍ أَوْ لَمْ يَتَشَرَّ، أَمْنَى أَوْ لَمْ يَمْنِ، انْزَلَتْ هِيَ أَوْ لَمْ تَنْزَلْ، لَأَنَّهُمَا لَمْ يَفْعَلَا شَيْئًا أَصْلًا وَالِاتِّشَارُ وَالِإِمْنَاءُ فِعْلُ الطَّبِيعَةِ الَّذِي خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْمَرْءِ - أَحَبُّ أَمْ كَرَهُ - لَا اخْتِيَارَ لَهُ فِي ذَلِكَ.

١٤٠٥ - مسألة: وَمَنْ كَانَ فِي سَبِيلِ مَعْصِيَةٍ كَسَفَرٍ لَا يَجِلُّ، أَوْ قِتَالٍ لَا يَجِلُّ، فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا يَأْكُلُ إِلَّا الْمَيْتَةَ، أَوْ الدَّمَ، أَوْ خَنْزِيرًا، أَوْ لَحْمَ سَبْعٍ أَوْ بَعْضَ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ: لَمْ يَجِلَّ لَهُ أَكْلُهُ إِلَّا حَتَّى يَتَوَبَّ، فَإِنْ تَابَ فَلْيَأْكُلْ حَلَالًا، وَإِنْ لَمْ يَتَبَّ فَلْيَنْزِلْ أَكْلَ أَكَلِ حَرَامًا، وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ، فَهُوَ عَاصٍ لِلَّهِ تَعَالَى بِكُلِّ حَالٍ.

وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي سَلِيمَانَ.

وَقَالَ مَالِكٌ: يَأْكُلُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا خِلَافٌ لِلْقُرْآنِ بِمَا كَلَفَ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَبَيِّنْ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا فِي حَالِ يَكُونُ فِيهَا غَيْرُ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ وَلَا بَاغِيًا، وَلَا عَادِيًا، وَأَكَلَهُ ذَلِكَ عَوْدٌ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، وَقُوَّةٌ لَهُ عَلَى قَطْعِ الطَّرِيقِ وَفَسَادِ السَّبِيلِ، وَقَتْلِ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا عَظِيمٌ

٥٦ - كِتَابُ الْإِكْرَاهِ

١٤٠٢ - مسألة: الْإِكْرَاهُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: إِكْرَاهٌ عَلَى كَلَامٍ، وَإِكْرَاهٌ عَلَى فِعْلٍ؛ فَالِإِكْرَاهُ عَلَى الْكَلَامِ لَا يَجِبُ بِهِ شَيْءٌ، وَإِنْ قَالَ الْمَكْرَهُ، كَالْكَفْرِ، وَالْفُضُولِ، وَالْإِفْرَاقِ، وَالنِّكَاحِ، وَالْإِنْكَاحِ، وَالرَّجْعَةِ، وَالطَّلَاقِ، وَالْيَبِيءِ، وَالِابْتِغَاءِ، وَالتَّنْذِرِ، وَالِإِيمَانِ، وَالتَّقْوَى، وَالحَقِّ، وَإِكْرَاهُ الدَّمْعِيِّ الْكِتَابِيِّ عَلَى الْإِيمَانِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِي قَوْلِهِ مَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ حَالٌ لِلْفِعْلِ الَّذِي أَمَرَ أَنْ يَقُولَهُ، وَلَا شَيْءٌ عَلَى الْحَاكِمِ بِلَا خِلَافٍ وَمِنْ فَرْقٍ بَيْنَ الْأَمْرِ فَقَدْ تَنَاقَضَ قَوْلُهُ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى» فَصَحَّ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَكْرَهَ عَلَى قَوْلٍ وَلَمْ يَنْوِ اخْتِيَارَ لَهُ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ. وَالِإِكْرَاهُ عَلَى الْفِعْلِ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ.

أَحَدُهُمَا - كُلُّ مَا تَبَيَّحَهُ الضَّرُورَةُ، كَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ فَهَذَا يَبِيحُهُ الْإِكْرَاهُ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ ضَرْبُورَةٌ، فَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا مَبَاحٌ لَهُ إِيَّتَانِهِ.

وَالثَّانِي - مَا لَا تَبَيَّحُهُ الضَّرُورَةُ، كَالْقَتْلِ، وَالْجِرَاحِ، وَالضَّرْبِ، وَإِسْأَادِ الْمَالِ، فَهَذَا لَا يَبِيحُهُ الْإِكْرَاهُ، فَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَزِمَهُ الْقُوَّةُ وَالضَّمَانُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا عَزَمَ عَلَيْهِ إِيَّتَانِهِ. وَالِإِكْرَاهُ: هُوَ كُلُّ مَا سَمِيَ فِي اللَّغَةِ إِكْرَاهًا، وَعُرِفَ بِالْحَاسِ أَنَّهُ إِكْرَاهٌ كَالْوَعِيدِ بِالْقَتْلِ مَنْ لَمْ يَوْعِدْ مِنْهُ إِفَادًا مَا تَوَعَّدَ بِهِ، وَالْوَعِيدُ بِالضَّرْبِ كَذَلِكَ أَوْ بِالسَّجْنِ كَذَلِكَ، أَوْ بِالْوَعِيدِ بِإِسْأَادِ الْمَالِ كَذَلِكَ، أَوْ بِالْوَعِيدِ فِي مُسْلِمٍ غَيْرِهِ بِقَتْلٍ، أَوْ ضَرْبٍ، أَوْ سَجْنٍ، أَوْ إِسْأَادِ مَالٍ، لَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ».

١٤٠٣ - مسألة: فَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى شَرْبِ الْخَمْرِ، أَوْ أَكْلِ الْخَنْزِيرِ، أَوْ الْمَيْتَةِ، أَوْ الدَّمِ، أَوْ بَعْضِ الْحَرَامَاتِ، أَوْ أَكَلَ مَالَ مُسْلِمٍ، أَوْ دَمِيٍّ، فَبَيَّاحٌ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ، وَيَشْرَبَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ، وَلَا ضَمَانَ.

لَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ عَلَيْهِ﴾.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾.

وَلَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْتَصِرَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ﴾.

وَمِنْ طَرِيقٍ ثَابِتٍ الْأَعْرَجُ قَالَ: سَأَلْتُ كُلَّ فُقَيْهِ بِالْمَدِينَةِ عَنْ طَلَاقِ الْمَكْرَه.

فَقَالُوا: لَيْسَ بِشَيْءٍ، ثُمَّ أَتَيْتُ ابْنَ الزَّيْبِرِ، وَابْنَ عَمَرَ، فَرَدَّ عَلَيَّ امْرَأَتِي، وَكَانَ قَدْ أَكْرَهَ عَلَى طَلَاقِهَا ثَلَاثًا.

وَصَحَّ هَذَا أَيْضًا: عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَالْحَسَنِ، وَعَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَشَرِيحٍ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَاحِدٌ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَجَمِيعُ أَصْحَابِهِمْ.

وَصَحَّ إِجَازَةُ طَلَاقِ الْمَكْرَه أَيْضًا: عَنْ ابْنِ عَمَرَ.

وَرَوَى عَنْ عَمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَلَمْ يَصَحَّ عَنْهُمَا.

وَصَحَّ عَنْ الزَّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ، وَالنَّخَعِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ.

وَاحْتَجَّ الْمُجِيزُونَ لِلذَّكَاءِ بِعَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِهَا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا تَعْمِيهِ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى الَّذِي قَالَ هَذَا هُوَ الَّذِي قَالَ: «وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ» وَالْمَكْرَه لَمْ يَطْلُقْ قَطُّ، إِنَّمَا.

قِيلَ لَهُ: قُلْ: هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، فَحَكَى قَوْلَ الْمَكْرَه لَهُ فَقَطُّ.

وَالْعَجَبُ مِنْ تَغْلِيظِهِمْ، وَقَلَّةِ حَيَاتِهِمْ يَحْتَجُونَ بِعَمُومِ هَذِهِ الْآيَةِ فِي إِجَازَةِ طَلَاقِ الْمَكْرَه، ثُمَّ لَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ الْمَكْرَه، وَاللَّهِ تَعَالَى يَقُولُ: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَخَرَّمَ الرِّبَا».

فَإِنْ قَالُوا: الْبَيْعُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ تَرَاضٍ.

قُلْنَا: وَالطَّلَاقُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ رِضَا مِنَ الْمَطْلُوقِ وَنِسْبَةٍ لَهُ بِالنِّصَاصِ الَّتِي قَدَّمَ.

ثُمَّ قَدْ خَالَفُوا هَذَا الْعَمُومَ وَلَمْ يُمَيِّزُوا طَلَاقَ الصَّبِيِّ، وَلَا طَلَاقَ النَّائِمِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَيْسَ هَذَانِ مَطْلُوقَيْنِ.

قُلْنَا: وَلَا الْمَكْرَه مَطْلُوقٌ، وَأَطْرَفُ شَيْءٍ أَنَّهُمْ احْتَجُّوا هَهُنَا.

فَقَالُوا: الْبَيْعُ يَرُدُّ بِالْغَيْبِ؟ قُلْنَا: نَعَمْ، وَلَكِنْ بَعْدَ صَحَّةٍ، فَاخْبَرُونَا هَلْ وَقَعَ بَيْعُ الْمَكْرَه صَحِيحًا أَمْ لَا؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: وَقَعَ صَحِيحًا، فَلَا سَبِيلَ لِي رَدِّهِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا، أَوْ بِنَصِّ فِي ذَلِكَ.

وَإِنْ قُلْتُمْ: لَمْ يَقَعْ صَحِيحًا وَهُوَ قَوْلُهُمْ؟

قُلْنَا: قِيَاسُكُمْ مَا لَمْ يَصَحَّ عَلَى مَا صَحَّ بِاطِّلَافٍ فِي الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ قِيَاسُ الشَّيْءِ عَلَى ضِدِّهِ، وَعَلَى مَا لَا يَشْبَهُهُ.

جَدًّا.

فَقَالُوا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ» أَيُّ غَيْرِ بَاغٍ فِي الْأَكْلِ وَلَا عَادٍ فِيهِ، فَقُلْنَا: هَذَا الْبَاطِلُ، وَالْقَوْلُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِزِيَادَةِ فِي الْقُرْآنِ بِلَا بَرَهَانٍ، وَهَذَا لَا يَحِلُّ، أَصْلًا لِأَنَّهُ تَحْرِيفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ.

فَإِنْ قَالُوا قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» فَهُوَ إِنْ لَمْ يَأْكُلْ قَاتِلٌ نَفْسَهُ.

فَقُلْنَا: قَوْلُ اللَّهِ حَقٌّ، وَمَا امْرَأَةٌ قَطُّ يَقْتُلُ نَفْسَهُ بَلًا.

قُلْنَا لَهُ: أَفْعَلْ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكَ مِنَ التَّوْبَةِ، وَاتْرُكْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكَ مِنَ السَّعْيِ فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ، وَالبَغْيِ، وَكُلِّ فِي الْوَقْتُ حَلَالًا طَيِّبًا، فَإِنْ أَضْفَيْتُمْ إِلَى خِلَافِكُمُ الْقُرْآنَ الْإِبَاحَةَ لَهُ أَنْ لَا يَتُوبَ، وَأَمْرَهُ بِأَنْ يَصْرُ عَلَى الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ، فَمَا ارْتَدَّا مِنْكُمْ إِلَّا أَقَلٌّ مِنْ هَذَا.

وَقَالَ الْخَفِيُّونَ: لَا يَلِزُ الْإِكْرَاهُ عَلَى الْبَيْعِ، وَلَا عَلَى الشِّرَاءِ، وَلَا عَلَى الْإِقْرَارِ، وَلَا عَلَى الْحَبَةِ، وَلَا عَلَى الصَّدَقَةِ وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

قَالُوا: فَإِنْ أَكْرَهَ عَلَى النِّكَاحِ أَوْ الطَّلَاقِ، أَوْ الرَّجْعَةِ، أَوْ الْعَتَقِ، أَوْ النَّذْرِ، أَوْ الْيَمِينِ: لَزِمَهُ كُلُّ ذَلِكَ، وَقَضِيَ عَلَيْهِ بِهِ، وَصَحَّ ذَلِكَ النِّكَاحُ، وَذَلِكَ الطَّلَاقُ، وَذَلِكَ الْعَتَقُ، وَتِلْكَ الرَّجْعَةُ، وَلَزِمَهُ ذَلِكَ النَّذْرُ، وَتِلْكَ الْيَمِينُ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قُدَامَةَ الْجُمَحِيُّ حَدَّثَنِي أَبِي: أَنَّ رَجُلًا تَدَلَّى بِجَبَلٍ لِيَشْتَا زَعْلًا فَحَلَفَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ لَتَقَطْعَنَّ الْخَيْلَ أَوْ لَيَطْلُقَنَّهَا ثَلَاثًا، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَلَمَّا خَرَجَ أَتَى عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لَهُ عَمَرُ: ارْجِعْ إِلَى امْرَأَتِكَ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ طَلَاقًا.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ حَمِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: لَيْسَ لِمُسْتَكْرَهٍ طَلَاقٌ.

قَالَ الْحَسَنُ: وَأَخَذَ رَجُلًا أَهْلُ امْرَأَتِهِ فَطَلَّقَهَا إِنْ لَمْ يَبْعَثْ بِنَفْسَتِهَا إِلَى شَهْرِ، فَجَاءَ الْأَجَلُ وَلَمْ يَبْعَثْ شَيْئًا، فَخَاصَمُوهُ إِلَى عَلِيٍّ، فَقَالَ: اضْطَهَدْتُمُوهُ حَتَّى جَعَلَهَا طَالِقًا فَرَدَّهَا عَلَيْهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحِجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِلِ أَخْبَرَنَا شَيْمٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَلْحَةَ الْخَزَاعِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو يَزِيدَ الْمَدَنِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ لِمَكْرَهٍ طَلَاقٌ.

وَصَحَّ أَيْضًا: عَنْ ابْنِ عَمَرَ مِنْ طَرِيقٍ أَنَّهُ لَمْ يُمَيِّزْ طَلَاقَ الْمَكْرَه.

وقلنا لهم أيضاً:

وكذلك الطلاق من المكره وقع باطلاً.

واحتجوا بأخبار فاسدة منها:

ما روياه من طريق أبي عبيد أخبرنا إسماعيل بن عباس حدثني الغازي بن جيلة الجبلي عن صفوان بن عمرو الطائي «أن رجلاً جعلت امرأته ميكنة على خلقه وقالت: طلقني ثلاثاً أو لا تبعنك فتأخذا الله تعالى، فابت، فطلقها ثلاثاً، فذكر ذلك رسول الله ﷺ فقال: لا قبولة في الطلاق».

ورويهما أيضاً: من طريق نعيم بن حماد عن بقة عن الغازي بن جيلة عن صفوان الطائي عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ عن النبي ﷺ.

وهذا كله لا شيء؛ لأن إسماعيل بن عباس، وبقة، ضعيفان، والغازي بن جيلة مجهول، وصفوان ضعيف، ثم هو مرسل..

وذكروا حديثاً من طريق مطين عن حسين بن يوسف التميمي - وهو مجهول - عن محمد بن مروان - وهو مجهول - عن عطاء بن عجلان عن عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ «كل الطلاق جائز إلا طلاق المغتوه المغلوب على عقله».

قال أبو محمد: وهذا قلة حياء منهم أن يحتجوا برواية عطاء بن عجلان وهو مذکور بالكذب، ثم هم يقولون: إن الصحاح إذا روى خبراً وخالفه كذلك دليل، على سقوط ذلك الخبر.

وإنما روي هذا من طريق ابن عباس.

وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن المبارك عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال: إن ابن عباس لم يزل طلاق المكره.

فيلزمهم على أصلهم الفاسد أن يسقطوا كل هذه الأخبار؛ لأن ابن عباس روى بعضها، وخالفه كما فعلوا فيما كذبوا فيه على أبي هريرة من تركه ما روى هو وغيره من الصحابة رضي الله عنهم من غسل الإناء ولوغ الكلب سبعاً، ولكنهم قوم لا يعقلون.

وأيضاً: فهم أول مخالفوا هذا الخبر؛ لأنهم لا يميزون طلاق النائم يتكلم في نومه بالطلاق، ولا طلاق الصبي، وليس معترهين، ولا مغلوبين على عقولهما. ويقولون فيمن قال لامرأته في غضب: أنت خيلة، أو بائن، أو برية، أو حرام، أو أمرك بيدك - ونوى طلاقاً واحدة فهي لازمة - وإن نوى ثلاثاً فهي لازمة - وإن نوى

اثنين لزمت واحدة ولم تلزم الأخرى. فمسن أرق دينا ممن يحتج بخبر هو أول مخالف له على من لا يراه حجة أصلاً.

واحتجوا بالأخبار الواردة «ثلاث جلهن جد وهزلهن جد».

قال أبو محمد: وهي آثار وإماتة كلها لا يصح منها شيء، ثم لو صححت لم يكن لهم فيها حجة أصلاً؛ لأن المكره ليس مجداً في طلاقه، ولا هازلاً، فخرج أن يكون لهم حكم في ذلك.

قال علي: وأي عجب أكثر ممن يحتج بهذه الأكذوبات التي هي إما من رواية كذاب، أو مجهول، أو ضعيف، أو مرسل، ثم يعترض على:

ما روياه من طريق الربيع بن سليمان المؤذن عن بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ «عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

فإن قال: سأل عبد الله بن أحمد بن حنبل إياه عن هذا الحديث، فقال له: إنه رواه شيخ عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، ومالك.

قال مالك: عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ. وقال الأوزاعي: عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ. فقال أحمد: هذا كذب، وباطل، ليس يروى إلا الحسن عن النبي - فاعجبوا للعجب إنما كذب أحمد رحمه الله من روى هذا الخبر من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر.

ومن طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس وصدق أحمد في ذلك: فهذا لم يأت قط من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر ولا من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس، إنما جاء من طريق بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ ومن بذلك الأسانيد فقد أخطأ، أو كذب إن تعدد ذلك.

ثم العجب كله عليهم هذا الخبر بأنه مرسل من طريق الحسن، وهم يحتجون في هذه المسألة نفسها بأنهم ما يكونون من المراسيل، أما هذا عجب؟.

ثم قالوا: كيف يرفع عن الناس ما استكرهوا عليه وقد وقع منهم؟ وهذا اعتراض على رسول الله ﷺ.

ثم حملهم قلة الدين وعدم الحياء على مثل هذا الاعتراض الذي هو عائد عليهم بذاته كما هو عائد في رفعهم الإكراه في البيع، والشراء، والإقرار، والصدقة.

تَلَا بِكَاحَا» وهذا سندان في غايَةِ الصَّحَّةِ لا معارضٍ لهما.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: فَمَنْ حَكَمَ بِإِبْضَاعِ نِكَاحٍ مَكْرُوهٍ، أَوْ طُلَاقٍ مَكْرُوهٍ، أَوْ عَقٍّ مَكْرُوهٍ، فَحُكْمُهُ مُرَدُّوْهُ أَبَدًا، الرُّوْطَةُ فِي ذَلِكَ النِّكَاحِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ الطَّلَاقِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ الْعَقِّ - إِنْ تَزَوَّجَ الْمُطْلَقَةُ وَالْمُعْتَقَةُ: زَانٍ يَجْلِدُ، وَيُرْجَمُ إِنْ كَانَ عَصَنًا، وَيَجْلَدُ مِائَةً وَيَغْرَبُ عَامًا إِنْ كَانَ غَيْرَ عَصَنٍ.

وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ الْإِكْرَاهَ عَلَى الرَّدِّ تَبَيُّنَ الزَّوْجَةِ، وَالرَّدَّ عَنْهُمْ تَبَيُّنًا - وَهَذَا تَنَاقُضٌ مِنْهُمْ فِي إِجَازَتِهِمُ الطَّلَاقَ بِالْكَرَاهَةِ.

١٤٠٦ - مسألة: ومن أكره على سجود لصنم، أو

لصلب، فليسجد لله تعالى مبادرًا إِلَى ذَلِكَ، وَلَا يَبَالِي فِي أَيِّ جِهَةٍ كَانَ ذَلِكَ الصَّنَمُ، وَالصَّلْبُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَيُّمَا تَوَلَّوْا قَسَمَ وَجْهَ الْوَلِيِّ﴾.

١٤٠٧ - مسألة: ولا فرق بين إكراه السلطان، أو

الأمير، أو من ليس سلطانًا، كُلُّ ذَلِكَ سَوَاءٌ فِي كُلِّ مَا ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَفْرِقْ بَيْنَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا رَسُولَهُ ﷺ.

١٤٠٨ - مسألة:

وَقَالَ الْحَقِيقِيُّ: الْإِكْرَاهُ بِضَرْبٍ سَوِيٍّ أَوْ سَوِيٍّ أَوْ حَسْبِ يَوْمٍ لَيْسَ إِكْرَاهًا.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذَا تَقْسِيمٌ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ قَرَأَنٌ، وَلَا سَنَةٌ، وَلَا مَعْقُولٌ، وَالضَّرْبُ كُلُّهُ سَوِيٌّ ثُمَّ سَوِيٌّ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ أَكْثَرَ. وَهُمْ يَشْتَعُونَ بِقَوْلِ الصَّاحِبِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ لَهُ خِلَافٌ:

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ شَعْبَةٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانٍ يَجِيسُ بْنُ سَعْدِ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ لِي الْحَارِثُ بْنُ سُوَيْدٍ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: مَا مِنْ ذِي سُلْطَانٍ يَرِيدُ أَنْ يَكْلِفَنِي كَلَامًا يَدْرَأُ عَنِّي سَوِيًّا أَوْ سَوِيًّا إِلَّا كُنْتُ مُتَكَلِّمًا بِهِ.

وَلَا يَعْرِفُ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَضِي اللَّهِ عَنْهُمْ خِلَافٌ.

١٤٠٩ - مسألة: واحتجوا في إزام النذر، واليمين

بالكراهة: بحديثٍ فاسدٍ من طريق حذيفة أن المشركين أخذوه - وهو يريد رسول الله ﷺ - فأكلفوه أن لا يأتيهم محمدًا، فأتى النبي ﷺ فأخبرهم، فقال: نفى لهم عنهم، ونسبتهم إلى الله عليهم.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهُوَ حَدِيثٌ مُكَذَّبٌ وَمَا كَانَ الْمَشْرُوكُونَ الْمَاتِعُونَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَطُّ فِي طَرِيقِ بَدْرٍ، وَحَذِيفَةُ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ

ثُمَّ هُوَ كَلَامٌ سَخِيفٌ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَطُّ: إِنَّ الْمَكْرَهَ لَمْ يَقُلْ مَا أَكْرَهَ عَلَى أَنْ يَقُولَهُ، وَلَا أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَكْرَهَ عَلَى فِعْلِهِ، لَكِنَّهُ أَخْبَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ رَفَعَ عَنْهُ حُكْمُ كُلِّ ذَلِكَ، كَمَا رَفَعَ عَنِ الصَّلْبِ فِعْلُهُ بِالسَّهْوِ فِي السَّلَامِ، وَالْكَلَامِ، وَعَنِ الصَّائِمِ أَكْلَهُ، وَشَرِبَهُ، وَجَمَاعِهِ سَهْوًا، وَعَنِ الْبَاتِحِ مَكْرَاهًا بِيَعِهِ - وَيَالَهُ التَّوْفِيقِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَكُلُّ مَا مَوْهُوَا بِهِ فِي هَذَا فَهَرٌ مُبْطَلٌ لِقَوْلِهِمْ فِي إِطْلَاقِ بَيْعِ الْمَكْرَهَةِ وَإِبْتِاعِهَا، وَهَيْتُو، وَصَدَقُوا، مِثْلُ قَوْلِهِمْ: إِنَّا وَجَدْنَا الْمَكْرَهَةَ عَلَى إِرْضَاعِ الصَّبِيِّ حَسَنَ رَضْعَاتٍ يَجْرِمُهَا عَلَيْهِ وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ تَمَّا يَجْرِمُ عَلَيْهِ مِنْ جِهَتِهَا لَوْ أَرْضَعَتْهُ طَائِعَةً.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا عَلَيْهِمْ فِي الْإِكْرَاهِ عَلَى الْبَيْعِ، وَالْإِبْتِاعِ، وَالصَّدَقَةِ، وَالْإِقْرَارِ.

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ الرِّضَاعَ لَا يَرَاعَى فِيهِ نَيْتٌ، بَلْ رِضَاعُ الْمَجْنُونَةِ، وَالتَّائِمَةِ، كَرِضَاعِ الْعَاقِلَةِ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ» فَلَا مَدْخَلَ لِلْإِرَادَةِ فِي الرِّضَاعِ، وَلَا هُوَ عَمَلٌ أَمَرَتْ بِهِ فِرَاعِي فِي نَيْتِهَا.

وَقَالُوا: وَجَدْنَا مِنْ أَكْرَهٍ عَلَى وَطءِ امْرَأَةٍ ابْنِهِ يَجْرِمُهَا عَلَى الْإِبْنِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذَا عَلَيْهِمْ فِي الْبَيْعِ، وَالصَّدَقَةِ، وَالْإِقْرَارِ. وَجَوَابُنَا عَنْهُ أَنَّهُ إِنْ أَخَذَ فَرْجَهُ فَادْخَلَ فِي فَرْجِهَا لَمْ يَحْرَمْ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْكِحْهَا.

وَأَمَّا أَنْ تَهْدَى، أَوْ ضَرْبٌ حَتَّى جَامِعَهَا بِنَفْسِهِ قَاصِدًا: فَهَرٌ زَانٍ مُخْتَارٌ قَاصِدٌ، وَعَلَيْهِ الْحُدُودُ، وَتَحْرِمُ؛ لِأَنَّهُ لَا حُكْمَ لِلْإِكْرَاهِ هُنَا.

قَالَ عَلِيٌّ: وَنَقُولُ لَهُمْ: هَيْكَمُ أَنْتُمْ وَجَدْتُمْ فِي الطَّلَاقِ، وَالْعَقِّ: هَذِهِ الْأَثَارَ الْمَكْذُوبَةَ، فَأَيُّ شَيْءٍ وَجَدْتُمْ فِي النِّكَاحِ؟ وَيَأْتِي شَيْءٌ أَلْزَمُهُ؟.

وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِطْلَاؤُهُ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ حَمْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَجَمَعَ، أَبِي يَزِيدَ بْنِ جَارِيَةَ الْأَنْصَارِيِّ «عَنْ خُثَيْبَةَ بِنْتِ خُذَامِ الْأَنْصَارِيَّةِ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ، فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَرَدَّ بِكَاحِهَا».

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ دَاوُدَ الْمَصْبُغِيُّ أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَمَدٍ أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ جَارِيَةَ بَكَرًا أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي - وَهِيَ كَاهِنَةٌ - فَرَدَّ النَّبِيُّ

مكة، إنما هو من أهل المدينة حليفٌ للأَنْصارِ ونصُّ القرآن، يحسُرُ
 بأنهم لم يجتمعوا بيدٍ عن وعْدٍ، ولا علمٍ بعضهم ببعضٍ، حتَّى
 قربَ العسكران، ولم يكنْ بينهم إلا كتيبٌ رمليٌّ فقط - ومثلهم
 احتجُّ بمثلِ هذا، وحاشَ لله أنْ يأمرَ رسولُ الله ﷺ بإفْسادِ عهدهِ
 بمعصية. ليت شعري لو عاهدوا إنساناً على أنْ لا يصلِّي، أو أنْ
 يأتيَ أمّةً، أكأنْ يلزمهم هذا عندهم، إنْ هذا لعجيبٌ، ونعوذُ بالله
 من الخذلانِ.

ومواضعٍ طَيِّها ولم يَشْرُها فقد لَزِمته وسقطَ خياره ولا يَرُدُّها إلا من عيبٍ.

قَالَ: فإن اشترى ثياباً هروئةً في جرابٍ أو ثياباً زطيئةً في عدلٍ، أو سمناً في زقاقٍ، أو زيتاً كذلك، أو حنطةً في غرارةٍ، أو عروصاً مما لا يكال ولا يوزن، أو حيواناً ولم يَرِ شيئاً من ذلك: فإن له خيارَ الرؤيةِ حتَّى يرى كلَّ ما اشترى من ذلك.

ولو رَأى جميعَ الثيابِ إلا واحداً منها أو جميعَ الدوابِّ إلا واحداً منها فله فسخُ البيعِ إن شاء، وسواءٌ وجدَ كلَّ ما رَأى كما وصفَ له بخلافِ ما وصفَ له، إلا السَّمَنَ والزَّيْتَ، والحنطةَ، فإنه إن رَأى بعضَ ذلك فكانَ ما لم يَرِ منه مثلُ الَّذي رَأى: فقد لَزِمه البيعُ وسقطَ خياره.

قَالَ: فإن ابتاعَ داراً قرأها من خارجها ولم يرها من داخلٍ: فقد لَزِمته وسقطَ خيارُ الرؤيةِ ولا يَرُدُّها إلا من عيبٍ.

وروي عن زفرٍ: أَنَّهُ لا يسقطُ خياره إلا حتَّى يرى معَ ذلك شيئاً من أرضها.

وقال أبو يوسف: لِمَنِ الأعمى لبابِ الدارِ ولخاتلها: يسقطُ خياره ويلزمه البيعُ، ولا يَرُدُّها إلا من عيبٍ.

قال أبو حنيفةَ، وأصحابه: وليسَ له أن يَرُدَّ البيعَ إذا رَأى ما ابتاعَ إلا بمحضَرِ البائعِ، فلو اشترى اثنانِ شراً واحداً غائباً فرباهُ فردَّ أحدهما البيعَ وأجازهُ الآخرُ فلا يجوزُ الرَّدُّ إلا أن يَرُدَّه معاً. قالوا: فإن أَرسلَ رسولاً ليقبضَ له ما اشترى فرأى الرسولُ الشيءَ المبيعَ وقبضه فالشَّري باقٍ على خياره، فلو وكلَّ وكيلًا فرأى الوكيلُ الشيءَ المبيعَ وقبضه فقد سقطَ خيارُ المشتري في قولِ أبي حنيفةَ، ولم يسقطَ عند أبي يوسفَ، ومحمَّدٍ.

وقال أبو حنيفةَ مرةً: الخياطُ أيضاً للبائعِ إذا باعَ ما لم يَرِ كما للمشتري، ثُمَّ رَجَعَ عن ذلك.

قال أبو حمَّالٍ: وروي في ذلك عن السَّلفِ وفي ذلك أثرٌ، وهو أن عثمانَ باعَ من طلحةَ رضي اللهُ عنهما أرضاً بالكوفةِ، فقيل لعثمانَ: إنك قد غبنْتَ، فقال عثمانُ: لي الخيارُ لأنِّي بعْتُ ما لم أَرِ، وقال طلحةُ: بل لي الخيارُ لأنِّي اشتريتُ ما لم أَرِ: فحكَّم بينهما جبيرُ بنُ مطعمٍ، فقضى: أن الخيارَ لطلحةَ لا لعثمانَ - وقال ابنُ شبرمةَ: خيارُ الرؤيةِ للبائعِ والمشتري معاً كما روي عن عثمانَ.

ومن طريقِ ابنِ أبي شيبةَ أخبرنا هشيمٌ عن إسماعيلَ بنِ سالمٍ، ويونسَ بنِ عبيدٍ والمغيرةِ، قال إسماعيلُ: عن الشعبيِّ، وقال يونسُ: عن الحسنِ، وقال المغيرةُ: عن إبراهيمَ، ثُمَّ اتَّفَقوا كلُّهم

٥٧- كِتَابُ الْبُيُوعِ

١٤١٠- مسألة: - البيعُ قسمان: إمّا بيعُ سلعةٍ حاضرةٍ مَرِيَّةٍ مَقْلَبَةٍ بسلعةٍ كذلك، أو بسلعةٍ بعينها غائبةٍ معروفةٍ موصوفةٍ، أو بدنانيرٍ، أو بدرهمٍ: كلُّ ذلك حاضرٌ مقبوضٌ، أو إلى أجلٍ مسمًى، أو حالَةٍ في الذَّمَّةِ وإن لم يقبضَ.

والقسمُ الثَّاني: بيعُ سلعةٍ بعينها غائبةٍ معروفةٍ أو موصوفةٍ بمثلها، أو بدنانيرٍ، أو بدرهمٍ: كلُّ ذلك حاضرٌ مقبوضٌ، أو إلى أجلٍ مسمًى، أو حالَةٍ في الذَّمَّةِ وإن لم يقبضَ.

أما بيعُ الحاضرِ المرئيِّ الملقَّبِ بمثلها أو بدنانيرٍ أو دراهمٍ حاضرةٍ مقبوضةٍ أو إلى أجلٍ مسمًى، أو حالَةٍ في الذَّمَّةِ: فنتنقُّ على جوازِهِ.

وأما بيعُ سلعةٍ غائبةٍ بعينها مَرِيَّةٍ موصوفةٍ معيَّنةٍ ففيه خلافٌ فأحدُ قولَي الشَّافعيِّ: المنعُ من بيعِ الغائبِ جملةً - وقال مرةً: هو جائزٌ وله خيارُ الرؤيةِ، وقال مرةً: مثلُ قولنا في جوازِ بيعِ الغائبِ وجوازُ التَّقَدُّ فيه ولزومُ البيعِ إذا وجدَ على الصِّفَةِ التي وقعَ البيعُ عليها بلا خيارٍ في ذلك. وأجاز مالكٌ بيعَ الغائبِ إلا أَنَّهُ لم يَجِزْ التَّقَدُّ فيها جملةً في أحدِ قوليه: رَواهُ ابنُ وهبٍ عنه - وأجاز ابنُ القاسمِ عنه التَّقَدُّ في الصِّبَاغِ والدُّوْبِ - قرئت أم بعدت.

وأما العروضُ فإنه أَجَازُ التَّقَدُّ فيه إن كان قريباً ولا يجوزُ إن كان بعيداً.

وقال أبو حنيفةَ: بيعُ الغائبِ جائزٌ موصوفةً وغيرَ موصوفةٍ، والتَّقَدُّ في ذلك جائزٌ إلا أن الخيارَ للمشتري إذا رَأى ما اشترى، فله حينئذٍ أن يَرُدَّ البيعَ، وأن يمضيه سواءً وجدته كما وصفَ له، أو وجدته بخلافِ ما وصفَ له. وله الخيارُ أيضاً في فسخِ البيعِ أو إمضائه قبلَ أن يَرى ما اشترى.

ولو أَشْهَدَ على نفسه أَنَّهُ نَدَّ اسقطَ ماله من الخيارِ، وأَنَّهُ قد أَمْضَى البيعَ والتَّزَمَهُ: لم يلزمه شيءٌ من ذلك وهو بالخيارِ كما كان - فإذا رَأى وجهَ الجاريةِ التي اشترى وهي غائبةٌ ولم يقبضَ سائرُها فقد لَزِمته وسقطَ خياره، ولا يَرُدُّها إلا من عيبٍ.

وكذلك القولُ في العبدِ سواءً سواءً.

قال: فإن اشترى دابةً غائبةً فرأى عجزها لزمته وإن لم يَرِ سائرُها ولا يَرُدُّها إلا من عيبٍ.

وكذلك سائرُ الحيوانِ حاشا بي آدمَ.

قال: فإن اشترى ثياباً غائبةً أو حاضرةً مطويةً فرأى ظهورَها

فمن اشترى شيئاً لم ينظر إليه كائناً ما كان، قالوا: هو بالخيار إن شاء أخذ وإن شاء ترك، وقال إبراهيم: هو بالخيار وإن وجده كما شرط له، وروي أيضاً عن مكحول.

وهو قول الأوزاعي، وسفيان الثوري - والنقد عندهم في كل ذلك جائز. وخالفهم غيرهم:

كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين قال: إذا ابتاع الرجل البيع ولم يره ونعت له فوافق النعت وجب في عتقه.

قال الحجاج: وحدثننا حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين: إذا ابتاع البيع ولم يره فوصفه له البائع فجاء على الوصف فهو له.

وقال الحسن: هو بالخيار إذا رآه.

قال أيوب: ولا أعلم رجلاً اشترى بيعاً لم يره فوصفه له البائع فوجده على ما وصفه له فرده عليه إلا هو من الظالمين.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا جرير عن المغيرة عن الحارث العكلي: فممن اشترى العبد من البر فنظر بعض التجار إلى بعضه فقد وجب عليه إذا لم يره عواراً فيما لم ينظر إليه.

ومن طريق شعبة عن الحكم، وحماد فممن اشترى عبداً قد رآه بالأمس ولم يره يوم اشتراه، قالاً جميعاً: لا يجوز حتى يراه يوم اشتراه.

قال أبو محمد: هذا كله ما تعلمه عن المتقدمين.

فأما أقوال أبي حنيفة التي ذكرنا فاقوال في غاية الفساد لا تؤثر عن أحد من أهل الإسلام قبله - نعمي الفرق بين ما يسقط الخيار مما يرى من الرقيق، ومما يرى من الدواب، ومما يرى من الثياب الطيبة في النواع، ومما يرى من الثياب التي ليست في عدل، ومما يرى من السمين، والزيت، والخطقة، والدور، وكل ذلك وسواس لا حظ لها في شيء من العقل، ولا لها مجال على القرآن، ولا السنن، ولا الروايات الفاسدة، ولا قول أحد من السلف، ولا من قياس - لا جلي ولا خفي - ولا من رأي له حظ من السداد، وما كان هكذا فلا مجال لأحد القول به.

وأما قول مالك جميعاً فكذلك أيضاً سواء سواء، ولا نعلمهما عن أحد قبله، وما لم يشبه أصلاً، إلا أن بعضهم ادعى العمل في ذلك، وهذا باطل؛ لأنهما عنه قولان كما ذكرنا كلاهما مخالف لصاحبه - فإن كان العمل على أحدهما فقد خالف العمل في قوله الآخر، وخلاف المرء ما يراه حجة قاطعة في الدين عظيم جداً، وليس في الممكن أن يكون العمل على كليهما.

وأيضاً: فإن تحديده جواز النقد - إن كان المبيع قريباً - ومنعه من النقد إن كان المبيع بعيداً - وهو لم يحد مقدار البعد الذي يحرم فيه النقد من القرب الذي يجوز فيه النقد عجب جداً، وأي عجب أعجب ممن يحرم ويحل ثم لا يبين لمن يتبعه العمل المحرم ليجنبه من المحلل لباتية.

واحتج بعض متأذي في المنع من النقد في ذلك.

وهو قول الليث - بأن قال: إن نقد في ذلك ثم وجده على خلاف ما وصف له فرد البيع كان البائع قد انتفع بالثمن مدة فصار ذلك سلفاً جراً منفعاً.

قال أبو محمد: وهذا الاحتجاج أفسد من القول الذي احتج له.

وتقول لهم: نعم فكان ماذا؟ وما صار قطعاً سلفاً جراً منفعاً بل هو بيع كسائر البيوع ولا فرق.

ثم أين وجدتم المنع من سلف جراً منفعاً؟ في أي كتاب الله عز وجل وجدتم ذلك؟ أم في أي سنة لرسول الله ﷺ؟ أم في أي قول صاحب؟ ثم العجب كله أنه ليس على ظهر الأرض سلف إلا وهو يجر منفعاً للمستلف، ولولا أنه يتنفع به ما استسلفه، فما سمعنا بأمره ولا باعث من هذا القول.

ثم لو كان ما ذكرنا لوجب بذلك إبطال جميع البيوع كلها؛ لأنه لا بيع في العالم إلا وهذه العلة موجودة فيه؛ لأنه لا بيع إلا ويمكن أن يستحق فيه، أو يوجد فيه عيب فيرد به، فهنا منعوا النقد في كل بيع من أجل ذلك؛ لأنه إذا رآه صار البائع قد رد إلى المشتري الثمن بعد أن انتفع به فيصرف سلفاً جراً منفعاً؛ وما ندري كيف يستجيز ذو ورع أن يغير قوماً من المسلمين بمثل هذا الاحتجاج الفاسد؟ ونسأل الله العافية - فسقط هذا القول جملة.

وأما قول الشافعي في المنع من بيع الغائب فإن أصحابه احتجوا له بنهي رسول الله ﷺ عن بيع الغرر، وعن الملامسة، والمناذبة، لا تعلم لهم حجة غير هذا أصلاً، ولا حجة لهم فيه؛ لأن بيع الغائب إذا وصف عن رؤية، وخبر، ومعرفة.

وقد صحح ملكه لما اشترى، فابن الغرر؟.

فإن قالوا: قد تهلك السلعة قبل حين البيع فيقع البيع فاسداً. قلنا: وقد تستحق السلعة فيقع البيع فاسداً ولا فرق فباطلوا بهذا النوع من الغرر كل بيع في الأرض، فلا غرر هنا أصلاً، إلا كالغرر في سائر البيوع كلها ولا فرق.

وأما المناذبة، واللامسة - فروينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الأعلى أخبرنا العنبر بن سليمان قال

على لسان رسوله ﷺ في القرآن، والسنة الثابتة.

ومن الباطل المتيقن أن يكون الله تعالى يحرم علينا بيعاً من البيوع فيجعل لنا إياحة البيع جملة ولا يبيئه لنا على لسان نبيه ﷺ الأمور بالبيان، هذا أمر قطعناه - ولله تعالى الحمد - لقوله تعالى: ﴿لَا يَخْلَفُ اللَّهُ تَعْساً إِلَّا وَمُتَعْساً﴾.

وليس في وسعنا أن نعرف ما حرم الله علينا، وما أحله لنا، وما أوجبه علينا، إلا بورود النص بذلك، وما نعلم للشافعي في المتع من بيع الغائبيات الموصفات سلفاً.

فإن قيل: فإن قول الحكم، وحماؤه الذي رويتموه آتفاً؟

قلنا: ألقاها لم يمنعنا من بيع الغائب، وإنما منعنا من بيع ما لم يره المشتري يوم الشراء - وقد يراه في أول النهار ويغيب بعد ذلك - فلم يشترط حضوره في حين عقد البيع، ولا يحل أن يقول أحد ما لم يقل بالظن الكاذب وبالله التوفيق.

قال علي: فسقطت هذه الأقوال كلها، وبقي قول من أوجب خيار الرؤية جملة على ما روينا عن إبراهيم، والحسن، والشافعي، ومكحول، وأحد قولي الشافعي، فوجدناهم يذكرون أثراً:

رويناه من طريق وكيع عن الحسن بن حمي عن الحسن البصري أن رسول الله ﷺ قال: «من اشترى شيئاً فهو بالخيار حتى ينظر إليه».

قال أبو محمد: وهذا مرسل ولا حجة في مرسل، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة؛ لأنه ليس فيه: أن له الخيار إذا وجده كما وصف له، وظاهره قطع الخيار بالنظر، فهو مخالف لقول أبي حنيفة جملة - وبالله تعالى التوفيق.

وهذا مما تركه المالكيون، وهم يقولون بالمرسل؛ لأنهم لا يجعلون لهم خياراً قبل أن يراه أصلاً.

وذكروا ما روينا من طريق سعيد بن منصور عن إسماعيل بن عياش عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم عن مكحول أن رسول الله ﷺ قال: «من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه، إن شاء أخذه، وإن شاء رده».

وإسماعيل ضعيف، وأبو بكر بن مريم مذكور بالكذب، ومرسل مع ذلك، ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة؛ لأنه مختل أن يريده له رده إن وجده بخلاف ما وصف له.

١٤١١- مسألة: فإن وجد مشتري السلعة الغائبية ما

اشترى كما وصف له فالبائع له لازم، وإن وجده بخلاف ذلك فلا

سمعت عبيد الله - هو ابن عمر - عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «الله نهى عن بيعتين: المتأبذة والمتلازمة»، وزعم أن المتلازمة أن يقول الرجل للرجل: أبيعك ثوبي، ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب الآخر ولكن يلمسه لئلا يتأبذاً والمتأبذة أن يقول: أبيعك ثوباً ما معك ليشترى أحدهما من الآخر، ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر، ونحو ما ذا.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا أبو داود الطيالسي أخبرنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أخبرنا أبي عن صالح - هو ابن كيسان - عن ابن شهاب أن عامر بن سعد بن أبي وقاص أخبره أن أبا سعيد الخدري عليه السلام قال: «نهى رسول الله ﷺ عن المتلازمة والمتلازمة ليس الثوب لا ينظر إليه - وعن المتأبذة والمتأبذة طرح الرجل ثوبه إلى الرجل قيل أن يلقاه».

قال أبو محمد: وهذا حرام بلا شك، وهذا تفسير أبي هريرة، وأبي سعيد رضي الله عنهما، وهما الحجة في الشريعة، واللغة، ولا يخالفهما في هذا التفسير، وليس هذا بيع غائبية، بل هو بيع حاضر - فظهر تمويه من احتج منهم بهذين الخبرين.

قال علي: إلا أن هذين الخبرين هما حجة على أبي حنيفة في إجازته بيع الغائب والحاضر غير موصوفين ولا مرئيين.

قال علي: وما يطل قول الشافعي أنه لم يزل المسلمون يتابعون الضياع بالصفوة وهي في البلاد البعيدة، قد باع عثمان ابن عمر رضي الله عنهم مالا لعثمان بن ميمون مالا لابن عمر بوادي القرى، وهذا أمر مشهور.

فإن احتجوا بنهي النبي ﷺ عن بيع ما ليس عندك.

قلنا: نعم، والغائب هو عند بائعه لا مما ليس عنده؛ لأنه لا خلاف في لغة العرب في صدق القائل: عندي ضياع، وعندني دور، وعندني رقيق ومتاع - غائب وحاضر - إذا كان كل ذلك في ملكه، وإنما ليس عند المراء ما ليس في ملكه فقط، وإن كان في يده، والبرهان على فساد قول الشافعي هذا هو قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُمْ﴾.

فبيع الغائب بيع داخل فيما أحله الله تعالى، وفي التجارة التي يتراضى بها المتبايعان، فكل ذلك حلال إلا بيعاً حرمه الله تعالى

لا تعرف صفاتها، ولا عرفها البائع، ولا المشتري، ولا وصفها لهما أحد، ثم لم يلبثوا أن نقضوا ذلك ككررة الطرف فحرموا بيع لحم الكبش قبل ذبحه، والنوى دون التمر قبل أكليه، وبيع الزيت في الزيتون قبل عصره، وبيع الألبان في الصرّوع - واحتجوا في ذلك بأنه كله مجهول لا تدرى صفته، وهذا موقوف وتلاعب بالدين - ونعوذ بالله من مثله.

قال علي: ونحن نحيز بيع الحب بعد اشتداده كما هو في أكمامه باكمامه، وبيع الكبش حيًا ومذبحاً كله لحمه مع جلده، وبيع الشاة بما في ضرعها من اللبن، وبيع النوى مع التمر، لأنه كله ظاهر مرئي - ولا يحل بيعه دون أكمامه؛ لأنه مجهول لا يدري أحد صفته، ولا يبيع اللحم دون الجلد، ولا النوى دون التمر، ولا اللبن دون الشاة كذلك.

قال أبو محمد: ولا يخلو بيع كل ذلك قبل ظهوره من أن يكون إخراجة مشترطاً على البائع، أو على المشتري، أو عليهما، أو على غيرهما، أو لا على أحد، فإن كان مشترطاً على البائع، أو على المشتري، فهو بيع بمن مجهول وإجارة بمن مجهول - وهذا باطل، لأن البيع لا يحل - بنص القرآن - إلا بالتراضي، والتراضي بضرورة الحسن لا يمكن أن يكون إلا بمعلوم لا بمجهول، فكذلك إن كان مشترطاً عليهما، أو على غيرهما.

وأيضاً: فإن كل ذلك شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل، فإن لم يشترط على أحد فهو أكل مال بالباطل حقاً، لأنه لا يصل إلى أخذ ما اشتراه.

قال علي: والبرهان على بطلان بيع ما لم يعرف بروية ولا بصفة: صحة «نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر» وهذا عين الغرر؛ لأنه لا يدري ما اشترى أو باع. وقول الله تعالى: «إلا أن تكون تجارة عن تراض م بينهم».

ولا يمكن أصلاً وقوع التراضي على ما لا يدري قدره ولا صفاته، وإنما فرقنا بين صفة البائع للمشتري، أو المشتري للبائع - صدق أحدهما الآخر أو لم يصدق - فأجزنا البيع بذلك وبين صفة غيرهما، فلم يجزه إلا ممن يصدق الموصوف له، فلأن صفة البائع للمشتري، أو صفة المشتري للبائع عليها وقع البيع، وبها تراضيا، فإن وجد المبيع كذلك علمنا أن البيع وقع صحيحاً على حق وعلى ما يصح به التراضي وإلا فلا.

وأما إذا وصف لهما غيرهما ممن لا يصدق الموصوف له فإن البيع ههنا لم يقع على صفة أصلاً، فوق العقد على مجهول من أحدهما أو من كليهما - وهذا حرام لا يحل.

بيع بينهما إلا بتجديد صفة أخرى يرضاهما جميعاً.

برهان ذلك: أنه اشترى شراءً صحيحاً إذا وجد الصفة كما اشترى كما ذكرنا آنفاً، فإن وجد الصفة بخلاف ما عقد الاتباع عليه فيبين ندرى أنه لم يشتتر تلك السلعة التي وجد؛ لأنه اشترى سلعة بصفة كذا، لا سلعة بالصفة التي وجد، فأبى وجد غير التي اشترى بلا شك من أحد، فإن لم يشتترها فليست له.

فإن قيل: فالزموا البائع إحضار سلعة بالصفة التي باع.

قلنا: لا يحل هذا؛ لأنه إنما باع عيناً معينة لا صفة مضمونة، فلا يجوز إلزامه إحضار ما لم يبع - فصح أن عقده فاسد؛ لأنه لم يقع على شيء أصلاً، وبالله تعالى التوفيق.

وهذا قول أبي سليمان وغيره.

١٤١٢ - مسألة: فإن بيع شيء من الغائبات بغير صفة ولم يكن مما عرفه البائع لا بروية ولا بصفة من يصدق عن رأى ما باعه ولا مما عرفه للمشتري بروية، أو بصفة من يصدق، فالبيع فاسد مفسوخ أبداً، لا خيار لا جوازه أصلاً. ويجوز اتباع المراء ما وصفه له البائع صدقه - أو لم يصدق. ويجوز بيع المراء ما وصفه له المشتري - صدقه أو لم يصدق - فإن وجد المبيع بتلك الصفة، فالمبيع لازم، وإن وجد بخلافها، فالمبيع باطل ولا بد. وأجاز الحنفيون بيع العين المجهولة غير الموصوفة، وجعلوا فيها خيار الرؤية، كما ذكرنا - وقولنا في أنه لا يجوز إلا بمعرفة وصفه؛ هو قول مالك في بعض ذلك، أو قول أبي سليمان وغيرهما.

قال أبو محمد: واحتج الحنفيون لقولهم بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ أنه «نهى عن بيع الحب قبل أن يشتد»، قالوا: ففي هذا إباحة بيعه بعد اشتداده وهو في أكمامه بعد لم يره أحد ولا تدرى صفته.

قال علي: وهذا مما هو هو به وأوهوا أنه حجة لهم، وليس كذلك؛ لأنه ليس في هذا الخبر إلا النهي عن بيعه قبل اشتداده فقط، وليس فيه إباحة بيعه بعد اشتداده، ولا المنع من ذلك، فأعجبوا بجرأة هؤلاء القوم على الله تعالى بالباطل؛ إذ احتجوا بهذا الخبر ما ليس فيه منه شيء، وخالفوه فيما جاء فيه نص، فهم يجوزون بيع الحب قبل أن يشتد على شرط القطع، فيا لضلال هذه الطريقة.

قال أبو محمد: وعجب آخر: أنهم كذبوا في هذا الخبر فأقحموا فيه ما ليس فيه منه نص ولا أثر من إباحة بيع الحب بعد أن يشتد، ثم لم يقتنعوا بهذه الطاعة حتى أوجبوا بهذا الخبر ما ليس فيه له ذكر ولا إشارة إليه بوجه من الوجوه: من بيع الغائبات التي

الإشهاد المذكور أن يكتبها، فإن لم يكتبها، فقد عصيا الله عز وجل والبيع تام.

فإن لم يقدر على كتابه فقد سقط عنهما فرض الكتاب.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَسْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَمَرَّقِ اللَّهُ رُتَبَهُ وَلَا يَخْشَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضِعْفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُمْلِئَ هُوَ فَلْيُمْلِلْ لِهُ بِالْعَدْلِ وَأَشْهَدُوا بِشَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّاهِدَةِ أَنْ تَفْصِلَ إِخْدَامَهُمَا فَتُذْكَرَ إِخْدَامُهُمَا الْآخَرَى وَلَا يَأْبَ الشَّاهِدَةُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمُرُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّاهِدَةِ وَأَدْنَى أَنْ لَا تُرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِنَجَارَةٍ حَاضِرَةٍ تُبَيِّرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ لَا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهَدُوا إِذَا تَسَامَعْتُمْ وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَلَّلُوا فَلَيْسَ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ وَاعْلَمَكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ وَإِنْ كُتِبَ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرَاهَنْ مَقْبُوضَةً فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَثَمَتَهُ وَلْيَتَمَرَّقِ اللَّهُ رُتَبَهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّاهِدَةَ.

قال أبو حمزة: فهذه أوامر مغلطة مؤكدة لا تحتمل تأويلها أمر بالكتابة، في البداية إلى أجل مسمى، وبالإشهاد في ذلك في التجارة المدارة، كما أمر الشاهد أن لا يبايأ أمراً مستوياً، فمن أين صار عند هؤلاء القوم أحد الأوامر فرضاً والآخر هملاً؟ وأخبر تعالى أن الكاتب إن ضار - ولا شك في أن امتناعه من الكتابة مضارة، وأن امتناع الشاهد من الشهادة إذ دعي - فسوق ثم أكد تعالى أشد تأكيداً ونهانا أن نسام كتاب ما أمرنا بكتابه صغيراً كان أو كبيراً. وأخبر تعالى أن ذلك أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى من أن لا ترتاب، وأسقط الجناح في ترك الكتاب خاصة دون الإشهاد في التجارة المدارة، ولم يسقط الجناح في ترك الكتاب فيما كان ديناً إلى أجل مسمى. وبهذا جاءت السنة:

كما روينا من طريق غندر عن شعبة عن فراس الخارقي عن الشعبي عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه قال: ثلاثة يدرعون الله تعالى فلا يستجاب لهم - وذكر فيهم: ورجل كان له على رجل دين فلم يشهد عليه - وقد أسند معاذ بن النسي عن أبيه عن شعبة عن فراس عن الشعبي عن أبي بردة عن أبيه عن النبي ﷺ.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا علي بن عبد الله - هو ابن المني - أخبرنا المؤمل بن إسماعيل أخبرنا

فإن وصفه من صدقه الموصوف له، فالتصديق يوجب العلم، فإنما اشترى ما علم، أو باع البائع ما علم، فالعقد صحيح، والتراضي صحيح.

فإن وجد المبيع كذلك علم أن البيع انعقد على صحته، وإن وجد بخلاف ذلك علم أن البيع لم ينعقد على صحته، كما لو وجد قد استحان عما عرفه عليه ولا فرق - وبالله تعالى التوفيق.

١٤١٣ - مسألة: وجاز بيع التوب الواحد المطوي، أو في جرابه، أو الثياب الكبيرة كذلك، إذا وصف كل ذلك، فإن وجد كل ذلك كما وصف فإليه لازم، وإلا فإليه باطل.

قال علي: التفرق بين الواحد، والكثير، خطأ، وليس إلا حرام، فقليله وكثيره حرام، أو حلال، فقليله وكثيره حلال - وهذا بعينه هو كذا وشعروا على المحققين في إباحته قليل المسكر وتحريمهم كثيره، ولا يقل مثل هذا إلا من رسول الله ﷺ فقط، وما نعلم لهم شيئاً شغبوا به إلا أنهم قالوا: أمر التوب الواحد يسهل نشره وتقليبه وطيه، وهذا يصعب في الكثير، فقلنا هم: وابن وجدتم هذه الشريعة أن تكون صعوبة العمل تبيح المحرمات، والبيع المحرم؟.

ثم نقول لهم: ما تقولون في ثوبين مدرجين في جراب أو جرابين، فإن أباحوا ذلك، سألتهم عن الثلاثة، ثم عن الأربع، ثم نزيدهم هكذا، واحداً فواحداً، فإن حرموا سألتهم عن الدليل على تحليل ما أحلوا من ذلك وتحريم ما حرموا، وعن الدليل على صعوبة ما جعلوه لصعوبته حلالاً، وعلى سهولة ما جعلوه لسهولة حراماً ما لا سبيل إليه.

وأيضاً: قرب ثياب يكون نشرها وطيهما سهل من نشر ثوب واحد وطيه، هذا أمر يعرف ضرورة، كالرومي المجلوب من بغداد الذي لا يقدر على إعادة طيه بعد نشره إلا واحداً بين الوفي، وإنما الحكم في ذلك كوجوه صحة التراضي بعلمها بالصفة، وارتفاع الغرر في عقد البيع عن الجهالة فقط - وبالله تعالى التوفيق.

١٤١٤ - مسألة: وفرض على كل متبايعين - لما قل أو كثر - أن يشهدا على تباعيهما رجلين، أو رجلاً وامرأتين من العدول، فإن لم يجدوا عدولاً سقط فرض الإشهاد كما ذكرنا، فإن لم يشهدا - وهما يقدرا على الإشهاد - فقد عصيا الله عز وجل، والبيع تام.

فإن كان البيع بين - إلى أجل مسمى - ففرض عليهما مع

وروي عن الشعبي أن الأمر بكل ذلك: ندب.

وهو قول أبي قلابه، وصفوان بن عرز، وابن سيرين.

قال أبو محمد: دعوى النسخ جملة لا يجوز إلا برهان متيقن، لأن كلام الله تعالى إنما ورد ليؤتمر له ويطاع بالعلم به، لا لتركه، والنسخ يوجب الترك، فلا يجوز لأحد أن يقول في شيء أمره الله تعالى به: هذا لا تلتزم طاعته إلا بنص آخر عن الله عز وجل، أو عن رسوله عليه السلام بأنه قد نسخ، وإلا فالقول بذلك لا يجوز.

وكذلك دعوى التدب باطل أيضاً إلا برهان آخر من النص كذلك؛ لأن معنى التدب إن شئت فاعمل وإن شئت فلا تفعل، ولا يفهم في اللغة العربية فعل لا تفعل إن شئت إلا برهان يوجب ذلك، فبطلت الدعوتان معاً يقيان لا إشكال فيه.

وليت شعري ما الفرق بين قول الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ وبين قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْمَأُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى آخِلِهِ﴾.

وقد قال المالكيون في ذلك: هو فرض، وقالوا هننا: هو ندب تحكماً بلا برهان.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾.

وقد قال الشافعيون: إنه فرض، وقالوا هننا: هو ندب تحكماً بلا دليل.

وكذلك قوله تعالى: ﴿نَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ فقال الحنفيون: هذا فرض ولا يقام بمكة حد، وقالوا هننا: هو ندب تحكماً بلا حجة. وأي فرق بين أمره تعالى بالإشهاد والكتاب، وبين أمره تعالى بما أمر في كفارة الأيمان، وكفارة الظهار، وحكم الإيلاء، وحكم اللعان، وسائر أوامر القرآن، ونسود بالله من أن نجعل ﴿القرآن عظيم﴾ فوجب بعضاً ونلغي بعضاً.

فإن ذكروا قول الله تعالى: ﴿إِنِ آمِنَ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ فَيُوَدُّ الَّذِي آثَمَ أَنْ يَأْتِيَهُمْ﴾.

قلنا: هذا مردود على ما يتصل به من الرهن، ولا يجوز أن يعمل على إسقاط وجوب الأمر بالإشهاد، والكتاب، بالدعوى بلا برهان.

وكذلك من قال: هو فرض على الكفاية؛ لأن كل ذلك دعوى عارية من البرهان، وما كان بهذه الصفة فهو باطل مطروح. قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

ومن اطرف شيء مبادرتهم إذا ادعوا في شيء من أواخر

سفياق الثوري عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد في قول الله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا بَيَّعْتُمْ﴾ قال مجاهد: كان ابن عمر إذا باع بنقلوا أشهد، وإذا باع بنسيئة كتب وأشهد.

ومن طريق إسماعيل أخبرنا علي بن عبد الله أخبرنا حسان بن إبراهيم الكرماني أخبرنا إبراهيم - هو ابن ميمون الصانع - عن عطاء بن أبي رباح قال: تشهد على كل شيء تشريه وتبيعه ولو كان بدرهم أو بنصف درهم أو بربع درهم أو أقل فإن الله تعالى يقول: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا بَيَّعْتُمْ﴾.

أخبرنا أبو سعيد الفري أخبرنا محمد بن علي الإدفعي أخبرنا أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس النحوي أخبرنا جعفر بن جاشع أخبرنا إبراهيم بن إسحاق أخبرنا شجاع أخبرنا هشيم عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال: أشهد إذا بعث وإذا اشتريت - ولو على مستحب بقل - قال ابن النحاس: وقال محمد بن جوير الطبري: لا يجل لمسلم إذا باع واشترى إلا أن يشهد، وإلا كان خالفاً لكتاب الله عز وجل.

وهكذا إن كان إلى أجل فعليه أن يكتب ويشهد إذا وجد كاتباً.

وهو قول جابر بن زيد، وغيره.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا يحيى بن خلف أخبرنا أبو عاصم - هو الضحاك بن خلف - عن عيسى أخبرنا ابن أبي نجيح عن مجاهد في قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِ كَاتِبٌ﴾ قال: وأوجب على الكاتب أن يكتب - وكل هذا قول أبي سليمان، وأصحابنا.

وذهب الحنفيون، والمالكيون، والشافعيون إلى أنه ليس بالإشهاد المذكور، ولا الكتاب المذكور، المأمور به: واجب - ولا يلزم الكاتب أن يكتب:

روينا عن أبي سعيد الخدري أنه قرأ هذه الآية فلما بلغ إلى قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنَ بِبَعْضِكُمْ بَعْضٌ فَيُوَدُّ الَّذِي آثَمَ أَنْ يَأْتِيَهُمْ﴾ قال: نسخت هذه الآية ما قبلها.

قال أبو محمد: الظاهر من قول أبي سعيد رحمه الله أنها إنما نسخت، الأمر بالرهن؛ لأنه هو الذي قبلها متصلاً بها، ولا يجوز أن يظن بأبي سعيد أنه يقول: إنها نسخت كل ما كتب قبلها من القرآن، ولا كل ما نزل قبلها من القرآن، فإذا لا شك من هذا: فلا يجوز أن يدخل في قول أبي سعيد أنها نسخت الأمر بالإشهاد والكتاب بالدعوى البعيدة الفاسدة بلا برهان، إلا أنه قد روي هذا عن الحسن، والحكم.

القرآن أَنَّهُ نَدَبٌ، فَقُلْنَا لَهُمْ: مَا بَرَهَانُكُمْ عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى، قَالُوا: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَلُوا﴾..

﴿فَإِذَا فُجِّعَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾.

فَقُلْنَا لَهُمْ: إِنْ هَذَا لَعَجَبٌ لَيْتَ شِعْرِي فِي أَيِّ دِينٍ وَجَدْتُمْ إِيَّاهُ فِي أَيِّ عَقْلٍ: أَنَّهُ إِذَا صَحَّ فِي أَمْرٍ مِنْ أَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، أَوْ أَنَّهُ نَدَبٌ وَجِبَّ أَنْ تَحْمَلَ سَائِرُ أَوَامِرِهِ تَعَالَى عَلَى أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ، وَعَلَى أَنَّهَا نَدَبٌ، فَمَا سَمِعَ بِأَعَجَبٍ مِنْ هَذَا الْاِحْتِجَاجِ الْفَاسِدِ إِذْ قَصَدُوا بِهِ هَدْمَ الْقُرْآنِ بِلَا بُرْهَانٍ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَعْلَمُهُمْ هَذَا هَهُنَا وَبَيْنَ مَنْ قَصَدَ إِلَى أَيِّ آيَةٍ شَاءَ مِنَ الْقُرْآنِ فَقَالَ: هِيَ مَنْسُوخَةٌ؟ فَاذًا.

قِيلَ لَهُ: مَا بَرَهَانُكَ عَلَى ذَلِكَ؟.

قَالَ: نَسَخَ اللَّهُ تَعَالَى الْاِسْتِجَابَ إِلَى يَسْتِ الْمَقْدِسِ، وَنَسَخَهُ لِإِعْدَادِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا سَنَةً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَغُنَّ لَا نَكْتَرُ وَجُودَ النَّسَخِ فِي بَعْضِ الْأَوَامِرِ، أَوْ كَوْنِهِ عَلَى النَّدَبِ، أَوْ عَلَى الْخُصُوصِ: إِذَا جَاءَ نَصْرٌ آخَرُ بَيَانِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا بِالذَّعْوَى فَلَا. فَاذًا صَحَّ فِي أَمْرٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَنِ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، أَوْ مَنْدُوبٌ، أَوْ خُصُوصٌ، بِنَصٍّ آخَرَ.

قُلْنَا بِذَلِكَ وَلَمْ تَعُدْ بِهَذَا الْحُكْمِ إِلَى مَا لَمْ يَأْتِ فِيهِ دَلِيلٌ يَصْرِفُهُ عَنْ مَوْضِعِهِ وَمَقْتَضَاهُ.

قَالَ عَلِيُّ: وَاحْتَجَّوْا بِالْخَبَرِ الْمَأْثُورِ مِنْ طَرِيقِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عِمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ عَمَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «إِذَا بَاعَ فَرَسًا مِنْ أَغْرَابِيٍّ فَاسْتَبَيْعَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِيُعْطِيَهُ الثَّمَنَ، فَاسْتَسْرَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبْطَأَ الْأَغْرَابِيُّ فَطَفِقَ رَجُلَانِ يُسَاوِمُونَ الْأَغْرَابِيَّ بِالْفَرَسِ، وَزَيْدٌ عَلَى السَّوْمِ، فَتَنَادَى الْأَغْرَابِيُّ النَّبِيَّ ﷺ إِنْ كُنْتُ مُبْتَاعًا هَذَا الْفَرَسِ فَابْتَيْعُهُ وَلَا بَيْعَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ لَيْسَ قَدْ ابْتَيْعَهُ يَبْتَكَ قَالَ الْأَغْرَابِيُّ: وَاللَّهِ مَا يَبْتَكَكَ هَلَمْ شَهِدْتُ بِشَيْءٍ يَشْهَدُ أَنِّي بَايَعْتُكَ، فَقَالَ خُزَيْمَةُ: أَنَا أَشْهَدُ أَنَّكَ بَايَعْتَهُ، فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُونَ: بِسْمِ اللَّهِ نَشْهَدُ: قَالَ: يَصْلُوقُكَ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ شَهَادَةَ خُزَيْمَةَ شَهَادَةً رَجُلَيْنِ».

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ عِمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ غَوْهَ وَزَادَ فِيهِ: «فَرَضْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ كَذِبٌ فَلَا يُبَارِكُ لَهُ فِيهَا فَاصْبَحَتْ شَايِعَةً بِرِجْلِهَا».

فَقَالُوا: فَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ ابْتِاعَ وَلَمْ يَشْهَدْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِي لُجُودِهِ.

أَوَّلُهَا: أَنَّهُ خَبَرٌ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى عِمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ - وَهُوَ مُجْهولٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ صَحَّ لَمَا كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ حِجَّةٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ: أَنَّ الْأَمْرَ تَأَخَّرَ مَقْدَارَ مَدَّةٍ يُمْكِنُ فِيهَا الْاِسْتِشْهَادُ، فَلَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنَّمَا فِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ابْتِاعَ مِنْهُ الْفَرَسَ ثُمَّ اسْتَبْعَهُ لِيُؤْتِيَهُ الثَّمَنَ فَاسْرَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَبْطَأَ الْأَغْرَابِيُّ - وَالْبَيْعُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالتَّفَرُّقِ بِالْأَيْدَانِ - فَفَارَقَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِيَتِمَّ الْبَيْعُ، وَلَا فَلَمْ يَكُنْ ثُمَّ بَعْدُ، وَإِنَّمَا يَجِبُ الْاِسْتِشْهَادُ بَعْدَ تِمَامِ الْبَيْعِ وَصَحْوِهِ، لَا قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ حَتَّى لَوْ صَحَّ لَهُمُ الْخَبَرُ - وَهُوَ لَا يَصِحُّ - ثُمَّ صَحَّ فِيهِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَرَكَ الْاِسْتِشْهَادَ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ بَعْدَ تِمَامِ الْبَيْعِ، وَهَذَا لَا يُوْجِدُ أَبَدًا، فَلَيْسَ فِيهِ: أَنَّهُ كَانَ بَعْدَ نَزُولِ الْآيَةِ - وَغُنَّ نَقَرُ بِلَا الْاِسْتِشْهَادِ إِنَّمَا وَجِبَّ بِنَزُولِ الْآيَةِ لَا قَبْلَ نَزُولِهَا - وَلَا يَجُوزُ تَرَكَ يَقِينِ حُكْمِ الْعَزِّ وَجَلَّ بِظَنِّ كَاذِبٍ لَا يَحِلُّ الْقَطْعُ بِهِ - فَبَطُلَ تَعْلَقُهُمْ بِهَذَا الْخَبَرِ جَمْلَةً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَهُنَا بِهِمْ يَقُولُونَ خِلَافَ هَذَا الْخَبَرِ، لِأَنَّ جَمِيعَهُمْ يَقُولُونَ: لَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ لِنَفْسِهِ. وَفِي الْمُسْتَدْرَكِ مِنْ طَرِيقِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ حُكِمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِنَفْسِهِ، فَمِنْ عَجَائِبِ الدُّنْيَا تَرَكَهُمْ الْحُكْمَ بِغَيْرِ فِيمَا وَرَدَ فِيهِ وَاحْتِجَاجَهُمْ بِهِ فِي مَا لَيْسَ مِنْهُ فِيهِ أَثَرٌ، وَلَا نَصٌّ، وَلَا دَلِيلٌ.

فَإِنْ قَالُوا: أَخَذْنَا بِالْمُرْسَلِ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَدَّهَا.

قُلْنَا: وَمَا الَّذِي جَعَلَ الْمُرْسَلِ مِنْ هَذَا الْخَبَرِ أَقْوَى مِنَ الْمُسْتَدْرَكِ، ثُمَّ لَيْسَ فِي الْمُرْسَلِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَدَّهَا لَوْ جُوبِ الْحُكْمُ بِرَدِّهَا، بَلْ قَدْ يَهْبِهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ كَمَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ الْمُقَدَّسَةِ أَنَّهُ لَا يَسْأَلُهُ أَحَدٌ مَا لَا تَطِيبُ بِهِ نَفْسُهُ فَيُعْطِيهِ إِيَّاهُ إِلَّا لَمْ يَبَارِكْ لَهُ فِيهِ - فَهَذَا حَسَنٌ وَإِعْطَاءٌ حَلَالٌ، وَالدَّعَاءُ عَلَيْهِ بِالْعُقُوبَةِ لِكُذْبِهِ، وَلَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ لَوْ صَحَّ الْخَبَرُ فَكَيْفَ - وَهُوَ لَا يَصِحُّ أَصْلًا لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَظُنَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَطْلَقَ بِذِ الْفَاسِقِ عَلَى حَرَامٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ حَرَامًا إِذْ كَانَ يَكُونُ مَعْنَاهُ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، وَعَلَى اخْتِلَافِ الْحَرَامِ عَمْدًا وَظُلْمًا، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾. وَمَنْ نَسَبَ هَذَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَدْ خَرَجَ عَنِ الْإِسْلَامِ. وَهَهُنَا بِالْخَفِيِّينَ لَا يَسْتَحْبِبُونَ مِنْ مَخَالَفَةِ الْخَبَرِ الثَّابِتِ فِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «حُكِمَ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ»؛ لِأَنَّهُ يَزْعُمُهُمْ خِلَافَ مَا فِي الْقُرْآنِ، وَرَدُّوا الْخَبَرَ الثَّابِتَ فِي تَعْرِيبِ الزَّانِي سَنَةً، لِأَنَّهُ زَادَهُ عَلَى مَا فِي الْقُرْآنِ، وَقَالُوا: لَا نَأْخُذُ بِغَيْرِ الْوَاحِدِ إِذَا كَانَ زَانِدًا عَلَى مَا فِي الْقُرْآنِ، وَفَعَلُوا هَذَا كُلَّهُمْ فِي جَلْبِ الْمُحْصَنِ مَعَ الرَّجْمِ، ثُمَّ لَا يَبَالُونَ هَهُنَا بِالْاِخْتِلَافِ بَيْنَ ضَعِيفٍ لَا

الحذلان.

فإن قالوا: هذا مما تعظم به البلوى فلو كان واجباً ما خفي على كثير من العلماء.

قلنا: هيكم مؤتمت بهذا في أخبار الأحاد أترونها هذا يسوغ لكم في القرآن الذي لم يبق من لم يعلمه؟ وهلا قلتم هذا لأنفسكم في قول من قال منكم: لا يتم البيع إلا بالتسليم للمبيع وهذا أمر تعظم به البلوى ولا يعرفه أكثر الناس - وفي قول من قال منكم: لا يتم البيع إلا بالتفريق، وهذا أمر تعظم به البلوى ولا يعرفه كثير من الناس، وفي قول من قال منكم: بعهدة الرقيق في السنة والثلاث، وبالحوادث في الثمار، وهي أمور تكثر بها البلوى ولا يعرفها غير القائلين بذلك منكم فظهر التحكم بالباطل في أقوالهم واستدلأهم - وبالله تعالى التوفيق.

وإنما قلنا: إنه إن ترك الإشهاد، والكتاب فقد عصى الله تعالى والبيع تام فالمعصية خلافه أمر الله تعالى بذلك.

وأما جواز البيع فلا الإشهاد والكتاب إعلان غير البيع وإنما أمر الله تعالى بهما بعد تمام البيع وصحته فإذا تم البيع لم تبطل معصية حدثت بعده ولكل عمل حكمه ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾.

١٤١٥ - مسألة: ولا يجوز البيع إلا بلفظ البيع، أو بلفظ الشراء، أو بلفظ التجارة، أو بلفظ بيعه في سائر اللغات عن البيع، فإن كان الثمن ذهباً أو فضة غير مقبوضين لكن حائلي، أو إلى أجل مسمى: جاز أيضاً بلفظ الدين أو المداينة، ولا يجوز شيء من ذلك بلفظ الهبة، ولا بلفظ الصدقة، ولا بشيء غير ما ذكرنا أصلاً.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾.

وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ وَنُكْمٍ﴾.

وقوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوا﴾. **فصح** أن ما حرم الله تعالى فهو حرام، وما أحل فهو حلال، فمتى أخذ مال بغير الاسم الذي أباح الله تعالى به أخذه كان باطلاً بنص القرآن. وصفة البيع والزبا واحدة والعمل فيهما واحد، وإنما فرق بينهما الاسم فقط، وإنما هما معاوضة مال بمال.

أحدهما حلال طيب، والآخر حرام خبيث، كبيرة من

يصح، مخالف - بزعهم - لما في القرآن، فكيف ولو صح لما كان فيه خلاف للقرآن على ما بيناه؟ وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: وقد زاد بعضهم في المذهب والتخليط فأتوا بأخبار كثيرة صحاح، كموته عليه السلام - ودرعه مرهونة في ثلاثين صاعاً من شعر - وكاتباه البكر من عمره - والجمعل من جابر، وإتياع بريرة، وإتياع صفية بسبعة أروسي، والعبد بالعبد، والتوب بالثوبين إلى المسرة.

وكل خبر ذكر فيه أنه عليه السلام باع أو إتياع، قالوا: وليس فيها ذكر الإشهاد وكل ذلك لا متعلق لم شيء منه؛ لأن جميعها ليس في شيء منها: أنه عليه السلام لم يشهد، ولا أنه أشهد.

ووجدنا أكثرها ليس فيها ذكر ثمن فيلزمهم على هذا أن يميزوا البيع بغير ذكر ثمن؛ لأنه مسكوت عنه كما سكت عن ذكر الإشهاد، وليس ترك ذكر جميع الأحكام في كثير من الأخبار بمسقط لها، كما أن قوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ ليس فيه إباحة ما حرم من المأكول، والمشرب، بل التصوص كلها مضمومة بعضها إلى بعض، مأخوذة بما في كل واحد منها، وإن لم تذكر في غير منها - وما عدا هذا ففساد في العقل، وإفساد للدين، ودعاوى في غاية البطلان.

وأيضاً: فإنهم مهما خالفونا في وجوب الإشهاد، والكتاب، فإنهم يجمعون معنا على أنها فعل حسن مندوب إليهم، فإن كان السكوت عن ذكر الإشهاد في هذه الأخبار دليلاً على سقوط وجوبه فهو دليل على سقوط اختياره؛ لأنه عليه السلام لا يترك الأفضل في جميع أعماله للأدنى.

ومن عجائبهم احتجاجهم بهذه الآية - يعني الحنفيين والمالكين - في مخالفتهم السنة أن لا يبيع بين المتبايعين إلا بعد التفريق.

فقالوا: قال الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ ولم يذكر التفريق.

ثم ابطلوا حكم هذه الآية بأخبار آخر ليس فيها ذكر الإشهاد، وهذا باب يطل به - لو صح - جميع الدين أوله عن آخره؛ لأنهم لا يعدمون نصراً آخر لم يذكر فيها ما في تلك الأحاديث فيقولون لذلك أحكامها.

وهكذا أبداً كلما ورد نص لم يذكر فيه سائر الأحكام وجب بطلان ما لم يذكر فيه، ثم يطل حكم ذلك النص أيضاً؛ لأنه لم يذكر أيضاً في نص آخر - وهذه طريق من سلكتها فلم يزد على أن أثبت فساد دينه وقلة حياته وضعف عقله وتعود بالله من

الكبار.

قَالَ تَعَالَى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾.

فَصَحَّ أَنَّ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا تَوْفِيقٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، لَا سَيِّمًا أَسْمَاءُ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ فِيهَا الْإِحْدَاتُ، وَلَا تَعْلَمُ إِلَّا بِالتَّصَوُّصِ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْحَاضِرِينَ وَمَا وَمِنْ خُصُومِنَا فِي أَنَّ امْرَأَةً لَوْ قَالَ لِلْآخِرِ: اقْرَضِي هَذَا الدِّينَارَ وَأَقْضِيكَ دِينَارًا إِلَى شَهْرِ كَذَا، وَلَمْ يَحِدْ وَقْتُ فَإِنَّهُ حَسَنٌ، وَاجِرٌ، وَبَرٌّ. وَعِنْدَنَا إِنْ قَضَاهُ دِينَارِينَ أَوْ نَصْفَ دِينَارٍ فَقَطْ وَرَضِيَ كِلَاهُمَا فَحَسَنٌ.

وَلَوْ قَالَ لَهُ: بَعِي هَذَا الدِّينَارَ بِدِينَارٍ إِلَى شَهْرٍ، وَلَمْ يَسْمَعْ أَجْلًا، فَإِنَّهُ رِبَا، وَإِلَهُمَّ، وَحِرَامٌ، وَكَبِيرَةٌ مِنَ الْكِبَارِ - وَالْعَمَلُ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا الْأِسْمُ فَقَطْ.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ رَجُلٌ لِامْرَأَةٍ: ابْيَحِي لِي جَمَاعَكَ مَتَى شِئْتَ؟ فَفَعَلْتُ، وَرَضِيَ وَلِبَاسُهَا، لَكَانَ ذَلِكَ زَنًا - إِنْ وَقَعَ - يَبِيحُ الدَّمُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ.

وَلَوْ قَالَ لَهَا: أَنْكَحِي نَفْسَكَ، فَفَعَلْتُ، وَرَضِيَ وَلِبَاسُهَا لَكَانَ حَلَالًا، وَحَسَنًا، وَبَرًّا.

وَهَكَذَا - عِنْدَنَا - فِي كُلِّ شَيْءٍ.

وَأَمَّا لَفْظُ الشَّرَى:

فَلَمَّا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاشٍ أَخْبَرَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ مَطْرُوفٍ حَدَّثَنِي ابْنُ الْمَكْدَرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «زَوِّجَ اللَّهُ امْرَأَةً سَمَحًا إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى».

١٤١٦ - مسألة: وكل متبايعين صرفاً أو غيره فلا يصح البيع بينهما أبداً وإن تقابضا السلعة والثمن، ما لم يتفرقا بأبداً منهما من المكان الذي تعاقدوا فيه البيع، ولكل واحد منهما إبطال ذلك العقد أحب الآخر أم كره - ولو بقيا كذلك دهرهما - إلا أن يقول أحدهما للآخر: لا تبال أيهما كان القائل بعد تمام التعاقد: اختر أن تحضي البيع، أو أن تبطله.

فَإِنْ قَالَ: قَدْ امْضَيْتَ فَقَدْ تَمَّ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا - تَفَرَّقَا أَوْ لَمْ يَتَفَرَّقَا - وَلَيْسَ لِمَا وَلَا لِأَحَدِهِمَا فَسْخُوه إِلَّا بِعَيْبٍ، وَمَتَى مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا بِأَبْدَانِهِمَا وَلَا خَيْرٍ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَالْبَيْعُ بَاقٍ عَلَى مِلْكِ الْبَائِعِ

كَمَا كَانَ، وَالثَّمَنُ بَاقٍ عَلَى مِلْكِ الْمُشْتَرِي كَمَا كَانَ، يَنْفَدُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُكْمُ الَّذِي هُوَ عَلَى مِلْكِهِ لَا حُكْمُ الْآخَرِ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو النُّعْمَانِ - هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ عَارَمٌ - أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْنَانِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: اخْتَرْ وَرُئِمَا قَالَ: أَوْ يَكُونَ يَتَّخِذُ خِيَارًا».

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ الرَّضَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ - هُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْبَيْعُ كَانَ عَنْ خِيَارٍ، فَإِنْ كَانَ الْبَيْعُ عَنْ خِيَارٍ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا يَبَيِّنُ أَنَّ الْخِيَارَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا هُوَ قَوْلُ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ: اخْتَرْ، لَا عَقْدَ الْبَيْعِ عَلَى خِيَارٍ مَدَّةً مَسْمُومَةً، لِأَنَّهُ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنْ كَانَ الْبَيْعُ عَنْ خِيَارٍ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ - وَهَذَا خِلَافُ حُكْمِ الْبَيْعِ الْمَعْقُودِ عَلَى خِيَارٍ مَدَّةً عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ عَمْرٍو أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ بَيْعَيْنِ لَا يَتَّبِعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا أَوْ يَكُونَ خِيَارًا».

وَهَكَذَا رَوَاهُ هَشِيمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ بَيْنَهُمَا، وَهَكَذَا:

رَوَيْنَاهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، وَمُسْلِمِ بْنِ الشَّوَرِيِّ، وَشُعَيْبَةَ كُلَّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَّبِعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا».

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلٌّ وَاحِدٍ بَيْنَهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتَرَكَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا الْحَدِيثُ يَرْفَعُ كُلَّ إِشْكَالٍ، وَيَبَيِّنُ كُلَّ إِجْمَالٍ، وَيُبْطِلُ التَّأْوِيلَاتِ الْكَذُوبَةَ الَّتِي شَغَبَ بِهَا الْمُخَالِفُونَ.

وَمِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّمِيمِيُّ أَخْبَرَنَا الْحَمِيدِيُّ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ قَالَ: أَمَلَى عَلِيٌّ نَافِعٌ فِي الْوَاوِحِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ

بْنُ عَمْرِو يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَبَاعَعَ الْمُتَبَاعِينَ الْبَيْعُ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ بَيْعِهِ مَا لَمْ يَتَّفَقَا أَوْ يَكُنْ يَتَّبِعُهُمَا عَنْ خِيَارِهِ».

قَالَ نَافِعٌ: فَكَانَ ابْنُ عَمْرٍوَ إِذَا ابْتِاعَ الْبَيْعَ فَرَادَ أَنْ يَجِبَ لَهُ - مَشَى قَلِيلاً ثُمَّ رَجَعَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٌ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، ثُمَّ اتَّفَقَ يَحْيَى، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْحَالِيزِ - هُوَ صَالِحٌ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نُوْفَلٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ عَنِ الثَّيِّبِ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَّفَقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَتَبَيَّنَ بُورُكُ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَلَبَا، وَكَتَمَا مُجِبٌ بَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا».

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى - وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ بِإِسْنَادِهِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ أَبِي الْيَاسِجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بِإِسْنَادِهِ. وَهَذِهِ أَسَانِيدُ مُتَوَاتِرَةٍ مُتَّفَاضِرَةٍ تَوْجِبُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيِّ.

وَمِنْ طَرِيقٍ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ أَخْبَرَنَا سَدِّدُ أَخْبَرَنَا حَسَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ مَرْوَةَ عَنْ أَبِي الْوَضِيِّ قَالَ: غَزَوْنَا غَزْوَةً لَنَا فَنَزَلْنَا مَزَلًا فَبَاعَ صَاحِبُنَا فَرَسًا لِفُلَانٍ، ثُمَّ أَفَامَا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمَا وَلِيْلَتَهُمَا، فَلَمَّا أَصْبَحَا مِنَ الْغَدِ حَضَرَ الرَّحِيلُ قَامَ إِلَى فَرَسِهِ لِيَسْرِجَهُ فَنَدِمَ فَأَتَى الرَّجُلَ لِيَاخُذَهُ بِالْبَيْعِ فَأَبَى أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: يَبْنِي وَيَبْنِيكَ أَبُو بَرَزَةَ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَأَتَانِي أَبَا بَرَزَةَ فِي نَاحِيَةِ الْعِسْكَرِ فَقَالَ لَهُ: هَذِهِ الْقِصَّةُ فَقَالَ: أَنْزِضِيَانِ أَنْ أَقْضِي بَيْنَكُمَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَّفَقَا».

قَالَ هَشَامُ بْنُ حَسَّانَ: قَالَ جَمِيلُ بْنُ مَرْوَةَ: قَالَ أَبُو بَرَزَةَ: مَا أَرَاكُمَا اخْتَرْتُمَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَبُو الْوَضِيِّ - هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَسِيبٍ تَابِعِيٌّ ثِقَةٌ - سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَبَا بَرَزَةَ، فَعُذِّلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةً مِنَ الصَّحَابَةِ، وَعَنْهُمْ الْأَثَمَةُ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ.

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ نَابِتٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمَلٍ عَنْ قَاسِمِ الْقَلْعِيِّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الصَّوَّافِ بِإِسْنَادٍ أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى بْنِ صَالِحٍ عَنْ شَيْخِ بْنِ عَمِيرٍ الْأَسَدِيِّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحَمِيدِيُّ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ - هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ

- أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ عَاصِمٍ الثَّقَفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: إِنْ عَمَرَ بِنِ الْحَطَّابِ، وَالْعَبَّاسِ بِنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ تَحَاكَمَا إِلَيْهِ فِي دَارِ الْعَبَّاسِ إِلَى جَانِبِ الْمَسْجِدِ أَرَادَ عَمْرٌوَ اخْتِذَاهُ لِيُزِيدَهَا فِي الْمَسْجِدِ فَأَبَى الْعَبَّاسُ، فَقَالَ لَهَا أَبِي: لَمَّا أَمَرَ سُلَيْمَانُ بِنِيَاءَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ كَانَتْ أَرْضُهُ لِرَجُلٍ فَأَسْتَرَاهَا مِنْهُ سُلَيْمَانُ فَلَمَّا اشْتَرَاهَا قَالَ لَهُ الرَّجُلُ: الَّذِي أَخَذْتَ مِنِّي خَيْرٌ أَمْ الَّذِي أُعْطَيْتَنِي.

قَالَ سُلَيْمَانُ: بَلِ الَّذِي أَخَذْتَ مِنْكَ، قَالَ: فَإِنِّي لَا أَجِيزُ الْبَيْعَ، فَرَدَّهُ، فَزَادَهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَاحْبِرْهُ، فَأَبَى أَنْ يَحْبِرْهُ، فَلَمْ يَزَلْ يَزِيدُهُ وَيَشْتَرِي مِنْهُ، فَيَسْأَلُهُ فَيَحْبِرْهُ، فَلَا يَحْبِرُ الْبَيْعَ، حَتَّى اشْتَرَاهَا مِنْهُ بِحُكْمِهِ عَلَى أَنْ لَا يَسْأَلَهُ، فَاحْتَكَمَ شَيْئاً كَثِيراً، فَتَعَاظَمَهُ سُلَيْمَانُ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: إِنْ كُنْتَ إِنَّمَا تَعْطِيهِ مِنْ عِنْدِكَ فَلَا تَعْطِهِ، وَإِنْ كُنْتَ إِنَّمَا تَعْطِيهِ مِنْ رِزْقِنَا فَاعْطِهِ حَتَّى يَرْضَى بِهَا، فَقَضَى بِهَا لِلْعَبَّاسِ.

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْبَخَارِيِّ قَالَ اللَّيْثُ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنْ مَسَافِرٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِيهِ قَالَ: بَعَثَ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ مَالاً بِالْوَادِي بِمَالٍ لَهُ يَحْبِرُ، فَلَمَّا تَبَايَعْنَا رَجَعْتُ عَلَى عَقْبِي حَتَّى خَرَجْتُ مِنْ بَيْتِهِ خَشِيتُ أَنْ يَرَادَّنِي الْبَيْعَ وَكَانَتْ السَّنَةُ أَنَّ الْمُتَبَاعِينَ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَّفَقَا.

وَمِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ أَيْضاً: عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمْرِو قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍوَ: كُنَّا إِذَا تَبَايَعْنَا كَانَتْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَّفَقِ الْمُتَبَاعِينَ فِتْبَاعَتِ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ فَبَعَثَ مَالاً لِي بِالْوَادِي بِمَالٍ لَهُ يَحْبِرُ، فَلَمَّا بَايَعْتَهُ طَلَفْتُ أَنْتَكْصِرَ عَلَى عَقْبِي فَتَهْقِرُ خَشِيتُ أَنْ يَرَادَّنِي عُثْمَانُ الْبَيْعَ قَبْلَ أَنْ أَفَارِقَهُ. فَهَذَا ابْنُ عَمْرٍوَ يُخْبِرُ بِأَنَّ هَذَا مَذْهَبُ الصَّحَابَةِ وَعَمَلُهُمْ، وَمَذْهَبُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: لِأَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يَرَادَّهُ الْبَيْعَ قَبْلَ التَّفَرُّقِ بِالْأَيْدَانِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَذْهَبَ عُثْمَانَ مَا خَافَ ابْنُ عَمْرٍوَ ذَلِكَ مِنْهُ وَيُخْبِرُ بِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ السَّنَةُ.

وَرَوَيْنَاهُ ذَلِكَ أَيْضاً: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي زُرْعَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، وَطَاوُوسَ:

كَمَا رَوَيْنَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي عَتَّابٍ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ بِفَرَسٍ لَهُ فَلَمَّا بَايَعَهُ خَبِرَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: اخْتَرْ، فَخَبِرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: هَذَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ، فَهَذَا عَمْرٌوَ، وَالْعَبَّاسُ، يَسْمَعَانِ أَيُّمَا يَقْضِي بِتَصْوِيبِ رَدِّ الْبَيْعِ بَعْدَ عَقْدِهِ فَلَا يَنْكَرَانِ ذَلِكَ - فَصَحَّ أَنَّهُمْ كَلَّمَهُ قَاتِلُونَ بِذَلِكَ وَمَعَهُمْ

الميراث يتقاضونه، والشركة في التجارة يتقاضونها.

قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: وَحْدَ التَّفَرُّقِ أَنْ يَغِيبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صاحبه حَتَّى لَا يَرَاهُ - وَقَالَ أَحْمَدُ: كَمَا قُلْنَا، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ التَّخْيِيرَ، وَلَا يَعْرِفُ إِلَّا التَّفَرُّقَ بِالْأَبْدَانِ فَقَطْ.

وهذا الشيءُ قد فسحَ قضاءه بعد ذلك ورجعَ إلى الحقِّ، فشدُّ عن هذا كله أبو حنيفة، ومالك، ومن قلدهما، وقالوا: البيعُ يتمُّ بالكلام وإن لم يتفرقا بأبدانهما، ولا خيَرَ أحدهما الآخرَ، وخالفوا السَّنَنَ الثَّابِتَةَ، والصَّحَابَةَ، ولا يعرفُ مَنْ ذَكَرْنَا مِنْهُمْ خَالَفَ أصلاً، وما نعلمُ لَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ سلفاً إلا إِبْرَاهِيمَ وحده.

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ المغيرة عن إبراهيم قال: إذا وجبت الصَّفَقَةُ فلا خيارَ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ مغيرة عن إبراهيم قال: البيعُ جائزٌ وإن لم يتفرقا - وروايةٌ مكذوبةٌ موضوعةٌ عن الحجاج بن أرقطه وكُفِيَ به سقوطاً عن الحكم عن شريح قال: "إِذَا كَلَّمَ الرَّجُلُ بِالْبَيْعِ وَجِبَ عَلَيْهِ الْبَيْعُ".

والصَّحِيحُ عن شريح هو موافقةُ الحقِّ: كما أوردنا قبلَ من روايةِ أَبِي الفُضَيْ، وإِبْنِ سِيرِينَ عَنْهُ. ولعمري: إِنْ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ لِيُخْرِجَ عَلَيَّ أَنَّهُ عَنِ كُلِّ صَفَقَةٍ غَيْرِ الْبَيْعِ، لَكِنَّ الْإِجَارَةَ، وَالنَّكَاحَ، وَالْمَهَابَةَ، فَهَذَا مُمْكِنٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْبَيْعَ أَصْلًا فَحَصَلُوا بِهَا سَلَفًا.

وقوله: البيعُ جائزٌ وإن لم يتفرقا: صحيحٌ - وما قلنا: إنَّهُ غَيْرُ جائزٍ، ولا قالَ هو: إنَّهُ لَازِمٌ، وإنَّما قالَ: إنَّهُ جائزٌ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَمَوْهُوَا بِتَوْبِيهَاتٍ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ: مِنْهَا: أَنَّهُمْ قَالُوا: معنى التَّفَرُّقِ أَيُّ بِالْكَلامِ؟ قلنا: لَوْ كَانَ كَمَا يَقُولُونَ لَكَانَ مُوَافِقًا لِقَوْلِنَا وَخِلَافًا لِقَوْلِكُمْ، لِأَنَّ قَوْلَ أَحَدِ الْمُتَبَايِعِينَ أَخْلَصَهُ بِعَشْرَةٍ، يَقُولُ الْآخَرُ: لَا، وَلَكِنْ بِعَشْرَيْنِ لَا شَكَّ عِنْدَ كُلِّ ذِي حَسٍّ سَلِيمٍ أَنَّهُمَا مُتَفَرِّقانَ بِالْكَلامِ، إِذَا قَالَ أَحَدُهُمَا خَمْسَةَ عَشْرَ، وَقَالَ الْآخَرُ: نَعَمْ قَدْ بَعَثَكَ بِخَمْسَةِ عَشْرَ، فَالْأَنَّهُ اتَّفَقَا وَلَمْ يَتَفَرَّقَا فَالْأَنَّهُ وَجِبَ الْخِيَارُ لهما إِذْ لَمْ يَتَفَرَّقَا بِنَصِّ الْحَدِيثِ؟ فَذَاهِبُوا كَيْفَ شِئْتُمْ مِنْ عَارِضِ الْحَقِّ بِلَعْنِ وَأَفْضَحِ.

وأيضاً: فنزَّلوا لَهُمْ: قولكم: التَّفَرُّقُ بِالْكَلامِ كَذِبٌ، دعوى بلا برهانٍ، لا يَجِلُّ الْقَوْلُ بِهِمَا فِي الدِّينِ.

وأيضاً: فروايةُ اللَّيْثِ. عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ اللَّيْ أوردنا رافعةً لكلِّ شغبٍ، وميَّنةً أَنَّهُ التَّفَرُّقُ عَنِ الْمَكَانِ بِالْأَبْدَانِ وَلَا بِدَلٍّ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: معنى المتبايعين ههنا: إِنَّمَا هُمَا الْمُتَسَاوِمَانِ، كَمَا سَمِيَ النَّبِيحُ وَلَمْ يَنْبَحْ - وَقَالَ: كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَبَلَّغْنَا

عِثْمَانَ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَأَبُو بَرَزَةَ، وَإِبْنُ عَمْرٍ، وَالصَّحَابَةَ جُلَّةَ رُضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ سَلِيمَانَ الْأَحْوَلِ سَمِعْتُ: طَاوَسًا يَخْلِفُ بِاللَّيْلِ: مَا التَّخْيِيرُ إِلَّا بَعْدَ الْبَيْعِ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عَمْدٌ بْنُ عَلِيٍّ السَّلْمِيُّ سَمِعْتُ أَبَا الفُضَيْ يَحْدِثُ أَنَّهُ شَهِدَ شَرِيعًا اخْتَصَمَ إِلَيْهِ رَجُلَانِ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا دَارًا مِنَ الْآخَرِ بِأَرْبَعَةِ أَلْفٍ، فَوَجَّهَهَا لَهُ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فِي بَيْعِهَا قَبْلَ أَنْ يَفَارِقَ صاحبه فقال: لا حاجةَ لي فيها، فقالَ البائعُ: قَدْ بَعَثْتُكَ وَأَوْجِبْتُ لَكَ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى شَرِيعٍ، فَقَالَ شَرِيعٌ: هُوَ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا قَالَ عَمْدٌ بْنُ عَلِيٍّ: وَشَهِدْتُ الشَّيْءَ يَقْضِي بِهِذَا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَغِيرَةَ عَنْ الشَّيْبِيِّ أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى بِرَدُونًا فَرَادَ أَنْ يَرُدَّهُ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا، فَقَضَى الشَّيْبِيُّ: أَنَّهُ قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ، فَشَهِدَ عَنْهُ أَبُو الفُضَيْ: أَنَّ شَرِيعًا أَنَّى فِي مِثْلِ ذَلِكَ فَرَدَّهُ عَلَى الْبَائِعِ فَوَجَّعَ الشَّيْبِيُّ لِي قَوْلِي شَرِيعَ.

وَرَوَيْنَا أَيْضاً: مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ عَمْدٍ بْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ شَهِدَ شَرِيعًا يَقْضِي بَيْنَ الْمُخْتَصِمِينَ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ بَيْعًا فَقَالَ: إِنِّي لَمْ أَرْضَهُ، وَقَالَ الْآخَرُ: بَلْ قَدْ رَضِيتهُ فَقَالَ شَرِيعٌ: يَنْتَبِهُمَا أَنْتُمَا تَصَادَرْتُمَا عَنْ رَضَا بَعْدَ الْبَيْعِ أَوْ خِيَارٍ أَوْ يَمِينَةٍ بِاللَّهِ مَا تَصَادَرْتُمَا عَنْ رَضَا بَعْدَ الْبَيْعِ وَلَا خِيَارٍ.

وَهُوَ قَوْلُ هِشَامِ بْنِ يَوْسَفَ، وَإِبْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. **وَقَالَ الْبُخَارِيُّ:** هُوَ قَوْلُ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ، وَإِبْنِ أَبِي مَلِيكَةَ.

وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَالزَّهْرِيِّ، وَإِبْنِ أَبِي ذَنْبٍ، وَسَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَسَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ، وَالْأَوْزَاعِيَّ، وَاللَّيْثَ، وَعَبِيدَ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْقَاضِي، وَالشَّافِعِيَّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَجَمِيعِ أَصْحَابِهِ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيٍّ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَأَبِي عِيَدٍ وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَعَمْدٌ بْنُ نَصْرِ المَرْزُوقِيِّ، وَمَحْمُودٌ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ، وَأَهْلُ الْحَدِيثِ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: قَالَ لِي أَبِي: بَلَغَنِي عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: لَيْسَ الْيَمَانُ بِالْخِيَارِ، فَقَالَ ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ: هَذَا حَدِيثٌ مُوطَأٌ بِالْمَدِينَةِ - يَعْنِي مَشْهُورًا.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: إِلَّا أَنَّ الْأَوْزَاعِيَّ قَالَ: كُلُّ بَيْعٍ فَلَتَبَايَعَانَ فِيهِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا بِأَبْدَانِهِمَا، إِلَّا يَبُوعَا ثَلَاثَةً: الْمُتَعَمِّمَ، وَالشَّرَكَاءَ فِي

أَجَلُهُمْ: إِنَّمَا أَرَادَ تَقَارِيرَ بِلَوْغٍ أَجَلُهُمْ.

وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ: إِنَّمَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَا لَمْ يَتَّفَقَا» إِنَّمَا هُوَ مَا بَيْنَ قَوْلِ أَحَدِهِمَا: قَدْ بَعَثْتُ سَلْعِي هَذِهِ بِدَيْنَارٍ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَقُلْ لَهُ الْآخَرُ: قَدْ قَبِلْتُ ذَلِكَ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ لَصَاحِبِهِ: قَدْ ابْتَعْتُ سَلْعَتَكَ هَذِهِ بِدَيْنَارٍ فَهُوَ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَقُلْ لَهُ الْآخَرُ: قَدْ بَعَثْتُهَا بِمَا قُلْتُ.

وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّمَا هُوَ مَا بَيْنَ قَوْلِ الْقَاتِلِ: بِعَيْتِ سَلْعَتِكَ بِدَيْنَارٍ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَقُلْ لَهُ الْآخَرُ: قَدْ قَبِلْتُ، وَبَيْنَ قَوْلِ الْقَاتِلِ: اشْتَرَيْتَ مِنِّي سَلْعِي هَذِهِ بِدَيْنَارٍ، فَلَهُ الْخِيَارُ مَا لَمْ يَقُلْ لَهُ الْآخَرُ: قَدْ قَبِلْتُ؟.

فَجَوَابُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ كُلُّهَا وَاضِحٌ غَضَضَ، وَهُوَ أَنْ يَقَالَ: كَذِبَ قَاتِلُ هَذَا وَافْتِ وَأَنْتُمْ؛ لِأَنَّهُ حَرَّفَ كَلَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَوَاضِعِهِ بِلَا بُرْهَانٍ أَصْلًا، لَكِنْ مَطَافَةٌ وَجَاهِرَةٌ بِالذُّعْوَى الْبَاطِلِ، فَمَنْ أَيْنَ لَكُمْ هَذِهِ الْأَقْوَالُ؟ وَمَنْ أَخْبَرَكُمْ بِأَنَّ هَذَا هُوَ مَرَادُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟.

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: كَمَا سَمِيَ الذَّبِيحُ وَلَمْ يَنْبِغْ؟ فَمَا سَمَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى قَطْ ذَبِيحًا، وَلَا صَبَحَ ذَلِكَ إِضًا قَطْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَإِذَا كَانَ هَكَذَا فَإِنَّمَا هُوَ قَوْلٌ مُطْلَقٌ عَامٌّ لَا حُجَّةَ فِيهِ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ ذَلِكَ مِنْ أَطْلَقَ مُسَاعَدَةً، أَوْ لِأَنَّهُ حَمَلَ الْخَلِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامَ السَّكِينَ عَلَى حَقِّقِهِ، وَهَذَا فِعْلٌ يَسْمَى مِنْ فاعله ذَبْحًا، وَمَا نَبَالِي عَنْ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَأْتِ بِهَا قَطْ قُرْآنٌ، وَلَا سُنَّةٌ، فَلَا يَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ فِي شَيْءٍ أَصْلًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَلْيَعْلَنُ أَجَلُهُمْ» فَصَدَقَ اللَّهُ تَعَالَى وَكَذَبَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ الْمَقَارِبَةَ، حَاشَ لِلَّهِ مِنْ هَذَا - وَلَوْ كَانَ مَا ظَنُّوه لَكَانَ الْإِسْمُ الْوَجْعَةُ وَالرَّجْعَةُ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي قَرِيبٍ بِلَوْغٍ الْأَجَلِ، لَا قَبْلَ ذَلِكَ، وَهَذَا بَاطِلٌ بِلَا خِلَافٍ - وَتَأْوِيلُ الْآيَةِ مُوَافِقٌ لظَاهِرِهَا بِلَا كَذِبٍ وَلَا تَزْيِيلٍ، وَإِنَّمَا أَرَادَ تَعَالَى - بِلَا شَكٍّ - بِلَوْغٍ الْمَطْلَقَاتِ أَجَلَ الْعِدَّةِ يَكُونُهُنَّ فِيهَا مِنْ دُخُولِهَا إِلَيْهَا إِلَى إِثْرِ الطَّلَاقِ إِلَى خُرُوجِهَا عَنْهَا، وَهَذِهِ الْمُدَّةُ كُلُّهَا لِلزَّوْجِ فِيهَا الرَّجْعَةُ وَالْإِسْمُ بِلَا خِلَافٍ، أَوْ التَّمَادِي عَلَى حَكْمِ الطَّلَاقِ. وَحَتَّى لَوْ صَحَّ لَهُمْ مَا أُطْلِقُوا فِيهِ الْبَاطِلُ لَكَانَ لَا مَتَعْلَقَ لَهُمْ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ إِذَا وَجَدَ كَلَامٌ قَدْ صَرَفَ عَنْ ظَاهِرِهِ بِدَلِيلٍ وَجِبَ أَنْ يَصْرِفَ كُلَّ كَلَامٍ عَنْ ظَاهِرِهِ بِلَا دَلِيلٍ، وَفِي هَذَا إِفْسَادُ الظَّاهِرِ وَالْمَعْقُولِ وَالشَّرْعِيَّةُ كُلُّهَا، وَكَيْفَ وَرَوَايَةُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «كُلُّ يَبْعَتَيْنِ لَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَّفَقَا» فَاضِحٌ لِهَذَا الْكَذِبِ كُلِّهِ، وَمُبْتَطِلٌ لِتَخْصِيصِ بَعْضٍ مِنْ يَبْعَ عَلَيْهِ اسْمُ يَبْعٍ مِنْ سَائِرٍ مِنْ يَبْعَ عَلَيْهِ هَذَا الْاسْمُ.

وَقَالُوا: هَذَا التَّفَرُّقُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ: هُوَ مِثْلُ التَّفَرُّقِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَنْ يَتَّفَقَا» يُعْنَى اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتَيْهِ.

فَقُلْنَا: نَعَمْ، بِلَا شَكٍّ، وَذَلِكَ التَّفَرُّقُ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ تَفَرُّقٌ بِالْقَوْلِ يَقْتَضِي التَّفَرُّقَ بِالْأَبْدَانِ وَلَا بِدَنٍّ، وَالتَّفَرُّقُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ كَذَلِكَ إِضًا تَفَرُّقٌ بِالْقَوْلِ يَقْتَضِي التَّفَرُّقَ بِالْأَبْدَانِ وَلَا بِدَنٍّ، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ التَّفَرُّقَ الْمُرَاعَى فِيمَا يَجْرِمُ بِهِ الصَّرْفُ أَوْ يَصْحُحُ إِنَّمَا هُوَ تَفَرُّقُ الْأَبْدَانِ، فَهَلَا قُلْتُمْ عَلَى هَذَا هَهُنَا: إِنَّ التَّفَرُّقَ الْمَذْكُورَ فِي هَذَا الْخَبَرِ هُوَ إِضًا تَفَرُّقُ الْأَبْدَانِ، لَوْلَا التَّحَكُّمُ الْبَارِدُ حَيْثُ تَهَوُّونَ.

وَمَوْهُوَا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «إِلَّا أَنْ تَكُونُوا تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ».

فَأَبَاحَ تَعَالَى الْأَكْلَ بَعْدَ التَّرَاضِي، قَالُوا: وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ الْمَلِكِ بِالْعَقْدِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الَّذِي أَتَانَا بِهِ هَذِهِ الْآيَةُ هُوَ الَّذِي مِنْ عِنْدِهِ نَدْرِي: مَا هِيَ التِّجَارَةُ الْمَاحِيَةُ لَنَا مِمَّا حَرَّمَ عَلَيْنَا، وَمَا هُوَ التَّرَاضِي النَّاقِلُ لِلْمَلِكِ مِنَ التَّرَاضِي الَّذِي لَا يَنْقُلُ الْمَلِكُ، وَلَوْلَا لَمْ نَعْرِفْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ. وَهُوَ الَّذِي أَخْبَرَنَا: أَنَّ الْعَقْدَ لَيْسَ بِيَعًا، وَلَا هُوَ تِجَارَةٌ، وَلَا هُوَ تَرَاضِيٌّ وَلَا يَقْلُ مَلِكًا إِلَّا حَتَّى يَسْتَضِيفَ إِلَيْهِ التَّفَرُّقُ عَنْ مَوْضِعِهِمَا، أَوْ التَّخْيِيرُ، فَهَذَا هُوَ الْبَيْعُ، وَالتِّجَارَةُ، وَالتَّرَاضِي، مَا لَا ظَنَّهُ أَهْلُ الْجَهْلِ بِأَرَانِهِمْ بِلَا بُرْهَانٍ، لَكِنْ بِالذُّعْوَى الْفَاسِدَةِ.

وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» وَهَذَا حَقٌّ إِلَّا أَنَّ الَّذِي أَمَرَنَا بِهِذَا عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ هُوَ تَعَالَى الْأَمْرُ لِرَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُخْبِرَنَا أَنَّهُ لَا يَصْحُحُ هَذَا التَّعَاقُدُ وَلَا يَتِمُّ، وَلَا يَكُونُ عَقْدًا إِلَّا بِالتَّفَرُّقِ عَنْ مَوْضِعِهِمَا أَوْ بِأَنْ يُخَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ بَعْدَ التَّعَاقُدِ، وَإِلَّا فَلَا يَلْزَمُ الْوَفَاءَ بِذَلِكَ الْعَقْدِ، وَهُمْ يَجْمَعُونَ مَعَنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَحَدًا الْوَفَاءَ بِكُلِّ عَقْدٍ عَقْدًا، بَلْ أَكْثَرُ الْعُقُودِ حَرَامٌ الْوَفَاءُ بِهَا، كَمَنْ عَقَدَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَزِنِي، أَوْ أَنْ يَشْرِبَ الْخَمْرَ. نَعَمْ، وَكَثُرَ الْعُقُودُ لَا يَلْزَمُ الْوَفَاءَ بِهِ عِنْدَهُمْ وَعِنْدَنَا، كَمَنْ عَقَدَ أَنْ يَشْتَرِيَ، أَوْ أَنْ يَبِيعَ، أَوْ أَنْ يَغْنِي، أَوْ أَنْ يَزِنَ أَوْ أَنْ يَنْشُدَ شَعْرًا.

فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْوَفَاءَ بِعَقْدٍ أَصْلًا، إِلَّا عَقْدًا أَتَى النَّصَّ بِالْوَفَاءِ بِهِ بِاسْمِهِ وَعَيْنِهِ، وَهُمْ يَقُولُونَ - بِعَيْنِي الْحَقِيقَيْنِ - أَنَّ مَنْ بَاعَ آخَرَ شَيْئًا غَالِبًا وَتَعَاقَدَا إِسْقَاطَ خِيَارِ الزَّوْجِيَّةِ أَنَّهُ عَقْدٌ لَا يَلْزَمُ. وَالْمَالُ الْكَوْنُ يَقُولُونَ: مَنْ اشْتَبَعَ ثَمَرَةً وَاشْتَرَطَ أَنْ لَا يَقُومَ بِجَانِحَةٍ، وَعَقَدَ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ عَقْدٌ لَا يَلْزَمُهُ، فَابْنُ احْتِجَاجِهِمْ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ».

فإن قالوا: هذه عقود قامت الأدلة على أنه لا يلزم الوفاء بها.

قلنا: وعقد البيع عقد قد قام البرهان حقاً على أنه لا يلزم الوفاء به إلا بعد التفريق بالأبدان، أو بعد التخيير، بخلاف الأدلة الفاسدة التي خصصتم بها ما خصصتم من العقود المذكورة.

وموهو أيضاً بقول الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ وإن الحياة لقليل في وجه من احتج بهذه الآية في هذا المكان لوجوه:

أولها - أنهم أوّل مخالف لهذه الآية فيما وردت فيه من وجوب الإشهاد فكيف يستحلون الاحتجاج بأنهم قد عصوا الله تعالى فيها وخالفوها، ولم يروها حجة في وجوب الإشهاد في البيع؟

والثاني - أنه ليس في الآية نص ولا دليل على بطلان التفريق المذكور في الخبر ولا ذكر منه أصلاً.

والثالث: أن نص الآية إنما هو إيجاب الإشهاد إذا تبايعنا، والذي جازمنا بهذه الآية - ولولا أنه ندر ما المبيع المباح من المحرم البتة - هو الذي أخبرنا أنه لا يبيع أصلاً إلا بعد التفريق عن موضعها أو التخيير.

فصح يقيناً أن قول الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ إنما هو أمر بالإشهاد بعد التفريق، أو التخيير الذي لا يبيع بينهما أصلاً إلا بعد أحدهما وإن رغبتم أنوف المخالفين، ثم **موهو** بإيراد أخبار ثابتة وغير ثابتة، مثل قوله عليه السلام: «إِذَا ابْتِغَتْ بَيْعًا فَلَا تَبَعْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ» والقول فيه كالقول في الآية سواء، لأنه لا يبيع بينهما إلا بعد التفريق أو التخيير، وإلا فلم يبيع المبتاع أصلاً ولا باع البائع البتة.

ومثل من باع عبداً وله مال فماله للبائع. ومثل من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع. ومثل النهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان. وإذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع. وأخبار كثيرة جاء فيها ذكر البيع، والقول فيها كلها - كما قلنا آنفاً: أن كل هذه الأحكام إنما وردت في البيع والذي أمر بما صح منها هو الذي أخبر وحكم وقال: إنه لا يبيع بين المتبايعين ما كانا معاً ولم يفرقا، أو غير أحدهما الآخر، فتباً لمن عصاه.

والعجب أن أكثر هذه الأخبار هم مخالفون لما في نصوصها، فلم يتبعوا بذلك حتى أضافوا إلى ذلك غرور من أحسن الظن في أن أومهمهم ما ليس فيها منه شيء أصلاً. ولا فرق بينهم في احتجاجهم بكل ما ذكرنا في إبطال السنة الثابتة من أن لا يبيع بين

المتبايعين إلا بعد التفريق بالأبدان أو التخيير، وبين من احتج بها في إباحة كل بيع لم يذكر فيها من الربا، والغرر، والخصا، والملاسة، والمباينة، وغير ذلك، بل هو كله عمل واحد، تعود بالله منه.

ومن عجائبهم احتجاجهم في هذا بالخبر الثابت من أنه لا يجزي ولد والد إلا أن يجده مملوكاً فیشتره فيعتقه.

قال أبو محمد: ولولا أن القوم مستكثرون من الباطل، والخديعة في الإسلام لمن اغتر بهم لم يخف عليهم هذا التطويل بلا معنى. ونعم، الخبر صحيح وما اشترى قط أباه من لم يفارق بانه يبدنه ولا يخيره بعد العقد ولا ملكه قط، بل هو في ملكه بانه كما كان حتى يخيره المبتاع أو يفارقه يبدنه، فحينئذ يعتق عليه، وإلا فلا ينص حكيم الله تعالى على لسان رسول الله ﷺ.

وذكروا أيضاً: «المُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ» وهذا خبر مكذوب؛ لأنه إنما رواه كثير بن زيد - وهو ساقط - ومن هو دونه، أو مرسل عن عطاء.

ثم لو صح لكان حجة لنا عليهم؛ لأن شروط المسلمين ليست كل شرط بلا خلاف، بل إنما هي الشروط المأمور بها، أو المباحة بأمرائها في القرآن وصحيح السنن.

ولو كان ما أومهموا به لكان شرط الزنى، والقيادة، وشرب الخمر، والربا؛ شروطاً لازماً، وحاش لله من هذا الضلال.

وقد صح عن رسول الله: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرُّهُ اللَّهُ أَوْثَقُ» فشرط الله تعالى هو التفريق بالأبدان بعد العقد للبيع أو التخيير، وإلا فلا شرط هنالك يلزم أصلاً - وأعجب شيء احتجاج بعضهم بأن من باع يبعأ على أنه ثابت بلا خيار أن الخيار ساقط.

قال أبو محمد: ليت شعري من وافقهم على هذا الجنون، لا، ولا كرامة بل لو أن متبايعين عقدا يبعهما على إسقاط الخيار الواجب لهما قبل التفريق بإبدانهما، وقبل التخيير لكان شرطاً ملعوناً، وعقد فاسداً، وحكم ضلال لأنهما اشترطتا إبطال ما أثبت الله تعالى ورسوله ﷺ.

وموهو أيضاً بأن قالوا: لما كان عقد النكاح، وعقد الطلاق، وعقد الإجارة، والخلع، والعنت، والكتابة تصح، ولا يراعى فيها التفريق بالأبدان وجب مثل ذلك في البيع.

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس كله باطل، ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل، لإجماعهم معنا على أن كل حكم من هذه التي ذكرنا له أحكام وأعمال غائبة لساترها، لا

صاغراً.

ومن طريقه نواذرهم احتجاجهم في معارضة هذا الخبر بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانُ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفَقَةً خِيَارٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَحِيلَهُ».

قَالُوا: فَالِاسْتِقَالَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْبَيْعِ وَصَحَّةِ انْتِقَالِ الْمِلْكِ.

قَالَ عَلِيٌّ: قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصَحُّ وَلَسْنَا نَمُنُّ بِحَدِيثٍ لِنَفْسِهِ بَمَا لَا يَصَحُّ، وَقَدْ آعَاذَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ، وَلَوْ صَحَّ لَكَانَ مُوَافِقًا لِقَوْلِنَا، إِلَّا فِي الْمَنْعِ مِنَ الْمَفَارِقَةِ خَوْفَ الْاسْتِقَالَةِ فَقَطْ فَلَسْنَا نَقُولُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ الْمَذْكُورَ لَا يَصَحُّ، وَلَوْ صَحَّ لَقَلْنَا مَا فِيهِ مِنْ تَحْرِيمِ الْمَفَارِقَةِ عَلَى هَذِهِ النَّبِيِّ، وَلَيْسَتْ الْاسْتِقَالَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي هَذَا الْخَبَرِ مَا ظَنُّ هَؤُلَاءِ الْجَهْلَاءُ، وَإِنَّمَا هِيَ فَسْخُ النَّادِمِ مِنْهُمَا لِلْبَيْعِ - رَضِيَ الْآخَرُ أَمْ كَرِهَ - لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ اسْتَقَلْتُ مِنْ عَلَيٍّ، وَاسْتَقَلْتُ مَا فَاتَ عَنِّي؛ إِذَا اسْتَدْرَكْتُ. وَالْبِرْهَانُ عَلَى صَحَّةِ قَوْلِنَا هَذَا وَعَلَى فَسَادِ تَأْوِيلِهِمْ وَكَذِبِهِ هُوَ أَنَّ الْمَفَارِقَةَ بِالْأَبْدَانِ لَا تَمْنَعُ مِنَ الْاسْتِقَالَةِ الَّتِي حَمَلُوا الْخَبَرَ عَلَيْهَا، بَلْ هِيَ مُمَكَّنَةٌ أَبَدًا، وَلَوْ بَعْدَ عَشْرَاتِ أَعْوَامٍ، كَذَلِكَ الْخَبَرُ عَلَى هَذَا لَا مَعْنَى لَهُ وَلَا حَقِيقَةَ، وَلَا فَائِدَةً.

فَصَحَّ أَنَّهَا الْاسْتِقَالَةُ الَّتِي تَمْنَعُ مِنْهَا الْمَفَارِقَةُ بِلَا شَكٍّ، وَهِيَ التَّفَرُّقُ بِالْأَبْدَانِ الْمَوْجِبُ لِلْبَيْعِ، الْمَنْعُ مِنْ نَفْسِهِ وَلَا بَدْلًا، وَلَا يُمْكِنُ غَيْرُ هَذَا، وَلَا يَحْتَمِلُ لَفْظُ الْخَبَرِ مَعْنَى سِوَاهِ الْبَيْتَةِ. فَصَارَ هَذَا الْخَبَرُ نَقْلًا عَلَيْهِمْ عَلَى نَقْلِ، لِأَنَّهُمْ صَحَّحُوهُ وَخَالَفُوا مَا فِيهِ، وَأَبَاحُوا لَهُ مَفَارِقَتَهُ - خَشِيَ أَنْ يَسْتَحِيلَ أَوْ لَمْ يَحْشَ.

قَالَ عَلِيٌّ: هَذَا كُلُّ مَا مَوْهُو بِهِ وَكَلَّهُ عَائِدٌ عَلَيْهِمْ وَمُبْدِي تَخَاذُلِ عَلَيْهِمْ وَقَلَّةُ فَهْمِهِمْ وَنَحْنُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - نَذَكُرُ مَا هُوَ أَقْوَى شَبْهَةً لَهُمْ، وَنَبَيِّنُ حَسْمَ التَّعَلُّقِ بِهِ لِمَنْ عَسَى أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ قَالَ: وَقَالَ الْحَمِيدِيُّ عَنْ سَفِيَّانَ بْنِ عَيْنَةَ أَخْبَرَنَا عَمْرُو عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَكُنْتُ عَلَى بَكْرِ صُغْبٍ لِعُمَرَ فَكَانَ يَغْلِيهِ فَيَقْدُمُ أَمَامَ الْقَوْمِ فَيَرْجُوهُ عُمَرُ وَيُرْدهُ ثُمَّ يَقْدُمُ فَيَرْجُوهُ عُمَرُ وَيُرْدهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ: يَغْيِيهِ قَالَ: هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: بَغْيِيهِ، فَبَايَعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ تَصْنَعُ بِهِ مَا شِئْتَ» قَالُوا: فَهَذَا بَيْعٌ صَحِيحٌ لَا تَفْرُقُ فِيهِ وَهَبَةً لِمَا بَاتَّاعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ بِلَا شَكٍّ.

يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِيهِ، فَالْبَيْعُ يَنْتَقِلُ فِيهِ مِلْكُ رَقَبَةٍ وَمِثْلِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي ذَكَرُوا، وَالنِّكَاحُ فِيهِ إِبَاحَةٌ فَرَجٌ كَانَ عَزْمًا بِغَيْرِ مِلْكٍ رَقَبَةٍ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ اشْتِرَاطُ خِيَارٍ أَصْلًا وَلَا تَأْجِيلٌ. وَهُمْ يَجُوزُونَ الْخِيَارَ الْمَشْرُطَ فِي الْبَيْعِ وَالتَّأْجِيلِ، وَلَا يَرُونَ قِيَاسَ احْتِدَامِهِ عَلَى الْآخَرِ فِي ذَلِكَ جَائِزًا، وَالطَّلَاقُ تَحْرِيمٌ فَرَجٌ حَقْلِيٌّ، إِمَّا فِي وَقْتِهِ، وَإِمَّا إِلَى مَدَّةٍ بِغَيْرِ تَقْلِيلٍ مِلْكًا، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ اشْتِرَاطُ بَعْدَ إِيقَاعِهِ أَصْلًا، بِخِلَافِ الْبَيْعِ - وَالْإِجَارَةُ إِبَاحَةٌ مَنَافِعٌ بَعْوَضٌ لَا تَمْلِكُ بِهِ الرَقَبَةُ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ، وَيَجُوزُ فِي الْحُرِّ بِخِلَافِ الْبَيْعِ، وَهِيَ إِلَى أَجَلٍ وَلَا بَدْلًا مِمَّا مَعْلُومٌ، وَإِنَّمَا يَجْهَلُونَ إِنْ كَانَ فِي عَمَلٍ مُعَدُّودٍ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ. وَالْخُلْعُ طَلَاقٌ بِمَالٍ لَا يَجُوزُ فِيهِ عَنْدهُمْ خِيَارٌ مُشْرَطٌ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ، وَالعَتَقُ كَذَلِكَ، وَالكِتَابَةُ - فَظَهَرَ سَخَفُ قِيَاسِهِمْ هَذَا وَأَنَّهُ هَوَسٌ وَتَخْلِيطٌ. وَكَمْ قَصَصٌ لَهُمْ فِي التَّخْيِيرِ فِي الطَّلَاقِ أَوْجَبُوا فِيهِ الْخِيَارَ مَا دَامَا فِي مَجْلِسِهِمَا وَقَطَعُوهُ بِالتَّفَرُّقِ بِأَبْدَانِهِمَا حَيْثُ لَمْ يُوْجِبْهُ قَطْعُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَلَا رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا قَوْلُ صَاحِبٍ، وَلَا مَعْقُولٌ، وَلَا قِيَاسٌ شَبَّهَ بِهِ، لَكِنْ بِالْأَرَاءِ الْفَاسِدَةِ، ثُمَّ أَبْطَلُوهُ حَيْثُ أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَحَمَّلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى السَّلَامَةِ مِمَّا ابْتَلاَهُمْ بِهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: التَّفَرُّقُ بِالْأَبْدَانِ فِي الصَّرْفِ قَبْلَ الْقَبْضِ يَبْطُلُ الْعَقْدُ - فَمِنْ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ مَا يَبْطُلُ الْعَقْدُ هُوَ الَّذِي يَشْتَبُه.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا كَلَامٌ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ، وَلَا نَذَكُرُ هَذَا إِذَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ فَقَدْ وَجَدْنَا الْفَقْدَ وَتَرَكَ الْأَجَلَ يَفْسُدُ السَّلْمُ عَنْدهُمْ، وَيَصَحُّ الْبَيْعُ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا الرِّبَا حَتَّى لَا تَصَحَّ إِلَّا بِو. فَكَيْفَ وَالْمَعْنَى فِيمَا رَامُوا الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَاحِدًا؟ وَهُوَ أَنَّ الْمُتَصَارِفِينَ لَمْ يَمْلِكَا شَيْئًا وَلَا تَابِعَا أَصْلًا قَبْلَ التَّقَابُضِ، وَكُلُّ مَتَابِيعِينَ فَلَمْ يَتَمَّ بَيْنَهُمَا بَيْعٌ أَصْلًا قَبْلَ التَّفَرُّقِ أَوْ التَّخْيِيرِ - مُتَصَارِفِينَ كَانَا أَوْ غَيْرَ مُتَصَارِفِينَ - فَإِنْ تَفَرَّقَ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا بِأَبْدَانِهِمْ قَبْلَ مَا يَتَمُّ بِهِ الْبَيْعُ، فَمَنْ كَانَ قَدْ عَقَدَ عَقْدًا أَيْبَحَ لَهُ تَمُّ لَهُ بِالتَّفَرُّقِ، وَمَنْ كَانَ لَمْ يَعْقِدْ عَقْدًا أَيْبَحَ لَهُ فَلَيْسَ هَهُنَا شَيْءٌ يَتَمُّ لَهُ بِالتَّفَرُّقِ.

وَقَالُوا: أَيْضًا: مُتَعَيِّنٌ لِكَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَاقِبِينَ عَلَيْهِ: الْمُتَابِيعَانِ إِنَّمَا يَكُونَانِ مَتَابِيعِينَ مَا دَامَا فِي حَالِ الْعَقْدِ لَا بَعْدَ ذَلِكَ، كَالْمُتَصَارِفِينَ وَالمُتَقَاتِلِينَ فَمِنْ الْحَالِ أَنْ يَكُونَا مَتَابِيعِينَ مُتَفَاسِّخِينَ مَعًا.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذَا كَلَامٌ مِنْ لَا عَقْلَ لَهُ، وَلَا عِلْمَ، وَلَا دِينَ، وَلَا حَيَاءَ؛ لِأَنَّهُ سَفْسُطَةٌ بَارِدَةٌ، وَنَعَمْ، فَإِنَّ الْمُتَابِيعِينَ لَا يَكُونَانِ مَتَابِيعِينَ إِلَّا فِي حِينٍ تَعَادَلَهُمَا لَكِنْ عَقْدُهُمَا بِذَلِكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَلَا يَتَمُّ إِلَّا بِالتَّفَرُّقِ أَوْ التَّخْيِيرِ بَعْدَ الْعَقْدِ، كَمَا أَمَرَ مَنْ لَا يَجُزُّ دَمَ أَحَدٍ إِلَّا بِاتِّبَاعِهِ، أَوْ بِجُزْئِهِ يَغْرِمُهَا - إِنْ كَانَ كِتَابِيًّا - وَهُوَ

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: هَذَا خَيْرٌ لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ لَوْجُوهٌ:

شَيْءٌ مِنْهُ غَيٌّ، فَلَوْ لَمْ يَتَّبِعْنِ كُلُّ ذَلِكَ لَكَانَ اللَّهُ تَعَالَى كَذِبًا، وَالرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَتَّبِعْ، وَلَمْ يَلْعَ وَالَّذِينَ ذَاهِبًا فَاسِدًا - وَهَذَا هُوَ الْكَفَرُ الْخَفِيُّ تَمَنُّ أَجَازُ كَوْنُهُ، وَالرَّجْعَةُ الثَّلَاثُ - أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنْ الرَّاَوِي مِنَ الصَّحَابَةِ أَعْلَمَ بِمَا رَوَى وَإِنْ عَمَرَ هُوَ رَاوِي هَذَا الْخَبَرِ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ لَا يَرَى الْبَيْعَ يَتِمُّ إِلَّا بِالتَّفَرُّقِ بِالْأَبْدَانِ، فَهُوَ عَلَى أَصْلِهِمْ أَعْلَمُ بِمَا رَوَى، وَسَقَطَ عَلَى أَصْلِهِمْ هَذَا تَعَلُّقُهُمْ بِهَذَا الْخَبَرِ جَمْلَةً - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ، وَمَنْ الْغَرَرُ أَنْ يَكُونَ لِمَا خِيَارٌ لَا يَدْرِيَانِ مَتَى يَنْقَطِعُ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذَا كَلَامٌ فَاسِدٌ مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهُمَا - أَنْ الْعَقْدَ قَبْلَ التَّفَرُّقِ بِالْأَبْدَانِ، أَوْ التَّخْيِيرِ: لَيْسَ بَيْعًا أَصْلًا لَا يَبِيعُ غَرَرٌ وَلَا يَبِيعُ سَلَامًا، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّهُ لَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا مَا كَانَا مَعًا» فَهُوَ غَرَرٌ دَاخِلِيٌّ يَبِيعُ الْغَرَرُ الْمُنْهَى عَنْهُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي - أَنَّهُ لَيْسَ كَمَا قَالُوا: مَنْ أَنْ لِمَا خِيَارًا لَا يَدْرِيَانِ مَتَى يَنْقَطِعُ، بَلْ إِبْهَامًا شَاءَ قَطْعُهُ فِي الْوَقْتِ، بَأَنْ يَخْتَرِ صَاحِبُهُ فِيمَا يَمْضِيهِ فَيَتِمُّ الْبَيْعُ وَيَنْقَطِعُ الْخِيَارُ، وَإِنَّمَا يَفْسُخُهُ فَيَبْطُلُ حُكْمُ الْعَقْدِ وَتَمَادِيهِ، أَوْ بَأَنْ يَقْرَأَ فَيَفَارِقُ صَاحِبَهُ كَمَا كَانَ يَفْعَلُ ابْنُ عَمَرَ فَظَهَرَ بَرْدُ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالرَّأْيِ السَّخِيفِ، وَالْعَقْلِ الْمُهْجِنِ. وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ - أَنَّهُ لَا يَكُونُ غَرَرًا شَيْءٌ أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ لَا يَأْمُرُ بِمَا نَهَى عَنْهُ مَعًا حَاشَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْغَرَرُ مَا أَجَازَهُ هَؤُلَاءِ بِأَرَائِهِمُ الْفَاسِدَةِ مِنْ بَيْعِهِمُ اللَّيْنِ الَّذِي لَمْ يَخْلُقْ فِي ضُرُوعِ الْغَنَمِ شَهْرًا أَوْ شَهْرَيْنِ. وَيَبِيعُ الْجَزْرَ الْمَغْيِبِيَّ فِي الْأَرْضِ الَّذِي لَمْ يَرَهُ إِنْ سَمِيَ وَلَا عَرَفَ صَفَتَهُ، وَلَا أَمَرَ جَزْرَ أَمْ هُوَ مَعْقُوفٌ مَسْؤُومٌ لَا خَيْرَ فِيهِ؟ وَيَبِيعُ أَحَدُ تَوْبِينَ لَا يَدْرِي إِبْهَامًا هُوَ الْمَشْتَرَى. وَالْقَائِي الْبَاقِي لَمْ يَخْلُقْ، وَالْعَانِيبُ الَّذِي لَمْ يَوْصَفْ وَلَا عَرَفَ - فَهَذَا هُوَ الْغَرَرُ الْحَرَمُ الْمَسْخُوفُ الْبَاطِلُ حَقًّا.

فَإِنْ ذَكَرُوا:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ هَاشِمِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ بْنِ عَتَبَةَ الْجَمَامِيِّ عَنْ أَبِي كَثِيرٍ السَّحْمِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَّفَقَا مِنْ بَيْنَهُمَا أَوْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا بَخِيرًا».

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذَا عَجَبٌ جَدًّا؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِمْ لَوْ صَحَّ، وَالتَّفَرُّقُ مِنَ الْبَيْعِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِأَحَدٍ أَمْرَيْنِ لَا ثَلَاثَ لِمَا:

إِمَّا يَتَّفَقُ الْأَبْدَانِ فَيَتِمُّ الْبَيْعُ حَيْثُ وَتَتَفَرَّقَانِ مِنْهُ حَيْثُ، لَا قَبْلَ ذَلِكَ، وَإِمَّا أَنْ يَتَّفَقَا مِنْهُ بِفُسْخِ وَإِطْلَاحِهِ: لَا يُمْكِنُ غَيْرُ هَذَا؟ كَيْفَ وَأَيُّوبُ بْنُ عَتَبَةَ ضَعِيفٌ لَا نَرْضَى الْإِحْتِجَاجَ بِرَوَايَةِ أَصْلًا

أَوْفًا - أَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَضَرُّعٌ فِيهِ التَّخْيِيرُ بَعْدَ الْعَقْدِ، وَلَيْسَ السَّكُوتُ عَنْهُ بِمَانِعٍ مِنْ كَوْنِهِ؛ لِأَنَّ صَحَّةَ الْبَيْعِ تَنْتَضِيهِ وَلَا يَدُّ - وَلَمْ يَذْكُرْ فِي هَذَا الْخَبَرِ تَمَنُّ أَيضًا، فَيَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَجِيزُوا الْبَيْعَ بِغَيْرِ ذِكْرِ تَمَنُّ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ تَمَنُّ.

فَإِنْ قَالُوا: لَا يَدُّ مِنَ التَّمَنُّ بِلَا شَكٍّ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ لَا يَصْحُ إِلَّا بِهِ.

قُلْنَا: وَلَا يَدُّ مِنَ التَّفَرُّقِ أَوْ التَّخْيِيرِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ لَا يَكُونُ بَيْعًا، وَلَا يَصْحُ أَصْلًا إِلَّا بِأَحَدِهِمَا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي إِحْتِجَاجِهِمْ بِهَذَا الْخَبَرِ فِي إِسْقَاطِ حُكْمِ مَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ مِنَ التَّخْيِيرِ بَعْدَ الْعَقْدِ، وَسَيَرُّ مِنْ احْتِجَاجِهِ بِهِ فِي الْبَيْعِ بِالْمُغْرَمَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ تَمَنُّ أَصْلًا، وَهَذِهِ هِيَ لَمَّا اتَّبَعَ قَبْلَ الْقَبْضِ بِخِلَافِ رَأْيِ الْحَنَفِيِّينَ فَهُوَ حِجَّةٌ عَلَيْهِمْ.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْإِشْهَادِ سَوَاءً سَوَاءً.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي - أَنَّهُ حَتَّى لَوْ صَحَّ لَهُمْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا الْبَيْعِ تَخْيِيرٌ وَلَا إِشْهَادٌ أَصْلًا هُوَ لَا يَصْحُقُ أَبَدًا - فَمَنْ لَهُمْ أَنْ هَذِهِ الْقِصَّةُ كَانَتْ بَعْدَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ بَيْعَيْنِ لَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَّفَقَا أَوْ يُخَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ» وَبَعْدَ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْإِشْهَادِ، وَمَنْ ادَّعَى عِلْمَ ذَلِكَ فَهُوَ كَذَّابٌ أَفْكٌ يَتَّبِعُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ لِكُذْبِهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَإِنْ كَانَ هَذَا الْخَبَرُ قَبْلَ ذَلِكَ كُلِّهِ، فَنَحْنُ نَقُولُ: إِنْ الْبَيْعُ حَيْثُ كَانَ يَتِمُّ بِالْعَقْدِ وَإِنْ لَمْ يَتَّفَقَا وَلَا خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، وَإِنْ الْإِشْهَادُ لَمْ يَكُنْ لِأَزْمًا وَإِنَّمَا وَجِبَ كُلُّ مَا ذَكَرْنَا حِينَ الْأَمْرِ بِهِ لَا قَبْلَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا نَحْنُ فَنَقْطَعُ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يَخَالِفُ أَمْرَ رَبِّهِ تَعَالَى، وَلَا يَفْعَلُ مَا نَهَى عَنْهُ أَثَنًا، هَذَا مَا لَا شَكَّ فِيهِ عِنْدَنَا، وَمَنْ شَكَّ فِي هَذَا أَوْ أَجَازَ كَوْنَهُ فَهُوَ كَافِرٌ، تَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْبَرَاءَةِ مِنْهُ.

وَكَذَلِكَ نَقْطَعُ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ نَسَخَ مَا أَمَرْنَا بِهِ لَيْتَهُ حَتَّى لَا يَشْكُ عَالَمٌ بِسُتَةِ فِي أَنَّهُ قَدْ نَسَخَ مَا نَسَخَ وَثَبِتَ مَا ثَبِتَ.

وَلَوْ جَازَ غَيْرُ هَذَا - وَأَعُوذُ بِاللَّهِ - لَكَانَ دِينُ الْإِسْلَامِ فَاسِدًا لَا يَدْرِي أَحَدٌ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ تَمَّا يَحِلُّ لَهُ تَمَّا أَوْجَبَ رَبُّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ حَاشَ لِلَّهِ مِنْ هَذَا، إِنْ هَذَا هُوَ الصَّلَالُ الْمُبِينُ الَّذِي يَكْذِبُهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذْ يَقُولُ: «يَتَّبِعَانِ كُلُّ شَيْءٍ»، وَ«لَيْتَنِ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمْ».

وَقَدْ تَبَيَّنَ الرَّشْدُ مِنَ الْغَيِّ، وَالَّذِينَ كُلَّهُ رَشْدٌ وَخِلَافٌ كُلُّ

وإن كانت لنا. وأتى بعضهم بطاعة تدلّ على رقة دينه وضعف عقله، فقال: معنى ما لم يفتقر: إنسا أراد ما لم يتفقا، كما يقال للقوم: على ماذا افتقرتم؟ أي على ماذا اتفقتم - فأراد على ماذا افتقرتما عن كلامكما.

قال أبو محمد: وهذا باطلٌ من وجوه.

أولها: أن هذه دعوى كاذبة بلا دليل، ومن لكم بصرف هذا اللَّفْظِ إلى هذا التأويل؟ وما كان هكذا فهو باطلٌ.

والثاني: أن يقول: هذا هو السفسطة بعينها، وردّ الكلام إلى ضده أبداً، ولا يصح مع هذا حقيقة، ولا يعجز أحد عن أن يقول كذلك في كل ما جاء من القرآن، والسّنن. وهذه سبيل الروافض، إذ يقولون: إن الجبّ والطاغوت إنما هما إنسانان بعينهما، وأن تدجوا بقرة إنما هي فلانة بعينها.

والثالث: أن نقول لهم: فكيف، ولو جاز هذا التأويل لكان ما رواه الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ «إذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكنا جميعاً، أو يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَيَتَابِعَا عَلَى ذَلِكَ وَجِبَ الْبَيْعُ وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ أَحَدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ» مَكْتُباً لِهَذَا التَّأْوِيلِ الْكَاذِبِ الْمُدْعَى بِلا دَلِيلٍ، وَمِمَّنْ أَنْ تَفَرَّقَ الَّذِي بِهِ يَصْخُ الْبَيْعُ لَا يَكُونُ الْبَيْعُ عَلَى رَغْمِ أَنْوْفِهِمْ، إِلَّا بَعْدَ التَّبَايَعِ، كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا كَمَا ظُنُّ أَهْلُ الْجَهْلِ مِنْ أَنَّهُ فِي حَالِ التَّبَايَعِ وَمَعَ آخِرِ كَلَامِهِمَا.

قال أبو محمد: وهذا مما خالفوا فيه طائفة من الصحابة لا يعرفهم منهم خالف، وهم يعظمون هذا - وهذا مما خالفوا فيه جمهور العلماء إلا رواية عن إبراهيم، ثم جاء بعضهم بعجيب وهو أنهم زادوا في الكذب، فأتوا برواية رويتهما عن طريق عطاء: أن عمر قال: البيع صفقة أو خيار - وروي أيضاً من طريق الشعبي أن عمر - وعن الحجاج بن أرطاة أن عمر قال: إنسا البيع عن صفقة أو خيار، والمسلم عند شرطه.

ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن محمد بن خالد بن الزبير عن شيخ من بني كنانة أن عمر قال: البيع عن صفقة أو خيار، ولكل مسلم شرطه.

قال أبو محمد: من عجائب التبايع، ومن البرهان على البراءة من الحياة: الاحتجاج بهذه الروايات في معارضة السّنن، وكلها عليهم لوجوه:

أولها - أنه ليس شيء منها يصح؛ لأنها مرسلات، أو من طريق الحجاج بن أرطاة - وهو مالك - عن شيخ من بني كنانة

ثم لو صحّت لما كان لهم فيها متعلّق، لأنّه ليس في شيء منها إبطال ما حكم به الله تعالى على لسان رسوله ﷺ من أنه «لا يبيع إلا بعد التفرق أو التخيير».

وكلام عمر هذا لو سمعناه من عمر لما كان خلافاً لقولنا: لأن الصفقة ما صح من البيع بالتفرق، والخيار ما صح من البيع بالتخيير، كما قال عليه السلام، وحكم أن «لا يبيع بين التبيين إلا بأن يتفرقا أو يُخَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ» فكيف.

وقد صح عن عمر مثل قولنا نصاً:

كما رويانا من طريق مسلم أخبرنا قتية أخبرنا ليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحدثان قال: أقبلت أقول: من يصطرف الدراهم، فقال طلحة بن عبيد الله وهو عند عمر بن الخطاب أرنا ذبيك، ثم جئنا إذا جاء خادمنا تعطيك ورقك، فقال له عمر: كلا والله لتعطيك ورقه أو لتردّ إليه درهمه. فهذا عمر يبيع له ردّ الذهب بعد تمام العقد وتركو الصفقة.

فإن قيل: لم يكن ثم البيع بينهما.

قلنا: هذا خطأ؛ لأن هذا خبر:

روياه من طريق مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحدثان التصري أنه أخبره أنه التمس، صرفاً بمائة دينار.

قال: فدعاني طلحة بن عبيد الله فتراوضا حتى اصطرف مني وأخذ ذهبي فقبلها في يده ثم قال: حتى يأتيني خازني من الغاية وعمر يسمع، فقال عمر: والله لا تفارقه حتى تأخذها. فهذا بيان أن الصّرف قد كان قد انعقد بينهما - فصح أن عمر ويحضرت طلحة وسائر الصحابة يرون فسح البيع قبل التفرق بالأبدان.

ثم لو صح عن عمر ما ادّعه ما كان في قوله حجة مع رسول الله ﷺ ولا عليه، وكسّم قصّة خالفوا فيها عمر ومعه السّنّة أو ليس معه؟ أول ذلك هذا الخبر نفسه، فإنهم رواوا عن عمر كما ترى والمسلم عند شرطه - وهم يطلون شروطاً كثيرة جداً. ونسوا خلافهم لعمر في قوله: الماء لا ينجسه شيء. وأخذوا الصدقة من الرقيق من كل رأس عشرة دراهم أو ديناراً. وإيجابه الزكاة في ناض البَيْع. وتركه في الخرص في النخل ما ياكل أهله - والمسح على العمامة، وأزيد من مائة قضية - فصار ههنا الظنُّ

الكاذب في الرواية الكاذبة عن عمر: حجة في رد السنين.
فكيف.

وقد روينا هذه الرواية نفسها من طريق حماد بن سلمة عن
الحجاج بن أرطاة عن خالد بن محمد بن خالد بن الزبير أن عمر
بن الخطاب قال: إنه ليس بيع إلا عن صفقة وتخير - هكذا يروى
العطف - وهذا يخالف لقولهم وموافق لقولنا، وموجب أن عمر
لم ير البيع إلا ما جمع العقد، والتخير سوى العقد، وقد ذكرناه
عن عمر أيضاً قبل من طريق صحيحة، فظهر فساد تعلقهم من
كل جهة.

وذكر بعضهم قول ابن عمر الثابت عنه: ما أدركت الصفقة
حيّاً مجموعاً فهو من المبتاع:

روينا من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري
عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

قال أبو محمد: وهذا من عجائباتهم؛ لأنهم أول مخالفو لهذا
الخبر: فالخفيفون يقولون: بل هو من البائع ما لم يره المبتاع أو
يسلمه إليه البائع - والمالكيون يقولون: بل إن كان غائباً غيبة
بعيدة فهو من البائع. فمن أعجب ممن يحتج بخبر هو عليه لا له،
ويحارهم هذه المجاهرة، وما في كلام ابن عمر هذا شيء يخالف ما
صح عنه من أن البيع لا يصح إلا بالتفرق بالأبدان. فقولنا: ما
أدركت الصفقة، إنما أراد البيع التام بلا شك.

ومن قوله المشهور عنه: إنه لا بيع يتم البتة إلا بالتفرق
بالأبدان، أو بالتخير بعد العقد.

قال علي: فظهر عظيم نحشهم في هذه المسألة، وعظيم
تناقضهم فيها، وهم يقولون: إن المرسل كالمستد، وبعضهم يقول:
بل أفقر منه، ويحتجون به إذا وافقهم.

وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن ابن
طاووس عن أبيه أن رسول الله ﷺ «جعل الخيار بعد البيع».

قال أبو محمد: وقد ذكرنا عن طاووس أن التخيير ليس
إلا بعد البيع، وهم يقولون: الراوي أعلم بما روى.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا وكيع أخبرنا قاسم
الجعفي عن أبيه عن ميمون بن مهران قال رسول الله ﷺ: «البيع
عن تراض والتخيير بعد الصفقة، ولا تجل لمسلم أن يغيب
مُسْلِمًا».

فهذان مرسلمان من أحسن المراسيل، مبطلان لقولهم الخيش
المعارض للسنن، فأين هم عنه؟ لكنهم يقولون ما لا يفعلون كبر
مقتاً عند الله أن يقولوا ما لا يفعلون - نعوذ بالله من مقته.

قال علي: وقد ذكرنا أن بعض أهل الجهل والسخف قال:
هذا خبر جاء بالفاظ شتى فهو مضطرب.

قال علي: وقد كذب بل ألفاظه كلها ثابتة منقولة نقل التواتر
إلى رسول الله ﷺ ليس شيء منها مختلفاً أصلاً، لكنها الفاظ
يبيّن بعضها بعضاً، كما أمر عليه السلام ببيان وحى ربّه تعالى.

١٤١٧ - مسألة: فإن قيل: فهلا أوجبت التخيير في
البيع ثلاث مرات؟ لما رويتموه من طريق هشام الدستوائي عن
قنادة عن الحسن عن سمرة أن رسول الله ﷺ قال: «البيعان
بالتخيير حتى يتفرقا وتأخذ كل واحد منهما من البيع ما هوى أو
يتخاربان ثلاث مرار».

ومن طريق البخاري أخبرنا إسحاق أنا حيّان أخبرنا هشام
أخبرنا قنادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن حكيم
بن حزام أن رسول الله ﷺ قال: «البيعان بالتخيير حتى يتفرقا»
قال هشام: وجدت في كتابي «يتخاربان ثلاث مرار، فإن صدقا وتينا
بورك لهما في بيعتهما وإن كذبا وكتما فعسى أن يرتخا ربحاً
ويتخاربا بركة بيعتهما» وهكذا:

روينا من طريق عفان عن هشام أيضاً.

قلنا: رواية الحسن عن سمرة مرسلة لم يسمع منه إلا حديث
العقبة وحده.

وأما رواية هشام فإنه لم يحدث بهذه اللفظة، وإنما أخبر أنه
وجدها في كتابه، ولم يلتزمها ولا رواها، ولا استندها، وما كان
هكذا فلا يجوز الأخذ به ولا تقوم به حجة.

وقد روى هذا الخبر هشام عن أبي التياح عن عبد الله بن
الحارث عن حكيم فلم يذكر فيه: ثلاث مرات.

ورواه شعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، كلهم
عن قنادة بإسناده ولفظه، فلم يذكر أحد منهم: ثلاث مرار.

وقد حدثنا هشام بن سعيد الخبر أخبرنا عبد الجبار بن أحمد
المصري أخبرنا الحسن بن الحسين بن عبد ربه النجيري أخبرنا
جعفر بن محمد الأصبهاني أخبرنا يونس بن حبيب الزبيري أخبرنا
أبو داود الطيالسي أخبرنا شعبة، وهشام، كلاهما عن قنادة، قال
شعبة في حديثه: إنه سمع صالحاً أبا الخليل يحدث عن عبد الله بن
الحارث عن حكيم بن حزام، قال: قال رسول الله ﷺ: «البيعان
بالتخيير ما لم يتفرقا، فإن صدقا وتينا بورك لهما في بيعتهما، وإن
كذبا وكتما مئج بركة بيعتهما».

قال أبو داود: وحديث هشام مثل هذا فارتفع الإشكال

وهكذا القول في كل ما اختلف فيه المتبايعان، مثل أن يقول أحدهما: ابتعته بقلبي ويقول الآخر: بل بنسيئة، أو قال أحدهما: بكذا أو كذا، أو قال الآخر: بل أكثر - أو قال أحدهما: بعرضي وقال الآخر: بعرض آخر، أو بعين - أو قال أحدهما: بدنانير، وقال الآخر بدراهم - أو قال أحدهما بصفة كذا وذكر ما يطل به البيع وقال الآخر: بل بيعاً صحيحاً، فإن كان في قول أحدهما إقراراً للآخر بزيادة إقراراً صحيحاً ألزم ما أقر به ولا بد: فإن كانت السلعة بيد البائع والثمن بيد المشتري، فهذا هو كل واحد منهما مدعى عليه فيحلف البائع بالله ما باعها منه كما يذكر ولا بما يذكر، ويحلف المشتري بالله ما باعها مني بما يذكر ولا كما يذكر، ويرى كل واحد منهما من طلب، الآخر، ويطل ما ذكرنا من البيع.

وذهب قوم إلى أن البيعين إذا اختلفا تراءيا البيع دون إيمان.

وهو قول ابن مسعود، والشعبي، وأحمد بن حنبل:

كما روينا من طريق عبد السزاق أخبرنا سفيان الثوري عن معن بن عبد الرحمن عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن ابن مسعود باع من الأشعث بن قيس بيعاً فاختلفا في الثمن، فقال ابن مسعود: بعشرين، وقال الأشعث: بعشرون، فقال له ابن مسعود: اجعل بيني وبينك رجلاً، فقال له الأشعث: أنت بيني وبين نفسك، قال ابن مسعود: فإنني أقول بما قضى به رسول الله ﷺ: «إذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال رب المال، أو يترادان البيع».

وروي عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أنه قال: يحلف البائع فإن شاء المشتري أخذ وإن شاء ترك - ولم يذكر عليه ميمناً.

وقال قوم: إن كانت السلعة قائمة بخالفا وفسخ البيع، وإن كانت قد هلكت فالقول قول المشتري مع يمينه، هذا إذا لم تكن هناك يمين.

وهو قول حماد بن أبي سليمان، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، ومالك - وقال إبراهيم، والثوري، والأوزاعي في المستهلكة بذلك.

وقال قوم: إذا اختلف المتبايعان حلفا جميعاً، فإن حلفا أو نكلا فسخ البيع - وإن حلف أحدهما ونكل الآخر قضى بقول الذي حلف سواء كانت قائمة أو مستهلكة.

وهو قول شريح، والشافعي، ومحمد بن الحسن، إلا أنهما قالوا: يترادان ثمن المستهلكة.

وقال عطاء يرد البيع إلا أن يتفقا.

وثبت همام على ترك هذه اللفظة، ولم يقل إذ وجدا في كتابه: إنها من روايتي، والله لو ثبت همام عليها من روايتي، أو غيره - من الثقات - لقلنا بها؛ لأنها كانت تكون زيادة.

١٤١٨ - مسألة: فإن تبايعا في بيت فخرج أحدهما

عن البيت، أو دخل حية في البيت: فقد تفرقا وثم البيع، أو تبايعا في حية أحدهما إلى البيت: فقد تفرقا وثم البيع. فلو تبايعا في صحن دار فدخل أحدهما البيت: فقد تفرقا وثم البيع. فلو تبايعا في دار، أو خص فخرج أحدهما إلى الطريق، أو تبايعا في طريق فدخل أحدهما داراً، أو خصاً: فقد تفرقا وثم البيع.

فإن تبايعا في سفينة فدخل أحدهما البليغ، أو الخزانة، أو مضى إلى الفندق، أو صعد الصاري: فقد تفرقا وثم البيع.

وكذلك لو تبايعا في أحد هذه المواضع فخرج أحدهما إلى السبينة: فقد تم البيع إذ تفرقا - فإن تبايعا في دكان فزاع أحدهما إلى دكان آخر، أو خرج إلى الطريق فقد تم البيع وتفرقا.

ولو تبايعا في الطريق فدخل أحدهما الدكان فقد تم البيع وتفرقا. فلو تبايعا في سفر أو في فضاء فإنهما لا يفتقان إلا بأن يصير بينهما حاجز يسمى تفريقاً في اللغة، أو بأن يغيب عن بصره في الرفقة، أو خلف ربوة، أو خلف شجرة، أو في حفرة - وإنما يراعى ما يسمى في اللغة تفريقاً فقط - وبالله تعالى التوفيق.

١٤١٩ - مسألة: فلو تنازع المتبايعان فقال أحدهما:

تفرقنا وثم البيع، أو قال: خيرتني، أو قال: خيرتك فاخترت أو اخترت تمام البيع - وقال الآخر: بل ما تفرقنا حتى فسخت وما خيرتني ولا خيرتك، أو أقر بالخير وقال: فلم اختر أنا، أو قال: أنت تمام البيع: فإن كانت السلعة المبيعة معروفة للبائع بيمينه، أو بعلم الحاكم ولا نبال حثيثي في يد من كانت منهما ولا في يد من كان الثمن منهما - أو كانت غير معروفة إلا أنها في يده والثمن عند المشتري - فإن القول في كل هذا قول مبطل البيع منهما - كأننا من كان - مع يمينه، لأنه مدعى عليه عقد بيع لا يقر به، ولا يمينه عليه به، فليس عليه إلا اليمين بحكم رسول الله ﷺ باليمين على المدعى عليه.

فإن كانت السلعة في يد المشتري وهي غير معروفة للبائع وكان الثمن عند البائع بعد: فالقول قول مصحح البيع منهما - كأننا من كان - مع يمينه؛ لأنه مدعى عليه نقل شيء عن يده، ومن كان في يده شيء فهو في الحكم له: فليس عليه إلا اليمين. فلو كانت السلعة والثمن معاً في يد أحدهما فالقول قوله مع يمينه لأنه مدعى عليه كما قلنا - وبالله تعالى التوفيق.

إسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عبيد أنه سمع أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود يقول: قال ابن مسعود «أمر رسول الله ﷺ في المتبايعين سبعة يقول أحدهما: أخذتها بكذا وكذا، وقال الآخر: بعناها بكذا وكذا، بأن يستحلف البائع، ثم يختار المتبايع، فإن شاء أخذ وإن شاء تركه».

ورويته أيضاً من طريق إسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عبيد عن ابن لعبد الله بن مسعود عن أبيه عن رسول الله ﷺ وهذا لا شيء - لأن أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود سئل أتذكر من أهلك شيئاً؟

قال: لا - ولم يكن لعبد الله ﷺ من الولد إلا أبو عبيدة - وهو أكبرهم - وعبد الرحمن تركه ابن سنان، وعنه - وكان أصغرهم - وعبد الملك بن عبيد المذكور مجهول، فسقط هذا القول.

قال أبو حمزة: وأما سائر الأقوال فلا حجة لهم أصلاً، لا سيما من فرق بين السلعة القائمة والمستهلكة، ومن حلف المشتري، فإنه لا يوجد ذلك في شيء من الآثار أصلاً، إلا أنهم أطلقوا إطلاقاً ساعوا فيه قلة الورع - يعني الحفيظين والمالكين - فلا يزالون يقولون في كتبهم: قال رسول الله ﷺ: «إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة فإنهما يتحالفان ويتراضان».

وهذا لا يوجد أبداً لا في مرسل ولا في مستند، لا في قوي ولا في ضعيف، إلا أن يوضع للوقت.

قال علي: وهذا مما تناقضا فيه، فخالقوا المرسل المذكور، وخالقوا ابن مسعود، ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم.

واحتج بعضهم لقولهم في ذلك بأن قال: لما كان كلاهما مدعياً ومدعى عليه وجب عليهما البيمين جميعاً، فإن البائع يدعى على المشتري ثمناً أو عقداً لا يقر به المشتري، والمشتري يدعى على البائع عقداً لا يقر به البائع.

قال أبو حمزة: ليس هذا في كل مكان كما ذكرنا؛ لأن من كان يده شيء لا يعرف لغيره، وقال له إنسان: هذا في يدي منك بمقتضى، وقال الذي هو في يدي: بل ابتعته منك بمقتضى، وقد أنصتكت، فإن الذي الشيء يده ليس مدعياً على الآخر بشيء أصلاً، لأن الحكم أن كل ما بيد المرء فهو له، فإن ادعى فيه مدعى: حلف الذي هو يده وبرى ولم يقر له قط بملكه إقراراً مطلقاً، فليس البائع هنا مدعى عليه أصلاً.

وقد عظم تناقضهم ههنا، لا سيما تفرقهم بين السلعة

وقال زفر بن الهذيل في السلعة القائمة: يتحالفان ويتراضان. وأما المستهلكة فإن اتفاقاً على أن الثمن كان من جنس واحد فالقول قول المشتري، فإن اختلفا في الجنس تخالفاً وتراداً قيمة المبيع.

وقال أبو سليمان، وأبو ثور: القول في ذلك - قائمة كانت السلعة أو مستهلكة - قول المشتري مع يمينه.

قال أبو حمزة: فأما قول ابن مسعود، والشعبي، وأحمد، فإنهم احتجوا بالحديث الذي ذكرنا فيه.

ورويته بلفظ آخر، وهو: «إذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع، والمبتاع بالخيار» فاللفظ الأول: رويته كما ذكرناه.

ورويته أيضاً من طريق حفص بن غياث عن أبي عيسى أخبرني عبد الرحمن بن محمد بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده قال ابن مسعود.

ومن طريق أبي عيسى أيضاً عن عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده قال ابن مسعود - من طريق هشيم أخبرنا ابن أبي ليلى - هو محمد بن عبد الرحمن القاضي - عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه: أن ابن مسعود:

وأما اللفظ الثاني فرويته من طريق ابن عجلان عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: أن ابن مسعود.

قال أبو حمزة: وهذا كله لا حجة فيه، ولا يصح شيء منه؛ لأنها كلها مراسلات - وعبد الرحمن بن مسعود كان له - إذ مات أبوه ﷺ - ست سنين فقط، لم يحفظ منه كلمة، والراوي عنه أيضاً محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى - وهو سبب الحفظ - وعبد الرحمن بن محمد بن الأشعث - ظالم من ظلمة الحجاج - لا حجة في روايته.

وأيضاً فلم يسمع منه أبو عيسى شيئاً لتأخر سته عن لقائه. وأيضاً فهو خطأ، وإنما هو عبد الرحمن بن محمد بن قيس بن محمد بن الأشعث - وهو مجهول ابن مجهول. وأيضاً محمد بن الأشعث لم يسمع من ابن مسعود: فبطل التعليل به جلة.

وأما قول أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود فإنه ينتج له بما رويته من طريق أحمد بن شعيب، أخبرني إبراهيم بن الحسين أخبرنا حجاج - هو ابن محمد - قال ابن جريح: أخبرني

القائمة والمستهلكة فهو شيء لا يوجب قرآنً، ولا سنةً، ولا روايةً سقيمةً، ولا قولَ صاحبٍ ولا قياساً، ولا معقولاً، ولا رأيً له وجهاً. ويعارضون بما احتجَّ له أصحابنا، وأبو ثور، في قولهم: إنَّ القولَ قولُ المشتري على كلِّ حالٍ مع يمينه؛ لأنَّهما جميعاً قد اتفقا على البيع، وعلى انتقال الملك إلى المشتري، ثمَّ ادَّعى البائعُ على المشتري بما لا يقرُّ له به المشتري، وهذا أشبه بأصولِ الحنفيين، والمالكيين: من أقوالهم في الإقرار.

قال أبو محمد: وليس هذا أيضاً صحيحاً؛ لأنَّ البائع لم يوافق المشتري قطُّ على ما ادَّعى في ماله، وإنَّما أقرَّ له بانتقال الملك وبالباع على صفته لم يصدِّقه المشتري فيها، فلا يجوز أن يقضي للمشتري بإقرار هو مكذوبٌ له.

فصح أنَّ القولَ ما قلناه: من أنَّ كلَّ ما كان يبدو إنسانٍ فهو له، إلا أن تقوم بملكه بينةٌ لغيره.

وهو قولُ إمام بن معاوية، وبهذا جاءت السنة.

والعجب من إيهام الحنفيين والمالكيين، والشافعيين، أنَّهم يقولون بالحديث المذكور **وهم قد خالفوه جملةً كما أوردنا، لا سيما الشافعيين، فإنَّهم يقولون:** لا يجوز الحكم بالمرسل، ثمَّ أخذوا هنا بمرسل، وليتهم صدقوا في أخذهم به، بل خالفوه، وتناقضوا كلَّهم مع ذلك في، فتاويلهم في فروع هذه المسألة تناقضاً كثيراً - وبالله تعالى التوفيق.

وأعجب شيء في هذا تحليف المالكيين للبائع، والمشتري: بأنَّ يجلِّفَ البائعُ: بالله لقد بعتكما بكذا وكذا، وبأنَّ يجلِّفَ المشتري: بالله لقد اشتريتها منك بكذا وكذا، فيجمعون في هذا أعجوبتين:

أحدهما - تحليفهما على ما يدعيانه لا على نفي ما يدعي به كلُّ واحدٍ منهما على الآخر، والآخرى أنَّهم يجلِّفونهما كذلك ثمَّ لا يعطونهما ما حلفا عليه، فأيُّ معنى لتحليفهما بذلك؟ وإنَّما يجلِّفُ المدَّعي عليه على نفي ما يدعي به كلُّ واحدٍ منهما على الآخر، والآخرى أنَّهم يجلِّفونهما كذلك ثمَّ لا يعطونهما ما حلفا عليه، فأيُّ معنى لتحليفهما بذلك؟ وإنَّما يجلِّفُ المدَّعي عليه على نفي ما ادَّعى عليه به ويبرأ.

وأما هم ومن يرى ردَّ اليمين: فإنَّه يجلِّفُ المدَّعي على ما ادَّعى ويقضون له به، وتقضوا هنا أصولهم أتجَّ نقصاً وأفسده بلا دليل أصلاً.

وقالوا أيضاً: إنَّ ادَّعى أحدهما صحة العمل، والآخرُ فساده: القولُ قولُ مدَّعي الصحة ولا يدري من أين وقع لهم هذا؟ وبالله تعالى التوفيق.

١٤٢٠ - مسألة: وكلُّ بيع وقع بشرط خيار للبائع، أو

للمشتري، أو لهما جميعاً، أو لغيرهما: خيارٌ ساعة، أو يوم، أو ثلاثة أيام، أو أكثر أو أقل: فهو باطلٌ - تحييراً إنفاذه أو لم يتخييراً - فإنَّ قبضه المشتري بإذنٍ بانه فلهلك في يده بغير فعله فلا شيء عليه، فإنَّ قبضه بغير إذن صاحبه - لكنَّ بحكم حاكم، أو بغير حكم حاكم: ضمنه ضمان الغصب.

وكذلك إنَّ أحدث فيه حدثاً ضمنه ضمان التعدي.

وقال أبو حنيفة: بيع الخيار جائز لكلِّ واحدٍ منهما، ولهما معاً، ولإنسانٍ غيرهما، فإنَّ ردَّ الذي له الخيارُ البيعُ فهو مردودٌ، وإنَّ أمضاه فهو ماضٍ، إلا أنَّه لا يميزُ مدَّة الخيار أكثر من ثلاثة أيام - لكنَّ ثلاثة أيام فاقبل - فإنَّ اشترط الخيار أكثر من ثلاثة أيام بطلَ البيعُ، فإنَّ تابعاً بخيارٍ ولم يذكر مدَّة فهو إلى ثلاثة أيام.

وخالفه أبو يوسف، ومحمد، فقالا: الخيارُ جائزٌ إلى ما تعاقداه طالَّت المدَّة أم قصرت - واتَّفقا في كلِّ ما عدا ذلك - والتَّقدُّ جائزٌ عندهم في بيع الخيار بطلوع المشتري لا بشرط أصلاً - فإنَّ تشارطاً التَّقدُّ فسدَ البيعُ، فإنَّ مات الذي له الخيارُ في مدَّة الخيار فقد لزمه البيعُ، فإنَّ تلفَ الشيء في مدَّة الخيار: فإنَّ كان الخيار للمشتري فقد لزمه البيعُ بذلك الثمن، وإنَّ كان الخيار للبائع فعلى المشتري قيمته لا ثمنه، وللذي له الخيارُ إنفاذ الرضا بغير محضرٍ الآخر، وليس له أن يردَّ البيعُ إلا بمحضر الآخر - وزكاة القطر إنَّ تمَّ البيعُ بالرضا على المشتري، وإنَّ لم يتمَّ البيعُ بالردِّ على البائع.

قال أبو محمد: وهذه وسواسٌ، وأحكام لا يعرف لها أصلٌ، وأقسامٌ وأحكام لا تحفظ عن أحدٍ قبله.

وقال مالك: بيع الخيار جائزٌ كما قال أبو حنيفة وأصحابه، إلا أنَّ مدَّة الخيار عنده تختلف: أمَّا في الثوب فلا يجوز الخيارُ عنده إلا يومين فاقبل، فما زاد فلا خير فيه.

وأما الجارية فلا يجوز الخيارُ عنده فيها إلا جمعة فاقبل، فما زاد فلا خير فيه: ينظر إلى خبرها، وهيبتها، وعملها.

وأما الدابة يوم فاقبل، أو سير البريد فاقبل.

وأما الدارُ فالشهر فاقبل - وإنَّما الخيارُ عنده ليستشير ويختير البيع.

وأما ما بعد من أجل الخيار فلا خير فيه؛ لأنَّه غررٌ، ولا يجوزُ عنده التَّقدُّ في بيع الخيار - لا بشرط ولا بغير شرط - فإنَّ تشارطاً فسدَ البيعُ، فإنَّ مات الذي له الخيارُ فورثه يقومون مقامه.

الْخِيَارَ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ، فَأَبْلَغَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْعَ وَقَالَ: إِنَّمَا الْخِيَارُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ قَالَ الْخِذَّافِيُّ: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا رَجُلٌ سَمِعَ أَبَانًا يَقُولُ: عَنْ الْحَسَنِ أَشْتَرَى رَجُلًا وَجَعَلَ الْخِيَارَ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْبَيْعُ مَرْدُودٌ وَإِنَّمَا الْخِيَارُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا احْتِجَاجُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ: بِحَدِيثِ مَقْلُودٍ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لَهُ الْخِيَارَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِيمَا اشْتَرَى؟ فَعَجِبَ عَجِيبٌ جَدًّا أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ خَالِفٍ لِهَذَا الْخَدِيثِ، وَقَوْلُهُمَا بِفَسَادِ بَيْعِهِ جَمْلَةً - إِنْ كَانَ يَسْتَحِقُّ الْحَجَرَ وَيُخْدَعُ فِي الْبَيْعِ - أَوْ جَوَازِ بَيْعِهِ جَمْلَةً، وَلَا يَرُدُّهُ إِلَّا مِنْ عَيْبٍ - إِنْ كَانَ لَا يَسْتَحِقُّ الْحَجَرَ - فَكَيْفَ يَسْتَحِلُّ ذُو وَرْعٍ أَنْ يَعْصِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِيمَا أَمَرَ بِهِ ثُمَّ يَقُولُهُ مَا لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ؟ وَلَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ بَيْعٌ وَقَعَ بِخِيَارٍ مِنَ التَّيَابِعِينَ لِأَحَدِهِمَا أَوْ لِمَا - فِي هَذَا نَوَازِعُوا، فَنُوا أَسْفَاهُ عَلَيْهِمْ؟.

وَأَمَّا احْتِجَاجُ أَبِي حَنِيفَةَ بِحَدِيثِ الْمَصْرَافِ: فَطَائِفَةٌ مِنْ طَوَائِفِ الذُّهْرِ؟ وَهُوَ أَوَّلُ خَالِفٍ لَهُ، وَزَارَ عَلَيْهِ وَطَائِفٍ فِيهِ، خَالِفٌ كُلُّ مَا فِيهِ، فَمَرَّةٌ يَجْعَلُهُ ذُو التَّوَرَعِ مِنْهُمْ: مَنَسُوحًا بِتَحْرِيمِ الرِّبَا، وَكَذِبُوا فِي ذَلِكَ مَا لِلرِّبَا هُنَا مَدْخَلٌ؟ وَمَرَّةٌ يَجْعَلُونَهُ كَذِبًا، وَيَعْرَضُونَ بِأَبِي هُرَيْرَةَ - وَاللَّهُ تَعَالَى يَجْزِيهِمْ بِذَلِكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ - وَهُمْ أَهْلُ الْكُذْبِ، لَا الْفَاضِلُ الْبَرُّ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ، وَكَبِ الطَّاعَنُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ لِرُجُوعِهِ وَمَنْخَرِهِ.

ثُمَّ لَا يَسْتَحْيُونَ مَنْ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ مِنْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَرِيدُونَ نَصْرَ تَصْحِيحِ بَيْعٍ وَقَعَ بِشَرْطِ خِيَارٍ لِلْبَائِعِ، أَوْ لِلْمُشْتَرِي، أَوْ لِمَا مَعًا أَوْ لِغَيْرِهِمَا، وَلَيْسَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ فِي خَبَرِ الْمَصْرَافِ اثَرٌ، وَلَا نَصٌّ، وَلَا إِشَارَةٌ، وَلَا مَعْنَى، فَايُّ عَجِيبٍ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا؟.

وَأَمَّا حَدِيثُ: الْخِذَّافِيُّ الْمُسْنَدُ، وَالْمَرْسَلُ: فَهِيَ مِنْ طَرِيقِ إِبْنِ بَرِزَةَ الرَّقَاشِيِّ - وَهُوَ هَالِكٌ مَطْرُوحٌ - وَالْمُسْنَدُ مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ سَلِيمَانَ الْكُوفِيِّ - وَهُوَ هَالِكٌ أَيْضًا مَرْكُوكٌ -.

وَأَمَّا الْمَرْسَلُ فَعَنْ رَجُلٍ لَمْ يَسْمَعْ، فِيمَا فَضِيحَةٌ وَشُهْرَةٌ، لَا يَأْخُذُ بِهِمَا فِي دِينِهِ إِلَّا حَرَمُ التَّوْفِيقِ. وَلِعَمْرِي لَقَدْ خَالَفَتْ الْمَالِكِيُّونَ هُنَا أَصُولَهُمْ فَإِنَّهُ لَا مَوْتَةَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْآخِرِ يَمْلِكُهَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِذَا وَافَقَ تَقْلِيدَهُمْ، وَقَالُوا أَيْضًا: قَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى جَوَازِ الْخِيَارِ ثَلَاثًا وَخَالَفْنَا فِيمَا زَادَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا كَذِبٌ مَا وَقَفُوا قَطُّ عَلَى ذَلِكَ: هَذَا مَالِكٌ لَا يَجِيزُ الْخِيَارَ فِي التَّوْبِ إِلَّا يَوْمَيْنِ فَقَالَ، وَلَا فِي الدَّائِبَةِ إِلَّا الْيَوْمَ فَقَالَ: فَبُطِّلَ كُلُّ مَا مَوْهُوا بِهِ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فَإِنْ تَلَفَ الْمُبِيعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي مِنْ غَيْرِ فَعَلِهِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ فَهُوَ مِنْ مَصِيبَةِ الْبَائِعِ وَلَا ضَمَانٌ عَلَى الْمُشْتَرِي، سِوَاهُ كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي أَوْ لِلْبَائِعِ أَوْ لِمَا أَوْ لِغَيْرِهِمَا، وَلِلَّذِي لَهُ الْخِيَارُ الرُّدُّ وَالرِّضَا بِغَيْرِ حَضَرِ الْآخَرِ وَمَحْضَرِهِ - وَزَكَاةُ الْقَطْرِ عَلَى الْبَائِعِ فِي كُلِّ ذَلِكَ.

قَالَ: فَإِنْ انْقَضَى أَمَدُ الْخِيَارِ وَلَمْ يَرُدَّ وَلَا رَضِيَ: فَلَهُ الرُّدُّ بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمًا، فَإِنْ لَمْ يَرُدَّ فِي هَذَا الْقَدْرَ لَزِمَهُ الْبَيْعُ. وَهَذِهِ أَقْوَالٌ فِي الْفَسَادِ كَاتِبِي قَبْلَهَا، وَلَا تَحْفَظُ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ، وَتَعْدِيدَاتٌ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْجَارِيَةِ، وَالشُّوْبِ، وَالذَّكَّارِ، وَالذَّكْبَةِ: قَدْ يَجْتَنِبُ، وَيَسْتَأْذِنُ فِيهِ فِي أَقْلٍ مِنَ الْمُدِّ الَّتِي ذَكَرُوا، وَفِي أَقْلٍ مِنْ نِصْفِهَا - وَقَدْ يَجْنَى مِنْ عَيُوبِ كُلِّ ذَلِكَ أَشْيَاءُ فِي أَضْعَافِ تِلْكَ الْمُدِّ، فَكُلُّ ذَلِكَ شَرْعٌ لَمْ يَأْذَنَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَلَا أَوْجَبَتْ سُنَّةٌ، وَلَا رَوَايَةٌ ضَعِيفَةٌ، وَلَا قِيَاسٌ وَلَا قَوْلٌ مُتَقَدِّمٌ، وَلَا رَأْيٌ لَهُ وَجْهٌ. وَلَيْتَ شِعْرِي مَا قَوْعُهُمْ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِأَجْنَبِيٍّ فَمَاتَ فِي أَمَدِ الْخِيَارِ: يَقُومُ وَرَثَتُهُ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا..

فَإِنْ قَالُوا: لَا، تَنَاقَضُوا، وَجَعَلُوا الْخِيَارَ مَرَّةً يَوْرَتُ، وَمَرَّةً لَا يَوْرَتُ.

وَأِنْ قَالُوا: نَعَمْ.

قُلْنَا: فَلَعَلَّهُمْ صَغَارَ، أَوْ سَفَاهًا، أَوْ غَيْبًا، أَوْ لَا وَارَثَ لَهُ فَيَكُونُ الْخِيَارُ لِلْإِمَامِ، أَوْ لِمَنْ شَاءَ اللَّهُ، إِنَّ هَذِهِ لَعَجَائِبُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجُوزُ الْخِيَارُ لِأَحَدِهِمَا وَلِمَا مَعًا، وَلَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ - وَخَالَفَ قَوْلَهُ فِي التَّيَابِعِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْخِيَارُ لِأَجْنَبِيٍّ، فَمَرَّةً أَجَازَهُ، وَمَرَّةً أَبْطَلَ الْبَيْعَ بِهِ، إِلَّا عَلَى مَعْنَى الْوَكَالَةِ. وَالتَّقْدِيرُ جَائِزٌ عِنْدَهُ فِي بَيْعِ الْخِيَارِ، فَإِنْ مَاتَ الَّذِي لَهُ الْخِيَارُ فَوَرَثَهُ يَقُومُونَ مَقَامَهُ، فَإِنْ تَلَفَ الشَّيْءُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ، فَإِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ أَوْ لِمَا مَعًا: فَعَلَى الْمُشْتَرِي ضَمَانُ الْقِيَمَةِ، وَإِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي فَقَدْ لَزِمَهُ الْبَيْعُ بِالتَّمَنِ الَّذِي ذَكَرَا - وَلِلَّذِي لَهُ الْخِيَارُ عِنْدَهُ أَنْ يَرُدَّ وَأَنْ يَرْضَى بِغَيْرِ حَضَرِ الْآخَرِ وَمَحْضَرِهِ.

وَاحْتِجَّ هُوَ، وَأَبُو حَنِيفَةَ: فِي أَنْ الْخِيَارَ لَا يَكُونُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ يَمَرٍ الْمَصْرَافِ - وَبِغَيْرِ الَّذِي كَانَ يُخْدَعُ فِي الْبَيْعِ فَجَعَلَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ الْخِيَارَ ثَلَاثًا، وَأَمَرَ أَنْ يَقُولَ إِذَا بَاعَ: لَا خِلَافَ.

وَاحْتِجَّ الْحَنْفِيُّونَ فِي ذَلِكَ.

بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْخِذَّافِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ شُرُوسٍ، أَخْبَرَنِي حَفْصُ بْنُ سَلِيمَانَ الْكُوفِيِّ، أَخْبَرَنِي أَبَانٌ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى بَعِيرًا وَاشْتَرَطَ

وبينك، ولك سلعتك.

قال أبو محمد: لا نعلم عن الصحابة رضي الله عنهم في بيع الخيار شيئاً غير هذا، وهو كله خلاف لأقوال أبي حنيفة، ومالك، والثاقفي، وهذه عندهم بيع فاسدة مفسوخة، فإن تهرلهم بالصحاب الذي لا يعرف له مخالف؟ نعم، وإن عرف له مخالف. وابن رهم السنة الثابتة في أن لا يبيع بين أحد من المتبايعين حتى ينفردا أو يخر أحدهما الآخر بعد البيع برواية شيخ من بني كنانة عن عمر البيع عن صفقة أو خيار، وليس في هذا لو صح خلاف للسنة، بل قد صح عن عمر وغير عمر من الصحابة موافقة السنة في ذلك، وإجازة رد البيع قبل التخيير والتفريق.

ثم هان عليهم هنا خلاف عمل عمر بن الخطاب، ونافع بن الحارث، وصفوان بن أمية - وكلهم صحابة: العمل المشهور الذي لا يمكن أن يغنى بحضرة الصحابة بالمدينة، ومكة، ولا يعرف لهم في ذلك مخالف، ولا عليهم منهم منكر ممن يميز البيع بشرط الخيار أصلاً بأصح طريق وأثبت في أشهر قصص، وهي ابتغاء دار للسجن بمكة، وما كان قبل ذلك بها للسجن دار أصلاً.

ثم فعل ابن عمر، وابن مطيع - وهما صاحبان - يتناعان كما ترى بخيار إن أخذوا إلى غير مئة مسمً - وعمر قبل ذلك، وصفوان، ونافع يتبايعون على الرضا إلى غير مئة مسمً، لا يعرف لهم في ذلك مخالف ممن يميز البيع بشرط خيار، فاعجبوا لأقوال هؤلاء القوم.

وأما التابعون:

فروينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه في الرجل يشتري السلعة على الرضا.

قال: الخيار لكليهما حتى ينفردا عن رضا.

وبه إلى معمر عن أيوب عن ابن سيرين إذا بعث شيئاً على الرضا فلا تخط الورق بغيرها حتى تنظر أيأخذ أم يرد.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا يونس عن الحسن قال: إذا أخذ الرجل من الرجل البيع على أنه فيه بالخيار فهلك منه، فإن كان سمي الثمن فهو له ضامن، وإن لم يسمه فهو أمين ولا ضمان عليه.

وعن شريح ما ذكرنا قبل ما نعلم في هذا عن أحد من التابعين غير ما ذكرنا، وكله مخالف لقول أبي حنيفة، ومالك، والثاقفي، لأنه ليس في شيء منه ذكر مئة أصلاً. وفي قول الحسن: جواز ذلك بغير ذكر ثمن. وفي قول ابن سيرين: جواز التقدير فيه، ولم يخص بشرط ولا بغير شرط.

وبعازرون بالخبر الذي فيه: «النهى عن تلقي الركبان، فمن تلقى شيئاً من ذلك فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق»، هو خير صحيح، وفيه الخيار إلى دخول السوق - ولعله لا يدخله إلا بعد عام فاكتر - وسنذكر بإسناده بعد هذا إن شاء الله تعالى، فظهر فساد أقوال هؤلاء جملة وأنها آراء أحدثوها متخالفة لأصل لها ولا سلف لهم فيها.

وقال ابن أبي ليلى: شرط الخيار في البيع جائز لهما، أو لأحدهما، أو لأجنبي، ويجوز إلى أجل بعيد أو قريب.

وقال الليث: يجوز الخيار إلى ثلاثة أيام فاقول.

وقال الحسن بن حي: يجوز شرط الخيار في البيع، ولو شرطه أبداً فهو كذلك: لا أدري ما الثلاث إلا المشتري إن باع ما اشترى بخيار فقد رضي به ولزمه - وإن كانت جارية بكرة فوطئها فقد رضيها ولزمته.

وقال عبيد الله بن الحسن: لا يعجنبي شرط الخيار الطويل في البيع إلا أن الخيار للمشتري ما رضي البائع.

وقال ابن شبرمة، وسفيان الثوري: لا يجوز البيع إذا شرط فيه الخيار للبائع أو لهما - وقال سفيان: البيع فاسد بذلك، فإن شرط الخيار للمشتري عشرة أيام أو أكثر جاز. وروينا في ذلك عن المتقدمين آثاراً:

كما رويناه من طريق وكيع أخبرنا زكريا - هو ابن أبي زائدة - عن الشعبي قال: اشترى عمر فرساً واشترط حبه إن رضي به وإلا فلا يبيع بينهما بعد، فحمل عمر عليه رجلاً فعطب الفرس، فجعل بينهما شريحاً، فقال شريح لعمر: سلم ما ابتعت أو رد ما أخذت، فقال عمر: قضيت بمو الحق.

ورويناه عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن فروخ عن أبيه قال: اشترى نافع بن عبد الحارث من صفوان بن أمية بن خلف داراً للسجن بأربعة آلاف، فإن رضي عمر فاليق بيعه، وإن لم يرض فلصفوان أربعمائة درهم فأخذها عمر.

وبه إلى سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار قال: سمعت ابن عمر يقول: كنت ابتاع إن رزيت حتى ابتاع عبد الله بن مطيع نجية إن رضيها فقال: إن الرجل ليرضى ثم يدعي: فكأنما أيقظي، فكان يباع ويقول: ها إن أخذت.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني سليمان بن البرصاء قال: بايعت ابن عمر بيعاً فقال لي: إن جاءتنا نفقتنا إلى ثلاث لبال فاليق بيعنا، وإن لم تأتينا نفقتنا إلى ذلك فلا يبيع بيننا

وَأَمَّا قَوْلُ طَاوُوسٍ فَمَوَافِقٌ لِقَوْلِنَا؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ بِأَنَّهُ كُلُّ بَيْعٍ يَكُونُ فِيهِ شَرْطُ خِيَارٍ فَإِنَّ الْخِيَارَ يَجِبُ فِيهِ لِلْبَائِعِ وَلِلْمُشْتَرِي حَتَّى يَنْقَضَ؛ فَصَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ عِنْدَهُ بَيْعًا أَصْلًا، وَأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى حُكْمِهِ كَمَا كَانَ - وَهَذَا قَوْلُنَا، فَصَحَّ بَقِيضًا أَنَّ أَقْوَالَ مَنْ ذَكَرْنَا خَالِفَةٌ لِكُلِّ مَا رَوِيَ فِي ذَلِكَ عَنْ صَاحِبِهِ أَوْ تَابِعٍ، وَأَنَّهُمَا لَا سَلَفَ لَهُمْ فِيهَا، وَتَفَرَّقَ سَفِيانٌ، وَابْنُ شَرِبَةَ مِنْ كَوْنِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ أَوْ لِمَا، فَلَمْ يُمَيِّزْهُ، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْخِيَارَ لِلْمُشْتَرِي وَحْدَهُ، فَاجْزَاهُ سَفِيانٌ، لَا مَعْنَى لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالْفَرْقِ بَيْنَ ذَلِكَ قِرْآنًا، وَلَا سُنَّةً، وَلَا رِوَايَةً سَقِيمَةً، وَلَا قَوْلَ مُتَفَذِّهِمْ، وَلَا قِيَاسَ، وَلَا رَأْيَ لَهُ وَجْهٌ - وَلَيْسَ إِلَّا جَوَائِزُ كُلِّ ذَلِكَ أَوْ بَطْلَانُ كُلِّ ذَلِكَ.

وَقَدْ رَوَيْنَا بَطْلَانُ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ كَرِهَتْ أَنْ تَبَاغَ الْأُمَةُ بِشَرْطٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: أَرَادَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنْ يَشْتَرِيَ جَارِيَةً يَسْرِهَا مِنْ أَمْرَاتِهِ، فَقَالَتْ: لَا آيِمُكُمَا حَتَّى اشْتَرِطَ عَلَيْكَ إِنْ اتَّخَذْتَهَا نَفْسِي فَأَنَا أَوَّلُ بِالْثَمَنِ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: حَتَّى أَسْأَلَ عَمْرًا، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ لَهُ عَمْرٌ: لَا تَقْرِبَهَا فِيهَا شَرْطٌ لَأَحِلَّ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَسْلَمٍ قَالَ: سَأَلَتْ عِكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ أَخَذَ مِنْ رَجُلٍ ثَوْبًا؛ فَقَالَ: أَغْضَبَ بِهِ فَإِنْ رَضِيتهُ أَخَذْتُهُ، فَبَاعَهُ الْأَخْذُ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى صَاحِبِ الثَّوْبِ، فَقَالَ عِكْرَمَةُ: لَا يَحِلُّ لَهُ الرُّبُوعُ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءُ: كُلُّ بَيْعٍ فِيهِ شَرْطٌ فَلَيْسَ بَبَيْعًا - وَقَالَ طَاوُوسٌ بِمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا كَلِمَةٌ عِنْدَ كُلِّ ذِي حَسٍّ سَلِيمٍ أَوْضَحُ فِي إِبْطَالِ الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ مِنْ دَعَوَاهُمْ أَنَّ عَمْرًا خَالَفَ لِلسُّنَّةِ فِي أَنْ لَا يَبْعَ بَيْنَ الْمُتَبَاعِينَ حَتَّى يَنْفَرَقَا بِمَا لَمْ يَصْحَ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ: الْبَيْعُ عَنْ صَفْقَةٍ أَوْ خِيَارٍ، وَمِنْ دَعَوَاهُمْ مِثْلُ ذَلِكَ عَلَى ابْنِ عَمْرٍ فِي قَوْلِهِ: مَا أَدْرَكَتِ الصَّفْقَةُ حَيًّا جَمْعًا فَمِنْ الْبَائِعِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى خِلَافِ السُّنَّةِ الْمَذْكُورَةِ، بَلْ قَدْ صَحَّ عَنْهُمَا مَوَافَقَةُ السُّنَّةِ فِي ذَلِكَ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَإِنَّ كَانَ مَا رَوِيَ عَنْ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ فِي ذَلِكَ إِجْمَاعٌ فَقَدْ خَالَفُوهُ، فَهَمْ خَالِفُونَ لِلْإِجْمَاعِ كَمَا أَقْرَأُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِجْمَاعٌ فَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِ لَمْ يَأْتِ بِهِ نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ.

فَإِنْ احْتَجَّوا فِي إِبَاحَةِ بَيْعِ الْخِيَارِ بِمَا رَوَى: «الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ

شُرُوطِهِمْ» فَهَذَا لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ زَيْدٍ وَهُوَ مُطَرِّحٌ بِاتِّفَاقٍ، وَلَا يَحِلُّ الْاجْتِهَادُ بِمَا رَوَى.

وَمِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ كَذَّابٍ عَنْ جَبْهَلٍ عَنْ جَبْهَلٍ مَرْسِلٍ مَعَ ذَلِكَ وَعَنْ عَطَاءٍ مَرْسِلٍ، وَلَوْ صَحَّ مَعَ ذَلِكَ لَمَا كَانَ لَهُمْ فِيهِ مُتَعَلِّقٌ أَصْلًا؛ لِأَنَّ شُرُوطَ الْمُسْلِمِينَ لَيْسَ هِيَ كُلُّ مَا اشْتَرَطُوهُ، لَوْ كَانَ ذَلِكَ لِلزَّمَنِ، وَالسَّرِقَةِ، وَهَمْ قَدْ أَبْطَلُوا أَكْثَرَ مِنَ أَلْفِ شَرْطٍ لِإِبَاحَتِهَا غَيْرَهُمْ، وَإِنَّمَا شُرُوطُ الْمُسْلِمِينَ: الشَّرُوطُ الَّتِي جَاءَ الْقِرْآنُ، وَالسُّنَّةُ بِإِبَاحَتِهَا نَصًّا قَطْعًا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ».

قَالَ عَلِيٌّ: فَإِنْ احْتَجَّ مِنْ يُمَيِّزُ بَيْعِ الْخِيَارِ بِمَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ بَيْعَيْنِ لَا يَبْعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَنْفَرَقَا إِلَّا يَبْعَ الْخِيَارَ» فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْيُوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ الْخِيَارَ مَا هُوَ، وَأَنَّهُ قَوْلُ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ: اخْتَرِ.

وَيَبْنِي أَيْضًا الْبَيْتَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ يَمَثَلُ. وَأَوْضَحَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمُتَبَاعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَنْفَرَقَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْبَيْعُ عَنْ خِيَارٍ، فَلَيْنَ كَانَ الْبَيْعُ عَنْ خِيَارٍ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ».

فَصَحَّ ضَرُورَةُ أَنَّ هَذَا الْخِيَارَ إِنَّمَا هُوَ التَّخْيِيرُ مِنْ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ قَطْعًا.

وَذَكَرُوا أَيْضًا خَبَرَ الْمَصْرَافِ وَاسْتَدْرَكَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ بِإِسْنَادِهِ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، «وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ الْخِيَارَ لِوَأَجِبَتَا ثَلَاثًا، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا وَإِنْ كَرِهَهَا رَدَّهَا، وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ».

وَخَبَرٌ مِثْلُهُ إِذْ «أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنْ يَقُولَ إِذَا تَبَاغَ أَوْ ابْتَاغَ: لَا خِلَافَةَ، ثُمَّ جَعَلَ لَهُ الْخِيَارَ ثَلَاثًا»، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي 'كِتَابِ الْحَجْرِ' مِنْ دِيُونَانَا هَذَا. وَخَبَرٌ تَلَقَّى السَّلْعُ الرِّكَابَانِ وَالنَّهْيُ عَنْهُ، وَأَنَّهُ ﷺ جَعَلَ لِلْبَائِعِ الْخِيَارَ إِذَا دَخَلَ السُّوقَ، وَبِالْخِيَارِ فِي رَدِّ الْبَيْعِ يَوْجَدُ فِيهِ الْعَبُّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَكُلُّ هَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، وَاجْتِهَادُهُمْ بِهِ فِي إِبَاحَةِ بَيْعِ الْخِيَارِ إِثْمٌ وَعَارٌ؛ لِأَنَّ خَبَرَ الْمَصْرَافِ إِنَّمَا فِيهِ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي - أَحَبُّ الْبَائِعِ أَمْ كَرِهَ - لَا بَرَضًا مِنْهُ أَصْلًا وَلَا بَأْنَ بِشَرْطٍ فِي حَالِ عَقْدِ الْبَيْعِ فَكَيْفَ يَسْتَجِيزُ ذُو فَهْمٍ أَنْ يَخْتَرِ بِهَذَا الْخِيَارِ فِي إِبَاحَةِ بَيْعٍ يَتَّقَى فِيهِ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي عَلَى الرِّضَا بِشَرْطِ خِيَارٍ لِأَحَدِهِمَا أَوْ لِكِلَيْهِمَا أَوْ لِعَرَبِهِمَا؟

وَأَمَّا خَبَرٌ مِثْلُهُ فَكَذَلِكَ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ خِيَارٌ يَجِبُ لِمَنْ قَالَ عِنْدَ التَّالِيَةِ: لَا خِلَافَةَ، بِأَمَّا كَانَ أَوْ مُشْتَرِيًا سَوَاءً رَضِيَ بِذَلِكَ

ولَوْ صَحَّ قِيَاسُ فِي الدَّعْرِ كَانَ هَذَا أَوْضَحَ قِيَاسٍ وَأَصَحَّهُ لِسَاوِيهِمَا فِي الْعَلَّةِ وَالشَّبَهِ عِنْدَ كُلِّ نَازِلٍ ثُمَّ يَتَقَيَّنُونَ عَلَيْهِ مَا لَا يَشْبِهُهُ أَصْلًا مِنْ اشْتِرَاطِ اخْتِيَارِ الْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي أَوْ لِحَمَا أَوْ لِأَجْنَبِيٍّ، وَهُوَ ضِدُّ ذَلِكَ الْحُكْمِ جَمْلَةً، فَذَلِكَ لِلشَّرِيكِ وَهَذَا لِغَيْرِ الشَّرِيكِ، وَذَلِكَ فِي الْمَشَاعِ وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمَشَاعِ، وَذَلِكَ مُشْتَرَطٌ، وَهَذَا غَيْرُ مُشْتَرَطٍ، وَذَلِكَ إِلَى غَيْرِ مَدَّةٍ وَهَذَا إِلَى مَدَّةٍ، فَمَا هَذَا التَّخْلِيطُ، وَالْخِطْبُ.

وَأَمَّا الْخِيَارُ فِي رَدِّ الْمَبِيعِ فَالْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي خِيَارِ الشَّفْعَةِ سَوَاءٌ سَوَاءً، مِنْ أَنَّهُ لَا شَبَهَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اشْتِرَاطِ الْخِيَارِ فِي الْبَيْعِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ مَا قُلْنَا آنَفًا، فَظَهَرَ فَسَادُ احْتِجَاجِهِمْ جَمْلَةً بِالْأَخْبَارِ، وَبِالْقِيَاسِ. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَيُّ قَوْلٍ أَقْسَدُ مِنْ قَوْلٍ مِنْ يَطْلُ الْخِيَارَ الَّذِي أَوْجِبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ لِلْمُتَبَايِعِينَ قَبْلَ التَّفَرُّقِ بَابِدْنَاهُمَا، وَقَبْلَ أَنْ يُخَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَيَخْتَارُ إِمضَاءً أَوْ رَدًّا. وَالْخِيَارُ الْوَاجِبُ لِمَنْ قَالَ عِنْدَ الْبَيْعِ: لَا خِلَافَةَ. وَالْخِيَارُ لِمَنْ بَاغَ سَلْعَتَهُ مَتْنٌ تَلَقَّاهَا إِذَا دَخَلَ السُّوقَ. وَالْخِيَارُ الْوَاجِبُ لِمَنْ ابْتِاعَ مَصْرَافًا. وَالْخِيَارُ الْوَاجِبُ لِمَنْ بَاغَ شِرْكَاءَ مَنْ مَالٍ هُوَ فِيهِ شَرِيكٌ ثُمَّ أَوْجِبَ خِيَارًا لَمْ يُوَجِّهْهُ اللَّهُ تَعَالَى قَطُّ وَلَا رَسُولُهُ ﷺ.

وَمِنْ الْبَرَاهِنِ عَلَى بطلَانِ كُلِّ بَيْعٍ يَشْتَرَطُ فِيهِ خِيَارٌ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي أَوْ لِحَمَا أَوْ لِغَيْرِهِمَا: قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «مَا بَالُ أَتَوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ» وَإِنْ اشْتَرَطَهُ مِائَةَ مَرَّةٍ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَرُ.

وَكَانَ اشْتِرَاطُ الْخِيَارِ الْمَذْكُورِ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ سِتَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَوْ كَانَ فِيهَا لَكَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ فِي كِتَابِهِ بِطَاعَةِ رَسُولِهِ ﷺ فَوَجِبَ بطلَانُ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ يَقِينًا، وَأَذْ هُوَ بَاطِلٌ فَكُلُّ عَقْدٍ لَمْ يَصَحَّ إِلَّا بِصَحَّةِ مَا لَمْ يَصَحَّ فَلَا صَحَّةَ لَهُ بِلَا شَكٍّ، فَوَجِبَ بطلَانُ الْبَيْعِ الَّذِي عَقِدَ عَلَى شَرْطِ خِيَارٍ كَمَا ذَكَرْنَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَعَهْدُنَا بِهِمْ يَفْتَخِرُونَ بِاتِّبَاعِ الْمُرْسَلِ وَأَنَّهُ كَالْمُسَدِّ:

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْنَانِيِّ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَرَقَّى بَيْتَانِ إِلَّا عَن تَرَاضٍ» وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ الْمُرَاسِلِ، فَلَيْنَ هُمْ عَنْهُ وَفِيهِ النِّهْيُ عَنْ بَقَاءِ عَنِ الْخِيَارِ بَعْدَ التَّفَرُّقِ؟

مَعَامِلَةٌ أَوْ لَمْ يَرْضَ لَمْ يَشْرُطْهُ الَّذِي جَعَلَ لَهُ فِي نَفْسِ الْعَقْدِ، فَإِنَّهُ شَبَهَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْحُكْمَيْنِ وَبَيْنَ خِيَارِ يَتَقَيَّنُّانِ بَرَاهِنًا عَلَى اشْتِرَاطِهِ لِأَحَدِهِمَا أَوْ لِغَيْرِهِمَا، وَكُلَّهُمَا لَا يَقُولُ بِهِذَا الْخَبَرُ أَصْلًا؟.

وَأَمَّا خَيْرٌ تَلَقَّى السَّلْعَ فَكَذَلِكَ أَيْضًا إِنَّمَا هُوَ خِيَارٌ جَعَلَ لِلْبَائِعِ - أَحِبُّ الْمُشْتَرِي أَمْ كَرِهَ - لَمْ يَشْرُطْهُ فِي الْعَقْدِ. وَهُوَ أَيْضًا خِيَارٌ إِلَى غَيْرِ مَدَّةٍ مَحْدُودَةٍ وَكُلُّهُمَا لَا يَجِيزُ هَذَا أَصْلًا.

فَأَيُّ عَجَبٍ يَفُوقُ قَوْلَ قَوْمٍ يَطْلُونُ الْأَصْلَ وَلَا يَجِيزُونَ الْقَوْلَ بِهِ، وَيَصْحَحُونَ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ فِي مَا لَا يَشْبَهُهُ وَيُخَالِفُونَ السَّنَنَ فِيمَا جَاءَتْ فِيهِ، ثُمَّ يَتَجَنَّبُونَ بِهَا فِيمَا لَيْسَ فِيهَا مِنْ أَثَرٍ وَلَا دَلِيلٍ وَلَا مَعْنَى؟ فَخَالَفُوا الْحَقَائِقَ جَمْلَةً وَنَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى مَا مِنْ بِهِ مِنْ التَّوْفِيقِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَمَّا جَازَى فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ فِي أَحَدِهَا الْخِيَارَ لِلْبَائِعِ، وَفِي الْآخَرِ الْخِيَارَ لِلْمُشْتَرِي، وَفِي الثَّلَاثِ الْخِيَارَ لِلْمَرَّةِ بِنَاءً كَانَ أَوْ مُشْتَرِيًا، وَكَانَ فِي الشَّفْعَةِ الْخِيَارُ لِغَيْرِ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي بِغَيْرِ أَنْ يَشْتَرِطَ فِي الْعَقْدِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَلَفَّتْ رِضَا الْآخَرِ أَوْ رِضَا الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي كَانَ إِذَا اشْتَرَطَهُ بِتَرَاضِيهِمَا لِأَحَدِهِمَا أَوْ - لِحَمَا أَوْ لِغَيْرِهِمَا أُخْرَى أَنْ يَجُوزَ..

قُلْنَا: هَذَا حُكْمُ الشَّيْطَانِ لَا حُكْمُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهَذَا هُوَ تَعْدِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ» وَتِلْكَ دَعْوَى مَنْكُمُ لَا بَرَاهِنَ عَلَى صَحَّتِهَا، بَلِ الْبَرَاهِنُ قَائِمَةٌ عَلَى بطلَانِهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَشَرِّعُوا لَهُمْ مِنْ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْتْ بِهِ اللَّهُ».

وَمَا تَدْرُونَ أَنْتُمْ وَلَا غَيْرُكُمْ مِنْ أَيْنَ قُلْتُمْ بِدَعْوَاكُمْ هَذِهِ؟ ثُمَّ لَوْ صَحَّ الْقِيَاسُ لَكَانَ هَذَا مِنْهُ عَيْنُ الْبَاطِلِ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ لَا يَصَحُّ تَشْبِيهُ الْمَثَبِ إِلَّا حَتَّى يَصَحَّ الْمَثَبُ بِهِ، وَلَيْسَ مِنْكُمْ أَحَدٌ يَصْحَحُ حُكْمَ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ إِلَّا الْمَصْرَافَ، وَالشَّفْعَةَ فَقَطُّ، فَكَيْفَ تَسْتَحِلُّونَ أَنْ تَحْكُمُوا بِحُكْمٍ لِأَنَّهُ يَشْبَهُ حُكْمًا لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ؟ وَهَلْ سَمِعَ بِسَاقِ مِنْ هَذَا الْعَمَلِ؟ وَالَّذِينَ يَصْحَحُونَ مِنْكُمْ حُكْمَ الْمَصْرَافِ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ رَدِّ صَاحِغٍ مَعَ الشَّيْءِ الَّذِي يَخْتَارُ الرَّادُّ رَدَّهُ، فَمَنْ أَيْنَ جَازَ عِنْدَكُمْ الْقِيَاسَ عَلَى بَعْضِ مَا فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ وَحَرَّمَ الْقِيَاسَ عَلَى بَعْضِ مَا فِيهِ؟ لَيْسَ هَذَا تَمَازُجًا فِيهِ أَوْهَامُ الْعُقَلَاءِ؟.

وَكَذَلِكَ الشَّفْعَةُ إِنَّمَا هِيَ لِشَّرِيكِكَ عِنْدَكُمْ، أَوْ لِلْجَارِ فِيمَا يَبِيعُ مِنْ مَشَاعٍ فِي الْعَقَارِ خَاصَّةً، فَمَنْ أَيْنَ وَقَعَ بِكُمْ بِمَا هُوَ لَا أَنْ تَحْرُمُوا الْقِيَاسَ عَلَى ذَلِكَ مَا يَبِيعُ أَيْضًا مِنَ الْمَشَاعِ فِي غَيْرِ الْعَقَارِ لِلشَّرِيكِ أَيْضًا.

وتسألهم عن بيع الخيار هل زال ملكٌ بآثمه عنه وملكه المشتري له أم لا، إذا اشترط الخيار للبائع أو لهما؟.

فإن قالوا: لا، فهو قولنا وصح أنه لا يبع هنالك أصلاً؛ لأن البيع نقل ملك البائع وإيقاع ملك المشتري.

وإن قالوا: نعم.

قلنا: فالخيار لا معنى له، ولا يصح في شيء قد صح ملكه عليه - وأقولهم تدل على خلاف هذا.

فإن قالوا قد باع البائع ولم يشتر المشتري بعد.

قلنا: هذا تخليط وباطل لا خفاء به؛ لأنه لا يكون بيع إلا وهنالك بائع ومبتاع وانتقال ملك.

وهكذا إن كان الخيار للبائع فقط، فمن الحال أن يتعقد بيع على المشتري ولم يتعقد ذلك البيع على البائع.

فإن كان الخيار لهما أو لأجنبي: فهذا بيع لم يتعقد لا على البائع ولا على المبتاع فهو باطل - والقوم أصحاب قياس بزعمهم.

وقد أجمعوا على أن النكاح بالخيار لا يجوز، فهلا قاسوا على ذلك البيع وسائر ما أجازوا فيه الخيار، كما فعلوا في معارضة السنّة بهذا القياس نفسه في إبطال الخيار بعد البيع قبل التفريق، فلا نصوص التزموا ولا القياس طردوا، والدلائل على إبطال بيع الخيار تكثر، ومنافضاتهم فيه جمة، وإنما أقولهم فيه دعاوى - بلا برهان - مختلفة متدافعة كما ذكرناها قبل - وبالله تعالى التوفيق.

١٤٢١- مسألة: وكلُّ بيع صح وتم فلهك المبيع إثر

تمام البيع فمصيته من المبتاع ولا رجوع له على البائع.

وكذلك كل ما عرض فيه من بيع أو نقص سواء في كل ذلك كان المبيع غائباً أو حاضراً، أو كان عبداً أو أمة فجن أو برص أو جذم إثر تمام البيع فما بعد ذلك، أو كان ثمرأ قد حل بيعه، فاجب كله أو أكثره أو أقله، فكل ذلك من المبتاع ولا رجوع له على البائع بشيء.

وهو قول أبي سليمان، والشافعي، وأصحابهما.

وقال أبو حنيفة: على البائع تسليم ما باع، فإن هلك قبل أن يسلمه فمصيته من البائع.

وقال مالك بقولنا، إلا في الرقيق والثمار خاصة، فإنه قال: ما أصاب الرقيق في ثلاثة أيام بعد بيع الرأس من إباق، أو عيب، أو موت، أو غير ذلك، فمن مصيبة البائع، فإذا انقضت برئ البائع، إلا من الجنون، والجذام، والبرص؛ فإن هذه الأدوات الثلاثة

إن أصاب شيء منها الراس المبيع قبل انقضاء عام من حين ابتاعه كان له الرد بذلك.

قال: ولا يقضي بذلك إلا في البلاد التي جرت عادة أهلها بالحكم بذلك فيها.

وأما البلاد التي لم تجر عادة أهلها بالحكم بذلك فيها: فلا حكم عليهم بذلك.

قال: ومن باع بالبراءة بطل عنه حكم العهدة، وأسقطها جملة فيما باعه السلطان لغريم، أو من مال يتيم - وأجاز النقد في عهدة السنّة، ولم يجزه في عهدة الثلاث.

وأما الثمار فمن باع ثمرة كانت بعد أن يحل بيعها والمضائي، فإذا أجيح من ذلك الثلث فصاعداً رجع بذلك على البائع، فإن أجيح ما دون الثلث - بما قل أو كثر - فهو من مصيبة المشتري ولا رجوع له على البائع.

قال: فإن كان بقلا فاصابته جائحة - قلت أو كثرت - فإنه يرجع بذلك على البائع - واختلف قوله في الموز، فمرة قال: هو بمنزلة الثمار في مراعاة الثلث، ومرة قال: هو بمنزلة البقل في الرجوع بقليل الجائحة وكثيرها. ومرة قال: لا يرجع بجائحة أصابته كله أو أكثره أو أقله.

قال أبو محمد: أما إيجاب التسليم فما نعلم فيه للحنفيين حجة أصلاً، لا من قرآن، ولا من سنّة، ولا رواية ضعيفة، ولا قول صاحب، ولا قياس، ولا رأي سديد، وإنما على البائع أن لا يحول بين المشتري وبين قبض ما باع منه فقط، فإن فعل صار عاصياً وضمن ضمان الغصب فقط، ولا يحل أن يلزم أحد حكماً لم يأت به قرآن، ولا سنّة.

قال تعالى: ﴿شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْخُذْ بِهِ اللَّهُ﴾ فسقط هذا القول.

وأما قول مالك في الرقيق: فإن مقلّبه يمتحون له.

بما روينا من طريق أبي داود أخبرنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا إبان - هو ابن يزيد العطار - عن قتادة عن الحسن البصري عن عتبة بن عامر الجهني أن رسول الله ﷺ قال: «عهدة الرقيق ثلاثة أيام».

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبدة، ومحمد بن بشر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: «عهدة الرقيق ثلاث».

وقالوا: إنما قضى بعهدة الثلاث لأجل حى الربيع لأنها لا تظهر في أقل من ثلاثة أيام.

وذكروا:

ما روّيناه من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنّه سمع إبان بن عثمان بن عفان، وهشام بن إسماعيل بن هشام يذكran في خطبتهما عهدة الرقيق في الأيام الثلاثة من حين يشتري العبد أو الوليدة وعهدة السنة، ويأمران بذلك.

ومن طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال: قضى عمر بن عبد العزيز في عبد اشترى فمات في الثلاثة الأيام فجعله عمر من الذي باعه.

قال ابن وهب: وحديثي يونس عن ابن شهاب: قال: القضاء منذ أدركتنا بقضون في الجنون والجذام، والبرص: سنة.

قال ابن شهاب: وسمعت سعيد بن المسيب يقول: العدة من كل داء عضال نحو الجنون، والجذام، والبرص: سنة.

قال ابن وهب: وأخبرني ابن سميان، قال: سمعت رجلا من علمائنا منهم يحيى بن سعيد الأنصاري يقولون: لم تزل الولاة بالمدينة في الزمان الأول يقضون في الرقيق بعهدة السنة من الجنون والجذام، والبرص إن ظهر بالملوك شيء في ذلك قبل أن يحول الحول عليه فهو رد إلى البائع، ويقضون في عهدة الرقيق بثلاث ليالٍ فإن حدث في الرأس في تلك الثلاث حدث - من موت أو سقم - فهو من الأول، وإلّا كانت عهدة الثلاث من الرّبع، ولا يستينّ الرّبع إلا في ثلاث ليالٍ.

هذا كل ما شغبوا به، وما نعلم لهم في ذلك شيئا غير ما أوردنا، وكلّه لا حجة لهم في شيء منه: أمّا الحديثان فساقتان؛ لأنّ الحسن لم يسمع من عتبة بن عامر شيئا قط، ولا سمع من سمرة إلا حديث العقبة نصرا متقطعين، ولا حجة في منقطع.

وقد روّيناها بغير اللفظ، لكن:

كما روّينا من طريق ابن وهب أخبرني مسلمة بن عليّ عن حمّاد بن عتبة بن عامر الجهني قال: قال رسول الله ﷺ: «عَهْدَةُ الرَّقِيقِ أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ وَثَلَاثَةٌ».

ومن طريق قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن الجهم أخبرنا عبد الوهاب - هو ابن عطاء الخفاف - أخبرنا هشام عن قتادة عن الحسن عن عتبة بن عامر قال: عهدة الرقيق أربع ليالٍ.

ومن طريق حماد بن مسلمة عن زياد الأعلم عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال: «لَا عَهْدَةَ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ».

قال أبو حمزة: وهذا مما تنصروا فيه أصولهم فإنّ الحنفيين يقولون: المنقطع، والمتصل: سواء، وقد تركوا هنا هذه الأخبار،

وما عابوها إلا بالانتطاع فقط. والمالكون تركوا هنا الأخذ بالزيادة، فعلا جعلوا العهدة أربع ليالٍ بالأنار التي أوردنا؟ فظهر تناقضهم وأنهم لا يثبتون على أصل.

قال عليّ: وأمّا نحن فنقول: إنّ الله تعالى افترض على رسوله ﷺ أن يبين لنا ما نزل إلينا وما الزمان إلّا، ولم يجعل علينا في الدين من حرج، وقول القائل: «عهدة الرقيق ثلاث» كلام لا يفهم، ولا تدري «العهدة» ما هي في لغة العرب، وما فهم قط أحد من قول قائل: «عهدة الرقيق ثلاثة أيام» أنّ معناه ما أصاب الرقيق المبيع في ثلاثة أيام، فمن مصيبة البائع، ولا يعقل أحد هذا الحكم من هذا اللفظ - فصحّ يقينا أن رسول الله ﷺ لم يقله قط، ولو قاله لبيّن علينا ما أراد به. ولا يفرح الحنفيون بهذا الاعتراض فإنّه إنما يسوغ ويصح على أصولنا لا على أصولهم؛ لأنّ الحنفين إذ زعمهم الله تعالى عقولا كهنا بها ما معنى الكذب المضاف إلى رسول الله ﷺ أنّه نهى عن «البتيرة» حتى فهموا أنّ البتيرة: هي أن يوتر المرء بركة واحدة لا بثلاث، على أنّ هذا لا يفهمه إنسي ولا جنسي من لفظ «البتيرة» ولم يبالوا بالتزيّد من الكذب على رسول الله ﷺ في الإخبار عنه بما لم يخبر به عن نفسه، فما المانع لهم من أن يكتنوا أيضا هنا معنى العهدة، فما بين الأمرين فرق.

وأما نحن فلا نأخذ ببيان شيء من الدين إلا من بيان النبي ﷺ فقط، فهو الذي تقوم به حجة الواقف غدا بين يدي الله تعالى لا بما سواه.

وأما المالكيون فهم أصحاب قياس بزعمهم، وقد جاء الحكم من رسول الله ﷺ بالشفعة في البيع، فقاوسا عليه الشفعة في الصداق بأرائهم. وجاء النصّ بتحديد المنع من القطع في سرقة أقل من ربع دينار فقاوسا عليه الصداق ولم يقبوسا عليه الغصب وهو أشبه بالسرقة من النكاح عند كل ذي مسكة عقلي.

وقد جاء النصّ بالرّيا في الأصناف الستة فقاوسا عليها: الكرم، واللوز، فعلا قاسوا هنا على خبر «العهدة» في الرقيق سائر الحيوان؛ ولكن لا التصوص يلتزمون ولا القياس يحسنون؟ ومن طرائفهم هنا: أنّهم قاسوا من أصدق امرأته عبدا أو ثمره بعد أن بدا صلاحها فمات العبد أو أبت أو أصابه عيب قبل انقضاء ثلاثة أيام، وأجيحت الثمرة بأكثر من الثلث؛ فللمراؤ الثيام بالجائحة، ولا قيام لها في العبد بعهدة الثلاث - فكان هذا طريفا جدا. وكلا الأمرين تعلقوا فيه بخبر وعمل ولا فرق؟.

وأما احتجاجهم بأنّ عهدة الثلاث إنّما جعلت من أجل حق الرّبع، فلا يخلو من أن تكون هذه العلة خرجة من عند

قال علي: وذكروا أيضاً:

ما رويناه من طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا هشام عن قتادة أنه كان يقول: إن رأى عبياً في ثلاث ليالٍ ردَّ بغير يمينه، وإن رأى عبياً بعد ثلاث لم يردَّ إلا بيمينه.

ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن عبد الملك بن يعلى فيمن ابتاع غلاماً فوجده مجنوناً؟.

قال: إن ظهر ذلك في السنة فإنه يستحلف البائع لقد باعه وما به جنون، وإن كان بعد السنة فيمينه بالله على علمه.

وذكر بعضهم أن عمر بن الخطاب وابن الزبير سئلا عن العهدة فقالا: لا نجد أمثلاً من حديث حبان بن متقول إذا كان يمدع في البيوع فجعّل له النبي ﷺ الخيار ثلاثاً إن شاء أخذ وإن شاء رده.

وخبر عن علي بن أبي طالبو أجل الجارية بها الجذام، والداء سنة.

قال علي: وكلُّ هذا لا حجة لهم فيه: أمّا خبر عمر، وابن الزبير، فلا بيان فيه بأنهما يقولان بقولهم أصلاً، بل فيه أنه خلاف قولهم "أنهما يميناه على حديث حبان بن متقول". والمالكيون يخالفون لذلك الخبر، يقول عمر، وابن الزبير: حجة عليهم، ولا وفاق فيه لقولهم أصلاً لأنه إنما فيه الخيار بين الردِّ والأخذ فقط، دون ذكر وجود عيب، ولا فيه تخصيص للرفق دون سائر ذلك، فهو حجة عليهم لا لهم. ونحن نقول بهذا إذا قال المشتري: ما أمر متقول أن يقوله.

وأما خبر علي: فليس فيه أيضاً شيء يدل على موافقة قولهم، ولا ذكر رد أصلاً، وإنما يوجهون بالخبر يكون فيه لفظ كيبض الفاظ قولهم، فيظن من لا يمعن النظر أن ذلك الخبر موافق لقولهم، وليس هو كذلك، بل هو مخالف لقولهم في الأكثر، أو لا موافق ولا مخالف كذلك أيضاً.

قال أبو حمزة: وقد روى ابن جريج أنه سأل الزهري عن عهدة الثلاث والسنة؟ فقال: ما علمت فيه أمراً سائفاً.

قال ابن جريج: وسألت عطاء عن ذلك؟ فقال: لم يكن فيما مضى عهدة في الأرض، قلت: فما ثلاثة أيام؟.

قال: لا شيء.

قال علي: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ فمن الباطل أن تكون جارية ملكها لزيد وفرجها له حلال ويكون ضماتها على خالد، حاش لله من هذا.

انفسهم، أو مضافة إلى رسول الله ﷺ لا بد من أحدهما، فإن أضافوها إلى رسول الله ﷺ كان ذلك كذباً مجتاً موجباً للنار، وإن كانوا أخرجوها من عند أنفسهم؟.

قلنا لهم: فلم تعتدتم بالحكم بذلك إلى الإياق، والموت، وسائر العيوب التي يقرّون بأنها حادثة بلا شك، كغيباب العين من رمية، ونحو ذلك؟ فهذا عجب جداً، وليس هذا موضع قياس لا فراق العلة.

وأيضاً: فإن كنتم تعلمون ذلك لهذه العلة فراكم قد أطرحتم الخبر الوارد في ذلك واقتصرت على علة في غاية الفساد.

وأما الآثار التي شغبوا بها فلا متعلق لهم شيء منها؛ لأنه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ.

وأيضاً - فإن هشام بن إسمايل قرّن لا نعلمه بحسب الحجة بروايته فكيف بخطبته؟.

وأما خطبة أبان بن عثمان بذلك - فمعناها بهم قد خالفوا أباناً في قوله: إن البتة في الطلاق واحدة، وفي إبطاله طلاق السكران، وغير ذلك: فمصرّة يكون حكم أبان حجة، ومصرّة لا يكون حجة - وهذا تخطيط شديد وعمل لا يحل.

وأما عمر بن عبد العزيز فالرواية عنه بذلك ساقطة؛ لأنها من طريق ابن أبي الزناد، وأوّل من ضعف روايته فمالك - وهو ضعيف جداً - وهم قد أطرحوا حكم عمر بن عبد العزيز الثابت عنه، والسنة معه في أمره الناس علاقة بالسجود في إذا السماء انشقت وغير ذلك من أحكامه كثير جداً، فالآن صار حجة وهنالك ليس حجة، ما أتبع هذا العمل في الدنيا.

وأما قول عيسى بن سعيد الأنصاري، فمن رواية ابن سمعان، وهو مذكور بالكذب لا تحل الرواية عنه.

وأما قول الزهري، وسعيد بن المسيب: فصحيح عنهما، ولا حجة في الدين في قول أحد دون رسول الله ﷺ وقول سعيد مخالف لهم؛ لأنه رأى عهدة السنة من كل داء عضال، ولم يخص الجنون، والجذام، والبرص فقط، وقد علم كل ذي حس أن الأكلة، والحربة، والأدرة: من الأدواء العضال، فيطل كل ما هوها به، وما تعلم لهم في عهدة السنة من الأدواء المذكورة أنراً أصلاً، ولا قول صاحب، ولا قياساً.

وقال بعضهم: هذه الأدواء لا تظهر ببيان إلا بعد عام.

قال أبو حمزة: وهذه دعوى كاذبة، وقول بلا برهان، وما كان هكذا فتحكمه الإطراح، ولا يحل الأخذ به، وما علم هذا قط، لا في طب، ولا في لغة عربية، ولا في شريعة.

وقد صح عن ابن عمر: ما أدركت الصفة حياً مجموعاً فهو من المتاع - ولا يعلم له خالف من الصحابة رضي الله عنهم.

روياه من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه - وهذا يطل بعده الثلاث، والسنة - وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: ثم نقول لهم: أخبرونا عن الحكم بعده الثلاث، والسنة: أمتة هو حق أم ليس سنة ولا حقاً، ولا بد من أحدهما.

فإن قالوا: هو سنة وحق.

قلنا: فمن أين استحللتم أن لا تحكموا بها في البلاد التي اصططح أهلها على ترك الحكم بها فيها؟ ومتى رأيت سنة يفسخ للناس في تركها ومخالفتها؟ حاش لله من هذا.

وإن قالوا: ليست سنة ولا حقاً.

قلنا: بأي وجه استحللتم أن تأخذوا بها أموال الناس الحرة فتعطوها غيرهم بالكره منهم، ولعل الحكم عليه فقير هالك، والحكم له غني أشرف، وقد قال رسول الله ﷺ: «إن وءاكم وأموالكم عليكم حرام» ففسختم البيوع الصحيحة بما ليس سنة ولا حقاً، إذ اجتمع ترك الحكم بالسنة والحق، ولا غلص لكم من أحدهما، وهذا كما ترى.

وأما قول مالك في الجوائح: فإنه لا يعرف عن أحد قبله مما ذكرنا عنه من التقسيم بين الثمار، والمقاتي، وبين البقول، والموز ولا يعضد قوله في ذلك قرآن، ولا سنة، ولا رواية سقيمة أصلاً، ولا قول أحد من سلف، ولا قياس، ولا رأي له وجه. وهم في تخصيص الثلث آثار ساقطة نذكرها أيضاً إن شاء الله تعالى ونبين وجهها.

وقولنا في هذا هو قول أبي حنيفة، وسفيان الثوري، وإبي سفيان - وأحد قولي الشافعي، وقول جمهور السلف:

كما روينا من طريق أبي عبيدة أخبرنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد أخبرني أبو بكر بن سهل بن حنيف أن أهل بيته كانوا يلزمون المشتري الجائحة - **قال الليث:** وبلغني عن عثمان بن عفان أنه قضى بالجائحة على المشتري.

قال أبو محمد: وذهب أحمد بن حنبل - وأبو عبيد، والشافعي، في أول قوله إلى حط الجائحة في الثمار عن المشتري - قلت أو كثرت - وهذا قول له متعلق بأثر صحيح، نذكره إن شاء الله تعالى ونبين وجهه وحكمه بحول الله تعالى وقوته.

روينا من طريق مسلم بن الحجاج أخبرنا محمد بن عباد

أخبرنا أبو ضمرة عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: «لو بنت من أخيك ثمراً فأصابته جابحة فلا تجل أن تأخذ منه شيئاً، ثم تأخذ مال أخيك بغير حق».

ومن طريق مسلم أخبرنا بشر بن الحكم أخبرنا سفيان - هو ابن عيينة - عن حميد الأعرج عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ: «أمر بوضع الجوايع».

قال علي: وهذان آثران صحيحان.

وقالوا أيضاً: على بائع الثمرة إسلامها إلى المشتري طيبة كلها فإذا لم يفعل، سقط عن المشتري بمقدار ما لم يسلم إليه كما يلزم.

ومن طريق ابن وهب عن أنس بن عياض أن أبا إسحاق مقدماً مولى أم الحكم بنت عبد الحكم حدثه أن عمر بن عبد العزيز قضى بوضع الجوائح.

وهو إلى ابن وهب عن عثمان بن الحكم عن ابن جريج عن عطاء قال: الجوائح كل ظاهر مفسد من مطر أو برد أو ريح أو حريق أو جراد.

قال أبو محمد: إن لم يأت ما يبين أن هذين الخبرين المذكورين على غير ظاهرهما وإلا فلا يحمل خلاف ما فيهما، وعلى كل حال فلا حجة فيهما لقول مالك، بل هما حجة عليه؛ لأنه ليس فيهما تخصيص لثلث من غيره. فنظرنا هل جاء في هذا الحكم غير هذين الخبرين؟ فوجدنا:

ما روياه من طريق مسلم أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا ليث بن سعد عن بكر - هو ابن الأشج - عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال: «أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها، فكثر دينه، فقال رسول الله ﷺ: تصدقوا عليه تصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله ﷺ: لغرمائكم: خذوا ما وجدتم وتيس لكم إلا ذلك» فأخرجه رسول الله ﷺ من ماله لغرمائهم، ولم يسقط عنه لأجل الجائحة شيئاً، فنظرنا في هذا الخبر مع خبري جابر المتقدمين. فوجدنا خبرين من طريق جابر، وأنس، قد وردا ببيان تألف به هذه الأخبار كلها - بحمد الله تعالى:

كما روينا من طريق مسلم حدثني أبو الطاهر أنا ابن وهب أخبرني مالك عن حميد الطويل عن أنس إن رسول الله ﷺ: «نهى عن بيع الثمر حتى تزهي قالوا: وما تزهي؟ قال: تخمر، أرأيت إذا منع الله الثمرة ثم تشعل ماك أخيك؟».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة أخبرنا سفيان -

هو ابن عينة - عن حميد الأعرج عن سليمان بن عتيق عن جابر: «أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمر السنين».

فصح بهذين الخبرين أن الجوائح التي أمر رسول الله ﷺ بوضعها هي التي تصيب ما بيع من الثمر سنين، وقبل أن يزهى، وأن الجائحة التي لم يسقطها والزَّم المشتري مصيبتها، وأخرجه عن جميع ماله بها: هي التي تصيب الثمر الميع بعد ظهور الطَّيْب فيه وجواز بيعه - وبالله تعالى التوفيق.

وأيضاً: فإن رسول الله ﷺ قال: «لَوْ بَعْتُ مِنْ أَيْحِكَ ثَمَرًا فَاصْبَا بَهْ جَانِحَةً فَلَا يَجُلُ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا» فَلَمْ يَخْصُ عَلَيْهِ

السَّلام شَجَرًا فِي وَرَقَةٍ مِنْ ثَمَرٍ مَوْضِعِ الْأَرْضِ وَهُمْ يَخْضَوْنَ ذَلِكَ بِأَرَانِهِمْ، فَقَدْ صَحَّ خِلَافُهُمْ لِمَا خَبِرَ وَتَخْصِيصُهُمْ لَهُ، وَيَطْلُ احْتِجَاجُهُمْ بِهِ عَلَى عَمومِهِ وَالْأَخْذُ فِيهِ. وَأَمْرٌ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ وَلَمْ يَذْكَرْ فِي ثَمَرٍ وَلَا فِي غَيْرِهِ، وَلَا فِي أَيِّ جَانِحَةٍ هُوَ - فَصَحَّ أَنَّهُمْ خَالِفُونَ لَهُ أَيْضًا، وَيَطْلُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ عَلَى عَمومِهِ، وَصَارَ قَوْلُهُمْ، وَقَوْلُنَا فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ سَوَاءً فِي تَخْصِيصِهِمْ، إِلَّا أَنَّهُمْ خَصَّوْهُمَا

بِلا دَلِيلٍ.
قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالْحَسْرَةُ لَأَخْطَاطِ السَّعْرِ جَانِحَةً بِلَا شَكٍّ، وَهُمْ لَا يَضَعُونَ عَنْهُ شَيْئًا لِذَلِكَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ عَلَى الْبَائِعِ أَنْ يَسْلَمَهَا طَيِّبَةً إِلَى الْمُشْتَرِي، فَبَاطِلٌ مَا عَلَيْهِ ذَلِكَ، إِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَسْلَمَ إِلَيْهِ مَا بَاعَ بِعًا جَائِزًا قَطْعًا، إِذْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ غَيْرُ ذَلِكَ نَصًّا وَلَا إِجْمَاعًا - وَهَذَا نَحْنُ خَالَفْنَا فِيهِ الْمَالِكِيُونَ الْقِيَاسَ، وَالْأَصُولَ، إِذَا جَعَلُوا مَا لَمْ يَبْعُوهُ وَمَلَكَهُ لَزِيْدٍ، وَخَسَرْتَهُ عَلَى عَمَرٍ: الَّذِي لَا يَمْلِكُهُ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَأَمَّا الْأَثَرُ الرَّاهِيَةُ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا مَقْلُدُو مَالِكٍ: **فَرَوَيْنَا** مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ الْأَنْدَلُسِيِّ أَخْبَرَنَا

مُطَرِّفٌ عَنْ أَبِي طَوَالَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَصِيبَ ثَلَاثُ الثَّمَرِ فَقَدْ وَجِبَ عَلَى الْبَائِعِ الرُّضِيَّةُ».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَحَدَّثَنِي أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ عَنِ السَّيِّعِيِّ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ عَمْرٍ عَنِ رُبَيْعَةَ الرَّائِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَائِحَةِ إِذَا بُلَغَتْ ثَلَاثُ الثَّمَرِ فَصَاعِدًا».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَحَدَّثَنِي عَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ خَالِدِ بْنِ إِيَّاسٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الْجَوَائِحِ: الرِّيحُ، وَالْبَرْدُ، وَالْغَرِيضُ، وَالْمَرْدُ، وَالسَّيْلُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا كُلُّهُ كَذِبٌ. عَبْدُ الْمَلِكِ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ. وَالْأَوَّلُ مُرْسَلٌ مَعَ ذَلِكَ. وَالسَّيِّعِيُّ مَجْهُولٌ لَا يَدْرِي أَحَدٌ مِنْ هُوَ،

وَعَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ عَمْرٍ ضَعِيفٌ وَهُوَ أَيْضًا مُرْسَلٌ - فَسَقَطَ كُلُّ ذَلِكَ، وَخَالَدُ بْنُ إِيَّاسٍ سَاقِطٌ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ مَا كَانَ فِيهِ أَمْرٌ بِإِسْقَاطِ الْجَوَائِحِ أَصْلًا، لَا بِنَصٍّ، وَلَا بِدَلِيلٍ، إِلَّا أَنَّ الْخَفِيِّينَ الَّذِينَ يَحْتَجُّونَ بِرَوَايَاتِ الْكُذَّابِينَ وَمُرْسَلَاتِهِمْ: كَمِثْرِ بْنِ عُبَيْدِ الْحُلِيِّ، وَجَابِرِ الْجَعْفِيِّ، وَغَيْرِهِمَا: فَلَا عَذْرَ لَهُمْ أَنْ لَا يَأْخُذُوا بِهَذِهِ الْمَرَاثِيلِ - وَهَذَا نَحْنُ نَتَنَاقَضُ فِيهِ.

وَذَكَرَ الْمَالِكِيُّونَ عَمْرَ بْنَ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:
مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي بِوَضْعِ الْجَانِحَةِ إِذَا بُلَغَتْ ثَلَاثُ الثَّمَرِ فَصَاعِدًا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ حَبِيبٍ أَيْضًا حَدَّثَنِي الْحَذَائِيُّ عَنِ الْوَاقِدِيِّ عَنْ مُوسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: سَأَلَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَيْنًا لَهُ فَاصْبَاهُ الْجَرَادُ فَادَّعَاهُ أَوْ أَكْثَرُهُ، فَاخْتَصَمَا إِلَى عُثْمَانَ فَقَضَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِرَدِّ الثَّمَرِ إِلَى سَعْدٍ.

قَالَ الْوَاقِدِيُّ: وَكَانَ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَشْمَةَ، وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالْقَاسِمُ، وَسَالِمٌ، وَعَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ: يَرَوْنَ الْجَانِحَةَ مَوْضُوعَةً عَنِ الْمُشْتَرِي إِذَا بُلَغَتْ الثَّلَاثُ فَصَاعِدًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا كُلُّهُ بَاطِلٌ، لِأَنَّهُ كُلُّهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ، ثُمَّ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ مَطْرُوحٌ، مَتَّفِقٌ عَلَى أَنْ لَا يَحْتَجُّ بِرَوَايَتِهِ، وَأَبُوهُ مَجْهُولٌ، وَالْوَاقِدِيُّ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ حَدِيثُ عُثْمَانَ لَكَانَ فِيهِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ لَمْ يَرُدَّ الْجَانِحَةَ وَإِنْ أَتَتْ عَلَى الثَّمَرِ كُلَّهُ أَوْ أَكْثَرَ - وَإِذَا وَقَعَ الْخِلَافُ فَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ، وَالتَّابِتُ فِي هَذَا عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ﷺ - وَهُوَ عَالِمٌ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي عَصَرِهِ -.

مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهُ، فَقِيلَ لَا بَيْنَ عَمْرٍ مَا صَلَاحُهُ؟ قَالَ: تَهْدُبُ عَاقِبَتُهُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا كُلُّهُ كَذِبٌ. عَبْدُ الْمَلِكِ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ. وَالْأَوَّلُ مُرْسَلٌ مَعَ ذَلِكَ. وَالسَّيِّعِيُّ مَجْهُولٌ لَا يَدْرِي أَحَدٌ مِنْ هُوَ،

وَعَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ عَمْرٍ ضَعِيفٌ وَهُوَ أَيْضًا مُرْسَلٌ - فَسَقَطَ كُلُّ ذَلِكَ، وَخَالَدُ بْنُ إِيَّاسٍ سَاقِطٌ.

دونه.

عن بيع الثمر قبل، بدو صلاحه - وفتر ابن عمر بأن بدو صلاح الثمر: هو ذهاب عاهته.

فصل يقيناً أن العامة وهي الجائحة لا تكون عند ابن عمر إلا قبل بدو صلاح الثمر، وأنه لا عاهة ولا جائحة بعد بدو صلاح الثمر، وهذا هو نص قولنا - والحمد لله رب العالمين - ولا يصح غير هذا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم.

ومن تناقض المالكين في هذا أنهم يقولون فيمن باع ثمرأ قد طاب أكله وحضر جداده فأجبح كله أو بعضه: لم يسقط عنه لذلك شيء من الثمن.

وهذا خلاف كل ما ذكرنا آنفاً من الموضوعات جملة.

فإن احتجوا في ذلك بقول النبي ﷺ: «الثُلُثُ والثُلُثُ كثير».

قلنا: نعم هذا في الوصية، ولكن من أين لكم أن الكثير من الجوائح يوضع دون القليل حتى تحذوا ذلك بالثلث؟ وأنتم تقولون في غي له مائة ألف دينار ابتاع ثمرأ بثلاثة دراهم فأجبح في ثلث الثمرة ثم باع الباقي ديناراً: أنه توضع عنه الجائحة. وتقولون في مسكن ابتاع ثمرة بدينار فذهب ربعها ثم رخص الثمر فباع الباقي بدرهم: أنه لا يحط عنه شيء، والكثير والقليل إنما هما بإضافة كما ترى لا على الإطلاق.

ثم لم يلبثوا أن تناقضوا أسمع تناقض وأغته وأبعده عن الصواب للمرأة ذات الزوج أن تحكم في الصدقة بالثلث من مالها فأقول بغير رضا زوجها، ولا يجوز لها ذلك فيما كان أكثر من الثلث إلا بإذن زوجها، فجعلوا الثلث ههنا قليلاً كما هو دون الثلث وجعلوه في الجائحة كثيراً بخلاف ما دونه.

ثم قالوا: إن اشترط الحبيس مما حبس الثلث فما زاد بطل الحبيس، فإن اشترط أقل من الثلث جاز وصح الحبيس - فجعلوا الثلث ههنا كثيراً بخلاف ما دونه.

ثم قالوا: من باع سيفاً على بضعة أو مصحفاً كذلك يكون ما عليهما من الفضة ثلث قيمة الجميع فأقول فهذا قليل، ويجوز بيعه بالفضة وإن كان ما عليهما من الفضة أكثر من الثلث لم يجز أن يباعا بضعة أصلاً - فجعلوا الثلث ههنا قليلاً في حكم ما دونه. وأباحوا أن يستتي المرأة من ثمر شجرة ومن زرع أرضه إذا باعها مكيلاً تبلغ الثلث فأقول - ومنعوا من استثناء ما زاد على الثلث - فجعلوا الثلث ههنا قليلاً في حكم ما دونه.

ثم منعوا من باع شاة واستثنى من لحمها لنفسه أوطالاً أن يستتي منها مقدار ثلثها فصاعداً، وأباحوا له أن يستتي منها أوطالاً أقل من الثلث - فجعلوا الثلث ههنا كثيراً بخلاف ما

ثم أباحوا لمن اشترى داراً فيها شجرة فيها ثمر لم يبد صلاحه أن يدخل الثمر في كراء الدار إن كان الثلث بالقيمة منه ومن كراء الدار - ومنعوا من ذلك إذا كان الثلث فاكتر: فجعلوا الثلث ههنا قليلاً في حكم ما دونه.

ثم جعلوا العشر قليلاً وما زاد عليه كثيراً.

فقالوا فيمن أمر آخر بأن يشتري له خادماً بثلاثين ديناراً فاشتراه له بثلاثة وثلاثين ديناراً: أنها تلزم الأمر؛ لأن هذا قليل، قالوا: فإن اشتراه له بأكثر لم يلزم الأمر؛ لأنه كثير - وهذا يشبه اللعب، فإلى للناس، إبهذه الآراء تتشعب الشرائع وتحرّم وتحلل، وتباع الأموال الحرة وتعارض السنن، حسناً الله ونعم الوكيل.

وروينا من طريق ابن وهب عن عثمان بن الحكم عن يحيى بن سعييل الأنصاري قال: لا جائحة فيما أصيب دون ثلث رأس المال.

ومن طريق عبد الرزاق حدثنا معمر أخبرني من سمع الزهري قال: قلت ما الجائحة؟

قال: النصف.

قال علي: فهذا الزهري لا يرى الجائحة إلا النصف.

وهذا يجيىء بن سعييل فقيه المدينة لا يرى الجائحة إلا في الثمن، لا في عين الثمرة - وكل ذلك خلاف قول مالك - وبالله تعالى التوفيق.

١٤٢٢ - مسألة: ويبيع العبد الآبق - عرف مكانه أو لم

يعرف - جائز.

وكذلك بيع الجمل الشارد - عرف مكانه أو لم يعرف.

وكذلك الشارد من سائر الحيوان، ومن الطير المتفلت وغيره، إذا صح الملك عليه قبل ذلك، وإلا فلا يباع بيعه.

وأما كل ما لم يملك أحد بعد فاته ليس أحد أولى به من أحد، فمن باعه فإنه باع ما ليس له فيه حق، فهو أكل مال بالباطل.

وأما ما عدا ذلك من كل ما ذكرنا فقد صح ملك مالكه له، وكل ما ملكه المرء فحكمه فيه نافذ بالنص: إن شاء وهبه، وإن شاء باعه، وإن شاء أمسكه، وإن مات فهو موروث عنه لا خلاف في أنه ملك وموروث عنه، فما الذي حرّم بيعه وهبته، وقد أبطلنا قبل قول من فرق بين الصيد يتوحش، وبين الإبل والغنم والبقر، والحيل يتوحش.

غُرّاً لا يَجُلُ ولا يَجُورُ؛ لِأَنَّهُ لا يَدْرِي مُشْتَرِيَهُ أَيْعِيشُ سَاعَةً بَعْدَ ابْتِاعِهِ أَمْ يَمُوتُ، ولا يَدْرِي أَيْسَلِّمُ أَمْ يَسْقُمُ سَقَمًا قَلِيلًا يَجْلِيهِ أَوْ سَقَمًا كَثِيرًا يَفْسِدُهُ أَوْ أَكْثَرُهُ، وَلَيْسَ مَا يَتَوَقَّعُ فِي الْمُسْتَنْقَبِ غُرّاً لِأَنَّ الْأَقْدَارَ تَحْرِي بِمَا لَا يَعْلَمُ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ، وَلَئِنَّهُ غَيْبٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ أَفْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾.

وَأَمَّا الْغُرُّ مَا عَقْدٌ عَلَى جِهَلٍ بِمَقْدَارِهِ وَصِفَاتِهِ حِينَ الْعَقْدِ.

فَإِنْ قَالُوا: فَلَعَلَّهُ مَيْتٌ حِينَ الْعَقْدِ، أَوْ قَدْ تَغَيَّرَتْ صِفَاتُهُ.

قُلْنَا: هُوَ عَلَى الْحَيَاةِ الَّتِي قَدْ صَحَّتْ لَهُ حَتَّى يَوْقِنَ مَوْتَهُ، وَعَلَى مَا تَيَقَّنَ مِنْ صِفَاتِهِ حَتَّى يَصْبَحَ تَغْيِيرُهُ، فَإِنْ صَحَّ مَوْتُهُ رَدَّتِ الصَّفَقَةُ، وَإِنْ صَحَّ تَغْيِيرُهُ فَكَذَلِكَ أَيْضًا. وَلَوْ قُلْنَا: إِنْ هَذَا يَنْتَعِ مِنْ بَيْعِهِ فَاغْتَرَبُوا مِنْ بَيْعِ كُلِّ غَائِبٍ مِنَ الْخِيَرَانِ - وَلَوْ أَنَّهُ خَلَفَ الْجِدَارَ - إِذْ لَعَلَّهُ قَدْ مَاتَ لَوَقْتُ حِينَ عَقْدِ الصَّفَقَةِ أَوْ تَغْيِيرَ بَكْسَرٍ، أَوْ جَبَعٍ، أَوْ عَوْرٍ. نَعَمْ، وَامْتَنَعُوا مِنْ بَيْعِ الْبَيْضِ، وَالْجَوْزِ، وَاللُّوزِ، وَكُلِّ ذِي قَشَرٍ، إِذْ لَعَلَّهُ فَاسِدٌ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْغُرُّ مَا أَجْزَعُوهُ مِنْ بَيْعِ الْغَائِبَاتِ الَّتِي لَمْ يَرَهَا أَحَدٌ قَطُّ، مِنَ الْجُزْرِ، وَالْبَقْلِ، وَالْفَجْلِ، وَلَعَلَّهَا مُسْتَأَسَّةٌ أَوْ مَعْفُونَةٌ، وَمَا أَجَازَهُ بَعْضُكُمْ مِنْ بَيْعِ مَا لَمْ يَخْلُقْ بَعْدَ مِنْ بَطُونِ الْمَقَاتِي الَّتِي لَعَلَّهَا لَا تَخْلُقُ أَبَدًا - وَمَنْ لَبِنَ الْغَنَمِ شَهْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، وَلَعَلَّهَا تَمُوتُ، أَوْ تَحَارُ، فَلَا يَدْرِي لَهَا شَيْءٌ.

وَمَنْ يَبِيعُ لَحْمَ شَاةٍ مَذْبُوحَةٍ تَسْلُخُ بَعْدَ، فَلَا يَدْرِي أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى مَا صَفَتْ - فَهَذَا وَاشْتَبَاهَهُ هُوَ بَيْعَ الْغُرِّ الْحَرَمِ، وَقَدْ أَجْزَعُوهُ، لَا مَا صَحَّ مَلِكُهُ، وَعَرَفَتْ صِفَاتُهُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا مَتْنَا مِنْ ذَلِكَ بِالنَّصِّ الْوَارِدِ فِيهِ، فَقُلْنَا: تِلْكَ آثَارُ مَكْنُونَةٍ لَا يَجُلُ الْاجْتِنَاعُ بِهَا، وَلَوْ صَحَّتْ لَكُنَّا أَبَدَرُ إِلَى الْأَخَذِ بِهَا مِنْكُمْ. وَهِيَ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْعَلَاءِ عَنْ جَهْضَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمِّدٍ بْنِ زَيْدٍ الْعَبْدِيِّ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشِبٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْعَبْدِ وَهُوَ آبِقٌ، وَعَنْ أَنْ تَبَاعَ الْمَغَائِمُ قَبْلَ أَنْ تَقْسَمَ، وَعَنْ بَيْعِ الصَّفَقَاتِ قَبْلَ أَنْ تُقْبَضَ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَهْضَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمِّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَاهِلِيِّ عَنْ عَمِّدٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشِبٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شِرَاءٍ مَا فِي بَطُونِ الْأَنْعَامِ حَتَّى تُنْفَعَ، وَعَنْ مَا فِي

وَكَذَلِكَ لَا فَرْقَ بَيْنَ الصَّيْدِ مِنَ السَّمَكِ، وَمِنَ الطَّيْرِ، وَمِنَ النَّحْلِ، وَمِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ كُلِّ مَا مَلَكَ مِنْ ذَلِكَ: فَهُوَ مَالٌ مِنْ مَالِ مَالِكِهِ بِلَا خِلَافٍ مِنْ أَحَدٍ. فَمَنْ ادَّعَى سَقُوطَ الْمَلِكِ عَنْهُ بِتَوَخُّعِهِ، أَوْ بِرُجُوعِهِ إِلَى النَّهْرِ أَوْ الْبَحْرِ: فَقَدْ قَالَ الْبَاطِلُ، وَاحِلٌ حَرَامًا بِغَيْرِ دَلِيلٍ لَا مِنْ قُرْآنٍ، وَلَا مِنْ سُنَّةٍ، وَلَا مِنْ رَوَايَةٍ سَقِيمَةٍ، وَلَا مِنْ قَوْلِ صَاحِبٍ، وَلَا مِنْ قِيَاسٍ، وَلَا مِنْ تَوَرُّعٍ، وَلَا مِنْ رَأْيٍ يَعْقِلُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ أَبَدًا صَاحِبُهُ، وَلَا غَيْرُ صَاحِبِهِ.

قُلْنَا: فَكَيْفَ مَاذَا؟ وَمَنْ إِنْ وَجِبَ عِنْدَكُمْ سَقُوطُ مَلِكِ الْمُسْلِمِ عَنْ مَالِهِ بِجَهْلِهِ بَعِيْنُهُ وَبِأَنَّهُ لَا يَمَيِّزُهُ، وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْعَبْدِ يَأْتِي فَلَا تَمَيِّزُهُ صَوْرَتُهُ أَبَدًا، وَبِالْبَعِيرِ كَذَلِكَ، وَفَرَسٌ كَذَلِكَ؟ أَفَتَرَوْنَ الْمَلِكَ يَسْقُطُ عَنْ كُلِّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا يَمَيِّزُهُ أَحَدٌ أَبَدًا، لَا صَاحِبُهُ وَلَا غَيْرُهُ؟ وَلَوْ كَانَ النَّاسُ لَا يَعْرِفُونَهُ وَلَا يَمَيِّزُونَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْرِفُهُ وَيَمَيِّزُهُ ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ بَلْ هُوَ عَزَّ وَجَلَّ عَارِفٌ بِهِ، وَيَتَقَلَّبُهُ وَمَوَاهُ، كَاتِبٌ لَصَاحِبِهِ أَجْرًا مَا نَيْلَ مِنْهُ، وَمَا يَتَنَاسَلُ مِنْهُ فِي الْأَيِّدِ. مَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْأَرْضِ تَخْلُطُ فَلَا تَحَازُ وَلَا تَمَيِّزُ؟ أَتَرَوْنَ الْمَلِكَ يَسْقُطُ عَنْهَا بِذَلِكَ؟ حَاشَ لِلَّهِ مِنْ هَذَا، بَلِ الْحَقُّ الْيَقِينُ أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ بَاقٍ عَلَى مَلِكِهِ صَاحِبِهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ. وَنَحْنُ وَإِنْ حَكَمْنَا فِيمَا يَتَسَنَّ مِنْ مَعْرِفَةِ صَاحِبِهِ بِالْحُكْمِ الظَّاهِرِ مِنْ أَنَّهُ فِي جَمِيعِ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ لِلْفَقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ، أَوْ لِمَنْ سَبَقَ إِلَيْهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ: فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ بِذَلِكَ حَقُّ صَاحِبِهِ، وَلَوْ جَاءَ يَوْمًا وَبُيِّنَ أَنَّهُ حَقُّهُ لَصَرَفَاهُ إِلَيْهِ، وَهُوَ لَقِطَةٌ مِنَ اللَّفْقَاتِ يَمْلِكُهُ مِنْ قَضِيٍّ لَهُ نَبْصٌ حُكْمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَأْتِيَ صَاحِبَهُ إِنْ جَاءَ. وَمَنْعَ قَوْمٍ مِنْ بَيْعِ كُلِّ ذَلِكَ؟ وَقَالُوا: إِنَّمَا مَتْنَا مِنْ بَيْعِهِ لَمَغْيَبِهِ؟.

قَالَ عَلِيٌّ: وَقَدْ أَبْطَلْنَا - بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى: هَذَا الْقَوْلَ وَأَتَيْنَا بِالْبَرَاهِينِ عَلَى وَجوبِ بَيْعِ الْغَائِبَاتِ، وَمَنْعَ قَوْمٍ مِنْ ذَلِكَ.

وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ: وَهَذَا لَا شَيْءَ؛ لِأَنَّ التَّسْلِيمَ لَا يَزَلُّمْ وَلَا يُوْجِبُهُ قُرْآنٌ، وَلَا سُنَّةٌ وَلَا دَلِيلٌ أَصْلًا، وَإِنَّمَا الْأَلَزَامُ أَنَّ لَا يَحُولُ الْبَائِعُ بَيْنَ الْمُشْتَرِي وَبَيْنَ مَا اشْتَرَى مِنْهُ فَقَطُّ فَيَكُونُ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَاصِيًا ظَالِمًا، وَمَنْعَ آخَرُونَ مِنْ ذَلِكَ وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُ غُرٌّ، وَقَدْ فَتَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغُرِّ.

قَالَ أَبُو حَمَلٍ: لَيْسَ هَذَا غُرّاً لِأَنَّهُ يَبِيعُ شَيْءَ قَدْ صَحَّ مَلِكٌ بَاتِعُهُ عَلَيْهِ وَهُوَ مَعْلُومٌ الصَّفَةِ وَالْقَدْرِ، فَعَلَى ذَلِكَ يَبِيعُ وَيَمْلِكُهُ الْمُشْتَرِي مَلِكًا صَحِيحًا، فَإِنْ وَجَدَهُ فَكَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ فَقَدْ اسْتَعَاذَ الْأَجْرَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا وَرَجَعَتْ صَفَقَتُهُ. وَلَوْ كَانَ هَذَا غُرّاً لَكَانَ يَبِيعُ الْخِيَرَانِ كُلَّهُ حَاضِرَهُ وَغَائِبَهُ

ضُرُوعِهَا إِلَّا بِكَيْلٍ، وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ الْآبِقِ، وَعَنْ شِرَاءِ الْمَخَانِمِ حَتَّى تَقْسَمَ، وَعَنْ شِرَاءِ الصَّدَقَاتِ حَتَّى تَقْبُضَ، وَعَنْ ضَرْبَةِ الْغَالِصِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: جَهْضُمْ، وَمَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمَعْدُ بْنُ زَيْدِ الْعَبْدِيِّ: مَجْهُولُونَ، وَشَهْرٌ مَرْكُوكٌ - ثُمَّ لَوْ صَحَّحُوهُ فَهِيَ دَمَارٌ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ خَالَفُوا مَا فِيهِ، وَكُلَّهُمْ - يَعْنِي الْحَاضِرِينَ مِنْ خُصُومِنَا - يَجِيزُونَ بَيْعَ الْأَجَنَةِ فِي بَطُونِ الْأَمْهَاتِ مَعَ الْأَمْهَاتِ. وَالْمَالِكِيُّونَ يَجِيزُونَ بَيْعَ الذَّيْنِ الَّذِي لَمْ يَخْلُقْ بَعْدَ الَّذِي فِي الضَّرْعِ بِغَيْرِ كَيْلٍ لَكِنْ شَهْرِينَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ. وَيَجِيزُونَ شِرَاءَ الْمَغَانِمِ قَبْلَ أَنْ تَقْسَمَ بَلْ هُوَ الْوَاجِبُ عَنْهُمْ وَالْأَوَّلَى؟ وَالْخُفْيِيُّونَ يَجِيزُونَ اخْتِذَ الْقِيَمَةَ عَنِ الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ - وَهَذَا هُوَ بَيْعُ الصَّدَقَةِ قَبْلَ أَنْ تَقْبُضَ، وَهَذَا بَيْعُ الْغَرَرِ حَقًّا؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي مَا بَيَّاعٌ وَلَا أَهْبَاءُ بَيَّاعٌ، وَلَا قِيَمَةٌ مَاذَا اخْتِذَ: فَهِيَ أَكْلُ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ حَقًّا، وَالْغَرَرُ حَقًّا، وَالْحَرَامُ حَقًّا.

وَاحْتَجُّوا بِخَيْرٍ فِيهِ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - فِيهِ النَّبِيُّ عَنْ بَيْعِ السَّمْلَكِ فِي الْمَاءِ، ثُمَّ لَوْ صَحَّحَ لَمَا كَانَ لَهُمْ فِيهِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ نَهْيًا عَنْ بَيْعِهِ قَبْلَ أَنْ يَصَادَ.

وَهَكَذَا يَقُولُ، كَمَا حَمَلُوا خَيْرَهُمْ فِي التَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْآبِقِ عَلَى أَنَّهُ فِي حَالِ إِيْقَافِهِ، لَا، وَهُوَ مُقْدُورٌ عَلَيْهِ.

وَمِنْ عَجَائِبِ الدَّنِيسِ احْتِجَاجُهُمْ بِخَيْرِهِمْ أَوَّلَ خَالَفُوا لَهُ، وَحَرَّمُوا بِهِ مَا لَيْسَ فِيهِ مِنْ بَيْعِ الْجَمْلِ الشَّارِدِ.

فَإِنْ قَالُوا: قَسْنَا الْجَمْلَ الشَّارِدَ عَلَى الْعَبْدِ الْآبِقِ.

قُلْنَا: الْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ.

ثُمَّ نَقُولُ لِلْحَافِظَيْنِ: هَلَا قَسَمَ الْجَمْلَ الشَّارِدَ فِي إِجْبَابِ الْجَمْلِ فِيهِ عَلَى الْجَمْلِ فِي الْعَبْدِ الْآبِقِ؟

فَإِنْ قَالُوا: لَمْ يَأْتِ الْأَثَرُ فِي الْآبِقِ.

قُلْنَا: وَلَا جَاءَ هَذَا الْأَثَرُ السَّاقِطُ - أَيْضًا - إِلَّا فِي الْآبِقِ.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ وَرْقَانَ عَنْ سَنَانِ بْنِ سَلَمَةَ، وَعُكْرَمَةُ: أَنَّهُمْ لَمْ يَجِيزُوا بَيْعَ الْعَبْدِ الْآبِقِ، قَالَتْ عُكْرَمَةُ: وَلَا الْجَمْلَ الشَّارِدَ.

وَمَنْ رَوَيْنَا عَنْهُ مِثْلَ قَوْلِنَا: مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو: أَنَّهُ اشْتَرَى بَعِيرًا وَهُوَ شَارِدٌ.

قَالَ عَلِيُّ: مَا نَعْلَمُ لَهُ خَالَفًا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهَذَا إِسْنَادٌ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ وَالثَّقَّةِ، وَهُمْ يَعْظَمُونَ خِلَافَ مِثْلِ هَذَا إِذَا وَاقَهُمْ وَيُجْعَلُونَ إِجْمَاعًا، وَهَذَا بِمُخْتَلَفَيْنِ، وَالْمَالِكِيُّونَ

يَقُولُونَ: إِذَا رَوَى الصَّاحِبُ خَيْرًا وَخَالَفَهُ فَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا رَوَى، وَهُوَ حُجَّةٌ فِي تَرْكِ الْخَيْرِ.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ».

وَقَدْ صَحَّحَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو: لِاحْتِجَاجِ بَيْعِ الْجَمْلِ الشَّارِدِ - فَلَوْ كَانَ عَنْهُ غَرَرٌ مَا خَالَفَ مَا رَوَى، هَذَا لَا زَمَّ لَهُمْ عَلَى أَصُولِهِمْ، وَإِلَّا فَالتَّاقُصُ حَاصِلٌ، وَهَذَا أَخْفَى شَيْءٍ عَلَيْهِمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْغُبَرِيِّ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ شَرِيحٍ: أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ لِي عَبْدًا أَبْقًا، وَإِنْ رَجَلَا يَسْأَلُونِي بِهِ، أَفَأَبِيعُهُ مِنْهُ؟

قَالَ: نَعَمْ، فَإِنَّكَ إِذَا رَأَيْتَهُ فَانْتَ بِالْخِيَارِ إِنَّ شَيْئًا أَجَزْتَ الْبَيْعَ وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَجْزِهِ - قَالَ الشَّعْبِيُّ: إِذَا أَعْلَمَهُ مِنْهُ مَا كَانَ يَعْلَمُ مِنْهُ جَازَ بَيْعُهُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ خِيَارٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ فَإِنَّ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيَّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّ رَجُلًا ابْنُ غُلَامَةٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: بَعْضِي غُلَامُكَ، فَبَاعَهُ مِنْهُ، ثُمَّ اخْتَصَمَا إِلَى شَرِيحٍ: فَقَالَ شَرِيحٌ: إِنْ كَانَ أَعْلَمَهُ مِثْلَ مَا عَلِمَ فَهُوَ جَائِزٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيَّ، قَالَ: ابْنُ غُلَامٍ لِرَجُلٍ فَلَعِمَ مَكَانَهُ رَجُلٌ آخَرَ فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ، فَخَاصَمَهُ إِلَى شَرِيحٍ بَعْدَ ذَلِكَ، قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: فَسَمِعْتُ شَرِيحًا يَقُولُ لَهُ: اكْتَسَبْتَ أَعْلَمْتَهُ مَكَانَهُ ثُمَّ اشْتَرَيْتَهُ، فَرُدَّ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَعْلَمُهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ كَتَمَانَهُ مَكَانَهُ وَهُوَ يَعْلَمُهُ، أَتَيْهَا عَلَيْهِمْ فَكَتَمَهُ غُشٌّ وَخُدَيْعَةٌ، وَالْفُشُّ، وَالْخُدَيْعَةُ يَرُدُّ مِنْهَا الْبَيْعُ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ النَّهَالِ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيَّ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ كَانَ لَا يَرَى بِأَسَاءَ بِشَرَاءِ الْعَبْدِ الْآبِقِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِمَا فِيهِ وَاحِدٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِأَسَاءَ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ الدَّابَّةَ الْغَالِيَةَ إِذَا كَانَ قَدْ رَأَاهَا، وَيَقُولُ إِنَّ كَانَتْ صَحِيحَةً فَهِيَ لِي، وَلَمْ يَخْصُ غَيْرَ شَارِدَةٍ مِنْ شَارِدَةٍ وَالشَّارِدَةُ غَالِيَةٌ.

وَمَنْ أَجَازَ بَيْعَ الْجَمْلِ الشَّارِدِ، وَالْعَبْدِ الْآبِقِ: عِثْمَانُ بْنُ يَسَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ دَاوُدَ، وَأَصْحَابُنَا - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فإن قالوا: هو غررٌ.

قلنا: أو ليس على قولكم هذا سائر ما ذكرنا غرراً أيضاً؟
ولا فما الفرق.

وأما الحق فإنه ليس شيء منه غرراً؛ لأنه جسمٌ واحدٌ خلقه الله عز وجل كما هو وكل ما في داخله بعضٌ لجمليته.

وأما قول الشافعي فظاهر الفساد؛ لأنه لا فرق في معيب المعرفة بصفة ما في القشر - بين كونه في قشر واحد، وبين كونه في قشرين، أو أكثر - وهو قد أجاب بيع البيض في غلافين بالبيان.

إحداهما: القشر الظاهر وهو القيش.

والثاني: الغرقى، ولا غرض للمشتري إلا فيما بينهما، لا فيهما - مع أنه قول لا نعلمه عن أحدٍ قبله.

فإن قيل: إن ما قدرنا على إزالته من الغرر فعلياً أن نزيله.

قلنا: وإنكم تقادرون على إزالة القشر الثاني فزيلوه ولا بد، لأنه غررٌ.

فإن قالوا: لا ذلك ضررٌ على اللوز، والجوز، والقسطر، والبَلُوط.

قلنا: لا، ما فيه ضررٌ على البلوط، ولا على القسطر، ولا على اللوز - في الأكثر.

وأيضاً: فلا ضررٌ على التمر في إزالة نواه.

وأيضاً: فما علمنا حراماً يحلّه خوف ضررٍ على فاكهته لو خيف عليها، ولو أن امرأة له رطبٌ لا ييسر ولا يجذ من يشتريه منه إلا بشر مايس لها حل له بيعه خوف الضرر.

وكذلك لو أن امرأة خافت عدواً ظالماً على ثمرته ولم يكن بدا صلاحها لم يحل بيعها خوف الضرر عليها.

١٤٢٤- مسألة:

ومن هذا بيع الحامل بمحملها إذا كانت حاملاً من غير سيدها، لأن الحمل خلقه الله عز وجل من مئى الرجل ومئى المرأة ومهما، فهو بعض أعضائها وحشوتها، ما لم ينفخ فيه الروح.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُفُوسًا فَرَارٍ مَكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَبَرَأَلَهُ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ فيبعها بمحملها كما هي جائزٌ، وهي وحملها للمشتري. فإذا نفخ فيه الروح، فقد اختلف أهل العلم، فقالت طائفة: هو بعد ذلك غيرها؛ لأنها أئى، وقد يكون الجنين ذكراً وهي فردة وقد يكون في بطنها أنثى، وقد تكون هي

١٤٢٣- مسألة: ويبيع المسك في نافحته مع النَّافِجَةِ،

والنوى في التمر مع التمر، وما في داخل البيض مع البيض، والجوز، واللوز، والفستق، والصنوبر، والبلوط، والقسطر، وكل ذي قشر مع قشره - كأن عليه قشران أو واحد - والعسل مع الشمع في شمع، والشاة المذبوحة في جلدها مع جلدها: جائزٌ كل ذلك.

وهكذا كل ما خلقه الله تعالى كما هو مما يكون ما في داخله بعضاً له.

وكذلك الزيتون بما فيه من الزيت، والسَّمْسَمُ بما فيه من الدهن، والإناث بما في ضروعها من اللبن، والبرء والعسل في أكمامه مع الأكمام، وفي سنبله مع السنبُل: كل ذلك جائزٌ حسن. ولا يحل بيع شيء معيبٍ في غيره مما غيبه الناس إذا كان مما لم يره أحد - لا مع وعائه ولا دونه - فإن كان مما قد رسي: جاز بيعه على الصفة كالعسل، والسمن في ظرفه، واللبن كذلك، والبرء في وعائه، وغير ذلك كله الجزر، والبصل، والكراث، والسلمج، والفجل، قبل أن يقطع.

وقال الشافعي: ما له قشران فلا يجوز بيعه حتى يزال القشر الأعلى.

قال أبو محمد: كل جسم خلقه الله تعالى فله طوئ، وعرض، وعمق.

قال تعالى: ﴿وَأَخْلَ اللَّهُ التَّيْبَ﴾ وكل ما ذكرنا فذلك بيعه بنص القرآن جائزٌ..

وقد أجمعوا وصحت السنن أجمع عليها على جواز بيع التمر، والعنب، والزبيب، وفيها النوى، وأن النوى داخل في البيع.

وأجمعوا على جواز بيع البيض كما هو، وإنما الغرض منه ما في داخله، ودخل القشر في البيع بلا خلاف من أحد.

وكذلك الزيتون بما فيه من الزيت، والسَّمْسَمُ بما فيه من الدهن، والشاة المذبوحة كما هي - فليت شعري: ما الفرق بين ذلك وبين ما اختلفوا فيه، المسك في نافحته مع النَّافِجَةِ، والعسل في شمع مع الشمع، ولا سبيل إلى فرق لا في قرآن، ولا في سنن، ولا رواية سقيمة، ولا قول صاحب، ولا تابع ولا قياس، ولا معقول، ولا رأي يصح، وكل ذلك بيعٌ قد أباحه الله تعالى ولم يخص منه شيئاً.

وقد قال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ لو كان حراماً لفصله الله تعالى لنساء، فإذا لم يفصله فهو متصورٌ على تحليله.

وأما ما لم يظهر فهو في البيع.

قال أبو حمزة: وهذا فرق فاسد؛ لأنه لا دليل على صحته لا من قرآن، ولا من سنة ولا من رواية سقيمة، ولا من قياس، ولا من قول أحد من السلف، ولا من احتياط، ولا من رأي له وجه، بل القرآن يطل هذا بقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُمْ﴾.

ووجدنا البذر، والتوى: مالا للبايع بلا شك، فلا يحل لغيره أخذه إلا بالرضا الذي ملكه له - وبالله تعالى التوفيق.

١٤٢٦- مسألة: ولا يحل بيع شيء من المغنسات المذكورة كلها دون ما عليها أصلاً: لا يحل بيع النوى - أي نوى كان - قبل إخراجها وإظهاره دون ما عليه. ولا بيع المسكودون النافعة قبل إخراجها من النافعة. ولا بيع البيض دون القشر قبل إخراج عنة. ولا بيع حب الجزر، واللوز، والفستق، والصنوبر، والبُلوط، والقسطل، والجُلز، وكل ذي قشرة دون قشره قبل إخراجها من قشره. ولا بيع العسل دون شمعته قبل إخراجها من شمعته. ولا لحم شاة مذبوحة دون جلدها قبل سلقها. ولا بيع زيت دون الزيتون قبل عصره. ولا بيع شيء من الأدهان دون ما هو فيه قبل إخراجها منها. ولا بيع حب البر دون أكمامه قبل إخراجها منها. ولا بيع سنن من لبن قبل إخراجها، ولا بيع لبن قبل حلبه أصلاً. ولا بيع الجزر، والبصل، والكراث، والفجل قبل قلعها - لا مع الأرض ولا دونها - لأن كل ذلك بيع غرر، لا يدري مقداره ولا صفته ولا رآه أحد فيصفه. وهو أيضاً أكل مال بالباطل، قال الله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُمْ﴾.

وبالضرورة يدري كل أحد أنه لا يمكن البتة وجود الرضا على مجهول وإنما يقع التراضي على ما علم وعرف، فإذا لا سبيل إلى معرفة صفات كل ما ذكرنا ولا مقداره فلا سبيل إلى التراضي به، وإذا لا سبيل إلى التراضي به فلا يحل بيعه، وهو أكل مال بالباطل.

وأما الجزر، والبصل، والكراث، والفجل، فكل ذلك شيء لم يره قط أحد، ولا تدري صفته: فهو بيع غرر، وأكل مال بالباطل، إذا بيع وحده.

وأما بيعه بالأرض معاً فليس مما ابتدأ الله تعالى خلقه في الأرض فيكون بعضها، وأما هو شيء من مال الزارع لها، أودعه في الأرض كما لو أودع فيها شيئاً من سائر ماله ولا فرق، فما لم يستحل البذر عن هيئته فيبيع جاتر مع الأرض ودونها لأنه شيء

كافرة وما في بطنها مؤنثاً، وقد يموت أحدهما ويعيش الآخر، ويكون أحدهما معياً والآخر صحيحاً، ويكون أحدهما أسود والآخر أبيض - ولو وجب عليها قتل لم تقتل هي حتى تلد.

فصح أنه غيرها، فلا يجوز دخوله في بيعها.

وهكذا في إناث سائر الحيوان - حاشى اختلاف الدين فقط، أو القتل فقط. فقال آخرون: هو كذلك إلا أنه حتى الآن مما خلقه الله تعالى فيها وولده منها، ولم يزالها بعد، فحكمه في البيع كما كان حتى يزالها - وليس كونه غيرها، وكوّن اسمه غير اسمها، وصفاته غير صفاتها: يخرج له عما كان له من الحكم إلا بنص وارده في ذلك.

وهذا التوى هو بلا شك غير التمر، وإنما يقال: نوى التمر، وصفاته غير صفات التمر، واسمه غير اسم التمر.

وكذلك قشر البيض أيضاً.

وكذلك بيض ذات البيض قبل أن تبيضه، وكل ذلك جائز بيعه كما هو لأن الله تعالى خلق كل ذلك كما هو وما زال الناس على عهد رسول الله ﷺ ويعلمه يبيعون التمر، ويتواهبونه. ويبعون البيض ويتهادونه من بيض الدجاج، والضبّاب، والثعالب، ويتبايعون العسل ويتهادونه، كما يشترونه في شمعته. ويتبايعون إناث الضأن، والبقر، والحيل، والمعز، والإبل، والإماء والقطب - حواصل وغير حواصل - ويغنمون كل ذلك ويقتسمونهن، ويتوارثنهن ويقتسمونهن كما هن، فما جاء قط نص بأن للأولاد حكماً آخر قبل الوضع، فيع الحامل يحملها جائز كما هو ما لم تضعه.

قال علي: وهذا هو الصواب عندنا وبه نقول؛ لأنه كله باب واحد، وعمل واحد - وبالله تعالى التوفيق.

١٤٢٥- مسألة: وليس كذلك ما تولّى المرأة وضعه في

الشيء كالبذر يزرع، والتوى يفرس، فإن هذا شيء أودعه المرأة في شيء آخر مباين له، بل هذا ووضعها الذراهم والتنانير في الكيس، والبز في الوعاء، والسمن في الإناء سواء، ولا يدخل حكم أحدهما في الآخر.

ومن باع من ماله شيئاً لم يلزمه بيع شيء آخر غيره، وإن كان مقرّناً معه، ومضافاً إليه. فمن باع أرضاً فيه بئر مزروع ونوى مغروس - ظهروا أو لم يظهروا - فكل ذلك للبايع ولا يدخل في البيع لما ذكرنا.

وقال مالك: أما ما يظهر نباته فلا يدخل في البيع من الزرع خاصة.

ثم اطرف من هذا كله: منعهم من بيع الصوف على ظهور الغنم، وذراع معدود من هذا الطرف من هنا الثوب من أوله إلى آخره، أو ذراع معدود إلى طرفه من خشفة حاضرة، وحلية هذا السيف دون جفته ونصله؟ وأروا هذا غرراً وعملاً مشتركاً يفسد البيع - وكذبوا في ذلك. ولم يروا الدرس، والتصفية، والسلخ غرراً، ولا عملاً مشتركاً يفسد البيع؟ فهل لأصحاب هذه الأقوال المتخاذلة حظ من العلم؟ ثم أجازوا بيع القصيل على القطع والتمر التي لم يبد صلاحها على القطع. وأجازوا بيع جذل نخلة على ظهر الأرض؛ ولم يروا قطعه غرراً، ولا عملاً مشتركاً يفسد البيع؟ وهل يشك ذو مسكة من عقل في أن إدخال الجلم إلى حاشية معدود من ثوب وقطعه، وقلع حلية على غمد سيف لا يتعد على غلام مراهق: أسهل وأخف من درس الفوكر وتصفيها ومن سلخ ناق؟ ولكن هذا مقدار نظروهم وفقههم.

وقال بعضهم: الصوف ينمى ولا يدرى أين يقع القطع منه ومن الثوب؟ قلنا: والجذل ينمى ولا يدرى أين يقع القطع منه ولا فرق.

فإن قالوا: قد صح عن ابن عباس المنع من بيع الصوف على ظهور الغنم ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم.

قلنا:

وقد صح عن ابن عمر ما أدركت الصفة مجموعاً حياً فمن البائع، ولا يعرف له مخالف من الصحابة فخالفتهم، فما الذي جعل أحدهما أولى من الآخر؟ **وقالوا:** لو أن أرضاً تكتسرها معلوم مائة ذراع في مثلها، أو داراً كذلك: باع صاحبها منها عشرة أذرع في مثلها مشاعاً في جميعها لم يجز ذلك. فلو باع منها عشرة أسهم من مائة سهم مشاعاً في جميعها جاز ذلك.

وهذا تخليط ناهيك به، وتجريه شيء وإباحته بعينه، وكلا الأمرين إنما هو بيع العشر مشاعاً، ولم يميزوا بين نصل السيف وحماله ونصف حليته مشاعاً، **وقالوا:** هذا ضرر - فليت شعري أي ضرر في هذا؟

وأما المالكون فأجازوا بيع الصوف على ظهور الغنم، ووقفوا في ذلك، إلا أنهم قالوا: إن أخذ في جزائه وإلا فلا. وأجازوا بيع لبن الغنم الكثيرة شهرين فأقل.

وهذا قول ظاهر الفساد، أنه بيع شيء لم يخلق، وبيع غرر. ومنعوا من بيع لبن شاة واحدة كله، **وقالوا:** هذا غرر وقد عوت، قلنا: وقد عوت الكثيرة أو يموت بعضها. ومنعوا من بيع لبن

موصوف معروف القدر، وقد رآه بانه أو من وصفه له، فبيعه جائز؛ لأن التراضي به ممكن.

وأما إذا استحال عن حاله فقد بطل أن يعرف كيف هو وما صفته، وليس هو من الأرض، ولكنه شيء مضاف إليها، فهو مجهول الصفة جملة، ولا يحل بيع مجهول الصفة بوجه من الوجوه لأنه بيع غرر حتى يقطع ويرى - وبالله تعالى التوفيق.

ومن أبطل بيع هذه الغنيمات في الأرض: **الشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبو سليمان.**

وقد تناقض الحاضرون من مخالفينا في كثير مما ذكرنا: فأجاز أبو حنيفة بيع لحم الشاة مذبوحة قبل السلخ ووجب السلخ على البائع. وأجاز بيع البر دون الثبن والأكمام قبل أن يدرس ويصنف، وجعل الدرس والتصفية على البائع. وأجاز بيع الجزر، والبصل، وغير ذلك معيياً في الأرض. وأوجب على البائع أن يقطع منه أمودجاً قدر ما يريه المشتري فإن رضيه كان على المشتري قلع سائره - فلو أن المشتري يتولى بنفسه قلع أمودج منه فلم يرضه لم يلزمه البيع - فلو قلع منه أكثر من أمودج فقد لزمه البيع أحب أم كره.

وقال أبو يوسف: لا أجيز البائع ولا المشتري على قلع شيء من ذلك فإن تشاحاً أبطلت البيع.

فإن قلع المشتري منه أقل ما يقع في المكاييل فله الخيار في إضائه أو فسخه، فإن قلع أكثر من ذلك فقد لزمه البيع كله.

قال أبو محمد: إن في هذا لعجبا، لست شعري من أين وجب أن يميز البائع على الدرس، والتصفية، والسلخ، ولا يميز على قلع الجزر، والبصل والكراث، والفجل؟ وهل سمع بأسخف من هذا التقسيم؟ ولست شعري ما هذا الأمودج الذي لا هو لفظة عربية من اللغة التي بها نزل القرآن وخاطبنا بها رسول الله ﷺ ولا لفظة شرعية، ثم صار يشتر بها أبو حنيفة الشرائع فيحرم ويحل، فعلى الأمودج العفاء، وصفع القفاء، وعلى كل شريعة تشرع بالأمودج.

ثم تعبد أبي يوسف ذلك بأقل ما يقع في المكاييل؛ وقد يتخذ الباعة مكاييل صغارا جداً، وما عهدنا بالجزر، ولا الفجل: يقان في الكيل، فمن أين خرج تعبد هذه الشريعة بهذا الحد الفاسد - ونحمد الله تعالى على السلامة؟ ولست شعري من أين وقع لهم جواز بيع هذه الغنيمات دون الأرض؟ ومنعوا من بيع الجنين دون أمه، وكلا الأمرين سواء لا فرق بين شيء منهما، وكلاهما غرر وبيع مجهول.

سليمان - فهذان صاحبان لا يعرف لهما من الصحابة رضي الله عنهم مخالف أصلاً، وإبراهيم يذكر ذلك عن أدرك، وهما أكابر التابعين، وهم يعظمون مثل هذا إذا وافق آراءهم.

واحتجوا في هذا بمجواز إجارة الطير للرصاص، قلنا: اني إجارة تكلمنا معكم أم في بيع؟ والإجارة غير البيع؛ لأننا نؤاجر الحرية للرصاص ولم نبيع منها لهن أصلاً.

ثم أغرب شيء احتجناهم في هذا بما ذكرنا من إجارة الطير، وهم يرمون بيع لبن الشاة الواحدة، والبقرة الواحدة، والناقة الواحدة، وهذا أشبه بإجارة الطير الواحدة، ولما يميزون ذلك في الغنم الكثيرة - فاجتنبوا لسخافة هذا القياس وشدة تناقضه، إذ حرموا ما يشبه ما قاسوا على إباحته، وأباحوا قياساً عليه ما لا يشبهه.

قال أبو حمزة: فإن زاة الصوف، فهما متداعيان، والقول قول البائع مع يمينه إن كانت الغنم معروفة له أو في يده، فإن لم تكن معروفة له وكانت في يد الآخر، فالقول قول الآخر مع يمينه.

فإن كانت في أيديهما، أو في غير أيديهما معاً، فحكمهما حكم المتداعين في الشيء يكون بأيديهما، أو بغير أيديهما على ما نذكر - إن شاء الله تعالى - في التداعي في الأقضية - وبالله تعالى التوفيق.

١٤٢٧- مسألة: وأما بيع الظاهر دون الغيب فيها

فحلان، إلا أن يبيع من شيء منه نص، فجاز بيع الثمرة واستثناء نواها، وبيع جلد النافجة دون المسك الذي فيها، والجرباب، والظروف كلها دون ما فيها، وقشر البيض، واللوز، والجوز، والجلوز، والفستق، والبُلوط، والقسطر، وكل قشر لا تحاشي شيئاً دون ما تحته، وبيع الشمع دون العسل الذي فيه، وبيع الثين دون الحب الذي فيه، وجلد الحيوان المذبوح أو النحور دون لحمه، أو دون عضو مسمى منها، وبيع الأرض دون ما فيها من بذر، أو خضراوات معينة أو ظاهرها، ودون الزرع الذي فيها، ودون الشجر الذي فيها، والحيوان اللبن دون لبنه الذي اجتمع في ضروعه، ولا يحل استثناء لبن لم يحدث بعد ولا اجتمع في ضروعه. ويجوز بيع الحامل دون حملها سواء نفع فيه الروح أو لم ينفع. ولا يحل بيع حيوان حي واستثناء عضو منه أصلاً. ويجوز بيع عصارة الزيتون، والسَّمْسَم، دون الدهن قبل عصره. ولا يحل بيع جلد حيوان حي دون لحمه، ولا دون عضو مسمى منه أصلاً. ولا يجوز بيع مخيض لبن قبل أن يخض، ولا الميش قبل أن يخرج.

شائين كذلك، فإن منعوا من ذلك سألناهم عن لبن ثلاث شيا، ولا نزال نزيدهم واحدة فواحدة حتى يحدوا ما يرمون مما يخللون، ثم سألهم عن الفرق، وذلك ما لا سبيل إليه. وأجازوا بيع بطون المقاتي، والياسمين، وجزات القصيل قبل أن يخلق الله تعالى ذلك كله، ولم يروه غرراً، ورواوا بيع العبد الأبق، والجمل الشارد والمال المصوب: غرراً، فإلهه العجائب. وأجازوا بيع لحم الشاة وهي حية دون جلدها. وأجازوا استثناء أرتال يسيرة من لحمها للبائع الثلث فأقل، ومنعوا من استثناء أكثر - فليت شعري من أي أعضائها تكون تلك الأرتال وهي مختلفة الصفات والقيم، قالوا: فإن استثنى الفخذ، أو الكبد، أو البطن لم يجر. فإن استثنى الرأس والسواقط؟.

قال: إن كان مسافراً جاز، وإن كان غير مسافر لم يجر - فكانت هذه أعاجيب، لا نعلم تقسيمها عن أحد قبله، وأقوالاً متناقضة لا يعضدها قرآن، ولا سنة، ولا قول متقدم، ولا قياس. وأجازوا بيع الجزر، والبصل، والفجل: المغتية في الأرض.

قال أبو حمزة: واحتج بعضهم علي في ذلك بقول الله تعالى: ﴿يُؤَيِّنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ فقلت: فإجابه بهذه الآية بيع الجنين في بطن أمه دون أمه؛ لأنه من الإيمان بالغيب - وهذا احتجاج نسأل الله السلامة من مثله في تحريف كلام الله تعالى عن مواضعه إلى ما ليس فيه منه شيء.

وإذا من طريق عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عكرمة عن ابن عباس قال: لا تشتروا الصوف على ظهور الغنم ولا اللبن في ضروعها.

ومن طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا ملازم بن عمرو أخبرنا زفر بن يزيد بن عبد الرحمن عن أبيه وكان من جلساء أبي هريرة قال: سألت أبا هريرة عن بيع اللبن في ضروع الغنم؟ فقال: لا خير فيه - وسأله عن الشاة بالشائين إلى أجل؟ فقال: لا إلا يدا بيد.

ومن طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا أبو عوانة عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال: كانوا يكرهون أن يشتري اللبن في ضروع الشاة - وكرهه مجاهد وطاوس.

وروي عن طاوس أنه أجاز به بالكيل فقط.

وروي عن سعيد بن جبيرة إجازة بيع اللبن في الضرور، والصوف على ظهور الغنم.

وروي عن الحسن أنه أجاز بيع لبن الشاة جملة أشهر. ولم يجره أبو حنيفة، ولا الشافعي، ولا أحمد، ولا إسحاق، ولا أبو

برهان كل ما ذكرنا: قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾.
وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾.

فكل بيع لم يأت في القرآن، ولا في السنة تحريمه باسمه مفصلاً فهو حلال بنص كلام الله تعالى - وكل ما ذكرنا فمأخذ للبائع وملك له يبيع منه ما شاء فهو من ماله ويمسك منه ما شاء فهو من ماله، فما ظهر من ماله ورثي، أو وصفه من رآه؛ فيبعه جائز - ويمسك ما لم يره هو ولا غيره، لأنه لا يحل بيع المجهول - كما قدمنّا - أو لأنه لا يريد بيعه فذلك لله، وإن كان مرتباً حاضراً أو موصوفاً غائباً.

وأما قولنا: لا يحل استثناء لين لم يحدث بعد، فلا أنه إنما يحدث إذا أحدثه الله تعالى في مال غيره فلا يحل له أن يشترط من مال غيره شيئاً إلا أن يكون الثمن فيما باع فقط؛ لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل - وإنما منعنا من بيع حيوان إلا عضواً مسمى منه. وأجزنا بيع الحامل دون حملها، فإن ذلك الحيوان لا يخلو من أن يكون من بني آدم، أو من سائر الحيوانات، فإن كان من سائر الحيوانات فاستثناء العضو المعين منه: أكل مال بالباطل؛ لأنه لا ينتفع به إلا بذبحه، ففي هذا البيع اشتراط ذبح ذلك الحيوان على بائع العضو منه، أو على بائعه إلا عضواً منه، وهذا شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل، وإن كان ذلك الحيوان من بني آدم فذلك أيضاً، وهو إضاعة للمال جلة، وهذا مما يوافقنا عليه الحاضرون كلهم من خصوصنا.

وأما الحمل، والصوف، والوبر، والشعر، وقرن الإبل، وكل ما يزايل الحيوان بغير مثله ولا تعذيب، فكما قدمنّا أنه مال لبائعه يبيع من ماله ما شاء ويمسك ما شاء إلا أن يكون في ذلك إضاعة مال، أو مثله يميون أو إضرار به فلا يحل لصحة النهي عن المثل، وعن تعذيب الحيوان - وبالله تعالى التوفيق.

وأما منعنا من بيع المخيض دون السمن قبل المخض، ومن بيع المش دون اللبن قبل عصره، فلا أنه لا يرى، ولا يتميز، ولا يعرف مقداره، فقد يخرج المخض والعصر قليلاً، وقد يخرج كثيراً - وهذا بخلاف بيع عصارة الزيتون، والسمن، دون الدهن قبل العصر؛ لأن الزيتون، والسمن، واللوز، والجوز كل ذلك مرتبي معروف، وإنما الحاف في فهو الدهن فقط، ويحل بيعه قبل ظهوره - ويجوز استثنائه؛ لأنه إيقاع له في ملك مالكه - وهذا مباح حسن - وبالله تعالى التوفيق.

وقد جاءت في هذا آثار:

روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا حبان بن علي

أخبرنا محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغر».

ومن طريق ابن أبي شيبة عن ابن إدريس - هو عبد الله - عن عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغر».

وقد أباحه بعض السلف:

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عباد بن العوام عن هشام - هو ابن حسان - عن ابن سيرين عن شريح أنه كان لا يرى بأساً ببيع الغر إذا كان علمهما فيه سواء. وكما روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا ابن علية - هو إسماعيل بن إبراهيم - عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين قال: لا أعلم يبيع الغر بأساً.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا حبان بن علي أخبرنا المغيرة عن إبراهيم قال: «الغر ما يجوز ومنه ما لا يجوز».

وأما ما يجوز فشراء السمك في الماء.

وقد روينا إجازة بيع السمك في الماء قبل أن يتصية عن عمر بن عبد العزيز وبه يقول ابن أبي ليلى.

قال أبو محمد: لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ والذي ذكر إبراهيم ليس شيء منه غراً.

أما الرخصة فكل الناس يمرض ويموت، وقد يموت الصحيح فجأة، ويبرأ المريض المدنف، فلا غرر هنا أصلاً.

وأما السمك في الماء فإن كان قد ملك قبل فليس يبعه غراً بل هو بيع صحيح، وقد وافقنا الحاضرون من خصوصنا على أن بركة في دار لإنسان صغيرة صا صاجها سمكة ورماها فيها حيّة، فإن بيعها فيها جائز.

وأما ما لم يملك من السمك بعد فلم يبيعه؛ لأنه غرر، حتى ولو كانت السمكة مقدوراً عليها بالضمان ما حل بيعها، وإنما حرم لأنه بيع ما ليس له وهذا أكل مال بالباطل.

وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا قرّة بن سليمان عن محمد بن فضيل عن أبيه عن ابن عمر فيمن باع أمة واستثنى ما في بطنها.

قال: له نياه.

وقد صح هذا أيضاً عن ابن عمر في العتق.

وروينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا هشيم عن المغيرة

عبد الملك بن أيمن أخبرنا أحمد بن مسلم أخبرنا أبو ثور أخبرنا أسباط أخبرنا سفيان الثوري عن منصور بن العتير عن إبراهيم النخعي قال: من كاتب أمته واستثنى ما في بطنها فلا بأس بذلك.

وبه يقول أبو ثور، وأحمد بن حنبل في العتق، والبيع.

وبه يقول أيضاً إسحاق، وأبو سليمان، فهؤلاء جمهور التابعين: الحسن، وابن سيرين، وإبراهيم، والشعبي، وعطاء، والحكم بن عتيبة، ومحمد بن أبي سليمان، وبعضهم في البيع، وبعضهم في العتق، وبعضهم في الأمرين معاً - وما نعلم الآن خالفاً لهم إلا الزهري؛ وقال يقولنا هذا من الفقهاء كما ذكرنا: عبيد الله بن عمر، وأحمد، وأبو ثور، وإسحاق، وأبو سليمان، وغيرهم، وليست شعري أين هم عن حجبتهم بالمسلمين عند شروطهم؟.

وأما استثناء الجلد، والسواقط:

فروينا من طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي أخبرنا أصبغ عن ابن وهب عن الليث بن سعد عن عمارة بن غزيرة عن عروة بن الزبير أن رسول الله ﷺ «لَمَّا خَرَجَ هُوَ وَأَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرَيْنِ إِلَى الْمَدِينَةِ اشْتَرَيَا مِنْ رَاعِي غَنَمٍ شاةً وَشَرَطَا لَهُ إِهَابَهَا».

قال أبو محمد: هذا باطل - عبد الملك هالك، وعمارَة ضعيف - ثم هو مرسل، ثم لو صح لكان منسوخاً، لأنه كما ترى قبل الهجرة، وقد جاء النهي عن بيع الغر بعد ذلك، وبيع لحم شاة حية غرّة؛ لأنه لا يدرى أهزبل أم سمين. أو ذو عاهة أم سالم، ثم من أين لهم أن ذلك إنما جاز لأجل الفقر، فإن هذا ظن لا يصح.

فإن قالوا: كان في سفر.

قلنا: وكان في طريق المدينة لا يحجزوه في غيره.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي عن زيد بن ثابت أن رجلاً باع بقرة واشترط رأسها ثم بدا له فأسكها فقتضى له زيد بشروى رأسها، قال سفيان: نحن نقول: البيع فاسد.

ومن طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا أبي أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن نسير بن ذعلوق عن عمرو بن راشد الأشجعي أن رجلاً باع بختة واشترط ثيابها فبرئت فرغب فيها فاختصم إلى عمر بن الخطاب، فقال: اذهب إلى علي، فقال علي: اذهب بها إلى السوق فإذا بلغت أفضل ثمنها، فاعطوه حساب ثيابها من ثمنها.

عن إبراهيم النخعي قال: من باع حبلى، أو اعتقها واستثنى ما في بطنها، فله ثنياء فيما قد استبان خلقه، فإن لم يستن خلقه فلا شيء له.

قال علي: سواء استبان خلقه، أو لم يستن، له ثنياء لما قد ذكرناه من أنه ماله يستثنى إن شاء فلا يبيع، أو يدخل في صفقة أمّو؛ لأنه بعضها ما لم ينفخ فيه الروح، ومن جملتها بعد نفي الروح فيه، ولكن من استثنى حمل الحامل الذي باع كما ذكرنا فما ولدت إن كانت من بني آدم إلى تسعة أشهر غير ساعية، فهو له إلا أن يوقن أن حملها به كان بعد البيع فلا شيء له؛ لأنه حدث في مال غيره وينظر في سائر الحيوان كذلك، فما ولدت لأقصى ما يلد له ذلك الحيوان فهو للذي استثناه، وما ولدت لأكثر فليس له لما ذكرنا - وبالله تعالى التوفيق.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا هشيم عن يونس عن الحسن البصري: أنه كان يجيز ثنياء الحمل في البيع، ولا يميزه في العتق.

وهو قول أبي سليمان، وأبي ثور في البيع والعتق، وهو كما أوردنا قول صاحب لا يعرف له من الصحابة خالف، وهم يعظمون مثل هذا إذا وافق تقليدهم.

وروي: من طريق ابن أيمن أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل أخبرنا أبي أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا عبد بن حبيب بن المهلب - ثقة مأمون - عن عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر قال: اعتق ابن عمر أمه له واستثنى ما في بطنها - وبه يقول عبيد الله بن عمر.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا يحيى بن سعيد - هو القطان - عن هشام - هو ابن حسان - عن محمد بن سيرين فيمن اعتق أمته واستثنى ما في بطنها فقال: له - ثنياء.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا يحيى بن عمار عن سفيان - هو الثوري - عن جابر، ومنصور بن العتير، وابن جريج، قال جابر: عن الشعبي، وقال منصور: عن إبراهيم، وقال ابن جريج عن عطاء - ثم اتفق الشعبي وإبراهيم النخعي، وعطاء، قالوا كلهم: إذا اعتقها واستثنى ما في بطنها: فله ثنياء.

وبه إلى ابن أبي شيبة أخبرنا حرمي بن عمارة عن أبي حفصة عن شعبة قال: سألت الحكم، ومحمد بن أبي سليمان عن ذلك - يعني من اعتق أمته واستثنى ما في بطنها - فقالا جميعاً: ذلك له.

أخبرنا حام أخبرنا عبد الله بن علي الجايعي أخبرنا عماد بن

لَهُمَا جَمِيعاً فَأَيُّهُمَا أَرَادَ تَعْجِيلَ انْتِفَاعِهِ بَمَتَاعِهِ فَعَلِيهِ اخْذُهُ، وَلَا يُجِيرُ الْآخَرَ عَلَى مَا لَا يَرِيدُ تَعْجِيلَهُ مِنْ اخْذِ مَتَاعِهِ.

فَإِنْ كَانَ الْمَكَانُ لغيرِهِمَا فَعَلِيهِمَا جَمِيعاً أَنْ يَنْزِعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَالَهُ مِنْ مَكَانِ غَيْرِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ ظَالِمٌ مَانِعٌ حَقٌّ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ يَمَّا تَكُمُ وَأَمْرًا لَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنْ قَالَ سَلَمَانُ لِأَبِي الدَّرْدَاءِ أَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَصَدَّقَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَصَوَّبَ قَوْلَهُ».

فَمَنْ بَاعَ ثَمَرًا دُونَ نَوَاهَا، فَأَخَذَ الثَّمَرَةَ وَتَخْلِيصَهَا مِنَ الثَّمَرِ عَلَى الْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِاخْذِ مَتَاعِهِ وَنَقْلَهُ وَتَرْكِ الثَّمَرِ مَكَانَهُ - إِنْ كَانَ الْمَكَانُ لِلْبَائِعِ - فَإِنْ أَبَى اجْبِرْ، وَاسْتَوْجِرْ عَلَيْهِ مِنْ يَزِيلُ الثَّمَرَ عَنْ الثَّمَرِ، وَلَا يَكْتَلِفُ الْبَائِعُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ فَتْحُ ثَمَرِهِ غَيْرُهُ، وَلَا أَنْ يَعْمَلَ لَهُ فِيهِ عَمَلًا.

فَإِنْ كَانَ الْمَكَانُ لِلْمُشْتَرِي، فَإِنْ أَرَادَ الْمُشْتَرِي قَلْعَ ثَمَرِهِ فَلَهُ ذَلِكَ، وَلَا يَتْرَكَ غَيْرَهُ يُؤَثِّرُ لَهُ فِيهَا أَثَرًا لَا يَرِيدُهُ، فَإِنْ أَبَى الْمُشْتَرِي مِنْ ذَلِكَ فَعَلَى الْبَائِعِ إِخْرَاجُ نَوَاهِ وَنَقْلُهُ عَلَى الطَّيْفِ مَا يُمْكِنُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فَإِنْ تَعَذَّرَ ضَمَنَ مَقْدَارَ تَعَذُّرِهِ فِي إِسْقَاطِ الثَّمَرَةِ.

فَإِنْ كَانَ الْمَكَانُ لَهُمَا، فَكَمَا قُلْنَا: أَيُّهُمَا أَرَادَ تَعْجِيلَ اخْذِ مَتَاعِهِ فَلَهُ اخْذُهُ، فَإِنْ أَرَادَ ذَلِكَ الَّذِي لَهُ الثَّمَرُ كَانَ لَهُ إِخْرَاجُ نَوَاهِ بِالطَّيْفِ مَا يُمْكِنُ، إِذْ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَبَاحًا لَهُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ ضَمَنَ.

فَإِنْ كَانَ الْمَكَانُ لغيرِهِمَا اجْبِرْ جَمِيعاً عَلَى الْعَمَلِ مَعًا فِي تَخْلِيصِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَالَهُ.

وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي نَاقِضَةِ الْمَسْكِ، وَالظَّرْفِ دُونَ مَا فِيهَا، وَالْقُشُورِ دُونَ مَا فِيهَا، وَالشَّمْعِ دُونَ الْعَسَلِ، وَالتَّنِينِ دُونَ الْحَبِّ، وَجِلْدِ الْحَيَوَانِ الْمَذْبُوحِ أَوْ النُّحُورِ، وَالْحَمَةِ الزَّيْتُونِ، وَالسَّمْسِمِ، وَكُلِّ ذِي دَهْنٍ.

وَأَمَّا مَنْ بَاعَ الْأَرْضَ دُونَ الْبَيْتِ، أَوْ دُونَ السَّرْعِ، أَوْ دُونَ الشَّجَرِ، أَوْ دُونَ الْبِنَاءِ، فَالْحَصَادُ عَلَى الَّذِي لَهُ الزَّرْعُ، وَالْقَلْعُ عَلَى الَّذِي لَهُ الشَّجَرُ، وَالْبِنَاءُ وَالْقَطْعُ أَيْضًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فَرَضَ عَلَيْهِ إِزَالَةَ مَالِهِ عَنْ أَرْضِ غَيْرِهِ.

وَمَنْ بَاعَ الْحَيَوَانَ دُونَ اللَّبَنِ، أَوْ دُونَ الْحَمَلِ، فَالْحَلْبُ عَلَى الَّذِي لَهُ اللَّبَنُ وَلَا بَدَّ - وَاجِرَةٌ الْقَابِلَةُ عَلَيْهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ إِزَالَةُ لَبَنِهِ عَنْ ضَرْعِ حَيَوَانِ غَيْرِهِ، وَلَيْسَ عَلَى صَاحِبِ الْحَيَوَانِ إِلَّا إِمْكَانُهُ مِنْ ذَلِكَ قَطْعًا، لَا خِدْمَتَهُ فِي حَلْبِهِ لِبَنِهِ.

وَكَذَلِكَ عَلَى الَّذِي لَهُ مَلِكُ الْوَلَدِ: الْعَمَلُ فِي الْعَوْنِ فِي اخْذِ عَمَلِكِهِ، أَوْ مَمْلُوكَتِهِ فِي بَطْنِ أَمَةٍ غَيْرِهِ بِمَا أَيْبَحَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ.

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ نَسِيرِ بْنِ ذَعْلُوقٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ رَاشِدٍ أَنَّ رَجُلًا بَاعَ بَعِيرًا مَرِيضًا وَاسْتَتَى جِلْدَهُ فَبَرَأَ الْبَعِيرُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: يَقُومُ الْبَعِيرُ فِي السُّوقِ، ثُمَّ يَكُونُ لَهُ شِرَافَةٌ.

وَمَنْ طَرِيقُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ الْأَنْدَلُسِيِّ حَدَّثَنِي أَصْبَغُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ اشْتَرَى رَجُلًا رَأْسَ جَمَلٍ وَنَقَذَ ثَمَنَهُ وَاشْتَرَى آخَرَ بِقَيْتِهِ وَنَقَذَ ثَمَنَهُ لِيُنْجِرَهُ فَعَاشَ الْجَمَلُ وَصَلَحَ، فَقَالَ مُشْتَرِي الْجَمَلِ الْمُشْتَرِي الرَّأْسِ: إِنَّمَا لَكَ ثَمَنُ الرَّأْسِ، فَاخْتَصِمَا إِلَى شَرِيحٍ، فَقَالَ شَرِيحٌ: هُوَ شَرِيكَكَ فِي مَجْصَمَةٍ مَا نَقَذَ.

وَبَحْكَمُ شَرِيحٍ هَذَا يَأْخُذُ عُثْمَانُ الْبَيْتِيُّ، وَاحِدُهُ، وَإِسْحَاقُ. وَلَمْ يَجِزْ مَالُكَ اسْتِثْنَاءَ الْجِلْدِ وَالرَّأْسِ إِلَّا فِي السَّفَرِ، لَا فِي الْخَضِرِ، فَخَالَفَ كُلٌّ مِنْ ذِكْرِنَا.

وَلَمْ يَجِزْهُ أَبُو حَتِيفَةَ، وَلَا الشَّافِعِيُّ أَصْلًا. وَاجَازُ الْأَوْزَاعِيُّ اسْتِثْنَاءَ الْبَيْدِ أَوْ الرَّأْسِ أَوْ الْجِلْدِ عِنْدَ الذَّبْحِ خَاصَّةً، وَكَرِهَهُ إِنْ تَأَخَّرَ الذَّبْحُ.

وَالْخَنَفِيُّونَ وَالْمَالِكِيُّونَ يَعْظُمُونَ خِلَافَ الصَّاحِبِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ لَهُ خِلَافٌ مِنْهُمْ - وَخَالَفُوا هَهُنَا: زَيْدٌ بَنُ ثَابِتٍ، وَعَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ، وَلَا يَعْرِفُ لهما مِنَ الصَّحَابَةِ خِلَافٌ.

وَأَمَّا الْمَالِكِيُّونَ: فَأَنَّهُمْ رَأَوْا فِيمَنْ بَاعَ بَعِيرًا وَاسْتَتَى جِلْدَهُ، فَاسْتَحْيَاهُ الَّذِي اشْتَرَاهُ: أَنَّ لَهُ شُرُورَ جِلْدِهِ أَوْ قَيْتِهِ - هَذَا فِي السَّفَرِ خَاصَّةً، وَهَذَا خِلَافُ حُكْمِ عَمْرٍو وَعَلِيٍّ، وَزَيْدٍ؛ لِأَنَّهُمْ حَكَمُوا بِذَلِكَ مُطْلَقًا، لَمْ يَخْصُوا سَفَرًا مِنْ حَضَرٍ.

وَرَوَيْنَا مِثْلَ قَوْلِنَا عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَسِ عَنْ أَبِي حَزْزَةَ قُلْتُ لِإِبْرَاهِيمَ: أَيْبَحُ الشَّاةُ وَاسْتَتَى بَعْضُهَا؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ قُلْتُ: أَيْبَحُكَ نَصْفُهَا - قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ أَبِي الْجَارُودِ سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ عَمَّنْ بَاعَ بَيْعًا وَاسْتَتَى بَعْضُهُ قَالَ: لَا يَبْصَحُ ذَلِكَ.

١٤٢٨ - مسألة: وَمَنْ بَاعَ ثَمَنَ ذِكْرِنَا الظَّاهِرَ دُونَ

الْمَغْبِيِّ، أَوْ بَاعَ مَغْبِيًّا: يَجُورُ بَيْعُهُ بِصَفَةٍ، كَالصَّوْفِ فِي الْفَرَاشِ، وَالْعَسَلِ فِي الظَّرْفِ، وَالتُّوبِ فِي الْجَرَابِ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَكَانُ لِلْبَائِعِ فَعَلِيهِ تَحْكِيمُ الْمُشْتَرِي مِنْ اخْذِ مَا اشْتَرَى وَلَا بَدَّ، وَإِلَّا كَانَ غَاصِبًا مَانِعٌ حَقٌّ، وَعَلَى الْمُشْتَرِي إِزَالَةُ مَالِهِ عَنْ مَكَانِ غَيْرِهِ، وَإِلَّا كَانَ غَاصِبًا لِلْمَكَانِ مَانِعٌ حَقٌّ، فَإِنْ كَانَ الْمَكَانُ لِلْمُشْتَرِي فَعَلَى الْبَائِعِ نَزْعُ مَالِهِ عَنْ مَكَانِ غَيْرِهِ، وَإِلَّا كَانَ ظَالِمًا مَانِعٌ حَقٌّ، فَإِنْ كَانَ الْمَكَانُ

وَكذلكُ ترابٍ سائرِ المعادن؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْفَضَّةِ أصلاً، وَإِنَّمَا هُوَ ترابٌ عَصَى، لَا يَصْبِرُ فَضَّةً إِلَّا بِعَمَانَةٍ وَطَبِخٍ، فَيَسْتَحِيلُ بَعْضُهُ فَضَّةً كَمَا يَسْتَحِيلُ الْمَاءُ مِلْحاً، وَالْبَيْضُ فَرَارِيجَ، وَالنَّوَى شَجراً - وَلَا فَرْقَ.

١٤٣٣- مسألة: وَيَبِيعُ الْفَصِيلَ قَبْلَ أَنْ يَسْنِبَلَ: جَائِزٌ وَلِلْبَائِعِ أَنْ يَطْوَعَ لِلْمَشْتَرِي بِتَرْكِهِ مَا شَاءَ إِلَى أَنْ يَرْعَاهُ، أَوْ إِلَى أَنْ يَحْصِدَهُ، أَوْ إِلَى أَنْ - يَبِيسَ بِغَيْرِ شَرْطٍ، فَإِنْ غَفَلَ عَنْهُ حَتَّى زَادَ فِيهِ أَوْلَاداً مِنْ أَصْلِهِ لَمْ تَكُنْ ظَاهِرَةً إِذَا اشْتَرَاهُ فَاخْتَصَمَا فِيهَا: فَالْيَهْمَا أَقَامَ الْبَيْتَةَ بِمَقْدَارِ الْمَبِيعِ: قَضَى بِهَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمَشْتَرِي إِلَّا الْقَدْرُ الَّذِي اشْتَرَى، وَكَانَتْ الزِّيَادَةُ مِنَ الْأَوْلَادِ لِلْبَائِعِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيْتَةٌ: حَلَفَا، وَقَسَمَتْ الزِّيَادَةُ الَّتِي يَتَدَايَعَانِهَا بَيْنَهُمَا.

وَأَمَّا السَّبِيلُ، وَالْحَرْوَبُ، وَالْحَبْ: فَلِلْمَشْتَرِي عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَكَذلكُ مَا زَادَ فِي طَوْلِهِ، فَإِذَا سَنِبَلَ الزَّرْعُ لَمْ يَحُلْ بِعِهِ أَصلاً - لَا عَلَى الْقَطْعِ وَلَا عَلَى التَّرْلُ - إِلَّا حَتَّى يَشْتَدَّ، فَإِذَا اشْتَدَّ: حُلْ بِعِهَا حَيْثُ دَبَّ.

بِرَهَانٍ صَحَّحَ بِبَيْعِ الْقَصِيلِ قَبْلَ أَنْ يَسْنِبَلَ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُم﴾ فَالْبَيْعُ كُلُّهُ حَلَالٌ، إِلَّا بَيْعاً مَنَعَ مِنْهُ نَصٌّ قَرَأَنَ أَوْ سَوَّاهُ، وَلَمْ يَأْتِ فِي مَنَعِ بَيْعِ الزَّرْعِ مَذْ بَيْتٌ إِلَى أَنْ يَسْنِبَلَ: نَصٌّ أَصلاً. وَبِرَهَانٍ تَحْرِمُ بَيْعَهُ إِذَا سَنِبَلَ إِلَى أَنْ يَشْتَدَّ:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا جَمِيعاً: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْنِيَّانِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَهَنَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهَوْ وَعَنْ السَّبِيلِ حَتَّى يَبْيَضَ وَيَأْمَنَ الْغَاغَةُ - فَهَنَى الْبَائِعَ وَالْمَشْتَرِيَّ.

وَمِنْ طَرِيقٍ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا أَبُو الْوَلِيدِ - هُوَ الطَّيَالِسِيُّ - عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَهَنَى عَنْ بَيْعِ الْعَنْبِ حَتَّى يَسْوَدَ وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ، وَلَا يَصْغُرُ غَيْرُ هَذَا أَصلاً.

وَهَكَذَا رَوَيْنَاهُ عَنْ جَهْدِ السَّلَفِ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ الشَّيْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، قَالَا جَمِيعاً: لَا يَبِيعُ النَّخْلَ حَتَّى يَجْمَرَ، وَلَا السَّنِبَلَ حَتَّى يَصْفُرَ.

وَمَنْ بَاعَ سَارِيَةً خَشِيباً، أَوْ حَجَرَ فِي بِنَاءٍ فَعَلِيَ الْمَشْتَرِي قَلْعَ ذَلِكَ بِالطَّبْعِ مَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ مِنَ التَّدْعِيمِ لِمَا حَوْلَ السَّارِيَةِ مِنَ الْبِنَاءِ، وَهَدَمَ مَا حَوْلَهَا مِمَّا لَا يَدُّ لَهُ مِنْ هَدْمِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ تَمَتُّعَهُ كَمَا يَقْدَرُ.

وَمَنْ هُوَ مَأْمُورٌ بِشَيْءٍ، وَيَعْمَلُ فِي شَيْءٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ: حَسَنٌ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾، ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ فَإِنْ تَعَدَّى ضَمَنَ مَا ذَكَرْنَا.

١٤٢٩- مسألة: وَمَنْ بَاعَ صَوْفاً، أَوْ وَبراً، أَوْ شعراً عَلَى الْخِيَرَانِ فَاجْزَأَ عَلَى الَّذِي لَهُ الصَّوْفُ، وَالشَّعْرُ، وَالْوَبْرُ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ إِزَالَةُ مَالِهِ عَنْ مَالِ غَيْرِهِ، وَمَكَانَ الشَّعْرِ، وَالْوَبْرِ، وَالصَّوْفِ - وَهُوَ جِلْدُ الْخِيَرَانِ - فَعَلِيَ الَّذِي لَهُ كُلُّ ذَلِكَ إِزَالَةُ مَالِهِ عَنْ مَكَانِ غَيْرِهِ، وَعَلَى الَّذِي لَهُ الْمَكَانُ أَنْ يَكْتَنَهُ مِنْ ذَلِكَ قَطْفٌ.

وَكذلكُ مَنْ اشْتَرَى خَائِيَةً فِي بَيْتٍ فَعَلِيَ إِخْرَاجُهَا، وَلَهُ أَنْ يَهْذِمَ مِنْ بَابِ الْبَيْتِ مَا لَا يَدُّ لَهُ مِنْ هَدْمِهِ لِإِخْرَاجِ الْخَائِيَةِ - وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، إِذْ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى عَمَلٍ مَا كَلَّفَ إِلَّا بِذلِكَ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٤٣٠- مسألة: وَلَا يَحُلْ بِبَيْعِ تَرَابِ الصَّاعَةِ أَصلاً بَوَجهٍ مِنَ الْوُجُوهِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقْصِدُ الْمَشْتَرِي مَا فِيهِ مِنْ قِطْعِ الْفَضَّةِ وَالذَّهَبِ - وَهُوَ يَجْهَلُ لَا يَعْرِفُ - فَهُوَ غَرَرٌ، وَقَدْ فَهَنَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ.

١٤٣١- مسألة: وَكُلُّ مَا نَحَلَ الْغُبَّارُونَ مِنَ التَّرَابِ، أَوْ اسْتَخْرَجَهُ غَسَّالُوا الطَّيْنِ مِنَ الطَّيْنِ، أَوْ اسْتَخْرَجَ مِنْ تَرَابِ الصَّاعَةِ، فَهُوَ لِقِطْعَةٍ مَا امْكُنَّ أَنْ يَعْرِفَتْ، كَالْقَنْصِ، أَوْ الدَّيْنَارِ، أَوْ الدَّرْهِمِ، فَمَا زَادَ تَعْرِيفُهُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي اللَّقِطَةِ ثُمَّ هُوَ لِلْمَلْقُطِ مَضْمُوناً لِصَاحِبِهِ إِنْ جَاءَ - وَمَا كَانَ مِنْهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعْرِفَ صَاحِبَهُ أَبَدًا مِنْ قِطْعَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ: فَهُوَ حَلَالٌ لَوَاجِدِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي كِتَابِ اللَّقِطَةِ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٤٣٢- مسألة: وَأَمَّا تَرَابُ الْمَعَادِنِ: فَمَا كَانَ مِنْهُ مَعْدَنٌ ذَهَبٍ فَلَا يَحُلْ بِبَيْعِهِ الْبَيْتَةُ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، لِأَنَّ الذَّهَبَ فِيهِ خُلُقٌ فِي خِلَالِهِ يَجْهَلُ الْمَقْدَارَ. فَلَوْ كَانَ الذَّهَبُ الَّذِي فِيهِ مَرْتَباً كُلُّهُ حَاطِطاً بِهِ: جَازَ بَيْعُهُ بِمَا يَجُوزُ بِهِ بَيْعُ الذَّهَبِ - عَلَى مَا نَذَكِرُهُ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَمَا كَانَ مِنْهُ تَرَابٌ مَعْدَنٌ فَضَّةً: جَازَ بَيْعُهُ بِدَرَاهِمٍ وَيَذْهَبٍ تَقْدَاراً، وَإِلَى أَجَلٍ وَإِلَى غَيْرِ أَجَلٍ، وَبِالْعَرَضِ تَقْدَاراً، وَجَازَ السَّلَامُ فِيهِ.

واحِدٍ مِنْهُمَا مَذْعَى عَلَيْهِ، ثُمَّ يَبْقَى لِكُلِّ أَحَدٍ مَا يَبِيدُهُ لِبَرَاءَتِهِ مِنْ دَعْوَى خَصْمِهِ يَمِينَةً - وبالله تعالی التوفیق.

ومنَعُ أَبُو حَتِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، مِنْ بَيْعِ الْقَصِيلِ حَتَّى يَصِيرَ حَبًّا يَابِسًا، وَلَمْ يَأْتِ بِهَذَا نَصٌّ أَصْلًا - ثُمَّ تَنَاقَضُوا، فَاجَازُوا بَيْعَهُ عَلَى الْقَطْعِ.

وَكُلُّ هَذَا بَلَا بَرَهَانَ أَصْلًا لَا مِنْ قِرَآنٍ، وَلَا مِنْ سُنَنِ، وَلَا قَوْلِ صَاحِبِهِ، وَلَا قِيَاسٍ، وَلَا رَأْيٍ لَهُ وَجْهٌ، وَلَا دَلِيلٌ لَهُمْ عَلَى مَا مَنَعُوا مِنْ ذَلِكَ، وَلَا عَلَى مَا أَبَاحُوا مِنْهُ.

وَقَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى: لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْقَصِيلِ لَا عَلَى الْقَطْعِ وَلَا عَلَى التَّرَكُّ - وَقَوْلُهُ هَؤُلَاءِ أَطْرُدُ وَأَصْحُ فِي السَّبِيلِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَدَّ، وَاخْتَلَفُوا إِنْ تَرَكَ الزَّرْعَ فَرَادًى، فَقَالَ مَالِكٌ: يَفْسَخُ الْبَيْعُ جَمْلَةً.

وَقَالَ أَبُو حَتِيفَةَ: لِلْمَشْتَرِيِّ الْمَقْدَارَ الَّذِي اشْتَرَى وَيَتَصَدَّقُ بِالزَّيَادَةِ - وَيُرْوَى عَنْهُ أَنَّهُ رَجَعَ فَقَالَ: لِلْمَشْتَرِيِّ الْمَقْدَارَ الَّذِي اشْتَرَى.

وَأَمَّا الزَّيَادَةُ فَلِلْبَائِعِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْبَائِعُ غَيْرُ بَيِّنٍ أَنْ يَدْعَ لَهُ الزَّيَادَةَ فَيَجُوزُ الْبَيْعُ وَالْهَبَةُ مَعًا أَوْ يَفْسَخُ الْبَيْعُ.

وَقَالَ أَبُو سَلِيمَانَ: الزَّيَادَةُ لِلْمَشْتَرِيِّ مَعَ مَا اشْتَرَى.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا فَسْخُ مَالِكٍ لِلْبَيْعِ فَقَوْلُهُ لَا دَلِيلٌ عَلَى صَحَّتِهِ أَصْلًا، وَالَّذِي مَعْنَى يَفْسَخُ بَيْعًا وَقَعَ عَلَى صَحَّةٍ بِإِقْرَارِهِ، هَذَا مَا لَا يَجُوزُ إِلَّا بِقِرَآنٍ، أَوْ سُنَنِ.

وَأَمَّا أَوَّلُ قَوْلِي أَبِي حَتِيفَةَ فخطأ؛ لِأَنَّ الزَّيَادَةَ إِذَا جَعَلَهَا لِلْمَشْتَرِيِّ فَلَا يُمْرُ شَيْءٌ بِإِمْرِهِ بِالصَّدَقَةِ بِهَا دُونَ أَنْ يَأْمُرَهُ بِأَنْ يَتَصَدَّقَ بِالْقَدْرِ الَّذِي اشْتَرَى وَكُلَّاهُمَا لَهُ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ الزَّيَادَةَ لِلْبَائِعِ: فَصَحِيحٌ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِهَا وَبِمَقْدَارِ مَا اشْتَرَى.

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فَظَاهِرُ الْخَطَأِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَعَلَ الزَّيَادَةَ لِلْبَائِعِ، فَلَا يُمْرُ بِأَنْ يَجْعَلَهَا عَلَى جِهَتِهَا لِلْمَشْتَرِيِّ أَوْ يَفْسَخُ الْبَيْعَ، وَلَا يُمْرُ دَلِيلٌ مِنْهُ مِنْ طَلَبِ حَقِّهِ وَالْخَصَامِ فِيهِ وَالْبَقَاءِ عَلَيْهِ، فَهَذِهِ آرَاءُ الْقَوْمِ كَمَا تَرَى فِي التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي سَلِيمَانَ: إِنَّ الزَّيَادَةَ لِلْمَشْتَرِيِّ فخطأ؛ لِأَنَّ الْمَشْتَرِيَّ إِنَّمَا اشْتَرَى قَدْرًا مَعْلُومًا فَلَهُ مَا حَدَّثَ فِي الْعَيْنِ الَّذِي اشْتَرَى، وَلِلْبَائِعِ مَا زَادَ فِيمَا اسْتَبَقِيَ لِنَفْسِهِ وَلَمْ يَبِعْهُ مِنَ الْمَشْتَرِي، فَالزَّيَادَةُ فِي طَوْلِ السَّاقِ لِلْبَائِعِ لَمْ ذَكَرْنَا لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْمَشْتَرِيِّ إِلَّا

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتْيَانِيِّ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَدُودَ صِلَاحُهَا، وَعَنْ السَّبِيلِ حَتَّى يَبْيَضَ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ - عَنْ عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: لَا يَشْتَرِي السَّبِيلَ حَتَّى يَبْيَضَ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ - هُوَ ابْنُ صَبِيحٍ - عَنْ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ كَرِهَ بَيْعَ السَّبِيلِ حَتَّى يَبْيَضَ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مَسِيرٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ عُمَرَ عَنْ بَيْعِ الْقَصِيلِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ يَسْبُلُ، فَكَرِهَهُ - وَهَذَا هُوَ نَفْسُ قَوْلِنَا، فَلَمْ يَسْتَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذْ مَنَعَ مِنْ بَيْعِ السَّبِيلِ حَتَّى يَسْتَدَّ، أَوْ يَبْيَضَ، جَوَازَ بَيْعِهِ عَلَى الْخَصَامِ «وَمَا يَنْطَلِقُ عَنْ الْهَرَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى»، «وَمَا كَانَ رَيْكُ نَسِيًّا».

وَكَذَلِكَ عَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، لَا يَخَالِفُ لَهَا نَعْلَمُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَإِنَّ حَصَادَ السَّبِيلِ رَطْبًا لَمْ يَمْزِجْ بَيْعَهُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ سَبِيلٌ يُمْكِنُ فِيهِ بَعْدُ أَنْ يَسْتَدَّ وَيَبْيَضَ.

وَكَذَلِكَ إِنْ صَفَّى فَصَارَ حَبًّا وَلَا فَرْقَ، لِلنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ أَيْضًا.

فَإِنْ كَانَ إِنْ تَرَكَ لَمْ يَبْسُ، وَلَكِنْ يَفْسُدُ: جَازَ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنَ الصَّفْوَةِ الَّتِي جَاءَ النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ مَا هِيَ فِيهِ. وَالسَّبِيلُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ مَعْرُوفٌ وَهُوَ فِي الْقَمْحِ وَالشَّعِيرِ، وَالْعَلْسِ، وَالذَّخَنِ، وَالسَّلْتِ، وَسَائِرِ مَا يَسْمَى فِي اللَّغَةِ سَبِيلًا.

١٤٣٤- مسألة: وأما بيع القصيل قبل أن يسئبل على القطع فجائز؛ لِأَنَّ فَرَضًا عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَزِيلَ مَالَهُ عَنْ أَرْضِ غَيْرِهِ، وَأَنْ لَا يَشْغُلَهَا بِهِ، فَهَذَا شَرْطٌ وَاجِبٌ، مَفْتَرَضٌ، فَإِنْ تَطَوَّعَ لَهُ رَبُّ الْأَرْضِ بِالتَّرَكُّ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ: فَحَسَنٌ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ أَحَدٍ إِحَادَةَ أَرْضِهِ لِمَنْ شَاءَ، وَلِمَا شَاءَ، غَمًّا لَمْ يَنْهَ عَنْهُ، فَإِنْ زَادَ فَلصاحب المال أن يتطوع بالزيادة؛ لِأَنَّهُ مَالُهُ يَبِيحُ لِمَنْ شَاءَ مَا لَمْ يَمْنَعَهُ قِرَآنٌ، أَوْ سُنَّةٌ، وَالْهَبَةُ فَعْلٌ خَيْرٌ وَفَضْلٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْتَوُوا الْفَضْلَ بَيْنَهُمْ﴾..

فَإِنْ أَبَى فَالْبَيِّنَةُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ فَهُمَا مُتَدَاعِيَانِ فِي الزَّيَادَةِ - وَهِيَ بِأَيْدِيهِمَا مَعًا - فَكُلُّ وَاحِدٍ يَقُولُ: هِيَ لِي، فَيَحْلِفَانِ، لِأَنَّ كُلَّ

وغيرهم.

زور ما اشترى فقط، وإنما تأتي الزيادة من الأصل.

وأما السبيل، والحب، والنور، والورق، والشمع، والخروب فللمشتري لأنه في عين ماله حدث - وقد جاء في هذا عن بعض التابعين:

ما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن أبي كثير قال: لا بأس ببيع الشمع للعلف قبل أن يبدو صلاحه إذا كان يحصده من مكانه، فإن غفل عنه حتى يصير طعاماً فلا بأس به.

١٤٣٥- مسألة: ويجوز بيع ما ظهر من المقاتي - وإن كان صغيراً جداً - لأنه يؤكل - ولا يحل بيع ما لم يظهر بعد من المقاتي، والياسمين، والنور، وغير ذلك، ولا جرة ثانية من القصي، لأن كل ذلك بيع ما لم يخلق - ولعله لا يخلق - وإن خلق فلا يدرى أحد غير الله تعالى ما كميته، ولا ما صفاته: فهو حرام بكل وجه، وبيع غرر، وأكل مال بالباطل.

وأجاز مالك كل ذلك وما نعلم له في تخصيص هذه الأشياء سلفاً، ولا أحد قاله غيره قبله، ولا حجة.

واحتج بعضهم باستحار الظن - وهذا تحريف لكلام الله تعالى عن موضعه وأين الاستحار من البيع، ثم أين اللئ المرتضع من الفناء، والياسمين؟ وهم يجرمون بيع لبن شاة قبل حلبه، ولا يقيسونه على الظن ثم يقيسون عليه بيع الفناء، والنور، والياسمين قبل أن يخلق:

روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا يونس بن عبيد عن الحسن أنه كره بيع الرطاب جزئين جزئين.

وروينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا شريك عن المغيرة عن إبراهيم النخعي والشعمي، قالا جميعاً: لا بأس ببيع الرطاب جرة جرة.

ومن طريق وكيع عن يزيد بن عبد الله بن أبي بردة قال: سألت عطاء بن أبي رباح عن بيع الرطبة جزئين، فقال: لا تصلح إلا جرة.

ومن طريق وكيع عن محمد بن مسلم عن ابن أبي نعيم عن مجاهد أنه كره بيع القصب، والحناء، إلا جرة - وكره بيع الخبار والحزب إلا جنة.

ومن طريق وكيع عن إسرائيل عن جابر عن ابن أشوع، والقاسم: أنهما كرها بيع الرطاب إلا جرة.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، وأبي سليمان،

١٤٣٦- مسألة: فلو باعه الفناء بأصولها، والمور بأصولها، وتطوع له إبقاء كل ذلك في أرضه بغير شرط جاز ذلك - فإذا ملك ما ابتاع كان له كل ما تولد فيه؛ لأنه تولد في ماله، وله أخذه بقلع كل ذلك متى شاء لأنه أملاك بالمال. ولا يحل له اشتراط إبقاء ذلك في أرضه مدة مسمأة أو غير مسمأة؛ لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل - فإن احتجوا بـ "المسلمون عند شروطهم".

قلنا: هذا لا يصح، وأنتم تصحونه، فأين أنتم عنه في منعكم جواز بيع القصي على شرط الترتك، وإباحتم بيعه بشرط القطع، وكلاهما شرط مجرد لم يأت به نص قرآن، ولا سنة أصلاً، ففرقتم بلا دليل - وبالله تعالى التوفيق.

١٤٣٧- مسألة: وبيع الأمة، وبيان أنها حامل من غير سيدها، لكن من زوج، أو زنى، أو إكراه: بيع صحيح، سواء كانت راتعة أو وخشاً كان البيع في أول الحمل أو في وسطه أو في آخره.

وقال مالك: يجوز في الرخص ولا يجوز في الراتعة - وهذا قول لا دليل عليه أصلاً، وما نعلم أحداً سبق إليه أصلاً.

وقال تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ وما خص حاملاً من حاتل، ولا راتعة من وخش، ولا امرأة من سائر إناث الحيوان ﴿وَمَا كَانَ رِثَاقُ نَسَاءٍ﴾.

١٤٣٨- مسألة: وبيع السفينة دون غمده جائز، وبيع الغمد دون النصل جائز، وبيع الحلية دونهما جائز - وبيع نصفها مشاع، أو ثلثها، أو عشرها، أو شيء منها بيعه: كل ذلك جائز ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾.

ومنع أبو حنيفة من بعض ذلك - وما نعلم أحداً قاله قبله، وما نعلم له دليلاً أصلاً - وبالله تعالى التوفيق.

وكذلك بيع قطع من ثوب أو من خشية معينة محدودة: جائز ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾.

١٤٣٩- مسألة: وبيع حلقة الخاتم دون الفص جائز، وقلع الفص حيثن على البائع، وبيع الفص دون الحلقة جائز، وقلع الفص حيثن على المشتري؛ لأن رسول الله ﷺ يقول: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام» والفص في الحلقة فهي مكان للفص، ففرض على الذي له الفص إخراج الفص من مال غيره

أيضاً في يومه ذلك.

وإن بايع بعد غروب الشمس فله الخيار من حيث يشاء إلى مثل ذلك الوقت من الليلة الرابعة:

حدثنا حماد أخبرنا عباس بن أبي بصير أخبرنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل أخبرنا محمد بن إسماعيل الترمذي أخبرنا الحميدي أخبرنا سفيان بن عيينة أخبرنا محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال: «إن مُتَخَذَ سَفِيعٍ فِي رَأْسِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَأْمُومَةٌ فَخَبِلَتْ لِسَانَهُ، فَكَانَ إِذَا بَايَعَ خَدِيعٌ فِي الْبَيْعِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَايِعْ وَقُلْ: لَا خِلَافَ ثُمَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ».

أخبرنا أحمد بن قاسم أنا أبو قاسم بن محمد بن قاسم أخبرنا جدي قاسم بن أبي بصير أخبرنا محمد بن وضاح أخبرنا حامد بن يحيى البلخي أخبرنا سفيان بن عيينة أخبرنا محمد بن إسحاق عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر قال: «إن مُتَخَذَ سَفِيعٍ فِي رَأْسِهِ مَأْمُومَةٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَخَبِلَتْ لِسَانَهُ فَكَانَ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَايِعْ، وَقُلْ: لَا خِلَافَ، ثُمَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا مِنْ بَيْعِكَ».

قال ابن عمر: فسمعتهم يقول إذا بايع: لا خلافة لا خلافة.

١٤٤٣- مسألة: فإن لم يقدر على أن يقول: لا خلافة قالها كما يقدر لأقرب لسانه أو لعجمه، فإن عجز جملته قال بلغته ما يوافق معنى: لا خلافة. وله الخيار المذكور، أحب البائع أم كره.

برهان ذلك: أن رسول الله ﷺ أمر مُتَخَذَ أَنْ يَقُولَهَا، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَقُولُ إِلَّا: لَا خِلَافَةَ.

وقال تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

١٤٤٤- مسألة: فإن رضي في الثلاث واسقط خياره لزمه البيع، وذلك أن رسول الله ﷺ جعل له الخيار ثلاثاً، فلو كان لا يلزمه الرضا إن رضي في الثلاث لكان إنما جعل له عليه السلام الخيار في الرد فقط لا في الرضا - وهذا باطل؛ لأن رسول الله ﷺ أجل له الخيار فكان عموماً لكل ما يختار من رضا أو رد.

ولو كان الخيار لا يقطع بإسقاطه إياه وإقراره بالرضا لوجب أيضاً ضرورة أن لا يقطع خياره وإن رد البيع حتى ينقضي الثلاث وهذا محال؛ فظاهر اللفظ ومعناه: أن له الخيار مدة الثلاث إن شاء رد فيقبل البيع ولا رضا له بعد الرد، وإن شاء رضي فيصح البيع ولا رد له بعد الرضا: لا يحتمل أمره عليه السلام غير هذا أصلاً فإن لم يلفظ بالرضا ولا بالرد: لم يجوز أن يجبر على شيء كثير ولو من حين طلوعها: فإنه يستأنف الثلاث مبتدئة وله الخيار

وليس له أن يشغل ما لا غيره بخبر إنشيه، وليس على صاحب الحلقة إلا إمكانه من ذلك فقط، وأن لا يحول بينه وبين ماله. ولتوحي إخراج النص توسيع الحلقة بما لا يذم منه في استخراج متاعه، ولا ضمان عليه؛ لأنه فعل ما هو مأمور بفعله، فإن تعدى ضمن.

وهكذا القول في الجذع يباع دون الحائط، أو الحائط يباع دون الشجرة والأرض، أو الأرض دون الشجرة ولا فرق وبالله تعالى التوفيق.

١٤٤٠- مسألة: ومن باع شيئاً فقال المشتري: لا أدفع الثمن حتى أقبض ما ابتعت، وقال البائع: لا أدفع حتى أقبض: أجبراً معاً على دفع المبيع والثمن معاً؛ لأنه ليس أحدهما حقاً بالإتصاف والاتصاف من الآخر ويسد كل واحد منهما حقاً للآخر، وفرض على كل واحد منهما أن يعطي الآخر حقاً، فلا يجوز أن ينقص أحدهما بالتقدم، وفعل ذلك جوراً وجيف، وظلم - وهذا قول أصحابنا، وعبيد الله بن الحسن.

١٤٤١- مسألة: فإن أبى المشتري من أن يدفع الثمن من قبضه لما اشترى وقال: لا أدفع الثمن إلا بعد أن أقبض ما اشتريت، فللبائع أن يجبر ما باع حتى يتصف ويتصف معاً، فإن تلفت عنده من غير تعد منه فهو من مصيبة المشتري وعليه دفع الثمن، ولا ضمان على البائع فيما هلك عنده من غير تعدي؛ لأنه احتسب بحق.

قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ اخْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ يَوْمَ مَا اخْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ إلا أن يكون في بعض ما حبس وفاء بالثمن، فإنه يضمن ما زاد على هذا المقدار، لأنه متعد باحتياسه أكثر مما تعدى عليه فيه الآخر - هذا إن كان مما يمكن أن ينقسم، فإن كان مما لا يمكن قسمته إلا بفساده، أو حط منه فلا ضمان عليه أصلاً. فلو قال البائع: لا أدفع إلا بعد قبض الثمن، ودعا المشتري إلى أن يقبض ويدفع معاً فأبى، فهو هنا ضامن؛ لأنه متعد باحتياسه ما حبس، وقد دعي إلى الإتيان فأبى - وبالله تعالى التوفيق.

١٤٤٢- مسألة: ومن قال حين يبيع أو يشتاع: لا خلافة، فله الخيار ثلاث ليال بما في خلافتين من الأيام، إن شاء رد بعيب أو بغير عيب، أو بخديعة أو بغير خديعة، وبغير أو بغير غير، وإن شاء أمسك: فإذا انقضت الليالي الثلاث بطل خياره ولزمه البيع، ولا رد له، إلا من عيب إن وجد والليالي الثلاث مستأنفة من حين العقد، فإن بايع قبل غروب الشمس - بقليل أو كثير ولو من حين طلوعها: فإنه يستأنف الثلاث مبتدئة وله الخيار

وَيَذَلُّ الْفَاضِلُ الْقُرْآنَ بِغَيْرِهَا تَمَّا هُوَ فِي مَعْنَاهَا، وَيَقْدَمُ الْفَاضِلُ وَيُؤَخِّرُهَا مَا لَمْ يَفْسِدِ الْمَعْنَى، وَيَكْتُبُ الْمَصْحَفَ كَذَلِكَ، وَيَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ كَذَلِكَ، وَيَقْرَأُ التَّاسِعَ كَذَلِكَ، وَيَذَلُّ الشَّرَائِعَ - وَنَحْنُ نَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ، وَمَنْ أَنْ تَعْتَدِيَ شَيْئًا تَمَّا حَدَثَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْنَا، لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمَنَا - وَنُحَمِّدُ اللَّهَ كَثِيرًا عَلَى ذَلِكَ.

وقد وافقنا كثير من مخالفتنا أن لفظ " البيع " لا ينوب عن لفظ " السلم " وهذا منقذ المأمور باللفظ المذكور لم ير أن يعتد به إلى غيره، وإن كان في معناه - بل قاله كما أمر، وكما قدر، وكما كلف. ونسأل المخالف لنا في هذا عن الفرق بين الألفاظ المأمور بها في الأحكام وبين الأوقات المأمور بها في الأحكام، وبين المواضع المأمور بها في الأحكام، وبين الأحوال والأعمال المأمور بها في الأحكام، ولا سبيل له إلى فرق أصلاً، فإن سوى بين الجميع في الإيجاب وفق - وهو قولنا - وإن سوى بين الجميع في جواز التبديل، كفر، بلا خلاف، وبذلك الدمين كله، وخرج عنه.

وقد علم النبي ﷺ البراءة بين غاربه دعاءه بقوله، وفيه أمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنيك الذي أرسلت فلنحب البراءة يستذكره فقال: ويرسلوك الذي أرسلت، فقال له ﷺ وبنيك الذي أرسلت، فلم يدعه أن يبدل لفظه مكان النبي أمره بها، والمعنى واحد.

ومن أعجب وأضل من يجيز تبديل لفظ أمر به رسول الله ﷺ ثم يقول: إن قال الشاهد: أخبرك أو أعلمك بأنني أعلم أن لهذا عند هذا ديناً: أنها ليست بشهادة، ولا يحكم بها حتى يقول: أشهد، فاعجبوا لعكس هؤلاء القوم للحقائق.

وأما الألفاظ الأخر فهي الألفاظ معروفة المعاني بايع عليها فله ما بايع عليه إن وجده كذلك؛ لأنه تَمَّا تراضيا عليه، كما قال الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ فإن وجد غير ما تراضيا به في بيعه، فلم يجد ما باع ولا ما ابتاع، وليس له غير ذلك، فلا يجل له من مال غيره ما لم يبايعه فيه عن تراضٍ منهما، وهذا بين - وبالله تعالى التوفيق.

١٤٤٦ - مسألة: وكل شرط وقع في بيع منهما، أو من أحدهما، برضا الآخر فإنهما إن عقده قبل عقد البيع أو بعد تمام البيع بالفرق بالأبدان، أو بالتخيير، أو في أحد الوقتين - يعني قبل العقد أو بعده - ولم يذكره في حين عقد البيع، فالبيع صحيح تام، والشرط باطل لا يلزم.

فإن ذكرنا ذلك الشرط في حال عقد البيع فالبيع باطل

من ذلك، وبقي على خياره إلى انتضاء الثلاث - إن شاء رد وإن شاء أمسك - فإن انقضت الثلاث ولم يرد فقد لزمه البيع؛ لأنه بيع صحيح جعل له الخيار في رده ثلاثاً لا أكثر - فإن لم يطله فلا إبطال له بعد الثلاث، إلا من عيبه كسائر البيوع، وبقي البيع بصحته لم يطل - وبالله تعالى التوفيق.

١٤٤٥ - مسألة: إِنْ قَالَ لَفْظًا غَيْرَ " لَا خِلَافَةَ " لَكِنْ أَنْ يَقُولَ: لَا خِلَافَةَ، أَوْ لَا عِشْ، أَوْ لَا كَيْدَ، أَوْ لَا غِيْنَ، أَوْ لَا مَكْرَ، أَوْ لَا عَيْبَ، أَوْ لَا ضَرَرَ، أَوْ عَلَى السَّلَامَةِ، أَوْ لَا دَاءَ، وَلَا غَائِلَةَ، أَوْ لَا خَيْثَ، أَوْ نَحْوَ هَذَا: لَمْ يَكُنْ لَهُ الْخِيَارُ الْجَمْعُ لِمَنْ قَالَ: لَا خِلَافَةَ، لَكِنْ إِنْ وَجَدَ شَيْئًا تَمَّا بَايَعَ عَلَى أَنْ لَا يَعْتَدِيَ بَيْعَهُ عَلَيْهِ: بَطَلَ الْبَيْعُ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ لَزِمَهُ الْبَيْعُ.

برهنة ذلك: أن رسول الله ﷺ إذا أمر في الذبابة بأمر، ونص فيه بلفظ ما: لم يجز تعدّي ذلك اللفظ إلى غيره - وسواء كان في معناه أو لم يكن - ما دام قادراً على ذلك اللفظ، إلا ينص آخر بيّن أن له ذلك؛ لأنه عليه السلام قد حد في ذلك حداً فلا يجلّ تعدّيه.

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَوْ جَازَ غَيْرُ هَذَا لَجَازَ الْأَذَانُ بِأَنْ يَقُولَ: الْعَزِيزُ أَجَلُ، أَنْتَ لَنَا رَبُّ إِلَّا الرَّحْمَنُ، أَنْتَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ مَبْعُوثٌ مِنَ الرَّحْمَنِ، هَلُمُّوا إِلَى نَحْوِ الظُّهْرِ، هَلُمُّوا نَحْوَ الْبَقَاءِ الْعَزِيزُ أَعْظَمُ، لَيْسَ لَنَا رَبٌّ إِلَّا الرَّحِيمُ﴾.

قال أبو محمد: من أدّن هكذا فحقه أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل؛ لأنه مستهزئ بآيات الله عز وجل متعدّ حدود الله. ولا فرق بين ما ذكرناه وبين ما أمر به عليه السلام في الألفاظ الصلوة، والأذان، والإقامة، والتلبية، والنكاح، والطلاق، وسائر الشريعة، وعلى المفرق الذليل، وإلا فهو مبطل.

وأما من أجاز مخالفة الألفاظ المحدودة من رسول الله ﷺ في الأذان والإقامة، وأجاز تنكيسها، وقراءة القرآن في الصلوة بالأعجمي - وهو فصيح بالقرآن: فما عليه أن يقول بتكيس الصلوة، فيبذرها بالتسليم، ثم بالعمود، والتشهد، ثم بالسجود، ثم بالركوع، ثم بالقيام، ثم بالتكبير ويقرأ في الجلوس، ويتشهد في القيام، وأن يصوم الليل في رمضان، ويفطر النهار، ويجعل الحج،

فإنها منصوصٌ على صحتها، وكلُّ ما نصَّ رسولُ الله ﷺ عليه فهو في كتاب الله عزَّ وجلَّ.

قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ يُبَيِّنُ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾.

وقال تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾.

فأمَّا اشتراطُ الرهن في البيع إلى أجلٍ مسمى فلقوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كِتَابِيَّ فَرِهَانًا مَّفْرُوضَةً﴾.

وأمَّا اشتراطُ الثمن إلى أجلٍ مسمى فلقولِ الله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَسْتُمْ بِبَيِّنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَكَاتِبُوا﴾.

وأمَّا اشتراطُ "أن لا خلافة" فقد ذكرنا الخبر في ذلك قبل هذا المكان بنحو أربع مسائل.

وأمَّا اشتراطُ الصَّفات التي يتبايعان عليها من السلامة، أو من أن لا خديعة، ومن صناعة العبد، أو الأمة، أو سائر صفات المبيع، فلقولِ الله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُم﴾. فنصَّ تعالى على التراضي منهما والتراضي لا يكون إلا على صفات المبيع، وصفات الثمن ضرورة.

وأمَّا اشتراطُ الثمن إلى الميسرة فلقولِ الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾.

وروينا من طريقِ شعبةٍ أخبرني عمارٌ بنُ أبي حفصة عن عكرمة عن عائشة أم المؤمنين أن رسولَ الله ﷺ بعتَ إلى يهودي قديمتَ عليه ثياب: ابتعتُ إليَّ بثمنين إلى الميسرة وذكر باقي الخبر.

وأمَّا مالُ العبد، أو الأمة واشتراطه، واشتراطُ تمرِّ النخل الموزي:

فلما روينا من طريقِ عبد الرزاقٍ أخبرنا معمرٌ عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسولَ الله ﷺ قال: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَلِمَالِهِ لِبَيْعِهِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ الْبَيْعُ» ومن باعَ غنلاً قد أبرت فتمرتها للبائع إلا أن يشترطَ البائع.

قال أبو محمد: ولو وجدنا خبراً يصح في غير هذه الشروط باقياً غير منسوخ فقلنا به ولم نخالفه، وسنذكر إن شاء الله تعالى حكمَ هذين الشرطين إذ قد ذكرنا غيرهما - والحمد لله رب العالمين - وقد ذكرنا روايةَ عبد الرزاقٍ عن ابنِ جريجٍ عن عطاء قال: كلُّ بيعٍ فيه شرطٌ فليس بيعاً.

مفسوخ، والشرط باطل - أي شرط كان لا تحاشي شيئاً - إلا سبعة شروط فقط، فإنها لازمة، والبيع صحيح، إن اشترطت في البيع - وهي: اشتراطُ الرهن فيما يتابعه إلى أجلٍ مسمى. واشتراطُ تأخير الثمن إن كان دنانير أو دراهم إلى أجلٍ مسمى. واشتراطُ أداء الثمن إلى الميسرة - وإن لم يذكر أجلًا. واشتراطُ صفات المبيع التي يراضيانها معاً ويتبايعان ذلك الشيء على أنه بتلك الصفة. واشتراطُ أن لا خلافة. وبيعُ العبد، أو الأمة، فيشترطُ المشتري مالها أو بعضه مسمى معيناً، أو جزءاً منسوباً مشاعاً في جميعه، سواء كان مالها مجهولاً كله، أو معلوماً كله، أو معلوماً بعضه، مجهولاً بعضه، أو بيعُ أصولٍ غلٍ فيها ثمرة قد أبرت قبل الطيب أو بعده، فيشترطُ المشتري الثمرة لنفسه أو جزءاً معيناً منها أو مسمى مشاعاً في جميعها. فهذه ولا مزيد، وسائرُها باطلٌ كما قدّمنا: كمن باعَ مملوكاً بشرطِ العتق، أو أمةً بشرطِ الإيلاء، أو دابةً واشترطَ ركوبها مدةً مسمّاة - قلتُ أو كثرت - أو إلى مكانٍ مسمى قريبٍ أو بعيدٍ. أو داراً واشترطَ سكانها ساعةً فما فوقها، أو غير ذلك من الشروط كلها.

برهان ذلك:

ما رويناه من طريقِ مسلمٍ بن الحجاجٍ أخبرنا أبو كريبٍ محمد بنُ العلاء الهمدانيُّ أخبرنا أبو أسامة - هو حماد بنُ أسامة - أنا هشام بنُ عروة عن أبيه قال: أخبرتني عائشة أم المؤمنين فذكرت حديثاً قالت فيه إن رسولَ الله ﷺ «خَطَبَ النَّاسَ فَخَوِّدَ اللَّهُ وَأَتَىٰ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرُونَ شُرُوطًا كَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرُّهُ اللَّهُ أَوْثَرُ» وذكر باقي الخبر.

ومن طريقِ أبي داود حدثنا القعني، وقيية بنُ سعيّد قالاً جميعاً: أخبرنا الليث هو ابنُ سعل - عن ابنِ شهابٍ عن عروة بن الزبير قال: إن عائشة أم المؤمنين أخبرته إن رسولَ الله ﷺ «قَامَ فَقَالَ: مَا بَالُ أَتَانِسُ يَشْتَرُونَ شُرُوطًا كَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ مَسْرُوءٍ، شَرُّهُ اللَّهُ أَحَقُّ وَأَوْثَرُ».

فهذا الأثر كالشمس صفةً وبيانا يرفع الإشكال كله. فلما كانت الشروط كلها باطلة - غير ما ذكرنا - كان كلُّ عقد من بيعٍ أو غيره: عقدٌ على شرطٍ باطلٍ باطلاً ولا بد؛ لأنه عقدٌ على أنه لا يصح إلا بصحة الشرط، والشرط لا صحة له، فلا صحة لما عقد بأن لا صحة له إلا بصحة ما لا يصح.

قال أبو محمد: وأمَّا تصحيحنا الشروط السبعة التي ذكرنا،

بن زيد - هالك متروك باتفاق - والوليد بن رباح - مجهول -
والآخر عبد الملك بن حبيب - هالك - ومحمد بن عمر -
هو الواقدي مذكور بالكذب - وعبد الرحمن بن محمد - مجهول
لا يعرف - ومرسل أيضاً.

والثالث مرسل أيضاً، والذي من طريق عمر فيه الحجاج
بن أروطة - وهو هالك - وخالد بن محمّد - مجهول - وشيخ من
بني كنانة.

والآخر فيه إسماعيل بن عبيد الله ولا يعرفه.
وغير علي مرسل - ثم لو صح كل ما ذكرنا لكان حجة
لنا وغير خالف - لقولنا، لأن شروط المسلمين هي الشروط التي
أباحها الله لهم، لا التي نهاهم عنها.
وأما التي نهوا عنها فليست شروط المسلمين.

وقد نص رسول الله ﷺ على أن «كل شرط ليس في
كتاب الله تعالى فهو باطل»، وإن كانت مائة شرط، أو اشترط مائة
مرة، وأنه لا يصح لمن اشترطه: فصح أن كل شرط ليس في
كتاب الله تعالى فباطل، فليس هو من شروط المسلمين، فصح
قولنا بيقين.

ثم إن الحنفية، والمالكية، والشافعية، أشد الناس
اضطراباً وتناقضاً في ذلك؛ لأنهم يميزون شروطاً ويتعنون شروطاً
كلها سواء في أنها باطل ليست في كتاب الله عز وجل، ويميزون
شروطاً ويتعنون شروطاً كلها سواء في أنها حق؛ لأنها في كتاب
الله تعالى. فالحنفية، والشافعية يتعنون اشتراط المتاع ماله
العبد، وثمرة النخل المؤبر، ولا يميزون له ذلك البتة إلا بالثراء
على حكم البيوع. والمالكية، والحنفية، والشافعية: لا
يميزون البيع إلى الميسرة، ولا شرط قول: لا خلافة، عند البيع،
وكلامها في كتاب الله عز وجل، لأمر النبي ﷺ بهما، وينسون
ههنا المسلمون عند شروطهم. وكلهم يميز بيع الثمرة التي لم يسد
صلاحها بشرط القطع، وهو شرط ليس في كتاب الله تعالى، بل
قد صح التهي عن هذا البيع جملة، ومثل هذا كثير.

قال أبو محمد: ولا يخلو كل شرط اشترط في بيع أو غيره
من أحد ثلاثة أوجه لا رابع لها:

إما إباحة مال لم يجب في العقد، وإما إيجاب عمل، وإما المنع
من عمل، والعمل يكون بالبشرة، أو بالمال فقط - وكل ذلك
حرام بالنص قال رسول الله ﷺ: «إن مءاءكم وأمواتكم
وأشراككم عليكم حرام».

وأما المنع من العمل فإن الله تعالى يقول: «لَمْ تَحْرَمْ مَا أَحَلَّ

قَالَ عَلِيٌّ: فَإِنْ احْتَجَّ مُعَارِضٌ لَنَا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَأَوْفُوا
بِالْعُقُودِ» وَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ».

وبما روي «المسلمون عند شروطهم».

قلنا: وبالله تعالى التوفيق.

أما أمر الله تعالى بالفاء بالعقود: لا يختلف اثنان في أنه ليس
على عمومها ولا على ظاهرها، وقد جاء القرآن بأن نجتنب نواهي
الله تعالى ومعاصيه، فمن عقد على معصية فحرام عليه الوفاء
بها، فإذا لا شك في هذا فقد صح أن كل شرط ليس في كتاب الله
تعالى فهو باطل، والباطل محرم، وكل محرم فلا يحل الوفاء به.

وكذلك قوله تعالى: «وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ» فلا
يعلم ما هو عهد الله إلا بنص وارد فيه، وقد علمنا أن كل عهد
نهى الله عنه فليس هو عهد الله تعالى، بل هو عهد الشيطان فلا
يحل الوفاء به.

وقد نص رسول الله ﷺ على أن «كل شرط ليس في
كتاب الله فهو باطل»، والباطل لا يحل الوفاء به.

وأما الأثر في ذلك: فإننا:

رويناه من طريق ابن وهب حدثني سليمان بن بلال أخبرنا
كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال: قال رسول
الله ﷺ: «المسلمون عند شروطهم».

ورويناه أيضاً من طريق عبد الملك بن حبيب الأنديسي
حدثني الحزامي عن محمد بن عمر عن عبد الرحمن بن محمد بن
أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز قال: قال
رسول الله ﷺ: «المسلمون على شروطهم».

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا يحيى بن أبي زائدة عن
عبد الملك بن عطاء: بلغنا أن النبي ﷺ قال: «المسلمون عند
شروطهم».

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن الحجاج بن أروطة عن
خالد بن محمد عن شيخ من بني كنانة سمعت عمر يقول: المسلم
عند شرطه.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا الحسن عينة عن يزيد بن
يزيد بن جابر عن إسماعيل بن عبيد الله عن عبد الرحمن بن غنم
قال عمر بن الخطاب: إن مقاطع الحقوق، عند الشروط.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا حفص بن غياث عن
جعفر بن محمد عن أبيه عن علي قال: المسلمون عند شروطهم.

قال أبو محمد: كثير بن زيد هو كثير بن عبد الله بن عمرو

اللَّهُ لَكَ.

فصلٌ بطلانُ كلِّ شرطٍ جملةٌ إلا شرطاً جاء النصُّ من القرآن أو السنة بإباحته - وههنا أخبارٌ نذكرها، ونبيها - إن شاء الله تعالى - لنلا يعترض بها جاهلٌ أو مشغبٌ.

حدثني محمد بن إسماعيل العذري القاضي بسرقطة أخبرنا محمد بن علي الرازي المطوعي أخبرنا محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري أخبرنا جعفر بن محمد الخلدي أخبرنا عبد الله بن أيوب بن زاذان الضمير أخبرنا محمد بن سليمان الذهلي أخبرنا عبد الوارث - هو ابن سعيد التتوري - قدمت مكة فوجدت بها أبا حنيفة، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، فسالت أبا حنيفة عن باع يبعأ واشترط شرطاً، فقال: البيع باطلٌ والشرط باطلٌ ثم سألت ابن أبي ليلى عن ذلك، فقال البيع جائزٌ والشرط باطلٌ ثم سألت ابن شبرمة عن ذلك، فقال: البيع جائزٌ والشرط جائزٌ، فرجعت إلى أبي حنيفة فأخبرته بما قال، فقال: لا أدري ما قال.

حدثنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ نهى عن بيعٍ واشترط البيع باطلٌ والشرط باطلٌ، فأتيت ابن أبي ليلى فأخبرته بما قال، فقال: لا أدري ما قال.

حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال: «اشترى بريدة واشترط ليهم الولاء» البيع جائزٌ والشرط باطلٌ فأتيت ابن شبرمة فأخبرته بما قال، فقال: لا أدري ما قال.

أخبرنا مسعر بن كدام عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله أنه باع من رسول الله ﷺ جملاً واشترط ظهوره إلى المدينة» البيع جائزٌ والشرط جائزٌ.

وههنا خيرٌ رابعٌ:

رويناه من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا زياد بن أيوب أخبرنا ابن علية أخبرنا أيوب السخيتاني أنا عمرو بن شعيب حدثني أبي عن أبيه عن أبيه حتى ذكر عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجل سلفٌ ويتبع، ولا شرطان في بيعٍ، ولا ربحٌ ما لم يضمن».

وبه يأخذ أحمد بن حنبل فيبطل البيع إذا كان فيه شرطان، ويجيزه إذا كان فيه شرط واحدٌ - وذهب أبو ثور إلى الأخذ بهذه الأحاديث كلها فقال: إن اشترط البائع بعض ملكه سكنى الدار مدةً مسماةً، أو دهره كله أو خدمة العبد كذلك، أو ركوب الدابة كذلك، أو لباس الثوب كذلك: جاز البيع والشرط؛ لأن الأصل له، والمنافع له، فباع ما شاء وأمسك ما شاء، وكلُّ بيعٍ اشترط فيه

ما يحدث في ملك المشتري فالبيع جائزٌ والشرط باطلٌ، كالولاء وغوه، وكلُّ بيعٍ اشترط فيه عملٌ أو مالٌ على البائع أو عملٌ المشتري فالبيع والشرط باطلان معاً.

قال أبو محمد: هذا خطأ من أبي ثور، لأن منافع ما باع البائع من دار، أو عبد، أو دابة، أو ثوب، أو غير ذلك، فإنما هي له ما دام كلُّ ذلك في ملكه، فإذا خرج عن ملكه فمن الباطل والحال أن يملك ما لم يخلقه الله تعالى بعد، من منافع ما باع، فإذا أحدثها الله تعالى، فإنما أحدثها الله تعالى في ملك غيره، فهي ملك لمن حدثت عنده في ملكه - فبطل توجيه أبي ثور.

وكذلك باقي تقسيمه؛ لأنه دعوى بلا برهان.

وأما قول أحمد: فخطأ أيضاً؛ لأن تحریم رسول الله ﷺ الشرطين في بيع ليس مبيحاً لشرط واحد ولا محرمًا له، لكنه مسكوتٌ عنه في هذا الخبر، فوجب طلب حكمه في غيره، فوجدنا قوله ﷺ «كلُّ شرط ليس في كتاب الله فهو باطل».

فبطل الشرط الواحد، وكلُّ ما لم يعقد إلا به - وبالله تعالى التوفيق.

وبقي حديث بريدة، وجابر في الجملي، فنقول - وبالله تعالى التوفيق.

إننا رويناه.

ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا محمد بن أحمد بن مفرج أخبرنا عبد الله بن جعفر بن الورود أخبرنا يحيى بن أيوب بن بادي العلاف أخبرنا يحيى بن بكير أخبرنا الليث بن سعد عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة قالت «جاءني بريدة فقالت: كاتبت أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعطيني، فقالت عائشة: إن أحب أهلنا أن أغلغها لهم جدة واحدة، وتكون لي ولأولاد فقلت: ففرضتها عليهم، فسأروا إلا أن يكون الولاء لهم فسمع رسول الله ﷺ ذلك، فسألها، فأخبرته، فقال: خذوها واشترط ليهم الولاء، فإنما الولاء لمن أعتق فقلت: فقام رسول الله ﷺ عني في الناس، فحمد الله عز وجل، ثم قال: ما بال رجال يشترون شروطاً ليست في كتاب الله عز وجل، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطلٌ - وإن كان مائة شرط - قضاء الله أخو، واشترط الله أوثق، وذكر باقي الخبر.

ومن طريق البخاري أخبرنا أبو نعيم أنا عبد الواحد بن إمام أنا أبي قال: «دخلت على عائشة رضي الله عنها فقالت: دخلت بريدة - وهي مكاتبه - وقالت: اشتريني وأعطيني؟ قالت: نعم، قالت: لا يتبعوني حتى يشتروا ولاني، فقالت عائشة: لا

حاجةٍ لي بذلك، فقالَ لها رسولُ الله ﷺ اشترِها وأعتقِها ودعِهم يشترطوا ما شاءوا، فاشتَرَتْها عائِشةُ فأعتقَتْها، واشترطَ أهلُها الولاءَ، فقالَ رسولُ الله ﷺ الولاءُ لمن أعتقَ وإن كان بائناً شرطه.

قال أبو محمد: فالقول في هذا الخبر هو على ظاهره دون تزويل، ولا ظنٌ كاذب، مضافاً إلى رسول الله ﷺ ولا تحريفٍ للفظ، وهو إن اشترط الولاء على المشتري في البيع للتعق كان لا يضر البيع شيئاً، وكان البيع على هذا الشرط جائزاً حسناً مباحاً، وإن كان الولاء مع ذلك للمعتق، وكان اشترط البائع الولاء لنفسه مباحاً غير منهي عنه، ثم نسخ الله عز وجل ذلك وأبطله، إذ خطب رسول الله ﷺ بذلك - كما ذكرنا - فحيتلو حرم أن يشترط هذا الشرط أو غيره جملة، إلا شرطاً في كتاب الله تعالى، لا قبل ذلك أصلاً.

وقد قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿الَّتِي أَوَّلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾.

برهان ذلك: أنه عليه السلام قد أباح ذلك، وهو عليه السلام لا يبيح الباطل، ولا يغير أحداً ولا يبدعه.

فإن قيل: فهلا أجزم البيع بشرط التعق في هذا الحديث؟

قلنا: ليس فيه اشتراطهم عتقها أصلاً ولو كان قلنا به، وقد يمكن أنهم اشترطوا ولاهما إن اعتقت يوماً ما، وإن اعتقتها، إذ إنما في الحديث أنهم اشترطوا ولاهما لأنفسهم فقط، ولا يحمل أن يراذ في الأخبار شيء، لا لفظاً ولا معنى، فيكون من فعل ذلك كاذباً، إلا أننا نقطع ونبت أن البيع بشرط العتق لو كان جائزاً لنص رسول الله ﷺ عليه وبيته، فإذا لم يفعل فهو شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، ولا فرق بين البيع بشرط العتق وبين بيعه بشرط الصدقة أو بشرط الهبة؛ أو بشرط التدبير - وكل ذلك لا يجوز.

وأما حديث جابر: فإننا رويناه من طريق البخاري أخبرنا أبو نعيم أنا زكريا سمعتُ عامراً الشعبي يقول: حدثني «جابر بن عبد الله أنه كان يسير على جمل له قد أعيا فمر النبي ﷺ فضرته، فدعا له، فسار سيراً ليس يسير مثله، ثم قال: بعني بأوقيه، قلت: لا، ثم قال: بعني بأوقيه، فبعته واستثنت حملته إلى أهلي - فلما قدمتنا أتيت بالجمال فقلت: ثم أنصرفت فأرسلت على إثري، فقال: ما كنت لأخذ جملك، فخذ جملك ذلك، فهو مالك».

ومن طريق مسلم أخبرنا ابن عمر أخبرنا أبي أخبرنا زكريا - هو ابن أبي زائدة - عن عامر الشعبي حدثني جابر بن عبد الله فذكر هذا الخبر وفيه إن رسول الله ﷺ قال له: بعني، فبعته بأوقيه، واستثنت عليه حملته إلى أهلي - فلما بلغت أتيت بالجمال فقلت: ثم رجعت فأرسلت في إثري، فقال: أتراني ما كنت لأخذ جملك، فخذ جملك وراحمك، فهو لك.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن العلاء أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله فذكر هذا الخبر، وفيه إن رسول الله ﷺ قال له: ما فعل الجمل بعني؟ قلت: يا رسول الله بلى هو لك قال: لا، بلى بعني، قلت: لا، بلى هو لك قال: لا، بلى بعني، قد أخذته بأوقيه، أركبه، فإذا قدمت المدينة أتاني به، فلما قدمت المدينة جئت به، فقال ليلا بلى إن لم يزل له أوقيه وزده قيراطاً.

هكذا:

رويناه من طريق عطاء بن جابر.

قال أبو محمد: روي هذا أن ركوب جابر الجمل كان تطوعاً من رسول الله ﷺ واختلف فيه على الشعبي، وأبي الزبير فروي عنهما عن جابر، أنه كان شرطاً من جابر - وروي عنهما أنه كان تطوعاً من رسول الله ﷺ. فنحن نسلم أنه كان شرطاً.

ثم نقول لهم - وبالله تعالى التوفيق: إنه قد صح أن رسول الله ﷺ قال: «قد أخذته بأوقيه».

وصح عنه عليه السلام أنه قال: «أتراني ما كنت لأخذ جملك، ما كنت لأخذ جملك فخذ جملك ذلك، فهو مالك» كما أوردنا آنفاً. صح يقيناً أنهما أخذان.

أحدهما فعله رسول الله ﷺ والآخر لم يفعله، بل اتفق عنهما، ومن جعل كل ذلك أخذاً واحداً فقد كذب رسول الله ﷺ في كلامه، وهذا كفر محض، فإذا لا بد من أنهما أخذان؛ لأن الأخذ الذي أخبر به عليه السلام عن نفسه هو بلا شك غير الأخذ الذي اتفق عنه النبي، فلا سبيل إلى غير ما يحمل عليه ظاهر الخبر، وهو أنه عليه السلام أخذه وإيناعه، ثم تخير قبل التفريق ترك أخذه.

وصح أن في حال الماكسة كان ذلك أيضاً في نفسه عليه السلام؛ لأنه عليه السلام أخبره أنه لم يماكسه ليأخذ جملة.

فصح أن البيع لم يتم فيه قط، وإنما اشترط جابر ركوب جمل نفسه فقط، وهذا هو مقتضى لفظ الأخبار، إذا جمعت الناطقها. فإذا قد صح أن ذلك البيع لم يتم ولم يوجد في شيء من الفاظ ذلك

التَّوْفِيقُ.

وقد جاءت عن الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم آثارٌ في الشروط في البيع خالفوها، فمن ذلك:

ما روَّاه عن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزَّهْرِيِّ عن سعيد بن المسيَّب قال: قال أصحابُ رسول الله ﷺ: ودنا لو أن عثمان بن عفَّان، وعبد الرحمن بن عوفٍ، قد تابعا حتى ننظرَ أيُّهما أعظمُ جدًّا في التَّجَارَةِ، فاشترى عبد الرحمن بن عوفٍ من عثمان فرساً بأرضٍ أخرى بأربعين ألفاً أو نحوها إن أدركتها الصَّفْقَةُ وهي سائلةٌ، ثم أجاز قليلاً، ثم رجع فقال: أزيدك ستَّة آلافٍ إن وجدها رسولي سائلةً.

قال: نعم، فوجدها رسولُ عبد الرحمن قد هلكَتْ، وخرج منها بالشرط الآخر.

قيل للزهري: فإن لم يشترط قال: فهي من البائع. فهذا عمل عثمان، وعبد الرحمن بمحضرة الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وعلمهم لا خالف لهم يعرف منهم، ولم ينكر ذلك سعيد، وصوبه الزَّهْرِيُّ. فخالف الحنفِيُّونَ، والمالكيُّونَ، والشَّافِعِيُّونَ: كلُّ هذا، وقالوا: لعلَّ الرسولَ يخطئ أو يبيط أو يعرضه عارضٌ، فلا يدري متى يصل، وهم يشعرون مثل هذا إذا خالف تقليدهم.

ومن طريق وكيع أخبرنا حمَّد بن قيس الأسدي عن عون بن عبد الله عن عتبة بن مسعود قال: إن ثيممًا الدَّارِيَّ باع داره واشترط سكنها حياته وقال: إنما مثلي مثلُ أم موسى ردَّ عليها ولدها، وأعطيت أجرَ رضاعها.

ومن طريق وكيع عن سفيان الثَّوْرِيِّ عن أبي إسحاق السَّيِّعِيِّ عن مرة بن شراحيل قال: باع صهيَّب داره من عثمان واشترط سكنها.

وه يأخذ أبو ثور، فخالفوه، ولا خالف لذلك من الصَّحَابَةِ فمن يبيحُ الشرط في البيع.

وقد ذكرنا قبل إتيان نافع بن عبد الحارث داراً بمكة للسَّجَنِ من صفوان بأربعة آلاف على أن رضي عمرُ فالبيع تام، فإن لم يرض فصفوان أربعمائة: فخالفهم كلُّهم.

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر أخبرني نافع عن ابن عمر: أنه اشترى بغيراً بأربعة أبعرة على أن يوفوه إياها بالرَّبْطَةِ - وليس فيه وقت ذكر الإيفاء: فخالفوه.

ومن طريق حمَّاد بن سلمة عن مسالك بن حرب عن النُّعْمَانِ بن حميل قال: أصاب عمارُ بن ياسر مغنماً فقسَّم بعضه وكتب إلى عمر يشاوره، فتبايع النَّاسُ إلى قدوم الرَّاكِبِ - وهذا عملُ عمارٍ

الخبر أصلاً: أن البيعُ ثمَّ بذلك الشرط، فقد بطل أن يكون في هذا الخبر: حجةٌ في جواز بيع الدَّابَّةِ واستثناء ركوبها أصلاً - وبالله تعالى التَّوْفِيقُ.

فأما الحنفِيُّونَ، والشَّافِعِيُّونَ: فلا يقولون بجواز هذا الشرط أصلاً، فإنما الكلام بينا وبين المالكيِّين فيه فقط، وليس في هذا الخبر تحديدٌ يوم، ولا مسافةٌ قليلةٌ من كثيره، ومن ادَّعى ذلك فقد كذب، فمن أين خرج لهم تحديدٌ مقدار دون مقدار؟ ويلزمهم إذ لم يجزوا بيع الدَّابَّةِ على شرط ركوبها شهراً - ولا عشرة أيام - وأبطلوا هذا الشرط، وأجازوا بيعها، واشترطوا ركوبها مسافةً يسيرة: أن يمدوا المقدار الذي يحرم به ما حرَّموه من ذلك المقدار الذي حلَّوه، هذا فرضٌ عليهم، وإلا فقد تركوا من أتبعهم في سخطه عيبه، وفي ما لا يدري لعله يأتي حراماً أو يمتنع حلالاً، وهذا ضلالٌ مبين، فإن حدثوا في ذلك مقداراً ما، سئلوا عن البرهان في ذلك إن كانوا صادقين؟ فلاح فسادُ هذا القول يبين لا شك فيه.

ومن الباطل المتيقن أن يحرم الله تعالى علينا ما لا يفصله لنا من أوله آخره لتجنبته ونائي ما سواه، إذا كان تعالى يكلفنا ما ليس في وسعنا، من أن نعلم الغيب وقد أمَّنا الله تعالى من ذلك.

فإن قالوا: إن في بعض ألفاظ الخبر: أن ذلك كان حين دنوا من المدينة.

قلنا: الدَّوْرُ يختلف، ولا يكون إلا بالإضافه، فمن أتى من تبوك فكان من المدينة على ستِّ مراحل أو خمس فقد دنا منها، ويكون الدَّوْرُ أيضاً على ربع ميل - وأقل أو أكثر - فالسؤال باقٍ عليكم بحسبه.

وأيضاً: فإن هذه اللَّفْظَةُ إنما هي في رواية سالم بن أبي الجعد، وهو إنما روى: أن ركوب جابر كان تطوعاً من النبي ﷺ وشرطاً. وفي رواية المغيرة عن الشعبي عن جابر دليل على أن ذلك كان في سيرهم مع النبي ﷺ إلى غزاة.

وأيضاً فليس فيه أن النبي ﷺ منع من ذلك الشرط إلا في مثل تلك المسافة، فإذا لم يقبضوا على تلك المسافة سائر المسافات فلا تقبضوا على تلك الطريق سائر الطرق ولا تقبضوا على اشتراط ذلك في ركوب جمل سائر الدُّوَابِّ، وإلا فأنتم متناقضون متحكمون بالباطل، وإذا قسمت على تلك الطريق سائر الطرق، وعلى الجملي سائر الدُّوَابِّ فقبضوا على تلك المسافة سائر المسافات، كما فعلتم في صلاته عليه السلام ركباً متوجِّهاً إلى خيرٍ إلى غير القبلة: فقسمتم على تلك المسافة سائر المسافات: فلاح أنهم لا متعلِّق لهم في هذا الخبر أصلاً - وبالله تعالى

وَالنَّاسُ بِمُحَرَّمَتِهِ: فَخَالَفُوهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَسْلُطَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ مَالِهِ بِمَا لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ، فَلْيَجِزُوا عَلَى هَذَا أَنْ يَسْلُطَهُ عَلَى وَطءِ امْرَأَةٍ وَلَدِهِ وَامْتِوْ، وَهَذِهِ مَلَاعِبٌ وَضُلَالٌ لَا خِفَاءَ بِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ: فَأَرْوُ مَا يَقَالُ لِمَنْ قَلَّدَهُ: حَدُّوْنَا الْمُدَّةَ الَّتِي إِذَا مَضَتْ صَحَّ الْبَيْعُ الْفَاسِدُ عَنْكُمْ بِمُضِيِّهَا، وَإِلَّا فَقَدْ ضَلَلْتُمْ وَأَضَلَلْتُمْ. وَحَدُّوْنَا لَنَا تَغْيِيرَ الْأَسْوَاقِ الَّذِي يُحْتَمَى بِهِ الْحَرَمَاتُ، فَإِنَّ زِيَادَةَ تَصْفِيهِ دَرَاهِمٍ وَحَبِيَّةٍ، وَتَقْصَارَ ذَلِكَ تَغْيِيرَ سَوَاقٍ بِلَا شَكٍّ.

فَإِنْ أَجَازُوا صَحَّةَ الْفَاسِدِ بِهَذَا الْمَقْدَارِ فَقَدْ صَحَّ كُلُّ بَيْعٍ فَاسِدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَغْيِيرِ الْقِيمِ بِمِثْلِ هَذَا أَوْ شَبِيهِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ.

ثُمَّ نَسَأَلَهُمُ الدَّلِيلَ عَلَى مَا قَالُوهُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ، وَلَا مِنْ قُرْآنٍ، وَلَا مِنْ سُنَّةٍ، وَلَا رَوَايَةٍ سَقِيمَةٍ، وَلَا قَوْلِ أَحَدٍ يَعْرِفُ قَبْلَهُ، وَلَا قِيَاسٍ، وَلَا رَأْيٍ لَهُ وَجْهٌ، بَلْ هُوَ رِيَاةٌ أَكَلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ.

فَإِنْ ذَكَرُوا فِي ذَلِكَ حَدِيثَ التَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «الْخُلُوفُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ تَرَكَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ كَانَ لِمَا سِوَاهُ أَثَرُكَ، وَاسْتَبْرَأَ لِيَبْيَنَهُ وَغَيْرَ ذَلِكَ أَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ.

قُلْنَا: أَنْتُمْ أَوَّلُ خَالَفٍ لِهَذَا الْخَبَرِ؛ لِأَنَّكُمْ إِنْ قُلْتُمْ: إِنَّكُمْ إِنَّمَا حَكَمْتُمْ بِهَذَيْنِ الْحَكَمَيْنِ فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْكُمْ تَحْرِيمَهُ مِنْ تَحْلِيلِهِ.

قَالَ: إِمَّا كَذِبْتُمْ وَإِمَّا صَدَقْتُمْ، فَإِنْ كُنتُمْ كَذِبْتُمْ: فَالْكَذِبُ حَرَامٌ وَمَعْصِيَةٌ وَجَرَحَةٌ، وَإِنْ كُنتُمْ صَدَقْتُمْ: فَمَا أَخَذْتُمْ بِمَا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي احْتَجَجْتُمْ بِهِ: مِنْ اجْتِنَابِ الْقَوْلِ وَالْحُكْمِ فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْكُمْ، بَلْ جَسَرْتُمْ أَشْنَعَ الْجَسْرِ، فَتَقَلَّبْتُمُ الْأَمْثَالَ الْحَرَمَةَ، وَاجْتَمَعَتِ الْأَمْوَالُ الْمَخْطُورَةُ فِيمَا أَقَرَرْتُمْ بِالْمُسْتَكْمَلِ: أَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ لَكُمْ تَحْرِيمَهُ مِنْ تَحْلِيلِهِ، فَخَالَفْتُمْ مَا فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ جَلَّةً.

وَأِنْ قُلْتُمْ: حَكَمْنَا بِذَلِكَ حَيْثُ ظَنَّنَا أَنَّهُ حَرَامٌ وَلَمْ نَقْطَعْ بِذَلِكَ.

قُلْنَا: قَدْ حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ هَذَا عَلَيْكُمْ.

قَالَ تَعَالَى: «إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي عَنْهُ الْحَقُّ شَيْئًا».

وَذُمْ قَوْمًا حَكَمُوا فِيمَا ظَنُّوهُ وَلَمْ يَسْتَقْبِلُوهُ.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاهُمُ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَالْفَرَضُ عَلَى مَنْ ظَنَّنَ وَلَمْ يَسْتَقْبِلْ أَنْ يَمْسَكَ: فَلَا يُحْكَمُ وَلَا يَنْسَخُ فِيمَا لَا يَقِينُ عِنْدَهُ فِيهِ، فَإِذَا تَقَيَّنَ حَكَمَ حَيْثُ جَاءَهُ.

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «يُتَيْنِسُ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ

وَأَمَّا نَحْنُ فَلَا حِجَّةَ عِنْدَنَا فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ؛ وَحَكَمَ عَلَيَّ بِشَرْطِ الْخُلَاصِ، وَلِلْحَقِيقَيْنِ، وَالْمَالِكَيْنِ، وَالشَّافِعِيَيْنِ: تَنَاقُضٌ عَظِيمٌ فِيمَا أَجَازُوهُ مِنَ الشَّرُوطِ فِي الْبَيْعِ وَمَا مَنَعُوا مِنْهَا، قَدْ ذَكَرْنَا بَعْضَهُ وَنَذَرْنَا فِي مَكَانٍ آخَرَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - مَا يَسَّرُ اللَّهُ تَعَالَى لَذِكْرِهِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٤٤٧- مسألة: وكلُّ من باعَ بيعاً فاسداً فهو باطلٌ،

وَلَا يَمْلِكُهُ الْمُشْتَرِي، وَهُوَ بَاقٍ عَلَى مِلْكِ الْبَائِعِ، وَهُوَ مَضْمُونٌ عَلَى الْمُشْتَرِي إِنْ قَبِضَهُ ضَمَانُ الْعَصَبِ سِوَاهُ سِوَاهُ، وَالتَّمَنُّ مَضْمُونٌ عَلَى الْبَائِعِ إِنْ قَبِضَهُ: وَلَا يَصَحُّهُ طَوْلُ الْأَرْزَامِ، وَلَا تَغْيِيرُ الْأَسْوَاقِ، وَلَا فُسَادُ السَّلْعَةِ، وَلَا ذَمَاهَا، وَلَا مَوْتُ الْمُتَبَايِعِينَ أَصْلًا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي بَعْضِ ذَلِكَ: كَمَا قُلْنَا، وَقَالَ فِي بَعْضِ ذَلِكَ: مِنْ بَايَعَ بَيْعاً فَاسِداً فَقَبِضَهُ الْمُشْتَرِي فَقَدْ مَلَكَهُ مِلْكاً فَاسِداً، وَأَجَازَ عَقْدَهُ فِيهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ فِي بَعْضِ ذَلِكَ: كَمَا قُلْنَا، وَقَالَ فِي بَعْضِ ذَلِكَ: إِنَّ مِنَ الْبُيُوعِ الْفَاسِدَةِ بَيْعاً تَنْسَخُ إِلَّا أَنْ يَطُولَ الْأَمْرُ، أَوْ تَتَغَيَّرَ الْأَسْوَاقُ: فَتَنْصَحُ حَيْثُ جَاءَتْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَانِ قَوْلَانِ لَا خِفَاءَ بِفُسَادِهِمَا عَلَى مَنْ نَصَحَ نَفْسَهُ.

أَمَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ: فَقَدْ مَلَكَهُ مِلْكاً فَاسِداً - فَكَلَامٌ فِي غَايَةِ الْفُسَادِ، وَمَا عَلِمَ أَحَدٌ قَطُّ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مِلْكاً فَاسِداً، إِنَّمَا هُوَ مِلْكٌ فَهُوَ صَحِيحٌ، أَوْ لَا مِلْكٌ فَلَيْسَ صَحِيحاً، وَمَا عَدَا هَذَا فَلَا يَعْقَلُ. وَإِذْ أَقَرُّوا أَنَّ الْمُلْكَ فَاسِدٌ فَقَدْ.

قَالَ تَعَالَى: «وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ» فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْكُمَ بِإِنْفَادِ مَا لَا يَحِبُّهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

وَقَالَ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُصَلِّحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ».

فَمَنْ أَجَازَ شَيْئاً نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ لَا يَصْلَحُهُ فَقَدْ عَارَضَ اللَّهُ تَعَالَى فِي حُكْمِهِ، وَهَذَا عَظِيمٌ جَدًّا، وَقَدْ احْتَجَّ بَعْضُهُمْ فِي هَذَا بِحَدِيثِ بَرِيرَةَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا احْتِجَاجٌ فَاسِدٌ الدِّينِ، وَنَبْرٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى تَمَنُّ نَسَبٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ اتَّفَقَ الْبَاطِلُ، وَأَجَازَ الْفَاسِدُ - وَاللَّهُ مَا تَقَرَّ عَلَى هَذَا نَفْسُ مُسْلِمٍ.

وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْبَائِعَ سَلَّطَهُ عَلَيْهِ.

إِلَيْهِمْ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَبَيِّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ اكْتُمَلَتْ لَكُمْ دِينُكُمْ﴾ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ قَالَ: لَا يَنْبَغِي لِقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ حَتَّى يَبَيِّنَ لَهُ الْحَقَّ كَمَا يَبَيِّنُ الْإِلَّهِ مِنَ النَّهَارِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ: صَدَقَ أَبُو مُوسَى.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ: قَاضٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَضَى بِوَجُوبِ مَا أَوْجَبَ، وَتَحْرِيمِ مَا حَرَّمَ، أَوْ إِبَاحَةِ مَا أَبَاحَ، فَمَنْ أَيْقَنَ تَحْرِيمَ شَيْءٍ بَنَصٍّ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَابِتٌ فَلِحَرَمِهِ وَلِيُطْلَهُ أَبَدًا. وَمَنْ أَيْقَنَ إِبَاحَتَهُ بَنَصٍّ كَمَا ذَكَرْنَا فَلِيُحِبِّهِ وَلِيُفْضَلَهُ أَبَدًا.

وَمَنْ أَيْقَنَ بِوَجُوبِ شَيْءٍ بَنَصٍّ كَمَا ذَكَرْنَا فَلِيُوجِبِهِ وَلِيُفْضَلَهُ أَبَدًا، وَلَيْسَ فِي الذِّنِّ قِسْمٌ رَابِعٌ أَصْلًا، وَمَا لَمْ يَبَيِّنْ لَهُ حُكْمُهُ مِنَ النَّصِّ الْمَذْكُورِ فَلْيَسْلُكْ عَنْهُ وَلْيُقِلْ كَمَا قَالَتْ لِلْمَلَائِكَةِ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ وَمَا عَدَا هَذَا فَضْلًا نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَاذَا يَنْدِي الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾.

١٤٤٨- مسألة: ومن ابتاع عبداً أو أمة فما مال

فما لهما للبائع إلا أن يشترطه المبتاع فيكون له، ولا حصّة له من الثمن - كثر أو قل - ولا له حكم البيع أصلاً.

فَإِنْ كَانَ فِي مَالِ الْعَبْدِ أَوْ الْأَمَةِ: نَحَسٌّ كَثِيرٌ أَوْ قَلِيلٌ، وَقَدْ ابْتِاعَ الْأَمَةُ أَوْ الْعَبْدَ بِلَهْبٍ أَقْلَ مِنْ ذَلِكَ النَّحَسِّ أَوْ مِثْلَهُ أَوْ أَكْثَرَ: فَقَدْ أَوْحَا فِي الذَّمِّ، أَوْ إِلَى أَجْلِ: جَازَ كُلُّ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ فِيهِ فَضَةٌ وَلَا فَرْقٌ.

فَإِنْ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ فِي الْعَبْدِ أَوْ الْأَمَةِ: رَدَّهُ أَوْ رَدَّاهُ وَالْمَالُ لَهُ لَا يَرُدُّهُ مَعَهُ.

فَإِنْ وَجَدَ بِالْمَالِ عَيْبًا: لَا يَرُدُّ الْعَبْدَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، وَلَا الْأَمَةَ.

فَإِنْ بَاعَ نَصَفَ عِبْدَهُ أَوْ نَصَفَ أَمَتَهُ أَوْ جِزْأً مَسَى مُشَاعاً فِيهِمَا مِنْهُمَا: جَازَ ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ هُنَا اشْتِرَاطُ الْمَالِ أَصْلًا.

وَكَذَلِكَ لَوْ بَاعَ نَصَبِيهِ مِنْ عَبْدٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرٍ وَلَا فَرْقٌ. فَلَوْ بَاعَ اثْنَانِ عَبْدًا بَيْنَهُمَا: جَازَ لِلْمُسْتَرِي اشْتِرَاطُ الْمَالِ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ ذَلِكَ بِلَفْظِ الْإِشْرَاطِ كَمَا قَدَّمْنَا وَالِاشْتِرَاطُ غَيْرُ الْبَيْعِ فَلَيْسَ لَهُ حُكْمُ الْبَيْعِ، وَلَمْ يَخْصُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعْلُوماً مِنْ مَجْهُولٍ وَلَا مَقْدَاراً مِنْ مَقْدَارٍ، وَلَا مَالاً مِنْ مَالٍ: فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ شَيْءٍ

مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ مَلَكَ الْمَالُ بِالْشَّرْطِ الصَّحِيحِ، وَلَيْسَ تَمَّا دَخَلَ فِي صَفَةِ الرَّدِّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ رَدُّهُ بَعِيْبٍ فِيهِ وَلَا بَعِيْبٍ فِي الْمَبِيعِ.

وَمَنْ بَاعَ نَصَفَ عَبْدٍ مُشَاعٍ أَوْ نَصَفَ عَبْدَهُ فَلَمْ يَشْرَ الْمُشْتَرِي عَبْدًا وَإِنَّمَا جَعَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اشْتِرَاطَ الْمَالِ لِيُشْتَرَى عَبْدًا وَإِذَا اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ اثْنَيْنِ فَقَدْ ابْتِاعَ عَبْدًا فَلَهُ اشْتِرَاطُ الْمَالِ.

وهذا كله قول أصحابنا.

وَقَالَ مَالِكٌ تَقُولُنَا فِي اشْتِرَاطِ النَّعْبِ، وَالْفَضَّةِ، وَالْمَجْهُولِ، وَالْكَثِيرِ، وَالْقَلِيلِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا بِحُكْمِ الْيُوعِ

- وهذا خلافٌ للحديث مجردٌ، فَرَدُّوا مَا أَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الشُّرُوطِ، وَأَجَازُوا مَا أَبْطَلَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا عِيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَمْرٍو قَالَ: مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالَهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ أَخْبَرَنَا أَشْعَثُ بْنُ أَبِي الشَّيْثَانِ قَالَ: بَاعَ رَجُلٌ غَلَامَةً وَلَمْ يَشْتَرِطْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا مَالَهُ، فَوُجِدَ لِلْغَلَامِ مَالٌ فَقَضَى بِهِ شَرِيحُ الْبَائِعِ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا يُونُسُ، وَمَعْقِرَةُ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْثَانِيُّ، وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ شَرِيحٍ، قَالَ يُونُسُ: عَنْ الْحَسَنِ، وَقَالَ مَعْقِرَةُ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَقَالَ الشَّيْثَانِيُّ: عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ شَرِيحٍ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: عَنْ الشَّعْبِيِّ، ثُمَّ اتَّفَقُوا كُلُّهُمْ: الْحَسَنُ، وَالنَّخَعِيُّ، وَشَرِيحٌ، وَالشَّعْبِيُّ: عَلَى أَنَّ مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالَهُ لِلْمُسْتَرِي، وَلَا حُجَّةٌ فِي أَحَدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٤٤٩- مسألة: وللمبتاع أن يشترط شيئاً مسمى بعينه

من مال العبد أو الأمة، وله أن يشترط ثلثاً أو رباعاً، أو نحو ذلك - ومنع من ذلك: مالك، وأبو سليمان، وقالوا: لا يجوز أن يشترط إلا الجميع أو يدغ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذَا خَطَأٌ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقُلْ فَمَالَهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ كُلَّهُ الْمُبْتَاعُ - وَبَعْضُ الْمَالِ مَالٌ - فَهُوَ دَاخِلٌ فِي نَصِّ مُقْتَضَى لَفْظِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٤٥٠- مسألة: فإن قيل: إنما جاء النص في العبد

فمن أين قلتم بذلك في الأمة؟

قُلْنَا: لَفْظَةُ "الْعَبْدِ" تَعَمُّ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى جِنْسِ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ لِأَنَّ الْعَرَبَ يَقُولُونَ عَبْدٌ وَعَبْدَةٌ، وَ"الْعَبْدُ" اسْمٌ جِنْسٍ كَمَا

تقول: الإنسان والفرس والحمار - وبالله تعالى التوفيق.

وإن أحق الناس بأن يعكس عليه هذا الاعتراض، ويلزم - هذا السؤال من فرق بين العبد، والأمة في الحكم فرأى الزنى في الأمة عيباً يجب به الرد، ولم يره في العبد الذكر عيباً يجب به الرد من الحنفيين.

ومن رأى أن للرجل أن يغير أمته على النكاح ولا يغير العبد الذكر على النكاح من المالكين، فإن كانت الأمة في استثناء مالها في البيع إنما وجب قياساً على العبد، فليقيسوها عليه في الرد بالعيب، وفي الإكراه في النكاح، وإلا فقد تحكموا.

١٤٥١ - مسألة: ومن باع غنلا قد أبرت ثمرتها

للبيع إلا أن يشترطها المبتاع، والتأبير في النخل: هو أن يشق الطلع، ويذر فيه دقيق الفحل.

وأما قبل الإبر فالطلع للمبتاع، ولا يجوز في ثمرة النخل إلا الاشتراط فقط.

وأما البيع فلا حتى يصير زهواً، فإذا أزهى جاز فيه الاشتراط مع الأصول، وجاز فيها البيع مع الأصول ودون الأصول، وليس هذا الحكم إلا في النخل المأبر وحده كما جاء النص، ولو ظهرت ثمرة النخل بغير إبر لم يحل اشتراطها أصلاً؛ لأنه خلاف أمر رسول الله ﷺ.

وأما سائر الثمار فإن من باع الأصول وفيها ثمرة قد ظهرت أو لم يذ صلاحها، فالتمرة - ضرورة ولا بد - للبائع، لا يحل بيعها إلا مع الأصول ولا دونها، ولا اشتراطها أصلاً. ولا يجوز لمشتري الأصول أن يلزم البائع قلع الثمرة أصلاً، إلا حتى يبدو صلاحها، فإذا بدا صلاحها فله أن يلزمه أخذ ما يمكن النقص فيه بوجه ما من الوجوه، ولا يلزمه أخذ ما لا يمكن الانتفاع به بوجه من الوجوه.

وأما تخصيص النخل بما ذكرنا، فلأن النص لم يرد إلا فيها فقط، مع وجود الإبر والقياس باطل - والتعليل بظهور الثمرة باطل؛ لأنه دعوى كاذبة بلا دليل.

وأما قولنا: لا يجوز في ثمرة النخل إلا الاشتراط فقط ما لم تزده، فلما ذكرنا قبل من «نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى تزهي وتختمر»، فلا يجوز بيعها قبل أن تزهي أصلاً، وإباح عليه السلام اشتراطها، فيجوز ما أجازها عليه السلام ويجرم ما نهى عنه: «ومما ينطق عن المحزى إن هو إلا وحي يوحى» «وممن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه».

وقاس الشافعيون، والمالكون: سائر الثمار على النخل، وأجازوا هم، والحنفيون: بيع الثمرة قبل بدو صلاحها، وقبل أن تزهي على القطع أو مع الأصول - وهذا خلاف نهى رسول الله ﷺ وإباحة ما حرّم، وما عجز عليه السلام قط عن أن يقسوا إلا على القطع، أو مع الأصول، وما قاله عليه السلام قط، فهو شرع لم يأنه به الله تعالى.

ومن منع بيع الثمرة قبل بدو صلاحها جملة لا بشرط القطع ولا بغيره: سفیان الثوري، وابن أبي ليلى.

روينا من طريق مسلم أخبرنا يحيى بن يحيى عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال: إن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، نهى البائع والمشتري.

ورويناه أيضاً من طريق آبر، وعبيد الله بن عمر، وموسى بن عتبة، ويحيى بن سعيد، كلهم عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ.

ورويناه أيضاً من طريق إسماعيل بن جعفر، وشعبة، كلاهما عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه».

ورويناه أيضاً من طريق ابن شهاب عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ.

ومن طريق أبي الزبير، وعمر بن دينار، كلاهما عن جابر عن النبي ﷺ.

ومن طريق سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، كلاهما عن أبي هريرة عن النبي ﷺ - فصار نقل تواتر عن النبي ﷺ، ومن الصحابة، وإلى التابعين، وفيمن دونهم.

فإن قطع شيء من الثمرة، فإن كان إن ترك أزهى إن كان بلحاً أو برساً، أو ظهر فيه الطيب إن كان من سائر الثمار: لم يحل بيعه حتى يصير في الحال التي أباح رسول الله ﷺ بيعه فيها - فإن كان إن ترك لم يزه أبدأ، ولا ظهر فيه الطيب أبدأ: حل بيعه بعد القطع لا قبله؛ لأنه حينئذ قد خرج عن الصفة التي أحل رسول الله ﷺ جواز بيعه إليها. ويقتضي يدرى كل ذي فهم وعيز أن نهى رسول الله ﷺ عن بيع ثمرة النخل حتى تزهي، وعن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها: إنما هو بلا شك فيما إن ترك أزهى أو ظهر صلاحه لا يمكن غير ذلك.

وأما ما لا يمكن أن يصير إلى الإزهاء أبدأ، ولا أن يبدو صلاحه أبدأ، فليس هو الذي نهى عليه السلام عن بيعه حتى يزهي أو حتى يبدو صلاحه، فإذا لبس هو المنهي عن بيعه فقد قال

اللَّهُ تعالى: «وَأَخْلَ اللَّهُ النَّبِيَّ».

وأما قولنا: لا يجوز لمشتري الأصول أن يأخذ البائع بقلع ثمرته قبل أن يمكنه الانتفاع بها، فالثابت عن رسول الله ﷺ من طريق المغيرة بن شعبة أنه عليه السلام: «نَهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ» والبائع لم يتعد في كون ثمرته في أصولها فيكون هو المضيع للمال.

وكذلك القول فيمن باع أرضاً وفيها بذرة له ونوى ولم يبع البذر ولا النوى، فليس لمشتري الأرض أخذه بقلع ذلك إلا حتى يصير النبات في أول حدود الانتفاع به في وجه ما، فليس له حيثن أن يغزل أرض غيره، ولا شجر غيره، بمناعه بغير إذن صاحبه الأصل، وبالله تعالى التوفيق.

١٤٥٢- مسألة: وأما بعد ظهور الطَّيْبِ في ثَمَرَةِ

النَّخْلِ فإنه يجوز فيها الاشتراط إن بيعت الأصول، ويجوز فيها البيع مع الأصول ودونها.

أما الاشتراط فلوقوع الصفة عليها وهي قوله عليه السلام: «قَدْ أَبْرَتْ» فهذه ثمرة قد أبرت.

وأما جواز بيعها مع الأصول ودونها لإباحة رسول الله ﷺ بيعها إذا أزهت - وبالله تعالى التوفيق.

١٤٥٣- مسألة: ومن باع أصول نخل وفيها ثمرة قد

أبرت فللمشتري أن يشترط جميعها إن شاء أو نصفها أو ثلثها أو جزءاً كذلك سمي مشاعاً في جميعها، أو شيئاً منها معيهاً.

فإن وجد بالنخل عيباً ردها ولم يلزمه رد الثمرة؛ لأن بعض الثمرة ثمرة، وقوله عليه السلام: «وَفِيهَا ثَمَرَةٌ قَدْ أَبْرَتْ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهَا الْمُبْتَاعُ» يقع على كل ما كان منها يسمى ثمرة للنخل - والاشتراط غير البيع، فلا يرد ما اشترط من أجل رده لما اشترى، إذ لم يوجب ذلك نص قرآن، ولا سنة. فلو اشترى ثمرة النخل بعد ظهور الطَّيْبِ، أو ثمر أشجار غير النخل، ثم وجد ظهور الطَّيْبِ، أو ثمر أشجار غير النخل، ثم وجد بالأصول عيباً فردها، أو وجد بالثمرة عيباً فردها.

فإن كان اشترى الثمرة مع الأصول صفقة واحدة رد الجميع ولا بد، أو أمسك الجميع ولا بد، لأنها صفقة واحدة. فلو كان اشترى الثمرة في صفقة أخرى لم ردّها - إن رد الأصول يوجب - ولا يرد الأصول إلا إن رد الثمرة يوجب. فلو اشترى الأصول من النخل واشترط الثمرة أو بعضها فوجد البيع فاسداً فوجب رده رد الثمرة ولا بد، وضمنها إن كان التلفها أو تلفت، لأن رسول الله ﷺ لم يبيح الاشتراط إلا للمبتاع، ولا يكون مبتاعاً إلا من قد

صح بيعه.

وأما من لم يصب بيعه فليس هو الذي جعل له النبي ﷺ اشتراط الثمر، فإذا ليس هو ذلك فحرماً عليه ما اشترطه بخلاف أمر رسول الله ﷺ وهو متعد.

قال تعالى: «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ».

١٤٥٤- مسألة: ومن باع نخلة أو نخلتين وفيها ثمرة قد

أبر لم يجوز للمبتاع اشتراط ثمرتها أصلاً، ولا يجوز ذلك إلا في ثلاثة فصاعداً.

ومن باع حصّة له مشاعة في نخل، فإن كان يقع له في حصته منها - لو قسمت: ثلاث نخلات فصاعداً، جاز للمبتاع اشتراط الثمرة، وإلا فلا - والثمرّة في كل ما قلنا للبائع ولا بد، لقول رسول الله ﷺ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَبْرَتْ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهَا الْمُبْتَاعُ» فلم يحكم عليه السلام بذلك إلا في نخل. وأقل ما يقع عليه اسم نخل ثلاث فصاعداً؛ لأن لفظ الثنية الواقع على اثنين معروف في اللغة التي بها نزل القرآن، وخاطبنا بها رسول الله ﷺ وأول لفظ الجمع إنما يقع على الثلاث فصاعداً.

فإن ذكروا قول الله تعالى: «فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا».

قلنا: المعروف عند العرب: أن كل اثنين من اثنين فإنه يغبر عنه بلفظ الجمع، وقد قال الزجاج: ومهمين قذفين مرتين ظهراهما مثل ظهور الترسين.

فإن قيل: الجمع ضم شيء إلى شيء فالثان جمع.

قلنا: هذا باطل، ولو كان كما قلتم لجاز أن يخبر عن الواحد بلفظ الجمع فيقال: زيد قاموا، والرجل قتلوا؛ لأن الواحد أيضاً أجزاء مجموع بعضها إلى بعض - وبالله تعالى التوفيق.

١٤٥٥- مسألة: ولا يحل بيع سلعة على أن يوفيه

التمن في مكان مسمى ولا على أن يوفيه السلعة في مكان مسمى؛ لأنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل، لكن يأخذه البائع ليوفيه التمن حيث هما، أو حيث وجده هو أو وكيله من بلاد الله تعالى، إن كان التمن حالاً لأمر الله تعالى على لسان رسول الله ﷺ بإعطاء كل ذي حق حقه - وليس على البائع إلا أن لا يحول بين المشتري وبين ما باع منه فقط. وبالله تعالى التوفيق.

١٤٥٦- مسألة: ولا يحل بيع جارية بشرط أن توضع

على يدي عدل حتى تحض - رامة كانت أو غير رامة - والبيع بهذا الشرط فاسد، فإن غلب على ذلك فيبيعه تاماً.

العظيم.

١٤٥٧ - مسألة: ولا يحل بيع عبد أو أمة على أن يعطيها البائع كسوة - قلت أو كثر - ولا يبيع دابة على أن يعطيها البائع إكافها، أو رستها، أو بردتها، والبيع بهذا الشرط باطل منسوخ لا يحل فمن قضى عليه بذلك قسراً فهو ظلم لحقه والبيع جائز.

برهان ذلك: أنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل.

وقال تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِآبَاتٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ وقال رسول الله ﷺ: «إِنْ مَضَاكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فسمى الله تعالى أخذ المراء مال غيره من غير تراض بالتجارة: باطلا، وحرمه، إذ نهى عنه، وعلى لسان رسوله عليه السلام أيضاً. والكسوة مال البائع ولم يمعها برضا منه، فلا يحل أخذها منه أصلاً - وهذا قول أبي حنيفة، والثشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهم.

وقال مالكٌ يجبر على كسوة مثلهما للثناة إن بيعت في الثناة، وعلى كسوة مثلهما في الصيف إن بيعت في الصيف - كسوة تجوز الصلاة في مثلهما - فكسوت هذه شريعة لم يأت بها قرآن، ولا سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قياس، ولا رأي سديد، ولا قول أحد نعلمه قبله - نعي بهذا التقسيم.

وقد روي عن ابن عمر: كل حلي وكسوة على الأمة عرضت فيها للبيع فهي داخله في البيع - وهم لا يقولون بهذا.

فإن قالوا: كسوتها من مالها.

قلنا: تناقضتم ههنا في موضعين.

أحدهما - أنها إن كانت من مالها فقد أجزتم اشتراط بعض مالها، وهذا حرام عندكم.

والثاني - أن تقول لكم: كيف هي من مالها وأنتم تجبرون البائع على إحضارها - أحب أم كره - من حيث شاء؟ ثم هيكم أن الكسوة من مال الأمة، أترونها البرذعة والرأس من مال الحمار والبغل؟ إذ قلتم: لا يباع إلا ومعه برذعة ورس؟ ثم من أين لم تقولوا بهذا في السرج، والأجام؟ وهذه أعاجيب وشنع لا ندري من أين خرجت؟ وهما أوجبتم عليه نفقة شهر أو شهرين تصحبها إليها كما أوجبتم عليه كسوة عام أو نصف عام؟ وما ندري الفرق بين الكسوة والنفقة، بل النفقة أوكد؛ لأنها لا تعيش

وهو قول أبي حنيفة، والثشافعي، وأبي سليمان. وأوجه مالك في الرأعة، ولم يوجه في غير الرأعة؛ وهذا أول تناقض، وفساد القول، لأن غير الرأعة توطأ كما توطأ الرأعة، وتحمل كما تحمل الرأعة.

ثم أعظم التناقض قولهم: إن الحيض لا يكون براءة من الحمل، وإن الحامل قد تحيض؟ فقلنا لهم: يا هؤلاء فلائي معنى أوجبتم منع المشتري من جاريته، وأوجبتم هذا الشرط الفاسد الذي لم يوجهه قرآن، ولا سنة، ولا رواية فاسدة، ولا قول صاحب، ولا قياس، ولا تورع، ولا رأي بعقل؟ وأنتم تقولون: إنها إذا حاضت أسلمت إلي، وحل له التلذذ منها فيما فوق المتزر، وحل له وطؤها بعد الطهر، ويمكن - عندكم - أن تكون حاملاً من البائع حينئذ، فأي فرق بين ما أجهتم له الآن، وبين ما منعتموه منه قبل أن تحيض، وخوف الحمل: وفساد المبيع موجود في كلتا الخاليتين؟ فأي عجب أعجب من هذا ولا خلاف بيننا وبينكم في أنه إن ظهر بها حمل بعد الحيض، وبعد إباحة له وطؤها، فولدته لأقل من سنة أشهر: فإن البيع منسوخ، وهي مردودة إلى البائع ولولدها به لاحق، إن كان قد أقر بوطئها ولم يدع استبراء - فأي منفعة للمواضع، أو أي معنى لها؟

فإن قالوا: إنما أتبعنا النص الوارد: «لا توطأ خاتل حتى تحيض»،

قلنا: كلا، بل خالفتم هذا النص بعينه؛ لأنكم فرقتم بين الرأعة وغير الرأعة، وليس هذا في الخبر، ولا قاله أحد نعلمه قبلكم، وفرقتم بين البكر وغير البكر، وليس ذلك في الخبر، وليس لكم أن تدعوا ههنا إجماعاً، فإن الخلفيين يقولون: إن البكر وغير البكر سواء، لا توطأ واحدة منهما حتى تحيض، أو حتى تستبرئ بما تستبرئ به التي لا تحيض؛ وهذا خبر لم يصح ولو صح لقلنا به - لكننا نقول: لا يبيعها حتى يستبرئها حيضاً، ولا يطؤها المشتري حتى يستبرئها كذلك احتياطاً خوفاً الحمل فقط، فإن أثبتنا أن بها حملاً من البائع فالبيع حرام إن كانت أم ولد، وإن كان الحمل من غيره فالبيع حلال، والوطء حرام حتى تضع وتطهر. وهو مؤخر على ذلك كاتمانه على ما حرم عليه من وطء الحائض، والنساء ولا فرق، إذ لم يأت نصٌ بغير ذلك، ولا فرق بين اتمانه على التي اشترى وبين اتمانكم من تضعونها عنده لذلك. وأنتم لا تفرقون بين الثقة وبين غير الثقة ههنا، وفرقتم بين الرأعة وغير الرأعة - وهذا تخطيط وتناقض.

وأما الحكم فيها فإن ظهر بها حمل فستذكره إن شاء الله تعالى في كتاب الاستبراء ببرهانه - ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي

دونها.

فإن قالوا: مشترها بغيرِ عليها.

قلنا: ومشتريها يكسوها أيضاً، كما يلزمه أن يكسوَ زوجته، ولا يلزمُ أباهُ ولا أخاهُ الذي يزوجهَا كسوتها مَذَّ تَزْوُجَ.

فإن قالوا: ابيعها عرياناً.

قلنا: ابيعها جائعاً - ولا فرق.

وقال بعضهم: الكسوة ركنٌ من أركانها، فقلنا: هذا كذبٌ وحقٌّ معاً، وما علمنا للإنسان أركاناً تكونُ الكسوة بعضها.

فإن ادَّعَوْا عملَ أهلِ المدينة.

قلنا: كذبٌ من قال هذا، ومن الباطلُ المتيقنُ أن تكونَ هذه الشريعةُ عندَ أهلِ المدينةِ ثم يكتسها عمرٌ، وعثمانٌ، وعليٌّ، ومعاويةٌ، والحسنُ، وعبدُ الله بنُ الزبيرِ رضي الله عنهم حتى لا يديرها أحدٌ إلا مالكٌ ومن قبله - وبالله تعالى التوفيقُ.

١٤٥٨ - مسألة: ولا يَحِلُّ بَيْعُ سَلْعَةٍ لِأَخَرٍ بِشَمَنِ بَعْدِهِ

له صاحبا فما استزاد على ذلك الثمن فلم يتولَّى البيع.

روينا من طريقِ ابنِ أبي شيبةٍ أخبرنا هشيم عن عمرو بنِ دينارٍ عن عطاء عن ابنِ عباسٍ أنه كان لا يرى بأساً أن يعطيَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ الثَّوبَ فيقول: بعه بكذا فما ازدادتْ فلك، ولا يعرفُ له من الصحابةِ في ذلك مخالفٌ. وأجازه شريحٌ، والحكمٌ، والشَّعْبِيُّ، والزَّهْرِيُّ، وعطاء.

وقد روينا من طريقِ محمد بنِ المنثريِّ أخبرنا عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ مهديٍّ عن حماد بنِ زيدٍ عن أيوبَ السَّخْتَيَانِيٍّ عن محمد بنِ سيرين: أنه كان لا يرى بأساً أن يعطيَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ الثَّوبَ أو الشيءَ فيقولُ له: ما ازدادتْ على كذا أو كذا فهو لك.

وهو إلى عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ مهديٍّ عن شعبةٍ وسفيانِ الثَّوْرِيِّ، كلاهما عن المغيرةِ بنِ مقسمٍ عن إبراهيمَ النَّخَعِيِّ: أنه كره ذلك، وكرهه الحسنُ، وطاووس.

قال أبو محمدٍ: هذا شرطٌ ليس في كتابِ الله تعالى فهو باطلٌ فإن باعه المأمورُ على هذا الشرطِ قال بطلٌ لأنها وكالةٌ فاسدةٌ، ولا يجوزُ بيعُ شيءٍ إلا بتولِّي صاحبه، أو بوكالةٍ صحيحةٍ - وإلا فهو عملٌ فاسدٌ. فلو قالَ له: بعه بكذا وكذا، فإن أخذت أكثرَ فهو لك، فليس شرطاً والبيعُ صحيحٌ، وهي عدَّةٌ لا تلزمُ، ولا يقضى بها؛ لأنه لا يحلُّ مالٌ أخذَ بغيرِ رضا، والرضا لا يكونُ إلا بمعلومٍ، وقد بيعه بزيادةٍ كثيرةٍ لا تطيبُ بها نفسُ صاحبِ السَّلْعَةِ إذا علمَ مقدارها - وبالله تعالى التوفيقُ.

١٤٥٩ - مسألة: ولا يَحِلُّ بَيْعُ شَيْءٍ غَيْرِ مَعْيَنٍ مِنْ

جَلَّةٍ جَمْعَةً، لا بعددٍ، ولا بوزنٍ، ولا بكيالٍ - كمن باعَ رطلاً، أو قفيزاً، أو صاعاً، أو مدناً أو أوقيةً من هذه الجملةِ من التمر، أو البرِّ، أو اللحمِ، أو الدَّقِيقِ، أو كلِّ مكبلٍ في العالمِ، أو موزونٍ كذلك. وكمن باعَ ثلاثةً من هذه البيضِ أو أربعةً، أو أيَّ عددٍ كان، أو من كلِّ ما بعددٍ، أو كمن باعَ ذراعاً أو ذراعين، أو نحو ذلك من كلِّ ما يدرعُ سواء استوت أبعاضُ كلِّ ذلك أو لم تستو، وإنما يجبُ أولاً المساومةُ، فإذا تراضيا: كالأوزنِ، أو ذراعٍ، أو عدٍّ. فإذا تمَّ ذلك تعاقدَ البيعُ حيث شئتُ على تلك العينِ المكيلةِ أو الموزونةِ، أو المدروعةِ، أو المدودةِ، ثم بقي التخييرُ من أحدهما للآخر فيمضي، أو يردُّ، أو يتفرَّقُ بألفهما - يزول أحدهما عن الآخر - كما قدَّمنا قبلُ. فلو تعاقدَا البيعَ قبلَ ما ذكرنا من الكيلِ، أو الوزنِ، أو العدِّ، أو الذَّرْعِ، لم يكن بيعاً - وليس بشيءٍ - وأجازه المالكيونُ فيما استوت أبعاضه: كالذَّقِيقِ واللَّحْمِ، والتمرِّ، والزَّبيبِ، ونحو ذلك، ولم يجيزوه فيما اختلفت أبعاضه: كالبطيخِ، والقثاءِ، والبيضِ، والجوارِ، والحِثانِ، وسائرِ الحيوانِ والجوهرِ، ونحو ذلك.

وأجاز أبو حنيفةٍ بيعَ ثوبٍ بغيرِ عينه من ثوبين أو من ثلاثةٍ يختاره المشتري، ولم يجزه من أربعةٍ أثوابٍ - وهذا تخليطٌ ناهيك به؟.

برهانٌ صحَّه قولنا: قولُ الله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُم﴾، فحرمَ الله تعالى أخذَ المرءَ مالَ غيره بغيرِ تراضٍ بينهما وسماهما باطلاً. وبضرورةِ الحسنِ يدري كلُّ أحدٍ أنَّ التراضيَ لا يمكنُ التَّيَسُّرَ إلا في معلومٍ متميِّزٍ، وكيفَ إنَّ قالَ البائعُ: أعطيك من هذه الجهة، وقالَ المشتري: بل من هذه الأخرى كيفَ العملُ؟ ومن جعلَ أحدهما بالإجبارِ على ما يكره من ذلك أولى من الآخرِ، وهذا ظلمٌ لا خفاءَ به.

وبرهانٌ آخرُ - وهو أنَّه رَسُلُ الله ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ، ولا غَرَرٌ أكثرُ من أن لا يدري البائعُ أيُّ شيءٍ هو الذي باعَ ولا يدري المشتري أيُّ شيءٍ اشتري، وهذا حرامٌ بلا شك.

وبرهانٌ ثالثٌ: وهو أنَّهم كلَّهم جمعونَ معنا فيمن عقدَ مع آخرٍ يبيعاً على هذه الجهة، أو هذه الأخرى، أو اشتري منه.

أمَّا هذه الجهاتُ، أو هذه الأخرى: فإنه بيعٌ باطلٌ مفسوخٌ لا يحلُّ، وهذا نفسه هو الذي أجازوا ههنا، لا نقول: إنه تشبيهٌ بل

تقول: هو نفسه ولا بد.

وبرهان رابع: وهو أن السلم عند أبي حنيفة، ومالك لا يجوز حالا، والسلم عندهم إنما هو بعْدُ ذرع ما، أو عدد ما، أو كيل ما، أو وزن ما، ولا يجوز عندهم، ولا عند الشافعيين في بعض صبرة بيعتها، وهذا هو نفسه الذي منعوا منه.

وقولنا هذا: هو قول أبي سليمان، وأصحابنا، وما نعلم للمخالفين حجة أصلاً، لا من قرآن، ولا سنة، ولا رواية سقيمة، ولا نذكره الآن، من قول مقدم، ولا من قياس، ولا من تورع أصلاً.

ومن عجائب الدنيا: إجازة الحنفيين هذا البيع، ومنعهم من بيع ذراع من هذا الثوب، بخلاف هذه الجهة؛ إما في ذراع، وإما في عرض الثوب، أو في طولها؛ فأجازوا المجهول، والمنكر، ومنعوا المعروف - وبالله تعالى التوفيق.

١٤٦٠ - مسألة: ولا يخل بيع المرء جملة مجموعة إلا كيلاً مسمى منها، أو إلا وزناً مسمى منها، أو إلا عدداً مسمى منها، أي شيء كان.

وكذلك لا يخل أن يبيع هذا الثوب أو هذه الخشبة إلا ذراعاً مسمى منها.

وكذلك لا يخل بيع الثمرة بعد طيها واستثناء مكيلة مسمّاة منها، أو وزن مسمى منها، أو عدد مسمى منها أصلاً، قل ذلك أو كثر. ولا يخل بيع غل من أصولها، أو ثمرتها، على أن يستثنى منها غلة بغير عينها، لكن يختارها المشتري - هذا كله حرام مفسوخ أبداً، محكوم فيما قبض منه كله بحكم الغصب وإنما الحلال في ذلك أن يستثنى من الجملة إن شاء أي جملة كانت: حيواناً، أو غيره، أو من الثمرة: نصف كل ذلك مشاعاً، أو لثني كل ذلك، أو أكثر، أو أقل؛ جزءاً مسمى منسوباً مشاعاً في الجميع. أو يبيع جزءاً كذلك من الجملة مشاعاً، أو يستثنى منها عينا معينة موزنة - كثر أو قلت - فهذا هو الحق الذي لا خلاف من أجل في جواز، إلا في مكان واحد نذكره - إن شاء الله تعالى. وأجاز مالك بيع مائة غلة يستثنى منها عشر غلات بغير عينها.

وكذلك من الغنم، ومنع من ذلك في الكثير - وأجاز بيع الثمرة واستثناء مكيلة منها تكون الثلث فأقل، فإن استثنى أكثر من الثلث لم يجز.

وقال مالك: إن ابتاع ثمر أربع غلات من حائط بغير عينها لكن يختارها المبتاع لم يجز، فلو ابتاعها كذلك بأصولها جاز، إذا لم

يكن فيها ثمر كالعروض. وأجاز للبايع أن يبيع ثمر حائطه ويستثنى منه ثمر أربع غلات بغير عينها، لكن يختارها البائع؛ أجاز هذا بعد أن توقفت فيه أربعين ليلة، وأجاز ذلك في الغنم - وكرهه ابن القاسم في النخل قال: فإن وقع أجرته لقول مالك.

قال أبو محمد: في هذه الأقوال عبرة لمن اعتبر من التفريق بين البائع، والمشتري في اختيار الثمر، ومن الفرق بين اختيار المشتري لثمر أربع غلات فمنع منه، وبين اختيار البائع له فأجاز. وليت شعري ما قوله في ست غلات أو سبع، ونزيده هكذا واحدة واحدة، فلما يمتد على الإباحة، وإما يمنع، فيكلفوا البرهان على ما حرموا وما حللوا، أو يتحيروا فلا يدروا ما يحللون وما يحرمون، ولا بد من أحد هذه الوجهة ضرورة.

ثم تسألهم عما أجازوا في الأربع غلات، فنقول: اتجهزون ذلك إن لم يكن في الحائط إلا خمس غلات؟ فإن أجازوا، سألناهم من أين خصوا الأربع غلات بالإجازة دون ما هو أكثر أو أقل؟ فإن منعوا زدانهم في عدد غل الحائط غلة غلة - وهذه غلات لا نظير لها؟ وهذا يطل دعوهم في عمل أهل المدينة، إذ لم كان ذلك عملاً ظاهراً ما احتاج إلى أن يتوقف فيه أربعين ليلة، وإن في إجازة ابن القاسم العمل الذي منع منه - إن وقع - من أجل إجازة مالك له لعجا. ونحمد الله على عظيم نعمته علينا في تيسيرنا لطاعة كلامه، وكلام رسوله ﷺ وتفرينا عن تقليد ما دون ذلك حمداً كثيراً كما هو أهله.

وأما الحنفيون، والشافعيون، فإنهم منعوا من هذا كله.

قال أبو محمد: وتناقضوا هنا أفتح تناقض؛ لأنه لا فرق بين ما حرموا ههنا من بيع جملة واستثناء مقدار منها بغير عينه، وبين ما أجازوا في المسألة التي قبل هذه من بيع بعض جملة بكيل أو بوزن، أو بعد بغير عينه فهو ذلك نفسه ونحمد الله تعالى على السلامة، وكلا الأمرين يبيع بعض جملة وإسائك بعضها، «وأدخل الله البيع»، «وقد فصل لكم ما حرم عليكم».

وأما المكان الذي اختلف فيه بما ذكرنا، فإن المالكيين منعوا من بيع جملة إلا لثليها، وقالوا: لا يجوز الاستثناء إلا في الأقل.

قال علي: وهذا باطل؛ لأنه لم يوجب ما قالوه؛ لا قرآن، ولا سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قول صاحب، ولا قياس، ولا رأي له وجه، ولا لغة أصلاً.

وأيضاً: فإن استثناء الأكثر أو الأقل، إنما هو منع بعض الجملة فقط دون سائرهما، ولا خلاف في جواز هذا، وهو الذي منعوا منه نفسه بعينه.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَجِيٍّ بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: يَكْرَهُ أَنْ يَبِيعَ النَّحْلَ وَيَسْتَتِي مِنْهُ كَيْلًا مَعْلُومًا - قَالَ سَفْيَانُ: وَلَكِنْ يَسْتَتِي هَذِهِ النَّحْلَةَ، وَهَذِهِ النَّحْلَةُ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِبِ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ - هُوَ السَّخْتْيَانِيُّ - عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنِ الثَّنْيَا فَكَرَّهَهَا إِلَّا أَنْ يَسْتَتِي غُلَّاتِ مَعْلُومَاتٍ، قَالَ عَمْرُو: وَنَهَانِي سَعِيدٌ أَنْ أَبْرَأَ مِنَ الصَّدَقَةِ إِذَا بَاعْتُ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتْيَانِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَيْبَعُ ثَمْرَةَ ارْضِي وَاسْتَتِي؟

قَالَ: لَا تَسْتَنِ إِلَّا شَجَرًا مَعْلُومًا، وَلَا تَبْرَأَ مِنَ الصَّدَقَةِ - قَالَ أَيُّوبُ فَذَكَرْتُهُ لِحَمْدُ بْنُ سِيرِينَ فَكَأَنَّهُ أَحَبُّهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي حَزْمَةَ، قُلْتُ لِإِبْرَاهِيمَ: أَيْبَعُ الشَّاةَ وَاسْتَتِي بَعْضُهَا؟

قَالَ: لَا، وَلَكِنْ قَالَ: أَيْبَعُ نَصْفَهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: لَا بَأْسَ بِبَيْعِ السَّلْعَةِ وَيَسْتَتِي نَصْفَهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ فِيمَنْ بَاغَ ثَمْرَةَ أَرْضَهُ فَاسْتَتَى كَرَأً؟

قَالَ: كَانَ يَجْعَبُ أَنْ يَعْلَمَ غُلًّا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ يَزِيدَ - هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ - عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَبِيعَ ثَمْرَتَهُ وَيَسْتَتِي نَصْفَهَا، ثَلَاثًا، رُبْعًا.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَاحْتِجُّ الْمَالِكُونَ بِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ سَمِعْتُ الزَّيَّيرَ بْنَ عَدِيِّ سَمِعْتُ ابْنَ عَمَرَ وَهُوَ يَبِيعُ ثَمْرَةَ لَهُ فَقَالَ: أَيْبَعُكُمْوهَا بِأَرْبَعَةِ أَلْفٍ وَطَعَامِ الْفَتْيَانِ الَّذِينَ يَعْمَلُونَهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَمْعٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَبِيعَ ثَمْرَتَهُ وَيَسْتَتِي مِنْهَا مَكِيلَةً مَعْلُومَةً.

وَمِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ حَمْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ: أَنَّ جَدَّهُ حَمْدُ بْنُ عَمْرٍو بَاغَ ثَمْرَ حَاطِلٍ لَهُ يَقَالُ لَهُ: الْأَفْرَاقُ بِأَرْبَعَةِ أَلْفٍ وَدَرَاهِمٍ وَاسْتَتَى مِنْهُ بِمِائَتَيْنِ وَدَرَاهِمٍ ثَمْرًا -

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ سَأَلَتْ أَبَا بَكْرٍ بْنُ أَبِي مُوسَى عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ بَيْعًا وَيَسْتَتِي نَصْفَهُ، فَكَرَّهَهُ - الْحَجَّاجُ هَالِكٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عِثْمَانَ الْبَتِّيِّ قَالَ: إِذَا اسْتَتَى الْبَائِعُ نَصْفًا وَنَقَذَ الْمُشْتَرِي نَصْفًا، فَهُوَ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمْدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشِ، كِلَاهُمَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَبِيعَ السَّلْعَةَ وَيَسْتَتِي نَصْفَهَا.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: بَرَاهُنَ صَحَّةَ قَوْلِنَا هُنَا هِيَ الْبَرَاهِينُ الَّتِي أوردنا فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا سَوَاءٌ سَوَاءٌ.

وَهُنَا بَرَاهُنُ زَائِدَةَ: وَهِيَ مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ أَيُّوبَ أَخْبَرَنَا عِيَادُ بْنُ الْعَوَّامِ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عِيَادٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَنَى عَنْ الثَّنْيَا حَتَّى تَعْلَمَ.

فَصَحَّ أَنْ لَا اسْتِثْنَاءَ لَا يَحِلُّ إِلَّا مَعْلُومًا مِنْ مَعْلُومٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتْيَانِيِّ عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ، وَسَعِيدِ بْنِ مِينَاءَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَنَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّبْزَانَةِ، وَالْمُخَافَلَةِ، وَالْمُعَاوَةِ، وَالْمُخَابَرَةِ.

قَالَ أَحَدُهُمَا: بَيْعُ السَّتِينِ، وَهِيَ الْمَعَاوَةُ، وَهِيَ الثَّنْيَا.

قُلْنَا: هَذَا تَفْسِيرٌ لَا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ لِأَنَّهُ مِنْ كَلَامِ أَبِي الزَّيَّيرِ وَرَأْيِهِ، أَوْ كَلَامِ سَعِيدِ بْنِ مِينَاءَ وَرَأْيِهِ. وَلَا حُجَّةَ فِي كَلَامِ أَحْمَدَ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَالثَّنْيَا: لَفْظَةٌ مَعْرُوفَةٌ عَرَبِيَّةٌ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿كَمَا بَلَغْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَتَوْهُم بِمَا كَانُوا لِيَصْرِفُوهَا مُضْجِرِينَ وَلَا يَسْتَنْوُونَ﴾ وَإِنَّمَا الثَّنْيَا اسْتِثْنَاءُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ فَقَطْ.

وَمِنْ أَحْكَامِ الْبَاطِلِ الْمُتَقَيَّنِّ: أَنْ يَكُونَ لِلثَّنْيَا مَعْنَى غَيْرِ هَذَا فِينَاهَا عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ لَا يَبْنِيهَا عَلَيْنَا، حَاشَ لِلَّهِ مِنْ هَذَا، وَهُوَ الَّذِي اقْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ أَنْ يَبَيِّنَ لَنَا دِينًا.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَقَدْ جَاءَتْ فِي الثَّنْيَا آثَارٌ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ابْنَ عَلِيَّةَ، وَابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ حَمْدٍ، قَالَ: مَا كُنَّا نَرَى بِالثَّنْيَا بَأْسًا لَوْلَا أَنَّ ابْنَ عَمَرَ كَرَّهَهَا، وَكَانَ عِنْدَنَا مَرَضِيًّا - قَالَ ابْنُ عَلِيَّةَ: لَوْلَا ابْنُ عَوْنٍ: فَتَحَدَّثْنَا أَنَّ ابْنَ عَمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا أَيْبَعُ هَذِهِ النَّحْلَةَ، وَلَا هَذِهِ النَّحْلَةَ.

قَالَ عَلِيُّ: سَمِعَ ابْنَ عَوْنٍ هَذَا الْخَبَرَ مِنَ الْقَاسِمِ بْنِ حَمْدٍ.

وما نعلم لهم غير هذا.

فَالرَّوَابِةُ ابن عمر: هم أولُ مخالفٍ لها؛ لأن طعَامَ الفتيانِ إن كان مستثنى من الثمرة فهو مجهول، لا يدري ما يكون نوعه، ولا مقدار ما يكون، فإن كان مضافاً على المشتري إلى الثمن فكذلك أيضاً.

وَالْمَالِكِيُّونَ لا يجيزون شيئاً من هذين الوجهين - فقد خالفوه، والصحيح عن ابن عمر مثل قولنا كما أوردنا آنفاً.

وَأَمَّا حديث سالم فلم يخصّ ثلثاً من أقل، ولا أكثر. **وَالْمَالِكِيُّونَ** لا يجيزون أكثر من الثلث - فقد خالفوه.

وَأَمَّا حديث محمد بن عمرو بن حزم فلما استثنى من ثمر باعه بأربعة آلاف ثمرأً بثمانمائة درهم، وهم الخمس، فلما استثنى خمس ما باع، وهذا جائز حسن - فلاح أنه لا سلف لهم أصلاً فيما قالوه ذلك.

وقد رويناهما المنع من الاستثناء جملة:

كما رويناهما من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الصمد بن أبي الجارود قال: سألت جابر بن زيد عن باع شيئاً واستثنى بعضاً.

قال: لا يصلح ذلك.

قال أبو محمد: إن كان عن مجهول فصحيح وإن كان عنى جملة الاستثناء فخطأ؛ لأن رسول الله ﷺ «أباحت الثيباً إذا غلبت»، ولا حجة في أحدٍ معه عليه السلام.

١٤٦١ - مسألة: ولا يحل لأحد أن يبيع مال غيره بغير

إذن صاحب المال له في بيعه، فإن وقع فسح أبداً - سواء كان صاحب المال حاضراً يرى ذلك أو غائباً - ولا يكون سكوته رضاً بالبيع - طالبت المدة أم قصرت - ولو بعد مائة عام أو أكثر، بل يأخذ ماله أبداً هو وورثته بعده. ولا يجوز لصاحب المال أن يمضي ذلك البيع أصلاً إلا أن يتراضى هو والمشتري على ابتداء عقد بيع فيه - وهو مضمون على من قبضه ضمان الغصب.

وكذلك لا يلزم أحد شراء غيره له لا أن يأمره بذلك، فإن اشترى له دون أمره فالشراء للمشتري ولا يكون للذي اشتراه له - أراد كونه له أو لم يرد - إلا بابتداء عقد شراء مع الذي اشتراه إلا الغائب الذي يوفى بفساد شيء من ماله فساداً يتلف به قبل أن ياشاور، فإنه يبيعه له الحاكم أو غيره، وغو ذلك، ويشترى لأهله ما لا بد لهم منه - ويجوز ذلك أو ما يبيع عليه بحق وإجسب ليتصف غريم منه، أو في نقف من تلزم نفقته، فهذا لازم له -

حاضراً كان أو غائباً، رضي أم سخط.

برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ وقول رسول الله ﷺ: «إن إيمانكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام».

فليس لأحد أن يحل ما حرم الله تعالى من ماله، ولا من بشرته، ولا من دمه إلا بالوجه الذي أباحه به نص القرآن، أو السنة، ومن فعل ذلك فهو مردود لقول رسول الله ﷺ: «ممن عمل عتلاً ليس عليه أمرنا فهو رد» والسكوت ليس رضاً إلا من اثنين فقط.

أحدهما: رسول الله ﷺ المأمور بالبيان الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، الذي لا يقر على باطل، والذي ورد النص بأن ما سكوت عنه فهو عفو جائز، والذي لا حرام إلا ما فصل لنا تحريمه، ولا واجب إلا ما أمرنا به ولا نهانا عنه فقد خرج عن أن يكون فرضاً أو حراماً، فينبغي أن يكون مباحاً ولا بد، فدخل سكوته الذي ليس أمراً ولا نهياً في هذا القسم ضرورة.

والثاني: البكر في نكاحها للنص الوارد في ذلك فقط.

وأما كل من عدا ما ذكرنا فلا يكون سكوته رضاً حتى يقر بلسانه بأنه راض به متفقاً.

ويسأل من قال: إن سكوت من عدا هذين رضاً: ما الدليل على صحته قولكم: إن الرضا يكون بالسكوت، وإن الإنكار لا يكون إلا بالكلام؟ ومن أين قلتم ذلك؟

فإن ادعوا نصاً، كذبوا، وإن ادعوا علم ضروري، كابروا؛ لأن جمهور الناس مخالفون لهم في ذلك، وهم لا يعرفون الضرورة التي يدعون، ولا فرق بين دعواهم على غيرهم علم الضرورة ههنا وبين دعوى غيرهم عليهم علم الضرورة في بطلان ذلك، وفي أن الإنكار يكون بالسكوت، وإن الرضا لا يكون إلا بالكلام؟ فبطلت الدعوتان لتعارضهما، ولم يبق إلا أن السكوت ممكن أن يكون راضياً، ويمكن أن يكون غير راض، وهذا هو الذي لا شك فيه، والرضا يكون بالسكوت وبالكلام، والإنكار يكون بالسكوت وبالكلام. فإذا ذلك كذلك فإنما هو الظن فقط، ولا تحمل الأموان الحرمة بالظن.

قال تعالى: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾ وقال رسول الله ﷺ: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث».

فإن قالوا: قسنا ذلك على رسول الله ﷺ وعلى نكاح البكر.

بِمَا رَوَّاهُ عَنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ شَيْبَةَ بْنِ غَرْقَدَةَ عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي بِهِ شاةً قَالَ: فَاشْتَرَيْتُ لَهُ شَاتَيْنِ بَقَاعٍ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ بِدِينَارٍ وَشاةٍ فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ».

وَرَوَّاهُ أَيْضًا: مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الصَّبَّاحِ أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُنْذِرِ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ أَخْبَرَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي لَيْدٍ عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ - فَذَكَرَهُ.

وَمَنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكَيْعٍ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «بَعَثَهُ يَشْتَرِي لَهُ أَصْحَبَةَ دِينَارٍ فَاشْتَرَاهَا ثُمَّ بَاعَهَا بِدِينَارَيْنِ فَاشْتَرَى شاةً بِدِينَارٍ وَشاةً بِدِينَارٍ فَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَرَكَةِ وَأَمَرَهُ أَنْ يَصْدُقَ بِالْذِّبَانِ».

هَذَا كُلُّ مَا هُوَ مَوْحَاؤُهُ بِهِ، وَكَلَهُ لَا شَيْءَ.

أَمَّا حَدِيثُ حَكِيمٍ: فَمَنْ رَجُلٌ لَمْ يَسْمَعْ، وَلَا يَدْرِي مَنْ هُوَ مِنَ النَّاسِ، وَالْحِجَّةُ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَقُومُ بِمِثْلِ هَذَا.

وَأَمَّا حَدِيثُ عُرْوَةَ فَاحْدُ طَرِيقَيْهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَفِيهِ أَيْضًا أَبُو لَيْدٍ وَهُوَ لَمَّا زَيْدُ بْنُ زَبَرٍ وَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ الْعَدَالَةِ، وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ مُعْتَلٌّ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهَا الصَّحَّةَ، وَهِيَ أَنَّ شَيْبَةَ بْنَ غَرْقَدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ:

كَمَا رَوَّاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ أَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ - هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ - عَنْ شَيْبَةَ بْنِ غَرْقَدَةَ حَدَّثَنِي الْحُجِيُّ عَنْ عُرْوَةَ يَعْنِي ابْنَ الْجَعْدِ الْبَارِقِيِّ قَالَ: «أَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ دِينَارًا يَشْتَرِي بِهِ أَصْحَبَةً أَوْ شاةً فَاشْتَرَى اثْنَتَيْنِ بَقَاعٍ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ بِشاةٍ وَدِينَارٍ فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فَحَصَلَ مُنْقَطَعًا فَبَطُلَ الْاجْتِنَابُ بِهِ».

ثُمَّ لَوْ صَحَّ حَدِيثُ حَكِيمٍ، وَعُرْوَةَ: لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِيهِمَا حِجَّةٌ؛ لِأَنَّهُ إِذْ أَمَرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ شاةً فَاشْتَرَى لَهُ شَاتَيْنِ، صَارَ الشِّرَاءُ لِعُرْوَةَ بِلَا شَكٍّ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اشْتَرَى كَمَا أَرَادَ لَا كَمَا أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ وَزَنَ دِينَارَ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِنَّمَا مُسْتَقْرَضًا لَهُ لِبَرَدِهِ، وَإِنَّمَا مُتَعَدِّيًا فَصَارَ الدِّينَارُ فِي ذِمَّتِهِ بِلَا شَكٍّ، ثُمَّ بَاعَ شاةً نَفْسَهُ بِدِينَارٍ فَصَرَفَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ كَمَا لَزِمَهُ وَأَهْدَى إِلَيْهِ الشَّاةَ، فَهَذَا كُلُّهُ هُوَ ظَاهِرُ الْخَبَرِ، وَلَيْسَ فِيهِ أَصْلًا لَا بَنْصُ وَلَا بَدِيلٌ عَلَى أَنَّ الشِّرَاءَ جَوَازٌ النَّبِيُّ ﷺ وَالتَّزَمَهُ، فَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِمَا لَيْسَ فِي الْخَبَرِ.

وَأَمَّا خَبَرُ حَكِيمٍ فَإِنَّهُ تَعَدَّى فِي بَيْعِ الشَّاةِ فَلَزِمَهُ ضَمَانُهَا، فَابْتَاعَهَا بِدِينَارٍ كَمَا أَمَرَ وَفَضَلَ دِينَارٌ، فَامَرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالصَّدَقَةِ إِذْ لَمْ يَعْرِفْ صَاحِبَهَا.

قُلْنَا: الْقِيَاسُ بَاطِلٌ، ثُمَّ لَوْ كَانَ حَقًّا لَكَانَ هَهُنَا فِي غَايَةِ الْبَاطِلِ؛ لِأَنَّ مِنْ عَدَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْكُتُ تَقِيَّةً أَوْ تَدْبِيرًا فِي أَمْرِهِ وَتَرْوِيَّةً، أَوْ لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ سَكُوتَهُ لَا يُلْزِمُهُ بِهِ شَيْءٌ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ، رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَنْقِي فِي اللَّهِ تَعَالَى أَحَدًا، وَلَا يَحْكُمُ فِي شَيْءٍ مِنَ الدِّينِ بِغَيْرِ الْوَحْيِ مِنْ رَبِّهِ تَعَالَى، وَلَا يَجُوزُ لَهُ السَّكُوتُ عَلَى الْبَاطِلِ فَلَا يَنْكَرُهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَكُونُ غَيْرَ مَيِّنٍ وَقَدْ أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْبَيِّنَاتِ وَالتَّبْلِيغِ وَالْأَمْرِ بِالْوَجَائِبِ، وَتَفْصِيلِ الْحَرَامِ، فَسَكُوتُهُ خَارِجٌ عَنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، وَلَيْسَ غَيْرُهُ كَذَلِكَ، وَطَوَّلُ الْمَدِّ لَا يَعْبُدُ الْبَاطِلُ حَقًّا أَبَدًا، وَلَا الْحَقُّ بَاطِلًا - وَيُلْزَمُ الْمُخَالَفُ لِهَذَا أَنَّ مِنْ.

قِيلَ لَهُ: يَا كَافِرُ فَسَكَتَ أَنَّهُ قَدْ لَزِمَهُ حُكْمُ الْكَفْرِ، وَمَنْ.

قِيلَ لَهُ: إِنَّكَ طَلَقْتَ أَمْرَاتِكَ فَسَكَتَ أَنَّ يُلْزِمُهُ الطَّلَاقُ، وَإِنَّ مِنْ قَتْلِ وَلَدِهِ - وَهُوَ يَرَى - فَسَكَتَ أَنَّهُ قَدْ بَطُلَ طَلَبُهُ وَلَزِمَهُ الرِّضَا - وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: مَنْ بَاعَ مَالَ آخَرَ بِغَيْرِ أَمْرِهِ فَلصاحب المال إجازة ذلك أو رده.

وَاحْتَجُّوا بِالْخَبَرِ الثَّابِتِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «فِي الَّذِي اسْتَأْجَرَ أَجْرًا يَفْرُقُ بَيْنَ ذَرَّةٍ فَأَعْطَيْتُهُ قَنَابِي، فَعَمِدْتُ إِلَى ذَلِكَ الْفَرْقِ فَوَزَعْتُهُ حَتَّى اشْتَرَيْتُ بِهِ بَقْرًا وَزَاعِيَهَا، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ أَعْطِنِي حَقِّي، فَقُلْتُ: أَنْطَلِقُ إِلَى يَتْلِكَ الْبَقَرِ وَزَاعِيَهَا، فَقَالَ: اسْتَهْزِئْ بِي، قُلْتُ: مَا اسْتَهْزِئُ بِكَ، وَلَكِنَّهَا لَسَتْ - فَذَكَرَ الْخَبَرَ، وَأَنَّ اللَّهَ فَرَجَ عَنْهُمْ الصَّخْرَةَ الْمَطِيقَةَ عَلَى فَمِ الْغَارِ».

فَإِنَّ هَذَا خَبَرٌ لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ لَوْجُوهٌ، بَلْ هُوَ حِجَّةٌ عَلَيْهِمْ، وَمِثْلُ لَقَوْلِهِمْ: فَأَرْهَأْ: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِيمَنْ قَبْلُنَا، وَلَا تُلْزِمُنَا شَرَائِعُهُمْ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ الْإِجَارَةَ كَانَتْ يَفْرُقُ ذَرَّةً بَعَيْنِهِ، بَلْ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ كَانَ يَفْرُقُ ذَرَّةً فِي الذَّمِّ، فَإِذَا ذَلِكَ كَذَلِكَ فَلَسَمَ يَبِيعُ لَهُ شَيْئًا، بَلْ بَاعَ مَا لَهُ ثُمَّ تَطَرَّعَ بِمَا أَعْطَاهُ - وَهَذَا حَسَنٌ، وَهُوَ قَوْلُنَا.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ حَتَّى لَوْ كَانَ فِيهِ أَنَّهُ كَانَ فَرَقًا بَعَيْنِهِ، وَأَنَّهُ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ لَمَا كَانَ لَهُمْ فِيهِ حِجَّةٌ؛ لِأَنَّهُ أَعْطَاهُ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّهِ فَرَضِي وَأَبْرَاهُ مِنْ عَيْنِ حَقِّهِ، وَكِلَاهُمَا مُتَبَرِّجٌ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ - وَهَذَا جَائِزٌ عِنْدَنَا حَسَنٌ جَدًّا.

وَأَمَّا كَوْنُهُ حِجَّةً عَلَيْهِمْ فَإِنَّ فِيهِ: أَنَّهُ عَرَضَ عَلَيْهِ حَقُّهُ فَأَبَى مِنْ أَخَذِهِ وَتَرَكَهُ وَمَضَى فَعَلَى أَصْلِهِمْ قَدْ بَطُلَ حَقُّهُ، إِذَا سَكَتَ عَنْ أَخْذِهِ، فَلَا طَلَبَ لَهُ فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَاحْتَجُّوا:

البيع - أمة كانت المبيعة أو عبداً أو غير ذلك - ومن غصب ماله فمات الغاصب فرأى ماله يقسم فسكت، فإن حقه قد بطل.

ومن ادعى عليه بدين فسكت، فقد لزمه ما ادعى به عليه. ولم ير السكوت عن طلب الدين - وإن رآه يقسم - مسقطاً لحقه في الطلب - ولا رأى السكوت عن طلب الشفعة رضاء بإسقاطها إلا حتى تمضي له سنة، فسكوته بعد السنة رضاء بإسقاطها عنده. ولم ير سكوت من تزوج امرأته بحضرتها طلاقاً ولا أنها بانت عنه بذلك - وهذه مناقضات لا دليل على صحة شيء منها، لا من نص، ولا من قول أحد تقدمه، ولا من رواية سقيمة، ولا من قياس، ولا من رأي له وجه. وأعجب ذلك: أنه لم ير سكوت البكر العانس رضاء بالنكاح إلا حين تنطق بالرضا - وهذا خلاف النص جهاراً. ورأى على من رأى داره بنى وتهدم وبصرف فيها أجني فسكت عشر سنين فأكبر أنها قد خرجت عن ملكه بذلك - وإن سكت عن ذلك أقل من سبع سنين أنها لم تخرج عن ملكه بذلك - واختلف عنه في سكوته سبع سنين، أو ثماني سنين، أو تسع سنين، فروي عنه أن كل ذلك قطع لحقه.

وروي عنه أنه ليس ذلك قطعاً لحقه، ولم ير سكوت المهر عن ذلك لبعض أقاربه قطعاً لحقه إلا بعد سبعين سنة - وهذه أقوال كما ترى نعوذ بالله منها، ففيها إباحة الأموال المحرمة جزافاً - وبالله تعالى التوفيق.

١٤٦٢ - مسألة: ولا يجوز بيع شيء لا يدري بانه ما هو وإن دراه المشتري، ولا ما لا يدري المشتري ما هو وإن دراه البائع، ولا ما جهله جميعاً. ولا يجوز البيع إلا حتى يعلم البائع والمشتري ما هو، ويرياه جميعاً، أو يوصف لهما عن صفه من رآه وعلمه كمن اشترى زبرة يظنها قزديراً فوجدها فضة، أو فصاً لا يدري أزجاج هو أم ياقوت، فوجده ياقوتا أم زمرداً أو زجاجاً.

وهكذا في كل شيء - وسواء وجده أعلى مما ظن أو أدنى، أو الذي ظن: كل ذلك باطل مفسوخ أبداً، لا يجوز لهما تصحيحه بعد علمهما به إلا ابتداء عقد رضاهما معاً، وإلا فلا - وهو مضمون على من قبض ضمان الغصب.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُم﴾ ولا يمكن بديهياً العقل، وضرورة الحس رضاء بما لا يعرف ولا يكون الرضاء إلا بمعلوم الماهية ولا شك في أنه إن قال: رضيت: أنه قد لا يرضى إذا علم ما هو - وإن كان ديناً جديداً - وقد سئى الله تعالى ما لم يكن عن تراضٍ أكل مال بالباطل.

قال أبو محمد: ثم نسألهم عن باع ماله غيره فنقول: أخبرونا هل ملك المشتري ما اشترى وملك صاحب الشيء المبيع الثمن بذلك العقد أم لا؟ ولا بد من أحدهما.

فإن قالوا: لا، وهو الحق، وهو قولنا، فمن الباطل أن لا يصح عقد حين عقده ثم يصح في غير حين عقده، إلا أن يامر بذلك الذي لا يسأل عما يفعل، فنسمع ونطيع الله تعالى. وأما من يسأل عما يفعل فلا يقبل منه مثل هذا أصلاً إذ لم يوجب الله تعالى قبوله منه.

وإن قالوا: قد ملك المشتري ما اشترى، وملك الذي له الشيء المبيع الثمن.

قلنا: فمن أين جعلتم له إبطال عقد قد صح بغير أن يأتي بذلك قرآن، ولا سنة؟ وهذا لا يحل؛ لأنه تحكّم في دين الله تعالى. وقولنا في هذا هو قول أحمد بن حنبل.

روينا عنه: أن من بيعت داره وهو ساكت فإن ذلك لا يجوز حتى يرضى أو يامر أو ياذن في بيع داره.

وهو قول أبي سليمان، وجميع أصحابنا.

وهو قول الشافعي، إلا أنه اختلف عنه فيمن بيع ماله فلم يملك، فروي عنه أنه باطل ولا بد وروي عنه أنه لا أن يجز ذلك إن شاء، ولم يختلف عنه في أن السكوت ليس رضاء أصلاً.

وأما أبو حنيفة: فإن السكوت عنده لا يكون إقراراً إلا في خمسة مواضع:

أحدها: من رأى عبده يبيع ويشترى كما يفعل الماذون له في التجارة فسكت، فإن العبد يصير بذلك ماذوناً له.

والشفعة: يعلمها الشفع فسكت ولا يشهد على أنه طالب لها، فسكوته إسقاط لحقه في الطلب.

والإنسان يباع وهو حاضر عالم بذلك، ثم يقال له: قسم مع مولاك فيقوم، فهذا إقرار منه بالرق وإن لم يتكلم به. والبائع للشيء بمن حال فيقبضه المشتري.

والبائع ساكت، فهذا إذن منه في القبض - والبكر في النكاح.

قال أبو محمد: هذه الأربعة وجوه باطل، وتخليط، ودعوى بلا دليل، ولا من قرآن، ولا سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قول معتد، ولا قياس، ولا رأي سديد يفرق بينها وبين غيرها، وما كان هكذا فإن القول لا يحل به.

وأما مالك: فإنه قال: من رأى ماله يباع فسكت فقص لزمه

هريرة: إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «مَرَّ بِرَجُلٍ يَبِيعُ طَعَامًا فَسَأَلَهُ كَيْفَ يَبِيعُ» فَأَخْبَرَهُ، فَأَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ أَنْ أَذْخِلَ بِذَلِكَ فِيهِ، فَأَذْخَلَ يَدَهُ فِيهِ فَإِذَا هُوَ مَبْتَلُونَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ مِنَّا مَنْ عَشَّ.
وقال عليه السلام: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي عن تميم الداري قال: قال رسول الله ﷺ: «الدُّيْنُ النَّصِيحَةُ، الدُّيْنُ النَّصِيحَةُ، الدُّيْنُ النَّصِيحَةُ» لَيْسَ مِنَّا مَنْ عَشَّ يَدَهُ فِيهِ فَإِذَا هُوَ مَبْتَلُونَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ مِنَّا مَنْ عَشَّ وَلِكِتَابِهِ، وَلِلْأَيْدِي، وَلِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ».

و«نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّجْشِ فِي الْبَيْعِ»: برهان صحيح على قولنا ههنا: لأنه نهى بذلك عن الغرور - والخديعة في البيع جملة، بلا شك يدرى الناس كلهم: أن من أخذ من آخر فيما يبيع منه أكثر مما يساوي بغير علم المشتري ولا رضاه، ومن أعطاه آخر فيما يشتري منه أقل مما يساوي بغير علم البائع ولا رضاه فقد عَشَّه ولم ينصحه، ومن عَشَّ ولم ينصح فقد أتى حراماً.

وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ زَدٌّ».

فصح أنه باطل مردود بنص أمره عليه السلام.

وهو قول السلف:

كما روينا من طريق حماد بن زيد أخبرنا أيوب، وهشام - هو ابن حسان - كلهم عن محمد بن سيرين: أن رجلاً قدم المدينة بجوار فتزل على ابن عمر فذكر الحديث - وفيه أنه باع جارية من ابن جعفر، ثم جاء الرجل إلى ابن عمر فقال: يا أبا عبد الرحمن غبت بسبعمائة درهم، فأتى ابن عمر إلى عبد الله بن جعفر فقال: إنه غيب بسبعمائة درهم فإما أن تعطيهما إياه، وإما أن ترد عليه بيعه، فقال ابن جعفر: بل نعطيهما إياه - فهذا ابن جعفر، وابن عمر: قد رآيا رد البيع من الغبن في القيمة.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن يونس بن عيسى عن رجل عن جابر بن عبد الله البجلي: أنه ساءم رجلاً بفرس فساءمه، فساءمه الرجل خمسمائة درهم إن رأيت ذلك، فقال له جابر: فرسك خير من ذلك، ولك ستمائة حتى بلغ ثمانمائة، وهو يقول: إن رأيت ذلك، فقال جابر: فرسك خير من ذلك، ولك ستمائة حتى بلغ ستمائة حتى بلغ ثمانمائة، وهو يقول: إن رأيت ذلك، فقال جابر: فرسك خير من ذلك، ولا أزيدك، فقال له الرجل: خذها، فقتل له: ما منعك أن تأخذها بخمسمائة، فقال جابر: لأننا بايعنا رسول الله ﷺ على أن لا نفش أحداً، أو قال:

وأيضاً: فهو بيع غرر؛ لأنه لا يدري ما يباع ولا ما باع، وقد «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ بَيْعِ الْغَرَرِ»، وهذا أعظم الغرر - وهذا قول الشافعي، وأبي سليمان، وقد ذكرنا عن مالك إجازة هذا البيع.

وهو قول لا دليل على صحته أصلاً.

ومن عجائب الدنيا إجازة هذا البيع الفاسد، ومنعه من بيع صبرة مريئة خاطب بها علم البائع مكيلها ولم يعلم المشتري مكيلها وهذا عجب لا نظير له - وبالله تعالى التوفيق.

١٤٦٣- مسألة: ولا يَحِلُّ بَيْعُ شَيْءٍ بِكَفَرٍ تَمَّا يَسَاوِي

ولا باقٍ مما يساوي إذا اشترط البائع أو المشتري السلامة إلا بمعرفة البائع والمشتري معاً بمقدار الغبن في ذلك ورضاهما به، فإن اشترط أحدهما السلامة ووقع البيع كما ذكرنا، ولم يعلم قدر الغبن، أو علمه، غير الغبون منهما ولم يعلمه الغبون: فهو بيع باطل، مردود، مفسوخ، أبداً، مضمون على من قبضه ضمان الغصب وليس لهما إجازة إلا بائنه عقداً.

فإن لم يشترط السلامة ولا أحدهما، ثم وجد غير علم أحدهما ولم يكن علم به، فللمغبون إنقاذ البيع أو رده، فإن فات الشيء المبيع رجع الغبون منهما بقدر الغبن.

وهو قول أبي ثور، وقول أصحابنا إلا أنهم قالوا: لا يجوز رضاهما بالغبن أصلاً.

وقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي: لا رجوع للبائع ولا للمشتري بالغبن في البيع - كثر أو قل.

وذكر ابن القصار عن مالك: أن البيع إذا كان فيه الغبن بمقدار الثلث فإنه يرُدُّ.

برهان صحة قولنا: قول الله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ وَبَيْنَكُمْ﴾.

ولا يكون التراضي البتة إلا على معلوم القدر، ولا شك في أن من لم يعلم بالغبن ولا بقدره فلم يرض به - فصح أن البيع بذلك أكل مال بالباطل. وقوله تعالى ﴿يُخَاوِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يُخَذُّعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ فحرمة عز وجل الخديعة. ولا يمتري أحد في أن بيع المرء بأكثر مما يساوي ما باع بمن لا يدري ذلك: خديعة للمشتري، وأن بيع المرء بأقل مما يساوي ما باع، وهو لا يدري ذلك: خديعة للبائع، والخديعة حرام لا تصح.

وما روينا عن أبي داود أخبرنا أحمد بن حنبل أخبرنا سفيان بن عيينة عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي

مسئلاً - وعن ابن عمر ليس في غش.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن زبيد الباهي عن ميسرة عن ابن عمر وقد ذكرناه قبل في باب ما لا يتم البيع إلا به من التفرق.

ومن طريق سفيان بن عيينة أخبرنا بشر بن عاصم الثقفي سمع سعيد بن المسيب يحدث عن أبي بن كعب أن عمر بن الخطاب، والعباس بن عبد المطلب تحاكما إليه في دار كانت

للعباس إلى جانب المسجد أراة عمر أخذها ليزيدها في المسجدة، وأبى العباس، فقال أبي بن كعب لهما: لما أمر سليمان بن عبد الملك أن يشتري أرضه لرجل فاشترها سليمان منه، فلما اشتراها قال له الرجل: الذي أخذت مني خير أم الذي أعطيتني.

قال سليمان: بل الذي أخذت منك.

قال: فإني لا أجزي البيع فردة، فزاده، ثم سأله، فأنبره، فأبى أن يجيزه - وذكر الحديث. فهذا أبي يورد هذا على سبيل الحكم به بحضرة عمر بن الخطاب، والعباس رضي الله عنهم فيصوبان قوله - فهو لا عمر، وابنه، والعباس، وعبد الله بن جعفر، وأبي جبر، ولا يخالف لهم من الصحابة رضي الله عنهم: يرون رد البيع من الخديعة في نقصان الثمن عن قيمة المبيع.

ومن طريق وكيع عن إسرائيل عن جابر عن القاسم بن عبد الرحمن أنه رد البيع من الغلط، ولم يردعه الشعبي وقال: البيع خدعة.

قال أبو حمزة: والعجب كله من أقوال الحاضرين من خصومنا فإنهم يردون البيع من العيب يعطى من الثمن يوجد فيه؛ لأنه عندهم غش، ثم يجيزون البيع وقد غش فيه بأعظم الغش، وأخذ فيه منه، أكثر من ثمنه، هذا عجب جداً وتناقض سمح.

وعجب آخر: وهو أنهم يردون البيع من العيب يوجد فيه، وإن كان قد أخذه المشتري بقيته معيَّناً، ولا يردون البيع إذا غشى البائع فيه الغبن العظيم، فلا ندري من أين وقع لهم هذه العناية بالمشتري؟ وهذا الحق على البائع، إن هذا لعجب لا نظير له؟

وعجب ثالث: وهو أنهم - نعي المالكين، والشافعيين - يجبرون على الذي يندفع في البيع حتى يمنعوه من العتق، والصدقة، ومن البيع الصحيح الذي لا غش فيه ويردونه كل ذلك، وهم يتقدمون مع ذلك تلك البيوع التي غش فيها ولا يردونها، فلئن كانت تلك البيوع التي خدع فيها حقاً وجائزة فلائي معنى حجروا عليه من أجلها وهي حق وصحيحة؟ ولئن كانت تلك البيوع التي خدع فيها باطلاً وغير جائزة فلائي معنى

يجزونها، إن هذه لطوام فاحشة، وتغليط سمح، وخلاف مجرد لكل ما حكم به رسول الله ﷺ فإنه ذكر له منعذ، وأنه يندفع في البيوع فلم يجبر عليه، لكن أمره أن يقول: لا خلافة عند البيع، وجعل له الخيار ثلاثاً في إنفاذ البيع أو رده، فأبطل عليه السلام: الخلافة. وأنفذ بيعه الصباح والتي يختار إنفاذها بعد المعرفة بها، ولم يجبر عليه - وهذا عكس كل ما يحكمون به - وحسبنا الله ونعم الوكيل.

١٤٦٤ - مسألة: فمن غبن في بيع اشترط فيه السلامة فهو بيع مفسوخ؛ لأن بيع الغش يقين هو غير بيع السلامة الذي لا غش فيه، هذا أمر يعلم بالمشاهدة، فإذا هو كذلك فالبيع المنعقد بينهما في الباطن ليس هو الذي عقد عليه مشروط السلامة ولا يحل أن يلزم غير ما عقد عليه، ولا يحل له أن يتمسك بما لم يعقد عليه بيعه الذي تراضى به، لأن مال الآخر حرام عليه إلا ما تراضى معه.

وكذلك ماله على الآخر أيضاً.

وأما إذا علم بقدر الغبن كلاهما، وتراضيا جميعاً به، فهو عقد صحيح، وتجارة عن تراض، وبيع لا داخله فيه.

وأما إذا لم يعلموا أحدهما بقدر الغبن، ولم يشترط السلامة ولا أحدهما فله الخيار إذا عرف في رد أو إمساك؛ لأن البيع وقع سالماً على الجملة، فهو بيع صحيح.

ثم وجدنا النبي ﷺ قد جعل الخيار لمن قال: لا خلافة ثلاثاً إن شاء أمسك وإن شاء رد فوجب أن لا يحل ما تزيد فيه الخادع على المخدوع إلا يعلم المخدوع وطيب نفسه، فإن رضي بترك حقه فذلك له، وإن أبى لم يجز له أخذ ما ابتاعه بغير رضى البائع، فله أن يرد.

وقد صح الإجماع القطعي به على أن له الرد - واختلف الناس: هل له الإمساك أم لا؟ وقد قال الله تعالى ﴿وإلا أن تكون تجارة عن تراضٍ بينكم﴾.

فصح أنه إذا رضي ما ابتاع فذلك - وبالله تعالى التوفيق.

قال علي: والقيمة قيمتان باتفاق جميع أهل الإسلام - قديماً وحديثاً - فقد كان التجار على عهد رسول الله ﷺ يبيعون ما يشترون طلب الربح، هذا أمر متيقن، فقيمة يتبايع بها التجار السلع لا يتجاوزونها إلا للعلة، وقيمة يبيع بها التجار السلع لا يحطون عنها ولا يتجاوزونها إلا للعلة؛ فهاتان القيمتان تراعيان لكل قيمة في حالها.

قال أبو حمزة: واحتج أصحابنا في إبطالهم البيع باكثر مما

الحمد.

وكذلك قوله عليه السلام: «لَا يَسْمُ أَخَذَكُمْ عَلَى سَوْمٍ أَنْيَعُ» فيه إباحة المساومة، وهي عند كل من يدري اللغة العربية معروفة، وهي أن يسأل أحدهما ثمنًا يعطيه الآخر أقل - فلو كان إعطاء أقل من القيمة أو طلب أكثر منها باطلًا لما أباحه الله تعالى على لسان رسوله.

فصل أن كل ذلك جائز إذا عرفاه وعرفا مقداره وتراضيا معاً به، ولم يكن خديعة ولا غشاً.

وكذلك ما جعل عليه السلام لمقتضى من الخيار في رد البيع أو إرضائه وكان يندفع في البيع فيه إجازة البيع الذي فيه الخديعة إذا رضىها المندفع وعرفها.

وكذلك الذي:

رويتهما من طريق مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني: إن رسول الله ﷺ «سئل عن الأمة إذا زنت، فقَالَ: إذا زنت فاجلدها، ثم إن زنت فاجلدها، ثم إن زنت فاجلدها، ثم إن زنت فاجلدها، وتؤذي صغير أو يتجلى من شعره فإباح عليه السلام بيعها بغير مجل من شعر إذا رضي بآلتها بذلك.

وقد أجاز أصحابنا الذي أنكروا هنا في حرم من أجازوا بيع عبد بعشرة دنانير، واشترط مال وهو أنه عشرة آلاف دينار، ولم يذكروه أصلاً، وكيف يذكرونه ورسول الله ﷺ قد أباحه جلة؟ وهذا أخذ مال بغير صدقة ولا عوض.

قال أبو محمد: وليس في شيء من هذه الأخبار متعلق لمن أجاز البيع الذي فيه الخديعة المحرمة والغش المحرم من الغني الذي لا يدره المعبود. لأنه ليس فيها دليل على شيء من ذلك، إنما فيها جواز ذلك إذا علمه الراضي به في بيعه فقط، ولا يجوز الرضا بمجهول أصلاً؛ لأنه متنع في الجلب، محال في الخلقة، وقد يقول المرء: رضيت رضيت، فيما لا يعلم قدره، فإذا وقف عليه لم يرضه أصلاً، هذا أمر محسوس في كل أحد، وفي كل شيء.

قال علي: واحتج المذكورون بما روينا من طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي قال: بلغني عن ابن عمر أنه كان يقول إذا بعث من يتاغ له سلعة، ارثم أنفه.

ومن طريق ابن حبيب حدثني عبد العزيز الأوسي، وعبد الملك بن مسلمة عن إسماعيل بن عياش عن عمرو بن المهاجر عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: وددت أني لا أبيع شيئاً ولا ابتاعه إلا بطحت بصاحبه.

يساوي - وإن علما جميعاً بذلك وتراضيا به بأن قالوا: «نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال»، قالوا: والمشتري الشيء، بأكثر من قيمته والبائع له بأقل من قيمته كلاهما مضيعٌ ماله. قالوا: ولا يجوز إخراج المال عن الملك إلا بعوض أجر من الله تعالى فهو أفضل عوض، وأما بعوض من أعراض الدنيا كعمل في الإجارة، أو عرض في التجارة، أو ملك بضع في النكاح، أو الحلال ملكه في الخلع، ونحو ذلك مما جاءت به النصوص. قالوا: ومن باع ثمرة بآلث دينار، أو باقوتة بفسس، فإن هذا هو التبذير، والسرف، ويسط اليد كل البسط، وأكل المال بالباطل.

قال أبو محمد: لا حجة لهم غير ما ذكرنا.

قال أبو محمد: فنقول لهم - وبالله تعالى التوفيق: إن الذي قلتم إنما هو فيما لا يعلم بقدره.

وأما إذا علم بقدر الثمن وطالب به نفسه فهو برٌّ به معاملة بطبيع نفسه، فهو ماجور؛ لأنه فعلٌ خيرٌ، وأحسن إلى إنسان، وترك له مالا، أو أعطاه مالا، وليس التبذير، والسرف، وإضاعة المال، وأكله بالباطل إلا ما حرّمه الله عز وجل على ما بينا في: كتاب الحجر من ديواننا هذا.

وأما التجارة عن تراضٍ فما حرّمها الله تعالى قط، بل أباحها.

قال أبو محمد: وإنما يجوز من التطوع بالزيادة في الشراء ما أبقي غنى؛ لأنه معروف من البيع، وقد قال رسول الله ﷺ: «كلٌّ معزوفٌ صدقة» وقال ﷺ: «الصدقة عن ظهر غنى».

وأما ما لم يبق غنى فمردود لا يجزئ لقول رسول الله ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

قال علي: ومما يبين صحة قولنا:

ما روتهما من طريق مسلم أخبرنا أبو كامل - هو فضيل بن حسين الجحدري أخبرنا عبد الواحد بن زياد أخبرنا الجريري عن أبي نضرة عن جابر بن عبد الله قال: «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فتخلف ناضجي، فذكر الحديث وفيه فَمَا زَالَ يَزِيدُنِي وَيَقُولُ: وَاللَّهِ يَغْنُو لَكَ».

قال أبو محمد: فلا يجزئ أولُ عطاء أعطاه رسول الله ﷺ في الجملي من أن يكون هو قيمة الجملي أو أقل من قيمته أو أكثر من قيمته فإن كان قيمته فقد زاده بعد ذلك، وفي هذا جواز البيع بالزيادة على القيمة عن رضاهما معاً - وإن كان أعطاه أولاً أقل من القيمة أو أكثر - فهذا هو قولنا وهو عليه السلام لا يسوم بما لا يجزئ ولا يندفع ولا يغنى ولا يغش - فهذا نفس قولنا والله

وما ذكرنا عن الشعبي من قوله: البيع خدعة.

حُرِّمَ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: هَذَا كُلُّهُ بَاطِلٌ، وَإِنْ حَبِيبٌ مَتْرُوكٌ، ثُمَّ هُوَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو بَلَّغَ كَاذِبٌ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمَا فُهِمَ مِنْهُ أَحَدٌ لِإِحَاةِ غَيْبٍ، وَلَا خَدِيعَةٍ، إِنَّمَا مَعْنَى 'لَرِثَمُ' أَنْفَهُ خَذَ أَفْضَلَ مَا عِنْدَهُ - وَهَذَا بَاطِلٌ إِذَا تَرَاخَا بِذَلِكَ، وَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ بِطَبِيعِ نَفْسِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ لَا شَيْءَ - وَكَمْ قَصَبٌ خَالَفُوا فِيهَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، كَسَجُودِهِ فِي «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ» وَإِحَاتِهِ بَيْعَ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ قَبْلَ أَنْ يَصْفَا، وَعَشْرَاتِهِ مِنَ الْقَضَايَا، فَمَنْ الْبَاطِلُ أَنْ يَكُونَ مَا صَحَّ عَنْهُ لَيْسَ حُجَّةً وَمَا لَمْ يَصَحَّ عَنْهُ حُجَّةٌ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَالَّذِي جَاءَ مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ هُوَ مِنْ طَرِيقِ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ، وَقَدْ خَالَفَهُ الْقَاسِمُ، وَغَيْرُهُ، وَلَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٤٦٥ - مسألة: ولا يجوز البيع بشيء مجهول، ولا إلى

أجل مجهول كالخصاد، والجدا، والعطاء، والزريع، والعصير، وما أشبه هذا.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، لِأَنْ كُلَّ مَا ذَكَرْنَا يَتَقَدَّمُ بِالْأَيَّامِ وَيَتَأَخَّرُ فَالْخَصَادُ، وَالْجَدَا، يَتَأَخَّرَانِ إِيَّامًا إِنْ كَانَ الْمَطَرُ مَتَوَاتِرًا، وَيَتَقَدَّمَانِ بِحَرِّ الْهَوَاءِ وَعَدَمِ الْمَطَرِ.

وَكَذَلِكَ الْعَصِيرُ.

وَأَمَّا الزَّرْعَةُ فَتَأَخَّرَ شَهْرَيْنِ وَأَكْثَرَ لِعَدَمِ الْمَطَرِ.

وَأَمَّا الْعَطَاءُ فَقَدْ يَنْقَطِعُ جَلَّةً.

وَأَيْضًا: فَكُلُّ ذَلِكَ شَرْطٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْأَجَلُ إِلَى مَا لَا يَتَأَخَّرُ سَاعَةً وَلَا يَتَقَدَّمُ، كَالشُّهُورِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْعَجَمِيَّةِ، أَوْ كَطُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ غُرُوبِهَا، أَوْ طُلُوعِ الْقَمَرِ أَوْ غُرُوبِهِ، أَوْ طُلُوعِ كَوْكَبٍ مَسْمُومٍ أَوْ غُرُوبِهِ، فَكُلُّ هَذَا مَحْدُودٌ الْوَقْتُ عِنْدَ مَنْ يَعْرِفُهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْخُجُجِ» حَاشَا مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَبِيعِ إِلَى الْمِيسَرَةِ فَهُوَ حَقٌّ لِلنَّصِّ فِي ذَلِكَ، وَلَأَنَّهُ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ مَنْ لَا يَمِيزُ إِدَاءَةَ دِينِهِ. وَلَا يَجُوزُ الْأَجَلُ إِلَى صَوْمِ النَّصَارَى أَوْ الْيَهُودِ أَوْ فَطَرِهِمْ، وَلَا إِلَى عَيْسٍ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ زَهْتِهِمْ وَلَعَلَّهُمْ سَيَبْدُو لَهُمْ فِيهِمَا، فَهَذَا مُمْكِنٌ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ الْأَجَلُ إِلَّا بِالْأَهْلِ فَقَطْ وَذَكَرَ هَذِهِ الْآيَةَ، وَقَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنْ عِدَّةُ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِبَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاتَّكِبُوا» نَعَمْ تَعَالَى كُلُّ أَجَلٍ مُسَمًّى وَلَمْ يَخْصُ، فَكَانَتْ هَذِهِ الْآيَةُ زَائِدَةً عَلَى تَيْنِكَ الْآيَتَيْنِ، وَالزَّيَادَةُ لَا يَجِلُّ تَرْكُهَا، وَلَيْسَ فِي تَيْنِكَ الْآيَتَيْنِ مَنَعٌ مِنْ عَقْدِ الْأَجَالِ إِلَى غَيْرِ الْأَهْلِ وَلَا لِإِحَاةٍ، فَوَاجِبٌ طَلَبُ حَكْمِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِمَا، فَإِنْ وَجَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ قِيلَ بِهِ، وَإِلَّا فَلَا.

وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ بْنِ حَيٍّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابِنَا.

وَأَبَاحَ مَالِكُ الْبَيْعَ إِلَى الْعَطَاءِ فِيمَا خَلَا، قَالَ: وَأَمَّا الْيَوْمُ فَلَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا مَعْرُوفًا، وَكَانَ مَعْرُوفًا قَبْلَ ذَلِكَ - وَأَجَازَ الْبَيْعَ إِلَى الْخَصَادِ، وَالْجَدَا، وَالْعَصِيرِ.

قَالَ: وَيَنْظُرُ إِلَى عَظَمِ ذَلِكَ وَكَثْرَتِهِ، لَا إِلَى أَوَّلِهِ وَلَا إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: مَا نَعْلَمُ فِي الْجَهْلَةِ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا التَّحْدِيدِ وَلَا غَرَرٌ أَعْظَمُ مِنْهُ.

قَالَ عَلِيُّ: وَقَدْ تَبَايَعَ النَّاسُ بِمُحَضَّرَةِ عَمَّارٍ وَمِنْ مَعَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِلَى قُدُومِ الرَّاكِبِ - فَخَالَفَ الْخَفِيفِيُّونَ، وَالْمَالِكِيُّونَ ذَلِكَ، وَهُمْ يَشْعُونَ بِإِثْلٍ مِنْ هَذَا، إِذَا وَافَقَ تَقْلِيدَهُمْ، وَنَسُوا فِي هَذَا الْبَابِ احْتِجَاجَهُمْ بِالْأَثَرِ السَّوَادِ «الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ».

وَمِنْ غَرَائِبِ احْتِجَاجِهِمْ أَنْ كَلَّمَا الطَّافِقَتَيْنِ ذَكَرْتَ الْحَبَرَ الَّذِي:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْيِيِّ عَنْ أُمِّ يُونُسَ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ لَهَا أُمُّ عَبَّءٍ أُمُّ وَلَدِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي بَعْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ عَبْدًا إِلَى الْعَطَاءِ بِمِائَةِ دِينَارٍ فَاحْتَاجُ إِلَى الثَّمَنِ فَاشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ قَبْلَ عَمَلِ الْأَجَلِ بِسَمَانَةٍ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: بَشَنَ مَا اشْتَرَيْتَ وَبَشَنَ مَا اشْتَرَيْتَ، أَبْلَغِي زَيْدًا أَنَّهُ قَدْ بَطَلَ جِهَادُهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَقَالَتْ: أَرَأَيْتَ إِنْ تَرَكْتُ وَأَخَذْتُ السَّمَانَةَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ: «فَمَنْ جَاءَهُ مُوَعِدَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّبِعْهُ فَلَهُ مَا سَلَفَ».

فَقَالَ الْخَفِيفِيُّونَ، وَالْمَالِكِيُّونَ: بِتَحْرِيمِ الْبَيْعِ الْمَذْكُورِ تَقْلِيدًا لِعَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَلَمْ يَقْلُدُوا زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فِي جَوَازِهِ، وَقَالُوا: مِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ تَوْقِيفِ مَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَقُولُوا: إِنْ فَعَلَ زَيْدٌ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ تَوْقِيفِ مَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّ مَا كَانَ طَرِيقَهُ التَّوْقِيفُ فَلَيْسَتْ هِيَ أَوَّلُ بِالْقَوْلِ مِنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ. وَالتَّزَمَ الْخَفِيفِيُّونَ هَذَا الْاحْتِجَاجَ فِي الْبَيْعِ إِلَى الْعَطَاءِ، وَلَمْ يَرْضَهُ الْمَالِكِيُّونَ فِيهِ؟ فَقُلْنَا لَهُمْ:

وَعَنْ جَابِرٍ وَهُوَ دُونَ حِجَّاجٍ بِدِرْجٍ، وَلَا أُدْرِي نَوْحَ بَنِ أَبِي هَلَالٍ مِنْ هُوَ، وَلَقَدْ كَانَ يَلْزِمُ الْخَفِيفَيْنِ الْمُحْتَجِّينَ بِرَوَايَةِ حِجَّاجٍ بِنِ ارْطَأَةِ فِي أَنَّ الْعَمْرَةَ تَطْلُقُ أَنْ يَحْتَجُّوا هُنَا بِرَوَايَةٍ، وَلَقَدْ كَانَ يَلْزِمُهُمْ إِذْ قَلَّدُوا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ فِيمَا خَالَفَهَا فِيهِ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ أَنْ يَقْلُدُوهُمَا هُنَا وَمَعَهَا صَوَاحِبُهَا أَهْمَاتُ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَلِيٌّ، وَعَمْرُو بْنُ حَرِثٍ.

وَأَيْضًا عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ وَغَيْرُهُ، وَلَكِنْ الْقَوْمُ مُتَلَاعِبُونَ.

قَالَ عَلِيٌّ: رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا يَسْلَمُ إِلَى عَصَبٍ، وَلَا إِلَى الْعَطَاءِ، وَلَا إِلَى الْأَنْدَرِ - يَعْنِي الْبَيْدَرَ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَتِيقٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ لَا تَبِعَ إِلَى الْحَصَادِ، وَلَا إِلَى الْجِنْدَادِ، وَلَا إِلَى الدَّرَاسِ وَلَكِنْ سَمَّ شَهْرًا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدْنٍ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سَيْرِينَ عَنْ الْبَيْعِ إِلَى الْعَطَاءِ. قَالَ: لَا أُدْرِي مَا هُوَ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّهُ كَرِهَ الشِّرَاءَ إِلَى الْعَطَاءِ، وَالْحَصَادِ، وَلَكِنْ يَسْمَى شَهْرًا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا حَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ حِيٍّ عَنِ الْغُبَيْرِ عَنِ الْحَكَمِ: أَنَّهُ كَرِهَ الْبَيْعَ إِلَى الْعَطَاءِ.

وَهُوَ قَوْلُ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ، وَعَطَاءٍ.

١٤٦٦- مسألة: وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَسْوِمَ عَلَى سَوْمِ آخَرَ، وَلَا أَنْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِهِ - الْمُسْلِمُ، وَالذَّمِّيُّ سَوَاءً - فَإِنْ فَعَلَ فَالْبَيْعُ مَفْسُوخٌ، فَإِنْ وَقَفَتْ سُلْعَتُهُ لَطَلْبِ الزَّيَادَةِ، أَوْ قَصَدَ الشِّرَاءَ تَمَّنَّ بِأَعْلَى مَا لَا مِنْ إِنْسَانٍ بِعَيْنَيْهِ، لَكِنْ عَمَاطًا لِنَفْسِهِ جَازَتْ الزَّيَادَةُ حَيْثُ نَزَلَ هَذَا إِذَا لَمْ يَبِيتْ بِسَوْمِ آخَرَ فَقَطُّ، فَإِنْ بَدَأَ بِسَاقِمْ إِنْسَانٍ بِعَيْنِهِ فَلَمْ يَزِدْهُ الْمُشْتَرِيَ عَلَى أَقَلِّ مِنَ الْقِيَمَةِ وَوَقَفَتْ عَلَى ذَلِكَ فَلْغَيْرِهِ أَنْ يَلْعَنَهُ إِلَى الْقِيَمَةِ وَكَأَكْثَرَ حَيْثُ نَزَلَ.

وَكَذَلِكَ لَوْ طَلَبَ الْبَائِعُ أَكْثَرَ مِنَ الْقِيَمَةِ وَلَمْ يَجِبْ إِلَى الْقِيَمَةِ أَصْلًا فَلْغَيْرِهِ حَيْثُ نَزَلَ أَنْ يَرْضَى عَلَى الْمُشْتَرِيَ سُلْعَتَهُ بِقِيَمَتِهَا وَيَأْخُذَ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، وَابْنِ الزُّنَادِ، قَالَ أَبُو الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَالَ نَافِعٌ: عَنْ ابْنِ عَمَرَ، ثُمَّ اتَّفَقَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَابْنُ عَمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ».

يَا هَؤُلَاءِ أَيْنَ أَنْتُمْ مِنْ هَذَا الْاِحْتِجَاجِ الْكَاذِبِ فِي كُلِّ مَا تَرَكْتُمْ فِيهِ التَّوْقِيفَ الصَّرِيحَ: مِنْ أَنَّ كُلَّ يَتَمَنَّيَ مَا لَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا مَا لَا يَفْتَرِقَا إِلَّا أَنْ يَجِزَّ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ. وَالتَّهْنِئَةُ عَنْ بَيْعِ التَّمَرِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُو صَلَاحُهُ فَاجْتِمَعُوا عَلَى الْقَطْعِ. وَالتَّهْنِئَةُ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ فَاجْتِمَعُوا وَسَاطِرَ التَّوْقِيفَاتِ التَّائِيَةِ؟ فَإِنَّا عَلَيْكُمْ تَرَكْنَا لَأَرْأَيْتُمْ الْجُرْعَةَ، وَتَأْوِيلَاتِكُمُ الْفَاسِدَةَ، ثُمَّ التَّزَمْتُمْ الْقَوْلَ بِظَنِّ كَاذِبٍ لَا يَحِلُّ الْقَوْلُ بِهِ أَنَّ هُنَا تَوْقِيفًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَتَمْتَهُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ وَلَمْ تَبْلُغْ، وَهَذَا هُوَ الْكَذِبُ، عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَكْشُوفُ وَقَبِيحُ الْوَصْفِ لَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَإِنِ قَالُوا: تَرَكْنَا دَلِيلَ النُّصُوصِ لِتَأْوِيلٍ تَأَوَّلْنَاهُ وَاجْتَهَادٍ رَأَيْنَاهُ، فَقُلْنَا: وَمَنْ أَبَاحَ لَكُمْ ذَلِكَ وَحَظَرَهُ عَلَى زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ - وَقَلَامَةً ظَفَرَهُ وَاللَّهِ قَبْلَ أَنْ تَفَارِقَهُ - خَيْرٌ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَكُلِّ مَنْ اتَّبَعَهُمَا، وَهُوَ الَّذِي صَدَّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ، وَحَتَّى لَوْ كَانَ هُنَا نَصٌّ ثَابِتٌ بِخِلَافِ قَوْلِهِ، فَمَنْ أَحَقُّ بِالتَّأْوِيلِ مِنْهُ فِي أَنْ يَعْذَرَ فِي ذَلِكَ لَوْ أَخْطَأَ جَهْدًا فِي خِلَافِ الْقُرْآنِ، كَمَا تَأَوَّلَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنْ لَا يَتِمَّ الْجَنْبُ وَلَا يَصِلِيَّ وَلَوْ يُعِيدُ الْمَاءَ شَهْرًا. وَكَمَا تَأَوَّلَ عُمَرُ إِذْ خَطَبَ فَمَنَعَ الزِّيَادَةَ فِي الصَّدَاقِ عَلَى خِصْمَاتِهِ دَرَاهِمَ، وَإِذْ أَعْلَنَ بِأَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَمُتْ وَلَا يَمُوتَ حَتَّى يَكُونَ آخِرُنَا. وَأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِنَّمَا قَالَتْ هَذَا الْقَوْلَ إِنَّ كَانَتْ قَاتِلَةً أَيْضًا فَلَمْ يَرَوْهُ ذَلِكَ عَنْهَا مِنْ يَقُومُ بِنَقْلِهِ حِجَّةً.

وَأَنَّ الْعَجَبَ لِيَطُولَ مَنْ رَدَّ رَوَايَةَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ الْمُهَاجِرَةِ الْمُبَايَعَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَلْزِمُ النَّاسَ الْحِجَّةَ بِرَوَايَةِ أُمِّ يُونُسَ، وَأُمِّ حَبَّيَّةَ، فَلَا أَكْثَرَ مِنْ أُمِّ يُونُسَ، وَأُمِّ حَبَّيَّةَ، لِرَأْيِ رَأْيِهِ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ خَالَفَهَا فِيهِ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَاجْتِنِبْ مِنْ أَبَاحِ الْبَيْعِ إِلَى الْعَطَاءِ.

بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْحِجَّاجِ بِنِ ارْطَأَةِ عَنْ عَطَاءٍ، وَجَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَرِثٍ، قَالَ عَطَاءٌ: كَانَ ابْنُ عَمَرَ يَشْتَرِي إِلَى الْعَطَاءِ، وَقَالَ جَعْفَرٌ عَنْ أَبِيهِ: إِنَّهُمَا قَدَّعَا بَعَثَ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ تَوْبٌ دِيَارِجٍ مَسْجُوعٍ بِالذَّهَبِ فَابْتَاعَهُ مِنْهُ عَمْرُو بْنُ حَرِثٍ إِلَى الْعَطَاءِ بِأَرْبَعَةِ أَلْفٍ دَرَاهِمَ، قَالَ حِجَّاجٌ: وَكَانَ أَهْمَاتُ الْمُؤْمِنِينَ يَتَابِعُونَ إِلَى الْعَطَاءِ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ عَنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ: لَا بَأْسَ بِالْبَيْعِ إِلَى الْعَطَاءِ - وَعَنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْخَضْيِيُّ عَنْ نَوْحِ بْنِ أَبِي بِلَالٍ: اشْتَرَى مِنِّْي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ طَعَامًا إِلَى عَطَائِهِ.

قَالَ عَلِيٌّ: كُلُّ هَذَا عَنْ حِجَّاجٍ بِنِ ارْطَأَةِ وَنَاهِيَهُ بِهِ ضَعْفًا،

وكذلك رضا البائع إن رضي بذلك، والبيع غير النجش وغير الرضا بالنجش، وإذا هو غيرهما فلا يجوز أن يفسخ بيع صح بفساد شيء غيره، ولم يأت نهي قط عن البيع الذي ينجش فيه النجش، بل قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾.

وروينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال: إن رسول الله ﷺ نهى عن النجش.

ومن طريق عبد الرزاق عن إسماعيل بن عياش عن عبيد بن مهاجر قال: بعث عمر بن عبد العزيز عبيد بن مسلم يبيع السبي فلما فرغ أتى عمر فقال له: إن البيع كان كاسداً لولا أنني كنت أزيد عليهم وأنفق، فقال له عمر: كنت تزيد عليهم، ولا تريد أن تشتري؟.

قال: نعم فقال عمر: هذا نجش، والنجش لا يجل، ابعت نادياً ينادي: إن البيع مردود، وأن النجش لا يجل.

١٤٦٨ - مسألة: ولا يجل لأجل تلقي الجلب: سواء خرج لذلك أو كان ساكناً على طريق الجلاب، وسواء بعد موضع تلقيه أم قرب - ولو أنه على السوق على ذراع فصاعداً، لا لأصحبته ولا لقوته، ولا لغير ذلك، أضر ذلك بالناس أو لم يضر. فمن تلقى جلباً - أي شيء كان - فاشتره فإن الجالب بالخيار إذا دخل السوق متى ما دخله ولو بعد أعوام في إضفاء البيع، أو ردّه، فإن ردّه حكم فيه بالحكم في البيع برد العيب لا في الماخوذ بغير حق، ولا يكون رضا الجالب إلا بأن يلفظ بالرضا، لا بأن يسكت - علم أو لم يعلم - فإن مات المشتري فالخيار للبائع باقي، فإن مات البائع قبل أن يرد أو يمضي فالباع تام.

برهان ذلك: ما روينا من طريق مسلم أخبرنا ابن عمر - هو محمد بن عبد الله بن عمر - أنا أبي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: إن رسول الله ﷺ نهى أن تلقى السلعة حتى تبلغ الأسواق.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبد الله بن المبارك عن النبي - هو سليمان - عن أبي عثمان النهدي عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ: «أنه نهى عن تلقى البع».

وروينا نحوه مستنداً صحيحاً من طريق ابن عباس.

ومن طريق علي أيضاً.

ومن طريق مسلم حدثنا ابن أبي عمير: أخبرنا هشام بن سليمان عن ابن جريح أخبرني هشام القردوسي - هو ابن حسان - عن ابن سيرين قال: سمعت أبا هريرة يقول: «إن رسول الله ﷺ قال: «لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى سيده

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا يبع أحدكم على بيع أخيه».

قال علي: هذا خبر معناه الأمر؛ لأنه لو كان معناه الخبر لكان كذباً لوجود خلافه، والكذب مقطوع ببطلان النبي ﷺ ولا يميزه عليه إلا كافر حلال دمه.

ومن طريق شعبة عن الأعمش عن أبي صالح - هو السعدي - عن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ قال: «لا يبيع المسلم على سؤم المسلم».

قال علي: هذا بعض ما في حديث أبي هريرة، وابن عمر؛ لأن البيع على البيع يدخل فيه السؤم ضرورة؛ لأنه لا يمكن البيع البتة إلا بعد سؤم، ولا يكون السؤم البتة إلا للبيع، وإلا فليس سؤماً، فإذا حرم البيع حرم السؤم عليه، وإذا حرم السؤم حرم البيع ضرورة. ولا يجوز السؤم بما لا يجوز بيعه كبيع الحر والسؤم فيه، وفي الربا - ويهنا قال بعض الصحابة رضي الله عنهم.

قال أبو حمزة: وقال مالك: إنما هذا إذا ركننا وتقاربا - وهذا تفسير لا يدل عليه لفظ الحديث.

فأما من أوقف سلعته طلب الزيادة فيه أو طلب بيع يسترخصه فليس مساوياً لإنسان بيعه، فلا يلزمه هذا النهي.

وأما من رأى المساوم أو البائع لا يريد الرجوع إلى القيمة، لكن يريد غبن صاحبه بغير علمه فهذا فرض عليه نصيحة المسلم، فقد خرج عن هذا النهي أيضاً بقول رسول الله ﷺ: «الذين النصيحة».

وروينا من طريق وكيع عن حزام بن هشام الخزاعي عن أبيه شهدت عمر بن الخطاب باع إبلًا من إبل الصدقة فيمن يزيده.

ومن طريق حماد بن سلمة عن أبي جعفر الخطمي عن المغيرة بن شعبة: أنه باع المغنم فيمن يزيده.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا معتمر بن سليمان عن الأخضر بن عجلان عن أبي بكر الحنفي عن أنس بن مالك عن رجل من الأنصار: إن رسول الله ﷺ «باع جلساً وقدحاً فيمن يزيده».

١٤٦٧ - مسألة: ولا يجل النجش وهو أن يريده البيع فيتدب إنساناً للزيادة في البيع، وهو لا يريده الشراء لكن ليغتر غيرَه فيزيده زيادته - فهذا بيع إذا وقع زيادة على القيمة فللمشتري الخيار، وإنما العاصي والمنهي هو النجش.

السُّوقُ فَهُوَ بِالْخِيَارِ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ أَبِي تَوْبَةَ حَدَّثَنَا

عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الرَّقْمِيُّ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْنَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ تَلْقَى الْجَلْبِ فَإِنْ تَلَقَّاهُ مُتَلَقٍّ فَاشْتَرَاهُ فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ بِالْخِيَارِ إِذَا وَرَدَتِ السُّوقُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا نَقْلٌ نَوَاحِي، وَهَذَا خَمْسَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ. وَرَوَاهُ عَنْهُمْ النَّاسُ - وَبِهَذَا قَالَ السَّلَفُ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْنَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَهَى عَنْ تَلْقَى الْجَلْبِ فَمَنْ تَلَقَّى جَلْبًا فَاشْتَرَى مِنْهُ فَلْيَبِيعْ بِالْخِيَارِ إِذَا وَقَعَ السُّوقُ - وَهَذَا نَصٌّ قَوْلًا، وَلَا يَعْرِفُ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَخَالَفٌ، لَا سِوَمَا هَذِهِ الطَّرِيقُ الَّتِي كَانَهَا الشَّمْسُ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا أَبُو هِلَالٍ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ: كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَتَلَقَّى الْجَلْبُ خَارِجَ الْبَلَدِ فَإِذَا تَلَقَّى الْجَلْبُ خَارِجًا مِنَ الْبَلَدِ قَرُبَ الْجَلْبُ بِالْخِيَارِ إِذَا قَدِمَ إِنْ شَاءَ بَاعَ وَإِنْ شَاءَ أَسْكَلَ، وَهَذَا أَيْضًا نَصٌّ قَوْلًا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مَجَاهِدٍ عَنْ إِبْنِ عَمَرَ قَالَ: لَا تَلْقُوا الْيُسُوعَ بِأَنْوَاعِ السُّكُوكِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ إِبَّاسِ بْنِ دَغْفَلٍ: قَرَأَ عَلَيْنَا كِتَابُ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ.

وَمَنْ نَهَى عَنْ تَلْقَى الرُّكْبَانَ الْجَالِيَيْنِ جَلَّةُ: اللَّيْثُ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ، وَاحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ، وَالثَّاقِفِيُّ، وَأَبُو سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابُهُمْ.

وَقَالَ الثَّاقِفِيُّ، وَأَبُو سَلِيمَانَ: بِإِيجَابِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ إِذَا قَدِمَ السُّوقَ.

وَنَهَى عَنْهُ الْأَوْزَاعِيُّ إِذَا كَانَ بِالنَّاسِ إِلَيْهِ حَاجَةٌ.

وَأَبَاكَ أَبُو حَنِيفَةَ جَلَّةُ، إِلَّا أَنَّهُ كَرِهَهُ إِنْ أَضُرَّ ذَلِكَ بِأَهْلِ الْبَلَدِ دُونَ أَنْ يَحْظُرَهُ، وَأَجَازَهُ بِكُلِّ حَالٍ - وَهَذَا خِلَافٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَخِلَافٌ صَاحِبِينَ لَا يَعْرِفُ لِمَا مِنَ الصَّحَابَةِ مَخَالَفٌ، وَهُمْ يَعْظَمُونَ مِثْلَ هَذَا إِذَا وَافَقَ تَقْلِيدَهُمْ. وَمَا نَعْلَمُ لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي هَذَا الْقَوْلِ أَحَدًا قَالَهُ قَبْلَهُ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِلتَّجَارَةِ خَاصَّةً، وَيُؤَدَّبُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي نَوَاحِي الْمَصْرِ فَقَطْ - وَلَا يَأْسُ بِالتَّلْقَى لِاتِّبَاعِ الْقَوْمِ مِنْ

الطَّعَامِ وَالْأَصْحِيَّةِ. وَهَذِهِ تَقَاسِيمُ مُخَالَفَةِ اللَّسَنَةِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ، وَلَا تَعْلَمُهَا عَنْ أَحَدٍ قَبْلَ مَالِكٍ أَصْلًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَحَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْخِيَارِ لِلْبَائِعِ بَيَانٌ بِصَحَّةِ الْبَيْعِ إِلَّا أَنْ لِبَائِعِ خِيَارًا فِي رَدِّهِ أَوْ إِمْضَائِهِ، وَالْخِيَارُ لَا يَكُونُ الْبَيْتَ وَلَا يَجُوزُ إِلَّا لِمَنْ جَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهُ، وَمَنْ جَعَلَهُ يَوْرَثُ فَقَدْ تَعَدَّى مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَيْسَ الْخِيَارُ مَا لَا يَوْرَثُ، وَلَوْ وَرَثَ لَكَانَ لِأَهْلِ الْوَصِيَّةِ مِنْ تَصْيِهِمْ.

قَالَ سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ: تَلَقَّى السَّلْعُ مِنْهُمْ عَنْهُ مِنْ تَلْقَاهَا بِحِثِّ لَا تَقْصُرُ الصَّلَاةُ إِلَيْهِ، فَإِنْ تَلْقَاهَا بِحِثِّ تَقْصُرُ الصَّلَاةُ فَصَاعِدًا فَلَا يَأْسُ بِذَلِكَ.

قَالَ عَلِيُّ: فَهَذَا تَقْسِيمٌ فَاسِدٌ، لِأَنَّهُ دَعَا بِمَا بَرَّهَانَ.

وَقَالَ اللَّيْثُ: يَنْزَعُ مِنَ الْمُشْتَرِي وَيُرَدُّ إِلَى الْبَائِعِ، فَإِنْ مَاتَ نَزَعَتْ مِنَ الْمُشْتَرِي وَبِيعَتْ فِي السُّوقِ وَدَفَعَ مِنْهَا إِلَى الْبَائِعِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: احْتِجُّ مِنْ أَجْلِ تَلْقَى الرُّكْبَانَ.

بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْبَخَارِيِّ عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَوِيرَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَسَا تَلْقَى الرُّكْبَانَ فَتَشْتَرِي مِنْهُمْ الطَّعَامَ فَتَهَانِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى يَنْلُغَ بِهِ سُوقَ الطَّعَامِ».

وَمِنْ طَرِيقِ الْبَخَارِيِّ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ أَخْبَرَنَا أَبُو ضَمْرَةَ - هُوَ أَسَدُ بْنُ عِيَاضٍ - أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عَقِبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ «أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَبِيعُ عَلَيْهِ مَنْ يَمْنَعُهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ حَيْثُ اشْتَرَوْهُ حَتَّى يَنْقُلُوهُ حَيْثُ يَبِيعُ الطَّعَامُ».

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِيمَانَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ أَخْبَرَنَا أَبُو صَالِحٍ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنِي ابْنُ خَنْجَعٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ حَدَّثَهُ: «أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرُّكْبَانِ فَتَهَانِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِمُ الْبَرِّي إِشَاعُوهُ فِيهِ حَتَّى يَنْقُلُوهُ إِلَى سُوقِ الطَّعَامِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا لَا حِجَّةَ لَهُ فِي لَسَنَةِ وَجْهِ:

أَحَدُهَا - أَنَّ الْمُتَحَدِّثِينَ بِهَذَا هُمُ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الصَّاحِبَ إِذَا رَوَى خَبْرًا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ خَالَفَهُ أَوْ حَمَلَهُ عَلَى تَفْسِيرٍ مَا فَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا فَسَّرَ، وَقَوْلُهُ حِجَّةٌ فِي رَدِّ الْخَبَرِ، وَابْنُ عَمَرَ هُوَ رَاوِي هَذَا الْخَبَرِ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ الْفَتَا بِرَدِّهِ التَّلْقَى كَمَا وَرَدَ آتِفًا، وَالْأَخَذُ بِمَا رَوَى مِنَ النَّبِيِّ عَنْ التَّلْقَى.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا شعبة عن ابن أبي ذئب
حدثني مسلم الخياط عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ
عن بيع خاضعٍ لبإيه».

فهذا نقلٌ خمسة من الصحابة بالطريق الثابتة، فهو نقلٌ تواتر.

وه تائدُ الصحابة رضي الله عنهم:

كما روينا أنما ابن عباس مفسراً ميبأ.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن سفيان الثوري
عن أبي موسى عن الشعبي: كان المهاجرون يكرهون بيع حاضر لبإيه
لبإيه قال الشعبي: وإني لأفعله.

قال أبو محمد: الأول أن يحمل عليه قول الشعبي، وإنني
لأفعله أي إني أكرهه كما كرهوه:

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان بن عيينة عن
مسلم الخياط: أنه سمع أبا هريرة بنه أن يبيع حاضر لبإيه.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا ابن عيينة عن مسلم
الخياط: أنه سمع أبا هريرة يقول: نهى أن يبيع حاضر لبإيه -
وسمع عمر يقول: لا يبيع حاضر لبإيه.

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبي حمزة عن
إبراهيم التيمي قال: قال عمر بن الخطاب: دلّوهم على السوق،
دلّوهم على الطريق، وأخبروهم بالسعر.

ومن طريق أبي داود سمعت حصص بن عمر يقول: أخبرنا
أبو هلال أخبرنا محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال: كان
يقال: لا يبيع حاضر لبإيه - وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئاً ولا
يبتاع له شيئاً.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو أسامة عن عبد الله بن
عوف عن ابن سيرين عن أنس قال: لا يبيع حاضر لبإيه.

ومن طريق أبي داود أخبرنا موسى بن إسماعيل أخبرنا
حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن سالم المالك: أن أعرابياً
حدثه أنه «قدم بجأزيو له على عهد رسول الله ﷺ فنزل على
طلحة بن عبد الله، فقال له طلحة: إن النبي ﷺ نهى أن يبيع
خاضع لبإيه، ولكن اذهب إلى السوق فانظر من يبتاعك فشاؤني
حتى أمرك أو أهالك».

فهؤلاء المهاجرون جملة، وعمر بن الخطاب، وأنس، وابن
عباس، وأبو هريرة، وطلحة، لا يخالفهم يعرف من الصحابة
رضي الله عنهم.

وهو قول عطاء، وعمر بن عبد العزيز.

أمر للبايعين وهم الركبان الجالبون له، بأن نهوا عن ذلك البيع
هناك، ونهى المشترون عن التلقي، وإنما أنه مفسوخ بالنهي عن
التلقي أو في الجواز خاصة، كما في خبر عبيد الله، لا بد من
أحد هذه الأمور لما ذكرنا، ولا يحمل غير هذين الوجهين أصلاً -
وبالله تعالى التوفيق.

١٤٦٩- مسألة: ولا يجوز أن يتولى البيع ساكنٌ

مصر، أو قرية، أو مجرى خصاص لا في البدو ولا في شيء مما
يجلبه الخصاص إلى الأسواق، والمدن، والقرى، أصلاً ولا أن يبتاع
له شيئاً لا في حضر ولا في بدو، فإن فعل فسح البيع والشراء
أبدأ، وحكم فيه بحكم الغصب، ولا خيار لأحد في إمضائه، ولكن
يدعه يبيع لنفسه، أو يشتري لنفسه، أو يبيع له خصاص مثله،
ويشتري له كذلك، لكن يلزم الساكن في المدينة أو القرية، أو
المجرى: أن ينصح للخصاص في شرائه وبيعوه، ويدله على السوق،
ويعرفه بالأسعار، ويعينه على رفع سلعة إن لم يردها بيعها وعلى
رفع ما يشتري.

وجائز للخصاص أن يتولى البيع، والشراء لساكن مصر،
والقرية، والمجرى - وجائز لساكن مصر، والقرية، والمجرى أن يبيع
ويشتري لمن هو ساكن في شيء منها.

برهان ذلك:

ما روينا من طريق مسلم أخبرنا زهير بن حرب أخبرنا
سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة
عن النبي ﷺ: «أنه نهى أن يبيع خاضع لبإيه».

ومن طريق مسلم أخبرنا يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن
يونس بن عبيد عن ابن سيرين عن أنس بن مالك، قال: نهى أن
يبيع حاضر لبإيه، وإن كان أخاه أو أباه.

ومن طريق مسلم أخبرنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن
راهويه - أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاووس عن
أبيه عن ابن عباس قال: «نهى رسول الله ﷺ أن تتلقى الركبان
وأن يبيع خاضع لبإيه».

قال طاووس: فقلت لابن عباس: ما قوله حاضر لبإيه؟.

قال: لا يكون له سمساراً.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا إبراهيم بن الحسن
أخبرنا حجاج - هو ابن محمد - قال: قال ابن جريج: أخبرني أبو
الزبير: أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ:
«لا يبيع خاضع لبإيه، يدعو الناس يرزق الله بعضهم من بعض».

وروي عن بعض التابعين خلافه.

روينا عن الحسن أنه كان لا يرى بأساً أن يشتري من الأعرابي للأعرابي.

قيل له: يشتري منه للمهاجر.

قال لا.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أبو حرة سمعت الحسن يقول: اشترى للبدوي ولا تنع له.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو داود - هو الطيالسي - عن إياس بن دغفل: قرئ علينا كتاب عمر بن عبد العزيز: لا بيع حاضر لباد.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: إنما نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد، لأنه أراد أن يصيب المسلمون من غزوهم.

فأما اليوم فلا بأس - وقال عطاء: لا يصلح اليوم.

ومن طريق وكيع عن ابن خنيس: قلت لعطاء: قوم من الأعراب يقدمون علينا أفنشتريهم؟

قال: لا بأس.

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم، قال: كان يعجبهم أن يصبوا من الأعراب رخصة.

وهو قول الأوزاعي، وسفيان الثوري، وأحمد، وإسحاق، والشافعي، وأبي سليمان، ومالك، والليث.

قال الأوزاعي: لا يبيع له، ولكن يشترى عليه، وليست الإشارة ببعاً إلا أن الشافعي قال: إن وقع البيع لم يفسخ.

وقال الليث، ومالك: لا يشترى عليه.

وقال مالك: لا يبيع الحاضر أيضاً لأهل القرى، ولا بأس بأن يشتري الحاضر للبادي إنما منع من البيع له فقط، ثم قال: لا بيع مدني لمصري، ولا مصري لمدني، ولكن يشترى كل واحد منهما على الآخر ويخبره بالسعر.

وقال أبو حنيفة: يبيع الحاضر للبادي، لا بأس بذلك.

قال أبو محمد: أما فسحنا للبيع فإنه بيع محرم من إنسان منهياً عن ذلك البيع، وقد قال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَوَّلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَثَرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

وناقض الشافعي ههنا، إذ لم يطل هذا البيع، وأبطل سائر البيوع المنهي عنها بلا دليل مفرق.

وأما من قال: إن النهي عن ذلك ليصاب غرة من البدري، وأنه نظر للحاضرة، فباطل - وحاشا لرسول الله ﷺ من هذا، وهو الذي قال فيه ربه تعالى: «يَا مُؤْمِنِينَ زُكُوفٌ رَحِيمٌ» وأهل البدو مؤمنون كأهل الحضرة، فظهره وحياطته عليه السلام للجميع سواء، ويطل هذا التأويل الفاسد من النظر الصحيح: أن ذلك لو كان نظراً لأهل الحضرة لجاز للحاضر أن يبيع للبادي من البادي، وأن يشتري منه لنفسه، وكلا الأمرين لا يجوز: فصح أن هذه علة فاسدة، وأنه لا علة لذلك أصلاً إلا الانقياد لأمر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ.

وأما قول مالك خطأ من جهات: أما تفرقه بين البيع للبادي فمنع منه، وبين الشراء له فأباحه: فخطأ ظاهر؛ لأن لفظة لا بيع يقتضي أن لا يشتري له أيضاً، كما قال أنس بن مالك - وهو حجة في اللغة وفي الدين - والعرب تقول: بعث بمعنى اشترت، قولاً مطلقاً، وإذا اشترى له من غيره فقد باع من ذلك الغير له يقيناً بلا تكلف ضرورة.

وقد قال تعالى: «فَاسْأَلُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ».

فحرموا الشراء كما حرموا البيع وأحلوا ههنا الشراء له وحرموا البيع له.

وأما قول مالك: لا يبيع لأهل القرى خطأ؛ لأن اسم البادي لا يقع عند العرب على ساكن في المدن البتة، وإنما يقع على أهل الأحياء، والخصوص، والمتجعين مواقع القطر للرعي فقط.

وأما تفرقه بين من كان من أهل الذين بمنزلة أهل المدن وبين ساكن أهل القرى، فخطأ ثالث بلا دليل أصلاً.

وأما قوله لا يبيع مدني لمصري ولا مصري لمدني خطأ رابع لا دليل عليه البتة، ولا نعلم أحداً قاله قبله. وإنما تفرقه بين المدني والمصري، فرأى أن يشترى كل واحد منهما على الآخر ولا يبيع له، ولم ير أن يشترى حاضر على أعرابي ولا يبيع له: فخطأ خامس بلا دليل، فهذه وجوه خمسة مخالفة للخبر المذكور، لا دليل على صحة شيء منها، لا من قرآن، ولا من سنن، ولا من رواية سقيمة، ولا من قياس، ولا من رأي له وجه، ولا من قول أحد قبله لا صاحب، ولا تابع.

وأما قوله لا يشترى الحاضر على البادي فإن من قال بهذا احتج بما روي في بعض هذه الأخبار من قول رسول الله ﷺ: «دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُوا اللَّهَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ».

قال أبو محمد: وهذا لا حجة لهم فيه أصلاً، ولا في هذا

اللفظ ما توهموه من الليل على أهل البادية، لا نص، ولا أثر، ولا شبهة بوجه من الوجوه؛ لأنّه عليه السلام لم يقل: دعوا الحاضرين يرزقهم الله من أهل البادية، إنّما قال: «دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُوا اللَّهَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ» وأهل البدو من الناس كما أهل الحضر سواء سواء ولا فرق، فدخل في هذا اللفظ رزق الله تعالى للبادي من الحاضر، وللبادي من البادي، وللحاضر من البادي، وللحاضر من الحاضر: دخولا مستويا، لا مزية لشيء من ذلك على شيء آخر منه: فبطل ذلك الظن الكاذب، ولا محل من بيع البادي والحاضر إلا ما محل من بيع الحاضر للحاضر، ولا فرق.

فإن قالوا: إنّما نهى عن أن يبيع له، فسننا على ذلك أن لا يبيّر عليه.

قلنا: القياس كلّ باطل، ولو كان حقّا لكان هذا منه عين الباطل، لأنكم تركتم أن تتمعنا من الشراء له قياساً على البيع له، وهو بيع مثله، وقسم الإشارة على البيع وليست منه في ورد ولا صدر. ولا يختلفون في أن امرأ لو شاور آخر بعد النداء للجمعة في بيع فاشار عليه لم يخرج ولا أتى مكروهاً، ولو باع أو اشترى لعصى الله تعالى، وأن من حلف أن لا يبيع فاشار في أمر يبيع لم يحنث، وقد قال رسول الله ﷺ: «الَّذِينَ تَصِيحَةُ لَهُ وَلَوْ سُرُوا وَلِكِبَابِهِمْ وَلِلْأَيْمَةِ وَلِلْجَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ» والبادي من المسلمين فالتصحية له فرض - ولو أراد الله تعالى أن لا يشار عليه لنص على ذلك كما نص على البيع على لسان رسوله ﷺ.

وقد ذكرنا التصيحة للبادي آنفاً من طريق عمر بن الخطاب، وطلحة بن عبيد الله ولا يخالف لهما في ذلك من الصحابة، وقد جاء في ذلك أثر:

كما روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا حماد بن زيد عن عطاء بن السائب عن حكيم بن أبي يزيد عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُوا اللَّهَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ فَإِذَا اسْتَصْحَبَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَلْيَصْحَبْ لَهُ».

وأما أبو حنيفة فلم ينجح إلى تطويل لكن خالف رسول الله ﷺ في نهيه عن أن يبيع حاضر لباد بقل التواتر. وخالف ما جاء في ذلك من الصحابة رضي الله عنهم دون أن يعرف لهم منهم مخالف وهم يشنعون بأقل من هذا.

فمن أعجب ممن يرد هذه الآثار المتواترة المتظاهرة الصحاح من السنن، وعن الصحابة ثم يقلّد آثاراً وأهبة مكذوبة في جعل الأبق فلا يعللها، ولا يتأول فيها هذا، وهم يطلقون في أصولهم أن الأثر وإن كان ضعيفاً فهو أقوى من النظر - وحسبنا الله ونعم الوكيل.

١٤٧٠ - مسألة: فإن كان في حائط أنوار من النّار من الكمثرى، والتّفاح، والخرخ، وسائر الثّمار، فظهر صلاح شيء منها من صفه دون سائر أصنافه: جاز بيع كل ما ظهر من أصناف ثمار ذلك الحائط، وإن كان لم يطب بعد إذ بيع كل ذلك صفقة واحدة، فإن أراد بيعه صفقتين لم يجز بيع ما لم يبد فيه شيء من الصّلاح، وإن كان قد بدا صلاح ذلك الصّفّ بعد حاشا ثمر النخل والعنب فقط: فإنه لا يجوز بيع شيء منه لا وحده ولا مع غيره إلا حتى يزهى ثمر النخل، ويبدأ سواد العنب أو طيبة.

برهان ذلك: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، ولا يخلو هذا الصّلاح الذي به محل بيع الثمار بعد تحرجه من أن يكون عليه السلام أراد به ابتداء ظهور الطيب في شيء منه، أو تناعي الطيب في جميعه أوّله عن آخره، أو في أكثره، أو في أقله، أو في جزء مسمى منه: كصفوف، أو ثلث، أو ربع، أو عشر، أو نحو ذلك لا بد ضرورة من أحاد هذه الوجوه. فمن انحال الممتع الذي لا يمكن أصلاً أن يريد عليه السلام أكثره، أو أقله، أو جزءاً مسمى منه ثم لا ينص على ذلك ولا يبيّنه، وقد افترض الله عز وجل عليه البيان، فلا سبيل إلى أن يكلفنا شرعاً لا ندرى ما هو؛ لأنّه كان يكون عليه السلام مخالفاً لأمر ربه تعالى له بالبيان، وهذا ما لا يقوله مسلم.

وأيضاً - فإن ذلك كان يكون تكليفاً لنا ما لا نطبقه من معرفة ما لم نعرف به وقد أمّنا الله تعالى من ذلك بقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

فبطلت هذه الوجوه يقيّن لا مرة فيه، ولم يبق إلا وجهان فقط: إمّا ظهور الصّلاح في شيء منه وإن قل، وإمّا عموم الصّلاح لجميعه: فنظرنا في لفظه عليه السلام فوجدناه حتى يبدو صلاحه، فصح أنه ظهور الصّلاح: وصلاح حبّة واحدة يطلق عليه في اللغة أنه قد بدا صلاح هذا الثمر، فهذا مقتضى لفظ رسول الله ﷺ.

ولو أنّه عليه السلام أراد صلاح جميعه لقال: حتى يصلح جميعه.

وأيضاً - فإن جميع الثّمار يبدو صلاح بعضه ثم يتابع صلاح شيء شيء منه، فلا يصح آخره إلا ولو ترك أوّله لفسد وضاع بلا شك، وقد نهى رسول الله ﷺ عن إضاعه المال.

وأيضاً - فلا نعرف أحداً قال هذا قديماً ولا حديثاً، ولا زال الناس يتابعون الثّمار كل عام عملاً عامّاً فاشياً ظاهراً بعلم رسول الله ﷺ ثم كذلك كل عام في جميع أقطار أهل الإسلام ما قال قط أحد: إنه لا محل بيع الثمر إلا حتى يتم صلاح جميعه

حِينَ تَوَلَّاهُ، وَيَجِبُ كِلَاهُمَا عَلَى تَرْكِهَا مَعَ الْأَمْهَاتِ إِلَى أَنْ يَعِيشَ
دُونَهَا عَيْشًا لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَيْهَا.

وَكَذَلِكَ يَجُوزُ بَيْعُ الْبَيْضِ الْحَضْرَةِ، وَيَجِبُ كِلَاهُمَا عَلَى تَرْكِهَا
إِلَى أَنْ تَخْرُجَ وَتَسْتَفْتِيَ عَنِ الْأَمْهَاتِ.

بِرَاهُنَ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَخْلَ اللَّهُ النَّبِيَّ﴾.

وَأَمَّا تَرْكُ كُلِّ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَسْتَفْتِيَ عَنِ الْأَمْهَاتِ فَلِقَوْلِ اللَّهِ
تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ
وَالْعُدْوَانِ﴾ وَالتَّهَيُّ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ وَالْوَعِيدِ الشَّدِيدِ عَلَى مَنْ
عَذَّبَ الْحَيَوَانَ وَأَصْبَرَهَا، وَإِزَالَةِ الصَّغَارِ عَنِ الْأَمْهَاتِ قَبْلَ
اسْتِغْنَائِهَا عَنْهَا عَذَابَ لَهَا وَقَتْلَ إِلَّا مِنْ ذَهَابِهَا لِلْأَكْلِ فَقَطُّ عَلَى مَا
ذَكَرْنَا فِي 'كِتَابِ مَا يَجْلُ أَكْلُهُ وَمَا يَحْرُمُ' وَإِزَالَةِ الْبَيْضِ بَعْدَ أَنْ
تَغَيَّرَتْ بِالْحَضَنِ عَنْ حَالِهَا إِضَاعَةً لِلْمَالِ.

١٤٧٣- مسألة: ولا يَجْلُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ ثَمَرِ النَّخْلِ،

مِنْ: الْبَلَحِ، وَالْبَسْرِ، وَالزَّهْرِ، وَالْمَكْبُ، وَالْخَلْقَانِ، وَالْمَعْوِ، وَالْمَعْدِ،
وَالْتَدَدِ، وَالرُّطْبِ بَعْضُهُ بَعْضٌ مِنْ صَفْوَةٍ، أَوْ مِنْ صَفْوَةٍ آخَرَ مِنْهُ
وَلَا بِالثَّمَرِ، وَلَا مَتَمَاتِلًا وَلَا مَفَاضِلًا، وَلَا نَقْدًا وَلَا نَسِيئَةً، وَلَا فِي
رَعْوَسِ النَّخْلِ وَلَا مَوْضُوعًا فِي الْأَرْضِ. وَيَجُوزُ بَيْعُ الزَّهْوِ،
وَالرُّطْبِ بِكُلِّ شَيْءٍ يَجْلُ بَيْعُهُ، حَاشَا مَا ذَكَرْنَا نَقْدًا وَبِالذَّهْوِ
وَالذَّنَاتِ نَقْدًا وَنَسِيئَةً، حَاشَا الْعَرَايَا فِي الرُّطْبِ وَحَدَهُ. وَمَعْنَاهَا أَنْ
يَأْتِيَ الرُّطْبُ وَيَكُونُ قَوْمٌ يَرِيدُونَ ابْتِغَاءَ الرُّطْبِ لِلْأَكْلِ فَلْيَبِيعْ لَهُمْ
أَنْ يَتَاعَوْا رَطْبًا فِي رَعْوَسِ النَّخْلِ يَخْرُصُهَا ثَمَرًا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ
أَوْسُقٍ، يَدْفَعُ الثَّمَرُ إِلَى صَاحِبِ الرُّطْبِ وَلَا يَدْ - وَلَا يَجْلُ بِتَاخِيرٍ،
وَلَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَصَاعِدًا، وَلَا بِأَقَلِّ مِنْ خَرَصِهَا ثَمَرًا وَلَا بِأَكْثَرٍ،
فَإِنْ وَقَعَ مَا قُلْنَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَسْخُ أَبَدًا، وَضَمَنَ ضَمَانُ الْغَضَبِ.

بِرَاهُنَ ذَلِكَ - مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ:

وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ أَخْبَرَنَا
الزَّهْرِيُّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ
بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ».

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الْفَعْنِيُّ أَخْبَرَنَا

سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ شَيْبَةَ بْنِ يَسَارٍ
عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَهْلِ دَارِهِمْ مِنْهُمْ مَسْأَلُ
بُنَى أَبِي حَسْمَةَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ»
وَقَالَ: ذَلِكَ الرِّبَا.

وَصَحَّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ «عَنْ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ» وَالثَّمَرُ يَقْتَضِي
الْأَصْنَافَ الَّتِي ذَكَرْنَا.

حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ وَلَا حَبَّةٌ وَاحِدَةٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَإِذَا الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرْنَا فَيَبِيعُ ثَمَارَ الْخَالِطِ الْجَامِعِ
لْأَصْنَافِ الشَّجَرِ صَفْقَةً وَاحِدَةً بَعْدَ ظَهْوَرِ الطَّيِّبِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ:
جَائِزٌ.

وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ: لِأَنَّهُ يَبِيعُ ثَمَارَ قَدْ بَدَأَ صَلَاحُهَا،
وَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي صَنْفٍ وَاحِدٍ،
وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ هُوَ اللَّازِمُ لَمَا أَغْفَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيَانَهُ.

وَأَمَّا إِذَا بَيْعَ الثَّمَرِ صَفْقَتَيْنِ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَا لَمْ يَسُدَّ فِيهِ شَيْءٌ
مِنْ الصَّلَاحِ بَعْدَ، سِوَاهُ كَانَ مِنْ صَنْفٍ قَدْ بَدَأَ الصَّلَاحُ فِي غَيْرِهِ أَوْ
مِنْ صَنْفٍ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ ثَمَرَهُ لَمْ يَسُدَّ صَلَاحُهَا وَهَذَا حَرَامٌ، وَإِنَّمَا
رَدُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْفَضْمِ - وَهُوَ الْمَاءُ الَّذِي فِي 'صَلَاحِهِ' - إِلَى
الثَّمَرِ الْمُبِيعِ الْمَذْكُورِ فِي الْخَبَرِ بِلَا شَكٍّ - فَصَحَّ مَا قُلْنَا يَقِينًا.

وَأَمَّا النَّخْلُ، وَالْعَنْبُ، فَقَدْ خَصَّيْمَا نَصًّا آخَرَ، وَهُوَ نَهْيُهُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ النَّخْلِ حَتَّى تَزْهِيَ أَوْ تَحْمَرُ، وَعَنْ بَيْعِ الْعَنْبِ
حَتَّى يَسْوَدَ أَوْ يَبْدُو صَلَاحُهُ بِدُخُولِهِ فِي سَائِرِ الثَّمَارِ - وَإِنْ كَانَ ثَمَرًا
لَا يَسْوَدُ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ ثَمَارِ النَّخْلِ، وَالْعَنْبِ؛ إِلَّا حَتَّى
يَصِيرَ الْمُبِيعُ مِنْهُمَا فِي حَالِ الْإِزْهَاءِ أَوْ ظَهْوَرِ الطَّيِّبِ فِيهِ نَفْسُهُ
بِالسَّوَادِ، أَوْ بغيرِهِ. - وَاللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٤٧١- مسألة: ولا يَجْلُ بَيْعُ فِرَاحِ الْحَمَامِ فِي الْبَرَجِ

مُدَّةً سَمَاءً كَسَنَةً، أَوْ سَمَةً أَشْهَرَهُ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ مَا لَمْ
يُخْلَقْ، وَيَبِيعُ غَرَرٌ لَا يَدْرِي كَمْ يَكُونُ، وَلَا أَيُّ صَفَةٍ يَكُونُ فَهُوَ أَكَلُ
مَالٍ بِالْبَاطِلِ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ فِي الْحَلَالِ فِي ذَلِكَ بَيْعُ مَا ظَهَرَ مِنْهَا
بَعْدَ أَنْ يَقِفَ الْبَائِعُ أَوْ وَكِيلُهُ، وَالْمُشْتَرِي أَوْ وَكِيلُهُ عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ
يَعْرِفَا أَوْ أَحَدُهُمَا عَدَدَهَا أَوْ يَرَاهَا أَحَدٌ مِنْ ذَكَرْنَا فَيَقَعُ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا
عَلَى صَفَةِ الَّذِي رَأَاهُمَا.

فَإِنْ تَدَاعَا بَعْدَ ذَلِكَ فِي فِرَاحٍ فَقَالَ الْمُشْتَرِي: كَانَتْ مَوْجُودَةً
حِينَ الْبَيْعِ فَدَخَلْتُ فِيهِ، وَقَالَ الْآخَرُ: لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً حِينَئِذٍ، وَلَا
بَيِّنَةٌ: حَلْفًا مَعًا، وَقَضَى بَهَا بَيْنَهُمَا، لِأَنَّهُمَا فِي أَيْدِيهِمَا مَعًا، هِيَ يَدُ
الْمُشْتَرِي بِحَقِّ الشِّرَاءِ لِلْفِرَاحِ الَّتِي فِي الْبَرَجِ، وَهِيَ يَدُ صَاحِبِ
الْأَصْلِ بِحَقِّ مَلِكِهِ لِلْأَصْلِ مِنَ الْأَمْهَاتِ وَالْمَكَانِ - وَاللَّهُ تَعَالَى
التَّوْفِيقُ.

إِلَّا إِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي قَبَضَ كُلَّ الْفِرَاحِ وَعَرَفَ ذَلِكَ ثُمَّ ادَّعَى
أَنَّهُ بَقِيَ لَهُ شَيْءٌ هُنَالِكَ فَهُوَ لِلْبَائِعِ وَحْدَهُ مَعَ بَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّهُ مَدَّعَى
عَلَيْهِ فِيمَا يَبْدُو.

١٤٧٢- مسألة: وَجَائِزُ بَيْعِ الصَّغَارِ مِنْ جَمِيعِ الْحَيَوَانَ

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ
عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: التَّمْرُ بِالتَّمْرِ عَلَى
رَعُوسِ النَّخْلِ مَكَابِلَةٌ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا دِينَارٌ أَوْ عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ فَلَا
بَأْسَ بِهِ، وَهَذَا خَيْرٌ صَحِيحٌ، وَعُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ ثِقَةٌ وَسَائِرُهُ مِنْ فِيهِ
أَثَمَةٌ أَهْلَامٌ.

وَقَدْ فَتَرَ ابْنُ عَمْرِو الْمَازِنَةَ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو فَتَنَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ الْمَازِنَةَ، وَالْمَازِنَةُ: يَبِيعُ التَّمْرَ بِالتَّمْرِ كَيْلًا،
وَيَبِيعُ الْكُرْمَ بِالتَّمْرِ كَيْلًا.

وَحَدَّثَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ
الْمَلِكِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقٍ أَخْبَرَنَا بِكْرٌ - هُوَ ابْنُ حَمَّادٍ - أَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ أَنَا يَحْسِي
- هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ
ابْنِ عَمْرِو قَالَ: فَتَنَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمَازِنَةِ، وَالْمَازِنَةُ: اشْتَرَاؤُهُ
التَّمْرِ بِالتَّمْرِ وَاشْتِرَاءُ الْعَنْبِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا.

فَمَنْ جَعَلَ تَفْسِيرَ ابْنِ عَمْرِو بَاطِلًا وَتَفْسِيرَ جَابِرٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ
صَحِيحًا. بَلْ كَلَاهَا حَقٌّ وَكُلُّ ذَلِكَ مَازِنَةٌ مِنْهُيَّ عَنْهَا، وَمَا عَدَا
هَذَا فَضْلًا وَتَحَكُّمٌ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْبَاطِلِ.

وَالْعَجَبُ كُلُّهُ مِنْ إِبَاحَةِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ قُلِّدَهُ دِينَهُ مَا قَدْ
نَصَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّهْيِ عَنْهُ مِنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ، وَبَيْعِ
التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَتَحْرِيمِهِ مَا لَمْ يَحْرَمْهُ اللَّهُ تَعَالَى قَطُّ وَلَا رَسُولُهُ ﷺ
وَلَا جَاءَ قَطُّ عَنْهُ نَهْيٌ مِنْ بَيْعِ الْجَوْزِ عَلَى رَعُوسِ أَشْجَارِهِ بِالْجَوْزِ
الْمَجْمُوعِ، وَهَذَا عَجَبٌ جَدًّا وَمَا رَأَيْنَا قَطُّ سَنَةَ مُضَاعَةً إِلَّا وَلَّى
جَنْبَهَا بَدْعًا مَذَاعَةً، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

وَاحْتَجَّوْا أَيْضًا - بَأَنَّ قَالُوا: لَا يَجُوزُ الرُّطْبُ، وَالتَّمْرُ مَنْ أَنْ
يَكُونَا جَنْسًا وَاحِدًا أَوْ جَنْسَيْنِ، فَإِنْ كَانَا جَنْسًا وَاحِدًا فَالْمُتَّحِلُّ فِي
الْجَنْسِ الْوَاحِدِ جَائِزٌ، لِإِبَاحَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ التَّمْرَ بِالتَّمْرِ مُثْلًا
بِمِثْلٍ، وَإِنْ كَانَا جَنْسَيْنِ فَذَلِكَ فِيهِمَا أَجْرٌ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:
«إِذَا اخْتَلَفَتِ الْأَصْنَافُ فَيَبِعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا يَدًا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَتَقُولُ لَهُمْ: الَّذِي أَبَاحَ التَّمْرَ بِالتَّمْرِ مُتَمَثِّلًا
يَدًا يَدًا، وَأَمَرَنَا إِذَا اخْتَلَفَتِ الْأَصْنَافُ أَنْ نَبِيعَ كَيْفَ شِئْنَا إِذَا كَانَ
يَدًا يَدًا، هُوَ الَّذِي نَهَانَا عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ جَمْلَةً، وَعَنْ بَيْعِ
التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَأَخْبَرَنَا: أَنَّهُ الرَّبَا، وَلَيْسَتْ طَاعَتُهُ فِي بَعْضٍ مَا أَمَرَ بِهِ
وَاجِبَةٌ وَفِي بَعْضٍ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، هَذَا كَفَرٌ عَنْ قَالِهِ، بَلْ طَاعَتُهُ فِي كُلِّ
مَا أَمَرَ بِهِ وَاجِبَةٌ. لَكِنْ يَا هَؤُلَاءِ أَيْنَ كُنْتُمْ عَنْ هَذَا الِاسْتِدْلَالِ
الْفَاسِدِ الَّذِي صَحَّحْتُمُوهُ وَعَارَضْتُمْ بِهِ سَنَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولَهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ إِذْ حَرَّمْتُمْ بِرَأْيِكُمُ الْفَاسِدَ بِبَيْعِ الدَّقِيقِ بِالْخَطِطَةِ أَوْ

وَصَحَّ النَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ. وَلَمْ يَجِزْ
سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ قَفِيزَ رَطْبٍ بِقَفِيزٍ مِنْ جَافٍ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالثَّاقَفِيِّ، وَاللَّيْثِ، وَأَبِي يُونُسَ،
وَعُمَرُو بْنُ الْحَسَنِ، وَأَبِي نُورٍ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ - وَهُوَ الْخَارِجُ مِنْ
أَقْوَالِ سَفِيَّانَ، وَاحِدٌ، وَإِسْحَاقَ.

وَاجْزَأَ أَبُو حَنِيفَةَ بَيْعَ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا بِمِثْلِهِ تَقْدِيرًا وَلَمْ يَجِزْ
مُتَفَاضِلًا وَلَا نِسْبَةً - وَقَالَ: إِنَّمَا يَحْرُمُ بَيْعُ التَّمْرِ الَّذِي فِي رَعُوسِ
النَّخْلِ خَاصَّةً بِالتَّمْرِ، وَلَمْ يَجِزْ ذَلِكَ لَا فِي الْعَرَابِ وَلَا فِي غَيْرِهَا.

وَاحْتَجَّ لَهُ مُقَدِّدُهُ بِمَا صَحَّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَمْرِو فَتَنَى رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمَازِنَةِ، وَالْمَازِنَةُ أَنْ يَبَاعَ مَا فِي رَعُوسِ النَّخْلِ مِنْ
تَمْرٍ بِتَمْرٍ مَسْمُومٌ بِكَيْلٍ، إِنْ زَادَ فَلِي وَإِنْ نَقَصَ فَلَعَلِّي. وَمِثْلُهُ
مُسْنَدُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ.

وَمَنْ طَرِيقَ عَطَاءِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ فَتَرَ لَهُمُ الْمَازِنَةَ:
أَنَّهُ بَيْعُ الرُّطْبِ فِي النَّخْلِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ؛ لِأَنَّهُ
لَمْ نَنَازِعْهُمْ فِي تَحْرِيمِ الرُّطْبِ فِي رَعُوسِ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا، نَعَمْ،
وغيرِ كَيْلٍ، وَلَا نَازِعْنَاهُمْ فِي أَنَّ هَذَا مَازِنَةٌ فَاحْتِجَاهُمْ بِهَا تَقْوِيَهُ
وَلِيَهُمْ ضَعِيفٌ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَلَا غَيْرِهَا: أَنَّهُ
لَا يَحْرُمُ مِنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ إِلَّا هَذِهِ الصُّفَّةُ فَقَطُّ وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ
هَذَا: أَنَّ مَا عَدَا هَذَا فَحَلَالٌ - لَكِنْ كُلُّ مَا فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ فَهِيَ
بَعْضٌ مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو الَّذِي صَدَّرْنَا بِهِ وَبَعْضٌ مَا فِي حَدِيثِ
سَهْلِ بْنِ أَبِي حَسَمَةَ، وَرَافِعٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ. وَتِلْكَ الْأَخْبَارُ جُمِعَتْ مَا
فِي هَذِهِ وَزَادَتْ عَلَيْهَا، فَلَا يَحِلُّ تَرْكُ مَا فِيهَا مِنْ زِيَادَةِ الْحُكْمِ مِنْ
أَجْلِ أَنَّهُمَا لَمْ يَذْكُرَا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ. كَمَا أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى:
«وَبَيْنَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيُّمُ فَلَا تَغْلِبُوا فِيهِمْ أَنْفُسُكُمْ»
لَيْسَ حِجَّةً فِي إِبَاحَةِ الظُّلْمِ فِي غَيْرِهَا.

وَهَكَذَا جَمِيعُ الشَّرَائِعِ أَوْلَمَّا عَنْ آخِرٍ، لَيْسَتْ كُلُّ شَرِيعَةٍ
مَذْكُورَةٌ فِي كُلِّ حَدِيثٍ.

وَأَيْضًا - فَإِنَّا نَقُولُ لَهُمْ: مَنْ أَيْنَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْمَرَادَ فِي تِلْكَ
الْأَخْبَارِ الَّتِي فِيهَا النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ إِنَّمَا هُوَ مَا ذَكَرْنَا فِي
هَذِهِ الْأَخْبَارِ الْآخِرِ مِنَ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ فِي رَعُوسِ النَّخْلِ
بِالتَّمْرِ، وَمَا بَرَهَانُكُمْ عَلَى ذَلِكَ؟ وَهَلْ زِدْتُمُونَا عَلَى الدَّعْوَى
الْمُجَرَّدَةِ الْكَاذِبَةِ شَيْئًا؟ وَمَنْ أَيْنَ وَجِبَ تَرْكُ عَمُومِ تِلْكَ الْأَخْبَارِ
الَّتَابِتَةِ بِأَجْلِ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي هَذِهِ بَعْضٌ مَا فِي تِلْكَ؟ فَاهْتَمُّ لَسَبِيلِ
إِلَى دَلِيلٍ أَصْلًا - لَا قُوَّةَ وَلَا ضَعْفَ - فَحَصَلُوا عَلَى الدَّعْوَى
فَقَطُّ، فَإِنْ ادَّعَوْا إِبْجَاعًا عَلَى مَا فِي هَذِهِ كَذِبُوا.

وَقَالَ مَالِكٌ: بَيْعُ الرُّطْبِ جَائِزٌ، وَهَذَا خَطَأٌ لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ قَوْلُنَا - وَاللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا الْعَرَايَا - وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: كَانَتْ الْعَرَايَا أَنْ يَعْزِيَ الرَّجُلُ فِي مَالِهِ النَّخْلَةَ وَالتَّخْلَتَيْنِ.

قَالَ عَلِيُّ: لَيْسَ فِي هَذَا بَيَانٌ حُكْمِ الْعَرَايَا.

وَرَوَيْنَا عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ أَنَّهُ قَالَ: الْعَرَايَا لَخَلَاتٌ مَعْلُومَاتٌ يَأْتِيهَا فَيَشْتَرِيهَا.

وَرَوَيْنَا عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَمُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ أَنَّهَا النَّخْلَةُ وَالتَّخْلَتَانِ وَالتَّخْلَاتُ تَجْعَلُ لِلْقَوْلِ فَيَبِيعُونَ ثَمَرَهَا بِمُخْرَصٍ مُخْرَأً.

وَقَالَ سَفْيَانُ بْنُ حَسَنِ، وَسَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ مِثْلَ هَذَا، إِلَّا أَنَّهُمْ خَصَّوْا بِذَلِكَ الْمَسَاكِينَ يَجْعَلُ لَهُمْ ثَمَرُ النَّخْلِ فَيَصْعُبُ عَلَيْهِمُ الْقِيَامُ عَلَيْهَا، فَأَيِّبُ حَقُّهُ أَنْ يَبِيعَهَا بِمَا شَاءُوا مِنَ الثَّمَرِ.

وَرَوَيْنَا عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ الْعَرِيَّةَ الرَّجُلُ يَعْزِي النَّخْلَةَ، أَوْ يَسْتَحِقُّ مِنْ مَالِهِ النَّخْلَةَ أَوْ التَّخْلَتَيْنِ يَأْكُلُهَا فَيَبِيعُهَا بِمِثْلِ خُرُصِهَا مُخْرَأً.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْعَرِيَّةُ أَنْ يَهَبَ الرَّجُلُ رَجُلًا آخَرَ ثَمَرَةَ نَخْلَةٍ أَوْ تَخْلَتَيْنِ ثُمَّ يَدُلُّهُ لِيَقْبِطَهُ مَكَانَ ثَمَرٍ مَا أُعْطَاهُ ثَمَرًا يَأْسَأُ فَيُخْرِجُ بِذَلِكَ عَنْ إِخْلَافِ الْوَعْدِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: الْعَرِيَّةُ أَنْ يَهَبَ الرَّجُلُ لآخَرَ ثَمَرَ نَخْلَةٍ أَوْ تَخْلَتَيْنِ أَوْ تَخْلَاتٍ مِنْ مَالِهِ وَيَكُونُ الْوَاهِبُ سَاكِنًا بِأَهْلِهِ فِي ذَلِكَ الْخَانِطِ فَيَشُقُّ عَلَيْهِ دُخُولُ الْمَعْرِ فِي ذَلِكَ الْخَانِطِ، فَلَهُ أَنْ يَتَّعَ مِنْهُ ذَلِكَ الثَّمَرُ بِمُخْرَصٍ مُخْرَأً إِلَى الْجَدَاوِ وَلَا يَجُوزُ عَنْهُ إِلَّا نَسِيئَةٌ وَلَا بَدْءٌ. وَأَمَّا بَدْءٌ يَدُلُّ فَلَا.

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فَإِنَّهُ قَالَ: الْعَرِيَّةُ أَنْ يَأْتِيَ الْوَاهِبُ الرُّطْبَ، وَهَذَا قَوْمٌ قَرَأُوا لَا مَالَ لَهُمْ، وَيُرِيدُونَ اتِّبَاعَ رُطْبِيهِ يَأْكُلُونَهُ مَعَ النَّاسِ، وَلَهُمْ فَضُولُ ثَمَرٍ مِنْ أَقْوَانِهِمْ، فَأَيِّبُ حَقُّهُ أَنْ يَشْتَرُوا الرُّطْبَ بِمُخْرَصٍ مِنْ الثَّمَرِ فِيمَا دُونَ حُسْوَ أَوْسَقٍ نَقْدًا وَلَا بَدْءً.

وَأَمَّا قَوْلُنَا الَّذِي ذَكَرْنَا فَهُوَ قَوْلُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمَحٍ عَنْ الْمُهَاجِرِ أَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: الْعَرِيَّةُ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ ثَمَرُ النَّخْلَاتِ لِعِلَامَةِ أَهْلِهِ رُطْبًا بِمُخْرَصٍ مُخْرَأً.

بِالسُّوْقِ جَمْلَةً، فَلَمْ تَحْزَوْهُ لَا مَتَفَاضِلًا، وَلَا مِثْمَالًا، وَلَا نَقْدًا، وَلَا نَسِيئَةً، وَلَا كَيْلًا، وَلَا وَزْنَ - وَهَلَّا قُلْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ: لَا يَخْلُو الدَّقِيقُ وَالْخَطِيطُ، وَالسُّوْقِيُّ، مِنْ أَنْ تَكُونَ جَنْسًا وَاحِدًا أَوْ جَنْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً أَجْنَاسٍ، فَإِنْ كَانَتْ جَنْسًا وَاحِدًا قَالَتُمُ الْمِثَالُ فِي الْجَنْسِ الْوَاحِدِ جَائِزٌ، لِإِبَاحَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْخَطِيطَ بِالْخَطِيطَةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَإِنْ كَانَتْ جَنْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً فَذَلِكَ فِيهَا أَجْسُورٌ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفَتِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدُ يَدِي» فَهَذَا الْمَكَانُ أَوَّلُ بِالْإِعْتَرَاضِ، وَبِالزُّدِّ، وَبِالْإِطْرَاحِ، لَا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحُكْمَهُ.

فَقَالَ قَاتِلٌ مِنْهُمْ: التَّفَاضُلُ فِي الدَّقِيقِ بِالْخَطِيطَةِ مَوْجُودٌ فِي الْوَقْتِ.

وَأَمَّا فِي الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ، فَلَا يَوْجُذُ إِلَّا بَعْدَ الْوَقْتِ؟.

فَقُلْنَا: فَكَانَ مَاذَا لَوْ كَانَ مَا قُلْتُمْ حَقًّا؟ وَمَنْ أَبَى وَجِبَ مِرَاعَةُ التَّفَاضُلِ فِي الْوَقْتِ أَوْ بَعْدَهُ؟ كَيْفَ وَالَّذِي قُلْتُمْ بِاطْلُ؟ لِأَنَّ الْمِثَالَةَ بِالْكُلِيِّ مَوْجُودَةٌ فِي الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ، كَمَا هِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الدَّقِيقِ بِالسُّوْقِيِّ، وَفِي الدَّقِيقِ بِالْخَطِيطَةِ فِي الْوَقْتِ، فَلَا تَفَاضُلَ فِيهَا أَصْلًا، وَإِنَّمَا كَانَ التَّفَاضُلُ مَوْجُودًا فِي الدَّقِيقِ بِالسُّوْقِيِّ فِيمَا خَلَا وَبَطَلَ الْآنَ، وَلَا يَقْطَعُ أَيْضًا بِهَذَا، فَبَطَلَ فِرْقَتُكَ الْفَاسِدُ.

وَأَيْضًا - فَإِنَّمَا أَبَاحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الثَّمَرُ بِالثَّمَرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَبِالْمُشَاهَدَةِ نَدَرِي أَنَّ الرُّطْبَ لَيْسَ مِثْلًا لِّلثَّمَرِ فِي صِفَاتِهِ.

وَاحْتِجَّوْا أَيْضًا بِأَنْ قَالُوا: بَيْعُ الثَّمَرِ الْحَدِيثُ بِالثَّمَرِ الْقَدِيمِ جَائِزٌ، وَهُوَ نَقِصٌ، عَنْهُ فِيمَا بَعْدُ؟.

فَقُلْنَا: نَعَمْ فَكَانَ مَاذَا؟ وَمَتَى جَعَلْنَا لَكُمْ عِلَّةَ الْمَنْعِ مِنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ، إِنَّمَا هِيَ نَقْصَانُهُ إِذَا يَسَّ؟ حَاشَا لِلَّهِ أَنْ يَقُولَ هَذَا: لِأَنَّ الْأَثَرُ الَّذِي مِنْ طَرِيقِ سَعِيدٍ، الَّذِي فِيهِ: ائْتَسَبُ الرُّطْبُ إِذَا جَبَّ لَا يَصْغُ، لِأَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ زَيْدِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ - وَهُوَ مُجْهُولٌ - وَلَوْ صَحَّ لَأَدْعَيْنَا لَهُ وَلَقُلْنَا بِهِ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ مِنْكُمْ بِاطْلُ وَتَحَرُّصٌ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَأْتِ بِهِ قَرَأَنٌ، وَلَا سَنَةٌ، وَإِنَّمَا هُوَ الطَّاعَةُ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَطْعُ: «فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ».

وَنَقُولُ لِمَنْ ادَّعَى التَّعْلِيلَ، وَأَنَّهُ هُوَ الْحُكْمُ، وَمَا عَدَاهُ عِبَثٌ: أَخْبَرُونَا مَا عِلَّةُ تَحْرِيمِ الْمَيْتَةِ، وَالذَّمِّ، وَلِحْمِ الْخَتِيرِ.

وَالْخَامِسَةُ فِي النِّكَاحِ، وَسَائِرِ الشَّرَائِعِ؟ فَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى وَجُودِ شَيْءٍ أَصْلًا، فَمَنْ أَبَى وَجِبَ أَنْ تَعْلَلَ بِبَعْضِ الشَّرَائِعِ بِالْعَادَةِ الْكَذَابِيَّةِ، وَلَا تَعْلَلَ سَائِرَهَا؟ وَمَا نَعْلَمُ لَأَبِي حَنِيفَةَ سَلَفًا قَبْلَهُ فِي إِحَادَةِ الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ تَحْنُ يَحْرُمُ الرِّبَا فِي غَيْرِ النَّسِيئَةِ.

بَدْخُولِ الَّذِينَ جَعَلَ لَهُمْ تِلْكَ النَّخْلَ أَقْوَالًا ثَلَاثَةً، لَا دَلِيلَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا، لَا فِي قُرْآنٍ، وَلَا فِي سُنَّةٍ، وَلَا فِي رِوَايَةٍ سَقِيمَةٍ، وَلَا فِي قَوْلِ صَاحِبٍ، وَلَا تَابِعٍ، وَلَا قِيَاسٍ، وَلَا لَفْظٍ، وَلَا رَأْيٍ لَهُ وَجْهٌ، وَمَا نَعْلَمُهُ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ.

ثُمَّ الشُّعْبَةُ وَالْأَعْجُوبَةُ الْعَظِيمَةُ قَوْلُهُ: إِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا نَسِيئَةً إِلَى الْجَدَايِ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدَأُ أَصْلًا - وَهَذَا هُوَ الرَّبَا الْحَرَامُ جَهَارًا، ثُمَّ لَمْ يَجْعَلْ يَجْهَرُ - وَلَا نَعْلَمُ هَذَا عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ، وَهُوَ حَرَامٌ مَكْشُوفٌ لَا يَحِلُّ أَصْلًا، وَإِنَّمَا حُلُّ هُنَا الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ بِالنَّصِّ الْوَاردِ فِيهِ فَقَطُّ.

وَوَجَدْنَا النَّسِيئَةَ فِيمَا فِيهِ الرَّبَا حَرَامًا بِكُلِّ وَجْهٍ، فَلَمَّا حُلَّ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ هُنَا لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِدَوٍّ وَلَا بِدَأٍّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبِيعُ؛ إِلَّا إِنَّمَا تَقْدَأُ، وَإِنَّمَا نَسِيئَةً، فَالنَّسِيئَةُ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ رَبَاٌ مَا يَقَعُ فِيهِ الرَّبَا بِلَا خِلَافٍ - وَلِأَنَّهُ شَرْطُ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى - يَعْنِي اشْتَرَا طَّ تَأْخِيرَهُ فَهُوَ بَاطِلٌ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّقْدَأُ فَلَمْ يَجُزْ غَيْرُهُ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ فَوَجَدْنَاهُ أَبْعَدَ الْأَقْوَالِ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ جَمِيعَ الْأَثَارِ كُلِّهَا جَهَارًا، وَاتَى بِدَعْوَى لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالًا بِهَا قَبْلَهُ. وَالْخَبَرُ فِي اسْتِنَاءِ جَوَازِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ لِأَهْلِ الْعَرَايَا خَاصَّةً مَنْقُولٌ نَقْلُ التَّوَاتُرِ: رَوَاهُ رَافِعٌ، وَسَهْلٌ، وَجَابِرٌ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَزَيْدٌ، وَابْنُ عَمْرٍ فِي آخِرِينَ سَوَاهِمُ كُلِّ مَنْ سَمِعْنَا هُوَ عَنْهُمْ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ - فَخَالَفُوا ذَلِكَ بِأَرْبَاعِهِمُ الْفَاسِدَةِ. وَالْبَرَاهَانُ لَصَحَّةُ قَوْلِنَا: هُوَ:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرُقٍ جَمَّةٍ كُلُّهَا تَرْجِعُ إِلَى مَالِكٍ: أَنَّ دَاوُدَ بْنُ الْحَصِينِ حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِرُخْصَتِهَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، يَشْكُ دَاوُدُ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: فَالْيَقِينُ وَاقِعٌ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ بِلَا شَكٍّ، فَهُوَ مَخْصُوصٌ فِيمَا حَرَّمَ مِنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ مَتَقِنٌ الْحَرَامَ بِشَيْءٍ، وَلَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبَاحَ ذَلِكَ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ لَحَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى حَتَّى يَبْلُغَ إِلَيْنَا مَبْنَاهُ، وَتَقَرَّرَ بِهِ الْحُجَّةُ، فَلَمْ يَفْعَلِ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ، فَابْتَدَأَ أَنَّهُ لَمْ يَبِيعْ نَبِيَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَطُّ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، لَكِنْ فِيمَا دُونَهَا يَبْقَيْنَ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَبْلُغَ ذَلِكَ فِي عَامٍ وَاحِدٍ فِي صَفَقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا فِي صَفَقَاتٍ خَمْسَةٍ أَوْسُقٍ أَصْلًا، لَا الْبَائِعُ وَلَا الْمُسْتَرِي؛ لِأَنَّهُ يَخَالِفُ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: أَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍ، وَمُوسَى بْنِ عَقِبَةَ فَلَا بَيَانَ فِيهِمَا.

وَأَمَّا قَوْلُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَاحِدٌ قَوْلِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ إِسْحَاقَ، وَسَفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، وَالْأَوْزَاعِيَّ، وَاحِدٌ، فَإِنَّهُ يَحْتَجُّ لَهُ بِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ، لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِرُخْصَتِهَا مِنْ التَّمْرِ.

قَالَ عَلِيٌّ: لَيْسَ لَهُمْ فِي هَذَا الْخَدِيثِ حُجَّةٌ أَصْلًا، وَإِنَّمَا فِيهِ أَنَّ صَاحِبَ الرُّطْبِ هُوَ الَّذِي يَبِيعُهُ بِرُخْصَتِهِ تَمَرًا - وَغَيْرُ هَكَذَا نَقُولُ.

وَجَائِزٌ عِنْدَنَا أَنْ يَبِيعَ الرُّطْبُ كَذَلِكَ الَّذِي هُوَ لَهُ وَالنَّخْلُ مَعًا.

وَجَائِزٌ أَنْ يَبِيعَهُ أَيْضًا كَذَلِكَ مَنْ مَالِكِ الرُّطْبِ وَحْدَهُ بَهِيئَةً أَوْ بِشَرَاءٍ أَوْ بِمِيرَاثٍ أَوْ بِإِجَازَةٍ أَوْ بِإِصْدَاقٍ فَهَذَا الْخَبَرُ مُوَافِقٌ لِقَوْلِنَا وَلِلَّهِ الْحُكْمُ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا صِفَةُ الْبَائِعِ فَقَطُّ، وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ هُوَ الْمُسْتَرِي.

وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ عُبَيْدِ رَيْهِ بْنِ سَعِيدٍ فَإِنَّهُ يَحْتَجُّ لَهُ.

بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ مُسَلِّمٍ - أَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ حَدَّثَنِي بِشِيرِ بْنِ إِسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ: أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ، وَسَهْلٌ بْنُ أَبِي حُشَمَةَ حَدَّثَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَانَةِ الشَّرِّ بِالتَّمْرِ إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا فَإِنَّهُ أَذِنَ لَهُمْ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ قَوْلُهُمْ لَا بَنْصَ وَلَا بِإِشَارَةٍ وَلَا بِدَلِيلٍ، وَإِنَّمَا فِيهِ: أَنَّ أَصْحَابَ الْعَرَايَا أَذِنَ لَهُمْ فِي التَّمْرِ بِالتَّمْرِ فَقَطُّ.

وَهَكَذَا نَقُولُ - فَبُطِّلَ أَنْ يَكُونَ لَشَيْءٍ مِنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ حُجَّةٌ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ فَوَجَدْنَاهُ دَعَاى بِلَا بَرَاهَانٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثًا لَا يَدْرِي أَحَدٌ مَنَاشَأَ وَلَا مَبْدَأَ وَلَا طَرِيقَهُ، ذَكَرَهُ أَيْضًا بِغَيْرِ إِسْنَادٍ - فَبُطِّلَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ حُجَّةٌ، وَحَصَلَ قَوْلُهُ دَعَاى بِلَا بَرَاهَانٍ - نَعْنِي تَخْصِيصَهُ أَنَّ الَّذِينَ أَبَاحَ لَهُمْ ابْتِيعَ الرُّطْبِ بِالرُّطْبِ بِرُخْصَتِهِ تَمَرًا إِنَّمَا هُمْ مِنْ لَا شَيْءَ لَهُمْ يَتَعَاقُونَ بِهِ الرُّطْبَ لِيبَاكُلُوهُ فَقَطُّ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ فَوَجَدْنَا قَوْلَهُ: إِنَّ الْعَرِيَّةَ هِيَ تَمَرٌ تَغْلِي تَغِيْلًا لِآخِرِينَ - وَقَوْلُهُ: إِنَّ الَّذِينَ جَعَلُوهُ يَسْكُونُونَ بِأَهْلِيهِمْ فِي الْخَاطِطِ الَّذِي فِيهِ تِلْكَ النَّخْلُ - وَقَوْلُهُ: إِنَّ أَصْحَابَ النَّخْلِ يَنَادُونَ

كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زُرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ.

١٤٧٦- مسألة: فَإِنْ كَانَ ثَمَرُ مَا عَدَا ثَمَرِ النَّخْلِ جَاثٍ أَنْ يَبَاعَ بِإِبَاسٍ وَرُطْبٍ مِنْ صَفْوِهِ، وَمِنْ غَيْرِ صَفْوِهِ بِأَكْثَرِ مِنْهُ، وَيَأْكُلُ وَمِثْلُهُ، وَأَنْ يَسْلَمَ فِي جَنْسِهِ وَغَيْرِ جَنْسِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مَخْرُوصَهُ كَمَا ذَكَرْنَا، وَمَا لَمْ يَكُنْ زُرْعًا كَيْلًا بَعْنَبٍ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَأَخْلَ اللَّهُ النَّبِيَّ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾.

فَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَفَصَّلَ لَنَا نَحْوَهُ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ نَهَى عَنِ الرُّطْبِ الْبَاسِ وَرَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «سَأَلَ: أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا تَبَسَّ؟ فَقِيلَ: نَعَمْ، فَتَنَى عَنْ يَبِيعِهِ بِالثَّمَرِ».

قُلْنَا: أَمَّا انْقِصَ الرُّطْبُ إِذَا تَبَسَّ، فَإِنْ مَالَكَا، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ زَيْدِ أَبِي عِيَّاشٍ عَنْ سَعْدٍ.

وَقَالَ مَالِكٌ مَرَّةً: زِيَادَةُ أَبِي عِيَّاشٍ مَوْلَى بَنِي زُهْرَةَ - وَهُوَ رَجُلٌ جَهْدٌ لَا يَدْرِي مِنْ هُوَ - ثُمَّ لَوْ صَحَّ مَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَةً لغير ما نَصَّ عليه فيه من الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَكُونُ تَعْدِيًا لِحُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَمِنْ الْعَجِيبِ الْعَجِيبِ أَنْ يَكُونَ صُحٌّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكَلَّمُوا إِلَّا السُّنَّ وَالظُّفْرَ».

أَمَّا السُّنُّ فَلَيْسَ عَظْمٌ.

وَأَمَّا الظُّفْرُ فَلَيْسَ مَذَى الْحَيْثِيَّةِ.

فَخَالَفَهُ الْحَنْفِيُّونَ، وَالْمَالِكِيُّونَ، وَلَا يَرَوْنَ الْعَظْمِيَّةَ عَلَةً لِمَا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَذْكَى بِهِ، وَلَا يَرَى الشَّافِعِيُّونَ كَوْنَ الَّذِي يَذْكَى بِهِ مِنْ مَذَى الْحَيْثِيَّةِ عَلَةً لِمَا يَمْنَعُ الذِّكَاةَ بِهِ إِلَّا فِي الظُّفْرِ وَحْدَهُ، ثُمَّ يَمْلِكُونَ مَا لَمْ يَصْخْ عَنْهُ مِنْ انْقِصَافِ الرُّطْبِ إِذَا تَبَسَّ؟ عَلَةً لِمَا يَمْنَعُ الشَّمَارَ، فَإِي عَجِبٌ أَعْجَبُ مِنْ هَذَا؟

وَأَمَّا الرُّطْبُ الْبَاسِ فَلَا يَصْخُ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ اثَرٌ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ كَاتِبِ اللَّيْثِ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - وَغَيْرِهِ - وَهُوَ جَهْدٌ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسَدِ بْنِ سَفْيَانَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رُطْبٍ يَتَمَرٌ، فَقَالَ: أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: لَا يَبِيعُ الرُّطْبُ بِالْبَاسِ» وَمِثْلُ هَذَا لَا يَجُلُ الْاجْتِنَاجُ بِهِ، وَلَوْ صَحَّ لَمَا تَرَدَّدْنَا فِي

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ بِنِ الْحَجَّاجِ ابْنِ عَمِيٍّ بِنِ عَمِيٍّ - هُوَ النَّسَابُورِيُّ - أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عَمِيٍّ بِنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو حَدَّثَ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «رَخَّصَ فِي الْعَرَبِيِّ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْيَتِيمِ بِخَرْصِهَا ثَمَرًا يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا».

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الْقَعْنَبِيُّ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عَمِيٍّ بِنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ بَشِيرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ دَارِهِمْ مِنْهُمْ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَكْمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ يَبِيعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ وَقَالَ: ذَلِكَ الرِّبَا بِلَا مَزَانَةٍ، إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي يَبِيعِ الْعَرَبِيِّ وَالنَّخْلَةِ وَالْمَخْلَتَيْنِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْيَتِيمِ بِخَرْصِهَا ثَمَرًا يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا.

قَالَ أَبُو حَكِيمٍ: تَحْدِيدُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «مَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ» يَقْضِي عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي التَّخْلَتَيْنِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ لَمْ يَجُزْ، وَإِنْ كَانَ فِي التَّخْلَتَيْنِ أَقَلُّ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ جَازَ ذَلِكَ فِيهَا؛ لِأَنَّ تَحْدِيدَ الْخَمْسَةِ الْأَوْسُقِ زِيَادَةُ حَكْمٍ، وَزِيَادَةُ حَدٍّ، وَزِيَادَةُ بَيَانٍ، وَلَا يَجُوزُ تَرْكُهَا - وَاللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٤٧٤- مسألة: فَمَنْ ابْتِاعَ كَذَلِكَ رُطْبًا لِلْأَكْلِ ثُمَّ مَاتَ فَوُثِّتَ عَنْهُ، أَوْ مَرَضَ، أَوْ اسْتَغْنَى عَنْ أَكْلِهَا إِلَّا أَنَّهُ حِينَ اشْتَرَاهَا كَانَتْ يَتَبَّعُ أَكْلُهَا بِلَا شَكٍّ، فَقَدْ مَلَكَ الرُّطْبُ مَلَكًا صَاحِبًا، وَيَفْعَلُ فِيهِ مَا شَاءَ مِنْ يَبِيعٍ أَوْ غَيْرِهِ. وَاللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٤٧٥- مسألة: وَلَا يَجُوزُ حَكْمُ الْعَرَابِ الْمَذْكُورِ فِي شَيْءٍ مِنَ الثَّمَارِ غَيْرِ ثَمَرِ النَّخْلِ كَمَا ذَكَرْنَا - وَلَا يَجُوزُ يَبِيعُ شَيْءٍ مِنَ الثَّمَارِ سِوَى ثَمَرِ النَّخْلِ بِخَرْصِهَا أَصْلًا، لَا فِي رَعُوسِ النَّخْلِ وَلَا بِمَجْمُوعَةٍ مِنَ الْأَرْضِ أَصْلًا. وَلَا يَجُلُ أَنْ يَبِيعَ الْعَنْبَ بِالزَّرْعِ كَيْلًا، لَا بِمَجْمُوعَةٍ وَلَا فِي عُرُودِهِ، وَلَا يَبِيعُ الزَّرْعَ بِالْحَنْطَةِ:

لَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا عَمِيٌّ بِنِ عَمِيٍّ، وَهَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَنَا أَبُو أَسَامَةَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ - هُوَ ابْنُ عَمْرٍو - عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمَزَانَةِ، وَالْمَزَانَةُ يَتَبَّعُ ثَمَرُ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا وَيَبِيعُ الزَّرْعَ بِالْعَنْبِ كَيْلًا، وَعَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بِخَرْصِهِ».

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ بَشَرَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ - هُوَ ابْنُ عَمْرٍو - عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ يَبِيعِ الزَّرْعِ بِالْحَنْطَةِ كَيْلًا».

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا قَتِيبَةُ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمَزَانَةِ أَنْ يَبِيعَ ثَمَرُ خَاتِطِهِ إِنْ كَانَتْ نَخْلًا يَتَمَرُ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَرْعِهِ».

الْأَخَذَ بِهِ.

بِالدَّائِنِ، وَالذَّاهِمِ.

ورويتموه أيضاً من طريق سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن جابر عن رسول الله ﷺ وهذا خبر في غيبة الصَّحَّةِ.

قلنا وبالله تعالى التوفيق: نعم؛ لأنَّ التَّامَرَ كُلُّهَا إِذَا يَسْتَحْدَثُ أَوْ لَمْ تَحْدُثْ فَهِيَ تَمَارٌ قَدْ طَابَتْ بِهَا خِلَافٌ مِنْ أَحَدٍ، وَلَا خِلَافٌ فِي اللَّعَةِ.

وقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بِبَيْعِ التَّمْرِ بِدَأْيِ يَدَيْهِ، كَيْلًا بِكَيْلٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَأَمَرَ بِبَيْعِهِ بِغَيْرِ صِنْفِهِ كَيْفَ شِئْنَا.

فَصَحَّ النَّصُّ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ التَّمْرِ بِمَا شِئْنَا مِمَّا يَحِلُّ بِعِهِ، فَكَانَ مَا فِي هَذَا مُضَافًا إِلَى مَا فِي خَيْرِ جَابِرِ الْمَذْكُورِ وَزَادَهُ عَلَيْهِ، فَكَانَ ذَلِكَ: لَا يُبَاعُ التَّمَرُ إِذَا طَابَ إِلَّا بِالدَّائِنِ وَالذَّاهِمِ، وَمَا شِئْتُمْ، حَاشَا مَا نَهَيْتُمْ عَنْهُ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ.

وقَدْ صَحَّ الْإِجْمَاعُ الْمُتَّفِقُ الْمُقْطُوعُ بِهِ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ التَّمَارِ بَعْدَ طَبِهَا حَكْمُهَا فِيمَا يَبِيعُ مِمَّا يَجُوزُ حَكْمُ التَّمْرِ، وَهَذَا بَرَاهُنٌ صَحِيحٌ - وبالله تعالى التوفيق.

وما نَعَلِمُ أَحَدًا مَنَعَ مِنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِغَيْرِ الدَّائِنِ وَالذَّاهِمِ وبالله تعالى التوفيق.

١٤٧٨ - مسألة: الرِّبَا: الرِّبَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي بَيْعِ، أَوْ قَرْضِ، أَوْ سَلَمٍ، وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ مِنْ أَحَدٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَأْتِ النَّصُوصُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَلَا حَرَامٌ إِلَّا مَا فَصَّلَ تَحْرِيمُهُ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَخَرَّمَ الرِّبَا﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾.

١٤٧٩ - مسألة: وَالرِّبَا لَا يَجُوزُ فِي الْبَيْعِ، وَالسَّلَمِ إِلَّا فِي سِتَّةِ أَشْيَاءَ فَقَطْ: فِي التَّمْرِ، وَالْقَمْحِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْمَلْحِ، وَالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ - وَهُوَ فِي الْقَرْضِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَلَا يَحِلُّ إِقْرَاضُ شَيْءٍ لِيَرُدَّ إِلَيْكَ أَقْلٌ وَلَا أَكْثَرُ، وَلَا مِنْ نَوْعٍ آخَرَ أَصْلًا، لَكِنْ مِثْلُ مَا اقْرَضْتَ فِي نَوْعِهِ وَمَقْدَارِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي كِتَابِ الْقَرْضِ مِنْ دِيُونَانَا هَذَا فَأَعْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ وَهَذَا إِجْمَاعٌ مُقْطُوعٌ بِهِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْبَيْعِ وَالسَّلَمِ، وَبَيْنَ الْقَرْضِ، هُوَ أَنَّ الْبَيْعَ وَالسَّلَمَ: يَكُونَانِ فِي نَوْعِ بَنُو آخَرَ، وَفِي نَوْعِ بَنُو نَوْعِهِ، وَلَا يَكُونُ الْقَرْضُ إِلَّا فِي نَوْعِ بَنُو نَوْعِهِ وَلَا بَدْ - وبالله تعالى التوفيق.

وَكَذَلِكَ الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ وَقُوعِ الرِّبَا فِي الْأَنْوَاعِ السَّتَّةِ

وَالْعَجَبُ مِنَ الْخَلْفِيِّينَ الْأَخْذِينَ بِكُلِّ ضَعِيفٍ، وَمُرْسَلٍ، كَالْوَضْعِ مِنَ التَّقِيَّةِ فِي الصَّلَاةِ، وَالْوَضْعِ بِالْيَدِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ثُمَّ يَخْلُقُونَ هَذَا الْمُرْسَلُ وَهَذَا الضَّعِيفُ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الشَّافِعِيَّينَ، وَالْمَالِكِيَّينَ، الْمَذْهَبَينَ هَذَا الْخَبَرَ قَدْ خَالَفُوهُ، لِأَنَّهُمْ يَبِيعُونَ بَيْعَ الرُّطْبِ مِنَ التَّمْرِ، وَالتَّيْنِ، وَالْعَنْبِ، بِالْيَاسِ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ، وَهَذَا خِلَافٌ لِعَمُومِ الْخَبَرِ. فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا أُرِيدَ بِذَلِكَ مَا كَانَ مِنْ جَنْسِهِ.

قلنا: وما دليكم على ذلك؟ وما الفرق بينكم وبين أبي حنيفة الغثالث: إِنَّمَا أُرِيدَ بِذَلِكَ مَا كَانَ فِي رِوَايَةِ أَشْجَلِهِ فَقَطْ؟ وَهَلْ هِيَ إِلَّا دَعْوَى يَدْعُو بِهَا بَرَاهُنٌ وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ. وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ، فَالْمُحَاقَلَةُ فِي الرُّزْغِ وَالْمُزَابَنَةُ فِي التَّخْلِ». هَذَا نَصٌّ لَفْظِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهَذَا نَصٌّ قَوْلُنَا: لِأَنَّهُ لَمْ يَرِ الْمُزَابَنَةُ إِلَّا فِي التَّخْلِ وَحْدَهُ، لَا فِي سَائِرِ التَّمَارِ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ - وَمَا نَعَلِمُ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ خِلَافًا.

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الْعَنْبِيَّ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى - هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ - عَنْ بَشِيرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَهْلِ دَارِهِمْ مِنْهُمْ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَنَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَقَالَ: ذَلِكَ الرِّبَا بَلْكَ الْمُزَابَنَةُ، إِلَّا أَنَّهُ رَخِصَ يَبِيعُ الْغَرِيْبَةَ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمِجٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ أَنْ يَبِيعَ تَمَرٌ حَاطِطُهُ إِنْ كَانَتْ تُخْلَى بِتَمَرٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِرَبِيْبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زُرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكُلِّ طَعَامٍ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: لَا مُزَابَنَةَ إِلَّا مَا بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بَعْدَهُ هَذِهِ مُزَابَنَةٌ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَبَاطِلٌ وَخَطَأٌ مُتَّفَقٌ بِمَا شَكَّ - وبالله تعالى التوفيق.

١٤٧٧ - مسألة: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَأَتَمَّ الْمُتَمَوِّنُ إِلَى الْأَخْذِ بِمَا صَحَّ مِنَ الْأَثَارِ - وَقَدْ رَوَيْتُمْ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَطْبِقَ، وَلَا يَبِيعَ شَيْءٌ مِنْهُ إِلَّا

المذكورة في البيع والسلام، فهو إجماع مقطوع به.

وما عدا الأنواع المذكورة فمختلف فيه، أيقع فيه الربا أم لا؟ والربا من أكبر الكبائر.

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكِ يَأْتُهُمْ فَأَقَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ وَمِثْلُ الرِّبَا وَأَحْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾.

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَقْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾.

ومن طريق مسلم أخبرنا هارون بن سعيد الأيلي أخبرنا ابن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «أَجْنَبُوا السَّبْعَ الْمَوْبِقَاتِ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ مَا لَيْسَ بِالتَّيَمِّمِ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّخْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ».

ومن طريق مسلم أخبرنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن المغيرة بن مقسم أخبرنا إبراهيم - هو السخمي - عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود قال: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْلَ الرِّبَا وَمُؤْكَلَهُ».

قال أبو محمد: فإذا أحل الله تعالى البيع وحرم الربا فواجب طلب معرفته ليجتنب.

وقال تعالى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ عَلَيْهِ».

فصح أن ما فصل لنا بيانه على لسان رسوله عليه السلام من الربا، أو من الحرام، فهو ربا وحرام، وما لم يفصل لنا تحريمه فهو حلال، لأنه لو جاز أن يكون في الشريعة شيء حرمه الله تعالى ثم لم يفصله لنا، ولا بينه رسوله عليه السلام لكان تعالى كاذبا في قوله تعالى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ» وهذا كفر صريح بمن قال به، ولكان رسول الله ﷺ عاصيا لربه تعالى إذ أمره بالبيان فلم يبين فهذا كفر متيقن ممن أجازه.

ومن قال: لا ربا إلا في الأصناف المذكورة: طاووس، وقنادة، وثمان البتي، وأبو سليمان، وجب أصحابنا.

واختلف الناس في هذا، فقالت طائفة: إن هذه الأصناف الستة إنما ذكرت لتكون دالة على ما فيه الربا مما سواها مما يشبهها في العلّة التي حشما وجدت كأن ما وجدت فيه ربا.

ثم اختلفوا في تلك العلّة، وكل طائفة منها تبطل علّة

الآخرين أو تنفيها فقالت طائفة: هي الطعم، واللون:

روينا من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد قال: سئل ابن شهاب عن الحمص بالعدس اثنان بواحد يدا يبيد، فقال ابن شهاب: كل شيء خالف صاحبه باللون، والطعم، فلا أراه إلا شبه الطعام.

وقال ابن وهب: وبلغني عن ابن مسعود، وعيسى بن سعيد الأنصاري، وبيعة، مثله.

قال أبو محمد: فظننا في هذا فوجدناه قولاً بلا دليل فسقط - وقد بين ابن شهاب أنه رأي منه والراي إذا لم يستدل إلى الشيء - فهو خطأ بلا شك.

وقالت طائفة: هي وجوب الزكاة:

كما روينا من طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن: أنه كان لا يرى بأساً بالتفاحين بالتفاح، والخوخ مثل ذلك.

وكل ما لم تجز فيه الزكاة، فظننا في هذا فوجدناه أيضاً قولاً بلا دليل.

ووجدنا الملق لا زكاة فيه، والربا يقع فيه بالنصر، فظن.

قال علي: وما يعجز من قلّد ربيعة في هذا عما قلّد عليه مالك، والشافعي، بزيادتهم في علته، كما قال الشافعي: علّة الربا الطعم، والتشيم. وقول مالك: علّة الربا الاذخار فيما يؤكل، والتشيم. فهل هذا إلا قول من قلّد ربيعة: علّة الربا بما فيه الزكاة والملحقة؟ وهل هي إلا دعوى كدعوى كلاهما بلا برهان؟.

وقالت طائفة بغير ذلك:

كما روينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا عبد الله بن كثير عن شعبة سالت الحكم بن عتيبة عن اشترى خمسة عشر جريباً من أرض بعثرة أجريه، فقال: لا بأس به - وكره حماد بن أبي سليمان ولا ندري ما علته في ذلك، ولعلها الجنس، فلم يميز التفاضل في جنس واحد، كأنما ما كان والله أعلم، إلا أنها دعوى ليست غيرها أصح منها، ولا هي بأضعف من غيرها.

وقد روي مثله عن سعيد بن جبير، وهو أنه جعل علّة الربا تقارب التضعف في الجنس الواحد، أو الجنس.

وقد روينا من طريق الحجاج بن النبال أخبرنا الربيع بن صبيح عن محمد بن سيرين قال: إذا اختلف النوعان فلا بأس إذا كان يدا يبيد، واحداً بالثنين.

بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ الْأَبْهَرِيُّ، وَهَذَا تَعْلِيلٌ يَفْسُدُ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ وَالْبَاذِخَانَ، وَالْقِرْعَ، وَالْكَرْبَ، وَالرَّجْلَةَ، وَالْقُطْفَ، وَالسَّلَقَ، وَالْجَزْرَ، وَالْقِنِيطَةَ، وَالْبَرِيذَ إِذَا مَا النَّاسُ فِي الْأَغْلَبِ. وَكَثِيرٌ مِنْ ذَلِكَ يَذْخَرُ وَلَا يَقَعُ الزَّيَّا فِيهِ عَنْهُمْ؛ كَالْقَلْتِ، وَالْجَزْرِ، وَالْبَاذِخَانِ، بَلْ كُلُّ ذَلِكَ يَجُوزُ مِنْهُ اثْنَانِ وَاحِدٌ يَبُوءُ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ، فَاطْرَحَ بَعْضُهُمْ هَذِهِ الْعِلَّةَ وَلَمْ تَعْجِبْ لِمَا ذَكَرْنَا فَرَادَ فِيهَا بِأَنَّ قَالَ: وَمِنْهَا الْخَلَاوَةُ، وَالْإِدْخَارُ عَمَّا يَتَفَكَّهُ بِهِ وَيَصْلُحُ لِلْقَوْتِ - فَلَمْ يَرْضَ غَيْرَهُ مِنْهُمْ هَذِهِ الْعِلَّةَ وَقَالَ: لَيْسَتْ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْفُلْفَلَ، وَالثُّومَ، وَالْكَرْوِيَّ، وَالْكُمُونَ، لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا يَتَفَكَّهُ بِهِ وَلَا يَصْلُحُ لِلْقَوْتِ، وَلَا يَتَأَذَّمُ بِهِ، وَلَا هُوَ حُلْوٌ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْعَنَابَ وَالْإِجَاصَ الْمَرْبَ، وَالْكَمَشْرَى الْمَرْبَ، وَالْمَخِيطَاءَ كُلَّهَا يَتَفَكَّهُ بِهِ وَيَصْلُحُ لِلْقَوْتِ، وَلَا يَدْخُلُ الزَّيَّا فِي شَيْءٍ مِنْهُمْ عَنْهُمْ - فَاحْتَاجَ إِلَى اسْتِعْمَالِ عِلَّةٍ أُخْرَى، فَقَالَ: الْعِلَّةُ هِيَ الْإِقَاتِيَّةُ، وَالْإِدْخَارُ، وَمَا يَصْلُحُ بِهِ الطَّعَامُ الْمُتَقَوَّتُ بِهِ لِيَصْحَ لَهُ فِيمَا ظُنَّ إِدْخَالُ: الْكُمُونَ، وَالْكَرْوِيَّ، وَالْبَصْلَ، وَالثُّومَ، وَالْكَرَاتِ، وَالْفُلْفَلَ، وَالْحُلَّ، فِيمَا يَقَعُ فِيهِ الزَّيَّا قِيَاسًا عَلَى الْمَلْحِ؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ يَصْلُحُ بِكُلِّ ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذِهِ أَفْسَدُ الْعِلَلِ الَّتِي ذَكَرُوا، وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا فَاسِدَةً، وَاضِحَةً الْبَرَهَانَ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: أَنْ إِصْلَاحَ الطَّعَامِ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّوَابِلِ، وَالْخَضِرَاوَاتِ، وَالْحُلِّ، لَا يَشِبُّهُ إِصْلَاحُهُ بِالْمَلْحِ أَصْلًا؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ الْمَطْبُوعَ إِنْ لَمْ يُؤْكَلْ أَصْلًا، وَلَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ أَحَدٌ، إِلَّا مِنْ قَارِبِ الْمَوْتِ مِنَ الْجُرْعِ أَوْ خَافَهُ، وَإِنَّمَا إِصْلَاحُهُ بِالتَّابِلِ، وَالْخَضِرَاوَاتِ الْمَذْكُورَةِ فَمَا بِالطَّعَامِ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ حَاجَةٌ إِلَّا عَنْ بَذْخٍ وَاشٍ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ كُلَّ ذِي حَسٍّ سَلِيمٍ فِي الْعَالَمِ يَدْرِي بِضَرُورَةِ الْحَسَنِ أَنْ إِصْلَاحَ الطَّعَامِ بِالْكَرْوِيَّ، وَالْكُمُونَ، وَالْفُلْفَلَ، وَالْكَرْبِ، وَالثُّونِيزِ، كَإِصْلَاحِهِ بِالْأَزْرَاقِ، وَالْخُولَنْجَانِ، وَالْقُرْقُوقِ، وَالسَّنْبِلِ، وَالزَّعْفَرَانِ، وَلَا فَرْقَ، بَلْ إِصْلَاحُهُ بِهَذِهِ أَطْيَبُ لَهُ وَأَعْيَنُ، وَأَصْلَحُ مِنْهُ بِتِلْكَ، وَالزَّيَّا عَنْهُمْ لَا يَدْخُلُ فِي هَذَا، وَبِذَا شَأْنُ أَنْ الضَّرُورَةُ فِي إِصْلَاحِ الطَّعَامِ بِمَا أَشَدَّ وَأَمْسَ، وَالزَّيَّا عَنْهُمْ لَا يَدْخُلُ فِي الْمَاءِ بِمَا - وَمَا نَعْلَمُ لَهُمْ عِلَّةً غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا. وَهَذِهِ الْعِلَلُ كُلُّهَا ذَكَرَ بَعْضُهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقُرَوَانِيُّ، وَذَكَرَ سَائِرُهَا ابْنُ الْقَضَائِرِ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ نَصْرِ فِي كِتَابِهِمْ مَفْرَقَةٌ وَمَجْمُوعَةٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَكُلُّهَا فَاسِدٌ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّخَالُفِ، وَبَيَّانِهَا مَوْضُوعَةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ - وَيَقَالُ لَهُمْ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ عِلَّتِكُمْ هَذِهِ وَبَيْنَ مَنْ قَالَ: بَلْ عِلَّةُ الزَّيَّا مَا كَانَ ذَا سَنَبِلٍ قِيَاسًا عَلَى الْبَرِّ، وَالشَّعِيرِ، وَمَا كَانَ ذَا نَوَى قِيَاسًا عَلَى التَّمْرِ، وَمَا كَانَ طَعْمُهُ مَلْحِيًّا قِيَاسًا

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذِهِ أَعْمُ الْعِلَلِ فَيَلْزَمُ مِنْ قَالِ مِنْهُمْ: بِالْعِلَّةِ الْعَامَّةِ أَنْ يَقُولَ بِهَا.

وَقَالَ الْمَالِكِيُّ: عِلَّةُ الزَّيَّا هِيَ الْإِقَاتِيَّةُ، وَالْإِدْخَارُ فِي الْجَنْسِ، فَمَا كَانَ يَذْخَرُ عَمَّا يَكُونُ قَوْتًا فِي الْأَكْلِ، فَالزَّيَّا فِيهِ نَقْدًا وَنَسِيتُهُ، وَمَا كَانَ لَا يَقَاتُ وَلَا يَذْخَرُ، فَلَا يَدْخُلُ الزَّيَّا فِيهِ يَدًا يَبُوءُ - وَإِنْ كَانَ جَنْسًا وَاحِدًا - لَكِنْ يَدْخُلُ فِيهِ الزَّيَّا فِي النَّسِيتَةِ إِذَا كَانَ جَنْسًا وَاحِدًا، وَهَذِهِ هِيَ عِلَّةُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ، ثُمَّ رَغِبَ عَنْهَا الْمُتَأَخِّرُونَ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ وَجَدُوهَا تَفْسُدُ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّ الثُّومَ، أَوْ الْبَصْلَ، وَالْكَرَاتِ، وَالْكَرْوِيَّ، وَالْكَزْبِرَةَ، وَالْحُلَّ، وَالْفُلْفَلَ - نَعْمَ، وَالْمَلْحُ الَّذِي جَاءَ فِيهِ النَّصُّ لَيْسَ مِنْهُ شَيْءٌ يَكُونُ قَوْتًا أَصْلًا، بَلْ بَعْضُهُ يَقْتُلُ إِذَا أَكُلَ مِنْهُ نَصْفٌ وَزَنَ مَا يُؤْكَلُ عَمَّا يَقَوَّتُ بِهِ، كَالْمَلْحِ، وَالْفُلْفَلَ، فَلَوْ أَنَّ إِنْسَانًا أَكَلَ رَطْلًا فَلْفَلًا فِي جِلْسَةٍ لَقَتْلَهُ بِلَا شَكٍّ.

وَكَذَلِكَ الْمَلْحُ، وَالْحُلُّ الْحَاقِظُ.

وَكَذَلِكَ الثُّومُ - وَوَجَدُوهَا تَفْسُدُ عَلَيْهِمْ أَيْضًا فِي اللَّبَنِ، وَالْبَيْضِ، فَهَذَا لَا يُمْكِنُ إِدْخَارُهَا، وَالزَّيَّا عَنْهُمْ يَدْخُلُ فِيهَا، وَوَجَدُوهَا أَيْضًا تَفْسُدُ عَلَيْهِمْ فِي الْكُمُونَ، وَالثُّونِيزِ، وَالْخَلْبَةِ الرَّطْبَةِ، وَالْكَزْبِرَةِ، وَالْكَرْوِيَّ، لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ قَوْتًا، وَالزَّيَّا عَنْهُمْ فِي كُلِّ ذَلِكَ، فَلَمَّا رَأَوْا هَذِهِ الْعِلَّةَ كَذَلِكَ، وَهِيَ عِلَّةٌ مِنْ قُدْرَةِ دِينِهِمْ أَطْرَحُوهَا، وَلَمْ تَكُنْ عَلَيْهِمْ مَوْئِدَةً فِي اسْتِخْرَاجِ غَيْرِهَا بِأَرَائِهِمْ لِنَسْتَقِيمَ لَهُمْ أَرَائِهِمْ فِي الْفِتْيَا عَلَيْهَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْلَى الْقَوْتِ، وَهِيَ الْبَرِّ، وَأَدْوَنُ الْقَوْتِ، وَهُوَ الْمَلْحُ، لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ حَكْمَ مَا بَيْنَهُمَا كَحَكْمِهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا كَذِبٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِمَجْرَدِ بِلَا كَلْفَةٍ، وَمَا نَدْرِي كَيْفَ يَشْرَحُ صَدْرُ مُسْلِمٍ لِإِطْلَاقِ مِثْلِ هَذَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَعَلَى رَسُولِهِ ﷺ؟ وَلَوْ أُطْلِقَ هَذَا الْمَطْلُوقُ مِثْلُهُ عَلَى سَائِرِ حَمَارِهِ بِغَيْرِ أَنْ يَخْبِرَهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ لَكَانَ كَذَابًا جَرَحًا بِذَلِكَ، فَكَيْفَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَعَلَى نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ أَلَيْسَ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى عَظِيمِ نِعْمَتِكَ فِي تَفْهِيمِنَا عَنْ مِثْلِ هَذَا وَشَبِيهِهِ.

ثُمَّ لَمْ يَرْضَ سَائِرُهُمْ هَذِهِ الْعِلَّةَ وَقَالُوا: لَيْسَ الْمَلْحُ دُونَ الْأَقْوَاتِ، بَلِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ أَمْسُ مِنْهَا إِلَى الثُّومِ، وَالْخَلْبَةِ الرَّطْبَةِ، وَالثُّونِيزِ، فَارْتَادُوا غَيْرَهَا، كَمَنْ يَتَحَكَّمُ فِي يَدَيْهِ تَمْرًا، وَيَأْخُذُ مَا اسْتَحْسَنَ وَيَتْرُكُ مَا لَمْ يَسْتَحْسَنَ.

فَقَالُوا: الْعِلَّةُ فِي الزَّيَّا مُخْتَلِفَةٌ، فَمِنْهَا الْإِقَاتِيَّةُ، وَالْإِدْخَارُ، كَمَا قَالَ أَسْلَافُهُمْ قِيَاسًا عَلَى الْبَرِّ وَالشَّعِيرِ - وَمِنْهَا الْخَلَاوَةُ، وَالْإِدْخَارُ، كَالزَّيْبِ وَالزَّيْنِ، وَالْعَسَلِ قِيَاسًا عَلَى التَّمْرِ - وَمِنْهَا التَّأَذُّمُ، وَالْإِدْخَارُ قِيَاسًا عَلَى الْمَلْحِ، وَهَذَا تَعْلِيلٌ اسْتَصْنَعَهُ لَهُمْ مُحَمَّدٌ

على المِلْح، وما كَانَ معدَّيًّا قِيَاسًا عَلَى النَّهْبِ، وَالْفَضَّةِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَمْ يَقُلْ بِهَذَا أَحَدٌ.

قُلْنَا: وَلَا قَالَ بِعِلْمِكُمْ أَحَدٌ قَبْلَكُمْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَذِهِ أَيْضًا يَكُونُ مِثْلَكُمْ.

وَأَيْضًا: فَمَنْ أَيْنَ خَرَجَ لَكُمْ أَنْ تَعْلَمُوا الْبُرْءَ وَالشَّعِيرَ، وَالتَّعَرَّ، وَالْمِلْحَ؟ وَلَا تَعْلَمُونَ الذَّهَبَ، وَالْفَضَّةَ، وَكُلُّهَا جَاءَ النَّصُّ بِهِ سَوَاءً، فَمَنْ أَيْنَ هَذَا التَّحَكُّمُ يَا هَؤُلَاءِ؟ وَهَلْ هَذَا إِلَّا شَبْهُ اللَّعِبِ؟ وَلَيْسَ هَذَا مَكَانَ دَعْوَى إِجْمَاعٍ، فَقَدْ عُلِّلَ الْحَفِيَّيُونَ الذَّهَبَ وَالْفَضَّةَ بِالْوَزْنِ، وَعُلِّلُوا الْأَصْنَافَ الْأَرْبَعَةَ بِالْكُلِّ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَغَيْرُهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَلَا بَدَأَ مِنْ تَعْلِيلِ الْجَمِيعِ وَالْقِيَاسِ عَلَيْهِ، أَوْ تَرَكُوا تَعْلِيلَ الْجَمِيعِ وَتَرَكُوا الْقِيَاسَ عَلَيْهِ، وَالْاِقْتِصَارَ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ فَقَطْ، وَهَذَا مَا لَا مَخْلَصَ لَهُمْ مِنْهُ أَصْلًا.

وَقَدْ أَجْهَدْنَا أَتَفَسَّنَا فِي أَنْ نَحْدُ نَظَارَهُمْ شَيْئًا يَقَوُّونَ بِهِ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْعِلَلِ يُمْكِنُ إِيرَادُهُ - وَإِنْ كَانَتْ شَيْئًا - فَمَا قَدَرْنَا عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ كِتَابِهِمْ. وَجْهَدْنَا أَنْ نَحْدُ لَهُمْ شَيْئًا نُوْرِدُهُ - وَإِنْ لَمْ يُوْرِدُوهُ - كَمَا نَفْعَلُ بِهِمْ وَكُلٌّ مِنْ خَالَفَنَا، فَإِنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا لَمْ يَتَّبِعُوا لَهُ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَتَّبِعَهُ لَمْ يَتَّبِعْهُ فَيُشَبِّهُ بِهِ، فَمَا قَدَرْنَا عَلَى ذَلِكَ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّمَا لَمْ نَحْدُ مَالِكٍ فِي تَعْلِيلِهِ الْمَذْكُورِ الَّذِي عَلَيْهِ بَنَى أَقْوَالُهُ فِي الرِّبَا سَلَفًا لِلْبَيْتِ، لَا مِنْ صَاحِبِهِ وَلَا مِنْ تَابِعِهِ، وَلَا مِنْ أَحَدٍ قَبْلِهِ، وَلَهُمْ تَحَالِيطٌ عَظِيمَةٌ فِي أَقْوَالِهِمْ فِي الرِّبَا، فَقَدْ تَقَصَّيْنَاهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَكَانِ، وَلَمْ نَذْكُرْهَا هُنَا؛ لِأَنَّهُ كِتَابٌ مُخَصَّرٌ، لَكِنْ يَكْفِي مِنْ إِيرَادِهَا: أَنَّ نَظَرَ كُلِّ ذِي فَهْمٍ كَيْفَ تَكُونُ أَقْوَالُ نَبِيَّتٍ عَلَى هَذِهِ الْقَوَاعِدِ وَفُرُوعِ أَنْشَأَتْ مِنْ هَذِهِ الْأَصُولِ؟ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: أَبُو نُورٍ، وَعَمَدُ بْنُ الْمُنْذِرِ، وَالنِّسَابُورِيُّ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي أَوَّلِ قَوْلَيْهِ: عِلَّةُ الرِّبَا هِيَ الْأَكْلُ، وَالشَّرْبُ، وَالْكَيْلُ، وَالْوَزْنُ، وَالتَّمْيِينُ - فَمَا كَانَ تَمَّا يُوْكَلُّ أَوْ يَشْرَبُ، أَوْ يَكَالُ أَوْ يُوْرَدُ، لَمْ يَجِزْ مِنْهُ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ وَاحِدٌ بَالْتَيْنِ، لَا يَدَأُ يَدُ وَلَا نَسِيَّةً.

وَكَذَلِكَ الذَّهَبُ وَالْفَضَّةُ، وَمَا كَانَ يَكَالُ أَوْ يُوْرَدُ تَمَّا لَا يُوْكَلُّ وَلَا يَشْرَبُ، أَوْ كَانَ يُوْكَلُّ وَلَا يَشْرَبُ، أَوْ كَانَ يُوْكَلُّ أَوْ يَشْرَبُ تَمَّا لَا يَكَالُ وَلَا يُوْرَدُ، فَلَا رِيبَ فِيهِ يَدُ يَدُ يَدُ، وَالتَّضَافُلُ فِيهِ جَائِزٌ، فَاجْزَاوُ الْأَتْرَجُ فِي الْأَتْرَجِ مُتَفَاضِلًا نَسِيَّةً.

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا لَا يُوْرَدُ وَلَا يَكَالُ تَمَّا يُوْكَلُّ أَوْ يَشْرَبُ، وَكُلُّ

مَا يَكَالُ أَوْ يُوْرَدُ تَمَّا لَا يُوْكَلُّ وَلَا يَشْرَبُ، وَلَا هُوَ ذَهَبٌ وَلَا فَضَّةٌ - وَهَذَا الْقَوْلُ صَحَّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، ذَكَرَهُ مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْهُ فِي مَوْطِئِهِ، وَلَا تَعْلَمُهُ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَ سَعِيدٍ، وَلَا عَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ. وَحُجَّةُ أَهْلِ هَذَا الْقَوْلِ أَنَّهُمْ ادَّعَوْا إِجْمَاعَ عَلَيْهِ، قَالُوا: وَمَا عَدَاهُ فَمُخْتَلَفٌ فِيهِ - وَلَا دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الرِّبَا فِيهَا عَدَا مَا ذَكَرْنَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَدَعَاؤُهُمْ هُنَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ مِنْ ادَّعَى إِجْمَاعَ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ - وَفِيهِمُ الْجُرْءُ، وَالْإِنْسُ - فِي مَسْأَلَةٍ لَمْ يُوْرِدْ فِيهَا قَوْلٌ عَنْ ثَمَانِيَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَصْلًا أَكْثَرُهَا بَاطِلٌ لَا يَصُحُّ، وَلَا عَنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ مِنَ التَّابِعِينَ أَصْلًا، عَلَى اخْتِلَافِ شَدِيدٍ بَيْنَهُمْ، فَقَدْ ادَّعَى الْبَاطِلُ، فَكَيْفَ وَالْخِلَافُ فِي هَذَا أَشْهُرُ مِنَ الشَّمْسِ؟ لِأَنَّ مَالِكًا وَمَنْ وَاقَفَهُ لَا يُوْرَدُ الرِّبَا فِي الْمَاءِ، وَلَا فِي كُلِّ مَا يَكَالُ أَوْ يُوْرَدُ تَمَّا يُوْكَلُّ وَيَشْرَبُ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَقْتَنًا مَذْخَرًا. فَلَا يُوْرَدُ الرِّبَا فِي: التَّنَاقُحِ، وَلَا فِي الْعَنَابِ، وَلَا فِي حَبِّ الْقَنْبَرِ، وَلَا فِي زُرَيْعَةِ الْكُتَّانِ، وَلَا فِي الْكَرْنَبِ، وَلَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَكَلَّهِ يُوْرَدُ أَوْ يَكَالُ وَيُوْكَلُّ - فَبَطُلَ هَذَا إِجْمَاعُ الْمَكْدُونِ. وَمَا وَجَدْنَا لَهُمْ حُجَّةً غَيْرَ هَذَا أَصْلًا، وَلَا قَدَرْنَا عَلَى أَنْ نَأْتِيَهُمْ بِغَيْرِهَا، فَبَطُلَ هَذَا الْقَوْلُ لِعَرَبِهِ مِنَ الْبِرْهَانِ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: عِلَّةُ الرِّبَا إِنَّمَا هِيَ الطَّعْمُ فِي الْجَنْسِ أَوْ الْجَنْسَيْنِ، وَالتَّمْيِينُ فِي الْجَنْسِ أَوْ الْجَنْسَيْنِ، فَمَا كَانَ يُوْكَلُّ، وَيَشْرَبُ، فَلَا يَجُوزُ مُتَفَاضِلًا أَصْلًا وَلَا بِنَسِيَّةٍ أَصْلًا، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِيهِ التَّمَاثُلُ نَقْدًا فَقَطْ إِذَا كَانَ فِي جَنْسٍ وَاحِدٍ، فَإِنْ كَانَ مِنْ جَنْسَيْنِ: جَائِزٌ فِيهِ التَّمَاثُلُ وَالتَّضَافُلُ نَقْدًا، وَلَمْ يَجِزْ فِيهِمَا النَّسِيَّةُ. وَمَا كَانَ لَا يُوْكَلُّ وَلَا يَشْرَبُ، وَلَا هُوَ ذَهَبٌ وَلَا فَضَّةٌ، فَالْتَّمَاثُلُ وَالتَّضَافُلُ، وَالتَّقْدُّ وَالتَّنَسِيَّةُ: جَائِزٌ فِيهِ جَنْسًا كَانَ أَوْ جَنْسَيْنِ - فَاجْزَاوُ رطلًا حديدًا بِرطلِي حديدٍ إِلَى أَجَلٍ.

وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ مَا لَا يُوْكَلُّ وَلَا يَشْرَبُ، وَلَا هُوَ ذَهَبٌ وَلَا فَضَّةٌ. وَمَنْعٌ مِنْ بَيْعِ رطلٍ سَقْمُونِيًا بِرطلِي سَقْمُونِيًا.

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا يَتَدَاوَى بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَطْعَمُ عَلَى وَجْهِهِ.

مَا وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ الْآخَرُ، وَعَلَيْهِ يَتِمُّدُ أَصْحَابُهُ، وَإِنَّمَا يَنْصَرُونَ.

وَاحْتَجَّ أَهْلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ بِالْخَبَرِ الثَّابِتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ» مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَكَذَا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ أَخْبَرَنَا

وَالْأَحْرَ، وَالطُّغْلَ كَذَلِكَ، وَالسَّبَّكَ وَاللَّوْلُ، وَحَجَرُ الْيَهُودِ كَذَلِكَ، فَارْتَقُوا الرِّيَا فِي كُلِّ ذَلِكَ - وَهُمْ لَا يَفْعَلُونَ هَذَا، نَعَمْ، وَفِي النَّاسِ مِنْ يَأْكُلُ أَطْفَارَهُ، وَشَعْرَ لَحْيَتِهِ، وَالرَّقِّ، أَكْثَلًا ذَرْبًا، فَارْتَقَوْهَا فِي الطَّعَامِ، وَادْخُلُوا الرِّيَا فِيهَا، لِأَنَّهُمَا قَدْ يُوَكَّلَانِ أَيْضًا.

وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِمَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلْمَنَكِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ الرَّقِّيُّ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَزَّازُ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسِيطٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، كَلَامَهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ قَالَ: «قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا مُخْتَلِفًا قَبَائِلَهُ بَيْنَ بَنِي إِدْرَةَ، فَتَهَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَأْخُذَهُ إِلَّا كَيْلًا بِكَيْلٍ».

وَبِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ أَخْبَرَنَا حُجَّاجٌ - هُوَ ابْنُ حَمْدٍ - قَالَ: قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُ الصَّبْرَةَ مِنَ الطَّعَامِ بِالصَّبْرَةِ مِنَ الطَّعَامِ، وَلَا الصَّبْرَةَ مِنَ الطَّعَامِ بِالْكَيْلِ مِنَ الطَّعَامِ الْمَسْمُومِ».

فَهَذَا حَدِيثَانِ صَحِيحَانِ إِلَّا أَنَّهُمَا لَا حِجَّةَ لَهُمَا فِيهِمَا؛ لِأَنَّ اسْمَ «الطَّعَامِ» لَا يَبْقَى كَمَا قُلْنَا عَنْ الْعَرَبِ مُطْلَقًا إِلَّا عَلَى الْبَرِّ فَقَطْ، كَمَا ذَكَرْنَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ أَتَّفَأَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ فَارَادَ تَعَالَى ذِيانَتَنَا وَذِيَانَتَهُمْ.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ بِخَضِرَةِ طَعَامٍ».

قُلْنَا: لَا تَنْتَعِ مِنْ وَقْعِ اسْمِ «الطَّعَامِ» عَلَى غَيْرِ الْبَرِّ بِإِضَافَةٍ أَوْ بِدَلِيلٍ مِنَ النَّصِّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْاِحْتِجَاجَ هُوَ عَلَى الشَّافِعِيِّينَ لَا لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَحَدٍ قَوْلِيهِمْ: إِنَّ ذَبَائِحَ أَهْلِ الْكِتَابِ وَذَبَائِحَنَا جَائِزٌ بَعْضُهَا بَعْضٍ مُتَفَاضِلًا، وَفِي قَوْلِهِمُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْهَا بِشَيْءٍ أَصْلًا حَتَّى يَبْسُ. وَهَذَا الْقَوْلَانِ خَالِفَانِ لِاحْتِجَاجِهِمْ بِإِطْلَاقِ اسْمِ «الطَّعَامِ» عَلَى اللَّحْمِ وَغَيْرِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا الْخَبْرَانِ خَالِفَانِ لِقَوْلِ مَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، جَمْلَةً إِنَّ حِلَّاهُمَا عَلَى أَنَّ «الطَّعَامَ» «وَأَقْعٌ عَلَى كُلِّ مَا يُوَكَّلُ مَبْلُغانِ لِقَوْلِهِمَا فِي الرِّيَا. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ».

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ فَكَمَا قُلْنَا، وَيُطْلَقُ أَيْضًا احْتِجَاجُهُمْ بِهِ أَنَّهُ قَدْ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ مِنْ هُوَ أَضْبَطُ وَأَحْظَرُ مِنْ ابْنِ فَضِيلٍ: تَبَيَّنَ:

كَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ - هُوَ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو - هُوَ ابْنُ الْحَارِثِ - أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ يَسْرَ بْنَ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيِّ قَالَ: «كَتَبْتُ أَسْمِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ».

قَالَ عَلِيٌّ: وَحَرْفُهُ بَعْضُ مُتَاخَرِهِمْ قَدْ لَمْ يَلَمْ لَهُ بِالْحَدِيثِ وَلَا وَرْعٌ لَا يَحْجِزُهُ عَنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا لَمْ يَقُلْهُ، وَلَا جَاءَ عَنْهُ وَبِمَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، فَاطْلُقْهُ إِطْلَاقًا بَلَا إِسْنَادًا فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُ الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا كَذِبٌ بَحْتٌ، وَتَعَمَّدَ لَوْضِعَ الْحَدِيثِ، إِنَّ لَمْ يَكُنْ خَطَأً مِنْ جَاهِلٍ، وَمَا جَاءَ هَكَذَا قَطْ، وَلَا يُوْجَدُ أَبَدًا مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِ مُوَضُوعَةٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِي الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا فِيهِ «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَيْسَ فِيهِ النَّعْ عَنْهُ مِثْلًا بِكَتْرٍ، وَلَا إِبَاحُهُ، إِنَّمَا هُوَ مَسْكُوتٌ عَنْهُ، فَوَجِبَ طَلَبُهُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْخَبَرِ».

وَأَيْضًا - فَإِنَّ لَفْظَةَ «الطَّعَامِ» لَا تَطْلُقُ فِي لَفْظِ الْعَرَبِ إِلَّا عَلَى الْبَرِّ وَحْدَهُ.

كَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ وَهُوَ حِجَّةٌ فِي اللَّفْظِ «كَمَا نَخْرِجُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفَيْطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ - فَلَمْ يَبْقَ اسْمُ الطَّعَامِ إِلَّا عَلَى الْبَرِّ وَحْدَهُ».

وَأَيْضًا - فَإِذَا كَانَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ» مُوجِبًا عَنْكُمْ لِلْمَنْعِ مِنْ بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ أَكْثَرَ مِنْ مِثْلٍ بِمِثْلٍ، فَاجْعَلُوا - وَلَا يَدُّ - اقْتِصَارَهُ عَلَيْهِ السَّلَامِ عَلَى ذِكْرِ الْأَصْنَافِ السَّنَةِ مَانِعًا مِنْ وَقْعِ الرِّيَا فِيهَا عِدَاهَا، وَإِلَّا فَقَدْ تَنَاقَضَ.

فَإِنْ قَالُوا: فَمَا الْفَائِدَةُ فِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ».

قُلْنَا: أَعْظَمُ الْفَائِدَةِ إِنَّ كَتْمَ تَعْدُولٍ بِاسْمِ الطَّعَامِ إِلَى كُلِّ مَا يُوَكَّلُ، فَإِنَّ فِيهِ إِطْلَاقَ قَوْلِ الْمَالِكِيِّينَ: لَا يَجُوزُ تَفَاحَةٌ بِتَفَاحَةٍ إِلَّا حِينَ يَوْقُنُ إِلَيْهَا أَكْبَرُ، وَلَا الْخَضِرُ بِالْخَضِرِ إِلَّا حِينَ يَوْقُنُ إِلَيْهَا أَكْثَرُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَعَدَّى بِلَفْظِ الطَّعَامِ الْبَرِّ، فَفِيهِ إِبَاحَةٌ بِبَرِّ فَاضِلٍ بِادْنَى، وَفَاضِلٍ وَادْنَى بِمُتَوَسِّطٍ إِذَا تَمَثَّلَتْ فِي الْكَيْلِ.

وَأَيْضًا: فَلَا يَطْلُقُ عَرَبِيٌّ وَلَا مُسْتَعَرَبٌ عَلَى السَّقْمُونِيَا اسْمَ طَعَامٍ لَا بِإِطْلَاقٍ وَلَا بِإِضَافَةٍ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ تَوَكَّلْنَا فِي الْأَدْوِيَةِ.

قُلْنَا: وَالصَّنَدُ قَدْ يُوَكَّلُ فِي الْأَدْوِيَةِ، وَالطَّيْنُ الْأَرْمِينِيُّ،

«نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصَّبِيِّ مِنَ الثَّمَرِ لَا يُعْلَمُ مَكِيلَتُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ الثَّمَرِ».

قَالَ مُسْلِمٌ: وحديثه أيضاً إسحاق بن إبراهيم - هو ابن إبراهيم - أنا روح بن عباد أخبرنا ابن جريح أنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْكَرَ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى» في آخر الحديث، فهذا هو المتصل الصحيح.

وصح بهذا كله أن إبراهيم بن الحسن أخطأ فيه مرة واستدرك أخرى، أو حدث به مرة على ما معناه عنده، ومرة كما سمعه كما رواه غيره، وبالله تعالى التوفيق.

فبطلَ التعلُّقُ بهذين الخبرين جملةً.

فإن موهوا:

بما روَّياه من طريق ابن وهب عن ابن لبيبة عن أبي الزبير عن «جابر قال: كنا في زمان رسول الله ﷺ نُغْطِي الصَّاعَ مِنْ حِنْطَةٍ بِسِتَّةِ أَصْعُقٍ مِنْ ثَمَرٍ فَأَمَّا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الطَّعَامِ فَيُكَرَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِثَلَاثِ بَيْتَلٍ» فهذا لا شيء؛ لأنه من طريق ابن لبيبة هو ساقط. ثم لو صح لكان موقوفاً على جابر وليس عن رسول الله ﷺ.

ثم هو مخالف لقول المالكيين، والشافعيين، والحنفيين جملةً؛ لأنهم لا يمنعون من التفاضل في الثمر مع غير البر، ولا يقتضرون في إباحة التفاضل في البر بالتمر خاصة، كما في هذا الخبر.

هذا كل ما يمكن أن يحتجوا به فقد تصديناه.

وذكروا في ذلك عَمَّنْ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ما روَّياه من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب الزهري: بلغنا أن عمر بن الخطاب قال: لا بأس أن تتباعوا بدأ بيد ما اختلفت ألوانه من الطعام - يريد التمر بالقمح والتمر بالزبيب.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه أنه قال: ما اختلفت ألوانه من الطعام، فلا بأس به بدأ بيد، البر بالتمر، والزبيب بالثمر، وكرهه نسيته، وكان يكره الطعام أن يباع شيء منه بشيء نظرة.

ومن طريق الحجاج بن المهال أخبرنا الربيع بن صبيح عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يكره أن يشتري شيئاً من الفاكهة ما يكال بشيء من الطعام نسيته.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أمّا قول عمر فمقطع، ثم لو صح فقد روي عن عمر خلافه كما نذكر في ذكرنا قول أبي حنيفة - إن

عبد الله - أخبرنا محمد بن إسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: «قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَاماً مِنَ الثَّمَرِ مُخْتَلِفاً بَعْضُهُ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ، فَذَعَبْنَا تَرَاتِيدَ فِيهِ قَهَنَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا كَيْلًا بِكَيْلٍ» فبطلَ تعلُّقهم بذلك.

وأيضاً: فإنه لا خلاف بيننا وبينهم في أن ذلك الطعام الذي فرق رسول الله ﷺ بينهم إنما كان صنفًا واحدًا:

إما ثمرًا، أو برًا، أو غير ذلك؛ لأن فيه نهيمهم عن أن يبيعوه بعضه ببعض زيادته، هذا ما لا شك فيه. فإذا هو كذلك قسمته بالطعام من قول رسول الله ﷺ فيمكن لهم أن يناعونا في معناه، ثم يحملوه على عمومهم، إنما هو من كلام أبي سعيد وقد أخبرنا عن أبي سعيد أنه لا يطلق اسم 'الطعام' إلا على البر.

ثم لا يجوز لنا في أن حكم ذلك الخبر إنما هو في ذلك المقسوم - هذا نص مقتضى لفظ الخبر يقيناً ضرورة ولا بد، فلا حجة لهم فيه في جميع أصناف ما يريدون أن يسموه طعاماً، إلا بقياس فاسد يناعون فيه، وهم لا يدعون معرفة ما كان من صنف ذلك الطعام، فيمكنهم عندنا أن يحتجوا علينا به لو صح لهم أنه لم يكن برًا، ولا ثمرًا، ولا شعيراً، ويبطل تعلُّقهم به إن كان برًا، أو ثمرًا، أو شعيراً؛ لأن هذا هو قولنا في هذه الأصناف الثلاثة، فبطلَ تعلُّقهم بخبر أبي سعيد يقيين لا إمكان في سواء. ولله تعالى الحمد. واستدركنا في حديث جابر:

ما روَّياه من طريق أحمد بن شعيب قال: وأخبرنا به إبراهيم بن الحسن مرة أخرى فقال: أنا حجاج قال: قال ابن جريح: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصَّبِيِّ مِنَ الثَّمَرِ لَا يُعْلَمُ مَكِيلَتُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ الثَّمَرِ».

فقد أخبر أحمد بن شعيب: أن إبراهيم بن الحسن حدثهم بذلك الحديث مرة أخرى فأخبر عنه: أنه هو ذلك الحديث نفسه.

وصح أن إبراهيم بن الحسن حدث به مرة على ما هو معناه عنده، ومرة على ما سمعه.

وأيضاً: فإن حجاج بن محمد لم يذكر فيه أنه سمعه من ابن جريح فظاهره الانقطاع.

وقد:

روَّياه مستنداً صحيحاً من طريق مسلم بن الحجاج قال: أخبرنا أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح أنا ابن وهب أخبرني ابن جريح: أن أبا الزبير أخبره أنه سمع جابر بن عبد الله يقول

شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

ثُمَّ لَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ بِمَنْعِهِ مِنَ النَّظَرَةِ فِيمَا عَدَا السَّنَةِ الْأَصْنَافِي فَيُطْلَقُ تَعْلَقُهُمْ بِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ فَلَا حِجَّةَ فِيهِ، وَهُوَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ كَرَاهِيَةٌ لَا تَحْرِيمٌ، وَلَا حِجَّةٌ فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ خِلَافُهُ عَلَى مَا نَذَرُ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي ذِكْرِنَا أَقْوَالَ أَبِي حَنِيفَةَ، فَعَادَ حِجَّةٌ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ قَوْلِهِمْ.

ثُمَّ كَمْ قِصَّةٌ خَالَفُوا فِيهَا عَمَرَ وَابْنَ عَمَرَ، كَتَرِيحِ عَمَرَ الْمُطَلَقَةِ ثَلَاثًا فِي الْمَرَضِ - وَقَوْلِ عَمَرَ وَابْنِ عَمَرَ فَيَمْنُ أَكْلُ يَظُنُّ أَنَّهُ لَيْلٌ فَإِذَا بِهِ قَدْ طَلَعَ الْفَجْرُ أَنْ صُومَهُ تَامٌ وَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ - وَفِي تَوَرِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ - وَفِي أَنْ لَا يَقْتُلَ أَحَدٌ قَوْلًا بِحِكْمَةٍ - وَفِي أَنْ لَا يَجِبُ أَحَدٌ عَلَى بَعِيرٍ جَلَالٍ - وَفِي غَيْرِ مَا قِصَّةٍ، فَكَيْفَ وَلَمْ يَأْتِ عَنْ عَمَرَ وَابْنِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَعَنْ عَطَاءٍ هَهُنَا إِلَّا الْكَرَاهَةَ قَطْعًا، لَا التَّحْرِيمَ الَّذِي يَقْدُمُونَ عَلَيْهِ بِإِبْرَاهَانَ أَصْلًا؟

وَقَدْ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنِ بَنَاتٍ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ أَخْبَرَنَا سَفْيَانَ الثَّوْرِيَّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: إِنَّهُ لَيَجْعَلُنِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ سِتْرٌ مِنَ الْحَرَامِ.

وَقَدْ جَاءَ عَنْ عَمَرَ: أَنَّهُ خَافَ أَنْ يَزِيدَ فِيمَا نَهَى عَنْهُ مِنَ الرِّبَا أَضْعَافَ الرِّبَا الْهَرَمُ خَوْفًا مِنَ الْوُقُوعِ فِيهِ عَلَى مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْمُنْهَالِ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَامَ خَطِيبًا فَقَالَ: إِنَّا وَاللَّهِ مَا نَدْرِي لَعْنًا نَامُرُكُمْ بِأُمُورٍ لَا تَصْلُحُ لَكُمْ، وَلَعْنًا نَنَاهَاكُمْ عَنْ أُمُورٍ تَصْلُحُ لَكُمْ، وَإِنَّهُ كَانَ مِنْ آخِرِ الْقُرْآنِ نَزُولًا لِآيَاتِ الرِّبَا، فَتَوَقَّيْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَبَيِّنَ لَنَا، فَدَعَا مَا يَرِيكُمْ إِلَى مَا لَا يَرِيكُمْ.

قَالَ عَلِيُّ: حَاشَ لِلَّهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَبَيِّنِ الرِّبَا الَّذِي تَوَعَّدَ فِيهِ أَشَدُّ الْوَعِيدِ، وَالَّذِي أَذِنَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ بِالْحَرْبِ، وَلَئِنْ كَانَ لَمْ يَبَيِّنْ لَعَمْرُكَ فَقَدْ بَيَّنَّ لَغَيْرِهِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَبَيِّنَ كُلَّ شَيْءٍ لِكُلِّ أَحَدٍ، لَكِنْ إِذَا بَيَّنَّ لِمَنْ يَبْلُغُهُ فَقَدْ بَلَّغَ مَا لَزَمَهُ تَبْلِيغُهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عِيسَى بْنِ الْمَغِيرَةِ عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَ عَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: تَرَكْنَا سَعَةَ أَعْمَارِ الْحَلَالِ خَافَةَ الرِّبَا. فَيُطْلَقُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ مَتَلَقٌ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا، وَحَصَلَ قَوْلُهُمْ لَا سَلَفَ لَهُمْ فِيهِ أَصْلًا، وَلَا نَعْرِفُهُ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُمْ.

وَقَالُوا: إِنَّمَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ سَنَةَ أَصْنَافٍ: أَرْبَعَةً مَأْكُولَةً، وَالتَّيْنِ هُمَا ثَمَرُ الْأَشْيَاءِ، فَقَسَمْنَا عَلَى الْمَأْكُولَةِ كُلِّ مَأْكُولٍ، وَلَمْ نَقْسُ عَلَى الْأَثْمَانِ شَيْئًا، فَقُلْنَا: هَذَا أَوَّلُ الْخَطِّ، إِنْ كَانَ الْقِيَاسُ بَاطِلًا فَمَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَقْيِسُوا عَلَى الْأَرْبَعَةِ الْمَأْكُولَةِ الْمَذْكُورَةِ غَيْرَهَا، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ حَقًّا فَمَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَدْعُوا الذَّهَبَ، وَالْفِضَّةَ: دُونَ أَنْ تَقْيِسُوا عَلَيْهِمَا، كَمَا فَعَلْتُمْ فِي الْأَرْبَعَةِ الْمَأْكُولَةِ وَلَا فَرْقَ، فَقْيِسُوا عَلَى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كُلِّ مَوْزُونٍ كَمَا فَعَلَ أَبُو حَنِيفَةَ، أَوْ كُلِّ مَعْدَنِي، فَإِنْ أَبَيْتُمْ وَعَلَّيْتُمْ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ بِالتَّيْنِ.

قُلْنَا: هَذَا عَلَيْكُمْ لَا لَكُمْ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَجُوزُ بَيْعُهُ فَهُوَ نَسَمٌ صَحِيحٌ لِكُلِّ شَيْءٍ يَجُوزُ بَيْعُهُ، بِإِجْمَاعِكُمْ مَعَ النَّاسِ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا نَدْرِي مِنْ أَيْنَ وَقَعَ لَكُمْ الْاِتِّصَارُ بِالتَّيْنِ عَلَى الذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ، وَلَا نَصٌّ فِي ذَلِكَ، وَلَا قَوْلُ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ؟ وَهَذَا خَطَأٌ فِي غَايَةِ الْفَحْشِ، وَلَا زَمَ لِلشَّافِعِيِّ، وَالْمَالِكِيِّ، لَزُومًا لَا انْفِكَالًا مِنْهُ.

وَأَيْضًا: فَمَا الَّذِي جَعَلَ عَلَيْنَا بَأْلًا مِنْ عِلَّةِ الْحَفِيفِينَ الَّذِينَ عَلَّلُوا الْأَرْبَعَةَ الْأَصْنَافِ بِالْكَيْلِ، وَالذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ بِالْوَزْنِ - وَقَالُوا: لَمْ يَذْكُرْ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا، وَهَذَا مَا لَا مَخْلَصَ لَهُمْ مِنْهُ، وَحَاشَ لِلَّهِ أَنْ يَكُونَ هَهُنَا عِلَّةٌ لَمْ يَبَيِّنْهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَلَا عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بَلْ تَرَكْنَا فِي ضَلَالٍ وَدِينٍ غَيْرِ تَامٍ، وَوَكَّلْنَا إِلَى ظُنُونِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، الَّتِي لَا مَعْنَى لَهَا، هَذَا أَمْرٌ لَا يَشْكُ فِيهِ ذُو عَقْلٍ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: عِلَّةُ الرِّبَا هِيَ الْكَيْلُ وَالْوَزْنُ فِي جِنْسٍ وَاحِدٍ أَوْ جَنْسَيْنِ فَقَطْ، فَإِذَا كَانَ الصَّنْفُ مَكِيلًا بَيْعَ بِنَوْعِهِ كَيْلًا يُمَثِّلُهُ يَدًا يَبِيضَ، وَلَمْ يَجُلْ فِيهِ التَّنَاضُلُ وَلَا النِّسْبَةُ - وَجَازَ بَيْعُهُ بِنَوْعٍ آخَرَ مِنْ الْمَكِيلَاتِ مُتَنَاضِلًا يَدًا يَبِيضَ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ النِّسْبَةُ - وَإِذَا كَانَ مَوْزُونًا جَازَ بَيْعُهُ بِنَوْعِهِ وَزَنًا بَوْزَنَ تَقْدَارٍ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ التَّنَاضُلُ وَلَا النِّسْبَةُ، وَجَازَ بَيْعُهُ بِنَوْعٍ آخَرَ مِنَ الْمَوْزُونَاتِ مُتَنَاضِلًا يَدًا يَبِيضَ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ النِّسْبَةُ إِلَّا فِي الذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ، خَاصَّةً فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَبَاعَ بِهِمَا سَائِرُ الْمَوْزُونَاتِ نِسْبَةً.

وَجَائِزُ بَيْعِ الْمَكِيلِ بِالْمَوْزُونِ مُتَنَاضِلًا وَمَتَمَثِّلًا تَقْدَارًا وَنِسْبَةً، كَالْحَمِّ بِالْبَابِ، أَوْ كَالْعَسَلِ بِالتَّمْرِ، أَوْ الزَّيْتِ بِالشَّعِيرِ.

وَهَكَذَا فِي كُلِّ شَيْءٍ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ.

وَقَدْ رَغِبَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ عَنْ هَذِهِ الْعِلَّةِ بِسَبَبِ اِتِّفَاقِهِمْ عَلَيْهِمْ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِسَائِرِ الْمَوْزُونَاتِ، فَلَجَأَ إِلَى أَنْ قَالَ: عِلَّةُ الرِّبَا هِيَ وَجُودُ الْكَيْلِ، أَوْ الْوَزْنِ فِيمَا يَتَعَيَّنُ، فَمَا زَادُونَا

بهذا إلا جنونا وكذباً بدعواهم أن الثناتين، والدرهم: لا تتعين، وهذه مكابرة العيان.

وأيضاً: فإن علة الذهب والفضة عندهم تتعين، وهم يميزون تسليمه فيما يوزن، فلم يتنعوا بهذه الزيادة السخيفة في إزالة تناقضهم.

ثم اتوا بتخاليط تشبه ما يأتي به من بغى لفساد عقله، قد تخصصنا في هذا المكان، إلا أن منها غالفهم السنة المتفق عليها من كل من يرى الربا في غير الشيعة، فأجازوا الثمرة بالثمرتين بدأ به، ولزمهم أن يميزوا تسليم ثلاث حبات من قمح في حبتين من تمر، وهذا خروج عن الإجماع المتيقن.

قال أبو محمد: واحتجوا لقولهم هذا.

بما روينا من طريق مسلم أخبرنا ابن عتيبة عن سليمان - يعني ابن بلال - عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث أن أبا هريرة، وأبا سعيد حدثاه أن رسول الله ﷺ بعث أبا تبيي عدي الأنصاري فاستعمله على خيبر فقدم تمر جيب، فقال له رسول الله ﷺ: أكل تمر خيبر هكذا؟ قال: لا، والله يا رسول الله إنا نشتري الصاع بالصاعين بن الجهم فقال رسول الله ﷺ: لا تغفلوا، ولكن يتلا بهيل، أو يعوا هذا واشتروا بتمته من هذا وكذلك الميزان، فاحتجوا بهذه اللفظة، وهي قول وكذلك الميزان.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر بن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد قال: «دخل رسول الله ﷺ على بعض أهله فوجد عندهم تمر أجود من تمرهم فقال: من أين هذا؟»

فقالوا: أبدنا صاعين بصاع فقال رسول الله ﷺ لا يصلح صاعين بصاع ولا درهمين بدرهم.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا ابن أبي زائدة عن محمد بن عمرو بن علقمة الليثي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا يصلح درهم بدرهمين ولا صاع بصاعين» وهذان خبران صحيحان إلا أنه لا حجة لهم فيهما، على ما نبين، إن شاء الله تعالى. وما:

روينا من طريق وكيع أخبرنا أبو جابر عن أبيه عن ابن عمر قال: «قال رسول الله ﷺ: عند هذه السارية وهي يؤمّنون جلع نخلة: لا يتبعوا الديّار بالديّارين، ولا الدرهم بالدرهمتين، ولا الصاع بالصاعين، إني أخاف عليكم الرماة - والرماة الرّبا - زاد بعضهم: فقام إليه رجل فقال: يا رسول الله الرجل يبيع

الفرس بالأفراس والنّجيب بالإيل، قال: لا بأس إذا كان يدأ بتيه.

وما حدثنا أحمد بن محمد الطلمنكي أخبرنا ابن مفرج أخبرنا إبراهيم بن أحمد بن فراس أخبرنا أحمد بن محمد بن سالم النسابوري أخبرنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - أخبرنا روح أنا حيان بن عبيد الله - وكان رجلاً صدق - قال «سألت أبا مجلز عن الصرق؟ فقال: يدأ بتيه، كان ابن عباس لا يرى به بأساً ما كان منه يدأ بتيه، فأتاه أبو سعيد فقال له: ألا تبقي الله، حتى متى تأكل الناس الربا؟ أو ما بلغك أن رسول الله ﷺ قال: التمر بالتمر، والحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والذّعب بالذّعب، والفضة بالفضة يدأ بتيه، عينا بعين، مثلاً بمثل، فما زاد فهو ربا؟ ثم قال: وكذلك ما يكال ويوزن أيضاً فقال ابن عباس لأبي سعيد: جزاك الله الجنة، ذكرتي أمراً قد كنت أنسيته، فإنا استغفر الله وأتوب إليه - فكان يهني عنه بعد ذلك.

وهذا كل ما احتجوا به، ولا حجة لهم في شيء منه.

أما حديث ابن أبي زائدة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي سعيد فإنه رواه عن محمد بن عمرو من هو أحفظ من ابن أبي زائدة وأوثق، فزاد فيه يانا:

كما حدثنا أحمد بن محمد الطلمنكي أخبرنا ابن مفرج أخبرنا إبراهيم بن أحمد بن فراس أخبرنا أحمد بن محمد بن سالم النسابوري أخبرنا إسحاق بن راهويه أخبرنا الفضيل بن موسى والنضر بن شميل، قال جميعاً: أخبرنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري قال: «كان رسول الله ﷺ يزرعنا تمرًا من تمر الجهم، فتسبّل تمرًا أقيب منه ونريد في السمر، فقال رسول الله ﷺ: لا يصلح هذا لا يصلح صاعين بصاع، ولا درهمان بدرهم، ولا الديّار بالديّارين، ولا الدرهم بالدرهم لا فضل بينهما إلا ربا».

قال أبو محمد: فقله عليه السلام: «لا يصلح، هذا لا يصلح صاعين بصاع» إشارة إلى التمر المذكور في الخبر، لا يمكن غير ذلك أصلاً، بدأ عليه السلام فقال: «لا يصلح مشيراً إلى فعلهم، ثم ابتدأ الكلام فقال: هذا لا يصلح صاعين بصاع، فهذا ابتداء، ولا يصلح صاعين بصاع جملة في موضع خبر الابتداء، وانتصب صاعين بصاع على التمييز، ولا يجوز غير ذلك أصلاً، لأنه لو قال عليه السلام: لا يصلح هذا، ثم ابتدأ الكلام بقوله: لا يصلح صاعين بصاع، دون أن يكون في يصلح الثانية ضمير راجع إلى مذكور، أو شار إليه لكان خطأ لا يجوز البتة.

ومن الباطل المطروح به أن يكون عليه السلام يلحن، ولا يحل إحالة لفظ الخبر ما دام يوجد له وجه صحيح - فبطل

تَعْلَقُهُمْ بِهَذَا الْخَبَرِ. وَلِلَّهِ تَعَالَى الْحَمْدُ.

فَقَطُّ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يُنَبِّئُ لِلنَّاسِ مَا بُرِّئَ إِلَيْهِمْ﴾، ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾، فَسَقَطَ غَوِيهِمْ بِهَذَا الْخَبَرِ - وَلِلَّهِ تَعَالَى الْحَمْدُ.

وَالْعَجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْبَيِّنِ الْوَاضِحِ مَنْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّطْبِيِّ بِالنَّمْرِ: أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ يَرْمِي النَّخْلَ - وَلَيْسَ هَذَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْيَارِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ خَبَرٌ وَهَذَا آخَرٌ. وَيَأْتُونَ إِلَى جَمْعٍ لَا يَفْهَمُ أَحَدٌ مِنْهُ إِلَّا مَا فَسَّرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَكَانٍ آخَرَ، فَيَزِيدُونَ فِيهِ وَيُفَسِّرُونَهُ بِالْبَاطِلِ، وَمَا لَا يَنْتَظِرُهُ لَفْظُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَصْلًا.

وَأَمَّا حَدِيثُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: لَا يَصْلُحُ صَاعِينَ بِصَاعٍ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: هَذَا عَوَمٌ لِكُلِّ مَكِيلٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا خَبَرٌ أَخْصَرَهُ مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، أَوْ وَهَمَ فِيهِ بِقِيَلٍ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، فَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، أَوْ وَهَمَ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا قَبْلُ؛ لِأَنَّ هَذَا خَبَرٌ رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِإِسْنَادِهِ: الْأَوْزَاعِيُّ، وَهَشَامُ الدَّسْتَوَائِي، وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ - وَلَيْسَ هَشَامٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، دُونَ مَعْمَرٍ، إِنْ لَمْ يَكُنْ هَشَامٌ أَحْفَظَ مِنْهُ. فَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ أَحَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا هَشَامُ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ حَزْزَةَ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ - وَحَدَّثَنَا حَامُّ بْنُ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِجْمَانَ أَخْبَرَنَا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ أَخْبَرَنَا مُسَدَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا هَشَامُ - هُوَ الدَّسْتَوَائِيُّ - كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَاعِي تَمُرٍ بِصَاعٍ، وَلَا صَاعِي جَنْطَلَةٍ بِصَاعٍ، وَلَا ذُرْعَتَيْنِ بِذِرْعَتَيْنِ».

قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي رَوَاتِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ - وَهَذَا هُوَ خَبَرُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو نَفْسَهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَاسْقَطَ مَعْمَرُ ذَكَرَ النَّمْرِ، وَالْخَنْطَةِ.

وَمِنْ الْبَيَانِ الْوَاضِحِ عَلَى خَطَايَا مَعْمَرِ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ: إِيْرَادُهُ اللَّحْنَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْخَبَرِ يَقُولُهُ: لَا يَصْلُحُ صَاعِينَ بِصَاعٍ - وَوَاللهُ مَا قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَطُّ، إِلَّا أَنْ يَشِيرَ إِلَى شَيْءٍ، فَيَكُونُ ضَمِيرُهُ فِي «لَا يَصْلُحُ» لَا سِيَّامًا وَالْأَوْزَاعِيُّ يَذْكُرُ سَمَاعَ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَسَمَاعَ أَبِي سَلَمَةَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ مَعْمَرُ - وَهَذَا لَا يَكْذِبُ عِنْدَنَا شَيْئًا، إِلَّا

وَأَمَّا حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيكِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَبِي هُرَيْرَةَ، الَّذِي فِيهِ «وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ» فَإِنَّهُمْ جَسَرُوا هَهُنَا عَلَى الْكَذِبِ الْبَحْثِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ قَطَعُوا بَاطِلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: لَا يَجُلُ النَّفَاضِلُ فِي كُلِّ جَنْبٍ مِنَ الْمِيزَانِ بِجَنْبِهِ، وَلَا النَّسِئَةُ، فَانْقَضَتْ مِنْ هَذَا كُلُّهُ عَلَى أَنْ قَالَ: وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيَانِ.

وَأَمَّا بِالْإِشْكَالِ فِي الدِّينِ، وَالتَّلْبِيسِ فِي الشَّرِيعَةِ: فَمَعَاذَ اللَّهِ مِنْ هَذَا، وَلَيْسَ فِي التَّلْبِيسِ، وَالْإِشْكَالِ: أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَرِيدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحَرَّمَ كُلَّ جَنْبٍ تَمَّا بِكَالٍ بِشَيْءٍ مِنْ جَنْبِهِ مَتَافِضًا أَوْ نَسِئَةً، وَكُلَّ جَنْبٍ تَمَّا يُوْزَنُ بِشَيْءٍ مِنْ جَنْبِهِ مَتَافِضًا أَوْ نَسِئَةً، فَيَقْصُرُ مِنْ بَيَانِ ذَلِكَ عَلَيْنَا، وَيَقْصِلُهُ لَنَا، عَلَى أَنْ يَقُولَ فِي التَّمْرِ الَّذِي اشْتَرِيَ بِتَمَرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ: لَا تَقْلَعُوا، وَلَكِنْ مِثْلًا مِثْلًا، أَوْ يَبْعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا.

وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ. وَمَا خَلَقَ اللَّهُ قَطُّ أَحَدًا يَفْهَمُ تِلْكَ الصَّغِيرِينَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ، وَلَا رَكِبَ اللَّهُ تَعَالَى قَطُّ هَذَا الْكَلَامَ عَلَى تِلْكَ الْخَرَاتِينِ.

وَلَوْ أَنَّ إِنْسَانًا مِنَ النَّاسِ أَرَادَ تِلْكَ الشَّرِيعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ احْتَجَّيَا لَهَا بِهَذَا الْكَلَامِ، فَعَبَّرَ عَنْهُمَا بِهَذَا الْكَلَامِ، لَسَخَّرَ مِنْهُ، وَلَمَّا عَدَّهُ مِنْ يَسْمَعُهُ إِلَّا لَكِنَّ اللِّسَانَ، أَوْ مَاجِنًا مِنَ الْجَبَانِ، أَوْ سَخِيفًا مِنَ النُّوْكَى. أَفَلَا يَسْتَحْيُونَ مِنْ هَذِهِ الْقَضَائِحِ الْمَوْبِقَةِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، الْمَخْزِيَةِ فِي الْعَاجِلِ.

وَلَكِنَّا نَقُولُ قَوْلًا تَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَيَشْهَدُ لَصِحَّتِهِ كُلِّ ذِي فَهْمٍ مِنْ خَالِفٍ وَمُؤَلِّفٍ - وَهُوَ أَنَّ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ» قَوْلٌ جَمَلٌ، مِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ» نَزَمَ بِكُلِّ ذَلِكَ، وَنَطَلَبُ بَيَانِهِ مِنْ نَصُوصٍ آخَرَ، وَلَا نَقْدَمُ بِالظَّنِّ الْكَاذِبِ، وَالتَّعْوِي الْأَفْكَةِ عَلَى أَنْ نَقُولَ: أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى كَذَا وَكَذَا، وَأَرَادَ رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعْنَى كَذَا: لَا يَنْتَظِرُهُ ذَلِكَ الْفَلَسْفُ بِمَوْضِعِهِ مِنَ اللَّغَةِ، فَطَلَبْنَا ذَلِكَ: فَوَجَدْنَا حَدِيثَ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وَأَبِي بَكْرَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، قَدْ بَيَّنَّ فِيهَا مَرَادَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَوْلِهِ هَهُنَا: «وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ» وَهُوَ تَفْسِيرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُنَالِكَ: أَنَّهُ لَا يَجُلُ النَّهْبُ بِالزَّهَبِ إِلَّا وَزْنًا يُوْزَنُ، وَلَا الْفَضَّةُ بِالْفِضَّةِ إِلَّا وَزْنًا يُوْزَنُ - فَقَطَعْنَا: أَنَّ هَذَا هُوَ مَرَادُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُهُ: «وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ». وَشَهِدْنَا بِشَهَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ أَرَادَ غَيْرَ هَذَا لَيَنَبِّهَ وَوَضَحَهُ حَتَّى يَفْهَمَهُ أَهْلُ الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ظَنٌّ أَنَّهُ حَنِيفَةٌ رَأْيِي، الَّذِي لَا رَأْيَ اسْقَطَ مِنْهُ، وَلَا إِلَى كَهَانَةِ أَصْحَابِهِ الْغَفَّةِ الَّتِي حَلَوْنَهُمْ عَلَيْهَا الْخَزْيَةُ

إذا كان خبراً واحداً اختلف فيه الرواة، فإن رواية الذي ذكر السماع أولى، لا سيما ممن ذكر بتدليس.

ثم لو صح لهم لفظ ابن أبي زائدة، ومعهم، بلا زيادة من غيرهما، ولا بيان من سواهما، لما كان لهم فيه حجة لوجهين.

أحدهما - أنه ليس فيه ذكر جنس واحد، ولا جنسين أصلاً، وهم يميزون صاعاً حنطاً بصاع قمر، وبكل ما ليسا من جنس واحد - وهذا خلاف عموم الخبر.

فإن قالوا: فسّر هذا أخباراً أخرى.

قلنا:

وكذلك فسرت أخباراً أخرى ما أجمله معمر.

والوجه الثاني - أن يقول هذا في القرض لا في البيع، نعم، لا يجوز في القرض صاعان بصاع في شيء من الأشياء كلها.

وأما البيع فلا، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾.

فإن ادعوا إجماعاً كذبوا؛ لأنهم يميزون صاعاً شعيراً بصاع بر، والناس لا يميزونه كلهم، بل يختلفون في إجازته. وصاعاً حصصاً بصاع لبناء، ولا إجماع هنا، فمالك لا يميزه.

فإن قالوا: قد قال رسول الله ﷺ: «فَإِذَا اخْتَلَفَتْ الْأَصْنَافُ فَيُعْوَ كَيْفَ شِئْتُمْ».

قلنا: صح أنه عليه السلام قال: «فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيُعْوَ كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدَايْهِ» فإنما قال رسول الله ﷺ في الأصناف التي سئى في الحديث الذي ذكر هذا اللفظ في آخره - ولا يحل أن ينسب إليه عليه السلام قول بظن كاذب. وكفي من هذا أنهم يجمعون معنا على لفظ لا صاعين بصاع ليست على عمومها.

فقالوا هم: في كل مكيل من جنس واحد.

وقلنا نحن: هو في الأصناف المنصوص عليها، فذعوى كدعوى. وبرهانتنا نحن: صحة النص على قولنا، وبقي قولهم بلا برهان فبطلت تعلقاتهم بهذا الخبر - والله تعالى الحمد.

وأما حديث ابن عمر فناقض؛ لأنه عن أبي جناب - وهو يحیی بن أبي حبة الكلبي - ترك الرواية عنه يحیی القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وضعف، وذكر بتدليس، ثم هو عن أبيه وهو مجهول جلة - فبطلت التعلقات به - ثم لو صح لكان القول فيه كالقول في غيره مما ذكرنا آنفاً مما خالفوا فيه عموماً.

وأما حديث أبي سعيد الخدري الذي أوردها من طريق حيّان بن عبيد الله عن أبي جابر، فلا حجة فيه؛ لأنه منقطع كما

أوردها، لم يسمعه، لا من أبي سعيد، ولا من ابن عباس، وذكر فيه: أن ابن عباس تاب ورجع عن القول بذلك - وهذا الباطل وقول من بلغه خبر لم يشهده ولا أخذه عن ثقة.

وقد روى رجوع ابن عباس: أبو الجوزاء - رواه عنه سليمان بن علي الرعي - وهو مجهول لا يدرى من هو - وروى عنه أبو الصهباء أنه كرهه.

وروى عنه طاووس ما يدل على التوقف.

وروى الثقة المختص به خلاف هذا:

كما حدثنا حماد أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل أخبرنا أبي هاشم أخبرنا أبو بشر - هو جعفر بن أبي وحشية عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه قال: ما كان الرضا قط في هاء وهاء. وحلف سعيد بن جبيرة: بالله ما رجع عنه حتى مات.

ثم هو أيضاً من رواية حيّان بن عبيد الله - وهو مجهول - ثم لو استند حديث أبي جابر المذكور لما كانت لهم فيه حجة؛ لأن اللفظ الذي تعلّقوا به من: «وكذلك ما يكال ويوزن» ليس من كلام رسول الله ﷺ وإنما هو من كلام أبي سعيد لو صح. وهو أيضاً منقطع؛ لأن هذا خبر رواه: نافع، وأبو صالح السمان، وأبو التمر الكلبي الناجي، وسعيد بن المسيب، وعقبة بن عبد الغافر، وأبو نضرة، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وسعيد الجري، وعطاء بن أبي رباح، كلهم عن أبي سعيد الخدري، وكلهم ذكروا أنهم سمعوه منه، وكلهم متصل الأسانيد بالثقات المعروفين إليهم، ليس منهم أحد ذكر هذا اللفظ فيه، وهو بين في الحديث المذكور نفسه؛ لأنه لما تمّ كلام رسول الله ﷺ قال أبو جابر: ثم قال فابتدأ الكلام المذكور من ذكر. وكذلك كل ما يكال ويوزن مفصلاً عن كلام رسول الله ﷺ وما يبعد أن يكون من كلام أبي جابر - وهو الظاهر - فبطل من كل جهة، ولا يحل أن ينسب إلى رسول الله ﷺ كلام بالظن الكاذب.

قال أبو محمد: ثم العجب كله من احتجاجهم فيما ليس فيه منه نص ولا دليل ولا أثر، وخلافهم يقيمن ما فيه منسوبةً مبنيةً أنه قول رسول الله ﷺ.

وقد صح من غير هذا الخبر أنه من كلام رسول الله ﷺ «التَّمَرُ بِالشَّعْرِ، وَالْجَنْطَةُ بِالْجَنْطَةِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالذَّعْبُ بِالذَّعْبِ، وَالْقَيْضَةُ بِالْقَيْضَةِ، يَدَايْهِ، عَيْنَايَ، عَيْنَايَ».

فقالوا هم جهاراً: نعم، ويجوز غير عين بغير عين، ويجوز عين بغير عين، نعم، يجوز تمره بتمرين وبأكثر، فهل بعد هذه

وذكروا في ذلك عَمَّنْ تَقَدَّمَ مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ خُرْمَةَ بْنِ يَكْرِجٍ عَنْ أَبِيهِ سَمِعْتُ عُمَرَو بْنَ شُعَيْبٍ قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: لَا أَنْ يَبَاعَ الصَّاعُ بِالصَّاعِينَ إِذَا كَانَ مِثْلَهُ وَإِنْ كَانَ يَدًا بِيَدٍ، فَإِنْ اخْتَلَفَ فَلَا بَأْسَ، وَإِذَا اخْتَلَفَ فِي الدِّينِ فَلَا يَصْلَحُ - وَكُلُّ شَيْءٍ يوزَنُ مِثْلُ ذَلِكَ كَهَيْئَةِ الْمِكْيَالِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ أَخْبَرَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْمُنْشَى أَخْبَرَنَا جَدِّي - هُوَ رِبَاعُ بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ عَسَارَ بْنَ يَاسِرٍ قَالَ فِي الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ: الْعَبْدُ خَيْرٌ مِنَ الْعَبِيدِ وَالْأَمَةُ خَيْرٌ مِنَ الْأَمَتَيْنِ، وَالْبَعِيرُ خَيْرٌ مِنَ الْبَعِيرَيْنِ، وَالتَّوْبُ خَيْرٌ مِنَ التَّوْبَيْنِ، فَمَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا الرِّبَا فِي النِّسَاءِ إِلَّا مَا كَيْلٌ أَوْ وَزْنٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَزَادَ بَعْضُهُمْ فِي هَذَا الْحِكْمِ: فَلَا يَبَاعُ صَنْفٌ مِنْهُ بِالصَّنْفِ الْآخَرِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا فِيمَا يَكَالُ يَدًا بِسِلْوَ وَاحِدًا بِاِثْنَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَ التَّوَانَةُ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ التَّخَمِيِّ وَعَنْ رَجُلٍ عَنِ الْحَسَنِ، قَالَا جَمِيعًا: سَلَفٌ مَا يَكَالُ فِيمَا يوزَنُ وَلَا يَكَالُ، وَسَلَفٌ مَا يوزَنُ وَلَا يَكَالُ فِيمَا يَكَالُ وَلَا يوزَنُ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِيِّ قَالَ: مَا كَانَ مِنْ بَيْعٍ يَكَالُ مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ فَرْزٌ وَازْدَادَ يَدًا بِيَدٍ، وَإِنْ كَانَ شَيْئًا وَاحِدًا يوزَنُ فَمِثْلًا بِمِثْلٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ فَرْزٌ وَازْدَادَ يَدًا بِيَدٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ يوزَنُ فَهُوَ يَجْرِي جَرَى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَكَالُ فَهُوَ يَجْرِي جَرَى الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ.

فَأَمَّا الرَّوَابِةُ عَنْ مَعْمَرٍ فَمَقْطُوعَةٌ، وَعَنِ الْحَسَنِ كَذَلِكَ.

وَأَمَّا قَوْلُ عَسَارَ: فَغَيْرُ مُوَافِقٍ لِقَوْلِهِمْ، لَكُنْهُمْ مَوْهُوًا بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَوْلُهُ: إِلَّا مَا كَيْلٌ أَوْ وَزْنٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْتِنَاءٌ مِنَ النِّسَاءِ الَّذِي هُوَ رَبٌّ أَوْ يَكُونَ اسْتِنَاءٌ تَمَّا قَالَ: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ مَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى وَجْهِ ثَالِثٍ، فَإِنْ كَانَ اسْتِنَاءٌ مِنَ النِّسَاءِ الَّذِي هُوَ رَبٌّ، فَهُوَ ضِدٌّ مِنْهُمْ عَيْنًا، وَمَوْجِبٌ أَنَّهُ لَا رَبَّ إِلَّا فِيمَا يَكَالُ أَوْ يوزَنُ فِي النِّسَاءِ، فَإِنْ كَانَ اسْتِنَاءٌ تَمَّا لَا بَأْسَ بِهِ يَدًا بِيَدٍ، فَهُوَ أَيْضًا ضِدٌّ مِنْهُمْ وَمَوْجِبٌ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مَا كَيْلٌ تَمَّا وَزْنٌ يَدًا بِيَدٍ.

وَأَمَّا الزَّيَادَةُ الَّتِي زَادَهَا فَلَا يَبَاعُ صَنْفٌ مِنْهُ بِالصَّنْفِ الْآخَرِ

الْفَضَائِلُ فَضَائِعُ؟ أَوْ يَبْقَى مَعَ هَذَا دِينَ أَوْ حَيَاةً مِنْ عَارٍ أَوْ خَوْفٍ نَارٍ - نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الضَّلَالِ وَالذَّمَارِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَمَا بَيَّنَّ غَايَةَ الْبَيَانِ: أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ - نَعْنِي وَكَذَلِكَ مَا يَكَالُ وَيوزَنُ - لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ طَعْمًا بِرِهَانٍ وَاضِحٍ - وَهُوَ أَيْضًا مَبْطَلٌ لِعُلَّتُهُم بِالْوِزْنِ، وَالْكَيْلِ، مِنْ طَرِيقِ ضَرُورَةِ الْحَرَمِ، وَبِدِيهَةِ الْعَقْلِ، وَصَادِقِ النَّظَرِ، فَإِنَّ مِنَ الْبَاطِلِ الْبَحْثُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَجْعَلُ عِلَّةَ الْحَرَامِ فِي الرِّبَا: الْوِزْنَ، وَالْكَيْلَ، وَالْتِفَاضُلَ فِيهِ، وَبَاعِثَهُ عَزَّ وَجَلَّ يَعْلَمُ، وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَدْرِي، وَكُلُّ ذِي عَقْلٍ يَعْرِفُ: أَنَّ حُكْمَ الْمِيعَاتِ يَخْتَلِفُ فِي الْبِلَادِ أَشَدَّ اخْتِلَافًا، فَمَا يوزَنُ فِي بِلَدَةٍ يَكَالُ فِي أُخْرَى: كَالْعَسَلِ، وَالتَّزَيْتِ وَالدَّقِيقِ، وَالسَّمَنِ، يَبَاعُ الزَّيْتُ وَالْعَسَلُ بِغِدَادَ وَالْكُوفَةِ وَزَنْأً، وَلَا يَبَاعُ شَيْءٌ مِنْهَا بِالْأَنْدَلِسِ إِلَّا كَيْلًا. وَيَبَاعُ السَّمْنُ وَالدَّقِيقُ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ كَيْلًا، وَلَا يَبَاعُ عِنْدَنَا إِلَّا وَزْنًا، وَالتَّيْنُ يَبَاعُ بِرَبَّةِ كَيْلًا، وَلَا يَبَاعُ بِأَشْيِيَّةٍ وَقُوطِيَّةٍ إِلَّا وَزْنًا وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَشْيَاءِ. وَلَا سَبِيلَ لِي أَنْ يَعْرِفَ كَيْفَ كَانَ يَبَاعُ ذَلِكَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَصْلًا، فَحَصَلَ الرِّبَا لَا يَدْرِي مَا هُوَ حَتَّى يَجْتَنِبَ؟ وَلَا مَا لَيْسَ هُوَ فَيَسْتَعْمَلُ وَصَلَ الْحَرَامُ وَالْحَلَالُ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى أَمَشَاجًا يَخْطِئُونَ لَا يَعْرِفُ هَذَا مِنْ هَذَا أَبَدًا. وَحَصَلَتِ الْأَنْوَاعُ الْمِيعَةُ كُلُّهَا الَّتِي يَدْخُلُونَ فِيهَا الرِّبَا لَا يَدْرُونَ كَيْفَ يَدْخُلُ الرِّبَا فِيهَا؟ وَلَا كَيْفَ يَسْلَمُ مِنْهُ؟ نَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ دِينِ هَذِهِ صَفَتُهُ، هِيَ هَاتِ آيِنَ هَذَا الْقَوْلُ الْكَاذِبُ؟ مَنْ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى الصَّادِقِ: ﴿الَّذِينَ أَكْفَلْتُمْ كُفْرًا وَنَكَحْتُمْ﴾ وَمَنْ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ؟ قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ».

فَإِنْ رَجَعُوا إِلَى أَنْ يَجْعَلُوا لِأَهْلِ كُلِّ بِلَدٍ عَادَتَهُ حَصَلَ الدِّينُ لِعَبَا إِذَا شَاءَ أَهْلُ بِلَدٍ أَنْ يَسْتَحِلُّوا الْحَرَامَ رَدُّوا كُلُّ مَا كَانُوا يَبِيعُونَهُ بِكَيْلٍ إِلَى الْوِزْنِ، وَمَا كَانُوا يَبِيعُونَهُ يوزَنُ إِلَى كَيْلٍ فَحُلُّهُمْ بِاخْتِيَارِهِمْ مَا كَانَ حَرَامًا أَمْسَ مِنْ التَّفَاضُلِ بَيْنَ الْكَيْلَيْنِ، أَوْ بَيْنَ الْوِزْنَيْنِ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَهَذَا بَعْنَهُ أَيْضًا يَدْخُلُ عَلَى الْمَالِكِيِّينَ وَالشَّافِعِيِّينَ، لِأَنَّهُمْ إِذَا ادْخَلُوا الرِّبَا فِي الْمَاكُولِ كُلِّهِ، أَوْ فِي الْمَذْخَرِ الْمُقَاتَلِ: سَأَلْنَاهُمْ عَنِ الْأَصْنَافِ الْمِيعَةِ مِنْ ذَلِكَ، وَلَيْسَتْ صَفًّا، وَلَا صَنْفِينَ، بَلْ هِيَ عَشْرَاتٌ كَثِيرَةٌ: بَأَيَّ شَيْءٍ يَوْجِبُونَ فِيهَا التَّمَاثُلَ، أَيْ الْكَيْلَ أَمْ بِالْوِزْنِ؟ فَأَيًّا مَا قَالُوا صَارُوا مُحْتَكَمِينَ بِالْبَاطِلِ، وَلَمْ يَكُونُوا أَوَّلِي مَنْ آخَرٍ يَقُولُ بِالْوِزْنِ فِيمَا قَالُوا هُمْ فِيهِ بِالْكَيْلِ، أَوْ بِالْكَيْلِ فِيمَا قَالُوا هُمْ فِيهِ بِالْوِزْنِ، فَإِنَّ الْمَخْلَصَ؟ أَمْ كَيْفَ يَبِيعُ النَّاسُ مَا أَحْلَى لَهُمْ مِنَ الْبَيْعِ؟ أَمْ كَيْفَ يَجْتَنِبُونَ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ مِنَ الرِّبَا؟ وَهَذَا مِنَ الْخَطِّ الَّذِي لَا يَحِلُّ عَلَى مَنْ يَسَرُّهُ اللَّهُ تَعَالَى لِنَصِيحَةٍ نَفْسِهِ.

إلا مثلاً بمثل فهو ضد مذهبه عياناً بكل حال.

وأما قول ابن عمر صحيح عنه.

وقد صح عنه خلافه كما ذكرنا في ذكرنا قول الشافعي، فليس أحد قوليه بأول من الآخر، مع أنه ليس فيه كراهية التفاضل فيما يكال، ولا يوافقه سائر أقوالهم، وما وجدنا قولهم يصح عن أحد قبلهم إلا عن النخعي، والزهری فقط - فبطل كل ما موهوا به من الآثار.

فإن قالوا: لم ينص عليه السلام إلا على مكيل، وموزون.

قلنا: ما الفرق بين هذا وبين من قال: لم ينص عليه السلام إلا على مأكول أو ثمن - أو من قال: لم ينص عليه السلام إلا على مقتات مدخر، ومعدني؟ وما يصلح به الطعام، أو من قال: لم ينص عليه السلام إلا على ما يزكي وعلى مالح الطعام فقط - أو من قال: لم ينص عليه السلام إلا على نبات، ومعدني، وجامد؟ فدخل الربا في كل ما يثبت كالصبر وغير ذلك، واستطه عن اللبن وما يتصرف منه، وعن العسل، واللحم، والسملك، فليس بعض هذه الدعاوى أولى من بعض.

وكل هذا إذا تعدى به ما ورد فيه النص فهو تعد لحديث الله تعالى، وما عجز رسول الله ﷺ قط عن أن يبين لنا مراده، وحاش له أن يكلنا في أصعب الأشياء من الربا المتعد فيه بنار جهنم في الآخرة والحرب به في الدنيا إلى هذه الكهانات الكاذبة، والظنون الآفكة، ظلمات بعضها فوق بعض - ونحمد الله على السلامة. وعهدنا بهم يقولون: نحن على يقين من وجوب قطع البئر في عشرة دراهم؛ وغير موقنين بوجوب قطعها في أقل، ونحن موقنون بتحريم عصر العنب إذا أسكر ولم نوقن بتحريم ما عداه - ونحن موقنون بالقصر في ثلاث ولا نوقن به في أقل، فلا نقول بشيء من ذلك حيث لا نوقنه. فهلا قالوا ههنا: نحن موقنون بالربا في الأصناف المنصوص عليها، ولنا على يقين منه في غيرها، فلا نقول به حيث لا يقين معنا فيه؟ ولو فعلوا هذا ههنا وتركوا هنالك لوقفوا لأنهم كانوا يتبعون السنن، والله تعالى التوفيق.

ثم لم يلبثوا أن نقضوا عليهم أقبح نقض، فأجازوا تسليف الذهب، والفضة فيما يكال، وما يوزن. وأجازوا بيع آتية نحاس بآتية نحاس أو وزن منها، ولم يميزوا ذلك في آتية الذهب، والفضة، وكل ذلك سواء عندهم في دخول الربا فيه.

ثم أجازوا بيع قمح بعينه بقمح بغير عينه، أو تمر بعينه بتمر بغير عينه أو شعير بعينه بشعير بغير عينه، فيقبض الذي بغير عينه

ثم يفرقان قبل قبض الذي بعينه - وحرموا ذلك في ذهب بعينه بذهب بغير عينه، وفي فضة بعينها بفضة بغير عينها، ولا فرق بين شيء من ذلك، لا في نص، ولا في معقول، فأباحوا الربا جهاراً - ونعوا بالله من المخذلان - فبطلت علته هؤلاء، وبطل قولهم بقينا.

١٤٨٠- مسألة: قال أبو حمزة: وهبنا أشياء ذكرها

القائلون - بتعليق حديث الربا - كلهم، وهي أنهم ذكروا ما روينا من طريق وكيع أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن حكيم بن جابر: «عن عبادة بن الصامت سوغت رسول الله ﷺ يقول: النعيب بالذهب، والفضة بالفضة، والكفة بالكفة، حتى خلص إلى المبح».

قالوا: فهذا يدل على أنه عليه السلام ذكر غير ذلك.

قال أبو حمزة: وهذا باطل لوجه.

أولها: أن هذا اللفظ لم يروه إلا حكيم بن جابر - وهو مجهول.

والثاني: أنه قد أسقط من هذا الخبر ذكر البر، والتبر والشعير - فبطل تقديرهم أنه ذكر أصنافاً لم يذكرها غيره من الرواة.

والثالث: أن هذا الخبر:

رويناه من طريق بكر بن حنادة عن مسدد عن يحيى بن سعيد القطان عن إسماعيل بن أبي خالد عن حكيم بن جابر عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ فقال فيه: «حتى خص المبح فلاح أنه لم يذكر غير تلك الأصناف».

والرابع: أن من الباطل المتيقن أن يذكر عليه السلام شرائع مفترضة فيسقط ذكرها عن جميع الناس - أوهم عن آخرهم - من غير نسخ، هذا خلاف قول الله تعالى: «وَمَا يَتَّبِعُ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ».

وقوله تعالى: «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ»..

ولو جاز هذا لكان الدين لم يكمل، والشرعة فاسدة، قد ضاعت منها عنا أشياء، ولكننا مكلفين ما لا نقدر عليه، ومأمورين بما لا ندره أبداً، وهذه ضلالات تاهيك بها، وباطل لا خفاء به.

وذكرنا ما روينا من طريق ابن وهب عن يزيد بن عياض عن إسحاق بن عبد الله عن جبير عن مالك بن أوس بن الحذان: أن النبي ﷺ قال: «الشمر بالتمر، والزبيب بالزبيب، والبر بالبر، والسمن بالسمن، والزيت بالزيت، والدبنار بالدبنار، والذرهيم بالذرهيم، لا فضل بينهم».

سبعة من الصحابة رضي الله عنهم مختلفين، كلهم مخالف لأقوال أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، ليس عن أحد منهم رواية توافق أقوال هؤلاء صحيحة ولا سقيمة.

وعن نحو اثني عشر من التابعين مختلفين أيضاً كذلك مخالفين لأقوالهم إلا إبراهيم وحده، فإنه وافق قوله أصل أبي حنيفة.

وأيضاً: فكثر الروايات التي ذكرنا عن الصحابة والتابعين فواحدة لا تصح، فمن يجعل مثل هذا إجماعاً إلا من لا دين له ولا عقل - وبالله تعالى التوفيق.

ووجدنا بشر بن غياث المريسي قولاً غريباً، وهو أن تسليم كل جنس في غير جنسه جائز كالذهب في الفضة والفضة في الذهب، والتملح في الشعير، والتبر في الملح، وكل صنف منها في غيره، وأن الربا لا يقع إلا فيما بيع بجنسه فقط.

ثم لا ندرى أعم كل جنس في العالم قياساً على المنصوصات، وهو الأظهر من قوله، أو خص المنصوصات فقط - وهذا قول مخالف لما صح عن رسول الله ﷺ فلا وجه للاشتغال به.

١٤٨١ - مسألة: قال علي: فإذا قد بطلت هذه الأقوال كلها فالواجب أن نذكر البرهان على صحة قولنا بعون الله تعالى:

روينا من طريق مسلم أخبرنا أخيراً قتيبة بن سعيد قال: أنا الليث - هو ابن مسلم - عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذان أنه قال: أقبلت أقول: من يسطرف الدرهم، فقال طلحة بن عبيد الله - وهو عند عمر بن الخطاب: أرتا ذهبك، ثم جئنا إذا جاء خادمتنا نعطك ورقك، فقال عمر بن الخطاب: كلا، والله لتعطينه ورقة أو لستردها إليه ذهبه، فإذا رسول الله ﷺ قال: «الزرق بالذهب رباً، إلا هاء وهاء زائر بالزبر رباً، إلا هاء وهاء بالشعير رباً، إلا هاء وهاء والتبر بالتبر رباً، إلا هاء وهاء». وهاء.

ومن طريق مسلم أخبرنا عبيد الله بن عمر القواريري أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة أنا أبو الأشعث عن «عقادة بن الصامت قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ينفى عن بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والتبر بالتبر، والشعير بالشعير، والتبر بالتبر، والمالح بالمالح، إلا سواء بسواء، عتياً بعين، فمن زاد أو أزداد فقد أربى».

ومن طريق مسلم أخبرنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب السخيتي بنحوه.

قال أبو محمد: وهذا حديث موضوع مكذوب لا تحل روايته إلا على بيان فضيحة، لأن مالك بن أوس لا يعرف له سماع من رسول الله ﷺ. وجبر بن أبي صالح - مجهول لا يدرى من هو، وإسحاق بن عبد الله - هو القسري - متروك - ويزيد بن عياض - هو ابن جعدة مذكور بالكذب ووضع الأحاديث.

ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة في إيجاب علو أصلا، وإنما كان يكون فيه زيادة ذكر الزيت، والسمن، والزبيب، فقط.

وأيضاً: فلو صح لكان المالكون مخالفين له، لأنهم يجوزون الدرهم بأوزن منه على سبيل المعروف ولكن الخفيون مخالفين له، لأنهم يميزون ثلاث تمرات بست تمرات، وعشر حبات بر بثلاثين حبة بر.

وكذلك في الشعير، والملح، والزبيب، والملح، ولا يحل تحريم حلال خوف الوقوع في الحرام، فيستعجل من فعل ذلك المعصية، والوقوع في الباطل خوف أن يقع فيه غيره.

ومن طريق وكيع أنا إبراهيم بن يزيد عن أبي الزبير عن جابر أنه كره مذي ذرة مذب حنطة نسيئة - إبراهيم - متروك منهم - وهذا كراهية لا تحريم، ولا يدرى هل كره الكيل أو الطعام؟ وقد ذكرنا كل قول روي في هذا الباب عن المتقدمين وبيننا خلافهم لها، وأنهم قالوا في ذلك بأقوال لا تحفظ عن أحد قبلهم. وأعجب شيء مجاهرة من لا دين له بدعوى الإجماع على وقوع الربا فيما عدا الأصناف المنصوص عليها - وهذا كذب مفضوح من قريب، والله ما صح الإجماع في الأصناف المنصوص عليها فكيف في غيرها. أو ليس ابن مسعود، وابن عباس يقولان: لا ربا فيما كان يداً بيد؟ وعليه كان عطاء، وأصحاب ابن عباس، وقضاء أهل مكة.

وقد رويناه من طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو معاوية أخبرنا الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبد الله بن مسعود قال: لا ربا فيما كان يداً بيد والماء من الماء.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا وكيع أخبرنا سفيان - هو الثوري - عن ابن جريج عن عطاء قال: لا بأس بأن يسلّم ما يكال فيما يكال، وما يوزن فيما يوزن، إنما هو طعام بطعام، وهذا نفس قولنا، وخالف جميع قول هؤلاء.

وقد صح عن طلحة بن عبيد الله إباحة بيع ذهب بفضة، يقبض أحدهما ويتأخر قبض الآخر إلى أجل غير مسمى، ولا يقدرون فيما عدا السنة الأصناف في الربا على كلفة، إلا عن

أخبرنا محمد بن سيرين قال: ثبت أن عمر بن الخطاب قام يغضب فقال: يا أيها الناس ألا إن الدرهم بالدرهم، والدينار بالدينار، عين بعين، سواء سواء، مثلاً بمثل فهذا عمر بحضرة الصحابة لا يميز في الدرهم والدينار إلا عينا بعين، ويرى أنها تعين، ولا يعرف له في ذلك خالف من الصحابة: فخالفوه.

١٤٨٣ - مسألة: وجاز بيع كل صنف مما ذكرنا بالأصناف الأخر منها، متفاضلا ومتماثلا وجزافاً، وزناً وكيلاً، كيفما شئت إذا كان يداً بيد. ولا يجوز في ذلك التأخير طرفة عين فاكتر، لا في بيع ولا في سلم، وهذا مقتضى قول رسول الله ﷺ الذي ذكرنا وهو متفق عليه، إلا مالكا فإنه لم يميز بين الشعر بالقمح إلا متماثلا كيلاً بكيل - وأجازه أبو حنيفة، والشافعي، وأبو سليمان، كما قلنا.

برهان صحة قولنا: ما روينا من طريق مسلم أخبرنا أبو كريب أخبرنا ابن فضيل - هو محمد - عن أبيه عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «التشتر بالتشتر، والحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والبلع بالبلع، وشلا بجل، يداً بيد، فمن زاد واستزاد فقد أربى، إلا ما اختلفت ألوانه».

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي الأشعث عن عباد بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتشتر بالتشتر، والبلع بالبلع، مثلاً بجل، يداً بيد، سواء سواء فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد».

وقد ذكرنا قبل هذه مسألة نصه عليه السلام على جواز بيع الشعر بالبر متفاضلا، ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الله بن بزيع أخبرنا يزيد أخبرنا سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار، وعبد الله بن عبيد - هو ابن هرمز - قالا جميعاً: إن عباد بن الصامت حدثهم قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالذهب، والورق بالورق، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتشتر بالتشتر، إلا مثلاً بجل يداً بيد، وأمرنا أن نبيع الذهب بالورق، والورق بالذهب، والبر بالشعير، والشعير بالبر، يداً بيد، كيف شئنا زاد أخذنا في خيوشه: الملع بالملع، وكتم نقله الآخر».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن المنثري أخبرنا عمرو بن عاصم أخبرنا همام - هو ابن يحيى - أخبرنا قتادة عن أبي الخليل عن مسلم المكي عن أبي الأشعث الصنعاني عن عباد بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، بيزره وعينه وزناً بوزن، والفضة بالفضة بيزره وعينه وزناً بوزن، والبلع بالبلع، والتشتر بالتشتر، والبر بالبر، والشعير بالشعير، كيلاً بكيل، فمن زاد أو أضاف فقد أربى، ولا بأس ببيع الشعير بالبر، والشعير أكثرهما يداً بيد».

قال أبو حمزة: عمرو بن عاصم أنصاري ثقة معروف، وأبو الخليل - هو صالح بن أبي مريم - ثقة، ومسلم المكي - هو مسلم بن يسار الحنطاط مولى عثمان بن عفان - ثقة.

وقد روينا هذا أيضاً من طريق صحاح فلا ريب إلا فيما نص عليه رسول الله ﷺ المأمور بالبيان، وما عدا ذلك فحلل «وما كان ربك نسياً» وبالله تعالى التوفيق.

١٤٨٢ - مسألة: ولا يحل أن يباع قمح بقمح إلا مثلاً بمثل كيلاً بكيل يداً بيد، عينا بعين - ولا يحل أن يباع شعير بشعير إلا كذلك. ولا يحل أن يباع تمر بتمر إلا كذلك. ولا يحل أن يباع ملح بملح إلا كذلك، وسواء معدنية أو ما يتخذ منه من الماء، كل ذلك لا يباع بعضه ببعض إلا كما ذكرنا.

وكذلك أصناف القمح فهي كلها قمح - الأعلى، والأدنى، والوسط - سواء فيما قلنا.

وكذلك أصناف الشعير.

وكذلك أصناف التمر.

فإن تأخر قبض أحد العينين فهو ربا حرام مفسوخ أبداً، محكوم فيه بحكم الغصب، سواء تأخر طرفة عين أو أكثر، والكثير والقليل من كل ما ذكرنا سواء فيما وصفنا. ولا يحل شيء مما ذكرنا من نوعه وزناً بوزن، ولا وزناً بكيل، ولا جزافاً بجزاف، ولا جزافاً بكيل، ولا جزافاً بوزن، لأن كل هذا مقتضى كلام رسول الله ﷺ الذي ذكرنا، ومفهومه وموضوعه في اللغة التي بها خاطبنا - وبالله تعالى التوفيق.

وقال أبو حنيفة، والشافعي: جائز أن يباع منها شيء بخير عينه بعين وبغير معين.

وجائز أن يتأخر التقاض عن وقت العقد ما لم يفرقا بآبائهما وإن طال ذلك - وهذا خلاف قول رسول الله ﷺ:

روينا من طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا يزيد بن إبراهيم

فهذا أثر متواتر رواه عن رسول الله ﷺ أبو هريرة، وعبادة بن الصامت.

ورواه عن أبي هريرة: أبو زرعة بن عمرو بن جرير، وأبو حازم.

ورواه عن عبادة بن الصامت: أبو الأشعث الصنعاني، وعبد الله بن عبيد.

ورواه عن أبي الأشعث: أبو قلاب، ومسلم بن يسار.

ورواه عن مسلم بن يسار أبو الخليل، وابن سيرين.

ورواه عن هؤلاء: الناس.

واحتج المالكيون بما روينا من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث: أن أبا النضر حدثه أن يسر بن سعيد حدثه عن معمر بن عبيد الله: أنه أرسل غلامه بصاع قمح وقال: به ثم اشتر به شعيراً، فذهب الغلام فأخذ صاعاً وزبادة بغض صاع، فلما جاء قال له معمر: لم فعلت ذلك؟ أنطقت فرده، ولا تأخذن إلا مثلاً يبتل فإني كنت أسمع النبي ﷺ يقول الطعام بالطعام مثلاً يبتل، فإنه ليس مثله، قال: إني أخاف أن يضارع. وما:

روينا من طريق مالك بن نافع عن سليمان بن يسار قال: قال عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث لغلامه: خذ من حنطة أهلك طعاماً فابتع بها شعيراً، ولا تأخذ إلا مثله.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو داود الطيالسي عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير قال: أرسل عمر بن الخطاب غلاماً له بصاع من بر يشتري له به صاعاً من شعير، وزجره إن زادوه أن يزاد.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا شاذان عن ليث عن نافع عن سليمان بن يسار عن سعد بن أبي وقاص مثل هذا.

ومن طريق مالك أنه بلغه عن القاسم بن عمو بن معيقب مثل هذا أيضاً.

وهو قول أبي عبد الرحمن السلمي صَحَّ عنه ذلك، وروي - ولم يصح - عن القاسم، وسالم، وسعيد بن المسيب.

وصح عن ربيعة، وأبي الزناد، والحكم بن عتيبة، وحماد بن أبي سليمان والليث بن سعد، قالوا: فهو لأ، وعمر، وسعد، ومعيقب، وعبد الرحمن بن الأسود، ومعمر بن عبد الله: خمسة من الصحابة رضي الله عنهم.

قال علي: وجسر بعضهم فقال: لا يعرف لهم مخالف من الصحابة، وجسر آخر منهم فادعى إجماع السلف في ذلك.

قال علي: ما لهم حجة غير هذا أصلاً.

فأما حديث معمر فهو حجة عليهم؛ لأنهم يسمون التمر طعاماً ويبسحون فيه التفاضل بالبر، فقد خالفوا الحديث على تأويلهم بإقرارهم، ولا حجة لهم أصلاً فيه؛ لأنه ليس فيه إلا الطعام بالطعام مثلاً يبتل، وهذا مما لا يخالفهم فيه وفي جوازوه وليس فيه: أن الطعام لا يبور بالطعام إلا مثلاً يبتل، بل هذا مسكوت عنه جملة في خبر معمر، ومنصوص على جوازه في خبر أبي هريرة، وعبادة: عن رسول الله ﷺ فبطل تعلقهم به جملة، وعادة حجة عليهم.

وأما قول معمر من رايه فلا متعلق لهم فيه؛ لأنه قد صرح بأن الشعر ليس مثل القمح، لكن تخوف أن يضارعه فتركه احتياطاً لا إيجاباً.

وأما عن عمر فمقطع.

وكذلك عن معيقب. وكم قصه خالفوا فيها عمر، وسعداً، وأكثر من هذا العدد من الصحابة كالسج على العمامة، وعلى الجورين، والقود من الضربة، واللطم - وغير ذلك في كثير لا يعرف لهم فيه مخالف من الصحابة رضي الله عنهم، نعم، ومعهم السنن الثابتة.

وقد خالف من ذكرنا طائفة من الصحابة رضي الله عنهم:

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا يزيد بن هارون عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مسلم بن يسار عن أبي الأشعث الصنعاني: أن عبادة بن الصامت قال: لا بأس ببيع الحنطة بالشعير - والشعير أكثر منه - يداً بيد، ولا يصلح نسيئة - فهذا عبادة أسنده وأقضى به.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الأعلى عن عمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر: كان لا يرى بأساً فيما يكال واحداً باثنين، يداً بيد إذا اختلفت الوائة.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا ابن فضال عن أشعث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال: إذا اختلف النوعان فلا بأس بالفضل يداً بيد. فهذه أسانيد أصح من أسانيدهم بخلاف قولهم.

وهو قول ابن مسعود، وابن عباس بلا شك: أنه صح عنهما أنه لا ربا في التفاضل أصلاً، وإنما الربا في النسيئة.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي: أنه لم ير بأساً بجريين من شعير بجريين من بر.

ووزناً بجزاف في كل ذلك لا تحاش شيئاً - ولا يجوز التأخير في ذلك طرفة عين، لا في بيع ولا في سلم. ويباع الذهب بالذهب سواء كان دنائير، أو حلياً، أو سبائك، أو تبرا، وزناً بوزن، عيناً بعين يبدأ بيب، لا بجل التفاضل في ذلك أصلاً، ولا التأخير طرفة عين، لا بيعاً ولا سلماً. وتباع الفضة بالفضة، دراهم أو حلياً أو نقاراً، وزناً بوزن، عيناً بعين، يبدأ بيب، ولا يجوز التفاضل في ذلك أصلاً، ولا التأخير طرفة عين، لا بيعاً ولا سلماً. ولا تجوز برادة أحدهما مثلاً من نوعها كيلاً أصلاً، لكن بوزن ولا بد، ولا نبالي كان أحد الذهبين أجود من الآخر بطبعه أو مثله وكذلك في الفضة؛ وهذا جَمْعٌ عليه، إلا ما ذكرنا عن طلحة بن عبيد الله وإلا بيع الفضة بالفضة، أو الذهب بالذهب.

فلان ابن عباس، وابن مسعود، ومن وافقهما: أجازوا فيهما التفاضل يبدأ بيب.

وإلا أن أبا حنيفة، والشافعي: أجازا بيع كل ذلك بغير عينه - وأجازا تأخير القبض ما لم ينفركا بأبدانتهما، وقد ذكرناه عن عمر قبل هذا بخلاف قولهم.

وإلا أن مالكاً لا يبيح الجزاف في الدنانير، ولا في الدراهم، بعضها يبيع، ويحيزه في المصوغ من أحدهما بالمصوغ من الآخر، ويبيح إعطاه درهم بدرهم أو وزن منه، على سبيل المكارمة.

فأما قول مالك هذا، وقول أبي حنيفة، والشافعي، فلا حجة لشيء منها، لا من قرآن، ولا من سنن، ولا من رواية سقيمة، ولا من قياس، ولا من قول صاحب، بل هو خلاف أمر رسول الله ﷺ الذي ذكرنا أننا من أمره عليه السلام أن يبيع الفضة بالذهب كيف شئت بدأ بيب.

وأما قول ابن عباس، فإنه احتج.

بما رواه من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن منصور عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن أبي المهنا قال: «باع شريك لي ورقاً بدينير فجاتني فأخبرتني فقلت: هذا لا يصلح فقال: قد والله بعته في السوق وما عليه عليّ أحد، فأبئت البراء بن عازب فسألت فقال: قدِم علينا رسول الله ﷺ المدينة ونحن نبيع هذا الشيح، فقال: ما كان يبدأ فلا بأس به، وما كان نسيئة فهو ربا ثم قال لي: أنت زيد بن أرقم فأبئت زيد بن أرقم فسأته فقال: مثل ذلك».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة أخبرنا سفيان - هو ابن عيينة - عن عمرو - هو ابن دينار - عن أبي صالح السمان: أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول في حديثه: إن ابن

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا جرير عن المغيرة بن مقسم عن الشعبي قال المغيرة: سألته وإبراهيم عن أربعة أجرية من شعير بجربين من حنطة، فقالا جميعاً: لا بأس به.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري: أنه كان لا يرى بأساً ببيع البر بالشعير يبدأ بيب، أحدهما أكثر من الآخر.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا الفضل بن دكين عن أنيس بن خالد التميمي قال: سألت عطاء عن الشعير بالحنطة اثنين بواحد يبدأ بيب، فقال: لا بأس به - فهؤلاء خمسة من الصحابة رضي الله عنهم صح عنهم جواز التفاضل في البر بالشعير، وطائفة من التابعين.

وهو قول سفيان، وأبي حنيفة، والشافعي، وأبي ثور، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبي سليمان.

وإذا اختلف الناس فالمرود إليه هو القرآن، والسنة.

وقد صح عن رسول الله ﷺ جواز التفاضل في البر، والشعير، كما ذكرنا، فلا قول لأحد معه.

والعجب من مالك إذ يجعل هنا وفي الزكاة البر والشعير والسلت صنفاً واحداً ثم لا يبيح لمن يفتوت البر إخراج الشعير أو السلكت في زكاة الفطر، وقول: أن يخرج كل أحد مما ياكل - وهذا تناقض فاحش.

وعجب آخر: وهو أنه يجمع بين الذهب والفضة في الزكاة، ويرى إخراج أحدهما عن الآخر في الزكاة المفروضة - ويبيح هنا أن يباع الذهب بالفضة متفاضلين - وهذا تناقض لا خفاء به. وما علم قط أحد، لا في شريعة، ولا في لغة، ولا في طبيعة: أن الشعير بر، ولا أن البر شعير، بل كل ذلك يشهد أنهما صنفان مختلفان كاختلاف النحر، والزبيب، والتين. ولا يختلفون في أن من حلف لا ياكل برأ فاكل شعيراً - أو لا ياكل شعيراً فاكل برأ - أو أن لا يشتري برأ فاشتري شعيراً - أو أن لا يشتري شعيراً فاشتري برأ: فإنه لا بحث. فهذه تناقضات فاحشة، لا وجه لها أصلاً، لا من قرآن، ولا سنن، ولا رواية سقيمة، ولا قياس - وبالله تعالى التوفيق.

١٤٨٤ - مسألة: وجائز بيع الذهب بالفضة، سواء في

ذلك الدنانير، الدراهم، أو بالخلي، أو بالنقار، والدراهم مجلي الذهب وسبائك، وتبر، والخلي من الفضة مجلي الذهب وسبائك، وسبائك الذهب وتبره بنقار الفضة يبدأ بيب ولا بد، عيناً بعين، ولا بد، متفاضلين ومتماثلين، وزناً بوزن، وجزافاً بجزاف،

عَبَّاسٌ قَالَ لَهُ: أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَخْبَرَنِي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الرِّبَا فِي الثَّيْبَةِ».

وَمِنْ طَرِيقٍ سَعِيدٍ بِنِ مَنصُورٍ حَدَّثَنِي أَبُو مَعَاوِيَةَ - هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ حَازِمٍ الضَّرِيرُ - عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، لَا رِبَا فِي يَدِي يَدِي، وَالْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ.

وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ حَسَّاجٍ بِنِ الْمُهَالِلِ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ بِنِ حَازِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رِيَاحٍ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: يَا بَنِي إِدْ وَجَدْتُ مِائَةَ دِرْهَمٍ بِدِرْهَمٍ نَقْدًا فَخَذَهُ.

قَالَ أَبُو حَمَلٍ: حَدِيثُ عِبَادَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَمْرٍو، وَأَبِي سَعِيدٍ، فِي أَنَّ الْأَصْنَافَ السَّتَّةَ كُلَّ صِنْفٍ مِنْهَا يَصِفُوهُ: رَبًّا إِنْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا زِيَادَةٌ عَلَى وَزْنِ الْآخَرِ: هُوَ زَائِدٌ حَكْمًا عَلَى حَدِيثِ أَسَامَةَ، وَالْبَرَاءِ، وَزَيْدٍ - وَالزِّيَادَةُ لَا يَجُزُّ تَرْكُهَا - وَيَاللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٤٨٥- مسألة: وجائز بيع القمح، والشعير، والصبر، والملح بالذهب، أو بالفضة يدا بيد ونسيئة - وجائز تسليم الذهب أو الفضة بالأصناف التي ذكرنا؛ لأن النسيئة جاة بإباحة كل ذلك - وبالله تعالى التوفيق.

١٤٨٦- مسألة: وأما القرض فجائز في الأصناف التي ذكرنا وغيرها، وفي كل ما يملك، ويجز إخراجها عن الملك، ولا يدخل الربا فيه، إلا في وجه واحد فقط، وهو اشتراط أكثر مما اقترض، أو أقل مما اقترض، أو أجود مما اقترض، أو أدنى مما اقترض، وهذا جميع عليه، وهو في الأصناف الستة منصوص عليه، كما أوردنا بأنه ربا وهو فيما عدناها شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل - ويجوز إلى أجل مسمى ومؤخرا بغير ذكر أجل، لكن حال في الذمة متى طلبه صاحبه أخذه.

وقال مالك: لا يأخذه إلا بعد مدته ينتفع فيها المستقرض بما استقرض.

وهذا خطأ؛ لأنه لم يأت به قرآن، ولا سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قياس، ولا قول أحد نعلمه قبله.

وأيضاً: فإنه حد فاسد؛ لأن الانتزاع لا يكون إلا في ساعة فما فوقها.

وقال الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُوْذُوا الْأَمْثَالَ إِلَىٰ أَهْلِهَا» والقرض أمانة فترض أداؤها إلى صاحبها متى طلبها -

وبالله تعالى التوفيق.

١٤٨٧- مسألة: فإن كان مع الذهب شيء غيره - أي شيء كان من فضة أو غيرها: مزوج به، أو مضاف فيه، أو مجموع إليه في دنانير، أو في غيرها: لم يجز بيعه مع ذلك الشيء، ولا دونه بذهب أصلاً، لا باكثر من وزنه ولا بأقل، ولا بمثل، إلا حتى يخلص للذهب وحده خالصاً.

وكذلك إن كان مع الفضة شيء غيرها: كصفر، أو ذهب، أو غيرها، مزوج بها، أو ملصق معها، أو مجموع إليها: لم يجز بيعها مع ذلك الشيء، ولا دونه بفضة أصلاً - دراهم كانت أو غير دراهم - لا باكثر من وزنها، ولا بأقل، ولا بمثل وزنها، إلا حتى يخلص للفضة وحدها خالصة، سواء في كل ما ذكرنا: السيف الخلق، والمصحف الخلق، والخاتم فيه الفضة، والخلع فيه الفصوص، أو الفضة المدببة، أو الدنانير فيها خلط صفر أو فضة، أو الدراهم فيها خلط ما، ولا ربا في غير ما ذكرنا أصلاً.

وكذلك إن كان في القمح شيء من غيره مخلوط به، أو مضاف إليه من دغل أو غيره: لم يجز بيعه بذلك الشيء، ولا دونه بقمح صافٍ أصلاً.

وكذلك القول في الشعير - فيه شيء غيره أو معه شيء غيره: فلا يجز بيعه بشعير محض - وفي التمير يكون معه أو فيه شيء غيره أو معه فلا يجز بيعه بتمر محض.

وكذلك القول في الملح يكون فيه أو معه شيء غيره: فلا يجز بيعه بملح صافٍ. وإنما هذا كله إذا ظهر أثر الخلط في شيء مما ذكرنا.

وأما ما لم يؤثر ولا ظهر له فيه عين ولا نظر أيضاً: فحكمه حكم المحض؛ لأن الأسماء إنما هي موضوعة على حسب الصفات التي بها تنتقل الحدود.

برهان ذلك: «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ لَا يُبَاعَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ بِشَيْءٍ مِنْ نَوْعِهِمَا، إِلَّا عَيْنًا بِعَيْنٍ، وَزَنًا بِزَنٍ، وَأَنْ لَا يُبَاعَ شَيْءٌ مِنَ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ بِشَيْءٍ مِنْ نَوْعِهِ إِلَّا كَيْلًا بِكَيْلٍ عَيْنًا بِعَيْنٍ»، فإذا كان في أحد الأنواع المذكورة خلط أو شيء مضاف إليه فلا سبيل إلى بيعه بشيء من نوعه عيناً بعين، ولا كيلاً بكيل، ولا وزناً بوزن، لأنه لا يقدر على ذلك أصلاً. فقال من أجاز ذلك: إذا علمنا وزنه أو كيله، جاز بيعه بشيء من نوعه أكثر وزناً أو كيلاً منه، فيكون مقدار وزنه به، أو مقداره كيله كذلك، ويكون الفضل بذلك الشيء. مثال ذلك: دينار فيه حبة فضة فيباع بدینار ذهب صرف، فيكون من هذا الدينار الصرْف دينار غير حبة بإزاء

الذهب الذي في ذلك الدينار الذي فيه حبة فضة، ويكون ما زاد على ذلك من ذهب هذا الدينار بالحبة القضية.

وكذلك الدرهم يكون فيه ربعه أو ثلثه أو نصفه صفرًا فباع بدرهم فضة عضوي، فيكون ما في هذا الدرهم من الفضة بإزاء وزنه من ذلك الدرهم الآخر من الفضة، ويكون الصفر الذي مع هذه الفضة بإزاء ما بقي من ذلك الآخر من الفضة.

وهكذا في الأربعة الأصناف الباقية.

قال أبو محمد: قلنا: إن كنتم تخلصتم بهذه النية من الوزن، فلم تخلصوا من التعين؛ لأنه لا يعرف أي فضة هذا الدرهم بعتم فضة ذلك الآخر؟ وقد افترض رسول الله ﷺ أنه لا يحل ذلك إلا عينا بعين، فكيف وقد ورد في هذا نص؟

كما روينا من طريق مسلم أخبرنا أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح أخبرنا ابن وهب أخبرني أبو هانئ الخولاني أنه سمع علي بن رباح اللخمي يقول: سمعت فضالة بن عبيد يقول: «أتى رسول الله ﷺ وهو بخيبر يقاتل فيها ذهب وخرز وجيء من الغنائم ثياب فأمر رسول الله ﷺ بالذهب الذي في القلادة فنزع وحده، ثم قال لهم عليه السلام: الذهب بالذهب ووزنًا يوزن».

ومن طريق أبي داود أخبرنا محمد بن العلاء أخبرنا ابن المبارك عن سعيد بن يزيد - هو أبو شعاع - عن خالد بن أبي عمران عن حنبل الصنعاني عن فضالة بن عبيد الأنصاري قال: «أتى رسول الله ﷺ غام خيبر يقاتل فيها ذهب وخرز ابتاعها رجل يشتري دنائير فقال رسول الله ﷺ: حتى تميز بينه وبينه فقال: إنما أردت الحيازة، فقال عليه السلام: لا، حتى تميز بينهما، فركه حتى ميز بينهما».

فهذا رسول الله ﷺ لم يلتفت إلى نية في أنه إنما كان غرضه الحرز ويكون الذهب تبعًا، ولا راعى كثرة ثمن من قبله، وأوجب التمييز والموازنة ولا بد - وفي هذا خلاف نذكر منه طرفًا - إن شاء الله تعالى.

روينا من طريق شعبة أخبرنا عمارة بن أبي حفصة عن المغيرة بن حنبل سمعت علي بن أبي طالب - وهو مخطب - إذ أتاه رجل فقال: يا أمير المؤمنين إن بارضنا قوما يأكلون الربا.

قال علي: وما ذلك؟

قال: يبيعون جامات مخلوطة بذهب وفضة بورق، فنكس علي رأسه، وقال: لا - أي لا بأس به.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا جرير بن عبد الحميد

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا شريك بن عبد الله عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم التيمي قال: كان خباب قينًا، وكان ربما اشترى السيف الحلي بالورق.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد السلام بن حرب عن يزيد الدلاني عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال: كنا نبيع السيف الحلي بالفضة ونشتره.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن إسرائيل عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: لا بأس ببيع السيف الحلي بالدرهم، فهو لأه: عمر، وعلي، وأنس، وابن مسعود، وطارق، وابن عباس، وخباب، إلا أن عليًا، وخبابًا، وابن مسعود، وطارقًا، وابن عباس لم يخصوا بكثر ما فيها من الفضة ولا أقل - وعمر راعى وزن الفضة وألقى الذهب، إلا أنه أجاز الصرف بخيار رضا بعد افتراق المتصرفين - وأنس وحده راعى أكثر من الوزن، وأجاز الخيار في الصرف.

ومن بعدهم روينا من طريق أحمد بن حنبل عن يحيى بن أبي زائدة أخبرني ابن أبي غنية سألت الحكم بن عتيبة ألف درهم وستين درهمًا بألف درهم وخمسة دنائير، فقال: لا بأس به ألف بألف والفضل بالدنانير.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر، وسفيان الثوري، وحري بن عمر قال معمر: عن قتادة عن الحسن البصري، وقال سفيان: عن المغيرة عن إبراهيم التيمي، وقال حري: عن عبد الكريم أبي أمية عن الشعبي، ثم اتفق الحسن، وإبراهيم، والشعبي، قالوا كلهم: لا بأس بالسيف فيه الحلية، والمنطقة، والخاتم أن يتناعه بكثر ما فيه أو بأقل ونسبة.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا هشيم عن مغيرة سألت إبراهيم التيمي عن الحاتم أيعه نسيت، فقال: أقيه فص؟ قلت: نعم، فكأنه هو؟ فيه.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عثمان بن مطر عن هشام - هو ابن حسان - وسعيد بن أبي عروبة قال هشام: عن ابن

أحد قبله نعلمه، ولا قياس، ولا رأي له وجه، ولا احتياط.

وقال أيضاً: لا يجوز بيع غير ما ذكرنا يَكُونُ فيه فضة أو ذهب بنوع ما فيه منهما - قل أو أكثر - كالسكين المحلاة بالفضة أو الذهب، والسرّج كذلك، وكل شيء كذلك، إلا أن يكون ما فيه من الفضة أو الذهب إذا نزع لم يجتمع منه شيء له بال، فلا بأس حينئذ يبيعه بنوع ما فيه من ذلك نقداً وبتأخير، وكيف شاء.

قال أبو محمد: شيء له بال كلام لا يحصل، وحبة ذهب أو فضة لها بال عند المسكين، نعم، وعند التجار، وعند أكثر الناس، ولا محلّ عنده ولا عندنا تزيدنا في الموازنة فيما فيه الرّيا، ثم تفرقه بين السيف، والمصحف، والخاتم، والمنطق، وحلي النساء في ذلك - وبين السرج واللجام والمهامير، والسكين، وغير ذلك عجب جداً.

فإن قالوا: لأن ما ذكرنا قبل مباح اتخاذه.

قلنا: والذّنانير مباح اتخاذهما فاجزوا بيعهما مع غيرها بذهب إذا كانت ثلث القيمة فأقل - وأجاز مالك بدل الذّنانير المحضّة بالذّنانير المغشوشة بالصنّ، أو الفضة - كثر الغش أم قل - كان الثلث، أو أكثر أو أقل - مثلاً بمثل.

وكذلك أجاز بدل الدّراهم المغشوشة بالصنّ وغيره بالدّراهم الفضة المحضّة، مثلاً بمثل - كان الغش الثلث أو أكثر أو أقل.

قال: فإن كان ذلك باسم البيع لم يجز، وهو يرى في المغشوشة الزكاة إذا بلغ وزنها بغشها مائتي درهم، أو بلغ وزن الذّنانير عشرين ديناراً، وإن كانت الفضة أو الذهب فيهما أقل من العشر.

وهذا تناقض آخر، ولئن كان حكمها حكم الصّافيّة في وجوب الزكاة فيها، وكانت ورقاً، فإن بيع بعضها ببعض جائز؛ لأنها شيء واحد، وورق ولئن كان بيع بعضها ببعض لا يجوز؛ لأنها ليست شيئاً واحداً، ولا هي ورق، فإن الزكاة فيها لا تجب لذلك سواء سواء.

ثم الفرق بين البذل، وبين البيع: عجب آخر ما سمعناه عن أحد قبله ولا ندري من أين قاله؟ ولئن كان للبذل هنا غير حكم البيع ليجوز الذّنانير بالذّنانير على البذل، لا على اسم البيع، وهذه عجائب كما تسمع.

وقال أبو حنيفة: كل شيء محلي بفضة أو ذهب فجائز يبيعه بنوع ما فيه من ذلك إذا كان الثمن أكثر مما في المبيع من الفضة أو الذهب، ولا يجوز بمثل ما فيه من ذلك ولا بأقل.

قال: ولا بد من قبض ما يقع للفضة أو للذهب من الثمن

سيرين، وقال سعيد: عن قتادة ثم اتفق ابن سيرين، وقاتدة: أنه لا بأس بشراء السيف المفضض، والخنجر المفضض، والقدح بالذراهم.

ومن طريق شعبة قال: سألت حماد بن أبي سليمان عن السيف المحلى بياغ بالذراهم، فقال: لا بأس به - وروى هذا عن سليمان بن موسى، ومكحول أيضاً.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا حصين - هو أبو عبد الرحمن - عن الشعبي: أنه كان لا يرى بأساً بالسيف المحلى يشتري نقداً ونسيئةً ويقول: فيه الحديد، والحمال.

ورويانا عن طريق شعبة: أنه سأل الحكم بن عتيبة عن السيف المحلى بياغ بالذراهم، فقال: إن كانت الدراهم أكثر من الحلية فلا بأس به.

ورويانا مثله أيضاً عن الحسن، وإبراهيم.

وهو قول سفیان.

ورويانا عن إبراهيم قولاً ثالثاً:

كما رويانا عن طريق سعيد بن منصور أخبرنا جرير عن منيرة عن إبراهيم في الذهب والفضة يكونان جميعاً؟

قال: لا يباع إلا بوزن واحد منهما.

قال أبو محمد: كأنه يلغي الواحد.

وقال الأوزاعي: إذا كانت الحلية تبعاً، وكان الفضل في التصل: جاز يبيعه بنوعه نقداً وتأخيراً.

وقال مالك: إن كانت فضة السيف المحلى بالفضة، أو المصحف كذلك، أو المنطق كذلك، أو خاتم الفضة كذلك: يقع في الثلث من قيمتها مع التصل، والغمد، والحمال، ومع المصحف، ومع النص، وكان حلي النساء من الذهب، أو الفضة، يقع الفضة أو الذهب في ثلث قيمة الجميع مع الحجارة فأقل: جاز يبيع كل ذلك بنوعه أكثر مما فيه ومثله، وأقل نقداً ولا يجوز نسيئة، فإن كانت أكثر من الثلث لم يجز أصلاً.

وهذا تناقض عظيم؛ لأن التفاضل حرام كالتأخير ولا فرق، فإن منع من أحدهما فليمنع من الآخر - وإن أجاز أحدهما - لأنه تبع فليجز الآخر أيضاً؛ لأنه تبع. وتجديده الثلث عجب آخر، وما عقل قط أحد أن وزن عشرة أرباط فضة تكون ثلث قيمة ما هي فيه يكون قليلاً، ووزن درهم فضة يكون نصف قيمة ما هي فيه يكون كثيراً - وهذا فاسد من القول جداً، ولا دليل على صحته، لا من قرآن، ولا من سنن، ولا رواية سقيمة، ولا قول

مقسم عن أبيه عن رجل من السَّامَنِيِّينَ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ دِرَاهِمٌ لَا تَنفَقُ فَيَبْتَغِ بِهَا ذَهَبًا، وَيَبْتَغِ بِالذَّهَبِ مَا شَاءَ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ مَجَالٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعْدٍ بَاغَ نَفَاةً يَسْتَرِ الْمَالَ زَيْفًا وَقَسِيَانًا بِدِرَاهِمٍ دُونَ وَزْنِهَا، فَفَهِمَ عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: أَوْقَدْ عَلَيْهَا حَتَّى يَنْهَبَ مَا فِيهَا مِنْ حَدِيدٍ أَوْ نَحَاسٍ وَتَخْلَصَ، ثُمَّ يَبِيعُ الْفِضَّةَ بِوَزْنِهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَارِثِ أَنَّ عَامَرَ بْنَ يَحْيَى الْمَعْفَرِيَّ أَخْبَرَهُمْ «عَنْ حَنْسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّعْتَانِيِّ أَنَّهُ كَانَ مَعَ فَضَالَةٍ مِنْ عُبَيْدٍ فِي سَفَرٍ غَزَوَهُ فَطَارَتْ لِي وَالْأَصْحَابُ قِلَادَةً فِيهَا ذَنْبٌ وَوَرَقٌ وَجَوْهَرٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهَا، فَسَأَلْتُ فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ فَقَالَ: أَتُرِيدُ أَنْ تَبْتَاعَهَا فَاجْتَلِ فِي يَدِي وَاجْعَلْ ذَنْبَكَ فِي كِفِّي، ثُمَّ لَا تَأْخُذْ إِلَّا بِمِثْلٍ بِمِثْلٍ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ».

ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا فَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَبِيعُ سِرْجًا وَلَا سِيفًا فِيهِ فَضَةٌ حَتَّى يَزْعُمَهُ ثُمَّ يَبِيعُهُ وَزْنَ بَوَازِنٍ: فَهَؤُلَاءِ عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ عُمَرَ، وَفَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَمِنْ التَّالِيَيْنِ:

كَمَا رَوَيْنَا عَنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ: أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ السِّيفَ الْحَلِيَّ بَذْخٍ، وَيَقُولُ: اشْتَرِ بِالذَّهَبِ يَدًا يَبِيئًا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ ابْنِ أَبِي السَّخْتِيَانِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ سَعِيدٍ: كَانَ يَكْرَهُ شِرَاءَ السِّيفِ الْحَلِيِّ إِلَّا بِعَرَضٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا كَانَتْ الْحَلِيَّةُ فَضَّةً اشْتَرَاهَا بِالذَّهَبِ، وَإِنْ كَانَتْ الْحَلِيَّةُ ذَهَبًا اشْتَرَاهَا بِالْفِضَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ ذَهَبًا وَفِضَّةً فَلَا يَشْتَرِيهَا بِذَهَبٍ وَلَا فَضَّةً وَاشْتَرَاهَا بِعَرَضٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ شَرِيحٍ أَنَّهُ أَتَى بِطُوقٍ ذَهَبٍ فِيهِ جَوْهَرٌ، فَقَالَ شَرِيحٌ: أَزِيلُوا الذَّهَبَ مِنَ الْجَوْهَرِ فَيَبِيعُوا الذَّهَبَ يَدًا يَبِيئًا وَيَبِيعُوا الْجَوْهَرَ كَيْفَ شِئْتُمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا هُوَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ شَرِيحَ عَنْ طُوقٍ ذَهَبٍ فِيهِ فَضُوصٌ، أَتْبَاعُ بِلْدَانِيَّةٍ.

قَالَ: تَنْزَعُ الْفُضُوصُ ثُمَّ يَبِيعُ الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَزْنَ بَوَازِنٍ.

قَبْلَ التَّفَرُّقِ، فَكَانَ هَذَا طَرِيقًا جَدًّا، وَخَالَفًا لِلسَّنَةِ كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلَ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الدَّرَاهِمِ الْمَشْهُوشَةِ: إِنْ كَانَ الثَّلَاثَانُ هُوَ الصَّغَرُ، وَكَانَتِ الْفِضَّةُ الثَّلَاثُ وَلَا يَقْدَرُ عَلَى تَحْلِيلِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي إِنْ خَلَصَتْ أَتَيْتِ الصَّغَرُ أَمْ يَحْتَرِقُ؟ فَلَا بَأْسَ بِبَيْعِهَا بِوَزْنِ جَمِيعِهَا فَضَّةً حَضَةً. وَبَاطِلٌ مِنْ وَزْنِ جَمِيعِهَا أَيْضًا، وَلَا يَجُوزُ بِبَيْعِهَا بِمِثْلِ الْفِضَّةِ الَّتِي فِيهَا وَلَا بِأَقْلٍ مِنْهَا.

قَالَ: فَإِنْ كَانَ نَصْفُهَا صَفَرًا أَوْ نَصْفُهَا فَضَّةً؟ فَإِنْ كَانَتِ الْفِضَّةُ هِيَ الْغَالِبَةُ: جَازَ بِبَيْعِهَا بِوَزْنِ جَمِيعِهَا مِنَ الْفِضَّةِ الْحَضَةِ، وَلَا تَبَاطُلُ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْفِضَّةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا غَالِبًا لِلْآخَرِ جَازَ بِبَيْعِهَا حَيْثُ بَطَلَ وَزْنُ جَمِيعِهَا فَضَّةً حَضَةً، وَبَاطِلٌ وَمِثْلُ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ فَضَّةُ الثَّمَنِ أَكْثَرَ مِنَ الْفِضَّةِ الَّتِي فِي الدَّرَاهِمِ فَإِنْ لَمْ يَدْرِ أَيُّ الْفِضَّةَيْنِ أَكْثَرُ الَّتِي هِيَ ثُمَّ أَمْ الَّتِي فِي الدَّرَاهِمِ؟ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ.

قَالَ: فَإِنْ كَانَ ثَلَاثُ الدَّرَاهِمِ وَثَلَاثُهَا صَفَرًا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَبْتَاعَ بِالْفِضَّةِ الْحَضَةَ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، لَا بِأَقْلٍ وَلَا بِأَكْثَرٍ. وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ لَوْ قَالُوا صَبِيٌّ فِي أَوَّلِ فَهْمِهِ لَيْسَ مِنْ فَلَاحٍ، وَلَوْ جَبَّ أَنْ يَسْتَعْدَّ لَهُ بَغْلٌ وَتَعَوَّذَ بِاللَّهِ مِنَ الْبَلَاءِ، وَمَا لَهُذِهِ الْأَحْكَامُ وَجْهَ أَصْلًا، لَا مِنْ قُرْآنٍ، وَلَا مِنْ سُنَنِ، وَلَا رَوَايَةٍ سَقِيمَةٍ، وَلَا قِيَاسٍ، وَلَا رَأْيٍ سَدِيدٍ، وَلَا احتِطَاءٍ، وَلَا سَمْعٍ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ.

وَالْعَجَبُ: أَنَّهُ مَرَّةً رَأَى الثَّلَاثَ هَهُنَا قَلِيلًا. وَمَرَّةً رَأَى الرَّبْعَ كَثِيرًا، فِيمَا يَنْكَشِفُ مِنْ بَطْنِ الْحَرَّةِ فِي الصَّلَاةِ. وَمَرَّةً رَأَى مَقْدَارَ الذَّرْهِمِ الْبَغْلِيِّ كَثِيرًا فِيمَا يَنْكَشِفُ مِنْ فَخْذِهَا أَوْ دُبُرِهَا. وَمَرَّةً رَأَى النِّصْفَ قَلِيلًا. وَمَرَّةً رَأَى مَقْدَارَ ثَلَاثَةِ أَصَابِعٍ مِنْ جَمِيعِ الرُّأْسِ كَثِيرًا. وَهَذِهِ تَحْلِيلُهَا لَا تَعْقِلُ، وَتَحْكُمُ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْبَاطِلِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَرَوِي مِثْلُ قَوْلِنَا عَنْ طَوَائِفِ مِنَ السُّلَفِ:

كَمَا رَوَيْنَا عَنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَفِيهِ بَارِضٌ فَارِسِيٌّ لَا تَبِيعُوا سِيفًا فِيهَا حَلْفَةٌ فَضَّةً بِالذَّرَاهِمِ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ حَدَّثَنِي يَحْيَى الطَّوِيلُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ هَمْدَانَ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهُ يَكْسِدُ عَلَيَّ الْوَرَقَ أَفَاصَرَفَهُ بِالزَّيَادَةِ وَالتَّقْصَانِ قَالَ: ذَلِكَ الرُّبَا الْمَجْلَانُ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَغِيرَةَ بْنِ

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، وقائدة، قال قتادة: عن ابن سيرين، ثم اتفق ابن سيرين، والزهري، قالوا جميعاً: يكره أن يباع الحائض فيه فضة بالورق.

ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أنه كان يكره أن يشتري ذهباً، وفضةً بذهب.

وقال حماد: فيمن أراد أن يشتري ألف درهم بمائة دينار ودرهم، ففتح من ذلك وقال: لا، ولكن اشترى ألف درهم غير درهم بمائة دينار.

وكل ما قلناه من قول الشافعي، واحمد وجهه أصحابنا وبالله تعالى التوفيق.

١٤٨٨ - مسألة: فإن كان ذهبٌ وشيءٌ آخرٌ غيرُ الفضة معه أو مركباً فيه جاز بيعه كما هو مع ما هو معه ودونه بالدرهم يبدأ ولا يجوز نسيئة.

وكذلك الفضة معها شيءٌ آخرٌ غيرُ الذهب أو مركباً فيها، أو هي فيه: جاز بيعها مع ما هي معه أو دونه بالدينار يبدأ يبدأ ولا يجوز نسيئة.

وكذلك القمح مع تمر أو ملح أو شيءٍ آخر: فجائز بيعه مع الآخر أو دونه بشعير يبدأ يبدأ، ولا يجوز نسيئة.

وكذلك الشعير مع تمر أو ملح أو غير ذلك: فجائز بيعه وما معه أو دونه بقمح نقداً، لا نسيئة.

وكذلك التمر مع شعير أو ملح أو غير ذلك: فجائز بيعه معه أو دونه بقمح نقداً، لا نسيئة.

وكذلك الملح مع قمح أو شعير أو غير ذلك: فجائز بيعه بالتمر نقداً، لا نسيئة.

برهان ذلك: قول رسول الله ﷺ: «فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ الْأَصْنَافُ فَيُوقَا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدَا يَدَيْهِ فَسَقَطَتِ الْمَوَازِنُ، وَالْمَكَالَةُ، وَالْمِثْلَةُ، وَيَقِي الْقَدُّ قَطْطٌ» وبالله تعالى التوفيق.

روينا من طريق حماد بن سلمة أخبرنا الحجاج بن أرطاة عن جعفر بن عمرو بن حريش: أن أباه اشترى من علي بن أبي طالب دجاجةً ملحمةً بذهبٍ بأربعة آلاف درهمٍ نساءً فأحرقها فأخرج منها قيمةً عشرين ألفاً درهمٍ. وأجاز أربعةً ببيع سيفٍ على بفضةٍ بذهبٍ إلى أجل.

قال علي: لا حجة في قول أحدٍ دون رسول الله ﷺ وهذا مما تناقض فيه المالكيون: والحنفيون فخالقوا عمل علي وعمرو بن حريش بحضرة الصحابة رضي الله عنهم.

١٤٨٩ - مسألة: وأما الدرهم المنقوشة والدينارين المنقوشة فإنه إن تبع اثنين دراهم منقوشة قد ظهر الغش فيها بدرهم منقوشة قد ظهر الغش فيها: فهو جائز إذا تعاقدا البيع، على أن الصغر الذي في هذه بالفضة التي في تلك، والفضة التي في هذه بالصغر الذي في تلك: فهذا جائز حلال، سواءً تبعها ذلك متفاضلاً، أو متماثلاً، أو جزافاً معلوم، أو جزافاً مجهولاً، لأن الصغر بالفضة حلال.

وكذلك إن تبعها دينارين منقوشة بدينارين منقوشة قد ظهر الغش في كليهما على هذه الصفة: فإن تبعها ذهباً هذه بفضة تلك وذهب تلك بفضة هذه: فهذا أيضاً حلال متماثلاً، ومتفاضلاً، وجزافاً نقداً ولا بد لأنه ذهب بفضة، فالفاضل جائز، والتأكد فرض وبالله تعالى التوفيق.

١٤٩٠ - مسألة: وجائز بيع القمح بدقيق القمح وسويق القمح وبخبز القمح ودقيق القمح بدقيقه وسويقه، وخبزه، وسويقه بسويقه وبخبزه، وخبز القمح بخبز القمح، متفاضلاً كل ذلك، ومتماثلاً، وجزافاً والزيتون بالزيت والزيتون، والزيت بالزيت، والعنب بالعنب، وبالعصير، وبخل العنب بالخل، يبدأ يبدأ وأن يسلّم كل ما ذكرنا بعضه في بعض.

وكذلك دقيق الشعير بالقمح والشعير بدقيق الشعير وبخبزه، والتين بالتين، والزبيب بالزبيب، والأرز بالأرز، كيف شئت متفاضلاً، ومتماثلاً، ووسلم بعضه في بعض. ولا ربا البتة، ولا حرام، إلا في الأصناف الستة التي قدمنا وفي العنب بالزبيب، كبر، ويجوز وزن كيف شئت. وفي الزرع القائم بالقمح كبر، فإن كان الزرع ليس قمحاً ولا شعيراً ولا سنبل بعد: فقد جاز بيعه بالشعير كبراً وبكل شيء ما عدا القمح كبراً.

وأجاز المالكيون السويق من القمح بالقمح متفاضلاً.

وأجاز الحنفيون خبز القمح بالقمح متفاضلاً وكل ذلك أصله القمح، ولا فرق.

برهان ذلك: ما أوردنا قبل من أنه لا ربا ولا حرام إلا ما نص عليه رسول الله ﷺ.

قال تعالى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا».

وقال تعالى: «لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ» «وَأَبَاحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السِّلْفَ فِي كُلِّ مَعْلُومٍ، وَأَوْزَنَ مَعْلُومٌ إِلَى أَجَلٍ مَّعْلُومٍ» وقال الله تعالى: «وَقَدْ فَضَّلْنَا لَكُم مَّا حَرَّمْنَا عَلَيْكُمْ» فصح بأوضح من الشمس أن كل تجارة، وكل بيع، وكل سلف في كل معلوم، أو وزن معلوم

قرض، أو من سلم، أو من أي وجه كان ذلك له عنده حالا كان أو غير حال فلا يحل له أن يأخذ منه شيئاً من غير ماله عنده أصلاً.

فإن أخذ دنائره عن دراهم، أو دراهم عن دنائره، أو شعيراً عن بر، أو دراهم عن عرض، أو نوعاً عن نوع لا تحاش شيئاً: فهو فيما يقع فيه الربا ربا محض، وفيما لا يقع فيه الربا حرام بحث وأكل مال بالباطل.

وكل ذلك مفسوخ مردود أبداً عكوكم فيه بحكم الغصب، إلا أن لا يقدر على الانتصاف البتة فيأخذ ما أمكنه، كما يحل ملكه، لا تحاش شيئاً بمقدار حقّه، ولا مزيد، فهذا حلال له.

برهان ذلك: ما ذكرنا قبل من تحريم النبي ﷺ الذهب، والفضة، والبر، والتمر، والشعير، والملح إلا مثلاً بمثل عيناً بعين، ثم قال عليه السلام: «فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيدي» والعمل الذي وصفنا ليس يداً بيدي، بل أحدهما غائب ولعله لم يخرج من معدنه بعد، فهو حرّم بنص كلامه عليه السلام.

وأيضاً:

فروينا من طريق مسلم أخبرنا محمد بن ربح أخبرنا الليث بن سعد عن نافع أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: «أبصرت عنياناً وسعيت أنأني رسول الله ﷺ يقول: لا تبيعوا الذهب بالذهب، ولا تبيعوا الورق بالورق، إلا وشلا بوشل، ولا تبيعوا بفضه على بفض، ولا تبيعوا شيئاً غالياً منه بتاجز، إلا يداً بيدي».

ومن طريق البخاري أخبرنا حفص بن عمر هو الحوضي أخبرنا شعبة أخبرني حبيب بن أبي ثابت قال: سمعت أبا المنهال قال: سألت البراء بن عازب، وزيد بن أرقم، عن الصرف، فكلاهما يقول: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالورق ذنباً» وذهب مالك، وأبو حنيفة، والشافعي في أحد قوليه، وأصحابنا، إلى جواز أخذ الذهب من الورق، والورق من الذهب واحتجوا في ذلك:

بما روينا من طريق قاسم بن أصبغ أخبرنا جعفر بن محمد أخبرنا عفان بن مسلم أخبرنا حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن «ابن عمر قال: قلت: يا رسول الله أبيع الإبل بالذئابة وأخذ الدراهم وأبيع الدراهم وأخذ الذئابة، وأخذ هذه من هذه؟ فقال: لا بأس أن تأخذها بسيغري يومها».

قال أبو محمد: وهذا خبر لا حجة فيه، لوجوه:

أحدها - أن سماك بن حرب ضعيف يقبل التلقين شهد

إلى أجل معلوم: فحلال مطلق لا مربة في ذلك، إلا ما فصل الله تعالى لنا تحريمه على لسان رسوله عليه السلام. ونحن نشهد بشهادة الله تعالى ونبت أن الله تعالى لم يحرم على عباده شيئاً كتمه عنهم ولم يبيته رسوله عليه السلام لهم، وأنه تعالى لم يكلنا فيما حرّم علينا إلى ظنون أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، أو غيرهم، ولا إلى ظنوننا ولا إلى ظن أحبه، ولا إلى دعاوى لا برهان عليها.

وما وجدنا عن أحد قبل مالك المنع من بيع الزيتون بالزيت. ثم اتبعه عليه الشافعي، وإن كان لم يصرح به.

وأجازه أبو حنيفة وأصحابه إذا كان الزيت أكثر مما في الزيتون من الزيت وإلا فلا.

فإن قالوا: هي مزبنة.

قلنا: قلتم الباطل، قد فسّر المزبنة: أبو سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله، وابن عمر رضي الله عنهم وهم أعلم الناس بالفسحة والذين فلم يذكروا شيئاً من هذه الوجوه فيه أصلاً.

فإن قالوا: فسنا ذلك على الرطب بالتمر، والزبيب بالعنب كيا.

قلنا: القياس كله باطل، ثم هذه من عين الباطل، لأن الزيت هو عين العنب نفسه، إلا أنه ليس، والتمر هو عين الرطب إلا أنه يابس والزيت هو شيء آخر غير الزيتون لكنه خارج منه كخروج اللبن من الغنم، والتمر من النخل، وبيع كل ذلك بما يفسر منه: جائز بلا خلاف. فهذا أصح في القياس لو صح القياس يوماً.

ما وقد ذكرنا أقوالهم المختلفة المتناقضة وكل قول منها يكذب قول الآخر وبطله، وشهد عليه بالخطأ، كل ذلك بلا برهان والحمد لله رب العالمين على عظيم نعمه علينا كثيراً، وهذا قول أبي سليمان وأصحابنا.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبيد بن حميد عن مطرف هو ابن طريف عن الشعبي: أنه سئل عن السويق بالخطئة فقال: إن لم يكن ربا فهو ربة.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا جري عن ليث عن مجاهد قال: لا بأس بالخطئة بالسويق، والذيق بالخطئة والسويق، فلم يشترط المائلة، وقد ذكرنا أقوال الصحابة ومن بعدهم في المزبنة فافنى عن تكرار.

١٤٩١ - مسألة: ومن كان له عند آخر دنائره، أو

دراهم، أو قمح، أو شعير، أو ملح، أو غر، أو غير ذلك، مما لا يقع فيه الربا أي شيء كان لا تحاش شيئاً؛ إما من بيع، إما من

عليه بذلك شعبة وأنه كان يقول له: حدثك فلان عن فلان؟ فيقول: نعم، فيم سئل عنه.

وثانيها: أنه قد جاء هذا الخبر بهذا السند ببيان غير ما ذكروا:

كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة أخبرنا أبو الأحوص عن سماك بن حرب عن معاذ بن جبير عن ابن عمر قال: كنت أبيع الذهب بالفضة أو الفضة بالذهب، فأتيت رسول الله ﷺ فأخبرته بذلك، فقال: إذا بلغت صاحبك فلا تقارقه وتيتك وتيته لئس وهذا معنى صحيح، وهو كله خبر واحد.

وثالثها: أنه لو صح لهم كما يريدون لكانوا مخالفين له؛ لأن فيه اشتراط أخذها بسعر يومها، وهم يميزون أخذها بغير سعر يومها، فقد أطرحوا ما يحتجون به. وما يطل قومه هنا أنه قد صح النهي عن بيع الغرر، وهذا أعظم ما يكون من الغرر؛ لأنه بيع شيء لا يدري أخلق بعد أم لم يخلق؟ ولا أي شيء هو؟ والبيع لا يجوز إلا في عين معينة بمثلها، وإلا فهو بيع غرر، وأكل مال بالباطل، والسلم لا يجوز إلا إلى أجل: فيطل أن يكون هذا العمل بيعاً أو سلماً فهو أكل مال بالباطل.

وأيضاً فإن هذا الخبر إنما جاء في البيع، فمن أين أجازوه في القرض؟ وقد فرق بعض القائلين به بين القرض في البيع في ذلك.

واحتجوا من فعل السلف في ذلك: بما روينا من طريق وكيع أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن سعيد مولى الحسن، قال: أتيت ابن عمر اقتضاه، فقال لي: إذا خرج خازننا أعطيك، فلما خرج بعته معي إلى السوق وقال: إذا قامت على ثمن فإن شاء أخذها بقيمتها أخذها.

ومن طريق الحجاج بن المهال أخبرنا أبو عوانة أخبرنا إسماعيل السدي عن عبد الله البهي عن يسار بن غير قال: كان لي على رجل درهم فعرض علي دنائره فقلت: لا أخذها حتى أسأل عمر فسألته، فقال: انت بها الصارفة فأعرضها، فإذا قامت على سعر، فإن شئت فخذها، وإن شئت فخذ مثل دراهمك وصحت إباحة ذلك عن الحسن البصري والحكم ومجاهد وسعيد بن جبير باختلاف عنه، وطاؤوس والزهرى، وتاددة، والقاسم بن محمد واختلف فيه عن إبراهيم، وعطاء.

قال أبو محمد: وروينا المنع من ذلك عن طائفة من السلف: روينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال: إن عمر بن الخطاب قال: لا تبيعوا الذهب بالورق أحدهما غائب والآخر

ناجز هذا صحيح.

ومن طريق وكيع عن عبد الله بن عوف عن ابن سيرين عن عبد الله بن مسعود أنه كان يكره اقتضاه الذهب من الورق والورق من الذهب.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا الشيباني هو أبو إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس: أنه كره اقتضاه الذهب من الورق من الذهب وهذا صحيح.

ومن طريق سفيان بن عيينة عن سعد بن كدام قال: حلف لي معن هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود أنه وجد في كتاب أبيه يحفه قال عبد الله بن مسعود: معاذ الله أن نأخذ دراهم مكان دنائره أو دنائره مكان دراهم.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أخبرني أبو المهال عبد الرحمن بن مطعم أن عبد الله بن عمر قال له: نهانا أمير المؤمنين يعني أباه أن نبيع الذين بالعين وهذا في غاية الصحة.

ومن طريق حماد بن زيد أخبرنا أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين: أن زينة امرأة ابن مسعود باعت جارية لها؛ إما بذهب، وإما بفضة فعرض عليها النوع الآخر فستل عمر، فقال: لتأخذ النوع الذي باعت به.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا خالد بن عبد الله هو الطحان عن الشيباني هو أبو إسحاق عن محمد بن زيد عن ابن عمر فيمن باع طعاماً بدراهم، يأخذ بالدراهم طعاماً؟ فقال: لا، حتى تبيض دراهمك ولم يقل ابن عمر بإباحة ذلك في غير الطعام.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا علي بن مسهر عن أبي إسحاق الشيباني عن محمد بن زيد عن ابن عمر فيمن أقرض دراهم يأخذ بثنهما طعاماً؟ فكرهه.

ومن طريق محمد بن المنثري أخبرنا مؤمل بن إسماعيل أخبرنا سفيان الثوري عن الزبير بن عدي عن إبراهيم النخعي أنه كره اقتضاه الدنانير من الدراهم، والدراهم من الدنانير.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن بشر أخبرنا وكيع أخبرنا موسى بن نافع عن سعيد بن جبير أنه كره أن يأخذ الدنانير من الدراهم والدراهم من الدنانير.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا ابن علية عن يونس وهو ابن عبيد عن أنس بن سيرين، قال: قال لي أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود: لا تأخذ الذهب من الورق يكره لك على الرجل

ولا تأخذن الورق من الذَّهَبِ.

وردة به النص من السنّة. ولا شفعة في شيء منه؛ لأننا لم نعدّد حدود الله تعالى، ولا حرّما ما لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام، وإنما الشّيع يفتوا بما نذكره إن شاء الله تعالى:

قال مالك: يجوز بيع الدقيق من القمح بالقمح كيلا بكيل، مثلا بمثل يدا بيد، قال: ولا يجوز دقيق القمح بدقيق القمح كيلا بكيل، لكن وزنا بوزن، مثلا بمثل.

قال علي: فإن كان دقيق القمح نوعا واحدا مع القمح، فما يعل أن يبيع دقيق قمح بدقيق قمح إلا كيلا بكيل كما يبيع الدقيق بالقمح؛ لأنهما قمح معاً وإن كان دقيق القمح صنفاً غير القمح، فواجب أن يميزه بالقمح متفاضلا، وأجاز القمح بسويق القمح متفاضلا، فأي فرق بين دقيق قمح وبين سويق قمح بقمح؟

وأعجب من هذا احتجاجهم في ذلك: بأن السويق دخلته صنعة، فقلنا: فكان ماذا؟ ومن أين وقع لكم الفرق بأنه دخلته صنعة؟ نعم، والدقيق أيضاً دخلته، صنعة ولا فرق.

وقالوا أيضاً: إنما يراعى تقارب المنافع، فقلنا: وهذا أيضاً من أين وقع لكم؟ ومن أين وجب لكم أن تراعى تقارب المنافع؟ وهل هي إلا دعوى بلا برهان؟ وقول لم نسبقوا إليه، وتعليل فاسد.

وأيضاً: فإن المنافع في جميع المأكولات واحدة لسان نقول: متقاربة بل شيء واحد، وهو طرد الجوع، أو الشّام، أو التّفكّه، أو التّداوي، ولا مزيد. ومنعوا من الخطئة المبلولة باليابسة، وأجازوا الخطئة المقلية باليابسة وكلتاها مختلفة مع الأخرى. ومنعوا من الدقيق بالعجين وقد دخلت العجين صنعة. وأباحوا القمح بالخبز من القمح متفاضلا. ومنعوا من اللبن بالسمن جلة؟ نعم، ومنعوا من اللبن بالجبن وهل الجبن من اللبن إلا كالخبز من القمح؟ ومنعوا من بيع لبن شاة بشاة لبون، إلا أنه لا لبن الآن في ضرعها؛ لأنه قد استنفذ بالحلب. وأجازوا بيع النخل بالتمر إذا كانت لا تمر فيها.

واحتجوا بأن اللبن يخرج من ضرع الشاة، وأن السمن يعمل من اللبن، فقلنا: والتمر يخرج من النخل، والخبز يعمل من القمح. ومنعوا من بيع العنب بالعصير، وأجازوه بالخَلّ وهذه عجائب لا نظير لها، لو تقيصناها لا تنع الأمر في ذلك، وفيما ذكرناه كفاية، وهو كلّ كما ذكرنا لا يعرف عن أحد قبل مالك.

وكذلك لا يحتج عن أحد قبل مالك المنع من بيع الزيت بالزيتون يدا بيد متفاضلا ومتاثلا.

وأما الحقيون: فإنهم أباحوا الرّبا المنصوص عليه جهاراً

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع بن علي بن المبارك عن يحيى هو ابن أبي كثير عن أبي سلمة هو بن عبد الرحمن بن عوف أنه كره أن يكون لك عند آخر قرض دراهم فتأخذ منه دناتير.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن هشام بن حسان عن حماد بن سيرين فيمن كانت له على آخر دراهم فأخذ منها ثم أراد أن يأخذ بقيمتها دناتير فكرهه.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا مروان بن معاوية هو الفزاري عن موسى بن عبيدة أخبرني عطاء مولى عمر بن عبد العزيز أنه ابتاع من برد مولى سعيد بن المسيب ناقة بأربعة دناتير فجاءه بثلثمائة حقّة، فقلت: عندي دراهم ليس عندي دناتير، فقال: حتى استامر سعيد بن المسيب فاستامره، فقال له سعيد: خذ منه دناتير عينا، فإن أبي فموعه الله، دعه.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا يحيى بن سعيد القطان عن ابن حرملة قال: بعث جزورا بأدراهم إلى الحصاد، فلما حلّ قضيوني حنطة، وشعير، وسلنا، فسالت سعيد بن المسيب، فقال: لا يصلح، لا تأخذ إلا الدرهم.

فهؤلاء: عمر، وابن عباس، وابن مسعود، وابن عمر، والنخعي وسعيد بن جبير، وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود، وأبو سلمة بن عبد الرحمن وابن سيرين، وابن المسيب وهذا مما تركوا فيه القرآن في تحريمه أكل المال بالباطل خبر ساقط مضطرب وقولنا هو أحد قول الشافعي، وقول ابن شيرمة.

وأما إذا لم يقدر على الاتصاف فقد.

قال تعالى: ﴿وَجَزَاء سَيِّئٍ سَيِّئٌ مَثْلُهُ﴾.

قال تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ فهذا عموم لكل ما أمكن المنوع حقه أن يتصف به، أو بأن يوكل غيره على بيع ماله عنده، وبأن يتنازع له ما يريد. فهذا جائز وبالله تعالى التوفيق.

١٤٩٢ - مسألة:

واستدركنا مناقضات لهم يعارضون بها أن شئنا علينا بيع القمح بدقيقه ودقيق غيره متفاضلا، وتسليم أحدهما في الآخر.

وكذلك دقيق القمح بدقيق القمح، والخبز والزيت بالزيتون وبالزيت، واللبن باللبن، والجبن والسمن وكل شيء، ما عدا ما

فأحلوا بيعَ تمرةٍ بتمرتين، وحرّموا بيعَ رطلٍ كان أسوداً أخضرش لا يصلح إلا لقلعةٍ المراكيبِ برطلٍ كان أبيضَ مصريٍّ أملسٍ كالحرير.

وكذلك حرّموا بيعَ رطلٍ قطنٍ طيّبٍ غزليٍّ برطلٍ قطنٍ خشنٍ لا يصلح إلا للحبس، وقالوا: القطنُ كلّهُ صنفٌ واحدٌ، والكتانُ كلّهُ صنفٌ واحدٌ.

قالوا: وأمّا الثيابُ المعمولةُ من القطنِ فأصنافٌ مختلفةٌ يجوزُ في بعضها بيعُ بعضِ التفاضلِ والنسيئةِ فأجازوا بيعَ ثوبٍ قطنٍ مرويٍّ خراسانيٍّ بثوبٍ قطنٍ مرويٍّ بغداديٍّ نقداً ونسيئةً.

قالوا: وأمّا غزلُ القطنِ في كلّ ذلك فصنفٌ واحدٌ لا يجوزُ فيه التفاضلُ ولا النسيئةُ.

قالوا: شحمُ بطن الكبيش صنفٌ، وشحمُ ظهره وشحمُ سائرِ جسده صنفٌ آخرٌ، فأجازوا بيعَ رطلين من شحمِ بطنه برطلٍ من شحمِ ظهره نقداً.

قالوا: وآليةُ الشاةِ صنفٌ، وسائرُ لحمها صنفٌ آخرٌ، فجائزٌ بيعُ رطلٍ من ألتها برطلين من سائرِ لحمها.

قالوا: ولا يجوزُ بيعُ رطلٍ من لحم كبيشٍ إلا برطلٍ من لحمه ولا مزيد، وزناً بوزنٍ نقداً، ولا بثلاً وأجازوه برطلين من لحم الثورِ نقداً ولا بثلاً.

وأما لحمُ الإوزِ، ولحمُ الدجاجِ، فيجوزُ من كلّ واحدٍ منهما رطلٌ برطلين من نوعه فأجازوا رطلَ لحمِ دجاجٍ برطلين من لحمِ دجاجٍ نقداً أو برطلين من لحمِ الإوزِ نقداً ونسيئةً.

وقالوا: النسيئةُ في كلّ ما يقع فيه الرّبا من التمرِ والبرِّ والشعيرِ، وغيرِ ذلك، إنّما هي ما اشترطَ فيه الأجلُ في حينِ العقدِ.

وأما ما تأخّرَ قبضه إلى أن تفرّقاً ولم يكن اشترطَ فيه التأخيرُ، فلا يضرُّ البيعُ في ذلك شيئاً، إلا في الذّهبِ، والفضّةِ فقط، فإنّ تأخّرَ القبضُ فيهما ربا اشترطَ أو لم يشترطَ.

ومن عجائب الدنيا إجازته الرّطبُ بالتمرِ، ومنعه من الذّقيقِ أو السّويقِ بالقمحِ جلةً، فلم يجزه أصلاً، فلو عكسَ قوله لأصاب. وهذه كلّها وسوسٌ، وسخافاتٌ، ومناقضاتٌ، لا دليلَ عليها، وأقوالٌ لا تحفظُ من أحدٍ قبله ونسألُ الله العافية.

وأما الشافعيونُ فإنّهم منعوا من رطلٍ سقمونيا برطلين من سقمونيا؛ لأنّها عندهم من المأكولاتِ، وأباحوا وزنَ درهمٍ زعفرانٍ بوزنِ درهمين منه نقداً ونسيئةً؛ لأنّه لا يؤكلُ عندهم. ولم يجيزوا بيعَ عسلٍ مشتارٍ بشمعه كما هو بعسلٍ مشتارٍ بشمعه كما

هو أصلاً، إلا حتّى يصفى كلاهما وأجازوا بيعَ الجوزِ بقشره بالجوزِ بقشره.

واحتجوا في ذلك بأن إخراجَ العسلِ من شمعه صلاحٌ له، وإخراجُ الجوزِ واللّوزِ من قشره، ونزعُ النوى من التمرِ فسادٌ له.

فقلنا: كلا، ما الصّلاحُ فيها ذكرتم إلا الفسادُ فيما وصفتم، وما في ذلك صلاحٌ، ولا في هذا فسادٌ، ولو كان فساداً لما حلَّ أصلاً؛ لأنّ الله تعالى يقول: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾. وهذه أيضاً مناقضاتٌ ظاهرة، وأقوالٌ لا نعلمُ أحداً سبقهم إليها وبالله تعالى التّوفيقُ.

ولا نعلمُ أحداً قبلَ أبي حنيفةٍ منعَ من بيعِ الرّبتِ بالزّيتونِ يداً بيدٍ، سواءً كان أكثرُ ما في الزّيتونِ من الرّبتِ، أو مثله أو أقلّ.

قال أبو محمّد: والحقيقةُ أنّي تشهدُ لها اللّغةُ، والشريعةُ، والحسُّ، فهو الرُّ الدّقيقُ ليس قمحاً ولا شعيراً، لا في اسمه، ولا في صفتِهِ، ولا في طبعِهِ. فهذه الدّوابُّ تطعمُ الدّقيقَ والخبِرَ فلا يضرّها بل يفعّلها، وتلعّمُ القمحَ فيهلكها، والذّبسُ ليس قرأ، لا في لغتِهِ، ولا في شريعته، ولا في مشاهدته. ولا في اسمه، ولا في صفاته. والماءُ ليس ملحاً؛ لأنّه يجرّو الوضوءَ بالماءِ، ولا يجرّو بالملح. وليس توليدُ الله تعالى شيئاً من شيءٍ بموجب أن المولود هو الذي عنه تولّد، فنحن خلقنا من ترابٍ، ونطفةٍ، وماءٍ، ولستنا نطفةً، ولا تراباً، ولا ماءً. والحمرُ متولّدة من العصيرِ وهي حرامٌ والعصيرُ حلالٌ. واللّبنُ متولّد عن الدّمِ واللّبنُ حلالٌ والدّمُ حرامٌ. والعذرةُ تستحيلُ تراباً حلالاً طيباً. والدّجاجةُ تاكلُ الميتةَ والدّمَ فيصيران فيها لحمًا حلالاً طيباً. والخلُّ متولّد من الحمرِ وهو حلالٌ وهي حرامٌ.

وأما حلّي الذّهبِ والفضّةِ فهما ذهبٌ وفضّةٌ باسميهما وصفاتهما وطبيعتهما في اللّغةِ وفي الشريعةِ واحدٌ ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾.

١٤٩٣- مسألة: ومن باع ذبياً بذهبٍ يباعاً حلالاً، أو فضّةً بفضّةٍ كذلك، أو فضّةً بذهبٍ كذلك، مسكوكاً مثله أو مصوغين، أو مصرغاً مسكوكي، أو ترأ أو نقاراً، فوجّد أحدهما بما اشترى من ذلك عيباً قبل أن يتفرّقا بأبدايتهما، وقبل أن يتغيّر أحدهما الآخرُ فهو بالخيار إن شاء فسّخ البيعُ، وإن شاء استبدل؛ لأنّه لم يتمّ بينهما بيعٌ بعد، فإنّما هو متأنّفٌ لبيعٍ عن تراضٍ أو تاركٌ على ما ذكرنا قبل وبالله تعالى التّوفيقُ.

١٤٩٤- مسألة: فإن وجّد العيبَ بعد التّفرّقِ بالأبدانِ، أو بعد التّخييرِ واختارَ المخيّرُ إقامَ البيعِ فإن كان العيبُ

ومن طريق الحجاج بن المهال أخبرنا حماد بن عمار عن ابن جبير قال: زعم ابن جريج: أن ابن عمر اشترى دراهم بدنائير فآخطوا فيها بدرهم سرق فكه أن يستبدله وهذا منقطع، ولا تعلم أحداً من الحاضرين قال به، ولا تعلم الآن عن الصحابة رضي الله عنهم غير ما ذكرنا.

وقال سفيان الثوري: هو خير بين أن يستبدله وبين أن ينقض الصرف في مقدار ما وجد ردينا فقط.

قال الأوزاعي، والليث، والحسن بن حي: يستبدل كل ما وجد زائفاً قل أو كثر قال ابن حي والسوق كذلك.

قال علي: السوق هو المشوش بشيء غيره، مثل أن يكون الدرهم كله رصاصاً، أو يكون الدينار كله فضة أو نحاساً. والزائف الرديء من طبعه الذي فيه غش.

وقال أبو حنيفة: إن وجد بعد التفريق نصف الجميع فأكثر زيواً فليس له أن يستبدل البتة، لكن إن رد الزيف بطل الصرف في مقدارها من الصفة وصح فيما سواها. وظاهر قوله أن له أن لا يرد، فإن وجدها أقل من النصف فله أن يمسك وله أن يستبدل ما وجد زائفاً فقط، ولا يفارقه حتى يقبض البدل، فإن فارقه قبل القبض انتقض الصرف فيما لم يقبض ولو أنه درهم أو أكثر وصح فيما قبض ولو أنه درهم أو أقل.

فإن كان الذي وجد سرقاً انتقض الصرف فقط لو لم يكن إلا درهماً واحداً فأكثر وصح في باقي الصفة ويكون هو والبائع شريكين في الدينار الذي انتقض الصرف في بعضه.

قال أبو محمد: ليت شعري، أي بعض منه انتقض فيه الصرف، وأي بعض، منه صح فيه الصرف هذا المجهول والغرر بعينه، وروي عنه: أنه حذ ما يستبدله بما لا يجوز فيه الاستبدال بالثلث وهذا قول لا تعلمه عن أحد قبله، وتقسيم في غاية الفساد بلا برهان، وحكم الحرام والحلال في الكثير والقليل منهما سواء، إلا أن يأتي قرآن أو سنة يفرق ويحدد فالسمع والطاعة.

وقال أبو يوسف، ومحمد بن الحسن: يستبدل ما وجد زائداً أو سرقاً، قل أو كثر.

قال علي: هذا باطل، لأنه يصير دعياً بفسد، أو بذهاب، أو فسخ بفسد غير بلا يبد، وهذا الرأى المحض.

وقال رفر: ينتقض الصرف ولا بد فيما وجد قل أو كثر ويصح في السالم قل أو كثر.

قال علي: هذا تبعض صفة لم يقع العقد قط على بعضها دون بعض، فهو أكل مال بالباطل.

من خلط وجهه من غير ما اشترى، لكن كفضة أو صفر في ذهب، أو صفر أو غيره في فضة، فالصفة كلها مفسوخة، مردودة، كثر أم قلت، قل ذلك المخلط أم كثر، لأنه ليس هو الذي اشترى، ولا الذي عقد عليه الصفة، فليس هو الذي تراضى بالعقد عليه وقد نفرقا قبل صحة البيع. ولا يجوز فيما يقع فيه الرأى إلا صحة البيع بالتفرق، ولا خيار في إيفائها؛ لأنه لم يأت بذلك نص، وبالله تعالى التوفيق.

١٤٩٥ - مسألة: وكذلك لو استحق بعض ما اشترى أقله أو أكثره، أو لو تأخر قبض شيء مما تباعا قل أو كثر لأن العقد لم يتم صحيحاً وما لم يصح فهو فاسد، وكل عقد مختلط الحرام فيه بالحلال فهو عقد فاسد، لأنه لم يعقد صحة الحلال منه إلا بصحة الحرام، وكل ما لا صحة له إلا بصحة ما لا يصح، فلا صحة له، ولا يجل أن يلزم ما لم يرض به وحده. دون غيره.

١٤٩٦ - مسألة: فإن كان العيب في نفس ما اشترى ككسر، أو كان الذنب ناقص القيمة بطبيعته، والصفة كذلك، كالذهب الأشقر والأخضر بطبيعته.

فإن كان اشترط السلامة فهو صحيح كلها مفسوخة؛ لأنه وجد غير ما اشترى، فلا يجل له مال غيره بما لم يعقد عليه بيعاً.

وإن كان لم يشترط السلامة فهو خير بين إمسالك الصفة كما هي ولا رجوع له بشيء، وإما فسخها كلها ولا بد؛ لأنه اشترى العين، فهو عقد صحيح ثم وجد غشاً، والعين إذا رضىه البائع وعرف قدره جائز لا كراهية فيه على ما قلنا قبل. ولا يجل له تبعض الصفة؛ لأنه لم يراض البيع من صاحبه إلا على جميعها، فليس له غير ما تراضى به معاً، لقول الله تعالى ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ وقال رسول الله ﷺ: «إِنْ مَنَعْتُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَنْكُمْ حَرَامٌ» فلا يجل له من مال غيره إلا ما تراضى به معاً.

قال أبو محمد: وهذا مكان اختلف فيه الخلف والسلف:

فروينا من طريق الحجاج بن المهال أخبرنا حفص بن غياث بن الأشعث الحنفي عن عكرمة عن ابن عباس فيمن يشتري الترهام ويشترط أن كان فيها زائف أن يردّه: أنه كره الشرط، وقال: ذلك له إن لم يشترط.

قال علي: ظاهر هذا رأي البيه؛ لأنه لو أراد رد الزائف وحده لذكر بطلان ما قابله، وصحة العقد في سائر الصفة، ولذكر الاستدلال، ولم يذكر من ذلك كله شيئاً، فلا يجوز أن يقول ما لم يقل فقول ابن عباس هو قولنا.

بعض الناس من مدين من عمر أحدهما جيّد والآخر رديء بمدينين من عمر متوسطين أدنى من الجيّد وأجود من الرديء.

واحتجوا في ذلك بأن رسول الله ﷺ أوجب المائلة في التمر بالتمر.

قال أبو محمد: لا حجة لهم في هذا؛ لأنهم موافقون لنا في جواز صاع يصاع عمر رديء بصاع عمر جيّد وليس مثله فصيح أن النبي ﷺ إنما أراد المائلة في الكيل أو في الوزن فقط وهذا ما لا خلاف فيه من أحد.

واحتجوا بأحاديث صحاح في الجنبين بالجمع فيها: «يُعْرَا الْجَمْعُ وَاشْتَرَوْا بِشَيْءٍ مِنَ الْجَنْبِ» وهذا لا حجة لهم فيه؛ لأن الخبر الذي ذكرنا زائد على تلك الأخبار حكماً، ولا يحمل ترك زيادة العدل.

وعمدت حجّتهم أنهم قالوا: إنما رضي البائع ههنا للمدينين اللذين أحدهما جيّد والآخر رديء، بأن يعطي الجيّد أكثر من مد من التوسيط، وأن يعطي الأرء بأقل من مد من التوسيط؛ فحصل التفاضل.

قال أبو محمد: وهذا في غاية الفساد؛ لأنه ليس كما قالوا، وحتى لو أنه أراد ذلك لكان عمله مخالفاً لإرادته، فحصلوا على التكهّن، والظن الكاذب وإنما يراعى في الدين الكلام والعمل، فإذا جاء كما أمر الله تعالى ورسوله عليه السلام فما نبالي بما في قلوبهما، قال رسول الله ﷺ: «لَمْ يَبْتَثْ أَشَقُّ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ».

فإن قالوا: فقد قال عليه السلام: «الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

قلنا: نعم، ولكن من لكم بأن هذين نوعاً ما ذكرتم، وهذا منكم ظن سوء مسلم لم يخرمكم بذلك عن نفسه، وليس في الظلم أكثر من أن تصدوا صفقة مسلم بتوهمكم؛ أنه أراد الباطل، وهو لم يخرمكم ذلك فقط عن نفسه، ولا ظهر من فعله إلا الحلال المطلق، ويلزمكم على هذا إذا رأيتم من يشتري تمراً أو تيناً أو عنياً أن تفسخوا صفقته وتقولوا له: إنما توي فيه عمل الخمر منه، ومن اشترى ثوباً أن تفسخوه وتقولوا: إنما تريد تلبسه في المعاصي.

ومن اشترى سيفاً أن تفسخوه وتقولوا: إنما تريد به قتل المسلمين، وهذا هوس لا نظير له، ولا فرق بين شيء من هذا وبين ما أقدمتم به المسألة المتقدمة.

روينا من طريق الحاجب بن المنهال أخبرنا حماد بن زبيل أخبرنا أيوب السخيتاني قال: كان محمد بن سيرين يأتي بالدرهم

وقال مالك: إن وجد ستوقاً أو زائفاً فإن كان درهماً أو أكثر ما لم يتجاوز صرف دينار انتقض الصرف في دينار واحد، وصح سائر الصنف، فإن وجد من ذلك ما يكون صرفه أكثر من دينار أو دينارين أو دنانير: انتقض الصرف فيما قبل ما وجده فإن شرع الانتقاض في دينار انتقض ذلك الدينار.

قال علي: لبت شعري أي دينار هو الذي ينتقض، أيها هو الذي لا ينتقض؟ هذا بيع الغرر، والمجهول وأكل المال بالباطل.

ثم عجب آخر وهو إجازته بعض الصنف دون بعضها وإبطاله صرف جميع الدينار الذي شرع الانتقاض في بعضه وهذا تناقض ظاهر، وكلاهما تبعض لما لم يتراضيا بتبعضه في العقد، وقول لا نعلمه عن أحد قبله.

ولشافعي قولان.

أحدهما: أن الصرف كله ينتقض.

والثاني: أنه يستبدل، كقول الليث والأوزاعي، والحسن بن حي وهذا مما خالفوا فيه قول صاحبه، لا يعرف لهما مخالف من الصحابة رضي الله عنهم.

١٤٩٧- مسألة: ومن الحلال المحض بيع مدين من عمر

أحدهما جيّد غايه، والآخر رديء غايه؛ بمدينين من عمر أجود منهما، أو أدنى منهما، أو دون الجيّد منهما، وفوق الرديء منهما، أو مثل أحدهما، أو بعضهما جيّد والبعض رديء كل ذلك سواء وكل ذلك جائز.

وكذلك القول في دنانير بدنانير، وفي دراهم بدراهم، وقمح بقمح، وفي شعير بشعير، وفي ملح بملح ولا فرق، لإباحة النبي ﷺ كل صنف مما ذكرنا بصفته، مثلاً بمثل، في الكيل، في القمح، والشعير، والتمر والملح والموازنة في الذهب والفضة.

وقد روينا من طريق مسلم أخبرنا الثعني أخبرنا سليمان بن بلال عن عبد الجليل بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف: أنه سمع سعيد بن المسيّب يحدث: أن أبا هريرة، وأبا سعيد الخدري حدثاه أن رسول الله ﷺ بعث أنساً يني عدي الأنصاري فاستعمله على خيرٍ فقدم بتمر جيّب، فقال له رسول الله ﷺ: أكل تمرٌ خيرٌ هكذا؟ قال: لا، والله يا رسول الله إننا لتشتري الصاع بالصاعين من الجمع، فقال لي رسول الله ﷺ: لا تفعلوا، ولكن بتلاً بمثل، أو يبعوا هذا واشتروا بشيء من هذا وكذلك الميزان.

فأباح عليه السلام نصاً: بيع الجنبين من التمر وهو المختار كله بالجمع من التمر وهو الذي جمع جيّداً ورديئاً ووسطاً. منع

السود الجياذ، وبالثَّابَةِ: يأخذُ بوزنها غَلَّةً.

قَالَ عَلِيٌّ: السُّودُ أَجُودُ مِنَ الْغَلَّةِ، وَالثَّابَةِ أَدْنَى مِنَ الْغَلَّةِ وَهَذَا نَفْسُ مَسْأَلَتَنَا.

١٤٩٨- مسألة: ومن صارف آخر دنانير بدرهم

فعجز عن تمام مراده فاستقرض من مصارفه، أو من غيره ما أتم به صرفه فحسن، ما لم يكن عن شرط في الصَّفَقَةِ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ هَذَا قَرَانٌ، وَلَا سَنَةٌ.

١٤٩٩- مسألة: ومن باع من آخر دنانير بدرهم فلما

تم البيع بينهما بالتَّخَرُّقِ أو التَّخْيِيرِ اشترى منه، أو من غيره بتلك الدَّراهِمِ دنانير تلك، أو غيرها أَقْلَ أو أَكْثَرَ فَكُلُّ ذَلِكَ حَلَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَرْطٍ؛ لِأَنَّهُ كُلُّ ذَلِكَ عَقْدٌ صَحِيحٌ، وَعَمَلٌ مَنْصُوصٌ عَلَى جَوَازِهِ.

وَأَمَّا الشَّرْطُ فَحَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ بَاطِلٌ.

وَمَنْ مِنْ هَذَا قَوْمٌ وَقَالُوا: إِنَّهُ بَاغٍ مِنْهُ دَنَانِيرٌ بِدَنَانِيرٍ مُتَفَاضِلَةٌ.

فَقُلْنَا: هَذَا كَذِبٌ، وَمَا فَعَلَ قَطُّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، بَلْ هُمَا صَفَقَتَانِ.

وَلَكِنْ أَخْبَرُونَا: هَلْ لَهُ أَنْ يَصَارِفَهُ بَعْدَ شَهْرِ أَوْ سَنَةٍ بِتِلْكَ الدَّراهِمِ وَتِلْكَ الدَّنَانِيرِ عَنْ غَيْرِ شَرْطٍ؟

فَمَنْ قَوْلُهُمْ: نَعَمْ.

فَقُلْنَا لَهُمْ: فَاجْزِمِ التَّفَاضُلَ وَالسَّيِّئَةَ مَعًا وَمَنْعَتُمْ مِنَ النَّقْدِ هَذَا عَجَبٌ لَا نَنْظِرُ لَهُ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْأَمْرَ بِبَيْعِ التَّمْرِ الْجَمْعِ بِلَعْمَةٍ ثُمَّ يَتْبَغُ بِالسَّعَةِ جَنِينًا مِنَ التَّمْرِ وَهَذَا هُوَ الَّذِي مَنَعُوا نَفْسَهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحِجَاجِ بْنِ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا يُزَيْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ التَّسْتَرِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ: خُطِبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ: أَلَا إِنَّ الدَّرْهَمَ بِالدَّرْهَمِ وَالدَّنَانِيرَ بِالدَّنَانِيرِ، عَيْنًا بَعَيْنٍ، سِوَاءٍ بِسِوَاءٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: تَزَيَّفَ عَلَيْنَا أَوْرَاقًا فَتَطْعَمِي الْخَبِيثَ وَنَاخِذِ الطَّيِّبَ؟

قَالَ عُمَرُ: لَا، وَلَكِنْ ابْتَغِ بِهَا عَرْضًا، فَإِذَا قَبِضْتَهُ وَكَانَ لَكَ فَبِهِ وَاهَضْتُمْ مَا شِئْتُمْ، وَخَذِ أَيُّ نَقْدٍ شِئْتُمْ. فَهَذَا عُمَرُ بِمُضَرَّةٍ

الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا غَالِفَ لَهُ مِنْهُمْ يَأْمُرُ بِبَيْعِ الدَّرْهَمِ أَوْ الدَّنَانِيرِ بِلَعْمَةٍ، ثُمَّ يَبْعُهَا بِمَا شَاءَ مِنْ ذَلِكَ إِنْزِإً بَتَابَعِهِ لِلْعَرْضِ وَلَمْ يَقُلْ مِنْ غَيْرٍ مِنْ تَبَاطُغٍ مِنْهُ الْعَرْضُ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِشِيرٍ قَالَ: أَعْطَانِي الْأَسْوَدُ بْنُ يُزَيْدٍ دَرَاهِمَ وَقَالَ لِي: اشْتَرِ لِي بِهَا دَنَانِيرَ، ثُمَّ اشْتَرِ لِي بِالدَّنَانِيرِ دَرَاهِمَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَبَعْتُهَا مِنْ رَجُلٍ فَقَبِضْتُ الدَّنَانِيرَ، وَطَلَبْتُ فِي السُّوقِ حَتَّى عَرَفْتُ السَّعَرَ، فَرَجَعْتُ إِلَى يَبْعِي فَبَعْتُهَا مِنْهُ بِالدَّرَاهِمِ الَّتِي أَرَدْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلْأَسْوَدِ بْنِ يُزَيْدٍ، فَلَمْ يَزَ بِهِ بِأَمَّا.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَكَرِهَ ابْنُ سِيرِينَ.

وَرَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا الرَّبَا عَلَى مَنْ أَرَادَ أَنْ يَرِيَّ وَيُسَيَّ.

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ الرَّزَاقِيِّ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَيْلٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عُمَرَ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَمَنْ عَجَانِبُ حُجَجِهِمْ هَذَا أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّمَا أَرَادَ بِالرَّبَا دَرَاهِمَ بِأَكْثَرِ مِنْهَا، فَتَخَلَّلَ بِأَنْ يَصْرِفَهَا بِدَنَانِيرَ، ثُمَّ صَرَفَ الدَّنَانِيرَ بِدَرَاهِمَ، فَقُلْتُ بَارَكَ اللَّهُ فِيهِ مِنْ وَرَعٍ، خَاضِعٍ لِمَقَامِ رَبِّهِ «وَلَيْمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ» أَرَادَ الرَّبَا فَرَكَّهُ وَهَرَبَ عَنْهُ إِلَى الْحَلَالِ، هَذَا فَاضِلٌ جَنَّا وَعَمَلٌ جَيِّدٌ لَا عَدَمَانَهُ، فَتَرَكَمُ جَعَلْتُمُ الْمَعْرُوفَ مَنَكْرًا؟ وَهَلْ هَذَا إِلَّا كَمَنْ أَرَادَ الزَّيْنِ بِأَمْرًا فَلَمْ يَفْعَلْ، لَكِنْ تَوَجَّهَ، أَوْ اشْتَرَاهَا إِنْ كَانَتْ أَمَةً فَوَطَّنَهَا.

أَمَّا هَذَا فَحَسَنٌ مُطِيعٌ لِلَّهِ تَعَالَى.

١٥٠٠- مسألة: والتواعد في بيع الذهب بالذهب أو

بالفضة، وفي بيع الفضة بالفضة، وفي سائر الأصناف الأربعة بعضها ببعض جائز تباعا بعد ذلك، أو لم يتباعا؛ لِأَنَّهُ لَا تَوَاعُدَ لَيْسَ بِبَاعٍ.

وَكَذَلِكَ الْمَاسُومَةُ أَيْضًا جَائِزَةٌ تَبَاعًا أَوْ لَمْ يَتَبَاعَ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ نَهْيٌ عَنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَكُلُّ مَا حَرَّمَ عَلَيْنَا فَقَدْ فَصَّلَ بِاسْمِهِ.

قَالَ تَعَالَى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ» فَكُلُّ مَا لَمْ يَفْصَلْ لَنَا تَحْرِيمَهُ فَهُوَ حَلَالٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، إِذْ لَيْسَ فِي الدِّينِ إِلَّا فَرَضٌ أَوْ حَرَامٌ أَوْ حَلَالٌ، فَالْفَرَضُ مَأْمُورٌ بِهِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ، وَالْحَرَامُ مُفَصَّلٌ بِاسْمِهِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ، وَمَا عَدَا هَذَيْنِ فَلَيْسَ فَرَضًا وَلَا حَرَامًا فَهُوَ بِالضَّرُورَةِ: حَلَالٌ إِذْ لَيْسَ هُنَاكَ قَسَمٌ رَابِعٌ وَيَا لِلَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقِ.

١٥٠١- مسألة: ولا يحل بدل دراهم بأوزن منها لا

بالمعروف ولا بغيره وهذا هو المَكْرُ لا المعروف، لَأَنَّهُ خِلَافُ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَمْرٍو وَابْنِ عَمْرٍو، وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا أَتَقَا عَنْ عَمْرٍو بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وهو قولُ النَّبَاسِ، وَأَجَازَ ذَلِكَ مَالِكٌ وَمَا نَعْلَمُ لَهُ مَوْاقِفًا قَبْلَهُ مِمَّنْ رَأَى الرَّبَا فِي النَّقْدِ.

ورويْنَا من طريقِ ابنِ أبي شيبة أخبرنا إسحاقُ بنُ منصورٍ أخبرنا إبراهيمُ عن أبي إسحاق عن عبد الله بنِ شدادٍ، قال: مرُّ الحسين بنِ عليٍّ رضي الله عنهما برأع فأهدى الراعي إليه شاةً، فقال له الحسين: حرٌّ أنت أم مملوكٌ، فقال: مملوكٌ، فردَّها الحسينُ عليه، فقال له المملوكُ: إني لفي، فقبلها منه، ثم اشترى واشترى الغنمَ، فأعتقه، وجعلَ الغنمَ له. فهذا الحسينُ تقبَّلَ هَدِيَّةَ المملوكِ إذا أخبره أنها له وَقَدْ ذَكَرْنَا مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فيما سَلَفَ من كتابنا هذا وهوَ الْحِجَّةُ الْبَالِغَةُ لَا مِنْ سِوَاهِ وَإِذَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى الرَّبَا وَتَوَعَّدَ فِيهِ فَمَا خَصَّ عَبْدًا مِنْ حَرِّ «وَمَا كَانَ رَيْكُ نَسِيًّا».

والعجبُ: أنَّ الشَّافِعِيَّ، وَأَبَا حَنِيفَةَ: لَا يَجِيزَانِ أَنْ يَبِيعَ الْمَرْءُ مَالَهُ نَفْسَهُ مِنْ نَفْسِهِ، فَإِنْ كَانَ مَالُ الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ فَقَدْ تَقَضَّوْا أَصْلَهُمْ، وَأَجَازُوا لَهُ بَيْعَ مَالِ نَفْسِهِ مِنْ نَفْسِهِ.

وإنَّ كَانَ مَالُ الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ مَا لَمْ يَبِعْهُ أَوْ يَتَزَعَّهُ: فَقَدْ أَجَازُوا الرَّبَا صِرَاحًا.

وَأَمَّا الْكُفَّارُ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «وَمِنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ».

وقال تعالى: «خَسِرَ لَا تَكُونُ مِنْهُ وَتَكُونُ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ».

وقال تعالى: «وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ» فَصَحَّ أَنْ كُلُّ مَا حَرَّمَ عَلَيْنَا فَهُوَ حَرَامٌ عَلَيْهِمْ، وَنَسَأَلُ مَنْ خَالَفَنَا: أَيْلِزُهُمْ دِينَ الْإِسْلَامَ وَيَحْرِمُ عَلَيْهِمْ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ خِلَافِهِ؟ وَهَلْ هُمْ عَلَى بَاطِلٍ أَمْ لَا؟

فإنَّ قَالُوا: لَا يَلِزُهُمْ دِينَ الْإِسْلَامَ، وَلَا يَحْرِمُ عَلَيْهِمْ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ خِلَافِهِ، وَأَنَّهُمْ لَيَسُوا عَلَى بَاطِلٍ: كَفَرُوا بِمَا مَرِيَّةً.

وإنَّ قَالُوا: يَلِزُهُمْ دِينَ الْإِسْلَامَ وَحَرَامٌ عَلَيْهِمْ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ خِلَافِهِ، وَهُمْ عَلَى بَاطِلٍ، قَالُوا الْخُفَّ وَرَجَعُوا إِلَى قَوْلِنَا، وَلِزَمَهُ لِبَطْلِ الْبَاطِلِ، وَفِيهِ الْخَرَامُ، فَيَهْدِي بِهِدِي اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ الْإِقْرَارُ عَلَى نَفْسِهِ بِأَنَّهُ يَنْفَذُ الْحُكْمَ بِالْبَاطِلِ، وَيَجِيزُ الْخَرَامَ، وَمَا أوردْنَا مِنْهُ كُلَّ هَذَا.

فإنَّ قَالُوا: مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِ أَشَدُّ.

قلنا: إِنَّ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِ لَا يَفْسَحُ لَهُمْ فِي إِعْلَانِهِ، وَقَدْ جَاءَ النَّصُّ بِأَنَّهُ لَا يُجْرِمُهُمْ عَلَى الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصِّيَامِ،

بالمعروف ولا بغيره وهذا هو المَكْرُ لا المعروف، لَأَنَّهُ خِلَافُ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَمْرٍو وَابْنِ عَمْرٍو، وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا أَتَقَا عَنْ عَمْرٍو بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وهو قولُ النَّبَاسِ، وَأَجَازَ ذَلِكَ مَالِكٌ وَمَا نَعْلَمُ لَهُ مَوْاقِفًا قَبْلَهُ مِمَّنْ رَأَى الرَّبَا فِي النَّقْدِ.

١٥٠٢- مسألة: ولا يَجُلُ بَيْعُ آتِيَةِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ إِلَّا بَعْدَ كَسْرِهَا لَصِصَةً نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي «كِتَابِ الطَّهَارَةِ» فَلَا يَجُلُ تَمْلِكُهَا فَإِذَا لَا يَجُلُ تَمْلِكُهَا فَلَا يَجُلُ يَبِيعُهَا؛ لِأَنَّهَا أَكْلُ مَالٍ بِالْبَاطِلِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٥٠٣- مسألة: وَجَازَ أَنْ يَشَاعَ الْمَرْءُ نَصَفَ دَرَاهِمَ بَعِينِهِ، أَوْ نَصَفَ دَرَاهِمَ بِأَعْيَانِهَا، أَوْ نَصَفَ دِينَارَ كَذَلِكَ، أَوْ نَصَفَ دَنَانِيرَ بِأَعْيَانِهَا مَشَاعًا؛ يَشَاعُ الْفِضَّةُ بِالذَّهَبِ، وَالذَّهَبُ بِالْفِضَّةِ، وَيَتَّفَقَانِ عَلَى إِقْرَارِهَا عِنْدَ أَحَدِهِمَا أَوْ عِنْدَ أَجْنَبِيٍّ. وَلَا يَجُوزُ فِي ذَلِكَ ذَهَبٌ بِذَهَبٍ أَصْلًا، وَلَا فِضَّةٌ بِفِضَّةٍ أَصْلًا، لِأَنَّهُ يَصِيرُ عَيْنًا بِغَيْرِ عَيْنٍ، وَهَذَا لَا يَجُلُ إِلَّا عَيْنًا بِعَيْنٍ عَلَى مَا قَعْنَا.

وَأَمَّا الذَّهَبُ بِالْفِضَّةِ مَشَاعًا، فَلَمْ يَأْتِ بِالنَّهْيِ عَنْهُ نَصٌّ «وَمَا كَانَ رَيْكُ نَسِيًّا».

١٥٠٤- مسألة: ولا يَجُلُ بَيْعُ بَدِينَارٍ إِلَّا دَرَاهِمًا، فَإِنْ وَقَعَ فَهُوَ بَاطِلٌ مَفْسُوخٌ؛ لِأَنَّهُ إِخْرَاجُ لَقِيْمَةِ الدَّرَاهِمِ مِنَ الدِّينَارِ، فَصَارَ اسْتِنَاءً مَجْهُولًا، إِذْ بَاعَ بِدِينَارٍ إِلَّا قِيْمَةَ دَرَاهِمٍ مِنْهُ.

فإنَّ كَانَتْ قِيْمَةُ الدَّرَاهِمِ مَعْلُومَةً عَنْدهمَا فَهُوَ بَاطِلٌ أَيْضًا، لِأَنَّهُمَا شَرَطَا إِخْرَاجَ الدَّرَاهِمِ بِعَيْنِهِ مِنَ الدِّينَارِ، وَهَذَا عَمَلٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ بَعْضُ الدِّينَارِ فَيُخْرَجُ مِنْهُ، فَهُوَ بَاطِلٌ بِكُلِّ حَالٍ.

وقولنا هو قولُ عطاء، والنَّخَعِيِّ، وَعَمْرٍو بْنِ سَرِيْنٍ.

وأجازه أبو سلمة بن عبد الرحمن، وبالله تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٥٠٥- مسألة: والرَّبَا في كُلِّ مَا ذَكَرْنَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَسَيِّدِهِ كَمَا هُوَ بَيْنَ الْأَجْنَبِيِّينَ، وَبَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالنَّصْرِيِّ، وَبَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْحَرْبِيِّ، وَبَيْنَ النَّصْرِيِّ كَمَا هُوَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا فَرْقَ.

رويْنَا من طريقِ قاسم بنِ أصْبَغٍ أَخْبَرَنَا بَكْرٌ بنُ حَمَادٍ أَخْبَرَنَا سَدَّدٌ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بنِ غِيَاثٍ عَنْ أَبِي الْعَوَّامِ الْبَصْرِيِّ عَنْ عَطَاءٍ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَبِيعُ مِنْ غُلَمَانِهِ النَّخْلَ السَّيْتَيْنِ وَالثَّلَاثَ، فَبِعْتُ إِلَيْهِ جَابِرٌ بنَ عَبْدِ اللَّهِ: أَمَا عَلِمْتَ نَهْيَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ هَذَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَلَى، وَلَكِنْ لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ رِبَاً.

وهو قولُ الْحَسَنِ وَجَابِرِ بنِ زَيْدٍ وَالنَّخَعِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، وَسُفْيَانَ

والحج.

وكذلك جاء بأن تحكم بينهم بما أنزل الله، فلا يحمل ترك أحد النصين للآخر وبالله تعالى التوفيق.

وقال أبو حنيفة: لا بأس بالربا بين المسلم والحربي وهذا عظيم جداً.

١٥٠٦ - مسألة: وجائز بيع اللحم بالحيوان من نوع واحد كانا أو من نوعين.

وكذلك يجوز بيع اللحم باللحم من نوع واحد أو من نوعين متفاضلاً، ومثلاً.

وجائز تسليم اللحم في اللحم كذلك. وتسليم الحيوان في اللحم، كلحم كبش بلحم كبش متفاضلاً ومثلاً، بدأ بيده، وإلى أجل.

وكذلك باللحم من غير نوعه أيضاً وتسليم كبش في أرطال لحم كبش أو غيره إلى أجل كل ذلك جائز حلال.

قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾.

وقال تعالى: ﴿وَقَدْ فَضَّلْنَا لَكُمَا مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمَا﴾ فهذا كله بيع لم يفصل تحريمه.

وأما اللحم باللحم فلم يأت نهى عنه أصلاً، لا صحيح ولا سقيم من أثر.

وأما اللحم بالحيوان فجاء فيه أثر لا يصح.

وهذا كله قول أبي سليمان وأصحابنا.

وروي عن ابن عباس:

وهو قول سفيان الثوري واختلف الحاضرون على فروق: فطائفة منعت من بيع اللحم بالحيوان جملة، أي لحم كان لا تحاش شيئاً، بأي حيوان كان لا تحاش شيئاً، حتى منعوا من بيع العبد باللحم.

وهذا قول الشافعي، واختلف قوله في اللحم باللحم فروي عنه: أن يجمع لحوم الحيوان كلها طائفة ووحشية، والأنعام، كلها صنف واحد.

وروي عنه: أن لحم كل نوع صنف على حاله، ولم يختلف عنه في أنه لا يباع لحم بلحم أصلاً حتى ينتهي جفافه ويسه، فعلى أحد قوليه: لا يباع قديد غنم بقديد إبل، أو بقديد دجاج، أو إوز أو مثلاً بمثل، وعلى القول الثاني: أنه لا يباع قديد غنم بقديد غنم، إلا بدأ بيده، مثلاً بمثل.

وجائز أن يباع بقديد البقر متفاضلاً بدأ بيده.

وقال أبو حنيفة: جائز بيع اللحم بالحيوان على كل حال، جائز كل ذلك، كقولنا سواء بسواء.

وقال محمد بن الحسن: جائز بيع لحم شاة بشاة حية، إذا كان اللحم أكثر من لحم الشاة الحية، فإن كان مثله أو أقل لم يجوز، وأجاز بيع شاة ببقرة حية كيف شاءوا.

وأجاز أبو حنيفة، وأصحابه بيع لحم شاة بلحم شاة متماثلاً تقدماً ولا بد.

وكذلك لحم كل صنف بلحم من صنفه وأباحوا التفاضل بدأ بيده في كل لحم بلحم من غير صنفه، والبقرة عندهم صنف، والغنم صنف آخر، والإبل صنف ثالث.

وكذلك كل حيوان في صنفه، إلا الخيشتان فإنها كلها عنده صنف واحد، والإحوم الطير، فأروا بيع بعضها ببعض متفاضلاً بدأ بيده، لا نسيئة، كلحم دجاج بلحم دجاج، أو بلحم صيد، أو غير ذلك. ورأى شحم البطن من كل حيوان صنفاً غير لحمه، وغير شحم ظهره. ورأى الألية صنفاً آخر غير اللحم والشحم. وهذه وسوس لا نظير لها، وأقوال لا تعقل، ولا تعلم عن أحد قبله.

وقال مالك: ذوات الأربع كلها صنف واحد: البقرة، والغنم، والإبل، والأرانب، والأيايل، وحر الوحش، وكل ذي أربع، فلا يحمل لحم شيء منها شيء منها يبيع لحم أرنب حي بلحم جمل أصلاً، ولا لحم جمل بلحم كبش، إلا مثلاً بمثل، بدأ بيده.

وكذلك سائر ذوات الأربع. ورأى الطير كله صنف واحد: الدجاج، والحمام، والنعام، والإوز، والحجل، والقطا، وغير ذلك فلم يميز أيضاً لحم شيء منها شيء منها يبيع لحم أرنب حي بلحم جمل أصلاً، ولا لحم جمل بلحم كبش، إلا مثلاً بمثل، بدأ بيده. فلم يميز التفاضل في لحم دجاج بلحم حباري.

وهكذا في كل شيء منها. ورأى الخيشتان كلها صنف واحد كذلك أيضاً. ورأى الجراد صنف رابعاً على حاله، هذا وهو عنده صيد من الطير يميزه الحرمة. وحرمة القديد التي باللحم المشوي، وحرمة جملها باللحم النيء الطري، وأجاز كل شيء من هذه الثلاثة الأصناف باللحم المطبوخ من صنفها متفاضلاً ومثلاً بدأ بيده، وأجاز اللحم المطبوخ بمسل باللحم المطبوخ بلين متماثلاً ومنع فيه من التفاضل. وأجاز شاة مذبوحة بشاة مذبوحة على التحري وهذا ضد أصلي. وهذه أقوال في غاية الفساد، ولا تعلم أحداً قالها قبله ولو تقصينا نظريتهم ههنا وتناقضه، لطلال جداً وفي

هذا كناية لمن تصح نفسه.

قال أبو محمد: واحتج الشافعيون.

بما روينا من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان باللحم».

ومن طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا عبد الله بن عمر التميمي عن يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول «نهى رسول الله ﷺ أن يُباع الحي بالميم» قال الزهري: فلا يصلح بشاة حيّة.

ومن طريق عبد الوزاق عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صالح مولى التوامة عن ابن عباس: أن رجلاً أراد أن يبيع جزءاً من لحم بعير بشاة، فقال أبو بكر الصديق: لا يصلح هذا.

وصح عن سعيد بن المسيب: أن لا يباع حي بمذبوح، وأنه لا يجوز بيع بغير معدود إن كان يريد البعير لينحره.

وقال: كان من ميسر أهل الجاهلية بيع اللحم بالشاة.

وقال أبو الزناد: أدركت الناس يهتفون عن بيع اللحم بالحيوان ويكتبونه في عهود العمال في زمن إبان بن عثمان، وهشام بن إسماعيل وذكره ابن أبي الزناد عن الفقهاء السبعة، وأنهم كانوا يعظمون ذلك ولا يترخصون فيه.

قال أبو محمد: أما الخبر في ذلك فمرسل لم يسن قط، والعجب من قول الشافعي: إن المرسل لا يجوز الأخذ به، ثم أخذ بهنا بالمرسل.

ثم عجب آخر من الحنفيين القائلين: المرسل كالمسند، ثم خالفوا هذا المرسل الذي ليس في المراسيل أقوى منه يعظمون هذا وهذا مما خالف فيه الحنفيون جمهور العلماء.

ثم المالكيون: فعجب ثالث، لأنهم احتجوا بهذا الخبر، وأومحوا أنهم أخذوا به، وهم قد خالفوه؛ لأنهم أباحوا لحم الطير بالغنم، وهذا خلاف الخبر وإنما هو موافق لقول الشافعي.

وقد خالف مالك أيضاً ههنا ما روي عن الفقهاء السبعة، وعمل الولاة بالمدينة، وهذا يعظمه جداً إذا وافق رأيهم واحتجوا بخبر أبي بكر وهو من رواية ابن أبي يحيى إبراهيم، ولو أن من أمر أن لا تؤخذ روايته فمالك، ثم عن صالح مولى التوامة، وأول من ضعفه فمالك فيا لله ويا للمسلمين إذا روى الثقات خبراً يخالف رأيهم تحلوا بالأباطيل في ردّه، وإذا روى من يشهدون عليه بالكذب ما يوافقهم احتجوا به، فأي دين يبقى مع هذا؟

فإن.

قال الشافعيون: مراسيل سعيد بن المسيب حجة بخلافه

غيره.

قلنا لهم: الساعة صارت حجة، فدونكم:

ما روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا حفص بن ميسرة عن ابن حرملة عن سعيد بن المسيب، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يُباع الحيوان بالمفاتيح من الغنم فقولوا به، وإلا فقد تلعنتم، وأتقوا الله» وقد رويت في هذه آثار أيضاً بزيادة.

فروينا من طريق حماد بن سلمة حدثنا عبد الكريم بن يزيد بن طلحة: أن رجلاً نحر جزوراً فجعل يبيع العضو بالشاة، وبالفلوص، إلى أجل فذكر ذلك ابن عمر.

ومن طريق وكيع أخبرنا إسرائيل عن عبد الله بن عصمة سمعت ابن عباس وسئل عمن اشترى عضواً من جزور قد نحر رجل عناق وشرط على صاحبه أن يرضعها حتى تطفم، فقال ابن عباس: لا يصلح.

قال أبو محمد: هذا شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل.

ورويانا من طريق عبد الوزاق أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن رجل عن ابن عباس قال: لا بأس أن يباع اللحم بالشاة.

فإن قيل: هذا عن رجل.

قلنا: وخبر أبي بكر عن ابن أبي يحيى وليس بأوثق ممن سكت عنه كائناً من كان.

ومن طريق عبد الوزاق عن سفیان الثوري: لا بأس بالشاة القائمة بالمذبوح.

١٥٠٧- مسألة: ومن ابتاع شيئاً أي شيء كان مما يحل

بيعه، حاش القمح، فلا يحل له أن يبيعه حتى يقبضه، وقبضه له: هو أن يطلق يده عليه بأن لا مجال بينه وبينه، فإن لم يحل بينه وبينه مئة ما قلت أم كثرت ثم حيل بينه وبينه بغصبر أو غيره: حل له بيعة، لأنه قد قبضه، وله أن يبيعه، وأن يواجر به، وأن يصدق، وأن يقرضه، وأن يسلمه، وأن يتصدق به قبل أن يقبضه، وقبل أن تطلق يده عليه.

فإن ملك شيئاً ما أي شيء كان مما يحل بيعه بغير البيع، لكن بميراث أو هبة، أو قرض، أو صدق، أو صدقة، أو سلم، أو ارش، أو غير ذلك: جاز له بيعه قبل أن يقبضه، وأن يتصرف فيه بالإصداق، وألبية، والصدقة، حاش القمح.

عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ».

وهن طريق سفيان بن عيينة أخبرنا عمرو بن دينار عن طائوس عن ابن عباس.

أما الذي نهى عنه رسول الله ﷺ أَنْ يَبَاعَ حَتَّى يَقْبِضَ فَهُوَ الطَّعَامُ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ بَرَاءً: وَلَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مَثَلَهُ.

قلنا: نعم، هذان صحيحان: لَا أَنَّهُمَا بَعْضُ مَا فِي حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ فَحَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ فِيهِ: الطَّعَامُ وَغَيْرُ الطَّعَامِ، فَهُوَ أَعْمُ، فَلَا يَجُوزُ تَرْكُهُ، لِأَنَّهُ فِيهِ حُكْمٌ لَيْسَ فِي خَيْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَمْرٍ.

فإن قيل: قد صح عن النبي ﷺ ما رويتم من طريق أحمد بن شعيب أخبرني زياد بن أيوب أخبرنا هشيم أخبرنا أبو بشر هو ابن أبي وحشية عن يوسف بن ماعك عن حكيم بن حزام «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَسْأَلُنِي الْمَرْءُ التَّبِعَ لَيْسَ عِنْدِي مَا يَبْعُهُ مِنْهُ ثُمَّ ابْتَاعَ لَهُ مِنْ السُّوقِ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَبْتَغِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ».

قلنا: نعم.

وهو نقول هو بين كما تسمع، إنما هو نهى عن بيع ما ليس في ملكك كما في الخبر نصاً، وإلا فكل ما يملكه المرء فهو عنده ولو أنه يملكه يقول: عندي ضيعة سرية، وعندني فرس فارة وسواها عندنا كان مغصوباً أو لم يكن، وهو عند صاحبه، أي في ملكه وله.

فإن قيل: فإنكم رويتم من طريق أبي داود أخبرنا زهير بن حرب أخبرنا إسماعيل هو ابن علية عن أيوب السخيتاني حدثني عمرو بن شعيب حدثني أبي عن أبيه عن أبيه حتى ذكر عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَحِلُّ سَلَفُ وَتَبِعَ وَلَا شَرْطَانٌ فِي بَيْعٍ وَلَا رَيْحٌ مَا لَمْ يَضْمَنْ وَلَا يَبْعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ».

قلنا: نعم، هذا صحيح.

وهو نأخذ، ولا تعلم لعمرو بن شعيب حديثاً مسنداً إلا هذا وحده، وآخر في الهبات رواه عن طائوس عن ابن عباس، وابن عمر عن النبي ﷺ في المنع من الرجوع في الهبات إلا الوالد فيما أعطى ولده وليس في هذا الخبر إلا الذي في حديث حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ مِنَ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ لَكَ فَقَطُّ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

ومن قال بقولنا في هذا: ابن عباس كما أوردناه، وكما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه

وأما القمح: فإنه بأي وجه ملكه من بيع، أو هبة، أو صدقة، أو صداق، أو إجارة، أو أرض، أو سلم أو قرض، أو غير ذلك: فلا يحل له بيعه حتى يقبضه، كما ذكرنا بأن لا يحال بينه وبينه.

فإن كان اشتري القمح خاصة جزافاً، فلا يحل له بيعه حتى يقبضه كما ذكرنا، وحتى ينقله ولا بد من موضعه الذي هو فيه إلى مكان آخر قريب ملاصق أو بعيد.

فإن كان اشتري القمح خاصة بكليل لم يحل له أن يبيعه حتى يكتاله، فإذا اكثاله حل له بيعه وإن لم ينقله عن موضعه. ولا يحل له تصديق البائع في كيله وحتى لو اكثاله البائع لنفسه بحضرته وهو يراه ويشاهده ولا بد من أن يكتال المشتري لنفسه.

وجائز له في كل ما ذكرنا أن يهبه، وأن يصدق، وأن يواجر به، وأن يصلح، وأن يتصدق به، وأن يقرضه قبل، أن يكتاله، وقبل أن ينقله جزافاً اشتراه أو بكليل وليست هذه الأحكام في غير القمح أصلاً.

برهان ذلك: ما روينا من طريق قاسم بن أصبغ أخبرنا أحمد بن زهير بن حرب أخبرنا أبي أخبرنا حيّان بن هلال أخبرنا همام أخبرنا يحيى بن أبي كثير: أن يعلى بن حكيم حدثه: أن يوسف بن ماعك حدثه: أن حكيم بن حزام حدثه: أنه قال «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَجُلٌ اشْتَرَيْتُ هَذِهِ الْبَيْعَةَ، فَمَا يَحِلُّ لِي مِنْهَا مِمَّا يَخْرُجُ عَلَيَّ؟» قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي إِذَا ابْتَغَيْتَ بَيْعًا فَلَا تَبْعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ، هَذَا عَمُّهُ لِكُلِّ بَيْعٍ، وَلِكُلِّ ابْتِاعٍ، وَتَحْصِصُ لَهَا مِمَّا لَيْسَ بِبَيْعٍ وَلَا ابْتِاعٍ، وَجَوَابُ مَنْ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ سَأَلَ عَمَّا يَحِلُّ مِمَّا يَجْرُ.

فإن قيل: فإن هذا الخبر مضطرب. لأنكم رويتموه من طريق خالد بن الحارث الهجيمي عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني رجل من إخواننا حدثني يوسف بن ماعك: أن عبد الله بن عصة الجشمي حدثه: أن حكيم بن حزام حدثه نذكر هذا الخبر وعبد الله بن عصة متروك.

قلنا: نعم، إلا أن همام بن يحيى رواه كما أوردنا قبل عن يحيى بن أبي كثير فسمي ذلك الرجل من الذي لم يسمه هشام، وذكر أنه يعلى بن حكيم ويعلى ثقة وذكر فيه: أن يوسف سمعه من حكيم بن حزام وهذا صحيح فإذا سمعه من حكيم فلا يضركه أن يسمعه أيضاً من غير حكيم عن حكيم، فصار حديث خالد بن الحارث لغواً كان أو لم يكن بمنزلة واحدة.

فإن قيل: فقد رويت من طريق مالك عن عبد الله بن دينار

سمع جابر بن عبد الله يقول: لا تبع يبعاً حتى تقبضه.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني قال عبد الرحمن بن عوف والزبير لعمر: إنه ترتف علينا أوراقي فنعطى الخبيث وناخذ الطيب؟.

قال: فلا تفعلوا، ولكن اطلق إلى البقيع فبع ورقك بثوب أو عرض، فإذا قبضت وكان لك قبعة وذكر الخبر. فهذا عمر يقول بذلك، ويبين أن القبض هو الذي يكون الشيء للمره.

وقولنا في هذا كقول الحسن، وابن شبرمة وذهب قوم إلى أن هذا الحكم إنما هو في الطعام فقط يعني أن لا يباع قبل أن يقبض وذهب آخرون إلى أنه فيما يكال أو يوزن فقط.

كما روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عبد ربه عن أبي عياض عن عثمان بن عفان: لا بأس إذا اشتري الرجل البيع أن يبيعه قبل أن يقبضه ما خلا الكيل والوزن.

ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب: أنه كان لا يرى بأساً أن يبتاع الرجل يبعاً لا يكال ولا يوزن أن يبيعه قبل أن يقبضه.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال: لا بأس بأن يشتري شيئاً لا يكال ولا يوزن بقدر ثم يبيعه قبل أن يقبضه.

وهو قول الحكم وإبراهيم، وحماد بن أبي سليمان وذكره النخعي عن ثقي.

وقال عطاء: جائز بيع كل شيء قبل أن يقبض.

وقال أبو حنيفة: كل ما ملك بعدد يتقبض العقد بهلاكه، فلا يجوز بيعه قبل قبضه: كالبيع، والإجارة، إلا العقار: فجائز بيعه قبل قبضه.

قال: وكل ما ملك بغير لا يتقبض العقد بهلاكه: فجائز بيعه قبل قبضه كالمصدق، والجعل، والخلع، ونحوه وهذا قول لا نعلمه عن أحد قبله.

وقال مالك: كل ما يؤكل والماء: فلا يجل يبيعه قبل أن يقبض وما عدا هذين فجائز بيعه قبل أن يقبض وقال مرة أخرى: كل ما يؤكل فقط.

وأما الماء: فبيعه جائز قبل قبضه وجعل في كلا قوليه: زريعة الفجل الأبيض، وزريعة الخبز، وزريعة السلقي: لا يباع شيء منها قبل القبض.

فقلنا: هذا لا يأكله أحد أصلاً، وهذا الذي أنكرتم على الشافعي في إدخاله السقمونيا فيما يؤكل.

فقالوا: إنه يخرج منها ما يؤكل، فقلنا: والشجر يخرج منها ما يؤكل فامتروا من يبعها قبل القبض، فانقطعوا وما نعلم قولهم هذا كله كما هو عن أحد قبلهم.

وخالف الحنفيون، والمالكيون هنا كل قول روي عن الصحابة رضي الله عنهم.

وأما الشافعي: فلم يميز بين ما ملك يبيع، أو نکاح أو خلع، قبل القبض أصلاً وهذا قول فاسد بلا دليل.

فإن قالوا: تسنا النكاح والخلع على البيع.

قلنا: القياس كله باطل، ثم لو صح لكان هذا منه عين الباطل، لأن النكاح يجوز بلا مهر يذكر أصلاً، ولا يجوز البيع بلا ثمن يذكر، والنكاح لم يملك بصدّق رقية شيء أصلاً، والخلع كذلك، بخلاف البيع فظهر فساد هذا القول وبالله تعالى التوفيق.

أما حكم القمح: فالذي ذكرنا قبل هذا في الكلام المتصل بهذا من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ.

أما الذي نهى عنه رسول الله ﷺ أن يباع حتى يقبض فهو الطعام، فهذا تخصيص للطعام في البيع خاصة وعموم له باقي وجه ملك.

فإن قيل: من أين خصصتم القمح بذلك دون سائر الطعام؟.

قلنا: لأن اسم الطعام في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله ﷺ لا يطلق هذا إلا على القمح وحده، وإنما يطلق على غيره بإضافة.

وقد قال تعالى: ﴿وَلَطَعَامُ الْيَتِيمِ﴾ أوتوا الكتاب جيل لكم ولطعامكم جيل لهم، فإراد عز وجل الذبائح لا ما ياكلون فإيتهم ياكلون الميتة، والذم، والخزير، ولم يجل لنا شيء من ذلك قط.

وقال الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبْلِكُكُمْ بِنَهْرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ فذكر تعالى الطعام في الماء بإضافة، ولا يسمى الماء طعاماً.

وقال لقيط بن معمر الإيادي جاملي فصيح في شعر له مشهور:

لا يطعم النور إلا ريت يبعثه هم يكاد جواه يحطم الضلعا فاضاف الطعم إلى النور والنور ليس طعاماً بلا شك.

وقد ذكرنا قول عبد الله بن معمر وكان طعامنا يومئذ

الشعير، فذكر الطعام في الشعير في إضافة لا بإطلاق.

مباحاً له أن يرحله إليه.

فإن قيل: فقد رويتم هذا الحديث عن مالك عن نافع عن ابن عمر فلم يذكر فيه الجزاف.

قلنا: عبيد الله بن عمر إن لم يكن فوق مالك، وإلا فليس هو دون أصلاً وقد رواه عن نافع فذكر فيه الجزاف.

ورواه الزهري عن سالم كما أوردنا فذكر فيه الجزاف وهو خبر واحد بلا شك. وجمهور الرواة عن مالك لهذا الحديث في الموطأ وغيره ذكروا فيه عنه الجزاف، كما ذكره عبيد الله عن نافع، والزهري عن سالم، وإنما أسقط ذكر الجزاف: القعني، ويحيى، فقط **فصح** أنهما وهما فيه بلا شك؛ لأنه يتعين خبر واحد وبالله تعالى التوفيق.

وإنما كان يصح الأخذ برواية القعني، ويحيى، لو أمكن أن يكونا خبرين اثنين عن موطئين مختلفين **وقولنا** ههنا هو قول الشافعي وأبي سليمان، ولم يقل به مالك، ولا نعلم لقلده ولا له حجة أصلاً وبالله تعالى التوفيق.

وأما القمح يتاعه المرء بكل فلا يحل له بيعه حتى يكتاله لنفسه، ثم يكتاله الذي يبيع منه ولا بد سواء حضرا كلاهما كبله قبل ذلك أو لم يحضرا، قلنا:

رويناه عن طريق أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار أخبرنا محمد بن عبد الرحيم أخبرنا مسلم هو ابن إبراهيم أخبرنا مخلد بن الحسين الأزدي عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: **«نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان، فيكون لصاحبه الزيادة وعليه نقصان»**.

ورويناه عن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا شريك عن ابن أبي ليلى عن محمد بن بيان عن ابن عمر أنه سئل **«عمن اشتري الطعام وقد شهد كبله؟»**

قال: لا، حتى يجري فيه الصاعان.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا محمد بن فضيل عن مطرب هو ابن طريف قلت للشعبي: **«أكون شاهد الطعام وهو يكال فاشتريه، أخذه بكيله، فقال: مع كل صفة كبله»**.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا مروان عن زيا مولى آل سعد قلت لسعيد بن المسيب: **«رجل ابتاع طعاماً فأكثاله، أبلغ لي أن اشتريه بكليل الرجل؟» قال:** لا، حتى يكال بين يديك **وصح** عنه أنه قال فيه: هذا ربا.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا زيد بن الحباب عن سودة بن حيان سمعت محمد بن سيرين سئل عن رجلين اشترى

وقد ذكرنا من طريق أبي سعيد الخدري قوله: **«كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ صدقة القطر: صاعاً من طعام، صاعاً من شعير، صاعاً من تمر، صاعاً من أقط فلم يطلق الطعام إلا على القمح وحده، لا على الشعير ولا غيره»**.

ورويناه من طريق الحجاج بن المهال أخبرنا يزيد بن إبراهيم أخبرنا محمد بن سيرين قال: عرض عليّ عبد الله بن عتبة بن مسعود زيتاً له، فقلت له: **«إن أصحاب الزيت قلما يستوفون حتى يبيعون، فقال: إنما سمي الطعام أي إنما أمر بالبيع بعد الاستيفاء في الطعام فلم ير الزيت طعاماً»**.

وأبو سعيد الخدري وعبد الله بن عتبة بن مسعود: حجتان في اللغة قاطعتان؛ لا سيما وعبد الله ههنا قيلة مجاورة للحرم فلتنهم لغة قريش.

ومن قال بقولنا: **«إن الطعام بإطلاق إنما هو القمح وحده: أبو ثور»**.

وأما القمح يشتري جزافاً فلا يحل بيعه حتى يقبض وينقل عن موضوعه، قلنا:

رويناه عن طريق البخاري أخبرنا إسحاق هو ابن راهويه أخبرنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري **«عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عليه السلام قال: رأيت الذين يشترون الطعام مجازفةً يضرثون على عهد رسول الله ﷺ أن يبيعوه حتى يؤووه إلى رحالهم»**.

ورويناه عن طريق مسلم أخبرنا محمد بن عبد الله بن غير أخبرنا أبي أخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: **«قال رسول الله ﷺ: «من اشتري طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه قال وكنا نشتري الطعام من الرماح جزافاً فتأنا رسول الله ﷺ أن يبيعوه حتى ننقله من مكانه»**.

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر **«عن ابن عمر: أنهم كانوا يضرثون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاماً جزافاً أن يبيعوه في مكانه حتى يؤووه»**.

قال أبو محمد: ولا يمكن أن يكون غيره عليه السلام يضرب المسلمين بالمدينة على شريعة يؤمرون بها في الأسواق بغير علمه أصلاً **فصح** أنه جرم كبير لا يرخص فيه.

فإن قيل: إن في بعض ما رويتم حتى يؤووه إلى رحالهم. قلنا: نعم، وكل مكان رحله إليه فهو رحل له إذا كان

تُحَاشَى.

وهو قول الشافعي، وأصحابنا في الشركة، والتولية:

وقالوا: الإقالة فسخ بيع، وليست بيعاً، وقال ربيعة، ومالك: كل ما لا يجوز فيه البيع قبل القبض أو قبل الاكتيال فإنه لا بأس فيه بالشركة، والتولية، والإقالة قبل القبض، وقبل الاكتيال وروى هذا عن الحسن في التولية فقط. واحتجوا.

بما روينا من طريق عبد الرزاق، قال ابن جريج: أخبرني ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن رسول الله ﷺ قال حديثاً مستغاضاً في المدينة «مَنْ أَشَاعَ طَعَاماً فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ وَيَسْوِقَهُ، إِلَّا أَنْ يُشْرِكَ فِيهِ أَوْ يُؤْتَهُ أَوْ يُتْلَهُ».

وقال مالك: إن أهل العلم اجتمع رأيهم على أنه لا بأس بالشركة، والإقالة، والتولية في الطعام وغيره يعني قبل القبض.

قال أبو محمد: وما نعلم روي هذا إلا عن ربيعة، وعن طاووس فقط - وقوله عن الحسن في التولية قد جاء عنه خلافاً.

قال علي: أما خبر ربيعة فمرسل ولا حجة في مرسل، ولو استند لسارنا إلى الأخذ به، ولو كانت استفاضته عن أصل صحيح لكان الزهري أولى بأن يعرف ذلك من ربيعة، فينبغي في هذا الباب بون بعيد، والزهري خالف له في ذلك.

وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري: قال: التولية بيع في الطعام وغيره.

وبه إلى معمر عن أيوب السخيتاني قال: قال ابن سيرين: لا تولية حتى يقبض ويكال.

ومن طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا الربيع بن صبيح: قال: سألت الحسن عن الرجل يشتري الطعام فيؤليه الرجل؟

قال: ليس له أن يؤليه حتى يقبض، فقال له عبد الملك بن الشعشاع: يا أبا سعيد أيرايك تقول؟

قال: لا أقوله برأيي، ولكننا أخذناه عن سلفنا، وأصحابنا.

قال علي: سلف الحسن هم الصحابة رضي الله عنهم، أدرك منهم خمسمائة صاحب وأكثر، وغزا مع اثنين منهم وأصحابه هم أكابر التابعين، فلو أقدم امرؤ على دعوى الإجماع وهنا لكان أصح من الإجماع الذي ذكره مالك بلا شك.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا سفيان الثوري عن زكريا بن أبي زائدة وفطر بن خليفة، قال زكريا عن الشعبي، وقال فطر: عن الحكم، ثم اتفق الشعبي والحكم، على أن التولية بيع، قال

أحدهما طعاماً والآخر؟ فقال: قد شهدت البيع والقبض، فقال: خذ مني رجلاً وأعطيه فقال: لا، حتى يجري فيه الصاعان، فتكون لك زيادته وعليك نقصانه.

ومن طريق ابن أبي شيبه أخبرنا وكيع عن عمر أبي حفص قال: سمعت الحسن البصري ومثلاً عمن اشترى طعاماً ما وهو ينظر إلى كيله؟ قال: لا، حتى يكيله.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: في السنة التي مضت: إن من ابتاع طعاماً أو ودكاً كيلاً أن يكتاله قبل أن يبيعه، فإذا باعه اكْتِيلَ منه أيضاً إذا باعه كيلاً.

وهو قول عطاء بن أبي رباح، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبي سليمان.

وقال مالك: إذا بيع بالتقيد فلا بأس بأن يصدق البائع في كيله ولا يكتاله ويكره ذلك في الدين.

وهذا قول لا نعلمه عن أحد قبله، وخالف فيه صاحباً لا يعرف له مخالف منهم، وخالف فيه جمهور العلماء، وما نعلم لقله حجة أصلاً، لا من نص قرآن، ولا سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قياس، ولا رأي له وجه.

فإن قيل: فقد رويتم من طريق أبي داود عن محمد بن عوف الطائي أنا أحمد بن خالد الوهبي أنا محمد بن إسحاق عن أبي الزناد عن عيسى بن حنين عن ابن عمر قال: «بَيْعْتُ زَيْناً فِي السُّوقِ فَلَمَّا اسْتَرْجَبْتُهُ لَقِيتُ رَجُلًا أَعْطَانِي بِهِ رَجُلًا حَسَنًا فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدَيْ، فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِرِجَائِي فَانْقَسَتْ، فَإِذَا زَيْدٌ بِنُ ثَابِتٍ فَقَالَ: لَا تَبِعْهُ حَيْثُ ابْتَيْعْتَهُ حَتَّى تُحَوِّرَهُ إِلَى رَجُلَيْكَ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ يُبَاعُ حَتَّى تُحَوِّرَهَا التَّجَارَ إِلَى رَجَالِهِمْ».

قلنا: هذا رواه أحمد بن خالد الوهبي وهو مجهول وبالله لو صح عندنا لسارنا إلى الأخذ به بحمد الله على ما يترنأ له من ذلك كثيراً.

وكل ما ذكرنا في هذه المسائل فمن فعل خلاف ذلك فسخ أبداً، فإن كان قد بلغه الخبر ضرب كما أمر رسول الله ﷺ.

ورواه ابن عمر قال عليه السلام: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَدٌّ».

١٥٠٨ - مسألة: والشركة، والإقالة، والتولية: كلها

بيوع مبتدأة لا يجوز في شيء منها إلا ما يجوز في سائر البيوع لا

حجة غير هاتين.

قال أبو محمد: احتجاجهم بالتسمية من النبي ﷺ فقولهم حق، إلا أننا لا نسلم لهم أنه عليه السلام سمى إقالة: فعل من باع من آخر بيعاً ثم استقاله فيه، فرد إليه ما ابتاع منه وأخذ ثمنه منه، وأنه عليه السلام لم يسم ذلك بيعاً، ولا يحدون هذا أبداً، لا في رواية صحيحه، ولا سقيميه وهذا الخبر المرسل من طريق ربيعة لو شئنا أن نستدل منه بأن الإقالة بيعٌ لنعلمنا؛ لأنه فيه النهي عن البيع قبل القبض إلا من أشرك، أو ولّى، أو أقال فهذا ظاهر أنها بيعٌ مشتتة من جملة البيوع.

وأما الخبر الصحيح الذي ذكرنا فإنما فيه الحضي على الإقالة فقط، والإقالة تكون في غير البيع، لكن في الهبة، ونحو ذلك. ولا فيه أيضاً أن الإقالة لا تسمى بيعاً، ولا لها حكم البيع فبطل ما صدروا به من هذا الاحتجاج الصحيح أصله الموضوع في غير موضعه.

وأما دعواهم الإجماع على جواز الإقالة في السلم قبل القبض فباطل، وإقام على الدعوى على الأئمة، وما وقع الإجماع قط على جواز السلم، فكيف على الإقالة فيه.

وقد روينا عن عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمر، والحسن، وجابر بن زيد، وشريح، والشعبي، والنخعي وابن المسيب، وعبد الله بن معقل وطاؤوس، ومحمد بن علي بن الحسن، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، ومجاهد، وسعيد بن جبيرة، وسالم بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وعمرو بن الحارث أخيه أم المؤمنين جويرية: أنهم منعوا من أخذ بعض السلم، والإقالة في بعضه، فإن الإجماع؟ فليت شعري هل تقرّوا جميع الصحابة أوّلهم عن آخرهم حتى أيقنوا بأنهم أجمعوا على ذلك؟ أم تقرّوا جميع علماء التابعين من أقصى خراسان إلى الأندلس فما بين ذلك كذلك.

ثم لو صح لهم هذا وهو لا يصح أبداً فما يختلف مسلمان في أن من الجن قوماً صحبوا رسول الله ﷺ وأمنوا به، ومن أنكر هذا فهو كافر، لتكذيبه القرآن، فلاولئك الجن من الحق ووجوب التعظيم منّا، ومن منزلة العلم، والدين، ما لسان الصحابة رضي الله عنهم، هذا ما لا شك فيه عند مسلم، فمن له بإجماعهم على ذلك، ورحم الله أحمد بن حنبل فلفظ صدق إذ يقول: من يدعي الإجماع فقد كذب، ما يدري لعل الناس اختلفوا، لكن يقول: لا أعلم خلافاً، هذه أخبار المرسى، والأصم.

قال أبو محمد: لا نحل دعوى الإجماع إلا في موضعين.

سفيان: ونحن نقول: والشركة بيع، ولا يشرك حتى يقبض فهو لا الصحابة، والتابعون كما ترى.

قال أبو محمد: الشركة، والتولية، إنما هو نقل ملك المرء عيناً ما صح ملكه لها، أو بعض عين ما صح ملكه لها إلى ملك غيره بتمن سمي وهذا هو البيع نفسه، ليست هذه الصفة البتة إلا للبيع، ولا يكون بيع أصلاً إلا بهذه الصفة فصح أنهما بيع صحيح، وهم لا يخالفونا في أنه لا يجوز فيهما إلا ما يجوز في البيع، إلا فيما ذكرنا هنا فقط وهذا تخصيص بلا برهان.

وأما الحنفية: فإنهم يقولون بالمرسل وتقضوا ههنا أصلهم، فتركوا مرسل ربيعة الذي ذكرناه وما نعلم المالكيين احتجوا بغير ما ذكرنا إلا أن بعضهم قال: الشركة، والتولية، والإقالة معروفة، قلنا: فكان ماذا؟ والبيع أيضاً معروف، وما عهدنا المعروف تباع فيه عرمان، ولو كان ذلك لكان منكراً لا معروفاً. وستكلم إن شاء الله تعالى في الإقالة إثر هذه المسألة في مسألة مفردة ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

١٥٠٩- مسألة: وأما الإقالة فقد صح عن رسول

الله ﷺ الحضي عليها:

روينا من طريق أبي داود أخبرنا يحيى بن معين أخبرنا حفص بن ابن غياث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَقَالَ نَادِمًا أَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَتَعَالَى».

وقال أبو حنيفة، والثعالفي، وأبو سليمان: ليست بيعاً، إنما هي فسخ بيع.

وقال أبو يوسف: هي بعد القبض بيع، وقبل القبض فسخ بيع.

وروي عن مالك: أنها بيع.

وروي عنه ما يدل على أنها فسخ بيع:

فأما تقسيم أبي يوسف فدعوى بلا برهان، وتقسيم بلا دليل، وما كان هكذا فهو باطل.

وأما من قال: ليست بيعاً، فإنهم احتجوا: أن رسول الله ﷺ سماها باسم الإقالة، وآتبعه المسلمون على ذلك، ولم يسمها عليه السلام بيعاً، والتسمية في الدين لا تؤخذ إلا عنه عليه السلام، فلا يجوز أن تسمى بيعاً؛ لأنه عليه السلام لم يسمها هذا الاسم.

وقالوا: قد صح الإجماع على جواز الإقالة في السلم، والبيع قبل القبض لا يجوز، فصح أنها ليست بيعاً، ما نعلم لهم

في الدَّراس، ففهمهم من يفي لما بنا سَمَيَ لنا، ومنهم من يزعم أَنَّهُ نَقَصَ طَعَامَهُ فَيُطْلَبُ إِلَيْنَا أَنْ نَرْجِعَ بِقَدْرِ مَا نَقَصَ رَهْـوَسُ أَمْوَالِنَا، فَسَأَلْتُ الْحَسَنَ عَنْ ذَلِكَ، فَكَرِهَهُ إِلَّا أَنْ يُسَوِّفَ مَا سَمَيَ لَنَا، أَوْ نَرْجِعَ أَمْوَالَنَا كُلَّهَا، وَسَأَلْتُ ابْنَ سِيرِينَ، فَقَالَ: إِنْ كَانَتْ دِرَاهِمُكَ بِأَعْيَانِهَا فَلَا بَأْسَ، وَسَأَلْتُ عَطَاءً، فَقَالَ: مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ رَفَقْتَ وَاحْسَنْتَ إِلَيْهِ.

قَالَ أَبُو حَمَلٍ: هَذِهِ صِفَةُ الْفَسْخِ، ثُمَّ نَرْجِعُ فَقُولُ: إِنْ الْبَيْعُ عَقْدٌ صَحِيحٌ بِالْقُرْآنِ، وَالسُّنَنِ، وَالْإِجْمَاعِ الْمُتَّبَعِينَ الْمُقْطُوعِ بِهِ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ عَلَى أَدِيمِ الْأَرْضِ كَانَ أَوْ هُوَ كَائِنْ فَهُوَ ذَلِكَ كَذَلِكَ بِالْبَقِيَّةِ بِاللَّعَاوِي الكاذِبَةِ، فَلَا يَحِلُّ فَسْخُ عَقْدٍ صَحَّحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ إِلَّا بِنَصٍّ آخَرَ، وَلَا نَصٌّ فِي جَوَازِ فَسْخِهِ مِطَافَةٌ بِتَرَاضِيهِمَا، إِلَّا فِيمَا جَاءَ نَصٌّ بِفَسْخِهِ، كَالشَّمْعَةِ، وَمَا فِيهِ الْخِيَارُ بِالنَّصِّ، فَإِذَا ذَلِكَ كَذَلِكَ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ مَنْ أَجَازَ الْفَسْخَ نَصٌّ أَصْلًا فَقَدْ صَحَّ: أَنَّ الْإِقَالََةَ بَيْعٌ مِنَ الْبَيْعِ بِتَرَاضِيهِمَا، يَجُوزُ فِيهَا مَا يَجُوزُ فِي الْبَيْعِ، وَيَحْرُمُ فِيهَا مَا يَحْرُمُ فِي الْبَيْعِ.

وَمَنْ رَأَى أَنَّ الْإِقَالََةَ فَسْخٌ بَيْعٌ لَزِمَهُ أَنْ لَا يُمَيِّزُهَا بِكَثَرِ تَمَا وَقَعَ بِهِ الْبَيْعُ، لِأَنَّ الزِّيَادَةَ إِذَا لَمْ تَكُنْ بِبَيْعٍ فَهِيَ أَكْلٌ مَالٍ بِالْبَاطِلِ. وَأَمَّا مَنْ رَأَاهَا بَيْعًا فَلَا يُمَيِّزُهَا بِكَثَرِ تَمَا وَقَعَ بِهِ الْبَيْعُ أَوْلَا، وَبِأَقْلٍ، وَبِغَيْرِ مَا وَقَعَ بِهِ الْبَيْعُ، وَحَالًا، وَفِي الذَّمَّةِ، وَلِأَنَّ أَجَلَ فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَجَلُ، وَهَذَا نَاخِذٌ وَبِإِلَهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٥١٠- مسألة: ولا يحل بيع دين يكون لإنسان على غيره، لا بقتل، ولا بدين، لا بعين، ولا بعرض، كان بيبسة أو مرقراً به أو لم يكن: كل ذلك باطل. ووجه العمل في ذلك لمن أراد الحلال: أن يتناع في ذمته ممن شاء ما شاء، مما يجوز بيعه، ثم إذا تم البيع بالتفرق أو التخير، ثم يجله بالثمن على الذي له عنده الدين، فهذا حسن.

برهان ذلك: أنه بيعٌ مجهول، وما لا يدرى عينه، وهذا هو أكل مال بالباطل.

وهو قول الشافعي.

وروينا من طريق وكيع أخبرنا زكريا بن أبي زائدة قال: سئل الشعبي عمن اشترى صكاً فيه ثلاثة دنانير بشوب؟ قال: لا يصلح.

قال وكيع: وحدنا سفيان عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي قال: هو غرر.

وقال مالك: إن كان مرقراً بما عليه جاز بيعه بعرض نقداً،

أحدهما: ما يتقن أن جميع الصحابة رضي الله عنهم عرفوه بنقل صحيح عنهم وأقرؤا به.

والثاني: ما يكون من مخالفه كافراً خارجاً عن الإسلام، كشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وصيام رمضان، وحج البيت، والإيمان بالقُرْآن، والصَّلوات الخمس، وجلة الزكاة، والطهارة للصلاة، ومن الجنبانية، وتحريم الميتة، والخنزير، والدم، وما كان من هذا الصنف فقط.

ثم لو صحَّ لهم ما ادَّعوه من الإجماع على جواز الإقالة في السلم لكان بيعاً مستثنى بالإجماع من جملة البيوع، فكيف.

وقد صحَّ عن ابن عباس ما يدلُّ على المنع من الإقالة في السلم.

روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان هو ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس قال: إذا أسلفت في شيء إلى أجل فسمي فجاء ذلك الأجل ولم تجد الذي أسلفت فيه: فخذ عرضاً بالثمن ولا تريح مرتين ولم يفسد بالإقالة.

قَالَ عَلِيٌّ: وَلَا تَجُوزُ الْإِقَالََةُ فِي السَّلَمِ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ، وَبَيْعٌ غَرَرٌ، وَبَيْعٌ مَا لَمْ يَقْبَضْ، وَبَيْعٌ مَجْهُولٌ لَا يَدْرِي أَيُّهَا فِي الْعَالَمِ هُوَ، وَهَذَا هُوَ أَكْلُ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ، إِذَا لَمْ يَأْتِ بِمُجَاوِزِهِ نَصٌّ فَيُسْتَبَيِّنُ مِنْ جَمَلَةِ هَذِهِ الْغَرَرَاتِ، فَإِنَّمَا الْحُكْمُ فِيمَنْ لَمْ يَحْذَ مَا أَسْلَفَ فِيهِ أَنْ يَصْبِرَ حَتَّى يَجِدَهُ، أَوْ يَأْخُذَ مِنْهُ قِصَاصًا وَمُعَاقِبَةً مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ وَتَرَاضِيَا بِهِ: قِيمَةً مَا وَجِبَ لَهُ عِنْدَهُ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ﴾ وَحُرْمَةُ الْمَالِ حُرْمَةُ عَرْمَةٍ يَجِبُ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْهَا، فَإِنْ أَرَادَ الْإِحْسَانُ إِلَيْهِ فَلَهُ أَنْ يَرِيَهُ مِنْ كُلِّ مَا لَهْ عِنْدَهُ، أَوْ يَأْخُذَ بِبَعْضِ مَا لَهْ عِنْدَهُ، أَوْ يَرِيَهُ تَمَّا شَاءَ مِنْهُ وَيَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ، كَمَا «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ فِي الْمُقْبِسِ إِذَا قَالَ: تَصَدَّقُوا عَلَيَّ» ثُمَّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ» وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ بِإِسْنَادِهِ فِي التَّقْلِيلِ فِي «الْجَوَائِزِ» مِنْ كِتَابِنَا هَذَا.

قَالَ أَبُو حَمَلٍ: فَإِذَا بَطُلَ كُلُّ مَا احْتَجَّوْا بِهِ فَلْتَقُلْ عَلَى تَصْحِيحِ قَوْلِنَا بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى.

فَنَقُولُ.

وبه تعالى تأييد: إن الإقالة لو كانت فسخٌ ببيع لما جازت إلا برء عين الثمن نفسه لا بغيره ولا بد له كما قال ابن سيرين:

كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا الربيع بن حبيب: كنا نختلف إلى السَّوَادِ فِي الطَّعَامِ وَهُوَ أَكْدَسُ قَدْ حَصَدَ فَنَشْتَرِيهِ مِنْهُمْ الْكَرَّ بِكَذَا وَكَذَا، وَنَقْدَ أَمْوَالِنَا، فَإِذَا أَذِنَ لَهُمُ الْعَمَّالُ

فإن لم يكن مَقْرَأً لم يَجُزْ بِيَعِهِ كَانَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ أَوْ لَمْ تَكُنْ لِأَنَّهُ شَرَاءٌ
خَصُومَةٌ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا لَا شَيْءَ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ أَقْرَأَ الْيَوْمَ فَيُمْكِنُ أَنْ
يَنْكَرَ غَدًا، فَيَرْجِعُ الْأَمْرُ إِلَى الْبَيِّنَةِ بِإِقْرَارِهِ، فَيَحْصُلُ عَلَى شَرَاءٍ
خَصُومَةٍ وَلَا فَرْقَ.

وَاحْتَجَّ الْمَجِيزُونَ لَهُ بِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ
أَخْبَرَنَا الْأَسْلَمِيُّ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ
الْعَزِيزِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «قَضَى بِالشُّعْنَةِ فِي الدِّينِ وَهُوَ الرَّجُلُ
يَكُونُ لَهُ الدِّينُ عَلَى رَجُلٍ قَبِيحُهُ يَكُونُ صَاحِبَ الدِّينِ أَحَقُّ بِهِ».

قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: وَحَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ أَنَّ
عَمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَضَى فِي مَكَاتِبِهِ اشْتَرَى مَا عَلَيْهِ بَعْضُ
فَجَعَلَ الْمَكَاتِبَ أُولَى بِنَفْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ
إِشْتَاغَ ذَنْبًا عَلَى رَجُلٍ فَصَاحِبُ الدِّينِ أَوْلَى إِذَا أَدَّى مِثْلَ الَّذِي أَدَّى
صَاحِبُهُ».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا أَبُو
الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُسَالُّ عَمَّنْ لَهُ دِينَ قَاتِبًا بِهِ
غُلَامًا؛ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مَرْسَلًا.
أَحَدُهُمَا: عَنِ الْأَسْلَمِيِّ وَهُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى وَهُوَ
مَتْرُوكٌ مَتَّعٌ.

وَالْآخَرُ أَيْضًا: عَمَّنْ لَمْ يَسْمَعْ وَلَا حِجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ.

وَهَذَا عَمَّا تَرَكَ فِيهِ الشَّافِعِيُّونَ صَاحِبًا لَا يَعْرِفُ لَهُ خَالَفٌ
مَنْهُمْ. وَلَا حِجَّةَ لِلْمَالِكِيِّينَ فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ، وَلَا فِي خَبَرِ جَابِرٍ؛
لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا: أَنَّهُ كَانَ بِإِقْرَارٍ دُونَ بَيِّنَةٍ فَهَمْ يَخَالِفُونَ
لِعُمُومِ الْخَبَرِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٥١١- مسألة: وَلَا يَجُزُّ بَيْعُ الْمَاءِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ
لَا فِي سَائِقِيهِ وَلَا مِنْ نَهْرٍ أَوْ مِنْ عَيْنٍ وَلَا مِنْ بَثْرٍ، وَلَا فِي بَثْرٍ، وَلَا
فِي صَهْرِيحٍ، وَلَا جَمْعًا قَرِيبٍ، وَلَا فِي إِنْهَاءٍ، لَكِنْ مِنْ بَاغٍ حَصَصَهُ
مِنْ عَنَصْرِ الْمَاءِ، وَمِنْ جِزءٍ مَسْمُومٍ مِنْهَا، أَوْ بَاغٍ الْبَثْرَ كُلَّهُ أَوْ جِزءًا
مَسْمُومٍ مِنْهَا، أَوْ بَاغٍ السَّاقِيَةَ كُلَّهَا أَوْ الْجِزءَ الْمَسْمُومَ مِنْهَا: جَازٌ
ذَلِكَ، وَكَانَ الْمَاءُ يَبْعُ لَهُ. وَلَا يَمْلِكُ أَحَدٌ لِمَا الْجَارِي إِلَّا مَا دَامَ فِي
سَاقِيَتِهِ وَنَهْرِهِ، فَإِذَا فَارَقَهُمَا بَطُلَ مَلِكُهُ عَنْهُ، وَصَارَ لِمَنْ صَارَ فِي
أَرْضِهِ.

وَهَكَذَا أَبَدًا. فَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى مَاءٍ لِسْقِيَةٍ، أَوْ لِحَاجَتِهِ،
فَالْوَاجِبُ أَنْ يَعْمَلَ عَلَى سَوْقِهِ إِلَيْهِ، أَوْ عَلَى صَبِّهِ عِنْدَهُ فِي إِنَائِهِ
عَلَى سَبِيلِ الْإِجَارَةِ فَقَطْ.

وَكَذَلِكَ مَنْ كَانَ عَاشَهُ مِنَ الْمَاءِ فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْمَلَ
أَيْضًا عَلَى صَبِّهِ أَوْ جَلْبِهِ كَذَلِكَ فَقَطْ.

وَمَنْ مَلَكَ بَثْرًا بَغْرًا فَهُوَ أَحَقُّ بِمَائِهَا مَا دَامَ حَاجِبًا إِلَيْهِ، فَإِنْ
فَضَلَ عَنْهُ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لَمْ يَجُلْ لَهُ مِنْهُ عَمْرٌ يَنْجِئُ إِلَيْهِ.

وَكَذَلِكَ فَضْلُ النَّهْرِ، وَالسَّاقِيَةِ وَلَا فَرْقَ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ
عَثْمَانَ التَّوْفَلِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ خَلْدٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ
جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ سَعْدٍ: أَخْبَرَنِي هَلَالُ بْنُ أَسَامَةَ أَنَّ أَبَا
سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ يَبَاعُ بِهِ الْكَلَاءُ».

وَحَدَّثَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ
الْمَلِكِ بْنِ أَجْنٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ عَنْ حَرِيبٍ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ
سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَخْبَرَهُ أَبُو الْمُهَالِلِ أَنَّ لِيَّاسَ بْنَ
عَبْدِ الْمُؤَنَّى قَالَ لِرَجُلٍ: لَا تَبِعِ الْمَاءَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ
بَيْعِ الْمَاءِ».

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ
عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي الْمُهَالِلِ قَالَ: سَمِعَ لِيَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُؤَنَّى
وَرَأَى أَنَسًا يُبْعُونَ الْمَاءَ فَقَالَ: «لَا تَبِعُوا الْمَاءَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ يَنْهَى أَنْ يَبَاعَ الْمَاءُ».

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا
أَبْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ
يُبَاعَ نَقْعُ الْبَثْرِ» يَعْنِي الْمَاءَ هَكَذَا فِي الْحَدِيثِ تَفْسِيرُهُ.

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا مُسْتَدًّا مِنْ طَرِيقِ جَابِرٍ. فَهَؤُلَاءِ أَرْبَعَةٌ مِنْ
الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَهُوَ نَقْلٌ تَوَاتَرٌ، وَلَا تَحُلُّ مُخَالَفَتُهُ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ بِذَلِكَ فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ أَتَقَا عَنْ لِيَّاسَ بْنِ عَبْدِ
قَتَابَةَ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا السَّعْدِيُّ
هُوَ أَبُو عَمِيسٍ عَنْ عَمْرَانَ بْنِ عَمِيرٍ قَالَ: مَنَعَنِي جَارِي فَضْلُ مَائِهِ
فَسَأَلْتُ عَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: سَمِعْتُ
أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: لَا يَجُلُ بَيْعُ فَضْلِ الْمَاءِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ
عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ غُلَامًا
لَهُمْ بَاغٌ فَضْلُ مَاءٍ لَهُمْ مِنْ عَيْنٍ يَحْسُرُونَ الْفَاءَ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

خَرَامٌ، قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُرُومَهَا أَجْمَلُوهُ
ثُمَّ نَاعَوْهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ.

قَالَ أَبُو حَمَلٍ: مَوْهٌ قَوْمٌ بِهَذَا الْحَبْرِ فِي تَصْحِيحِ الْقِيَاسِ،
وَلَيْسَ فِيهِ لِلْقِيَاسِ اثَرٌ، لَكِنْ فِيهِ: أَنَّ الْأَوَامِرَ عَلَى الْعُمُومِ؛ لِأَنَّهُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخْبَرَنَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الشُّحْرَمَ عَلَى الْيَهُودِ
فَاسْتَحْلَوْا بَيْعَهَا، فَانْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ أَشَدَّ الْإِنْكَارِ، إِذْ خَصَّوْا
التَّحْرِيمَ وَلَمْ يَحْمِلُوهُ عَلَى عُمُومِهِ.

فَصَحَّ بِهَذَا أَنَّهُ مَتَى حَرَّمَ شَيْءٌ فَحَرَامٌ مُلْكُهُ، وَبَيْعُهُ،
وَالْتَصَرُّفُ فِيهِ، وَآكَلُهُ عَلَى عُمُومِ تَحْرِيمِهِ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ نَصٌّ
بِتَخْصِيصِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَيُوقَفُ عَنْهُ.

وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى: الْخَنَازِيرَ، وَالْحَمَرَ، وَالْمَيْتَةَ، وَالدَّمَ، فَحَرَّمَ
مُلْكَ كُلِّ ذَلِكَ، وَشَرِبَهُ، وَالِاتِّفَاعَ بِهِ، وَبَيْعَهُ.

وَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى دِينَ الْإِسْلَامِ عَلَى كُلِّ إِنْسٍ وَحْنٍ.
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَأَى أَحَدَهُمْ يَتَكَلَّمُ بِمَا آتَاكَ اللَّهُ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾.
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ
كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ فَوَجِبَ الْحُكْمُ عَلَى الْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، وَالْمَجُوسِ: بِحُكْمِ
الْإِسْلَامِ، أَحْيَا أَمْ كَرِهَا.

وَمِنْ أَجَازِ لَمْ يَبْعِ الْحَمْرَ ظَاهِرًا وَشَرَاهَا كَذَلِكَ، وَتَمْلِكُهَا
عَلَانِيَةً، وَتَمْلِكُ الْخَنَازِيرَ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُمْ مِنْ دِينِهِمْ بَزَعُومُ، وَصَدَقَهُمْ
فِي ذَلِكَ: لَزِمَهُ أَنْ يَتْرَكَهُمْ أَنْ يَقِيمُوا شُرَائِعَهُمْ فِي بَيْعِ مَنْ زَنِى مِنْ
النَّصَارَى الْأَحْرَارِ، وَخِصَاصِ الْقَسَبِ إِذَا زَنِى، وَقَتْلِ مَنْ يَرُونِ قَتْلَهُ
وَهُمْ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فَظَهَرَ تَنَاقُضُهُمْ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا أَمَرَ الْمُسْلِمُ نَصْرَانِيًّا بِأَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ
خَرًّا: جَازَ ذَلِكَ وَهَذَا مِنْ شَعْنِ الْيَاقِ نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ مِثْلِهَا.

وَأَمَّا الْمُسْكُ: فَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ التَّطَيُّبُ
بِالْمُسْكِ وَتَقْضِيهِ عَلَى الطَّيِّبِ.

وَأَيْضًا: فَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ اسْمُ الدَّمِ وَصِفَاتُهُ وَحَدُّهُ، فَلَيْسَ
دَمًا، وَالْأَحْكَامُ إِنَّمَا هِيَ عَلَى الْأَسْمَاءِ، وَالْأَسْمَاءُ إِنَّمَا هِيَ عَلَى
الْصِّفَاتِ، وَالْحُدُودِ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَنَا مَرْوَانَ بْنِ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا
عَمْرُ الْمُكْتَبِ أَخْبَرَنَا حَزَامٌ عَنْ رِبْعَةَ بْنِ زَكَا أَوْ زَكَارَ قَالَ: نَظَرَ
عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِلَى زَرَارَةَ قَالَتْ: مَا هَذِهِ الْقَرْيَةُ؟ قَالُوا: قَرْيَةُ
تَدْعَى زَرَارَةَ يَلْحَمُ فِيهَا، وَيَأْبَغُ فِيهَا الْحَمْرُ.

قَالَ: إِنَّ الطَّرِيقَ إِلَيْهَا؟ قَالُوا: بَابُ الْجَسْرِ، قَالُوا: يَا أَمِيرَ

عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ: لَا تَبْعُهُ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ بَيْعُهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي
زَائِدَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَمْدٍ بْنِ أَبِي
بَكْرٍ أَنَّهُ قَالَ: يَكْرَهُ بَيْعُ فَضْلِ الْمَاءِ: فَهَذَا لِيَأْسُ بْنُ عَبْدِ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: يَحْرَمُونَ بَيْعَ الْمَاءِ جَمْلَةً، وَلَا خَالَفَ لَهُمْ مِنْ
الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَابْنَانِ مِنَ التَّابِعِينَ: الْقَاسِمُ، وَعَبِيدُ اللَّهِ
بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ.

وَرَوَيْنَا إِباحَةَ بَيْعِ الْمَاءِ فِي الْآتِيَةِ، وَبَيْعِهِ فِي الشَّرْبِ: عَنْ
عَطَاءٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَالثَّاقِفِيِّ.

وِلِإِباحَةِ بَيْعِهِ كَذَلِكَ، وَفِي الشَّرْبِ عَنْ مَالِكٍ.
وَعَنْ مَسْرُوقٍ إِباحَةَ ثَمَنِ الْمَاءِ جَمْلَةً وَلَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ مِنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَبِرَهَانَ زَائِدَةَ عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ مَاءِ الشَّرْبِ: وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى يَقُولُ: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْبِيعٌ فِي الْأَرْضِ﴾.

وَقَدْ صَحَّ النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الْمَجْهُولِ؛ لِأَنَّهُ غَرَبٌ، فَلَا يَحِلُّ بَيْعُ
الشَّرْبِ، لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي؟ قَالَ: نَعَمْ السَّمَاءُ هُوَ أَمْ لَا؟ فَهُوَ أَكْلُ مَالٍ
بِالْبَاطِلِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِي إِلَى الْعَيْنِ، وَالتَّهَرُّ، وَالبَشَرِ: مِنْ
خُرُوقِ، وَمِنَافَسِ فِي الْأَرْضِ بِعِيدَةٍ هِيَ فِي غَيْرِ مُلْكِهِ صَاحِبِ
الْمَقْبَرِ، فَإِنَّمَا يَبْعُ مَا لَمْ يَمْلِكْ بَعْدُ، وَهَذَا بَاطِلٌ عَزَمَ وَيَاللَّهُ تَعَالَى
التَّوْفِيقُ.

١٥١٢- مسألة: ولا يَحِلُّ بَيْعُ الْحَمْرِ، لَا لِلْمُؤْمِنِ، وَلَا

لِكَافِرٍ، وَلَا بَيْعُ الْخَنَازِيرِ كَذَلِكَ، وَلَا شُرُومَهَا، وَلَا شَيْءٍ مِنْهَا، وَلَا
بَيْعُ صُلَيْبٍ، وَلَا صَنْمٍ، وَلَا مَيْتَةٍ، وَلَا دَمٍ إِلَّا الْمُسْكُ وَحَدُّهُ، فَهُوَ
حَلَالٌ بَيْعُهُ وَمُلْكُهُ، فَمَنْ بَاغَى مِنَ الْحَمْرِ الَّذِي ذَكَرْنَا شَيْئًا فَسَخَّ أَبَدًا.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا أَبُو كَرِيمٍ أَخْبَرَنَا أَبُو
مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ هُوَ أَبُو الضَّحَّى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ
عَائِشَةَ لِلْمُؤْمِنِينَ «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ فَحَرَّمَ
التَّجَارَةَ فِي الْحَمْرِ».

وَبِهِ إِلَى مُسْلِمٍ: أَخْبَرَنَا قَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا لَيْثٌ هُوَ ابْنُ
سَعِيدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ
اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ يَقُولُ: «إِنَّ
اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولُهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْحَمْرِ وَالْمَيْتَةِ، وَالْخَنَازِيرِ،
وَالْأَصْنَامِ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شَحْمَ الْبَيْتَةِ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا
السُّفْنُ، وَيُغْنَى بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ قَالَ: لَا، هُوَ

المؤمنين نأخذُ لك سِفِينَةً؟

قال: لا، تلك شجرة، ولا حاجة لنا في الشجرة، انطلقوا بنا إلى بابي الجسر، فقام يمشي حتى أتاهما، فقال علي بالنيران أضرموها فيها، فاحترقت.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا هشامٌ ومروانُ بنُ معاويةَ الفزاري عن إسماعيلَ بن أبي خَالِدٍ عن الحارثِ بنِ شَيْبِلٍ عن أبي عمرو الشَّيْبَانِيِّ، قال: بلغَ عمرُ بنُ الخطابِ أنَّ رجلاً من أهل السَّوَادِ أَثَرَى في تجارةِ الحُمْرِ، فكتب: أن اكسروا كلَّ شيءٍ قد رُمِيَ له عليه، وسَيِّروا كلَّ ماشيةٍ لَهُ، ولا يؤوِّسَنَّ أَحَدٌ له شيئاً. فهذا حكمُ علي، وعمر، محضرةُ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم فيمن باعَ الحُمْرَ من المشركين ولا يخالفَ له يعرفُ من الصَّحَابَةِ فخالقوهم.

١٥١٣- مسألة: ولا يَحِلُّ بَيْعُ كَلْبٍ أَصْلًا، لَا كَلْبٍ صَيْدٍ وَلَا كَلْبٍ مَاشِيَةٍ، وَلَا غَيْرَهُمَا، فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَيْهِ وَلَمْ يَحِذْ مِنْ بَعْطِيهِ لِإِيَّاهُ فَهوَ حَلَالٌ لِلْمَشْتَرِي حَرَامٌ عَلَى الْبَائِعِ يَتَزَعُّ مِنْهُ الثَّمَنُ متى قدرَ عليه، كَالرَّسْوَةِ فِي دَفْعِ الظَّلَمِ، وَفِدَاءِ الْأَسِيرِ، وَمَصَانَعَةِ الظَّالِمِ وَلَا فَرْقَ. وَلَا يَحِلُّ اتِّخَاذُ كَلْبٍ أَصْلًا، إِلَّا لِمَاشِيَةٍ، أَوْ لَصِيْبٍ أَوْ لَزَرْعٍ، أَوْ لِحَاطِطٍ وَاسِمٌ الْحَاطِطُ يَقَعُ عَلَى الْبِسْتَانِ وَجِدَارِ الدَّارِ قَطَطٌ. وَلَا يَحِلُّ أَيْضًا: قَتْلُ الْكَلَابِ، فَمَنْ قَتَلَهَا ضَمْنَهَا بِمَتْلَاهَا، أَوْ بِمَا يَتَرَضَّانِ عَلَيْهِ عَوْضًا مِنْهُ، إِلَّا الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ، أَوْ الْأَسْوَدَ ذَا النِّقْطَيْنِ أَيْنَمَا كَانَتِ النِّقْطَتَانِ مِنْهُ فَإِنَّ عَظْمَتَا حَتَّى لَا تَسْمَا فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ نِقْطَتَيْنِ، لَكِنْ تَسَمَّى لِمَتْنِ: لَمْ يَحِزْ قَتْلَهُ، فَلَا يَحِلُّ لِمَلِكِهِ أَصْلًا لشيءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا، وَقَتْلُهُ وَاجِبٌ حَيْثُ وَجَدَ.

برهان ذلك ما رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ رَاحِبٍ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ قَارِظٍ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَمَنُ الْكَلْبِ خَيْثٌ، وَمَهْرُ الْبَيْعِ خَيْثٌ، وَكَسْبُ الْحِجَامِ خَيْثٌ» فَهَذَانِ صَاحِبَانِ فِي نَسْقٍ.

ومن طريق مالكٍ عن ابنِ شهابٍ عن أبي بكرٍ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ الحَارِثِ بنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَيْعِ، وَخُلُودِ الْكَلْبِ».

وصحَّ أيضاً مِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرِ وَابْنِ جَعْفَرٍ فَهَذَا نَقْلٌ تَوَاتَرَ لَا يَسَعُ تَرْكُهُ وَلَا يَحِلُّ خِلَافُهُ.

ورَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ شَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرِو أَخْبَرَنَا أَسْبَاطُ

أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيحٍ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «أَرَبْعٌ مِنَ السُّحْتِ: ضِرَابُ الْفَحْلِ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ، وَمَهْرُ الْبَيْعِ، وَكَسْبُ الْحِجَامِ».

ورَوَيْنَاهُ عَنْ جَابِرٍ أَيْضًا.

ومن طريقِ ابنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ قَيْسِ بْنِ حَبْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ «ثَمَنُ الْكَلْبِ وَمَهْرُ الْبَيْعِ وَثَمَنُ الْحُمْرِ حَرَامٌ» وَأَقْلُ مَا فِيهِ أَنَّ يَكُونُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ..

ومن طريقِ ابنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ ابْنِ سَرِيْنٍ قَالَ: أَخْبَثُ الْكَلْبِ كَسْبُ الزَّمَارَةِ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ. الزَّمَارَةُ: الرَّائِيَّةُ، سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ يَقُولُ ذَلِكَ.

ومن طريقِ ابنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي فُرَوَةَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: مَا أَبَالِي ثَمَنَ كَلْبٍ أَكَلْتُ، أَوْ ثَمَنَ خَنْزِيرٍ.

ومن طريقِ ابنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ شُعْبَةَ سَمِعْتُ الْحَكَمَ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ يَكْرَهُانِ ثَمَنَ الْكَلْبِ وَلَا يَصِحُّ خِلَافُهُمَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وهو قولُ مالِكٍ، والشَّافِعِيِّ، وأبي سُلَيْمَانَ، وأبي ثَوْرٍ، وَغَيْرِهِمْ. وَخَالَفَ الْحَقَفِيُّونَ السَّنَنَ فِي ذَلِكَ، وَأَبَاحُوا بَيْعَ الْكَلَابِ، وَكُلَّ أَثْمَانِهِ.

وَاحْتِجَاؤًا فِي ذَلِكَ بِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَصْيَمِيُّ أَخْبَرَنَا حِجَّاجُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ ثَمَنِ السُّنُورِ وَالْكَلْبِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ».

وَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ قَاسِمِ بْنِ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنِي الْمُثَنَّى بْنُ الصَّاحِبِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَمَنُ الْكَلْبِ سُحْتٌ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ» وَمَا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ أَخِيهِ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ هُنَّ سُحْتٌ: خُلُودُ الْكَلْبِ، وَمَهْرُ الرَّائِيَّةِ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ الْعَقُورِ».

ومن طريقِ ابنِ وَهْبٍ عَنْ الشَّعْبِ بْنِ عُثْمَرَ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيمَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ».

قال أبو مُحَمَّدٍ: أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ وَهْبٍ هَذَا فَاسْقَطُ مَنْ أَنَّ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا كَذِبٌ يَحْتَجُّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَعَلَى رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لِأَنَّهُ إِخْيَارٌ بِالْبَاطِلِ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي قَطْعُ نَصْرِ، وَدَعْوَى بِبَلَاءِ بَرَاهِنٍ، وَلَيْسَ نَسْخُ شَيْءٍ بِمُوجِبِ نَسْخِ شَيْءٍ آخَرَ، وَلَيْسَ إِحَادَةُ اتِّخَاذِ شَيْءٍ بِمُجِبِّ لَبِيقِهِ، فَهَؤُلَاءِ هُمُ الْقَوْمُ الْمَلِيحُونَ اتِّخَاذُ دُودِ الْقَرْزِ، وَغُلِّ الْعَمَلِ، وَلَا يَجْلِسُونَ ثَمَنَهُمَا إِضْلَالًا وَخِلَافًا لِلْحَقِّ، وَاتِّخَاذُ أَهْوَائِ الْأَوَّلَادِ حِلٍّ، وَلَا يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا: فَهَؤُلَاءِ فَسَادُ هَذَا الْاجْتِنَاجِ.

وَقَالُوا: حَرَّمَ ثَمَنُ الْكَلْبِ، وَكَسْبُ الْحِجَامِ، فَلَمَّا نَسَخَ تَحْرِيمُ كَسْبِ الْحِجَامِ نَسْخَ تَحْرِيمِ ثَمَنِ الْكَلْبِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا كَذِبٌ كَالَّذِي قَبْلَهُ، وَكَلَامٌ فَاسِدٌ، وَدَعْوَى بِبَلَاءِ بَرَاهِنٍ. وَلِزَمَهُمْ أَيْضًا: أَنَّ نَسْخَ أَيْضًا تَحْرِيمُ مَهْرِ الزَّانِيَةِ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ مَعَهُمَا، ثُمَّ مِنْ لَهْمٍ بِنَسْخِ تَحْرِيمِ كَسْبِ الْحِجَامِ إِذَا وَقَعَ عَلَى الْوَجْهِ الْمُنْهِي عَنْهُ. فَوَضَحَ فَسَادَ قَوْلِهِمْ جَمْلَةً، وَهَذَا تَمَامُ خَالَفُوا فِيهِ الْأَثَارَ الْمُتَوَاتِرَةَ، وَصَاحِبِينَ لَا يَصُحُّ خِلَافُهُمَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ.

فَإِنْ ذَكَرُوا قَضَاءَ عُثْمَانَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بِقِيَمَةِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ.

قُلْنَا: لَيْسَ هَذَا خِلَافًا، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِيَعًا، وَلَا ثَمَنًا، إِنَّمَا هُوَ قِصَاصٌ مَالٍ عَنْ فَسَادِ مَالٍ قَطْعًا، وَلَا ثَمَنٌ لَيْتَنِي أَصْلًا.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرٍ، وَأَبِي الْمُهَزَّمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُمَا كَرِهَا ثَمَنُ الْكَلْبِ إِلَّا كَلْبُ صَبْرٍ، وَكَرِهَا ثَمَنُ الْهَرِّ وَأَبُو الْمُهَزَّمِ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَقَدْ خَالَفَهُمَا فِي ثَمَنِ الْهَرِّ كَمَا تَرَى.

وَقَدْ رَوَيْنَا إِحَادَةَ ثَمَنِ الْكَلْبِ عَنْ عَطَاءٍ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَرَبِيعَةَ، وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ إِحَادَةَ ثَمَنِ كَلْبِ الصَّبْرِ، وَلَا حِجَّةَ فِي أَحَدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَأَمَّا مِنْ احْتِجَاجِ إِلَيْهِ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾، فَمَا لَا يَجْلِسُ بَيْنَهُ، وَتَحْلُ وَجْهَهُ، فَمَا سَأَلَكَ مِنْ عِنْدِهِ مِنْ فَضْلٍ عَنْ حَاجَتِهِ ذَلِكَ: الْفَضْلُ عَنْهُ هُوَ مُضْطَرٌّ إِلَيْهِ ظَلَمَ لَهُ.

وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ، وَالظُّلْمُ وَاجِبٌ أَبَدٌ أَنْ يَمُتَ مِنْهُ وَيَاللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ».

وَأَمَّا اتِّخَاذُهَا: فَإِنَّا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُنْصَوِّرٍ أَخْبَرَنَا رُوْحٌ بْنُ عَبْدِ عِبَادَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ قَتْلِهَا، وَقَالَ: عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَأِ الْبَهِيمِ ذِي الشَّقَطَيْنِ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ».

يَشْتَغِلُ بِهِمَا إِلَّا جَاهِلٌ بِالْحَدِيثِ، أَوْ مَكَايِرٌ يَعْلَمُ الْحَقَّ فَيُؤَلِّهِ ظَهْرَهُ، لِأَنَّ حَسِينَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فِي غَايَةِ السَّقُوطِ وَالْإِطْرَاجِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الثَّقَلِ، وَالْآخَرُ مُنْقَطِعٌ فِي مَوْضِعِهِ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ مَا كَانَ لَهْمٌ فِيهِمَا حِجَّةً، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا النَّهْيُ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ قَطْعًا وَهَذَا حَقٌّ، وَلَيْسَ فِيهِ إِحَادَةُ ثَمَنِ مَا سِوَاهُ مِنَ الْكِلَابِ وَجَاءَتْ الْأَثَارُ الْمُتَوَاتِرَةُ الَّتِي قَدْ تَمَّتْ بِزِيَادَةِ عَلَى هَذَيْنِ لَا يَجْلِسُ تَرْكُهَا.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: فِي غَايَةِ السَّقُوطِ لِأَنَّ فِيهِ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَالثَّنْيَ بَيْنَ الصَّبَّاحِ، وَهُمَا ضَعِيفَانِ جَدًّا قَدْ شَهِدَ مَالُكَ عَلَى يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ بِالْكَذِبِ، وَجَرَّحَهُ أَحْمَدُ.

وَأَمَّا الثَّنْيُ: فَجَرَّحَهُ بِضَعْفِهِ الْحَدِيثُ أَحْمَدُ، وَتَرْكُهُ يَحْيَى، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ حِجَّةً عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا اسْتِنَاءُ كَلْبِ الصَّبْرِ قَطْعًا، وَهُمْ يَبِيعُونَ مَا حَرَّمَ فِيهِ مِنْ ثَمَنِ كَلْبِ الزَّرْعِ، وَكَلْبِ الْمَاشِيَةِ، وَسَائِرِ الْكِلَابِ فَهُمْ مُخَالَفُونَ لِمَا فِيهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ: فَإِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الزَّيْبَرِ عَنْهُ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ بِإِقْرَارِ أَبِي الزَّيْبَرِ عَلَى نَفْسِهِ.

حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَمُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ الْعَيْلِيُّ أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْحُلَوَانِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: إِنَّ أَبِي الزَّيْبَرَ دَفَعَ إِلَيَّ كِتَابَيْنِ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: لَوْ سَأَلْتَهُ أَسْمَعُ هَذَا كُلَّهُ مِنْ جَابِرٍ، فَارْجَعْتَ إِلَيْهِ فَقُلْتُ: هَذَا كُلَّهُ سَمِعْتَهُ مِنْ جَابِرٍ، فَقَالَ: مِنْهُ مَا سَمِعْتَهُ، وَمِنْهُ مَا حَدَّثْتُ عَنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: أَعَلِمَ لِي عَلَى مَا سَمِعْتَهُ، فَأَعْلَمَ لِي عَلَى هَذَا الَّذِي عِنْدِي.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَكُلُّ حَدِيثٍ لَمْ يَقُلْ فِيهِ أَبُو الزَّيْبَرِ: أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ جَابِرٍ، أَوْ حَدَّثَهُ بِهِ جَابِرٌ أَوْ لَمْ يَرَوْهُ اللَّيْثُ عَنْهُ عَنْ جَابِرٍ فَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ جَابِرٍ بِإِقْرَارِهِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبُو الزَّيْبَرِ سَمَاعًا مِنْ جَابِرٍ، وَلَا هُوَ تَمَامٌ عِنْدَ اللَّيْثِ فَصَحَّ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ جَابِرٍ، فَحَصَلَ مُنْقَطَعًا.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانُوا مُخَالَفِينَ لَهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِحَادَةُ ثَمَنِ شَيْءٍ مِنَ الْكِلَابِ غَيْرِ كَلْبِ الصَّبْرِ، وَالنَّهْيُ عَنْ ثَمَنِ سَائِرِهَا وَهُمْ يَبِيعُونَ أَثْمَانِ سَائِرِ الْكِلَابِ الْمُتَخَذَةِ لِغَيْرِ الصَّبْرِ: فَيُطْلَقُ كُلُّ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ مِنَ الْأَثَارِ.

وَأَمَّا النَّظَرُ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: كَانَ النَّهْيُ عَنْ ثَمَنِهَا حِينَ الْأَمْرِ بِقَتْلِهَا، فَلَمَّا حَرَّمَ قَتْلَهَا وَابْتِيعَ اتَّخَذَ بَعْضُهَا نَسْخَ النَّهْيِ عَنْ ثَمَنِ مَا ابْتِيعَ اتَّخَاذَهُ مِنْهَا.

وزعم بعض من لا علم له، ولا ورع يزجره عن الكذب: أن ابن عباس، وأبا هريرة: روايا عن النبي ﷺ «إباحةُ ثمنِ الحرِّ».

قال أبو حمزة: وهذا لا نعلمه أصلاً من طريقٍ وأهبةٍ نعرف عند أهل النقل.

وأما صحيحة فتقطع بكذب من ادعى ذلك جملةً.

وأما الوضع في الحديث فباق ما دام إيليس واتباعه في الأرض.

ثم لو صحَّ لهم لما كان لهم فيه حجةٌ؛ لأنه كان يكون موافقاً لمعهود الأصل بلا شك، ولا مرةً في أن حين زجره عليه السلام عن ثمنه بطلت الإباحة السالفة، ونسخت بقيين لا مجال للشك فيه، فمن ادعى أن المنسوخ قد عاذ فقد كذب وافتري وأفك وقفا ما لا علم له به، وحاش لله أن يعود ما نسخ، ثم لا يأتي بيبان بذلك تقوم به حجة الله تعالى فيما نسخ وفيما بقي على المأمورين بذلك من عبادو. هيهات دين الله عز وجل أعز من ذلك وأحرز.

وقال الميحيون له: لما صحَّ الإجماع على وجوب دخول الحرِّ، والكلب المباح اتخاذه في الميراث، والوصية، والمالك: جازاً يبيعهما.

قال أبو حمزة: وهذا مما جاهروا فيه بالباطل، وبخلافه أصولهم: أوّل ذلك: أنه دعوى بلا برهان ثم إنهم يجيزون دخول النحل، ودود الحرير في الميراث، والوصية.

وكذلك الكلب عندهم، ولا يجيزون بيع شيء من ذلك. ويجيزون الوصية بما لم يخلق بعد من ثمر النخل وغيرها، ويدخلونه في الميراث. ولا يجيزون بيع شيء من ذلك، فظهر تخاذلهم وبالله تعالى التوفيق.

١٥١٥- مسألة: ولا يخلُ البيع على أن ترهبني للدينار درهماً، ولا على أي أربح معك فيه كنا وكذا درهماً، فإن وقع فهو مفسوخ أبداً. فلو تعاقدنا البيع دون هذا الشرط، لكن أخبره البائع بأنه اشتري السلعة بكذا وكذا، وأنه لا يربح معه فيها إلا كنا وكذا فقد وقع البيع صحيحاً، فإن وجدته قد كذب فيما قال لم يضر ذلك البيع شيئاً، ولا رجوع له بشيء أصلاً، إلا من عيب فيه، أو غبن ظاهر كاستير البيوع، والكاذب أثم في كذبه فقط.

برهان ذلك: أن البيع على أن ترهبني كنا شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل والعقد به باطل.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عمران بن موسى أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا يونس بن عبيد عن الحسن البصري عن عبد الله بن مغفل قال: قال رسول الله ﷺ: «تولا أن الكلاب أثم من الأثم لأمرت بقتلها، فأتوها منها الأسود البهيم، وأيما قوم اتخذوا كلباً ليس بكتلب حرث، أو صنيذ، أو مائشية، فإنه ينقص من أجره كل يوم قيراط».

ومن طريق مسلم حدثنا حملة حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «من اقتنى كلباً ليس بكتلب صنيذ، ولا مائشية، ولا أرض، فإنه ينقص من أجره قيراطان كل يوم» وتدخل الدار في جملة الأرض؛ لأنها أرض. فهذه الأحاديث فيها نص ما قلنا.

وقد روينا عن إبراهيم النخعي أمرنا بقتل الكلب الأسود، وقد ذكرناه بإسناده في كتاب الصيد من ديواننا هذا وبالله تعالى التوفيق.

١٥١٤- مسألة: ولا يخلُ بيعُ الحرِّ فمن اضطرَّ إليه لأذى الفار فواجب وعلى من عنده منها فضل من حاجته أن يعطيه منها ما يدفع به الله تعالى عنه الضرر: كما قلنا فيمن اضطرَّ إلى الكلب ولا فرق.

برهان ذلك: ما روينا من طريق مسلم حديثي سلمة بن شبيب قال: أخبرنا الحسن بن عيينة أخبرنا معقل عن أبي الزبير قال: «سألت جابر بن عبد الله عن ثمن الكلب والسنور، فقال: زجر عن ذلك رسول الله ﷺ».

قال أبو حمزة: الزجر أشدُّ النَّهي.

ورويانا من طريق قاسم بن أصبغ أخبرنا حماد بن أسد أخبرنا محمد بن آدم أخبرنا عبد الله بن المبارك أخبرنا حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه كره ثمن الكلب والسنور. فهذه فتيا جابر لما روي ولا نعرف له مخالفاً من الصحابة.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو الأحوص عن ليث عن طاووس، ومجاهد أنهما كرها أن يستمتع بمسوك السنائر، وأنثامها.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا حفص بن غياث عن ليث عن طاووس، ومجاهد أنهما كرها بيع الحر، وثمنه، وأكله.

وهو قول أبي سليمان، وجميع أصحابنا.

١٥١٦- مسألة: ولا يجوزُ البيعُ على الرِّقْمِ ولا أنْ

يُغَرَّ أَحَدُهَا بِمَا يَرْقُمُ عَلَى سُلْعَيْهِ، لَكِنْ يَسُومُ وَيَسْتَرُ الزَّيَادَةَ الَّتِي يَطْلُبُ عَلَى قِيَمَةِ مَا يَبِيعُ، وَيَقُولُ: إِنَّ طَابَتْ نَفْسُكَ بِهَذَا، وَإِلَّا فَدَعْ..

١٥١٧- مسألة: ولا يحلُّ بيعتان في بيعٍ، مثل:

أَيْبَعُكَ سُلْعِي بِدِينَارَيْنِ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي بِالْزَّيَادَةِ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا، أَوْ كَمَنْ ابْتِاعَ سُلْعًا بِمِائَةِ دِرْهَمٍ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ دَنَانِيرَ كُلِّ دِينَارٍ بَعْدَهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَمِثْلُ: أَيْبَعُكَ سُلْعِي هَذِهِ بِدِينَارَيْنِ نَقْدًا أَوْ بِثَلَاثَةِ نَسِيئةً. وَمِثْلُ أَيْبَعُكَ سُلْعِي هَذِهِ بِكَذَا وَكَذَا عَلَى أَنْ تُبَاعِيَ سُلْعَتَكَ هَذِهِ بِكَذَا وَكَذَا. فَهَذَا كُلُّهُ حَرَامٌ مَفْسُوخٌ أَبَدًا مُحْكَمٌ فِيهِ بِحُكْمِ الْغَضَبِ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ قَاسِمِ بْنِ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا

أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَيْلٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: تَنْهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ.

وَرَوَيْنَا عَنْ الشَّعْبِيِّ، وَعَمْرُو بْنِ عَلِيٍّ: أَنَّهَا كَرَاهَا ذَلِكَ وَمَا نَعْلَمُ لِلْمَلَائِكِينَ حُجَّةً إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: الْبَيْعَةُ الْأُولَى لَعَوْ فِهَذَا الْاجْتِنَابُ أَفْسَدَ مِنَ الْقَوْلِ الَّذِي احْتَجَّوا لَيْهِ، وَاقْتَصَرَ إِلَى حُجَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ دَعَا بِجُرْعَةٍ، عَلَى أَنَّهُمْ أَنْوَا بِعَظَائِمَ طَرْدًا مِنْهُمْ هَذَا الْأَصْلُ الْفَاسِدُ؛ فَاجَازُوا بَيْعَ هَذِهِ السُّلْعَةِ بِخَزِيرٍ، أَوْ بِسُقْطِ خَبَرٍ، عَلَى أَنْ يَأْخُذُوا بِالْخَزِيرِ، أَوْ الْحَمْرِ: دِينَارَيْنِ وَهَذِهِ عَظِيمَةٌ مُثْلُ الْقَسَمِ، وَيَكْفِي ذِكْرَهَا عَنْ تَكْلُفِ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، وَمَا الدَّيَانَةُ كُلُّهَا إِلَّا بِاسْمَائِهَا وَأَعْمَالِهَا، لَا بِأَحَادِ الْأَمْرَيْنِ دُونَ الْآخَرِ. وَغُنَّ نَحْنُ الْمُسْتَقْرَضُ يَقُولُ: أَقْرَضَنِي دِينَارَيْنِ عَلَى أَنْ أَرُدَّ لَكَ دِينَارَيْنِ إِلَى شَهْرِ لَكَانَ قَوْلًا حَسَنًا، وَعَمَلًا صَحِيحًا، فَلَوْ قَالَ لَيْ يَعْني دِينَارَيْنِ بِدِينَارَيْنِ إِلَى شَهْرِ لَكَانَ قَوْلًا خَبِيثًا، وَعَمَلًا فَاسِدًا، حَرَامًا، وَالْعَمَلُ وَاحِدٌ وَالصَّفَةُ وَاحِدَةٌ وَمَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا اللَّفْظُ.

وَلَوْ قَالَ أَمْرًا لِآخَرٍ: ائْتِنِي وَطَهُ ابْتِئْتُكَ بِدِينَارٍ مَا شِئْتُ، فَقَالَ لَهُ: نَعَمْ لَكَانَ قَوْلًا حَرَامًا، وَزَنَا جُرْعَةً، فَلَوْ قَالَ لَهُ: زَوَّجْنِيهَا بِدِينَارٍ، لَكَانَ قَوْلًا صَحِيحًا، وَعَمَلًا صَحِيحًا، وَالصَّفَةُ وَاحِدَةٌ، وَالْعَمَلُ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا الْأِسْمُ. وَقَوْلُهُمْ هَذَا جَمْعُ وَجْهًا مِنَ الْبِلَاءِ، وَأَنْوَاعًا مِنَ الْحَرَامِ: مِنْهَا: تَعَدِّي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَشَرْطُ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَبَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ، وَبَيْعٌ مَا لَا يَحِلُّ وَابْتِاعَةٌ مَعًا، وَبَيْعٌ غَالِبٌ بِتَاوِجٍ فِيمَا يَقَعُ فِيهِ الرِّبَا وَبَيْعُ الْغَرَرِ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ مِثْلِ هَذَا.

فَإِنْ قِيلَ: تَقُولُونَ فِيمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ بَيْعٌ بِشَيْءٍ مَجْهُولٍ، لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا تَعَاقدَا الْبَيْعَ عَلَى أَنَّهُ يَبِيعُ مَعَهُ اللَّيْزَانِ دِرْهَمًا، فَإِنْ كَانَ شَرَاهُ دِينَارًا غَيْرَ رِبْعٍ كَانَ الشَّرَاءُ بِذَلِكَ، وَالرِّبْعُ دِرْهَمًا غَيْرَ رِبْعٍ دِرْهَمٌ فَهَذَا بَيْعُ الْغَرَرِ الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْبَيْعُ بِشَيْءٍ لَا يَدْرِي مَقْدَارَهُ. فَإِذَا سَلِمَ الْبَيْعُ مِنْ هَذَا الشَّرْطِ فَقَدْ وَقَعَ صَحِيحًا كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى، وَكَذِبَةُ الْبَائِعِ مَعْصِيَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى لَيْسَتْ مَعْقُودًا عَلَيْهَا الْبَيْعُ، لَكِنْ كُزْنَاهُ لَوْ زَنَى، أَوْ شَرِبَهُ لَوْ شَرِبَ الْحَمْرَ وَلَا فَرْقَ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَرِهَ بَيْعَ "دَه" دَوَاذِهِ "مَعْنَاهُ أَرْبَعٌ لِلْعُشْرَةِ اثْنِي عَشَرَ" وَهُوَ بَيْعُ الْمُرَابَّحَةِ.

وَرَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ رِبَاً.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ، وَعَبْدِ الرَّزَّاقِ، قَالَا جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَمَّارِ التَّمِيمِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ قَالَ: بَيْعُ "دَه" دَوَاذِهِ رِبَاً.

وَقَالَ عِكْرَمَةُ: هُوَ حَرَامٌ وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ وَكَرِهَهُ مَسْرُوقٌ وَقَالَ: بَلْ اشْتَرِيَهُ بِكَذَا أَوْ أُبِيعَهُ بِكَذَا.

وَرَوَيْنَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ أَجَازَهُ إِذَا لَمْ يَأْخُذْ لِلتَّفَقُّعِ رِبَاً.

وَأَجَازَهُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَشَرِيحُ.

وَقَالَ ابْنُ سَرِينَ: لَا بَأْسَ "دَه" دَوَاذِهِ "وَحَسْبُ التَّفَقُّعِ عَلَى الثَّيَابِ.

وَلَمَّا أَجَازَهُ تَطَوُّسٌ كَثِيرٌ فِيمَنْ ابْتِاعَ نَسِيئَةً، وَبَاعَ نَقْدًا، وَفِيمَنْ اشْتَرَى فِي نِفَاقٍ، وَبَاعَ فِي كِسَادٍ، وَمَا يَحْسِبُ كِرَاهَ الشُّدِّ وَالطِّيِّ، وَالصَّبَاغِ، وَالْفَضَاوِرَ، وَمَا أَطْعَمَ الْحَرْفَا، وَأَجَرَهُ السَّمْسَارَ، وَإِذَا ادَّعَى غُلْطًا، وَإِذَا انْكَشَفَ أَنَّهُ كَذَبٌ وَكُلُّهُ رَأْيٌ فَاسِدٌ. لَكِنْ نَقُولُ: مَنْ امْتَحَنَ بِالْجَوَارَةِ فِي بِلَاوٍ لَا ابْتِاعَ فِيهِ إِلَّا هَكَذَا فَلْيَقُلْ: قَامَ عَلَيَّ بِكَذَا، وَبِحَسْبِ نَفَقَتِهِ عَلَيْهِ أَوْ يَقُولُ: ابْتَعْتَهُ بِكَذَا، وَلَا يَحْسِبُ فِي ذَلِكَ نَفَقَةً، ثُمَّ يَقُولُ: لَكِنِّي لَا أُبِيعُهُ عَلَى شِرَائِي، تَرِيدُ اخْتِذِهِ مِنِّي بَيْعًا بِكَذَا وَكَذَا، وَإِلَّا فَدَعْ فَهَذَا بَيْعٌ صَحِيحٌ لَا دَاخِلَةَ فِيهِ.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي سَنَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: "مَرَّ رَجُلٌ بِقَوْمٍ فِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَعَّه تَوْبًا، فَقَالَ لَهُ بَعْضُهُمْ بِكُمْ ابْتِئْتُ، فَأَجَابَهُ، ثُمَّ قَالَ: كَذَبْتُ وَفِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجَعَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْتِئْتُ بِكَذَا وَكَذَا بِذُنُونٍ مَا كَانَ قَوْلًا لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَصَدَّقْ بِالْفَضْلِ" وَهُمْ يَقُولُونَ: الْمَرْسَلُ كَالْمُسْتَدِ وَهَذَا مَرْسَلٌ قَدْ خَالَفُوهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بَيْعُهُ، وَلَا حَاطَ عَنْهُ شَيْءٌ مِنَ الرِّبْحِ.

شبهة أخبرنا يحيى بن أبي زائدة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ بَاعَ يَبْتَعِينَ فِي يَبْتَعٍ فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوْ الرِّبَا» وقد أخذ بهذا شريح:

كما حدثنا حماد أخبرنا عياض بن أبي أصغر أخبرنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الأعلى أخبرنا حماد عن قتادة، وإيوب السخيتاني، ويونس بن عبيد، وهشام بن حسن، كلهم عن محمد بن سيرين، قال: شرطن في بيع أبيك إلى شهر بعشرة، فإن حبسته شهراً فتأخذ عشرة، قال شريح: أقل الثمنين، وأبعد الأجلين أو الرِّبَا قال عبد الله: فسألت أبي، فقال: هذا بيع فاسد.

قال أبو محمد: يريد فإن حبسته شهراً آخر فتأخذ عشرة أخرى.

قال أبو محمد: فنقول: هذا خبر صحيح إلا أنه موافق لمعهود الأصل، وقد كان الرِّبَا، وبيعان في بيعه، والشروط في البيع: كل ذلك مطلقاً غير حرام إلى أن حرم كل ذلك، فإذا حرم كل ما ذكرنا فقد نسخت الإباحة بلا شك، فهذا خبر متسوخ بلا شك بالنهي عن بيعتين في بيعه بلا شك، فوجب إبطالهما معاً لأنهما عمل منهيه عنه وبالله تعالى التوفيق.

١٥١٨- مسألة: وكل صفة جمعت حراماً وحلالاً

فهي باطل كلها، لا يصح منها شيء مثل: أن يكون بعض المبيع مغصوباً، أو لا يحل ملكه، أو عقداً فاسداً وسواء كان أقل الصفقة، أو أكثرها، أو أعلاها، أو أوسطها.

وقال مالك: إن كان ذلك وجه الصفقة بطلت كلها، وإن كان شيئاً سيراً بطل الحرام، وصح الحلال.

قال علي: وهذا قول فاسد لا دليل على صحته، لا من قرآن، ولا من سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قول صاحب، ولا قياس.

ومن العجائب احتجاجهم لذلك بأن قالوا: إن وجه الصفقة هو المراد والمقصود، فقلنا لهم: فكان ماذا؟ ومن أين وجب بذلك ما ذكرتم؟ وما هو إلا قولكم احتجاجكم له بقولكم، فسقط هذا القول.

وقال آخرون: يصح الحلال قل أو كثر ويطل الحرام قل أو كثر.

قال أبو محمد: فوجدنا هذا القول يطله قول الله عز وجل: «لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ» فهذا لم يتراضيا ببعض الصفقة دون بعض، وإنما

تراضيا بجميعها، فمن أترضاها بعضها دون بعض فقد أترضاها ما لم يتراضيا به حين العقد، فخالفت أمر الله تعالى، وحكم بأكل المال بالباطل وهو حرام بالقرآن، فإن تراضيا الآن بذلك لم تمنعهما، ولكن بعقد مجرد برضاها معاً، لأن العقد الأول لم يقع هكذا.

وأيضاً: فإن الصحيح من تلك الصفقة لم يتعاقدا صحته إلا بصحة الباطل الذي لا صحة له، وكل ما لا صحة له إلا بصحة ما لا يصح أبداً فلا صحة له أبداً.

وهو قول أصحابنا وبالله تعالى التوفيق.

١٥١٩- مسألة: ولا يحل بيع الحر.

برهان ذلك: ما روينا من طريق البخاري أخبرنا بشر بن مرحوم أخبرنا يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية عن سعيو بن أبي سعيو المقرئ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال:

«قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ عَدَّى، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرّاً فَكَلَّ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيراً فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ».

قال علي: وفي هذا خلافت قديم وحديث، نورد إن شاء الله تعالى منه ما يسر لإيرادوه، ليعلم مدعي الإجماع فيما هو أخفى من هذا أنه كاذب:

روينا من طريق محمد بن الحسن أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي ومعاذ بن هشام الدستوائي، قال عبد الرحمن: أخبرنا هشام بن يحيى، وقال معاذ: أخبرنا أبي ثم اتفق هشام، وهشام، كلاهما: عن قتادة عن عبد الله بن بريدة: أن رجلاً باع نفسه، فقضى عمر بن الخطاب بأنه عبد كما أقر نفسه، وجعل ثمنه في سبيل الله عز وجل هذا لفظ هشام.

وأما لفظ هشام فإنه أقر لرجل حتى باعه، واتفقا فيما عدا ذلك، والمعنى واحد في كلا اللفظين ولا بد.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا شريك عن جابر عن عامر الشعبي عن علي بن أبي طالب قال: إذا أقر على نفسه بالعبودية فهو عبد.

ومن طريق سعيو بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي فيمن ساق إلى امرأته رجلاً حراً، فقال إبراهيم: هو رهن بما جعل فيه حتى يفتك نفسه.

وعن زرارة بن أوفى قاضي البصرة من التابعين: أنه باع حراً في دين.

وقد روينا هذا القول عن الشافعي وهي قوله غريبة لا

يعرفها من أصحابه إلا من تَبَحَّرَ في الحديث والآثار.

قَالَ عَلِيٌّ: هذا قضاء عمر وعليٍّ، بحضرة الصحابة رضي الله عنهم، ولا يعترضهم في ذلك منهم معترض، فإن شنعوا هذا. قلنا: يا هؤلاء لا عليكم، والله لقد قلتم بأشنع من هذا وأشد، وفي هذه المسألة نفسها.

اليس الحنفِيُّونَ يقولون: إن ارتدَّ الحسين، أو الحسيني، أو العباسي، أو المنافي، أو القرشي، فلقح بآرض الحرب فإن ولدته يسترقون، وإن أسلموا كانوا عبيداً، وإن القرشية إن ارتدت ولحق بدار الحرب سيئت وأرقت، فإن أسلمت كانت مملوكة تباح ويستحل فرجها بملك اليمين، وإن لم تسلم تركت على كفرها، وجاز أن يسترقها اليهودي والنصراني؟.

أو ليس ابن القاسم صاحب المالك يقول: إن تَدَسَّم أهل الحرب وفي أيديهم أسرى مسلمون، ومسلمات أحرار، وحرائر، فأنهم يقرؤون عبيدا لهم، وإما يملكونهم ويتابعونهم، فأف هذين القولين ونف، فأيهما أشنع مما لم يقدلوا فيه عمر، وعليٌّ رضي الله عنهما.

قَالَ أَبُو حَمَلَةَ: كلُّ من صار حراً بعت، أو بآن كان ابن حراً من أمة له، أو بآن حملت به حرّة، أو بآن اعتقت أمة وهي حامل به، ولم يستنه المعلن، فإن الحرّية قد حصلت له، فلا تبطل عليه، ولا عمن تناسل منه من ذكر أو أنثى على هذه السبليل من الولادة التي ذكرنا أبدأ، لا بآن يرتد، ولا بآن ترتد، ولا بآن يسي، ولا بآن يرتد أبوه أو جدّه وإن بعد، وإن جدته وإن بعدت ولا بلحاق بآرض الحرب من أحد أجداده، أو جداته أو منه أو منها: ولا بإقراره بالرق، ولا بدين، ولا ببيعه نفسه، ولا بوجه من الوجوه أبدأ لأنه لم يوجب ذلك قرآن، ولا سنة، وقد جاء أثر بآن الحر كان يباع في الدين في صدر الإسلام إلى أن أنزل الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ وبالله تعالى التوفيق.

١٥٢٠- مسألة: ولا يَحِلُّ بَيْعُ أُمَةٍ حَمَلَتْ مِنْ سَيِّدِهَا.

لما حدثنا يوسف بن عبد الله أخبرنا عبد الوارث بن سفيان أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا مصعب بن سعيد أخبرنا عبد الله بن عمرو الرقيعي عن عبيد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال: «لَمَّا وَلَدَتْ مَارِيَةَ إِبْرَاهِيمَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَحْتَقَهَا وَلَدُهَا».

وهذا خبر صحيح السند والحجة به قائمة..

فإن قيل: التّأبِتُ عن ابن عباس القول بمجواز بيع أمهات الأولاد، وهذا الخبر من روايته، فما كان ليرتك ما روي إلا

لضعفه عنده، ولما هو أقوى عنده.

قلنا: لسنا نعارض - معشر الظّاهريين - بهذا الغناء من القول، ولا يعترض بهذا علينا إلا ضعاف العقل، لأن الحجّة عندنا في الرواية، لا في الرأي، يعارض بهذا من يتعلّق به إذا عارض بالسّن الثابتة. وهو خالف لها من الحنفيين، والمالكيين، الذين لا يبالون بالتأقصي في ذلك، مرّة هكذا ومرّة هكذا، والذين لا يبالون بأن يدعوا ههنا الإجماع ثم لا يبالون بأن يجعلوا: ابن مسعود، وزيد بن ثابت وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، مخالفين للإجماع فهذه صفة علمهم بالسّن، وهذا مقدار علمهم بالإجماع وحسبنا الله ونعم الوكيل.

قَالَ أَبُو حَمَلَةَ: إذا وقع مني السبي في فرج أمته فأمرها مترقب، فإن بقي حتى يصير خلقاً يتبين أنه ولد فهي حرام بيعها من حين سقوط المني في فرجها ويفسخ بيعها إن بيعت، وإن خرج عنها قبل أن يصير خلقاً يتبين أنه ولد، فلم يجرم بيعها قط.

وبرهان صحّه هذا القول: أنه لو لم يستحق المنع من البيع في الحال التي ذكرنا لكان بيعها حلالاً، لو كان بيعها حلالاً لحل فرجها لمشتريها قبل أن يصير المني ولداً وهذا خلاف النصّ المذكور.

وهكذا القول في الميت إن كان مني في فرج امرأته أنه مترقب أيضاً، فإن ولد حياً علمنا أنه قد وجب ميراثه بموت أبيه، وإن ولد ميتاً علمنا أنه لم يجب له قط ميراث، إذ لو كان غير هذا لما حدث له حق في ميراث قد استحقه غيره وبالله تعالى التوفيق.

١٥٢١- مسألة: ولا يَحِلُّ بَيْعُ الْهَوَاءِ أصلاً، كمن باع ما على سقفه وجدرانه للبناء على ذلك، فهذا باطل مردود أبدأ لأن الهواء لا يستقر فيضبط بملك أبدأ، وإنما هو متموج مضى منه شيء، ويأتي آخر أبدأ، فكان يكون بيعه أكل مال بالباطل؛ لأنه باع ما لا يملك، ولا يقدر على إمساكه، فهو بيع غرر، وبيع ما لا يملك، وبيع مجهول.

فإن قيل: إنما يَحِلُّ بَيْعُ الْكَأَنَ لا الهواء.

قلنا: ليس هناك مكان أصلاً غير الهواء، فلو كان ما قلتم لكان لم يَحِلُّ بَيْعُ شَيْءٍ أصلاً؛ لأنه عدم، فهو أكل مال بالباطل حقاً.

فإن قيل: إنما باع سطح سقفه وجدرانه.

قلنا: هذا باطل وهو أيضاً شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل؛ لأنه شرط له أن يهدم شيئاً من سقفه، ولا من رموس جدرانه، وهذا شرط لم يأت النص بإباحته فهو باطل حرام مفسوخ أبدأ.

وقَدْ رَوَيْنَا هَذَا الْقَوْلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ الْبَيْتَةُ أَنْ يَمْلِكَ أَحَدٌ شَيْئًا وَعَيْلَتُكَ غَيْرِهِ الْعَلِيُّ الَّذِي عَلَيْهِ - وَمَنْ بَاغَ سَفَهَهُ فَقَطَّ فَحْلَانًا، وَيُوْخَذُ الْمُشْتَرِي بِإِزَالَةِ مَا اشْتَرَى عَنْ مَكَانٍ مَلَكَهُ لغيره - وبِإِلَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٥٢٢- مسألة: ولا يجوز بيع من لا يعقل لسكر، أو جنون، ولا يلزمهما؛ لقول الله - تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾.

فَشَهِدَ عَنْ وَجِلٍ بَأَنَّ السُّكَرَانَ لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ، وَالْبَيْعُ قَوْلٌ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْقَوْلِ: مَنْ لَا يَقْدُرُ عَلَى الْقَوْلِ مَنْ بَهَ أَقْسَى مِنَ الْخُرْسِ، أَوْ بَغَمِهِ أَقْسَى، فَمَنْ لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ فَلَمْ يَبِعْ شَيْئًا وَلَا ابْتِغَاءَ شَيْئًا.

وَأَجَازَهُ قَوْلُهُمْ وَلَا نَعْلَمُ لَهُمْ حِجَّةً أَصْلًا أَكْثَرَ مِنْ أَنْ قَالُوا: هُوَ عَصَى اللَّهَ - تَعَالَى وَعَزَّ وَجَلَّ - وَأَدْخَلَ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ.

فَقُلْنَا نَعَمْ، وَحَقَّهُ عَلَى ذَلِكَ الْحُدُ فِي الدُّنْيَا، وَالنَّارُ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُوجِبٍ لِإِزَامِهِ حُكْمًا زَائِدًا لَمْ يُلْزِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِثْمًا، وَهَمَّ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي سَكْرَانٍ عَرِيدٍ فَوَقَعَ فَانْكَسَرَتْ سَائِقُهُ، فَإِنَّ لَهُ مِنَ الرَّخِصَةِ فِي الصَّلَاةِ قَاعِدًا كَالَّذِي أَصَابَهُ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا فَرْقَ.

وَكَذَلِكَ التَّيْسُمُ إِذَا جَرَحَ جَرَاحَاتٍ تَمْنَعُهُ مِنَ الْوُضُوءِ وَالْغَسْلِ - وَهَذَا تَنَاقُضٌ سَمَحٌ - وبِإِلَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَيَقُولُونَ فِيمَنْ تَبَاوَلَ الْبِلَادُ عَمْدًا فَنَعِبَ عَقْلُهُ: أَنْ حُكِمَ الْحُكْمُ الْجُنُونِ الَّذِي لَا يَدْخُلُ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ فِي الْبَيْعِ، وَالطَّلَاقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

وَأَمَّا الْجُنُونُ فَلَا يَخْتَلِفُونَ مَعْنَى فِي ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: وَمَنْ يَدْرِي أَنَّهُ سَكْرَانٌ.

قُلْنَا: وَمَنْ يَدْرِي أَنَّهُ جُنُونٌ، وَلَعَلَّهُ قَدْ تَحَامَقَ، وَإِنَّمَا الْقَوْلُ فِيمَنْ عَلِمَ كَلَا الْأَمْرَيْنِ مِنْهُ بِالْمُشَاهَدَةِ.

وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ فَذَكَرَ الْمُتَبَلَّى حَتَّى يُبَيَّنَ وَالصَّبِيُّ حَتَّى يُبْلَغَ».

١٥٢٣- مسألة: ولا يحل بيع من لم يبلغ، إلا فيما لا بد له منه ضرورة، كقطع مالأكلو، وثوب يطرد به عن نفسه البرد والحر، وما جرى هذا الجرى إذا أغفله أهل عِلَّتِهِ وَضِعُوهُ.

برهان ذلك: قول رسول الله ﷺ الَّذِي ذَكَرْنَا، فَإِذَا ضَمِعَهُ أَهْلُ عِلَّتِهِ فَاشْتَرَى مَا ذَكَرْنَا بِحَقِّهِ، فَقَدْ وَافَقَ الْوَاجِبَ، وَعَلَى أَهْلِ عِلَّتِهِ إِمْضَاؤُهُ، فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ رُدُّ الْحَقِّ وَتَكُونُ مَبَايَعَتُهُ حَيْثُ كَانَ

كَانَ جَائِزَ الْأَمْرِ هُوَ الَّذِي عَقَدَ ذَلِكَ الْعَقْدَ عَلَيْهِ، فَهُوَ عَقْدٌ صَحِيحٌ، فَإِنْ كَانَ أَيْضًا غَيْرَ جَائِزٍ الْأَمْرِ فَهُوَ كَمَا ذَكَرْنَا عَمَلٌ وَافِقٌ الْحَقِّ الْوَاجِبَ فَلَا يَجُوزُ رَدُّهُ - وبِإِلَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا بَيْعٌ مِنْ لَمْ يَبْلُغْ لغيره بِأَمْرِ ذَلِكَ الْآخِرِ، وَابْتِغَاءَهُ لَهُ بِأَمْرِهِ فَهُوَ نَاقِضٌ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ يَدُهُ وَعَقْدُهُ إِنَّمَا هُمَا يَدُ الْأَمْرِ وَعَقْدُهُ فَهُوَ جَائِزٌ، وبِإِلَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٥٢٤- مسألة: ولا يجوز بيع نصف هذه الدار، ولا هذا الثوب أو هذه الأرض، أو هذه الحشيشة من هذه الجهة.

وَكَذَلِكَ لثَلَاثٍ أَوْ رُبْعِهَا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَلَوْ عَلِمَ مَتْنَهُ كُلَّ ذَلِكَ جَائِزًا، لِأَنَّهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ بَيْعٌ بِمَجْهُولٍ، وَبَيْعُ الْمَجْهُولِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ التَّرَاضِي لَا يَقَعُ عَلَى مَجْهُولٍ - وبِإِلَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٥٢٥- مسألة: لا يجوز بيع دار أو بيت أو أرض لا طريق إليها لِأَنَّهُ إِضَاعَةٌ لِلْمَالِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُلْزَمَ طَرِيقًا لَمْ يَبِعْهُ، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مَتَصِلًا بِمَالِ الْمُشْتَرِي جَائِزَ ذَلِكَ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ يَصِلُ إِلَى مَا اشْتَرَى فَلَا تَضْيِيقَ، فَلَوْ اسْتَحَقَّ مَا لَمْ يَشْتَرِ بِطَرَفِ هَذَا الشَّرَاءِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فَاسِدًا إِذَا كَانَ لَا طَرِيقَ لَهُ إِلَيْهِ الْبَيْتَةُ.

١٥٢٦- مسألة: ولا يحل بيع جملته مجهولة القدر على أن كل صاع منها بدرهم، أو كل رطل منها بدرهم، أو كل ذراع منها بدرهم، أو كل أصل منها، أو كل واحد منها بكذا وكذا.

وهكذا في جميع المقادير والأعداد، فَإِنَّ عِلْمًا جَمِيعًا مَقْدَارًا مَا فِيهَا مِنَ الْعَدَدِ، أَوِ الْوِزْنِ أَوِ الذَّرْعِ، وَعِلْمًا قَدْرَ الثَّمَنِ الْوَاجِبِ فِي ذَلِكَ: جَائِزٌ ذَلِكَ، فَإِنَّ بَيْعَتِ الْجُمْلَةِ كَمَا هِيَ وَلَا مَزِيدَ، فَهُوَ جَائِزٌ.

وَكَذَلِكَ لَوْ بِيَعْتَ جَمْلَةً عَلَى أَنْ فِيهَا كَذَا وَكَذَا مِنَ الْكَيْلِ، أَوْ مِنَ الْوِزْنِ، أَوْ مِنَ الذَّرْعِ، أَوْ مِنَ الْعَدَدِ، فَهُوَ جَائِزٌ - فَإِنْ وَجِدْتَ كَذَلِكَ صَحَّ الْبَيْعُ، وَلَا أَهْوَاؤَ مُرَدُّوهُ.

برهان ذلك: أن بيعها على أن كل كيل مذكور منها بكذا، أو كل وزن بكذا، أو كل ذراع بكذا، أو كل واحد بكذا، بيع بشئ مجهول لا يدري البائع ما يجب له، ولا المشتري ما يجب عليه حال العقد.

وقَدْ قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَيْعًا بَيْنَ تَرَاضٍ بَيْنَكُمْ﴾ وَالتَّرَاضِي لَا يُمْكِنُ إِلَّا فِي مَعْلُومٍ فَهُوَ أَكْلُ مَالٍ بِالْبَاطِلِ، وَبَيْعٌ غَرَرٌ.

وقَدْ صَحَّ النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ، فَإِذَا خَرَجَ كُلُّ ذَلِكَ إِلَى

ولو أن القاضي قضى للغير بما يمكن اتصاف ذي الحق منه من عين مال الممتنع، أو الغائب، ثم باعها المقضي له بأمر الحاكم لتوصيله إلى مقدار حق، فإن فضل فضل رد إلى المقضي عليه لكان أولى، وأصح وأبعد من كل اعتراض - وقد افقنا الحنفيون، والمالكيون، والشافعيون، على إبطال بيع المكره على البيع - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٢٩- مسألة: وأما المضطر إلى البيع، كمن جاع وخشي الموت فباع فيما ينجي به نفسه وأهله، وكمن لزمه فداء نفسه أو حمية من دار الحرب أو كمن أكرهه ظالم على غرم ماله بالضطر ولم يكرهه على البيع، لكن الزمه المال فقط، فباع في أداء ما أكرهه عليه بغير حق، فقد اختلف الناس في هذا:

فروينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا صالح بن رستم أخبرنا شيخ من بني غنم قال: خطبنا علي، أو قال: قال علي: "سباني على الناس زمان عضوض بعض الموسر على ما في يديه، ولم يؤمر بذلك، قال: «وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ» وينهذ الأشرار، ويستدل الأخيار، ويباع المضطرون.

وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع المضطر، وعن بيع الغرر، وعن بيع التمر قبل أن يطعمه.

وه إلى هشيم عن كثر بن حكيم عن مكحول، قال: بلغني عن حذيفة أنه حدث عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إِنْ بَعَدَ زَمَانُكُمْ هَذَا زَمَانًا غَضُوضًا يَعْضُ الْمُسِيرُ عَلَى مَا فِي يَدَيْهِ، وَكَمْ يُؤْمَرُ بِذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ» وَيَنْهَذُ شِرَارَ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى يَبَايِعُونَ كُلَّ مُضْطَرٍ، أَلَا إِنَّ بَيْعَ الْمَضْطَرِ حَرَامٌ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخُونُهُ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَكَ خَيْرٌ فَعُدْ بِهِ عَلَى أَخِيكَ وَلَا تَزِدْهُ هَلَكَاً إِلَى هَلَكَاهُ».

قال أبو محمد: لو استند هذان الخبران لقلنا بهما مسارعين، لكنهما مرسلان، ولا يجوز القول في الدين بالمرسل. ولقد كان يلزم من رد السنن الثابتة برواية شيخ من بني كنانة، ويقول: المرسل كالسنن من الحنفين، والمالكيين أن يقول بهذين الخبرين شيخ من بني غنم، وشيخ من بني كنانة، وهذه الرواية أمكن وأوضح، ثم هي عن علي، وعن رسول الله ﷺ ثم عن حذيفة، ولكنهم قوم مضطرون.

قال أبو محمد: فإذا لم يصح هذان الخبران فلنطلب هذا الحكم من غيرهما: فوجدنا كل من يتأعق قوت نفسه وأهله للأكل واللباس فإنه مضطر إلى ابتاعه بلا شك، فلو بطل ابتاع

حد العلم منهما معاً، وكان ذلك بعد العقد، فمن الباطل أن يطل العقد حين عقده، ويصح بعد ذلك حين لم يتعاقدا، ولا التزام، فإذا علما جميعاً قدر ذلك عند العقد فهو تراخي صحيح لا غرر فيه.

فإن بيعت الجملة هكذا فهو بيع شبيء مرئي عايط بشمن معروف، فهو تراخي صحيح لا غرر فيه، فإن بيعت الجملة بشمن معلوم على أن فيها كذا وكذا، فهذا بيع بصفة، وهو صحيح إن وجد كما عقد عليه، وإلا فإنما وجد غير ما عقد عليه، فلم يعقد قط على الذي وجد، فهو أكل مال بالباطل.

روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال: إذا قلت: ابتاع منك ما في هذا البيت ما بلغ، كل جزء كذا بكذا، فهو بيع مكروه.

وقال أبو حنيفة: إذا باع هذه الصبرة قفيزاً بدرهم لم يلزمه منها إلا قفيز واحد بدرهم فقط.

وقال محمد بن الحسن: يلزمه كلها كل قفيز بدرهم - وهذان رايان فاسدان؛ لما ذكرنا - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٢٧- مسألة: ولا يحل بيع الولاء ولا هبته:

لما روي من طريق شعبة، وعبيد الله بن عمر، ومالك، وسفيان بن عيينة، كلهم: عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وهبته».

وقد اختلفت الأمة في هذا، وسندكره إن شاء الله تعالى في العتق من ديواننا هذا - ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ.

١٥٢٨- مسألة: ولا يحل بيع من أكرهه على البيع، وهو مردود.

لقول رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَفَا لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَايَا وَالسَّيِّئَاتِ وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ».

ولقوله - تعالى: «لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ».

فصح أن كل بيع لم يكن عن تراخي فهو باطل، إلا يباع أوجه النص، كالبيع على من وجب عليه حق وهو غائب، أو تمتع من الإنصاف؛ لأنه مأمور بالانصاف ذي الحق قلبه، ومغن مأمور بذلك. وبتع من المظالم الذي هو الظلم، وإذا لا سيل إلى منعه من الظلم إلا ببيع بعض ماله، فتح مأمورون ببيعه.

هذا المضطر ليطل بيع كل من لا يصيب القوت من ضيعته - وهذا باطل بلا خلاف، وبضرورة القتل من الكواف وقد ابتاع النبي ﷺ أصوعاً من شعير لقوت أهله، ومات عليه السلام ودرعه مرهونة في ثمنها.

فصل أن بيع المضطر إلى قوته وقوت أهله، وبيعه ما يتناغ به القوت بيع صحيح لازم، فهو أيضاً بيع تراض لم يجبره أحد عليه، فهو صحيح بنص القرآن.

ثم نظراً فيمن باع في إتناذ نفسه، أو جميعه، من يبد كافر أو ظلم ظالم؛ فوجدنا الكافر والظالم لم يكرها فساد الأسير، ولا الأسير، ولا المضغوط على بيع ما يساعوا في استنقاذ أنفسهم، أو من يسعون لاستنقاذهم وإثما أكرههم على إعطاء المال فقط، ولو أنهم اتروها بمال من قرض، أو من غير البيع ما ألزموها البيع - **فصل** أنه بيع تراض. والواجب على من طلب الباطل أن يدفع عن نفسه، وأن يغير المكر الذي نزل به لا أن يعطي ماله بالباطل: **فصل** أن بيعه صحيح لازم له، وإن الذي أكره عليه من دفع المال في ذلك هو الباطل الذي لا يلزمه، فهو باق في ملكه، كما كان يقضي له به متى قدر على ذلك، ويأخذه من الظالم، ومن الحرسي الكافر، متى أمكنه، أو متى وجده في مغمض قبل القسم، وبعد القسم، من يد من وجده في يده، من مسلم، أو ذمي، أو من يبد ذلك الكافر، لو تدمم، أو أسلم أبداً - هذا إذا وجد ذلك المال بيعه؛ لأنه ماله كما كان، ولا يطلب الكافر بغيره بدلا منه؛ لأن الحربي إذا أسلم أو تدمم غير مواخذاً بما سلف من ظلم أو قتل.

وأما المسلم الظالم فبيعه به أبداً، أو يملوه، أو قبضه، سواء كان خارجياً أو محارباً، أو باغياً، أو سلطاناً، أو متغلباً؛ لأنه أخذ منه غير حق، والله تعالى يقول: «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ».

١٥٣٠- مسألة: ولا يحل بيع الحيوان إلا لمفعة؛ إما لأكل، وإما لركوب، وإما لصيد، وإما لدواء.

فإن كان لا منفعة فيه لشيء من ذلك لم يحل بيعه، ولا ملكه؛ لأنه إضاعة مال من المبتاع، وأكل مال بالباطل من البائع. فإن كان فيه منفعة شيء مما ذكرنا، أو لغيره جاز بيعه؛ لأنه بيع عن تراض، «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ» وليس إضاعة مال، ولا أكل مال بالباطل - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٣١- مسألة: ولا يصح البيع بغير ثمن مسمى، كمن باع ما يبلغ في السوق، أو بما اشترى فلان، أو بالقيمة، فهذا كله باطل؛ لأنه بيع غرر، وأكل مال بالباطل؛ لأنه لم يصح فيه

التراضي، ولا يكون التراضي إلا بمعلوم المقدار، وقد يرضى؛ لأنه يظن أنه يبلغ ثمناً ما فإن بلغ أكثر لم يرض المشتري، وإن بلغ أقل لم يرض البائع.

ومن عجائب الدنيا قول أبي حنيفة: من باع بالريح، أو بالكعبة، أو بلا ثمن، فإنه لا يملكه بالقبض، فإن باع بالينة، أو بالدم فكذلك أيضاً. ولا يجوز عقه له - وإن قبضه بإذن بانه - فإن باعه بثمن لم يسمياه، أو باعه بجمبر، أو خنزير فقبضه بإذن بانه فاعتقه: جاز عقه له.

قال علي: ما في الجنون أكثر من هذا الكلام - ونعوذ بالله من الضلال.

فإن قال: إن في الناس من يملك الحمر، والخنزير - وهم الكفار من النصارى.

قلنا: إنهم يملكون أيضاً الميتة، والدم كذلك، والجحوس أيضاً كذلك ولا فرق - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٣٢- مسألة: ولا يحل بيع الرد:

لا رويانا من طريق مالك عن موسى بن ميسرة عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري: أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ لَبَّيْ بِالرَّدِّ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ فَلَيْسَ بِهَا حَرَامٌ، وَيَبْعُهَا حَرَامٌ».

وقد رويانا عن مالك عن نافع عن ابن عمر: أنه كان إذا أخذ أحداً من أهله يلعب بالردي ضربه وكسرهما.

ومن طريق مالك عن علقمة عن أمه عن عائشة أم المؤمنين: أنها بلغها أن أهل بيت في دارها كانوا سكاتاً فيها أن عندهم نرداً فارسلت إليهم لنن لم نخرجوها لأخرجتكم من داري، وانكرت عليهم.

١٥٣٣- مسألة: ولا يحل أن يبيع إنسان سلعين متميزتين لهما ليسا فيهما شريكين من إنسان واحد بثمن واحد؛ لأن هذا بيع بالقيمة، ولا يدرى كل واحد منهما ما يقع لسلعته حين العقد، فهو بيع غرر، وأكل مال بالباطل.

وأما بيع الشريكين، أو الشركاء من واحد، أو من أكثر، أو ابتاع اثنين فصاعداً، من واحد، أو من شريكين: فحلال؛ لأن حصّة كل واحد منها معلومة الثمن، محدوده - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٣٤- مسألة: ومن كان في بلد تحري فيه سكك

١٥٣٦- مسألة: ولا يَجُوزُ بَيْعُ السَّمَنِ الْمَاتِعِ يَقَعُ فِيهِ الْفَارُ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا لِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَرَقِهِ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ مِنْ دِيَوَانِ هَذَا فِي 'كِتَابِ مَا يَحِلُّ أَكْلُهُ وَمَا يَحْرُمُ' فَأَعْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ.

فَإِنْ كَانَ جَامِدًا أَوْ وَقَعَ فِيهِ مَيْتَةٌ غَيْرُ الْفَارِ أَوْ نَجَاسَةٍ فَلَمْ تَغَيِّرْ لَوْنَهُ وَلَا طَعْمَهُ وَلَا رِيحَهُ أَوْ وَقَعَ الْفَارُ الْحَيُّ أَوْ الْحَيُّ أَوْ أَيْ نَجَاسَةٍ أَوْ أَيْ مَيْتَةٍ كَانَتْ فِي مَائِهِ غَيْرِ السَّمَنِ، فَلَمْ تَغَيِّرْ طَعْمًا وَلَا لَوْنًا وَلَا رِيحًا، فَبَيْعُهُ حَلَالٌ، وَأَكْلُهُ حَلَالٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ نَصٌّ.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَبِيًّا﴾ وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ عَنْ بَعْضِ السُّلَفِ فِي الْكِتَابِ الْمَذْكُورَةِ، فَإِنْ تَغَيَّرَ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ أَوْ رِيحُهُ، جَازَ بَيْعُهُ أَيْضًا، كَمَا يَبَاحُ التَّوْبُ النَّجَسِ.

وَقَدْ قُلْنَا: إِنَّ الطَّهَارَ لَا يَنْجِسُ بِمَلَقَاتِهِ النَّجَسَ وَلَوْ امْتَكَنَّا أَنْ نَفْصِلَهُ مِنَ الْحَرَامِ لَحُلُّ أَكْلِهِ، وَلَمْ يَمْنَعْ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ فِي غَيْرِ الْأَكْلِ نَصٌّ فَهُوَ مَبَاحٌ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، يَعْنِي مَا تَغَيَّرَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ مِنَ الْمَائِعَاتِ الَّتِي حَلَّتْهَا النَّجَاسَاتُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَبَاحُ الشَّيْءُ الَّذِي حَلَّتْهُ النَّجَاسَةُ لَا النَّجَاسَةُ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٥٣٧- مسألة: ولا يَحِلُّ بَيْعُ الصُّورِ إِلَّا لِلْعَبِيدِ الصَّبَايَا فَقَطْ، فَإِنْ اتَّخَذَهَا لَهَا حَلَالٌ حَسَنٌ، وَمَا جَازَ مَلَكَهَ جَازَ بَيْعُهُ إِلَّا أَنْ يَخْصُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ نَصٌّ فَوْقَهُ عِنْدَهُ.

قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى: ﴿وَأَسْلَى اللَّهُ الْبَيْعَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾.

وَكَذَلِكَ لَا يَحِلُّ اتِّخَاذُ الصُّورِ إِلَّا مَا كَانَ رَقْمًا فِي ثَوْبٍ:

لَا رَوْنًا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ آخِرِنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - هُوَ ابْنُ رَاهُو - عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَايِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ».

وَمِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الثَّوْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَبِي طَلْحَةَ يَعُودُهُ قَالَ: فَوَجَدَ عِنْدَهُ سَهْلَ بْنَ حَنِيفٍ فَأَمَرَ أَبُو طَلْحَةَ بِنَزْعِ نَظَرٍ كَانَ تَحْتَهُ، فَقَالَ لَهُ سَهْلٌ: لَمْ نَزْعْهُ قَالَ: لَا لِأَنِّي تَصَاوِيرُ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: مَا قُبِذَ عِلْمَتْ قَالَ سَهْلٌ: لَمْ يَقُلْ إِلَّا مَا كَانَ رَقْمًا قَالَ: بَلَى، وَلَكِنَّهُ أَطِيبَ لِنَفْسِي.

كَثِيرَةٌ شَتَّى، فَلَا يَحِلُّ الْبَيْعُ إِلَّا بَيَّانَ مِنْ أَيْ سَكَنَ يَكُونُ السَّمَنِ، وَإِنْ لَمْ يَبَيَّنْ ذَلِكَ: فَهُوَ بَيْعٌ مَفْسُوخٌ، مُرَدُّودٌ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ عَنْ غَيْرِ تَرَاضٍ بِالثَّمَنِ، وَهُوَ أَيْضًا بَيْعٌ غَرِبٌ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٥٣٥- مسألة: ولا يَحِلُّ بَيْعُ كِتَابَةِ الْكَاتِبِ، وَلَا خِدْمَةُ الْمَدْبَرِ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، وَأَبِي حَنِيفَةَ. وَأَجَازَ مَالِكٌ كُلَّ الْأَمْرَيْنِ: أَمَّا الْمَدْبَرُ فَمَنْ نَفْسَهُ فَقَطْ.

وَأَمَّا الْكَاتِبُ فَمَنْ نَفْسَهُ وَمَنْ غَيْرِهِ، وَأَجَازَ بَيْعُهُمَا جَمْلَةً: الزُّهْرِيُّ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ.

وَرَوَيْنَا مِثْلَ قَوْلِ مَالِكٍ عَنْ عَطَاءٍ، وَابْنِ سِيرِينَ؛ لِأَنَّ كِتَابَةَ الْكَاتِبِ إِنَّمَا تَحِبُّ بِالنَّجُومِ، وَلَا تَحِبُّ قَبْلَ ذَلِكَ، فَهِيَ بِاعِهَا فَقَدْ بَاعَ مَا لَا يَمْلِكُ بَعْدَهُ، وَلَا يَدْرِي أَجِبُّ لَهُ أَمْ لَا.

وَأَيْضًا: فَلَيْسَتْ عَيْنًا مَعِينَةً، فَلَا يَدْرِي الْبَائِعُ أَيْ شَيْءٍ يَبَاعُ مِنْ نَوْعِ مَا يَبَاعُ، وَلَا يَدْرِي الْمُشْتَرِي مَا اشْتَرَى، فَهُوَ بَيْعٌ غَرِبٌ، وَبِجَهْلِ الْعَيْنِ، وَآكُلُ مَالٍ بِالْبَاطِلِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رَوِيَ عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ أَجَازَ بَيْعَهَا.

قُلْنَا: وَكَمْ قَصَّةٌ رُوِيَتْ عَنْ جَابِرٍ خَالَفَتْهُمَا: مِنْهَا: قَوْلُهُ الَّذِي قَدْ أوردنا أَنَّ لَا يَبَاعُ شَيْءٌ اشْتَرَى كَاتِبًا مَا كَانَ إِلَّا حَتَّى يَقْبَضَ.

وقوله: العمرة فريضة، وقوله: لا يجرم أحدٌ قبل أشهر الحج بالهَجْ وقوله: لا يجوز ثمن الحر. وغير ذلك كثيرٌ مما لا يعرف له مخالفٌ من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك، فالأَن صَارَ حِجَّةً وَهَنَالِكُ لَا، إِنَّ هَذَا لَعَجَبٌ وَلَا حِجَّةٌ فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَوْلُنَا هُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

وَأَمَّا خِدْمَةُ الْمَدْبَرِ فَبَيْعُهَا ظَاهِرُ الْفَسَادِ وَالْبَطْلَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي كَيْمَ يَخْدُمُ وَلَعَلَّهُ سَيَخْدُمُ خَمْسِينَ سَنَةً، أَوْ لَعَلَّهُ يَمُوتُ غَدًا، أَوْ بَعْدَ سَاعَةٍ، أَوْ يَخْرُجُ حُرًّا كَذَلِكَ - فَهَذَا هُوَ الْحَرَامُ الْبَحْثُ، وَأَكْلُ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ، وَبَيْعُ الْغَرَرِ، وَبَيْعُ مَا لَيْسَ عَيْنًا، وَبَيْعُ مَا لَمْ يَخْلُقْ بَعْدَهُ، فَقَدْ جَمَعَ كُلَّ بِلَاءٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «بَاعَ خِدْمَةَ الْمَدْبَرِ» وَرَوَيْنَا ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ.

قُلْنَا: هَذَا مُرْسَلٌ، وَالْمُرْسَلُ لَا يَقُومُ بِهِ حِجَّةٌ.

وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ بَيْعُ خِدْمَةِ الْمُخْدَمِ أَصْلًا، لَمَّا ذَكَرْنَا فِي خِدْمَةِ الْمَدْبَرِ وَلَا فَرْقَ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قوله أبو حمزة: حرام علينا تغيير الملائكة عن بيوتنا، وهم

رسول الله عز وجل والمقرب إليه عز وجل بقرهم.

ومن طريق مسلم أخبرنا يحيى بن يحيى قال: أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت: «كنت ألعب بالبنات عند رسول الله ﷺ وكان يأتيني صواحيبي فكان ينفعن من رسول الله ﷺ فيسربهن إلي، فوجب استئذان البنات للصبايا من جملة ما نهى عنه من الصور.

وأما الصلب فبخلاف ذلك، ولا يحل تركها في شوب، ولا في غيره:

لما روينا من طريق قاسم بن أصبغ أخبرنا بكر بن حماد أخبرنا مسدد أخبرنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن عمران بن حصان عن عائشة أم المؤمنين إن رسول الله ﷺ «لم يكن يدع في بيته ثوباً فيه تصليب إلا نقضه».

وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه كره السر المعلق فيه التصاوير فجعلت له منه وسادة فلم يكرها - فصح أن الصور في الستور مكروهة غير محرمة، وفي الوسائد وغير الستور ليست مكروهة الاستخدام بها.

١٥٣٨ - مسألة: ولا يحل البيع مذ تزول الشمس

من يوم الجمعة إلى مقدار تمام الخطبتين والصلاة، لا لمؤمن، ولا لكافر، ولا لمرأة، ولا لمريض.

وأما من شهد الجمعة فلل أن تتم صلاتهم للجمعة، وكل بيع وقع في الوقت المذكور فهو مفسوخ، وهذا قول مالك.

وأجاز البيع في الوقت المذكور: الشافعي، وأبو حنيفة. وأما النكاح، والسلم والإجارة، وسائر العقود - فجازة كلها في ذلك الوقت لكل أحد.

وهو قول الشافعي، وأبي حنيفة - ولم يجزها مالك.

برهان صحة قولنا: قول الله - تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ» فهما امران مفترضان: السعي إلى ذكر الله تعالى، وترك البيع، فإذا سقط أحدهما بنص ورد فيه كالمرض، والخائف والمرأة، والمعدوم، لم يسقط الآخر، إذ لم يوجب سقوطه قرآن، ولا سنة - وجب لزوم الكفار كذلك؛

قوله أبو حمزة: وهذا فاسدان من القول جداً: أما قولهم: إنما أراد الله بذلك التشاغل عن السعي فقط، فظيم من القول جداً، ليت شعري من أخبرهم بذلك وهم يسمعون الله تعالى يقول: «وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى مَا لَا تَعْلَمُونَ».

ولو أن الله تعالى أراد ما قالوا لما نهانا عن البيع مطلقاً، ولا عجز عن بيان مراده من ذلك، وما هنا ضرورة توجب فهم هذا ولا نص، فهو باطل محض، ودعوى كاذبة بلا برهان.

وأما قولهم: لو باع في الصلاة لجاز البيع؛ فتنبه بآراء لأن المصلي باول أخذه في الكلام في المساومة بطلت صلاته فصار غير مصل - فظهر قساذ احتجاجهم جملة.

فإن قالوا: هذا ندب.

قلنا: ما دليلكم على ذلك، وكيف يقول الله - تعالى:

بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ.

ومن أجبر على بيع حقه فلم يرض فلا يجوز عليه؛ لأنه خلاف أمر الله تعالى، فهو أكل مال الباطل إلا حيث أمر الله تعالى بالبيع، وإن لم يرض كالتشفعة، وعلى الغائب، وعلى الصغير، وعلى الظالم.

واحج القائلون بإجبار الشريك على البيع مع شريكه جبر روي فيه «لا ضرر ولا ضرار» وهذا خبر لم يصح قط، إنما جاء مرسلًا، أو من طريق فيها إسحاق بن يحيى - وهو مجهول - ثم لو صح لكان حجة عليهم؛ لأن أعظم الضرر والفساد هو الذي فعلوه من إجبارهم إنسانًا على بيع ماله بغير رضا، وبغير أن يوجب الله تعالى عليه ذلك، وما أباح الله تعالى قط أن يراعى رضا أحد الشريكين بإسقاط شريكه في ماله نفسه، وهذا هو الجور والظلم الصراح. ولا فرق بين أن يجاب أحد الشريكين إلى قوله: لا بد أن يبيع شريكي معي لأستجزل الثمن في حصتي، وبين أن يجاب الآخر إلى قوله: لا بد أن يمنع شريكي مع بيع حصتي؛ لأن في ذلك ضررًا عليّ في حصتي، وكلا الأمرين عدوان وظلم، لكن الحق أن كليهما ممكن من حصته، من شاء باع حصته ومن شاء أمسك حصته.

وقد موّها في ذلك بما رويته من طريق وكيع أخبرنا أبو بشر عن ابن أبي نجيح عن جاهد: «أن نخلة كانت لإنسان في حائط آخر، فسأله أن يشتريها منه، فأبى، فقال رسول الله ﷺ: لا ضرر لي الإسلام» وهذا مرسل.

ثم لو صح لكان حجة عليهم، لأننا نقول لهم نعم، وهذا منع من أن يجبر الآخر على الشراء من شريكه، وهو لا يريد ذلك، أو على البيع منه أو من غيره، وهو لا يريد ذلك؛ فهذان ضرر ظاهر.

وذكروا أيضاً:

ما رويته من طريق أبي داود أخبرنا سليمان بن داود التنكي أخبرنا حماد أخبرنا واصل مولى أبي عيينة قال: سمعت محمد بن علي يحدث عن سمرة بن جندب: أنه «كانت له غنضة من نخل في حائط رجل من الأنصار قال: وقع الرجل أهله فكان سمرة يدخل إلى نخله فينادي به، فطلب إليه أن يبيعه أو يئاقله فأبى فذكر ذلك للنبي ﷺ فطلب إليه النبي ﷺ أن يبيعه، فأبى، فطلب إليه يئاقله، فأبى قال: فبه له ولك كذا وكذا أنشأ رغبه فيه، فأبى، فقال: أنت مضار، فقال رسول الله ﷺ: لا أنصار لي؛ انتقب فألقه نخله».

أفعل، فيقولون: معناه - لا تفعل إن شئت، أم كيف يقول الله - تعالى: لا تفعل، فيقولون: معناه: أفعَلْ إن شئت؟ وهذا إبطاء الحقائق، ونفس المعصية، وتحريف للكلم عن مواضعه.

فإن قالوا: قد وجدنا أوامر ونواهي معناها: التدب.

قلنا: نعم بنص آخر بين ذلك.

وكذلك وجدنا آيات منسوخات بنص آخر ولم يجز بذلك حمل آية على أنها منسوخة، ولا على أنها تدب، ومن فعل ذلك فقد أبطأ ما شاء بلا دليل.

روينا من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي - أخبرنا محمد بن أبي بكر - هو المحدثي - أخبرنا سليمان بن داود أخبرنا سليمان بن معاذ أخبرنا سمالك عن عكرمة عن ابن عباس قال: لا يصلح البيع يوم الجمعة حين ينادى للصلاة، فإذا قضيت فاشتر بيع ولا تعلم له خالفاً من الصحابة.

وعن حماد بن زيد عن الوليد بن أبي هشام عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه أنه فسح بيعاً وقع بين نساء وبين عطار بعد النداء للجمعة.

١٥٣٩ - مسألة: ومن لم يبق عليه من وقت الصلاة

إلا مقدار الدخول في الصلاة بالكبير، وهو لم يصل بعده، وهو ذاك للصلاة عارف بما بقي عليه من الوقت، فكل شيء فعله حيث لم يبيع أو غيره: باطل مفسوخ ابتداء لقول رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَثَرُنَا فَهُوَ زَوْرٌ» وهو في ذلك الوقت محرم عليه البيع وغيره، مأمور بالدخول في الصلاة، فلو لم يكن عارفاً بذلك: جاز كل ما عمل فيه؛ لأن وقت الصلاة للناسي مندأ ابتداء.

وأما من سها فسلم قبل تمام صلاته فما أتدب من بيع أو غيره: فمردود كله؛ لأنه قد عرف الهني عن ذلك ما دام في صلاته، وهو في صلاته، لكن عفي له عن النسيان، فهو إنما ظن أنه باع ولم يبيع؛ لأنه غير البيع الذي أحله الله تعالى له، فإذا هو غير جائز - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٤٠ - مسألة: ولا يعمل أن يجبر أحد على أن يبيع

مع شريكه لا ما ينقسم ولا ما لا ينقسم، ولا على أن يقاومه فيبيع أحدهما من الآخر، لكن ما شاء من الشريكين أو الشركاء أن يبيع حصته؛ فله ذلك، ومن أبى لم يجبر، فإن أجبره على ذلك حاكم أو غيره: فسح حكمه ابتداء، وحكم فيه بحكم القصب.

برهان ذلك: قول الله - تعالى: «لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ

على إثم، فإن عصى المشتري الله تعالى بعد ذلك فعليه:

رؤيتنا من طريق وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن ابن جريج عن عطاء قال: لا تبعه ممن يجعله خراً.

١٥٤٣ - مسألة: ومن باع شيئاً جزافاً كيله أو وزنه أو زرعه أو عدده، ولم يعرف المشتري بذلك فهو جائز لا كراهية فيه؛ لأنه لم يأت عن هذا البيع نهي في نص أصلاً، ولا فيه غش ولا خديعة - ومنع منه: طابوس، ومالك - وأجازته: أبو حنيفة، والثاقبي، وأبو سليمان.

قال علي: ولا فرق بين أن يعلم كيله أو وزنه، أو زرعه أو عدده، ولا يعلمه المشتري، وبين أن يعلم من نسج الثوب، ولمن كان، ومتى نسج، وأين أصيب هذا البر، وهذا التمسك ولا يعلم المشتري شيئاً من ذلك، والمفروق بينهما خطأ وقائل بلا دليل.

واحتجوا في ذلك.

بما رويناه من طريق عبد الرزاق، قال: قال ابن المبارك عن الأزواعي: إن رسول الله ﷺ قال: «لا تجل لرجل أن يبيع طعاماً جزافاً قد علم كيله حتى يعلم صاحبه» وهذا منقطع فاحتجوا بالانقطاع.

ثم لو صح لكان حجة على المالكين؛ لأنهم لا يخصون بهذا الحكم الطعام دون غيره، وليس في هذا المراسل إلا الطعام فقط.

فإن قالوا: قسنا على الطعام غير الطعام.

قلنا: فهلا قسمنا على الطعام غير الطعام في المنع من بيعه حتى يقبض؟

فإن قالوا: لم يأت النص إلا في الطعام.

قلنا: وليس في هذا الخبر إلا الطعام، فلما أتبعوا النصين معاً دون القياس، وإنما قيسوا عليهما جميعاً، وما عدا هذا فباطل متيقن، فكيف والنص قد جاء بالنهي عن البيع في كل ما ابتاع قبل أن يقبض فخالفوه - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٤٤ - مسألة: وبيع الحيتان - الكبار أو الصغار -

أو الأترج - الكبار أو الصغار - أو السداع، أو الثياب، أو الخشب، أو الحيوان، أو غير ذلك جزافاً: حلال لا كراهية فيه، ومنع مالك من ذلك في الكبار من الحيتان، والخشب، وأجازته في الصغار - وهذا باطل لوجوه.

قال أبو محمد: هذا منقطع؛ لأن محمد بن علي لا سماع له من سمرة، ثم لو صح لكانوا مخالفين له في موضعين.

أحدهما - أنهم لا يجيزون غير الشريك على البيع من جاره، ولا على البيع معه، وفي هذا الحديث خلاف ذلك.

والثاني - قلغ تخله - وهم لا يقولون بهذا - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٤١ - مسألة: ولا يجوز بيع ما غنمه المسلمون من دار الحرب لأهل الذمة لا من رقيق ولا من غيره.

وهو قول عمر بن الخطاب على ما ذكرنا في كتاب الجهاد

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا جريج عن المغيرة بن مقسم عن أم موسى قالت: أتى علي بن أبي طالب بآنية خوصة بالذهب من آنية العجم فاراد أن يكسرها ويقسمها بين المسلمين فقال ناس من المهاجرين: إن كسرت هذه كسرت ثمنها، ونحن نغلي لك بها، فقال علي: لم أكن لأرد لكم ملكاً نزع الله منكم، فكسرها وقسمها بين الناس.

قال أبو محمد: هذا من الصغار، وكل صغار فواجب حمله عليهم.

وأما الرقيق: ففيه وجه آخر، وهو أن الدعاء إلى الإسلام واجب بكل حال، ومن الأسباب المعينة على الإسلام كون الكافر والكافرة في ملك المسلم، ومن الأسباب المبيدة عن الإسلام كونهما عند كافر يقوئ بصائرهما في الكفر - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٤٢ - مسألة: ولا يحل بيع شيء ممن يوقن أنه يعصي الله به أو فيوه، وهو مفسوخ أبداً. كبيع كل شيء يندب أو يعصر ممن يوقن بها أنه يعمل خراً. وكبيع الذراهم الرديئة ممن يوقن أنه يدلس بها. وكبيع الغلمان ممن يوقن أنه يفسق بهم أو يخصمهم، وكبيع المملوك ممن يوقن أنه يسيء ملكته. أو كبيع السلاح أو الخيل: ممن يوقن أنه يعدو بها على المسلمين. أو كبيع الحرير ممن يوقن أنه يلبسه.

وهكذا في كل شيء؛ لقول الله - تعالى: «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ»، واليسوع التي ذكرنا تعاون ظاهر على الإثم والعدوان بلا تطويل، وفسخها تعاون على البر والتقوى.

فإن لم يوقن بشيء من ذلك فالبيع صحيح؛ لأنه لم يكن

أولها: أنه خلاف القرآن في قول الله - تعالى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ

الْبَيْعِ.

عَمَلُكَانَ: فَبَيْعُهُمَا جَائِزٌ. وَمَنْعُ أَبُو حَتِيفَةَ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ - وَمَا نَعْلَمُ لَهُ حُجَّةً أَصْلًا، وَلَا أَحَدًا سَبَقَهُ إِلَى الْمَنْعِ مِنْ بَيْعِ النَّحْلِ، وَدَوْدُ الْقُرْ.

وَأَمَّا مَا عَسَلَتْ النَّحْلُ فِي غَيْرِ خَلَايَا مَالِكِهَا: فَهِيَ لِمَنْ سَبَقَ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَعْضِهَا، وَلَا مَتَوَلِّدًا مِنْهَا كَالْبَيْضِ، وَالْوَلْبِ، وَاللَّيْنِ، وَالصَّوْفِ، لَكِنَّهُ كَسْبٌ لَهَا، كَصِيدِ الْجَارِحِ، وَهِيَ غَيْرُ النَّحْلِ وَالْجَارِحِ: فَهِيَ لِمَنْ سَبَقَ إِلَيْهَا.

وَأَمَّا مَا وَضَعَتْ فِي خَلَايَا صَاحِبِهَا: فَلَهُ؛ لِأَنَّهُ لِلذَّكَاءِ وَضَعَ الْخَلَايَا، فَمَا صَارَ فِيهَا فَهِيَ لَهُ.

وَكَذَلِكَ مَنْ وَضَعَ حَبَالَةَ لِلصَّيْدِ، أَوْ قَلَّةً لِلْمَاءِ، أَوْ حَظِيرًا لِلسَّمَكِ: فَكُلُّ مَا وَقَعَ فِي ذَلِكَ فَهِيَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَمَلَّكَهُ بِوَضْعِ مَا ذَكَرْنَا لَهُ - وَبِإِلَهِ تَعَالَى التَّوْفِيقِ.

١٥٤٧- مسألة: وَابْتِغَاءُ الْخَرِيرِ جَائِزٌ، وَقَالَ بِالْمَنْعِ مِنْهُ بَعْضُ السَّلَفِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَمْدٍ بِنِ الْمُنْسَى أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ طَارُوسَ: أَنَّهُ كَرِهَ التَّجَارَةَ فِي الشَّارِبِيِّ الرَّقِيقِ، وَالْخَرِيرِ وَلِبْسِهِ. جَاءَ فِي ذَلِكَ:

مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ وَتَمَنُّهَا، وَحَرَّمَ الْمَيْتَةَ وَتَمَنُّهَا وَحَرَّمَ الْخَرِيرَ وَتَمَنُّهَا».

وَهَذَا فِيهِ مَعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ - وَلَوْ صَحَّ لَقَلْنَا بِهِ.

وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي حِلَّةِ الْخَرِيرِ أَلْقَى كِسَاهَا عَمَرٌ هَلُمَّ أَكْسَحُهَا يَتَلَبَّسُهَا، وَلَكِنْ تَلَبَّسُهَا أَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ.

١٥٤٨- مسألة: وَابْتِغَاءُ وَلَدِ الزَّانَا، وَالزَّانِيَةِ حَلَالٌ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَمْدٍ بِنِ الْمُنْسَى أَخْبَرَنَا مَعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: وَلَدُ الزَّانَى لَا تَبِعَهُ وَلَا تَشْتَرِيهِ، وَلَا تَأْكُلُ ثَمَنَهُ.

قَالَ عَلِيُّ: لَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ» وَقَدْ أَمَرَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِبَيْعِ الْأُمَةِ الْمُحْدُودَةِ فِي الزَّانَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِذَا زَنَتِ الرَّابِعَةَ.

١٥٤٩- مسألة: وَيَبِعُ جُلُودَ الْمَيِّتَاتِ كُلَّهَا حَلَالًا إِذَا دَبِغَتْ.

وَقَالَ تَعَالَى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ» فَهَذَا يَبِعُ حَلَالًا وَلَمْ يَأْتِ تَفْصِيلٌ بِتَحْرِيمِهِ.

وَالْقَائِي: أَنَّهُ فَاسِدٌ، إِذْ لَمْ يَجِدِ الْكَبِيرَ الَّذِي مَنَعَ بِهِ مِنْ بَيْعِ الْخَزَافِ مِنَ الصَّغِيرِ الَّذِي أَبَاحَهُ بِهِ - وَهَذَا رَدِيٌّ جَدًّا؛ لِأَنَّهُ حَرَّمَ وَحَلَّلَ، ثُمَّ لَمْ يَبَيِّنْ مَا الْحَرَامُ فَيَجْتَنِبُهُ مِنْ بَيْعِهِ، وَمَا الْحَلَالُ فَيَأْتِيهِ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ لَا كَبِيرَ إِلَّا بِإِضَافَتِهِ إِلَى مَا هُوَ أَصْغَرُ مِنْهُ، وَلَا صَغِيرَ إِلَّا بِإِضَافَتِهِ إِلَى مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، فَالْتَّابِلُ صَغِيرٌ جَدًّا بِالْإِضَافَةِ إِلَى الشَّوْبِيِّ وَكَبِيرٌ جَدًّا بِالْإِضَافَةِ إِلَى السَّرْدِينِ، وَالْمَدَارِي كَبِيرٌ جَدًّا بِالْإِضَافَةِ إِلَى السَّهَامِ وَصَغِيرٌ جَدًّا بِالْإِضَافَةِ إِلَى الصَّوَارِي.

وَهَكَذَا فِي كُلِّ شَيْءٍ.

وَالرَّابِعُ: أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَعْدَهُ فِي شَرْقِ الْأَرْضِ وَغَرِبِهَا: يَبِعُ الصَّبَاغِ، وَفِيهَا النَّحْلُ الْكَثِيرُ، وَالشَّجَرُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، بِغَيْرِ عَدَدٍ، لَكِنْ جُزْأً - وَهُوَ أَحَدٌ مِنْ يُمَيِّزُ ذَلِكَ هُنَاكَ، وَيَمْنَعُهُ هُنَا - وَمَا نَعْلَمُ لَهُ مَتَعَلِّقًا أَصْلًا، وَلَا أَحَدًا قَالَهُ قَبْلَهُ.

١٥٤٥- مسألة: وَيَبِعُ الْبَائِسُ النَّسَاءَ جَائِزًا. وَكَذَلِكَ الشَّعْوَرُ، وَيَبِعُ الْعَذْرَةَ وَالزَّيْلَ لِلزَّيْلِ، وَيَبِعُ الْبَوْلَ لِلصَّبَاغِ: جَائِزٌ - وَقَدْ مَنَعَ قَوْمٌ مِنْ بَيْعِ كُلِّ هَذَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَا خِلَافَ فِي أَنَّ لِلْمَرَأَةِ أَنْ تَحْلِبَ لِبَيْهَا فِي إِيَّاهُ وَتُعْطِيَهُ لِمَنْ يَسْقِيهِ صَبِيًّا، وَهَذَا تَمْلِكُ مِنْهَا لَهُ، وَكُلُّ مَا صَحَّ مَلَكُهُ وَاتَّفَقَ الْإِمْلَاقُ فِيهِ: حَلٌّ بِبَيْعِهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ» إِلَّا مَا جَاءَ فِيهِ نَصٌّ بِخِلَافِ هَذَا.

وَأَمَّا الشَّعْوَرُ، وَالْعَذْرَةُ، وَالْبَوْلُ: فَكُلُّ ذَلِكَ يَطْرَحُ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْهُ أَحَدٌ: هَذَا عَمَلُ جَمِيعِ أَهْلِ الْأَرْضِ، فَإِذَا تَمَلَّكَ لِأَحَدٍ جَازَ بَيْعُهُ كَمَا ذَكَرْنَا.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ الْعَرْزَمِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَسْتَمْتَعَ بِشَعْوَرِ النَّاسِ، كَأَنَّهُ نَاسٌ يَفْعَلُونَهُ.

١٥٤٦- مسألة: وَيَبِعُ النَّحْلَ، وَدَوْدُ الْخَرِيرِ، وَالصَّبْبَ، وَالصَّبْبَ: جَائِزٌ حَسَنٌ: أَمَّا الصَّبْبُ وَالصَّبْبُ: فَحَلَالٌ أَكْلُهُمَا كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ وَصِيدٍ مِنَ الصَّيْدِ، وَمَا جَازَ تَمَلَّكَهُ جَازَ بَيْعُهُ كَمَا قَدْ بَيَّنَّا.

وَأَمَّا النَّحْلُ، وَدَوْدُ الْخَرِيرِ: فَلَهُمَا مَنَفْعَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَهِيَ

وأصحابنا.

وكذلك جلد الخنزير.

وقالت طائفة: المكتاب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم أو أقل، إلا أنه لا يجلّ بيعه إلا أن يعجز.

وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي. وهذا قول ظاهر التناقض؛ لأنه كان عبداً فبيعه جائز ما لم يأت بنص بالنهي من بيعه، ولا نص في ذلك.

وذهب قوم إلى أنه إن أدى ربح كتابته فهو حر - وهو غريم يتبع بما بقي عليه منها:

روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا المغيرة قال: سمعت إبراهيم، والشَّعْبِيَّ يقولان: كان ابن مسعود يقول في المكتاب إذا أدى ربح قيمته فهو غريم لا يسترق. وكان زيد بن ثابت يقول: هو عبد ما بقي عليه درهم.

وقال علي بن أبي طالب: المكتاب يعتق منه بقدر ما أدى، ويرث منه بقدر ما بقي، ويرث بقدر ذلك، ويجب بقدر ذلك.

ومن طريق سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن عمه القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن جابر بن سمرة قال: قال عمر بن الخطاب: تكتبون مكاتبين فأيهم - ما - أدى الشطر فلا رق عليه.

وروي عن ابن مسعود أيضاً: إذا أدى الثلث فهو غريم. ومن طريق وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم كان يقال: إذا أدى المكتاب الربع فهو غريم. ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء إذا بقي على المكتاب ربع كتابته وأدى سائرهما فهو غريم، ولا يعود عبداً.

ومن طريق عبد الرزاق عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير قال: قال ابن عباس: إذا بقي على المكتاب خمس أواق أو خمس ذود، أو خمسة أوسق: فهو غريم - وروي عنه أيضاً إذا أخذ الصك فهو غريم. وبكل هذه الأقوال قالت طائفة من العلماء.

قال عليّ: الحجة عند التنازع هو ما أمر الله تعالى بالرجوع إليه - إن كنا مؤمنين - من كتابه وسنة رسوله ﷺ.

روينا من طريق البخاري أخبرنا قتيبة أخبرنا الليث هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أخبرته «أن بريئة جاءت تسئله في كتابتها ولم تكن قصت منها شيئاً، فقالت لها عائشة: أرجعي إلى أمك فإني أجبروا

وأما شعره وعظمه فلا. ولا يجلّ عظام الميتة أصلاً - ومنع مالك من بيع جلودها وإن دبت - وأباحه الشافعي، وأبو حنيفة. وأباح مالك بيع صوف الميتة - ومنع منه الشافعي.

برهان صحة قولنا: قول رسول الله ﷺ «مَنْ أَخَذُوا إِبَاهِمَا فَذَبَعُوهُ فَاتَّقُوا بِهِ؟» قالوا: يا رسول الله إنها ميتة، قال إنها حرم أكلها، وقد ذكرناه بإسناده في كتاب الطهارة من ديواننا هذا فاعني عن إعادته.

فأمر عليه السلام بأن يتنفع بجلود الميتة بعد الذبائح، وأخبر أن أكلها حرام، والبيع منفعة بلا شك، فهو داخل في التحليل، وخارج عن التحريم إذ لم يفصل تحريمه.

قال تعالى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ».

أما الخنزير: فحرام كله، حاشا طهارة جلده بالذباغ فقط. ومن عجائب احتجاج المالكيين هنا قولهم: إن الجلد يموت.

وكذلك الرئش تسقيه الميتة.

وأما الصوف والشعر فلا يموت - فلو عكس قولهم، ففيل هم: بل الجلود لا تموت. وكذلك الرئش.

وأما الصوف والشعر فتسقيه الميتة، بأي شيء كانوا ينفصلون، وهل هي إلا دعوى كدعوى؟.

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن حاد بن أبي سليمان لا بأس برئش الميتة، وأباح الانتفاع بعظم الفيل وبيعه: طاووس، وابن سيرين، وعروة بن الزبير. ومنع منه الشافعي، وغيره - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٥٠ - مسألة: ويبيع المكتاب قبل أن يؤذي شيئاً

من كتابته جائز، ويبطل الكتابة بذلك، فإن أدى منها شيئاً حرم بيع ما قبل منه ما أدى، وجاز بيع ما قبل منه ما لم يؤذ. وبطلت الكتابة فيما بيع منه، وبقي ما قبل منه ما أدى حرراً - مثل أن يكون أدى عشر كتابته، فإن عشره حر - ويجوز بيع تسعة أعشاره.

وهكذا في كل جزء - كثر أو قل - وهذا مكان اختلف الناس فيه، فقالت طائفة: المكتاب عبد ما بقي عليه ولو درهم من كتابته أو أقل، وبيعه جائز ما دام عبداً وتنقض الكتابة بذلك، والمكتاب عندهم معتق بصفة - وهذا قول أبي سليمان

أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كَيْفَ تَكُونُ وَلَاؤُكَ لِي فَقُلْتُ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بَرِيرَةَ لِأَهْلِهَا، فَأُكْرِمُوا وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَتَقْتَعِلْ، وَتَكُونُ لَنَا وَلَاؤُكَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنِّي أَعْيِيهِ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ.

ومن طريق البخاري أخبرنا حماد بن عيسى أخبرنا عبد الواحد بن إمام المكي عن أبيه قال: دخلت على عائشة فقالت: «ذُخِّلَتْ عَلَيَّ بَرِيرَةُ وَهِيَ مُكَاتَبَةٌ فَقَالَتْ: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ اشْتَرَيْتَنِي فَإِنْ أَهْلِي يَبْعُونِي فَأَتَيْتَنِي، فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَتْ: إِنْ أَهْلِي لَا يَبْعُونِي حَتَّى يَشْتَرُونِي وَلَايَ، فَقَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ، فَسَمِعَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ بَلَغَهُ فَقَالَ: مَا شَأْنُ بَرِيرَةَ اشْتَرَيْتَهَا فَأَتَيْتَهَا فَتَشْتَرُونِي مَا شَاءُوا؟ قَالَتْ فَاشْتَرَيْتَهَا فَأَعْتَقْتُهَا وَذَكَرْتُ بَاقِيَ الْحَبَرِ».

فأمر ببيع بَرِيرَةَ وهي مكاتبَة - على تسع اواق في تسع سنين، كل سنة اوقية، أشهر من الشمس، وأنها لم تكن أدت بعد من كتابتها شيئاً، وأنها بيعت كذلك، وأن أهلها عرضوها للبيع - وهي مكاتبَة - بعلم النبي ﷺ لا ينكر ذلك عليهم، بل أمر بشرائها وعنتها والولاء لمن أعتقها، وهذا ما لا غلص منه، فلبحوا عندها: فقالت طائفة: إنها كانت عجزت - وهذا كذب مجت - مجرته، ما روى قط أحد أنها كانت عجزت، ولا جاء ذلك عنها في الخبر، وأين العجز منها وهي في استقبال تسعة أعوام، وعائشة بعد عند رسول الله ﷺ جاترة الأمر بتأع وتعتق، ولم تقم عند رسول الله ﷺ إلا تسعة أعوام فقط.

واحتج بعضهم بقول الله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾.

فقلنا: نعم وهو مأمور بالوفاء بالعقد وليس له نقضه لكن إذا خرج عن ملكه بطل عقده عن غيره لقول الله - تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَلَيْهَا﴾.

والعجب أن المحتجين بهذا يرون الرجوع في العتق في الوصية، ولا يجتجون على أنفسهم بـ ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ وليس إجماعاً فإن سفيان الثوري لا يرى الرجوع في العتق والوصية، وكلهم يميز بين العبد يقول له سيده: إن جاء أبي فانت حر، ويبطلون بيعه بهذا العقد، ولا يميزون له في العقد بغير إخراجهم عن ملكه فظهر عظيم تناقضهم، وفساد قولهم.

فإن ذكرنا ذكر الآثار التي جاءت «المكاتب عبد ما بقي عليه رذمه» فإنها كلها ساقطة:

أحدها - من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهي صحيفة، وكم خالفوا هذه الطريق إذا خالف مذهبهم.

والآخر - من طريق عطاء بن السائب عن ابن عمرو بن العاص ولا سماع له منه - والحديث منقطع.

ثم لو صح لما كان فيها إلا تحديق، أنه عبد ما بقي عليه عشر مكاتبه أو عشر عشرينها. وخبر موضوع من طريق ابن عمر مكذوب - فسقطت كلها.

وأما إذا أدت شيئاً من كتابته فلما:

رويناه من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا أحمد بن عيسى الدمشقي أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا حماد بن سلمة عن قتادة، وأيوب السخيتي، قال قتادة: عن خلاص عن علي بن أبي طالب، وقال أيوب عن عكرمة عن ابن عباس، ثم أتق علي، وابن عباس، كلاهما عن النبي ﷺ أنه قال: «المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى وثقاف عليه الحد بقدر ما عتق منه ويورث بقدر ما عتق منه».

قال علي: وهذا إسناد في غاية الصحة، وما نعلم أحداً عابه إلا بأنه قد أرسله بعض الناس فكان هذا عجيباً لأن المعارضين بهذا يقولون: إن المرسل أقوى من المستند، أو مثله، فالآن صار إرسال من أرسل يطل، ويطل به الإسناد من أسنده، وما يسلك في دينه هذه الطريق إلا من لا دين له، ولا حياة - ونعوذ بالله من الخذلان.

١٥٥١- مسألة: ويبيع المذبر، والمذبرة، حلال لغير ضرورة، ولغير دين لا كراهة في شيء من ذلك. ويبطل التدبير بالبيع، كما تبطل الوصية ببيع الموصى بعته ولا فرق.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان.

وقال أحمد: يباع المذبر - كما قلنا - ولا تباع المذبرة.

وهذا تفريق لا يبرهان على صحته.

وقال مالك: لا يباع المذبر ولا المذبرة إلا في الدين فقط، فإن كان الدين قبل التدبير يباع فيه في حياة سيدهما، وإن كان الدين بعد التدبير لم يباع فيه في حياة المذبر، ويباع فيه بعد موته، فإن لم يعمل الثلث المذبر، ولا دين هناك: أعتق منه ما يجعل الثلث ورق سائر.

قال: فإن بيع في الحياة بغير دين فاعتقه الذي اشتراه نفذ البيع وجاز. وهذه أقوال في غاية التناقض، ولئن كان يباع حراماً فما يحل بيعه لا في دين ولا في غيره - أعتق أو لم يعتق - كما لا تباع أم الولد ولا ينفذ بيعها - وإن أعتقت - ولئن كان يباع حلالاً فما يحرم متى شاء سيده يباع. وما نعلم لهم في هذا التقسيم

فَكَانَهُ عَصْرَ مِنْهَا.

حِجَّةَ لَا مِنْ نَصٍّ، وَلَا مِنْ رِوَايَةٍ سَقِيمَةٍ، وَلَا قَوْلِ صَاحِبِهِ، وَلَا قِيَاسٍ، وَلَا رَأْيٍ لَهُ وَجْهٌ.

وَقَالَ أَبُو حَتِيفَةَ: لَا يَبَاعُ الْمَذْبَرُ - لَا فِي دِينٍ وَلَا فِي غَيْرِ دِينٍ لَا فِي الْحَيَاةِ وَلَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثِ، فَإِنْ لَمْ يَجْعَلْهُ الثَّلَاثُ اسْتَعْسَى فِي ثَلَاثِي قِيَمَتِهِ.

وَقَالَ زُفَرٌ: هُوَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ كَأَمِّ الْوَلَدِ، وَمَا نَعْلَمُ لَهُمْ حِجَّةً أَصْلًا، وَلَا مَتَعْلَقٌ لَهُمْ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾. أَمَّا الْمَالِكِيُّونَ فَاجَازُوا بَيْعَهُ فِي مَوَاضِعَ قَدْ ذَكَرْنَاهَا فَلَمْ يَفُوا بِالْعُقُودِ.

وَأَمَّا الْخَنَفِيُّونَ فَاسْتَعْسَوْهُ فِي ثَلَاثِي قِيَمَتِهِ فَلَمْ يَفُوا بِالْعُقُودِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَاحْتَجَّوْا بِأَشْيَاءَ نَذَرَكُمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَعَالَى: مِنْهَا: خَيْرٌ رَوَاهُ عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ قَانِعٍ عَنْ مُوسَى بْنِ زَكَرِيَّا عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ ثَقَّةً عَنْ عَمَّةِ عَيْدَةَ بْنِ حَسَّانٍ عَنْ أَبِيوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمَذْبَرُ لَا يَبَاعُ وَلَا يُشْتَرَى وَهُوَ حُرٌّ مِنَ الثَّلَاثِ».

وَهَذَا خَيْرٌ مَوْضِعٌ؛ لِأَنَّ عَبْدَ الْبَاقِي رَاوَى كُلَّ بَلَدِيَّةٍ، وَقَدْ تَرَكْنَا حَدِيثَهُ، إِذْ ظَهَرَ فِيهِ الْبِلَاءُ.

ثُمَّ سَأَلْنَا مَنْ رَوَاهُ إِلَى أَبِيوبَ ظَلَمَاتُ بَعْضُهَا فَرُوقَ بَعْضٍ، كَلَّهْمُ مَجْهُولُونَ، وَعَمَرُو بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ إِنْ كَانَ هُوَ السَّنَجَارِيُّ فَهُوَ ضَعِيفٌ وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ فَهُوَ مَجْهُولٌ - ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ الْمَالِكِيُّونَ قَدْ خَالَفُوهُ.

وَقَدْ أَجَازَ الْخَنَفِيُّونَ بَيْعَ الْمَذْبَرِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَهُوَ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي عَبْدِ بْنِ أَثَيْنٍ ذَبَرَهُ أَحَدُهُمَا ثُمَّ اعْتَقَ الْأُخْرَى نَصِيْبَهُ؛ فَإِنْ عَلَى الَّذِي ذَبَرَ نَصِيْبَهُ أَنْ يَضْمَنَ قِيَمَةَ نَصِيْبِ صَاحِبِهِ الَّذِي اعْتَقَ حَصْنَتَهُ - وَهَذَا بَيْعٌ لِلْمَذْبَرِ - فَقَدْ خَالَفُوا هَذَا الْخَبَرَ الْمَوْضُوعَ مَعَ احْتِنَاجِهِمْ بِهِ. وَإِنَّ الْعَجَبَ لَيَكُونُ ثَمَّنٌ يَرُدُّ حَدِيثَ بَيْعِ الْمَكَانِبِ، وَحَدِيثِ الْمَصْرَافِ، وَحَدِيثِ التَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْكَلْبِ، مَعَ صَحَّةِ أَسَانِيدِهِمَا وَاتِّسَافِهِمَا ثُمَّ يَحْتِجُّ بِهَذِهِ الْكَذِبَةِ.

وَذَكَرُوا مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَاعَ خِدْمَةَ الْمَذْبَرِ؛ وَهَذَا مَرْسَلٌ، وَلَا حِجَّةَ فِي مَرْسَلٍ - ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ حِجَّةً عَلَى الْخَنَفِيِّينَ وَالْمَالِكِيِّينَ، أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ بَيْعَ خِدْمَةِ الْمَذْبَرِ: مَا لَهُمْ أَثَرٌ غَيْرُ مَا ذَكَرْنَا.

وَاحْتَجَّوْا بِرِوَايَةٍ عَنْ نَعِيمِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ فِي أَوْلَادِ الْمَذْبَرَةِ: إِذَا مَاتَ سَيِّدُهَا مَا تَرَاهُمْ إِلَّا أَعْرَافًا، وَلَوْلَا كَذَلِكَ مِنْهَا

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، وَرَبِيعَةَ، قَالَا جَمْعًا: إِنْ عَاشَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ بَاعَتْ مَذْبَرَةً لَهَا فِي الْأَعْرَابِ، فَاتَّخِرَ بِذَلِكَ عَمْرٌو فَبِعَتْ فِي طَلَبِ الْجَارِيَةِ فَلَمْ يَجِدْهَا، فَارْسَلَ إِلَى عَاشَةَ فَاتَّخَذَ الثَّمَنَ فَاشْتَرَى بِهِ جَارِيَةً فَجَعَلَهَا مَكَانَهَا عَلَى تَدْبِيرِهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِيوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ كَرِهَ بَيْعَ الْمَذْبَرِ - هَذَا كُلُّ مَا مَوْهُوًا بِهِ عَنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَكُلُّهُ لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ.

أَمَّا خَيْرٌ عَمْرٍو: فَسَاقَطٌ؛ لِأَنَّ الزُّهْرِيَّ، وَرَبِيعَةَ، لَمْ يُولِدَا إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ عَمْرٍو بِخَمْسِ وَثَلَاثِينَ سَنَةً وَزِيَادَةً، فَهُوَ مُنْقَطِعٌ.

وَأَيْضًا: فَتَبَيَّنَ أَنَّ عَبْدَ الْجَبَّارِ بْنَ عَمْرٍو هُوَ ضَعِيفٌ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ هَذَا عَلَيْهِمْ لَا لَهُمْ لُجُوه:

أَوَّلُهَا - أَنْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ خَالَفَتْهُ فِي ذَلِكَ، فَلَيْسَ قَوْلُهُ حِجَّةً عَلَيْهَا، وَلَا أَوَّلَى مِنْ قَوْلِهَا، وَهَذَا تَنَازُعٌ، فَالْوَاجِبُ عِنْدَ التَّنَازُعِ الرَّدُّ إِلَى الْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ، وَهَذَا يَبْهِنُ بَيْعَ الْمَذْبَرِ.

وَالثَّانِي - أَنَّهُمْ قَدْ خَالَفُوهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ أَنَّهُ قَدْ أَخَذَ الثَّمَنَ فَابْتِاعَ بِهِ جَارِيَةً فَجَعَلَهَا مَذْبَرَةً مَكَانَهَا، وَيَعْبُدُ اللَّهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ الْقَاسِدِ، الظَّاهِرِ الْعَوَارِ، إِذْ يَجْرِمُ بَيْعَ مَمْلُوكَةٍ مِنْ أَجْلِ مَمْلُوكَةٍ أُخْرَى يَبِيعُ لَا يَحِلُّ بَيْعُهَا. وَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا مِنْ بَاعٍ حَرًّا أَنْ يَبْتَاعَ بِالْثَمَنِ عَبْدًا فَيَبْتَاعَهُ مَكَانَهُ، وَهَذَا خِلَافٌ قَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.

وَكَيفَ إِنْ ذَهَبَ الثَّمَنُ أَوْ لَمْ تَوْجَدْ بِهِ رَقِيبَةً أَوْ وَجَدَتْ بِهِ رَقَابَةً أَوْ وَجَدَتْ الْمِيبَةَ بَعْدَ أَنْ جَعَلْتَ هَذِهِ الْأُخْرَى مَذْبَرَةً مَكَانَهَا، وَلَعَلَّ هَذِهِ مَمْلُوكَةٌ، فَكَيْفَ الْعَمَلُ؟ أَوْ لَعَلَّهَا تَعِيشُ وَمَمَاتَتْ الْمِيبَةُ مَمْلُوكَةٌ فَكَيْفَ الْعَمَلُ فِي هَذَا التَّخْلِيطِ؟ حَاشَا لِلَّهِ مِنْ هَذَا - فَيُطْلَقُ تَعْلُقُهُمْ بِقَوْلِ عَمْرٍو.

وَأَمَّا خَيْرٌ جَابِرٍ: فَلَا مَتَعْلَقٌ لَهُمْ فِيهِ أَصْلًا، وَإِنَّمَا هُوَ تَوْبُهُ مِنْهُمْ بِمَرَدَّةٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ الْمَنْعُ مِنْ بَيْعِ الْمَذْبَرَةِ أَصْلًا، وَإِنَّمَا فِيهِ حُكْمٌ وَلَهَا إِنْ عَقَّتْ هِيَ فَقَطُّ.

وَلَوْ كَانَ لَهُمْ حَيَاةٌ مَا مَوْهُوًا فِي الذِّمَنِ بِمِثْلِ هَذَا، فَكَيْفَ وَقَدْ جَاءَ عَنْ جَابِرٍ خِلَافٌ قَوْلِهِمْ؟

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ عَمِيدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: وَلَدُ الْمَذْبَرَةِ يَمْتَلِكُهَا بِرَقُونٍ بِرَقَاهَا، وَيَعْتَقُونَ بِعَقَّتْهَا.

فَصَحَّ أَنْ يَبَعَ كُلُّ مَمْلُوكٍ جَائِرًا إِلَّا مَا فَصَّلَ لَنَا تَحْرِيمَ بَيْعِهِ،
وَلَمْ يَفْصَلْ لَنَا تَحْرِيمَ بَيْعِ الْمَذْبَرِ، وَالْمَذْبَرَةِ، فَبَيْعُهُمَا حَلَالٌ.

وَمِنَ السَّنَةِ: مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْفٍ أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ
الثَّوْرِيُّ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سُلَيْمَةَ بْنِ كَهِيلٍ
عَنْ عَطَاءٍ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
«بَاغَ الْمَذْبَرِ».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيَانِ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو
بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: «ذَبَرَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ
غُلَامًا لَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ يَتْبَاعُهُ
مَتًى، فَأَشْرَاهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَدُوٍّ بَيْنَ كُتَيْبٍ، قَالَ جَابِرٌ: غُلَامٌ قَبِيضًا
مَاتَ عَامَ أَوَّلِ فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ».

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ، وَابْنِ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ
سَمِعَهُ مِنْ جَابِرٍ: فَهَذَا أَيْضًا مَشْهُورٌ مَقْطُوعٌ بِصَحِّهِ بِنَقْلِ التَّوَاتُرِ،
وَأَمَّا كَانَ مَعْصَرَةُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كُلُّهُمْ مُسْلِمًا رَاضٍ،
فَلَوْ ادَّعَى الْمُسْلِمُ هَهُنَا الْإِجْمَاعَ لَمْ أَبْعُدْ، لَا كَدَعَاوِهِمُ الْكَاذِبَةِ، فَقَالَ
بَعْضُ أَهْلِ الْكُذِبِ: يَبِيعُ فِي دِينٍ، وَلَا فَلَائِي وَجْهَ بَيْعٍ، فَقُلْنَا:
كُنْتُمْ وَادَّعَيْتُمْ، وَأَتَمَّا يَبِيعُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِمَذْبَرِهِ مَالٌ غَيْرُهُ، فَلِهَذَا بَاعَهُ
النَّبِيُّ ﷺ.

وَأَمَّا لَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَبَيْعُهُ مَبَاحٌ لَا وَاجِبَ كَسَائِرِ مَنْ
تَمَلَّكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ أَنَّهُ صَحَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الْمَذْبَرِ
قَبْلَ أَنْ يَذْبَرَ، فَمَنْ مَنَعَ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يَذْبَرَ فَقَدْ أَبْطَلَ وَأَدْعَى مَا لَا
بِرْهَانَ لَهُ بِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْقِيَاسِ الَّذِي لَوْ صَحَّ الْقِيَاسُ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ
أَصَحُّ مِنْ هَذَا، وَهُوَ أَنَّ الْمُتَعْتِقَ بَصَفَةً لَا يَدْرِي أَيْدِرُكَهَا الْمُتَعْتِقُ بِهَا
أَمْ لَا؟ وَالْمَوْصِي يُتَعْتَقُ: لَا يَخْتَلِفُونَ فِي جَوَازِ بَيْعِهِ قَبْلَ حِسْبِهِ تِلْكَ
الصَّفَةِ، وَالْمَذْبَرُ مَوْصِي يُتَعْتَقُ، كِلَاهُمَا مِنَ التَّلَاقِ فَوَاجِبٌ أَنْ صَحَّ
الْقِيَاسُ أَنْ يَبَاغَ الْمَذْبَرُ كَمَا يَبَاغُ الْآخَرَانِ، وَلَكِنْ لَا التَّصَوُّصُ
يَتَّبَعُونَ، وَلَا الْقِيَاسُ يَحْسُنُونَ.

وَمَنْ صَحَّ عَنْهُ بَيْعُ الْمَذْبَرِ مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ
عَنْ سَفِيَانِ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ جَدِّهِ
عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ، بَاعَتْ مَذْبَرَةً هَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ إِسْرَافِيلِ السَّخْتِيَانِيِّ
عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَعَمَّادِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَا جَمِيعًا: الْمَذْبَرُ
وَصِيغَةٌ.

وَبِهِ إِلَى مَعْمَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ، قَالَ: سَأَلَنِي عَمَّادٌ

وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ رَجَالٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنْ عُمَانَ بْنِ
عَفَّانَ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،
وغيرهم، مِثْلَ قَوْلِ ابْنِ عَمَرَ - فَهَذَا جَابِرٌ يَرَى إِرْقَاقَ الْمَذْبَرَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا مَرْسَلٌ.

قُلْنَا: بِالْمَرْسَلِ احْتِجَجْتُمْ عَلَيْنَا فَخَذُوهُ أَوْ فَلَا تَحْتَجُّوْا بِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ فَإِنَّمَا فِيهِ الْكَرَاهَةُ فَقَطُّ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَمَرَ بَيَانُ جَوَازِ بَيْعِ الْمَذْبَرَةِ:

كَمَا رَوَيْنَا بِأَصَحِّ سَنَدٍ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ
عَمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ وَلِيدَةً إِلَّا وَلِيدَةً، إِنْ شَاءَ بَاعَهَا،
وَإِنْ شَاءَ وَهَبَهَا، وَإِنْ شَاءَ صَنَعَ بِهَا مَا شَاءَ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ إِسْرَافِيلِ السَّخْتِيَانِيِّ
عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ: أَنَّهُ ذَبَرَ جَارِيَتَيْنِ لَهُ، فَكَانَ يَطْوُهُمَا حَتَّى
وَلَدَتَا.

إِحْدَاهُمَا فَهَذَا نَصٌّ جَلِيٌّ مِنْ ابْنِ عَمَرَ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ
الْمَذْبَرَةِ.

فَإِنْ ادَّعَا إِجْمَاعًا عَلَى جَوَازِ وَطْنَاهَا، كَتَبْنَا:

لَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ:
أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَطَأَ الرَّجُلُ مَذْبَرَتَهُ، قَالَ مَعْمَرٌ: فَقُلْتُ لَهُ: لَمْ
تَكْرَهُهُ؟ فَقَالَ: لَقَوْلِ عَمَرَ: لَا تَقْرُبُهَا وَفِيهَا شَرْطٌ لِأَحَدٍ. فَظَهَرَ
فَسَادُ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ
حِجَّةٌ فِي شَيْءٍ جَاءَ عَنْهُمْ، وَمَوْهُوٌّ مِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ بَأَنَّ قَالُوا: لَمَّا
فُرِّقَ بَيْنَ اسْمِ الْمَذْبَرِ، وَاسْمِ الْمَوْصِي بِعَقْوِهِ، وَجِبَ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ
حَكْمِيهِمَا.

قَالَ أَبُو حَمَلَةَ: وَهَذَا بَاطِلٌ، لِأَنَّهُ دَعَا بِمَا بَرَّهَانَ، وَلَيْسَ
كُلُّ اسْمَيْنِ اخْتَلَفَا وَجِبَ أَنْ يَخْتَلَفَ مَعْنَاهُمَا وَحَكْمُهُمَا إِذَا وَجَدَا
فِي اللَّغَةِ مَتَفَقِي الْمَعْنَى: فَإِنَّ الْحَزَرَ، وَالْمَتَعْتِقَ اسْمَانِ يَخْتَلِفَانِ
وَمَعْنَاهُمَا أَحَدٌ، وَالزَّكَاةُ، وَالصَّدَقَةُ كَذَلِكَ، وَالزَّوْجُ، وَالنِّكَاحُ
كَذَلِكَ، وَهَذَا كَثِيرٌ جَدًّا. وَحَتَّى لَوْ صَحَّ لَهُمْ هَذَا الْحُكْمُ الْفَاسِدُ
لَكَانَ الْوَاجِبُ إِذَا جَاءَ فِيهِمَا نَصٌّ أَنْ يَوْفَقَ عَنْده.

وَأَيْضًا فَلَيْسَ فِي اخْتِلَافِ الْأَسْمَاءِ مَا يَوْجِبُ أَنْ يَبَاغَ
أَحَدُهُمَا وَلَا يَبَاغَ الْآخَرُ، وَقَدْ اخْتَلَفَ اسْمُ الْفَرَسِ، وَالْعَبْدِ،
وَكِلَاهُمَا يَبَاغُ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَلَمْ يَبْقَ لَهُمْ تَعَلُّقٌ أَصْلًا - وَمِنْ الْبَرَّهَانِ عَلَى
جَوَازِ بَيْعِ الْمَذْبَرِ وَالْمَذْبَرَةِ، قَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ».

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ».

ورويانا مثل قولنا هذا عن عبد الرزاق عن معمر: أخبرني من سمع عكرمة يقول: أولاد المدبرة لا عتق لهم.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج: وابن عيينة، قال ابن جريج: عن عمرو بن دينار، وعطاء، كلاهما عن أبي الشعثاء، وقال ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء: قال: أولاد المدبرة عبيد.

وأما ما حملت به ثم أدركها العتق قبل أن تضعه فهو حرٌّ معها ما لم يستنه السيد لما ذكرنا قبل: من أنه وإن كان غيرها فهو تبع لها.

واحتج المخالفون على القول بأن ولد المدبرة بمنزلة أمهم بأنه قد صحَّ عن عثمان، وجابر، وابن عمر.

وروي عن علي، وابن عباس، وزيد، ولا يعرف لهم من الصحابة خالف.

قال أبو حمزة: لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وقد ذكرنا خلافهم لطوائف من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف، كالذي صحَّ عن عثمان، وصهيب، وقيم الداري من أن البيع لدار واشترط سكنها مدة عمر البائع، وذلك بمضرة الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف، وغير ذلك كثير جداً.

وأما ولد أم الولد قبل أن تكون أم ولد فلا خلاف فيه.

وأما ما - حملت به بعد أن تكون أم ولد فلا يحمل بيعهم، لأنها حرام بيعها وهو إذا - حملت به بعضها: فحرام بيعه، وما حرم بيعه يقيّن فلا يحمل بعد ذلك إلا بنص، ولا نص في جواز بيعه بعد مفارقتها لها.

فإن ذكرنا "كل ذات رحم فولدنا بمنزلتها" فهو ليس عن رسول الله ﷺ فلا حجة فيه - ثم هم أول مخالف لهذا في ولد المعتقة بصفوة، وولد المعتقة إلى أجل - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٥٣ - مسألة: ويضع المعتق إلى أجل، أو بصفوة:

حلال ما لم يجب له العتق بحلول تلك الصفة: كمن قال لعبد: أنت حرٌّ غداً، فله بيعه ما لم يصبح الغداً، أو كمن قال له: أنت حرٌّ إذا أفارق مريضاً: فله بيعه ما لم يفارق مريضاً؛ لأنه عبد ما لم يستحق العتق.

وهو قول الشافعي، وأبي حنيفة، وأبي سليمان وأصحابهم.

وقال مالك: كذلك في المعتق بصفوة يمكن أن يكون، ويمكن أن لا يكون، ولم يقله في المعتق إلى أجل.

بن المنكدر عن المدبر كيف كان قول أبي فيه، أبيه صاحبه؟ فقلت: كان أبي يقول: يبيعه إن احتاج فقال ابن المنكدر: وإن لم يحتج.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار قال: كان طاووس لا يرى بأساً أن يعود الرجل في عتاقه - قال عمرو: يعني التدبير.

ومن طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: المدبر وصية يرجع فيه إذا شاء.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت عطاء يقول: يعاد في المدبر، وفي كل وصية.

وقد روي عن ابن سيرين، وعطاء: كراهية بيع المدبر، وعن الشعبي يبيعه الجريء، ويرغ عنه الورع.

قال أبو حمزة: بل يبيعه الورع اقتداء برسول الله ﷺ ويقف عنه الجاهل، وتالله ما تخاف تبعه من الله تعالى في أمر لم يفصل لنا تحريمه في كتابه ولا في سنة رسول الله ﷺ بل تخاف تبعه منه عز وجل في تحريمنا ما لم يفصل لنا تحريمه، أو في توقفتنا فيه خوف أن يكون حراماً - ونعوذ بالله تعالى من هذا.

قال - تعالى: ﴿وَلَا زَنْكٌ لَّهُمْ يَتَّبِعُونَ حَتَّى يَكُونُوا فِي سَفَرٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ لَا يجدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتُمْ وَيُسَلِّمُوا﴾.

ويضع المدبر عما قضى به رسول الله ﷺ فمن كان مؤمناً فلا يجد في نفسه حرجاً عما قضى فيه - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٥٢ - مسألة: ويضع ولد المدبرة من غير سيدها -

حملت به قبل التدبير أو بعده - حلال - ويضع ما ولدت المكاتبه قبل أن تكتتب وبعد أن كتبت ما لم تؤد شيئاً من كتابتها: حلال. ويضع ولد أم الولد من غير سيده قبل أن تكون أم ولد: حلال.

هذا كله لا خلاف في شيء منه، إلا ما حملت به المدبرة بعد التدبير.

وأما ما ولدت أم الولد من غير سيدها بعد أن صارت أم ولد: فحرام بيعه، وحكمه حكم أمه. وسنذكر إن شاء الله تعالى حكم ما حملت به المكاتبه بعد أن تؤد شيئاً من كتابتها في كتاب المكاتب من ديواننا هذا - إن شاء الله - تعالى، ولا حول ولا قوة إلا بالله عز وجل.

برهان صحَّ قولنا في ولد المدبرة التي تحمل به بعد التدبير: هو أنه ولد أمه جائز بيعها، فهو عبد؛ لأن ولد الأمه عبد.

قلنا: هذا باطل، بل في قولكم أنتم الضرر على أهل البلد كلهم، وعلى المساكين، وعلى هذا الحسن إلى الناس، ولا ضرر في ذلك على أهل السوق؛ لأنهم إن شاءوا أن يرخصوا كما فعل هذا فليفعلوا، وإلا فهم أملك بأموالهم كما هذا أملك بماله. والحقبة القاطعة في هذا قول الله - تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونُ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْإِنْسَانُ أَمْلَهُ﴾.

١٥٥٥ - مسألة: ومن ابتاع سلعة في السوق فلا يجل أن يحكم عليه بأن يشركه فيها أهل تلك السوق، وهي لمشتريها خاصة.

وهو قول الناس.

وقال المالكيون: يحبر على أن يشركه فيها، وما نعلم أحداً قاله غيرهم وهو ظلم ظاهر، ويطله قول الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونُ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ فلم يترأس البائع إلا مع هذا المتلاع لا مع غيره، فالحكم به لغیره أكل مال بالباطل بلا دليل أصلاً - وبالله تعالى التوفيق.

بل قد جاء عن عمر الحكم على أهل السوق بهذا في غيرهم لا لهم:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن مسلم بن جندب قال: قدم المدينة طعام فخرج أهل السوق إليه فابتاعوه، فقال لهم عمر: إني سقنا هذا تجرون؟ أشركوا الناس، أو اخرجوا فاشتروا ثم اتوا فبيعوا.

قال علي: وهذا الذي حكم به المالكيون أعظم الضرر على المسلمين؛ لأن أهل الصناعة من السوق يتواطئون على إماتة السلعة التي يبيعها الجالب أو المضطر، ويتفقون على أن لا يزدوا فيها، وتركوا واحداً منهم يسومه حتى يترك المضطر على حكمه، ثم يقسمونها بينهم، وهذا واجب منعهم منه؛ لأنه غش، وقد قال رسول الله ﷺ: «ليس بيننا من غشنا».

١٥٥٦ - مسألة: ولا يجوز البيع بالبراءة من كل عيب، ولا على أن لا يقسم علي بعيب - والبيع هكذا فاسد مفسوخ أبداً، وذهب أبو حنيفة إلى جواز البيع بالبراءة، ولم ير للمشتري القيام بعيب أصلاً - علمه البائع أو لم يعلمه.

وذهب سفيان، والحسن بن حي، وأبو سليمان، إلى أنه لا يرأ بشيء من ذلك من العيوب - علمه البائع أو لم يعلمه.

وذهب الشافعي إلى أنه لا يرأ بذلك من شيء من العيوب إلا في الحيوان خاصة فإنه يرأ به بما لم يعلم من عيوب

واحتج بأنه لا بد أن يكون، قلنا: نعم، فكان ماذا؟ إلا أنه حتى الآن لم يكن بعد، ولا دليل لهم على هذا الفرق أصلاً، وإنما هو دعوى واحتجاج لقولهم بقولهم.

١٥٥٤ - مسألة: وجائز لمن أتى السوق من أهله، أو من غير أهله، أن يبيع سلعته بائناً من سعرها في السوق، ويكثر - ولا اعتراض لأهل السوق عليه في ذلك، ولا للسultan.

وقال المالكيون: ليس له أن يبيع بائناً من سعرها، ومنع من ذلك وله أن يبيع بائناً.

قال علي: وهذا عجب جداً أن يمنعوه من الترخيص على المسلمين، ويبيحون له التعلية، إن هذا لعجب وما نعلم قولهم هذا عن أحد قبل مالك.

ثم زادوا في العجب واحتجوا بالذي روينا من طريق مالك عن يونس بن يوسف عن سعيد بن المسيب: أن عمر مر بحاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زبيباً له بالسوق، فقال له عمر: إنا أن تزيد في السعر، وإما أن ترفع عن سوقنا.

قال علي: هذا لا حجة لهم فيه لوجه: أحدهما: أنه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ.

والثاني: أنهم كم نصروا خالفوا فيها عمر كإيجاره بني عم على الثقة على ابن عمهم، وكعقته كل ذي رحم محرم إذا ملك، وغير ذلك.

والثالث: أنه لا يصح عن عمر؛ لأن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر إلا نية التعماد بين مقرر فقط.

والرابع: أنه لو صح لكانوا قد أخطأوا فيه على عمر، فتأولوه بما لا يجوز، وإنما أراد عمر بذلك - لو صح عنه - بقوله: إما أن تزيد في السعر، يريد أن يبيع من الكاكيل أكثر مما يبيع بهذا الثمن، وهذا خلاف قولهم - هذا الذي لا يجوز أن يظن بعمر غيره، وكيف وقد جاء عن عمر ميثاقاً:

كما روينا هذا الخبر عنه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال: وجد عمر حاطب بن أبي بلتعة يبيع الزبيب بالمدينة فقال: كيف تبيع يا حاطب؟ فقال: مدين، فقال عمر: تبتاعون بأبوابنا، وأفئتنا، وأسواقنا، تقطعون في رقابنا.

ثم يبيعون كيف شئتم، بع صاعاً، وإلا فلا تبيع في أسواقنا، وإلا فسيروا في الأرض ثم اجلبوا ثم يبعوا كيف شئتم. فهذا خبر عمر مع حاطب في الزبيب كما يجب أن يظن بعمر.

فإن قالوا: في هذا ضرر على أهل السوق.

ابن عمر جواز البيع بالبراءة في الرقيق، والشافعي أشد الناس إنكاراً للتقليد.

ثم عجب آخر كيف قلّد عثمان فيما لم يقله عثمان قط، ولا صح عنه، ولم يقلده في هذا الخبر نفسه في قضائه على ابن عمر بالنكول وهو صحيح عنه، إن هذا هو عين العجب.

واحتج لترجيحه رأي عثمان بأن الحيوان لا يكاد يخلو من عيب باطن، وأنه يتغذى بالصحة والسقم، فقلنا: فكان ماذا؟ ومن أين وجب بهذا أن يتفحص البراءة فيه مما لم يعلمه من العيوب ولا يشعه مما علم فكتم؟ إن هذا لعجب، فوجب رفض هذا القول لتعريه من الدلائل.

وأيضاً: فإن عثمان عليه السلام لم يقل: إن الحكم بما حكم به إنما هو في الحيوان دون ما سواه، فمن أين خرج له تخصيص الحيوان بذلك؟

فإن قالوا: إنما حكم بذلك في عبد.

قلنا: فلا تتعدوا بذلك العبد، أو الرقيق.

فإن قالوا: قسنا الحيوان على العبد.

قلنا: ولم لم تقسوا جميع المبيعات على العبد؟ فحصلوا على خيال القياس، وعلى مخالفة عثمان، وابن عمر. فكيف.

وقد روي هذا الخبر من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه: أنه باع سلعة كانت له بالبراءة، ثم ذكر الخبر بتمامه، وقضى عثمان عليه باليمين: أنه ما باعه وبه داء يعلمه فكره ابن عمر اليمين وارتجى السلعة.

فهذا عمر لم لكل بيع وإسناده متصل سالم عن أبيه، وما نعلم لهم سلفاً في تفريقهم هذا من الصحابة أصلاً.

وأما أقوال مالك: فشديدة الاضطراب: أوّل ذلك أنه حكى عن أحدهما - وهو الموافق لقول الشافعي - أنه الأمر المجتمع عليه عندهم، وهذا اللفظ عند مقلديه من الحجج التي لا يجوز خلافها.

وفي هذا عجبان عجبان:

أحدهما: أنه روي عن عثمان، وابن عمر خلاف هذا الأمر المجتمع عليه، وما علمنا إجماعاً يخرج منه عثمان، وابن عمر.

والثاني: أنه رجح مالك نفسه عن هذا القول الذي ذكره أنه المجتمع عليه عندهم، فلو كان الأمر المجتمع عليه عندهم

الحيوان المبيع، ولا يبرأ مما علمه من عيوبه فكتمه، ولمالك ثلاثة أقوال:

أحدها - وهو الذي ذكرنا أنه المجتمع عليه عندهم، وهو مثل قول الشافعي حرفاً حرفاً، وهو قوله في الموطأ.

والثاني - أنه لا يبرأ بذلك إلا في الرقيق خاصة، فبرأ مما لم يعلم، ولا يبرأ مما علم فكتم، وإنما في مسائر الحيوان وغير الحيوان، فلا يبرأ به من عيب أصلاً.

والثالث - وهو الذي رجح إليه، وهو أنه لا يتفحص بالبراءة إلا في ثلاثة أشياء فقط:

وهو بيع السلطان للمغتم، أو على مغلس.

والثاني: العيب الخفيف خاصة في الرقيق خاصة لكل أحد.

والثالث: فيما يصيب الرقيق في عهدة الثلاث خاصة.

وذهب بعض المتقدمين، منهم: عطاء، وشريح، إلى أنه لا يبرأ أحد وإن باع بالبراءة، إلا من عيب بينه ووضع يده عليه.

فأما القول بوضع اليد فرويضه عن شريح، وصح عن عطاء.

وروينا من طريق عبد الزواق أخبرنا معمر عن أيوب السخني عن أبي عثمان النهدي قال: ما رأيتهم يميزون من الداء إلا ما بينت ووضعت يدك عليه.

قال أبو محمد: ولو وجد الخفيون، والمالكيون مثل هذا لطاؤوا به كل مطار، لأن أبا عثمان أدرك جميع الصحابة - أولهم عن آخرهم - وأدرك رسول الله ﷺ إلا أنه لم يلقه. فلو وجدوا مثل هذا فيما يعتقدونه لقالوا: إنما ذكر ذلك عن الصحابة وهذا إجماع.

قال علي: وأما نحن فلا نقطع بالظنون، ولا ندرى لوضع اليد معنى، ومثل هذا لا يؤخذ إلا عن رسول الله ﷺ لا عن غيره - وبالله تعالى التوفيق.

وأما قول الشافعي: فما نعلم له حجة إلا أنه قلّد ما روينا عن عثمان من طريق مالك عن ابن سعيد الأنصاري عن سالم بن عبد الله قال: إن أباه باع غلاماً له بالبراءة فخاصمه المشتري إلى عثمان وقال: باعي عبداً وبه داء لم يسمه لي، فقال ابن عمر: بعته بالبراءة ف قضى عثمان على ابن عمر بأن يحلف لقد باعه الغلام وما به داء يعلمه، فأبى ابن عمر أن يحلف وارتجى العبد.

قال أبو محمد: وهذا عجب جداً إذ قلّد عثمان ولم يقلّد

بالمدينة حجةً لا يجوزُ خلافتها، فكيف استجاز مالكٌ أن يخالفَ المجتمعَ عليه بالمدينة، وهو الحقُّ؟ فلقد خالفَ الحقَّ وتركه بعد أن علمه، وإن كان الأمرُ المجتمعُ عليه عندهم بالمدينة ليس حجةً، ولا يلزمُ اتِّباعه، فما بالهم يغيرونَ الصَّغفَةَ بيو، ويحتجونَ به في ردِّ الشَّيْءِ، أما هذا عجبٌ؟

وأما الروايةُ عن بعضِ الصَّحابةِ فقد اختلفوا، ولا حجةً في قول بعضهم دون بعضٍ.

وأما قولهم: لا فرق بين تفصيل العيوب وبين إجمالها، فكذبوا، بل بينهما أعظمُ الفرق؛ لأنَّه إذا سُمِّيَ العيبُ ووقفَ عليه فقد صدقَ وبرئ منه، وإذا أُجْمِلَ العيوبُ فقد كذبَ بيقين؛ لأنَّ العيوبَ تنضادُ، فصارتُ صفةً انعدتْ على الكذبِ فهيَ مفسوخةٌ، وكيف لا يكونُ فرقٌ بين صفةٍ صدقٍ وصفةٍ كذبٍ.

وأما الصَّحابةُ: فقد اختلفوا ولا حجةً في قول أحدٍ دون رسول الله ﷺ؛ فبطلَ هذا القولُ أيضاً لتعريمه من الأدلةِ.

قال أبو حمزة: فلنذكر الآن البرهانَ على صحة قولنا بحول الله تعالى وقوته: وهو أن من باعَ بشرط أن لا يقامَ عليه بيعٌ إن وجدَ، فهو يبيعُ فاسدٌ باطلٌ؛ لأنَّه انعقدَ على شرطٍ ليس في كتاب الله تعالى، فهو باطلٌ، ولأنَّه غشٌّ، والغشُّ محرَّمٌ.

قال عليه السلام: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ بِنَا» وقال عليه السلام: «الَّذِينَ التَّصَيَّحُوا لَهْ وَلَزِمُوا لَهُ لِكِتَابِهِ وَلَا يُؤْمَرُ الْمُسْلِمِينَ وَغَايِهِمْ».

ومن باعَ بالبراءة من العيوب: فلا يخلو من أن يكونَ أرادَ بذلك أن لا يقامَ عليه بيعٌ إن وجدَ، وأنه بريءٌ منه، فقد ذكرنا أن البيعَ هكذا باطلٌ أو يكونَ أرادَ فيه كلَّ عيبٍ فهذا باطلٌ بيقين؛ لأنَّ الحتميَّ عيبٌ، وهي من حرٍّ والفالج عيبٌ وهو من برٍّ، وهما متضادان.

وكلُّ بيعٍ انعقدَ على الكذبِ والباطلِ فهو باطلٌ؛ لأنَّه انعقدَ على أنه لا صحةَ له إلا بصحة ما لا صحةَ له، فلا صحةَ له - ولا فرق في هذا الوجه بين أن يسمَّى العيوبُ كلها، أو بعضها، أو لا يسمِّيها؛ لأنَّه إنما سُمِّيَ عيباً واحداً فاكترَ وكذبَ فيه، فالصفةُ باطلةٌ، لانقادها على الباطلِ، وعلى أن به ما ليسَ فيه، وأنه على ذلك يشترطُ، فإذا ليسَ به ذلك العيبُ، فلا شراءَ له فيه - وهذا في غايةِ الوضوح - وبالله تعالى التوفيقُ.

فإن باعَ وسكتَ ولم يبرأ من عيبٍ أصلاً ولا شرطَ سلامته، فهو يبيعُ صحيحٌ إن وجدَ العيبُ فالخيارُ لواجده في ردِّ أو إمساكِهِ، وإلا فالبيعُ لازمٌ - وبالله تعالى التوفيقُ.

فإن قالوا: لم يرجع مالكٌ عنه إلا لخلافٍ وجده هنالك، فقلنا: فقد جازَ الوهمُ عليه في دعوى الإجماع، ووجدَ الخلافَ بعد ذلك، فلا تنكروا مثلَ هذا في سائر ما ذكرَ فيه أنه الأمرُ المجتمعُ عليه، ولا تنكروا وجودَ الخلافِ فيه، وهذا ما لا يخلصُ لهم منه، إلا أن هذا القولُ قد بيَّنَّا في إبطالنا قولَ الشافعي بطلانه - وبالله تعالى تبيانه.

فإن قالوا: لم يرجع مالكٌ عنه إلا لخلافٍ وجده هنالك، فقلنا: فقد جازَ الوهمُ عليه في دعوى الإجماع، ووجدَ الخلافَ بعد ذلك، فلا تنكروا مثلَ هذا في سائر ما ذكرَ فيه أنه الأمرُ المجتمعُ عليه، ولا تنكروا وجودَ الخلافِ فيه، وهذا ما لا يخلصُ لهم منه، إلا أن هذا القولُ قد بيَّنَّا في إبطالنا قولَ الشافعي بطلانه - وبالله تعالى تبيانه.

وأما قوله الثاني: في تخصيصه الرقيقَ خاصةً، فما ندري له متعلّقاً أصلاً من قرآنٍ، ولا من سنّةٍ، ولا من روايةٍ سقيمةٍ، ولا قولٍ صاحبٍ، ولا قياسٍ، ولا رأيٍ. ولعلَّ قائلًا يقول: إنه قدَّ عثمانُ، فقلنا: وما بالَ تقليدِ عثمانَ دونَ تقليدِ ابنِ عمرَ وكلاهما صاحبٍ.

وأيضاً: فما قدَّ عثمانُ؛ لأنَّ عثمانَ لم يقلَّ إن هذا الحكمُ إنما هو في الرقيقِ خاصةً، وقد خالفه في قضائه بالنكول، فما حصلَ إلا على خلافِ عثمانَ، وابنِ عمرَ - فبطلَ هذا القولُ أيضاً لتعريمه عن الأدلةِ جملةً.

وأما قوله الثالث: الذي رجَّحَ إليه فاشتماعاً فساداً لأنَّه لا متعلّقٌ له بقول أحدٍ نعلمه؛ لا صاحبٍ، ولا تابعٍ، ولا قياسٍ، ولا سنّةٍ، ولا روايةٍ سقيمةٍ، ولا رأيٍ له وجهٌ.

ثم تخصّصه البيعَ على المفسدِ عجبٌ، وعهدةُ الثلاث كذلك، ثم تخصّصه بالعيبِ الخفيفِ - وهو لم يبيِّنْ ما الخفيفُ من التَّخْفِيلِ - فحصلَ مقدّوه لا أمثاله لا يحكمونَ بها في دينِ الله تعالى إلا بالظنِّ، فسقطتْ هذه الأقوالُ كلها - وبالله تعالى التوفيقُ.

وأما قولُ أبي حنيفةَ فإنهم قالوا: قدَّ صَحَّ الإجماعُ التَّيَقُّنُ على أنه إذا باعَ وبرئ من عيبٍ سمَّاهُ فإنَّه يبرأ منه، ولا فرق بين تفصيله عيباً عيياً وبين إجمالِ العيوبِ، وقالوا: قد روي قولنا عن بعضِ الصَّحابةِ كما ذكرنا عن ابنِ عمرَ، وزيدِ بنِ ثابتٍ، ولعلَّهم يحتجونَ به المُسْلِمِينَ عندَ شروطِهِمْ.

قال أبو حمزة: ما نعلمُ لهم شغباً غيرَ هذا، فأما المُسْلِمُونَ عندَ شروطِهِمْ فقد قدَّمنا: أنه باطلٌ لا يصحُّ وأنه لو صحَّ لم يكنْ لهم فيه حجةٌ؛ لأنَّ شروطَ المسلمين

١٥٥٧ - مسألة: ويبيع المصاحف جازئ.

وكذلك جميع كتب العلوم - عربيتها وعجميتها - لأنَّ الَّذِي يَبِيعُ إِنَّمَا هُوَ الرَّقِيعُ أَوْ الْكَاغُذُ أَوْ الْقُرْطَاسُ وَالْمَدَادُ، وَالْأَدِيمُ - إِنْ كَانَتْ مَجْدَّةً - وَحَلِيقَةٌ إِنْ كَانَتْ عَلَيْهَا قِطْعٌ.

وَأَمَّا الْعِلْمُ فَلَا يَبِيعُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ جِسْمًا.

وهو قولُ أَبِي حَتِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ.

ورَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - هُوَ الطَّحَّانُ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِسَاسٍ الْجَرِيرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَكْرِهُونَ بَيْعَ الْمَصَاحِفِ، وَتَعْلِيمَ الصَّبْيَانِ بِالْأُرْشِ - يَعْقِلُونَ ذَلِكَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَجَلَانَ - هُوَ الْأَفْطُسُ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَدِدْتُ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَنَّ الْأَيْدِي تَقْطَعُ فِي بَيْعِ الْمَصَاحِفِ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِلِ أَخْبَرَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى الْخُرَشِيِّ عَنْ مَطَرِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: شَهِدْتُ فَتُحْتُ تَسْتَرْزِزُ مَعَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فَاقْبَضْنَا دَانِيَالًا بِالسُّوسِ وَمَعَهُ رُبْعَةٌ فِيهَا كِتَابٌ، وَمَعَنَا أَجِيرٌ نَصْرَانِيٌّ فَقَالَ: تَبِعُونِي هَذِهِ الرَّبْعَةُ وَمَا فِيهَا؟ قَالُوا: إِنْ كَانَ فِيهَا ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ أَوْ كِتَابُ اللَّهِ لَمْ نَبْعُكْ.

قَالَ: فَإِنَّ الَّذِي فِيهَا كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، فَكْرَهُوا بَيْعَهُ، قَالَ: فَبِعْنَا هَذِهِ الرَّبْعَةَ بِدَرْهَمَيْنِ، وَهَبْنَاهُ لِهَ الْكِتَابِ، قَالَ قَتَادَةُ: فَمَنْ ثُمَّ كَرِهَ بَيْعَ الْمَصَاحِفِ؛ لِأَنَّ الْأَشْعَرِيَّ، وَالصَّحَابَةَ كَرَهُوا يَبِيعُ ذَلِكَ الْكِتَابَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا كَرَهُوا الْبَيْعَ نَفْسَهُ لَيْسَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ كَانَ نَصْرَانِيًّا؛ إِلَّا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ وَهَبُوهُ لِهَ بِلَا تَمَنٍّ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي الضُّحَى سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ، وَمُسْرُوقًا، وَشَرِيحًا، عَنْ بَيْعِ الْمَصَاحِفِ.

فَقَالُوا: لَا نَأْخُذُ لِكِتَابِ اللَّهِ ثَمَنًا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ جَرِيحٍ ذَكَرَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ فِي الْمَصَاحِفِ: اشْتَرَاهَا وَلَا تَبِعَهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ الْأَوْدِيُّ عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ فِي الْمَصَاحِفِ: اشْتَرَاهَا وَلَا تَبِعَهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ - عَنْ لَيْثٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَرِهَ شُرَاءَ الْمَصَاحِفِ وَبَيْعَهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قُلْتُ لِعَلْقَمَةَ: أَبِيعْ مَصْحَفًا؟

قَالَ: لَا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: لَحَسُ الذَّبِيرُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بَيْعِ الْمَصَاحِفِ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِلِ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ مَقْسَمٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا يُوْرُثُ الْمَصْحَفُ؛ هُوَ لِأَهْلِ الْبَيْتِ الْقُرَّاءِ مِنْهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِلِ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَّاعٍ أَخْبَرَنَا خَالِدٌ - هُوَ الْحَذَّاءُ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ، قَالَ: كَانَ يَكْرَهُ بَيْعَ الْمَصَاحِفِ وَابْتِيعَهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ أَنَّهُ كَرِهَ بَيْعَ الْمَصَاحِفِ وَابْتِيعَهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِلِ أَخْبَرَنَا مَهْدِيُّ بْنُ يُمَيْمٍ سَأَلَ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ عَنْ كِتَابِ الْمَصَاحِفِ بِالْأَجْرِ، فَقَالَ: كَرِهَ كِتَابَهَا وَاسْتَكْبَاهَا وَبَيْعَهَا وَشُرَاَهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ - قَالَ: بَشَى التَّجَارَةَ بَيْعُ الْمَصَاحِفِ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ، وَشُعْبَةَ، قَالَ سَعِيدٌ: عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، ثُمَّ اتَّفَقَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَابْنُ جَبْرِ قَالَا جَمِيعًا: اشْتَرِ الْمَصَاحِفَ وَلَا تَبِعَهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سَلِيمَانَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: اشْتَرِ وَلَا تَبِعْ - يَعْنِي الْمَصَاحِفَ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَفَّانُ أَخْبَرَنَا هَمَّامُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ بَيْعِ الْمَصَاحِفِ.

قَالَ: اشْتَرَاهَا وَلَا تَبِعَهَا.

وهو قولُ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ.

يصح عنها: بلغني زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إن لم يتب في ابتياعه عبداً إلى العطاء بشماتة درهم وبيعه إياه من التي باعته منه بشماتة درهم نقداً، وقد خالفها زيد بن أرقم.

فقالوا: مثل هذا لا يقال بالرأي، فلم يبق إلا أنه توقيف، ولم يقولوا ههنا فيما صح عن ابن عمر بما لم يصح عن أحد من الصحابة خلافة من إباحة قطع الأيدي في بيع المصاحف، وعن الصحابة جملة. فهلا قالوا: مثل هذا لا يقال بالرأي، ولكن ههنا يلوح تناقضهم في كل ما تحكموا به في دين الله تعالى ولحمده الله على السلامة.

وأما نحن فلا حاجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ كثر القائلون به أم قلوا - كائناً من كان القائل، لا تنكهن فنقول: مثل هذا لا يقال بالرأي، فنسب إلى رسول الله ﷺ ما لم يقله، وهذا هو الكذب عليه جهاراً. والحجة كلها: قول الله - تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ وقوله: عز وجل: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾.

فيصح المصاحف كلها حلالاً، إذ لم يفصل لنا تحريمه: ﴿وَمَا كَانَ رِثْكَ نِسَاءً﴾ ولو فصل تحريمه لحفظه الله تعالى حتى تقوم به الحجة على عباده - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٥٨- مسألة: ومن باع سلعة بثمن مسمى حائلة، أو إلى أجل مسمى قريباً أو بعيداً فله أن يتنازع تلك السلعة من الذي باعها منه بثمن مثل الذي باعها به منه، وبأكثر منه، وبأقل حالاً، وإلى أجل مسمى أقرب من الذي باعها منه إليه، أو أبعد ومثله، كل ذلك حلال لا كراهية في شيء منه، ما لم يكن ذلك عن شرط مذكور في نفس العقد، فإن كان عن شرط فهو حرام مفسوخ أبداً محكوم فيه بحكم الغصب.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهما.

برهان ذلك: قول الله - تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾.

فهذان يبعان فهما حلالان بنص القرآن ولم يأت تفصيل تحريمهما في كتاب ولا سنة، عن رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا كَانَ رِثْكَ نِسَاءً﴾ فليسا بحرام.

وأما اشتراط ذلك فلقول رسول الله ﷺ: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط».

وهذه أبو حنيفة إلى أن من اشترى سلعة بثمن ما وقض

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال: سألت الزهري عن بيع المصاحف، ذكره.

ومن طريق وكيع أخبرنا إسرائيل عن جابر عن عامر الشعبي قال: اشترى المصاحف ولا تبعا.

ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن أنه كره بيع المصاحف فلم يزل به مطر الوراق حتى أرخص له.

فهؤلاء أبو موسى الأشعري، وكل من معه من أصحابه أو تابع إمام عمر بن الخطاب، وابن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن زيد، وجابر بن عبد الله، وابن عمر: ستة من الصحابة بأسمائهم، ثم جميع الصحابة بإطلاق لا يخالف لهم منهم.

ومن التابعين المسمين: مسروق، وشريح، ومطرف بن مالك، وعلقمة، وإبراهيم، وعبيدة السلماني، وابن سيرين، وسالم بن عبد الله، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وقتادة، والزهري، والشعبي، والحسن، كلهم ينهى عن بيع المصاحف - ولا يراه سوى من ذكر ذلك عنه من الجمهور ممن لم يسم وما تعلمه روى إباحة بيعها إلا عن الحسن، والشعبي باختلاف عنهما، وعن أبي العالبي، وأثرين موضوعين.

أحدهما: من طريق عبد الملك بن حبيب عن طلح بن السمع عن عبد الجبار بن عمرو الألي قال: كان ابن مصبح يكتب المصاحف في زمان عثمان وبيعه ولا ينكر ذلك عليه.

والآخر أيضاً: من طريق ابن حبيب عن الحارث بن أبي الزبير المدني عن أنس بن عياض عن بكير بن مسمار عن ابن عباس أنه كان يكره للرجل أن يبيعهما - يتخذها متجراً - ولا يرى بأساً بما عملت يده منها أن يبيعه.

ابن حبيب ساقط - وابن مصبح، والحارث بن أبي الزبير، وطلح بن السمع: لا يدرى أحد من هم من خلق الله تعالى، وعبد الجبار بن عمرو ساقط ولم يدر عثمان، وبكير بن مسمار ضعيف.

ثم مما خالفنا لقولهم؛ لأنه ليس في حديث ابن مصبح: أن عثمان عرف بذلك، ولا أن أحداً من الصحابة عرف بذلك.

وفي حديث ابن عباس: أنه كره أن يتخذ بيعها متجراً. فإين المالكيون، والحنفيون، والشافعيون المشتمون بخلافه صاحب الذي لا يعرف له مخالف، والمشتعون بخلاف جمهور العلماء - وقد وافقوا ههنا كلا الأمرين.

ثم العجب كل العجب، قولهم في قول عائشة الذي لم

جهاذك مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب، بشما اشترت وبشما شريت، قالت: أرايت إن لم آخذ إلا رأس مالي؟ قالت: «فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف».

فقالوا: مثل هذا الوعيد لا يقال بالرأي ولا فيما سبيله الاجتهاد - فصح أنه توقف.

وما رويانا من طريق وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن سليمان التيمي عن حيّان بن عمير القيسي عن ابن عباس في الرجل يبيع الجريرة إلى رجل فكره أن يشتريها - يعني بدون ما باعها.

وقالوا: هي دراهم باكر منها، وقالوا: هذان أرادا الربا فتحلّ له بهذا البيع - ما لم شيء شغبوا به غير ما ذكرناه.

فأما خبر امرأة أبي إسحاق: فماسد جدًا، لوجه:

أولها - أن امرأة أبي إسحاق مجهولة الحال، لم يرو عنها أحد غير زوجها، ولولها يونس، على أن يونس قد ضعه شعبة بأقبح التضعيف، وضعفه يحيى القطان، وأحمد بن حنبل جدًا، وقال فيه شعبة: أما قال لكم: حدثنا ابن مسعود.

والثاني أنه قد صح أنه مدلس، وأن امرأة أبي إسحاق لم تسمع من أم المؤمنين، وذلك أنه لم يذكر عنها زوجها، ولا ولدها: أنها سمعت سؤال المرأة لأم المؤمنين، ولا جواب أم المؤمنين لها، وإنما في حديثها: دخلت على أم المؤمنين، أنا، وأم ولدي يزيد بن أرقم، فسألته أم ولدي زيد بن أرقم - وهذا يمكن أن يكون ذلك السؤال في ذلك المجلس، ويمكن أن يكون في غيره، فوجدنا.

ما حدثناه علي بن محمد بن عبد الأنصاري أخبرنا محمد بن عبد الله بن محمد بن يزيد اللخمي أخبرنا ابن مفرج القاضي أخبرنا الحسن بن مروان القيسرائي أخبرنا إبراهيم بن معاوية أخبرنا محمد بن يوسف القربابي أخبرنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن امرأة أبي السقر: أنها باعت من زيد بن أرقم خادمًا لها بثمانمائة درهم إلى العطاء، فاحتاج فابتاعها منه بثمانمائة درهم فسألت عائشة أم المؤمنين، فقالت: بش ما شريت وبش ما اشترت مرارًا، أبلغني زيد بن أرقم أنه قد بطل جهاده إن لم يصب، قالت: فإن لم آخذ إلا رأس مالي قالت عائشة: «فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف».

وما رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن امرأته قالت: سمعت امرأة أبي السقر تقول: سألت عائشة أم المؤمنين فقلت: بع زيد بن أرقم

السلعة ثم باعها من البائع لها منه بأقل من الثمن الذي اشتراها به قبل أن ينقد هو الثمن الذي كان اشتراها هو به: فالبائع الثاني باطل.

فإن باعها من الذي كان ابتاعها منه بدنانير، وكان هو قد اشتراها بدراهم أو ابتاعها بدنانير ثم باعها من بائعها بدراهم فإن كان قيمة الثمن الثاني أقل من قيمة الثمن الأول فإنه لا يجوز.

فإن كان اشتراها بدنانير أو بدراهم ثم باعها من الذي ابتاعها هو منه بسلعة: جاز ذلك - كان ثمنها أقل من الثمن الذي اشتراها به أو أكثر.

فإن ابتاعها في كل ما ذكرنا بضمن ثم باعها من بائعها منه بضمن أكثر من الثمن الذي ابتاعها به منه فهو جائز.

قال: وكل ما يجرم في هذه المسألة على البائع الأول فهو يجرم على شريكه في التجارة التي تلك السلعة منها، وعلى وكيله، وعلى مديونه، وعلى مكاتبه، وعلى عبده الماذون له في التجارة.

وقال مالك: من اشترى سلعة بضمن مسمى إلى أجل مسمى، ثم ابتاعها هو من الذي ابتاعها منه باكر من ذلك الثمن إلى مثل ذلك الأجل لم يجر.

فإن ابتاع سلعة ليست طعاماً ولا شراباً بضمن مسمى ثم اشتراها منه الذي كان باعها منه قبل أن يقيضها منه بأقل من ذلك الثمن أو باكر فلا بأس به، إلا أن يكون من أهل العينة وقد نقده الثمن فلا خير فيه.

فإن ابتاع سلعة بضمن مسمى إلى أجل مسمى فإنه لا يجوز له أن يبيعها من الذي باعها منه بضمن أقل من ذلك الثمن، أو بسلعة تساوي أقل من ذلك الثمن نقداً، أو إلى أجل أقل من ذلك الأجل أو مثله: لم يجر شيء من ذلك وله أن يبيعها من الذي باعها منه بضمن أكثر من ذلك الثمن نقداً، أو إلى أجل أقل من ذلك الأجل، أو مثله، وليس له أن يبيعها من بائعها منه بضمن أكثر من ذلك الثمن إلى أبعد من ذلك الأجل، ولا بسلعة تساوي أكثر من ذلك الثمن إلى أبعد من ذلك الأجل.

قال أبو محمد: احتج أهل هذين القولين.

بما رويناه: من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن امرأته.

ومن طريق يونس بن أبي إسحاق عن أمه العالية بنت أبيغ بن شرحبيل، ثم اتفقا عنها قالت: دخلنا على عائشة أم المؤمنين، وأم ولدي يزيد بن أرقم فقالت أم ولدي زيد بن أرقم: إني بعثت غلاماً من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم نسبتة إلى العطاء واشترته بثمانمائة، فقالت عائشة: أبلغني زيدا أنك قد أبطلت

أُمُ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَنْ يَجْرِمُ بِهِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَمْ يَجْرِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا رَسُولُهُ ﷺ فَهَذِهِ بَرَاهِينُ أَرْبَعَةٍ فِي بَطْلَانِ هَذَا الْخَبَرِ، وَأَنَّهُ خَرَأَةٌ مَكْذُوبَةٌ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّهُ لَوْ صَحَّ صَحَّةُ الشَّمْسِ لَمَا كَانَ لَهُمْ فِيهِ حِجَّةٌ لَوْجُوهٍ:

أَوَّلُهَا - أَنَّهُ قَوْلٌ مِنْ أُمُ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَا قَوْلُهَا بِأَوَّلَى مِنْ قَوْلِ زَيْدٍ - وَإِنْ كَانَتْ أَفْضَلُ مِنْهُ - إِذَا تَنَازَعَا: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ وَلَمْ يَأْمُرْنَا بِالرُّدِّ إِلَى أَحَدٍ دُونَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ.

وَالثَّانِي - أَنْ نَقُولَ لَهُمْ: كَسَمَّ قَوْلُهُ رَدِّدُوهَا لِأُمُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْعَادَايِ الْفَاسِدَةِ كَيْفَ يَحْكُمُهَا الْمُدْبِرَةُ وَلِبَاحَتِهَا الْإِشْطِرَاطُ فِي الْحُجِّ، فَاطْرَحْتُمْ حُكْمَهَا وَتَعَلَّقْتُمْ بِمُخَالَفَةِ عَمْرِ لَهَا فِي الْمُدْبِرَةِ.

وَصَحَّ عَنْ عَمَرَ: مَنْ قَدَّمَ نَفْلَهُ مِنْ مَسْئِلَةٍ قَبْلَ أَنْ يَفْرُقَ فَلَا حُجَّ لَهُ، وَالْإِشْطِرَاطُ فِي الْحُجِّ، فَاطْرَحْتُمْ قَوْلَ عَمَرَ، وَلَمْ تَقُولُوا: مِثْلُ هَذَا لَا يَقَالُ بِالرَّأْيِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّهُ تَوْقِيفٌ. وَخَالَفْتُمُوهُ لِقَوْلِ ابْنِهِ: لَا أَعْرِفُ الْإِشْطِرَاطَ فِي الْحُجِّ، فَسَمَرَةٌ يَكُونُ قَوْلُ أُمُ الْمُؤْمِنِينَ حِجَّةً، وَمَرَّةً لَا يَشْتَغِلُ بِهِ، وَمَرَّةً تَكُونُ عَائِشَةُ حِجَّةً عَلَى زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، وَعَمَرُ حِجَّةً عَلَى عَائِشَةَ، وَابْنُ عَمَرَ حِجَّةً عَلَى عَمَرَ، وَغَيْرُ ابْنِ عَمَرَ حِجَّةً عَلَى ابْنِ عَمَرَ - وَهَذَا هُوَ التَّلَاصُبُ بِالذِّينِ وَبِالْحَقَائِقِ.

وَالثَّالِثُ - أَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَدْ صَحَّ عَنْهُ مَا أوردناه في الباب الَّذِي قَبْلَ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ وَدَدْتُ أَنِّي رَأَيْتُ الْأَيْدِي تَقْطَعُ فِي بَيْعِ الْمَصَاحِفِ فَلِمَا قُلْتُمْ: مِثْلُ هَذَا لَا يَقَالُ بِالرَّأْيِ كَمَا قُلْتُمْ هُنَا.

وَالرَّابِعُ - أَنَّ مِنَ الضَّلَالِ الْعَظِيمِ أَنْ يَظُنَّ أَنَّ عِنْدَهَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فِي هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ تَكْتُمُهُ فَلَا تَرَوُهُ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى حَاشَا لَهَا مِنْ ذَلِكَ مِنْ أَنْ تَكْتُمَ مَا عِنْدَهَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهَدْيِ؟ فَمَا حَصَلُوا إِلَّا عَلَى الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَقْوِيلِهِ مَا لَمْ يَقُلْهُ قَطُّ، إِذْ لَوْ قَالَ لَكَانَ مَحْفُوظًا يَحْفَظُ اللَّهُ تَعَالَى حَتَّى يَبْلُغَ إِلَى أُمَّتِهِ، وَالْكَذِبُ عَلَى أُمُ الْمُؤْمِنِينَ.

وَالْخَامِسُ - أَنَّهَا أَتَكَرَّتِ الْبَيْعَ إِلَى الْعَطَاءِ بِقَوْلِهَا بَشَرًا مَا شَرِيتُ - وَالْمَالِكِيُّونَ يَبِيحُونَهُ بِمِثْلِ هَذَا، وَهَذَا عَجَبٌ جَدًّا، نَصَفْتُ كَلَامَهَا حِجَّةً وَنَصَفَهُ لَيْسَ بِحِجَّةٍ.

وَالسَّادِسُ - أَنَّنَا وَوَلَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ خُلَيْجِ بْنِ مَعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبَّيْعِيِّ عَنْ أُمِّ حَبَّةَ خَتْنَةِ أَبِي السَّرْرِ أَنَّهَا نَذَرَتْ شَيْئًا إِلَى مَكَّةَ فَعَجَزَتْ، فَقَالَ لَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ: هَلْ لَكَ ابْنَةُ تَمَشِي عَنْكَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، وَلَكِنَّهَا أَعْظَمُ فِي نَفْسِهَا مِنْ

خَادِمًا إِلَى الْعَطَاءِ بِشِغَاثَةِ دَرَاهِمٍ وَابْتَعْتَهَا مِنْهُ بِسِتْمَائَةٍ دَرَاهِمٍ، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ بَشَرًا مَا شَرِيتُ أَوْ بَشَرًا مَا اشْتَرَيْتُ أَبْلَغِي زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ أَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ، قَالَتْ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ أَخَذْتُ رَأْسَ مَا لِي؟ قَالَتْ: لَا بَأْسَ «فَقَمْنَ» جَاءَهُ مُوَظَّعَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَأَتَتْهُي فَلَهُ مَا سَلَفَتْ.

فَبَيِّنَ سَفْيَانُ الذَّقِيَّةَ الَّتِي فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَأَنَّهَا لَمْ تَسْمَعْ أَمْرًا أَبِي إِسْحَاقَ مِنْ أُمُ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّمَا رَوَتْهُ عَنْ أَمْرَاءِ أَبِي السَّرْرِ، وَهِيَ الَّتِي بَاعَتْ مِنْ زَيْدٍ، وَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ لَزَيْدٍ، وَهِيَ فِي الْجَهَالَةِ أَشَدُّ وَأَقْوَى مِنْ أَمْرَاءِ أَبِي إِسْحَاقَ، فَصَارَتْ مَجْهُولَةً عَنْ أَشَدِّ مِنْهَا جَهَالَةً وَنَكْرَةً - فَبَطُلَ جَمْلَةُ وَلِلَّهِ تَعَالَى الْحَمْدُ. وَلَيْسَ بَيْنَ يُونُسَ، وَبَيْنَ سَفْيَانَ نِسْبَةٌ فِي الثَّقَةِ وَالْحَفَظِ، فَالرَّوَايَةُ مَا رَوَى سَفْيَانُ.

وَالثَّالِثُ - أَنَّ مِنَ الْبَرَهَانِ الْوَاضِحِ عَلَى كَذِبِ هَذَا الْخَبَرِ وَوَضْعِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ حَقًّا أَصْلًا: مَا فِيهِ تَمَّا نَسِبَ إِلَى أُمُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنَّهَا قَالَتْ: أَبْلَغِي زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ أَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ لَمْ يَتُوبَ زَيْدٌ لَمْ يَقْتِهِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا غُرُوتَانِ قَطُّ: بَدْرٌ، وَاحِدٌ، فَقَطُّ، وَشَهِدَ مَعَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَائِرَ غُرُوتِهِ، وَاتَّفَقَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَقِتَالِهِ، وَشَهِدَ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ بِالْحَدِيثِيَّةِ، وَنَزَلَ فِيهِ الْقُرْآنُ، وَشَهِدَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ بِالصِّدْقِ وَبِالْجَنَّةِ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ. وَنَصَّ الْقُرْآنُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ رَضِيَ عَنْهُ وَعَنْ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَ الشَّجَرَةِ، فَوَاللَّهِ مَا يَبْطُلُ هَذَا كُلُّهُ ذَنْبٌ مِنَ الذُّنُوبِ غَيْرِ الرَّدِّ عَنِ الْإِسْلَامِ فَقَطُّ، وَقَدْ أَعَاذَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا بِرِضَا عَنْهُ، وَأَعَاذَ أُمُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْ تَقُولَ هَذَا الْبَاطِلُ.

وَالرَّابِعُ - أَنَّهُ يَوْضَعُ كَذِبَ هَذَا الْخَبَرِ أَيْضًا: أَنَّهُ لَوْ صَحَّ أَنَّ زَيْدًا أَمَى أَكْثَرَ الذُّنُوبِ مِنَ الرِّبَا الْمَصْرُوحِ - وَهُوَ لَا يَدْرِي أَنَّهُ حَرَامٌ - لَكَانَ مَاجِرًا فِي ذَلِكَ أَجْرًا وَاحِدًا غَيْرَ أَتَمِّ، وَلَكَانَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ مَا لَبَنَ عَبَّاسٍ ﷺ فِي إِبَاحَةِ الدَّرَاهِمِ بِالْأَرْبَعِينَ جِهَارًا يَدَا بَيْلٍ، وَمَا لَطْلَحَةَ ﷺ إِذْ أَخَذَ دَنَانِيرَ هَالِكِ بْنِ أَوْسٍ ثُمَّ أَخْرَجَهُ بِالدَّرَاهِمِ فِي صَرْفِهَا إِلَى عِجْمِي خَازِنِهِ مِنَ الْغَابَةِ بِمَحْضَرَةِ عَمَرَ ﷺ:

فَمَا زَادَ عَمَرُ عَلَى مَنْعِهِ مِنْ تَعْلِيمِهِ، وَلَا زَادَ أَبُو سَعِيدٍ عَلَى لِقَاءِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَتَعْلِيمِهِ. وَمَا أَبْطَلَ عَمَرُ؟ وَلَا أَبُو سَعِيدٍ بِذَلِكَ تَكْبِيرَةً وَاحِدَةً مِنْ عَمَلِ طَلْحَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَكُلَا الْوَجْهَيْنِ بِالنَّصِّ الثَّابِتِ رَبًّا صَرَاحًا، وَلَا شَيْءَ فِي الرَّبِّيَّةِ فَوْقَهُ. فَكَيْفَ يَظُنُّ بِأَمِّ الْمُؤْمِنِينَ إِطْلَاقَ جِهَادِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ فِي شَيْءٍ عَمَلَهُ بِجَهْدًا، لَا نَصَّ فِي الْعَالَمِ يَوْجُدُ خِلَافَهُ، لَا صَحِيحٌ وَلَا مِنْ طَرِيقٍ وَاهِيَةٍ، هَذَا وَاللَّهِ الْكَذِبُ الْخَفِيُّ الْمَقْطُوعُ بِهِ، فَلْيَتَبَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ يَنْسِبِهِ إِلَى

ذلك.

فإن كانت هذه الطريق لا حجة فيها فهي تلك نفسها أو مثلها، بل قد جاء في حديث زيد بن أرقم عن أم عبة الأنصاري، وإن كان ذلك الخبر حجة، فهذا حجة، وإلا فقد حصل التناقض - فظهر فساد هذا الاحتجاج بجملة - والله تعالى الحمد.

وأما خبر ابن عباس: فهو رأي منه، وقد خالفه ابن عمر:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان عن ليث عن مجاهد قال: ذكر لابن عمر رجل باع سرجاً بثلثي، ثم أراد أن يبتاعه بدون ما باعه قبل أن يتخذ، فقال ابن عمر: لعن الله لو باعه من غيره بأع بدون ذلك، ولم يره به بأساً. وكنتم نصبة لابن عباس خالفوه فيها كما ذكرنا قبل هذا أتت - فسقط تعللهم بابن عباس.

وروينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب السخيتي عن حماد بن سريين قال: لا بأس بأن يشتري الشيء إلى أجل ثم يبيعه من الذي اشتراه منه بأقل من الثمن إذا قاصصة.

قال أبو محمد: وأما قولهم: إنها دراهم باكر منها، فعجب لا نظير له جداً، وقد قلت لبعضهم: ما تقولون فيمن باع سلعة إلى أجل بدينار ثم اشتراها بثلثي بدينارين؟ فقال: حلال. فقلت له: ومن أين وجب أن يكون إذا باعه بدينارين واشتراه بدينار رباً وديناراً بدينارين، ولم يجب إذا باعه بدينار إلى أجل واشتراه بدينارين: أن يكون رباً وديناراً بدينارين، وهل في الهوس أعظم من أن يبيع زيد من عمرو ديناراً بدينارين فيكون رباً، ويبيع منه بدينارين بدينار فلا يكون رباً، ليت شعري في أي دين وجدتم هذا؟ أم في أي عقل؟ فما أتى بفرق، ولا يأتون به أبداً.

وأما قولهم: إنها أرادوا الربا كما ذكرنا فتحليلاً بهذا العمل، فجوأهم أنهم إن كانا أرادوا الربا كما ذكرتم فتحليلاً بهذا العمل، فبارك الله فيهما، فقد أسنا ما شاء إذ هربا من الربا الحرام إلى البيع الحلال، وفرأ من معصية الله تعالى إلى ما أحل، ولقد أساء ما شاء من أنكر هذا عليهما، وأنهم مرتين لإنكاره إحسانهما، ثم نظنه بهما ما لعلهما لم يظنر بهما، وقد قال رسول الله ﷺ: «الظن أكذب الحديث».

وأما أقوال أبي حنيفة، ومالك، وفي هذه المسألة فقد ذكرنا طرفاً يسيراً من تقسيمها، وكل من تأمله يرى أنها تقاسيم في غاية الفساد، والتناقض، كتفريق أبي حنيفة بين ابتياعه بسلعة وبين ابتياعه بدينارين، وفي كلا الوجهين إنما باع بدراهم - وكتحريمه ذلك على وكيله وشريكه. وكتفريق مالك بين ابتياعه

باكر مما كان باعها به فبراه حلالاً، وبين ابتياعه بأقل فبراه حراماً، وهذه عجائب بلا دليل كما ترى، ثم إن أبا حنيفة أوجهم أنه أخذ بخبر عائشة - رضي الله عنها - ولم يأخذ به؛ لأنه يرى ذلك فيمن باع بشئ حال ما لم يتخذ جميع الثمن، وليس هذا في خبر عائشة أصلاً - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٥٩ - مسألة: ويبيع دور مكة - أعزها الله تعالى - وابتياعه حلال، وقد ذكرناه في كتاب الحج فاعني عن إعادته.

١٥٦٠ - مسألة: ويبيع الأعمى، أو ابتياعه بالصنعة جائز كالصحيح، ولا فرق؛ لأنه لم يأت قرآن، ولا سنة بالفرق بين شيء في شيء من ذلك «وأحل الله البيع» فدخل في ذلك الأعمى، والبصير - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٦١ - مسألة: ويبيع العبد، وابتياعه بغير إذن سيده جائز، ما لم يتزع سيده ماله فإن انتزع فهو حيتلو مال السيّد، لا يحل للعبد التصرف فيه.

برهان ذلك: قول الله - تعالى: «وأحل الله البيع» فلم يخص حراً من عبد.

وقال تعالى: «وقد فصل لكم ما حرم عليكم» فلو كان يبيع العبد ماله بغير إذن سيده حراماً لفصله عز وجل لنا، ولما أُلجنا فيه إلى التّشوّك الكاذبة، والآراء المدبّرة. فإذا لم يفصل لنا تحريمه، فصح أنه حلالٌ غير حرام، وقد ذكرنا في كتاب الزكاة من ديواننا هذا وغيره صحة ملك العبد لماله.

وأما انتزاع السيّد مال العبد فقد صح «عن رسول الله ﷺ أنه أعطى الحثام أجره وسأل عن ضريبته، فأمر مؤاليه أن يخففوا عنه منها».

روينا من طريق مسلم أخبرنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن عاصم عن الشعبي عن ابن عباس قال «حجّم النبي ﷺ عبدّ لبيّ يافعة فأعطاه النبي ﷺ أجره وكلم سيده فخفف عنه من ضريبته».

فصح أن العبد يملك لأنه عليه السلام أعطاه أجره فلو لم يكن له ما أعطاه ما ليس له - وصح أن للسيّد أخذه بأمره عليه السلام بأن يخفف عنه من خراجيه، فصح أن مال العبد له ما لم ينتزعه سيده، وصح أن للسيّد أخذ كسبه عبده لنفسه. واختلف الناس في هذا.

فقال أبو حنيفة: إذا أدان العبد ببيع أو ابتياع بغير إذن

فلا ي معنى يؤخر به إلى أن يعتق. ولئن كان الثمن ليس لازماً الآن فلا يجوز إغرامه إياه إذا اعتق. ولئن كان ابتياعه صحيحاً فإن الثمن عليه الآن واجب. ولئن كان ابتياعه فاسداً فما يلزمه ثمن إنما يلزمه قيمة ما ألتف فقط. فهذه آراء فاسدة متخالفة متناقضة، لا دليل على صحة شيء منها، واختلافهم فيها دليل على أنها ليست من عند الله عز وجل، فتيقن كل موثق سقوطها كلها.

وقولنا هو قول أبي سليمان، وأصحابنا، وقد ذكرناه أيضاً عن الحسن بن علي رضي الله عنهما وعن غيره - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٦٢- مسألة: ويبيع المراءى مذ تبلغ البكر ذات الأب، وغير ذات الأب والثيب ذات الزوج والتي لا زوج لها جائز، وابتياعها كذلك، لما ذكرناه قبل في كتاب الحجر من ديواننا هذا فأغنى عن إعادته وبالله تعالى التوفيق.

١٥٦٣- مسألة: ومن ملك معدناً له جاز بيعه، لأنه مال من ماله، فإن كان معدن ذهب لم يجل بيعه بذهب؛ لأنه ذهب باكثر منه، إذ الذهب مخلوق في معدنه كما هو، جائز بالنفقة بدأ يبد ويغير النفقة نقداً وإلى أجل وحالا في الذمة، فإن كان معدن فضة جاز بيعه بنفقة أو بذهب نقداً، أو في الذمة، وإلى أجل؛ لأنه لا فضة هنالك، وإنما يستحيل ترويه بالطبخ فضة.

ومن خالفنا في هذا فقد أجاز بيع النخل لا ثمر فيها بالتمر نقداً وحالا في الذمة ونسيئة، والتمر يخرج منها.

وكذلك إباح بيع الأرض بالبر، وكل هذا سواء - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٦٤- مسألة: ويبيع الكلا جائز في أرض وبعد قلعه؛ لأنه مال من مال صاحب الأرض، وكل ما تولد من مال المرء فهو من ماله، كالولد من الحيوان، والشمس، والنبات، واللين، والصوف، وغير ذلك: ﴿وَأَخْلَ اللَّهُ التَّيْبَ﴾ ولم يأت نص بتحريم بيع شيء من ذلك كله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾، ﴿وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾.

وقال أبو حنيفة: لا يجل بيع الكلا إلا بعد قلعه.

قال علي: وما نعلم لهذا القول حجة أصلاً وإنما هو تقسيم فاسد، ودعوى ساقطة - فإن ذكرنا ذكرنا: ما روينا من طريق حريز بن عثمان أن أبو خدش أنه سمع رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ يقول إنه غزا مع رسول الله ﷺ ثلاث غزوات فسمعه يقول: المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكلا

سيده فهي جناية في رقبته، ويلزم السيد فكه بها أو إسلامه إلى صاحب دينه.

قال أبو محمد:

أول ما يقال لهم: من أين قلتم هذا؟ وليس هذا الحكم موجوداً في قرآن، ولا سنة، ولا رواية مقبولة، ولا قول صاحب، ولا قياس، ولا رأي يعقل له وجه، بل هو ضد ذلك كله، قال الله - تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.

فيظن أن يكسب الحر أو العبد على سيده، أو على غير نفسه إلا حيث أوجبه النص كالعاقلة.

ثم وجه آخر - وهو قوله: إن البيع والابتياح جناية - وهذا تخليط آخر.

وقال مالك: إذا تداين العبد بغير إذن سيده فلسيده فسح الدين عنه - وهذا باطل شنيع، لأنه إباحة لأكل أموال الناس بالباطل، وقد حرّمه الله تعالى، ورسوله عليه السلام.

قال - تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِثْلِكُمْ﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام».

ومن عجائب الدنيا أنهم يوجبون على من لم يبلغ جزاءه ما جنى.

وكذلك المجنون، ثم يسقطون البيع الواجب عن العبد العاقل، ثم اتوا من ذلك بقول لم يأت قط في قرآن، ولا سنة، ولا رواية مقبولة، ولا قول أحد قبل مالك نعلمه، ولا في قياس، ولا رأي له وجه.

وعجب آخر - وهو أنهم يقولون: إن وجدت السلعة التي اشترى العبد بيده وجب ردّها إلى صاحبها، فليت شعري من أين وجب إزالة السلعة عن يد العبد، ولم يجب إغرامه الثمن عنها إن لم توجد. ولئن كانت السلعة مال البائع: فإن الثمن ماله. ولئن كان الثمن ليس هو مال البائع، فإن السلعة ليست ماله، بل قد عكس الأمر هنا أفتيح العكس وأوضحه فساداً؛ لأنه رد إلى البائع سلعة قد بطل ملكه عنها، وصح ملك العبد المشتري عليها، فأعطاه ما ليس له ولم يعطه الثمن الذي هو له بلا شك - وهذه طوام لا نظير لها.

وقال الشافعي: بل الثمن دين عليه في ذمته إذا اعتق يوماً ما، وهذا قول في غاية الفساد؛ لأنه إن كان الثمن لازماً للعبد

عبد الله بن محمد أخبرنا جدي محمد بن عبد الله بن قال: قال لنا سفيان بن عيينة: ثلاث لا ينعن: الماء والكلاء، والنار. فهؤلاء أخذوا بعموم هذه المراسيل فمن ادعى من أصحاب أبي حنيفة الخصوم فقد كذب، ولهذا أوردناه.

١٥٦٥ - مسألة: بيع الشطرنج، والزمار، والعيان، والمعازيف، والطناير: حلال كله، ومن كسر شيئاً من ذلك ضمنه، إلا أن يكون صورة مصورة فلا ضمان على كاسرها، لما ذكرنا قبل، لأنها مال من مال مالكها. وكذلك بيع المغنيات وابتاعهن.

قال - تعالى: «خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً»، وقال تعالى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ»، وقال تعالى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ»، ولم يأت نص بتحريم بيع شيء من ذلك.

ورأى أبو حنيفة الضمان على من كسر شيئاً من ذلك. واحتج للمنعون بأن لا تصح، أو يصح بعضها، ولا حجة لهم فيها، وهي: ما روينا من طريق أبي داود الطيالسي أخبرنا هشام عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلام عن عبد الله بن زياد بن الأزرق عن عقبة بن عامر الجهني قال قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ شَيْءٍ يَلْهُو بِهِ الرَّجُلُ بَاطِلٌ، إِلَّا رَمَى الرَّجُلُ بِقَوْمِهِ، أَوْ تَأْوِيَهُ قَرْسَةً، أَوْ مَلَاعَتَهُ أَمْرَأَةً، فَإِنَّهُنَّ مِنَ الْحَقِّ». عبد الله بن زياد بن الأزرق مجهول.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن عيسى بن يونس عن عبد الرحمن بن يزيد عن جابر أخبرنا أبو سلام التمشقي عن خالد بن زياد الجهني قال لي عقبة بن عامر قال رسول الله ﷺ: «كَيْسُ نَهْوُ الْمُؤْمِنِ إِلَّا ثَلَاثَ» ثم ذكره - خالد بن زياد مجهول.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا سعيد بن أخبرنا ابن حفص أخبرنا موسى بن أعين عن خالد بن أبي يزيد حدثني عبد الرحمن عن الزهري عن عطاء بن أبي رباح رأيت جابر بن عبد الله، وجابر بن عبد الأنصاريين يريان فقال أحدهما لآخر: «أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ شَيْءٍ كَيْسٌ مِنْ ذَكَرِ اللَّهِ فَهُوَ لَعِبٌ، لَا يَكُونُ أَرْبَعَةً: مَلَاعَةُ الرَّجُلِ أَمْرَأَةً، وَتَأْوِيَةُ الرَّجُلِ قَرْسَةً، وَمَنْبَى الرَّجُلِ بَيْنَ الْغَرْضَيْنِ، وَتَعْلِيمُ الرَّجُلِ السَّبَاحَةَ».

هذا حديث مغشوش مدلس دلس سوء؛ لأن الزهري المذكور فيه ليس هو ابن شهاب، لكنه رجل زهري مجهول اسمه عبد الرحيم.

روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن وهيب

والنار.

ورواه أيضاً حريز بن عثمان عن حبان بن زيد الشرعي - وهو أبو خدش نفسه - عن رجل من قرن.

ومن طريق الحنفي؟ أخبرني يزيد بن مسلم الجريري قال لي وهب بن منبه: قال النبي ﷺ: «اتَّقُوا السُّحْتَ يَبِّحُ الشَّجَرُ وَإِجَارَةُ الْأَمَةِ الْمُسَافِحَةُ وَمَنْ خَمِرَ».

ومن طريق أبي داود أخبرنا عبيد الله بن معاذ العنبري أخبرنا أبي كهس عن سيار بن منظور الفزاري عن أبيه عن بهيسة عن أبيها «سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَا الَّذِي لَا تَجْلُ يَبِّحُهُ؟ فَأَجَابَهُ: الْمَاءُ، وَالْمِلْحُ».

قال أبو محمد: هذا كله لا شيء - أبو خدش هو حبان بن زيد الشرعي نفسه - وهو مجهول.

وأيضاً: فإنه خالف لقول الحنفية؛ لأنهم لا يختلفون في أن صاحب الماء أولى به لا يشاركه فيه غيره.

وكذلك صاحب النار - فبطل تعلفهم بهذا الخبر.

وأيضاً: فإنهم لا يختلفون في أن من أخذ ماء في إناء أو كلاء فجمعه، فإنه يبيعهما ولا يشاركه فيهما أحد - وهذا خلاف عموم الخبر فعادة حجة عليهم.

فإن قالوا: إنما عني به الكلاء قبل أن يجمع.

قلنا: بل الكلاء الثابت في الأرض غير المملوكة - وهذا التأويل متفق عليه وتاويلكم دعوى تختلف فيها لا برهان على صحتها.

وأما حديث وهب بن منبه فمتقطع، ثم القول فيه وفي خلافهم له كالقول في حديث حريز بن عثمان ولا فرق.

وحديث بهيسة مجهول عن مجهول عن مجهول - ثم ليس فيه ذكر الكلاء أصلاً - وكان يلزم المالكين القائلين بالمرسل الأخذ بهذه المراسيل، لكنهم تناقضوا فتركوها.

ورويانا عن عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاووس عن أبيه أنه لم يجز لصاحب الأرض بيع كلاء أرضه وأباح له أن يجمعه لدوابه.

ومن طريق عبد الرزاق عن وهب بن نافع أنه سمع عكرمة يقول: لا تأكلوا ثمن الشجر فإنه سحت - وعن الحسن أنه كره بيع الكلاء كله.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا إسماعيل بن إسحاق النصري أخبرنا عيسى بن حبيب أخبرنا عبد الرحمن بن

معاوية قال: «فَهِىَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ يَسَعٍ وَأَنَا أَنَهَاكَمُ عَنْهُنَّ الْأَنْ - فَذَكَرَ فِيهِنَّ: الْغَنَاءُ، وَالنُّزْحَ».

عَمَدُ بْنُ الْمَاهِرِ ضَعِيفٌ، وَكِبَانُ مَجْهُولٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا سَلَامٌ بْنُ مَسْكِينٍ عَنْ شَيْخٍ أَبَا سَمْعٍ أَبَا وَائِلٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْغَنَاءَ يُنْبِتُ الْفَقَّارَ فِي الْقُلُوبِ عَنْ شَيْخٍ عَجَبٌ جَدًّا».

وَمِنْ طَرِيقِ عَمَدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْجَهْمِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ دُوسٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ عَنْ معاوية بن صالح أَخْبَرَنَا حَاتِمُ بْنُ حُرَيْثٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنَمٍ حَدَّثَنِي أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَتَشَرَّبُ نَاسٌ مِنْ أَثْنَى الْخَسْرِ يُسْمَرُونَ بِهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا يُضْرَبُ عَلَى رُؤُوسِهِمْ بِالْمَعَارِيفِ وَالْقَبَائِلِ يُخَسِفُ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ».

معاوية بن صالح ضعيف، وليس فيه: أَنْ الْوَعِيدَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمَعَارِيفِ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى اخْتِزَاقِ الْقَبَائِلِ - وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَلَى اسْتِحْلَاحِ الْخَمْرِ بِغَيْرِ اسْمِهَا، وَالذِّيَانَةُ لَا تُوَحَّدُ بِالظَّنِّ.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَضْرَمِيُّ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْخَلَّاصِ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ شُعْبَانَ الْمَصْرِيُّ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْغَزَرِ بْنِ أَبِي حَمَادٍ بِمَحْصَصٍ، وَيَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ أَخْبَرَنَا عُمَيْدُ بْنُ هِشَامٍ الْحُلَيْيُّ - هُوَ ابْنُ نَعِيمٍ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عَمَدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَلَسَ إِلَى قَبِيْةٍ فَسَمِعَ مِنْهَا صَبَّ اللَّهِ فِي أَذُنَيْهِ الْأَنْثُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

هَذَا حَدِيثٌ مُوضِعٌ مَرْكَبٌ، فَضِيحَةٌ مَا عَرَفَ قَطُّ مِنْ طَرِيقِ أَنَسٍ، وَلَا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ الْمُنْكَدَرِ، وَلَا مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَلَا مِنْ جِهَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَكُلِّ مَنْ دُونَ ابْنِ الْمُبَارَكِ إِلَى ابْنِ شُعْبَانَ مَجْهُولُونَ. وَابْنُ شُعْبَانَ فِي الْمَالِكِيِّينَ نَظِيرُ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ قَاتِعٍ فِي الْحَنْفِيِّينَ.

قَدْ تَأَمَّلْنَا حَدِيثَهُمَا فَوَجَدْنَا فِيهِ الْبَلَاءَ الْبَيِّنَ، وَالْكَذِبَ الْبَحْتِ، وَالْوَضْعَ اللَّائِحَ، وَعَظِيمَ الْفَضَائِحِ، فَلَمَّا تَعَيَّرَ ذَكَرَهُمَا، أَوْ اخْتَلَطَتْ كَتَبَهُمَا، وَإِنَّمَا تَعَمَّدَا الرِّوَايَةَ عَنْ كُلِّ مَنْ لَا خَيْرَ فِيهِ مِنْ كَذَابٍ، وَمَغْفَلٌ يَقْبَلُ التَّلْفِيفَ.

وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ - وَهِيَ ثَلَاثَةُ الْأَثْنَانِ: أَنْ يَكُونَ الْبَلَاءُ مِنْ قِبَلِهِمَا

الْحَرَانِيُّ عَنْ عَمَدِ بْنِ سَلَمَةَ الْحَرَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ - هُوَ خَالِدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ - وَهُوَ خَالِدُ عَمَدِ بْنِ سَلَمَةَ - عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءٍ: رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَجَابِرَ بْنَ عَبْدِ الْأَصَارِيِّنَ يَمْرِيَانِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ لَهْوٌ وَلَعِبٌ، إِلَّا أَرْبَعَةٌ: مُلَاعَبَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ، وَتَأْوِيلُ الرَّجُلِ فَرْسَهُ، وَمَشْيُهُ بَيْنَ الْغُرَضَيْنِ، وَتُعْلِيمُ الرَّجُلِ السَّبَاحَةَ» فَسَقَطَ هَذَا الْخَبَرُ.

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا: مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعْبَانَ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ بَحْتٍ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَجَابِرَ بْنَ عَمِيدٍ، فَذَكَرَهُ، وَفِيهِ «كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ فَهُوَ لَهْوٌ وَسَهْوٌ» عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ بَحْتٍ غَيْرُ مَشْهُورٍ بِالْعَدَالَةِ، ثُمَّ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ سَهْوٌ وَلَهْوٌ وَلَيْسَ فِيهِ تَحْرِيمٌ.

وَرَوَيْتُ مِنْ طَرِيقِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّوْرِيِّ عَنْ عَمَدِ بْنِ كَثِيرٍ الْعَبْدِيِّ أَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضَّبْعِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي رَزِينٍ عَنْ أَخِيهِ عَنْ لَيْثٍ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْمَغْنَةَ وَبَيْعَهَا وَتَمَتُّهَا وَتُعْلِيمَهَا وَالِاسْتِمَاعَ إِلَيْهَا».

فِيهِ: لَيْثٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي رَزِينٍ وَهُوَ مَجْهُولٌ لَا يَدْرِي مَنْ هُوَ عَنْ أَخِيهِ، وَمَا أدْرَاكَ مَا عَنْ أَخِيهِ هُوَ مَا يَعْرِفُ وَقَدْ سَمِعَ، فَكَيْفَ أَخُوهُ الَّذِي لَا يَسْمُ.

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أَنَسٍ أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ سَهْلٌ بْنُ عَمَدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلِ الرَّوْزِيِّ أَخْبَرَنَا لَاحِقُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقُدْسِيُّ - قَدْ مَرَّ - أَخْبَرَنَا أَبُو الْمَرْجَى ضَرَّارُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَمِيرِ الْقَاضِي الْجَبَلَانِيِّ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ الْحَمَصِيِّ أَخْبَرَنَا فَرْجُ بْنُ فَضَالَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمَدِ بْنِ عَلِيٍّ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ عَنْ أَبِيهِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا عَوَّلْتَ أَثْمِي خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً حَلَّ بِهَا الْبَلَاءُ» فَذَكَرَ مِنْهُنَّ وَأَشْخَذُوا الْقَبَائِلَ، وَالْمِعْرُفَ فَلَيَّتْ وَتَوَقَّعُوا عِنْدَ ذَلِكَ رِيحًا خَسْرَاءَ، وَمَسَحًا وَخَفَاءَ.

لَاحِقُ بْنُ الْحُسَيْنِ، وَضَرَّارُ بْنُ عَلِيٍّ، وَالْحَمَصِيُّ - مَجْهُولُونَ. وَفَرْجُ بْنُ فَضَالَةَ حَمَصِيٌّ مَتْرُوكٌ، تَرَكَهُ يَحْيَى، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ.

وَمِنْ طَرِيقِ قَاسِمِ بْنِ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ التَّيْسَابُورِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْقُضَيْلِ بْنِ عِيَّاضٍ أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ - هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - أَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْعَلَاءِ عَنْ عَمَدِ بْنِ الْمَاهِرِ عَنْ كِبَانِ مَوْلَى معاوية أَنَا

ومن طريق عبد الملك بن حبيب عن عبد العزيز الأوسي عن عبد الله بن عمر قال: «قال رجل يا رسول الله لي إبل، أأخذوها فيها؟ قال: نعم، قال: أأعطي فيها؟ قال: أعلم أن الغنم أذناء بيد شيطان يرغبه حتى يسكت».

هذا عبد الملك، والعمرى الصغير - وهو ضعيف.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو داود - هو سليم بن سالم بصري - أخبرنا حسان بن أبي سنان عن رجل عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يُسَبَّحُ قَوْمٌ مِنْ أَتْبَاعِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَسْبَحُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَتَىكَ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَتَصُومُونَ، وَتَصُومُونَ، وَتَحُجُّونَ قَالُوا: فَمَا بَالُهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: اتَّخَذُوا الْمَعَازِفَ وَالْقِيَانِ، وَالذُّفُوفَ، وَتَشْرَبُونَ هَذِهِ الْأَشْرِيَّةَ، فَبَاتُوا عَلَى لَهْوِهِمْ، وَشَرَابِهِمْ، فَاسْتَبَحُوا قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ».

هذا عن رجل لم يسم، ولم يذكر من هو.

ومن طريق سعيد بن منصور أيضاً: أخبرنا الحارث بن نبهان أخبرنا فرقد السبخي عن عاصم بن عمرو عن أبي امامة قال: قال رسول الله ﷺ: «تَبَيَّنَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى لَهْوٍ وَلَعِبٍ، وَأَكْلِ وَشْرَبٍ، فَيُصْبِحُوا قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ، يَكُونُ فِيهَا خَسَفٌ، وَذَفْدٌ، وَيَبْعَثُ عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَائِهِمْ رِيحٌ تَفْسِيهِمْ، كَمَا نَسَفَتْ مِنْ كَانَ قَبْلَهُمْ بِاسْتِحْلَالِهِمُ الْحَرَامَ، وَلَعِبِهِمُ الْحَرِيرَ، وَشَرِبِهِمُ الذُّفُوفَ، وَاتَّخَذُوا الْقِيَانَ».

والحارث بن نبهان لا يكتب حديثه، وفرقد السبخي ضعيف، نعم: وسليم بن سالم، وحسان بن أبي سنان، وعاصم بن عمرو: لا أعرفهم - فسقط هذا الخبر بيقين.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا فروج بن فضالة عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي امامة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وَأَمْرُنِي بِمَحْوِ الْمَعَازِفِ، وَالْمَزَامِيرِ، وَالْأَزْنَانِ، وَالصَّلْبِ: لَا يَجِلُّ يَبْعَثُ، وَلَا شِرَازُوهُنَّ، وَلَا تَغْلِيهِنَّ، وَلَا التَّجَارَةَ بَيْنَ، وَتَمْنَهُنَّ حَرَامٌ، نَعِي الصَّوَارِبَ - الْقَاسِمُ ضَعِيفٌ».

ومن طريق البخاري قال هشام بن عمار: أخبرنا صدقة بن خالد أخبرنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أخبرنا عطية بن قيس الكلابي حدثني عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال حدثني أبو عامر - أو أبو مالك الأشعري - ووالله ما كنتي: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «يَكُونُ مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ يَسْتَحْلُونَ الْحِرَّ وَالْغُرَبَاءَ، وَالْخَمْرَ، وَالْمَعَازِفَ».

- ونسأل الله العافية، والصدق، وصواب الاختيار.

ومن طريق ابن شعبان قال: روى هاشم بن ناصح عن عمر بن موسى عن مكحول عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَعِنْدَهُ جَارِيَةٌ مُغْتَبَاةٌ فَلَا تَصَلُّوا عَلَيْهِ».

هاشم، وعمر، ومكحول، لم يلق عائشة، وحديث لا ندرى له طريقاً، إنما ذكره هكذا مطلقاً، «أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَى عَنْ صَوْتَيْنِ مُلْعَوَتَيْنِ: صَوْتِ نَائِيَةٍ، وَصَوْتِ مُغْتَبَاةٍ» وهذا لا شيء.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا إسماعيل بن عياش عن مطر بن يزيد أخبرنا عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي امامة سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا يَجِلُّ بَيْعُ الْمُغْتَبَاةِ وَلَا شِرَازُوهُنَّ وَتَمْنَهُنَّ حَرَامٌ وَقَدْ نَزَلَ تَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ: ﴿وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ الْآيَةُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا رَفَعَ رَجُلٌ قَطُّ غَيْرَهُ صَوْتَهُ بِغَنَاءٍ إِلَّا ارْتَدَفَهُ شَيْطَانَانِ يَضْرِبَانِهِ عَلَى صَدْرِهِ وَظَهْرِهِ حَتَّى يَسْكُتَ».

إسماعيل، ضعيف، ومطر بن جهمول، وعبيد الله بن زحر ضعيف، والقاسم ضعيف، وعلي بن يزيد دمشق مطر متروك الحديث.

ومن طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي عن عبد العزيز الأوسي عن إسماعيل بن عياش عن علي بن يزيد عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي امامة الباهلي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا يَجِلُّ تَغْلِيمُ الْمُغْتَبَاةِ، وَلَا شِرَازُوهُنَّ، وَلَا يَبْعَثُ، وَلَا أَخْذَاهُنَّ، وَتَمْنَهُنَّ حَرَامٌ وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا رَفَعَ رَجُلٌ غَيْرَهُ بِالْغَنَاءِ إِلَّا ارْتَدَفَهُ شَيْطَانَانِ يَضْرِبَانِ بَأْظْلَمَ صَدْرِهِ وَظَهْرِهِ حَتَّى يَسْكُتَ».

ومن طريق ابن حبيب أيضاً: أخبرنا ابن معبد عن موسى بن أعين عن القاسم عن عبد الرحمن عن أبي امامة أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ تَغْلِيمَ الْمُغْتَبَاةِ وَشِرَازُوهُنَّ، وَتَبْعَهُنَّ، وَأَكْلَ أَتْمَائِهِنَّ».

أما الأول: فعبد الملك هالك، وإسماعيل بن عياش ضعيف، وعلي بن يزيد ضعيف متروك الحديث، والقاسم بن عبد الرحمن ضعيف.

والثاني: عن عبد الملك، والقاسم أيضاً، وموسى بن أعين ضعيف.

أحدها: أَنَّهُ لَا حِجَّةَ لِأَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ خَالَفَ غَيْرُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ نَصَّ الْآيَةِ يَبْطُلُ احتجاجهم بها؛ لِأَنَّ فِيهَا «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَتَجَنُّعًا هَرُورًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ» وهذه صفة من فعلها كَانَ كَافِرًا، بَلَا خِلَافٍ، إِذَا اتَّخَذَ سَبِيلَ اللَّهِ تَعَالَى هَرُورًا.

وَلَوْ أَنَّ امْرَأً اشْتَرَى مَصْحَفًا لِيُضِلَّ بِهِ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَتَّخِذَهَا هَرُورًا لَكَانَ كَافِرًا، فَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى، وَمَا ذَمَّ قَطُّ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ اشْتَرَى هَوَا الْحَدِيثِ لِيُهْلِكَ بِهِ وَيرُوحَ نَفْسَهُ، لَا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى، فَبَطُلَ تَعَلُّقُهُمْ بِقَوْلِ كُلِّ مَن ذَكَرْنَا.

وَكذَلِكَ مَن اشْتَغَلَ عَامِدًا عَنِ الصَّلَاةِ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، أَوْ بِقِرَاءَةِ السَّنَنِ، أَوْ بِعَدِّهِ يَتَحَدَّثُ بِهِ، أَوْ يَنْظُرُ فِي مَالِهِ، أَوْ يَغْنَاهُ، أَوْ يَغْيِرُ ذَلِكَ، فَهُوَ فَاسِقٌ، عَاصِي لِلَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ لَمْ يَضِيغْ شَيْئًا مِنَ الْفِرَاقِ اشْتَغَالَ بِمَا ذَكَرْنَا فَهُوَ حَسَنٌ.

وَاحتجوا.

فَقَالُوا: مِنَ الْحَقِّ الْغِنَاءُ أَمْ مِنْ غَيْرِ الْحَقِّ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى قِسْمِ ثَالِثٍ.

فَقَالُوا: وَقَدْ قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ»

فَجَوَابُنَا - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ -: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» فَمَنْ نَوَى بِاسْتِمَاعِ الْغِنَاءِ عَوْنًا عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ فَاسِقٌ.

وَكذَلِكَ كُلُّ شَيْءٍ غَيْرُ الْغِنَاءِ، وَمَنْ نَوَى بِهِ تَرْوِيجَ نَفْسِهِ لِيَقْوَى بِذَلِكَ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَيَنْشُطَ نَفْسَهُ بِذَلِكَ عَلَى الْبِرِّ فَهُوَ مُطِيعٌ حَسَنٌ، وَفَعَلَهُ هَذَا مِنَ الْحَقِّ، وَمَنْ لَمْ يَتَوَّعِدْ طَاعَةَ وَلَا مَعْصِيَةَ، فَهُوَ لَعَنُ مَعْفُوفٍ عَنْهُ كَخُرُوجِ الْإِنْسَانِ إِلَى بَسَاتِنِهِ مَتَزَهًّا، وَقَعُودِهِ عَلَى بَابِ دَارِهِ مَتَزَجًّا وَصَبَاحِهِ ثَوْبَهُ لِأَزْوَاجِهِ أَوْ أَخْضَرَّ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَمَدَّ سَاقَهُ وَقَبَضَهَا وَسَاتَرَ أَعْمَالَهُ - فَبَطُلَ كُلُّ مَا شَبَّهَ بِهِ بَطْلَانًا مَقِيضًا - وَلِلَّهِ تَعَالَى الْحَمْدُ، وَمَا نَعْلَمُ لَهُمْ شَبْهَةً غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا.

وَأَمَّا الشَّطْرُنْجُ:

فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْمَاجَشُونِ عَنِ الْخَمْرَةِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَعِبَ بِالْمَيْمِرِ - يَعْنِي النَّزْدَ وَالشَّطْرُنْجَ - ثُمَّ قَامَ يَضْلِي بِشَيْءٍ لَدَيْهِ يَتَوَضَّأُ بِالْفَيْحِ وَدَمَ الْخِنْزِيرِ ثُمَّ يَضْلِي، أَفْتَقُونَ: يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاتَهُ».

وَهَذَا مُقْطَعٌ لَمْ يَتَّصِلْ مَا بَيْنَ الْبُخَارِيِّ وَصَدَقَهُ بِنِ خَالِدٍ - وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ إِلَّا، وَكُلُّ مَا فِيهِ قَمُوضٌ، وَبِاللَّهِ لَوْ اسْتَدَّ جَمِيعَهُ أَوْ وَاحِدَهُ مِنْهُ فَكَثُرَ مِنْ طَرِيقِ الثَّقَاتِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمَا تَرَدَّدْنَا فِي الْأَخْبَرِ بِهِ.

وَلَوْ كَانَ مَا فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ حَقًّا مِنْ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ يَبْعَثُ لَوْجِبَ أَنْ يَحْذَرَ مِنْ وَطْئِهِمْ بِالشَّرَاءِ، وَإِنْ لَا يَلْحَقُ بِهِ وَلَدُهُ مِنْهَا.

ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا تَحْرِيمٌ مُلْكُهُنَّ، وَقَدْ تَكُونُ أَشْيَاءٌ يَحْرَمُ يَبْعَثُ وَيَحِلُّ مُلْكُهَا وَتَمْلِكُهَا كَالْمَاءِ، وَالْمَرْءِ، وَالتَّكْلِيبِ.

هَذَا كُلُّ مَا حَضَرْنَا ذَكَرَهُ فَمَا أَضِيفَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَأَمَّا عَمَّنْ دُونَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَمِيدِ بْنِ صَخْرٍ عَنْ عَمَّارِ الدَّهَمِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِي الصَّهْبَاءِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى: «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ» الْآيَةَ، فَقَالَ: الْغِنَاءُ، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مَقْسَمِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، قَالَ: الْغِنَاءُ، وَشَرَاءُ الْمُغْنِيَةِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، قَالَ: الْغِنَاءُ، وَتَحْوُهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْكُوفِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: السَّدْفُ حَرَامٌ، وَالْمَعَاظُ حَرَامٌ، وَالزَّمَامُ حَرَامٌ، وَالْكُوبَةُ حَرَامٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ حَادٍ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: الْغِنَاءُ يَنْبِثُ الثَّقَاتُ فِي الْقَلْبِ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو وَكَيْعٍ عَنْ مَسْرُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُنَا يَأْخُذُونَ بِأَفْوَاهِ السَّكَلِكِ يَغْرَقُونَ الْذُكُوفَ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سَفِيانَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ جَعْفَرٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى: «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ» قَالَ: الْغِنَاءُ - وَهُوَ أَيْضًا قَوْلُ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ سَلِيمَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ عِكْرَمَةَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، قَالَ: هُوَ الْغِنَاءُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَا حِجَّةَ فِي هَذَا كُلِّهِ لَوُجُوهُ:

فكيف.

هذا مرسل، وعبدُ الملك ساقط، وعبدُ الملك بنُ الماجشون ضعيف.

وهذا الخبرُ حجةٌ على المالكيين، والحنفيين، والشافعيين بالمرسل؛ لأنهم يلزمهم الأخذُ به فيقتضون الوضوءَ بلعبِ الشطرنج، فإن تركوه تناقضوا وتلاعبوا.

ومن طريق عبد الملك بن حبيب أخبرنا أسد بن موسى، وعلي بن معبد عن ابن جريج عن حبة بن سلم: أن رسول الله ﷺ قال: «الشطرنج مُلْعُونَةٌ مُلْعُونَةٌ مَنْ لَعِبَ بِهَا، وَالشَّاطِرُ إِلَيْهَا كَأَكْلِ لَحْمِ الْخَنَازِيرِ».

ابن حبيب لا شيء، وأسد ضعيف، وحبة بن سلم مجهول، وهو منقطع.

ومن طريق ابن حبيب حدثنا الجذامي عن ابن أبي رواد عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «إِنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَاحِبُ الشَّاهِ الَّذِي يَقُولُ: قَتَلْتُهُ، وَاللَّهِ أَهْلَكْتُهُ، وَاللَّهِ اسْتَأْصَلْتُهُ، وَاللَّهِ أَفْكَأَ وَزُورًا وَكَذِبًا عَلَى الْوَلَدِ».

عبد الملك لا شيء، وهو منقطع.

وروي في ذلك عن رسول الله ﷺ ما روي عن طريق ابن حبيب عن أصبغ بن الفرج عن ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن أبي قبيل عن عتبة بن عامر الجهني، أنه قال: لأن أعبد ولنا من دون الله تعالى أحب إلي من أن ألعب بالشطرنج.

هذا كذبٌ بحتٌ ومعادٌ لله أن يقول صاحبُ إن عبادَةَ الأوثان من دون الله تعالى يعدلها شيءٌ من الذنوب، فكيف أن يكون الكفرُ أخفَ منها؟

ويحيى بن أيوب لا شيء - وأبو قبيل غيرُ مذكورٍ بالعدالة.

ومن طريق ابن حبيب عن علي بن معبد، وأسود بن موسى عن رجلهما: أن علي بن أبي طالب مرَّ برجالٍ يلعبون بشطرنج فقال: «مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ؟» لأنَّ يمسك أحدكمُ حُرَّةً حَتَّى تَطْفِي خَيْرَ لَهْ مِنْ أَنْ يَمْسَهَا، لَوْلَا أَنْ تَكُونَ سَنَةً لَضَرَبْتَ بِهَا وَجُوهَكُمْ - ثم أمرَ بهم فجسروا.

هذا منقطع، وفيه ابن حبيب - ما نعلمُ لهم شيئاً غيرَ ما ذكرنا.

والجوابُ عن قولهم: أمَّ من الحقِّ أمَّ من الباطل؟ كجوابنا في الغناء ولا فرق - وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: فلما لم يأت عن الله تعالى، ولا عن رسوله ﷺ تفصيلٌ بتحريم شيءٍ مما ذكرنا صحَّ أنه كله حلالٌ مطلقاً،

وقد رويَا من طريق مسلمٍ حدثني هارون بن سعيد الأيلي حدثني ابن وهب أخبرنا عمرو - هو ابنُ الحارث - أخبرنا ابنُ شهابٍ حدثه عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن أبا بكرٍ دخلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا جَارَتَانِ تَغْتَابُ وَتَضْرِبَانِ - وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُسْجَى بَيْنَهُمَا - فَاتَّهَرَهُمَا أَبُو بَكْرٍ، فَكَشَفَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجْهَهُ وَقَالَ: دَعَهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ فَإِنَّهَا أَيَّامٌ عِيْدِهِ.

وبه أيضاً إلى عمرو بن الحارث أن محمد بن عبد الرحمن - هو أبو الأسود - حدثه عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي جَارَتَانِ تَغْتَابُ بَيْنَهُمَا بُعَاثٌ فَاصْطَلَجَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوَّلَ وَجْهَهُ فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَاتَّهَرَنِي وَقَالَ لِي: أَوْرَمَلُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعَهُمَا».

فإن قيل: قد رويتم هذا الخبرَ من طريقِ أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وقال فيه: وليستا بمغنين.

قلنا: نعم، ولكنَّها قد قالت: لهنَّما كانتا تغتابان، فالغناءُ منهُما قد صحَّ، وقولُها: وليستا بمغنين أي ليستا بمحسنتين.

وهذا كله لا حجةَ فيه، إنما الحجةُ في إنكاره ﷺ على أبي بكرٍ قوله: أمرُما الشَّيْطَانِ عندَ رسولِ اللَّهِ ﷺ، فصَحَّ أنه مباحٌ مطلقاً، لا كراهيةَ فيه، وأن من أنكره فقد أخطأ بلا شك.

ومن طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن عبيد الغداني أخبرنا الوليد بن مسلم أخبرنا سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن نافع مولى ابن عمر قال: «سَمِعَ ابْنُ عُمَرَ يُؤَمَّرُ أَوْضَعَ أَصْبَغِي فِي أُذُنَيْهِ، وَنَأَى عَنِ الطَّرِيقِ وَقَالَ لِي: يَا نَافِعُ هَلْ تَسْمَعُ شَيْئاً؟ قُلْتُ: لَا، فَرَفَعَ أَصْبَغِيهِ بَيْنَ أُذُنَيْهِ وَقَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَسَمِعَ يَثْلُ هَذَا وَصَنَعَ يَثْلُ هَذَا».

قال أبو محمد: هذه هي الحجةُ القاطعةُ بصحة هذه الأسانيد، ولو كان المزمارُ حراماً سماعه لما أباح عليه السلام لابن عمر سماعه، ولو كان عند ابن عمر حراماً سماعه لما أباح لنافع سماعه، ولأمر عليه السلام بكسره وبالسكوت عنه، فما فعل عليه السلام شيئاً من ذلك. وإنَّما تجنَّب عليه السلام سماعه كتحبُّه أكثرَ المباح من أكثرِ أمورِ الدنيا، كتحبُّه الأكلُ متكسفاً، وإنَّ بيتَ عنده دينارٌ أو درهمٌ، وإنَّ يعلَى السَّترَ على سهوةٍ في البيتِ والسَّترَ الموشى في بيتِ فاطمة فقط - وبالله تعالى التوفيق.

ومن طريق مسلم بن الحجاج أخبرنا زهير بن حرب أخبرنا جرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين

الذوق فيشققونها.

وقد جاء عن سعيد بن جبير، وعبد بن سيرين: أنهما كانا يحسان اللعب بالشطرنج - وعن سعيد بن عبد الرحمن بن عوف أنه كان يغني بالعود - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٦٦- مسألة: والبيع في المسجد مكروه، وهو

جائز لا يرد، والبيع قبل طلوع الشمس جائز. وإتيان المراء ما ليس عنده ثمنه جائز؛ لقول الله - تعالى: ﴿وَأَخْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ وقد روي في ذلك آثار لا تصح:

وروى الربيع بن حبيب عن نوفل بن عبد الله عن أبيه - وكلهم مجهولون - عن عليّ فنهى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّومِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

ومن طريق ابن وهب أخبرني أسامة - هو ابن زيد - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «نهى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي الْمَسْجِدِ».

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «نهى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّحَلُّقِ فِي الْمَسْجِدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَعَنِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي الْمَسْجِدِ» - هذه صحيحة.

ومن طريق أبي داود عن عثمان بن أبي شيبة عن وكيع عن شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس «أن النبي ﷺ ابتاع من غيره ثياباً وثياباً عنده ثمنه فأرّخ فيه، فباعه، وتصدق بالثمن على أرباب بني عبد المطلب، ثم قال: لا أشتري بعتها شيئاً إلا وعندي ثمنه» - سماك، وشريك ضعيفان.

وروي من طريق الدارودي عن يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَتَشَدَّى فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا لَهُ لَا رَدَّ لِلَّهِ عَلَيْكَ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ يَبِيعُ فَقُولُوا لَهُ: لَا أَرِخَ اللَّهُ بِجَارَتِكَ» ليس فيه منع من البيع، ولكنها كراهية.

١٥٦٧- مسألة: والحكرة المضرة بالناس حرام -

سواء في الابتاع أو في إمساك ما ابتاع - ويمنع من ذلك. والاحتكر في وقت رخاء ليس آمناً بل هو بحسن؛ لأن الجلاب إذا أسرعوا البيع أكثروا الجلب، وإذا بارت سلحتهم ولم يجدوا لها متاعاً تركوا الجلب، فأضر ذلك بالمسلمين، قال الله - تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

فإن قيل: فإنكم تصححون الحديث من طريق محمد بن

قال: «جاء حبش يزفنون في يوم عيد في المسجد فدعاني النبي ﷺ حتى وضعت رأسي على منكبيه فجعلت أنظر إلى لحيته حتى كنت أنا التي انصرفت عن النظر».

وروي من طريق سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عامر بن سعد البجلي أنه رأى أبا مسعود البديري وقرظة بن كعب، وثابت بن يزيد - وهم في عرسٍ وعندهم غناء - فقلت لهم: هذا وأنتم أصحاب محمد ﷺ.

فقالوا: «إنه رخص لنا في الغناء في العرس، والكساء على الميت من غير نوح» - ليس فيه النهي عن الغناء في غير العرس.

ومن طريق حماد بن زيد أخبرنا أيوب السخيتاني، وهشام بن حسان، وسلمة - هو ابن كهيل - دخل حديث بعضهم في حديث بعض، كلهم عن محمد بن سيرين أن رجلاً قدم المدينة بجوار فأتى إلى عبد الله بن جعفر فعرضه عليه، فأمر جارية منهم فأحدث، قال أيوب: بالذق، وقال هشام: بالعود، حتى ظن ابن عمر أنه قد نظر إلى ذلك، فقال ابن عمر: حسبك - سائر اليوم - من مزور الشيطان، فسامعه، ثم جاء الرجل إلى ابن عمر فقال: يا أبا عبد الرحمن إني غبت بسبعمائة درهم، فأتى ابن عمر إلى عبد الله بن جعفر فقال له: إنه غبن بسبعمائة درهم، فأما أن تعطيه إياه، وإما أن ترد عليه بيعه، فقال: بل نعطيه إياه، فهذا ابن عمر قد سمع الغناء وسعى في بيع المغنية، وهذه أسانيد صحيحة لا تلك اللغات الموضوعة.

ومن طريق وكيع أخبرنا فضيل بن مرزوق عن ميسرة النهدي قال: مر علي بن أبي طالب يقوم يلعبون بالشطرنج فقال: «مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ؟» فلم ينكر إلا التماثيل فقط - وهذا هو الصحيح عنه لا تلك الزيادة المكذوبة التي رواها من لا خير فيه.

فإن قيل: قد روى: «أَعْلَسُوا النِّكَاحَ وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْعُرْيَالِ».

قلنا: هذا ساقط؛ لأنه من طريق عبد الملك بن حبيب عن أصبغ عن السبيعي عن ربيعة أن رسول الله ﷺ قاله - وعبد الملك ساقط، والسبيعي مجهول، ثم هو منقطع.

فإن قيل: الذق جمع عليه.

قلنا: هذا الباطل.

وروي من أصح طريق عن يحيى بن سعيد القطان أخبرنا سفيان الثوري حدثني منصور بن المعتمر عن إبراهيم التيمي: أن أصحاب ابن مسعود كانوا يستقبلون الجواري في المدينة معهن

قال - تعالى: ﴿فَلَا تَهْنُوتُوا وَتَذَعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ فالذخول إليهم بحيث تجري على الدخول أحكامهم وإن انسلف ودعاه إلى السلم - وهذا كله حرم.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ فتقويتهم بالبيع وغيره مما يقولون به على المسلمين حرام، ويتكفل من فعل ذلك، ويبالغ في طول حبسه.

١٥٦٩ - مسألة: ومن اشترى سلعة على السلامة من العيوب فوجدها معيبة فهي صفة مفسوخة كلها، لا خيار له في إمسакها إلا بأن يجدد فيها بيعاً آخر براض منهما؛ لأن العيب بلا شك غير السالم، وهو إنما اشترى سالماً فأعطى معيباً، فالذي أعطى غير الذي اشترى فلا يحل له ما لم يشتري؛ لأنه أكل مال بالباطل.

قال رسول الله ﷺ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وقال تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُمْ﴾.

وقد ذكرنا كلاماً كثيراً في هذه المسألة فيما سلف من كتابنا هذا، وفي هذا كفاية وبالله تعالى التوفيق.

١٥٧٠ - مسألة: فإن لم يشترط السلامة، ولا بين له معيب فوجد عيباً فهو غير بين إمساکه أو رد، فإن إمسك فلا شيء له؛ لأنه قد رضي بعين ما اشترى فله أن يستحب رضاها، وله أن يرد جميع الصفقة؛ لأنه وجد عديعة وغشاً وغبناً - والغش، والخديعة؛ حرامان. وليس له أن يمسك ما اشترى، ويرجع بقيمة العيب؛ لأنه إنما له ترك الرضا بما غش فيه فقط؛ ولأنه لم يوجب له حقاً في مال البائع؛ قرآن، ولا سنة، بل ماله عليه حرام كما ذكرنا، وليس له رد البعض؛ لأن نفس المعامل له لم تطلب له ببعض ما باع منه دون بعض، ولا يحل مال أحد إلا براض، أو بنص يوجب إحلاله لغیره - وسواء كان المبيع وجه الصفقة أو أكثرها أو أقلها؛ لأنه لم يأت بالفريق بين شيء من ذلك؛ قرآن، ولا سنة - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٧١ - مسألة: هذا حكم كل معيب حاشا المصراة فقط، فإن حكمها أن من اشترى مصراة وهي ما كان يحل له من إناث الحيوان، وهو يظنها لونها فوجدها قد ربطت شرعها حتى اجتمع اللبن، فلما حلبها انتضخ له الأمر؛ فله الخيار ثلاثة أيام، فإن شاء إمسك ولا شيء له، وإن شاء ردّها وردها معها صاعاً من

عجلان عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سعيد بن المسيب عن معمر بن عبد الله العدوي: أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِي»..

قلنا: نعم، ولكننا روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن مالك بن أنس بن الحذان أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحْسِبُ، نَفَقَةَ أَهْلِهِ سَنَةً، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ مِنْ ثَمَرِهِ مَجْعَلًا مَالِ اللَّهِ».

فهذا النبي عليه السلام قد احتسب قوت أهله سنة، ولم يمنع من أكثر.

فصح أن إمساک ما لا يذ منه مباح، والشراء مباح، والمذكور بالذم هو غير المباح بلا شك، فهذا الاحتكار الذي ذكرناه، وكل احتكار فإنه إمساک، والاحتكار مذموم، وليس كل إمساک مذموماً، بل هو مباح حتى يقوم دليل بالمنع من شيء منه فهو المذموم حيثن - وبالله تعالى التوفيق.

وقد روينا حديثاً من طريق يزيد بن هارون عن أصبغ بن زيد الجهفي عن أبي بشر عن أبي الزهري عن كثير بن مرة الحضرمي عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «مَنْ احْتَكَرَ طَعَاماً أَرْبَعِينَ يَوْماً فَقَدْ بَرَّيَ مِنَ اللَّهِ وَبَرَّيَ اللَّهُ مِنْهُ».

وهذا لا يصح؛ لأن أصبغ بن زيد، وكثير بن مرة مجهولان.

وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمي عن ليث بن أبي سليم أخبرني أبو الحكم أن علي بن أبي طالب أحرق طعاماً احتكر بمائة ألف.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا حميد بن عبد الرحمن الرّواصي عن الحسن بن حمي عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن قيس قال: قَالَ حَبِشٌ أَحْرَقَ لِي عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِيَادَ السُّلُوَادِ كَتَبَ احْتَكَرْتُهَا، لَوْ تَرَكْتُهَا لَرَبِحْتُ فِيهَا مِثْلَ عَطَاءِ الْكَوْفَةِ - البيادر أنادر الطعام.

قال أبو محمد: وهذا بحضرة الصحابة، ويلزم من شئع بمثل هذا أن يأخذ به.

١٥٦٨ - مسألة: وإن كان التجار المسلمون إذا دخلوا أرض الحرب أدلوا بها وجرت عليهم أحكام الكفار، فالتجارة إلى أرض الحرب حرام، ويمتنع من ذلك، وإلا فتركها فقط، والبيع منهم جائز إلا ما يتقوون به على المسلمين من دواب أو سلاح أو حديد أو غير ذلك، فلا يحل بيع شيء من ذلك منهم أصلاً.

وَرَوَاهُ عَنْ هَؤُلَاءِ مَنْ لَا يَحْصِيهِمْ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَصَارَ تَقْلُ كَافَّةً وَتَوَاتَرَ لَا يَرُدُّهُ إِلَّا عَرُومٌ غَيْرُ مُوقِفٍ - وَبِهَذَا يَأْخُذُ السَّلَفُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيُّ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَانَ - هُوَ النَّهْدِيُّ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: مَنْ اشْتَرَى عَقْلَةً فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ. وَهَذَا إِسْنَادٌ كَالْأَوَّلِ وَصَحَّ أَيْضًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ قِتْيَاهُ - وَلَا خَالَفَ لَهَا مِنَ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ.

وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَمَالِكٍ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَأَصْحَابِهِ، إِلَّا أَشْهَبَ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَصْحَابُهُمَا، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَأَبِي عِيْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، وَجَمِيعُ أَصْحَابِنَا، وَاحِدٌ قَوْلِي أَبِي لَيْلَى.

وَقَالَ زُفَرٌ بْنُ الْهَذَلِيِّ: يَرُدُّهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ نَصْفَ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذِهِ زِيَادَةٌ عَلَى أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَعْدُّ لِحُدُودِهِ، وَالزَّائِدُ فِي الشَّيْءِ كَالنَّاقِصِ مِنْهُ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَأَبُو يُونُسَ فِي أَحَدٍ قَوْلَيْهِ يَرُدُّهَا وَاقِيَةً صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ - وَهُوَ أَيْضًا خِلَافُ أَمْرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَقَالَ مَالِكٌ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ: يُوَدِّي أَهْلُ كُلِّ بَلَدٍ صَاعًا مِنْ أَغْلَبِ عِشْمِهِمْ - وَهَذَا خِلَافُ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: إِنْ كَانَ اللَّيْثُ حَاضِرًا لَمْ يَتَغَيَّرْ رَدُّهَا وَرَدُّ اللَّيْثِ، وَلَا يَرُدُّ مَعَهَا صَاعٌ تَمْرٍ وَلَا شَيْئًا، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَكَلَ اللَّيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَدُّهَا، لَكِنْ يَرْجِعُ بِقِيَمَةِ الْعَيْبِ فَقَطْ - وَهَذَا خِلَافُ ظَاهِرِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: إِنْ كَانَ قَدْ أَكَلَ اللَّيْثُ رَدُّهَا وَاقِيَةً مَا أَكَلَ مِنَ اللَّيْثِ. وَيَكْفِي فِي فُسَادِ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّهُمَا خِلَافُ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّهُ لَا سَلَفَ لَهُمْ فِيهِ، وَمَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَهُ قَبْلَهُمْ، وَأَنَّهُ خِلَافُ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَا خَالَفَ لَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ - وَهُمْ يَعْظُمُونَ مِثْلَ هَذَا إِذَا خَالَفَ تَقْلِيدَهُمْ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَاعْتَرَضُوا فِي ذَلِكَ بِأَنَّهُ تَعَلَّلُوا فِي الْخَبْرِ بَعْلَلٍ. فَمَرَّةً قَالُوا: هُوَ خَالَفَ لِلأَصُولِ.

عَمْرٌو بَلَا. وَسَوَاءٌ كَانَتِ الْمَصْرَةُ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ أَلْفًا أَوْ أَكْثَرَ لَا يَرُدُّ فِي كُلِّ ذَلِكَ إِلَّا صَاعًا وَاحِدًا مِنْ تَمْرٍ، وَسَوَاءٌ كَانَ اشْتَرَاهَا بَكْتِيرٍ أَوْ بِقِلْبِلٍ، وَلَوْ بَعَثَ صَاعٍ تَمْرٍ.

فَإِنْ كَانَ اللَّيْثُ الَّذِي فِي ضَرْعِهَا يَوْمَ اشْتَرَاهَا حَاضِرًا رَدَّهُ كَمَا هُوَ حَلِيٌّ أَوْ حَامِضٌ - فَإِنْ كَانَ قَدْ اسْتَهْلَكَهُ رَدَّ مَعَهَا لِبْنًا مِثْلَهُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ خُضِفَ أَوْ عَقِدَهُ رَدَّهُ، فَإِنْ نَقَصَ عَنْ قِيَمَتِهِ لِبْنًا رَدَّ مَا بَيْنَ النَّقْصِ وَالْتِمَامِ؛ لِأَنَّهُ لِبْنُ الْبَايَعِ - وَلَيْسَ عَلَيْهِ رَدُّ مَا حَدَثَ مِنَ اللَّيْثِ فِي كَوْنِهَا عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ حَدَثٌ فِي مَالِهِ فَهُوَ لَهُ.

فَإِنْ رَدَّهَا بِعَيْبٍ آخَرَ غَيْرِ التَّصْرِيعِ لَمْ يُلْزَمَهُ رَدُّ التَّمْرِ وَلَا شَيْءٍ غَيْرِ اللَّيْثِ الَّذِي كَانَ فِي ضَرْعِهَا إِذَا اشْتَرَاهَا، فَإِنْ انْقَضَتْ الثَّلَاثَةُ الْأَيَّامُ، وَلَمْ يَرُدَّهَا بَعْدَ لَزْمَتِهِ، وَيَطْلُ خِيَارُهُ إِلَّا مِنْ عَيْبٍ آخَرَ غَيْرِ التَّصْرِيعِ. وَإِنَّمَا سَمَّيْتُ مَصْرَةً؛ لِأَنَّ التَّصْرِيعَ هِيَ الْجَمْعُ وَهَذِهِ جَمْعُ لِبْنِهَا - وَهِيَ أَيْضًا الْخَلْفَةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَفَلَ لِبْنُهَا فِي ضَرْعِهَا.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُنْصَوَّرٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ أَبِيهِ الْقَاسِمِ عَنْ سِيرِينَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى عَقْلَةً أَوْ مَصْرَةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِنْ شَاءَ أَنْ يُسْكِنَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يُرَدَّهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ لَا سَمْرَاءَ السَّمْرَاءِ: الْبَرُّ فَهَذَا خَبَرٌ صَحِيحٌ يَقْضِي كُلَّ مَا قُلْنَا وَهُوَ الزَّائِدُ عَلَى سَائِرِ الْأَخْبَارِ.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ جَبَلَةَ أَخْبَرَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنِي زَيْدٌ قَالَ: إِنْ ثَابَتَ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى غَنَمًا مَصْرَةً فَاحْتَلَبَهَا فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا فَفِي حَلَّتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ».

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَرَوَيْنَا خَبَرَ الْمَصْرَةِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ سِيرِينَ، وَثَابَتُ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ، كَمَا أوردنا.

وَمِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، وَمُوسَى بْنُ يَسَارٍ وَأَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ وَهَمَّامُ بْنُ مَتْيَةَ، وَالْأَعْرَجُ، وَمَجَاهِدُ، وَأَبِي إِسْحَاقَ، وَزَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَذْيَنَةَ، وَغَيْرِهِمْ.

وَرَوَاهُ عَنْ هَؤُلَاءِ: حَزَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَدَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، وَسَهِيلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، وَمَعْمَرُ، وَأَبُو بَرٍّ، وَحَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ، وَهَشَامُ بْنُ حَسَّانَ، وَمَالِكُ، وَابْنُ عَيْنَةَ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي الزَّيْنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ، وَابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنِ الْأَعْرَجِ - وَهَؤُلَاءِ الْأَثَمَةُ الْأَثَابُ الثَّقَاتُ.

شيء من الروايات، وتلك الأخبار التي ذكرتم متقدمة إلى ثلاث أقسام:

إما خير باطل، كحديث أخير نصف مال مانع الزكاة، وحديث حرق رجل الغال، وحديث واطي أمه امرأة.

وإما خير ثابت، فحكمه باق كالنكارة على الواطي عامداً في نهار رمضان، والذي على قاتل العمد إذا رضيها أولياء القاتل، وجزاء الصبي.

وإما قسم ثبت بنص آخر نسخه فوجب القول بأنه منسوخ وما نذكره في وقتنا هذا إلا أنه لو وجد لصدق.

وأما كل من ادعى في خبر ثابت نسخاً فهو كاذب أكفأ أتم قاتل على الله تعالى ما لم يقله، وغير عن رسول الله ﷺ بما لم يخبر به عن نفسه، قاتل ما لا علم له به.

وهكذا كل من حل الحديث على غير ظاهره بأي وجه حاله، فجوابه: كذبت كذبت، قلت على رسول الله ﷺ الباطل، وقولته ما لم يقله وحكمت بالظن الذي هو أكذب الحديث، ورددت اليقين بالظنون.

وقال بعضهم هذا حديث مضطرب فيه، رواه سعيد بن منصور عن فليح بن سليمان عن أيوب بن عبد الرحمن عن يعقوب بن أبي يعقوب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من اشترى شاة مصراة فاشتري بالخيار إن شاء ردها وصاعاً من لبن».

ورواه أبو داود أخبرنا أبو كامل أخبرنا عبد الواحد أخبرنا صدقة بن سعيد عن جميع بن عمير التميمي قال: سمعت عبد الله بن عمر يقول فذكره وفيه: «فإن ردها رد معها يشل أو ينكح لبنها قمحا».

ورواه حماد بن أبي الجعد عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «صاعاً من لبن، لا شاة».

وهكذا رواه أشعث بن عبد الملك الحمراني عن ابن سيرين عن أبي هريرة مستنداً.

وهكذا رواه عبد الأعلى عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة مستنداً.

ورواه قره بن خالد عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «صاعاً من طعام لا شاة».

رويناه من طريق الزبارة أخبرنا عمرو بن علي أخبرنا أبو عاصم عن الأشعث - هو ابن عبد الملك الحمراني - عن محمد

فقلنا: كذبتهم، بل هو أصل من كبار الأصول، وإنما المخالف للأصول قولكم في الوضوء من القهقهة في الصلاة خاصة. وقولكم بأن الفلن لا يتقض الوضوء أصلاً إلا إذا كان ملء الفم. وقولكم في جعل الأبق أربعين درهماً إذا كان على مسيرة ثلاث. وقولكم في عين الدابة ربع ثمنها، والوضوء بالخمر، وسائر تلك الطوائف التي هي بالضحك، وما يأتي به المبرسم: أشبه منها بشرائع الإسلام.

ومرة قالوا: لما لم يقس عليه القاتلون به علمنا أنه متروك.

فقلنا: القياس باطل، وهلا عارضتم أنفسكم بهذا الاعتراض، إذ لم تقيسوا على النسخ من بيع المبرم المنع من بيع الموصى بعينه والمتن بصفة، وإذ لم تقيسوا على الخبر في الأكل ناسياً وهو صائمه، وإذ لم تقيسوا على الجنين يلقي فيكون فيه غرة.

ومرة قالوا: هو منسوخ بالتحريم في الربا؛ لأنه طعام من التمر بطعام من اللبن.

فقلنا: كذبت ما هو لبن بطعام ولا بتمر، إنما هو تمر أوجب الله تعالى للبايع على المتابع - إن رد عليه المصراة - كما أوجب الصداق على الزوج لا على المرأة وهي مستحقة بذلك النكاح فرجه الذي كان حراماً عليها، كما هو مستحل به فرجها الذي كان عليه حراماً ولا فرق. وكما أوجب الدية على العاقلة ولا ندب لها.

ومرة قالوا: أرايتم إن كان إنما باعها منه بمذخر ليس ترجع عليه وصاغ تمر، أو أرايتم إن كان لبها كثيراً جداً أو قليلاً جداً، ليس صاغ التمر عوضاً مرة عن نصف صاغ اللبن، ومرة عن صيعان كثيرة من اللبن.

قلنا: لا، ما هو عوضاً عن اللبن.

وأما في ابتاعه إياها بمذخر فنقول: نعم، فكان ماذا؟ «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ» وهلا عارضتم أنفسكم بهذه المعارضة إذ قلتم: بغرم سيد الأبق لمن رده عليه أربعين درهماً - وإن كان الأبق لا يساوي إلا درهماً واحداً - ولا يؤدي قاتل الأمة خطأ إلا خمسة آلاف درهم غير خمسة دراهم - ولو أنها كانت تساوي مائة ألف دينار، فهبتنا في هذه الحقائق هو الاعتراض، لا على المتقين عن رسول الله ﷺ.

ومرة قالوا: كان هذا الحكم إذ كانت العقوبات في الأموال كحرق رجل الغال، ونحو ذلك.

فقلنا: كذبتهم كما كذب الشيطان، وقتلتم ما لم يأت قط في

بَن سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُخْتَلَةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِنْ رَدَّهَا وَرَدَّهَا وَرَدَّهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ لَا سَمَرَاءَ».

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ - هُوَ الْعَقْدِيُّ - أَخْبَرَنَا قُرَّةٌ - هُوَ ابْنُ خَالِدٍ - عَنْ مُحَمَّدٍ بَن سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاءً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا سَمَرَاءَ».

وَهَكَذَا رَوَاهُ الْحُجَّاجُ بْنُ الْمُهَالِبِ عَنْ حَمَّادٍ بَن سَلَمَةَ عَنْ أَبِي وَحَيْبٍ بَن الشَّهِيدِ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا سَمَرَاءَ».

وَمِنْ طَرِيقٍ شُعْبَةَ أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ بْنُ عَتِيَّةٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ».

وَمِنْ طَرِيقٍ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي جَبَلَةَ عَنْ خَلَّاسٍ بَن عَمْرٍو، وَابْنِ سِيرِينَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «رَدَّهَا وَإِنَاءٌ مِنْ طَعَامٍ».

قَالُوا: هَذَا اضْطِرَابٌ شَدِيدٌ.
قُلْنَا: كَلَّا.

أَمَّا حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، فَقِيصٌ: فَلِيَحْ - وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ. وَابُوبُ بَن عَبْدِ الرَّحْمَنِ - هُوَ الْعَدَوِيُّ - ضَعِيفٌ مُجْهُولٌ. وَيَعْقُوبُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ - مُجْهُولٌ - فَسَقَطَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو فَقِيصَ صَدَقَهُ بَنُ سَعِيدٍ، وَجَمِيعُ بَنُ عَمِيرٍ، وَهُمَا ضَعِيفَانِ - فَسَقَطَ.

وَأَمَّا رَوَاةُ عَوْفٍ «إِنَاءٌ مِنْ طَعَامٍ» فَمَجْمَعٌ، فَسَرَتْهُ سَائِرُ الْأَحَادِيثِ بِأَنَّ ذَلِكَ الْإِنَاءُ صَاعٌ.

وَأَمَّا رَوَاةُ الْحُجَّاجِ عَنْ حَمَّادٍ بَن سَلَمَةَ فَلَيْسَ رَوَاتُهَا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بَنِ الْمُثَنَّى عَنْ الْحُجَّاجِ بِإِسْنَادِهِ، فَشَكَّ فِيهِ الْحُجَّاجُ، أَمْ بَرَأَ أَمْ لَا.

وَرَوَاتُهَا عَنْ حَمَّادٍ بَن سَلَمَةَ عَنْ أَبِي وَحَيْبٍ بَن الشَّهِيدِ عَنْ طَرِيقِ مُوسَى بَن إِسْمَاعِيلَ فَقَالَ: صَاعٌ ثَمَرٌ، وَلَا يَشْكُ. وَحَمَّادُ بْنُ الْجَعْدِ عَنْ قَتَادَةَ ضَعِيفٌ. فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا حَدِيثُ أَشْعَثَ وَقُرَّةٌ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُمَا صَحِيحَانِ لَا عِلَّةَ فِيهِمَا، أَحَدُهُمَا «صَاعٌ تَمْرٍ، لَا سَمَرَاءَ» وَالْآخَرُ «صَاعٌ طَعَامٍ، لَا سَمَرَاءَ» وَالطَّعَامُ قَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ أَنَّهُ السَّبْرُ نَفْسَهُ فَقَطْ إِذَا أُطْلِقَ هَكَذَا.

فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ ابْنَ سِيرِينَ هُوَ الَّذِي اضْطَرَبَ عَلَيْهِ فَالْوَجِبُ تَرْكُ مَا اضْطَرَبَ عَلَيْهِ فِيهِ، وَالرَّجُوعُ إِلَى رَوَايَةِ مَنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ سِوَاهُ فَلَمْ يَضْطَرَبْ عَلَيْهِ فِيهِ، وَهُمْ جَمَاعَةٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَسْنَا نَقُولُ بِهَذَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ هَذَا الْحَكَمُ قَرَأَ، وَلَا سَمَرَاءَ، وَلَا مَعْقُولٌ، لَكُنَّا نَقُولُ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ:

إِنَّ كَلَامَ الْفَلَّظِيِّ صَحِيحٌ مِنْ طَرِيقِ الْإِسْنَادِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْقَطْعِ بِالْوَهْمِ وَالْخَطَأِ عَلَى رَوَايَةِ ثَقَفٍ إِلَّا يَبْقِيَانِ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرُهُ. وَلَا تَحُلُّ السَّمَرَاءُ مِنْ أَنَّ تَكُونَ لَفْظَةً وَاقِعَةً عَلَى بَعْضِ أَصْنَافِ الْبُرِّ، أَوْ تَكُونَ اسْمًا وَاقِعًا عَلَى جَمِيعِ الْبُرِّ، فَإِنْ كَانَتْ وَاقِعَةً عَلَى جَمِيعِ الْبُرِّ، فَحَدِيثُ هَؤُلَاءِ وَهُمْ بِلا شَكٍّ، وَخَطَأٌ بِلا عَمَلَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ بُرٍّ وَلَا مِنْ بُرٍّ.

وَإِنْ كَانَتْ لَفْظَةُ السَّمَرَاءِ وَاقِعَةً عَلَى بَعْضِ أَصْنَافِ الْبُرِّ فَالْوَجِبُ أَنْ لَا يَجْزِيَ فِي الْمَصْرُوفِ مِنْ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْخِيَارِ كُلِّهَا إِلَّا صَاعٌ ثَمَرٍ فَقَطْ، إِلَّا الشَّاةَ وَحَدَهَا، فَلَمَّا بَرَدَ مَعَهَا صَاعًا مِنْ ثَمَرٍ، كَمَا ذَكَرْنَا، أَوْ صَاعًا مِنْ أَيِّ أَصْنَافِ الْبُرِّ أَعْطَى، حَاشَا السَّمَرَاءَ لَا يَجْزِي غَيْرَ الثَمَرِ، وَغَيْرُ الْبُرِّ فِي الشَّاةِ إِنْ كَانَ كَمَا ذَكَرْنَا - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ التَّمَرُ فِقِيصَتَهُ لَوْ وَجَدَ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ، أَوْ تَكْلِيفُ الْجَمْعِ بِالْثَمَرِ وَلَا بِد.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَنْ أَيْنَ قُلْتُمْ بَرْدَ اللَّبَنِ أَوْ تَضْمِينِهِ، وَلَيْسَ هُوَ فِي الْخَبْرِ؟

قُلْنَا: وَلَا فِي الْخَبْرِ أَنْ لَا يَرُدُّهُ، إِلَّا أَنَّ اللَّبَنَ مُشْتَرَى مَعَ الشَّاةِ صَفْقَةً وَاحِدَةً، وَالْوَجِبُ إِسْكَالُ الصَّفْقَةِ أَوْ رَدُّهَا كَمَا قَدَّمْنَا بِالنَّصُوصِ الَّتِي ذَكَرْنَا، لَا يَتْرَكُ بَعْضُهَا الْبَعْضَ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ جَاءَ فِي الْخَبْرِ فِي حَلْبَتِهَا صَاعٌ مِنْ ثَمَرٍ.

قُلْنَا: نَعَمْ، وَالْحَلْبَةُ هِيَ الْفَعْلُ، وَقَدْ تَكُونُ أَيْضًا اللَّبَنُ الْمُحْتَلَبُ، إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا سَمِيَ بِذَلِكَ جَزَاءً، وَلَا يَجُوزُ نَقْلُ الْفَلْظِ عَنْ مَوْضُوعِهِ إِلَى الْجَزَاءِ إِلَّا بِنَصٍّ، وَالْأَمْوَالُ عَمْرَةً إِلَّا بِنَصٍّ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٥٧٢- مسألة: فَإِنْ فَاتَ الْمَعْبُوتُ، أَوْ بَيْعَ، أَوْ

عَتَقَ، أَوْ إِسْلَامًا أَوْ تَلَفًا، فَلِلْمُشْتَرِي، أَوْ الْبَائِعِ: الرَّجُوعُ بِقِيَمَةِ الْعَيْبِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَرَهُنَّ وَآخَذَ الْعَيْبَ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الْغَنِّ فَمَالَهُ حَرَامٌ عَلَى أَخَذِهِ بِغَيْرِ رِضَا، وَلَا سَبِيلَ إِلَى رَدِّ الصَّفْقَةِ، فَالْوَجِبُ الرَّجُوعُ بِمَا لَمْ يَرْضَ بِدَلِّهِ مِنَ الْمَالِ.

وَكَذَلِكَ مِنْ غَنٍّ فِي بَيْعِهِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيَمَةِ الْغَنِّ وَلَا بِد.

١٥٧٨- مسألة: ومن باع بدرهم أو بدناسير في الدقة أو إلى أجل، أو سلم فيما يجوز فيه السلم - فلما قبض الثمن، أو ما سلم فيه: وجد عيباً أو استحق ما أخذ أو بعضه: فليس له إلا الاستبدال فقط؛ لأنه ليس له - عين معينة، إنما له صفة، فالذي اعطيه هو غير حق، فعليه أن يرده ما ليس له، وأن يطلب ما له - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٧٩- مسألة: ومن وكل وكيلاً ليتاع له شيئاً سماً، فابتاعه له بغين بما لا يتغابن الناس بمثله، أو وجده معيباً عيباً يحط به من الثمن الذي اشتراه به: فله من الرد، أو الإمساك، أو الاستبدال، أو من فسخ الصفقة كالذي ذكرنا قبل سواء سواء؛ لأن يذ وكيله هي يده - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٨٠- مسألة: فإن لم يعرف هل العيب حادث أم كان قبل البيع؟ فليس على المردود عليه إلا البين: بالله ما بعته إياه وأنا أدري فيه هذا العيب - ويرأ، إلا أن تقوم بينة عدل بأن هذا العيب أقدم من آمد المتابع فيرد؛ لأن الصفقة بيع، وقد أحل الله البيع، فلا يجوز نقضه بالدعوى ولا بالظنون - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٨١- مسألة: ومن اشترى من اثنين فاكتر سلعة واحدة صفقة واحدة فوجد عيباً له أن يرده حصّة من شاء ويتسكّ حصّة من شاء، وله أن يرده الجميع إن شاء، أو يسكّ الكل كذلك.

وكذلك لو استخفت حصّة أحدهم لم ينسخ العقد في حصّة الآخر؛ لأن بيع كل واحد منهما، أو منهم حصّة عقد غير عقد الآخر؛ قال الله - تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.

١٥٨٢- مسألة: وكذلك لو اشترى اثنان فصاعداً سلعة من واحد فوجدا عيباً فليهما شاء أن يرده، وليهما شاء أن يسكّ أسك؛ لما ذكرنا من أن صفقة كل واحد منهما غير صفقة الآخر. فكل ذلك لو استحق الثمن الذي دفعه أحدهما، وكان بعينه فإنه ينسخ ولا ينسخ بذلك عقد الآخر في حصّته - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٨٣- مسألة: ومن اشترى سلعة فوجد بها عيباً وقد كان حدث عنده فيها عيب من قبل الله تعالى، أو من فعله، أو من فعل غيره فله الرد، كما قلنا، أو الإمساك، ولا يرده من أجل ما حدث عنده شيئاً، ولا من أجل ما أحدث هو فيه شيئاً؛

وكذلك من اشترى زريعة فزرعها فلم تثبت فإنه يرجع بما بين قيمتها كما هي رديئة وبين قيمتها ثابتة؛ لأنها قد تلفت عنها، فإنما له الرجوع بقيمة الغن، فإن كان اشتراها على أنها ثابتة فالصفقة فاسدة، ويرد مثلاً أو قيمتها - إن لم توجد - ويرجع بالثمن كله - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٧٣- مسألة: فإن باع فرد عليه لم يكن له أن يرده، لكن يرجع بقيمة العيب فقط؛ لأنه قد بطل ما كان له من الرد بخروج المعيب عن ملكه، لقول الله - تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾.

ولم يجب له إلا قيمة الغن فقط، وما سقط حكمه ببرهان فلا يرجع إلا بنص يوجب رجوعه - وبالله تعالى التوفيق.

١٥٧٤- مسألة: فإن مات الذي له الرد قبل أن يلفظ بالرد، ويأنه لا يرضى: فقد لزمت الصفقة ورثته؛ لأن الخيار لا يورث، إذ ليس مالا؛ ولأنه قد رضي بالعقد، فهو على الرضا ما لم يتبين أنه غير راض، فإن لم يتبين ذلك، فقد قال - تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾.

١٥٧٥- مسألة: فإن مات الذي يجب عليه الرد كان لواجب العيب أن يرده المعيب على الورثة؛ لأن له الرضا أو الرد، فلا يبطله موت الغابن، وبالله تعالى التوفيق.

١٥٧٦- مسألة: والعيب الذي يجب به الرد: هو ما حط من الثمن الذي اشترى به أو باع به مالا يتغابن الناس بمثله؛ لأن هذا هو الغبن، لا غبن غيره.

فإن كان اشترى الشيء بشمن هو قيمته معيباً، أو باع بشمن هو قيمته معيباً - وهو لا يدري العيب - ثم وجد العيب فلا رد له؛ لأنه لم يجد عيباً.

وقد قال قوم: له الرد - وهذا خطأ فاحش؛ لأنه ظلم للبايع، وعناية ومحابة للمشتري بلا برهان، لا من قرآن، ولا سنة.

١٥٧٧- مسألة: فلو كان قد اشترى بشمن ثم اطلّ عيباً على عيب كان يحط من الثمن حين اشتراه، إلا أنه قد غلا حتى صار لا يحط من الثمن الذي اشتراه شيئاً، أو زال العيب قبل أن يعلم به، أو بعد أن علم به، فله الرد في كل ذلك؛ لأنه حين العقد وقع عليه غبن فله أن لا يرضى بالغبن - إذا علمه - ولا يوجب سقوط ما له من الخيار لما ذكرنا قرآن، ولا سنة، وبالله تعالى التوفيق.

وَأَمَّا سَقُوطُ الرُّدِّ بِالرِّضَا وَبِخُرُوجِ الشَّيْءِ أَوْ بَعْضِهِ عَنِ الْمَلِكِ أَوْ بِذَهَابِ بَعْضِ عَيْنِهِ أَوْ كُلِّهِ أَوْ بِمَوْتِهِ فَقَدْ ذَكَرْنَا الْبَرْهَانَ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ فِي ذَهَابِ عَيْنِهِ أَوْ بَعْضِهَا مَتَّعَ مِنْهُ الرُّدُّ لَمْ يَشْتَرِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَا يَكْتَفَى اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وَأَمَّا الْإِبْلَاءُ فَقَدْ ذَكَرْنَا الْبَرْهَانَ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ جَوَازِ تَمْلِيكِ الْمَرْءِ أُمَّ وَلَدِهِ غَيْرِهِ - وَاللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٥٨٦- مسألة: ومن اشترى شيئاً فوجده في ماله عيباً، كعيب، أو قنّاه، أو قرع، أو خشيب، أو غير ذلك: فله الرُّدُّ، أو الإمساكُ، سواءً كَانَ غَمّاً يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ أَوْ غَمّاً لَا يُمْكِنُ، إِلَّا بِكُسْرِهِ أَوْ شَقْوِهِ؛ لِأَنَّ الْغَيْنَ لَا يَجُوزُ، وَلَا يَجِلُّ، إِلَّا بِرِضَا الْمَغْنُونِ وَمَعْرِفَتِهِ بِقَدْرِ الْغَيْنِ، وَطَيْبِ نَفْسِهِ بِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ أَكْلُ مَالِ الْبَاطِلِ، وَالْبَاطِلُ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَقْصِدِ الْغَشَّ فَقَدْ حَصَلَ بِيَدِهِ مَالُ أَخِيهِ بِغَيْرِ رِضَا مِنْهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ - تَعَالَى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِتِجَارَةٍ عَنْ تَرْضَايَ مِنْكُمْ﴾ وَلَا يُمْكِنُ وَجُودُ الرِّضَا إِلَّا بِعَدْلِ الْمَعْرِفَةِ بِمَا يَرْضَى بِهِ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ.

١٥٨٧- مسألة: ومن اشترى عبداً أو أمةً، فَبَيَّنَ لَهُ بَعْضَ الْإِبَاقِ أَوْ الصَّرْعِ، فَرَضِيهِ فَقَدْ لَزِمَهُ، وَلَا رَجُوعَ لَهُ بِشَيْءٍ - عَرَفَ مَدَّةَ الْإِبَاقِ، وَصَفَةَ الصَّرْعِ أَوْ لَمْ يَبَيِّنْ لَهُ ذَلِكَ -؛ لِأَنَّ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْإِبَاقِ إِبَاقٌ، وَجَمِيعُ أَنْوَاعِ الصَّرْعِ صَرْعٌ، وَقَدْ رَضِيَ بِجَمَلِيَّةِ إِطْلَاقِ ذَلِكَ. فَلَوْ قُلِّلَ لَهُ الْأَمْرُ فَوُجِدَ خِلَافٌ مَا بَيَّنَّ لَهُ بَطَلَتْ الصَّفَقَةُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَا اشْتَرَى - وَلَوْ وَجَدَ زِيَادَةً عَلَى مَا بَيَّنَّ لَهُ فَلَهُ الْخِيَارُ فِي رَدِّ أَوْ إِمْسَاكِ؛ لِأَنَّهُ عَيْبٌ لَمْ يَبَيِّنْ لَهُ - وَاللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٥٨٨- مسألة: ومن اشترى عدداً على أَنْ فِيهِ عَدَدٌ سَمِّيَ مِنَ الثَّيَابِ، أَوْ كَذَا وَكَذَا رِطْلًا مِنْ سَمْنٍ أَوْ عَسَلٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ غَمّاً يَوْزَنُ، أَوْ كَذَا وَكَذَا نَفَاحَةً، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ غَمّاً يَحُدُّ، أَوْ كَذَا وَكَذَا مَدّاً غَمّاً يَكَالُ - أَوْ اشْتَرَى صَبْرَةً عَلَى أَنْ فِيهَا كَذَا وَكَذَا قَتِيرًا أَوْ غَوًّا ذَلِكَ، أَوْ شَيْئاً عَلَى أَنْ فِيهِ كَذَا وَكَذَا ذِرَاعاً، فَوُجِدَ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرُ: فَالصَّفَقَةُ كَلْهَا مَقْسُوخَةً أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ غَيْرَ مَا اشْتَرَى، فَهُوَ أَكْلُ مَالِ الْبَاطِلِ لَا بِتِجَارَةٍ عَنْ تَرْضَايَ. وَبِالضَّرُورَةِ يَدْرِي كُلُّ سَلِيمٍ الْحَسَنَ أَنَّ الْعَدْلَ الَّذِي فِيهِ خُسُونٌ ثَوْبًا لَيْسَ هُوَ الْعَدْلَ الَّذِي فِيهِ تَعَدُّ وَارْبَعُونَ ثَوْبًا، وَلَا هُوَ أَيْضاً الْعَدْلَ الَّذِي فِيهِ وَاحِدٌ وَخُسُونٌ ثَوْبًا.

وَهَكَذَا أَيْضاً فِي سَائِرِ الْأَعْدَادِ، وَالْأَوْزَانِ، وَالْأَكْيَالِ،

لِأَنَّهُ فِي مَلِكِهِ وَحْدَةً لَمْ يَتَعَدَّ، وَلَا ظَلَمَ فِيهِ أَحَدًا، وَالْغَيْنُ قَدْ تَقَدَّمَ، فَلَهُ مَا قَدْ وَجِبَ لَهُ مِنْ رَدِّ الْغَيْنِ الَّذِي ظَلَمَ فِيهِ؛ وَلِأَنَّهُ لَمْ يَوْجِبْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ غَرَامَةٌ قَرَأَنَ، وَلَا سَنَةَ - وَاللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٥٨٩- مسألة: ومن اشترى جارية، أو دابة، أو ثوباً، أو داراً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ فَوَطَّعَ الْجَارِيَةَ، أَوْ انْتَضَحَهَا إِنْ كَانَتْ بَكْرًا، أَوْ زَوَّجَهَا فَحَمَلَتْ أَوْ لَمْ تَحْمَلْ، أَوْ لَبَسَ الثَّوْبَ، وَأَنْضَى الدَّابَّةَ، وَسَكَنَ الدَّارَ، وَاسْتَعْمَلَ مَا اشْتَرَى وَاسْتَفْلَحَهُ، وَطَالَ اسْتِعْمَالُهُ الْمَذْكُورُ أَوْ قَلَّ، ثُمَّ وَجَدَ عَيْبًا، فَلَهُ الرُّدُّ كَمَا ذَكَرْنَا أَوْ الْإِمْسَاكُ. وَلَا يَرُدُّ مَعَ ذَلِكَ شَيْئاً مِنْ أَجْلِ اسْتِعْمَالِهِ لذلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مَالِ نَفْسِهِ، وَفِي مَتَاعِهِ بِمَا أَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ، قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُغْوِجُهُمْ خَافِطُونُ إِلَّا عَلَى أَرْوَاهِمِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنْ ابْتِغَى وَزَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْغَاوُونَ﴾ فَمَنْ لَمْ يَلْمِ اللَّهَ تَعَالَى وَأَبَاحَ لَهُ فَعَلَهُ ذَلِكَ: فَهُوَ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ عَمْسٌ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ عَلَى الْمُخْسِينِ مِنْ مَنِيلٍ﴾.

وَإِغْرَامُ الْمَالِ سَبِيلٌ مَسْبُوعٌ عَلَى مَنْ كَلَّفَهَا، وَقَدْ اسْقَطَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ذَلِكَ - ثُمَّ هُوَ كَسَائِرُ وَاجِدِي الْغَيْنِ فِي أَنْ لَهُ الرِّضَا، أَوْ الرُّدُّ، وَاللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٥٩٥- مسألة: ومن أطلع فيما اشترى على عيبٍ يَجِبُ بِهِ الرُّدُّ فَلَهُ أَنْ يَرُدَّ سَاعَةً يَحُدُّ الْعَيْبَ، وَلَهُ أَنْ يُمْسِكَ ثُمَّ يَرُدَّهُ مَتَى شَاءَ - طَالَ ذَلِكَ الْأَمَدُ أَمْ قَرَبَ. وَلَا يَسْقُطُ مَا وَجِبَ لَهُ مِنَ الرُّدِّ تَصَرُّفَهُ بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْعَيْبِ بِالْوَطءِ، وَالِاسْتِخْدَامِ، وَالرَّكُوبِ، وَاللِّبَاسِ، وَالسَّكْنَى، وَلَا مَعَانَاتِهِ إِزَالَةَ الْعَيْبِ، وَلَا عَرْضُهُ إِيَّاهُ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ بِذلِكَ الْعَيْبِ، وَلَا تَعْرِضُهُ ذَلِكَ الشَّيْءَ لِلْبَيْعِ. وَلَا يَسْقُطُ مَا وَجِبَ لَهُ مِنَ الرُّدِّ إِلَّا أَحَدُ خَمْسَةِ أَوْجِهٍ لَا سَادِسَ لَهَا، وَهِيَ تَلْقُوهُ بِالرِّضَا بِإِمْسَاكِهِ، أَوْ خُرُوجِهِ كُلَّهُ، أَوْ بَعْضُهُ عَنْ مَلِكِهِ، أَوْ إِبْلَاءُ الْأَمَةِ، أَوْ مَوْتُهُ، أَوْ ذَهَابُ عَيْنِ الشَّيْءِ أَوْ بَعْضُهَا بِمَوْتِ أَوْ غَيْرِهِ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، وَغَيْرِهِ.

وَمِنْ أَدْعَى سَقُوطَ مَا وَجِبَ لَهُ مِنَ الرُّدِّ بِشَيْءٍ غَمّاً ذَكَرْنَا قَبْلَ فَقَدْ أَدْعَى مَا لَا بَرْهَانَ لَهُ بِهِ - وَهَذَا بَاطِلٌ. وَبِرْهَانٍ صَحِيحٍ قَوْلُنَا: هُوَ أَنْ الرُّدَّ قَدْ وَجِبَ لَهُ بِاتِّفَاقٍ مَتَا وَمِنْ خِلَافِنَا، وَمَا أوردْنَا مِنْ بَرَاهِينِ الْقُرْآنِ، وَالسُّنَنِ فِي تَحْرِيمِ الْغَشِّ وَإِجْبَابِ التَّصْحِيحِ. فَهُوَ عَلَى مَا وَجِبَ لَهُ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْقُطَ عَنْهُ إِلَّا نَصٌّ، أَوْ إِجْمَاعٌ مُتَقَرَّنٌ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى وَجُودِهِمَا هَهُنَا - وَلَيْسَ شَيْءٌ غَمّاً ذَكَرْنَا قَبْلَ رِضَاً.

ظنراً وأصاب من غلتها ثم وجد بها داء كان عند البائع فخاصمه إلى شريح، فقال له شريح: ردّها بدائها وردّها معها ما أصبت من غلتها قال: فإني لا أردّها إذ كلفني أن أردّها ما أصبت من غلتها، فأقبلها بدائها، فقال له شريح: ليس ذلك ليّ قد مضى قضائي ذلك إلى خصمك.

وقد روي عن شريح، والحسن، والشعبي مثل قولنا.

قال أبو حمزة: وفيما ذكرنا خلاف ذكرنا منه ما يسر الله تعالى لنا ذكره. فمن ذلك: فوّت المبيع موت، أو عتق، أو إسلاب، أو تلف، أو فوّت بعضه، فإن أصحابنا قالوا: ليس له الإسالك، ولا يرجع بشيء.

وهو قول قتادة:

روينا عن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: لا عهدة بعد الموت إذا مات جاز عليه.

وهو قول شريح، والحسن البصري.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي فيمن ابتاع عبداً فاعتقه، ثم وجد به عيباً.

قال: يرُدُّ على صاحبه فضل ما بينهما ويجعل ما ردَّ عليه في رقابه؛ لأنّه قد وجّهه.

قال عليّ: إنّما وجّه لله تعالى العبد لا ما وجب له من ردّ بعض ماله إليه ممّا غنّ فيه فهو غير العبد، فلا يلزمه أن يرجّعه إلا إن شاء، إذ لم يوجب عليه ذلك قرآن، ولا سنة.

وقد روي عن الشعبي، والزهري أيضاً أنّه - يرجع بقيمة العبيد كقولنا.

وقال أبو حنيفة: إذا باع أو باع بعضه، أو وهب بعضه أو اعتقه، على مال، ثم وجد عيباً فلا رجوع له بشيء، فلو اعتقه على غير مال أو دبره، أو أولد الأمة ثم وجد عيباً رجع بقيمة العبيد.

قال: فلو باع ثم ردَّ عليه عيب، فإن كان هذا الردّ بعد القبض، فإن كان قبضاً قاضٍ ردّه هو أيضاً على الذي باع عنه، وإن كان بغير قبض قاضٍ لم يكن له أن يرده على الأول، وإن كان هذا الردّ قبل القبض فله أن يرده أيضاً هو على البائع له منه - سواء ردَّ عليه قبضاً قاضٍ أو بغير قبض قاضٍ.

وقال مالك: إن مات العبد أو دبره السيّد، أو كاتبه، أو اعتقه أو وهبه لغير ثواب، أو تصدّق به أو بالعرض، ثم أطلع على عيب، فله الرجوع بقيمة العيب فقط. فلو باع أو رهنه أو

والنزع. فلو لم يقع عقد البيع على ذلك لكن الموهبة والمعروف أن في تلك الأعدال عدداً معروفاً.

وكذلك تلك الصبرة.

وكذلك سائر المكيلات، والموزونات، والمذروعات، والمعدودات، أو وصفه البائع بتلك الصفة، إلا أن البيع لم يتعد على ذلك.

فإن كان ما وجد من النقص يحط من الثمن الذي اشتراه به ما لا يتغابن به الناس بمثله فهو خير بين ردّ أو إيسال، ولا شيء له غير ذلك.

وإن كان ما وجد من الزيادة يزيد على الثمن الذي باع به البائع زيادة لا يتغابن الناس بها، فالبائع خير بين ردّ أو رضا؛ لأنّ كلا الأمرين غير لأحد المتبايعين، والغنى لا يحل إلا برضا المغبون ومعرفة بقدره، وإلا فهو أكل مال بالباطل، لا تجارة عن تراض، وليس أحدهما أولى بالحياطة والنظر له من الآخر، ومن قال غير هذا فهو مبطل متحكّم بلا برهان، وبالله تعالى تنأيّد.

١٥٨٩ - مسألة: ومن قال لماعلو: هذه دراهمك أو

دناتريك وجدت فيها هذا الردي، أو قال المشتري: هذه سلعتك وجدت فيها عيباً، فقال الآخر، ما أمّيزها ولا أدري أنها دراهمي، أو دناتري، أو سلعي أم لا فإن كانت للذي يذكر وجود العيب والردي بينة بأنها تلكت قضى له، وإلا فعلى الذي يقول: لا أدري، اليمين؛ بالله تعالى ما أدري ما تقول، ويبرأ؛ لأن رسول الله ﷺ قضى باليمين على المدعي واليمين على المدعى عليه - والمدعي ههنا هو الذي يريد أخذ شيء من الآخر، والمدعى عليه هو الذي ينكر وجوب ذلك عليه فإن كانت السلعة والثمن بيد المشتري، فالقول قوله مع يمينه؛ لأنه مدعى عليه خروج ما بيده عن يده.

١٥٩٠ - مسألة: ومن ردّ بعيب وقد اغتزل الولد،

واللبن، والشرة، والخراج، وغير ذلك، فله الردّ ولا يرُدُّ شيئاً من كل ذلك؛ لأنه حدث في ماله وفي ملكه، وليس ممّا وقع عليه الشراء، فلا حق للمردود عليه فيه. وبالله تعالى التوفيق.

وهو قول أبي حنيفة، ومالك في بعض ذلك.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان، وأحمد - وفي هذا خلاف قديم.

روينا عن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا المغيرة عن الحارث العكلي: أن رجلاً اشترى أمة لها لبن فآكترها

أجره، ثم أطلع على عيب فلا رجوع له ولا رد. فإذا خرج عن الزمن، أو تمت الإجارة، أو رجع إليه بعد البيع فله الرد. والقيمة للتوابع كالبيع - فإن باع نصف السلعة قبل للبائع: رد نصف قيمة العيب، أو أخذ النصف الباقي في نصفه ثمن.

وقال الشافعي: إن اعتقه، أو مات العبد، رجع بقيمة العيب فلو باعه أو باع بعضه لم يرجع بشيء - وقال عثمان البتي: إن باعه، أو اعتقه رجع بقيمة العيب - وهو قولنا قال عثمان: فلو باعه بما كان اشتراه لم يرجع بشيء.

قال أبو محمد: إنما نراعي الغنى حين عقد البيع لا بعده ولا قبله، فلو ابتاع العبد ثم أطلع على عيب.

قال مالك: له الرد، وبأخذ جميع الثمن.

قال علي: وبهذا نأخذ؛ لأنه في ملكه بعد، وتخليكه غيره جائز، وليس عليه تسليمه إنما عليه إطلاق يد من ملكه إياه عليه فقط.

وقال سفيان الثوري: لا شيء له حتى يحضر الأبق فيرد، أو يموت فيرجع بقيمة العيب.

قال علي: قول أبي حنيفة، ومالك، لا برهان عليهما، ولا نعلم لما قائل قبلهما - نعي تسليمهما المذكور -.

وأما السلعة التي يتعصَّب فوجد بيعها عيب فقول شريح، والشعبي، والشافعي، وأبي ثور، كقولنا: إذا أن يرد الجميع، وإذا أن يملك الجميع.

وقال مالك: إن كان العيب هو وجه الصفة، أو الذي فيه

الربح رد الجميع، أو أملك الجميع، وإن كان للعيب ليس هو كذلك كان له رد بمحضه من الثمن فقط - وهذا قول لا نعلمه عن أحد قبله، ولا برهان على صحته.

وقال أبو حنيفة: إن كانت السلعة خفين، أو مصراعين، فوجد بأحدهما عيباً لم يكن له إلا ردُّهما معاً، أو إيساكهما معاً، فإن كانا عبيدين أو ثوبين كان له ردُّ العيب بمحضه من الثمن وإيساك الآخر.

قال أبو محمد: وهذا باطل؛ لأنهم يجمعون معنا على جواز بيع أحد الخفين وأحد المصراعين دون الآخر، كجواز بيع أحد الثوبين، وأحد العبيدين، ولا فرق، فالتفريق بين ذلك في الرد باطل، وهو أيضاً قول لا نعلمه عن أحد قبله. وما يطلُّ رد بعض السلعة: أن باقيا الذي يجتس به يرجع إلى القيمة؛ لأنه إنما يسكه بمحضه من الثمن فصار بيعاً بقيمة، والبيع بالقيمة لا يجوز.

وأما من وطئ، أو استغل، أو استعمل ثم وجد العيب

فإننا روينا من طريق ابن أبي شيبة عن شريك عن جابر عن الشعبي: أن عمر بن الخطاب قال فimen اشترى جارية فوطئها ثم وجد بها عيباً: إن كانت ثيباً ردّها ونصف عشر قيمتها، وإن كانت بكرًا ردّها ورد معها عشر قيمتها.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا مطرف - هو ابن طريف - المغمرة - هو ابن مقسم - قال مطرف: عن الشعبي عن شريح، وقال المغمرة: عن إبراهيم، ثم اتفق شريح، وإبراهيم، قالوا جميعاً: إذا وطئها، ثم رأى بها عيباً ردّها بالعيب ورد معها عقرها إن كانت بكرًا فالعشر، وإن كانت ثيباً نصف العشر.

وصح أيضاً عن قتادة من طريق عبد الرزاق عن معمر عنه.

وقد روينا أيضاً من طريق وكيع عن شريك عن أبي هند المروهي عن الضحاك عن عمر بن الخطاب قال: إذا وطئها فهي من ماله ويرد عليه البائع قيمة العيب.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم - هو ابن علية - أخبرنا أيوب السخثاني عن عماد بن سيرين: أن رجلاً اشترى جارية فوطئها ثم وجد بها عيباً، فخاصم إلى شريح؛ فقال شريح: أيسرك أن أقول لك: إنك زيت.

قال ابن سيرين: ثم أخبرت أنه قضى بالكوفة أن يردها ويرد معها عقرها مائة، قال ابن سيرين: وأحب إلي أن يتجوزها ويوضح عنه قدر الداء.

وهو قول سفيان الثوري، والزهرى.

وقد روينا عن علي قولين.

أحدهما - من طريق ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده علي بن الحسين: أن علي بن أبي طالب قال: لا يردها، لكن يرد عليه قيمة العيب - يعني في الذي يطأ الجارية ثم يجد بها عيباً. والآخر - من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا جبير عن الضحاك: أن علي بن أبي طالب قال: إذا وطئها وجبت عليه، وإن رأى العيب قبل أن يطأها، فإن شاء أخذ وإن شاء رد - وصح هذا القول عن الحسن، وعن عمر بن عبد العزيز: أنه لا يردها ولا يرجع بشيء.

وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب قال: يرد معها عشرة دنائير - يعني إذا وطئها ثم أطلع على عيب.

يبالون بالتناقص.

وأما من أحدث فيها حدثاً فإتينا رويتا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن ابن سيرين عن عثمان بن عفان: أنه قضى في الثوب يشتريه الرجل وبه العوار: أنه يردّه إذا كان قد لبسه.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد: أن ابن عمر اشترى عمامة فقبلها ورضيها وكورها على رأسه، فرأى خيطاً أحمر فردّها.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا غندر أخبرنا شعبة عن جبلة بن سحيم قال: رايت ابن عمر اشترى قميصاً فلبسه فأصابته صفرة من لحية، فأراد أن يردّه فلم يردّه من أجل الصفرة.

ومن طريق ابن شيبة أخبرنا حفص بن غياث عن الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عن شريح أنه اختصم إليه رجل اشترى من آخر هروءة فقطّعها، ثم وجد بها عيباً، فقال له شريح: الذي أحدث بها أشد من الذي كان بها.

قال غندر: أخبرنا شعبة قال: سألت الحكم عمن اشترى ثوباً فقطعه فوجد به عواراً.

قال: يردّه، قال شعبة: وسألت حماد بن أبي سليمان عن هذا، فقال: يردّه ويرد معه أرض التّقطيع.

قال شعبة: وأخبرني الهيثم عن حماد: أنه قال: يوضع عنه أرض العوار.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا إسماعيل بن علية عن أيوب السّختياني عن ابن سيرين قال: اشترى رجل دابة فسافر عليها فلما رجع وجد بها عيباً فخاصمه إلى شريح، فقال له: أنت أذنت له في ظهرها.

قال أبو محمد: وقول الحكم هذا هو قول عثمان النّبي، وهو أحد أقوال الشّافعي.

وهو قول قد روي عن شريح أيضاً، وهو قولنا.

وأما المتأخرون: فإن أبا حنيفة قال: من قطع ثوباً اشتراه أو حدث بما اشترى عيب عنده ثم أطلع على عيب فلا رد له، لكن يرجع بقيمة العيب - وهو أحد قولي حماد.

وذهب بعض أصحابه منهم الطّحاوي، ومحمد بن شعاع، إلى أنه لا يردّه ولا يرجع بشيء. وللشافعي قولان.

أحدهما: تقول أبي حنيفة.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا جرير عن المغيرة عن الحارث العكلي في رجل اشترى جارية فوقع عليها ثم استحقّت قال: يأخذ المستحق جاريته ولا يرد هذا المشتري عليه عقراً والدور، والأرضون، وأشباه ذلك على مثل هذا يكون ردّه إذا وجد بها عيباً، كالذي استحق فاستقّد من يديه.

قال أبو محمد: هذا هو قولنا.

وأما المتأخرون: فإن أبا حنيفة قال: إذا طئها ثم أطلع على عيب فليس له إلا قدر قيمة العيب فقط، إلا أن يشاء البائع قبولها فله رد ذلك، ويرد الثمن.

وقال ابن أبي ليلى: يردّها ويرد معها ثلاثة أرباع عشر قيمتها - وهذا هو عقراها، ووجهه عنده أن يأخذ عشر قيمتها ونصف عشر قيمتها فيجمعها ثم يأخذ نصف ما اجتمع فهو الذي يقضى عليه بردّه.

وقال ابن شبرمة، والحسن بن حي، وعبيد الله بن الحسن: يردّها ويرد معها مهر مثلها بالغاً ما بلغ.

وقال عثمان النّبي: إن لم ينقصها الوطء فإنه يردّها ولا يرد معها شيئاً، فإن نقصها ردّها ويرد معها ما نقصها.

وقال مالك، والليث بن سعد، والشافعي في أحد قوليه: إن كانت بكرًا ردّها ويرد معها ما نقصها ووطؤه، وإن كانت ثيبًا ردّها ولم يرد معها شيئاً.

وقال الشّافعي في أشهر قوليه: إن كان اقتضتها فليس له ردّها، لكن يرجع بقيمة العيب فقط، وإن كانت ثيبًا ردّها ولم يرد معها شيئاً.

قال علي: قول مالك لا تعلمه عن أحد قبله، ولا معنى للإيجاب - عقراً ولا غرامة على المشتري؛ لأنّه وطئ أمته التي لو حملت لحقه ولدها، والتي لا يلام على وطنها.

ولو أن البائع طئها وهي في ملك المشتري لكان زانياً يرجع إن كان حصناً، ويجلّد الحد إن كان غير حصن، فأى حق له في بعضها حتى يعطي له عقراً أو قيمة، وقد يوجد في الإماء من لا يحيط الاقتضاض من قيمتها شيئاً، كخدم الخدمة ويوجد من يحطها الوطء وإن كانت ثيبًا كالزّريق العالي يطؤها النذل الذي يعير به سيدها ولدها وهي أيضاً. فهذه كلّها أقوال لا يبرهان على صحتها، ولقد كان يلزم المالكين العظمين لخلاف الصّاحب القائلين: إن المرسل كالسبت، القائلين فيما وافقهم: مثل هذا لا يقال بالزّاي أن يقولوا ههنا بقول عمر بن الخطّاب، كما قالوا في تقويم الغرة خمسين ديناراً، وتقويم الدّية، وغير ذلك، ولكن لا

وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ شَوْبَةَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَرُدُّهُ وَيَرُدُّ مَعَهُ قِيَمَةً مَا حَدَّثَ عَنْهُ مِنَ الْعَيْبِ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، وَاحِدٌ قَوْلِي حَمَادٍ.

وَقَالَ أَحَدُ، وَإِسْحَاقُ: هُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَرُدَّهُ، وَيَرُدُّ مَعَهُ قَدْرَ مَا حَدَّثَ عَنْهُ، وَيَبْنِ أَنْ يَكْسِرَهُ وَيَرْجِعَ بِقِيَمَةِ الْعَيْبِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ الْعَيْبُ الَّذِي حَدَّثَ عَنْهُ مُفْسِدًا فَلِإِنَّهُ يَرُدُّهُ وَيَرُدُّ قِيَمَةً مَا حَدَّثَ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ الْعَيْبُ خَفِيفًا رَدَّهُ وَلَمْ يَرُدِّ مَعَهُ شَيْئًا - وَهَذَا قَوْلُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَهُ قَبْلَهُ - يَعْنِي هَذَا التَّقْسِيمَ - وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ هُنَا خِلَافٌ مَا رَوَى عَنْ عِثْمَانَ، وَابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا عَنِ الصَّحَابَةِ قَوْلًا غَيْرَهُ.

وَقَدْ أَبَاحَ عِثْمَانُ رَدَّهُ بِالْعَيْبِ بَعْدَ اللَّبَاسِ، وَاللَّبَاسُ يَخْلُقُ الثَّوْبَ، وَلَيْسَ امْتِنَاعُ ابْنِ عَمَرَ مِنَ الرَّدِّ مِنْ أَجْلِ الصَّفَرَةِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجِزِ الرَّدَّ، وَقَدْ يَتْرَكُ ذَلِكَ اخْتِيَارًا مَعَ أَنَّ الصَّفَرَةَ لَيْسَتْ عَيْبًا، لِأَنَّهُمَا تَزُولُ سَرِيعًا بِالسَّجْعِ، وَبِالْفَسْلِ لِلْقَمِيصِ.

وَأَمَّا مَا عَلَيْهِ فِي جَوْفِهِ فَإِنْ مَالِكًا قَالَ: لَا رَجُوعَ لَهُ فِيهِ وَهُوَ مِنَ الْمُشْتَرَى، كَالْبَيْضِ، وَالخَشَبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَأَوْجِبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، الرَّجُوعَ بِحُكْمِ مَا فِي ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَا نَعْلَمُ لِمَالِكٍ سَلَفًا، وَلَا حِجَّةَ فِي هَذِهِ الْقَوْلِ، وَمَا فِي الْعَجَبِ وَالْعَكْسِ أَعْجَبُ مِنْ قَوْلِهِ فِيمَنْ بَاغَ بَيْضًا فَوَجَدَهُ فَاسِدًا أَوْ خَشَبًا فَوَجَدَهُ مُسَوِّسَ الدَّاخلِ: أَنَّ الثَّمَنَ كُلَّهُ لِلْبَاغِ، وَلَا شَيْءَ لِلْمُشْتَرَى عَلَيْهِ - وَهُوَ قَدْ بَاغَهُ شَيْئًا فَاسِدًا، وَآكَلَ مَا لَمْ يَخِبْهُ بِالْبَاطِلِ ثُمَّ يَقُولُ: مَنْ بَاغَ عَبْدًا فَمَاتَ، أَوْ قَتَلَ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ، أَوْ هَرَبَ فِيهِ، أَوْ أَعْرَضَتْ عَنْهُ فِيهِ: فَهُوَ مِنْ مَصِيئَةِ الْبَاغِ - وَإِنْ جُنَّ، أَوْ تَحَدَّمَ، أَوْ بَرَضَ، إِلَى قَبْلِ تَمَامِ سَنَةٍ مِنْ بَعْدِ بَيْعِهِ لَهُ، فَلِإِنَّهُ مِنْ مَصِيئَةِ الْبَاغِ.

وَمَنْ ابْتَاغَ ثَمَرًا فِي رُومِ الشَّجَرِ فَاصْبَتْهُ رِيحٌ، أَوْ أَكَلَتْهُ جَرَادٌ مِنْ مَصِيئَةِ الْبَاغِ، فَهُوَ يَبْنِيهِ الثَّمَنُ الَّذِي أَخَذَهُ بِالْبَاطِلِ، وَيُغَرِّمُهُ الثَّمَنُ الَّذِي أَخَذَهُ بِالْحَقِّ - وَيَجْعَلُ مِنْ مَصِيئَةِ الْمُشْتَرَى مَا حَدَّثَ عَنْهُ الْبَاغِ مِنَ الْعُيُوبِ، وَيَجْعَلُ مِنْ مَصِيئَةِ الْبَاغِ مَا حَدَّثَ عَنْهُ الْمُشْتَرَى مِنَ الْعُيُوبِ، حَاشَا لِلَّهِ مِنْ هَذَا.

حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ أَحْمَدَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلِيٍّ الْبَاجِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ زَكَرِيَّا أَخْبَرَنَا أَبُو ثَوْرٍ أَخْبَرَنَا مَعْلَى أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ عَنْ الْمُغِيرَةِ عَنْ الْحَارِثِ هُوَ الْعُكْلِيُّ عَنْ شَرِيحٍ: أَنَّ مَوْلَى لِعَمْرٍو بْنِ حَرِيثٍ

اشْتَرَى لِعَمْرٍو بْنِ حَرِيثٍ بَيْضًا مِنْ بَيْضِ النَّعَامِ أَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا بَدْرَهُمْ، فَلَمَّا وَضَعَهُنَّ بَيْنَ يَدَيْ عَمْرٍو بْنِ حَرِيثٍ كَسَرَ وَاحِدَةً، فَإِذَا هِيَ فَاسِدَةٌ، ثُمَّ ثَانِيَةً ثُمَّ ثَلَاثَةً حَتَّى تَلَبَّغَ مِنْهُنَّ فَاسِدَاتٌ، فَطَلَبَ الْأَعْرَابِيُّ فَنَخَصَمَهُ إِلَى شَرِيحٍ، فَقَالَ شَرِيحٌ: أَمَا مَا كَسَرَ فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ بِالثَّمَنِ الَّذِي أَخَذَهُ بِهِ.

وَأَمَّا مَا بَقِيَ فَأَنْتَ يَا أَعْرَابِيُّ بِالْخِيَارِ، إِنْ شِئْتَ كَسَرُوا فَمَا وَجَدُوا فَاسِدًا رَدُّوهُ وَمَا وَجَدُوا طَيِّبًا فَهُوَ لَهُمُ بِالسَّعْرِ الَّذِي بَعْتَهُمْ بِهِ.

قَالَ عَلِيٌّ: أَمَا حُكْمُ شَرِيحٍ - فَلِإِلْمِ الْكَثِيرِ، وَالْحَنَفِيِّينَ لَا يَأْخُذُونَ بِهِ وَلَا نَحْنُ، فَلَا مَتَلَقٌ لِلْمَالِكِيِّينَ بِهِ.

وَأَمَّا عَمْرٍو بْنُ حَرِيثٍ فَقَدْ رَأَى الرَّدَّ فِي ذَلِكَ - وَهُوَ قَوْلُنَا - وَهُوَ صَاحِبٌ لَا يَعْرِفُ لَهُ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهُمْ يَعْظُمُونَ مِثْلَ هَذَا إِذَا وَافَقَ آرَاءَهُمْ.

وَأَمَّا الاسْتِعْمَالُ، وَالْوُطْءُ بَعْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى الْعَيْبِ، فَإِنَّهُ صَحٌّ عَنْ شَرِيحٍ أَنَّهُ قَالَ إِذَا وَطِئَ بَعْدَ مَا رَأَى الْمَعْيَبَ أَوْ عَرَضَهَا عَلَى الْبَيْعِ، فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ - وَهَذَا قَوْلُهُ فِي جَمِيعِ السَّلْعِ - وَهُوَ أَيْضًا قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَاحِدٌ، وَإِسْحَاقُ، إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ: سَكَنَ النَّارَ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِالْعَيْبِ، وَتَقَبَّلَ الْأُمَةُ لَشَهْوَةٍ، وَوُطِئَ: رَضَا بِالْعَيْبِ.

قَالَ: وَأَمَّا اسْتِخْدَامُ الْأَمَةِ، أَوْ رُكُوبُ الدَّابَّةِ، أَوْ لِبَاسُ الْقَمِيصِ: لِيُخْتَبَرَ كُلُّ ذَلِكَ بَعْدَ إِطْلَاعِهِ عَلَى الْعَيْبِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ رَضًا.

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ: لَيْسَ الْاسْتِخْدَامُ رَضًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلِيٍّ الْبَاجِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ الصُّغْتَانِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيَادٍ بْنُ حَسَابٍ أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنِ الْيُوسُفِ - هُوَ السَّخْتِيَانِيُّ - وَهَشَامُ بْنُ حَسَّانٍ كَلَاهِمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: ابْتِغَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ جَارِيَةً، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ لَهَا زَوْجًا فَارْسِلْ إِلَى زَوْجِهَا فَقَالَ لَهُ: طَلَّقْهَا، فَأَبَى، فَجَعَلَ لَهُ مِائَةَ قَابِي، فَجَعَلَ لَهُ مِائَتَيْنِ فَنَابِي، فَجَعَلَ لَهُ خَمْسَمِائَةَ قَابِي، فَارْسِلْ إِلَى مَوْلَاةٍ، أَنَّهُ قَدْ أَبَى أَنْ يَطْلُقَ فَاقْبِلُوا جَارِيَتَكُمْ. فَهَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ قَدْ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبِ ابْنِ لَهَا زَوْجًا فَلَمْ يَرُدَّ حَتَّى أَرْسَلَ إِلَى الزَّوْجِ وَرَاوَضَهُ عَلَى طَلَاقِهَا، وَجَعَلَ لَهُ مَا لَا عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ زَادَهُ، ثُمَّ زَادَهُ، فَلَمَّا يَتَسَّرَ رَدَّ حَيْثُ شَاءَ - وَلَا يَعْرِفُ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ خِلَافٌ، وَهُمْ يَعْظُمُونَ مِثْلَ هَذَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

قَالَ عَلِيٌّ: أَمَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ فَظَاهِرُ الْمُنَاقَضَةِ، وَعَدِيمٌ مِنَ الْكَيْلِ، وَلَا نَعْلَمُ لَهَا أَحَدًا قَالَ بِهِ قَبْلَهَا.

وَأَمَّا قَوْلُ عُمَانَ، وَعَبِيدِ اللَّهِ، وَزُفَرٍ، فَيَشِبُّهُ أَنْ تَكُونَ الْحِجَةُ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ الرَّدَّ بِالْعَبِيدِ إِنَّمَا هُوَ فسخٌ لِلْبَيْعِ، فَإِذَا هُوَ فسخٌ لِلْبَيْعِ فَكَانَهُ لَمْ يَزَلِ الْمُبْتَاعُ فِي مِلْكِهِ الْبَائِعِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا بَاطِلٌ، مَا هُوَ فسخٌ لِلْعَقْدِ فِي الْبَيْعِ، بَلْ هُوَ إِطْلَاقٌ لِقِيَانِهِ فِي مِلْكِهِ الْمُشْتَرِي وَرَدَّهُ إِلَى الْبَائِعِ بِالرَّاهِنِ الْمَوْجِبَةِ لذلِكَ، وَلَوْ كَانَ مَا قَالُوهُ لَكَانَ زَانِيًا بِوَطْنِهِ، وَهَذَا بَاطِلٌ، بَلِ الْعَقْدُ الْأَوَّلُ صَحِيحٌ، ثُمَّ حَدَثَ مَا جَعَلَ لِلْمُشْتَرِي فِي الْخِيَارِ فِي إِيْقَانِهِ بِهِ ذلِكَ، أَوْ رَدَّهُ مِنَ الْآنَ، لَا يَبْطُلُ الْمِلْكُ الْمُتَقَدِّمُ لِلرَّدِّ أَصْلًا - وبالله تعالى التوفيق.

وعهدنا بهم يصححون الخبرَ الفاسدَ «الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ» وَيَحْتَجُّونَ بِهِ فِي الْغُصُوبِ، وَفِي غَيْرِ ذلِكَ، ثُمَّ قَدْ خَالَفُوهُ ههنا كَمَا ذَكَرْنَا، وبالله تعالى التوفيق.

١٥٩١- مسألة: ومن كان لآخر عنده حق من بيع أو سلم أو غير ذلك من جميع الوجوه بكيلٍ أو وزنٍ أو ذرعٍ، فالوزن والكيل والذرعُ على الذي عليه الحق.

ومن كان عليه دنائيرٌ أو دراهمٌ أو شيءٌ بصفةٍ من سلمٍ، أو صدقٍ، أو إجارةٍ، أو كتابةٍ أو غير ذلك، فالتقلبُ على الذي عليه الحقُّ أيضاً؛ لأنَّ الله تعالى أوجب على كلِّ من عليه حقٌّ أن يوفي ما عليه من ذلك من هو له عليه وحكمُ رسولِ الله ﷺ بأن يعطى كلُّ ذي حقٍّ حقه، فمن كان حقه كيلاً أو وزناً أو ذرعاً أو عدداً موصوفاً بطبيعٍ، أو بصفةٍ ما فعله إحضارٌ ما عليه كما هو عليه - ولا شيءٌ على الذي له الحقُّ، إنما الحقُّ له ولا حقٌّ عليه.

وقال تعالى: ﴿أَوْزُوا الْكَيْلَ وَالْإِيْزَانَ بِالْقِسْطِ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَزَنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ وقال تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾.

فإن ذكرنا قول الله - تعالى: ﴿وَتِلْكَ لَمُطْلَقَتَيْنِ الذِّينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالَهُمْ أَوْ وَزَنَهُمْ يَخْسِرُونَ﴾.

قلنا: نعم، هذا هو قولنا؛ لأنَّ الله تعالى جعل في هذه الآية الكيل والوزن على الذين عليهم الحقُّ، وتوعدهم على إفساد ذي الحقِّ، وعلى التطفيف، وليس في إخباره تعالى بأنهم إذا اكتالوا على الناس يستوفون دليلٌ على أنهم يكتالون لأنفسهم، وإن الذي لهم عليه الحقُّ لا يكيلُ لهم؛ لأنَّه تعالى إنما ذكر استيفاءهم ما لهم من الكيل فقط، والاستيفاء يكون بكيلٍ كاملٍ ما، فلا متعلق لهم في هذه اللفظة - **وصح** بقوله - **تعالى:** ﴿وَإِذَا كَالَهُمْ أَوْ

بَن دِينَارَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَمَرَ يَقُولُ: كُنْتُ ابْتِاعَ إِنْ رَضِيتُ، حَتَّى سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُطِيعٍ يَقُولُ: إِنْ الرَّجُلُ لِيَرْضَى ثُمَّ يَدْعُ، قَالَ ابْنُ عَمَرَ: فَكُنَّا ابْنُ عَمَرَ يَبْتَاعُ وَيَقُولُ: إِنْ أَخَذْتُ. فَهَذَا ابْنُ عَمَرَ لَا يَرَى الرِّضَا بِالْقَلْبِ شَيْئًا حَتَّى يَظْهَرَ بِالْقَوْلِ، وَلَا يَعْرِفُ لَهُ مُخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَهُمْ يَعْظَمُونَ مِثْلَ هَذَا إِذَا وَافَقَ تَقْلِيدَهُمْ.

وَأَمَّا رَدُّ الْغَلَّةِ فِيمَا رُدَّ بِالْعَبِيدِ فَقَدْ ذَكَرْنَا الْخِلَافَ فِي ذلِكَ. **وَقَالَ زُفَرٌ** بِسَنِ الْمَذْبُولِ، وَعُمَانَ الْبَيْتِيِّ، وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ فِي ذلِكَ مَا ذَكَرَهُ:

فَأَمَّا زُفَرُ بْنُ الْمَذْبُولِ فَإِنَّهُ قَالَ: مَنْ اشْتَرَى جَارِيَةً فَوَطَّنَهَا ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ بِهَا، فَإِنْ رَدَّهَا بِقَضَاءِ قَاضٍ رَدَّهَا وَرَدَّ مَعَهَا مَهْرَ مِثْلِهَا، فَإِنْ وَطَّنَهَا غَيْرَهُ بِشَيْءٍ فَأَخَذَهَا مَهْرًا، أَوْ زَوْجًا فَأَخَذَ مَهْرَهَا، أَوْ جَنِيَ عَلَيْهَا فَأَخَذَ لِلْجَنَائَةِ أَرْشًا - ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ فَإِنَّهُ يَرُدُّهَا، وَيُرَدُّ مَعَهَا الْمَهْرُ فِي الزَّوْجَةِ الصَّحِيحَةِ، وَفِي الرُّوطَةِ بِالشَّبْهَةِ، وَيُرَدُّ مَعَهَا الْأَرْضُ الَّذِي أَخَذَهَا.

وكذلك يردُّ ثمرَ النَّخْلِ، والشَّجَرِ، إِذَا رُدَّ الْأَصُولُ بِالْعَبِيدِ، فَإِنْ أَكَل الثَّمَرَةَ رَدَّهَا وَرَدَّ مَعَهَا قِيَمَةُ مَا أَكَلَ مِنَ الثَّمَرَةِ.

وقال عثمانُ الْبَيْتِيُّ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ: مَنْ اشْتَرَى عَبْدًا فَاسْتَغْلَهُ ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ فَلَهُ رَدُّهُ، فَإِنْ رَدَّهُ لَزِمَهُ أَنْ يَرُدَّ الْغَلَّةَ كُلَّهَا مَعَ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ:

وكذلك لو وهب للعبدِ هبةً فإنه يردُّ الهبةَ معه أيضاً.

وقال مالك: الْغَلَّةُ كُلُّهَا لِلْمُشْتَرِي مِنَ اللَّيْنِ، وَالثَّمَرَةِ، وَغَيْرِ ذلِكَ، حَاشَا الْأَوْلَادَ فَإِنَّهُ يَرُدُّهُمْ مَعَ الْأَمْهَاتِ فِي الْخِيَارِ كُلِّهِ، وَالْإِمَاءِ.

وقال أبو حنيفة: أَمَّا مَنْ ابْتِاعَ شاةً فَحَلَبَهَا، أَوْ وَلَدَتْ عَنْدَهُ، أَوْ أَصُولًا فَاتَّيَرَتْ عَنْدَهُ فَأَكَلَ ثَمَرَهَا، أَوْ لَمْ يَأْكُلْ ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ، فَلَا رَدَّ لَهُ، لَكِنْ يَرْجِعُ بَارِشَ الْعَبْدِ فَقَطْ. فَلَوْ كَانَتْ دَارًا فَسَكَنَهَا، أَوْ أَجْرَهَا أَوْ دَابَّةً فَرَكَبَهَا أَوْ أَجْرَهَا أَوْ عَبْدًا فَاسْتَعْدَمَهُ أَوْ أَجَرَهُ ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ فَلَهُ رَدُّ الْعَبْدِ، وَالْذَّبَابِ، وَلَا يَلْزِمُهُ رَدُّ شَيْءٍ مِنَ الْغَلَّةِ، وَلَا رَدُّ شَيْءٍ عَمَّا سَكَنَ وَأَجَرَهُ، وَاسْتَعْدَمَ وَرَكَبَ.

ومن قال بأن كلَّ ما حدث في ملكِ المشتري فإنه له ولا يردُّه، ويردُّ الأمهات - والأصول، والشَّيءُ المعبود: شَرِيحٌ، وَالنَّخَعِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَالْحُسَيْنُ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَسُفْيَانُ، وَاحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ، وَغَيْرُهُمْ.

وَرَزُونَهُمْ يُخْشِرُونَ ﴿١٥٩٢﴾ اِنَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ هُوَ يَكْبَلُ وَيَزَنُ، وَانَّهُ مِنْهُيْ عَنِ الْاِخْسَارِ.

١٥٩٢- مسألة: ومن اشترى أرضاً فهي له بكل ما فيها من بناء قائم، أو شجر ثابت.

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ اشْتَرَى دَاراً فَبِنَاؤُهَا كُلُّهُ لَهُ، وَكُلُّ مَا كَانَ مَرْكَباً فِيهَا مِنْ بَابٍ أَوْ دَرَجٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ - وَهَذَا إِجْمَاعٌ مُتَقَرَّنٌ، وَمَا زَالَ النَّاسُ يَتَّبِعُونَ الدَّوْرَ وَالْأَرْضَيْنِ مِنْ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَكَذَا لَا يَغْلُو يَوْمٌ مَنْ أَنْ يَقَعَ فِيهِ بَيْعُ دَارٍ أَوْ أَرْضٍ هَكَذَا، وَلَا يَكُونُ لَهُ مَا كَانَ مَوْضِعاً فِيهَا غَيْرَ مَبْنِيٍّ، كَأَبْوَابٍ، وَسَلَمٍ، وَدَرَجٍ، وَأَجْرٍ، وَرَحَامٍ، وَخَشَبٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ وَلَا يَكُونُ لَهُ السَّرْعُ الَّذِي يَقْلَعُ وَلَا يَنْبُتُ، بَلْ هُوَ لِبَانِعِهِ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

ومن ابتاع انتفاضاً، أو شجرة، دون الأرض، فكل ذلك يقلع ولا بد، وبالله تعالى التوفيق.

١٥٩٣- مسألة: وفرض على التجار أن يصدقوا في خلال بيعهم وشراهم بما طابت به نفوسهم: لما:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ قُدَامَةَ الْمُصَنِّصِيُّ عَنْ جَرِيرٍ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرْزَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِذَا تَعَشَّرَ التُّجَّارُ إِنَّهُ يَشْهَدُ بَيْنَكُمْ الْحَلِيفُ، وَاللُّغْوُ شُرُوبُهُ بِالْصَّدَقَةِ». وَأَمْرُهُ ﷺ عَلَى الْفَرْضِ.

قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

وقوله عليه السلام: «شُرُوبُهُ بِالْصَّدَقَةِ» يقتضي المداومة والتكرار في موضوع اللغو، وبالله تعالى التوفيق.

٥٨- كِتَابُ الشُّعْعة

١٥٩٤- مسألة: الشُّعْعة واجبة في كل جزء بيع

مشاعاً غير مقسوم بين اثنين فصاعداً، من أي شيء كان مما ينقسم، ومما لا ينقسم: من أرض، أو شجرة واحدة، فاكتر، أو عبء، أو ثوب، أو أمق، أو من سيف، أو من طعام، أو من حيوان، أو من أي شيء بيع: لا يخل لمن له ذلك الجزء أن يبيعه حتى يعرضه على شريكه أو شركائه فيه، فإن أراد من يشركه فيه الأخذ له بما أعطى فيه غيره فالشريك أحق به، وإن لم يرد أن يأخذ فقط سقط حقّه، ولا قيام له بعد ذلك إذا باعه ممن باعه.

فإن لم يعرض عليه كما ذكرنا حتى باعه من غير من يشركه فيه، فمن يشركه بخير بين أن يحمسي ذلك البيع وبين أن يبطله ويأخذ ذلك الجزء لنفسه بما بيع به. وهنا خلافت في أربعة مواضع:

أحدها هل يجوز بيع المشاع أم لا؟.

والثاني: هل يكون في بيعه شُعْعة أم لا؟.

والثالث: الأشياء التي تكون فيها الشُعْعة.

والرابع: إن عرض البائع على من يشركه قبل أن يبيع فأبى شريكه من الأخذ هل يسقط حقّه بذلك أم لا؟ فقال عبد الملك بن يعلى وهو تابعي قاضي البصرة: لا يجوز بيع المشاع.

وروي ذلك من طريق حماد بن زيد أنا أيوب السختياني قال: رفع إلى عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة رجل باع نصيباً له غير مقسوم فلم يجزه، فذكر محمد بن سيرين قرأه غير جازئ.

وقال محمد بن سيرين: لا بأس بالشريكين يكون بينهما المشاع أو الشيء الذي لا يكال ولا يوزن أن يبيعه قبل أن يقاسمه.

وقال الحسن: لا يبيع منه ولا من غيره حتى يقاسمه إلا أن يكون لأولوة أو ما لا يقدر على قسمته. وأجاز عثمان البتي بيع المشاع ولم ير الشُعْعة للشريك.

وقال أبو حنيفة، والثافعي: لا شُعْعة إلا في الأرض فقط أو في أرض بما فيها من بناء أو شجر نابت فقط.

قال مالك: الشُعْعة واجبة في الأرض وحدها، وفي الأرض بما فيها من بناء أو شجر نابت، أو في الشمار التي في رءوس الشجر وإن بيعت دون الأصول.

وروينا عن عثمان بن عفان رضي الله عنه لا شُعْعة في بئر ولا فحل:

رويناه من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الله بن إدريس عن محمد بن عمار عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبان بن عثمان بن عفان عن أبيه قال: لا شُعْعة في بئر ولا فحل والأرف قطع كل شُعْعة الأرف الحدود والمعلم.

قال أبو محمد: وبرهان صحة قولنا:

ما رويناه من طريق البخاري أخبرنا مسدد أخبرنا عبد الواحد هو ابن زياد أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن جابر بن عبد الله قال: «قضى رسول الله ﷺ بالشُعْعة في كل ما لم يقسم قبلًا وقُتت الحدود وصُرّت الطرق فلا شُعْعة».

ومن طريق البخاري أيضاً أخبرنا محمود هو ابن غيلان أخبرنا عبد الوزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن جابر بن عبد الله قال: «قضى رسول الله ﷺ بالشُعْعة في كل مال لم يقسم قبلًا وقُتت الحدود وصُرّت الطرق فلا شُعْعة».

ووجدت في كتاب يحيى بن مالك بن عائذ بخطه: أخبرني القاضي أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد بن سلمة المعروف بابن أبي حنيفة قال: أخبرنا أبو جعفر الطحاوي قال أخبرنا محمد بن خزيمة أخبرنا يوسف بن عدي هو الفراءيسي أنا ابن إدريس هو عبد الله الأودي عن ابن جريج عن عطاء عن جابر قال: «قضى رسول الله ﷺ بالشُعْعة في كل شيء».

قال الطحاوي: وحدنا إبراهيم بن أبي داود أخبرنا نعيم أخبرنا الفضل بن موسى عن أبي حمزة السكري عن عبد العزيز بن ربيع عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «الشريك شفع والشُعْعة في كل شيء».

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب عن ابن جريج أن أبا الزبير أخبره أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: «الشُعْعة في كل شيء في أرض أو نبع أو حائط، لا يصلح أن يبيع حتى يؤذن شريكه فَيَأْخُذُ أو يَنْدَع، فإن أبى فشريكه أحق به حتى يؤذنه».

قال أبو محمد: فهذه آثار متواترة متظاهرة بكل ما قلنا، جابر، وابن عباس عن النبي ﷺ بأن «الشُعْعة في كل مال، وفي كل شيء»، وفي كل ما لم يقسم ورواه كذا عن جابر: أبو الزبير سمعاً منه وعطاء، وأبو سلمة.

ورواه عن ابن عباس: ابن أبي مليكة، فارتفع الإشكال جملة والله تعالى الحمد.

وَمَنْ قَالَ يَقُولُوا فِي هَذَا:

كَمَا رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَعُرِفَ النَّاسُ حَقُوقُهُمْ فَلَا شُفْعَةَ بَيْنَهُمْ.

وَمَنْ طَرِيقُ سَعِيدٍ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هِشَامُ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مَنْظُورِ بْنِ أَبِي ثَعْلَبَةَ عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ أَبَاهُ عَثْمَانَ قَالَ: لَا مَكِيلَةَ إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ. فَهَذَا عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَمْلِكَانِ قَطْعَ الشُّفْعَةِ بَعْدَ وَجُوبِهَا بِوُقُوعِ الْحُدُودِ، وَمَعْرِفَةِ النَّاسِ حَقُوقَهُمْ وَلَمْ يَخْصُ أَرْضاً دُونَ سَائِرِ الْأَمْوَالِ، بَلْ أَجْمَلَ ذَلِكَ، وَالْحُدُودُ تَقَعُ فِي كُلِّ جَسْمٍ يَبِيعُ.

وَكَذَلِكَ مَعْرِفَةُ كُلِّ أَحَدٍ حَقَّهُ.

وَمَنْ طَرِيقُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ عَنْ ابْنِ مِلِكَةَ قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ: الْأَرْضُ وَالذَّارُ، وَالْجَارِيَّةُ، وَالْخَادِمُ».

فَقَالَ عَطَاءُ: إِنَّمَا الشُّفْعَةُ فِي الْأَرْضِ وَالذَّارِ. فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي مِلِكَةَ: تَسْمَعُنِي لَا أَمْ لَكَ، أَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ تَقُولُ مِثْلَ هَذَا وَإِلَى هَذَا رَجَعَ عَطَاءُ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْفَ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْجُبَلِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ عَطَاءَ عَنِ الشُّفْعَةِ فِي الثَّوْبِ، فَقَالَ: لَهُ شُفْعَةُ وَسَائِلُهُ مِنَ الْخِيَوَانِ، فَقَالَ: لَهُ شُفْعَةُ وَسَائِلُهُ مِنَ الْعَبْدِ، فَقَالَ: لَهُ شُفْعَةُ. فَهَذَا: عَطَاءُ، وَابْنُ أَبِي مِلِكَةَ بَاصِحٌ إِسْنَادُهُمَا.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: فَلَا تَحُلُّ الشُّفْعَةُ أَنْ تَكُونَ مِنْ طَرِيقِ النَّصِّ كَمَا يَقُولُ نَحْنُ أَوْ مِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ كَمَا يَقُولُ الْمُخَالَفُونَ.

فَإِنْ كَانَتْ مِنْ طَرِيقِ النَّصِّ فَهَذِهِ النُّصُوصُ الَّتِي أوردنا لَا يَجُلُ الْخُرُوجُ عَنْهَا وَإِنْ كَانَتْ مِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ كَمَا يَزْعُمُونَ أَنَّهَا إِنَّمَا جُعِلَتْ لِلدَّفْعِ ضَرَرٍ عَنِ الشَّرِيكِ فَالْعَلَّةُ بِذَلِكَ مَوْجُودَةٌ فِي غَيْرِ الْعَقَارِ كَمَا هِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الْعَقَارِ، بَلْ أَكْثَرُ، وَفِيمَا لَا يَنْقَسِمُ، كَوْجُودِهَا فِيمَا يَنْقَسِمُ، بَلْ هِيَ فِيمَا لَا يَنْقَسِمُ أَشَدَّ ضَرراً.

فَأَمَّا مَنْ مَنَعَ بَيْعَ الْمَشَاعِ فَمَا نَعْلَمُ لَهُمْ حُجَّةً أصلاً، بَلْ هُوَ خِلَافُ الْقُرْآنِ، وَالسُّنَنِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ».

وَقَالَ تَعَالَى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ».

فَهَذَا بَيْعٌ لَمْ يَفْصَلْ لَنَا تَحْرِيمَهُ فَهُوَ حَلَالٌ. وَلَقَدْ كَانَ يُلْزَمُ الْخُفْيَيْنِ الْحَرَمَيْنِ رَهْنُ الْجُزْءِ مِنَ الْمَشَاعِ، وَهِيَ الْجُزْءُ مِنَ الْمَشَاعِ، وَالصَّدَقَةُ بِالْجُزْءِ مِنَ الْمَشَاعِ، وَالْإِجَارَةُ لِلْجُزْءِ مِنَ الْمَشَاعِ: أَنْ يَتِمَّعَا مِنْ

بَيْعِ الْجُزْءِ مِنَ الْمَشَاعِ؛ لِأَنَّ الْعَلَّةَ فِي كُلِّ ذَلِكَ وَاحِدَةٌ، وَالْقَبْضُ وَاجِبٌ فِي الْبَيْعِ كَمَا هُوَ فِي الْمُبَايَعَةِ، وَالرَّهْنِ، وَالصَّدَقَةِ وَالْإِجَارَةِ وَلَكِنْ التَّخَالَفُ فِي أَقْوَامِهِمْ فِي الذِّينِ اخْتَفَ شَيْءٌ عَلَيْهِمْ.

فَإِنْ قَالُوا: اتَّبَعْنَا فِي إِجَارَةِ بَيْعِ الْمَشَاعِ الْأَثَرُ الْمَذْكُورَ.

قُلْنَا: مَا فَعَلْتُمْ، بَلْ خَالَفْتُمُوها كَمَا نَبَّيْنا بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَقْرَبُ ذَلِكَ خَالَفْتُمْكُمُ إِذَاهَا فِي سَقُوطِ حَقِّ الشَّرِيكِ إِذَا عُرِضَ عَلَيْهِ الْأَخَذُ قَبْلَ الْبَيْعِ فَلَمْ يَأْخُذْ، فَقُلْتُمْ: بَلْ حَقُّهُ بَاقٍ وَلَا يَسْقُطُ.

وَأَيْضاً فَقَدْ جَاءَ نَصٌّ بِهَبَةِ الْمَشَاعِ إِذْ «وَعَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَشْتَرَيْنِ ثَلَاثَ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ بَيْنَهُمْ» فَلَمْ يَحْزِرُوهُ.

وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَقُلْ بِالشُّفْعَةِ فَإِنْ حُجَّتْ أَنْ يَقُولَ: خَبِرَ الشُّفْعَةَ غَالِغٌ لِلْأَصُولِ، وَمَنْ مَلَكَ شَيْئاً بِالشَّرَاءِ فَلَا يَحْزِرُ لغيره أَخْذَهُ وَهَذَا خِلَافٌ لِمَا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَقَدْ كَانَ يُلْزَمُ الْخُفْيَيْنِ الْمُخَالَفِينَ لِلثَّابِتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ حُكْمِ الْمَصْرَافِ، وَمَنْ حَكَمَ مِنْ وَجَدَ سُلْطَنَهُ عِنْدَ مَفْلِسٍ فَهُوَ أَوَّلُ بَها، وَالْفِرْقَةُ بَيْنَ الْأَعْيَدِ السَّتَةِ فِي الْعَتَقِ، وَقَالُوا: هَذِهِ الْأَخْبَارُ غَالِغَةٌ لِلْأَصُولِ أَنْ يَقُولُوا مِثْلَ هَذَا فِي خَيْرِ الشُّفْعَةِ، وَلَكِنْ التَّنَاقُضُ أَسْهَلُ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ، وَلَا حُجَّةَ فِي نَظَرٍ مَعَ حُكْمٍ ثَابِتٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَأَمَّا الْخِلَافُ فِيمَا تَكُونُ فِيهِ الشُّفْعَةُ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّمَا ذَكَرَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الزَّيْرِ «فِي كُلِّ شِرْكٍ فِي أَرْضٍ أَوْ رُبْعٍ أَوْ خَاتِلَةٍ» فِي رِوَايَةِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْهُ «فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّحَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شُفْعَةَ» وَمَا نَعْلَمُ لَهُمْ شَيْئاً شَبِهاً بِهِ إِلَّا هَذَا. فَجَوَابُنَا وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ: أَنَّهُ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي هَذِهِ اللَّفْظَيْنِ.

أَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فِي كُلِّ شِرْكٍ فِي أَرْضٍ أَوْ رُبْعٍ أَوْ خَاتِلَةٍ» فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ لَا شُفْعَةَ إِلَّا فِي هَذَا قَطْعاً، وَإِنَّمَا فِيهِ إِيْجَابُ الشُّفْعَةِ فِي الْأَرْضِ وَالرُّبْعِ وَالْخَاتِلَةِ، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ هَلِ الشُّفْعَةُ فِيمَا عداها أَمْ لَا؟ فَوَجِبَ طَلِبُ حُكْمِ مَا عدا هَذِهِ فِي غَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ.

وَقَدْ وَجَدْنَا خَبَرَ جَابِرٍ هَذَا نَفْسَهُ مِنْ طَرِيقٍ عَطَاءُ بِأَنَّ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَمَا يَجْهَلُ أَنَّ عَطَاءَ فَوْقَ أَبِي الزَّيْرِ إِلَّا جَاهِلٌ..

وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْخَبَرُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَيْثَمَةَ زُهَيْرِ بْنِ مَعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي الزَّيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «مَنْ كَانَ لَهُ شِرْكٌ فِي رُبْعَةٍ أَوْ نَخْلٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ خَسَى يُؤْذِنُ شَرِيكَهُ، فَإِنْ رَضِيَ أَخَذَ، وَإِنْ كَرِهَ تَرَكَ» أَفَتَرَوْنَ هَذَا حُجَّةً فِي أَنْ لَا شُفْعَةَ إِلَّا فِي رُبْعٍ

أو تخلّ فقط دون سائر الثمار.
فإن قالوا: قد جاء خبر آخر بزيادة.

قلنا: وقد جاء خبر آخر لنا أيضاً بزيادة «كل مال لم ينقسم ولا فرق فكيف والخفيون، والمالكون، والشافعيون، المخالفون لنا في هذا أصحاب قياس بزعمهم، فهلا قاسوا على حكم الأرض، والحائط، والبناء: سائر الأملاك بعلّة الضرب ودفعه، كما قاسوا على الذهب، والفضة، والبر، والشعر، والملح، والتمر: سائر الأنواع، فليت شعري ما الموجب للقياس هنالك وفي سائر ما قاسوا فيه ومنع منه هاهنا، لا سيما والمالكون، والشافعيون يعملون الشفعة في الصداق قياساً على البيع، فهلا قاسوا البيع على البيع، فهو أول من قياس الصداق على البيع؟ والمالكون يرون الشفعة في الثمرة دون الأصول، فهلا قاسوا غير الثمرة على العقار كما قاسوا الثمرة على العقار، لا سيما مع إقراره بأنه لا يعرف أحداً قال بذلك قبله.

ثم كلهم غافلون لهذا الخبر نفسه، في أنهم لا يسقطون حق للشريك في الشفعة إذا عرض عليه شريكه أخذ الشقص بما يعطى فيه فلم يأخذه، فكيف يحلّ لسلّم أن يجعل بعض خبر حجة، لا سيما فيما ليس فيه منه شيء، ولا يجعله حجة فيما هو فيه منصوص ونعوذ بالله من مثل هذا.

وأما اللفظ الذي في رواية أبي سلمة عن جابر: «فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» فلا حجة لهم فيه؛ لأنه ليس في هذا اللفظ نص ولا دليل على أن ذلك لا يكون إلا في الأرض، والعقار، والبناء. بل الحدود واقعة في كل ما ينقسم من طعام، وحيوان، وتبائن، وعروض، وإلى كل ذلك طريق ضرورية، كما هو إلى البناء وإلى الحائط ولا فرق، وكان ذكره عليه السلام للحدود والطرق إعلالاً بحكم ما يمكن قسمته، وبقي الحكم فيما لا يقسم على حسبه، فكيف وأول الحديث بيان كافٍ في أن الشفعة واجبة في كل مال ينقسم، وفي كل ما لم ينقسم، وهذا عموم لجميع الأموال ما احتمل منها القسمة وما لم يحتملها.

ومن الباطل المنتع أن يكون رسول الله ﷺ يريد بهذا الحكم الأرض فقط؛ ثم يجعل هذا الإجمال، حاشا لله من هذا، وهو مأمور بالبيان لا بالإيهام والتليس هذا أمر لا يتشكل في عقل ذي عقل سواه وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو حمزة: فبطل أن يكون لهم متعلق، وقد جسر بعضهم على جاري عادته في الكذب فادّعى الإجماع على وجوب الشفعة في الأرض، والبناء، والأشجار فقط، وادّعى الإجماع على سقوط الشفعة فيما سواها.

قال أبو حمزة: أما الإجماع على وجوب الشفعة في الأرض وما فيها من بناء وشجر: فقد أوردنا عن الحسن وابن سيرين، وعبد الملك بن يعلى وعثمان التيمي خلاف ذلك، وهؤلاء فقهاء تابعون.

وأما الإجماع على أن لا شفعة فيما عدا ذلك، فقد ذكرنا عموم الرواية عن عمر وعثمان، والرواية عن ابن أبي مليكة، وعطاء.

وهو قول فقهاء أهل مكة، وهذا مالك يرى الشفعة في الثمرة المبيعة دون الأصل. وما نعلم روي إسقاط الشفعة فيما عدا الأرض إلا عن ابن عباس، وشريح، وابن المسيب، ولا يصح عنهم، وعن عطاء وقد رجح عن ذلك وعن إبراهيم، والشعبي، والحسن وقتادة، وحماذ بن أبي سليمان، وربيعة، وهو عن هؤلاء صحيح.

أما ابن عباس: فإن الرواية عنه في ذلك من طريق محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس: لا شفعة في الحيوان محمد بن عبد الرحمن مجهول وليس فيه أيضاً؛ أنه لا شفعة في غير الحيوان، كما ليس في حديث عثمان إسقاط الشفعة عن غير البر والفحل فبطل تعلّقهم بها جملة.

وأما ابن المسيب: فهو من طريق ابن سمعان وهو مذكور بالكذب وهو عن شريح من طريق جابر الجعفي، ويكنى.

ورويانه من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم عن عبيدة، وجري، ويونس، قال عبيدة عن إبراهيم، وقال جري عن الشعبي قالاً جميعاً: لا شفعة إلا في دار، أو عقار، وقال يونس عن الحسن: لا شفعة إلا في تربة.

قال أبو حمزة: ومثل عدو هؤلاء لا يبعد عنهم إجماعاً إلا كذاب قليل الحياء وقد أوردنا الخلاف في ذلك عن ذكرنا وبالله تعالى التوفيق.

وقد خالف هؤلاء كلهم مالك، فرأى الشفعة في التين، والعنب، والزيتون، والفواكه في رؤوس الشجر، وليست داراً، ولا عقاراً، ولا تربة ورأى ابن شبرمة الشفعة في الماء.

والعجب من المالكين في إجبارهم الشريك على أن يبيع مع شريكه، ولم يوجب قط ذلك نصراً، ولا اثر، ولا قياس، ولا نظر، ثم لا يوجب له الشفعة، وقد جاء بها النص.

وعجب آخر منهم، ومن الخفيتين في قولهم: المسند والمرسل سواء، حتى أن بعضهم قال: بل المرسل أقوى، وقيل

قَالَ سَفِيَانُ: وَبِهِ نَأْخُذُ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ، وَإِسْحَاقَ وَالْحَسَنِ بْنِ حَيٍّ. وَأَحْذَرُ قَوْلِي أَحْمَدَ: وَطَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ جَاءَ هَذَا الْخَبَرُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزَّيْرِ عَنْ جَابِرٍ وَفِيهِ: لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَ.

قُلْنَا: لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبُو الزَّيْرِ سَمَاعاً مِنْ جَابِرٍ، وَهُوَ قَدْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِأَنْ مَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَمَاعاً فَلَيْتَهُ حَدَّثَهُ بِهِ مِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ عَنْ جَابِرٍ ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ آخِرُ الْخَبَرِ حَاسِماً عَلَى أَوَّلِهِ، وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ شَيْءٍ، صَحَّ مِنْ حَكَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَهَذَا خَيْرٌ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوَيْهِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الزَّيْرِ عَنْ جَابِرٍ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّعْبَةِ فِي كُلِّ شَرِكَةٍ لَمْ تَقْسَمْ: رُبْعًا، أَوْ خَاطِبًا، لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْذِنْ فَهُوَ أَحَقُّ بِهُ».

قَالَ أَبُو عُمَيْرٍ: فَإِنَّمَا جَعَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الْبَيْعِ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَحَقُّ فَقَطْ، فَلَاخُ أَنَّ الْحَقَّ فِي الْأَخْذِ أَوْ التَّرْكِ بَعْدَ الْبَيْعِ إِلَى الشُّعْبَةِ إِذَا مَا يُؤْذِنُ قَبْلَ الْبَيْعِ فَإِنْ أَبْلَغَهُ بَطُلَ وَإِنْ أَجْزَأَهُ فَحَيْثُ جَازَ وَيَبَالُغُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٥٩٥ - مسألة: ولا شفعة إلا في البيع وحده، ولا شفعة في صداق ولا في إجارة، ولا في هبة، ولا غير ذلك. وهو قول جماعة من السلف:

كَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى الشُّعْبَةَ فِي الصَّدَاقِ. وَمِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ الشَّعْبِ أَنَّهُ قَالَ: لَا شُفْعَةَ فِي صَدَاقٍ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابِهِ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابِنَا، وَالْيَسِيدِ بْنِ سَعْدٍ..

وَقَالَ الْخَارِثُ الْعُكْلِيُّ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَابْنُ شَرِمَةَ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الصَّدَاقِ وَالشُّعْبَةِ.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَقَالَ الْعُكْلِيُّ وَالشَّافِعِيُّ: يَأْخُذُ الشُّعْبُ بِصَدَاقٍ مِثْلًا.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَابْنُ شَرِمَةَ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ وَمَالِكٌ: يَأْخُذُ بِقِيَمَةِ النِّقْصِ وَأَوْجِبَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: الشُّعْبَةَ

ذَكَرْنَا آنَفًا: أَحْسَنَ الْمُرَاسِلِ بِإِيجَابِ الشُّعْبَةِ فِي الْجَارِيَةِ وَفِي الْخَادِمِ.

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مِلْكَةَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فِي الْعَبْدِ شُفْعَةٌ وَفِي كُلِّ شَيْءٍ» وَمَا نَعْلَمُ فِي الْمُرَاسِلَاتِ أَقْوَى مِنْ هَذَا فَخَالَفُوهُ، وَمَا عَابَهُ إِلَّا بِإِرْسَالٍ؟ فَأَيُّ دِينٍ، أَوْ أَيُّ إِحْيَاءٍ يَبْقَى مَعَ هَذَا؟ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

وَأَمَّا سَقُوطُ حَقِّ الشَّرِيكِ إِذَا عَرَضَ عَلَيْهِ شَرِيكَهُ الْأَخْذَ فَلَمْ يَأْخُذْهُ، فَإِنَّ الْخَفِيفَيْنِ حَاشَا الطَّحَاوِيَّ، وَالْمَالِكِيَّ، وَالشَّافِعِيَّ، قَالُوا: لَا يَسْقُطُ حَقُّهُ بِلَيْسَ، بَلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بَعْدَ الْبَيْعِ.

وَأَحْتَجَّوْا بِأَنْ قَالُوا: بِأَنَّ الشُّعْبَةَ لَمْ تَحِبَّ لَهُ بَعْدَ، وَإِنَّمَا يَحِبُّ لَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ، فَتَرَكَهُ مَا لَمْ يَحِبَّ لَهُ بَعْدَ لَا مَعْنَى لَهُ، وَلَا يَسْقُطُ حَقُّهُ إِذَا وَجِبَ، مَا لَمْ يَكُنْ حُجَّةً غَيْرَ هَذَا أَصْلًا.

وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ: أَوَّلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ الشُّعْبَةَ لَمْ تَحِبَّ لَهُ بَعْدَ، فَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الشُّعْبَةَ وَغَيْرَ الشُّعْبَةِ مِنْ أَحْكَامِ الدِّيَانَةِ كُلُّهَا لَا تَحِبُّ إِلَّا إِذَا أَوْجِبَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ وَإِلَّا لَمَّا لَمْ يَحِبَّ هَذَا الْجَمْعُ فَلَيْسَ هُوَ مِنَ الدِّينِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ الَّذِي أَوْجَبَ حَقَّ الشُّعْبِ بِعَرْضِ الشُّعْبَةِ عَلَيْهِ قَبْلَ الْبَيْعِ، وَأَسْقَطَ حَقَّهُ بِتَرْكِهُ الْأَخْذَ حَيْثُ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ حَقًّا أَصْلًا، إِلَّا بِأَنْ لَا يَعْزُضَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْبَيْعِ فَحَيْثُ يَبْقَى لَهُ الْحَقُّ بَعْدَ الْبَيْعِ، وَإِلَّا فَلَا هَذَا هُوَ حَكْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَلْيَاتُونَا عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَنْ الْأَخْذَ لَا يَحِبُّ لِلشُّعْبِ إِلَّا بَعْدَ الْبَيْعِ فَقَطْ، وَهَذَا مَا لَا يَجِدُونَهُ أَبَدًا فَظَهَرَ فُسَادُ قَوْلِهِمْ مِنْ كُتُبِهِ. وَلَيْتَ شِعْرِي إِنْ كَانَ الْخَفِيفُونَ عَنْ هَذَا النَّظَرِ حَيْثُ أَجَازُوا الزَّكَاةَ قَبْلَ الْحَوْلِ، نَعَمْ، وَقَبْلَ دُخُولِهِ، وَالْمَالِكِيُّونَ كَذَلِكَ قَبْلَ تَمَامِ الْحَوْلِ بِشَهْرَيْنِ، وَالشَّافِعِيُّونَ كَذَلِكَ قَبْلَ تَمَامِ الْحَوْلِ؟ وَإِنْ كَانَ الْمَالِكِيُّونَ عَنْ هَذَا النَّظَرِ حَيْثُ أَجَازُوا إِذَنْ الْوَارِثُ لِلْمَوْصِي فِي أَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ وَالْمَالُ لَمْ يَحِبَّ لَهُمْ بَعْدَ، وَلَا لَمْ يَحِبَّ فِيهِ حَقٌّ وَلَعَلَّهُ هُوَ يَرْتَهُمْ أَوْ لَعَلَّهُ سَبَّحَتْ لَهُ وَلَدٌ يَعْجَبُهُمْ؟ وَإِنْ كَانُوا عَنْ هَذَا النَّظَرِ فِي إِجَازَتِهِمُ الطَّلَاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ، وَالتَّعْتِ قَبْلَ الْمَلِكِ، فَاعْبَرُوا هَذِهِ التَّخَالِيفَ وَبِهِ يَقُولُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ:

كَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ فِي الرَّجُلَيْنِ بَيْنَهُمَا دَارٌ أَوْ أَرْضٌ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ: أَرِيدُ أَنْ أَبِيعَ وَلَكِ الشُّعْبَةُ فَافْتَرَّ مَنِي، فَقَالَ لَهُ الْآخَرُ: لَا حَاجَةَ لِي بِهِ، قَدْ أَذْنَتْ لَكَ أَنْ تَبِيعَ، فَبَاعَ، ثُمَّ يَأْتِي طَالِبُ الشُّعْبَةِ فَيَقُولُ قَدْ قَامَ الثَّمَنُ وَأَنَا أَحَقُّ، قَالَ الْحَكَمُ: لَا شَيْءَ لَهُ إِذَا أَذِنَ.

في الإجارة.

قال أبو محمد: إن قيل: فهلا أخذتم بإيجاب الشفعة في كل ذلك بعموم قول رسول الله ﷺ وقضائه بالشفعة في كل ما لم يقسم.

قلنا: لم يميز ما تقولون؛ لأن الشفعة ليست لفظة قديمة إنما هي لفظة شريعة لم تعرف العرب معناها قبل رسول الله ﷺ كما لم تعرف لفظة الصلاة ولفظة الزكاة ولفظة الصيام ولفظة الكفارة ولفظة التسليم ولفظة الحد الواردة كل ذلك في الدين، حتى بينها لنا رسول الله ﷺ بما لم تعرفه العرب قط: من صفة الركوع، والسجود، والقراءة، وما يعطى من الأموال، وما يتنعم منه في رمضان، وغير ذلك.

وكذلك الشفعة من هذا الباب لا يدري أحد ما المراد بها حتى بينه رسول الله ﷺ وقد بين أن ذلك في البيع، ولم يذكرها غير ذلك، فلم يميز أن يعتدى بها بياض رسول الله ﷺ إلى القنون الكاذبة.

فإن قالوا: قسنا الصداق، والإجارة على البيع.

قلنا: هذا باطل؛ لأن القياس كله باطل.

ثم لو صح لكان هذا منه عين الفساد؛ لأن الصداق، والإجارة لا يشبهان البيع في شيء من الأشياء، وإنما القياس عند الفاتلين به أن يحكم للشيء بحكم نظيره، والبيع تمليك للمبيع، وليست الإجارة تمليكاً للموajer، إنما هي إباحة للمنافع الحادثة الظاهرة، ولا الصداق تمليكاً للزوجة، ولا يحل بيع ما لم يخلق، والإجارة إنما هي فيما لم يخلق من المنافع، والتكاح يجوز بلا ذكر صداق، ولا يجوز البيع بغير ذكر ثمن.

ثم اختلافهم في ذلك أبصداق مثلها أم بقيمة الشقص؟ بياض أنه رأي فاسد متعارض ليس أحد القولين أولى من الآخر. وليت شعري أين كانوا عن هذا القياس في أن يقبسوا على الأرضين في الشفعة سائر الأموال؟ وهذا أصح في القياس لو صح القياس يوماً.

فإن ذكروا الخبر الذي فيه عن النبي ﷺ «من ابتاع ذنباً على رجل فصاحب الدين أولى» فهذا باطل؛ لأنه عمن لم يسم عن عمر بن عبد العزيز عن النبي ﷺ ثم لو صح لم يتفعوا به؛ لأنه في البيع أيضاً فهو حجة عليهم في منعهم من الشفعة فيما عدا العقار.

١٥٩٦- مسألة: ومن لم يعرض على شريكه الأخذ

قبل البيع حتى باع فوجبت الشفعة للشريك، فالشريك

على شفحته علم بالبيع أو لم يعلم، حضره أو لم يحضره، أشهد عليه أو لم يشهد حتى يأخذ متى شاء، ولو بعد ثمانين سنة أو أكثر، أو يلقط بالتارك فيسقط حيتن، ولا يسقط حقه بعرض غير شريكه أو رسوله عليه. واختلف الحاضرون في هذا.

فقال أبو حنيفة: متى علم بالبيع، وعلم أن له الشفعة، فإن طلب في الوقت أو أشهد على أنه أخذ بشفحته فله الشفعة أبداً، وإن سكت بعد ذلك سنين فإن لم يشهد، ولا طلب فقد بطل حقه.

وروي عن أبي حنيفة في الحاضر: أن له أجل ثلاثة أيام، فإن طلب الشفعة فيها قضى له، وإن مرت الثلاث ولم يطلب الشفعة بطل حقه ولا شفعه له.

وقال صاحبه محمد بن الحسن كذلك، إلا أنه قال: لا يتفع بالإشهاد على أنه طالب بالشفعة إلا بأن يكون إشهداً بذلك بحضرة المطلوب بالشفعة، أو بحضرة الشقص المطلوب وقال أيضاً: فإن سكت بعد الإشهاد المذكور شهراً واحداً لا يطلب بطلت شفحته.

وقال بعض كبار نظام مقلدي أبي حنيفة: للشفيع من أمرو الخيار إن سكت ولم يشهد ولا طلب ما للمروءة المخيرة.

ويقول أبي حنيفة يقول النبي، وابن شرمه، وعبيد الله بن الحسن، والأوزاعي، إلا أن عبيد الله قال: لا يجهل إلا ساعة واجدة.

وقال مالك ثلاثة أقوال: مرة قال: إن بلغه البيع أن له القيام بالشفعة فسكت، ولم يطلب ولا أشهد، فهو على حقه، وله أن يطلب ما لم يطل الأمد جداً دون تعديده في ذلك. ومرة قال: إن قام ما بينه وبين حصة أعوام فله ذلك وإن لم يقم حتى مضت حصة أعوام فقد بطل حقه.

وقال الشافعي: إن ترك الطلب ثلاثة أيام فاقبل كان له أن يطلب، فإن لم يطلب حتى مضت له ثلاثة أيام فقد بطل حقه.

وهو قول سفيان الثوري ثم رجح الشافعي فقال: إن ترك الطلب دون عذر مانع ما قل أو كثر فقد بطل حقه، وإن تركه لعذر فهو على حقه طال الأمد أو قصر.

وهو قول معمر.

وروي عن شريح وصح عن الشعبي.

وروي عن الشعبي أن له أجل يوم واحد.

ومن قال مثل قولنا ما روي من طريق محمد بن المنثري

أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق الشيباني عن حميد الأزرق أن عمر بن عبد العزيز قضى بالشفعة بعد بضعة عشرة سنة.

قال أبو محمد: أما أقوال مالك كما هي، فهي في غاية الفساد لأنها إما تحديد بلا برهان، وإما إجمال بلا تحديد، فلا يدري أحد متى يسقط حقه ولا متى لا يسقط حقه، وليس في الزمان طويل إلا بإضافة إلى ما هو أقصر منه، فالיום طويل لمن عذب فيه، وبالإضافة إلى ساعة ومائة عام قليل بالإضافة إلى عمر الدنيا مع أنها أقوال لم تعهد عن أحد قبله ولا يعضده قرآن، ولا سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قول سلف، ولا قياس، ولا رأي له وجه.

وأما «الشفعة لمن وأبها»، فما يحضرنا الآن ذكر إستانداه، إلا أنه جملة لا خير فيه، وابن اليلساني ضعيف مطروح، ومتفق على تركه.

وأما لفظ «لمن وأبها» فهو لفظ فاسد، لا محل أن يضاف مثله إلى رسول الله ﷺ لأن قول القائل: الشفعة لمن وأبها: موجب أن يلزمه الطلب مع البيع لا بعده، لأن الموازنة فعل من فاعلين، فوجب أن يكون طلبة مع البيع لا بعده، لأن الثاني في الرد لا يسمى موازنة.

وأما قوله «الشفعة كشفعة عقال» فمعناه ظاهر، ولا حجة لهم فيه؛ لأن نشط العقال: هو حل العقال.

وكذلك الشفعة؛ لأنها حل ملك من المبيع وإيجابه لغيره فقط.

قال علي: وقد جعل الله تعالى حق الشفيع واجباً وجعله على لسان رسوله عليه السلام المصدق أحق، إذا لم يؤذن قبل البيع، فكل حق ثبت بحكم الله تعالى ورسوله ﷺ فلا يسقط أبداً إلا بنص وارد بسقوطه، فإن وقفه المشتري على أن يأخذ أو يترك لزمه أحد الأمرين، ووجب على الحاكم إجباره على أحد الأمرين لأنه قد أعطى حقه فلا ينبغي له تضييعه، فهو إضاعة للمال، ولا بد له من أخذه؛ أو أن يبيعه لغيره، وإلا فهو عاش غبر ناصح لأخيه المنصف له وبالله تعالى التوفيق.

وأما من منع حقه ولم يعطه، فليس سقوطه عن طلبه قطعاً لحقه ولو سكت عمره كله ولا يختلفون فيمن غصب مالا، أو كان له دين أو ميراث، أو حق ما، فإن سقوطه عن طلبه لا يطله، وأنه على حقه أبداً فمن أين خصوا حق الشفعة من سائر الحقوق بهذه التخاليط؟

١٥٩٧ - مسألة: فَإِنْ اخَذَ الشُّفْعُ حَقَّ لَزْمِ الشَّوْهِ

رد ما استغل وكان كل ما أنفذ فيه من هبة، أو صدقة أو عتق، أو حبس، أو بنية، أو مكاتبة، أو مقاسمة، فهو كله باطل مردود مفسوخ أبداً، وتعلق انقاضه ليس له غير ذلك، لا سيما المخاصم المانع، فإن هذا غاصب ظالم متعد، مانع حق غيره بلا مريّة، فإن

أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق الشيباني عن حميد الأزرق أن عمر بن عبد العزيز قضى بالشفعة بعد بضعة عشرة سنة.

قال أبو محمد: أما أقوال مالك كما هي، فهي في غاية الفساد لأنها إما تحديد بلا برهان، وإما إجمال بلا تحديد، فلا يدري أحد متى يسقط حقه ولا متى لا يسقط حقه، وليس في الزمان طويل إلا بإضافة إلى ما هو أقصر منه، فالיום طويل لمن عذب فيه، وبالإضافة إلى ساعة ومائة عام قليل بالإضافة إلى عمر الدنيا مع أنها أقوال لم تعهد عن أحد قبله ولا يعضده قرآن، ولا سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قول سلف، ولا قياس، ولا رأي له وجه.

وكذلك قول سفيان، والأول من قول الشافعي، وقول الشعبي في تحديد يوم، فهما قولان في غاية الفساد؛ لأنهما تحديد بلا برهان، وليس رد ذلك إلى ما جاء من الأخبار بخيار ثلاثة أيام أولى من أن يرد إلى خيار العدة إن شاء ارجع وإن شاء أمضى الطلاق وهو ثلاثة أشهر، وهذه كلها تخالط.

وكذلك قول محمد بن الحسن وتحديد به شهر، وبأن لا يكون الإشهاد إلا بحضور المطلوب بالشفعة، أو الشقص المبيع فهذا تخالط ناهيك به، وتحكم في الدين بالباطل.

وأما قول من قال: له من الأمورا للمختيرة فاسخف قول سمع به؛ لأنه احتجاج بالباطل بالباطل، وللهمس بالهمس، وما سمع بأحد من أقوالهم في حكم المختيرة.

وأما قول أبي حنيفة، والأوزاعي، والبتّي، ومن وافقهم فإن تحديدهم في ذلك بالإشهاد، ثم السكوت إن شاء قول بلا برهان له، وما كان هكذا فهو باطل.

وقد علمنا أن حق الشريك واجب بعد البيع إذا لم يؤذنه البائع قبل البيع، فأي حاجة به إلى الإشهاد، أو من أين ألزموه إياه وأسقطوا حقه بتركه هذا خطأ فاحش، وإسقاط الحق قد وجب بإيجاب الله تعالى له، فما يقوله الإشهاد ولا يضعفه تركه فباطل قول أبي حنيفة، ولم يبق إلا أحد قول الشافعي، والشعبي فنظرنا فيه فلم نجد لهم حجة أصلاً إلا أن بعض المومنين نزع بقول مكذوب موضوع مضاف إلى رسول الله ﷺ «الشفعة كشفعة عقال وأبها».

وهذا خبر:

روياته من طريق البرار قال: أخبرنا محمد بن المنثري أخبرنا محمد بن الحارث أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن اليلساني عن

ترك الشريك الأخذ بالشُّفْعَةِ نَفَذَ كُلَّ ذَلِكَ وَصَحَّ، وَلَمْ يَرُدَّ شَيْئاً مِنْهُ، وَكَانَتْ الْعَلَّةُ لَهُ، هَذَا إِذَا كَانَ إِذْنَانِ الشَّرِيكَ مَكْنُوساً لَهُ، أَوْ لِلْبَائِعِ حِينَ اشْتَرَى، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِذْنَانِ الشَّرِيكَ مَكْنُوساً لِلْبَائِعِ لِعَنْبَرِ مَا، أَوْ لِعَنْبَرِ طَرِيقٍ، فَإِنَّ الشُّفْعَةَ لِلشَّرِيكَ مَتَى طَلَبَهَا، وَلَيْسَ عَلَى الْمُشْتَرِي رَدُّ الْعَلَّةِ حِينَئِذٍ، لَكِنْ كُلُّ مَا أَحْدَثَ فِيهِ مِمَّا ذَكَرْنَا فَمَسْخُورٌ وَيَقْلَعُ بِنَاءَهُ وَلَا يَبْدُ.

وَأَمَّا الْبِنَاءُ وَسَائِرُ مَا أَحْدَثَ فَقَدْ أَبْطَلَهُ حَكْمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ الشُّفْعَةَ أَحَقُّ مِنْهُ فَإِنَّمَا أَنْفَذَ حَكْمَهُ فِيهَا غَيْرُهُ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ فَيُطْلَقُ أَنْ يَنْفَذَ حَكْمَهُ فِيهَا جَعَلَهُ تَعَالَى حَقّاً لغيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا:

فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ الشَّعْبِيِّ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَا جَمِيعاً: إِذَا بَنَى ثُمَّ جَاءَ الشُّفْعُ بَعْدَهُ فَالْقِيَمَةُ.

وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ: يَقْلَعُ بِنَاءَهُ.

وَبِهِ يَأْخُذُ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابُهُمْ.

وَيَقُولُ الشَّعْبِيُّ يَأْخُذُ مَالَهُ، وَابْنُ أَبِي الْأَوْزَاعِيِّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَآخَرُ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: إِذَا زَامَهُ قَلْعُ بِنَائِهِ وَاجِبٌ بِمَا ذَكَرْنَا، وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ إِبْقَاءُ أَنْفَاقِهِ فِي سَاحَةِ غَيْرِهِ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، وَلَا يَجُوزُ إِزَامَةُ غَرَامَةٍ فِي إِبْتِيعٍ مَا لَا يَرِيدُ إِبْتِيعَهُ مِنْ أَنْفَاقِ بِنَاءِ الْمَخْرُجِ مِنَ الْإِبْتِيعِ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجِبْ ذَلِكَ نَصٌّ، فَهُوَ ظَلَمٌ مُجَرَّدٌ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ إِزَامَةِ غَرَامَةٍ لِلْمَخْرُجِ عَنِ الْمَلِكِ وَبَيْنَ إِبَاحَةِ أَنْفَاقِ الْمَخْرُجِ لِلشُّفْعِ وَكُلُّ ذَلِكَ أَكْلُ مَالٍ عَرِمَ بِالْبَاطِلِ، بَلْ كُلُّ ذِي حَقٍّ أَوَّلَ حَقِّهِ وَبِإِلَهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ: أَوْجِبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْخِيَارَ فِي الْبَيْعِ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ: الْمَصْرَاقَ، وَمَنْ بَايَعَ وَقَالَ: لَا خِلَافَةَ فِيهِذَا خِيَارُهُا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِإِلَهِهَا فَقَطَّ.

وَمَنْ تَلَقَّيْتُ سَلْعَتَهُ فِيهِذَا لَهَ الْخِيَارُ إِذَا دَخَلَ السُّوقَ، لَا قَبْلَ ذَلِكَ.

وَمَنْ وَجَدَ عَيْباً لَمْ يَبَيِّنْ لَهُ بِهِ، وَلَا شَرْطَ السَّلَامَةِ مِنْهُ. وَالشَّرِيكَ يَبِيعُ مَعَ غَيْرِ شَرِيكَ وَلَا يُوَدُّهُ. فَهَؤُلَاءِ لِسَمِ الْخِيَارِ بِلَا تَحْدِيدٍ مَدَّةً إِلَّا حَتَّى يَقْرَأُوا بِرَأْسِهِمْ حَقَّهُمْ: فَوَجَدْنَا مُشْتَرِي الْمَصْرَاقِ، وَمَنْ بَايَعَ عَلَى أَنْ لَا خِلَافَةَ: يَنْقُضِي خِيَارَهُا بِتَمَامِ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ وَلَا يَكُونُ لَهَا خِيَارٌ بَعْدَهَا، وَيُزْمَعُ لَهَا الشَّرَاءُ، فَصَحَّ يَقِيناً أَنَّ الْعَقْدَ وَقَعَ صَحِيحاً، إِذَا لَوْ وَقَعَ فَاسِداً لَمْ يَلْزَمْ أَصْلًا إِلَّا بِتَجْدِيدِهِ عَقْدٌ، فَإِذَا قَدْ صَحَّ هَذَا بِمَا ذَكَرْنَا، وَأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ فَاسِداً لَمْ يَحْزَرْ فِي إِمضَانِهِ أَوْ فِي رَدِّهِ، بَلْ كَانَ يَكُونُ بِإِطْلَاقٍ لَا خِيَارَ لِأَحَدٍ فِي

تَرْكِ الشَّرِيكَ الْأَخْذَ بِالشُّفْعَةِ نَفَذَ كُلَّ ذَلِكَ وَصَحَّ، وَلَمْ يَرُدَّ شَيْئاً مِنْهُ، وَكَانَتْ الْعَلَّةُ لَهُ، هَذَا إِذَا كَانَ إِذْنَانِ الشَّرِيكَ مَكْنُوساً لَهُ، أَوْ لِلْبَائِعِ حِينَ اشْتَرَى، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِذْنَانِ الشَّرِيكَ مَكْنُوساً لِلْبَائِعِ لِعَنْبَرِ مَا، أَوْ لِعَنْبَرِ طَرِيقٍ، فَإِنَّ الشُّفْعَةَ لِلشَّرِيكَ مَتَى طَلَبَهَا، وَلَيْسَ عَلَى الْمُشْتَرِي رَدُّ الْعَلَّةِ حِينَئِذٍ، لَكِنْ كُلُّ مَا أَحْدَثَ فِيهِ مِمَّا ذَكَرْنَا فَمَسْخُورٌ وَيَقْلَعُ بِنَاءَهُ وَلَا يَبْدُ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي أوردنا قَبْلُ «لَا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ» فَلَا يَخْلُو بَيْعُ الشَّرِيكَ قَبْلَ أَنْ يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ مِنْ أَحَدٍ أَوْجَهُ ثَلَاثَةٌ، لَا رَابِعَ لَهَا:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِاطِلًا وَإِنْ صَحَّحَهُ الشُّفْعُ بِتَرْكِهِ الشُّفْعَةَ وَهَذَا بِاطِلٌ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَوَجِبَ عَلَيْهِ رَدُّ الْعَلَّةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَخَذَ الشُّفْعُ أَوْ تَرَكَ، وَالْخَبَرُ يَوْجِبُ غَيْرَ هَذَا، بَلْ يَوْجِبُ أَنْ الشَّرِيكَ أَحَقُّ، وَأَنَّهُ إِنْ تَرَكَ فَلَهُ ذَلِكَ، فَلَوْ كَانَ الْبَيْعُ بِاطِلًا لاحتاجَ إِلَى تَجْدِيدِ عَقْدٍ آخَرَ وَهَذَا خَطَأٌ، أَوْ يَكُونُ صَحِيحاً حَتَّى يَبْطُلَهُ الشُّفْعُ بِالْأَخْذِ وَهَذَا بِاطِلٌ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا يَصْلُحُ» فَمَنْ الْبَاطِلُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحاً مَا أَخْبَرَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ، أَوْ يَكُونُ مَوْقُوفاً، فَإِنْ أَخَذَ الشُّفْعُ بِالشُّفْعَةِ عِلْمَ أَنْ الْبَيْعَ وَقَعَ بِاطِلًا، وَإِنْ تَرَكَ حَقَّهُ عِلْمَ أَنْ الْبَيْعَ وَقَعَ صَحِيحاً وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ لِبَطْلَانِ الْوُجْهِينِ الْأَوَّلَيْنِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «الشَّرِيكَ أَحَقُّ» فَصَحَّ أَنْ لِلْمُشْتَرِي حَقّاً بَعْدَ حَقِّ الشُّفْعِ.

فَصَحَّ مَا قُلْنَا. وَبِإِلَهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَنَسَأَلُ مَنْ خَالَفَ فِي هَذَا: مَتَى كَانَ الشُّفْعُ أَحَقُّ، أَحْيَيْنَ أَخَذَ أَمْ حِينَ رَدِّ الْبَيْعِ.

فَإِنْ قَالُوا: مِنْ حِينَ أَخَذَ.

قُلْنَا: هَذَا بِاطِلٌ، لِأَنَّهُ خِلَافُ حَكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَعَلَهُ أَحَقَّ حِينَ الْبَيْعِ، فَإِذَا هُوَ أَحَقُّ حِينَ الْبَيْعِ فَإِذَا أَخَذَ فَقَدْ أَخَذَ حَقَّهُ مِنْ حِينَ الْبَيْعِ.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْبَائِعِ إِعْلَامُ الشَّرِيكَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

فَصَحَّ بِلَا شَكٍّ أَنَّ مَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِذْنَانِ الشَّرِيكَ، وَلَمْ يَسْتَطِعْ فَقَدْ سَقَطَ حَقُّهُ وَحُلُّهُ لَهَ الْبَيْعِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ» يَنْقُضِي ضَرُورَةً مَنْ يَقْدِرُ عَلَى إِذْنَانِهِ، فَخَرَجَ عَنْ هَذَا النَّصِّ حَكْمُ مَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِذْنَانِهِ فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْبَيْعِ، وَعَاجَزٌ عَنِ الْإِذْنَانِ فَمُبَاحٌ لَهُ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ،

تصحيحه، فقد صحَّ أنه وقع صحيحاً، ثم جعل تعالى للمشتري ردّه إن شاء.

فصح أن الغلّة له ردّ أو أخذ لأنّها حدثت في ماله.

ووجدنا من تلقى السلخ فابتاع، وإن كان منهياً عن ذلك فإن الله تعالى لم يجعل للبائع خياراً إلا بعد دخوله إلى السوق، ولم يجعل له قبل ذلك خياراً، **فصح أن البيع صحيح**، وإن كان منهياً عن التلقّي، ولم يبه عن الابتاع؛ لأنّ التلقّي غير الابتاع فهما فعلان، أحدهما غير الآخر نهى عن أحدهما ولم يبه عن الآخر، لكن جعل للبائع خيار في ردّه أو إمضائه ولو وقع فاسداً لبطل جلة. فوجب بذلك أن الغلّة للمشتري في ردّ البائع البيع، أو إجازته.

ووجدنا أيضاً من وجد عيباً لم يبين له به، ولا شرط السلامة منه، له الخيار أيضاً في إمضاء البيع أو ردّه، فعلمنا أن البيع وقع صحيحاً، إذ لو وقع فاسداً لم يخر إمضاؤه، فوجب أيضاً أن الغلّة له ردّ أو أخذ. وبقي أمر الشفع فوجدناه بخلاف كل ما ذكرناه من البيوع؛ لأنّه لم يأت نصّ بالمتع من البيوع المذكورة، بل جاء النصّ بإجازتها كما قدّمنا، وبأن الدليل بأنّها وقعت صحيحة.

ووجدنا من يمكنه إيدان شريكه فقد جاء النصّ بأنّه لا يصلح له أن يبيع حتّى يؤذنه، فلم يكن إلا هذا اللفظ وحده لوجب بطلان العقد بكل حال، لكن لما جعل النبي ﷺ الشريك أحق، وأباح له الأخذ أو الترك؛ وجب أنّه مراعى كما ذكرنا، فإن أخذ فقد علمنا أنّه لم يضي ذلك العقد، بل أبطله، **فصح أنّه انعقد** فاسداً فلزمه ردّ الغلّة، وإن ترك الأخذ فقد أجازها، **فصح أنّه انعقد جائزاً.**

وأما من لم يمكنه الإيدان فلم يأت النصّ فيه بأنّه لا يصلح، وقد أحلّ الله البيع، إلا أن للشريك الأخذ أو الترك، فإن أخذ فحينئذ بطل العقد، لا قبل ذلك، فالغلّة للمشتري هاهنا على كل حال وبالله تعالى التوفيق.

١٥٩٨ - مسألة: والشفعة واجبة للبدوي، وللساكن

في غير المصر، وللغائب، وللصغير إذا كبر، وللمجنون إذا أفاق، وللذميّ بعموم قوله عليه السلام: «فشريكه أحقّ به».

وقد قال قوم من السلف: لا شفعة.

قال الشعبي: لا شفعة لمن لا يسكن المصر، ولا للذميّ.

وقال أحمد بن حنبل: لا شفعة للذميّ.

وقال النخعي: لا شفعة لغائب، وقاله أيضاً الحارث

العكلي، وعثمان التيمي، قالوا: إلا القريب الغيبة.

وقال ابن أبي ليلى: لا شفعة لصغير وما تعلم لمن منع من ذلك حجة أصلاً وبالله تعالى التوفيق.

فإن ترك ولي الصغير، أو المجنون الأخذ بالشفعة فإن كان ذلك نظراً لهما لزمهما؛ لأنّه فعل ما أمر به من التصيحة لهما، وإن كان الترك ليس نظراً لهما لم يلزمهما، ولهما الأخذ أبداً؛ لأنّه فعل ما نهى عنه من غشهما.

١٥٩٩ - مسألة: فإن باع الشقص بعرض، أو بعقار

لم يخر للشفيع أخذه إلا بمثل ذلك العقار، أو مثل ذلك العرض، فإن لم يقدر على ذلك أصلاً فالطلب غير بين أن يلزمه قيمة العرض أو العقار، وبين أن يسلم إليه الشقص ويلزمه مثل ذلك العقار، أو مثل ذلك العرض متى قدر عليه؛ لأن البيع لم يقع إلا بذلك العرض أو ذلك العقار، وليس للشريك أخذ الشقص إلا بما رضي به البائع سواء عرضه عليه قبل البيع أو أخذه بعد البيع، هذا ما لا خلاف فيه من أحد؛ فلا يجوز إجبار البائع على أخذه غير ما طابت به نفسه وبالله تعالى التوفيق.

فإن لم يقدر عليه فقد تميّن له قبله عرض أو عقار عجز عنه.

وقال تعالى: ﴿وَالْمُرْسَاتُ قِمَاصٌ﴾ فله الاقتصاص بالقيمة التي هي مثل حرمة المال الذي له عنده وبالله تعالى التوفيق.

١٦٠٠ - مسألة: ومن باع شقصه بشمن إلى أجل

فالشفيع أحقّ به بذلك الشمن إلى ذلك الأجل.

وقال مالك: إن كان ملياً أخذ الشقص بذلك الشمن إلى ذلك الأجل.

وكذلك إن كان معسراً فضمته ملياً وإلا فلا.

وقال الشافعي: وأبو حنيفة: لا يأخذه إلا بالنقد، فإن

أبى.

قيل له: اصبر، فإذا جاء الأجل فخذها حينئذ.

قال علي: احتجوا بأن قالوا: إن البائع لم يرخص ذمّة الشريك وقد يعسر قبل الأجل.

قال أبو محمد: هذا لا شيء، ونقول لهم: إن كان لم يرخص ذمّة الشريك فكان ماذا؟ ومن أين وجب مراعاة رضاه وسخطه؟

وكذلك أيضاً لم يرخص معاملته، وقد يعسر الذي باع منه

أيضاً، فالأزواج مقسومة، وقول رسول الله ﷺ: «فالشريك أخق» موجب له الأخذ بما يبيع به جملة وتفضيله على المشتري فيما اشترى فقط وبالله تعالى التوفيق.

١٦٠١- مسألة: ولو أن الشريك بعد بيع شريكه قبل أن يؤذنه باع أيضاً حصته من ذلك الشريك البائع، أو من المشتري منه، أو من أجني علم بأن له الشفعة أو لم يعلم علمه بالبائع، أو لم يعلم بالشفعة له كما كانت؛ لأنه حق قد أوجبه الله تعالى له فلا يسقطه عنه بيع ماله، ولا غير ذلك أصلاً وبالله تعالى التوفيق.

١٦٠٢- مسألة: ومن وجبت له الشفعة ولا مال له لم يجب أن يهمل، لكن يبايع ذلك الشخص عليه، فإن وفى بالثمن فذلك، وإن فصلت فضلة دفعت إليه، وإن لم يغب أتبع بالباقي، وأنظر فيه أن يرسر، وذلك لأنه ذو مال بذلك الشخص الواجب له.

ومن كان له مال فليس ذا عسرة، لكن يبايع ماله في الدين الذي عليه، فإن لم يغب فهو حيتن ذو عسرة بالباقي فنظرة إلى ميسرة حيتن كما أمر الله تعالى.

وقال قوم: يطل حقه في الشفعة، وهذا باطل؛ لأنه إخراج حقه الذي جعله الله تعالى أحق به عن يده بلا برهان، وهذا لا يجوز. وبالله تعالى التوفيق.

١٦٠٣- مسألة: وإن مات الشفع قبل أن يقول: أنا أخذ شفعي فقد بطل حقه ولا حق لورثته في الأخذ بالشفعة أصلاً؛ لأن الله تعالى إنما جعل الحق له لا لغيره، والخيار لا يورث، وهذا قول محمد بن سيرين.

وروي من طريق عبد الرزاق عن فضيل عن محمد بن سالم عن الشعبي قال: سمنا أن الشفعة لا تباع ولا توهب ولا تورث ولا تعار، هي لصاحبها الذي وقعت له.

قال عبد الرزاق: وهو قول سفيان الثوري.

وهو قول أبي حنيفة، وسفيان بن عيينة، والحسن بن حي، وأحمد، وإسحاق، وأبي سليمان، وأصحابهم.

وقال مالك، والشافعي: الشفعة لورثه.

واحتجوا بأن قالوا: تورث الشفعة كما يورث العفو في الدم أو القصاص ما نعلم ثم شيئاً أو هموا به غير هذا، وهذا باطل؛ لأنها دعوى بلا برهان ثم هو احتجاج للخطأ بالخطأ. وقولهم: إن العفو والقصاص يورثان، خطأ، بل هما لمن جعلهما

الله تعالى له من ذكور الأولياء فقط، وإنما أوجب الله تعالى الميراث في الأموال، لا فيما ليس مالا، ولو ورث الخيار لوجب أن يورث عندهم فيمن جعل أمر امرأته بيد إنسان بعينه وغيره في طلاقها أو إيقاعها، فمات ذلك الإنسان، فكان يجب على قولهم أن يرث ورثته ما جعل له من الخيار، وهم لا يقولون هذا. ونسألهم أيضاً: لمن يأخذون الورثة بالشفعة، المميت أم لأنفسهم.

فإن قالوا: للميت.

قلنا: هذا باطل؛ لأن الميت لا يملك شيئاً.

وإن قالوا: لأنفسهم.

قلنا: هذا باطل؛ لأن شركتهم إنما حدثت بعد البيع فلا توجد شفعة، ولم يكونوا حين البيع شركاء، فلم يجب لهم شفعة.

وهذا مما تناقض فيه المالكيون، وخالفوا جمهور العلماء؛ لأنهم يقولون: إن أحد الأولياء الذي لهم العفو أو القصاص إن مات وترك زوجة وبنات لم يرثن الخيار الذي له.

وهذا مما تناقض فيه الحنفية؛ لأنهم يورثون العفو والقصاص ولا يورثون الخيار هاهنا.

فأما إذا بلغ الشريك أمر البيع فقال: أنا أخذ بالشفعة ثم مات فقد صحت له، وهي مورثة عنه حيتن، ولورثته الطلب؛ لأنها حيتن مال قد تم له. ولا معنى للطلب عند القاضي، ولا لحكم القاضي؛ لأن الله تعالى لم يوجب ذلك قط ولا رسوله ﷺ وإنما جعل القاضي ليحبر المشتع من الحق فقط ولا مزيد، ولو تعاطى الناس الحقوق يبيعهم ما احتيج إلى قاضي وبالله تعالى التوفيق.

١٦٠٤- مسألة: ومن باع شقصاً أو سلعة معه صنفقة واحدة فجاء الشفع يطلب فليس له إلا أن يأخذ الكل أو يترك الكل وهذا قول عثمان النبي وسواك من عبد الله، وعبيد الله بن الحسن القاضي..

وروي أيضاً عن أبي حنيفة من طريق خاملة.

وقال أبو حنيفة في المشهور عنه، وسفيان، ومالك، وابن شبرمة، والشافعي: يأخذ الشخص حصته من الثمن.

واحتجوا بأنه لا يدخل في الشفعة ما لا شفعة فيه، ولا يقطع بالشفعة فيما فيه شفعة بالنص.

قال علي: ليس للشفع بعد البيع إلا ما كان له إذا أذنه البائع قبل البيع، والنص والإجماع المتفق قد بينا بأنه لا يخرج عن ملك البائع إلا ما رضي بإخراجه عن ملكه.

تقول يو: إنه ليس له إلا أخذ الكل أو ترك الكل؛ لأنه لم يكن له حين الإيدان إلا ذلك، فإنما هو أحق بما كان حقه حين الإيدان فقط وبالله تعالى التوفيق.

١٦٠٧ - مسألة: فإن باع اثنان فأكثر من واحد، أو من أكثر من واحد، أو باع واحد من اثنين فصاعداً، فللشريك أن يأخذ أي حصّة شاء ويدع أيها شاء، وله أن يأخذ الجميع؛ لأنها عقود مختلفة وإن كانت معاً لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ فعقد زيد غير عقد عمرو.

ولو استحق الثمن الذي أعطى أحدهما فانتسخ عقده لم يكدر ذلك في حصّة غيره لما ذكرنا.

وهو قول أبي حنيفة، والثالثي وبالله تعالى التوفيق.

١٦٠٨ - مسألة: وإن كان شركاء في شيء بعضهم مبررات، وبعضهم بيع، وبعضهم بهبة، وفيهم إخوة ورثوا أباهم ما كان أبوهم ورثه مع أعمامهم، فباع أحدهم فاجميع شفعاء على عددهم، ليس الأخ أولى حصّة أخيه من عمه، ولا من امرأة أبيه، ولا من امرأة جدّه، ولا من الأجنبية؛ لأن رسول الله ﷺ قال: «فَشْرِيكَ أَحَقُّ» وكلهم شريك.

وهو قول أبي حنيفة، والثالثي.

وقال مالك: إن كان إخوة الأم وزوجات وبنات وإخوات وعصبة فباع أحد الإخوة للأم فسائر الإخوة للأم أحق بالشفعة من سائر الورثة.

وكذلك لو باع إحدى الزوجات فسائرهن أحق بالشفعة من سائر الورثة.

وكذلك لو باع أحد البنات فسائرهن أحق بالشفعة من سائر الورثة.

وكذلك لو باع إحدى الأخوات فسائرهن أحق بالشفعة من سائر الورثة، ثم ناقض فقال: لو باع أحد العصبية لم يكن سائر العصبية أحق بالشفعة، بل يأخذها معهم البنات، والزوجات، والأخوات، والإخوة للأم.

قال: فلو اشترى بنات إنسان شقصاً واشترى أخواته شقصاً آخر من ذلك الشيء، واشترى أجنبيون شقصاً ثالثاً منه فباع إحدى البنات أو إحدى الأخوات لم يكن أخواتها أحق بالشفعة من عمّتها، ولا من الأجنبيين.

قال: ولو كان ورثة ومشترون في شيء فباع أحد الورثة فلا يجزي الشفعة في ذلك مع سائر الورثة، وهذا كلام يغني لإيراد

قال تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِثْلِكُمْ﴾ والباطل لم يرض ببيع الشقص وحده دون تلك السلعة فلا يجوز إجباره على بيع ما لا يرضى بعهه بغير نص.

ولو عرض عليه قبل البيع لم يكن للشريك إلا أخذ الكل أو الترك بإجماعهم معنا.

وكذلك لو حضر عند البيع، ولم يجعل له رسول الله ﷺ بعد البيع من غيره إلا ما كان حقه لو أخذه إذا عرض عليه قبل البيع فقط وليس له في العرض قبل البيع تبعض ما لا يريد البائع تبعضه، فإنما له الآن ما كان له حينئذ ولا مزيد وبالله تعالى التوفيق.

وأيضاً فلا يجوز أن يلزم المشتري بعض صفقة لم يرض قط تبعضها، ولا أن يفسخ عن البائع بيعاً وقع صحيحاً إلا بنص وارد، ولا نص في شيء من ذلك، فهو كله باطل.

فإن رضي المشتري بتسليم الشقص وحده فقد قيل ليس للشفيع غيره، لأنه كرضا البائع بذلك حين الإيدان. والأولى عندنا: أن الشريك أحق بجميع الصفقة إن أَرَادَ ذلك؛ لأنها صفقة واحدة، وعقد واحد.

إما تصح فتصح كلها، وإما تنفسد فتفسد كلها، ولا يمكن تبعض عقد واحد بتصح بعضه وإفساد بعضه إلا بنص وارد في ذلك.

١٦٠٥ - مسألة: ومن كان له شركاء فباع من أحدهم كان للشركاء مشاركته فيه وهو باق على حصته فما اشترى كاحدهم، لأنه شريك وهم شركاء، فهو داخل معهم في قول رسول الله ﷺ: «فَشْرِيكَ أَحَقُّ» وقد قال قائل: لا حصّة للمشتري وهذا خلاف النص كما ذكرنا.

وروينا من طريق ليث بن أبي سليم عن الشعبي أنه قال: إذا باع من أحد شركائه فلا شفعة للأخرين منهم.

وكذلك أيضاً عن الحسن، وعثمان، والبي.

قال علي: وهذا خلاف النص أيضاً.

١٦٠٦ - مسألة: فلو كان بعض الشركاء غيباً فاشترى أحدهم فذلك أيضاً، وليس للحاضر أن يقول: لا أخذ إلا حصتي لأن البائع لا يرضى ببيع بعض ذلك دون بعض كما ذكرنا آنفاً فيمن باع شقصاً وسلعة، فلو باع من أجنبي فحضر أحد الشركاء فليس له أن يأخذ إلا حصته فقط في قول قوم والذي

الأخر. ولا يقطع الشفعة قسمة فاسدة قبل البيع؛ لأنها ليست قسمة. ولا يقطعها قسمة صحيحة بعد البيع؛ لأن الحق قد وجب قبلها.

وقال أبو حنيفة، وسفيان: الشفعة للشريك، فإن ترك، أو لم يكن له شريك، فلشريكه في الطريق، وإن كانت الأرض أو الدار قد قسمت، فإن ترك أو لم يكن فالشفعة للجار الملاصق، وإن كانت القسمة قد وقعت والطريق غير الطريق، ولا شفعة لجار غير ملاصق.

وقال مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق وأبو ثور، والأوزاعي، والليث بن سعد: لا شفعة إلا للشريك لم يقاسم فقط.

وقال آخرون: الشفعة لكل جار.

ثم اختلفوا، وروي في كل ذلك آثار:

فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عيسى بن سعياد الأنصاري أن عمر بن الخطاب قال: إذا قسمت الأرض وحددت فلا شفعة.

ومن طريق ابن وهب عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن أبان بن عثمان عن أبيه إذا وقعت الحدود فلا شفعة، **وعن معمر عن إبراهيم بن ميسرة أن عمر بن عبد العزيز قال:** إذا ضربت الحدود فلا شفعة.

وروي عن ابن المسيب، وسليمان بن يسار إنما الشفعة في الأرضين، والدور، ولا تكون إلا بين الشركاء.

قال أبو حمزة: يخرج كل هذا على وجوب الشفعة مع القسمة إذا بقي الطريق متملكاً غير مقسوم؛ لأن الحدود لم تضرب بعد والقسمة لم تتم.

وصح عن عيسى بن سعياد الأنصاري وأبي الزناد وربيعة مثل قول مالك والشافعي بيّنا.

وروينا من طريق سفيان بن عيينة أخبرنا إبراهيم بن ميسرة أخبرنا عمرو بن الشريد أنه حضر مع المسور بن غرمة ومسور بن أبي قحاص، وأبي رافع فقال أبو رافع للمسور: ألا تأمر هذا يعني سعداً فيشتري مني اللذين في داره فقال له سعد: والله لا أزيدك على أربعين دينار مقطعة أو قال منجّمة، فقال أبو رافع: إن كنت لأمنعهما من خمسين دينار نقداً، ولو لا أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: الجار أخق بشفه ما بغتكم.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن إياس بن معاوية أنه يقضي بالجوار حتى أتاه

عن تكلف إفساده فحسب تناقضه، وظهور فساده وبالله تعالى التوفيق.

١٦٠٩ - مسألة: ومن باع شقصاً وله شركاء لأحدهم مائة سهم، وآخر عشرون، وآخر عشر العشر أو أقل أو أكثر: فكلهم سواء في الأخذ بالشفعة، ويقسمون ما أخذوا بالسواء، ولا معنى لتفاضل حصصهم.

وهو قول إبراهيم النخعي، والشافعي، والحسن البصري، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، وسفيان الثوري، وأبي حنيفة، وأصحابه، وشريك، والحسن بن حي، وعثمان بن أبي، وعبد الله بن الحسن، وأبي سليمان، وأشهر قول الشافعي.

وروينا من طريق سميد بن منصور أخبرنا هشيم عن عبيدة: وأشعث قال عبيدة عن إبراهيم، وأشعث عن الشعبي، قالاً جميعاً: الشفعة على رموس الرجال، قال هشيم: وبه كان يقضي ابن أبي ليلى، وابن شبرمة **وقال آخرون:** هي على قدر الانصباء.

وهو قول عطاء، وابن سيرين:

وروي عن الحسن أيضاً.

وبه يقول مالك، وسواك بن عبد الله، وإسحاق، وأبو عبيد.

قال علي: قول رسول الله ﷺ «فشريكة» تنوية بين جميع الشركاء ولو كان هنالك مفاضلة ليتها رسول الله ﷺ ولم يحصل الأمر: فبطلت المفاضلة. ولا يختلفون في أن من أوصى لورثة فلان، فإنهم في الوصية سواء ولا يقسمونها على حصص الميراث، وإنما استحقوها بكونهم من الورثة.

١٦١٠ - مسألة: ولا شفعة إلا بتمام البيع بالتفريق أو التخيير لأنها ليس بيعاً قبل ذلك.

وهو قول كل من يقول بتفريق الأبدان.

١٦١١ - مسألة: والشفعة واجبة وإن كانت الأجزاء مقسومة إذا كان الطريق إليها واحداً متملكاً نافذاً أو غير نافذ لهم، فإن قسم الطريق أو كان نافذاً غير متملك لهم فلا شفعة حيثلو كان ملاصقاً أو لم يكن.

برهان ذلك: قول رسول الله ﷺ: «فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» فلم يقطعها عليه السلام إلا باجتماع الأمرين معاً، وقوع الحدود، وصرف الطرق، لا بأحدهما دون

عَلَى الْجَهْمِيِّ أَخْبَرَنَا أَبِي قَالَ: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: أَرْبَعُونَ دَارًا هَاهُنَا وَأَرْبَعُونَ دَارًا هُنَا مِنْ جَوَانِبِهَا الْأَرْبَعِ أَرْبَعُونَ أَرْبَعُونَ.

وَمَنْ طَرِيقَ ابْنِ الْجَهْمِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْمُؤَمِّلِ خَالِي أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ فَاذَلَةَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ: مَنْ جَارُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَنْ يَصَلِّيَ مَعَهُ الْغَدَاةَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا ذَكَرَ اسْمَ مَنْ قَالَ: هُمْ جَمِيعُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ إِلَّا أَنَّهُ قَوْلٌ قَدْ قِيلَ.

قَالَ عَلِيُّ: أَمَّا مَنْ حَدَّثَ بِأَرْبَعِينَ دَارًا، أَوْ بِصَلَاةِ الْغَدَاةِ، أَوْ بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَإِنَّهُمْ تَعَلَّقُوا بِالْحَبْرِ «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْفِهِ» إِلَّا أَنْ تُحَدِّدَ الْأَرْبَعِينَ؛ وَصَلَاةُ الْغَدَاةِ، لَا وَجْهَ لَهُ، فَطَرَفْنَا فِي الْحَبْرِ الَّذِي اسْتَحْجَّ بِهِ هَؤُلَاءِ فَوُجِدْنَا مَا ذَكَرْنَاهُ أَتَفًا مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ. وَمَا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمُرُوزِيُّ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ حُسَيْنٍ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرٍ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّعْبَةِ وَالْجَوَارِ»:

وَمَنْ طَرِيقَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ الْعَرَزَمِيِّ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشَفْعَةِ جَارِهِ إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا يَنْتَظِرُ بَهَا وَإِنْ كَانَ غَايَةً».

وَهَكَذَا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ هَشِيمٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ.

وَمَنْ طَرِيقَ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ الْعَرَزَمِيُّ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «اسْتَشْرَيْتُ أَرْضًا إِلَى جَنْبِ أَرْضِ رَجُلٍ فَقَالَ: أَنَا أَحَقُّ بِهَا، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي فِي أَرْضِي طَرِيقٌ وَلَا حَقٌّ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ أَحَقُّ بِهَا فَقَضَى لَهَا بِالْجَوَارِ».

وَمَنْ طَرِيقَ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ أَيْضًا أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَرْتِيُّ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مَنْصُورٍ هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ سَمْعٍ عَلِيًّا، وَابْنِ مَسْعُودٍ قَالَا جَمِيعًا: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْجَوَارِ».

وَمَنْ طَرِيقَ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ وَبِالْأَرْضِ»

كِتَابُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنْ لَا يَقْضِيَ بِهِ إِلَّا مَا كَانَ بَيْنَ جَارَيْنِ غَتْلَيْنِ أَوْ دَارٍ يَنْقُلُ عَلَيْهَا بَابٌ وَاحِدٌ.

وَمَنْ طَرِيقَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي الزَّيْبَرِيُّ بْنُ مُوسَى عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: إِذَا قَسَمْتَ الْأَرْضَ وَحَدَّثْتَ وَصَرَفْتَ طَرَفَهَا فَلَا شَفْعَةَ فِيهَا كُلَّهُ قَوْلٌ مُوَافِقٌ لِقَوْلِنَا؛ لِأَنَّهُمْ كَلَّمَهُمْ لَمْ يَخْلُقُوا أَبَا رَافِعٍ فِي رَوَيْتِهِ الشُّعْبَةَ فِي الْقِسْمِ إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ وَاحِدًا مَتَمْلِكًا.

وَمَنْ طَرِيقَ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ فَحْصٍ قَالَ شَرِيعٌ: كَتَبَ إِلَيَّ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَقْصَى بِالشُّعْبَةِ لِلْجَارِ زَادَ بَعْضُهُمْ: الْمَلَارِقِ.

وَمَنْ طَرِيقَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ هَاشِمٍ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ عَنْ أَبِي حَيَّانَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَمْرًا بْنَ حَرْثَةَ كَانَ يَقْضِي بِالْجَوَارِ.

وَمَنْ طَرِيقَ وَكَيْعٍ عَنْ سَفِيانَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ فَضِيلٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: الْخَلِيطُ أَحَقُّ مِنَ الْجَارِ وَالْجَارُ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ فِيهِذَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَرَوَيْنَا مِثْلَهُ عَنْ قَتَادَةَ، وَالْحَسَنِ، وَحَمَّادٍ، وَقَالُوا كُلَّهُمْ: لَا شَفْعَةَ لِلْجَارِ غَيْرِ مِلَاصٍ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ غَيْرُ مَتَمْلِكَةٍ.

وَرَوَيْنَا عَنْ طَاوُوسٍ أَنَّهُ ذَكَرَ لَهُ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِذَا قَسَمْتَ الْأَرْضَ فَلَا شَفْعَةَ فَقَالَ: لَا، الْجَارُ أَحَقُّ بِهِ.

وَمَنْ طَرِيقَ ابْنِ الْجَهْمِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَسْكَرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ جَابِرٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ شَرِيعٍ قَالَ فِي الْجَارِ: الْأَوَّلُ فَلَاوَلَّ يَعْنِي فِي الشُّعْبَةِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَمٍ: الشُّعْبَةُ لِلْجَارِ مُطْلَقًا بَعْدَ الشَّرِيكِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: الْجَارُ الَّذِي تَحِبُّ لَهُ الشُّعْبَةُ أَرْبَعُونَ دَارًا حَوْلَ الدَّارِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: مِنْ كُلِّ جَانِبٍ مِنْ جَوَانِبِ الدَّارِ أَرْبَعُونَ دَارًا.

وَقَالَ آخَرُونَ: هُوَ كُلُّ مَنْ صَلَّى مَعَهُ صَلَاةُ الصُّبْحِ فِي الْمَسْجِدِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَهْلُ الْمَدِينَةِ كُلُّهُمْ جِيرَانُ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْجَهْمِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْهَيْثَمِ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّازِ سَمِعْتُ أَبَا قَلَابَةَ يَقُولُ: الْجَوَارُ أَرْبَعُونَ دَارًا.

وَمَنْ طَرِيقَ ابْنِ الْجَهْمِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَرَجٍ أَخْبَرَنَا نَصْرُ بْنُ

يعني في الشُّعْعة.

ومن طريق ابن أبين أخبرنا أحمد بن زهير بن حرب أخبرنا أحمد بن حنبل أخبرنا عيسى بن يونس عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله ﷺ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ» قال أحمد بن حنبل: أخطأ فيه عيسى إنما هو موقوف على الحسن.

ومن طريق قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن إسماعيل أخبرنا الحسن بن سوار أخبرنا أبو المعلى أخبرنا أيوب بن عتبة اليمامي عن الفضل عن قتادة عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أن رسول الله ﷺ قال: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَفْبِ أَرْضِهِ».

ومن طريق ابن أبي شيبة، عن أبي أسامة عن الحسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد بن سويد عن أبيه قلت: «يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْضٌ لَيْسَ فِيهَا لِأَخِي قِسْمٌ وَلَا لِي شِرْكٌ إِلَّا الْجَوَارُ؟» قَالَ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَفْبِهِ مَا كَانَ».

ومن طريق ابن الجهم أخبرنا يوسف بن يعقوب أخبرنا محمد بن أبي بكر هو الملقب عن دلال بنسب أبي العدل عن الصنفاء «عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَحَقُّ الْجَوَارِ؟» قَالَ: «أُرْوُونِي ذَارَةً».

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان عن هشام بن المغيرة الثقفي قال: سمعت الشعبي يقول: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الشُّعْعةُ أَوْلَى مِنَ الْجَارِ وَالْجَارُ أَوْلَى مِنَ الْجَنِّبِ».

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا يونس عن الحسن: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «قَضَى بِالْجَوَارِ».

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو الأحوص عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشُّعْعةُ أَوْلَى بِشُعْبَتَيْهَا».

هذا كل ما جاء لهم مما يتعلقون به قد نقصناه لهم ما نعلم لهم غير هذا أصلاً، وقبل كل شيء فهو كله أوله عن آخره خالف لقول أبي حنيفة؛ لأنه ليس في شيء من الأخبار التي أوردنا.

إلا إما الجار أحق على العموم، فهي حجة لمن رأى الشُّعْعة لكل جار، وهم لا يرونها لكل جار، لكن للملاصق وحده، أو للذي طرفيهما واحد متملك فقط، وإما الجار الذي طرفيهما واحد فقط، وهذا لا ننكره، ولكن من غير هذه الأخبار فبطل توريه الخلفيين بها جلة، وحصل قولهم عارياً من موافقة شيء من الأخبار.

ثم نظرنّا هل فيها حجة لمن يرى الشُّعْعة لكل جار؛ فبداننا

بالخير عن أبي الزبير عن جابر فوجدناه لا حجة لهم فيه لوجهين.

أحدهما أن كل ما لم يذكر فيه أبو الزبير سماعاً من جابر، ولا رواه الليث عنه، فلم يسمعه من جابر، لكن لا بدري عن هو أقرب بذلك على نفسه فسقط هذا الخبر.

والوجه الثاني أننا لو شهدنا جابراً رضي الله تعالى عنه يحدث به لما كان لهم فيه حجة؛ لأن نصه أن النبي ﷺ «قَضَى بِالشُّعْعةِ وَالْجَوَارِ».

فأمّا الشُّعْعة فقد عرفنا ما هي من أخبار آخر.

وأما الجوار فما ندرى ما هو من هذا الخبر أصلاً.

ومن فسر كلام رسول الله ﷺ من عقله بما لا يقتضيه لفظه فهو كاذب على رسول الله ﷺ موقوف لما لم يقل وقول القائل: قضى بالجوار، لا دليل فيه على شيء من أحكام الشُّعْعة ولعله البر للجار من أجل الجوار، فهذا أبين بصحة وجوبه بالقرآن، وبالسنة الصالحة فسقط تعلّقهم به.

ثم نظرنّا في حديث عطاء عن جابر فوجدناه من طريق عبد الملك بن أبي سليمان وهو متكلم فيه، ضعفه شعبة وغيره، ثم لو صح لكان حجة لنا؛ لأنه موافق لنا، ولكننا لا نحتاج بما لا نصحه وإن وافقنا، لا كما يصنع من لا يتقي الله عز وجل فلا يزال يحتج بما وافقه، وإن كان ضعيفاً أو صحيحاً، ويرد الضعيف، والصحيح إذا لم يوافق تقليده.

ثم نظرنّا في الحديث الثالث فوجدناه أيضاً من رواية عبد الملك بن أبي سليمان وهو ضعيف.

ثم رواية عبدة وأحمد عن هشيم عن العزمي جاءت بزيادة لم يذكرها سليمان بن داود وهي كقول الطريق واحداً فلو صحّت رواية العزمي لكان الأخذ بزيادة العدلين أولى، وقوله ليس له في أرضي طريق، لا لخالف القول إذا كان طرفيهما واحداً؛ لأن الطريق المرعاة إنما هي إلى الأرض، لا كونها في الأرض.

ثم نظرنّا في خبر علي، وابن مسعود فوجدناه منقطعاً؛ لأن الحكم لم يدركهما ولا سئى من سمعه منه عنهما؛ فبطل، ثم لو صح لم يكن لهم فيه متعلق أصلاً؛ لأنه إنما فيه أنه عليه السلام قضى بالجوار وليس في هذا دليل على الشُّعْعة أصلاً.

ثم نظرنّا في خبر سمرة فوجدناه لا حجة لهم فيه؛ لأن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العتيقة وحده فبطل تعلّقهم به.

ثم نظرنّا في حديث أنس فوجدناه نصه «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ» فكان هذا ربما أمكن أن يكون حجة لمن جعل الشُّعْعة

قال: سمعت عمرو بن الشريد يحدث عن الشريد عن النبي ﷺ قال: «الْمَرْءُ أَحَقُّ وَأَوْلَى بِصَفِيَّةٍ قُلْتُ لِمَ تَعْبُرُ؟ مَا صَفِيَّةُ؟ قال: الشُّعْبَةُ، قُلْتُ: رَزَمَ النَّاسُ أَنَّهَا الْجَوَارِ؟ قال: النَّاسُ يَقُولُونَ ذَلِكَ، فهذا راوي الحديث عمرو بن الشريد لا يرى الشُّعْبَةَ بالجوار، ولا يرى لفظ ما روي يقتضي ذلك فبطل كل ما موهوا به.

ثم لو صححت هذه الأحاديث ببيان واضح أن الشُّعْبَةَ للجار لكان حكمه عليه الصلاة والسلام وقولُهُ، وقضاؤه «فإذا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّقَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُعْبَةَ» أن هذا اللفظ ليس من كلام النبي ﷺ فليت شعري أين وجدوا هذا؟ ومن أخبرهم به؟ والقوم قد رزقهم الله تعالى من استسهال الكذب في الدين خطأً وافرًا ونعوذ بالله من مثله.

تعالى التوفيق.

ومن عظيم إقدام المتأخرين في زمانهم وأديانهم وعند الله تعالى قول بعضهم في التائب عن رسول الله ﷺ من قوله «فإذا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّقَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُعْبَةَ» أن هذا اللفظ ليس من كلام النبي ﷺ فليت شعري أين وجدوا هذا؟ ومن أخبرهم به؟ والقوم قد رزقهم الله تعالى من استسهال الكذب في الدين خطأً وافرًا ونعوذ بالله من مثله.

وقالوا فيما:

روينا من طريق أبي داود أخبرنا محمد بن يحيى بن فارس أخبرنا الحسن بن الربيع أخبرنا ابن إدريس هو عبد الله عن ابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أو عن سعيد بن المسيب أو عنهم جميعاً عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قُسِمَتِ الْأَرْضُ وَخُذْتُ فَلَا شُعْبَةَ فِيهَا» قالوا: نعم ليست القسمة ولا التحديد موجبان فيها شُعْبَةً، إنما تجب الشُّعْبَةُ بالبيع، فكان هذا برهاناً قوياً على عدم الحياة من وجه قائله فقط وقد أعاد الله رسوله عليه السلام من أن يتكلم بالسُخْفِ وبما لا معنى له.

وقد علم كل ذي حس سليم أن الشُّعْبَةَ لا مدخل لها في القسمة فكيف تكون الشُّعْبَةُ في أرض قُسِمَتْ؟ أتري أحدهما يأخذ ماله صاحبه مصادمة؟ هذا محال، فكيف وهو خير مسند، مرة ذكر الثقات هذا اللفظ وحده عن رسول الله ﷺ ومرة أضافوه إلى لفظ آخر له عليه السلام:

كما روينا من طريق قاسم بن أصبغ أخبرنا عبيد الله بن عمير العمري أخبرنا أبو إبراهيم يحيى بن أبي قتيلة المدني أخبرنا مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الشُّعْبَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسَّمْ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ فَلَا شُعْبَةَ».

لكل جار لولا ما ذكره إذا اتفقت الكلام في هذه الأخبار إن شاء الله تعالى.

هذا وما نرى سماع عيسى بن يونس كان من ابن أبي عروة إلا بعد اختلاطه، وحسبك أن الذي رواه عنه ذكر أنه أخطأ فيه.

وأيضاً فليس فيه ذكر لشُّعْبَةٍ أصلاً، والتكهن لا محل، ولعل المراد أنه أحق ببر أهل الدار ورفدتهم، فهذا أحسن وأولى لصحة ورود القرآن بذلك، قال الله تعالى: «وَالْجَارُ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارُ الْجُنُبُ» وقد أوصى رسول الله ﷺ بالجار فبطلت تعلقهم بأنه إنما أراد الشُّعْبَةَ، وكان قولهم هذا كهانة وظناً، والظن أكذب الحديث.

ثم نظرنا في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فوجدناه في نهاية السقوط؛ لأنه عن أيوب بن عتبة البجلي وهو ضعيف، ثم عن الفضل، فإن كان ابن دهم فهو ساقط، وإن كان غيره فهو مجهول، ثم لم يسمع قتادة من عبد الله بن عمرو بن العاص قط كلمة، ولا اجتمع معه فبطل من كل وجه ثم لو صح لما كان فيه إلا الجار أحق بصفتي أرضي، فالقول في كالكول في حديث أنس سواء سواء.

ثم نظرنا في حديث عائشة فوجدناه أسقطها كلها؛ لأنه عن دلال بنت أبي الدلد ولا يدري من هي عمن؛ لا يدري من هو، ثم ليس فيه أيضاً بيان أنه في الشُّعْبَةِ. لقد كان يلزم الحقيقين المتكهنين في الأخبار التي ذكرنا أن يأخذوه؛ لأنه مثلها ولا فرق، كهانة بكهانة.

ثم نظرنا في حديث الشعبي فوجدناه لا شيء؛ لأنه مقطوع، ثم هو عن هشام بن المغيرة الثقفي وهو ضعيف.

ثم نظرنا في خبر الحسن فوجدناه مرسلًا، ثم ليس فيه إلا أنه عليه السلام قضى بالجوار وليس في هذا من الشُّعْبَةِ أثر ولا غير ولا إشارة وكما ذكرنا قبل.

ثم نظرنا في حديث ابن أبي مليكة فوجدناه أيضاً مرسلًا، ثم ليس فيه إلا الشريك أولى بصفتي، وهذا لا ننكره، بل نقول به.

ثم نظرنا في حديث عمرو بن الشريد عن أبي رافع عن أبيه فوجدناه لا متعلق لهم به؛ لأنه ليس فيه إلا الجار أحق بصفتي، وليس فيه للشُّعْبَةِ ذكر ولا أثر.

وقد حدثنا حماد أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل أخبرنا أحمد بن زهير أخبرنا أبو نعيم الفضل بن دكين أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى بن كعب الثقفي

فظهر فساد الأقوال المذكورة، فأشدها فساداً أقوال أبي حنيفة؛ لأنه خالف جميع الأخيار، ولم يتعلّق لا بخبر صحيح، ولا برواية سقيمة، ولا بقول صاحب، بل خالف كل رواية جاءت في ذلك عن صاحب؛ لأن الرواية عنهم رضي الله عنهم كما قدّمنا عن عمر، وعثمان أن الحدود تقطع الشفعة. ورواية عن عمر بالشفعة للجار وزاة بعضهم الملازق، ولا تعرف هذه اللفظة، وحتى لو صحّت فقد جاء عنه للجار جملة، فهي زيادة على الملازق.

وعن سعيد، وأبي رافع ولم يذكر أن لا شفعة لجار بينهما طريق غير متملّك، لا عن عمرو بن حريش، ولا عن أحد من الصحابة.

وأما قول مالك، والشافعي: فإنهم تعلّقوا بهذا الخبر ويمثله مما فيه «فإذا وقّعت الحدود وصُرّفت الطرُق فلا شفعة» فقلنا: إن حديث معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر فيه «إذا وقّعت الحدود وصُرّفت الطرُق فلا شفعة» فكان هذا بياناً زائداً لا يجل تركه وزيادة عدل أخفها واجب.

وأيضاً: فإن قوله عليه السلام «إذا قُسمت الأرض فلا شفعة» يوجب قولنا لا قولهم، حتى لو لم يأت زيادة معمر، لأنه وإن قُسمت الأرض والدار، وكان الطريق إليها متملكاً لأهلها فلم يقسموه فلم تقسم تلك الأرض بعد، لكن قسم بعضها وحدها بعضها، ولم يطل النبي ﷺ قط الشفعة بقسمة البعض، لكن بقسمة الكل وبالله تعالى التوفيق.

قال ابن القصار: ما كان بلفظ البيع جائزاً حالاً، وما كان بلفظ السلم لم يجر إلا بأجل.

وقال الأوزاعي: ما كان أجله ثلاثة أيام فاقبل فهو بيع، وما كان أجله أكثر فهو سلم.

قال القمي: وهو من كبار الحنفيين: السلم ليس بيعاً، وفيما ذكرنا خلافاً نذكر منه ما يتر الله تعالى لذكرو: فطائفة كرهت السلم جملة:

كما روينا عن محمد بن المنصور أخبرنا عمرو بن عاصم الكلبي أخبرنا هشام بن يحيى أخبرنا قتادة عن أبي كثير عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أنه كان يكره السلم كله.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا حفص بن غياث عن ليث بن عطاء عن ابن عمر قال: نهى عن العينة.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا معاذ بن معاذ عن عبد الله بن عون قال: ذكروا عند محمد بن سيرين العينة فقال: ثبت أن ابن عباس كان يقول: دراهم بدرهم وبينهما جريرة.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا حفص بن أشعث عن الحكم عن مسروق قال: العينة حرام.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن الربيع بن صبيح عن الحسن، وابن سيرين أنهما كرها العينة، وما دخل الناس فيه منها.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا الفضل بن دكين عن أبي جناب، وزيد بن مردابة قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد: انه من قبلك عن العينة، فلانها آخذت الربا.

قال أبو محمد: العينة هي السلم نفسه، أو بيع سلعة إلى أجل مسمى، ولا خلاف في هذا، فبقي السلم.

قال علي: لا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ وإباح مالك وأبو حنيفة السلم في المذدود، والمذدود من الثياب بغير ذكر وزنه ومتاع من السلف حالاً، فكان هذا عجباً من قولهما؛ لأنه إن كان قول رسول الله ﷺ وإلى أجل معلوم؛ مانعاً من أن يكون السلم حالاً، أو نقداً، فإن نهيه عليه السلام عن أن يسلف إلا في كيل معلوم، أو وزن معلوم أشد في التحريم وأوكد في المنع من السلم في غير كيل أو وزن، ولئن كان القياس على الكيل، والموزون، والمذدود، والمعدود جائزاً فإن قياس جواز الحلول والنقد على جواز الأجل أولى، فظهر فساد قولهما يقيس لا شك فيه، بل المنع من السلف في غير الكيل والموزون أوضح؛ لأنه جاء بلفظ النهي، ولا يجوز القياس عند القائلين به إذا خالف النص.

وأما الشافعي فأجاز السلم حالاً قياساً على جوازه إلى

٥٩- كِتَابُ السَّلْمِ

١٦١٢- مسألة: قال أبو محمد علي بن أحمد بن

سعيد بن حزم رحمه الله: السلم ليس بيعاً؛ لأن التسمية في البيانات ليست إلا لله عز وجل على لسان رسوله ﷺ وإنما سماه رسول الله ﷺ السلف، أو التسليف، أو السلم. والبيع يجوز بالتأخير وبالدراهم حالاً وفي الذمة إلى غير أجل مسمى وإلى الميسرة. والسلم لا يجوز إلا إلى أجل مسمى ولا بد والبيع يجوز في كل متملك لم يأت النص بالنهي عن بيعه. ولا يجوز السلم إلا في مكبل أو موزون فقط. ولا يجوز في حيوان ولا مذدود ولا معدود ولا في شيء غير ما ذكرنا. والبيع لا يجوز فيما ليس عندك. والسلم يجوز فيما ليس عندك. والبيع لا يجوز البتة إلا في شيء بعينه. ولا يجوز السلم في شيء بعينه أصلاً.

برهان ذلك: ما روينا من طريق مسلم أخبرنا شيان بن فروخ، ويحيى بن يحيى، وأبو بكر بن أبي شيبة، قال يحيى، وأبو بكر عن ابن علية.

قال أبو محمد: هذا في كتابي عن ابن نامي، وفي كتابي غريبي عن ابن عينة وقال شيان أخبرنا عبد الوارث بن سعيد التتوري، ثم اتفق عبد الوارث والآخر، كلاهما عن ابن أبي نجيح حدثني عبد الله بن كثير عن أبي المهال عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فَلَا يُسْلَفُ إِلَّا فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ».

فهذا منع السلف ونهيه البتة إلا في مكبل أو موزون.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا قتبية بن سعيد أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المهال عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ سَلَفًا فَلْيُسْلَفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ».

ومن طريق وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن عبد الله بن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المهال عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فَلْيُسْلَفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» ففي هذا إيجاب الأجل المعلوم.

وقد صحَّ أنه النبي ﷺ عن بيع الفَرَرِ وعن بيع ما ليس عندك، فصح ما قلنا والله تعالى الحمد.

وقد فرق الأوزاعي، وجمهور الحنفيين، والمالكين، وأصحابنا الظاهريين بين البيع والسلم.

أجل، وأجاز السُّلَمَ في كل شيء قياساً على الكيل والموزون، فانظَّم خلاف الخبر في كل ما جاء فيه، وكان أطردهم للقياس وافحشهم خطأ.

فإن قيل: إن السُّلَمَ بيع استثنى من جملة بيع ما ليس عندك. قلنا: هذا باطل؛ لأنه دعوى بلا دليل وليس كل ما عوّض فيه بآخر بيعاً، فهذا القرض مال مال، وليس بيعاً بلا خلاف. ولم يجر أبو حنيفة السُّلَمَ في الحيوان، وأجازه مالك، والشافعي وما نعلم لتخصيصهم الحيوان بالبيع من - السُّلَمَ فيه دون سائر ما أباحوا السُّلَمَ فيه من غير الكيل والموزون: حجة أصلاً، إلا أن بعضهم موه بأنه قد روي عن عمر أنه قال: من الرِّبَا ما لا يكاد يخفى كالسُّلَمِ في سن. قالوا: وعمر حجة في اللغو، ولا يقول مثل هذا إلا بتوقيف.

فقلنا له: هذا لا يستدعي عن عمر ثم لو صح لكان حجة عليكم؛ لأن في هذا الخبر نفسه أنه نهى عن بيع الثمرة، وهي مفضضة لما تطب بعد، وأنتم تميزونه على القطع فمرة عمر حجة، ومرة ليس هو بحجة.

ورويانا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا ابن أبي زائدة عن وكيع عن معمر عن القاسم بن عبد الرحمن قال: قال عمر: من الرِّبَا أن تباع الثمرة وهي مفضضة لما تطب.

ومن طريق سعيدي بن منصور أخبرنا أبو عوانة عن ابن بشر عن سعيدي بن جبير قال: سألت ابن عمر عن الرِّبَا في السُّلَمِ؟ فقال: ذلك الرِّبَا المضمون، وهم يميزون الرِّبَا في السُّلَمِ، ولم يكن قول ابن عمر في ذلك إنه الرِّبَا باصم طريق حجة في أنه ربا ما شاء الله كان.

وأما المالكين، والشافعيون: فإنهم احتجوا بما روي من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص أنه «كان يبتاع التبرير بالفلوسين والثلاثة إلى إبل الصدقة يعلم رسول الله ﷺ ويأمره، وهذا حديث في غاية فساد الإسناد».

رويناه من طريق محمد بن إسحاق، فمرة رواه عن أبي سفيان ولا يدرى من هو عن مسلم بن كثير ولا يدرى من هو وعن عمرو بن دينار الليثوي ولا يدرى من هو عن عمرو بن حريش الزبيدي ولا يدرى من هو. ومرة قلب الإسناد فجعل أوله آخره وآخره أوله: فرواه عن يزيد بن أبي حبيب عن مسلم عن جبير ولا يدرى من هو عن أبي سفيان ولا يدرى من هو عن عمرو بن حريش. ومثل هذا لا يلتفت إليه إلا مجاهر بالباطل أو جاهل أعمى.

ثم لو صح لكان حجة على المالكين، والشافعيين؛ لأن الأجل عندهم إلى الصدقة لا يجوز، فقد خالفوه، وبجيء إبل الصدقة كان على عهده عليه السلام يختلف اختلافاً عظيماً منه على أقل من يوم كيلي وجهية، ومنه على عشرين يوماً كتميم، وطوى.

وأيضاً: فإن المالكين لا يميزون سلم الإبل في الإبل إلا بشرط اختلافها في الرحلة والتجارية، وليس هذا مذكوراً في هذا الحديث.

فإن قالوا: لحمله على هذا.

قلنا: إن علمتم كنتم قد كنتم وزدتم في الخبر ما ليس فيه، وما لم يرو قط في شيء من الأخبار. ولقد كان يلزم الحنفيين المحتجين بكل بلية، كالوضوء من الفقهية في الصلاة، والوضوء بالخمر: أن يأخذوا بهذا الخبر؛ لأنه مثلها.

وقد قال بعضهم: لم يكن ذلك يعلم النبي ﷺ.

فقلنا: هذا عجب بكون قول عمر من الرِّبَا السُّلَمِ في سن مضافاً إلى النبي ﷺ بالظن الكاذب، ويكون هذا الخبر بغير علم النبي ﷺ وفي نص: «فأمرني رسول الله ﷺ أن آخذ في إبل الصدقة، فكنت أتباع التبرير بالفلوسين والثلاثة إلى إبل الصدقة، فلما قويت الصدقة ففأمر رسول الله ﷺ فأف أف لعزم الحياة ولا نمرهوا بما روي من أنه كان على رسول الله ﷺ بكر ففضاه، فإنه صح أنه كان قرضاً كما ذكرناه في كتاب القرض» من ديواننا هذا.

وكذلك (ابتاع النبي ﷺ العبد الذي هاجر إليه بعتين وصية أم المؤمنين سبيعة أرؤس): فكل ذلك كان نقداً. ولقد كان يلزم المالكين المحتجين بغير الحجاج بن أرطاة في أن العمرة تطرق، وبتلك المراسيل والبلايا أن يقولوا:

بما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي أنا يحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن زريع، وخالد بن الحارث كلهم قال: أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة».

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا ابن أبي زائدة عن الحجاج بن أرطاة عن الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «الحيوان أثنان بواحد لا بأس به يدا بيد ولا خير فيه نسيئة».

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة مولى ابن عباس قال: «نهى رسول الله ﷺ عن

تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

يَبِيعُ الْحَيَوَانَ بِالْحَيَوَانِ نَسِئَةً، وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ الْمُرَاسِيلِ.

١٦١٣ - مَسْأَلَةٌ: وَالْأَجَلُ فِي السَّلَمِ مَا وَفَّقَ عَلَيْهِ اسْمُ أَجَلٍ كَمَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَخُذْ أَجَلًا مِنْ أَجَلٍ «وَمَا كَانَ رِثْكَ نَسِئًا»: «وَمَا يُنْطِقُ عَنْ الْحَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيِي يُوحَى». «إِنِّي لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ» فَلِلْأَجَلِ سَاعَةٌ فَمَا فَوْقَهَا. وَقَالَ بَعْضُ الْحَفِيقِينَ: لَا يَكُونُ الْأَجَلُ فِي ذَلِكَ أَقْلٌ مِنْ نَصْفِهِ يَوْمٍ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَكُونُ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا تَعْدِيدٌ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ بِلَا بُرْهَانٍ.

وَقَالَ الْمَالِكِيُّ: يَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ يَوْمَيْنِ فَقُلْتُ..

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمَسِيْبِ: مَا تَغَيَّرَ إِلَيْهِ الْأَسْوَاقُ وَهَذَا فِي غَايَةِ الْفَسَادِ؛ لِأَنَّهُ تَعْدِيدٌ بِلَا بُرْهَانٍ ثُمَّ إِنَّ الْأَسْوَاقَ قَدْ تَغَيَّرَتْ مِنْ يَوْمِهَا، وَقَدْ لَا تَغَيَّرُ شَهْرًا وَكِلَاهُمَا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا سَبَقَهُمْ إِلَى التَّحْدِيدِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ، وَقَالَ اللَّيْثُ: خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا.

١٦١٤ - مَسْأَلَةٌ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّمْنُ فِي السَّلَمِ

إِلَّا مَقْبُوضًا فَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ تَامِ قَبْضِ جَمِيعِهِ بَطَلَتِ الصَّفَقَةُ كُلُّهَا؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «أَمَرَ بِأَنْ يُسَلَّمَ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ أَوْ وَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» وَالتَّسْلِيفُ «فِي اللُّغَةِ الَّتِي بَهَا خَاطِبُنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: هُوَ أَنْ يُعْطِيَ شَيْئًا فِي شَيْءٍ، فَمَنْ لَمْ يَدْفَعْ مَا أَسْلَفَ فَلَمْ يَسْلَفْ شَيْئًا، لَكِنْ وَعَدَ بِأَنْ يَسْلَفَ. فَلَوْ دَفَعَ الْبَعْضُ دُونَ الْبَعْضِ سِوَاهُ أَكْثَرَهُ أَوْ أَقَلَّهُ فَهِيَ صَفَقَةٌ وَاحِدَةٌ، وَعَقْدٌ وَاحِدٌ، وَكُلُّ عَقْدٍ وَاحِدٌ جَمْعٌ فَاسِدٌ وَجَائِزٌ فَهُوَ كُلُّهُ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ لَا يَتَجَعَّدُ، وَالتَّرَاضِي مِنْهُمَا لَمْ يَقَعْ حِينَ الْعَقْدِ إِلَّا عَلَى الْجَمِيعِ، لَا عَلَى الْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ، فَلَا يَجِلُّ إِزْمَاهُمَا مَا لَمْ يَتَرَاضِيا جَمِيعًا عَلَيْهِ فَهُوَ أَكْلٌ مَالٍ بِالْبَاطِلِ، لَا عَنْ تَرَاضٍ. وَالسَّلَمُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْعًا فَهُوَ دَيْنٌ تَدَانِيًا إِلَى أَجَلٍ مَسْمُومٍ، وَتَجَارَةً، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا عَنْ تَرَاضٍ.

وَقَوْلُنَا هَذَا هُوَ قَوْلُ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ شَرِمَةَ، وَاحِدٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابُهُمْ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَصِحُّ السَّلَمُ فِيمَا قَبِضَ وَبَطُلَ فِيمَا لَمْ يَقْبِضْ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ تَأَخَّرَ قَبْضُ الثَّمَنِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ جَازَ، وَإِنْ تَأَخَّرَ أَكْثَرُ أَوْ بِأَجَلٍ بَطُلَ الْكُلُّ. وَهَذَا قَوْلَانِ فَاسِدَانِ كَمَا ذَكَرْنَا، لَا سِيَّامَا قَوْلَ مَالِكٍ، فَإِنَّهُ مُتَنَاقِضٌ مَعَ فَسَادِهِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فَخَالَفَهُ الْمَالِكِيُّ جَمَلَةً. وَأَجَازَهُ مِنْ جَنْبٍ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَتْ أَوْصَافُهُ غَيْرَ جَنْبِهِ نَسِئَةً. وَأَجَازَهُ مِنْ جَنْبٍ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَتْ أَوْصَافُهُ بِتَخَالُطٍ لَا تَعْمَلُ. وَنَسِيَ الْحَفِيقُونَ قَوْلَهُمْ: إِنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ «الرِّثَاةُ فِي السَّائِمَةِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ غَيْرَ السَّائِمَةِ لَا زَكَاةَ فِيهَا، فَهَلَا قَالُوا هَاهُنَا: نَهَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِئَةً دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْعُرُوضِ بِالْحَيَوَانِ نَسِئَةً، وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ.

وَأَجَازَ الْحَفِيقُونَ الْكَاتِبَةَ عَلَى الْوَصْفَاءِ، وَإِصْدَاقَ الْوَصْفَاءِ فِي الذَّمِّ وَمَعْنَا مِنَ السَّلَمِ فِي الْوَصْفَاءِ.

فَقَالُوا: النَّكَاحُ يَجُوزُ فِيهِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْبَيْعِ؟

قُلْنَا: وَالرِّقَّةُ حَكْمُهَا غَيْرُ حَكْمِ النَّكَاحِ، وَقَدْ قَسَمْتُ مَا يَكُونُ صَدَاقًا عَلَى مَا تَقَطَّعَ فِيهِ الْبَيْدُ، وَمَا فِي حَكْمِ إِلَّا، وَهُوَ يَخَالَفُ سَائِرَ الْأَحْكَامِ ثُمَّ لَمْ يَتَعَمَّكْ ذَلِكَ مِنْ قِيَاسٍ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ حَيْثُ اشْتَهَرَتْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَمِنْ رَوَيْ عَنْهُ مِثْلُ قَوْلِنَا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنِ الْأَسَدِ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ سَمِعَ نَبِيحًا الْعَنْزِيَّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: السَّلَمُ بِالسَّعْرِ، وَلَكِنْ اسْتَكْثَرَ بَدْرَاهِمُكَ أَوْ بَدَنَاتِكَ إِلَى أَجَلٍ مَسْمُومٍ وَكَيْلٍ مَعْلُومٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَفِيَّانٍ عَنِ الْأَسَدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ تَيْيَبٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مِثْلَهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَمَّادِ بْنِ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَمَّادُ بْنُ عَجْبٍ أَخْبَرَنَا سَفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي حَيَّانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ «إِذَا تَدَانَيْتُمْ بَيْنَ يَدَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مَسْمُومٍ» فِي السَّلَمِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ خُثَّافٍ عَنْ أَبِيهِ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كَيْلٌ مَعْلُومٌ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ. عَنْ ابْنِ عُمَرَ يُبَاحَةُ السَّلَمِ فِي الْكَرَّاسِيِّ وَهِيَ ثِيَابٌ وَفِي الْحَرِيرِ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي السَّيَّابِ وَهُوَ الْكَتَّانُ وَكُلُّ ذَلِكَ يُمَكِّنُ وَزْنَهُ، وَمَا نَعْلَمُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ إِجَازَةَ سَلَمٍ خَالٍ وَلَا فِي غَيْرِ مَكِيلٍ، وَلَا مُوزُونٍ إِلَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ السَّلَمِ فِي الْحَيَوَانِ: فَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ.

وَرَوَيْنَا أَيْضًا: يُبَاحَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِاسْتِدْلَالٍ لَا يَنْصُرُ.

وَرَوَيْنَا النَّهْيَ عَنْ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَحُلَيْفَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ صَحِيحًا، وَغَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَضِي اللَّهُ عَنْهُمْ وَبِاللَّهِ

وتغليكه وإن لم يجز بيعه، أو جاز بيعه في لحم من صفته إن كان يحل أكل لحمه، أو في لحم من غير صفته كتسليم عيب، أو امسء، أو كلب، أو سنور، أو كبش، أو تيس، أو بعر، أو بقر، أو أبل، أو دجاج، أو غير ذلك كله في لحم كبش، أو لحم ثور، أو لحم تيس، أو غير ذلك؛ لأنه كله سلف في وزن معلوم إلى أجل معلوم. ولا يجوز السلف في الحيوان أصلاً؛ لأنه ليس يكال ولا يوزن.

وجائز أن يسلم البر في دقيق البر، ودقيق البر في البر، متفاضلاً وكيف أحبا.

وكذلك الزيت في الزيتون والزيتون في الزيت واللبن في اللبن، وكل شيء حاشا ما يتأ في كتاب الربا وهو الذهب في الفضة أو الفضة في الذهب فلا يحل أصلاً أو التمر، والشعير، والبر، والملح فلا يحل أن يسلف صنف منها، لا في صفته ولا في غير صفته منها خاصة، وكلها يسلف فيما ليس منها من المكيلات والموزونات، وحاش الزرع أي زرع كان، فلا يجوز تسليفه في القمح أصلاً، وحاشا العنب والزبيب فلا يجوز تسليف أحدهما والآخر كيلاً، ويجوز تسليف كل واحد منهما في الآخر وزناً لما قد بيناه في كتاب الربا فاعنى عن إعادته.

ومما يجمعه قول رسول الله ﷺ «فليس في كل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم» فلم يستثن عليه السلام من ذلك شيئاً، حاشا الأصناف المذكورة قطعاً «وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى» «وقد فصل لكم ما حرم عليكم». «وما كان ربك نسياً». «وليبين للناس ما نزل إليهم». «واليوم اكملت لكم دينكم».

فمن حرم ما لم يفصل لنا تحريمه رسول الله ﷺ فقد شرع في الدين ما لم يأذن به الله، ومن قول رسول الله ﷺ ما لم يقله أو أضاف إليه ما لم يبيته فقد كذب عليه.

وقال عليه السلام «من كذب علي متعمداً فليتبوأ عقده من النار».

وقد اختلف المخالفون لنا:

فأبو حنيفة يميز أن يسلم كل ما يكال في كل ما يوزن.

فيجوز هو وسفيان تسليم القمح في اللحم، واللحم في القمح.

ويميز مالك تسليم الحديد في النحاس.

وأبو حنيفة يحرم ذلك ويجعله ربا «ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً».

والشافعي يميز تسليم الفلوس في الفلوس.

١٦١٥ - مسألة: فإن وجد بالثمن المقبوض عيباً، فإن كان اشتراط السلامة بطلت الصفقة كلها؛ لأن الذي أعطى غير الذي عقد عليه، فصار عقد سلم لم يقبض ثمنه، فلان كان لم يشترط السلامة فهو غير بين أن يجس ما أخذ ولا شيء له غيره، أو يرد وتنقض الصفقة كلها؛ لأنه إن رد المعيب صار مسلماً لم يستوف ثمنه فهو باطل.

وهو قول الشافعي.

وقال أبو حنيفة: يستبدل الزائف، ويبطل من الصفقة بقدر ما وجد من السرق، ويصح في الباقي.

وقال مالك: يستبدل كل ذلك والحجة في هذه كآتي قبلها ولا فرق.

١٦١٦ - مسألة: ولا يجوز أن يشترط في السلم دفعه في مكان بعينه، فإن فعلاً فالصفقة كلها فاسدة وكلما قلنا: نقول: إنه فاسد، فهو مفسوخ أبداً، محكوم فيه بحكم الغصب.

وبرهان ذلك: أنه شرط ليس في كتاب الله تعالى، وقد قال رسول الله ﷺ: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان بائناً شرطه لكن حق السلم قبل المسلم إليه فحيث ما لقيه عند محل الأجل فله أخذه، يدفع حقه إليه، فإن غاب انصفه الحاكم من ماله إن وجد له بقول الله تعالى: «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها» فهو مأمور بأداء أمانته حيث وجبت عليه ويسأها. والمشهور عن ابن القاسم أن السلم يبطل إن لم يذكر مكان الإيفاء.

وقال أبو حنيفة، والشافعي: ماله مؤنة وحمل فالسلم فاسد، إن لم يشترط موضع الدفع، وما ليس له حمل ولا مؤنة فالسلم جائز، وإن لم يشترط موضع الدفع. وهذه أقوال لا يبرهان على صحتها، فهي فاسدة.

١٦١٧ - مسألة: واشترط الكفيل في السلم يفسد به السلم؛ لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل.

وأما اشتراط الرهن فيه فجائز، لما ذكرنا في كتاب الرهن فاعنى عن إعادته ونحن أبطل به العقد ابن عمر، وسعيد بن جبير، وغيرهما.

١٦١٨ - مسألة: والسلم جائز في الدنانير، والدراهم إذا سلم فيهما عرضاً؛ لأنهما وزن معلوم، فهو حلال بنص كلامه عليه السلام، ومنع من ذلك مالك وما نعلم له حجة أصلاً.

ومن السلم الجائز: أن يسلم الحيوان الذي يجوز تملكه

وسفيان بجيز الحيز في الدقيق من جنسه.

فصل استردكنا شيئاً محتج به الشافعيون في إجازتهم السُّلَمِ
حالا في الدُّعَى إلى غير أجل، وهما خبران.
أحدهما:

رويناه من طريق البزار قال: أخبرنا الحسن بن أحمد بن
أبي شعيب الحارثي عن محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن
الزبير عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت: «إِنَّمَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَزُورٌ مِنْ أَغْرَابِي بَوْسَنِي مِنْ ثَمَرِ الذَّخِيرَةِ وَهِيَ
الْعَجْوَةُ فَجَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَنْزِلِي، فَالْتَمَسَ التَّمَرُ فَلَمْ
يَجِدْهُ، فَقَالَ لِأَغْرَابِي: يَا عَبْدَ اللَّهِ إِنَّا إِنَّمَا بَيْنَنَا جَزُورٌ بَوْسَنِي مِنْ
ثَمَرِ الذَّخِيرَةِ، وَنَحْنُ نَرَى أَنَّهُ عَيْنُنَا، فَالْتَمَسْنَاهُ فَلَمْ نَجِدْهُ، فَقَالَ
الْأَغْرَابِي: وَاعْدَاةُ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ وَقَالُوا: أَتَقُولُ هَذَا لِرَسُولِ اللَّهِ
ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَعُوهُ فَإِنْ لِمَصَاحِبِ الْحَقِّ فَقَالَا، ثُمَّ
أَعَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكَلَامَ ثَانِيَةً كَمَا أَوْرَدْنَا، فَقَالَ الْأَغْرَابِي:
وَاعْدَاةُ، قَالَ: فَلَمَّا لَمْ يَفْهَمْ عَنْهُ الْأَغْرَابِي أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
إِلَى أُمِّ حَكِيمٍ أَقْرَبِيئِنَا وَسَفَا مِنْ ثَمَرِ الذَّخِيرَةِ حَتَّى يَكُونَ عَيْنُنَا
فَنَقْضِيكَ، فَقَالَتْ: أَرْسِلْ رَسُولًا يَأْتِي بِأَخَذِهِ، فَقَالَ لِأَغْرَابِي:
انْطَلِقْ مَعَهُ حَتَّى يُوَفِّكَ، وَذَكَرَ بَاقِي الْحَبْرِ.

فهذا لا حجة لهم فيه على مذهبه ومذهبه؛ لأن البيع لم
يكن ثم بعد بين النبي ﷺ وبين الأعرابي؛ لأنهما لم يفرقا. هكذا
نص الحديث.

وبين ذلك قول النبي ﷺ له «إِنَّا كُنَّا إِنَّمَا بَيْنَنَا بَعِيرًا
بَوْسَنِي مِنْ ثَمَرِ الذَّخِيرَةِ، وَنَحْنُ نَرَى أَنَّهُ عَيْنُنَا، فَالْتَمَسْنَاهُ فَلَمْ
نَجِدْهُ» وَقَوْلُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَبْرِ نَفْسِهِ، فَلَمَّا لَمْ يَفْهَمْ عَنْهُ الْأَغْرَابِي
اسْتَقْرَضَ مِنْ أُمِّ حَكِيمٍ فَصَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَئِذٍ أَمْسَى مَعَهُ
الْعَقْدُ الْمَحْدُودُ وَثَمَّ الْبَيْعُ بِمَحْضِ التَّيَمُّنِ وَقَبْضِ الْأَغْرَابِي.

هذا الخبر حجة على الخفيتين، والمالكين؛ لأنهم يرون
البيع يتم قبل التفريق وليس لهم أن يقولوا: إن هذا منسوخ بذكر
الأجل في السُّلَمِ؛ لأن ذكر الأجل في السُّلَمِ كان في أول الهجرة؛

كما روينا من طريق البخاري أخبرنا صدقة هو ابن
خالد أخبرنا سفيان بن عيينة أخبرني ابن أبي عمير عن عبد الله
بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس قال: «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ بِالْثَمَرِ السَّكِينِ، وَالثَّلَاثُ فَقَالَ: مَنْ أَسْلَفَ فِي
شَيْءٍ فَلْيُسَلِّفْ مِنْ كُلِّ مَعْلُومٍ وَوَزَنْ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»
وكان خبر عائشة بعد ذلك.

فإن قيل: إن قول النبي ﷺ «دَعُوهُ فَإِنْ لِمَصَاحِبِ الْحَقِّ»

مَقَالًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْبَيْعَ قَدْ كَانَ ثَمَّ بَيْنَهُمَا.

قلنا: لأنه عليه السلام لم يقل: إن هذا الأعرابي صاحب
حق، إنما أخبر أن لصاحب الحق مقالا فقط، وهو كذلك، وحاشا
الله أن يكون الأعرابي صاحب حق وهو يصف النبي ﷺ
بالغدير.

والخبر الثاني:

رويناه من طريق ابن أبي شيبَةَ أخبرنا عبد الله بن عمر
أخبرنا يزيد بن زياد بن أبي الجعد أخبرنا أبو صخرة جامع بن
شداد عن طارق بن عبد الله الحارثي: قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً يَسُوقُ ذِي الْمَازِجِ وَهُوَ يُنَادِي بِأَعْلَى صَوْتِهِ يَا أَيُّهَا
النَّاسُ قُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَقْبَلُوهَا، وَأَبُو لَهَبٍ يَنْهَى بِالْحِجَارَةِ قَدْ
أَذْمَى كَتَبَتِهِ وَغُرُوبِيَّةٍ، فَلَمَّا ظَهَرَ الْإِسْلَامُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَقْبَلْنَا مِنْ
الرَّيْثَةِ حَتَّى زُرْنَا قَرِيبًا مِنَ الْمَدِينَةِ، وَمَعَنَا طُعِينَةٌ لَنَا، فَأَتَانَا رَجُلٌ
فَسَلَّمَ عَلَيْنَا، فَرَدَدْنَا عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَمَعَنَا جَمَلٌ لَنَا، فَقَالَ: أَتَبِيعُونَ
الْجَمَلَ، فَقُلْنَا نَعَمْ، قَالَ: بِكُمْ قُلْنَا: بِكَذَا وَكَذَا صَاعًا مِنْ ثَمَرٍ، قَالَ:
قَدْ أَخَذْتَهُ ثُمَّ أَخَذَ بِرَأْسِ الْجَمَلِ حَيْثُ دَخَلَ الْمَدِينَةَ، فَلَاوْنَا
وَقُلْنَا: أَطْعِمْتُمْ جَمَلَكُمْ رَجُلًا لَا نَعْرِفُونَهُ، فَقَالَتْ الطُّعِينَةُ: لَا
تَلَاوُوا فَلَقَدْ رَأَيْتُ وَجْهًا مَا كَانَ لِيَخْفِرَكُمْ مَا رَأَيْتُ وَجْهًا أَشْبَهَ
بِالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ مِنْ وَجْهِهِ، فَلَمَّا كَانَ الْعَاشِيُّ أَتَانَا رَجُلٌ فَقَالَ:
السَّلَامُ عَلَيْكُمْ إِنِّي رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكُمْ وَهُوَ يَقْرَأُكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا
حَتَّى تَشْبَعُوا وَتَكْتَالُوا حَتَّى تَسْتَوْفُوا، فَعَلْنَا، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ
دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْخَبَرِ يُخْطَبُ النَّاسَ»
وذكر باقي الخبر.

قال علي: هذا لا حجة لهم فيه لوجهين.

أحدهما: أنه ليس فيه دليل على أن الذي اشترى الجملة
كان رسول الله ﷺ ولا أنه علم بصفه اتباعه، والأظهر أن غيره
كان المتابع بدليل قول طارق بأنه رأى رسول الله ﷺ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً
بذِي الْمَازِجِ وَمَرَّةً عَلَى الْمَثَرِ يُخْطَبُ، فَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ الَّذِي
إتباع الجملة لكان قد رآه ثلاث مرات وهذا خلاف الخبر.

فصح أنه كان غيره، ولا حجة في عمل غيره، وقد كان في
أصحاب النبي ﷺ الجمال البارغ، والوسامة، والمعاملة الجميلة.

وقد اشترى بلال وما يقطع بفضل أحده من الصحابة عليه
غير أبي بكر، وعمر: صاعاً من تمر بصاعبي تمر، وقد يكون
مشتري الجملة سأل رسول الله ﷺ أن يؤدّي عنه إلى القوم تمر
الجملي ففعل.

الوجه الثاني: أنه لو صح أنه عليه السلام كان المشتري،

أو أنه علم الأمر فلم ينكره لكان حديث ابن عباس بإيجاب الأجل زائداً عليه زيادة يلزم إضافتها إليه، ولا يحل تركها.

فبطل تعلّقهم بهذين الخبرين، ولنعلم من قرأ كتابنا هذا أنّهما صحيحان لا داخلّة فيهما إلا أن القول فيهما كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق.

١٦١٩ - مسألة: ومن أسلم في صفين ولم يبين

مقدار كل صنف منهما فهو باطل مفسوخ، مثل أن يسلم في قفيزين من قمح وشعير، لأنه لا يدرى كم يكرث منهما قمحاً، وكم يكرث شعيراً، ولا يجوز القطع بأنهما نصفان لأنه لا دليل على ذلك وبالله تعالى التوفيق.

فلو أسلم اثنان إلى واحد فهو جائز، والسلم بينهما على قدر حصصهما في الثمن الذي يدعغان؛ لأن الذي أسلم فيه إنما هو بإزاء الثمن بلا خلاف. فلو أسلم واحد إلى اثنين صفقة واحدة، فهذا فيما قبض سواء؛ لأنهما شريكان فيه، وأخذاه معاً، فلا يجوز أن يتفاضلا فيه إلا بأن يتبين عند العقد أن لهذا ثلثه ولهذا ثلثيه، أو كما يتفقون عليه وبالله تعالى التوفيق.

١٦٢٠ - مسألة: ولا بد من وصف ما يسلم فيه

بصفاته الضابطة؛ لأنه إن لم يفعل ذلك كان تجارة عن غير تراض، إذ لا يدرى المسلم ما يعطيه المسلم إليه ولا يدرى المسلم إليه ما يأخذ منه المسلم فهو أكل مال بالباطل، والتراضي لا يجوز ولا يمكن إلا في معلوم وبالله تعالى تبيانه.

١٦٢١ - مسألة: والسلم جائز فيما لا يوجد حين

عقد السلم، وفيما يوجد، وإلى من ليس عنده منه شيء، وإلى من عنده، ولا يجوز السلم فيما لا يوجد حين حلول أجله.

برهان ذلك: أن رسول الله ﷺ أمر بالسلم كما ذكرنا وبين في الكلبي وفي الوزن، وإلى أجل، فلو كان كره السلم في الشيء لا يجوز إلا في حال وجوده، أو إلى من عنده ما سلم إليه فيه لما أغفل عليه السلام بيان ذلك حتى يكلنا إلى غيره، حاشا لله من ذلك ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾، ﴿وَمَا كَانَ رِثْكَ نَسِيًّا﴾.

وأما السلم فيما لا يوجد حين حلول أجله فهو تكليف ما لا يطاق، وهذا باطل، قال الله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ فهو عقد على باطل فهو باطل.

وقولنا في هذا كله هو قول مالك، والشافعي، وأحمد، وأبي ثور وأبي سليمان.

ولم يجز السلم في شيء لا يوجد حين السلم فيه: سفیان، والأوزاعي، وأبو حنيفة. وزاد أبو حنيفة فقال: لا يجوز السلم إلا فيما هو موجود من حين السلم إلى حين أجله لا ينقطع في شيء من تلك المدّة - وما نعلم هذا القول عن أحد قبله.

وقال الحسن بن حي: لا يجوز السلم في شيء ينقطع، ولو في شيء من السنّة - ولا يعلم أيضاً هذا عن أحد قبله.

واحتج الماتعون من هذا «بأنه رسول الله ﷺ عن بيع السبل حتى يشتدّ وعن بيع الثمر حتى يئدّ صلاحه».

قال أبو حمزة: وهذا لا حجة لهم فيه؛ أوّل ذلك أنّهم مخالفون له؛ لأنهم يجزّون السلم في البرّ والشعير وهما بعد سنبل لم يشتدّ.

وأما بيع الثمر قبل بدو صلاحه، فلا حجة لهم فيه؛ لأنّ السلم عند الحنفيين وعندنا ليس ببيعاً - فبطل تعلّقهم به جملة.

ولو كان بيعاً لما حل، «بأنه النبي ﷺ عن بيع ما ليس عندك» لا لمن هو عنده حين السلم - فإن خصّوا السلم من ذلك.

قلنا: فخصّوه من جملة بيع الثمر قبل بدو الصلاح فيه وإلا فقد تحكّمتم في الباطل.

وموهوا بما روينا من طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن كثير أخبرنا سفیان الثوري عن أبي إسحاق عن رجل تجراني عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ: «لا تسلفوا في النخل حتى يئدّ صلاحه».

وحثنا حماد أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا أحمد بن عبد الملك بن إسماعيل أخبرنا أحمد بن محمد البرقي القاضي أخبرنا أبو حنيفة أخبرنا سفیان الثوري عن أبي إسحاق عن التجراني عن ابن عمر «عن النبي ﷺ: أنه نهى أن يسلف في ثمره نخل حتى يئدّ صلاحه» التجراني عجب ما كان ليعدهم حديث التجراني، ثم ليس فيه إلا ثمر النخل خاصة.

فإن قالوا: قلنا على ثمره النخل.

قلنا: وهلا قسمتم على السائمة غير السائمة، ثم ليس فيه ما قالوه من تمادي وجوده إلى حين أجله.

وأما السلم إلى من ليس عنده منه شيء.

فروينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا ابن أبي زائدة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع قال: كان ابن عمر إذا سئل عن الرجل يبتاع شيئاً إلى أجل وليس عنده أصله لا يرى به بأساً، وكرهه ابن المسيّب، وعكرمة، وطاوس، وابن سيرين -

فبطل كل ما تعلّقوا به من الآثار.

وذكروا في ذلك عمّن دون رسول الله ﷺ ما روينا من طريق البخاري: أخبرنا أبو الوليد هو الطيالسي - أخبرنا شعبة عن عمرو هو ابن مرة - عن أبي البختري قال: سألت ابن عمر عن السلم في النخل، فقال: نهى عن بيع النخل حتى يصلح وسألت ابن عباس عن السلم في النخل، فقال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع النخل حتى يؤكل منه.

ومن البخاري: أخبرنا محمد بن بشر أخبرنا غندر أخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البختري سألت ابن عمر عن السلم في النخل، فقال: نهى عمر عن بيع التمر حتى يصلح.

ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر: لا بأس أن يسلم الرجل في الطعام الموصوف إلى أجل مسمى ما لم يكن ذلك في زرع لم يبد صلاحه أو ثمر لم يبد صلاحه.

ومن طريق أبي ثور أخبرنا معلى أخبرنا أبو الأحوص أخبرنا طارق عن سعيد بن المسيب قال: قال عمر: لا تسلموا في فراخ حتى تبلغ - وذكروا كراهية ذلك عن الأسود وإبراهيم.

قال علي: لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ فكيف والظاهر من قول عمر وابنه وابن عباس: أنهم إنما نهوا عن ذلك من أسلم في زرع بعينه أو في ثمر نخل بعينه - ونص هذه الأخبار عن ابن عباس وابن عمر: أنهما رأيا السلم بيعاً، والخفيون لا يرونه بيعاً - ومن الباطل أن يكون قولهما حجة في شيء غير حجة في شيء آخر - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٢٢ - مسألة: ومن سلم في شيء فضح قبضه أو اشغل حتى فات وقته وعدم فصاحب الحق خير بين أن يصبر حتى يوجد، وبين أن يأخذ قيمته لو وجد في ذلك الوقت من أي شيء تراضيا عليه لقول الله تعالى: ﴿وَالْخُرُمَاتُ قِصَاصٌ﴾ فحرمة حق صاحب السلم إذا لم يقدر على عين حقه كحرمة مثلها - وقد ذكرناه في كتاب البيوع.

١٦٢٣ - مسألة: ولا تجوز الإقالة في السلم، لأن الإقالة بيع صحيح على ما بينا قبل.

وقد صح «نهى النبي ﷺ عن بيع ما لم يقبض» وعن ينع الجهول؛ لأنه غرر لكن يبرئه مما شاء منه فهو فعل خير - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٢٤ - مسألة: مستدركة من البيوع: من اشترى أرضاً فهي له بكل ما فيها من بناء قائم أو شجر ثابت.

وكذلك من اشترى داراً فبناؤها كله له وكل ما يكون مركباً فيها من باب أو درج أو غير ذلك - وهذا إجماع متيقن وما زال الناس يتابعون الدور والأرضين من عهد رسول الله ﷺ هكذا لا يخلو يوم من أن يقع فيه بيع دار أو أرض هكذا ولا يكون له ما كان موضوعاً فيها غير مبني كالبواب، وسلم، ودرج، وأجر، ورخام، وخشب، وغير ذلك. ولا يكون له الزرع الذي يقطع ولا ينبت، بل هو لبايعه - وبالله تعالى التوفيق.

ومن ابتاع أنقاضاً أو شجراً دون الأرض فكل ذلك يقطع ولا بد - وبالله تعالى التوفيق. ثم كتاب السلم.

٦٠ - كِتَابُ الْهَبَاتِ

١٦٢٥ - مسألة: لا يجوز هبة إلا في موجود معلوم، معروف القدر، والصفات، والقيمة، وإلا فهي باطل مردودة.

وكذلك ما لم يخلق بعد كمن وهب ما تلذ أمته، أو شاته، أو سائر حيوانه، أو ما يجعل شجره العام.

وهكذا كل شيء، لأن للمعدوم ليس شيئاً، ولو كان شيئاً لكان الله عز وجل لم يزل والأشياء معه.

وهذا كفر ممن قاله. والهبه والصدقة والعطية يقتضي كل ذلك موهوباً ومصداقاً، فمن أعطى معدوماً أو تصدق بمعدوم فلم يعط شيئاً، ولا وهب شيئاً، ولا تصدق بشيء. وإذا لم يفعل كل ما ذكرنا فلا يلزمه حكم.

وقد حرم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ أموال الناس إلا بطبيع أنفسهم، ولا يجوز أن تطيب النفس على ما لا تعرف صفاته ولا ما هو، ولا ما قدره، ولا ما يساوي، وقد تطيب نفس المرء غاية الطبيب على بذل الشيء ويبيع، ولو علم صفاته وقدره وما يساوي لم تطيب نفسه به - فهذا أكل مال بالباطل فهو حرام لا يحل.

وكذلك من أعطى أو تصدق بدهم من هذه الدراهم أو برطل من هذا اللقيح، أو بصاع من هذا البر، فهو كله باطل لما ذكرنا، لأنه لم يوقع صدقته، ولا هبته، على مكيل بعينه، ولا موزون بعينه، ولا معدود بعينه، فلم يهب ولا تصدق أصلاً.

وكذلك لا يجوز شيء من ذلك لمن لا يدري، ولا لمن لم يخلق، لما ذكرنا.

وأما الحسب بخلاف هذا كله للنص الوارد في ذلك - وبالله تعالى التوفيق.

والقياس باطل، ولكل شيء حكمه الوارد فيه بالنص.

فإن ذكرنا الحديث الذي روينا من طريق مسلم أخبرنا زهير بن حرب أخبرنا ابن علية عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك إن رسول الله ﷺ قال له وحيدة يوم خيبر: «يا رسول الله أعطني جارية من السبي قال: اذهب فخذ جارية فأخذ صبيته بنت حبي، فبأه رجل فقال: يا رسول الله أعطينت وحيدة بنت حبي سيد قريظة والنضير وما تصلح إلا لك، قال: ادعه بها، قال: فبأه بها، فلما نظر إليها ﷺ قال له: خذ جارية من السبي غيرهما» وأعطتها وتزوجها.

قلنا: هذا أعظم حجة لنا؛ لأن العطية لو غنت لم يرتجعها رسول الله ﷺ وحاشا له من ذلك ليس له الخلل السوء، وهو عليه الصلاة والسلام يقول: «اليس لنا مثل السوء العائد في بيته كالعائد في قبضه، كالكلب يعود في قبضه، لكن أخذها وغنام ملكه لها، وكما عليه عليه السلام له، إذ عرف عليه الصلاة والسلام عينها، أو صفها، أو قدرها، ومن هي.

فإن قيل: فقد روينا من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس: «أنه عليه السلام اشترى صبيته من وحيدة وقد وقعت في سهمه بسبعة أرؤس».

قلنا: كلا الخبرين عن أنس صحيح، وبالفهم ظاهر. وقوله إنها وقعت في سهمه، إنما معناه بأخذه إياها إذ سأل النبي ﷺ جارية من السبي، فقال له: اذهب فخذ جارية - وبلا شك أن من أخذ شيئاً لنفسه بوجه صحيح فقد وقع في سهمه. وقوله «اشترى عليه السلام بسبعة أرؤس» يفرج على أحد وجهين.

أحدهما - أنه عليه السلام عرضه منها فسعى أنس ذلك الفعل شراء.

والثاني - «أد وحيدة إذ أتى بها النبي ﷺ فقال له: خذ غيرها، قد سأله إياها» وكان عليه السلام لا يسأل شيئاً إلا أعطاه، فأعطاه إياها، فصحت له، وصح وقوعها في سهمه، ثم اشترى منه بسبعة أرؤس. ولا شك في صحة الخبرين، ولا يمكن الجمع بينهما لصحتهما، إلا كما ذكرنا، وما لا شك فيه فلا شك فيما لا يصح إلا به - وبالله تعالى تبيين.

فإن ذكرنا قول رسول الله ﷺ لجابر: «لو قد جاء مال البحرين أعطيتك هكذا، وهكذا وهكذا».

قلنا: هذه عدة لا عطية، وقد أنذ أبو بكر ﷺ هذه العدة بعد موته عليه السلام - وهم لا يختلفون في أن من قال ذلك ثم مات لم ينفذ قوله بعد موته - وهذا قول أبي سليمان، وأصحابنا - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٢٦ - مسألة: ومن كان له عند آخر حق في الدعة دراهم أو دنانير، أو غير ذلك، أو أي شيء كان، فقال له: قد وهبت لك ما لي عندك، أو قال: قد أعطيتك ما لي عندك، أو قال: لا خير: قد وهبت لك ما لي عند فلان، أو قال: أعطيتك ما لي عند فلان: فلا يلزم شيء من ذلك لما ذكرنا؛ لأنه لا يدري ذلك الحق الذي له عند فلان في أي جراتب الدنيا هو، ولعله في ملك غيره الآن - وإنما يجوز هذا بلفظ: الإبراء، أو العفي، أو الإسقاط، أو

الوضح. ويجوز أيضاً بلفظ "الصدقة" للحديث الذي:

رويناه من طريق مسلم أخبرنا قتيبة أخبرنا ليث هو ابن سعد - عن ع بكير هو ابن الأشج - عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال: «أصيب رجلٌ في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه، فقال رسول الله ﷺ تصدقوا عليه - فهذا عموم للغرماء وغيرهم.

فإن ذكروا قول الله عز وجل: ﴿لَا هَبَ لَكِ غُلَامًا زَيْنًا﴾.

قلنا: أفعال الله تعالى وهباته لا يقاس عليها أفعال خلقه ولا هباتهم؛ لأنه تعالى لا أمر قوته، ولا شرع يلزمه، بل يفعل ما يشاء، لا معقب لحكمه فكيف ذلك الغلام الموهوب مخلوق مركب من نفس موجودة قد تقدم خلقها، ومن تراب، وما تغذي به أمه، قد تقدم خلق كل ذلك.

وكذلك الهواء، وقد أحاط الله تعالى علماً بأعين كل ذلك، بخلاف خلقه، والكل ملكه بخلاف خلقه - وبالله تعالى التوفيق.

وقد فرّق مخالفونا بين الهبة والصدقة: فبعضهم أجاز الصدقة غير مقبوضة، ولم يجر الهبة إلا مقبوضة. وبعضهم أجاز الرجوع في الهبة ولم يجره في الصدقة. ويكفي من هذا كله أن النبي ﷺ «كَانَ يُبْذِلُ الْهَبَةَ وَالْعَطِيَّةَ، وَيَأْكُلُ الْهَدِيَّةَ، وَلَا يَسْأَلُ الصَّدَقَةَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الصَّدَقَةَ، وَعَلَى آلِهِ، وَلَمْ يَحْرَمْ عَلَيْهِمَا الْعَطَايَا وَلَا الْهِبَاتِ - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٢٧ - مسألة: ولا تجوز الهبة بشرط أصلا، كمن وهب على أن لا يبيعها الموهوب، أو على أن يولدها، أو غير ذلك من الشروط: فالحية بكل ذلك باطل مردودة لقول رسول الله ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ» وكل ما لا يعقد إلا بصحة ما لا يصح فلم يقع فيه عقد به.

١٦٢٨ - مسألة: ولا تجوز هبة يشترط فيها الثواب أصلا، وهي فاسدة مردودة؛ لأن هذا الشرط ليس في كتاب الله عز وجل، فهو باطل، بل في القرآن المنع منه بعينه.

قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تُمْسِكْ شَيْئًا﴾.

وهو قول جمهور من السلف.

روينا من طريق محمد بن الجهم أخبرنا يحيى الجبائي أخبرنا محمد بن عبيد أخبرنا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة عن ابن عباس في قول الله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَا﴾ قال: هو هدية

الرجل، أو هبة الرجل يريد أن يثاب أفضل منه، فذلك الذي لا يروى عند الله، ولا يجوز عليه صاحبه، ولا إثم عليه.

قال علي: هذا إذا أراد به بقلبه.

وأما إذا اشترطه فعين الباطل والإثم.

ومن طريق ابن الجهم أخبرنا محمد بن سعيد العوفي أخبرنا أبي سعيد بن محمد بن الحسن حدثني عمي الحسين بن الحسن بن عطية حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس نحوه.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا محمد بن عبيد أخبرنا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة في قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكْ شَيْئًا﴾ قال: لا تعط شيئا لشاب أفضل منه، قال معمر: وقاله طاووس أيضاً - وقال الحسن: لا تمنن عطيتك، ولا عملك، ولا تستكثر.

وه إلى إسماعيل أخبرنا نصر بن علي الجهضمي أخبرني أبي عن هارون عن أبي رجاء عن عكرمة ﴿وَلَا تُمْسِكْ شَيْئًا﴾ قال: لا تعط ما لا مصانة رجاء أفضل منه من الثواب من الدنيا.

ومن طريق عبد بن حميد أخبرنا محمد بن الفضل هو عارم - عن يزيد بن زريع عن أبي رجاء سمعت عكرمة في قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكْ شَيْئًا﴾ قال: لا تعط شيئا تعطى أكثر منه.

ومن طريق عبد بن حميد أخبرنا هاشم بن القاسم عن أبي معاوية عن منصور بن المعتمر عن مجاهد، وإبراهيم النخعي، قالا جميعا: لا تعط شيئا لتصيب أفضل منه.

ومن طريق ابن الجهم أخبرنا أحمد بن فرج أخبرنا الهروي عن علي بن هاشم أخبرنا الزبير بن عبيد الله عن أبي رزين ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَا لِيَرْبُو فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِيحُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾ قال: ما أعطيت من شيء تريد به عرض الدنيا، أو ثاب عليه لم يصعد إلى الله عز وجل: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ﴾ قال: ما أعطيت من هدية لوجه الله تعالى فهو الذي يصعد.

ومن طريق ابن الجهم أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل أخبرنا أبي أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور بن صفية عن سعيد بن جبير: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَا لِيَرْبُو﴾ قال: يعطي العطية لشيء عليها.

وه إلى ابن الجهم أخبرنا أبو بكر الترمذي أخبرنا عبيد الله بن موسى أخبرنا إسرائيل عن السدي عن أبي مالك قال: لا تعط الأغنياء لتصيب أفضل منه.

وه إلى ابن الجهم أخبرنا أحمد بن فرج أخبرنا الهروي

أخبرنا العلّامة بن عبد الجبار أخبرنا نافع عن القاسم بن أبي بزة قال: لا تعطي شيئاً تطلب أكثر منه.
ويطال هبة الثواب يقول الشافعي، وأبو سليمان، وأصحابهم.

وأجازها أبو حنيفة، ومالك، وما نعلم لها حجة إلا أنها

روى عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وأبي الدرداء، وفضالة بن عبيد الله إجازتها وعن عمر بن عبد العزيز، وعطاء، وربيعة، وشريح، والقاسم بن محمد وأبي الزناد، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وجماعة من التابعين.

واحتجوا بما روي «المسلمون عند شروطهم».

قال أبو محمد: أما مالك: فإنه خالف لما ذكرناه؛ لأنهم لا يجوزون الرجوع في الهبة، وهؤلاء يجوزون ذلك.

وأما أبو حنيفة فمخالف لهم على ما ذكر في الرجوع في الهبة إن شاء الله تعالى.

وأما نحن فلا حجة عندنا إلا في قول رسول الله ﷺ فقط، وقد خالف هؤلاء ابن عباس كما ذكرنا.

وأما «المسلمون عند شروطهم» فقد تقدم إبطالنا لهذا الاحتجاج الفاسد بوجوه ثلاثة كل واحد منها كاف:

أولها - أنه كلام لم يصح قط عن رسول الله ﷺ ولا رواه من فيه خير؛ لأنها إنما هي من رواية كثير بن زيد - وهو ساقط مطر - أو مرسل.

والثاني - أنهم لا يخالفونا في أن من شرط لآخر أن يعتني له، أو أن يفرق له، أو أن يخرج معه إلى البستان، أو أن يصبغ قميص نفسه أحمر: أن كل ذلك لا يلزمه.

وقد أبطلوا كثيراً من العقود بكثير من الشروط، فأبطلوا احتجاجهم «المسلمون عند شروطهم» فصح أن المسلمين ليسوا عند شروطهم على الجملة. فإذا لا شك في ذلك ولا خلاف، فقد أفصح رسول الله ﷺ بأن «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل»، فصح أن المسلمين ليس لهم أن يشترطوا شرطاً ليس في كتاب الله عز وجل.

والثالث - أن هذا اللفظ لو صح لكان لا يجوز أن يضاف إلى المسلمين من الشروط فيقال: شروط المسلمين والمسلمون عند شروطهم إلا في الشروط المجازية، لا في الشروط المنهي عنها.

وقد صح نهي رسول الله ﷺ عن كل شرط ليس في كتاب الله وإبطاله إياه إذا وقع - فصح أن شروط المسلمين إنما

وقال من أجازها: هي بيع من البيوع.

قال أبو محمد: وهذا باطل؛ لأن البيع لا يجوز بغير ثمن مذكور، ولا بغير مجهول، وهبة الثواب لم يذكر ثوابها، ولا عرف، فهي إن كانت بيعاً فهي بيع فاسد حرام خبيث، وإن لم تكن بيعاً فقد بطل حكمها بما يحكم البيع - وبالله تعالى نتأيد.

ولهم ما هنا تحاليل شتى: منها: أن أبا حنيفة قال: كل هبة وقعت على اشتراط عوض معلوم فهي وعوضها في حكم الهبة ما لم يتقاضا الهبة وعوضها. ولا تجوز في مشاع فإذا تقاضا ذلك حلا على المتبايعين ولكل واحد منهما الرد بالعيب، ولا رجوع لهما بعد التقاض.

فها سمع بأفسد من هذا القول أن تكون هبة تنقلب بيعاً هكذا مطارقة بشرع أبي حنيفة الذي لم ياذن به الله تعالى، وأجازوا هذه الهبة وهذا الشرط.

ثم قالوا: من وهب لآخر هبة على أن يرد عليه ثلثها أو ربعها أو بعضها أو على أن يعوضه ثلثها أو ربعها أو بعضها - أو وهب له جارية على أن يردّها عليه، أو على أن يتخذها أم ولد، أو على أن يعتقها، فقبضها فالهبة في كل ذلك جائزة والشرط باطل. فمرة جاز الشرط والهبة، ومرة جازت الهبة وبطل الشرط - فهل في التحكم أكثر من هذا؟

وقال مالك: الهبة على ثلاثة أوجه أحدهما: هبة لذني رحم على الصلوة، وهبة للوالدين للولد، وهبة للثواب. فهبة الثواب يرجع فيها على ما نذكر بعد هذا - إن شاء الله تعالى - وهذا تقسيم لا دليل بصحته وبالله تعالى التوفيق.

١٦٢٩- مسألة: ومن وهب هبة سائلة من شرط

الثواب، أو غيره، أو أعطى عطية كذلك، أو تصدق بصدقة كذلك، فقد تمت باللفظ - ولا معنى لحيازتها، ولا لقبضها - ولا يبطلها غلظت الواهب لها، أو التصديق بها. وسواء بإذن الموهوب له، أو التصديق عليه كان ذلك أم بغير إذن، سواء تملكها إلى أن مات، أو مدة يسيرة أو كثيرة - على ولد صغير كانت أو على كبير، أو على أجنبي - إلا أنه يلزمه رد ما استغل منها كالغصب سواء سواء في حياته، ومن راس مال به بعد وفاته.

وهو قول أبي سليمان، وأصحابنا.

وقال أبو حنيفة: من وهب أو تصدق على أجنبي، أو قريب صغير، أو كبير - ولد أو غيره - فليس ذلك بشيء، ولا يلزمه حكم هبة، ولا صدقة، ولا يحكم عليه بأن يدفعها إلى الذي تصدق بها عليه، ولا إلى الذي وهبها له، فإن دفع ذلك غتاراً، فحينئذ تمت الهبة والصدقة، وصح ملك الموهوب أو المتصدق عليه، ولو قبضها الموهوب له أو المتصدق عليه بغير إذن الواهب والمتصدق لم يصح له بذلك ملك، وقضى عليه بردها إلى الواهب أو المتصدق إلا الصغير، فإن أباه أو وصيه يقبضان له.

قال: فإن مات الواهب، أو المتصدق، أو الموهوب له، أو المتصدق عليه: بطلت الصدقة والهبة.

وقال مالك: من وهب أو تصدق على ابن له صغير فذلك جائز - وهو الحائز للصغير الذكر حتى يبلغ، وللأنثى تنكح وترشد.

فإن وهب أو تصدق على ولد كبير، أو على أجنبي: أجبر على دفع ذلك إليهما فإن قبضاه بغير إذن فهو قبض صحيح، فإن غفل عن ذلك حتى مات، والهبة أو الصدقة في يده واعتماه: بطلت الصدقة والهبة وعادت ميراثاً - فإن دفع البعض واعتصر البعض - فإن كان الذي اعتصر لنفسه أكثر من الثلث: بطل الجميع - وإن كان الثلث فأقل: صحّت الهبة والصدقة في الجميع فيما اعتصر وفيما لم يعتصر.

وقال الشافعي في الهبات والعطايا والصدقات المطلقة بقول أبي حنيفة، وفي الأجاس - فقط - بالقول الذي ذكرنا عن أصحابنا.

قال أبو محمد: احتج من لم يميز الهبة، والصدقة إلا بالقبض: بما روينا من طريق شعبة عن قتادة عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه قال: لما نزلت ﴿الْهَبَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ قال رسول الله ﷺ: «يَقُولُ ابْنُ آدَمَ: مَالِي مَالِي، وَهَلْ لَكَ مِنْ مَالِكَ إِلَّا مَا أَكَلْتَ فَأَكَلْتِ، أَوْ لَبَسْتَ فَأَلْبَسْتِ، أَوْ أُعْطِيتَ فَأَمْنَيْتِ».

ومن طريق أبي داود الطيالسي أخبرنا هشام هو الدستوائي - عن قتادة عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه أنه سمع رسول الله ﷺ يَقْرَأُ ﴿الْهَبَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ ويقول: «يَقُولُ ابْنُ آدَمَ: مَالِي مَالِي، وَهَلْ لَكَ مِنْ مَالِكَ إِلَّا مَا أَكَلْتَ فَأَكَلْتِ، أَوْ لَبَسْتَ فَأَلْبَسْتِ، أَوْ تَصَدَّقْتَ فَأَمْنَيْتِ».

قالوا: فشرط عليه الصلاة والسلام في العطية والصدقة الإمضاء، وهو الإقباض.

وقالوا: قسنا ذلك على القرض، والعارية، فلا يصحان إلا مقبوضين، بعلّة أن كل ذلك برّ ومعروف، وعلى الوصية، فلا تصح باللفظ وحده، لكن بمعنى آخر مقترن إليه وهو الموت.

وذكروا أيضاً:

ما روياه من طريق مالك أن ابن شهاب أخبره عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن أبا بكر لما حضرته الوفاة قال لها: إني كنت غللتك جداً عشرين وسقاً، فلو كنت جدتيه واحتزيتك لكان لك فإذا لم تفعلني فإنما هو مال الوارث، وذكر الخبر، وفيه: أنها قالت: والله يا أبا بكر لو كان كذا وكذا لرددت.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت: لما حضرت أبا بكر الوفاة، قال لها: إني كنت غللتك جداً عشرين وسقاً من أرضي التي بالعافية، وإنك لو كنت احتزيتك لكان لك، فإذا لم تفعلني، فإنما هو مال الوارث.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة أخبرني المسور بن غرمة، وعبد الرحمن بن عبد القاري: أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول: ما بال أقوام يتحلون أولادهم فإذا مات الابن قال الأب: مالي وفي يدي، وإذا مات الأب قال: قد كنت غللت ابني كذا وكذا، لا حلّ إلا لمن حازه وقبضه عن أبيه.

قال الزهري: فأخبرني سعيد بن المسيب قال: فلما كان عثمان شكى ذلك إليه، فقال عثمان: نظرنا في هذه التحول فإبنا أحق من يجوز على الصبي إبهه - فهذه أصح رواية في هذا، وصحّ أنهما يختلفان كما أوردنا.

ومن طريق مالك عن الزهري عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر بن الخطاب أنه قال: ما بال رجال يتحلون إبنائهم غلاماً ثم يمسكونها، فإن مات ابن أحدهم قال: مالي بيدي لم أعطه أحداً، وإن مات قال: لا يني قد كنت أعطيته إياهم، من غل غلة لم يجزها الذي غلها حتى تكون لوارثه إن مات فهي باطل.

ومن طريق ابن وهب عن مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عفان أنه قال: من غل ولداً صغيراً له لم يبلغ أن يجوز غلة فأعلن بها، واشهد عليها فهي جائزة وإن وليها أبوه.

قال ابن وهب: وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز، وشريح، والزهري وربيعة،

ويكبر بن الأشج: من هذا.

ومن طريق ابن وهب عن الحارث بن نبهان عن محمد بن عبيد الله هو العزمي - عن عمرو بن شعيب، وابن أبي مليكة، وعطاء بن أبي رباح قال عمرو عن سعيد بن المسيب، ثم اتفق سعيد وعطاء، وابن أبي مليكة أن أبا بكر، وعمر، وعثمان، وابن عباس، وابن عمر، قالوا: لا تجوز صدقة حتى تقبض.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن القاسم بن عبد الرحمن: كان معاذ بن جبل لا يميز الصدقة حتى تقبض.

ورويته من طريق وكيع عن سفيان بإسناده، وزاد فيه: إلا الصبي بين أبويه.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا مجالد عن الشعبي: أن شريحاً ومسروقاً كانا لا يميزان صدقة إلا مقبوضة - وكان الشعبي يقضي بذلك.

قال هشيم: وأخبرني مطرف هو ابن طريف - عن الشعبي قال: الواهب أحق بهبته ما كانت في يده فإذا أمضاه فقبضت، فهي للموهوب له.

قال علي: هذا كل ما احتجوا به، ما تعلم لهم شيئاً غير هذا، وكله لا حجة لهم في شيء منه.

فأما قول رسول الله: «إلا ما تصدقت، أو أعطيت فأفضيت» فلم يقل عليه السلام: إن الإمضاء هو شيء آخر غير التصديق، والإعطاء، ولا جاء ذلك قط في لغة، بل كل تصديق وإعطاء إعطاء، فاللفظ بهما إمضاء، وإخراجهما عن ملكه، كما أن الأكل نفسه هو الإفناء، واللباس هو الإيلاء؛ لأن لكل ليسه حفظه من الإيلاء، فإذا تردّد اللباس ظهر الإيلاء - فبطل تعلّقهم بهذا الخبر.

وأيضاً - فإن من قال: هذا صدقة على فلان، أو قال: قد تصدّقت عليك بهذا الشيء، أو قال: مالي هذه هبة لفلان، أو قال: قد وهبت لفلان، فلا يختلف اثنان ممن يحسن اللغة العربية في أنه يقال: قد تصدّقت فلان بكذا على فلان، وقد وهب له كذا فلو لم تكن الصدقة كاملة تامّة باللفظ، لكان الخبر عنه بأنه تصدّقت، أو وهب كاذباً - فوجب حمل الحكم على ما توجه اللغة، ما لم يأت نص يحكم زائد لا تقتضيه اللغة فيوقف عنده ويعمل به.

ويسأل المالكون خاصة عن قال: قد وهبت هذا الشيء لك، أو قال: هذا الشيء هبة لك، أو قال: قد تصدّقت عليك بهذا، أو قال: هذا صدقة عليك - أتصدّق، ووهب بذلك الشيء

أم لم يتصدّق به ولا وهبه، ولا ثالث لهذا التقسيم.

فإن قالوا: نعم، قد تصدّق به ووهبه.

قلنا: فإذا قد تصدّق به ووهبه فقد تمت الصدقة والهبة وصحت، فما يضرهما ترك الحيّزة والقبض، إذا لم يوجب ذلك نص.

فإن قالوا: لم يهب ولا تصدّق.

قلنا: فمن أين استحللتم إجباره والحكم عليه بدفع مال من ماله لم يتصدّق به عليه، ولا وهبه إلى من لم يهب له ولا تصدّق به عليه، هذا عين الظلم والباطل، ولا غلص لهم من أحدهما.

وأما من دون الصحابة فلا حجة في أحلّ دون رسول الله ﷺ، لا سيما والخلاف قد ورد في ذلك من الصحابة رضي الله عنهم.

وأيضاً - فأكثر تلك الأخبار؛ إمّا لا نصح، وإمّا قد جاءت بخلاف ما تعلّقوا به من الفاظها، وإمّا قد خالفوا أولئك الصحابة فيما جاء عنهم، كمجيء هذه الروايات، أو بأصح على ما نبين بعد هذا إن شاء الله تعالى، وإمّا قياسهم الهبة، والصدقة على القرض، والوصية، والعارية؛ فالقياس كلّه باطل، ثم لو صحّ لكان هذا منه عين الباطل: أمّا القرض: فقد أبطلوا - وهو لازم باللفظ ومحكوم به ولا بد - إذ لم يأت نص بخلاف هذا، وإنما يبطل من القرض بعدم الإقباض مثل ما يبطل من الهبة، والصدقة، سواء سواء، وليس ذلك إلا ما كان في غير معيّن، مثل أن يقول: قد أقرضتك عشرة دنانير من مالي، أو تصدّقت عليك بعشرة دنانير من مالي، أو وهبتك عشرة دنانير من مالي: فهذا كلّه لا يلزم لما ذكرنا قبل: من أن كل ذلك لا يجوز، إلا في معيّن، وإلا فليس وأهياً لشيء، ولا متصدّقاً بشيء، ولا مقرضاً لشيء. والقول في العارية كالقول فيما ذكرنا سواء سواء، ولو صحّ هذا القياس لكان حجة عليهم.

وأيضاً - فإن القرض يرجع فيه متى أحب، والعارية كذلك، ولا يرجع عندنا في الهبة ولا في الصدقة.

وأيضاً - فإن الصدقة والهبة تمليك للقرينة بغير عوض، والقرض تمليك للقرينة بعوض، والعارية ليست تمليكاً للقرينة أصلاً: فبطل قياس بعض ذلك على بعض لاختلاف أحكامها. وليس قول من قال: اتفق جميعها في أنها برّ ومعرفة فأنما أقيس بعضها على بعض بأولى ممن قال افتراقها في أحكامها يوجب أن لا يقاس بعضها على بعض، وإذا كان الاتفاق يوجب القياس،

وهذه السَّيَاقَةُ موافقةً لقولنا لا لقرههم. فمن الباطل أن يكون ما روه عما لا يوافق قولهم، بل يخالفه: حجة لما لا يوافقه، ولا يكون:

ما روَّياه موافقاً لقولنا: حجة لما يوافقه هذه سواء سواء من أطلقها.

ومن طريق ابن الجهم أخبرنا إبراهيم الحريسي أخبرنا ابن غير هو محمد بن عبد الله بن غير - أخبرنا أبي عن الأعمش عن شقيق أبي وائل عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين، قالت: قال لي أبو بكر حين أحضر: إني قد كنت أبشرك بنحل فإن شئت أن تأخذني منه قطعاً أو قطاعين ثم تردني إلى الميراث، قالت: قد فعلت.

ولا خلاف من أن مسروقاً أجل من عروة؛ لأنه أفتى في خلافة عمر وكان أخص الناس بأمر المؤمنين.

وشقيق أجل من الزهري؛ لأنه أدرك رسول الله ﷺ، وإن كان لم يره، وصحب الصحابة من بعد موته عليه الصلاة والسلام الأكابر الأكابر.

والأعمش إنما يعارض به شيوخ مالك؛ لأنه قد أدرك أنساً وراًة، فهو من التابعين من القرن الثاني، وإنما فيه كما ترى بأنه إنما استرده ياذنها، لا بأنه لم يتم باللفظ.

ورويها أيضاً مرسلًا كذلك، من طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي - فبطل تعلقهم بخبر أبي بكر جملة وعاد حجة عليهم - والله تعالى الحمد، وصح أنها رايها هبة جائزة بغير قبض.

وأما الرواية عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وابن عباس، وابن عمر: لا تجوز صدقة حتى تقبض فباطل؛ لأن راويها محمد بن عبيد الله العرزمي - وهو هالك مطرَح.

وأما الرواية عن عمر الموافقة للرواية عن عثمان فلا شيء؛ لأن ابن وهب لم يسم من أخبره بها - والرواية عن معاذ فيها جابر الجعفي، وبقية الرواية عن عمر، وعثمان، فهي حجة إلا أنهما اختلفا: فعمر عم كل موهوب، وعثمان خص من ذلك صغار الولد، وإنما هي رأي من رأيهما اختلفا فيه، لا تقوم به حجة على أحد.

وقد صح عن أبي بكر، وعائشة خلاف ذلك، كما أوردنا. وأيضاً - فإنما هو عن عمر، وعثمان في التحل خاصة، لا في الصدقة.

وقد روينا من طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا المعتمر بن

فلا افتراق يطل القياس، وإلا فقد تحكّموا بالدعوى بلا برهان. ويقال لهم: هلا قسمتم كل ذلك على التدرج الواجب عندكم باللفظ وإن لم يقبض، فهو أشبه بالصدقة والهبة من العارية والقرض.

وأما الوصية: فقد كنونا مؤنة قياهم عليها، لأنهم لا يوجبون فيها الصفة بالقبض أصلاً، بل هي واجبة بالموت فقط. وقولهم: لا تجب باللفظ دون معنى آخر - وهو الموت - فتدويه باردة فاسدة؛ لأن الموصي لم يوجب الوصية قط باللفظ، بل إنما أوجبه بعد الموت فحيثما وجبت بما أوجبه به فقط دون معنى آخر: فظهر فساد قياهم ويرده وغثائته، ومخالفته للحق - والحمد لله رب العالمين.

وأما الرواية عن الصحابة رضي الله عنهم فبدأ بخبر أبي بكر، وعائشة رضي الله عنهما فنقول - وبالله تعالى التوفيق:

لما نص الحديث أنه غلها جداد عشرين وسقاً من ماله بالغاب، فلا يخلو ضرورة من أحد أمرين لا ثالث لهما:

إما أن يكون أراد غلا ثلثاً منها عشرين وسقاً، وإما أن يكون أراد غراً يكون عشرين وسقاً مجددة، لا بد من أحدهما وأي الأمرين كان فإنما هي عدة، ولا يلزم هذه القضية عندهم ولا عندنا؛ لأنها ليست في معنى من النخل، ولا معين من التمر، وقد نجد عشرين وسقاً من أربعين غلة، وقد نجد من مائتي غلة، وقد لا نجد من غلة بالغابة عشرين وسقاً لعاهة تصيب الشجرة، فهذا لا يتم إلا حتى يعين النخل أو الأوساق في غلة، فيتم حيثما بالجداد والحيازة، فليست هذه القصّة من الهبة المعروفة المحدودة، ولا من الصدقة المعلومة المتميزة في ورد ولا صدر، ولكنهم قوم يوهمون في الأخبار ما ليس فيها.

وأيضاً - فقد روى هذا الخبر من هو أجل من عروة، وآخر هو مثل عروة خلافاً ما رواه عروة:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج: أخبرني ابن أبي مليكة: أن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أخبره أن أبا بكر الصديق قال لعائشة أم المؤمنين: يا بنية، إني نخلت نخلاً من خير، وإني أخاف أن أكون أثرتك على ولدي، وأنتك لم تكوني احتزيتي فردية على ولدي، فقلت: يا ابتاه، لو كانت لي خير يجادها لرددتها.

فالقاسم ليس دون عروة، وابن أبي مليكة ليس دون ابن شهاب؛ لأنه أدرك من الصحابة من لم يباخذ الزهري عنهم، كاسماء وابن عمر وغيرهما - وابن جريج ليس دون مالك.

يقبض.

فإن كان قولهما حجةً وإجماعاً فقد خالفت الحنفيون، والمالكيون الحجة والإجماع بإقرارهم على أنفسهم وإن لم يكن قولهما حجةً ولا إجماعاً فلا معنى لاحتجاجهم به - فبطل تعلّقهم بكلٍّ ما تعلّقوا به من ذلك.

وأما قول الشافعي: فإننا رويّا عن إبراهيم النخعي أن الصدقة جملة تتم بلا حيازة - واحتجوا: بأن الصدقة لا تكون إلا لله تعالى.

قال أبو حمزة: وهذا ليس بشيء؛ لأن الهبة إذا لم تكن لله تعالى، فهي باطل، فلو عملنا ذلك لما أجزأنا، إذ كل عمل عمل لغير الله تعالى فهو باطل، وبطل قوله في الهبة بما أبطلنا به قول أبي حنيفة، ومالك - وبالله تعالى التوفيق.

واحتج أصحاب الشافعي: بأن الهبات والصدقات المطلقة يملكها أربابها، فاحتاجوا إلى القبض.

وأما الحنفية فلا مالك لها إلا الله تعالى، وكل شيء في قبضته عز وجل، فلا قابض لها دونه.

قال علي: الأرض كلها وكل شيء لله تعالى، لم يخرج شيء من ملكه فبرئ إليه، وقد بطل قوله في الهبة والصدقة بما يبطل به قول مالك، وأبي حنيفة - وبالله تعالى التوفيق.

فإذا بطل كل ما احتجوا به، فالجواب لقولنا: قول الله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُوبِ﴾، وهذا مكان الاحتجاج بهذه الآية، لا حيث احتجوا بها بما بينت السنن أنه لا مدخل فيه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾.

ومن تلفظ بالهبة أو الصدقة فقد عمل عملاً، وعقد عقداً لزمه الوفاء به، ولا يخل لأحد إبطاله إلا بنص، ولا نص في إبطاله - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٣٠ - مسألة: ومن وهب هبةً صحيحةً لم يجز له

الرجوع فيها أصلاً مدّ يلفظ بها إلا للوالد، والأم فيما أعطيا، أو أحدهما لولدهما فلهما الرجوع فيه أبداً - الصغير والكبير سواء. وسواء تزوج الولد أو الابنة على تلك العطية أو لم يتزوجا، دأبا عليها أو لم يداينا، فإن فات عينها فلا رجوع لها بشيء، ولا رجوع لها بالغة ولا بالولد الحادث بعد الهبة، فإن فات البعض وبقي البعض كان لها الرجوع فيما بقي فقط.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهما.

وقال أبو حنيفة: من وهب لذي رحم محرمة أو لولد هبة

سليمان التيمي قال: سمعت عيسى بن المسيب يحدث: أنه سمع القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود يحدث عن أبيه عن جده عبد الله بن مسعود قال: الصدقة جائزة، قبضت أو لم تقبض.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن القاسم بن عبد الرحمن قال كان علي بن أبي طالب، وابن مسعود: يجيزان الصدقة - وإن لم تقبض - فهذا إسناد كإسناد حديث معاذ، وتلك المقطعات.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن هشام عن قتادة عن الحسن البصري عن الضرب بن أنس بن مالك قال: غلبي أبي نصف داره، فقال أبو بردة: إن سرك أن تحوز ذلك فاقبضه، فإن عمر قضى في الأقال: ما قبض منه فهو جائز، وما لم يقبض منه فهو ميراث - فهذا أسنّ باصح سنن لا يرى الحرر شيئاً.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا يونس عن الحسن بن رجل وهب لامرأته قال: هي جائزة شاء، وإن لم تقبضها. وكن قصّة خالفوا فيها عمر، وعثمان، فكفانها بولد المستحق رقيقاً لسيده أمهم، وفضانها في ولد العربي من الأمة نجس من الإبل، وكبابتهما الاشتراط في الحج.

وما روي عن أبي بكر، وعمر، من إبطال هبة المجهول. وككلام عمر، وعثمان، يوم الجمعة في الخطبة بمحاضرة المهاجرين والأنصار، إذ ذكر له عمر غسل الجمعة، وكبابهما القصاص من الركز والطلمة، وسجودهما في الخطبة، إذ قرأ السجدة بمحاضرة الصحابة دون مخالف وقولهما: من أشعر لزمته الحدود - ولا مخالف لهما من الصحابة، وكخبرهما المفقود إذا قدم امرأته بينها وبين الصداق - وغير ذلك كثير جداً، فمرة هما حجة ومرة ليسا حجة.

وأما تقسيم مالك فيمن اعتمر عما تصدق به أو وهب الثلث فما فوقه، أو ما دون الثلث، فقول لا يعرف عن أحد قبله مع تناقضه هاهنا، فجعل الثلث في حيز الكثير، وجعله فيما تحكّم فيه المرأة من مالها في حيز القليل - وهذا عجب جداً مع أنه خلاف مجرد للرواية عن عمر، وعثمان وكل من روي عنه في ذلك من الصحابة لفظاً؛ لأن جميعهم إما يبطل للهبة فيما لم يجز جملة، أو في الصدقة كذلك، أو يجز له جملة.

وأما قول أبي حنيفة: إن قبضها الموهوب له أو المصدق عليه بنحو إذن الواهب أو المصدق فليس قبضاً - فلا يعرف عن أحد قبله، وهو مخالف للرواية عن عمر، وعثمان في ذلك؛ لأنهما رضي الله عنهما لم يقولوا حتى يقبض بإذنه، لكن قالوا: حتى

قال: ولا رجوع في صدقة أصلا، لا لوالد فيما تصدَّق به على ولده ولا لغيره.

قال أبو محمد: هذه أقاويل لا تعقل، وفيها من التضاد، والدعاوى بلا دليل ما يكفي سماعه عن تكلف الرَّد عليه، فمن ذلك منع الفقير بهدي إلى الغني يقدَّم المورِّ ونحوه من طلب التَّوَاب، وما أحد أحوَج إليه منه، وإطلاقهم الغني على طلب التَّوَاب، ومنعهم الأم من الرجوع إذا مات أبو ولدها، وإباحتهم لها الرجوع إذا كان أبوهن حيًّا، وإباحتهم الرجوع فيما وهب لتيمن قريب أو بعيد، وتفريقهم بينها وبين حكم الوالد في ذلك، ثم تخصيصهم إذا تزوج الولد أو الابنة على تلك الهبة بالمنع من الرجوع.

وكذلك أقوال أبي حنيفة أيضًا، إذ رأى الإسلام بعد الكفر خيرًا بمنع الرجوع، ولم يرَ تعلُّم القرآن خيرًا بمنع الرجوع. وإذا رأى أداء دين العبد بمنع الرجوع، ولم يرَ النِّفَاق عليه بمنع الرجوع وإذا لم يرَ الرجوع إلا محضرة الحاكم هذا عجبٌ جدًّا، ولئن كان الرجوع حقًّا فما باله لا يجوز بغير حضرة الحاكم، ولئن كان غير حقٍّ فمن أين جاز محضرة الحاكم، ومن عجائب الدنيا احتجاجهم في إبطال السَّنة الثابتة من رجوع بائع السلعة فيها إذا وجدها بعينها عند مقلِّس، فإنَّه لا يخلو أن يكون المشتري لها ملكها أو لم يملكها، فإن كان لم يملكها فبأي شيء صارت عنده، وفي جملة ماله، وإن كان ملكها فلا سبيل للبائع على ماله - فهاتان كان هذا الاعتراض صحيحًا لا هناك - وهما هنا لا يخلو الموهوب له من أن يكون ملكًا ما وهب له أم لم يملكه، فإن كان لم يملكه فبأي شيء حلَّ له الوطء والأكل، والبيع، والتصرف، وبأي شيء ورثت عنه إن مات، وإن كان قد ملكه، فلا سبيل للواهب على ماله.

قال أبو محمد: احتج من رأى الرجوع في هبة التَّوَاب ما لم يشب منها أو لم يرض منها:

بما روَّيناه من طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر قال: من وهب هبة فلم يشب منها فهو أحقُّ بها إلا لذي رحم.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو معاوية أخبرنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود قال عمر بن الخطاب: من وهب هبة لذي رحم فهو جائز، ومن وهب هبة لغير ذي رحم فهو أحقُّ بها ما لم يشب عليها.

ومن طريق وكيع أخبرنا حنظلة هو ابن أبي سفيان الجمحي - عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: قال عمر:

وأقبضه إياها أو وهب أحد الزوجين لصاحبه هبة وأقبضه إياها فلا رجوع لأحدٍ ممن ذكرنا فيما وهب.

ومن وهب لأجنبي، أو لمولى، أو لذي رحم غير محرمة: هبة وأقبضه إياها، فللواهب أن يرجع فيما وهب من ذلك متى شاء - وإن طالت المدة - ما لم تزد الهبة في يدها، أو ما لم يخرجها الموهوب له عن ملكه، أو ما لم يمت الواهب، أو للموهوب له، أو ما لم يعرض الموهوب له، أو غيره عنه الواهب عوضًا يقبله الواهب، فأي هذه الأسباب كان فلا رجوع للواهب فيما وهب. ولا يجوز الرجوع في الهبة إذا لم يكن شيء مما ذكرنا إلا بتسليم الموهوب له ذلك، أو محضرة الحاكم أحب الموهوب له أم كره - قال: فلو وهب آخر جارية فعلمها الموهوب له القرآن والكتابة والخبر، فليس ذلك بمنع من رجوع الواهب فيها، فإن كان عليها دين فادَّاه الموهوب له عنها، أو كانت كافرة فأسلمت فلا رجوع للواهب فيها.

وأما الصدقة فلا رجوع للمتصدق فيها - لأجنبي كانت أو لغير أجنبي - بخلاف الهبة.

وقال مالك: لا رجوع لواهب ولا لمصدق في هبة أصلا، لا لأجنبي ولا لذي رحم محرمة، إلا في هبة التَّوَاب فقط، وفيما وهب الرجل لولده أو ابنته الكبيرين أو الصغيرين، ما لم يقل: إنَّه وهبها لولده لوجه الله تعالى.

فإن قال هذا فلا رجوع له فيما وهب، فإن لم يقبله فله الرجوع فيما وهب، ما لم يداين الولد على تلك الهبة، أو ما لم يتزوج الابن أو الابنة عليها، أو ما لم يشب الولد أو الابنة أباهما على ذلك، فأي هذه الوجوه كان فقد بطل رجوع الأب في الهبة. وترجع الأم كذلك فيما وهبت الأم لولدها الصغار خاصة ما دام أبوهن حيًّا، فلها الرجوع فيه، فإن مات أبوهن فلا رجوع لها.

وكذلك لا رجوع لها فيما وهبت لولدها الكبير، كان أبوهن حيًّا أو لم يكن.

قال: وهبة التَّوَاب صاحبها الواهب لها له الرجوع فيها ما لم يشب منها، فإن أتيب منها أقل من قيمتها فله الرجوع.

فإن أتيب قيمتها فله الرجوع، فإن أتيب قيمتها فلم يتم قولنا.

أحداهما: أنه لا رجوع له.

والآخر: أن له الرجوع ما لم يرض بذلك التَّوَاب، ولا نواب عندهم فيما وهب أحد الزوجين لصاحبه، ولا للفقير فيما أهدى إلى الغني يقدَّم من سفره كالمرور ونحو ذلك.

والرجل أحق بهيته ما لم يرض منها.
ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن قال: أول من رد الهبة عثمان بن عفان، وأول من سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما مات دينه عليه عثمان.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن سفيان عن جابر الجعفي عن القاسم عن ابن أزي عن علي بن أبي طالب قال: الرجل أحق بهيته ما لم يرض منها.

ومن طريق ابن وهب عن ابن لبيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن علي أنه قال: المواهب ثلاثة: موهبة يراؤها وجه الله تعالى، وموهبة يراؤها وجه الناس، وموهبة يراؤها الثواب - فموهبة الثواب يرجع فيها صاحبها إذا لم يرض.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا يحيى بن زكريا عن أبي زائدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: هو أحق بها ما لم يرض منها - يعني الهبة.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن عبد الله بن عامر قال: كنت جالساً عند فضالة بن عبيد فأتاه رجلان يخاصمان إليه في باز، فقال أحدهما: وهبت له باز رجاء أن ينييني فاختار بزازي ولم ينييني فقال الآخر: وهبت لي باز ما سألت ولا تعرضت له، فقال فضالة: رد عليه بازيه أو أتبه منه، فأنما يرجع في المواهب النساء وشرار الأقوام.

وروي عن معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن أبي الدرداء قال: المواهب ثلاثة: رجل وهب من غير أن يستوهب، فهي كسبيل الصدقة، فليس له أن يرجع في صدقته، ورجل استوهب فوهب له الثواب، فإن قبل على موهبته ثواباً فليس له إلا ذلك، وله أن يرجع في هبته ما لم يرض، ورجل وهب واشترط الثواب فهو دين على صاحبها في حياته وبعد مماته. فهؤلاء: عمر، وعثمان، وعلي، وابن عمر، وفضالة بن عبيد، وأبو الدرداء، من الصحابة رضي الله عنهم لا خالف لهم منهم.

ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن قيس عن عدي بن عدي الكندي كتب إلى عمر بن عبد العزيز من وهب هبة فهو بالخيار حتى يثاب منها ما يرضى، فإن تمت عند من وهبت له فليس لمن وهبها إلا هي بعينها ليس له من التمتع شيء.

ومن طريق ابن وهب سمعت عبد الرحمن بن زياد بن أنعم يحدث عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إماماً رجلاً وهب هبة لم يرض عليها فأراد أن يرجع في هبته، فإن أدركها بعينها عند من

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا منصور ويونس، وابن عون، كلهم عن ابن سيرين عن شريح قال: من أعطى في صلة أو قرابة أو معروف أو أجرنا عطية، والجانب المستغفر يثاب على هبته أو ترد عليه.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا يحيى بن يمان عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: من وهب هبة لغير ذي رحم فله أن يرجع ما لم يرض.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا المغيرة عن إبراهيم قال: من وهب هبة لذي رحم فليس له أن يرجع، ومن وهب لغير ذي رحم فهو أحق بهيته، فإن أئيب منها قليل أو كثير فليس له أن يرجع في هبته.

وقد رويناه عنه بزيادة: فرضي به فليس له أن يرجع فيه. وهو قول عطاء، وربيعة، وغيرهم.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا المغيرة عن الحارث العكلي: أن رجلاً تصدق على أمه بخادم له وتزوج فساق الخادم إلى امرأته فقبضتها امرأته فخاصمتها الأم إلى شريح فقال لها شريح: إن ابك لم يهبك صدقته وأجازها للمرأة؛ لأن الأم لم تكن قبضتها. قالوا: فهؤلاء طائفة من الصحابة لا يعرف لهم خالف، وجمهور التابعين..

وذكروا:

ما رويناه من طريق أبي داود أخبرنا سليمان بن داود المهري أخبرنا أسامة بن زيد أن عمرو بن شعيب حدثه عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مَنْ أَعْطَى نَفْسًا مِمَّا وَهَبَ كَمَنْ أَعْطَى نَفْسًا مِمَّا وَهَبَ».

فإذا استرد الواهب فليوقف فليعرف ما استرد ثم ليدفع إليه ما وهب؛ وما:

رويناه من طريق وكيع أخبرنا إبراهيم بن إسماعيل بن جهم عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الرجل أحق بهيته ما لم يرض منها».

ومن طريق العجلي أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا أبو عبيد أخبرنا أبو بكر بن عياش عن يحيى بن هانئ أخبرني أبو

حليفةً عن عبد الملك بن محمد بن بشير عن عبد الرحمن بن علفمة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ يُبْتَنَى بِهَا وَجْهَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنَّ الْهَدِيَّةَ يُبْتَنَى بِهَا وَجْهَ الرَّسُولِ وَتَقْضَى الْحَاجَةُ» قالوا: فعلى هذا لما ابتنى إذ لكل امرئ ما نوى.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «وَهَبَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ هِبَةً فَأَتَاهُ فَلَمْ يَرْضَ فَرَادَهُ فَلَمْ يَرْضَ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَقْبَلَ هِبَةً وَرَبَّمَا قَالَ مَعْمَرٌ أَنْ لَا أَتَّهَبَ إِلَّا مِنْ قُرَيْشِي» أَوْ أَنْصَارِي أَوْ ثَقَفِي أَوْ ذَوْسِي» وَمَا نَعْلَمُ لَهُمْ شَيْئًا غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا.

فَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا الْأَدْنَى وَهُوَ أَحْسَنُهُ إِسْنَادًا فَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ لِأَنَّهُمْ لَا يَنْكُرُ إِثَابَةَ الْمَوْهوبِ، بَلْ هُوَ فَعَلٌ حَسَنٌ، وَإِنَّمَا أَنْكَرْنَا وَجُوبَهُ إِذْ لَمْ يُوْجِبْهُ نَصُّ قُرْآنٍ وَلَا سَنَّةٌ وَلَا أَنْكَرْنَا أَنْ يُوْجِبَ فِي النَّاسِ الطَّمَعُ الَّذِي لَا يَقْنَعُهُ تَطَوُّعٌ مِنْ لَا شَيْءٍ لَهُ عِنْدَهُ، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ مِمَّا أَنْكَرْنَا مَعْنَى وَلَا إِشَارَةً، وَإِنَّمَا فِيهِ مَا لَا نَنْكَرُهُ مِمَّا ذَكَرْنَا، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَمَّ أَنْ لَا يَقْبَلَ هِبَةً إِلَّا مِنْ ذَكَرٍ - وَلَوْ أَنْفَذَ ذَلِكَ لَكَانَ مَبَاحًا فَعَلَهُ وَتَرَكَهُ وَلَيْسَ مِنَ الْمَحْذُورِ عَلَيْهِ خِلَافُهُ، فَيُزِيلُ الْقَوْلُ بِمَا هَمَّ بِهِ مِنْ ذَلِكَ - فَيُطْلَقُ تَعْلَقَتُهُمْ بِهَذَا الْخَبَرِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِجَازَةُ هِبَةِ التَّوَابِ، وَلَا أَنَّ تِلْكَ الْهِبَةَ اشْتَرَطَ فِيهَا التَّوَابَ وَلَا فِيهِ إِجَازَةُ الرَّجُوعِ فِي الْهِبَةِ أَصْلًا. وَيَا لَلَّهِ تَعَالَى التَّوَفِيقُ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي خَبَرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُلْفَمَةَ: فَوُجِدْنَاهُ لَا خَيْرَ فِيهِ، فِيهِ: أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ بَشِيرٍ، وَكِلَاهُمَا ضَعِيفٌ، وَلَا يَعْرِفُ لِعَبْدِ الْمَلِكِ سَمَاعٌ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُلْفَمَةَ. وَفِيهِ أَيْضًا: أَبُو حَنِيفَةَ، فَإِنَّ كَانَ إِسْحَاقُ بْنُ بَشِيرٍ النَّجَّارِيُّ فَهُوَ هَالِكٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَهُوَ مَجْهُولٌ - فَسَقَطَ جَمْلَةً، وَلَمْ يَحِلَّ الْاجْتِنَاجُ بِهِ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِيهِ حِجَّةٌ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ ذَكَرٌ لِهِبَةِ التَّوَابِ أَصْلًا - وَلَا لِلرَّجُوعِ فِي الْهِبَةِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَإِنَّمَا فِيهِ: أَنَّ الْهَدِيَّةَ يُبْتَنَى بِهَا وَجْهَ الرَّسُولِ وَتَقْضَى الْحَاجَةُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «لَهُ مَا ابْتَنَى فَجَنُّوا، نَاهَيْكَ بِهِ؛ لِأَنَّ فِي هَذَا الْخَبَرِ: أَنَّهُ ابْتَنَى قَضَاءَ حَاجَتِهِ، وَمِنْ لَهُ بِذَلِكَ، وَقَدْ تَقَضَّى وَلَا تَقْضَى، لَيْسَ لِلْمَرَّةِ مَا نَوَى فِي الدُّنْيَا؛ إِنَّمَا هَذَا مِنْ أَحْكَامِ الْآخِرَةِ فِي الْجَزَاءِ فَقَطْ.

ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ صَانَ نَبِيَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَنْ يَصُوبَ أَنْ يَجِيزَ أَكْلَ هَدِيَّةٍ لَمْ يَتَّعَ بِهَا مَهْدِيهَا وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا قَصْدُ قَضَاءِ حَاجَتِهِ فَقَطْ وَجْهَ الرَّسُولِ، وَهَذِهِ هِيَ الرِّسْوَةُ الْمَلْعُورَةُ قَابِلُهَا وَمَعْطِيهَا فِي الْبَاطِلِ، فَلاَحَ - مَعَ تَعَرِّيِ هَذَا الْخَبَرِ - عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ فِيهِ مَتَعَلِّقٌ، مَعَ أَنَّهُ خَبَرٌ سَوِيٌّ مُوضِعٌ بِلَا شَكٍّ.

وَأَمَّا غَيْرُ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: فَصَحِيفَةٌ مُنْقَطِعَةٌ، وَلَا حِجَّةَ فِيهَا، ثُمَّ هُوَ عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ حِجَّةً عَلَيْهِمْ، وَخَالَفًا لِقَوْلِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَخْصِصٌ فِي رَحْمٍ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا زَوْجٍ لَزَوْجَةٍ وَلَا آدَابِينَ عَلَيْهَا أَوْ لَمْ يَدْبَاهِنَ، وَلَا شَيْءٌ مِمَّا خَصَّهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ، وَلَا هِبَةَ تَوَابٍ مِنْ غَيْرِهَا، بَلْ أُطْلِقَ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ هِبَةٍ، فَمَنْ خَصَّهَا فَقَدْ كَذَبَ بِإِقْرَارِهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَوْلِهِ مَا لَمْ يَقُلْهُ وَلَا فَرَقَ بَيْنَ مَنْ خَالَفَ حَدِيثًا بِأَسَرِهِ وَمَنْ خَالَفَ بَعْضَهُ وَآقَرُ بَعْضُهُ، لَا سِيَّمَا مِثْلَهُمْ وَمِثْلَنَا، فَلِأَنَّهُمْ يَخَالِفُونَ مَا يَقْرَءُونَ بِأَنَّهُ حَقٌّ، وَأَنَّهُ حِجَّةٌ لَا يَجُوزُ خِلَافُهَا، فَاعْتَرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالذَّمِّ وَالْبُورِ.

وَأَمَّا غَيْرُ فُلَا خَالَفَ إِلَّا مَا لَا يَصَحُّ، كَالَّذِي يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ذِي عَقْلٍ، وَمَعَاذَ اللَّهِ مِنْ أَنْ تَخَالَفَ خَيْرًا نَصَحْتَهُ إِلَّا بِسَخِّ بَعْضٍ آخَرَ، أَوْ بِتَخْصِصٍ بَعْضٍ آخَرَ.

وَالْعَجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ مِنْ قَوْلِهِمْ بِلَا حَيَاةٍ: إِنَّ الْمُنْصَوِّصَ فِي خَيْرِ الشُّعْمَةِ مِنْ أَنْ «إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شُعْمَةَ» لَيْسَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِ الرَّاوي، فَهَلَا قَالُوا هَاهُنَا فِي هَذِهِ الْمُنَاقَضَةِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْمَكْذُوبِ بِلَا شَكٍّ: مِنْ أَنَّهُ يُوقَفُ ثُمَّ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا اسْتَرَدَّ، لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ الرَّاوي، بِلَا

تعالى، ويصدون عن سبيل الحق:

روينا من طريق وكيع أخبرنا أبو جناب هو يحيى بن أبي حنيفة - عن أبي عرن هو محمد بن عبيد الله الثقفي - عن شريح القاضي أن عمر بن الخطاب قال في المرأة وزوجها: ترجع فيما أعطته ولا يرجع فيما أعطاهما.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا علي بن مسهر عن أبي إسحاق الشيباني عن محمد بن عبيد الله الثقفي قال: كتب عمر بن الخطاب: أن النساء يعطين أزواجهن رغبة ورهبة فأيما امرأة أعطت زوجها شيئا فإرادت أن تنعصره فهي آحق به.

وصح القضاء بها عن شريح، والشعبي، ومنصور بن المعتمر، حتى أن شريحاً قضى لها بالرجوع فيما وهبت. له بعد موت.

روينا ذلك من طريق شعبة عن غيلان عن أبي إسحاق السبيعي عن شريح.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: ما أدركت القضاء إلا يقبلون المرأة فيما وهبت لزوجها، ولا يقبلون الزوج فيما وهب لامراته - فبطلت تعلقهم بمعمر وصار حجة عليهم، ولاخ أن قولهم خلاف قول.

وأما خير عثمان - فينبئ فيه أنه رأي حدث، لأن في نصه: أن أول من رد الهبة عثمان - وما كان هذا سبيله فلا حجة فيه..

ثم هو أيضاً مخالف لقولهم: لأن فيه رد الهبة جملة بلا تخصيص ذي رحم ولا أحد الزوجين للأخر - فصاروا مخالفين له - وبطلت تعلقهم به.

وأما خير علي - فباطل؛ لأن أحد طريقه فيها جابر الجعفي، وفي الآخر ابن لمبة - ثم لو صح لكانوا مخالفين له؛ لأن في أحدهما «الرجل آحق بهيته ما لم يُنْبِئْها» دون تخصيص ذي رحم من غيره، ولا أحد الزوجين للأخر - وهم مخالفون هذا، وفي الأخرى أيضاً كذلك في هبة الشواب جملة - فبطلت تعلقهم بكل ذلك.

وأما حديث ابن عمر - فصحيح عنه، والقول فيه كالقول في الرواية عن عثمان من أنهم قد خالفوه؛ لأن فيه «أنه آحق بها ما لم يُنْبِئْ» وليس فيه تخصيص ذي رحم محرمة من غيرها، ولا تخصيص ما وهب أحد الزوجين للأخر - فعاد حجة عليهم.

وأما خير فضالة - فكذلك أيضاً وهو ضعيف؛ لأنه عن معاوية بن صالح - وليس بالقوي - وهو حجة عليهم؛ لأنه لم

شك في هذا لو صح إسناده هذا الحديث، إذ من الباطل أن يغير عليه السلام أن يسترد الهبة كالكلبي في أقباح أحواله من أكل قتيه، والذي ضرب الله تعالى به المثل للكافر فقال تعالى: ﴿مَنْزِلَهُ كَمَنْزِلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحُولَ عَلَيْهِ يُلْهَثْ أَوْ تَتْرَكْهُ يُلْهَثْ﴾ ثم ينفذ عليه السلام الحكم بما هذه صفته، حاشا لله من ذلك.

بل لو احتج عليهم محتج بهذا الخبر لكان أقوى تشغيلاً لأن ظاهره: أن الواهب إذا استرد ما وهب وقف وعرف ما استرد، ثم يندفع إليه ما وهب، فهذا يوجب أن يوقف على ما استرد ثم يندفع إلى الموهوب له، ولا يترك عند المسترد واحتمال باحتمال، ودعوى بدعوى.

والعجب من قلّة الحياء في احتجاجهم بهذا الخبر - وهو عليهم لا هم - كما بينا، وصارت رواية عمرو بن شعيب هاهنا عن أبيه عن جده حجة، وهم يردون الرواية التي ليست عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أحسن منها: كروايتنا عن حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند، وحبيب المعلم، كلاهما عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال رسول الله ﷺ: «لا يجوز لأمرأت أن أثر في ماله إذا ملك زوجها عصبته».

ورواية أبي داود أخبرنا محمود بن خالد أخبرنا مروان هو ابن محمد - أخبرنا الهيثم بن حميد أخبرنا العلاء بن الحارث أخبرنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: «قضى رسول الله ﷺ في العين السادة ليمكّنها بثلث الدرّة» وغير هذا كثير جداً لم يردوه إلا بأنه صحيح، فأى دين يبقى مع هذا، أو أي عمل يرتفع معه، وهذا هو التلييس في دين الله تعالى جهاراً - نعوذ بالله من الخذلان، فبطل أن يكون لهم متعلق في شيء من الأخبار.

وأما ما تعلقوا به عن الصحابة رضي الله عنهم: فكذلك لا حجة لهم فيه إذ لا حجة في أحد دون رسول الله.

ثم لو كان حجة فهو كله عليهم لا لهم: أول ذلك: حديث عمر رضي الله عنه هو صحيح عنه من وهب هبة لغير ذي رحم فهو آحق بها ما لم يُنْبِئْ منها أو لم يرض منها فلم يخصّ رماً محرمة من غير محرمة - وهذا خلاف قول الحنفيين - ولا خص ما وهبه أحد الزوجين للأخر كما خصوا، بل قد صح عنه: أن لما الرجوع فيما وهبت لزوجها، كما نذكر بعد هذا إن شاء الله عز وجل - فقد خالفوا عمر، وهم يحتجون به في أنه لا يحمل خلافة، «ألا لعنة الله على الظالمين الذين يصدون عن سبيل الله ويتبعونها عوجاً».

يا للمسلمين إن كان قول عمر رضي الله عنه لا يحمل خلافة فكيف استحلوا خلافة، وإن كان ليس بحجة فلما يوهون به في دين الله

احتجوا بهما حيث بَيَّنَّتِ السُّنَّةُ أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِيهِمَا وَنَسُوا
احتجاجهم بالمسلمين عند شروطهم.

وأيضاً - ما روينا من طريق البخاري أخبرنا مسلم بن
إبراهيم أخبرنا هشام بن الدستوائي - وشعبة، قالا جميعاً أخبرنا
قنادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ:
«الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْكَلْبِ يَرْجِعُ فِي قَيْتِهِ».

ومن طريق البخاري أخبرنا عبد الرحمن بن المبارك أخبرنا
عبد الوارث هو ابن سعيد التَّوْرِي - أخبرنا أيوب السَّخْتِيَانِي عن
عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ لَنَا مَثَلُ
السُّوءِ الَّذِي يُعَوِّدُ فِي هَبْتِهِ كَالْكَلْبِ يَرْجِعُ فِي قَيْتِهِ».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عبد الرحمن بن محمد
بن سلام أخبرنا إسحاق الأزرق أخبرنا الحسين المعلم عن عمرو
بن شعيب عن عطاء بن سفيان عن ابن عباس، وابن عمر، قالا: قال
رسول الله ﷺ: «لَا يَجِلُّ لِأَخِي يُعْطِي الْعَطِيَّةَ فَيَرْجِعُ فِيهَا إِلَّا
الْوَالِدُ يُعْطِي وَلَدَهُ، وَمَثَلُ الَّذِي يُعْطِي الْعَطِيَّةَ فَيَرْجِعُ فِيهَا
كَالْكَلْبِ، أَكَلَ خُبْزِي إِذَا شِيعَ فَأَهْ ثُمَّ عَادَ فَرَجَعَ فِي قَيْتِهِ».

فهذه الآثار الثابتة التي لا يجل خلافها، ولا الخروج عنها.

ومن طريق زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب
قال رسول الله ﷺ: «مَثَلُ الَّذِي يُعَوِّدُ فِي صَدَقَتِهِ مَثَلُ كَلْبٍ
يُعَوِّدُ فِي قَيْتِهِ».

قال أبو محمد: الحكم في العائد في هبته، وفي العائد في
صدقته سواء على لسان رسول الله ﷺ والمفسر بينهما خطئ،
والعجب كله قولهم إنما شبهه بالكلب يعود في قيته، والكلب
ليس ذلك عليه حراماً فهذا مثله فهبتهم هذا المثل الذي أباحوا
لأنفسهم الدخول فيه والتي يغبر ﷺ بخبر أنه مثل السوء، فكيف وقد
جاء الخبر الصحيح أنه كالعائد في قيته، والقيء عندهم حرام لا
نلدري بماذا؟.

وأما عند غيرهم فهذا النص. وأطمئني قول بعضهم
لا يمنع كونه حراماً من جوازه وهذا هنك الإسلام جهاراً.

ومن العجائب أيضاً قولهم إن قول النبي ﷺ: «لَا يَجِلُّ
لأَخِي يُعْطِي الْعَطِيَّةَ فَيَرْجِعُ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدُ يُعْطِي وَلَدَهُ» أنه عليه
السلام أراد بذلك إذا احتاج الوالد فياخذ نفقته.

قال أبو محمد: الكذب على رسول الله ﷺ عندهم سهل
خفيف، وهل فهم أحد قط من هذا الكلام هذا المعنى، وقد علم
الجميع أن الأب إذا احتاج لم يكن حقه فيما أعطى ولده دون
سائر ما الذي لم يعطه إياه، ونعوذ بالله من الخذلان.

يشترط ذا رحم من غيره، ولا تخصيص ما وهبه أحد الزوجين
للآخر، وظاهر إبطال هبة الثواب، فعلى كل حال هو حجة عليه
لا لهم، لأنهم قد خالفوه.

وأما خبر أبي الدرداء - فكذلك مخالف لقولهم: فعادت
الأخبار كلها خلافاً لهم، فإن كانت إجماعاً فقد خالفوا الإجماع وإن
كانت حجة حق لا يجوز خلافها فقد خالفوا حجة الحق التي لا
يجوز خلافها، وإن لم تكن حجة ولا إجماعاً فالإيهام بإيرادها لا
يجوز.

وقد روينا خلاف ذلك عن الصحابة:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني
ابن طاووس عن أبيه أنه قال في قضاء معاذ بن جبل باليمن بين
أهلها قضى: أنه أيما رجل وهب أرضاً على أنك تسمع وتطيع،
فسمع له وأطاع، فهي للموهوبة له، وأيما رجل وهب كذا وكذا
إلى أجل ثم رجع إليه، فهو للواهب إذا جاء أجله، وأيما رجل
وهب أرضاً ولم يشترط فهي للموهوبة له.

وه إلى عبد الرزاق عن معمر قال: كان الحسن البصري
يقول: لا يعاد في الهبة.

وه إلى معمر عن ابن طاووس عن أبيه قال: لا يعود
الرجل في الهبة. فهذا معاذ، والحسن، وطاووس يقولون بقولنا
سواء سواء.

وقالوا: إنما خصصنا ذوي الرحم المحرمة لأن الهبة لهم
جرى الصدقة وبين الزوجين لقول النبي ﷺ: «إِنْ الْمُسْلِمُ إِذَا أَنْفَقَ
عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً يَحْسِبُهَا فِيهِ لَهْ صَدَقَةٌ» قالوا: ولا خلاف في أنه
لا يرجع في الصدقة.

قال علي: قلنا لهم: والهبة لغير ذي الرحم ولغير الزوجية
أيضاً صدقة لأن الله تعالى يقول: «وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ».

وروينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عباد بن العوام
عن أبي مالك الأشجمي عن ربيع بن حراش عن حذيفة أن
رسول الله ﷺ قال: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ» فهذا في غاية الصحة.

فصح أن كل هبة مسلم فهي صدقة، فيأخذ قد صح إجماع
عندهم على أن لا رجوع في الصدقة، فهم أصحاب قياس
بزمهم، فهلا قاسوا الهبة على الصدقة فهي أشبه شيء بها؟
ولكنهم لا يحسنون قياساً ولا يتبعون نصاً.

قال أبو محمد: فإذا قد بطل كل ما موهوا به فالجواب لقولنا
هو قول الله تعالى: «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» ويقول تعالى: «وَلَا تَبْطُلُوا
أَعْمَالَكُمْ»، فهذا موضع الاحتجاج بهاتين الآيتين لا حيث

وَأَمَّا جَعَلْنَا لِلْجَدِّ وَالْأُمِّ الرَّجُوعَ فِيمَا أُعْطِيََا لِابْنِ الْإِبْنِ وَلِلْإِبْنِ عَمُومًا لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا بَيَّيْنَاكَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كُنَّا أُخْرَجَ آبَاؤُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ﴾ فَجَعَلَ تَعَالَى الْجَدَّ وَالْجَدَّةَ أَبَوَيْنَ، وَالْأُمَّ وَالِدَةً تَقَعُ عَلَى الْجَنْسِ، وَهِيَ فِيهِ اسْمُ الْوَالِدِ. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا الْمَالِكِيُّونَ - فَإِنَّهُمْ احْتَجُّوا بِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْجَهْمِ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ هُوَ ابْنُ أَبِي الشَّوَّارِبِ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ أَبِي يُوسُفَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَتَصَدَّقُ الرَّجُلَ مِنْ وَلَدِهِ مَا أُعْطَاهُ، مَا لَمْ يَمُتْ أَوْ يَسْتَهْلِكَ، أَوْ يَقَعُ فِيهِ دِينٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْجَهْمِ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا أَبُو ثَابِتٍ الْمَدِينِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ لُحَيْعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ مُوسَى بْنَ سَعْدٍ حَدَّثَهُ أَنَّ سَعْدًا مَوْلَى الزَّيْرِ لَحَلَ ابْنَتَهُ جَارِيَةً فَلَمَّا تَزَوَّجَتْ أَرَادَ ارْتِجَاعَهَا فَقَضَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّ الْوَالِدَ يَتَصَدَّقُ بِمَا دَامَ يَرَى مَالَهُ، مَا لَمْ يَمُتْ صَاحِبُهَا فَتَقَعُ فِي مِيرَاثِ أَوْ تَكُونُ امْرَأَةً تَنْكَحُ، ثُمَّ تَلَاهُ عُمَانُ عَلَى ذَلِكَ.

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ أَنَّ رَجُلًا وَهَبَ لِابْنَتِهِ نَاقَةً فَرَجَعَ فِيهَا، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَرَدَّهَا عَلَيْهِ بَعِيْنَهَا، وَجَعَلَ نَاقَهَا لِابْنِهِ. قَالُوا: فَهَلْذَا عَمِلَ عُمَرُ، وَعُمَانُ، بِمَحْضَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَدْ ذَكَرْنَا عَنْ عُمَرَ، وَابْنِهِ، بِأَصَحِّ مِنْ هَذَا السَّنَدِ رَجُوعُ الْمَرْءِ فِيمَا وَهَبَ مَا لَمْ يَمُتْ إِلَّا لِذِي رَحِمٍ.

وَعَنْ عُمَانَ مِثْلَهُ فَمَا الَّذِي جَعَلَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ أَوَّلَ مَنْ تَلَّكَ؟ كَيْفَ وَقَدْ خَالَفُوا هَذِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّمَا لِلْأَبِ الْارْتِجَاعُ فِي ذَلِكَ فِي صَحْتِهِ فَقَطْ، وَلَيْسَ هَذَا فِيمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ، وَعُمَانُ، وَيَقُولُونَ: لَيْسَ لِلْأَبِ الْارْتِجَاعُ فِيمَا وَهَبَ ابْنَهُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ هَذَا فِيمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ، وَعُمَانُ، وَحَاشَا لِمَا: أَنَّ يَمِيزَا هَبَةً لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ لِلَّهِ فَهِيَ لِلشَّيْطَانِ. فَحَصَلَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، لَا حُجَّةَ لِمَا أَصْلًا، وَخَالَفًا لِكُلِّ مَا أَظْهَرُوا أَنَّهُمْ تَعَلَّفُوا بِهِ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

١٦٣١- مسألة: فإن تغيرت الهبة عند الولد حتى

يسقط عنها الاسم، أو خرجت عن ملكه، أو مات، أو صارت لا يحل تملكها فلا رجوع للأب فيها؛ لأنها إذا تغيرت فهي غير ما جعل له تملك الرجوع فيها، وإذا خرجت عن ملكه، أو مات، فلا رجوع له على من لم يجعل له النبي تملك الرجوع عليه - وإذا بطل تملكها، فلا تملك للأب فيها أصلاً - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٣٢- مسألة: ولا تنفذ هبة ولا صدقة لأحد إلا

فيما أبقى له ولعاليه غنى، فإن أعطى ما لا يبقى لنفسه وعياله بعده غنى فسخ كله.

برهان ذلك:

ما رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ عَنْ حَذِيفَةَ قَالَ: قَالَ نَبِيُّكُمْ ﷺ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعْبَةَ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى وَإِنْدَاءَ بَنٍّ تُكْرَهُ».

وَرَوَيْنَاهُ مَعْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعْبَةَ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى».

فَإِذَا كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَأَفْضَلُ الصَّدَقَةِ وَخَيْرُهَا مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى، فَبَلَا شَكٍّ وَبِالضَّرُورَةِ: أَنَّ مَا زَادَ فِي الصَّدَقَةِ وَنَقَصَ مِنَ الْخَيْرِ، وَالْأَفْضَلُ فَلَا أَجْرَ فِيهِ، وَلَا خَيْرَ فِيهِ، وَلَا فَضْلَ فِيهِ، وَأَنَّهُ بَاطِلٌ، وَإِذَا كَانَ بَاطِلًا، فَهُوَ أَكْلٌ مَالٍ بِالْبَاطِلِ - فَهَذَا عَرَفَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ.

وَمِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: تَصَدَّقُوا فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي وَيَسَارٌ قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجَتِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِيكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: أَتَيْتَ أَبْصَرَ بِهِ».

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنْ أَبِي الزَّيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عُذْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ ذُبُرٍ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَيْكَ مَالٌ غَيْرُهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي، فَأَشْتَرَاهُ نَعِيسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ النُّجَّامِ بِمِائَتَيْ دِينَارٍ، فَذَفَعَهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا بَدَأَ نَفْسِيكَ تَصَدَّقْ عَلَيْهَا فَإِنَّ فَضْلَ شَيْءٍ فَلَا يَهْلِكُ، فَإِنَّ فَضْلَ عَنْ أَعْلَيْكَ شَيْءٍ فَلْيَدِي قَرَابَتِكَ، فَإِنَّ فَضْلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٍ فَكُنْهَا وَهَكَذَا».

وورثنا أيضاً معناها عن طارق الحاربي عن رسول الله ﷺ صحيحاً.

ومن البرهان على صحة ذلك: من القرآن.

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَأَتَىٰ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْيَتَامَىٰ وَالْأَسْفَلَ وَالسَّبِيلَ وَلَا يَذَّرْ لَهُ كَثِيرًا إِنَّ الْمُذْرِبِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾.

وَمَنْ قَالَ بهذا السلف..

كما ورثنا من طريق ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن ابن الهادي أخبرنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه قال لأبيهِ عمر بن الخطاب: إني رأيت أن أتصدق بمالي كله، فقال له عمر: لا تخرج من مالك كله، ولكن تصدق وأمسك.

ومن طريق ابن الجهم أخبرنا إبراهيم الحاربي أخبرنا محمد بن سهل أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير قال: يرث من حيف الناحل ما يرث من حيف الميسر في وصيته.

ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال: لا أرى أن يتصدق المرء بماله كله، ولكن يتصدق بثلث ماله يرث من حيف الناحل في حياته ما يرث من حيف الميسر في وصيته عند موته.

ومن طريق ابن وهب عن ابن أبي الزناد عن أبيه أنه حضر عمر بن عبد العزيز وقد تصدق رجل من آل الزبير على بعض ولده بجميع ماله إلا شيئاً يسيراً فامضى للمتصدق عليه الثلث، أو نحوه.

قال أبو محمد: لا غدُ الثلث ولا أكثر ولا أقل إنما هو ما أبقى غنى.

ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن أبي الزناد قال: كل صدقة تصدق بها رجل أو امرأة قد بلغ لا بأس بعقله وليس عليه دين لا وفاة له به جائزة إلا أن يكون رجل أو امرأة له غنى فيتصدق على بعض ورثته بماله كله دون بعض، فإن ذلك يعد سرفاً، فترد الولاية من ذلك الشيء بقدر رايهم فيه، ويجوزون السداد على هذا جرى أمر القضاة. فهو لا عمر بن الخطاب، وعروة، وابن شهاب، وعمر بن عبد العزيز، وأبو الزناد، والقضاة جملة لا يميزون الصدقة بجميع المال.

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو الطاهر هو أحد بن عمرو بن السرح - أخبرني ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن كعب بن مالك سمعت أبي يقول: فذكر الحديث في تخلفه عن تبوك قال: «قلت: يا رسول الله إن من توفي أن أشخل من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله ﷺ فقال رسول الله ﷺ أمسيك عليك بغض مالك فهو خير لك، قلت: إني أمسيك سهمي الذي بخير».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عبد الله بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أخبرنا أبي وعمي سعد، ويعقوب ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، قالا جميعاً: أخبرنا ابن أبي ذئب عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله «أن رجلاً اعتق عبداً له لم يكن له مال غيره، فَرَدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَابْتَاغَهُ نَعِيمَ بِنِ النَّحَامِ».

حدثنا حماد أخبرنا عباس بن أصحغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن إمام أخبرنا بكر بن حماد أخبرنا مسدد أخبرنا حماد هو ابن زيد - عن محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن جابر بن عبد الله «أن رجلاً أتى النبي ﷺ ببئيل النضبة من الذهب فقال: يا رسول الله هذه صدقة ما تركت لي مالا غيرها، فَخَذَهُ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلَوْ أَصَابَهُ لَأَرْجَعَهُ، ثُمَّ قَالَ: يُطْلِقُ أَحَدَكُمْ فَيُخْلِعُ بَيْنَ مَالِهِ ثُمَّ يَصِيرُ عِيَالاً عَلَى النَّاسِ» وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا سفيان عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعياد الخدري يقول «دخل رجل المسجد فأمز النبي ﷺ الناس أن يظفرحوا بياء، فظفرحوا، فأمز له بتوبين، ثُمَّ حَثَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَجَاءَ فَظَرَحَ أَحَدَ التَّوْبِينَ، فَصَاحَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُذْ ثوبَكَ».

فهذا رسول الله ﷺ «قَدْ رَدَّ الْعَتَقَ، وَالتَّوْبِينَ، وَالصَّدَقَةَ بِبَيْلِ النُّضْبَةِ مِنَ الذَّهَبِ، وَصَدَقَهُ كَعَبٍ بِنِ مَالِكٍ بِمَالِهِ كُلِّهِ، وَلَمْ يُجَزْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً» وَيَسِّرَ ذَلِكَ أَيْضاً: قوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ».

ومن طريق النظر: أن كل عقد جمع حراماً وحلالاً فهو عقد مفسوخ كله؛ لأنه لم يتعد كما أمر الله تعالى، ولا تميز حلاله من حرامه، فهو عقد لم يكن قط صحيحاً عمله. وهذه آثار متواترة متظاهرة في غايبة الصحة والبيان لا محل لأحد خلافها من طريق أبي هريرة، وجابر، وحكيم بن حزام، وكعب بن مالك، وأبي سعياد.

بلغنا: «أَنَّ رَجُلًا تَصَدَّقَ عَلَى أَبَوَيْهِ صَدَقَةً - وَهُوَ مَالُهُ كُلُّهُ - ثُمَّ وَرِثَهُمَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُوَ كَلَّا لَكَ خَلَالٌ».

ومن طريق ابن الجهم أخبرنا محمد بن يونس الكندي أخبرنا العلاء بن عمرو الحنفي أخبرنا أبو إسحاق الفزاري عن سفيان الثوري عن آدم بن علي «عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَعِنْدَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعَلَيْهِ عِبَادَةٌ قَدْ خَلَّفَا فِي صَدْرِهِ بِخِلَالٍ إِذْ هَبَطَ عَلَيْهِ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَسَالِي أَرَى أَبَا بَكْرٍ وَعَلَيْهِ عِبَادَةٌ قَدْ خَلَّفَا بِخِلَالٍ قَالَ: يَا جِبْرِيلُ أَنْفَقَ عَلَيَّ مَالَهُ قَبْلَ الْفَتْحِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ لَكَ: أَفَرَأَى عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ السَّلَامَ، وَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنِّي يَا أَبَا بَكْرٍ فِي فَتْرِكَ هَذَا أَمْ سَاطِحٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ، فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَسْتُ عَلَى رَبِّي، أَمَا عَنْ رَبِّي رَاضٍ وَكَرَّهًا ثَلَاثًا».

ومن طريق أبي داود أخبرنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا الفضل بن دكين أخبرنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالصَّدَقَةِ فَأَتَى أَبُو بَكْرٍ بِمَالِهِ كُلِّهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَهْبَيْتَ لِأَهْلِكَ، فَقَالَ: أَهْبَيْتُ لَهُمْ اللَّهُ وَرَسُولَهُ».

ومن طريق البراء أخبرنا محمد بن عيسى أخبرنا إسحاق بن محمد الفروي أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر «عَنْ عُمَرَ، قَالَ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالصَّدَقَةِ، فَجِئْتُ بِبَعْضِ مَالِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَهْبَيْتَ لِأَهْلِكَ؟ فَقُلْتُ: مِثْلَهُ، قَالَ: وَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ مَا أَهْبَيْتَ لِأَهْلِكَ؟ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ».

هذا كل ما يمكن أن يذكره قد تصنيته ولكنه لا حجة له في شيء منه.

أما قول الله تعالى: «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» فلم يقل تعالى أموالهم كلها.

ومن أنفق ثلاث مرات في سبيل الله، أو أنفق ثلاثة بالعدد كذلك: فقد أنفق أمواله في سبيل الله تعالى، كما أن من أنفق درهما في سبيل الله تعالى أو أقل، فقد أنفق ماله في سبيل الله عز وجل؛ لأن بعض ماله وإن قل يسمى ماله.

ثم بيان ما يجوز إنفاقه وما لا يجوز في الآيات والأحاديث التي قدما، ولا يجوز أن يقال: إن هذه الآية ناسخة لتلك ومبيحة لبسط يده كل البسط، والتبذير والسرف، فيكون من قال ذلك كاذبا على الله تعالى.

وأما قوله تعالى: «وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ» مع

قال علي: والغنى هو ما يقوم بقوت المرء وأهله على الشئ من قوت مثله، ويكسوتهم كذلك وسكناهم، ويمثل حال من مركب وزر فقط. وبالله تعالى التوفيق.

فهذا يقع عليه في اللغة اسم غنى، لاستغنائه عن الناس، فما زاد فهو وفرة ودر ويسار، وفضل إلى الإكثار، وما نقص فليس غنى، ولكنه حاجة وعسرة وضيق، إلا أن ينزل إلى المسكنة، والفاقة، والفقر، والإدقاع، والضرورة - ونعوذ بالله من ذلك، ومن فتنة الغنى والمال.

فإن ذكر المخالف قول الله تعالى: «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» وقوله تعالى: «وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» وقوله تعالى: «وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ».

وما روينا من طريق ابن أبي شيبة عن أبي أسامة عن زائدة عن الأعمش عن أبي والي عن ابن مسعود كان رسول الله ﷺ يأمر بالصدقة فينطلق أحدا فيحامل فيجيء به بالمد.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا تميم بن سعيد أخبرنا الليث هو ابن سعيد - عن ابن عجلان بن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «سَبَقَ دِرْهَمُ مِائَةِ أَلْفٍ، كَانَ لِرَجُلٍ دِرْهَمَانِ تَصَدَّقَ أَجُوزَةً، وَأُتْلِقَ رَجُلٌ إِلَى عُرْضِ مَالِهِ فَأَخَذَ مِنْهَا مِائَةَ أَلْفٍ تَصَدَّقَ بِهَا».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عبد الوهاب بن الحكم الرقي عن حجاج قال ابن جريح: أخبرني عثمان بن أبي سليمان عن علي هو ابن عبد الله البارقي - عن عبيد بن عمير عن عبد الله بن جشيش الصنعائي الحنمعي: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ أَبِي يَخْذُلُ قَالَ: جُهْدُ الْخُلُقِ».

ومن طريق شعبة أخبرني ابن أبي بردة هو سعيد - قال: سمعت أبي يحدث عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَجِدْهَا؟ قَالَ: يَمْلَأُ يَدَهُ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَصَدِّقُ» وذكر الحديث.

ومن طريق مسلم عن أبي كريب أخبرنا وكيع عن فضيل بن غزوان عن أبي حازم عن أبي هريرة «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ بَاتَ بِهِ ضَيْقٌ فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ إِلَّا قُوَّتُهُ وَقُوَّتُ صَبَابِهِ، فَقَالَ لِأَمْرَأَتِهِ: تَوَمِّي الصَّبِيَّةَ وَأَطْفِئِي السَّرَاجَ، وَتَوَمِّي لِلصَّبِيِّ مَا عِنْدَكَ - فَتَرَتْ هَذِهِ الْآيَةَ: «وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ»».

ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب

قوله عليه الصلاة والسلام إذ سئل عن «أفضل الصدقة جهدُ المُقِلِّ» فإنَّ مذهبَ النصِّينَ بينهما:

ما روَّيناهُ من طريق أبي داود أخبرنا تميمٌ أخبرنا الليثُ بن سعدٍ عن أبي الزُّبَيْرِ عن يحيى بن جعدةٍ عن أبي هريرة أنه قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟» قال: «جُهْدُ الْمُقِلِّ، وَابْدَأْ بِمَنْ تُعَوِّلُ».

فَصَحَّ أنَّ هذه الآية، وخبر عبد الله بن حبشي إنما هما في جهده، وإنَّ كَانَ مَقْلًا من المَالِ غَيْرِ مَكْثَرٍ إِذَا أَبْقَى لِمَنْ يَعُوِّلُ غَنًى وَلَا يَدَّ.

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ فحقُّهُ، وَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ مَنْ بِهِ خَصَاصَةٌ وَكَثُرَ عَلَى نَفْسِهِ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي جَهْدِهِ.

وهكذا نقول، وليس فيها أنه مباح له تصغير نفسه، وأهلوه، والصدقة على من هو أغنى منه.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي سَعْدٍ: «أَنْ أَحَدُهُمْ كَانَ يُحَاوِلُ قِيَابِي بِالْمَدِّ فَيَصْدُقُ بِهِ» فهذا حسنٌ، وهو أن يكون له غنى ولاهلوه، ولا فضلٌ عنده فيحمل على ظهريه فيصيب مدًا هو عنه في غنى فيتصدق به.

وهذا كله مبني على «إِذَا بَيْنَ نَعْوَى» - «وَأَفْضَلُ الصَّدَقَةُ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى» «وَرَزَّاهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ».

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ «سَبْعَ دِرْهَمٍ يَأْتِيهِ الْفَقِيرُ تَصْحِيحٌ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ لَهُ غِنًى، وَفَضْلٌ لَهُ دَرَاهِمَانِ فَقَطَّ فَنَصَدَقَ بِأَجُودَهُمَا، وَكَانَتْ نِسْبَةُ الدَّرْهَمِ مِنْ مَالِهِ أَكْثَرَ مِنْ نِسْبَةِ الْمِائَةِ الْأَلْفِ مِنْ مَالِ الْآخَرِ فَقَطَّ، وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ غِنًى سِوَاهُمَا».

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي مُوسَى يَعْتَمِلُ بِيَدِهِ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ فَبَيْنَ كَقَوْلِنَا؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَغْدِرِ الصَّدَقَةَ دُونَ مُتَعَفٍّ نَفْسِهِ، بَلْ بَدَأَ بِنَفْسِهِ لِنَفْسِهِ.

وهكذا نقول.

وَأَمَّا حَدِيثُ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي بَاتَ بِهِ الضَّيْفُ فَقَدْ:

روَّيناهُ بَيَانًا لِاتِّحَاجِهِ.

كما روَّيناهُ من طريق مسلمٍ أخبرنا أبو كريبٍ أخبرنا ابنُ فضالٍ عن أبيه - هو فضيل بن غزوان - عن أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة قال: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وَرَوَيْنَاهُ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ غُلٍّ، وَقَدْ لَا يَحْضُرُ الْمَرْسَرُ أَكْلًا حَاضِرًا - فَبَطَلَ تَعَلُّقُهُمْ بِهَذَا الْخَبَرِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ شِهَابٍ فَمُنْقَطِعٌ.

وَقَدْ رَوَيْنَاهُ بِأَحْسَنِ مِنْ هَذَا السَّنَدِ بَيَانًا.

كما روَّيناهُ من طريق عمِّدٍ بن الجهمٍ أخبرنا أبو الوليد الأنطاكي أخبرنا الهيثم بن جليل أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وحيد الأعرج كلاهما عن أبي بكر بن عمِّدٍ بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن زيد الأنصاري قال: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ حَاطَبَنِي صَدَقَةٌ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولِهِ، فَأَتَى أَبُوهَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَا كَانَ لَنَا عَيْشٌ غَيْرُهَا، فَرَفَعْنَا عَلَيْهِ - يُعْزِي عَلَى الْأَبِّ - فَمَاتَ قَوْلُهَا - يُعْزِي الْإِبْنَ عَنْ أَبِيهِ - فهذا أحسنُ من ذلك السَّنَدِ - وفيه ردُّه عليه السلام لتلك الصدقة التي كان لا عيشَ لآبِيهِ إِلَّا مِنْهَا، فَرَفَعْنَا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّ الْإِبْنَ لَمْ يَكُنْ لَهُ غِنًى غَيْرُهُ - وبالله تعالى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَغَيْرُ صَحِيحٍ أصلاً؛ لِأَنَّ إِحْدَى طَرَفَيْهِ مِنْ رَوَايَةِ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ - وَهُوَ ضَعِيفٌ.

والثَّانِيَّةُ مِنْ رَوَايَةِ إِسْحَاقَ الْفَرَوِيِّ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو الْعُمَرِيِّ الصَّغِيرِ - وَهُوَ ضَعِيفٌ -.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِيهِ حِجَّةٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بِإِحَاطَةِ الصَّدَقَةِ مَا لَمْ يَأْتِ نَهْيٌ عَنْ تَحْرِيمِهَا فَكَانَ يَكُونُ مُوَافِقًا لِمَهْجُودِ الْأَصْلِ، وَكَانَ النَّصُّ الَّذِي قَدَّمْنَا مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ وَإِرَادًا بِالنَّهْيِ مِنْ بَعْضِ الصَّدَقَةِ، فَهُوَ يَبْقِيَانِ لَا شَكَّ فِيهِ نَاسِخٌ لِمَا يَدْعَاهُ، وَمَنْ ادَّعَى فِيمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ نَاسِخٌ أَنَّهُ قَدْ نَسَخَ، فَقَدْ كَذَبَ، وَقَفَا مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ وَرَأَى إِطْلَاقَ الْيَقِينِ بِالظَّنِّ الْإِفْكَارَ.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْآخَرُ الَّذِي فِيهِ «اتَّفَقَ عَلَيَّ مَالُهُ قَبْلَ الْفَتْحِ» فَلَا يَحِلُّ الْإِجْتِهَادُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ طَرِيقِ الْعِلَالَةِ بْنِ عَمْرِو الْخُفَافِيِّ - وَهُوَ هَالِكٌ طَرَحٌ - ثُمَّ التَّوَلَّدَ فِيهِ لِاتِّحَاجِهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ نَصًّا؛ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَكَانَ فَتْحُ خَيْرٍ قَبْلَ الْفَتْحِ بِعَامَيْنِ، وَكَانَ لِأَبِي بَكْرٍ فِيهَا مِنْ سَهْمِهِ مَالٌ وَاسِعٌ مَشْهُورٌ.

الستيناني عن ابن سيرين أن سعد بن عبادَةَ قَسَمَ ماله بينَ بنيه في حياته فولد له بعد ما ماتَ فلقني عمرُ أبَا بكرٍ فقالَ له: ما عمتَ اللَّيْلَةَ من أجلِ ابنِ سعدٍ هذا المولودُ لم يتركْ له شيءٌ، فقالَ أبو بكرٍ: وأنا واللَّهِ، فانطلقَ بنا إلى قيسِ بنِ سعدٍ نكلمه في أخيه، فأتيناهُ فكلَّمناه فقالَ قيسٌ: أمَّا شيءٌ أمضاهُ سعدٌ فلا أردهُ أبداً، ولكنْ أشهدكما أن نصبيَ له.

قالَ أبو محمَّدٍ: قد زادَ قيسٌ على حقِّهِ، وإقرارُ أبي بكرٍ لتلكِ القسمةِ دليلٌ على صحِّهِ اعتدالها.

ومن طريقِ عبدِ الرزَّاقِ عن ابنِ جريجٍ أخبرني ابنُ أبي مليكةَ أن القاسمَ بنَ محمَّدٍ أخبره أن أبَا بكرٍ الصديقَ قالَ لعائشةَ أمِّ المؤمنينَ: يا بَنِيَّ، إني خلعتُ لخلٍّ من خيرٍ، وإنِّي أخافُ أنْ أكونَ أتَرتك على ولدي، وإنَّك لم تكوني احتريبي، فرقيهِ على ولدي، فقالت: يا ابتاهُ، لو كانت في خيرٍ بمجدادها ذهباً لردتها.

ومن طريقِ حمَّادٍ بنِ أحمدَ بنِ الجهمِ أخبرنا إبراهيمُ الحريُّ أخبرنا مؤمِّلُ بنُ هشامٍ أخبرنا إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ هو ابنُ عليَّةَ - عن بهز بنِ حكيمٍ عن أبيه حكيمٍ بنِ معاويةَ عن أبيه معاويةَ بنِ حيدةَ أن أباهُ حيدةَ كانَ له بنتونٌ لعلات أصاغرُ ولدي، وكانَ له مالٌ كثيرٌ فجعله لبني عليٍّ واحدٍ، فخرجَ ابنه معاويةَ حتَّى قدمَ على عثمانَ بنِ عفَّانَ فأخبره بذلك، فخيرَ عثمانُ الشَّيخَ بينَ أنْ يرُدَّ إليه ماله ويؤدَّ أنْ يورِّعهَ بينهم، فارتدَّ ماله، فلمَّا مات تركه الأكابرُ لإخوتهم.

وبه إلى إبراهيمَ الحريِّ أخبرنا موسى بنُ إسماعيلَ أخبرنا حمَّادٌ هو ابنُ سلمةَ - عن حمادٍ عن الحسنِ بنِ مسلمٍ عن مجاهدٍ قالَ: من خلٍّ ولداً له لخلٍّ دونَ بنيه فماتَ فهو ميراث.

ومن طريقِ عبدِ الرزَّاقِ عن معمرٍ عن الزَّهريِّ عن عروةَ بنِ الزَّبيرِ قالَ: يرُدُّ من حيفِ النَّاحِلِ الحيُّ ما يرُدُّ من حيفِ الميتِ من وصيِّهِ.

ومن طريقِ عبدِ الرزَّاقِ أخبرنا ابنُ جريجٍ أخبرنا ابنُ طاووسٍ عن أبيه قالَ في الولدِ: لا يفضَّلُ أحدٌ على أحدٍ بشعرَةٍ، النحلُ باطلٌ، هو من عملِ الشَّيطانِ، اعدلْ بينهم كباراً وأبناً، وبو، قالَ ابنُ جريجٍ: قلتَ له: هللكَ بعضُ نخلهمُ ثمَّ ماتَ أبوه.

قالَ: لذيَّ نخله مثله من مالِ أبيه.

ومن طريقِ عبدِ الرزَّاقِ عن زهيرِ بنِ نافعٍ قالَ: سألتُ عطاءَ بنَ أبي رباحٍ قلتُ: أردتُ أنْ أفضِّلَ بعضَ ولدي في نخلٍ اغلخه؟ فقالَ: لا، وأبى إياهُ شديداً وقالَ: سوِّ بينهم.

وبه إلى عبدِ الرزَّاقِ عن ابنِ جريجٍ قلتُ لعطاءٍ: ينحلُّ

ومن أخذَ بهذه الأحاديثِ كانَ قدْ خالفَ تلكَ، وهذا لا يحلُّ، وكانَ من أخذَ بتلكَ قدْ أخذَ بهذه، ولا بدُّ من تأليفٍ ما صحَّ من تلكَ الأخبارِ، وضُمَّ بعضها إلى بعضٍ، ولا يحلُّ تركُ بعضها لبعضٍ إلا بزيادةٍ أو نسخٍ أو تخصيصٍ بنصٍّ آخر.

ومن العجيبِ احتجاجهمُ بالحديثِ الَّذي ذكرنا عن ابنِ عمرَ: رأيتُ أنْ اتصدَّقَ بمالي كلِّهِ، فمن العجيبِ الاحتجاجُ في الَّذينَ بأحلامٍ نائمٍ، هذا عجبٌ جدُّ وقدْ سمعَ عمرُ أبوهُ ﷺ تلكَ الرُّؤيا فلمْ يعبأَ بها. فبطلَ كلُّ ما شغبوا به وبقيَ كلُّ ما أوردنا بحسبه - وبالله تعالى التوفيقُ.

ومن عجائبِ الدُّنيا التي لا نظيرَ لها: منعُ المالكينَ، والشافعيِّينَ، من يندعُ في البيعِ من أنْ يتصدَّقَ بدهرهمُ لله تعالى، أو بعثيَّ عبدهُ لله تعالى، وهو صاحبُ ألفِ ألفِ دينارٍ ومائةِ عبدٍ - وقدْ حفَّضَ الله تعالى على فعلِ الخيرِ - ثمَّ يميزونَ له إذا شهدَ عندَ القاضي أنْ لا يغيَّرُ في البيعِ فأطلقه القاضي على ماله، وما أدراك ما القاضي أنْ يعطيَ جميعَ ماله لشاعرٍ سفيهٍ، أو لنديعه في غير وجهِ الله عزَّ وجلَّ، ويبقى هو وأطفاله وعياله يسالونَ على الأبوابِ ويموتونَ جوعاً وبرداً، والله ما كانَ قطُّ هذا من حكمِ الله تعالى، ما هو إلا من حكمِ الشَّيطانِ - ونعوذُ بالله من الخذلانِ.

١٦٣٣ - مسألة: ولا يحلُّ لأحدٍ أنْ يهيبَ، ولا أنْ يتصدَّقَ على أحدٍ من ولده إلا حتَّى يعطيَ أو يتصدَّقَ على كلِّ واحدٍ منهمُ بمثلِ ذلكَ. ولا يحلُّ أنْ يفضَّلَ ذكراً على أنثى، ولا أنثى على ذكرٍ، فإنْ فعلَ فهو مفسوخٌ مردودٌ أبداً ولا بدُّ، وإنَّما هذا في التطوُّعِ.

وأما في التَّفَقَّاتِ الواجباتِ فلا.

وكذلكِ الكسوةُ الواجبةُ. لكنْ ينفقُ على كلِّ امرئٍ منهمُ بحسبِ حاجتِهِ، وينفقُ على الفقيرِ منهمُ دونَ الغنيِّ، ولا يلزمه ما ذكرنا في ولدي الولدِ، ولا في أمهاتِهِمْ، ولا في نسائِهِمْ، ولا في رقيقِهِمْ، ولا في غيرِ ولدٍ، بلْ له أنْ يفضَّلَ جماله كلِّ من أحبَّ، فإنْ كانَ له ولدٌ فأعطاهُ، ثمَّ ولدَ له ولدٌ فعليه أنْ يعطيه كما أعطاهُ، أو يشركهمُ فيما أعطاهُ، وإنْ تغيَّرتْ عينُ العطيَّةِ - ما لمْ يمتِّ أحدُهمُ - فيصيرَ ماله لغيرِهِ، فعلى الأبِّ حيثنَّ أنْ يعطيَ هذا الولدَ، كما أعطى غيره، فإنْ لمْ يفعلْ أعطى ثَمَّ تركَ أبوه من رأسِ ماله مثلَ ذلكِ.

ورويَ ذلكَ عن جمهورِ السَّلَفِ:

كما رويَنا من طريقِ عبدِ الرزَّاقِ عن معمرٍ عن أيوبَ

ولده أيسرى بينهم وبين أبي وزوج؟.

قال: لم يذكر إلا الولد، لم أسمع عن النبي ﷺ غير ذلك.

قال أبو محمد: فهؤلاء أبو بكر، وعمر، وعثمان، وقيس بن سعد، وعائشة أم المؤمنين بحضرة الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف، ثم مجاهد، وطاووس، وعطاء، وعروة، وابن جريح.

وهو قول النخعي، والشامي، وشريح، وعبد الله بن شداد بن الهادي، وابن شبرمة، وسفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي سليمان، وجميع أصحابنا.

ثم اختلفوا، فقال شريح، وأحمد، وإسحاق، العدل أن يعطي الذكر حظين، والأنثى حظاً - وقال غيرهم: بالسوية في ذلك.

وروينا خلاف ذلك، وإجازة تفصيل بعض الولد على بعض عن القاسم بن محمد، وربيعة وغيرهما.

وبه يقول أبو حنيفة، ومالك، والثاقفي.

وكرهه أبو حنيفة، وأجازه إن وقع.

وكرهه مالك: أن ينحل بعض ولده ماله كله.

وذكروا عن الصحابة رضي الله عنهم قصة أبي بكر وعائشة، وقول عمر من حل ولداً له.

ومن طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن بكر بن الأشج عن نافع أن ابن عمر قطع ثلاثة أروس أو أربعة لبعض ولده دون بعض، قال بكر: وحدثني القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري أنه كان مع ابن عمر إذ اشترى أرضاً من رجل من الأنصار، ثم قال له ابن عمر: هذه الأرض لابني وأقدي، فإنه مسكين، تحله لئلاها دون ولده.

قال ابن وهب: وبلغني عن عمرو بن دينار: أن عبد الرحمن بن عوف حل ابنته من أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط أربعة آلاف درهم وله ولد من غيرها.

وذكروا:

ما رويناه من طريق ابن وهب عن سعيد بن أبي أيوب عن بشير بن أبي سعيد عن محمد بن المنكدر أن رسول الله ﷺ قال: «كل ذي مال أحق بآلِهِ وما نعلم لهم حجة غير هذا».

ووحدنا من قال بقولنا يجتج ما رويناه من طريق مسلم أخبرنا يحيى بن يحيى، وأبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه - وابن أبي عمر، وقتيبة، ومحمد بن ربيع،

وحرملة بن يحيى، وعبد بن حميد، قال يحيى: أخبرنا إبراهيم بن سعد، وقال ابن أبي شيبة، وإسحاق، وابن أبي عمر، كلهم عن سفيان بن عيينة، وقال قتيبة، وابن ربيع، كلاهما عن الليث بن سعد، وقال حرملة: أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس، وقال عبد أخبرنا عبد الرزاق: أخبرنا معمر، ثم أنفق إبراهيم، وسفيان، والليث، ويونس، ومعمر، كلهم عن الزهري عن محمد بن النعمان بن بشير، وحيد بن عبد الرحمن بن عوف، كلاهما عن النعمان بن بشير قال: «أتى بي أبي إلى رسول الله ﷺ فقال: إني نحلته ابني هذا غلاماً، فقال: أكل يتيك نحلته؟ قال: لا، فأرذه» - هذا لفظ إبراهيم، ويونس، ومعمر.

وقال سفيان، والليث: «أكل ولديك نحلته».

واتفقوا فيما سوى ذلك من طريق مالك عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، ومحمد بن النعمان بن بشير أنهما حدثاه عن النعمان بن بشير: «أن أباه أتى به النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إني نحلته ابني هذا غلاماً، فقال: أكل ولديك نحلته؟ قال: لا، قال: فأرجعه».

وهكذا:

رويناه أيضاً نصاً من طريق الأوزاعي عن الزهري.

ورويناه أيضاً من طريق جريس، وعبد الله بن المبارك، كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن النعمان بن بشير:

ومن طريق شعبة عن سعد بن إبراهيم عن عروة بن الزبير عن النعمان بن بشير، كلهم يقول فيه: «إن رسول الله ﷺ قال له: أرذه، أو أرذه».

ومن طريق البخاري أخبرنا حامد بن عمر أخبرنا أبو عوانة عن حصين هو ابن عبد الرحمن - عن الشعبي سمعت النعمان بن بشير وهو على المنبر يقول: «أعطاني أبي عطية فأتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني أعطيت ابني من عمرته بنتاً زواجة عطية، فأمرني أن أشهدك يا رسول الله، فقال عليه السلام: أعطيت سائر ولديك مثل هذا؟ قال: لا، قال: فأتوا الله وأعدوا بين أولادكم، أرفع فرد عطية».

ومن طريق مسلم أخبرنا يحيى بن يحيى أخبرنا أبو الأحوص عن حصين بن عبد الرحمن عن الشعبي «عن النعمان بن بشير قال: تصدق علي أبي بغض مالي، فأنطلق أبي إلى رسول الله ﷺ يشهده علي صدقتي، فقال رسول الله ﷺ: أقبلت هذا بولديك كلهم؟ قال: لا، قال: اتقوا الله وأعدوا في أولادكم - فرفع أبي فرد تلك الصدقة».

مسلم، ويكفي من هذا أن نقول: تلك العطية والصدقة أحق جائز هي أم باطل غير جائز. ولا سبيل إلى قسم ثالث.

فإن قالوا: حتى جائز، اعظموا الفرية، إذ أخبروا أنه عليه الصلاة والسلام أبى أن يشهد على الحق - وهو الذي أتانا عن ربنا تعالى بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ وبقوله تعالى: ﴿وَلَا يَضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾.

وإن قالوا: إنها باطل غير جائز، اعظموا الفرية، إذ أخبروا أن النبي ﷺ حكم بالباطل، وأنفذ الجور، وأمر بالإشهاد على عقده، وكلا القولين مخرج إلى الكفر بلا مريء، ولا بد من أحدهما. وزاد بعضهم ضلالاً وفرية فقال: معنى قوله عليه الصلاة والسلام «أشهد على هذا غيبي» أي إني إمام والإمام لا يشهد، فجمعوا فريتين.

إحداهما: الكذب على رسول الله ﷺ في تقويله ما لم يقل فليبرأ من أطلاق هذا مقدمه من النار.

والثانية قهرهم: إن الإمام لا يشهد، فقد كذبوا وأفكوا في ذلك، بل الإمام يشهد؛ لأنه أحد المسلمين المخاطبين بأن لا يأبوا إذا دعوا، ويقول عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ فهذا أمر للأئمة بلا شك ولا مريء.

والمعجب من قلة حياء هذا القائل، ومن قوله ومذهبه أن الإمام إذا شهد عند حاكم من حكماء جازت شهادته، فلو لم يكن من شأنه أن يشهد لما جازت شهادته.

ثم أتى بعضهم بما كان الخرس أولى به فقال: لعل النعمان كان كبيراً ولم يكن قبض النحل - وقاله هذا: أما في نصاب التيوس جهلاً، وإما مزورج الحياء والدين؛ لأن صغر النعمان أشهر من الشمس، وأنه ولد بعد الهجرة بلا خلاف من أحد من أهل العلم، وقد بين ذلك في حديث أبي حيان عن الشعبي عن النعمان، وأنا يومئذ غلام، ولا تطلق هذه اللفظة على رجل بالغ أصلاً.

وقال بعضهم: لم يكن النحل ثم إنما كان استشارة وموهوا برواية شعيب بن أبي حمزة بهذا الخبر عن الزهري فقال فيه «عن النعمان، نخلني أبي غلاماً ثم جاء بي إلى النبي ﷺ فقال: إني نخلت إني هذا غلاماً فإن أذنت لي أن أجزه أجزئته».

قال أبو محمد: لولا عى هؤلاء وقوم ضلالهم ما تمكن الحوى منهم هذا التمكن، هم يسمعون في أول الخبر نخلني أبي غلاماً وفي وسطه «يا رسول الله نخلت إني هذا غلاماً» ويقولون:

ومن طريق مسلم أخبرنا محمد بن عبد الله بن نعيم أخبرنا محمد بن بشر أخبرنا أبو حيان هو يحيى بن سعيد التيمي - عن الشعبي حدثني النعمان بن بشير، فذكر هذا الخبر، وفيه «أن رسول الله ﷺ قال: «فلا أشهد على جور».

فكانت هذه الآثار متواترة متظاهرة: الشعبي، وعروة بن الزبير، ومحمد بن النعمان، ومحمد بن عبد الرحمن، كلهم سمعوا من النعمان.

ورواه عن هؤلاء الحفلاء من الأئمة كلهم متفق على أمر رسول الله ﷺ بفسخ تلك الصدقة والعطية وردعها، وبين بعضهم أنها ردت، وأنه عليه الصلاة والسلام أخبر أنها جور، والجور لا يحل إمضائه في دين الله تعالى، ولو جاز ذلك لجاز إمضاه كل جور وكل ظلم، وهذا هدم الإسلام جهاراً. فوجدنا المخالفين قد تعلموا بهذا في هذا بأن.

قال بعضهم: إنه وهبه جميع ماله.

فقلنا: سبحانه الله في نص الحديث بعض ماله وفي بعض الروايات الثابتة بعض الموهبة من ماله.

وقال آخرون: روى هذا الخبر داود بن أبي هند عن الشعبي عن النعمان أن رسول الله ﷺ «فأشهر فأنشده على هذا غيبي، أشرك أن يكونوا أولئك في البر سوا؟ قال: بلى، قال: فلا إذا».

ورواه المغيرة عن الشعبي عن النعمان، وقال فيه «فأشهد على هذا غيبي» فقلنا: هذا حجة عليهم؛ لأن قوله عليه السلام «فلا إذا» نهي صحيح كافٍ لمن عقل. وقوله عليه الصلاة والسلام «أشهد على هذا غيبي» لو لم يأت إلا هذا اللفظ لما كان لكم فيه متعلق.

وأما وقد روى من هو أجل من المغيرة وداود بن أبي هند الزيادة الثابتة التي لا يحل لأحد الخروج عنها من أمره عليه الصلاة والسلام برذ تلك الصدقة والعطية وارتجاعها - **فصح** بهذه الزيادة، وبإخبار عليه الصلاة والسلام أنه جور أن معنى قوله «أشهد على هذا غيبي» إما هو الوعيد بقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ﴾ ليس على إباحة الشهادة على الجور والباطل، لكن كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ وقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا تَشْتُمُ﴾ و«كَلُوا وَتَمَتُّوا قَلِيلًا أَنْتُمْ مُجْرِمُونَ».

وحاش له عليه السلام أن يبيح لأحد الشهادة على ما أخبر به هو أنه جور، وأن يهيبه ولا يردعه، هذا ما لا يجيزه

الصلاة والسلام عن النذر، ثم أوجبتموه إذا وقع.

قلت: نعم؛ لأن رسول الله ﷺ جعل الخيار للشفيع إن شاء أخذ وإن شاء ترك، وفي تركه إقرار ذلك البيع، فوقفنا عند أمره عليه الصلاة والسلام في ذلك. ونهى عليه السلام عن النذر ثم أمر بالوفاء به، وأخبر أنه «يُستخرجُ به من البخيل» فوقفنا عند أمره، فبان أن في هذا الباب أنه عليه الصلاة والسلام أمضاه بعد أن أمره برده، ونحن أول سامع ومطيع، وذلك ما لا يجدونه أبداً. وأتى بعضهم بآيدٍ، وهي أنه ذكر:

ما رواه من طريق يحيى بن سعيد القطان عن فطر بن خليفة عن مسلم بن صبيح هو أبو الفصحى - سمعتُ النعمان بن بشير يقول: «دُعِبَ بي أبي إلى رسول الله ﷺ في شيء أعطيناه فقال: ألك ولدٌ غيره؟ قال: نعم، وصَفَ بيده أجمع كله كذا، ألا سميتَ بينهم؟»

قال أبو محمد: إن من عارض رواية كل من ذكرنا برواية فطر لمخدول، وفطر ضعيف، ولو لا أن سفيان رواه عن أبي الفصحى عن النعمان ما كان لهم فيه حجة، لأن سائر الروايات زائدة - حكماً ونظراً - على هذه الرواية، فكيف.

وقد رويّا في حديث فطر هذا من طريق من إن لم يكن فوق يحيى بن سعيد القطان لم يكن دونه - وهو عبد الله بن المبارك - عن فطر عن مسلم بن صبيح سمعت النعمان بن بشير يضطرب يقول: «جاء بي أبي إلى رسول الله ﷺ يشهده على عطية أعطيناه؟ فقال: هل لك بولدٍ سواه؟ قال: نعم قال: سَوِّ بينهم؟ فهذا إيجاب للتسوية بينهم.

وقد حل المالكون أمره عليه الصلاة والسلام بالتكبير على الفرض بمجرد الأمر، وحل الحنفيون أمره عليه الصلاة والسلام بالإعادة من ضحى قبل الإمام على الفرض بمجرد الأمر. وما زالوا يهجمون على وجوه السخف معارضة للحق حتى.

قال بعضهم: هذا كما روي أنه عليه الصلاة والسلام أتى غزٍ فقسمة للحرية والأمة.

قال أبو محمد: أي شبه بين هذا وبين أمره عليه الصلاة والسلام بأن يرُدَّ تلك الصدقة والعطية، وإخباره بأنها جورٌ لو عقلوا: فبطل كل ما هووا به والحمد لله رب العالمين.

وأما الخبر «كل ذي مالٍ أحقُّ بآيائه فصحيح، فقد.

قال تعالى: «مَا كَانَ لِإِيْمَانٍ وَلَا مَوْئِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ».

لم يتم التحل. وقول بشير: فإن أنفتت في أن أجيزه اجزته. قول صحيح، وقول مؤمن لا يعمل إلا ما أباح له رسول الله ﷺ على ظاهره بلا تأويل، نعم؛ إن أجازه النبي ﷺ أجازه بشير، وإن لم يجزه عليه الصلاة والسلام رده بشير ولم يجزه كما فعل.

وذكروا أيضاً - رواية عبد الله بن عون هذا الخبر عن الشعبي «عن النعمان بن بشير قال: نَحَلَنِي أَبِي نَحْلًا ثُمَّ أَتَى بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُشْهَدَ فَقَالَ: أَكُلْ وَلَدَكَ أَعْطَيْتَ هَذَا؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَلَيْسَ تُرِيدُ مِنْهُمُ الْبَرَّ مِثْلَ مَا تُرِيدُ مِنْ ذَا؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَإِنِّي لَا أَشْهَدُكَ قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ سِيرِينَ، فَقَالَ: إِنَّمَا حَدَّثَنَا أَنَّهُ قَالَ: «قَارِبُوا بَيْنَ آبَائِكُمْ».

قال علي: والقول في هذا أنه أعظم حجة عليهم لما ذكرنا لا أن النبي ﷺ لا يشهد على باطل، وهذا باطل، إذ لم يستجر عليه السلام أن يشهد عليه.

وهكذا رواية عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة عن سعيد هذا الخبر، وفيه «لا أشهده».

وأما قول ابن سيرين: قاربوا بين آبائكم، فمقطع - ثم لو صح لكان حجة لنا عليهم؛ لأنه أمر بالمقاربة ونهى عن خلافتها، وهم يميزون خلاف المقاربة، ولا يوجبون المقاربة، فمن أصل من هؤلاء المخرومين. والمقاربة: هو الاجتهاد في التعديل، كما قال تعالى: «وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُسُوا كَالْمُزَنِّزَةِ» فصَحَّ أن الاجتهاد في التعديل بين أولاده إن لم يصادف حقيقة التعديل كان مقاربة، إذا لم يقدر على أكثر من ذلك.

ومن عجائب الدنيا احتجاجهم برواية زهير بن معاوية عن أبي الزبير عن جابر هذا الخبر «قال جابر: قالت امرأةٌ لبشير: أنحل إني غلامك هذا، أشهد لي رسول الله ﷺ فأتى رسول الله ﷺ وذكر ذلك له، فقال له رسول الله ﷺ: أله إخوة؟ قال: نعم، قال: فكلهم أعطيت مِثْلَ مَا أُعْطِيتَ؟ قال: لا، قال: فليس يصلح هذا، ألا وإنِّي لا أشهد إلا على حق».

قال أبو محمد: فيكون أعجب من احتجاجهم بهذا الخبر وهو أعظم حجة عليهم؛ لأن في أوله «ليس يصلح» وفي آخره «إنِّي لا أشهد إلا على حق» فصَحَّ أنه ليس حقاً، وإذ ليس حقاً فهو باطل وضلال.

قال تعالى: «فَمِمَّا ذُوَّبَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ».

فإن قالوا: فقد قال عليه الصلاة والسلام «لا يصلح أن ينبع» في حديث الشفيع، ثم أجزموه إذا أجازه الشفيع ونهى عليه

ﷺ بنو بنين وبنو بنات فلم يوجب عليه الصلاة والسلام إعطائهم ولا العدل فيهم. وإذا مات الولد بعد أن وهب هبة لا عبادة فيها فقد صارت لورثته وبطل أمر الأب فيها.

وأما إن مات الوالد فالتعديل بينهم دين عليه، فهو من رأس ماله - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٣٤- مسألة: وهبة جزء مسمى منسوب من الجميع كثلث أو ربع أو نحو ذلك من المشاع والصدقة به جائزة حسنة للشريك ولغير الشريك، وللغني والفقر فيما ينقسم وفيما لا ينقسم، كالخيران وغيره ولا فرق.

وهو قول عثمان البتي، ومعمّر، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق؛ وأبي ثور، وأبي سليمان، وجميع أصحابهم.

وهو قول إبراهيم النخعي.

وقال أبو حنيفة: لا تجوز هبة المشاع فيما ينقسم، ولا الصدقة به - لا للشريك ولا لغيره، لا على فقير ولا على غني - وتجوز هبة والصدقة بمشاع لا ينقسم على الفقير والغني وللشريك ولغيره. والذي ينقسم عنده: الذرور والأرضون، والمكيلات، والموزونات والمددوات، والزرورات - والذي لا ينقسم عنده الرأس الواحد من الحيوان، والحمام، والسيف، واللؤلؤ، والثوب، والطريق، ونحو ذلك.

قال: والإجارة بمشاع مما ينقسم ومما لا ينقسم لا تجوز البتة، إلا من الشريك وحده - قال: ورهن المشاع الذي ينقسم والذي لا ينقسم لا يجوز البتة، لا من الشريك ولا من غيره.

قال: وبيع المشاع وإداقته والوصية به - مما ينقسم وما لا ينقسم: جائز من الشريك وغير الشريك.

وكذلك عتق المشاع فأعجبا لهذه التباس التي لا تعقل، ولا لها في البتة أصل بالمنع خاصة في شيء من ذلك ولم يختلف عنه في أن الهبة والصدقة بشيء واحد مما ينقسم: كمائة دينار، أو كدار واحد، أو ضيعة واحدة، أو كر طعام، أو قطار حديد، أو غير ذلك، لغني لا يجوز - واختلف عنه في الصدقة بذلك على فقيرين، أو هبة ذلك لفقرين، فروي عنه في الهبة في الجامع الصغير: أنها تجوز للفقيرين - وفي الأصل: أنها لا تجوز، والأشهر عنه في الصدقة على الفقيرين كذلك، أنها تجوز، إلا في رواية مبهمة غير مبيّنة أجل فيها المنع فقط.

وقال: محمد بن الحسن: إن وهب داراً لاثنتين بينهما بتصنيف جائز ذلك، فإن وهب لأحدهما الثلث، وللآخر الثلثين فدفعا إليهما معاً: جائز ذلك، فإن دفع إلى الواحد ثم إلى الآخر:

وقال تعالى: «الَّذِينَ آمَنُوا يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأُحْكِمَتُ لَهُمْ أُمُورُهُمْ وَهُمْ لَا يَسْأَلُونَ أَحَدًا مِّنْ أَشْيَاءِهِمْ» فإلّا الذي حكم بإيجاب الزكاة، وفسخ أجر البغي، وحلوان الكاهن، وبيع الخمر، وبيع أم الولد، وبيع الرّبا، هو الذي فسخ الصدقة والعطية المفضل فيها بعض الولد على بعض، ولو أنهم اعترضوا أنفسهم بهذا الاعتراض في إبطالهم التحل والصدقة التي لم تقبض لكان أصح وأثبت، ولكنهم كالسكارى يخطون واحتج بعضهم بأنه عمل الناس فقلنا: عمل الناس الغالب عليه الباطل.

وقال انس: ما أعرف مما أدركت الناس عليه إلا الصلاة. **وقال بعضهم:** لما جازت مفاضلة الإخوة جازت مفاضلة الأولاد.

قلنا: هذا حكم لإليس، وهما قلتم: لما جاز القود بين المرء وأخيه جاز بين المرء وولده، فكان أصح.

قال أبو حمزة: وأما ما هووا به عن الصحابة رضي الله عنهم فكذلك لا حجة لهم فيه؛ لأنه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ.

ثم حديث أبي بكر قد أوردناه بخلافه ما أوردوه.

وأما قول عمر، وعثمان، من غل ولده غللاً، فنحن لم نمنع غل الولد وإنما منعنا المفاضلة، وليس في كلامهما إباحة المفاضلة، كما ليس فيه إباحة بيع الخمر والختانير ولا فرق.

وقد صحح عنهما المنع منها، كما أوردنا.

وأما الرواية عن ابن عمر فليس فيها أنه لم ينحل الآخرين قبل ولا بعد بمثل ذلك، بل فيها أنه قال: واقد ابني مسكين، فصح أنه لم يكن نحل بعد كما نحل إخوته، فألحق بهم، وأخرجه عن المسكنة، على أنها من طريق ابن لبيعة وهو ساقط.

وكذلك القول في الرواية عن عبد الرحمن هي أيضاً منقطعة، ثم لو صححت فليس فيها أنه لم يسو قبل ولا بعد بينهم، فبطل كل ما تعلقوا به - وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: وأما التفات الواجبات: فقله عليه الصلاة والسلام «اعلموا بين أولادكم إيجاب لأن يغني على كل واحد ما لا قوام له إلا به، ومن تعدى هذا فلم يعدل بينهم».

وكذلك هذا القول منه عليه الصلاة والسلام بإيجاب للتسوية بين الذكر والأنثى، وليس هذا من الموارث في شيء، ولكل نص حكمه، وليس هذا الحكم في غير الأولاد، إذا لم يأت النص إلا فيهم.

وأما ولد الولد: فلا خلاف فيهم، وقد كان لأصحاب النبي

لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ.

ومنع سفيان من هبة المشاع، إلا أنه أجاز هبة واحد داراً لاثنتين، وهبة الاثنتين داراً لواحد.

ومنع ابن شبرمة من هبة المشاع، ومن هبة واحد داراً لاثنتين فصاعداً، وأجاز هبة اثنتين داراً لواحد.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وما نعلم لهم شغباً موهوا به إلا إن قالوا: قبضُ المشاع لا يمكن.

فقلنا لهم: كذبتم، بل هو ممكن، وهبك أنه غير ممكن فلم أجزم بيعه، والبيع عندكم يحتاج فيه إلى القبض، ولم أجزم إصدافه، والصدائق واجب فيه الإقباض.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾:

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَجِلْ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾.

ولم أجزم الوصية به؟ ولم أجزم إجارة المشاع من الشريك، ومنعتم الزهن فيه من الشريك، ومنعتم الهبة من الشريك - وأقرب ذلك لم أجزم هبة المشاع فيما لا يتقسم والعة واحدة. فهل في التلاعب والسخافة أكثر من هذا؟

وموهوا أيضاً بالرواية التي ذكرنا قبل من قول أبي بكر لعائشة أم المؤمنين رضي الله عنهما: إني كنت لحملك جاذ عشرين وسقاً من مال الغاية فلز كنت جدتيه واحتزته لكسان لك، هذا دليل على المنع من هبة المشاع.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هذا عظيم جداً، وفاحش القبح لوجوه: أولها - أنه لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ.

وثانيها - أنه كم قولة لأبي بكر، وعائشة رضي الله عنهما قد خالفتموها فيها فتقول أبي بكر، وغيره من الصحابة رضي الله عنهم في الزكاة إن لم تكن بنت غاصي فابن لبون ذكر، وتركه الضحية وهو غني، وكصيام عائشة أيام التشريق، وقولها: لا صيام لمن لم يبيت من الليل وغير ذلك كثير جداً.

وثالثها - أن هذا الخبر نفسه قد أوردناه بخلاف هذه الفصحة.

ورابعها - أن اللفظ الذي احتجوا به بخالف لقولهم جهاراً بل فيه إجارة هبة جزء من المشاع لغنيته؛ لأنه غلبها جذاذ عشرين وسقاً من مال بالغاية. ولا يخلو ذلك ضرورة من أحد وجهين:

إما أن يكون غلبها من تلك النخل ما تجب منها عشرين وسقاً، أو غلبها عشرين وسقاً مجدودة، فهي:

إما عدة بأن ينحلها ذلك - وهذا هو الأظهر، وإما أنه غلبها وأمضى لها ذلك المقدار، وهو مجهول القدر والعدد والعين في مشاع، فراهباً معاً بحضرة الصحابة جائزاً ولا يخالفهما منهم، ولم يطله أبو بكر لذلك. فكذبوا في قولهم صراحاً، وإنما بطله أبو بكر بنص قوله «لأنها لم تحزه» فقط، ولو جدته وحازته لكان نافذاً، فعاد حجة عليهم، وصدق رسول الله ﷺ «الحياء من الإيمان».

فسقط كل ما موهوا به - والله تعالى الحمد.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فعندنا إلى قولنا فوجدنا الله تعالى قد حصر على الصدقة وفعل الخير، والفضل، وكانت الهبة فعل خير، وقد علم عز وجل أن في أموال المحضيين على الهبة والصدقة مشاعاً وغير مشاع، فلز كان تعالى لم يسح لهم الصدقة والهبة في المشاع لئنه لهم، ولما كتبه عنهم، ومن حرم عن الله تعالى، أو أوجب ما لم ينص الله عز وجل على تحريمه وإيجابه على لسان رسوله ﷺ المأمور بالتبليغ، والبيان: فقد كذب على الله تعالى، وافترى عليه، وهذا عظيم جداً.

فصح يقيناً: أن هبة المشاع والصدقة به، وإجارته ورهنه: جائز كل ذلك - فيما يتقسم وما لا يتقسم - للشريك ولغيره، وللغني وللغني «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا».

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع أخبرنا شريك عن إبراهيم بن المهاجر عن قيس بن أبي حازم قال: «أتى رجل رسول الله ﷺ بكبش شعر من الغنيم، فقال: يا رسول الله هبتها لي، فإن أهل بيتي تعالج الشعر» فقال عليه الصلاة والسلام: نصيب منها لك.

وهم يحتجون بالمرسل، ورواية شريك، وإبراهيم بن المهاجر فما صرفهم عن هذا الخبر.

وقد صح عن أسماء بنت أبي بكر الصديق أنها قالت للباسم بن محمد بن أبي بكر، ولعبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر: أتي ورثت عن אחتي عائشة مالا بالغاية، وقد أعطاني معاوية بها مائة ألف، فسر لكما؛ لأنهما لم يرا من أم المؤمنين شيئاً إنما ورثا أسماء، وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر:

فهذه هبة لغنيين مكتسبين مشاعاً، وفعل أسماء رضي الله تعالى عنها بحضرة الصحابة رضي الله عنهم، ولا يعرف لها منهم مخالف، وصدقات الصحابة على بينهم وبني بينهم بغلة أوقافهم أشهر من الشمس صدقة أو هبة لأغنياء مشاع.

هو أكل المال بالباطل، وهذا خلاف ما تقدّم؛ لأنّ الجزء المسمّى متيقّن أنّه لا جزء إلا وفيه حظٌ للمشتري، أو المصدق، أو الموهوب له، أو المصدق عليه، أو المرتهن، أو المستاجر:

رواية من طريق عبد الرزاق عن معمر بن معمر سألت الزهري عن الرجل يكون شريكاً لأبيه فيقول له أبوه: لك مائة دينار من المال الذي بيني وبينك، فقال الزهري: قضى أبو بكر، وعمر: أنّه لا يجوز، حتى يحوزه من المال ويعزله.

وه إلى معمر عن سالم بن الفضل: كتب عمر بن عبد العزيز: أنّه لا يجوز من النحل، إلا ما أقر، وعزل، وأعلم..

١٦٣٦ - مسألة: ومن أعطى شيئاً من غير مسألة، ففرض عليه قبوله، وله أن يهبه بعد ذلك - إن شاء - للذي وهبه له.

وهكذا القول في الصدقة، والهبة، وسائر وجوه النفع.

بهذه ذلك:

ما رواه من طريق الزبارة أخبرنا إبراهيم بن سعيد الجوهري أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن السائب بن يزيد عن حبيب بن عبد العزى عن ابن الساعدي عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «مّا أتاك من هذا المال من غير مسألة، ولا إشراف نفس، فأقبله لا تعلم حديثاً رواه أربعة من الصحابة في نسق بعضهم عن بعض إلا هذا.

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو الطاهر أخبرنا ابن وهيب أخبرني عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله ﷺ: «كان يُعطي عُمرَ العطاء فيقول له عُمر: يا رسول الله أعطه أفقر إليّ مني فقال رسول الله ﷺ: خذهُ فتموّلهُ، أو تصدّق به، ومّا جاءك من هذا المال - وأنت غير مشرف ولا سائل - فخذهُ، ومّا لا تبعه نفسك».

قال سالم: فمن أجل ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحداً شيئاً، ولا يرد شيئاً أعطيه.

أخبرنا أحمد بن محمد بن الجسور أخبرنا أحمد بن الفضل بن بهرام اللينوري أخبرنا محمد بن جرير الطبري أخبرنا الفضل بن الصباح أخبرنا عبد الله بن يزيد أخبرنا سعيد بن أبي أيوب عن أبي الأسود عن بكر بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن خالد بن عدي الجهني أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ جَاءَهُ مِنْ أَخِيهِ مَعْرُوفٌ فَلْيَقْبَلْهُ وَلَا يَزِدْهُ فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقُ سَاقِهِ اللَّهُ أَيْبَاهُ».

فهذه آثار متواترة لا يسع أحداً الخروج عنها، وأخذ بذلك

ورويانا من طريق محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فذكر قصة حين وطلب هوازن عيالهم وأبنائهم فقال رسول الله ﷺ: «مّا كان لي ولتي عبد المطلب فهو لكم فقال المهاجرون والأنصار: ومّا كان لنا فهو لرسول الله ﷺ» وذكر الحديث. فهذه هبة مشاع وهم يحتجون بهذه الطريق إذا وافقت تقليدهم. والخبر الذي:

روايته من طريق مسلم أخبرنا يحيى بن يحيى قال: أخبرنا أبو خيثمة عن أبي الزبير عن جابر قال: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَ عَلِيّاً أبا عُبَيْدَةَ فَتَلَقَى عِيراً لِقْرَيشَ وَزَوْدَنَا جَرَاباً مِنْ تَمْرٍ، لَمْ يَجِدْ لَنَا غَيْرَهُ، فَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يُعْطِيَانَا تَمْرَةً تَمْرَةً فَهَذِهِ عَطِيَّةُ حِمْرٍ مَشَاعَةٍ، وَالْحَبَّةُ تَقْرُومُ».

ما رواه من طريق مسلم أخبرنا خلف بن هشام أخبرنا حماد بن زيلع عن غيلان بن جرير عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنَ الْأَشْعَرِيّينَ نَسْتَحْمِلُهُ فَأَمَرَ لَنَا بِثَلَاثِ ذَوْدٍ غَرُّ الذُّرَى» وذكر الخبر - فهذه هبة مشاع لم ينقسم.

وأما من النظر: فليس إلا ملك صحيح، ثم تصرف فيما صح الملك فيه ولا مزيد، فتسلّم الموهوب له والمصدق عليه بالجزء المشاع كما ملكه الواهب والمصدق، ولا فرق ألبتة - ويتصرف الموهوب له، والمصدق، والمكسري، كما يتصرف فيه الواهب، والمصدق، والمكسري، وكلاهما ولا فرق، وتكون يد المرتهن عليه كما هي يد الرهن وكيله ولا فرق - وهذا لا يخلص لهم منه أصلاً - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٣٥ - مسألة: وأما إذا أعطى شيئاً غير معين من جملة، أو عدداً كذلك، أو ذرعاً كذلك، أو وزناً كذلك، أو كيلاً كذلك، فهو باطل لا يجوز، مثل: أن يعطي درهماً من هذه الدراهم، أو دابةً من هذه الدواب أو خمسة دنانير من هذه الدنانير، أو رطلاً من هذا الدقيق، أو صاعاً من هذا التمر، أو ذراعاً من هذا الثوب.

وهكذا في كل شيء، والصدقة بكل هذا، والهبة والإصداق، والبيع، والرهن، والإجارة، باطل كل ذلك سواء فيما اختلفت أبعاضه أو لم تختلف - لا لشريك ولا لغيره، ولا لغني ولا لفقر - لأنه لم يوقع الهبة ولا الصدقة، ولا الإصداق، ولا الرهن، ولا الإجارة على شيء أبانه عن ملكه، أو أوقع فيه حكم الرهن، أو الإجارة، فإذا ذلك كذلك، فلم يخرج شيء من تلك الجملة عن ملكه، ولا أوقع فيه حكماً: فلا شيء في ذلك، وهذا

فاسقٌ عاصيٌ لله تعالى ظالمٌ؛ لأنه يعينُ به ظالماً على الإثم والعدوان بإيقاته عنده، ولا يعينُ على البرِّ والتقوى باتباعه منه، وقد نهى الله تعالى عن ذلك وأمره بخلاف ما فعلَ بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

ثم لا يخلو من أن يكون يعرفُ صاحبه الذي أخذ منه بغير حقٍّ أو لا يعرفه، فإن كان يعرفه، فهذا زائد فسقه، وتضاعفَ ظلمه، وأتى كبيرةً من الكبائر، وصارَ أظلمَ من ذلك الظالم؛ لأنه قد ردَّ على ردِّ المظلمة إلى صاحبها وعلى إزالتها عن الظالم فلم يفعل، بل أعان الظالم، وأيده وقواه، وأعان على المظلم.

وإن كان لا يعرفُ صاحبه فكلُّ مال لا يعرفُ صاحبه فهو في مصالح المسلمين، فالقولُ في هذا القسم كالقول في الذي قبله سواء سواء، إذ منع المساكين والفقراء والضعفاء حقهم، وأعان على هلاكهم، وقوى الظالم بما لا يحلُّ له، وهذا عظيمٌ جداً - نعوذ بالله منه.

فإن كان يوقرُ أنه حلالٌ فإن الذي أعطاه مكتسبٌ بذلك حسناتٌ جمَّةٌ بلا شك، فهو في رده عليه ما أعطاه غير ناصح، له، إذ منعه الحسنات الكثيرة، وقد قال رسول الله ﷺ: «الدُّيْنُ النَّصِيحَةُ الدُّيْنُ النَّصِيحَةُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِأَيُّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَاقِبَتُهُمْ» فمن لم ينصح لأخيه المسلم في دينه فقد عصى الله عزَّ وجلَّ في ذلك، ولعله إن رده لا يحضرُ المردود عليه بيته أخرى في بذل، فيكون قد حرمه الأجرَ وصدَّ عن سبيلٍ من سبيل الخير.

وإن كان لا يدرى أحلالٌ هو أم حرامٌ، فهذه صفة كلِّ ما يتعامل به الناس إلا في اليسير الذي يوقرُ فيه أنه حلالٌ، أو أنه حرامٌ، فلو حرمَ أخذَ هذا حرمتِ المعاملات كلها إلا في السادر القليل جداً.

وقد كان على عهد رسول الله ﷺ سرقاتٌ ومعاملاتٌ فاسدةٌ غير مشهورة، فما حرمَ عليه الصلاة والسلام قطُّ من أجل ذلك أخذَ مال يتعامل به الناس، إلا أن قوماً من أهل الورع اتقوا ما الأغلب عندهم أنه حرامٌ، فما كان من هذا القسم فهو داخلٌ في باب وجوب النصيحة بأخذوه، فإن طابت نفسه عليه فحسن، وإن اتقاء فليصدق به فيؤجرَ على كلِّ حال، فهذا برهانٌ ظاهرٌ لا يتحجج به غيره. وآخر: وهو أن من الجهل المفرط، والعمل في الدين بغير علم أن يكون المرء يستسهل بلا مؤنة أخذَ مال زيدٍ في بيعه يبيعه منه، أو في إجاره يؤجرُ نفسه في عملٍ يعملُه له، ثم يتجنب أخذَ مال ذلك الزيد نفسه إذا أعطاه إياه طبيب النفس به، فهذا عجبٌ عجيبٌ، لا مدخلَ له في الورع أصلاً؛ لأنه إن كان يتقي كونه ذلك المال خبيثاً فقد أخذه في البيع والإجارة فهذا يكاد يكون

من الصحابة ابنٌ عمرٌ كما ذكرنا آنفاً وأبوه عمرٌ بن الخطاب:

كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن منصور، وإسحاق بن منصور، كلاهما عن الحكم بن نافع - هو أبو اليمان - أخبرنا شعيب - هو ابن أبي حمزة - عن الزهري أخبرني السائب بن يزيد أن حبيب بن عبد العزيز أخبره أن عبد الله بن السعدي أخبره أن عمر بن الخطاب قال لي في خلافتي: ألم أحدث أنك تلي من أعمال الناس أعمالاً فإذا أعطيت العمالة كرمها.

قلت: إن لي أفراساً وأعبداً وأنا مخير، فأريد أن تكون عمالتي صدقةً على المسلمين قال له عمر: فلا تفعل - ثم ذكر له خبره مع النبي ﷺ نحو ما ذكرناه - فهذا عمرٌ ينهى عن ردِّ ما أعطي المرء.

ومن طريق حماد بن سلمة، أخبرنا ثابت البناني عن أبي رافع عن أبي هريرة قال: ما أحدٌ يهدي إليَّ هديةً إلا قبلتها.

فأما أن أسأل، فلم أكن لأسأل.

ومن طريق الحجاج بن المهال أخبرنا مهدي بن ميمون أخبرنا واصلٌ مولى أبي عيينة عن صاحبٍ له: أن أبا الدرداء قال: من آتاه الله عزَّ وجلَّ من هذا المال شيئاً من غير مسألة ولا إشرافٍ، فليأكله، وليتوكله.

ومن طريق الحجاج بن المهال أخبرنا عبد الله بن داود - هو الخريزي - عن الأعشى عن حبيب بن أبي ثابت قال: رأيت هدايا المختار تاتي ابن عباس وابن عمر فيقبلونها.

ومن طريق محمد بن المنثري أخبرنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن سفيان الثوري عن منصور بن العتير عن إبراهيم النخعي قال: أخذ من السلطان ما أعطاك.

قال أبو محمد: هذا من طريق الأثر.

وأما من طريق النظر فإنه لا يخلو من أعطاك: سلطانٌ أو غير سلطان، كانتا من كان، من ير أو ظالم، من أحدٍ ثلاثة أوجه لا رابع لها:

إما أن يوقرَ المعطى أن الذي أعطي حرامٌ، وإما أن يوقرَ أنه حلالٌ، وإما أن يشك فلا يدرى أحلالٌ هو أم حرامٌ، ثم ينقسم هذا القسم ثلاثة أقسام:

إما أن يكون أغلبُ ظنه أنه حرامٌ، أو يكون أغلبُ ظنه أنه حلالٌ، وإما أن يكون كلا الأمرين ممكناً على السواء.

فإن كان موقناً أنه حرامٌ وظلمٌ وغصبٌ، فإن رده فهو

رِيَاءَ مَشُوباً بِجَهْلٍ.

فَإِنْ قِيلَ: يَكْرَهُ الْمَرْءُ اخْذَهُ.

قِيلَ: هَذَا خِلَافُ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالرَّغْبَةُ عَنْ سِتِّهِ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ هَذَا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ - هُوَ الْأَعْمَشُ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ دُعِيتُ إِلَى زُرْعٍ أَوْ كُرَاعٍ لَأَجِيتُ، وَلَوْ أَهْلَيْتُ إِلَى زُرْعٍ أَوْ كُرَاعٍ لَقَبِلْتُ» وَمِنْ رَغْبٍ عَنْ سِتِّهِ فَمَا وَفَّقَ لِحِرِّ صَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سِتِّي فَلَيْسَ مِنِّي».

قَالَ أَبُو عَمْدٍ: وَكَانَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ لَا يَرُدَّانِ مَا أُعْطِيَ، وَلَا يَسَالَانِ أَحَدًا شَيْئًا، فَإِنْ احْتَجَّ الْمُخَالَفُ بِحَدِيثِ الصَّعْبِيِّ بْنِ جُمَاةٍ «إِذْ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ جِمَارٌ وَخَشِرَ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ وَقَالَ: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حَرَمٌ».

وَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَقْبَلَ هَيْئَةً إِلَّا مِنْ قُرَشِيٍّ أَوْ أَنْصَارِيٍّ أَوْ ثَقَفِيٍّ أَوْ دَوْسِيٍّ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ عَمْرِو الرَّزَّازِي أَخْبَرَنَا سَلْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «وَالَيْمَ اللَّهُ لَا أَقْبَلَ بَعْدَ يَوْمِي هَذَا مِنْ أَحَدٍ هَدِيَّةٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مُهَاجِرِيٍّ قُرَشِيٍّ أَوْ أَنْصَارِيٍّ أَوْ ثَقَفِيٍّ أَوْ دَوْسِيٍّ».

وَمَا:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حَزَامٍ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَانِي ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ قَالَ: يَا حَكِيمُ إِنَّ هَذَا الْمَالُ خَضِرَةٌ خُلُوةٌ فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةٍ نَفْسُ بَوْرِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافٍ نَفْسُ لَمْ يَسَارِكْ فِيهِ، وَكَأَنِّي كَأَلَدِي بِأَكُلٍ وَلَا يَشْبَعُ، وَالَّذِي عَلَّمَنِي خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّتْلَى فَإِنْ حَكِيمٌ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَرَى بِعَذِّكَ أَحَدًا شَيْئًا حَتَّى أَفَارِقَ النَّبِيَّ»، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَدْعُو حَكِيمًا لِيُعْطِيَهِ الْعَطَاةَ فَيَأْبَى أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا، ثُمَّ إِنَّ عَمَرَ دَعَا لِيُعْطِيَهِ فَيَأْبَى أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا، فَقَالَ عَمَرُ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ إِنِّي أَعْرَضُ عَلَيْهِ حَقِّهِ الَّذِي قَسَمَهُ اللَّهُ لَهُ مِنْ هَذَا النَّعِيِّ فَيَأْبَى أَنْ يَأْخُذَ - فَلَمْ يَرَوْا حَكِيمًا أَحَدًا مِنَ النَّاسِ شَيْئًا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ حَتَّى تَوَفَّى: وَمَا:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُ قَالَ لِلْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ وَقَدْ سَأَلَهُ الْأَحْنَفُ عَنِ الْعَطَاةِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو ذَرٍّ: خُذْهُ، فَإِنَّ فِيهِ الْيَوْمَ مَعُونَةً، فَإِذَا كَانَ ثَمَنًا لَدَيْكَ فَلَا تَأْخُذْهُ. فَكُلُّ هَذَا لَا حِجَّةَ هُمْ فِيهِ: أَمَّا حَدِيثُ «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَقْبَلَ هَيْئَةً» فَإِنَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي سَعِيدٍ لَا يَخْلُو:

إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ لَمْ يَسْمَعْهُ.

فَإِنْ كَانَ لَمْ يَسْمَعْهُ فَهُوَ مُنْقَطِعٌ، وَإِنْ كَانَ سَمِعَهُ فَلَيْسَ فِيهِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُمْ بِذَلِكَ، لَأَنَّهُ أَنْفَذَهُ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَهْمُودِ الْأَصْلِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ كَانَ أَنَّ الْمَعْلَى خَيْرٌ إِنْ شَاءَ قَبْلَ وَإِنْ شَاءَ رَدُّ. وَحَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَارِدٌ بِإِبْطَالِ الْحَالِ الْأَوَّلِ، وَلَا شَكَّ فِي ذَلِكَ حِينَ أَمَرَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِقَبُولِ مَا جَاءَ مِنَ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا إِشْرَافٍ نَفْسٍ.

فَصَحَّ أَنَّ هَذَا هُمُ قَدْ صَحَّ نَسْخُهُ بِقِيَّتِهِ لَا مَرَّةً فِيهِ، فَمَنْ ادَّعَى أَنَّ الْمَوْقِفَ نَسْخُهُ قَدْ دَعَا وَنَسَخَ النَّاسِخُ، فَقَدْ ادَّعَى الْبَاطِلَ، وَمَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، وَحَاشَ لِلَّهِ مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ فِي الدِّينِ، إِذْ لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمَا عَلَّمَنَا صَحِیحُ الدِّينِ مِنْ سَقِيمِهِ فِيهِ وَلَا مَا يَلْزِمُنَا نَسَا لَا يَلْزِمُنَا، وَمَعَاضُ اللَّهِ مِنْ هَذَا - فَبُطِّلَ التَّعْلُقُ بِهَذَا الْخَبَرِ جَمْلَةً.

وَأَمَّا الْآخَرُ «لَا أَقْبَلَ بَعْدَ يَوْمِي هَذَا مِنْ أَحَدٍ هَدِيَّةٌ» فَرَوَيْنَاهُ سَلْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ الْأَبْرَشِ - وَهُوَ سَاقِطٌ مَطْرُحٌ - فَبُطِّلَ التَّعْلُقُ بِهِ جَمْلَةً.

وَأَمَّا حَدِيثُ الصَّعْبِيِّ بْنِ جُمَاةٍ فَقَدْ بَيَّنَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ السَّبَبَ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ رَدُّهُ وَهُوَ كَوْنُهُمْ بِحَرَمَيْنِ، وَهَذَا بَعْضُ الْأَحْوَالِ الَّتِي عَمَّا حَدِيثُ عَمَرَ، فَهُوَ مُسْتَثْنَى مِنْهُ.

وَكَذَلِكَ تَقُولُ: إِنَّ الْحَرَمَ إِذَا أَهْدَى لَهُ صِيْدٌ فَهُوَ خَيْرٌ فِي قَبُولِهِ وَرَدُّهُ.

وَهَكَذَا رَوَيْنَا عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَابْنِ عَمَرَ أَنَّهُمَا كَانَا يَقْبَلَانِ الْهَدَايَا وَيُرَدَّانِ الصَّيْدَ إِنْ أَهْدَى لَهَا وَهِيَ حَرَمَانِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ حَكِيمٍ - فَبَيَّنَّ جَدًّا، لِأَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِيمَنْ أَخَذَ الْمَالَ بِإِشْرَافٍ نَفْسُ مَا قَالَ مِنْ أَنَّهُ «لَا يَسَارِكُ لَهُ فِيهِ» وَعَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ الْإِشْرَافَ إِلَى الْمَالِ لَمْ يَسْتَجِزْ أَخْذَهُ.

وَهَكَذَا تَقُولُ: إِنَّهُ إِنَّمَا يَلْزَمُ أَخْذَهُ مَنْ كَانَ غَيْرُ مُشْرِفٍ نَفْسٍ إِلَيْهِ.

وَبِهَذَا ذَلِكَ: إِخْبَارُهُ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْطَاهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَأَعْطَاهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَأَعْطَاهُ - كَذَا جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ حَتَّى خَاطَبَهُ بِمَا خَاطَبَهُ بِهِ.

يهمطون ويصيرون ثم يدعون فيجابرون، قلت له: نزلت بعمل فتزلي واجازني، قال: اقبل، قلت: فصاحب ربا، فقال: اقبل ما لم تره بعينه.

قال علي: وهكذا ادرنا من يوثق بعلمه - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٣٧ - مسألة: ولا تَحُلْ الرِّشْوَةَ: وهي ما اعطاه المرء ليحكم له بباطل، او ليولي ولاية، او ليظلم له انسان - فهذا ياتم المعطي والاخذ.

فاما من منع من حقه فاعطى ليدفع عن نفسه الظلم فذلك مباح للمعطي.

واما الاخذ فاتم، وفي كلا الوجهين فالما لمعطي باق على ملك صاحبه الذي اعطاه كما كان، كالغصب ولا فرق - ومن جملة هذا ما اعطيه اهل دار الكفر في فداء الاسرى، وفي كل ضرورة، وكل هذا متفق عليه، الا ملك اهل دار الكفر ما اخذوه في فداء الاسير وغير ذلك، فلان قوما قالوا: قد ملكوه - وهذا باطل، لانه قول لم يأت به قرآن، ولا سنة، ولا قياس، ولا نظر، وقولنا في هذا هو قول الشافعي، وأبي سليمان، وغيرهما.

برهان صحة قولنا: قول الله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَيْعَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ فنسأل من خلفنا: ايجز اخذ الكفار ما اخذوا منا في الفداء وغيره ام بباطل، فمن قولهم: بالباطل، ولو قالوا غير ذلك كفروا، وفي هذا كفاية، لانه خطاب لجميع الجن والإنس، ولزوم الذين لهم. وقول رسول الله ﷺ «إِنْ يَمَاءَكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فان قيل: لم اجتمعت إعطاء المال في دفع الظلم، وقد روت من طريق أبي هريرة، قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: فلا تعطه ماله، قال: أرأيت إن فأتاني؟ قال: فأتته، قال: أرأيت إن فأتني؟ قال: فأتته، قال: أرأيت إن فأتته؟ قال: فهو في النار».

وبالحبر الماتور فلنن الله الراشي والمُرشي.

قال أبو محمد: خبر لعنه الراشي إنما رواه الحارث بن عبد الرحمن وليس بالقوي.

وأبضا - فإن للمعطي في ضرورة دفع الظلم ليس راثيا.

واما الخبر في المقاتلة فهكذا نقول: من قدر على دفع الظلم عن نفسه لم يحل له إعطاء فليس فما قوته في ذلك.

واما من عجز فالله تعالى يقول: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا

وَرِيثًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمَسْبُوحِ «أَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ حَكِيمَ بْنِ حِزَامٍ يَوْمَ حُجَيْنَ عَطَاءً فَاسْتَقْبَلَهُ فَرَّادُهُ» ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ، وَهَذَا غَايَةُ إِشْرَافِ النَّسَبِ.

ورويانا من طريق أبي داود الطيالسي أخبرنا ابن أبي ذئب عن مسلم بن جندب عن حكيم بن حزام قال: سألت رسول الله ﷺ فالتفت في المسألة فقال رسول الله ﷺ «مَا أَنْكَرَ مَسْأَلَتُكَ يَا حَكِيمُ إِنَّ هَذَا الْمَالَ حُلُوٌ خَصِيرٌ».

وذكر الحديث. فهذا بيان لاتح، ولا يجوز أن يظن بحكيم عليه غير هذا.

واما قول أبي ذر فصحيح، لأن ما أعطى المرء وطلب عوضا منه فحرام عليه أخذه، وإنما يلزم اخذ ما اعطي دون شرط فاسد:

روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن زر بن عبد الله المرهبي عن عبد الله بن مسعود أن رجلا سأل فقال: لي جار يأكل الربا، وأنه لا يزال يدعوني. فقال له ابن مسعود: مهناه لك، وإثمه عليك، قال سفيان: إن عرفته بعينه فلا تأكله.

قال أبو محمد: صدق سفيان الأكل غير الأخذ، لما عرف أن عينه حرام، لأنه يقدر في أخذه على أن يؤذي فيه ما افترضه الله تعالى عليه من إيصاله إلى أهله وإزلاته عن المطام، ولا يقدر على ذلك في الأكل، ففرض عليه اجتناب أكله.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي عن الزبير - هو ابن الحرث - عن سلمان الفارسي قال: إذا كان لك صديق عامل، أو جار عامل، أو ذو قرابة عامل، فدعاك إلى طعام فاقبله، فإنه مهناه لك وإثمه عليه.

وبه إلى عبد الرزاق عن معمر قال: كان عدي بن أرطاة - هو عامل البصرة - يبعث إلى الحسن كل يوم بجنان ثريد فياكل الحسن منها ويطعم أصحابه قال: وبعث عدي إلى الحسن، والشعبي، وابن سيرين، فقبل الحسن، والشعبي، ورد ابن سيرين.

قال: وستل الحسن عن طعام الصيافة، فقال: قد أخبركم الله تعالى عن اليهود والنصارى أنهم يأكلون الربا وأحل لكم طعامهم.

وبه إلى معمر عن منصور بن المعتمر قلت لإبراهيم النخعي: عرفت لنا يهبط ويصيب من الظلم فیدعوني فلا أجيبه فقال إبراهيم: الشيطان عرض بهذا ليوثق عداوة، وقد كان العمائل

وُسْمَتَهَا.

فَلْيَسْتَجْلِ أَوْ لْيَسْتَكْزِرْ.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» فَسَقَطَ عَنْهُ فَرْضُ الْقَاتِلَةِ وَالذَّفَاعِ، وَصَارَ فِي حَذِّ الْإِكْرَاهِ عَلَى مَا أَصْبَحَ فِي ذَلِكَ.

وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أَهْلِ الْخَطَا وَالنِّسْبَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» وَقَدْ ذَكَرْنَا بِإِسْنَادِهِ فِيمَا سَلَفَ مِنْ دِيَوَانِنَا هَذَا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: «أَطْعِمُوا الْجَائِعَ وَكُفُّوا الْعَائِيَّ» وَهَذَا عَمُومٌ لِكُلِّ عَائٍ عِنْدَ كُلِّ كَافِرٍ أَوْ مُؤْمِنٍ بغيرِ حَقٍّ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَعْمَرٍ قَالَ: مَعْمَرٌ عَنْ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ، وَقَالَ سَفِيانٌ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، ثُمَّ أَتَى الْحُسَيْنَ، وَإِبْرَاهِيمَ، قَالَا جَمِيعًا: مَا أُعْطِيَتْ مَصَاتِعُهُ عَلَى مَالِكَ وَدَمَكِ، فَبُذِّلَ فِيهِ مَا جُورَ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٦٣٨ - مسألة: وأما من نصر آخر في حق، أو دفع عنه ظلمًا، ولم يشترط عليه في ذلك عطاءً، فاهدى إليه مكافأة، فهذا حسن لا نكرهه؛ لأنَّه من جملة شكر المنعم، وهدية بطيب نفس، وما نعلم قرآنًا ولا سنةً في المنع من ذلك.

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ الْمَنَعُ مِنْ هَذَا، وَلَا نَعْلَمُ بِرَهَانًا يَمْنَعُ مِنْهُ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٦٣٩ - مسألة: ولا يحلُّ السَّوَالُ تَكَثُّراً إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ فَاقَةٍ، أَوْ لِمَنْ تَحَمَّلَ حَالَةً، فَلِلْمُضْطَرِّ فَرْضٌ عَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَ مَا يَقُوتهُ هُوَ وَاهْلُهُ غَايَةً لَا يَدُّ لَهُمْ مِنْهُ، مِنْ: أَكْلٍ، وَسَكَنِ، وَكِسْفَةٍ، وَمَعُونَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَهُوَ ظَالِمٌ، فَإِنْ مَاتَ فِي تِلْكَ الْحَالِ فَهُوَ قَاتِلٌ نَفْسِهِ.

وَأَمَّا مَنْ طَلَبَ غَيْرَ مَتَكْتَرٍ فَلَيْسَ مَكْرُوهًا.

وَكَذَلِكَ مَنْ سَأَلَ سُلْطَانًا فَلَا حَرَجَ فِي ذَلِكَ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنْ عِيْسَى اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ حَزَنَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِيهِ وَجْهِهُ مُرَغَّةٌ لَحْمٍ».

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا أَبُو كَرِيمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ عِمَارَةَ بْنِ الْقَتَّاعِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكَثُّراً فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَهَنَّمَ

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ رَسَائِلٍ حَدَّثَنِي كَثَّابٌ عَنْ نَعِيمِ الْعَدَوِيِّ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ الْمَخَارِقِ الْهَلَالِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: يَا قَبِيصَةُ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَجِلُّ إِلَّا لِأَخِي ثَلَاثَةً: رَجُلٌ تَحَمَّلَ حِمْلَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصْبِحَ بِهَا ثُمَّ يُمَيِّكُ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِعَةٌ أَجْشَأَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَرَامًا مِنْ عَيْشٍ، أَوْ قَانَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُوتَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحَرَجِ مِنْ قَوْمِهِ يَقُولُونَ: لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا فَاقَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَرَامًا مِنْ عَيْشٍ، أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ - فَمَا مِثْلُهَا مِنْ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سَخَتْ يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سَخْتًا.

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا سَفِيانٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَفِيَةَ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَسْأَلَةُ كَذُّ يَدِ الرَّجُلِ بِهَا وَجْهَهُ، إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ ذَا سُلْطَانٍ، أَوْ فِي الْأَمْرِ لَا يَدُّ لَهُ مِنْهُ».

فَهَذَا نَصٌّ مَا قَلْنَا حَرْفًا بِحَرْفٍ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَمِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ: أَنَّمَا قَدْ ذَكَرْنَا فِي 'كِتَابِ الزَّكَاةِ' مَنْ دِيَوَانِنَا هَذَا وَجِبَ قِيَامُ ذَوِي الْفَضْلِ مِنَ الْمَالِ بِمَنْ لَا مَالَ مَعَهُ، يَقُومُ مِنْهُ بِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ، فَإِذَا ذَلِكَ فَاتَحَتِجُ إِنَّمَا يَسْأَلُ حَقَّهُ الْوَاجِبَ، وَدِينَهُ الْإِزْمَ، الَّذِي عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ لَهُ بِهِ، وَلَهُ اخْتِذَهُ كَيْفَ قَدَّرَ إِنْ مَنَعَهُ، فَلَا غَضَاةَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا السُّلْطَانُ فَلَيْسَ يَسْأَلُ مِنْ مَالِهِ شَيْءٌ، إِنَّمَا يَدُهُ أَمْوَالُ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا حَرَجَ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَسْأَلَ مِنَ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ هُوَ أَحَدُهُمْ.

وَأَمَّا سُؤَالُ غَيْرِ الْمُتَكَبِّرِ فَقَدْ ذَكَرْنَا فِي 'كِتَابِ الْحَجِّ' قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي قَتَادَةَ وَأَصْحَابِهِ فِي الْحِمَارِ الَّذِي عَقَرُوهُ: «مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَأَوَّلَتْهُ الْعَصَدُ فَأَكَلَهَا حَتَّى تَفَلَّغَا، وَهُوَ مُخْرَجٌ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي حَدِيثِ أَبِي مُسْعُودٍ الْخُدْرِيِّ الَّذِي رَفَعَ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الْغَنَمِ: «اقْتَسِمُوا وَاضْرِبُوا لِي بِسَهْمِي مَعَكُمْ».

١٦٤٠ - مسألة: وإعطاء الكافر مباح، وقبول ما أعطى هو تقبُّل ما أعطى المسلم:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ أَخْبَرَنَا وَهْبِيُّ - هُوَ ابْنُ خَالِدٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبَّاسِ السَّاعِدِيِّ عَنْ أَبِي حَبِيبٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بِي، وَمَقْرُونٍ فَجَمَعَكُمُ اللَّهُ بِي؟ وَيَقُولُونَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أُنْثَى، فَقَالَ: أَلَا تَجِيبُونَنِي، أَمَّا إِنَّكُمْ لَوِ شَيْئٌ أَنْ تَقُولُوا كَذَا، وَكَانَ مِنَ الْأَمْرِ كَذَا - أشياء ذكرَ عمرو أنه لا يحفظها - فهذا موضع إباحة تعديد الإحسان - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٤٣- مسألة: وهبة المرأة ذات الزوج، والبيكر ذات الأب، واليتيم، والعبد، والمخدوع في البيوع، والمريض مرض موت، أو مرض غير موت، وصدقاتهم: كهبات الأحرار، والدواني لا أزواج لهم، ولا آباء كهبات الصحيح ولا فرق. وقد ذكرنا.

برهان ذلك فيما سلف من كتابنا. وجملة ذلك: أن الله تعالى ندب جميع الباعين المميزين إلى الصدقة، وفعل الخير، وإنقاذ نفسه من النار، وكل من ذكرنا متوعد بلا خلاف من أحد - فلا يحل منعهم من القرب إلا بنص، ولا نص في ذلك - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٤٤- مسألة: والصدقة للتطوع على الغني جائزة وعلى الفقير، ولا تحل لأحد من بني هاشم، والمطلب ابني عبد مناف، ولا لمواليهم، حاشا الحبس فهو حلال لهم، ولا تحل صدقة التطوع على من أمه منهم إذا لم يكن أبوه منهم.

وأما الهبة، والمدينة، والعطية، والإباحة، والمنحة، والعمرى، والرقبى: فكل ذلك حلال لبني هاشم، والمطلب ومواليهم - هذا كله لا خلاف فيه حاشا دخول بني المطلب فيهم، وحاشا دخول الموالى فيهم، وحاشا جواز صدقة التطوع لهم، فإن قوماً أجازوها لهم.

روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان أخبرنا شعبة أخبرنا الحكم - هو ابن عتبة - عن ابن أبي رافع - هو عبيد الله - عن أبيه إن رسول الله ﷺ «اشتغل رجلاً من بني مخزوم على الصدقة فأراد أبو رافع أن يتبعه فقال له رسول الله ﷺ: إن الصدقة لا تحل لنا، وإن موالي القوم بينهم».

فهذا عموم لكل صدقة.

ومن طريق أبي داود أخبرنا مسدد أخبرنا هشيم عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب أخبرني جبير بن مطعم إن رسول الله ﷺ «قال له: إنا وبني المطلب لا نفرق في جاهلية ولا إسلام، وإنما نحن وهم شيء واحد وتبكت بين أصابعي».

فإن قيل: قد صح قول رسول الله ﷺ: «كل معروف

تبوك وأعدى ملك آية للشيء ﷺ بغلة يضاء وكساه برداً».

ومن طريق البخاري أخبرنا عبيد بن إسماعيل أخبرنا أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن «أسامة بنت أبي بكر قالت: قبضت أمي علي - وهي مشركة - فاستنيت رسول الله ﷺ فقال: صلي أمك».

ومن طريق مسلم أخبرنا قتيبة عن مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «في كل كبد رطبة أجر».

فإن قيل: فإن أنتم عمّا رويت من طريق ابن السخري عن عياض بن حمار أنه «أعدى إلى رسول الله ﷺ هديّة، فقال: أسلمت؟ قلت: لا، قال: إني نهيت عن زبد المشركين».

ومن طريق الحسن عن عياض بن حمار مثله، وقال: فأبى أن يقبلها - قال الحسن: زبد المشركين ردهم.

قلنا: هذا منسوخ بغير أبي حنبل الذي ذكرنا؛ لأنه كان في تبوك، وكان إسلام عياض قبل تبوك - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٤١- مسألة: لا تقبل صدقة من مال حرام بل يكسب بذلك إثمًا زائدًا لقول رسول الله ﷺ: «إن يئسناكم وأموالكم عليكم حرام».

فكلما تصرف في الحرام فقد زاد معصية وإذا زاد معصية زاد إثمًا قال الله تعالى: «مَنْ يَعْصِلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ».

١٦٤٢- مسألة: ولا يحل لأحد أن يمن بما فعل من خير إلا من كثر إحسانه وعمل بالمساواة، فله أن يعدد إحسانه. **قال الله عز وجل:** «لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى».

روينا من طريق شعبة سمعت سليمان - هو الأعمش - عن سليمان بن مسهر عن خروشة بن الحر عن أبي ذر قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم ولا يزكّيهم، ولهم عذاب أليم: المنان بما أعطى، والمُسبِل إزاره، والمُنْفَق سيلعته بالخلف الكاذب».

ومن طريق مسلم أخبرنا شريح بن يونس أخبرنا إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن يحيى عن عمارة عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد «لما فتح رسول الله ﷺ خيبر قسم الغنائم فأعطى المؤلفة قلوبهم قبله أن الأنصار يحبون أن يصبوا ما أصاب الناس فقام رسول الله ﷺ فخطبهم فقال: يا معشر الأنصار ألم أجدكم ضلالاً فهداكم الله بي، وعالة فأغناكم الله

سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴿قَطْ﴾.

برهان ذلك - ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرني عمران بن بكاز حدثني علي بن عباس أخبرنا شعيب - هو ابن أبي حمزة - حدثني أبو الزناد حدثني عبد الرحمن الأعرج أنه سمع أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ ذكر حديثاً فيه «قَالَ رَجُلٌ: لَا تُصَدِّقُ بِصَدَقَةٍ، فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ تُصَدِّقُ عَلَى سَارِقٍ فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ لَا تُصَدِّقُ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ زَانِيَةٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ تُصَدِّقُ اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ لَا تُصَدِّقُ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ غَنِيِّ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ تُصَدِّقُ اللَّيْلَةَ عَلَى غَنِيٍّ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى سَارِقٍ، وَعَلَى زَانِيَةٍ، وَعَلَى غَنِيٍّ، فَأَنِّي قَوْلُ لَكُمَا: أَمَا صَدَقْتُكَ فَقَدْ تَقَبَّلْتَهُ - وذكر الخبر.

فهذا بيان في جواز الصدقة على الغني، والصالح، والطالح.

١٦٤٥ - مسألة: وللعبد أن يتصدق من مال سيده بما لا يفسد، واستدركنا في تصديق العبد الخير الذي قد ذكرناه، إن رسول الله ﷺ «كَانَ يُجِيبُ دَعْوَةَ الْمَمْلُوكِ».

وروينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة أخبرنا حاتم - هو ابن إسماعيل - عن يزيد بن أبي عبيد قال: سمعت عميراً مولى أبي اللحم قال: «أمرني مولاي أن أقفد لحماً فجأتني يسكين فأقعنته، فعلم بذلك مولاي فغضبني، فأبى رسول الله ﷺ فدعاه فقال: لِمَ ضَرَبْتَهُ؟ فقال: يُطْعِمُ طَعَامِي بِعَمِيرٍ أَنْ أَمْرَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْأَجْرُ بَيْنَكُمَا».

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة، وابن نمير، وزهير بن حرب كلهم عن حفص بن غياث عن محمد بن زياد عن عمير مولى أبي اللحم قال: «كنت مملوكاً فسألت رسول الله ﷺ أَلَتَصَدَّقُ مِنْ مَالِ مَوْلَايَ شَيْئاً؟ قال: نَعَمْ، وَالْأَجْرُ بَيْنَكُمَا يَصْنَانِ».

قال أبو محمد: لا يخلو مال العبد من أن يكون له كما تقول نحن، أو يكون لسيده كما يقولون، فإن كان مالاً فصدقة المراء من ماله فعل حسن مندوب إليه، وإن كان لسيده فهذا نص جلي بإباحة الصدقة له منه - فليعضدوا بالجنل.

وقد بينا أن قوله تعالى: «عَبْدٌ مَمْلُوكٌ لَا يَقْدَرُ عَلَى شَيْءٍ» ليس بضرورة العقل والحسن في كل مملوك؛ لأننا نراهم لا يعجزون عن شيء مما يعجز عنه الحر.

صدقة فإن أخذتم بظاهر هذا الخبر فامنعوهم من كل ير - وهذا ما لا يقوله أحد ولا أنتم، وإلا فلا تمنعهم إلا ما اتفق عليه: أنه لا يخل لهم وهو صدقة القرض فقط.

قلنا: قوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ» قد خصه عطاه لبي هاشم، كاليعرب الذي أعطى علياً من الفل من الخمر، ومن المغنم، وسائر هباته عليه الصلاة والسلام لهم، فوجب خروج ذلك بدليل.

ووجدنا كل معروف وإن كان يقع عليه اسم صدقة فله اسم آخر يخصه: كالقرض، والهبة، والمدينة، والإباحة، والحالة، والضيافة، والمنحة، وسائر أسماء وجوه البر.

ووجدنا الصدقة التطوع ليس لها اسم غير الصدقة.

وقد صرح أن الصدقة حرمه على آل محمد ﷺ ومواليهم، فوجب ضرورة أن تكون الصدقة التطوع حراماً عليهم؛ لأنها هي الصدقة التي لا اسم لها غير الصدقة - ولا خلاف في تحريم الصدقة المفروضة عليهم وهي الزكاة.

فإن قيل: فقد رويتم من طريق أبي داود أخبرنا محمد بن عبيد الحاربي أخبرنا محمد بن فضيل عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس قال: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي إِبِلٍ أَطْعَمَهَا إِثْمَانًا مِنَ الصَّدَقَةِ».

قلنا: هذا صحيح، ولا يخلو من أحد وجهين.

أحدهما - وهو ظاهر الخبر أن ابن عباس هو المعطى لتلك الإبل من صدقة لازمة له، فبعثه عليه الصلاة والسلام فيها إلى حيث يجمع إبل الصدقة.

والثاني - أنه حتى لو صرح أنه عليه الصلاة والسلام هو أعطى تلك الإبل لابن عباس - وليس ذلك في الخبر - لكان ذلك منسوخاً بتحريم الصدقة عليهم؛ لأن تحريم الصدقة عليهم هو الرافع للعهد الأصل وللحال الأول بلا شك من إباحة الصدقة لهم كسائر الناس، ومن ادعى عود المنسوخ ناسخاً فقد كذب إلا أن يشهد له نص بين بذلك.

وأما الغني، فقد روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عدي بن الحيار «أَنَّ رَجُلَيْنِ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا سَأَلَا النَّبِيَّ ﷺ مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَالَ: إِنْ شِئْتُمَا، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِيْنِي وَلَا لِقَوِي مُكْتَسِبِي».

قلنا: هذا الخبر وكل ما جاء بهذا اللفظ فإنما هو على الصدقة المفروضة التي حرمت على الأغنياء إلا من خصه النص منهم: من «وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلُفَةَ قُلُوبَهُمْ وَالْعَامِرِينَ فِيهِ»

فَصَحَّ أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا عَنِ بَعْضِ الْعِيَالِ مِمَّنْ هَذِهِ صِفَتُهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ وَلَيْسَ كُلُّ أَبْكَمٍ كَذَلِكَ، **فَصَحَّ** أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ مِنَ الْبِكْمِ مِنْ هَذِهِ صِفَتِهِ.

وَيُلْزِمُهُمْ عَلَى هَذَا أَنْ يَسْقُطُوا عَنْهُ الصَّلَاةُ، وَالْوُضُوءُ وَالْغُسْلُ، وَالصِّيَامُ، إِذَا كَانَ عَنْدهُمْ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ. **فَإِنْ قَالُوا:** هَذِهِ أَعْمَالُ أَبْدَانٍ.

قُلْنَا: قَدْ تَرَكْتُمْ احْتِجَاجَكُمْ بِظَاهِرِ الْآيَةِ بَعْدَ وَاتِّسَامِ بَدْعُوِي فِي الْفَرْقِ بَيْنَ أَعْمَالِ الْأَبْدَانِ وَأَعْمَالِ الْأَمْوَالِ بِلَا بَرَهَانٍ وَالْحُجُّ عَمَلٌ بَدَنٌ فَالْزَمُوهُ لِنَاءَهُ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ يَجِبُ بِالْمَالِ.

قُلْنَا فَاسْقُطُوا عَنْهُ الصَّوْمَ بِهَذَا الدَّلِيلِ السَّخِيفِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ بِالْمَالِ مِنْ عَتَقِ الْمَكْفَرِ وَإِطْعَامِهِ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٦١- كتاب الإباحة

١٦٤٦- مسألة: والإباحة جائزة في المجهول، بخلاف العطية، والهبة والصدقة، والعمرى، والرقبي، والجبس، وغير ذلك، وذلك كقطع يدعى إليه قوم يباح لهم أكله، ولا يدري كم يأكل كل واحد.

وهذا منصوص من عهد رسول الله ﷺ وأمره بإجابة الدعوة والأكل فيها وكأمر رسول الله ﷺ من شاء أن يقتطع إذا نحر الهدى. وكأمره عليه الصلاة والسلام المرسل بالهدى إذا عطب أن ينحره، ويخلف بينه وبين الناس. ونحو هذا - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٤٧- مسألة: وجائز للمرء أن يأكل من يست والدو، والدنو، وابنو، وابنو، وأخيه، وأخته، شقيقتين، أو لأب أو لأم، ووليد ولدو، وجدو، وجدو، كيف كانا، وعمو، وعمو، كيف كانا، وخالي، وخالتو، كيف كانا، وصديقو، وما ملك مفاعمه، سواء رضي من ذكرنا أو سخط، أفنوا، أو لم يأذنوا، وليس له أن يأكل الكل.

برهان ذلك: قول الله تعالى في نص القرآن وقوله تعالى: ﴿مِنْ بِيوتِكُمْ أَوْ بِبُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ نص ما قلنا؛ لأن من التيميص - وقوله عليه الصلاة والسلام «إِنْ وَلَدَ أَخَوُكُمْ مِنْ كَسْبِهِ، وَإِنْ أَطِيبَ مَا أَكَلَ أَخَوُكُمْ مِنْ كَسْبِهِ».

٦٢ - كتاب المنحة

١٦٤٨ - مسألة: والمنحة جائزة، وهي في المحتلبي

فقط، يمنح المرء ما يشاء من إباحة حيوانه من شاء للحليب. وكذا يبيع سكانها، ودابة يمنح ركبها، وأرض يمنح أزدراعها، وعبد يخدمه، فما حازه للمنوح من كل ذلك فهو له، لا طلب للمناح فيها، وللمناح أن يسترد عين ما منح متى شاء - سواء عين مدة أو لم يحن، أشهد أو لم يشهد؛ لأنه لا يحل مال أحد بغير طيب نفسه إلا بنصر، ولا نص في هذا، وتعيينه المدة: عدة.

وقد ذكرنا أن الوعد لا يلزم الوفاء به في باب التلويح، والأيمان من كتابنا هذا، فأغنى عن إعادته. والإزراع، والإسكان، والإفقار، والإمتاع، والإطراق، والإخدام، والإعراء، والتصيير: حكم ما وقع بهذه الألفاظ كحكم المنحة في كل ما ذكرنا، سواء بسواء ولا فرق.

وهذا كله قول أبي حنيفة، والشافعي، وداود، وجميع أصحابهم. فالإزراع يكون في الأرض، يعمل للمرء لأخر أن يزرع هذه الأرض مدة يسيرها، أو طول حياته - والإسكان يكون في البيوت، وفي الدور، والذكاكين كما ذكرنا. والإفقار: يكون في الذواب التي تركب. والإطراق: يكون في الفحول تعمل على الإنسان. والإخدام: يكون في الرقيق الذكور والإناث. والإمتاع: يكون في الأشجار ذوات الحمل، وفي الثياب، وفي جميع الأثاث. وكذلك التصيير.

وكذلك الجعل - والإعراء: يكون في حمل النخل، فكل هذا ما قبضه المجعل له ذلك، فلا رجوع لصاحب الرقبة فيه، وما لم يقبضه المجعل له كل ذلك، فلصاحب الرقبة استرجاع رقبة ماله، ومنع المجعل له مما جعل له.

روينا من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ قال: نعم المنيحة الفحة الصقي منحة، والشاة الصقي تزوح بإناء وتندو بإناء».

وقد ذكرنا قوله عليه الصلاة والسلام «من كانت له أرض فلْيُزْعَهَا أو لِيَمْنَحَهَا أَخَاهُ».

ومن طريق البخاري أخبرنا عبد الله بن يوسف أخبرنا ابن وهب أخبرنا يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال: قدم المهاجرون المدينة من مكة وليس بأيديهم شيء، وكان الأنصار أهل الأرض والعقار، فقامهم الأنصار رضي الله

عنهم على أن يعطوهم ثمار أموالهم كل عام، ويكفوهم العمل والمونة. «وكانت أم سليم أم أنس بن مالك أعطت رسول الله ﷺ عذاقاً فأعطاهن رسول الله ﷺ أم أيمن مولاه أم أسامة بن زب، فلما فرغ رسول الله ﷺ من خيبر رد المهاجرون إلى الأنصار ثمايحهم التي كانوا منحوهم من ثمارهم، فرد عليه السلام إلى أم سليم عذاقها، وأعطى عليه الصلاة والسلام أم أيمن مكانهن من خيبر».

وأما الارتجاع متى شاء، فإنه لم يهب الأصل، ولا الرقبة، فلا يجوز من ماله إلا ما طابت به نفسه، فما دام طيب النفس فيما يحدث الله تعالى في ماله فهو جائز عليه، فإذا أحدث الله تعالى شيئاً في ماله لم تطب به نفسه فهو ماله، حرام على غيره، بقوله عليه الصلاة والسلام: «إن وراءكم وأموالكم عليكم حرام» وإنما طيب النفس حين وجود الشيء، لا قبل خلقه وبالله تعالى التوفيق.

إبراهيم: إنما ذلك في العمرى.

وأما السكى والغلة، والخدمة، فإنها ترجع إلى صاحبها.

وهو قول سفيان الثوري، والحسين بن حي، والأوزاعي، ووكيع، وأحد قولي الزهري، إلا أن عطاء، والزهري قالوا: إن جعل العمرى بعد المعمر في وجه من وجوه البر، أو لإنسان آخر غير نفسه: نفذ ذلك كما جعله.

وقالت طائفة: العمرى: هبة صحيحة إذا أعمارها له ولعقبه.

فأما إن لم يقل: له ولعقبه، فهي راجعة إلى المعمر، أو إلى ورثته إذا مات المعمر.

وهو قول صح عن جابر بن عبد الله، وعروة بن الزبير، وأحد قولي الزهري - وبه يقول أبو ثور، وبعض أصحابنا.

وقالت طائفة: العمرى راجعة إلى المعمر، أو إلى ورثته على كل حال.

فإن قال: أعمارك هذا بشيء لك ولعقبك: كانت كذلك، فإذا انقرض المعمر وعقبه: رجعت إلى المعمر، أو إلى ورثته.

وهو قول روي عن القاسم بن محمد، ويحيى بن سعيد الأنصاري.

وهو قول مالك، والليث.

قال أبو محمد: فنظرنا فيما احتج به من ذهب مذهبه مالك، فوجدناهم يذكرون قول الله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا﴾ قالوا: فكان كذلك كل من أعمار عمرى وذكروا الخبر «المسلمون عند شروطهم» وأدعوا:

ما روينا من طريق ابن وهب بلغني عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أن عائشة أم المؤمنين كانت تعمر بني أخيها حياتهم، فإذا انقرض أحدهم قبضت مسكنه، فورثنا نحن ذلك كله اليوم عنها، ما نعلم لهم شيئاً غير هذا أصلاً، وكله لا حجة لهم فيه: أما خبر عائشة رضي الله عنها فباطل، وهذه أفة المرسل، والذي لا شك فيه أن عبد الرحمن بن القاسم، وأباه القاسم، وجدّه محمد، لم يرثوا عائشة، ولا صار إليهم بالميراث عنها قيمة خردلة؛ لأن محمداً قتل في حياته قبل موته بنحو عشرين سنة، وإنما ورثها عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر قطعاً؛ لأنه كان أبى شقيقها، فحبب القاسم بن محمد، وقد

٦٣- كتاب العمرى والرقي

١٦٤٩- مسألة: العمرى، والرقي: هبة صحيحة تامة، يملكها المعمر والمربى، كسائر ماله، يبيعها إن شاء، وتورث عنه، ولا ترجع إلى المعمر ولا إلى ورثته - سواء اشترط أن ترجع إليه أو لم يشترط - وشروطه لذلك ليس بشيء. والعمرى هي أن يقول: هذه الدار، وهذه الأرض، أو هذا الشيء عمرى لك، أو قد أعمارك ليها، أو هي لك عمرى - أو قال: حياتك، أو قال: رقبى لك، أو قد أرقبتكها - كل ذلك سواء.

وهو قول أبي حنيفة، والثقات، وأحمد، وأصحابهم وبعض أصحابنا.

وهو قول طائفة من السلف:

كما روينا من طريق وكيع أخبرنا شريك عن عبد الله بن محمد ابن الحنفية عن أبيه قال: قال علي بن أبي طالب: العمرى بات، ومن خير فقد طلق.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمرو بن دينار عن طاووس عن حجر المديري عن زيد بن ثابت قال: العمرى للوارث.

ومن طريق معمر عن إيسوب السخيتاني عن نافع قال: رجل ابن عمر عمن أعطى ابناً له بعيراً حياته، فقال ابن عمر: هو له حياته وموته.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن طاووس عن ابن عباس قال: من أعمار شيئاً فهو له.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا يحيى بن سعيد عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن طاووس عن ابن عباس قال: العمرى، والرقي سواء.

ومن طريق وكيع أخبرنا شعبة عن ابن نجيح عن مجاهد قال: قال علي بن أبي طالب: العمرى، والرقي سواء وصح أيضاً عن جابر بن عبد الله في أحد قوليه: من أعمار شيئاً فهو له أبداً - وعن شريح، وقتادة، وعطاء بن أبي رباح، ومجاهد، وطاووس، وإبراهيم النخعي.

روينا من طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا هشيم أخبرنا المغيرة بن مقسم قال: سألت إبراهيم النخعي عمن أسكن آخر داراً حياته فمات المسكن والمسكن قال: ترجع إلى ورثته للمسكن فقلت: ليس يقال: من ملك شيئاً حياته فهو لورثته من بعده فقال

ذُكرنا ذلك في "بابِ هبةِ الشَّاعِ" قبلَ هذا البابِ بأوراقٍ ولوْ صَحَّ ذلكَ عنها لكانَ قدْ خالفها ابنُ عَبَّاسٍ، وابنُ عمرَ، وجابرٌ، وزيدٌ بنُ ثابتٍ، وعليُّ بنُ أبي طالبٍ على ما أوردنا آنفاً.

وأما المُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ فخيرٌ فاسداً؛ لأنَّهُ إمَّا عن كثيرٍ بنِ زيدٍ - وهو هالكٌ، وإمَّا مرسلٌ.

ثمَّ لوْ صَحَّ لكانوا أوَّلَ مخالفينَ لَهُ؛ لأنَّهُمْ يطلُبونَ من شروطِ النَّاسِ أَكثَرَ من الفِ شرطٍ: كمنْ باعَ بشرطٍ أنْ يقبله إلى يومينَ. وكمنْ باعَ أمةً بشرطٍ أنْ لا يبيعهَا. وكمنْ باعَ غيَارَ إلى عشرينَ سنةً. وكمنْ نكحَ على أنْ تنفَقَ هيَ عليه - وغيرُ ذلكَ. فكيفَ وهذا الشرطُ - يعني رجوعَ العمريِّ إلى المعمرِ أو إلى ورثته: شرطٌ قدْ جاءتِ السنةُ نصّاً بإبطاله، كما نذكرُ بعدَ هذا إنْ شاءَ الله تعالى - واحتجاجهم بالأيةِ هاهنا أبعدُ شيءٍ من التَّوفيقِ لوجوه:

أولها - أنَّهم قاسوا حُكْمَ النَّاسِ على حُكْمِ الله تعالى فيهمْ وهذا باطلٌ؛ لأنَّ الله تعالى يقتلُ النَّاسَ ولا ملامَةَ عليهم، ويبيعههمْ، ويعذبهمْ بالمرضِ، ولا ملامَةَ عليهم، ولا يجوزُ عندَ أحدٍ قياسُ المخلوقِ على الخالقِ.

وثانيها - أنَّهم موهوا وقلبوا لنا الآيةَ، لأنَّا لمْ ننزعهمْ فيمنْ أعمرَ آخرَ مالا له ولمْ يقلِ الله تعالى قدْ أعمرتكم الأرضُ إمَّا قال: إنَّه استعمرنا فيها، بمعنى أنَّه عَمَرْنَا بالبقاءِ فيها مدَّةً، وليسَ هذا من العمريِّ في ورْدٍ ولا صدرٍ.

وثالثها - أنَّ هذه الآيةَ لوْ جعلناها حجةً عليهمْ لكانَ ذلكَ أوضحَ ممَّا موهوا به وهو أنَّ الله تعالى - بلا شكٍّ - أباحَ لنا بيعَ ما ملكنا من الأرضِ، وجعلها لورثتنا بعدنا، وهذا هو قولنا في العمريِّ لا قومهمْ، فظهرَ فسادُ ما يأتونَ به علانيةً، وبطلانُ هذا القولِ يقيناً، وهذا ممَّا خالفوا فيه كلَّ ما صَحَّ عن الصَّحابةِ رضي الله عنهمْ، وجهودِ العلماءِ، ومرسلاتٍ كثيرةٍ.

ثمَّ نظرنا في القولِ الثَّاني الَّذي هو قولُ عروة، وأبي شورٍ، فوجدناهمْ يمتحنونَ بما روَّينا من طريقِ عبدِ الرِّزَّاقِ عن معمرِ بنِ الزَّهرِيِّ عن أبي سلمةَ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عوفٍ عن جابرٍ قال: إمَّا العمريُّ الَّذي أجازها رسولُ الله ﷺ أنْ يقولَ: هي لك ولعقبك.

فأما إذا قال: هي لك ما عشتَ، فإنَّها ترجعُ إلى صاحبها.

قال أبو محمَّدٍ: لمْ نجدْ لهمْ حجةً غيرَ هذا، ولا حجةً لهمْ فيه، لأنَّ المسندَ منه إلى رسولِ الله ﷺ إمَّا هو "أنَّ الغُمريَّ الَّذي أجازها رسولُ الله ﷺ أنْ يقولَ هي لك ولعقبك".

وأما باقي لفظِ الخبرِ فمنْ كلامِ جابرٍ - ولا حجةً في أحدٍ دونَ رسولِ الله ﷺ وقدْ خالفَ جابراً هاهنا ابنُ عَبَّاسٍ وابنُ عمرَ، وغيرهما كما ذكرنا قبلَ فإنَّما في هذا الخبرِ حُكْمُ العمريِّ إذا قالَ المعمرُ: هي لك ولعقبك فقط وبقيَ حُكْمُه إذا لمْ يقلْ هذا الكلامَ لا ذَكَرَ له في هذا الخبرِ فوجبَ طلبُه من غيره - والله تعالى التَّوفيقُ.

فسقطَ هذا القولُ أيضاً، فلمْ يبقَ إلَّا قولنا.

فوجدنا ما روَّينا من طريقِ مسلمٍ أخبرنا أحمدُ بنُ نافعٍ أخبرنا ابنُ أبي فديكٍ عن ابنِ أبي ذئبٍ عن ابنِ شهابٍ عن أبي سلمةَ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عوفٍ عن جابرٍ بنِ عبدِ الله "أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَنْ أَعْمَرَ عُمرَى لَهُ وَلَعَقِبَهُ فَبِهِ لَا يَجُوزُ لِلْمُعْطِي فِيهَا شَرْطٌ وَلَا ثَنِيَّةٌ» قالَ ابنُ سلمةَ: لأنَّه أعطى عطاءً وقعتْ فيه الموارثُ، فقطعتْ الموارثُ شرطه.

ومنْ طريقِ أبي داودٍ أخبرنا أحمدُ بنُ أبي الحواريِّ أخبرنا الوليدُ - هو ابنُ مسلمٍ - عن الأوزاعيِّ عن الزَّهرِيِّ عن عروةَ بنِ الزَّبيرِ عن جابرٍ بنِ عبدِ الله "أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «مَنْ أَعْمَرَ عُمرَى فَبِهِ لَهُ وَلَعَقِبُهُ يَرِثُهَا مَنْ يَرِثُهُ مِنْ عَقِبِهِ».

ومنْ طريقِ أحمدَ بنِ شعيبٍ أخبرنا إسماعيلُ - هو ابنُ عليَّةٍ - عن محمَّدٍ - هو ابنُ عمرو بنِ علقمةَ - عن أبي سلمةَ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عوفٍ عن أبي هريرةَ "أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لَا عُمرَى فَمَنْ أَعْمَرَ ثَنِيَّةً فَهُوَ لَهُ».

ومنْ طريقِ سعيد بنِ منصورٍ أخبرنا أبو معاويةَ عن محمَّدٍ بنِ عمرو بنِ علقمةَ عن أبي سلمةَ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عوفٍ مثله مرسلًا.

ومنْ طريقِ أبي داودٍ أخبرنا الثَّيَالِي - هو عبدُ الله بنُ عمَدٍ - قال: قرأتُ على معقلٍ عن عمرو بنِ دينارٍ عن طابوسٍ عن حجرِ المديريِّ عن زيدٍ بنِ ثابتٍ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَنْ أَعْمَرَ ثَنِيَّةً فَهُوَ لِمُعْمرِهِ حَيَّاتِهِ وَمَمَاتِهِ وَلَا تَرْثُهَا فَمَنْ أَرَقِبَ ثَنِيَّةً فَهُوَ سَبِيلُهُ».

قالَ عليٌّ: هكذا:

روَّينا بضمِّ الميمِ الأوَّلِ من "معمرٍ" وفتحِ الميمِ الثَّانيةِ.

ومنْ طريقِ أحمدَ بنِ شعيبٍ أخبرنا أحمدُ بنُ عبدِ الله بنِ عَن سفيانَ بنِ عيينةَ عن ابنِ جريجٍ عن عطاءِ بنِ أبي رباحٍ عن جابرٍ بنِ عبدِ الله "أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لَا تَرْثُوهَا وَلَا تَعْمُرُوهَا فَمَنْ أَرَقِبَ ثَنِيَّةً فَهُوَ لِرَاقِبِهَا».

ومنْ طريقِ أحمدَ بنِ شعيبٍ أخبرنا أحمدُ بنُ حربٍ أخبرنا

أبو معاوية عن حجاج - هو ابن محمد - عن أبي الزبير عن
طاووس عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ «الغمري لمن
أعمرها والرقي لمن أرقبها والعائد في هيبته كالعائد في قبته».

فهذه آثار متواترة، زائدة على ما في رواية معمر فلم يسع
أحدا الخروج عنها، وليس هذا الحكم إلا في الإعمار والإرقاب
كما جاء النص.

وأما الإسكان فيخرجه متى شاء؛ لأنها عدة فيما لم يجزه
من السكنى بعد - وبالله تعالى التوفيق.

في اللغة.

٦٤ - كتاب العارية

وروي عن ابن عمر: هو المال يمنح حقه - وهو موافق لما

ذكرنا.

وهو قول عكرمة، وإبراهيم وغيرهما، وما نعلم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلافاً لهذا.
فإن قيل: قد روي عن علي رضي الله عنه أنها الزكاة.

قلنا: نعم، ولم يقل ليست العارية - ثم قد جاء عنه، أنها العارية. فوجب جمع قوليه.

فإن قيل: قد روي عن ابن عباس لم يأت أهلها بعد من طريق ليش عن مجاهد.

قلنا: نعم، وهذا غير مخالف لما صح عنه من طريق مجاهد؛ لأن معنى قوله لم يأت أهلها بعد أي إن الناس اليوم يتباذلون ولا يمنعون وسيأتي زمان يمنعون، ولا يشمل البتة قول ابن عباس إلا هذا الوجه - وبالله تعالى التوفيق.

وأما منع ذلك لذو مسماة؛ فلأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل.

وكذلك من أعار أرضاً للبناء فيها، أو حافظاً للبناء عليه، فله أخذه بهدم بيانه متى أحب بلا تكليف عوض لقول رسول الله ﷺ: «إِنْ دِمَاكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» وأن من أضعأ ما يستعير أو جده ولم يؤمن ذلك منه فقد صح عن النبي ﷺ النهي عن إضاعة المال ونهى الله تعالى عن التعاون على الإثم والعدوان، فلا يجوز عونه على ذلك - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٥١ - مسألة: والعارية غير مضمونة إن تلفت

من غير تعدي المستعير، سواء ما غيب عليه من العواري وما لم يغيب عليه منها.

فإن ادعى عليه أنه تعدى، أو أضعأها حتى تلفت، أو عرض فيها عارض.

فإن قامت بذلك بيته أو أقر؛ ضمن بلا خلاف، وإن لم تقم بيته ولا أقر؛ لزمته العين ويرى؛ لأنه مدعى عليه وقضى رسول الله ﷺ باليمين على المدعى عليه.

وأما تضمينها: فإن الناس اختلفوا فقالت طائفة كما قلنا.

وقالت طائفة: هي مضمونة على كل حال بأي وجه تلفت.

وقالت طائفة: لا يضمن إلا أن يشترط المعير ضمانها فيضمن حيث.

١٦٥٠ - مسألة: والعارية جائزة، وفعل حسن، وهي

فرض في بعض المواضع، وهي إياحة منافع بعض الشيء، كالذابة للركوب، والثوب للباس، والفاس للقطع، والقدر للطبخ، والمقلى للقلو، والذكو، والحبل، والرعى للطحن، والابرة للخياطة، وسائر ما ينتفع به - ولا يحل شيء من ذلك إلى أجل مسمى، لكن يأخذ ما أعار متى شاء، ومن سألها إياه محتاجاً؛ ففرض عليه إعارته إياه إذا وثق بوفائه، فإن لم يأمنه على إضاعة ما يستعير أو على جرده فلا يعره شيئاً.

أما كونها فرضاً كما ذكرنا، فلقول الله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ الَّذِينَ هُمْ يُزَاهَوْنَ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ فتوعده عز وجل من منع الماعون بالويل.

وروي عن طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا حجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش عن ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ قال: هو العواري، القدر، والذكو، والمزاد.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن ابن مسعود قال: الماعون ما تعاوده الناس بينهم: القاس، والقدر، وأشباهه.

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن جابر بن صبح حدثني أم شراحيل قالت: قالت أم عطية: أذهبي إلى فلانة فاقريها السلام وقولي لها: إن أم عطية توصيك بتقوى الله عز وجل ولا تمنعي الماعون قالت: فقلت: ما الماعون؟ فقالت لي: هبلت، هي المهنة يتعاطاها الناس بينهم.

ومن طريق يحيى بن سعيد أيضاً، وعبد الرحمن بن مهدي، قال ابن مهدي: عن سفیان الثوري، وقال يحيى: عن شعبة، ثم اتفقا عن أبي إسحاق السبيعي عن سعيد بن عيسى عن أصحاب رسول الله ﷺ قالوا: الماعون من القدر والفاس، والذكو.

ومن طريق ابن عثية، وسفيان الثوري، كلاهما عن ابن أبي نجیح عن مجاهد عن ابن عباس في تفسير ﴿الْمَاعُونَ﴾ المذكور في الآية قال ابن عطية في روايته: مشاع البيت، وقال سفيان في روايته: هي العارية - والمعنى واحد.

وروي أيضاً: عن علي بن أبي طالب عن طريق ابن أبي شيبة عن ابن عثية عن ليش عن أبي إسحاق، وهؤلاء كلهم حجة

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن عتابة.

قال أبو محمد: وهذا باطل؛ لأنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل، فهو باطل، ولقد كان يلزم الحنفية، والمالكية المجيزين للشرط الفاسد بالخبر المكذوب «السليمون عند شروطهم» أن يقولوا بقول قتادة هاتما، ولكن لا مؤنة عليهم من التناقص. فيطل هذا القول أيضاً، ولم يبق إلا قول من ضمنها جملة، أو قولنا.

فقطرنا في قول من ضمنها جملة.

فوجدنا ما روينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن عينة - هو سفيان بن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة، وعبد الرحمن بن السائب، قال ابن أبي مليكة: عن ابن عباس، وقال ابن السائب: عن أبي هريرة، قالاً جميعاً: العارية نغرم.

ومن طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن ابن عمر أنه كان يضمن العارية.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن ابن طاووس عن أبيه قال في قضية معاذ بن جبل: العارية مؤداة.

وكان شريح يضمن العارية، وضمنها الحسن، ثم رجع عن ذلك.

وصح عن مسروق أيضاً، وعن عطاء بن أبي رباح.

وذكره ابن وهب عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وربيعة، وذكرنا أنه قول علمائهم الذين أدركوا به وكانوا يقضون.

وذكره أيضاً عن سليمان بن سيار، وعمر بن عبد العزيز، ومكحول.

وقال الزهري: أجمع رأي القضاة على ذلك، إذ رأوا شروط الناس.

وبهذا يقول الشافعي، وأحمد بن حنبل، وأصحابهما.

واحتجوا بقول الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْتِرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَعْيُنِهَا».

فقلنا لهم: فضعوا بهذه الآية الودعة فقد ضمنها عمر، وغيره، ونعم، هو مأمور بأدائها ما دام قادراً على أدائها، فإن عجز عن ذلك، فالله تعالى يقول: «لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا» فإذا ليس في وسعه أدائها فهو غير مكلف ذلك، وليس في هذه الآية تضمين؛ لأن أداء الغرامة هو غير أداء الأمانة، فلا متعلق لكم بهذه الآية أصلاً؛ لأنه ليس فيها أداء غيرها، ولا ضمانها.

وقالت طائفة: لا ضمان على المستعير غير المثل - يعني المثلهم..

وقال قتال: أما ما غيب عليه كالحلي والثياب ونحو ذلك، فيضمن جملة - وقد روي عنه أنه قال: إن قامت له يئنة بأنها تلفت من غير فعله فلا ضمان عليه، وإن لم تقم يئنة فهو ضامن. وأما ما ظهر كالحيوان ونحوه: فلا ضمان فيه ما لم يتعد.

قال أبو محمد: وهذا قول مالك، وما نعلم له فيه سلفاً إلا عثمان الجني وحده، وما نعلم لهم حجة أصلاً إلا أنهم قالوا: تنهم المستعير فيما غاب.

فقلنا: ليس بالتهمة تستحل أموال الناس؛ لأنها ظن، والله تعالى قد أنكر اتباع الظن، فقال تعالى: «إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنُّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا».

وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الظَّنُّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».

ويلزمكم إذا أعملتم الظن أن تضمنوا المثلهم، ولا تضمنوا من لا يتهم، كما يقول شريح. ويلزمكم أن تضمنوا الودعة أيضاً بهذه التهمة - وفساد هذا القول أظهر من أن يتكلف الرد عليه بكثر مما أوردنا - وبالله تعالى التوفيق.

وقال بعضهم: قسناه على الزهن.

فقلنا: هذا قياس للخطأ على الخطأ، وحجة لقولكم بقولكم، وكلاهما خطأ.

وقال بعضهم: لما اختلف السلف في تضمين العارية توسطنا قولهم.

قلنا لهم: ومن هذا سألناكم من أين فعلتم هذا؟ ولستم إلى هذا التقسيم الفاسد - ولا سبيل إلى دليل أصلاً، لا من قرآن، ولا من سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قياس، ولا قول صاحب، ولا رأي له وجه - فنسقط هذا القول.

وأما من قال: لا ضمان على المستعير غير المثل، ولا على المستودع غير المثل، فهو قول شريح:

روينا من طريق عبد الرزاق سمعت هشام بن حسان يذكر عن محمد بن سيرين عن شريح هذا القول، وقال: المثل: المثلهم - وهو يبطل بما بطل به قول مالك؛ لأنه بناء على التهمة، وهو ظن فاسد.

وأما من قال: لا ضمان على المستعير إلا أن يشترط عليه الضمان فهو قول قتادة، وعثمان الجني.

بيان جلي.

ومن طريق ابن وهب عن ابن جريج، ويونس، وعبيد الله بن عمر، قال ابن جريج: عن عطاء، وقال يونس: عن ربيعة، وقال ابن عمر عن الزهري فذكر دروع صفوان، وإن النبي ﷺ قال: «إِن طُرِعَا، وَهِيَ عَلَيَّا ضَائِمَةٌ» - هذا مرسل.

ومن طريق ابن وهب عن مسلمة بن علي عن بعض أهل العلم أنه بلغه «أن في شرط أهل اليمن بين النبي ﷺ إن كَانَ بِأَرْضِ الْيَمَنِ كَوْنٌ أَوْ حَدَثٌ أَنْ يُعْطُوا رُسُلُ الْيَمَنِ: ثَلَاثِينَ بَجِيرًا وَثَلَاثِينَ فَرَسًا، وَثَلَاثِينَ دِرْعًا، وَهُمْ ضَائِمُونَ لَهَا حَتَّى يَرُدُّوَهَا».

هذا مرَدَّدٌ في الضعْفِ منقطع، وعَمَّنْ لَمْ يَسْمَعْ، ومسلمة بن علي ساقط.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار: «شَرَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَهْلِ نَجْرَانَ غَارِيَةً: ثَلَاثِينَ فَرَسًا، وَثَلَاثِينَ دِرْعًا، وَثَلَاثِينَ رُمْحًا، فَإِنْ ضَاعَ مِنْهَا شَيْءٌ فَهُوَ ضَائِمٌ عَلَى رَسُولِهِ»، شهد المغيرة بن شعبه، وأبو سفيان بن حرب، والأقرع بن حابس.

هذا منقطع، لَمْ يَدْرِكْ عَمْرُو مِنْ هَؤُلَاءِ أَحَدًا.

ورويته أيضاً من طريق هشيم عن حصين مرسل.

وقد رويته من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا جرير بن عبيد الحميد عن عبد العزيز بن ربيع عن إياس بن عبد الله بن صفوان إن رسول الله ﷺ «إِذَا أَرَادَ حَتِيًّا قَالَ لِيَصْنَعُوا: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ سِلَاحٍ؟ قال: غَارِيَةً أَمْ غَضِيًّا؟ قال: لا، بَلْ غَارِيَةً، فَأَعَارَهُ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِينَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ دِرْعًا، فَلَمَّا هَزَمَ الْمُشْرِكُونَ جُعِثَتْ ذُرُوعُ صَفْوَانَ، فَفَقِدَ مِنْهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّا نَدَّ فَقَدْنَا مِنْ أَذْرَاعِكَ أَذْرَاعًا، فَهَلْ نَعَزُّمُ لَكَ؟ فقال: لا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فِي قَلْبِي الْيَوْمَ مَا لَمْ يَكُنْ».

فهذا مرسلٌ كملك، وهو يَبَيِّنُ أَنَّهَا غَيْرُ مضمونة في الحكم.

واحتجوا.

بما رويته من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم سمعت أبا أمامة الباهلي قال: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَقُولُ: الْغَارِيَةُ مُؤَدَّةٌ، وَالذَّيْنُ مَقْضِي، وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ».

إسماعيل بن عياش ضعيف.

ورويته أيضاً «الغَارِيَةُ مُؤَدَّةٌ» من طريق أحمد بن شعيب عن عبد الله بن الصَّبَّاحِ أخبرنا المعتمر بن سليمان سمعت

واحتجوا بما جاء في أدرع صفوان بن أمية، وما روي «الغَارِيَةُ مُؤَدَّةٌ وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ» وكلاهما: لا يصح: أما خبر دروع صفوان، فإتينا:

روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عبد الرحمن بن عَمْدٍ بن سلام أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا شريك - هو ابن عبد الله القاضي - عن عبد العزيز بن ربيع عن أمية بن صفوان بن أمية عن إن رسول الله ﷺ «اسْتَعَارَ مِنْهُ يَوْمَ حَتِّينَ أَذْرَاعًا»، فَقَالَ: غَضِبَ يَا مُحَمَّدُ فَقَالَ: بَلْ غَارِيَةٌ مضمونة.

شريك مدلس للمكرات إلى الثقات، وقد روى البلباء والكذب الذي لا شك فيه عن الثقات.

ومن طريق الحارث بن أبي أسامة أخبرنا يحيى بن أبي بكير أخبرنا نافع عن صفوان بن أمية «أَنَّهُ اسْتَعَارَ مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ سِلَاحًا فَقَالَ: مضمونة؟ قال: مضمونة».

الحارث متروك، ويحيى بن أبي بكير لَمْ يَدْرِكْ نافعًا، وأعلى من عنده شعبه، ولا نعلم لنافع سمعاً من صفوان أصلاً، والذي لا شك فيه: فَإِنَّ صَفْوَانَ مَاتَ أَيَّامَ عُمَانَ قَبْلَ الْقَتْنَةِ.

ومن طريق ابن وهب عن أنس بن عياض عن جعفر بن عَمْدٍ عن أبيه: «أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمِيَّةٍ أَعَارَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سِلَاحًا فَقَالَ: أَغَارِيَةُ مضمونة أَمْ غَضِبٌ، فَقَالَ: بَلْ غَارِيَةٌ مضمونة».

هذا منقطع؛ لِأَنَّ عَمْدَ بْنَ عَلِيٍّ لَمْ يَدْرِكْ صَفْوَانَ وَلَا وَلَدَ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ بَدْرٍ.

ومن طريق مسدود أخبرنا أبو الأحوص أخبرنا عبد العزيز بن ربيع عن عطاء بن أبي رباح عن ناسٍ من آل صفوان بن أمية «اسْتَعَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ صَفْوَانَ سِلَاحًا، فَقَالَ صَفْوَانُ: أَغَارِيَةُ أَمْ غَضِبٌ؟ قال: بَلْ غَارِيَةٌ، فَفَقَدُوا مِنْهَا دِرْعًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْ ثَبِتَ غَرْمَانَا لَكَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ فِي قَلْبِي مِنَ الْإِيمَانِ مَا لَمْ يَكُنْ يَوْمِيئِهِ هَذَا عَنْ نَاسٍ لَمْ يَسْمَوْا».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا أحمد بن سليمان أخبرنا عبيد الله بن موسى أخبرنا إسرائيل عن عبد العزيز بن ربيع عن ابن أبي مليكة عن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية إن رسول الله ﷺ «اسْتَعَارَ مِنْ صَفْوَانَ بْنَ أُمِيَّةٍ ذُرْعًا فَهَلَكَتْ بَعْضُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْ ثَبِتَ غَرْمَانَا لَكَ قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ».

إسرائيل ضعيف ثم ليس في قوله عليه الصلاة والسلام «إِنْ ثَبِتَ غَرْمَانَا لَكَ» لَوْ صَحَّ بَيَانٌ بِوُجُوبِ غَرْمِهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ هَلَاكًا غَيْرَ هَذَا اللَّفْظِ، وَالْأَمْوَالُ الْحَرَمَةُ لَا يَجُوزُ الْقَضَاءُ بِإِلَاحِهَا بِغَيْرِ

الحجاج بن الفرافصة حدثني محمد بن الوليد عن أبي عامر الهوزني عن أبي أمامة عن النبي ﷺ الحجاج بن الفرافصة مجهول.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن منصور أخبرنا هشيم بن خارجة أخبرنا الجراح بن مليح حدثني حاتم بن حريش الطائي سمعت أبا أمامة عن النبي ﷺ.

حاتم بن حريش مجهول.

ومن طريق ابن وهب عن ابن ليعة عن عبد الله بن حيّان الأبي عن رجل منهم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «العارية مؤداة، والمنة مؤداة».

ابن ليعة لا شيء.

ومن طريق الزبارة أخبرنا عبد الله بن شبيب أخبرنا إسحاق بن محمد الفروي أخبرنا عبد الله بن عمر أخبرنا زيد بن أسلم عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «العارية مؤداة».

الفروي ضعيف، وعبد الله بن عمر - هو العمري الصغير - ضعيف.

ثم لو صحّت هذه الألفاظ لما كان فيها إلا أنها مؤداة.

وهكذا نقول: إن إدامها فرض، والتضمين غير الأداء، وليس فيه أنها مضمونة أصلاً - فبطل تعلّقهم بشيء منها.

وذكرنا ما روينا من طريق شعبة عن قتادة عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى تؤدّيه» - وهذا منقطع؛ لأن قتادة لم يدرك سمرة.

ورويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن بن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى تؤدّيه».

الحسن لم يسمع من سمرة.

ثم لو صحّ فليس فيه إلا الأداء.

وهكذا نقول، والأداء غير الضمان في اللّغة والحكم، ويلزمهم إذا حملوا هذا اللفظ على الضمان أن يضمنوا بذلك المهرن والردائع؛ لأنها بما قبضت اليد، وكلّ هذا قد قال بتضمينه طوائف من الصحابة فمن بعدهم فظهر تناقضهم.

وقد روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا إبراهيم بن المستمّر أخبرنا حيّان بن هلال أخبرنا حمّام بن يحيى أخبرنا قتادة عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه قال: قال لي رسول الله ﷺ: «إذا أتتك رُسلي فأعطهم ثلاثين

وأما ما سواه فلا يساوي الاشتغال به وقد فرّق فيه بين الضمان، والأداء، وأوجب في العارية الأداء فقط دون الضمان - فبطل كلّ ما تعلّقوا به من النصوص.

وقالوا: وجدنا كلّ ما يقبضه بعض الناس من بعض الأموال يتقسم ثلاثة أقسام:

أحدها - قسم منفعة للدافع دون المدفوع إليه، كالوديعة، والوكالة - فهذا غير مضمون، فوجب أن يكون كلّ ما في هذا الباب كذلك.

وثانيها - قسم منفعة للدافع والمدفوع إليه معاً، كالقراض، وقد اتّفقتا على أنه غير مضمون، فوجب أن يكون الرهن وكلّ ما في هذا الباب كذلك.

وثالثها - ما منفعة المدفوع إليه دون الدافع كالقرض. وقد صحّ الإجماع على أنه مضمون فوجب أن تكون العارية وكلّ ما في هذا الباب كذلك.

قال أبو حمزة: وهذا قياس، والقياس كلّ باطل، إلا أنه من الملبح الممّنة من مقياسهم وأنهم ليسفكون الدماء، ويبيحون الفروج، والأموال والأبشار بأقلّ من هذا، كقياسهم في الصّدّاق، وفي جلد الشارب قياساً على القاذب، والقود للكافر من المؤمن، وفاعل فعل قوم لوط، وسائر قياسهم، إلا أننا نعارض هذا القياس بمثل، وهو أن العارية دفع مال بغير عوض، كالوديعة.

وأيضاً - فإن ما يلي في لباس وفيما استعيرت له فنقص منها بلا تعدّ فلا ضمان فيه، فكذلك سائر النقص - وهذا كلّه وسوس، نعوذ بالله من الحكم بها في دينه.

قال عليّ: فبقي قولنا، فوجدناه قد روي عن عمر، وعليّ:

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن ابن صالح بن حيّ عن عبد الأعلى عن حمّاد بن الحنفية عن عليّ بن أبي طالب قال: العارية ليست بيعاً ولا مضمونة إنما هو معروف إلا أن يخالف يضمن، وهذا صحيح عن عليّ.

ومن طريق عبد الرزّاق أخبرنا قيس بن الرّبيع عن الحجاج بن أرطاة عن هلال الوزان عن عبد الله بن عكيم قال: عمر بن الخطاب: العارية بمنزلة الوديعة، ولا ضمان فيها، إلا أن يتعدّى.

وهو قول إبراهيم النخعي، وعمر بن عبد العزيز،
والزهري، وغيرهم.

وهو قول أبي سليمان.

قال أبو محمد: قول الله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «إِنْ دَمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فصح أن مال المستعير محرّم إلا أن يوجه نص قرآن أو
سنّة، ولم يوجه قط نص منهما.

وقال الله تعالى: ﴿مَّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾:

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾.

والمستعير ما لم يتعد ولا ضيع: محسن فلا سبيل عليه بنص
القرآن، والغرم سبيل يبين فلا غرم عليه - وبالله تعالى التوفيق.

٦٦ - كتاب الأحباس

١٦٥٣ - مسألة: والصَّحِيسُ - وهو الوقفُ - جائزٌ في

الأصول من الدَّور والأرضين بما فيها من الغراس والبناء إن كانت فيها، وفي الأرحاء، وفي المصاحف، والدُّنات. ويجوز أيضاً في العبيد، والسَّلاح، والخيل، في سبيل الله عز وجل في الجهاد فقط، لا في غير ذلك - ولا يجوز في شيء غير ما ذكرنا أصلاً، ولا في بناء دور القاعة.

وجائزٌ للمرم أن يجسَّ على من أحب، أو على نفسه، ثم على من شاء - وخالفنا في هذا قومٌ: فطائفة أبطلت الحيسَ مطلقاً..

وهو قولُ شريح.

وروي عن أبي حنيفة.

وطائفة قالت: لا حيس إلا في سلاح، أو كراع.

روي ذلك عن ابن مسعود، وعلي، وابن عباس رضي الله عنهم.

وطائفة أجازت الحيس في كل شيء، وفي الثياب، والعبيد، والحيوان، والدَّراهم، والدنانير.

وهو قولُ مالك. وأتى أبو حنيفة بقول خالف فيه كل من تقدَّم والسَّنة والمعلوق فقال: الحيسُ جائزٌ في الصَّحَّة، وفي المرض، إلا أن للمعسب إبطاله متى شاء، ويبيع وارثها بعهده بنقض الحيس الذي عقد فيه، ولا يجوز بعد الموت أيضاً، وهذا أشهر أقواله.

وروي عنه: أنه لا يجوز إلا بعد الموت، ثم اختلفوا عنه فيجوز للورثة إبطاله - وهذا هو الأشهر عنه - أم لا يجوز؟.

وهذا قولٌ يكفي إيراده من فساده؛ لأنه لم تأت به سنة، ولا أبده قياس، ولا يعرف عن أحد قبله، وتفرقت فاسد - فسقط جملة.

وأما القولُ المرويُّ عن علي، وابن مسعود، وابن عباس، فإنه لم يصح عن أحد منهم: أما ابن مسعود فرويَّاه عن طريق سفيان بن عيينة عن مطرف بن طريف عن رجل عن القاسم - هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود - عن ابن مسعود أنه قال: لا حيس إلا في سلاح أو كراع.

وهذه روايةٌ ساقطة؛ لأنها عن رجل لم يسم؛ ولأن والد القاسم لا يحفظ عن أبيه كلمة، وكان له إذ مات أبوه ست سنين فكيف ولده؟ ولا نعرفها عن ابن عباس أصلاً، ولا عن علي، بل

تقطع على أنها كذب على علي؛ لأن إيقافه ينيح، وغيرها: أشهر من الشمس، والكذب كثير، ولعل من ذهب إلى هذا يتعلَّق بأنَّه قد صحَّ عن النبي ﷺ أنه كان يجعل ما فضل عن قوته في السَّلاح والكراع.

قال أبو حمزة: فيقال: نعم، وإن صحَّ عن النبي ﷺ إيقاف غير الكراع، والسَّلاح؛ وجب القول به أيضاً.

وقد صحَّ ذلك، فبطل أيضاً هذا القول.

وأما من أبطل الحيس جملة: فإن عبد الملك بن حبيب روى عن الواقدي قال: ما من أحد من أصحاب رسول الله ﷺ إلا وقد أوقف وجسَّ أرضاً، إلا عبد الرحمن بن عوف فإنه كان يكره الحيس - وهذه رواية أخبارنا فإنها زادت ما جاءت فيه ضعفاً ولعله قبله كان أقوى.

وأما مالك ومن قلده: فإنهم احتجوا بأنهم قاسوا على ما جاء فيه النصُّ ما لا نصَّ فيه.

قال أبو حمزة: والقياس كله باطل، فكيف والنصُّ يطلعه؛ لأن إيقاف الشيء لغير مالك من الناس، واشتراط المنع من أن يورث، أو يباع، أو يوهب: شروط ليست في كتاب الله عز وجل.

وقد قال رسول الله ﷺ: «مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطاً لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ وَإِنْ شَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ كُلَّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ»، فصَحَّ أنه لا يجوز من هذه الشروط إلا ما نصَّ رسول الله ﷺ على جوازه فقط، فكان ذلك في كتاب الله تعالى. لقوله عز وجل: «وَمَا يَنْبَغُ عَنِ الْغَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ» ولقوله تعالى: «لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ» لا سيما الدنانير، والدَّراهم، وكل ما لا منفعة فيه، إلا بإتلافه عينه، أو إخراجها عن ملك إلى ملك، فهذا هو نقض الوقف وإبطاله.

ويمكن أن يحتجوا بما صحَّ عن رسول الله ﷺ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: أُثْمَانَةٍ، مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ».

فهذا لا حجة لهم فيه؛ لأن الصدقة الجارية لا شك في أنه عليه الصلاة والسلام لم يعن بها إلا ما أجزاه من الصدقات، لا كل ما يظنه المرء صدقة، كمن تصدَّق بمحرم، أو شرط في صدقته شرطاً ليس في كتاب الله عز وجل.

فصحَّ أن الصدقة الجارية، الباقي أجراها بعد الموت:

إما صدقة مطلقه فيما تجوز الصدقة به بما صحَّ ملك التصدَّق به عليه، ولم يشترط فيها شرطاً مفسداً، وإما صدقة موقوفة فيما يجوز الوقف فيه.

وهذا أمر متواتر جليلاً بعد جليل.

ولو صحَّ هذا الخبر لكان منسوخاً باتِّصالِ الحبس بعلمه عليه الصلاة والسلام إلى أن مات.

وذكروا أيضاً:

ما روَّاه من طريق ابن وهب أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، وعبد الله بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، كلهم عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، قال: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ بْنُ عُبَيْدٍ رَوَى قَالَ يُرْسُولُ اللَّهُ ﷻ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ خَاطِي طِي هَذَا صَدَقَةٌ وَهُوَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَجَاءَ أَبَوَاهُ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّ قَوْمًا عَيْشِيًّا فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷻ ثُمَّ مَاتَ فَوَرَّثَهُمَا ابْنُهُمَا زَادَ بَعْضُهُمْ مَوْقُوفَةً» وهي زيادة غير صحيحة وهذا لا حجة لهم فيه لوجوه:

أولها - أنه منقطع، لأنَّ أبا بكر لم يلقَ عبدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ قطُّ.

والثاني - أنَّ فيه أنه قوامٌ عيشهم، وليس لأحد أن ينصدق بقوام عيشه، بل هو مفسوخ إن فعله، فهذا الخبر لو صحَّ لكان حجة لنا عليهم وموافقاً لقولنا، وخالفاً لقولهم في إجازتهم الصدقة بما لا يبقى للمرء بعده غنى.

والثالث - أنَّ لفظة "موقوفة" إنما انفرد بها من لا خير فيه. وموهو بأخبار نحو هذا، ليس في شيء منها ذكر الوقف، وإنَّما فيها "صدقة" وهذا لا نكره.

وقال بعضهم: قد كان شريح لا يعرف الحبس - ولو كان صحيحاً لم يجز أن يستقصي من لا يعرف مثل هذا.

قال أبو محمد: لو استحيا قاتل هذا لكان خيراً له، وهلا قالوا هذا في كل ما خالفوا فيه شريحاً، وأبي نكرة في جهل شريح سنة ألف سنة، والله لقد غاب عن ابن مسعود نسخ التطبيق، ولقد غاب عن أبي بكر ميراث الجدِّ، ولقد غاب عن عمر أحد الجزية من الجوس منين، وإجماع الكفار من جزيرة العرب إلى آخر عام من خلافه، وعلى هذا لو تبيَّح لبلغ أزيد من ألف سنة غابت عن من أجل من شريح.

ولو لم يستقص إلا من لا تحفى عليه سنة، ولا تغيب عن ذكره ساعة من دهر حكم من أحكام القرآن: ما استقصى أحد، ولا قضى ولا أفتى أحد بعد رسول الله ﷻ لكن من جهل عذر ومن علم غبط.

وقالوا: الصدقة بالتمرة التي هي الغرض من الحبس يجوز فيها البيع، فذلك في الأصل أولى.

فصح أنه ليس في هذا الخبر حجة فيما يختلف فيه من الصدقات، يجوز أم لا؟ كمن تصدَّق بصدقة لم يجزها المصدق عليه، وكمن تصدَّق في وصيته على وارث أو بائع من الثلث. ولا يجرى: كمن تصدَّق بتمر، أو خنزير. وإنَّما فيه: أنَّ الصدقة الجائزة المتَّبعة تبقى أجراها بعد الموت فقط. فبطل هذا القول جملةً لتعريضه من الأدلة - وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: احتج من لم ير الحبس جملةً بما روَّاه من طريق سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن أبي عيون - هو محمد بن عبيد الله الثقفي - قال: قال في شريح: جاء محمد بإطلاق - الحبس. وما روَّاه من طريق سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب أنه سمع شريحاً وسئل فيمن مات وجعل داره حبساً فقال: لا حبس عن فرائض الله.

قال علي: هذا منقطع، بل الصحيح خلافه، وهو أنَّ محمدًا ﷺ جاء بإثبات الحبس نصاً - على ما نذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى - فكيف، وهذا اللفظ يقتضي أنه قد كان الحبس، وقد جاء محمد ﷺ بإطلاقه - وهذا باطل يعلم يقيناً؛ لأنَّ العرب لم تعرف في جاهليتها الحبس الذي اختلف فيه، إنما هو اسم شرعي، وشرع إسلامي. جاء به محمد ﷺ كما جاء بالصلوة، والزكاة، والصيام، ولواء عليه الصلاة والسلام ما عرفنا شيئاً من هذه الشرائع، ولا غيرها، فبطل هذا الكلام جملةً.

وأما قوله "لا حبس عن فرائض الله" فقول فاسد؛ لأنهم لا يختلفون في جواز الهبة، والصدقة في الحياة، والوصية بعد الموت، وكل هذه مسقطه لفرائض الورثة عملاً لو لم تكن فيه لورثه على فرائض الله عز وجل، فيجب بهذا القول إطلاق كل هبة، وكل وصية؛ لأنها مانعة من فرائض الله تعالى بالمواريث.

فإن قالوا: هذه شرائع جاء بها النص.

قلنا: والحبس شريعة جاء بها النص، ولولا ذلك لم يجز.

واحتجوا.

بما روَّاه من طريق العقبلي أخبرنا روح بن الفرج أخبرنا يحيى بن بكير أخبرنا ابن لهيعة عن أخيه عيسى عن عكرمة عن ابن عباس: «لَمَّا نَزَلَتْ سُورَةُ النَّسَاءِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷻ لَا حَبْسَ بَعْدَ سُورَةِ النَّسَاءِ».

قال أبو محمد: هذا حديث موضوع، وابن لهيعة لا خير فيه، وأخوه مثله - وبيان وضعه: أنَّ سورة النساء أو بعضها نزلت بعد أحد - يعني آية الموارث - وحسب الصحابة يعلم رسول الله ﷻ بعد خبره وبعد نزول الموارث في سورة النساء.

المقلد.

ومن الحال أن تكون واجبةً لوجه ما خارجةً بذلك عن ماله باقيةً في ماله.

ثم كذبوا في قولهم: إنه عليه الصلاة والسلام أبدله من قابلٍ. فما صح هذا قط.

ومن الحال أن يبدل عليه الصلاة والسلام هدياً وضعه في حقٍّ في واجبٍ ثم أيُّ شبه بين هدي تطوعٍ ينحر عن واجبٍ في الإحصار عن أصحابه، وعن نفسه المقدسة في حبس. أما يسنحي من هذا مقدار علمه وعقله أن يتكلم في دين الله عز وجل.

ثم نقول لهم: أنتم تقولون: إن له أن يحبس ثم يفسخه، وقسموه على الهدي المذكور، فآخبرونا: هل له رجوع في الهدي بعد أن يوجه فيسعه هكذا بلا سبب أم لا؟ فمن قولهم: لا، فنقول لهم: فهذا خلاف قولكم في الحبس إذ أجزم الرجوع فيه بلا سبب، وظهر هوس قياسكم الفاسد البارد، ويقال لهم: هلا قسمتموه على التدبير الذي لا يجوز فيه الرجوع عندكم، أو هلا قسم قولكم في التدبير على قولكم في الحبس، لكن أبى الله تعالى لكم إلا خلاف الحق في كلا الوجهين.

قال أبو محمد: وكل هذا فلأنا من احتجاج من لا يرى الحبس حلة.

وأما قول أبي حنيفة فكل هذا خلاف له؛ لأنه يجزئ الحبس، ثم يجزئ نقض الحبس، ولورثته بعده، ويجزئ إمضاء وهذا لا يعقل، ونسوا احتجاجهم بـ «الأسلم عند شرطه» و«أولوا بالعقود».

قال أبو محمد: فإذا قد بطلت هذه الأقوال كلها فلنذكر البرهان على صحة قولنا بحول الله تعالى وقوته:

روينا من طريق البخاري أخبرنا مسدد أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا ابن عون عن نافع عن عمر قال: «أصاب عمر أرضاً بخير فأبى النبي ﷺ فقال له: أصبت أرضاً لم أصب قط مالا أنفس منه فكيف تأمر به؟ فقال: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها فتصدق بها عمر؛ أنه لا يباع أصلها ولا تورث؛ في الفقراء والقريبى، والرقاب، وفي سبيل الله، والضييف، وابن السبيل، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقاً غير متولى فيه».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا سعيد بن عبد الرحمن المكي أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: «قال عمر للنبي ﷺ إن المائة سهم التي بخير لم أصب مالا قط هو أعجب إليّ منها، وقد أردت أن أتصدق بها فقال له

قال علي: هذا قياس، والقياس كله باطل، ثم هو قياس فاسد؛ لأن النص ورد بالفرق بينهما كما نذكر إن شاء الله تعالى من إيقاف الأصل وجسه وتبديل الثمرة، فهذا اعتراض منهم على رسول الله ﷺ لا على غيره، والقوم غايلين.

وقالوا: لما كانت الأحباس تخرج إلى غير مالك؛ بطل ذلك، كمن قال: أخرجت داري عن ملكي..

قال أبو محمد: وهذه وساوس؛ لأن الحبس ليس إخراجاً إلى غير مالك، بل إلى أجل المالكين - وهو الله تعالى - كعتق العبد ولا فرق.

ثم قد تناقضوا فأجازوا تحسيس المسجل، والمقبرة، وإخراجهما إلى غير مالك، وأجازوا الحبس بعد الموت في أشهر أقوالهم، فلبوا عند هذه.

فقالوا: المسجل إخراج إلى المصلين فيه.

فقلنا: كذبتم؛ لأنهم لا يملكون بذلك، وصلاتهم فيه كصلاتهم في طريقهم في فضاء مملوك ولا فرق.

وقالوا: إنما خرجت عن ملكي إلى غير مالك ولا فرق؛ لأن هذا القول نظير الحبس عندكم في الحياة؛ فوجب أن يكون نظيره في الموت ولا فرق.

وقالوا: لما كانت الصدقات لا تجوز إلا حتى تحاز، وكان الحبس لا مالك له؛ وجب أن يطل.

فقلنا: هذا احتجاج للخطأ بالخطأ، وقد بطلنا قولكم: أن الصدقة لا تصح حتى تقبض، وبيناً أنه رأي من عمر، وعثمان رضي الله عنهما قد خالفهما غيرهما فيه، كابن مسعود، وعلي رضي الله عنهما، فكيف والحبس خارج إلى قبض الله عز وجل له، الذي هو وارث الأرض ومن عليها وكل شيء بيده وفي قبضته.

وقد أجاز رسول الله ﷺ صدقة أبي طلحة لله تعالى دون أن يذكر متصداً عليه، ثم أمره عليه الصلاة والسلام أن يعيها في أقاربه وبني عمه - وبالله تعالى التوفيق.

ومن عجائب الدنيا المخزية لهم: احتجاجهم في هذا بأن رسول الله ﷺ ساق الهدي في الحديبية وقلدها، وهذا يقتضي إيجابه له، ثم صرفها عما أوجبه لها وجعلها للإحصار، ولذلك أبدلها عاماً ثانياً.

قال أبو محمد: أول ذلك كذبهم في قولهم، وهذا يقتضي إيجابه له وما اقتضى ذلك قط إيجابه؛ لأنه عليه الصلاة والسلام لم ينص على أنه صار التطوع بذلك واجباً، بل إباح ركوب البدنة

النَّبِيِّ ﷺ أَحَبُّ أَصْلَافُهَا وَسَبِيلُ تَمَرَّتْهَا.

ورويناه أيضاً: من طريق حماد بن يحيى البلخي عن سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله وفيه «أَحَبُّ الْأَصْلَافِ وَسَبِيلُ التَّمَرَّةِ».

وحسن عثمان بن رومة على المسلمين يعلم رسول الله ﷺ ينقل ذلك الخلف عن السلف، جيلاً بعد جيل، وهي مشهورة بالمدينة.

وكذلك صدقاته عليه السلام بالمدينة مشهورة كذلك.

وقد صدق عمر في خلافته بشيء، وهي على نحو ميل من المدينة وتصدق بماله وكان يغلّ مائة وسق بوادي القرى كل ذلك حبساً، وقفاً، لا يباع ولا يشتري، أسنده إلى حفصة، ثم إلى ذوي الرأزي من أهله. وحسن عثمان، وطلحة، والزبير، وعلي بن أبي طالب، وعمرو بن العاص: دورهم على بينهم، وضياعاً موقوفة.

وكذلك ابن عمر، وفاطمة بنت رسول الله ﷺ وسائر الصحابة جملة صدقاتهم بالمدينة أشهر من الشمس، لا يجهلها أحد. وأوقف عبد الله بن عمرو بن العاص الوهط على بنيو. اختصرنا الأسانيد لأشهار الأمر.

ومن طريق مسلم أخبرنا زهير بن حرب أخبرنا علي بن حفص أخبرنا ورقاء عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «وَأَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ أَحْبَسَ أَثَرَاهُ وَأَعْتَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» في حديث.

ومن طريق محمد بن بكر البصري أخبرنا أبو داود أخبرنا الحسن بن الصباح أخبرنا شعبة - هو ابن سوار - عن ورقاء عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال النبي ﷺ: «وَأَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ أَحْبَسَ أَثَرَاهُ وَأَعْتَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» في حديث.

قال أبو محمد: الأعداء جمع عدو - وهو الفرس - قال القائل.

راحوا بصائرهم على اكتسافهم وبصيرتي تعدو بها عدو وآي والأعداء جمع عيب، وكلا اللفظين صحيح، فلا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر.

ومن طريق مسلم أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن مالك بن أنس عن الحسن بن عمر بن الخطاب قال: إن رسول الله ﷺ «كَانَ يُنْقِضُ عَلَى أَهْلِهِ قُوَّةَ سَنَةِ وَمَا بَقِيَ يَتَّعَلُّهُ فِي الْكِرَامِ وَالسَّلَاحِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

الكرام: الخيل فقط. والسلاح في لغة العرب: السيوف،

والرماح، والقسي، والنبل، والدروع، والجواشر، وما يدافع به: كالطبرزين، والنبوس، والخنجر، والسيف، بحذ واحد، والشرق، والثراس. ولا يقع اسم السلاح على سرج، ولا لجام، ولا مهماز. وكان عليه السلام يكتب إلى الولاة والأشراف إذا أسلموا بكتيب فيها السنن والقرآن بلا شك، فلذلك الصحف لا يجوز تملكها لأحب لكتها للمسلمين كافة يتدارسوها موقوفة لذلك، فهذا هو الذي يجوز فيه الحبس فقط.

وأما ما لم يأت فيه نص فلا يجوز تحييسه لما ذكرنا - وبالله تعالى التوفيق.

ومن عجائب الدنيا قول من لا يتقي الله تعالى: أن صدقة رسول الله ﷺ إنما جازت لأنه كان لا يورث وأن صدقات الصحابة رضي الله عنهم إنما جازت لأن الورثة لم يردها.

وأن يونس بن عبد الأعلى روى عن ابن وهب عن مالك عن عمار بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لَوْلَا أَنِّي ذَكَرْتُ صَدَقَتِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَرُدَّتْهَا».

قال أبو محمد: أما قولهم إن صدقة رسول الله ﷺ إنما جازت؛ لأنه لا يورث - فقد كذبوا؛ بل لأنه عليه الصلاة والسلام جعلها صدقة، فلذلك صارت صدقة هكذا:

روينا من طريق قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا يوسف بن عدي أخبرنا أبو الأحوص - هو سلام بن سليم - عن أبي إسحاق السبيعي عن عمرو بن الحارث - هو أخو جويرية أم المؤمنين - قال: «مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِينَاراً، وَلَا دِرْهَمًا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا أَمَةً، إِلَّا بَقَلْتَهُ الْيَتَامَى، وَأَرَضَا جَعَلَهَا صَدَقَةً».

وأما قوله: إنه عليه الصلاة والسلام لم يورث - نعم، وهذا لا يوجب الصدقة بأرضه، بل تباع فيصدق بالثمن؛ فظهر فساد قولهم.

وأما قولهم: إنما جازت صدقات الصحابة رضي الله عنهم؛ لأن الورثة أجازوها - فقد كذبوا، ولقد ترك عمر ابنه زيداً وابنته صغيرين جداً.

وكذلك عثمان، وعلي، وغيرهم، فلم كان الحبس غير جائز لما حل ترك أنصاء الصغار غرضي حبساً.

وأما الخبر الذي ذكره عن مالك - فنكر وبطل من البلاء، وكذب بلا شك، ولا ندرى من رواه عن يونس ولا هو معروف من حديث مالك وهيبك لو سمعناه من الزهري لما وجب أن يتشغل به ولقطننا بأنه سمعه ممن لا خير فيه،

مات المخصوص بالحس رجع إلى من عقب عليه بعده، وخرج سائر الولد عنه؛ لأن الحيازة قد بطلت - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٥٦- مسألة: ومن حيس داره أو أرضه، ولم يسئل على أحب، فله أن يسئل الغلة ما دام حيًا على من شاء، لقول رسول الله ﷺ: «وَسِئَلُ الثَّمَرَةِ فله ذلك ما بقي، فإن مات ولم يفعل كانت الغلة لأقاربه وأولى الناس به حين موته.

وكذلك من سئل وحيس على منقطع فإذا مات المسئل عليه عاد الحس على أقرب الناس بالحس يوم المرجع.

برهان ذلك:

ما روينا من طريق مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة سماع أنس بن مالك يقول «كان أبو طلحة أكثر أنصاري المدينة مالا من نخل فقال: يا رسول الله، إن الله عز وجل يقول: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وإن أحب أموالي إليّ بئر حاء، وإنها صدقة لله عز وجل أرجو برها، وزورها، عند الله، فضعها يا رسول الله حيث أراك الله فقال رسول الله ﷺ في كلام ثم إني أرى أن تجعلها في الأقربين - فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمة.

١٦٥٧- مسألة: ومن حيس على عقبه وعلى عقبه عقبه، أو على زيد وعقبه، فإنه يدخل في ذلك البنات والبنون، ولا يدخل في ذلك بنو البنات إذا كانوا ممن لا يخرج بنسب أبائهم إلى الحس لقول رسول الله ﷺ: «إنما بنو هاشم وبنو عبد المطلب شيء واحد» وأعطاهم من سهم ذي القربى: ولم يعط عثمان، ولا غيره - وجدة عثمان بنت عبد المطلب - فلم يدخل في بني هاشم، إذ لم يخرج بنسب أبيه إليه، وإن كان خارجاً بنسب أمه إليه - وهي أروى بنت البيضاء بن عبد المطلب - أعطى العباس وأمه ثمينة - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٥٨- مسألة: ومن حيس وشرط أن يساغ إن احتيج صح الحس، لما ذكرنا من خروجه بهذا اللفظ إلى الله تعالى، ويطل الشرط؛ لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى، وهما فعلان متغايران، إلا أن يقول: لا أحس هذا الحس إلا بشرط أن يساغ: فهذا لم يحس شيئاً؛ لأن كل حيس لم ينعقد إلا على باطل فلم ينعقد أصلاً - وبالله تعالى التوفيق.

كسليمان بن أرقم، وضرباه. وعن نبت وتقطع بأن عمر ﷺ لم يندم على قبوله أمر رسول الله ﷺ وما اختاره له في تحييس أرضه وتسييل ثمرتها والله تعالى يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾.

وليت شعري إلى أي شيء كان يصرف عمر تلك الصدقة لو ترك ما أمره به عليه الصلاة والسلام فيها. حاشا لعمر من هذا. وزادوا طامعة، وهي أن شبهوا هذا بتدبير عبد الله بن عمرو بن العاص إذ لم يقبل أمر رسول الله ﷺ في صوم ثلاثة أيام من كل شهر.

قال أبو محمد: ليت شعري أين ذهبت عقولهم؟ وهل يندم عبد الله إلا على ما يحق التندم عليه من تركه الأمر الذي أشار به عليه رسول الله ﷺ أول مرة ووقف عند المشورة الأخيرة - وهذا ضد ما نسبوا إلى عمر مما وضعه عليه من لا يسعد الله جهده من رغبته عن أمر رسول الله ﷺ جملة لا ندري إلى ماذا فوضح فساد قول هؤلاء المحرومين جملة - والله الحمد.

وأما قولنا: جائز أن يسئل المرء على نفسه وعلى من شاء، فلقول النبي ﷺ: «إِذَا بَنِيَكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا» وقال لعمر «تصدق بالثمرة» فصح بهذا جواز صدقته على نفسه، وعلى من شاء. وهو قول أبي يوسف، وغيره - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٥٩- مسألة: ولا يطل الحس ترك الحيازة، فإن استغله الحس ولم يكن سببه على نفسه فهو مضمون عليه، كالغصب، ولا محل إلا فيما أبى غنى وهو جائز في المشاع وغير المشاع - فيما ينقسم وفيما لا ينقسم - والحجة في ذلك قد ذكرناها في كلامنا في الهبات والصدقات، والله الحمد كثيراً.

١٦٥٥- مسألة: والتسوية بين الولد فرض في الحس لقول رسول الله ﷺ: «اعْبُدُوا بَيْنَ آبَائِكُمْ» فإن خص به بعض بنوي، فالحس صحيح ويدخل سائر الولد في الغلة والسكنى مع الذي خصه.

برهان ذلك: أنها فعلان متغايران بنص كلام رسول الله ﷺ.

أحدهما: تحييس الأصل، فباللفظ تحييسه يصح لله تعالى بأننا من مال الحس.

والثاني: التسيل والصدقة، فإن وقع فيها حيف رد ولم يطل خروج الأصل بحس لله عز وجل ما دام الولد أحياء، فإذا

٦٧ - كِتَابُ الْعِتْقِ وَأَمَهَاتِ الْأَوْلَادِ

١٦٥٩ - مسألة: العتق فعل حسن، لا خلاف في ذلك.

١٦٦٠ - مسألة: ولا يحل للمهر أن يعتق عبده أو أمته إلا لله عز وجل لا لغيره، ولا يجوز أخذ مال على العتق، إلا في الكتابة خاصة، لغير النص بها.

وقال بعض القائلين: إن قال لعبده: أنت حر للشيطان: نفذ ذلك.

قال أبو محمد: وهذا خلاف قول الله عز وجل: ﴿مَنْ مَلَكَ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾.

وقال عز وجل: ﴿وَمَا أَمْرُهُمْ إِلَّا يَتَّبِعُونَ اللَّهَ مَخْلُوعِينَ لَهُ الدِّينُ﴾ والعتق عبادة فإذا كانت لله تعالى خالصة جازت، وإذا كانت لشريك معه تعالى أو لغيره عضواً: بطلت؛ لأنها وقعت بخلاف ما أمر الله تعالى - ثم لقول رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» فوجب رد هذا العتق وإبطاله.

وروينا من طريق شعبة عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَنْتَ تَقُولُ: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرَكِ فَإِنْ عَمِلَ عَمَلًا اشْرَكَ فِيهِ غَيْرِي فَأَنَا مِنْهُ بِرِيءٌ، وَلَيْتَنِي نَوَّابَهُ مِنْهُ».

١٦٦١ - مسألة: ومن قال: إن ملكك عبد فلان فهو حر، أو قال: إن اشتريته فهو حر، أو قال: إن بيعت عبدي فهو حر، أو قال: شيئاً من ذلك في أمه لسواه أو أمه له ثم ملك العبد والأمة، أو اشتراهما أو باعهما: لم يعتقا بشيء من ذلك.

أما بطلان ذلك في عبد غيره، وأمّه غيره: فلما:

روينا من طريق مسلم حديثي زهير بن حرب أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم - هو ابن عليّة - أخبرنا أيوب - هو السخيتاني - عن أبي قلابة عن أبي الهيثب عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ».

وأما بطلان ذلك في عبده وأمه: فلاه إذ باعهما فقد بطل ملكه عنهما، ولا وفاة لعقده فيما لا يملكه:

روينا من طريق حماد بن سلمة أخبرنا زياد الأعلم عن

الحسن البصري فيمن قال لآخر: إن بيعت غلامي هذا منك فهو حر فباعه منه قال الحسن: ليس بحر - ثم قال: ولو قال الآخر: إن اشتريته منك فهو حر، ثم اشتراه منه فليس بحر.

وهو قول أبي سليمان، وأصحابنا - واختلف الحاضرون في ذلك: فقال الشافعي: إن قال إن بيعت غلامي فهو حر، فباعه فهو حر.

فإن قال: إن اشتريت غلاماً فلان فهو حر فاشتراه فليس بحر.

واحتج بعض أصحابه لقوله هذا بأنه إذا باعه فهو في ملكه بعد، ما لم ينفقوا، فلذلك عتق.

قال أبو محمد: وهذا باطل؛ لأن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَنْفَرُوا» فصَحَّ أنه لم يبعه بعد، فإذا انفرا فحيثما باعه، ولا عتق له في ملكه غيره.

وقال أبو حنيفة، وسفيان يعكس قول الشافعي، وهو أنهما قالوا: إن قال: إن بيعت عبدي فهو حر، فباعه، لم يكن حراً بذلك.

فإن قال: إن اشتريت عبد فلان فهو حر، فاشتراه فهو حر. وقال مالك: من قال: إن بيعت عبدي فهو حر، فباعه فهو حر - وإن قال: إن اشتريت عبد فلان فهو حر، فاشتراه فهو حر. فلو قال: إن بيعت عبدي فهو حر، وقال آخر: إن اشتريت عبد فلان فهو حر.

ثم باعه منه فإنه يعتق على البائع لا على المشتري.

وقد روينا هذا القول عن إبراهيم النخعي، والحسن أيضاً - وهذا تناقض منه، وكلاهما يلزمه عتقه عنده بقولهما، فقال بعض مقلديه: هو مرتهن بيمين البائع.

قال أبو محمد: وهذا محمّل، ولأنه يعارضه الحنفية فيقول: بل هو مرتهن بيمين المشتري - ويعارضه آخر فيقول: بل هو مرتهن بيمينهما جميعاً فيعتق عليهما جميعاً.

وقال حماد بن أبي سليمان: يعتق على المشتري، ويشترى البائع بالثمن عبداً فيعتقه.

وهذا عجب عجيب لبت شعري كيف يجوز عنده بيعه لمن نذر عتقه ثم يلزمه عتقاً فيما لم ينفق عتقه، وهذه صفة الرأي في الدين - ونحمد الله على عظيم نعمته.

١٦٦٢ - مسألة: ولا يجوز عتق بشرط أصلاً، ولا بإعطاء مال إلا في "الكتابة" فقط، ولا بشرط خدمة، ولا بغير

ذلك، لقول رسول الله ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ بَاطِلٌ».

فإن ذكرنا ذاكرًا ما رويناه من طريق حماد بن سلمة أخبرنا سعيد بن جهمان أخبرنا سفيان أبو عبد الرحمن مولى رسول الله ﷺ قال: «قلت لي أم سلمة: أريد أن أعتقك واشترط عليك أن تخدم رسول الله ﷺ ما عشت قلت: إن لم تشترطي علي لم أفارق رسول الله ﷺ حتى أموت، قال: فاعتقتي واشترطت علي أن أخدم رسول الله ﷺ ما عاش».

ورويناه أيضاً من طريق عبد الوارث بن سعيد عن سعيد بن جهمان عن سفيان، فسعيد بن جهمان غير مشهور بالعدالة، بل مذكور أنه لا يقوم حديثه.

ثم لو صح فليس فيه: أن رسول الله ﷺ عرف ذلك فاتممه، والمالكيون، والشافعيون: لا يجيزون العتق بشرط أن يخدم فلانًا ما عاش - فقد خالفوا هذا الخبر.

ورويناه من طريق ابن وهب عن عبد الله بن عمر عن أبي بكر عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: «عتق عمر بن الخطاب كل من صلى سجدتين من رقيق الإمارة، واشترط على بعضهم خدمة من بعده إن أحب سبتين أو ثلاثاً».

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أيوب بن موسى أخبرني نافع عن عبد الله بن عمر قال: «إن عمر بن الخطاب أعتق كل من صلى من سبي العرب، فبث عتقهم، وشرط عليهم: أنكم تخدمون الخليفة بعدي ثلاث سنوات، وشرط لهم: أنه يصحبكم بمثل ما كنتم أصحابكم به - فاتباع الخيارات خدمته تلك الثلاث سنوات من عثمان باني فروة وخلى سبيل الخيارات، وقبض أبا فروة».

وبه إلى ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه أعتق غلاماً له وشرط عليه أن له عمله سنتين، فعمل له بعض سنة، ثم قال له: قد تركت لك الذي اشتريت عليك فانت حر، وليس عليك عمل.

ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال: كان علي بن أبي طالب يصدق بعد موته براض له، وأعتق بعض رقيقه، وشرط عليهم أن يعملوا فيها خمس سنين.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عباد عن حجاج عن القاسم بن عبد الرحمن عن المغيرة بن سعد بن الأخزم عن أبيه أن رجلاً أتى ابن مسعود فقال: إنني أعتقت أمي هذه واشترطت عليها أن تلي مني ما تلي الأمة من سيدها إلا الفرج، فلما غلظت

فإن قال له: إذا أتيت إلي ألف درهم فانت حر، فله بيعه ما لم يؤدها، فإذا أكادها فهو حر.

ورقتها قالت: إني حرّة فقال ابن مسعود: ليس ذلك لها، خذ برقتها فانطلق بها فلك ما اشتريت عليها.

قال أبو محمد: الحنفيون، والمالكيون، والشافعيون: خالفون لجميع هذه الآثار؛ لأن في جميعها العتق بشرط الخدمة بعد العتق، وللي غير أجلي.

وهم لا يجيزون هذا؛ ولا يعرفهم من الصحابة خالف، وهم يعظمون مثل هذا إذا وافق رأيهم.

وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ.

ورويناه عن سعيد بن المسيب: من أعتق عبده واشترط خدمته عتق وبطل شرطه.

ورويناه من طريق ابن أبي شيبة عن أبي خالب الأحرع عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن عباد بن العوام عن يحيى بن سعيد التيمي عن أبيه عن شريح مثله.

وأجازوا العتق على إعطاء مال، ولا يحفظ هذا فيما نعلمه عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم في غير الكتابة.

فإن قالوا: قسنا ذلك على الكتابة.

قلنا: نناقضهم، لأنكم لا تجيزون في الكتابة الضمان ولا الأداء بعد العتق، وتجيزون كل ذلك في العتق على مال. ولا تجيزون في الكتابة أن يكون أمد أداء المال مجهولاً، وتجيزون ذلك في العتق على مال - فقد أبطلتم قياسكم، فكيف والقياس كله باطل؟

ثم هم في هذا غرائب:

فأما أبو حنيفة فإنه قال: من قال لعبده: أنت حر على أن تخدمني أربع سنين، فقبل العبد ذلك فعتق ثم مات من ساعته. فمرة قال: في ماله قيمة خدمته أربع سنين.

وهو قول الشافعي - ثم رجع فقال: في ماله قيمة رقيقته.

قال: ومن قال لعبده: أنت حر على ألف درهم، أو على ألف درهم، فالتجار لعبده في قبول ذلك أو ردو، فإن قبل ذلك في المجلس فهو حر، والمال دين عليه، وإن لم يقبل فلا عتق له ولا مال عليه.

قال:

فإن قال له: إذا أتيت إلي ألف درهم فانت حر، فله بيعه ما لم يؤدها، فإذا أكادها فهو حر.

الرُّوحُ، فَهُوَ حُرٌّ، إِلَّا أَنْ يَسْتَبِيهَ فَإِنْ اسْتَبَاهُ فَهِيَ حَرَّةٌ، وَهُوَ غَيْرُ حُرٍّ وَإِنْ كَانَ قَدْ نَفَخَ فِيهِ الرُّوحُ فَإِنْ أَتَبِعَهَا إِثَاءَ إِذْ اعْتَقَهَا فَهُوَ حُرٌّ، وَإِنْ لَمْ يَتَبِعَهَا إِثَاءَ، أَوْ اسْتَبَاهُ: فَهِيَ حَرَّةٌ، وَهُوَ غَيْرُ حُرٍّ.

وكذلك القول في الهبة إذا وهبها سواء سواء ولا فرق. وحذّ نفع الرُّوح فيه: تمام أربعة أشهر من حملها.

برهان صحته قولنا: قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْقًا فَبَيَّ قَرَارَ مَكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْقَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَوْنُوا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَا خَلْقًا آخَرَ فَبَيَّزْنَاكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾.

ومن طريق مسلم أخبرنا الحسن بن علي الحلواني أخبرنا أبو توبة - هو الرِّبِّيع بن نافع - أخبرنا معاوية - يعني ابن سلام - أنه سمع أبا سلام أخبرنا أبو أسماء الرُّحَبي: أن ثوبان مولى رسول الله ﷺ حدثه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ماء الرجل أبيض، وماء المرأة أصفر، فإذا اجتمعَا فَعَلَا مَنِي الرجل مَنِي المرأة أَذْكَرُ يَذْنُ الله وَإِذَا عَلَا مَنِي المرأة مَنِي الرجل أَثْنَا يَذْنُ الله» وذكر الحديث.

ومن طريق شعبة، وسفيان، كلاهما عن الأعمش أخبرنا زيد بن وهب أخبرنا عبد الله بن مسعود قال:

حدثنا رسول الله ﷺ: «أَنْ خَلَقَ أَحَدُكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً يَبْلُ ذَلِكَ ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً يَبْلُ ذَلِكَ ثُمَّ يَنْثُثُ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا فَيُؤَمِّرُهُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ يَكْتُبُ رِزْقَهُ وَعَمَلَهُ وَأَجَلَهُ ثُمَّ يَكْتُبُ شَيْءًا أَوْ سَعِيدًا ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ» وذكر الحديث.

فهذه التصوص توجب كل ما قلنا.

فصَحَّ أَنَّهُ إِلَى تَمَامِ الْمِائَةِ وَالْعِشْرِينَ لَيْلَةً مَاءٌ مِنْ مَاءِ أُمِّهِ وَلَحْمَةٌ وَمُضْغَةٌ مِنْ حَشَوْنِهَا كَسَارٌ مَا فِي جَوْفِهَا، فَهُوَ تَبَعُ لَهَا؛ لِأَنَّهُ بَعْضُهَا وَلَهُ اسْتِثْنَاءٌ فِي كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّهُ يَزَالُهَا كَمَا يَزَالُهَا اللَّحْمُ. وَإِذَا هُوَ كَذَلِكَ فَإِذَا اعْتَقَ فَقَدْ اعْتَقَ بَعْضُهَا، فَوَجِبَ بِذَلِكَ عِتْقُ جَمِيعِهَا، لِمَا نَذَرَهُ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَلَا يَجُوزُ هَبُّهُ دُونَهَا؛ لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ، وَلَا تَجُوزُ هَبَةُ الْمَجْهُولِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي كِتَابِ الْمَبَاتِ.

وأما إذا نَفَخَ فِيهِ الرُّوحُ فَهُوَ غَيْرُهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّاهُ «عَلَقًا آخَرَ» وَهُوَ حَيٌّ قَدْ يَكُونُ ذَكَرًا وَهِيَ أُنْثَى، وَيَكُونُ أَثْنَيْنِ وَهِيَ وَاحِدَةٌ، وَيَكُونُ أَسْوَدَ أَوْ أَبْيَضَ وَهِيَ بِخِلَافِهِ فِي خَلْقِهِ وَخُلُقِهِ، وَفِي السَّعَادَةِ وَالشَّقَاءِ، فَإِذَا هُوَ كَذَلِكَ فَلَا تَجُوزُ هَبُّهُ وَلَا

وَقَالَ مَالِكٌ: مَنْ قَالَ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَنْ عَلَيْكَ الْفَتْ دَرَاهِمٌ، لَمْ يَلْزَمْ الْعَبْدَ آدَاؤُهَا وَلَا حَرَّتَهُ إِلَّا بِآدَائِهَا، إِذَا آدَاها فَهُوَ حُرٌّ.

قَالَ: فَلَوْ قَالَ: إِنْ جِئْتَنِي بِالْفَتْ دَرَاهِمَ فَأَنْتَ حُرٌّ، وَمَتَى مَا جِئْتَنِي بِالْفَتْ دَرَاهِمَ فَأَنْتَ حُرٌّ: فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى يَتَلَوَّمَ لَهُ السُّلْطَانُ وَلَا يَنْجُمَ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَجَزَ عِزُّهُ السُّلْطَانُ وَكَانَ لِسَيْدِهِ يَبِيعُهُ.

قَالَ: فَلَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ حُرٌّ السَّاعَةَ وَعَلَيْكَ الْفَتْ دَرَاهِمٌ: فَهُوَ حُرٌّ وَالْمَالُ عَلَيْهِ - قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ صَاحِبُهُ: هُوَ حُرٌّ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

قَالَ أَبُو حَمَلٍ: وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْعَنُ الْحَرَمَةَ بِالْغَرَمِ، بَلْ أَمْضَاهَا بَلْغَةً بِغَيْرِ شَرْطٍ، ثُمَّ لَزِمَهُ مَا لَا يَلْزَمُهُ، فَهُوَ بَاطِلٌ. وَلَكِنْ لَيْتَ شِعْرِي كَمْ يَتَلَوَّمَ لَهُ السُّلْطَانُ، أَسَاعَةً أَمْ سَاعَتَيْنِ أَمْ يَوْمًا أَمْ يَوْمَيْنِ أَمْ جُمُعَةً أَمْ جُمُعَتَيْنِ أَمْ حَوْلًا أَمْ حَوْلَيْنِ؟ وَكُلُّ حَدٍّ فِي هَذَا فَهُوَ بَاطِلٌ يَقِينٌ؛ لِأَنَّهُ دَعَا بِمَا بَرَهَانَ.

والقول في هذا: أَنَّهُ إِنْ أَخْرَجَ كَلَامَهُ غَرَجَ عِتْقُ الصَّغِيرَةِ فَهُوَ لَازِمٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَقْتَى مَا جَاءَهُ بِمَا قَالَ فَهُوَ حُرٌّ لَهُ ذَلِكَ مَا بَقِيَ عَنْهُ، وَلِلَّسِيدِ يَبِيعُهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْعِتْقَ؛ لِأَنَّهُ عَبْدُهُ - وَهَذَا أَقْوَالٌ لَا تَحْفَظُ عَمَّنْ قَبْلَهُمْ، وَجَعَلَ خِيَارًا لِلْعَبْدِ حَيْثُ لَا دَلِيلَ عَلَى أَنْ لَهُ الْخِيَارَ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْقِيقُ.

١٦٦٣ - مسألة: ومن قال: لله تعالى عليّ عني رقية: لزمته ومن قال: إِنْ كَانَ أَمْرُ كَذَا - ثَمَّا لَا مَعْصِيَةَ فِيهِ - فَعَبْدِي هَذَا حُرٌّ، فَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ فَهُوَ حُرٌّ، وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا فِي كِتَابِ النَّدْوَرِ.

وأما من نَذَرَ رِقَبَةً فَهُوَ نَذَرٌ لَا عِتْقَ فِيهَا لَا يَمْلِكُ، فَهُوَ لَازِمٌ لِمَا ذَكَرْنَا فِي كِتَابِ النَّدْوَرِ. وَقَدْ جَاءَ فِي هَذَا نَصٌّ.

وهو قول معاوية بن الحكم لرسول الله ﷺ: «إِنْ عَلِيَ اللَّهُ رِقَبَةً فَأَغْنَيْهَا؟» فَسَأَلَهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيْسَ اللَّهُ؟ فَتَأَسَّرَتْ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَتْ: هِيَ مُؤَمِّتَةٌ، فَأَغْنَيْهَا؟ فَهَذَا نَصٌّ جَلِيٌّ عَلَى لَزُومِ الرِّقَبَةِ لِمَنْ التَزَمَهَا اللَّهُ تَعَالَى - وَبِهِ عَزَّ وَجَلَّ تَأْيِيدٌ.

١٦٦٤ - مسألة: وَلَا يَجُوزُ عِتْقُ الْجَنِينِ دُونَ أُمِّهِ إِذَا نَفَخَ فِيهِ الرُّوحُ قَبْلَ أَنْ تَضَعَهُ أُمُّهُ، وَلَا هَبُّهُ دُونَهَا. وَيَجُوزُ عِتْقُهُ قَبْلَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهِ الرُّوحُ وَتَكُونَ أُمُّهُ بِذَلِكَ الْعِتْقِ حَرَّةً وَإِنْ لَمْ يَرُدَّ عِتْقُهَا، وَلَا تَجُوزُ هَبُّهُ أَصْلًا دُونَهَا.

فَإِنْ اعْتَقَهَا - وَهِيَ حَامِلٌ - فَإِنْ كَانَ جَنِينُهَا لَمْ يَنْفُخْ فِيهِ

عتقه دونها؛ لأنَّه مجهولٌ، ولا يجوزُ التَّعَرُّبُ إلى اللَّهِ تعالى إلا بما تطيبُ النفسُ عليه، ولا يمكنُ التَّبَيُّهُ طَيْبُ النَّفْسِ إلا في معلوم الصِّفَةِ والقدر، فإنَّ اعتقها فلا عتقَ لهُ؛ لأنَّه غيرها فإنَّ ربهما فكذلك، فإنَّ أتبعها حملها في العتق والهبة والصدقة؛ جاز ذلك؛ لأنَّه لم يزل النَّاسُ في عهدِ رسولِ اللَّهِ ﷺ ويعلمه وبعده يعتقدون الخوارج وينفذون عتقَ حملها ويهبون كذلك ويعتقونها كذلك، ويملكونها بالقسمة كذلك، ويتصدقون ويهدون ويضخون بإنسان الحيوان فيبَعُونَ أحملها لها فتكون في حكمها - وبالله تعالى التَّوْفِيقُ.

وقال الحسنُ البصريُّ، والزَّهْرِيُّ، وقتادة، وربيعة: إذا اعتقها فولدها حرٌّ وليس له أن يستنيى.

وروي عن سعيده بن المسيَّب - ولم يصح عنه.

وهو قولُ أبي حنيفة، وسفيان، ومالك، والشافعي.

وقال ربيعة: إنَّ اعتقَ ما في بطنِ أمِّه دونها فهو لهُ، فإنَّ ولدته نفسُ أن يعتق، وله بيعها قبل أن تضع، وترقَّ هي وما ولدت، ويطلق عتقهُ.

وكذلك إن مات: فهي وما في بطنها رقيق لا عتق لهُ.

وقال مالك: إنَّ اعتقَ ما في بطنِ أمِّه فإنَّ مات وقام غرامؤه بيعت وكان ما في بطنها رقيقاً ولا عتق لهُ، فإنَّ لم يتبع حتَّى وضعت فهو حرٌّ.

وقال أبو حنيفة، والشافعي: إنَّ اعتقَ ما في بطنِ أمِّه فهو حرٌّ، ولا يرقَّ أبداً.

قال أبو حمزة: هذا ممَّا خالفوا فيه ابنُ عمر، ولا يعرف لهُ من الصحابة خلاف، وهم يظنُّون هذا.

وأما قولُ ربيعة، ومالك، ففي غاية التناقض، ولا يخلو عتقه لجَينٍ أمِّه من أن يكون عتقاً أو لا يكون عتقاً، فإنَّ كان عتقاً لا يخلُ استرقاقه - بيعت أمُّه أو لم يتبع - وإنَّ كان ليس عتقاً فلا يجوزُ أن يصحَّ له عتق وإنَّ وضعته بقولٍ ليس عتقاً ونسوا هاهنا احتجاجهم بالمُسلِّين عند شروطهم؛ وبالله التَّوْفِيقُ.

وهذا قولٌ لا يؤيده قرآنٌ، ولا سنةٌ، ولا روايةٌ سقيمة، ولا قولٌ صاحبٍ، ولا قولٌ أحدٍ قبلَ ربيعة، ومالك، ولا غيرهما، ولا قياسٌ، ولا رأيٌ سديدٌ، بل هو خلافٌ لكلِّ ذلك - وبالله تعالى التَّوْفِيقُ.

وعهدها هم يمتنعون في بعضِ المواضع بشيء لا يعرفُ مخرجه كلُّ ذاتٍ رحم فولدها بمنزلتها، وهم أوَّلُ خالفٍ لهذا، فيقولون في ولد الغارة والمستحقَّة: هي أمُّه وولدها حرٌّ.

وقال بعضهم: لم نجد قطُّ امرأةً حرَّةً يكون جَينُها مملوكاً.

فقلنا: ولا وجدتم قطُّ امرأةً مملوكَةً وولدها حرٌّ، وقد قضيتُ بذلك في أمِّ الولد، ولا وجد الحنفِيُّون قطُّ حكمَ الأبني، وجعله في غير الأبني، ولا وجد المالكيُّون قطُّ امرأةً متروكةً بزيرو تراث عمراً بالزَّوجِيَّة وهي في عصمة زيرو، ولا وجد الشافعيُّون

عتقه دونها؛ لأنَّه مجهولٌ، ولا يجوزُ التَّعَرُّبُ إلى اللَّهِ تعالى إلا بما تطيبُ النفسُ عليه، ولا يمكنُ التَّبَيُّهُ طَيْبُ النَّفْسِ إلا في معلوم الصِّفَةِ والقدر، فإنَّ اعتقها فلا عتقَ لهُ؛ لأنَّه غيرها فإنَّ ربهما فكذلك، فإنَّ أتبعها حملها في العتق والهبة والصدقة؛ جاز ذلك؛ لأنَّه لم يزل النَّاسُ في عهدِ رسولِ اللَّهِ ﷺ ويعلمه وبعده يعتقدون الخوارج وينفذون عتقَ حملها ويهبون كذلك ويعتقونها كذلك، ويملكونها بالقسمة كذلك، ويتصدقون ويهدون ويضخون بإنسان الحيوان فيبَعُونَ أحملها لها فتكون في حكمها - وبالله تعالى التَّوْفِيقُ.

وروي عن طريقِ ابنِ أبي شيبة أخبرنا قرَّة بنُ سليمان عن محمد بن فضالة عن أبيه عن ابنِ عمرَ فيمنَ اعتقَ أمِّه واستنى ما في بطنها قال: له ثنية.

ومن طريقِ محمد بن عبد الملك بن إمام أخبرنا عبدُ اللَّهِ بنُ أحمد بن حنبلٍ أخبرنا أبي أخبرنا عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ مهدي أخبرنا عبادُ المهدي عن عبيدِ اللَّهِ بنِ عمرَ عن نافع عن ابنِ عمرَ أنَّه اعتقَ أمَّهُ له واستنى ما في بطنها.

وهو يقولُ عبيدُ اللَّهِ بنُ عمرَ - هذا إسنادٌ كالشمس من أوَّلِهِ إلى آخرِهِ.

ومن طريقِ يحيى بن سعيده القَطَّانُ أخبرنا هشامُ بنُ حسان عن محمد بن سيرين أنَّه قال في الَّذي يعتقُ أمِّه ويستنى ما في بطنها قال: ذلك لهُ.

ومن طريقِ عبدِ الرَّزَّاقِ عن ابنِ جريج عن عطاء بنِ أبي رباحَ فيمنَ اعتقَ أمِّه واستنى ما في بطنها قال: له ذلك.

ومن طريقِ أبي نويرة أخبرنا أسباط عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النَّخعي قال: من كاتبَ أمِّه واستنى ما في بطنها فلا بأس بذلك.

ومن طريقِ ابنِ أبي شيبة أخبرنا يحيى بنُ إمام عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النَّخعي قال: إذا اعتقها واستنى ما في بطنها فله ثنية.

ومن طريقِ عبدِ الرَّزَّاقِ عن سفيان الثوري عن جابر عن الشعبي قال: من اعتقَ أمِّه واستنى ما في بطنها فذلك لهُ.

ومن طريقِ ابنِ أبي شيبة أخبرنا حرميُّ بنُ عماره بنُ أبي حفصة أخبرنا شعبه قال: سألت الحكمَ بنَ عتيبة، وحمادَ بنَ أبي سليمان عن ذلك؟ - يعني: عَمَّنَ اعتقَ أمِّه واستنى ما في بطنها - فقالا جميعاً: ذلك لهُ.

وقد روي أيضاً عن أبي هريرة.

قط حكم المصراة في غير المصراة - وهذا تخليط لا نظير له - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٦٥ - مسألة: ومن اعتن عضواً أي عضو كان من امته او من عبده، او اعتن عشرينهما، او جزءاً مسمى كذلك: عتق العبد كله والامة كلها.

وكذلك لو اعتن ظفراً او شعراً او غير ذلك، لما:

رويناه من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عبد بن سليمان الصفار البصري أخبرنا سويد أخبرنا زهير بن معاوية أخبرنا عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: «من اعتن شيئاً من مملوكه فعليه عتقه كله إن كان له مال يبلغ ثمنه، فإن لم يكن له مال عتق منه نصيبه».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن المثنى أخبرنا أبو الوليد - وهو الطيالسي - أخبرنا همام - هو ابن يحيى - عن قتادة عن أبي المليح الهللي عن أبيه: «أن رجلاً من هذيل أعتنق شقصاً من مملوك فأجاز رسول الله ﷺ عتقه، وقال: ليس لله شريك»، وهذا إنسانان صحيحان ووجب بهذا القول ما ذكرناه في المسألة التي قبل هذه أن من اعتن جنيئ امته قبل أن ينفخ فيه الروح عتقت هي بذلك؛ لأنه بعضها وشي منها.

رويناه من طريق محمد بن المثنى أخبرنا حفص بن غياث أخبرنا ليث بن أبي سليم عن عاصم عن ابن عباس أنه قال في رجل قال لخادمي: فرجك حر قال: هي حرة اعتن منها قليلاً أو كثيراً فهي حرة.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا أبو معاوية عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري قال: إذا اعتنق من غلامه شعرة، أو أصبعاً فقد عتق.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: من قال لعبده: أصبعك حر أو ظفرك أو عضو منك حر: عتق كله.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن الشعبي قال: من اعتن من عبده عضواً: عتق كله، ميراثه ميراث حر، وشهادته شهادة حر.

وهو قول مالك، والليث، وابن أبي ليلى، والحسن بن حي، والشافعي وزفر، إلا أن مالكا - ناقض فقال: إن أوصى بأن يعتن من عبده تسعة أعشاره: عتق ما سمي، ولا يعتن بذلك سائره.

وقال أبو حنيفة وأصحابه حاش زفر: لا يجب العتق بذكر

شيء من الأعضاء إلا في ذكره عتق الرقية، أو الوجوه، أو الروح، أو النفس، أو الجسد، أو البدن، فأي هذه اعتن اعتن جميعه واختلف عنه في عتق: الرأس، أو الفرج، يعتن بذلك أم لا؟.

واحتجوا في ذلك بأن هذه النفاط يعبر بها عن الجميع، قال: لأنه يعبر بالوجه عن الجميع في اللغة، وهذا مما خالف فيه أبو حنيفة السنة الثابتة، وصاحباً لا يعرف له من الصحابة مخالف، وهم يعظمون هذا إذا وافقهم، وما تعلم لأبي حنيفة في هذا التقسيم متقدماً قبله.

وقال أحمد، وإسحاق، إن قال: ظفرك حر، لم يجب العتق بذلك، لا لأنه يباين حامله - وكل هذا لا شيء - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٦٦ - مسألة: ومن ملك عبداً أو أمة بينه وبين غيره فاعتن نصيبه كله، أو بعضه، أو اعتقه كله: عتق جميعه حين يلفظ بذلك - فإن كان له مال يفي بقيمة حصه من يشركه حين لفظ يعتق ما اعتن منه أذاها إلى من يشركه - فإن لم يكن له مال يفي بذلك كلف العبد أو الأمة أن يسعي في قيمة حصه من لم يعتن على حسب طاقته، لا شيء للشريك غير ذلك، ولا له، أن يعتن، والولاء للذي اعتن أولاً، وإلما يقوم كله ثم يعرف مقدار حصه من لم يعتن ولا يرجع العبد المعتن على من اعتقه بشيء مما سعى فيه - حدث له مال أو لم يحدث - وللناس في هذا أربعة عشر قولاً: قال ربيعة: من اعتن حصه له من عبدي بينه وبين آخر لم ينفذ عتقه:

حدثنا بذلك أحمد بن محمد بن الجسور قال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن أبي دليم أخبرنا محمد بن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب عن يونس بن زياد عن ربيعة قال يونس سأله عن عبد بين اثنين فاعتن أحدهما نصيبه من العبد فقال ربيعة: عتقه مردود لم يخص بذلك من اعتن بإذن شريكه أو غير إذنه.

وروى ذلك عنه الطحاوي عن أحمد بن أبي عمران عن محمد بن سماعة عن أبي يوسف: أن ربيعة قال له ذلك.

وقال بكر بن الأشج في اثنين بينهما عبد فأراد أحدهما أن يعتن أو يكتن: فإنما يتقاوماه:

روينا ذلك عن ابن وهب عن غمرة بن بكر عن أبيه... **وقالت طائفة:** ينفذ عتق من اعتن، ويبقى من لم يعتن على نصيبه يفعل فيه ما شاء:

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة، وسعيد بن منصور، قالوا جميعاً: أخبرنا أبو معاوية - هو محمد بن خازم الضري - عن

يُصَحُّ عَنْ عَمْرٍ، إِنَّمَا الصَّحِيحُ عَنْهُ مَا ذَكَرْنَا آنِفًا؛ لِأَنَّ

هَذِهِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ مِيمُونٍ - وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ثُمَّ
مُتَقَطَّةٌ، لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يُولَدْ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ عَمْرِ بْنِ كَثِيرٍ، إِلَّا
أَنَّ الْقَوْلَ يَهْدِي قَدْ رَوَى عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَاللَّيْثِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: مَنْ أَعْتَقَ نَصِيًّا لَهُ فِي عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، فَشَرِيكَه
بَيْنَ خِيَارَيْنِ: إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ نَصِيَّهَ وَيَكُونُ الْوَلَاءُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ شَاءَ
اسْتَسْعَى الْعَبْدُ فِي قِيَمَةِ حَصَّتِهِ، فَإِذَا أَقَامَا عَتَقَ - وَالْوَلَاءُ بَيْنَهُمَا -
سِوَاكَانِ فِي كِلَا الْأَمْرَيْنِ الْمُعْتَقُ مَعْسُورٌ أَوْ مُوسِرٌ، وَلَهُ إِنْ كَانَ
مُوسِرًا خِيَارٌ فِي وَجْهِ ثَالِثٍ: هُوَ إِنْ شَاءَ ضَمَّنَ لِلْمُعْتَقِ قِيَمَةَ
حَصَّتِهِ وَيَرْجِعُ الْمُعْتَقُ الْمُضْمَنُ عَلَى الْعَبْدِ بِمَا ضَمَّنَهُ شَرِيكَه الَّذِي لَمْ
يَعْتَقْ، فَإِذَا أَقَامَا الْعَبْدُ عَتَقَ، وَالْوَلَاءُ فِي هَذَا الْوَجْهِ خَاصَّةٌ لِلَّذِي
أَعْتَقَ حَصَّتَهُ فَقَطْ.

قَالَ: فَإِنْ أَعْتَقَ أُمَّ وَلَدٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ: فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ
لشَرِيكَه، وَلَا عَلَيْهِ أَيْضًا مُوسِرًا كَانَ الْمُعْتَقُ أَوْ مَعْسُورًا.

قَالَ: فَإِنْ دَبَّرَ عَبْدٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ فَشَرِيكَه بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَ
اِحْتَسَنَ نَصِيَّهَ رِقِيًّا كَمَا هُوَ، وَيَكُونُ نَصِيْبُ شَرِيكَه مُدْبِرًا، وَإِنْ
شَاءَ دَبَّرَ نَصِيَّهَ أَيْضًا وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْعَبْدُ قِيَمَةَ حَصَّتِهِ مِنْهُ مُدْبِرًا،
وَإِذَا أَقَامَا عَتَقَ، وَضَمَّنَ الشَّرِيكُ الَّذِي دَبَّرَ الْعَبْدُ أَيْضًا قِيَمَةَ حَصَّتِهِ
مُدْبِرًا، وَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى شَرِيكَه فِي تَضْمِينِ وَإِنْ شَاءَ أَعْتَقَ نَصِيَّهَ،
فَإِنْ فَعَلَ كَانَ لِشَرِيكَه الَّذِي دَبَّرَ أَنْ يَضْمَنَ الشَّرِيكُ الْمُعْتَقَ قِيَمَةَ
نَصِيَّهَ مُدْبِرًا.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَتِيفَةَ - وَمَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ
سَبَقَهُ إِلَى هَذَا التَّقْسِيمِ بَيْنَ الْمُسَرِّ وَالْمَعْسُورِ، وَلَا إِلَى هَذِهِ الْوَسْأَلَةِ
وَأَعْجَبُنَا: أُمُّ وَلَدٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ أَتْبَعَهُ
عَلَيْهِ، إِلَّا الْمُتَأَخِّرِينَ فِي أَزْمَانِهِمْ وَأَدْبَانِهِمْ فَقَطْ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: مَنْ أَعْتَقَ شَرَكًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ ضَمَّنَ قِيَمَةَ
حَصَّةِ شَرِيكَه مُوسِرًا كَانَ أَوْ مَعْسُورًا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ
هَارُونَ عَنْ حُجَّاجٍ - هُوَ ابْنُ أَرْطَاةَ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
الْأَسْوَدِ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، كَلَامَهُ عَنِ الْأَسْوَدِ، قَالَ: كَانَ بَيْنِي
وَبَيْنَ إِخْوَتِي غِلَامٌ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعْتَقَهُ.

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي رِوَايَتِهِ: فَاتَيْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ
لَهُ، فَقَالَ: لَا تَفْسُدْ عَلَى شُرَكَائِكَ فَتُضْمَنَ، وَلَكِنْ تَرِيضْ حَتَّى
يَشْبُوا، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ فِي رِوَايَتِهِ مَكَانَ "ابْنِ مَسْعُودٍ": "عَمْرٌ وَاتَّقُوا
فِيمَا عَدَا ذَلِكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا إِزْهَرُ السَّمَّانُ عَنْ عَبْدِ

الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ
الْأَسْوَدِ وَأَمَّا غِلَامٌ شَهَدَ الْقَادِسِيَّةَ وَأَبْلَى فِيهَا فَأَرَادُوا عَتَقَهُ وَكَنْتُ
صَغِيرًا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ الْأَسْوَدَ لِعَمْرٍ، فَقَالَ: اعْتَقُوا أَنْتُمْ وَيَكُونُ عَبْدُ
الرَّحْمَنِ عَلَى نَصِيَّهِ حَتَّى يَرْغِبَ فِي مِثْلٍ مَا رَغِبْتُمْ فِيهِ أَوْ يَأْخُذَ
نَصِيَّهَ.

قَالَ سَعِيدُ بْنُ مُنْصُورٍ مَكَانَ "اعْتَقُوا أَنْتُمْ": "اعْتَقُوا إِنْ
شِئْتُمْ" لَمْ يَخْتَلَفْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذَا إِسْنَادٌ كَالذَّهَبِ الْحَضِي.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مُنْصُورٍ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُنْصُورٍ عَنْ
النَّخَعِيِّ عَنِ الْأَسْوَدِ، قَالَ: كَانَ فِي لِإِخْوَتِي غِلَامٌ أَبْلَى يَوْمَ
الْقَادِسِيَّةِ فَأَرَدْتُ عَتَقَهُ لَمْ أَصْنَعْ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمْرٍ فَقَالَ: انْفَسِدْ
عَلَيْهِمْ نَصِيَّهِمْ، حَتَّى يَلْفُوا، فَإِنْ رَغِبُوا فِيمَا رَغِبْتَ فِيهِ وَإِلَّا لَمْ
تَفْسُدْ عَلَيْهِمْ نَصِيَّهِمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَوْ رَأَى التَّضْمِينُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِفْسَادًا
لنَصِيَّهِمْ:

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ قُلْتُ لِعَطَاءٍ فِي
عَبْدٍ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا نَصِيَّهَ، فَأَرَادَ الْآخَرُ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى
حَقِّهِ مِنَ الْعَبْدِ، وَقَالَ الْعَبْدُ: أَخْبَرْنَا أَقْضَى قِيَمَتِي فَقَالَ عَطَاءُ،
وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: سَيِّدُهُ أَحَقُّ بِمَا بَقِيَ يَجْلِسُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ: أَنَّهُ قَالَ فِي عَبْدٍ بَيْنَ
رَجُلَيْنِ أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا نَصِيَّهَ ثُمَّ أَعْتَقَ الْآخَرَ بَعْدَ: فَوَلَاؤُهُ وَمِيرَاثُهُ
بَيْنَهُمَا.

وَهُوَ قَوْلُ الزَّهْرِيِّ أَيْضًا، قَالَ مَعْمَرٌ:

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ نَافِعٍ عَنْ رِبْعَةَ فِي عَبْدٍ
بَيْنَ ثَلَاثَةٍ: أَعْتَقَ أَحَدَهُمْ نَصِيَّهَ، وَكَتَابَ الْآخَرَ نَصِيَّهَ، وَتَمَسَّكَ
الْآخَرُ بِالرَّقْ - ثُمَّ مَاتَ الْعَبْدُ، فَإِنَّ الَّذِي كَتَبَ يَرُدُّ مَا أَخَذَ مِنْهُ،
وَيَكُونُ جَمِيعُ مَا تَرَكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِي تَمَسَّكَ بِالرَّقْ يَتَسَمَّانِهِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يَنْفَذُ عَتَقُ الَّذِي أَعْتَقَ فِي نَصِيَّهِ، وَلَا يُلْزِمُهُ
شَيْءٌ لِشَرِيكَه إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَارِيَةً رَاعِيَةً إِنَّمَا تَتَلَمَّسُ لِلْمُوطِءِ، فَإِنَّهُ
يُضْمَنُ لِلضَّرَرِ الَّذِي ادْخَلَ عَلَى شَرِيكَه.

وَهُوَ قَوْلُ عُثْمَانَ الْبَتِيِّ:

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: شَرِيكَه بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ
الْمُعْتَقُ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِي
حَمْزَةَ عَنِ النَّخَعِيِّ: أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ شَرَكًا لَهُ فِي عَبْدٍ وَلَهُ شُرَكَاءُ
يَتَلَمُّ، فَقَالَ عَمْرٌ بْنُ الْخَطَّابِ: يَنْتَظِرُ بِهِمْ حَتَّى يَلْفُوا، فَإِنْ أَحْبَبُوا
أَنْ يَعْتَقُوا اعْتَقُوا، وَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ يَضْمَنَ لَهُمْ ضَمَّنَ - وَهَذَا لَا

وهذا قول مالك، وما نعلم هذا القول لأحد قبله.

وقالت طائفة: إن كان الذي اعتق موسراً قوّم عليه حصّة من شركه وهو حرٌّ كلّ حينٍ عتق الذي اعتق نصيبه، وليس لمن يشركه أن يعتقوا ولا أن يسكروا، فإن كان المعتق معسراً فقد عتق ما عتق وبقي سائر مملوكاً يتصرف فيه ماله كما يشاء - وهو أحد قولي الشافعي.

وقال أحمد، وإسحاق: إن كان المعتق موسراً ضمن باقي قيمته، لا يبايع له في ذلك داره، قال إسحاق: ولا خادمه - وسكتا عن المعسر، فما سمعنا عنهما فيه لفظاً.

وقالت طائفة: إن كان المعتق لنصيبه موسراً قوّم عليه حصّة من شركه وعتق كلّهُ، فإن كان المعتق لنصيبه معسراً استسعى العبد في قيمة حصّة من لم يعتق وعتق كلّهُ.

ثم اختلف هؤلاء: أيكون حرّاً مدّ يعتق الأوّل نصيبه ولا يكون للأخر تصرّف يعتق ولا يغيره؟ أم لا يعتق إلا بالآداء؟ ولمن يكون ولأوله إن اعتق باستناعته؟ وهل يرجع على الذي اعتق بعضه أولاً بما سعى فيه أم لا؟

روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا أخبرنا هشيم أخبرنا أشعث بن سوار عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول: إذا اعتق نصيباً له في عبد فعلى الذي اعتق أنصبا شركائه إن كان موسراً، وإن كان معسراً استسعى العبد.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو معاوية أخبرنا حجاج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيّب قال: كان ثلاثون من أصحاب رسول الله ﷺ يضمّنون الرجل إذا اعتق العبد بينه وبين صاحبه إذا كان موسراً ويستنعونه إذا كان معسراً.

ومن طريق الطحاوي عن روح بن الفرج عن يحيى بن بكير عن الليث بن سعد: سئل أبو الزناد، وابن أبي ليلى: عمن اعتق نصيبه من عبد بينه وبين آخر، فذكروا تضمين العتق إن كان موسراً، أو استنعا العبد إن كان المعتق معسراً، فقالا: سمعنا أن عمر بن الخطاب تكلم ببعض ذلك.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا سفيان الثوري أخبرنا أسامة بن زيد: أنه سمع سليمان بن يسار يقول: إذا اعتق شخصاً في عبد فإنه يضمّنه بقيته إن كان له مال، فإن لم يكن له مال استسعى العبد في بقيته فقلت لسليمان: أرايت إن كان العبد صغيراً؟ قال: كذلك جاءت السنّة.

ومن طريق عماد بن المتّى أخبرنا مؤسّل بن إسماعيل أخبرنا سفيان الثوري عن أسامة بن زيد عن سليمان بن يسار

الله بن عون عن حماد بن سيرين: أن عبداً بين رجلين اعتقه أحدهما، فكُتب عمر بن الخطاب: أن يقوم عليه أعلى القيمة - وهذا لا شيء؛ لأن الحجاج بين أوطاة هالك، والآخر مرسل، إلا أن هذا قد:

روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عماد بن مبشر عن هشام بن عروة عن أبيه في عبد بين اثنين اعتق أحدهما نصيبه قال: هو ضامن للنصيب صاحبه - وهو أيضاً قول زفر بن الهذيل.

وقالت طائفة: إن اعتق أحد الشريكين نصيبه استسعى العبد سواء كان المعتق موسراً أو معسراً.

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء: إن كان عبد بين رجلين فاعتق أحدهما نصيبه بغير أمر شريكه أقيم ما بقي منه، ثم عتق في مال الذي اعتقه، ثم استسعى هذا العبد بما غرم فيما اعتق عليه من العبد فقلت له: يستسعى العبد كأن مفلساً أو غنياً؟ قال: نعم، زعموا قال ابن جريج: هذا أوّل قول عطاء، ثم رجع إلى ما ذكرت عنه قبل.

وقالت طائفة: إن اعتق شركاً له في عبد - وهو مفلس - فأراد العبد أخذ نفسه بقيته، فهو أولى بذلك إن نفذ:

روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد قوله.

وقالت طائفة: في عبد بين اثنين اعتق أحدهما نصيبه: أن يباقي يعتق من بيت مال المسلمين: روي ذلك عن ابن سيرين.

وقالت طائفة: من اعتق شركاً له في عبد أو أمة.

فإن كان موسراً قوّم عليه حصص شركائه وأغرمها لهم، واعتق كلّ بعد التقويم لا قبله، وإن شاء الشريك أن يعتق حصّته فله ذلك، وليس له أن يسكه رقيقاً، ولا أن يكتبه، ولا أن يبيعه، ولا أن يدبّره، فإن غفل عن التقويم حتّى مات المعتق أو العبد بطل التقويم، وماله كلّ لمن تمسك بالرّق، فإن كان الذي اعتق نصيبه معسراً فقد عتق منه ما اعتق والباقي رقيق يبيعه الذي هو له إن شاء، أو يسكه رقيقاً، أو يكتبه، أو يهديه، أو يدبّره، وسواء أيسر المعتق بعد عتقه أو لم يوسر.

فإن كان عبد أو أمة بين ثلاثة فاعتق أحدهم نصيبه وهو معسر ثم اعتق الآخر وهو موسر لم يقوّم عليه ولا على المعتق وبقي بحسبه، فإن كان كلاهما موسراً قوّم على الذي اعتق أولاً فقط، فلم يعتق الاثنان معاً وكانا غنيين قومّت حصّة الباقيين عليهما، فمرة قال: بتصفين، ومرة قال: على قدر حصصهما، فإن كان أحدهما غنياً لم ينتظر، لكن يقوم على الحاضر.

وقادته، وابن جريج.

وأما هل يكون حراً حين يعتق الأول بعضه أم لا؟ فإن أبا يوسف، ومحمد بن الحسن، والأوزاعي، والحسن بن حي قالوا: هو حر ساعة يلفظ بعثته، وقال قتادة، هو عبد حتى يؤذي إلى من لم يعتق حقه.

وأما من يكون ولاؤه؛ فإن حاذق بن أبي سليمان، والحسن البصري، كلاهما قال: إن كان للمعتق مال فضمنه فالولاء كله له وإن عتق بالاستسعاء فالولاء بينهما.

وهو قول سفيان.

وقال إبراهيم، والشعبي، وابن شبرمة، والثوري، وابن أبي ليلى، وكل من قال: هو حر حين عتق بعضه؛ أن ولأه كله للذي عتق بعضه؛ عتق عليه، أو بالاستسعاء.

وأما رجوعه، أو الرجوع عليه؛ فإن ابن أبي ليلى، وابن شبرمة، قالا جميعاً: لا يرجع المعتق بما أدى على العبد، ويرجع العبد إذا استسعى بما أدى على الذي ابتداء عتقه.

وقال أبو يوسف، وغيره؛ لا يرجع لأحدهما على الآخر. قال أبو محمد: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ينظر فيما احتجّت به كل طائفة.

فوجدنا قولاً ربعة يشبه قول أبي حنيفة في منعه من هبة المشاع ومن الصدقة للمشاع، ومن إجارة المشاع، ورهن المشاع.

وقول الحسن، وعبد الملك بن يعلى القاضي في المنع من بيع المشاع، ورهن المشاع، وينتج بما احتج به من ذكرنا. وليس كل ذلك بشيء؛ لأن النص والنظر يخالف كل ذلك.

أما النص؛ فقد ذكرناه ونذكره إن شاء الله تعالى.

وأما النظر؛ فكل أحد أحق بماله ما لم يمنعه منه نص، وقد حض الله تعالى على العتق، والهبة، والصدقة، وأمرنا بالزهر، وأباح البيع، والإجارة، فكل ذلك جائز على كل حال ما لم يمنع النص من شيء من ذلك.

وقد يمكن أن ينتج بذلك؛ بأنه لا يمكن أن يكون إنساناً بعضه حر وبعضه عبد.

فقلنا: وما المانع من ذلك؟

فقالوا: كما لا تكون امرأة بعضاً مطلقاً، وبعضها زوجة.

فقلنا: هذا قياس، والقياس كله باطل.

ثم يلزم على هذا أن يقولوا: إذا وقع هذا عتق كله، كما يقولون في المرأة إذا طلق بعضها.

قال: من اعتق شخصاً من عبد فإنه يعتق عليه من ماله، فإن لم يكن له مال استسعى العبد في بقيقه، قال أسامة: فقلت لسليمان: عمن؟

قال: جرت به السنة.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي في العبد يكون بين الرجلين؛ يعتق أحدهما نصيبه قال: يضمن إن كان له مال، فإن لم يكن له مال استسعى العبد.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان أنه كان يقول: إن كان له من المال تمام نصيب صاحبه ضمن له، وليس على العبد سعاية، فإن نقص منه درهم فما فوقه سعى العبد، وليس على المعتق ضمان.

ومن طريق سعيدي بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا يونس، وإسماعيل بن سالم، قال يونس عن الحسن، وقال إسماعيل: عن الشعبي، قالا جميعاً: إن كان المعتق موسراً ضمن أنصبة أصحابه، وإن كان معسراً استسعى العبد.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة من اعتق شركاً له في عبد فإنه يقوم عليه يوم عتقه ولا يتبعه السيد بما غرم عنه والعبد غير معتق حتى يتم أداء ما استسعى فيه.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: يستسعى العبد ولا يث، إن كان المعتق نصيبه معسراً، ولا يستسعى إن كان موسراً ويعتق كله - يعني على الذي اعتق نصيبه منه.

ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري فيمن اعتق نصيبه من عبد بينه وبين غيره.

قال الزهري: يقوم العبد بماله على المعتق في مال المعتق إن كان له مال، فإن لم يكن للعبد مال استسعى.

وروي عن أبي الزناد، وابن أبي ليلى: أنهما قالا في عبد بين ثلاث اعتق اثنان نصيبهما منه، فقالا: نرى أن يضمنا عتاقه جميعاً، فإن لم يكن لهما مال قوم العبد قيمة عدل فسعى العبد فيها فلأحدهما.

وهو قول سفيان الثوري، وابن شبرمة، والأوزاعي، والحسن بن حي، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وقد ذكرناه عن ثلاثين من الصحابة رضي الله عنهم.

وعن ابن عمر، وبعضه عن عمر، وقال سليمان بن يسار: وهو السنة، وقاله سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، والزهري، وأبو الزناد، والنخعي، والشعبي، والحسن، وحماد،

في حال إيسار الشريك، وأجازوا له أن يعتق، ومنعوه أن يمتحن.
ثم اتوا بمقاييس سخيفة على المكاتب، والمكاتب عندهم قد
يعجز فيرق، ولا يرق عندهم المستعسى، وغير ذلك مما لم يشارفوا
فيه الكذب البارء.

فإن قالوا: إن كل فصل من قولنا موجود في حديث من
الأحاديث.

قلنا: وموجود أيضاً خلافه بعينه في هذه القضية، فمن أين
أخذتم ما أخذتم وتركتم ما تركتم هكذا مطارقة؟.

وأيضاً - فلا يوجد في شيء من الآثار خيار في تضمين
الموسر أو ترك تضمينه، ولا رجوع الموسر على العبد، ولا تضمين
العبد في حال يسار الذي اعتقه أصلاً - وبالله تعالى التوفيق.

وسائر الأقوال لا متعلق لها أصلاً.

وأما قول مالك، والشافعي: فوجدناهم يحتجون بما روي

من طريق مسلم أخبرنا محمد بن عبد الله بن نعيم أخبرنا أبي
أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول
الله ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ فَقَلْبُهُ عَقْدُهُ كُلُّهُ إِنْ كَانَ
لَهُ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَقَّتْ مِنْهُ مَا عَقَّتْ».

قال أبو محمد: ما تعلم لهم حجة غير هذا أصلاً وهو خبر
صحيح، إلا أنه قد جاء خبر آخر بزيادة عليه لا يحمل تركها، وقد
أقدم بعضهم فزاد في هذا الخبر «وَرَقَّ مِنْهُ مَا رَقَّ» وهي موضوعة
مكذوبة، ولا تعلم أحداً رواها، لا ثقة ولا ضعيف، ولا يجوز
الاشتغال بما هذه صفته، وليس في قوله عليه الصلاة والسلام
'وإلا فقد عتق منه ما عتق' دليل على حكم المعسر أصلاً، وإنما
هو مسكوت عنه في هذا الخبر، ولا شك في أنه قد عتق منه ما
عتق 'وبقي حكم المعسر فوجب طلبه من غير هذا الخبر على أنه
قد قيل: إن لفظة «وَرَقَّ» لا قد عتق منه ما عتق، إنما هو من كلام
نافع، ولنا نلتفت إلى هذا؛ لأنه دعوى بلا دليل، لكن ينبغي
طلب الزيادة، فإذا وجدت صحيحة وجب الأخذ بها - وبالله
تعالى تأييد. فلم يبق إلّا قولنا - فوجدنا الحجة له ما رويها من
طريق مسلم بن الحجاج أخبرنا عمرو بن الناقدة، وإسماعيل - هو
ابن علي - كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر
بن أسس عن بشر بن نهيكل عن أبي هريرة قال: قال رسول الله
ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصاً لَهُ فِي عِتْدٍ فَخَلَّصَهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ
مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتَسْعَى الْعَبْدَ غَيْرَ شَقِيقٍ عَلَيْهِ».

**ومن طريق أبي داود أخبرنا مسلم - هو ابن إبراهيم
الكنسي - أخبرنا أبان - هو ابن يزيد العطار - أخبرنا قتادة**

عطاء: عن جابر، ثم اتفق جابر، وابن عمر: عن رسول الله ﷺ
قال: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَلَهُ فِيهِ شِرْكَاءُ وَلَهُ وَفَاءٌ فَهُوَ حُرٌّ وَيُضْمَنُ
نَصِيبَ شِرْكَائِهِ بِقِيَمَةِ لِمَا أَسَاءَ مِنْ مُشَارَكَتِهِمْ وَلَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ
شَيْءٌ».

**وبما روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم
أخبرنا يحيى بن الأنصاري عن نافع عن ابن عمر قال:** قال رسول
الله ﷺ: «إِنَّمَا رَجُلٌ كَانَ لَهُ نَصِيبٌ فِي عِتْدٍ فَأَعْتَقَ نَصِيبَهُ فَقَلْبُهُ
أَنْ يَكْمُلَ عَقْدُهُ بِقِيَمَةِ عَدْلٍ».

قال أبو محمد:

الأول - إنما فيه حكم من له وفاء، ولم يذكر فيه من لا
وفاء عنده.

**وأيضاً فهو من طريق حفص بن غيلان - ولا نعرفه -
وأخلى به أن يكون مجهولاً لا يعتد به.**

**ومن طريق شعبة عن قتادة عن النضر بن أسس عن بشر
بن نهيكل عن أبي هريرة «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَمْلُوكِ
بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ عِتْدَتَانِ أَحَدُهُمَا قَالَ: يَضْمَنُ وَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ».**

وأما الثاني والثالث - فصحيحان، إلا أنه قد جاء خبر
آخر بزيادة عليهما، فآخذ الزيادة أولى ولو لم يأت إلا هذان
الخبران لما تعديناها.

وقالوا: جنى على شركائه فوجب تضمينه.

قال أبو محمد: ما جنى شيئاً، بل أحسن وتقرّب إلى الله
عز وجل، ولكن عهدنا بالحقين، والمالكين يعملون خير المعتقد
نصيبه حجة لقولهم الفاسد في أن المعتدي لا يضمن إلا قيمة ما
أفسد، لا مثل ما أفسد، فإذا هو عندهم إفساد - وهم أصحاب
تعليل وقياس، فالواجب عليهم أن يقولوا يقول زفر هذا، وإلا
فقد أبطروا تعليلهم، وتقضوا قياسهم، وفسدوا احتجاجهم
وتركوا ما أصلو، وهذه صفات شائعة في أكثر أقوالهم، وبالله
تعالى التوفيق.

فقط هذا القول أيضاً.

وأما قول أبي حنيفة: ففي غاية الفساد؛ لأنه قول لم يتعلق
بقرآن، ولا سنة صحيحة، ولا رواية سقيمة، ولا قول صاحب،
ولا تابع، ولا أحد تعلمه قبله، ولا بقياس، ولا برأي سديد، ولا
احتياط، بل هو مخالف لكل ذلك. وما وجدناهم موهوا إلا
بكذب فاضح من دعواهم: أن قولهم موافق لقول عمر، وكذبوا
كما يرى كل ذي فهم بما أوردنا. وحكموا بالاستسعاء، وخالفوا
حديث الاستسعاء في إجازتهم الذي لم يعتق أن يعتق، وأن يضمن

أخبرنا النضر بن أنس بن مالك عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِقِصًا فِي مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ أَنْ يُعْتِقَهُ كُلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَلَا اسْتَشْعِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مُتَّفِقٍ عَلَيْهِ».

ومن طريق البخاري أخبرنا أحمد بن أبي رجاء، وأبو النعمان - هو محمد بن الفضل عارم - قال أحد: أخبرنا يحيى بن آدم أخبرنا جرير بن حازم سمعت قتادة، وقال أبو النعمان: أخبرنا جرير بن حازم عن قتادة ثم اتفقا عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَعْتَقَ شِقِصًا فِي عَبْدٍ عَتَقَ كُلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَلَا اسْتَشْعِيَ غَيْرَ مُتَّفِقٍ عَلَيْهِ» وقد سمع قتادة هذا الخبر من النضر بن أنس:

ومن طريق البخاري أخبرنا أحمد بن أبي رجاء، وأبو النعمان - هو محمد بن الفضل عارم - قال أحد: أخبرنا يحيى بن آدم أخبرنا جرير بن حازم سمعت قتادة، وقال أبو النعمان: أخبرنا جرير بن حازم عن قتادة ثم اتفقا عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَعْتَقَ شِقِصًا فِي عَبْدٍ عَتَقَ كُلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَلَا اسْتَشْعِيَ غَيْرَ مُتَّفِقٍ عَلَيْهِ» وقد سمع قتادة هذا الخبر من النضر بن أنس:

كما رويانا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك أخبرنا أبو هشام أخبرنا أبان بن يزيد الطحطاوي أخبرنا قتادة أخبرنا النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَعْتَقَ شِقِصًا لَهُ مِنْ عَبْدٍ فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُعْتِقَهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَلَا اسْتَشْعِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مُتَّفِقٍ عَلَيْهِ» وهذا خبر في غاية الصحة فلا يجوز الخروج عن الزيادة التي فيه، فقال قوم: قد روى هذا الخبر: شعيب، وهشام، وهشام الدستوائي فلم يذكروا ما ذكر ابن أبي عروبة. فكيف

قال أبو محمد: فكان ماذا؟ وابن أبي عروبة ثقة، فكيف وقد وافقه عليه جرير، وأبان، وهما ثقتان.

فإن قيل: فإن هشامًا قال في هذا الحديث: فكان قتادة يقول: إن لم يكن له مال استسعى العبد.

قلنا: صدق هشام، قال قتادة مفتيًا بما روى، وصدق ابن أبي عروبة، وجرير، وأبان، وموسى بن خلف، وغيرهم، فاستدوه عن قتادة، ولو لم يصح حديث قتادة هذا لكان حديث ابن عمر، وأبي هريرة بالثنتين: جملة زائدة على ما تعلق به مالك من رواية نافع، فكان يكرر القول ما ذهب إليه زفر بن الهذيل، وهذا لا خلاص له عنه - وبالله تعالى التوفيق.

وأما قولنا: إنه حر ساعة يعتق بعضه، فإن بعض الرواة قال: «مَنْ يَتَّقِ» وكان في رواية جرير بن حازم التي ذكرنا «عتق كله» فكانت هذه زيادة لا يجوز تركها، فإذا قد عتق كله فولاه للذي عتق عليه.

وأما رجوع أحدهما على الآخر - فباطل؛ لأن رسول الله ﷺ ألزم الغرامة للعتق في يساره والزمها العبد المعتق في إعساره المعتبر ولم يذكر رجوعًا، فلا يجوز لأحد القضاء برجوع في ذلك.

قال علي: فإن كان له مال لا يفي بجميع قيمة العبد فلا

١٦٦٧- مسألة: ومن اعتق بعض عبده فقد عتق

كله بلا استسعاء، ولو أوصى يعتق بعض عبده اعتق ما أوصى به واعتق باقيه واستسعى في قيمة ما زاد على ما أوصى بعته لما ذكرنا قبل. فلو أوصى يعتق عبده فلم يحمله ثلثه اعتق منه ما حلّ الثلث، واعتق باقيه واستسعى لورثته فيما زاد على الثلث، ولا يعتق في ثلثه؛ لأن ما لم يوص به الميت فهو للورثة، فالورثة شركاؤه فيما اعتق - ولا مال للميت: فوجب أن يستسعى لهم:

روينا عن محمد بن المنصور أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن خالد بن سلمة عن عمر بن الخطاب: من اعتق ثلث مملوكه فهو حر كله ليس لله شرك.

ورويانا من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، وعطاء بن أبي رباح، ونافع مولى ابن عمر من طريق ابن وهب: من اعتق بعض عبده في صحة أو مرض عتق عليه في ماله.

وروي من طريق ابن عمر، والحكم، والسعدي، وإبراهيم النخعي: من اعتق عبده في مرضه فمُن ثلثه، فإن زاد على الثلث استسعى للورثة وعتق كله.

وقال أبو حنيفة: إن اعتق بعض عبده في صحته عتق منه ما اعتق واستسعى له في باقيه فإذا أدى عتق.

وقال أبو حنيفة: فإن أوصى يعتق بعضه عتق منه ما أوصى بعته وسعى للورثة في الباقي، فإذا أدى عتق - وروي نحوه هذا عن علي جملة.

وقال مالك: إن اعتق بعض عبده في صحته اعتق عليه كله، فإن اعتقه في مرضه اعتق عليه باقيه ما حلّ منه الثلث وبقي الباقي رقيقًا، فإن أوصى يعتق بعض عبده لم يعتق منه إلا ما أوصى به فقط - وروي نحوه عن مسعود.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا حفص عن أشعث عن الحسن قال: قال علي بن أبي طالب: يعتق الرجل ما شاء من غلامه - ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وقد اختلفوا كما ذكرنا.

١٦٦٨- مسألة: ومن ملك ذا رحم محرمة فهو حر

ساعة بملكه، فإن ملك بعضه لم يعتق عليه، إلا الولدين خاصة، والأجداد والمجدات فقط، فإنهم يعتقون عليه كلهم.

قلنا: أمّا الآية «وَيَذِي الْقُرْبَىٰ» فسقط هذا القول واحتج المالكون بقول الله تعالى في الوالدين: «وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلْدِ مِنَ الرَّحْمَةِ».

قالوا: ولا يمكن خفض الجناح والذلّ لهما مع استرقاقهما.

قالوا: وأمّا الولد: فإنّ الله تعالى يقول: «وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا».

قالوا: فوجب أنّ الرّق، والولادة لا يجتمعان. قالوا: وأمّا الأخ: فقد.

قال تعالى عن موسى عليه الصلاة والسلام: «إِنِّي لَا أَملِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي».

قالوا: فكما لا يملك نفسه كذلك لا يملك أخاه.

وبما روينا من طريق زكريّا بن يحيى الساجي أخبرنا أحمد بن محمّد أخبرنا سليمان بن داود أخبرنا حفص بن سليمان - هو القارئ - عن عبد بن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس «كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَوْلَى يُقَالُ لَهُ صَالِحٌ اشْتَرَى أَخَاهُ لَهُ مَمْلُوكًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ عَتَقَ حِينَ مَلَكَتَهُ».

قال أبو محمّد: وهذا أثر فاسد؛ لأنّ حفص بن سليمان ساقط، وابن أبي ليلى سيء الحفظ، ولو صحّ لم يكن فيه إرفاق من عدا الأخ.

وأما احتجاجهم بقول الله تعالى: «إِنِّي لَا أَملِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي» فتحرّف للكلم عن مواضعه وتخلط سمح.

ولو كان هذا يحتاج به من يرى أنّ الأخ يملك لكان أدخل في الشبهة؛ لأنّ فيه إثبات الملك على الأخ والنفس، ومن الحال أنّ يقع لأحد ملك رق على نفسه، وليس محالاً ملك أخيه وأبيه، ولا يجوز قياس الأخ على النفس؛ لأنّ الإنسان يصرف نفسه في الطاعة أو المعصية بقدر الله تعالى ويملك نفسه في ذلك، كما قال موسى عليه الصلاة والسلام إنّ يملك نفسه في الجهاد، ولا يصرف أخاه كذلك ولاطيعه، ففسد هذا القياس البارد الذي لم يسمع قط بأسخف منه.

وأما قول الله تعالى: «وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا» فلا يجوز البتّة أن يستدلّ من هذا على عتق الابن ولا على أنّه لا يملك؛ لأنّ الله تعالى لم يدلّ على ذلك بهذه الآية، وليس فيها إلا الخبر عنهم بما هم عليه من أنّهم عبيد لا أولاد، ولو كان ما قاله لوجب عتق الزوجة والشريك - إذا ملكا - لأنّ الله تعالى انتفى

إن كان له مال يملك قيمتهم فإن لم يكن له مال يملك قيمتهم استمعوا. وهم كلّ من: ولده من جهة أم أو جد أو جد أو أبي.

وكلّ من: ولده هو من جهة ولد أو ابنة والأعمام، والعَمَّات - وإن علوا كيف كانوا لأم أو لأب، والأخوات والإخوة كذلك.

ومن نالته ولادة أخ أو اخت بأي جهة كانت.

ومن كان له مال وله أب أو أم أو جد أو جدّة أجبر على اتباعهم بأغلى قيمتهم وعتقتهم إذا أراد سيدهم بيعهم، فإن أبي لم يجر السيّد على البيع وإن ملك ذا رحم غير محرمة أو ملك ذا عزم بغير رحم - لكنّ بصهر أو وطء أب أو ابن - لم يلزمه عتقتهم وله بيعهم إن شاء.

وقالت طائفة: لا يعتق إلا من ولده، من جهة أب أو أم، أو من ولده هو كذلك، أو أخ أو اخت فقط. ولا يعتق العم ولا العمة، ولا الخال ولا الخالة، ولا من ولد الأخ أو الأخت.

وهو قول مالك.

وصحّ عن يحيى بن سعيد الأنصاري.

وروي عن ربيعة، ومكحول، ومجاهد، ولم يصح عنهم، ولا روي عنهم: أنّ من عدا هؤلاء لا يعتق.

وقالت طائفة: لا يعتق إلا من ولده من جهة أب أو أم، ومن ولده هو كذلك، ولا يعتق غير هؤلاء، لا أخ وغيره.

وهو قول الشافعي.

وقال أبو سليمان: لا يعتق أحد على أحد.

وقال الأوزاعي: يعتق كلّ ذي رحم محرمة كانت أو غير محرمة حتّى ابن العم وابن الخال فإنهما يعتقان عليه ويستعصمهما.

قال أبو محمّد: ما نعلم قول الشافعي عن أحد قبله.

فإنّ ذكروا: أنّه روي عن إبراهيم أنّه إذا ملك الوالد والولد عتق.

قلنا: نعم.

وقد صحّ عنه هذا أيضاً في كلّ ذي رحم وليس في قوله إذا ملك الوالد الولد عتق أنّ غيرهما لا يعتق، ولا نعلم له حجة إلا دعوى الإجماع على عتق من ذكرنا، وهذه دعوى كاذبة فما يحفظ في هذه المسألة قول عن عشرين من أصحابنا وتابع - وهم الوف - فإين الإجماع؟

فإن قالوا: قال الله تعالى: «وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَاءْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَالْحَقِّ لَا يَكُونُ كَذِبًا».

فقالوا انفرد به عبيد الله بن أبي جعفر وأخطأ فيه، فبا للمسلمين إذا رأى المالكين، والشافعيون هذا الخبر صحيحاً وعملوا به، ولم يروا انفرد عبيد الله بن أبي جعفر به.

وقول من قال: إنه أخطأ فيه حجة في ردّه وتركه، ورأى الحنفيون انفرد عبيد الله بن أبي جعفر بهذا الخبر.

وقول من قال: إنه أخطأ فيه حجة في تركه وردّه، ولم يروا انفرد ضمرة بذلك الخبر وقول من قال: إنه أخطأ فيه حجة في تركه وردّه، فهل من الدليل على التلاعب بالدين وقلة المراقبة لله تعالى أكثر من هذا؟ ونعوذ بالله من الضلال باتباع الهوى.

وقد رويناهما هذا الخبر أيضاً: من طريق حماد بن سلمة عن عاصم الأحول وقائدة عن الحسن البصري عن سمرة بن جندب أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرُومَةٍ فَهُوَ حُرٌّ».

فصحح الحنفيون هذا الخبر ورواه حجة وقالوا: لا يضره ما قيل: أن الحسن لم يسمع من سمرة، والمنقطع تقوم به الحجة، ثم أتوا إلى مرسل:

رويناه من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا محمد بن بشر عن سعيدي بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب أن رسول الله ﷺ قال: «عَهْدَةُ الرَّقِيقِ ثَلَاثُ».

فقالوا: لم يصح سماع الحسن من سمرة، وهو منقطع لا تقوم به حجة.

وقلب المالكيون هذا العمل فراوا رواية الحسن عن سمرة في عهد الرقيق حجة لا يضره ما قيل: من أن الحسن لم يسمع من سمرة، والمنقطع تقوم به الحجة، ولم يروا خبر عتيق ذي الرحم الحرمة حجة؛ لأن الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً، والمنقطع لا تقوم به الحجة وفي هذا كفاية لمن عقل ونصح نفسه.

قال أبو محمد: فبطلت الأقوال إلا قولنا - ولله الحمد - وبه يقول جمهور السلف.

روينا من طريق الخشي أخبرنا محمد بن بشر أخبرنا أبو عاصم - هو الضحاك ابن مخلد - أخبرنا أبو عروبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عمر بن الخطاب قال: من ملك ذا رحم محرمة فهو حرٌ.

وبه إلى بندار أخبرنا غندر أخبرنا شعبة، وسفيان الثوري، قال شعبة عن غيلان وقال سفيان عن سلمة بن كهيل، كلاهما عن المستورد - هو ابن الأحنف - أن رجلاً أتى عبد الله بن مسعود فقال له: إن عتي زوجتي جارية له، وإنه يريد أن يسترق ولدي، فقال له ابن مسعود: ليس له ذلك.

عن الوليد سواء، وأخبر أن الكل عبيده ولا فرق فسقط احتجاجهم جملة، وبالله تعالى التوفيق.

وأما من قال: لا يعتق أحد على أحد فإنهم ذكروا ما صح عن رسول الله ﷺ «لا يجزئ ولد والبد إلا أن يجده مملوكاً فيشتره فيعتقه».

قال أبو محمد: هذا حجة عليهم؛ لأن الله تعالى يقول: «أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَلِيِّكَ» فافترض عز وجل شكر الأبوين وجزاؤهما هو من شكرهما، فجزاؤهما فرض، فإذا هو فرض، وجزاؤهما لا يكون إلا بالعتق فعتقهما فرض، وما نعلم لهم حجة غير ما ذكرنا.

ثم نظرنا: فيما احتج به الأوزاعي فوجدنا من حجة قول الله تعالى «وَيَالِ الَّذِينَ إِحْسَنُوا وَيَذِي الْقُرَيْشِ».

قال علي: وهذا لا يوجب العتق؛ لأن الإحسان فرض إلى العبيد، ولا يقتضي ذلك عتقهم فرضاً، ولو وجب ذلك في ابن العم، وابن الخال لوجب في كل عسول؛ لأن الناس يجتمعون في أب بعد أب إلى آدم عليه السلام، ولا يجوز أن يخص بهذا ابن العم، وابن الخال: دون ابن ابن العم وابن ابن الخال.

وهكذا صعداً، فبطل هذا القول يقيناً.

ثم نظرنا في قولنا فوجدنا ما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عيسى بن محمد - هو أبو عمير الرملي - وعيسى بن يونس الفخوري عن ضمرة بن سعيدي عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرُومَةٍ».

فهذا خبر صحيح كل رواته ثقات تقوم به الحجة - وقد تعلل فيه الطوائف المذكورة بأن ضمرة انفرد به وأخطأ فيه.

فقلنا: فكان ماذا إذا انفرد به؟ ومتى لحقتم بالمتعزلة في أن لا تقبلوا ما رواه الواحد عن الواحد، وكم خير انفرد به رابيه فقبلتموه، ولينكم لا تقولوا ما انفرد به من لا خير فيه، كابن طيبة، وجابر الجعفي، وغيره.

فأما دعوى أنه أخطأ فيه فباطل؛ لأنها دعوى بلا برهان وهذا موضع قبله الحنفيون وقالوا به، ولم يروا انفرد ضمرة به، علق، ثم أتوا إلى:

ما رويناه من طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «مَنْ أَحْتَقَّ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالَهُ لَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتِيَهُ السَّيِّدُ».

ومن طريق مسلم أخبرنا هذاب بن خالد أخبرنا هشام
أخبرنا قتادة عن جابر بن يزيد عن ابن عباس رضي الله عنه قال:
«يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ الرَّحِمِ».

ووجدنا يجرم من الرِّحم، ومن النسبِ غداي ملوك كل
ذي رحم محرمة وذو نسب محرم، فوجب ولا بد أن يجرم غداي
الملوك فيمنعت بالرِّضَاعَةِ كذلك ولا بد.

فتظرنا في هذا الاحتجاج فوجدناه شبيهاً: أول ذلك - أن
ملك ذي الرِّحم المحرمة ليس حراماً، بل هو صحيح لقول رسول
الله ﷺ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمَةً فَهُوَ حُرٌّ» فوقع الملك عليه
ثم ألزم العتق، ولو لا صحة ملكه لم يصح عتقه.

ثم وجدنا قولهم: إن غداي ملك ذي الرِّحم المحرمة يجرم
خطأ؛ لأنه لو لم يكن هاهنا إلا تحريم غداي الملوك لكان العتق لا
يجب ولا بد، بل كان له أن يهبه فيسقط ملكه عنه، أو أن يتصدق
به فيفصل بهما ما قالوا من أن غداي الملوك يجرم، وكان الحق أن
يقولوا: إن العتق يجب عقاب الملك بلا فصل ولا مهلة، ولم يقل
عليه الصلاة والسلام: إنه يجب في الرِّضَاعِ ما يجب في النسب،
وما يجب في الرِّحم، ولو قل هذا لوجب العتق كما قالوا وإنما
قال: «يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ وَمِنْ الرَّحِمِ فَصَحَّ
أَنَّهُ إِنَّمَا يَجْرِمُ النَّكَاحَ وَالتَّلَافُظَ فَقَطْ، فَهُوَ حَرَامٌ فِيهِمَا مَعاً».

وأما من ملك بعض ذي الرِّحم المحرمة فلم يملك ذا رحم
محرمة فليس عليه عتقه، إذ لم يوجب النص ذلك.

وأما قولنا في الوالدين بخلاف ذلك:

فلما روينا من طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة،
وزهير بن حرب، قالا جميعاً: أخبرنا جرير - هو ابن حازم - عن
سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله
ﷺ: «لَا يُجْزِي وَلَدٌ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيُشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ»
قال أبو بكر في روايته «والده» وافقاً في غير ذلك.

ومن طريق محمد بن المنصور أخبرنا مؤمل بن إسماعيل
الحميري أخبرنا سفيان الثوري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه
عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يُجْزِي وَلَدٌ وَالِدِيهِ
إِلَّا أَنْ يَجِدَهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا مَمْلُوكًا فَيُشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ».

واسمُ «الولد» يقع على الجد والجدو، ما لم يخصهما نص،
ويلزمه أن يشتري بما يشتري به الرِّقَّةُ الواجبة للعتق، والحر والعبد
سواء في كل ما ذكرناه لعموم قوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ
مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمَةً فَهُوَ حُرٌّ» فولد العبد من أمته حرٌ على أبيه.

وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء:

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن زيد عن
ابن شبرمة عن الحارث العكلي عن إبراهيم النخعي قال: من
ملك ذا رحم فهو حر.

وهو قول ابن شبرمة.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن قتادة عن
الحسن، وجابر بن زيد قالا جميعاً: من ملك ذا رحم عتق.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن إسماعيل
بن أمية عن عطاء قال: إذا ملك الأخ، والأخت، والعمَّة، والحالة
عتقوا.

ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة، وحماد بن
أبي سليمان قالا جميعاً: كل من ملك ذا رحم محرمة عتق.

وصح أيضاً عن قتادة.

وهو قول الثوري، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف،
والليث بن سعد، وسفيان الثوري، والحسن بن حي وأبي
حنيفة، وجميع أصحابه، وعبد الله بن وهب وغيرهم.

وهذا مما خالف فيه المالكيون جمهور العلماء وصاحبيي لا
يعرف لهما من الصحابة خلافت، وهم يشعرون بأقل من هذا إذا
وافق تقليدهم.

وقد روينا من طريق الحسن ما رواه عبد الرزاق عن
هشام بن حسان عن الحسن: من ملك أخاه من الرِّضَاعَةِ عتق.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور
بن المتمر عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علفمة: أن ابن
مسعود وقت رجلاً أراد أن يبيع جارية له أرضعت ولده.

قال أبو محمد: وما تعلم لهذا حجة إلا أن الحنفيين،
والمالكيين والشافعيين: أصحاب قياس يزعمهم، فكان يلزمهم أن
يقبضوا الأم من الرِّضَاعِ، والأب من الرِّضَاعِ، والولد من الرِّضَاعِ،
والأخ من الرِّضَاعِ: على كل ذلك من النسب، لا سيما مع قول
رسول الله ﷺ: «يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ» فهذا
أصح من كل قياس قالوا به.

قال أبو محمد: ثم استدركتنا فرأينا من حديثهم أن قالوا:
إن السنة توجب أن يعتق ذوو الحرام من الرِّضَاعِ أيضاً ولا بد.

لما روينا من طريق مسلم أخبرنا محمد بن ربيع أخبرنا
الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عزال بن مالك عن عروة عن
عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال: «يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ
مَا يُحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ».

الْبَيْتِ أَنَّهُ حَاجَةٌ أَنْ يَنْقُذَ عَلَيْهَا مِنْ مَالِهِ؟

قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَإِنْ كَانَتْ أُمَةٌ أَعْتَقَتْ فِيهِ؟

قَالَ: نَعَمْ، يَكْرَهُ عَلَى إِعْتَاقِهَا إِنْ لَمْ يَتَمَتَّعُوا بِهَا وَبِحَاجَتِهَا.

١٦٦٩- مسألة: ولا يصح عتق من هو محتاج إلى

نعم مملوكه أو غلته أو خدمته، فإن أعتقه فهو مردود، إلا في وجه واحد، وهو من ملك ذا رحم محرمة كما ذكرنا، فإنه يعتق عليه بالحكم المذكور، صغيراً كان أو كبيراً، مجنوناً أو عاقلاً، غائباً أو حاضراً، وهو حر ساعاً ذلك من حيث شاء يحكم السلطان ويغير حكم السلطان:

لَمَّا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمَكْدَرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ رَجُلًا أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَرَدَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاتَّبَعَهُ بِهِ نَعِيمُ بْنُ نَعِيمٍ بَنِي النَّحَّاسِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا حَدِيثُ الْمَدِيرِ نَفْسُهُ، رَوَاهُ: عطاء، وعمرو بن دينار، وأبو الزبير، كلهم عن جابر، فذكروا أنه كان بدرة.

قُلْنَا: لَوْ لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يَكُونَ خَبِيرِينَ فِي عِبْدَيْنِ لَكَانَ مَا قُلْتُمْ حَقًّا.

وَأَمَّا إِذَا فِي الْمُمْكِنِ أَنْ يَكُونَ خَبِيرِينَ فِي عِبْدَيْنِ يَتَّعِيَهُمَا مَعًا نَعِيمُ بْنُ النَّحَّاسِ، فَلَا يَجُوزُ الْقَطْعُ بَاتِّمَاعِهِمَا خَيْرًا وَاحِدًا، فَيَكُونُ مِنْ قَالَ ذَلِكَ كَاذِبًا، قَافِيًا مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ.

وَأَمَّا مَنْ مَلَكَذَا رَحِمَ عَرْمَتَهُ، فَمَا يَبَالِي أَعْتَقَهُ أَوْ لَمْ يَعْتَقَهُ، وَلَيْسَ هُوَ الَّذِي أَعْتَقَهُ، بَلْ هُوَ حُرٌّ وَلَا بَدَل.

وَمَنْ أَعْتَقَ شَقِصًا لَهُ فِي عِبْدٍ وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، وَلَا غُنَى بِهِ عَنْهُ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِذَا هُوَ بَاطِلٌ فَلَمْ يَعْتَقَهُ، فَلَيْسَ لَهُ الْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرْنَا قَبْلَ.

وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ: مَنْ أَعْتَقَ وَالِدَيْنِ عِطَ بِمَالِهِ رَدُّ عَتَقِهِ - وَلَا نَصَ لَهُ فِي ذَلِكَ.

١٦٧٠- مسألة: ولا يجوز عتق من لا يبلغ ولا عتق

من لا يعقل من سكران أو مجنون، ولا عتق مكروه، ولا من لم ينسو العتق، لكن أخطأ لسانه، إلا أن هذا وحده إن قامت عليه بيئة ولم يكن له إلا الدعوى قضى عليه بالعتق.

وَأَمَّا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَلْزَمُهُ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾.

فَصَحَّ أَنَّ السَّكَرَانَ لَا يَعْلَمُ مَا يَقُولُ، وَمَنْ لَا يَعْلَمُ مَا يَقُولُ

لَمْ يَلْزَمْهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى لَوْ كَفَرَ بِكَلَامِ لَا يَدْرِي مَا هُوَ لَمْ يَلْزَمُهُ. وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَمَرُوا إِلَّا لِيُعْبَدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حَقَّانَ﴾ وَلِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» وَالْمَجْنُونُ وَالسَّكَرَانُ وَالْمَكْرَهُ لَا نِيَّةَ لَهُمْ.

وَكَذَلِكَ مَنْ أَخْطَأَ لِسَانَهُ، وَلَيْسَ مِنْ هَؤُلَاءِ أَحَدٌ أَخْلَصَ لِلَّهِ الدِّينَ بِمَا نَطَقَ بِهِ مِنَ الْعِتْقِ، فَهُوَ بَاطِلٌ.

وَصَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَتَّبِعَ، وَالْمَجْنُونِ حَتَّى يَتَّبِقَ، وَالنَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ».

وَصَحَّ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «عَقِي لَأُمِّي عَنْ الْخَطْلِ وَالنِّسَانِ وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ».

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ: عَتَقَ السَّكَرَانُ جَانِئًا - وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ أَصْلًا، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: هُوَ أَدْخَلَ عَلَى نَفْسِهِ ذَلِكَ بِالْمَعْصِيَةِ.

فَقُلْنَا: نَعَمْ، فَكَيْفَ مَاذَا؟ وَمَنْ أَيْسَرُ وَجِبَ إِذَا أَدْخَلَ عَلَى نَفْسِهِ ذَلِكَ بِالْمَعْصِيَةِ أَنْ يَلْزَمَهُ مَا لَمْ يَلْزَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَطُّ؟ وَمَا تَقُولُونَ فِيمَنْ حَارَبَ قَاطِعًا لِلطَّرِيقِ فَصَابَتْهُ ضَرْبَةٌ فِي رَأْسِهِ خَبِلَتْ عَقْلُهُ، أَمْ تَحْزِرُونَ عِتَاقَهُ؟ وَهُمْ لَا يَفْعَلُونَ هَذَا، وَهُوَ أَدْخَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ. وَعَمَّنْ تَرَكْتَ عَاصِيًا لِلَّهِ تَعَالَى قَطَّعَ لَحْمَ سَاقِيهِ وَكَوَى ذِرَاعِيهِ عِثًا أَمْحِيزُونَهُ لِمَا لَمْ يَلْزَمَهُ جَالِسًا أَمْ لَا؟ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ عَلَى نَفْسِهِ ذَلِكَ بِالْمَعْصِيَةِ وَعَمَّنْ سَافَرَ فِي قَطْعِ الطَّرِيقِ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً وَخَافَ ذَهَابَ الْوَقْتُ أَتَيْتُمُ أَمْ لَا؟ وَكُلُّ هَذَا يَنْقُصُونَ فِيهِ هَذَا الْأَصْلَ الْفَاسِدَ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: عَتَقَ الْمَكْرَهُ جَانِئًا.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَلْزَمُهُ - وَمَا نَعْلَمُ لِلْحَنِفِيِّينَ حُجَّةً أَصْلًا، إِلَّا أَتَارَافُ فَاسِدَةٌ فِي الطَّلَاقِ خَاصَّةً وَلَيْسَ الْعِتَاقُ مِنَ الطَّلَاقِ وَالْقِيَاسُ بَاطِلٌ.

وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ «بِثَلَاثِ خُدُفٍ جُدَّ وَهَزَلُنَّ جُدَّهُ» فَذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ الْعِتَاقَ - وَهُوَ خَيْرٌ مَكْدُوبٌ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ فِيهِ حُجَّةٌ أَصْلًا؛ لِأَنَّنَا لَسْنَا مَعَهُمْ فِيمَنْ هَزَلَ فَاعْتَقَ، إِنَّمَا نَحْنُ مَعَهُمْ فِيمَنْ أَكْرَهَ فَاعْتَقَ، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ - عَلَى نَحْوِهِ وَوَضْعِهِ - ذِكْرُ إِكْرَاهٍ - ثُمَّ لَا يَجِيزُونَ بَيْعَ الْمَكْرَهُ، وَلَا إِقْرَارَهُ، وَلَا هَيْبَةَ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ ظَاهِرٌ، وَتَمَامُهَا فِي الَّتِي بَعْدَهَا. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٦٧١- مسألة: ومن أعتق إلى أجل مسمى -

قريب أو بعيد - مثل أن يقول: أنت حرٌّ غداً، أو إلى سنة، أو إلى بعد موتي، أو إذا جاء أبي، أو إذا أفارق فلاناً، أو إذا نزل المطر، أو

الحسن أبا الدرداء.

ومن طريق جابر الجعفي عن عبد الله بن يحيى عن علي: ثلاث لا لعبَ فيهن: النكاح، والطلاق، والعتاق - جابر كذاب.

ثم لو صح لكان ظاهره موافقاً لقولنا لا لقولهم، وهو إبطال اللعب فيهن فإذا بطل ما وقع منها باللعب.

ومن طريق سفيان بن عيينة بلغني أن مروان أخذ من علي: أربع لا رجوعَ فيهن إلا بالفداء: النكاح، والطلاق، والعتاق، والتذر، ونعم، كل هذه إذا وقعت كما أمر الله تعالى في دين الإسلام بالفداء بها فرض.

وأما إذا وقعت كما أمر إيليس، فلا ولا كرامة للأمر والمطيع - ثم ليس في شيء منها ذكر للإكراه على العتق وجوازه، فوضح بطلان قولهم بلا شك.

وأما قولنا: له يبعه ما لم يأت الأجل، فلائنه عبد ما لم يستحق الحرية «وأحل الله البيع» والتفريق بين الأجل المذكورة باطل؛ لأنه قد يجيء ذلك الأجل والعبد ميت، أو السيد ميت.

وأما قولنا: إنه إن أخرجه عن ملكه ثم عاد إلى ملكه لم يلزمه العتق بمجيء ذلك الأجل؛ فلائنه قد بطل العقد بخروجه عن ملكه.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ وكل شيء بطل بحق فلا يجوز أن يعود، إلا أن يأتي نص بعودته ولا نص في عودة هذا العقد بعد بطلانه.

وأما قولنا: لا رجوع له في شيء من ذلك بالقول، إلا بإخراجه من ملكه فقط؛ فلائنه كلها عقود صحاح أمر الله تعالى بالفداء بها، وما كان هكذا فلا محل لأجل إبطاله، إذ لم يأت نص بكيفية إبطاله في ذلك أصلاً، فليس له نقض عقده صحيح أصلاً، إلا حيث جاءه نص بذلك - وبالله تعالى التوفيق..

١٦٧٢ - مسألة: وجاز للمسلم عتق عبده الكتابي

في أرض الإسلام وأرض الحرب - ملكه هنالك أو في دار الإسلام - لقول رسول الله ﷺ «في كل ذي كبد رطبة أجر».

ولخصه عليه الصلاة والسلام على العتق جملة، إلا أن عتق المؤمن أعظم أجراً.

وكذلك عتق الكافر لعبده الكافر جائز.

وقد ذكرنا قول حكيم لرسول الله ﷺ: «يا رسول الله أرايت شيئاً كنت أتحدث بها في الجاهلية من غفارة وصدق، فقال له رسول الله ﷺ: أسألت علي ما أسألت من خير»

لحو هذا، فهو كما قال، وله يبعه ما لم يأت ذلك الأجل، فإن باعه ثم رجع إلى ملكه فقد بطل ذلك العقد، ولا عتق له بمجيء ذلك الأجل، ولا رجوع له في عقده ذلك أصلاً، إلا بإخراجه عن ملكه؛ لأن هذا العتق: إما وصية، وإما نذر، وكلاهما عقد صحيح قد جاءه النص بالفداء بهما، فلم يعلّق العتق بمصية، أو بغير طاعة ولا معصية؛ لم يجز العتق؛ لأنه عقد فاسد محرم منه عتق.

قال رسول الله ﷺ: «لا وفاء لنذر في معصية الله».

وقد روينا عن عطاء من قال لعبده: أنت حر، لم يكن حرّاً حتى يقول: لله، وهذا حق؛ لأن العتق عبادة لله تعالى، وبرّ وقربة إليه تعالى، فكل عبادة وقربة لم تكن له تعالى خلصاً له بها فهي باطل مردودة لقول النبي ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رذ».

وقد رويت آثار فاسدة: منها «من أعتق لاعياً فقد جاز» وهو باطل؛ لأنه مرسل عن الحسن أن رسول الله ﷺ.

ومن طريق فيها إبراهيم بن أبي يحيى وهو مذکور بالكذب.

وروي عن ابن عمر: أربع مفصلات لا يجوز فيهن الهزل: الطلاق، والنكاح، والعتاق، والتذر.

وهذا لا يصح؛ لأنه عن سعيد بن المسيب عن عمر، ولم يسمع سعيد من عمر شيئاً إلا نفيه التعمان بن مقرن.

ثم لو صح لم يكن لهم فيه متعلق؛ لأن ظاهره خلاف قولهم، بل موافق لقولنا؛ لأن الهزل لا يجوز في النكاح، والطلاق، والعتق، والتذر، فإذا لا يجوز فيها فهي غير واقعة به، هذا مقتضى لفظ الخبر.

ثم لو صح كما يريدون فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ.

ومن طريق فيها إبراهيم بن عمرو - وهو ضعيف - عن عبد الكريم بن أبي المخارق وهو غير ثقة - عن جعدة بن هبيرة عن عمر: ثلاث الألعاب فيهن والجأذ سواء الطلاق، والصدقة والعتق.

ثم هم مخالفون لهذا؛ لأنهم لا يجوزون صدقة المكره عليها - بعض كلام روي عن عمر حجة، وبعضه ليس حجة، هذا اللعب بالذنين.

ومن طريق الحسن عن أبي الدرداء: ثلاث الألعاب فيهن كالجأذ: النكاح، والطلاق، والعتاق - هذا مرسل، ولم يدرك

فجعل عتق العبد الكافر خيراً.
فإن أسلم العتق ورثه سيده المسلم.
 وكذلك لو أسلم العتق والمعتق لأن الولاء للمعتق
 عموماً، قال عليه الصلاة والسلام: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» فإن كان
 أحدهما مسلماً والآخر كافراً لم يتراثا، لاختلاف الدين.

وَعَنِ الصَّحَابَةِ مرسلة، وقد اختلفوا فيه، ولا حجة في أحد
 دون رسول الله ﷺ وقد وافقنا المخالفون هاهنا.

١٦٧٥- مسألة: ومن قال: أحد عبيد هذين حر.

فليس منهما حر، وكلاهما عبد كما كان، ولا يكلف عتق
 أحدهما، فإنه لم يعتق هذا بعينه فليس حرّاً، إذ لم يعتقه سيده، ولا
 اعتق هذا الآخر أيضاً بعينه، فليس أيضاً حرّاً، إذ لم يعتقه سيده،
 فكلاهما لم يعتقه سيده، فكلاهما عبد - وهذا في غاية البيان، ولا
 يجوز إخراج ملكه عن يده بالظن الكاذب.

١٦٧٦- مسألة: ومن لطم خد عبده أو خد أمته

بباطن كنهه فهما حران ساعته إذا كان اللطم بالغاً مبرئاً.
 وكذلك إن ضربهما أو حطمهما حدّاً لم يأتياهما فهما حران
 بذلك. ولا يعتق عليه مملوك لا بمثل ولا بغير ما ذكرنا.

فإن كان اللطم محتاجاً إلى خدمة المملوك الملطوم أو الأمة
 كذلك، ولا غنى له عنه أو عنها - استخدمه أو استخدمها - فإذا
 استغنى عنه أو عنها - فهي أو هو حران حينئذٍ:

لما روي عن طريق محمد بن المنصور أخبرنا محمد بن جعفر
 غندر، وعبد الرحمن بن مهدي، قال غندر: أخبرنا شعبة، وقال
 عبد الرحمن: عن سفيان الثوري - ثم اتفق سفيان، وشعبة،
 كلاهما عن فراس بن يحيى قال: سمعت ذكوان - هو أبو صالح
 السمان - يحدث عن زاذان أبي عمر قال: «دعا ابن عمر غلاماً له
 فرأى بظهوره أثراً فقال له: أوجعك؟ قال: لا، قال: فأسئت عيني؟
 ثم قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من ضرب غلاماً له
 حدّاً لم يأت به، أو لطمه، فإن كفّرت أن يعتقه».

اللطم لا يقع في اللعق إلا بباطن الكف على الحد فقط،
 وهو في القفا الصغرى. وحديث شعبة، وسفيان زائد على ما رواه
 أبو عوانة عن فراس عن ذكوان عن ابن عمر - وهو حديث
 واحد، وزيادة العدل لا يجوز ردها.

ومن طريق مسلم أخبرنا محمد بن عبد الله بن نمير أخبرنا
 أبي أخبرنا سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن معاوية بن
 سويد بن مقرن عن أبيه قال: «كنا بيني مقرن على عهد رسول الله

١٦٧٣- مسألة: فإن كان للعتق أو الحرابي عبد

كافر فأسلمنا معاً فهو عبده، كما كان، فلو أسلم العبد قبل سيده
 بطرفة عين فهو حر ساعة يسلم، ولا ولاء عليه لأحد، لقول الله
 تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾ والرق
 أعظم السبيل.

وقد وافقنا المخالفون لنا على أنه إن خرج من دار الحرب
 فهو حر، وما تدري للخروج في ذلك حكماً، لا بنص ولا بنظر.

فإن قيل: اعتق رسول الله ﷺ من خرج إليه من عبيد
 الكفار.

قلنا: هذه حجتنا، ومن أين لكم أنه بالخروج اعتقه - وما
 قال عليه الصلاة والسلام قط ذلك.

ثم يقولون: إن أسلم عبد الكافر بيع عليه.

قلنا: لماذا تبينه؟ لأنه لا يجوز ملكه له؟ أم لنص ورد
 في بيعه - وإن كان ملكه له جائزاً؟ ولا سبيل إلى نص في ذلك.

فإن قالوا: لأن ملكه له لا يجوز.

قلنا: فإذا لا يملك ملكه له فقد بطل ملكه عنه بلا شك،
 وإلا فكلامكم غلط متناقض، وإذا قد بطل ملكه عنه، ولم يقع
 عليه بعد ملك لغيره، فهو بلا شك حر، إذ هذه صفة الحر.

وإن كان ملكه له جائزاً فيعكم إياه ظلم وباطل وجور.
 وما الفرق بين ما قضيت به من إيقائه في ملك الكافر حتى يباع؟
 ولعله لا يستبيع إلا بعد سنة - وبين منعكم من ملكه متعادياً؟
 وهنا ما لا سبيل له إلى وجود فرق في ذلك - وبالله تعالى
 نتأيد.

**وأما سقوط الولاء عنه، فلأنه لم يعتق، ولا ولاء إلا
 للمعتق، أو لمن أوجه النص.** وبالله تعالى التوثيق.

١٦٧٤- مسألة: وعتق ولي الرضى جائز؛ لأنه رقة

مملوكة، وقد جاءت أخبار بخلاف ذلك لا حجة فيها؛ لأنها لا
 تصح: منها - عن رسول الله ﷺ.

من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا العباس بن محمد

والرابع: منقطع في موضعين، لأن غمرة لم يسمع من أبيه شيئاً، وسليمان لم يدرك عمر.

وقد صحَّ خلاف هذا عن غير عمر.

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: سأل حيان العبدى عطلة بن أبي رياح عمن شجَّ عبده أو كسره؟ فقال عطلة: ليكس ثوباً أو ليعطه شيئاً، فقال حيان: هكذا أخبرني جابر بن زيد - وهو أبو الشعثاء - عن ابن عباس فيمن فقا عير عبده.

قال ابن عباس: أحبُّ إليَّ أن يعتقه، فهذا ثابت عن ابن عباس، ولا حجة في أحده دون رسول الله ﷺ.

وقولنا هذا هو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان.

واحتجَّ من رأى العتق بالثلثة بما روينا من طريق ابن وهب عن يعقوب بن أيوب عن المنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عبد الله بن عمرو بن العاص: «أن زنباعاً خصى عبداً له وجذعه أذنيه وأنته، فقال رسول الله ﷺ: من مثله أو حرق بالنار فهو حرٌّ، وهو مولى الله ورسوله ثم أعتقه عليه الصلاة والسلام».

وقال ابن حنبل عن يزيد بن أبي حبيب: كان زنباع يومئذ كافراً - وهذا معلوم بما لا خير فيه: يعقوب بن أيوب، والمنى بن الصباح، وابن حنبل، ثم هو صحيفة - والعجب أن مالكا يخالفه؛ لأنه يرى الولاة للمعتق.

ومن طريق جديده إلى معمر، وابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن رجلاً حبَّ عبده، فقال له رسول الله ﷺ: انقبِ فانت حرٌّ» وهذه صحيفة.

ومن طريق الزبائر أخبرنا محمد بن المنى أخبرنا محمد بن الحارث أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن اليلماني عن أبيه عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال: «لا شفعة لعاني، ولا لصني، والشفعة كحلِّ العقال» - من مثل يمثلكم فهو حرٌّ، وهو مولى الله ورسوله - والناس على شروطهم ما وافقوا الحق.

وابن اليلماني ضعيف مطرح لا يحتج بروايته.

ومن عجائب الدنيا احتجاج المالكين لصحيفة عمرو بن شعيب هذه في عتق المثل بيه، وهو قد خالف هذا الخبر نفسه إذ جعل الولاة لسيده وليس هو الذي أعتقه بل أعتق عليه على رغبته، ونص الخبر «أنه مولى الله تعالى ورسوله».

وجعلوا الشفعة للغائب، فصارت حجة فيما اشتهروا ولم يكن

ﷺ ليس لنا إلا خادمٌ واحدٌ فلطمها أحدنا، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: أغشوها، فقال: ليس لهم خادمٌ غيرُها، قال: فليستخلموها فإذا استغتموا فليخلموا سبيلها، فهذا أمرٌ من رسول الله ﷺ لا محل لأحده مخالفة.

فإن قيل: قد روينا من طريق أبي مسعود البديري أن رسول الله ﷺ «رأه يضرب غلاماً له فقال له: اعلم أبا مسعود لله أقدَّر عليك منك عليّ»، فقال: يا رسول الله هو حرٌّ لوجه الله تعالى ثم قال أما لو لم تفعل لفنخت النار أو لمسكت النار.

قلنا: ليس في هذا أمرٌ بعقه وإنما فيه أنه أسي ذنباً بضربه استحق عليه النار، فلما اعتقه كانت حسنة أذهبت تلك السيئة، كما لو فعل حسنة أخرى توازىها أو تربي عليها.

قال الله عز وجل: «إن الحسانات يفيجن السيئات».

وأما أمره عليه الصلاة والسلام بعقه، فقد.

قال تعالى: «فليخلد الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم».

فمن لزمه أمرٌ ظلم بفقهه وجب إنفاذه عليه لقول الله تعالى: «كونوا قوامين بالقيسط شهداء لله».

وقال مالك: يعتق بالثلثة، وقال الليث، والأوزاعي، إلا أن مالكا رأى ولاءه لسيده المثل بيه.

وقال الليث: لا ولاء له، لكن لجماعة المسلمين.

وروي هذا أيضاً عن ربيعة، والزهرى، ويعقوب بن سعيد الأنصاري.

وصحَّ عن قتادة، وعن الصحابة رضي الله عنهم عن عمر بن الخطاب أنه اعتق أمة أعتدت على قتلى فأحرقت عجزها - وهو غير صحيح عن عمر - لأنه من طريق معمر عن أيوب عن أبي قلابة: أن عمر.

ومن طريق سفيان الثوري عن عبد الملك العزمي عن رجلٍ منهم: أن عمر.

ومن طريق مالك: أن عمر.

ومن طريق غمرة بن بكير عن أبيه عن سليمان بن يسار: أن عمر.

فالأول: مرسل، لأن أبا قلابة لم يدرك عمر.

والثاني: منقطع، وعن ضعيف، وعن مجهول.

والثالث: منقطع، ابن مالك من عمر؟

حجة فيما لم يشتهروا.

حجة، ولا يكون ما جاء عن عمر بن عتيق المثل به حجة هذا التحكم بالباطل في دين الله تعالى.

ويجعل المالكين ما روي عن عمر في هذا حجة، ولا يعملون حكمه في حديث الضحالي، وعبد الرحمن بن عوف، وسائر ما خالفوه فيه حجة.

وذكرنا أيضاً ما روي عن طريق البراء عن إبراهيم بن عبد الله عن سعيد بن أبي مريم عن ابن لمية عن يزيد بن أبي حبيب أن ربيعة بن لقيط حدثهم «أن عبد الله بن سندر حدثه عن أبيه أنه كان عبداً لزبيح بن سلامة وأنه خصاه وجده فأتى رسول الله ﷺ فأنجزوه فأغظ القول لزبيح وأعتقه - فابن لمية لا شيء، والأول صار عند الحنفيين ضعيفاً، وكان ثقة في رواية الوضوء بالنيل، إلا نبأ لنا لا يستحي.

ومن طريق العقيلي أخبرنا محمد بن خزيمة أخبرنا عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث عن عمرو بن عيسى القرشي الأسدي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس جاءت جارية إلى عمر وقد أحرق سيدها فرجها فقالت: إن سيدي اتهمني فأقعدني على النار حتى أحرق فرجها فقال لها عمر: هل رأى ذلك عليك؟ قالت: لا، قال: فاعترفت له، قالت: لا، قال عمر: عليّ به، فأتى به، فقال له: اتعذب بعذاب الله؟ والذي نفسي بيده لو لم أسمع رسول الله ﷺ يقول: «لا يقاد مملوك من ماله» ولا ولد من والديه لأقعدته منك، ثم برزه فضربه مائة سوطاً، ثم قال: اذهبي فانت حرّة لوجه الله تعالى، وأنت مولاة الله ورسوله، أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «من حرق بالنار، أو مثل به فهو حرّ، وهو مؤثر الله ورسوله».

عبد الله بن صالح ضعيف، وعمرو بن عيسى مجهول. والعجب كل العجب أن المالكين احتجوا بهذا الخبر في عتق المثل به، وفي أن لا يقاد مملوك من ماله، وراوه حقاً في ذلك، وخالفوه في القود من الحرق بالنار، وقد رآه عمر حقاً إلا في السيّد لعبد، والوالد لولده، وفي أن الولاء لتفسير الممثل. والحنفيون، والشافعيون راوه حجة في أن الولد لا يقاد له من والد، والعبد لا يقاد له من سيده، ولم يميزوا خلافة، ثم لم يروه حجة في جلده في التعزير مائة، ولا في عتق المثل به، فبما سبحانه الله، أي دين يبقى مع هذا العمل.

ثم عجب آخر: أنهم كلهم راوا ما روي في خبر أبي قتادة إذ عقر الحمار وهو محل وأصحابه محرمون من قول رسول الله ﷺ «أفكم من أئثار إلهي، أو أعانته؟ قالوا: لا، قال: فكلوا» حجة في منع أكل من صيد من أجله وهو محرم، ولم يروا قول

واحتجوا من خبر ابن اليمامي يعنى من مثل يملوكه وخالفوه في الشفعة ولم ير الحنفيون، ولا الشافعيون خبر عمرو بن شعيب ما هنا حجة إذ خالفه رأي أبي حنيفة، والشافعي، فإذا وافقهم صار حجة صحيحاً وحجة. كرواية في أم الصغبر أنتو أحن به ما لم تنكح. والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم. ورد شهادة ذي الغمر لأخيه، وشهادة القانع لأهل البيت، وإجازتها لغيرهم.

وقد رد المالكين رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كثيراً إذا خالفت رأي مالك - ونعوذ بالله من مثل هذا اللعب بالدين.

ومن عجائب الدنيا قول الحنفيين إنما قال النبي ﷺ هذا على التدب.

قال أبو محمد: هذا كذب بحت؛ لأن في الخبر «أنت حرّ، من مثل به فهو حرّ» وهذا قلتم مثل هذا في قوله ﷺ: «من ملك ذا رحم محرّم عليه فهو حرّ» واللفظ واحد.

وقالوا: بلغنا أن رسول الله ﷺ أعطاه قيمته.

قلنا: هيكم قد صح لكم ذلك - وهو الكذب بلا شك - فأعطوه ثم أعطوه قيمته، بل هذا خلاف آخر جديد منكم ما صححتهم وأنتم تنكرون على الشافعي ما ذكر: أنه بلغه من عبد تكبير النبي ﷺ على حرّة، ويشتد لقتل أبي سفيان، وهما حكايان مشهورتان قد ذكرهما أصحاب المغازي، ولم تعيبوا على محمد بن الحسن هذه الكذبة التي لم يشارك فيها أحد، ثم عملها أيضاً باردة عليه لا له.

وقالوا: لعل عمر أعتقه لغير اللذة. فمجاهرة قبيحة، لأن نص الخبر عن عمر «أنها شكت إليه أنه أحرقها فأعتقها وجلبه، وقال له: ويحك أما وجدت عقوبة إلا أن تعذبها بعذاب الله».

وذكروا أيضاً: ما روي عن طريق معمر عن رجل عن الحسن: أشعل رجل وجه عبده ناراً فأتى عمر بن الخطاب فأعتقه، ثم أتى عمر بسبي فأعطاه عبداً، قال الحسن: كانوا يعتقون ويعاقبون - يعني يعطيه لما أعتقه عقبة مكانه.

فقلنا: هذا مكسور في موضعين. رجل لم يسم عن الحسن، ثم الحسن عن عمر، ولم يولد إلا قبل موت عمر بستين.

ثم هيك أنه صح فافعلوا كذلك، وبما سبحانه الله يكون ما احتجوا فيه بمعمر مما لا يصح عنه من أنه جلد في الحصر ثمانين حداً، وأنه أخذ الزكاة من الخيل، وورث المطلقة ثلاثاً في المرض:

عمر هاهنا هل رأى ذلك عليك؟ أو اعترفت له؟ حجة في أن لا يعتق المثل به إذا عرف زناه بإقرار أو معاينة.

ولو صح عن عمر لكان قد خالفه ابن عباس، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ.

قال أبو محمد: واحتجوا كما ترى بهذه العفونات الفاسدة وتركوا:

ما روياه من طريق أبي داود أخبرنا محمد بن المنثري أخبرنا معاذ بن هشام الدستوائي أخبرنا أبي عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ وَمَنْ جَذَعَ عَبْدَهُ جَذَعَنَاهُ وَمَنْ خَصَصَ عَبْدَهُ خَصَصَنَاهُ».

فالآن صار الحسن عن سمرة صحيحة، ولم يصرف حديث عمرو بن شعيب كونه صحيفة إذا اشتها ما فيها.

وقد رأى المالكيون حديث الحسن عن سمرة حجة في العهدة - وحسبنا الله ونعم الوكيل.

فلما لم يصح عن النبي ﷺ في هذا شيء كان من مثل بعده لا يجب عليه عتقه، إذ لم يوجب عليه ذلك الله تعالى ولا رسوله ﷺ وإنما يجب في ذلك ما أوجبه الله تعالى إذ يقول: «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ».

وإذ يقول تعالى: «وَالْعُرُومَاتُ قِصَاصٌ».

وإذ يقول تعالى: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» وبالله تعالى التوفيق.

١٦٧٧ - مسألة: ومن اعتق عبداً وله مال فماله له إلا أن يتزرعه السيد قبل عتقه إياه، فيكون حبيثاً للسيد:

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا غندر عن هشام الدستوائي عن أبي الزبير عن عبد الله بن أبي مليكة: أن عائشة أم المؤمنين قالت لاسراء سألتهما وقد اعتقت عبداً: إذا اعتقته ولم تشتطي ماله فماله له، ومثله: عن ابن عمر.

وصح عن الحسن، وعطاء: في عبد كاتبه مولاة وله مال وولد من سيئة له، أن ماله وسيئته له، وولده أحرار، والعبد إذا اعتق كذلك.

روينا من طريق الحجاج بن النبال عن زياد الأعلم، وقيس بن سعدة، قال زياد: عن الحسن، وقال قيس: عن عطاء.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري إذا اعتق العبد فماله له.

ومن طريق مالك عن الزهري مضت السنة إذا اعتق العبد

يتبعه ماله.

وروي أيضاً: عن القاسم، وسالم، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وربيعة، وأبي الزناد، ومحمد بن عبد القاري ومكحول مثل قول الزهري، قال يحيى: على هذا أدركت الناس.

وقال ربيعة، وأبو الزناد، سواء علم سيده ماله أو جهله.

وهو قول أبي سليمان.

وقال مالك: مال العبد المعتق له.

وأما أولاده فليسيدو.

وكذلك حمل أم ولده - ولو أنه بعد عتقه أراد عتق أم ولده لم يقدر لأن حملها رقيق.

وقال: هي السنة التي لا اختلاف فيها، أن العبد إذا اعتق يتبعه ماله وهو يتبعه ولده.

واحتج بأن العبد والمكاتب إذا قلما أو جرحا أخذ ماهما وأهتات أولادهما، ولم يؤخذ أولادهما، وأن العبد إذا بيع واشترط البتاع ماله كان له، ولم يدخل ولده في الشرط.

قال أبو محمد: ما رأينا حجة أنقر إلى حجة من ههنا، وإن العجب من هذه السنة التي لا يعرف لها راو من الناس، لا من طريق صحيحة ولا سقيمة. والاختلاف فيها أشهر من ذلك. كما ذكرنا عن عطاء، والحسن، بل إنما روي مثل قول مالك عن سليمان بن موسى، وعمرو بن دينار، والنخعي.

وقد أجمعت الأمة، ومالك معهم في جلتهم، وهؤلاء: على أن ولد الأمة مملوك لسيده أمه إلا أن يكون ولد الرجل من أمته الصحيحة المملوك، فإنه حر، والقاسدية المملوك، فإنه عند بعضهم حر، وعلى أبيه قيمته أو فداؤه. ولا تخلو أم ولد العبد من أن تكون له، فولدها له: إما حر، وإما مملوك فتعتق عليه بالملك، أو لا تعتق، وإما أن تكون لسيده فلا يحل لأحد وطء أمه غيره إلا بالزواج، وإلا فهو زناه، والولد غير لاحق إذا علم أنها أمه غيره، ولا سبيل إلى التأني، وليس في الباطل، والكلام المتناقض الذي يفسد بعضه بعضاً أكثر من أن تكون أمه للعبد لا يحل للسيد وطؤها إلا أن يتزرعها، ويكون ولدها لسيده أبيه مملوكاً، هذا عجب لا نظير له - ولا أصل له. فبطل هذا القول لظهور فساده.

وأعجب منه منعه عتق أم ولده وهو حر وهي أمته من أجل جنيته، وهم يميزون عتق الجنب دون أمه وهما لواحد، فما المانع من عتق أمه دونه وهما لاثنتين.

وقال الأوزاعي: كل ما أعطى المرء أم ولده في حياته فهو

وقالوا: مال العبد للسيّد قبل العتيق، فكذلك بعد العتيق.

فقلنا: هذا باطل ما هو له قبل العتيق، إلا أن يتزعه، وقد أوضحنا الحجّة في أن العبد ملك ويخفى من ذلك قوله تعالى: في الإماء ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ فدخل في هذا الخطاب: الحرّ، والبعد. وقوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَبْنَاءَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ فَلْيُتَزَوَّجُوا مِنَ الْغَنَى﴾.

فصح أن صداق الأمة لها بأمر الله تعالى يدفعه إليها.

وصح أن العبد مأمور بإتاء الصداق، فلولا أنه يملك ما كلف ذلك، ولا نكاح إلا بصداق، إن لم يذكر في العقد فبعد العقد، ووعدهم الله بالغنى فهم كسائر الناس - وبالله تعالى التوفيق.

فإذا ماله له فهو بعد العتيق كما كان قبل العتيق.

ثم وجدنا ما رويّا من طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن صالح أخبرنا ابن وهب أخبرنا الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَصَالُ الْعَبْدِ لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْرِيَهُ السَّيِّدُ».

فهذا إسناد في غاية الصّحّة لا يجوز الخروج عنه.

فإن قيل: قد قيل: إن عبّد الله أخطأ فيه.

قلنا: إنما أخطأ من ادّعى الخطأ على عبيد الله بلا برهان ولا دليل.

والعجب من الحفّتين الذين لم يروا قول أصحاب الحديث أخطأ ضمرة في حديثه عن سفيان: من ملك ذا رحم محرّم فهو حرّ.

وقالوا: لا يجوز أن يدعى الخطأ على الثقة بلا برهان ثم تعلّقوا بقول أولئك أنفسهم هاهنا أخطأ عبيد الله، وتعلّقوا بالكتّوب بقوله: أخطأ ضمرة، ولم يلتفتوا إلى قولهم: أخطأ عبيد الله، فهل في التلاعب بالدين أكثر من هذا العمل؟ ونسأل الله العافية.

وأما الشافعيون: فردّوا الخبرين معاً، وأخذوا في عدّه مواضع بالخطأ الذي لا شك فيه - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٧٨ - مسألة: ولا يجوز للابن عتيق عبده ولده

الصغير ولا للوصي عتيق عبده يتيمه أصلاً - وهو مردود إن فعلاً لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَثْرًا﴾، وقول

لها إذا مات لا يعدّ من الثلث، ومن اعتق عبده وله مال فما كان يبيد العبد ثم أطلع عليه سيّده فهو للعبد، وما كان يبيد العبد ولم يطلع عليه السيّد فهو للسيّد - وهذا تقسيم لا برهان على صحته فهو باطل.

وقالت طائفة: مال المعتق لسيّده.

وهو قول أبي حنيفة - وسفيان، والشافعي، قالوا كلّهم: المكتّوب، والموصى بعتقه، والمعتق، والموهوب، والمتصدق به، وأم الولد يموت سيّدها، فهاهم كلّهم للمعتق، أو لورثته.

وقال الحسن بن حي: مال المعتق والمكتّوب لسيّدهما.

وقال ابن شزمة: مال المعتق - وأم الولد: للسيّد ولورثته.

وقال أحمد، وإسحاق: مال المعتق لسيّده - وروي هذا القول عن الحكم بن عتيبة، وصحّ عن قتادة.

ورويّا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي خالدة الأحمري عن عمران بن عمير عن أبيه: أنه كان عبداً لابن مسعود فاعتقه، وقال: أما إن مالك لي، ثم قال: هو لك.

وصحّ نحوه عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك. فنظرنا فيما احتجّ به من قال: مال المعتق لسيّده، فوجدناهم يذكرّون ما رويّا من طريق قاسم بن أصبغ أخبرنا جعفر بن محمد أخبرنا عماد بن سابق أخبرنا سفيان الثوري عن عبد الأعلى بن أبي المساور حدثني عمّار بن شمس عن أبيه قال لي ابن مسعود: «أريد أن أعفّك وأدعّ مالك فأخبرني بما لك فيني سمعت رسول الله ﷺ يقول: مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا فَتَمَّالَهُ لِيَذِي أَعْتَقَهُ».

ومن طريق العقيلي أخبرنا عبد الرحمن بن الفضل أخبرنا عماد بن إسماعيل أخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن عمران المسعودي مولاهم سمع عمه يونس بن عمران عن القاسم بن عبد الرحمن قال: قال ابن مسعود: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا فَلَيْسَ لِلْمَمْلُوكِ مِنْ مَالِهِ شَيْءٌ».

هذان لا شيء؛ لأن عبد الأعلى بن أبي المساور ضعيف جداً - والآخر منقطع؛ لأن القاسم لا يحفظ أبوه عن ابن مسعود شيئاً فكيف هو.

وقالوا: قد صحّ أن العبد إذا بيع فماله لسيّده، إلا أن يشترطه المبتاع فنتعه كذلك، وهنا قياس، والقياس كله باطل.

ثم لو صحّ القياس لكان هذا منه باطلاً، لأن البيع نقل ملك فلا يشبه العتيق الذي هو إسقاط للملك جملة، والقياس عند من قال به إنما هو على ما يشبهه لا على ما لا يشبهه.

من ماله.

وهو إلى ابن وهب عن غوث بن سليمان الحضرمي عن محمد بن سعيد النمشقي أخبرني سليمان بن حبيب الحاربي عن الأمة الحامل يطؤها سيدها قال: رأت الولاء أن يعتق ذلك الحمل قال ابن وهب: قال الليث بن سعد: وإني أرى ذلك.

وهو قول مكحول والأوزاعي، وأبي عبيد، وأبي سليمان، وأصحابنا، وبعض الشافعيين.

قال أبو محمد: سليمان بن حبيب قاضي عمر بن عبد العزيز بالشام، وغوث بن سليمان قاضي مصر - وهذا مما ترك فيه المالكيون - والخفيفون، وجهور الشافعيين: صاحباً لا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم.

١٦٨١- مسألة: ومن أحاط الدين بماله كله، فإن كان له غنى عن مملوكه جاز عتقه فيه، وإلا فلا.

وقال مالك: لا يجوز عتق من أحاط الدين بماله.

وقال أبو حنيفة: والشافعي يقولان، إلا أنهما أجازا عتقه بكل حال، برهان صحة قولنا: أن من لا شيء له فاستقرض مالا - فإن له أن يأكل منه بلا خلاف، وأن يتزوج منه، وأن يتشاع جارية يطؤها، فقد صح أنه قد ملك ما استقرض، وأنه مال من ماله، فله أن يتصدق منه بما يبقى له بعده غنى، والعتق نوع من أنواع البر، وقد يرقق الله عباده إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله.

وهذا بخلاف الوصية بالعتق فمن أحاط الدين بماله؛ لأن الميت لا سبيل إلى أن يرقق الله تعالى مالا في الدنيا لم يزرقه إياه في حياته، وقد كان رسول الله ﷺ يستقرض - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٨٢- مسألة: والمدير عبد موسى بعثه، والمديرة كذلك، ويبيعهما حلالاً، والهبة لهما كذلك، وقد ذكرناه في كتاب البيوع فاقضى عن إعادته ولا حجة لمن منع من ذلك إلا حديث موضوع قد بينا علته هنالك وبالله تعالى التوفيق.

١٦٨٣- مسألة: وكل مملوك حلت من سيدها فاسقطت شيئاً يدرى أنه ولد، أو ولدته؛ فقد حرم بيعها وهبتها ورضاعها والصدقة بها وقرضها، وليسيدها وطؤها واستخدامها مدة حياتها، فإذا ماتت فهي حرة من رأس ماله، وكل مالها فلها إذا عتقت، وليسيدها انتزاعه في حياته، فإن ولدته من غير سيدها بزنا، أو إكراه، أو نكاح بجهل: فولدها بمنزلتها إذا عتقت عتقوا. قال أبو محمد: اختلف الناس في هذا.

رسول الله ﷺ: «إن دناكم وأموالكم عليكم حرماً، وما أباح الله تعالى قط للاب من مال ولده الصغير دون الكبير قلد ذرة - وبالله تعالى التوفيق.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان.

وقال مالك: يعتق عبد صغير ولا يعتق عبد كبير - وهذا في غاية الفساد، إذ لا دليل عليه من قرآن ولا سنة - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٧٩- مسألة: وعن العبد، وأم الولد، لبعدهما جائز، والولاء هما، يدور معهما حيث دارا، وميراث العتق لأولى الناس بالعبد من أحرار عصبته، أو لبيت مال المسلمين. فإذا اعتق فإن مات فالمرث له، أو لمن اعتقه، أو لعصبتهما؛ لأننا قد بينا صحة الملك للعبد وإذا هو مالك فهو مندوب إلى فعل الخير من الصدقة، والعتق، وسائر أعمال البر.

وقد قال رسول الله ﷺ: «الولاء لمن أعتق».

ونص عليه الصلاة والسلام على أن العبد لا يرث، على ما نذكره في كتاب الميراث: إن شاء الله تعالى، وفي المكاتب: بعد هذا - بحول الله تعالى وقوته، فهو للحر من عصبته، وليس لسيده العبد، لأنه لا ولاء له على العبد، ولا على أحد بسببه، فإذا عتق صح الميراث له، أو لمن يجب له من أجله - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٨٠- مسألة: ومن وطئ أمة له حاملا من غيره فجنينها حر - أمني فيها أو لم يمن:

لما روي عن طريق أبي داود الطيالسي أخبرنا شعبة عن يزيد بن حمير: سمعت عبد الرحمن بن جبير بن نفير يحدث عن أبيه عن أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ أتى على امرأة فمُحج فقال رسول الله ﷺ: «لعل صاحب هذه أن يكون يلصق بها، لقد هممت أن ألقه لئلا تدخل معي في قبره كيف يؤزقه، وهو لا يجل له، وكيف يسترقه وهو لا يجل له».

وهذا خبر صحيح لا يجل لأحد خلافه، فإذا لم يجل له أن يسترقه فهو حر بلا شك، وهو غير لاحق به.

وهو قال طائفة من السلف:

كما روي عن طريق ابن وهب أخبرني أبو الأسود المعافري عن يحيى بن جبير المعافري عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال: من كان يومئذ بالله واليوم الآخر فلا يسق ماله ولد غيره فإن هو فعل ذلك وغلب الشقاء عليه فليعتقه، وليوص له

وهبت.

ثم انطلقت إلى ابن مسعود فإذا معه رجلان فسألاه، فقال لأحدهما من أقرأك؟ قال: أقرأنيها أبو عمر، وأبو حكيم المزني، وقال الآخر: أقرأنيها عمر بن الخطاب، فبكى ابن مسعود وقال: أقرأك، أقرأك عمر، فإنه كان حصناً حصيناً يدخل الناس فيه ولا يخرجون منه، فلماً أصيب عمر انثلم الحصن، فخرج الناس من الإسلام قال زيد: وسأله عن أم الولد، فقال: تعتق من نصيب ولدها.

قال أبو محمد: هذا إسناد في غاية الصحة، وبعد موت عمر كما ترى، فأين مدعو الإجماع في أقل من هذا؟ نعم، وفيما لا خير فيه مما لا يصح.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا عطاء بن أبي رباح أن ابن الزبير أتم أم حبي أم ولده محمد بن هبيب يقال لأبنا: خالدة، فأقامها ابن الزبير في مال ولدها وجعلها في نصيبه قال عطاء: وقال ابن عباس: لا تعتق أم الولد حتى يلفظ سيدها بعثتها.

وهو قول زيد بن ثابت.

وه يقول أبو سليمان، وأبو بكر، وجماعة من أصحابنا.

وعن عمر قول آخر.

روىناه عن طريق ابن سيرين عن أبي العضاء هرم بن نسيب، ومالك بن عامر الهمداني، كلاهما عن عمر بن الخطاب في أم الولد؟ قال: إذا عفت وأسلمت عتقت، وإن كفرت وفجرت أرتقت.

وروي هذا أيضاً: عن عمر بن عبد العزيز أنه باع أم ولده ارتدت - وتوقفت فيها أبو الحسن بن المغيرة، وبعض أصحابنا.

وروي إبطال بيعها عن الشعبي، والنخعي، وعطاء، ومجاهد، والحسن، وسالم بن عبد الله، وعيسى بن سعيد الأنصاري، والزهرى، وأبي الزناد، وربيعة.

وهو قول أبي حنيفة، ومالك، وسفيان، والأوزاعي، والحسن بن حي وابن شبرمة، والثقات، وأبي عبيد، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبد الله بن سارة، وطائفة من أصحابنا.

قال أبو محمد: أما حديث جابر فلا حجة فيه وإن كان غاية في صحة السند؛ لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ علم بذلك - ولقد كان يلزم من يرى مسنداً قول أبي سعيد الخدري: «كنا نخرج» - ورسول الله ﷺ حي - صدقة الفطر صاعاً من طعام، صاعاً من شعير، صاعاً من تمر، صاعاً من أقط، صاعاً من

فرونا من طريق معبد بن منصور أخبرنا أبو عوانة عن المغيرة عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال: خطب علي الناس، فقال: شاورني عمر بن الخطاب في أهبات الأولاد، فرايت أنا وعمر أن اعتصمهم - فقصي به عمر حياته، وعثمان حياته، فلماً ولّيت رأيت أن أرفقهم، قال عبيدة: فرائي عمر، وعلي في الجماعة أحب لي من رأي علي وحده.

قال أبو محمد: إن كان أحب إلى عبيدة، فلم يكن أحب إلى علي بن أبي طالب، وإن بين الرجلين لبونا باتناً، فأين المختصون بقول الصحابي المشتهر المشتهر وأنه إجماع، أفكروا اشتهاً أعظم، وانتشاراً أكثر من حكم عمر باقي خلافة، وعثمان جميع خلافة، في أمر فاش عام، ظاهر مطبق، وعلي موافق لهما على ذلك.

وقد رويناه عن وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب قال: باع عمر أهبات الأولاد ثم ردهم حتى ردهم حبالاً من تستر - فلا سبيل إلى أن يفسد حكم أكثر من هذا الفسور بمثل هذا الحكم المعلن والأساس المتيقن، ثم لم ير علي بن أبي طالب ذلك إجماعاً، بل خالفه فإن كان ذلك إجماعاً فعلى أصول هؤلاء الجهال قد خالف علي الإجماع. وحاشا له من ذلك، فمخالف الإجماع علماً بأنه إجماع كافٍ، ثم لا يستحبون دعوى الإجماع على ما لم يصح قط عن عمر من أنه فرض في الخمر ثمانين حداً والخلاف فيه من عمر ونحن بعد عمر أشهر من الشمس.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «كنا نبيع أهبات الأولاد - ورسول الله ﷺ حي» - لا نرى بذلك بأساً.

قال ابن جريج: وأخبرني عبد الرحمن بن الوليد أن أبا إسحاق السبيعي أخبره أن أبا بكر الصديق كان يبيع أهبات الأولاد في إمارته وعمر في نصف إمارته، وذكر الحديث.

قال ابن جريج: وأخبرني عطاء أنه بلغه أن علي بن أبي طالب كتب في عهده: إني تركت تسع عشرة سرية فإتيهن ما كانت ذات ولد قوت في حصه ولدها ميراثه مني وإتيهن لم تكن ذات ولد فهي حرة؟ فسالت محمد بن علي بن الحسين بن علي: أذلك في عهد علي؟ قال: نعم.

ومن طريق الحشني محمد بن عبد السلام أخبرنا محمد بن بشار بنادر أخبرنا محمد بن جعفر غندر أخبرنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن زيد بن وهب قال: انطلقت إلى عمر بن الخطاب أسأله عن أم الولد؟ قال: مالك، إن شئت بعث وإن شئت

رَبِّهِ، وَقَوْلُ ابْنِ عَمَرَ: كُنَّا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيًّا نَقُولُ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ نَتْرُكُ فَلَا نَفَاضَ - وَيُرَى هَذَا حُجَّةً. أَنْ يَرَى قَوْلُ جَابِرٍ هَذَا حُجَّةً، وَإِلَّا فَهِيَ مُتَلَاغِبَةٌ.

قَالَ أَبُو حَمَلٍ: وَأَمَّا مَنْ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَظَنَرْنَا: حُلَّ صَاحِبِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي ذَلِكَ مَعَ تَفَقُّفِ عِنْدِهِ، وَإِلَّا فَلَا؟

فوجدنا ما روينا من طريق قاسم بن أصبغ أخبرنا مصعب بن محمد أخبرنا عبيد الله بن عمر - هو الرقي - عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال: «لَمَّا وَلَدَتْ مَارِيَةُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَفْهَذَا وَلَدُهَا؟ هَذَا خَيْرٌ جَيْدٌ الشَّيْءِ كُلِّ رَوَاتِهِ ثَقَّةٌ. وَسَمِعْنَا اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَشْجَارٍ يُتَنَبَّأُ» وَآخِرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:

وَقَالَ تَعَالَى: «يَوْمَ تُصْنَفُ الْمُخْلَقَةُ وَغَيْرُ الْمُخْلَقَةِ» فَغَيْرُ الْمُخْلَقَةِ هِيَ الَّتِي لَا تُنْتَلِقُ عَنْ أَنْ تَكُونَ نُطْفَةً، وَلَا خَلْقَ مِنْهَا وَلَدٌ بَعْدُ، وَالْمُخْلَقَةُ هِيَ الْمُتَلَقَّةُ عَنْ اسْمِ النُّطْفَةِ وَحَدِّهَا وَصَفَتِهَا إِلَى أَنْ خَلَقَهَا عَزَّ وَجَلَّ «عَلَقَةً» كَمَا فِي الْقُرْآنِ، فَهِيَ حَيْتَلُو وَلَدٌ خَلَقَ، فَهِيَ بِسُقُوطِهِ أَوْ بِبَقَائِهِ أَوْ وَلَدٌ - وَهَذَا نَصٌّ يَسَنٌ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْقِيقُ.

وَأَمَّا اتِّزَاعُهُ مَاذَا - صَحِيحًا كَانَ أَوْ مَرِيضًا - فَلَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ هُمْ يُعْرِفُونَمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلْكُومِينَ فَمَنْ ابْتَنَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَوَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ» وَأَمَّا الْوَلَدُ لَيْسَتْ زَوْجَةٌ بِلَا خِلَافٍ، فَهِيَ ضَرُورَةٌ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانَنَا، فَلَمَّا اخُذَ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانَنَا؟

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَكُونُ مُعْتَقَةً حَرَّةً مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانَنَا؟

قُلْنَا: كَمَا نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى ذَلِكَ، لَا كَمَا اشْتَهَتْ الْعُقُولُ الْفَاسِدَةُ، وَالشَّارَعَةُ بِآرَائِهَا الزَّافِقَةِ، وَلَا عَلِمْنَا لَنَا إِلَّا مَا عَلِمْنَا رَبَّنَا عَزَّ وَجَلَّ، وَقَدْ قُلْتُمْ: إِنَّ لِلْمَكَاتِبِ لَا عِيدَ فَيَتَبَاعُ وَيَسْتَعْدَمُ، وَلَا تَوَطُّأَ لِلْمَكَاتِبِ، وَعَبْدٌ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ، وَلَا حَرَّةَ ظُلْمٍ، وَحَرَّةٌ فِي الْمَنْعِ مِنْ بَيْعِهَا وَوُطْئِهَا، فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ مَا قُلْتُمُوهُ بِآرَائِكُمْ فَجَوَزْتُمُوهُ، فَلَمَّا وَجَدْتُمُوهُ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْتَرَقْتُمُوهُ، أَلَا هَذَا هُوَ الْهَوَسُ الْمَهْلِكُ فِي الْعَاجِلَةِ وَالْآجِلَةِ؟

وَأَمَّا وَلَدُهَا مِنْ غَيْرِ سَيِّدِهَا فَهِيَ كَمَا قُلْنَا فِي أَوَّلِ أَمْرِهَا بَعْضُهَا، فَحُكْمُهُ كَحُكْمِهَا، وَصَحَّ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهَا لَا يَحْرُمُ بَيْعُهَا إِلَّا بِأَنْ تَكُونَ فِي حَيِّزٍ أَوَّلٍ حَمْلُهَا فِي مَلِكٍ مِنْ لَا يَحِلُّ لَهُ تَمْلُكُ وَلَدِهِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ حَلَّتْ مِنْهُ وَهِيَ زَوْجَةٌ لَهُ مَلِكٌ لِغَيْرِهِ، ثُمَّ مَلَكَهَا قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ الْوَلَدُ حَيًّا، فَإِنَّهَا أَوْ لَوْلَا مَا ذَكَرْنَا.

فَأَمَّا لَوْ لَمْ يَمْلِكْهَا إِلَّا مَنْ نَفَخَ الرُّوحَ فِيهِ، فَصَارَ غَيْرَهَا، فَلَمْ يَكُنْ بَعْضُهَا حَرًّا قَطُّ، فَلَا حَرِّيَّةَ لَهَا، وَلَهُ بَيْعُهَا، فَلَوْ بَاعَهَا وَالَّذِي

رَبِّهِ، وَقَوْلُ ابْنِ عَمَرَ: كُنَّا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيًّا نَقُولُ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ نَتْرُكُ فَلَا نَفَاضَ - وَيُرَى هَذَا حُجَّةً. أَنْ يَرَى قَوْلُ جَابِرٍ هَذَا حُجَّةً، وَإِلَّا فَهِيَ مُتَلَاغِبَةٌ.

قَالَ أَبُو حَمَلٍ: وَأَمَّا مَنْ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَظَنَرْنَا: حُلَّ صَاحِبِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي ذَلِكَ مَعَ تَفَقُّفِ عِنْدِهِ، وَإِلَّا فَلَا؟

فوجدنا ما روينا من طريق قاسم بن أصبغ أخبرنا مصعب بن محمد أخبرنا عبيد الله بن عمر - هو الرقي - عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال: «لَمَّا وَلَدَتْ مَارِيَةُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَفْهَذَا وَلَدُهَا؟ هَذَا خَيْرٌ جَيْدٌ الشَّيْءِ كُلِّ رَوَاتِهِ ثَقَّةٌ. وَسَمِعْنَا اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَشْجَارٍ يُتَنَبَّأُ» وَآخِرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:

كَمَا رَوَيْنَا فِي الْمَسْأَلَةِ السَّادَةِ فِي صَدْرِ كِتَابِ الْعِتْقِ مَنْ دِيُونَانَا هَذَا: أَنَّ الْإِنْسَانَ يَخْلُقُهُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ مَنِيِّ أَبِيهِ وَمَنِيِّ أُمِّهِ، فَصَحَّ أَنَّهُ بَعْضُهَا وَبَعْضُ أَبِيهِ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَهْنٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ - هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ - أَخْبَرَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ - هُوَ أَبُو أَسَامَةَ بْنُ عَمِيرٍ - قَالَ: أَسْتَقَى رَجُلٌ مِنْ هَذِيلٍ شِقْصًا لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «هُوَ حُرٌّ كُلُّهُ لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيكٌ».

وَلَمَّا كَانَ الْوَلَدُ بَعْضُ أَبِيهِ وَبَعْضُ أُمِّهِ، وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمَةً فَهُوَ حُرٌّ» فَجَوِبَ أَنْ يَعْتَقَ عَلَى أَبِيهِ، وَأَنْ لَا يَمْلِكَهُ أَحَدٌ، فَلَمَّا وَجِبَ ذَلِكَ وَجِبَ أَنْ بَعْضُهَا حُرٌّ، وَإِذْ بَعْضُهَا حُرٌّ فَكُلُّهَا حُرٌّ. وَلَمَّا لَمْ يَبْنِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَّ إِبْرَاهِيمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ نَفْسِهِ وَلَمْ يَزَلْ يَسْتَبِيحُهَا بَعْدَ الْوِلَادَةِ صَحَّ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى إِبَاحَةِ الْوَطْءِ وَالنَّصْرَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ».

وَصَحَّ أَنَّ الْعِتْقَ الْمَذْكُورَ فِي أُمِّ الْوَلَدِ لَا يَمْنَعُ إِلَّا مَنْ إِخْرَاجُهَا عَنِ الْمُلْكِ قَطُّ، وَهَذَا بَرَهَانٌ ضَرُورِيٌّ قَاطِعٌ - وَلِلَّهِ تَعَالَى الْحُجْمُ - إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسَوِّغُ لِلْحَفِيفَيْنِ الْإِحْتِجَاجَ بِهِيَ، لِأَنَّ مَنْ أَصُولُهُمُ الْفَاسِدَةُ: أَنْ مَنْ رَوَى خَبْرًا ثُمَّ خَالَفَهُ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى سَقُوطِ ذَلِكَ الْخَبَرِ - وَابْنُ عَبَّاسٍ هُوَ رَاوِي خَبْرٍ أَمَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ - وَهُوَ يَرَى بَيْعَ أَهْلِيهِ الْأَوْلَادِ.

فَقَدْ تَرَكَ مَا رَوَى، وَمَا يَثْبُتُ عَلَى أَصُولِهِمُ الْفَاسِدَةُ دَلِيلٌ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ بَيْعِهِمْ: لِأَنَّ عَلِيًّا، وَابْنَ الزُّبَيْرِ، وَابْنَ عَبَّاسٍ، وَابْنَ

في رحمها نطفةٌ بعدُ فإنّه إن خرجت عن رحمها - وهي نطفةٌ بعدُ - فهو بيعٌ صحيحٌ؛ لأنّها نطفةٌ غيرُ مخلّقةٍ، فإنّ صارت مضغةً فالبيعُ فاسدٌ مردودٌ؛ لأنّه باعها وبعضها مضغةٌ مخلّقةٌ في علم الله تعالى منه، فهي من أوّل وقوعها إلى خروجها ولذّ فهي أمٌ ولدٌ - وبالله تعالى التوفيقُ.

١٦٨٤- مسألة: فلو أن حرّاً تزوّج أمةً لغيره ثم

مات وهي حاملٌ ثم اعتنق الجنينُ قبلَ نفخِ الرّوح فيه لم يرث أباهُ؛ لأنّه لم يستحقّ العتق إلا بعدَ موتِ أبيه، وكان حينَ موتِ أبيه مملوكاً لا يرث، فلو مات له بعدَ أن عتق من يرثه برحم أو ولاء ورثه إن خرج حيّاً؛ لأنّه كان حينَ موتِ الموروث حرّاً. فلو مات نصرانيٌّ وترك امرأته حاملاً فأسلمت بعده قبلَ نفخِ الرّوح فيه أو بعدَ نفخِ الرّوح فيه: فهو مسلمٌ بإسلامِ أمّه، ولا يرث أباهُ؛ لأنّه لم يصرْ له حكمُ الإسلامِ الذي يرثُ به ويورثُ له أو لا يرثُ به ولا يورثُ به لاختلافِ الدّينين إلا بعدَ موتِ أبيه، فخرج إلى الدّنيا مسلماً على غيرِ دينِ أبيه، وعلى غيرِ حكمِ الدّين الذي لو عمّادى عليه لو رث أباهُ.

وكذلك لو أن نصرانيّاً مات وترك امرأته حاملاً قد نفخَ فيه الرّوح أو لم ينفخَ فيه الرّوح فتملكها نصرانيٌّ آخرٌ فاسترقّها فولدت في ملكه لم يرث أباهُ، لأنّه لم يخرج إلى الدّنيا إلا مملوكاً لا يرث - وإنما يستحقّ الجنينُ الميراثَ ببقائه حرّاً على دينِ موروثه من حينِ موتِ الموروث إلى أن يولدَ حيّاً.

وكذلك لو أن امرأً تركت أمٌ ولده حاملاً فاستحقّت بعده ثم اعتنق الجنينُ بعقها، فإنّ نسبه لاحقٌ، ولا يرث أباهُ؛ لأنّ أباه مات حرّاً وهو مملوكٌ ولم ينتقل إلى الحال التي يورثُ بها ويورثُ من الحرّة إلا بعدَ موتِ أبيه فلو مات له موروثٌ بعدَ أن عتق ورثه إن ولدَ حيّاً لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيقُ.

٦٨- كِتَابُ الْكِتَابَةِ

١٦٨٥- مسألة: من كان له مملوك مسلم أو مسلمة

فدعا أو دعت إلى الكتابة فرض على السيد الإجابة إلى ذلك ويجبره السلطان على ذلك بما يدرى أن المملوك العبد أو الأمة يطيقه مما لا حيف فيه على السيد، لكنّ مما يكتأب عليه مثلهما - ولا يجوز كتابة عبد كافر أصلاً.

برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّنْ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾.

واختلف الناس في الخير.

فقال طائفة: المال.

وقالت طائفة: الدين.

فنظرنا في ذلك فوجدنا موضوع كلام العرب الذي به نزل القرآن.

قال تعالى: ﴿يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِنْ عِبَادِهِ لَعَلَّ هُمْ يَرْزُقُونَ﴾. إن علمتم لهم خيراً، أو عندهم خيراً، أو معهم خيراً، لأن بهذه الحروف يضاف المال إلى من هو له في لغة العرب، ولا يقال أصلاً في فلان مال، فلماً.

قال تعالى: ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ علمنا أنه تعالى لم يرّد المال، فصَحَّ أنه الدين، ولا خير في دين الكافر.

وكل مسلم على أديم الأرض فقد علمنا أن فيه الخير بقوله: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وأن لا دين إلا الإسلام، وهذا أعظم ما يكون من الخير، وكل خير بعد هذا فتابع لهذا.

وهذا قول روي عن علي عليه السلام: أنه سأل عبد مسلم الكاتب وليس في مال، فقال له علي: نعم، فصَحَّ أن الخير عنده لم يكن المال.

ومن طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني في قول الله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ قال: إن أقاموا الصلاة.

ومن طريق سفيان - هو الثوري - عن يونس عن الحسن في هذه الآية قال: ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ قال: دين وأمانة.

ومن طريق حماد بن سلمة عن يونس عن الحسن في هذه الآية قال: الإسلام والوفاء - وجاء عن ابن عباس: أنه المال.

وهو قول عطاء وطاوس، ومجاهد، وأبي رزين.

وقالت طائفة: كلا الأمرين.

وهو قول سعيد بن أبي الحسن أخي الحسن البصري.

وهو قول الشافعي، إلا أنه ناقض في مسائله.

وأما الحنفيون، والمالكيون، فكان شرط الله تعالى عندهم هاهنا ملغى، لا معنى له، فسيحان من جعل شرطه عندهم ضائعاً، وشروطهم الفاسدة عندهم لازمة، وذلك أنهم يبيحون كتابة الكافر الذي لا مال له، وهو بلا شك خارج عن الآية لأنه لا خير فيه أصلاً، وخارج عن قول كل من سلف، وهذا مما فارقوا فيه من حفظ عنه قول من الصحابة رضي الله عنهم.

ومن طوائف الدنيا: احتجاج بعضهم بأن قال: قسنا من لا خير فيه على من فيه خير.

قال علي: فهل سمع بأسخف من هذا القياس؟ وإنما قالوا بالقياس فيما يشبه المقيس عليه لا فيما لا يشبهه. وهلا قاسوا من يستطيع الطول في نكاح الأمة على من لا يستطيعه؟ وهلا قاسوا به غير السامة في الزكوة على السامة؟ وهلا قاسوا غير السارق على السارق، وغير القاتل على القاتل؟ وهذه حماقة لا نظير لها.

وقال بعضهم: لم يذكر في الآية إلا من فيه خير، وبقي حكم من لا خير فيه، فأجزنا كتابته بالأخبار التي فيها ذكر الكتابة جملة.

فقلنا لهم: فأيحوى يمثل هذا الدليل أكل كل مختلف فيه لقوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ وهذا باطل بقوله عليه الصلاة والسلام: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل».

ويلزمكم أن تحيزوا كتابة الجنون، والصغير، بعموم تلك الأحاديث.

وأيضاً: فإنه لا يكون مكاتباً إلا من أباح الله تعالى مكاتبته أو أمر بها.

وأيضاً: فلم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن المكاتب إلا وفيه بيان أنه مسلم - وأمر الله تعالى بالمكاتبه ويكل ما أمر به فرض لا محل لأحد أن يقول له الله تعالى: افعل أمراً كذا، فيقول هو: لا افعل إلا أن يقول له تعالى: إن شئت فافعل وإلا فلا.

وروي عن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا علي بن عبد الله أخبرنا غندر أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس بن مالك: أن سيرين سأله المكاتب، فأبى عليه، فقال له عمر

إليهم، وإلا فقد كذب عرّف القرآن عن موضع كلماته، وليس إذا وجد أمر خصوصاً أو منسوخ وجب أن يكون كل أمر في القرآن منسوخاً أو خصوصاً.

وقالوا: لما لم يتخلّفوا في أن له يبعه إذا طلب منه الكتابة علمنا أن الأمر بها ندب.

قال أبو حمزة: وهذا تمويه بارد، نعم، وله يبعه، وإن كاتبه ما لم يؤدّ، وله يبع ما قابل منه ما لم يؤدّ حتى يتمّ عقده بالأداء. وهم يقولون فيمن نذر عتق عبده إن قدم أبوه: أن له يبعه ما لم يقدم أبوه.

وفي ذلك بطلان نذره المفترض عليه الوفاء به لو لم أبعه.

وقالوا: لم نجد في الأصول أن يجبر أحد على عقد فيما يملك، قلنا: فكان ماذا؟ ولا وجدتم قط في الأصول أن يجبر أحد على الامتناع من بيع أمته، وتخرج حرة من رأس ماله إن مات، وقد قلتم بذلك في أم الولد. ولا وجدتم قط صوم شهر مفرد إلا رمضان، فأبطلوا صومه بذلك، ولا فرق بين من قال: لا آخذ بشريعة حتى أجد لها نظيراً، وبين من قال: لا آخذ بها حتى أجد لها نظيرين.

وقد وجدنا: المفسر يجبر على بيع ماله في أداء ما عليه. ووجدنا: الشفيع يجبر المشتري على تصيير ملكه إليه.

وقالوا: لو كان ذلك واجباً على السيّد إذا طلبه العبد لوجب أيضاً أن يكون واجباً على العبد إذا طلبه السيّد.

وهذا أسخف ما أتوا به؛ لأن النص جاء بذلك إذا طلبها العبد، ولم يأت بها إذا طلبها السيّد، فإن كان هذا عندهم قياساً صحيحاً فليقولوا: إنه لما كان الزوج إذا أراد أن يطلق امرأته كان له أن يطلقها، فكذلك أيضاً للمرأة إذا أرادت طلاقه أن يكون لها أن تطلقه. ولما كان للشفيع أخذ الشفيع وإن كره المشتري - كان للمشتري أيضاً إلزامه إياه - وإن كره الشفيع. وهذه وساوس سخر الشيطان بهم فيها، وشوّد سبب لهم مثل هذه المضاحك في الدين، فاتبعوه عليها، ولا ندرى بأي نص أم بأي عقل وجب هذا الذي يهدرون به، وقالوا: كان الأصل أن لا تجوز الكتابة؛ لأنها عقد غرر، وما كان هكذا فسيله إذ جاء به نص - أن يكون ندباً؛ لأنه إطلاق من حظر.

قلنا: كذبتم بل الأصل لأنه لا يلزم شيء من الشريعة، ولا يجوز القول به حتى يأمر الله تعالى به، فإذا أمر به عز وجل فسيله أن يكون فرضاً، يعصي من أبي قوله، هذا هو الحق الذي لا تختلف العقول فيه، وما جاء قط نص ولا معقول بأن الأمر بعد

بن الخطاب: والله لتكاتبنه، وتناوله بالدوة، فكانت.

وبه إلى علي بن عبد الله أخبرنا روح بن عبادة أخبرنا ابن جريج قلت لعطاء: أوجب علي إذا علمت له مالا أن أكاتبه؟

قال: ما أراه إلا واجباً، قال ابن جريج: وقال لي أيضاً عمرو بن دينار: قال ابن جريج: وأخبرني عطاء: أن موسى بن أنس بن مالك أخبره أن سيرين أبا محمد بن سيرين سأل أنس بن مالك الكتابة، وكان كثير المال فابى، فأتوا إلى عمر بن الخطاب فاستأذنه فقال عمر لأنس: كاتبه، فابى، فضربه عمر بالذروة وقال: كاتبه، وتلو ﴿فَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ فكانت أنس.

وبه إلى ابن المديني أخبرنا سعيد بن عامر أخبرنا جويرية بن أسماء عن مسلم بن أبي مريم عن عبد كان لعثمان بن عفان فذكر حديثاً وفيه: أنه استعان بالزبير فدخل معه على عثمان، فقام بين يديه قائماً وقال: يا أمير المؤمنين فلان كاتبه، فقطب ثم قال: نعم. ولولا أنه في كتاب الله تعالى ما فعلت ذلك وذكر الخبر.

وروي عن مسروق والضحاحي.

وقال إسحاق بن راهوي: مكاتبته واجبة إذا طلبها، وأخشى أن يائتم إن لم يفعل ذلك، ولا يجبر الحاكم على ذلك.

ويجانب ذلك، وجبر الحاكم عليه يقول أبو سليمان، وأصحابنا.

فهذا عمر، وعثمان يريانها واجبة، ويجبر عمر عليها ويضرب في الامتناع من ذلك، والزبير يسمع حمل عثمان الآية على الوجوب فلا ينكر على ذلك، وأنس بن مالك لما ذكر بالآية سارع إلى الرجوع إلى المكاتب وترك امتناعه.

فصح أنه لا يعرف في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم.

وخالف ذلك الحنفيون، والمالكيون، والشافعيون.

فقالوا ليست واجبة، وموهوا في ذلك بتشنيات، منها: أنهم ذكروا آيات من القرآن على التدب مثل ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾، ﴿وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾.

وهذا لا حجة لهم فيه؛ لأنه لو لا نصوص آخر جاءت لكان هذان الأمران فرضاً، لكن لما حل رسول الله ﷺ من حجته وعمرته ولم يصد صر الأمر بذلك ندباً.

ولما حض رسول الله ﷺ على القعود في موضع الصلاة ورغب في ذلك كان الانتشار ندباً.

فإن كان عندهم نص يبين أن الأمر بالكتابة ندب صرنا

ما حدثناه أحمد بن محمد الطلمنكي قال: أخبرنا ابن مفرج أخبرنا إبراهيم بن أحمد بن فراس أخبرنا أحمد بن محمد بن سالم التيسابوري أخبرنا إسحاق بن وهاب أخبرنا يحيى بن آدم أخبرنا ابن إدريس - هو عبد الله - أخبرنا محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة - هو ابن النعمان الطفري - عن محمد بن لبيد عن ابن عباس: حدثني سلمان الفارسي، فذكر حديثاً طويلاً، وفيه: «قَدِمَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ فَأَتَانِي، ثُمَّ ذَكَرَ خَبْرًا وَفِيهِ: فَأَسْلَمْتُ وَتَغَلَّتِي الرُّوحُ حَتَّى قَاتَنِي بَذَرٌ، ثُمَّ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَاتِبٌ، فَاسْأَلْتُ صَاحِبِي ذَلِكَ، فَلَمْ أَزَلْ بِهِ حَتَّى كَاتَبَنِي عَلَى أَنْ أُخْبِرَ لَهُ ثَلَاثِينَ نَخْلًا، وَبَارِعِينَ أَوْشَةً مِنْ ذَهَبٍ: فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَالَ لِي: أَهْبِ فَفَقَرْتُ لَهَا، فَلَمَّا أَزْمَتْ أَنْ تَضَعَهَا فَلَا تَضَعَهَا حَتَّى تَأْتِيَنِي قُرُونِي فَأَكُونَ أَنَا الَّذِي أَضَعَهَا يَدِي، قَالَ: فَكُنْتُ بِتَقِيرِي وَأَعَانَتِي أَصْحَابِي حَتَّى قَرَرْتُ لَهَا سَرَّتِيَا ثَلَاثِينَ سَرِيَّةً، وَجَاءَ كُلُّ رَجُلٍ بِمَا أَتَانِي بِهِ مِنْ النُّخْلِ، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ يَضَعُهُ بِيَدِهِ وَيُسَوِّي عَلَيْهَا ثَرَاهِيَا وَيُبْرِكُ حَتَّى فَرَّغَ مِنْهَا، فَوَالَّذِي نَفْسُ سَلْمَانَ بِيَدِهِ مَا مَاتَتْ مِنْهَا وَبِيَّةٌ، وَبَقِيَتِ الذَّهَبُ فَبَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ يَبْطِلُ الْبَيْضَةَ مِنْ ذَهَبٍ أَصْلَاهَا مِنْ بَعْضِ الْمَعَادِنِ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: مَا فَعَلَ الْفَارِسِيُّ الْمَسْكِينُ الْمَكَاتِبُ؟ أَذْغَوْهُ لِي، فَذَعِيتُ فَجُنْتُ، فَقَالَ: أَهْبِ بِهِدْهَ فَأَدَّهَا بِمَا عَلَيْكَ مِنَ الْمَالِ؟ فَقُلْتُ: وَأَيْنَ تَعْبُ هَذِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِثْلًا عَلَيَّ؟ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ سَيُؤَدِّي عَنْكَ مَا عَلَيْكَ مِنَ الْمَالِ، قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ وَزَنْتُ لَهُ مِنْهَا أَرْبَعِينَ أَوْشَةً حَتَّى أَوْفَيْتُهُ الَّذِي عَلَيَّ، قَالَ: فَأَخْبَرْتُ سَلْمَانَ، وَشَهِدَ الْحَدِيقُ، وَبَيَّةٌ مَشَاهِدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وقال الشافعي: لا تجوز الكتابة إلا على غنمين للاتفاق على جوازها كذلك.

قال أبو محمد: لا حظ للنظر مع صحة الخبر.

فإن قيل: لم قلتم إن العبد إذا أسلم وسيده كافر فهو حر - وهذا سلمان أسلم وسيده كافر ولم يعتق بذلك؟

قلنا: لم نقل بهذا إلا لعتي رسول الله ﷺ من خسر إلى سلمة من عبيد أهل الطائف. ولقول الله تعالى: «وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» والطائف بعد الخندق بدهر، وقصة سلمان، موافقة لمهود الأصل **فصح** بتزول الآية نسخ جواز مملوك الكافر للمؤمن، وبقي سائر الخبر على ما فيه - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٨٧ - مسألة: ولا تجوز كتابة مملوك لم يبلغ؛ لأن

التحرير لا يكون إلا ندباً، بل قد كانت الصلاة إلى بيت المقدس فرضاً، وإلى الكعبة محظورة محرمة، ثم جاء الأمر بالصلاة إلى الكعبة بعد الحظر، فكان فرضاً.

وقالوا: لو كانت الكتابة إذا طلبها العبد فرضاً لوجب أن يجبر السيد عليها، وإن أرادها العبد بدهم.

وهذا قول فاسد؛ لأن الله تعالى لم يأمر قط بإجابة العبد إلى ما أَرَادَ أَنْ يَكَاتِبَ عَلَيْهِ، وإنما أمر بإجابته إلى الكتابة ثم ترك المكاتبه جملة بين السيد والعبد؛ لأن قوله تعالى: «فَكَاتِبُوهُمْ» فعل من فاعلين.

وقال تعالى: «لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا سَوْغَهَا» فوجب أن لا يكلف العبد ما ليس في وسعه. ونهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال، فوجب أن لا يكلف السيد إضاعة ماله.

وصح بهذين النصين: أن اللازم لما ما أطلقه العبد بلا حرج، وما لا عين فيه على السيد، ولا إضاعة ماله وقد وافقونا على أن للسيد تكليف عبده الخراج وإجباره عليه، ولم يكن ذلك عندهم مجزاً أن يكلفه من ذلك ما لا يطيق، ولا إجابة العبد إلى أداء ما لا يرضى السيد به مما هو قادر بلا مشقة على أكثر منه، وهذا هو الحكم في الكتابة بعينه.

وكذلك من تزوج ولم يذكر صداقاً، فإنه يجبر على أداء صداق مثلها، وتجبر على قبوله، ولا تعطى برأيها، ولا يعطى هو برأيها.

وقد رأى الحنفيون الاستسعاء والقضاء به واجباً، فهلا عارضوا أنفسهم بمثل هذه المعارضة.

فقالوا: إن قال العبد: لا أؤدي إلا درهماً في سنتين سنة، وقال المستعنى له: لا تؤدي إلا مائة ألف دينار من يومه.

وقد أوجب المالكيون الخراج على الأرض المفتوحة فرضاً لا يجوز غيره، ثم لم يبيروا ما هو ولا مقداره. وكم قصّة قال فيها الشافعيون بإيجاب فرض حيث لا يحذون مقداره، كقولهم: الصلاة تبطل بالعمل الكثير، ولا تبطل بالعمل اليسير، فهذا فرض غير محدود. وأوجبوا النعمة فرضاً ثم لم يحذوا فيها حداً، ومثل هذا لهم كثير جداً فبطل كل ما مؤهوا به - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٨٦ - مسألة: والكتابة جائزة على مال جائز

مملوك، وعلى عمل فيه إلى أجل مسمى، وإلى غير أجل مسمى، لكن حالاً أو في الذمة، وعلى نجم وغميم وأكثر. وكنا قبل نقول: لا تجوز إلا على غنمين فصادعاً حتى وجدنا.

النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَنَا أَنَّ الْقَلَمَ مَرْفُوعٌ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: كِتَابَتُهُ جَائِزَةٌ، وَهَذَا خِلَافُ السَّنَنِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكْتُبَ عَبْدٌ غَيْرُهُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكْتُبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَىٰ نَفْسِهَا﴾ فَلَا يَجُوزُ عَمَلُ أَحَدٍ عَلَىٰ غَيْرِهِ، إِلَّا حَيْثُ أَجَازَهُ الْقُرْآنُ وَالسُّنَنُ. وَلَا تَجُوزُ كِتَابَةُ الْوَصِيِّ غُلَامًا يَتِيمًا، وَلَا مَكَاتِبَةَ الْأَبِ غُلَامَ ابْنِهِ الصَّغِيرِ، لِأَنَّهُ غَيْرُ الْمُخَاطَبِ فِي الْآيَةِ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ نَظَرًا لِلصَّغِيرِ، إِذْ هُوَ قَادِرٌ عَلَىٰ اخْتِلَافِهِ بِغَيْرِ إِخْرَاجِهِ مِنْ مَلِكِهِ.

١٦٨٨ - مسألة: والمكاتب عبد ما لم يؤذ شيئا، فإذا أذى شيئا من كتابته فقد شرع فيه العتق، والحريّة بقدر ما أذى، وبقي سائر عمره ملكا، وكان ما عتق منه حكم الحرّيّة في الحدود، والموارث، والذّيّات وغير ذلك وكان لما بقي منه حكم العبيد في الذّيّات، والموارث، والحدود، وغير ذلك.

وهكذا أبداً حتى يتمّ عتقه بتمام أدايته:

لما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عماد بن عيسى التميمي أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا حماد بن سلمة عن قتادة، وأيوب السخّاني، قال قتادة: عن خلاص بن عمرو عن علي بن أبي طالب، وقال أيوب: عن عكرمة عن ابن عباس، كلاهما عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «الْمَكَاتِبُ يَحْتَقُّ مِنْهُ بِقَدَرِ مَا أَدَّى، وَيُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِقَدَرِ مَا أُعْطِيَ مِنْهُ، وَيَتَرَبَّعُ بِقَدَرِ مَا أُعْطِيَ مِنْهُ».

ومن طريق أبي داود أخبرنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا يعلى بن عبيد الطنّاسي أخبرنا حجاج الصوائف - هو ابن أبي عثمان - عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس قال: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَكَاتِبِ يَقْتُلُ يَهُودِيٌّ مَا أَدَّى مِنْ مَكَاتِبِهِ ذِيَةَ الْحَرْ، وَمِمَّا بَقِيَ ذِيَةَ الْمَمْلُوكِ».

ومن طريق أحمد بن شعيب التّسائي أخبرنا سليمان بن سلم البلخي، وعبيد الله بن سعيد قال سليمان: أخبرنا النضر بن شميل، وقال عبيد الله: أخبرنا معاذ بن هشام التّستوي، ثم اتفق معاذ، والنضر، كلاهما يقول: أخبرنا هشام التّستوي عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال: «يُؤَدَّى الْمَكَاتِبُ بِقَدَرِ مَا أُعْطِيَ مِنْهُ ذِيَةَ الْحَرْ وَيَقْدَرُ مَا رُقِيَ مِنْهُ ذِيَةُ الْعَبْدِ».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عماد بن عبد الله بن المبارك أخبرنا أبو هشام - هو المغيرة بن سلمة المخزومي - أخبرنا وهيب بن خالد عن أيوب عن عكرمة عن علي بن أبي طالب عن النبي عليه السلام قال: «يُؤَدَّى الْمَكَاتِبُ بِقَدَرِ مَا أَدَّى» وهذا

أثر صحيح لا يضره قول من قال: إنه أخطأ فيه، بل هو الذي أخطأ، لأنه من رواية الثقات الأثبات.

ومن عجائب الدنيا عيب الخفيتين، والمساكين، والشافعين له بأن حماد بن زيد أرسله عن أيوب عن عكرمة، وأن ابن علية رواه عن أيوب عن عكرمة عن علي أنه قال: يودي المكاتب بقدر ما أذى - فأوقفه على علي.

قال أبو حمزة: ليس هذا من عجائب الدنيا يَكُونُ الْخَفِيُّونَ، وَالْمَسَاكِينُ عِنْدَ كُلِّ كَلِمَةٍ يَقُولُونَ: الْمَرْسُلُ كَالْمَسْنُونِ، وَلَا فَرْقَ، فَإِذَا وَجِدُوا مُسْنَدًا يَخَالِفُ هَوَىٰ أَبِي حَنِيفَةَ، وَرَأْيَ مَالِكٍ: جَعَلُوا إِرْسَالَ مَنْ أَرْسَلَهُ عَيًّا يَسْقُطُ بِهِ إِسْنَادُ مَنْ أَسْنَدَهُ، وَيَكُونُ الشَّافِعِيُّونَ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ الْمُسْنَدَ لَا يَضُرُّهُ إِرْسَالُ مَنْ أَرْسَلَهُ، فَإِذَا وَجِدُوا مَا يَخَالِفُ رَأْيَ صَاحِبِهِمْ كَانَ ذَلِكَ يَضُرُّ أَشَدَّ الضَّرَرِ، أَيْرُونَ اللَّهُ غَافِلًا عَنْ هَذَا الْعَمَلِ فِي الدِّينِ؟ وَقَدْ أَسْنَدَهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَوَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَقَتَادَةُ عَنْ خَلَّاسٍ عَنْ عَلِيٍّ، وَمَا مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا لَمْ يَكُنْ فَوْقَ حَمَّادٍ لَمْ يَكُنْ دُونَهُ؟ فَكَيْفَ وَقَدْ أَسْنَدَهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ:

كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا القاسم بن زكريا أخبرنا سعيد بن عمرو أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب، ويحيى بن أبي كثير، كلاهما عن عكرمة عن ابن عباس: «أَنَّ مَكَاتِبًا قُتِلَ عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يُؤَدَّى مَا أَدَّى ذِيَةَ الْحَرْ، وَمَا لَا ذِيَةَ الْمَمْلُوكِ».

وأما ما ذكره من إيقاظ ابن علية له على علي فهو قوة للخبر؛ لأنه فتيا من علي بما روى، وليت شعري من أين وقع لمن وقع أن العدل إذا أسند الخبر عن مثله، وأوقفه آخر، أو أرسله آخر: أن ذلك علة في الحديث - وهذا لا يوجه نص ولا نظراً ولا معقول، والبرهان قد صبح بوجوب الطاعة للمسنود دون شرط، فبطل ما عدا هذا - والله تعالى الحمد.

وقالوا: قد رويت من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا حميد بن مسعدة أخبرنا سفيان عن خالد - هو الحذاء - عن عكرمة عن علي بن أبي طالب في المكاتب إذا أذى الصّف فهُوَ غَرِيمٌ.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس حدّ المكاتب حدّ المملوك، وهذا ترك منهما ما روي.

قال أبو حمزة: فقلنا: هبك أنهما تركا ما روي، فكان ماذا؟ إنّما الحجّة فيما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا في قولهما.

وقالت طائفة: المكاتبون على شروطهم: صح ذلك عن جابر بن عبد الله.

وقالت طائفة: هو حر ساعاً العقيد بالكتابة.

وهو قول روي عن ابن عباس ولم نجد له إسناداً إليه.

وقالت طائفة: إذا أدى نصف مكاتبته فهو غريم.

روينا ذلك من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن جابر بن سمرة: أن عمر بن الخطاب قال: إذا أدى المكاتب الشطر فهو غريم.

ومن طريق سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بهذا الإسناد نفسه، قال عمر: إذا أدى الشطر فلا رق عليه.

وقد ذكرنا في هذه المسألة نفسها قول علي بمثل ذلك وهما إسنادان جيذان.

وصح عن شريح: إذا أدى المكاتب النصف فلا رق عليه وهو غريم.

روينا من طريق سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أبي خاليد عن الشعبي عن شريح.

وقالت طائفة: إذا أدى المكاتب الثلث فهو غريم.

روينا ذلك من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود: إذا أدى المكاتب ثلث كاتبه فهو غريم.

وقالت طائفة: إذا أدى الربع فهو غريم.

روينا من طريق وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم كان يقال: إذا أدى المكاتب الربع فهو غريم.

وقالت طائفة: إذا أدى ثلاثة أرباع الكتابة فهو غريم.

روينا ذلك من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء من رآه قال: ولم يلغني عن أحله.

وقالت طائفة: إذا أدى قيمته فهو غريم.

روينا ذلك من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن أن ابن مسعود قال:

ومن طريق سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أبي خاليد قال: قال لي الشعبي: قول شريح مثل قول ابن مسعود: إذا أدى المكاتب قيمته فهو غريم من الغرام.

وقد أوردنا جزءاً ضخماً لما تناقضوا فيه من هذا الباب.

وأيضاً: فإن كان هذا الاختلاف يوجب عندهم الوهرن فيما روي، فانفصلوا بمن عكس ذلك، فقال: بل ذلك يوجب الوهرن فيما روي عنهما مما هو خلاف لما روي وحاشا لهما من ذلك.

قال علي: فكيف وقد يتأول الراوي فيما روى وقد ينساه؟ فكيف وليس فيما ذكرنا عن علي، وابن عباس خلاف لما روي.

أما قول علي: إذا أدى النصف فهو غريم، فليس مخالفاً للمشهور عنه من توريثه من بعضه حر بما فيه من الحرية دون ما فيه من الرق - ولا لما روي من حكم المكاتب، لأنه لم يقل فيه: ليس بآقيه عبداً، ولا قال فيه: ليس ما قابل ما أدى حرّاً، لكن أخبر: أنه لا يعجز، لكن يتبع باقي الكتابة فقط، فلا خلاف في هذا لما روي.

وأما قول ابن عباس: حد المكاتب حد مملوك، فإنما يحمل على أنه أراد ما لم يؤد شيئاً من كاتبه، وما قابل منه، إذا أدى البعض ما لم يؤد - فهذا صحيح.

وبه نقول، فبطل هذرهم، ودعواهم الكاذبة: أنهما رضي الله عنهما خالفاً ما روي، وبطل أن يكون لهم كدح في الخبر.

وهذا مكان اختلف الناس فيه - فروي عن عمر بن الخطاب، وعثمان، وجابر، وأمهات المؤمنين: المكاتب عبد ما بقي عليه درهم - ولا يصح عن أحد منهم، لأنه عن عمر من طريق الحجاج بن أرتاة - وهو هالك - عن ابن أبي مليكة مرسل.

ومن طريق محمد بن عبيد الله العزمي - وهو مثله أو دونه - ثم عن سعيذ بن المسيب: أن عمر مرسل.

ومن طريق سليمان التيمي: أن عمر.

ومن طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن عمر وعثمان، وجابر بن عبد الله، وأبي عن أمهات المؤمنين: هو من طريق عمر بن قيس بن سندر - وهو ضعيف، وهو عن أم سلمة أم المؤمنين من طريق أبي معشر المدني - وهو ضعيف.

لكنه صح عن زيد بن ثابت، وعائشة أم المؤمنين، وابن عمر - وهو مأثور عن طائفة من التابعين، منهم: عروة بن الزبير، وسليمان بن يسار.

وصح عن سعيذ بن المسيب، والزهري، وقاتدة.

وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، والأوزاعي، وسفيان الثوري، وابن شبرمة، وابن أبي ليلى، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وأبي سليمان.

أبيه عن جده عن النبي ﷺ «الْمُكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ذَرْهُمٌ». ومن طريق عبد الباقي بن قانع - روي الكذب - عن موسى بن زكريا عن عباس بن محمد عن أحمد بن يونس عن هشيم عن جعفر بن إياس عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ «الْمُكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ذَرْهُمٌ».

وهذا خبر موضوع بلا شك، لم يعرف قط من حديث عباس بن محمد، ولا من أحمد بن يونس، ولا من حديث هشيم، ولا من حديث جعفر، ولا من حديث نافع، ولا من حديث ابن عمر، إنما هو معروف من قول ابن عمر، وأحاديث هؤلاء كلهم أشهر من الشمس، ولا تدري من موسى بن زكريا أيضا. وأما حديث عمرو بن شعيب فصحيحة، على أنه مضطرب فيه.

قد رَوَيْنَا من طريق أبي داود أخبرنا عماد بن المشي حدثنني عبد الصمد - هو ابن عبد الوارث - أخبرنا هشام - هو ابن يحيى - أخبرنا عباس الجبري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا عَبْدٌ كَاتِبٌ عَلَى مِائَةِ أَوْسُقَةٍ قَادِمًا إِلَّا عَشْرَ أَوْسُقٍ فَهُوَ عَبْدٌ، وَإِنَّمَا عَبْدٌ كَاتِبٌ عَلَى مِائَةِ دِينَارٍ قَادِمًا إِلَّا عَشْرَةَ دِينَارٍ فَهُوَ عَبْدٌ».

ومن طريق ابن جريج عن عطاء الخراساني عن عبد الله بن عمرو بن العاص: من كاتب مكاتباً على مائة درهم فقصاها إلا عشرة دراهم فهو عبد، أو على مائة أوقية فقصاها إلا أوقية فهو عبد. عطاء هذا - الخراساني - لم يسمع من عبد الله بن عمرو بن العاص شيئاً، ولا من أحد من الصحابة، إلا من أنس وحده.

والعجب كله ممن يعلل خبر علي، وابن عباس - وهو في غاية الصحة - بأنه اضطرب فيه - وقد كذب - ثم يحتاج بهذه العورة، وقد اضطرب فيها كما ترى.

فإن قالوا: هو قول أم المؤمنين عائشة، وما كان الله تعالى ليهتك ستر رسول الله ﷺ بدخول من لا يحل دخوله على أزواجه.

قلنا: صدقتم، وإنما حرم الله تعالى عليهن دخول الأحرار عليهن فقط، والمكاتب ما لم يؤد شيئاً فهو عبد، وما دام بقي عليه فلس فليس حراً، لكن بعض حر وبعض عبد، ولم ينهين قط عن هذه صفته.

فإن قيل: هو قول الجمهور.

قلنا: فكان ماذا؟ وكم قصة خالفتم فيها الجمهور؟ نعم،

قال أبو محمد: هذا إسناد جيد؛ لأن الشعبي صحب شريعماً، وشريح صحب ابن مسعود، وليس هذا مخالفاً لما روي من هذه الطريق نفسها، إذا أدى نصف الكتابة فهو غريم؛ لأنه قد يمكن أن القولين معاً، ولا يمتنعان، وهو أن يكون يرى إن أدى الأقل من قيمته، أو من نصف الكتابة فهو غريم، أيهما أدى فهو غريم.

ومن طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن النخعي: إذا أدى المكاتب فمن رقبته فليس لهم أن يسترقوه.

وقالت طائفة:

كما رَوَيْنَا من طريق عبد الرزاق عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير، قال: قال ابن عباس إذا بقي على المكاتب خمس أواق أو خمس ذود أو خمسة أوسق فهو غريم - وهذا لا يصح؛ لأنه منقطع، وعكرمة بن عمار ضعيف.

وقالت طائفة بمثل قولنا.

رَوَيْنَا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا زكريا بن إسحاق أخبرنا إسماعيل ابن علي عن أيوب السخثاني عن عكرمة عن علي يؤدي المكاتب بقدر ما أدى.

ومن طريق محمد بن المشي أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن الشعبي، قال: قال علي بن أبي طالب في المكاتب: يعتق بالخصاب.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب السخثاني عن عكرمة عن علي، قال: المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى.

ومن طريق وكيع أخبرنا السعدي عن الحكم بن عتيبة عن علي بن أبي طالب، قال: تجزي العتاقة في المكاتب من أول نجم.

قال أبو محمد: وجميع هذه الأقوال لا نعلم لشيء منها حجة، إلا أنها كلها على كل حال إن لم تكن أقوى من تحديد مالك ما أباح لذات الزوج الصدقة به، وما أسقط من الجاتحة، وما لا يسقط.

ومن تحديد أبي حنيفة ما تبطل به الصلاة مما ينكشف من رأس الحر، أو من بطنها، أو من فخذها من ربع كل ذلك.

ومن الشروط الفاسدة التي يحتجون لها المسلمون عند شروطهم - فليست أضعف، بل هذه مزية؛ لأن أكثرها من أقوال الصحابة رضي الله عنهم، إلا أن من قال: المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، فاحتجوا بما رَوَيْنَا من طريق عمرو بن شعيب عن

وَأَتَيْتُمْ يَقُولُ لَا يَعْرِفُ أَحَدٌ قَالَهُ قَبْلُ مِنْ قُلْدَعُوهُ دِينَكُمْ.

وهذا الشافعي خالف جمهور العلماء في بطلان الصلاة بترك الصلاة على رسول الله ﷺ في التشهد الأخير، وفي تحديد القلتين، وفي تنجيس الماء بما يموت فيه من الذباب، وفي نجاسة الشعر، وفي أزيد من مائة قضية.

وهذا أبو حنيفة خالف في زكاة البقر جمهور العلماء. وخالف في قوله: إن الخلطة لا تغير الزكاة جمهور العلماء. وخالف في وضعه في الذهب أوقاصاً جمهور العلماء - وفي أزيد من ألف قضية.

وهذا مالك خالف في إيجاب الزكاة في السائمة جمهور العلماء. وفي الحامل، والمرضع تطهران، وفي أن العمرة تطرح - وفي مثنى من القضايا، فالأصل صار أكثر من روي عنه - ولا يبلغون عشرة حجة لا يجوز خلافها، وقد خالفهم غيرهم من نظرائهم. وكن قصير خالفوا فيها رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ كحديثه لا يجوز لأمرأة أمر في مالها، ولا عطية، إذا ملك زوجها عصمتها، وأن البتة على أهل البقر ماتا بقر، وعلى أهل الشام ألفا شاة، وفي إحراق رحل الغنم وغير ذلك - وهذا لعب وعيث في الدين.

فإن قالوا: قد صح أن المكاتب كان عبداً فهو كذلك، فقلنا: نعم، ما لم يأت نص بخلاف هذا فيوقف عنده.

وقد صح النص بخلافه هذا، وبشروع الحرية فيه.

واحتج أصحابنا ببيع بريرة - وهي مكاتب، فقلنا: نعم، ولم تكن أدت من كتابتها شيئاً، هكذا في الحديث وبهذا نقول، فبطل قولهم وصح قولنا - والحمد لله رب العالمين كثيراً.

١٦٨٩ - مسألة: ولا تجوز كتابة مملوكين معاً كتابة واحدة، سواء كانا أجنبيين أو ذوي رحم محرمة.

برهان ذلك: أنها مجهولة لا يدري ما يلزم منها كل واحد منهما أو منهما وهذا باطل.

وأيضاً: فإن شرطه أن لا يعتق منهما واحد إلا بإدائه الآخر، وعقده شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل.

قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَكْتَبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ فصح أنه عقد مخالف للقرآن فلا يجوز ولا يقع به عتق أصلاً - أدباً أو لم يؤدباً.

وهو قول أصحابنا.

١٦٩٠ - مسألة: ويصح المكاتب، والمكاتبه ما لم يؤدبوا

شيئاً من كتابتهما جائز متى شاء السيد.

وكذلك وطء المكاتبه جائز ما لم تؤد شيئاً من كتابتها، فإن حملت أو لم تحمل فهي على مكاتبتهما، فإذا بيع بطلت الكتابة فإن عاد إلى ملكه فلا كتابة لهما إلا بعقد محدّد - إن طلبه العبد أو الأمة - فإن أدباً شيئاً من الكتابة - قل أو كثر - حرم وطؤها جملة، وجاز بيع ما قابل منها ما لم يؤدباً.

فإن باع ذلك الجزء بطلت الكتابة فيه خاصة وصح العتق فيما قابل منهما ما أدباً، فإن عاد الجزء المبيع إلى ملك البائع يوماً ما لم تعد فيه الكتابة ولا الرجوع في الكتابة أصلاً، بغير الخروج من الملك.

وكذلك إن مات السيد فإن ما قابل مما أدباً حرّ وما بقي رقيق للورثة قد بطلت فيه الكتابة، فإن كانا لم يكونا أدباً شيئاً بعد فقد بطلت الكتابة كليهما، وهما رقيق للورثة.

وكذلك إن مات المكاتب أو المكاتبه ولم يكونا أدباً شيئاً، فقد ماتا مملوكين، ومالهما كله للسيد، فإن كانا قد أدباً من الكتابة فما قابل منهما ما أدباً فهو حرّ، ويكون ما قابل ذلك الجزء مما تركا ميراثاً للأحرار من ورثتهما، ويكون ما قابل ما لم يؤدباً مما تركا للسيد، وقد بطل باقي الكتابة، وما حملت به المكاتبه قبل الكتابة أو بعدها، إلى أن يتم له مائة وعشرون ليلة مذ حملت به، فحكمه حكمها حتى يتم له العدد المذكور، فما عتق منها بالأداة عتق منه. فإذا نفخ فيه الروح فقد استقر أمره ولا يزيد قيمة العتق فيه بعد بأدائها.

برهان ذلك ما ذكرناه في المسألة التي قبل هذه من حكم رسول الله ﷺ بأن المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى، ويرق بقدر ما لم يؤد فهذا يوجب كل ما ذكرناه، وإذ هو عبد ما لم يؤد، فيصح للمرء عبده ووطؤه أمته حلال له، وما علمنا في دين الله تعالى مملوكاً ممنوعاً من بيعه.

ومنع الحقيقون، والمالكيون من البيع والوطء.

وما نعلم لهم في ذلك حجة أصلاً، لا من قرآن، ولا سنة، ولا قياس، ولا معقول، بل قولهم خلاف ذلك كله، لا سيما احتجاجهم لقولهم التامسار ما لم يصح من أن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، فإذا هو عبد، فما المانع من بيعه، وإذ هي أمة فما المانع من وطئها، والله تعالى يقول: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُفْرُوهُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ فلا تخلو من أن تكون مما ملكت يمينه فوطؤها له حلال، أو مما لا تملك يمينه، فهي إما حرة، وإما أمة لغير، لا

يعقل في دين الله تعالى وفي طبيعة العقول إلا هذا.

ولو أنهم اعترضوا بهذا على أنفسهم مكان اعتراضهم على رسول الله ﷺ في تزوجه أم المؤمنين صفية، وجعل عتقا صداقها.

فقالوا: لا يخلو من أن يكون تزوجها وهي مملوكة له، فلا يجوز ذلك، أو يكون تزوجها وهي حرة فهذا نكاح بلا صداق، لكان أسلم لهم من الإثم في الأخرى، ومن السخريه بهذا القول السخيف في الأولى.

وجوابهم: أنه عليه الصلاة والسلام ما تزوجها إلا وهي حرة بصداق صحيح، قد حصلت عليه وآتاهما إياه، كما أمره ربه عز وجل، وهو عتقها الثأم قبل الزواج إن تزوجته، ولا يخلو المكاتب ضرورة من أحد أقسام أربعة لا خامس لها:

إما أن يكون حراً من حين العقد كما ذكر عن بعض الصحابة رضي الله عنهم - وهم لا يقولون بهذا .
أو يكون عبداً كما يقولون.

أو يكون عبداً ما لم يؤد فإذا أدى شرع فيه العتق فكان بعضه حراً وبعضه مملوكاً - كما نقول نحن .

أو يكون لا حراً ولا عبداً، ولا بعض حراً، ولا بعض عبداً، وهذا محال لا يعقل.

فإذا هو عندهم عبد فبيع العبد ووطء الأمة حلال ما لم يمنع من ذلك نص، ولا نص هاهنا مانع من ذلك أصلاً، بل قد جاء النص الصحيح، والإجماع المتيقن على جواز بيع المكاتب الذي لم يؤد شيئاً:

كما روينا من طريق البخاري أخبرنا قتية أخبرنا الليث هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن عائشة أم المؤمنين أخبرته أن بريرة جاءت تسعينها في كنيستها ولم تكن قصت من كنيستها شيئاً فقالت لها عائشة: أرجعي إلى أهلِكَ فإن أجبروا أن أنضي عنك كنيستك ويكون ولاؤك لي فعلت فذكرت ذلك بريرة لأهلها فأبوا وقالوا: إن شاءت أن تحسب عليك ففعلن ويكون ولاؤك لنا فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال لها رسول الله ﷺ: إني أعطي فإنما الولاء لمن أعنت قالت: ثم قام رسول الله ﷺ فقال: ما بال الناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله تعالى فليس له وإن اشترط مائة مرة. شرط الله أحق وأوثق.

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو كريب عمه بن العلاء أخبرنا أبو اسامة أخبرنا هشام بن عروة - يعني عن أبيه - أخبرني

عائشة أم المؤمنين قالت: «دخلت علي بريرة فقالت: إن أهلي كاتبوني على تسع أراق في تسع سبوع في كل سنة أوثقة فأعطيني، فقالت لها: إن شاء أهلُك أن أغدعاً لهم غداةً وأغنيك وتكون ولاؤك لي فعلت، فذكرت ذلك لأهلها.

فقالوا: لا إلا أن يكون الولاء لهم، قالت: فأتيت فذكرت ذلك فأنهزتها فقالت: لا والله إذا، فسمع رسول الله ﷺ ذلك فسألني فأخبرته، فقال: اشترتها فأعطينها واشترطت لهم الولاء فإن الولاء لمن أعنت، فقالت: ثم خطب رسول الله ﷺ عشيّة فحشد الله وأتسى عليه بما هو أهلُه ثم قال: ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة مرة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق، وذكر باقي الحديث.

ومن طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم المؤمنين عائشة نحوه.

ومن طريق البخاري أخبرنا أبو نعيم - هو الفضل بن دكين - أخبرنا عبد الواحد بن إسماعيل حدثني أبي أيمن قال: «دخلت على عائشة أم المؤمنين فقالت لها: كنت لعنبة بن أبي لهب ومات وورثه بنوه وإنهم يباغون من ابن أبي عمرو المخزومي فأعطني واشترط بنو عتبة الولاء، فقالت عائشة: دخلت علي بريرة وهي مكاتب فقالت: اشتريني فأعطيني، فقالت: نعم، فقالت: لا يسعوني حتى يشترطوا ولائي، فقالت: لا حاجة لي بذلك، فسمع بذلك النبي ﷺ أو بلغه فقال لعائشة: اشتريتها وأعطينها فذكرت الخبر.

ومن طريق أبي داود أخبرنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد - هو ابن سلمة - عن خالد - هو الخذاء - عن عكرمة عن ابن عباس «أن أمية كان عبداً فقال: يا رسول الله اشفع ليها، فقال لها رسول الله ﷺ: يا بريرة انقي الله فإنه زوجك وأبو وليك، قالت: يا رسول الله تأمرني بذلك؟ قال: لا، إنما أنا شافع، فكانت دموعه تسيل على خدي، فقال رسول الله ﷺ للعباس: ألا تعجب من حب أمية بريرة ويغضها إياه.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال: «لما خبرت بريرة وأبى زوجها يئسها في سبيل الميراث ودموعه تسيل على لحيته، فكلمه له العباس النبي ﷺ أن يطلب ليها، فقال لها رسول الله ﷺ: زوجك وأبو وليك فقالت: تأمرني به يا رسول الله؟ قال: إنما أنا شافع، فقالت فإن كنت شافعا فلا حاجة لي فيه، واختارت نفسها، وكان يقال له: المغيث، وكان عبداً لال المغيرة بن يسي

إلا عامين وأربعة أشهر، فإن عجزها وابن حلولٍ لهما؟ تبارك الله ما أسهل الكذب على هؤلاء القوم في الدين، نعوذ بالله من البلا.

وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء: غلامٌ كاتبه فبعته رقية أو كاتبه فعجز.

قال عطاء: هو عبدٌ للذي ابتاعه. وقاله أيضاً: عمرو بن دينار، قلت لعطاء: قضى كتابته فعتق.

قال عطاء: هو مولى للذي ابتاعه، قلت لعطاء: كيف والكتابة عتق؟.

قال عطاء: كلا، ليست عتقاً، إنما يقال في المكتبات يورث فلا يبيعه الذي ورثه إلا بإذن عصبية الذي كاتبه. وقاله أيضاً: عمرو بن دينار، قال ابن جريج: قلت لعطاء: أذن لي في بيعه إختوي بنو أبيه ولم ياذن بنو جدتي.

قال عطاء: حسبك أن ياذن لك وارثه من عصبته يومئذ، قال عطاء: وأما مكاتب أنت كاتبته فبعته رقية والذي عليه: فلا تستأذن فيه أحداً، فإن عجز فهو للذي ابتاعه، وإن عتق فهو مولى الذي ابتاعه. فهذا عطاء، وعمرو بن دينار: يميزان بيع رقية المكاتب بلا عجز، ولم يخالفا ابن جريج.

والعجب كله من إجازة بعضهم بيع كتابه المكتاب - وهو حرام - لأنه يبيع غريباً، ومنعوا من بيع رقبته قبل أن يؤذي - وهو حلال طلق.

ثم قالوا: إن أدى فعتق فولّاه بائع كتابته، وإن عجز فهو رقيق للمشتري كتابته - وهذا تخليط لا نظير له لأنه يبيع، لا يبيع وتعليق للرقبة لمن لم يشتريها - وكل ذلك باطل.

واحج بعضهم في منع بيعه بقول الله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾.

قال أبو حمزة: وهذا عليهم لا لهم؛ لأنهم يرون تعجيزه إن عجز، وإبطال كتابته، ونسوا قول الله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾.

فقالوا: المسلمون عند شروطهم، فقلنا: فأجيزوا شرطه على المكتبة وطنها، كما فعل سعيد بن المسيب وغيره.

فقالوا: هذا شرط ليس في كتاب الله تعالى.

فقلنا: والتعجيز شرط ليس في كتاب الله تعالى ولا فرق.

ثم لم يختلفوا فيمن عقد على نفسه لله عز وجل عتق غلامه هذا - إن أفاق أبوه أو قدم غائبه - فإن له بيعه ما لم يقدم الغائب، وما لم يفتق الأب فهذا منعوا من هذا بـ ﴿أَوْفُوا

مَخْرُومٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْعَبَّاسِ: أَلَا تَتَعَجَّبُ مِنْ شَيْءٍ يُغْنِي بَرِيْرَةً لِرُزْجَاهَا وَيَنْ شَيْءٌ حَبْرٌ رُزْجَاهَا لَهَا؟ فَهَذَا خَيْرٌ ظَاهِرٌ فَاشْرَ، رَوَاهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَبَرِيْرَةُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ.

ورواه عن ابن عباس عكرمة، وعن بريدة عروة، وعن أم المؤمنين القاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وعمره، وابن.

ورواه عن ابن عباس عبد الواحد، وعن عمره: يحيى بن سعيد الأنصاري، وعن القاسم: ابنه عبد الرحمن، وعن عروة: الزهري، وهشام ابنه، ويزيد بن رومان.

ورواه عن هؤلاء الناس، والأئمة الذين يكثر عددهم، فصار نقل كافة وتواتر لا تسع خلافتهم.

وهذا بيع المكتاب قبل أن يؤذي شيئاً. ولا شك عند كل ذي حس سليم أنه لم يبق بالمدينة من لم يعرف ذلك؛ لأنها صفقة جرت بين أم المؤمنين وطائفة من الصحابة وهم مولاي بريدة.

ثم خطب الناس رسول الله ﷺ في أمر بيعها خطبة في غير وقت الخطبة ولا يكون شيء أشهر من هذا.

ثم كان من مشي زوجها يكي خلفها في أزقة المدينة ما زاد الأمر شهرة عند الصبيان والنساء والصفهاء، فلاح يقيناً أنه إجماع من جميع الصحابة، إذ لا يجوز البتة أن يظن بصاحب خلاف أمر رسول الله ﷺ الذي أكد فيه هذا التأكيد.

وهذا هو الإجماع المتيقن لإعطاء صاع من حنطة صدقة في بني الحارث بن الخزرج على نحو ميل من المدينة، ولا جلد عمر أربعين جلد زائدة على سبيل التعزير في الخمر قد صح عنه خلافها، وعن غيره من الصحابة قبله وبعده، ولا سيل لهم إلى أن يوجدوا عن أحد من الصحابة المنع من بيع المكتاب قبل أن يؤذي إلا تلك القولة الخاملة التي لا تعلم لها سنداً عن ابن عباس.

قال أبو حمزة: فلبحوا عند هذا، فقالت منهم عصبية: إنما يبعث كتابتها.

فقلنا: كذبت كذباً مفتعلاً للوقت، وفي الخبر تكذيبكم بأن أم المؤمنين اشتريتها واعتقتها، وكان الولاء لها.

وقال بعضهم: إنها عجزت، فقلنا: كذبت كذباً مفتعلاً من وقتها، وفي الخبر: أن هذه القصة كانت بالمدينة، والعباس، وابنه عبد الله بها، وأن الكتابة كانت لتسع سنين في كل سنة أوقية، وأنها لم تكن بعد أدت شيئاً. ولا خلاف بين أحد من أهل العلم والزواية في أن العباس، وعبد الله لم يدخلوا المدينة ولا سكنها، إلا بعد فتح مكة، ولم يعش النبي ﷺ مذ دخل المدينة بعد الفتح

قَالَ عَلِيٌّ: هذا كذب، ما خرجت عن يده، ولا عن ملكه، إلا بالأداء فقط، والدَّعْوَى لا تقومُ بها حجةٌ، والمرونةُ حلالٌ لسيدها، والمائعُ من وطنها غشٌّ - وهذا احتجاجٌ للباطل بالباطل، والدَّعْوَى بالدَّعْوَى، ولقولهم بقولهم.

وَقَالُوا: قَدْ سَقَطَ ملكه عن منافعه ووطؤها من منافعه.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هذا كذب، بل سَقَطَ ملكه عن رقبته، وملك رقبته من منافعه، وإنما الحقُّ هاهنا أن منافعه له بلا خلافٍ، فلا يخرجُ عن ملكه منهما إلا ما أخرجه النصُّ، ولا نصٌّ في منعه من وطنها ما لم تؤذ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وطؤها كإتلاف بعضها - وهذا غايَةٌ السَّخَفِ - ولئن كان إتلاف بعضها إنَّه حرامٌ عليه قبل الكتابة، كما يجرمُ عليه إتلاف بعضها ولا فرق.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: "إن عادَ إلى ملكه لم تعد الكتابةُ" فلأن كلَّ عقدٍ بطلَ بحقٍّ فلا يرجعُ إلا بإتداء عقده، أو بأن يوجبَ عودته بعد بطلانه نصًّا، ولا نصٌّ هاهنا.

وَأَمَّا إذا أذيا شيئاً فقد شرعَ العتقُ فيهما بمقدار ما أذيا، ولا يجلُ بيعُ حرٍّ ولا بيعُ جزءٍ حرٍّ، ولا وطءٌ من بعضها حرًّا، لأنها ليست ملكٌ بمينه حيثنَّ، بل بعضها ملكٌ بمينه وبعضها غيرُ ملكٍ بمينه والوطء لا ينقسمُ، ولا يجلُ وطءٌ حرامٌ أصلاً، فإن فعلَ فهو زانٌ فعليه الحدُّ، والولدُ غيرُ لاحقٍ.

وهو قولُ الحسنِ البصريِّ - وله بيعٌ ما في ملكه منهما، ولما ذكرنا من جوازِ بيعِ المرءِ حصته التي في ملكه.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: "إن مات السيّد بطلت الكتابةُ، أو ما قابلَ ما لم يؤذ منه" فقولوا لله تعالى: ﴿وَلَا تُكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾.

وقد صحَّ عن رسول الله تَمَلُّكُ شُرُوعِ العتق في المكاتب بالأداء، وبقاءُ سائرِهِ رقيقاً، فإذا مات السيّد فما عتقَ بالأداء حرًّا لا يجوزُ أن يعودَ رقيقاً، وما بقيَ رقيقاً فقد ملكه: الورثةُ، والموصى لهم، أو الغرما. ولا يجوزُ عقدُ الميت في مالٍ غيره وقد ذكرنا قبل قول الشَّيْخِ ليسَ لسيّد شرطٍ وقال هؤلاء: إنما يرونُ الكتابةَ - وهذا باطلٌ على أصولهم؛ لأن الكتابةَ عندهم ليست ديناً ولا مالا مستقراً واجباً، فبطلَ قولهم: إنها تورث.

وَأَمَّا موتُ المكاتبِ: ففيه خلافٌ قديمٌ، وحديثٌ.

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: ماله كله لسيده.

روينا ذلك من طريقِ عبد الرزّاق عن معمرٍ عن قتادة عن معبد الجعفي، قال: قضى عمرُ بنُ الخطابِ في المكاتبِ يموتُ وله ولدٌ أحراراً، وله مالٌ أكثرُ مما بقيَ عليه: أن ماله كله لسيده.

بِالْعُقُودِ.

فإن قالوا: قد لا يستحقُّ العتقُ يموتُ الأب المريض، والغائب.

قلنا: وقد لا يستحقُّ المكاتبُ العتقَ عندكم بالعجز ولا فرق، فكيف وليسَ قوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ مانعاً من البيع، وإنما هو مانعٌ من أن يطلَّ عقده قاصداً إليه بالإبطال، فقط.

وَأَمَّا وطءُ المكاتبِ: فإننا رويناهُ من طريقِ أحمدَ بن حنبلٍ أخبرنا عبد الصَّمَلِ بنُ عبد الوارثِ التَّوْرِيُّ أخبرنا يحيى بنُ سعيدٍ الأنصاري عن سعيدِ بنِ المسيّب، قال: إذا كاتبَ الرجلُ أمته واشترطَ أن يغشاهَا حتى يؤذِيَ مكاتبها فلا بأسَ بذلك.

وبه يقولُ أبو ثورٍ.

والعجبُ: أن الماتنين من وطنها اختلفوا.

فَقَالَ الحَكَمُ بنُ عتيبة: إن حلت بطلت الكتابةُ وهي أم ولد.

وَقَالَ الزَّهْرِيُّ: يجلدُ مائةً، فإن حلت فهي أم ولد.

قَالَ عَلِيٌّ: لیت شعري كيف يجلدُ مائةً في وطنه من تكونُ أم ولده إن حلت؟ إن هذا لعجبٌ، وإنما هو فرائضُ أو عهرٌ ولا ثالث.

وَقَالَ قَتَادَةُ: يجلدُ مائةً سوطَ غيرِ سوطه، وهي كذلك إن طاعته.

وَقَالَ سفيانُ الثَّوْرِيُّ: لا شيءٌ عليه إن وطنها ولا عليها، فإن حلت فهي بالخيار بين التماذي على الكتابة، وبين أن تكون أم ولد وتبطلُ الكتابةُ.

وَقَالَ أَبُو حنيفةً، ومالكٌ، قسول سفيان، إلا أنه زادَ إن تمادت على الكتابة أخذت منه مهرٌ مثلها فاستعانت به في كتابتها إلا أن مالكا زادَ أنه يؤدَّبُ.

قال أبو محمد: لیت شعري لأي معنى تأخذ منه مهرُ أمي زوجة له فيكون لها مهرٌ هذا الباطل أم هي بقي، فقد حرّم رسول الله ﷺ مهرُ البني، أم هي ملكٌ بمينه فهي حلال ولا مهر لها، أم هي محرمةٌ بصفقٍ، كالخاضع، أو الصّائمة، وما عدا ذلك فتخليط لا يعقل.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يعزّان ولها مهرٌ مثلها، وهي أم ولده - وهذا تناقضٌ كما ذكرنا.

والعجبُ من احتجاجهم في المنع من وطنها بأن قالوا: قد خرجت من يده وصارت في يَدِ نفسها، كالمرهونة.

كَاتِبٌ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى مَنْ ذَكَرْنَا كِتَابَةً وَاحِدَةً، وَكَانَ لَهُ أَوْلَادٌ أَحْرَارٌ، وَإِخْوَةٌ أَحْرَارٌ، وَأَبْوَانٌ حُرَّانَ، فَمَاتَ وَتَرَكَ مَالًا، فَإِنَّهُ يُؤَدِّي مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ، وَيُورِثُ مَنْ ذَكَرْنَا تَمَنَّى كَانَ مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ مَا بَقِيَ عَلَى قِسْمَةِ الْمَوَارِيثِ. وَلَا يَرِثُهُ أَبٌ حُرٌّ، وَلَا أُمُّ حُرَّةٌ، وَلَا أَوْلَادُ أَحْرَارٍ، وَلَا إِخْوَةٌ أَحْرَارٌ، أَصْلًا، كَانَ مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

قَالَ: فَإِنْ كَانَ مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ مَنْ لَا يَتَقَرُّ عَلَى الْمَرَّةِ إِذَا مَلَكَهُ، وَالْعَمُّ وَابْنُ الْعَمِّ، وَابْنُ الْأَخِّ، فَلَا شَيْءَ لَهُمْ، وَالْمَالُ كُلُّهُ لِسَيِّدِهِ. وَاخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِي الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ: فَمَرَّةٌ قَالَ: يَرِثَانِ إِذَا كَانَا مَعَهُ فِي كِتَابَةٍ وَاحِدَةٍ - وَمَرَّةٌ قَالَ: لَا يَرِثَانِ. وَلَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُهُ: أَنَّهُمَا لَا يَرِثَانِ إِذَا لَمْ يَكُونَا مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ - وَلَا نَعْلَمُ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى قَبْلَهُ، وَهَذِهِ فَرِيضَةٌ مَا سَمِعَ بِأَطْمَ مِنْهَا، وَهِيَ خِلَافُ الْقُرْآنِ، وَالسُّنَنِ، وَالْمَعْقُولِ، وَقَوْلُ كُلِّ أَحَدٍ يَعْرِفُ قَوْلَهُ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحُجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ الْغُبَرَةِ بْنِ مَقْسَمٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: الْمَكْتَابُ يَرِثُ بِقَدْرِ مَا أَذَى، وَيَجِبُ بِقَدْرِ مَا أَذَى، وَيَعْتَقُ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا أَذَى.

وَمَنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ فِي الْمَكْتَابِ: إِنَّهُ يَرِثُ بِقَدْرِ مَا أَذَى، وَيَجْلَدُ بِحَدِّ بِقَدْرِ مَا أَذَى، وَيَكُونُ دِينُهُ بِقَدْرِ مَا أَذَى.

وَمَنْ طَرِيقِ سَفِيَّانَ بْنِ سَفِيَّانٍ عَنْ أَبِي عَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ جَاهِدٍ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: الْمَكْتَابُ يَعْتَقُ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا أَذَى.

وَمَنْ طَرِيقِ الْحُجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: أَنَّهُ سَأَلَ عَنِ الْمَكْتَابِ، فَقَالَ: إِذَا أَذَى قِيمَةَ رَقَبَتِهِ فَهِيَ غَرِيمٌ، وَإِنْ مَاتَ أَذَى عَنْهُ قَبِيَّةٌ مَكْتَابَتِهِ، وَوَرِثَ وَلَدَهُ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ، وَوَرِثَ مَوَالِيَهُ بِقَدْرِ مَا رَقَّ مِنْهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ فَتَخَالَذَلَهُ أَشْهُرُ مَنْ أَنْ يَشْتَغَلَ بِهِ، وَيَكْفِي مِنْهُ أَنْ لَا يَعْرِفَ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ، وَأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ نَصٌّ، وَلَا رَوَايَةٌ فَاسِدَةٌ، وَلَا قِيَاسٌ، وَلَا يَعْقَلُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمَّا كَانَ الْمَكْتَابُ لَيْسَ لَهُ حُكْمُ الْعَبِيدِ، وَلَا حُكْمُ الْأَحْرَارِ: وَجِبَ أَنْ يَكُونَ لِمِثْلِهِ حُكْمٌ آخَرُ غَيْرَ حُكْمِ الْعَبِيدِ فِي مِيرَاثِهِمْ، وَغَيْرِ حُكْمِ الْأَحْرَارِ.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ قَتَادَةَ: قَوْلُهُمْ هَكَذَا فِي حَدُودِهِ، وَآخِرُ جَوَالِهِ حَدُودُ طَرِيفَةٍ، وَقَوْلُهُمْ كَذَلِكَ فِي دِينِهِ، وَقَوْلُهُمْ بِمِثْلِ هَذَا فِي أُمِّ

وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيَّانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ طَارِقٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ فِي الْمَكْتَابِ يَمُوتُ وَلَهُ وَرَثَةٌ: إِنَّ مَالَهُ كُلَّهُ لِسَيِّدِهِ.

وَمَنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ قَالَ فِيمَا تَرَكَ الْمَكْتَابُ: هُوَ كُلُّهُ لِسَيِّدِهِ.

وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَقَتَادَةَ، وَالنَّخَعِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَاحِدٌ مِنْ حَنْبَلٍ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابِهِمْ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: غَيْرَ هَذَا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَعَبْدِ الرَّزَّاقِ، قَالَ حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا سَمَّاكُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ قَابُوسِ بْنِ خَارِقٍ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ أَبِيهِ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ، ثُمَّ اتَّفَقَا عَنْ عَلِيٍّ فِي مَكْتَابِ مَاتَ وَلَهُ وَلَدٌ أَحْرَارٌ قَالَ: يُؤَدِّي تَمَنَّى تَرَكَ مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ، وَيَصِيرُ مَا بَقِيَ مِيرَاثًا لَوْلَاهُ.

وَمَنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيَّانَ بْنِ عَيْنَةَ، وَالْمَعْمَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: كَانَ ابْنٌ مَسْعُودٍ يَقُولُ فِي الْمَكْتَابِ إِذَا مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا: أَذَى عَنْهُ قَبِيَّةٌ كِتَابَتِهِ، وَمَا فَضَّلَ رُدَّ عَلَى وَلَدِهِ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ أَحْرَارٌ - وَبِهِ كَانَ يَقْضِي شَرِيعٌ.

وَمَنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ مَعْبُدٍ الْجُهَنِيِّ: أَنَّ مَعَاوِيَةَ قَالَ فِي مَكْتَابِ مَاتَ وَلَهُ وَلَدٌ أَحْرَارٌ وَمَالَ: أَنَّ يَعْطَى سَيِّدُهُ قَبِيَّةً كِتَابَتِهِ، وَيَكُونُ مَا بَقِيَ لَوْلَدِهِ الْأَحْرَارِ - وَبِهِ يَقُولُ مَعْبُدٌ.

وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَالنَّخَعِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ: إِنَّ ذَلِكَ لَوَرِثَهُ بَعْدَ إِدَامِ كِتَابَتِهِ.

وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ.

وَمَنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ: إِذَا كَانَ لِلْمَكْتَابِ أَوْلَادٌ مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ، وَأَوْلَادٌ لَيْسُوا مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ: فَإِنَّهُ يُؤَدِّي مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ، ثُمَّ يَقْسَمُ وَلَدَهُ جَمِيعًا مَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ عَلَى فَرَائِضِهِمْ.

وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَّانَ الثَّوْرِيِّ، وَالْحَسَنِ بْنِ حَبِيٍّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَةَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: غَيْرَ هَذَا:

كَمَا رَوَيْنَا عَنْ مَالِكٍ وَمَنْ قُلَّدَهُ: أَنَّ الْمَكْتَابَ إِنْ كَانَ مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ أُمُّهُ وَأَبُوهُ وَالْجَدُّ وَالْجَدَّةُ وَبَنَاتُهُ، وَبَنُو بَنِيهِ وَبَنَاتُ بَنَاتِهِ، وَإِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ، وَزَوْجَاتُهُ أَوْ بَعْضُ مَنْ ذَكَرْنَا، وَقَدْ كَانَ

الولد، فكيف وأصلكم هذا باطل، ودعوى كاذبة، ولا فرق عندكم بينه وبين العبد، إلا أن سيده، لا ينتزع ماله، ولا يستخدمه، ولا يتعنه من التصرف والتكسب فقط، كما أنه لا فرق بين أم الولد، والأم، إلا أنها لا تباع أبداً، ولا توهب أبداً، ولا تعود إلى حكم الرق أبداً.

وقالوا أيضاً: هذا المال كان موقوفاً لعتي جميعهم، فكان كأنه لهم، فقلنا: فاجعلوه بينهم على السواء بهذا الدليل، ولا تقسموه قسمة الموارث، وأدخلوا فيه كل من معه في الكتابة بهذا الدليل.

١٦٩١ - مسألة: ولا تخلُ الكتابة على شرط خدمة فقط، ولا على عمل بعد العتق، ولا على شرط لم يأت به نص أصلاً، والكتابة بكل ذلك باطل لقول رسول الله ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ».

١٦٩٢ - مسألة: ومن كُتِبَ إلى غير أجل مسمى فهو على كتابته ما عاش السيد وهو وما لم يخرج من ملك السيد فمتى أدى ما كاتب عليه عتق؛ لأن هذه صفة كتابته وعقده فلا يجوز تعديده، ومن كُتِبَ إلى أجل مسمى نعم واحداً أو نجمين فصاعداً، فحل وقت النجم ولم يؤد، فقد اختلف الناس في ذلك.

فروينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير: أنه سمع جابر بن عبد الله يقول في المكاتب يؤدى صدراً من كتابته ثم يعجز.

قال: يؤد عبداً، سيده أحق بشرطه الذي شرط.

قال ابن جريج: وأخبرني إسماعيل بن أمية أن نافعاً أخبره أن ابن عمر فعل ذلك، يعني أنه رد مكاتباً له في الرق، إذ عجز بعد أن أدى نصف كتابته.

ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن حصين بن عبد الرحمن عن الشعبي أن علياً قال: إذا عجز المكاتب فأدخل نجماً في نجم رد في الرق.

وروينا عن أبي أيوب الأنصاري أنه كاتب أفلح ثم بدا له فسأله إيطال الكتابة دون أن يعجز، فأجابته إلى ذلك فردّه عبداً ثم اعتقه بتلا.

وقد ذكر ذلك خرمه بن بكير عن أبيه: أنه لا بأس به.

وبه يقول أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبو سليمان.

وقال هؤلاء: تعجز المكاتب جائز بينه وبين سيده دون السلطان، إلا أن مالك قولاً، أنه لا يجوز التعجز إلا بحكم السلطان.

وبالجملة فما ندري كيف انشروا نفس أحد لقبول هذا القول على شدة فساده، مع أن أصله فاسد. ولا يجوز أن يكتب أحد على نفسه وغيره كتابة واحدة؛ لأنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل، فهو باطل - وبالله تعالى التوفيق.

وأما قول أبي حنيفة: فخطأ ظاهر أيضاً؛ لأنهم مقررون بأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، فإذا هو كذلك، فإنما مات عبداً، وإذا مات عبداً فلا يمكن أن تقع الحرية على ميت بعد موته، فظهر فساد قولهم جملة. ولا يختلفون فيمن قال لعبد: أنت حر إذا زالت الشمس من يومنا هذا، فمات العبد قبل زوال الشمس بديق، فإنه مات عبداً، ولا ترثه ورثته وماله كله لسيد.

وأما من قال: ماله كله لسيد، فإنما بنوا على أنه عبد ما بقي عليه درهم.

وهذا قول قد يتأبطلانه بحكم رسول الله ﷺ أن المكاتب بشر في العتق بقدر ما أدى ويرث بقدر ما عتق منه فصح أن لذلك البعض حكم الحر ولباقية حكم العبد في الميراث وفي كل شيء - وبالله تعالى التوفيق.

وأما حل الكتابة فإنه ما لم تنفخ فيه الروح فهو بعضها كما قدما فلها حكمها.

وأما إذا نفخ فيه الروح فهو غيرها.

قال تعالى: «ثُمَّ أَشْنَاءُ خَلْقًا آخَرَ» وهو عند ذلك ذكر وهي أنثى، أو أنثى غيرها، فليس له ولا لها حكم الأم قال الله تعالى: «وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا».

فإن قيل: فهنا أجزمت عتق جميع المكاتب إذ بعضه حر بقول رسول الله ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شَيْئاً لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَمْلُوكٌ عَتَقَ كُلَّهُ» وأوجبتم الاستسعاء بذلك الخبر.

قلنا: لا يعمل ضرب أحاديث رسول الله ﷺ بعضها ببعض، ولا أن يترك حكمه بحكم آخر، بل كل أحكامه فرض

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِتَجْزِئِهِ.

ولا عتق له، ولا يجوز التلوم عليه طريقة عين، كما قال لغلامو: إن قدم أبي يومي هذا فانت حرّ فقدم أبوه بعد غروب الشمس فلا عتق له.

وهذا قول أصحابنا.

وهو قول جابر، وابن عمر.

وقد تناقضوا أتبع تناقض، ومنعوا من بيعه - وإن لم يؤد شيئا.

فصح أنها ليست عندهم عتقا بصفة، أو يكون ديناً واجباً، فلا سبيل إلى إبطاله:

كما روينا عن جابر بن زيد فنظرنا في ذلك. فوجدنا رسول الله ﷺ قد حكم بشروع العتق فيه بقدر ما أدى.

فصح يقيناً أنها دين واجب يسقط منه بقدر ما أدى منه كسائر الديون وأنه ليس عتقا بصفة أصلاً، لأن أداء بعض الكتابة ليس هو الصفة التي تعاقدا العتق عليها، فإذا هي كذلك فقد قال الله تعالى: ﴿وَرَأَى أَنَّ دُونَهُ كُفْرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾.

وقال تعالى: ﴿أَرْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ فوجب الوفاء بعقد الكتابة، وأنه لا يجوز الرجوع فيها بالقول أصلاً - ووجبت النظرة إلى الميسرة ولا بد.

فإن قيل: فإذا هي دين كما تقول، فهلا حكمتم به - وإن مات العبد أو السيد، أو خرج عن ملكه - كما حكمتم في سائر الديون؟

قلنا: لم نفعل؛ لأن ذلك ليس ديناً مطلقاً، وإنما هو دين يصح بثبات الملك، ويبطل ببطان الملك، لأنه إنما وجب للسيد بشرط أن يمتعه بأدائه على العبد بشرط أن يكون بأدائه حرّاً فقط - بهذا جاء القرآن، وفسرته السنة عن رسول الله ﷺ. فإذا مات السيد فقد بطل وجود العتق، فبطل الشرط الذي كان عليه، وبطل الشرط عن العبد، إذ لا سبيل إلى تمامه أبداً. وإذا مات العبد فقد بطل وجوده، وبطل الشرط الذي كان له من العتق، فبطل دين السيد، إذ لا سبيل إلى ما كان يستحق ذلك الدين إلا به، وإن خرج عن ملكه فكذلك أيضاً قد بطل عتقه في عبد غيره، فبطل ما كان له من الدين بما لا يجب له إلا بما قد بطل، ولا سبيل إليه. والله تعالى التوفيق.

١٦٩٣ - مسألة: ولا تصح الكتابة إلا بأن يقول له:

إذا أديت إلي هذا العدد على هذه الصفة فانت حرّ، فإن كان إلى أجل مسمى أو أكثر ذكر ذلك.

روينا من طريق حماد بن سلمة، وابن أبي عروبة كلاهما عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي بن أبي طالب قال: إذا عجز المكاتب استسعى حولى - زاد ابن أبي عروبة فإن أدى، وإلا رد في الرق.

وهذا يقول الحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح - ولم يقل جابر، ولا ابن عمر بالتلوم، بل أرقه ابن عمر ساعة ذكر أنه عجز - وبه يقول أبو سليمان، وأصحابنا.

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن الشعبي أن علي بن أبي طالب قال في المكاتب عجز: إنه يعتق بالخصاب - يعني بحساب ما أدى.

وقال ابن أبي ليلى، والحكم بن عتيبة، والحسن بن حي، وأبو يوسف، وأحمد بن حنبل: لا يرق حتى يتوالى عليه نجمان لا يؤديهما.

وقال الأوزاعي: إذا عجز استوفى به شهران.

وقال أبو حنيفة، والثوري: إذا عجز استوفى به ثلاثة أيام فقط ثم يرق.

وقال مالك: يتلوم له السلطان بقدر ما يرى.

وروينا من طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار قال: قال جابر بن زيد: إذا عجز المكاتب استسعى، وقد ذكرنا قبل قول عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وشريح إذا أدى النصف فلا رق عليه، وهو غريم - وهو صحيح عنهم. وقول ابن مسعود: إذا أدى ثلث كتابته فهو غريم. وقول إبراهيم: إذا أدى ربع كتابته فهو غريم. وقول عطاء: إذا أدى ثلاثة أرباع كتابته فهو غريم. وقول ابن مسعود وشريح: إذا أدى قيمته فهو غريم.

وهو قول صحيح عنهما.

قال أبو حمزة: ما نعلم لشيء من هذه الأقوال حجة، وأعجبها قول من حذ التلوم ثلاثة أيام أو شهرين، ومن جعل ذلك إلى السلطان أفرأيت إن لم يتلوم له السلطان إلا ساعة، إذ رأى أن يتلوم له حسين عاماً.

ثم نقول لجميعهم: لا تخلو الكتابة من أن تكون ديناً لازماً، أو تكون عتقا بصفة لا ديناً، ولا سبيل إلى ثالث أصلاً، لا في الديانة ولا في المعقول.

فإن كانت عتقا بصفة فالواجب أنه ساعة يحل الأجل فلا يؤديه، فلم يأت بالصفة التي لا عتق له إلا بها - فقد بطل عقده

برهان ذلك أن العبد ملك للسيّد، فلا يستحقّ عقاباً إلا حتّى يلفظ سيّد له بالعقوبة، وإلا فلا؛ لأنّه لم يوجب ذلك نصّ ولا إجماع.

١٦٩٤- مسألة: ولا تجوز الكتابة على مجهول

العدد، ولا على مجهول الصّفة، ولا بما لا يحمل ملكه، كالخمر والخنزير وغير ذلك. ولا يصحّ بشيء من ذلك عتق أصلاً، ولا بكتابة فاسدة.

وهو قول أبي سليمان وأصحابنا؛ لأنّ كلّ ذلك غرر محرّم، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُصَلِّحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ وقال رسول الله: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا كَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ وَكُلُّ شَرْطٍ كَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ» وبالضرورة يدرى كلّ ذي تمييز صحيح أن ما عقداً لا صحة له إلا بصحّة ما لا صحّة له فلا صحّة له.

وقال الشافعي: الكتابة الفاسدة تنسخ ما لم يؤدّها فإذا أذاها عتق.

قال أبو حمزة: هذا عين الفساد ولا يجوز أن يصحّ الباطل بتمامه.

وقد قال تعالى: ﴿يُحْيِي الْحَيِّ وَيُطَيِّلُ الْبَاطِلَ﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «كَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَيٌّ».

وقال مالك: إذا عقدت الكتابة بشرط فاسد بطل الشرط وصحّت الكتابة.

قال عليّ: هذا غاية الخطأ، لأنّه يلزمهما عقداً لم يلزمهما قط، ولا أمر الله تعالى بإلزامهما إياه، وإنّما تراضيا الكتابة بهذا الشرط، وإلا فلا كتابة بينهما، فإنّما أن يصحّ شرطهما فتصحّ كتابتهما، وإنّما أن يبطال الشرط فلا كتابة هاهنا أصلاً.

وقال أبو حنيفة: من كاتب على شوب غير موصوف أو على حكمه، أو على ميتة، أو على ما لا يعرف له مقداره، فهي كتابة باطل، ولا عتق له وإن أتى، وإن كاتب على خبر محدود، أو على خنزير موصوف، فإن أدّى ذلك عتق، وعليه قيمته لمولاه.

قال عليّ: ما سمع بآثار من هذا التقسيم، ولا بأفسد منه، وهم يقولون: من باع سلعة بضمن إلا أنّها لم يسمّها ذلك الثمن ولا عرفاه، فهو بيع فاسد، وإن قبض المشتري السلعة وهي معه واعتقه - جاز عتقه - وكانت حجّتهم هاهنا اقتبح من قولهم: لأنهم قالوا: العتق على الخمر والخنزير جائزة بين أهل الذمّة، فلقد أنزلوا أنفسهم حيث لم ينزلهم من الاتساء بأهل الذمّة الكفار، وما

١٦٩٥- مسألة: والكتابة جائزة بما لا يحمل بيعه إذا حلّ ملكه، كالكلب، والسّنور، والماء، والثمرة التي لم يسدّ صلاحها، والسبيل الذي لم يشتدّ؛ لأنّ كلّ ما ذكرنا مال حلال فملكه، وهبته، وإصدقاه، والكتابة ليست بيعاً - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٩٦- مسألة: ولا يحمل للسيّد أن يتزعّ شئناً من مال مكاتبه مذكّ بكتابه، فإن باعه قبل أن يؤدّي، أو باع منه ما قابل ما لم يؤدّ، فماله للبايع، إلا أن يشترطه المتبايع إذا باعه كلاً.

وأما في بيع بعضه فماله له ومعه.

روينا من طريق حماد بن سلمة عن زياد الأعلم، وقيس، قال زياد: عن الحسن، وقال قيس: عن عطاء، ثم اتفقا جميعاً: أن العبد إذا كاتبه مولاه وله مال وسريته وولده: أن ماله له، وسريته له، وولده أحرار.

وكذلك العبد إذا عتق.

وهنّ قال بقولنا: مالك، وأبو سليمان.

وقال أبو حنيفة: ماله لسيّده.

وقال سفيان الثوري: المالك للسيّد إلا أن يشترطه المكاتب. وقال الأوزاعي: ما عرفه السيّد من مال العبد فهو للعبد، وما لم يعرفه فهو للسيّد.

قال أبو حمزة: مال العبد له.

وجائز للسيّد انتزاعه بالنص، فإذا كوّب فلا خلاف أن كسبه له، لا للسيّد - ولو كان للسيّد انتزاعه لم يتمّ عتقه أبداً.

فصح أن حال الكتابة غير حاله قبلها، وكان ماله كلّ حكماء واحداً في أنّه ليس للسيّد أخذه، إذ لم يأت بذلك في المكاتب نصّ.

١٦٩٧- مسألة: وولّد المكاتب من أمته حرّ.

وكذلك لو ملك ذا رحم محرّم منه، وله أن يكتب أو يعتق للتصوص الواردة في كلّ ما ذكرنا - ولم يخصّ الله تعالى مكاتباً من غيره - وبالله تعالى التوفيق.

١٦٩٨ - مسألة: وإذا حلَّ النِّجْمُ، أو الكِتَابَةُ

ووجبت، ففصلاتها من اجْزئِ جائز.

وهو قولُ الزَّهْرِيِّ: لِأَنَّهُ مَا لَمْ يَدْخُلْ صَحٌّ وَجُوبُهُ لِلنِّجْمِ، وَهُوَ دِينَ لَا زَمَّ، فَفصلاته جائز.

ولو يَبْعُ مِنَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يَوْزُ كَانَ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ بَعْدَ دِينَا يَتَّبِعُ بِهِ.

وَأَمَّا قَبْلَ حُلُولِ النِّجْمِ فَلَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ بَعْدُ - وَلَعَلَّهُ يَمُوتُ قَبْلَ وَجُوبِهِ، أَوْ يَمُوتُ السَّيِّدُ فَلَا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ.

١٦٩٩ - مسألة: ولا تجوزُ مقاطعةُ المكاتب، ولا أن

يُوضَعَ عَنْهُ بِشَرَطٍ أَنْ يَعْبُدَ؛ لِأَنَّهُمَا شَرَطُ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَيَبْعُ مَا لَمْ يَقْبِضْ وَمَا لَا يَدْرِي أَمْرٌ فِي الْعَالَمِ أَمْ لَا؟.

وقال مالك: وأبو حنيفة: مقاطعةُ المكاتبِ جائزةٌ ببعض ما عليه، وبالعروض.

وصحَّ عن ابنِ عمر: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مَقَاتَعَتُهُ إِلَّا بِالْعُرُوضِ. فخالفاه ابنُ عمر، ولا يعلمُ له في ذلك خَلْفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وقال الشَّافِعِيُّ يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ، وَلَا حِجَّةَ إِلَّا فِي نَصٍّ. وبالله تعالى التَّوْفِيقُ.

وبه نتأيد.

١٧٠٠ - مسألة: ولا تجوزُ كتابةُ بعضِ عبدٍ ولا كتابةُ

شَقِصٍ لَهُ فِي عَبْدٍ مِغْرَةٌ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾

وليسَ بعضُ الْعَبْدِ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُ مَالِكٍ بَعْضُهُ، وَلَا يَقَالُ فَيْدٍ: إِنَّهُ مَلِكٌ يَمِينُهُ أَصْلًا، وَلَا أَنَّهُ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُ، وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ فَقَدْ

كَلَبَ بَيِّنَةً. فَلَوْ اتَّفَقَ الشَّرِيكَانِ مَعًا عَلَى كِتَابَةِ عَبْدِهِمَا أَوْ امْتَهَمَا مَعًا بِمَا فَضَّلَ جِازَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُمَا حَيْثُ شَاءَا طَابُوا بِالْأَمْرِ بِخِلَافِهِ

الوَاحِدِ؛ لِأَنَّهُ يَقَالُ لِسَادَاتِهِ الْمُشْتَرِكِ - وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً: هَذَا الْعَبْدُ مَلِكٌ يَمِينُكُمْ، وَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، فَكَانَ فَعْلُهُمَا هَذَا دَاخِلًا فِي أَمْرِ

اللَّهِ تَعَالَى مَعَ صَحَّةِ خَيْرِ بَرِيْرَةٍ وَأَنَّهَا مَكَاتِبَةٌ لَجَمَاعَةٍ، هَكَذَا فِي نَصِّ الْخَيْرِ.

١٧٠١ - مسألة: وإن كانت الكتابةُ تجميعين فصاعداً،

أو إلى أجل، فأرادَ الْعَبْدُ تَعْيِيلَهَا كُلَّهَا، أَوْ تَعْيِيلَ بَعْضِهَا قَبْلَ أَجَلِهِ: لَمْ يَلْزَمْ السَّيِّدُ قَبُولُ ذَلِكَ، وَلَا مَتْنُ الْعَبْدِ، وَهِيَ إِلَى أَجَلِهَا، وَكُلُّ نَجْمٍ مِنْهَا إِلَى أَجَلِهِ. لقولُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾.

وليسَ شعري إِيْسَنُ مَنْ خَالَفَنَا عَنْ احْتِجَاجِهِمْ بِهِ

«الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ».

وقال مالك: يجزئُ عَلَى قَبْضِ ذَلِكَ وَتَعْيِيلِ الْعَتَقِ لِلْمَكَاتِبِ.

وقال الشَّافِعِيُّ: إِنْ كَانَتِ الْكِتَابَةُ دِرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ أَجْبَرَ السَّيِّدُ عَلَى قَبُولِهَا، وَإِنْ كَانَتْ عُرُوضًا لَمْ يَجِبْ.

قال أبو محمد: أَمَّا قولُ الشَّافِعِيِّ: فَتَقْسِيمُ فَاكِدٌ، لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ لَا مِنْ قِرَآنٍ، وَلَا سَنَةٍ، وَلَا رِوَايَةٍ سَقِيمَةٍ، وَلَا قولِ أَحَدٍ نَعْلَمُهُ قَبْلَهُ، وَلَا قِيَاسٍ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَهُوَ بَاطِلٌ بَلَا شَكٍّ.

وقَدْ يَكُونُ لِلنَّسَبِ غَرَضٌ فِي تَأْجِيلِ الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ وَمَنْعَةٍ ظَاهِرَةٍ مِنْ خَوْفِ لَحْقِهِ أَوْ رَجَاءِ ارْتِفَاعِ سَعَرٍ لَدِينِهِ مِنْهَا، كَمَا فِي الْعُرُوضِ وَلَا فَرْقَ.

وَأَمَّا الْمَالِكِيُّونَ: فَظَنُّهُمْ أَوْهَمُوا أَنَّهُمْ يَحْتَجُونَ بِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْجَلْمِ أَخْبَرَنَا الرَّزَّازُ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَخْبَرَنَا مَعَاذُ الْعَنْبَرِيِّ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ سُوَيْدٍ بِنْ مَنْجُوفٍ أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ عَنْ أَبِيهِ

قَالَ: كَاتِبِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَلَى عَشْرِينَ لَقَاءً، فَكُنْتُ فِي مَفْتَحٍ تَسْتَرَفَشْتَرِيتُ رَهَةً فَرَجَعْتُ فِيهَا، فَأَتَيْتُ أَنَسًا بِجَمِيعِ مَكَاتِبِي، فَسَأَلَنِي أَنْ يَقْبِلَهَا إِلَّا غَوْمًا، فَأَتَيْتُ عَمَرَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: أَرَادَ أَنَسُ

الْمِيرَاثَ، وَكَتَبَ لِي أَنَسُ: أَنْ أَقْبِلَهَا، فَقَبِلَهَا.

وهذا أَحْسَنُ مَا رَوَيْ فِيهِ عَنْ عَمَرَ وَسَائِرِهَا مُنْقَطِعٌ.

ومن طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ لُيْعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنْ الْحَارِثِ بِنْ هِشَامٍ أَنَّ أَبَاهُ كَاتِبَ عَبْدًا لَهُ فَلَمَّا فَرَّخَ مِنْ كِتَابَتِهِ أَتَاهُ الْعَبْدُ بِمَا لَهُ

كُلُّهُ، فَابَى الْحَارِثُ أَنْ يَأْخُذَهُ وَقَالَ: لِي شَرْطِي، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عِثْمَانَ، فَقَالَ لَهُ عِثْمَانُ: هَلُمَّ الْمَالَ فَاجْعَلْهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ فَتَعْطِيَهُ مِنْهُ

فِي كُلِّ حُلٍّ مَا يَجِلُّ، فَاعْتَقَ الْعَبْدَ.

قال أبو محمد: هذا عَجِيبٌ جَدًّا إِذْ رَأَى عَمَرُ، وَعِثْمَانُ إِجَابَةَ السَّيِّدِ إِلَى كِتَابَةِ عَبْدِهِ إِذَا طَلَبَهَا الْعَبْدُ، وَخَالَفَهُ أَنَسُ، وَاحْتَجَّ عَمَرُ، وَعِثْمَانُ بِالْقِرَآنِ كَانَ قَوْلُ أَنَسٍ حِجَّةً، وَكَانَ قَوْلُ عَمَرَ، وَعِثْمَانُ لَيْسَ بِحِجَّةٍ، وَإِذَا وَافَقَ قَوْلُ عَمَرَ، وَعِثْمَانُ رَأَى مَالِكًا،

خَالَفَهُمَا أَنَسُ، وَالْحَارِثُ بِنْ هِشَامٍ، وَهُمَا صَاحِبَانِ، وَالْقِرَآنُ: صَارَ قَوْلُ عَمَرَ، وَعِثْمَانُ حِجَّةً، وَلَمْ يَكُنْ قَوْلُ أَنَسٍ حِجَّةً إِذْ هَذَا

لِعَجَبٍ - وَحَسْبَا اللَّهُ وَنَعَمَ الْوَكِيلُ.

فإن مَوْهُوا بِتَعْظِيمِ أَمْرِ الْعَتَقِ.

قلنا: أَيْنَ كُتِبَ عَنْ هَذَا التَّعْظِيمِ؟ إِذْ لَمْ تَوْجِبُوا الْكِتَابَةَ فَرْضًا لِعَتَقِ الْعَبْدِ إِذَا طَلَبَهَا، وَالْقِرَآنُ يَوْجِبُ ذَلِكَ، وَعَمَرُ، وَعِثْمَانُ، وَغَيْرُهُمَا. وَأَيْنَ كُتِبَ عَنْ هَذَا التَّعْظِيمِ إِذْ رَدَدْتُمُ الْمَكَاتِبَ رَقِيقًا مِنْ

وقالت طائفة: أمر بذلك السيد وغيره، فهو لا راوه واجبا:

كما روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم عن يونس، والمغيرة، قال يونس: عن الحسن وقال المغيرة: عن إبراهيم ثم اتفقا في قول الله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ قال: أمر الله تعالى مولاه والناس أن يعينوا المكاتب.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الأعلى أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي وشهده كاتب عبدا له على أربعة آلاف فقط عنه القأ في آخر نحوه - ثم قال: سمعت علي بن أبي طالب يقول: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ الربيع مما تكاتبهم عليه.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا علي بن عبد الله - هو ابن المني - أخبرنا المعتمر بن سليمان عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ قال: ربع الكتائب.

وروي أيضا في أنه عشر الكتائب.

وروي من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قول الله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ قال: هو العشر يترك له من كتابه.

ومن قال: إنه واجب:

كما روينا من طريق وكيع أخبرنا أبو شبيب عن عكرمة عن ابن عباس: أن عمر بن الخطاب كاتب مولى له يقال له: أبو أمية، فجاءه بنجته حين هل، فقال له عمر: يا أبا أمية اذهب فاستعن به، فقال: يا أمير المؤمنين لو كان هذا في آخر نحس، فقال عمر: لعلني لا أدركه، قال عكرمة ثم قرأ: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾.

ومن طريق الحجاج بن المهال أخبرنا المبارك بن فضالة حدثني أمي عن أبي عن جدي عبيد الله الجحدري قال المبارك: وحدثني ميمون بن جباب عن عمي عن جدي، قال: سألت عمر بن الخطاب المكاتب.

قال لي: كم تعرض، قلت: مائة أوقية، قال: فما استزادني، قال: فكاتبني وأرسل إلى حفصة أم المؤمنين أني كاتب غلامي، وأردت أن أعجل له طائفة من مالي فأرسلني إلى بماني درهم إلى أن يأتي شي، فأرسلت بها إليه، فأخذها عمر يمينه وقرأ: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ يَمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فُكَّائِهِمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ خذها بارك الله

أجل دينار أو درهم بقي عليه لم يقدر عليه؟ فإدرتم وأبطلتم كل ما أعطى ولم تؤجلوه إلا ثلاثة أيام، وبعضكم أيضا: أمرا يسيرا، وأنتم بزعمتكم أصحاب نظر، فأي فرق بين طلب العبد تعجيل جميع ما عليه ليتعجل العتق والسيد يأبى إلا شرطه الجائر بالقرآن، والسنة، والإجماع: فتجبرون السيد على ما لا يريد، وبين أن يريد السيد تعجيل الكتابة كلها ليتعجل عتق العبد والعبد قادر على ذلك، إلا أنه يأبى إلا الجري على نجومه فلا تجبرونه على ذلك، فهل في التخاذل والتحكم بالباطل والمناقضة أكثر من هذا؟

١٧٠٢ - مسألة: وفرض على السيد أن يعطي المكاتب مالا من عتق نفسه ما طاب به نفسه، مما يسمى مالا في أول عقد للكتابة، ويغير السيد على ذلك. فلو مات قبل أن يعطيه كلف الورثة ذلك من رأس المال مع الغرماء.

برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿فُكَّائِهِمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ فهذا أمر لا يجوز تعديه.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان، إلا أن الشافعي تناقض، فرأى قول الله تعالى: ﴿فُكَّائِهِمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ على التدب - ورأى قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ على الوجوب - وهذا تحكم، وكلا الأمرين لم يجد فيه عددا ما أحدهما، موكل إلى السيد، والآخر: موكل إليه وإلى العبد بالمعروف، مما لا حيف فيه ولا مشقة ولا حرج عليهما.

وقال أبو حنيفة، ومالك: كلا الأمرين ندب قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ أمر للسيد ولغيره. قال أبو محمد: هذا خطأ.

أما قولهم: كلا الأمرين ندب فلا يحل أن يعمل قول الله تعالى: افعلوا، على: لا تفعلوا إن شئتم - ولا يفهم هذا المعنى أحد من هذا اللفظ - وهذه إحالة لكلام الله تعالى عن مواضعه إلا بنص آخر ورد بذلك.

وأما قولهم: إنه أمر للسيد وغيره فباطل؛ لأنه معطوف على قوله: ﴿فُكَّائِهِمْ﴾.

فصح ضرورة أن المأمورين بالكتابة هم: هم المأمورون بإتيانهم من مال الله، لا يفهم أحد من هذا الأمر غير هذا - فظهر فساد قولهم وتحكمهم بالدعوى بلا دليل.

وروي هذا القول: أنه حث عليه السيد وغيره عن بريدة الأسلمي من طريق فيها الحسن بن واقد - وهو ضعيف - ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ.

فيها. **قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ:** لَقَدْ كَانَ أَشْبَهَ بِأَمْرِ الدِّينِ، وَادْخَلَ فِي السَّلَامَةِ أَنْ يَقُولَ الْحَفِيقُونَ يَقُولُ عَلِيٌّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَأَنْ يَقُولُوا: مِثْلُ هَذَا لَا يَقَالُ بِالرَّأْيِ مِنْهُمْ، حَيْثُ يَقُولُونَ مَا يَضْحَكُ الْكِبَالُ، وَيُبْعِدُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ الْمَقُولُ: أَنَّهُ إِنْ انْكَشَفَ فِي فَخْذِ الْحَرَّةِ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ مِنَ السَّاقِ، أَوْ مِنَ الْبَطْنِ، أَوْ مِنَ الذَّرَاعِ، أَوْ مِنَ الرَّأْسِ الرَّيْعُ: بَطَلَتِ الصَّلَاةُ، فَإِنْ انْكَشَفَ أَقْلُ لَمْ تَبَطِلِ الصَّلَاةُ، لَا سَيِّمًا.

قَالَ عَلِيٌّ: لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا.

أَمَّا خَيْرُ سَلَمَانَ فَإِنْ مَالَكُمُ كَانَ يَهُودِيًّا غَيْرَ ذَمِّيٍّ، بَلْ مُنَابَذٌ لَا تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ، فَلَا تَمُتُّهُمْ بِهِذَا. وَأَعْجَبُ شَيْءٍ احْتِجَاجُهُمْ بِهِ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ لَهُ ذِكْرٌ مِنْ إِيَّاهُ الْمَالُ، وَخَالَفَتْهُمْ لَهُ فِيمَا أَجَازَهُ فِيهِ نَصًّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَحْيَاءِ ثَلَاثِمِائَةِ غَلْغَلَةٍ، وَأَرْبَعِينَ أَوْقِيَةً مِنْ ذَهَبٍ إِلَى غَيْرِ أَجَلٍ مَسْمُومٍ، وَلَا مَقْبُوضَةٍ، وَهُمْ لَا يَجِيزُونَ شَيْئًا مِنْ هَذَا، فَسَبَّحَانَ مَنْ أَطْلَقَ السِّتْمَ بِهِذِهِ الْعِظَامِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ يَرُدَّ عَنْهَا الْحَيَاءُ، وَأَنْ يَرُدَّ عَنْهَا الدِّينُ.

وَأَمَّا خَيْرُ جَوِيرِيَّةٍ: فَلَيْسَ فِيهِ عِلْسٌ مِثْلُ مَاذَا كَاتِبُهَا، وَلَا هَلْ كَاتِبٌ إِلَى أَجَلٍ أَمْ إِلَى غَيْرِ أَجَلٍ، فَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ حُجَّةً فِي إِجَازَةِ الْكِتَابَةِ إِلَى غَيْرِ أَجَلٍ، وَكُلُّ كِتَابَةٍ أَفْسَدَهَا إِذْ لَمْ يَذْكُرُوا فِيهَا إِيَّاهُ الْمَالُ، فَلَيْسَ فِيهِ: أَنَّهُ لَمْ تَوْتَ الْمَالُ، فَلَا تَمُتُّهُمْ بِهِ، فَكَيْفَ هِيَ كِتَابَةٌ لَمْ تَسْمَعْ بِهَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ جَوِيرِيَّةً أَمْ الْمُؤْمِنِينَ كَانَتْ مَوْلَاةً لِنَابِتٍ، وَلَا لَابِنٍ عَمِّهِ، بَلْ قَدْ صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا وَجَمَلَ عَقَبَهَا صَدَاقَهَا».

فَيُطَلَّ كُلُّ مَا مَوْهُوًّا بِهِ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَقَالُوا: لَوْ كَانَ فَرْضًا لَكَانَ مَعْدُودَ الْقَدْرِ..

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قُلْنَا: مَنْ أَيْنَ قُلْتُمْ هَذَا؟ وَمَا الْمَنْعُ مِنْ أَنْ يَفْرُضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْنَا عَطَاءً يَكُلُهُ إِلَى اخْتِيَارِنَا؟ أَوْ شَيْءٍ أُعْطِيَنَاهُ كَمَا قَدْ أَذِنَا مَا عَلَيْنَا. وَهَلَا قُلْتُمْ هَذَا فِي الْمَنْعَةِ الَّتِي رَأَاهَا الْحَفِيقُونَ، وَالشَّافِعِيُّونَ فَرْضًا - وَهِيَ غَيْرُ مَعْدُودَةِ الْقَدْرِ؟

وَهَلَا قَالَ هَذَا الْمَالِكِيُّونَ فِي الْخِرَاجِ الْمَضْرُوبِ عَلَى الْأَرْضِ الْمُفْتَحَةِ عَنُودَ؟ وَهِيَ عَنْدهُمْ فَرْضٌ غَيْرُ مَعْدُودِ الْقَدْرِ؟ وَكَمَا قَالُوا فِيمَا أَوْجَبُوا فِيهِ الْحُكُومَةَ فَرْضًا مِنَ الْخِرَاجِ - وَهِيَ غَيْرُ مَعْدُودِ الْقَدْرِ؟

فَسَبَّحَانَ مَنْ جَعَلَ لَهُمْ عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ وَفِي ظُهُورِهِمْ: أَنْ يَتَعَقَّبُوا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى حَكْمَهُ بِمَا لَا يَتَعَقَّبُونَهُ عَلَى أَنْفُسِهِمْ فِيمَا يَشْرَعُونَهُ فِي الدِّينِ بِأَرَاثِمِهِمْ. وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ. ثُمَّ كِتَابُ الْكِتَابَةِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَقَدْ كَانَ أَشْبَهَ بِأَمْرِ الدِّينِ، وَادْخَلَ فِي السَّلَامَةِ أَنْ يَقُولَ الْحَفِيقُونَ يَقُولُ عَلِيٌّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَأَنْ يَقُولُوا: مِثْلُ هَذَا لَا يَقَالُ بِالرَّأْيِ مِنْهُمْ، حَيْثُ يَقُولُونَ مَا يَضْحَكُ الْكِبَالُ، وَيُبْعِدُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ الْمَقُولُ: أَنَّهُ إِنْ انْكَشَفَ فِي فَخْذِ الْحَرَّةِ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ مِنَ السَّاقِ، أَوْ مِنَ الْبَطْنِ، أَوْ مِنَ الذَّرَاعِ، أَوْ مِنَ الرَّأْسِ الرَّيْعُ: بَطَلَتِ الصَّلَاةُ، فَإِنْ انْكَشَفَ أَقْلُ لَمْ تَبَطِلِ الصَّلَاةُ، لَا سَيِّمًا.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ» قَالَ: رُوِيَ الْكِتَابَةُ.

وَمِنْ طَرِيقِ الدَّبَرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حَبِيبٍ - هُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيُّ - أَخْبَرَهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ» قَالَ: رُوِيَ الْكِتَابَةُ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ نَمُتْ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

قُلْنَا: لِأَنَّ ابْنَ جَرِيرٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ إِلَّا بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ عَطَاءً.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْعَقِيلِيِّ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا أَبُو النُّعْمَانِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ قَالَ: تَغَيَّرَ حِفْظُ ابْنِ السَّائِبِ بَعْدَ وَحْدَانٍ بَيْنَ زَيْدٍ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَتَغَيَّرَ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْعَقِيلِيِّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَاتِيُّ أَخْبَرَنَا عَلِيٌّ - هُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ - قَالَ: كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ لَا يَرُوي حَدِيثَ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ إِلَّا عَنْ شُعْبَةَ، وَسَفْيَانَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَضَحَّخَ اخْتِلَاطُهُ، فَلَا يَجِلُّ أَنْ يَجْتَمِعَ مِنْ حَدِيثِهِ إِلَّا بِمَا صَحَّ أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرْنَا لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْهُ إِلَّا مَوْقُوفًا عَلَى عَلِيٍّ ﷺ.

وَأَمَّا هُمْ فَإِذَا وَافَقَ الْخَبَرَ رَاهِبُهُمْ لَمْ يَعْلَمُوهُ - وَإِنْ كَانَ مَوْضِعًا - فَإِذَا قَدْ سَقَطَ هَذَا الْخَبَرُ فَلَا حُجَّةَ لِأَهْلِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ.

وَاحْتَجَّ الْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ عَلَى النَّدْبِ بِحَدِيثِ كِتَابَةِ سَلَمَانَ ﷺ وَبِحَدِيثِ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ «أَنَّ جَوِيرِيَّةً أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ وَقَعَتْ فِي سَهْمٍ قَابَتِ بْنِ قَيْسٍ أَوْ ابْنِ عَمٍّ لَهُ فَكَاتِبُهَا قَاتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَسْتَنْبِيهًا فَقَالَ لَهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أَوْ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ أَقْضَى

٦٩ - كِتَابُ صُحْبَةِ مَلِكِ الْيَمِينِ

١٧٠٣ - مسألة: لا يجوز للسَّيِّد أن يقول لغلामه:

هذا عبدي، ولا لملوكه؛ هذه أمي، لكن يقول: غلامي، وفتاي، وعلوكي، وعلوكي وخادمي، وفتائي. ولا يجوز للعبد أن يقول: هذا ربِّي، أو مولاي، أو ربِّي. ولا يقلُّ أحدٌ لملوك: هذا ربُّك، ولا ربُّك، لكن يقول: سيدي.

وجائز أن يقول المرء لآخر: هذا عبدك، وهذا عبد فلان، وأمة فلان، ومولى فلان؛ لأنَّ النهي لم يرد إلا فيما ذكرنا فقط.

وجائز أن يقول: هؤلاء عبيدك، وعبادك، وإماؤك.

وروينا من طريق أبي داود أخبرنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد بن سلمة عن أيوب السَّخْتَيَانِي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا يقلُّ أحدُكم: عبدي، وأمتي، ولا يقولنَّ للمملوك: ربِّي، وربِّي، وثِقَلُ المَلِكِ: فتأي، وفتأي، وثِقَلُ المَمْلُوكِ: سيدي، وسيدي، فليُكنَّ: المَمْلُوكُون، والرَّبُّ: الله عزَّ وجلَّ».

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ قال: «لا يقلُّ أحدُكم: أطعم ربك - استر ربك، وضُر ربك، ولا يقلُّ أحدُكم: ربِّي، وثِقَلُ سيدي، ولا يقلُّ: مولاي، ولا يقلُّ أحدُكم: عبدي أمتي، وثِقَلُ فتأي، فتأي، غلامي».

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو كريب أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ولا يقلُّ العبدُ لسيِّدِهِ: مولاي، فإنَّ مولاكم الله».

قال أبو محمد: في هذه الرواية زيادة النهي عن قول: مولاي، والنهي هو الزائد، والوارد برفع الإباحة.

ومن طريق أبي داود أخبرنا ابن السَّرح أخبرنا ابن وهب أخبرني عمرو - هو ابن الحارث - أن أبا يونس مولى أبي هريرة حدثه عن أبي هريرة بهذا الخبر، فاستند عن أبي هريرة: همام بن منبه، وأبو صالح، وابن سيرين، وعبد الرحمن والد العلاء.

وروى عن أبي هريرة من فتاه: أبو يونس غلامه ولا يعلم له مخالف من الصحابة.

وقال الله عزَّ وجل: ﴿وَأَنذِكُمْ الْآيَاتِ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾.

فإن احتجَّ بحجج بقول يوسف عليه السلام ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنُ مَنَآئِي﴾ وقوله: ﴿أَذْكُرُنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ فذلك شرعة، وهذه أخرى، وتلك لغة، وهذه أخرى، وقد كان هذا مباحاً عندنا وفي شريعتنا حتى نهى رسول الله ﷺ عن ذلك.

وقد قال يوسف عليه السلام: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ وقد نهينا عن تمجُّي الموت.

١٧٠٤ - مسألة: وفرهن على السَّيِّد أن يَكسُوَ ملوكه، وعلوكه، ممَّا يليس - ولو شيئاً - وأن يطعمه ممَّا ياكلُ ولو لقمة - وأن يشبعه ويكسوه بالمعروف، مثل ما يكسى ويطعم مثله، أو مثلها، وأن لا يكلفه ما لا يطيق.

وروينا من طريق البخاري أخبرنا آدم بن أبي إياس أخبرنا شعبة أخبرنا واصل الأحمد بن سمعت المعروف بن سويد قال: «رَأَيْتُ أَبَا ذُرٍّ الْغِفَارِي وَعَلَيْهِ خُلَّةٌ، وَعَلَى غُلَامِهِ خُلَّةٌ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: إِخْوَانُكُمْ خَوَلُكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى تَحْتَ أَيْدِيكُمْ فَكُنْ كَانَ أَحَدُهُمْ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تَكْلِفُوهُمْ مِمَّا يَغْلِبُهُمْ، فَبِئْسَ كَلَفَتُمُوهُمْ مِمَّا يَغْلِبُهُمْ فَأَعْيَنُوهُمْ».

ومن طريق مسلم أخبرنا هارون بن معروف، ومحمد بن عباد، قالا جميعاً: أخبرنا حاتم بن إسماعيل عن يعقوب بن مجاهد أبي حمزة عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت أنه سمع أبا اليسر - وقد لقيه وعليه بُرْدَةٌ وَمَعْفَارِي، وَعَلَى غُلَامِهِ بُرْدَةٌ وَمَعْفَارِي، فَقَالَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ أَبُو الْيَسْرِ: بَصُرْ عَيْنَايَ هَاتَانِ، وَسَمِعْ أَذْنَايَ هَاتَانِ، وَوَعَاهُ قُلَيْبُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: أَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ وَاكْسُوهُمْ مِمَّا تَكْسُونَ» قال أبو اليسر: فكان إذا أعطيت من متاع الدنيا أهول علي من أن يأخذ من حسنتي يوم القيامة.

وروينا مثل هذا عن أبي بكر الصديق، ولا يخالف لهم من الصحابة رضي الله عنهم أصلاً.

١٧٠٥ - مسألة: ولا يجزئ لأحد أن يسمي غلامه: أفلح، ولا يزار، ولا نافع، ولا نجح، ولا رباح - وله أن يسمي أولاده بهذه الأسماء، وله أن يسمي مملوكه بغير الأسماء، مثل: نجاح، ومنجج، ونفيع، ورييح، ويسير، وفليح، وغير ذلك، لا تحاش شيئاً.

وروينا من طريق مسلم أخبرنا يحيى بن يحيى: أنه سمع المعتمر بن سليمان يحدث أنه سمع الركين بن الربيع بن عميلة يحدث عن أبيه عن سمرة بن جندب قال: «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

أَنْ تُسَمِّيَ رَقِيقًا بِأَرْبَعَةِ أَسْمَاءَ: أَفْلَحَ، وَرَبَّاحٌ، وَنَافِعٌ.

ومن طريق مسلم أخبرنا أحمد بن عبد الله بن يونس أخبرنا زهير بن معاوية، أخبرنا منصور بن المعتمر عن هلال بن يساف عن الربيع بن عبيدة عن سمرة بن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُسَمِّيَنَّ غُلَامَكَ يَسَارًا، وَلَا رَبَّاحًا، وَلَا نَجِيجًا، وَلَا أَفْلَحَ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: أَتَمُّ هُوَ، فَيَقُولُ: لَا إِنَّمَا هُوَ أَرْبَعٌ، فَلَا تَزِيدُنَّ عَلَيَّ».

قال علي: ورويناه من طرق.

قال أبو محمد: فخالفت قوم هذا ودفعوه بأن قالوا: قد صح يقيناً من طريق جابر أنه قال: «أَرَادَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يَنْهَى أَنْ يُسَمَّى بِبَعْضِ وَرَبَّاحٍ، وَأَفْلَحَ، وَنَافِعٍ، وَيَسَارٍ، وَيَنْحَوِرَ ذَلِكَ» ثُمَّ رَأَيْتُهُ سَكَتَ بَعْدَ عَنَّا، ثُمَّ قَبَضَ مِخْلَافَ وَلَمْ يَنْهَ عَنْ ذَلِكَ»، ثُمَّ أَرَادَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنْ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ تَرَكَ.

قال أبو محمد: ليس من لم يعلم حجة على من علم، جابر يقول ما عنده، لأنه لم يسمع النهي، وسمرة يقول ما عنده، لأنه سمع النهي، والمثبت أولى من الثاني؛ لأن عنده علماً زائداً لم يكن عند جابر، ولا يمكن الأخذ بحديث جابر إلا بتكذيب سمرة، ومعاذ الله من هذا، فكيف وكثير من الأسماء التي ذكرها جابر لم ينه عنها أصلاً؟

فصح أن حديث سمرة ليس مخالفاً لأكثر ما في حديث جابر؛ لأن جابراً ذكر: أنه عليه الصلاة والسلام لم ينه عن تلك الأسماء التي ذكره، وصدق - وذكر سمرة: أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بعضها، وصدق.

وقالوا: قد روي أن رسول الله ﷺ كان له غلام أسود اسمه: رباح، يأذن عليه - وقد غاب عن عمر أمر جزيرة الجيوس - وهو أشهر من النهي عن هذه الأسماء، فما المانع من أن يغيب عن جابر، وطائفة معه: النهي عن هذه الأسماء، وقد غاب عن ابن عمر النهي عن كرى الأرض - ثم بلغه في آخر عمره فرجع إليه - وهو أشهر من هذه الأسماء.

وأما تسمية غلام رسول الله ﷺ رباحاً: فلما انفرد به عكرمة بن عمار وهو ضعيف - فلا حجة فيه ولو صح لكان موافقاً لمعهود الأصل، وكان النهي شرعاً زائداً لا يجل الخروج عنه، وقالوا: قول النبي ﷺ: «فإنك تقول: أتم هو؟» فيقول: «لا» بيان بالعلو في ذلك، وهي علوة موجودة في: خيرة وخير، وسعيد وسعيد، ومعمود، وأسماء كثيرة: فيجب المنع منها عندكم أيضاً.

قلنا: هذا أصل أصحاب القياس، لا أصلنا، وإنما نجعل

نحن ما جعله الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام سبباً للحكم في المكان الذي ورد فيه النص فقط، لا نتعداه إلى ما لم ينص عليه برهانتنا على صحة ذلك أنه عليه الصلاة والسلام لو أراد أن يجعل ذلك علوة في سائر الأسماء لما عجز عن ذلك بأخصر من هذا اللفظ الذي أتى به: فهذا حكم البيان، والذي ينسبونه إليه عليه الصلاة والسلام من أنه أراد أشياء كثيرة فتكلف ذكر بعضها، وعلق الحكم عليه، وأخبر بالسبب في ذلك، وسكت عن غير ذلك: هو حكم التليس، وعدم التبليغ، ومعاذ الله من هذا. ولا دليل لكم على صحة دعاؤكم إلا الدعوى فقط، والظن الكاذب.

وقالوا: قد سمى ابن عمر غلامه: نافعاً، وسمى أبو أيوب غلامه: أفلح بحضرة الصحابة.

قلنا: قد غاب بإقراركم عن أبي أيوب وجوب الغسل من الإبلان، وغاب عن ابن عمر حكم كرى الأرض، وغير ذلك، فأما أشنع، مغيب مثل هذا، أو مغيب النهي عن اسم من الأسماء: فبطل كل ما شغبوا به، ولا حجة في أحل على رسول الله ﷺ. ثم كتاب صحبة ملك اليمين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد عبده ورسوله وسلم تسليماً كثيراً.

٧٠- كِتَابُ الْمَوَارِيثِ

ابنة أخ، ولا ابنة عم، ولا عمة، ولا خالة، ولا خال، ولا جدّ لأُم، ولا ابنة ابنة، ولا ابن ابنة، ولا بنت أخ لأُم، ولا ابن أخ لأُم. ولا خلاف في أن من ذكرنا لا يرث، ولا يرث مع الأب جد، ولا ترث مع الأم جدّة، ولا يرث أخ، ولا اخت مع ابن ذكر، ولا مع أب. ولا يرث ابن أخ مع أخ شقيق، أو لأب، ولا يرث أخ لأُم مع أب، ولا مع ابن، ولا مع ابنة، ولا مع جد. ولا يرث عم مع أب، ولا مع جد، ولا مع أخ شقيق، أو لأب، ولا مع ابن أخ شقيق، أو لأب - وإن سفل.

برهان هذا كلّهُ. نصوص القرآن، وقول النبي ﷺ الذي:

روّيناه من طريق وهيب عن طاووس عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ: «ألقوا الفرائض بأصحابها، فما بقيت الفرائض فلا ولي رجل ذكر» وكل من ذكرنا أيضاً: فلا اختلاف فيه أصلاً، وأخرنا الذي فيه اختلاف لتكلم عليه إن شاء الله تعالى في أبوابه.

١٧٠٩- مسألة: أوّل ما يخرج مما تركه الميت إن ترك شيئاً من المال، قل أو كثر: ديون الله تعالى، إن كان عليه منها شيء: كالخمس، والزكاة، والكفارات، ونحو ذلك، ثم إن بقي شيء أخرجه منه ديون الغرماء إن كان عليه دين فإن فضل شيء كفّن منه الميت، وإن لم يفضل منه شيء كان كفته على من حضر من الغرماء، أو غيرهم - فإن فضل بعد الكفن شيء: نفذت وصيّة الميت في ثلث ما بقي، ويكون للورثة ما بقي بعد الوصيّة.

برهان ذلك قول الله تعالى في آيات الموارث: «وَمَنْ يَتَعَدِ وَصِيَّةً يَوْصِي بِهَا أَوْ ذِينَ»، وقال رسول الله ﷺ: «فَذِينَ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى، أَقْضَا اللَّهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ بِأَسَانِيدِهِ في "كتاب الصيام، والزكاة، والحج" من ديواننا هذا، فأغنى عن إعادته فالآية تعم ديون الله تعالى وديون الخلق، والسّنن الثابتة بين أن دين الله تعالى مقدّم على ديون الخلق.

وأما الكفن فقد ذكرناه في "كتاب الجنائز وصح" أن حرمة، والمصعب بن عمير رضي الله عنهما: لم يوجد لهما شيء، إلا شملة شملة فكفنا فيهما.

وقال قوم: الكفن مقدّم على الديون.

قال أبو حمزة: وهذا خطأ؛ لأن النّص جاء بتقديم الذين كما تولوا، فإذا صار المال كلّهُ للغرماء بنص القرآن فمن الظلم أن ينقص الغرماء بإخراج الكفن من مالهم دون مال سائر من حضر، إذ لم يوجب ذلك قرآن، ولا سنّة، ولا إجماع، ولا قياس، ولا نظر، ولا احتياط، لكن حكمه أنه لم يترك شيئاً أصلاً، ومن لم يترك شيئاً فكفته على كلّ من حضر من المسلمين، لأمر رسول

١٧٠٦- مسألة: أوّل ما يخرج من رأس المال: دين

الغرماء، فإن فضل منه شيء كفّن منه الميت، وإن لم يفضل منه شيء كان كفته على من حضر من الغرماء أو غيرهم، لما قد ذكرنا في "كتاب الجنائز" من ديواننا هذا. وعمدة ذلك قوله تعالى: «وَمَنْ يَتَعَدِ وَصِيَّةً يَوْصِي بِهَا أَوْ ذِينَ»، وأن مصعب بن عمير رضي الله عنه يوجد له إلا ثوب واحد، فكفّن فيه، ولأن تكليف الغرماء خاصّة أن يكون الكفن ناقصاً من حقوقهم: ظلم لهم - وهذا واجب على كلّ من حضر من المسلمين والغرماء من مجملتهم.

١٧٠٧- مسألة: فإن فضلت فضلة من المال: كانت

الوصيّة في الثلث فما دونه، لا يتجاوز بها الثلث على ما ذكر في "كتاب الوصايا" من ديواننا هذا إن شاء الله عز وجل، وكان للورثة ما بقي لقول الله تعالى: «وَمَنْ يَتَعَدِ وَصِيَّةً يَوْصِي بِهَا أَوْ ذِينَ».

١٧٠٨- مسألة: ولا يرث من الرجال إلا الأب،

والجدّ أبو الأب، وأبو الجدّ المذكور.

وهكذا ما وجد. ولا يرث مع الأب جد، ولا مع الجدّ أبو جد، ولا مع أبي الجدّ جد - ولا يرث جد من قبل الأم، ولا جد من قبل جدّه، ولا الأخ الشقيق أو للأب فقط، أو للأُم فقط، وابن الأخ الشقيق، وابن الأخ للأب. ولا يرث ابن أخ لأُم، والابن، وابن الابن، وابن ابن الابن.

وهكذا ما وجد، وعم الشقيق الأب، وأخو الأب لأبيه. ولا يرث أخو الأب لأُم، وابن العم الشقيق، وابن العم أخو الأب لأبيه، وعم الأب الشقيق، أو الأب.

وهكذا ما علا، وأبنائهم الذكور والنسب والمعتق ومعتق المعتق.

وهكذا ما علا، لا يرث من الرجال غير من ذكرنا - ولا خلاف في أن هؤلاء يرثون. ولا يرث من النساء إلا الأم، والجدّة، والابنة، وابنة الابن، وابنة ابن الابن.

وهكذا ما وجدت. ولا ترث ابنة ابنة، ولا ابن ابنة، والاخت الشقيقة، أو لأب، أو للأُم، والزوجة، والمعتقة، والمعتقة.

وهكذا ما علا. ولا يرث ابن أخت، ولا بنت أخت، ولا

وَهِيَ جَدَّةٌ خَارِجَةٌ بِنِ زَيْدٍ بِنِ فُلَيْتٍ - فَذَكَرَ خَلِيلًا وَفِيهِ: فَجَسَّاتُ الْمَرْأَةِ بِابْنَتَيْنِ لَهَا فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَاتَانِ بَنَاتَا سَعْدِ بْنِ الرَّيْعِ، قِيلَ مَعَكَ يَوْمَ أَحُوٍّ وَتَدَّ اسْتَقَى عَنْهُمَا مَالَهُمَا فَلَمْ يَدَعْ لهُمَا مَالًا إِلَّا أَخَذَهُ، فَمَا تَرَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَوَاللَّهِ لَا يَتَكَيَّحَانِ أَبَدًا إِلَّا وَلَهُمَا مَالٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَقْضِي اللَّهُ فِي ذَلِكَ، قَالَ: وَنَزَلَتْ سُورَةُ النَّسَاءِ ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ الْآيَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ادْعُوا لِي الْمَرْأَةَ وَصَاحِبَهَا فَقَالَ لِمَهُمَا: أَعْطِيَهُمَا الثَّلَاثِينَ وَأَعْطِيَهُمَا الثَّمَنَ، وَمَا بَقِيَ فَلَكَ.

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ ﷺ أَعْطَى الْإِبْنَةَ النِّصْفَ، وَابْنَةَ الْإِبْنِ السُّدُسَ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ وَقَدْ ادَّعَى أَصْحَابُ الْقِيَاسِ أَنَّ الثَّلَاثِينَ إِنَّمَا وَجِبَ لِلْبَنَاتَيْنِ قِيَاسًا عَلَى الْأَخْتَيْنِ، قَالُوا: وَالْبَنَاتُ أُولَى بِذَلِكَ مِنَ الْأَخْتَيْنِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا بَاطِلٌ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْبَنَاتَيْنِ أَحَقُّ مِنَ الْأَخْتَيْنِ فَوَاجِبٌ أَنْ يَزِيدُوهُمَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا أُولَى وَأَقْرَبُ، فَيَخَالِفُوا الْقُرْآنَ، أَوْ يَطْلُوا قِيَاسَهُ.

وَأَيْضًا فَإِنَّهُمْ - نَحْنُ هَؤُلَاءِ الْمُخْتَجِّينَ بِهَذَا الْقِيَاسِ - لَا يَخْتَلِفُونَ فِي عَشْرِ بَنَاتٍ وَأَخْتٍ لِأَبٍ: أَنَّ لِلْأَخْتِ الثَّلَاثَ كَامِلًا، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْبَنَاتِ خُمْسَ الثَّلَاثِ - فَقَدْ أَعْطَا الْأَخْتَ الْوَاحِدَةَ أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَا أَرْبَعَ بَنَاتٍ، فَإِنْ قُوسَهُ: إِنْ الْبَنَاتُ أَحَقُّ مِنَ الْأَخَوَاتِ، وَهَذَا مِنْهُنَّ تَخْلِيطٌ فِي الدِّينِ، وَلَيْسَتْ الْمَوَارِيثُ عَلَى قَدْرِ التَّخَافِضِ فِي الْقَرَابَةِ، إِنَّمَا هِيَ كَمَا جَاءَتْ النُّصُوصُ فَقَطْ. وَلَا خِلَافَ فِيمَنْ تَرَكَ جَدَّهُ أَبَا أُمٍّ، وَابْنَ بَنِيهِ، وَبَنْتَ أَخِيهِ، وَابْنَ أَخِيهِ، وَخَالَه، وَخَالَتَهُ، وَعَمَّتَهُ وَابْنَ عَمٍّ لَا يَلْتَقِي مَعَهُ إِلَّا إِلَى عَشْرِينَ جَدًّا: أَنَّ هَذَا الْمَالُ كُلُّهُ لِهَذَا الْإِبْنِ الْعَمِّ الْبَعِيدِ، وَلَا شَيْءَ لِكُلِّ مَنْ ذَكَرْنَا، وَابْنَ قَرَابَتِهِ مِنْ قَرَابَتِهِمْ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٧١١ - مسألة: فَإِنْ تَرَكَ اخْتًا شَقِيقَةً، وَاخْتًا وَاحِدَةً

لِلأَبِ أَوْ اثْنَتَيْنِ لِلأَبِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ: فَلِلشَّقِيقَةِ النِّصْفُ، وَلِلْأُخْتِ لِلأَبِ، أَوْ لِلْوَأْتِي، لِلأَبِ: السُّدُسُ فَقَطْ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَعْطَى الْأَخْتَ النِّصْفَ، وَأَعْطَى الْأَخْتَيْنِ فِصَاعِدًا الثَّلَاثِينَ.

فَصَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْأَخَوَاتِ الْوَأْتِي لِلأَبِ، أَوْ لِلْوَأْتِي لِلأَبِ وَالْأُمِّ - وَإِنْ كَثُرْنَ - إِلَّا الثَّلَاثَانُ فَقَطْ، وَإِذَا وَجِبَ لِلشَّقِيقَةِ النِّصْفُ بِالْإِجْمَاعِ الْمُتَّبِعِ فِي أَنْ لَا يَشَارِكَهَا فِيهِ الْوَأْتِي لَيْسَتْ شَقِيقَةً، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا السُّدُسُ، فَهِيَ لِلْوَأْتِي لِلأَبِ، أَوْ لِلْوَأْتِي لِلأَبِ.

١٧١٢ - مسألة: وَلَا تَرَتْ أَخْتَ شَقِيقَةً وَلَا غَيْرَ شَقِيقَةً مَعَ ابْنِ ذَكَرٍ وَلَا مَعَ ابْنَةِ النِّسَاءِ، وَلَا مَعَ ابْنِ ابْنٍ وَإِنْ سَفَلَتْ، وَلَا مَعَ بَنَاتِ ابْنٍ وَإِنْ سَفَلَتْ، وَالباقِي بَعْدَ نَصِيبِ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِ

اللَّهِ ﷺ «مَنْ وَلِيَ كَثْرَ أَخِيهِ أَنْ يُخَيِّسَهُ» فَصَارَ إِحْسَانُ الْكَفَنِ فَرْضًا عَلَى كُلِّ مَنْ حَضَرَ الْمَيِّتَ، فَهَذَا عُمُومٌ لِلْغَرَامِ وَغَيْرِهِمْ عَمَّنْ حَضَرَ. وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْوَصِيَّةَ لَا تَنْفَذُ إِلَّا بَعْدَ انْتِصَافِ الْغَرَامِ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «إِنْ دِمَاكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» فَصَارَ الْمَيِّتُ قَدْ صَارَ فِي حَقِّهِ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ لِلْغَرَامِ بِمَوْتِهِ - كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ - فَحَرَامٌ عَلَيْهِ الْحُكْمُ فِي مَالِ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يَنْفَذُ حُكْمُهُ فِي مَالِهِ الَّذِي يَخْلُفُ، فَصَحَّ بِهَذَا أَنَّ الْوَصِيَّةَ فِيمَا يَبْقَى بَعْدَ الدِّينِ.

١٧١٠ - مسألة: وَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ اخْتَيْنِ شَقِيقَتَيْنِ أَوْ

لأَبٍ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ اخْتَيْنِ كَذَلِكَ أَيْضًا، وَلَمْ يَتَرَكَ وَلَدًا، وَلَا اخْتًا شَقِيقًا، وَلَا لأَبٍ، وَلَا مَنْ يَحْطُونَ مِمَّا نَذَرُوا فَلَهُمَا ثُلَاثَا مَاتَ تَرَكَ أَوْ لَهُنَّ - عَلَى السَّوَاءِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ تَرَكَ ابْنَتَيْنِ فِصَاعِدًا وَلَمْ يَتَرَكَ وَلَدًا ذَكَرًا وَلَا مَنْ يَحْطُونَ: فَلَهُمَا أَوْ لَهُنَّ ثُلَاثَا مَاتَ تَرَكَ أَيْضًا.

بِرَاهُنَ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانُ مِمَّا تَرَكَ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ الْجَحْدَرِيُّ أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ الْخَارِثِ - هُوَ الْحَجْمِيُّ - أَخْبَرَنَا هِشَامُ - هُوَ الدُّسْتَوَانِيُّ - أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «اشْتَكَيْتُ وَعَيْنَايَ سَبْعَ أَخَوَاتٍ لِي فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَفَتَحَ فِي وَجْهِهِ فَأَقْبَضْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَوْصِي بِأَخَوَاتِي بِالثَّلَاثِينَ - ثُمَّ خَرَجَ وَتَرَكَنِي، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيَّ فَقَالَ: إِنِّي لَا أَرَاكَ مَيِّتًا مِنْ وَجْعِكَ هَذَا، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَنْزَلَ قَيْسِينَ السُّبْخِي لِأَخَوَاتِكَ: فَجَعَلَ لَهُنَّ الثَّلَاثِينَ - فَكَانَ جَابِرٌ يَقُولُ: أَنْزَلْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فِي: «يُسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ».

وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ.

وَأَمَّا الْبَنَاتَانِ فَلَا خِلَافَ فِي الثَّلَاثِ فِصَاعِدًا، وَلَا وَلَدَ لِمَيْتٍ ذَكَرًا فِي أَنْ لَهُنَّ الثَّلَاثِينَ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَنْ يَحْطُونَ.

وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثَا مَا تَرَكَ».

وَأَمَّا الْبَنَاتَانِ فَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ لَيْسَ لهُمَا إِلَّا النِّصْفُ كَمَا لِلوَاحِدَةِ - وَالْمَرْجُوعُ إِلَيْهِ عِنْدَ التَّنَازُعِ هُوَ بَيَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مَسْدُودٍ أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُضَفَّلِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جِئْنَا امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ فِي الْأَسْوَاقِ -

تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمُتَّحِقَةِ ثُلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْمُتَّحِقَةِ السُّدُسُ ﴿فَلَمْ يَخْتَلَفُوا فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْآيَاتِ: أَنَّ الْوَلَدَ سَوَاءٌ كَانَ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى، أَوْ وَلَدَ الْوَلَدِ كَذَلِكَ فَاحْكُمُوا وَاحِدًا﴾.

ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ فِي مِيرَاثِ الْأَخْتِ أَنَّ الْوَلَدَ إِنَّمَا أَرِيدَ بِهِ الذَّكَرُ وَ﴿سُكِّبَ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ ﴿فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ﴾. وَاحْتِجَّ أَيْضًا مَنْ لَمْ يَوْرَثْ أَخًا مَعَ ابْنَةٍ، وَلَا مَعَ ابْنَةِ ابْنٍ: بِالنَّبَاتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ طَرِيقِ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «الْحَقُّوْا الْفَرَايِضَ بِأَصْحَابِهَا فَمَا أَبَقَتْ الْفَرَايِضُ فَلَاؤُلَى رَجُلٌ ذَكَرٌ».

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهُمْ جَمْعُونَ عَلَى أَنَّ تَوْرِيثَهُمُ الْأَخْتَ مَعَ الْبِنْتِ، وَبَنَتْ الْإِبْنِ إِنَّمَا هُوَ بِالتَّصْيِبِ، لَا بِفَرْضٍ مَسْمُومٍ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي بِنْتِ، وَزَوْجٍ، وَأُمٍّ، وَأَخْتِ شَقِيقَةٍ أَوْ أَلْبَابٍ، أَوْ أَخَوَاتٍ كَذَلِكَ: إِنَّ لِلْبِنْتِ النِّصْفَ وَلِلزَّوْجِ الرُّبْعَ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسَ، وَلِيسَ لِلْأَخْتِ أَوْ الْأَخَوَاتِ - إِلَّا نِصْفَ السُّدُسِ.

فَإِنْ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ بِجَاهِهَا، وَكَانَتْ ابْتِنَاءً: لَمْ تَرُثِ الْأَخْتَ وَلَا الْأَخَوَاتُ شَيْئًا:

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَنْ تَرَكَ ابْنَةً، وَأَخْتَ أَلْبَابٍ، وَأُمًّا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَابْنَةِ النِّصْفِ، وَلِلْأَخْتِ النِّصْفُ، وَلِيسَ لِأَخْتِ شَيْءٍ مِمَّا بَقِيَ، وَهُوَ لِعَصِيَّتِ، فَقَالَ لَهُ السَّائِلُ: إِنْ عَمَرَ قَضَى بِغَيْرِ ذَلِكَ، جَعَلَ لِلْبِنْتِ النِّصْفَ، وَلِلْأَخْتِ النِّصْفَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ.

قَالَ مَعْمَرٌ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ طَاوُوسٍ قَالَ لِي ابْنُ طَاوُوسٍ: أَخْبِرْنِي أَيُّهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَمْرُؤُكَ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أَخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ وَاسْمُ الْوَلَدِ يَقَعُ عَلَى الْإِبْنَةِ، وَبَنَتْ الْإِبْنِ، كَمَا يَقَعُ عَلَى الْإِبْنِ وَابْنِ الْإِبْنِ فِي اللُّغَةِ وَفِي الْقُرْآنِ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - هُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ حُلَتْنِي سَفِيَانٌ - هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ - حَدَّثَنِي مُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبُرْقَانِ عَنْ ابْنِ أَبِي مِلْكَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمْرٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: وَلَا فِي قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَجْدُونَهُ فِي النَّاسِ كُلِّهِمْ: مِيرَاثُ الْأَخْتِ مَعَ الْبِنْتِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: هَذَا يَرِيكُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَمْ يَرِ مَا فِشَا فِي النَّاسِ وَاشْتَهَرَ فِيهِمْ حُجَّةٌ، وَأَنَّهُ لَمْ يَرِ الْقَوْلَ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقُرْآنِ، وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَكَلَّمَ أَصْحَابُنَا فِي أَبِي قِيْسٍ قَالَ عَلِيُّ: أَبُو قِيْسٍ ثَقَّةٌ مَا نَعْلَمُ أَحَدًا جَرَحَهُ بِجَرَحَةٍ يَجِبُ بِهَا

الْإِبْنُ لِلْعَصِيَّةِ كَالْأَخِ، وَابْنِ الْأَخِ، وَالْعَمِّ، وَابْنِ الْعَمِّ، وَالْمَعْتَقِ وَعَصِيَّتِهِ، إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ لِلْمَعْتِقِ عَاصِبٌ، فَيَكُونُ حَيْثُ شَاءَ مَا بَقِيَ لِلْأَخْتِ الشَّقِيقَةِ، أَوْ لِلْنِّسَاءِ لِلْأَبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَقِيقَةٌ، وَلِلْأَخَوَاتِ كَذَلِكَ.

وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهِوِيَهٍ - وَبِهِ نَأْخُذُ. وَهَذَا قَوْلَانِ غَيْرُ هَذَا. أَحَدُهُمَا - أَنَّ الْأَخَوَاتِ عَصَبَةُ الْبَنَاتِ، وَأَنَّ الْأَخْتَ الْمَذْكُورَةَ أَوْ الْأَخَوَاتِ الْمَذْكُورَاتِ يَأْخُذْنَ مَا فَضَّلَ عَنْ الْإِبْنَةِ، أَوْ بِنْتِ الْإِبْنِ، أَوْ مَا فَضَّلَ عَنِ الْبَنَاتِ أَوْ بَنِي الْإِبْنِ فَصَاعِدًا.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ - وَصَحَّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ فِي ذَلِكَ رَوَايَاتٌ لَا تَمْتَلِقُ لَهُمْ بِهَا.

وَصَحَّ فِي الْأَخْتِ وَبَنَتْ عَنْ مَعَاذٍ، وَأَبِي مُوسَى، وَسَلْمَانَ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَمْرِو كَذَلِكَ أَيْضًا.

وَالثَّانِي - أَنَّهُ لَا تَرُثُ أختَ أَصْلًا مَعَ ابْنَةٍ، وَلَا مَعَ ابْنَةِ ابْنٍ - وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - وَهُوَ أَوَّلُ قَوْلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي سَلِيمَانَ.

وَاحْتِجَّ مَنْ رَأَى الْأَخَوَاتِ عَصَبَةَ الْبَنَاتِ بِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، وَسَفِيَانَ عَنْ أَبِي قِيْسٍ الْأَوْدِيِّ - هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ ثُرَوَانَ - عَنِ الْهَذِيلِ بْنِ شَرَحْبِيلٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى عَنْ ابْنَةِ وَابْنَةِ ابْنِ وَأَخْتِ، فَقَالَ: لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِلْأَخْتِ النِّصْفُ ﴿فَسُيِّلَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَأَخْبَرَ يَقُولُ أَبِي مُوسَى، فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَعِدِّينَ، أَقْضَى فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ لِلْبِنْتِ النِّصْفَ، وَالْبِنْتِ الْإِبْنِ السُّدُسَ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ﴾.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَاحْتِجَّ مَنْ لَمْ يَوْرَثْ أَخًا مَعَ ابْنَةٍ وَلَا مَعَ ابْنَةِ ابْنِ ابْنِ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنْ أَمْرُؤُكَ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أَخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ وَاسْمُ الْوَلَدِ يَقَعُ عَلَى الْإِبْنَةِ، وَبَنَتْ الْإِبْنِ، كَمَا يَقَعُ عَلَى الْإِبْنِ وَابْنِ الْإِبْنِ فِي اللُّغَةِ وَفِي الْقُرْآنِ.

وَالْعَجَبُ مِنْ مَجَاهِرَةِ بَعْضِ الْقَاضِلِينَ هَاهُنَا: إِنَّمَا عَنَى وَلَدًا ذَكَرًا - وَهَذَا إِقْدَامٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْبَاطِلِ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ مَا لَا يَعْلَمُ، بَلْ بِمَا يَعْلَمُ أَنَّهُ بَاطِلٌ. وَلَيْتَ شِعْرِي أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَمْرُؤُكَ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أَخْتُ﴾ وَبَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُنَّ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكُنَّ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَرْزَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَوْرَثُهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِثْمَا السُّدُسُ مِمَّا

يردَّانِ الأُمُّ إلى السَّدَسِ، إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ وَالْأَخَوَانُ فِي لِسَانِ قَوْمِكَ لَيْسُوا بِإِخْوَةٍ﴾ فَقَالَ عُمَانُ: لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَتَقَضَّ أَمْرًا كَانَ قَبْلِي، تَوَارَثَهُ النَّاسُ وَمَضَى فِي الْأَمْصَارِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَدْ وَقَّفَ عُمَانُ عَلَى الْقُرْآنِ وَاللُّغَةِ، فَلَمْ يَنْكُرْ عُمَانُ ذَلِكَ أَصْلًا، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَ عُمَانٍ فِي ذَلِكَ سَنَةٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ حُجَّةٌ مِنَ اللُّغَةِ لَعَارَضَ ابْنَ عَبَّاسٍ بِهَا مَا فَعَلَ، بَلْ تَعَلَّقَ بِأَمْرِ كَانَ قَبْلَهُ، تَوَارَثَهُ النَّاسُ وَمَضَى فِي الْأَمْصَارِ، فَعُمَانُ رَأَى هَذَا حُجَّةً، وَابْنُ عَبَّاسٍ لَمْ يَرَهُ حُجَّةً، وَالرَّجُوعُ إِلَيْهِ عِنْدَ التَّنَازُعِ هُوَ الْقُرْآنُ، وَالسَّنَةُ، وَنَهْمُهُمَا يَشْهَدُ بِصِحَّةِ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَكَمْ قَضِيَّةٌ خَالَفُوا فِيهَا عُمَانُ، وَعَمَرَ: كَتَفَوْهُمَا التَّيْبَةَ بِالْقَرْعِ وَالْفَرْغِ، وَالْحُلُلِ، وَإِضَاعَافِهَا فِي الْحَرَمِ - وَالْقَضَاءِ بَوَلَدِ الْغَارَةِ رَقِيقًا لَسِيدِ أُمِّهِمْ فِي كَثِيرٍ جَدًّا.

وَمِنْ أَدْعَى مِثْلَ هَذَا إِجْمَاعًا - وَخَالَفَ الْإِجْمَاعَ - عَنْدهُمْ كَافَرٌ: فَأَبَى عَبَّاسٌ عَلَى قَوْلِهِمْ كَافَرٌ، إِذْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ وَمَعَاذَ اللَّهِ مِنْ هَذَا، بَلْ مَكْفَرُهُ أَحَقُّ بِالْكَفْرِ وَأَوْلَى.

وَأَمَّا الْخَطَأُ مَعَ قَصْدِ الْحَقِّ فَلَا يَرْفَعُ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَخَوَانُ يَقَعُ عَلَيْهِمَا اسْمُ إِخْوَةٍ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا خَطَأٌ، لِأَنَّ عُمَانُ، وَابْنَ عَبَّاسٍ: حُجَّةٌ فِي اللُّغَةِ، وَقَدْ اجْتَمَعَا عَلَى خِلَافِهِ هَذَا، وَبَنِيَةُ اللُّغَةِ مَكْتُبَةٌ لِهَذَا الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ بَنِيَةَ النَّبِيِّ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي بِهَا خَاطَبَنَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ غَيْرُ بَنِيَةِ الْجَمْعِ بِالثَّلَاثَةِ فُصَاعِدًا، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: الرَّجُلَانِ قَامُوا، وَلَا الْمَرَاتَانِ قَمْنَ.

وَاجْتَنَبُوا فِي هَذَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وَهَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدَيْنِ، وَالْوَجِبُ قَطْعُهُمَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ.

وَذَكَرُوا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَقَدْ صَفَّتْ قُلُوبُكُمَا﴾ وَهَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ: إِنَّ كُلَّ اثْنَيْنِ مِنَ اثْنَيْنِ فَإِنَّهُ يَجْزِي عَنْهُمَا بِلَفْظِ الْجَمْعِ، قَالَ الرَّاجِزُ:

وَمَعَهُمَا قَدْ فَتَسَّيْنِ مَرَّتَيْنِ - ظَهَرَا مِثْلَ ظَهْرِ التَّرْسَيْنِ
فَهَذَا بَابٌ مُضْبُوطٌ لَا يَتَعَدَّى وَاجْتَنَبُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الْقَصَصُ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ إِذْ دَخَلُوا عَلَى قَاوُدَ فَقَزَعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصَصْنَاكَ يَفَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْعَةً وَلِيَّ نَجْعَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ وَهَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَا نَكْرَةَ فِي دَخُولِهَا وَمَعَهَا غَيْرُهَا.

إِسْقَاطُ رَوَايَتِهِ، فَالْوَجِبُ الْاِخْتِصَامُ بِمَا رَوَى - وَمَجْدِثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَسْنُودُ الَّذِي ذَكَرْنَا.

فَوَجِبَ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ عَاصِبٌ أَنْ يَكُونَ مَا فَضَّلَ عَنْ فَرِيضَةِ الْإِنْتِ، أَوْ الْبَتِينِ، أَوْ بَنِي الْإِبْنِ، أَوْ بَنِي الْإِبْنِ لِلْعَصْبَةِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ، وَلَيْسَتْ الْأَخْتُ هَاهُنَا مِنْ أَصْحَابِ الْفَرَانِضِ الَّذِينَ أَمَرْنَا بِالْحَاقِ فَرَانِضُهُمْ بِهِمْ - وَهَذَا وَاضِحٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ رَجُلٌ عَاصِبٌ أَصْلًا اخْتِصَامًا بِمَجْدِثِ أَبِي قَيْسٍ وَجَعَلْنَا الْأَخْتَ عَصْبَةً كَمَا فِي نَصِّهِ وَلَمْ يَخَالَفْ شَيْئًا مِنَ النَّصُوصِ. وَالْمَعْنَى: وَمَنْ تَنَاسَلَ مِنْهُ مِنَ الذَّكَورِ أَوْ عَصْبَتِهِ مِنَ الذَّكَورِ هُمْ بِلَا شَكٍّ مِنَ الرِّجَالِ الذَّكَورِ: فَهُمْ أَوَّلَى مِنَ الْأَخَوَاتِ إِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ ابْنَةٌ أَوْ ابْنَةُ ابْنٍ.

قَالَ عَلِيٌّ: لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ عَنِ الصَّحَابَةِ الْمَذْكُورِينَ: أَنَّهُمْ وَرَثُوا الْأَخْتَ مَعَ الْبَنَتِ مَعَ وَجُودِ عَاصِبٍ ذَكَرٍ، فَيُطْلَقُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ تَعَلُّقٌ فِي شَيْءٍ مِنْهَا - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٧١٣ - مسألة: والأُمُّ مع الولد الذَّكَرِ أو الأنثى، أو ابْنِ الْإِبْنِ، أو بَنِي الْإِبْنِ - وَإِنْ سَقَطَ السَّدَسُ قَطْعُهُ؛ لِأَنَّهُ نَصُّ الْقُرْآنِ، كَمَا ذَكَرْنَا آنَفًا - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٧١٤ - مسألة: وَإِنْ كَانَ لِلْمَيِّتِ أَخٌ، أَوْ أَخَوَانُ، أَوْ اخْتَانٌ أَوْ اخْتٌ، أَوْ أَخٌ، وَاخْتٌ - وَلَا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَلَدَ وَلَدٍ ذَكَرٍ. فَلَا تَمُوتُ الثَّلَثُ.

فَإِنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْإِخْوَةِ ذَكَورٍ أَوْ إِنَاثٍ، أَوْ بَعْضُهُمْ ذَكَرٌ، وَبَعْضُهُمْ إِنَاثٌ: فَلَا تَمُوتُ السَّدَسُ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَا تَمُوتُ السَّدَسُ﴾.

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: بَاطِنٌ مِنَ الْإِخْوَةِ تَرُدُّ الأُمُّ إِلَى السَّدَسِ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنِّهَا لَا تَرُدُّ عَنِ الثَّلَاثِ إِلَى السَّدَسِ بِأَخٍ وَاحِدٍ، وَلَا بِاخْتٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا فِي أَنِّهَا تَرُدُّ إِلَى السَّدَسِ بِثَلَاثَةٍ مِنَ الْإِخْوَةِ - كَمَا ذَكَرْنَا - إِنَّمَا الْخِلَافُ فِي رَدِّهَا إِلَى السَّدَسِ بِاثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ.

حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّعْرِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَمْرٍوسَ السَّعْدِيِّ أَخْبَرَنَا بِحَسْبِ بْنِ الْيُوبِ بْنِ بَادِيِ الْجَعْفَرِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّعْدِيِّ أَخْبَرَنَا بِحَسْبِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْغَلَّافِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحِ الْمَصْرِيِّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فَدْلِكَ أَخْبَرَنَا الْفَقِيهَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذَيْبٍ - هُوَ أَبُو الْحَارِثِ - عَنْ شُعْبَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُمَانَ بْنِ عَفَّانٍ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ الْأَخَوَيْنِ لَا

ميراث الزوج، والزوجة - وهذا قول:

رويناه صحيحاً عن عمر بن الخطاب، وعثمان، وابن مسعود في الزوجة والأبوين، والزوج والأبوين - وصح عن زيد، ورويناه عن عليٍّ ولم يصح عنه.

وهو قول الحارث الأعور، والحسن، وسفيان الثوري، ومالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأصحابهم.

وهو قول إبراهيم النخعي. وما هنا قول آخر:

رويناه من طريق الحجاج بن المهال أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا أيوب السخيتي: أن عماد بن سيرين قال في رجل ترك امرأته وأبويه: للمرأة الربع، وللأم ثلث جميع المال، وما بقي فللاب وقال في امرأة تركت زوجها وأبويها: للزوج النصف، وللأم ثلث ما بقي، وللأب ما بقي - قال: إذا فضل الأب الأم بشيء فإن للأم الثلث.

وأما القول الذي.

قلنا به: فرويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن عبد الله الأصبهاني عن عكرمة عن ابن عباس: أنه قال في زوج وأبوين: للزوج النصف، وللأم الثلث من جميع المال.

ومن طريق الحجاج بن المهال أخبرنا أبو عوانة عن الأعمش عن إبراهيم النخعي قال: قال علي بن أبي طالب: للأم ثلث جميع المال. في امرأة وأبوين، وزوج وأبوين - وروي أيضاً عن معاذ بن جبل.

وهو قول شريح - وبه يقول أبو سليمان.

قال أبو محمد: احتج أهل القول بأن للأم ثلث ما بقي بما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبيه عن المسيب بن رافع قال قال ابن مسعود: ما كان الله ليراني أفضل.

أما على أبي.

وما روينا من طريق وكيع عن سفيان عن فضيل بن عمرو الفقيمي عن إبراهيم النخعي قال: خالف ابن عباس أهل الصلوة في زوج، وأبوين.

وقالوا: معنى قول الله عز وجل: ﴿وَوَرَّثَهُ آبَاؤَهُ فَلَأْتُمُ الْثُلْثَ﴾ أي بما يرثه آبواؤه. ما نعلم لهم حجة غير هذا، وكل هذا لا حجة لهم فيه.

أما قول ابن مسعود، فلا حجة في أحاديث رسول الله ﷺ ولا نكرة في تفضيل الأم على الأب: فقد صح عن رسول

وذكروا قول الله تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾ وهذا عليهم لا لهم؛ لأنهم كانوا ثلاثة: يوسف، وأخوه الأصغر المحسن عن الصواع، وكبيرهم الذي قال: ﴿قُلْنَ أَبَرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْتِيَ لِي أَبِي﴾.

وقد اتفقوا على أن من أقر لأخيه بدراهم أنه يقضى عليه بثلاثة، لا بدرهمين - وبالله تعالى التوفيق.

وقال بعضهم: قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾.

قال: والحكم في الأخ، والأخ هكذا، فصح أن الأخ والأخت في قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلَّاهِ السُّدُسُ﴾ كذلك أيضاً.

قال أبو محمد: أما الإتيان فحق.

وأما هذا الاستدلال ففي غاية الفساد لأن الله تعالى قال: ﴿فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾ وهذا جلي من النص في حكم الأخ، والأخت فقط.

فإن أوجدنا مثل ذلك في حجب الأم فهو قوله، وإلا فهو مبطل مدعى بلا برهان.

وقال بعضهم: وجدنا كل ما يتغير فيه حكم الفرض فيما بعد الواحد يستوي فيه الاثنان، ما زاد عليهما كالتين ميراثهما كميّات الثلاث، وكالأختين ميراثهما كميّات الثلاث، وكالأخوة للأم إنما هو الثلث للثنتين كما هو للثلاث فوجب أن يكون حجب الأم بالاثنتين كحجبها بالثلاث.

قال علي: قلنا: ما وجب هذا قط كما نقول، لأنه حكم منك لا من الله تعالى، وكل ما قال الله تعالى فحق، وكل ما قلت أنت مما لم يقله عز وجل فكذب، وباطل، فهاهنا برهان على صحة تشبيهك هذا، وإلا فهو باطل وبالله تعالى التوفيق.

وقد وجب للأم بنص القرآن: الثلث ولم يحطها الله تعالى إلى السدس إلا بولي للميت، أو بأن يكون له إخوة فلا يجوز منعها مما أوجبه الله تعالى لها، إلا يتيقن من سنّة واردة، ولا سنّة في ذلك ولا إجماع - وبالله تعالى التوفيق.

١٧١٥ - مسألة: فإن كان الميت ترك زوجة وأبوين،

أو ماتت امرأة وترك زوجاً وأبوين: فللزوج النصف، وللزوجة الربع، وللأم الثلث من رأس المال كاملاً - وللأب من ابنته السدس، ومن ابنة الثلث، وربع الثلث.

وقالت طائفة: ليس للأم في كليهما إلا ثلث ما بقي بعد

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَوَرَّثَهُ أَبَوَاهُ فَلَا تُلَاةَ لَهَا﴾^١
أَيُّ نَمَا يَرِثُهُ أَبَوَاهُ: فَبِاطِلٌ، وَزِيَادَةُ فِي الْقُرْآنِ لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِهَا.
بِرَهَانٍ ذَلِكَ:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ
مُهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ
عِكْرَمَةَ قَالَ: أَرْسَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَسْأَلُهُ عَنْ زَوْجٍ
وَأَبَوَيْنِ، فَقَالَ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلْأَبِ ثُلُثٌ مِمَّا بَقِيَ، فَقَالَ ابْنُ
عَبَّاسٍ: أَتَقُولُ لِبَرَاءِ بْنِ أَهْمَجَةَ فِي كِتَابِهِ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ زَيْدٌ: أَقُولُهُ لِبَرَاءِ، وَلَا أَفْضَلُ.

أَمَّا عَلَى أَبِي.

قَالَ عَلِيُّ: فَلَوْ كَانَ لَزَيْدٍ بِالْأَيَّةِ مَتَعَلِّقٌ مَا قَالَ: أَقُولُهُ لِبَرَاءِ
لَا أَفْضَلُ.

أَمَّا عَلَى أَبِي، وَلَقَالَ: بَلْ أَقُولُهُ بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَيْسَ الرَّأْيُ حُجَّةً، وَنَصُّ الْقُرْآنِ يَوْجِبُ
صَحَّةَ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا لَهُ الْثُلُثُ﴾^٢ فَهَذَا عُمُومٌ لَا
يَجُوزُ تَحْصِيصُهُ.

وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ يَجْمَعُونَ مَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ
إِخْوَةٌ فَلَهُمُ السُّدُسُ﴾^٣ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، لَا نَمَّا يَرِثُهُ
الْأَبَوَانِ، ثُمَّ يَقُولُونَ هَاهُنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَهُمُ الثُّلُثُ﴾^٤ إِنَّ الْمَرَاةَ
بِهِ مَا يَرِثُ الْأَبَوَانِ - وَهَذَا تَحَكُّمٌ فِي الْقُرْآنِ وَإِقْدَامٌ عَلَى تَقْوِيلِ
اللَّهُ تَعَالَى مَا لَمْ يَقُلْ - وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ هَذَا.

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ: فَاصْأَبُ فِي الْوَاحِدَةِ وَأَحْطَفُ فِي
الْأُخْرَى؛ لِأَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ حُكْمِ النَّصِّ فِي الْمَسَائِلَيْنِ، وَإِنَّمَا جَاءَ النَّصُّ
مَجْبُتًا وَاحِدًا عَلَى كُلِّ حَالٍ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٧١٦ - مَسْأَلَةٌ: وَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلزَّوْجَةِ
وَلَدٌ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى وَلَا وَلَدٌ وَلَدٌ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى، مِنْ وَلَدٍ ذَكَرٍ وَإِنْ
سَفَلَ - سِوَاهُ كَانَ الْوَلَدُ مِنْ ذَلِكَ الزَّوْجِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ.

فَإِنْ كَانَ لِلْمَرَاةِ ابْنٌ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى، أَوْ ابْنٌ ابْنٌ ذَكَرٍ، أَوْ بِنْتُ
ابْنٍ ذَكَرٍ - وَإِنْ سَفَلَ كَمَا ذَكَرْنَا. فَلَيْسَ لِلزَّوْجِ إِلَّا الرَّبْعُ.
وَلِلزَّوْجَةِ الرَّبْعُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلزَّوْجِ ابْنٌ ذَكَرٌ وَلَا أُنْثَى، وَلَا ابْنُ ابْنٍ
ذَكَرٍ أَوْ بِنْتُ ابْنٍ ذَكَرٍ، أَوْ بِنْتُ ابْنِ ابْنٍ ذَكَرٍ وَإِنْ سَفَلَ مِنْ ذَكَرْنَا -
سِوَاهُ مِنْ تِلْكَ الزَّوْجَةِ كَانَ الْوَلَدُ الْمَذْكُورُ، أَوْ مِنْ غَيْرِهَا.

فَإِنْ كَانَ لِلزَّوْجِ وَلَدٌ، أَوْ وَلَدٌ وَلَدٌ ذَكَرٍ - كَمَا ذَكَرْنَا -
فَلَيْسَ لِلزَّوْجَةِ إِلَّا الثَّمَنُ، وَسِوَاهُ كَانَتْ زَوْجَةً وَاحِدَةً، أَوْ اثْنَانِ،
أَوْ ثَلَاثَ، أَوْ أَرْبَعَ: هُنَّ شُرَكَاءُ فِي الرَّبْعِ، أَوْ الثَّمَنِ.

اللَّهُ يَخْلُصُ أَنْ رَجُلًا سَأَلَهُ فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَحَقُّ بِحُسْنِ
صُحْبَتِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ: أَتُكَلِّمُكَ، قَالَ: ثُمَّ مَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟
قَالَ: أَتُكَلِّمُكَ، قَالَ: ثُمَّ مَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَتُكَلِّمُكَ، ثُمَّ مَنْ يَا
رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: ثُمَّ أَبُوكَ فَفَضَّلَ الْأُمُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ
عَلَى الْأَبِ فِي حَسَنِ الصُّحْبَةِ - وَقَدْ سَوَّى اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ الْأَبِ
وَالْأُمِّ بِإِجْمَاعِهِمْ فِي الْمِيرَاثِ إِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ فَـ ﴿لِأَبَوَيْهِ
لِكُلِّ وَهْنُهَا السُّدُسُ﴾^٥ فَمَنْ ابْنٌ تَمْنَعُونَ مِنْ تَفْضِيلِهَا عَلَيْهِ إِذَا
أَوْجَبَ ذَلِكَ نَصٌّ؟

ثُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ الْمُتَحَدِّثِينَ يَقُولُ ابْنُ مَسْعُودٍ هَذَا أَوَّلُ مُخَالَفَةٍ لَهُ
فِي ذَلِكَ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ
الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَبْدُ
اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ لَا يَفْضَلَانِ.

أَمَّا عَلَى جَدِّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالْمَوْحُودُ يَقُولُ ابْنُ مَسْعُودٍ هَذَا يُخَالِفُونَهُ،
وَيُخَالِفُونُ عُمَرَ، فَيَفْضَلُونَ الْأُمَّ عَلَى الْجَدِّ، وَهُمْ يَفْضَلُونَ الْأُنْثَى
عَلَى الذَّكَرِ فِي بَعْضِ الْمَوَارِيثِ. فَيَقُولُونَ فِي امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَتَرَكَتْ
زَوْجَهَا، وَأُمَهَا، وَأَخَوَيْنِ شَقِيقَيْنِ، وَأَخْتَهَا لَأُمٍّ: إِنَّ لِلْأَخْتِ لِلْأُمِّ
السُّدُسَ كَامِلًا، وَلِلذَّكَرَيْنِ الْأَخَوَيْنِ الشَّقِيقَيْنِ السُّدُسَ بَيْنَهُمَا، لِكُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفَ السُّدُسِ. وَيَقُولُونَ بِأَرْثَانِهَا فِي امْرَأَةٍ مَاتَتْ
وَتَرَكَتْ زَوْجَهَا، أَوْ أَخْتَهَا شَقِيقَتَهَا وَأَخًا لِأَبٍ: إِنَّ الْأَخَ لَا يَرِثُ
شَيْئًا - فَلَوْ كَانَ مَكَانَهُ أَخْتُ: فَلَهَا السُّدُسُ، بِعَالٍ لَهَا بِهِ، فَهَمْ لَا
يَنْكَرُونَ تَفْضِيلَ الْأُنْثَى عَلَى الذَّكَرِ ثُمَّ يَمْوَهُونَ بِتَشْنِيعِ تَفْضِيلِ الْأُمِّ
عَلَى الْأَبِ حَيْثُ أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ: خَالَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَهْلَ الصَّلَاةِ فِي زَوْجٍ
وَأَبَوَيْنِ، فَإِنْ كَانَ خِلَافَ أَهْلِ الصَّلَاةِ كَفَرًا أَوْ نَسَقًا فَلْيَنْظُرُوا فِيمَا
يَدْخُلُونَ؟ وَالْمَعْرُوضُ بِابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذَا أَحَقُّ بِهَاتَيْنِ الصَّفَتَيْنِ مِنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَالْعَجَبُ مِنْ هَذِهِ الرَّوَايَةِ كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ هَذَا إِبْرَاهِيمُ
وَهُوَ يَرَوِي عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. مُوَافَقَةً لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ
كَمَا أوردنا؟ وما وجدنا قولَ الْمُخَالَفَيْنِ يَصُحُّ عَنْ أَحَدٍ إِلَّا عَنْ زَيْدِ
وَحْدَهُ.

وَرَوَيْ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ وَلَمْ يَصْغُ عَنْهُمَا - وَقَدْ
يُمْكِنُ أَنْ يَخْرُجَ قَوْلُ عُمَرَ، وَعِشْمَةَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ عَلَى قَوْلِ ابْنِ
سِيرِينَ - وَلَيْسَ يُقَالُ فِي إِضْعَافِ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ: خَالَفَ أَهْلَ
الصَّلَاةِ - فَبِطِلَ مَا مَوْهَاهُ مِنْ هَذَا - وَلِلَّهِ تَعَالَى الْحَمْدُ.

مؤنة من دعوى: أنه قول الجمهور، وأن خلافه شذوذ، وأن خصوصهم ليرثون لهم من تورطهم في هذه الدعاوى الكاذبة - نعوذ بالله من مثله.

وأيضاً الله لا أقدم على أن ينسب إلى أحد قول لم يثبت عنده أن ذلك مرة قاله إلا مستسهلاً الكذب، مقدم عليه ساقط العدالة.

وأما نحن فإن صحح عدنا عن إنسان أنه قال قولاً نسبناه إليه، وإن:

رويناه ولم يصح عندنا.

قلنا: روي عن فلان، فإن لم يرو لنا عنه قول لم ينسب إليه قولاً لم يبلغنا عنه، ولا تنكّر بالكذب، ولم نذكره لا علينا ولا لنا:

رويناه من طريق سعيد بن منصور أخبرنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه: أنه أول من عالج في الفرائض، وأكثر ما بلغ بالعول مثل ثلثي رأسي الفريضة.

قال أبو محمد: هذا يكفي من إبطال هذا القول أنه محدث لم تحض به سنة من رسول الله ﷺ وأما هو احتياط فمن رآه من السلف رضوان الله عليهم، قصدوا به الخير.

وقال بالقول الأول: عبد الله بن عباس:

كما روينا من طريق وكيع أخبرنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال الفرائض لا تعول.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان - هو ابن عيينة - عن عمرو بن دينار قال: قال ابن عباس: لا تعول فريضة.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان بن عيينة أخبرنا محمد بن إسحاق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال: أتروا الذي أحصى رمل عالج عدداً جعل في مال نصفاً ونصفاً وثلثاً، إنما هو نصفان، وثلاثة أثلاث، وأربعة أرباع.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا علي بن عبد الله - هو ابن المثنى - أخبرنا يعقوب بن إبراهيم بن سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أخبرنا أبي عن محمد بن إسحاق حدثني ابن شهاب الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال: خرجت أنا، ورفق بن أوس إلى ابن عباس فتحدثنا عنده حتى عرض ذكر فرائض الموارث فقال ابن عباس: سبحان الله العظيم أتروا الذي أحصى رمل عالج عدداً جعل في

برهان ذلك نص القرآن المحفوظ، ولا خلاف في هذا أصلاً، ولا حكم لولد البنات في شيء من ذلك، ويقين يدري كل أحد أنه قد كان في عهد رسول الله ﷺ أموات تركوا بني بنات، فأتى نقل الجميع - عصرًا بعد عصر - أنهم لم يرثوا، ولا حجوا، بل كانتهم لم يكونوا، بخلاف التحريم في عقد النكاح والوطء المتقول - عصرًا بعد عصر - بلا خلاف أنه على العموم في بني البنات، وبني البنين، وبخلاف وجوب الحق، والعتيق، والثففة التي أوجبها التصوص.

١٧١٧- مسألة: ولا عول في شيء من موارث

الفرائض وهو أن يجتمع في الميراث ذوو فرائض مسمّاة لا يجتمعها الميراث، مثل: زوج أو زوجة، وأخت شقيقة وأخت لأم، أو أختين شقيقتين أو لأب، وأخوين لأم، أو زوج أو زوجة وأبوين وابن، أو ابنتين فإن هذه فرائض ظاهرها أنه يجب التصف والتصف الثلث، أو نصف ونصف وثلثان، أو نصف ونصف وسدس، ونحو هذا. فاختلف الناس. فقال بعضهم: يحط كل واحد من فرضه شيئاً حتى ينقسم المال عليهم، ورتبوا ذلك على أن يجمعوا سهامهم كاملة، ثم يقسم المال بينهم على ما اجتمع، مثل: زوج وأم وأختين شقيقتين وأختين لأم، فهذه ثلثان وثلث ونصف وسدس - ولا يصح هذا في بنية العالم. قالوا: فيجعل للزوج النصف وهو ثلاثة من ستة، وللأم السدس وهو واحد من ستة، فهذه أربعة سهام، وللشقيقتين الثلثان، وهما أربعة من ستة، فهذه ثمانية، وللأختين للألث، وهو اثنان من ستة - فهذه عشرة، يقسم المال بينهم على عشرة أسهم، فللزوج الذي له النصف ثلاثة من عشرة، فهو أقل من الثلث. وللأم التي لها السدس واحد من عشرة وهو العشر. وللشقيقتين اللتين هما الثلثان أربعة من عشرة، فذلك خسان. وللأختين للألث لهما الثلث اثنان من عشرة، فهو الخمس.

وهكذا في سائر هذه المسائل.

وهو قول أول من قال به زيد بن ثابت، ووافقه عليه عمر بن الخطاب وصح عنه هذا.

وروي عن علي، وابن مسعود غير مستد.

وذكر عن العباس ولم يصح.

وصح عن شريح، ونفر من التابعين يسير.

وبه يقول أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد وأصحاب هؤلاء القوم إذا اجتمع رأيهم على شيء كان أسهل شيء عليهم دعوى الإجماع، فإن لم يكنهم ذلك لم تكن عليهم

يضيئ المال عن حقوقهم، فالواجب أن يعمروا بالحليطة، وأدعوا على من أبطل العول تناقضاً في مسألة واحدة فقط.

وقال بعضهم في مسألة أخرى فقط: ما لهم حجة أصلاً غير ما ذكرنا، ولا حجة لهم في شيء منه.

أما قول عمر رضي الله عنه ما أدري إيههم قَدَمَ الله عز وجل ولا إيههم آخرُ فصدق: ومثله لم يدع ما لم يبين له، إلا أننا على يقين وتلج من أن الله تعالى لم يكلفنا ما لم يبين لنا، فإن كان خفي على عمر فلم يخف على ابن عباس، وليس مغيب الحكم عن غاب عنه حجة على من علمه، وقد غاب عن عمر رضي الله عنه جواز كثرة الصداق، وموت رسول الله ﷺ، وما الكلالة، وأشباه كثيرة، فما كدر ذلك في علم من علمها.

وأما تشبيههم ذلك بالفرماء والموصى لهم، فباطل وتشبيه فاسد؛ لأن المال لو اتسع على ما هوكلوا وسع الفرماء والموصى لهم، ولوجد بعد التحاصص مال الغريم يقسم على الفرماء والموصى لهم أبداً، حتى يسهم، وليس كذلك أمر العول، فإن كل ما خلق الله تعالى في الدنيا والجنّة والنار والعرش لا يتسع لأكثر من: نصفين، أو ثلاثة أثلاث، أو أربعة أرباع، أو ستة أسداس، أو ثمانية أثمان، فمن الباطل أن يكلفنا الله عز وجل الحاحاً وما ليس في الواسع، ومن الباطل أن يكلفنا من المخرج من ذلك والمخلص منه ما لم يبين عنا كيف نعمل فيه.

وأما قولهم ليس بعضهم أولى بالحليطة من بعض فكلّام صحيح إن زيد فيه ما ينقص منه، وهو أن لا يوجب حظ بعضهم دون بعض نص أو ضرورة.

ويقال لهم هاهنا أيضاً: ولا لكم أن تحطوا أحداً من الورثة ثمّا جعل الله تعالى باحتياطك وطلبك، لكن بنص أو ضرورة.

وأما دعواهم التناقص من المانعين بالعول في المسألة التي ذكروا فسندكرها إن شاء الله تعالى ونرى أنهم لم يتناقضوا فيها أصلاً. فإذا قد بطل كل ما شغبوا به فالواجب أن ننظر فيما احتج به المبطون للعول.

فوجدنا ابن عباس في الخبر الذي قد أوردنا من طريق عبيد الله بن عبد الله عنه قد انتظم بالحجّة في ذلك بما لا يقدر أحد على الاعتراض فيه، وأوّل ذلك إخباره بأن عمر أوّل من عال الفرائض باعترافيه؛ أنه لم يعرف مراد الله تعالى في ذلك، فصَحَّ أنه رأيي لم يتقدمه سنة - وهذا يكفي في ردّ هذا القول.

وأما ابن عباس فإنه وصف أن قوله في ذلك هو نص القرآن، فهو الحق، ويبرهن أن الكلام في العول لا يقع إلا في فريضة

مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً: النصفان قد ذهباً بالمال، أين موضع الثلث؟ فقال له زفر: يا ابن عباس من أوّل من أعال الفرائض؟ فقال: عمر بن الخطاب، لما التقت عنده الفرائض، ودافع بعضها بعضاً، وكان امرأ ورعاً، فقال: والله ما أدري إيهكم قَدَمَ الله عز وجل ولا إيهكم آخر، فما أجّد شيئاً هو أوسع من أن أقسم ببتكم هذا المال بالخصص، فادخل على كل ذي حق ما دخل عليه من العول.

قال ابن عباس: وإيهم الله لو قدّم من قَدَمَ الله عز وجل ما عالّت فريضة، فقال له زفر: وإيهما يا ابن عباس قَدَمَ الله عز وجل.

قال: كل فريضة لم يهبطها الله عز وجل عن فريضة إلا في فريضة، فهذا ما قدّم.

وأما ما اختر فكل فريضة إذا زالت عن فرضها لم يكن لها إلا ما بقي، فذلك الذي اختر.

فأما الذي قدّم، فالزوج له النصف، فإن دخل عليه ما يزيده رجع إلى الربع لا يزياله عنه شيء. والزوجة لها الربع، فإن زالت عنه صارت إلى الثمن لا يزيالها عنه شيء. والأُم لها الثلث فإن زالت عنه بشيء من الفرائض ودخل عليها صارت إلى السدس لا يزيالها عنه شيء، فهذه الفرائض التي قدّم الله عز وجل. وأني اختر: فريضة الأعوات والبنات لمن النصف فما فوق ذلك، والثلاثان، فإذا أزالتهن الفرائض عن ذلك لم يكن لمن إلا ما يبقى. فإذا اجتمع ما قدّم الله عز وجل وما اختر: يبدؤ بمن قدّم وأعطى حقه كاملاً، فإن بقي شيء كان لمن آخر، وإن لم يبق شيء فلا شيء له، فقال له زفر: فما منعك يا ابن عباس أن تشير عليه بهذا الرأي.

قال ابن عباس: هبته.

قال ابن شهاب: والله لولا أنه تقدّمه إمام عادل لكان أمره على الورع فامضى امرأ مضى ما اختلفت على ابن عباس من أهل العلم اثنان فيما قال.

ويقول ابن عباس هذا يقول عطاء وعمد بن علي بن أبي طالب، وعمد بن علي بن الحسين، وأبو سليمان، وجميع أصحابنا، وغيرهم.

قال أبو حمزة: فنظرونا فيما احتج به من ذهب إلى العول فوجدنا ما ذكره عمر رضي الله عنه من أنه لم يعرف من قدّم الله تعالى، ولا من آخر. زاد المشأخرون منهم أن قالوا: ليس بعضهم أولى بالحليطة من بعض فالواجب أن يكونوا كالفرماء والموصى لهم،

القرآن .

فيها إِبْرَانُ زَوْجٌ وَزَوْجَةٌ وَأَخَوَاتٌ وَبَنَاتٌ فَقَطْ، أَوْ بَعْضُهُمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَا يَشْكُ ذُو مَسْكَةٍ عَقْلِي فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
لَمْ يَرِدْ قَطْ إِعْطَاءُ فَرَاغٍ لَا يَسْعَاهَا الْمَالُ.

وَوَجَدْنَا ثَلَاثَ حُجَجٍ قَاطِعَةٍ مُوجِبَةٍ صَحَّةَ قَوْلِ إِبْرِي
عَبَّاسٍ.

إِحْدَاهَا : الَّتِي ذَكَرَ مِنْ تَقْدِيمِ مَنْ لَمْ يَعْطَلِ اللَّهَ تَعَالَى قَطْ عَنْ
فُرْضِ مَسْمًى، عَلَى مَنْ حَطَّهُ عَنِ الْفُرْضِ الْمَسْمًى إِلَى أَنْ لَا يَكُونَ
لَهُ إِلَّا مَا بَقِيَ.

وَالثَّانِيَةُ : أَنَّهُ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ عَرَفْنَا أَنَّ تَقْدِيمَ مَنْ أَوْجِبَ
اللَّهُ تَعَالَى مِيرَاثَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَمَنْ لَا يَنْتَعِ مِنْ الْمِيرَاثِ مَانِعٌ
أَصْلًا، إِذَا كَانَ هُوَ وَالْيَتَّى حَرَمَيْنِ عَلَى دِينٍ وَاحِدٍ، عَلَى مَنْ قَدْ
يَرِثُ وَقَدْ لَا يَرِثُ، لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَنْتَعِ اللَّهَ تَعَالَى قَطْ مِنَ الْمِيرَاثِ لَا
يَحِلُّ مَنَعُهُ تَمَامًا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ، وَكُلُّ مَنْ قَدْ يَرِثُ وَقَدْ لَا يَرِثُ،
بِفَالِضْرُورَةٍ تَدْرِي أَنَّهُ لَا يَرِثُ إِلَّا بَعْدَ مَنْ يَرِثُ وَلَا بَدْلًا.

وَوَجَدْنَا الزَّوْجِينَ وَالْأَبْوِينَ يَرِثُونَ أَبَدًا عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَوَجَدْنَا الْأَخَوَاتِ قَدْ يَرِثْنَ وَقَدْ لَا يَرِثْنَ.

وَوَجَدْنَا الْبَنَاتِ لَا يَرِثْنَ إِلَّا بَعْدَ مِيرَاثِ مَنْ يَرِثُ مَعَهُنَّ.

وَالثَّالِثَةُ : أَنَّ نَظَرَ فِيمَنْ ذَكَرْنَا فَإِنَّ وَجْدَنَا الْمَالَ لَا يَتَسَعُّ
لِفَرَاغِهِمْ أَيْقَنَّا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَرَادَهُمْ فِي تِلْكَ الْفَرِيضَةِ نَفْسَهَا
بِمَا سَمِّيَ هُمْ فِيهَا فِي الْقُرْآنِ، وَإِنْ وَجَدْنَا الْمَالَ لَا يَتَسَعُّ لِفَرَاغِهِمْ
نَظَرْنَا فِيهِمْ وَاحِدًا وَاحِدًا، فَمَنْ وَجَدْنَا تَمَنَّا ذَكَرْنَا قَدْ انْتَفَقَ جَمِيعُ
أَهْلِ الْإِسْلَامِ اتِّفَاقًا مُقْطوعًا بِمَعْلُومٍ بِالضَّرُورَةِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ
فِي تِلْكَ الْفَرِيضَةِ مَا ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْقُرْآنِ أَيْقَنَّا قَطْعًا أَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى لَمْ يَرِدْهُ قَطْ فِيمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ فَلَمْ نَعْطِهِ إِلَّا مَا اتَّفَقَ لَهُ
عَلَيْهِ فَإِنَّ لَمْ يَتَّفَقْ لَهُ عَلَى شَيْءٍ لَمْ نَعْطِهِ شَيْئًا، لِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ أَنَّ لَا
مِيرَاثَ لَهُ فِي النُّصُوصِ فِي الْقُرْآنِ.

وَمَنْ وَجَدْنَا تَمَنَّا ذَكَرْنَا قَدْ اخْتَلَفَ الْمُسْلِمُونَ فِيهِ.

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ : لِمَا مَا سَمَى اللَّهُ تَعَالَى لَهُ فِي الْقُرْآنِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَيْسَ لَهُ إِلَّا بَعْضُ الْمَسْمًى فِي الْقُرْآنِ، وَجِبَ
وَلَا بَدْلًا يَقِينُ أَنَّ قُضِيَ لَهُ بِالنُّصُوصِ فِي الْقُرْآنِ، وَأَنَّ لَا يَلْتَفِتَ إِلَى
قَوْلِ مَنْ قَالَ بِخِلَافِ النَّصِّ، إِذْ لَمْ يَأْتِ فِي تَصْحِيحِ دَعْوَاهُ بِنَصٍّ
آخَرَ.

وَهَذَا غَايَةُ الْبَيَانِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى شَذُوزِ شَيْءٍ عَنْ هَذِهِ
الْقَضِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَبْوِينَ، وَالزَّوْجِينَ فِي مَسَائِلِ الْعَوْلِ كُلِّهَا يَقُولُ
الْمُبْطَلُونَ لِلْعَوْلِ: إِنَّ الْوَاجِبَ لَهُمْ مَا سَمَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ فِي

وَقَالَ الْقَاتِلُونُ بِالْعَوْلِ: لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا بَعْضُهُ، فَوَجِبَ الْأَخْذُ
بِنَصِّ الْقُرْآنِ لَا بِقَوْلِ مَنْ خَالَفَهُ.

وَأَمَّا الْأَخَوَاتُ وَالْبَنَاتُ: فَقَدْ أَجْمَعَ الْقَاتِلُونُ بِالْعَوْلِ
وَالْمُبْطَلُونَ لِلْعَوْلِ، وَلَيْسَ فِي أَهْلِ الْإِسْلَامِ هَسَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ ثَالِثَ
لَهُمَا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَوْجِدَ لهُمَا ثَالِثَ، إِذْ لَيْسَ فِي الْمُمْكِنِ إِلَّا اثْنَانِ
أَوْ ثَلَاثَةٌ: عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي جَمِيعِ مَسَائِلِ الْعَوْلِ لَهَا مَا جَاءَ فِي
نَصِّ الْقُرْآنِ، لَكِنْ إِمَّا بَعْضُ ذَلِكَ، وَإِمَّا لَا شَيْءَ فَكَانَ إِجْمَاعُهُمْ
حَقًّا بَلَا شَكٍّ، وَكَانَ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ لَا تَقْوَمُ بِهِ حُجَّةٌ، إِذْ لَمْ يَأْتِ بِهِ
نَصٌّ، فَوَجِبَ إِذْ لَا حَقَّ لَهَا بِالنَّصِّ أَنْ لَا يَعْطَاوُ إِلَّا مَا صَحَّ
الْإِجْمَاعُ لَهَا بِهِ، فَإِنَّ لَمْ يَجْمَعْ لَهَا عَلَى شَيْءٍ وَقَدْ خَرَجَ بِالإِجْمَاعِ
وَالضَّرُورَةِ عَنِ النَّصِّ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ شَيْئًا بَغَيْرِ نَصٍّ وَلَا
إِجْمَاعٍ - وَهَذَا بَيَانٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الَّتِي ادَّعَاوُا عَلَيْنَا فِيهَا التَّنَاقُضَ، فَهِيَ: زَوْجٌ،
وَأُمٌّ، وَاخْتَانٌ لِأَبِي، وَاخْتَانٌ لِأُمٍّ وَمَسْأَلَةٌ أُخْرَى ادَّعَاوُا فِيهَا التَّنَاقُضَ
عَلَى بَعْضِنَا دُونَ بَعْضٍ، وَهِيَ: زَوْجٌ، وَأُمٌّ، وَاخْتَانٌ لِأُمٍّ.

فَقَالُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كُلِّ هَذِهِ أَوَّلُو فُرْضِ مَسْمًى، لَا
يَرِثُ مِنْهُمْ أَحَدٌ بَغَيْرِ الْفُرْضِ الْمَسْمًى فِي شَيْءٍ مِنَ الْفَرَاغِضِ،
وَلَيْسَ هَاهُنَا مِنْ يَرِثُ مَرَّةً بِفُرْضِ مَسْمًى فَتَقْدُمُوهُ، وَمَرَّةً مَا بَقِيَ
فَنَسْقُطُوهُ أَوْ تَوَخَّرُوهُ.

وَقَالُوا فِي الْأُمِّ وَالْأَخَوَاتِ الشَّقَاقِ، أَوِّ لِلْأَبِ فَقَطْ، أَوْ لِلْأُمِّ
فَقَطْ، تَمَنَّا قَدْ يَرِثُ وَقَدْ لَا يَرِثُ شَيْئًا: فَمَنْ أَيْنَ لَكُمْ إِسْقَاطُ بَعْضِ
وِثَائِتِ بَعْضٍ؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا - مَسْأَلَةُ: الزَّوْجِ، وَالْأُمِّ، وَالْأَخْتَيْنِ
لِلْأَبِ، وَالْأَخْتَيْنِ لِلْأُمِّ. فَلَا تَنَاقُضَ فِيهَا أَصْلًا، لِأَنَّ الْأَخْتَيْنِ لِلْأَبِ
قَدْ يَرِثَانِ بِفُرْضِ مَسْمًى مَرَّةً، وَقَدْ لَا يَرِثَانِ إِلَّا مَا بَقِيَ - إِنْ بَقِيَ
شَيْءٌ: فَلَا يُعْطِيَانِ مَا لَمْ يَأْتِ بِهِ نَصٌّ لهُمَا، وَلَا اتِّفَاقٌ. وَلَيْسَ لِلْأُمِّ
هَاهُنَا إِلَّا السُّدُسُ؛ لِأَنَّ لِلْمَسْتِ إِخْوَةً، فَوَجِبَ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ
بِالنَّصِّ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ بِالنَّصِّ، فَذَلِكَ الثَّلَاثَانِ، وَلِلْأَخْتَيْنِ لِلْأُمِّ
الْثَلَاثُ بِالنَّصِّ.

وَأَيْضًا: فَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ جَمْعٌ عَلَى تَوْرِيثِهِمْ فِي هَذِهِ الْفَرِيضَةِ
بَلَا خِلَافٍ مِنْ أَحَدٍ، وَخْتَلَفَ فِي حُطْمِهِمْ فَوَجِبَ تَوْرِيثُهُمْ بِالنَّصِّ
وَالْإِجْمَاعِ، وَبَطَلَ حُطْمُهُمُ بِالذَّعْوَى الْمُخَالَفَةِ لِلنَّصِّ، وَصَحَّ بِالإِجْمَاعِ
الْمُتَّفِقِينَ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُعْطِ الْأَخْتَيْنِ لِلْأَبِ فِي هَذِهِ الْفَرِيضَةِ
الثَّلَاثَيْنِ، وَلَا نَصَّ لهُمَا بِغَيْرِهِ، وَلَمْ يَجْمَعْ لهُمَا عَلَى شَيْءٍ يُعْطِيَانِهِ، فَإِذَا
لَا مِيرَاثَ لهُمَا بِالنَّصِّ وَلَا بِالإِجْمَاعِ: فَلَا يَجُوزُ تَوْرِيثُهُمَا أَصْلًا.

وأما مسألة: الرّوج، والأُمّ، والأختين للأُمّ: فإنّها لا تارم أباً سليمان ومن وافقه عَمَّنْ يحطُّ الأُمُّ إلى السُّدُسِ بالاثنتين من الإخوة.

وأما عَمَّنْ ومن أخذ بقول ابن عباس في أن لا يحطُّ إلى السُّدُسِ إلا بثلاثٍ من الإخوة فصاعداً، فوجوبها فيها - وبالله تعالى التوفيق.

أن الرّوج والأُمّ يرثان بكل وجه، وفي كل حال.

وأما الأختان للأُمّ: فقد يرثان وقد لا يرثان، فلا يجوز منع من عَمَّنْ على يقين من أن الله تعالى أوجب له الميراث في كل حال وأبداً، ولا يجوز تورث من قد يرث وقد لا يرث إلا بعد تورث من عَمَّنْ على يقين من وجوب تورثه وبعد استيفائه ما نصّه الله تعالى له عليه، فإن فضل عنه شيء أخذه الذي قد لا يرث، وإن لم يفضل شيء لم يكن له شيء، إذ ليس في وسع الكلّف إلا هذا، أو مخالفة القرآن بالدعوى بلا برهان: فللزوج النصف بالقرآن، وللأُم الثلث بالقرآن، فلم يبق إلا السُّدُس، فليس للإخوة للأُم غيره، إذ لم يبق لهم سواء - وبالله تعالى التوفيق.

١٧١٨- مسألة: وإن مات وترك ولداً ذكراً أو أنثى، أو ولد ولو ذكر كذلك، أو ترك أباً أو جدّاً لأب، وترك أماً لأُم، أو أختاً لأُم، أو أختاً لأُم، أو إخوة لأُم: فلا ميراث لوليد الأُم أصلاً، فإن لم يترك أحداً عَمَّنْ ذكرنا: فللأخ للأُم السُّدُس فقط، وللأخت للأُم السُّدُس فقط، فإن كان أختاً وأماً لأُم: فلهما الثلث بينهما على السواء، لا يفضل الذكور على الأنثى.

وكذلك إن كانوا جماعة: فالثلث بينهم شرعاً سواء.

وكذلك إن وجب لهم السُّدُس في مسألة العول ولا فرق.

برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾.

وهذا قولنا، وقول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبي سليمان، وغيرهم: إلا واثنتين رويتا عن ابن عباس.

إحداهما: أن الإخوة للأُم يقسمون الثلث للذكر مثل حظ الأنثيين.

والثانية: أن الأخ للأُم والأخت للأُم يرثان مع الأب.

فأما المسألة الأولى: فلا تقول بها؛ لأنها خلاف قول الله تعالى: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾ ولقد كان يلزم القائلين بالقياس أن يقولوا بهذه القول قياساً على ميراث الإخوة للأب، أو

الأشقاء، وبالله لو صح شيء من القياس لكانت هذه المسألة أولى بالصحة من كل ما حكموا فيه بالقياس، وأيسر هذا القياس من قياسهم ميراث البنين على ميراث الأخنتين، وسائر تلك القياسات الفاسدة؟.

وأما المسألة الثانية: فلم تصح عن ابن عباس إلا في السُّدُس الذي حطه الإخوة من ميراث الأُم فردوها إلى السُّدُس عن الثلث فقط، والمشهور عنه خلافها - ولم نقل بها: لأن الله تعالى سمى هذا التوريث كلالاً فوجب أن تعرف ما الكلال وما أراد الله تعالى بهذه اللفظة، ولا يجوز أن يخبر عن مراد الله عز وجل إلا بنص ثابت، وإجماع متيقن، وإلا فهو افتراء على الله تعالى. فوجدنا: من يرثه إخوة أو أخوان أو أخ: إمّا شقيق، وإمّا لأب، وإمّا لأُم - ولا ولد له ولا ابنة، ولا ولد ابن ذكر - وإن سفل - ولا أب ولا جد لأب - وإن علا - فهو كلال، ميراثه كلاله بإجماع مقطوع عليه من كل مسلم.

ووجدنا أن من نقص من هذه الصفات شيء فقد اختلف فيه: أمو كلاله أم لا؟ فلم يجز أن يقطع على مراد الله تعالى إلا بالإجماع المتيقن الثابت - إذا لم نخذ نصاً مفسراً - فوجب بهذا أن لا يرث الإخوة كيف كانوا، إلا حيث يعدم كل من ذكرنا، إلا أن يوجب ميراث بعضهم نص صحيح يوقف عنده، وليس ذلك إلا في موضعين فقط:

وهو الأخ الشقيق، أو للأب مع الابنة فصاعداً، وأخت مثله مع فصاعداً، ما لم يستوفى البنات الثلاث.

والموضع الثاني: الأخت كذلك مع البنت، أو البنات حيث لا عاصب للميت فقط - وبالله تعالى التوفيق.

١٧١٩- مسألة: ومن ترك ابناً وابنة، أو ابناً وابنتين فصاعداً، أو ابنة وابناً فاكتر، أو اثنتين وبنتين فاكتر: فللذكر سهمان، وللأنثى سهم. هذا نص القرآن، وإجماع متيقن.

١٧٢٠- مسألة: والأخ، والأخت الأشقاء أو للأب فقط فصاعداً - كذلك أيضاً للذكر مثل حظ الأنثيين - وهذا نص القرآن، وإجماع متيقن.

١٧٢١- مسألة: فإن كان أخ شقيق واحد فاكتر، ومعه أخت شقيقة فاكتر، أو لا أخت معه: لم يرث هاتين الأخ لأب، ولا الأخت للأب شيئاً.

وهذا نص قول رسول الله ﷺ: «فَمَا أَهَتْ الْفَرَايِضُ

فإن كانتا شقيقتين، وأختاً أو أخوات لأب، وأخاً لأب؛
فللتان للشقيقتين، والباقي للأخ الذكر، ولا شيء للأخت لأب،
ولا للأخوات لأب.

روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو شهاب عن
الأعمش عن أبي الصّحى - هو مسلم بن صبيح - عن مسروق
بن الأجدع قال: كان ابن مسعود يقول في أخوات لأب وأم،
وأخوة وأخوات لأب؛ للأخوات من الأب والأم؛ الثلثان، وسائر
المال للذكور دون الإناث.

وبه إلى، سعيد أخبرنا أبو معاوية أخبرنا الأعمش عن
إبراهيم عن مسروق: أنه كان يأخذ بقول عبد الله في أخوات
لأب وأم؛ فجعل ما بقي من الثلثين للذكور دون الإناث، فخرج
إلى المدينة فجاء وهو يرى أن يشرك بينهم، فقال له علقمة: ما
ذلك عن قول عبد الله، أثبتت أحداً هو أثبت في نفسك منه؟

قال: لا، ولكن لقيت زيد بن ثابت فوجدته في الراسخين
في العلم.

ومن طريق وكيع أخبرنا سفيان عن معبد بن خالد عن
مسروق عن عبد الله بن مسعود: أنه قال في أختين لأب وأم،
وأخوة وأخوات لأب: إن للثنتين للأب والأم؛ الثلثين، فما بقي
فللذكور دون الإناث - وإن عاشت شركت بينهم، فجعلت ما
بقي بعد الثلثين للذكر مثل حظ الأنثيين.

ومن طريق وكيع عن سفيان عن الأعمش عن إبراهيم
النخعي، قال: قال مسروق رأيت زيد بن ثابت وأهل المدينة
يشركون بينهم، قال الأعمش: وكان ابن مسعود يقول في أخت
لأب وأم، وأخوة لأب؛ هذه النصف، ثم ينظر؛ فإن كان إذا قاسم
بها الذكور أصابها أكثر من السدس لم يزد عليها السدس، وإذا
أصابها أقل من السدس: قاسم بها - وكان غيره من أصحاب
عمر بن الخطاب يقولون: هذه النصف، وما بقي للذكر مثل حظ
الأنثيين.

ومن طريق وكيع أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن حكيم
بن جابر عن زيد بن ثابت أنه قال فيها: هذا من قضاء أهل
الجاهلية: أن يرث الرجال دون النساء.

قال علي: يقول ابن مسعود يقول علقمة، وأبو ثور،
واختلف فيه على أبي سليمان.

قال أبو محمد: احتج من خالف ابن مسعود بظاهر قول
الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ بَيْنَ خَطِّ
الْأُنثَيْنِ﴾ وما ذكرنا من أنه قول سائر أصحاب عمر بن الخطاب وأنه

فلأولى رجل ذكر، وإجماع متيقن أيضاً، والأقرب بالأمر وقد
استويا في الأب أولى ممن لم يقرب بالأمر بضرورة الحسن.

١٧٢٢- مسألة: ومن ترك أختاً شقيقة، وأخاً لأب،
أو إخوة ذكراً لأب؛ فللشقيقة النصف، وللأخ لأب أو الإخوة
من الأب: ما بقي - وإن كثروا - وهذا إجماع متيقن، ونص
القرآن والسنة.

فإن ترك أختين شقيقتين فصاعداً، أو أختاً، أو إخوة لأب؛
فللشقيقتين فصاعداً الثلثان، وما بقي؛ فللأخ، أو الإخوة لأب،
كما قلنا.

١٧٢٣- مسألة: فإن ترك أختاً شقيقة، وأختاً لأب،
أو أخوات لأب؛ فللشقيقة النصف، وللتي لأب أو اللواتي
لأب: السدس فقط - وإن كثروا - لقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ
اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ فلم يجعل تعالى للأخوات وإن
كثرن إلا الثلثين.

فإن ترك أيضاً أختاً لأم: كان لها سدس خامس.
وكذلك لو كان أختاً لأم.

فإن كان إخوان لأم، أو أختان لأم، أو أختاً، أو أختاً، أو
إخوة كثيراً لأم: فالثلث الباقي لها أو لهم أو لهن - وهذا نص
كما أوردناه، وإجماع متيقن.

فإن ترك شقيقتين وأخوات لأب، وابن عم أو عملاً،
فللشقيقتين: الثلثان، وللعم، أو لابن العم ما بقي، ولا شيء
للواتي لأب.

وهذا دليل النص وإجماع متيقن إلا شيئاً ذكر عن الحسن
البصري: أن الثلث الباقي للواتي لأب، ولم يقل ذلك حيث
يوجد عاصب ذكر.

وكذلك لو ترك أختين شقيقتين، وأختين لأم، وأخوات أو
أختاً لأب، أو إخوة لأب، فللشقيقتين فصاعداً: الثلثان، وللبنتين
للأم فصاعداً الثلث - ولا شيء للأخت لأب، ولا للأخوات
لأب، ولا للإخوة لأب.

وهذا دليل النص، كما ذكرنا، وإجماع متيقن مقطوع به.

١٧٢٤- مسألة: ولو ترك أختاً شقيقة، وإخوة
وأخوات لأب، فللشقيقة: النصف، وما بقي بين الإخوة
والأخوات لأب، ما لم يتجاوز ما يجب للأخوات السدس ولا
يزد على السدس أصلاً، ويكون الباقي للذكر وحده.

من قضاء أهل الجاهلية.

القرآن وإجماع متيقن.

قال علي: ليس قضاء أهل الجاهلية ما أوجهه القرآن.

١٧٢٦ - مسألة: ولا يرث بنو الابن مع الابن الذكر شيئاً - أباهم كان أو عمهم. ولا يرث بنو الأخ الشقيق أو لأب مع أخ شقيق أو لأب - وهذا نص كلام النبي ﷺ في قوله: «فلاولى رجل ذكر» وإجماع متيقن.

١٧٢٧ - مسألة: ومن ترك ابنةً، وبني ابن ذكوراً، فلايته النصف وبني الابن الذكور ما بقي.

فإن ترك ابنتين فصاعداً، وبني ابن ذكوراً فلبنتين الثلثان، وما بقي فلبني الابن - فإن لم يترك ابنةً، ولا ولداً، وترك بنت ابن، فلها النصف، فإن كانتا اثنتين، فلهما الثلثان، فإن ترك بنات ابن وبني ابن: فاللأب بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

فإن ترك ابنةً وابنةً ابن، أو بنتي ابن، أو بنات ابن: فلابنة النصف ولبنات الابن، أو لبنتي الابن، أو لبنات الابن: السدس فقط - وإن كثرت - والباقي للعاصب..

فإن ترك ابنتين وبنات ابن وعماً وابن عم، أو أختاً، أو ابن أخ: فلبنتين الثلثان، ويكون ما بقي للعم، أو لابن العم، أو للأخ، أو لابن الأخ - ولا شيء لبنات الابن، وهذا كله نص وإجماع متيقن، إلا في مسألة واحدة نذكرها إن شاء الله تعالى الآن.

١٧٢٨ - مسألة: ومن ترك ابنةً وبني ابن ذكوراً وإناثاً: فلبنتي النصف - ثم ينظر: فإن وقع لبنات الابن بالقسامه السدس فاقبل قاسم، وإن وقع لمن أكثر لم يزدن على السدس.

فإن ترك ابنتين وبني ابن ذكوراً وإناثاً: فلبنتين الثلثان، والباقي للذكور ولد الولد دون الإناث.

فإن ترك ابنةً، وبنت ابن، وبني ابن ابن: فلبنتي النصف، ولبنات الابن السدس.

وكذلك لو كن أكثر - والباقي للذكور ولد الولد دون الإناث.

وهو قول ابن مسعود، وعلقمة، وأبي ثور، وأبي سليمان:

وقال آخرون: بل يقاسم الذكر من ولد الولد من في درجته من الإناث ويقاسم أيضاً ولد الولد عماتيه، للذكر مثل حظ الأنثيين.

وهذا خطأ، والحجة فيه كالحجة في الإخوة والأخوات للأب مع الأخت والأخوات الشقائق، سواء سواء، حرفاً حرفاً.

وقد صح الإجماع على توريث العم، وابن العم، وابن الأخ: دون العم، وبنت العم، وبنت الأخ - فهل هذا من قضاء أهل الجاهلية.

وأما قول الأعمشي: إن سائر أصحاب محمد ﷺ على خلاف هذا. فنقول للمحتج بهذا: هيك صح لك ذلك - وهو لا يصح - عن سنة منهم، وهذا حجة عندك؛ لأنه إجماع أم لماذا؟

فإن قال: ليس إجماعاً.

قلنا له: فما ليس إجماعاً ولا نصاً: فلا حجة فيه، وإن كان هو إجماعاً.

قلنا: فمخالف الإجماع: كافر أو فاسق، فانظر فيمت تدخل، وبماذا تصف ابن مسعود، والله إن المرص به في ذلك هو المستحق لهاتين الصفتين، لا ابن مسعود المقتطوع له بالجن، والعلم، والدين، والإيمان.

وأما الآية: فهي حجة عليهم؛ لأن الله تعالى إنما قال ذلك فيما يرثه الإخوة والأخوات بالتصميم، لا فيما ورثه الأخوات بالفرضي المسمى، والنص قد صح بأن لا يرث الأخوات بالفرضي المسمى أكثر من الثلثين.

وقد أجمع المخالفون لنا: على أن من ترك أختاً شقيقة، وعشر أخوات لأب، وعماً أو ابن عم، أو ابن أخ: فإنه ليس للأخوات لأب إلا السدس فقط، والباقي لمن ذكرنا.

وأجمعوا على أنه لو ترك أختين شقيقتين، وعشر أخوات لأب، وعماً أو ابن عم، أو ابن أخ: أن اللواتي لأب لا يرثن شيئاً أصلاً، فمن أين وجب أن يرثن مع الأخ، ولا يرثن مع العم، ولا مع ابن العم، ولا مع ابن الأخ؟ وقال رسول الله ﷺ: «ألحقوا الفرائض بأصحابها، فما بقيت الفرائض فلاولى رجل ذكر» والفرائض في هذه المسألة إنما هو النصف للشقيقة، أو الثلثان للشقيقتين، أو النصف للشقيقة، والسدس للتي لأب أو اللواتي لأب فقط، فصح أن الباقي لأول رجل ذكر، وهذا مما خالفوا فيه النص والقياس - وبالله تعالى التوفيق.

١٧٢٥ - مسألة: ولا يرث مع الابن الذكر أحد إلا البنات، والأب والأم، والجدة والجدة، والزوجة فقط. وولد الحرّة والأمّة سواء في الميراث إذا كانت أمه أم ولد أبيه، وكان الولد حرّاً، وإن كانت أمه أمه لغير أبيه، وهذا كله عموم

وبالله تعالى التوفيق.

١٧٢٩- مسألة: والجدّة توث الثلث إذا لم يكن للميت أم حيث توث الأم الثلث، وتوث السّسن حيث توث الأم السّسن، إذا لم يكن للميت أم. وتوث الجدّة وابنها أبو الميت حي، كما توث لو لم يكن حيًا.

وكل جدّ توث إذا لم يكن هنالك أم أو جدّة أقرب منها فإن استويين في الدّرجة اشتركن في الميراث المذكور. وسواء فيما ذكرنا أم الأم، وأم الأب، وأم أم الأم، وأم أم الأب، وأم أبي الأب، وأم أبي الأم.

وهكذا أبدًا.

وهذا مكان اختلف النّاس فيه: فروي عن أبي بكر أنّه لم يورث إلا جدّة واحدة، وهي أم الأم فقط - وروي عنه، وعن غيره، توريث جدّتين فقط، وهما: أم الأم وأمهاتها، وأم الأب وأمهاتها.

وقالت طائفة: بتوريث ثلاث جدّات، وهما اللّتان ذكرنا، وأم أبي الأب وأمهاتها.

وروي عن طائفة: توريث كل جدّة إلا جدّة من قبل أبي أم، أو من قبل أبي جدّة.

وقال بعضهم: لا توث الجدّة والجدّتان والأكثر إلا السّسن فقط.

وقال بعضهم: إن كانت التي من قبل الأم أقرب انفردت بالسّسن ولم توث معها التي من قبل الأب، فإن كانت التي من قبل الأب مساوية للتي من قبل الأم أو كانت التي من قبل الأم أبعد اشتركتا في السّسن.

وقالت طائفة: لا توث الجدّة ما دام ابنها الذي صارت به جدّة حيًا.

برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿وَوَرَّثَهُ أَبَوَاهُ فَلَاثَمُ الثَّلَاثِ﴾.

وقال تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَ آبَاؤُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ﴾ فجعل آدم وامرأته - عليهما السلام - ابوين، فهذا نص القرآن.

وقد جرّ قوم على الكذب هاهنا فادّعوا الإجماع على أن ليس للجدّة إلا السّسن - وهذا من تلك الجسرات - كتب ليّ علي بن إبراهيم التّبريزي الأزدي، قال: أخبرنا أبو الحسين عمّد بن عبد الله المعروف بابن اللّبان أخبرنا دعلج بن أحمد أخبرنا الجارودي أخبرنا عمّد بن إسماعيل الصّائغ أخبرنا أبو نعيم الفضل بن دكين عن شريك عن ليس عن طلوس عن ابن

عبّاس، قال: الجدّة بمنزلة الأم إذا لم تكن أم - وقال طاووس: الجدّة بمنزلة الأم توث ما توث الأم - وما وجدنا إيجاب السّسن للجدّة إلا مرسلا عن أبي بكر، وعمّر، وابن مسعود، وعلي، وزيد: حصة فقط، فأين الإجماع؟

قال أبو عمّد: لا سيّما من ورث الجد ميراث الأب فإنّه ناقض، إذ لم يورث الجدّة ميراث الأم.

فإن قيل: إن خير منصور عن إبراهيم النّخعي «أطعم رسول الله ﷺ ثلاث جدّات السّسن»:

رويناه من طريق سفيان الثّوري، وحماد بن زيد، وجابر بن عبد الحميد، كلّهم عن منصور عن إبراهيم كذا.

وخبر مالك عن الزّهرى عن عثمان بن إسحاق بن خوشة عن قبيصة بن ذؤيب: أن المغيرة بن شعبة، وعمّد بن سلمة شهدا عند أبي بكر الصّدّيق إن رسول الله ﷺ «أعطى الجدّة السّسن»

وخبر ابن وهب عن سمع عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر يحدث عن علي بن أبي طالب إن رسول الله ﷺ «أطعم جدّتين السّسن، إذا لم تكن أم، أو شيء دونهما، فإن لم توجد إلا واحدة: فلها السّسن».

وخبر أبي داود السّجستاني أخبرنا عمّد بن عبد العزيز بن أبي رزمة أخبرني أبي أخبرنا عبيد الله التّكفي عن ابن بريدة عن أبيه: أن النبي ﷺ «جعل للجدّة السّسن إذا لم يكن دونها أم».

وروي نحو هذا عن ابن عبّاس. قالوا: ومن الحال أن يكون هذا عن ابن عبّاس ويخالفه.

قلنا: هذا كله لا يصحّ منه شيء. حديث قبيصة منقطع، لأنّه لم يذكر إبا بكسر، ولا سمعه من المغيرة ولا عمّد، وخبر إبراهيم مرسل.

ثمّ لو صحّا كان فيه خلاف لقولنا: لأننا نقول بتوريثها السّسن من حيث توث الأم السّسن مع الولد والإخوة.

وأما خبر بريدة فعبد الله التّكفي مجهول. وخبر علي أفسدها كلّها، لأن ابن وهب لم يسمّ من أخبره به عن عبد الوهاب.

وأيضاً فعبد الوهاب هالك ساقط.

وأيضاً فلا سماع يصحّ لجاهل من علي والرواية عن ابن عبّاس لا يعرف خروجها، ولو صحّت لكان كما ذكرنا من أن لها

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ، وَابْنِ عَيْنَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَدَخَلَ حَدِيثُ أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ الْجُبَّارِ بْنِ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ، وَابْنِ الزُّنَادِ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَرَثَ الْجَدَّةُ أُمُّ الْأُمِّ السُّدُسُ، فَلَمَّا كَانَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ جَاءَهُ الْجَدَّةُ أُمُّ الْأَبِ، فَقَالَ: هَا: مَا لَكَ يَا كِتَابَ اللَّهِ شَيْءٌ، وَسَوْفَ أَسْأَلُكَ النَّاسَ؟.

قَالَ: فَلَمْ يَجِدْ أَحَدًا يَخْبِرُهُ شَيْئًا، فَقَالَ غُلَامٌ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ: لَا تَوَرُّثَهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَهِيَ لَوْ تَرَكْتَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا وَرَثَهَا، وَهَذِهِ لَوْ تَرَكْتَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا لَمْ يَرِثَهَا ابْنُ ابْنَتِهَا، فَوَرَّثَهَا عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَيَجْعَلُ فِي الْجَدَّاتِ خَيْرًا كَثِيرًا. فَهَذَا أَبُو بَكْرٍ، وَعَمْرُ: جَعَلَ الْمِيرَاثَ لِلْجَدَّةِ الَّتِي لِلْأُمِّ دُونَ أُمِّ الْأَبِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ رَجَعَا عَنْ ذَلِكَ.

قُلْنَا: قَدْ قَالَ بُو، وَلَا حُجَّةَ إِلَّا فِي إِجْمَاعٍ مُتَّفِقٍ، فَلَا إِجْمَاعٌ مُتَّفِقٌ مَعَهُمْ أَصْلًا - وَقَدْ قَالَ بِذَلِكَ عَمْرُ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ كَمَا تَرَوْن.

وَهَذَا عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى عَنْ عَمْرِو قَضَى مَدَّةَ حَيَاتِهِ مَنَعَ يَسَعَ أُمُّ الْوَلَدِ، وَعَلِيُّ مَعَهُ يَوَاقِفُهُ، وَعُثْمَانُ أَيْضًا مَدَّةَ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا وَلِيَ عَلِيُّ خَالَفَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَزَ مَا سَلَفَ تَمَّا ذَكَرْنَا إِجْمَاعًا - فَهَذَا أَبْعَدُ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِجْمَاعًا، وَالْكَذِبُ عَلَى جَمِيعِ الْأَشْخَافِ أَشَدُّ عَارًا وَإِثْمًا مِنَ الْكَذِبِ عَلَى وَاحِدٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَا خَيْرَ فِيهِ، وَالْقَوْلُ بِالطَّلَنِ كَذِبٌ - نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يَرِثُ إِلَّا جَدَّتَانِ فَقَطْ: أُمُّ الْأُمِّ وَأُمُّهَا، وَأُمُّ أُمِّهَا، وَأُمُّ أُمِّهَا.

وَهَكَذَا أَبَدًا: أَمَّا.

فَأَمَّا فَقَطْ. وَأُمُّ الْأَبِ وَأُمُّهَا، وَأُمُّ أُمِّهَا، وَأُمُّ أُمِّهَا، وَهَكَذَا: أَمَّا.

فَأَمَّا فَقَطْ، وَلَا يَوَرِّثُونَ أُمَّ جَدٍّ أَصْلًا.

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، وَالزَّهْرِيِّ، وَرَبِيعَةَ، وَابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَابْنِ ثَوْرٍ، وَأَبِي سَلِيمَانَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يَرِثُ ثَلَاثُ جَدَّاتٍ فَقَطْ:

كَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ سَفِيانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ حُلَاوِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ لِابْنِ سَعْدٍ: اتَّعَضُّبَ عَلَيَّ أَنْ أَوَرِّثَ بَوَاحِدَهُ، وَأَنْتَ تَوَرِّثُ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ؟ أَفَلَا تَوَرِّثُ حَوَاءَ امْرَأَةِ آدَمَ.

السُّدُسُ حَيْثُ لِلْأُمِّ السُّدُسُ. وَهَلَا قَالُوا هَاهُنَا يَقُولُهُ الْمَعْرُوفُ إِذَا وَافَقَ تَقْلِيدُهُمْ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَمْ يَتْرِكْ مَا رَوَى إِلَّا لِأَمْرِ هُوَ أَقْوَى فِي نَفْسِهِ.

وَأَمَّا نَحْنُ فَلَوْ صَحَّ هَاهُنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُكْمٌ مُخْلَافٌ لِقَوْلِنَا لَقَلْنَا بِهِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَصُحَّ أَصْلًا.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ رَوَيْتُمْ فِي حَدِيثِ قَبِيصَةَ الْمَذْكُورِ: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: إِنَّ ابْنَ ابْنِي، أَوْ ابْنَ ابْنَتِي مَاتَ، وَقَدْ أَخْبَرْتُ أَنَّ لِي فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقًّا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا أَجِدُ لَكَ فِي الْكِتَابِ حَقًّا، وَمَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْضِي لَكَ بِشَيْءٍ وَسَأَلْتُ النَّاسَ.

قُلْنَا: إِنَّمَا أَخْبَرُ الصَّدِيقَ ﷺ عَنْ وَجُودِهِ وَسَمَاعِهِ وَصَدَقَ، وَقَدْ رَوَيْتُمْ فِي هَذَا الْخَبَرِ: أَنَّ الْغُبَيْرَةَ وَعُمَدَةَ بَنَ سَلْمَةَ سَمِعَا فِي ذَلِكَ مَا لَمْ يَسْمَعِ، فَرَجَعَ هُوَ ﷺ إِلَى مَا سَمِعَا تَمَّا لَمْ يَسْمَعْ هُوَ؟ فَأَيُّ غُرْبَةٍ أَنْ لَا يَجِدَ أَيْضًا فِي الْكِتَابِ فِي ذِكْرِهِ حَيْثُ مَا يَجِدُ غَيْرَهُ وَقَدْ مَنَعَ عَمْرُ مِنَ التَّزْيِيدِ عَلَى مَقْدَارِ مَا فِي الصَّدَاقِ، فَلَمَّا ذَكَرَ بِالْقَرَّانِ رَجَعَ، وَمِثْلُ هَذَا هُمْ كَثِيرٌ.

وَقَدْ وَجَدْنَا نَصًّا: أَنَّ الْجَدَّةَ أَحَدَ الْأُيُونِ فِي الْقُرْآنِ، وَمِيرَاثُ الْأُيُونِ فِي الْقُرْآنِ، فَمِيرَاثُهَا فِي الْقُرْآنِ، وَلَيْسَ فِي كُلِّ وَصْفٍ يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ مَا فِي حِفْظِهِ، وَنَسِيَ آدَمَ، نَسِيَ بَنُوهُ، فَهَذَا مِيرَاثُ الْجَدَّةِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَلَيْسَ لِمُخَالَفَتِنَا مُتَعَلِّقٌ أَصْلًا، لَا بِقُرْآنٍ، وَلَا بِسُنَّةٍ، وَلَا إِجْمَاعٍ مُتَّفِقٍ، وَلَا قِيَاسٍ، وَلَا نَظَرٍ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَهُوَ مُقْطُوعٌ بِأَنَّهُ بَاطِلٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ خَالُوا بِرِجَالِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ وَلَا مَعْنَى لِكثرةِ الْقَائِلِينَ بِالْقَوْلِ وَقَتْلَهُمْ، وَقَدْ أَفْرَدْنَا أَجْزَاءَ ضَخْمَةٍ فِيمَا خَالَفَ فِيهِ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ جَهْرًا الْعُلَمَاءَ، وَفِيمَا قَالَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ تَمَّا لَا يَعْرِفُ أَحَدٌ قَالَهُ قَبْلَهُ، وَقَطَعَهُ فِيمَا خَالَفَ فِيهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْإِجْمَاعُ الْمُتَّفِقُ الْمُقْطُوعُ بِهِ، وَلَمْ يَأْتِ قَطْ نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ وَلَا نَظَرٌ صَحِيحٌ يَتَرَجَّعُ مَا كَثُرَ الْقَائِلُونَ بِهِ عَلَى مَا قُلْنَا الْقَائِلُونَ بِهِ. فَهَذَا مِيرَاثُ الْجَدَّةِ.

وَأَمَّا: كَمْ جَدَّةٌ تَرِثُ، فَإِنَّ طَائِفَةً قَالَتْ: لَا تَرِثُ إِلَّا جَدَّةً وَاحِدَةً، وَهِيَ أُمُّ الْأُمِّ.

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ رَجُلًا مَاتَ وَتَرَكَ جَدَّتَيْهِ: أُمَّ أُمِّهِ، وَأُمَّ أَبِيهِ، فَأَتَا أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقَ، فَأَعْطَى أُمَّ أُمِّهِ السُّدُسَ دُونَ أُمِّ الْأَبِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ - وَكَانَ بَدْرِيًّا - لَقَدْ وَرَّثْتَ أُمَّ لَوْ كَانَتْ هِيَ الْمُتَّيَّةُ مَا وَرَّثَ مِنْهَا شَيْئًا، وَتَرَكَ امْرَأَةً لَوْ كَانَتْ هِيَ الْمُتَّيَّةَ وَرَّثَ مَاهَا كُلَّهُ، فَأَشْرَكَ بَيْنَهُمَا فِي السُّدُسِ.

وزيد بن ثابت.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا أشعث بن سوارٍ أخبرنا الشعبي قال: جئن إلى مسروق أربع جدّات يتساملن، قالن: أم أبي الأم، قال أشعث: فأخبرت بذلك ابن سيرين، فقال: أوهم أبو عائشة، يورثن جميعاً.

قال أبو محمد: أبو عائشة: كنية مسروق.

وهو قول جابر بن زيد، وعطاء بن أبي رباح، والحسن، كل هؤلاء روي عنهم توريث أم أبي الأم، وغيرها.

قال علي: فنظرنا في هذه الأقوال فوجدنا حجة من لم يورث إلا جدّة واحدة، وهي أم الأم وأُمّها ثم أمّها، هكذا فقط أن يقول: هذه الجتمع على توريثها - ولا يصح أن يخلاف ذلك.

فإن قيل: قد رجح أبو بكر عن ذلك.

قلنا: نعم، وعمر قد قال به بعد أبي بكر.

فإن قيل: فقد رجح..

قلنا: فكان ماذا؟ إذا وجد الخلاف، وسع الآخر ما وسع الأول من الاجتهاد والاستدلال، وليست الحجة التي احتج بها عليهما رضي الله عنهما بموجبه رجوعاً لأن أم الأم لا توث ولا تورث بلا خلاف، والعمّة تورث ولا توث بلا خلاف.

وهذا عمر قد رجح عن تحريم النكوح في العدة على ناكحها في الأب، وأباح له نكاحها، فلم يرجع مالك عن قوله الأول لرجوع عمر عنه.

وهذا علي قد رجح عن منعه بيع أمّهات الأولاد، ولم يرجع: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي لرجوعه، وليس رجوع من رجح حجة، كما أن قول من قال ليس حجة، إلا أن يصحّ القول أو الرجوع حجة.

وقالوا أيضاً: قد صحّ الإجماع على أنه لا يرث من الأجداد إلا واحداً، وهو أب الأب، وأبوه، وأبو أبيه - هكذا فقط، فالواجب أن لا يرث من الجدّات إلا واحدة، وهي أم الأم، وأمّها وأمّها.

وهكذا فقط.

قال أبو محمد: هاتان حجتان لازمتان لأهل القياس؛ لأن الأول كثيراً ما يحتجّون بها والثانية أصح ما يمكن أن يكون من القياس، وقد تعلّق لهذا القول بحديث ابن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ أعطى الجدة السدس إذا لم يكن دونها أم، بنديل ذكر الأم التي دونها، فلم يذكر هاتان إلا جدّة تكون دونها أم.

ورويّا من طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر، ومسلمة بن علي، وابن أبي الزناد، قال مسلمة: عن زيد بن واقد عن مكحول، وقال عبد الجبار، وابن أبي الزناد، كلاهما: عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت، ثم اتفق خارجة، ومكحول: أن زيد بن ثابت ورث ثلاث جدّات: اثنين من قبل الأم، وواحدة من قبل الأب.

ومن طريق حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند، وحميد، قالا جميعاً: إن زيد بن ثابت قال: يورث ثلاث جدّات: جدّتا الأب، وجدّة الأم لأُمّها - وقد روي أيضاً عن علي بن أبي طالب.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو معاوية أخبرنا الأعمش عن إبراهيم، قال: كانوا يورثون من الجدّات ثلاثاً: جدّتين من قبل الأب، وواحدة من قبل الأم.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أشعث هو ابن سوار عن الشعبي قال: جئن أربع جدّات إلى مسروق، فورث ثلاثاً، والقي أم أبي الأم.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: إذا كنّ الجدّات أربعاً: طرحت أم أبي الأم، وورث الثلاث السدس اثلاثاً بينهن - وبه يقول الأوزاعي، وأحمد بن حنبل.

وقالت طائفة: توث أربع جدّات:

كما رويّا من طريق حماد بن سلمة عن ليث بن أبي سليم عن طاووس عن ابن عباس أنه كان يورث الجدّات الأربع.

ومن طريق الخجّاج بن المنهال أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب السخثاني عن الحسن البصري، وابن سيرين: أنهما كانا يورثان أربع جدّات.

وقالت طائفة: توث كلّ جدّة إلا جدّة بينها وبين الميت أبو أم.

وهو قول سفيان الثوري، وأبي حنيفة، وأصحابها.

ورويّا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا خالد بن عبد الله عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال: إمّا طرحت أم أبي الأم، لأن أبا الأم لا يرث.

وقالت طائفة: توث كلّ جدّة:

كما رويّا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أشعث، وأبي سهل - هو محمد بن سالم - كلاهما عن الشعبي، قال: كان عبد الله بن مسعود يورث ما قرب من الجدّات وما بعد - وقد روي هذا أيضاً عن علي بن أبي طالب، وابن عباس،

وَلَيْثًا فِي السَّكَاحِ، وَلَا الْجَسُودَ، فَلَا يَنْكَحَانِ، وَعَاصِبُهُمَا يَنْكَحُ مَوْلَاهُمَا، وَعَاصِبُ الْجُنُونِ يَنْكَحُ ابْنَتَهُ وَابْنَتَهُ، وَالَّذِي يَدْلِيَانِ بِهِ لَا يَنْكَحُ، وَلَعَلَّهُمْ أَنْ يَدْعُوا إِجْمَاعًا عَلَى مَا يَقُولُونَ مِنْ مَنَعِ الْجَدَّةِ أُمُّ أَبِي الْأُمِّ الْمِيرَاثَ، فَمَا هَذَا يَدْعُ مِنْ جَسَرَاتِهِمْ، فَقَدْ رَأَيْنَا كَلْبَهُمْ يَقُولُ ابْنِ سِيرِينَ وَغَيْرِهِ - فَيُطَلُّ هَذَا الْقَوْلُ لَتَعْرِيه مِنَ الْحِجَّةِ.

وَأَمَّا مَنْ وَرَثَ كُلُّ جَدَّةٍ، فَإِنْ حُجَّتْ مَا صَدَرَتْ قِيلَ مِنْ أَنَّ الْجَدَّةَ أُمُّ، وَاحِدُ الْأَبَوَيْنِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَمِيرَاثُ الْأَبَوَيْنِ مِثْنُ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، فَلَمْ يَجَزْ أَنْ يَحْرَمَ الْأَبَوَانِ الْمِيرَاثَ إِلَّا بِنَصِّ صَحِيحٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ مُتَقَيَّنٍّ، فَحُصِّحَ الْإِجْمَاعُ الْمُتَقَيَّنُّ بِتَقْلِيدِ كَوَافِ الْأَعْصَارِ، عَصْرًا بَعْدَ عَصَرٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَسُورْ قَطُّ مِنْ ابْنِ بَنَتِ الْبَنُوَّةِ، وَلَا ابْنِ بَنَتِ الْبَنُوَّةِ، فَسَقَطَ مِيرَاثُ كُلِّ جَدٍّ بِكَوْنِ الْمِثْنِ مِنْ ابْنِ بَنَتٍ، وَبَقِيَ مِيرَاثُ الْجَدِّ الَّذِي هُوَ أَبُ وَابٍ أَبٍ فَقَطُّ، وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ بِمَنَعِ الْجَدَّةِ مِنَ الْمِيرَاثِ بِذَلِكَ، فَبَقِيَ مِيرَاثُهَا بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَاجِبًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَوَجَدْنَا خَيْرَ قَبِيصَةٍ بَيْنَ ذَوَيْهِ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «أَعْلَى الْجَدَّةِ السُّدُسُ» مُوَافِقًا لِهَذَا الْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ عَمٌّ، وَلَمْ يَحْصُصْ جَدَّةٌ مِنْ جَدَّةٍ، فَيُلْزَمُ مِنْ قَوْلِ الْمُرْسَلِ أَنْ يَقُولَ بِهِذَا؛ لِأَنَّهُ أَعَمُّ مِنْ سَائِرِ الْأَخْبَارِ الْمَذْكُورَةِ.

وَأَمَّا غَرْنُ فَلَا تَعْتَمِدُ إِلَّا عَلَى نَصِّ الْقُرْآنِ الَّذِي ذَكَرْنَا فَقَطُّ، وَبَطَلَتْ سَائِرُ الْأَقْوَالِ بِقِيَّتَيْنِ لَا مَرَّةَ فِيهِ، لِتَعْرِفَهَا مِنْ حِجَّةٍ نَصٌّ أَوْ إِجْمَاعٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا تَفَاضُلُ الْجَدَّاتِ فِي الْقَرَبِ فَإِنْ طَافَتْ قَالَتْ: لَا نِسَالِي أَيَّ الْجَدَّاتِ اقْرَبَ، وَلَا أَيَّتَهُنَّ أَبْعَدُ فِي الْمِيرَاثِ سَوَاءً.

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَسَاوِي بَيْنَ الْجَدَّتَيْنِ - كَانَتْ إِحْدَاهُمَا اقْرَبَ أَوْ لَمْ تَكُنْ اقْرَبَ - وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا، لَا يَجِبُ الْجَدَّاتُ إِلَّا الْأُمُّ، وَيُرْتَن - وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُنَّ اقْرَبَ مِنْ بَعْضٍ - إِلَّا أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا أُمُّ الْأُخْرَى فَتَرْتِ الْابْنَةُ دُونَ أُمِّهَا. وَقَوْلُ آخَرٍ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَسُورُ مَا قَرِبَ مِنَ الْجَدَّاتِ وَمَا بَعْدَ مِنْهُنَّ، جَعَلَ لِحَسَنِ السُّدُسِ إِذَا كُنَّ مِنْ مَكَانَيْنِ شَتَيْنِ، فَإِذَا كُنَّ مِنْ مَكَانٍ وَاحِدٍ وَرَثَ الْقَرْبَى.

وَقَوْلُ ثَالِثٍ: قَالَ الْحَسَنُ بْنُ حُجٍّ، وَزُفَرُّ بْنُ الْهَذِيلِ، وَهُوَ إِنْ كَانَتْ إِحْدَى الْجَدَّتَيْنِ جَدَّةً مِنْ جِهَتَيْنِ، وَكَانَتِ الْأُخْرَى جَدَّةً مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، فَلَقِيَّ مِنْ جِهَتَيْنِ ثَلَاثُ السُّدُسِ، وَلِلَّسِي مِنْ جِهَةٍ

وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا الْخَبَرَ أَتَقَاءً وَعَلْتَهُ وَلَا يُلْزَمَانَا؛ لِأَنَّا لَا نَمْنَحُ مِنَ الْأَخْذِ بِقَوْلٍ مُخْتَلَفٍ إِذَا أَوْجِبَهُ بَرَاهُنٌ، بَلْ نُوْجِبُ الْأَخْذَ بِهِ حَيْثُئِلَا، وَلَوْلَا بَرَاهُنُ الْمَوْجِبِ لَتَوَرَّثَ كُلُّ جَدَّةٍ لَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِسَوَاءٍ، لِأَنَّهُ الْجَمْعُ عَلَيْهِ يَقِينٌ لَا شَكَّ فِيهِ وَمَا عَدَاهُ فَمُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَغَرْنُ لَا تَقُولُ بِالْقِيَّاسِ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُوْرَثْ إِلَّا جَدَّتَيْنِ فَمَا نَعْلَمُ لَهُمْ حِجَّةً أَصْلًا، إِلَّا أَنَّ بَعْضَهُمْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ - وَهَذَا بَاطِلٌ كَمَا أوردنا.

فَلْيَنْ تَعْلَقُوا بِخَيْرِ مُجَاهِدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَطْعَمَ جَدَّتَيْنِ السُّدُسَ.

قُلْنَا: هَذَا خَيْرٌ فَاسَدٌ وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَنَعَ مِنْ تَوَرَّثِ أَكْثَرٍ - وَقَدْ جَاءَ خَيْرٌ أَحْسَنُ مِنْهُ: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَرَثَ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ. وَلَيْسَ قَوْلُ سَعْدٍ: أَلَا تَوَرَّثَ حَوَاءُ امْرَأَةَ آدَمَ حِجَّةً، لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ تَوَرَّثِ حَوَاءَ امْرَأَةَ آدَمَ لَوْ كَانَتْ حَيَّةً، وَلَمْ تَكُنْ دُونَهَا أُمُّ وَلَا جَدَّةٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ مِثْنٍ فِي الْعَالَمِ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلَهُ أُمُّ، وَلَهُمُ أُمُّ، وَلَمْ يَأْتِ أُمُّ، هَكَذَا قَطْعًا يَقِينٌ إِلَى بَنَتِ حَوَاءَ، فَهِيَ جَدَّةٌ مِنْ قَبْلِ أُمِّ الْأُمِّ وَأُمُّهَا تَقِينٌ، فَيُطَلُّ هَذَا الْإِعْتِرَاضُ، وَلَمْ يَبْنِ هَذَا الْقَوْلُ مُتَعَلِّقٌ أَصْلًا.

وَالْعَجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ: مِنْ أَنَّ مَالِكًا، وَالشَّافِعِيَّ، فِي أَقْوَالِهِمَا فِي الْفَرَاغِ مُقْلِدَيْنِ لَزِيدٍ بِنِ ثَابِتٍ، وَزَيْدٌ يُوْرَثُ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ فَخَالَفُوهُ بِلَا مَعْنَى، وَلَيْسَ إِنْكَارُ سَعْدٍ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ تَوَرَّثَ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ مُوجِبًا أَنْ سَعْدًا كَانَ يُوْرَثُ جَدَّتَيْنِ، بَلْ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَا يُوْرَثُ إِلَّا جَدَّةً وَاحِدَةً، فَيُطَلُّ هَذَا الْقَوْلُ يَقِينٌ.

وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُوْرَثْ إِلَّا ثَلَاثَ جَدَّاتٍ، فَمَا نَعْلَمُ لَهُمْ مُتَعَلِّقًا إِلَّا خَيْرَ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ السُّدُسَ، وَهَذَا مُرْسَلٌ، لَيْسَ فِيهِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَنَعَ مِنْ تَوَرَّثِ أَكْثَرٍ، فَيُطَلُّ تَعْلَقُهُمْ بِهِ، وَيُطَلُّ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ حِجَّةٌ أَصْلًا.

وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُوْرَثْ إِلَّا أَرْبَعَ جَدَّاتٍ، فَمَا نَعْلَمُ لَهُمْ مُتَعَلِّقًا أَصْلًا، فَيُطَلُّ لَتَعْرِيه مِنَ الْحِجَّةِ.

وَأَمَّا مَنْ وَرَثَ كُلُّ جَدَّةٍ إِلَّا جَدَّةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمِثْنِ أَبُو أُمِّ، فَلَا حِجَّةَ لَهُمْ أَصْلًا، إِلَّا مَا قَالَ الشَّعْبِيُّ: مِنْ أَنَّ الَّذِي تَدْلِي بِهِ لَا يَرِثُ، فَيَقَالُ لَهُمْ: فَكَيْفَ مَاذَا؟ هَذَا الْمُسْلِمُ يُوْرَثُ لَهُ أَبُ كَافِرٍ، وَجَدُّ مُسْلِمٍ، أَوْ عَمُّ مُسْلِمٍ، أَوْ ابْنُ عَمِّ مُسْلِمٍ، فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ كُلَّ مَنْ ذَكَرْنَا يَرِثُ، وَأَنَّ الَّذِي يَدْلِي بِهِ لَا يَرِثُ. إِنَّمَا الْمَوَارِثُ بِالنَّصُوصِ لَا بِالْقَرَبِ، وَلَا بِالْإِدْلَاءِ، وَهَذِهِ الْمَرَأَةُ الْمُعْتَصَّةُ لَا تَكُونُ

سالم عن الشعبي: أن علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت كانا يبعلمان السدس للقرى بينهما - يعني الجدتين.

ومن طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين في الجدات قال: إن كانت واحدة فالسدس لها، وإن كانت اثنتين فالسدس بينهما فإن كن ثلاثاً فالسدس بينهما، وإن كن أربعاً فالسدس بينهما، وإتيهن كانت أقرب فهي أحق، إنما هي طعمة.

وبه يقول الحسن البصري، ومكحول، وأبو حنيفة، وأصحابه، وسفيان الثوري، والحسن بن حي، وشريك، وداود - وهو أشهر قول الشافعي.

قال أبو محمد: أما القول الثاني الذي ذكرنا عن ابن مسعود، والقول الثالث الذي ذكرنا عن زفر، والرابع الذي اختاره مالك: فاقولنا لا دليل على صحة شيء منها: لا من قرآن، ولا من سنة، ولا من رواية سقيمة، ولا من قول صاحب لا خلاف له، ولا من إجماع، ولا من نظر، ولا قياس ولا من رأي له وجه. والعجب من تقليد المالكيين لقول زيد في ذلك دون قول زيد الثاني، فهذا عجب جداً، فلم يبق إلا القول الأول، وهذا الآخر فوجدنا من حجة من ذهب إلى القول الأول أن يقول: الجدة أم، فكأنهم أم، وكلهن وارثة.

قال علي: ووجدنا حجة القول الآخر أن ميراث الأب والأم قد صح بالقرآن، فاولئ أم توجد، وأول أب يوجد، فميراثهما واجب، ولا تجوز تعدتهما إلى أم ولا إلى أب أبعد منهما، إذ لم يوجب ذلك نص أصلاً - وهذا هو الحق - وبالله تعالى التوفيق.

وأما هل ترث الجدة أم الأب أم الأب حي؟ فطائفة قالت: لا ترث.

روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن محمد بن سالم عن الشعبي قال: كان علي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت لا يورثان الجدة مع ابنتها.

وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري: أن عثمان بن عفان لم يورث الجدة إن كان ابنتها حياً - قال الزهري: والناس عليه.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيده بن المسيب أن زيد بن ثابت كان لا يورث الجدة أم الأب وابنتها حي.

ومن طريق ابن وهب عن يثرب عن سعيده بن المسيب قال: قال ابن مسعود في الجدة وابنتها حي: منعها الذي به تحت.

واحدة ثلث السدس.

مثال ذلك: امرأة تزوج ابن ابنتها فولدت لهما ولداً، فمات أبواه وجذته ولم يترك إلا هذه المرأة التي هي أم أبيه وأم أمه، فهي جدة من جهتين - وجدة أخرى هي أم أم أبيه، فهي جدة من جهة واحدة.

وقول رابع: وهو أنه إن كانت الجدة التي من جهة الأم أبعد من التي من قبل الأب اشتركتا في الميراث جميعاً.

وكذلك إن كانتا سواء، فإن كانت التي من قبل الأم أقرب من التي من قبل الأب: كان الميراث كله للتي من قبل الأم، ولا شيء للتي من قبل الأب:

كما روينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن قتادة عن سعيده بن المسيب عن زيد بن ثابت قال: إذا كانت الجدة من قبل الأم أقرب فهي أحق به، فإن كانت أبعد فهما سواء.

ومن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيده، وحيد عن أهل المدينة، قالوا: إذا كانت جدتان من قبل الأم ومن قبل الأب، فإن كانت التي من قبل الأم أقرب فهي أحق بالسدس، وإن كانت التي من قبل الأب أقرب فالسدس بينهما.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن أبي الزناد قال: أدركت خارجة بن زيد، وطلحة بن عبد الله بن عوف، وسليمان بن يسار، يقولون: إذا كانت جدتان من قبل الأب ومن قبل الأم، فإن كانت التي من قبل الأم أقرب فهي أحق بالسدس، وإن كانت أبعد: فهما سواء.

وهو قول عطاء - وبه يقول مالك، والأوزاعي.

وروي عن الشافعي.

وقول خامس: وهو إتيهن كانت أقرب فهي أحق

بالميراث:

كما روينا من طريق سفيان، ومعمر عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب، فذكر تورث أبي بكر للجدة من قبل الأب أو من قبل الأم، وفيه: فلما كانت خلافة عمر جاءت الجدة التي يخالفها، فقال عمر: إنما كان القضاء في غيرك، ولكن إذا اجتمعنا فالسدس بينكما، وإيكما خلعت به فهو لها.

ومن طريق وكيع أخبرنا سفيان هو الشوري - عن حميد الطويل عن عمار بن أبي عمار عن زيد بن ثابت: أنه كان يورث القرى من الجدات.

ومن طريق سعيده بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا محمد بن

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا حماد بن زيد عن كثير بن شظير عن عطاء بن زيد بن ثابت قال: يحب الرجل أمه كما تحب الأم أمها من السدس. كثير: لا شيء، وحديث ابن وهب مرسل.

وروي هذا عن سعد بن أبي وقاص، والزبير بن العوام. وهو قول سعيد بن المسيب، وطاووس، والشَّعْبِي.

وبه يقول سفيان، والأوزاعي، ومالك، وأبو حنيفة، والشافعي.

وروي عن داود.

والقول الثاني: أنها تَرثُ:

كما رَوَيْنَا من طريق سعيد بن منصور، أخبرنا سفيان بن أبي ليلى عن الشعبي قال: قال ابن مسعود: إن أول جدَّة ورثت في الإسلام كانت مع ابنتها.

قال أبو حمزة: أقل ما في هذا أن يراد خلاف أبي بكر.

ومن طريق وكيع أخبرنا حماد بن سلمة عن عبد الله بن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه قال: مات ابن لحسة الحيطي فترك حصة وأما لحسة، فكتب أبو موسى الأشعري إلى عمر في ذلك، فكتب إليه عمر: ورثها مع ابنتها السدس.

ومن طريق وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود: أنه ورث الجدَّة مع ابنتها، قال وكيع: ونا الأعمش عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود قال: لا يحب الجدات إلا الأم.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا سلمة بن علقمة عن حميد بن هلال العدوي عن رجل منهم: أن رجلاً منهم مات وترك أم أبيه، وأم أمه، وأبوه حي فوُثِّت تركته، فأعطيت السدس أم أمه، وترك أم أبيه، فقتل لي: كان ينبغي لك أن تترك بينهما، فأتيت عمران بن الحصين فسأله، فقال: أشرك بينهما في السدس، ففعلت.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا حماد بن زيد عن كثير بن شظير عن الحسن، وابن سيرين أن أبا موسى الأشعري ورث أم حصة من ابن حصة وحصة حي.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن بلال بن أبي بردة أن أبا موسى الأشعري كان يورث الجدَّة مع ابنتها - وقضى بذلك بلال - وهو أمير على البصرة.

هو قول عامر بن واثلة.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء جابر بن زيد قال: تَرثُ الجدَّة مع ابنتها.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا خالد، ومنصور، كلاهما عن أنس بن سيرين قال: شهدت شيئاً أتى في رجل ترك جدتيه: أم أمه، وأم أبيه، وأبوه حي. فاشرك بين جدتيه في السدس.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا حميد عن الحسن، وابن سيرين في الجدَّة: أنهما كانا يورثانها مع ابنتها، فهم كما ترى: خلافة أبي بكر، وعمر، وأبي موسى الأشعري، وابن مسعود، وعمران بن الحصين، وعامر بن واثلة، وجابر بن زيد، وشريح، والحسن، وابن سيرين.

وهو قول عروة بن الزبير، وسليمان بن يسار، ومسلم بن يسار، وعطاء بن أبي رباح، والمسيب، وسوار بن عبد الله، وعبد الله بن الحسن، وشريك بن عبد الله، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويج، وفتح البصرة.

وروي عن داود أيضاً.

فوجدنا أهل القول الأول يحتجون بالخبر الذي ذكرنا من طريق ابن وهب عن سمع عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر عن أبيه عن علي أن رسول الله ﷺ «أطعم جدتين السدس إذا لم تكن أم، أو شيء دونهما».

قال أبو حمزة: هذا خبر سوء منقطع ما بين ابن وهب، وعبد الوهاب، ثم عبد الوهاب متروك، ثم لا يصح لجاهل سماع من علي، ثم ليس فيه بيان بذكر الأب.

وقالوا أيضاً: لما حجب أباه وجب أن يحجب أمه.

قال علي: وهنا قياس والقياس كله فاسد، ثم لو صح لكان هذا منه غاية الفساد، لأنه إنما يحجب أباه بأنه عاصب أولى منه، والجدَّة لا تَرث بالتعصيب إنما تَرث بالسهم، فبإيه غير بابها.

ثم يعارضون بأن يقال لهم: كما لا تحجب الأم كذلك لا تحجب الجدَّة، وكما لا تحجب أم الأم كذلك لا تحجب أم نفسها.

وقالوا: كما تحجب الأم أمها كذلك يحجب الأب أمه.

عَمَدُ الضَّرِيرِ عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: «أَوَّلُ جَدِّهِ أَطْعَمَتِ السُّلُسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبْنَاهَا حَيٌّ».

قَالَ عَلِيٌّ: عَهْدُنَا بِالْحَنْفِيِّينَ، وَالْمَالِكِيِّينَ يَقُولُونَ: الْمَسْنَدُ وَالْمَرْسَلُ سَوَاءٌ، وَهَذَا مَرْسَلَانِ وَمَسْنَدٌ صَالِحٌ، فَلْيَأْخُذُوا بِهِمَا. فَإِنْ قَالُوا: لَعَلَّ ابْنَهَا كَانَ عَمَّ الْمَيِّتِ.

قُلْنَا: لَا يَرَى الدِّينُ ب' لَعَلَّ' لَكِنْ ابْنَهَا هُوَ الْأَبُ وَالْعَمُّ، آيُهُمَا كَانَتْ وَرَثَتُ مَعَهُ، وَتَخْصِيصُ الْعَمِّ بِذَلِكَ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهُ دَعَا كَاذِبَةً، وَقَطَعَ بِالظَّنِّ، وَتَفْسِيرُ بَارِدٍ لِلْخَيْرِ، لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ هَاهُنَا فِي حَيَاةِ الْعَمِّ وَلَا فِي مَوْتِهِ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فصل

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْأَبَ لَا يَجِبُ أُمُّ الْأُمِّ، وَلَا أُمُّ أُمِّ الْأُمِّ فَصَاعِدًا، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ التَّائِبِينَ: إِنَّ الْجَدَّ أَبُ الْأَبِ يَجِبُ جَدَّةُ الْأَبِ أُمُّ أُمِّهِ - وَهَذَا قَوْلٌ لَا بُرْهَانَ عَلَى صَحَّتِهِ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٧٣٠ - مسألة: ولا ترث الإخوة الذكور ولا

الإناث، أَشَقَاءُ كَانُوا أَوْ لُأَبٍ، أَوْ لَأُمٍّ مَعَ الْجَدِّ أَبِي الْأَبِ، وَلَا مَعَ أَبِي الْجَدِّ الْمَذْكُورِ، وَلَا مَعَ جَدِّ جَدِّهِ، وَالْجَدُّ الْمَذْكُورُ أَبٌ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْأَبُ، وَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ يَجِبُ أَبَاءَهُ. وَلِلنَّاسِ فِي الْجَدِّ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ، فَطَائِفَةٌ تَوَقَّفَتْ فِيهِ:

كَمَا رَوَيْنَا بِأَصَحِّ طَرِيقٍ إِلَى شُعْبَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ التَّمِيمِيِّ - تِيمَ الرِّيَّابِ - قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنْ عُمَرَ، قَالَ: ثَلَاثٌ وَدَدْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يَقْبِضُ حَتَّى يَبَيِّنَ لَنَا فِيهِمْ أَمْرًا يُنْتَهَى إِلَيْهِ: الْجَدُّ، وَالْكَالِلَةُ، وَأَبْوَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الرِّيَّابِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَيْسَ مَنِيبٌ بَيَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْقُرْآنِ أَوْ بِسُنَّةِ الْحَكَمِ: الْجَدُّ، وَالْكَالِلَةُ، وَالرِّيَّابُ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَوْجِبِ أَنْ ذَلِكَ الْبَيَانُ غَابَ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَحَاشَ لِلَّهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ حُكْمٌ فِي الدِّينِ افْتَرَضَهُ عَلَى عِبَادِهِ، ثُمَّ غَابَ بَيَانُهُ عَنْ جَمِيعِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، إِذَا كَانَ يَكُونُ ذَلِكَ حُكْمًا مِنَ الدِّينِ قَدْ بَطُلَ، وَشَرِيعَةً لَا زَمَةَ قَدْ سَقَطَتْ، وَلَكِنَّ الدِّينَ نَاقِصًا - وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ قَلَّدَهُ - الْمُشْتَعُونَ بِمِثْلِ هَذَا - فِيهِمْ كِتَابِي حَنِيفَةٌ، وَمَالِكِيٌّ، وَشَافِعِيٌّ إِلَّا وَهَمُّ قَالُوا: بَأَنَّ حُكْمَ الْجَدِّ، وَالرِّيَّابِ،

قُلْنَا: هَذَا قِيَاسٌ، وَالْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ الْقِيَاسُ لَكُنْ هَذَا مِنْهُ بَاطِلًا، لِأَنَّ الْأُمَّ إِنَّمَا حَجِبَتْ أُمُّهَا لِأَنَّهَا أُمُّ اقْرَبِ مِنْهَا، وَلَيْسَ الْأَبُ كَذَلِكَ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: كَمَا لَا تَحْجِبُ الْأُمُّ الْجَدَّ - وَإِنَّمَا تَحْجِبُ الْجَدَّاتُ - كَذَلِكَ لَا يَجِبُ الْأَبُ الْجَدَّاتِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ الْجَدُّ قَطْعًا.

وَقَالُوا: حَجَبَهَا الَّذِي تَدْلِي بِهِ - وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّهُ قَوْلٌ لَمْ يَرْجِعْهُ قَرَأَنٌ وَلَا سَنَةٌ، وَقَدْ وَجَدْنَا الْجَدَّةَ مِنَ الْأَبِ يَكُونُ الْأَبُ عَبْدًا فَلَا يَحْجِبُهَا عَنْهُمْ وَهِيَ تَدْلِي بِهِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يَحْجِبُهَا إِذَا وَرَثَ.

قُلْنَا: هَذِهِ زِيَادَةٌ لَمْ يَرْجِعْهَا بُرْهَانُ قُرْآنٍ وَلَا سَنَةٍ، فَهِيَ لَا شَيْءَ، إِنَّمَا هِيَ دَعْوَى لَا تَوَافُقُكُمْ عَلَيْهَا، فَهِيَ سَاقِطَةٌ مَا لَمْ يَرْجِعْهَا قُرْآنٌ وَلَا سَنَةٌ وَلَا إِجْمَاعٌ.

وَقَالُوا: مِيرَاثُهَا مَعَ وَجُودِ الْأَبِ غُتِلَتْ فِيهِ.

قُلْنَا: نَعَمْ، فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ مِيرَاثُهَا بُرْهَانًا، وَإِلَّا فَلَا مِيرَاثَ لَهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: نَسَقَطُ هَذَا الْقَوْلَ، إِذْ لَا بُرْهَانَ عَلَى صَحَّتِهِ، وَبَقِيَ أَنَّ ثَبِتَ صَحَّةَ قَوْلِنَا بِمَحْوِلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ فَقَوْلُ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَدْ جَاءَ نَصُّ الْقُرْآنِ بِإِيجَابِ مِيرَاثِ الْأَبَوَيْنِ سَوَاءً، فَوَجِبَ بِالْقُرْآنِ مِيرَاثُ الْأَبِ وَالْجَدِّ، وَأَبِي الْجَدِّ، وَجَدُّ الْجَدِّ مَعَ الْأُمِّ، لِأَنَّهُمْ أَبَوَانِ، وَجِبَ مِيرَاثُ الْجَدِّ مَعَ الْجَدَّةِ كَمَا قُلْنَا، وَمَعَ الْأَبِ؛ لِأَنَّهُمَا أَبَوَانِ، فَلَيْسَ مِيرَاثُ الْأَبِ أَوَّلُ مِنْ مِيرَاثِ الْأُمِّ وَأُمُّهَا أُمُّهُ.

وَهَذَا نَصٌّ لَا يَسَعُ خِلَافُهُ.

وَكُتِبَ إِلَيَّ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْرِيزِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْكَلْبَانِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ بْنِ شَجْرَةَ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ وَرَثَتُ جَدَّتِهِ وَأَبْنَاهَا حَيٌّ».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْأَشْعَثِ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحِمْرَانِيِّ - عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: «أَوَّلُ جَدَّتِهِ أَطْعَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمُّ أَبِي مَعٍ ابْنِهَا».

وَمِنْ طَرِيقِ الْحُجَّاجِ بْنِ الْمُنْهَالِ أَخْبَرَنَا أَبُو يَحْيَى بَكْرُ بْنُ

وَالْكَلَالَةُ، فَذُتِّبَتْ لَهُمْ: إِمَّا بِنَصِّ قُرْآنٍ أَوْ سَنَةٍ أَوْ نَظَرٍ أَوْ قِيَاسٍ. فَإِنْ أَتَكَرَّ هَذَا مَتَكَرَّرَ لَمْ يَقْدَرْ عَلَى إِنْكَارِ اقْوَالِهِمْ فِي كُلِّ ذَلِكَ بِالْإِجَابِ وَالْتَحْرِيمِ، فَإِنْ كَانَ قَوْلُهُمْ ذَلِكَ لَا عَنِّ أَنَّهُ يَتَّبِعُنَّ هَسْمَ مَا قَالُوهُ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ حَكَمُوا فِي الذَّيْنِ بِالْهَوَى، وَغَنَ غَلْهَمَ عَنْ هَذَا - وَلِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ السَّخْتْيَانِيُّ عَنْ حَمِيدِ بْنِ هِلَالٍ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ فَرِيضَةٍ فِيهَا جَدُّهُ، فَقَالَ: مَا تَصْنَعُ إِلَى هَذَا - أَوْ تَرِيدُ إِلَى هَذَا - إِنْ عَمَرَ بَيْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: أَجْرُوكُمْ عَلَى الْجَدِّ أَجْرُوكُمْ عَلَى النَّارِ، وَإِنَّمَا يَجْتَرِئُ عَلَى الْجَدِّ مَنْ يَجْتَرِئُ عَلَى النَّارِ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ بْنِ سُلَيْمَانَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، كُلُّهُمْ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ عِنْدَ مَوْتِهِ: أَحْفَظُوا عَنِّي ثَلَاثًا: إِنِّي لَمْ أَقْضِ فِي الْجَدِّ شَيْئًا، وَلَمْ أَقْلُ فِي الْكَلَالَةِ شَيْئًا، وَلَمْ أَسْتَخْلَفْ أَحَدًا - فَبُذِلَ قَوْلُهُ عِنْدَ مَوْتِهِ ﷺ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ أَنَّ قَوْلَ عُمَرَ هَذَا لَعَمْرُكَ كَانَ بَعْدَ أَنْ طَعَنَ عَمْرٌ، فَهَوَّلَاهُ عَمْرٌ، وَعُمَرَانُ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ لَا يَقْطَعُونَ فِيهِ شَيْءٌ.

أَمَّا الرَّوَابِيُّ عَنْ عَمَرَ، وَعُمَرَانُ فِي غَايَةِ الصَّحِّحَةِ.

وَأَمَّا عَنْ زَيْدٍ فَلَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ يُوْجَدَ عَنْهُ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا الْإِسْنَادِ فِي شَيْءٍ، تَمَّا رَوَيْتُ عَنْهُ فِي الْجَدِّ إِلَّا قَوْلُهُ فِي 'الْخُرَقَاءِ' فِي اخْتِصٍ، وَأَمْ وَجَدْنَا: لِلْجَدِّ سَهْمَانِ، وَلِلْأَخْتِ سَهْمٌ، وَلِلْأُمِّ الثَّلَاثُ، فَإِنَّهُ ثَابِتٌ عَنْهُ بِأَحْسَنِ مِنْ هَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَيْسَ لِلْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ مِيرَاثٌ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ: أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ بِنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَمَرَ لَمَّا اسْتَشَارَ فِي مِيرَاثِ الْجَدِّ، وَالْإِخْوَةِ.

قَالَ زَيْدٌ: وَكَانَ رَأْيِي يَوْمَئِذٍ أَنَّ الْإِخْوَةَ أَحَقُّ بِمِيرَاثِ أَخِيهِمْ مِنَ الْجَدِّ - وَذَكَرَ الْخَبْرَ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشِبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَسَمٍ أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ذَكَرَهُ الْجَدِّ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَسَمٍ: إِنَّ دُونَ الْجَدِّ شَجَرَةً أُخْرَى، فَمَا خَرَجَ مِنْهَا فَهِيَ أَحَقُّ بِهِ - يَعْنِي الْأَبَ.

وَقَوْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هَذَا يُوْجِبُ أَنَّ الْإِخْوَةَ أَحَقُّ بِالْمِيرَاثِ مِنَ الْجَدِّ.

وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ تَكْذِبُ قَوْلَ مَنْ احْتَجَّ بِقَوْلِهِ فِي

وَالْكَلَالَةِ، فَذُتِّبَتْ لَهُمْ: إِمَّا بِنَصِّ قُرْآنٍ أَوْ سَنَةٍ أَوْ نَظَرٍ أَوْ قِيَاسٍ. فَإِنْ أَتَكَرَّ هَذَا مَتَكَرَّرَ لَمْ يَقْدَرْ عَلَى إِنْكَارِ اقْوَالِهِمْ فِي كُلِّ ذَلِكَ بِالْإِجَابِ وَالْتَحْرِيمِ، فَإِنْ كَانَ قَوْلُهُمْ ذَلِكَ لَا عَنِّ أَنَّهُ يَتَّبِعُنَّ هَسْمَ مَا قَالُوهُ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ حَكَمُوا فِي الذَّيْنِ بِالْهَوَى، وَغَنَ غَلْهَمَ عَنْ هَذَا - وَلِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ السَّخْتْيَانِيُّ عَنْ حَمِيدِ بْنِ هِلَالٍ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ فَرِيضَةٍ فِيهَا جَدُّهُ، فَقَالَ: مَا تَصْنَعُ إِلَى هَذَا - أَوْ تَرِيدُ إِلَى هَذَا - إِنْ عَمَرَ بَيْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: أَجْرُوكُمْ عَلَى الْجَدِّ أَجْرُوكُمْ عَلَى النَّارِ، وَإِنَّمَا يَجْتَرِئُ عَلَى الْجَدِّ مَنْ يَجْتَرِئُ عَلَى النَّارِ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ بْنِ سُلَيْمَانَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، كُلُّهُمْ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ عِنْدَ مَوْتِهِ: أَحْفَظُوا عَنِّي ثَلَاثًا: إِنِّي لَمْ أَقْضِ فِي الْجَدِّ شَيْئًا، وَلَمْ أَقْلُ فِي الْكَلَالَةِ شَيْئًا، وَلَمْ أَسْتَخْلَفْ أَحَدًا - فَبُذِلَ قَوْلُهُ عِنْدَ مَوْتِهِ ﷺ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمْرٍو الْخَارَقِيِّ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَنْ فَرِيضَةٍ، فَقَالَ: هَاتِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا جَدُّ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتْيَانِيِّ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَمَرَ: أَجْرُوكُمْ عَلَى جَرَائِمِ جَهَنَّمَ أَجْرُوكُمْ عَلَى الْجَدِّ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ: أَنَّهُ سَأَلَ شَرِيعًا عَنْ فَرِيضَةٍ فِيهَا جَدُّ وَأَخٌ، فَلَمْ يَجِبْ فِيهَا بِشَيْءٍ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، وَقَالَ لَهُ: الَّذِي يَقْفُ عَلَى رَأْسِهِ: إِنَّهُ لَا يَقُولُ فِي الْجَدِّ شَيْئًا.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: مَنْ سَرَهُ أَنْ يَتَحْتَمَّ جَرَائِمُ جَهَنَّمَ فَلْيَقْضِ بَيْنَ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ.

فَهَوَّلَاهُ: عَمْرٌ، وَعَلْسِيٌّ، وَابْنُ عَمَرَ، وَشَرِيعٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَتَوَفَّوْا فِي الْجَدِّ جَمْلَةً بِأَسَانِيدٍ ثَابِتَةٍ - وَإِلَى هَذَا رَجَعَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ صَاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي آخِرِ اقْوَالِهِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَيْسَ لِلْجَدِّ شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَعَ الْإِخْوَةِ، إِنَّمَا هُوَ عَلَى حَسَبِ مَا يَقْضِي فِيهِ الْخُلْفَاءُ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ بِنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: إِنَّ الْجَدَّ أَلْبَأُ الْأَبِّ مَعَ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبِّ لَمْ يَكُنْ يَقْضِي بَيْنَهُمْ إِلَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ،

تورث الجد مع الإخوة بالإجماع.
وقالت طائفة: يقاسم الجد الإخوة إلى اثني عشر، فيكون هو ثالث عشر هم.

روى ذلك عن عمران بن الحصين، وأبي موسى الأشعري.
وقالت طائفة: يقاسم الجد الإخوة إلى سبعة إخوة فيكون له الثمن معهم.

كما كتب إلى علي بن إبراهيم التبريزي قال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن الليث أن أخبرنا القاضي أحمد بن كامل بن شجرة أخبرنا أحمد بن عبيد الله أخبرنا يزيد بن هارون عن قيس بن الربيع عن فراس عن الشعبي قال: كتب ابن عباس من البصرة إلى علي بن أبي طالب في سبعة إخوة وجد، فكتب إليه علي أقسم المال بينهم سواء، وأمر كتابي ولا تخلد.

وقالت طائفة: يقاسم الجد الإخوة إلى ستة، فيكون له السبع معهم.

روينا ذلك بالإسناد المتصل بهذا قبله إلى قيس بن الربيع عن أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي، قال كتب ابن عباس إلى علي في ستة إخوة وجد، فكتب إليه علي: أن أعطه سبعة.

ومن طريق وكيع أخبرنا سفيان - هو الثوري - عن فراس عن الشعبي قال: كتب ابن عباس إلى علي في ستة إخوة وجد فكتب إليه علي: اجعله كاحدهم، وأمر كتابي.

وقالت طائفة: يقاسم الجد الإخوة إلى السدس ثم لا ينقص من السدس وإن كثروا:

روينا ذلك من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم - أخبرنا عوف - هو ابن أبي جيلة - عن الحسن البصري قال: كتب عمر بن الخطاب إلى عامل له أن أعط الجد مع الأخ الشطر، ومع الآخرين الثلث، ومع الثلاثة الربع، ومع الأربعة الخمس، ومع خمسة السدس، فإن كانوا أكثر من ذلك فلا تنقصه من السدس.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو معاوية أخبرنا الأعمش عن إبراهيم النخعي عن عبيد بن نضلة قال: كان عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود يقاسمان الجد مع الإخوة ما بينه وبين أن يكون السدس خيراً له من مقاسمة الإخوة - وهذا إسناد في غاية الصحة.

ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن البصري: أن علي بن أبي طالب كان يورث الجد مع خمسة إخوة السدس، فإن كانوا أكثر من ذلك فله السدس لا ينقص منه شيئاً.

ومن طريق محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن بشار بنذر أخبرنا أبو داود - هو الطيالسي - أخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة أن علي بن أبي طالب كان يجعل الجد أخاً حتى يكون سادساً.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم النخعي قال: كان علي بن أبي طالب يعطي كل صاحب فريضة فريضته، ولا يورث أخاً لأُم، ولا أخاً لأُم، مع الجد شيئاً، ولا يقاسم بالأخ لأب مع الأخ لأب، والأُم، والجد شيئاً - وإذا كانت أخت لأب وأم، وأخ لأب، وجد: أعطى الأخت النصف، وما بقي أعطاه الجد والأخ بينهما بنصفين، فإن كثرت الإخوة شركه معهم حتى يكون السدس خيراً له من المقاسمة، فإن كان السدس خيراً له أعطاه السدس:

ويقول علي هذا يقول المغيرة بن مقسم، وعبيدة السلماني، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي، والحسن بن حي، وشريك القاضي، وهشيم بن بشير، والحسن بن زياد اللؤلؤي، وبعض أصحاب أبي حنيفة.

وقالت طائفة: للجد مع الإخوة الثلث على كل حال:
كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن قنادة أن علياً شاوره عمر في الجد، فقال علي: له الثلث على كل حال.
وقالت طائفة:

كما روينا من طريق وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم النخعي قال: كان ابن مسعود يقاسم بالجد الإخوة إلى الثلث ويعطي كل صاحب فريضة فريضته، ولا يورث الإخوة من الأم مع الجد شيئاً، ولا يقاسم بالإخوة من الأب الإخوة من الأب والأم مع الجد.

وإذا كانت أخت لأب وأم، وأخ لأب، وجد: أعطى الأخت للأب والأم النصف، والجد النصف.

وبه يقول مسروق، وعلقمة، والأسود، وعبيدة السلماني في بعض أقواله وروى أيضاً عن شريح وغيره، وعن بعض أصحاب أبي حنيفة.

وقالت طائفة:
كما روينا من طريق ابن وهب: أخبرني مالك، والليث بن سعد: أن يحيى بن سعيد - هو الأنصاري - حدثهما: أنه بلغه أن معاوية بن أبي سفيان كتب إلى زيد بن ثابت يسأله عن الجد، فكتب إليه: إنك كتبت لي تسألني عن الجد - والله أعلم - وذلك مما لم يكن يقضي فيه إلا الأمراء - يعني الخلفاء - وقد

على بنات الأب والأُم فإن بقي شيء بعد فراضي بنات الأب والأُم، فهو للإخوة من الأب للذكر مثل حظ الأنثيين.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم قال: كان زيد بن ثابت يشرك الجد مع الإخوة والأخوات إلى الثلث، فإذا بلغ الثلث أعطاه الثلث، وكان للإخوة والأخوات ما بقي، ويقاسم الأخ للاب، ثم يرث على أخيه، ويقاسم بالإخوة من الأب أو الأخوات من الأب الإخوة والأخوات من الأب والأُم - ولا يرثهم شيئاً، فإذا كان الأخ للاب والأُم أعطاه النصف، وإذا كان أخوات وجد أعطاه مع الأخوات الثلث، ولهن الثلثان - وإن كانتا أختين أعطاهما النصف وله النصف، ولا يعطي أختاً لأُم مع الجد شيئاً.

قال أبو محمد: فهذا قول روي كما تسمعون عن عمر، وزيد: وبه يقول الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك، وعبيد الله بن الحسين، وأبو ثور، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، والحسن اللؤلؤي، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبو عبيد - ثم رجح محمد بن الحسن إلى التوقيف جملة، ورجع اللؤلؤي إلى القول الذي ذكرنا عن علي.

وقد روي عن زيد أنه رجح عن هذا إلى أن ينقص الجد عن ذلك:

كما روي عن طريق أيوب بن سليمان أخبرنا عبد الوارث - هو ابن سعيد التوري - عن إسحاق بن سويد: أنه سمع عبد الله بن بريدة أنه سمع أبا عبيد الله سمع زيد بن ثابت يقول: دخلت على عمر في الليلة التي قبض فيها فقلت له: إني رأيت أن تنقص الجد - وذكر الخبر.

وأما عثمان، وأبو موسى الأشعري، وابن مسعود، فليس عنهم إلا أن يقاسم الجد الإخوة إلى الثلث فقط، ولا يحط من الثلث - وليس عنهم هذه الزيادات.

وقالت طائفة: لا يرث مع الجد أخت شيئاً، لا شقيق، ولا لاب، ولا لأُم - وميراث الجد كميراث الأب، سواء سواء، إذا لم يكن هنالك أب وارث:

كما روي عن طريق حماد بن سلمة أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن مروان بن الحكم، قال: قال لي عثمان بن عفان: إن عمر قال لي: إني قد رأيت في الجد رأياً فإن رأيتك أن تتبعوه فاتبعوه، فقال له عثمان: إن تبع رأيك فإنه رشد، وإن تبع رأي الشيخ فبلك فتعم ذو الرأي كأن قال: وكان أبو بكر يجعله أباً.

حضرت الخلفيتين قبلك يعطيان: النصف مع الأخ الواحد والثلاث مع الاثنين، فإن كثرت الإخوة لم ينقصا من الثلث.

ومن طريق وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم النخعي قال: كتب عمر إلى ابن مسعود: إنا قد خشينا أن نكون قد أجحفنا بالجد فأعطه الثلث مع الإخوة، فأعطاه.

وروي عن طريق حماد بن زيد، وإسماعيل بن علف، وهشيم عن أبي الملقى العطار عن إبراهيم النخعي، قال علقمة: قال ابن مسعود: يقاسم الجد الإخوة في الثلث، وقال لي عبيدة السلماني: قال ابن مسعود: يقاسم الجد الإخوة إلى السدس، قال إبراهيم: فذكرت ذلك لعبيدة بن نضيلة، فقال: صدقاً جميعاً، إن ابن مسعود قدم من عتو عمر، وعمر يقول: يقاسم الجد الإخوة إلى السدس، فكان ابن مسعود يقول به، ثم رجح إلى عمر، فإذا عمر قد رجح، فقال: يقاسم الجد الإخوة إلى الثلث.

ومن طريق الحجاج بن المهال أخبرنا هشيم أخبرنا المغيرة - هو ابن مقسم - عن الهيثم بن بدر الأسدي أخبرني شعبة بن التوام قال: توفي أخ لنا في عهد عمر وترك إخوته وجدته، فأتينا ابن مسعود: فأعطى الجد مع الإخوة السدس، ثم توفي أخ لنا آخر في عهد عثمان وترك إخوته وجدته، فأتينا ابن مسعود: فأعطى الجد مع الإخوة الثلث، فقلنا له: إنك أعطيت جدنا في أخينا الأول السدس، وأعطيت له الآن الثلث، فقال: إنما نقضي بقضاء أمتنا.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا مطرف - هو ابن طريف - عن الشعبي قال: كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري: إنا كنا أعطينا الجد مع الإخوة السدس - ولا أحسبنا إلا قد أجحفنا به - فإذا أتاك كتابي هذا فأعط الجد مع الأخ الشطر، ومع الآخرين الثلث، فإن كانوا أكثر من ذلك فلا تنقصه من الثلث.

وقالت طائفة:

كما روي عن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وقيصة بن ذؤيب أن عمر بن الخطاب قضى: أن الجد يقاسم الإخوة للاب والأُم، والإخوة للأُم ما كانت المقاسمة خيراً له من ثلث المال، فإن كثرت الإخوة أعطى الجد الثلث، وكان ما بقي للإخوة للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن بني الأب والأُم أول بذلك من بني الأب ذكروهم ونسبناهم، غير أن بني الأب يقاسمون الجد وبين الأب والأُم، فيردون عليه، ولا يكون لبني الأب شيء مع بني الأب والأُم إلا أن يكون بنو الأب يردون

بريدة أنه سمع أبا عياض: أنه سمع زيد بن ثابت يقول: إنه دخل على عمر بن الخطاب في الليلة التي قبض فيها فقال له زيد: إني قد رايت أن انتقم الجذ، فقال له عمر: لو كنت متقصاً أحداً لأحد لا انتقم الإخوة للجذ، اليس بنو عبد الله بن عمر يرونني دون إخواني، فما بالي لا أرثهم دون إخوانهم، لئن أصبحت لأقولن فيه؟

قال: فمات من ليلته. فهذا آخر قول عمر رضي الله عنه وإسناده في غاية الصحة.

ومن طريق حماد بن سلمة أنا ليث بن أبي سليم عن طاووس: أن عثمان بن عفان، وابن مسعود قالا جميعاً: الجذ بمنزلة الأب.

ومن طريق عبد الرزاق قال: قال ابن جريج أخبرني عطاء: أن علي بن أبي طالب كان يجعل الجذ أباً قال عبد الرزاق: وسعت ابن جريج يقول: سمعت ابن أبي مليكة يحدث أن ابن الزبير كان يجعل الجذ أباً.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا حماد بن زيد عن كثير بن شظير قال: سمعت الحسن يقول: لو وليت من أمر الناس لأنزلت الجذ أباً.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: أنه كان يفي بأن الجذ أب. فهؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم أبو بكر، وعمر، وعثمان وعلي، وابن مسعود، وأبو موسى الأشعري، وابن عباس، وابن الزبير.

وروي أيضاً - عن عائشة أم المؤمنين، وأبي الدرداء، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وأبي هريرة.

ومن التابعين: طاووس، وعطاء، وعبد الله بن عتبة بن مسعود، والحسن، وجابر بن زيد، وقاتدة، وعثمان التيمي، وشريح، والشعبي، وجماعة سواهم.

ومن بعدهم: أبو حنيفة، ونعيم بن حاد، والمزني، وأبو ثور، وإسحاق بن راهوي: وداود بن علي، وجميع أصحابنا، وجماعة غيرهم.

ورواه عن أبي بكر الصديق: عمر، وعثمان، وابن عباس، وابن الزبير، وأبو موسى الأشعري، وأبو سعيد الخدري، وغيرهم. وثبت الأسانيد التي ذكرنا بلا شك.

ورواه عن عمر: أبو بردة بن أبي موسى: أنه كتب بذلك إلى أبيه وهو إسناده ثابت. ورواه أيضاً عنه زيد بن ثابت.

ومن طريق البخاري أخبرنا أبو معمر أخبرنا عبد الوارث - هو ابن سعيد التوري - أخبرنا أيوب - هو السخيتاني - عن عكرمة عن ابن عباس قال: أما الذي قال رسول الله ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَأَتَّخَذْتُهُ خَلِيلًا وَلَكِنْ خَلَّةُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ» أَوْ قَالَ: فَإِنَّهُ أَنْزَلَهُ أَبَا، أَوْ قَالَ: قَضَاهُ أَبَا يعني الجذ في الميراث.

ومن طريق محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا عماد بن المشي أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق الشيباني عن كردوس عن أبي موسى الأشعري: أن أبا بكر الصديق كان يجعل الجذ أباً.

ومن طريق أبي داود الطيالسي أخبرنا شعبة عن خالد الحذاء عن أبي نصر عن أبي سعيد الخدري: أن أبا بكر الصديق كان يجعل الجذ أباً.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال: سمعت ابن أبي مليكة يحدث أن ابن الزبير كتب إلى أهل العراق أن الذي قاله النبي ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا حَتَّى أَفْقَى اللَّهَ مَوْرَى اللَّوْ» لَأَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا - فَكَانَ يُجْعَلُ الْجَذُ أَبَا.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو معاوية الضرير عن أبي إسحاق الشيباني عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه أبي بردة بن أبي موسى الأشعري: أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري: أن اجعل الجذ أباً، فإن أبا بكر جعل الجذ أباً.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا خالد بن عبد الله عن ليث بن أبي سليم عن عطاء: أن أبا بكر، وعمر، وعثمان، وابن عباس كانوا يجعلون الجذ أباً.

وقال ابن عباس: يرثني ابن ابني دون أخي ولا أرث ابن أخي.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان - هو ابن عيينة - عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال: الجذ أب، وقرأ: «وَأَنْتُمْ مِلَّةُ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ».

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا إسماعيل بن أبي أريس حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه أن عمر بن الخطاب لما استشار في ميراث بين الجذ والإخوة وعمر يرى يومئذ أن الجذ أولى بميراث ابنه من إخوانه - وذكر باقي الخبر.

ومن طريق أيوب بن سليمان أنا عبد الوارث - هو ابن سعيد التوري - عن إسحاق بن سويد: أنه سمع عبد الله بن

وَقَالَ فِيهَا سَبْعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ عُمَرُ،
وَإِبْنُ مَسْعُودٍ: لِلْأَخْتِ النَّصْفُ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَلِلْجَدِّ الثَّلَثُ.

وَقَالَ عَلِيٌّ: لِلْأُمِّ الثَّلَثُ، وَلِلْأَخْتِ النَّصْفُ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ.
وَقَالَ عُمَانُ بْنُ عُفَانَ: لِلْأُمِّ الثَّلَثُ، وَلِلْأَخْتِ الثَّلَثُ،
وَلِلْجَدِّ الثَّلَثُ.

فَقَالَ الْحَجَّاجُ: لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ.

وَقَالَ زَيْدٌ: لِلْأُمِّ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْجَدِّ أَرْبَعَةٌ، وَلِلْأَخْتِ سَهْمَانِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ: لِلْأُمِّ الثَّلَثُ، وَلِلْجَدِّ مَا بَقِيَ،
وَلَيْسَ لِلْأَخْتِ شَيْءٌ.

١٧٣٢ - مسألة: "وَالْأَكْدَرِيَّةُ" وهي أُمُّ وَجْدٌ،
وَاحِثٌ، وَزَوْجٌ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا
الْمَغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ،
وَلِلْأُمِّ سَهْمَانِ، وَلِلْجَدِّ سَهْمٌ، وَلِلْأَخْتِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ، وَلِلْأُمِّ سَهْمٌ، وَلِلْجَدِّ
سَهْمٌ، وَلِلْأَخْتِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ.

وَقَالَ زَيْدٌ بْنُ ثَابِتٍ: لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ وَلِلْأُمِّ سَهْمَانِ،
وَلِلْجَدِّ سَهْمٌ، وَلِلْأَخْتِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ، تَضَرُّبُ جَمِيعِ السَّهْمِ فِي ثَلَاثَةِ
فَتْكُورٍ سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ سَهْمًا: لِلزَّوْجِ مِنْ ذَلِكَ تِسْعَةُ أَشْهُمٍ، وَلِلْأُمِّ
سِتَّةٌ، تَبْقَى اثْنَا عَشَرَ سَهْمًا: لِلْجَدِّ مِثْلُ ثَمَانِيَةٍ، وَلِلْأَخْتِ أَرْبَعَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِلزَّوْجِ النَّصْفُ، وَلِلْأُمِّ الثَّلَثُ، وَلِلْجَدِّ مَا
بَقِيَ، وَلَيْسَ لِلْأَخْتِ شَيْءٌ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَنْ
إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي رَاوِيهِ زَيْدُ بْنُ
ثَابِتٍ - يَعْنِي قَبِيصَةَ بْنَ ذُوَيْبٍ - أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ فِي "الْأَكْدَرِيَّةِ" شَيْئًا -
يَعْنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ غُنْدَرٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ سَمِعَتْ أَبَا إِسْحَاقَ السَّيْعِيُّ
يَقُولُ: اثْنَا عَشَرَ السَّهْمَانِ فِي زَوْجٍ، وَأُمٌّ، وَجَدٌ، وَاحِثٌ، فَقَالَ:
لِلزَّوْجِ النَّصْفُ، وَلِلْأَخْتِ السُّدُسُ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَلِلْجَدِّ
السُّدُسُ.

١٧٣٣ - مسألة: رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ
سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ ابْنِ
مَسْعُودٍ: أَنَّهُ قَالَ فِي جَدٍّ، وَابْنَةٍ، وَاحِثَةٍ: هِيَ مِنْ أَرْبَعَةٍ: لِلْبَنَتِ
سَهْمَانِ، وَلِلْجَدِّ سَهْمٌ، وَلِلْأَخْتِ سَهْمٌ - فَإِنْ كَانَتْ أُخْتَيْنِ فَمِنْ

وَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: عَكْرَمَةُ، وَعَطَاءٌ، وَمُطَاوِمٌ، وَمَعِيدٌ
بْنُ جَبْرِ، وَغَيْرُهُمْ.

وَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ: ابْنُ أَبِي مَلِيكَةَ - كُلُّ ذَلِكَ بِأَصْحٍ
إِسْنَادٍ.

وَرَوَيْتُ عَنْ عُمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ بِأَسَانِيدٍ هِيَ
أَحْسَنُ مِنْ كُلِّ مَا رَوَيْتُ عَنْهُمْ - وَعَنْ زَيْدٍ نَحْنُ أَخَذَ بِهِ لِلْمَخَالِقُونَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَجَاءَتْ مَسْأَلَتَانِ لَهُمَا فِيهَا أَقْوَالٌ يَجِبُ
ذِكْرُهَا هَاهُنَا.

١٧٣١ - مسألة: وهي "الحرقاء" وهي: أُمُّ، وَاحِثٌ،
وَجَدٌ:

وَرَوَيْنَا عَنْ الْبَزَّازِ أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ رُوِيَ عَنْ ابْنِ الْقُرَيْشِ
الْمَصْرِيِّ، قَالَ الْبَزَّازُ: يُقَالُ: لَيْسَ بِمَصْرٍ أَوْشَقُ وَأَصْدَقُ مِنْهُ حَدِيثًا
أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ بْنُ
مُوسَى عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: بَعَثَ إِلَى الْحَجَّاجِ فَقَالَ: مَا تَقُولُ فِي جَدٍّ،
وَأُمٍّ، وَاحِثٍ؟

قُلْتُ: اخْتَلَفَتْ فِيهَا خِصَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ابْنُ
مَسْعُودٍ، وَعَلِيٌّ، وَعُمَانُ، وَزَيْدٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ الْحَجَّاجُ: فَمَا
قَالَ فِيهَا ابْنُ عَبَّاسٍ - إِنْ كَانَ لِمَنْ؟ قُلْتُ: جَعَلَ الْجَدُّ أَبًا، وَلَمْ
يُعْطِ الْأَخْتَ شَيْئًا، وَأَعْطَى الْأُمَّ الثَّلَثَ.

قَالَ: فَمَا قَالَ فِيهَا ابْنُ مَسْعُودٍ: قُلْتُ: جَعَلَهَا مِنْ سِتَّةٍ:
أَعْطَى الْأَخْتَ ثَلَاثَةً، وَأَعْطَى الْجَدُّ اثْنَيْنِ، وَأَعْطَى الْأُمَّ الثَّلَثَ، قَالَ:
فَمَا قَالَ فِيهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - يَعْنِي عُمَانَ - قُلْتُ: جَعَلَهَا اثْنَلَاثًا،
قَالَ: فَمَا قَالَ فِيهَا أَبُو تَرَابٍ يَعْنِي عَلِيًّا قُلْتُ: جَعَلَهَا مِنْ سِتَّةٍ:
أَعْطَى الْأَخْتَ ثَلَاثَةً، وَأَعْطَى الْأُمَّ اثْنَيْنِ، وَأَعْطَى الْجَدُّ سَهْمًا، قَالَ:
فَمَا قَالَ فِيهَا زَيْدٌ، قُلْتُ: جَعَلَهَا مِنْ تِسْعَةٍ: أَعْطَى الْأُمَّ ثَلَاثَةً،
وَأَعْطَى الْجَدُّ أَرْبَعَةً، وَأَعْطَى الْأَخْتَ: اثْنَيْنِ قَالَ الْحَجَّاجُ: مَرَّ
الْقَاضِي بِمِثْلِهَا عَلَى مَا أَضَاهَا عَلَيْهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - يَعْنِي عُمَانَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ
الْمُعْتَمِرِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَفَّاطِ فِي أَخْتٍ، وَأُمٍّ،
وَجَدٍّ، قَالَ: لِلْأَخْتِ النَّصْفُ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْجَدِّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ عَنْ عَبْدِ عَنِ
الشَّعْبِيِّ قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ الْحَجَّاجُ فَقَالَ لِي: مَا تَقُولُ فِي فَرِيضَةِ اثْنَتَيْ
بِهَا: أُمٌّ، وَجَدٌ، وَاحِثٌ، فَقُلْتُ: مَا قَالَ فِيهَا الْأَمِيرُ، فَأَخْبَرَنِي بِقَوْلِهِ،
فَقُلْتُ: هَذَا قَضَاءُ أَبِي تَرَابٍ يَعْنِي عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ.

ثمانية: للبنت أربعة، وللجدّ سهمان، وللأختين بينهما سهمان - فإن كنّ ثلاثة أخوات، فمن عشرة: للبنت خمسة أسهم، وللجدّ سهمان وللأخوات ثلاثة أسهم بينهما.

١٧٣٤ - مسألة: رويّا من طريق الحجاج بن

المهال أخبرنا أبو عروانة عن إسماعيل ابن أبي خالدة عن الشعبي قال: كان علي بن أبي طالب يزول بني الأخ مع الجدّ منازلهم - يعني منازل آبائهم - ولم يجد أحداً من الناس يقوله غيره.

قال أبو محمد: إنّما أوردنا هذه المسائل لتلوح مناقضتها لما ذكرنا قبلها، ولترى القلّد أنّه ليس بعضها أولى من بعض - وبالله تعالى التوفيق.

١ - الآثار الواردة في الجدّ

رويّا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا معاوية بن صالح، ومحمد بن عيسى، وسليمان بن سلم البلخي، قال محمد بن عيسى - هو ابن الطباع - أخبرنا هشيم، وقال معاوية: حدثني عبد الله بن سوار العبديّ أخبرنا وهيب - هو ابن خالد - ثمّ اتفق هشيم، وهيب، كلاهما عن يونس - هو ابن عبيد - عن الحسن بن معقل بن يسار إنّ رسول الله ﷺ أعطى الجدّ السُدُسَ قال معاوية في حديثه: لا ندرى مع من.

وقال سليمان البلخي: أخبرنا النضر - هو ابن شميل - أخبرني يونس - يعني ابن أبي إسحاق - عن أبي إسحاق السبيعي عن عمرو بن ميمون: أنّ عمر جمع أصحاب رسول الله ﷺ في شأن الجدّ فنشدهم: من سمع من رسول الله ﷺ في الجدّ شيئاً، فقال معقل بن يسار المزنيّ: سمعت رسول الله ﷺ «أتى فريضته فيها جدّ، فأعطى ثلثاً أو سدساً»، فقال له عمر: ما الفريضة؟ فقال: لا أدري - وذكر الخبر.

ومن طريق أبي داود أخبرنا محمد بن كثير أخبرنا هشام بن يحيى عن قتادة عن الحسن بن عمران بن الحصين أنّ رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: إنّ ابن أختي مات فما لي من ميراثه؟ قال: السُدُس، فلما أدبر دفعا، فقال: لك سدس آخر، فلما أدبر دفعا، فقال: إنّ السُدُس الآخر طمعة.

قال أبو محمد: في سماع الحسن بن عمران كلام - وهذا يخرج أحسن خروج في ابنتين وجد: فلبنتين الثلثان فريضة مسماة، وللجدّ مع الولد عموماً السُدُس فرضاً مسمّى، وله السُدُس الآخر بالتعصيب؛ لأنّه أولى رجل ذكر.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عيسى -

قال: لا أدري..

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو معشر عن عيسى بن أبي عيسى الحنطاط أنّ عمر بن الخطاب سأل الناس: أيكم سمع رسول الله ﷺ قال في الجدّ شيئاً؟ فقال له رجل: أعطاه سدس ماله، وقال آخر: أعطاه ثلث ماله، وقال آخر: أعطاه نصف ماله، وقال آخر: أعطاه المال كله - ليس منهم أحد يدري مع من الورثة.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا يعقوب بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن حرمة عن سعيد بن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ: «أجرؤكم على قسم الجدّ أجرؤكم على النار».

قال أبو محمد: هذا يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد القارئ من بني الهون بن خزيمة حليف لبني زهرة ثقة ابن ثقة ما نعلم الآن في الجدّ أثر غير هذه وليس فيها إلا سدس، وثلث، ونصف، وكلّ، وبها نقول: فالجدّ مع الولد الذكّر السُدُس، ومع البنات الثلث، ومع البنت النصف - وإذا لم يكن ولد، ولا أم، ولا جدة، ولا زوج، ولا زوجة، ولا أب: فله الكلّ.

قال أبو محمد: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في حجة كلّ قول منها لنعلم الحق فنبتعه بحول الله تعالى ومنه، فوجدنا من توقّف في ميراثه يمكن أن يخرج بمسئل سعيد الذي أوردنا قبل هذا المكان بثلاثة أسطر أو أربعة وهو لا حجة فيه؛ لأنّه مرسل، وحاش لله أن يكون رسوله المبعوث بالبيان لا يبين ما أمر ببيانه ثم يتوعدّ فيها بأنّه جريء على النار، وما لم يبيّن علينا فلا يلزمنا أصلاً، وكلّ ما الزمنا فقد بيّنه علينا.

وإذا قلنا ما بيّنه علينا فما اجترأنا على النار، بل سلكنا في طريق الحق: ولا يخلو الجدّ من أن يكون له ميراث، أو لا يكون له ميراث، فإن كان لا ميراث له، فماتع محسن، وإن كان له ميراث فأعطاه حقه فرضاً، لا يخلّ منعه منه، فالجأه على أحدهما فرض واجب، ولا بدّ من إعطائه أو من منعه، فمن الحال أن تكون الجأه في حكمه في الميراث فرضاً، يعصي الله تعالى من تركها، ثم يتوعدّ على فعل ما افترض الله تعالى علينا بالنار، ولكن هذا عيب المرسل، والله - قطعاً - ما قال رسول الله ﷺ قط هذا الكلام وهو يتلو كلام ربّه تعالى: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ». «وَقَدْ بَيَّنَّ الرُّشْدَ مِنَ الْغَيِّ».

خَلِيجٍ، ثُمَّ خَلِجَ مِنْ ذَلِكَ الْخَلِيجِ شَعْبَانٌ..

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: مِيرَاثُ الْإِخْوَةِ مَنْصُوصٌ فِي الْقُرْآنِ وَلَيْسَ مِيرَاثُ الْجَدِّ مَنْصُوصاً فِي الْقُرْآنِ فَبَاطِلٌ، بَلْ مِيرَاثُ الْجَدِّ مَنْصُوصٌ فِي الْقُرْآنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا يَفْتَنُكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ﴾ فَجَعَلْنَا بَيْنَ لَادَمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَجَعَلَهُ أَباً لَنَا - وَهُوَ أَيْدُ جَدُّ لَنَا - فَالْجَدُّ أَبٌ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُوْرِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ وَزَوْرُهُ أَبَوَاهُ فَلَا تُهْمُ الثَّلَاثُ.

وَأَمَّا كَوْنُ الْجَدِّ يَدْلِي بِوِلَادَتِهِ لِأَبْنِي الْمَيِّتِ، وَكَوْنُ الْإِخْوَةِ يَدْلُونَ بِوِلَادَةِ أَبِي الْمَيِّتِ لَهُمْ وَلِلْمَيِّتِ، فَهَمْ أَقْرَبُ، فَلَيْسَتْ الْمَوَارِيثُ بِالْقَرِيبِ وَلَا بِالْبَعِيدِ، فَهَذَا ابْنُ الْيَتِيمِ أَقْرَبُ مِنْ ابْنِ الْعَمِّ الَّذِي لَا يَلْتَقِي مَعَ الْمَيِّتِ إِلَّا إِلَى أَزِيدٍ مِنْ عَشْرِينَ أَباً، وَهُوَ لَا يَرِثُ مَعَ ابْنِ الْعَمِّ الْمَذْكُورِ شَيْئاً، وَهَذِهِ الْعَمَّةُ أَقْرَبُ مِنْ ابْنِ الْعَمِّ، وَلَا تَرِثُ مَعَهُ شَيْئاً، فَكَيْفَ وَالْجَدُّ أَقْرَبُ، لِأَنَّ وَلَادَتَهُ لِأَبْنِي الْمَيِّتِ كَانَتْ قَبْلَ وَلَادَةِ أَبِي الْمَيِّتِ لِإِخْوَةِ الْمَيِّتِ، فَوَلَدُ الْإِبْنِ هُوَ بَعْضُ الْجَدِّ، فَالْجَدُّ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ أَخِيهِ: فَطُلَّ هَذَا الْقَوْلُ بَيِّنٌ. وَيَا لَلَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا التَّظَنُّرُ، وَهَذَا التَّشْبِيهُ، وَهَذَا التَّمْثِيلُ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ، وَهَذَا الْقِيَاسُ بِمَنْجُ أَهْلِ الْقِيَاسِ فِي إِثْبَاتِ الْقِيَاسِ، فَانْظُرُوا وَاعْتَبِرُوا، وَحَاشَ لِلَّهِ أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ، أَوْ عَلِيٌّ، أَوْ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هَذِهِ الْفَضَائِلُ. وَهَلْ رَأَى قَطُّ ذُو مَسَكَةٍ عَقْلٌ أَنَّ غَصْنَيْنِ تَفَرَّعَا مِنْ غَصْنٍ مِنْ شَجَرَةٍ، أَوْ جَدُولَيْنِ تَشَعَّبَا مِنْ خَلِيجٍ مِنْ نَهَرٍ يَوْجِبُ حُكْمًا فِي مِيرَاثِ الْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ بِانْفِرَادِهِنَّ، أَوْ بِانْفِرَادِهِمْ دُونَهُ، فَكَيْفَ إِنْ صَرْنَا إِلَى إِيْجَابِ سَدَسٍ، أَوْ رُبْعٍ، أَوْ ثُلُثٍ، أَوْ مَعَادَةٍ، أَوْ مَقَاسِمَةٍ، وَاللَّهُ مَا قَالَ قَطُّ زَيْدٌ، وَلَا عَلِيٌّ، وَلَا ابْنُ عَبَّاسٍ: شَيْئاً مِنْ هَذِهِ التَّخَالِيفِ، وَهَذَا أَقْنَةُ الْمُرْسَلِ، وَرَوَايَةُ الصَّفَّاءِ سَفِيَاءُ: أَنَّ زَيْدًا، وَعَلِيًّا، قَالَا لِعَمْرٍ، بِاللَّهِ إِنْ هَذِهِ لَطَفَةٌ وَاسِعَةٌ.

وَعِيسَى الْخَنَاطُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ: هُمَا وَاللَّهِ الْمِرَاثُ رِغْبٌ عَنْ رَوَايَتِهِمَا، وَلَا يَقْبَلَانِ إِلَّا مَعَ عَدْلٍ - وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: لَيْسَ لِلْجَدِّ فَرَضٌ مَعْلُومٌ، إِنَّمَا هُوَ عَلَى قَدْرِ مَا يَرَاهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى حَسَبِ قَلَّةِ الْإِخْوَةِ وَكَثْرَتِهِمْ، فَوَجَدْنَاهُ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْجَدِّ فَرَضٌ لَازِمٌ، فَحَرَامٌ اخْتِذَ مَالُ الْإِخْوَةِ وَاعْطَاوَهُ إِسَاءَةً، وَقَدْ يَكُونُ فِيهِمْ الصَّغِيرُ وَالْمَجْنُونُ، وَالْكَارَهُ، وَالْغَائِبُ.

وَلَكِنْ سَعِيدٌ إِذْ أَضَافَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَوْهَمَ، وَإِنَّمَا هُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى عَلِيٍّ وَعَنْ عَمْرٍ، وَصَحِيحٌ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ كَمَا أوردنا قَبْلَ، أَوْ وَهَمٌ مِنْ دُونِ سَعِيدٍ فَأَضَافَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. وَإِنَّمَا الْمَحْفُوظُ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ عَنْ عَمْرٍ كَمَا أوردنا قَبْلَ أَوْ سَمِعَهُ سَعِيدٌ نَحْنُ وَهَمٌ فِيهِ، لَا يَدُّ مِنْ أَحَدِهِمَا - فَسَقَطَ هَذَا الْقَوْلُ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ زَيْدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ - اللَّذَيْنِ مَنَعَا الْمِيرَاثَ مَعَ الْإِخْوَةِ - فَوَجَدْنَا حُجَّتَهُمْ أَنَّ قَالُوا: وَجَدْنَا مِيرَاثَ الْإِخْوَةِ مَنْصُوصاً فِي الْقُرْآنِ، وَلَمْ نَجِدْ لِلْجَدِّ مِيرَاثاً فِي الْقُرْآنِ.

وَوَجَدْنَا الْجَدَّ يَدْلِي بِوِلَادَتِهِ لِأَبْنِي الْمَيِّتِ.

وَوَجَدْنَا الْإِخْوَةَ يَدْلُونَ بِوِلَادَةِ أَبِي الْمَيِّتِ: فَهَمْ أَقْرَبُ مِنْهُ.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ عِيسَى الْخَنَاطِ عَنْ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ عَمْرَ سَأَلَ زَيْدًا عَنْ الْجَدِّ، فَضَرَبَ لَهُ زَيْدٌ مَثَلًا: شَجَرَةٌ خَرَجَتْ لَهَا أَغْصَانٌ، قَالَ الشَّعْبِيُّ: ذَكَرْتُ شَيْئاً لَا أَحْفَظُهُ، فَجَعَلَ لَهُ الثَّلَاثُ، قَالَ سَفِيَّانٌ: بَلَّغْنِي أَنَّهُ قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ شَجَرَةٌ أَنْبَتَتْ كَالشَّعْبِ مِنْهَا غَصْنٌ، فَالْتَّعَبَ مِنَ الْغَصْنِ غَصْنَانِ، فَمَا جَعَلَ الْغَصْنُ الْأَوَّلُ أَوَّلِي مِنَ الْغَصْنِ الثَّانِي - وَقَدْ خَرَجَ الْغَصْنَانِ جَمِيعاً مِنَ الْغَصْنِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَأَلَ عَلِيًّا، فَضَرَبَ لَهُ مَثَلًا: وَإِذَا سَأَلَ فِيهِ سَيْلٌ، فَجَعَلَهُ أَخَا قِيَمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدٍ، فَاعْطَاهُ السُّدُسَ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ أَخْبَرَنِي خَارِجَةً بَنُ زَيْدٍ بَنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ لَمَّا اسْتَشَارَ فِي مِيرَاثِ بَيْنِ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ.

قَالَ زَيْدٌ: وَكَانَ رَأْيِي يَوْمَئِذٍ أَنَّ الْإِخْوَةَ أَحَقُّ بِمِيرَاثِ أَخِيهِمْ مِنَ الْجَدِّ، وَعَمْرُ يَوْمَئِذٍ يَرَى الْجَدَّ أَوَّلِي بِمِيرَاثِ ابْنِ ابْنَتِهِ مِنْ إِخْوَتِهِ فَتَحَارَرْتُ - أَنَا وَعَمْرُ مُحَاوَرَةً شَدِيدَةً، فَضَرِيتُ لَهُ فِي ذَلِكَ مَثَلًا، فَقُلْتُ: لَوْ أَنَّ شَجَرَةً تَشَعَّبَ مِنْ أَصْلِهَا غَصْنٌ، ثُمَّ تَشَعَّبَ مِنْ ذَلِكَ الْغَصْنِ خُوطَانُ ذَلِكَ الْغَصْنِ يَجْمَعُ الْخُوطَانِ دُونَ الْأَصْلِ وَيَغْذُوهُمَا، أَلَا تَرَى يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ أَحَدَ الْخُوطَانِ أَقْرَبُ إِلَى أَخِيهِ مِنْهُ إِلَى الْأَصْلِ.

قَالَ زَيْدٌ: فَانَا أَعِيدُ لَهُ، وَأَضْرِبُ لَهُ هَذِهِ الْأَمْثَالَ، وَهُوَ يَأْبَى إِلَّا أَنَّ الْجَدَّ أَوَّلِي مِنَ الْإِخْوَةِ وَيَقُولُ: وَاللَّهِ لَوْ أَنِّي قَضَيْتُ لِبَعْضِهِمْ لِقَضِيَّتِي بِهِ لِلْجَدِّ كُلِّهِ، وَلَكِنِّي لَعَلِّي لَا أَحْتَبِ سَهْمَ أَحَدٍ، وَلَعَلَّهُمْ أَنْ يَكُونُوا كُلُّهُمْ ذَوِي حَقٍّ، وَضَرَبَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ يَوْمَئِذٍ لِعَمْرٍ مَثَلًا، مَعْنَاهُ: لَوْ أَنَّ سَيْلًا سَالَ فَخَلَجَ مِنْهُ

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾.

وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنْ وَمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾.

فَإِذَا لِكُلِّ وَارِثٍ نَصِيبٌ مَفْرُوضٌ - مِمَّا قَلَّ أَوْ كَثُرَ - فَحَرَامٌ اخْتِ شَيْءٌ مِنْهُ وَإِعْطَاؤُهُ لِغَيْرِهِ بِغَيْرِ نَصٍّ وَارِدٍ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ نَحْذِ هَذَا الْقَوْلَ حِجَّةً أَصْلًا إِلَّا أَنِّي سَلَفْتُ قَبْلُ مِمَّا قَدْ أَبْطَلْنَاهُ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوَكُّلُ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي الْأَقْوَالِ الْبَاقِيَةِ مِنْ مَقَاسِمَةِ الْجَدِّ الْإِخْوَةِ إِلَى اثْنِي عَشَرَ، أَوْ إِلَى ثَمَانِيَةٍ، أَوْ إِلَى سَبْعَةٍ، أَوْ إِلَى سِتَّةٍ، أَوْ إِلَى ثَلَاثَةٍ: فَوَجَدْنَاهَا كُلُّهَا عَارِيَةً مِنَ الذَّكْلِ، لَا يُوْجِبُ شَيْئًا مِنْهَا، لَا قَرَأَنَ، وَلَا سَنَةَ صَحِيحَةٍ، وَلَا رَوَايَةَ ضَعِيفَةٍ، وَلَا دَلِيلَ إِجْمَاعٍ، وَلَا نَظِيرَ، وَلَا قِيَاسَ.

ثُمَّ وَجَدْنَا أَكْثَرَهَا لَا يَصُحُّ - عَلَى مَا نَبَيْنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

أَمَّا الرِّوَايَةُ عَنْ عِمْرَانَ، وَابْنِ مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَغَيْرُ مَعْرُوفَةٍ - يَعْنِي فِي مَقَاسِمَةِ الْجَدِّ اثْنِي عَشَرَ أَحَدًا لَهُ سَهْمٌ كَسَهْمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ يَقَاسِمُهُمْ إِلَى سَبْعَةٍ فَيَكُونُ لَهُ الثُّمْنُ، فَفِيهَا قِيسُ بَنِ الرَّبِيعِ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ.

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ عَنْ عَلِيٍّ فِي الْمَقَاسِمَةِ بَيْنَ الْجَدِّ وَسِتَّةٍ إِخْوَةٍ فَيَكُونُ لَهُ السُّبُعُ فَصَحِيحَةٌ إِلَى الشَّعْبِيِّ، ثُمَّ لَا يَصُحُّ لِلشَّعْبِيِّ سَمَاعٌ مِنْ عَلِيٍّ أَصْلًا، وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ أَخْبَرِهِ عَنْ عَلِيٍّ.

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ عَنْ عِمْرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ مُسْعُودٍ فِي مَقَاسِمَةِ الْجَدِّ الْإِخْوَةِ إِلَى خَمْسَةٍ، فَيَكُونُ لَهُ السُّدُسُ، فَهِيَ ثَابِتَةٌ عَنْهُمْ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عِيْدٍ بْنِ نَضْلَةَ عَنْ عِمْرَ، وَابْنِ مُسْعُودٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ عِمْرُو بْنِ مَرْةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ.

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ عَنْ عَلِيٍّ لِلْجَدِّ الثَّلَاثَ عَلَى كُلِّ حَالٍ فَلَا نَصَحَ؛ لِأَنَّهَا مُنْقَطَعَةٌ عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ عَلِيًّا، وَقَتَادَةَ: لَمْ يُولَدْ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ عَنْ عِمْرَ، وَعِثْمَانَ، وَابْنِ مُسْعُودٍ بِمَقَاسِمَةِ الْجَدِّ الْإِخْوَةِ إِلَى الثَّلَاثِ، فَإِنَّمَا جَاءَتْ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ

الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ عِمْرَ، وَعِثْمَانَ، وَأَنْ زَيْدًا كَتَبَ إِلَى مُعَاوِيَةَ - وَلَمْ يَذْكُرْ يَحْيَى أَحَدًا مِنْ هَؤُلَاءِ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ عِمْرَ - وَهَذَا مُنْقَطِعٌ..

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الْمُعَلَّى الْعَطَّارُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ، وَعِيْدٍ بْنِ نَضْلَةَ عَنْ عِمْرَ، وَابْنِ مُسْعُودٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحِشْمِ بْنِ بَدْرِ عَنْ شُعْبَةَ بْنِ التَّوَّامِ عَنْ ابْنِ مُسْعُودٍ، وَعِمْرَ، وَعِثْمَانَ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ عَنْ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ مُسْرُوقٍ عَنْ عِمْرَ وَابْنِ مُسْعُودٍ - لِإِسْرَائِيلَ ضَعِيفٌ - وَجَابِرٌ سَاقِطٌ - وَالْحِشْمُ بْنُ بَدْرِ يَجْهَلُونَ.

وَأَمَّا أَبُو الْمُعَلَّى الْعَطَّارُ، فَهُوَ يَحْيَى بْنُ مَيْمُونٍ مِصْرِيٌّ: لَا بَأْسَ بِهِ، فَهِيَ مِنْ طَرِيقٍ جَيِّدَةٍ، وَلِهَا رَجَعَ ابْنُ مُسْعُودٍ، وَعِمْرُ.

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ بِالتَّفْصِيلِ الطَّوِيلِ عَنْ عِمْرَ، وَزَيْدٍ بَيْنَ ثَابِتٍ: فَلَا تَصَحُّ الْبَيِّنَةُ؛ لِأَنَّهُ مُنْقَطِعٌ عَنْ عِمْرَ، إِنَّمَا هُوَ سَعِيدٌ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَقِيصَةُ بْنُ ذُوَيْبٍ وَعِيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ: أَنَّ عِمْرَ - وَلَا يَصُحُّ سَمَاعُ لَعِيْدِ اللَّهِ وَلَا قِيصَةُ مِنْ عِمْرَ أَصْلًا، وَلَا لَسَعِيدٍ عَنْ عِمْرَ، إِلَّا نَعِيَةَ التَّعْمَانِ بْنِ مَقْرَنٍ عَلَى الْمَنَبْرِ فَقَطَّ، مَاتَ عِمْرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَسَعِيدٌ ثَمَانٍ سَنِينَ.

وَمِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ زَيْدًا - وَلَمْ يَلْقَ إِبْرَاهِيمَ قَطَّ زَيْدٌ بَيْنَ ثَابِتٍ - وَلَا أَخْبَرَ تَمَنُّ سَعْدَهُ، أَوْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزَّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ خَارِجَةٍ بِنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ زَيْدٍ.

وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ، وَالتَّرَكُّ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ يَوْجَدَ عَنْ زَيْدٍ مِنْ غَيْرِ هَاتَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ إِلَّا مَنْ أَسْقَطَ مِنْهُمَا - إِنْ وَجَدَتْ - وَلَا يَصُحُّ عَنْ زَيْدٍ فِي هَذَا شَيْءٍ، إِلَّا قَوْلُهُ فِي أُمِّ، وَجَدْتُ، وَاخْتِ، فَقَطَّ، لِأَنَّهُ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْهُ، وَالشَّعْبِيُّ قَدْ لَقِيَ.

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ قِيصَةَ بِنِ ذُوَيْبٍ أَنَّ زَيْدًا لَمْ يَقُلْ فِي 'الْأَكْدَرِيَّةِ' شَيْئًا.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَعْمَرٍ، وَهَشَامِ بْنِ حِصَامٍ، قَالَ سَفْيَانُ، وَمَعْمَرُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ السَّخْنِيَّانِيَّ عَنْ عَمَّارِ بْنِ سَيْرِينَ، وَقَالَ هَشَامٌ عَنْ عَمَّارِ بْنِ سَيْرِينَ، ثُمَّ اتَّفَقُوا كُلُّهُمْ، قَالَ ابْنُ سَيْرِينَ: سَأَلْتُ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيَّ عَنْ فَرِيضَةٍ فِيهَا جَدٌّ، فَقَالَ عُبَيْدَةُ لَقَدْ حَفَظْتُ عَنْ عِمْرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِيهَا مِائَةَ قَضِيَّةٍ مُخْتَلَفَةٍ، قَالَ ابْنُ سَيْرِينَ: فَقُلْتُ لِعُبَيْدَةَ عَنْ عِمْرَ؟

قَالَ: عَنْ عِمْرَ.

قَالَ عَلِيٌّ: لَا سَبِيلَ إِلَى وَجُودِ إِسْنَادٍ أَصَحَّ مِنْ هَذَا

بِالنَّسَبِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي غَالِبٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ الْكُوثِرِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَذَكَرَهُ، وَفِيهِ: «وَأَنَّ أَقْرَبَهُمَا لَأُمِّي، وَأَنَّ أَقْرَبَهُمَا لَزَيْدٌ، وَأَنَّ أَقْضَاهَا لَعَلِّي».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذِهِ أَسَانِيدُ مَظْلُومَةٍ؛ لِأَنَّ أَحَدَ بَنِي إِبْنِي عَمْرٍاءَ، وَأَبَا حَامِدٍ بَيْنَ حُسْنِيهِ مِجْهُولَانِ - وَإِسْمَاعِيلُ الصَّغِيرُ مِثْلُهُمَا، وَاحِدُ بَنِي مُحَمَّدٍ بَيْنَ غَالِبٍ - إِنْ كَانَ غُلَامٌ خَلِيلٌ فَهُوَ هَالِكٌ مَتَّهٌ - وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ فَهُوَ مِجْهُولٌ. وَالْحَسَنُ بَيْنَ الْفَضْلِ، وَمُحَمَّدُ بَيْنَ أَبِي غَالِبٍ، وَالْكُوثَرُ: مِجْهُولُونَ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّتْ لَمْ يَكُنْ لَهَا فِيهَا حِجَّةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجِبُ كَوْنُهُ «أَقْرَبَهُمَا» أَنْ يَقْلَدَ قَوْلَهُ، كَمَا لَمْ يَجِبْ عِنْدَهُمْ مَا فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ مِنْ أَنَّ ابْنَ بَنِي كَعْبٍ أَقْرَبُهُمْ، وَعَلَى أَقْسَامِهِمْ أَنْ يَقْتَصِرُوا عَلَى قِرَاءَةِ أَبِي دُونَ سَائِرِ الْقِرَاءَاتِ، وَلَا عَلَى أَقْضِيَةِ عَلِيٍّ دُونَ أَقْضِيَةِ غَيْرِهِ - وَهُمْ يَقْرَأُونَ أَنَّ الصَّحَابَةَ خَالَفُوا زَيْدًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

ثُمَّ الْمَالِكِيُّونَ قَدْ خَالَفُوهُ فِي فَرَائِضِ الْجَدَّةِ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي رَوَايَتِهِمْ عَنْ زَيْدٍ يُمَثِّلُ هَذِهِ الَّتِي تَعْلَقُوهَا بِهَا: أَنَّهُ كَانَ يَوْرَثُ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ، وَهُمْ لَا يَوْرَثُونَ إِلَّا جَدَّتَيْنِ، فَمَرَّةً يَكُونُ زَيْدٌ حِجَّةً، وَمَرَّةً لَا يَكُونُ حِجَّةً - هَذَا هُوَ التَّلَاعُبُ بِالذِّنِّ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ فِي تِلْكَ الرِّوَايَاتِ الْوَاهِيَاتِ الَّتِي تَعْلَقُوهَا بِهَا بَيِّنَاتٌ جَلِيَّةٌ بِأَنَّ زَيْدًا إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ بِرَأْيِهِ لَا عَنْ سَنَةِ عِنْدَهُ، فَلَوْ صَحَّتْ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ رَأْيُهُ أَوَّلَ مَنْ رَأَى غَيْرِهِ، وَهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى إِنكَارِ هَذَا أَصْلًا، فَكَيْفَ وَقَدْ جَاءَ الْاِخْتِلَافُ عَنْ زَيْدٍ كَمَا أوردنا بِأَقْوَالٍ عَنْهُ مُخْتَلَفَةٍ، وَيَكْفِي مِنْ هَذَا كُلِّهَا أَنَّهُ بَاطِلٌ، وَأَنْ قَوْلَهُمُ الَّتِي قُلْدُوا فِيهَا زَيْدًا لَا تَصَحُّ عَنْهُ؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: نَعَيْدُ اللَّهِ زَيْدًا وَعَمْرٌ مِنْ أَنْ يَقُولُوا تِلْكَ الْقَوْلَةَ الَّتِي لَا نَعْلَمُ فِي الْأَقْوَالِ اشْتِدَادًا بِهَا؛ لِأَنَّ فِيهَا: أَنَّ الْمَرْأَةَ تَمُوتُ وَتَرُكُ: زَوْجًا، وَأَمَّا، وَأَخْتُ شَقِيقَةٍ، وَجَدَّةٌ: أَنَّ لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةً مِنْ سَنَةٍ، وَلِلْأُمِّ اثْنَيْنِ مِنْ سَنَةٍ، وَلِلْجَدَّةِ وَاحِدًا مِنْ سَنَةٍ، ثُمَّ يَحِلُّ لِلْأَخْتِ ثَلَاثَةٌ مِنْ سَنَةٍ: صَارَتْ تِسْعَةً فَيَأْخُذُ الْجَدُّ السُّدْسَ الَّذِي وَجِبَ لَهُ، ثُمَّ يَضَعُهُ إِلَى النِّصْفِ الَّذِي وَجِبَ لِلْأَخْتِ فَيُخَلِّطَانِي، ثُمَّ يَأْخُذُ الْجَدُّ ثَلَاثِي مَا اجْتَمَعَ، وَالْأَخْتُ ثُلُثَ مَا اجْتَمَعَ. فَبِأَنَّ لِلْعَجِيبِ إِنْ كَانَتْ الْأَسْهُمُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي عَمِلَ بِهَا لِلْأَخْتِ قَدْ وَجِبَتْ لِلْأَخْتِ، فَلَمْ يَعْطَ الْجَدُّ مِنْهَا فَلَسًا، وَكَيْفَ يَنْتَزِعُ حَقَّ الْأَخْتِ وَيَعْطَى لِمَنْ لَا يَجِبُ لَهُ - وَهُوَ الْجَدُّ - وَلَعَلَّهَا صَغِيرَةٌ، أَوْ مِجْنُونَةٌ، أَوْ غَائِبَةٌ، أَوْ كَارِهَةٌ؟ فَهُوَ ظَلَمٌ وَآكُلٌ مَالٌ بِالْبَاطِلِ.

وَإِنْ كَانَتْ الثَّلَاثَةُ الْأَسْهُمُ الَّتِي عَمِلَ بِهَا لِلْأَخْتِ لَمْ تَجِبْ لَهَا فَلَا شَيْءَ أَخَذُوها مِنْ يَدِ الزَّوْجِ وَالْأُمِّ، وَقَالُوا: هَذَا سَهْمُ الْأَخْتِ، وَهَذَا هُوَ الْكَذِبُ، فَلَا شَكَّ أَنْ يَقُولُوا: هُوَ سَهْمُهَا وَلَيْسَ

وَالْعَجِيبُ مَنْ يَعْزِضُ عَلَيْهِ وَيَكْرَهُ، وَيَقُولُ: مَا لَمْ أَنْ يَقْضِي فِيهَا مِائَةَ قَضِيَّةٍ، وَمَا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى قَطْعَ هَذَا عَمَلًا، إِذْ قَدْ يَرْجِعُ مِنْ قَوْلٍ إِلَى قَوْلٍ، ثُمَّ إِلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الثَّانِي، مَرَارًا، فَهِيَ كُلُّهَا قَضَايَا مُخْتَلِفَةٌ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا قَوْلَيْنِ، ثُمَّ يَصْحَحُ الْبَاطِلُ الْحَالُ الَّذِي لَا يَعْمَلُ مِنْ إِيْجَابِ الْقَاسِمَةِ بَيْنَ الْجَدِّ وَالْأَخَوَةِ إِلَى سَنَةٍ، أَوْ إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ أَجْلِ غَضَبَيْنِ تَشْعَبُ مِنْ غَضَبٍ مِنْ شَجَرَةٍ - أَوْ مِنْ أَجْلِ جَدْوَلَيْنِ مِنْ خَلِيجٍ مِنْ نَهْرٍ. فَاعْجَبُوا لِهَذِهِ الْمَصَانِيذِ، وَهَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ عَلَى الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي الذِّنِّ، وَاعْجَبُوا لِإِنْكَارِ الْحَقِّ، وَتَحْقِيقِ الْبَاطِلِ الَّذِي لَا خَفَاءَ بِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَإِنْ ادَّعَا أَنْ قَوْلَ زَيْدٍ مَقْبُولٌ عَنْهُ نَقَلَ التَّوَاتُرَ كَذِبًا، وَإِنَّمَا اشْتَهَرَتْ تِلْكَ الْقَوْلَةُ لَمَّا اتَّفَقَ أَنْ قَالَ بِهَا مَالِكٌ، وَسُفْيَانُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَبُو يُونُسَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَالثَّاقَفِيُّ - اشْتَهَرَتْ عِنْدَ مَنْ قَلَّدَهُمْ فَانْتَشَرَتْ عَنْ مَقْلَدِهِمْ، وَأَصْلُهَا وَاهٍ، وَخَرَجَ سَاقِطٌ، وَمَنْعِيهَا لَا يَصِحُّ أَصْلًا، وَإِنَّمَا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَخَذُوا بِهَذِهِ الْقَوْلَةِ كَانُوا يَقُولُونَ بِالْمُرْسَلِ، حَاشَ الثَّاقَفِيُّ، فَقَدْ أَقْرَأَ أَكْثَرُ أَصْحَابِهِ أَنَّهُ فَارَقَ أَصْلَهُ فِي الْفَرَائِضِ، فَقَلَّدَ مَا رَوَى عَنْ زَيْدٍ، وَأَقْوَالُهُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَلِيلَ الْبَصَرِ بِالْفَرَائِضِ، وَإِلَّا فَلْيَأْتُونَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ التَّابِعِينَ قَالَ بِهَا كَمَا وَجَدْنَاهَا عَنْ هَؤُلَاءِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَمَوْهٌ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ قَالَ: قَدْ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «أَقْرَبُ أَثْبَتُ: زَيْدٌ بَيْنَ نَابِئَةٍ».

قُلْنَا: هَذِهِ رَوَايَةٌ لَا تَصَحُّ، إِنَّمَا جَاءَتْ: إِنَّمَا مَرْسُومَةٌ، وَإِنَّمَا:

حَدَّثَنَا بِهِ أَحَدُ بَنِي عَمْرِو بْنِ أَسِي الْعَذْرَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مَكِّيٍّ بْنُ عِيسَى الْمَرَادِيُّ، وَأَبُو الْوَلَفَا عَبْدِ السَّلَامِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلِيٍّ الشِّرَازِيُّ، قَالَ مَكِّيٌّ: أَخْبَرَنَا أَحَدُ بَنِي أَبِي عَمْرٍاءَ الْمُرَوِّى أَخْبَرَنَا أَبُو حَامِدٍ أَحَدُ بَنِي عَلِيٍّ بَيْنَ حُسْنِيهِ الْمُقَرِّي يَنْسِلُورُ أَخْبَرَنَا أَبُو عِيسَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى التُّرَيْمِذِيُّ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ أَخْبَرَنَا حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَهُ، وَفِيهِ: «وَأَقْرَبُهُمْ زَيْدٌ، وَأَقْرَبُهُمْ أَبِي بَيْنَ نَابِئَةٍ».

وَقَالَ أَبُو الْوَلَفَا: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بَيْنَ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرٍ السَّقَطِيِّ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بَيْنَ إِسْمَاعِيلِ الصَّغِيرِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بَيْنَ غَالِبٍ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ الْعَبْرِيُّ أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَهُ، وَفِيهِ: «وَأَقْرَبُهُمْ أَبِي» وَأَقْرَبُهُمْ زَيْدٌ..

قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّغِيرُ: وَأَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ الْفَضْلِ

هو سهمها، وهذا ظلم للزوج وللأم، وأكل مال بالباطل.

ثم يقولون في أخت شقيق، وأخ لأب، وجد: أن الشقيقة تقول للجد: هذا أخي، لا بد له من أن يقسم المال معي ومعك، للذكر مثل حظ الأنثيين، فيقول الجد: كلا، إنما هو أخ للميت لأب، لا يقاسمك أصلاً.

إنما أنت ذات فرض مسمى، فتقول له الأخت: ما عليك من هذا هو أخونا، فيقسم المال على رغم انف الجد، له الخمسان، وللأخ للأب الخمسان، وللأخت الشقيقة الخمس.

فإذا أخذ الجد سهمه وأوى خاسماً قالت الأخت لأخيها: مكانك، خل يدك عن المال، إنما أقمناك لأزلي عن يد جدنا ما كان يحصل له، وأنا أولى بهذا منك، فيترغ من يد الأخ عما أعطوه على أنه حظه من الميراث حساً ونصف حس، فتأخذه الأخت، فيحصل لها النصف، وللجد الخمسان، وللأخت للأب نصف الخمس، فإن كانتا أختين شقيقتين، وأخاً لأب، وجداً، فعلنا كذلك، فإذا ولى الجد انتزع ما يبدو الأخت للأب كله، وأخذه الأختان. فانظروا في هذه الأعجوبة لئن كان للأخ للأب حق واجب فما يحل انتزاعه منه - وإن كان لا حق له - فما يحل أن يقام وليجة ليعطي بالاسم ما لا يأخذه في الحقيقة، وإنما يأخذه غيره.

ثم يقولون في ابنتين، وزوج، وأختين شقيقتين أو أخت شقيقة، أو أخ شقيق، وجد: أن ابنتين الثلثين وللزوج الربع، وللجد السدس، يعال له به، ولا شيء للأخ، ولا للأخت، ولا للإخوة، ولا للأخوات. فمرة يحتاطون للجد فينتزعون من يد الأخت ما يقولون أنه فرضها، ويردّون أكثره على الجد. ومرة يورثون الجد ويمنعون الإخوة جملة. ومرة يحتاطون للأخت فيقيمون وليجة يظهرهون أنهم يورثونه وهم لا يورثونه، إنما يعطونه للأخت ويحرمون الجد. هذه غفلات قد نزه الله تعالى زبداً عنها، ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل: أن زبداً ما قالها قط، ولا عمر، كان - والله - زيد، وعمر - رضي الله عنهما - أخوف لله تعالى وأعلم من أن يقولوا هذا. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

قال علي: فإذا قد بطلت هذه الأقوال كلها يبقين لا إشكال فيه، فلم يبق إلا قول من قال: إنه أب لا يرث معه من لا يرث مع الأب.

وهو قول قد صرح عن أبي بكر الصديق، وعن عمر، وابن عباس، وابن الزبير. وجاءت عن عثمان، وعلي، وابن مسعود بأسانيد إن لم تكن أحسن من أسانيد الأقوال المختلفة التي

تعلقوا بها عن عمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود، وزيد: لم تكن دونها. فمن أعجب ممن ترك رواية صحّت عن طائفة من الصحابة، ورويت عن جمهورهم، وجمهور التابعين رواية فاسدة لم تصح قط عن أحد من الصحابة، وإنما جاءت عن بعضهم باختلاف عن الذي روي عنه أيضاً نفسه، ورجوع من قول إلى قول.

والعجب أنهم أصحاب تشيع يتابع الجمهور، وهم هاهنا قد خالفوا الجمهور من الصحابة والتابعين وهم أصحاب قياس بزمعهم، وهم قد أجمعوا على أن يعطى الجد مع البنين الذكور، والبنات ما يعطى الأب معهم.

وأجمعوا على تورث الجد مع البنين الذكور، وعلى أن الإخوة لا يرثون معه هنالك شيئاً.

وأجمعوا على أن لا يورثوا الإخوة للأم مع الجد شيئاً، كما لا يرثون مع الأب.

وليس هذا إجماعاً في الأصل، فقد جاء عن ابن عباس تورثهم مع الأب ومع الجد.

وأجمعوا على أن لا يورثوا بني الأخ مع الجد، كما لا يورثونهم مع الأب.

وليس هذا إجماعاً في الأصل: فقد جاء عن علي تورثهم مع الجد.

وأجمعوا على أن لا يورثوا الأعمام مع الجد، كما لا يرثون مع الأب.

وأجمعوا على ابن الابن أنه يرث ميراث الابن إذا لم يكن ابن، ولا يرث إخوة الجد منه شيئاً معهم.

ثم لم يقيسوا على هذه الوجوه كلها تورث الجد من ابن ابنه دون إخوته، ولا قاسموه على الأب إذا لم يكن أب.

وأجمعوا على أنه أب في تحريم ما نكح، وفي تحريم القرائن، فلا القياس أحسنوا، ولا التقليد أتبعوا، ولا النظر التزموا، ولا بالنص أخذوا.

قال أبو محمد: والذي نعتمد عليه في هذا هو قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ مَنْعٌ﴾ وما ترك أن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائله الثلث فإن كان له إخوة فلائله السدس.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ مَنْعٌ﴾ كما أخرج أبو بكر من الجنة فصاح أن الجد أب، وأن ابن الابن ابن، فله

يكن للميت ولذو ذكر، ولا ولد ذكراً، ولا ابنة، ولا أب، وجد لأب، فإنه إجماع مطلق عليه من جميع الأمّة، على أنه ميراث كلاله.

ووجدنا السلف يختلفون - إذا كان للميت أحد ثمن ذكراً .

فبعضهم يقول: هو ميراث كلاله.

وبعضهم يقول: ليس ميراث كلاله.

فوجب الاتقياد للإجماع المتيقن، وترك ما اختلف فيه، إذ لا نص عند المختلفين في ذلك، فوجب أن لا ميراث للبنة لأخ، ولا لأخت - ما دام للميت أحد ثمن ذكراً - إلا أن يوجب ذلك نص يستثنى من هذا النص الآخر، وليس ذلك إلا في الأخ الذكر الشقيق، أو للأب مع الابنة والبنت فصاعداً، وفي الأخت مع البنت والبنت فصاعداً - إذا لم يكن هنالك عاصب ذكر - وبالله تعالى التوفيق.

١٧٣٥ - مسألة: قال أبو محمد: ومن مات وترك:

أختاً لأب، وابن أخ شقيق، فالأخ لأب أخت بالميراث بلا خلاف؛ لأنه أولى رجل ذكر، وابن الأخ الشقيق أولى بالميراث من ابن الأخ للأب، لأنه أولى رجل ذكر بلا خلاف. فلو ترك: ابن عم، وعماً، فالعم أولى من ابن العم، وابن العم الشقيق أولى من ابن العم للأب - فإن ترك ابن عم، أحدهما: كان أبوه شقيق أبي الميت، والآخر: كان أبوه أخت أبي الميت لأبوه، إلا أن هذا هو أخو الميت لأمو، فالأخ كله لابن العم الذي هو أخ للأمو.

وهو قول ابن مسعود، وشريح، لأنهم قد أجمعوا في ابني عمين، أحدهما: ابن شقيق أبي الميت، والآخر: ابن أخي أبي الميت لأبوه؛ أن ابن شقيق أبي الميت أولى، لاستوائه مع أبي الميت في ولادة جد الميت، دون ابن العم الآخر، وبالحس يدرى كل أحد أنهما قد استويا في ولادة جد الميت أبي أبيه، وانفرد أحدهما بولادة جد الميت لأبيه وأبي الميت، وانفرد الآخر بولادة أم الميت له، ولا يحتل على أحد أن ولادة الأم أقرب من ولادة الجد، فهو أولى رجل ذكر - فإن تركت: ابني عم، أحدهما: زوج، فالتصفت للزوج بالزوجية، وما بقي فين ابني عم سواء.

١٧٣٦ - مسألة: والمرأة إذا اعتق أحدهما

عبداً أو أمة: ورث مال المعتق إن مات ولم يكن له من يحط بميراثه، أو ما فضل عن ذوي السهام.

وكذلك يرث من تناسل منه من نسل الذكور من ولده،

ميراث الأب؛ لأنه أب، ولابن الابن ميراث الابن؛ لأنه ابن وكفى - وإن العجب ليعظم ممن خفي عليه هذا - وحسبنا الله ونعم الوكيل.

قال علي: وقد أتى بعضهم بأدب، وهي أن قال: ليس ما روي من أن أبا بكر جعل الجد أباً: بيان أن ذلك في الميراث، قال: ولو كان ذلك ما خالفه عمر على تعظيمه أبا بكر.

وذكروا ما روينا من طريق شعبة أخبرنا عاصم الأحول عن الشعبي: أن أبا بكر قال في الكلاله: أقضي فيها، فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان، والله منه بريء: هو ما دون الولد والوالد، فقال عمر: إني لأستحي من الله أن اختلف أبا بكر.

قال أبو محمد: هذا كله من الجاهرة القبيحة: أول ذلك: أن هذه رواية منقطعة، أين الشعبي من عمر؟ والله ما ولد إلا بعد موت عمر بأزيد من عشرة أعوام - ثم إنها رواية باطلة بلا شك، لأن مخالفة عمر لأبي بكر أشهر من الشمس، وليس تعظيمه إياه بموجب أن لا يخالفه.

وأول ذلك: الخبر الذي أوردنا بأصح إسناد من طريق عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه قال له عمر: إني قد رأيت في الجد رأياً، فقال له عثمان: إن تبع رأيك فإنه رأي رشب، وإن تبع رأي الشيخ قبلك، فنعم ذوي الرأي كان قال عثمان: وكان أبو بكر يجعله أباً فاجعوا لهذا العمى، ولعبادة المسوى والمجاهرة بالكذب، وانظروا هل يحتمل هذا القول من عثمان شيئاً غير أن أبا بكر كان يجعل الجد أباً في الميراث.

وقد صرح خلاف عمر لأبي بكر في الكلاله نفسها، وفي ترك الاستخلاف وفي قضايا كثيرة جداً - نعوذ بالله من الخذلان.

ثم لو صرح ما قال لكان لم يخالفه عمر؛ لأنه قد صرح عن عمر: القول بأن الجد أب في الميراث كما أوردنا، فلم يخالف أبا بكر إذا وافقه في ذلك، بل هو آخر قول قاله - وإليه رجع كما أوردنا، فهو أول أقوال عمر وآخر أقواله بإسناد صحيح لا داخل فيه.

قال أبو محمد: ومن براهيننا أيضاً في هذه المسألة: أن الله تعالى لم يذكر في القرآن ميراث الإخوة البنية، ولا ميراث الأخوات إلا في آتي الكلاله: فوجب ضرورة نص القرآن أن لا يرث أخ، ولا أخت، إلا في ميراث الكلاله، ووجب أن لا يؤخذ ميراث الكلاله، إلا من نص أو إجماع راجع إلى النص: فوجدنا من ورثه إخوة ذكور أو إناث، أو كلاهما - أشقاء، أو لأب أو لأم - ولم

من مضر، بلا شك.

ومن الحال أن يكون رجل يماني يرث مضرًا بالتعصيب، بل يرثه الذي هو منهم، ومن الحال أن يكون رجل يماني أولى برجل مضر.

والعجب أنهم يقولون: إن اقترض ولها عاذ ميراثهم إلى عصبية أمهم من مضر، لا إلى عصبية أبناء المعتقة، فهل سمع بأعجب من هذا؟ وكيف يرثون عن أمهم ولا لا يرثه عنهم عصبته، إن هذا الحال ظاهر، وإذا لم يرث عنهم آخرًا فمن الحال أن يرثوه هم أولاً. وما تعلم لهم شيئاً شغبوا به أكثر من أن قالوا: كما يرثون مال أمهم كذلك يرثون ولاه مولاهم الذي لو كانت حية لورثته هي.

قال علي: وهذا باطل ليس من يرث المال يرث الولاية، وهم لا يختلفون معنا في أن امرأة لو ماتت ولها مال وموال، وتركزت زوجاء وأختها، وبني عمتها: فإن جميع ميراثها لزوجها وأختها، ولا حق لها في ولاه موالها، وأن ولاه موالها لبني عمتها الذين لا يأخذون من مالها شيئاً.

وكذلك: امرأة ماتت وتركزت: زوجاً، وبنتين، وأماً، وبني ابن: فإن المال كله للزوج والبنتين والأم، ولا يأخذ منه بنو الابن شيئاً، وأن ولاه موالها عندهم لبني الابن، ولا يرث منه الذين ورثوا المال شيئاً: فظهر فساد احتجاجهم، وبطل قولهم، إذ عرئ من برهان - وبالله تعالى التوفيق.

فإن موهاً بقضاء عمر: فقد قضى عمر في هذه المسألة نفسها بأن عصبية ولدها يرثون ولاه موالها عن ولدها، ولا يرثه إخوانها: فقد خالفوا عمر في ذلك تحكماً بالباطل - وبالله تعالى التوفيق.

١٧٣٨ - مسألة: وما ولد للمملوك من حرّة فإنّه لا يرثه من اعتق أباه بعد ذلك، وإنما يرث المرأة ما نفع فيه الروح من حمل بعد أن اعتق أباه.

برهان ذلك: قول رسول الله ﷺ: «الولاء لمن أعتق» وهذا المولود خلق حرّاً، ولا ولاه عليه لأحد، فلا يجوز أن يحدّث عليه بعد حرّيته ولاه لمن لم يعتقه، ولا كان ذلك الولاء عليه قبل إلا بنص، ولا نص في ذلك.

وأما من نفع فيه الروح بعد ثبات الولاء على أبيه فإنّه لم يكن قط موجوداً إلا والولاء عليه ثابت - فميراثه لولاه.

وقد روينا عن الشعبي: لا ولاه إلا لذي نعمة.

لقول رسول الله ﷺ: «إنما الولاء لمن أعتق» فعلم عليه الصلاة والسلام ولم يخص. «وأعتقت ابنة خنزة عبداً فماتت وتخلّف ابنته، فأعطى عليه الصلاة والسلام ابنته النصف، وبنت خنزة النصف».

وكذلك يرث من اعتق من اعتقت.

وهكذا من سفّل.

١٧٣٧ - مسألة: وما اعتقت المرأة ثم ماتت، ولها بنون وعصبية من إخوة، أو بني إخوة - وإن سفّلوا - أو أعمام، أو بني أعمام - وإن بعدوا وسفلوا: فميراث من اعتقت لعصبتها لا لولدها، إلا أن يكون ولدها عصبته، كأولاد أم الولد من سيدها، أو يكونوا من بني عمّها لا أحد من بني جدها، ولا من بني أبيها: أقرب إليها منهم.

وقال آخرون: بل الميراث لولدها، وهذا مكان اختلف الناس فيه:

فروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي: أن علي بن أبي طالب، والزبير بن العوام: اختصما إلى عمر في مولى لصفية بنت عبد المطلب، قضى عمر بالعقل على علي، والميراث للزبير.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن عبد الله بن رباح عن عبد الله بن معقل عن علي بن أبي طالب قال: الولاء شعبة من النسب، من أحررّ الولاية أحررّ الميراث.

ومن طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن زيد أخبرنا أيوب السخيتاني عن حماد بن سيرين أنه كان يقول: أحقهم بالولاء أحقهم بالميراث.

قال علي: الأحق بالولاء هم عصبته الذين إليهم يتمي الموال، فيقولون: نحن موال بني أسد إن كانت هي أسدية، ولا يتمون إلى بني تميم إن كان ولدها من تميم.

قال أبو محمد: يقول علي هاهنا تقول، وقال بقول عمر: الشعبي، وعطاء، وابن أبي ليلى، وأبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأصحابهم.

قال أبو محمد: برهان صحّة قولنا: قول رسول الله ﷺ: «مولى القوم منهن».

وقال عليه الصلاة والسلام: «ما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر» وإذا كانت المرأة من مضر وينوها من اليمن: فموالها

بالرق.

وقال بعض أصحاب الشافعي: ماله لبيت مال المسلمين.

وقال الشافعي في أحد أقواله: إنه يورث بمقدار ما فيه من العتق، ولا يرث هو بذلك المقدار.

وقولنا في ذلك الذي ذكرنا هو قول علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وإبراهيم النخعي، وعثمان البتي، والشعبي، وسفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، وداود، وجميع أصحابه، وأحد أقوال الشافعي.

١٧٤٢ - مسألة: وولد الزنى يرث أمه، وترثه أمه،

ولها عليه حق الأمومية من البر، والتفقة، والتحرير، وسائر حكم الأهات: ولا يرثه الذي تخلق من نطفته، ولا يرثه هو، ولا له عليه حق الأبوة لا في بر، ولا في نفقة، ولا في تحرير، ولا في غير ذلك، وهو منه اجنبي ولا تعلم في هذا خلافاً إلا في التحريم فقط.

برهان صحة ما قلنا: قول رسول الله ﷺ «الزُّلْدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ» وقوله عليه الصلاة والسلام أيضاً «الزُّلْدُ لِصَاحِبِ الْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ».

فالحق الزُّلْدُ بالفراش - وهي الأم - وبصاحبه - وهو الزوج، أو السيد - ولم يجعل للعاهر إلا الحجر.

ومن جعل تحريماً بما لا حق له في الأبوة فقد ناقض - وبالله تعالى التوفيق.

١٧٤٣ - مسألة: والمولدون في أرض الشرك

يتوارثون كما يتوارث من ولد في أرض الإسلام بالينة أو بإقارهم إن لم تكن ينّة - سواء أسلموا وأقروا مكانهم، أو تحملوا، أو سوا فاعتقوا.

وهذا مكان اختلف الناس فيه:

فروينا عن عمر، وعثمان: أنه لا يرث أحد بولادة الشرك.

وعن يحيى بن سعيد الأنصاري: أدركت الصالحين يذكرون: أن في السنّة أن ولادة العجم عن ولد في أرض الشرك ثم تحمل: أن لا يتوارثوا.

وعن عمر بن عبد العزيز، وعروة بن الزبير، وعمر بن عثمان بن عفان، وأبي بكر بن سليمان بن أبي خيثمة، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام: لا يورث أحد بولادة الأعاجم إلا أحد ولد في العرب. ولا تعلم بصح عن عمر، وعثمان: شيء من هذا؛ لأنها منقطعة عن مالك عن الثقة عن

١٧٣٩ - مسألة: وما ولد لمولى من مولاة لآخرين

فولأه لمن اعتق، أباه، أو أجداده - وهذا لا خلاف فيه. وما ولدت المولاة من عربي فلا ولأه عليه لموالي أمه، وهذا لا خلاف فيه. وما ولدت المولاة من زوج مولوك، أو من زنى، أو من إكراه، أو حربي، أو لاحت عليه، فقد قال قوم: ولأه لموالي أمه - ولا تقول بهذا، بل لا ولأه عليه لأحد؛ لأنه لم يأت بإيجاب الولاء عليه نص، ولا إجماع، بل قد أجمعوا على كل ما ذكرنا من أنه لا حكم للولاء المتعد على أمه إن كان أبوه مولى، أو عربياً - فظهر تناقضهم - وبالله تعالى التوفيق.

١٧٤٠ - مسألة: والعتق لا يرث، ولا يورث: ماله

كله لسيد، هذا ما لا خلاف فيه، وقد جاء به نص نذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وروينا عن بعض الصحابة: أنه يباع فيعتق فيرث - وهذا لا يوجب قرآن ولا سنة، فلا يجوز القول به.

١٧٤١ - مسألة: والمكاتب إذا أدى شيئاً من مكاتبته

فمات، أو مات له مورث ورث منه ورثته بقدر ما أدى فقط، وورث هو أيضاً بمقدار ما أدى فقط، ويكون ما فضل عما ورث لسائر الورثة، ويكون ما فضل عن ورثته لسيد.

وهذا مكان اختلف الناس فيه، وقد ذكرنا في كتاب المكاتب وذكرنا ما صح عن النبي ﷺ في ذلك فاعنى عن إعادته.

ومن مات وبعضه حر وبعضه عبد: فلهذي له الولاء بما ترك بمقدار ما له فيه من الولاء والباقي للذي له الرق - سواء كان يأخذ حصته من كسبه. في حياته أو لم يكن يأخذه - لأن الباقي بعد ما كان يأخذ: ملك لجميع المكاتب يأكله، ويتزوج فيه، ويتسرى، ويقضي منه دينه، ويتصدق به، فهو ماله - وهو ما لم يأخذه الذي له فيه بقاءً - فإذا مات فهو مال يخلفه، ليس للذي تمسك بالرق أن يأخذه الآن، إذ قد وجب فيه حق للذي له فيه بعض الولاء.

وقد اختلف الناس في هذا: فقال مالك: ماله كله للذي له فيه شيء من الرق.

وهو قول الزهري، وأحد قولي الشافعي.

وقال قتادة: ميراثه كله للذي له فيه شعبة العتق.

وقال أبو حنيفة: يورث من ماله قيمة ما فيه من الرق ويرث الباقي ورثته - وإن لم يرق بذلك: فماله كله للمتمسك

وامرأة أنه كان أخاه - وبشهادة امرأة أخرى أنها سمعته يقول: هو أخي.

ومن طريق عبد الرزاق عن إسرائيل بن يونس عن أشعث بن أبي الشعثاء أنه قال: خاصمت إلى شريح في مولاة للحي ماتت عن مال كثير، فجاء رجل فخاصم موابيها، وجاء بالبينة أنها كانت تقول: أخي، فورثه شريح.

وقال الشافعي: إذا قامت البينة ورث الحميل - كان عليه ولاية أو لم يكن - فإن لم يكن إلا إقرار فقط ورث به من لا ولاية عليه، ولا يورث به من عليه ولاية.

وقال مالك: لا يرث الحميل بيينة أصلا، إلا أن يكون أهل مدينة أسلموا فشهد بعضهم لبعض بما يوجب الميراث فإنهم يتوارثون بذلك.

قال أبو محمد: أما قول مالك، والشافعي - فلا نعلم أحدا قبلهما قسم هذا التقسيم، وهما قولان مخالفان للقرآن، والسنة، والأصول، في إسقاط مالك الحكم بيينة العدل في ذلك، بخلاف جميع الأحكام.

وتفريق الشافعي، ومالك بين من عليه ولاية وبين من لا ولاية عليه، وبين أهل المدينة يسلمون، أو يسبون فيسلموا.

ووجدنا الإقرار بالمواليب الموجبة للمواريث: لا نعلم البينة صحة المواليد إلا به، فما تصح بنوة أحد إلا بإقرار الآباء أنه ولده، أو بإقرار أخوين يقدمان مسافرين ويجب ميراثهما. وبهذا الإقرار يتوارث أهل الكفر إذا أسلموا عندنا من أهل الذمة، فالتفريق بين كل ذلك لا وجه له، وبالإقرار توارث المهاجرون في عصر رسول الله ﷺ من أحياء العرب وغيرهم، فالتفريق بين ذلك خطأ لا خفاء به - وبالله تعالى التوفيق.

١٧٤٤ - مسألة: ولا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم - المرتد وغير المرتد سواء - إلا أن المرتد مذ يرتد فكل ما ظفر به من ماله فليبت مال المسلمين - رجع إلى الإسلام أو مات مرتداً، أو قتل مرتداً، أو لحق بدار الحرب .

وكل من لم يظفر به من ماله حتى قتل أو مات مرتداً: فلورثته من الكفار، فإن رجع إلى الإسلام فهو له، أو لورثته من المسلمين إن مات مسلماً.

روينا من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان بن عفان عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ قال: «لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر» وهذا عموم

سعید بن المسيب: أن عمر.

ومن طريق فيها علي بن زيد بن جدعان - وهو ضعيف - وأبان بن عثمان: أن عمر - ولم يدرك أبان عمر - وعمر بن عبد الرحمن بن ثوبان: أن عمر، وعثمان - وهذا أبعد - والزهري: أن عمر، وعثمان - وما ورث عمر ولده عبد الله، وأُم المؤمنين حفصة إلا بولاية الشرك.

وقالت طائفة:

كما روينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن سفيان الثوري عن مجاهد عن الشعبي عن شريح: أن عمر بن الخطاب كتب إليه: أن لا يورث الحميل إلا بيينة.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر: أخبرني عاصم بن سليمان قال: كتب عمر بن عبد العزيز: أن لا يتوارث الحملاء في ولادة الكفر، فعاب ذلك عليه الحسن، وابن سيرين، وقالوا: ما شأنهم أن لا يتوارثوا إذا عرفوا وقامت البينة.

ومن طريق حماد بن سلمة عن حبيب بن الشهيد عن ابن سيرين، والحسن، قالا جميعاً: إذا قامت البينة ورث الحميل.

ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج، وحماد بن أبي سليمان، أو أحدهما عن الشعبي، والنخعي، قالا جميعاً: لا يورث الحميل إلا بيينة.

وهو قول الثوري، وأبي حنيفة، وأبي سليمان، وأصحابهما.

وقالت طائفة: يتوارث الحملاء بالبينة أو بالإقرار إن لم تكن بينة:

كما روينا من طريق محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن المنثري أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي، قال: قال عمر بن الخطاب: كل نسب يتواصل عليه في الإسلام فهو وارث موروث.

ومن طريق غندر عن شعبة عن الحكم بن عتيبة، وحماد بن أبي سليمان قالا جميعاً: الحميل يورث.

ومن طريق غندر عن شعبة عن المغيرة بن مقسم الضبي عن إبراهيم النخعي أنه قال في الحميل: إذا قامت البينة أنه كان يصل منه ما يصل من أخيه، ويعزم منه ما يعزم من أخيه. ورثه.

ومن طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة عن الأعمش قال: كان أبي حميلاً فورثه مسروق .

وعن عبد الرحمن بن أذينة أنه ورث حميلاً بشهادة رجل

لا يجوز أن ينص منه شيء.
فإن قيل: إنكم تقولون: إن مات عبد نصراني، أو مجوسي، أو يهودي - وسيد مسلم - فماله لسيده.
 قلنا: نعم، لا بالميراث، لكن لأن للسيد أخذه في حياته فهو له بعد وفاته والعبد لا يرث بالخير الذي جاء عن النبي ﷺ في ميراث المكتسب فلم يجعل للجزء للملوك ميراثاً - لا له ولا منه. واختلف الناس في بعض هذا:

فروينا عن معاوية بن جبل، ومعاوية، ويحيى بن يعمر، وإبراهيم، وسروق: ثورث المسلم من الكافر، ولا يرث الكافر المسلم.
وهو قول إسحاق بن راهوية.
وهو عن معاوية ثابت:

كما رويناه عن طريق حماد بن سلمة أخبرنا داود بن أبي هنو عن الشعبي عن مسروق أن معاوية كان يورث المسلم من الكافر، ولا يرث الكافر من المسلم.

وهو قول إسحاق بن راهوية.
وهو عن معاوية ثابت:

كما رويناه عن طريق حماد بن سلمة أخبرنا داود بن أبي هنو عن الشعبي عن مسروق أن معاوية كان يورث المسلم من الكافر، ولا يرث الكافر من المسلم.

قال مسروق: ما حدث في الإسلام قضاء أعجب إليّ منه، وقال أحمد بن حنبل: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم إلا أن يكون مسلم اعتق كافراً فإنه يرثه.

واحتج لهذا القول بما رويناه عن طريق ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أمتة».

قال أبو محمد: أبو الزبير عن جابر ما لم يقل سمعت، أو أنا، أو أرونا تدليس، ولو صح فليس فيه: إلا عبده، أو أمتة، ولا يسمى المعتق، ولا المعتقة: عبداً، ولا أمة. واختلفوا في ميراث المرتد: فصح عن علي بن أبي طالب: أنه لورثته من المسلمين:

كما رويناه عن طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا أبو معاوية الضري عن الأعشى عن أبي عمرو الشيباني: أن علي بن أبي طالب جعل ميراث المرتد لورثته من المسلمين - وروي مثله عن ابن مسعود، ولم يصح.

ومن طريق وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن موسى بن أبي كثير قال: سألت سعيد بن المسيب عن المرتد هل يرث المرتد بنوه؟ فقال: نزلهم ولا يرثوننا، قال: وتعد أمراته ثلاثة قروء، فإن قتل: فأربعة أشهر وعشراً.

ومن طريق سفيان الثوري عن عمرو بن عبيد عن الحسن قال: كان المسلمون يطبقون ميراث المرتد لأهله إذا قتل.

وروي ثورث مال المقتول على الرقة لورثته من المسلمين عن عمر بن عبد العزيز، والشعبي، والحكم بن عتيبة، والأوزاعي، وإسحاق بن راهوية.

وقال سفيان الثوري: ما كان من ماله في ملكه إلى أن ارتد فلورثته من المسلمين، وما كسب بعد رده فلجميع المسلمين.

وقال أبو حنيفة: إن رجع الإسلام فماله فإن قتل على الرقة أو لحق بدار الحرب فما كسب بعد الرقة فلجميع المسلمين، وما كان له قبل الرقة فلورثته من المسلمين، ويقضي القاضي يعق مدبريه وأمهات أولاده، فإن رجع إلى أرض الإسلام مسلماً أخذ ما وجد من ماله بأيدي ورثته، ولا يرجع عليهم بشيء عما أكلوه، أو أنفقوه، وكل ما حمل من ماله إلى أرض الحرب فهو لجميع المسلمين إذا ظفروا به، لا لورثته، فلو رجع من أرض الحرب إلى أرض الإسلام فأخذ مالا من ماله فقبض به إلى أرض الحرب فظفروا به، فهو لورثته من المسلمين، فلو كانت له أمتان.

إحدهما مسلمة، والأخرى كافرة، فولدتا منه لأكثر من ستة أشهر - مذكر - فافرّق بهما لحقاً به جميعاً، وورثه ابن المسلمة، ولم يرثه ابن الذميمة.

قال: ولا يرث المرتد - مذكر - إلى أن يقتل أو يموت، أو يسلم أحد من ورثته المسلمين، ولا الكفار أصلاً.

وقالت طائفة: ميراثه لبيت مال المسلمين:

كما رويناه عن ابن وهب عن الثقة عنده عن عباد بن كثير عن أبي إسحاق المدهني عن الحارث عن علي بن أبي طالب قال: ميراث المرتد في بيت مال المسلمين وبه يقول ربيعة، وابن أبي ليلى، والشافعي، وأبو ثور.

وقال مالك: إن قتل، أو مات، أو لحق بدار الحرب، فهو في بيت مال المسلمين، فإن رجع إلى الإسلام فماله له، فإن ارتد عند موته، فإن أتمته: إنما ارتد ليمنع ورثته، فماله لورثته - هذا مع قوله: إن من ارتد عند موته لم ترثه امرأته؛ لأنه لا يتهم أحد بأنه يرتد ليمنع أخذ الميراث.

وقال أبو سليمان: ميراث المرتد إن قتل لورثته من الكفار.

وقال أشهب: مال المرتد - مذكر - لبيت مال المسلمين.

قال أبو محمد:
 أما قول مالك: فظاهر الاضطراب والتناقض كما ذكرنا، وحكم بالتممة، وهو الظن الكاذب الذي حرّم القرآن والسنة

ذَمَّةٌ لَهُ.

الحكمم بو.

وَأَمَّا قَوْلُ سَفِيَّانٍ: فَتَقْسِيمُ فَاسِدٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ مِنْ قُرْآنٍ، وَلَا سَنَةٍ، وَلَا قِيَاسٍ، وَلَا قَوْلٍ صَاحِبٍ.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ - فَوْسَاوِسُ كَثِيرَةٌ فَاحْشَةٌ: مِنْهَا: تَفْرِيقُهُ بَيْنَ الْمُرْتَدِّ وَسَائِرِ الْكَفَّارِ.

وَمِنْهَا: تَوْرِيثُهُ وَرَثَتَهُ عَلَى حُكْمِ الْمَوَارِيثِ وَهُوَ حَيٌّ بَعْدُ.

وَمِنْهَا: قَضَاؤُهُ لَهُ إِنْ رَجَعَ بِمَا وَجَدَ، لَا بِمَا اسْتَلْكَوْا - وَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ وَجِبَ لِلْمُورِثِ مَا قَضَاوْا لَهُمْ بِهِ، أَوْ لَمْ يَجِبْ لَهُمْ، وَلَا سَبِيلٌ إِلَى ثَالِثٍ.

فَإِنْ كَانَ وَجِبَ لَهُمْ، فَلَا يَشَيْءٌ يَنْزِعُهُ مِنْ أَيْدِيهِمْ - وَهَذَا ظَلَمٌ وَبَاطِلٌ وَجَوْرٌ.

وَإِنْ كَانَ لَمْ يَجِبْ لَهُمْ، فَلَا يَشَيْءٌ اسْتَلْكَوْا أَنْ يَقْضُوا لَهُمْ بِهِ حَتَّى أَكْلَوْهُ، وَوَرِثَ عَنْهُمْ، وَتَحَكَّمُوا فِيهِ، وَلَسْنَا كَانَ رَجَعَ إِلَى الْمَرْاجِعِ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَمَا الَّذِي خَصَّ بِرُجُوعِهِ إِلَيْهِ مَا وَجَدَ دُونَهُ مَا لَمْ يَجِدْ؟ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ، فَبَائِي شَيْءٌ قَضَاوْا لَهُ بِهِ؟ إِنْ هَذَا لَضَلَالٌ لَا خَفَاءَ بِهِ وَأَعْجَبُ شَيْءٍ اعْتِرَاضُ هَؤُلَاءِ التُّوكِيِّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي نِكَاحِهِ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ صَفِيَّةَ، وَجَعَلَهُ عَقْتُهَا صَدَاقُهَا بِقَوْلِهِ السَّخِيفِ: لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ أُمَةٌ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ، أَوْ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ حُرَّةٌ مَعْتَقَةٌ - فَهَذَا نِكَاحٌ بِلَا صَدَاقٍ، مَعَ إِجَازَتِهِمْ لِأَبِي حَنِيفَةَ هَذِهِ الْحَمَاقَاتِ، وَالْمُنَاقِضَاتِ، وَمَا تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَفِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَّا وَهِيَ حُرَّةٌ مَعْتَقَةٌ بِصَدَاقٍ قَدْ صَحَّ لَهَا وَتَمَّ، وَهُوَ عَقْتُهَا.

ثُمَّ تَفْرِيقُ أَبِي حَنِيفَةَ بَيْنَ مَالِ تَرْكِهِ فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ، أَوْ مَالِ حَمْلِهِ مَعَ نَفْسِهِ إِلَى أَرْضِ الْكُفْرِ، وَمَالِ تَرْكِهِ ثُمَّ رَجَعَ فِيهِ فَحَمَلَهُ - فَهَذَا مِنَ الْمَضَاعِفِ نَسْجَةٍ - وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ التَّخْلِيطِ - مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ الْفَاسِدَةَ لَا تَحْفَظُ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ غَيْرِهِ قَبْلَ مَنْ ضَلَّ بِقُلُوبِهِ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَهُ مِنَ السَّلَفِ: بِأَنْ مِيرَاثَهُ لَوْرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا حُجَّةَ لِهَذَا الْقَوْلِ إِلَّا التَّعَلُّقُ بِظَاهِرِ آيَاتِ الْمَوَارِيثِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَخْصُ مُؤْمِنًا مِنْ كَافِرٍ، فَيَقَالُ لَهُمْ: لَقَدْ بَيَّنَّتِ السَّنَةُ ذَلِكَ، وَأَتَمَّ قَدْ نَمَتَمَّ الْمَكَاتِبَ مِنَ الْمِيرَاثِ وَالْقُرْآنَ بِرُجُوبِهِ لَهُ، وَالسَّنَةُ كَذَلِكَ، وَمَنَعْتُمُ الْقَاتِلَ بِرَوَايَةٍ لَا تَصَحُّ، وَمَنَعْتُمُ سَائِرِ الْكَفَّارِ مِنْ أَنْ يَرِثَهُمُ الْمُسْلِمُونَ، وَقَدْ قَالَ بِذَلِكَ بَعْضُ السَّلَفِ، وَهَذَا تَحَكُّمٌ لَا وَجْهَ لَهُ، فَبَطُلَ تَعَلُّقُهُمْ بِالْقُرْآنِ فِي ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالَّذِي تَقُولُ بِهِ هُوَ الَّذِي ذَكَرْنَا قَبْلَ، بِرَهَانِنَا عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ كُلَّ مَا ظَفَرَ بِهِ مِنْ مَالِهِ هُوَ مَالُ كَافِرٍ، لَا

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَوْزَكُمُ أَرْضَهُمْ وَيَبَارِكُ لَهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ﴾ وَلَا يَحَرُّ مَالُ كَافِرٍ إِلَّا بِالذَّمِّ، وَهَذَا لَا ذَمَّ لَهُ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَّا وَقَدْ بَطُلَ مِلْكُهُ لَهُ، أَوْ عَنْهُ، وَوَجِبَ لِلْمُسْلِمِينَ، فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِ إِلَّا كَأَحَدِ الْمُسْلِمِينَ.

وَأَمَّا مَا لَمْ يَظْفَرْ بِهِ مِنْ مَالِهِ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى مَا قَدْ ثَبِتَ وَصَحَّ مِنْ مِلْكِهِ لَهُ فَهُوَ لَهُ مَا لَمْ يَظْفَرْ الْمُسْلِمُونَ بِهِ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَائِرِ أَهْلِ الْحَرْبِ الَّذِينَ لَا ذَمَّ لَهُمْ فِي ذَلِكَ.

فَإِنْ مَاتَ أَوْ قَتَلَ فَهُوَ لَوْرَثَتِهِ الْكَفَّارَ خَاصَّةً، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ﴾ وَأَيَّاتِ الْمَوَارِيثِ الْعَامَّةِ لِلْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ، فَلَا يَخْرُجُ عَنْ حُكْمِهَا إِلَّا مَا أَخْرَجَهُ نَصُّ سَنَةٍ صَحِيحٍ.

فَإِنْ كَانُوا ذَمَّةً سَلَّمَ إِلَيْهِمْ مِنْ ظَفَرٍ بِهِ، لِأَنَّهُمْ قَدْ مَلَكَوهُ بِالْمِيرَاثِ.

وَإِنْ كَانُوا حَرَبِيَّيْنِ أَخَذَ لِلْمُسْلِمِينَ مَتَى ظَفَرَ بِهِ.

فَإِنْ أَسْلَمَ فَهُوَ لَهُ يَرِثُهُ عَنْهُ وَرَثَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ.

وَهَذَا حُكْمُ الْقُرْآنِ وَالسَّنَةِ، وَمَوْجِبُ الْإِجْمَاعِ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

١٧٤٥ - مسألة: ومن مات له موروث وهما

كافران، ثم أسلم الحي أخذ ميراثه على سنة الإسلام - ولا تقسم مواريت أهل الذمة إلا على قسم الله تعالى المواريت في القرآن.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ وَبِنَا فَلَنْ يَنْفَلَ مِنْهُ﴾.

وقوله تعالى: ﴿أَذْهَبَكُمْ الْجَاهِلِيَّةُ يَتَّبِعُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا﴾.

ولا أعجب ممن يدع حكم القرآن - وهو يقر أنه الحق، وأنه حكم الله تعالى - ويحكم بحكم الكفر - وهو يقر أنه حكم الشيطان الرجيم، وأنه الضلال المبين، والذي لا يحل العمل به، إن هذا لعجب عجب.

ورينا من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال: أن زيد بن أسلم حدثه أن يهودية جاءت إلى عمر بن الخطاب فقالت: إن ابني هلك، فزعمت اليهود أنه لا حق لي في ميراثه فذعاعهم عمر فقال: ألا تطولن هذه حقها؟

فقالوا: لا نغد لها حقًا في كتابنا، فقال: أفي التوراة قالوا:

بلى، في المِثْلَةِ قَالَ: وما المِثْلَةُ؟ قالوا: كتاب كتبه أقوامٌ علماء حكماء، فسبهم عمرٌ وَقَالَ: اغضبوا فاعطوها حقًّا.

١٧٤٦- مسألة: ومن ولد بعد موت موروثه فخرج

حيًّا كله - أو بعضه أقله أو أكثره - ثم مات بعد تمام خروجه - عطس أو لم يعطس - وصحَّت حياته يقيَنُ بمركَّة عين، أو يَد، أو نفس، أو بأي شيء صحَّت، فإنه يرث ويرث، ولا معنى للاستئلال.

وقال أبو حنيفة: موارِيثُ أَهْلِ الذَّمِّ مَقْسُومَةٌ عَلَى أَحْكَامِ دِينِهِمْ، إِلَّا أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَيْنَا.

وقال مالك: تَقْسِيمُ مَوَارِيثِ أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى حُكْمِ دِينِهِمْ - سواءَ أسلم أحدُ الورثة قبل القسم أو لم يسلم.

وأما غيرُ أَهْلِ الْكِتَابِ فَمَنْ أسلم منهم من الورثة بعد القسمة فليس له غيرُ ما أخذ، ومن أسلم منهم قبل القسمة: قسَمَ عَلَى حُكْمِ الْإِسْلَامِ.

وقال الشافعي، وأبو سليمان كقولنا.

قال أبو محمد: أَمَّا تَقْسِيمُ الْمَالِكِ: ففي غاية الفساد؛ لأنه لم يوجب الفرق الذي ذكر: قرآن، ولا سنة، ولا رواية سقيمة، ولا دليل، ولا إجماع، ولا قول صاحب، ولا قياس، ولا رأي له وجه، وما تعلمه عن أحدٍ قبل مالك.

وأما قولُ أبي حنيفة وما وافقه فيه مالك: فقد ذكرنا إبطاله، وما في الشبهة أعظم من تحكيم الكفر واليهود والنصارى على مسلم؛ إن هذا لعجب، وما عهدنا قولهم في حكم بين مسلم وذمي إلا أنه يحكم فيه ولا بد بحكم الإسلام إلا هاهنا، فإنهم أوجبوا أن يحكم على المسلم بحكم الشيطان في دين اليهود والنصارى، لا سيما إن أسلم الورثة كلهم، فلمعري إن اقتسامهم ميراثهم بقول ذكريز القوطي: "وهال اليهودي لعجب، نعوذ بالله منه، على أنه قد جاء في هذا إثرائٌ يمتدحون بأضعف منهما، وبإسنادهما نفس، إذا وافق تقليدهم - وهو:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا حُجَّاجُ بْنُ يَعْقُوبَ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي الشَّعَاءِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «كُلُّ قَسَمٍ قَسِمٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ عَلَى قِسْمَةِ الْجَاهِلِيَّةِ وَإِنْ مَا أَذْرَكَ إِسْلَامٌ وَلَمْ يَقْسَمْ فَهُوَ عَلَى قِسْمِ الْإِسْلَامِ».

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال عمرو بن شعيب: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ كُلَّ مَا قَسِمَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ عَلَى قِسْمَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَنْ مَا أَذْرَكَ الْإِسْلَامَ، وَلَمْ يَقْسَمْ فَهُوَ عَلَى قِسْمَةِ الْإِسْلَامِ».

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال عمرو بن شعيب: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ كُلَّ مَا قَسِمَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ عَلَى قِسْمَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَنْ مَا أَذْرَكَ الْإِسْلَامَ، وَلَمْ يَقْسَمْ فَهُوَ عَلَى قِسْمَةِ الْإِسْلَامِ».

وقال: إذا استهل.

وصح عن إبراهيم النخعي: إذا استهل الصبي وجب عقله وميراثه.

وصح عن شريح: أنه لم يرث من لم يستهل.

نَحْنَةُ الشَّيْطَانِ» هذا فيضرورة الحسن والمساهدة ندرى يقيناً أنه عليه الصلاة والسلام إنما عني بذلك من استهلّ منهم، وبقي حكم من لم يستهلّ، فنقول لهم: أخبرونا أيوجد مولود يخرج حياً ولا يستهلّ؟ أم لا يوجد أصلاً؟

فإن قالوا: لا يوجد أصلاً كابروا العيان وانكروا المشاهدة، فهذا موجود كثير لا يستهلّ إلا بعد أزيد من ساعة زمانية، وربما لم يستهلّ حتى يموت.

ثم نقول لهم: فإذا لا يوجد هذا أبداً فكلامكم وكلامنا فيها عناء، وممتزلة من تكلم فيمن يولد من الفم ويخرج ذلك من الحلق.

فإن قالوا: بل قد يوجد هذا.

قلنا لهم: فاعبروا الآن أقولون: إنه ليس مولوداً، فهذه حماقة ومكابرة للعيان، أم تقولون: إن الشيطان لم ينحسه، فتكذبوا رسول الله، وهذا كما ترون، أم تقولون: إنه نحسه فلم يستهلّ، فهذا قولنا، ورجعتم إلى الحق من أنه عليه الصلاة والسلام ذكر في هذا الخبر: من يستهلّ دون من لا يستهلّ، ولا بد من أحده هذه الثلاث، إلا أنه بكل حال ليس في هذا الخبر شيء من حكم الموارث، فبطل احتجاجهم به.

وهكذا القول في الخبر الآخر سواء سواء.

وأما حديث ابن قسيط عن أبي هريرة، فليس فيه إلا: أنه إذا استهلّ ورث.

وهكذا نقول، وليس فيه: أنه إذا لم يستهلّ لم يرث، فإحماهم فيه: كذب على رسول الله ﷺ فبطل تعلّقهم به.

وأيضاً: فإن لفظة 'الاستهلال' في اللغة هو الظهور، تقول استهلّ الهلال بمعنى ظهر، فيكون معناه: إذا ظهر المولود ورث، وهو قولنا.

وأما خبر أبي الزبير عن جابر، فلم يقل أبو الزبير: إنه سمعه، فهو مدلس. وفي حديث الأوزاعي: بقیة وهو ضعيف. وحديث: عبد الملك بن حبيب مرسلان، وعبد الملك - هالك. فسقط تعلّقهم بهذه الآثار.

وأما قولهم: إنه قول سنّة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف، فكيف قصة مثل هذه قد خالفوا فيها طوائف من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف، كالفقاص في اللطيمة، وإمامة الجالس وغير ذلك كثير جداً، ولا حاجة في أحده دون رسول الله ﷺ.

وأيضاً: فالآثار المذكورة عن الصحابة إنما فيها: أنه إذا استهلّ ورث - ولم تألفهم في ذلك، وليس فيها إذا لم يستهلّ لم يرث.

وروي أيضاً: عن القاسم بن محمّد، وابن سيرين، والشعبي، والحسن، والزهرري، وقادة.

وهو قول مالك - وروي أيضاً عن أبي حنيفة.

قال أبو حمزة: احتج من قلّد هذا القول بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ «ما من مولود يولد إلا نحسه الشيطان فيستهلّ صارخاً من نحسه الشيطان إلا ابن مريم وأمه» وذكر باقي الخبر. وبالخبر الثابت عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «صياح المولود حين يقع نزغة من الشيطان».

وما روينا من طريق محمد بن إسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا استهلّ المولود ورث».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا يحيى بن موسى البلخي أخبرنا شعبة بن سوار أخبرنا المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال: «الصبي إذا استهلّ ورث وصلى عليه».

ومن طريق محمد بن عبد الملك بن إسماعيل حدث عن أبي الأحوص محمد بن إسماعيل أخبرنا محمد بن أبي السري المصقلاني عن بقیة عن الأوزاعي عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ «إذا استهلّ المولود صلى عليه وورث ولا يصلى عليه حتى يستهل».

ومن طريق عبد الملك بن حبيب حدثني طلق عن نافع بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيّد بن المسيّب أن رسول الله ﷺ قال: «إذا استهلّ المولود وجبت يمينه وميراثه وصلى عليه إن مات».

قال ابن حبيب: وحدثني أيضاً: مطرف عن ابن أبي حازم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ قالوا.

وهو قول عمر، وابن عمر والحسين، وابن عباس، وجابر وأبي هريرة: سنّة من الصحابة، وجماعة من التابعين، لا يعرف لهم منهم مخالف: هذا كل ما شغبوا به، وما نعلم لهم شيئاً غير هذا، وكلّه إما لا شيء، وإما لا حاجة لهم فيه.

أما الخبر الصحيح: فينبغي لهم أن يستغفروا الله تعالى من تمويههم به فيما ليس فيه منه شيء، هل ذكر رسول الله ﷺ فيه شيئاً من حكم الميراث بنص أو بدليل؟

أما هذا قول: له عليه الصلاة والسلام ما لم يقل؟ وهل في ذلك الخبر إلا أن كل مولود فنان الشيطان ينحسه؟ وهذا حقّ نؤمن به، وما خولفوا قط في هذا، ثم فيه أنه يستهل صارخاً يمين

يُورَثُ - فلا حِجَّةَ هُمْ فيها.

ثُمَّ نَسَاهُمْ عَنْ مَوْلُوهُ وَلَدٌ فَلَمْ يَسْتَهْلِكْ، إِلَّا أَنَّهُ تَحَرَّكَ، وَرَضِعَ، وَطَرَفَ بَعِينِي، ثُمَّ قَتَلَهُ قَاتِلٌ عَمْدًا، أَيْجِبُ فِيهِ قَصَاصٌ أَوْ دِيَّةٌ أَمْ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا غَرَّةٌ.

فَإِنْ قَالُوا: فِيهِ الْقَوْدُ أَوْ الدِّيَّةُ: قَتَلُوا قَوْلَهُمْ، وَأَوْجَبُوا أَنَّهُ وَلَدٌ حَيٌّ فَلَمْ تَنْعِهِ الْمِيرَاثُ؟.

وَإِنْ قَالُوا: لَيْسَ فِيهِ إِلَّا غَرَّةٌ تَرَكُوا قَوْلَهُمْ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٧٤٧- مسألة: وإذا قَسَمَ المِيرَاثُ فَحَضَرَ قَرَابَةً

لِلْمَيِّتِ، أَوْ لِلْوَرِثَةِ، أَوْ يَتَامَى، أَوْ سَاكِينَ: فَقَرَضَ عَلَى الْوَرِثَةِ الْبَالِغِينَ، وَعَلَى وَصِيِّ الصِّغَارِ، وَعَلَى وَكَيْلِ الْغَائِبِ: أَنْ يَعْطُوا كُلٌّ مِنْهُمْ مَا طَلَبَ بِهِ أَنْفُسُهُمْ مِمَّا لَا يَحِبُّ بِالْوَرِثَةِ، وَيَجِيرُهُمُ الْحَاكِمُ عَلَى ذَلِكَ إِنْ أَبَوْا. لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ وَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فَرَضَ لَا يَحِلُّ خِلَافَهُ.

وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ يُونُسَ بْنِ جَبْرِ عَنْ حُطَّانٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَسَمَ لِي بِهَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى﴾ الْآيَةَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ الْبُخَارِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو النُّعْمَانِ - هُوَ عَمَدَةُ بْنُ الْفَضْلِ عَارِمٌ - أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي يَسْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: يَزْعُمُونَ: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَسَخَتْ: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى﴾ فَلَا وَاللَّهِ مَا نَسَخَتْ وَلَكِنَّهَا مِمَّا تَهَاوَنَ النَّاسُ بِهَا، هُمَا وَالْيَتَامَى: وَالْإِثْرُ، وَذَلِكَ الَّذِي يَرْزُقُ، وَوَالٍ لَا يِثْرٌ، فَذَلِكَ الَّذِي يَقْرَأُ بِالْمَعْرُوفِ، يَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ أَنْ أُعْطِيَكَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ خَدَّاشٍ أَخْبَرَنَا عِيَادُ بْنُ الْعَوَامِ أَخْبَرَنَا حَبِيبُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ قَالَ: هِيَ وَاجِبَةٌ يَعْمَلُ بِهَا وَقَدْ أُعْطِيَتْ بِهَا.

وَمِنْ طَرِيقٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ - هُوَ الصَّخَّاءُ بْنُ خَلْدٍ - أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مَلِكَةَ أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ، وَالْقَاسِمُ بْنُ عَمَدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ أَخْبَرَاهُ: أَنَّ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ قَسَمَ مِيرَاثَ أَبِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَاشَتْ يَوْمَئِذٍ حَيَّةً، فَلَمْ يَدْعُ فِي الذَّكَرِ مَسْكِينًا، وَلَا ذَا قَرَابَةٍ إِلَّا أَعْطَاهُمْ، وَتَلَا: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ.

وَصَحَّ أَيْضًا: عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَابْنِ سَرِينٍ، وَحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُمَيْرِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالنَّخَعِيِّ، وَالْحَسَنِ، وَالزُّهْرِيِّ، وَأَبِي الْعَالِيَةِ، وَالْعَلَاءِ بْنِ بَدْرٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، وَبِإِجْمَاعِهِ.

وَرَوَى عَنْ عَطَاءِ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي سَلِيمَانَ.

وَرَوَى أَنَّهُ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي مَالِكٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.

وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَمَا نَعْلَمُ لِأَهْلِ هَذَا الْقَوْلِ حِجَّةً أَصْلًا، بَلْ هُوَ دَعْوَى مَجْرَدَةٍ، وَمَا يَفْهَمُ أَحَدٌ مِنْ: أَفْعَلُ: إِنْ شِئْتَ فَلَا تَفْعَلْ. وَلَيْسَ وَجُودُنَا آيَاتٍ قَامَ الْبِرْهَانُ عَلَى أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ، أَوْ خُصُوصَةٌ، أَوْ أَنَّهَا نَذْبٌ، بِمَوْجِبِ أَنْ يُقَالَ: فِيمَا لَا دَلِيلَ بِذَلِكَ فِيهِ: هَذَا نَذْبٌ، أَوْ هَذَا مَنْسُوخٌ، أَوْ هَذَا خُصُوصٌ، فَيَكُونُ قَوْلًا بِالْبَاطِلِ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَهَذَا مِمَّا خَالَفُوا فِيهِ جُمْهُورُ السَّلَفِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ثُمَّ كَتَابَ الْفَرَاغُ.

١٧٤٨- مسألة: مستدركة: وَلَا يَصِحُّ نَصٌّ فِي

مِيرَاثِ الْخَالِ، فَمَا فَضَّلَ عَنْ سَهْمِ ذَوِي السَّهَامِ، وَذَوِي الْفَرَاغِ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَالِكَ عَاصِبٌ، وَلَا مَعْتَقٌ وَلَا عَاصِبٌ مَعْتَقٌ: فَنَصِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، لَا يَرُدُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى ذِي سَهْمٍ، وَلَا عَلَى غَيْرِ ذِي سَهْمٍ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، إِنْ لَمْ يَوْجِبْ ذَلِكَ قَرَأَنٌ وَلَا سَنَةٌ وَلَا إِجْمَاعٌ.

فَإِنْ كَانَ ذَوُو الْأَرْحَامِ فَقَرَأَ أَعْطُوا عَلَى قَدْرِ قَرْهَمٍ، وَالباقِي فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ. وَالحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا.

٧١ - كتاب الوصايا

١٧٤٩ - مسألة: الوصية فرض على كل من ترك

مالا:

لما روينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا حَقَّ امْرِئٌ مُمْلِكٌ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةٌ» قَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَا مَرَّتْ عَلَيَّ لَيْلَةٌ مَدُّ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ إِلَّا وَعِنْدِي وَصِيَّتِي.

وروينا بإيجاب الوصية من طريق ابن المبارك عن عبد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر عن قوله.

ومن طريق عبد الرزاق عن الحسن بن عبيد الله قال: كان طلحة، والزبير يشهدان في الوصية.

وهو قول عبد الله بن أبي أوفى، وطلحة بن مطرف، وطاوس، والشعبي، وغيرهم.

وهو قول أبي سليمان وجميع أصحابنا.

وقال قوم: ليست فرضاً، واحتجوا: بأن هذا الخبر رواه يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ فقال فيه «لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِي فِيهِ».

قالوا: فرد الأمر إلى إرادته، وقالوا: إن رسول الله ﷺ لم يوص، ورووا:

أن ابن عمر - وهو راوي الخبر - لم يوص، وأن حاطب بن أبي بلتعة بمضرة عمر لم يوص.

وأن ابن عباس قال فيمن ترك ثمانمائة درهم: قليل، ليس فيها وصية.

وأن علياً نهى من لم يترك إلا من السبعمائة إلى التسعمائة عن الوصية.

وأن عائشة أم المؤمنين قالت فيمن ترك أربعمائة دينار: في هذا فضل عن ولدو.

وعن التخي ليست الوصية فرضاً.

وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي.

قال أبو محمد: كل هذا لا حجة لهم في شيء منه: أما من زاد في روايته يريد أن يوصي فإن مالك بن أنس رواه كما أوردنا بغير هذا اللفظ، لكن بلفظ الإيجاب فقط.

ورواه عبد الله بن نمير، وعبد بن سليمان عن عبيد الله

بن عمر عن نافع عن ابن عمر، كما رواه مالك.

ورواه يونس بن يزيد عن نافع عن ابن عمر كما رواه مالك.

ورواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ كما رواه مالك، ويونس عن نافع - وكلا الروايتين صحيح. فإذا هما صحيحان فقد وجبت الوصية برواية مالك، ووجب عليه أن يريدها ولا بد - وبالله تعالى التوفيق.

وأما قولهم: إن رسول الله ﷺ لم يوص فقد كانت تقدمت وصيته بجميع ما ترك بقوله التائب يقينا «إِنَّا مَعَشَرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُؤْرَثُ، مَا تَرَكَنا صَدَقَةٌ» وهذه وصية صحيحة بلا شك، لأنه أوصى بصدق كل ما يترك إذا مات، وإنما صح الأثر بغير الوصية التي تدعيها الرافضة إلى علي فقط.

وأما ما رواه من أن ابن عمر لم يوص، فباطل؛ لأن هذا إنما روي من طريق أشعث بن حاتم - وهو ضعيف.

ومن طريق ابن لهيعة - وهو لا شيء - والثابت عنه ما رواه مالك عن نافع من إيجاب الوصية، وأنه لم يترك ليلته منذ سمع هذا الخبر من النبي ﷺ إلا ووصيته عنده مكتوبة.

وأما حديث حاطب وعمر: فمن رواية ابن لهيعة، وهي أسقط من أن يشغل بها.

وأما خبر ابن عباس: ففيه ليس بن أبي سليم - وهو ضعيف.

وأما حديث علي فإنه حد القليل بما بين السبعمائة إلى التسعمائة وهم لا يقولون بهذا - وليس في حديث أم المؤمنين بيان بما ادعوا.

ثم لو صح كل ذلك لما كانت فيه حجة؛ لأنه قد عارضهم صحابة، كما أوردنا، وإذا وقع التنزع لم يكن قول طائفة أولى من قول أخرى، والفرض حينئذ هو الرجوع إلى القرآن والسنة، وكلاهما يوجب فرض الوصية.

أما السنة: فكما أوردنا.

وأما القرآن: فكما نورد - إن شاء الله تعالى.

١٧٥٠ - مسألة: فمن مات ولم يوص: ففرض أن

يتصدق عنه بما تيسر ولا بد؛ لأن فرض الوصية واجب، كما أوردنا، فصح أنه قد وجب أن يخرج شيء من ماله بعد الموت، فإذا ذلك كذلك فقد سقط ملكه عما وجب إخراجه من ماله، ولا

حُدِّثَ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا رَأَى الْوَرِثَةُ، أَوْ الْوَصِيُّ مِمَّا لَا إِجْحَافَ فِيهِ عَلَى الْوَرِثَةِ.

وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ.

وَقَدْ صَحَّ بِهِ اثَرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّ أُمِّي اقْتَلَيْتُ نَفْسَهَا وَإِنِّي لَأُرَى تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، فَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، تَصَدَّقُ عَنْهَا» فَهَذَا إِجَابُ الصَّدَقَةِ عَنْ مَنْ لَمْ يَوْصِ، وَأَمْرُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: فَرَضَ.

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ بَيْنَ الْحِجَاكِجِ أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ - هُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ إِنَّ أَبِي مَاتَ وَلَمْ يَوْصِ، فَيَهْلُ بِكَفَرٍ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ؟ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: نَعَمْ.

فَهَذَا إِجَابُ لِلْوَصِيَّةِ، وَلَأنَّ تَصَدَّقَ عَنْ مَنْ يَوْصِي وَلَا يَدُّ؛ لِأَنَّ التَّكْفِيرَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي ذَنْبٍ، فَيَنْبَغُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أَنْ تَرُكَ الْوَصِيَّةَ بِحَتَّاجٍ فَاعْلَمْ إِلَى أَنْ يَكْفُرَ عَنْ ذَلِكَ، بَأَن تَصَدَّقَ عَنْهُ، وَهَذَا مَا لَا يَسُحُّ أَحَدًا خِلَافَهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بِحَمٍّ عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ قَالَ: مَاتَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فِي مَنَامٍ لَهُ فَاعْتَقَتْ عَنْهُ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ثَلَاثًا مِنْ تَلَادِهِ. فَهَذَا يَوْضَعُ أَنَّ الْوَصِيَّةَ عِنْدَنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَرَضَ، وَأَنَّ الْبَرَّ عَنْ مَنْ لَمْ يَوْصِ: فَرَضَ، إِذْ لَوْلَا ذَلِكَ مَا أَخْرَجَتْ مِنْ مَالِهِ مَا لَمْ يَوْمَرْ بِإِخْرَاجِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا يَقُولُ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ مَيِّتٌ لَمْ يَوْصِ إِلَّا وَاهْلَهُ أَحَقُّ، أَوْ عَقْرُوهُ أَنْ يَوْصُوا عَنْهُ قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ فَعَرَضْتُ عَلَى ابْنِ طَاوُوسٍ هَذَا وَقُلْتُ: أَكْذَلِكُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمُرْسَلَ كَالْمُسْتَدِ.

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، وَسَفْيَانَ، وَمَعْمَرٍ، كُلَّهُمْ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي تُوَفِّيَتْ وَلَمْ تَوْصِ، أَفَأَوْصِي عَنْهَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ هِشَامٍ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَغْتَنَى عَنْ أُمَّرَأَةٍ مَاتَتْ وَلَمْ تَوْصِ وَلِيَدَةً وَتَصَدَّقَ عَنْهَا بِمَتَاعٍ.

وَلَا مَرْسَلٌ أَحْسَنُ مِنْ هَذَيْنِ، فَخَالَفُوهُمَا، لِرَأْيِهِمَا الْفَاسِدِ.

١٧٥١- مسألة: وفرض على كل مسلم أن يوصي

لقريبه الذين لا يرثون؛ إمَّا لرق، وإمَّا لكفر، وإمَّا لأن هُتِكَ مَنْ يَجْعَلُهُمْ عَنِ الْمِيرَاثِ أَوْ لَأَنَّهُمْ لَا يَرِثُونَ فَيَوْصِي هُمْ بِمَا طَابَتْ بِهِ نَفْسُهُ، لَا حُدَّ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ لَمْ يَفْعَلْ أَعْطَا وَلَا يَدُّ مَا رَأَى الْوَرِثَةُ، أَوْ الْوَصِيُّ.

فَإِنْ كَانَ وَالِدًا، أَوْ أَحَدُهُمَا عَلَى الْكُفْرِ، أَوْ عُلُوًّا فَفَرَضَ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنْ يَوْصِيَ هُمَا، أَوْ أَحَدَهُمَا إِنْ لَمْ يَكُنِ الْآخَرُ كَذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ أَعْطَا، أَوْ أَعْطَا مِنَ الْمَالِ وَلَا يَدُّ، ثُمَّ يَوْصِي فِيمَا شَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ.

فَإِنْ أَوْصَى لثَلَاثَةٍ مِنْ أَقَارِبِهِ الْمَذْكُورِينَ أَجْزَاءً. وَالْأَقْرَبُونَ: هُمْ مَنْ يَجْتَمِعُونَ مَعَ الْمَيِّتِ فِي الْأَبِّ الَّذِي بِهِ يَعْرِفُ إِذَا نَسَبَ، وَمِنْ جِهَةِ أُمِّهِ كَذَلِكَ أَيْضًا: هُوَ مَنْ يَجْتَمِعُ مَعَ أُمِّهِ فِي الْأَبِّ الَّذِي يَعْرِفُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ فِي اللَّفْظِ أَقَارِبُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَوْصِيَ عَلَى غَيْرِ هَؤُلَاءِ اسْمَ أَقَارِبٍ بَلَا بَرَهَانٍ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «الْوَصِيَّةُ لِلزَّوْجَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ فَمَنْ يَذَلِّهِ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يَبْذُلُونَ إِنْ اللَّهُ سَمِعَ عَلَيْهِمْ».

فَهَذَا فَرَضٌ كَمَا تَسْمَعُ، فَخَرَجَ مِنْهُ الْوَالِدَانِ، وَالْأَقْرَبُونَ الْوَارِثُونَ، وَبَقِيَ مَنْ لَا يَرِثُ مِنْهُمْ عَلَى هَذَا الْفَرَضِ. وَإِذَا هُوَ حَقٌّ لَهُمْ وَاجِبٌ فَقَدْ وَجِبَ لَهُمْ مِنْ مَالِهِ جُزْءٌ مَفْرُوضٌ إِخْرَاجُهُ لِمَنْ وَجِبَ لَهُ إِنْ ظَلَمَ هُوَ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِإِخْرَاجِهِ، وَإِذَا أَوْصَى لِمَنْ أَمَرَ بِهِ فَلَمْ يَنْهَ عَنْ الْوَصِيَّةِ لِغَيْرِهِمْ، فَقَدْ أَثْبَتَ مَا أَمَرَ بِهِ - وَلَهُ أَنْ يَوْصِيَ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَا أَحَبَّ.

وَمَنْ أَوْصَى لثَلَاثَةِ أَقْرَبِينَ فَقَدْ أَوْصَى لِلْأَقْرَبِينَ - وَهَذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، وَابْنِ جَرِيرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: مَنْ أَوْصَى لِقَوْمٍ وَسَمِعَهُمْ وَتَرَكَ ذَوِي قَرَابَتِهِ مَحْتَاجِينَ انْتَبَهَتْ مِنْهُمْ وَرَدَتْ عَلَى ذَوِي قَرَابَتِهِ، فَإِنَّ فِي أَهْلِهِ قَرَاءَةً فَلَا هِلَاقَ لِقَرْنٍ مِنْ كَانُوا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: إِذَا أَوْصَى فِي غَيْرِ أَقَارِبِهِ بِالثَّلَاثِ: جَارَ لَهُمْ ثَلَاثُ الثَّلَاثِ، وَرَدَّ عَلَى قَرَابَتِهِ: ثَلَاثُ الثَّلَاثِ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحِجَاكِجِ بَيْنَ الْمَنَاهِلِ أَخْبَرَنَا أَبُو هِلَالٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ فِيمَنْ أَوْصَى لثَلَاثَةٍ فِي غَيْرِ قَرَابَتِهِ، فَقَالَ: لِلْقَرَابَةِ الثَّلَاثِ، وَلِمَنْ أَوْصَى لَهُ الثَّلَاثُ.

منسوخٌ بلا شك والآية رافعة لحكمه ناسخة له بلا شك.

ومن ادعى في النسخ أنه عاذ منسوخاً، وفي المنسوخ أنه عاذ ناسخاً بغير نص ثابت وارد بذلك، فقد قال الباطل وفقاً لما لا علم له به، وقال على الله تعالى ما لا يعلم وترك اليقين وحكم بالظن، وهذا حرم بنص القرآن. ونحن نقول: إن الله تعالى قال: ﴿يَبَيِّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ فنحن نقطع ونثبت ونشهد أنه لا سبيل إلى نسخ ناسخ، ورد حكم منسوخ دون بيان وارد له بذلك، ولو جاز غير هذا لكان من ديننا في لبس، ولكننا لا ندرى ما أمرنا الله تعالى به مما نهانا عنه، حاشا لله من هذا - فظهر لنا بطلان غويهم بهذا الخبر.

وأيضاً: فليس فيه أن ذلك الرجل كان صلياً من الأنصار، وكان له قرابة لا يرثون، فإذا ليس ذلك فيه فممكناً أن يكون حليفاً ابتداءً لا قرابة له، فلا حجة لهم فيه، ولا يجعل القطع بالظن، ولا ترك اليقين له. وأعجب شيء احتجاجهم في هذا بأن عبد الرحمن بن عوف أوصى لأهله المؤمنين بمديقة يبعث بأربعمائة ألف درهم - ولأهل بدر بمائة دينار، مائة دينار لكل واحد منهم - وأن عمر أوصى لكل أم ولديها بأربعة آلاف درهم، أربعة آلاف درهم - وأن عائشة أم المؤمنين أوصت لآل أبي يونس مولاها بمائة.

قال أبو محمد: إن هذا من بيع التتليس في الدين، وليست شعري: أي شيء في هذا مما يبيع أن لا يوصي لقرابته؟ وهل في شيء من هذه الأخبار أنهم رضي الله عنهم لم يوصوا لقرابته؟ فإن قالوا: لم يذكر هذا فيه.

قلنا: ولا ذكر فيه أنهم أوصوا بالتتليس فأقول، ولعلمهم أوصوا بأكثر من الثلث - وهذه كلها فضائح، نعوذ بالله من مثلها - ونسأله العصمة والتوفيق.

١٧٥٢- مسألة: ولا تحل الوصية لوارث أصلاً، فإن

أوصى لغير وارث فصار وارثاً عند موت الموصي: بطلت الوصية له، فإن أوصى لوارث ثم صار غير وارث لم تجز له الوصية، لأنها إذ عقدها كانت باطلاً، وسواء جوز الورثة ذلك أو لم يجوزوا؛ لأن الكواف نقلت: أن رسول الله ﷺ قال: «لا وصية لوارث». فإذا منع الله تعالى من ذلك فليس للورثة أن يجيزوا ما أبطله الله تعالى على لسان رسول الله ﷺ إلا أن يتدلسوا به لذلك من عند أنفسهم، فهو ماله - وهذا قول المزي، وأبي سليمان.

فإن قيل: فقد روينا من طريق أبي وهب عن عبد الله بن سمعان، وعبد الجليل بن حميد اليحصب، ويحيى بن أيوب،

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا علي بن عبد الله - هو ابن المديني - أخبرنا أبو معاوية الضمير أخبرنا الأعمش عن مسروق: أنه قال: إن الله قسم بينكم فاحسن القسم، وإنه من يرغب برأيه عن رأي الله عز وجل يضل، أوصى لقرابته ممن لا يرث، ثم دفع المال على ما قسمه الله عليه.

ومن طريق إسماعيل أخبرنا سليمان بن حرب أخبرنا حماد بن سلمة عن عطاء بن أبي ميمونة قال: سألت سالم بن يسار، والعلاء بن زياد عن قول الله عز وجل: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَٰثِمِينَ وَالْأَفْرَاقِينَ﴾ فعدوا بالمصحف فقرأ هذه الآية، فقالا: هي للقرابة.

ومن طريق إسماعيل أخبرنا علي بن عبد الله أخبرنا معاذ بن هشام الدستوائي: حدثني أبي عن قتادة عن عبد الملك بن يعلى: أنه كان يقول فيمن يوصي لغير ذي القرى وله ذو قرابة ممن لا يرث: أنه يجعل ثلثا الثلث لذوي القرابة وثلث الثلث لمن أوصى له به.

ومن طريق إسماعيل أخبرنا محمد بن عبيد أخبرنا محمد بن ثور عن معمر بن قتادة في قول الله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَٰثِمِينَ وَالْأَفْرَاقِينَ﴾ قال: نسخ منها الوالدان، وترك الأقارب ممن لا يرث.

ومن طريق إسماعيل أخبرنا الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن سلمة عن إياس بن معاوية قال: هي للقرابة - يعني الوصية. ويوجب الوصية للقرابة الذين لا يرثون يقول إسحاق، وأبو سليمان.

وقال آخرون: ليس ذلك فرضاً، بل له أن يوصي لغير ذي قرابته.

وهو قول الزهري، وسالم بن عبد الله بن عمر، وسليمان بن يسار، وعمر بن دينار، ومحمد بن سيرين.

وهو قول أبي حنيفة، والأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك، والشافعي.

واحتجوا بحديث الذي أوصى بعنق السوء الأعبى ولا مال له غيرهم، فاترى رسول الله ﷺ بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة. فقالوا: هذه وصية لغير الأقارب.

قال أبو محمد: وهذا لا حجة لهم فيه؛ لأنه ليس فيه بيان أنه كان بعد نزول الآية المذكورة، ونحن لا نخالفهم في أن قبل نزولها كان للمرء أن يوصي لمن شاء، فهذا الخبر موافق للحال المنسوخة المرتفعة بيقين لا شك فيه قطعاً - فحكم هذا الخبر

ومن طريق سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق أنه قال فيمن ليس له مولى عتاقة: أنه يضع ماله حيث يشاء فإن لم يفعل فهو في بيت المال.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني قال: إذا مات وليس عليه عقد لأحد ولا عصة يرثون فإنه يوصي بماله كله حيث شاء.

ومن طريق حماد بن سلمة أن أبا العالية الرباعي اعتقته مولاته سائبة، فلما احتضر أوصى بماله كله لغيرها، فخاصمت في ذلك، فقضى لها بالمراث.

وهو قول الحسن البصري وأبي حنيفة، وأصحابه، وشريك القاضي، وإسحاق بن راهويه.

وقال مالك، وابن شبرمة، والأوزاعي، والحسن بن حي، والشافعي، وأبو سليمان: ليس له أن يوصي باكثر من الثلث - كان له وارث أو لم يكن.

قال أبو محمد: احتج المجيزون لذلك بقول رسول الله ﷺ لسعد: «الثلث والثلث كثير إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس».

قالوا: فإنما جعل رسول الله ﷺ العلة في أن لا يتجاوز الثلث في الوصية أن يغني الورثة فإذا لم تكن له ورثة فقد ارتفعت العلة فله أن يوصي بما شاء.

وقالوا: هو قول ابن مسعود ولا يعرف له من الصحابة مخالف، وقالوا: فلما كان مال من لا وارث له إنما يستحقه المسلمون؛ لأنه مال لا يعرف له رب، فإذا هو هكذا ولم يكن فيه لأحد حق فلصاحبه أن يضعه حيث شاء.

وقالوا: كما للإمام أن يضعه بعد موته حيث شاء فذلك لصاحبه، ما تعلم لهم شيئا يشغبون به غير هذا وكله لا حجة لهم فيه.

أما قولهم: إن رسول الله ﷺ جعل العلة في أن لا يتجاوز الثلث غنى الورثة فباطل من قولهم، ما قال عليه الصلاة والسلام قط إن أمري بأن لا يتجاوز الثلث في الوصية، إنما هو لغنى الورثة، إنما قال عليه الصلاة والسلام: «الثلث والثلث كثير» فهذه قضية قائمة بنفسها، وحكم فصل غير متعلق بما بعده ثم ابتداء عليه الصلاة والسلام قضية أخرى مبتدأة قائمة بنفسها، غير متعلقة بما قبلها، فقال: «إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس».

برهان صحة هذا القول: أنه لا يجل أن ينسب إلى رسول

وعمر بن قيس سندله، قال عمرو بن قيس: عن عطاء بن أبي رباح.

وقال الآخرون: أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين، ثم أتفق عطاء، وعبد الله: أن رسول الله ﷺ قال: «قال غام الفتح في خطيبته: لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة» - زاد عطاء في حديثه: «وإن أجازوا فليس لهم أن يرجعوا».

قلنا: هذا مرسل، ثم هو من المرسل فضيحة؛ لأن الأربعة الذين ذكرهم ابن وهب كلهم مطرغ، وإن في اجتماعهم لأعجوبة. وعهدنا بالحقين، والمالكين يقولون: إن المرسل كالمسند، والمسند كالمرسل، ولا يبالون بضعيف، فهلا أخذوا بهذا المرسل؟ ولكن هذا مما تناقضوا فيه.

وقال أبو حنيفة: لهم أن يرجعوا بعد موته.

وقال مالك: لا رجوع لهم إلا أن يكونوا في كفايتهم، فلهم أن يرجعوا.

١٧٥٣- مسألة: ولا تجوز الوصية باكثر من الثلث

- كان له وارث أو لم يكن له وارث، أجاز الورثة، أو لم يجزوا: صح من طرق عن سعد بن أبي وقاص أنه قال: «عافني رسول الله ﷺ فقلت: أوصي بمالي كله؟ قال: لا، قلت: فالتصنف؟ قال: لا، قلت: فالتلث؟ قال: نعم، والثلث كثير». والخبر يأن رجلاً من الأنصار أوصى عند موته بعتي سبعة أغنياء لا مال له غيرهم، فدعاهم رسول الله ﷺ فأقرع بينهم، فأعنت اثنين وأرق أربعة.

وقال مالك: إن زادت وصيته عن الثلث ييسر كالدرهمين، ونحو ذلك جازت الوصية في كل ذلك - وهذا خلاف الخبر، وخطأ في تحديده ما ذكر دون ما زاد وما نقص، ولا تخلو تلك الزيادة - قلت أو كثرت - من أن تكون من حق الموصي أو حق الورثة، فإن كانت من حق الموصي فما زاد على ذلك فمن حقه أيضاً، فينبغي أن ينفذ، وإن كانت من حق الورثة فلا يجل للموصي أن يحكم في ما لهم.

وقالت طائفة: من لا وارث له فله أن يوصي بماله كله. صح ذلك عن ابن مسعود، وغيره:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي مسرة عمرو بن شرحبيل قال: قال لي عبد الله بن مسعود: إنكم من أخرى حي بالكوفة إن يموت أحدكم فلا بدع عصة ولا رحاً فلا يمنعه إذا كان ذلك أن يضع ماله في الفقراء والمساكين.

والحسن، والزهرى، وربيعة، وحذاف بن أبي سليمان، وعبد الملك بن يعلى، وعبد بن أبي ليلى، والأوزاعي قالوا: إذا أذن الورثة فلا رجوع لهم، ولم يخصوا إذا في صحته من أذن في مرض.

وقال شريح، وطاوس، والحكم بن عتيبة، والنخعي، والشعبي، وسفيان الثوري، والحسن بن حي، وأبو حنيفة، والشافعي، وأبو ثور، وأحمد بن حنبل: إذا أذنوا له في مرضه أو عند موته أو في صحته: بأن يوصي بأكثر من الثلث لم يلزمهم، وهم الرجوع إذا مات.

وقالت طائفة: لا يجوز ذلك أصلاً:

كما روينا من طريق وكيع عن المسعودي - هو أبو عيسى عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن أبي عون - هو محمد بن عبيد الله الثقفي - عن القاسم بن عبد الرحمن أن رجلاً استأمر ورثته أن يوصي بأكثر من الثلث، فأذنوا له، فلما مات رجعوا، فسل ابن مسعود؛ فقال لهم ذلك النكرة لا يجوز.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن داود عن عكرمة عن ابن عباس قال: الضار في الوصية من الكبار، ثم قرأ ابن عباس: ﴿بَلِّغْ حُدُودَ اللَّهِ فَلَا تَعْدُوا وَتَمَنَّ حُدُودَ اللَّهِ﴾.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أشعث بن عبد الله عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة مُسْنَدًا أَنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْخَيْرِ سِتِينَ سَنَةً فَإِذَا أَوْصَى جَارٌ فِي وَصِيَّتِهِ، فَيُخْتَمُ لَهُ بِشَرِّ عَمَلِهِ فَيَدْخُلُ النَّارَ. وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الشَّرِّ سِتِينَ سَنَةً فَيَعْمَلُ فِي وَصِيَّتِهِ، فَيُخْتَمُ لَهُ بِخَيْرِ عَمَلِهِ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ. ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: اقْرَءُوا إِنَّ شَتْمَ ﴿بَلِّغْ حُدُودَ اللَّهِ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - «عَذَابٌ مُبِينٌ».

قال أبو حمزة: إنما أوردناه لقول أبي هريرة فقط.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير قال: يرث عن حيف الناحل الحي ما يرث من حيف الناحل في وصيته؛ فهؤلاء ثلاثة من الصحابة لا يعرف لهم من الصحابة رضي الله عنهم خلافت أبطلوا ما خلافت السنة في الوصية، ولم يجوزوه، ولم يشترطوا رضا الورثة.

وهو قول المزني، وأبي سليمان، وأصحابنا.

وقال مالك: إن استأذنتهم في صحته فأذنوا له فلمهم الرجوع إذا مات، وإن استأذنتهم في مرضه فماتوا له فلا رجوع لهم، إلا أن يكونوا في عياله ونفقتهم الرجوع.

الله يُلْهِكُ أَنَّهُ عَلَّلَ عِلَّةً فَاسِدَةً مُنْكَرَةً حَاشَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ. وَغَيْرُ نَحْدٍ مِنْ لَهُ عَشْرَةَ مِنَ الْوَرِثَةِ فَقَرَأَ: وَلَمْ يَتْرِكْ إِلَّا دَرَهْمًا وَاحِدًا فَإِنَّ لَهُ بِإِقْرَارِهِمْ أَنْ يَوْصِي بِثَلَاثَةِ، وَلَا يَتْرِكْ لَهُمْ مَا يَغْنِيهِمْ مِنْ جَوْعٍ غَدَاءً وَاحِدًا، وَلَا عَشَاءً وَاحِدًا. وَغَيْرُ نَحْدٍ مِنْ لَا يَتْرِكْ وَارِثًا إِلَّا وَاحِدًا غَنِيًّا مُوسِرًا كَثِيرًا وَلَا يَخْلُفُ إِلَّا دَرَهْمًا وَاحِدًا، فَلَيْسَ لَهُ عَنْدهُمْ وَلَا عِنْدَنَا أَنْ يَوْصِي إِلَّا بِثَلَاثَةِ، وَلَيْسَ لَهُ غَنًى فِيمَا يَدْعُ لَهُ، وَلَوْ كَانَتِ الْعِلَّةُ مَا ذَكَرُوا لَكَانَ مِنْ تَرَكَ ابْنًا وَاحِدًا، وَتَرَكَ ثَلَاثَ مَائَةِ الْفِ دينار يَكُونُ لَهُ أَنْ يَوْصِي بِالنِّصْفِ؛ لِأَنَّ لَهُ فِيمَا يَبْقَى غَنًى الْأَيْدِ، فَلَوْ كَانَتِ الْعِلَّةُ غَنًى الْوَرِثَةِ لَرُوعِي مَا يَغْنِيهِمْ عَلَى حَسَبِ كَثَرَةِ الْمَالِ وَقَلَّتِهِ. وَهَذَا بَاطِلٌ عِنْدَ الْجَمْعِ.

فَصَحَّحَ أَنْ الَّذِي قَالُوا بَاطِلٌ، وَأَنَّ الشَّرِيعَةَ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا هِيَ تَحْدِيدُ الثَّلَاثِ فَمَا دُونَهُ فَقَطْ - قُلْ الْمَالُ أَوْ كَثُرَ، كَانَ فِيهِ لِلْوَرِثَةِ غَنًى أَوْ لَمْ يَكُنْ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَلَا يَعْرِفُ لَهُ مِنْ الصَّحَابَةِ خِلَافٌ؛ فَلَعَلَّهُمْ يَقْرَعُونَ بِهِذِهِ الْعِلَّةَ الْمَالَكِيَّةَ، وَالشَّافِعِيَّةَ، الَّتِي يَحْتَجُونَ عَلَيْهَا بِمَثَلِهَا، وَيُورِدُونَهَا عَلَيْهَا فِي غَيْرِ مَا وَضَعَ وَيَقَادِفُونَ هَا أَبَدًا.

وَأَمَّا غَيْرُ فَلَا نَرَى حِجَّةً إِلَّا فِي نَصِّ قُرْآنٍ أَوْ سُنَّةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّمَا يَأْخُذُ الْمُسْلِمُونَ مَالًا مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا رَبَّ لَهُ، فَإِذَا لَا يَسْتَحِقُّهُ مَوْتُهُ أَحَدٌ فَصَاحِبُهُ أَحَقُّ بِهِ؛ فَمَا زَادُونَا عَلَى تَكَرُّارِ قَوْلِهِمْ، وَأَنْ جَعَلُوا دَعْوَاهُمْ حِجَّةً لِدَعْوَاهُمْ، وَفِي هَذَا نَازِعَانَهُمْ، وَلَيْسَ كَمَا قَالُوا، لَكِنْ نَحْنُ وَأَمَوَالُنَا لِلَّهِ تَعَالَى وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي نَفْسِهِ، وَلَا فِي مَالٍ إِلَّا بِمَا أَذِنَ اللَّهُ لَهُ فِيهِ مَالِكُهُ، وَمَالُكَ مَالَهُ عَزَّ وَجَلَّ فَقَطْ. وَلَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَطْلَقَ أَيْدِيَنَا عَلَى أَمْوَالِنَا فِيمَا شَاءَ لَمَا جَازَ لَنَا فِيهَا حَكْمٌ، كَمَا لَا يَجُوزُ لَنَا فِيهَا حَكْمٌ، حَيْثُ لَمْ يَبِحِ اللَّهُ تَعَالَى لَنَا التَّصَرُّفَ فِيهَا. وَلَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَذِنَ لَنَا فِي الْوَصِيَّةِ بَعْدَ الْمَوْتِ لَمَا جَازَ لَنَا أَنْ نَوْصِيَ بِشَيْءٍ، فَأَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى الثَّلَاثَ فَمَا دُونَهُ فَكَانَ ذَلِكَ مَبَاحًا وَلَمْ يَبِحْ أَكْثَرَ فَهُوَ غَيْرُ مَبَاحٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ كَمَا لِلْإِمَامِ أَنْ يَضَعَهُ حَيْثُ يَشَاءُ فَصَاحِبُهُ أَوَّلُ، فَكَلَامٌ بَارِدٌ، وَقِيَاسٌ فَاسِدٌ، وَهُمْ يَقُولُونَ فِيمَنْ تَرَكَ زَوْجَةً وَلَمْ يَتْرِكْ ذَا رَحِمٍ وَلَا مَوْلًى وَلَا عَصَابًا: أَنَّ الرِّبْعَ لِلزَّوْجَةِ، وَأَنَّ الثَّلَاثَةَ الْأَرْبَاعَ يَضَعُهَا الْإِمَامُ حَيْثُ يَشَاءُ وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَوْصِيَ بِأَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثِ. فَهَلَا قَاسُوا هَاهُنَا كَمَا لِلْإِمَامِ أَنْ يَضَعَ الثَّلَاثَةَ الْأَرْبَاعَ حَيْثُ يَشَاءُ، فَكَذَلِكَ صَاحِبُ الْمَالِ - وَلَكِنْ هَذَا مَقْدَارٌ قِيَاسُهُ فَنَاقِلُوهُ.

وَأَمَّا إِذَا أَذِنَ الْوَرِثَةُ فِي أَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثَةِ؛ فَلِإِنَّ عَطَاءَ،

الوصية؛ لأن ما زاد على ذلك عقده عقداً حراماً لا يجلّ كما ذكرنا وما كان باطلاً فلا يجوز أن يصح في شأن، إذ لم يعقد ولا حال أكثر من عقد لم يصح حكمه إذ عقد، ثم يصح حكمه إذ لم يعقد. فلو أوصى بثلث فأقل، ثم نقص ماله حتى لم يحتل وصيته، ثم زاد لم ينفذ من وصيته إلا مقدار ثلث ما رجع إليه من ماله؛ لأن وصيته بما زاد على ثلث ما رجع إليه ماله قد بطلت، وما بطل فلا سبيل إلى عودته دون أن يتبدل إعادته بعقد آخر، إذ قد بطل العقد الأول. فلو أوصى بأكثر من ثلث ماله عامداً وله مال لم يعلم به لم ينفذ إلا في مقدار ثلث ما علم فقط؛ لأنه عقد ما زاد على ذلك عقد معصية، فهو باطل.

فلو قال في كل ما ذكرنا: إن رزقي الله مالا فبأي أوصى منه بكذا.

أو قال أوصى إذا مات أن يخرج عنه ثلث ما يتخلف، أو جزءاً مشاعاً أقل من الثلث.

أو قال: فيخرج مما يتخلف كذا وكذا:

فهذا جائز وتنفذ وصيته من كل ما كسبه قبل موته وبعد تلك الوصية، بأي وجه كسبه، أو بأي وجه صحيح ملكه، ميراث أو غيره، علم به أو لم يعلم؛ لأنه عقد عقداً صحيحاً فيما يتخلف، ولم يخص بوصيته ما يملك حين الوصية، وقد عقد وصيته عقداً صحيحاً لم ينفذ فيه ما أمر الله عز وجل، فهي وصية صحيحة كما ذكرنا. فلو أوصى بثلث ماله - وماله يحتمله - وله مال لم يعلم به، ثم نقص ماله الذي علم أو لم ينقص، فوصيته نافذة فيما علم وفيما لم يعلم؛ لأنه عقدها عقداً صحيحاً تاماً من حين عقده إلى حين مات، ولا تدخل دية إن قتل خطأ فيما تنفذ منه وصاياه؛ لأنها لم تجب له قطعاً ولا ملكها قطعاً، وإنما وجبت بعد موته لورثته فقط.

وهو قول طائفة من السلف:

كما رؤينا من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة، وزباد الأعلم، قال الحجاج: عن أبي إسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن أبي طالب، وقال زياد الأعلم: عن الحسن، ثم اتفق عليّ والحسن فيمن أوصى بثلث ماله، ثم قتل خطأ: أنه يدخل ثلث دية في ثلثه، وإن كان استفاة مالا ولم يكن شعراً به: دخل ثلثه في وصيته.

وهو قول إبراهيم النخعي، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وأصحابه.

قال أبو محمد: أما قول مالك: فلا نعلمه عن أحد قبله، ولا نعلم له حجة أصلاً - ولا يخلو المسأل كله أو بعضه من أن يكون للمالكة في صحته وفي مرضه، أو يكون كله أو بعضه لورثته في صحته ومرضه فإن كان المال لصاحبه في صحته ومرضه فلا إذن للورثة فيه.

ومن المحال الباطل جواز إذهبن فيما لا حق لهن فيه، وفيما هو حرام عليهن، حتى لو سرقوا منه ديناراً لوجب القطع على من سرقه منهم.

وقد يموت أحدهم قبل موت المريض فيرثه، ولا سبيل إلى أن يقول أحد: إن شيئاً من مال المريض لورثته قبل موت المورث لما ذكرنا، فبطل هذا القول يقيّن.

وأما من أجاز إذهبن فأنهم يجتنبون بقول الله عز وجل: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ وهذا عقد قد التزموه فعليهم الوفاء به.

قال أبو محمد: ولقد كان يلزم من أجاز العتق قبل المليك، والطلاق قبل النكاح: أن يقولوا بالزاهمة هذا الإذن، ولكنهم تناقضوا في ذلك.

قال عليّ: وأما نحن فنقول: كل عقد لم يأت به قرآن ولا سنة بالأمر به أو بإباحته فهو باطل، وإنما أمر الله تعالى بالوفاء بالعقود التي أمر بها نصاً أو إباحة نصاً.

وأما من عقد معصية فما أدن الله تعالى قط في الوفاء بها، بل حرّم عليه ذلك، كمن عقد على نفسه أن يزني، أو يشرب الخمر.

والزيادة على الثلث معصية منهي عنها، فالعقد في الإذن من ذلك فيما لم يأذن الله تعالى فيه باطل محرّم - فسقط هذا القول.

وأما من أجاز للورثة أن يميزوا ذلك بعد الموت فخطأ ظاهراً؛ لأن المال حينئذ صار للورثة، فحكم الموصي فيما استحقّه بالميراث باطل، لقول رسول الله ﷺ: «إِنْ مَيَّاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» فليس لهم إجازة الباطل، لكن إن أحبوا أن ينفذوا ذلك من ماله باختيارهم فلهن ذلك ولهن حينئذ أن يجعلا الأجر لمن شاموا - وبالله تعالى التوفيق.

وهذا مما خالفوا فيه ثلاثة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف.

١٧٥٤ - مسألة: ومن أوصى بأكثر من ثلث ماله،

ثم حدث له مال لم يجز من وصيته إلا مقدار ثلث ما كان له حين

لورثته.

قلنا: هذا باطل، ولو أراد الوصية لورثته لقدر على أن يقول ذلك، فتقوله ما لم يقل حكمه بالظن، والحكم بالظن لا يحل.

١٧٥٦ - مسألة: والوصية للذمي جائزة، ولا تعلم في هذا خلافاً، وقد قال رسول الله ﷺ "في كل ذي كبد رطبة أجر".

١٧٥٧ - مسألة: ولا تجوز الوصية بما لا يتقدّر لمن أوصى به بها، أو فيما أوصى به ساعة موت الموصي: مثل أن يوصي ببقعة على إنسان مدةً مسماةً، أو يعتق عبداً بعد أن يتخدم فلاناً مدةً مسماةً قلّت أو كثرت، أو يجعل بستانه في المستأنف، أو بغلة داره، وما أشبه ذلك: فهذا كله باطل لا يتقدّر منه شيء، وهذا مكان اختلف الناس فيه:

فروينا من طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب: أنه قال فيمن أوصى لآخر بغنم حياته أنه جائز، ويكون للموصي له من الغنم البائتها وأصوافها وأولادها مدةً حياتيه؛ لأنه يعمل فيها ويقوم عليها، وليس له أن يأكل منها إلا بقدر ما كان رثها يأكل من عروضها.

وكذلك يصيب من أولادها ما يصيب من أمهاتها.

قال أبو حمزة: وهذا قول ظاهر الخطأ، أول ذلك: أن جعل له أصوافها وبائتها وأولادها مدةً حياتيه؛ لأنه يقوم عليها فهذه إجارة إذاً، والإجارة بمجهول على مدّة مجهولة باطل لا يحل، وأكل مال بالباطل، وشرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل - ثم لم يجعل له أن يأكل من أعيان الغنم إلا ما كان يأكل الموصي منها، وهذا في غاية البطلان؛ لأنه مجهول، وقد كان يمكن أن يأكل منها الكثير في العام ويمكن أن لا يأكل منها شيئاً ويمكن أن يأكل منها قليلاً - فهذا أيضاً أكل مال بالباطل، وقد كان للموصي أن يبيعها، ويهبها، ويبيع منها، فهلا جعل للموصي له أن يبيع منها، وأن يهب كما كان للموصي، وإلا فما الفرق بين الاستهلاك بالأكل وبين الاستهلاك بالبيع أو الهبة؟.

قال علي: ويكفي من هذا أن الموصي له لا يخلو من أن يكون ملك الغنم التي أوصى له بها مدةً حياتيه، أو لم يملكها، ولا سبيل إلى قسم الثلث: فإن كان ملكها فله أن يبيعها كلها أو ما شاء منها وأن يهبها كذلك، وأن يأكلها كذلك.

وإن كان لم يملكها لم يحل له أكل شيء منها، ولا من أصوافها ولا من البائتها وأولادها؛ لأنها مائ غيره وقد قال رسول

به قال أبو ثور، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، حاشى الدية فلا تدخل وصيته فيها..

وقال آخرون: لا تدخل وصيته إلا فيما علم من ماله، لا فيما لم يعلم به - روي ذلك عن إبان بن عثمان، وعمر بن عبد العزيز، ومكحول، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وربيعة.

وقال مالك كذلك، إلا فيما رجاه ولم يعلم قدره، كريح مال ينتظره، أو غلة لا يدري مبلغها، فإن وصاياه تدخل فيها - وما تعلم هذا التقسيم عن أحد قبله، ولا نعلم له حجة أصلاً.

وبرهان صحة قولنا: - قول الله تعالى في آية الموارث: ﴿بِأَنَّهُ يُعْلَمُ وَصِيٌّ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾ فلو جاز عز وجل الميراث في كل ما علم به من ماله أو لم يعلم، وأوجب الوصية والذين مقدّمين كذلك على الموارث، فالفرق بين ذلك مبطل بلا دليل، وإنما يطل من الوصية ما قصد به ما نهى الله تعالى عنه فقط، وما نعلم لمخالفتنا حجة أصلاً.

وقد خالفوا في ذلك صاحباً لا يعرف له من الصحابة مخالف.

فإن قالوا: إن الرواية في ذلك عن علي لا تصح؛ لأن فيها الحجاج، والحارث.

قلنا: والرواية عن إبان بن عثمان لا تصح؛ لأنها عن عبد الحكم بن عبد الله - وهو ضعيف - ولا تصح عن عمر بن عبد العزيز؛ لأنها عن يزيد بن عياض - وهو مذكور بالكذب - ولا تصح عن مكحول؛ لأنها عن مسلمة بن علي - وهو ضعيف - ولا عن ربيعة، ويحيى بن سعيد؛ لأنها عن لم يسم - وبالله تعالى التوفيق.

١٧٥٥ - مسألة: ولا تجوز الوصية لشيء؛ لأن الميت لا يملك شيئاً، فمن أوصى لحي ثم مات بطلت الوصية له.

فإن أوصى لحي وليّتر جاز نصفها للحي وبطل نصف الميت.

وكذلك لو أوصى لحيين ثم مات أحدهما جاز للحي في النصف وبطلت حصّة الميت.

وهو قول علي بن أبي طالب وغيره.

وقال مالك: إن كان علم الموصي بأن الذي أوصى له ميت فهو لورثة الميت، فإن كان لم يعلم فهو لورثة الموصي.

قال علي: هذا تقسيم فاسد بلا برهان.

فإن قيل: إذا أوصى له وهو ميت فإنما أراد أن يكون

اللَّهُ ﷻ: «إِنْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ»..

ولا شك - بنص القرآن - في أن ما يخلفه الميت مما لم يوص به قطعاً فهو ملك للورثة، وإذا هو ملكهم فلا يحل للموصي حكم في مال الورثة. وبالله تعالى التوفيق.

وروينا عن عبد الرزاق عن معمر بن أوصى أوصى لزيد بثلاث ماله وآخر بنفقته حتى يموت: أنه يوقف للموصى له بالنفقة نصف الثالث.

قال أبو محمد: وهذا خطأ لأنه قد لا يعيش إلا يوماً أو أقل، وقد يعيش عشرات أعوام - فهذا جهول، فهو باطل لا يعرف بماذا أوصى له.

وروينا عن سفيان الثوري فيمن أوصى أن يكتب عبده بالف درهم وقيمه ألف درهم أو أكثر، فلم يوص له بشيء، فإن أوصى أن يكتب بأقل من قيمته فإن ما نقص من قيمته وصية له.

قال علي: وهذا خطأ والوصية بالمكاتب جلة باطل؛ لأن العبد خارج بموت الموصي إلى ملك الورثة فوصيته بمكاتبه عبود الورثة باطل؛ لأنه مال الورثة.

وقال الأوزاعي فيمن له ثلاثة أولاد وعبد فأوصى بأن يخدم ذلك العبد واحداً من أولاده - سماء وعينه - سنة ثم العبد حر؛ فإنه يخدم أولاده كلهم سنة ثم هو حر.

قال علي: وهذا خطأ؛ لأنه حكم بغير ما أوصى به الموصي، فلا هو أنفذ وصيته ولا هو أبطلها، ولا يخلو من أن تكون صحيحة أو فاسدة، فإن كانت صحيحة فقد أبطل الصحيح، وإن كانت فاسدة فقد أجاز الفاسد.

فإن قال: جمعت فساداً وصحة فأجزت الصحيح وأبطلت الفاسد.

قلنا له: بل أجزت الفاسد - وهو عتقه ملك بنيه وعبدهم - وقد قال رسول الله ﷺ: «إِنْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وقال الميت بن سعد يجوز الوصية بكل ما ذكرنا: أنه لا يجوز - وقال فيمن أوصى لإنسان بثلاث، وآخر بالنفقة ما عاش: أن الثلث بينهما بتصفين.

قال أبو محمد: وهذا خطأ؛ لأنه غير ما أوصى به الموصي. ولا يجوز أن يحال ما أوصى به الموصي إلى غير ما أوصى به إلا بنص، ولا نص بما قال الميت.

وقال عثمان بن أبي فيمن أوصى لزيد بنفقة عشرة دراهم

كل شهر، ولعمرو بمائة درهم كل شهر فإنهما يتحصان، ويضرب مائة للموصى له بمائة، ويضرب بعشرة للموصى له بعشرة فيعطى حصته، ويعطى الباقي الذي أوصى له بالمائة، فإذا كان في الشهر الثاني ضرب الموصى له بعشرة بعشرين، وضرب صاحب المائة بمائة، وحسب صاحب العشرة بعشرة، وحسب له ما أخذ في الشهر الأول.

وكذلك يقسم بينهما كل شهر.

قال أبو محمد: وهذا كلام لا يعقل ولا يدرى منبهته.

وقال أبو حنيفة فيمن أوصى بخدمة عبده فلاناً سنة ثم يعتق ولا مال له غيره؛ فإنه يخدم الموصى له يوماً والورثة يومين، فإذا مضت له ثلاث سنين هكذا اعتق.

قال أبو محمد: ترى أنه في قول أنه يسعى في ثلثي قيمته للورثة.

قال علي: وقوله هذا فاسد.

قال: ومن أوصى لآخر بسكنى داره ولا مال له غيرها سكن الموصى له بثلاث الدار وسكن الورثة بثلاثها، وليس له أن يزوجها، ولا أن يزوج العبد الموصى له بخدمته، ولا أن يخرجها عن ذلك البلد إلا أن يكون الموصى له في بلد آخر، فله أن يخرجها إلى بلده.

قال علي: وهذا في غاية الفساد؛ لأنه خالف عهد الميت في الوصية بسكنى جميع الدار، فلم يجعل له إلا سكنى ثلثها فقط، وقيمة سكنى ثلث الدار أقل من ثلث الميت بلا شك؛ لأن جميع الدار مال تخلف، فإذا هذه الوصية عنده جائزة، فهلا أنفذ له جميعها لأنها أقل من الثلث بلا شك.

وأيضاً: فلا فرق بين كون الموصى له في بلد آخر وبين رحيله إلى بلد آخر، فإن كان العبد للموصي فللموصى له التصرف فيما أوصى له به حيث شاء، وإن كان ليس هو للموصي فالوصية بخدمته باطل.

قال أبو حنيفة: ومن أوصى بقلعة يستأنس لزيد وفيه غلة ظاهرة إذ مات الموصي فليس للموصى له إلا تلك الغلة بعينها فقط، فلم يكن فيها غلة إذ مات فله ثلثها أبداً ما عاش.

قال أبو محمد: وهذا باطل أيضاً، وفرق بلا برهان، وهما جعلوا له أول غلة تظهر بعد موت الموصي فقط، ثم لا شيء له في المستأنس كما قالوا في الغلة الظاهرة.

فإن قالوا: حملنا ذلك على العموم..

قَالَ لَهُم: وهلا حملتم وصيته أيضاً على العموم إذا مات وفي البستان غلة ولو أن عاكساً عكس قولهم فأعطاه غلة البستان أبداً إذا مات وفيه غلة ظاهرة، ولم يعطه إذا مات ولا غلة في البستان إلا أول غلة تظهر؛ ما كان بين الحكمين بالباطل فرق.

قَالَ أَبُو حَنيفة: وإنما تجوز الوصية بسكنى الدار وخدمة العبد، إذا أوصى به إنسان بعينه - قال: فلو أوصى بذلك للفقراء، والمساكين: لم يميز ذلك.

قَالَ عَلِيٌّ: ليس في المصيبة أكثر من هذا أن يكون إن أوصى لكافر أو لفاسق، جاز، فإن أوصى لفقراء المسلمين لم يميز - أف هذا القول.

قَالَ أَبُو حَنيفة: ولو أوصى لزيد بالتفقة ما عاش، فإن جاز الورثة ذلك وقت له جميع المال كله، وتخاص هو وسائر الموصي لهم، إلا أن يمين الموصي لهم أن ينفق عليه من الثلث، فيوقف له الثلث خاصة، ويخاص أيضاً الموصي لهم.

وَقَالَ أَبُو يُونُس: يجعل له عمر مائة سنة، ثم يوقف له الثلث خاصة ما ينفق عليه فيما بقي من مائة سنة، فإن عاش أكثر أعطي التفقة أيضاً حتى يفرغ الثلث.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وهذه مساوس لا تمقل، والأسعار تختلف اختلافاً شديداً، فكيف يقدر على هذا الجنون.

وأجاز أبو حنيفة أن يوصي لإنسان بخدمة عبد ما عاش، ولآخر برقبة ذلك العبد، ورأى التفقة، والكسوة على الذي أوصى له بالخدمة، ورأى ما وهب للعبد للذي له الرقبة.

قَالَ عَلِيٌّ: وهذا باطل أيضاً، ومن أين استحل أن يلزم الموصي له بالخدمة نفقة غير عبده وكسوته؟ إن هذا لعجب.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: من أوصى بعقبي عبده بعد موته بشهر فمات ومضى شهر لم يعق إلا بتجديده عتق لأنه لو جنى جناية قبل تمام الشهر كان للورثة أن يسلموه بجنائيه.

قَالَ عَلِيٌّ: فإذا ملكه للورثة كما قال، فكيف يعق عبدهم بغير رضاهم، وهذا كله لا خفاء بفساده.

وَقَالَ مَالِكٌ: من أوصى بخدمة عبده، أو بقلعة بستانه، أو بسكنى داره، أو بنفقته على إنسان فكل ذلك جائز، فلو أوصى بخدمة عبده ما عاش لزيد، ويرقبته لعمرو فهو جائز.

قَالَ: فلو أن الموصي له بخدمة العبد وهب لذلك العبد ما أوصى له به من خدمته، أو باعها منه: عتق العبد ساعته، ولا مدخل للورثة في ذلك.

قَالَ عَلِيٌّ: وهذا خلاف أقواله المعهودة من أن الوصية إذا لم يقبلها الموصي له بها رجعت ميراثاً - وهذا تناقض من قوله. وهو أيضاً - خلاف ما أوصى به الموصي. وأطرف شيء قوله فإن عتقه الورثة لم ينفذ عتقه، فباطل عتق مالكه بإقراره، وأجاز عتقه بخلاف وصية الموصي بعتقه.

وَقَالَ مَالِكٌ: للموصي له بخدمة العبد أو بسكنى الدار: أن يواجرها، قال: إلا أن يوصي بأن يخدم ابنه ما عاش، ثم هو حر - فهذا لا يواجر؛ لأنه قصد به قصد الحضنة.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وهذا تناقض وخلاف ما أوصى به الموصي من السكنى والخدمة.

قَالَ مَالِكٌ: ولو أوصى له بخدمة عبده سنة وليس للموصي مال غير، فالورثة بالخيار بين أن يسلموا له خدمة العبد سنة ثم يرجع إليهم، وبين أن يعطوه ثلث جميع ما تركه الموصي ملكاً.

قَالَ عَلِيٌّ: وهذا خلاف الوصية جهاراً. **وَقَالَ مَالِكٌ** فيمن أوصى له بالتفقة ما عاش: حسب له عمر سبعين سنة، ووقف له ما ينفق عليه فيما بقي من عمره إلى تمام السبعين، فما فضل رد على سائر الوصايا أو على الورثة. **قَالَ عَلِيٌّ:** وهذا خطأ فاحش؛ أول ذلك تخصيصه سبعين سنة.

ثم قول: يوقف له ما ينفق عليه ما بقي من عمره إلى تمام سبعين، والأسعار تختلف اختلافاً فاحشاً.

ثم التفقة أيضاً - شيء غير محدود؛ لأنه يدخل في التفقة ما يستغني عنه كالتوابل واللحم وغير ذلك.

وكل هذه الأقوال فليس شيء منها عن قرآن ولا سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قول أحد تعلمه قبلهم، ولا قياس ولا معقول، بل هي خالفة لكل ذلك.

وَقَالَ الشافعي: تجوز الوصية بخدمة العبد، وسكنى الدار، وبغلة البستان والأرض، وأجاز للموصي له بسكنى الدار أن يواجرها - وهذا تبديل للوصية. وأجاز الوصية بخدمة عبد لزيد ويرقبته لعمرو.

وَقَالَ فيمن أوصى لإنسان بخدمة عبده سنة ولا مال للموصي غير ذلك العبد: أنه يجوز من ذلك ما حل للثلث فقط.

وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: يجوز كل ذلك، وأن للورثة بيع العبد، ويشترط على المشتري تمام الخدمة للموصي بها، وأن يخرجها

فيها ويؤكلُ، والمائدة، والمسامر المسخرة فيه، والمناديل، والبطست، والإبريق. ولا يدخلُ في ذلك ما لا يضافُ إلى البيت من ثياب اللباس، والمرفوعة، والتخوت، ووطاء لا يستعملُ في البيت، ودراهم ودنانير، وحلي، وخزائن، وغير ذلك؛ لأنه إنما يستعملُ في ذلك ما يفهم من لغة الموصي. وبالله تعالى نتأيد.

١٧٥٩ - مسألة: ولا تحلُ وصيةٌ في معصية - لا من مسلم ولا من كافر - كمن أوصى ببيان كنيسة أو نحو ذلك، لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ فمن تركهم يتفدون خلاف حكم الإسلام وهو قادر على منعهم فقد أعتاهم على الإثم والعدوان.

١٧٦٠ - مسألة: ووصية المرأة البكر ذات الأب، وذات الزوج البالغ، والتب ذوات الزوج، جائزة، كوصية الرجل، أحب الأب أو الزوج أو كرها. ولا معنى لإذنهما في ذلك لأن أمر الله تعالى بالوصية جاء عاماً للمؤمنين، وهو يعلم الرجال والنساء، ولم يخص عز وجل فيه أحداً من أحد: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ وما تعلم في ذلك خلافاً من أحد وبالله تعالى التوفيق.

١٧٦١ - مسألة: ووصية المرء لعيده بمال مسمى أو بجزء من ماله: جائزة.

وكذلك لعيده وارثه، ولا يعتق عبد الموصي بذلك، ولوارث الموصي أن يتنزع من عيده نفسه ما أوصى له فلو أوصى لعيده بربقته، فالوصية باطل، ولا يعتق العبد بذلك - ولا شيء له - فلو أوصى لعيده بثلاث ماله أعطيت ثلث سائر ما يبقى من مال الموصي بعد إخراج العبد عن ماله، ولا يعتق بذلك.

وقد اختلف الناس في هذا:

فقال الحسن، وابن سيرين، وأبو حنيفة، ومالك، والشافعي: من أوصى لعيده بثلاث ماله أعتق العبد من الثلث، فإن فضل من الثلث شيء أعطيه أيضاً.

وكذلك إن أوصى له بجزء مشاعٍ من ماله أقل من الثلث فاعتق، ويعطى ما فضل من ذلك الجزء.

ثم اختلفوا - إن لم يجمله الثلث -

فقال الحسن، وابن سيرين، وأبو حنيفة: يعتق منه ما حل الثلث، ثم يعتق باقيه، ويستعفى في قيمة ما فضل منه عن الثلث.

الموصى له بخدمته إلى أي بلد شاء.

قال أبو حمزة: فاتفق من ذكرنا على جواز الوصية بخدمته العبد، وغلبة البستان، وسكنى الدار - ووافقهم على ذلك سوار بن عبد الله، وعبيد الله بن الحسن العنبري، وإسحاق بن راهويه.

وقال ابن أبي ليلى، وأبو سليمان، وجيع أصحابنا: لا يجوز شيء من ذلك.

قال علي: احتج من أجاز ذلك بأنه كما تجوز الإجارة في منافع كل ذلك فكذلك تجوز الوصية بمنافع كل ذلك - وما نعلم ثم شيئاً غير هذا، وهو قياس والقياس باطل، ثم هو أيضاً حجة عليهم لا لهم؛ لأن الإجارة إنما تجوز فيما ملك المأجر رقبته، لا فيما لا ملك له فيه، والدار، والعبد، والبستان متقلة بموت المالك لها إلى ما أوصى فيه بكل ذلك، أو إلى ملك الوارث، لا بد من أحدهما.

وهذا بإقرارهم منتقل إلى ملك الوارث ووصية المرء في ملك غيره باطل، لا تحل كما أن إجارته لملك غيره لا تحل، والإجارة إنما هي منافع حدثت في ملكه، والوصية هي منافع تحدث في ملك غير الموصي، وهذا حرام.

قال أبو حمزة: قال الله تعالى: ﴿مَن يَعْدُ وَصِيَّةً يُوصِي بِهَا أَوْ ذِينَ﴾ فلم يجعل عز وجل للورثة إلا ما فضل عن الذين والوصية.

فصح بنص القرآن أن ما أوصى به الموصي فلم يقع قط عليه ملك الورثة لكن خرج بموت الموصي إلى الوصية بنص القرآن.

وصح بنص القرآن أن ما ملكه الورثة فهو خارج عن الوصية، ثبت أنه لا وصية فيه للموصي أصلاً.

وقال رسول الله ﷺ: «إِنْ يَمَاءَكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فصح يقيناً أن ما ملكه الورثة فقط سقط عنه ملك المص، وإذا لا ملك له عليه فوصاياه فيه يعتق أو يتفق أو غير ذلك باطل، مردود مفسوخ - وبالله تعالى التوفيق.

١٧٥٨ - مسألة: ومن أوصى بجمع بينه لأُم ولدِهِ، أو

لغيرها، فإنما للموصى له بذلك ما المعهود أن يضاف إلى البيت من الفرش البسطة فيه، والمعلق، والفرش الذي يقعد عليه، والذي ينأى عليه وما يتغطى فيه، ويتوسد، والآنية التي يشرب

فبطل أن يكون الولاء في ذلك للسبي، ويجب أن يكون ولاؤه لنفسه لأنه هو الذي اعتق على نفسه، وهذا خلاف قولكم.

وإن قلتم: لا يعتق بذلك، لزمكم أن تجيزوا له أن يبيع نفسه، وأنتم لا تقولون بهذا - فوضح تناقض قولكم وفساد بلا شك. وبالله تعالى التوفيق.

فإن قالوا: قد قال الله تعالى حاكياً عن موسى عليه الصلاة والسلام وموصياً له أنه: «فَإِنَّ رَبِّي لَأَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي».

قلنا: صدق الله عز وجل وصدق موسى عليه الصلاة والسلام وكذب من يحرف الكلم عن مواضعه إن موسى عليه الصلاة والسلام لم يكن قط بلا خلاف من أحد ويضرورة الحسن ملك رفق نفسه ورق أخيه عليهما السلام، ومن قال هذا فقد كفر وسخف وتوَقَّع ما شاء، وإنما عني بلا شك ولا خلاف: ملك التصرف في أمر ربه عز وجل - وهذا حق لا ينكره ذو عقل، فمن أضعف قولاً وانحس جهلاً بمن يتجرب بآي في خلاف نصها ومعناها، إن هذا لأمر عظيم - نعوذ بالله من مثله. فإذا قد بطل أن يملك أحد رفق نفسه فقد بطل تملكه ذلك، وإذا بطل تملكه ذلك فقد بطل أن يكون له حكم نافذ غير الإنكار والإبطال، وصح قولنا - والحمد لله رب العالمين.

وأما إبطال الأوزاعي الوصية للعبد جملة فخطأ ظاهر؛ لأن الله تعالى أمر بالوصية جملة ولم يخص العبد من الحر.

قال تعالى: «وَمَنْ يَبْدُ وَصِيَّةً يُوصِي بِهَا أَوْ ذِينِ» فكل وصية جائزة إلا وصية منع منها نص قرآن أو سنة.

وقال رسول الله ﷺ «فِي كُلِّ ذِي كِبَرٍ رَقَبَةٌ أُجْرَةٌ».

فإن قيل: العبد لا يملك.

قلنا: بل يملك لأن الله تعالى أجاز للعبد النكاح، وأمر بإنكاح الإماء وكلف التأخير جملة النفقة والإسكان والصدقات، ولا يكلف ذلك إلا مالكاً، وكل ذلك فرض على كل ناكح.

قال تعالى: «فَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ يَتَكُونُوا قَرَاراً يُغْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» وهذا نص ظاهر.

وقال تعالى: «وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ يَتَكُونُوا قَرَاراً يُغْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» وهذا نص ظاهر.

فصح أن ملك العبيد والإماء للمال وكونهم أغنياء وفقراء كالأحرار.

وقال مالك، والشافعي: يعتق منه ما يجعل الثلث ويبقى سائر رقيقاً.

وكذلك أيضاً عند من ذكرنا إن أوصى له بريقته أو بنفسه: فلو أوصى له بشيء معين من ماله، أو بمكيل، أو موزون، أو معدود.

فإن أبا حنيفة، وسفيان الثوري، وإسحاق بن راهويه قالوا: الوصية باطل - ويشبه أن يكون هذا قول الشافعي.

وقال مالك: الوصية نافذة، وليس للوارث أن يتنزع ذلك. وقال الأوزاعي: الوصية للعبد باطلة بكل حال.

وقال أبو ثور، وأبو سليمان كما قلنا.

قال أبو محمد: أما من جوز الوصية للمملوك بريقته فباطل.

وكذلك من أجاز أن يوهب للمملوك نفسه، أو رقبته، أو يتصدق عليه بها، أو أن يملكها، وأوجب له العتق بذلك.

برهان ذلك: أنه لم يأت نص قرآن ولا سنة قط بأن المرء يملك رق نفسه، فإذا لم يأت بذلك قرآن ولا سنة، وهو في العقل ممنوع؛ لأن الملك يقتضي مالاً ومملوكاً وقد جاءت التصور يباح فرج المملوك، وبمحسن الوصاء بما ملكنا - فصح أن المملوك غير المالك يبيع.

وأيضاً - فلو أن المملوك جاز أن يملك نفسه لكأن حبس لا بد ضرورة من أحد وجهين لا ثالث لهما:

إما أن يعتق بملكه له نفسه، وإما أن لا يعتق بذلك.

فإن قالوا: يعتق ولا بد.

قلنا: ومن أين قلتم هذا ولا نص في ذلك.

فإن قالوا: قياساً على من يعتق عليه من ذوي رحمه فهو أولى بذلك.

قلنا: القياس كله باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل؛ لأنه لا خلاف في افتراق حكم المرء في نفسه، وحكمه في ذوي رحمه، وأنه يجوز له في نفسه ما لا يجوز له في ذوي رحمه، فالمرء أن يواجر نفسه للخدمة، وليس له أن يواجر ذا رحمه للخدمة - فبطل هذا القياس الفاسد على كل حال.

ثم لو وجب عتقه بذلك لكان بلا شك إذ ملك رفق نفسه فقد سقط ملك سيده عنه جملة، وصار العبد هو المعتق لنفسه.

وقد قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

١٧٦٢- مسألة: ولا تجوز وصية من لم يبلغ من

الرجال والنساء أصلاً.

وقد اختلف الناس في هذا:

فروينا من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد

بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرو بن سليم الزرقني عن أمو:
أن عمر بن الخطاب أجاز لها وصية غلام لم يحتلم بيثر جشم، قال
عمرو بن سليم: فبعثها أنا بثلاثين ألف درهم.

ومن طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن ابن
مسعود: أنه أجاز وصية الصبي، وقال: من أصاب الحق أجزنا،
وروي - ولم يصح - عن إبان بن عثمان: أنه أجاز وصية جارية
بنت تسع سنين بالثلث.

وعن جابر الجعفي عن الشعبي: من أصاب الحق - من
صغير أو كبير - أجزنا وصية.

وعن ابن سميان عن الزهري: إذا عرف الصلاة جازت
وصيته وإن لم يحتلم - الغلام والجارية سواء.

وصح عن شريح، وعبد الله بن عتبة بن مسعود، وإبراهيم
التخمي: إجازة وصية الصغيرين إذا أصابا الحق.

وقال الليث بن سعد قول الزهري: وأجاز مالك وصية
من بلغ تسع سنين فصاعداً.

وقول آخر - صح عن عمر بن عبد العزيز: أن من لم
يبلغ الحلم فإن وصيته تجوز في قربة الثلث، ولا نرى أن تبلغ
الثلث.

وروي من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
عنه.

وقول ثالث: قال القاضي عبيد الله بن الحسن العنبري:
وهو أنه إذا بلغ الصغيران سناً وسط ما يحتلم له الغلمان:
جازت وصيتهما. وقول رابع: وهو أن وصية من لم يحتلم لا
تجوز.

وكذلك المرأة ما لم تحتلم أو تحض:

كما روي من طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن أبي
يحيى عن الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن ابن عباس: لا تجوز
وصية الغلام حتى يحتلم - وصح هذا عن الحسن البصري،
 وإبراهيم التخمي أيضاً.

وهو قول أبي حنيفة، والثافعي، وأبي سليمان،
وأصحابهم.

فإن ذكروا قول الله عز وجل: ﴿عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ
عَلَى شَيْءٍ﴾.

قلنا: لم يقل الله تعالى: إن هذه صفة كل مملوك، إنما ذكر
من هذه صفته من المماليك.

وقد قال تعالى: ﴿رَجُلَيْنِ أَخَذْنَا بِكُمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى
شَيْءٍ﴾ أفترى كل أبكم؟ فواجب لا يملك المال أصلاً، ولا فرق
بين النسيء، وبرهان صحق قولنا: أن الله تعالى لم يقل عبداً مملوكاً
لا يمكن أن يملك مالا، إنما قال: لا يقدر على شيء، والله تعالى
لا يقول إلا الحق، ونحن نرى العبيد يقدرون على أشياء كقدرة
الأحرار، أو أكثر، فيقدرون على الصلاة، والصيام، والطهارة،
والجماع، والحركة، وحمل الأثقال، والقتال، والغزو.

فصح أن الله تعالى لم يعن قط بملك الآية: ملك المال،
وإنما عني عبداً لا يقدر على شيء لضعف جسمه جملة - فبطل
تمويههم - وبالله تعالى التوفيق.

ومن العجائب إبطالهم ملك العبد لشيء من الأموال، ثم
ملكوه ما لا يملك وهو رقبته.

وأما إجازة أبي حنيفة الوصية للمملوك بالجزم المشاع في
المال وإبطاله الوصية له بالشيء المعين، أو المكمل المعين، أو
الموزون، أو المعلوم: فخطأ، لا خفاء به، وفرق لا يبرهان له أصلاً،
لا من قرآن، ولا من سنة، ولا رواية ساقطة، ولا قول صاحب،
ولا تابع، ولا قياس، ولا رأي سديد.

وقد علم كل ذي حس سليم: أن من أوصى لعبد بثلث
ماله فإن الشيء الموصى به هو غير الإنسان الموصى له بذلك
الشيء، فصح يقيناً أنه لم يوصى له من رقبته بشيء وإنما أوصى
له بجزء من ماله لا تدخل فيه رقبته.

وأما قول مالك: أن الوصية جازة، وليس للوارث أن
يتزعه منه: فخطأ فاحش، وقول لا نعلم أحداً قاله قبله، وقول لا
برهان على صحته.

فإن قيل: إنه إذا انتزعه منه صارت الوصية للوارث.

قلنا: هذا باطل، ما صارت قط وصية لوارث، لكن هي
وصية لغير وارث، ثم أخذها الوارث بحول، كما يميز مالك:
الوصية لزوج الأبية الغير الذي لا شيء له ثم تأخذه الوارث في
صداقها، وفي نفقتها، وكسوتها. وكما أجاز أيضاً - الوصية لغريم
الوارث القديم، ثم يأخذها الوارث في دينه، فأي فرق بين
الأميرين؟ وبالله تعالى التوفيق.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا عَبْدُ عبيدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ يُلَوِّغُ مِنْ هِيَ وَسَطٌ مَا يَجْتَلِمُهَا الْعُلَمَاءُ - وَمَنْعَ عَمْرٍَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنْ يُلَوِّغُ الثَّلَاثَ، وَإِجَازَتُهُ مَا قَرَّبَ مِنْ ذَلِكَ - وَتَخْصِصُ هَذَا لِكُلِّ ابْنِ تَسْعَ فَصَاعِدًا: فَأَقُولُ لَا مَتَعَلِّقَ لَهَا بِشَيْءٍ أَصْلًا، وَمَا نَعْلَمُ أَحَدًا حَدَّ ذَلِكَ قَبْلَ مَالِكٍ. وَلَعَلَّ بَعْضَ مَقْلَبِيهِ يَقُولُ: صَحَّ أَنْ النَّبِيُّ ﷺ «دَخَلَ بِعَائِشَةَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعَ سِنِينَ» فَقَوْلُ لَهُ: نَعَمْ، وَصَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، فَأَجِيزُوا وَصِيَّةَ ابْنِ سِتِّ سِنِينَ بِذَلِكَ.

وهذا كله لا مدخل له في الوصية أصلاً.

وَأَمَّا مِنْ أَجَازٍ وَصِيَّةَ الصَّغِيرِينَ إِذَا أَصَابَا الْحَقَّ، فَإِنَّهُمْ احْتَجُّوا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾.

قَالُوا: وَهَذَا عَمْرٌ.

وَقَالَ تَعَالَى فِي الْمَوَارِيثِ: ﴿وَبَيْنَ يَدَيْهِ وَصِيَّةُ يُوْصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾ وَهَذَا عَمْرٌ، وَبِالنَّاسِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ «سَأَلَتْهُ الْمَرْأَةُ عَنْ الصَّغِيرِ أَنَّهُ حَجٌّ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: نَعَمْ، وَلَكِنْ أَجْرُهُ وَوَجَدْنَاهُ بِحُضْرٍ عَلَى الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ فَالْوَصِيَّةُ كَذَلِكَ.

وَقَالُوا: السَّغِيَّةُ وَالصَّغِيرُ مَمْنُوعَانِ مِنْ أُمُومَاهُمَا فِي حَيَاتِهِمَا، وَوَصِيَّةُ السَّغِيَّةِ: جَائِزَةٌ، فَالصَّغِيرُ كَذَلِكَ، وَقَالُوا: هَذَا حَكْمُ عَمْرٍَ بِحُضْرَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَالرَّوَايَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِخِلَافِهِ ذَلِكَ لَا تَصَحُّ، لِأَنَّهُمَا عَنْ هَالِكَيْنِ: إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى، وَالْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاءَ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَقَالُ بِالرَّأْيِ - مَا لَمْ شَبْهُهُ غَيْرٌ مَا ذَكَرْنَا. وَكُلُّ ذَلِكَ لَا مَتَعَلِّقَ لِمَالِكٍ وَمَنْ قَلَّدَهُ بِشَيْءٍ مِنْهُ، لِأَنَّهُمْ خَصُّوا مِنْ دُونِ التَّسْعِ بَلَاءَ، بَرَاهَنَ، فَخَالَفُوا كُلَّ ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَكَلَّهُ لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ: أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَبَيْنَ يَدَيْهِ وَصِيَّةُ يُوْصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾. فَإِنَّ مِنْ لَمْ يَبْلُغْ غَيْرَ خَاطِبٍ بِشَيْءٍ مِنَ الشَّرَائِعِ، لَا بِفَرْضٍ وَلَا بِتَحْرِيمٍ وَلَا بِتَنْدِبٍ، وَلَا دَاخِلًا فِي هَذَا الْخَطَابِ، لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَفَضَّلَ عَلَيْهِ بِقَبُولِ أَعْمَالِهِ الَّتِي هِيَ أَعْمَالُ الْبَرِّ بَيْنَهُ دُونَ أَنْ يُلْزَمَهُ ذَلِكَ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْقَلَمَ مَرْفُوعٌ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ فَصَحَّ أَنَّهُ غَيْرُ خَاطِبٍ، فَيُطْلَقُ التَّعْلِيْقُ بِالْأَيِّتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الصَّغِيرِ لَهُ حَجٌّ، فَنَعَمْ، هُوَ حَقٌّ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ إِطْلَاقُهُ عَلَى التَّقَرُّبِ بِالْمَالِ وَالصَّدَقَةِ بِهِ، لَا فِي حَيَاتِهِ وَلَا فِي وَصِيَّتِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَيُطْلَقُ تَعْلَقُهُمْ بِهَذَا الْخَبَرِ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَالْقِيَاسُ بَاطِلٌ، ثُمَّ لَوْ كَانَ الْقِيَاسُ حَقًّا لَكَانَ هَذَا مِنْهُ عَيْنُ الْبَاطِلِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْبِسُوا الصَّدَقَةَ فِي الْحَيَاةِ مِنَ الصَّغِيرِ عَلَى الْحَجِّ مِنْهُ، فَالْقِيَاسُ الْوَصِيَّةُ بِالْمَالِ عَلَى الصَّدَقَةِ بِالْمَالِ أَوَّلَى أَنْ يَكُونَ لَوْ كَانَ الْقِيَاسُ حَقًّا مِنْ قِيَاسِ الْوَصِيَّةِ عَلَى الْحَجِّ وَالصَّلَاةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ بِحُضْرٍ عَلَى الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ فَكَذَلِكَ الْوَصِيَّةُ - بِبَاطِلٍ أَيْضًا لِأَنَّهُ قِيَاسٌ فَاسِدٌ كَمَا ذَكَرْنَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الصَّغِيرَ، وَالسَّغِيَّةَ مَمْنُوعَانِ مِنْ أُمُومَاهُمَا، وَوَصِيَّةُ السَّغِيَّةِ جَائِزَةٌ فَكَذَلِكَ الصَّغِيرُ - فَهَذَا مِنْ أَفْسَدِ مَا شَغَبُوا بِهِ، لِأَنَّا لَا نَسَاعِدُهُمْ عَلَى أَنْ يَسْلَمُوا بِعَقْلِ يَكُونُ سَفِيهَاً أَصْلًا، حَاشَى لِلَّهِ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّمَا السَّغِيَّةُ الْكَافِرُ، أَوْ الْجَنُونُ الَّذِي لَا يَمَيِّزُ.

لَكِنْ نَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ الصَّغِيرَ وَالْأَحْمَقَ الَّذِي لَا يَمَيِّزُ: مَمْنُوعَانِ مِنْ أُمُومَاهُمَا، وَوَصِيَّةُ الْأَحْمَقِ الَّذِي لَا يَمَيِّزُ لَا تَجُوزُ، فَالصَّغِيرُ كَذَلِكَ - فَهَذَا قِيَاسٌ أَصَحُّ مِنْ قِيَاسِهِمْ، لِأَنَّ الْقَضِيَّةَ الْأُولَى مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ فَعَلَ عَمْرٌَ بِحُضْرَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَمِثْلُهُ لَا يَقَالُ بِالرَّأْيِ، فَلَا حِجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ثُمَّ إِنَّمَا لَا تَصَحُّ عَنْ عَمْرٍَ، وَلَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، لِأَنَّ أُمَّ عَمْرٍَ بِنَ سَلِيمٍ مَجْهُولَةٌ، وَعَمْرٌَ بِنَ سَلِيمٍ لَمْ يَدْرِكْ عَمْرٌَ، وَلَا يَدْرِي مَنْ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَقَدْ خَالَفَهُمَا ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالرَّوَايَةُ عَنْهُمْ كَلِمَةٌ فِي ذَلِكَ لَا تَصَحُّ. وَكَمْ قَضِيَّةٌ خَالَفُوا فِيهَا عَمْرٌَ بِنَ الْخَطَّابِ لَا يَعْرِفُ لَهُ فِيهَا غَالِظٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَيُطْلَقُ كُلُّ مَا شَغَبُوا بِهِ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فَلَمَّا بَطَلَ كُلُّ مَا احْتَجُّوا بِهِ وَجَدْنَا اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ وَابْتَلَوْا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ.

فَصَحَّ نَصُّ الْقُرْآنِ أَنَّ الْجُنُونَ، وَالصَّغِيرَ: مَمْنُوعَانِ مِنْ أُمُومَاهُمَا حَتَّى يَعْقِلَ الْأَحْمَقُ، وَيَبْلُغَ الصَّغِيرُ - فَصَحَّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهَا حَكْمٌ فِي أُمُومَاهُمَا أَصْلًا، وَتَخْصِصُ الْوَصِيَّةِ فِي ذَلِكَ خَطَأٌ.

وَكَذَلِكَ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: ذَكَرَ فِيهِمُ الصَّغِيرُ حَتَّى يَبْلُغَ - فَصَحَّ أَنَّهُ غَيْرُ خَاطِبٍ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٧٦٣- مسألة: ولا تجوز وصية العبد أصلاً، لأن الله تعالى إنما جعل الوصية حيث الموارث والعبد لا يورث فهو غير داخل فيمن أقر بالوصية في القرآن وقال رسول الله ﷺ في

وَصِيَّةٌ مِنْ لَهُ شَيْءٌ يَوْصِي فِيهِ * وَلَيْسَ لِأَحَدٍ شَيْءٌ يَوْصِي فِيهِ إِلَّا مِنْ أَبَاحٍ لَهُ النَّصُّ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ شَيْءٌ يَوْصِي فِيهِ، إِنَّمَا لَهُ شَيْءٌ إِذَا مَاتَ صَارَ لِسَيِّدِهِ لَا يَوْرَثُ عَنْهُ.

فَأَمَّا مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ وَبَعْضُهُ عَبْدٌ فَوَصِيَّتُهُ كَوَصِيَّةِ الْحُرِّ؛ لِأَنَّهُ يَوْرَثُ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ الْمَأْمُورِينَ بِالْوَصِيَّةِ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا الْمُتَاخَرُونَ: فَإِنَّ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ قَالَ: يَبْدَأُ بِالْمَدْبَرِ وَالْمَعْتَقِ بَتْلَا فِي الْمَرْضَى وَتَحَاصُّانَ إِنْ لَمْ يَحْمِلْهُمَا الثَّلَاثُ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمَا بَيْنَ أَوْصَى بِعَقْبِهِ بَعِينُو، وَهُوَ فِي مَلِكِهِ حَيٌّ الْوَصِيَّةُ، ثُمَّ يَتَحَاصُّ الْعَتَقُ الْمَوْصَى بِهِ جَمْلَةً مَعَ سَائِرِ الْوَصَايَا.

وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَمِيٍّ: يَبْدَأُ بِالْمَعْتَقِ بَتْلَا فِي الْمَرْضَى، ثُمَّ الْعَتَقُ وَسَائِرِ الْوَصَايَا سَوَاءً يَتَحَاصُّ فِي كُلِّ ذَلِكَ.

وَقَالَ أَبُو حَتِيفَةَ: يَبْدَأُ بِالْحَابِإَةِ فِي الْمَرْضَى، ثُمَّ بَعْدَهُ بِالْمَعْتَقِ بَتْلَا فِي الْمَرْضَى إِذَا كَانَ الْعَتَقُ بَعْدَ الْحَابِإَةِ، فَإِنْ اعْتَقَ فِي مَرَضِهِ ثُمَّ حَابِي تَحَاصُّاً جَمِيعاً، فَإِنَّ حَابِي فِي مَرَضِهِ ثُمَّ اعْتَقَ، ثُمَّ حَابِي، فَلْيَبْلُغِ الْحَابِي أَوَّلَا نِصْفَ الثَّلَاثِ، وَيَكُونُ نِصْفُ الثَّلَاثِ الْبَاقِي بَيْنَ الْمَعْتَقِ فِي الْمَرْضَى بَتْلَا وَبَيْنَ الْحَابِي فِي الْمَرْضَى آخِراً - فَهَذَا يَقْدُمُ عَلَى جَمِيعِ الْوَصَايَا، سَوَاءً قَدَّمَ فِي ذَلِكَ فِي الذِّكْرِ أَوْ آخَرُو.

فَإِنْ أَوْصَى مَعَ ذَلِكَ بِمَجْعٍ وَعَتَقَ وَصَدَّقَ وَوَصَايَا لِقَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ: قَسَمَ الثَّلَاثَ، أَوْ مَا بَقِيَ مِنْهُ بَيْنَ الْمَوْصَى لَهُمْ بِأَعْيَانِهِمْ وَبَيْنَ سَائِرِ الْقَرِيبِ، فَمَا وَقَعَ لِلْمَوْصَى لَهُمْ بِأَعْيَانِهِمْ دَفَعَ إِلَيْهِمْ وَتَحَاصُّوا فِيهِ، وَمَا وَقَعَ لِسَائِرِ الْقَرِيبِ بَدَأَ بِمَا بَدَأَ بِهِ الْمَوْصَى فِي الذِّكْرِ، فَإِذَا تَمَّ فَلَا شَيْءَ لَهَا بَقِيَ.

وَقَالَ أَبُو يَوْسُفٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي يَبْدَأُ بِالْمَعْتَقِ فِي الْمَرْضَى أَبَدًا عَلَى الْحَابِإَةِ فِي الْمَرْضَى ثُمَّ الْحَابِإَةُ.

فَإِنْ أَوْصَى بِعَتَقٍ مُطْلَقٍ، أَوْ بِعَتَقٍ عَبْدٍ فِي مَلِكِهِ، وَمِمَّا مَسَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَبِصَدَقَةٍ، وَفِي الْحَجِّ، وَلِإِنْسَانٍ بَعِينٍ: تَحَاصُّ كُلُّ ذَلِكَ، فَمَا وَقَعَ لِلْمَوْصَى لَهُ بَعِينَهُ أَخَذَهُ، وَسَائِرُ ذَلِكَ يَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ بِهِ الْمَوْصَى بِذِكْرِهِ أَوَّلًا فَأَوَّلًا، فَإِذَا تَمَّ الثَّلَاثُ فَلَا شَيْءَ لَهَا بَقِيَ.

وَقَالَ زُفَرِيُّ بْنُ الْمَذْهَلِ: إِنْ اعْتَقَ بَتْلَا فِي مَرَضِهِ، ثُمَّ حَابِي فِي مَرَضِهِ بَدَأَ بِالْمَعْتَقِ، وَإِنْ حَابِي فِي مَرَضِهِ ثُمَّ اعْتَقَ بَدَأَ بِالْحَابِإَةِ، ثُمَّ سَائِرِ الْوَصَايَا، سَوَاءً مَا أَوْصَى بِهِ مِنَ الْقَرِيبِ وَمَا أَوْصَى بِهِ لِإِنْسَانٍ بَعِينٍ: كُلُّ ذَلِكَ بِالْخَصَصِ، لَا يَقْدَمُ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى شَيْءٍ..

وَقَالَ مَالِكٌ: يَبْدَأُ بِالْحَابِإَةِ فِي الْمَرْضَى، ثُمَّ بِالْمَعْتَقِ بَتْلَا فِي الْمَرْضَى، وَالْمَدْبَرِ فِي الصَّحْقَةِ وَتَحَاصُّانَ، ثُمَّ عَتَقَ مِنْ أَوْصَى بِعَقْبِهِ وَهُوَ فِي مَلِكِهِ، وَعَتَقَ مِنْ سَمَاءٍ وَأَوْصَى بِأَنْ يَتَشَاعَ فَيَعْتَقَ بَعِينُو، وَتَحَاصُّانَ، ثُمَّ سَائِرِ الْوَصَايَا، وَتَحَاصُّانَ مَعَ مَا أَوْصَى بِهِ مِنْ عَتَقِ

وَصِيَّةٌ مِنْ لَهُ شَيْءٌ يَوْصِي فِيهِ * وَلَيْسَ لِأَحَدٍ شَيْءٌ يَوْصِي فِيهِ إِلَّا مِنْ أَبَاحٍ لَهُ النَّصُّ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ شَيْءٌ يَوْصِي فِيهِ، إِنَّمَا لَهُ شَيْءٌ إِذَا مَاتَ صَارَ لِسَيِّدِهِ لَا يَوْرَثُ عَنْهُ.

فَأَمَّا مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ وَبَعْضُهُ عَبْدٌ فَوَصِيَّتُهُ كَوَصِيَّةِ الْحُرِّ؛ لِأَنَّهُ يَوْرَثُ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ الْمَأْمُورِينَ بِالْوَصِيَّةِ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٧٦٤- مسألة: وَمَنْ أَوْصَى بِمَا لَا يَحْمِلُهُ ثَلَاثَةُ بَدَئٍ بِمَا يَبْدَأُ بِهِ الْمَوْصَى فِي الذِّكْرِ أَيُّ شَيْءٍ كَانَ حَتَّى يَتَمَّ الثَّلَاثُ، فَإِذَا تَمَّ بَطُلَ سَائِرُ الْوَصِيَّةِ.

فَإِنْ كَانَ أَجَلُ الْأَمْرِ تَحَاصُّاً فِي الْوَصِيَّةِ.

وَهَذَا مَكَانٌ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ: فَرَوَيْ عَنْ ابْنِ عَمَرَ، وَعَطَاءِ الْخُرَاسَانِيِّ.

وَصَحَّ عَنْ مَسْرُوقٍ، وَشَرِيحٍ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمَسْبُوحِ، وَالزَّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ، وَسَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيٍّ: أَنَّهُ يَبْدَأُ بِالْمَعْتَقِ عَلَى جَمِيعِ الْوَصَايَا.

وَقَوْلُ آخَرٍ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنصُورٍ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْمَغِيرَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: إِنَّمَا يَبْدَأُ بِالْمَعْتَقِ إِذَا كَانَ مَمْلُوكاً لَهُ سَمَاءٌ بِاسْمِهِ.

فَأَمَّا إِذَا قَالَ: اعْتَقُوا عَنِّي نَسَمَةً، فَالْنَسَمَةُ وَسَائِرُ الْوَصِيَّةِ سَوَاءً.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنصُورٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَشْعَثُ بْنُ سَوَّارٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ هَشِيمٌ: وَسَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى، وَابْنَ شَبْرَمَةَ يَقُولَانِي. وَقَوْلُ ثَالِثٍ: وَهُوَ أَنَّهُ تَحَاصُّ الْوَصَايَا، الْعَتَقُ وَغَيْرُهُ سَوَاءً:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْحِجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ ابْنُ سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا قَيْسٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ: أَخْبَرَنَا الْيُوسُفُ السَّخْتِيَانِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، ثُمَّ اتَّفَقَ عَطَاءُ، وَابْنُ سِيرِينَ فِيمَنْ أَوْصَى بِعَتَقٍ وَأَشْيَاءَ، فَزَادَتْ عَلَى الثَّلَاثِ: أَنْ الثَّلَاثَ يَنْهَمُ بِالْخَصَصِ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنصُورٍ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا مَطْرَفٌ - هُوَ ابْنُ طَرِيفٍ - عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، قَالَ: يَبْدَأُ بِالْعَتَاقَةِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: بِالْخَصَصِ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنصُورٍ قَالَ هَشِيمٌ: أَنَا يُونُسُ بْنُ

غير معين. وقد روي عنه: إن المدبر يبدأ أبداً على العتق بتلا في المرض.

وقال الشافعي: إذا اعتق في المرض عبداً بتلا بدئ بمن اعتق أولاً فائلاً، ولا يتصورون في ذلك، ويرق من لم يحمله الثلث، أو يرق منه ما يحمله الثلث. والهبة في المرض مبدأة على جميع الوصايا بالعتق وغيره.

وقال مرة أخرى: يتحاص في الهبة في المرض وسائر الوصايا على السواء، قال: وقد قيل: إن الهبة في البيع في المرض مفسوخ، لأنه وقع على غير.

قال أبو محمد: أما قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسين، وزفر، ومالك، والشافعي، والليث، والحسن بن حي: فظاهرة الخطأ؛ لأنها دعاوى وآراء بلا برهان، لا من قرآن، ولا من رواية سقيمة، ولا قول أحد من خلق الله تعالى تعلمه قبلهم، ولا قياس ولا رأي سديد. وليس لأحد أن يوهه هاهنا بكثرة القائلين؛ لأنهم كلهم يختلفون كما ترى.

وانفسد كلها قول أبي حنيفة، ثم قول مالك لكثرة تناقضهما، وتناقض أقسامهما، وهي أقوال تؤدي إلى تبديل الوصية بعد ما سمعت، وفي هذا ما فيه.

ثم نقول - وبالله تعالى التوفيق - قولاً جامعاً في إبطال ما اتفق عليه المذكورون من تبديع العتق بتلا في المرض، والهبة في المرض.

فنقول لهم: يا هؤلاء أخبرونا عن قضاء المريض في عتقه، وهبته، وعمايته في بيعه، أم وكه وصية، أم ليس وصية؟ ولا بد من أحدهما.

فإن قالوا: ليس شيء منه وصية.

قلنا: صدقتم، وهذا قولنا، وإذا لم يكن وصية فلا مدخل له في الثلث أصلاً؛ لأن الثلث بالنسبة المستند مقصور على الوصايا، فقد أبطلتم إذ جعلتم ذلك في الثلث.

فإن قالوا: بل كل ذلك وصية.

قلنا لهم: من أين وقع لكم تبديع ذلك على سائر الوصايا، وإبطال ما أوصى به المسلم، وتبديله بعد ما سمعتموه، وقد قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾. واعلموا: أنه لا متعلق لهم بمن روي عنه تبديع العتق من ابن عمر، ومسروق، وشريح، والزهرى، وقادة - ثم عن النخعي، والشعبي، والحسن، في أحد أقوالهم؛ لأنه لم يأت قط عن

أحد من هؤلاء، ولا من غيرهم تبديع العتق في المرض في الثلث، والهبة في المرض في الثلث، على سائر الوصايا، إنما جاء عمن ذكرنا تبديع العتق على سائر الوصايا.

وعن النخعي، والشعبي في أحد قوليهما: تبديع عتق من أوصى بعتقه باسمه وعيته - وهو في ملك الموصي - على سائر الوصايا - فقد خالف المذكورون كل من ذكرنا بآراء متخرفة في غاية الفساد.

فإن قالوا: وقع ذلك لنا؛ لأن العتق في المرض، والهبة في المرض: أوكد من سائر الوصايا.

قلنا: هذا باطل من وجهين.

أحدهما - أنه دعوى كاذبة لا دليل على صحتها، ومن أين وجب أن تكون عماية النصراني في بيع ثوب حرير، أو خليع ماجن في بيع تفاح نقله؛ أوكد من الوصية في سبيل الله عز وجل في غور مهمته، ومن فك مسلم فاضل، أو مسلمة كذلك، أو صغار مسلمين من أسر العدو، وخاف عليهم الفتنة في الدين، والفضيحة في النفس، إن هذا لعجب ما مثله عجب، ودعاوى فاحشة مفضوحة بالكذب.

فإن قالوا: العتق في المرض قد استحقه المعتق.

وكذلك الهبة.

قلنا: فإن كانا قد استحقاه فلم ترداهما إلى الثلث إذا، وما هذا التخليط؟ تارة يستحق ذلك، وتارة لا يستحق - وفي هذا كفاية في فساد تلك الأقوال التي هي النهاية في الفساد.

ونحمد الله تعالى على تخليصه إيانا من الحكم بها في دينه، وعلى عبادو. ولم يبق إلا قول من قال بتقديم العتق جملة على سائر الوصايا.

وهو قول من ذكرنا من المتقدمين، وقول سفيان، وإسحاق.

قال أبو محمد: احتج هؤلاء بما صح عن رسول الله ﷺ من قوله: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ غُضْرٍ مِنْهَا غُضْرًا مِنْ أَغْضَائِهِ مِنَ النَّارِ، حَتَّى قَرَّبَهُ بِرَجْوَةٍ».

وقالوا: من التكليل على تأكيد العتق: إن رسول الله ﷺ «أَفْعَدَ عَتَقَ الشَّرِيكَ فِي حِصَّةٍ شَرِيكِهِ» - وذكروا خبراً رواه بشر بن موسى عن عبد الله بن عن حمزة بن شريح عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب، قال: مضت السنة أن يبدأ بالعناق في الوصية.

وقالوا: هو قول ابن عمر، وهو صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف.

وقالوا: هو قول جمهور العلماء.

وقال بعضهم: العتق لا يلحقه الفسخ، وسائر الأشياء يلحقها الفسخ.

وقال بعضهم: لو أن امرأ اعتق عبد غيره وباعه آخر، فبلغ ذلك السيد، فجاز الأمرين جميعاً، أنه يجوز العتق، ويطل البيع.

ولو أن امرأ وكل رجلاً بعتي عبده، وكل آخر ببيعة فوقع البيع والعتق من الوكيلين معاً، أن العتق نافذ، والبيع باطل.

قال علي: أمّا هاتان القضيتان - فهو نصر منهن للخطأ بالفضل، وللوهم بالباطل، بل ليس للسيد إجازة عتق وقع بغير إذنه، ولا إجازة بيع وقع بغير أمره؛ لأن كل ذلك حرام بنص القرآن، والسنة، والإجماع.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «إِنْ مَسَاكَمَ وَأَمَوَ الْكُفْرَ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فمن أحل الحرام فتحليله باطل، وقوله مردود، لكن إن أحب إنفاذ عتق عبده فليعتقه هو بلفظه مبتدئاً وإن أحب بيعه فليبعه كذلك مبتدئاً ولا بد. والتوكيل في العتق: لا يجوز؛ لأنه لم يأت بإجازته قرآن، ولا سنة.

وأما التوكيل في البيع: فجاز بالسنة، فمن وكل بعتي عبده لم ينفذ عتقه أصلاً، ومن وكل في بيعه: جاز ذلك.

وأما قولهم: العتق لا يلحقه فسخ وسائر الأشياء يلحقها فسخ: فقد كذبوا، وكل عقْد من عتق أو غيره وقع صحيحاً فلا يجوز فسخه، إلا أن يأتي بإيجاب فسخه قرآن، أو سنة، والعتق الصحيح قد يفسخ، وذلك من اعتق عبداً نصرانياً ثم أن ذلك العبد النصراني لحق بدار الحرب فبقي وقسم، فإن عتقه الأول يفسخ عندنا وعندهم - فظهر فساد قولهم كله.

وأما قولهم: إنه قول جمهور العلماء، فقد خالفهم من ليس دونهم، كعطاء، وابن سيرين، والشَّعْبِيّ، والحسن، وليس قول الجمهور حجة؛ لأنه لم يأت بذلك قرآن، ولا سنة، وما كان هكذا فلا يعتمد عليه في الدين.

وأما قولهم: إنه قول ابن عمر، ولا يعرف له مخالف من الصحابة، فإنه عن ابن عمر لا يصح؛ لأنه من رواية أشعث بن سوار - وهو ضعيف - ولم يأمر الله تعالى بالردة عند التنازع إلا

إلى كلامه، وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام لا إلى كلام صاحبه ولا غيره، فمن رد عند التنازع إلى غير كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ فقد تعدى حدود الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾.

قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾.

وأما الرواية عن سعيد بن المسيب مضت السنة أن يبدأ بالعناق في الوصية، فهذا غير مستحب، ولا مرسل أيضاً، ومن أضاف إلى رسول الله ﷺ مثل هذا فقد كذب عليه، ومن كذب عليه متعمداً فليتبأ مقعده من النار، ولم يقل سعيد رحمه الله إن هذا قول رسول الله ﷺ ولا حكمه وقد يقول ابن المسيب وغيره: مثل هذا في قول صاحب.

ومن أعجب من لا يرى قول ابن عباس بأصح طريق إليه في قراءة أم القرآن في الصلاة على الجنائز أنها السنة حجة، ثم يرى قول سعيد بن المسيب لذلك: حجة، وحتى لو أن سعيد بن المسيب يقول: إن هذا حكم رسول الله ﷺ وقوله لكان مرسلًا، لا حجة فيه.

وأما احتجاجهم في تأكيد العتق بالخبر الثابت عن النبي ﷺ فيمن اعتق رقيقاً، وإنفاذه عليه الصلاة والسلام عتق الشريك في حصّة شريكه: فهذا مستأحق بلا شك، وليس فيهما إلا فضل العتق والحكم فيه فقط، ولم يخالفونا في شيء من هذا. وليس في هذين الخبرين: أن العتق أوكد مما سواه من القرب أصلاً، ومن ادّعى ذلك فيهما فقد كذب وقال الباطل، بل قد جاء نص القرآن بالتسوية بين العتق والإطعام لمسكين.

قال تعالى: ﴿وَمَا أَزْكَاءَ مَا الْعَقَبَةُ فَكْ رَقَبَةً أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْئَةٍ تَيْمَنًا دَا مَقْرَبَةً أَوْ يَسْكِينًا دَا مَثْرَبَةً﴾.

وكذلك في كفارة الإيمان، وهذه كفارة خلق الرأس في الحج لمن به أدنى منه لو اعتق فيه ألف رقيقاً ما أجزأه، وإنما يجزيه صيام أو صدقة أو نكاح، أفترى هذا دليلاً على فضل النكاح على العتق حاشى لله من هذا؟ إنما هي أحكام يطاع لها ولا يزداد فيها ما ليس فيها - ثم قد جاء النص الصحيح بأن بعض القرب أفضل من العتق بيان لا إشكال فيه يكذب دعوهم في تأكيد العتق على سائر القرب.

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا محمد بن جعفر بن زياد أخبرنا

لزمنا أَنْ نَأْتِيَ بِالْبَرَهَانِ عَلَى صَحَّةِ قَوْلِنَا فَقُولُ - وبالله تعالى التَّوْفِيقُ:

ووجدنا الله تعالى يقول: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾.

وصحَّ أَنْ رسول الله ﷺ لَمْ يَجِزِ الوَصِيَّةَ إِلَّا بِالثَّلَاثِ فَأَقُولُ، فَصَحَّ بَيِّنًا أَنَّ مَنْ أوصى بثلثه فاقول: أَنَّهُ مُطِيعٌ لِلَّهِ تَعَالَى، فَوْجِبَ إِتْفَاقُ طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

ووجدنا مَنْ أوصى بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ عَاصِيًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، إِنَّ تَعَمُّدَ ذَلِكَ عَلَى عِلْمٍ وَقَصْدٍ، وَإِنَّمَا غَطْنًا مَعْفُورًا عَنْهُ الْإِثْمُ، إِنْ كَانَ جَهْلًا ذَلِكَ، وَفَعَلَهُ بِاطِلَ بِكُلِّ حَالٍ، وَلَا يَحِلُّ إِتْفَاقُ مَعْصِيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا إِمضَاءُ الْخَطَا.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِيُحْيِيَ الْحَقَّ وَيُطِيلَ الْبَاطِلَ﴾.

ووجدنا الموصي إِذَا أوصى فِي وَجْهِه مَا بِمَقْدَارِ مَا دُونَ الثَّلَاثِ فَقَدْ وَجِبَ إِتْفَاقُ كُلِّ مَا أوصى بِهِ، كَمَا ذَكَرْنَا، فَإِذَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ كَانَتِ الزِّيَادَةُ بَاطِلًا لَا يَحِلُّ إِتْفَاقُهُ.

فَصَحَّ نَصُّ قَوْلِنَا حَرْفًا حَرْفًا كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمَنْ قَالَ هَذَا قَبْلَكُمْ.

قُلْنَا لَهُ: إِنْ كَانَ حَنِيفِيًّا أَوْ مَالِكِيًّا وَمَنْ قَالَ قَبْلَ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ بِأَقْوَامِهِمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا أَنْ يَبَيِّنَ الْأُمُورَ فَرَقًا، وَهُوَ أَنَّ أَقْوَامَهُمَا لَا يُوَافِقُهُمَا نَصٌّ وَلَا قِيَاسٌ.

وقولنا هُوَ نَفْسُ مَا أَمَرَ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. وَإِنَّمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلٌ عَنْ عَشْرَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَوَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَهُمْ عَشْرَاتُ الرَّفِيقِ، فَابْتَغُوا سَائِرَهُمْ؟ كَيْفَ؟ وَقَدْ قَالَ بِتَبْدِيءِ مَا ابْتَدَأَ بِهِ الموصي أَبُو حَنِيفَةَ، وَالتَّالِفِيُّ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي بَعْضِ أَقْوَامِهِمَا، وَمَا نَقُولُ هَذَا مُتَكَثِّرِينَ بِأَحَدٍ غَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا مُسْتَوْحِشِينَ إِلَى سِوَاهُ، وَلَكِنْ لِرَبِّهِ الْمَخَالَفَ قِسَادَ اعْتِرَاضِهِ، وَفَاحِشَ انْتِفَاضِهِ - وبالله تعالى التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَإِنْ لَمْ يَبْدَأِ الموصي بِشَيْءٍ، لَكِنْ قَالَ فَلَانُ وَفَلَانُ وَفَلَانُ، يَعْنِي كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ كَذَا وَكَذَا، فَلَمْ يَجْعَلِ الثَّلَاثَ ذَلِكَ، فَهَاتِنَا يَحَاصِرُونَ وَلَا بَدْءَ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا الثَّلَاثُ فَيَجُوزُ لَهُمْ مَا أَجَازَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَيُطِلُّ لَهُمْ مَا أَبْطَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْقُرْب - وبالله تعالى التَّوْفِيقُ.

إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيْ الْأَعْمَالَ أَفْضَلَ؟ قَالَ: إِيقَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: حَجٌّ مُبْرُورٌ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاوية أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْوَزِيرِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْأَشْعَثِ - أَنَّهُ سَمِعَ كَرِيصًا مَوْلَى بَنِي عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مِمْوَنَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ - هِيَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ - تَقُولُ: «أَعْتَقْتُ وَلَيْدَةً فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: لَوْ أَغْطَيْتِ أَخَوَالَكَ كَانَ أَكْبَرُ لَكَ جَلِي» يَعْني اللَّهُ تَعَالَى بِعَنْ تَقْوَمِ الْكَذِبِ وَتُكَلَّفِ الْقَوْلَ بِالْبَاطِلِ بِالظَّنِّ الْكَاذِبِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمْ أَنْ الْعَتَى أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ قَرِيبَةٍ، فَمَنْ أَبَى لَهُمْ إِبْطَالُ سَائِرِ مَا تَقَرَّبَ بِهِ الموصي إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِشَارًا لِلْعَتَى الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ، وَهَذَا تَحَكُّمٌ لَا يَجُوزُ، وَيَلْزَمُ مَنْ قَالَ بِهَذَا أَنْ يَقُولَ بِمَا صَحَّ عَنْ عَطَاءٍ، وَابْنِ جَرِيرٍ، الَّذِي:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَوْصِي إِنْسَانًا فِي أَمْرِ فَرَأَيْتَ غَيْرَ خَيْرٍ مِنْهُ؟ قَالَ: فَافْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ لِلْمَسَاكِينِ، أَوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَرَأَيْتَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ فَافْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مَا لَمْ يَسْمَعْ إِنْسَانًا بِاسْمِهِ، قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: ثُمَّ رَجَعَ عَطَاءٌ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَيْبَدُ قَوْلِهِ - قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: وَقَوْلُهُ الْأَوَّلُ أَعْجَبَ إِلَيَّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَنْ أَبْطَلُ شَيْئًا مِمَّا أَوْصَى بِهِ الْمُسْلِمُ إِشَارًا لِلْعَتَى فَقَدْ سَلَكَ سَبِيلَ قَوْلِ عَطَاءِ الْأَوَّلِ، وَقَوْلِ ابْنِ جَرِيرٍ، إِلَّا أَنَّهُمْ جَمَعُوا إِلَى ذَلِكَ تَنَاقُضًا قَبِيحًا زَائِدًا.

قَالَ عَلِيٌّ: فَإِذَا قَدْ بَطُلَ قَوْلٌ مِنْ يَرَى تَبْدِيءَ بَعْضِ الوَصَايَا عَلَى بَعْضٍ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا قَوْلُنَا، أَوْ قَوْلٌ مِنْ رَأْيِ التَّحَاصُّنِ فِي كُلِّ ذَلِكَ: فَفُطِرْنَا فِي ذَلِكَ، فَوُجِدْنَا مِنْ فَعَلٍ ذَلِكَ قَدْ خَالَفَ مَا أَوْصَى بِهِ الموصي أَيْضًا بِغَيْرِ نَصٍّ، مِنْ قَرَأَنِهِ، أَوْ سَتِّهِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ.

فَإِنْ قَالُوا: وَاتَّهَمَ قَدْ خَالَفْتُمْ أَيْضًا مَا أَوْصَى بِهِ الموصي.

قُلْنَا: خِلَافًا لِمَا أَوْصَى غَيْرُ خِلَافِكُمْ؛ لِأَنَكُمْ قَدْ خَالَفْتُمُوهُ بِغَيْرِ نَصٍّ، مِنْ قَرَأَنٍ وَلَا سَتٍّ، وَغَنَ خِلَافُهُ نَصُّ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَمَّا عَرَّيْ هَذَا الْقَوْلَ أَيْضًا مِنَ الْبَرَهَانِ

فَصْلٌ

١٧٦٤ - مَسْأَلَةٌ: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَدْ ذَكَرْنَا فِي

كِتَابِ الزَّكَاةِ مَنْ كَتَبْنَا هَذَا، وَفِي * كِتَابِ الْحَجِّ مَنَةً، وَفِي * كِتَابِ التَّقْلِيلِ مِنْهُ أَنْ كُلَّ مَنْ مَاتَ وَقَدْ فَرَطَ: فِي زَكَاةٍ، أَوْ فِي حَجٍّ الْإِسْلَامِ، أَوْ عَمَرَتْهُ، أَوْ فِي نَذْرٍ، أَوْ فِي كَفَّارَةِ ظَهَارٍ، أَوْ قَتْلٍ، أَوْ بَيْنٍ، أَوْ تَعَمُّدٍ وَطَعَةٍ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، أَوْ بَعْضِ لَوَازِمِ الْحَجِّ أَوْ لَمْ يَفَرُطْ، فَإِنْ كُلَّ ذَلِكَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ لَا شَيْءَ لِلْفَرَمَاءِ حَتَّى يُقْضَى دِيُونُ اللَّهِ تَعَالَى كُلِّهَا، ثُمَّ إِنْ فَضَلَ شَيْءٌ لِلْفَرَمَاءِ، ثُمَّ الْوَصِيَّةُ، ثُمَّ الْمِيرَاثُ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَذَكَرْنَا الْحِجَّةَ فِي ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «اقْضُوا اللَّهَ فَهُوَ أَحَقُّ بِالْأَوَّلَاءِ فَذَيْنَ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى».

وَذَكَرْنَا هُنَاكَ قَوْلَ الْحَسَنِ، وَطَاوُوسَ بِأَصَحِّ طَرِيقٍ عَنْهُمَا: أَنَّ حِجَّةَ الْإِسْلَامِ، وَزَكَاةَ الْمَالِ هُمَا بِمَنْزِلَةِ الدِّينِ.

وَقَوْلَ الثَّوْرِيِّ: إِنَّ الزَّكَاةَ تَوْخُذٌ مِنْ رَأْسِ مَالِ الْيَسْرِ وَكُلِّ شَيْءٍ وَاجِبٌ فَهَوَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَاحِدٌ وَأَمِّي سَلِيمَانَ، وَغَيْرِهِمْ.

وَقَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّ الْحَجَّ وَالنَّذْرَ يُقْضِيَانِ عَنِ الْمَيِّتِ.

وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِيضَابِ الْحَجِّ عَمَّنْ لَمْ يَخُجْ مِنَ الْمَوْتِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُ طَاوُوسَ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَعَطَاءٍ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَإِنْ لَمْ يَوْصِ بِذَلِكَ.

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالْحَسَنِ بْنِ حَسٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي لَيْلَى، وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَاحِدٌ، وَإِسْحَاقُ، وَأَمِّي سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابُهُمْ. إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ مَرَّةً قَالَ: تَتَحَاصُّ دِيُونُ اللَّهِ تَعَالَى وَدِيُونُ النَّاسِ، وَمَرَّةً قَالَ كَمَا قُلْنَا، وَمَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِأَنَّ لَا تَخْرُجُ الزَّكَاةُ إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ أَوْصَى بِهَا مِنَ التَّابِعِينَ، إِلَّا رِبْعَةً.

وَبَقِيَ أَنْ نَذَكُرَ أَقْوَالَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ أَوْصَى الْمُسْلِمُ بِوَصَايَا: مِنْهَا زَكَاةٌ وَاجِبَةٌ، وَحِجَّةُ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ يَبْدَأُ فِي الثَّلَاثِ بِهَذِهِ الْفُرُوضِ - سِوَاهُ ذِكْرُهَا أَوَّلًا أَوْ آخَرًا - وَتَحَاصُّ الْفُرُوضُ الْمَذْكُورَةُ، ثُمَّ كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَقْوَالِهِ فِي الْوَصَايَا.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: يَبْدَأُ بِالزَّكَاةِ، ثُمَّ بِحِجَّةِ الْإِسْلَامِ، وَمَرَّةً قَالَ يَقُولُ أَبِي حَنِيفَةَ، قَالَ: ثُمَّ بَعْدَ الزَّكَاةِ وَالْحِجَّةِ لِلْفُرُوضِ مَا أَوْصَى بِهِ مِنْ عَتَقٍ فِي كَفَّارَةِ بَيْنٍ، وَكَفَّارَةِ جِزَاءٍ صِلْدٍ، وَفِدْيَةِ

الْأَذَى: يَبْدَأُ بِمَا يَذْكُرُهُ مِنْ ذَلِكَ فِي وَصِيَّتِهِ، ثُمَّ التَّطَوُّعَ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: يَبْدَأُ مِنْ حِجَّةِ الْإِسْلَامِ وَمِنْ الزَّكَاةِ بِمَا بَدَأَ الْمُوصِي بِذِكْرِهِ فِي وَصِيَّتِهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: يَبْدَأُ بِالْعَتَقِ الْبَيْتِ فِي الْمَرَضِ، وَالتَّذْبِيرِ فِي الصَّحَّةِ، ثُمَّ بَعْدَهُمَا الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ الَّتِي فَرَطَ فِيهَا، ثُمَّ عَتَقَ عَبْدَهُ بَعِيْنَهُ أَوْصَى بِعَتَقِهِ، وَعَتَقَ عَبْدَهُ بَعِيْنَهُ أَوْصَى بِأَنْ يَشْتَرِيَ فَيُعْتَقَ، ثُمَّ الْكِتَابَةُ إِذَا أَوْصَى بِأَنْ يَكْتُبَ عَبْدَهُ، ثُمَّ الْحَجُّ، ثُمَّ إِقْرَارُهُ بِالْبَيْنِ لِمَنْ لَا يَجُوزُ لَهُ إِقْرَارُهُ بِهِ.

قَالَ: وَيَبْدَأُ بِالزَّكَاةِ الَّتِي أَوْصَى بِهَا عَلَى مَا أَوْصَى بِهِ مِنْ عَتَقِ رَقَبَةٍ عَنْ ظَهَارٍ، أَوْ قَتْلِ خَطْلٍ، أَوْ بِتَحَاصُّ رَقَبَةِ الظَّهَارِ مَعَ رَقَبَةِ قَتْلِ الْخَطْلِ، ثُمَّ مَا أَوْصَى بِهِ مِنْ كَفَّارَةِ الْإِيمَانِ.

قَالَ: وَيَبْدَأُ بِالْإِطْعَامِ عَمَّا أَوْصَى بِهِ ثُمَّ فَرَطَ فِيهِ مِنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ عَلَى النَّذْرِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فِي هَذِهِ الْأَقْوَالِ عِبْرَةٌ لِمَنْ اعْتَبَرَ، وَآيَةٌ لِمَنْ تَذَكَّرَ:

أَمَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ فَهَوَ أَطْرَدَهَا لِحُطْنِهِ، وَأَقْلَبَهَا تَنَاقُضًا، لَكِنَّ يَقَالُ لَهُ: إِنَّ كَانَتِ الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ، وَحِجَّةُ الْإِسْلَامِ، وَسَائِرُ الْفُرُوضِ، إِذَا فَرَطَ فِيهَا وَتَبَرَأَ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ مَوْتِهِ: يَجْرِي كُلُّ ذَلِكَ بِجَرَى الْوَصَايَا، فَلَا شَيْءَ قَدَّمَهَا عَلَى سَائِرِ الْوَصَايَا. فَإِنَّ قَالَ: لِأَنَّهُ أَوْكَدُ.

قِيلَ لَهُ: وَمَنْ أَيْنَ صَارَتْ أَوْكَدَ عِنْدَكَ وَانْتِ قَدْ أَخْرَجْتَهَا عَنْ حُكْمِ الْفَرَضِ الَّذِي لَا يَحِلُّ إِضَاعَتُهُ إِلَى حُكْمِ الْوَصَايَا - فَبَطُلَ التَّأَكُّدُ عَلَى قَوْلِكَ الْفَاسِدِ، وَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ كَسَائِرِ الْوَصَايَا وَلَا فَرْقَ، وَيَكُونُ كُلُّ ذَلِكَ خَارِجًا عَنْ حُكْمِ الْوَصَايَا، وَبَاقِيًا عَلَى حُكْمِ الْفَرَضِ الَّذِي لَا يَسَعُ تَعْطِيلُهُ، فَلَسَمَّ جَعَلْنَاهَا مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ أَوْصَى بِهَا أَيْضًا؟ وَمَا هَذَا الْحَيْطُ وَالتَّخْلِيطُ بِالْبَاطِلِ فِي دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي يُونُسَ: فَابْدَأْ فِي تَقْدِيمِ الزَّكَاةِ عَلَى الْحَجِّ:

فَإِنْ قَالَ: الزَّكَاةُ حَقٌّ فِي الْمَالِ، وَالْحَجُّ عَلَى الْبَدَنِ.

قِيلَ: فَلَمْ أَدْخُلْهُ فِي الْوَصَايَا إِذَا؟ وَهَلَا مَنَعَتْ مِنَ الْوَصِيَّةِ بِهِ كَمَا مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ الْيُوبِ السَّخْتِيَانِي، وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَالتَّخَنُحِيِّ؟

وَرَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَمَرَ:

فَإِنْ قِيلَ: لِلنَّصِّ الْوَارِدِ فِي ذَلِكَ.

قِيلَ: فَلَنَكُ النَّصُّ يُوجِبُ أَنَّهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ - وَهُوَ

وقد اختلفت الناس في هذا:

روينا من طريق الحجاج بن المهال أخبرنا همام بن يحيى عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن أبي ربيعة: أن عمر بن الخطاب قال: يحدث الله في وصيته ما شاء، وملاك الوصية آخرها.

وصح عن طاووس، وعطاء، وأبي الشعثاء جابر بن زيد، وقاتدة، والزهرى: أن للموصي أن يرجع في وصيته عتقا كان أو غيره.

وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي.

وقال آخرون: بخلاف ذلك:

روينا عن إبراهيم النخعي: فِيمَنْ أوصى إن مات أن يعتق غلاماً له، فقال: ليس له أن يردّه في الرق، وليس العتق كسائر الوصية.

ومن طريق عبد الرزاق، والضحك بن غلب، كلاهما عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي قال: كل صاحب وصية يرجع فيها إلا العتاقة.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن ابن شيرمة وغيره من علماء أهل الكوفة، قالوا: كل صاحب وصية يرجع فيها إلا العتاقة.

وبه يقول سفيان الثوري.

قال أبو محمد: احتج المجيزون للرجوع في العتق في الوصية بأنه قول صاحب لا يعرف له مخالف من الصحابة، وبأنهم قاسوه على سائر الوصايا - ما نعلم لهم شيئاً تعلقوا به غير هذا، وكله لا متعلق لهم به.

أما قولهم: إنه قول صاحب لا يعرف له مخالف من الصحابة، فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ورب قضية خالفوا فيها عمر ولا يعرف له مخالف في ذلك من الصحابة كقوله في اليربوع يصيه الحرم بعناق، وفي الأرنجب يجدي وسائر ذلك مما قد تقيضاه في مواضع. والحمد لله رب العالمين على ذلك.

وأما قياسهم لذلك على سائر الوصايا فالقياس كله باطل، ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا من عين الباطل؛ لأن الحفصيين، والمالكين لا يجوزون الرجوع في التبدير، ولا بيع الملبس، وهذه وصية بالعتق في كل حال؛ لأنه عتق لما لا يجب إلا بالموت، ولا يخرج إلا من الثلث وهذه صفة سائر الوصايا. وأعجب شيء تبديهم العتق على سائر الوصايا وتاكيدهم إياه، وتعليظهم فيه،

خلاف قولك الفساد - وهذا نفسه يدخل على محمد بن الحسن في تقديمه ذلك على سائر الوصايا، وأما قول مالك: فأنحشها تناقضاً، وأوحشها وأشبعها فساداً؛ لأنه قدّم بعض القرائض على بعض بلا برهان، فقدّم بعض التطوع على بعض القرائض بلا برهان، وصار كله لا متعلق له بشيء من وجوه الأدلة أصلاً، مع أنه قول لا يعرف عن أحد من خلق الله تعالى قبله، يعني: ذلك الترتيب الذي رتب - وأطرف شيء قوله: إقراره لمن لا يجوز له إقراره فكيف يجوز ما هو مقرر أنه لا يجوز؟ إن هذا العجب عجيب.

قال علي: فإن قال قائل: لو كان قولكم لما شاء أحد أن يحرّم ورثته ماله إلا قدر على ذلك، بأن يضع فروضه، ثم يوصي بها عند موته.

قلنا له: إن تعدّد ذلك فعلية إثمه، ولا تسقط عنه معصيته حقوق الله تعالى؛ إذ لم يأمر الله تعالى بإسقاط حقوقه من أجل ما ذكرتم.

ثم نقول لهم: هلا احتججتم على أنفسكم بهذا الاحتجاج نفسه إذ قلتم: إن ديون الناس من رأس المال؟ فنقول لكم: لو كان هذا لما شاء أحد أن يحرّم ورثته إلا أقر في صحته لمن شاء بما يستوعب ماله، ثم يظهر ذلك بعد موته ولا فرق.

ويقال لكم أيضاً: لو كان قولكم لما شاء أحد أن يطلّ حقوق الله تعالى وحقوق أهل الصدقات، ويهني ذلك ورثته إلا قدر على ذلك، ثم إن اعتراضهم بذلك المذكور في غاية الفساد؛ لأنه إبطال لأوامر الله تعالى وفرائضه.

فإن ذكرنا ما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن النبي ﷺ قال: «لا أعرفن امرأة تجلّ بحق الله حتى إذا خضرت الموت أخذ يذغني ماله هاهنا وبها ههنا».

قلنا: هذا حديث باطل؛ لأنه لم يسنّ قط، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة؛ لأنه ليس فيه سقوط حقوق الله تعالى من أجل مجله به إلى أن يموت، إنما فيه إنكار ذلك على من فعله فقط، ونعم، فهو منكّر بلا شك، وحقوق الله تعالى نافذة في ماله ولا بد، وبالله تعالى التوفيق.

١٧٦٥ - مسألة: وجائز للموصي أن يرجع في كل

ما أوصى به إلا الوصية يعتق مملوك له يملكه حين الوصية فإنه ليس له أن يرجع فيه أصلاً إلا بإخراجه إياه عن ملكه بهيمة أو بيع أو غير ذلك من وجوه التملك.

وأما من أوصى بأن يعتق عنه رقبة فله أن يرجع في ذلك

ثم سَوَّهَ هَاهُنَا بِسَائِرِ الْوَصَايَا، فَاعْجَبُوا لِهَذِهِ الْأَرَاءِ وَهَذِهِ الْقِيَاسِ.

وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ لَا يَجِيزُ الرَّجُوعَ فِي التَّكْبِيرِ، وَهُوَ عِنْدَهُ وَصِيَّةٌ بِالْعَتَى.

وَهَذَا تَنَاقُضٌ لَا خُضَاءَ بِهِ، وَقِيَاسُ الْوَصِيَّةِ بِالْعَتَى عَلَى الْوَصِيَّةِ بِالْعَتَى أَوَّلُ مِنْ قِيَاسِ الْوَصِيَّةِ بِالْعَتَى عَلَى الْوَصِيَّةِ بِغَيْرِ الْعَتَى، وَكُلُّهُمَا لَا يَجِيزُ الرَّجُوعَ فِي الْعَتَى بِالصَّغَةِ الْبَتَى وَالْوَصِيَّةِ بِالْعَتَى عَتَى بِصَفَةِ فِعَالٍ قِيَاسُهُمْ عَلَيْهِمْ.

فَإِذَا قَدْ بَطَلَ قَوْلُهُمْ فَعَلَيْنَا بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ نَأْتِيَ بِالْبِرْهَانِ عَلَى صَحَّةِ قَوْلِنَا. فَتَقُولُ، وَيَا لَلَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ وَكَانَ عَهْدُهُ بِعَقْدِهِ عِنْدَهُ إِنْ مَاتَ عَقْدًا مَأْمُورًا بِالْوَفَاءِ بِهِ، وَمَا هَذِهِ صَفَتُهُ فَلَا يَجِلُّ الرَّجُوعُ فِيهِ.

وَأَمَّا سَائِرُ الْوَصَايَا فَإِنَّمَا هِيَ مَوَاعِيدُ، وَالْوَعْدُ لَا يَلْزِمُ إِنْفَاضَهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي "بَابِ النَّذْرِ" مِنْ هَذَا الدِّيْوَانِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَأَمَّا الْوَصِيَّةُ بِأَنْ يَعْتَقَ عَنْهُ رَقِيَّةٌ غَيْرُ مَعِينَةٍ، فَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ وَهُمْ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَنْفُذْهَا، فَلَهُ ذَلِكَ، وَلَيْسَ عَقْدًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا إِذَا أَخْرَجَهُ عَنْ مِلْكِهِ فَقَدْ فَعَلَ مَا هُوَ مُبَاحٌ لَهُ، فَإِذَا صَارَ فِي مِلْكِهِ غَيْرُهُ فَقَدْ بَطَلَ مَقْدَهُ فِيهِ: لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِثْمًا إِلَّا عَلَيْهِ﴾ فَإِنْ عَادَ إِلَى مِلْكِهِ لَمْ يَرْجِعِ الْعَقْدُ؛ لِأَنْ مَا بَطَلَ بِوَجِبٍ فَلَا يَعْدُ إِلَّا بِنَصٍّ وَلَا نَصٍّ فِي عَوْدَتِهِ، فَلَوْ أَخْرَجَ بَعْضُهُ عَنْ مِلْكِهِ، بَطَلَ الْعَقْدُ فِيمَا سَقَطَ مِلْكُهُ عَنْهُ، وَيَقِي الْعَقْدُ فِيمَا بَقِيَ فِي مِلْكِهِ.

١٧٦٦- مسألة: ومن أوصى لأم ولد ما لم تنكح فهو باطل، إلا أن يكون يوقف عليها وقتاً من عقاره، فإن نكحت فلا حق لها فيه، لكن يعود الوقف إلى وجه آخر من وجوه البر، فهذا جائز.

وقد اختلف الناس في هذا:

فروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فيمن أوصى لأمهات أولاده بأرض يأكلنها فإن نكحت فهي للورث.

قال: يجوز وصيته على شرطه.

وقال أبو حنيفة: إن أوصى لأم ولد بمال سَمَّاهُ عَلَى أَنْ

لَا تَزَوِّجَ أَبَدًا.

قال: إن تزوجت فلا شيء لها.

وهو قول مالك.

قال أبو حمزة: هذا كله خطأ لقول رسول الله ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ» وهذا شرط ليس في كتاب الله فهو باطل.

وأيضاً: فإنه لا يعلم هل يستحق هذه الوصية أم لا إلا بموتها، وهي بعد الموت لا تملك شيئاً ولا تستحقه.

وأيضاً - فلا يخلو من أن تكون ملكت ما أوصى لها به أو لم تملكه، فإن كانت ملكته فلا يجوز إزالة ملكها عن يدها بعد صحته بغير نص في ذلك، وإن كانت لم تملكه فلا يحل أن تعطى ما ليس لها، ولا بد من أحد الوجهين.

وأما إدخالها في الوقف بصفة فهذا جائز؛ لأنه تسهيل وقوف فيه عند حد المسبل، وليس تملكاً لرقبة الوقف. ولا يجوز أن يؤخذ منها ما استحققت من غلة الوقف قبل أن تنزوج، لأنها قد ملكته، فلو أوصى بذلك كانت وصيته بذلك باطلاً.

١٧٦٧- مسألة: ومن أوصى بعتي رقيق له لا يملك غيرهم، أو كانوا أكثر من ثلاثة، لم ينفذ من ذلك شيء إلا بالقرعة فمن خرج سهمه صح فيه العتق، سواء مات العبد بعد الموصي وقبل القرعة، أو عاش إلى حين القرعة.

ومن خرج سهمه كان باقياً على الرق سواء مات قبل القرعة أو عاش إليها، فإن شرع السهم في بعض مملوك عتق منه ما حل الثلث بلا استسعاء، وعتق باقيه واستسعى للورثة في قيمة ما بقي منه بعد الثلث. فلو سَمَّاهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ بِدُونِ الْبَالِذِيِّ سَمَّى أَوَّلًا فَأَوَّلًا، فَإِذَا تَمَّ الثَّلَاثُ رَقَّ الْبَاقُونَ - فلو شرع العتق في بعض مملوك عتق كله واستسعى للورثة فيما زاد منه على الثلث، فلو أعتق جزءاً سَمَّى مِنْ كُلِّ مَمْلُوكٍ مِنْهُمْ بِاسْمِهِ أَعْتَقَ ذَلِكَ الْجُزْءَ - إِنْ كَانَ الثَّلَاثُ فَاقْتُلْ - وَأَعْتَقَ بِسَائِرِهِمْ، وَاسْتَسْعَا فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ أَوْ فِيمَا زَادَ عَلَى مَا أَوْصَى بِهِ عَمَّا هُوَ دُونَ الثَّلَاثِ.

فإن أعتق من كل واحدٍ منهم باسمه أو جملة أكثر من الثلث أقرع بينهم إن أجعلهم فإذا تَمَّ الثَّلَاثُ رَقَّ الْبَاقُونَ إِلَّا أَنْ يَشْرَعَ الْعَتَقُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَيَعْتَقُ وَيَسْتَسْعَى فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ، وَيُؤَدَّى بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ - إِنْ سَمَّاهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ - فَإِذَا تَمَّ الثَّلَاثُ رَقَّ الْبَاقُونَ، إِلَّا مَنْ شَرَعَ فِيهِ الْعَتَقُ، فَإِنَّهُ يَسْتَسْعَى فِيمَا زَادَ مِنْهُ عَلَى الثَّلَاثِ.

برهان صحة قولنا: أنه إذا اعتق في وصيته الثلث من كل واحد منهم فاقول: فإنه لم يعتد ما أمره الله تعالى إذ له أن يوصي بالثلث فيعتد قوله.

وهكذا كل ما أوصى فيه بالثلث فاقول من حيوان أو عقار أو متاع. ولا بد من تمييز حق الوصية من حق الورثة، ولا يكون ذلك إلا بتعديل القيمة والقرعة، وقد جاء أيضاً في هذا الأمر صحيح، يؤكد ما قلنا، ولو لم يأت لكان الحكم ما وصفنا لما ذكرنا من وجوب تمييز حق الوصية من حق الورثة، وبالله تعالى التوفيق.

روينا من طريق مسلم أخبرنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - وابن أبي عمير، كلاهما عن الثقفى - هو عبد الوهاب بن عبد المجيد - عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين أن رجلاً أوصى عند موته فأعتق مائة مملوكين له لم يكن له مال غيرهم فذبح بهم النبي ﷺ فجزأهم اثلاثاً ثم أفرغ بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً.

وقد اختلف الناس في هذا، ونقول: إننا لم نجد لأحد من الصحابة رضي الله عنهم، ولا لأحد من التابعين رحمهم الله في الوصية بالعق، فيما هو أكثر من الثلث شيئاً، إلا لعطاء وحده: فيمن أوصى بعق ثلث عبو له لا مال له غيره، فإنه يعتق كله، ويستعي للورثة في قيمة ثلثيه.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا هشيم عن إسماعيل بن سالم عن الشعبي قال: من أوصى بعق مملوك له فهو من الثلث، فإن كان أكثر من الثلث سعى فيما زاد - وهو قولنا.

وأما سائرهم فإنما وجدنا عنهم من اعتق من ثلثه عند موته، ونحن من لا يعطي نصوص الروايات نصاً عما يجزئها عن مواضعها - وقد أعادنا الله تعالى من ذلك - والحمد لله على نعمه كثيراً.

وقد يمكن لهم في الوصية قول غير قولهم فيمن اعتق عند موته، ومن منع من ذلك عنهم، فقد قفا ما لا علم له به، وأوقع نهي الله تعالى له عن ذلك، واستسهل الكذب والقطع بالظن.

وأما نحن فلا نورد إلا ما روينا، ولا نحكي ما لم نسمع، ولا نخبر بما لم يبلغنا وحاش لله من هذا الرتبة المهلكة في الدنيا والآخرة، وسنذكر الروايات التي بلغتنا في ذلك - إن شاء الله تعالى - إثر تمام هذه المسألة في مسألة حكم المريض ومن حضره الموت في ماله وبالله تعالى التوفيق.

فإذ الأمر كما ذكرنا فلنذكر ما وجدنا عن المتأخرين

برهان صحة قولنا: أنه إذا اعتق في وصيته الثلث من كل واحد منهم فاقول: فإنه لم يعتد ما أمره الله تعالى إذ له أن يوصي بالثلث فيعتد قوله.

وقد صح عن النبي ﷺ ما أوردها في كتاب العتق من ديواننا هذا بإسناده فيمن اعتق شركاً له في مملوك فإنه حر كله ويستعي في حصص شركه والورثة هاهنا شركاء للموصي، فقد عتق المماليك كلهم بحكم الله تعالى على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام ويستعملون في حصص الورثة. وبالله تعالى التوفيق.

وأما إذا اعتق في وصيته جميعهم وسماهم باسمائهم، أو اعتق في وصيته أكثر من ثلث كل واحد منهم وسماهم باسمائهم، فالتيقن يدري كل مسلم أن أول من سمي منهم، فإنه لم يجز في ذلك، ولا خالف الحق، بل أوصى كما أبيح له فهي وصية بر وتقوى.

وهكذا حتى يتم الثلث، فوجب تنفيذ وصيته لصحتها، وإن يستعي المعتقون في حصص الورثة الذين هم شركاء الموصي حين وجوب الوصية ولم يعتقوا حصصهم. وكان الموصي في وصيته فيما زاد على ثلثه مبطلاً عاصياً، بخلاف للحق إن كان عالماً، أو غلطاً خالفاً للحق فقط، معفواً عنه إن كان غير عالم، والباطل عدوان فقط، أو إثم وعدوان ساقط لا يحل إنفاذه.

قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ فوجب إبطال ما زاد على الثلث كما ذكرنا، وبالله تعالى التوفيق.

وأما إذا أجل في وصيته عتقهم، أو أجل عتق ما زاد على الثلث من كل واحد منهم في وصيته، فبالضرورة والمشهد يدري كل مسلم أنه خلط الوصية بعق من لا يجوز له أن يوصي بعق، مع الوصية بعق من لا يحل له أن يوصي بعق، ولا يدري غير الله تعالى إيهام المستحق للعق، وإيهام لا، فصاروا جملة فيها حق لله تعالى في أحرار، أو في حر لا يعرف بعينه، وفيها حق للورثة في رقيق لا يعرف بعينه، فلا بد من القسمة ليميز حق الله تعالى من حق الورثة، كما أمر الله عز وجل أن يعطي كل ذي حق حقه، ولا سبيل إلى تمييز الحقوق والأنصاف في القسمة إلا بالقرعة؛ فوجب الإقراع بينهم، فإنهم خرج عليه سهم العتق علمنا أنه الذي استحق العتق بموت الموصي، وأنه هو حق الله تعالى من تلك الجملة - مات قبل القرعة أو لم يمض - وإيهام خرج عليه سهم الرق علمنا أنه لم يوص في الموصي وصية جائزة، وأنه هو حق الورثة من تلك الجملة قد ملكوه بموت الموصي - مات قبل القرعة أو لم يمض.

المصرحين بما قالوا في حكم الوصية بعق أكثر من الثلث:

قال أبو حنيفة: من أوصى بعق مالك له لا يملك غيره ومكانوا أكثر من الثلث اعتقوا كلهم، واستسعوا جميعهم فيما زاد من قيمتهم على مقدار ثلث الموصي.

وقال مالك: من أوصى بعق جزء من عبده لم يعتق منه إلا ما أوصى بعقه منه فقط وورق باقيه - سواء حله الثلث كله أو قصر عنه.

فإن لم يملك الثلث ما أوصى بعقه لم يعتق منه إلا ما حصل الثلث مما أوصى بعقه منه وورق سائرته.

فإن أوصى بعق عبيده أو ذبهم فإنه يعتق من كل واحد منهم ما حله الثلث فقط وورق سائرته. فلو ذب في صحته أو في مرضه بدئ بالاول فالاول على رتبة تدبيره لهم، فإذا تم الثلث رقت الباقون وورق باقي من لم يملك الثلث جميعه.

وقال الشافعي: من أوصى بعق رقيق له لا يملكهم الثلث قوتوا ثم أقرع بينهم فاعتق منهم ما حله الثلث وورق سائرهم، وورق باقي من لم يملك الثلث جميعه.

قال أبو محمد: أما قول الشافعي - فاقصر على خير عمران بن الحصين الذي ذكرناه وترك خبر الاستسعاء، وقد ذكرناه بإسناده في كتاب العتق من ديواننا هذا ولا يجوز ترك شيء من السنن الثابتة.

وأما قول مالك - فمخالف لجميع السنن الواردة في ذلك لا بحديث القرعة الذي رواه عمران أخذ، ولا بحديث أبي هريرة، وابن عمر، في التقويم على من اعتق شركاً له في مملوك أخذ، والموصي شريك للورثة في العبد الذي اعتق، وفي الاستسعاء - وهذا لا يجوز البتة.

وأما أبو حنيفة: فاقصر على حديث الاستسعاء وخالف خبر عمران بن الحصين - ولا يجوز ترك شيء من السنن الثابتة. واعتلوا في رد خبر عمران بن الحصين بأشياء فاسدة: منها أنهم قالوا: لو كانت القرعة تستعمل كما قضى بها علي باليمن في الولد الذي ادعاه ثلاثة رجال فالحقه بالذي خرج سهمه عليه - ثم نسخ ذلك، واجمع المسلمون على تركه.

قال أبو محمد: وقد كذبوا ما نسخ ذلك قط، وكيف يجمع المسلمون على تركه وقد قضى به علي باليمن، وأقره النبي عليه الصلاة والسلام وعلمه، ومات عليه الصلاة والسلام إلى غير ثلاثة أشهر، فمن ذا الذي نسخ ذلك؟ ولعنة الله على كل إجماع يخرج عنه علي بن أبي طالب ومن بحضرته من الصحابة.

وما وجدنا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا من التابعين إنكاراً لفعل علي في ذلك وحكمه، فمن أكذب من أصحاب هذه الدعاوى؟ والعجب كله في مخالفتهم حكم علي يعلم رسول الله ﷺ وهو ثابت صحيح وأخذهم في المسألة نفسها برواية فاسدة لا تصح، نسبت إلى عمر رضي الله عنهما من إحقاق الولد بأبوين - والقرآن والسنة والمعقول يظن ذلك.

وقالوا: إن من أخذ بحديث عمران بن الحصين في القرعة قد خالفه فيمن بدأ بعق الأول فالأول في وصيته، فكذبوا، ما خالفنا خبر عمران لأنه ليس في خبر عمران: أنه بدأ بالوصية بأسمائهم اسماً اسماً، وإنما لفظه أنه يقتضي عتقه لهم بالوصية جملة واحدة، فلم تعد لفظ الخبر إلى ما ليس فيه.

وقالوا: وجدنا حديث عمران بن الحصين مضطرباً فيه، فمرة رواه أبو قلابه عن أبي المهلب عن عمران، ومرة رواه عن أبي زياد: أن رجلاً من الأنصار.

قال أبو محمد: فكان ماذا؟ وما يتعلل بهذا إلا قليل الحياء: رواه أبو قلابه عن أبي زياد - وهو مجهول - فلم يحتج به.

ورواه عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين فاستند وثبت، فاحلنا به. وأي نكرة في رواية رجل من أهل العلم خبراً واحداً من عشر طرق، منها صحيح ومنها مدخول، وكل خبر في الأرض فإنه ينقله الثقة وغير الثقة، فيؤخذ نقل الثقة ويترك ما عداه.

وقالوا: وجدنا معتق عبيده بالوصية قد كان مالكا لثلث جميعهم، وإذا ذلك كذلك فقد عتق ثلث كل واحد منهم بالحق، فلا يجوز أن يرق من وقع عليه العتق.

فقلنا: صدقتم إلا أن هذا الموصي بعق جميعهم، لم يعتق قط ثلث كل واحد منهم، إنما اعتقهم جملة، فكان فعله ذلك جامعاً لباطل وحق، فلم يمكن إنقاذ ذلك ومعرفة إلا بالقرعة، وما وقع العتق قط على جميعهم، لكن على بعضهم دون بعض، فلم يكن بد من القرعة في غييز ذلك. ونسألهم هاهنا: عمن أوصى بجميع غنمه، ولا مال له غيرها، أو بجميع خيله ولا مال له غيرها، أو بجميع عبيده في أهل الجهاد في الثغور ولا مال له غيرهم، أينفدون ذلك بغيرم الورثة فينسلخوا عن الإسلام، أم يطلون وصيته فينسقوا، أم يقسمون الثلث للوصية والثلثين لورثته بالقرعة، وهذا الذي أنكروا.

وقالوا: لما تساوا كلهم في السبب الموجب للعتق دون تفاضل لم يميز أن يجازي بإنفاذه بعضهم دون بعض.

ممالك، وعليه دين لله تعالى أو للناس، فإن كان ذلك الدين عيباً بماله كله: بطل كل ما أوصى به من العتق جلة، ويبيعوا في الدين.

برهان ذلك: قول الله تعالى في الموارث: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾ وحكم الله تعالى على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام أن الوصية لا تجوز في أكثر من الثلث فيما يخلفه الموصي، وأن للورثة الثلثين، أو ما فصل عن الوصية إن كانت أقل من الثلث.

فصح ضرورة: أن الوصية لا تكون إلا بعد أداء الدين واجباً للغرماء - **فصح** أن من أحاط الدين بجميع ما ترك، فإنه لم يتخلف ما لا يوصي فيه، وأن ما تخلفه انتقل إلى ملك الغرماء إثر موته بلا فصل، وليس لأحد أن يوصي في مال غيره: فبطلت الوصية لذلك.

وهذا قول مالك، والشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهم.

وقال أبو حنيفة: يسعى في قيمة للغرماء ويعتق - وهذا باطل لما ذكرنا.

وموهوا في الاحتجاج بخبر ليس فيه للوصية ذكر، وإنما فيه "أن رجلاً أعنت عند موته عبداً وعليه دين ونيس له مال غيره فآثره النبي ﷺ أن يسعى في قيمته، وهذا خبر لو صح لم يكن لهم فيه حجة أصلاً؛ لأنه ليس فيه: حكم الوصية، إنما فيه حكم من أعنت في حياته عند موته.

فإن قالوا: الأمر سواء في كلا الأمرين.

قلنا: هذا باطل لأنه قياس والقياس كله باطل، ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل؛ لأن بين الوصية وبين فعل الحي علة تجمع بينهما - على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى - فكيف وهو خبر مذكوب لا يصح.

روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا حجاج - هو ابن أروطة - عن العلاء بن بدر عن أبي يحيى الكوفي: أن رسول الله ﷺ:

وهذا فيه أربع فضائح: إحداها يكفي.

أولها: أنه مرسل، ولا حجة في مرسل.

وثانيها: أنه عن الحجاج بن أروطة وهو مطرح.

وثالثها: عن العلاء بن بدر وهو هالك متروك.

ورابعها: أنه عن أبي يحيى الكوفي وهو مجهول. ولا يحل الأخذ في دين الله تعالى بما هذه صفته.

فقلنا: كذبتم ما استوا قط في السبب الموجب للعتق؛ لأن ذلك السبب هو الوصية بعتقهم، وقد وقعت في بعضهم بحق وجب تنفيذ، وفي بعضهم بحرام لا يحل تنفيذه - وهو ما زاد على الثلث - فلم يكن بد في تمييز ذلك من القرعة.

وقالوا: يحتمل أن يكون قول عمران «فأعنت اثنين» أي شاعرين في الجميع، كما يقول "في كل أربعين شاة شاة يعني شاة في الجميع - وذكروا أخباراً لا تصح فيها - فأعنت الثلث.

فقلنا: جعتم في هذا الكذب والمجاهرة به؛ لأن في حديث عمران «وَأَرْزُقْ أَرْبَعَةَ فِطْلٍ ما رمت إقامته في الخبر - وما كانت الشاة قط شاة في الأربعين، بل واحدة بغير عنها، أيها أعطى مما فيه وفاة: فقد أدى ما عليه.

وقالوا: هذا قضاء من النبي ﷺ وليس عموم اسم يتناول ما تحته.

فقولهم: هلا قلتم هذا لأنفسكم إذ جعلتم الخطية فرضاً في الجمعة - وهو فعل لا عموم اسم - وإذا قضيتهم بجواز الوضوء بالنيابة في خبر مذكوب ثم هو فعل وليس عموم اسم - لا يحتمل قولهم هذا إلا تجوز النبي ﷺ وهذا كفر مجرّد.

وقالوا: هذا من بابي القمار، والميسر.

قال أبو محمد: وهذا كفر مكشوف مجرّد من نسب إلى النبي ﷺ أنه حكم بالقمار، والميسر، ونحن براء منه وكفى.

قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ فنحن حكمناه عليه الصلاة والسلام فيما شجر بيننا، ثم لم نجد في أنفسنا حرجاً مما قضى وسلمنا تسليمًا، وهم لم يحكموه فيما شجر بينهم، ثم وجدوا في أنفسهم الحرج مما قضى، ولم يسلموا تسليمًا - فتبا لهم وسحقاً.

وقالوا: هذا من أخبار الأحاديث، ولا يجوز أن يعترض به على الأصول.

فقلنا: هذا أبرّ مما اتهم به، وما علمنا في الدين أصولاً إلا القرآن وبيانه، مما صح عن النبي ﷺ سواء بنقل ثقة عن مثله مستداً، أو بنقل تواتر.

وأما فرقكم فضلاً دعوى كاذبة، وإفك مطرح «قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين» فبطل كل ما موهوا به - والحمد لله رب العالمين.

١٧٦٨ - مسألة: ومن أوصى بعتي ملوك له أو

تَمَنَّى ذَكَرْنَا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ.

فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ نَحَلَهَا جَادَ عَشْرِينَ وَسَقَا مِنْ مَالِهِ بِالْغَابَةِ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ لَهَا: إِنِّي كُنْتُ نَحَلْتُكَ جَادَ عَشْرِينَ وَسَقَا مِنْ مَالِي بِالْغَابَةِ، فَلَوْ كُنْتُ جَدَدِيَّةَ وَحِزْتِي كَانَتْ لَكَ، وَإِنَّمَا هُوَ الْيَوْمَ مَالُ الْوَارِثِ، فَاقْتَسَمُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِيمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ قَالَ: يَعْتَقُ ثَلَاثَةَ.

وَبِهِ إِلَى ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ حِجَّاجٍ - هُوَ ابْنُ أَرْطَاةَ - عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: أَعْتَقْتُ امْرَأَةً جَارِيَةً لَيْسَ لَهَا مَالٌ غَيْرُهَا، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: تَسْعَى فِي ثَمَنِهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ مَعْمَرٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: اشْتَرَى رَجُلٌ جَارِيَةً فِي مَرَضِهِ فَأَعْتَقَهَا عِنْدَ مَوْتِهِ، فَجَاءَ الَّذِينَ بَاعُوهَا يَطْلُبُونَ ثَمَنَهَا، فَلَمْ يَجِدُوا لَهَا مَالًا، فَرَفَعُوا ذَلِكَ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ لَهَا: اسْعِي فِي ثَمَنِكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ حِجَّاجٍ عَنِ أَرْطَاةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: سَتَلْتُ عَلِيَّ عَمَّنْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ.

قَالَ: يَعْتَقُ وَيَسْعَى فِي الْقِيَمَةِ.

وَأَمَّا مَنْ بَعْدَهُمْ فَصَحَّ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ مَنْ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَيْسَ لَهُ غَيْرُهُ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَإِنَّهُ حُرٌّ وَيَسْعَى فِي ثَمَنِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ اسْتَسْعَى فِي ثَلَاثِي ثَمَنِهِ - **وَصَحَّ** هَذَا أَيْضًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

وَصَحَّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ مِنْ أَعْتَقَ عِنْدَ مَوْتِهِ ثَلَاثَ عِبْدٍ لَهُ أَقِيمَ فِي ثَلَاثَةِ عَشْرٍ كُلَّهُ.

وَصَحَّ عَنِ الشَّعْبِيِّ مَنْ أَعْتَقَ وَلَدَ عَبْدِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ نَفَذَ وَاسْتَسْعَى فِي ثَلَاثِي قِيَمَتِهِ - **وَصَحَّ** عَنْهُ أَيْضًا: مَنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَإِنَّهُ يَقُومُ قِيَمَةَ عَبْدٍ، ثُمَّ يَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ.

وَصَحَّ عَنْ شُرَيْحٍ فِيمَنْ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، لَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُ، أَنَّهُ يَعْتَقُ ثَلَاثَ، وَيَسْعَى فِي ثَلَاثِي قِيَمَتِهِ - وَعَنِ الْحُسَيْنِ أَيْضًا مِثْلُ هَذَا - **وَعَنِ** عَطَاءٍ أَيْضًا، وَسُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَوْ أَوْصَى بِعَتَقِ مَمْلُوكٍ لَهُ أَوْ عَمَالِيكَ - وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لَا يَحِيطُ بِمَا تَرَكَ - وَكَانَ يُفَضَّلُ مِنَ الْمَمْلُوكِ فَضْلَةً عَنْ الَّذِينَ - وَإِنْ قُلْتُ - أَعْتَقَ مَنْ أَوْصَى بِعَتَقِهِ، وَيَسْعَى لِلْغُرْمَاءِ فِي دِينِهِمْ، ثُمَّ عَتَقَ مِنْهُ ثَلَاثَ مَا بَقِيَ بِلَا اسْتِسْعَاءٍ وَاسْتَسْعَى لِلْوَرِثَةِ فِي حَقِّهِمْ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِنْفَاقِ عَتَقٍ مِنْ أَعْتَقَ شَرَكًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ، وَأَنْ يَسْعَى الْمَمْلُوكُ الْعَتَقَ لِشَرِكِهِ مَعْتَقًا، وَهَذَا الْمُوصَى بِعَتَقِهِ لِلْمُوصِي فِيهِ حَقٌّ - وَقَدْ شَرَكُهُ الْغُرْمَاءُ وَالْوَرِثَةُ - فَيَعْتَقُ وَيَسْعَى.

فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ اقْرَعُوا بَيْنَهُمْ، فَمَنْ خَرَجَ لِلَّذِينَ رَقُوا، وَمَنْ خَرَجَ لِلْوَصِيَّةِ عَتَقَ، وَرَقَّ الْبَاقُونَ، إِلَّا أَنْ يَشْرَعَ بَيْنَهُمْ لِلْعَتَقِ فِي مَمْلُوكٍ فَيَعْتَقَ مَا بَقِيَ مِنْهُ بِالْإِسْتِسْعَاءِ مَا ذَكَرْنَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى قَبْلَ هَذَا. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ كِتَابُ الْوَصَايَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ.

١ - فِعْلُ الْمَرِيضِ

مَرَضًا يَمُوتُ مِنْهُ أَوْ الْمَوْقُوفُ لِلْقَتْلِ، أَوْ الْحَامِلُ،

أَوْ الْمُسَافِرُ فِي أَمْوَالِهِمْ

١٧٦٩ - مَسْأَلَةٌ: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا فَكُلُّ

مَا انْفَذُوا فِي أَمْوَالِهِمْ مِنْ هَبَةٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ عَابَادَةٍ أَوْ بَيْعٍ أَوْ هَدِيَّةٍ - أَوْ إِقْرَارٍ: كَانَ كُلُّ ذَلِكَ لَوَارِثِهِ، أَوْ لِغَيْرِ وَارِثٍ، أَوْ إِقْرَارٍ بِوَارِثِهِ، أَوْ عَتَقَ - أَوْ قَضَاءَ بَعْضِ غَرَامَتِهِ دُونَ بَعْضٍ - كَانَ عَلَيْهِمْ دَيْنٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ - فَكُلُّهُ نَافِذٌ مِنْ رِعَاسِ أَمْوَالِهِمْ، كَمَا قَدْ بَيَّنَّا فِي الْأَصْحَاحِ الْأَوَّلِينَ الْمُقِيمِينَ، وَلَا فَرْقَ فِي شَيْءٍ أَصْلًا، وَوَصَايَاهُمْ كَوَصَايَا الْأَصْحَاءِ وَلَا فَرْقَ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقْرَبُوا الْحَيَرَةَ﴾ وَحَضَرَهُ عَلَى الصَّدَقَةِ وَإِحْلَالِهِ الْبَيْعِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْوَأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ وَلَمْ يَنْصَحْ عَزَّ وَجَلَّ صَاحِبًا مِنْ مَرِيضٍ، وَلَا حَامِلًا مِنْ حَاتِلٍ، وَلَا أَمَنًا مِنْ خَاضِعٍ، وَلَا مَقِيمًا مِنْ مُسَافِرٍ: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

وَلَوْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى تَخْصِيصَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَيَبَيَّنَهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَإِذْ لَمْ يَفْعَلْ فَنَحْنُ نَشْهَدُ بِشَهَادَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الصَّادِقَةِ: إِنَّهُ تَعَالَى مَا أَرَادَ قَطُّ تَخْصِيصَ أَحَدٍ

وبه يقول أبو حنيفة، وسفيان الثوري، وابن شبرمة، وعثمان النخعي، وسوار بن عبد الله، وعبيد الله بن الحسن.
وقول آخر:

روينا عن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم بن يسير - هو ابن سعيد - عن الحسن، وإبراهيم الشَّعْبِي: إنهم كانوا يقولون: إذا لم يكن على المعتق دينٌ اعتقَ الثلث واستسعى في الثلثين، فإن كان عليه دينٌ أكثر من قيمة المملوك المعتق بيع، إلا أن يكون الدين أقل من قيمته بدرهم واحد فما سواه، فإذا كان كذلك وقعت السَّعَاة.
وقول ثالث:

روينا عن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني داود بن أبي عاصم قال: سمعت سعيد بن المسيب سئل عن مات وليس له إلا غلام فاعتقه فقال سعيد: أتسا له ثلثه؛ فيقوم العبد قيمته، فيستعى في الثلثين، فله من نفسه يوم ولهم يومان.

وقول رابع:

روينا عن طريق عبد الرزاق عن معمر بن أيوب السَّخْتَيَانِي: كتب عمر بن عبد العزيز فيمن عليه دين، وليس له إلا عبد فاعتقه عند موته أنه يباع ويقضى الدين. وقول خامس:

روينا عن طريق ابن وهب عن الليث بن سعيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال: أدركت مولى لسعيد بن بكر اعتق ثلث رقيق له نحو عشرين، فرفع أمرهم إلى أبان بن عثمان، فقسَّمهم اثلاثاً، فأقرع بينهم فاعتق ثلثهم.

وصح عن ابن جريج عن ثلثهم بالقرعة والقيمة.

وعن مكحول عن ثلثهم بالقرعة بالعدد دون تقويم - وسواء خرج في العتق أقلهم قيمة أو أكثرهم - ينفذ عتقه. فهذه أقوال المتقدمين.

وأما المتأخرون: فقد ذكرنا قول أبي حنيفة أنه لا يرى القرعة أصلاً، ولا الإرقاق، لكن يعتق الثلث بلا استسعاء، ويعتق الثلثان بالاستسعاء.

وقال مالك: إن اعتق في مرضه بئاً اعتق الثلث بالقرعة والقيمة، ورق الثلثان، سواء اعتقهم في كلمة واحدة أو اعتقهم واحداً بعد واحد باسمائهم.

وقال الشافعي: من اعتق في مرضه الذي يموت منه عبيداً له بتلا - وكانوا أكثر من ثلاثة - فإن كان اعتقهم باسمائهم

واحداً واحداً: اعتق من سمى أولاً فاولاً، فإذا تم الثلث بالقيمة ورق الباقي، وإن شرع العتق في واحد كان باقيه رقيقاً - وإن كان اعتقهم في كلمة واحدة قوماً، ثم أقرع بينهم فاعتق الثلث ورق الثلثان، كما ذكرنا أيضاً فهذه أقوال في العتق في المرض.

وأما ما سوى العتق:

فروينا عن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي في الرجل يبيع ويشترى وهو مريض قال: هو في الثلث وإن مكث عشر سنين.

قال الشعبي: وكان يرى ما صنعت الحامل في حملها وصية من الثلث.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم، وجريز، كلاهما عن المغيرة عن الشعبي، قال جريز في روايته: إذا أعطى الرجل العطية حين يضع رجله في الغرل للسفر فهو وصية من السفر، وقال هشيم في روايته: إذا وضع المسافر رجله في الغرل فما صنع في شيء فهو من الثلث.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال لي عطاء: ما صنعت الحامل في حملها فهو وصية. قلت لعطاء: أراي أم شيء سمعته؟

قال: بل سمعناه.

وبه إلى عبد الرزاق عن معمر بن قتادة قال: ما صنعت الحامل في حملها فهو وصية، وقال معمر: وأخبرني من سمع عكرمة يقول مثل ذلك.

ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه سمع القاسم بن محمد يقول: ما أعطت الحامل ثلثه لزوجها، أو لبعض من يرثها في غير الثلث، وذلك إذا لم تكن مريضة.

وبه إلى ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال جابر: للحامل ما أعطت ما لم يخف عليها.

قال يونس: وقال ربيعة: يجوز عطاؤها ما لم تنقل أو يحضرها نفاس.

قال ابن وهب: وأخبرني رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وابن حجرية الخولاني مثل ذلك.

وقال ابن وهب: وأخبرني يونس عن ابن شهاب أنه قال في مسجون في قتل أو في جرح أو خرج إلى صف أو يعذب. أنه

لا يجوزُ له من ماله إلا ما يجوزُ للموصي.

ومن طريق سعيد بن منصور عن محمد بن إبان عن النخعي قال: الحامل إذا ضربها الطلق فوصيتها - يعني أن فعلها - من الثلث.

وروي عن الحسن، ومكحول: أن فعل الحامل من رأس مالها.

وعن سعيد بن المسيب ما أعطاه الغازي فمن الثلث.

وقال مكحول: من رأس ماله ما لم تقع المسابقة.

وعن الحسن بن محبوب: أن فعله من الثلث وقال في راكب البحر، ومن كان في بلد وقد وقع فيه الطاعون: إن عطيته من رأس ماله.

وقال مكحول كذلك في راكب البحر ما لم يهيج البحر. فهذه أقوال السلف المتقدم.

أما في العتيق فروي فيه ما ذكرنا - عن علي، وابن مسعود.

وصح عن قتادة، وعطاء، وعبيد الله بن يزيد، والنخعي، والشَّعْبِيّ، وشريح، والحسن، وعمر بن عبد العزيز، وإبان بن عثمان، وسعيد بن المسيب: أن عتيق المريض من الثلث.

ثم اختلفوا في الحكم في ذلك كما ذكرنا.

وأما غير العتيق فكما ذكرنا في المسافر عن الشَّعْبِيّ.

وفي الغازي عن سعيد بن المسيب.

وخالفهما إبراهيم، ومكحول ما لم تقع المسابقة. وفي المريض عن الشَّعْبِيّ، وفي الحامل عن عطاء، وذكر أنه سمعه.

وعن قتادة، وعكرمة - وخالفهم القاسم بن محمد، ومكحول، والزَّهْرِيّ.

وقال النخعي: إذا ضربها الطلق.

وروي عن سعيد بن المسيب، وابن حجرية.

وصح عن ربيعة ما لم تنقل، وفي المسجون عن الحسن والزَّهْرِيّ وخالفهما إياس بن معاوية.

وعن مكحول في راكب البحر إذا هال البحر.

وروي خلاف ذلك عن بعض السلف:

كما روي عن طريق حماد بن سلمة أن يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين: أن امرأة رأت في منامها فيما يرى النائم: أنها نموت إلى ثلاثة أيام فابتلت على ما بقي عليها من القرآن فتعلمته، وشذبت مالها وهي صحيحة، فلما كان اليوم الثالث

دخلت على جاراتها فجعلن تقولن: يا فلانة استودعتك الله وأقرأ عليك السلام فجعلن يقلن لها: لا تموتين اليوم، لا تموتين إن شاء الله فماتت فسأل زوجها أبا موسى الأشعري: فقال له أبو موسى: أي امرأة كانت امرأتك؟ قال: ما أعلم أحداً أخرى أن يدخل الجنة منها إلا الشَّهيدة، ولكنها فعلت ما فعلت وهي صحيحة فقال أبو موسى: هي كما تقول فعلت ما فعلت وهي صحيحة، فلم يرده أبو موسى.

ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني، وعبيد الله بن عمر عن نافع، ويحيى بن سعيد الأنصاري: أن رجلاً رأى فيما يرى النائم: أنه يموت إلى ثلاثة أيام، فطلق نساءه تطليقة تطليقة، وقسم ماله فقال له عمر بن الخطاب: أجامك الشيطان في منامك فأخبرك أنك نموت إلى ثلاثة أيام، فطلقت نساءك وقسمت مالك رده ولو مت لرجمت قبرك كما يرجم قبر أبي رغال، فرد ماله ونساءه، وقال له عمر: ما أراك تلبث إلا يسيراً.

قال: فمات في اليوم الثالث.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا علي بن مسهر أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشَّعْبِيّ عن مسروق: أنه سئل عمن اعتق عبداً لله في مرضه ليس له مال غيره.

قال مسروق: أجيزه، شيء جعله الله تعالى، لا رده، وقال شريح: أجيز ثلثه واستسعيه في ثلثيه، قال الشَّعْبِيّ: قول مسروق أحب إلي في الفتياء، وقول شريح أحب إلي في القضاء.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال: كتب عمر بن عبد العزيز في الرجل يتصدق بماله كله إذا وضعه في حق فلا أحد أحق بماله منه، وإذا أعطى الورثة بعضهم دون بعض فليس له إلا الثلث.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة طعن إبراهيم النخعي قال: إذا أبرأت المرأة زوجها في مرضها من صداقها فهو جائز، وقال سفيان: لا يجوز.

قال أبو محمد: فهذا أبو موسى الأشعري يميز فعل من أيقن بالموت وهو في أشد حال من المريض - هي أيضاً ذات زوج غير راض بما فعلت في مالها كله.

وهذا عمر بن الخطاب رد فعل من أيقن بالموت ولم يميز مثله لا ثلث ولا غيره.

وهذا مسروق بأصح طريق ينفذ ما فعله المريض في ماله كله متقرباً إلى الله عز وجل، ومأناً إليه الشَّعْبِيّ في الفتياء.

وعن إبراهيم جواز فعل المريض من رأس ماله.

وأما المتأخرون: فإن أبا حنيفة قال: ليس للمريض أن يقضي غرماء بعضهم دون بعض.

وأما عبادته في البيع، وهبته، وصدقته، وعقه - كل ذلك من الثلث إلا أن المعتق يستعفى في ثلثي قيمته إن لم يجعله الثلث. قال: فإن أفاق من مرضه: جاز ذلك كله من رأس ماله قال:

وكذلك الحامل إذا ضربها وجع الطلق وما لم يضربها: فكالصحيح في جميع ماله، والواقف في الصنف فكالصحيح في جميع ماله قتل أو عاش.

قال: والذي يقدم للقتل في قصاص أو رجم في زنى كالرخص لا يجوز فعله إلا في الثلث.

قال: فإن اشترى ابنه وهو مريض، فإن خرج من ثلثه عتق وورثه، وإن لم يخرج من ثلثه لم يرثه.

وقال أبو يوسف، ومحمد بن الحسن: بل يرثه إلا أنه يسعى فيما يقع من قيمته للورثة فيأخذونه.

وقالوا كلهم: إنما ذلك في المريض المخيف، كحمى الصَّالِب، والبرص، والبطن، ونحو ذلك.

وأما الجذام، وحمى الزَّيْع، والسَّل، ومن يذهب ويحيى في مرضه فافعله كالصحيح.

وقال مالك: ليس للمريض أن يقضي بعض غرمائه دون بعض.

قالوا: والحامل ما لم تتم ستة أشهر فكالصحيح، فإذا أتمتها، فافعلهما في ماله من الثلث.

وهو قول الليث.

قال: والمريض، والزَّاحِف في القتال - صدقتهما، وعبادتهما في البيع وهبتهما، وعقتهما في الثلث - وقال فيمن اشترى ابنه في مرضه وفي صفة المرض فقول أبي حنيفة سواء سواء.

وقال الشافعي، وسفيان الثوري: للمريض أن يقضي غرماء بعضهم دون بعض. وقالوا جميعاً في الحامل فقول أبي حنيفة.

وهو قول الأوزاعي.

وقال الشافعي، والثوري، والأوزاعي في أفعال المريض فقول أبي حنيفة، ومالك.

وكذلك في صفة المريض.

وقال في الأسير يقدم للقتل، والمتحم في القتال، ومن كان في أيدي قوم يقتلون الأسرى مرة أنهم كالرخص، ومرة أخرى أنهم كالصحيح، إذ قد يسلمون من القتل.

وقال الحسن بن حي، والثوري: إذا التقى الصَّمان فافعلهما كالرخص.

وقال عبيد الله بن الحسن، وأحمد، وإسحاق: أفعال المريض في ماله من الثلث.

وقال أبو سليمان: أفعال المريض كلها من رأس ماله كالصحيح.

وكذلك الحامل، وكل من ذكرنا - حاش عتق المريض وحده - فهو من الثلث أفاق أو مات.

قال أبو محمد: أما قول أبي حنيفة، ومالك: فيمن يشترى ابنه في مرضه فقول لا تعلمه لأحد من أهل الإسلام قبلهما، بل قد قال علي بن أبي طالب: إنه يشترى من مال أبيه بعد الموت، ويرث كسائر الورثة - وإن في قولهما هذا لأعجوبة، لأنه لا يخلو شراؤه لابنه من أن يكون وصية أو لا يكون وصية، فإن كان وصية فلا يجب أن يرث أصلاً حله الثلث أو لم يجعله؛ لأنها وصية لوارث، وإن كان ليس وصية فينبغي أن يرث كسائر الورثة ولا فرق، وإن قولهما هاهنا لفي غاية الفساد ومخالفة النصوص.

وأما قول مالك، والليث في الحامل فقول أيضاً لا تعلمه عن أحد قبلهما وأطرف شيء احتجاج بعضهم هذا القول بقول الله تعالى: ﴿وَحَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ﴾.

فقلنا: يا هؤلاء، ومن لكم بأن الإنقاذ هو ستة أشهر.

ثم هيكم أنه إنقاذ، لا ما قبله، فكان ماذا؟ ومن أين وجب منها من التصرف في جميع ماله إذا أثقلت؟

وكذلك قولهم في التفريق بين الأمراض، فإنه لا يعرف عن صاحب ولا تابع أصلاً، ولا في شيء من النصوص، فحصل قولهم لا حجة له أصلاً لا من قرآن، ولا من سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قول صاحب، ولا قياس، ولا نظر.

ولو أن امرأ ادعى عليهم خلاف إجماع كل من تقدم في هذه الأقوال لكان أقرب إلى الصدق من دعواهم خلاف الإجماع فيما قد صح فيه الخلاف، كما أوردنا عن مسروق، والشَّعبي وغيرهما وما تعلم لهم حجة أصلاً، إلا أنهم قالوا: نفيس ذلك على الوصية.

قُلْنَا: فَلَمْ نَمْنَعْنِهِ مَالَهُ دُونَ أَنْ نَمْنَعُوا الصَّحِيحَ، وَهَذَا ظَلَمٌ ظَاهِرٌ.

وَلَوْ قَالُوا: بَلْ هُوَ لِلوَرِثَةِ. لَقَالُوا الْبَاطِلُ؛ لِأَنَّ الْوَارِثَ لَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا لَقَضِيَ عَلَيْهِ بِرَدِّهِ، وَلَوْ وَطِئَ أُمَةً الْمَرِيضُ لَحُدُّ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لِمَا حَلَّ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ هُوَ وَمَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ مِنْ غَيْرِ الْوَرِثَةِ. وَلَا نَدْرِي مِنْ أَيْنَ أَطْلَقُوا لِلْمَرِيضِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِهِ مَا شَاءَ، وَيَلْبَسَ مَا شَاءَ، وَيَنْفِقَ عَلَى مَنْ إِلَيْهِ مِنْ عِيَالٍ وَإِمَامٍ.

وَأَنْ أُنَى عَلَى جَمِيعِ الْمَالِ، وَمَنْعُوهُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ. إِنَّ هَذَا لَعَجَبٌ لَا نَظِيرَ لَهُ، فَظَهَرَ فُسَادُ هَذَا الْقَوْلِ جَلَّةٌ وَتَعَرَّى عَنْ أَنْ يَوْجَدَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَإِنَّمَا وَجَدَ عَنْ نَفْسِ سَيِّرٍ مِنَ التَّابِعِينَ مُخْتَلِفِينَ، وَقَدْ خَالَفُوا بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ فِي ذَلِكَ، كَخِلَافِهِمْ لِلشَّعْبِيِّ فِي فِعْلِ الْمَسَافِرِ فِي مَالِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، عَلَى أَنَّ الشَّعْبِيَّ أَقْرَى حُجَّةٌ مِنْهُمْ، لِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ «السَّفَرُ قُطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ».

وَرَوَى أَيْضًا «السَّفَرُ وَرَحْلُهُ عَلَى قَلْتٍ إِلَّا مَا وَفَى اللَّهُ».

وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو عَمْدٍ: وَوَجَدْنَاهُمْ يَشْعُرُونَ بِأَنَّهُ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا يَجِبُ التَّيْبِ عَلَيْهِمَا بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: مِنْهَا - الْأَثَرُ الَّذِي قَدْ ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ هَذَا بِأَوْرَاقٍ فِي بَابِ تَبَدُّلِ دِيُونِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَهُوَ مُرْسَلٌ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ «لَا أَغْرَفُ أَحَدًا يَخْلُجُ بِحَقِّ اللَّهِ حَتَّى إِذَا خَضَرَ الْمَوْتُ أَخَذَ يَذْغُرُغُ مَالَهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا».

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ فِي الْمَنْعِ مِنَ التَّصَرُّفِ بِالْحَقِّ فِي الْمَالِ.

وَمِنْهَا:

مَا حَدَّثَنَا هَامُّ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِيمَنٍ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَقِيلِيُّ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ ثَوْرٍ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ الصَّنَابِغِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثَلَاثِ أَمْوَالِكُمْ عِنْدَ مَوْتِكُمْ رَحْمَةً لَكُمْ وَرِيَاضَةً فِي أَعْمَالِكُمْ وَخَسَنَاتِكُمْ».

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ نَابِتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مَعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَمْرِو الْكَلْبِيِّ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِالثَّلَاثِ مِنْ أَمْوَالِكُمْ».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ مُوسَى يَقُولُ: سَمِعْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «جَعَلْتُ لَكُمْ

فَقُلْنَا: الْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ هَذَا مِنْهُ عَيْنُ الْبَاطِلِ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ مِنَ الصَّحِيحِ، وَالْمَرِيضِ سَوَاءٌ: لَا تَجُوزُ إِلَّا فِي الثَّلَاثِ، فَلِذَاً أَنْ يَكُونَ غَيْرُ الْوَصِيَّةِ أَيْضًا مِنَ الصَّحِيحِ وَالْمَرِيضِ سَوَاءٌ، فَهَذَا قِيَاسٌ أَصَحُّ مِنْ قِيَاسِهِمْ.

وَقَالُوا: نَهَمَهُ بِالْفَرَارِ بِمَالِهِ عَنِ الْوَرِثَةِ.

فَقُلْنَا: النَّظَرُ أَكْثَبُ الْحَدِيثِ، وَلَعَلَّهُ يَمُوتُ الْوَارِثُ قَبْلَهُ فَيَرِثُهُ الْمَرِيضُ فَهَذَا مَكْنَى.

وَأَيْضًا: فَإِذَا لَيْسَ إِلَّا التَّهْمَةُ فَامْنَعُوا الصَّحِيحَ أَيْضًا مِنْ أَكْثَرِ ثَلَاثِ مَالِهِ، وَاتَّهَمُوهُ أَيْضًا أَنَّهُ يَفِرُّ بِمَالِهِ عَنْ وَرَثَتِهِ، فَجَائِزٌ أَنْ يَمُوتَ وَيَرِثُوهُ كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمَرِيضِ.

وَجَائِزٌ أَنْ يَمُوتَ الْوَارِثُ فَيَرِثَهُ الْمَرِيضُ كَمَا يَرِثُهُ الصَّحِيحُ وَلَا فَرْقَ، وَكَمْ مِنْ صَحِيحٍ يَمُوتُ قَبْلَ الْمَرِيضِ.

وَأَيْضًا: فَاتَّهَمُوا الشَّيْخَ الَّذِي قَدْ جَاوَزَ التَّسْعِينَ وَامْنَعُوهُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ لَيْلٍ يَفِرُّ بِمَالِهِ عَنْ وَرَثَتِهِ.

فَإِنْ قُلْنَا: قَدْ يَعِيشُ أَعْوَامًا.

قُلْنَا: وَقَدْ يَرَى الْمَرِيضُ فَيَعِيشُ عَشْرَاتِ أَعْوَامٍ، وَإِذَا لَيْسَ إِلَّا التَّهْمَةُ، فَلَا تَتَّهَمُوا مِنْ يَرِثُهُ وَلَدُهُ فَاجْعَلُوا فِعْلَهُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، وَاتَّهَمُوا مِنْ يَرِثُهُ عَصْبَتَهُ فَلَا تَطْلُقُوا لَهُ الثَّلَاثَ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذَا خِلَافُ النَّصِّ.

قُلْنَا: وَفَعَلَكُمْ خِلَافُ النَّصِّ فِي التَّصَرُّفِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَا يَجِبُ الْمَرْءُ مِنْ مَالِهِ.

قَالَ تَعَالَى: «وَأَنْفِقُوا مِنْمَا رَزَقْنَاكُمْ».

وَقَالَ تَعَالَى: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِنْمَا تُحِبُّونَ».

وَالْمَرِيضُ أَحْوَجُ مَا كَانَ إِلَى ذَلِكَ، «وَسَيَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَفْضَلِ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ: جُهْدُ الْغُلِّ».

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ سَيَّلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَفْضَلِ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ: أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ تَخْشَى الْفَقْرَ وَتَأْمَلُ الْغِنَى لَا أَنْ تُنْهَلَ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْخَلْقَوْمَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا وَلِفُلَانٍ كَذَا، أَلَا وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ.

قُلْنَا: نَعَمْ، هَذَا حَقٌّ صَحِيحٌ، وَإِنَّمَا فِيهِ تَضَاضُلُ الصَّدَقَةِ فَقَطْ، وَلَيْسَ فِيهِ مَنْعٌ مِنَ مَرَضٍ، وَابْقَى بِالْمَوْتِ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ مَالِهِ أَصْلًا، لَا بَنْصَ، وَلَا بَدِيلَ، وَلَا بَوَجْهَ مِنَ الْوُجُوهِ.

قَالَ أَبُو عَمْدٍ: ثُمَّ نَسَّاهُمْ عَنْ مَالِ الْمَرِيضِ لِمَنْ آلَهُ أُمُّ لِلْوَرِثَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: بَلْ لَهُ كَمَا هُوَ لِلصَّحِيحِ.

قال أبو حمزة: وهذا لا حجة لهم فيه لوجوه:

أحدها: أننا روينا هذا الخبر نفسه من طريق معمر بن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه فذكر هذا الخبر وفيه: «قال سعد: قلت: يا رسول الله أفأوصي بثلثي مالي قال: لا، قلت: فيشطر مالي؟ قال: لا، قلت: فيثلث مالي؟ قال: الثلث والثلث كثير» وذكر باقي الخبر.

ورويناه من طريق أبي داود الطيالسي قال: أخبرنا إبراهيم بن سعد، وعبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، كلاهما عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه ذكر هذا الخبر، وفيه: «قال: قلت: أفأصدق بمالي كله؟ قال: لا، قلت: أفأوصي بالثلث؟ قال: لا، قلت: يا رسول الله فيم أوصي؟ قال: الثلث، والثلث كثير» وذكر الخبر فذكروا أنه إنما سأل سعد عن الوصية وهو خير واحد عن مقام واحد - فصح أن لفظه الصدقة التي رواها: مالك، وسفيان عن الزهري إنما معناها الوصية.

كما رواه معمر، وعبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون - ومعمر، وعبد العزيز دون مالك - وسفيان، والزهري، وغيره، فكيف وقد وافق معمر، وعبد العزيز على لفظه «أوصي» وفي هذا الخبر جماعة الإثبات.

كما روينا عن مسلم بن الحجاج عن القاسم بن زكريا عن حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن عبد الملك بن عمير عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه.

وعن مسلم عن ابن أبي عمير المكي عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب السخثاني عن عمرو بن سعيد عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن ثلاثة من ولد سعد، كلهم عن سعد.

ومن طريق البخاري عن أبي نعيم عن سفيان الثوري عن سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه.

ومن طريق البخاري عن حماد بن عبد الرحمن عن زكريا بن عدي عن مروان بن معاوية الفزاري عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه.

ومن طريق أحمد بن شعيب عن محمد بن المنثري عن الحجاج بن المهال عن همام بن يحيى عن قتادة عن يونس بن جبير عن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه.

ومن طريق أحمد بن شعيب عن إسحاق بن راهويه عن جريح بن عبد الحميد عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن

ثلاث أموالكم زيادة في أعمالكم.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عمار بن قلاب: أن النبي ﷺ قال: قال عن الله تعالى: جعلت لك طائفة من مالك عند موتك أرخصت به.

قال أبو حمزة: وهذا كله لا متعلق لهم بشيء منه أصلا: أما خبر أبي بكر: فمن طريق حفص بن عمر الشامي وهو متروك.

وأما حديث أبي هريرة: فمن طريق طلحة بن عمرو وهو ركن من أركان الكذب والأخران مرسلان، ثم لو صححت لما كان لهم بها متعلق أصلا، لأنه ليس فيها إلا أن الله تعالى جعل لنا عند موتنا ثلث أموالنا، وهذا معنى صحيح وهو بلا شك الوصية التي لا تنفذ البتة إلا عند الموت، وليس في شيء من هذه الأخبار ذكر للمرص أصلا، لا بنص ولا بدليل، فبطل غويهم بها.

ونسألهم: عمن تصدق بثلثي ماله وهو صحيح ثم مات بغتة إثر ذلك. أو اعتق جميع ماله كذا كذلك أيضا، فمن قولهم: أن كل ذلك نافذ من رأس ماله.

فتقول لهم: قد خالفتم جميع هذه الآثار لأن هذا فعل الصدقة والعق عند موته كما في الآثار المذكورة، وليس في شيء من تلك الآثار أنه أيقن بأنه يموت إذا اعتق عبده، إنما فيها عند موته فقط - فظهر خلافهم للآثار كلها.

ومنها - الخبر الصحيح من طريق مالك عن الزهري عن «عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال جئتني رسول الله ﷺ يعوذني من وجع الشد يي فقلت: يا رسول الله قد بلغ بي من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة لي أفأصدق بثلثي مالي. قال قال رسول الله ﷺ: لا، قلت: فالشطر؟ قال: لا، ثم قال عليه الصلاة والسلام: الثلث، والثلث كثير إنك أن تذكر وترتلك أغنياء خير من أن تذكرهم غالة يتكفون الناس».

ثم ذكر الحديث وفيه: أنه عليه الصلاة والسلام قال يستعد يوتئيل وتعلك أن تخلف حتى يتبع بك أقوام ويضر بك آخرون.

وهكذا رواه سفيان بن عيينة عن الزهري بإسناد.

ورواه أيضا كذلك بعض الناس عن إبراهيم بن سعد عن الزهري بإسناده وبلفظه الصدقة.

فقالوا: فقد منع رسول الله ﷺ عن الصدقة في مرضه بأكثر من الثلث.

السَّعْدِيِّ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوَيْه عَنْ

وَكَيْعٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، كُلَّهُمْ يَذْكُرُونَ نَصًّا: أَنَّ سَعْدًا إِنَّمَا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَمَّا يَوْصِي بِهِ.

وَالْوَجْهَ الْآخَرُ: أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَمْنَعُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ فِي الْمَرَضِ الَّذِي يَمُوتُ مِنْهُ صَاحِبُهُ، لَا الَّذِي يَبْرَأُ مِنْهُ.

وَقَدْ صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَ أَنَّ سَعْدًا سَيَرَأَى مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ:

كَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ أَخْبَرَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِينَا فَمَا تَرَكَ شَيْئًا يَكُونُ فِي مَقَابِهِ ذَلِكَ حَتَّى إِذَا قَامَ السَّاعَةُ إِلَّا أَخْبَرَ بِهِ حَظَّهُ مِنْ حَظِّهِ وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ قَدْ عَلِمْتُهُ أَصْحَابِي هَؤُلَاءِ».

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ هَرَزَ هَزَمَ عَسَاكِرَ الْفَرَسِ يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ وَافْتَتَحَ مَدِينَةَ كَسْرَى فَهُوَ مِنْ جَمَلَةِ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَلْ مِنْ أَكْبَرِ ذَلِكَ وَاهَمَّتْهُ وَأَعْبَتْهُ فَتَحَا فِي الْإِسْلَامِ.

وَهَذَا قَدْ أَنْذَرَ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ الْمَرَضِ إِذْ قَالَ لَهُ: لَعَلَّكَ سَتُخَلَّفُ حَتَّى يَتَفَعَّلَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيَضُرُّ بِكَ آخَرُونَ - وَهَذَا خِلَافُ قَوْلِهِمْ.

وَالْوَجْهَ الثَّلَاثُ أَنَّ فِي نَصِّ الْحَبَرِ الَّذِي ذَكَرْنَا الْأَنْ إِسْنَادَهُ مِنْ طَرِيقِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُمَيْرِيِّ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «قَالَ لَهُ يَوْمَئِذٍ: إِنَّ صَدَقَتَكَ مِنْ هَالِكِ صَدَقَةٍ وَإِنْ نَفَقَتَكَ عَلَى عِيَالِكَ صَدَقَةٌ وَإِنْ مَا تَأْكُلُ امْتَرَأْتِكَ مِنْ هَالِكِ صَدَقَةٍ».

قَالَ عَلِيُّ: وَهَذَا كُلُّهُ يَجْمَعُ مَا مِنْهُمْ، وَمِنْ جَمِيعِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ مَنْ رَأَى مَالَ الْمَرِيضِ - مَاتَ أَوْ عَاشَ - فَبُيِّنَ ضَرُورَتُهُ: أَنَّ صَدَقَةَ الْمَرِيضِ خَارِجَةٌ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، لَا مِنْ ثَلَاثِهِ بِنَصِّ حُكْمِهِ ﷺ وَبَطْلَانِ مَا خَالَفَ هَذَا يَبْقِيَانِ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَعَادَ هَذَا الْحَبَرُ أَعْظَمَ حُجَّةً عَلَيْهِمْ، وَأَوْضَحَ حُجَّةً لِقَوْلِنَا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَأَمَّا خَيْرُ أَبِي بَكْرٍ فِي غُلَّةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فإِذَا دَعَاهُمْ إِلَيْهَا فَبُضِيحَةُ الدَّعْوَى، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مِنْ هَبَةِ الْمَرِيضِ ذِكْرٌ أَصْلًا، لَا بِنَصِّ وَلَا بِدَلِيلٍ، وَإِنَّمَا كَانَ غُلَّةً ذَلِكَ فِي صِحَّتِهِ وَتَأَخَّرَ جَدَادُهَا لِذَلِكَ إِلَى أَنْ مَاتَ ﷺ.

فَكَيْفَ وَقَدْ صَحَّ ﷺ أَنَّهُ رَغِبَ إِلَيْهَا فِي رَدِّ تِلْكَ التَّحْلَةِ بِرِضَاهَا. فَكَيْفَ وَإِنَّمَا كَانَ وَعْدًا بِمَجْهُولٍ لَا يَدْرِي مِنْ كَمِ مَنْ تَخَلَّى تَحْدِثُ الْعَشْرِينَ وَسَفَاءً، وَلَا مِنْ أَيْ تِلْكَ التَّحْلِ تَحْدُ؟. فَسَقَطَتِ الْأَقْوَالُ الْمَذْكُورَةُ يَبْقِيَانِ لَا مَرِيَّةَ فِيهِ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا قَوْلُنَا، وَقَوْلُ أَبِي سَلِيمَانَ: أَنَّ جَمِيعَ أَعْمَالِ الْمَرِيضِ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، إِلَّا الْعَتَقَ فَإِنَّهُ مِنَ الثَّلَاثِ: فَفَطَرْنَا فِيمَا احْتَجَّ بِهِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا. فَوُجِدْنَا الْحَبَرَ الصَّحِيحَ الَّذِي:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، وَمُحَمَّدَ بْنِ سِيرِينَ، كِلَاهُمَا: عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَصْبِيِّ: «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَغْتَنَى سِنَّةً أَجَلَهُ لَهْ عِنْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ فَلَبَّغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ فِيهِ قَوْلًا شَدِيدًا، ثُمَّ دَعَاهُمْ فَجَزَاهُمْ ثَلَاثًا ثُمَّ أَرَفَّ بَيْنَهُمْ، فَأَغْنَى أَثْنَيْنِ وَأَرْقَى أَرْبَعَةً».

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا: مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ، وَحُسَيْنِ بْنِ الشَّهِيدِ، وَهِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، وَعُمَيْرِ بْنِ عَتِيقٍ، كُلَّهُمْ: عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَصْبِيِّ كَمَا أوردنا. وَسَمِعَ ابْنُ سِيرِينَ مِنْ عُمَرَ صَحِيحًا.

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا: مِنْ طَرِيقِ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَبَلَةَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: فَلْتَنَا: هَذَا خَيْرٌ صَحِيحٌ لَا تَحُلْ غَالَتِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحُلُّ لِلْحَفِيفَيْنِ، وَلَا لِلْمَالِكَيْنِ - وَلَا لِلشَّافِعِيَيْنِ: الْحُجَّةُ بِهِ أَصْلًا، فِيمَا عَدَا الْعَتَقَ: لِأَنَّهُ قِيَاسٌ، وَالْقِيَاسُ بَاطِلٌ كُلُّهُ.

كَمَا لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ لَا يَحُلُّ أَنْ يَقَاسَ عَلَى الْحَبَرِ الثَّابِتِ فِي التَّقْوِيمِ عَلَى مَنْ اعْتَقَ شَرَكًا لَوْ فِي مَمْلُوكٍ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَدَى بِهِ مَا جَاءَ فِيهِ مِنَ الْعَتَقِ خَاصَّةً: لَا إِلَى صَدَقَةٍ، وَلَا إِلَى إِشْقَاقٍ، وَلَا إِلَى إِصْدَاقٍ، وَلَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، لَا سُبُّمَا وَالْحَفِيفُونَ قَدْ خَالَفُوا نَصَّ فِيمَا جَاءَ فِيهِ، فَكَيْفَ يَجْتَنِبُونَ بِهِ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ مِنْهُ أَثَرٌ، وَهَذَا عَارٌ جَدًّا.

وَأَمَّا أَصْحَابُنَا: فَلَيْسَ هُمْ فِيهِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْحَبَرِ: أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ مَرِيضًا، وَإِنَّمَا فِيهِ «عِنْدَ مَوْتِهِ» وَقَدْ فُجِّأَ الْمَوْتُ الصَّحِيحُ فَيُوقَرُ بِهِ، فَلَا يَحُلُّ أَنْ يَقَحَمَ فِي الْحَبَرِ مَا لَيْسَ فِيهِ مِنْ ذِكْرِ الْمَرَضِ - فَبَطُلَ تَعْلُقُهُمْ بِهِ.

وَأَيْضًا: فَقَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ أَنْ هَذَا الْعَتَقَ لِلتَّحْلِ الْأَعْبَادِ إِنَّمَا كَانَ وَصِيَّةً:

كَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّهْمَنِ النَّفْعِيِّ عَنْ أَيُّوبَ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ، وَفِي هَذَا كِفَايَةٌ.

ووجه ثالث: هو أنه قد يَبَيِّنُ ذلك الخبر أنه له لم يكن له مالٌ غيرهم، ونحن نقولُ بهذا حقاً، فلا يجوزُ لأحدٍ عتقَ في عبدٍ أو عبيدٍ لا مالَ له غيره، ينفذُ من ذلك العتق ما وقعَ فيمن به عنه غنى، ويطلُّ في مقدار ما لا غنى به عنه. فلو صحَّ أنَّ ذلك الفعل لم يكن وصيةً لكان حملُ الحديث على هذا الوجه أحقَّ بظاهره، وأولى من حمله على أنه عليه السلام أجازَ للعريس ثلثَ ماله، إذ ليس في الخبر دليلٌ - على هذا أصلاً. فبطلَ تعلُّقُ أصحابنا بهذا الخبرِ جملةً، وصحَّ قولنا - والله الحمد.

وكذلك الخبرُ السَّاقطُ الَّذي:

روَّاه من طريقِ سعيدِ بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا خالدٌ عن أبي قلابَةَ «عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عُذْرَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ أَغْتَقَى غُلَامًا لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَغْتَقَى مِنْهُ الثَّلَاثَ وَاسْتَسْنَى فِي الثَّلَاثِينَ، فَالْقَوْلُ فِي هَذَا الْخَبَرِ - ولو صحَّ - كالقول في خبرِ عمران، فكيفَ وهو باطلٌ؛ لأنَّه مرسلٌ، ونحن مجهولٌ لا يدرى من هو أيضاً.

وأما ما رويَ في ذلك عن عليٍّ، وابنِ مسعودٍ فباطلٌ لا يصحُّ؛ لأنَّ القاسمَ بنَ عبدِ الرَّحْمَنِ بنَ عبدِ اللَّهِ بنِ مسعودٍ كانَ لأبيه إِذْ مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ سِتُّ سِنِينَ فَكَيْفَ ابْنُهُ؟ ثُمَّ هُوَ أَيْضاً عَنْ الْحِجَّاجِ بنِ أَرْطَاةٍ - وهو هالكٌ - أو عن عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عبدِ اللَّهِ - وهو مجهولٌ - عن القاسمِ.

وأما الرِّوَايَةُ عن عليٍّ: فَمَنْ طَرِيقُ الْحِجَّاجِ بنِ أَرْطَاةٍ - وهو هالكٌ - ثُمَّ هِيَ مَرْسَلَةٌ، لأنَّ الْحَسَنَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَلِيٍّ كَلِمَةً.

فبطلَ أنَّ يصحَّ عن أحدٍ من الصَّحَابَةِ - رضي الله عنهم - خلافاً قولنا - والحمدُ لله ربِّ العالمين.

٧٢- كِتَابُ الْإِمَامَةِ

١٧٧٠- مسألة: قال أبو محمد عليه السلام

أَنْ يَبِيتَ لِبَنَاتِ لَيْسَ فِي عَقْبِهِ لِإِمَامٍ بَيْعَةٌ لَّا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ الْعَبْرِيُّ أَخْبَرَنَا أَبِي قَالَ: أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ لَيْسَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عَقْبِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً».

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ مَاتَ عُمَرُ ﷺ وَجَعَلَ الْخِلَافَةَ شُورَى فِي سَنَةِ نَفَرٍ: عَثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَعُبَيْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَطَلْحَةَ، وَالزُّبَيْرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَأَمْرُهُمْ أَنْ يَتَشَاوَرُوا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي أَيْمِهِمْ يَوْمَى.

قُلْنَا: نَعَمْ، وَلَيْسَ فِي هَذَا خِلَافٌ لِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي ذَكَرْنَا، لِأَنَّهُ ﷺ اسْتَخْلَفَ أَحَدَهُمْ - وَهُوَ الَّذِي يَتَّقُونَ عَلَيْهِ - فَعَثْمَانُ هُوَ الْخَلِيفَةُ مِنْ حِينَ مَوْتِ عُمَرَ وَالنَّاسُ تِلْكَ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامَ بِمَنْزِلَةٍ مِنْ بَعْدِ عَنْ بَلَدِ الْخَلِيفَةِ فَلَمْ يَعْلَمْهُ بِاسْمِهِ وَلَا بَعِيْنِهِ إِلَّا بَعْدَ مَدَّةٍ فَهُوَ مُعْتَقَدٌ لِإِمَامَتِهِ وَبَيْعَتِهِ - وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ بِاسْمِهِ وَلَا بِنَسَبِهِ وَلَا بَعِيْنِهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٧٧١- مسألة: ولا تحلّ الخلافة إلا لرجل من

قُرَيْشٍ صُلَيْبِيٍّ، مِنْ وَلَدِ فَهْرٍ بْنِ مَالِكٍ مِنْ قَبْلِ آبَائِهِ. وَلَا تَحِلُّ لِمَنْ لَيْسَ بِالْبَالِغِ - وَإِنْ كَانَ قُرَشِيًّا - وَلَا لَخَلِيفَتِهِمْ، وَلَا لِمَوْلَى لَهُمْ، وَلَا لِمَنْ أَمَّهُ مِنْهُمْ وَأَبَوْهُ مِنْ غَيْرِهِمْ.

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ اثْنَانِ».

وَمِنْ طَرِيقٍ الْبُخَارِيِّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ - هُوَ ابْنُ أَبِي حَزْزَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ عُمَدَةَ بْنَ جَبْرِ بْنِ مُطْعَمٍ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ مُعَاوِيَةَ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ لَا يُغَاوِبُهُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَكْبَهُ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ مَا أَقَامُوا الدِّينَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُطْعَمٍ، وَهَذَا الْحَدِيثُ - وَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الْخَبَرِ - فَمَا أَمْرٌ صَحِيحٌ مُؤَكَّدٌ،

إِذْ لَوْ جَازَ أَنْ يُوْجِدَ الْأَمْرُ فِي غَيْرِ قُرَيْشٍ لَكَانَ تَكْدِيسًا لَخَبَرِ النَّبِيِّ ﷺ وَهَذَا كُفْرٌ تَمَنَّى الْجَاوِزُ.

فَصَحَّ أَنْ مِنْ تَسْمَى بِالْأَمْرِ وَالْخِلَافَةِ مِنْ غَيْرِ قُرَيْشٍ فَلَيْسَ خَلِيفَةً، وَلَا إِمَامًا وَلَا مِنْ أَوَّلِي الْأُمُورِ، وَلَا أَمْرٌ لَهُ: فَهُوَ فَاسِقٌ عَاصٍ لِلَّهِ تَعَالَى، هُوَ وَكُلُّ مَنْ سَاعَدَهُ أَوْ رَضِيَ أَمْرَهُ، لَتَعْدِيهِمْ حَدُودُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَمَنْ كَانَ حَلِيفًا أَوْ مَوْلَى أَوْ أَبَوْهُ مِنْ غَيْرِ قُرَيْشٍ: فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ قُرَيْشٍ يَبْقِيَنَّ الْحُسْنَ وَإِنَّمَا نَسَبُ إِلَيْهِمْ لَاسْتِضَافَتِهِ إِلَيْهِمْ، وَإِذْ لَيْسَ مِنْ قُرَيْشٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَا عَلَى جِهَةٍ، وَلَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَلَا حَقَّ لَهُ فِي الْأَمْرِ.

وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَبْلُغْ، وَالْمَرْأَةُ، فَلَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ» فَذَكَرَ «الصَّبِيَّ حَتَّى يَبْلُغَ».

وَلَا أَنْ عَقْدَ الْإِسْلَامِ إِلَى الْخَلِيفَةِ.

وَلَا عَقْدَ تَغْلَامٍ لَمْ يَبْلُغْ وَلَا عَقْدَ عَلَيْهِ.

وَقَدْ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْجَسُورِ أَخْبَرَنَا وَهَيْبُ بْنُ مَسْرَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ عِيْنَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ اسْتَأْذَنُوا أَمْرَهُمْ إِلَى امْرَأَةٍ».

١٧٧٢- مسألة: ولا يجلّ أن يكون في الدنيا إلا إمام

واحد، والأمر للأول ببيعة:

لَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - هُوَ ابْنُ رَاهُوِيَه - وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كِلَاهُمَا سَمِعَ جَرِيرًا عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ الصَّائِدِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو عَنْ الْعَاصِ يَقُولُ: «إِنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ: «وَمَنْ يَبْلُغْ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفَقَةً يَدِهِ وَنَمَرَةً قَلْبِهِ فَلْيُطْعِمْهُ إِنْ اسْتَطَاعَ فَإِنَّ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَ الْآخَرِ».

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ حَدَّثَنِي عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي يَعْفُورَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَرْفَجَةَ - هُوَ ابْنُ شَرِيحٍ - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاجِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَأَقْبَلُوهُ».

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ الْوَاسِطِيُّ أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - هُوَ الطَّحَّانُ - عَنْ الْجَرِيرِيِّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بُوِيعَ

لأنه لم يوجب ذلك قرآن، ولا سنة.

فإن قام على الإمام القرشي من هو خير منه أو مثله، أو
دونه: قوتلوا كلهم معه لما ذكرنا قبل إلا أن يكون جائزاً.

فإن كان جائزاً فقام عليه مثله أو دونه: قوتل معه القاسم،
لأنه منكر زائد ظهر.

فإن قام عليه أعداء منه وجب أن يقاتل مع القاسم؛ لأنه
تغيير منكر.

وأما الجور من غير قریش فلا محل أن يقاتل مع أحد
منهم؛ لأنهم كلهم أهل منكر، إلا أن يكون أحدهم أقل جوراً
فيقاتل معه من هو أجور منه، لما ذكرنا، وبالله تعالى التوفيق.

٧٣- كِتَابُ الْأَفْصِيَّةِ

١٧٧٥- مسألة: ولا يحمل الحكم إلا بما أنزل الله تعالى على لسان رسوله ﷺ وهو الحق وكل ما عدا ذلك فهو جور وظلم لا يحمل الحكم به ويفسخ أبداً إذا حكم به حاكم. برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَأَمْتُوا بِمَا نَزَّلَ عَلَىٰ مُحْكَمٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿لِيُثَبِّتَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَالظَّلْمُ لَا يَحِلُّ إِرْقَارُهُ، وَالْحَقُّ لَا يَجُورُ إِضْوَافُهُ﴾.

١٧٧٦- مسألة: ولا يحمل أن يلي القضاة والحكم في شيء من أمور المسلمين وأهل الذمة: إلا مسلم، بالغ، عاقل، عالم بأحكام القرآن، والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ وناسخ كل ذلك، ومنسوخه، وما كان من النصوص خصوصاً بنص آخر صحيح؛ لأن الحكم لا يجوز إلا بما ذكرنا لما ذكرنا قبل. فإذا لم يكن عالماً بما لا يجوز الحكم إلا به لم يحمل له أن يحكم بجهله بالحكم ولا يحمل له إذا كان جاهلاً بما ذكرنا أن يشاور من يرى أن عنده علماً ثم يحكم بقوله؛ لأنه لا يدري افتاء بحق أم يباطل.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقَفْ مَا كَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ فمن أخذ بما لا يعلم فقد قفا ما لا علم له به، وعصى الله عز وجل. وليس هذا بمنزلة الجاهل من العامة تنزل به التازلة فیسأل من يوصفه له بعلم القرآن والسنة، ويأخذ بقوله بعد أن يخبره أنه حكم الله تعالى أو أمر رسول الله ﷺ أو أن العاصي مكلف في تلك التازلة عملاً ما قد افترضه الله عليه، ولم يفسخ له في إعماله فعله في ذلك أن يبلغ في ذلك حيث بلغ وسعه من العلم ما لم يلزمه.

قال الله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ تَسْأَلاً إِلَّا وَسْئَلاً﴾.

وأما الحاكم فيضد هذا؛ لأنه غير مكلف ما لا يدري من الحكم بين غيره من الناس، بل هو محرم عليه ذلك، وإنما كلفه الله تعالى سواء من أهل العلم.

١٧٧٧- مسألة: ولا يحمل الحكم بقياس، ولا بالرأي ولا بالاستحسان ولا يقول أحد ممن دون رسول الله ﷺ دون أن يوافق قرأناً أو سنة صحيحة؛ لأن كل ذلك حكم بغير الظن.

وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾. وقال تعالى: ﴿إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾.

وقال رسول الله ﷺ: ﴿إِسْكَمُ وَالظَّنُّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ﴾.

فإن قيل: فإنكم في أخذكم بحبر الواحد متبعون للظن.

قلنا: كلا، بل للحق المتيقن.

قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُزَلِّلُ الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَنَحَافِظُونَ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾.

فإن قيل: فإنكم في الحكم بالنية واليمين حاكمون بالظن.

قلنا: كلا، بل يقرن أن الله تعالى أمرنا بذلك نصاً وما علينا من مغيب الأمر شيء إذ لم نكلفه.

وأيضاً - فإنه لا يخلو ما أوجه القياس، أو ما قيل برأي أو استحسان أو تقليد قائل من أحد، أوجه ثلاثة رابع لها ضرورة: إما أن يكون ذلك موافقاً لقرآن أو لسنة صحيحة عن رسول الله ﷺ فهذا إما يحكم فيه بالقرآن أو بالسنة، ولا معنى لطلب قياس، أو رأي، أو قول قائل موافق لذلك، ومن لم يحكم بالقرآن، أو بحكم رسول الله ﷺ إلا حتى يوافق ذلك قياساً، أو رأي، أو قول قائل فقد أسلخ عن الإيمان.

قال الله عز وجل: ﴿فَلَا وَرَّكَتَ لَا يُؤْمِنُونَ خَتَّىٰ يُحْكَمُوا لَكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾. وهذا الذي لم يحكم بحكم رسول الله ﷺ فيما شجر عنه فيما بين الناس إلا حتى وافقه قياساً أو رأي، أو قول قائل فلم يحكم النبي ﷺ ولا سلم له تسليماً، بل وجد في نفسه حرجاً مما قضى به عليه الصلاة والسلام فورئنا ما آمن.

وإما أن يكون مخالفاً للقرآن أو لسنة رسول الله ﷺ فهذا الضلال المتيقن، وخلاف دين الإسلام، ولا تحتاج أن نظنون في هذا مع مسلم.

قال تعالى: ﴿وَلَكُ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾.

وَمَا أَنْ لَا يُوْجِدَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ مَا يُوَافِقُهُ نَصًّا وَلَا مَا يَخَالِفُهُ، فَهَذَا مَعْدُومٌ مِنَ الْعَالَمِ وَلَا سَبِيلَ لِلِ وُجُودِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا قَرَرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَلْبُكَ يَكْتُمُ بَيْتَهُمْ مَسَائِلَهُمْ وَآخِلَاءَهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاتْرُكُوهُ».

فَصَحَّ ضَرُورَةُ أَنَّهُ لَا يُنْجِزُ حُكْمٌ أَبَدًا عَنْ أَنْ يَأْمُرَ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَيَكُونُ فَرَضًا مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْهُ أَوْ يَنْهَى عَنْهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَيَكُونُ حَرَامًا، أَوْ لَا يَكُونُ فِيهِ أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ فَهَوَّ مَبَاحٌ فَعَلَهُ وَتَرَكَهُ، وَيُطْلَقُ أَنْ تَنْزِلَ نَازِلَةٌ فِي الدِّينِ لَا حُكْمَ لَهَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ - وَلَوْ وَجَدَتْ - وَقَدْ أَبَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تَوْجِدَ: لَكَانَ مِنْ أَرَادَ أَنْ يَشْرَعَ فِيهَا حُكْمًا دَاخِلًا فِي الدِّينِ ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى إِذْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾.

فَإِنْ قَالُوا: نَحْكُمُ فِيهَا بِحُكْمٍ مَا يَشَبُّهَا مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

قُلْنَا: وَإِنْ أَمَرَكَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَذَا؟ وَهَذَا هُوَ الشَّرْعُ فِي الدِّينِ بِمَا لَا يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ.

فَإِنْ قَالُوا: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾.

قُلْنَا: نَعَمْ، اعْتَبِرُوا مَعْنَاهُ اصْجَبُوا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ لَتَعْلَمُنَّ أَنْتَقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ، وَمَا فِيهِمْ أَحَدٌ قَطُّ مِنْ أَعْتَبِرُوا احْكُمُوا لِلشَّيْءِ بِحُكْمِ نَظَرِيٍّ، وَهَذَا هُوَ تَعْرِيفٌ لِلْحُكْمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَالْقَوْلُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْبَاطِلِ وَمَا لَمْ يَقُلْهُ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾.

قُلْنَا: نَعَمْ، فِيمَا أَيْبَحُ لَهُ فَعَلَهُ وَتَرَكَهُ، لَا فِي شَرْعِ الدِّينِ بِمَا لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا فِي إِسْقَاطِ فَرْضِ فَرَضِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا فِي إِبَاحَةِ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا فِي تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا فِي إِجْبَابِ مَا لَمْ يُوْجِبْهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاعْتَصِمُوا أَلْفَافًا بِحُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ لَنْ يُطِيعَكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾.

فَصَحَّ أَنْ الْأَخَذَ بِرَأْيِهِمْ لَا يَجُوزُ فِي الدِّينِ إِلَّا حَيْثُ صَحَّحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَطُّ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَإِنَّمَا صَحَّ طَاعَةُ لِرَسُولِ اللَّهِ

قُلْنَا: مَوْحَقٌّ كَمَا هُوَ. وَكَلَّمَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَشْرَعُوا انْتَمِ فِيهِ تَشْبِيهًا لَهُ بِحُكْمِ آخَرٍ دُونَ نَصِّ فَهَوَّ بَاطِلٌ بَحْثٌ لَا يَحِلُّ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْزِمَ مَا لَمْ يَحْزِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَجْلِ أَنْ اللَّهُ تَعَالَى حَرَّمَ أَشْيَاءَ آخَرَ، وَلَا أَنْ يُوْجِبَ مَا لَمْ يُوْجِبْهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ أَجْلِ أَنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَوْجَبَ أَشْيَاءَ آخَرَ: فَهَذَا كُلُّهُ تَعَدُّ لِحُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَشَرْعٌ فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى.

فَإِنْ ادَّعَوْا فِي جَوَازِ ذَلِكَ إِجْمَاعًا.

قُلْنَا: هَذَا الْكُذْبُ وَالْبَهْتُ، بَلِ الْإِجْمَاعُ قَدْ صَحَّ عَلَى بَطْلَانِ كُلِّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ كُلَّهَا جُمُعَةٌ عَلَى تَصْدِيقِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

وَعَلَى تَصْدِيقِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾.

وَفِي هَذَا بَطْلَانُ الْحُكْمِ بِمَا عَدَا الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ.

ثُمَّ نَقَضَ مِنْ نَقَضٍ فَخَاطَبَا قَاصِدًا إِلَى الْخَيْرِ، وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ الْبَيِّنَةُ إِلَى وُجُودِ حُكْمٍ طَوَّلَ مَدَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِقِيَّاسٍ أَصْلًا، وَلَا بِرَأْيِ الْبَيِّنَةِ، وَكُلُّ شَيْءٍ حَدَثَ بَعْدَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَحْكَمْهُ هُوَ بِهِ، فَهَوَّ بَاطِلٌ يَقِينٌ، وَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ الْبَيِّنَةُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ وَمَا كَمَلَ فَلَا يَجُوزُ الْبَيِّنَةُ أَنْ يَزَادَ فِيهِ شَيْءٌ أَصْلًا، وَلَا سَبِيلُ الْبَيِّنَةِ إِلَى أَنْ يُوْجِدَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - الْأَمْرُ بِالْقِيَّاسِ فِي الدِّينِ مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحَةٍ أَبَدًا.

وَأَيْضًا - فَمَدَّعَى الْإِجْمَاعُ عَلَى مَا لَا يَتَقَرَّرُ أَنْ كُلَّ مُسْلِمٍ فَقَدْ عَرَفَهُ وَقَالَ بِهِ: كَاذِبٌ عَلَى الْأُمَّةِ كُلِّهَا، وَقَدْ نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَنْ نَفَرًا مِنْ أَجْنِ أَتَمُوا، وَاسْمَعُوا الْقُرْآنَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُمْ صَحَابَةٌ وَفَضَلَاءُ، فَمَنْ لِهَذَا الْمَدَّعَى بِالْبَاطِلِ إِجْمَاعٌ أَوْلَتْكَ، فَكَيْفَ وَإِحْصَاءُ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا تَحْصُرُ إِلَّا حَيْثُ لَا يَشْكُ أَنْ كُلَّ مُسْلِمٍ فَقَدْ عَرَفَهُ.

وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ فَقَدْ كَذَبَ، وَمَا يَدْرِي لَعَلَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ:.

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ: حَامُّ بْنُ أَحْمَدَ، وَيَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ حَامُّ: أَخْبَرَنَا عِيَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ حَزْمٍ، ثُمَّ أَتَقَى أَحْمَدُ، وَعِيَّاسُ، قَالَا: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ

ابن عبد الملك بن إيمان أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: الأرضين، والدور، إلا أن يكون غائباً غيبةً طويلةً - قال ابن القاسم: كما بين مصر والأندلس.

قال أبو محمد: أما قول مالك فظاهر الخطأ من وجهين.

أحدهما - تفرقه بين العقار وغيره وهو قول بلا برهان، وما حرم الله تعالى على أحد من الناس من عقار غيره إلا كالتدني حرمة من غير العقار ولا فرق، بل العقار كأن أولي في الرأى أن يحكم فيه على الغائب؛ لأنه لا ينقل ولا يغاب عليه، ولا يفوت، بل يستدرك الخطأ فيه في كل وقت، وليس كذلك سائر الأموال.

والوجه الثاني - تفرقه بين الغائب غيبةً طويلةً وغيبةً غير طويلة، فهذا قول بلا برهان، وتفرق فاسد، وليس في العالم غيبة إلا وهي طويلة بالإضافة إلى ما هو أقصر منها في الزمان، والمكان، وهي أيضاً قصيرة بالإضافة إلى ما هو أطول منها في المكان والزمان، فمن غاب عامين إلى العراق فقد غاب غيبةً طويلةً بالإضافة إلى من غاب نصف عام إلى مصر، وقد غاب غيبةً قصيرةً بالإضافة إلى من غاب عشرة أعوام إلى الهند.

وهكذا في كل زمان وكل مكان.

ثم تحديد ابن القاسم خطأ ثالث: وهذا قول ما نعلمه لأحد من خلق الله عز وجل قبل مالك - فسقط هذا القول.

وأما قول أبي حنيفة، وأصحابه - ففاسد أيضاً؛ لأن كل من لم يحضر مجلس الحاكم فهو غائب عنه - ولو أنه في رحبة باب دار الحاكم - فعلى هذا لا يحكم على أحد أبداً - وهو فاسد كما ترى.

فإن قالوا: يبعث فيه.

قلنا: وابعثوا أيضاً في كل غائب ولا فرق.

فإن قالوا: قد يكون بحيث تتعذر البعثة فيه.

قلنا: وقد يكون إلى جانب حائط الحاكم، وتتعذر البعثة فيه أيضاً لتعذره أو لبعض الوجوه، ثم قد فحش تناقضهم هاهنا.

فقالوا: من غاب بحيث لا يعرف، فإنه يفتق من ماله على زوجته وأصاغر ولديه، وعلى أكابر ولده - إن كانوا زمنى - وعلى بناته الأكار - وإن كن بالغات غير زمنات - وعلى أبويه - الفقيرين الزمنين - من طعامه وزيته وثيابه الذي تشاكل لباس من ذكرنا، ومن دراهمه ودنانيره، ولا يساغ في ذلك البتة عقار، ولا عروض، ولا حيوان، وسواء كان ما ذكرنا من الطعام والزيت والناسخ والثياب - ودعياً عند مقر أو غير مقر، أو في منزل الغائب.

بن عبد الملك بن إيمان أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قال أبي فذكره.

١٧٧٨ - مسألة: ولا يقضى القاضي وهو غضبان:

لما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا علي بن حجر أخبرنا هشيم عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال: قال النبي ﷺ: "لا يقضى القاضي بين اثنين وهو غضبان".

١٧٧٩ - مسألة: ولا يجوز الوكالة عند الحاكم إلا

على جلب اليقين، وعلى طلب الحق، وعلى تقاضيه، وعلى تقاضي اليمين: لأن كل هذا بيد الوكيل مقام يد الموكل.

وقد ثبت رسول الله ﷺ علياً إلى اليمن ليقضي حقه ذوي القرى من خنس الخنسي.

وقال تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ ومن القيام بالقسط طلب حق كل ذي حق.

١٧٨٠ - مسألة: ولا يجوز التوكيل على الإقرار

والإنكار أصلاً، ولا يقبل إنكار أحد عن أحد، ولا إقرار أحد على أحد، ولا بد من قيام اليقين عند الحاكم على إقرار المقر نفسه أو إنكاره.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْذِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهِهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.

وقد صرح إجماع أهل الإسلام على أن لا يصدق أحد على غيره إلا على حكم الشهاده فقط، ثم نقص من نقص فأنفذ إقرار الوكيل على موكله وأخذه به في الدم والمال والفرج، وهذا أمر يوقن أنه لم يكن قط، ولا جاز ولا عرف في عصر رسول الله ﷺ ولا في عصر أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - وما كان هكذا فهو حقاً خلاف إجماع المسلمين، وخلاف القرآن، والباطل الذي لا يجوز، وبالله تعالى التوفيق.

١٧٨١ - مسألة: ويقضى على الغائب كما يقضى

على الحاضر.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهما.

وقال ابن شيرمة: لا يقضى على غائب.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: لا يقضى على غائب إلا في بعض المواضع.

وقال مالك: يقضى على الغائب في كل شيء إلا في

المؤمنين أما بك من الغضب إلا ما أرى فقال له عمر: فلعنك قد فقت عيني خصمك معاً، فحضر خصمه قد فقت عيناه معاً، فقال عمر: إذا سمعت حجة الآخر بأن القضاء، قالوا: ولا يعلم لعمر في ذلك مخالف من الصحابة.

ومن طريق عبد الرزاق عن الحذافي عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار وقال قال عمر بن عبد العزيز، قال لقمان: إذا جاءك الرجل وقد سقطت عيناه في يده فلا تقض له حتى يأتي خصمه.

ومن طريق جالد عن الشعبي عن شريح: لا يقضى على غائب.

ومن طريق أبي عبيد عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن الجعد بن ذكوان: أن رجلاً سأل شريحاً عن شيء، فقال: لا أغري حاضراً بغائب.

قال أبو محمد: لا تعلم لهم شيئاً غير هذا، وكله لا حجة لهم في شيء منه.

أما الخبر عن رسول الله ﷺ فساقط؛ لأن شريكاً مدلساً، وسامك بن حرب يقبل التلقين، وحسن بن المعتمر ساقط مطروح.

وأما الطريق الأخرى، فالقاسم بن عيسى بن إبراهيم الطائي مجهول لا يدرى من هو.

ثم أعجب شيء: أننا رؤينا من طريق البزار أخبرنا أبو كامل أخبرنا أبو عوانة عن سمائل بن حرب عن حنبل بن المعتمر، قال: إن علي بن أبي طالب قدم اليمس فاختصم إليه في أسير سقط في بئر فاجتمع الناس إليها، فسقط فيها رجل فتعلق بآخر، وتعلق الآخر بآخر، وتعلق الثالث برابع فسقطوا كلهم، فطلبت دياتهم من الأول، فقضى في ذلك بديتين وسدس على من حضر البئر من الناس؛ فللاول ربع دية؛ لأنه هلك فوقه ثلاثة، وللثاني ثلث دية؛ لأنه هلك فوقه اثنان، وللثالث نصف دية؛ لأنه هلك فوقه واحد، وللرابع دية. فآخبر رسول الله ﷺ بقضاء علي، فقال: هو ما قضى بينكم - وهم يخالفون هذا ولا يقولون به، فمرة تكون رواية سمائل بن حرب عن حنبل حجة إذا ظنوا أن موهبيهم بها يجوز لهم، ومرة لا تكون حجة إذا لم يكتفهم أن موهوا بها - وما أدري أي دين يبقى مع هذا.

ثم لو صحت الأخبار التي قدسنا لها كان لهم بها متعلق أصلاً؛ لأنه ليس فيها: أن لا يقضى على غائب، بل فيها: أن لا يقضى على حاضر يدعى خصمه دون سماع حجه - وهذا شيء لا يخالفهم فيه. ولا يجوز أن يقضى على حاضر ولا غائب

وهذا كلام جمع من السخف وجوهاً عظيمة، وهو حكم على الغائب، وتحكم بالفرق بين الأموال بالباطل، إلى تحاليط لهم هاهنا في غاية الفساد، وقضوا على المرتد إذا لحق بأرض الحرب بأنه ميت - وهو حي - وقسموا ما لله على ورثته - وهذا قضاء بالباطل على غائب. ولا فرق بين حق من ذكرنا في الثقة وبين حق الغرماء في الدين، وحق المصوبين فيما غصب منهم، وتقاسيم لا تعرف عن أحد من خلق الله تعالى قبلهم.

قال أبو محمد: وموهوا في ذلك بأثية - وهي عليهم لا لهم - نذكرها إن شاء الله تعالى ونبين أنها عليهم بحول الله تعالى وقوته.

وأما من أجل أن لا يقضى على غائب كابن شبرمة، وسفيان ومن وافقه، فإنهم احتجوا: بما رؤينا من طريق شريك عن سمائل بن حرب عن حنبل بن المعتمر عن علي بن أبي طالب، قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمس قاضياً، فقلت: يا رسول الله ترسلني وأنا حديث السن لا أعلم لي بالقضاء، فقال: إن الله عز وجل سيهدي قلبك ويثبت لسانك، فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول، فإنه أحرى أن يثبت لك القضاء، قال: فما زلت قاضياً وما شككت في قضاء بعد.

وما رؤينا من طريق ابن عينة عن سمائل بن حرب عن حنبل بن المعتمر عن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ قال له: إذا قعد الخصمان فلا تقض إلا لأول حتى تسمع حجة الآخر.

وأخبرنا محمد بن الحسن الرزائي أخبرنا عبد الرحمن بن عمر بن الحجاج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا سهل بن أحمد بن عثمان الواسطي أخبرنا القاسم بن عيسى بن إبراهيم الطائي أخبرنا المؤمن بن إسماعيل عن سفيان الثوري عن علي بن الأقرع عن جحيفة عن علي أن النبي ﷺ قال له في حديث: «إذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقض إلا لأول حتى تسمع من الآخر، فإنه أحرى أن يثبت لك القضاء».

قال أبو محمد: هكذا في كتابي عن الرزائي عن 'جحيفة' والصواب جحيفة.

وذكروا عن رسول الله ﷺ:

ما رؤيناه من طريق الكشوري عن الحذافي أخبرنا عبد الملك الدماري أخبرنا محمد الغفاري حنبل بن أبي ذئب الجهني عن عمرو بن عثمان بن عفان قال: أتى عمر بن الخطاب رجل قد فقت عينه فقال له عمر: تحضر خصمك فقال له: يا أمير

ملكه الحرّة والفرج الحرام، والمال الحرام، إلا أن هذا هو الضلال المبين، والجور المتيقن، والفسق المتين، والتعاون على الإثم والعدوان.

وقد صحّ عن رسول الله ﷺ الحكم على الغائب كما حكم على العربيين الذين قتلوا الرعاة وسلموا أعينهم وفروا، فأتبعهم بقاصف - وهم غيب - حتى أدركوا واقتض منهم. وعلى أهل خير - وهم غيب - بأن يقيم الحارثيون أولياء عبد الله بن سهل رضي الله عنه أو يحلف خمسون منهم على قتله من أهل خير - ويسلم إليهم أو يؤذوا دينه، أو يحلف خمسون من يهود أنهم ما قتلوه ويبرءون. والخبر المشهور الذي:

رويناه من طرق، منها: عن أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهبه - أنا أبو معاوية أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت: «جاءت هناد بنت عتبة إلى رسول الله ﷺ فقالت: إن زوجي أبنا سفيان رجل مسيك شحيح، لا يعطيني ما يكفيني وبني، فأخذ من مالي وهو لا يعلم، فقال رسول الله ﷺ: خذي ما يكفينك وبنيك بالمعروف».

وهذا حكم على الغائب.

فإن قالوا: إنما حكم عليه الصلاة والسلام على أبي سفيان لعلمه بصحة ما ذكرت له هندا.

قلنا: إن هذا لعجب عهدنا بكم تجعلون البيعة أقوى من علم الحاكم في مواضع، منها: ما علم قبل أن يلي الحكم، ومنها: الحدود في الزنى، والقطع، والخمر، فإنكم ترون أن يحكم في كل ذلك بالبيعة، ولا تجزؤون أن يحكم في ذلك بعلمه، وإن علمه بعد ولايته القضاء، فمرة يكون الحكم بالعلم عندكم أقوى من البيعة، ومرة تكون البيعة أقوى من العلم فكيف هذا الخبط في ظلمات الجهل، والتحكم في الدين بالباطل..

وكل ما لزم الحاكم أن يحكم فيه بعلمه فلازم له أن يحكم فيه بالبيعة، وكل ما لزمه أن يحكم فيه بالبيعة لزمه أن يحكم فيه بعلمه، لقول الله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّائِينَ بِالْقِسْطِ﴾.

وأما الصحابة - رضي الله عنهم - فروينا من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي: أن رجلا كان مع أبي موسى الأشعري وكان ذا صوت ونكاية في العدو فغنموا فأعطاه أبو موسى الأشعري بعض سهمه فأبى أن يأخذ إلا جميعاً، فغضبه عشرين سوطاً وحقن رأسه، فجمع شعره ورحل إلى عمر فدخل عليه،

يقول خصمه، ولكن بالذي أمر الله تعالى به من البيعة العادلة فقط، فظهر عظيم قويهم بالباطل - ونعوذ بالله من الخذلان.

ومن العجائب: أنهم قد خالفوا هذه الآثار التي مؤهوا بها في مكان آخر، وهو أنهم قضاوا على الغائب بإقرار وكيله عليه - وليس هذا في شيء من الأخبار أصلاً.

وأما تمويههم بعمر فإنه لا يصح عنه أيضاً؛ لأنه من طريق محمد الغفاري عن ابن أبي ذئب الجهني - ولا يدرى من هما في خلق الله تعالى - ثم عن عمرو بن عثمان بن عفان عن عمر - ولم يولد عمرو إلا ليلة موت عمر.

وأيضاً - فكيف قضية لعمر، وعلي، قد خالفوها حيث لا يجوز خلافها.

وأيضاً - فلو صحّ عن عمر فليس فيه إلا أن لا يقضى على غائب بدعوى خصمه - وهذا حق لا نكره.

وأيضاً - فإن الصحيح عن عمر، وعثمان: القضاء على الغائب إذا صحّ الحق قبله، ولا يصحّ عن أحد من الصحابة خلاف ذلك.

وأما عن عمر بن عبد العزيز فإنه ذكر عن لقمان كلاماً، وابن لقمان من أيام عمر.

ثم ليس فيه إلا أن يقضى على غائب بدعوى خصمه فقط.

وهكذا نقول. وكيف قضوا فيهما قضاء عمر بن عبد العزيز وغيره.

وأما شريح - فإنه لا يصح عنه؛ لأنه عن مجاليد، ومجالد ضعيف والطريق الأخرى: إنما فيها أنه لا يلتزم خصماً فقط.

ولو صحّ لما كان في أحد دون رسول الله ﷺ حجة، فلم يبق لهم شيء يتعلّقون به - فسقط قولهم لتعريف من البرهان.

ووجدنا الله تعالى يقول: ﴿كُونُوا قَوَّائِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ فلم يخصّ تعالى حاضراً من غائب.

وقال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ فلم يخصّ تعالى حاضراً من غائب.

فصح وجوب الحكم على الغائب كما هو على الحاضر. وما ندرى في الضلال أعظم من فعل حاكم شهّد عنده العدول بأن فلاناً الغائب قتل زيداً عمداً أو خطأ، أو أنه غضب هذه الحرّة أو تمككها، أو أنه طلق امرأته ثلاثاً، أو أنه غضب هذه الأمة من هذا، أو تمكك مسجداً أو مقبرة، فلا يلتفت إلى كل ذلك وتبقى في

الحق أو برئ من ذلك الحق: ردّ عليه ما كان غرم، وفسخ عنه القضاء الأول؛ لأنه حق ظهر لم يكن في علم البيّنة التي شهدت أولاً، وبالله تعالى التوفيق.

١٧٨٣- مسألة: وكل من ادعى على أحد وإنكر المدعى عليه فكلفت المدعي البيّنة فقال: لي بيّنة غائبة، أو قال: لا أعرف لنفسي بيّنة، أو قال: لا بيّنة لي.

قيل له: إن شئت فدع تحليفه حتى تحضر يشك أو لعلك تجد بيّنة، وإن شئت حلفته وقد سقط حكم بيتك الغائبة جملة، فلا يقضى لك بها أبداً، وسقط حكم بيّنة تأتي بها بعد هذا عليه، ليس لك إلا هذا فقط، فأي الأمرين اختار قضيتك له به - ولم يلتفت إلى أن بيّنة في تلك الدعوى بعدها، إلا أن يكون تواتر يوجب صحة العلم وبقينه: أنه حلف كاذباً فيقضى عليه بالحق أو يقر بعد أن يكون حلف فيلزمه ما أقر به.

وقد اختلف الناس في هذا:

فروينا من طريق وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال: كان شريح يستحلف الرجل مع بيّته ويقول البيّنة بعد اليمين، ويقول البيّنة العادلة أحق من اليمين الفاجرة. وبالحكم على الخالف إذا أقام الطالب بيّنة بعد يمين المطلوب يقول سفيان الثوري، واليّن بن سعد.

وبه يقول أبو حنيفة، والثافعي، وأحمد، وإسحاق.

وقال مالك: إن عرف الطالب أن له بيّنة فاختار تحليف المطلوب فقد سقط حكم بيّته ولا يقضى بها له إن جاء بها بعد ذلك، وأما إن لم يعرف أن له بيّنة فاختار تحليف المطلوب فحلف، ثم وجد بيّنة، فإنه يقضى له بها.

وقد روي عنه أنه قال: إن قال الطالب: إن له بيّنة بعيدة ولكن أحلفه لي الآن، ثم إن حضر بيّنتي أثبت بها. فإنه يجاب إلى ذلك ويحلف له المطلوب، ثم يقضى له بيّته إذا حضرها.

وقد روي نحو هذا عن شريح.

وقال بقولنا ابن أبي ليلى، وأبو عبيد، وأبو سليمان، وجميع أصحابنا.

قال أبو محمد: لا متعلق لأبي حنيفة، ومالك، والثافعي، وأحمد بشرح؛ لأنهم قد خالفوه في تحليفه مقيم البيّنة مع بيّته، ومن الباطل أن يكون قول شريح حجة في موضع غير حجة في آخر.

وأما قول مالك: - فما نعلم أحداً قاله قبله في التفريق بين

قال جرير بن عبد الله: وأنا أقرب الناس مجلساً من عمر، فاشرج شعره فضرب به صدر عمر، وقال: أما والله لولا فقال عمر: لولا ماذا؟ صدق والله لولا النار؟ فقال: كنت ذا صوت وتكايبة في العدو، ثم قص قصته على عمر. فكتب عمر إلى أبي موسى: إن فلاناً قدم علي فاخبرني بكذا وكذا، فإن كنت فعلت ذلك به فعزمت عليك إن كنت فعلت به ذلك في ملا من الناس، فعزمت عليك لما جلست له في ملا من الناس حتى يقتص منك، وإن كنت فعلت به ذلك في خلاه لما جلست له في خلاه حتى يقتص منك فقال له الناس: اعف عنه فقال: لا والله لا أدعه لأحد، فلما قعد أبو موسى للمصاص رفع رأسه إلى السماء وقال: اللهم قد عفوت عنه.

حدثنا يونس بن عبد الله أخبرنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا محمد بن عبد السلام الحشني أخبرنا محمد بن بشر أخبرنا يحيى سعيد القطان أخبرنا يحيى بن سعيد التيمي أخبرنا عباد بن رفاع بن رافع بن خديج قال: بلغ عمر بن الخطاب أن سعد بن أبي وقاص اتخذ باباً وقال: انقطع الصوت فارسل إليه عمر فحرقه، وأرسل محمد بن مسلمة الأنصاري وأخذ بيد سعد وأخرجه وأجلسه وقال: هنا اجلس للناس، فاعتذر إليه سعد وحلف أنه ما تكلم بذلك.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عون الله أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحشني أخبرنا محمد بن بشر أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبة عن أبي حصين قال: سمعت الشعبي قال: كتب عمر إلى أبي موسى: أنه بلغني أن ناساً من قبلك دعوا بدعوى الجاهلية: يا آل ضبة، فإذا أتاك كتابي هذا فأنهكهم عقوبة في أموالهم وأجسامهم حتى يفرقوا، إذ لم يفقهوا.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعد بن المسيب قال: قضى عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان في المفقود: أن امرأته تترص أربع سنين وأربعة أشهر وعشراً، ثم تزوج.

وهذا كله قضاء على الغائب.

ولو تبخ ذلك للصحابية بعدما يوجد من ذلك للنبي ﷺ لكثرة جداً - والذي أوردنا عن عمر، وعثمان صحيح، ولا يصح عن أحد من الصحابة خلافة أبداً، وبالله تعالى التوفيق.

١٧٨٢- مسألة: وكل من قضى عليه بيّنة عدل بغرامة أو غيرها، ثم أتى هو بيّنة عدل: أنه كان قد أدى ذلك

علم الطالب بأن له بيعةً ويمنّ جهله بذلك.

وهو قول لم يأت به قرآن، ولا سنة، ولا قول متقدم ولا قياس.

فإن قالوا: إذا علم أن له بيعةً ثم أحلفه فقد امتنع بيعةً.

فقلنا: ما فعل ولا أخبر أنه أسقطها.

وكذلك أيضاً إذا لم يعلم بأن له بيعةً فحلف خصمه فقد أسقط بيعةً أيضاً ولا فرق.

وأما قول أبي حنيفة، والثافعي، ومالك، وأحمد، في قضائهم بالبيعة بعد بين المنكر، فإن قولهم: البيعة العادلة خير من اليمين الفاجرة، فقول صحيح لو أيقنا أن البيعة عادلة عند الله عز وجل، وأن بين الخالف فاجرة بلا شك، وأما إذا لم يوقن أن البيعة صادقة، ولا أن اليمين فاجرة، فليست الشهادة أول من اليمين، إذ الصدق في كليهما ممكن والكذب في كليهما ممكن، إلا بنص قرآن أو سنة تامرنا بإفناذ البيعة، وإن حلف المنكر لا يعتد به ولا يوجد في ذلك نص أصلاً - فسقط هذا القول يمين، بل وجدنا النص بمثل قولنا - والحمد لله رب العالمين:

كما روينا من طريق مسلم بن الحجاج أخبرنا زهير بن حرب، وإسحاق بن إبراهيم - هو ابن إراهويه - جميعاً عن أبي الوليد الطيالسي أخبرنا أبو عوانة عن عبد الملك بن عمير عن غلظة بن وإبل بن حجر قال: كنت عند رسول الله ﷺ فأتاه رجلان يختصمان في أرض فذكر أن رسول الله ﷺ قال: للطالب: يمين؟ قال: ليس لي بيعة، قال: يمينه قال: إذا نغيب بها - يعني بما لي قال رسول الله ﷺ: ليس لك إلا ذلك*.

فنص عليه الصلاة والسلام على أنه ليس للطالب إلا بيعة أو يمين المطلوب - فصح يقينا: أنه ليس إلا أحدهما لا كلاهما وبطل أن يكون له كلا الأمرين يمين.

فإن قيل: فإنكم تحكمون للطالب بعد بين المطلوب بالتواتر، ويعلم الحاكم ويقرأوه.

قلنا: نعم، وكل هذا ليس بيمين، لكنه يمين الحق، ويقين الحق فرض إنفاذه، وليست شهادة العدول كذلك، بل يمكن أن يكونوا كاذبين، أو مغفلين، ولولا النص بقبوحهم وبإلغائهم ما حكمنا بشيء من ذلك بخلاف يقين العلم، وبالله تعالى التوفيق.

١٧٨٤ - مسألة: فإن لم يكن للطالب بيعة وأبي

المطلوب من اليمين: أجبر عليها - أحب أم كره - بالأدب، ولا يقضى عليه بنكوله في شيء من الأشياء أصلاً، ولا ترد اليمين

على الطالب البيعة. ولا ترد بين أصلاً، إلا في ثلاثة مواضع فقط:

وهي القسامة: فيمن وجد مقتولا، فإنه إن لم تكن لأوليائه بيعة حلفت خسون منهم، واستحقوا القصاص أو الذية، فإن أبوا حلفت خسون من المدعى عليهم وبرئوا، فإن نكلوا أجبروا على اليمين أبداً - وهذا مكان يحلف فيه الطالبون، فإن نكلوا رد على المطلوبين.

والموضع الثاني: الوصية في السفر، لا يشهد عليها إلا كفار، وإن الشاهدين الكافرين يملغان مع شهادتهما، فإن نكلا لم يقض بشهادتهما.

فإن قامت بعد ذلك بيعة من المسلم حلفت اثنان منهم مع شهادتهما، وحكم بها، وفسخ ما شهد به الأولان، فإن نكلا بطلت شهادتهما، وبقي الحكم الأول كما حكم به - فهذا مكان يحلف فيه الشهود لا الطالب ولا المطلوب.

والموضع الثالث: من قام له بدعواه شاهد واحد عدل، أو امرأتان عدلتان، فيحلف ويقضى له، فإن نكل حلفت المدعى عليه وبرئ، فإن نكل أجبر على اليمين أبداً، فهذا مكان يحلف فيه الطالب فإن نكل رد عليه المطلوب. وفي كل ما ذكرنا اختلاف: فقالت طائفة: إن نكل المدعى عليه عن اليمين قضى عليه بدعوى الطالب دون أن يحلف.

وقال آخرون: لا يقضى عليه إلا حتى يحلف على صحته دعواه، فيقضى له حيث، فالقاتلون يقضى على المطلوب بنكوله دون أن ترد اليمين.

فكما روينا من طريق أبي عبيدة أخبرنا يزيد - هو ابن هارون - عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن أباه عبد الله باع عبداً له بشماتة درهم بالبراء، ثم إن صاحب العبد خاصمه فيه ابن عمر إلى عثمان فقال عثمان لابن عمر: أحلف بالله لقد بعت وما به من داء علمته فأبى ابن عمر من أن يحلف، فرد عليه عثمان العبد.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا حفص بن غياث عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس: أنه أمر ابن أبي مليكة أن يستحلف امرأة فابت أن تحلف، فآلزمها ذلك وروي نحو ذلك عن أبي موسى الأشعري.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن شريك عن مغيرة عن الحارث، قال: نكل رجل عند شريح عن اليمين، ف قضى عليه فقال: أنا أحلف، فقال شريح: قد مضى قضائي. وبهذا يأخذ

أحمد بن حنبل، وإسحاق في أحد قوليه.

وقال أبو حنيفة: يقضى على السائل عن اليمين في كل شيء من الأموال والفروج، والقصاص فيما دون النفس، حاشا القصاص في النفس فلا يقضى فيه بنكول المطلوب، ولا ترد اليمين على الطالب، لكن يسجن المطلوب حتى يجلف أو يقر.

وقال زفر: أقضي في النكول في كل شيء، وفي القصاص في النفس وما دون النفس.

وهو قول أبي يوسف، وعمر بن أحمد قوليهما. وقال مرة أخرى: يقضى بالنكول في كل شيء حاشا القصاص في النفس وفيما دونها، فإنه يلزم الأرض والذية بالنكول في كل ذلك ولا يقص منه.

وقالوا كلهم: من ادعى على آخر أنه سرق منه ما فيه القطع ولا بينة له: حلف المطلوب ويرى، فإن نكل غرم المال ولا قطع عليه.

وقالوا كلهم: لا يقضى عليه بالنكول حتى يدعوه إلى اليمين ثلاث مرات.

فإن أبى وتمادى قضي عليه.

وقال الحسن بن حي: إن وجد قتل في علة قوم فادعى أوليائهم قتلته ولا بينة لهم: حلف خسرون منهم بالله ما قتلناه، ثم يغرمون الذية، فإن نكلوا قتلوا قصاصاً.

وقال مالك: من ادعى حقاً من مال على منكر وأقام شاهداً واحداً حلف مع شاهده، فإن أبى قيل للمطلوب أحلف تبرأ.

فإن نكل قضي عليه بما شهد به شاهد طلبة عليه.

قال: ومن قال: أنا أنهم فلاناً بأنه أخذ لي مالا ذكر عدده - ولا أحق ذلك.

قيل للمطلوب: أحلف وتبرأ، فإن نكل قضي عليه بما ذكره المتهم دون رد يمين.

قال: من مات وترك ورثته صغاراً فأقام وصيهم شاهداً واحداً عدلاً بدين لموروثهم على إنسان:

قيل للمدعى عليه: أحلف حتى تبلغ الصغار فيحلفوا مع شاهدهم، ويقضى لهم، فإن حلف ترك حتى يبلغوا ويحلفوا ويقضى لهم، وإن نكل غرم ما شهد به الشاهد.

وقال: فيمن ادعت عليه امرأته طلاقاً، أو ادعت عليه أمته أو عبده عتاقاً، وقام عليه بذلك، شاهد واحد عدل: إنه يقال له:

أحلف ما طلقت، ولا أعقت وتبرأ.

فإن نكل قضي عليه بالطلاق والعتيق.

وقال مرة أخرى يسجن حتى يطول أمره، وحد ذلك بسنة، ثم يطلق - ومرة قال: يسجن أبداً حتى يجلف.

قال أبو محمد: أما قول مالك فظاهر الخطأ؛ لأنه متناقض: مرة يقضى بالنكول كما أوردنا، وفي سائر الدعاوى لا يقضي به، وهذه فروق ما نعلم أحداً من المسلمين فرق بها قبله ولا دليل له على تفريقه، لا من قرآن، ولا من سنة، ولا من رواية سقيمة، ولا قول أحد سبقه إلى ذلك، ولا قياس، بل كل ذلك مبطل لفروقه - فسقط هذه القول يتيقن.

وأما قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، وعمر بن الحسن: فظاهر التناقض أيضاً، وما نعلم أحداً سبقهم إلى تلك الفروق الفاسدة، ولا إلى ترديد دعائه إلى اليمين ثلاث مرات، ولا صحح ذلك قرآن، ولا سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قول أحد قبلهم، ولا قياس، بل كل ذلك مخالف لفروقه. ولا يخلو الحكم بالنكول من أن يكون حقاً واجباً أو باطلاً، فإن كان باطلاً فالحكم بالباطل لا يخل، وإن كان حقاً فالحكم به في كل مكان واجب: كما قال زفر، والحسن بن حي، وأبو يوسف، وعمر - في أحد قوليهما - إذ لم يأت قرآن، ولا سنة يفرق بين شيء من ذلك - فسقط هذا القول أيضاً جله، وما جعل الله قط الاحتياط للدم بأول من الاحتياط للفروج، والمال، والبشرة، بل الحرام من كل ذلك سواء في أنه حرام.

قال رسول الله ﷺ: «إِنْ دَسَأَكُمْ وَأَمْرُكُمُ وَأَعْرَاضُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحَرَمِ زَيْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا أَلَا هَلْ نَبَغْتُ؟ اللَّهُمَّ اشْهَدْ».

بل قد وجدنا الدم يباح بشاهدين، وجلد مائة في الزنى أو خمسين لا يباح إلا بأربعة عدول.

فصح أنه التسليم للنصوص فقط. ولم يبق في الحكم بالنكول إلا قول زفر الذي وافقه عليه أبو يوسف، وعمر بن الحسن صاحبه.

فوجدنا من حجج من ذهب إليه: أنه ذكر آية اللعان وقال: إنه لا خلاف في أن الزوج إن نكل عن الأيمان، أو نكلت هي، فإن على السائل حكماً ما يلزمه بنكول السائل المذكور: إن السجن، وإما الحد - فهذا قضاء بالنكول.

فقلنا: لا حجة لهم في هذا، لوجهين.

أحدهما: أن الزوج قاذف، فجاء النص بإزالة حد القذف

فقلنا: هذا كله باطلٌ وخلافٌ قولكم:

أما خلافٌ قولكم: لو حلف لا تقطعت الخصومة، فأنتم تقولون: إنها لا تنقطع بذلك، بل متى أقام الطالب البينة عادت الخصومة - وسائر قولكم باطلٌ. وما عليه قطع الخصومة أصلاً إلا بأحد وجهين، لا ثالث لهما:

إما بالإقرار، إن كان المدعي صادقاً، وإما باليمين، إن كان المدعي كاذباً، وعلى الحاكم قطع الخصومة بالقضاء بما توجه به البينة، أو يمين المطلوب إن لم تكن عليه بينة فقط - ولا بد من أحد الأمرين، وإما غرامة - بأن لا يوجبها قرآنٌ ولا سنة، فهي باطلٌ يبين.

ثم العجب كله: أنكم بعد قضائكم عليه بالنكول تسجنونه حتى يؤدي، قد عدتم إلى السجن الذي أنكرتم.

وهذا تلوثٌ وسخافةٌ ناهيك بها.

وقال: هو قولٌ روي عن عثمان، وابن عمر، وابن عباس، وأبي موسى، فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ. فكيف وقد روي خلافٌ هذا عن عمر، وعلي، والمقداد بن الأسود، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت - رضي الله عنهم - فما الذي جعل قول بعضهم أول من قول بعض منهم. فكيف وقد خالفوا عثمان في هذه القضية نفسها؛ لأنه لم يميز البيع بالبراءة إلا في عيب لم يعلمه البائع - وهذا خلافٌ قولكم.

ومن العجيب أن يكون حكم عثمان بعضه حجةً وبعضه ليس بحجة، هذا على أن مالك بن أنس روى هذا الخبر عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سالم عبد الله فقال فيه، عن أبيه: فأبى أن يخلف وارثه العبد فدل هذا على أنه اختار أن يرجع العبد، فردّه إليه عثمان برضاه. فبطل بهذا أن يصح عن عثمان القضاء بالنكول.

وأما الرواية عن أبي موسى فاسقط من أن يعرف أو يدري خرجها.

وأما ابن عمر فليس في ذلك الخبر: أنه رأى الحكم بالنكول جائزاً، وإنما فيه: أنه حكم عثمان، وأنتم مخالفون لعثمان في ذلك الحكم بعينه.

وأما الرواية عن ابن عباس فلا متعلق لكم بها؛ لأنه ليس فيها: أن ابن عباس ألزم الغرامة بالنكول، إنما فيه: أن ابن عباس أمر أن يستحلف المدعي عليها فابت، فألزمها ذلك - وهذه إشارة إلى اليمين، إذ ليس للغرامة في الخبر ذكرٌ أصلاً، فقول ابن عباس موافقٌ لقولنا، لا لقولكم.

عنه بأنماه الأربع ولعته الخامسة فلزمت الطاعة لذلك، فإن لم يخلف فالحق باقٍ عليه بالنص.

وأما المرأة فقد أوجب الله تعالى عليها العذاب، إلا أن تخلف، فإن حلفت درء عنها العذاب بأنماها الأربع، وغضب الله عليها في الخامسة بالنص، وإن نكلت فالعذاب عليها واجب، وليس كذلك سائر الدعاوى، بلا خلافٍ منا ومنكم.

والوجه الثاني - أنه إنما حصل لكم من هذه الآية أن حكماً ما يلزمها بالنكول، وهو عندكم السجن، ونحن نقول: إن نكول التآكل عن اليمين في كل موضع وجبت عليه يوجب أيضاً عليه حكماً ما وهو الأدب الذي أمر به رسول الله ﷺ على كل من أتى منكراً قدراً على تغييره باليد - وهو امتناعه عما أوجبه الله تعالى عليه قد أتى منكراً فوجب تغييره باليد فبطل غوهمهم بالآية في غير موضعها.

وقال أيضاً: إن الأمة مجمعة على أن لنكول المدعي عليه حكماً موجباً للمدعي حقاً، ثم اختلفوا، فقالت طائفة: هو رد اليمين.

وقالت طائفة: هو السجن والأدب.

وقالت طائفة: هو إتيان الحكم على التآكل، فبطل رد اليمين، ولا فائدة للمدعي في سجن المطلوب التآكل وتأديبه، فلم يبق إلا إلزام المدعي عليه الحكم بنكوله.

فقلنا: هذا القول في غاية الفساد، إذ زدتم فيه ما ليس منه، ولا حق لأحد عند أحد إلا أن يوجب الله تعالى في القرآن أو على لسان رسوله ﷺ قطعاً، ولا حق للمدعي على المدعي عليه في ظاهر الأمر، والحكم، إلا الغرامة إن أقر أو ثبت عليه بيمينته، أو بيمين الحاكم، أو اليمين إن أنكر فقط، فلما لم يقر، ولا قامت عليه بينة، ولا تيقن الحاكم صدق المدعي: سقطت الغرامة، ولم يبق عليه إلا اليمين التي أوجب الله تعالى، فهو حقه قبل المطلوب، فوجب أخذه به ولا بد، لا بما سواه مما لم يجب عليه - سواء كان للطالب في ذلك فائدة أو لم يكن - لأن مراعاة فائدته دعوى كاذبة دون مراعاة فائدة المطلوب.

وقال: إن قطع الخصومة حق للمدعي على المدعي عليه فلم حلف المدعي عليه لا تقطعت الخصومة، فإذا نكل فقد لزمه قطع الخصومة، وهي لا تنقطع بسجنه ولا بأدبه، فلم يبق إلا قطعها بالقضاء عليه بما يدعيه الطالب، وكان في سجنه قطع له عن التصرف، وذلك لا يجوز، فتصف الخصومة، فلم يبق إلا الحكم بالنكول.

يَرُدُّ الْيَمِينُ.

وَرَوَى هَذَا أَيْضًا عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، وَسَوَّارِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَنَزِيِّ الْقَاضِي - هُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ - وَاحِدٌ قَوْلِي إِسْحَاقَ.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَوْلَانِ.

أَحَدُهُمَا: رَدُّ الْيَمِينِ جَمْلَةً عَلَى الْإِطْلَاقِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَتَّهَمًا رَدُّ عَلَيْهِ الْيَمِينُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَتَّهَمٍ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ - وَالظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ أَنَّهُ يُلْزَمُ الْمَطْلُوبُ الْيَمِينُ أَيْدًا، لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ عَنْهُ قَطُّ الْحُكْمُ بِالْتَّوْفِيقِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: تَرُدُّ الْيَمِينُ فِي الْأَمْوَالِ - وَلَا يَرَى رَدَّهَا فِي النِّكَاحِ، وَلَا فِي الطَّلَاقِ، وَلَا فِي الْعَتَقِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَسَائِرُ أَصْحَابِهِ: تَرُدُّ الْيَمِينُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَفِي الْقَصَاصِ فِي النَّفْسِ فَمَا دُونَهَا، وَفِي النِّكَاحِ، وَالطَّلَاقِ، وَالْعَتَاقِ - فَمَنْ أَدْعَتْ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ الطَّلَاقَ، وَعَبْدُهُ أَوْ أَمَتُهُ الْعَتَاقَ - وَمَنْ أَدْعَى عَلَى امْرَأَتِهِ النِّكَاحَ أَوْ أَدْعَتْهُ عَلَيْهِ وَلَا شَاهِدَ لَهَا وَلَا بَيِّنَةَ: لَزِمَتْهُ الْيَمِينُ: أَنَّهُ مَا طَلَّقَ، وَلَا أَعْتَقَ، وَلَزِمَتْهُ الْيَمِينُ: أَنَّهُ مَا أَنْكَحَهَا، أَوْ لَزِمَتْهَا الْيَمِينُ كَذَلِكَ، فَأَيُّهُمَا نَكَحَ حَلَفَ الْمَذْعَى - وَصَحَّ الْعَتَقُ، وَالنِّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ وَكَذَلِكَ فِي الْقَصَاصِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: أَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ - فَظَاهِرُ الْخَطِئِ لِنَتَاقِضِهِ، وَلِئِنْ كَانَ رَدُّ الْيَمِينِ حَقًّا فِي مَوْضِعٍ، فَإِنَّهُ لِحَقٌّ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَجِبُ فِيهِ الْيَمِينُ عَلَى الْمُنْكَرِ، وَلِئِنْ كَانَ بَاطِلًا فِي مَكَانٍ، فَإِنَّهُ لِبَاطِلٌ فِي كُلِّ مَكَانٍ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِإِجْبَاهِهِ فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ: قِرَآنٌ أَوْ سَنَةٌ، فَيَنْفَذَ ذَلِكَ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى وَجُودِ قِرَآنٍ وَلَا سَنَةٍ بِذَلِكَ أَصْلًا.

فَيُطْلَقُ قَوْلُ مَالِكٍ، إِذْ لَا يَعْضُدُهُ قِرَآنٌ وَلَا سَنَةٌ، وَلَا رَوَايَةٌ سَقِيمَةٌ، وَلَا قَوْلٌ صَاحِبِهِ قَبْلَهُ وَلَا قِيَاسٌ.

فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا رَوَى عَنْ الصَّحَابَةِ فِي الْأَمْوَالِ.

قُلْنَا: بَاطِلٌ، لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ جَمْلَةً.

وَرَوَى عَنْ عَمْرِو، وَالْمُقَدَّادِ فِي التَّرَاهِمِ فِي الدِّينِ، فَمَنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنْ تَقْسِمُوا عَلَى ذَلِكَ سَائِرَ الْأَمْوَالِ، وَسَائِرَ الدَّعَاوَى مِنَ الْغُصُوبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَمْ تَقْسِمُوا عَلَيْهِ كُلَّ دَعْوَى، فَظَهَرَ فَسَادُ هَذَا الْقَوْلِ. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى فِي رَدِّ الْيَمِينِ عَلَى مَتَّهَمٍ، فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ تَقْسِيمٌ لَمْ يَأْتِ بِهِ قِرَآنٌ، وَلَا سَنَةٌ، وَمَا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْحُكْمِ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ الْيَمِينِ عَلَى الْكَافِرِ، وَالْكَاذِبِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَعَلَى رَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنَ الْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى،

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ أَبَا نَعِيمٍ رَوَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَسَدِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ هَذَا الْخَبَرِ، فَذَكَرَ فِيهِ: فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ فَضَمَّنَهَا.

قِيلَ لَه: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَسَدِيُّ مَجْهُولٌ - لَا يَدْرِي أَحَدٌ مِنْ هُوَ - وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَسَدِيِّ - مَتْرُوكٌ مَطْرُوحٌ.

فَيُطْلَقُ أَنْ يَصْحَ فِي هَذَا شَيْءٌ عَنِ الصَّحَابَةِ أَصْلًا. فَيُطْلَقُ الْقَوْلُ بِأَنْ يَقْضَى بِالْغَرَامَةِ عَلَى التَّكْلِ لِتَعْرِيفِهِ مِنَ الْأَدْلَةِ. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ بِرَدِّ الْيَمِينِ عَلَى الطَّالِبِ: تَكَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مُسْلِمَةَ بْنِ عُلْقَمَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هَنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: اسْتَسْلَفَ الْمُقَدَّادُ بْنُ الْأَسَدِ مِنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ سَبْعَةَ آلَافٍ دَرَاهِمٍ فَلَمَّا قَضَاهُ أَتَاهُ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ، فَقَالَ عَثْمَانُ: إِنِّهَا سَبْعَةُ آلَافٍ فَقَالَ الْمُقَدَّادُ: مَا كَانَتْ إِلَّا أَرْبَعَةُ آلَافٍ، فَارْتَفَعَا إِلَى عَمْرِو، فَقَالَ الْمُقَدَّادُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لِيَحْلِفَ أَتَاهَا كَمَا يَقُولُ، وَيَأْخُذْهَا فَقَالَ لَهُ عَمْرُو: أَنْصَفْكَ، أَحْلَفَ أَتَاهَا كَمَا تَقُولُ وَخُذْهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَهْمِ أَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ أَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ أَخْبَرَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ عَنْ أَبِي ضَمِيرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: الْيَمِينُ مَعَ الشَّاهِدِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً فَالْيَمِينُ عَلَى الْمَذْعَى عَلَيْهِ، إِذَا كَانَ قَدْ خَالَطَهُ، فَإِنْ نَكَحَ حَلَفَ الْمَذْعَى.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ شَرِيعٍ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قُضِيَ بِالْيَمِينِ فَرَدَّهَا عَلَى الطَّالِبِ فَلَمْ يَحْلِفْ لَمْ يَعْطِهِ شَيْئًا، وَلَمْ يَسْتَحْلِفِ الْآخَرَ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ بْنُ الْعَوَّامِ عَنْ اشْتَعَنْ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةَ عَنْ عَوْفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتِيَّةَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ إِذَا قُضِيَ بِالْيَمِينِ فَرَدَّهَا عَلَى الْمَذْعَى قَالِي أَنْ يَحْلِفَ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ شَيْئًا، وَقَالَ: لَا أُعْطِيكَ مَا لَا تُحْلِفُ عَلَيْهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِمَامِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ جَرِيرٍ عَنِ الْمُنِيرَةِ: أَنَّ الشَّعْبِيَّ لَمْ يَقْضِ لِلطَّالِبِ إِذْ نَكَحَ الْمَطْلُوبُ إِلَّا حَتَّى يَحْلِفَ الطَّالِبُ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هِشِيمُ أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ - هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ - عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: كَانَ شَرِيعٌ يَرُدُّ الْيَمِينُ عَلَى الْمَذْعَى إِذَا طَلَبَ ذَلِكَ الْمَذْعَى عَلَيْهِ - وَكَانَ الشَّعْبِيُّ يَرَى ذَلِكَ.

وَقَالَ هِشِيمُ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ كَانَ لَا

لكان أشبه في التّمويه على ما روي عن سريح، والأوزاعي، وغيرهما.

وقد روي عن محمد بن بشير القاضي بقرينة أنه أحلف شهوداً في تركه: بالله إن ما شهدوا به لحق.

وروي عن ابن وضاح أنه قال: أرى لفساد الناس أن يحلف الحاكم الشهود، ذكر ذلك خالد بن سعد في كتابه في أخبار فقهاء قرينة، فلو احتج أهل هذا المذهب بهذه الآية لكانوا أولى بها عن احتج في رد اليمين على الطالب، لا سيما مع ما في نصها من قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَتَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهٍ﴾ ولكن يطل هذا أنه قياس، والقياس كله باطل، إلا أنه من أقوى قياس في الأرض.

وأما حديث القسامة فاحتجاجهم به أيضاً إحدى فضائحهم؛ لأن المالكيين، والشافعيين مخالفون لما فيه: فأما المالكيون: فخالفوه جملة.

وأما الشافعيون: فخالفوا ما فيه من إيجاب القود، وكيف يستحلون الاحتجاج بحديث قد هان عليهم خلاف فيما فيه وأرادوا من ذلك تثبيت الباطل الذي ليس في الحديث منه أثر أصلاً. وأما في هذا الحديث تخليف المدعى أولاً حسينياً - بخلاف جميع الدعاوى - ثم رد اليمين على المدعى عليهم - بخلاف قولهم - فمن أين رأوا أن يقيسوا عليه ضده من تخليف المدعى عليه أولاً.

فإن نكل حلف المدعى ولم يقيسوا عليه في تبديع المدعى في سائر الدعاوى. وأن يجعلوا الأيمان في كل دعوى حسينياً، فهل في التخليط، وخلاف السنن، وعكس القياس وضعف النظر: أكثر من هذا؟

وأما خبر اليمين مع الشاهد: فحق، ولا حجة لهم فيه؛ لأن قولهم: إن النكول يقوم مقام الشاهد: باطل، لم يأت به قط قرآن، ولا سنة، ولا معقول، وقد ينكل المرء عن اليمين تصاوفاً وخشوعاً في الشهرة، ولا فمن استجار أكل المال الحرام بالباطل فلا ينكر منه أن يحلف كاذباً. وإما البيعة على المدعى، فلم يجب بعد على المنكرين، فلما أتى المدعى بشاهد واحد: كان بعد حكم طلبه البيعة، ولم يجب بعد يمين على المطلوب، فحكم النبي ﷺ للطالب بيمينه ابتداء لا رداً لليمين عليه، فإن أبى فقد أسقط حكم شاهده، وإذا أسقط حكم شاهده فلا بيعة له، وإذ لا بيعة له: فالآن وجبت اليمين على المطلوب، لا أن هاناً رد يمين أصلاً - فبطل تعلقهم بالتصويص المذكورة - والحمد لله رب العالمين.

والجوس، وعلى المشهورين بالكذب، والفسق، إلا الذي جعل من ذلك على أبي بكر الصديق وعمر، وعثمان، وعلي، وأمهات المؤمنين، وأبي ذر الغفاري، وخزيمة بن ثابت، وسائر المهاجرين، والأنصار الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ وفي هذا إبطال كل رأي، وكل قياس، وكل احتياط في الدين، مما لم يأت به نص لو انصفوا من أنفسهم.

وأما قول الشافعي - فإنهم احتجوا بآية الوصية في السفر من قول الله تعالى: ﴿تَجِبُوهُنَّ مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ قِيَسَمَانِ بِاللَّهِ إِنْ اَرْتَبْتُمْ لَا تَشْفِي بِهِ نَمَّا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا تَكُنْ مِنْ شُهَدَاءِ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْاَوْتِيَيْنِ فَإِنْ عُرِيَ عَلَى أَهْلُهَا اسْتَحَقَّا إِنَّمَا فَخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَاتَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْاَوْتِيَانِ قِيَسَمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الطَّالِبَيْنِ ذَلِكَ أَتَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهٍ أَوْ يَخَافُوا أَنْ تَرُدَّ آيَمَانُ بَعْدَ آيَمَانِهِمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا﴾.

وذكروا خبر القسامة إذ قال رسول الله ﷺ ليني حارثة في ذواتهم دم عبد الله بن سهل على يهود خير يغيب خمسون ويحكم على رجل منهم فيقتل برؤي، قالوا: أمر لم تشهده كيف تخلف؟ قال: فغيركم يهود بأيمان حسين منهم.

وذكروا وجوب اليمين على المدعى عليه، وأن رسول الله ﷺ حكم باليمين مع الشاهد فرد اليمين على الطالب من أجل شاهده، فكان الشاهد سبباً لرد اليمين، فوجب أن يكون النكول من المطلوب أيضاً سبباً لرد اليمين ولم يقض له بشهادة واحد حتى يضم إليه يمينه، فيقوم مقام شاهد آخر، كذلك لم يجوز أن يقضى له بالنكول حتى يضم إلى ذلك يمينه فيكون نكول المطلوب مقام شاهد، ويمين الطالب مقام شاهد آخر.

قال أبو محمد: أما آية الوصية في السفر فحجة عليهم لا لهم، وإن احتجاجهم بها لقضية الدهر عليهم لوجوه ثلاثة كافية:

أحدها - أنهم لا يأخذون بها فيما جاءت فيه، فكيف يستحلون الاحتجاج بآية هم مخالفون لها؟

والثاني - أنه ليس فيها من تخليف المدعى عليه، ولا رد اليمين على المدعى كلمة، لا بنص ولا بدليل، إنما فيها تخليف الشهود أولاً، وتخليف الشاهد والشاهدين، بخلاف شهادة الأول، فكيف سهل عليهم إبطال نص الآية، وأن يحكموا منها بما ليس فيها عليه، لا دليل ولا نص. إن هذه لمصيبة.

ولو احتج بهذه الآية من يرى تخليف المشهود له مع بيئته

باختلاف لا نص معه.

قال أبو محمد: ليس قول أربعة من التابعين، وروايات ساقطة لا تصح استنادها، ثم يظنون غير صادقة على سيرة من الصحابة مختلفين مما يقول: إنه إجماع إلا من لا يدري ما الإجماع، وليس ما اتفق عليه أبو حنيفة، ومالك، والشافعي: حجة على من لا يقلعهم.

قال الله تعالى: ﴿إِذَا تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ فلم يأمر عز وجل برء ما اختلف فيه إلى أحد ممن ذكرنا، فمن رد إليهم فقد خالف أمر الله تعالى - فسقط هذا القول أيضاً، وبالله تعالى التوفيق.

وأما احتجاجهم: بعمر، والمقداد، وعثمان - رضي الله عنهم - فلا حجة في قول أحد دور رسول الله ﷺ لو صح ذلك عنهم فكيف وهو لا يصح لأنه من طريق الشعبي والشعبي لم يدرك عثمان ولا المقداد فكيف عمر.

وأما الرواية عن علي نساقطة لأنها عن الحسن بن ضمرة عن أبيه - وهو متروك ابن متروك - لا يحمل الاحتجاج بروايته - فلم يصح في هذا عن أحد من الصحابة كلمة.

قال أبو محمد:

وأما قولنا: فكما روينا من طريق وكيع أخبرنا إسماعيل بن أبي خالو عن الشعبي قال: كان بين أبي بن كعب، وعمر بن الخطاب منازعة وخصومة في حائط فقال: بيني وبينك زيد بن ثابت فأتياه فضربا عليه الباب، فخرج فقال: يا أمير المؤمنين ألا أرسلت إلي حتى أتيتك، فقال له عمر: في بيته يؤتى الحكم، فأخرج زيد وسادة فالتفها، فقال له عمر: هذا أول جورك وأبى أن يجلس عليها، فتكلم فقال زيد لأبي بن كعب: يتشك؟ وإن رأيت أن تعفي أمير المؤمنين من اليمين فاعف، فقال عمر: تقضي علي باليمين ولا أحلف؟ فحلف. فهذا زيد لم يذكر رد بين ولا حكما بنكول، بل أوجب اليمين على المنكر قطعاً إلا أن يسقطها الطالب، وهذا عمر ينكر أن يحكم الحاكم باليمين ولا يحلف المنكر - وهو قولنا نصاً.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان قال: كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري في رسالة ذكرها: البيعة على من ادعى واليمين على من أنكر - فلم يذكر نكولاً ولا رد بين.

حدثنا حامد بن أحمد أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن أيمن أخبرنا محمد بن إسماعيل الصائغ أخبرنا

وذكر بعضهم رواية هائلة: رويناها من طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي عن أصبغ بن الفرج عن ابن وهب عن حيوة بن شريح: أن سالم بن غيلان التجبي أخبره أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَتْ لَهُ طَلِيقَةٌ عِنْدَ أَخِيهِ فَقَدْ لَيْسَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ وَالْمَطْلُوبُ أَوَّلُ بِالْيَمِينِ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الطَّالِبُ وَأَخَذَ».

قال أبو محمد: هذا مرسل ولا حجة في مرسل عندنا ولا عند الشافعيين - ثم لو صح لكان حجة على المالكيين، لأنهم مخالفون لما فيه من عموم رد اليمين في كل طلبية طالب، ولا خلاف في أن أوله في كل دعوى من دم، أو نكاح، أو طلاق، أو عتاق، أو غير ذلك، فتخصيصهم آخره في الأموال باطل وتناقض، وخلاف للخبر الذي هوها به، وهذا قبيح جداً.

وقال مالك في موطنه في باب اليمين مع الشاهد في كتاب الأضيء: أرايت رجلاً ادعى على رجل مالا ليس يجلف المطلوب: ما ذلك الحق عليه، فإن حلف بطل ذلك عنه وإن أبى أن يجلف ونكل عن اليمين حلف طالب الحق أن حقه حق وثبت حقه على صاحبه - فهذا ما لا اختلاف فيه عند أحد من الناس، ولا في بلو من البلدان، فيأتي شيء أحد هذا؟ أم في أي كتاب الله وجده؟ فإذا أقر بهذا فليقر باليمين مع الشاهد، وإن لم يكن ذلك في كتاب الله تعالى.

قال أبو محمد: وهذا احتجاج ناميك به عجيباً في الغفلة: أول ذلك قوله: إنه لا خلاف في رد اليمين بين أحد من الناس، ولا في بلو من البلدان - فلو كان خفي عليه قضاء أهل العراق بالنكول فإنه لعجب.

ثم قوله: إذا أقر برء اليمين - وإن لم يكن في كتاب الله تعالى فليقر - باليمين على الشاهد - وإن لم يكن في كتاب الله تعالى - فهذا أيضاً عجيب آخر؛ لأن اليمين مع الشاهد ثابت عن رسول الله ﷺ فهو في كتاب الله عز وجل قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾.

وأما رد اليمين على الطالب إذا نكل المطلوب - فما كان قط في كتاب الله تعالى، ولا في سيرة رسوله ﷺ بين الأمرين فرق، كما بين السماء والأرض. وإذا وجب الأخذ بما جاءت به السنة، وإن لم يوجب في لفظ آيات القرآن فما وجب قط من ذلك أن يؤخذ بما لا يوجد في القرآن، ولا في سيرة رسول الله ﷺ.

وأما أبو ثور فإنه قال: إذا نكل المطلوب عن اليمين وأحلف الحاكم الطالب فقد اتفقتنا على وجوب القضاء له بتلك الدعوى ما لم يحلف الطالب فلم تنق على القضاء له بتلك الدعوى فوجب القول بما أجمعنا عليه، وإن لا يقضى على أحد

مِنْهُمْ، فَإِنْ تَنَاهَمَ لِأَنْفُسِيَا مَلَكًا، بَلْ أَحْسَنَ نَهْيًا عَنْ ثَلَاثَةِ أَيْضًا مِنْهُمْ أَوْ أَرْبَعًا، إِلَّا أَنْ الْمَوَاقِفَ لِقَوْلِنَا أَصَحُّ، لِأَنَّهَا عَنْ الشَّعْبِيِّ فِي ذِكْرِ قَضِيَّةٍ بَيْنَ عُمَرَ وَأَبِي قُصَيْسٍ فِيهَا زَيْدٌ بِنٌ ثَابِتٌ بَيْنَهُمَا وَالشَّعْبِيُّ: قَدْ لَقِيَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ وَصَحْبِهِ وَأَخَذَ عَنْهُ كَثِيرًا - فَهَلْهُ أَقْرَبُ بِلَا شَكٍّ إِلَى أَنْ تَكُونَ مُسْتَنْدَةً مِنْ بَلَدِكَ الَّتِي لَمْ يَلْقَ الشَّعْبِيُّ أَحَدًا مِنْ ذَكَرٍ فِي بَلَدِكَ الْقِصَّةَ وَلَا أَذْرَكَ بِقَوْلِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مِنَ التَّجَبُّبِ أَنْ يَجُوزَ أَهْلُ الْجَنْبَلِ وَالْبَوَادِي لَأَبَى خِيفَةً أَنْ لَا يُفَضِّيَ بِالْكُؤُلِ، وَلَا يَرُدَّ التَّيْمِينَ، لَكِنْ بِالْأَخْذِ بِالتَّيْمِينَ وَلَا يُدْ فِي بَعْضِ الدَّعَاوَى دُونَ بَعْضِ بَرَاءَتِهِ - وَجُوزَ يَمْلُ ذَلِكَ لِإِمْلَاكِ فِي دَعْوَى الطَّلَاقِ وَالْعَسَاقِ، وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ اتَّبَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الدَّعَاوَى، إِنْ هَذَا لَمُتَّجَبٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَإِذَا قَدْ بَطَلَ الْقَوْلُ بِالْقَضَاءِ بِالْكُؤُلِ، وَالْقَوْلُ يَرُدُّ التَّيْمِينَ عَلَى الطَّلَاقِ إِذَا تَكَلَّمَ الْمَطْلُوبُ، يُتَعَرَّى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ عَنْ ذَلِيلٍ مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ مِنَ السُّنَنِ.

وَيُطَلَّ أَنْ يُصَحَّ فِي أَحَدِهِمَا قَوْلٌ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَالْوَجِبُ أَنْ نَأْتِيَ بِالْبُرْهَانِ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا. وَيَاللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَدْ صَحَّ مَا قَدْ أَوْرَدْنَاهُ آتِفًا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقَضَاءِ بِالتَّيْمِينَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ «لَوْ أُعْطِيَ النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَا دَعَى نَاسٌ دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَمَا قَدْ آتَيْنَاهُ بِهِ قَبْلُ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُبَيِّنُكَ أَوْ يَبِينُهُ لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ».

فَصَحَّ بَيِّنًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى الْمُدْعَى بِدَعْوَاهُ دُونَ بَيِّنَةٍ، قَبِيلٌ بِهَذَا أَنْ يُعْطَى شَيْئًا بِكُؤُلِ خَصْمِهِ أَوْ يَبِينِهِ إِذَا تَكَلَّمَ خَصْمُهُ؛ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ بِالْأَعْوَى.

وَصَحَّ أَنَّ التَّيْمِينَ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ، فَوَجِبَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُعْطَى الْمُدْعَى بَيِّنًا أَصْلًا إِلَّا حَيْثُ جَاءَ النَّصُّ بِأَنْ يُعْطَاهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْقَسَامَةِ فِي الْمُسْلِمِ يُوجَدُ مَقْتُولًا، وَفِي الْمُدْعَى يُقِيمُ شَاهِدًا غَدًا فَقَطْ، وَكَانَ مَنْ أُعْطِيَ الْمُدْعَى بِكُؤُلِ خَصْمِهِ فَقَطْ أَوْ يَبِينِهِ إِذَا تَكَلَّمَ خَصْمُهُ قَدْ أَخْطَأَ كَثِيرًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ أُعْطَاهُ مَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ، وَأُعْطَاهُ بِدَعْوَاهُ الْمَجْرُوءَةِ عَنْ الْبَيِّنَةِ وَأَسْفَطَ التَّيْمِينَ عَنْهُنَّ أَوْجَبَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَلَمْ يُرْثَلْ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يُعْطَاهَا الَّذِي هِيَ لَهُ - وَهُوَ الطَّلَاقُ - الَّذِي جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ الْبَيِّنَةَ فَيَأْخُذُ أَوْ يَبِينُ مَطْلُوبًا، فَإِذَا هِيَ لَهُ فَلَهُ تَرَكُّ حَقٌّ - إِنْ شَاءَ - فَطَهَرَ صِحَّةَ قَوْلِنَا بَيِّنًا.

يَعْنِي مِنْ أَبِي بَكْرٍ الْكُرْمَانِي أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ عَمَرَ الْجَمْحَرِيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي مِلْكََةَ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فِي أَمْرَاتَيْنِ كَانَتَا عَمْرِيَانِ حَرِيرًا فِي بَيْتِهِ، وَفِي الْحَجَرَةِ حَدَّثَ، فَاخْرَجَتْ.

إِحْدَاهُمَا يَدَاهُ تَشْخَبُ دَمًا فَقَالَتْ: أَصَابَتِي هَذَا، وَانْكَرْتُ الْآخَرَى، قَالَ: فَكَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى أَنَّ التَّيْمِينَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ أُعْطُوا بِدَعْوَاهُمْ لَا دَعَى نَاسٌ دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ، ادْعَاهَا فَاقْرَأْ عَلَيْهَا: «إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا» (الْآيَةُ)، قَالَ ابْنُ أَبِي مِلْكََةَ فَقَرَأَتْ عَلَيْهَا، فَاعْتَرَفَتْ: «فَهَذَا فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَمْ يَنْسُ إِلَّا بِإِجَابِ التَّيْمِينَ فَقَطْ، وَاطَّلَعَ أَنْ يُعْطَى الْمُدْعَى بِدَعْوَاهُ وَلَمْ يَسْتَنْ فِي ذَلِكَ تَكْوَلُ الْمَطْلُوبُ وَلَا رَدُّ التَّيْمِينَ أَصْلًا».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا سُتَيْلُ التَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ قَالَ: لَا أَرُدُّ التَّيْمِينَ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْكَشَّورِيِّ عَنْ الْحَذَّافِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا سُتَيْلُ التَّوْرِيِّ قَالَ: كَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَالْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ لَا يَرَيَانِ التَّيْمِينَ - بَعْضِي لَا يَرَيَانِ رَدُّهَا - عَلَى الطَّلَاقِ إِذَا تَكَلَّمَ الْمَطْلُوبُ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا قَوْلَ أَبِي خِيفَةَ: أَنَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِالْأَمْرِ يَأْتِي عَنْ التَّيْمِينَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ التَّيْمِينَ عَلَى الطَّلَاقِ، وَلَا يُفَضِّي عَلَيْهِ بِالْكُؤُلِ، لَكِنْ يَسْجُنُ أَبَدًا حَتَّى يَخْلِفَ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ إِفْسَاقَ دَعْوَتِهِ عَلَيْهِ أَمْرَهُ طَلَاقًا وَأَمْرَهُ أَوْ عَهْدَهُ عَقَاقًا وَأَقَامُوا شَاهِدًا وَاحِدًا غَدًا بِذَلِكَ أَنَّهُ يَلْزُمُهُ التَّيْمِينَ، وَأَنَّهُ لَا يُفَضِّي عَلَيْهِ بِالْكُؤُلِ، وَلَا يَرُدُّ التَّيْمِينَ، لَكِنْ يَسْجُنُ أَبَدًا حَتَّى يَخْلِفَ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابِنَا: فِي كُلِّ شَيْءٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ:

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّكُمْ رَدَّدْتُمُ الرُّوَابِيَةَ فِي رَدِّ التَّيْمِينَ بِأَنَّهَا عَنْ الشَّعْبِيِّ - وَلَمْ يُذْرِكْ عُثْمَانُ، وَلَا الْهَدَادَ، وَلَا عُمَرَ - ثُمَّ ذَكَرْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ رَوَايَةَ حُكُومَةِ كَانَتْ بَيْنَ عُمَرَ وَأَبِي.

فَقُلْنَا: لَمْ نَرُدِّ شَيْئًا مِنْ هَذَا كُلِّهِ احْتِجَاجًا لِأَنْفُسِنَا فِي تَضَمُّنِ مَا قُلْنَا، وَتَوَكُّدُ بِاللَّهِ مِنْ أَنْ نَرَى فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّةً فِي الدِّينِ، وَلَكِنْ تَكْلِيْفًا لِمَنْ قَدْ سَهَّلَ الشُّطْرَانُ لَهُ الْكَذِبَ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ فِي دَعْوَى الْإِجْمَاعِ مُجَافَةً، حَيْثُ لَا يَجِدُ إِلَّا رَوَايَاتٍ كُلَّهَا خَالِكَةٌ، بِظُنُونِ كَاتِبَةٍ، عَلَى ثَلَاثَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ قَدْ رَوَى مِنْهَا بِخِلَافِهَا عَنْ ثَلَاثَةِ آخَرِينَ

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَوَدَّوْا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

فمن أطلق للمطلوب الامتناع من اليمين ولم يأخذ بها - وقد أوجبه الله تعالى عليه - فقد أعانته على الإثم والعدوان، وعلى ترك ما افترض الله تعالى عليه إلزامه إياه وأخذه به.

وقد ذكرنا في كلامنا في الإمامة "قول رسول الله ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ يَدُهُ إِنْ اسْتَطَاعَ».

فوجدنا المنتفع بما أوجب الله عز وجل أخذه به من اليمين قد أتى منكراً يبين، فوجب تغييره باليد بأمر رسول الله ﷺ والتغيير باليد: هو الضرب فيمن لم يمتنع، أو بالسلاح في المدايع بيده، المنتفع من أخذه بالحق فوجب ضربه أبداً حتى يحبس الحق من إفراره، أو يقتله الحق، من تغيير ما أعلن به من المنكر: «وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ» ومن أطاع الله تعالى فقد أحسن.

وأما السجُن: فلا يختلف اثنان في أن رسول الله ﷺ لم يكن له قط سجن، وبالله تعالى التوفيق.

وقد لاح بما ذكرنا أن قولنا ثابت عن ابن عباس كما آوردنا، ولا يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلافه - والحمد لله رب العالمين.

١٧٨٥ - مسألة: وليس على من وجبت عليه بين

أن يخلف إلا بالله تعالى، أو باسم من أسماء الله تعالى في مجلس الحاكم فقط، فيما شاء من قعود أو قيام أو غير ذلك من الأحوال، ولا يبالى إلى أي جهة كان وجهه.

وقد اختلف الناس في هذا:

فروينا عن مالك أنه بلغه أنه كتب إلى عمر بن الخطاب رجلاً من العراق: أن رجلاً قال لامرأته: حبلك على غاربك، فكتب عمر إلى عامله أن يوافيه الرجل بمكة في الموسم، ففعل، فأنه الرجل - وعمر يطوف بالبيت - فقال لعمر: أنا الرجل الذي أمرت أن أجلب عليك فقال له عمر: أشدك برب هذه البنية ما أردت بقولك "حبلك على غاربك" الفراق فقال له الرجل: لو استخلفتني في غير هذا المكان ما صدقتك، أردت بذلك الفراق قال عمر: هو ما أردت.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد أن رجلاً قال لامرأته في زمن عمر: حبلك على غاربك ثلاث مرات فاستحلقه عمر بين الركن والمقام فقال: أردت الطلاق ثلاثاً، فامضاه عليه.

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الملك بن أبي سليمان العزمي عن عطاء بن أبي رباح: أن رجلاً قال لامرأته: حبلك على غاربك، فقال ابن مسعود فكتب إلى عمر، فكتب عمر بأن يوافيه بالموسم، فوافاه - وذكر الحديث.

ومن طريق الكشوري عن الخدافي عن عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري قال: استحلقت معاوية في دم بين الركن والمقام.

وذكر الشافعي بغير إسناد: أن عبد الرحمن بن عوف أنكر التحليف عند الكعبة إلا في دم أو كثير من المال.

وأما فعل معاوية المذكور: فلأننا:

روينا عن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن معاوية أحلف مصعب بن عبد الرحمن بن عوف، ومعاذ بن عبيد الله بن معمر، وعقبة بن جعونة بن شعوب الليثي في دم إسماعيل بن هبار بين الركن والمقام - وهؤلاء مدنيون استجلبهم إلى مكة.

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن شريح قال: يستحلقت أهل الكتاب بالله حيث يكرهون.

وبه إلى سفيان عن أيوب السخني عن ابن سيرين أن كعب بن سوار أدخل يهودي الكنيسة ووضع التوراة على رأسه واستحلقت باللو.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أيوب السخني عن ابن سيرين أن كعب بن سوار كان يخلف أهل الكتاب - يعني النصارى - يضع الإنجيل على رأسه، ثم يأتي به إلى المذبح فيحلف باللو.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا محمد بن عبيد عن إسحاق بن أبي مسيرة قال: اختصم إلى الشعبي مسلم ونصراني، فقال النصراني: أحلف بالله فقال له الشعبي: لا، يا خبيث! قد فطنت في الله، ولكن اذهب إلى البيعة فاستحلقتهم يستحلقت به مثله.

ومن طريق مالك عن داود بن الحصين أنه سمع أبا غطفان بن طريف المري يقول: اختصم زيد بن ثابت، وابن مطيع إلى مروان في دار، قضى مروان على زيد باليمين على المنبر فقال له زيد: أحلف له مكاني، فقال له مروان: لا، والله إلا في مقاطع الحقوق، فجعل زيد يخلف أن حقه الحق، ويبأى أن يخلف على المنبر فجعل مروان يعجب من زيد.

وقد روي أن عمر بن عبد العزيز أحلف عمال سليمان عند الصخرة في بيت المقدس.

بالله فقط.

وعن زيد بن ثابت الخلف بالله فقط - وهو عنه، وعن عثمان في غاية الصحة.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا هشيم أخبرنا المغيرة بن مقسم قال: كتب عمر بن عبد العزيز في أهل الكتاب أن يستحلّفوا بالله .

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا إسماعيل بن سالم سمعت الشعبي يقول في كلام كثير: إن لم يقيموا البيعة فيمنه بالله .

ومن طريق أبي عبيد عن مروان بن معاوية الفزاري عن يحيى بن ميسرة عن عمرو بن مرة قال: كنت مع أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود وهو قاضي فاختصم إليه: مسلم، ونصراني، فقضى باليهن على النصراني فقال له المسلم: استحلّفه في البيعة، فقال له أبو عبيدة: استحلّفه بالله "وخلّ سبيله.

وغوه عن عطاء.

وعن مسروق: استحلّفهم بالله فقط..

ومن طريق إبراهيم النخعي: يستحلّفون بالله "ويغلظ عليهم بدينهم.

وعن شريح: أنه كان يستحلّفهم بدينهم.

وقد ذكرناه قبل عن الشعبي.

وأما المتأخرون - فإن أبا حنيفة قال: يستحلّف المسلم والكافر في مجلس الحاكم.

فأما المسلم فيستحلّف بالله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الطالب الغالب الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية . ويستحلّف اليهودي "بالله الذي أنزل التوراة على موسى . ويستحلّف النصراني "بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى . ويستحلّف المجوسي "بالله الذي خلق النار .

وكل هذا هو قول الشافعي، إلا أنه لم يذكر في التحليف الطالب الغالب - ورأى أن يخلف في عشرين ديناراً أو في جراح العمود عند المقام بمكة، وعند منبر النبي ﷺ بالمدينة، وأن يخلف سائر أهل البلاد في جوامعهم.

وأما ما دون عشرين ديناراً ففي مجلس الحاكم. ورأى أن يخلف الكفار حيث يعظمون.

وقال مالك: يخلفون في ثلاثة دراهم فصاعداً في مكة عند المقام، وفي المدينة عند منبر النبي ﷺ وأما سائر أهل البلاد فحيث

ومن طريق الكشوري عن الحذافي عن عبد الرزاق عن إسرائيل عن سنان بن حرب عن الشعبي: أن أبا موسى الأشعري أحلف يهودياً بالله تعالى: فقال الشعبي: لو أدخله الكنيسة. فهذا يوضح أن أبا موسى لم يدخله الكنيسة.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا أزهر السمان عن عبد الله بن عون عن نافع أن ابن عمر كان وصي رجل فاته رجل يصك قد درست أسماء شهوده، فقال ابن عمر: يا نافع انهب به إلى المنبر فاستحلّفه فقال: يا ابن عمر أتريد أن تسمع في الذي يسمعي، ثم يسمعي هاهنا فقال ابن عمر: صدق فاستحلّفه، وأعطاه ليأه.

قال أبو محمد: ليس في هذا أن ابن عمر كان يرى رد اليمن على الطالب، وقد يكون ذلك الصلح براءة من حق على ذلك الرجل فحقه اليمن، إلا أن يقيم بيعة بالبراءة.

ومن طريق وكيع عن شريك عن جابر عن رجل من ولد أبي الهيثم أن علي بن أبي طالب بعث أبا الهيثم قاضياً إلى السواد، وأمر أن يحلفهم بالله. ففي هذا: عن عمر بن الخطاب وابن مسعود: جلب رجل من العراق إلى مكة للحكم وإحلافه عند الكعبة، واستحلاف معاوية في دم بين الركن والمقام، وإنكار عبد الرحمن بن عوف الاستحلاف عند الكعبة، إلا في دم أو كثير من المال.

وعن شريح، والشعبي: استحلاف الكفار حيث يعظمون.

وكذلك كتب بن سوار - وزاد: وضع التوراة على رأس اليهودي، والإنجيل على رأس النصراني.

وعن مروان: أن الاستحلاف بالمدينة عند منبر النبي ﷺ.

وعن عمر بن عبد العزيز استحلاف العمال عند صخرة بيت المقدس.

وعن ابن عمر، وعلي، وزيد، وأبي موسى الأشعري: الاستحلاف بالله فقط حيث كان من مجلس الحاكم. وهو عن ابن عمر، وزيد في غاية الصحة.

وكذلك عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود على ما نذكره بعد هذا - إن شاء الله تعالى.

وأما ماذا يخلفون - فقد ذكرنا قبل هذا في باب الحكم بالتكول تخلف عثمان لابن عمر بالله فقط.

وعن زيد بن ثابت الخلف بالله لقد باع العبد وما به داء يعلمه.

وذكرنا أنفاً عن علي، وأبي موسى استحلاف الكفار

يعظم من الجوامع - ونخرج المرأة المستورة لذلك ليلا.

وأما ما دون ثلاثة دراهم ففي مجلس الحاكم. ويحلف المسلم والكافر بالله الذي لا إله إلا هو.

وقال أحمد بن حنبل: يحلف المسلم بالله في مجلس الحاكم في المصحف.

وأما الكافر.

فكما قال الشافعي فيهم سواء سواء.

وما روينا مثل قول مالك إلا عن شريح من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم، أخبرنا داود عن الشعبي عن شريح: أنه قال في كلام كثير: ويمتنع بالله الذي لا إله إلا هو يعني على المطلوب.

قال أبو محمد: أما قول أبي حنيفة، والشافعي فيما يستحلف به المسلم فما ندرى من أين أخذه، ولا متعلق لهم فيه بقرآن، ولا بسنة صحيحة، ولا سقيمة، ولا بقول أحد قبل أبي حنيفة.

وقال بعضهم:

قلنا على سبيل التأكيد في اليمين.

قلنا: ما هذا بتأكيد؛ لأن الله تعالى إذا ذكر باسمه اقتضى القدرة والعلم وأنه لم يزل، وأنه خالق كل شيء، واقتضى كل ما يغير به عن الله تعالى، فإن أردت أن تسلكوا مسلك الدعاء والتعبير فكان أولى بكم أن تزيدوا ما زاده الله تعالى إذ يقول: ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُتَعَبِّدُ الْغَزِيرُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ الآية، فزيدوا هكذا حتى تفي أعماركم، وتنقطع أنفاسكم، وإنما نحن في مكان حكم لا في تفرغ لذكر وعبادة.

ثم أغرب شيء زيادة أبي حنيفة في أسماء الله تعالى: الطالب الغالب، فما ندرى من أين وقع عليه، ومن كثرة كلامه بما لم يؤمر به، ولا نذب إليه: كثرة خطؤه - ونعوذ بالله من الضلال.

فإن قالوا: قصدنا بذلك التخليط.

قلنا: فاجلبوهم من العراق وغيرها إلى مكة فهو أشد تغليظا كما روي عن عيسى، أو حلقوهم في المصحف كما قال أحمد بن حنبل، فهو أشد تغليظا، وحلقوهم بما ترونه أمانا من الطلاق، والعناق، وصدقة المال، فهو عندكم أغلظ وأوكد من اليمين بالله، فأي شيء قالوا رد عليهم في هذه الزيادات التي زادوها ولا فرق. أو نقول: حلقوهم به عليه لعنة الله إن كان كاذبا، فيأثم على الملاعن، أو ردوا عليه الأمان كذلك.

وأما قوله وقول الشافعي: أن يحلف النصراني بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى فعجيب، ولا ندرى من أين أخذه، فما في الأمر لهم بهذه اليمين قرآن، ولا سنة صحيحة، ولا سقيمة، ولا قول صاحب أصلا. وأعجب شيء جهل من يحلفهم بهذا، وهم لا يعرفونه ولا يقرؤون به، ولا قال نصراني قط: إن الله أنزل الإنجيل على عيسى، وإنما الإنجيل عند جميع النصارى - لا نخشي منهم أحدا - أربعة تواريخ: ألف أحدها: متى - وألف الآخر: يوحنا - وهما عندهم حواريان. وألف الثالث: مرقس - وألف الرابع: لوقا، وهما تلميذان لبعض الحواريين عند كل نصراني على ظهر الأرض. ولا يختلفون: أن تأليفها كان على سنين من رفع عيسى عليه السلام.

فإن قالوا: حلفناهم بما هو الحق..

قلنا: فحلقوهم بالقرآن فهو حق.

فإن قالوا: هم لا يقرؤون به.

قلنا: وهم لا يقرؤون بأن الإنجيل أنزله الله تعالى على عيسى عليه السلام ولا فرق.

وأما تحليفهم اليهود بالله الذي أنزل التوراة على موسى فإنهم موهو في ذلك بالخبرين الصحيحين.

أحدهما: من طريق البراء: أن رسول الله ﷺ «مر عليه يهودي مخمّم مجلوف، فدعا رجلا من علمائهم فقال: أشهدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى أنك إذا تجدون حد الزاني في كتابكم؟ قال: لا، ونولا أنك أشدنتني بهذا ما أخبرتك به حد الرجم».

والآخر: من طريق أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ قال لليهودي: أشهدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى ما تجدون في التوراة على من زنى إذا أحصن قالوا: يحتم وتجبته، وتساب ونهم سكت» - وذكر الحديث.

قال أبو محمد: وهذا لا حجة لهم فيه؛ لأن هذا التحليف لم يكن في خصوصه، وإنما كان في مناشد، ونحن لا تمنع المناشد أن يشد بما شاء من تعظيم الله عز وجل، وليس فيهما: أن رسول الله ﷺ أمر أن يحلف هكذا فكان من الزم ذلك في التحليف شاعرا ما لم ياذن به الله تعالى.

وأما قول مالك يستحلف المسلم والكافر بالله الذي لا إله إلا هو فإنهم عولوا في ذلك على خير:

رويناه من طريق أبي داود أخبرنا مسندنا أخبرنا أبو الأحوص أخبرنا عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس

صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «رَأَى عَيْسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَجُلًا يَسْرِقُ فَقَالَ لَهُ اسْرُقْتُ فَقَالَ لَا، وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَقَالَ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: آمَنْتُ بِاللَّهِ وَكَذَّبْتُ بِصَدْرِي».

قال أبو حمزة: وحتى لو صح هذا، فليس فيه أن عيسى عليه السلام أمره بأن يخلط كذلك في خصومة - ثم لو كان ذلك فيه فشرعة عيسى عليه السلام لا تلزمنا، إنما يلزمنا ما اتانا به عمدة حمزة.

وذكروا الخبر الذي:

رويناه أيضاً: من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن هشام الحراني أخبرنا عمدة بن مسلمة عن أبي عبد الرحمن عن زياد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون الأودي عن ابن مسعود ذكره «أَنَّ قَتْلَ أَبَا جَهْلٍ يَوْمَ بَدْرٍ، قَالَ: ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، قُلْتُ: اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، قَالَ: اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، قُلْتُ: اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَالَ: انْطَلِقْ فَاسْتَيْتَ، فَأَنْطَلَقْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ جَاءَكُمْ يَسْعَى بَشَلِ الطَّيْرِ يَضْحَكُ فَقَدْ صَدَّقَ، فَأَنْطَلَقْتُ فَاسْتَيْتَ ثُمَّ جِئْتُ وَأَنَا أَسْعَى وَبَشَلِ الطَّيْرِ أَضْحَكُ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: انْطَلِقْ فَإِنَّ مَكَانَهُ فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ فَأَرَيْتُهُ مَكَانَهُ، فَحَبِذَ اللَّهُ وَقَالَ: هَذَا فِرْعَوْنُ هَذِهِ الْأُمَةُ».

قال علي: وهذا خبر لا متعلق لهم به أصلاً، لوجوه: منها - أنه إسناد متكلم فيه، والصحيح: أنه إنما قتل أبا جهل إنما عرفه.

ثم إنها لم تكن خصومة، إنما كانت مناشدة.

ثم إن كانت مناشدة النبي ﷺ لابن مسعود توجب أن لا يكون التحليف في الحقوق إلا كذلك، فإن تكراره عليه الصلاة والسلام مناشدته يوجب أن تكرر اليمين على الخالف في الحقوق، وهذا باطل - فبطل ما تعلقتم به.

قال أبو حمزة: فلم يبق لهم حجة أصلاً في إيجابهم هذه الزيادة في التحليف.

فإن قالوا: هي زيادة خير.

قلنا: نعم فالزموه الصدقة، وأن يصلي أربع ركعات، فكل ذلك زيادة خير - ولا يحمل لأحد أن يلزم آخر فعل شيء معين من الذكر والبر إلا بقرآن أو سنة يوجب نصحها ذلك، وإلا فالوجب ما لا نص في إيجابه عاصي لله عز وجل متعد حدوده.

قال أبو حمزة: ووجب أن نظّر فيما يشهد بصحة قولنا

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ أَخْلَفَهُ أَخْلَفَ: بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا لَهُ عِنْدَكَ شَيْءٌ».

قال أبو حمزة: هذا حديث ساقط لوجهين.

أحدهما: أنه عن أبي يعنى - وهو مصدع الأعرج - وهو مجرح قطعت عرقوبه في التشيع.

والثاني - أن أبا الأحوص لم يسمع من عطاء بن السائب إلا بعد اختلاط عطاء، وإنما سمع من عطاء قبل اختلاطه: سفيان، وشعبة، وحماد بن زيد، والأكابر المعروفون.

وقد روينا هذا الخبر من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عطاء بن السائب عن أبي يعنى عن ابن عباس قال: «جاء رجلان يختصمان إلى رسول الله ﷺ فَقَالَ لِلْمُدْعَى: أَتَمَّ الْيَمِينُ، فَلَمْ يَقُمْ، وَقَالَ لِلْآخَرِ: أَخْلَفَ، فَخَلَفَ - بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ - فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: ادْفَعْ حَقَّهُ وَاسْكُفِرْ عَنْكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا صَنَعْتَ».

فسفيان الذي صح سماعه من عطاء يذكر أن الرجل حلف كذلك، لأن رسول الله ﷺ أمره أن يخلط كذلك، وعلى كل حال فابو يعنى لا شيء.

ثم العجب أنه لو صح لكان خلافاً للمذهب مالك في حكم الحاكم بعلمه بلا يمين.

ثم هو حديث متكرر مكذوب فاسد؛ لأن من الباطل المحال أن يكون رسول الله ﷺ يأمره باليمين الكاذبة، وهو عليه الصلاة والسلام يدري أنه كاذب فيأمره بالكذب، حاشا لله من هذا: وعلى خبر آخر: من طريق شعبة عن عطاء بن السائب عن أبي البخترى عن عبيدة السلماني عن ابن الزبير عن النبي ﷺ «أَنَّ رَجُلًا خَلَفَ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كَذِبًا فَغَيَّرَ لَهُ».

قال أبو حمزة: وهذا لا حجة لهم فيه؛ لأنه ليس فيه نص، ولا دليل على وجوب الخلط بذلك في الحقوق أصلاً، بل هو ضد قولهم: إنهم زادوا ذلك تأكيداً وتعظيماً فعلى هذا الخبر ما هي إلا زيادة تخفيف موجبة للمغفرة للكاذب في يمينه، مسهلة على الفساق أن يخلفوا بها كاذبين. ونحن لا ننكر أن يكون تعظيم الله تعالى والتوحيد له يوازن ما شاء الله أن يوازنه من المعاصي فينبهها.

قال تعالى: «إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ الشَّيْئَاتِ».

وذكروا حديثاً آخر:

رويناه من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا أحمد بن حنبل بن عبد الله حدثني أبي أخبرنا إبراهيم عن موسى بن عقبة عن

من التصريح: فوجدنا الله عز وجل يقول: «تَجِسُّوْنَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ ارْتَبْتُمْ».

وقال تعالى: «وَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتَيْهِمَا».

وقال تعالى: «فَتَشْهَدُ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ».

وقال تعالى: «وَيَنْذِرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ».

وقال تعالى: «وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ».

وقال تعالى: «قُلْ إِي وَرَبِّي».

فلم يامر الله تعالى قط أحدا بأن يزيده في الحلف على * بالله شيئا، فلا يحمل لأحد أن يزيده على ذلك شيئا موجبا لتلك الزيادة.

حدثنا يونس بن عبد الله أخبرنا أبو بكر بن أحمد بن خالد أخبرنا أبي علي بن عبد العزيز أخبرنا أبو عبيد أخبرنا إسماعيل بن جعفر - هو المقرئ - أخبرنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ».

وهذا نص جلي على إبطال زيادتهم وإيجابهم من ذلك خلاف ما أمر الله تعالى به في القرآن والسنة.

وصح: أنه عليه الصلاة والسلام «كَانَ يَحْلِفُ: لَا وَمُقَلِّبِ الْقُلُوبِ».

فصح: أن أسماء الله تعالى كلها يحلف الحالف بآياتها شاء.

قال أبو محمد: وهذا مما خالفوا فيه عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت مما صح عنهما، وما روي عن أبي موسى، وعلي، ولا يعرف لهم من الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - مخالفت في ذلك أصلا، وبالله تعالى التوفيق.

وما وجدنا قول أبي حنيفة في ذلك عن أحد قبله.

وأما قول مالك: فمن شريح وحده كما ذكرنا.

وأما قول مالك، والثوري، من حيث يحلف الناس، فقول لم يوجب قرآن، ولا سنة، ولا رواية سقيمة، وقلدوا فيها مروان. وخالفوا: زيد بن ثابت، وابن عمر، وهذا عجب جدا. وخالفوا: عمر بن الخطاب في جلبة رجلا من العراق ليحلف بمكة بحضرة الصحابة بالعراق، والحجاز، ومعاوية في جلبة من المدينة إلى مكة بحضرة الصحابة - وهم يعظمون مثل هذا إذا وافق أهواهم - وما نعلم لقولهم سلفا من الصحابة تعلقوا به، إلا أنهم شغبوا بأخبار نذكرها - إن شاء الله تعالى.

وروي عن طريق مالك عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عبد الله بن نسطاس عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ حَلَفَ عِنْدَ يَمِينِي هَذَا يَمِينُ أَيْمَةٍ تَبْرَأُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني إبراهيم بن يعقوب أخبرنا ابن أبي مريم أخبرنا عبد الله بن منيب عن عبد الله بن أبي أمامة بن ثعلبة أخبرني أبي عن عبد الله بن عطية عن عبد الله بن أنيس أخبرنا أبو أمامة بن ثعلبة، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ حَلَفَ عِنْدَ يَمِينِي هَذَا يَمِينُ كَافِرَةٍ يَسْتَحِلُّ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ عَذْلًا وَلَا صَرْفًا».

ومن طريق ابن وضاح عن أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا أبو الأحوص عن سماك عن علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه، «أن رجلا اختصما إلى رسول الله ﷺ في أرض، وأن رسول الله ﷺ قال للمدعي: أَلَاكَ يَمِينُ قَالَ: لَا، قَالَ: فَلَاكُ يَمِينُ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ فَاجِرٌ لَيْسَ بِيَالِي مَا حَلَفَ لَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ قَالَ: فَأَنْطَلِقُ لِيَحْلِفَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَّا وَاللَّهِ لَيْسَ حَلَفَ عَلَى مَالِهِ يَأْكُلُهُ ظُلْمًا لَيَقْبَلَنَّ اللَّهُ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عماد بن معمر أخبرنا حبان - هو ابن هلال - أخبرنا أبو عوانة عن عبد الملك - هو ابن عمير - عن علقمة - هو ابن وائل - عن وائل بن حجر: أنه سمع النبي ﷺ يقول للمدعي في أرض: «يَمِينُكَ قَالَ: لَيْسَ لِي، قَالَ: يَمِينُكَ، قَالَ: إِذَا يَلْعَبُ بِمَالِي قَالَ: لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ، فَلَمَّا قَامَ لِيَحْلِفَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ اقْطَعْ أَرْضًا ظُلْمًا لَيْسَ اللَّهُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَابٌ».

قال أبو محمد: هذا كل ما شغبوا به:

فأما خبر علقمة بن وائل: فإن راوي لفظه انطلق: سماك بن حرب - وهو ضعيف يقبل التلقين - ثم ليس فيه: أنه انطلق إلى المنبر، وقد يريد انطلق في كلامه ليحلف، ولا فيه أن رسول الله ﷺ أمره بالانطلاق، ولا بالقيام، ولا حجة في فعل أحد دون أن يامره رسول الله ﷺ.

وأما الخبران الأولان: فليس فيهما إلا تعظيم اليمين عند منبره - عليه الصلاة والسلام - فقط، وليس فيهما: أنه أمر - عليه الصلاة والسلام - بأن لا يحلف المطلوب إلا عنده، ونحن لم نخالفهم في هذا.

قوله.

ثم العجب كله قياسهم سائر الجوامع على مسجده عليه السلام ولا خلاف في أنه لا فضل لجامع في سائر البلاد على سائر المساجد، وأنه لو جعل مسجد آخر جامعاً وترك التجميع في الجامع لما كان في ذلك حرج أصلاً ولا كراهة، فمن أين خرجت هذه القياسات الفاسدة.

فإن قالوا: فعلنا ذلك ليزجر المبطل.

قلنا: فافعلوا ذلك في التليل والكثير، فإن الوعيد جاء في ذلك كله في القرآن والسنة سواء، حتى في قضيب من أراك، إلا إن كان القليل عندكم خفيفاً - فهذا مذهب النظام، وإبى الهذيل العلاف، ويشير بن العتمر، وهم القوم لا يتكثرون بهم.

وأيضاً: فإن الحق قد يخشى السمعة والشهرة في حمله إلى الجامع فيترك حقه، فقد حصلت بطركم على إبطال الحقوقي، وأف لهذا نظراً.

قال أبو محمد: فصح أنه لو وجبت اليمين في مكان دون مكان، وفي حال دون حال: لبيها عليه الصلاة والسلام فإذا لم يبين ذلك فلا يخص باليمين مكان دون مكان، ولا حال دون حال.

وأما مقدار ما يرى فيه مالك، والشافعي: التحليف في الجوامع، فقد ذكرنا أن الشافعي ذكر: أن عبد الرحمن بن عوف أنكر التحليف عند الكعبة إلا في دم أو كثير من المال وهذا ليس بشيء لوجه.

أولها: أنها رواية ساقطة لا يدري لها أصل ولا منبعث ولا خرج، ثم لو صححت فلا حجة في أحد دون رسول الله عليه السلام ثم إن عبد الرحمن مات زمن عثمان - رضي الله عنهما - فولي مكة يومئذ كان بلا شك من الصحابة لقرب العهد، فليس قول عبد الرحمن أولى من قول غيره من الصحابة.

ثم لم يجد عبد الرحمن في كثير المال ما حده مالك، والشافعي، وما نعلم أحداً سبق مالكاً إلى تحديد ذلك بثلاثة دراهم، ولا من سبق الشافعي إلى تحديده بعشرين ديناراً.

فإن قيل: إن في ثلاثة دراهم تقطع اليد فيها.

قلنا: ومن حد ذلك، إنما حد قوم بربع دينار، وأما بثلاثة دراهم فلا - ويعارض هذا تحديد الشافعي بأن عشرين ديناراً تجب فيها الزكاة، فمن أين وقع لهم تخصيص ذلك دون مائتي درهم التي صح فيها النص. أو يعارضهم آخرون بمقدار الذبيحة، وهذا كله غلط لا معنى له.

ولو كان هذان الخبران يوجبان أن لا يحلف المطلوب إلا عند منبره عليه الصلاة والسلام لكان مالك، والشافعي، قد خالفها في موضعين.

أحدهما: أنهما لا يحلفان عنده إلا في مقدار ما من المال لا في أقل منه، فليت شعري أين وجدنا هذا؟ وليس في هذين الخبرين تخصيص الحلف عنده في عدد دون عدد، بل فيه نص السوية بين القليل والكثير في ذلك:

كما حدثنا حماد أخبرنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي أخبرنا عبد الله بن يونس أخبرنا بقي بن مخلد أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبد الله بن غير أخبرنا هاشم بن هاشم بن عتبة أخبرني عبد الله بن نسطاس: أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله عليه السلام: «لا يحلف أحد عند مبثري هذا على يمين أيمته ولو على سؤالي أخضر إلا تبوأ مقعده من النار».

فظهر خلافهم لهذا الخبر نفسه. والموضع الآخر: أنهما يحلفان من بعد في غيره من الجوامع، فقد خالفنا هذا الخبر أيضاً، ولئن جاز أن لا يحلف من بعد عنه عليه إته جائز فيما قرب أيضاً ولا فرق، وليس للبعد والقرب حد في الشريعة، إلا أن يجد حاد برأيه فيزيد في البلاء والشرع بما لا ياذن به الله تعالى، وقد غلب من يشق عليه المشي لضغفه مائة ذراع ومن لا يشق عليه مشي حسين ميلا، فظهر فساد قولهم جملة.

وأيضاً: فقد صح عن رسول الله عليه السلام بأصح طريقين من هذين الخبرين:

ما روينا به من طريق مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن معيل بن كعب بن مالك عن أخيه عبد الله بن كعب عن أبي أمامة أن رسول الله عليه السلام قال: «مَنْ اقْطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِمِيعَةٍ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَأَوْجَبَ النَّارَ، قَالُوا: وَإِنْ كَانَ شَيْئاً يُسِيرُ يَأْ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: وَإِنْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ أَرْزَاقٍ قَالَتْهَا ثَلَاثًا».

وروينا من طريق البزار أخبرنا أحمد بن منصور أخبرنا عبد الرحمن بن يونس أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام قال: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلُمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَذَكَرَ فِيهِمْ وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالٌ امْرِئٍ مُسْلِمٍ».

قال أبو محمد: فإن كان تعظيم الحلف عند منبره عليه الصلاة والسلام موجباً لأن لا يحلف المطلوبون إلا عنده، فإن تعظيمه عليه الصلاة والسلام الحلف بعد صلاة العصر موجب أيضاً: أن لا يحلف المطلوبون إلا في ذلك الوقت، وهذا خلاف

ويقالُ لهم: أترون ما دون ما تقطع فيه اليَدُ إيساهلُ في ظلمِ المسلمينَ فيه؟ حاشَ لله من هذا، وقد وجدنا ألفَ ألفِ دينارٍ تؤخذُ غصباً فلا يجبُ فيها قطعٌ، والغصبُ والسَّرقةُ سواءٌ في أنهما ظلمٌ، وأخذُ مالٍ بالباطلِ ولعلُّ الغاصبِ أعظمُ إثماً، لاهتضامه المسلمَ علانيةً، بل لا نشكُّ في أنْ غاصبَ دينارٍ أعظمُ إثماً من سارقٍ ربعِ دينارٍ، وفي المسلمينَ من الدَّهرمِ عنده عظيمٌ لفقره، وفيهم من ألفِ دينارٍ عنده قليلٌ ليساروه، فظهرَ فسادُ هذه الأقوالِ يقيُنُ لا إشكالَ فيه - والحمدُ لله ربِّ العالمينَ.

٧٤ - كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

١٧٨٦ - مسألة: ولا يجوز أن يقبل في شيء من

الشهادات من الرجال والنساء إلا عدلٌ رضي. والعدل: هو من لم تعرف له كبيرة، ولا مجاهرة بصغيرة. والكبيرة: هي ما سئماها رسول الله ﷺ كبيرة، أو ما جاء فيه الوعيد. والصغيرة: ما لم يأت فيه وعيد.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِيبَةٍ فَقَبَلُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِبْحُوا عَلَى مَا فَتَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾.

وليس إلا فاسقٌ أو غير فاسق، فالفاسق: هو الذي يكون منه الفسق، والكبائر كلها فسوق - فسقط قبول خبر الفاسق، فلم يبق إلا العدل، وهو من ليس بفاسق.

وأما الصغائر: فإن الله عز وجل قال: ﴿إِنْ تَجَنَّبَيْتُمَا كِبَايْرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ نَكَفَرْتُ عَنْكُم مِّنَ سَيِّئَاتِكُمْ﴾.

فصح: أن ما دون الكبائر مكنة باجتناب الكبائر، وما كفره الله تعالى وأسقطه فلا يحمل لأحد أن يذم به صاحبه ولا أن يصفه به.

وكذلك من تاب من الكفر فما دونه فإنه إذا سقط عنه بالتوبة ما تاب عنه لم يجز لأحد أن يذمه بما سقط عنه، ولا أن يصفه به.

وقد اختلف الناس في هذا: فقالت طائفة: كل مسلم فهو عدلٌ حتى يثبت عليه الفسق.

كما روينا من طريق أبي عبيدة قال: أخبرنا كثير بن هشام قال: أخبرنا جعفر بن برقان قال: كتب عمر إلى أبي موسى: المسلمون عدولٌ بعضهم على بعض إلا مجرباً عليه شهادة زور، أو مجلوداً في حد، أو ظنياً في ولاء، أو قرابة.

وحديثه أيضاً: أحمد بن عمر بن أسد العدري قال: أخبرنا أبو ذر الهروي، وعبد الرحمن بن الحسن الفارسي قال: أخبرنا أبو ذر: أخبرنا الخليل بن أحمد القاضي السجستاني أخبرنا يحيى بن محمد بن صاعد أخبرنا يوسف بن موسى الطقازي أخبرنا عبيد الله بن موسى أخبرنا عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه: أن عمر كتب إلى أبي موسى فذكره كما هو - وقال عبد الرحمن بن الحسن الفارسي: أخبرنا القاضي أحمد بن محمد الكرخي أخبرنا محمد بن عبد الله العلافي أخبرنا أحمد بن علي بن محمد الوراق

أخبرنا عبد الله بن أبي سعياد أخبرنا محمد بن يحيى بن أبي عمير العدني أخبرنا سفيان عن إدريس بن يزيد الأودي عن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه قال: كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري، فذكره كما أورده.

قال أبو محمد: في هذه الرسالة ببعض هذه الأسانيد وقس الأمور بعضها ببعض وفي بعضها "واعرف الأشباه والأمثال" وعليها عون الحفيون، والمالكيون، والشافعيون، في الحكم بالقياس، ثم لم يبالوا بخلافها في أن المسلمين عدولٌ بعضهم على بعض، إلا مجرباً عليه شهادة زور، أو ظنياً في ولاء، أو قرابة. فالمالكون، والشافعيون، مجاهرون بخلاف هذا، والمسلمون عندهم على الرّد حتى تصح العدالة.

وأما أبو حنيفة: فالمسلمون عنده على العدالة حتى يظعن الخصم في الشاهد فإذا طعن فيه الخصم توقفت في شهادته حتى تثبت له العدالة. فهذا كله بخلاف قول عمر، فمرة قوله حجة، ومرة قوله ليس بحجة، وهذا كما ترى.

فإن قيل: قد رويت من طريق أبي عبيد أخبرنا الأشجعي عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم النخعي قال: العدل من المسلمون الذي لم تظهر منه رية.

ومن طريق البخاري: أخبرنا الحكم بن نافع - هو أبو اليمان - أخبرنا شعيب - هو أبي أبي حمزة عن الزهري أخبرنا حميد بن عبد الرحمن بن عوف: أن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: إن ناساً كانوا يؤخذون بالوحي على عهد رسول الله ﷺ وإن الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيراً أمناه وقرئناه، وليس لنا من سيرته شيء، والله يجاسبه في سيرته، ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه ولم نصدقته، وإن قال: إن سيرته حسنة.

قلنا: هذا خبر صحيح عن عمر، وكل ما ذكرنا عنه فمتفق على ما ذكرنا من أن كل مسلم فهو عدلٌ ما لم يظهر منه شر.

وكذلك قول إبراهيم.

وكذلك ما روي من أن عمر.

قيل له: إن شهادة الزور قد نشئت، فقال: لا يوسر رجل في الإسلام بغير العدول: معناه على ظاهره: أن العدول هم المسلمون إلا من صحت عليه شهادة زور.

حدثنا بذلك حامد عن الباجي عن عبد الله بن يونس أخبرنا بقي بن مخلد أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا وكيع

لا يسلم عبدٌ من ذنب.

وإن كانت المعاصي أكثر من أخلاق البرِّ رددتا شهادته. ولا تحجز شهادة من يلعب بالطعن ويغامر عليها. ولا من يلعب بالحمام ويطيرها. ولا من يكثر الخلف بالكذب.

قال أبو محمد: هذا كلامٌ متناقض؛ لأنه بناء على كثرة الخير وكثرة الشر - وهذا باطل؛ لأنه من ثبت عليه زنى مرة فهو فاسقٌ حتى يتوب.

ثم ردُّ الشهادة باللعيب بالحمام - وما ندري ذلك محرماً ما لم يسرق حمام الناس.

وقال الشافعي: إذا كان الأغلب والأظهر من أمره الطاعة والمرءة: قبلت شهادته، وإذا كان الأغلب من أمره المعصية، وخلاف المروءة: ردَّت شهادته.

قال أبو محمد: كان يجب أن يكتفى بذكر الطاعة والمعصية، وأمَّا ذكره المروءة هاهنا ففضولٌ من القول وفسادٌ في القضية؛ لأنها إن كانت من الطاعة فالطاعة تغني عنها، وإن كانت ليست من الطاعة فلا يجوز اشتراطها في أمور الديانة، إذ لم يأت بذلك نصٌّ قرآن ولا سنة.

وقال مالك في رواية عمه بن عبد الحكم عنه: من كان أكثر أمره الطاعة ولم يقدم على كبيرة فهو عدلٌ.

وهو قول أبي سليمان، وأصحابنا، وهو الحق كما بينا، وبالله تعالى التوفيق.

١٧٨٧- مسألة: ولا يجوز أن يقبل في الزنى أقلُّ من

أربعة رجال عدول مسلمين، أو مكان كل رجل امرأتان مسلمتان عدلتان، فيكون ذلك ثلاثة رجال وامرأتين، أو رجلين وأربع نسوة، أو رجلاً واحداً وست نسوة، أو ثمان نسوة فقط. ولا يقبل في سائر الحقوق كلها من الحدود والدماء، وما فيه القصاص والنكاح، والطلاق، والرجعة، والأموال، إلا رجلان مسلمان عدلان؛ أو رجلان وامرأتان كذلك، أو أربع نسوة كذلك - ويقبل في كل ذلك - حاشا الحدود - رجل واحد عدلٌ أو امرأتان كذلك مع بين الطالب. ويقبل في الرضاع وحده امرأة واحدة عدلة أو رجل واحد عدلٌ.

فأما وجوب قبول أربعة في الزنى فنصُّ القرآن، ولا خلاف فيه.

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِبُوهُمْ تَلَمِيذًا﴾..

أخبرنا السعدي عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه قال: قال عمر بن الخطاب: ألا لا يوسر أحدٌ في الإسلام بشهود الزور، فإننا لا نقبل إلا العدول.

روينا من طريق ابن أبي شيبة: أخبرنا ابن أبي زائدة عن صالح بن حي عن الشعبي قال: تجوز شهادة الرجل المسلم ما لم يصب حراً أو تعلم عليه خربة في دينه.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عباد بن العوام عن عوف بن الحسن أنه كان يجيز شهادة من صلى إلا أن يأتني الخصم بما يبرحه به.

فإن قيل: قد رويتم من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا جريز عن منصور عن إبراهيم لا يجوز في الطلاق شهادة ظنين ولا منهم.

قلنا: قد يمكن أن يكون خص الطلاق، لقول الله تعالى فيه: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ إِلَى قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ فلم يجوز في الطلاق بالنص إلا من عرف لا من يتهم.

قال أبو محمد: احتج من ذهب إلى أن المسلمين عدول حتى تصح الجرحه: بأنه قبل البلوغ بريء من كل جرحه، فلما بلغ مسلماً، فالإسلام خير، بل هو جامع لكل خير فقد صح منه الخير، فهو عدلٌ حتى يوقن منه بضد ذلك.

فقلنا: إذا بلغ المسلم فقد صار في نصاب من يكتب له الخير، ويكتب عليه الشر، ولا يمكن أن يكون أحد سلم من ذنب.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ ذَنْبِهِ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظُهُرِهِمْ مِنْ ذَنْبِهِ﴾.

فصح: أنه لا أحد إلا وقد ظلم نفسه واكتسب إثماً، فإذا قد صح هذا ولا بد، فلا بد من التوقف في خبره وشهادته حتى يعلم أن أحلته ذنبه في جملة الفاسقين: فنسقط شهادته بنص كلام الله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ أم في جملة المغفور لهم ما أذنوا، وما ظلّموا فيه أنفسهم، وما كسبوا من إثم بالتوبة، أو باجتناب الكبائر، والتستر بالصغائر: بفضل الله تعالى علينا.

قال أبو محمد:

وقال أبو يوسف: من سلم من الفواحش التي تحب فيها الحدود وما يشبه ما يجب فيه الحدود من العظام، وكان يؤدي الفرائض، وأخلاق البرِّ فيه أكثر من المعاصي: قبلنا شهادته؛ لأنه

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ: لَا تَقْبَلُ النِّسَاءُ إِلَّا فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ غَيْرُهُنَّ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ عَمَّارَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَالْحَكَمِ بْنِ عُثْبَةَ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ، وَقَالَ الْحَكَمُ: عَنْ عَلِيٍّ، ثُمَّ اتَّفَقَ عُمَرُ وَعَلِيٌّ: عَلَى أَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الطَّلَاقِ، وَلَا فِي النِّكَاحِ، وَلَا فِي الدُّمَاءِ، وَلَا الْحُدُودِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُثْبَانَ عَنْ الْحِجَاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ: نَضَتْ السُّنَّةُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْخَلِيفَتَيْنِ بَعْدَهُ، أَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ، وَالنِّكَاحِ، وَالطَّلَاقِ.

وَصَحَّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: أَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الطَّلَاقِ، وَلَا فِي النِّكَاحِ، وَلَا فِي الْحُدُودِ - وَأَجَازَ شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ مَعَ رَجُلٍ فِي الْيَتَمِ، وَالْوَصِيَّةِ، وَالْيَتَمِ.

وَصَحَّ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ، وَلَا فِي جِرَاحِ الْعَمْدِ، وَلَا فِي الطَّلَاقِ، وَلَا فِي النِّكَاحِ، وَلَا مَعَ رَجُلٍ وَلَا دُونَهُ، وَأَنَّهَُا جَائِزَةٌ فِي جِرَاحِ الْخَطَأِ، وَفِي الْوَصَايَا، وَفِي الدِّيُونِ مَعَ رَجُلٍ، وَفِيمَا لَا بُدَّ مِنْهُ.

وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ: فِي قَتْلِ، وَلَا فِي حَدِّ، وَلَا فِي طَلَاقٍ، وَلَا نِكَاحٍ.

وَعَنْ قَتَادَةَ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ: فِي طَلَاقٍ، وَلَا فِي نِكَاحٍ.

وَعَنْ الزُّهْرِيِّ لَا تَقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ: فِي حَدِّ، وَلَا طَلَاقٍ، وَلَا نِكَاحٍ وَلَا يَتَمَّ وَفِي - وَأَجَازَهَا: فِي الْوَصَايَا فِي الدِّيُونِ، وَفِي الْقَتْلِ.

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الطَّلَاقِ.

وَعَنْ رَبِيعَةَ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي طَلَاقٍ، وَلَا نِكَاحٍ، وَلَا حَدِّ، وَلَا يَتَمَّ - وَتَجُوزُ فِي الْيَتَمِ، وَفِي كُلِّ حَقٍّ يَتَرَاوَضُونَ فِيهِ، وَيَتَخَاطَبُونَ الْمَعْرُوفَ عَلَيْهِ.

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَقِيقَةِ: تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الدِّيَةِ.

وَصَحَّ عَنْ شَرِيعٍ: أَنَّهُ أَجَازَ شَهَادَةَ امْرَأَتَيْنِ فِي عِتَاقِهِ مَعَ رَجُلٍ.

وَصَحَّ عَنْ الشَّعْبِيِّ: يَقْبَلُ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ فِي الطَّلَاقِ، وَجِرَاحِ الْخَطَأِ، وَلَمْ يَجِزْ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي جِرَاحِ الْعَمْدِ، وَلَا فِي حَدِّ.

وَأَمَّا قَبُولُ رَجُلَيْنِ فِي سَائِرِ الْحَقُوقِ كُلِّهَا، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ فِي الدِّيُونِ الْمَوْجِلَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِذَا تَدَايَسْتُمْ بِأَيْتِنَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ - «وَأَشْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ».

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَلَّتِهِنَّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: «فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ».

وَأَدْعَى قَوْمٌ: أَنَّ قَبُولَ عَدْلَيْنِ مِنَ الرِّجَالِ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ قِيَاسٌ عَلَى نَصِّ اللَّهِ تَعَالَى فِي الطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ. وَاخْتَلَفُوا فِي قَبُولِ شَهَادَةِ النِّسَاءِ مُتَّفِرِدَاتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَفِي كِبَرِيهِنَّ مَعَ رَجُلٍ فِيمَا عَذَا الدِّيُونِ الْمَوْجِلَةِ.

وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِقَبُولِهِنَّ مُتَّفِرِدَاتٍ فِي كَمِّ يَقْبَلُ مِنْهُنَّ فِي ذَلِكَ. وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي الشَّاهِدِ وَيَمِينِ الطَّالِبِ.

فَقَالَ زُفَرٌ صَاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا تَجُوزُ قَبُولُ النِّسَاءِ مُتَّفِرِدَاتٍ دُونَ رَجُلٍ فِي شَيْءٍ أَصْلًا، لَا فِي وَلَاذَةٍ وَلَا فِي رَضَاعٍ، وَلَا فِي غُيُوبِ النِّسَاءِ، وَلَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ - وَأَجَازَهُنَّ مَعَ رَجُلٍ فِي الطَّلَاقِ، وَالنِّكَاحِ، وَالْيَتَمِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُبَيَّانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ إِلَّا فِي الدِّيْنِ.

وَرَوَيْنَا صِدْقَ هَذَا عَنْ الشَّعْبِيِّ: كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: مِنَ الشَّهَادَاتِ شَهَادَةُ لَا تَجُوزُ فِيهَا إِلَّا شَهَادَاتُ النِّسَاءِ.

وَمِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: نَضَتْ السُّنَّةُ أَنْ تَجُوزَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ غَيْرُهُنَّ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي سَرَّةَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُثْبَةَ عَنْ الْقَعْقَاعِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَحَدَهُنَّ إِلَّا عَلَى مَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ غَيْرُهُنَّ مِنْ عَوَازَاتِ النِّسَاءِ وَحَدِّهِنَّ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى عَنْ ابْنِ ضَمِيرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيٍّ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ يَتَخَاتَى بِكُونِ مَعَهُنَّ رَجُلٌ.

وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ هَذَا - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِثْلَهُ صَحَّ عَنْهُمَا.

وصَحَّ عَنْ أَبِي الشَّعْثَةِ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ: قَبُولُ النِّسَاءِ مَعَ رَجُلٍ فِي الطَّلَاقِ وَالنِّكَاحِ.

وصَحَّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُعَاوِيَةَ: قَبُولُ امْرَأَتَيْنِ فِي الطَّلَاقِ.

وعَنْ حَمَّادٍ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ: لَا تَقْبَلُ النِّسَاءَ فِي الْحُدُودِ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحُجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِ عَنْ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: أَنَّ شَرِيعًا أَجَازَ شَهَادَةَ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ عَلَى رَجُلٍ فِي صَدَاقِ الْمَرْأَةِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ جِشَامِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ يَزِيدَ - كَأَنَّهُ يُرِيدُ طَاوُسًا - قَالَ: تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي كُلِّ شَيْءٍ مَعَ الرُّجَالِ إِلَّا الزَّوْجَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا يَتَّبِعِي أَنْ يَنْظُرْنَ إِلَى ذَلِكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ - هُوَ ابْنُ هَارُونَ - عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ الْحُرَيْثِ عَنْ أَبِي لَيْلَى قَالَ: إِذَا سَكَرَ أَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَشَهِدَ عَلَيْهِ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ فَرُفِعَ إِلَى عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَأَجَازَ شَهَادَةَ النِّسْوَةِ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

وَمِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْثَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ جِرَاشِ بْنِ مَالِكٍ الْجَهْمِيِّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ عُمَانَ ثَمَلًا مِنَ الشَّرَّابِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَشَهِدَ عَلَيْهِ نِسْوَةٌ، فَكُتِبَ فِي ذَلِكَ إِلَى عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَجَازَ شَهَادَةَ النِّسْوَةِ، وَابْتَدَأَ عَلَيْهِ الطَّلَاقَ.

وَمِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو طَلْحٍ عَنْ امْرَأَةٍ: أَنَّ امْرَأَةً وَطِئَتْ صَبِيًّا فَفَتَلَتْهُ، فَشَهِدَ عَلَيْهَا أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، فَأَجَازَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ شَهَادَتَهُنَّ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ أَبِي طَلْحٍ عَنْ أَخِيهِ هِنْدٍ بِنْتِ طَلْحٍ قَالَتْ: كُنْتُ فِي نِسْوَةٍ وَصَبِيٍّ مَسْجُوعٍ، فَكَانَتِ امْرَأَةٌ قَمَرَتْ قَوْطِيسَهُ، فَقَالَتْ أُمُّ الصَّبِيِّ: قَتَلْتَهُ وَاللَّهِ، فَشَهِدَ عِنْدَ عَلِيٍّ عَشْرُ نِسْوَةٍ - أَنَا عَاشِرَتُهُنَّ - فَقَضَى عَلَيَّ عَلَيْهَا بِالْأَدْبِ وَأَعَانَهَا بِالْفَتَنِ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ عَنْ حُجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: أَجَازَ عَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ شَهَادَةَ النِّسَاءِ مَعَ الرُّجَالِ: فِي الطَّلَاقِ وَالنِّكَاحِ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ عَنْ حُجَّاجٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ: أَنَّهُ أَجَازَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي النِّكَاحِ.

وَمِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْثَى أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ حَازِمٍ الضَّرِيرُ - عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ قَالَ: لَوْ شَهِدَ عِنْدِي ثَمَانِي نِسْوَةٍ عَلَى امْرَأَةٍ بِالزَّوْنِ لَرَجَعْتَهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ قَالَ: تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرُّجَالِ فِي كُلِّ شَيْءٍ - وَتَجُوزُ عَلَى الزَّوْنِ امْرَأَتَانِ وَثَلَاثَةٌ رَجُلًا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُكَيْبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: أَنَّ رَجُلًا ادَّعَى مَنَاعَ النِّسَاءِ، فَجَاءَ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ يَشْهَدْنَ فَقُلْنَا: دَفَعْنَا إِلَيْهِ الصَّدَاقَ وَقُلْنَا: جَهَّزَهَا، فَقَضَى شَرِيعٌ عَلَيْهِ بِالْمَنَاعِ وَقَالَ لَهُ: إِنْ غَفَرَهَا مِنْ مَالِكَ - هَذَا فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ.

وَأَمَّا الْمُتَاخَرُونَ: فَلَا سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ قَالَ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ: تَقْبَلُ امْرَأَتَانِ مَعَ رَجُلٍ فِي الْقِصَاصِ، وَفِي الطَّلَاقِ وَالنِّكَاحِ، وَكُلُّ شَيْءٍ - حَاشَ الْخُدُودَ - وَتُقْبَلُ مُتَفَرِّدَاتٍ فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءُ.

وَقَالَ عُثْمَانُ النَّبِيُّ، وَسُفْيَانُ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ: يَقْبَلْنَ مَعَ رَجُلٍ فِي الطَّلَاقِ، وَالنِّكَاحِ، وَكُلُّ شَيْءٍ - حَاشَ الْخُدُودَ وَالْقِصَاصَ - وَتُقْبَلُ مُتَفَرِّدَاتٍ فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءُ، وَلَا يُقْبَلُ فِي الرِّضَاعِ إِلَّا رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَمٍ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ رَجُلٍ فِي الْحُدُودِ، وَتُصَدِّقُ الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا فِي الْوِلَاةِ: أَنَّهَا وَلَدَتْ هَذَا الْوَلَدَ، وَتُخْلَقُ نِسَبُهُ - وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ لَهَا بِذَلِكَ أَحَدٌ سِوَاهَا.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: يَقْبَلْنَ مُتَفَرِّدَاتٍ فِي عِيُوبِ النِّسَاءِ، وَمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءُ، وَلَا يُقْبَلُ فِي الرِّضَاعِ إِلَّا رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ أَوْ رَجُلَانِ.

وَقَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: يَقْبَلْنَ مُتَفَرِّدَاتٍ فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرُّجَالُ، وَلَا يَقْبَلْنَ مَعَ رَجُلٍ: لَا فِي قِصَاصٍ، وَلَا خَدٍّ، وَلَا طَلَاقٍ، وَلَا نِكَاحٍ - وَتَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ وَرَجُلٍ فِي الْعِنَقِ وَالْوَصِيَّةِ.

وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: تَقْبَلُ شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ وَرَجُلٍ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ أَوَّلُهَا عَنْ آخِرِهَا، حَاشَ الْقِصَاصَ وَالْخُدُودَ - وَتُقْبَلْنَ فِي الطَّلَاقِ وَالنِّكَاحِ وَالرُّجُوعِ مَعَ رَجُلٍ - وَلَا يُقْبَلْنَ مُتَفَرِّدَاتٍ: لَا فِي الرِّضَاعِ، وَلَا فِي اتِّقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِالْوِلَاةِ، وَلَا فِي الْأَسْتِهَاالِ لَكِنْ مَعَ رَجُلٍ - وَتُقْبَلْنَ فِي الْوِلَاةِ الْمَطْلُوقَةِ، وَعِيُوبِ النِّسَاءِ مُتَفَرِّدَاتٍ...

قَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: وَتُقْبَلْنَ مُتَفَرِّدَاتٍ فِي اتِّقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِالْوِلَاةِ، وَفِي الْأَسْتِهَاالِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا تَقْبَلُ النِّسَاءَ مَعَ رَجُلٍ وَلَا دُونَهُ: فِي قِصَاصٍ، وَلَا خَدٍّ، وَلَا طَلَاقٍ، وَلَا نِكَاحٍ، وَلَا رَجْعَةٍ، وَلَا عِنَقٍ،

وهو قول الحسن البصري، وشريح، وأبي الرزاد، ويحيى بن سبيح الأنصاري، وزبيعة، وحمام بن أبي سليمان - قال: وإن كانت يهودية كل ذلك قائله في الاستهلال، إلا الشعبي، وحمام فقالا: في كل ما لا يطلع عليه إلا النساء.

وهو قول الليث بن سعد.

وقال سفيان الثوري، يقبل في عيوب النساء، وما لا يطلع عليه إلا النساء امرأة واحدة.

وهو قول أبي حنيفة، وأصحابه.

وصح عن ابن عباس.

وروي عن عثمان، وعلي - أمير المؤمنين - وابن عمر، والحسن البصري، والزهرري.

وروي عن زبيعة، ويحيى بن سبيح وأبي الرزاد، والشعبي، وشريح، وطاوس، والشعبي: الحكم في الرضاع بشهادة امرأة واحدة.

وأن عثمان فرق بشهادتهما بين الرجال ونسائهم.

وذكر الزهرري أن الناس على ذلك - وذكر الشعبي ذلك عن القصاص جملة.

وروي عن ابن عباس أنها تختلف مع ذلك.

وصح عن معاوية: أنه قضى في دار بشهادة أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها - ولم يشهد بذلك غيرها.

وروي عن ابن عمر، وعلي، والمغيرة بن شعبة، وابن عباس: أنهم لم يفرقوا بشهادة امرأة واحدة في الرضاع.

وهو قول أبي عبيد، قال: أفني في ذلك بالفرقة - ولا أقضي بها.

وروي عن عمر: أنه قال: لو فتحنا هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين رجل وامرأته إلا فعلت.

وقال الأوزاعي: أقضي بشهادة امرأة واحدة، قبل النكاح، وأنشع من النكاح، ولا أفرق بشهادتهما بعد النكاح.

قال أبو محمد: فكان من حجة من لم ير كبر النساء منفردات، ولا يبرهن امرأة مع رجل إلا في البيوت المؤجلة فقط، أن قالوا: أمر الله تعالى في الزنى بقول أربعة، وفي البيوت المؤجلة برجلين، أو رجل وامرأتين، وفي الوصية في السفر بالثنتين من المسلمين، أو بالثنتين من غير المسلمين يخلفان مع شهادتهما، وفي الطلاق والرجعة بذوي عدل منا.

وقال رسول الله ﷺ في النعاعي في أرض «شاهدك أو

ولا نسب، ولا ولا، ولا إحصان. وتجاوز شهادتهن مع رجل في البيوت، والأموال، والوكالة، والوصية التي لا عين فيها - ويقبلن منفردات: في عيوب النساء، والأولاد، والرضاع والاستهلال - وحيث يقبل شاهد وتبين الطالب، فإنه يقضى فيه بشهادة امرأتين وتبين الطالب، ويقضى بامرأتين مع إيمان المدعي في القسامة.

وقال الشعبي: تقبل شهادة امرأتين مع رجل في الأموال كلها، وفي البني؛ لأنه مال، وفي قتل الخطأ، وفي الوصية لإنسان بمال - ولا يقبلن في أصل الوصية لا مع رجل ولا دونه - ويقبلن منفردات فيما لا يطلع عليه إلا النساء.

وقال أبو عبيد: لا تقبل النساء مع رجل إلا في الأموال خاصة.

وقال أبو سليمان: لا يقبلن مع رجل إلا في الأموال خاصة.

وأما اختلافهم في عدد ما يقبل منه حيث يقبلن منفردات.

فروينا عن عمر بن الخطاب كما ذكرنا أن مكان كل شاهد رجل امرأتان فلا يقبل فيما يقبل فيه رجلان إلا أربع نسوة.

وعن علي بن أبي طالب مثل ذلك.

وهو قول الشعبي، والشعبي في أحد قوليهما، وعطاء، وقادة في قوله جملة، وابن شبرمة، والشافعي، وأصحابه، وأبي سليمان وأصحابه، إلا أنهم قالوا: تقبل في الرضاع امرأة واحدة.

وقال عثمان الجني: لا يقبل فيما يقبل فيه النساء منفردات إلا ثلاث نسوة لا أقل.

وقالت طائفة: تقبل امرأتان في كل ما يقبل فيه النساء منفردات.

وهو قول الزهرري إلا في الاستهلال خاصة، فإنه يقبل فيه القابلة وحدها.

وقال الحكم بن عتيبة: يقبل في ذلك كله امرأتان.

وهو قول ابن أبي ليلى ومالك وأصحابه، وأبي عبيد.

وقالت طائفة: تقبل امرأة واحدة.

وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أنه أجاز شهادة القابلة وحدها.

وروي ذلك عن أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما في الاستهلال، وأن عمر ورث بذلك.

وهو قول الزهرري، والشعبي، في أحد قوليهما.

يَمِينُهُ، لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ، فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ تَعَالَى وَلَا رَسُولَهُ - عليه الصلاة والسلام - عَدَدَ الشُّهُودِ وَصِفَتَهُمْ إِلَّا فِي هَذِهِ التَّصَوُّصِ فَقَطْ، فَوُجِبَ الْوُقُوفُ عِنْدَهَا، وَأَنْ لَا تَعْتَدِيَ، وَأَنْ لَا يَقْبَلَ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ إِلَّا مَا اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى كِبَرِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَبَّبٍ: مَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ خِلَافِنَا اتَّبَعَ فِي أَقْوَالِهِ فِي الشَّهَادَاتِ التَّصَوُّصَ الثَّابِتَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَلَا مِنَ السُّنَنِ، وَلَا مِنَ الْإِجْمَاعِ، وَلَا مِنَ الْقِيَاسِ، وَلَا مِنَ الْاِخْتِصَاصِ، وَلَا مِنْ قَوْلِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

فَكَلَّ أَقْوَالٌ كَانَتْ هَكَذَا فَهِيَ مُخَالَفَةٌ مُتَاقِضَةٌ بِأَحِلٍّ، لَا يَجِلُّ الْقَوْلُ بِهَا فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِهَا، فِي دِيَارِ الْمُسْلِمِينَ، وَتُرُوجِهِمْ، وَأَبْنَاءِهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّا هَبْنَاهُ أَسْمَكْنَا الْأَعْنَ مِنَ الْاِغْتِرَاضِ عَلَى اخْتِجَاجِهِمُ بِالتَّصَوُّصِ الْمَذْكُورِ، لَكِنْ لِيُرِيَهُمْ - بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوَكُّلِهِ - مُخَالَفَتَهُمْ لَهَا جِهَارًا:

أَمَّا أَبُو حَظِيْفَةَ: فَأَجَازَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي النِّكَاحِ، وَالطَّلَاقِ، وَالرَّجْعَةِ مَعَ رَجُلٍ، وَلَيْسَ هَذَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْآيَاتِ، بَلْ فِيهَا: «فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلُ الْقَاسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ قَارِوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ».

فَمَنْ أَعْجَبَ شَأْنًا مِنْ بَرَى خَيْرَ الْبَيِّنِ مَعَ الشَّاهِدِ خِلَافًا لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ» وَلَا يَرَى قَوْلَهُ بِاجَازَةِ امْرَأَتَيْنِ مَعَ رَجُلٍ خِلَافًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ».

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ امْرَأَةً عَدْلَةً وَرَجُلًا عَدْلًا يَقَعُ عَلَيْهِمَا ذَوِي عَدْلٍ مَنَا.

قُلْنَا: وَشَهَادَةُ ثَلَاثَةِ رَجَالٍ وَامْرَأَتَيْنِ فِي الزَّيْنِ يَقَعُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا أَرْبَعَةُ شَهَدَاءَ وَلَا فَرْقَ.

ثُمَّ قَبِلُوا شَهَادَةَ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ حَيْثُ يَقْبَلُ النِّسَاءُ مِنْفَرَدَاتٍ وَلَمْ يَقْبَلُوهَا فِي الرِّضَاعِ حَيْثُ جَاءَتِ السَّنَةُ بِقَبُولِهَا - وَبِهِ قَالَ جَهْرُ السَّلَفِ.

فَإِنْ قَالُوا: قَسْنَا ذَلِكَ عَلَى الذَّبُونِ الْمُوجَلَةِ.

قُلْنَا: فَاقْسُوا الْحُدُودَ فِي ذَلِكَ وَالْقَضَائِصَ عَلَى الذَّبُونِ الْمُوجَلَةِ وَلَا فَرْقَ فَإِنْ ادَّعَا إِجْمَاعًا عَلَى أَنْ لَا يَقْبَلَ فِي الْحُدُودِ أَكْذِبُهُمْ عَطَاءً.

فَإِنْ قَالُوا: خَالَفَ جَهْرُ الْعُلَمَاءِ:

قُلْنَا: وَاتَّخَذْتُمْ خِلَافَتَهُمْ فِي أَنْ لَا يَقْبَلَ النِّسَاءُ مِنْفَرَدَاتٍ فِي الرِّضَاعِ جَهْرُ الْعُلَمَاءِ.

وَأَمَّا مَالِكٌ: فَقَاسَ بَعْضَ الْأَمْوَالِ عَلَى الذَّبُونِ الْمُوجَلَةِ وَلَمْ يَقْسَ عَلَيْهَا الْحَقَّ - وَقَبِلَ امْرَأَتَيْنِ لَا رَجُلَ مَعَهُمَا مَعَ بَيْنِ الطَّلَاقِ فِي الْأَمْوَالِ وَالْقِسَامَةِ - وَمَا نَعْلَمُ لَهُ سَلْفًا فِي هَذَا رَوَى عَنْهُ هَذَا الْقَوْلُ. وَخَالَفَ جَهْرُ الْعُلَمَاءِ فِي رَدِّ شَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْاِسْتِهْلَالِ. وَفِي قَبُولِ امْرَأَتَيْنِ يَقْبَلُ النِّسَاءُ مِنْفَرَدَاتٍ.

وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ: فَقَاسَ الْأَمْوَالَ عَلَى الذَّبُونِ الْمُوجَلَةِ، فَيَقَالُ لَهُ: هَلَا قَسْتَ سَائِرَ الْأَحْكَامِ عَلَى ذَلِكَ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ مَنْ قَالَ: اقْبِسْ عَلَى ذَلِكَ كُلِّ حَكْمٍ، لِأَنَّهُ حَكْمٌ وَحَكْمٌ، وَبَيْنَ قَوْلِكَ اقْبِسْ عَلَى ذَلِكَ الْأَمْوَالِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّهُ مَالٌ وَمَالٌ، وَهَلْ هَاهُنَا إِلَّا التَّحْكُمُ؟ فَهَذَا خِلَافُهُمْ لِلتَّصَوُّصِ، وَلِلْقِيَاسِ، وَلِقَوْلِ السَّلَفِ، وَلَيْسَ مِنْهُمْ أَحَدٌ رَاعَى الْإِجْمَاعَ؛ لِأَنَّا قَدْ ذَكَرْنَا عَنْ زُفَرٍ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ النِّسَاءُ مِنْفَرَدَاتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ.

وَقَدْ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَنَا أَبُو عِيْسَى أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ عَنْ يُونُسَ بْنِ عِيْسَى عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: الشَّهَادَةُ عَلَى الْقَتْلِ أَرْبَعَةٌ كَالشَّهَادَةِ عَلَى الزَّيْنِ. وَلَيْتَ شِعْرِي مَنْ آيَنَ قَاسُوا الْقَتْلَ، وَالْقَضَائِصَ، وَالْحُدُودَ عَلَى مَا يَقْبَلُ فِيهِ رَجُلَانِ فَقَطْ دُونَ أَنْ يَقْسُوها عَلَى الزَّيْنِ الَّذِي هُوَ أَشْبَهَ بِهَا؛ لِأَنَّهُ حَدٌّ وَحَدٌّ، وَدَمٌ وَدَمٌ - أَوْ عَلَى مَا يَقْبَلُ فِيهِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ؛ لِأَنَّهُ حَكْمٌ وَحَكْمٌ، وَشَهَادَةٌ وَشَهَادَةٌ، فَظَهَرَ فِسَادُ قَوْلِهِمْ بِبَيِّنٍ. فَإِذَا قَدْ سَقَطَتِ الْأَقْوَالُ الْمَذْكُورَةُ فَإِنَّ وَجْهَ الْكَلَامِ وَالصَّدْعُ بِالْحَقِّ: هُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنَا عِنْدَ التَّبَاقُعِ بِالإِشْهَادِ، فَقَالَ تَعَالَى: «وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَاقَعْتُمْ».

وَأَمَرَنَا إِذَا تَدَابَعْنَا بَدَيْنَ مُوَجَّلٍ أَنْ نَكْتُبَهُ، وَأَنْ نَشْهَدَ شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِنَا، أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ مُرَضِيَّتَيْنِ. وَأَمَرَنَا عِنْدَ الطَّلَاقِ وَالرَّاجِعَةِ بِإِشْهَادِ ذَوِي عَدْلٍ مَنَا. وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ التَّصَوُّصِ ذِكْرٌ مَا نَحْكُمُ بِهِ عِنْدَ التَّنَازُعِ فِي ذَلِكَ وَالْخِصَامِ مِنْ عَدَدِ الشُّهُودِ، إِذْ قَدْ عَمِيتِ الشَّاهِدَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا، أَوْ يَنْسَاجُ أَوْ أَحَدُهُمَا، أَوْ يَغْتَرِبُ أَوْ أَحَدُهُمَا. فَمَنْ أَعْجَبَ شَأْنًا أَوْ أَضَلَّ سَبِيلًا تَمَنَّى خَالَفَ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ جِهَارًا فَقَالَ: إِذَا تَبَاقَعْتُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَشْهَدُوا، وَإِذَا تَدَابَعْتُمْ بَدَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مَسْمُومٍ فَلَا تَكْتُبُوهُ إِنْ شِئْتُمْ. وَلَا تَشْهَدُوا عَلَيْهِ أَحَدًا إِنْ أَرَدْتُمْ، ثُمَّ أَرَادَ التَّحْوِيَةَ بِالنِّصِّ الْمَذْكُورِ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ مِنْهُ شَيْءٌ فَخَالَفَ الْآيَةَ فِيمَا فِيهَا وَادَّعَى عَلَيْهَا مَا لَيْسَ فِيهَا - نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْبَلَاءِ. فَسَقَطَ تَعَلُّقُهُمُ بِالتَّصَوُّصِ الْمَذْكُورَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ، لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ» فَإِنَّ الْحَقِيقَتَيْنِ، وَالْمَالِكِيَّتَيْنِ، وَالشَّافِعِيَّتَيْنِ أَوَّلُ مَنْ يَضُمُّ إِلَى

كتاب الصَّيَّامِ قَطْعٌ فِي الرِّضَاعِ:

لما رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَيْمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ - عَنْ أَيُّوبَ السَّخَيَّانِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ حَدَّثَنِي عَيْدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ ابْنُ أَبِي مَلِيكَةَ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ عَقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، وَلَكِنِّي حَدَّثْتُ عَيْسَى أَحْفَظُ، قَالَ: «تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فَجَاءَتْ امْرَأَةً سَوْدَاءُ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ، فَأَلَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَجَاءَتْ امْرَأَةً سَوْدَاءُ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ - وَهِيَ كَاتِبَةٌ - فَأَعْرَضَ عَنِّي، فَأَلَيْتُهُ مِنْ قَبْلِ وَجْهِهِ فَقُلْتُ: إِنَّهَا كَاتِبَةٌ، فَقَالَ: كَيْفَ بَهَا وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا أَرْضَعَتْكُمْ؟ دَعَهَا عَنْكَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ حَرَمٌ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحَذَّافِيِّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ شُهَابٍ: جَاءَتْ امْرَأَةً سَوْدَاءُ إِلَى أَهْلِ ثَلَاثَةِ آيَاتٍ تَنَاقَرُوا فَقَالَتْ: هُمْ بَنِي وَبَنَاتِي، فَفَرَّقَ عُمَانُ عَلَيْهِ بَيْنَهُمْ.

وَرَوَيْنَا عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: فَالْتَأَسَ بِأَخَذُونَ الْيَوْمَ بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِ عُمَانَ فِي الْمَرْضَعَاتِ إِذَا لَمْ يَتِمَّ.

وَمِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ أَبِي الشَّعْثَاءِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: تَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرِّضَاعِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَأَمَّا الْخَبَرُ الَّذِي صَدَرْنَا بِهِ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ مَضَى السَّنَةِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَمَرَ: أَنْ لَا تَجُوزَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الطَّلَاقِ، وَلَا فِي النِّكَاحِ، وَلَا فِي الْحُدُودِ: فَلَبِئْسَ؛ لِأَنَّهُ مُنْقَطِعٌ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبَّاسٍ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاءٍ - وَهُوَ هَالِكٌ.

وَأَمَّا الرَّوَاةُ عَنْ عَمْرِو لَوْ فَتَحْنَا هَذَا الْبَابَ لَمْ تَنْشَأْ امْرَأَةٌ أَنْ تَفَرَّقَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ إِلَّا فَعَلَتْ ذَلِكَ فَهَوَ عَنْ الْحَارِثِ الْغَسَوِيِّ - وَهُوَ جَهْلٌ - أَنْ عَمَرَ.

وَأَيْضًا - فَإِنَّ هَذَا كَلَامٌ بَعِيدٌ عَنْ عَمَرَ قَوْلٌ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ أَنْ لَا يَشَاءَ رَجُلَانِ قَتَلَ رَجُلًا وَإِعْطَاةَ مَالِهِ لِأَخَرٍ، وَتَفْرِيقِ امْرَأَتِهِ عَنْهُ إِلَّا قَدْرًا عَلَى ذَلِكَ، بِأَنْ يَشْهَدَا عَلَيْهِ بِذَلِكَ. وَبِضَرُورَةِ الْعَقْلِ يَدْرِي كُلُّ أَحَدٍ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَبَيْنَ رَجُلٍ، وَبَيْنَ رَجُلَيْنِ، وَبَيْنَ امْرَأَتَيْنِ، وَبَيْنَ أَرْبَعَةِ رَجُلَانِ، وَبَيْنَ أَرْبَعِ نِسَوَةٍ، فِي جَوَازِ تَعْمَلِ الْكَذِبِ وَالْوَطْأِ عَلَيْهِمْ.

وَكَذَلِكَ الْغَفْلَةُ - وَلَوْ حَيًّا - إِلَى هَذَا، لَكِنَّ النَّفْسَ أَطِيبُ عَلَى شَهَادَةِ ثَمَانِي نِسَوَةٍ مِثْلَ شَهَادَةِ أَرْبَعَةِ رَجُلَانِ.

هَذَا النَّصُّ مَا لَيْسَ فِيهِ، فَيَجِزُونَ فِي الْأَمْوَالِ كُلِّهَا رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا فِي الدِّيُونِ الْمُوجَلَّةِ قَطْعٌ، فَقَدْ زَادُوا عَلَى مَا فِي هَذَا الْخَبَرِ بِقِيَاسِهِمُ الْقَاسِدُ.

وَأَمَّا نَحْنُ: فَطَرِيقُنَا فِي ذَلِكَ غَيْرُ طَرِيقِهِمْ، لَكِنَّ نَقُولُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى نَسْتَعِينُ: قَدْ صَحَّ عَنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:

مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَتَّصِرِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، وَالْأَعْمَشِ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي وَائِلٍ وَأَنَّ الْأَشْثَثَ دَخَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ يُحَدِّثُهُمْ بِزَوْلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا فَنَكَرُوا الْأَشْثَثَ: فِي زَوْكَةٍ، وَفِي رَجُلٍ خَاصَمْتُهُ فِي بَنِي فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَلَمْ يَكُنْ يَنْتَه؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَلْيُخْلَفْ».

فَوَجَدْنَاهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَدْ كَلَّفَ الْمَدْعَى مَرَّةً شَاهِدِينَ؛ وَمَرَّةً بَيْنَهُ مُطْلَقَةً، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْبَيِّنَةُ كُلُّ مَا قَالَ قَائِلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِنَّهُ بَيِّنَةٌ.

وَوَجَدْنَا الشَّاهِدِينَ الْعَدْلَيْنِ يَقَعُ عَلَيْهِمَا اسْمُ بَيِّنَةٍ، فَوَجِبَ قَبُولُهُمَا فِي كُلِّ شَيْءٍ، حَاشَ حَيْثُ لَزِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَرْبَعَةً قَطْعٌ. وَوَجَدْنَاهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَالَ:

مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمَحٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنْ ابْنِ الْهَادِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي حَدِيثٍ «فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تَعْدِلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ».

وَمِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنِي زَيْدٌ - هُوَ ابْنُ أَسْلَمٍ - عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي حَدِيثٍ: «الْبَيِّنَةُ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ يَتَلَفُفُ بِهَا رَجُلٌ قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَطَعَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِأَنَّ شَهَادَةَ امْرَأَتَيْنِ تَعْدِلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ، فَوَجِبَ ضَرُورَةُ: أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ حَيْثُ يَقْبَلُ رَجُلٌ لَوْ شَهِدَ إِلَّا امْرَأَتَانِ.

وَهَكَذَا مَا زَادَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا قَبِلْتُمْ بِهَذَا الْأَسْتِدْلَالَ رَجُلًا وَاحِدًا، فَقَدْ صَحَّ ذَلِكَ عَنْ شَرِيحٍ، وَمُطَوَّرٍ بَيْنَ مَازَانَ، وَزُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، أَوْ شَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَدْ قَبِلَهَا مَعَاوِيَةُ.

قُلْنَا: مَتَعْنَا مِنْ ذَلِكَ حَكْمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيِّنِ مَعَ الشَّاهِدِ، فَلَوْ جَازَ قَبُولُ وَاحِدٍ حَيْثُ لَمْ يَقْبَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَكَانَتِ الْبَيِّنَةُ فَضْلًا، وَحَاشَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ، فَصَحَّ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَبُولُ رَجُلٍ وَاحِدٍ، وَلَا امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا فِي الْهَلَالِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي

وهذا كله لا معنى له، إنما هو القرآن والسنة ولا مزيد.

وأما من احتج بتخصيص ما لا يجوز أن ينظر إليه الرجال فباطل، وما يحل للمرأة من النظر إلى عورة المرأة إلا كالذي يحل للرجل من ذلك، ولا يجوز ذلك إلا عند الشهادة أو الضرورة، كنظرهم إلى عورة الزَّانِيَيْنِ، والرجال والنساء في ذلك سواء، وبالله تعالى التوفيق.

وأما اليمين مع الشاهد:

فروينا عن عمر بن الخطاب أنه قضى باليمين مع الشاهد الواحد.

ومن طريق ابن وهب عن أنس بن عياض أخبرني ضمرة: أن جعفر بن محمد أخبرهم قال: سمعت أبي يقول للحكم بن عتبة: «قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد» وقضى بها علي بن أبي طالب.

ومن طريق هشيم عن حصين بن عبد الرحمن: أن عبد الله بن عتبة بن مسعود قضى عليه بدين لإنسان أقام شاهداً واحداً وأحلفه مع شاهده.

وصح عن عمر بن عبد العزيز، وعبد الرحمن بن عبد الحميد، وعن شرح.

وروي عن جماعة: منهم سليمان بن يسار، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وأبو الزناد، وربيعة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وإياس بن معاوية، ويحيى بن عمر، والفقهاء السبعة، وغيرهم.

وهو قول مالك، والشافعي، إلا أنهم لا يقضيان بذلك إلا في الأموال. وجاء عن عمر بن عبد العزيز: أنه قضى بذلك في جراح العمد والخطأ؛ ويقضي به مالك أيضاً في القصاص في النفس ولا يقضي به في العتق، والشافعي يقضي به في العتق.

وروي عن إكثار الحكم به عن الزهري، وقال: هو بدعة ما أحدثه الناس أول من قضى به معاوية وقال عطاء: أول من قضى به عبد الملك بن مروان، وأشار إلى إنكاره الحكم بن عتبة.

وروي عن عمر بن عبد العزيز: الرجوع إلى ترك القضاء به؛ لأنه وجد أهل الشام على خلافه، ومنع منه: ابن شرملة، وأبو حنيفة، وأصحابه.

قال أبو محمد: قد ذكرنا بطلان التعلّق في ردّ هذا الحكم وغيره بالتعلّق بقول الله تعالى: «وَأَشْهِدُوا ذُنُوبَكُمْ».

ويقوله تعالى: «وَأَشْهِدُوا ذُنُوبَكُمْ» في الفصل الذي قبل هذا.

وكذلك يقوله عليه الصلاة والسلام «شاهدك أو يمينه» وسائر ما تعلّقوا به في منع الحكم بيمين وشاهد أمثاله، والعجب اعتراضهم في هذا بقول الزهري: «أول من قضى بذلك معاوية، وهم قد أخذوا بقيمة أحدثها معاوية في زكاة الفطر ولا يصح فيها أثر عن النبي ﷺ».

قال أبو محمد:

وروي عن طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا محمد بن بشر، وعبد الله بن نعيم، قالوا جميعاً: أخبرنا سيف بن سليمان أخبرني قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس إن رسول الله ﷺ «قضى بيمين وشاهد»:

أخبرنا أحمد بن قاسم أخبرنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم أخبرنا جدي قاسم بن أبي أصيبغ أخبرنا محمد بن سليمان المقرئ أخبرنا مسدد، ومحمد بن المثنى، وعبد الله بن عبد الوهاب قالوا كلهم: أخبرنا عبد الوهاب بن عبد الحميد الثقفي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ «قضى باليمين مع الشاهد».

ومن طريق أبي داود أخبرنا أبو المصعب أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة «أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد».

قال أبو داود: وزادني الرّبيع بن سليمان في هذا الخبر قال: أنا الشافعي عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال: فذكرت ذلك لسهيل بن أبي صالح فقال: أخبرني ربيعة - وهو ثقة عندي - أني حدثته إياه وأحفظه، قال عبد العزيز: وقد كانت أصابت سهيلاً علّة أذهبت بعض عقله ونسي بعض حديثه، فكان سهيل بعد مجيئه عن ربيعة عن أبيه عن أبي هريرة..

قال أبو محمد: فهذه آثار متظاهرة لا يحل التّرك لها، فالواجب أن يحكم بذلك في الذّمّاء والقصاص، والنكاح، والطلاق، والرجعة، والأموال، حاشا الحدود؛ لأن ذلك عموم الأخبار المذكورة، ولم يأت في شيء من الأخبار منع من ذلك.

وأما الحدود: فلا طالب لها إلا الله تعالى، ولا حق للمقدوف في إثباتها، ولا في إسقاطها، ولا في طلبها.

وكذلك المسروق منه، والمزني بامراته أو حرمته أو أمته، أو غير ذلك: فليس لذلك طالب بلا يمين في شيء منها.

مَا شَهِدَ بِهِ الْكَافَرُ.

بُرْهَانُ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ وَآخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ صَرِفْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية فُوجِبَ اخْتِصَارُ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى كُلُّهُ، وَأَنْ يَسْتَيِّنِيَ الْأَخْصَرُ مِنَ الْأَعْمَى، لِيَتَوَصَّلَ بِبَلَدِهِ إِلَى طَاعَةِ الْجَمِيعِ، وَمَنْ تَعَدَّى هَذَا الطَّرِيقَ فَقَدْ خَالَفَ بَعْضَ أَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى: وَهَذَا لَا يَجُزُّ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ وَآخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ صَرِفْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية فُوجِبَ اخْتِصَارُ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى كُلُّهُ، وَأَنْ يَسْتَيِّنِيَ الْأَخْصَرُ مِنَ الْأَعْمَى، لِيَتَوَصَّلَ بِبَلَدِهِ إِلَى طَاعَةِ الْجَمِيعِ، وَمَنْ تَعَدَّى هَذَا الطَّرِيقَ فَقَدْ خَالَفَ بَعْضَ أَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى: وَهَذَا لَا يَجُزُّ.

وَوَيْتَنَا مِنْ طَرِيقِ عَمْدٍ بِنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ زَائِدَانَ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿شَهِادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ﴾ الآية، قَالَ: يَرَى النَّاسُ فِيهَا غَيْرِي، وَغَيْرَ غَيْرِي بِنِ إِدَاءِ، وَكَانَ نَصْرَانِيَيْنِ يَخْتَلِفَانِ إِلَى الشَّامِ، فَأَتَا إِلَى الشَّامِ، وَقَدِمَ عَلَيْهِمَا يُدْسِلُ بِنِ أَبِي مَرْثَمَ مَوْلَى بَنِي سَهْمٍ، وَمَعَهُ جَاثِمٌ مِنْ فِضَّةٍ يُرِيدُ بِهِ الْمَلِكُ هُوَ عَظُمُ بَجَارِيو، فَمَرَضَ، فَأَوْصَى إِلَيْهَا، قَالَ تَمِيمٌ: فَلَمَّا مَاتَ أَخَذْنَا ذَلِكَ الْجَاثِمَ فَبَعَاهُ بِالْفِضَّةِ ثُمَّ اقْتَسَمْنَاهُ أَنَا وَعَدِي بِنِ إِدَاءِ، فَلَمَّا قَدِمْنَا دَفَعْنَاهُ إِلَى أَهْلِهِ، فَسَأَلُونَا عَنْ الْجَاثِمِ، فَقُلْنَا: مَا دَفَعَ إِلَيْنَا غَيْرَ هَذَا، فَلَمَّا أَسْلَمْتُ بَعْدَ قُدُومِ النَّبِيِّ ﷺ الْمَدِينَةَ تَأَثَّرْتُ مِنْ ذَلِكَ، فَاتَيْتُ أَهْلَهُ فَأَخْبَرْتُهُمُ الْخَبَرَ، وَأَتَيْتُ إِلَيْهِمْ خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ، وَأَخْبَرْتُهُمْ: أَلْ عِنْدَ صَاحِبِي يَلْهَاهُ، فَأَتَانَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَسَأَلَهُمُ الْبَيْتَةَ، فَلَمْ يَجِدُوا، فَأَخْبَرَهُ بِمَا عَظُمَ بِهِ عَلَى أَهْلِ دِينِهِ فَخَلَفَ فَاتَزَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ﴾ الآية، فَخَلَفَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ وَوَاحِدٌ مِنْهُمْ، فَتَزَعَّتِ الْخَمْسُمِائَةُ دِرْهَمٍ مِنْ عَدِي بِنِ إِدَاءِ».

وَمِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ عَمْدٍ بِنِ أَبِي الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدٍ بِنِ جَبْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ تَمِيمُ الدَّارِيِّ، وَعَدِي بِنِ إِدَاءِ، يَخْتَلِفَانِ إِلَى مَكَّةَ لِلتَّجَارَةِ، فَخَرَجَ مَعَهُمْ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَهْمٍ، فَتَوَفَّى بِأَرْضٍ لَيْسَ فِيهَا مُسْلِمٌ، فَأَوْصَى إِلَيْهَا، فَدَفَعَهَا تَرَكَهَا إِلَى أَهْلِهِ وَتَبَسَّأَ جَاثِمًا مِنْ فِضَّةٍ، مُحْضًى بِالْخَبْرِ، فَفَقَدَهُ أَوْلِيَاؤُهُ، فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَحْلَفْنَاهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا كُنْتُمْ، وَلَا أَطْلَعْنَا، ثُمَّ عَرَفَ الْجَاثِمَ بِمَكَّةَ.

فَقَالُوا: اسْتَرْبَاهُ مِنْ تَمِيمٍ، وَعَدِي، فَقَامَ رَجُلَانِ مِنْ أَوْلِيَاءِ السَّهْمِيِّ فَخَلَفَا بِاللَّهِ إِنْ هَذَا لَجَامُ السَّهْمِيِّ، «لَشَهَادَتِنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنْ إِذَا لَعِنَ الطَّالِبِيُّينَ» فَأَخَذَا الْجَاثِمَ، وَفِيهِمْ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ فِي بَعْضِ الْأَثَرِ إِنْ النَّبِيِّ ﷺ حَكَمَ بِذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ - وَهَذَا لَا يُوْجَدُ أَبَدًا فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَثَرِ الثَّابِتَةِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَالْعَجَبُ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ يَقُولُونَ دَعَاهُمْ كُلُّهُ: الْمُرْسَلُ، وَالْمُسْتَدُّ: سَوَاءٌ، فِي كُلِّ بَلَدٍ يَقُولُونَ بِهِ.

ثُمَّ يَرُدُّونَ خَيْرَ جَابِرٍ هَذَا: بِأَنَّ غَيْرَ التَّقْفِيِ أَرْسَلَهُ، وَأَنَّهُ رَوَى مُرْسَلًا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَغَيْرِهِ، فَاعْجَبُوا لِعَدَمِ الْحَيَاءِ وَرَقَّةِ الدِّينِ.

وَعَجِبَ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّهُمْ يَقْضُونَ بِالتَّكْوِيلِ فِي الدَّمَاءِ، وَالْأَمْوَالِ، فَيُعْطُونَ الْمَذْعِيَّ بِلَا شَاهِدٍ وَلَا يَمِينٍ، لَكِنْ يَدْعُوهُ الْجَرْدَةُ - وَإِنْ كَانَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا - بِرَأْيِهِمُ الْفَاسِدِ، وَيَرُدُّونَ الْحُكْمَ بِالْيَمِينِ وَالشَّاهِدِ، وَيَقْضُونَ بِالْعِظَامِ بِشَهَادَةِ امْرَأَتَيْنِ دُونَ يَمِينِ الطَّالِبِ بِأَرْبَعِ الْفَاسِدَةِ، وَاخْتِيَارِهِمُ الْمُهْلِكِ، وَيَكْرَهُونَ الْحُكْمَ بِشَهَادَةِ امْرَأَتَيْنِ مَعَ يَمِينِ الطَّالِبِ، وَشَهَادَةِ رَجُلٍ مَعَ يَمِينِ الطَّالِبِ، وَيَكْرَهُونَ الْحُكْمَ بِشَهَادَةِ مُسْلِمٍ تَعَمُّ مَعَ يَمِينِ الطَّالِبِ، وَهُمْ يَقْضُونَ بِشَهَادَةِ يَهُودِيَّيْنِ، أَوْ نَصْرَانِيَّيْنِ حَيْثُ لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ نَصُّ قُرْآنٍ، وَلَا سَنُّ صَحِيحَةٍ، وَيَضَعُفُونَ سَيْفَ بِنِ سُلَيْمَانَ - وَهُوَ ثَقَفٌ - وَهُمْ أَخَذُوا النَّاسَ بِرَوَايَةِ كُلِّ كَذَّابٍ، كَجَابِرِ الْجَمْعِيِّ، وَغَيْرِهِ.

وَيَحْتَجُّونَ بِمَغِيبِ ذَلِكَ عَنِ الزَّعْرِيِّ وَعِطَاءِ وَقَدْ غَابَ عَنْهَا حُكْمُ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَزَكَاةِ الْبَقَرِ، أَوْ عِلْمَاءِ وَرَأْيِهِ مَنْسُوخًا، فَلَمْ يَلْتَفِتُوا هُنَاكَ إِلَى قَوْلِهِمَا، وَقَدْ لَوْهُمَا هَاهُنَا، وَهَذَا كَمَا تَرَوْنَ - وَنَسَّالَ اللَّهُ الْعَاقِبَةَ.

وَرَأَى مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: أَنَّ لَا يَقْضَى بِالْيَمِينِ وَالشَّاهِدِ إِلَّا فِي الْأَمْوَالِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَفِي الْقِسَامَةِ - وَهَذَا لَا مَعْنَى لَهُ، لِأَنَّهُ تَخْصِصٌ لِلْخَبْرِ بِلَا دَلِيلٍ.

١٧٨٨ - مسألة: ولا يجوز أن يقبل كافر أصلاً، لا

على كافرٍ، ولا على مسلمٍ حاشَى الْوَصِيَّةِ فِي الشَّرَفِ فَقَطْ، فَإِنَّهُ يَقْبَلُ فِي ذَلِكَ مُسْلِمَانِ، أَوْ كَافِرَانِ - مِنْ أَيِّ دِينٍ كَانَا - أَوْ كَافِرٌ وَكَافِرَتَانِ، أَوْ أَرْبَعُ كَوَافِرَ، وَيَحْلَفُ الْكَافَرُ هَاهُنَا مَعَ شَهَادَتِهِمْ وَلَا بَدْءَ الصَّلَاةِ - أَيْ صَلَاةَ كَانَتْ وَلَوْ أَنَّهَا الْعَصْرُ - لَكَانَ أَحَبُّ إِلَيْنَا «بِاللَّهِ إِنْ ارْتَبَعْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ فِتْنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنْ إِذَا لَعِنَ الْأَكْبِيَيْنِ» ثُمَّ يُحْكَمُ بِمَا شَهِدُوا بِهِ، فَإِنْ جَاءَتْ بَيِّنَةٌ مُسْلِمُونَ، بِأَنَّ الْكَافَرَ كَذَّبُوا: خَلَفَ الْمُسْلِمَانِ الشَّاهِدَانِ، أَوْ الْمُسْلِمُ وَالْمُزَافَانِ، أَوْ الْأَرْبَعُ نِسْوَةً «بِاللَّهِ لَشَهَادَتِنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنْ إِذَا لَعِنَ الطَّالِبِيُّينَ» ثُمَّ يُفْسَخُ

قال: من غير أهل الملّة.

ومن طريق سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن شريح قال: لا تجوز شهادة المشركين على المسلمين إلا في وصية، ولا تجوز في وصية إلا أن يكون مسافراً.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن شريح قال: لا تجوز شهادة اليهودي والنصراني، إلا في السفر، ولا تجوز في السفر إلا في الوصية.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا خالد بن عبد الله الطخّان عن داود الطائي عن الشعبي عن شريح قال: إذا مات الرجل في أرض غربة، ولم يجد مسلماً فاشهد من غير المسلمين شاهدين، فشهادتهما جائزة، فإن جاء مسلماً فشهدا بخلاف ذلك أخذ بشهادة المسلمين وتركتهما.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا المغيرة عن إبراهيم النخعي في قول الله تعالى: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ قال: من غير أهل ملّتكُم.

ومن طريق شعبة أخبرنا أبو بشر - هو جعفر بن أبي وحشية - عن سعيد بن جبير قال: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ قال: إذا كان بأرض الشرك فأوصى إلى رجل من أهل الكتاب فإنهما يُحْلَقَانِ بَعْدَ الْعَصْرِ، فإن أطلع بَعْدَ خَلْقِهِمَا عَلَى أَنَّهُمَا خَافَا خَلَفَ أَوْلِيَاهُ الْكِتَبَةِ أَنَّهُ كَانَ كَذَّابًا وَاسْتَحَقُوا.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي قال: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّسِيُّ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدِّسِيُّ عَنْ الْأَشْعَثِ عَنْ الشَّعْبِيِّ: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ قال: من اليهود والنصارى.

ومن طريق إسماعيل أيضاً أخبرنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «إِذَا كَانَ ذُوَا عَدَلٍ بَيْنَكُمُ مِنَ أَهْلِ الْمِلَّةِ: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ قَالَ: مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْمِلَّةِ».

ومن طريق إسماعيل أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ خِدَاشٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ قال: من غير أهل الملّة.

ومن طريق إسماعيل أخبرنا إبراهيم بن الحجاج أخبرنا عبد الوارث بن سعيد أخبرنا إسحاق بن سويد عن يحيى بن يعمر في قول الله تعالى: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ قال: من غير أهل الملّة.

ومن طريق الطحاوي أخبرنا عَمَدُ بْنُ خَزِيمَةَ أَخْبَرَنَا

وَيَقُولَانِ يَقُولُ جَهْوَرُ السَّلَفِ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ غَائِبَةٍ أَمْ الْمُؤَيَّنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ آخِرَ سُورَةِ نَزَلَتْ سُورَةُ الْمَائِدَةِ، فَمَا وَجَدْنَاهُ فِيهَا خَلَالًا فَحَلَّلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَاهُ فِيهَا خَرَامًا فَحَرَّمْنَاهُ، وَهَذِهِ الْآيَةُ فِي الْمَائِدَةِ - بَطُلٌ أَنَّهَا مُنْشُوخَةٌ وَصَحَّ أَنَّهَا مُحْكَمَةٌ.

ومن طريق ابن عباس أنه قال في هذه الآية: هَذَا لِمَنْ مَاتَ وَعِنْدَهُ الْمُسْلِمُونَ فَأَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُشْهَدَ عَلَى وَصِيَّتِهِ عَدْلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ.

قال عز وجل: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ فهذا لمن مات وليس عنده أحد من المسلمين، فأمره الله تعالى أن يشهد على وصيته رجلين من غير المسلمين، فإن ارتبب بشهادتهما استحلحنا بعد الصلاة بالله لا نشترى شهادتنا ثمنًا قليلاً فإذا أطلع الأوليان على الكافرين كذباً حلقنا: بالله إن شهادة الكافرين باطل، وإنّا لم نغدر.

ومن طريق ابن عباس أيضاً: في قوله تعالى: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ قال: من غير المسلمين من أهل الكتاب.

وروينا من طريق سعيد بن منصور، وزيد بن أيوب، قالوا جميعاً: أخبرنا هشيم أخبرنا زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي: أن رجلاً من المسلمين حضرته الوفاة بدوقاً فلم يجد أحداً من المسلمين يشهد على وصيته، فاشهد رجلين من أهل الكتاب، فأثبا أبا موسى الأشعري فأخبراه وقدما بتركته ووصيته فقال أبو موسى: هذا أمر لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله ﷺ فاحلفهما بعد العصر بالله ما خانا ولا كذبا ولا بدلاً ولا كسماً، ولا غيباً، وأنها لوصية الرجل وتركته فامضى أبو موسى شهادتهما.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي مسرة هو عمرو بن شرحبيل - قال: لم ينسخ من سورة المائدة - شيء.

ومن طريق وكيع عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيّب في قول الله عز وجل: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ قال: من أهل الكتاب.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا سليمان التيمي عن سعيد بن المسيّب في قوله تعالى: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ قال: من غير أهل ملّتكُم.

ومن طريق وكيع عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني في قول الله تعالى: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾

هُم الْحَقِيقُونَ، وَالْمَالِكِيُّونَ، وَالشَّافِعِيُّونَ.

فَأَمَّا الْحَقِيقُونَ: فَأَجَازُوا شَهَادَةَ الْكُفَّارِ فِي كُلِّ شَيْءٍ. بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ بِغَيْرِ أَمْرٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِذَلِكَ، بَلْ خَالَفُوا الْقُرْآنَ فِي نَهْيِهِ عَنْ قَبُولِ تِبَا الْقَاسِقِ ثُمَّ خَالَفُوهُ فِي قَبُولِ الْكُفَّارِ فِي السُّقْرِ، فَأَعْتَبُوا لِهُذِهِ الْفَضَائِحِ، وَالْمُضَادَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى.

وَأَمَّا الْمَالِكِيُّونَ: فَأَجَازُوا شَهَادَةَ طَبِيبَيْنِ كَافِرَيْنِ حَيْثُ لَا يُوجَدُ طَبِيبٌ مُسْلِمٌ بِغَيْرِ أَمْرٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِذَلِكَ، بَلْ خَالَفُوا الْقُرْآنَ فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ، كَمَا ذَكَرْنَا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الرِّصَّةُ يَكُونُ فِيهَا إِفْرَارٌ بِدَيْنٍ فَلَمَّا نُسِخَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَةِ دَلَّ عَلَى نَسْخِ سَائِرِ ذَلِكَ، فَقُلْنَا: كَذَبْتُمْ مَا سَمِعُوا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى - قَطُ - الْإِفْرَارُ بِالَّذِينَ رِصَّتْهُ؛ لِأَنَّ الرِّصَّةَ مِنَ الثَّلَاثِ، وَالْإِفْرَارُ بِالَّذِينَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَمَا دَخَلَ - قَطُ - الْإِفْرَارُ بِالَّذِينَ فِي الرِّصَّةِ، وَلَا نُسِخَ مِنَ الْآيَةِ شَيْءٌ - ثُمَّ لَهُمْ بَعْدَ هَذَا أَهْذَارٌ يُشَبِّهُ تَخْلِيطَ الْمُرْسَمِينَ لَا مَعْنَى لَهَا، وَهَذَا يَمَّا خَالَفُوا فِيهِ جُنُودُ الْعُلَمَاءِ وَالصَّحَابَةِ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَهُمْ يَعْطُسُونَ ذَلِكَ إِذَا وَافَقَ أَهْوَاءَهُمْ.

وَذَكَرُوا خَبَرًا:

رُويَ عَنْ أَبِي طَرِيقٍ عُمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الْيَمَامِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَجُورُ شَهَادَةُ مِلَّةٍ عَلَى مِلَّةٍ إِلَّا مِلَّةٌ مُحْتَدٍ فَإِنَّهَا تَجُورُ عَلَى غَيْرِهِمْ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: عُمَرُ بْنُ رَاشِدٍ سَاقِطٌ، وَهَذَا خَبَرٌ أَوَّلُ مَنْ خَالَفَهُ أَبُو حَنِيفَةَ لِأَنَّهُ يُجِيزُ شَهَادَةَ الْيَهُودِيِّ عَلَى النَّصْرَانِيِّ وَمَالِكٌ، فَإِنَّهُ يُجِيزُ شَهَادَةَ الْكُفَّارِ الْأَطْيَاءِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ - وَلَا نَدْرِي مِنْ أَيْنَ وَقَعَ لَهُمْ هَذَا التَّخْصِيسُ لِلْأَطْيَاءِ دُونَ سَائِرِ مَنْ يُضَعَّفُ إِلَيْهِ مِنَ الشَّهَادَاتِ مِنَ النِّكَاحِ، وَالطَّلَاقِ، وَالْأَمَوَالِ، وَالْحُدُودِ وَالْأَمْوَالِ، وَالْعِتْقِ وَمَا نَعْلَمُ هَذَا التَّفْرِيقَ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ.

وَأَمَّا شَهَادَةُ الْكُفَّارِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، فَطَائِفَةٌ: مَنَعَتْ مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً - وَهَذَا قَوْلُنَا. وَطَائِفَةٌ أَجَازَتْهَا عَلَى الْكُفَّارِ، وَلَمْ يُرَاعُوا اخْتِلَافَ مِلَلِهِمْ. وَطَائِفَةٌ أَجَازَتْ شَهَادَةَ كُلِّ مِلَّةٍ عَلَى مِلَّتِهَا وَلَمْ تَجْزِهَا عَلَى غَيْرِ مِلَّتِهَا.

فَأَمَّا قَوْلُنَا فَقَدْ ذَكَرْنَا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ الثَّانِي: فَصَحَّ مِنْ طَرِيقٍ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ سُلَيْمَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عُمَرُو بْنِ مَيْمُونٍ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أَنَّهُ أَجَازَ شَهَادَةَ نَصْرَانِيٍّ عَلَى مَجْرُوسِيٍّ، أَوْ مَجْرُوسِيٍّ عَلَى نَصْرَانِيٍّ.

وَصَحَّ مِنْ طَرِيقٍ شُعْبَةُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ أَنَّهُ

حَاجَّاجُ بْنُ الْمَهَالِ، وَعُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ قَالَ الْحَاجَّاجُ: أَخْبَرَنَا أَبُو هَلَالٍ الرَّاسِي، وَقَالَ عُثْمَانُ: أَخْبَرَنَا عَوْفُ بْنُ أَبِي جِلْدَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِنْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ» قَالَ: مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ. فَهَؤُلَاءِ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ.

وَرَوَى أَيْضًا عَنْ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَلَا خَالَفَ لَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَمِنْ السَّابِعِينَ عُمَرُو بْنُ شَرَحْبِيلَ، وَشَرِيحٌ، وَعَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَالثَّعْلَبِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَجَاهِدُ، وَأَبُو جَلْزُ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَيَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ، وَغَيْرُهُمْ. كَابِنُ أَبِي لَيْلَى، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَبِي عَبِيدٍ، وَاحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَجَمْعٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ.

وَبِهِ يَقُولُ أَبُو سُلَيْمَانَ وَجَمْعٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَخَالَفَهُمْ آخَرُونَ فَرُويَ عَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: «وَإِنْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ» مِنْ غَيْرِ قَبِيلَتِكُمْ.

وَرُويَ عَنِ الزُّهْرِيِّ نَحْوُ هَذَا، وَأَنَّهُ قَالَ: مِنْ أَهْلِ الْمِثْرَاسِ، وَأَنَّهُ تَوَقَّفَ فِي ذَلِكَ.

وَرُويَ أَيْضًا: عَنْ عِكْرَمَةَ.

وَرُويَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّهَا مَنَسُوخَةٌ.

وَعَنْ إِزَاهِيمَ أَيْضًا يَمْلُ ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا دَعْوَى النَّسْخِ قَبَاطِلُ، لَا يَجُزُّ أَنْ يُقَالَ فِي آيَةٍ إِنَّهَا مَنَسُوخَةٌ لَا تَجُزُّ طَاعَتُهَا وَالْعَمَلُ بِهَا إِلَّا بِنَصِّ صَحِيحٍ، أَوْ ضَرْوَةٍ مَابِعَةٍ، وَلَيْسَ هَاهُنَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَلَوْ جَازَ يَمْلُ هَذَا لَمَّا عَجَزَ أَحَدٌ عَنْ أَنْ يُدْعَى فِيمَا شَاءَ مِنَ الْقُرْآنِ أَنَّهُ مَنَسُوخٌ، وَهَذَا لَا يَجُزُّ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مِنْ غَيْرِ قَبِيلَتِكُمْ فَقَرْنَا ظَاهِرَ الْقَسَاسِ، وَالْبَطْلَانَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي أَوَّلِ الْآيَةِ حِطَابٌ لِقَبِيلَةٍ دُونَ قَبِيلَةٍ إِنَّمَا أَوَّلُهَا: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» وَلَا يَشْكُ مُنْصِفٌ فِي أَنْ غَيْرَ الَّذِينَ آمَنُوا هُمْ الَّذِينَ لَمْ يُؤْمِنُوا، وَلَكِنَّهَا مِنَ الْحَسَنِ زُلَّةٌ عَالِمٌ لَمْ يَنْدِرْهَا.

وَقَالَ الْمُخَالِفُونَ: نَحْنُ نَهْنَأُ عَنْ قَبُولِ شَهَادَةِ الْقَاسِقِ، وَالْكَافِرِ أُنْفَقَ الْفُسَاقُ، فَقُلْنَا: الَّذِي نَهْنَأُ عَنْ قَبُولِ شَهَادَةِ الْقَاسِقِ هُوَ الَّذِي آمَرْنَا بِقَبُولِ شَهَادَةِ الْكَافِرِ فِي الرِّصَّةِ فِي السُّقْرِ فَقِفْ عِنْدَ أَمْرِهِ جَمِيعًا، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَوَّلَى بِالطَّاعَةِ مِنَ الْآخَرِ.

وَمِنْ عَجَابِ الدُّنْيَا الَّتِي لَا نَنْظِرُ لَهَا: أَنَّ الْمُخْتَلِفِينَ بِهِذَا

قَالَ: تَجُوزُ شَهَادَةُ النَّصْرَانِيِّ عَلَى الْيَهُودِيِّ، وَالْيَهُودِيِّ عَلَى النَّصْرَانِيِّ - هُمْ كُلُّهُمْ أَهْلُ الشُّرْكِ.

وَصَحَّ أَيْضاً هَذَا عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَشَرِيحٍ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ.
وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ عَنْ عَوْنِ بْنِ مَعْمَرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الصَّائِغِ قَالَ: سَأَلْتُ نَافِعاً هُوَ مَوْلَى بْنِ عُمَرَ - عَنْ شَهَادَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ؟ فَقَالَ: تَجُوزُ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ: سَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ عَنْ شَهَادَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ؟ فَقَالَ: تَجُوزُ.

وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَوَكَيْعٍ، وَأَبِي حَيْفَةَ، وَأَصْحَابِهِ، وَعُثْمَانَ الْبَيْهَقِيِّ.

وَالثَّلَاثُ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي الْأَسودِ عَنْ ابْنِ لَهْبَعَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: تَجُوزُ شَهَادَةُ النَّصْرَانِيِّ عَلَى النَّصْرَانِيِّ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ يُونُسَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ قَالَ: تَجُوزُ شَهَادَةُ النَّصْرَانِيِّ عَلَى النَّصْرَانِيِّ، وَالْيَهُودِيِّ عَلَى الْيَهُودِيِّ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ: أَنَّهُ سَمِعَ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النَّصْرَانِيِّ عَلَى الْيَهُودِيِّ، وَلَا شَهَادَةُ الْيَهُودِيِّ عَلَى النَّصْرَانِيِّ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ، وَزَيْبَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ كِلَاهُمَا قَالَ: تَجُوزُ شَهَادَةُ الْيَهُودِيِّ عَلَى الْيَهُودِيِّ، وَلَا تَجُوزُ عَلَى النَّصْرَانِيِّ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النَّصْرَانِيِّ عَلَى الْيَهُودِيِّ.

وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيبَةَ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْيَهُودِيِّ عَلَى النَّصْرَانِيِّ، وَلَا النَّصْرَانِيِّ عَلَى الْيَهُودِيِّ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: إِذَا اخْتَلَفَتِ الْمِلَلُ لَمْ تَجُزْ شَهَادَةُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْيَهُودِيِّ عَلَى النَّصْرَانِيِّ، وَلَا النَّصْرَانِيِّ عَلَى الْمَجُوسِيِّ، وَلَا يَلِغُ عَلَى غَيْرِ يَلِغُهَا إِلَّا الْمُسْلِمِينَ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ دَاوُدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ يَلِغُ عَلَى يَلِغُ إِلَّا الْمُسْلِمِينَ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ

الزُّهْرِيِّ قَالَ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ.
وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا خُصْفٌ عَنْ أَشْعَثَ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ أَهْلِ يَلِغُ إِلَّا عَلَى أَهْلِ يَلِغُهَا: الْيَهُودِيُّ عَلَى الْيَهُودِيِّ، وَالنَّصْرَانِيُّ عَلَى النَّصْرَانِيِّ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ رَاشِدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ يَلِغُ عَلَى يَلِغُ إِلَّا الْمُسْلِمِينَ - قَالَ وَكَيْعٌ: وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى.
قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَاللَّيْثِ، وَالْحَسَنِ بْنِ خُثَيْمٍ.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ فُورِيٍّ كِلَا الْقَوْلَيْنِ كَمَا أَوْرَدْنَا عَنْ حَمَّادٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَالزُّهْرِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالنَّخَعِيِّ - وَرَوَى الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: عَنْ نَافِعٍ.

وَرَوَى الثَّانِي: عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَزَيْبَةَ الرَّائِيَّ، وَقَتَادَةَ، وَالْحَسَنَ، وَعَطَاءَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَا يَصِحُّ عَنْ عَلِيٍّ أَصلاً، لِأَنَّهُ عَنْ ابْنِ لَهْبَعَةَ، ثُمَّ هُوَ أَيْضاً مُنْقَطِعٌ.

قَالَ عَلِيُّ: أَمَّا قَوْلُ أَبِي حَيْفَةَ: فَلَمْ يَرَوْ - لَا صَحِيحاً وَلَا سَتِيقاً - عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَهُوَ خِلَافٌ لِكُلِّ مَا جَاءَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنِ الصَّحَابَةِ.

وَأَمَّا هَذَا: فَخَالَفَ شَيْخَهُ اللَّذَيْنِ: أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَنَافِعاً، وَالزُّهْرِيَّ، وَزَيْبَةَ، وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيَّ - وَهُمْ يَعْظُمُونَ هَذَا إِذَا وَافَقَ رَأْيِي صَاحِبِهِمْ.

وَاجْتَنَبَ مَنْ أَجَابَ بِقَوْلِ شَهَادَةِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ.

بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الطَّحَاوِيِّ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَلَمَانَ الْجُعْفِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سَلَمَانَ الرَّزَّازِيَّ أَخْبَرَنَا مُجَالِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ قَالَ فِي حَدِيثِهِ الْيَهُودِيُّنَ الَّذِينَ زَيَّنُوا لِلْيَهُودِ: «اتَّبَعْنِي بِالشُّهُودِ، فَشَهِدَ أَرْبَعَةٌ مِنْهُمْ عَلَى ذَلِكَ، فَرَجَعَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مُجَالِدٌ هَذَا، وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ شِئْتُ أَنْ يَجْعَلَنِي لِي مُجَالِدٌ كُلُّهَا عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ لَفَعَلْتُ.

وَعَنْ شُعْبَةَ: اسْتَجِيرَ اللَّهُ وَأَدْمَرَ عَلَى مُجَالِدٍ.

وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: إِنَّ مُجَالِدًا زَيْدٌ فِي الْإِسْنَادِ.

وَعَنْ ابْنِ مَعِينٍ: مُجَالِدٌ لَا يُخْتَجُّ بِحَدِيثِهِ.

راشد عن مكحول لا تجوز شهادة العبد.

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن ابن ابي نجيح عن مجاهد قال: «شهادتين من رجالكم» قال: من الآخر - قال وكيع: ولا يجيز سفيان شهادة عبد.

وهو قول وكيع.

ومن طريق ابن ابي شيبة أخبرنا عيسى بن يونس، ووكيع، وعبد الرحمن بن مهدي، ومعاذ بن معاذ، قال عيسى: عن الأوزاعي عن الزهري، وقال وكيع: عن شيبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي، وقال عبد الرحمن بن مهدي: عن حماد بن سلمة، وأبي عوانة، قال أبو عوانة: عن عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه، وقال حماد بن سلمة: عن قتادة عن شريح، وقال معاذ بن معاذ: عن أشعث هو ابن عبيد الملك الحمراني - عن الحسن البصري، وقالوا كلهم: في العبد يؤدي الشهادة فترد ثم يعتن كيشهد بها: أنها لا تجوز، إلا الحسن، والحكم فلهما قالا: إنها تجوز.

ومن طريق أبي عبيد عن عبد الرحمن بن مهدي عن إسرائيل بن يونس عن منصور عن مجاهد قال: أهل مكة، وأهل المدينة: لا يجيزون شهادة العبد.

ومن طريق شيبة عن مغيرة عن إبراهيم قال: لا تجوز شهادة المكاتب، ولا يبر.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة إذا شهد العبد قرئت شهادته، ثم أعتن كيشهد بها لم تقبل - وروي ذلك عن فقهاء المدينة السبعة.

وهو قول أبي الزناد.

وه يقول أبو حنيفة ومالك، والشافعي، وابن ابي ليلى، والحسن بن حي، وأبو عبيد، وأخذ قول ابن شبرمة. وأجارت طائفة شهادة العبد في بعض الأحوال، وزدتها في بعض:

كما روي عن طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا علي بن المديني، وسليمان بن حرب، وإبراهيم الهروي.

قال علي: عن جرير عن منصور عن إبراهيم عن شريح، وقال سليمان: عن أبي عوانة عن مطرف بن طريف عن الشعبي وقال الهروي: عن هشام أبا مغيرة عن إبراهيم: إنهم ثلاثهم كانوا يجيزون شهادة العبد في الشيء اليسير.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا محمد بن يحيى المازني عن سفيان الثوري عن إبراهيم النخعي قال: لا تجوز شهادة العبد

والعجب كله من احتجاجهم بقول الله تعالى: «إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية» وهم أول مخالف لهذه الآية - وقالوا ظاهرها جوازها على المسلمين والكفار في كل شيء، ثم نسخت عن المسلمين، بقيت على الكفار.

قال أبو محمد: وهذا تلجيح منهم بالكذب على الله تعالى جهاراً مراراً.

إحداها - دعوى النسخ بلا برهان.

والثانية - قولهم: إن ظاهرها جواز شهادتهم في كل شيء، وليس في الآية إلا عند حضور الموت حين الوصية فقط، ثم تلخيفها، ثم تلخيف المسلمين الشاهدين بخلاف شهادتهما، فما رأيت أقل حياءً من قال ما ذكرنا - ونعوذ بالله من الخذلان والاستخفاف بالكذب على القرآن.

والثالثة - قولهم: نسخت عن المسلمين وبقيت على الكفار - وهذا باطل لأن الدين كله واحد علينا وعلى الكفار، ولا يجل لأحد أن يحكم عليهم ولا لهم، إلا بحكم الإسلام لنا وعلينا، إلا حيث جاء النص بالفرق بيننا وبينهم، وبالله تعالى التوفيق.

١٧٨٩ - مسألة: وشهادة العبد والامة مقبولة في كل

شيء ليس ليهما ولغيره كشهادة الحر والحررة ولا فرق.

وقد اختلف الناس في هذا: فصح ما روي عن طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب: أن عثمان بن عفان قضى في الصغير يشهد بعد كبره، والنصراني بعد إسلامه، والعبد بعد عتقه: أنها جائزة إن لم تكن ردت عليهم.

وروي عن طريق عمرو بن شعيب، وعطاء عن عمر بن الخطاب مثل ذلك.

وروي ذلك في شهادة العبد عن طريق عبد الرزاق عن أبي بكر عن عمرو بن سليم عن ابن المسيب عن عمر.

ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن ابن عباس: لا تجوز شهادة العبد.

ومن طريق أبي عبيد عن حسن بن إبراهيم الكرماني عن إبراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر: لا تجوز شهادة المكاتب ما بقي عليه درهم.

وروي عن طريق ابن ابي شيبة عن ابن المبارك، ووكيع قال ابن المبارك: عن ابن جريج عن عطاء، وقال وكيع: عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي قالا جميعاً: لا تجوز شهادة العبد.

ومن طريق ابن ابي شيبة عن ابن المبارك عن محمد بن

لِسَيِّدِهِ، وَتَجُوزُ لِبَعِيَرِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ فِي الْعَبْدِ يُعْتَقُ بَعْضُهُ أَنَّ شَهَادَتَهُ جَائِزَةٌ. وَأَجَازَتْ طَلِيفَةُ شَهَادَتِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ كَالْحُرِّ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ عِيَاثٍ النُّعْمِيُّ عَنْ أَسْنَعْتَ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَ شَرِيعٌ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْعَبْدِ؛ فَقَالَ عَلِيٌّ: لَكِنَّا نَجِيزُهَا، فَكَانَ شَرِيعٌ بَعْدَ ذَلِكَ يُجِيزُهَا إِلَّا لِسَيِّدِهِ.

وَبِهِ إِلَى ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ عِيَاثٍ عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ قُلَيْبٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ شَهَادَةِ الْعَبْدِ؛ فَقَالَ: جَائِزَةٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا سُبَيْانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَمَارِ النَّخَعِيِّ قَالَ: شَهِدْتُ شَرِيعًا شَهِدَ عِنْدَهُ عَبْدٌ عَلَى ذَاكِ فَأَجَازَ شَهَادَتَهُ فَقِيلَ: إِنَّهُ عَبْدٌ، فَقَالَ شَرِيعٌ: كُلُّنَا عِبْدٌ وَإِنَّمَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَتِيقٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِشَهَادَةِ الْمَمْلُوكِ بَأْسًا إِذَا كَانَ عَدْلًا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْجَهْمِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقِ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: شَهَادَةُ الْعَبْدِ، وَالْمَرْأَةِ جَائِزَةٌ فِي النِّكَاحِ، وَالطَّلَاقِ. كَتَبَ إِلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْلِمٍ الْكَاتِبُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْمُغَلِّسِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُعَاوِيَةَ عَنْ شَهَادَةِ الْعَبْدِ؟

قَالَ: أَنَا أَرَدْتُ شَهَادَةَ عَبْدِ الْغَزِيرِ بْنِ صُهَيْبٍ عَلَى الْإِنْكَارِ لِرُذْمَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهُوَ قَوْلُ رُزَاةَ بْنِ أَرْفَى، وَعُثْمَانَ بْنِ أَبِي نُزْرٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابِهِمْ، وَآخَذَ قَوْلِي أَنِّي شَرِّمَةٌ.

قَالَ عَلِيٌّ: أَمَّا قَوْلُ عَمْرِو، وَعُثْمَانَ الَّذِي صَدَرْنَا بِهِ فَهُوَ عَلَى الْحَتْفَيْنِ، وَالْمَالِكِيِّينَ، وَالشَّافِعِيَّينَ لَا لَهُمْ، لِأَنَّهُمْ خَالَفُوهُمَا فِي الصَّبِيِّ يَشْهَدُ فَيُرَدُّ، ثُمَّ يَتَلَعَّ فَيُشْهَدُ.

فَقَالُوا: يُقْبَلُ.

وَمِنْ الْبَاطِلِ أَنَّ يَكُونُ بَعْضُ قَوْلِ عَمْرِو وَعُثْمَانَ حُجَّةً، وَتَعْضُ غَيْرَ حُجَّةٍ، وَهَذَا تَلَاغِبٌ بِالْبَيْنِ مِنْ سَلَكِ هَذَا الطَّرِيقِ -

وَعَمْرُو عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ عَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ أَرْطَاطٍ، فَلَمْ يَتَّقِ لَهُمْ إِلَّا ابْنَ عَمْرِو.

وَقَدْ صَحَّ خِلَافُهُ عَنْ أَنَسٍ - فَبُطِّلَ تَعَلُّقُهُمُ بِالْأَنْصَارِ، وَبَقِيَ الْاِخْتِجَاعُ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا قَوْلُ مُجَاهِدٍ وَمَنْ أَتْبَعَهُ: «شَهِدَتَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ» مِنَ الْأَخْرَارِ، فَبَاطِلٌ وَزَلَّةٌ عَلِيمٌ، وَتَخَصُّصٌ لِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى بِلا بُرْهَانٍ، وَبِالضَّرُورَةِ يَدْرِي كُلُّ ذِي حِسٍّ سَلِيمٍ: أَنَّ الْعَبْدَ رَجُلٌ مِنَ رَجَالِنَا، وَأَنَّ الْإِمَامَ نِسَاءً مِنْ نِسَائِنَا.

قَالَ تَعَالَى: «يَسْأَلُكُمْ خِزَانَتُكُمْ» فَدْخُلَ فِي ذَلِكَ - بِإِلَّا خِلَافَ - الْحَرَارِ وَالْإِمَامَ.

فَطَهَّرَ فِسَادَ هَذَا الْقَوْلِ، وَإِنَّمَا خَاطَبَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَوَّلِ الْآيَةِ الَّذِينَ آمَنُوا: وَالْعَبْدُ، بِإِلَّا خِلَافَ مِنْهُمْ، فَهُمْ فِي جَمَلَةِ الْمُخَاطَبِينَ بِالْمَدِينَةِ، وَالْإِشْهَادِ وَالشَّهَادَةِ..

وَاحْتِجَّ بِبَعْضِهِمْ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: تَعْرِيفُ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ مَوَاضِعِهِ مَمْلُوكٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلَمْ يَقُلْ تَعَالَى: إِنَّ كُلَّ عَبْدٍ فَهَرٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ، إِنَّمَا ضَرَبَ اللَّهُ تَعَالَى الْمَثَلَ بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ هَذِهِ صِفَتُهُ، وَقَدْ تَوَجَّدَ هَذِهِ الصِّفَةُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْرَارِ، وَمَنْ نَسَبَ غَيْرَ هَذَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَقَدْ كَذَبَ عَلَيْهِ جَهَارًا، وَاتَى بِكَبِيرِ الْكِبَارِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقُولُ إِلَّا حَقًّا، وَبِالْمُسَاهَدَةِ نَعْرِفُ كَثِيرًا مِنَ الْعَبِيدِ أَقْدَرُ عَلَى الْأَشْيَاءِ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْرَارِ.

وَنَقُولُ لَهُمْ: هَلْ يَلْزِمُ الْعَبْدَ الصَّلَاةُ، وَالصِّيَامُ، وَالطَّهَارَةُ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَالِكِ، وَالْمُشَارَبِ، وَالتَّوَجُّعِ، كُلُّ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْأَحْرَارِ، فَمَنْ قَوْلُهُمْ: نَعَمْ، فَقَدْ أَكْذَبُوا أَنْفُسَهُمْ، وَشَهِدُوا بِأَنَّهُمْ يَقْدِرُونَ عَلَى أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ - فَبُطِّلَ تَعَلُّقُهُمْ وَتَوْبَهُمُ بِهَذِهِ الْآيَةِ.

وَقَالُوا: «وَلَا يَأْتِ الشُّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا».

قَالُوا: وَالْعَبْدُ لَا يَقْدِرُ عَلَى آدَاءِ الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّهُ مُكَفَّلٌ خِدْمَةً سَيِّدِهِ.

فَقُلْنَا: كَذَبَ مَنْ قَالَ هَذَا، بَلْ هُوَ قَادِرٌ عَلَى آدَاءِ الشَّهَادَةِ كَمَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّلَاةِ، وَعَلَى التَّهَوُّصِ إِلَى مَنْ يَتَعَلَّمُ مِنْهُ مَا يَلْزَمُهُ مِنَ الدِّينِ.

وَلَوْ سَقَطَ عَنِ الْعَبْدِ الْقِيَامُ بِالشَّهَادَةِ لِشُغْلِهِ بِخِدْمَةِ سَيِّدِهِ لَسَقَطَ أَيْضًا عَنْ الْحُرِّ ذَاتِ الزَّوْجِ لِشُغْلِهِا بِمِلَاذِمَةِ زَوْجِهَا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْعَبْدُ سِلْعَةٌ وَكَيْفَ تَشْهَدُ سِلْعَةٌ؟ فَقُلْنَا:

فروينا من طريق لا تصح عن شريح أنه لا يقبل الأب لابنه، ولا الابن لأبيه، ولا أحد الزوجين للآخر.

وصح هذا كله عن إبراهيم النخعي، وعن الحسن، والشَّعْبِيَّ في أحد قوليهما في الأب، والابن.

وروي عن الحسن، والشَّعْبِيَّ: قول آخر، وهو أن الولد يقبل لأبيه، ولا يقبل الأب لابنه؛ لأنه يأخذ ماله متى شاء، وأن الزوج يقبل لامراته ولا تقبل هي له.

وهو قول ابن أبي ليلى، وسفيان الثوري. ولم يميز الأوزاعي، والثوري، وأحمد بن حنبل، وأبو عبيد الأب لابن، ولا الابن للاب. وأجازوا الجد والجدّة لأولاد بينهما، وأولاد بينهما هما.

ولم يميز أبو حنيفة، ومالك، والشافعي أحداً من هؤلاء، إلا أن الشافعي أجاز كل واحد من الزوجين للآخر.

وأما من روي عنه إجازة كل ذلك: فكما رويناه من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن أبي سبرة عن أبي الزناد عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، قال: قال عمر بن الخطاب: تجوز شهادة الولد لولده، والولد لوالده، والأخ لأخيه.

وعن عمرو بن سليم الزرقني عن سعيده بن المسيب مثل هذا.

وروي: أن علي بن أبي طالب - عليه السلام - شهد - لفاطمة - رضي الله عنها - عند أبي بكر الصديق - عليه السلام - ومعه أم إيمان فقال له أبو بكر: لو شهد معك رجل أو امرأة أخرى لقضيت لها بذلك.

ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري قال: لم يكن يهتم سلف المسلمين الصالح شهادة الولد لولده، ولا الولد لوالده، ولا الأخ لأخيه، ولا الزوج لامراته - ثم دخل الناس بعد ذلك، فظهرت منهم أمور حلت الولاية على إتهامهم، فتركت شهادة من يهتم إذا كانت من قرابة وصار ذلك من الولد، والوالد، والأخ، والزوج، والمرأة، لم يهتم إلا هؤلاء في آخر الزمان.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا الحسن بن عازب عن جده شبيب بن غرقدة قال: كنت جالساً عند شريح، فأتته علي بن كاهل، وامرأة وخصم لها، فشهد لها علي بن كاهل - وهو زوجها - وشهد لها أبوها، فأجاز شريح شهادتهما، فقال الخصم: هذا أبوها، وهذا زوجها. فقال له شريح: هل تعلم شيئاً تجرح به شهادتهما؟ كل مسلم شهادته جائزة.

فكان ماذا؟ تشهد السُّلَّة، كما يلزم السُّلَّة الصلاة، والصيام، والقول بالحق - وما نعلم لهم في هذه المسألة متعلقاً، لا بقرآن، ولا بسنة، ولا رواية صحيحة، ولا سقيمة، ولا نظر ولا معقول، ولا قياس، إلا بتخالف في غلبة الفساد، وأخذار باردة - وقد تفصّل هذا في كتاب الإصطال - وأحمد لله رب العالمين.

قال أبو محمد: وكل نص في قرآن أو سنة في شيء من أحكام الشهادات فكلها شاهدة بصدق قولنا، إذ لو أراد الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام تخصيص عبء من حُر في ذلك لكان مقدوراً عليه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ تَرْضَوْهُمْ مِنْ الشَّهَادَةِ﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِّ جَزَاءُ لَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾.

فلم يختلف مسلمان قط في أن هذا خير يدخل فيه العبيد والإماء كدخول الأحرار والحرائر، وحرماً على كل أحد أن لا يرضى عن أخير الله تعالى أنه قد رضي عنه، فإذا قد رضي الله عن العبيد المؤمنين العاملين بالصالحات، ففرض علينا أن نرضى عنه، وإذا فرض علينا أن نرضى عنه، ففرض علينا قبول شهادته.

وأما من رتعا لسيده فإنه قال: قد يجبره سيده على الشهادة له.

قلنا: لو كان هذا مانعاً من قبول العبد لسيده لكان مانعاً من قبول أحد من المسلمين للإمام إذا شهد له؛ لأن الإمام اقتدر على رعيته من السيّد على عبده؛ لأن العبد تعديه جميع الحكماء على سيده إذا تظلم منه ويقولون بينه وبين آذاه، ولا يقدر أحد على أن يحول بين الإمام والرجل من رعيته، فظهر فساد قول مخالفينا - والحمد لله رب العالمين.

١٧٩٠ - مسألة: وكل عدل فهو مقبول لكل أحد

عليه، كالأب والأم لابنهما، ولأبيهما والابن والابنة للأبوين والأجداد، والجدات، والجد، والجدّة لبي بينهما، والزوج لامراته، والمرأة لزوجها.

وكذلك سائر الأقارب بعضهم لبعض، كالأباعد ولا فرق.

وكذلك الصديق الملاطف لصديقه، والأجير لمستاجر، والمكفول لكافله، والمستاجر لأجير، والكافل لمكفوله، والوصي لتيمة. وفيما ذكرنا خلاف:

وذكروا:

ما روَّاهُ عن وكيعٍ عن عبد الله بن أبي حمزة قال: كتب عمرُ إلى أبي موسى: المسلمون عدولٌ بعضهم على بعضٍ إلا مجلوداً في حدٍّ أو مجزئاً عليه شهادةٌ زور، أو ظنيّاً في ولاء، أو في قرابة، والقولُ في هذا كالذي قبله من أنه لم يصح قطُّ عن عمر، ثم قد خالفوه كما ذكرنا سواءً والأثبت عن عمر: قبولُ الأب لابنهِ.

ومن عجائب الدنيا: احتجاجهم في هذا بالخبر الثابت من قول النبي ﷺ «أنت ومالك لأبيك».

ومن أمره هذا يأخذ قوتها من مال زوجها..

وهم أولُ مخالفين الخبرين وهذا عجب جداً.

وأما نحن فنصححهما، ونقول: ليس فيهما منع من قبول شهادة الابن لأبيه، ولا من قبول الأبوين له - وإن كان هو وماله هما - فكان ماذا؟ ونحن كننا لله تعالى وأموالنا وقد أمرنا بأن نشهد له عز وجل، فقال عز وجل: «كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ، وكلُّ ذي حقٍّ فهو مأمورٌ بأخذه حقه ممن هو له عنده متى قدر على ذلك اجتنياً كان أو غير اجتنياً ومن لم يفعل ذلك فقد عصى الله عز وجل» وأعان على الإنم والعدوان وقدر على تغيير منكر فلم يفعل بل أقر المنكر والباطل والحرام ولم يغيّر شيئاً من ذلك، ومن أغرب ما وقع: احتجاج بعضهم في هذا بقول الله تعالى: «أَن اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ».

قال أبو محمد: وهذا أعظمُ حجةٍ عليهم؛ لأن من الشكر لها بعد شكر الله تعالى: أن يشهد لها بالحق، وليس من الشكر لها أن يشهد لها بالباطل.

وقد قال الله عز وجل: «وَالَّذِينَ إِحْسَانًا يُزِيهِ الْقُرَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَالْجَارَ فِي الْفُرَىٰ وَالْجَارَ الْجَنَبِ وَالصَّاحِبَ بِالْجَنبِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» فقد سوى الله تعالى بين كل من ذكرنا في وجوب الإحسان إليهم، فيلزم من اتهمه لذلك في الوالدين، وفي بعض ذوي القرى والصاحب بالجنب، وما مَلَكَتْ يَمِينُهُ: أن يتهمه في سائرهم، فلا يقبلُ شهادة أحدهم لقريب جلة، ولا لجار، ولا لاسن سبيل، ولا ليعيم، ولا لمسكين، وإلا فقد تلوّثوا في التخليط بالباطل ما شاءوا، فلم يبق في أيديهم إلا التهمة، والتهمة لا تحل. وبالضرورة ندرى أن من حملته قرابة أبويه وبنيه وإمرأته على أن يشهد لهم بالباطل فمضمونُ منعه قطعاً أن يشهد لمن يشوه من الأباة لا فرق. وليس للتهمة في الإسلام مدخل - ونحن نسألهم عن أبي ذر، وأم

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة قال: سمعت شريحاً: أجاز لأمراً شهادة أبيها وزوجها فقال الرجل: إنه أبوها وزوجها. فقال شريح: فمن يشهد للمراة إلا أبوها وزوجها.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا شبابة عن ابن أبي ذئب عن سليمان بن أبي سليمان، قال: شهدت لأمي عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، فقصي بشهادتي.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عبد الرحمن بن عبد الله الأنصاري قال: أجاز عمر بن عبد العزيز شهادة الابن لأبيه إذا كان عدلاً. فهو لا: عمر بن الخطاب، وجميع الصحابة، وشريح، وعمر بن عبد العزيز وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.

وبهذا يقول إياس بن معاوية، وعثمان البتي، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور، والمزني، وأبو سليمان، وجميع أصحابنا. ورأى الشافعي: قبول شهادة الزوجين: كل واحد منهما للآخر ورأى الأوزاعي: أن لا يقبل الأخ لأخيه.

وذكر ذلك الزهري عن المتأخرين من السوالة الذين ردوا الأب لابنه والابن لأبيه، وأحد الزوجين لصاحبه.

وأجاز أبو حنيفة، والشافعي: الأخ لأخيه.

وأجاز مالك لأخيه إلا في النسب خاصة. ورد مالك شهادة الصديق الملائم لصديقه.

قال أبو محمد: احتج المخالفون لنا بما روَّاهُ من طريق أبي عبيد أخبرنا مروان بن معاوية عن يزيد الجزري، قال: أحسبه يزيد بن سنان عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ «لا تجزئ شهادة خائن ولا خائنة، ولا ظنين في ولاء أو قرابة، ولا مجلود في حد».

قال أبو محمد: وهذا عليهم لا لهم لوجوه:

أولها - أنه لا يصح لأنه عن يزيد - وهو مجهول - فإن كان يزيد بن سنان فهو معروف بالكذب، ثم لو صح لكانوا أول مخالفين له في موضعين.

أحدهما - تفريقهم بين الأخ والأب، وبين العم وابن الأخ، وبين الأب والابن - وكلهم سواء - إذ هم متقاربون في التهمة بالقرابة. وكلهم يميز المولى لسوالة - وهذا خلاف الخبر. وكلهم يميز المجلود في الحد إذا تاب - وهو خلاف هذا الخبر - فمن أضل سبيلاً، أو أفسد دليلاً ممن ينتج بحجر هو حجة عليه، وهو مخالف له.

١٧٩١ - مسألة: ومن شهد على عدوه نظر، فإن

كان تخرجه عداوته له إلى ما لا يحل فهي جرحه فيه تردّ شهادته لكلّ أحد، وفي كلّ شيء - وإن كان لا تخرجه عداوته إلى ما لا يحل فهو عدلٌ يقبل عليه.

وهذا قول أبي سليمان، وأصحابنا.

وقال أبو حنيفة: لا تجوز شهادة الأجير لمن استأجره في شيء أصلاً.

وهو قول الأوزاعي.

وقال مالك كذلك، إلا أن يكون عدلاً مبرّراً في العدالة، إلا أن يكون في عياله فلا تجوز شهادته له.

وقال الشافعي: لا تجوز شهادة الأجير لمن استأجره فيما استأجره فيه خاصّة، وتجوز له فيما عدا ذلك.

وهو قول سفيان الثوري، وأبي ثور.

وكذلك قالوا: في الركيل سواء سواء.

وقال مالك: إن كان منضافاً إليه لم يقبل له، ولم تجز شهادة العدو على عدوه.

وقال أبو حنيفة، ومالك: لا تقبل شهادة الخصم، لا للذي وكله، ولا للذي وكل على أن يخاصمه.

وقال أبو حنيفة، والشافعي: تجوز شهادة الفقراء والسؤال.

وقال مالك: لا تجوز إلا في الشيء اليسير.

وقال ابن أبي ليلى: لا تقبل شهادة فقير - وأشار شريك إلى ذلك.

قال أبو محمد: كل من ذكرنا في هؤلاء مقبولون لكل من ذكرنا، كالأجنيب ولا فرق.

واحتج المخالف بما روينا عن النبي ﷺ من أنه لا تجوز شهادة ذي غمر على أغيه، ولا تجوز شهادة الظنّ، ولا الإخنة ولا شهادة خصم، ولا ظنين، ولا القانع من أهل البيت لهم.

وصح عن شريح: لا تجوز عليك شهادة الخصم، ولا الشريك، ولا الأجير لمن استأجره.

وروي عن الشعبي - ولم يصح - لا أجيز شهادة وصي، ولا ولي، لأنهما خصمان.

وصح عن إبراهيم: لا تجوز شهادة الشريك لشريكه فيما بينهما، وتجوز له في غير ذلك.

سلمة أم المؤمنين: لو ادّعى على يهودي بدرهم بحق، انتقضوا لهما بدعواهما.

فإن قالوا: نعم، خالفوا الله ورسوله - عليه الصلاة والسلام - وإجماع الأمة المتيقن وتركوا قولهم.

وإن قالوا: لا.

قلنا: سبحان الله، والله ما على أديم الأرض من يقول: إنه مسلم يتهم أباً ذر، وأم سلمة - رضي الله عنهما - أنهما يدعيان الباطل في الدنيا بأسرها، فكيف في درهم على يهودي؟ ثم نسألهم: أتريدون اليهودي الكذاب المشهور بالفسق يمينه من دعواهما، فمن قولهم: نعم.

قلنا لهم: وهل مقرّ التهمة، والقسّة، إلا في الكفار المتيقن كذبهم على الله تعالى وعلى رسوله - عليه الصلاة والسلام؟ والعجب كله: من إعطاء مالك، والشافعي: المدعي المال العظيم بدعواه وعينه، وإن كان أشهر في الكذب والجون من حاتم في الجود، إذا أبى المدعي عليه من اليمين، وإعطاء أبي حنيفة إتياء ذلك بدعواه المجردة بلا بينة ولا يمين، ولا يتهمونه برأيهم: لا بقرآن ولا بسنة، ثم يتهمون الناسك الفاضل البرّ التقي في شهادته لابنه، أو لامراته أو لأبيه بدرهم - نبرأ إلى الله تعالى من هذه المذاهب التي لا شيء أفسد منها.

قال أبو محمد: وهم يشنعون بخلاف الصّاحب لا يعرف له مخالف، وقد خالفوه هاهنا، ولا يعرف له من الصّاحبة مخالف.

ثم قد حكى الزهري: أنه لم يختلف الصدّ الأوّل في قبول الأب لابنه والزّوجين أحدهما للأخر، والقرابة بعضهم لبعض حتى دخلت في الناس الدّاخله - وهذا إخبار عن إجماع الصّاحبة رضي الله عنهم - فكيف استجازوا خلافهم لظن فاسد من المتأخّرين.

ثم ليت شعري: ما الذي حدث مما لم يكن، والله لقد كان على عهد رسول الله ﷺ المناقرون - الذين هم شر خلق الله عز وجل - والكفّار، والزناة، والسراق، والكذّابون، فما ندرى ما الذي حدث، وحاش لله تعالى أن يحدث شيء بغير الشريعة. ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل: أنه تعالى لو أراد أن لا يقبل أحد ممن ذكرنا لمن شهد له ليثمه وما أغفل.

فظهر فساد قول مخالفينا بيقين لا مرية فيه. وأعجب شيء أنهم أجازوا الأخ لأخيه والزهري يحكي عن المتأخّرين اتهامهم له، فقد خالفوا من تقدّم ومن تأخّر، وكفى بهذا شناعة. وبالله تعالى التوفيق.

فَصَحَّ أَنْ مَنْ حَكَمَ بِالْعَدْلِ عَلَى عَدُوِّهِ أَوْ صَدِيقِهِ أَوْ لَهْمَا، أَوْ شَهَدَ - وَهُوَ عَدَلٌ - عَلَى عَدُوِّهِ أَوْ صَدِيقِهِ أَوْ لَهْمَا، فَشَهَادَتُهُ مَقْبُولَةٌ وَحُكْمُهُ نَائِلٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَمَا نَعْلَمُ أَحَدًا سَبَقَ مَاكِبًا إِلَى الْقَوْلِ بِرَدِّ شَهَادَةِ الصَّادِقِ الْمُلَاطِفِ.

وَأَمَّا مَنْ رَدَّ شَهَادَةَ الْفَقِيرِ فَعَظِيمَةٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِلْفَقَرَاءِ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَنْتَعُونَ قَضَا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ - إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَوَلَيْسَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ فَمَنْ رَدَّ شَهَادَةَ هَؤُلَاءِ لَخَائِسٌ، وَإِنْ مَنْ خَصَّنَهُمْ دُونَ سَائِرِ الْفُقَرَاءِ لَمُتَّقِصٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَمَا نَعْلَمُ لَهُمْ فِي هَذِهِ الْأَقْوَالِ سَلَفًا مِنَ الصَّحَابَةِ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَصْلًا. وَأَطْرَفَ شَيْءٌ قَوْلَ رِيعَةَ: تَرُدُّ شَهَادَةَ مَنْ خَالَفَ الْعَدُولَ فِي سِيرَتِهِ وَإِنْ لَمْ يُوقَفْ مِنْهُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ: فَهَذَا عَجَبٌ جِدًّا، لَا تَدْرِي مِنْ أَيْنَ أَطْلَقَهُ فِي دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

١٧٩٢ - مَسْأَلَةٌ: وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةٌ مَنْ لَمْ يَتْلُغْ مِنَ الصَّبِيَّانِ لَا ذُكُورِهِمْ وَلَا إِنَاثِهِمْ، وَلَا بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا عَلَى غَيْرِهِمْ، لَا فِي نَفْسٍ وَلَا جَرَّاحَةٍ، وَلَا فِي مَالٍ، وَلَا يُجِلُّ الْحُكْمَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، لَا قِيلَ أَفْرَاقِهِمْ وَلَا بَعْدَ أَفْرَاقِهِمْ - وَفِي هَذَا خِلَافٌ كَثِيرٌ: فَصَحَّ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا جِيَءَ بِهِمْ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ جَارَتْ شَهَادَتُهُمْ.

قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: فَأَخَذَ الْقَضَاءُ بِقَوْلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ. وَأَجَارَ بَعْضُهُمْ شَهَادَتَهُمْ فِي خَاصٍّ مِنَ الْأَمْرِ، لَا فِي كُلِّ شَيْءٍ:

كَمَا رَوَيْنَا عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: شَهَادَةُ الصَّبِيِّ عَلَى الصَّبِيِّ جَائِزَةٌ، وَشَهَادَةُ الْعَبْدِ عَلَى الْعَبْدِ جَائِزَةٌ.

قَالَ الْحَسَنُ: وَقَالَ مُعَاوِيَةُ: شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ عَلَى الصَّبِيَّانِ جَائِزَةٌ، مَا لَمْ يَدْخُلُوا الْيَتِيمَ فَيَعْلَمُوا - وَعَنْ عَلِيٍّ بِشَلِّ هَذَا أَيْضًا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَبِيبٍ بِنَ أَبِي ثَابِتٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مُسْرُوقٍ: أَنَّ سِتَّةً عِلْمَانٍ ذَهَبُوا يَسْتَحُونَ، فَفَرَّقَ أَحَدُهُمْ فَشَهِدَ ثَلَاثَةً عَلَى اثْنَيْنِ أَنَّهُمَا عَرَفَاهُ، وَشَهِدَ اثْنَانِ عَلَى ثَلَاثَةٍ أَنَّهُمْ عَرَفُوهُ: فَقَضَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَى الثَّلَاثَةِ خُمُسِي الدِّيَةِ، وَعَلَى الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثَةَ أَخْمَاسِ الدِّيَةِ.

وَعَنْ شَرِيحِ مِصْتِ السَّنَةِ فِي الْإِسْلَامِ: أَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَصْمٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ سَمْعَانَ - وَهُوَ كَذَّابٌ - لَمْ يَكُنِ السَّلَفُ يَجِزُونَ شَهَادَةَ الْقَانِعِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْقَانِعُ السَّائِلُ، وَصَحَّ عَنْ رِيعَةَ: تَرُدُّ شَهَادَةَ الْخَصْمِ، وَالظَّهْنِ فِي خِلَافِهِ، وَشَكَلِهِ، وَخَالَفَتْهُ الْعَدُولُ فِي سِيرَتِهِ - وَإِنْ لَمْ يُوقَفْ مِنْهُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ - وَتَرُدُّ شَهَادَةَ الْعَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ.

وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ: تَرُدُّ شَهَادَةَ الْعَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ.

هَذَا كُلُّ مَا يَذْكُرُ فِي ذَلِكَ عَمَّنْ سَلَفَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا الْأَنْبَاءُ فِي ذَلِكَ فَكُلُّهَا بَاطِلٌ، لِأَنَّ بَعْضَهَا مَرْوِيٌّ مُنْقَطِعٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ - وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ. أَوْ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ بَنِ أَبِي يَحْيَى الْأَسْلَمِيِّ - وَهُوَ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ - وَصَفَهُ بِذَلِكَ مَالِكٌ، وَغَيْرُهُ. أَوْ مِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ - وَهِيَ صَحِيفَةٌ. أَوْ مَرْسَلٌ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ فَرْخٍ. أَوْ مَرْسَلٌ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ طَلْحَةَ - وَلَا يَدْرِي مَنْ هُمَا فِي النَّاسِ. أَوْ مَرْسَلَانِ: مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الرِّثَاءِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ سَمْعَانَ، وَقَدْ كَذَّبَهُمَا مَالِكٌ، وَغَيْرُهُ. أَوْ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ الْجَزَرِيِّ - وَهُوَ مَجْهُولٌ - فَإِنَّ كَانَ ابْنُ سَنَانَ - فَهُوَ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ. أَوْ مَرْسَلٌ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ - وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَكُلُّ هَذَا لَا يَجِلُّ الْاجْتِنَابُ بِهِ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّتْ لَكَانَتْ خَالِفَةً لَهُمْ؛ لِأَنَّ فِيهَا أَنْ لَا تَجُوزَ شَهَادَةُ ذِي الْغَمْرِ عَلَى أَخِيهِ مُطْلَقًا عَامًّا - وَهُوَ قَوْلُنَا - وَهُمْ يَمْنَعُونَهَا مِنَ الْقَبُولِ عَلَى عَدُوِّهِ فَقَطُّ، وَيَجِزُونَهَا عَلَى غَيْرِهِ - وَهَذَا خِلَافٌ لَتِلْكَ الْأَنْبَاءِ.

وَأَمَّا شَهَادَةُ الْخَصْمِ: فَإِنَّ الْمَدْعَى لِنَفْسِهِ الْمَخَاصِمَ لَا يَقْبَلُ دَعْوَاهُ لِنَفْسِهِ بِلَا شَكٍّ. فَيُطْلَقُ تَلَقُّهُمُ بِتِلْكَ الْأَنْبَاءِ لَوْ صَحَّتْ، فَكَيْفَ وَهِيَ لَا تَصَحُّ.

ثُمَّ وَجَدْنَا اللَّهَ تَعَالَى قَدْ قَالَ: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَنْ لَا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ فَأَمَرَنَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالْعَدْلِ عَلَى أَغْدَانِنَا.

وَرَوَيْنَا أَيضاً نَحْوَ هَذَا عَنْ مَسْرُوقٍ.
وَرَوَيْنَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ

عَنْ فِرَاسٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ: أَنَّ ثَلَاثَةَ عِلْمَانَ شَهِدُوا عَلَى
أَرْبَعَةٍ، وَشَهِدَ الْأَرْبَعَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ، فُجِعَلْ مَسْرُوقٌ عَلَى الْأَرْبَعَةِ

ثَلَاثَةَ أَسْبَاحٍ الدِّبَةِ، وَعَلَى الثَّلَاثَةِ أَرْبَعَةَ أَسْبَاحٍ الدِّبَةِ.

وَرَوَيْنَا أَيضاً عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَالزُّهْرِيِّ: جَوَّازُ شَهَادَةِ

الصَّبِيَّانِ بِقَوْلِهِمْ - مَعَ إِيْمَانِ الْمُدْعَى - مَا لَمْ يَتَّفَقُوا، وَأَنَّهُ قَضَى
بِحُجَّتِهِ مَا قَضَى بِهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فِي دِيَةِ ضُرْسٍ.

وَعَنْ أَبِي الزُّنَادِ: السُّنَّةُ أَنْ يُؤْخَذَ فِي شَهَادَةِ الصَّبِيَّانِ
بَغَضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْجِرَاحِ مَعَ إِيْمَانِ الْمُدْعِينَ.

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أَنَّهُ أَجَازَ شَهَادَةَ الصَّبِيَّانِ بَغَضِهِمْ
عَلَى بَعْضٍ فِي الْجِرَاحِ الْمُتَارِئَةِ، فَإِذَا بَلَغَتْ النُّفُوسُ قَضَى
بِشَهَادَتِهِمْ مَعَ إِيْمَانِ الطَّالِبِينَ.

وَعَنْ رِبْعَةَ: جَوَّازُ شَهَادَةِ بَعْضِ الصَّبِيَّانِ عَلَى بَعْضٍ مَا لَمْ
يَتَّفَقُوا.

وَعَنْ شَرِيحٍ: أَنَّ شَهَادَةَ الصَّبِيَّانِ تَقْبَلُ إِذَا اتَّفَقُوا، وَلَا تَقْبَلُ
إِذَا ائْتَفَقُوا، وَأَنَّهُ أَجَازَ شَهَادَةَ صَبِيَّانٍ فِي مَأْمُومَةٍ.

وَعَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزَمٍ: قَبُولُ شَهَادَةِ الصَّبِيَّانِ
فِيمَا بَيْنَهُمَا مَا لَمْ يَتَّفَقُوا.

وَعَنْ عَطَاءٍ، وَالْحَسَنِ: تَجُوزُ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ عَلَى الصَّبِيَّانِ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: تَجُوزُ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ بَعْضُهُمْ عَلَى
بَعْضٍ، وَقَالَ: كَانُوا يُجِزُّوْنَهَا فِيمَا بَيْنَهُمَا.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: تَجُوزُ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ بَعْضُهُمْ عَلَى
بَعْضٍ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

وَقَالَ مَالِكٌ: تَجُوزُ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ عَلَى الصَّبِيَّانِ قَطُّ، وَلَا
تَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ عَلَى صَغِيرٍ أَنَّهُ جَرَحَ كَبِيرًا، وَلَا عَلَى كَبِيرٍ أَنَّهُ

جَرَحَ صَغِيرًا، وَلَا تَجُوزُ إِلَّا فِي الْجِرَاحِ خَاصَّةً، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ
الصَّبِيَّانِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَصْلًا، وَلَا تَجُوزُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ

شَهَادَةٌ مِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا عَدَاوَةٌ، فَإِنِ ائْتَفَقُوا لَمْ يُلْقَسَتْ شَيْءٌ مِنْ
قَوْلِهِمْ وَتُضَيِّقُ عَلَى جَمِيعِهِمْ بِالدِّبَةِ سَوَاءً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَا نَعْلَمُ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ فَرَقًا بَيْنَ صَبِيٍّ
وَصَبِيَّةٍ وَلَا بَيْنَ غَدِيٍّ مِنْهُمْ مِنْ حُرٍّ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ فِي شَيْءٍ أَصْلًا، كَمَا
ذَكَرْنَا قَبْلَ عَنْ عُمَرَ، وَعُثْمَانَ فِي الصَّغِيرِ يَشْهَدُ فَرْدٌ شَهَادَتَهُ، ثُمَّ
يَتْلُغُ فَيَشْهَدُ بِذَلِكَ الشَّهَادَةُ أَنَّهُ لَا تَقْبَلُ.

وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: لَا تَقْبَلُ
شَهَادَةَ الصَّبِيَّانِ فِي شَيْءٍ.

وَعَنْ عَطَاءٍ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْعِلْمَانِ حَتَّى يَكْبُرُوا - وَعَنْ
قَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَسَالِمٍ، وَالنَّخَعِيِّ مِثْلَ قَوْلِ عَطَاءٍ.

وَعَنْ الْحَسَنِ: لَا تَقْبَلُ شَهَادَةَ الْعِلْمَانِ عَلَى الْعِلْمَانِ.

وَعَنْ ابْنِ سِيرِينَ: لَا تَقْبَلُ شَهَادَتَهُمْ حَتَّى يَتْلَعُوا.

وَعَنْ الشَّعْبِيِّ، وَشَرِيحٍ: أَنَّهُمَا كَانَا يَقْبَلَانِهَا إِذَا تَبَسَّوَا عَلَيْهَا
حَتَّى يَتْلَعُوا.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي عِلْمَانٍ
شَهِدَ بَعْضُهُمَا عَلَى بَعْضٍ بِكَسْرِ يَدِ صَبِيٍّ مِنْهُمْ، فَقَالَ: لَمْ تَكُنْ

شَهَادَةُ الْعِلْمَانِ فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ تَقْبَلُ - وَأَوَّلُ مَنْ قَضَى
بِذَلِكَ مَرْوَانَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَيَسْمَلُ قَوْلُنَا يَقُولُ مَكْحُونٌ، وَسُفْيَانُ
الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ شُرَيْمٍ، وَاسْحَاقُ بْنُ زَاهَوِيٍّ، وَأَبُو عَيْشَةَ، وَأَبُو
حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَاحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ، وَجَعْفَرُ

أَصْحَابَانِ.

قَالَ عَلِيُّ: لَمْ نَجِدْ لِمَنْ أَجَازَ شَهَادَةَ الصَّبِيَّانِ حُجَّةً أَصْلًا،

لَا مِنْ قُرْآنٍ، وَلَا مِنْ سُنَنِ، وَلَا رِوَايَةٍ سَقِيمَةٍ، وَلَا قِيَاسٍ، وَلَا

نَظَرٍ، وَلَا اخْتِطَافٍ، بَلْ هُوَ قَوْلٌ مُتَقَاضٍ، لِأَنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ شَهَادَتِهِمْ
عَلَى كَبِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، وَبَيْنَ شَهَادَتِهِمْ عَلَى صَغِيرٍ أَوْ لَصِغِيرٍ.

وَفَرَّقَ مَالِكٌ بَيْنَ الْجِرَاحِ وَغَيْرِهِ، فَلَمْ يَجْزِمْ فِي تَخْرِيقِ
تَوْبِ سَاوِي رِجِّ رِجْلِهِ، وَأَجَازَهَا فِي النَّفْسِ وَالْجِرَاحِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ

الصَّبَا وَالصَّبَا - وَهَذَا كُلُّهُ تَحْكَمُ بِالْبَاطِلِ، وَخَطَأٌ لَا خَفَاءَ بِهِ،
وَأَقْوَالٌ لَا يُجِبُ قَبُولَهَا مِنْ غَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَقَدْ ائْتَفَقَ الصَّحَابَةُ فِي ذَلِكَ، وَحُجَّةٌ مِنْ قَالِ يَقُولُنَا هُوَ
قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ وَقَالَ: «يَمْنُ

تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَادَةِ» وَلَيْسَ الصَّبِيَّانُ ذَوِي عَدْلٍ وَلَا يَرْضَاهُمْ.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: ذَكَرَ الصَّبِيَّ
حَتَّى يَتْلُعَ».

وَلَيْسَ فِي الْعَجَبِ أَكْثَرُ مِنْ رَدِّ شَهَادَةِ غَدِيٍّ قَاضِيٍّ، صَالِحٍ
عَدْلٍ، رَضِيَ - وَتَقْبَلُ شَهَادَةُ صَبِيَّةٍ لَا عَقْلَ لَهَا، وَلَا دِينَ، وَفِي
هَذَا كَيْفَايَةٌ. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٧٩٣ - مَسْأَلَةٌ: وَحُكْمُ الْقَاضِي لَا يُجِبُ مَا كَانَ

حَرَامًا قَبْلَ قَضَائِهِ، وَلَا يُحَرِّمُ مَا كَانَ حَلَالًا قَبْلَ قَضَائِهِ، إِنَّمَا
الْقَاضِي مُنْفَذٌ عَلَى الْمُشْتَعِ قَطُّ - لَا عَزْمَ لَهُ بِهَذَا.

قَالَ عَلِيٌّ: أَمَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ قَنَاسِيْدٌ، لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَرْوِيْدِ مَرْتَيْنِ وَتَرْوِيْدِ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ أَوْ أَرْبَعٍ. وَهَكَذَا مَا رَأَى إِلَى انْقِضَاءِ الْعُمَرِ، وَإِلَّا فَت «هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ» إِنَّ كُتْمَةَ صَادِقِينَ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ - فَمَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَهُ قَبْلَهُ مَعَ عَظِيمِ فَسَادِهِ، لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَأْجِيلِ فَلَانٍ يَوْمًا، وَبَيْنَ تَأْجِيلِ شَهْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ أَوْ أَرْبَعَةٍ أَوْ عَامٍ، أَوْ عَاشِرِينَ، أَوْ أَرْبَعَةِ عَشْرًا - وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ مَنْ ادَّعَى بَيِّنَةً عَلَى يَصْفِهِ شَهْرٌ وَبَيْنَ مَنْ ادَّعَاهَا بِخُرَاسَانَ، وَهُوَ بِالْأَنْدَلُسِ أَوْ ادَّعَاهَا بِالْأَنْدَلُسِ، وَهُوَ بِخُرَاسَانَ، وَهَلْ هُوَ إِلَّا السَّحْكُ بِالْبَاطِلِ؟.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ بِالرَّوَايَةِ عَنْ عُمَرَ: رَدُّوا الْحُصُومَ حَتَّى يَصْطَلِحُوا فَإِنْ لَمْ يَصْلُ الْقَضَاءُ يُوْرَثُ الصُّغَائِرُ.

قَالَ عَلِيٌّ: هَذَا لَا يَصِحُّ عَنْ عُمَرَ؛ لِأَنَّهُ أَحْسَنَ طَرَفِهِ: مُحَارِبُ بْنُ دُبَارٍ أَوْ عُمَرُ - وَمُحَارِبٌ لَمْ يَذْكُرْ عُمَرَ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمَا كَانَ فِيهِ حُجَّةٌ، لِأَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَصِحَّ هَذَا عَنْ عُمَرَ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَسْئَعِ جُمْلَةٌ مِنْ إِتْقَادِ الْحَقِّ؛ لِأَنَّهُ عِلَّةُ تَرْوِيْدِ الصُّغَائِرِ مَوْجُودَةٌ فِي ذَلِكَ أَبَدًا، فَإِنْ وَجِبَ أَنْ يُرَاضَى وَجِبَ ذَلِكَ أَبَدًا، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ أَنْ يُرَاضَى فَلَا يَجِبُ ذَلِكَ طَرَفَةً غَيْرَ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَقَدْ خَالَفُوهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ شَهْرًا وَلَا شَهْرَيْنِ.

وَفِي الرَّسَالَةِ الْمَكْتُوبَةِ عَنْ عُمَرَ: اجْعَلْ لِمَنْ ادَّعَى حَقًّا غَايَةً أَوْ بَيِّنَةً أَمَّا يَنْتَهِي إِلَيْهِ فَإِنْ أَحْضَرَ بَيِّنَةً إِلَى ذَلِكَ الْأَمْرِ: أَخَذَتْ لَهُ بِحَقِّهِ، وَإِلَّا أُذِنَتْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، فَإِنَّهُ أَبْلَغُ لِلْعُدْرِ وَأَجْلَى لِلْعَمَى.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا لَا يَصِحُّ عَنْ عُمَرَ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَقَدْ خَالَفَهُ مَالِكٌ؛ لِأَنَّهُ عُمَرُ لَمْ يَحْدُثْ فِي ذَلِكَ شَهْرًا - وَلَا أَقَلَّ وَلَا أَكْثَرَ.

وَهَذَا كُلُّهُ لَمْ يَأْتِ قَطُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ رَدَّ خُصُومًا بَعْدَ مَا ظَهَرَ الْحَقُّ نَلَّ قَفَضَى بِالْبَيِّنَةِ عَلَى الطَّلِبِ، وَالزَّمَّ الْمَكْرَ الْبَيِّنَ فِي الْوَقْتِ وَآمَرَ الْمُخْرَ بِالْقَضَاءِ فِي الْوَقْتِ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «كَوْنُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ».

وَقَالَ تَعَالَى: «وَتَتَوَّأُونَا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى».

وَقَالَ تَعَالَى: «وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ».

فَمَنْ حَكَمَ بِالْحَقِّ حِينَ يَدُو إِلَيْهِ فَقَدْ قَامَ بِالْقِسْطِ، وَأَعَانَ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَسَارَعَ إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّهِ، وَمَنْ تَرَدَّدَ فِي ذَلِكَ،

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَوْ أَنَّ أَمْرًا رَمَا شَاهِدَيْنِ فَتَهَذَا لَهُ بِزُورٍ أَوْ فُلَانًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَلَانَةً، وَأَقْسَمَ أَنَّهُ فُلَانَةٌ - وَهَمَّا كَاتِبَانِ مُتَعَمِّدَانِ - وَأَنَّ الْمَرَاتَيْنِ بَعْدَ الْعِدَّةِ رَحِيصَتَا فُلَانٍ زَوْجًا، فَقَفَضَى الْقَاضِي بِهَذِهِ الشَّهَادَةِ، فَإِنْ وَطَّهَ تَيْنِكَ الْمَرَاتَيْنِ: خِلَالُ الْفُلَاسِقِ الَّذِي شَهِدُوا لَهُ بِالزُّورِ، وَخَرَامٌ عَلَى الْمُشْهُودِ عَلَيْهِ بِالْبَاطِلِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ أَقَامَ شَاهِدَيْنِ زُورٍ عَلَى فُلَانٍ أَنَّهُ انْتَحَكَه ابْنَتُهُ بِرَضَائِهَا - وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ لَمْ تَرْضَهُ قَطُّ، وَلَا زَوْجَهَا إِسَاءَ أَبُوهَا - فَقَفَضَى الْقَاضِي بِذَلِكَ، قَوِّطُوهُ لَهَا خِلَالًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَا نَعْلَمُ مُسْلِمًا قَبْلَهُ أَتَى بِهَذِهِ الطُّوَامِ، وَتَبَرَّأَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْهَا وَلَيْتَ يَشْعُرِي مَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَنْ شَهِدَ لَهُ شَاهِدًا زُورٍ فِي أَمْرِ أَنَّهُ أَجْنَبِيَّةٌ، وَأَنَّهَا قَدْ رَحِيصَتْ بِهِ زَوْجًا، أَوْ عَلَى خُرْأَتِهِ عِنْدَهُ فَقَفَضَى لَهُ الْقَاضِي بِذَلِكَ؟ وَمَا عَلِمَ مُسْلِمٌ قَطُّ قَبْلَ أَبِي حَنِيفَةَ فَرْقَ بَيْنَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ حَسِبٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ غُرَّةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهُ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ فَلَنْ أُحْكِمَ أَنْ يَكُونَ أَعْلَمُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضِ فُلَاقِصِي كَهَ بِنَا أَسْمَعُ وَأَطِئُهُ صَادِقًا فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ صَاحِبِهِ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ فَلْيَأْخُذْهَا لِيَدْفَعَهَا».

فَإِذَا كَانَ حُكْمُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَقَضَاؤُهُ لَا يُجِلُّ لِأَخِي مَا كَانَ عَلَيْهِ حَرَامًا فَكَيْفَ الْقَوْلُ فِي قَضَاءِ أَحَدٍ بَعْدَهُ - وَتَعَوَّذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْخِلَالِ.

١٧٩٤ - مَسْأَلَةٌ: وَلَا يُجِلُّ النَّاسِي فِي إِتْقَادِ الْحُكْمِ إِذَا ظَهَرَ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابَانَا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا طَمِعَ الْقَاضِي أَنْ يَصْطَلِحَ الْحَصَنَانِ فَلَا يَأْسَ أَنْ يَرْدَهُمَا الْمَرَّةَ وَالْمَرَّتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَطْمَحْ فِي ذَلِكَ فَصَلِّ الْقَضَاءَ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَأْسَ بِتَرْوِيْدِ الْحُصُومِ، ثُمَّ رَأَى أَنْ يُجْعَلَ لِلْمُشْهُودِ عَلَيْهِ أَوْ الْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ غَايَةً: أَجَلٌ ثَمَانِيَّةٌ أَيَّامَ، ثُمَّ ثَمَانِيَّةٌ أَيَّامَ، ثُمَّ ثَمَانِيَّةٌ أَيَّامَ، ثُمَّ نَزَمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامَ، فَذَلِكَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا - لَا يُعَدُّ فِي الثَّمَانِيَّةِ يَوْمٌ تَأْجِيلِ الْحَاكِمِ.

بَيْنَهُ الْمَوْتُ وَالْفِرْقَةُ سَوَاءٌ.

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ: كُلُّ هَذِهِ أَرَاءُ يَكْفِي مِنْ فَسَادِهَا تَخَالُفُهَا، وَمَا نَعْلَمُ مَالَهُ أَحَدًا تَقَدَّمَهُ إِلَى قَوْلِهِ الْمَذْكُورِ.

قَالَ عَلِيٌّ: إِذَا وَجِبَ عَنْهُمْ الْقَضَاءُ بِمَا لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلرِّجَالِ لِلرِّجَالِ، وَمَا لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلنِّسَاءِ لِلنِّسَاءِ، فَأَيُّ مَعْنَى لِلْإِيمَانِ فِي ذَلِكَ، إِذْ قَدْ ثَبِتَ أَنَّهُ لَمْ يَنْقُضُوا لَهُ بَيِّنَةً، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَثْبِتْ لَهُ بَعْدُ، فَمَا أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِهِ مِنَ الْآخَرِ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَقَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مَعَاذٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَشَرِيكٌ، وَزُفَرٌ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سَلِيمَانَ وَأَصْحَابُهُمَا، كَمَا قُلْنَا نَحْنُ.

قَالَ أَبُو حَمَلَةَ: الْبَيْتُ بَأَيْدِيهِمَا فَصَحَّ أَنْهُمَا فِيهِ سَوَاءٌ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يَبِيدُ، وَلَهُ الْبَيْتُ عَلَى الْآخَرِ فِيمَا ادَّعَى غَمًّا يَبِيدُهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي أَحَدٍ وَاحِدٍ تَنَازَعًا فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ، أَوْ أُمٍّ وَابْنَةٍ: أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا بِأَيَّامِهِمَا، وَلَا اخْتِلَافُ فِي أَحَدٍ مِنْ سَاكِنِي فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ، أَحَدُهُمَا: دَبَاغٌ، وَالْآخَرُ: عَطَارٌ، فَتَدَاعَا فِيهِمَا فِي الْبَيْتِ، وَالذَّكَارُ فَإِنَّهُ بَيْنَهُمَا بِأَيَّامِهِمَا، وَلَمْ يَقْضُوا لِلدَّبَاغِ بِأَلَاتِ الدَّبَاغِ، وَلَا لِلْعَطَارِ بِمَتَاعِ الْعَطْرِ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ لَا خُفَاءَ فِيهِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٧٩٦ - مسألة: وَيَحْكُمُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى

وَالْمَجُوسِ بِحُكْمِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي كُلِّ شَيْءٍ - رَضُوا أَمْ سَخَطُوا، اتَّوَنُوا أَوْ لَمْ يَأْتُونَا - وَلَا يَحِلُّ رَدُّهُمْ إِلَى حُكْمِ دِينِهِمْ، وَلَا إِلَى حُكْمِهِمْ أَصْلًا.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ بِجَالَةَ التَّمِيمِيِّ قَالَ: أَتَانَا كِتَابُ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ قَبْلَ مَوْتِهِ بَسَنَةً: أَنْ اقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي رَحِمٍ عَرِمٍ مِنَ الْمَجُوسِ، وَاتَّهَوْهُمْ عَنِ الزَّمْزَمَةِ.

قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: أَهْلُ الذَّمَّةِ إِذَا كَانُوا فِيْنَا فَحَدَّاهُمْ كَحَدِّ الْمُسْلِمِ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فِي الْمَوَارِيثِ فِي أَهْلِ الذَّمَّةِ قَالَ: يَحْكُمُ عَلَيْهِمْ بِمَا فِي كِتَابِنَا.

وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابِنَا.

وَرَوَيْنَا غَيْرَ هَذَا:

فَلَمْ يَسَارِعْ إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَلَا قَامَ بِالْقِسْطِ، وَلَا أَعَانَ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى.

١٧٩٥ - مسألة: وَإِذَا تَدَاعَى الزَّوْجَانِ فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ

بَعْدَ الطَّلَاقِ، أَوْ بَغَيْرِ طُلَاقٍ، أَوْ تَدَاعَى الْوَرِثَةُ بَعْدَ مَوْتِهِمَا أَوْ مَوْتِ أَحَدِهِمَا، فَهَوَّ كُلُّهُ بَيْنَهُمَا بِنَصْفَيْنِ مَعَ الْأَيَّامِ، سَوَاءٌ كَانَ تَمَّا لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلرِّجَالِ كَالسَّلَاحِ وَغَوَّهِ، أَوْ تَمَّا لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلنِّسَاءِ كَالْحُلِيِّ وَغَوَّهِ، أَوْ كَانَ تَمَّا يَصْلُحُ لِلْكُلِّ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا كَثِيرًا:

فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ: الْبَيْتُ لِلْمَرْأَةِ إِلَّا مَا عُرِفَ لِلرِّجَالِ.

وَبِهِ إِلَى مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ مِثْلُ قَوْلِ الزَّهْرِيِّ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سَلِيمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: إِذَا مَاتَ الزَّوْجُ فَلِلْمَرْأَةِ مَا أَعْلَقَ عَلَيْهِ بَابُهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ سَفِيَانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ يُونُسَ بْنِ عِيْبِيٍّ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: لَيْسَ لِلرِّجَالِ إِلَّا سِلَاحُهُ وَثِيَابُ جِلْدِهِ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: كُلُّ مَا فِي الْبَيْتِ لِلرِّجَالِ إِلَّا مَا كَانَ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنَ الثِّيَابِ، وَالدَّرْعِ، وَالْحِمَارِ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: مَا كَانَ مِنْ مَتَاعِ الرِّجَالِ فَلِلرِّجَالِ، وَمَا كَانَ مِنْ مَتَاعِ النِّسَاءِ فَلِلنِّسَاءِ، وَمَا صَلَحَ لِمَا فَهُوَ لِلْحَيِّ مِنْهُمَا فِي مَوْتِ أَحَدِهِمَا، وَأَمَّا فِي الْفِرْقَةِ فَهُوَ لِلرِّجَالِ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ مَعَ الْأَيَّامِ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا حَرًّا وَالْآخَرُ مَمْلُوكًا، فَالْمَالُ كُلُّهُ لِلْحَرِّ مَعَ بَيْنَتِهِ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ كَذَلِكَ، إِلَّا فِي الْمَوْتِ فَإِنَّهُ لِلرِّجَالِ أَوْ لَوَرِثَتِهِ مَعَ الْيَمِينِ.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: مَا كَانَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلنِّسَاءِ فَإِنَّهُ يَقْضَى مِنْهُ لِلْمَرْأَةِ مَا يَجُوزُ بِهِ مَتْلُهَا، إِلَّا زَوْجُهَا وَبِالسَّاقِي مِنْهُ وَمَنْ غَيْرُهُ لِلرِّجَالِ مَعَ بَيْنَتِهِ - الْمَوْتُ وَالطَّلَاقُ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ.

وَقَالَ عُثْمَانُ الْبَيْهَقِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ، وَزُفَرٌ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ مَا صَلَحَ لِلرِّجَالِ فَهُوَ لِلرِّجَالِ مَعَ بَيْنَتِهِ، وَمَا صَلَحَ لِلنِّسَاءِ فَلِلْمَرْأَةِ مَعَ بَيْنَتِهَا وَمَا صَلَحَ لِمَا فَبَيْنَتِهِمَا بِنَصْفَيْنِ مَعَ أَيْمَانَتِهِمَا.

وَقَالَ مَالِكٌ: مَا صَلَحَ لِلرِّجَالِ فَهُوَ لِلرِّجَالِ مَعَ بَيْنَتِهِ، وَمَا صَلَحَ لِلْمَرْأَةِ فَهُوَ لِلْمَرْأَةِ مَعَ بَيْنَتِهَا، وَمَا صَلَحَ لِمَا فَهُوَ لِلرِّجَالِ مَعَ

وأيضاً: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَنَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَتَّخِذَ الْغَنَى كُلُّ لَهٍ﴾ وَالَّذِينَ فِي الْقُرْآنِ وَاللُّغَةِ يَكُونُ الشَّرِيعَةَ، وَيَكُونُ الْحُكْمَ، وَيَكُونُ الْجَزَاءَ، فَالْجَزَاءُ فِي الْآخِرَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لَا إِلَيْنَا. وَالشَّرِيعَةُ قَدْ صَحَّ أَنْ تَرْهَمَ عَلَى مَا يَمْتَقِدُونَ إِذَا كَانُوا أَهْلَ كِتَابٍ، بَقِيَ الْحُكْمُ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ حُكْمٍ اللَّهُ كَمَا أَمَرَ.

فَإِنْ قَالُوا: فَاحْكُمُوا عَلَيْهِمْ بِالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ، وَالْحَجِّ، وَالْجِهَادِ، وَالزَّكَاةِ.

قُلْنَا: قَدْ صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُلْزِمَهُمْ شَيْئاً مِنْ هَذَا فَخَرَجَ بِنَصِّهِ وَبَقِيَ سَائِرُ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ عَلَى حُكْمِ الْإِسْلَامِ وَلَا يَدُلُّ. وَصَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «قَتَلَ يَهُودِيّاً قَدْ رَأَى بِصِيْبِهِ مُسْلِمَةً وَرَجَمَ يَهُودِيَيْنِ رُثِيّاً» وَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى حُكْمِ دِينِهِمْ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ بِأَبْدَةِ مَهْلَكِهِ، وَهِيَ أَنَّ قَالُوا: إِنَّمَا أَنْفَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرِّجْمَ بِحُكْمِ التَّوْرَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يُحْكَمْ بِمَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾.

فَقُلْنَا: هَذَا كَفَرٌ بِمَنْ قَالَ، إِذْ جَعَلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَنْفَذاً لِحُكْمِ الْيَهُودِ، تَارِكاً لِنَفْيِ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى، حَاشَا لَهُ مِنْ ذَلِكَ.

وَأَيْضاً فَبَيَّنَّا أَنَّهُ كَمَا قُلْنَا فَرَجَوْنَاهُمْ أَيْضاً عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ نَفْسِهِ، وَإِلَّا فَقَدْ جَوَرْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

وَأَمَّا الْآيَةُ: فَإِنَّمَا هِيَ خَيْرٌ عَنِ النَّبِيِّينَ السَّالِفِينَ فِيهِمْ، لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا لَنَا نَبِيِّينَ، إِنَّمَا لَنَا نَبِيٌّ وَاحِدٌ - فَصَحَّ أَنَّهُ غَيْرُ مُعْنِي بِهِذِهِ الْآيَةِ.

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: أَخْبِرُونَا عَنْ أَحْكَامِ دِينِهِمْ أَحَقُّ - هِيَ إِلَى الْيَوْمِ - بِحُكْمٍ أَمْ بِاطِلٍ مَنْسُوخٍ، وَلَا يَدُلُّ مِنْ أَحْلَمَاهَا:

فَإِنْ قَالُوا: حَقٌّ بِحُكْمٍ كَفَرُوا جَهَاراً.

وَلِنْ قَالُوا: بَلْ بِاطِلٍ مَنْسُوخٍ.

قُلْنَا: صَدَقْتُمْ، وَأَقْرَبْتُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْتُمْ رَدِّدْتُمُوهُمْ إِلَى الْبَاطِلِ الْمَنْسُوخِ الْخَرَامِ، وَفِي هَذَا كُفَايَةٌ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كُونُوا قَوَّائِينَ بِالْقَنَاطِطِ﴾ وَلَيْسَ مِنَ الْقَسْطِ تَرْكُهُمْ بِحُكْمِ الْكَافِرِ الْمُبْدَلِ أَوْ بِحُكْمِ قَدْ أَبْطَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ حَرَّمَ الْقَوْلَ بِهِ وَالْعَمَلُ بِهِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

وَمِنْ رَدِّعِهِمْ إِلَى حُكْمِ الْكَفْرِ الْمُبْدَلِ وَالْأَمْرِ الْمَنْسُوخِ الْحَرَّمَ،

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ سَمَّاكَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ قَابُوسَ بْنِ خَارِقٍ بْنِ سَلِيمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ كَتَبَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي مُسْلِمٍ زَنَى بِنَصْرَانِيَّةٍ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَنْ يَقَامَ الْحَدُّ عَلَى الْمُسْلِمِ، وَتَرَدَّ النَّصْرَانِيَّةُ إِلَى أَهْلِ دِينِهَا.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا لَا يَصُحُّ عَنْ عَلِيٍّ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ سَمَّاكَ بْنُ حَرْبٍ - وَهَذَا يَقْبَلُ الثَّلَاثِينَ - وَقَابُوسُ بْنُ الْخَارِقِ وَأَبُوهُ - مَجْهُولَانِ - فَيُطْلَقُ أَنْ يَصُحَّ عَنْ الصَّحَابَةِ وَضِي اللَّهُ عَنْهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرُ مَا رَوَيْنَا عَنْ عَمْرِو.

وَقَالَ الْمُخَالِفُونَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ إِذَا حُكِمَ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ حُكْمِ دِينِهِمْ فَقَدْ أَكْرَهُوا عَلَى غَيْرِ دِينِهِمْ.

فَقُلْنَا: إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْآيَةُ تَوْجِبُ أَنْ لَا يَحْكَمَ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ حُكْمِ دِينِهِمْ فَاتَّخِذُوا أَوَّلَ مَنْ خَالَفَهَا فَأَقْرَبْتُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ بَخْلَافِ الْحَقِّ، وَهَذَا عَظِيمٌ جِدّاً؛ لِأَنَّهُمْ قَطَعُوا دِينَهُمْ فِي السَّرِقَةِ بِحُكْمِ دِينِنَا، لَا بِحُكْمِ دِينِهِمْ، وَتَحَدَّوْنَهُمْ فِي الْقَذْفِ بِحُكْمِ دِينِنَا لَا بِحُكْمِ دِينِهِمْ، وَتَمَتَّعُوا مِنْ إِتِّفَاقِ حُكْمِ دِينِهِمْ بِبَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْقَتْلِ وَالْخَطِّ، وَسِيعَ الْأَحْرَارِ، فَقَدْ تَنَاقَضَتْ.

فَإِنْ قَالُوا: هَذَا ظُلْمٌ لَا يَقْرُونَ عَلَيْهِ.

فَقُلْنَا لَهُمْ: وَكُلُّ مَا خَالَفُوا فِيهِ حُكْمَ الْإِسْلَامِ فَهُوَ ظُلْمٌ لَا يَقْرُونَ عَلَيْهِ.

وَقَالُوا: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ فَقُلْنَا: هَذِهِ مَنْسُوخَةٌ نَسَخَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾.

فَقَالُوا: هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ عَلَى ذَلِكَ.

قُلْنَا: نَعَمْ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ سَفِيَّانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةَ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «نَسَخَتْ مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ آيَتَانِ: آيَةُ: الْقَالَيْنِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُخْبِراً إِنْ شَاءَ حُكْمُ دِينِهِمْ، وَإِنْ شَاءَ أَعْرِضَ عَنْهُمْ فَرَدَّعَهُمْ إِلَى أَحْكَامِهِمْ، فَتَرَدَّتْ: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا فِي كِتَابِنَا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا مُسْتَدٌّ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَ بِتَزْوِيلِ الْآيَةِ فِي ذَلِكَ.

وَهُوَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ، وَعُكْرَمَةَ.

فَلَمْ يَنْعَمْ عَلَى الْبَرِّ وَالْتَقَى، بَلْ أَعَانَ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعَدْوَانِ - وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ وَالصَّغَارُ هُوَ جَرِي أَحْكَامَنَا عَلَيْهِمْ، فَلِذَا مَا تَرَكُوا بِحُكْمُونِ بِكُفْرِهِمْ فَمَا أَصْغَرَانَهُمْ بَلْ هُمْ أَصْغَرُونَا - وَمَعَاذَ اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ.

١٧٩٧- مَسْأَلَةٌ: وَفَرَضَ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ فِي الدِّمَاءِ، وَالْقِصَاصِ، وَالْأَمْوَالِ، وَالنَّفَرِ، وَالْحُدُودِ، وَسِوَاهُ عِلْمَ ذَلِكَ قَبْلَ وَلايَتِهِ أَوْ بَعْدَ وَلايَتِهِ، وَأَقْوَى مَا حَكَمَ بِعِلْمِهِ؛ لِأَنَّهُ يَقِينُ الْحَقَّ، ثُمَّ بِالْإِقْرَارِ، ثُمَّ بِالْيَقِينِ.

وَقَدْ اختلفَ النَّاسُ فِي هَذَا: فَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ قَالَ: لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا عَلَى حَدٍّ لَمْ أَدْعُ لَهُ غَيْرِي حَتَّى يَكُونَ مَعِيَ شَاهِدٌ غَيْرِي، وَأَنْ عَمَرَ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَرَأَيْتَ لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا قَتَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ زَنَى؟

قَالَ: شَهَادَتُكَ شَهَادَةُ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: صَدَقْتَ - وَأَنَّهُ رَوَى نَحْوَ هَذَا عَنْ مَعَاوِيَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ الصَّحَّاحِ: أَنَّ عَمَرَ اخْتَصَمَ إِلَيْهِ فِي شَيْءٍ يَعْرِفُهُ فَقَالَ لِلطَّلَبِ: إِنْ بُشِتْ شَهِدْتُ وَلَمْ أَقْضِ، وَإِنْ شُتْ قَضَيْتُ وَلَمْ أَشْهَدْ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ شَرِيحٍ أَنَّهُ اخْتَصَمَ إِلَيْهِ اثْنَانِ فَأَتَاهُ أَحَدُهُمَا بِشَاهِدٍ، فَقَالَ لِشَرِيحٍ وَأَنْتَ شَاهِدِي أَيْضًا، فَقَضَى لَهُ شَرِيحٌ مَعَ شَاهِدِهِ يَمِينَتُوهُ.

وَرَوَى عَنْ عَمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: لَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِعِلْمِهِ فِي الرَّزْنِ.

وَصَحَّ عَنْ الشَّعْبِيِّ: لَا أَكُونُ شَاهِدًا وَقَاضِيًا. وَقَالَ مَالِكٌ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى - فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ - وَاحِدٌ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ - فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ: لَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِعِلْمِهِ فِي شَيْءٍ أَصْلًا.

وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ: يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِعِلْمِهِ بِالْإِعْتِرَافِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْحُدُودِ خَاصَّةً.

وَبِهِ قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ.

وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ - فِي أَوَّلِ قَوْلَيْهِ: يَحْكُمُ بِعِلْمِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ قِصَاصٍ وَغَيْرِهِ، إِلَّا فِي الْحُدُودِ، وَسِوَاهُ عِلْمَهُ قَبْلَ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَحْكُمُ بِعِلْمِهِ قَبْلَ وَلايَتِهِ الْقَضَاءِ أَصْلًا وَأَمَّا مَا عِلْمَهُ بَعْدَ وَلايَتِهِ الْقَضَاءِ فَتَنَاهُ يَحْكُمُ بِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، إِلَّا فِي

الْحُدُودِ خَاصَّةً.

وَقَالَ اللَّيْثُ: لَا يَحْكُمُ بِعِلْمِهِ إِلَّا أَنْ يَقِيمَ الطَّالِبُ شَاهِدًا وَاحِدًا فِي حَقِّ النَّاسِ خَاصَّةً، فَيَحْكُمُ الْقَاضِي حِينَئِذٍ بِعِلْمِهِ مَعَ ذَلِكَ الشَّاهِدِ.

وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَمٍ: كُلُّ مَا عِلْمٌ قَبْلَ وَلايَتِهِ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ بِعِلْمِهِ، وَمَا عِلْمٌ بَعْدَ وَلايَتِهِ حَكَمٌ فِيهِ بِعِلْمِهِ بَعْدَ أَنْ يَسْتَحْلِفَهُ، وَذَلِكَ فِي حَقِّ النَّاسِ - وَأَمَّا الرِّزَا: فَإِنَّ شَهْدَ بِهِ ثَلَاثَةً وَالْقَاضِي يَعْرِفُ صَحَّةَ ذَلِكَ حَكَمٌ فِيهِ بِتِلْكَ الشَّهَادَةِ مَعَ عِلْمِهِ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِنْ أَسَاءَ الْمُقْضُوهُ شَاهِدًا وَاحِدًا عَدَلَا وَعِلْمُ الْقَاضِي بِذَلِكَ حَذُّ الْغَافِقَةِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابُهُمْ كَمَا قُلْنَا..

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَنَظَرْنَا فِيمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ مَا عِلْمٌ قَبْلَ الْقَضَاءِ وَمَا عِلْمٌ بَعْدَ الْقَضَاءِ فَوَجَدْنَاهُ قَوْلًا لَا يُؤَيِّدُهُ قُرْآنٌ، وَلَا سُنَّةٌ، وَلَا رِوَايَةٌ سَقِيمَةٌ، وَلَا قِيَاسٌ، وَلَا أَحَدٌ قَالَهُ قَبْلَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَهُوَ بَاطِلٌ بَلَا شَكٍّ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِيمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ مَا اعْتَرَفَ بِهِ فِي مَجْلِسِهِ وَسِوَاهُ غَيْرِ ذَلِكَ ثَمَّا عِلْمُهُ، فَوَجَدْنَاهُ أَيْضًا كَمَا قُلْنَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَهُوَ بَاطِلٌ إِلَّا أَنْ بَعْضُهُمْ قَالَ: إِنَّمَا جُلِسَ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا صَحَّ عَنْهُ. قُلْنَا: صَدَقْتُمْ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ كُلُّ مَا عِلْمٌ قَبْلَ وَلايَتِهِ، وَفِي غَيْرِ مَجْلِسِهِ وَبَعْدَ ذَلِكَ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِيمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ مَا شَهِدَ بِهِ عَنْهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ وَبَيْنَ مَا لَمْ يَشْهَدْ بِهِ عَنْهُ أَحَدٌ: فَوَجَدْنَاهُ أَيْضًا كَالْقَوْلَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ، لِأَنَّهُ فِي كُلِّ ذَلِكَ إِنَّمَا حَكَمَ بِعِلْمِهِ فَقَطْ - وَهُوَ قَوْلُنَا.

وَأَمَّا حَاكِمٌ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ أَوْ ثَلَاثَةٍ فِي الرَّزْنِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ. وَأَمَّا شَاهِدٌ حَاكِمٌ مَعًا، وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ بِتَصْوِيبِ هَذَا الرَّجُلِ خَاصَّةً.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْحُدُودِ وَغَيْرِهَا، فَوَجَدْنَاهُ قَوْلًا لَا يَعْضُدُهُ قُرْآنٌ وَلَا سُنَّةٌ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَهُوَ بَاطِلٌ.

فَإِنْ ذَكَرُوا «افْتَرَوْا الْحُدُودَ بِالشَّبَهَاتِ».

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ مَا صَحَّ قَطُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا فَرَقَ بَيْنَ الْحُدُودِ وَغَيْرِهَا فِي أَنْ يَحْكُمَ فِي كُلِّ ذَلِكَ بِالْحَقِّ، فَلَمْ يَبَيِّنْ إِلَّا قَوْلَ مَنْ قَالَ: لَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِعِلْمِهِ فِي شَيْءٍ - وَقَوْلَ مَنْ قَالَ: يَحْكُمُ

واعلمنا وقد تَقَصَّينا هذه المسألة في 'كتاب الإيصال' ولله تعالى الحمد. وبرهان صحة قولنا: قول الله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾.

وليس من القسط أن يترك الظالم على ظلمه لا يغيّره. وأن يكون الفاسق يعلن الكفر بمحضرة الحاكم، والإقرار بالظلم، والطلاق، ثم يكون الحاكم يقرّه مع السراق، ويحكم لها بالزوجية والميراث، فيظلم أهل الميراث حقهم.

وقد أجمعوا على أن الحاكم إن علم بجرحة الشهود - ولم يعلم ذلك غيره، أو علم كذب المجرّحين لهم - فإنه يحكم في كل ذلك بعلمه - فقد تناقضوا.

وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ يَسِيرُهُ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَيُسَلِّمْهُ، وَالْحَاكِمُ إِنْ لَمْ يَغَيِّرْ مَا رَأَى مِنَ الْمُنْكَرِ حَتَّى تَأْتِيَ الْبَيِّنَةُ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ عَصَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ».

فصح أن فرضاً عليه أن يغيّر كل منكر علمه يبدو، وأن يعطي كل ذي حق حقه، وإلا فهو ظالم، وبالله تعالى التوفيق.

١٧٩٨ - مسألة: وإذا رجع الشاهد عن شهادته بعد أن حكم بها، أو قبل أن يحكم بها فسخ ما حكم بها فيه، فلو مات، أو جن، أو غيّر - بعد أن شهد قبل أن يحكم بشهادته، أو بعد أن حكم بها - نفذت على كل حال، ولم ترد.

قال علي: أمّا موته وجنونه وتغيّره فقد تمت الشهادة صحيحة، ولم يوجب فسخها بعد ثبوتها ما حدث بعد ذلك.

وأما رجوعه عن شهادته: فلو أن عدلين شهدا بجرحته حين شهد لوجب ردّ ما شهد به، وإقراره على نفسه بالكذب أو الغفلة أثبت عليه من شهادة غيره عليه بذلك.

وقولنا هو قول حنّاب بن أبي سليمان، والحسن البصري.

١٧٩٩ - مسألة: وأداء الشهادة فرض على كل من علمها، إلا أن يكون عليه حرج في ذلك لبعده مشقة، أو لتضييع ماله، أو لضغف في جسمه، فليعلمنا فقط.

قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشُّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ فهذا على عمومه إذا دعوا للشهادة، أو دعوا لأدائها. ولا يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نص، فيكون من فعل ذلك قاتلاً على الله تعالى ما لا علم له به.

١٨٠٠ - مسألة: فإن لم يعرف الحاكم الشهادة سأل عنهم، وأخبر المشهود بمن شهد عليه، وكلف المشهود له أن يعرفه

الحاكم بعلمه في كل شيء: فوجدنا من منع من أن يحكم الحاكم بعلمه يقول: هذا قول أبي بكر، وعمر، وعبد الرحمن، وابن عباس، ومعاوية، ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة.

فقلنا: هم مخالفون لكم في هذه القصّة؛ لأنه إنما روي أن أبا بكر قال: إنه لا يثيرة حتى يكون معه شاهد آخر.

وهو قول عمر، وعبد الرحمن: أن شهادته شهادة رجل من المسلمين، فهذا يوافق من رأى أن يحكم في الرّئي بثلاثه هو رابعهم، ويوافق مع نفسه في سائر الحقوق.

وأيضاً - فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ.

وأيضاً - فقد خالفوا أبا بكر، وعمر، وعثمان، وخالد بن الوليد، وأبا موسى الأشعري، وابن الزبير في القصاص من اللطمة، ومن ضربية السوط، ومّا دون الموضحة - وهو عنهم أصحّ ممّا رويناهم عنهم هاهنا.

واحتجوا بقول النبي ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَعْينَاكَ لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ».

قال أبو محمد: وهذا قد خالفه المالكيون المحتجون به، فجعلوا له الحكم باليمين مع الشاهد، واليمين مع تكول خصمه، وليس هذا مذكوراً في الخبر. وجعل له الحلفيون الحكم بالتكول وليس ذلك في الخبر. وأمروه بالحكم بعلمه في الأموال التي فيها جاء هذا الخبر.

فقد خالفوه جهاراً وأقحموا فيه ما ليس فيه. فمن أضلّ ممن يبتغى بغير هو أولّ مخالف له براه.

وأما نحن فنقول: إنه قد صحّ عن النبي ﷺ أنه قال: «يُسْتَكْرَأُ أَوْ يُعَيَّنُ» ومن البيّنة التي لا بينة أبين منها صحة علم الحاكم بصحة حقه، فهو في جملة هذا الخبر.

واحتجوا بالثابت عن رسول الله ﷺ «أَنْ عَيَسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ رَأَى رَجُلًا يَسْرُقُ فَقَالَ لَهُ عَيَسَى: سَرَقْتَ؟ قَالَ: كَلَّا وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فَقَالَ عَيَسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: آمَنْتَ بِاللَّهِ وَكَذَّبْتَ نَفْسِي».

فقالوا: فعيسى عليه السلام لم يحكم بعلمه.

قال أبو محمد: ليس يلزمنا شرع عيسى عليه السلام، وقد يخرج هذا الخبر على أنه رآه يسرق أي يأخذ الشيء غفياً بأخذه، فلما قرره حلف، وقد يكون صادقاً، لأنه أخذ ماله من ظالم له.

وذكروا قول رسول الله ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِعاً أَخَذْتُ بغير بَيِّنَةٍ لَرَجَعْتُهَا» - وهذا لا حجة لهم فيه؛ لأن علم الحاكم أين بينة

بعدالتهم.

وقال للمشهدود عليه: اطلب ما تردُّ به شهادتهم عن نفسك، فإن ثبت عنده عدالتهم قضى بهم ولم يتردّد لما ذكرنا قبل وإن جرّحوا قبل الحكم لم يحكم بشهادتهم، وإن جرّحوا عنده بعد الحكم بشهادتهم فسح ما حكم به بشهادتهم، لأنّه مفترض عليه ردّ خبر الفاسق، وإفاد شهادته العدل والتّبين فيما لا يدري حتّى يدري، وبالله تعالى التوفيق.

١٨٠١ - مسألة: وجاز أن تلي المرأة الحكم.

وهو قول أبي حنيفة.

وقد روي عن عمر بن الخطاب: أنّه ولي الشّفاء امرأة من قومه السّوق.

فإن قيل: قد قال رسول الله ﷺ: «لَنْ يُغْلِبَ قَوْمٌ أَسْتَدُوا أَمْرَهُمْ إِلَى أَمْرَاهُ».

قلنا: إنّما قال ذلك رسول الله ﷺ في الأمر العام الذي هو الخلافة.

برهان ذلك: قوله عليه الصلاة والسلام: «الْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى مَالِ زَوْجِهَا وَهِيَ مُسْتَوْلَةٌ عَلَى رَعِيَّتِهَا».

وقد أجاز المالكيون أن تكون وصية ووكيلة ولم يأت نص من منعها أن تلي بعض الأمور وبالله تعالى التوفيق.

١٨٠٢ - مسألة: وجاز أن يلي العبد القضاء؛ لأنّه

مخاطب بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ويقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾.

وهذا متوجّه بعمومه إلى الرّجل، والمرأة، والحر، والعبد، والذّبيّن كلّ واحد، إلا حيث جاء النصّ بالفرق بين المرأة والرّجل، وبين الحرّ والعبد فيستثنى حيثشؤ من عموم إجمال الذّبيّن.

وقال مالك، وأبو حنيفة: لا يجوز تولية العبد القضاء، وما نعلم لأهل هذا القول حجة أصلا.

وقد صحّ عن رسول الله ﷺ من طريق شعبة أخبرنا أبو عمران الجوني عن عبد الله بن الصّامت عن «أبي ذرّ أنّه انتهى إلى الرّبذة - وقد أقيمت الصلاة - فإذا عبّد يؤمّمهم، فيقول له: هذا أبو ذرّ، فلتعب يأتخّر، فقال أبو ذرّ: أوصاني خليلي - يعني رسول الله ﷺ - أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً مُجذّع الأظفار».

فهذا نصّ جليّ على ولاية العبد، وهو فعل عثمان محضرة الصّحابة لا يتكرّر ذلك منهم أحد.

ومن طريق سفيان الثّوري عن إبراهيم بن العلاء عن سويد بن غفلة قال: قال لي عمر بن الخطاب: اطع الإمام وإن كان عبداً مجذّعا. فهذا عمر لا يعرف له من الصّحابة مخالف.

١٨٠٣ - مسألة: وشهادة ولد الزّنى جائزة في الرّضى وغيره، وبلي القضاء، وهو كغيره من المسلمين. ولا يخلو أن يكون عدلا فيقبل، فيكون كسائر العدول، أو غير عدل فلا يقبل في شيء أصلا. ولا نصّ في التّفريق بينه وبين غيره.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي سليمان.

وهو قول الحسن، والشّعي، وعطاء بن أبي رباح، والزّهري.

وروي عن ابن عباس.

وروي عن نافع: لا تجوز شهادته.

وقال مالك، والليث: يقبل في كلّ شيء إلا في الرّضى - وهذا فرق لا نعرفه عن أحد قبلهما.

قال الله عزّ وجل: ﴿فَإِنْ لَمْ تَمْلِكُوا آيَاتَهُمْ فَاخْرُجُوهُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ وإذا كانوا إخواننا في الدّين فلمهم ما لنا وعليهم ما علينا.

فإن قيل: قد جاء «ولد الزّنا شرّ الثلاثة».

فقلنا: هذا عليكم لأنكم تقبلونه فيما عدا الرّضى، ومعنى هذا الخبر عندنا: أنّه في إنسان بعينه للآية التي ذكرنا، وأنّه قد كان فيمن لا يعرف أبوه، ومن لا يعدله جميع أهل الأرض، من حين انقراض عصر الصّحابة - رضي الله عنهم - إلى يوم القيامة، وبالله تعالى التوفيق.

١٨٠٤ - مسألة: ومن حدّ في زنى، أو قذف، أو

خمر، أو سرقه، ثمّ تاب وصلحت حاله، فشهادته جائزة في كلّ شيء، وفي مثل ما حدّ فيه لما ذكرنا من أنّه لا يخلو هذا من أن يكون عدلا، فلا يجوز ردّ شهادته لغيره، وفي كلّ شيء إلا حيث جاء النصّ ولا نعلمه إلا في البدوي على صاحب القرية فقط، أو لا يكون عدلا فلا يقبل في شيء، وما عدا هذا فباطل وتحكم بالظنّ الكاذب بلا قرآن ولا سنّة ولا معقول.

وقالت طائفة في الحدود في القذف خاصّة: لا تقبل شهادته أبداً - وإنّ تاب - في شيء أصلا.

تَابَ شَهَادَتُهُ عَدَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ تَقْبِلُ.

وصح أيضاً: عن عمر بن عبد العزيز، وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وعطاء، وطاووس، وجعاف، وابن أبي نجیح، والشَّعْبِيّ، والزَّهْرِيّ، وحبيب بن أبي ثابت، وعمر بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري، وسعيد بن المسيّب، وعكرمة، وسعيد بن جبيرة، والقاسم بن عمّاد، وسالم بن عبد الله، وسليمان بن يسار، وابن قسيط، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وربيعة، وشريح.

وهو قول عثمان البتيّ. وابن أبي ليلى، ومالك، والشَّافِعِيّ، وأبي ثور، وأبي عبيد، وأحمد، وإسحاق، وبعض اصحابنا، إلا أن مالكاً قال: لا تقبل شهادة في مثل ما حدّ فيه، ولا نعلم هذا الفرق عن أحد قبله.

وأما أبو حنيفة - فلا نعلم له سلفاً في قول إلا شريعاً وحده، وخالف سائر من روي عنه في ذلك شيء، لأنهم لم يقتصروا عدوداً من غير محدود، فقد خالف جمهور العلماء في ذلك.

قال أبو محمد: احتج من منع من قبول شهادة القاذف - وإن تاب: بخبر:

رويناه، فيه «أن هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ إِذْ قَذَفَ امْرَأَتَهُ، قَالَتْ الْأَنْصَارُ: الْآنَ يَضْرِبُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ، وَيُظِلُّ شَهَادَتُهُ فِي الْمُسْلِمِينَ».

وهذا خبر لا يصح؛ لأنه انفرد به عباد بن منصور، وقد شهد عليه يحيى القطان: بأنه كان لا يحفظ ولم يرضه - وقال ابن معين: ليس بذلك.

ثم لو صح لما كان لهم فيه متعلّق؛ لأنه ليس فيه: أنه إن تاب لم تقبل شهادته، ونحن لا نخالفهم في أن القاذف لا تقبل شهادته.

وأيضاً: فليس من كلام النبي ﷺ ولا حجة إلا في كلامه عليه الصلاة والسلام.

وأيضاً - فإن ذلك القول منهم ظن لم يصح، فما ضرب هلالاً، ولا سقطت شهادته - وفي هذا كفاية.

وذكروا خبراً فاسداً:

رويناه من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه: أن النبي ﷺ قال: «الْمُسْلِمُونَ عُدُولٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا مَحْلُوداً فِي قَذْفِهِ».

قال أبو محمد: هذه صحيحة وحجاج هالك - ثم هم أوّل

وقال آخرون: لا تقبل شهادة من حدّ في حُرِّ أو غير ذلك أصلاً. فهذا القول قد جاء عن عمر في تلك الرسالة المكتوبة للمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا محلوداً حدّاً أو جرماً عليه شهادة زور أو ظنيّاً في ولاء أو قرابة.

وهو قول الحسن بن حيّ.

وقد قلنا: لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ولا نصّ في ردّ شهادة من ذكرنا.

فأما القول الثاني: في تخصيص من حدّ في القذف، فإننا روينا من طريق ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس: شهادة القاذف لا تجوز وإن تاب.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا أبو الوليد - هو الطيالسي - أخبرنا قيس عن سالم - هو الأفتس - عن قيس بن عاصم: كان أبو بكر إذا أتاه رجل يشهده قال له: أشهد غيري فإن المسلمين قد فسقوني.

وصح عن الشعبي في أحد قولي، والشَّعْبِيّ، وابن المسيّب - في أحد قولي - والحسن البصريّ، وجعاف، - في أحد قولي - ومسروق - في أحد قولي - وعكرمة - في أحد قولي: أن القاذف لا تقبل شهادته أبداً وإن تاب.

وعن شريح: المحدود في القذف لا تقبل له شهادة أبداً.

وهو قول أبي حنيفة، وأصحابه، وسفيان.

وقال آخرون: إن تاب المحدود في القذف قبلت شهادته:

روينا ذلك عن عمر بن الخطاب من طريق أبي عبيد أخبرنا سعيد بن أبي مریم عن محمد بن سالم عن إبراهيم بن ميسرة عن سعيد بن المسيّب: أن عمر بن الخطاب استأبهم - يعني أبو بكر والذين شهدوا معه - فتاب لثان وأبي أبو بكر - أن يتوب، وكانت شهادتهما تقبل وكان أبو بكر لا تقبل شهادته.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا محمد بن كثير أخبرنا سليمان بن كثير عن الزَّهْرِيّ عن سعيد بن المسيّب أن عمر بن الخطاب جلد أبا بكر، وشبل بن عبيد، وناقصاً أبا عبد الله، على قذفهم المغيرة بن شعبه، وقال لهم: من تاب منكم قبلت شهادته.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزَّهْرِيّ عن سعيد بن المسيّب، قال: شهد على المغيرة بن شعبه ثلاثة بالزَّني فجلدتهم عمر وقال لهم: توبوا تقبل شهادتكم.

ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: القاذف إذا

خالفينَ لَهُ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ الْأَبْيُونَ لِابْنَيْهِمَا، وَلَا الْإِبْرَنَ لِأَبِيهِ، وَلَا أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ وَلَا الْعَبْدَ وَهَذَا خِلَافٌ مُجَرَّدٌ لِهَذَا الْخَبَرِ. وَأَيْضاً - فَقَدْ يُضَافُ إِلَى هَذَا الْخَبَرِ - إِلَّا إِنْ تَابَ بِمُصَوِّصٍ آخَرَ.

وَذَكَرُوا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ قَالُوا: فَإِنَّمَا اسْتَسْنَى تَعَالَى بِالتَّوْبَةِ مِنَ الْفَسَقِ فَقَطُّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا تَحْصِصٌ لِلآيَةِ بِلَا دَلِيلٍ بِلَا الْاسْتِثْنَاءِ رَاجِعٌ إِلَى الْمَنْعِ مِنْ قَبُولِ شَهَادَتِهِمْ مِنْ أَجْلِ فُسُقَتِهِمْ، وَإِلَى الْفَسَقِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ تَعْدِيهِ بِغَيْرِ نَصٍّ.

قَالَ عَلِيٌّ: كُلُّ مَنْ رَوَى عَنْهُ - أَنْ لَا يَقْبَلَ شَهَادَتُهُ وَإِنْ تَابَ - فَقَدْ رَوَى عَنْهُ قَبُولَهَا، إِلَّا الْحَسَنَ، وَالنَّخَعِيَّ فَقَطُّ.

وَأَمَّا الرَّوَاةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ضَعِيفَةٌ، وَالْأَظْهَرُ عَنْهُ خِلَافٌ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الرَّوَاةُ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ - إِنْ الْمُسْلِمِينَ نَسَقُونِي - فَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَصُحَّ، مَا سَمِعْنَا أَنَّ مُسْلِمًا فَتَى أَبَا بَكْرَةَ، وَلَا امْتَنَعَ مِنْ قَبُولِ شَهَادَتِهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٨٠٥ - مسألة: وشهادة الأعمى مقبولة كالصحيح.

وقد اختلف الناس في هذا، فقالت طائفة كما قلنا.

وروي ذلك عن ابن عباس، وصح ذلك عن الزُّهري، وعطاء، والقاسم بن محمد، والشَّعْبِي، وشریح، وابن سيرين، والحكم بن عتيبة، وربيعة، وعيسى بن سعيد الأنصاري، وابن جريج، وأحد قولي الحسن، وأحد قولي إياس بن معاوية، وأحد قولي ابن أبي ليلى.

وهو قول مالك، والليث، وأحمد، وإسحاق، وأبي سليمان، وأصحابنا.

وقالت طائفة: تجوز شهادته فيما عرف قبل العمى، ولا تجوز فيما عرف بعد العمى.

وهو قول الحسن البصري، وأحد قولي ابن أبي ليلى.

وهو قول أبي يوسف، والشَّافِعِي، وأصحابه.

وقالت طائفة: تجوز شهادته في الشيء اليسير:

روينا ذلك من طريق إبراهيم النخعي، قال: كانوا يميزون شهادة الأعمى في الشيء الخفيف.

وقالت طائفة: لا تقبل في شيء أصلاً، إلا في الأنساب.

وهو قول زفر:

روينا من طريق عبد الرزاق عن وكيع عن أبي حنيفة، ولا يعرف أصحابه هذه الرواية.

وقالت طائفة: لا تقبل جملة - رويناه ذلك عن علي بن أبي طالب، وعن إياس بن معاوية، وعن الحسن، والنخعي: أنها كرها شهادة الأعمى.

وقال أبو حنيفة: لا تقبل في شيء أصلاً، لا فيما عرف قبل العمى، ولا فيما عرف بعده.

قال أبو محمد: أما من أجاز في الشيء اليسير دون الكثير، فقول في غاية الفساد، لأنه لا برهان على صحته، وما حرّم الله تعالى من الكثير إلا ما حرّم من القليل.

وقد صح عن النبي ﷺ: «مَنْ اقْطَعَ بَيْنَهُ مَالٌ مُسْلِمٍ وَلَوْ قِصْبًا مِنْ أَرْزَاقٍ أَرْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ».

وأيضاً فإنه ليس في العالم كثير إلا بالإضافة إلى ما هو أقل منه، وهو قليل بالإضافة إلى ما هو أكثر منه - فهو قول لا يعقل فسقط.

وأما من قبله في الأنساب فقط فقسمة فاسدة، فإنه لا يعرف الأنساب إلا من حيث يعرف المخبرين بغير ذلك والمشهدين له منهم فقط - فبطل هذا القول أيضاً.

وأما من لم قبله لا فيما عرف قبل العمى ولا بعده، فقول فاسد لا برهان على صحته أصلاً، ولا فرق بين ما عرفه في حال صحته، وبين ما عرفه الصحيح وتماثلت صحته وبصره.

فإن قيل: هو قول روي عن علي بن أبي طالب.

قلنا: هذا كذب، ما جاء قط عن علي أنه قال: لا يقبل فيما عرف قبل العمى - وما عرف هذا عن أحد قبل أبي حنيفة.

وأيضاً - فإنه لا يصح عن علي؛ لأنه من طريق الأسود بن قيس عن أشياخ من قومه أو عن الحجاج بن أوطاة.

وقد روي عن ابن عباس خلاف ذلك - فسقط هذا القول.

وأما من أجاز فيما علم قبل العمى، ولم يجره فيما علم بعد العمى، فإنهم احتجوا بما روي عن النبي ﷺ: «إِنَّهُ سُبُلٌ عَنِ الشَّهَادَةِ؟ فَقَالَ: لَا تَرَى الشَّمْسَ عَلَى يَمِينِهَا فَتَشْهَدُ أَوْ دَعَاهُ».

قال أبو محمد: وهذا خبر لا يصح سندُه؛ لأنه من طريق محمد بن سليمان بن مسمول - وهو هالك - عن عبيد الله بن

سلمة بن وهرام - وهو ضعيف - لكن معناه صحيح.
وقالوا: الأصوات قد تشبهت، والأصمى كمن أشهد في ظلمة أو خلف حائط - ما نعلم لهم غير هذا.

فإن قيل: إن القرآن، والسنة وردا بتسمية ذلك شهادة. قلنا: نعم، وليس في ذلك أنه لا يقبل حتى يقول: أنا أشهد فقد جعلنا معتمدنا وجعلتم معتمدكم في رد شهادة الفاسق قول الله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَأَبِقُوا بِئَاتًا تَقْتُبُونَ﴾.

- **فصح أن كل شهادة نيا، وكل نيا شهادة وكلاهما خير، وكلاهما قول، وكل ذلك حكاية، وبالله تعالى التوفيق..**

١٨٠٧ - مسألة: والحكم بالقافية في لحاق الولد واجب في الحرائر والإمام.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان.
وقال مالك: يحكم بشهادتهم في ولد الأم، ولا يحكم به في ولد الحر - وهذا تقسيم بلا برهان.
وقال أبو حنيفة: لا يحكم بهم في شيء.

برهان صحه قولنا: إن رسول الله ﷺ «سُرَ بِقَوْلٍ مُجْزَرٍ الْمَذْلُجِي إِذْ رَأَى أَقْدَامَ زَيْدٍ بَيْنَ حَارَتَيْهِ، وَابْنَهُ أَسَامَةَ فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ».

وهو عليه الصلاة والسلام لا يسر بباطل، ولا يسر إلا بحق مقطوع به.

فمن العجب أن أبا حنيفة يخالف حكم رسول الله ﷺ الثابت عنه وينكر علماً صحيحاً معروف الوجه، ثم يرى أن يلحق الولد بأبوين كل واحد منهما أبوه، وبامراتين كل واحد منهما أمه - فيأتي من ذلك بما لا يقبل، ولا جاء به قط قرآن، ولا سنة.

والعجب من مالك إذ يجتج غير مجزَر المذكور، ثم يخالفه، لأن مجزراً إنما قال ذلك في ابن حرّة لا في ابن أمه، وبالله تعالى التوفيق.

١٨٠٨ - مسألة: ولا يجوز الحكم إلا بمن ولاه الإمام القرشي الواجبة طاعته، فإن لم يقدر على ذلك فكل من اتفد حقاً فهو نافذ، ومن اتفد باطلاً فهو مردود.

برهان ذلك: ما ذكرنا من وجوب طاعة الإمام قبل فإذا لم يقدر على ذلك فالله تعالى يقول: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَأَعْلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلْقِسْطِ﴾ وهذا معوم لكل مسلم.

فإن أبو محمد: إن كانت الأصوات تشبه فالصور أيضاً قد تشبه، وما يجوز لبصر ولا أعمى أن يشهد إلا بما يوقن ولا يشك فيه.

ومن أشهد خلف حائط أو في ظلمة فابقن بلا شك بمن أشهده فشهادته مقبولة في ذلك.

ولو لم يقطع الأعمى بصحة اليقين على من يكلمه لما حل له أن يظأ امرأته، إذ لعلها أجنبية، ولا يعطي أحداً ديناً عليه، إذ لعله غيره، ولا أن يبيع من أحد ولا أن يشتري.

وقد قيل للناس كلام اتهام المؤمنين من خلف الحجاب.
فإن قالوا: إنما حل له وطء امرأته بغلبة الظن، كما يحل له ذلك في دخولها عليه أول مرة ولعلها غيرها.

قلنا: هذا باطل ولا يجوز له وطؤها حتى يوقن أنها التي تزوج.

وقد أمر الله تعالى بقبول البيّنة، ولم يشترط أعمى من مبصر ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

وما نعلم في الضلالة بعد الشرك والكبائر أكبر من دان الله برء شهادة جابر بن عبد الله، وابن أم كلثوم، وابن عباس، وابن عمر. ونعوذ بالله من الخذلان.

١٨٠٦ - مسألة: وكل من سمع إنساناً يخبر بحق لزيد عليه إخباراً صحيحاً تاماً لم يصله بما يطله، أو بأنه قد وهب أمراً كذا لفلان، أو أنه أنكح زيدا، أو أي شيء كان، فسواء قال له: أشهد بهذا علي أو أنا أشهدك أو لم يقل له شيئاً من ذلك، أو لم يخاطبه أصلاً، لكن خاطب غيره، أو قال له: لا تشهد علي فلست أشهدك - كل ذلك سواء - وفرض عليه أن يشهد بكل ذلك. وفرض على الحاكم قبول تلك الشهادة والحكم بها؛ لأنه لم يأت قرآن ولا سنة، ولا قول أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - ولا قياس بالفرق بين شيء من ذلك.

وقال أبو حنيفة لا يشهد حتى يقال له: أشهد علينا.

قال أبو محمد: وكذلك إن قال الشاهد للقاضي: أنا أخبرك، أو أنا أقول لك، أو أنا أعلمك، أو لم يقل: أنا أشهد - فكل ذلك سواء - وكل ذلك شهادة تامة فرض على الحاكم الحكم بها؛ لأنه لم يأت قرآن، ولا سنة، ولا قول صاحب، ولا

وَحُجَّتُهُمْ أَنَّهُ قَدْ تَكَذَّبَتِ الْبَيِّنَاتُ، فَرُجِبَ سَقُوطُهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَيْسَ كَمَا قَالُوا، بَلْ بَيِّنَةٌ مِنَ الشَّيْءِ فِي يَدِهِ غَيْرُ مَسْمُوعَةٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَكْفِهِمْ بَيِّنَتِي، إِنَّمَا حَكَمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يُبَيِّنُكَ أَوْ يُعَيِّنُهُ لَيْسَ لَكَ غَيْرُ ذَلِكَ».

فَصَحَّ أَنَّهُ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى بَيِّنَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ..

١٨١٣ - مسألة: فُلُزُّ لَمْ يَكُنِ الشَّيْءُ فِي يَدِهِ أَحَدُهُمَا فَأَقَامَ كِلَاهُمَا الْبَيِّنَةَ قَضَى بِهِ بَيْنَهُمَا، فُلُزَّ كَانَ فِي أَيْدِيهِمَا مَعًا، فَأَقَامَا فِيهِ بَيِّنَةً أَوْ لَمْ يَقِمَا قَضَى بِهِ بَيْنَهُمَا.

أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي أَيْدِيهِمَا فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ الْبَيِّنَاتُ أَنَّهُ هُمَا فَهُوَ لهما.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي أَيْدِيهِمَا فَإِنَّ لَمْ تَقُمْ لهما بَيِّنَةٌ فَهُوَ لهما؛ لِأَنَّهُ بَايَدِيهِمَا مَعَ ابْتِهَامِهَا.

وَأَمَّا إِذَا أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً فَإِنَّ بَيِّنَتَهُ لَا تَسْمَعُ فِيمَا فِي يَدِهِ كَمَا قَدَّمْنَا وَقَدْ شَهِدَتْ لَهُ بَيِّنَتُهُ بَمَا فِي يَدِهِ الْآخَرِ فَيَقْضَى لَهُ بِذَلِكَ. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٨١٤ - مسألة: فَإِنْ تَدَاعَا، وَلَيْسَ فِي أَيْدِيهِمَا، وَلَا بَيِّنَةٌ لهما: اقْرَعْ بَيْنَهُمَا عَلَى الْيَمِينِ، فَإِنَّهُمَا خَرَجَ سَهْمُهُ حَلْفٌ وَقَضَى لَهُ بِهِ.

وَهَكَذَا كُلُّ مَا تَدَاعَا فِيهِ مِمَّا يَوْقُنُ بِلَا شَكٍّ أَنَّهُ لَيْسَ لهما جَمِيعًا، كَدَابَّةٍ يَوْقُنُ أَنَّهَا تَنَاجٍ لِاحِدٍ دَابَّتِيهِمَا:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهَالٍ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَبِي مُوسَى: «أَنَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا بَعِيرًا وَدَابَّةً فَأَتَيَا بِهِ النَّبِيَّ ﷺ لَيْسَ لِرَاحِلَةٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ فَجَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا».

وَبِهِ إِلَى قَتَادَةَ عَنْ خُلَاسِ بْنِ عَمْرِو عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَصَمَ إِلَيْهِ رَجُلَانِ فِي مَتَاعٍ لَيْسَ لِرَاحِلَةٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اسْتَخِيَا عَلَى الْيَمِينِ، مَا كَانَ - أَحَبَّ ذَلِكَ أَمْ كَرَاهَا».

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ - هُوَ ابْنُ أَبِي عُرْوَةَ - عَنْ قَتَادَةَ

وَقَدْ وَافَقْنَا الْمُخَالَفُونَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَنْ حَكَمَ فَهُوَ نَافِذٌ حُكْمَهُ، فَرُجِبَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَنْفِذُوا حُكْمَ أَحَدٍ إِلَّا مِنْ أَوْجِبَ الْقُرْآنُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفَذَ حُكْمَهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٨٠٩ - مسألة: والارتفاق على القضاء جائز للثابت من قوله عليه الصلاة والسلام «مَنْ أَتَاهُ مَالٌ فِي غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أَوْ إِشْرَافِهِ نَفْسٍ فَلْيَأْخُذْهُ» وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٨١٠ - مسألة: وجائز للإمام أن يعزل القاضي متى شاء عن غير خربة، قد ثبت رسول الله ﷺ علياً إلى اليمن قاضياً، ثم صرفه حين حجة الوقاع ولم يرجع إلى اليمن بعد ذلك.

١٨١١ - مسألة: ومن قال له قاضي: قد ثبتت على هذا: الصلب، أو القتل، أو القطع، أو الجلد، أو أخذ مال مقداره كذا منه، فانفذ ذلك عليه: فإن كان المأمور من أهل العلم بالقرآن والسنة لم يعمل له إنفاذ شيء من ذلك - إن كان الأمر له جاهلاً، أو غير عدل - إلا حتى يوفق أنه قد وجب عليه ما ذكر له فيلزمه إنفاذه حيثما ولا فلا.

وإن كان الأمر له عالماً فاضلاً لم يعمل له أيضاً إنفاذ أمره إلا حتى يسأله من أي وجه وجب ذلك عليه، فإذا أخبره، فإذا كان ذلك موجباً عليه ما ذكر لزمه إنفاذ ذلك، وعليه أن يكفي خبر الحاكم العدل في ذلك، ولا يجوز له تقليده فيما رأى أنه فيه غلط.

وأما الجاهل فلا يعمل له إنفاذ أمر من ليس عالماً فاضلاً. فإن كان الأمر له عالماً فاضلاً سأل: أوجب ذلك بالقرآن والسنة.

فإن قال: نعم لزمه إنفاذ ذلك، وإلا فلا، لقول رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ» وَلَا يَحِلُّ اخْتِذَ قَوْلِ أَحَدٍ بِلَا بَرَاهَنٍ. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٨١٢ - مسألة: ومن ادعى شيئاً في يد غيره فإن أقام فيه البينة، أو أقام كِلَاهُمَا الْبَيِّنَةَ قَضَى بِهِ لِلَّذِي لَيْسَ الشَّيْءُ فِي يَدِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي بَيِّنَةٍ مِنَ الشَّيْءِ فِي يَدِهِ بَيِّنٌ زَائِدٌ بِاتِّقَالِ ذَلِكَ الشَّيْءِ إِلَيْهِ، أَوْ يُلَوِّحُ بِتَكْذِيبِ بَيِّنَةِ الْآخَرِ.

وهو قول سفيان، وأبي حنيفة، وأحمد بن حنبل، وأبي سليمان.

وقال مالك، والشافعي: يقضى به للذي هو في يده،

وكذلك إذا لم يقيما بينة والشيء في أيديهما معاً وليس في أيديهما ولا مدعى له سواهما، فأيهما نكل، قضى به للذي حلف.

فَإِنْ وَقَّتْ كُلُّنَا الْيَتِيمَ قَضَىٰ بِهِ لِصَاحِبِ الْوَقْتِ الْأَوَّلِ.

فَإِنْ وَقَّتْ إِحْدَى الْيَتِيمَيْنِ وَلَمْ تَوْقَّتْ الْأُخْرَى قَضَى بِهِ لِسُوءِهَا.

وقال أبو يوسف: قضى به للذي وقتت بيته.

وقال محمد بن الحسن: بل للذي لم توقت يئته.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كُلُّ مَا خَالَفَ مَا ذَكَرْنَا حُكْمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي أوردنا فهو باطل؛ لأنه قول بلا برهان.

وقال مالك: يقضى بأعدل البيتين.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا قَوْلٌ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ بِرَهْأَنِ قُرْآنٍ وَلَا سُنَّةٍ، وَلَا رِوَايَةٍ سَقِيمَةٍ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا يُؤَدِّدُهُ قِيَاسٌ، وَإِنَّمَا كَلَّمْنَا عَدَالَתَ الشُّهُودِ فَقَطْ، وَلَا فَضْلَ فِي ذَلِكَ لِأَعْدِلِ الرِّبَةِ عَلَى عَدِلٍ، وَهَمَّ مَقْرُوفٌ بِأَنَّهُ لَوْ شَهِدَ الصَّدِيقُ ﷺ بِطُلَاقٍ، فَقَاتَلَهُ لَا يَقْضَى بِذَلِكَ، فَلَوْ شَهِدَ بِهِ عَدْلَانِ مِنْ عَرَضِ النَّاسِ قَضِيَ بِهِ. وَإِنْ تَرَجَّحَ أَعْدِلُ الْبَيْتَيْنِ مِنْ هَذَا الْعَمَلِ؟ وَهَذَا قَوْلٌ خَالَفَتْ فِيهِ كُلُّ مَنْ رَوَى عَنْهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِقَوْلِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ إِنَّمَا رَوَى الْقَوْلَ بِأَعْدِلِ الْبَيْتَيْنِ عَنِ الزُّعْرِيِّ وَقَالَ: فَإِنَّ تَكَافُفَ فِي الْعَدَالَةِ أَقْرَبُ بَيْنَهُمَا وَهَمَّ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا.

وجاء عن عطاء، والحسن.

وروي أيضاً عن علي بن أبي طالب تغليب أكثر البيتين
عدداً.

وَقَالَ بِهِ الْأَرْوَاعُ إِذَا تَكَفَّأَ عِدَّهُمَا. وَاضْطَرَبَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ: فَمَرَّةً قَالَ: يَوْفَقُ الشَّيْءُ. وَمَرَّةً قَالَ: يَقْسُمُ بَيْنَهُمَا. وَمَرَّةً قَالَ: يَقْرَعُ بَيْنَهُمَا.

وقال أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو عيسى: إذا ادعى اثنان شيئاً ليس في أيديهما، وأقام كل واحد منهما البيّنة العادلة: أقرع بينهما، وقضى بذلك الشيء لمن خرجت قرعته، ولا معنى لأكثر البيّتين، ولا لأعدلهما.

قال أبو محمد: فإن ذكرنا ذكرًا ما رؤينا من طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن عبد الرحمن بن الحارث عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: «إذا استوى الشهود أقرت بين الخصمين» فهو عليهم، لأن فيه الإقراع، ولا يقولون به.

عن خلاص بن عمرو عن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجُلين ادَّعيا ذابَّه ولم تكن لهما بينة، فأمرهما رسول الله ﷺ أن يستهما على التمين.

قال أبو محمد: فالقسمة بينهما حيث هو في أبيهما؛ لأنه
لهما بظاهر اليد، والقرعة حيث لا حق لهما، ولا لأحدهما، ولا
لغيرهما فيه.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ
بْنُ الْمُهَالِلِ أَخْبَرَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَرْقَةَ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: وَأَنَّ رَجُلَيْنِ أَذْنَبَا بَعِيرًا عَلَى
عَقْبِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَعَثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدَيْنِ فَقَسَمَهُ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا يَصِيتُهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حَمْدٍ عَنْ
عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْمَضَاءِ قَاضِي الْمِصْبَاحِ قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمْدٌ عَنْ كَثِيرٍ عَنْ
حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ التَّضَرِّيِّ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي
بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ وَأَنَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا ذَاتَهُ
وَجَدَاهَا عِنْدَ رَجُلٍ، فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدَيْنِ أَنَّهَا ذَاتُهُ
فَقَضَى بَهَا النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا بَصِغِينَ.

فهذا نصُّ على إقامة البيّنة من كلِّ واحدٍ منهما - وليس في البيديهما أو هو في أيديهما - لأنّه إذا كان في أيديهما معاً فهو بلا شكّ لهم بظاهر الأمر، وإذا لم يكن في أيديهما أقام كلُّ واحدٍ منهما فيه البيّنة فقد شهد به هما، وليست إحدى البيّتين أولى من الأخرى، فالواجب قسمته في كلّ ذلك بينهما.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي أَيْدِيهِمَا وَلَمْ يَقُمْ وَاحِدُهُمَا فِيهِ الْيَنَّةَ،
فَهُمَا مَذْعَبَانِ وَلَيْسَ لهُمَا أَصْلًا وَلَا لِمَذْعَى عَلَيْهِ
سَوَاهِمَا.

وكلّلت إذا كان لا تجوزُ البيّنة أن تكونَ لها جِيعاً لكنّ لأحدهما أو لغيرهما إلا أنّه ليس في يد أحدهُ غريمها، ولا في أيديهما، أو كان في أيديهما جِيعاً، ففي هذه المواضع يقرعُ على اليمين، ولا تجوزُ قسمته بينهما فيكونُ ذلك ظلماً مقطوعاً به، وقضيّة جورٍ بلا شكٍّ فيها، وهذا لا محلّ أصلاً.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ والجورُ
المتيقنُ إثمٌ وعدوانٌ لا شكُّ فيه، وبالله تعالى التوفيقُ.

وقد اختلف الناس في هذا:

فَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ: إِذَا أَتَاكَ كُلُّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الْيَتِيْمَ - فِسْوَاءٌ
كَانَ الشَّيْءُ فِي أَيْدِيهِمَا مَعًا، أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدٍ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا: هُوَ
بَيْنَهُمَا بِنَصْفَيْنِ مَعَ إِمَّاَنِهُمَا.

شيء، ويقبل في ذلك واحد على واحد. واختلف الناس في هذا: فقال أبو يوسف، ومحمد بن الحسن: تقبل الشهادة على شهادة الحاضر في المص، وإن كان صحيحاً.

وقال مالك: لا تقبل على شهادة الحاضر إلا أن يكون مريضاً، ولم يحد عنه مقدار المسافة التي إذا كان الشاهد بعيداً على قدرها قبلت الشهادة على شهادته.

وقال أبو حنيفة، والحسن بن حي، وسفيان الثوري: لا تقبل شهادة على شهادة إلا إذا كان على مقدار تقصر إليه الصلاة.

قال علي: لم نجد لمن منع من قبول الشهادة على شهادة الحاضر: حجة أصلاً، لا من قرآن، ولا من سنة، ولا قول أحد سلف، ولا قياس، ولا معقول، لا سيما هذه الحدود الفاسدة.

وقد أمرنا الله تعالى بقبول شهادة العدول، والشهادة على الشهادة شهادة عدول، فقبولها واجب.

وكذلك لو بعدت جداً ولا فرق. واختلفوا أيضاً في كم تقبل على شهادة العدول، فروينا عن علي من طريق ابن ضميرة - وهو مطروح - أنه لا يقبل على شهادة واحد إلا اثنين، وعن ربيعة مثله.

وهو قول أبي حنيفة، ومالك، إلا أنهم أجازا شهادة ذنك الاثنين أيضاً على شهادة العدل الآخر.

وقال الشافعي: لا بد من أخرى على شهادة الآخر، فلا يقبل على شهادة اثنين إلا أربعة، ولا يقبل على شهادة أربعة في الزنى إلا ستة عشر عدلاً.

وقالت طائفة - مثل قولنا:

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي أن خبرنا عبد الله بن المبارك عن حكيم بن رزيق قال قرأت في كتاب عمر بن عبد العزيز إلى أبي: أن أجز شهادة رجل على شهادة رجل آخر وذلك في كسر سن.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان، ومعر، قال سفيان: عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي: إنه كان يجيز شهادة رجل على شهادة رجل.

وقال معمر عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن شريح: إنه كان يجيز شهادة رجل على شهادة رجل، ويقول له: أشهدني ذوي عدل.

ورويناه عن الزهري، والقضاة قبله، ويزيد بن أبي حبيب.

وهو قول الحسن البصري، وإبن أبي ليلى، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، وعثمان البتي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه.

قال أبو محمد: قال رسول الله ﷺ: «يُسْتَكُفُّ أَوْ يَمِينُهُ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ وَاحِدٍ وَبَيْنَ اثْنَيْنِ فِي تَبْيِينِ الْحَقِّ بِذَلِكَ، كِلَاهُمَا يَجُوزُ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَى الْوَاحِدِ، فَكُلَّمَا قَالَ قَائِلٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ بَيِّنَةٌ فَهُوَ بَيِّنَةٌ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مِنْ ذَلِكَ نَصٌّ - وَإِنَّمَا هُوَ خَيْرٌ، وَالْخَيْرُ يُؤْخَذُ مِنَ الْوَاحِدِ التَّوَقُّعِ. وَاتَّخَذُوا أَيْضاً فِيمَا يَقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ شَاهِدٍ عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدٍ.

فروينا من طريق فيها الحارث بن نبهان - وهو هالك - عن الحسن بن عمار - وهو تالف - عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب لم يسمع منه غير نفيه العلماء، قال: لا تجوز شهادة على شهادة في حد، ولا في دم ولا في طلاق، ولا نكاح، ولا عتق، إلا في المال وحده.

ورويناه ذلك عن إبراهيم النخعي.

وصح عن الشعبي، وقناة، والنخعي: لا تجوز شهادة على شهادة في حد.

وهو قول الأوزاعي.

ورويناه أيضاً عن شريح، ومسروق، والحسن، وإبن سيرين.

وقال أبو حنيفة: تجوز في كل شيء إلا الحدود والقصاص.

وقال مالك، والليث، والشافعي: يجوز في كل شيء الحدود وغيرها.

قال أبو محمد: تخصيص حد أو غيره لا يجوز إلا بنص، ولا نص في ذلك - هذا مما خالفوا فيه الرواية عن عمر لا يعرف له في ذلك خلاف من الصحابة، وهذا مما خالف فيه مالك جمهور العلماء، وبالله تعالى التوفيق.

والآخر: من طريق حليفة أنه قال: «إِذَا كَانَ سَنَةَ خَمْسٍ وَبَيِّنَةً فَلَا بُدَّ لِيُرِيَّ أَخَذَكُمْ جَزْءُ كُلِّبِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُرِيَّ وَلَدًا».

قال أبو محمد: وهذا خبران موضوعان؛ لأنهما من رواية أبي عصام رَوَاهُ بْنُ الْجَرَّاحِ الْعَسْفَلَنِيُّ - وهو منكر الحديث - لا يحتج به.

وبيان وضعهما: أنه لو استعمل الناس ما فيهما من ترك النسل لبطل الإسلام، والجهاد، والدين، وغلب أهل الكفر مع ما فيه من إباحة تربية الكلاب، فظهر فساد كذب رَوَاهُ بِلا شك، وبالله تعالى التوفيق.

قال علي: وليس ذلك فرضاً على النساء، لقول الله تعالى عز وجل: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾.

وللخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من طريق مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك بن الحارث بن عتيك أن جابر بن عتيك أخبره أن رسول الله ﷺ قال: «الشَّهَادَةُ سَبْعُ سَوَى الْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَذَكَرَ - عليه الصلاة والسلام - فيها: وَالْمَرْأَةُ تَمُوتُ بِجَمْعٍ شَهِيدَةٍ».

قال أبو محمد: وهي التي تموت في نفاسها، والتي تموت بكرة لم تلمت.

١٨١٧- مسألة: ولا يحل لأحد أن يتزوج أكثر من أربعة نسوة إماء أو حرائر، أو بعضهن حرائر وبعضهن إماء. ويتسرى العبد والحرة ما أمكنهما الحر والعبد في ذلك سواء، بضرورة وبغير ضرورة. والصبر عن تزوج الأمة للحر أفضل. برهان ذلك: قول الله عز وجل: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ﴾.

أخبرنا حماد أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل أخبرنا بكر بن حماد أخبرنا مسدد أخبرنا يزيد أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة، فقال له رسول الله ﷺ: «اخْتَرِي مِنْهُنَّ أَرْبَعًا».

فإن قيل: فإن معمرأ أخطأ في هذا الحديث خطأ فاسداً فاستد.

قلنا: معمر ثقة مأمون، فمن ادعى عليه أنه أخطأ فعليه البرهان بذلك، ولا سبيل له إليه.

وأيضاً: فلم يختلف في أنه لا يحل لأحد زواج أكثر من أربع نسوة أحد من أهل الإسلام، وخالف في ذلك قوم من

٧٥- كِتَابُ النِّكَاحِ

١٨١٦- مسألة: وفرض على كلِّ قادرٍ على الوطء إن وجد من ابن يتزوج أو يتسرى أن يفعل أحدهما ولا بد، فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم.

برهان ذلك:

ما روينا من طريق البخاري أخبرنا عمر بن حفص بن غياث أخبرنا أبي أخبرنا الأعمش أخبرنا إبراهيم النخعي عن علقمة أنه سمع عبد الله بن مسعود يقول: لقد قال لنا النبي ﷺ «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةُ فَلْيَتَزَوَّجْ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ».

ومن طريق مسلم أخبرنا محمد بن رافع أخبرنا حجين أخبرنا محمد بن المثنى أخبرنا ليث - هو ابن سعد - عن عقيل - هو ابن خالد عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب أنه سمع سعد بن أبي وقاص يقول: «أَرَادَ عُمَانُ بْنُ قُطَيْبٍ أَنْ يَنْكِحَ فَتَنَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

وهو قول جماعة من السلف.

روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الله البليخي أخبرنا أبو سعيد مولى بني هاشم أخبرنا حصين بن نافع المازني قال: أخبرني الحسن البصري عن سعيد بن هشام بن عامر أنه سأل أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها - عن التبتل، فقالت: لا تفعل أما سمعت قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ فلا تبتل.

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري، وإبراهيم بن مسروق، كلاهما عن عبد الله بن طاووس عن أبيه أنه قال لرجل: لتتزوجن أو لأقولن لك ما قال عمر لأبي الزوائد: ما يمنعك من النكاح إلا عجز أو فجور.

وقد احتج قوم في الخلاف هذا بقول الله تعالى: ﴿وَسَيِّدُا وَحَصْرُا﴾.

قال أبو محمد: وهذا لا حجة فيه؛ لأننا لم نأمر الحصور باتخاذ النساء، إنما أمرنا بذلك من له قوة على الجماع.

وموهوا أيضاً بخبرين.

أحدهما - عن النبي ﷺ «خَيْرُكُمْ فِي الْمَالَتَيْنِ الْخَفِيفُ الْحَاذِ الَّذِي لَا أَهْلَ لَهُ وَلَا وَلَدٌ».

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ لِلْحَرِّ نِكَاحُ أُمَةٍ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ الشَّرْطَيْنِ: أَنْ لَا يَجِدَ صَدَاقَ حُرَّةٍ، وَأَنْ يَجْشِيَ الْعَنْتَ، فَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى حُرَّةٍ فَسُخِّ نِكَاحُ الْأُمَةِ.

ثُمَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ فَأَبَاحَ نِكَاحَ الْأُمَةِ الْمُؤْمِنَةِ خَاصَّةً لِلْفَقِيرِ وَلِلْمَوْسِرِ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ.

قَالَ: فَإِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ حُرَّةٌ فَتَزَوَّجَ أُمَّةً عَلَيْهَا: خَيْرَتِ الْحُرَّةُ، فَإِنْ شَاءَتْ أَقَامَتْ عِنْدَهُ، وَإِنْ شَاءَتْ فَارْتَقَهُ.

قَالَ: فَإِنْ رَضِيَتْ بِذَلِكَ فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا نَهْمًا أَرْبَعٍ مِنَ الْإِمَامِ إِنْ شَاءَ، وَلَا خِيَارَ لِلْحُرَّةِ بَعْدَ.

قَالَ: وَيَتَزَوَّجُ الْعَبْدُ الْأُمَةَ عَلَى الْحُرَّةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْحَرِّ الرَّاجِدِ صَدَاقَ حُرَّةٍ مُؤْمِنَةٍ، أَوْ كِتَابِيَّةٍ لِأُمَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ طَوْلًا لِلْحُرَّةِ - وَخَشِيَ مَعَ ذَلِكَ الْعَنْتَ - فَلَهُ نِكَاحُ أُمَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَاحِدَةٍ، لَا أَكْثَرَ.

وَقَالَ مَرَّةً: إِنْ لَمْ يَجِدْ صَدَاقَ حُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ وَوَجَدَ صَدَاقَ حُرَّةٍ كِتَابِيَّةٍ، فَلَهُ نِكَاحُ الْأُمَةِ الْمُسْلِمَةِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: أَمَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ فَهُوَ عَارٍ مِنَ الْأَدْنَى جِلَّةً، وَإِنْ كَانَ قَدْ وَافَقَ فِي بَعْضِهِ بَعْضُ السَّلَفِ فَقَدْ خَالَفَ قَوْلَ سَائِرِهِمْ، وَلَيْسَ قَوْلُ أَحَدٍ بِأَوْلَى مِنْ قَوْلِ غَيْرِهِ إِلَّا بَيَّانُ قُرْآنٍ أَوْ سُنَّةٍ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ الْأَوَّلُ، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ الْآخَرُ، فَقَدْ يَظُنُّ أَنَّهُمَا تَعَلَّقَا بِالْقُرْآنِ.

وَأَمَّا قَوْلَاهُمَا الشَّهْرَانِ عَنْهُمَا، فَخَالَفَ لِلْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ مَالِكٍ يَمْنَعُ الْحَرَّ نِكَاحَ الْأُمَةِ بَأَنْ تَكُونَ عِنْدَهُ حُرَّةً، وَإِبَاحَتُهُ لَهُ نِكَاحَ الْأُمَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ حُرَّةً، وَإِنْ كَانَ مُسْتَطِيعًا لَطَوَّلَ يَنْكَحُ بِهِ الْحُرَّةَ الْمُسْلِمَةَ لَيْسَ يَتَقَضِيهِ الْآيَةُ أَصْلًا، وَلَا جَاءَتْ بِهِ سُنَّةٌ قَطُّ.

إِلَّا أَنْ يَتَلَقَّ حُرٌّ وَأَبُو حَنِيفَةَ بِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدٍ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ سَمْعٍ الْحَسَنِ يَقُولُ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْأُمَةُ عَلَى الْحُرَّةِ».

فَهَذَا مُنْطَقٌ فِي مَوْضِعَيْنِ هَالِكٌ.

وَأَيْضًا - فَلَيْسَ فِيهِ تَغْيِيرُ الْحُرَّةِ كَمَا ذَكَرَ مَالِكٌ.

وَأَمَّا تَغْيِيرُ الْحُرَّةِ فِي الْبَقَاءِ تَحْتَ زَوْجِهَا الْحَرِّ، أَوْ فِرَاقِهِ إِذَا تَزَوَّجَ عَلَيْهَا أُمَّةً فَقَوْلُ فَاسِدٌ لَا دَلِيلَ عَلَى صِحَّتِهِ وَلَا تَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِهِ قَبْلَهُ.

وَأَمَّا مَنْعُ الشَّافِعِيِّ مِنْ وَجَدِ طَوْلًا لِنِكَاحِ حُرَّةٍ كِتَابِيَّةٍ مِنْ نِكَاحِ الْأُمَةِ، فَقَوْلُهُ لَا يَتَقَضِيهِ الْآيَةُ - فَسَقَطَتْ هَذِهِ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا،

الرَّوَافِضُ لَا يَصْحُحُ لَهُمْ عَقْدُ الْإِسْلَامِ.
وَبَقِيَ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: نِكَاحُ الْحُرِّ الْأُمَةِ، وَكَيْفَ يَنْكَحُ الْعَبْدُ، وَهَلْ يَسْتَرَى الْعَبْدُ؟

فَأَمَّا نِكَاحُ الْحُرِّ الْأُمَةِ فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ:

فَرَوَيْنَا عَنْ عَلِيٍّ - وَلَمْ يَصْحُحْ: لَا يَنْبَغِي لِحُرٍّ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَّةً وَهُوَ يَجِدُ طَوْلًا يَتَزَوَّجَ بِهِ حُرَّةً، فَإِنْ فَعَلَ فَرُقَ بَيْنَهُمَا.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: مِنْ مَلِكٍ ثَلَاثُمِائَةِ دِرْهَمٍ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ نِكَاحُ الْأُمَةِ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ - وَلَمْ يَصْحُحْ عَنْهُمَا: مَا إِنْ يَنْكَحُ نِكَاحَ الْأُمَةِ عَلَى الزَّانَا إِلَّا قَلِيلًا.

وَصَحَّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: مَنْ وَجَدَ صَدَاقَ حُرَّةٍ فَلَا يَنْكَحُ أُمَّةً، وَلَا تَنْكَحُ الْأُمَةُ عَلَى الْحُرَّةِ، وَتَنْكَحُ الْحُرَّةُ عَلَى الْأُمَةِ.

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يَعْلَى بْنُ مَتْبَةَ فِي رَجُلٍ نَحْتَهُ أَمْرَاتَانِ حُرَّتَانِ، وَأَمْتَانِ مَمْلُوكَتَيْنِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ: فَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَمْتَيْنِ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُمَا كَرِهَا أَنْ تَنْكَحَ أُمَّةً عَلَى حُرَّةٍ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: لَا تَنْكَحُ الْأُمَةُ عَلَى الْحُرَّةِ إِلَّا الْمَمْلُوكُ.

وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: تَزَوُّجُ الْحُرَّةِ عَلَى الْأُمَةِ الْمَمْلُوكَةِ طَلَاقُ الْمَمْلُوكَةِ.

وَبِهِ يَقُولُ الشَّعْبِيُّ.

وَرَوَيْنَا عَنْ عِمَّادٍ أَنَّهُ قَالَ: نَحْنُ وَنَحْنُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَةِ نِكَاحُ الْأُمَةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا.

وَرَوَيْنَا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ: سَأَلْتُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيَّ عَنْ نِكَاحِ الْأُمَةِ، فَقَالَ: لَمْ يَرِ عَلَيَّ بِهِ بَأْسًا.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهُوَ قَوْلُ عُمَانَ الْبَيْهَقِيِّ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: جَائِزٌ لِلْحَرِّ الْمُسْلِمِ وَاجِدِ الطَّوْلِ وَلِلْعَبْدِ أَنْ يَنْكَحَ الْأُمَةَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ حُرَّةٌ، قَالَ: فَإِنْ كَانَتْ فِي عَصَمَتِهِ حُرَّةٌ مُسْلِمَةٌ أَوْ كِتَابِيَّةٌ لَمْ يَجِزْ لَهُ نِكَاحُ الْأُمَةِ الْبَيْتَةِ - لَا بِإِذْنِ الْحُرَّةِ وَلَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا - فَإِنْ فَعَلَ فَسُخِّ نِكَاحُ الْأُمَةِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ تَزَوَّجَ أُمَّةً وَقَدْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ ثَلَاثًا، أَوْ أَكْثَرَ مَا دَامَتْ فِي عَفْثَتِهَا.

وَجَائِزٌ عِنْدَهُ نِكَاحُ الْحُرَّةِ عَلَى الْأُمَةِ مَا لَمْ يَتَجَاوَزْ بِالْجَمِيعِ أَرْبَعًا.

إذ ليست موافقة للقرآن، ولا لشيء من السنن.
قال أبو محمد: فالرجوع إليه إذا اختلف السلف - رضي الله عنهم - هو القرآن.

قال عز وجل: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَرْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَا يَمْلِكُ مَنَّا أَنْ نَقْصِبَ مِنْهُنَّ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٌ غَيْرُ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُتِنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾.

ففظرنا في مقتضى هذه الآية، فوجدنا فيها حكم من لم يجد الطول وخشي العنت، فباح نكاح الأمة المؤمنة له، وإن الصبر خير لنا، قلنا بذلك كله فظفرنا في حكم من يجد الطول ولم يخش العنت، وفي نكاح المسلم الأمة الكاتبة فلم يجده فيه أصلاً، لا بإباحته، ولا بمنع، ولا بكراهته، بل هو مسكوت عنه فيها جلة، فلم يميز لنا أن نحكم له منها بحكم من لم يجد الطول وخشي العنت، وبحكم الأمة المؤمنة؛ لأنه قياس على ما في الآية، والقياس باطل، ولم يميز لنا أن نحكم له منها بحكم مخالف لحكم من لا يجد الطول ويخشى العنت، وبحكم الأمة المؤمنة؛ لأنه ليس ذلك في الآية، وكلاهما تعدل لما في الآية وإحكام فيها لما ليس فيها، فوجب أن نطلب حكم من يجد الطول ولا يخشى العنت: فوجدنا الله تعالى يقول: ﴿إِذَا زَوَّجْتُمْ أَحَدًا مِنْكُمُ الْغُلَامَاتِ وَطَعَّامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَّامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾.

ووجدنا الله تعالى يقول: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِيمَانِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُفْزِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾.

فكان في هذه الآية بيان جلي في إباحة نكاح الكاتبات جلة لم يخص تعالى حرّة من أمة. وفي الآية الأخرى إباحة نكاح العبيد من المؤمنين عموماً، لم يخص تعالى حرّة من أمة، وإباحة نكاح الإمام المسلمين لم يخص حرّاً من عبد. فكان في هاتين الآيتين بيان نكاح المسلم الغني والفقر، والعبد والحرّ عموماً، بكل حال للحرّة المسلمة وللكاتبة، وللأمة المسلمة والكتاتبة، ولم يأت قط في سنّة، ولا في قرآن تحريم شيء من ذلك، ولا كراهة: - فصحح ولنا يبين لا إشكال فيه.

ومن عجائب الدنيا إباحة مالك الحرّ ونكاح الحرّ واجد الطول غير خائف العنت نكاح الأمة المسلمة، ومنعه إياه نكاح الأمة

وكذلك قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ لَا تَرْضَوْنَ النِّسَاءَ الْمَوْلَاةَ مِنْكُمْ فَإِنْ كَانَ مِنْهُنَّ مُؤْمِنَةٌ غَيْرُ فَاحِشَةٍ فَمَا يَنْكَحُكُمْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ﴾.

وقد قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ لَا تَرْضَوْنَ النِّسَاءَ الْمَوْلَاةَ مِنْكُمْ فَإِنْ كَانَ مِنْهُنَّ مُؤْمِنَةٌ غَيْرُ فَاحِشَةٍ فَمَا يَنْكَحُكُمْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ﴾.

إِلَّا أَنْ مَلَكَ حَرَمَ زَوَاجِ الْأُمَّةِ الْيَهُودِيَّةِ، وَالتَّصْرَاتِيَّةِ. وَأَبَاحَ نِكَاحَ الْجُوسِيَّةِ بِمَلِكِ الْيَمِينِ - وَأَبَاحَ إِجْبَارَهَا عَلَى الْإِسْلَامِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فُوجِبَ الرَّجُوعُ إِلَى الْقُرْآنِ، وَالسُّنَنِ، وَجَدْنَا اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ فَلَوْ لَمْ تَأْتِ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ لَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ ابْنِ عَمَرَ، لَكِنْ وَجَدْنَا اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿الْيَوْمَ أَجِلُّ لَكُمْ الْعَظِيمَاتِ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ فَكَانَ الْوَجِبُ الطَّاعَةُ لِكِلَا الْآيَتَيْنِ، وَأَنْ لَا تَتْرَكَ.

إِحْدَاهُمَا لِلْآخَرَى.

وَوَجَدْنَا مِنْ أَخَذَ يَقُولُ ابْنُ عَمَرَ قَدْ خَالَفَ هَذِهِ الْآيَةَ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ وَلَا سَبِيلَ إِلَى الطَّاعَةِ لَهَا إِلَّا بِأَنْ يَسْتَنِيَ الْأَقْلُ مِنْ الْأَكْثَرِ، فُوجِبَ اسْتِنَاؤُهَا بِإِحَادَةِ الْمُحْصَنَاتِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ بِالنِّكَاحِ مِنَ مَجْلَةٍ تَحْرِيمِ الْمُشْرِكَاتِ، وَيَقْبَى سَائِرُ ذَلِكَ عَلَى التَّحْرِيمِ بِالْآيَةِ الْآخَرَى: لَا يَجُوزُ غَيْرُ هَذَا.

وَوَجَدْنَا تَحْرِيمَ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، نِكَاحَ الْأُمَّةِ الْكِنَانِيَّةِ بِالزَّوْجِ لِلدَّيَّةِ، لِأَنَّهَا مِنْ مَجْلَةٍ «الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ» لِأَنَّ الْإِحْصَانَ: الْحُرِّيَّةَ، وَالْإِحْصَانَ: الْيَقِيَّةَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَرْثَمَ ابْنَةِ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ إِنْ عَفَتْ فَرْجَهَا. وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْصُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ الْحَرَامُ دُونَ الْعَافَاتِ مِنَ الْإِمَامَةِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَاتِلًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، وَشَارِعًا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى وَمَدْعًا بِمَا بَرَهَانَ، وَهَذَا لَا يَحِلُّ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

فَمَنْ لَا بَرَهَانَ لَهُ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِ فَلَا صِحَّةَ لِقَوْلِهِ.

وَقَدْ قَدَّمْنَا: أَنَّ تَعْلَقَهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَسَيْتُمْ﴾ الْمُؤْمِنَاتِ، إِنَّمَا فِيهِ إِحَادَةُ نِكَاحِ الْفَتَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَقَطْ، وَلَيْسَ فِيهِ مَنَعٌ مِنْ نِكَاحِ الْفَتَاةِ الْكِنَانِيَّةِ، وَلَا إِحَادَةُ لَهَا، فُوجِبَ طَلِبُهُ مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الْآيَةِ وَلَا بِذَلِكَ.

وَوَجَدْنَا بِإِحْتِمَالِهِمْ وَطَأَ الْأُمَّةَ الْكِنَانِيَّةَ بِمَلِكِ الْيَمِينِ إِقْحَامًا فِي الْآيَةِ مَا لَيْسَ فِيهَا بِأَرَاهِمُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَنَى تَعَالَى فِي الْآيَةِ إِحَادَةَ الْكِتَابِيَّاتِ بِالزَّوْجِ خَاصَّةً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ وَأَبْقَى مَا عَدَا ذَلِكَ عَلَى التَّحْرِيمِ بِنَهْيِهِ تَعَالَى عَنْ نِكَاحِ الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ، وَلَمْ يَأْتِ قَطُّ قُرْآنًا، وَلَا سُنَّةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِإِحَادَةِ كِنَانِيَّةِ بَلَدٍ الْيَمِينِ، فَهَمَّ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ مَخْرُجُونَ مِنْ هَذِهِ

وَأَمَّا تَسْرِي الْعَبْدِ: فَإِنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا، فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ حَتَّابٍ بْنِ سَلَمَةَ، وَمَعْمَرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِيهِ السَّخْنِيَّانِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَرَى مَالِكِيكَ يَتَسَرَّوْنَ وَلَا يَنْهَاهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي مَعْبُودٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدٍ لَهُ فِي جَارِيَةٍ لَهُ: اسْتَحْلِبْهَا بِمَلِكِ الْيَمِينِ. وَلَا يَعْرِفُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ خِلَافَ هَذَا.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَعَطَاءٌ - وَصَحَّ ذَلِكَ عَنْهُمْ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَمَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي ذَلِكَ مِنْ تَالِيٍّ، إِلَّا رَوَايَةً غَيْرَ مَشْهُورَةٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَالْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةٍ، وَرَوَايَةً صَحِيحَةً عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّهُمْ كَرِهُوا لِلْعَبْدِ أَنْ يَتَسَرَّى كِرَاهِيَةً، لَا مَنَعًا - وَلَمْ يَجِزْ ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَلَا الشَّافِعِيُّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهُمْ يَعْظُمُونَ خِلَافَ الصَّاحِبِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ خِلَافٌ، وَقَدْ خَالَفُوا هَاهُنَا ابْنَ عَبَّاسٍ، وَابْنَ عَمَرَ، وَلَا يَعْرِفُ لَهَا مِنَ الصَّحَابَةِ رِضَى اللَّهِ عَنْهُمْ خِلَافٌ فُوجِبَ الرَّجُوعُ إِلَى الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ.

فَوَجَدْنَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ فَلَمْ يَخْصُ تَعَالَى حَرَامَ مِنْ عِبْدِهِ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهَا خِلَافًا مِنْ كِتَابِنَا عَلَى صِحَّةِ مَلِكِ الْعَبْدِ مَالَهُ فَاغْنَى عَنْ تَرَدُّدِهِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْقِيفُ.

١٨١٨- مسألة: وجازت للمسلم نكاح الكناينة، وهي

الْيَهُودِيَّةِ، وَالتَّصْرَاتِيَّةِ، وَالْجُوسِيَّةِ، بِالزَّوْجِ. وَلَا يَحِلُّ لَهُ وَطْءُ أُمَّةٍ غَيْرِ مُسْلِمَةٍ بِمَلِكِ الْيَمِينِ، وَلَا نِكَاحُ كَافِرَةٍ غَيْرِ كِنَانِيَّةٍ أَصْلًا.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَمَرَ: تَحْرِيمُ نِكَاحِ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ جَمْلَةً.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا قَتِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عَمَرَ سَأَلَ عَنْ نِكَاحِ الْيَهُودِيَّةِ، وَالتَّصْرَاتِيَّةِ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْمُشْرِكَاتِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا أَعْلَمُ مِنَ الْإِسْرَافِيِّ شَيْئًا أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يَقُولَ الْمَرْأَةُ رِبًّا عَيْسَى وَهُوَ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَأَبَاحَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: نِكَاحَ الْيَهُودِيَّةِ، وَالتَّصْرَاتِيَّةِ، وَطْءَ الْأُمَّةِ الْيَهُودِيَّةِ، وَالتَّصْرَاتِيَّةِ بِمَلِكِ الْيَمِينِ. وَحَرَّمُوا نِكَاحَ الْجُوسِيَّةِ جَمْلَةً، وَوَطَّأَهَا بِمَلِكِ الْيَمِينِ.

الآية ما فيها من إباحة زواج العفاف من الكتابات جلة لم يخص
حرمة من أمة ويقمونها فيها ما ليس فيها، ولا في غيرها من إباحة
وطء الأمة الكتابية ملك اليمين.

وَمَنْ قَالَ بَقُولُنَا فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ السُّلَفِ: مِنْهُمْ ابْنُ
عَمْرٍ:

كما روينا قبلُ عنه من تحريم الكوافر وغيرهن جملةً،
فخرج من قول ما أباحه القرآن بالزواج، وبقي سائرُ قوله على
الصحة. وفيه تحريم الأمة بلا شك بملك البعین:

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْبَصِيرِ
أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُشَنِيُّ أَخْبَرَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا شُرَيْكٌ عَنْ
أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ عَنْ يَكْرِ بْنِ مَاعِزٍ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ خَيْثَمٍ أَنَّهُ
كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُطَا الرَّجُلُ الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تَسْلِمَ.

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ نَابِتٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَوْنِ اللَّهِ
أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْهَمْدَانِيُّ أَخْبَرَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ يَسَّارٍ بَنَدَارٌ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُفَيْرٍ غَدَرْ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ
مُوسَى بْنِ أَبِي عَاشَةَ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جَبْرِ، وَمَرَّةَ الْهَمْدَانِيَّةَ
هُوَ مَرَّةَ الطَّبِيبِ صَاحِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: أَصَابَتِ الْأُمَّةَ مِنْ
النِّسَاءِ فَقَالَا جَمِيعًا: لَا تَغْشَاهَا حَتَّى تَغْتَسَلَ وَتُصَلِّيَ.

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عباس بن أصبغ
أخبرنا محمد بن قاسم بن محمد أخبرنا جدي قاسم بن أصبغ
أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن المثنى أخبرنا
عبد الأعلى - هو ابن عبد الأعلى - أخبرنا سعيد بن أبي عروبة
عن قتادة عن معاوية بن قرة عن ابن مسعود قال: اثنا عشرة
مملكة أكره غيبتهاهن: أمك وأمهاتك وأختك وأمتك وطهها
أبوك، وأمتك وطهها ابنك، وأمتك عمك من الرضاعة، وأمة
خالتك من الرضاعة، وأمتك وقد زنت، وأمتك وهي مشركة،
وأمتك وهي حبيلى من غيرك.

أخبرنا حمادٌ أخبرنا ابنُ مفرّجٍ أخبرنا ابنُ الأعرابيِّ أخبرنا
 الليثيُّ أخبرنا عبدُ الرَّزَّاقِ عن جعفرِ بنِ سليمانَ الضَّبَّعيِّ
 أخبرني يونسُ بنُ عبيدٍ أنَّه سمعَ الحسنَ البصريَّ يقولُ: كنَّا نغزو
 معَ أصحابِ رسولِ اللَّهِ ﷺ فإِذَا أَصَابَ الْحَارِيَّةُ أَحَدَهُمْ مِنْ
 الْفَتَى: فَأَرَادَ أَنْ يَبْصِيَهَا أَمْرَهَا فَعَسَلَتْ ثِيَابَهَا، ثُمَّ عَلَّمَهَا الْإِسْلَامَ،
 وَأَمْرَهَا بِالصَّلَاةِ، وَاسْتَرَاهَا بِحُضْبَةٍ، ثُمَّ أَصْلَاهَا.

وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: لا يحل
لرجل اشترى جارية مشركة أن يطأها حتى تغتسل وتصلّي

وتحضر عنده حضرة.

فَإِنْ ذَكَرُوا:

ما رَوَّاهُ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ
الْقَوَارِيرِيُّ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرْعٍ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ
قَتَادَةَ عَنْ صَالِحِ أَبِي الْحَلِيلِ غَيْرِ أَبِي عِلْقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ عَنْ أَبِي
سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «يَوْمَ حُتَيْنَ بَعَثَ خَيْشًا إِلَى
أَوَّلَاسٍ فَلَقِيَ عَدُوًّا قَاتَلَهُمْ، فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا
كَانَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُوا مِنْ غَشَايِهِمْ
مِنْ أَجْلِ أَرْوَاحِهِمُ الْمُسْرِكِينَ، فَالَزَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالْمُحْضَنَاتُ
مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، أَيُ فَهِنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا
انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ؟»

فهذا لا حجة لهم فيه لوجوب: إقطعهما - أُنْ سَيِ أوطاس
كانوا وثنيين لا كتابيين، لا يختلف في ذلك اثنان، وهم لا يخالفونا
أَن أوطه الوثنية يملك البمين لا يجلُ حَتَّى تَسْلَمَ - فإنما في هذا
الخبر - لو صحَّ إعلامهم - أَن عصمتهم من أزواجهن قد
انقطعت إذا أسلمن - وإن كان لم يذكر هاهنا الإسلام - لكن
ذكره تعالى في قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾
وواجب أَن يضمَّ كلامُ الله تعالى بعضه إلى بعض.

والوجه الثاني - أننا رأينا هذا الخبر من طريق مسلم أيضاً، فقال: أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة، وعبد بن المنصور، وابن بشر، قالوا: أنا عبد الأعلى - هو ابن عبد الأعلى - عن سعيب - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن أبي الخليل: أن أبا علقمة الهاشمي حدث أن أبا سعيب الخدري حدثهم أن رسول الله ﷺ بعث يوم حنين سريته بجميع الحديث المذكور.

فَصَحَّ أَنْ أَبَا الْخَلِيلِ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَبِي عُلْقَمَةَ فَهُوَ مُنْقَطِعٌ.

وقالوا: لم نغذِ من النِّسَاءِ من يَحِلُّ نكاحها ولا يَحِلُّ وطؤها
بملك البين، فقلنا: هبْكَ كَأَن كَمَا تَزْعُمُونَ فَكَأَن مَآذَا؟ وَلَا
يُوجِدُنَا فِي الْفَر_اطِضِ فِي الصَّلَاةِ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ غَيْرَ الْمَغْرِبِ؛ وَلَا
يُوجِدُنَا فِي الْأُمُوالِ شَيْئًا يَزِيكُ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا الْإِبِلَ، فَلَا أَبَدَ مِنْ هَذَا
الْإِحْتِجَاجِ السَّخِيفِ الْمَعْتَرِضِ بِهِ عَلَى الْقُرْآنِ، وَالصَّحَابَةِ - رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمْ - كَيْفَ وَالْحِرَاطِ كُلِّهِنَّ مِنَ الْمُسْلِمَاتِ يَحِلُّ وَطْؤُهُنَّ
بِالزَّوْجِ، وَلَا يَحِلُّ وَطْؤُهُنَّ بِمَلِكِ الْبَيْنِ؟.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾
نَعَمْ تَعَالَى وَلَمْ يَخْصُرْ، فَدَخَلْتُ فِي ذَلِكَ الْكَلَامَةِ.

فقلنا: فأدخلوا بهذا العموم في الإباحة بملك اليمين وطء
لحائض والأخت من الرضاع، والأم من الرضاع، وأم الزوجة؛

وَأَلَّتِي وَطَنَهَا الْأَبُ، وَالْأَخْتَيْنِ بِلْمَلِكِ الْيَمِينِ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ خَصَّ ذَلِكَ آيَاتُ أُخْرَى.

قُلْنَا: وَقَدْ خَصَّ الْكِتَابِيَّةُ آيَةً أُخْرَى.

فَإِنْ ادَّعَا إِجْمَاعُ أَكْثَرِهِمْ قَوْلَ طَائِفَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي الْأَخْتَيْنِ بِلْمَلِكِ الْيَمِينِ - فَظَهَرَ فُسَادُ قَوْلِهِمْ - بِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

أَمَّا نِكَاحُ الْكَافِرَةِ غَيْرِ الْكِتَابِيَّةِ: فَلَا يَخَالِفُنَا الْحَاضِرُونَ فِي أَنَّهُ لَا يَجِلُّ وَطَنُهُمْ بِزَوَاجٍ وَلَا بِمَلِكٍ يَمِينٍ.

وَأَمَّا الْجَوْسِيَّةُ - فَقَدْ ذَكَرْنَا فِي "كِتَابِ الْجِهَادِ" وَكِتَابِ التَّذَكِّيَةِ" مِنْ كِتَابِنَا هَذَا أَنَّ الْجَوْسَ أَهْلُ كِتَابٍ، وَإِذَا كَانُوا أَهْلُ كِتَابٍ فَنِكَاحُ نِسَائِهِم بِالزَّوْجِ حَلَالٌ. وَالْحُجَّةُ فِي أَنَّهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِذَا اسْتَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْضَرُوهُمْ وَأَقِمْوهُمْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ فَلَمْ يَبَيِّنْ لَنَا تَرْكُ قَتْلِهِمْ إِلَّا بِأَنْ يَسْلَمُوا فَقَطُّ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ فَاسْتَنَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَهْلَ الْكِتَابِ خَاصَّةً بِإِعْفَائِهِمْ مِنَ الْقَتْلِ بِغَيْرِ الْجِزْيَةِ مَعَ الصَّغَارِ مِنْ جِلَّةِ سَائِرِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يَجِلُّ إِعْفَاؤُهُمْ إِلَّا أَنْ يَسْلَمُوا.

وَقَدْ صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ».

وَمَنِ الْبَاطِلِ الْمُتَمَتِّعِ أَنْ يَخَالَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَبِّهِ إِلَّا لَوْ بَيَّنَّ لَنَا أَنَّهُمْ غَيْرُ أَهْلِ كِتَابٍ، فَكُنَّا نَدْرِي حَيْثُ لَنَا أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بِوَحْيِي.

فَإِنْ احْتَجَّوْا بِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِي وَكَيْعٍ عَنْ سَفِيانَ عَنْ قَيْسِ بْنِ مَسْلَمٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَمَّادٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَجُوسِ هَجَرَ يَغْرُسُ عَلَيْهِمُ الْإِسْلَامَ فَمَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ وَمَنْ أَبَى ضَرَبْتُ عَلَيْهِ الْجِزْيَةَ عَلَى أَنْ لَا تُؤْكَلَ لَهُمْ ذَبِيحَةٌ وَلَا تَتَخَّجَ لَهُمْ امْرَأَةٌ».

فَهَذَا مَرْسَلٌ وَلَا حُجَّةٌ فِي مَرْسَلٍ. وَثَانِيَةٌ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ: أَنْ قَوْلُهُ «لَا تُؤْكَلَ لَهُمْ ذَبِيحَةٌ وَلَا تَتَخَّجَ لَهُمْ امْرَأَةٌ» هُوَ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَنَسٍ الْعَدَنِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ بَنٍ

أَحْمَدُ الْأَنْصَارِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ السَّرْحَسِيُّ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَرِيمٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ بْنُ هِجْلٍ أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ الْغَفِيرَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: لَمَّا هَزَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَهْلَ الْأَسْفِذَارِ انْتَصَرَفُوا فَجَاءَهُمْ - يَعْنِي عَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَاجْتَمَعُوا.

فَقَالُوا: بَأَيِّ شَيْءٍ تَجْرِي فِي الْجَوْسِ مِنَ الْأَحْكَامِ فَإِنَّهُمْ لَيْسُوا بِأَهْلِ كِتَابٍ، وَلَيْسُوا بِمُشْرِكِينَ مِنْ مُشْرِكِي الْعَرَبِ فَتَجْرِي فِيهِمُ الْأَحْكَامُ الَّتِي أُجْرِيَتْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ أَوْ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: بَلْ هُمْ أَهْلُ كِتَابٍ - وَذَكَرَ الْخَيْرُ بِطَوْلِهِ.

أَخْبَرَنَا عَبْدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمٍ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُشَنِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الدَّنَاجِ قَالَ: سَمِعْتُ مَعْبُدًا الْجَهَنِّيَّ يَحْدُثُ الْحَسَنَ أَنَّ امْرَأَةً حَذِيقَةً كَانَتْ جَوْسِيَّةً، فَجَعَلَ الْحَسَنُ يَقُولُ: مَهَلًا، فَقَالَ: أَنَا وَاللَّهِ دَخَلْتُ عَلَيْهَا حَتَّى كَلَمْتُهَا، فَقَالَ لَهَا: شَابِرِ دَخْتُ.

قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهِ الْحَسَنَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدَّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْسَعٍ التَّمِيمِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَّادٍ عَنْ عُمَانَ الْأَسَدِيِّ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَنَا الْحُجَّاجُ بْنُ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سُلَيْمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الدَّنَاجِ، وَأَبِي حُرَّةٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ الدَّنَاجُ عَنْ مَعْبُدِ الْجَهَنِّيِّ، وَقَالَ أَبُو حُرَّةٍ: عَنْ الْحَسَنِ، قَالَا جَمِيعًا: كَانَتْ امْرَأَةً حَذِيقَةً جَوْسِيَّةً.

أَخْبَرَنَا حَمَّادُ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَرْجَانٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذُّبَيْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: يَعْرِضُ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ، فَإِنْ أَبَتْ، فَلْيَصْبِهَا إِنْ شَاءَ وَإِنْ كَانَتْ جَوْسِيَّةً - وَلَكِنْ يَكُوهَا عَلَى الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَطَأَ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ الْجَوْسِيَّةَ..

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي "كِتَابِ التَّذَكِّيَةِ" رِيحَةَ سَعِيدٍ مِنَ الْمَسْجِدِ أَكَلًا مِنْ ذَبْحِهِ الْجَوْسِيِّ وَغَنً - وَإِنْ كُنَّا نَخَالِفُ سَعِيدًا، وَطَاوُسًا فِي وَطءِ الْأُمَةِ الْجَوْسِيَّةِ بِلْمَلِكِ الْيَمِينِ: فَإِنَّمَا أَتَيْنَا بِهِمَا لِإِبَاحَتِهِمَا نِكَاحَ الْجَوْسِيَّاتِ.

وَمَنْ أَبَاحَ نِكَاحَ الْجَوْسِيَّةِ أَبُو نُورٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَمَنْ أَبَاحَ الْخَطَأَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى أَمْرًا أَنْ لَا يَقْبَلَ جَزِيَّةً مِنْ مُشْرِكٍ إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَلَا أَنْ تَتَخَنَّجَ مُشْرِكَةٌ إِلَّا الْكِتَابِيَّةُ وَلَا أَنْ تُؤْكَلَ ذَبِيحَةٌ مُشْرِكٍ إِلَّا كِتَابِيَّةٌ، ثُمَّ يَفْرُقُ

بين الأحكام المذكورة، فيمنع من بعضها ويسح بعضها، وبالله تعالى التوفيق.

١٨١٩ - مسألة: ولا يحل لمسلمة نكاح غير مسلم أصلاً، ولا يحل لكافر أن يملك عبداً مسلماً، ولا مسلمة أمة أصلاً.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾.

وقال عز وجل: ﴿وَلَنْ يَنْبَغَ لِلَّهِ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾.

قال أبو محمد: والرقُّ أعظم السبيل وقد قطعها الله عز وجل جملة على العموم، ومن خالفنا في هذا بيعهما إذا أسلما في ملك الكافر، فنقول لهم: أرايتهم طول مدة تعريضكم الأمة والعبدة للبيع إذا أسلما عند الكافر، وقد تكون تلك المدة ساعة، وتكون سنة، أي ملك الكافر هما أم ليس في ملكه؟ ولا سبيل إلى قسم ثالث: فإن كانا في ملكه، فلم تمنعوه من اتصال ملكه عليهما - وقد اجتمعه مدة - ما - وما برهانكم على هذا الفرق الفاسد؟ وإن قلتم: ليس في ذلك ولا في ملك غيره.

قلنا: هذه صفة الحرية، ومن هذه صفته فلا يحل بيعه ولا إحداث ملكه عليه.

فإن قالوا: فإننا نسالكُم عن الذي تبيحونه لضربٍ أضرب، أو في حق مالٍ وجب عليه.

قلنا: هو في ملك الذي يباع عليه، وليس ملكه له حراماً لأنه لو قطع ضرره عنه لم يبع عليه، ولو وجد له مالٌ غير العبد أو الأمة لم يباعا عليه، وليس كذلك الكافر؛ لأنه ممنوعٌ عنكم من تملك المسلم. وبالله تعالى التوفيق.

وقد اعتق رسول الله ﷺ من خرج إليه مسلماً من عبيد أهل الكفر فتخصيصكم بذلك من خرج إلينا منهم تحكمم بلا دليل؛ لأن رسول الله ﷺ لم يقل: إنما اعتقكم لخروجكم، فلا يجوز أن يقول عليه الصلاة والسلام ما لم يقل.

فإن قيل: قد اشترى أبو بكرٍ رضي الله عنه بلالا رضي الله عنه من كافر بعد إسلامه.

قلنا: كان ذلك بمكة في أول الإسلام قبل نزول الآية المذكورة كما أنكح عليه الصلاة والسلام بهته - رضي الله عنها - من أبي العاصي بن الربيع - وهو كافر - ومن عقبة بن أبي لهب قبل نزول تحريم ذلك.

فصح أن العبد، والأمة إذا أسلما - وهما في ملك كافر - فإنهما حران في حين تمام إسلامهما، وبالله تعالى التوفيق.

١٨٢٠ - مسألة: وفرض على كل من تزوج أن يؤم ما قل أو كثر.

برهان ذلك: ما روينا من طريق مسلم عن يحيى بن يحيى، وقتيبة، وأبي الربيع العنكي، كلهم عن حماد بن زيد عن ثابت البناني عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ فرأى علي بن عبد الرحمن بن عوفٍ أثر صفره، فقال: ما هذا؟ فقال: يا رسول الله إني تزوجت امرأة علي وزن نواة من دغيب، فقال له رسول الله ﷺ: أولم ولو بشاة.

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن شيبه أخبرنا عفان بن مسلم أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا ثابت البناني عن أنس بن مالك ذكر نكاح رسول الله ﷺ صفة أم المؤمنين، قال أنس: «فجعل رسول الله ﷺ وليمتها الثمر والأقط والسمن».

ومن طريق البخاري أخبرنا محمد بن يونس أخبرنا سفيان عن منصور بن صفية عن أمية صفة بنت شيبه قالت: «أولم رسول الله ﷺ علي بعض يسائه بمئتين من شعيرة».

وهو قول أبي سليمان، وأصحابنا.

١٨٢١ - مسألة: وفرض على كل من دعي إلى وليمة أو طعام أن يجيب - إلا من عذر - فإن كان مفطراً ففرض عليه أن يأكل، فإن كان صائماً فليدع الله لهم، فإن كان هنالك حريز ميسوط، أو كانت الدار مغسوة، أو كان الطعام مغسواً، أو كان هنالك خرٌّ ظاهر: فليرجع ولا يجلس.

كما روينا من طريق مسلم بن الحجاج أخبرنا هارون بن عبد الله الأيلي أخبرنا حجاج بن محمد عن ابن جريج أخبرني موسى بن عقبة عن نافع قال: سمعت عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ «أجيبوا الدعوة إذا دعيتُم لها».

وكان ابن عمر يأتي الدعوة في العرس وغيره، وكان يأتيها وهو صائم.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب السخيتي عن نافع أن ابن عمر كان يقول عن النبي ﷺ: «إذا دعا أحدكم أخاه فليجيء غرساً كان أو نخوة».

حدثنا محمد بن سفيان بن نبات أخبرنا أحمد بن عون الله أخبرنا عبد الرحمن بن أسد الكازروني أخبرنا أبو يعقوب التبري أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن مجاهد

قَالَ: إِنَّ ابْنَ عَمْرٍ دَعَى يَوْمًا إِلَى طَعَامٍ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ:

أَمَا إِنَّا فَاعِفِي، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَمْرٍ: لَا عَافِيَةَ لَكَ مِنْ هَذَا، فَقَمِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ فَلَْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ وَإِنْ كَانَ مُفْطَرًا فَلْيُطْعَمْ».

وَصَحَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «مَنْ لَمْ يُجِبِ الدُّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَثَارِ: «إِذَا دُعِيَ أَخَذَكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ عُرْسٍ فَلْيُجِبْ».

قُلْنَا: نَعَمْ، لَكِنِ الْأَثَارُ الَّذِي أوردنا فيها زِيَادَةٌ غَيْرُ الْعُرْسِ مَعَ الْعُرْسِ، وَزِيَادَةُ الْعَدْلِ لَا يَحِلُّ تَرْكُهَا.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ سَفِيانُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَخَذَكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ».

قُلْنَا: نَعَمْ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ لَمْ يَذْكُرْ فِي هَذَا أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ جَابِرٍ، وَلَا هُوَ مِنْ رِوَايَةِ اللَّيْثِ عَنْهُ.

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ اللَّيْثِ أَنَّهُ وَقَفَ أَبَا الزُّبَيْرِ عَلَى مَا سَمِعَهُ مِنْ جَابِرٍ تَمَّا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، قَالَ اللَّيْثُ: فَاعْلَمْ لِي عَلَى مَا أَخَذْتَهُ عَنْهُ - وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ تَمَّا أَعْلَمُ لَهُ عَلَيْهِ، فَيُطْلَقُ الْاجْتِنَاجُ بِهِ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ الْخَبَرُ الَّذِي فِيهِ إِيْجَابُ الْأَكْلِ زَائِدًا عَلَى هَذَا، وَزِيَادَةُ الْعَدْلِ لَا يَحِلُّ تَرْكُهَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَجُمْهُورُ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ إِيْجَابِ الدُّعْوَةِ.

١٨٢٢- مسألة: ولا يحل للمرأة نكاح - ثَبَّاهُ كَانَتْ

أَوْ بَكَرًا - إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا الْأَبِ، أَوْ الْإِخْوَةِ، أَوْ الْجَدِّ، أَوْ الْأَعْمَامِ، أَوْ بَنِي الْأَعْمَامِ - وَإِنْ يَدْعُوا - وَالْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ أُولَى. وَلَيْسَ وَلَدُ الْمَرْأَةِ وَلِيًّا لَهَا إِلَّا إِنْ كَانَ ابْنُ عَمِّهَا، لَا يَكُونُ فِي الْقَوْمِ أَقْرَبُ إِلَيْهَا مِنْهُ.

وَمَعْنَى ذَلِكَ: أَنْ يَأْذَنَ لَهَا فِي الزَّوْاجِ، فَإِنْ أَمَى أَوْلِيَائُهَا مِنْ الْإِذْنِ لَهَا: زَوْجُهَا السَّلْطَانُ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِسَائِكُمْ» وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَا تَنْكِحُوا

الْمُنْكَرِينَ حَتَّى يُؤْذَنُوا» وَهَذَا خَطَابٌ لِلْأَوْلِيَاءِ لَا لِلنِّسَاءِ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْكِحُ الْمَرْأَةُ بِغَيْرِ وَلِيِّهَا فَإِنْ نَكَحَتْ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ» - ثَلَاثُ مَرَّاتٍ - فَإِنْ أَصَابَهَا فَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، فَإِنْ اسْتَحْجَرُوا فَالسَّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ.

وَمَا: حَدَّثَنَا بِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ الطَّلَمَنَكِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْزُوحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْيُوسُفِ الصَّمَوْتُ الرَّقِّيُّ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَزَّازُ أَخْبَرَنَا أَبُو كَامِلٍ أَخْبَرَنَا بَشَرُ بْنُ مَنصُورٍ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ».

وَبِهِ إِلَى الْبَزَّازِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْخُرَشِيُّ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زَيْعٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ - هُوَ أَبُو مُوسَى - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ».

فَاعْتَرَضَ قَوْمٌ عَلَى حَدِيثِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ هَذَا بِأَنَّ ابْنَ عَلِيَّةَ رَوَى عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَنَّهُ سَأَلَ الزُّهْرِيَّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَعْرِفْ - قَالُوا: وَأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْهَا.

وَقَدْ صَحَّ عَنْهَا أَنَّهَُا كَانَتْ أَنْكَحَتْ بَنَاتِ أَخِيهَا - عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَهِيَ بَكْرٌ وَهُوَ سَافِرٌ بِالشَّامِ قَرِيبَ الْأَوْسِ - بِغَيْرِ أَمْرِهَا، فَلَمْ يَمْضُ، بَلْ انْكَرَ ذَلِكَ إِذْ بَلَغَتْ، فَلَمْ تَرَ عَائِشَةَ ذَلِكَ مُبْطِلًا لِلذَّكَاءِ، بَلْ قَالَتْ لِلَّذِي زَوَّجَهَا مِنْهُ - وَهُوَ الْمُنْذَرُ بْنُ الزُّبَيْرِ: اجْعَلْ أَمْرَهَا إِلَيَّ، فَفَعَلَ، فَانْقَضَ عَهْدُ الرَّحْمَنِ. قَالُوا: وَالزُّهْرِيُّ هُوَ الَّذِي رَوَى عَنْهُ هَذَا الْخَبَرُ.

قَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: سَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ عَنِ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ بِغَيْرِ وَلِيٍّ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ كَفُوًّا لَهَا لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَهُمَا.

قَالُوا: فَلَوْ صَحَّ هَذَا الْخَبَرُ لَدَلَّ خِلَافَ عَائِشَةَ الَّتِي رَوَتْهُ، وَالزُّهْرِيُّ الَّذِي رَوَاهُ لَمْ يَفِهِ دَلِيلًا عَلَى نَسْخِهِ، فَقُلْنَا:

أَمَّا قَوْلُكُمْ: إِنَّ الزُّهْرِيَّ سَأَلَهُ عَنْهُ ابْنُ جَرِيرٍ فَلَمْ يَعْرِفْهُ، فَإِنْ أَبَا سُلَيْمَانَ دَاوُدَ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ دَاوُدَ بْنِ سُلَيْمَانَ كَتَبَ إِلَيَّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ الْأَزْدِيُّ الْحَافِظُ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَمْدٍ بْنِ قُرَّةَ الرَّحْمَنِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ عَمْرًا، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنْ ابْنِ عَلِيَّةَ عَنْ

ونسي أبو محمد مولى ابن عباس حديث التكبير بعد الصلاة بعد أن حدثوا بها، فكان ماذا؟ لا يعترض بهذا إلا جاهل، أو مدافع للحق بالباطل، ولا ندري في أي القرآن، أم في أي السنن، أم في أي حكم العقول وجدوا؟ أن من حدث بجديث ثم نسيه: أن حكم ذلك الخبر يبطل، ما هم إلا في دعوى كاذبة بلا برهان؟ وأما اعتراضهم بأنه صح عن عائشة، وعن الزهري - رضي الله عنهما - أنهما خالفا ما روي من ذلك، فكان ماذا؟ إنما أمرنا الله عز وجل، ورسول الله ﷺ وقامت حجة العقل بوجوب قبول ما صح عننا عن رسول الله ﷺ، وبسقوط اتباع قول من دونه عليه الصلاة والسلام. ولا ندري أين وجدوا: أن من خالف - باجتهاده غلطاً متأولاً - ما رواه أنه يسقط بذلك ما رواه، ثم نكس عليهم أصلهم هذا الفاسد.

فقول: إذا صح أن أم المؤمنين - رضي الله عنهما - والزهري - رحمه الله - روي هذا الخبر، وروي عنهما أنهما خالفاً، فهذا دليل على سقوط الرواية بأنهما خالفاً، بل بل الظن بهما أنهما لا يخالفان ما رويهما، وهذا أولى، لأن تركنا ما لا يلزمنا من قولهما لا يلزمنا من روايتهما هو الواجب، لا ترك ما يلزمنا مما رويهما لما لا يلزمنا من رايهما.

فكيف وقد كتب إلي داود بن أبشاذ قال: حدثني عبد الغني بن سعيد أخبرنا هشام بن محمد بن قرة أخبرنا أبو جعفر الطحاوي أخبرنا الحسن بن غليب أخبرنا يحيى بن سليمان الجعفي أخبرنا عبد الله بن إدريس الأودي عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها أنكحت رجلاً من بني أخيها جارية من بني أخيها، فضربت بينهم سراً، ثم تكلمت حتى إذا لم يبق إلا النكاح أمرت رجلاً فأنكح، ثم قالت: ليس لي النساء النكاح.

فصح يقيناً بهذا رجوعها عن العمل الأول إلى ما نهت عليه من أن نكاح النساء لا يجوز. واعترضوا في رواية أبي موسى: أن قوماً أرسلوه، فقلنا: فكان ماذا، إذا صح الخبر مستنداً إلى رسول الله ﷺ فقد قامت الحجة به، ولزمنا قبوله فرضاً، ولا معنى لمن أرسله، أو لمن لم يرسره أصلاً، أو لمن رواه من طريق أخرى ضعيفة، كل هذا كأنه لم يكن، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد:

وهم قال: يمثل قولنا جماعة من السلف:

كما روينا: من طريق ابن وهب حدثني عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج: أنه سمع سعية بن المسيب يقول: قال عمر

ابن جريج: أنه سأل الزهري عن هذا الحديث، فلم يعرفه.

قال أبو محمد: وهذا لا شيء لوجبه.

أحدهما ما حدثناه القاضي أبو بكر حماد بن أحمد قال: أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن إبن أخبرنا غيلان أخبرنا عباس أخبرنا يحيى بن معين: حديث ابن جريج هذا - قال عباس: فقلت له: إن ابن علياً يقول: قال ابن جريج لسليمان بن موسى: فقال: نسيته بعده، فقال ابن معين: ليس يقول هذا إلا ابن علياً، وابن علياً عرض كتب ابن جريج على عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد فاصلحها له.

قال ابن معين: لا يصح في هذا إلا حديث سليمان بن موسى.

قال أبو محمد: **فصح** أن سماع ابن علياً من ابن جريج مدخول.

ثم لو صح أن الزهري أنكره، وأن سليمان بن موسى نسيه:

فقد روينا من طريق مسلم بن الحجاج أخبرنا ابن عمير قال: قال لي عبد، وأبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنهما - قالت: «كان النبي ﷺ يسمع قراءة رجل في المسجد فقال: رحمه الله لقد أذكرني آية كنت أنسيها».

أخبرنا أحمد بن محمد بن الجصور أخبرنا وهب بن مشرة أخبرنا ابن أضراب أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن زر بن عبد الله المزي عن سميد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه «أن النبي ﷺ صلى الفجر فأغفل آية، فلما صلى قال: أي القوم أي بن كعب؟ فقال له أبي بن كعب: يا رسول الله أغفلت آية كذا، أو نسيخت؟ فقال عليه الصلاة والسلام: بل أنسيها».

قال أبو محمد: فإذا صح أن رسول الله ﷺ نسي آية من القرآن، فمن الزهري ومن سليمان، ومن يحيى حتى لا ينسى. **وقد قال عز وجل:** «وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ نَسِىَ».

لكن ابن جريج ثقة، فإذا روى لنا عن سليمان بن موسى - وهو ثقة - أنه أخبره عن الزهري بخبر مستط، فقد قامت الحجة به، سواء نسوه بعد أن بلغوه وحدثوا به، أو لم ينسوه.

وقد نسي أبو هريرة حديث لا عدوى. ونسي الحسن حديث من قتل عبده.

شعبة عن أبي إسحاق الشيباني، وسفيان الثوري، قال أبو إسحاق: كانت فينا امرأة يقال لها: حمرة، زوجها أمها، وكان أبوها غائباً، فلما قدم أبوها أنكر ذلك، فرفع ذلك إلى علي فجاز ذلك.

قال شعبه: واخبرني سفيان الثوري أنه سمع أبا قيس يحدث عن هذيل بن شريح عن علي بن أبي طالب بمثل.

ومن طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا شعبه بن الحجاج قال: أخبرني سليمان الشيباني - هو أبو إسحاق - قال: سمعت القعقاع قال: إنه تزوج رجل امرأة منا يقال لها: حمرة، زوجها أمها، فجاء أبوها فأنكر ذلك، فاختصم إلى علي بن أبي طالب، فجازاه. والخبر المشهور: عن عائشة أم المؤمنين: أنها زوجت بنت أخيها عبد الرحمن من المنذر بن الزبير، وعبد الرحمن غائب بالشام، فلما قدم أنكر ذلك، فجعل المنذر أمرها إليه فجازاه.

وروي أن أمانة بنت أبي العاص بن أبي الربيع، وأمها زينب بنت رسول الله ﷺ خطبها معاوية بعد قتل علي عليه السلام وكانت تحت علي، فدعت بالمغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب فجعلت أمرها إليه فأنكحها نفسه، فغضب مروان، وكتب ذلك إلى معاوية، فكتب إليه معاوية: دعه وإياها.

وصح عن ابن سيرين في امرأة لا ولي لها، فولت رجلاً أمها، فزوجها، قال ابن سيرين: لا بأس بذلك، المؤمنون بعضهم أولياء بعض.

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج: أنه سأل عطاء عن امرأة نكحت بغير إذن ولاتها - وهم حاضرون، فقال: أما امرأة مالكة أمر نفسها إذا كان بشهادته، فإنه جائز بغير أمر الولاء.

وعن القاسم بن محمد بن امرأة زوجت ابنتها بغير إذن أوليائها، قال: إن أجاز الولاء ذلك إذا علموا، فهذا جائز - وروي نحو هذا عن الحسن أيضاً.

قال الأزاعي إن كان الزوج كفواً ولها من أمرها نصيب، ودخل بها، لم يكن للولي أن يفرق بينهما.

وقال أبو ثور: لا يبرأ أن تزوج المرأة نفسها، ولا أن تزوجها امرأة ولكن إن زوجها رجل مسلم جاز، المؤمنون إخوة بعضهم أولياء بعض.

قال أبو سليمان:

أما البكر فلا يزوجه إلا ولها، وأما النكبة فتزني أمها من شاءت من المسلمين ويزوجه، وليس للولي في ذلك اعتراض.

بن الخطاب: لا تنكح المرأة إلا بإذن ولها، أو ذوي الرأي من أهلها، أو السلطان.

ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن معبد أن عمر بن الخطاب رد نكاح امرأة نكحت بغير إذن ولها.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج: أخبرني عبد الرحمن بن جبير بن شيبه أن عكرمة بن خالد أخبره أن الطريق جمع ركباً، فجعلت امرأة تيب أمرها إلى رجل من القوم غير ولي فأنكحها رجلاً، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب، فجعل ذلك نكاحاً والمنكح ورده نكاحاً.

ومن طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة: ليس للنساء من العقد شيء، لا نكاح إلا بولي، لا تنكح المرأة نفسها، فإن الزانية تنكح نفسها.

ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخثاني عن محمد بن سيرين أن ابن عباس قال: البغايا اللاتي يتكهن أنفسهن بغير الأولياء.

ومن طريق عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع قال: ولي عمر بن الخطاب أبته حفصة أم المؤمنين ماله وبناته ونكاحهن فكانت حفصة أم المؤمنين - رضي الله عنها - إذا أرادت أن تزوج امرأة أمرت أخاها عبد الله فيزوج.

وروي نحو هذا أيضاً عن عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - وابن عمر، وعمر بن عبد العزيز، وإبراهيم النخعي.

وروي: عن الحجاج بن المنهال أخبرنا أبو هلال، قال: سألت الحسن، فقلت: سألت أبا سعيد عن امرأة خطبها رجل ولها غائب بسجستان، ولولها هاهنا ولي، أيزوجه ولي ولها؟

قال: لا، ولكن اكتبوا إليه، قلت له: إن الخطاب لا يصبر.

قال: فليصبر، قال له رجل: إلى متى يصبر؟

قال الحسن: يصبر كما صبر أهل الكهف.

وهو قول جابر بن زيد، ومكحول.

وهو قول ابن شرملة، وابن أبي ليلى وسفيان الثوري، والحسن بن حي، والثاقفي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وابن المبارك. وفي ذلك خلاف قديم، وحديث.

كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عون الله أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن بشر بن دار أخبرنا أبو داود الطيالسي أخبرنا

وقال مالك:

عليهم الصلاة والسلام - التَّقْوَى الَّذِي أَهْلَكَهُ الْفَقْرُ - وَهُمْ أَهْلُ الشَّرَفِ وَالرَّفْعَةِ حَقًّا - وَقَدْ كَانَ قَارُونَ، وَفِرْعَوْنُ، وَهَامَانَ، مِنَ الْعِنَى بِحَيْثُ عُرِفَ - وَهُمْ أَهْلُ الثَّنَاءِ وَالرِّدَائَةِ حَقًّا.

وَأَمَّا النَّبِيطَةُ: فَرُبَّ نَبِيطَةٍ لَا يَطْمَعُ فِيهَا كَثِيرٌ مِنْ فُرُشِ نِسَائِهَا، وَعُلُوَّ حَالِهَا فِي الدُّنْيَا، وَرُبَّ بَسْتٍ خَلِيفَةٍ هَلَكَتْ فَاقَةً وَجَهْدًا وَهَيْعًا.

ثُمَّ قَوْلُهُ: يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا فَإِنْ طَالَ الْأَمْرُ وَوَلَدَتْ مِنْهُ الْأَوْلَادُ لَمْ يُفْرَقْ بَيْنَهُمَا: فَهَذَا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ، إِنَّمَا هُوَ حَقٌّ أَوْ بَاطِلٌ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى ثَالِثٍ، فَإِنْ كَانَ حَقًّا فَلَيْسَ لِأَخَرٍ تَقْضُ الْحَقَّ إِشْرَ عَلَيْهِ وَلَا بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ بَاطِلًا فَالْبَاطِلُ مَرْذُوءٌ أَبَدًا، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ نَصٌّ مِنْ قُرْآنٍ أَوْ سُنَّةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيُوقَفُ عَنْهُ. وَمَا نَعْلَمُ قَوْلَ مَالِكٍ هَذَا قَالَهُ أَحَدٌ قَبْلَهُ وَلَا غَيْرُهُ، إِلَّا مِنْ قُلْدِهِ، وَلَا مَتَعَلِّقٌ لَهُ بِقُرْآنٍ، وَلَا بِسُنَّةٍ صَحِيحَةٍ، وَلَا بِإِثْرٍ سَاقِطٍ، وَلَا بِقَوْلِ صَاحِبِهِ، وَلَا بِتَأْيِيدٍ، وَلَا بِمَقُولٍ، وَلَا بِقِيَاسٍ، وَلَا بِرَأْيٍ لَهُ وَجْهٌ يُعْرَفُ..

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ: فَإِنْ قَرَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنْ اسْتَحْجَرُوا فَالْسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ» مَا نَعْنِي مِنْ أَنْ يَكُونَ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ كُلِّ مُسْلِمَةٍ، لِأَنَّ مَرْأَةَ اسْتِحْجَارَ جَمِيعٍ مَنْ أَسْلَمَتْ مِنَ النَّاسِ مُحَالٌ، وَخَاشَ أَنْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يَأْتِيَ بِمَرْأَةٍ مُحَالٍ لَا يُمَكِّنُ فَصَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنِ قَوْمًا خَاصَّةً يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَحْجَرُوا فِي نِكَاحِ الْمَرْأَةِ، لَا حَقَّ لغيرِهِمْ فِي ذَلِكَ. قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ» يَتَيَّنُ جَلْبِي بِمَا قُلْنَا لَوْ أَنَّهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كُلِّ مُسْلِمَةٍ لَكَانَ قَوْلُهُ: «مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ» مُحَالًا بَاطِلًا، وَخَاشَ لَهُ مِنْ فَعْلٍ ذَلِكَ، فَصَحَّ: أَنَّهُمْ الْعَصَبَةُ الْبَاطِلُونَ يُوجِدُونَ لِبَعْضِ النِّسَاءِ وَلَا يُوجِدُونَ لِبَعْضِهِنَّ.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي سُلَيْمَانَ فَإِنَّمَا عَوْلٌ عَلَى الْحَبْرِ الشَّابِتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ «الْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُ أَبَوَهَا وَالْثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا لَوْ لَمْ يَأْتِ غَيْرُهُ لَكَانَ كَمَا قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ، لَكِنْ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «إِنَّمَا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ» عُمُومٌ لِكُلِّ امْرَأَةٍ يَكِبُ أَوْ بَكَرَ. وَيَتَيَّنُ هَذَا الْقَوْلُ: أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «وَالْثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا» أَنَّهُ لَا يَنْقُذُ فِيهَا أَمْرَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهَا، وَلَا تَنْكِحُ إِلَّا مَنْ شَاءَتْ، فَإِذَا أَزَادَتْ النِّكَاحُ لَمْ يَجْزِ لَهَا إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا، فَإِنْ أَتَى اتَّكَحَهَا السُّلْطَانُ عَلَى رِغْمِ أَنْفَرِ الزُّلْمِ الْآخِي.

وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَسِرْ لِلْوَلِيِّ مَعْنَى فَإِنَّهُمْ اسْتَحْجَرُوا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» ويقولُ اللَّهُ تَعَالَى: «فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ».

أَمَّا الدُّبَيْتَةُ، كَالسُّودَاءِ، أَوْ الَّتِي أَسْلَمَتْ، أَوْ الْفَقِيرَةُ، أَوْ النَّبِيطَةُ، أَوْ الْمَوْلَاةُ، فَإِنْ زَوَّجَهَا الْجَارُ وَغَيْرُهُ - تَمَنٍّ لَيْسَ هُوَ لَهَا بِوَلِيٍّ - فَهِيَ جَائِزٌ.

وَأَمَّا الْمَرْأَةُ الَّتِي هَا الْمَوْضِعُ، فَإِنْ زَوَّجَهَا غَيْرَ وَلِيِّهَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَإِنْ أَجَازَ ذَلِكَ الْوَلِيُّ، أَوْ السُّلْطَانُ: جَازٌ، فَإِنْ تَقَادَمَ امْرَأُهَا وَلَمْ يَفْسَخْ، وَوُلِدَتْ لَهُ الْأَوْلَادُ: لَمْ يَفْسَخْ.

وقال أبو حنيفة، وزفر، جائز للمرأة أن تزوج نفسها كفوًا، ولا اعتراض لوليها في ذلك، فإن زوجت نفسها غير كفو، فالنكاح جائز، وللأولياء أن يفترقوا بينهما.

وكذلك للولي أن يخاصم فيما حطت من صدق مثله.

وقال أبو يوسف، ومحمد بن الحسن: لا نكاح إلا بولي، ثم اختلفا، فقال أبو يوسف: إن تزوجت بغير ولي فأجازه الولي جاز، فإن أبى أن يبيز الزوج كفو أجازه القاضي، ولا يكون جائزًا إلا حتى يبيزه القاضي.

وقال محمد بن الحسن: إن لم يميزه الولي استأنف القاضي فيه عقدًا جديدًا.

قال أبو محمد: أما قول محمد بن الحسن، وأبي يوسف: فظاهر التناقض والفساد، لأنها تقضا قولهما «لا نكاح إلا بولي» إذ أجازا للولي إجازة ما أخبرا أنه لا يجوز.

وكذلك قول أبي حنيفة، لأنه أجاز للمرأة إكناح نفسها من غير كفو، ثم أجاز للولي فسخ العقد الجائز، فهي أقوال لا متعلق لها بقرآن، ولا بسنة لا صحيحة، ولا سقيمة، ولا بقول صاحب، ولا بمقول، ولا بقياس، ولا رأي سديد.

وهذا لا يقبل إلا من رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى، إلا عن الوحي من الخالق، الَّذِي «لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ» وَأَمَّا مَنْ غَيَّرَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَهُوَ دِينَ جَلِيلَةٍ، يُعَذِّبُ اللَّهُ بِهِ فِي الْخَيْرِ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ: فَظَاهِرُ الْفَسَادِ، لِأَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الدُّبَيْتِ وَغَيْرِ الدُّبَيْتِ، وَمَا عَلَيْنَا الثَّنَاءُ إِلَّا مَعَاصِي اللَّهِ تَعَالَى.

وَأَمَّا السُّودَاءُ، وَالْمَوْلَاةُ: فَقَدْ كَانَتْ أُمُّ أَيْمَنَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - سَوْدَاءَ وَمَوْلَاةً، وَقَالَ مَا بَعْدَ أَزْوَاجِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ امْرَأَةٌ أَعْلَى قَدْرًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَعِنْدَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ كُلِّهِمْ نَبِيًّا.

وَأَمَّا الْفَقِيرَةُ: فَسَا الْفَقْرُ نَدَاءٌ، فَقَدْ كَانَ فِي الْأَنْبِيَاءِ -

وهؤلاء حضور راضون مسرورون أقنُون في ذلك يَبِين لا شك فيه؟.

وأما تزويجه عليه الصلاة والسلام المرأة بتعليم سورة من القرآن فليس في الخبر أنه كان لها ولي أصلاً فلا يغترض على اليقين بالشكوك.

وهكذا القول في كل حديث ذكره، كخبر نكاح ميمونة أم المؤمنين وإنما جعلت أمراً إلى العباس فزوجها منه عليه الصلاة والسلام. ونكاح أبي طلحة أم سليم - رضي الله عنها - على الإسلام فقط، أنكحها إياه أس بن مالك، وهو صغير دون عشر سنين. فهذا كله مشوخ بإطلاله عليه الصلاة والسلام النكاح بغير ولي، وسائر الأحاديث التي فيها أن نساء أنكحن بغير إذن أهلهن، فرد عليه الصلاة والسلام بنكاحهن وجعل لهن إجازة ذلك إن شئن - فكلها أخبار لا تصح إما مرسلّة، وإما من رواية علي بن غراب - وهو ضعيف - فظهر صحتها قولنا. وبالله تعالى التوفيق.

وأما قولنا: إنه لا يجوز إنكاح الأنعد من الأولياء مع وجود الأقرب، فلأن الناس كلهم يلتصقون في أبي بعد أبي إلى آدم عليه السلام بلا شك، فلز جاز إنكاح الأنعد مع وجود الأقرب لجاز إنكاح كل من على وجه الأرض لأنه يلقاها بلا شك في بعض آياتها، فإن خدوا في ذلك خدأ كفلوا البرهان عليه، ولا سبيل إليه.

فصح يَبِين أنه لا حن مع الأقرب للابعد، ثم إن عدم فمن قوله باب هكذا أبداً ما دام يعلم لها ولي عاصب، كالميراث ولا فرق.

وأما إن كان الولي غائباً فلا بُد من انتظاره.

فإن قالوا: إن ذلك يضر بها.

قلنا: الضرورة لا تبسح الفروج - وقد وافقنا المالكيون على أنه إن كان للزوج الغائب مال يُنفق منه على المرأة لم تطلق عليه.

وإن أضرت غيبته بها في فقد الجماع وضيق كبير من أمورها.

ووافقنا الحنفيين في أنه وإن لم يكن له مال فإنها لا تطلق عليه ولا ضرر أصراً من عدم الثقة.

ثم نسألهم في حد الغيبة التي ينتظرون الولي فيها من الغيبة التي لا ينتظرونه فيها، فإنهم لا يأتون إلا بفضيحة، ويقولون لا يُعقل وجهه، وبالله تعالى نتائلاً.

وقد قلنا: إن قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ بيان في أن نكاحهن لا يكون إلا بإذن الولي.

واحتجوا بأن أم حبيبة أم المؤمنين - رضي الله عنها - زوجها النجاشي من رسول الله ﷺ وهذا لا حجة لهم فيه، لأن الله تعالى يقول: ﴿الَّذِي أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجَهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ فهذا خارج من قوله عليه الصلاة والسلام «أَيْمًا أُمَرَأَةً نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ».

وروجه آخر: وهو أن هذا القول من رسول الله ﷺ هو الزائد على معهود الأصل، لأن الأصل - بلا شك - أن تنكح المرأة من شاءت بغير ولي، فالشرع الزائد هو الذي لا يجوز تركه، لأنه شريعة واردة من الله تعالى، كالصلاة بعد أن لم تكن، والزكاة بعد أن لم تكن وسائر الشرائع، ولا فرق.

واحتجوا بغير فيه: أن عمر بن أبي سلمة هو زوج أم سلمة أم المؤمنين - رضي الله عنها - من النبي ﷺ.

وهذا خبر إنما:

روياه من طريق ابن عمر بن أبي سلمة وهو مجهول.

ثم لو صح لكان القول فيه كالقول في حديث أم حبيبة سواء سواء، مع أن عمر بن أبي سلمة كان يومئذ صغيراً لم يبلغ، هذا لا خلاف فيه بين أحد من أهل العلم بالأخبار، فمن الباطل أن يعتمد رسول الله ﷺ على عقو من لا يجوز عقده، ويكفي في رد هذا كله.

ما حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود أخبرنا أحمد بن دحيم بن خليل أخبرنا إبراهيم بن حماد أخبرنا إسماعيل بن إسحاق أخبرنا عازم - هو عماد بن الفضل - أخبرنا حماد بن زهير عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال: لما نزلت في زينب بنت جحش ﴿فَلَمَّا قُضِيَ زَيْدُهَا وَطَرَأَ زَوْجَانِهَا﴾ قَالَ: فَكَانَتْ تَفْخَرُ عَلَى نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: زَوْجُكُمْ أَهْلُكُمْ وَزَوْجِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ فَرْقٍ مَتَعِ مَمَوَاتٍ. فَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ مُبِينٌ أَنَّ جَمِيعَ نِسَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا زَوَّجَهُنَّ أَوْلِيَاؤُهُنَّ حَاشَ زَيْنَبَ - رضي الله تعالى عنها - فإن الله تعالى زوّجها منه عليه الصلاة والسلام.

وصح بهذا معنى قول أم حبيبة - رضي الله عنها - أن النجاشي زوجها أي تولى أمرها وما تحتاج إليه وكان العقد بخضريه، قد كان هنالك أقرب الناس إليها عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية، وعمره، وخالده، ابن مسعود بن العاص بن أمية، فكيف يزوّجها النجاشي - بمعنى تولى عقد نكاحها -

قَالَ: وَأَمَّا الثِّيبُ فَلَا يَجُوزُ إِنْكَاحُ الْأَبِ وَلَا غَيْرِهِ عَلَيْهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا.

قَالَ: وَالْجَدُّ بِخِلَافِ الْأَبِ فِيمَا ذَكَرْنَا لَا يُزَوِّجُ الْبَكْرَ وَلَا غَيْرَهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا كَسَائِرِ الْأَوْلِيَاءِ. وَاخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِي الْبَكْرِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي لَا أَبَ لَهَا فَاجْزَأَ إِنْكَاحُ الْأَخِّ لَهَا إِذَا كَانَ نَظَرًا لَهَا فِي رَوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ، وَمَنْ مَعَهُ رَوَايَةُ أَبِي الْقَاسِمِ.

وَقَالَ أَبُو حَيْفَةَ، وَأَبُو سَلَيْمَانَ يُنكِحُ الْأَبُ الصَّغِيرَةَ مَا لَمْ تَبْلُغْ - بِكَرٍّ كَانَتْ أَوْ كِيًّا - فَإِذَا بَلَغَتْ نَكَحَتْ مَنْ شَاءَتْ وَلَا إِذْنُ لِلأَبِ فِي ذَلِكَ كَسَائِرِ الْأَوْلِيَاءِ، وَلَا يَجُوزُ إِنْكَاحُهُ لَهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا - بِكَرٍّ كَانَتْ أَوْ كِيًّا.

وَقَالَ أَبُو حَيْفَةَ: وَالْجَدُّ كَالأَبِ فِي كُلِّ ذَلِكَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُزَوِّجُ الْأَبُ وَالْجَدُّ لِلأَبِ إِنْ كَانَ الْأَبُ قَدْ مَاتَ: الْبَكْرَ الصَّغِيرَةَ وَلَا إِذْنُ لَهَا إِذَا بَلَغَتْ.

وَكذلك الْبَكْرُ الْكَبِيرَةُ. وَلَا يُزَوِّجُ الثِّيبُ الصَّغِيرَةَ أَحَدٌ حَتَّى تَبْلُغَ، سَوَاءً يَأْكُرُهَا دَعَيْتَ عَدْلُهَا أَوْ بِرِضًا، بِحَرَامٍ أَوْ خِلَالٍ. وَأَمَّا الثِّيبُ الْكَبِيرَةُ فَلَا يُزَوِّجُهَا الْأَبُ وَلَا الْجَدُّ وَلَا غَيْرُهُمَا إِلَّا بِإِذْنِهَا، وَلَهَا أَنْ تُنكِحَ مَنْ شَاءَتْ إِذَا كَانَتْ بَالِغًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْحُجَّةُ فِي إِجْزَاءِ إِنْكَاحِ الْأَبِ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ الْبَكْرَ إِنْكَاحُ أَبِي بَكْرٍ عليه السلام النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتٍّ سَبْعِينَ، وَهَذَا أَمْرٌ مَشْهُورٌ غَنِيَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْإِسْنَادِ فِيهِ، فَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ خُصُوصٌ لَمْ يَلْتَفِتْ لِقَوْلِهِ، لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ فكلُّ ما فعله عليه الصلاة والسلام فلنا أن نناسي به فيه، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ نَصٌّ بِأَنَّهُ لَخُصُوصٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّ هَذَا فَعَلَ مِنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَيْسَ قَوْلًا، فَمَنْ أَيْنَ خُصِّصَ الْبَكْرَ دُونَ الثِّيبِ، وَالصَّغِيرَةَ دُونَ الْكَبِيرَةِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ أَصُولِكُمْ؟

قُلْنَا: نَعَمْ، إِنَّمَا اقْتَصَرْنَا عَلَى الصَّغِيرَةِ الْبَكْرِ لِلْخَبَرِ الَّذِي:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عَمْرٍ أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ - هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ - عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ سَمِعَ نَافِعَ بْنَ جَبْرِ يُخْبِرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَالَ: «الثِّيبُ أَخُو بَنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبَكْرُ يُسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا».

فَخَرَجَتِ الثِّيبُ صَغِيرَةً كَانَتْ أَوْ كَبِيرَةً بِعَمْرٍ هَذَا الْخَبَرِ، وَخَرَجَتِ الْبَكْرُ الْبَالِغَةُ بِأَيْضًا، لِأَنَّ الِاسْتِئْذَانَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْبَالِغِ الْعَاقِلِ لِلأَمْرِ الثَّابِتِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله «رَفَعَ الْقَلَمَ عَنْ ثَلَاثٍ» فَذَكَرَ

١٨٢٣ - مَسْأَلَةٌ: وَلِلأَبِ أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ الْبَكْرَ - مَا لَمْ تَبْلُغْ - بِغَيْرِ إِذْنِهَا، وَلَا خِيَارَ لَهَا إِذَا بَلَغَتْ فَإِنْ كَانَتْ كِيًّا مِنْ زَوْجٍ مَاتَ عَنْهَا أَوْ طَلَّقَهَا لَمْ يَجْزِ لِلأَبِ وَلَا لِغَيْرِهِ أَنْ يُزَوِّجَهَا حَتَّى تَبْلُغَ، وَلَا إِذْنُ لَهَا قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ. وَإِذَا بَلَغَتْ الْبَكْرَ وَالثِّيبَ لَمْ يَجْزِ لِلأَبِ وَلَا لِغَيْرِهِ أَنْ يُزَوِّجَهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا، فَإِنْ وَفَّقَ فَهُوَ مَفْرُوحٌ أَبَدًا.

فَأَمَّا الثِّيبُ فَتُنكِحُ مَنْ شَاءَتْ، وَإِنْ كَرِهَ الْأَبُ.

وَأَمَّا الْبَكْرُ فَلَا يَجُوزُ لَهَا نِكَاحٌ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ إِذْنِهَا وَإِذْنِ أَبِيهَا.

وَأَمَّا الصَّغِيرَةُ الَّتِي لَا أَبَ لَهَا فَلَيْسَ لِأَخِي أَنْ يُنكِحَهَا وَلَا مِنْ ضَرُورَةٍ وَلَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ حَتَّى تَبْلُغَ، وَلَا لِأَخِي أَنْ يُنكِحَ مَجْنُونَةً حَتَّى تَفْقِصَ وَتَأْذَنَ، إِلَّا الْأَبُ فِي الَّتِي لَمْ تَبْلُغْ وَهِيَ مَجْنُونَةٌ فَقَطْ. وَفِي بَعْضِ مَا ذَكَرْنَا خِلَافًا.

قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: لَا يَجُوزُ إِنْكَاحُ الْأَبِ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ حَتَّى تَبْلُغَ وَتَأْذَنَ، وَرَأَى أَمْرَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا خُصُوصًا لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، كَالْمَرْهُومَةِ، وَنِكَاحُ أَكْثَرِ مَنْ أَرَبَعَ.

وَقَالَ الْحَسَنُ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: إِنْكَاحُ الْأَبِ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ وَالْكَبِيرَةَ الثِّيبَ، وَالْبَكْرَ - وَإِنْ كَرِهَتْهَا - جَائِزٌ عَلَيْهِمَا:

كَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ سَيِّدٍ بِنِ مَتَّصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا مَتَّصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، وَهَيْبَةُ، قَالَ مَتَّصُورٌ: عَنْ الْحَسَنِ، وَقَالَ هَيْبَةُ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ، فَلَا جَوْبًا: إِنْ نِكَاحُ الْأَبِ ابْنَتَهُ بِكَرٍّ أَوْ كِيًّا جَائِزٌ.

وَرَوَيْنَاهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَوْلًا آخَرَ:

كَمَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيِّدٍ بِنِ ثَابِتٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحُفَيْيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مَتَّصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: الْبَكْرُ لَا يُسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا وَالثِّيبُ إِنْ كَانَتْ فِي عِيَالٍ اسْتَأْذَنَهَا.

وَقَالَ مَالِكٌ:

أَمَّا الْبَكْرُ فَلَا يُسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا - بَلَغَتْ أَوْ لَمْ تَبْلُغَ، عَسَتْ أَوْ لَمْ تَغْسِ - وَتَبْدَأُ إِنْكَاحَهَا لَهَا وَإِنْ كَرِهَتْ.

وَكذلك إِنْ دَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَطْلُقْهَا، فَإِنْ بَقِيَتْ مَعَهُ سَنَةً وَشَهَدَتْ الْمَشَاهِدُ لَمْ يَجْزِ لِلأَبِ أَنْ يُنكِحَهَا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِهَا - وَإِنْ كَانَ زَوْجُهَا لَمْ يَطْلُقْهَا.

قديم.

وبه إلى أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن داود المصيصي

أخبرنا حسين بن محمد أخبرنا جرير بن حازم عن أيوب السخثاني عن عكرمة عن ابن عباس، «أن جارية بكرًا آتت النبي ﷺ فقالت: إن أبي زوجني - وهي كارهة - فرد النبي ﷺ نكاحها».

أخبرنا أبو عمر أحمد بن قاسم قال: حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم قال: حدثني جدي قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن إبراهيم أخبرنا عمران أخبرنا دحيم أخبرنا ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر، قال: «إن رجلاً زوج ابنته بكرًا فكرهت فأنت النبي ﷺ فرد نكاحها».

أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالو أخبرنا إبراهيم بن أحمد البلخي أخبرنا الفريسي أخبرنا البخاري أخبرنا معاذ بن فضالة أخبرنا هشام - هو الدستوائي - عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا هريرة حدثهم أن النبي ﷺ قال: «لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن، قالوا: يا رسول الله فكيف أفئذها؟ قال: أن سكنت».

قال أبو محمد: الآثار هاهنا كثيرة، وفيه ذكرنا كفاية، وقد جاء في رد نكاح الأب ابنته التي بغير إذنها حديث خسة بنو خدام.

قال علي: وقال بعضهم: «زوج النبي ﷺ بنته ولم يستأذنها».

فقلنا: هذا لا يعرف في شيء من الآثار أصلاً، وإنما هي دعوى كاذبة، بل قد جاءت آثار مرسله بأنه عليه الصلاة والسلام كان يستأمرهن.

وقد تصني في "كتاب الإيصال" ما اعترض به من لا يسالي مما أطلق به لسانه في الآثار التي أوردنا، بما لا معنى له من رواية بعض الناس لما لفظت خالفة للفظ الذي رويها، ونحو ذلك، وكل ذلك لا معنى له، لأن اختلاف الألفاظ ليس علة في الحديث، بل إن كان روى جميعها الثقات وجب أن تستعمل كلها، ويجزم بما اقتضاه كل لفظ منها، ولا يجوز ترك بعضها لبعض، لأن الحجبة قائمة بجميعها وطاعة كل ما صح عنه عليه الصلاة والسلام فرض على الجميع، ومخالفة شيء منه معصية لله عز وجل، وإن كان روى بعضها ضعيفاً فالاحتجاج به على ما رواه الثقات ضلال.

وقد جاء مثل قولنا عن السلف:

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن محمد بن

فيهم «الصغير حتى يتلغ» فخرج البكر التي لا أب لها بالنص المذكور أيضاً، فلم تبأ إلا الصغيرة البكر ذات الأب فقط.

فإن قيل: فلم لم يجوزوا إنكاح الجد لها كالأب؟

قلنا: نقول الله تعالى: «ولا تنكح كل نفس إلا علقها» فلم يجوز أن يخرج من هذا العموم إلا ما جاء به الخبر فقط، وهو الأب الأدنى، وبالحبر المذكور يظل قول الحسن، وإبراهيم الذي ذكرنا آنفاً.

وأما قول مالك في التي بقيت مع زوجها أقل من سنة - ولم يطأها - أن أباه يزوجها بغير إذنها، فإن أفتت مع زوجها سنة وشهدت المشاهد لم يكن له أن يزوجها إلا بإذنها. فقي غايه الفساد، لأنه تحكم لا يعضده قرآن، ولا سنة، ولا رواية ضعيفة، ولا قول أحد قبله حجة، ولا قياس، ولا رأي له وجه.

وأما لحاق الشافعي الصغيرة الموطوءة بحرام بالتيب، فخطأ ظاهر، لأننا نسأله إن بلغت فزنت: أبكر هي في الحد أم تيب، فمن قولهم: إنها بكر، فظهر فساد قولهم، وصح أنها في حكم البكر.

وأما من جعل للتيب والبكر إذا بلغت أن تنكح من شاءت - وإن كره أبوها - ومن جعل للأب أن ينكحها - وإن كرهت - فكلهما خطأ بين، للأثر الثابت الذي ذكرنا آنفاً من قول رسول الله ﷺ «التيب أحق بنفسها من وليها والبكر يستأذنها أبوها».

ففرق عليه الصلاة والسلام بين التيب والبكر فجعل للتيب أنها أحق بنفسها من وليها، فوجب بذلك أنه لا أمر للآب في إنكاحها، وأنها أحق بنفسها منه ومن غيره، وجعل البكر بخلاف ذلك، وأوجب على الأب أن يستأمرها، فصح أنه لا بد من اجتماع الأمرين: إذنها، واستئذان أبيها، ولا يصح لها نكاح ولا عليها إلا بهما جميعاً. وقوله تعالى: «ولا تنكح كل نفس إلا علقها» موجب أن لا يجوز على البالغة البكر إنكاح أبيها بغير إذنها، وقد جاءت بهذا آثار صحاح:

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية المروزي أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرني معاوية بن صالح أخبرنا الحكم بن موسى أخبرنا شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله: «أن رجلاً زوج ابنته وهي بكر غير أمرها، فأنت النبي ﷺ فرق بينهما».

قال أبو محمد: معاوية بن صالح هذا هو الأضرعي - ثقة مأمون - ليس هو الأندلسي الحضرمي، ذلك ضعيف، وهو

عثمان أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا أيوب السخيتي عن عكرمة: أن عثمان بن عفان كان إذا أراد أن ينكح إحدى بناته قعد إلى خدرها فأخبرها أن فلانا يخطبها.

أخبرنا حمام بن أحمد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الشَّيْبَانِيُّ أخبرنا عبد الرَّزَّاقِ عن معمر بن حبيب عن نافع قال: كان ابن عمر يستأمر بناته في نكاحهن.

وه إلى عبد الرَّزَّاقِ عن ابن جريج أخبرني ابن طاووس عن أبيه قال: تستأمر النساء في إبطاعهن.

قال ابن طاووس: الرجال في ذلك بمنزلة البنات لا يكرهون وأشد شأنا.

وه إلى عبد الرَّزَّاقِ عن سفيان الثوري عن عاصم عن الشعبي قال: يستأمر الأب البكر واليتيم.

وهو قول سفيان الثوري، والأوزاعي، والحسن بن حي، وأبي حنيفة وأصحابه، وأبي سليمان، وأصحابنا، وبالله تعالى التوفيق.

وما نعلم لمن أجاز على البكر البالغة إنكاح أبيها لها بخير إذنها متعلقاً أصلاً، إلا أن قالوا: قد ثبت جواز إنكاحها لها وهي صغيرة فهي على ذلك بعد الكبر.

قال أبو محمد: وهذا لا شيء لوجهين.

أحدهما - أن النص فرق بين الصغير والكبير بما ذكرنا من قوله عليه الصلاة والسلام «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ - فَذَكَرَ: الصَّغِيرَ حَتَّى يَكْبُرَ».

والثاني - أن هذا قياس، والقياس كله فاسد، وإذ صححوا قياس البالغة على غير البالغة فليزعم أن يقيسوا الجد في ذلك على الأب، وسائر الأولياء على الأب أيضاً، ولا فقد تناقضوا في قياسهم، ويكفي من ذلك التصريح الذي أوردنا في رد إنكاح البكر بغير إذنها، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: وإذا بلغت المجنونة - وهي ذاهية العقل - فلا إذن لها ولا أمر، فهي على ذلك لا ينكحها الأب ولا غيره حتى يمكن استئذنها الذي أمر به رسول الله ﷺ.

١٨٢٤- مسألة: ولا يجوز للأب ولا لغيره إنكاح الصغير الذكر حتى يبلغ فإن فعل فهو مفسوخ أبداً، وأجازه قوم - لا حجة لهم إلا قياسه على الصغيرة.

قال علي: والقياس كله باطل، ولو كان القياس حقاً لكان

قد عارض هذا القياس قياس آخر مثله، وهو أنهم قد أجمعوا على أن الذكر إذا بلغ لا مدخل لأبيه ولا لغيره في إنكاحه أصلاً، وأنه في ذلك بخلاف الأنثى التي له فيها مدخل: إما بإذن، وإما بإنكاح، وإما بمراجعة الكف - فذلك يجب أن يكون حكمهما مختلفين قبل البلوغ.

قال أبو محمد: قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَنْكِحُ كُلَّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ مانع من جواز عقد أحد على أحد إلا أن يوجب ابتداء ذلك نص قرآن، أو سنة، ولا نص، ولا سنة في جواز إنكاح الأب لابنه الصغير.

وقد قال بهذا طائفة من السلف:

روينا من طريق عبد الرَّزَّاقِ عن معمر بن ابن طاووس عن أبيه قال: إذا أنكح الصغيرين أبوهما فهما بالخيار إذا كبرا، ولا يتوارثان إن ماتا قبل ذلك.

وه إلى معمر عن قتادة قال: إذا أنكح الصبيين أبوهما فماتا قبل أن يدركا فلا ميراث بينهما، قال معمر: سواء أنكحهما أبوهما أو غيرهما.

وهو قول سفيان الثوري، وبالله تعالى التوفيق.

١٨٢٥- مسألة: وإذا أسلمت البكر ولم يسلم أبوها، أو كان مجنوناً فهي في حكم التي لا أب لها، لأن الله تعالى قطع الولاية بين الكفار والمؤمنين.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَوَلُّوا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾.

وصح في المجنون قول رسول الله ﷺ «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ذَكَرَ مِنْهُمْ الْمَجْنُونُ حَتَّى يَفْقَهُ».

وقد صح أنه غير خاطب باستمارها ولا بإنكاحها، وإنما خاطب عز وجل أولى الأبائ، فلها أن تنكح من شاءت بإذن غيره من أوليائها أو السلطان.

وكذلك التي أسلم أبوها ولم تسلم هي، فإن أسلم أو أسلمت أو عقل: رجعت إلى حكم ذات الأب لدخوله في الأمر بإنكاحها واستئذنها. والأمة الصغيرة - بكراً كانت أو ثيباً - ليس لها أب فلا يجوز لسيدتها إنكاحها، لأنه لم يأت ذلك إلا في الأب فقط، وليس لأبيها وإن كان حراً إنكاحها إلا بإذن سيدتها، لأنه بذلك كاسب على سيدتها، إذ هي مال من ماله.

وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا كُلَّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيَّهَا﴾.

والبرهان على ما قلنا من أنه يجوز للسبي إنكاح أمته التي لم تبلغ قول الله عز وجل: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ والصغير لا يوصف بصلاح في دينه ولا يدخل في الصالحين، وكل مسلم فهو من الصالحين بقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ.

١٨٢٦ - مسألة: ولا إذن للوصي في إنكاح أصلا،

لا للرجل، ولا لامرأة: صغيرين كانا، أو كبيرين، لأن الصغيرين من الرجال والنساء قد ذكرا أن الذكر منهما لا يجوز أن ينكحه أب ولا غيره وأن الأنثى منهما لا يجوز أن ينكحها إلا الأب وحده، وأما الكبيران فلا يخلوان من أن يكونا عجنونين أو عاقلين. فإن كانا عجنونين فقد يتبين أنه لا ينكحها أحد، لا أب ولا غيره.

وأما العاقلان البالغان فلا يجوز أن يكون عليهما وصي على ما يتبين في كتاب الحجر فاعنى عن إعادته.

ومن قال: لا مدخل للوصي في الإنكاح: أبو حنيفة، والثشافعي، وأبو سليمان، وأصحابهم - فإن موه موه بالخبر الذي:

رويناه من طريق وكيع عن يحيى بن عبد الرحمن بن أبي ليبة عن جدو، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ مَنَعَ يَتِيمًا لَهُ النِّكَاحُ قُزِّيَ فَإِلَانْتُمْ يَتِيمَانَا».

قلنا: هذا مرسل ولا حجة في مرسل.

وأيضاً فهو من رواية يحيى بن عبد الرحمن بن أبي ليبة وهو ضعيف.

وأيضاً: فليس فيه للوصي ذكر - وقد يكون أراد سيد العشيرة يمنع يتيماً من قومه النكاح ظلماً.

١٨٢٧ - مسألة: ومن أوصى إذا مات أن تزوج

ابته البكر الصغيرة أو البالغ فهي وصية فاسدة لا يجوز إنفاذها.

برهان ذلك: أن الصغيرة إذا مات أبوها صارت يتيمة وقد جاء النص بأن لا تنكح اليتيمة حتى تستأذن، وأما الكبيرة فليس لأبيها أن يزوجه في حياته بغير إذنها فكيف بعد موته.

وقد صح عن رسول الله ﷺ «إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: وَلَيْسَ مِنْ تِلْكَ التَّلَاثُ - وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالثَّافِعِيِّ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابِهِمْ».

١٨٢٨ - مسألة: ولا يجوز النكاح إلا باسم الزوج

أو النكاح، أو التعليل، أو الإمكان. ولا يجوز بلفظ الحب، ولفظ غيرها لما ذكرنا، أو بلفظ الأعجمية يعبر به عن الالتفات التي ذكرنا لمن يتكلم بتلك اللغة ويعيها.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾.

وقال عز وجل: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾.

وروينا من طريق البخاري أخبرنا سعيد بن أبي مريم أخبرنا أبو غسان - هو محمد بن مطرف المدني - حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد الساعدي «أن امرأة عرضت نفسها على النبي ﷺ فذكر الحديث والرجل الذي خطبها، فقال له رسول الله ﷺ «وَقَدْ أَنْكِحْنَاكَ بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر، وسفيان الثوري، وكلاهما عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي، فذكر الحديث وأن النبي ﷺ قال للرجل: «قَدْ مَلَكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

وروينا أيضاً: من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد فقال فيه «قَدْ مَلَكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

قال أبو محمد:

فإن قيل: فقد روى هذا الحديث سفيان بن عيينة عن أبي حازم عن سهل فقال فيه «قَدْ أَنْكِحْنَاكَ».

ورواه زائدة، وحاذ بن زياد، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، كلهم عن أبي حازم عن سهل.

فقالوا فيه «قَدْ زَوَّجْنَاكَهَا فَلَمَّا قَضَىٰ مِنَ الْقُرْآنِ» وهو موطن واحد، ورجل واحد، وامرأة واحدة.

قال: نعم، كل ذلك صحيح.

وروينا من طريق البخاري أخبرنا عبدة - هو ابن سليمان الصقار - أخبرنا عبد الصمد - هو ابن عبد الوارث - أخبرنا عبد الله بن المنثري أخبرنا ثمامة بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ «أَلَمْ تَكُنْ بِالْكِتْمَةِ أَغَاذَهَا ثَلَاثًا حَتَّى نَهَمَ عَنْهُ» فصح أنها التفتاظ كلها قالها عليه الصلاة والسلام معلماً لنا ما ينقد به النكاح - والحمد لله رب العالمين.

ومن قال بهذا: الثافعي، وأبو سليمان.

وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ: وَمَالِكٌ: إِنَّ النِّكَاحَ يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ "الْهَبَةِ":
 قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذَا عَظِيمٌ جَدًّا، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ:
 ﴿وَمِنْ أَمْرَاتِهِ مَوْثِقَةٌ إِنْ وَثِقْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَنْتَحِكَهَا
 خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فَصَحَّ أَنَّ النِّكَاحَ بِلَفْظِ "الْهَبَةِ"
 بَاطِلٌ لِغَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَالْعَجَبُ قَوْلُهُ: إِنَّ الْهَبَةَ الْحَرَمَةَ إِنَّمَا هِيَ إِذَا كَانَتْ بِلَا
 صِدَاقٍ، فَكَانَ هَذَا زَانِدًا فِي الضَّلَالِ وَالتَّحَكُّمِ بِالْكَذِبِ، وَالدَّعَاوَى
 فِي الدِّينِ.

وَمَنْ الْعَجَبُ أَنْ اتُّوا إِلَى الْمَوْهَبَةِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى
 إِنَّهَا لِرَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ فَجَعَلُوهُ
 عَمُومًا لِغَيْرِهِ، ثُمَّ اتُّوا إِلَى مَا حَكَمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِبَاحَةِ
 النِّكَاحِ بِنِهَايَةِ حَدِيدٍ، وَبِتَعْلِيمِ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَجَعَلُوهُ خُصُوصًا لَهُ
 - فَلَوْ عَكَسُوا أَقْوَامَهُمْ لِأَصَابُوا - وَنَسَّأَ اللَّهُ الْعَاقِبَةَ.

١٨٢٩- مَسْأَلَةٌ: وَلَا يَتِمُّ النِّكَاحُ إِلَّا بِإِشْهَادِ عَدْلَيْنِ
 فَصَادِقَيْنِ، أَوْ بِإِعْلَانٍ عَامٍّ، فَإِنْ اسْتَكْتَمَ الشَّاهِدَانِ لَمْ يَضُرَّ ذَلِكَ
 شَيْئًا.

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْعَدْرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَا:
 أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الرَّازِيُّ الطُّوسِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 الْحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ الْإِمَامَ يَقُولُ:
 حَدَّثَنِي أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ قَالَ الْحَاكِمُ: ثُمَّ سَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ فَحَدَّثَنِي
 قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ الرَّقِّيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو يُونُسَ
 مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَجَّاجِ الرَّقِّيُّ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا
 ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ
 عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَمْرَاؤُكُمْ تَكْتَحَتُ بِغَيْرِ إِذْنٍ
 وَلِيَّتِهَا وَمُشَاهِدَتِي عَدَلٍ فَيُنْكَحُهَا بِاطِّلٍ، وَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ،
 وَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالْطَّلَاقُ وَلِيٌّ مِنْ لِيٍّ وَلِيٍّ لَهُ».

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ، غَيْرُ هَذَا
 السَّبَبِ - يَعْنِي ذَكَرَ شَاهِدَيْنِ عَدْلٍ - وَفِي هَذَا خَتَايَةٌ لَصَحَّتْ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَنْ أَيْنَ أَجْزَمَ النِّكَاحُ بِالْإِعْلَانِ الْفَاشِي،
 وَبِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ عَدُولٍ، وَبِشَهَادَةِ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ عَدُولٍ؟
 قُلْنَا:

أَمَّا الْإِعْلَانُ: فَلَا يُكَلِّمُ كُلُّ مَنْ صَدَّقَ فِي خَبَرٍ فَهُوَ فِي ذَلِكَ
 الْخَبَرِ عَدْلٌ صَادِقٌ بِلَا شَكٍّ، فَإِذَا أُعْلِنَ النِّكَاحُ، فَالْمُعْلَنَانِ لَهُ بِبِلَا
 شَكٍّ صَادِقَانِ عَدْلَانِ فِيهِ فَصَادِقَانِ.

وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ وَالْمَرَأَتَانِ فِيهِمَا شَاهِدَانِ عَدْلٍ بِلَا شَكٍّ، لِأَنَّ

الرَّجُلَ وَالْمَرَأَةَ إِذَا أَخْبَرَ عَنْهُمَا غَلَبَ التَّذَكُّيرُ.
 وَأَمَّا الْأَرْبَعُ النِّسْوَةُ فَلِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ
 يَنْصُغُ بِشَهَادَةِ الرَّجُلِ».

وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ يَسْتَأْذِنُهُ فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
 رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَقَالَ قَوْمٌ: إِذَا اسْتَكْتَمَ الشَّاهِدَانِ فَهُوَ نِكَاحٌ سَرٌّ، وَهُوَ
 بَاطِلٌ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذَا خَطَأٌ لَوْجِهَيْنِ.
 أَحَدُهُمَا - أَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ قَطُّ نَهْيٌ عَنِ نِكَاحِ السَّرِّ إِذَا شَهِدَ
 عَلَيْهِ عَدْلَانِ.

وَالثَّانِي - أَنَّهُ لَيْسَ سَرًّا مَا عَلِمَهُ خَمْسَةُ: النَّاسِكُ، وَالنَّكَاحُ،
 وَالْمُنْكَحَةُ، وَالشَّاهِدَانِ - قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَا كُلُّ سَرٍّ جَوَارِزُ اثْنَيْنِ شَانِعُ

وَقَالَ غَيْرُهُ:

السَّرُّ يَكْتُمُهُ الْإِنْسَانُ بَيْنَهُمَا - وَكُلُّ سَرٍّ عَدَا الْإِثْنَيْنِ مَشْتَرُ
 وَمَنْ أَبَاحَ النِّكَاحَ الَّذِي يَسْتَكْتُمُ فِيهِ الشَّاهِدَانِ: أَبُو حَنِيْفَةَ،
 وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابُهُمْ.

١٨٣٠- مَسْأَلَةٌ: وَالنِّكَاحُ جَائِزٌ بِغَيْرِ ذِكْرِ صِدَاقٍ،
 لَكِنْ بَأَنْ يَسْكُتَ جِلَّةً فَإِنْ اشْتَرَطَ فِيهِ أَنْ لَا صِدَاقَ عَلَيْهِ فَهُوَ
 نِكَاحٌ مَفْسُوخٌ أَبَدًا.

بِرَهْنٍ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ
 طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً».

فَصَحَّحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ النِّكَاحَ الَّذِي لَمْ يَفْرِضْ فِيهِ لِلْمَرْأَةِ
 شَيْءٌ، إِذْ صَحَّحَ فِيهِ الطَّلَاقَ، وَالطَّلَاقُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ صَحَّةِ
 النِّكَاحِ.

وَأَمَّا لَوْ اشْتَرَطَ فِيهِ أَنْ لَا صِدَاقَ فَهُوَ مَفْسُوخٌ، لِقَوْلِ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ
 بَاطِلٌ» وَهَذَا شَرْطٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ بَاطِلٌ، بَلْ فِي
 كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِطْلَاقُهُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَتَوْنَا النِّسَاءَ صِدْقَاتِهِنَّ بِخَلَّةٍ﴾ فَإِذَا هُوَ بَاطِلٌ
 فَالنِّكَاحُ الْمَذْكُورُ لَا تَتَعَدَّى صَحَّتُهُ إِلَّا عَلَى تَصْحِيحِ مَا لَا يَصِحُّ،
 فَهُوَ نِكَاحٌ لَا صَحَّةَ لَهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٨٣١- مَسْأَلَةٌ: فَإِذَا طُلِبَتِ الْمُنْكَحَةُ الَّتِي لَمْ يَفْرِضْ
 لَهَا صِدَاقٌ قُضِيَ لَهَا بِهِيَ، فَإِنْ تَرَاخَضَتْ هِيَ وَزَوْجُهَا بِشَيْءٍ يَجُوزُ

ثمّلكه، فهو صداق، لا صداق لها غيره، فإن اختلفت قضى لها بصداق مثلها - أحب هو أو هي، أو كرهت هي أو هو.

برهان ذلك: أنه لا خلاف في صحة ما يراضيان به بما يجوز ثمّلكه، وإنما خالف قوم في بعض الأعداد على ما نبين بعد هذا - إن شاء الله تعالى - وقولهم ساقط نيته بعد، بحول الله تعالى وقوته.

وأما القضاء عليه وعليها بغير مثلها، فإنه قد أوجب الله عز وجل لها الصداق، ولا بد من أن يقضى لها به إذا طلبته. ولا يجوز أن يلزم ما طلبته هي، إذ قد تطلب منه ما ليس في وسعها.

وكذلك لا يجوز أن يلزم هي ما أعطاهما، إذ قد يعطيهما فلساً، ولم يات نص بإلزامها ذلك، ولا يلزمها ما طلبت، فإذا قد بطل هذان الوجهان فلم يبق إلا صداق مثلها، فهو الذي يقضى لها به، وبالله تعالى التوفيق.

وهو قول طائفة من السلف:

روينا عن عمر بن الخطاب: إذا نكح العبد بغير إذن مولاه فنكاحه حرام.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني موسى بن عتبة عن نافع: أن ابن عمر كان يرى إنكاح العبد بغير إذن سيده زنى، ويرى عليه الحد، وعلى التي نكح إذا أصابها إذا علمت أنه عبد، ويعاقب الذين أنكحوها.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن أبيوب السخيتاني عن نافع: أن ابن عمر أخذ عبداً له نكح بغير إذنه ففرق بينهما وأبطل صداقه، وضربه حداً.

ومن طريق حماد بن سلمة عن أبيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال: إذا تزوج العبد بغير إذن سيده جلد الحد، وفرق بينهما، ورد المهر إلى مولاه وعزّر الشهود الذين زوجوه وهذا مسند في غاية الصحة عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا معمر، وعبيدة عن إبراهيم التيمي، قال المغيرة في روايته عنه: إذا فرق المولى بينهما فما وجد عندهما من عين مال غلامه فهو له، وما استهلكه فلا شيء عليها، وقال عبيدة في روايته عنه: وما استهلك فهو دين عليها، قال هشيم: وهو القول.

ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة، وحماد بن أبي سليمان: أنهما قالا في العبد يتزوج بغير إذن سيده: أنه يفرق بينهما، ويتزوج الصداق منها، وما استهلكته كان ديناً عليها.

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن فراس عن عامر الشعبي في التي يتزوجها العبد بغير إذن سيده قال: يؤخذ منها ما لم تستهلكه وما استهلك فلا شيء.

ثمّلكه، فهو صداق، لا صداق لها غيره، فإن اختلفت قضى لها بصداق مثلها - أحب هو أو هي، أو كرهت هي أو هو.

برهان ذلك: أنه لا خلاف في صحة ما يراضيان به بما يجوز ثمّلكه، وإنما خالف قوم في بعض الأعداد على ما نبين بعد هذا - إن شاء الله تعالى - وقولهم ساقط نيته بعد، بحول الله تعالى وقوته.

وأما القضاء عليه وعليها بغير مثلها، فإنه قد أوجب الله عز وجل لها الصداق، ولا بد من أن يقضى لها به إذا طلبته. ولا يجوز أن يلزم ما طلبته هي، إذ قد تطلب منه ما ليس في وسعها.

وكذلك لا يجوز أن يلزم هي ما أعطاهما، إذ قد يعطيهما فلساً، ولم يات نص بإلزامها ذلك، ولا يلزمها ما طلبت، فإذا قد بطل هذان الوجهان فلم يبق إلا صداق مثلها، فهو الذي يقضى لها به، وبالله تعالى التوفيق.

١٨٣٢ - مسألة: ولا يجوز للابن أن يزوجه ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها، ولا يلزمها حكم أبيها في ذلك وتبلغ إلى مهر مثلها ولا بد.

برهان ذلك: أنه حتى لما يقول الله عز وجل: ﴿وَأَتَوْا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ فإذا هو حتى لها، ومن جملة ما لها، فلا حكم لأبيها في ما لها، لقول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾.

ولا يجوز أن يقضى بتسام مهر مثلها على أبيها إلا أن يضمنه خنتار لذلك في ماله، لأن الله تعالى يقول: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾.

والصداق - بنص القرآن - على الزوج لا على الأب، فالقضاء به على الأب في ماله قضاء ظلم وجور، وأكل مال بالباطل لا يحل.

وقولنا في ذلك هو قول الشافعي، وأبي سليمان، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن.

وأجاز ذلك عليها: أبو حنيفة، وزفر، ومالك والليث.

١٨٣٣ - مسألة: ولا يحل للعبد ولا للامة أن ينكحا إلا بإذن سيدهما، فإيهما نكح بغير إذن سيده عالماً بالتهي الوارد في ذلك فعليه حد الزنا، وهو زان، وهي زانية، ولا يلحق الولد في ذلك.

برهان ذلك: ما روينا من طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن حنبل، وعثمان بن أبي شيبة - واللفظ له - كلاهما عن وكيع

ابن عمر، وشريح، وإبراهيم، والحسن، والشَّعْبِيُّ، قالوا كلَّهم: إذا تزوجَ بامرئ مولاة فالطلاقُ بيده، وإذا تزوجَ بغيرِ امرئه فالأمرُ إلى السيِّدِ إن شاء جمع وإن شاء فرق.

قال أبو محمد: العمريُّ هو عبدُ الله بنُ عمر بنِ حفص - وهو ضعيفٌ. وابنُ أبي ليلى سيِّئُ الحفظِ ضعيفٌ - والحجَّاجُ هالكٌ.

ومن السَّقَطِ والباطلِ أن تعارضَ بروايةِ هؤلاء عن نافعٍ روايةَ مثلِ أيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيٍّ، وموسى بنِ عقبة، ويونسَ بنِ عبيدٍ عن نافعٍ. والروايةُ عن شريحٍ ماسقةٌ، لأنها عن الحجَّاجِ بنِ أرطاة.

وأما إبراهيم، والشَّعْبِيُّ، فالروايةُ عنهما صحيحةٌ، إلا أن أبا حنيفةً ومالكاً خالفاهما في قولهما في المهر، فما تعلمهم تعلَّقوا إلا بالحسنِ وحده.

١٨٣٤- مسألة: ولا تكون المرأة ولياً في النكاح، فإن أرادت إنكاحَ أمتها أو عيبتها أمرت أقربَ الرِّجالِ إليها من عصبتها إن ياذنَ لها في النكاح، فإن لم يكن لها عاصبٌ فالسلطانُ ياذنُ لها في النكاح.

برهانُ ذلك: قولُ الله عزَّ وجل: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَامَى مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِيمَانِكُمْ﴾.

فصَحَّ بقينا أن المأمورينَ بإنكاحِ العبيدِ والإماءِ هم المأمورونَ بإنكاحِ الأيَامَى، لأن الخطابَ واحدٌ، ونصُّ الآيةِ يوجبُ أن المأمورينَ بذلكَ الرِّجالُ في إنكاحِ الأيَامَى والعبيدِ والإماءِ.

فصَحَّ بهذا أن المرأةَ لا تكونُ ولياً في إنكاحِ أحدِ أصلا، لكن لا بدُّ من إفتائها في ذلكَ وإلا فلا يجوزُ، لقولُ الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُخْضَرَّاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِقْبَالِكُمْ يَقْضِيكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾.

١٨٣٥- مسألة: ولا يحملُ للسيِّدِ إيجابُ أمته أو عبيده على النكاح، لا من أجني ولا من أجنبيَّة، ولا أحدهما من الآخر - فإن فعلَ فليسَ نكاحاً.

برهانُ ذلك: قولُ الله عزَّ وجل: ﴿وَلَا تَكْبِئُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَىهَا﴾.

وقولُ رسولِ الله ﷺ الَّذِي قَدْ ذَكَرْنَاهُ بِإِسْنَادِهِ «لَا تَنْكَحُ الْبِكْرَ حَتَّى تُسْتَأْذِنَ وَلَا تَنْكَحُ الْكَيْسَ حَتَّى تُسْتَأْذَرَ».

وهو قولُ الشَّافِعِيِّ، وأبي سليمان.

وَمَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ، وَلَا إِجَارَةٌ فِيهِ لِلْسَّيِّدِ لَوْ أَجَارَهُ - الْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ.

وقال أبو حنيفةً، ومالكٌ: إن نكاحَ العبدِ بغيرِ إذنِ سيِّده ليسَ رَئِيًّا، بل إن أَجَارَهُ السيِّدُ جازَ بغيرِ تجييدِ عقْدٍ.

وموهو في ذلكَ بأن قالوا: إن الحُرَّ الَّذِي احتججتُم به أَنَّهُ عَاهِرٌ لَيْسَ فَيُؤْذِي إِذَا وَطَّئَهَا، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِذَا لَمْ يَطْلُهَا فَلَيْسَ عَاهِرًا.

قلنا: قد صَحَّ عن رسولِ الله ﷺ هَذَا الْحَبْرُ بِلَفْظٍ «إِذَا نَكَحَ كَمَا أوردناه أَنَا وَنَكَحَ فِي اللَّغَةِ الَّتِي خَاطَبْنَا اللَّهَ تَعَالَى بِهَا وَخَاطَبْنَا بِهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقْعُ عَلَى الْعَقْدِ وَيَقْعُ عَلَى الرُّوطَةِ فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ دُونَ الْآخَرِ - فَصَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا جَعَلَهُ زَانِيًا إِذَا تَزَوَّجَ وَنَكَحَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوَكُّلُ».

والعجبُ أَنَّهُمْ جَعَلُوا تَفْرِيقَ السَّيِّدِ - إِنْ فَرَّقَ - طَلَاقًا، وَهَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ مِنْ وَجْهِ:

أحدها أَنَّهُ لَا يَخْلُو عَقْدُ الْعَبْدِ عَلَى نَفْسِهِ بغيرِ إذنِ سيِّده ضرورةً مِنْ أَحَدٍ وَجْهَيْنِ لَا ثَالِثَ لهما:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ باطلاً.

فإن كان صحيحاً فلا خيارَ للسيِّدِ في إبطالِ عقْدٍ صحيحٍ.

وإن كان باطلاً فلا يجوزُ للسيِّدِ تصحيحَ الباطلِ. وما عدا هذا فتخلُّطٌ، إلا أن يأتي به نصٌّ فيوقفُ عنده. ويكفي من هذا - أَنَّهُ قَوْلٌ لَمْ يَرْجُبْ صَحَّتْه قرآنٌ، ولا سَنَةٌ، ولا قِيَاسٌ، ولا رَأْيٌ له وجهٌ يعقلُ، ولا نصٌّ في هذا روايةٌ عن أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ غَيْرِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، وَجَاءَتْ رِوَايَةٌ لَا تَصَحُّ عَنْ عَمْرٍ، وَعُثْمَانُ قَدْ خَالَفَهَا أَيْضًا وَتَعَلَّقُوا بِرِوَايَةٍ وَاهِيَةٍ نَبَّهَ عَلَيْهَا - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - لثَلَاثَةِ بَهْمَةٍ بِهَا مَوَّةٌ.

وهي: ما رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنِ الْعَمَرِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ سيِّدِهِ فَالطَّلَاقُ بِيَدِ السيِّدِ، وَإِذَا نَكَحَ بِإِذْنِ سيِّدِهِ فَالطَّلَاقُ بِيَدِ الْعَبْدِ.

ورَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ سَعِيدٍ بِنِ مَنصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَالحجَّاجُ - هُوَ ابْنُ أَرْطَاةَ - وَالْمَغِيرَةُ - هُوَ ابْنُ مَقْسَمٍ - وَيُونُسُ - هُوَ ابْنُ عُبَيْدٍ - وَالْحَصِينُ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَالحجَّاجُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، وَقَالَ الْحَجَّاجُ أَيْضًا: عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ شَرِيحٍ، وَقَالَ الْمَغِيرَةُ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَقَالَ يُونُسُ: عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَقَالَ الْحَصِينُ، وَإِسْمَاعِيلُ: عَنْ الشَّعْبِيِّ، ثُمَّ اتَّفَقَ

وقال أبو حنيفة في أحد قوليه: لا يزوج السيّد عبده إلا بإذنه، وله أن يزوج أمته بغير إذنها.

وهو قول الحسن بن حيّ.

وروي عن سفيان الثوري أنه يزوجهما بغير إذنها.

وقال أبو يوسف، ومحمد بن الحسن: له أن يزوج أمته من عبده وإن كرها جميعاً - وروي هذا أيضاً عن أبي حنيفة.

وقال مالك: يكره الرجل أمته وعبده على النكاح، ولا ينكح أمته إلا بمهر يدفعه إليها فيستحل به فرجها، ولا يزوج أمته الفارغة من عبده الأسود لا منظر له إلا أن يكون على وجه النظر والصّلاح يريد به عفة الغلام، مثل أن يكون وكيله، فإن كان على وجه الضّرر بالجارية لم يجوز.

قال: ويكره الرجل أمته المقتة إلى سنين على النكاح.

قال أبو محمد: أمّا قول مالك فظاهر التناقض، لأنّه أجاز إكراه السيّد لأمته على النكاح، ومنع من إكناحها الأسود إذا كان فيه ضرر عليها، وأجازها إن كان وكيله وأراد عفته بذلك: فأول ذلك: أنها دعوى بلا برهان.

ثم المناقضة في منعه إكناحها إياه إذا كان فيه ضرر عليها، ولا ضرر أعظم من الكراهة، وإلا فلم خصّ الأسود لولا الكراهة له، إذ لو راعى الضّرر قطع لاستوى إكناحها من قرشي أبيض ومن أسود إذا كان في ذلك ضرر من ضرب أو إجماع غير الكراهة.

وأما من فرق بين إكراه الأمة فأجازها، وبين إكراه العبد فلم يجزه فإنهم احتجوا بأنّه لما كان الطلاق إلى العبد كان النكاح إليه، ولما كان للسيّد احتباس بضع الأمة لنفسه كان له أن يملك بضعها غيره.

قال أبو محمد: وهذا قياس، والقياس كله باطل، ثم لو صح شيء منه لكان هذا أسخف قياس في الأرض، لأنهم لم يوافقوا على أن الطلاق بيد العبد، بل جابر، وابن عباس، وغيرهما يقولان: الطلاق بيد السيّد لا بيد العبد.

وأما قياسهم تعليق بضع الأمة لغيره كما له أن يجبسها لنفسه فسخط مضاعف، لأنّه لا خلاف أن للرجل احتباس بضع زوجته لنفسه افتراه يقيسون على ذلك تعليق بضعها لغيره؟ إن هذا لعجب.

وأما من أجاز إكراه العبد والأمة سواء على النكاح، احتجوا بأن الله تعالى أمر بإكناح العبيد والإماء ولم يشترط رضا.

وذكروا ما روينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول في الأمة والعبد: لسيدهما أن يجمع بينهما ويفرق بينهما. وبما:

رويناه من طريق سعيد بن منصور أخبرنا جريس عن منصور عن إبراهيم قال: كانوا يكرهون المملوك على النكاح ويدخلونه على امرأته البيت، ويفلقون عليها الباب.

قال أبو محمد: أمّا قوله تعالى: في إنكاح العبيد والإماء فإنه عطف عز وجل على أمره بالنكاح الأيمى من ولم يشترط فيهون رضاهن، فليزعمن أن يجوزوا بذلك إنكاح الحرّة التيب وإن كرهت إن طردوا أصلهم الفاسد.

فإن شغبوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ نِّسَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ إلى قوله تعالى ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ ولم يشترط رضاهن.

قلنا:

وقد قال تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاتٍ وَرَبَاعَ﴾ ولم يشترط رضاهن، وكلّ هذا قد بينه رسول الله ﷺ في أن لا تنكح بكر حتى تستاذن ولا تيب حتى تستأمر ولم يخص حرّة من مملوكية: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾، ﴿وَلَيُّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ فهذا هو البيان الذي لا يحتاج إلى غيره، لا كالآراء المتخاذلة والدعاوى الفاسدة.

وأما خبر جابر: فليس لهم فيه متعلق، لأن معنى قوله ﷺ لسيدهما أن يجمع بينهما ويفرق فتوّل صحيح له أن يجمع بينهما بأن يهبها له وله أن يفرق بينهما بأن يبتزها منه كما ينتزع سائر ماله وكسبه.

وأما قول إبراهيم: فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ.

١٨٣٦- مسألة: وكلُّ تيبٍ لإذنها في نكاحها لا

يكون إلا بكلامها بما يعرف به رضاها، وكلّ بكر فلا يكون إذنها في نكاحها إلا بسكوته، فإن سكنت فقد أذنت ولزمتها النكاح، فإن تكلمت بالرضا أو بالنع أو غير ذلك، فلا ينعقد بهذا نكاح عليها.

برهان ذلك: ما ذكرناه قبل من قول رسول الله ﷺ في البكر: «إذنها صماتها»، وما:

رويناه عن مسلم: حدثني عبيد الله بن عمر القواريري

أخبرنا خالد بن الحارث أخبرنا هشام - هو الدستوائي - عن يحيى بن أبي كثير أخبرنا أبو سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - أخبرنا أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا تَنْكَحُ الأَيِّمَ حَتَّى تُسْتَأْذِنَ وَلَا تَنْكَحُ الْبِكْرَ حَتَّى تُسْتَأْذِنَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: أَنْ تُسَكَّتَ».

وَكَذَلِكَ أَوْجِبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ النِّفْقَةَ، وَالْكِسْوَةَ، وَالْإِسْكَانَ عَلَى الْأَزْوَاجِ لِلزُّوْجَاتِ، فَإِنْ عَجَزَ الْعَبْدُ أَوْ الْحُرُّ عَنِ الصَّدَاقِ أَوْ بَعْضِهِ، وَعَنِ النِّفْقَةِ، وَالْكِسْوَةِ أَوْ بَعْضِهَا، فَالصَّدَاقُ ذَيْنَ عَلَيْهِ فِي ذِمَّتِهِ، وَالنِّفْقَةُ وَالْكِسْوَةُ سَائِقَةٌ عَنْهُ، وَيُؤْخَذُ كُلٌّ مِنْ خَرَاجِ الْعَبْدِ وَمِنْ سَائِرِ كَسْبِهِ.

وهو قول الشَّعْبِيِّ:

كَمَا رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ - هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ - عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: يَبْدَأُ الْعَبْدُ بِنَفَقَتِهِ عَلَى أَهْلِهِ قَبْلَ الَّذِي عَلَيْهِ لِمَوْلَاهِ - بَعْضُ نَفَقَةِ أَمْرَأَتِهِ.

وَقَالَ أَبُو حَتِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: إِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ بِإِذْنِ مَوْلَاهُ فَلَمْ يَمْزِنْهُ عَلَيْهِ فَإِنْ دَخَلَ بِهَا وَجِبَ بَيْعُهُ فِي الصَّدَاقِ وَفِي النِّفْقَةِ، فَإِنْ فَدَاهُ السَّيِّدُ فَلَيْتَ لَهُ، وَإِنْ أَسْلَمَهُ لِلْمَرْأَةِ وَجِبَتْ رَقَبَتُهُ لِلْمَرْأَةِ مِلْكًا وَانْفُسَخَ النِّكَاحُ. قَالُوا: فَلَوْ أَنْكَحَ عَبْدَهُ أَمَتَهُ فَلَا يَحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى صَدَاقٍ أَمَلًا لَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَلَا بَعْدَهُ.

وَقَالَ مَالِكٌ: الْمَرْءُ فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ وَيُؤْخَذُ مِنْ مَالِهِ إِنْ وَجِبَ لَهُ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ خَرَاجِهِ، فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ لَهُ مَالٌ وَجِبَ لَهُ، فَهُوَ ذَيْنَ فِي ذِمَّتِهِ إِذَا أَحَقَّ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: الْمَرْءُ فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ إِذَا أَحَقَّ.

وَقَالَ اللَّيْثُ: السَّيِّدُ ضَامِنٌ لِنَفَقَةِ الْمَرْأَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْعَبْدِ مَالٌ، فَإِنْ كَانَ لِلْعَبْدِ فَضْلٌ مَالٍ أُخِذَتْ نَفَقَةُ أَمْرَأَتِهِ مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَضْلٌ مَالٍ عَنْ خَرَاجِهِ فُرُقٌ بَيْنَهُمَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الصَّدَاقُ فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ وَالنِّفْقَةُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ.

قَالَ أَبُو مُخَيَّمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تَخْصِيصُ الشَّافِعِيِّ الْمَأْذُونُ لَهُ فِي التَّجَارَةِ لَا وَجْهَ لَهُ، وَقَدْ يَكْتَسِبُ الْمَالُ مِنْ غَيْرِ التَّجَارَةِ، لَكِنْ يَمْتَلِكُ أَوْ مِنْ صَيِّمَةٍ.

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّيْثِ: إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْعَبْدِ عَنْ خَرَاجِهِ فَضْلٌ فُرُقٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَمْرَأَتِهِ فَخَطَأٌ، لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى مِنَ الْعَبْدِ مَنْ لَهُ فَضْلٌ عَنْ خَرَاجِهِ مِمَّنْ لَا فَضْلَ لَهُ عَنْهُ، لِأَنَّهُ إِذَا جَعَلَ الْخَرَاجَ لِلْسَّيِّدِ لَا يُخْرِجُ مِنْهُ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ فَقَدْ صَارَ النِّكَاحُ لَقَرًا إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْفَسْخَ يَتْلُوهُ.

وَأَمَّا تَخْصِيصُ مَالِكٍ أَنْ تُؤْخَذَ النِّفْقَةُ وَالصَّدَاقُ مِنْ غَيْرِ خَرَاجِهِ، فَقَوْلٌ بِلاَ بَرَهَانٍ، لِأَنَّ الْخَرَاجَ كَسَائِرِ كَسْبِ الْعَبْدِ لَا يَكُونُ

أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ - هُوَ الدِّسْتَوَائِيُّ - عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا أَبُو سَلَمَةَ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - أَخْبَرَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْكَحُ الْأَيِّمَ حَتَّى تُسْتَأْذِنَ وَلَا تَنْكَحُ الْبِكْرَ حَتَّى تُسْتَأْذِنَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: أَنْ تُسَكَّتَ».

قَالَ أَبُو حَتَمَةَ: فَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الْخَوَالِفِ إِلَى أَنَّ الْبِكْرَ إِنْ تَكَلَّمَتْ بِالرِّضَا فَإِنَّ النِّكَاحَ يَصِحُّ بِذَلِكَ خِلَافًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَسَجَّحَ الَّذِي أَوْحَاهُمْ أَنَّهُمْ أَصَحُّ أَهْدَانًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَوْقَعَ فِي نَفْسِهِمْ أَنَّهُمْ وَقَفُوا عَلَى فَهْمٍ وَبَيَانٍ غَابَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَعْمًا بِاللَّهِ عَنْ مِثْلِي هَذَا.

فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّهُ أَبْطَلَ النِّكَاحَ كَمَا تَسْمَعُونَ عَنِ الْبِكْرِ مَا لَمْ تُسْتَأْذِنَ فَتُسَكَّتْ، وَأَجَازَهُ إِذَا اسْتَأْذِنَتْ فَسَكَّتْ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «لَا تَنْكَحُ الْبِكْرَ حَتَّى تُسْتَأْذِنَ وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا».

وَأَمَّا الصَّحَابَةُ فَإِنَّهُمْ كَمَا أوردنا في الخير المذكور آنفًا لم يعرفوا ما إذا البكر حتى سألوا رسول الله ﷺ عنه، وإلا فكان سؤلهم عند هؤلاء فضولاً، وحاشَ لهم من ذلك، فتبّه هؤلاء لما لم يتبّه له أصحابُ رسول الله ﷺ ولا تبّه عنه عليه السلام، وهذا كما ترون. وما علمنا أحداً من السلف روي عنه أن كلام البكر يكون رضاءً.

وقد روي عن عمر بن الخطاب، وعلي، وغيرهما: أن إذنها هو السكوت.

ومن عجائب الدنيا قول مالك: إن العانس البكر لا يكون إذنها إلا بالكلام - وهذا مع مخالفتها لنص كلام رسول الله ﷺ ففي غاية الفساد لأنه أوجب فرضاً على العانس ما أسقطه عن غيرها فلو ردنا أن يعرفنا الحد الذي إذا بلغت المرأة انتقل فرضها إلى ما ذكر، وبالله تعالى التوفيق.

١٨٣٧- مسألة: والصدائق، والنفقة، والكسوة مقضي بها للمرأة على زوجها المملوك كما يقضى بها على الحر ولا فرق سواء كانت حرة أو أمة والصدائق للأمة إلا أن للسيدة أن يتزعه كسائر ماله.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: «وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِخَلَّةٍ».

وقوله تعالى في الآية: «فَالَّذِي هُوَ يُبَيِّنُ أَعْلَاهُمْ وَأَتَوْهُمْ أَجُورَهُمْ».

يلسيه فيه حتى أصلاً، إلا حتى يصيح ملك العبد له بإجازه أو

بيعه فيه، فإذا صبح ملك العبد له كان للسيّد حبيته أن يأخذه منه، ولا شك في أن السيّد لم يملك قط من خراج العبد فلما قيل أن يجب للعبد بيعه أو بيعه فيه، فإذا صار للعبد فليس السيّد أولى به من سائر من له عند العبد حق، كالزوجة والغرماء.

وأما قول أبي خيفة فني غايّة الفساد، لأنه أجاز بكاحاً بلا صداق - وهذا خلاف القرآن كما أوردنا ثم جعل بكاحه الذي أمر الله تعالى به برضا سيده وظاه لا مراهة التي أباح الله تعالى وظاه لها وتأجره عليه جناية ودنيا يباح فيه أو تسلم رقبته - ولا شك في أن رتبة العبد ملك للسيّد، فبأي شيء أباح لها سال السيّد الذي حرّمه الله تعالى عليها، وهذا كلام يغيي سماعه عن تكلف الرّد عليه مع أنه قول لا يغلّم أحد قاله قبلهم.

وقد ذكر بعضهم في ذلك:

ما روّيناه من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: لا بأس أن يزوّج الرجل أمته عبده بغير مهر.

قال أبو محمد: وهذا تنويه من الذي أورد هذا الخبر، لأن ابن عباس إنما عني بغير ذكر مهر، وهذا جائز لكل أحد حتى إذا طلبته أو طلبته ورزقها قضيت لها أو لهم كما أمر الله تعالى بذلك.

١٨٣٨ - مسألة: ولا يكون الكافر ولياً للمسلمة،

ولا المسلم ولياً للكافرة، الأب وغيره سواء، والكافر ولي للكافرة التي هي وليته ينكحها من المسلم والكافر.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ».

وقال تعالى: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ».

وهو قول من حفظنا قوله، إلا ابن وهب صاحب مالك قال: إن المسلم يكون ولياً لابنته الكافرة في إنكاحها من المسلم أو من الكافر - وهذا خطأ لما ذكرنا، وبالله تعالى التوفيق.

١٨٣٩ - مسألة: وجائز لولي المرأة أن ينكحها من

نفسه إذا رضيت به زوجاً ولم يكن أحد أقرب إليها منه، وإلا فلا.

وهو قول مالك، وأبي حنيفة.

ودهب الشافعي، وأبو سليمان إلى أن لا ينكحها من

نفسه.

واحتجوا بأن النكاح يحتاج إلى نكاح ومنكح، فلا يجوز أن

يكون النكاح هو المنكح.

وقال أصحاب القياس منهم: كما لا يبيع من نفسه كذلك لا ينكح من نفسه.

قال علي: واحتجوا أيضاً.

ما روّيناه من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا محمد بن سالم عن الشعبي: أن المغيرة بن شعبة خطب بنت عمه عروة بن مسعود فارسل إلى عبد الله بن أبي عقيل فقال: زوّجنيها، فقال: ما كنت لأفعل، أنت أمير البلد، وابن عمها، فارسل المغيرة إلى عثمان بن أبي العاص فزوّجها منه.

قال أبو محمد: المغيرة - هو ابن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن مغيث بن مالك بن كعب بن عمرو بن عمرو بن سعد بن عوف بن قتيبة. وعروة بن مسعود بن مغيث المذكور، وعبد الله بن أبي عقيل بن مسعود بن عمرو بن عامر بن مغيث المذكور. وعثمان بن أبي العاص - لا يجتمع معهم إلا في قتيبة، لأنه من ولد جشم بن قتيبة.

وأخبرنا بهذا أيضاً: محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عبد البصير أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحشني أخبرنا محمد بن المنثري أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا سفيان الثوري عن عبد الملك بن عمير قال: إن المغيرة بن شعبة أمر رجلاً أن يزوجه امرأة - المغيرة أول بها منه.

قال أبو محمد:

أما قولهم: إن النكاح يحتاج إلى نكاح ومنكح - فنعلم.

وأما قولهم: إنه لا يجوز أن يكون النكاح هو المنكح - فني هذا نازعناهم، بل جائز أن يكون النكاح هو المنكح، فدعوى كدعوى.

وأما قولهم: كما لا يجوز أن يبيع من نفسه، فهي جملة لا تصح كما ذكرنا، بل جائز أن وكل يبيع شيء أن يبتاعه نفسه إذا لم يجابها بشيء.

وأما خبر المغيرة فلا حجة فيمن دون رسول الله ﷺ. فبقينا علينا أن نأتي بالبرهان على صحة قولنا، فوجدنا:

ما روّيناه من طريق البخاري أخبرنا مسدد عن عبد الوارث بن سعيد عن شعيب بن الحباب عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ «أَتَتْ صَبِيَّةٌ وَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عَقَّهَا صَدَاقَهَا وَأَوَّلَمَ عَلَيْهَا بَيْتِي».

قال أبو محمد: فهذا رسول الله ﷺ زوّج مولاته من

قَالَ جَمِيعاً: أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ بْنُ إِبَانٍ أَنَّهُ سَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ الرَّجُلِ يَزْنِي بِالْمَرْأَةِ ثُمَّ يَنْكِحُهَا، فَقَالَ سَالِمٌ: سَمِعْتُ عَنْ ذَلِكَ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: «وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ الْأَيَّةُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْقَوْلَانِ بَيْنَهُ مُتَّفِقَانِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَبَاحَ يَنْكِحَهَا بَعْدَ التَّوْبَةِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَا يَزَالَانِ زَانِئَتَيْنِ مَا اصْطَحَبَا - يَغْنِي: الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ امْرَأَةً زَنَى بِهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَسْبَاطُ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ أَبِي الْجَهْمِ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ فِي الرَّجُلِ يَتَعَجَّرُ بِالْمَرْأَةِ ثُمَّ يُرِيدُ يَنْكِحَهَا قَالَ: لَا يَزَالَانِ زَانِئَتَيْنِ أَبَدًا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ قَسَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِذَا تَابَا وَأَصْلَحَا فَلَا بَأْسَ - يَغْنِي الرَّجُلُ يَزْنِي بِالْمَرْأَةِ ثُمَّ يُرِيدُ يَنْكِحَهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّاحِمِ بْنُ عِيَّاشٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عُرْوَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ السَّائِبِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ عَنِ رَجُلٍ فَجَرَّ بِأَمْرِهِ أَتَزَوَّجُهَا؟ قَالَ: إِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا حُجَّاجُ بْنُ الْمُنْهَالِ، وَسَلَمَانَ بْنُ خَرْبٍ قَالَا جَمِيعاً: أَخْبَرَنَا حُمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ خَبِيبٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَسَاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَا يَنْكِحُ الْمُجْلُودُ إِلَّا مُجْلُودَةً.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا سَلَمَانَ بْنُ خَرْبٍ أَخْبَرَنَا أَبُو هِلَالٍ أَخْبَرَنَا قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَدْعَ أَحَدًا أَصَابَ فَاجِسَةٌ فِي الْإِسْلَامِ يَتَزَوَّجُ مُحْضَنَةً، فَقَالَ بَنُو أَبِي يُزْ كَتَبُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: الشُّرْكُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، فَقَدْ يُقْبَلُ مِنْهُ إِذَا تَابَ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: «الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً» قَالَ: هُوَ حُكْمُ بَيْنَهُمَا.

وَصَحَّ بِثَلَاثٍ هَذَا عَنْ إِدْرِيسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَصَلْبَةَ بْنِ أَشْيَمَ وَعَطَاءَ، وَسَلَمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَمُتَكْوِلٍ، وَالزُّهْرِيِّ، وَابْنِ شَيْبَةَ، وَقَتَادَةَ، وَغَيْرِهِمْ - وَقَدْ جَاءَ لِإِثْبَاتِ يَنْكِحُهَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالْحُجَّةُ لِقَوْلِهِ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ:

نَفْسَهُ وَهُوَ الْحَقِيقَةُ عَلَى مَنْ سِوَاهُ.

وَأَيْضاً: فَإِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا فَيَنْكِحُهَا بِإِطْلَاقِهِ» فَمَنْ انْكَحَ وَلَيْتَهُ مِنْ نَفْسِهِ بِإِذْنِهِ فَقَدْ نَكَحَتْ بِإِذْنِ وَلِيِّهَا فَهُوَ نِكَاحٌ صَحِيحٌ، وَلَمْ يَشْتَرَطْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ غَيْرَ النَّكَاحِ وَلَا بَدَلًا، فَإِذَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَهُوَ جَائِزٌ.

قَالَ تَعَالَى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ».

فَهَذَا تَمَّا لَمْ يَفْصَلْ عَلَيْنَا حَرْمَةً.

وَقَالَ تَعَالَى: «وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ» فَمَنْ انْكَحَ الْيَمَةَ مِنْ نَفْسِهِ بِرَضَاهَا فَقَدْ فَعَلَ مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَلَمْ يَمْنَعْ عَنْ وَجَلٍّ مِنْ أَنْ يَكُونَ النِّكَاحُ لَا يَمْنَعُ هُوَ النَّكَاحُ لَهَا - فَصَحَّ أَنَّهُ الْوَاجِبُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٨٤٠- مسألة: ولا يحل للزانية أن تنكح أحداً، لا

زانياً ولا عفيفاً حتى تتوب، فإذا تابت حل لها الزواج من عفيفٍ حيث شئ. ولا يحل للزانية المسلم أن يتزوج مسلمة لا زانية ولا عفيفة حتى يتوب، فإذا تاب حل له نكاح العفيفة المسلمة حيث شئ. وللزانية المسلم أن ينكح كتابية عفيفة وإن لم يتب، فإن وقع شيء مما ذكرنا فهو مفسوخ أبداً، فإن نكح عفيف عفيفة ثم زنى أحدهما أو كلاهما لم يفسخ النكاح بذلك.

وقد قال بهذا طائفة من السلف:

كما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن عمرو بن مروان عن عبد الرحمن الصَّدَّائِي عن علي بن أبي طالب: أن رجلاً أتى إليه فقال: إن لي ابنة عمٍّ أمها، وقد كنت نلت منها، فقال له علي: إن كان شيئاً باطلاً - يعني الجماع - فلا، وإن كان شيئاً ظاهراً - يعني القبله - فلا بأس.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الله بن إدريس الأودي عن ليث بن أبي سليم عن ابن سابط: أن علي بن أبي طالب أُمِّيَ بِمَحْدُودٍ تَزَوَّجَ غَيْرَ مُحْدُودٍ، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا علي بن عبد الله أخبرنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا شعبة أخبرنا قتادة والحكم بن عتيبة، كلاهما عن سالم بن أبي الجعد عن أبيه عن ابن مسعود في الذي يتزوج المرأة بعد أن زنى بها قال ابن مسعود: لا يزالان زانين.

وبه إلى علي بن عبد الله أخبرنا سفیان بن عیینة وعبد الله الآق، قال عبد الرزاق: أخبرنا معمر، ثم اتفق سفیان، ومعمر،

«الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ».

فَقَالَ قَوْمٌ: رَوَى عَنْ سَعِيدٍ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: يَزْعُمُونَ أَنَّهَا نَسَخَتْ بِالْآيَةِ الَّتِي بَعْدَهَا «وَالَّذِينَ كَفَرُوا الْآيَاتِ وَيَنْكُحُوا الْمُؤْمِنِينَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذِهِ دَعْوَى بِلَا بُرْهَانٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي قُرْآنٍ، أَوْ سُنَّةٍ، هَذَا مُنْسَخٌ إِلَّا بِثَبَتِ تَقَطُّعِ بَيِّنَةٍ لَا يَصِحُّ وَإِنَّمَا الْفَرَضُ اسْتِثْنَاءُ النُّصُوصِ كُلِّهَا، فَمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا الْآيَاتِ وَيَنْكُحُوا الْمُؤْمِنِينَ».

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتْنِي» إِلَّا مَا حَرَّمَ عَلَيْكُم مِنَ الْأَقَارِبِ وَغَيْرِهِنَّ، هَذَا مَا لَا شَكَّ فِيهِ، وَنِكَاحُ الزَّانِيَةِ وَنِكَاحُ الزَّانِي لِمُؤْمِنَةٍ مَّا حَرَّمَ عَلَيْنَا، فَهُوَ مُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ الْعُمُومِ بِمَا لَا شَكَّ كَاسْتِثْنَاءِ سَائِرِ مَا حَرَّمَ عَلَيْنَا مِنَ النِّسَاءِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: مَعْنَى يَنْكِحُ هُنَا: يَطْلُقُ، لَيْسَ مَعْنَاهُ: يَتَزَوَّجُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذِهِ دَعْوَى أُخْرَى بِلَا بُرْهَانٍ، وَتَخْصِصُ لِلزَّانِيَةِ بِطَرَفِ الْكَذَائِبِ، وَلَوْ كَانَتْ مَا قَالُوهُ لَحَرَّمَ عَلَى الزَّوْجِ وَطُهُ زَوْجَتَهُ إِذَا زَنَتْ وَهَذَا لَا يَقُولُونَهُ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا حَرَّمَ وَطُوهَا بِالزَّانِيَةِ فَقَطُّ.

قُلْنَا: وَهَذِهِ زِيَادَةٌ فِي التَّخْصِصِ بِلَا بُرْهَانٍ، وَدَعْوَى كَاذِبَةٌ يَقِينٌ، إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا، وَهَذَا لَا يَحِلُّ فِي دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَعَ أَنَّهُ تَفْسِيرُ كَذِبٍ يَقِينٌ، لِأَنَّا قَدْ غَدَّ الزَّانِيُ يَسْتَكْوِي الْعَقِيفَةَ الْمُسْلِمَةَ فَيَكُونُ زَانِيًا بِغَيْرِ زَانِيَةٍ وَحَاشَ لِلَّهِ أَنْ نَقُولَ مَا يَدْفَعُهُ الْعِبَادُ.

وَإِنَّمَا الزَّوْجَةُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - بِمَحْضَرَةِ الصَّحَابَةِ.

فَكَمَا حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْعُودٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنِمٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَّادٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - هُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ قَالَ: بَيْنَمَا أَبُو بَكْرٍ الصَّدِّيقُ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَلَاثٌ عَلَيْهِ لَوْنٌ مِثْلُ كَلَامٍ - وَهُوَ دَهْشٌ - فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِعَمْرٍ: قُمْ فَانْظُرْ فِي شَأْنِهِ، فَإِنَّ لَهُ شَأْنًا. فَقَامَ إِلَيْهِ عَمْرٌ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ صَيفًا ضَافَنِي فَزَنَى بِبَنَاتِهِ، فَضَرَبَ عَمْرٌ فِي صَدْرِهِ، وَقَالَ لَهُ: جَبَحَ اللَّهُ، أَلَا سَرَتْ عَلَى ابْنَتِكَ، فَأَمَرَ بِهِمَا أَبُو بَكْرٍ فَضَرَبَا الْحَدَّ، ثُمَّ زَوَّجَ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِمَا أَنْ يَغْرِيَا حَوْلًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْأُظْهَرَ أَنَّهُ كَانَ بَعْدَ تَوْبَتِهِمَا وَهُوَ حِجَّةٌ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّ فِيهِ أَنْ أَبَا بَكْرٍ غَرَبَهُمَا حَوْلًا،

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُوَيْعٍ أَخْبَرَنَا حَبِيبٌ - هُوَ الْمَعْلَمُ - قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، فَقَالَ لَهُ: أَلَا تَعْجَبُ مِنَ الْحَسَنِ يَزْعُمُ أَنَّ الْجُلُودَ الزَّانِيَةَ لَا يَنْكِحُ إِلَّا مِثْلَهُ، يَتَوَلَّى بِذَلِكَ هَذِهِ الْآيَةَ «الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً» فَقَالَ لَهُ عَمْرٌو بْنُ شُعَيْبٍ: وَمَا تَعْجَبُ؟ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الزَّانِي الْمَجْلُودَ إِلَّا مِثْلَهُ».

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو يَنَادِي بِهِ نَدَاءً: أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا بَكْرٌ - هُوَ ابْنُ حَمَّادٍ - أَخْبَرَنَا سَدِّدُ أَخْبَرَنَا الْعَمَشِيُّ - هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ - قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنِي الْحَضْرَمِيُّ بْنُ لَاحِقٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «اسْتَأْذَنَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فِي امْرَأَةٍ يُقَالُ لَهَا: أُمُّ مَهْزُولٍ أَوْ ذَكَرَ لَهُ امْرَأَتَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً، فَانْتَرَتْ «وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ»».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا أَبَانٌ - هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ - عَنْ يَحْيَى هُوَ ابْنُ أَبِي كَبِيرٍ - عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَارِظٍ عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ زَائِعٍ بْنِ خَلِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قَالَ فِي خَيْبَتِهِ: «وَمَهْمُ الْبَيْتِ خَيْبَتٌ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَا يَسْمَى فِي الدِّيَانَةِ، وَلَا فِي اللَّغَةِ أَجْرُهُ الزَّانِي مَهْرًا، إِنَّمَا الْمَهْرُ فِي الزَّوْجِ، فَإِذَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَهْرًا فَقَدْ حَرَّمَ زَوَاجَهَا، إِذْ لَا بُدَّ فِي الزَّوْجِ مِنْ مَهْرٍ ضَرُورَةً، هَذَا لَا اشْتِكَانَ فِيهِ، فَإِذَا تَابَتْ فَلَيْسَ مَهْرُهَا مَهْرٌ بَعْضِي فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَنْ ادَّعَى غَيْرَ هَذَا، فَقَدْ ادَّعَى مَا لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ، فَهُوَ بِاطِلٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْقِينُ.

وَأَمَّا الَّتِي تَزَوَّجَهَا غَافِيَةً وَهِيَ غَافِيَةٌ ثُمَّ رَسَى أَحَدَهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا، فَلَمَّا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَنْسَخُ نِكَاحُهُمَا، لَمَّا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - هُوَ ابْنُ زَائِدَةَ - أَخْبَرَنَا النُّضَرِيُّ بْنُ شَمِيلٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ رِقَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْدٍ الْهَلَبِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ نَحْيِي

امْرَأَةً جَمِيلَةً لَا تَزِدُ بِذِلا بَيْسٍ قَالَتْ فَلَقَهَا، قَالَ: إِنِّي لَا أَصْبِرُ عَلَيْهَا
قَالَ: فَأَمْسِكْهَا.

ذَلِكَ كَسَائِرِ النَّاسِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَلَهُ أَنْ
يَرْجِعَهَا فِي عِدَّتِهَا مِنْهُ مَا لَمْ يَكُنْ طَلَّاقِ ثَلَاثَ.

وَقَدْ أَقْرَأَ مَا عَزَى بِالرَّأْيِ - وَهُوَ مُحَصَّنٌ - فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ أَجَبَكَ أَمْ كَيْبٌ؟ فَقِيلَ لَهُ: بَلْ كَيْبٌ، فَأَمَرَ بِرَجْعِهِ وَلَمْ يَفْشَحْ بِكَأَمِهِ.

وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ تَكُونُ تَحْتَهُ الْأَمَةُ وَيَدْخُلُ بِهَا فَتَعْتَبُ فَتُخَيَّرُ فَتَخْتَارُ فَرَأَاهُ وَتَفْشَحُ بِكَأَمِهِ فَتَعْتَدُ بِحَمَلٍ أَوْ بِالْأَطْفَالِ بِالسُّهُورِ، فَلَهُ - وَجْهَةٌ هَذِهِ سَائِلَةُ النَّاسِ - أَلَا تُحِبُّهُنَّ يَا عَائِشَةُ؟ وَمَا لِي لَا؟

وَقَدْ جَاءَ فِي هَذَا خِلَافٌ قَدِيمٌ: - وَوَيْسًا مِنْ طَرِيقِ
إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ الْمُهَالِبِ أَخْبَرَنَا
حُمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ فِي الْبَيْتِ إِذَا
رَأَى قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِأَهْلِهِ: جُلْدُ الْخَلْقِ يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِهِ، وَلَهَا
يُصَفُّ الصُّدَّاقُ، فَإِنْ زُنْتُ هِيَ جُلِدَتْ وَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا وَلَا صَدَاقَ
لَهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ الْأَوْدِيُّ -
مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَثَنَتٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،
قَالَ: الْبِكْرُ إِذَا زُنْتُ جُلِدَتْ وَفُرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا وَلَيْسَ لَهَا
مَنْعَةٌ. وَأَمَّا قَوْلُنَا: لَا تَوَارِثُ، وَلَا نَفَقَةٌ، وَلَا كِسْفَةٌ، وَلَا صَدَقَ
بِكُلِّ حَالٍ جَهْلًا أَوْ عِلْمًا، فَلَا تَنْكَاحُ لَيْسَ بِكَأَحَدٍ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَلَّ
النِّكَاحَ وَلَمْ يَحُلِّ هَذَا الْعَقْدَ بِلَا خِلَافٍ مِنْ أَحَدٍ، فَبِذَا لَيْسَ نِكَاحًا
فَلَا تَوَارِثُ، وَلَا كِسْفَةٌ، وَلَا نَفَقَةٌ، لَا أَقِي نِكَاحًا.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيٍّ
بْنِ ثَابِتٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ عَلَى
وَأَمَّا إِخَائِي الْوَلَدُ بِالرَّجُلِ الْجَاهِلِ فَلَا خِلَافَ فِيهِ.

وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ، وَطَاوُوسَ، وَالنَّخَعِيِّ، وَخَمَادٍ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَغَيْرِهِمْ وَلَكِنْ لَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَهَذَا خَيْرٌ لَوْ صَحَّ لَقَلْنَا بِهِ:

وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفَرْأَسِ وَلِلْعَاقِبِ الْحَجَرُ».

وقد قال بعضهم: نُصْرَةٌ.

١٨٤١- مسألة: ولا يجزئ لأحد أن يخطف امرأة معتقة من طلاق أو وفاء، فإن تزوجها قبل تمام العدة فبسخ أبداً - دخل بها أو لم يدخل، طألت مدته معها أو لم تطأ - ولا تورث بينهما، ولا نفقة لها عليه، ولا صداق ولا مهر لها.

فَلَمَّا كَانَ أَحَدُهُمَا عَلِيمًا فَقَالَهُ حَدِّثْنِي مِنَ الرَّجْمِ وَالْجَذْرِ.
وَكَذَلِكَ إِنْ عَلِمَا جَمِيعًا، وَلَا يُلْحَقُ الرَّجْمُ بِهِ إِنْ كَانَ
غَالِيًا.

وَأَمَّا الْمُعْتَقَةُ فَتَحْرِى: فَلَمَّا رَسَمَ اللَّهُ ﷺ قَالَ لَهَا أَلَوْ
رَاجَعْتِيهِ، وَسَذَكَرَهُ بِبَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: إِنْ تَنَاجَى مِنَ الْعِدَّةِ الْوَاطِئَةِ فَهِيَ جَاهِلَةٌ كَأَنَّهَا

وإِنْ كُنَّا جَاهِلِينَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا، فَإِنْ كَانِ أَحَدُهُمَا
جَاهِلًا، فَلَا حُجَّ عَلَى الْجَاهِلِ، فَإِنْ كَانَ هُوَ الْجَاهِلُ قَالُوا لَهُ بِهِ
لَاجٍ، فَإِذَا فَسَّخَ الْكَوْثَانَ وَتَمَّتْ عَلَيْهَا فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا إِنْ أَرَادَتْ
عَلَمًا فَحْدًا وَكَانَ غَيْرَ مُحْصَنٍ وَلَمْ تَحْدِ هِيَ لِحُلْمِهَا أَوْ لَمْ تَرْجَمْ، لَأَنَّهُمَا
كَانَتْ بَكْرًا مَعْتَدَةً مِنْ وَفَاقٍ فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِعَدِّ عَامٍ عَلَيْهَا الَّتِي
تَزَوَّجَهَا فِيهَا، فَلَا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ذِكْرُ لَنَا كُلِّ مَا حَرَّمَ عَلَيْنَا مِنَ
النِّسَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ الآية إِلَى

قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ فلم يذكر لنا المتكوحة في العدة المدخول بها فيها في جملة ما حرّم علينا ابتداء النكاح فيها بعد تمام عدتها، فإذا لم يذكرها تعالى، لا في هذه الآية ولا في غيرها، ولا على لسان رسول الله ﷺ وقد أحلها الله تعالى في القرآن نصاً بقوله عز وجل: ﴿وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِيَيْنَ غَيْرَ مُتَافِحِينَ﴾ وقلنا هذا هو قول الحسن، وحاد بن أبي سليمان، وأبي حنيفة وأصحابه، وسفيان الثوري، والشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهم.

وقال علي بن أبي طالب: يفرق بينهما، وتكمل عدتها الأولى، وتستقبل من هذا عدة جديدة ولها الصداق بما استحل من فرجها، ويصير كلاهما خاطبين - قد أخبرتك بقول هذين، فإن أخبرتك برأي قبل عليه.

وجاء هذا عن عمر من طرق ليس منها شيء يتصل، وروي خلافها كما ذكرنا عن علي، وابن مسعود.

قال أبو محمد: لا عجب أعجب من تعلّق هؤلاء القدم بروايات منقطعة عن عمر قد خالفه عليّ فيها، فمن جعل قول أحدهما أولى من الآخر بلا برهان، وثانية - أنهم قد خالفوا عمر فيما صح عنه يقيناً من هذه القضية إذ جعل مهرها في بيت المال:

كما رويّا من طريق وكيع عن زكريّا بن أبي زائدة، وإسماعيل بن أبي خالب، كلاهما عن الشعبي عن مسروق أنّ امرأة نكحت في عدتها ففرق بينهما عمر، وجعل مهرها في بيت المال، وقال: نكاحها حرام، ومهرها حرام.

أخبرنا يونس بن عبد الله أخبرنا أبو بكر بن أحمد بن خالد أخبرنا أبي أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا أبو عبيد القاسم بن سلام أخبرنا يزيد بن داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق، أو عن عبيد بن نضلة عن مسروق - شك داود في أحدهما - وقال: رفع إلى عمر امرأة نكحت في عدتها، فقال: لو أنكما علمتما لرجعكما، فضرهما أسواطاً، وفرق بينهما، وجعل المهر في سبيل الله عز وجل، وقال: لا أجيز مهرًا لا أجيز نكاحه.

قال أبو محمد: عبيد بن نضلة إمام ثقة، ومسروق كذلك، فلا نبالي عن إيهما رواه - وقد ثبت داود بن أبي هند على أنه عن أحدهما بلا شك.

قال عليّ: فخالقوه في جعل مهرها في بيت المال، وهو الثابت عن عمر، فهأن عليهم خلافه في الحق، وآتبعوه فيما لا برهان على صحته فيما قد خالفه فيه غيره من الصحابة كما أوردنا. وثالثة - وهي أنه قد صح رجوع عمر عن ذلك:

كما رويّا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق عن عمر قال: مهرها في بيت المال ولا يجتمعان - يعني التي نكحت في العدة ودخل بها الذي نكحها. - وقال سفيان: فأخبرني أشعث عن

قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ فلم يذكر لنا المتكوحة في العدة المدخول بها فيها في جملة ما حرّم علينا ابتداء النكاح فيها بعد تمام عدتها، فإذا لم يذكرها تعالى، لا في هذه الآية ولا في غيرها، ولا على لسان رسول الله ﷺ وقد أحلها الله تعالى في القرآن نصاً بقوله عز وجل: ﴿وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِيَيْنَ غَيْرَ مُتَافِحِينَ﴾ وقلنا هذا هو قول الحسن، وحاد بن أبي سليمان، وأبي حنيفة وأصحابه، وسفيان الثوري، والشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهم.

وقال سعيد بن المسيّب وربيعة، ومالك، والليث، والأوزاعي، لا تحمل له أبداً.

وقال مالك، والليث: ولا يملك البمين، وما لم قال هذا حجة أصلاً إلا شغبنا:

إحدهما - أنهم قالوا: تعجل شيئاً قبل وقته فواجب أن يحرّم عليه في الأبد كالمقاتل العامد بمنع الميراث.

قال أبو محمد: وهذا من أسخف قول يسمع، قبل كل شيء: من أين وضع لهم حرّم الميراث على القتال؟ ولا نص يصح فيه ولا إجماع - قد أوجب الميراث لقاتل العمدة الزهري، وسعيد بن جبير، وغيرهما.

ثم من أين لهم أن من تعجل شيئاً قبل وقته وجب أن يحرّم عليه أبداً؟ وأي نص جاء بهذا؟ أو أي عقل دلّ عليه؟ ثم لو صحّ لهم أن القاتل يمنع من الميراث فمن أين لهم أن ذلك لتعجله إياه قبل وقته؟ وكلّ هذا كذب وظنّ فاسدٌ وغرصٌ بالباطل، ويلزمهم إن طردوا هذا الدليل السخيف أن يقولوا فيمن غصب مال مورثه: أن يحرّم عليه في الأبد، لأنه استعجله قبل وقته. وأن يقولوا في امرأة سافرت في عدتها: أن يحرّم عليها السرّ أبداً.

ومن تطبّب في إحصاء: أن يحرّم عليه الطيب أبداً. وأن يقولوا فيمن اشتهى شيئاً وهو صائم في رمضان فأكله؛ أو وطئ جاريته أو أمته - وهو صائم في رمضان - أو وهي حائض: أن يحرّم عليه ذلك الطعام في الأبد، وتحرم تلك الأمة أو امرأته في الأبد، لأنه تعجل كل ذلك قبل وقته، والذي يلزمهم أكثر من هذا..

والثانية - رواية عن عمر رضي الله عنه منقطعة منها:

ما حدثناه يونس بن عبد الله أخبرنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنشي أخبرنا محمد بن بشر أخبرنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا صالح بن مسلم قال: قلت للشعبي: رجل طلق امرأته تطليقة

فرق.

الشَّعْبِيُّ من مسروق أن عمر رجع عن ذلك، وجعل لها مهرها، وجعلها يمتنعان. فأي شيء أعجب من غماديهما على خلاف عمر في الثابت عنه من أن يجعل مهرها في بيت المال، وعلى قوله قد رجع عمر عنها - وكفى بهما خطأ. ورابعة - أنه قد صح عن عمر.

ما حدثناه حامد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبري أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول جاءت امرأة إلى عمر بن الخطاب بالجلباب تكحت عندها فاتهاها عمر وهم أن يرجعها وقال لها: لا يخل لك مسلم بعد.

فهذا أصح سند عن عمر بحضرة الصحابة، ولم يلتفتوا إليه وجروا في الخطأ تقليداً لخطأ مالك بعد رجوع عمر عنه - ونسأل الله العافية.

ومن عجائب الدنيا قولهم: من اشترى أمة فوجدها حاملاً من زوج كان لها فمات بعد أن وطئها، فإنه لا تحل له أبداً، ولا يملك البين.

وقالوا: من تزوج امرأة لا زوج لها فدخل بها فوطئها، ثم ظهر بها حمل من زنى أو من غصبي كان بها قبل نكاحه، فإنها لا تحل له أبداً، ما ندرى لماذا؟ وقالوا: من تزوج أمة اعتقت قبل أن تتم حيضة بعد عتقها فدخل بها حرمت عليه في الأبد - فلجوا هذا اللجاج الفاسد.

ثم لم يلبثوا أن قالوا: من تزوج امرأة لها زوج قائم حين حاضر أو غائب يظنان أنه قد مات أو يوقنان بجنايته، فدخل بها فوطئها: أنها لا تحرم عليه في الأبد، بل له أن يتزوجها إن طلقها الزوج أو مات.

وهذا هو المستعجل قبل الوقت بلا شك.

وقالوا: من زنى بامرأة لا تحرم عليه في الأبد، فزناوا الزنا أخف من زواج الجاهل في العدو - ورواوا ما لا حد فيه ولا إثم للجهالة أغلظ من الحرام المتيقن - فهل في العجب أكثر من هذا؟ ونسأل الله العافية.

١٨٤٢- مسألة: ومن الفسخ نكاحه بعد صحته بما

يوجب فسخه فلها المهر المسمى كله، فإن لم يسم لها صداقاً فلها مهر مثلها دخل بها أو لم يدخل.

برهان ذلك: قول الله عز وجل ﴿وَأْتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ فالصداق واجب لها بصحة العقد - ودخل بها أو لم يدخل - فإذا انفسخ فحقها في الصداق باق، كما لو مات ولا

ومن ادعى أنه ليس لها في الفسخ قبل الدخول إلا نصف الصداق فإما قاله قياساً على الطلاق قبل الدخول، والقياس كله باطل، ولو كان القياس حقاً لكان هذا منه باطلاً، لأن الطلاق فعل المطلق، والفسخ ليس فعلاً، فلا تشابه بين الفسخ والطلاق، بل الفسخ بالموت أشبه، لأنهما يقعان بغير اختيار الزوج، ولا يقع الطلاق إلا باختياره.

وكذلك من اسقط جميع الصداق في بعض وجوه الفسخ إذا جاء الفسخ من قبلها - ف قوله باطل، لأنه إسقاط لما أوجبه الله تعالى بلا برهان، وبالله تعالى التوفيق.

١٨٤٣- مسألة: ومن طلق قبل أن يدخل بها فلها

نصف الصداق الذي سمي لها.

وكذلك لو دخل بها ولم يطأها - طالع مقامه معها أو لم يطئ - هذا في كل مهر كان بصفة غير معين، كعبد، أو وزن، أو كيل، أو شيء موصوف، أو في مكان بعينه إن وجدته صحيحاً، وسواء كان تزوجها بصداق سمي في نفس العقد أو تراضيا عليه بعد ذلك أو لم يراضيا، فقتضي لها مهر مثلها.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: ﴿إِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَوَصَّيْتُمْ مَا فَرَضْتُمْ﴾ الآية. وفيما ذكرنا اختلاف قديم وحديث في دخوله بها ولم يطأها، وفي ضياع المهر، وفي الفرق بين كون الصداق مفروضاً في العقد وبين تراضيهما عليه بعد العقد، أو الحكم لها به عليه والسوية بين ذلك كله.

فإنما الاختلاف في الفرق بين كون الصداق مفروضاً في العقد، وبين تراضيهما بعد العقد، أو الحكم لها به عليه فإن أباه حنيفة وأصحابه قالوا: إنما يقضى لها بنصف الصداق إذا كان الصداق مفروضاً لها في نفس العقد.

وأما إن تراضيا عليه بعد ذلك، أو اختلفا فيه فحكم عليه بمهر مثلها فهانئ إن طلقها قبل الدخول فلا شيء لها إلا المنة.

وقال مالك والشافعي، وأبو سليمان، وأصحابهم: لها النصف في كل ذلك.

قال أبو محمد: وبهذا نأخذ؛ لأن قول الله تعالى: ﴿فَوَصَّيْتُمْ مَا فَرَضْتُمْ﴾ عموم لكل صداق في نكاح صحيح فرضه الشارع في العقد أو بعده، ولم يقل عز وجل: فنصف ما فرضتم في نفس العقد.

وَالزَّائِدُ لِهَذَا الْحُكْمِ غَطًى مُبْطِلٌ لِمَتَدِّدِ لِحُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَأَمَّا الَّذِي فَرَضَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ صَدَاقَ مِثْلِهَا، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ فَدًى أَيْ مِنَ الرَّاجِبِ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ فَحُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ الصَّدَاقُ: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِخَلَّةٍ مُوجِبَةٍ عَلَيْهِ أَنْ يَفْرُضَ لَهَا أَحَدٌ وَجْهَتَيْنِ، لَا يُدْ لَهُ مِنْ أَحَدِيهِمَا ضَرُورَةٌ:

إِمَّا مَا رَضِيَتْ، وَإِمَّا مَهْرٌ بِمِثْلِهَا، فَأَيُّهُمَا لَرَمَةِ بَرَضَاهُ أَوْ بِحُكْمٍ حَتَّى فَقَدْ فَرَضَهُ لَهَا، إِذْ عَقَدَ بِكَاحِهَا يَتَبَيَّنُ فِي عِلْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَدْ وَجِبَ لَهَا فِي مَالِهِ - وَمَا تَعْلَمُ لِمَنْ خَالَفَ هَذَا حُجَّةٌ أَصْلًا. وَنَحْنُ نَشْهَدُ بِشَهَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿فَرَضْتُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ فِي نَفْسِ الْعَدُوِّ خَاصَّةً لَيِّنَهُ لَنَا وَلَمْ يُعْمَلْهُ حَتَّى يَبَيَّنَهُ لَنَا أَبُو حَنِيْفَةَ، وَمَا هُنَالِكَ. فَإِذَا لَا شَكَّ فِي هَذَا فَقَدْ أَثَبْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ بِكُلِّ حَالٍ.

وَأَمَّا مَنْ دَخَلَ بِزَوْجَتِهِ وَلَمْ يَطْلُقْهَا - طَال - مُقَامُهُ مَعَهَا أَوْ لَمْ يَطْلُقْ - فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ:

فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِدْرَاهِيمَ عَنْ عَوْفٍ بْنِ أَبِي جَبِيلَةَ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى قَالَ: قَضَى الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمُتَهَيِّضُونَ: أَنَّهُ إِذَا أُغْلِقَ الْبَابُ، وَأَرْخِيَ السُّرْتُ، فَقَدْ وَجِبَ الصَّدَاقُ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ نَافِعٍ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ: إِذَا أَرْخِيَ السُّرْتُ، أَوْ أُغْلِقَ الْبَابُ: فَقَدْ وَجِبَ الصَّدَاقُ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِذَا أُرْخِيتِ السُّرْتُ وَغُلِقَتِ الْأَبْوَابُ فَقَدْ وَجِبَ الصَّدَاقُ - وَهَذَا صَحِيحٌ عَنْ عُمَرَ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَنَا زَيْدٌ - هُوَ ابْنُ هَارُونَ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ الْأَخْنَسِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَغُلِيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَا جَمِيعًا: إِذَا أُرْخِيتِ السُّرْتُ: فَقَدْ وَجِبَ الصَّدَاقُ..

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: إِذَا أُغْلِقَ الْبَابُ وَأَرْخِيَ السُّرْتُ: فَقَدْ وَجِبَ الصَّدَاقُ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ الْحَكَمِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَقَالَ عِنْدَهَا، ثُمَّ رَاحَ وَفَارَقَهَا، فَأَرْسَلَ مَرْوَانَ إِلَى زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ فَقَصَّ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ فَقَالَ زَيْدٌ: لَهَا الصَّدَاقُ، فَقَالَ مَرْوَانُ: إِنَّهُ

مِمَّنْ لَا يَنْتَهَمُ، فَقَالَ زَيْدُ بْنُ نَابِتٍ: أَرَأَيْتَ لَوْ حَمَلَتْ أَكُنْتُ تَرْتَجِمُهَا؟

قَالَ: لَا، فَقَالَ زَيْدٌ: بَلَى.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَحَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْعَثِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ مِثْلَهُ - وَفِي آخِرِهِ: فَلِذَلِكَ تُصَدَّقُ الْمَرْأَةُ فِي مِثْلِ هَذَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مِثْلَ قَوْلِ عَلِيٍّ، وَعُمَرَ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ الْحِجَّاجِ بْنِ أَرْطَافٍ عَنْ الرُّكَيْنِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ حَنْظَلَةَ: أَنَّ الْمَغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ قَضَى فِي امْرَأَةٍ عَيْنٍ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِجَمِيعِ الصَّدَاقِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ وَعَنْ رَجَالٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ آسَرَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ فِي الْيَسِي دَخَلَ بِهَا زَوْجَهَا وَلَمْ يَطْلُقْهَا: إِنَّ الصَّدَاقَ لَهَا وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا.

وهو قول علي بن الحسين.

وَرَوَيْتُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

وَصَحَّحَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَضَى بِهِ فِي عَيْنٍ.

وَعَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ وَزَادَ: وَإِنْ كَانَتْ خَائِضًا.

وَعَنْ عَطَاءٍ مِثْلَ قَوْلِ عَبْدِ الْكَرِيمِ.

وهو قول ابن أبي لئلي، والأوزاعي، وسفيان الثوري، إلا أن تكون رتقاء فلا يجب لها إلا نصف الصداق.

وصح أيضا عن الليث بن سعد.

وهو قول الزهري، وأحمد، وإسحاق.

وروي عن عمر قول آخر:

رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير: أن عمر بن الخطاب قضى في رجل اختلى بامرأة ولم يخالطها بالصداق كاملا، يقول: إذا خلا بها ولم يغلق بابا ولا أرخى سترًا.

وعن إبراهيم النخعي قول آخر:

رويناه من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة قال: قال إبراهيم النخعي: كان يقال: إذا رأى منها ما يحرم على غيره فلها الصداق.

وقال أبو حنيفة: إذا خلا بها في بيتها - وطئ أو لم يطأ -

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْفٍ عَنْ ذَكَرْنَا - هُوَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ - عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَهَا يَصْنَفُ الصَّدَاقُ - بَعْضُهُ الَّذِي دَخَلَ بِهَا - وَلَمْ يَقُلْ: أَنَّهُ مَسْهُا.

وَمِنْ طَرِيقٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَا يَجِبُ الصَّدَاقُ وَإِلَّا حَتَّى يُجَامِعَهَا، إِنْ أَغْلَقَ عَلَيْهَا الْبَابَ، قُلْتُ لَهُ: فَإِذَا وَجِبَ الصَّدَاقُ وَجِبَتِ الْعِدَّةُ، قَالَ: أَوْ يَقُولُ أَخَذَ عَيْرَ ذَلِكَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ: لَا يَجِبُ الصَّدَاقُ وَالْعِدَّةُ إِلَّا بِالْمُلَامَسَةِ الْبَيِّنَةِ: تَزْوُجُ رَجُلٌ جَارِيَةً فَارَادَ سَفَرًا فَأَتَا فِي بَيْتِهَا مُخَلِّيًا لَيْسَ عِنْدَهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهَا، فَأَخَذَهَا فَتَلَوَّجَهَا، فَمَنَعَتْ نَفْسَهَا، فَصَبَّ الْمَاءَ وَلَمْ يَفْتَرِغْهَا، فَسَاقَ الْمَاءَ فِيهَا، فَاسْتَمَرَّ بِهَا الْحِمْلُ، فَتَقَلَّتْ بِغْلَامٍ، فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَبَيَّتْ إِلَى زَوْجِهَا فَسَأَلَتْ: فَصَدَّقْتَهَا، فَبَيَّتَ ذَلِكَ قَالَ عُمَرُ: مَنْ أَغْلَقَ الْبَابَ أَوْ أَرَاخَى السُّرَّ فَقَدْ وَجِبَ الصَّدَاقُ، وَكَمَلَتِ الْعِدَّةُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابِهِمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ: فَمُخَالَفَانِ لِكُلِّ مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا تَعْلَمُ لَهَا حُجَّةً أَصْلًا وَلَا سَلَفًا فِي قَوْلِهَا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنْ أَغْلَقَ بَابًا، أَوْ أَرَاخَى سِتْرًا فَقَدْ وَجِبَ الصَّدَاقُ فَوَجَدْنَا مَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ يَحْتَجُّونَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾.

قَالُوا: فَالصَّدَاقُ كُلُّهُ وَاجِبٌ لَهَا إِنْ لَمْ يَمُتْ مِنْهُ إِجْمَاعٌ.

وَكَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ زَرَّارٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ - هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ - عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ لَهُ: فَارْقَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، قَالَ أَيُّوبُ: فَقَالَ لِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: إِنَّ فِي الْحَدِيثِ شَيْئًا لَا أَرَاكَ تَحْكُمُهُ، قَالَ: قَالَ الرَّجُلُ: مَا لِي؟ قَالَ: قِيلَ: لَا مَالَ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا فَقَدْ دَخَلْتَ بِهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَا حُجَّةَ فِي هَذَا لِأَنَّ عَمْرُو بْنَ دِينَارٍ لَمْ يَذْكُرْ مِنْ أَخْبَرَهُ بِهِذَا، فَحَصَلَ مَرْسَلًا، وَلَا حُجَّةَ فِي مَرْسَلٍ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّمَا فِيهِ قَالَ: قِيلَ: وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ - فَسَقَطَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ - وَقَدْ اسْتَمْتَعَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ هَذَا الْقَوْلَ لَكِنْ:

كَمَا أَخْبَرَنَا حَامُّ بْنُ أَحْمَدَ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِمْرِئِ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التُّرَيْمَنِيُّ

- فَالْمَهْرُ كُلُّهُ لَهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُمَا مَحْرَمًا، أَوْ أَخَذَهُمَا مَرِيضًا، أَوْ كَانَتْ هِيَ حَائِضًا، أَوْ صَائِمَةً فِي رَمَضَانَ، فَلَيْسَ لَهَا فِي كُلِّ ذَلِكَ إِلَّا يَصْنَفُ الْمَهْرُ - فَلَوْ خَلَا بِهَا وَهُوَ صَائِمٌ صِيَامَ فَرَضٍ فِي طَهَارٍ، أَوْ نَذَرَ، أَوْ قَضَاهُ رَمَضَانَ، فَتَعَلَّى الصَّدَاقُ كُلُّهُ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، فَلَوْ خَلَا بِهَا فِي صَحْرَاءٍ، أَوْ فِي مَسْجِدٍ، أَوْ فِي سَطْحٍ لَا حُجْرَةَ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا يَصْنَفُ الصَّدَاقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذِهِ أَقْوَالٌ لَمْ تَأْتِ قَطُّ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ، وَلَا جَاءَ بِهَا قُرَآنٌ، وَلَا سُنَّةٌ، وَلَا قِيَاسٌ، وَلَا رَأْيٌ سَلِيدٌ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا خَلَا بِهَا فَقَبَّلَهَا أَوْ كَتَفَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا وَاتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَطْلُقْهَا، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَرِيبًا فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا يَصْنَفُ الصَّدَاقُ، فَإِنْ تَطَاوَلَ ذَلِكَ حَتَّى أَخْلَقَ بَيْنَهُمَا، فَلَهَا الْمَهْرُ كُلُّهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا قَوْلٌ لَا يُحْفَظُ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ، وَلَيْتَ شِعْرِي كَمْ حَدَّثَ هَذَا التَّطَاوُلُ النَّاقِلَ عَنْ حُكْمِ الْقُرْآنِ، وَمَا حَدَّثَ الْإِخْلَاقَ لِهَذِهِ الْثِيَابِ. وَمَاذَا قَوْلُ آخَرٍ.

كَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْفٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ بِنِ حَنِيٍّ عَنْ فِرَاسٍ عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ عَنْ ابْنِ تَمِيمٍ قَالَ: لَهَا النِّصْفُ وَإِنْ جَلَسَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا لَيْثٌ - هُوَ ابْنُ أَبِي سَلِيمٍ - عَنْ طَاوُوسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي رَجُلٍ دَخَلَتْ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ ثُمَّ طَلَّقَهَا، فَرَزَعَهُ أَنَّهُ لَمْ يَمَسَّهَا، عَلَيْهِ يَصْنَفُ الصَّدَاقُ.

وَمِنْ طَرِيقٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي لَيْثٌ عَنْ طَاوُوسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَا يَجِبُ الصَّدَاقُ وَإِلَّا حَتَّى يُجَامِعَهَا وَلَهَا نِصْفُهُ.

وَمِنْ طَرِيقٍ أَبِي حَنِيفَةَ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا الْمُبِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ شُرَيْحٍ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ بَابًا وَلَا سِتْرًا إِذَا رَزَعَهُ أَنْ لَمْ يَمَسَّهَا فَلَهَا يَصْنَفُ الصَّدَاقُ..

وَمِنْ طَرِيقٍ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ عَمْرُو بْنَ نَافِعٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَكَانَتْ قَدْ أَذْخَلَتْ عَلَيْهِ، فَرَزَعَهُ أَنَّهُ لَمْ يَفْتَرِغْهَا، وَدَعَمَتْ أَنَّهُ قَرَّبَهَا، فَخَاصَمَتْهُ إِلَى شُرَيْحٍ، فَقَضَى شُرَيْحٌ بَيْنَ عَمْرُو بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا قَرَّبَتْهَا وَقَضَى عَلَيْهِ لَهَا يَصْنَفُ الصَّدَاقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَانَتْ هَذِهِ الْمُلَاقَةُ بَيْنَ بَحْيٍ بْنِ الْحَزَّارِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ أَبِي حَنِيفَةَ أَخْبَرَنَا مَعَاذٌ - هُوَ مَعَاذُ الْعَنْبَرِيِّ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى إِغْلَاقَ الْبَابِ وَلَا إِرْخَاءَ السُّرِّ شَيْئًا.

كشفها والنظر إلى عورتها، وقد يفعل هذا بغير مدخول بها، وقد لا يفعله في مدخول بها فهو مخالف لقول جميعهم.

ثم ليس فيه أيضاً: بَيِّنٌ أَنَّهُ في المتزوجة فقط، بل ظاهره عمومٌ في كلِّ زوجة وغيرها، فبطل أن يكون لهم متعلق جملة.

وأما من تعلّق بأنّها لو حلت لحق الولد ولم تحُد فلا حجة لهم في هذا؛ لأنّه لم يدخل بها أصلاً، ولا عرف أنّه خلا بها، لكن كان اجتماعه بها سرّاً ممكناً، فحملت، فالولد لاحق، ولا حد في ذلك أصلاً لأنّها فرائش له حلالاً ما يقع العقد، لا معنى للدخول في ذلك أصلاً، وقد تحمل من غير إيلاج، لكن بتشغير بين الشفرين فقط - وكلّ هذا لا يسمى مساً.

فإن تعلّقوا بمن جاء ذلك عنه من الصحابة - رضي الله عنهم - فلا حجة في أحدهم دون رسول الله ﷺ.

وقد اختلفوا كما ذكرنا فوجب الرّد عند التنازع إلى القرآن والسنة فوجدنا القرآن لم يوجب لها بعدم الوطء إلا نصف الصداق. وبالله تعالى التوفيق.

١٨٤٤ - مسألة: فإن عدم الصداق بعد قبضها له -

بأي وجه - كان تلف، أو انفقت، أو يرجع عليها بشيء، والقول قولها في ذلك مع بينها، فإن وطئها قبل الدخول أو بعده، فلها المهر كله.

قال علي: إن كان المهر شيئاً بعينه فتلف في يد الزوج، فإن كانت قد طلّته منه فمعهما فهو غاصب وعليه ضمانه كله لها، أو ضمان نصفه إن طلقها قبل الدخول، فإن كان لم يمنحها إياه فهو ثالث من مال المراء، ولا ضمان على الزوج فيه، ولا في تصفوه، وطلّتها أو طلقها قبل الوطء.

وإن كان شيئاً يصفه فهو ضامن له بكل حال، أو لنصفه إن طلقها قبل الدخول فإن كانت المرأة قد قبضته، فسواء كان بعينه أو بصفه، فإن تلف عندها فهو من مصيبة الزوج إن طلقها قبل الدخول، لأن الله تعالى يقول: «فَيُصَفِّ مَا فَرَسْتُمْ».

فإنما أوجب له الرجوع إن كان قد دفعه إليها بتصفسر ما دفع، لا بنصف شيء غيره، والذي دفع إليها هو الذي فرض لها، سواء كان شيئاً بعينه أو شيئاً بصفه.

ولو لم يكن الذي دفع إليها هو الذي فرض لها لكان لا يبرأ أبداً عما عليه - فصحّ يقيناً أنّه إذا دفع إليها غير ما فرض لها، أو على الصفة التي عقد معها فقد دفع إليها ما فرض لها بلا شك. وإذا دفع إليها ما فرض لها فقد قبضت حقها، فإن تلف فلم تعد ولا ظلمت فلا ضمان عليها فإن أكلته أو باعته أو هبته أو

أخبرنا الحميدي أخبرنا مفيان بن عيسى أخبرنا عمرو بن دينار قال: سمعت سعيد بن جبير يقول: سمعت ابن عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول لِلْمُتَزَوِّجَيْنِ «جَسَابِكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَالِي مَالِي، قَالَ: لَا مَالَ لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَادِقاً عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا» وذكر الحديث. قالوا: فاللدخول بها استحلال لفرجها.

قال أبو محمد: هذا غويّة، بل حين العقد للنكاح يصح استحلاله لفرجها فولوا نص القرآن بأنّه إن لم يمنحها حتى طلقها فنصف الصداق فقط لكان الكل لها، كما هو لها إن مات أو ماتت، فوجب الوقوف عند ذلك.

وهكذا القول في قوله تعالى: «وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً» إن هذه الآية الأخرى خصتها، فلم يوجب الطلاق قبل المس إلا نصف الصداق. وشغبوا أيضاً بنج ساقط:

رويناه من طريق أبي عبيد أخبرنا أبو معاوية والقاسم بن مالك عن جميل بن يزيد الطائي عن زيد بن كعب الأنصاري قال: «تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ بَنِي غِفَارٍ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا رَأَى بِكَتِفِهَا تِيَاضاً فَقَالَ: الْبِسِي عَلَيْكَ ذِيَابِلُ وَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ».

زاد القاسم بن مالك في روايته: وأمر لها بالصداق كاملاً.

قال أبو محمد: جميل بن زيد ساقط متروك الحديث غير ثقة - ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة، لأنّه لم يقل عليه الصلاة والسلام أنّه لها واجب، بل هو تفضل منه، كما قال عز وجل: «إِلَّا أَنْ يُتَوَفَّوْا أَوْ يُغْتَوَى الَّذِي بَيْنَهُ عَقْدَةُ النِّكَاحِ» كما لو تفضلت هي فأسقطت عنه جميع حقها لأحسن. وهوها أيضاً بنج آخر ساقط:

رويناه أيضاً من طريق أبي عبيد أخبرنا سعيد بن أبي مریم، وعبد الغفار بن داود، قال سعيد: عن يحيى بن أيوب وقال عبد الغفار: عن ابن طبيعة، ثم اتفق يحيى بن أيوب، وابن طبيعة، كلاهما عن عبيد الله بن أبي جعفر عن صفوان بن سليم عن عبيد الله بن يزيد عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَشَفَ امْرَأَةً فَنَظَرَ إِلَى عَوْرَتِهَا فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ».

وهذا لا حجة فيه لوجه:

أولها - أنّه مرسل ولا حجة في مرسل.

والثاني - أنّه من طريق يحيى بن أيوب، وابن طبيعة وهما ضعيفان.

والثالث - أنّه ليس فيه للدخول ذكر ولا أثر، وإنما فيه

لبسته فافتت أو اعتقته إن كان مملوكاً، فلم تعد في كل ذلك بل أحسنت.

وقال تعالى: ﴿مَّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ فلا ضمان عليها، لأنها حكمت في مالها وحققها، وإتاما الضمان على من أكل بالباطل.

قال أبو محمد: فإن بقي عندها النصف فهو له.

وكذلك لو بقي بيده النصف فهو لها، فلو تعدت أو تعدى عليه ضمن أو ضمنن.

وقال أبو حنيفة: والشافعي في كل ما هلك بيدها من الصداق بفعلها أو بغير فعلها فهي ضامنة له قيمة نصفه إن طلقها قبل الوطء - وهذا قول فاسد، لما وصفنا من أنه يقضى لها بنصف غير الذي فرض لها، وهذا خلاف القرآن، وقد قلنا: إنها لم تعد فلا ضمان عليها.

وقال مالك: ما تلف بيدها من غير فعلها ثم طلقها قبل الدخول فلا شيء له عليها.

قال: فلو أكلته أو وهبته، أو كان مملوكاً فاعتقته أو باعتها، ثم طلقها قبل الدخول: ضمنن له نصف ما أخذت إن كان له مثل، أو نصف قيمته إن كان مما لا مثل له، فإن كانت ابتاعت بذلك شورة فليس له إلا نصف الشيء الذي اشترت.

قال أبو محمد: وهذه مناقضات ظاهرة؛ لأنه فرق بين ما أكلت ووهبت واعتقت، وبين ما تلف بغير فعلها، ولا فرق بين شيء من ذلك، لأنها في كل ذلك غير متعديّة، ولا ظالمّة، فلا شيء له عليها.

ثم فرق بين ما اعتقت وأكلت ووهبت، وبين ما اشترت به شورة - وهذا قول لا يعصده برهان من قرآن، ولا سنة صحيحة، ولا من رواية سقيمة، ولا من قول صاحب، ولا من قياس. وأدعوا في ذلك عمل أهل المدينة، وهذا احتجاج فاسد، لأنه إن كان ذلك عمل الأئمة الذين كانوا بالمدينة - رضي الله عنهم - فبعضهم الله تعالى من أن لا يأمروا بالحقّ عمالهم بالعراق والشام وسائر البلاد - وهذا باطل مقطوع به عن ادّعاء عليهم.

فإن ادّعوا أنهم فعلوا فبذلك ذلك أهل الأمصار كانت دعوى فاسدة، ولم يكن فقهاء الأمصار أولى بالتبديل من تابعي المدينة.

وكل هذا باطل قد أعاد الله جميعهم من ذلك فصّح أنه اجتهاد من كل طائفة قصدت به الخير، وبالله تعالى التوفيق.

١٨٤٥- مسألة: ومن تزوج فسعى صداقاً أو لم يسع؟

يسمى: فله الدخول بها - أحبّت أم كرهت - ويقضى لها بما سعى لها - أحب أم كره - ولا يمنع من أجل ذلك من الدخول بها، لكن يقضى له عاجلاً بالدخول، ويقضى لها عليه حسبما يوجد عند الصداق.

فإن كان لم يسع لها شيئاً قضى عليه بمهر مثلها، إلا أن يتراضيا بكثر أو بأقل - وهذا مكان اختلف السلف فيه:

روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج: أخبرني أبو الزبير: أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول: قال ابن عباس: إذا نكح المرأة وسمى لها صداقاً فأراد أن يدخل عليها فليلق إليها رداءه، أو خاتماً إن كان معه.

ومن طريق ابن وهب حدثني يونس بن يزيد الأيلي عن نافع عن ابن عمر قال: لا يصلح للرجل أن يقع على المرأة وزوجه حتى يقدم إليها شيئاً من مالها ما رغبته به من كسوة أو عطاء.

قال ابن جريج: وقال عطاء، وسعيد بن المسيب، وعمرو هو بن دينار - لا يسعها حتى يرسل إليها بصداق أو فريضة.

قال عطاء، وعمرو: إن أرسل إليها بكرامته لها ليست من الصداق أو إلى أهلها فحسبه هو محلها له.

وقال سعيد بن جبير: أعطها ولو خاراً.

وقال الزهري: بلغنا في السنة أن لا يدخل بامرأته حتى يقدم نفقة أو يكسوه كسوة، ذلك مما عمل به المسلمون.

وقال مالك: لا يدخل عليها حتى يعطيها مهرها الحال، فإن وهبه له أجبر على أن يفرض لها شيئاً آخر ولا بد.

وذهب آخرون إلى إباحة دخوله عليها وإن لم يعطيها شيئاً:

كما روينا من طريق أبي داود أخبرنا محمد بن يحيى بن فارس الذهلي أخبرنا عبد العزيز بن يحيى الخزازي أخبرنا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحمن عن زيد بن أبي أنيسة عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله الزبي - هو أبو الخير - عن عتبة بن عامر أن النبي ﷺ «زُوجَ رجلاً امرأة برضاهما فدخل بها الرجل ولم يفرض لها صداقاً، ولم يعطيها شيئاً، وكان بمن شهود الحذيتية، وكان من شهدها له سهم بخير، فحضرته الزناة فقال إن رسول الله ﷺ زوجني فلانة ولم يفرض لها صداقاً، ولم أعطيها شيئاً، ولكنني أشهدكم أنني أعطيتها من صداقها سهمي بخير، قال: فأخذته فباعته بجائز ألفي».

وروينا من طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن سعيد بن المسيب قال: اختلف أهل المدينة في ذلك، فمنهم من أجاز له ولم

عمرو بن منصور أخبرنا هشام بن عبد الملك الطيالسي أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن عكرمة عن ابن عباس «أن علياً قال: تزوجت فاطمة فقلت: يا رسول الله ابن لي، فقال: أعطها شيئاً، فقلت: ما عندي شيء، قال: فأين ذرعت الحطيط؟ قلت: هو عثري، قال: فأعطها إياه».

قال أبو محمد: إنما كان ذلك على أنه صدقها، لا على معنى أنه لا يجوز الدخول إلا حتى يعطيها شيئاً، وقد جاء هذا مبيّناً:

كما أخبرنا أحمد بن قاسم قال: أخبرنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم قال: حدثني جدي قاسم بن أصبغ أخبرنا أحمد بن زهير أخبرنا الحسن بن حماد أخبرنا يحيى بن يعمر الأسلمي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري عن أنس قال: قال علي بن أبي طالب «أتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله قد علمت قيمي في الإسلام ومناصحتي وإنسي قال: وما ذلك يا علي؟ قال: تزوجني فاطمة قال: ما عندك، قلت: عندي قرسي ودرعي، قال: أما قرسك فلا بد لك منها، وأما درعك فبئها، قال: فبئها بالزعمانية ومساكين فأنشأ بها فوضعها في حجره، ثم قبض منها قبضة وقال: يا بلال أينما بها طيباً، وذكر باقي الحديث - فهذا بيان أن الدرع إنما ذكرت في الصدق لا من أجل الدخول، لأنها قصة واحدة بلا شك».

قال أبو محمد: وقد جاء في هذا أثر:

كما روينا من طريق أبي عبيد أخبرنا عمر بن عبد الرحمن أخبرنا منصور بن المعتمر عن طلحة بن مصرف عن خزيمة بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ «أن رجلاً تزوج امرأة فجهزها إليه النبي ﷺ قبل أن ينفذ شيئاً».

قال علي بن خزيمة من أكابر أصحاب ابن مسعود وصحب عمر بن الخطاب - رضي الله عنهم.

قال علي: قال الله عز وجل: «إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين» ولا خلاف بين أحد من المسلمين في أنه من حين يعقد الزواج فإنها زوجة له فهو حلال لها وهي حلال له، فمن منعها منه حتى يعطيها الصداق أو غيره فقد حال بينه وبين امراته بلا نص من الله تعالى، ولا من رسوله ﷺ لكن الحق ما قلنا لا يمنع حقه منها، ولا تمنع هي حقها من صداقها، لكن يطلق على الدخول عليها - أجنب أم كرهت - ويؤخذ مما يوجد له صداقها - أحب أم كره.

وصح عن النبي ﷺ تصويب قول القائل «أعط كل ذي

بِر به بأساً، ومنهم من كرهه، قال سعيد: وأي ذلك فعل فلا بأس به - يعني دخول الرجل بالمرأة التي تزوج ولم يعطها شيئاً.

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر، ويونس بن عبيد قال منصور: عن إبراهيم النخعي؛ وقال يونس: عن الحسن، ثم اتفقا جميعاً على أنه لا بأس بأن يدخل الرجل بامرأته قبل أن يعطيها شيئاً.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري في الرجل يتزوج المرأة ويسمي لها صداقاً هل يدخل عليها ولم يعطها شيئاً؟ فقال الزهري:

قال الله عز وجل: «ولا جناح عليكم فيما تراضيتُم به من بعد الفريضة» فإذا فرض الصداق فلا جناح عليه في الدخول عليها، وقد مضت السنة أن يقدم لها شيء من كسوة أو نفقة.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم حدثنا حجاج عن أبي إسحاق السبيعي أن كريب بن أبي مسلم - وكان من أصحاب ابن مسعود - تزوج امرأة على أربعة آلاف درهم ودخل بها قبل أن يعطيها من صداقها شيئاً -

وبهذا يقول سفيان الثوري، والشافعي، وأبو سليمان، وأصحابهم.

وقال الأوزاعي: كانوا يستحسنون أن لا يدخل بها حتى يقدم لها شيئاً.

وقال الليث: إن سمى لها مهراً فاحبب إلى أن يقدم لها شيئاً، وإن لم يفعل لم أر به بأساً.

وقال أبو حنيفة: إن كان مهرها موزناً فله أن يدخل بها - أجنب أم كرهت حل الأجل أو لم يصل - فإن كان الصداق نقداً لم يجر له أن يدخل بها حتى يؤديه إليها، فلو دخل بها فلها أن تمنع نفسها منه حتى يؤديها جميع صداقها.

قال أبو محمد: أما تقسيم أبي حنيفة، ومالك، فدعوى بلا برهان: لا من قرآن، ولا من سنة، ولا قياس، ولا قول متقدم، ولا رأي له وجه فلم يبق إلا قول من أباح دخوله عليها وإن لم يعطها شيئاً أو منع من ذلك. فنظرنا في حجة من منع من ذلك فوجدناهم يجتزون بحديث فيه إن رسول الله ﷺ نفى علياً أن يدخل بفاطمة - رضي الله عنها - حتى يعطيها شيئاً.

قال أبو محمد: وهذا خبر لا يصح، لأنه إنما جاء من طريق مرسل، أو فيها جهول، أو ضعيف - وقد نقصنا طرقها وعملها في كتاب الإيصال - إلا أن صفنا كلها ما ذكرنا هاهنا.

لا يصح شيء إلا خبر: من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا

حَقٌّ حَقُّهُ، وبالله تعالى التوفيق.

١٨٤٦- مسألة: وكلُّ نكاح عقد على صداق فاسد

أو على شرط فاسد، مثل أن يؤجل إلى أجل مسمى أو غير مسمى، أو بعضه إلى أجل كذلك، أو على خير، أو على خنزير، أو على ما يجل ملكه، أو على شيء بعينه في ملك غيره، أو على أن لا يتكح عليها، أو أن لا يتسرى عليها، أو أن لا يرحلها عن بلدها، أو عن دارها، أو أن لا يغيب مدة أكثر من كذا، أو على أن يعتق أم ولدته فلانة، أو على أن يتفق على ولدها، أو نحو ذلك - فهو نكاح فاسد مفسوخ أبداً وإن ولدت له الأولاد، ولا يتوارثان ولا يجب فيه نفقة، ولا صداق ولا عدة.

وهكذا كل نكاح فاسد، حاشا التي تزوجت بغير إذن ولها جاهلة فوطئها، فإن كان سمي لها مهرأ فلها الذي سمي لها، وإن كان لم يسم لها مهرأ فلها عليه مهر مثلها، فإن لم يكن وطئها فلا شيء لها.

فإن كان الصداق الفاسد، والشروط الفاسدة إنما تعاقدها بعد صحة عقد النكاح خالياً من كل ذلك فالتكاح صحيح تام، ويفسخ الصداق، ويقضى ما به مهر مثلها، إلا أن يراضيا باقلاً أو أكثر، فذلك جائز، وتبطل الشروط كلها.

برهان ذلك: قول رسول الله ﷺ «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل» وهذه كلها شروط ليست في كتاب الله عز وجل فهي باطلة.

وكذلك تاجيل الصداق أو بعضه، لأن الله تعالى يقول ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ فمن شرط أن لا يؤتها صداقها أو بعضه - مدة ما - فقد اشترط خلاف ما أمر الله تعالى به في القرآن. وقوله ﷺ «من عيل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رذ».

والخبران صحيحان مشهوران وقد ذكرناهما بأستبادهما فيما سلف من كتابنا هذا - وكل ما ذكرنا فليس عليه أمر رسول الله ﷺ فهو باطل مردود بنص كلامه عليه الصلاة والسلام وبضرورة العقل، يدري كل ذي عقل أن كل ما عقدت صحته بصحة ما لا يصح، فإنه لا يصح، فكل نكاح عقد على أن لا صحة له إلا بصحة الشروط المذكورة فلا صحة له فإذا لا صحة له فليست زوجة، وإذا ليست زوجة: فإن كان عالماً فعليه حد الزنا ولا يلحق به الولد لأن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «الزائد للغرشي وللعاهر الحزبه» فليس إلا فحرام أو عهر، فإذا ليست فراشاً فهو عهر، والعهر لا يلحق فيه ولد، والحد فيه واجب.

فإن كان جاهلاً فلا حد عليه والولد لاحق به، لأن رسول

الله ﷺ أتى بالحق، ولم تنزل الناس يسلمون وفي نكاحهم الصحيح والفاسد، كالجمع بين الأختين، ونكاح أكثر من أربع، وامرأة الأب، ففسخ عليه الصلاة والسلام كل ذلك والحق فيه الأولاد، فالولد لاحق بالجاهل لما ذكرنا.

وأما استثنائنا التي نكحت بغير إذن ولها فنكاحها باطل، فلخير الثابت الذي ذكرنا قبل بإسناده من قوله ﷺ «أيما امرأاً نكحت بغير إذن ولها ففكاحها باطل» إلى قوله عليه الصلاة والسلام «فألمهز لها بما أصاب منها» وصح أيضاً «فلها مهرها بما أصاب منها».

فقوله عليه الصلاة والسلام «فألمهز لها» تعريف بالالف واللام. وقوله عليه الصلاة والسلام «فلها مهرها» إضافة المهر إليها، فهذان اللفظان يوجبان لها المهر المهرود المسمى ومهرأ يكون لها إن لم يكن هنالك مهر مسمى وهو مهر مثلها، ولا يجوز أن يحكم بهذا لكل نكاح فاسد، لأنه قياس والقياس كله باطل. وقوله عليه الصلاة والسلام: «إن يمأهكم وأمرأكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام» فصح يقينا: أن ماله حرام عليها إلا بنص قرآن، أو سنة، «وما كان ركن نبياً».

ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل أن الله تعالى لو أراد أن يجعل في الوطء في النكاح الفاسد مهرأ لبيته في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ كما بين ذلك في التي نكحت بغير إذن ولها، ولما اقتصر على هذه وحدها دون غيرها تلبساً على عبادو، وحاشا لله من هذا.

فإن قالوا:

قال الله عز وجل ﴿فَمَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ جِزْيَةً مِمَّا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَالْمُرْءَاتُ قِيَاصٌ﴾ والوطء في النكاح الفاسد اعتداء وحرمة متبهة، فالواجب أن يعتدى عليه في ماله بمثل ذلك، وأن يقتص بمثل ذلك في ماله.

قلنا: قول الله عز وجل حق، وإتيناكم منه عين الباطل؛ لأن الله تعالى أوجب أن يعتدى على المعتدي، ويقص منه حرمة بمثل ما اعتدى عليه في حرمة، وليس المال مثلاً للفرج، إلا أن يأتي به نص فيوقف عنده ولو كان هذا لوجب على من ضرب آخر أو شتمه أن يقتص من ماله مثل ذلك، وأن يعتدى عليه في ماله، ولوجب أيضاً على من زنى بامرأ أو لاط بسلام مهر مثلها أو غرامة ما، وهذه أحكام الشيطان، وطغاة العمال، ونفاق الشرط، ليس أحكام الله تعالى ولا أحكام رسوله ﷺ إنما حكم

الدَّخُولِ.

ومنها: ما يفسخه قبل الدَّخُولِ وبعد الدَّخُولِ أيضاً ما كان من قريب فإذا طال بقاءه معها لم يفسخه.

ومنها: ما يفسخه قبل الدَّخُولِ وبعد الدَّخُولِ، وإن طال بقاءه معها ما لم تلد له أولاداً، فإن ولدت له أولاداً لم يفسخه.

ومنها: ما يفسخه قبل الدَّخُولِ وبعده، وإن طال بقاءه معها ولدت له الأولاد. وهذه عجائب لا يدرى أحد من ابن قالمه، ولا تعلم أحداً قالها قبله ولا معه إلا من قلده من التمتين إليه، ولا يخلو كل نكاح في العالم من أن يكون صحيحاً أو غير صحيح، ولا سبيل إلى قسم ثالث، فالصحيح صحيح أبداً إلا أن يوجب فسخه قرآن أو سنة، فيفسخ بعد صحته متى وقعت الحال التي جاء النص بفسخه معها.

وأما الذي ليس صحيحاً فلا يصح أبداً، لأن الفرج الحرام لا يحل الدَّخُولُ به وطؤه، ولا طول البقاء على استحلاله بالباطل، ولا ولادة الأولاد منه، بل هو حرام أبداً. فإن قالوا: ليس حرام.

قلنا: فلم فسخت العقد عليه قبل الدَّخُولِ إذا وهو صحيح غير حرام؟ وهذه أمور لا ندرى كيف ينشرح قلب من نصخ نفسه لاعتقادهما، أو كيف ينطلق لسانه بنصرهما؟ ونسأل الله العاقبة.

وأما كل عقد صح ثم لما صح تعاقدنا شروطاً فاسدة فإن العقد صحيح لازم، وإذا هو صحيح لازم فلا يجوز أن يبطل بغير قرآن، أو سنة - وعمره الحلال كمحلل الحرام، ولا فرق، لكن تبطل تلك الشروط الفاسدة أبداً ويفسخ حكم من حكم يامضاتها، والحق حق، والباطل باطل، قال الله تعالى ﴿يُحَقِّقُ الْحَقَّ وَيُتَبَّلُ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ وقال تبارك وتعالى ﴿وَيُحَقِّقُ الْحَقَّ يَكْلِمُنِي بِهِ نَبَاتٍ﴾ وبالله تعالى التوفيق.

١٨٤٧ - مَسْأَلَةٌ: وَكُلُّ مَا جَازَ أَنْ يُتَمَلَّكَ بِالْهَبَةِ أَوْ

بِالْعِبَرَاتِ فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ صَدَاقاً وَأَنْ يُخَالَعَ بِهِ وَأَنْ يُؤَاجَرَ بِهِ سَوَاءٌ حَلَّ نَيْمُهُ أَوْ لَمْ يَحُلْ تَأَمَّلْ، وَالتَّكْلِيبُ، وَالتَّسْوِيرُ، وَالتَّمَرَّةُ الَّتِي لَمْ يَنْتِهِ صِلَاحُهَا وَالتَّشْكُلُ قَبْلَ أَنْ يَنْتَشِدَ، لِأَنَّ النِّكَاحَ لَيْسَ نَيْعاً، هَذَا مَا لَا يَشْكُ فِيهِ دَوَّاسٌ سَلِيمٌ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعَالَمِينَ: لَا يَحِلُّ الصَّدَاقُ بِمَا لَا يَجُوزُ نَيْمُهُ وَهَذَا حُكْمٌ فَلَيْسَ بِإِبْرَاهِيمَ، لَا مِنْ قُرْآنٍ، وَلَا سُنَنِ، وَلَا رَوَايَةٍ سَوِيَّةٍ، وَلَا قَوْلٍ صَاحِبٍ وَلَا قِيَاسٍ، وَلَا زَايٍ لَهُ وَجْهٌ يُعْقَلُ، وَلَيْتَ شِعْرِي مَاذَا بَاعَ أَوْ مَاذَا اشْتَرَى أَرْقَبَتْهَا؟ قُبِعَ الْحُرُّ لَا يَجُوزُ

اللَّهُ تَعَالَى وَحُكْمُ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ لَا تَعْدَى حُدُودَهُ، فَإِذَا حَكَمَ بِغَرَامَةِ مَالٍ حَكَمْنَا بِهَا، وَإِذَا لَمْ يَحْكَمْ بِهَا لَمْ نَحْكَمْ بِهَا. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا قَوْلَ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي حَدَّثَنَا عَنْهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ النَّصْرِيُّ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ حَبِيبٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَخْبَرَنَا جَدِّي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: «إِنْ كَانَ النِّكَاحُ حَرَاماً فَالصَّدَاقُ حَرَامٌ».

وَذَكَرْنَا فَعَلَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ إِطَالَةَ صَدَاقَ الَّتِي تَزَوَّجَهَا عَبْدُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. كَمَا:

حَدَّثَنَا عَنْهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْبَصِيرِ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخَشَنِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَسَامٍ بْنِ عِمْسَى عَنْ مَطْرِ الرَّزَّاقِ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عَمْرِو كَانَ إِذَا تَزَوَّجَ عَبْدَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ جَلَدَهُ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَقَالَ: أَحَبَّتْ فَرْجُكَ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا صَدَاقاً.

وبه إلى عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن زهير عن عاصم الأحول قال سمعت الحسن البصري يقول في الحرة التي تتزوج العبد بغير إذن سيده: أباحت فرجها، لا شيء لها.

وبه إلى عمرو بن لثمي أخبرنا أبو أحمد الزبيري أخبرنا سفیان الثوري عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال: كل فرج لا يحل فلا مهر له.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني ابن أبي ليلى عن فقهاءهم في التي يتكحها العبد بغير إذن سيده.

قال: ياخذ السيد منها ما اصدقها غلامه، عجلت قبل أن تعلم.

وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سليمان بن يسار أنه قال: في التي تكح في عذتها، مهرها في بيت المال.

ومن طريق وكيع عن شعبة بن الحجاج قال: سألت الحكم بن عتيبة، وحماد بن أبي سليمان عن العبد يتزوج الحرة بغير إذن مولاه، فقالا جميعاً: يفرق بينهما، ولا صداق لها، ويؤخذ منها ما أخذت، ونحو هذا عن إبراهيم النخعي.

وهو قول أبي سليمان، وأصحابنا. وأما مالك: فإنه فرق هاهنا فروقاً لا تفهم: فمنها: نكاحات هي عنده فاسدة تنسخ قبل الدَّخُولِ وتصح بعد

وَرُوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ الْكُوفِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ عَلَى أَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوَاقٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا حُسَامُ بْنُ الْمِصْكَ عَنْ أَبِي مُعْتَمِرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَنَّهُ كَانَ يُجِبُ أَنْ يَكُونَ الصَّدَاقُ خَمْسِينَ دِرْهَمًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا الرَّوَاةُ عَنِ الشَّعْبِيِّ فَسَاقِطَةٌ، لِأَنَّهَا عَنْ أَبِي سَلَمَةَ الْكُوفِيِّ - وَلَا يُدْرِي مَنْ هُوَ - وَلَوْ صَحَّتْ لَكَانَتْ هِيَ وَالرَّوَايَاتُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي الْأَرْبَعِينَ: إِثْمًا دِرْهَمًا، وَإِثْمًا أُوْتِيَتْ، وَإِثْمًا دِينَارًا.

وَالرَّوَاةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَوْلُ بِلَا بُرْهَانٍ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَهُوَ بَاطِلٌ.

وَأَمَّا الرَّوَاةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِالْعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فَسَاقِطَةٌ، لِأَنَّهَا عَنْ حَسَنِ صَاحِبِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ - وَلَا يُدْرِي أَحَدٌ مَنْ هُوَ - وَالرَّوَاةُ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام بَاطِلٌ، لِأَنَّهَا عَنْ دَاوُدَ بْنِ زَيْدٍ الْأَوْدِيِّ - وَهُوَ فِي غَايَةِ السُّقُوطِ، كَانَ الشَّعْبِيُّ يَقُولُ: إِذَا رَأَى اخْتِلَافًا لَا تَسَوَّيْتُ حَتَّى تَكُونَ فِي رَأْسِكَ ثَلَاثَ كَيْفَاتٍ، قَالَ الرَّاوِي: فَمَا مَاتَ حَتَّى كُوفِي فِي رَأْسِهِ ثَلَاثَ كَيْفَاتٍ.

ثُمَّ هِيَ مُرْسَلَةٌ، لِأَنَّ الشَّعْبِيَّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَلِيٍّ قَطُّ حَدِيثًا. وَاحْتَجُّوا لِإِقْرَائِهِمْ هَذَا الْقَاسِدَ بِخَيْرَيْنِ مُؤْخَرَيْنِ.

أَحَدُهُمَا - عَنْ حَرَامِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ ابْنِ جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا صَدَقَ أَقْلٌ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ. وَالْآخَرُ - عَنْ يَاقَةَ عَنْ ثُبَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْحَلِيٍّ عَنْ الْحِجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ عَطَاءَ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم «لَا مَهْرَ دُونَ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ».

وَقَالُوا: النِّكَاحُ اسْتِيعَاةٌ فَرَجٌ - وَهُوَ غَضُوٌّ بِنَهَا - فَوَجِبَ أَنْ لَا يَجُوزَ إِلَّا بِمَا تَقَطَّعَ فِيهِ الْبُذْ - وَقَدْ اخْتِجَ الْمَالِكِيُّونَ بِهَذِهِ الشَّعْبِيَّةِ السَّاقِطَةِ أَيْضًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَا حُجَّةَ لَهُمْ غَيْرُ مَا ذَكَرْنَا، وَالْحَدِيثَانِ الْمَذْكُورَانِ مَكْذُوبَانِ بِلَا شَكٍّ.

أَحَدُهُمَا: مِنْ طَرِيقِ حَرَامِ بْنِ عُثْمَانَ - وَهُوَ فِي غَايَةِ السُّقُوطِ - لَا تَجِلُ الرَّوَاةُ عَنْهُ.

وَالْآخَرُ: مِنْ طَرِيقِ ثُبَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْحَلِيٍّ - وَهُوَ كَذَّابٌ مَشْهُورٌ يَوْضَعُ الْكَذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْحِجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ - وَهُوَ سَاقِطٌ - وَلَوْ صَحَّ لَكَانُوا قَدْ

أَمْ فَرَجَهَا؟ فَهَذَا بَيِّنٌ فِي الْحَرَامِ وَهُوَ قَدْ اسْتَحْلَ بِكَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَرَجَهَا الَّذِي كَانَ حَرَامًا عَلَيْهِ قَبْلَ النِّكَاحِ كَمَا اسْتَحْلَتْ بِكَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَرَجَهُ الَّذِي كَانَ حَرَامًا عَلَيْهَا قَبْلَ النِّكَاحِ فَفَرَجَ بِفَرَجٍ وَتَشَرُّعٍ بِشَرُّعٍ، وَأَرْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَحَدَهُ الصَّدَاقُ لَهَا زِيَادَةً عَلَى اسْتِحْلَالِهَا فَرَجَهُ، وَلَيْسَ النَّبِيُّ هَكَذَا إِنَّمَا هُوَ جَسْمٌ يَبَادُلُ بِجَسْمٍ، أَحَدُهُمَا ثَمَنٌ وَالْآخَرُ مَبِيعٌ ثَمَنُوهُ لَا زِيَادَةَ هَاهُنَا لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، فَوَضَحَ لِكُلِّ ذِي عَقْلٍ سَلِيمٍ فَسَادَ قَوْلٍ مِنْ شَبِّهِ النِّكَاحِ بِالنَّبِيِّ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ النَّبِيَّ بَعِيرٌ ذَكَرَ ثَمَنٌ لَا يَجِلُ وَالنِّكَاحُ بَعِيرٌ ذَكَرَ صَدَاقٌ خِلَالُ صَحِيحٍ، وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ يَمْنَعُونَ النِّكَاحَ بِصَدَاقٍ ثَمَرَةٍ لَمْ يَنْدُ صَلَاحُهَا قِيَاسًا عَلَى النَّبِيِّ ثُمَّ أَجَازُوا النِّكَاحَ بِوَصْفِهِ وَيَتَّبِعُونَ وَخَادِمَ.

وَهَكَذَا غَرَّ مَوْصُوفٍ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَجِلُ عَنْهُمْ نَبِيٌّ وَصِفَ وَلَا يَتَّبِعُ وَيَتَّبِعُ وَلَا يَتَّبِعُ خَادِمٌ غَيْرُ مُعِينٍ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَلَا مَوْصُوفٍ وَهَذَا كَمَا نَرَى - وَتَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنَ التَّهَوُّلِ فِي الْخَطَأِ فِي الدِّينِ.

١٨٤٨- مَسْأَلَةٌ: وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ صَدَقًا كُلُّ مَا لَمْ يَصِفْ قُلُ أَوْ كَثُرَ وَلَوْ أَنَّهُ حَيْثُ بَرُّ أَوْ حَيْثُ شَعِيرٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ عَمَلٍ خِلَالِ مَوْصُوفٍ، كَتَلْعِيمِ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ مِنَ الْعِلْمِ أَوْ الْبِنَاءِ أَوْ الْحَيَاطَةِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ إِذَا تَرَضَّيَا بِذَلِكَ - وَوَرَدَ فِي هَذَا اخْتِلَافٌ:

كَمَا رُوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ زَيْدٍ الْأَوْدِيِّ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: لَا يَكُونُ صَدَقًا أَقْلٌ مِنْ عَشْرَةٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ حَسَنِ صَاحِبِهِ لَهُ عَنْ شَرِيكَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ زَيْدٍ الْأَوْدِيِّ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: لَا يَكُونُ الْمَهْرُ أَقْلٌ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ.

وَبِهِ إِلَى حَسَنِ الْمَذْكُورِ أَخْبَرَنِي الْمُغِيرَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: أَكْثَرُهُ أَنْ يَكُونَ الْمَهْرُ مِثْلُ أَجْرِ النَّبِيِّ، وَلَكِنَّ الْعَشْرَةَ دَرَاهِمٍ وَالْعِشْرُونَ وَبِهِ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ رَوَاتَيْنِ غَيْرَ هَذِهِ صَحِيحَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: رُوَيْنَا عَنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَنِيَّةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: لَا يَتَزَوَّجُ الرَّجُلُ عَلَى أَقْلٍ مِنْ أَرْبَعِينَ. وَالْآخَرَى: رُوَيْنَا عَنْ طَرِيقِ الْحِجَّاجِ بْنِ الْإِثْمَالِ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ مِقْسَمٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: الثَّنَةُ فِي النِّكَاحِ الرُّطْلُ مِنَ الْبِضْفَةِ.

خَالِفُوهُ، لِأَنَّهُمْ يُجْبِرُونَ النِّكَاحَ عَلَى دِينَارٍ لَا يُسَاوِي عَشْرَةَ ذَرَاهِمٍ. يَقُولُ كُلُّ ذَلِكَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ قِيَّاسٌ عَلَى قَطْعِ يَدِ السَّارِقِ، فَهُوَ أَسْخَفُ قِيَّاسٍ فِي الْعَالَمِ، لِأَنَّهُ لَا شَبَهَ بَيْنَ النِّكَاحِ وَالسَّرِقَةِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْبَذْ يُقَطَّعُ التَّبَنُّةَ وَالْفَرْجَ لَا يَقَطَّعُ، وَالنِّكَاحَ طَاعَةً، وَالسَّرِقَةَ مَعْصِيَةً، وَلَوْ قَاسُوا لِإِحَاطَةِ الْفَرْجِ عَلَى إِحَاطَةِ الظَّهْرِ فِي حَدِّ الْحَرَمِ، لَكَانَ أَدْخَلُ فِي مَخَازِي الْقِيَّاسِ وَسَخَافَتِهِ؛ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا غَضُوٌّ مُشْتَرِكٌ لَا يَقَطَّعُ، وَقَبْلُ وَبَعْدُ فَمَا صَحَّ قَطْعُ أَنْ لَا

قَطَّعَ فِي أَقْلٍ مِنْ عَشْرَةِ ذَرَاهِمٍ، فَهُوَ بِاطِلٌ مُتَّفَقٌ عَلَى بَاطِلِهِ، وَخَطَأٌ مُشْتَبِهٌ بِخَطَأٍ - فَسَقَطَ هَذَا الْقَوْلُ الْغَالِي.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَكُونُ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ ذَرَاهِمٍ، وَقَاسُوهُ عَلَى قَطْعِ الْيَدِ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي مَقْطُوعِ هَذَا الْقَوْلِ أَتِفًا. وَمَا جَاءَ

نَصُّهُ فَقَطْ بِأَنْ لَا يَقَطَّعَ فِي أَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ ذَرَاهِمٍ، إِنَّمَا صَحَّ النَّصُّ «لَا يَقَطَّعُ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا»، وَهُمْ لَا يُزَاعَرُونَ فِي الْقَطْعِ وَلَا فِي الصَّدَاقِ رُبْعَ دِينَارٍ فِي الْقِيَمَةِ أَصْلًا، فَلَاخَ بَطْلَانُ كُلِّ مَا قَالُوهُ يَبْتَيْنُ لَا إِشْكَالَ فِيهِ.

وَمَوْهُ الْمَالِكِيُّونَ أَيْضًا بِأَنْ قَالُوا:

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قِيَسَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ».

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قِيَسَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ».

قَالُوا: فَلَوْ جَازَ الصَّدَاقُ بِمَا قُلْنَا أَوْ كَثُرَ لَكَانَ كُلُّ أَحَدٍ وَاجِدَ الطَّوْلَ حُرَّةً مُؤْمِنَةً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَا نَدْرِي عَلَى مَا نَحْمِلُ هَذَا الْقَوْلَ مِنْ قَاتِلِهِ، إِلَّا أَنَّا لَا نَشْكُ فِي أَنَّهُ لَمْ يَحْضِرْ فِيهِ مِنَ الْوَرَعِ قَلِيلٌ. وَتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى حَاضِرٌ، لِأَنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَدَاقُ الْأُمَةِ الْمُتَزَوِّجَةِ أَقْلٌ مِنْ صَدَاقِ الْحُرَّةِ، فَكَيْفَ يَفْرُسُونَ بَعْدَ هَذَا بَيْنَ وَجُودِ الطَّوْلِ لِنِكَاحِ حُرَّةٍ، وَبَيْنَ وَجُودِ الطَّوْلِ لِنِكَاحِ أُمَةٍ - وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ التَّصْوِيهِ فِي دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا نَدْرِي أَنَّهُ بِاطِلٌ قَاصِدِينَ إِلَيْهِ عَمْدًا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الصَّدَاقُ بِمَا قُلْنَا أَوْ كَثُرَ وَلَا تَكُونُ الْمُنْعَةُ فِي الطَّلَاقِ إِلَّا بِمُدَّةٍ؟

قُلْنَا: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَحِدْ فِي الصَّدَاقِ حَدًّا إِلَّا مَا تَرَاهِبَا بِهِ، وَحَدٌّ فِي الْمُنْعَةِ فِي الطَّلَاقِ «عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْقَصِيرِ قَدْرُهُ» فَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ أَوْضَحُ مِنَ الشَّمْسِ عِنْدَ مَنْ لَا يَتَعَدَّى حُدُودَ اللَّهِ تَعَالَى. وَأَجِبَتْ شَيْءٌ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَظَّمَ أَمْرَ الصَّدَاقِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَلِيلًا.

قُلْنَا: هَذَا الْعَجَبُ حَقًّا إِنَّمَا عَظَّمَ اللَّهُ تَعَالَى أَمْرَ الصَّدَاقِ بِإِجَابِ أَدَائِهِ، وَتَحْرِيمِ اخْذِهِ بِغَيْرِ رِضَاهَا، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي كُلِّ حَقٍّ.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ».

وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقْ تَمْرَةٍ» وَلَا عَظِيمٌ أَعْظَمُ مِنْ اتَّقَاةِ النَّارِ.

وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «مَنْ خَلَفَ عَلَى يَتِيمٍ يَتِيمَيْنِ آتَمَنَهُ وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ وَإِنْ كَانَ فَضِييًّا مِنْ أَزْوَاجِهِ».

ثُمَّ أَغْرَبَ شَيْءٌ مِنْ أَيْنَ وَقَعَ هُمْ أَنْ ثَلَاثَةَ ذَرَاهِمٍ كَثِيرٌ، وَأَنْ ثَلَاثَةَ ذَرَاهِمٍ غَيْرُ حَبَّةٍ قَلِيلٌ؟ وَتَغْلِيظُ هَذِهِ الطَّوَانِفِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَعْصِيَهُ إِلَّا عَصَى انْتِصَاهُ عَنْ وَجَلٍّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَإِذَا قَدْ ظَهَرَ بَطْلَانُ اقْوَالِهِمْ لَا سِيَّمَا قَوْلُ مَالِكٍ، فَإِنَّهُ لَا تَعْرِفُهُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَبْلَهُ. وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ لَمْ يَصِحَّ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَبْلَهُ، فَلَنُورِدُ الْبِرْهَانَ عَلَى صَحَّةِ قَوْلِنَا:

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَتَوَاتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِخَلَّةٍ».

وَقَالَ تَعَالَى: «وَأَتَوَتْهُنَّ أَجُورُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ».

وَقَالَ تَعَالَى: «وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَرْصَةً فَيُصِفَ مَا قَرَضْتُمْ».

فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي شَيْءٍ مِنْ كِتَابِهِ الصَّدَاقَ فَجَعَلَ فِيهِ حَدًّا بَلَى أَجْمَلُهُ إِجْمَالًا: «وَمَا كَانَ رُبُّكَ نَسِيًّا» وَغَيْرُ نَشْهَدُ بِشَهَادَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ «فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهُادُ» أَنْ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَعْمَلَ لِلصَّدَاقِ حَدًّا لَا يَكُونُ أَقْلٌ مِنْهُ لَمَا أَهْمَلَهُ وَلَا أَغْفَلَهُ حَتَّى يَبَيِّنَ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ - وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ - وَالسُّنَّةُ الثَّابِتَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ قِيَامُ الرَّجُلِ فَقَالَ: زُوِّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ قَالَ: هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ تُصَلِّقُهَا؟ قَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ أَغْلَبِيَهَا إِلَهًا جَلَسَتْ لَا إِزَارَ لَكَ فَاتَّخِذِي شَيْئًا» قَالَ: مَا أَجِدُ شَيْئًا، قَالَ: التَّمِيسُ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ خَلِيدٍ، فَاتَّخِذِي فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا، فَقَالَ: أَمَلَكِ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟ قَالَ: نَعَمْ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا، قَالَ: قَدْ زُوِّجْنَاكِهَا بِمَا مَلَكَ مِنَ الْقُرْآنِ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ سَفِيَّانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

«قَالَ لِرَجُلٍ تَزَوَّجَ وَلَوْ بِخَاتَمٍ مِنْ حَبِيبِهِ».

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ فَاصْنَعْ فِي مَا شِئْتَ، فَقَالَ لَهُ شَابٌّ عِنْدَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرُوجُيْهَا قَالَ: أَرَعَيْتَكَ شَيْءٌ تُعْطِيهَا إِيَّاهُ؟ قَالَ: مَا أَعْلَمُهُ، قَالَ: فَانْطَلِقْ فَاطْلُبْ فَلَعَلَّكَ تَجِدُ شَيْئًا، وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَبِيبٍ، فَأَتَاهَا فَقَالَ: مَا وَجَدْتُ شَيْئًا إِلَّا إِذَا رَيْتَ هَذَا قَالَ: إِذَا رَأَيْتَ هَذَا إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِيَّاهُ لَمْ يَنْقُ عَيْنُكَ شَيْءٌ، قَالَ: أَتَمَرُ أَمْ الْقُرْآنُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَانْطَلِقْ فَقَدْ رُوجُوتُهَا فَعَلَّمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ».

أَخْبَرَنَا حَامِدُ بْنُ أَحْمَدَ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلِيٍّ الْبَاجِي أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ الْمُرَادِيُّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْدٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ - هُوَ الْجَعْفِيُّ - عَنْ زَائِدَةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «زَوَّجَ رَجُلًا مِنْ امْرَأَةٍ عَلَى أَنْ يُعَلِّمَهَا سُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالْحَدِيثُ مَشْهُورٌ وَمَقُولُ نَقْلِ التَّوَاتُرِ مِنْ طَرِيقِ الثَّقَاتِ:

رَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقٍ يُعْقَبُ بِنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيِّ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْلٍ، وَمَعْمَرُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَطَرٍ، وَفَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَغَيْرُهُمْ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَاغْتَرَضَ مَنْ لَمْ يَتَّقِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا اسْتَحْيَا مِنَ الْكَذِبِ فِي هَذَا فَقَالَ: إِنَّمَا كَلَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ مِزْنًا يَسَاوِي عَشْرَةَ دِرْهَمٍ مِنْ فِضَّةٍ، أَوْ ثَلَاثَةَ دِرْهَمٍ مِنْ فِضَّةٍ خَالِصَةٍ - فَقَوْلُ يَصْحَلُ الْكَلْبِيُّ وَيَسِيءُ الظَّنَّ بِقَائِلِهِ؛ لِأَنَّهَا مِجَاهَرَةٌ بِمَا لَمْ يَكُنْ قَطُّ، وَلَا خَلَقَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَطُّ فِي الْعَالَمِ أَنْ تَكُونَ حَلَقَةً مِنْ حَدِيدٍ وَزَنَاهَا دِرْهَمَانِ تَسَاوِي مَا ذَكَرُوا وَلَا سِمًا فِي الْمَدِينَةِ وَقَدْ عَلِمَ كُلُّ ذِي حِظٍّ مِنَ التَّعْيِيزِ أَنْ مَرُورَهُمْ وَمَسَاحِيهِمْ لِحَفِيرِ الْأَرْضِ، وَشَوَاهِرُهُمْ وَفُؤُوسُهُمْ لِقَطْعِ الْخَطْبِ، وَمَنَاجِلُهُمْ لِعَمَلِ النَّخْلِ، وَحَصَادُ الزَّرْعِ، وَسَكَنُهُمْ لِلحَرِثِ، وَمَزَابِرُهُمْ لِلزَّرَجُونِ، وَدُرُوعُهُمْ وَرِمَاهُهُمْ، كُلُّ ذَلِكَ مِنْ حَدِيدٍ فَمِنْ أَيْنَ اسْتَحْلَوْا أَنْ يُخْبِرُوا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذِهِ الْكَلْبَةِ السَّخِيفَةِ؟ وَنَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ، وَإِنْ مِنْ لَجَأٍ إِلَى الْحَالِ الْمُنْتَعِجِ فِي نَصْرِ بَاطِلِهِ، لَقَدْ يَدُلُّ فِعْلُهُ هَذَا عَلَى صِفَاتٍ سَوَاءٍ فِي الدِّينِ، وَالْحَيَاءِ وَالْعَقْلِ، وَاعْتَرَضُوا عَلَى أَنْ يَكُونَ الصَّدَاقُ تَعْلِيمَ الْقُرْآنِ بَعِيرٌ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ إِبْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ

أَخْبَرَنَا أَبَانُ بْنُ يُزَيْدَ الْعَطَّارُ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي سَلَامٍ عَنْ أَبِي رَاشِدٍ الْخَبْرَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُبَلٍ الْأَصْبَارِيِّ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «افْرَمُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَعْلَمُوا فِيهِ وَلَا تَجُفُوا عَنْهُ وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ وَلَا تَسْتَكْبِرُوا بِهِ».

وَالْخَبَرُ الَّذِي:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّهُ «عَلَّمَ رَجُلًا الْقُرْآنَ فَأَعْذَى إِلَيْهِ قُرْصًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَتُحِبُّ أَنْ تَأْتِيَ اللَّهَ فِي عَيْنِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَارًا».

وَفِي بَعْضِ الظَّاهِرِ «إِنْ كُنْتَ تُحِبُّ أَنْ تُطَوَّقَ طَرَقًا مِنْ نَارٍ فَاقْبَلْهَا» وَفِي بَعْضِهَا «جُمُرَةً بَيْنَ كَفَيْكَ تَعْلُدُ بِهَا أَوْ تَعْلُقُهَا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذِهِ آثَارُ وَاهِيَةٍ لَا تَصَحُّ:

أَمَّا حَدِيثُ «لَا تَأْكُلُوا بِهِ» فَرَوَيْنَاهُ أَبِي رَاشِدٍ الْخَبْرَانِيِّ - وَهُوَ مَجْهُولٌ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ بِهِ حَاجَةٌ، لِأَنَّ الْأَكْلَ أَكْلَانِ: أَكَلَ بَحْنٌ، وَأَكَلَ بِيَاطٍ، فَالْأَكْلُ بَحْنٌ حَسَنٌ، وَقَدْ مَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ - كَمَصْعَبِ بْنِ عَمِيرٍ وَغَيْرِهِ - يَعْلَمُونَ الْأَنْصَارَ الْقُرْآنَ وَالذِّينَ، وَيَقِفُ الْأَنْصَارُ عَلَيْهِمْ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «هُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تَتَّبِعُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا» فَانْكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَنْ نَهَاهُمْ عَنِ التَّفَقُّعِ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَشَدَّ التَّكْرِيرِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ: فَإِنَّ أَحَدَ طَرَقِهِ فِي رِوَايَتِهِ الْأَسْوَدُ بْنُ ثَعْلَبَةَ - وَهُوَ مَجْهُولٌ - لَا يَدْرِي مِنْ هُوَ.

وَالْأُخْرَى: مِنْ طَرِيقِ أَبِي زَيْدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَلَاءِ - وَهُوَ مَجْهُولٌ - لَا يَدْرِي مِنْ هُوَ.

وَالثَّالِثَةُ: مِنْ طَرِيقِ بَقِيَّةٍ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - فَسَقَطَتْ كُلُّهَا. وَالصَّحِيحُ مِنْ ذَلِكَ ضِدُّ هَذَا، وَهُوَ:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا سِيدَانُ بْنُ مُصَافِرٍ الْبَاهَلِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو مَعْشَرٍ الْبَرَاءُ - هُوَ يُوسُفُ بْنُ يُزَيْدَ - حَدَّثَنِي عَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَخْنَسِ أَبُو مَالِكٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مِلْكَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذْتُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرُ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّرِّعِ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ خَارِجَةَ بِنِ الصَّامِتِ عَنْ عَمِّهِ «أَنَّهُ رَفَى مَجْتُونًا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَأَغْطَاهُ أَهْلُهُ

خَالِصَةً لَهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - دُونَ الْمُؤْمِنِينَ فَيَقُولُونَ: هُوَ عَامٌّ لِكُلِّ أَحَدٍ - نَعُوذُ بِاللَّهِ عَمَّا ابْتَلَا بِهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَرَأَيْتَ إِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ؟ فَقُلْنَا: إِنْ كَانَ قَدْ عَلِمَهَا السُّورَةُ الَّتِي أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَهَا فَقَدْ اسْتَوْفَتْ صَدَاقَهَا، وَلَا سَبِيلَ لَهَا إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ عَرَضٌ قَدْ انْقَضَى - وَإِنْ كَانَ لَمْ يَعْلَمْهَا لِيَأْهُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَهَا نَصْفَهَا فَقَطْ، وَهَذَا لَا يَجُزُّ عَلَى أَحَدٍ - يَعْنِي تَعْلِيمَ امْرَأَةٍ أجنبيَّةٍ - وَقَدْ كَلَّمَ أَمَهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ النَّاسَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَالَ يَقُولُونَ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَوْ رَضِيتُ بِسَوَالِكٍ مِنْ أَرَاكِلِ لَكَانَ مَهْرًا.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ بْنِ حَيٍّ عَنْ أَبِي هَارُونَ الْعَبْدِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ عَلَى أَحَدٍ جَنَاحٌ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِقَلِيلٍ مَالِهِ أَوْ كَثِيرِهِ إِذَا اسْتَشْهَدُوا وَتَرَاضُوا.

وَرَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ صَالِحِ بْنِ رُوْمَانَ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَنْ أَعْطَى فِي صَدَاقِ امْرَأَةٍ مَلَّةً حَفِيفَةً مِنْ سَوِيْقٍ أَوْ عَجْرِ فَقَدْ اسْتَحْلَ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمْ سَقَمْتَ إِلَيْهَا؟ قَالَ: وَزَنْ نَوَافٍ مِنْ نَعْبٍ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْلِمْتَ وَلَوْ بِشَاةٍ.

قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: فَأَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: وَذَلِكَ دَانِقَانٌ مِنْ ذَهَبٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الدَّانِقُ: سِدْسُ الدَّرْهِمِ الطَّبْرِيِّ - وَهُوَ الْأَنْدَلِسِيُّ - فَالدَّانِقَانِ وَزَنْ ثَلَاثُ دَرَاهِمٍ أُنْدَلِسِيٍّ، وَهُوَ سِدْسُ الْمُتَقَالِ مِنَ الذَّهَبِ.

وَهَذَا خَيْرٌ مِنْهُ صَحِيحٌ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو معاويةٍ أَخْبَرَنَا حَجَّاجٌ - هُوَ ابْنُ أَرْطَاةٍ - عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ فِي النِّوَاءِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّهَا قَوِّمَتْ بِثَلَاثِ دَرَاهِمٍ.

قُلْنَا: حَجَّاجٌ سَاقِطٌ وَلَا يَعَارِضُ بِرَوَايَتِهِ رَوَايَةَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ: أَنَّهُ قَالَ فِي الصَّدَاقِ: ادْنِي مَا يَكْفِي: خَاتَمَهُ، أَوْ تَوْبٌ يُرْسَلُهُ.

شَيْئًا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كُلُّ فَلَعَمْرِي مَنْ أَكَلَ بِرُقِيَّةٍ بَاطِلٍ، لَقَدْ أَكَلَتْ بِرُقِيَّةٌ حَقًّا.

فَصَحَّحَ أَنَّ الْأَكْلَ بِالْقُرْآنِ فِي الْحَقِّ وَفِي تَعْلِيمِهِ حَقٌّ، وَأَنَّ الْحَرَامَ إِنَّمَا هُوَ أَنْ يَأْكُلَ بِهِ رِبَاءً، أَوْ لَغْوٍ لِلَّهِ تَعَالَى.

وَمَوْهُو بِالْخَبَرِ السَّاقِطِ الَّذِي:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو معاويةٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَرَفَةَ الْفَاسِيُّ عَنْ أَبِي التَّعَمَّانِ الْأَزْدِيِّ قَالَ: «زَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً عَلَى سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ قَالَ: لَا يَكُونُ لِأَخِي بِغَدَاكَ مَهْرًا».

فَهَذَا خَبَرٌ مُوَضَّوعٌ، فِيهِ ثَلَاثُ عيوبٍ:

أَوَّلُهَا - أَنَّهُ مَرْسَلٌ، وَلَا حِجَّةٌ فِي مَرْسَلٍ، إِذْ رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ أَبِيهِ.

وَالثَّانِي - أَنَّ أَبَا عَرَفَةَ الْفَاسِيَّ مَجْهُولٌ لَا يَدْرِي أَحَدٌ مِنْ هُوَ.

وَالثَّلَاثُ - أَنَّ أَبَا التَّعَمَّانِ الْأَزْدِيَّ مَجْهُولٌ أَيْضًا لَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ.

وَمَوْهُو بَعْضُهُم بِالْخَبَرِ الَّذِي فِيهِ: أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلِيمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَلَى أَنْ يَسْلَمَ، فَلَمْ يَكُنْ لَهَا مَهْرٌ غَيْرُهُ، وَهَذَا لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ لَوْجِهَيْنِ.

أَحَدُهُمَا: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ هِجْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَدَنَةٍ، لِأَنَّ أَبَا طَلْحَةَ قَدِيمُ الْإِسْلَامِ، مِنْ أَوَّلِ الْأَنْصَارِ إِسْلَامًا، وَلَمْ يَكُنْ نَزْلَ إِيحَابٍ لِإِتْيَانِ النِّسَاءِ صَدَقَاتَهُنَّ بِهِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلِمَ ذَلِكَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا خَاصٌّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا كَذِبٌ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» كُلُّ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَالْفَضْلُ لَنَا وَالْأَجْرُ وَالْإِحْسَانُ فِي أَنْ نَفْعَلَ كَمَا فَعَلَ اتِّسَاءً بِهِ، وَالْمِثَالُ مِنْ ذَلِكَ خَطِيئَةُ، وَالرَّغْبُ عَنْ سِتِّهِ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ هَالِكٌ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ نَصٌّ قُرْآنٌ أَوْ سُنَّةٌ ثَابِتَةٌ بِأَنَّهُ خُصَّصِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا يَحِلُّ أَنْ يَفْعَلَ بِهِ حَيْثُ لَوْ.

وَالْعَجَبُ كُلُّهُ أَنَّ هَؤُلَاءِ يَأْتُونَ إِلَى مَا عَمِلَهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَلَمْ يَجِرِ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهُ خَاصٌّ لَهُ فَيَقُولُونَ: هُوَ خَاصٌّ لَهُ ثُمَّ يَأْتُونَ إِلَى نِكَاحِ الْمُوَهَّوبَةِ، وَقَدْ نَصَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى أَنَّهَا

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَزُفَرٌ، وَمُحَمَّدٌ، وَمَالِكٌ: إِنْ فَعَلَ فَلَهَا عَلَيْهِ مَهْرٌ مِثْلُهَا وَهِيَ حُرَّةٌ.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا إِنْ أَبَتْ أَنْ تَتَزَوَّجَ:

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدٌ: تَسْعَى لَهُ فِي قِيَمَتِهَا.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَزُفَرٌ: لَا شَيْءَ لَهَا عَلَيْهَا.

قَالَ عَلِيٌّ: الرِّهَانُ عَلَى صَحَّةِ قَوْلِنَا وَبَطْلَانِ قَوْلِ هَؤُلَاءِ: الْخَبَرُ الْمَشْهُورُ الثَّابِتُ الَّذِي:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ شَتَّى كَثِيرَةٍ مِنْهَا:

مِنْ طَرِيقِ الْبَخَارِيِّ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ الْبَخَارِيُّ: حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتِ الْبُسَاتِيِّ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ، وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبِيبٍ، ثُمَّ اتَّفَقَ ثَابِتٌ، وَقَتَادَةُ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ كُلُّهُمْ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَجَعَلَ عَقَّتَهَا صَدَاقَهَا» قَالَ قَتَادَةُ فِي رَوَايَتِهِ: «ثُمَّ جَعَلَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَأَعْرَضَ مِنْ خَالَفَ الْحَقَّ عَلَى هَذَا الْخَبَرِ بِأَنَّ قَالَ: لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ تَزْوُجُهَا وَهِيَ مَمْلُوكَةٌ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ بِلَا خِلَافٍ، أَوْ يَكُونَ تَزْوُجُهَا بَعْدَ أَنْ أَعْتَقَهَا فَهَذَا نِكَاحٌ بِلَا صَدَاقٍ.

قَالَ عَلِيٌّ: هَذَا أَحَقُّ كَلَامٍ سَمِعَ لَوْجُوهَ:

أَوَّلُهَا - أَنَّهُ اعْتَرَضَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَذَا اتِّسَالُكَ مِنْ الْإِسْلَامِ.

وَالثَّانِي - أَنَّهُ اعْتَرَضَ عَمْرَهُ سَاقِطٌ، لَأَنَّا نَقُولُ لَهُمْ: مَا تَزَوَّجَهَا إِلَّا وَهِيَ حُرَّةٌ بَعْدَ صَحَّةِ الْعَقِّ لَهَا، وَذَلِكَ الْعَقُّ الَّذِي صَحَّ لَهَا بِشَرْطِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِهِ وَهِيَ صَدَاقُهَا، قَدْ أَتَاهَا إِثْبَاتٌ، وَاسْتَوْفَتْ - وَلَا فَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَنْ أَعْطَى امْرَأَةً دِرَاهِمَ ثَمٍّ خَطَبَهَا فَتَزَوَّجَهَا عَلَى تِلْكَ الدِّرَاهِمِ الَّتِي لَهُ عِنْدَهَا، وَهَمَّ لَا يَنْكَرُونَ هَذَا.

وَالثَّالِثُ - أَنَّهُمْ لَوْ سَأَلُوا أَنْفُسَهُمْ هَذَا السُّؤَالُ فِي أَقْوَامِهِمُ الْفَاسِدَةِ لِأَصْبَاحٍ، مِثْلَ تَوْرِيثِهِمُ الْمَطْلُوقَةَ ثَلَاثًا فِي الْمَرِضِ، فَقُولُ لَهُمْ: لَا يَخْلُو مَنْ أَنْ تَكُونُوا وَرَثَتُهَا وَهِيَ زَوْجَةٌ لَهُ، أَوْ وَهِيَ لَيْسَتْ بِزَوْجَةٍ لَهُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى قِسْمِ ثَلَاثٍ: فَإِنْ كَانَتْ زَوْجَتُهُ فَقَدْ كَانَ تَلْذُّهُ بِمُبَاشَرَتِهَا، وَنَظَرُهُ إِلَى فَرْجِهَا حَلَالًا لَهُ مَا دَامَ يَجْرِي فِيهِ الرُّوحُ، وَاتَّمْ تَحْرُمُونَ عَلَيْهِ ذَلِكَ بَتْلَا قَطْعًا.

وَإِنْ كَانَتْ لَيْسَتْ زَوْجًا لَهُ، وَلَا.

قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَعَبْدُ الْكَرِيمِ: أَدْنَى الصَّدَاقِ مَا تَرَاضُوا بِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيَّانَ بْنِ عِيْنَةَ عَنْ ابْنِ يَسْبُورٍ عَنْ مُوسَى عَنْ يَزِيدَ بْنِ قَسِيطٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: لَوْ أَصْدَقَهَا سَوَاطٍ حَلَّتْ لَهُ.

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنَاتٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْبَصِيرِ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحَشَنِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ زَوَّجَ ابْنَتَهُ ابْنَ أَخِيهِ، فَقِيلَ لَهُ: أَصْدَقَ، فَقَالَ: دَرَاهِمٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَتَّوْرٍ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عِيْلٍ عَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الصَّدَاقِ: هُوَ عَلَى مَا تَرَاضُوا عَلَيْهِ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ، وَلَا يَوْقُتُ شَيْئًا.

قَالَ سَعِيدٌ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - هُوَ الطَّحَّانُ - عَنْ يُونُسَ بْنِ عِيْلٍ عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: مَا تَرَاضُوا بِهِ عَلَيْهِ فَهُوَ صَدَاقٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَحْنُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عِثْمَانُ بْنُ الْحَكَمِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: يَحِلُّ الْمَرْأَةُ رَضِيَتْ بِهِ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ.

قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: وَأَخْبَرَنِي رَجَالٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ، وَابْنِ قَسِيطٍ، وَرَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهُ يَجُوزُ مِنَ الصَّدَاقِ دَرَاهِمٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَّانَ الثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالْحَسَنِ بْنِ حَمِيٍّ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَابْنِ وَهْبٍ صَاحِبِ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ ثَوْرٍ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابُهُمْ، وَجَمَلَةُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مِمَّنْ سَلَفَ وَخَلَفَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٨٤٩ - مسألة: ومن اعتق أمته على أن يتزوجها وجعل عَقَّتَهَا صَدَاقَهَا - لَا صَدَاقَ لَهَا غَيْرَهُ: فَهُوَ صَدَاقٌ صَحِيحٌ، وَنِكَاحٌ صَحِيحٌ، وَسَنَّةٌ فَاضِلَةٌ.

فَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ فَهِيَ حُرَّةٌ وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ، فَلَوْ أَبَتْ أَنْ تَتَزَوَّجَ بَطُلَ عَقَّتَهَا وَهِيَ مَمْلُوكَةٌ كَمَا كَانَتْ. وَفِي هَذَا خِلَافٌ مُتَأَخِّرٌ:

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَزُفَرٌ بْنُ الْمُهَذَّبِ، وَمَالِكٌ، وَابْنُ شَرِمَةَ، وَاللَّيْثُ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَقُّ الْأُمَةِ صَدَاقًا.

زيد عن عبد الله بن عون قال: كتب إلى نافع: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ جُورِيَّةً فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصَلِّقِ فَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ كَانَ فِي ذَلِكَ الْحَيْشِ» قالوا: وابن عمر لا يرى ذلك، فمحال أن يترك ما روى إلا لفضل علم عنده، بخلاف ذلك.

قال أبو حمزة: لو صح ما ذكره، من أن ابن عمر لم يَرِ ذلك لما كانت فيه حجة، لأن الحجة التي أمرنا الله تعالى بها وبتابعها، إنما هي ما روه لنا عن رسول الله ﷺ لا ما رواه من رآه منهم برأي اجتهد فيه وأصاب: إن وافق النص فله أجران، أو أخطأ إن خالف النص غير قاصد إلى خلافه فله أجر واحد.

وقد افردنا في كتابنا الموسوم بـ «الإعراب في كشف الالتباس» باباً ضخماً لكل واحد من الطائفتين فيما تناقضا فيه في هذا المكان، فأخذوا برواية الصحابي وخالفوا رايه الذي خالف به ما روى. والذي نعرفه عن ابن عمر فهو:

ما روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم، وجريز كلاهما عن الخيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال: «إن ابن عمر كان يقول في الرجل يعتق الجارية ثم يترجها كالراكب بدته» قال إبراهيم: وكان أعجب ذلك إلى أصحابنا أن يجعلوا عتقها صداقها فيما كره ابن عمر زواج المرأة من أعتقها لله عز وجل فقط. فبطل كيدهم الضعيف في هذه المسألة.

قال أبو حمزة: والخبر المذكور عن ابن عمر كتب به إلى داود بن أبشاذ قال: أخبرنا عبد الغني بن سعيد حدثنا هشام بن محمد بن قرة أخبرنا أبو جعفر الطحاوي فذكر الحديث الذي ذكرنا آنفاً.

ثم قال: فقد روى هذا ابن عمر عن رسول الله ﷺ كما ذكرنا.

ثم قال: هو من بعده عليه الصلاة والسلام في مثل هذا: إنه يبدؤ بها صداقاً:

أخبرنا بذلك سليمان بن شعيب أخبرنا الحبيب - هو ابن ناصح - حدثنا حماد بن سلمة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مثل ذلك.

قال أبو حمزة: هذا نص كلام الطحاوي، ولم يذكر كلام ابن عمر كيف كان، ولعله لو أورده لكان خلافاً لظن الطحاوي، وهذا الحديث ليس مما رواه أصحاب حماد بن سلمة الثقات عنه، والحبيب لا يدرى حاله وليس بالمشهور في أصحاب حماد بن سلمة، فهو أمر ضعيف من كل جهة. والخبر الأول من رواية ابن

أما له، ولا يتأله، ولا جنة له، ولا بنت ابن له، ولا اختاً، ولا معتقة، ولا ذات رحم، فهذا عين الظلم، وإعطاء المال بالباطل.

فإن ادعوا اتباع الصحابة.

قلنا: نحن أولى بالصواب، وبوضوح العذر، وبترك الاعتراض علينا، إذ إنما اتبعنا ما هنا النبي ﷺ والصحابة أيضاً، والتابعين زيادة، فكيف وقد كذبتم في دعواكم اتباع الصحابة في توريس المطلقة ثلاثاً في المرض، على ما نبهته إن شاء الله تعالى في بابه؟ وأقرب ذلك: أنه لم يصح عن عمر، والمشهور عن عثمان أنه لم يعدد طلاقاً، وفي قوله في ولد المستحقة: إنهم أحراراً وعلى أيهم قيمتهم؟ فنقول لهم: لا يخلو من أن يكونوا أحراراً أو عبيداً، فإن كانوا أحراراً فتمنوا الحر حرام كالمنية والدم، وإن كانوا عبيداً فيبيع العبيد من غير رضا سيدهم حرام إلا بنص - ومثل هذا لهم كثير جداً.

وقال بعضهم: العتق ليس مالا، فهو كالطلاق في أن العتق يبطل به الرق فقط، والطلاق يبطل به النكاح فقط، فلز أنه طلقها على أن يكون طلاقها مهراً ما بعد ذلك، فكذلك العتق.

قال أبو حمزة: وهذا قول في غاية الفساد والسفاهة، لأنه قياس والقياس كله باطل - ثم لو صح لكان هذا منه عين الباطل، لأن قياس أصل على أصل آخر لا يجوز عندهم، ولا شبه بين الطلاق والعتق، لأن العتق يبطل الرق كما قالوا، وأما الطلاق فقد كذبوا في قوله إنه يبطل النكاح، بل للمطلق الذي وطئها دون الثلاث أن يرجعها - فصح أنه لم يبطل نكاحه، بخلاف العتق الذي لا يجوز له الرجوع فيه في الرق.

وأيضاً: فإن العتق إخراج عن ملكه، وليس الطلاق كذلك، فبطل تمويههم البارء - والحمد لله رب العالمين.

وقال بعضهم: هذا خاص برسول الله ﷺ.

قال أبو حمزة: هذا كذب، وخالفه لقول الله عز وجل: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ فكل فعل فعله عليه الصلاة والسلام لنا الفضل في الاتساء به عليه الصلاة والسلام ما لم يأت نص بأنه خصوص فنقتضيه عنه، ولو قالوا هذا لأنفسهم في إجازتهم الموهوبة التي لا تحمل لغيره عليه الصلاة والسلام لوقفوا.

وقال بعضهم: قد رويتم في ذلك ما كتب به إليكم داود بن أبشاذ قال: أخبرنا عبد الغني بن سعيد الحافظ أخبرنا هشام بن محمد بن قرة أخبرنا أبو جعفر الطحاوي أخبرنا أحمد بن داود، أخبرنا يعقوب بن حميد - وهو ابن كاسب - قال: أخبرنا حماد بن

مهرًا آخرًا، بل كل ذلك جائز - وهذا الخبر:

رويناه من طرق: منها من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن صالح بن حيّان عن الشعبي عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَحَسَنَ آدَبَهَا وَعَلَّمَهَا فَحَسَنَ تَعْلِيمَهَا ثُمَّ اعْتَقَهَا فَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ الثَّانِي».

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا خالد بن عبد الله أخبرنا مطرف - هو ابن طريف - عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري: أن رسول الله ﷺ قال في الذي يُعْتَقُ أَمَتُهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا «فَلَهُ أَجْرَانِ» ليس في شيء من ذلك مهر جديد.

أخبرنا أبو عمر بالسند المتقدم إلى مسلم قال: أخبرنا يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن صالح بن صالح المهدمي عن الشعبي قال: رأيت رجلا من خراسان يسأل الشعبي فقال: يا أبا عمرو إن من قبلنا من أهل خراسان يقولون في الرجل إذا اعتق أمته ثم تزوجها: فهو كالرَّكَبِ بدنته، فقال الشعبي:

حدَّثنا أبو بردة - هو عامر بن عبد الله بن قيس - هو أبو موسى الأشعري عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «ثَلَاثَةٌ يُؤْتَوْنَ أَجْرُهُمْ مَرَّتَيْنِ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَأَذَرَ النِّسَاءَ فَكُنَّ بِهِ وَاتَّبَعَهُ وَصَدَّقَ بِهِ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَعَبْدٌ مَمْلُوكٌ أَدَّى حَقَّ اللَّهِ عَلَيْهِ وَحَقَّ سَيِّدِهِ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَرَجُلٌ كَانَتْ لَهُ أَمَةٌ فَعَدَاها فَحَسَنَ عِدَاها ثُمَّ أَذَبَهَا فَحَسَنَ آدَبَهَا ثُمَّ اعْتَقَهَا فَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ» ثُمَّ قَالَ الشَّعْبِيُّ لِلْخُرَاسَانِيِّ: خُذْ هَذَا الْخَبْرَ بِغَيْرِ شَيْءٍ فَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يَرِحُ فِيمَا دُونَ هَذَا إِلَى الْمَدِينَةِ قَالَ مُسْلِمٌ: وَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ سَلِيمَانَ، وَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ:

حدَّثنا سفيان، وأخبرنا عبد الله بن معاذ قال: حدَّثني أبي قال: أخبرنا شعبه، كلُّهم عن صالح بن صالح بهذا الإسناد نحوه. قال أبو حمزة: هذا كلُّ ما شغبوا به، إنما هو باطل.

وَمَنْ قَالَ يَقُولُنَا مِنَ السُّلُوفِ طَائِفَةٌ:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن أبي طالب أنه قال: فيمن اعتق أمته ثم تزوجها وجعل عنها صداقها.

قال: له أجرا - وقد روي أيضا عن ابن مسعود، وأنس.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا يحيى بن الأنصاري، والمغيرة ويونس - هو ابن عبيد - وجابر، قال يحيى: عن سعيد بن المسيب وقال المغيرة: عن إبراهيم، وقال يونس: عن الحسن، وقال جابر: عن الشعبي، قالوا كلُّهم: لا بأس بأن يجعل لها

عمر لا من جارية هو من رواية يعقوب بن حبيب بن كاسب وهو ضعيف.

وذكروا أيضا: الخبر الذي:

رويناه من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة أم المؤمنين «أن جارية قالت لرسول الله ﷺ إنها وقعت في سهم ثابت بن قيس بن الشماس أو ابن عم له، وإنها كاتبته وأتت رسول الله ﷺ تستعينه في كتابتها، وإنه عليه الصلاة والسلام قال لها: أو خير من ذلك، أقضي عليك كتابتك واتزوجك» قالوا: وليس هذا لأحد بعد رسول الله ﷺ أن يؤذي كتابة مكاتبه لغیره ويتزوجها بذلك.

قال أبو حمزة: قبل كل شيء فإن هذا خبر لا تقوم به حجة، إنما:

رويناه عن محمد بن إسحاق من طريقين ضعيفين.

أحدهما - من طريق زياد بن عبد الله البكائي.

والآخر - من طريق أسد بن موسى، وكلاهما ضعيف.

ثم لو صح لكان لا يخلو أن ثابت بن قيس وهما لرسول الله ﷺ إذ عرف رغبته عليه الصلاة والسلام فيها، ولم تكن أدت من كتابتها بعد شيئا، فيطلت الكتابة وصارت لرسول الله ﷺ إذ لا يجوز أن يظن بثابت أو بصاحب غير هذا أصلا.

وأیضا - فلو لم يكن ذلك وتبادت على كتابتها حتى عتقت بآدائها أو بآداء رسول الله ﷺ إياها عنها لكانت مولاة ثابت، وهذا لم يقبله أحد قطعا، ولا اختلف أحد من أهل العلم في أنها لم تكن مولاة ثابت أصلا فوضح سقوط ما رواه أسد، وزيادة، وبطل تعلفهم بهذه الملققات التي لا تنفي من الحق شيئا.

وموهوا أيضا:

بما حدَّثنا حامد بن أحمد أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن أحمد أخبرنا إسماعيل بن إسحاق أخبرنا يحيى بن عبد الحميد الحماني أخبرنا أبو بكر بن عياش أخبرنا أبو حصين عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا امْرَأٌ اعْتَقَتْ أَمَتَهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بِمَهْرٍ جَدِيدٍ فَلَهُ أَجْرَانِ».

فهذا لفظ سوء انفرد به يحيى الحماني - وهو ضعيف جدا - عن أبي بكر بن عياش - وهو ضعيف، والخبر مشهور من رواية الثقات ليس فيه مهر جديد، ونحو لا تمنع من أن يجعل لها

ثم لو صح لم تكن فيه حجة أصلا، لأنه ليس فيه أنه لا يجوز له نكاحها إلا بمهر جديد، ونحو لا تمنع من أن يجعل لها

شيئاً ما كان.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا هَذَا اسْتِحْبَابٌ مِنْ ابْنِ سِيرِينَ، وَإِلَّا فَهَذَا الْقَوْلُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُجِيزُ أَنْ يُجْعَلَ عَقْدُهَا صَدَقَاتِهَا فَقَطْ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: إِنَّ طَلْقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ فَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهَا، لِأَنَّ الَّذِي فَرَضَ لَهَا هُوَ عَقْدُهَا - وَهُوَ شَيْءٌ قَدْ تَمَّ فَلَا يَسْتَدْرِكُ - وَتَكْلِيفُ الْغَرَامَةِ هُوَ إِجْبَابٌ غَيْرُ نَصْفٍ مَا فَرَضَ لَهَا فَلَا يَجُوزُ.

وَأَمَّا إِنْ لَمْ تَتَزَوَّجْ فَإِنَّ عَقْدَ لَمْ يَتَمَّ؛ إِنَّمَا هُوَ عَقْدٌ بِشَرْطِ أَنْ تَتَزَوَّجَ فَيَكُونُ صَدَقَاتِهَا، فَإِذَا لَمْ تَتَزَوَّجْ فَلَا صَدَقَاتٍ لِنِكَاحٍ لَمْ يَتَمَّ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَأَمَّا إِنْ تَزَوَّجَتْ فَقَدْ تَمَّ النِّكَاحُ، وَصَحَّ الْعَقْدُ لِنَصْحَةِ النِّكَاحِ الَّذِي عُلِّقَ بِهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٨٥٠ - مسألة: ولا يجوز أن تحبر المرأة على أن

تتجهز إليه بشيء أصلاً، لا من صداقها الذي أصدقها، ولا من غيره من سائر مالها، والصدقات كلها لها تفعل فيه كله ما شاءت، لا إذن للزوج في ذلك، ولا اعتراض.

وهو قول أبي حنيفة، والثعالبي، وأبي سليمان، وغيرهم.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّ أَصْدَقَهَا دَنَاتِيَرٍ أَوْ دَرَاهِمَ أَجْبَرَتْ عَلَى أَنْ تَتَنَاجَّ بِكُلِّ ذَلِكَ شَوْرةً مِنْ ثِيَابٍ وَوِطَاءٍ وَحُلِيِّ تَتَجَمَّلُ بِهِ لِنَفْسِهَا، وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَقْضِيَ مِنْهَا دِينَاراً عَلَيْهَا إِلَّا ثَلَاثَةً دَنَاتِيَرٍ فَقُلْتُ: فَإِنْ أَصْدَقَهَا نَقَارَ ذَهَبٍ أَوْ نَقَارَ فِضَّةٍ فَهِيَ لَهَا، وَلَا تَحْبِرُ عَلَى أَنْ تَتَنَاجَّ بِهَا شَوْرةً أَصلاً.

فَإِنْ أَصْدَقَهَا حُلِيًّا أَجْبَرَتْ أَنْ تَحْتَلِيَ بِهِ لِنَفْسِهَا، فَإِنْ أَصْدَقَهَا ثِيَاباً وَوِطَاءً أَجْبَرَتْ عَلَى أَنْ تَلْبَسَهَا بِمَضْرُوتِهِ، وَلَمْ تَحِبَّ لَهَا عَلَيْهِ كِسوةٌ حَتَّى تَغْضِيَ مَدَّةً تَحْتَلِيَ فِيهَا تِلْكَ الثِّيَابُ.

فَإِنْ أَصْدَقَهَا خَادِماً أَتَتْ أَجْبَرَتْ عَلَى أَنْ تَخْدُمَهَا وَلَمْ يَكُنْ لَهَا يَبْعَاهَا.

وَأِنْ أَصْدَقَهَا عَبْدًا فَلَهَا أَنْ تَفْعَلَ فِيهِ مَا شَاءَتْ مِنْ بَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ. فَلَوْ أَصْدَقَهَا دَابَّةً، أَوْ مَاشِئَةً، أَوْ ضِعْفَةً، أَوْ دَارًا، أَوْ طَعَامًا لَمْ يَكُنْ لِلزَّوْجِ فِي كُلِّ ذَلِكَ رَأْيٌ، وَهُوَ لَهَا تَفْعَلُ فِيهِ مَا شَاءَتْ مِنْ بَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ أَنْ يَتَفَعَّلَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ إِلَّا بِإِذْنِهَا إِنْ شَاءَتْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَوْلُ مَالِكٍ هَذَا يَكْفِي مِنْ فُسَادِهِ عَظِيمٍ تَنَاقُضُهُ، وَفَرَقَهُ بَيْنَ مَا فَرَّقَ مِنْ ذَلِكَ بِلَا بَرَهَانٍ مِنْ قُرْآنٍ، وَلَا سُنَّةٍ، وَلَا رَوَايَةٍ سَقِيمَةٍ، وَلَا قَوْلِ أَحَدٍ نَعْلَمُ قَبْلَهُ، وَلَا قِيَاسٍ، وَلَا

عَقْدُهَا صَدَقَاتِهَا، قَالَ هَشِيمٌ: وَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَأَمَتِهِ قَدْ اعْتَقْتُكَ وَتَزَوَّجْتُكَ فِيهِ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ قَالَ: اعْتَقْتُكَ وَاتَزَوَّجْتُكَ فَاعْتَقْتُهَا: إِنَّ شَاءَتْ تَزَوَّجَتْهُ، وَإِنْ شَاءَتْ لَمْ تَزَوَّجْهُ. وَكَانَ الْحَسَنُ يَكْرَهُ غَيْرَ هَذَا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ زَادَانَ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَعْتِقَ الرَّجُلُ أَمَتَهُ لَوْجَهُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَزَوَّجَهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَرَوَى مُثْلَهُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَإِبْرَاهِيمَ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَعْتِقَ أَمَتَهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجَهَا وَلَا يَرُونَ بَأْسًا أَنْ يُجْعَلَ عَقْدُهَا صَدَقَاتِهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ قَالَ يَحْيَى: عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَقَالَ ابْنُ طَاوُوسٍ: عَنْ أَبِيهِ، قَالَ جَمِيعًا: لَا بَأْسَ أَنْ يُجْعَلَ عَقْدُهَا صَدَقَاتِهَا، قَالَ طَاوُوسٌ: ذَلِكَ حَسَنٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَعْتِقَ الرَّجُلُ أَمَتَهُ فَيَتَزَوَّجَهَا وَيُجْعَلَ عَقْدُهَا صَدَقَاتِهَا.

وَبِهِ إِلَى مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: إِذَا اعْتَقَ الرَّجُلُ أَمَتَهُ وَجَعَلَ عَقْدُهَا مَهْرًا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا - وَابْنُ جُرَيْجٍ يَقُولُ: إِنَّ طَلْقَهَا سَعَتْ لَهُ فِي نَصْفِ قِيَمَتِهَا.

وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَهَذَا: عَلِيٌّ، وَأَنَسٌ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَإِبْرَاهِيمُ، وَمَنْ لَقِيَهِ إِبْرَاهِيمُ مِنْ شَيْخُوهُ، وَالثَّعْلَبِيُّ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ، وَطَاوُوسٌ، وَابْنُ سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَتَادَةُ، وَغَيْرُهُمْ.

وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالْحَسَنِ بْنِ حَبِيبٍ، وَأَبِي يُونُسَ الْقَاضِي - خَالَفَ فِي ذَلِكَ أَصْحَابُهُ وَوَقَّفَ - وَالثَّعْلَبِيُّ، وَاحْمَدُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا، وَمَا نَعْلَمُ لِلْمُخَالَفِينَ، سَلَفًا إِلَّا تِلْكَ الرِّوَايَةُ السَّاقِطَةُ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ لُحَيْمٍ فِيهَا كَيْفَ كَانَ لَفْظُهُ؟ وَلَا كَيْفَ كَانَ لَفْظُ نَافِعٍ الَّذِي ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُ، وَشَيْئًا رُبَّمَا ذَكَرُوهُ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ كَانَ يُحِبُّ أَنْ يُجْعَلَ مَعَ عَقْدِهَا

والكسوة.

وقد جاء عن رسول الله ﷺ بيان التَّهْيِ عن أن تنكح المرأة لما:

كما حدثنا أحمد بن محمد الطَّلَمَكِيُّ أخبرنا ابن مفرج القاضي أخبرنا محمد بن أيوب الرُّقِّي أخبرنا الزُّبَيْرُ أخبرنا سلمة بن شبيب أخبرنا عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تنكحوا النساءَ لِحُسْنِهنَّ فَلَمَّا حُسْنُهُنَّ يُرْوِيهِنَّ، ولا تنكحوهنَّ لَأَمْوَالِهِنَّ فَلَمَّا أَمْوَالُهُنَّ يُطْفِئُهُنَّ، وَانْكِحُوهُنَّ لِلدِّينِ، وَلَأَمَنَةِ سِرِّدَاءِ خُرْمَاءِ ذَاتِ يَسَنِ أَفْضَلُ».

ثُمَّ إِنَّهُمْ أَوَّلُ خَالِقِينَ لِمَا هُوَ أَوْجِبُ لَهُ لَئِنْ لَيْسَ فِي نِكَاحِ الْمَرْأَةِ لِمَا - لَوْ أَيْبَحَ ذَلِكَ أَوْ نَدَبَ إِلَيْهِ - شَيْءٌ مِمَّا أَتَوْا بِهِ مِنَ التَّخْلِيطِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ صَدَاقِ فَضْئَةٍ مَضْرُوبَةٍ، وَهَبٍ مَضْرُوبٍ، وَبَيْنَ سَبَائِكِ فَضْئَةٍ وَهَبٍ غَيْرِ مَضْرُوبَةٍ، وَالْفَرْقِ بَيْنَ إِصْدَاقِ ثِيَابٍ، وَوِطَاءٍ، وَجَوْهَرٍ، وَخَادِمٍ، وَبَيْنَ إِصْدَاقِ حَرِيرٍ، وَقَطَنِ، وَكَتَانٍ، وَصَوْبٍ، وَدَابَّةٍ، وَمَاشِيَةٍ، وَعَبْدٍ، وَطَعَامٍ، وَالْفَرْقِ بَيْنَ قَضَاءِ ثَلَاثَةِ دَنَانِيرٍ مِنْ دِينَارٍ، وَبَيْنَ قَضَائِهَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ - فَوْضَحَ عَظِيمٌ فَسَادٌ تَخْلِيطُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَرَبِّمَا يَمْوَهُونَ بِمَا نَذَرَهُ تَمَا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْحِجَابِ بْنِ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا هَمَّامُ بْنُ يُحْيَى أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ عَنْ جَلَالِ بْنِ أَبِي الْجَلَالِ الْعَنَكِيُّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ إِلَى رَجُلٍ ابْنَتَهُ مِنْ امْرَأَةٍ عَرَبِيَّةٍ فَانْكَحَهَا لِإِيَّاهُ فَبِعَتْ إِلَيْهِ بَابِنَةً لَهُ أُخْرَى أَمَّا أُعْجِمِيَّةٌ، فَلَمَّا دَخَلَ بِهَا عَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ فَاتَى مُعَاوِيَةَ فَقَصَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مُعْضِلَةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ - وَكَانَ عَلَيْهِ حَرْبًا لِمُعَاوِيَةَ - فَقَالَ الرَّجُلُ لِمُعَاوِيَةَ فَاذْنِ بِي أَنْ أَتِيَهُ، فَاذْنِ لَهُ مُعَاوِيَةُ، فَاتَى الرَّجُلُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا عَلِيُّ، فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ، فَقَصَّ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَضَى عَلِيُّ عَلَى أَبِي الْجَارِيَةِ بِأَنْ يَجْهَرَ ابْنَتَهُ الَّتِي انْكَحَهَا لِإِيَّاهُ بِمَثَلِ الصَّدَاقِ الَّذِي سَاقَ مِنْهَا لِأَخْتِهَا بِمَا أَصَابَ مِنْ فَرْجِهَا، وَأَمَرَهُ أَنْ لَا يَسْأَلَ أَمْرَاتِهِ حَتَّى تَقْضِيَ عَدَّةُ اخْتِهَا.

قَالَ الْحِجَابُ بْنُ الْمُهَالِ: وَأَخْبَرَنِي هَشِيمُ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْمُغِيرَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَعِيُّ أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ جَارِيَةً فَادْخَلَ عَلَيْهِ غَيْرَهَا، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَقِيَ دَخَلَ بِهَا الصَّدَاقِ الَّذِي سَاقَ، وَعَلَى الَّذِي غَرَّهَ أَنْ يَزِفَ إِلَيْهِ أَمْرَاتِهِ بِمَثَلِ صَدَاقِهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا كُلُّهُ عَلَيْهِمْ لَا هُمْ، لَئِنْ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ أَنَّ لِلزَّوْجِ فِي ذَلِكَ حَقًّا وَلَا أَرَاءَ، إِنَّمَا فِيهِمَا أَنَّ

رَأَى لَهُ وَجْهًا. وَأُطْرِفَ شَيْءٌ يَاحْتَهُ لَهَا قَضَاءُ الثَّلَاثَةِ دَنَانِيرٍ وَالذَّبَانِيرِينَ فِي دِينِهَا قَطْعًا، لَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَلَيْتَ شِعْرِي إِنْ كَانَ صَدَاقُهَا ثَلَاثِينَ دَنَانِيرًا، أَوْ كَانَ صَدَاقُهَا دَنَانِيرًا وَاحِدًا كَيْفَ الْعَمَلُ فِي ذَلِكَ إِنْ هَذَا الْعَجَبُ؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَبِهِمَا صَحَّةٌ قَوْلُنَا: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَوْنَا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ فَافْتَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الرِّجَالِ أَنْ يَعْطُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً، وَلَمْ يَبِخْ لِلرِّجَالِ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا بِطَيْبِ انْفُسِ النِّسَاءِ، فَاتَى بَيَانٌ بَعْدَ هَذَا نَرُغِبُ؟ أَمْ كَيْفَ طَلَبُ نَفْسٍ مُسْلِمٍ عَلَى خِلَافَةِ هَذَا الْكَلَامِ لِرَأْيٍ فَاسِدٍ مُتَخَاذِلٍ مُتَنَافِرٍ لَا يَعْرِفُ لِقَائِلَهُ فِيهِ سَلَفٌ.

وَوَجَدْنَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَوْجِبَ لِلْمَرْأَةِ حَقَّوًّا فِي مَالِ زَوْجِهَا - أَحَبُّ أَمْ كَرِهَ - وَهِيَ الصَّدَاقُ، وَالثَّقَّةُ، وَالكسوة، وَالْإِسْكَانُ، مَا دَامَتْ فِي عَصْمَتِهِ وَالثَّمَنَةُ إِنْ طَلَّقَهَا، وَلَمْ يَجْعَلْ لِلزَّوْجِ فِي مَالِهَا حَقًّا أَصْلًا، لَا مَا قُلَّ وَلَا مَا كَثُرَ. وَلَا شَيْءٌ أُطْرِفَ مِنْ إِسْقَاطِهِمْ عَنِ الزَّوْجِ الْكُسُوَّةَ مَا دَامَ يُمْكِنُهَا أَنْ تَكْتَسِيَ مِنْ صَدَاقِهَا وَلَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الثَّقَّةُ مَا دَامَ يُمْكِنُهَا أَنْ تَتَّقَ عَلَى نَفْسِهَا مِنْ صَدَاقِهَا؟ فَهَلْ سَمِعَ بِاسْقَاطِ مِنْ هَذَا الْفَرْقِ الْفَاسِدُ؟ وَشَغِبَ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ فَقُلْنَا: صَدَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا يَجِلُّ تَحْرِيفُ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَلَا أَنْ تَقُولَ عَلَيْهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا لَمْ يَقُلْ، فَهَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ. وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ذِكْرُ لِقَائِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ مَالِهَا، وَلَا لِلْحَكْمِ بِرَأْيِهِ، وَلَا لِلتَّصَرُّفِ فِيهِ. وَإِنَّمَا فِيهَا أَنَّهُ قَائِمٌ عَلَيْهَا بِسُكْنِهَا حَيْثُ يَسْكُنُ وَيَمْنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى غَيْرِ الْوَاجِبِ، وَيَرْحَلُهَا حَيْثُ يَرْحَلُ.

ثُمَّ لَوْ كَانَ فِي الْآيَةِ لِمَا ادَّعَيْتُمْ لَكُنْتُمْ أَوَّلُ خَالِقِينَ لَهَا، لِأَنَّكُمْ خَصَصْتُمْ بَعْضَ الصَّدَقَاتِ دُونَ بَعْضٍ، وَدُونَ سَائِرِ مَالِهَا، كُلُّ ذَلِكَ تَحَكُّمٌ بِالْبَاطِلِ بِلَا بَرَاهَانٍ. وَشَغِبُوا أَيْضًا بِالْخَبَرِ الثَّابِتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «تَنَكَّحُ الْمَرْأَةُ لِزَوْجٍ: لِحُسْنِهَا، وَمَالِهَا، وَجَمَالِهَا، وَبُيُوتِهَا - فَافْتَرَضَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرْتِيبَ يَدَاكُ».

وهذا عجبٌ جدًّا لا نظيرَ له: أَوَّلُ ذَلِكَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ أَنْ تَنَكَّحْ لِمَالِهَا، وَلَا نَدَبَ إِلَى ذَلِكَ، وَلَا صَوْرَتِهِ، بَلْ إِنَّمَا أَوْرَدَ ذَلِكَ إِجْبَارًا عَنْ فِعْلِ النَّاسِ قَطْعًا، وَهَذِهِ أَعْمَالُ الطَّمَاعِينَ الْمَذْمُومِ فَعْلُهُمْ فِي ذَلِكَ بَلْ فِي الْخَبَرِ نَفْسُ الْإِنْكَارِ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَافْتَرَضَ بِذَاتِ الدِّينِ» فَلَمْ يَأْمُرْ بِأَنْ تَنَكَّحْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا لِلدِّينِ خَاصَّةً، لَكِنَّ الْوَاجِبَ أَنْ تَنَكَّحَ الْمَرْأَةُ الزَّوْجَ لِمَالِهِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجِبَ لَهَا الصَّدَاقَ عَلَيْهِ وَالثَّقَّةَ

ثقة، روى عنه شعبه، وابن جريج، وحماد بن سلمة، وابنه قزعة، وغيرهم.

ومن طريق مسلم أخبرنا الحجاج أخبرنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال في خطبته في عرفة يوم عرفة: «فاسأقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله تعالى ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً يُكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف».

فعم رسول الله ﷺ كل النساء ولم يخص ناشراً من غيرها، ولا صغيرة ولا كبيرة، ولا أمة مبرأة بيتاً من غيرها «ومأ ينطقن عن الهوى إن هُوَ إلا وحي يوحى» «ومأ كان ريك نسيأ».

أخبرنا يونس بن عبد الله أخبرنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن بشار أخبرنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا عبيد الله بن عمر أخبرني نافع عن ابن عمر قال: كتب عمر بن الخطاب إلى أمراء الأجناد: أن انظروا إلى من طالت غيبته أن يبعثوا بشفقة أو يرجعوا - وذكر باقي الخبر، فلم يستن عمر امرأة من امرأة:

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن حنبل عن عبد الله أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن بشار أخبرنا محمد بن جعفر غندر أخبرنا شعبة قال: سألت الحكم بن عتيبة عن امرأة خرجت من بيت زوجها غاضبة هل لها نفقة؟ قال: نعم.

قال أبو محمد:

وروي عن نحو خمسة من التابعين: لا نفقة لناشر - وهذا قول خطأ ما نعلم لقائله حجة.

فإن قيل: إن النفقة يازا الجماعة، والطاعة.

قلنا: لا، بل هذا القول كذب، وأول من يطله أئمة.

أما الحنفيون، والشافعيون فيجوزون النفقة على الزوج الصغير على الكبيرة، ولا جماع هنالك ولا طاعة.

والحنفيون، والمالكيون، والشافعيون: يجوزون النفقة على الجبر والعتين ولا خلاف في وجوب النفقة على المريضة التي لا يمكن جماعها، وقد بين الله عز وجل ما على الناس فقال: «واللاني تخافون تشوههن فيطوهن وأهجووهن في المضاجع

يضمن لئي زوجت منه وزف إليه غيرها صداقها الذي استهلك لها واعطي لغيرها بغير حق».

وهكذا تقول.

ثم هم يخالفون هذه الرواية عن علي في موضعين.

أحدهما - أنه جعل لئي زفت إليه الصداق الذي سمي لأختها، وهم لا يقولون بهذا، بل إنما يقضون لها صداق مثلها.

والموضع الثاني - أمر علي له أن لا يطأ التي صح نكاحه معها إلا حتى تنقضي عدة الأخرى التي زفت إليه، وهم لا يقولون بهذا. فمن المقت والعار والإثم قويه من يوهم أنه يحتج بآثر هر أول من يخالفه - ونعوذ بالله من الخذلان - هذا مع أن الجلال بن أبي الجلال غير مشهور.

وما أخبرنا أحمد بن قاسم أخبرنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم أخبرنا جدي قاسم بن أصبغ أخبرنا أحمد بن زهير أخبرنا الحسن بن حماد أخبرنا يحيى بن يعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن بن أنس فذكر خطبة علي فاطمة رضي الله عنهما «وَأَنَّ عَلِيًّا بَاغَ وَرَعَهُ بِأَرْبَعِمِائَةٍ وَثَمَانِينَ قَالَ: فَأَتَيْتُ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَوَضَعَهَا فِي حِجْرِهِ فَبَقِيَ مِنْهَا قُبْضَةٌ فَقَالَ: يَا بِلَالُ أَفَبَيْنَا بِهَا طَبِيبًا، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُجَبِّزُوهَا قَالَ: فَجَعَلْنَا لَهَا سَرِيرًا مَشْرُوطًا بِالْشَرِيطِ وَوَسَادَةً مِنْ أَدَمَ حَشَوْهَا لِفَتْ وَمَلَأَ الْبَيْتَ كَثِيرًا.

قال أبو محمد: وهذا حجة عليهم، لأنه لا تبلغ قبضة في طبيب، وسرير مشروط بالشريط، ووسادة من آدم حشوها ليف: عشر أربعمائة درهم وثمانين درهماً - فظهر فساد قولهم - والحمد لله رب العالمين.

١٨٥١- مسألة: وعلى الزوج كسوة الزوجة - مذ

بعقد النكاح - ونفقتها، وما تنوطه وتنغطه وتقرش، وإسكانها كذلك أيضاً - صغيرة أو كبيرة - ذات أم أو يتيمة - غيبة أو فقرة - دعي إلى البناء أو لم يدع تنشز أو لم تنشز - حرة كانت أو أمة - برئت معه بيتاً أو لم تبرأ.

برهان ذلك:

ما رويته من طريق أبي داود أخبرنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا أبو قزعة الباهلي عن حكيم بن معاوية القشيري قال: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَقُّ زَوْجَةِ أَخِي عَلَى؟ قَالَ: أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تُضْرِبَ الزَّوْجَةَ، وَلَا تُفْجَحَ، وَلَا تُهْجَرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ».

قال أبو محمد: أبو قزعة هذا - هو سويد بن حبيب -

واضربوهن فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَ سَبِيلًا.

فأخبر عز وجل أنه ليس على الناشز إلا المجر والضرب، ولم يسقط عز وجل نفقتها ولا كسوتها - فماتتوهن أنتم بمعها حقها، وهذا شرع في الدين لم ياذن به الله، فهو باطل.

فإن قالوا: إنها ظالمة بشوزها.

قلنا: نعم، وليس كل ظالم يحل منه من ماله إلا أن يأتي بذلك نص، وإلا فليس هو حكم الله؛ هذا حكم الشيطان، وظلمة الممال والشروط.

والعجب كله أنهم لا يسقطون قرضاً أقرضته إياه من أجل نشوزها، فما ذنب نفقتها تسقط دون سائر حقوقها إن هذا لعجب عجيب.

وقال بوجوب الثقة على الصغيرة: سفیان السَّوْرِي، وأبو سليمان، وأصحابنا. وما نعلم لمن أسقطها حجة أصلاً، فهو باطل بلا شك.

قال الله عز وجل: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ فصح أن من لا برهان له على صحة قوله فقلوه باطل.

وقال مالك: لا نفقة على الزوج إلا حتى يدعى إلى البناء. قال أبو حمزة: هذا الحكم دعوى مجردة لا برهان على صحتها، لا من قرآن، ولا من سنن، ولا قول صاحب، ولا قياس، ولا رأي صحيح.

وقد بينا أن السنة الثابتة جاءت بخلافه فهو ساقط، وبالله تعالى التوفيق.

١٨٥٢ - مسألة: ولا يحل لأب البكر - صغيرة كانت أو كبيرة - أو الثيب، ولا لغيره من سائر القراية أو غيرها: حكم في شيء من صدق الإتيان، أو القرية، ولا لأحد ممن ذكرنا أن يهبه، ولا شيئاً منه، لا للزوج - طلق أو أسكت - ولا لغيره، فإن فعلوا شيئاً من ذلك فهو مفسوخ باطل مردود أبداً. ولها أن تهب صداقها أو بعضه لمن شاءت، ولا اعتراض لأب ولا لزوج في ذلك - هذا إذ كانت بالغة عاقلة بقي لها بعده غنى وإلا فلا. ومعنى قوله عز وجل: ﴿فِيصِفْ مَا قَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يُعْطُوا أَوْ يُعْفَوُ الَّذِي يَبْدُو عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ إنما هو أن المرأة إذا طلقها زوجها قبل أن يطأها - وقد كان سمي لها صداقاً رضيته - فلها نصف صداقها الذي سمي لها، إلا أن تعفو هي فلا تأخذ من زوجها شيئاً منه وتهب له النصف الواجب لها، أو يعفو الزوج فيعطيه

الجميع، فليهما فعل ذلك فهو أقرب للتقوى.

وهذا مكان اختلف فيه السلف: فقالت طائفة: الذي بيده عقد النكاح هو الزوج كما قلنا:

روينا من طريق الحجاج بن المهال أخبرنا جبر بن حازم سمعت عيسى بن عاصم يقول: سمعت شريحاً يقول: سألني علي بن أبي طالب عن «الذي يبيده عُقْدَةُ النِّكَاحِ» فقلت: هو الولي، فقال علي: بل هو الزوج.

ومن طريق حماد بن سلمة عن علي بن زياد عن عمارة بن أبي عمارة عن ابن عباس قال: هو الزوج.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن صالح بن كيسان: أن نافع بن جبر بن مطعم تزوج امرأة فطلقها قبل أن يسي بها فأكمل لها الصداق وتاول قول الله عز وجل: «الذي يبيده عُقْدَةُ النِّكَاحِ» يعني الزوج.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن أيوب السخيتي عن عطاء بن سيرين عن شريح قال: هو الزوج.

أخبرنا أحمد بن عمر العذري أخبرنا مكى بن عيسى عن أخيراً أحمد بن عبد الله بن رزق أخبرنا أحمد بن عمرو بن جابر أخبرنا محمد بن حماد الطهراني أخبرنا عبد الرزاق عن قتادة، وابن أبي نجيح، قال قتادة: عن سعيد بن المسيب، وقال ابن أبي نجيح: عن مجاهد، قال جميعاً: سعيد بن المسيب، ومجاهد: «الذي يبيده عُقْدَةُ النِّكَاحِ» هو الزوج.

وقال مجاهد، وطائوس، وأهل المدينة: هو الولي، قال: فأخبرتهم بقول سعيد بن جبر فرجعوا عن قولهم.

ومن طريق ابن أبي شيبة حدثني عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي أخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر أنه قال: «الذي يبيده عُقْدَةُ النِّكَاحِ» الزوج.

ومن طريق الحجاج بن المهال أخبرنا أبو عوانة عن أبي بشر - هو جعفر بن إياس بن أبي وحشية - عن سعيد بن جبر، قال: «الذي يبيده عُقْدَةُ النِّكَاحِ» هو الزوج.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا إبراهيم بن حمزة أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمير مولى غفرة أنه سمع محمد بن كعب القرظي يقول: «الذي يبيده عُقْدَةُ النِّكَاحِ» هو الزوج.

ومن طريق إسماعيل أخبرنا محمد بن أبي بكر المقتضي أخبرنا معتمر بن سليمان التيمي عن ليث عن عطاء بن أبي رباح «الذي يبيده عُقْدَةُ النِّكَاحِ» هو الزوج.

جملة.

ثم نظرنا في قول من قال: إنه الولي: فوجدنا الأولياء قسمين.

أحدهما: من ذكرنا من أبي البكر، وسيد الأمة، فكان حظ هذين في كون عقد النكاح بأيديهما كحظ الزوج في كون عقد النكاح بيده سواء سواء، وقد يسقط حكم الأب في البكر بأن يكون كافراً - وهي مؤمنة أو هو مؤمن وهي كافرة - أو بأن يكون مجنوناً - ويسقط أيضاً حكم السيد في أمته بأن يكون صغيراً أو مجنوناً.

والقسم الثاني: سائر الأولياء الذين لا يلتفت إليهم، لكن إن أبوا أخرج الأمر عن أيديهم وعقد السلطان نكاحها، فهو لازم حظ الزوج في كون عقد النكاح بيده أكمل من حظ الأولياء المذكورين.

فوجدنا أمم الأولياء مضطرباً كما ترى، ثم إننا هو العقد فقط، ثم لا شيء بأيديهم جملة من عقد النكاح، بل هي إلى الزوج إن شاء أمضاه وإن شاء حلها بالطلاق.

ووجدنا أمم الزوج ثابتاً في أن عقد كل نكاح بيده، ولا تصح إلا بإرادته بكل حال، ولا تحل إلا بإرادته، فكان أحق بإطلاق هذه الصفة عليه بلا شك.

ثم البرهان القاطع قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَنْكِسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَىٰهَا﴾.

وقول رسول الله ﷺ: «إِنْ رَمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» فكان عفو الولي عن مال ولية كسباً على غيره فهو باطل، وحكماً في مال غيره فهو حرام - فصَحَّ أنه الزوج الذي يفعل في مال نفسه ما أحب من عفو أو يقضي بحقه، وبالله تعالى التوفيق.

١٨٥٣- مسألة: ولا يحل نكاح الشغار: وهو أن يتزوج هذا ولية هذا على أن يزوجه الآخر وليته أيضاً، سواء ذكراً في كل ذلك صداقاً لكل واحد منهما أو لإحدهما دون الآخر، أو لم يذكر في شيء من ذلك صداقاً، كل ذلك سواء يفسخ أبداً، ولا نفقة فيه؛ ولا ميراث، ولا صداق ولا شيء من أحكام الزوجية، ولا عدة.

فإن كان عالماً فعليه الحد كاملاً، ولا يلحق به الولد، وإن كان جاهلاً فلا حد عليه، والولد له لاحق، وإن كانت هي عالمة بتحريم ذلك فعليها الحد، وإن كانت جاهلة فلا شيء عليها.

قال أبو محمد: واختلف الناس في هذا: فقال مالك: لا

ومن طريق قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن المني أخبرنا عبد الأعلى أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال: «الذي يديه عقد النكاح» هو الزوج.

ومن طريق إسماعيل أخبرنا علي بن المديني أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شبرمة قال: هو الزوج.

وهو قول الأوزاعي، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، وأبي حنيفة، والشافعي، وأبي ثور، وأبي سليمان، وأصحابهم.

وقالت طائفة: هو الولي جملة صَحَّ ذلك عن ابن عباس أنه إن عفا ولها «الذي يديه عقد النكاح» وضئت جاز، وإن أبى.

وصح أيضاً عن جابر بن زيد كان يقول: أو يعفو أبوها أو أخوها إن كان وصراً وإن كرهت المرأة.

وصح أيضاً عن عطاء، وعقمة، وإبراهيم النخعي، والشعبي، والحسن البصري، وأبي الزناد، وعكرمة مولى ابن عباس.

وروي عن ابن عباس قولاً لم يصح عنه لأنه من طريق الكلبي أنه ولي البكر جملة - وصح عن الزهري قول آخر وهو أنه الأب جملة. وقول خامس:

رويناه من طريق مالك عن ربيعة، وزيد بن أسلم أنه السيد يعفو عن صداق أمته، والأب خاصة في ابنته البكر خاصة: يجوز عقده عن صداقها.

وهو قول مالك.

قال أبو محمد: فنظرنا في هذه الأقوال: فوجدنا قول ربيعة، وزيد بن أسلم، ومالك أظهرها فساداً وأبعدها عن مقتضى الآية جملة ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل أن الله تعالى لو أَرَادَ بقوله: «أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي يَدِيهِ عَقْدُ النِّكَاحِ» سيد الأمة ووالد البكر خاصة لما ستره ولا كتمه فلم يبيته في كتابه، ولا على لسان رسوله ﷺ.

فإن قيل: هذان لا يصح نكاح الأمة والبكر إلا بعقدتهما.

قلنا: نعم، ولا يصح أيضاً إلا برضا الزوج وإلا فلا، فله في ذلك كالذي للسيد، وللاب سواء سواء، فمن جعلهما أولى بأن يكون بأيديهما عقد النكاح من الزوج مع تخصيص الآية بلا برهان من قرآن، ولا سنة صحيحة، ولا رواية سقيمة، ولا قول صاحب، ولا قياس، ولا رأي له وجه، فسقط هذا القول جملة وسقط بسقوطه قول الزهري: إنه الأب أيضاً جملة.

وكذلك سقط أيضاً القول الذي صح عنه أنه ولي البكر

يَجُوزُ هَذَا النِّكَاحُ وَيُفْسَخُ دَخْلُ بَهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: أَرْوُجُكِ ابْنَتِي عَلَى أَنْ تَزَوِّجَنِي ابْنَتَكَ بِمَافِي دِينَارٍ، فَلَا خَيْرَ فِي ذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: لَا يَفْسَخُ، هَذَا إِنْ دَخَلَ بِهَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَفْسَخُ هَذَا النِّكَاحُ إِذَا مَا يَسْمُ فِي ذَلِكَ مَهْرًا، فَإِنْ سَمِيَا لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَهْرًا، أَوْ لِأَحَدَاهُمَا دُونَ الْآخَرَى ثَبَتَ النِّكَاحَانُ مَعًا، وَيَطْلُقُ الْمَهْرُ الَّذِي سَمِيَا، وَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَهْرٌ مِثْلُهَا إِنْ مَاتَ، أَوْ وَطَنُهَا، أَوْ نَصَفُ مَهْرٍ مِثْلُهَا إِنْ طُلِّقَ قَبْلَ الدَّخُولِ.

وَقَالَ اللَّيْثُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: هُوَ نِكَاحٌ صَحِيحٌ ذَكَرَا لِكُلِّ وَاحِدَةٍ صَدَاقًا، أَوْ لِأَحَدَاهُمَا دُونَ الْآخَرَى، أَوْ لَمْ يَذْكُرَا صَدَاقًا أَصْلًا، أَوْ اشْتَرَطَا وَيُسَمَّى أَنَّهُ لَا صَدَاقَ فِي ذَلِكَ، قَالُوا: وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ فِي هَذَا مَهْرٌ مِثْلُهَا. وَالظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَنَّهُمَا إِنْ سَمِيََا صَدَاقًا أَنَّهُ لَيْسَ لِهَذَا إِلَّا الْمَسْمُوعُ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَالَّذِي، قُلْنَا بِهِ هُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا، فَوَجِبَ النَّظَرُ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَوَجَدْنَا فِي ذَلِكَ:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّغَارِ، وَالشَّغَارُ: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ وَأَرْوُجُكِ ابْنَتِي، أَوْ زَوِّجْنِي أُخْتَكَ وَأَرْوُجُكِ أُخْتِي».

وَقَدْ رَوَيْنَاهُ إِضًا مُسْنَدًا صَحِيحًا مِنْ طَرِيقِي جَابِرٍ، وَابْنِ عَمْرٍو، وَأَنْسٍ، وَغَيْرِهِمْ، فَكَانَ هَذَا تَحْرِيمًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيُطْلَقُ قَوْلٌ مِنْ سِوَاهُ. فَنَظَرْنَا فِي أَقْوَالٍ مِنْ خَالَفَ:

فَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ يَصَحُّ بَعْدَ الدَّخُولِ، فَقَوْلٌ قَدْ تَقَدَّمَ تَبَيَّنَا لِفَسَادِهِ وَتَعَرَّيْهِ مِنَ الْبُرْهَانِ جَمْلَةً.

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُهُمَا، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّمَا فَسَدَ هَذَا النِّكَاحُ لِفَسَادِ صَدَاقِهِ فَقَطْ.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا: فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالصَّدَاقُ الْفَاسِدُ يَفْسَخُ، فَكَانَ نِكَاحٌ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا صَدَاقًا لِلْآخَرَى، فَيُفْسَدُ مَسْخُوحًا.

قَالَ: فَإِنْ سَمِيََا لِأَحَدَاهُمَا صَدَاقًا صَحَّ ذَلِكَ النِّكَاحُ، وَصَحَّ نِكَاحُ الْآخَرَى لَصِحَّةِ صَدَاقِهِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: فَكَانَ هَذَا قَوْلًا فَاسِدًا، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ هَذَا الْعَقْدُ الَّذِي سَمِيَ فِيهِ الصَّدَاقُ صَحِيحًا فَهُوَ صَدَاقٌ صَحِيحٌ، فَلَا مَعْنَى لِفَسَادِهِ وَإِصْلَاحِهِ بِصَدَاقٍ آخَرَ إِذَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بَلْ هُوَ فَاسِدٌ.

قُلْنَا: فَقُلْ يَقُولُ أَبِي حَنِيفَةَ الَّذِي يُبَيِّرُ كُلَّ ذَلِكَ وَيُصْلِحُ الصَّدَاقَ، وَإِلَّا فَهِيَ مُنَاقِضَةٌ ظَاهِرَةٌ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، فَوَجَدْنَاهُ ظَاهِرَ الْفَسَادِ لِمُخَالَفَةِ حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَهَارًا.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَدَعَا الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنِ الشَّغَارِ لِفَسَادِ الصَّدَاقِ فِي كِلَيْهِمَا دَعْوَى كَاذِبَةٌ؛ لِأَنَّهُمَا يَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْ وَهَذَا لَا يَجُوزُ.

فَإِنْ ذَكَرُوا:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنِ الشَّغَارِ - وَالشَّغَارُ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ ابْنَتَهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ».

وَمَا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِي عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَنَسٍ: «هُوَ يُزَوِّجُ الرَّقَاشِيَّ» - عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا شَغَارَ فِي الْإِسْلَامِ، وَالشَّغَارُ أَنْ يُبَيِّنَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ أُخْتَهُ بِأَخِيَّتِهِ بِغَيْرِ ذِكْرِ صَدَاقٍ» وَذَكَرَ بَاقِي الْحَدِيثِ.

قُلْنَا:

أَمَّا هَذَانِ الْخَبْرَانِ فَيُفَسِّدُ خِلَافُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابِهِ: كَالَّذِي قَدَّمْنَا وَلَا فَرْقَ.

وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَلَا حِجَّةَ لَهُ فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ لَوْجِهَيْنِ.

أَحَدُهُمَا - أَنَّهُ وَإِنْ ذَكَرَ فِيهِمَا صَدَاقًا أَوْ لِأَحَدَاهُمَا فَإِنَّهُ يَبْطُلُ ذَلِكَ الصَّدَاقُ جَمْلَةً بِكُلِّ حَالٍ، وَلَيْسَ هَذَا فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ فَقَدْ خَالَفَ مَا فِيهِمَا.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ - وَهُوَ الَّذِي نَعْتَمِدُ عَلَيْهِ - وَهُوَ أَنَّ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ إِنَّمَا فِيهِمَا تَحْرِيمُ الشَّغَارِ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ فِيهِمَا الصَّدَاقَ فَقَطْ، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الشَّغَارِ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ الصَّدَاقُ - لَا بِتَحْرِيمٍ وَلَا بِإِجَازَةٍ.

وَمَنْ ادَّعَى ذَلِكَ فَقَدْ ادَّعَى الْكُذْبَ وَقَوَّلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْهُ قَطْ، فَوَجِبَ أَنْ تَطْلُبَ حُكْمَ الشَّغَارِ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ الصَّدَاقُ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ:

فَوَجَدْنَا خَبَرَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَابِرَ قَدْ وَرَدَا بِعَمُومِ الشَّغَارِ، وَيَبَيِّنُ أَنَّهُ الزَّوْجُ بِالزَّوْجِ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِيهِمَا ذَكَرَ صَدَاقٍ عَنْهُ، وَلَا السَّكُوتَ عَنْهُ، فَكَانَ خَبَرُ أَبِي هُرَيْرَةَ زَائِدًا عَلَى خَبَرِ ابْنِ عَمْرٍو، وَخَبَرُ أَنَسٍ زِيَادَةٌ عَمُومٌ لَا يَحِلُّ تَرْكُهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ:

يَسْمَى صِدَاقَهُ، وَكِلَاهُمَا أَرْخَصَ عَلَى أَخِيهِ مِنْ أَجْلِ نَفْسِهِ، قَالَ: إِذَا سَمِيَ صِدَاقًا فَلَا بَأْسَ، فَإِنْ قَالَ: جَهْزٌ وَاجْهَزْ، فَلَا ذَلِكَ الشُّعَارُ.

قلت: فَإِنْ فَرَضَ هَذَا وَفَرَضَ هَذَا، قَالَ: لَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَفَرَّقَ عَطَاءُ بَيْنَ النِّكَاحَيْنِ بِعَقْدِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ - ذَكَرَا صِدَاقًا أَوْ لَمْ يَذْكُرَا - فَبَاطِلُهُ، وَبَيْنَ النِّكَاحَيْنِ لَا بِعَقْدِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ، فَاجْزَأُهُ، وَهَذَا قَوْلُنَا، وَمَا نَعْلَمُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ خِلَافًا لِمَا ذَكَرْنَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَإِنْ خُطِبَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ فَرُوجُهُ، ثُمَّ خُطِبَ الْآخَرُ إِلَيْهِ فَرُوجُهُ، فَذَلِكَ جَائِزٌ مَا لَمْ يَشْطَرِ أَنْ يَزُوجَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ - فَهَذَا هُوَ الْحَرَامُ الْبَاطِلُ.

وَالْعَجَبُ أَنْ بَعْضَهُمْ احْتَجَّ بِأَنْ قَالَ: إِنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ النِّكَاحِ بِعَقْدٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ صِدَاقُهُ خَرَأً أَوْ خَيْرًا.

فَقُلْنَا: نَعَمْ، وَكُلٌّ مَفْسُوخٌ بَاطِلٌ أَبَدًا، لِأَنَّهُ عَقْدٌ عَلَى أَنْ لَا صَحَّةَ لَذَلِكَ الْعَقْدِ إِلَّا بِذَلِكَ الْمَهْرِ، وَذَلِكَ الْمَهْرُ بَاطِلٌ، فَالَّذِي لَا يَصِحُّ إِلَّا بِصَحَّةِ بَاطِلٍ بَاطِلٌ، بَلَا شُكٍّ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٨٥٤ - مسألة: ولا يصح نكاح على شرط أصلاً،

حاشا الصداق الموصوف في الذمة أو المدفوع، أو المعين، وعلى أن لا يضرب بها في نفسها وما لها: إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان.

وَأَمَّا بِشَرْطِ هَبَةٍ أَوْ بَيْعٍ أَوْ أَنْ لَا يَتَسَرَّى عَلَيْهَا، أَوْ أَنْ لَا يَرْحَلَهَا، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ كُلِّهِ، فَإِنْ اشْتَرَطَ ذَلِكَ فِي نَفْسِ الْعَقْدِ فَهُوَ عَقْدٌ مَفْسُوخٌ، وَإِنْ اشْتَرَطَ ذَلِكَ بَعْدَ الْعَقْدِ فَالْعَقْدُ صَحِيحٌ وَالشَّرْطُ كُلُّهَا بَاطِلٌ، سِوَاهُ عَقْدِهِ بَعْتِي أَوْ بَطْلَانِي أَوْ بَأْنِ أَمْرِهَا بِيَدِهَا، أَوْ أَنَّهَا بِالْخِيَارِ كُلِّ ذَلِكَ بَاطِلٌ.

وَكَذَلِكَ إِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى حَكْمِهِ، أَوْ عَلَى حَكْمِهَا، أَوْ عَلَى حَكْمِ فُلَانٍ، فَكُلُّ ذَلِكَ عَقْدٌ فَاسِدٌ - وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُ ذَلِكَ قَوْمٌ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: أَنَّ الْأَشْعَثَ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى حَكْمِهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَتَّقَا عَلَى صِدَاقٍ، فَجَعَلَ لَهَا عَمْرَ صِدَاقِ امْرَأَةٍ مِمَّنْ نَسَاهَا - وَهَذَا مُنْقَطِعٌ عَنْ عَمْرٍ، لِأَنَّ ابْنَ سِيرِينَ لَمْ يُولَدْ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ عَمْرِ رضي الله عنه.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: فَمَنْ تَزَوَّجَ عَلَى حَكْمِهِ: إِنَّهُ لَيْسَ لَهَا إِلَّا مَا حَكَمَ بِهِ الرَّجُلُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ: إِنَّ اتِّفَاقَ عَلَى شَيْءٍ

وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِهِ اللَّهُ فَهُوَ بَاطِلٌ».

وَوُجِدْنَا الشُّعَارَ - ذَكَرَ فِيهِ صِدَاقٌ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ - قَدْ اشْتَرَطَا فِيهِ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ بَاطِلٌ بِكُلِّ حَالٍ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ أَخْبَرَنَا عُمَدَةُ بْنُ فَارَسٍ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هَرْمَزٍ الْأَعْرَجُ قَالَ: «إِنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ الْعَبَّاسِ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْكُتَيْبِ ابْنَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ، وَأَتَكَه عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنَهُ، وَكَانَا جَعَلَا صِدَاقًا، فَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى مَرْوَانَ يَأْمُرُهُ بِالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَقَالَ مُعَاوِيَةُ فِي كِتَابِهِ: هَذَا الشُّعَارُ الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَهَذَا مُعَاوِيَةُ بِمَضْرُوءِ الصَّحَابَةِ لَا يَعْرِفُ لَهُ مِنْهُمْ خِلَافٌ يَفْسُخُ هَذَا النِّكَاحَ - وَإِنْ ذَكَرَا فِيهِ الصِّدَاقَ - وَيَقُولُ: إِنَّهُ الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَارْتَضِ الْإِشْكَالُ جَمْلَةً - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَالْعَجَبُ كُلُّهُ مِنْ تَشْبِيهِ الْخَفِيِّينَ بِخِلَافِ الصَّاحِبِ الَّذِي يَدْعُونَ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ لَهُ خِلَافٌ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - كَدَعَاؤِهِمْ ذَلِكَ فِي نَزْهِ زَمَنٍ مِنْ رَجْعِي مَاتَ فِيهَا فَتَزَحُّهَا ابْنُ الزُّبَيْرِ، وَغَيْرُهُ ذَلِكَ.

ثُمَّ لَمْ يَلْتَفِتُوا هَامَنَا إِلَى مَا عَظَّمُوهُ وَحَرَمُوهُ هُنَاكَ.

وَهَذَا خَبَرٌ صَحِيحٌ، لِأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هَرْمَزٍ تَمَنَّى أَدْرَكَ أَيَّامَ مُعَاوِيَةَ وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ، وَشَهِدَ هَذَا الْحُكْمَ بِالْمَدِينَةِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

لَا سِيَمًا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ الْمَشْهُورَةِ بَيْنَ رَجُلَيْنِ عَظِيمَيْنِ مِنْ عِظَمَاءِ بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي أُمَيَّةٍ يَأْتِي بِهِ الْبَرِيدُ مِنَ الشَّامِ إِلَى الْمَدِينَةِ، هَذَا مَا لَا يَغْنَى عَلَى أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِهَا وَالصَّحَابَةِ يَوْمَئِذٍ بِالشَّامِ وَالْمَدِينَةِ أَكْثَرُ عِدَدًا مِنَ الَّذِينَ كَانُوا أَحْيَاءَ أَيَّامِ ابْنِ الزُّبَيْرِ بَلَا شُكٍّ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ رَجَلِينَ اتَّخَذَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أُخْتَهُ بِأَنْ يَجْهَزَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِجِهَازٍ يَسِيرُ لَوْ شَاءَ أَحَدُهَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَا، نَهَى عَنْ الشُّعَارِ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّهُ قَدْ أَصْدَقَهَا كِلَاهُمَا، قَالَ: لَا، قَدْ أَرْخَصَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ مِنْ أَجْلِ نَفْسِهِ، قُلْتُ لِعَطَاءٍ: يَنْكُحُ هَذَا ابْنَتَهُ بِكَذَا وَهَذَا ابْنَتَهُ بِكَذَا بِصِدَاقٍ كِلَاهُمَا

بن السَّاقِ أَنْ رَجُلًا تَزَوَّجَ عَلَى عَهْدِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، فَشَرَطَ لَهَا أَنْ لَا يَخْرُجَهَا، فَوَضَعَ عَمْرٌ عَنْهُ الشَّرْطَ وَقَالَ: الْمَرْأَةُ مَعَ زَوْجِهَا.

وَبِهِ إِلَى سَفِيَّانَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عُبَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ يَشْتَرِطُ لَهَا دَارَهَا، فَقَالَ: شَرَطَ اللَّهُ قَبْلَ شَرْطِهَا.

وَمِنْ طَرِيقٍ سَعِيدٍ بِنِ مَنصُورٍ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا مَغِيرَةُ، وَيُونُسُ، قَالَ مَغِيرَةُ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَقَالَ يُونُسُ: عَنْ الْحُسَيْنِ، قَالَا جَمِيعًا: يَجُوزُ النِّكَاحُ وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ: يَبْطُلُ الشَّرْطُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْلَقًا بِطَلَاقٍ أَوْ بَعْتًا، أَوْ بَأَنْ يَكُونَ أَمْرُهَا يَدُهَا أَوْ بِتَخِيرِهَا.

قَالَ عَلِيُّ: هَذَا قَوْلٌ لَمْ يَأْتِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَهُوَ خِلَافٌ لِكُلِّ مَا رَوَيْ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: احْتِجُّ مِنْ قَائِلِ الْإِذَا بِإِذَا هَذِهِ الشَّرُوطِ:

بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ زَعِيَّةً، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عَقِبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجَهَنِّيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَحَقَّ الشَّرُوطُ أَنْ تَوْفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ».

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: هَذَا خَيْرٌ صَحِيحٌ، وَلَا مَتَعَلِّقٌ لَهُ بِهِ، لِأَنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ مَعْنَاهُ، وَلَا مَسْلَمٌ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ: فِي أَنَّهُ إِنْ شَرَطَ لَهَا أَنْ تَشْرَبَ الْحَمْرَ، أَوْ أَنْ تَأْكُلَ لَحْمَ الْخَنَزِيرِ، أَوْ أَنْ تَدْعَ الصَّلَاةَ، أَوْ أَنْ تَدْعَ صَوْمَ رَمَضَانَ، أَوْ أَنْ يَغْنِيَ لَهَا، أَوْ أَنْ يَرْفُسَ لَهَا، وَغَوْرَ ذَلِكَ: أَنْ كُلَّ ذَلِكَ كُلُّهُ بَاطِلٌ لَا يُلْزَمُ.

فَقَدْ صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَرِذْ قَطُّ فِي هَذَا الْخَبَرِ شَرْطًا فِيهِ تَحْرِيمٌ حَلَالٌ، أَوْ تَحْلِيلٌ حَرَامٌ، أَوْ إِسْقَاطُ فَرْضٍ، أَوْ إِجْبَابٌ غَيْرُ فَرْضٍ، لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ خِلَافٌ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِأَوَامِرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. وَاسْتِثْنَاءُ الْمَرْأَةِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ، أَوْ أَنْ لَا يَتَسَرَّى، أَوْ أَنْ لَا يَنْبَغَ عَنْهَا أَوْ أَنْ لَا يَرْحَلَهَا عَنْ دَارِهَا - كُلُّ ذَلِكَ تَحْرِيمٌ حَلَالٌ، وَهُوَ وَتَحْلِيلٌ الْخَنَزِيرِ وَالْمَيْتَةِ سَوَاءٌ، فِي أَنْ كُلَّ ذَلِكَ خِلَافٌ لِحُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

فَصَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا أَرَادَ شَرْطَ الصَّدَاقِ الْجَانِزِ الَّذِي أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَهُوَ الَّذِي اسْتَحَلَّ بِهِ الْفَرْجَ لَا مَا سِوَاهُ.

وَأَمَّا تَعْلِيلُ ذَلِكَ كُلِّهِ بِطَلَاقٍ، أَوْ بَعْتٍ، أَوْ تَخِيرِهَا، أَوْ تَمْلِكُهَا أَمْرُهَا فَكُلُّ ذَلِكَ بَاطِلٌ لِمَا ذَكَرْنَا فِي 'كِتَابِ الْأَيْمَانِ' مِنْ كِتَابِنَا هَذَا مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ خَالِفًا فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ».

إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى حُكْمِهَا أَوْ حُكْمِهِ جَائِزٌ، فَإِنْ لَمْ يَتَّفَقَا.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالْأَوْزَاعِيُّ: فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا.

وَقَالَ مَالِكٌ: يَنْسَخُ قَبْلَ الدَّخُولِ وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا بَعْدَ الدَّخُولِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: هَذَا شَرْطٌ فَاسِدٌ، لِأَنَّهُ يَجْهَلُ، فَذَلِكَ يُمْكِنُ أَنْ تَحْتَكِمَ هِيَ بِجَمِيعِ مَا فِي الْعَالَمِ، وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَحْتَكِمَ هُوَ بِمَا شَاءَ، فَمَا كَانَ هَكَذَا فَهُوَ شَرْطٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَالنِّكَاحُ عَلَيْهِ بَاطِلٌ مَفْسُوخٌ.

فَأَمَّا إِنْ اشْتَرَطَا ذَلِكَ بَعْدَ عَقْدِ النِّكَاحِ فَالْعَقْدُ صَحِيحٌ، وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا، إِلَّا أَنْ يَتَرَضَّيَا بِأَقْلٍ أَوْ أَكْثَرٍ.

وَقَوْلُ مَالِكٍ يَنْسَخُ النِّكَاحُ إِنْ لَمْ يَتَّفَقَا: خَطَأٌ، لِأَنَّهُ فَسَخُ نِكَاحٍ صَحِيحٍ بِغَيْرِ أَمْرٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِذَلِكَ وَلَا مِنْ رَسُولِهِ ﷺ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ زَكْرِيَّا - هُوَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ - عَنْ حَمْدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ تَسْأَلُ طَلَاقَ أَخِيهَا أَنْ يَسْتَفْرِغَ صَفْحَتَهَا فَإِنَّمَا لَهَا مَا قَدَّرَ لَهَا» فَمَنْ اشْتَرَطَ مَا نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ شَرْطٌ بَاطِلٌ، وَإِنْ عَقَدَ عَلَيْهِ نِكَاحٌ فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا يَشْتَرِطَ لَهَا أَنْ لَا يَرْحَلَهَا فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ:

فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ سَعِيدٍ بِنِ مَنصُورٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي السَّخْنِيَّانِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْمُهَاجِرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ: أَنَّهُ شَهِدَ عِنْدَ عَمْرِو بْنِ لُحَيْمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَشَرَطَ لَهَا دَارَهَا، فَقَالَ لَهُ عَمْرٌ: لَهَا شَرْطُهَا، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ عِنْدَهُ: هَلَكْتَ الرَّجُلُ إِذْ لَا تَشَاءُ امْرَأَةً تَطْلُقُ زَوْجَهَا إِلَّا طَلَقَتْهُ، فَقَالَ عَمْرٌ: الْمُسْلِمُونَ عَلَى شَرْطِهِمْ عِنْدَ مَقَاطِعِ حَقُوقِهِمْ.

وَبِهِ إِلَى سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا سَفِيَّانُ - هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيُّ عَنْ أَبِي عِيْنَةَ: أَنَّ مَعَاوِيَةَ أُنْثِيَ فِي ذَلِكَ فَاسْتَشَارَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، فَقَالَ: لَهَا شَرْطُهَا.

وَهُوَ قَوْلُ الْقَاسِمِ بْنِ حَمْدٍ، وَسَلَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ.

وَرَوَى عَنْ شَرِيحٍ.

وَقَالَ آخَرُونَ يَبْطُلُ ذَلِكَ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ سَعِيدٍ بِنِ مَنصُورٍ أَخْبَرَنَا إِبْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْخَارِثِ عَنْ كَثِيرِ بْنِ فَرْقِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدٍ

يوم القيامة.

وقد ثبت على تحليلها بعد رسول الله ﷺ جماعة من السلف - رضي الله عنهم - منهم من الصحابة - رضي الله عنهم - أسماء بنت أبي بكر الصديق، وجابر بن عبد الله، وابن مسعود، وابن عباس، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمر بن حريش، وأبو سعيد الخدري، وسلمة، ومعبد ابنا أمية بن خلف.

ورواه جابر بن عبد الله عن جميع الصحابة مدة رسول الله ﷺ ومدة أبي بكر، وعمر إلى قرب آخر خلافة عمر.

واختلف في إباحتها عن ابن الزبير، وعن علي فيها توقف.

وعن عمر بن الخطاب أنه إنما أنكرها إذا لم يشهد عليها عدلان فقط، وإباحها بشهادة عدلين.

ومن التابعين: طاووس، وعطاء، وسعيد بن جبيرة، وسائر فقهاء مكة أمرها الله.

وقد نقصنا الآثار المذكورة في كتابنا الموسوم بـ: الإيصاف وصحّ تحريمها عن ابن عمر، وعن ابن أبي عمرة الأنصاري.

واختلف فيها: عن علي، وعمر، وابن عباس، وابن الزبير.

ومن قال بتحريمها وفسخ عقدها من المشايخين: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبو سليمان.

وقال زفر: يصح العقد ويبطل الشرط.

قال أبو محمد: لقد صحّ تحريم الشغار، والموهوبة، فأباحوها، وهي في التحريم أبين من النعّة ولكنهم لا يبالون بالتناقض. وتقتصر من الحجّة في تحريمها على خير ثابت - وهو:

ما روينا عن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ فذكر الحديث وفيه فقال: سمعت رسول الله ﷺ على المنبر يخطب ويقول: «من كان تزوّج امرأة إلى أجل فلا ينفقها ما سمي لها، ولا يسترجع مما أعطافا شيئاً، ويؤاقرها، فإن الله قد حرّمها عليكم إلى يوم القيامة».

قال أبو محمد: ما حرّم إلى يوم القيامة فقد أمنا نسخه.

وأما قول زفر ففاسد، لأن العقد لم يقع إلا على أجل مسمى. فمن أبطل هذا الشرط وأجاز العقد، فإنه ألزمهما عقداً لم يتعاقداه قط، ولا التزاماً قط، لأن كل ذي حس سليم يدري بلا شك أن العقد المعقود إلى أجل هو غير العقد الذي هو إلى غير أجل بلا شك. فمن الباطل إبطال عقدهما وعقدهما عقداً لم يتعاقداه، وهذا لا يجلي البتة إلا أن يأمرنا به الذي أمرنا بالصلاة

فصح أن من حلف بغير الله تعالى فليس حالفاً، ولا هي بيناً، وهو باطل ليس فيه إلا استغفار الله تعالى والتوبة فقط، ولما تذكره بعد هذا - إن شاء الله عز وجل - من أن تحجير الرجل امرأته، أو تخليكه إيّاها أمرها: كل ذلك باطل، لأن الله تعالى لم يوجب قط شيئاً من ذلك، ولا رسوله ﷺ.

وصحّ عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رذء» فكل ذلك باطل، ولا يكون للمرأة خيار في فراق زوجها أو البقاء معه إلا حيث جعله الله تعالى في المنة، ولا تملك المرأة أمر نفسها أبداً - فسقط كل ما ذكرنا، وبالله تعالى التوفيق.

ولا يجوز النكاح على أن يكون الصداق وصيفاً غير موصوف، أو خادماً غير موصوف، أو يتأ غير موصوف ولا محدود، وكل ذلك يبطل النكاح إن عقد عليه، لأنه مجهول لا يعرف ما هو، فلم يتفقا على صداق معروف، بل على ما لا أن تقول: قيمة كل ذلك ألف دينار، ويقول هو: بل عشرة دنانير، وإن تعاقدا ذلك بعد صحة النكاح، فالنكاح صحيح، والصداق فاسد، ويقضي لها بمهر مثلها إن لم يتراضيا على أقل أو أكثر:

روينا إجازة ذلك عن إبراهيم النخعي.

وصحّ عن ابن شبرمة أنه قال: من تزوّج على وصيف فإنه يقوم عربي وهندي، وحشي، وتجمع القيم ويقضي لها مثلها.

قال أبو حنيفة: لها في الوصيف الأبيض خسرون مثقالاً، فإن أعطاه وصيفاً يساوي خمسين ديناراً من ذهب لم يكن لها غيره، ولا يقضي عليه بتمام خمسين ديناراً من ذهب، ويقضي لها في البيت بأربعين ديناراً من ذهب وفي الخادم بأربعين ديناراً من ذهب.

قال أبو محمد: في هذين القولين عجب يخني إيرادهم عن تكلف الرذء عليه، لما فيهما من التحكّم البارد بالرائي الفاسد في دين الله تعالى.

وقال مالك، والشافعي: لها الوسط من ذلك.

قال علي: وهذا عجب آخر، وليت شعري كم هذا الوسط، ومن الوصاف ما يساوي خمسمائة دينار، ومنهم من لا يساوي عشرين ديناراً، فظهر فساد هذه الآراء - والحمد لله رب العالمين.

١٨٥٥ - مسألة: قال أبو محمد: ولا يجوز نكاح

المتع، وهو النكاح إلى أجل، وكان حلالاً على عهد رسول الله ﷺ ثم نسخها الله تعالى على لسان رسوله ﷺ نسخاً باتاً إلى

والزَّكَوَّةُ والصَّوْمُ والحُجُّ، لا أحدَ دونَه، وباللهُ تعالى التَّوفيقُ.

وهكذا في كلِّ شيءٍ.

روينا من طريق مالك بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين عن رسول الله ﷺ قال: «مَا حَرَّمَهُ الْوِلَادَةُ حَرَّمَهُ الرِّضَاعُ».

١٨٥٨ - مسألة: ولا يحلُّ الجمعُ في استباحةِ الوطءِ بينَ الأختينِ من ولادةٍ أو من رضاعٍ كما ذكرنا لا بزواجٍ ولا بملكٍ يمينٍ، ولا إحداهما بزواجٍ والأخرى بملكٍ يمينٍ، ولا بينَ العمَّةِ وبنتِ أخيها، ولا بينَ الحالَةِ وبنتِ أختها، كما قلنا في الأختينِ سواءٍ سواءٍ. فمن اجتمعَ في ملكه أختانِ، أو عمَّةٌ وبنتُ أخيها، أو خالَةٌ وبنتُ أختها، فهذا جميعاً عليه حرامٌ، حتَّى يخرجَ إحداهما عن ملكه بموتٍ أو بيعٍ أو هبةٍ أو غير ذلك من الوجوه، أو حتَّى تزوجَ، إحداهما بأيِّ هذه الوجوه كان: حلٌّ له وطءُ الباقيةِ.

فإن رجعتُ إلى ملكه الأخرى رجعتُ حراماً كما كانت، وبقيت الأولى حلالاً كما كانت، فإن أخرجها عن ملكه أو زوجها أو ماتت: حلَّتْ له أيُّ كانت حراماً عليه.

وكذلك إن ماتت الزَّوجةُ أو طلقها ثلاثاً، أو قبل الدَّخُولِ: حلَّ له زواجُ الأخرى.

وكذلك إن طلقها طلاقاً رجعياً تشبَّت عدتها منه.

برهان ذلك: قولُ الله عزَّ وجل: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾.

قال أبو محمد: معناه أنه تعالى غفرَ لهم ما قد سلفَ من ذلك، لأنَّه تعالى أبقاهم عليه.

قال علي: لم يَنْتَهَ النَّاسُ في تحريمِ الجمعِ بينَ الأختينِ بالزَّواجِ، واختلفوا في الجمعِ بينهما بملكِ اليمينِ، فطائفةٌ أحلتها، وطائفةٌ توقفت في ذلك. وطائفةٌ قالت: يطأُ أيُّهما شاء، فإذا وطئها حرمت عليه الأخرى.

فصح عن ابن عباسٍ، وعكرمة:

ما رويَناه من طريق عبد الرزاقٍ أخبرنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار، أن عكرمة مولى ابن عباسٍ كان لا يرى بأساً أن يجمعَ بينَ أختينِ، والمرأَةِ وابنتها - يعني بملكِ اليمينِ. وأخبره عكرمة أن ابنَ عباسٍ كان يقول: لا تحرِّمُهُنَّ عليك قرابةٌ بينَهُنَّ، إنما يحرمُهُنَّ عليك القرابةُ بينَكَ وبينَهُنَّ.

قال عمرو بن دينار: وكان ابنُ عباسٍ يعجبُ من قول علي: حَرَّمَهُمَا آيَةٌ وَأَحَلَّتْهُمَا آيَةٌ، ويقول: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ هي مرسلَةٌ.

١٨٥٦ - مسألة: ولا يحلُّ نكاحُ الأمِّ، ولا الجدَّةِ من قبلِ الأبِّ، أو من قبلِ الأمِّ، وإن بعدتا. ولا البنتُ، ولا بنتُ من قبلِ البنتِ، أو من قبلِ الابنِ وإن سفلتا. ولا نكاحُ الأختِ كيف كانت، ولا نكاحُ بنتِ أخٍ، أو بنتِ أختٍ، وإن سفلتا. ولا نكاحُ العمَّةِ والخالَةِ وإن بعدتا. ولا نكاحُ أمِّ الزَّوْجِ، ولا جدَّتِها، وإن بعدت. ولا أمُّ الأمِّ التي حلَّ له وطؤها، ولا نكاحُ جدَّتِها وإن بعدت.

قال أبو محمد:

قال الله عزَّ وجل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخُواتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ إلى قوله تعالى ﴿وَأُمَّهَاتُ بَنَاتِكُمْ﴾.

قال علي: والجدَّةُ كيف كانت أمِّ أبي، أو أمِّ جدٍّ، أو أمِّ جدٍّ، أو أمِّ أمٍّ جدٍّ، أو جدَّةُ أمٍّ، أو أمُّ أمٍّ. كلُّ هؤلاء أمٌّ.

قال تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَ آبَاؤُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ﴾ والأختُ تكونُ شقيقةً، وتكونُ لأبٍ، وتكونُ لأمٍّ. وبنتُ البنتِ، وبنتُ الابنِ، وبنتُ ابنِ البنتِ، وبنتُ بنتِ الابنِ.

وهكذا كيف كانت، كلُّ هؤلاء بنتٌ.

قال عزَّ وجل: ﴿وَمَا يَنْبِئُكُمْ﴾ ﴿وَقَالَ الْمَلَكُ فِي الْبَيْتِ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ﴾.

وبنتُ بنتِ الأخ، وبنتُ ابنِ الأخ، كلُّهُنَّ بناتُ أخٍ. وبنتُ بنتِ الأختِ، وبنتُ ابنِ الأختِ، كلُّ هؤلاء بنتُ أختٍ. وأختُ الجدِّ من الأبِّ، وأختُ جدِّ الجدِّ من الأبِّ، كلُّهُنَّ عمَّةٌ. وأختُ الجدِّ من الأمِّ، وأختُ الجدَّةِ من قبلِ الأبِّ والأمِّ، كلُّهُنَّ خالَةٌ. والزَّوجةُ، والأمُّ التي حلَّ وطؤها للرجلِ، كلُّهُنَّ من نسائِهِ.

وكلُّ هذا لا خلاف فيه بينَ أهلٍ من المسلمين، إلا الأُمَّةُ وابنتها بملكِ اليمينِ فإن قوماً أحلَّوها.

١٨٥٧ - مسألة: وكلُّ ما حرَّم من الأنسابِ، والحرِّمُ الذي ذكرنا فإنه يحرمُ بالرضاعِ، كالمرأَةِ التي ترضعُ الرَّجُلَ فهي أُمُّهُ، وأُمُّها جدَّتُها، وجدَّتها من قبلِ أبيها وأُمُّها كلُّهُنَّ أمٌّ لهُ. وكلُّ من أرضعته فهو أخواته وإخواتُهُ.

ومن تناسلَ منهم فهو بناتُ إخوته وبناتُ أخواتِهِ. وعمَّاتُ التي أرضعته وخالاتُها خالاتُها كما ذكرنا. وعمَّاتُ أبيه من الرِّضَاعَةِ عمَّاتُهُ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا يَقُولُ أَبُو سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابُنَا.

وَقَالَ أَبُو حَمْدٍ: فَهَذَا قَوْلٌ مِنْ أَحْلَاهُمَا، وَقَوْلُ عَلِيٍّ فِي التَّوَقُّفِ.

وَصَحَّ عَنْ عُمَرَ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانٌ - هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ - عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ أُمِّ وَابْتِهَاءِ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَحَبُّ أَنْ يُمَيِّزَهُمَا جَمِيعًا.

وَقَالَ ابْنُ عَتَبَةَ: فَوَدِدْتُ أَنْ عُمَرَ كَانَ أَشَدَّ فِي ذَلِكَ مِمَّا هُوَ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَتَبَةَ أَدْرَكَ عُمَرَ - وَجَاءَ أَيْضًا عَنْ عُثْمَانَ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي قِصَّةُ بَنِي ذُوَيْبٍ أَنَّ نَارًا الْأَسْلَمِيَّ اسْتَفْتَى عُثْمَانَ فِي امْرَأَةٍ وَأَخْتِهَا مَلَكَ الْيَمِينِ، فَقَالَ عُثْمَانُ: أَحْلَاهُمَا آيَةً وَحَرَّمْتُهُمَا آيَةً أُخْرَى، وَلَمْ أَكُنْ لِأَفْعَلْ ذَلِكَ.

وَرَوَيْنَا التَّوَقُّفَ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ الْحَنَفِيَّةِ عَنِ الْأَخْتَيْنِ الْمَمْلُوكَتَيْنِ، فَقَالَ: حَرَّمْتُهُمَا آيَةً وَأَحْلَاهُمَا آيَةً. وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ - قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ الَّذِي:

قُلْنَا بِهِ: فَكَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّهُ يَطْوُهَا سَيِّدُهَا ثُمَّ يَرِيدُ أَنْ يَطَّأَ أَخْتَهَا.

قَالَ: لَا، حَتَّى يَخْرُجَهَا عَنْ مَلِكِهِ.

وَقَالَ سَفْيَانٌ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ: إِنَّهُمْ قَالُوا: إِذَا زَوَّجَهَا فَلَا بَأْسَ بِأَخْتِهَا - وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَكْرَهُ ذَلِكَ وَإِنْ زَوَّجَهَا.

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَسَوْنَ اللَّهُ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحَشَنِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غَدَلَرُ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ مَقْسَمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: إِنَّ ابْنَ عَامِرٍ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ الْمَمْلُوكَتَيْنِ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَا يَقْرَبُ وَاحِدَةً مِنْهُمَا.

وَهَذَا إِلَى الْمَغِيرَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ مَمْلُوكَتَانِ أَحْتَانِ فَلَا يَغْسِيهُنَّ وَاحِدَةً مِنْهُمَا حَتَّى يَخْرُجَ الْأُخْرَى عَنْ مَلِكِهِ.

قَالَ شُعْبَةُ: وَقَالَ الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ، وَحَدَّثَ بَنِي أَبِي سَلِيمَانَ: مِنْ عِنْدِهِ أَحْتَانِ مَمْلُوكَتَانِ لَا يَطَّأُ وَاحِدَةً مِنْهُمَا، وَلَا يَقْرَبُهَا حَتَّى يَخْرُجَ إِحْدَاهُمَا عَنْ مَلِكِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ السَّخْنَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ أَمْرِ لَهْ قَدْ كَثُرَتْ وَكَانَ يَطْوُهَا وَلَهَا ابْنَةٌ، أَجَلَ لَهْ أَنْ يَغْسِيَهَا؟ فَقَالَتْ لَهْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ: إِنَّهَا عَنْهَا وَمَنْ أَطَاعَنِي.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ قُلْتُ لِسَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ: حَدَّثَكَ مَطْرُوفٌ عَنْ أَبِي الْجُهْمِ عَنْ أَبِي الْأَخْضَرِ عَنْ عُمَارٍ، قَالَ: يَحْرِمُ مِنَ الْإِمَاءِ مَا يَحْرِمُ مِنَ الْحَرَائِرِ إِلَّا الْعِدَّةَ قَالَ سَفْيَانُ: نَعَمْ. وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا عَنْ عَلِيٍّ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: أَمَّا مَنْ تَوَقَّفَ فَلَمْ يَلِغْ لَهُ الْبَيَانُ فَحَكَمَهُ التَّوَقُّفَ، وَأَمَّا مَنْ أَحْلَاهُمَا، فَإِنَّهُ غَلَبَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾ فَخَصَّ مَلَكَ الْيَمِينِ مِنْ هَذَا النَّهْيِ.

وَكَذَلِكَ فَعَلُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْتَهَاتِ بِسَائِكُمْ﴾.

وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ غَيْرُ هَذَا: فَظَنَرْنَا فِي ذَلِكَ فَوَجَدْنَا النَّصَّيْنِ لَا بَدْءَ مِنْ تَغْلِيغٍ أَحَدُهُمَا عَلَى الْأُخْرَى بَأَنْ يَسْتَنِي مَعَهُ:

إِمَّا كَمَا قَالَ مَنْ ذَكَرْنَا فَيَكُونُ مَعْنَاهُ: وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ، وَأَنْتَهَاتِ نَسَائِكُمْ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ.

وَأَمَّا كَمَا قُلْنَا نَحْنُ فَيَكُونُ مَعْنَاهُ: إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِلَّا أَنْ تَكُونَا اخْتِنًا، أَوْ أُمَّ امْرَأَةٍ حَلَّتْ لَكُمْ، أَوْ عَمَةً وَبَنَتْ أَخِيهَا، أَوْ خَالََةً وَبَنَتْ أَخْتَهَا، فَإِذَا لَا بَدْءَ مِنْ أَحَدٍ الْاِسْتِنَاءِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوَّلُ مِنَ الْأُخْرَى إِلَّا بِبِرْهَانٍ ضَرُورِيِّ، وَأَمَّا بِالذَّعْوَى فَلَا، فَظَلَمْنَا، هَلْ لِلْمَغْلَبَيْنِ الْمُسْتَنَيْنِ مَلَكَ الْيَمِينِ مِنْ تَحْرِيمِ: الْأَخْتَيْنِ، وَالْأُمِّ وَابْتِهَاءِ، وَالْعَمَةِ وَبَنَاتِ أَخِيهَا، وَالْخَالَاتِ وَبَنَاتِ أَخْتِهَا بِرْهَانٌ، فَلَمْ نَجِدْهُ أَصْلًا، إِلَّا أَنْ يَعْضَهُمْ قَالَ: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَنْهَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ فِي الْوُطْءِ: لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْكِنٍ، وَمَحَالٌ أَنْ يُخَاطَبَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْمَحَالِّ، أَوْ أَنْ يَنْهَاهَا عَنِ الْمَحَالِّ.

فَصَحَّ أَنَّهُ تَعَالَى إِذَا نَهَانَا عَنْ مَعْنَى يُمْكِنُ جَمْعُهُمَا فِيهِ، وَلَيْسَ إِلَّا الزَّوْجُ الْأَنْثِيُّ لِأَنَّ جَمْعَهُمَا فِي مَلَكَ الْيَمِينِ جَائِزٌ حَلَالٌ بِلَا خِلَافٍ، فَقُلْنَا: صَدَقَتْ أَنَّهُ تَعَالَى يَنْهَاهَا عَنِ الْمَحَالِّ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي الْوُطْءِ، وَخَطَأْتُمْ فِي تَحْصِيصِكُمْ بَيْنَهُمَا الزَّوْجَ قَسْطًا، لِأَنَّهُ تَحْصِيصٌ لَفَافٍ بِلَا بَرْهَانٍ، بَلْ نَهَانَا عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا بِالزَّوْجِ، وَبِاسْتِحْلَالِ وَطْءِ إِبْنَتَيْهَا شَاءَ، وَبِالتَّلَذُّذِ مِنْهُمَا مَعًا، فَهَذَا مُمْكِنٌ.

فَهَلَمَّا دَلِيلًا عَلَى تَحْصِيصِكُمُ الزَّوْجَ دُونَ مَا ذَكَرْنَا، فَلَمْ

قوله، لأنهم يباحون له وطء إبهما شاء، وهذا يقتضي تحليلهما جميعاً، لا تحريم إحداهما؛ لأنّه من المحال تغيير أحدٍ في حرام وحلال، إلا أن يأتي نصّ قرآنٍ أو سنّةٌ بذلك، فيوقف عنده، وأمّا بالرأْيِ الفاسدِ فلا.

فصل قولنا يفتياً وبطل ما سواه - والحمد لله رب العالمين. والخبر المشهور من طريق أبي هريرة إلى النبي ﷺ في أن «لا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتَيْهَا، وَالْمَرْأَةِ وَخَالَتَيْهَا»، وعلى هذا جمهور الناس، إلا عثمان البتيّ فإنه أباحه:

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا مجاهد بن موسى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة «نهى رسول الله ﷺ أن تتكح المرأة على عمّتها أو على خالّتها».

قال أحمد بن شعيب: وأخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك بن مالك عن أبي هريرة «نهى رسول الله ﷺ أن يجمع بين المرأة وعمّتها، والمرأة وخالّتها».

١٨٥٩- مسألة: وجائز للأخ أن يتزوج امرأة أخيه التي مات أخوه عنها، أو طلقها بعد انقضاء عدتها، أو إثر طلاق الأخ لها إن لم يكن وطنها.

وكذلك للعم وللخال أن يتزوج إبهما كان: امرأة مات عنها ابن الأخ أو ابن الأخت، أو طلقها بعد تمام العدّة، أو إثر طلاق لم يكن قبله وطء.

وكذلك لابن الأخ، وابن الأخت أن يتزوجا امرأة العم، أو الخال بعد موتها أو طلاقها بعد العدّة، أو إثر طلاق لم يكن قبله وطء.

هذا لا نصّ في تحريمه، وكلّ ما لم يفصل لنا تحريمه فهو حلال.

قال عز وجل: «وَأَخْلُكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ» بعد ذكره تعالى ما حرّم علينا من النساء، وبالله تعالى التوفيق.

١٨٦٠- مسألة: ولا يجوز للولد زواج امرأة أبيه، ولا من وطنها بملك اليمين أبوه وحلّت له، ولا يحلّ له وطؤها، أو التلذذ منها بزواج أو بملك عين، وله غلّكها، إلا أنها لا تحلّ له أصلاً.

وكذلك لا يحلّ للرجل زواج امرأة ولا وطؤها بملك اليمين إذا كانت المرأة من حلّ لولده وطؤها أو التلذذ منها بزواج

نجده عندهم أصلاً، فلزمنا أن تأتي برهانٍ على صحّة استثنائنا وإلا فهي دعوى ودعوى.

فوجدنا قول الله عز وجل: «إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» لا خلاف بين أحد من الأمّة كلّها - قطعاً متيقناً في أنّه ليس على عمرو. بل كلّهم يجمع قطعاً على أنّه خصوص، لأنّه لا خلاف ولا شك في أن الغلام من ملك اليمين، وهو حرام لا يحلّ. وأن الأم من الرضاة من ملك اليمين، والأخت من الرضاة من ملك اليمين، وكلتاهما متفق على تحريمهما، أو الأمّة يملكها الرجل قد تزوّجها أبوه ووطنها، ولولّد له منها: حرام على الابن. ثم نظرنا في قوله تعالى: «وَأَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ».

«وَأَهْمَاتُ بِنَاتِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ بِنَاتِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ».

«وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ».

لم يأت نصّ ولا إجماع على أنّه خصوص حاشا زواج الكتابيات فقط، فلا يحلّ تخصيص نصّ لا برهان على تخصيصه، وإذ لا بدّ من تخصيص ما هذه صفتها، أو تخصيص نصّ آخر لا خلاف في أنّه خصوص، فتخصيص المخصوص هو الذي لا يجوز غيره. وبهذه الحجة احتجّ ابن مسعود في هذه المسألة:

كما روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم أخبرنا سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين أنّه سمع عبد الله بن عتبة بن مسعود يقول: لم يزالوا بعبد الله بن مسعود حتّى أغضبوه - يعني في الأخنتين بملك اليمين - فقال ابن مسعود: إن حلك مما ملكت يمينك، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: وأمّا من أباح له أن يطأ أيّ الأخنتين المملوكتين له شاء، ويحتلّ حرّم عليه التي لم يطأ، فقول في غاية الفساد، لأنّه لا يخلو قائل هذا القول من أن يقول: إبهما قبل أن يطأ إحداهما حرام جميعاً - فهذا قولنا، أو إبهما جميعاً حيثلو حلال، فهذا قول ابن عباس، وعكرمة، ومن وافقهما وكلا القولين خلاف قول هذا القائل، أو يقول: إن إحداهما غير عنها حلال له والأخرى حرام، فهذا باطل قطعاً لوجهين.

أحدهما - قول الله عز وجل: «قَدْ بَيَّنَّ الرُّشْدَ مِنَ الْغَيِّ» فمحال أن يحرّم الله تعالى علينا ما لم يبيّه لنا.

وكذلك قوله تعالى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ» فلا شك في أن ما حرّم الله تعالى علينا قد فصله لنا - وهم يقولون: إن إحداهما حرام لم يفصل لنا تحريمها.

والوجه الثاني - إن هذا التفسير أيضاً باطل على مقتضى

وهو قول ابن أبي ليلى، والثَّاقِفي، وأصحابه.

وقالت طائفة: يحرمها على الولد والوالد النِّظر:

كما روينا من طريق سعيدي بن منصور أخبرنا أبو شهاب عن يحيى بن سعيدي - هو الأنصاري - عن القاسم بن محمد عن عبد الله بن ربيعة أن أباه ربيعة - وكان بديراً - أوصى بجارية له أن لا يقربها بنوه وقال: لم أصب منها شيئاً إلا أني نظرتُ منظراً أكره أن ينظروه منها..

قال أبو محمد: هذا وهم من أبي شهاب، إنما هو عبد الله بن عامر بن ربيعة ذلك:

رويناه من طرق شتى: منها - من طريق سعيدي بن منصور أخبرنا سفيان - هو ابن عيينة - عن يحيى بن سعيدي الأنصاري عن القاسم بن محمد عن عبد الله، وعبد الرحمن - ابني عامر بن ربيعة - وكان أبوهما بديراً - أنه أوصى بجارية له أن لا يبيعوها ولا يقربوها كأنه أطلع منها مطلقاً كره أن يطلعوا منها على مثل ما أطلع. وذهبت طائفة - إلى أن اللبس شهوة، أو النِّظر إلى فرجها شهوة يحرمها:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال: إذا قبل الرجل المرأة من شهوة أو مس أو نظر إلى فرجها لم تحل لأبيه، ولا لابنه

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن طاووس عن أبيه قال: إذا نظر الرجل إلى فرج امرأة من شهوة لم تحل لأبيه، ولا لابنه.

ويهذا يقول أبو حنيفة.

وقال مالك: إذا نظر إلى شيء من محاسنها لشهوة حرمت في الأبدي على الولد، كالساق، والشعر، والصدر، وغير ذلك.

وقال سفيان: إذا نظر إلى فرجها حرمت على ولدو.

وقال طائفة: مثل قولنا:

كما روينا من طريق أبي عبيد أخبرنا أبو اليمان عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم عن مكحول قال: أيهما ملك عقدها فقد حرمت على الآخر - يعني الأب والابن.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب أن ابن شهاب الزهري قال: إذا ملك الرجل عقدة المرأة حرمت على أبيه وابنه.

قال أبو محمد: من ملك الرِّبة فقد ملك العقدة. ونا محمد

أو يملك بمن أصلا. والجذ في كل ما ذكرنا - وإن علا من قبل الأب أو الأم - كالأب ولا فرق. وابن الابن وابن الابنة - وإن سفلا - كالابن في كل ما ذكرنا ولا فرق.

قال أبو محمد: أمّا من عقد فيها الرجل زواجا فلا خلاف في تحريمها في الأبدي على أبيه وأجداده، وعلى بنه وعلى من تناسل من بنه وبناته أبداً.

وأما من حلت للرجل بملك اليمين، فإن وطئها فلا تعلم خلافاً في تحريمه على من ولد، وعلى من ولده - وفيما لم يطأها خلافاً نذكر منه - إن شاء الله عز وجل - ما تيسر لنا ذكره من ذلك: ذكرت طائفة أنها تحرم على ولده وآبائه بتجريد لها فقط:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول قال: جرّة عمر بن الخطاب جارية فنظر إليها ثم نهى بعض ولده أن يقربها.

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا الحجاج بن أوطاة عن مكحول: أن عمر اشترى جارية فجردها ونظر إليها فقال له ابنه: اعطنيها، فقال: إنها لا تحل لك، إنما يحرمها عليك النِّظر والتجريد.

ومن طريق سعيدي بن منصور أخبرنا فضيل عن هشام - هو ابن حسان - عن الحسن البصري قال: إن جردتها الأب حرمها على الابن، وإن جردتها الابن حرمها على الأب.

قال أبو محمد: هذا صحيح عن الحسن، ولا يصح عن عمر، لأنه من طريق مكحول - وهو منقطع.

وقالت طائفة: لا يحرمها إلا اللبس والنِّظر:

كما روينا من طريق سعيدي بن منصور عن فضيل عن هشام عن ابن سيرين أن مسروقاً قال في مرضه الذي مات فيه: إن جاريي هذه لم يحرمها عليكم إلا اللبس والنِّظر.

قال سعيدي: وأخبرنا أبو عوانة عن إبراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه أن مسروقاً قال عند موته عن جارية له: لم أصب منها إلا ما حرمها على ولدي اللبس والنِّظر.

ومن طريق سعيدي بن منصور أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: يحرم الوالد على ولدو، والولد على والده أن يقبلها أو يضع يده على فرجها، أو فرجه على فرجها أو يباشرها.

ومن طريق سعيدي بن منصور أخبرنا جرير عن المغيرة عن إبراهيم قال: كانوا يرون أن القبله واللمس يحرم: الأم والبنات.

بِهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ، فَلَمْ يَحْرَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الرَّبِيبَةَ بِنْتَ الزَّوْجِ وَالْأُمَّةَ إِلَّا بِالْإِدْخَالِ بِهَا، وَأَنْ تَكُونَ هِيَ فِي حَجَرِهِ، فَلَا تَحْرَمُ إِلَّا بِالْأَمْرِينِ مَعًا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَا حَرَّمَ مِنَ النِّسَاءِ: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾. ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

وكونها في حجره ينقسم قسمين.

أحدهما: سكنها معه في منزله، وكونه كافلا لها..

والثاني: نظره إلى أمورها نحو الولاية لا بمعنى الوكالة، فكل واحد من هذين الوجهين يقع به عليها كونها في حجره.

وَأَمَّا أَهْمُا فَيَحْرَمُهَا عَلَيْهِ بِالْعَقْدِ جَمْلَةً: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَهْمَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ فَاجْلِهَا عَزَّ وَجَلَّ فَلَا يَجُوزُ تَحْصِيصُهَا. وَفِي كُلِّ ذَلِكَ اخْتِلَافٌ قَدِيمٌ وَحَدِيثٌ: ذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّ الْأُمَّ لَا تَحْرَمُ إِلَّا بِالْإِدْخَالِ بِالْإِنْتِزَاعِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ خَلَّاسٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ سَأَلَ فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَهْمَاتُهَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: هُمَا بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ يَجْرِي مَجْرَى وَاحِدَةٍ إِنْ طَلَّقَ الْإِنْتِزَاعَ قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا تَزَوَّجَ أَهْمَاتُهَا، وَإِنْ تَزَوَّجَ أَهْمَاتُهَا طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا: تَزَوَّجَ ابْتِهَا، وَهَذَا صَحِيحٌ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أَنَسٍ الْعَدَنِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حُمَيْدٍ السَّرْحَسِيُّ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَرِيمٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ بْنُ هِجْلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ سَمْعَانَ بْنِ الْفَضْلِ - هُوَ قَاضِي صَنْعَاءَ - قَالَ: قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: الرَّبِيبَةُ، وَالْأُمَّ سَوَاءٌ لَا بَأْسَ بِهِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِالْمَرْأَةِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ حَفْصٍ - هُوَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ - عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ عَوَمَرٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ مَنَاءَ مِنْ كَثَانَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ انْكَحَهُ أَبُوهُ امْرَأَةً بِالطَّلَاقِ، قَالَ فَلَمْ أَسْأَلْهُ حَتَّى تَوَفَّى عَمِّي عَنْ أَهْمَاتِهَا - وَأَهْمَاتُهَا ذَاتُ مَالٍ كَثِيرٍ - فَقَالَ لِي أَبِي: هَلْ لَكَ فِي أَهْمَاتِهَا؟

قَالَ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَأَخْبَرَنِي الْحَبَرُ، فَقَالَ: انْكَحَ أَهْمَاتُهَا - وَذَكَرَ بَاقِي الْحَبَرِ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي عَنْ عَبْدِ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرُوةٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ يَقَالُ لَهُ: ابْنُ الْأَجْدَعِ تَزَوَّجَ جَارِيَةً شَابَةً فَهَلَكْتَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَخُطِبَ أَهْمَاتُهَا؟ فَقَالَتْ لَهُ: نَعَمْ، إِنْ كُنْتُ أَحِلُّ لَكَ، فَجَاءَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَنْهُمْ مَنْ أَرَخَصَ لَهُ - وَذَكَرَ بَاقِي الْحَبَرِ.

بْنِ سَعْدٍ بِنِ تَابِتٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْبَصِيرِ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُشَنِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَارِبِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ لَيْثَ بْنَ أَبِي سَلِيمٍ يَقُولُ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةَ قَالَ: مَنْ مَلَكَ جَارِيَةً مَلَكَهَا أَبُوهُ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ لَهُ فَرَجُهَا.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يَحْرُمُهَا عَلَى الْوَلَدِ إِلَّا الْوَطْءُ فَقَطُّ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَتَنَادَتْ، قَالَا جَمْعًا: لَا يَحْرُمُهَا عَلَيْهِمُ إِلَّا الْوَطْءُ - يَعْنِيَانِ إِمَامَةَ الْإِيمَانِ عَلَى الْإِبْنَانِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا مَنْ حَرَّمَهَا بِالسُّنَنِ لِلشَّهْوَةِ دُونَ مَا دُونَ ذَلِكَ، أَوْ بِالنَّظَرِ إِلَى الْفَرْجِ خَاصَّةً دُونَ مَا دُونَ ذَلِكَ، أَوْ بِالنَّظَرِ إِلَى عَاسِنَتِهَا لِلشَّهْوَةِ دُونَ مَا عَدَا ذَلِكَ، فَاتَّقُوا لَا دَلِيلَ عَلَى صِحَّةِ شَيْءٍ مِنْهَا، إِنَّمَا هِيَ آرَاءُ جَرْدَةٍ لَا يُوَدِّعُهَا قَرَأَنٌ، وَلَا سَنَةٌ، وَلَا رَوَاةٌ سَاطِفَةٌ، وَلَا قِيَاسٌ.

وَأَمَّا صَحَّةُ قَوْلِنَا: فَلِلْخَبَرِ الَّذِي حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بِنِ قَاسِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَدِّي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الرَّقْمِيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْبَرَاءِ عَنْ أَبِيهِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «لَقِيتُ عَمِّي وَعَمَّتَهُ رَابِعَةً، فَقُلْتُ: أَيْنَ تَرِيدُ؟ قَالَ: يَغْتَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَهُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْأُمَّةُ الْخَلَالُ لِلرَّجُلِ امْرَأَةً لَهُ وَطْنَهَا أَوْ لَمْ يَطْهَأْ، نَظَرَ إِلَيْهَا، أَوْ لَمْ يَنْظُرْ إِلَيْهَا.

وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ وَالْحَلَائِلُ جَمْعُ حَلِيلَةٍ، وَالْحَلِيلَةُ فَعِيلَةٌ مِنَ الْحَلَالِ، فَكُلُّ امْرَأَةٍ حَلَّتْ لِرَجُلٍ فِيهَا حَلِيلَةٌ لَهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٨٦١- مسألة: وأما من تزوج امرأة ولها ابنة أو

ملكها ولها ابنة، فإن كانت الابنة في حجره ودخل بالأُم مع ذلك وطئ أو لم يطأ، لكن خلا بها بالتلذذ: لم تحل له ابتها أبدًا، فإن دخل بالأُم ولم تكن الابنة في حجره، أو كانت الابنة في حجره ولم يدخل بالأُم، فزواج الابنة له حلال.

وأما من تزوج امرأة لها أم أو ملك أمه تحل له ولها أم فالأم حرام عليه بذلك أبد الأبدي - وطئ في كل ذلك الابنة أو لم يطأها.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَرَبَائِكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ

حُجُورِكُمْ» نعت للزَّانِبِ لا يمكنُ غيرُ ذلك البتَّة. وقوله تعالى: ﴿مِنْ نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ مِنْ صِلَةٍ الزَّانِبِ لا يَبْرُؤُ غيرُ ذلك البتَّة، إذ لو كان راجعاً إلى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا هُنَّ فَبُذِلْنَ لَكَ» لكان موضعهُنَّ نساءكم من نساءكم اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ - وهذا حالٌ في الكلام.

فَصَحَّ أنَّ الاستثناءَ في 'الزَّانِبِ' خاصةً، وامتنع أن يكون راجعاً إلى 'أَمَّا هُنَّ' وبالله تعال التوفيق. واختلَفوا أيضاً في 'الرَّيْبَةِ'.

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إذا دخلَ بأمها فقد حرمت البنتُ عليه سواء كانت في حجره أو لم تكن: **رَوَيْنَا** عن جابر بن عبد الله أنَّ مانتَ قبلَ أنْ يمسَّها نكحَ ابنتها إن شاء.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عن قتادة عن الحسن أنَّ عمرانَ بنَ الحصينِ سئلَ عن رجلٍ تزوجَ امرأةً فطلقَهَا قبلَ أنْ يدخلَ بها، فقالَ عمرانُ: لا تحلُّ له أمُّها - دخلَ بها أو لم يدخلَ بها - فإنَّ طَلَّقَ الأمَّ قبلَ أنْ يدخلَ بها تزوجَ ابنتها - **وَبِهِ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ.**

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ بمثل قولنا:

كَمَا رَوَيْنَا من طريقِ عبدِ الرَّزَّاقِ عن ابنِ جريجٍ أخبرني إبراهيمُ بنُ عبيدٍ بنِ رفاعَةَ أخبرني مالكُ بنُ أوسٍ بنِ الخُدثانِ النَّصْرِيُّ قالَ: كانَ عِنْدِي امرأةٌ قَدْ وَلِدْتُ لِي فَتَوَفَّيْتُ، فَوَجَدْتُ عَلَيْهَا، فَلَقِيتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ لِي: مَا لَكَ؟ قُلْتُ: تَوَفَّيْتُ الْمَرْأَةَ، قَالَ: لَهَا ابْنَةٌ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: كَانَتْ فِي حَجْرِكَ؟ قُلْتُ: لَا، هِيَ فِي الطَّافِيقِ، قَالَ: فَانْكحُهَا؟ قُلْتُ: وَأَيْنَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ قَالَ: إِنَّمَا لَمْ تَكُنْ فِي حَجْرِكَ وَإِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ فِي حَجْرِكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدٍ أخبرنا حجاجُ - هو ابنُ محمدٍ - عن ابنِ جريجٍ، قالَ: أخبرني إبراهيمُ بنُ ميسرةَ، أنَّ رجلاً من بني سَوَّادٍ يَقَالُ لَهُ: عَيْدُ اللَّهِ بنُ مَعْبُدٍ - أثنى عليه خيراً - أخبره أنَّ أباه أوجده نكحَ امرأةً ذاتَ وَلَدٍ من غيرِهِ، فاصطحبها ما شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ نَكَحَ امرأةً شَابِغَةً، فَقَالَ لَهُ أَحَدُ بَنِي الْأَوَّلَى: قَدْ نَكَحْتَ عَلَيَّ أُمًّا وَكَبِرْتَ فَاسْتَغْنَيْتُ عَنْهَا بِأَمْرَائِ شَابِغَةٍ فَطَلَّقَهَا، قَالَ: لَا وَاللَّهِ إِلَّا أَنْ تَكْنَحِي ابْنَتَكَ قَالَ: فَطَلَّقَهَا وَانْكحَ ابْنَتَهُ، وَلَمْ تَكُنْ فِي حَجْرِهِ وَلَا أَبُوهَا ابْنُ الْعَجُوزِ الْمَطْلُوقَةِ، قَالَ: فَجِئْتُ سَفِيانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَقُلْتُ لَهُ: اسْتَفْتِ لِي عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لَتَجِيءَ مَعِيَ، فَادْخُلْنِي عَلَى عَمْرَةَ، فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ الْحَقِيرَةَ، فَقَالَ عَمْرُ: لَا بَأْسَ

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عن سَفِيانِ الثَّوْرِيِّ عن أَبِي فَرُوءَةَ عن أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ عن ابنِ مَسْعُودٍ: أنَّ رجلاً من بني شَمَخٍ بنِ فَرَّازَةَ تَزَوَّجَ امرأةً ثُمَّ رَأَى أَمَّهَا فَأَعْجَبَتْهُ فَاسْتَفْتَى ابْنَ مَسْعُودٍ فَأَقْنَاهُ أَنْ يَفَارِقَهَا ثُمَّ يَتَزَوَّجُ أَمَّهَا فَتَزَوَّجَهَا وَوَلَدَتْ لَهُ أَوْلَادًا - وَذَكَرَ بَاقِي الْخَبَرِ عَلَى مَا نَوَّهَهُ بَعْدَ هَذَا - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَبِهِ يَقُولُ جَمَادٌ وَغَيْرُهُ.

وَطَائِفَةٌ قَالَتْ بِإِبَاحَةِ نِكَاحِ أُمِّ الزَّوْجَةِ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا إِذَا طَلَّقَ الْإِبْنَةَ وَلَمْ يَحِمْهَا مِنْ مَانَتْ:

كَمَا رَوَيْنَا من طريقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ فِي رَجُلٍ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَارَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَّهَا.

قَالَ: إِنَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا تَزَوَّجَ أَمَّهَا، وَإِنْ مَانَتْ لَمْ يَتَزَوَّجَ أَمَّهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: إِنَّ طَلَّقَ الْإِبْنَةَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا تَزَوَّجَ أَمَّهَا، وَإِنْ مَانَتْ لَمْ يَتَزَوَّجَ أَمَّهَا. وَطَائِفَةٌ فَرَّقَتْ بَيْنَ الْأُمِّ وَالْإِبْنَةِ:

رَوَيْنَا ذَلِكَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، وَابْنِ عَمْرٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَطَائِفَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ. وَطَائِفَةٌ تَوَقَّفَتْ فِي كُلِّ ذَلِكَ:

كَمَا رَوَيْنَا من طريقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي عَنْ عَبْدِ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرُوءَةَ: أَنَّ رجلاً من بني لَيْثٍ يَقَالُ لَهُ: ابْنُ الْأَجْدَعِ تَزَوَّجَ جَارِيَةً فَهَلَكَتْ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فَخَطَبَ أَمَّهَا فَقَالَتْ: نَعَمْ، إِنَّ كُنْتُ أَحَلُّ لَكَ، فَسَأَلَ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَنْهُمْ مَنْ أَرْخَصَ لَهُ وَمَنْهُمْ مَنْ نَهَاهُ وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ عَزَمَ فِي الْأُمِّ وَأَرْخَصَ فِي الرَّيْبَةِ، فَلَمَّا اخْتَلَفُوا عَلَيْهِ كَتَبَ إِلَى مَعَاوِيَةَ فَأَخْبَرَهُ إِرْخَاصَ مَنْ أَرْخَصَ لَهُ وَنَهْيَ مَنْ نَهَاهُ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ مَعَاوِيَةُ: قَدْ جَانَنِي كِتَابُكَ وَفَهِمْتُ الَّذِي فِيهِ، وَإِنِّي لَا أَحِلُّ لَكَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ، وَلَا أَحَرِّمُ عَلَيْكَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ، وَلِعَمْرِي إِنَّ النِّسَاءَ كَثِيرٌ - وَلَمْ يَزِدْهُ عَلَى ذَلِكَ، فَجَاءَ بِكِتَابِ مَعَاوِيَةَ فَقَرَأَهُ الَّذِي سَأَلَهُمْ، فَكَلَّمَهُمْ قَالَ: صَدَقَ مَعَاوِيَةُ، قَالَ: فَانْصَرَفَ عَنِ الْمَرْأَةِ وَلَمْ يَتَزَوَّجَهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: تَوَلَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَرَبَائِكُمُ﴾ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا حَرَّمَ، هَذَا مَا لَا شَكَّ فِيهِ - وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿اللَّائِي فِي

بذلك واذهب فصل فلاناً ثم تعال فاجبرني قال: ولا أراه إلا علياً - قال: فسألته فقال: لا بأس بذلك.

قال أبو محمد: لا يجوز تخصيص شرط الله عز وجل بغير نص.

قال أبو محمد:

وقد قال قوم: قوله تعالى: ﴿اللاتي دخلتم بهن﴾ إنما عنى الجماع.

صح ذلك عن ابن عباس، وطاوس، وعمر بن دينار، وعبد الكريم الجزري.

وروي عن ابن مسعود أن القبلة للام التي تتزوج محرم ابنتها.

وروي عن عطاء - وصح عنه - أن الذحول: هو أن يكشف، ويفتش، ويجلس بين رجلها، في بيته أو في بيت أهلها. قال: فلو غمز ولم يكشف لم تحرم ابنتها عليه بذلك.

وروي عن عطاء أيضاً: أنه الذحول فقط وإن لم يفعل شيئاً.

قال أبو محمد: وشغب المخالفون الذين لا يراعون كون الربيبة في حجر زوج أمها مع دخول بها بآثار فاسدة.

منها: خبر منقطع من طريق ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن المنثي بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «أما رجل يكح امرأة فدخل بها فلا يجل له بكاح ابنتها فإن لم يدخل بها فليكنحها».

وهذا هالك منقطع، ويحیی بن أيوب، والمنثي: ضعيفان. ويخبر عن وهب بن منبه أن في الترواة مكتوباً: «من كشف عن فرج امرأة وابنتها فهو ملعون» وهذا طريف جداً.

ويخبر من طريق ابن جريج: أخبرني عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن أم الحكم قال: «قال رجل: يا رسول الله زنيته بامرأة في الجاهلية أفتكح ابنتها؟ قال: لا أرى ذلك، ولا يصلح لك أن تكح امرأة تطلى من ابنتها على ما تطلى عليه منها» وهذا منقطع في موضعين.

ومن طريق ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن ابن جريج أن النبي ﷺ قال: «الذي يتزوج المرأة فيعمرها لا يزيد على ذلك: أن لا يتزوج ابنتها» وهذا أشد انقطاعاً.

وبالحق الثابت من طريق أم حبيبة أم المؤمنين - رضي الله عنها - أنها قالت لرسول الله ﷺ: «بلغني أنك تطبط طرة

ورواه من ليس دون هشام فزاد بياناً:

كما روينا من طريق أبي داود السجستاني أخبرنا عبد الله بن محمد القيلي أخبرنا زهير بن معاوية عن هشام بن عروة عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة أن أم حبيبة قالت «يا رسول الله - في حديث طويل - لقد أخبرت أنك تططب بنت أبي سلمة قال: بنت أبي سلمة؟ قلت: نعم، قال: أما والله لو لم تكن ربيبي في ججري ما خللت لي، إنها ابنة أخي من الرضاغة».

وهكذا رواه أبو اسامة، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، والليث بن سعد. كلهم عن هشام بن عروة، فاثبتوا فيه ذكره عليه الصلاة والسلام كونها في حجره. وهكذا:

روينا أيضاً: من طريق البخاري أخبرنا أبو اليمان الحكم بن نافع أخبرنا شعيب - هو ابن أبي حمزة - عن الزهري أخبرني عن عروة بن الزبير أن زينب بنت أم سلمة أخبرته: أن أم حبيبة بنت أبي سفيان أخبرتها عن رسول الله ﷺ بهذا الخبر، وفيه «لو أنها لم تكن ربيبي في ججري» ولا شك، ولا خلاف في أنه خبر واحد في موطن واحد عن قصة واحدة أسقط بعض الرواة لفظه أثبتها غيره ممن هو مثله وفوقه في الحفظ، فلا يحمل الاحتجاج بالانقص على خلاف ما في القرآن.

وموهوا بمقامات: مثل أن قالوا: أراد الله عز وجل بقوله: ﴿في حُجُورِكُمْ﴾ على الأغلب.

قال أبو محمد: هذا كذب على الله تعالى، وإخبار عنه عز وجل بالباطل ومثل قولهم هذا كقولته تعالى: ﴿إنا آخلفنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن﴾ وليس ذلك محرم عليه اللاتي لم يؤت أجورهن.

فقلنا: لو لم يأت نص آخر بإحلال المهرية وآلي لم يفرض لها فريضة لما خللت إلا اللاتي يؤتتهن أجورهن، وأنتم لا نص في أيديكم يحرم آلي لم تكن في حجره من الرئاس. ومثل قولهم: كل تحريم له سببان فإن أحدهما إذا انقرض كان له تأثير.

وَمَنْ رَوَيْتَا عَنْهُ أَنَّ وَطْءَ الْحَرَامِ يَحْرِمُ الْحَلَالَ:

رَوَيْتَا ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنَّهُ فَسَدَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ بَعْدَ أَنْ وَلَدَتْ لَهُ سَبْعَةَ رِجَالٍ كُلُّهُمْ صَارَ رَجُلًا يَحْمِلُ السَّلَاحَ، لِأَنَّهُ كَانَ أَصَابَ مِنْ أَمَتِهَا مَا لَا يَحِلُّ.

وَعَنْ مُجَاهِدٍ: لَا يَصْلُحُ لِرَجُلٍ فَجْرُ بَاِمْرَأَةٍ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَتَهَا.

وَمَنْ طَرِيقُ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَيْشَةَ قَالَ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: إِذَا كَانَ الْحَلَالُ يَحْرِمُ الْحَرَامَ فَالْحَرَامُ أَشَدُّ حَرَمًا.

وَعَنْ ابْنِ مَعْقِلٍ: هِيَ لَا تَحِلُّ فِي الْحَلَالِ كَيْفَ تَحِلُّ لَهُ فِي الْحَرَامِ.

وَمَنْ طَرِيقُ وَكِيعٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: إِذَا قُبِّلَهَا أَوْ لَامَسَهَا أَوْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِهَا مِنْ شَهْوَةٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ أَمَتَهَا وَابْتَهَا.

وَمَنْ طَرِيقُ وَكِيعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسِيحٍ قَالَ: سَأَلْتُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ عَنْ رَجُلٍ فَجَرَ بِامْرَأَةٍ فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ أَمَتَهَا أَوْ يَتَزَوَّجَهَا، فَكَرِهَ ذَلِكَ.

وَعَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: أَنَّهُ سَأَلَ عِكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ فَجَرَ بِامْرَأَةٍ أَبْصَلَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ جَارِيَةً أَرْضَعَتْهَا هِيَ بَعْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا.

وَعَنْ الشَّعْبِيِّ مَا كَانَ فِي الْحَلَالِ حَرَامًا فَهُوَ فِي الْحَرَامِ حَرَامًا.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَعُرْوَةَ بْنُ الزُّبَيْرِ فِيمَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْتَهَا أَبَدًا.

وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، نَعَمْ، وَلَقَدْ رَوَيْتَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ قَالَ: يَرَوِي عَنْ يَحْيَى الْكِنْدِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَأَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، فَلَا جَمْعًا: مَنْ أُولِجَ فِي صَبِيٍّ فَلَا يَتَزَوَّجُ أَمَتَهُ.

وَبِهِ يَقُولُ الْأَوْزَاعِيُّ حَتَّى أَنَّهُ قَالَ: مَنْ لَاطَ بِخَلَامٍ لَمْ يَحِلَّ لِلْفَاعِلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَةَ الْمَفْعُولِ بِهِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ، إِذَا لَمَسَ لَشَهْوَةٍ حَرَامًا، أَوْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِهَا لَشَهْوَةٍ لَمْ يَحِلَّ لَهُ نِكَاحُ أَمَتِهَا وَلَا وَطْءُهَا، وَحَرَّمَ نِكَاحَهَا عَلَى أَبِيهِ وَابْنِهِ أَبَدًا.

وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ مَالِكٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحْرِمُ فِيهِ إِلَّا بِالْوَطْءِ فَقَطْ.

وَخَالَفَهُمْ آخَرُونَ: فَلَمْ يَحْرَمُوا بِوَطْءٍ حَرَامٍ نِكَاحًا حَلَالًا.

رَوَيْتَا ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَمَنْ طَرِيقُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَمَرَ قَالَ: لَا

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا كَذِبٌ مَجْرُومٌ، بَلْ لَا تَأْتِي لَهُ دُونَ اجْتِمَاعِهِ فِي السَّبَبِ الْمَخْصُوصِ عَلَيْهِ مَعَهُ. وَادَّعَا أَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَيْلٍ الَّذِي رَوَى عَنْ عَلِيٍّ إِبَاحَةَ ذَلِكَ بِجَهْلٍ.

قَالَ عَلِيٌّ: بَلْ كَذِبُوا، هُوَ مَشْهُورٌ ثَقَّةٌ، رَوَى مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ. فَوَضَحَ فَسَادَ قَوْلِهِمْ بِقَيِّينَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

١٨٦٢- مسألة: وجائز للرجل أن يجمع بين امرأتين وزوجة أبيها، وزوجة ابنها وابنة عمها لحًا، لأنه لم يأت نصٌ بتحريم شيء من ذلك - وهذا قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبي سليمان.

وكذلك تحلُّ له امرأة زوج أمِّه، وفي هذا خلافتٌ قديمٌ لا نعلم أحداً يقولُ به الآن.

وكذلك يجوز نكاحُ الخصمي، والعقيم، والعاقرة، لأنه لم يأت نصٌ ينهي عن شيء من ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

١٨٦٣- مسألة: ولا يحرم وطء حرامٍ نكاحاً حلالاً إلا في موضع واحد: وهو أن يزني الرجلُ بامرأة، فلا يحلُّ نكاحها لأحدٍ ممن تناسل منه أبداً.

وأما لو زنى الابنُ بها ثم تابَتْ لم يحرم بذلك نكاحها على أبيه وجدِّه.

ومن زنى بامرأة لم يحرم عليه إذا تابَ أن يتزوجَ أمتها، أو ابنتها - والنكاحُ الفاسدُ والزنا في هذا كله سواء.

برهان ذلك: قولُ الله عزَّ وجل: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: النِّكَاحُ فِي اللَّغَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ يَقَعُ عَلَى شَيْئَيْنِ.

أحدهما - الوطءُ، كيف كان بحرامٍ أو بحلال.

والآخر - العقدُ، فلا يجوزُ تخصيصُ الآيةِ بدعوى غيرِ نصٍّ من الله تعالى، أو من رسوله ﷺ فَيَأْتِي نِكَاحٌ نَكَحَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ - حَرَةً أَوْ أَمَةً بِحَلَالٍ أَوْ بِحَرَامٍ - فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى وَلَدِهِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ.

وَقَدْ يَنْبَغُ أَنْ وَلَدَ الْوَلَدِ وَلَدٌ يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾.

وهذا قولُ أبي حنيفة، وجماعةٍ من السلف. ولم يأت نصٌ بتحريم نكاح حلالٍ من أجلِ وطءٍ حرامٍ، فالقولُ به لا يحلُّ، لأنه شرعٌ لم يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

يَحْرِمُ الحُرَامُ الحِلَالَ.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا يحيى بن سعيد - هو القَطَّانُ - أخبرنا ابنُ أبي ذئبٍ عن خاله الحارث بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيَّب، وعروة بن الزبير، قالوا جميعاً: الحُرَامُ لا يَحْرِمُ الحِلَالَ.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن معمر عن الزهري: أنه سئل عن فاجرٍ بامرأة، فقال: لا يَحْرِمُ الحُرَامُ الحِلَالَ.

ومن طريق مجاهد، وسعيد بن جبير، قالوا جميعاً: لا يَحْرِمُ الحُرَامُ الحِلَالَ - وهو أحد قولَيْ مالكٍ.

وهو قولُ اللَّيْثِ بنِ سعدٍ، والشَّافِعِيِّ، وأبي سليمان، وأصحابهما، وأصحابنا.

قال أبو حمزة: احتجَّ الماتعون من ذلك بالقياس على عموم قوله عز وجل: «وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ». ومبرسلين:

في أحدهما ابنُ جريج: أخبرت عن ابنِ بكير عن عبد الرحمن بن أم الحكم: «أن رجلاً سأل رسولَ الله ﷺ عن امرأةٍ كانَ زنى بها في الجاهليَّةِ أَيْنَحُ الآنَ ابْتِنَاهَا؟ فَقَالَ عليه الصلاة والسلام لا أَرَى ذَنْبَكَ ولا يَصْلُحُ لَكَ أَنْ تَنْكِحَ امرأةً تَطْلُعُ مِنْ ابْنَتِهَا عَلَى مَا أَطْلَعْتَ عَلَيْهِ نِفَاهًا.

والآخر - في الاحتجاجِ بنِ أوطاة عن أبي هانئ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَمُّهَا وَلَا ابْنَتُهَا».

قال أبو حمزة: أمَّا القياسُ على الآيةِ فالقياسُ كله باطلٌ. وأمَّا الخبران - فمرسلان، ولا حجةٌ في مرسل، لا سيما وفي أحدهما انقطاع آخر، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن أم الحكم مجهول. وفي الآخر: الاحتجاج بن أوطاة - وهو هالك - عن أبي هانئ - وهو مجهول.

وقد عارضهما خبر آخر - لا نوره احتجاجاً به، لكن معارضةً للفاسد بما إن لم يكن أحسن منه لم يكن دونه، وهو ما روي من طريق عبد الله بن نافع عن المغيرة بن إسماعيل عن عثمان بن عبد الرحمن الزهري عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة إن رسول الله ﷺ سئلَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ ابْنَتِهَا أَوْ أَمَّا؟ فَقَالَ: لَا يَحْرِمُ الحُرَامُ، وَإِنَّمَا يَحْرِمُ مَا كَانَ نِكَاحاً حَلَالاً.

وموهوا أيضاً - بأن قالوا: من وطئ أمته أو امرأته

حائضاً، أو إحداهما: حرم، أو اعتكف، أو في نهار رمضان، أو أمته الوثنية، أو ذميمة، عمدًا، ذاكراً، وإنه وطئ حراماً - ولا خلاف في أنه وطئ حرمَ لأمها وابنتها، وعزَّم لها على آبائه، وبنيه، فكل ذلك كلُّ وطءٍ حرام.

قال أبو حمزة: وليس كما قالوا، بل وطئ فراساً حلالاً، وإنما حرم لعلِّه لو ارتفعت حلٌّ، ولا خلاف في أنه لا حلَّ عليه، لأنه لم يَطَأْ إلا زوجته، أو ملكَ يمينٍ صحيح، فلاح الفرق بين الأمرين، وبالله تعالى التوفيق.

وموهوا أيضاً - بأن قالوا: من وطئ في عقد فاسد - مجهل أو غيره - فهو وطءٌ عزم، وهو يَحْرِمُ أمها وابنتها، ويَحْرِمُها على أبيه وأبيه.

قال أبو حمزة: وهذا لا حجة لهم في صحته، لا من قرآن، ولا من سنَّة، ولا حجة في سواهما - ونحن نقول: إنها حلالٌ لولده أن ينكحها، وحلالٌ له نكاحُ أمها وابنتها، لأنها ليست زوجةً له، ولا ملكَ يمين، ولا تحرم عليه أمها، ولا ابنتها، ولا تحرم على والدٍ، لأنها ليست من حلالِ ابنه، ولا من نسائه، ولو كانت كذلك لما حلَّ أن يفسخ نكاحها منها، ولتوارثا، فلمَّا لم يكن بينهما ميراثٌ صحَّ أنها ليست من نسائه، وإنما تحرم على الابن فقط، لأنها لما نكح أبوه إن كان وطئها، وإلا فلا تحرم عليه.

وموهوا أيضاً بأن قالوا: من وطئ أمةً مشتركةً بينه وبين غيره، فهو وطءٌ حرام، وهي تحرم بذلك على أبيه وابنيه، وتحرم عليه أمها وابنتها.

قال أبو حمزة: وهذا باطل، بل هو زنى محضٌ وما وجدنا في دين الله تعالى: امرأةً تحلُّ أن يتداوها رجلان، هذه أخلاق الكلاب، وملةُ الشيطان، لا أخلاقُ الناس، ولا دينُ الله عز وجل، ولا تحرم بذلك عليه أمها، ولا ابنتها، ولا تحرم على ابنه إنما تحرم على الأب فقط، لما قدمنا. وبالله تعالى التوفيق.

وموهوا بأن قالوا: إذا اجتمع الحُرَامُ والحِلَالُ غلبَ الحُرَامُ، فقول لا يصحُّ، ولا جاة به قرآن، ولا سنة قط.

ويلزم من صحَّح هذا القول أن يقول: إن من زنى بامرأة لم يحلَّ له نكاحها أبداً، لأنه قد اجتمع فيها حرامٌ وحلالٌ.

وموه بعضهم بحديث ابن وليدة زعمه إن رسول الله ﷺ «الْحَفَّ بِزَمْعَةٍ، وَأَمَرَ سَوْدَةَ بِأَنْ تَحْتَجِبَ عَنْهُ».

قال أبو حمزة: قد رما أن تفهم وجه احتجاجهم بهذا الخبر فما قدرنا عليه، وهي شقية باردة موهمة - والخبر صحيح ظاهر الوجوه، وهو أنه ﷺ أحقه بزمعة بظاهر ولادته على فراش

زَمَعَةً، وَأَفْتَى أُخْتَهُ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - بِأَنْ لَا يَرَاهَا، خَوْفَ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ نَظْفٍ أَبِيهَا، وَاحْتِجَابِ الْمَرْأَةِ عَنْ أَخِيهَا شَقِيقِهَا مَبَاحٍ إِذَا لَمْ يَقْطَعْ رَحِمَهُ وَلَا مَنَعَهُ رَفْعُهَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ نَصٌّ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَإِذْ قَدْ بَطَلَ كُلُّ مَا شَغَبُوا بِهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ - فَلَنَاتِ بِالْبِرْهَانِ عَلَى صَحَّةِ قَوْلِنَا، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَصَّلَ لَنَا مَا حَرَّمَ عَلَيْنَا مِنَ الْمَنَاحِجِ إِلَى أَنْ أَتَمُّ، ثُمَّ:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ فَمَنْ حَرَّمَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ مَا فَصَّلَ تَحْرِيمَهُ فِي الْقُرْآنِ فَقَدْ خَالَفَ الْقُرْآنَ، وَحَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ تَعَالَى، وَشَرَعَ فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَهَذَا عَظِيمٌ جَدًّا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٧٦- كتاب الرضاع

١٨٦٤- مسألة: ومن كانت له امرأتان، أو أمتان، أو زوجة وأمة؛ فأرضعت إحداهما بلبنٍ حدث لها من حملٍ منه رجلاً رضاعاً محرماً، وأرضعت الأخرى بلبنٍ حدث لها من حملٍ منه امرأة كذلك؛ لم يَحِلَّ لأحدهما نكاح الآخر أصلاً.

وكلُّ من أرضعت الرَّجُلَ حرَّمت عليه؛ لأنَّها أمُّه من الرضاعة. وحرَّم عليه بناتها؛ لأنَّهنَّ أخواته - سواءً في ذلك من ولدت قبله، أو من ولدت بعده - من الرضاعة. وحرَّمت عليه أخواتها، لأنَّهنَّ خالاته من الرضاعة. وحرَّمت عليه أمهاتها؛ لأنَّهنَّ جدَّته. وحرَّمت عليه أخوات زوج أبي أرضعت لبنها من حملٍ منه؛ لأنَّهنَّ عمَّاته من الرضاعة. وحرَّمت عليه أمهاتهنَّ لأنَّهنَّ جدَّته. وحرَّمت عليه من أرضعت امرأته بلبنٍ حدث لها من حملٍ منه؛ لأنَّها من بناتها.

وكذلك يحرم على الرَّجُلِ الَّذِي أرضعت امرأته. وحكمُ أبي ترصع امرأته حكمُ ابنتها التي ولدتها، ولا يجمع بين الأختين من الرضاعة.

برهان ذلك: قول الله عزَّ وجلَّ فيما حرَّم من النساء: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّن الرضاعة﴾.

وقول رسول الله ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ؛ فَدْخُلَ فِي هَذَا كُلُّ مَا ذَكَرْنَا وَمَا لَمْ نَذْكُرْ، وبالله تعالَى التَّوْفِيقُ».

وكلُّ هذا فلا خلاف فيه إلا في خمسة مواضع: وهي: لبنُ الفحل، وصفة الرضاع المحرم، وعدد الرضاع المحرم، ورضاع الكبير، والرضاع من ميتة.

١٨٦٥- مسألة: لبنُ الفحل يحرم، وهو ما ذكرنا آنفاً؛ من أن ترضع امرأة رجلاً ذكراً، وترضع امرأته الأخرى أنثى؛ فتحرَّم إحداهما على الأخرى.

وقد رأى قومٌ من السلفِ هذا لا يحرم شيئاً؛ كما صحَّ عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها:

روايته من طريق أبي عبيدٍ أنا إسماعيل بن جعفر عن محمد بن عمرو بن علقمة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين: أنها كانت تأخذ لبن أرضعته أخواتها، وبنات أخوها ولا تأخذ لبن أرضعته نساء أخوتها وبني أخوتها.

ومثله من طريق مالك عن عبد الرحمن بن القاسم أن أباه حدثه بذلك عن عائشة أم المؤمنين.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال: أخبرني ربيعة، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن عبد الله، وأفلح بن حبيب، كلهم عن القاسم بن القاسم بن أبي بكر الصديق قال: كان يدخل على عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - من أرضعته بنات أبي بكر، ولا يدخل عليها من أرضعته نساء أبي بكر.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن خضيف عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عبد الله بن عمر أنه قال: لا بأس بلبن الفحل.

ورويته أيضاً من طريق جابر بن عبد الله.

ومن طريق أبي عبيدٍ أخبرنا إسماعيل بن جعفر عن محمد بن عمرو عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زعفة بن الأسود: أن أمه زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين أرضعتها أسماء بنت أبي بكر الصديق امرأة الزبير قالت زينب: فأرسل لي عبد الله بن الزبير يخطب ابنتي أكل كلوم على أخيه حمزة بن الزبير وكان حمزة ابن الكلبية؛ فقلت لرسولي: وهل تجلُّ له؟ إنما هي بنت أخي، فأرسل لي ابن الزبير إنما تريدني المنع أنا وما ولدت أسماء إختوك، وما كان من ولد الزبير من غير أسماء؛ فليسوا لك بإخوة فارسلني فاسألني عن هذا؛ فأرسلت فسألت، وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون وأمَّهات المؤمنين.

فقالوا: إن الرضاعة من قبل الرجال لا تحرم شيئاً، فإنكحتها إياه، فلم تزل عنده حتى هلكت.

ومن طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا يحيى بن سعيد الأنصاري أن حمزة بن الزبير بن العوام تزوج ابنة زينب بنت أم سلمة وقد أرضعت أسماء بنت أبي بكر زينب بنت أم سلمة بلبن الزبير، قال يحيى بن سعيد: وكانت امرأة سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قد أرضعت حمزة بن عبد الله بن عمر فولد لسالم بن عبد الله من امرأة أخرى غلام اسمه عمر فتزوج بنت حمزة بن عبد الله بن عمر.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي أخبرني عمرو بن حسين مولى قدامة بن مظعون: أن سالم بن عبد الله بن عمر زوج ابنة له اختاً له من أبيه من الرضاعة.

ومن طريق عبد الرزاق، ويحيى، قال عبد الرزاق: عن

سفیان الثوري عن الأعمش، وقال: وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة، قال: جميعاً: عن إبراهيم النخعي قال: لا بأس بلبن الفحل.

ومن طريق سعيد بن منصور، وأبي عبيد، قال: أخبرنا هشيم أن عبد الله بن سبرة أهداني إبه سمع الشعبي يكره لبن الفحل.

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه في رجل أرضعت امرأة إبه امرأة وليست أمه: انحل له؟ قال: عروء: لا تحل له.

ومن طريق مالك عن ابن شهاب قال: الرضاة من قبل الأم حرم.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا عبد الله بن إدريس الأودي عن الأعمش قال: كان عمارة، وإبراهيم وأصحابنا: لا يرون بلبن الفحل بأساً، حتى أتاهم الحكم بن عتيبة بنجر أبي القيس.

قال أبو محمد: هكذا يفعل أهل العلم، لا كمن يقول: أين كان فلان وفلان عن هذا الخبر؟

وهو قول سفیان الثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، وأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبي سليمان وأصحابهم. وتوقف فيه آخرون:

كما روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم - هو ابن علي - أنا عباد بن منصور قال: سألت مجاهد عن جارية من عرض الناس أرضعتها امرأة أبي، أترى لي أن أتزوجها؟ فقال: اختلف فيها الفقهاء، فليست أقول شيئاً - وسألت ابن سيرين فقال: مثل قول مجاهد.

قال أبو محمد: فنظرنا في ذلك فوجدنا:

ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج أخبرنا حرملة بن يحيى الحمصي - أنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها أخبرته أنه «جاء أفلح أخو أبي القيس يستأذن عليها بعد الحجاب، وكان أبو القيس أبا عائشة من الرضاة قالت عائشة: فقلت: والله لا أذن لأفلح حتى استأذن رسول الله ﷺ فإن أبا القيس ليس هو الذي أرضعني، ولكن أرضعني امرأتك، فلما دخل علي رسول الله ﷺ قلت يا رسول الله إن أفلح أخا أبي القيس جاء يستأذن علي فكرهت أن أذن حتى استأذنتك، قالت: فقال النبي ﷺ: أذنني له».

وأخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا إسماعيل بن إسحاق الصري أخبرنا عيسى بن حبيب القاضي أخبرنا عبد

سفیان الثوري عن الأعمش، وقال: وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة، قال: جميعاً: عن إبراهيم النخعي قال: لا بأس بلبن الفحل.

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا محمد بن عمرو عن يزيد بن عبد الله بن قسيط: أنه سأل سعيد بن المسيب، وعطاء بن يسار، وسليمان بن يسار، وأبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، قالوا كلهم: إنما يحرم من الرضاة ما كان من قبل النساء، ولا يحرم ما كان من قبل الرجال.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا أبو معاوية - هو محمد بن خازم الصري - عن محمد بن عمرو عن يزيد بن عبد الله بن قسيط فذكره عنهم، وزاد فيهم أبا بكر بن سليمان بن أبي حثمة - وروي أيضاً عن مكحول، والشَّجِي.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا خالد بن عبد الله الواسطي عن خالد الحذاء عن بكر بن عبد الله عن أبي قلابة أنه لم يكن يرى بلبن الفحل بأساً.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا عبد العزيز بن محمد أخبرني أفلح بن حبيب، قال: قلت للقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق: إن فلانا من آل أبي فروة أراد أن يزوجه غلاماً اخته من إبه من الرضاة، فقال القاسم: لا بأس بذلك.

وذهب آخرون إلى التحريم به:

كما روينا من طريق أبي عبيد. أنا إسماعيل بن جعفر عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زمة أن أمه زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين أرضعتها أسماء بنت أبي بكر الصديق امرأة الزبير بن العوام قالت زينب: فكان الزبير يدخل علي وأنا أمشط فيأخذ بقرن من قرون راسي يقول: أقبلني علي فحدثني أرى أنه أبي وما ولد فهم إخواني.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريد عن ابن عباس أنه سئل عن رجل كانت له امرأتان أرضعت إحداهما جارية، والأخرى غلاماً، أجل أن يتأكحا؟ فقال ابن عباس: لا، اللقاح واحد.

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان أخبرنا عباد بن منصور: سألت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وطاوساً، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، فقلت: امرأة أبي أرضعت بلبان إخواني جارية من عرض الناس لي أن أتزوجها، فقال القاسم: لا، أبوك أبوها - وقال عطاء، وطاووس، والحسن: هي أختك.

الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن حنثي جدِّي محمد

بن عبد الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري وهشام بن عروة كلاهما عن عروة عن عائشة أم المؤمنين - يزيد أحدهما على صاحبه قالت «جاء عُمِّي بِعَدِّ مَا ضَرَبَ الْحِجَابُ فَاسْتَأْذَنَ عَلَيَّ فَلَمْ أَذَنْ لَهُ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: أَتَذْنِي لَهُ فَإِنَّهُ عَلَيْكَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرَضِّعْنِي الرَّجُلُ قَالَ: تَرَبَّيْتَ يَمِينُكَ أَتَذْنِي لَهُ فَإِنَّهُ عَلَيْكَ».

ومن طريق مسلم أخبرنا عبد الله بن معاذ العنبري أخبرنا أبي أخبرنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن عمار بن مالك عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت: «اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ أَفْلَحُ بْنُ قُعَيْسٍ، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذَنْ لَهُ فَأَرْسَلَ إِلَيَّ: إِنِّي عَلَيْكَ أَرْضَعْتُكَ امْرَأَةً أُخِي، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذَنْ لَهُ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: لِيَدْخُلْ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ عَلَيْكَ».

فكان هذا خبراً لا يجوز مخالفته وهو زائد على ما في القرآن.

وأما الحنفيون، والمالكيون، فتناقصوا هاهنا أتبع تناقض؛ لأن كلتا الطائفتين تقول: إذا روى الصاحب خبراً عن رسول الله ﷺ.

وروي عن ذلك الصاحب خلاف ما روى، فهو دليل على نسخ ذلك الخبر، قالوا ذلك في مواضع منها - ما روي عن جابر في ولو المدبرة أنه يعتق في عتقها ويرق في رقها - فادعوا أن هذا خلاف لما روي عن جابر عن النبي ﷺ بأع مدبراً.

والعجب أنه ليس خلاف لما روي، بل هو موافق لبيع المدبر؛ لأن فيه يرق برقها.

قال أبو حمزة: وهذا خبر لم يروه عن رسول الله ﷺ إلا عائشة وحدها.

وقد صح عنها خلافه، فأخذوا بروايته وتركوا رأيها، ولم يقولوا: لم نخالفه إلا لفضل علم عندهن، وقالوا: لا ندرى لأي معنى لم يدخل عليها من أرضعت نساء إخوانها.

قال أبو محمد: فكان هذا عجباً جداً ببيت عنها، كما أردنا: أنه كان لا يدخل عليها من أرضعت نساء أبي بكر، ونساء إخوانها، ونساء بني إخوانها بأصح إسناد، وأنه كان يدخل عليها من أرضعت أخواتها، وبنات أخواتها، فهل هاهنا شيء يمكن أن يحمل هذا عليه؟ إلا أن الذين أدت لهم رأتهم ذوي محرم منها، وأن الذين لم تاذن لهم لم ترهم ذوي محرم منها - ولكنهم لا يستحيون من المجاهرة بالباطل، ومدافعة الحق بكل ما جرى على

الاستهم من غث ورت - ونعوذ بالله من الضلال.

وقال بعضهم: للمرأة أن تحتجب بمن شاءت من ذوي عارهما؟ قلنا: إن ذلك لها إلا أن تخصبها - رضي الله عنها - بالاحتجاب عنهم من أرضعت نساء أبيها، ونساء إخوانها، ونساء بني إخوانها، دون من أرضعت أخواتها، وبنات أخواتها، لا يمكن إلا للوجه الذي ذكرنا، لا سيما مع تصريح ابن الزبير - وهو أخص الناس بها - بأن لبن الفحل لا يحرم، وأقنى القاسم بذلك، فظهر تناقض أقوالهم - والحمد لله رب العالمين.

وعهدنا بالطائفتين تعترض كلتاهما عن الخبر الثابت بالمسح على العمامة وعلى رضاء سالم بأنها زيادة على ما في القرآن، ولا شك في أن التحريم بلبن الفحل زيادة على ما في القرآن، ولم يحس بحجي التواتر - فظهر أيضاً تناقضهم هاهنا.

وعهدنا بالطائفتين تقولان: إن ما كثر به البلوى لم يقبل فيه خبر الواحد، وراموا بذلك الاعتراض على الخبر الثابت: من أن البيعين لا يبيع بينهما حتى يتفرقا ولبن الفحل مما تكثر به البلوى.

وقد خالفته الصحابة، وأمهات المؤمنين هكذا جملة، وابن الزبير، وزينب بنت أم سلمة، والقاسم، وسالم، وسعيد بن المسيب وعطاء بن يسار، وسليمان بن يسار، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وأبو بكر بن سليمان بن أبي حشمة، وإبراهيم النخعي، وأبو قلاب، ومكحول، وغيرهم.

فها قالوا هاهنا: لو كان صحيحاً ما خفي على هؤلاء، وهو مما تكثر به البلوى، كما قالوا في خبر التسرقي في البيع، وما نعلمه خفي عن أحد من الصحابة، والتابعين، إلا عن إبراهيم النخعي وحده - فظهر بهذا فساد أصولهم القاسد التي ذكرنا، وأنها لا معنى لها، وإنما هي اعتراض على الحق بالباطل - ونعوذ بالله من الخذلان.

١٨٦٦- مسألة: ولو أن رجلاً تزوج امرأتين

فأرضعهما امرأة رضاء عراً حرماً جميعاً وانفسخ تكاحهما، إذ صارنا بذلك الرضاء اختين، أو عمّة وبنات أخ، أو خالة وبنات اخت، أو حريم امرأة؛ لأنهن معا حدث لهما التحريم، فلم تكن إحدهما أولى بالفسخ من الأخرى.

وكذلك لو دخل بهما فأرضعت إحدهما الأخرى رضاء عراً ولا فرق، فلم لم يدخل بهما فأرضعت إحدهما الأخرى رضاء عراً وانفسخ تكاح التي صارت.

أما للأخرى وبقي تكاح التي صارت لها ابنة صحيحاً؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَرَبَائِكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ

اللائي دخلت بهنَّ فإنَّ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴿١﴾
فصارت بنت امرأته التي لم يدخل بها، ولا هي في حجره، فثبت
نكاحها، وصارت الأخرى من أمهات نسائه، فحرمت جملة،
وبالله تعالى تنبيه.

١٨٦٧- مسألة: وأما صفة الرضاع المحرم، فإنما
هو: ما امتصه الرضيع من ثدي المرضعة بفيه فقط.

فأما من سقى لبن امرأة فشره من إنباء، أو حلب في فيه
قبله، أو أطعمه بجزء، أو في طعام، أو صب في فمه، أو في أنفه،
أو في أذنيه، أو حقن به: فكل ذلك لا يحرّم شيئاً، ولو كان ذلك
غذاه دهره كله.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي
أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّن الرضاعة﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «ويحرّم من الرضاع ما يحرم من
النسب».

فلم يحرّم الله تعالى ولا رسوله ﷺ في هذا المعنى نكاحاً،
إلا بالإرضاع والرضاعة والرضاع فقط - ولا يسمى إرضاعاً إلا
ما وضعته المرأة المرضعة من ثديها في فم الرضيع - يقال أرضعته
ترضعه إرضاعاً، ولا يسمى رضاعاً، ولا إرضاعاً إلا أخذ
الرضع، أو الرضيع بفيه الثدي وامتصاصه إنباء - تقول: رضع
يرضع رضاعاً ورضاعة.

وأما كل ما عدا ذلك مما ذكرنا فلا يسمى شيء منه
إرضاعاً، ولا رضاعة ولا رضاعاً، إنما هو حلب وطعام وسقاء،
وشرب وأكل وبلغ، وحفنة وسعوط وتقطير، ولم يحرّم الله عز وجل
بهذا شيئاً.

فإن قالوا: قلنا ذلك على الرضاع والإرضاع.

قلنا: القياس كله باطل، ولو كان القياس حقاً لكان هذا
منه عين الباطل، وبالفروقة يدري كل ذي فهم أن الرضاع من
شأنه أشبه بالرضاع من امرأة؛ لأنهما جميعاً رضاع من الحفنة
بالرضاع، ومن السعوط بالرضاع، وهم لا يحرّمون بغير النساء -
فلا تخاف تناقضهم في قياسهم الفاسد، وشرعهم بذلك ما لم يأتوا به
الله عز وجل.

قال أبو محمد: وقد اختلف الناس في هذا: فقال الليث
بن سعد: لا يحرّم السعوط بلبن المرأة ولا يحرّم أن يسقى الصبي
لبن المرأة في الشتاء؛ لأنه ليس برضاع، إنما الرضاع ما مصّ من
الثدي هذا نص قول الليث، وهذا قولنا.

وهو قول أبي سليمان، وأصحابنا.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أرسلت إلى
عطاء أسأله عن سعوط اللبن للصغير وكحله به إيجرم؟ قال: ما
سمعت أنه يجرّم.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: لا يجرّم الكحل للصبي اللبن،
ولا صبه في العين أو الأذن، ولا الحفنة به، ولا مداواة الجافّة به،
ولا المامومة به، ولا تقطيره في الإحليل، قالوا: فلو طبخ طعام
بلبن امرأة حتى صار مرقّة نضجاً، وكان اللبن ظاهراً فيها غالباً
عليها بلونه وطعمه، فأطعمه صغيراً لم يجرّم ذلك عليه نكاح التي
التي منها، ولا نكاح بناتها.

وكذلك لو ترده لخير لبن امرأة فأكله كله لم يقع
بذلك تحريم أصلاً فلو شربه كان محرّماً كالرضاع.

وأما الخلاف في ذلك فإنه.

قال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي: السعوط والوجور
يجرمان كتحريم الرضاع وقد تناقضا في هذا على ما نذكر بعد
هذا - إن شاء الله تعالى.

وروي عن الشعبي: أن السعوط والوجور يجرمان.

قال أبو محمد: احتج أهل هذه المقالة بأن قالوا: صح عن
رسول الله ﷺ أنه قال: «إنما الرضاعة بين المجاعة».

قالوا: فلما جعل عليه الصلاة والسلام الرضاعة المحرمة ما
استعمل لطرد الجوع كان ذلك موجوداً في السقي والأكل، فقلنا:

هذا لا حجة لكم فيه لوجهين.

أحدهما - أن المعنى الذي ذكرتم لا يوجد في السعوط؛
لأنه لا يرفع به شيء من الجوع، فإن لجوا وقالوا: بل يدفع.
قلنا: لأصحاب أبي حنيفة: إن حظ السعوط من ذلك
حظ الكحل والتقطير في العين باللبن سواء سواء؛ لأن كل ذلك
واصل إلى الخلق إلى الجوف، فلم يفرّق بين الكحل به وبين
السعوط به؟ هذا وأنتم تقولون: إن من قطر شيئاً من الأدهان في
أذنه وهو صائم فإنه يفتل.

وكذلك إن احتقن فإن كان ذلك يصل إلى الجوف فلم
يجرموا به في اللبن يحقن بها أو يكتحل به - وإن كان لا يصل إلى
الجوف - فلم يفرّق به الصائم؟ وهذا تابع لا خفاء به.

وقال مالك: إن جعل لبن المرأة في طعام وطبخ وغاب
اللبن أو صب في ماء فكان الماء هو الغالب فسقى الصغير ذلك
الماء أو أطعم ذلك الطعام لم يقع به التحريم.

إلا أننا نقول: إن غير الكتابية لا يجعل لنا استرضاعها؛ لأنها ليست بما أبيض لنا اتخاذهن أزواجاً وطلب الولد منهن بقي لبنيها على النجاسة جملة، وبالله تعالى التوفيق.

ثم نقول: لو خالط لبن المرأة دم ظاهر من فم المرضع، أو غير ذلك من الحرمات كما يحرم الذي لم يخالطه شيء من ذلك؛ لأننا قد بينا في كتاب الطهارة من كتابنا هذا وغيره أن النجس، والحرام إذا خالطهما الطاهر الحلال فإن الطاهر طاهر، والنجس نجس، والحلال حلال، والحرام حرام، فالحرم هو اللبن لا ما خالطه من حرام أو نجس ولكل شيء حكمه، وبالله تعالى التوفيق.

ولبن المشتركة إنما ينجس هو وهي بذلك؛ لبنيها النجس، فلو أسلمت لظهرت كلها، فلارضاعها حكم الإرضاع في التحريم؛ لما ذكرنا، وبالله تعالى التوفيق.

١٨٦٩ - مسألة: ولا يحرم من الرضاع إلا خسر رضعات، تقطع كل رضعة من الأخرى - أو خسر مصات مفترقات كذلك - أو خسر ما بين مصة ورضعة، تقطع كل واحدة من الأخرى - هذا إذا كانت المصّة تغني شيئاً من دفع الجوع، وإلا فليست شيئاً ولا تحرم شيئاً.

وهذا مكان اختلف فيه السلف: فروي عن طائفة: أنه لا يحرم إلا عشر رضعات؛ لا أقل من ذلك:

كما روينا من طريق مالك عن نافع أن سالم بن عبد الله بن عمر أخيه أن عائشة زوج النبي ﷺ أرسلت به إلى أم كلثوم اختها بنت أبي بكر الصديق وهي ترضع فقالت: أَرْضِعِي عَشْرَ رَضَعَاتٍ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيَّ قَالَ سَالِمٌ: فَأَرْضَعْتِي ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ، ثُمَّ مَرَضْتُ أُمَّ كُلثُومٍ فَلَمْ تَرْضِعْنِي، فَلَمْ أَكُنْ أَدْخُلُ عَلَى عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ أُمَّ كُلثُومٍ لَمْ تَمْ لِي عَشْرًا مِنَ الرَضَعَاتِ.

ومن طريق مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته أن حفصة أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أرسلت عاصم بن عبد الله بن سعد إلى اختها فاطمة بنت عمر ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها - وهو صغير - ففعلت، فكان يدخل عليها.

قال أبو محمد: عاصم بن عبد الله بن سعد هذا هو مولد عمر بن الخطاب: حدثنا أحمد بن محمد الطلمكي أخبرنا ابن مفرج أخبرنا أحمد بن فراس أخبرنا محمد بن علي بن يزيد أخبرنا سعيد بن منصور أخبرنا عبد العزيز بن محمد الزوردي عن إبراهيم بن عتبة قال: سألت عروة بن الزبير عن الرضاع فقال: كانت عائشة لا ترى شيئاً دون عشر رضعات فصاعداً. فدل هذا

وأيضاً - فإنهم يحرمون بالتقطيع تصل إلى جوفه وهي لا تدفع عندهم شيئاً من الجماعة فظهر خلافهم للخبر الذي هوها بأنهم يجتنبون به..

والوجه الثاني: أن هذا الخبر حجة لنا؛ لأنه عليه الصلاة والسلام إنما حرم بالرضاعة التي تقابل بها الجماعة ولم يحرم غيرها شيئاً فلا يقع تحريم ما قبلت به الجماعة من أكل أو شرب أو وجور أو غير ذلك، إلا أن يكون رضاعة كما قال رسول الله ﷺ: «وَمَنْ يَتَّخِذْ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ».

فإن هوها بما روينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرنا عبد الكريم أن سالم بن أبي الجعد مولى الأشجعي حدثه أن أباه أخيه أنه سأل علي بن أبي طالب فقال: إني أردت أن أتزوج امرأة وقد سقتني من لبنها كبير تدلّيت به، فقال له علي: لا تنكحها ونها عنها. وكان علي بن أبي طالب يقول: إن سقته امرأته من لبن سرتي، أو سقته سرتي من لبن امرأته لتحرمها عليه فلا يحرمها ذلك.

قال أبو محمد: هذا عليهم لا لهم؛ لأن فيه رضاع الكبير والتحريم به - وهم لا يقولون بذلك، وفيه أن رضاع الضرائر لا يحرم عند علي - وهم لا يقولون بهذا.

١٨٦٨ - مسألة: قال أبو محمد: وإن ارتضع صغير أو كبير لبن ميتة أو مجنونة أو سكوى خسر رضعات فإن التحريم يقع به؛ لأنه رضاع صحيح.

وقال الشافعي: لا يقع بلبن الميت رضاع؛ لأنه نجس. قال علي: هذا عجب جداً أن يقول في لبن مؤمنة: إنه نجس.

وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجَسُ» وقد علمنا أن المؤمن في حال موته وحياته سواء، هو طاهر في كلتا الحالين، ولبن المرأة بعضها، وبعض الطاهر طاهر؛ إلا أن يخرجها عن الطهارة نص فيوقف عنده - ثم يرى لبن الكافرة طاهرًا يحرم، وهو بعضها، والله تعالى يقول: «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ» وبعض النجس نجس بلا شك.

فإن قيل: فأنتم تقولون: إن لبن الكافرة نجس بلا شك وأنتم تجيزون مع ذلك استرضاع الكافرة.

قلنا: لأن الله تعالى أباح لنا نكاح الكتابية، وأوجب على الأم رضاع ولدها، وقد علم الله تعالى أنه سيكون لنا أولاد منهن؛ «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَبِيًّا».

على أنه قول عروة؛ لأنه أجاب به الذي استفتاه.
وقد روي أيضاً: سيع رضعات.

كما حدثنا أحمد بن قاسم أخبرنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم أخبرنا جدي قاسم بن أصبغ أخبرنا أحمد بن زهير بن حرب أخبرنا عبد الله بن عمر الفواريري أخبرنا معاذ بن هشام الدستوائي حدثني أبي عن قتادة عن أبي الخليل صالح بن أبي مريم عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: إنما يحرم من الرضاع سبع رضعات.

قال أبو محمد: الأول عنها أصح، وهذا قد رواه من هو أحفظ من أبي الخليل، ومن يوسف بن ماهك.

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن إبراهيم بن عتبة أنه سأل عروة بن الزبير عن صبي شرب قليلاً من لبن امرأة فقال له عروة: كانت عائشة تقول: لا تحرم دون سبع رضعات أو خمس، وطائفة قالت: بخمس رضعات كما قلنا.

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - أنها قالت: لا تحرم دون خمس رضعات معلومات.

قال أبو محمد: هذا يخرج على أنها كانت تأخذ لنفسها بعشر رضعات، ولغيرها بخمس رضعات.

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عبد البصير أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنشي أخبرنا محمد بن المنثري أخبرنا محمد بن أبي عدي عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن سالم بن عبد الله بن عمر عن زيد بن ثابت قال: لا تحرم الرضعة والرضعتان والثلاث.

وهو قول الشافعي وأصحابه. وطائفة قالت: لا يحرم أقل من ثلاث رضعات.

وهو قول سليمان بن يسار، وسعيد بن جبير، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد، وأبي ثور، وابن المنذر، وأبي سليمان، وجميع أصحابنا. وظن قوم أنه يدخل في هذا القول:

ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا أحمد بن حرب المولى أخبرنا أبو معاوية الضرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين، وعبد الله بن الزبير، قالاً جميعاً: لا تحرم المصّة ولا المصتان.

ومن طريق سعيد بن منصور حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن إبراهيم بن عتبة قال: سألت سعيد بن المسيب عن

الرضاع، فقال: لا أقول كما يقول ابن عباس، وابن الزبير، كما يقولان: لا تحرم المصّة ولا المصتان.

قال أبو محمد: كل هذا ليس فيه بيان أنهم كانوا يحرمون بالثلاث.

وقالت طائفة: لا يحرم من الرضاع إلا ما فتى الأمعاء، وأخصب الجسم.

كما روينا من طريق أحمد بن شعيب: أخبرنا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد التتوي، حدثني أبي - يعني عبد الوارث - أخبرنا حسين - هو المعلم - أخبرنا مكحول عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت: ليس بالمصّة ولا بالمصتين بأس، إنما الرضاع ما فتى الأمعاء.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج عن نور - هو أبو زيد - عن عمرو بن شعيب أن سفيان بن عبد الله كتب إلى عمر بن الخطاب يسأله: ما يحرم من الرضاع، فكتب إليه أنه لا يحرم منها: الضرار، والمغافاة، والملجأة، والضرار - أن ترضع المرأة الولدين كي تحرم بينهما، والعفافة - الشيء اليسير الذي يبقى في الثدي، والملجأة - اختلاس المرأة ولد غيرها فتلقمه ثديها.

قال ابن جريج: وأخبرني محمد بن عجلان أن عمر بن الخطاب أتى بسلام وجارية - أرادوا أن يتأكحوا بينهما - فحدثنا أن امرأة أرضعت أحدهما، فقال لها عمر: كيف أرضعت؟ قالت: مررت به وهو يركب فارضعته أو قالت: فأمصصته، فقال عمر: ناكحوا بينهما، فإنما الرضاعة الخصة.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر، وابن جريج، قالاً جميعاً: أخبرنا هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عن الحجاج بن الحجاج الأسلمي: أنه استفتى أبا هريرة، فقال له أبو هريرة: لا يحرم إلا ما فتى الأمعاء - يعني من الرضاع.

ومن طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن مسعود قال: لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت اللحم وأنشز العظم - وبه يؤخذ.

قال أبو محمد: هكذا نص الحديث: أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عبد البصير أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنشي أخبرنا محمد بن المنثري أخبرنا محمد بن مهدي أخبرنا سفيان الثوري عن أبي حصين عن أبي عطية الوادعي: أن ابن مسعود قال: إنما الرضاع ما أنبت اللحم والعظم، فبلغ ذلك أبا موسى الأشعري فقال: لا تسألوني عن شيء ما دام هذا الخبر بين أظهركم.

منسوخاً، لا بدُّ من أحدهما.

ثمَّ نظرنا فيما احتجَّ به من حرِّم ثلاث رَضَعَاتٍ لا باقِلَ فوجدناهم يمتنعون بالخبر المشهور من طرق شتى، منها:

ما روَّاه من طريق مسلم أخبرنا محمد بن عبد الله بن غير أخيراً إسماعيل بن إبراهيم - هو ابن عليَّة - عن أيوب السَّخْتَانِي عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزَّيْبَر عن عائشة أم المؤمنين قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تحُرِّم المصَّة ولا المصَّتَانِ».

وهكذا رواه أصحابُ شعبة عن شعبة عن أيوب السَّخْتَانِي عن ابن أبي مليكة عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال رسول الله ﷺ: «لا تحُرِّم المصَّة ولا المصَّتَانِ».

قال أبو حمزة: ابن أبي مليكة أدرك أم المؤمنين فسمعه منها، ومن ابن الزَّيْبَر عنها، فحدث به كذلك، وهو الثَّقة المأمون المشهور.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الله بن بزيع أخبرنا يزيد - هو ابن زريع - أخبرنا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة قال: كتبنا إلى إبراهيم التَّخَمِي نَسأله عن الرَّسَّاع، فكتب: إن أبا الشَّعثاء الحارثي حدثنا أن عائشة أم المؤمنين حدثته أن رسول الله ﷺ كان يقول: «لا تحُرِّم الحظفة ولا الحظفتان».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني عبيد الله بن فضالة بن إبراهيم النَّسَائِي أخبرنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا محمد بن دينار أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن ابن الزَّيْبَر عن النبي ﷺ قال: «لا تحُرِّم المصَّة ولا المصَّتَانِ ولا الإِبلَجَةَ ولا الإِملَجَتَانِ».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني شعيب بن يوسف النَّسَائِي عن يحيى بن سعيد القطان عن هشام بن عروة أخبرني أبي عن عبد الله بن الزَّيْبَر عن النبي ﷺ: «لا تحُرِّم المصَّة ولا المصَّتَانِ».

قال أبو حمزة: ابن الزَّيْبَر سمع أباها، وخالته أم المؤمنين، فرواه عن كلِّ واحدٍ منهما، وله أيضاً صحبة، وإلا فليخبرنا المقدم على نصر الباطل، ودفع الحق، ومؤثر رأيه على ما ثبت عن رسول الله ﷺ من يثبته من رواة هذه الأخبار.

وقد صحَّ أيضاً: من طريق أبي هريرة:

كما روَّاه من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن منصور الطُّوسِي أخبرنا يعقوب - هو ابن إبراهيم بن سعيد - أخبرنا

ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري: أنه سمع سعيد بن المسيَّب يقول: لا رضاع إلا ما أثبت اللحم والنَّعْم.

وذهبت طائفة إلى التحريم بما قلَّ أو كثر - ولو بقطرة - صحَّ ذلك عن ابن عمر، وعن ابن عباس في أحد قوليه.

وروي عن علي بن أبي طالب، وابن مسعود مقطوعاً دونهما.

وعن جابر بن عبد الله كذلك أيضاً.

وصحَّ عن سعيد بن المسيَّب في أحد قوليه.

وصحَّ أيضاً عن عطاء، وعروة، وطاووس.

وروي عن الحسن، والزَّهْرِي، ومكحول، وقتادة، وربيعة والغاسم، وسالم، وقبيصة بن ذؤيب.

وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والأوزاعي، والليث بن سعد، وسفيان الثوري. فنظرنا فيما احتجَّ به من ذهب إلى سعي رَضَعَاتٍ، فلم نجد لهذا القول متعلقاً، فسقط.

ثمَّ نظرنا فيما احتجَّ به من ذهب إلى عشر رَضَعَاتٍ فوجدناهم يذكرون ما كتب به إلى أبو المرحى علي بن عبد الله بن زرواز: أخبرنا أبو الحسن محمد بن حمزة الرُّحَيمِي أخبرنا أبو مسلم الكاتب أخبرنا أبو الحسن عبد الله بن أحمد بن المغلس قال أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: أخبرنا أبي أخبرنا يعقوب بن إبراهيم الزَّهْرِي أخبرنا أبي - هو إبراهيم بن سعد - عن ابن إسحاق قال: أخبرنا الزَّهْرِي عن عروة عن عائشة أم المؤمنين: أن سهلة بنت سهيل أتت النبي ﷺ فقالت له: إن سالماً كان منا حيث علمت كنا نعدّه ولداً، وكان يدخل علي، فلما أنزل الله عزَّ وجلَّ فيه وفي أشباهه: أنكرت وجه أبي حنيفة، إذ رآه يدخل علي قال: فأرضعيه عشر رَضَعَاتٍ ثمَّ يدخل عليك كيف شاء، فإنما هو ابنك.

قال أبو حمزة: وهذا إسناد صحيح، إلا أنه لا يخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما.

أحدهما - أن يكون ابن إسحاق وهم فيه؛ لأنَّه قد روى هذا الخبر عن الزَّهْرِي من هو أحفظ من ابن إسحاق - وهو ابن جريح - فقال فيه: أرضعني حَسَنَ رَضَعَاتٍ - على ما نورد بعد هذا إن شاء عزَّ وجلَّ.

أو يكون عفوفاً فتكون رواية ابن إسحاق صحيحة ورواية ابن جريح صحيحة فيكونان خبرين اثنين، فإذا كان ذلك، فالعشر الرَضَعَاتُ منسوخات على ما نورد بعد هذا - إن شاء الله تعالى - فسقط هذا الخبر، إذ لا يخلو ضرورة من أن يكون وهماً، أو

أبي عن محمد بن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن الحجاج بن الحجاج الأسلمي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحرم من الرضاع المصّة ولا المصتان ولا يجرم منه إلا ما فتى الأمّة من اللبن».

وصح أيضاً من طريق أم الفضل أم عبد الله بن العباس:

كما روينا من طريق مسلم أخبرنا إسحاق - هو ابن راهويه - ويحيى بن يحيى، وعمرو الناقد كلّهم عن المعتمر بن سليمان التيمي - واللفظ ليحيى - قال: أخبرنا المعتمر بن سليمان عن أيوب - هو السخيتاني - عن أبي الخليل - هو صالح بن أبي مريم - عن عبد الله بن الحارث - هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب - عن أم الفضل أن رسول الله ﷺ قال: «لا تحرم الإملاجة ولا الإملاجتان».

ورويته أيضاً من طريق شريح بن النعمان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحجاج بن الحجاج الأسلمي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

وقد أوردنا أيضاً قبل من طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ من أنه «لا يجرم من الرضاع إلا ما فتى الأمّة».

ورويته أيضاً من طريق شريح بن النعمان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحجاج بن الحجاج الأسلمي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

قال أبو محمد: وهذا إنرا في غاية الصحة، والحجة بهما قائمة.

ثم نظرنا فيما احتج به من قال: لا يجرم من الرضاع أقل من خمس رضعات، فوجدنا:

ما روينا من طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، كلاهما عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين قالت: نزل القرآن أن لا يجرم إلا عشر رضعات، ثم نزل بعد وخمس معلومات هذا لفظ يحيى بن سعيد. ولفظ عبد الرحمن: قالت: كان نزل من القرآن ثم سقط: لا يجرم من الرضاع إلا عشر رضعات، ثم نزل بعد وخمس معلومات.

ومن طريق القعني عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات يجرمن، ثم نسخ بخمس معلومات يجرمن، فتوفي رسول الله ﷺ وهنّ كما يقرأ من القرآن.

ورويته أيضاً - معناه - من طريق مسلم أخبرنا القعني، ومحمد بن المنذر، قال ابن المنذر أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وقال القعني: أخبرنا سليمان بن بلال، ثم اتفق سليمان، وعبد الوهاب كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين قالت: لما نزل في القرآن عشر رضعات معلومات، ثم نزل أيضاً خمس معلومات.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أنا ابن شهاب

أبي عن محمد بن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن الحجاج بن الحجاج الأسلمي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحرم من الرضاع المصّة ولا المصتان ولا يجرم منه إلا ما فتى الأمّة من اللبن».

وصح أيضاً من طريق أم الفضل أم عبد الله بن العباس: كما روينا من طريق مسلم أخبرنا إسحاق - هو ابن راهويه - ويحيى بن يحيى، وعمرو الناقد كلّهم عن المعتمر بن سليمان التيمي - واللفظ ليحيى - قال: أخبرنا المعتمر بن سليمان عن أيوب - هو السخيتاني - عن أبي الخليل - هو صالح بن أبي مريم - عن عبد الله بن الحارث - هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب - عن أم الفضل أن رسول الله ﷺ قال: «لا تحرم الإملاجة ولا الإملاجتان».

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث أن أم الفضل حدثته أن رسول الله ﷺ قال: «لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان، ولا المصّة ولا المصتان».

ورويته أيضاً - من طريق مسلم أخبرنا ابن أبي عمير أخبرنا بشر بن السري أخبرنا حماد بن أبي سلمة عن قتادة عن أبي الخليل الضبيعي عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل أن رسول الله ﷺ قال: «لا تحرم الإملاجة ولا الإملاجتان».

وأخبرناه حماد بن أحمد أنا عيسى بن أصبغ أنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل أنا جعفر بن محمد الصائغ أنا عفان بن مسلم أخبرنا وهيب بن خالد أنا أيوب السخيتاني عن صالح أبي الخليل الضبيعي عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل أن رسول الله ﷺ قال: «لا تحرم الإملاجة ولا الإملاجتان».

قالوا: فهذه آثار صحاح رواها أم المؤمنين، وأم الفضل، والزبير، وأبو هريرة، وابن الزبير كلّهم عن رسول الله ﷺ فجاءت بحجة التواتر قالوا: فهي مستثناة من عموم قول الله عز وجل: «وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ» وبقي ما زاد على التحريم.

قال أبو محمد: صدقوا في أنها في غاية الصحة، ولكن لو لم يرد غيرها لكان القول ما قالوا لكن قد جاء غير هذا مما سنذكره الآن إن شاء عز وجل.

ثم نظرنا فيما احتج به من لم يحد المحرم من الرضاع إلا بما أغنى من الجوع.

أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين «أن أبا حذيفة بُنِيَ سَالِمًا وَهُوَ مَوْلَى إِمْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ كَمَا بُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدًا، وَكَانَ مَنْ بُنِيَ رَجُلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ دَعَاهُ النَّاسُ إِلَيْهِ وَوَرِثَ مِنْ مِيرَاثِهِ حَتَّى أُنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاخُذُواكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ» فَرُدُّوا إِلَى آبَائِهِمْ فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ لَهُ أَبٌ فَمَوَّلَى وَأَخٌ فِي الدِّينِ، فَجَاءَتْ سَهْلَةُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا يَأْوِي مَعِيَ وَمَعَ أَبِي حَذِيفَةَ وَتَرَائِي فَضْلًا، وَقَدْ أُنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ مَا قَدْ عَلِمْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْضِعِيهِ حَسَنَ رَضَعَاتٍ» فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ.

وذكروا قوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْجَعَاعَةِ وَلَا يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعِ إِلَّا مَا قَتَنَ الْأَمْعَاءُ» قَالُوا: فَلَمْ يَذْكُرْ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ فِي كُلِّ ذَلِكَ عَدَدًا.

وذكروا بما لا خير فيه: خبرًا:

رويناه من طريق ابن وهيب عن مسلمة بن علي عن رجل من أهل العلم عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل بنت الحارث قالت «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَمَّا يُحْرَمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ، فَقَالَ: الرُّضْعَةُ وَالرُّضْعَتَانِ».

قال أبو محمد: أمَّا هذا الخبر، فخيرُ سواه موضوعٌ، ومسلمة بن علي فاسقٌ لا يروى عنه، قد أنكر الناسُ على ابن وهيب الروايةَ عنه، ثم ذكره عمن لم يسمُّوا، فلا معنى لأن يشتغل بالباطل.

وأمَّا الأخبارُ الثابتةُ التي ذكرنا قبلُ والآيةُ المذكورةُ، فإن كلَّ ذلك حقٌّ، لكن لما جاءت روايةُ الثقاتِ التي ذكرنا بأنَّه لا تحرمُ الرُّضْعَةُ وَلَا الرُّضْعَتَانِ، وأنه إنما يحرمُ حَسَنَ رَضَعَاتٍ: كانت هذه الأخبارُ زائدةً على ما في تلك الآيةِ، وفي تلك الأخبارِ، وكانت روايةُ ابن جريج في حديث أبي حذيفة «أرضعيه حَسَنَ رَضَعَاتٍ» هي زائدةٌ على روايةٍ من ذكرنا، وإبن جريج ثقةٌ لا يجوزُ تركُ زيادته التي انفرد بها.

وقد فعل المخالفون لنا مثلَ هذا حيثُ يجبُ أن يفعلوا، وحيثُ لا يجبُ أن يفعلوا: كتركهم عمومَ القرآنِ في قطع السارقِ لروايةٍ فاسدةٍ في العشرةِ الذراهمِ ولروايةٍ صالحةٍ في ربعِ الدينارِ. وكزيادةُ المالكينَ التذللَ في الغسلِ على ما في القرآنِ لغيرِ نصٍّ، وكزيادةُ الحنفيينَ الرضوةَ بالتبيلِ، ومن الرُعافِ، والقيءِ لرواياتٍ في غايةِ الفسادِ. وتركُ الزيادةِ التي يروها العدلُ خطأً لا يجوزُ؛ لأنها روايةٌ عن رسولِ الله ﷺ ثابتةٌ فمن خالفها فقد خالف أمره عليه الصلاة والسلام - فهذا لا يجوزُ. واعتراضوا بالآثارِ التي جاءتْ بخمسين رَضَعَاتٍ محرماتٍ بما:

رويناه عن طاووسٍ أنه قال: كان لأزواجِ النبي ﷺ رَضَعَاتٌ محرماتٌ، ولسائرِ النساءِ رَضَعَاتٌ معلوماتٌ، ثم ترك ذلك بعدُ. وأنه سئل عن قولٍ من يقول: لا يحرمُ من الرضاعِ دون سبعِ رَضَعَاتٍ ثم صارَ إلى خمسٍ - وقال طاووس: قد كان ذلك فحدث بعد ذلك أمرٌ جاءَ بالتحريمِ مرةً واحدةً تحرمُ.

قال أبو محمد: هذا قولُ طاووسٍ لم يستند إلى صاحب

أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين «أن أبا حذيفة بُنِيَ سَالِمًا وَهُوَ مَوْلَى إِمْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ كَمَا بُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدًا، وَكَانَ مَنْ بُنِيَ رَجُلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ دَعَاهُ النَّاسُ إِلَيْهِ وَوَرِثَ مِنْ مِيرَاثِهِ حَتَّى أُنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاخُذُواكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ» فَرُدُّوا إِلَى آبَائِهِمْ فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ لَهُ أَبٌ فَمَوَّلَى وَأَخٌ فِي الدِّينِ، فَجَاءَتْ سَهْلَةُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا يَأْوِي مَعِيَ وَمَعَ أَبِي حَذِيفَةَ وَتَرَائِي فَضْلًا، وَقَدْ أُنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ مَا قَدْ عَلِمْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْضِعِيهِ حَسَنَ رَضَعَاتٍ» فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ.

قال أبو محمد: وهذان خبران في غايةِ الصحةِ وجلالةِ الرواةِ وقتهم، ولا يسعُ أحداً الخروجُ عنهما.

وهذا الخبرُ من روايةِ ابن جريج يسنُّ وهم روايةِ ابن إسحاق لهذا الخبرِ، فذكرَ فيه عشرَ رَضَعَاتٍ أو نسخةً، إذ قد يمكنُ أن يكونَ عليه الصلاة والسلامُ افتأها بالعشرِ قبلَ أن يستزلَّ التحريمَ بالخمسِ، ثم افتأها بالخمسِ بعدَ نزولها، وقد لا يكونُ بينَ الأمرينِ إلا بعضُ ساعةٍ.

ثم نظرنا فيما احتجَّ به من رأى أن التحريمَ بقليلٍ الرضاعةُ وكثيرها، فوجدناهم يمتحنون بقولِ الله عزَّ وجلَّ: «وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرُّضَاعَةِ» قَالُوا: فَعَمَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَلَمْ يَخْصُ.

ثم ذكرُوا آثاراً صحاحاً: مثلَ قوله عليه الصلاة والسلام في بنتِ حزة: «إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ».

وقوله ﷺ في بنتِ أبي سلمة: «إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنْ الرُّضَاعَةِ».

وقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة أم المؤمنين في عمِّها من الرضاعة: «إِنَّهُ عَمُّكَ فَلْيَلِجْ عَلَيْهِ، وَفِي عَمِّ حَفْصَةَ أم المؤمنين: أَرَى فَلَانًا - يَعْنِي عَمَّهَا مِنَ الرضاعة».

وبالخبرِ الثابتِ في أمرِ سالمِ مولى أبي حذيفة.

ورويناه من طريقِ سفيان بن عيينة وسفيان الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين:

ومن طريقِ أيوب السخيتي، وابن جريج عن ابن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين:

ومن طريقِ مالك بن أنس، ويونس بن يزيد، وجعفر بن ربيعة، كلُّهم عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين:

ومن طريقِ شعبة عن حميد بن نافع عن زينب بنتِ أم

فضلا عن رسول الله ﷺ ومثل هذا لا تقوم به حجة، ولا يحل القطع بالسسخ بظن تابعي.

وقالوا أيضاً: قول الراوي: فمات عليه الصلاة والسلام وهو مما يقرأ من القرآن، قول منكرو وجرم في القرآن، ولا يحل أن يجوز أحد سقوط شيء من القرآن بعد موت رسول الله ﷺ.

فقلنا: ليس كما ظننتم إنما معنى قول عبد الله بن أبي بكر في روايته لما ذكرتم: ثم - إنه عليه الصلاة والسلام - مات وهو مما يقرأ مع القرآن مجروف الجرب يدل بعضها من بعض، ومما يقرأ من القرآن الذي يطل أن يكتب في المصاحف، وبقي حكمه، كآية الرجم سواء سواء - فبطل اعتراضهم المذكور.

واعترضوا على الخبر الثالث الذي فيه «لا تحرم المصصة ولا المصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان» بأن قالوا: هو خبر مضطرب في سنده، فمرة عن عائشة، ومرة عن الزبير.

فقلنا: فكان ماذا؟ هذا قوة للخبر أن يروى من طرق، وما يعترض بهذا في الآثار إلا جاهل بما يجب في قول النقل الثابت؛ لأنه اعتراض لا دليل على صحته أصلاً، إنما هو دعوى فاسدة.

والعجب كله أنهم يبيحون الأخبار الثابتة بنقلها مرة عن صاحبها، ومرة عن آخر، ثم لا يفكر الحنفيون في أخذهم بحديث ابن فيما تقطع فيه يد السارق، وهو حديث ساقط مضطرب فيه أشد الاضطراب. ولا يفكر المالكيون في أخذهم في ذلك بحديث ربع الدبائر. وفي الصدقة في القطر بحر أبي سعيد، وكلاهما أشد اضطراباً من خبر الرضعتين، ولكنهم يتعلقون بما أمكنهم.

وقالوا: عروة بن الزبير أحد رواة ذلك الخبر، وقد روي عنه: أن قليل الرضاع وكثيره لا يحرم، فقلنا: فكان ماذا؟ إنما الحجة في روايته لا رأي، وقد أوردنا في كتابنا المعروف بسب الإعراب اضطراب الطائفتين في هذا المعنى، وأخذهم برواية الراوي وتركهم لرأيه في خلافه لما رواه.

وذكروا أيضاً - اعتراضات في غاية الفساد والغثاثة، لا يخفى سقوطها على ذي فهم، عمدتها ما ذكرنا، وبالله تعالى التوفيق.

فوجب الأخذ بهذه الأخبار، ولما كان عليه الصلاة والسلام قد أخبر أنه «لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصصة ولا المصتان» علمنا أن المصصة غير الرضعة، فمن ذلك قلنا: إن استفاد الرضيع ما في الثديين متصل رضعة واحدة، وأن المصصة لا تحرم، إلا إذا علمنا أنها قد سدت مسدداً من الجوع ولا يوقن بوصولها إلى الأمعاء، وأن اليسير من ذلك الذي لا يسد مسدداً من الجوع،

١٨٧٠ - مسألة: ورضاع الكبير محرم - ولو أنه شيخ
شيخ يحرم - كما يحرم رضاع الصغير ولا فرق، وهذا مكان
اختلف الناس فيه: فطائفة قالت: يحرم من الرضاع في الصغير ولا
يحرم في الكبير، ولم يحدوا حداً في ذلك:

كما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن عروة بن
الزبير أن أزواج النبي ﷺ حاشن عائشة وحدها كن يرضن رضاع
سالم مولى أبي حذيفة خاصة له فدل ذلك على أنهن كن يرضن: لا
يحرم إلا رضاع الصغير، لا رضاع الكبير، دون أن يردهن في
ذلك حد.

ومن طريق مالك عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن
عمر - وقد سأل رجل عن رضاع الكبير - فقال له ابن عمر:
قال عمر بن الخطاب: إنما الرضاعة رضاعة الصغير.

ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول: لا
رضاعة إلا ما أرضع في الصغير، ولا رضاعة لكبير.

وقالت طائفة: لا يلزم من الرضاع إلا ما كان في المهد:

كما روينا من طريق أبي داود حدثني أحمد بن صالح
حدثني عيسى حدثني يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب
حدثني عروة بن الزبير أبى أزواج النبي ﷺ أن يدخل عليهن
بالرضاعة أحد حتى رضع في المهد.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن
سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب قال: لا رضاع إلا ما كان
في المهد.

وقالت طائفة: لا يحرم من الرضاع إلا ما كان قبل الفطام،
وأما بعد الفطام فلا:

كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة
عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب: أن أم سلمة أم المؤمنين -
رضي الله عنها - سئلت: هل يحرم الرضاع بعد الفطام؟ قالت:
لا رضاع بعد فطام.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن
أبي حصين عن أبي عطيّة الوادعي أن رجلاً مص من ثدي امرأته
فدخل اللبن في حلقه فقال أبا موسى الأشعري عن ذلك، فقال
له أبو موسى: حرمت عليك امرأتك، ثم سأل ابن مسعود عن
ذلك، قال أبو عطية - ونحن عنده: فقام ابن مسعود وقمنا معه

وأما الرضاعُ بعدهما فلا يحرمُ:

كما روينا من طريق الحجّاج بن المنهال أخبرنا أبو عوانة عن الغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود قال: لا رضاع بعدّ حولين.

ومن طريق أبي عبيد: أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال: لا رضاع إلا في الحولين.

ومن طريق مالك عن إبراهيم بن عبقة أنّه سأل سعيد بن المسيّب، وعروة بن الزبير عن الرضاعة، فقالا جميعاً: كل ما كان في الحولين وإن كانت قطرة واحدة فهي تحرّم، وما كان بعدّ الحولين فإنما هو طعام يأكله.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق الشيباني قال: سمعت الشعبي يقول: ما كان من مسعود، أو وجور أو رضاع في الحولين فهو يحرم، وما كان بعدّ الحولين لم يحرم شيئاً.

وهو قول ابن شبرمة، وسفيان الثوري، والثاقفي، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وأبي سليمان، وأصحابنا.

ورواه ابن وهب عن مالك ثم رجع إلى الذي ذكرنا قبله؛ لأنّه هو المأثور عنه في موطنه الذي قرئ عليه إلى أن مات.

قال أبو محمد:

وقالت طائفة: إرضاع الكبير والصغير يحرم كما ذكرنا قبله عن أبي موسى وإن كان قد رجع عنه.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني عبد الكريم: أن سالم بن أبي الجعد مولى الأشجعي أخبره أن إياه أخبره أنّه سأل علي بن أبي طالب فقال: إني أردت أن أنزّج امرأة وقد سقتني من لبنها وأنا كبيرٌ تداويت به، فقال له علي: لا تنكحها ونهاه عنها.

ومن طريق مالك عن ابن شهاب أنّه «سئل عن رَضاع الكبير، فقال: أخبرني عروة بن الزبير بخبيث أمر رسول الله ﷺ سهلة بنت سهيل بأن ترضع سالماً مولى أبي حذيفة خمسَ رَضعات - وهو كبيرٌ - ففعلت، فكأنّ نراه ابناً لها، قال عروة: فأخذت بذلك غائبة أم المؤمنين فيمن كانت تُحب أن يدخل عليها من الرجال فكانت تأمر أختها أم كلثوم، وتبسات أختها يؤرضعن من أحبّت أن يدخل عليها من الرجال».

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال: سمعت عطاء بن أبي رباح وسأله رجل فقال: سقتي امرأة من لبنها بعدّ ما كنت رجلاً كبيراً أفانكحها، قال عطاء: لا، قال ابن جريج

حتى أتى أبا موسى الأشعري فقال: أرضيعاً ترى هذا؟ إنّما الرضاع ما أبنت اللحم والعظم، فقال أبو موسى: لا تسألوني عن شيء ما دام هذا الخبر بين أظهركم. فتبين هاهنا أنّه إنّما يحرم مدة تغذي الرضيع باللبن.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جوير عن الفضال عن النزال - هو ابن سبرة - عن علي بن أبي طالب قال: لا رضاع بعدّ الفصال.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن سمع من ابن عباس يقول: لا رضاع بعدّ الفطام.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الحسن، والزهرى، وقتادة، قالوا: لا رضاع بعدّ الفصال - قال معمر: وأخبرني من سمع عكرمة يقول ذلك، ويقول: الرضاع بعدّ الفطام مثل الماء يشربه.

وبه يقول الأوزاعي وقال: إن فطم وله عامٌ واحد واستمر فطامه ثم رضع في الحولين لم يحرم هذا الرضاع الثاني شيئاً، وقال: فإن عماد رضاعه ولم يقطم قبل الحولين، فإنّه ما كان في الحولين، فإنّه يحرم، وما كان بعدهما، فإنّه لا يحرم وإن عماد الرضاع.

وقالت طائفة: لا يحرم من الرضاع إلا ما فتى الأمعاء:

كما روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان - هو ابن عيينة - عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحجّاج بن الحجّاج الأسلمي عن أبي هريرة قال: لا رضاع إلى ما فتق الأمعاء.

وقالت طائفة: لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في ثلاثة أعوام، وأما ما رضع بعدّ الثلاثة الأعوام فلا يحرم - وهذا قول زفر بن الهذيل.

وقالت طائفة: لا يحرم من الرضاع إلى ما كان في عامين وستة أشهر فما كان بعدّ ذلك فإنّه لا يحرم.

وهو قول أبي حنيفة.

وقالت طائفة: لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في عامين وشهرين، فما كان بعدّ ذلك لم يحرم - وهذا قول مالك.

وهذه الأقوال الثلاثة: قول أبي حنيفة، وزفر، ومالك: ما نعلم أحداً من أهل العلم قال بشيء منها قبل المذكورين، ولا معهم، إلا من قلدهم اتباعاً هواهم - ونعوذ بالله من الفتنة.

وقالت طائفة: لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في الحولين،

يوضح الولد بعد ذلك، إنّما فيها انقطاع الثقة الواجبة على الأب في الرضاع، وليس بانقطاع حاجة الصبي إلى الرضاع ينقطع التحريم برضاعه - إن رضع - إذ لم يأت بذلك قرآن، ولا سنة.

واحتجوا بخبر:

روّاه من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة بن سعيد أنا أبو عوانة أنا هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أم سلمة أم المؤمنين قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يُحرّم من الرضاع إلا ما فتى الأمّة في الثدي، وكان قبل القطام».

قال أبو محمّد: هذا خبر منقطع؛ لأن فاطمة بنت المنذر لم تسمع من أم سلمة أم المؤمنين؛ لأنها كانت أسن من زوجها هشام باني عشر عاماً وكان مولد هشام سنة ستين، فمولد فاطمة على هذا سنة ثمان وأربعين، وماتت أم سلمة سنة سبع وخمسين، وفاطمة صغيرة لم تلقها، فكيف أن تحضنها، ولم تسمع من خالة أبيها عائشة أم المؤمنين شيئاً - وهي في حجرها - إنّما أبعد سماعها من جدّها أسماء بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنهم.

وموهوا أيضاً - بخبرين ساقطين.

أحدهما - من طريق معمر بن جوير عن الضحاك عن النّزال بن سبرة عن علي بن النّبي ﷺ: «لا رضاع بعد الفصال».

والآخر - من طريق معمر أيضاً عن حرام بن عثمان عن عبد الرحمن ومحمّد ابني جابر بن عبد الله عن أبيهما عن رسول الله ﷺ فذكر كلاماً كثيراً وفيه: ولا رضاع بعد القطام. وهذا خبران لا يجوز التشاغل بهما؛ لأن جويراً ساقط، والضحاك ضعيف وحرام بن عثمان هالك بمرة - فسقط كل ما تعلقوا به، وبالله تعالى التوفيق.

وسقطت الأقوال كلّها إلا قول من راعى الحولين، وقول من لم يراع في ذلك حداً أصلاً.

فقطرنا فيمن راعى الحولين.

فوجدناهم يحتجون بقول الله عز وجل: «وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا».

ويقوله عز وجل: «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرُّضَاعَةَ».

ويقوله عز وجل: «حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَتَيْنِ».

فقالوا: قد قطع الله عز وجل أن فصال الرضيع في عامين،

فقلت له: وذلك رأيك؟ قال: نعم، كانت عائشة تأمر بذلك بنات أخيه.

وهو قول الليث بن سعد.

قال أبو محمّد: أمّا قول أبي حنيفة، وزفر، ومالك، فلا خفاء بفسادها، إلا على قول من يقول في النهار: إنه ليل، مكابرة ونصراً للباطل.

ومن عجائب الدنيا قول بعض المفتونين: لما قال الله تعالى: «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ» دل ذلك على أن هاتين حولين ناقصين، وأشار إلى عددها بالشمس.

قال أبو محمّد: فجمع هذا القول خلافة الله عز وجل، ومكابرة الحسن.

أمّا خلافة الله عز وجل فإنه يقول: «إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ».

فنص تعالى على أن عدة الشهور عنده هي التي منها أربعة حرم، وأنه في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض، وأن ذلك هو الدين القيم، ولا يمكن أن تكون الأشهر الحرم إلا في الأشهر العربية القمرية، فمن خالف ذلك فقد خالف الدين القيم، ونسب إلى الله تعالى الكذب من أنه أمر أن يراعى عدد الحولين بالعجمية.

وأما مكابرة العيان - فإنه ليس بين الحولين الأعجميين المعدودين بالشمس وقطعهما للترك وبين الحولين العربيين المعدودين بالقمر إلا اثنان وعشرون يوماً، فالزيادة على ذلك إلى تمام شهرين لا ندرى من أين أتت، والقطع بالتحريم والتحليل في دين الله عز وجل يمثل هذا لا يمثل.

وأما من حد ذلك بما كان في المهد - فكلام أيضاً لا تقوم بصحته حجة لا من قرآن، ولا من سنة، ولا من إجماع، ولا من قياس، ولا من رواية ضعيفة - فسقط هذا القول.

وأما من حد ذلك بما كان في الصغر - فإن الصغر يتمادى إلى بلوغ الحلم؛ لأنه قبل ذلك لا تترزه الحدود، ولا الفرائض - وهذا حد لا يوجه قرآن ولا سنة.

وأما من حد ذلك بالقطام - فإنهم احتجوا بقول الله عز وجل: «فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا».

قال أبو محمّد: وهذا لا حجة لهم فيه في التحريم إذ ليس للتحريم في هذه الآية ذكر، ولا في تراضيهما بالفصال تحريم؛ لأن

رسول الله ﷺ لا ندرى لعل هذه كانت رخصة لسالم خاصة - قال الزهري: فكانت عائشة تنفي بأنه يحرم الرضاع بعد الفصال حتى ماتت.

قال أبو محمد: فهذه الأخبار ترفع الإشكال، وتبين مراد الله عز وجل في الآيات المذكورة أن الرضاعة التي تتم بتسام الحولين، أو بتراضي الأبوين قبل الحولين، إذا رابا في ذلك صلاحاً للرضيع أنها هي الموجبة للتفقه على المراجعة، والتي يجبر عليها الأبوان أحياً أم كرها. ولعمري لقد كان في الآية كفاية في هذا؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَالَّذَاتُ يَرْضِعْنَ أَبْوَاحَهُنَّ وَأَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَاتِلِينَ إِسْنِ أَزْوَاجٍ لَّيْسَ الرُّضَاعَةُ وَفَى الْمَوْلُودَ لَهُ يَرْضَعُهَا وَيَكْسُوْنَهُنَّ بِمَا كَسُوْهُنَّ﴾.

فامر تعالى الوالدات بإرضاع المولود عامين، وليس في هذا تحريم الرضاعة بعد ذلك، ولا أن التحريم يقطع بتسام الحولين. وكان قول الله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنْ الرُّضَاعَةِ﴾ ولم يقل تعالى في حولين ولا في وقت دون وقت زائداً على الآيات الأخر، وعموماً لا يجوز تخصيصه إلا بنص يبين أنه غصص له لا بظن، ولا بمحتمل لا بيان فيه. وكانت هذه الآثار قد جاءت بحجة التواتر رواها نساء رسول الله ﷺ كما أوردنا، وسهلة بنت سهيل من المهاجرات وزينب بنت أم سلمة.

ورواه عن التابعين القاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وحيد بن نافع.

ورواه عن هؤلاء الزهري، وابن أبي مليكة، وعبد الرحمن بن القاسم، ويحيى ابن سعيد الأنصاري، وربيعة.

ورواه عن هؤلاء أيوب السخثاني، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة، ومالك، وابن جبر، وشعيب بن أبي حمزة، ويونس بن يزيد، وجعفر بن ربيعة، وسليمان بن بلال، ومعمّر، وغيرهم.

ورواه عن هؤلاء الناس: الجماء الغفير، فهو نقل كافة لا يختلف مؤلف ولا مخالف في صحته فلم يبق من الاعتراض إلا أن يقول قائل: هو خاص لسالم كما قال بعض أزواج رسول الله ﷺ فليعلم من تعلق بهذا أنه ظن من ظن ذلك منهم - رضي الله عنهم.

وهكذا جاء في الحديث أنهم قلن: ما نرى هذا إلا خاصاً لسالم، وما ندرى لعله رخصة لسالم، فإذا هو ظن بلا شك، فإن الظن لا يعارض بالسنن.

قال تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾.

وأن رضاعه حلال كاملان؛ لمن أراد أن يتم الرضاعة. قالوا: فلا رضاع بعد الحولين أصلاً؛ لأن الرضاعة قد تمت، وإذا انقطع الرضاع انقطع حكمه من التحريم، وغير ذلك.

قال أبو محمد: صدق الله تعالى علينا الوقوف عند ما حدّ عز وجل، ولو لم يأت نص غير هذا لكان في هذه التصوصي متعلق، لكن قد جاء في ذلك:

ما روّيناه من طريق مسلم أخبرنا عمرو الناقد، وابن أبي عمر، قالاً جميعاً: أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت: «جاءت سهلة بنت سهيل إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أرى وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو خليفته، فقال رسول الله ﷺ أرضييه، فقالت: وكيف أرضيه وهو رجل كبير؟ فبسم رسول الله ﷺ وقال: قد علمت أنه رجل كبير».

ومن طريق مسلم: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - وعمد بن أبي عمر - واللفظ له - قال: أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب - هو السخثاني - عن ابن أبي مليكة عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين: «أن سالمًا مولى أبي حذيفة كان مع أبي حذيفة وأهله في بيتهم قالت - يعني سهلة بنت سهيل - إلى النبي ﷺ فقالت: إن سالمًا قد بلغ ما يبلغ الرجال، وعقل ما عقلوا، وأنه يدخل علينا، وإني أظن أن في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئاً، فقال لها النبي ﷺ أرضييه تحرمي عليه ويتذهب الذي في نفس أبي حذيفة».

ومن طريق مسلم: أخبرنا محمد بن المثنى أخبرنا محمد بن جعفر أنا غندر أنا شعبة عن حميد بن نافع عن زينب بنت أم سلمة، قالت: «قالت أم سلمة لعايشة - رضي الله عنهما - إنه يدخل عليك الغلام الأنفع الذي ما أحب أن يدخل عليّ، فقالت عايشة: أما لك في رسول الله ﷺ أموة حسنة؟ إن امرأة أبي حذيفة قالت: يا رسول الله إن سالمًا يدخل عليّ - وهو رجل - وفي نفس أبي حذيفة منه شيء، فقال رسول الله ﷺ أرضييه حتى يدخل عليك».

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت: «جاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو إلى النبي ﷺ فقالت: إن سالمًا كان يدعو ابن أبي حذيفة، وإن الله قد أزال في كفايه ﴿أَذْغَوْهُمْ﴾ لا يباينهم» وكان يدخل عليّ وأنا فضل ونحن في منزل ضيق، فقال لها النبي ﷺ أرضيي سالمًا تحرمي عليه، قال الزهري: قال بعض أزواج

لأن مباحاً لمن أن لا يدخل عليها من يحل له الدخول عليها، وبالله تعالى التوفيق.

١٨٧١ - مسألة: وإن حلت امرأة من يلحق ولدها

به قدر لها اللبن، ثم وضعت فطلقها زوجها، أو مات عنها فتزوجها آخر، أو كانت أمة فملكها آخر، فما أرضعت فهو ولد للأول لا للثاني، فإن حلت من الثاني فتمادى اللبن فهو للأول إلا أن يتغير، ثم يعتدل، فإنه إذا تغير فقد بطل حكم الأول وصار للثاني والحمد لله رب العالمين.

وشتان بين احتياج أم سلمة - رضي الله عنها - باختيارها وبين احتياج عائشة - رضي الله عنها - بالسنة الثابتة، وقولها لها: أما لك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة؟ وسكوت أم سلمة ينبي بروجوعها إلى الحق عن احتياطها.

ومن أعجب العجائب أن المخالفين لنا هاهنا يقولون: إن المرسل كالمستد.

وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر أن أزواج النبي ﷺ إذا أرضعن الكبير دخلن عليهن، فكان ذلك لمن خاصة وقال آخرون: هذا منسوخ بنسخ النبي.

قال أبو محمد: وهذا باطل بيقين؛ لأنه لا يحل لأحد أن يقول في نص ثابت: هذا منسوخ، إلا بنص ثابت مبين غير محتمل، فكيف وقول سهلة - رضي الله عنها - لرسول الله ﷺ: كيف أرضعه وهو رجل كبير؟ بيان جلي؛ لأنه بعد نزول الآيات المذكورات وبالقين ندري أنه لو كان خاصة لسالم، أو في النبي الذي نسخ لبنه عليه الصلاة والسلام كما بين أبي بردة في الجذعة إذ قال له تجزئك ولا تجزئ أحداً بعدك وقال بعض من لا يخاف الله تعالى فيما يطلق به لسانه: كيف يحل للكبير أن يرضع ندي امرأة أجنبية؟

قال أبو محمد: هذا اعتراض مجرّد على رسول الله ﷺ الذي أمر بذلك، والقائل بهذا لا يستحي من أن يطلق: أن للمملوكة أن تصلي عريانة يرى الناس نديها وخاصرتها، وأن للحرّة أن تعتمد أن تكشف من شفتي فرجها مقدار الدرهم البغلي تصلي كذلك ويرها الصادر والوارد بين الجماعة في المسجد، وأن تكشف أقل من ربع بطنها كذلك - ونعوذ بالله من عدم الحياء وقلة الدين.

قال أبو محمد: وقول رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ حِجَّةٌ لَنَا بَيْنَهُ، لِأَنَّ الْكَبِيرَ مِنَ الرُّضَاعَةِ فِي طَرْدِ الْجَمَاعَةِ نَحْوُ مَا لِلصَّغِيرِ، فَهوَ عَمُومٌ لِكُلِّ رَضَاعٍ إِذَا بَلَغَ خَمْسَ رَضَعَاتٍ كَمَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

قال علي: فصح أن عائشة رضي الله عنها كان يدخل عليها الكبير إذا أرضعته في حال كبره أخت من أخواتها الرضاع المحرم، ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل ونقطع بأنه تعالى لم يكن ليصح سر رسول الله ﷺ يتهاك من لا يحل له مع قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾.

فنحن نوقن ونثبت بأن رضاع الكبير يقع به التحريم، وليس في امتناع سائرهن من أن يدخل عليهن بهذه الرضاعة شيء ينكر؛

وبالله تعالى التوفيق.

٧٧- كتاب أحكام متممة في النكاح

١٨٧٢- مسألة: وأهل الإسلام كلهم إخوة لا يحرم

على ابن من رغبة لعنة نكاح ابنة الخليفة الهاشمي. والفاستق -
الذي بلغ الغاية من الفسق - المسلم - ما لم يكن زانياً - كفؤ
للمسلمة الفاضلة.

وكذلك الفاضل المسلم كفؤ للمسلمة الفاسقة ما لم تكن
زانية، والذي غتاره فنكاح الأقارب بعضهم لبعض.

وقد اختلف الناس في هذا: فقال سفيان الثوري، وابن
جبري، والحسن بن حي، وابن أبي ليلى، والمغيرة بن عبد الرحمن
المخزومي - صاحب مالك - وإسحاق بن راهويي: يفسخ نكاح
المولى للعربية.

وقال أبو حنيفة: إن رضيت القرشية بالمولى ووفّاهها صداق
مثلا أمر الولي أن ينكحها فإن أبى أنكحها القاضي.

وقال مالك: والشافعي، وأبو سليمان قولنا.

قال أبو محمد: احتج المخالفون بأنار ساقطة، والحجة قول
الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾.

وقوله تعالى غاطباً لجميع المسلمين: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ
لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾.

وذكر عز وجل ما حرم علينا من النساء.

ثم قال تعالى: ﴿وَأَخْلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾..

وقد أنكح رسول الله ﷺ زينب أم المؤمنين زيدا مولاه.
وأنكح المقداد ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب. وإنما غيّرنا
نكاح الأقارب، لأنه فعل رسول الله ﷺ لم ينكح بنته إلا من
بني هاشم وبني عبد شمس.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

وبالله تعالى التوفيق.

وأما قولنا في الفاسق، والفاسقة، فيلزم من خالفنا أن لا
يبيح للفاسق أن ينكح إلا فاسقة، وأن لا يبيح للفاسقة أن ينكحها
إلا فاسق، وهذا لا يقوله أحد.

وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ
بَعْضٍ﴾.

١٨٧٣- مسألة: وتزويج المريض الموقن بالموت، أو

غير الموقن: مريضة كذلك أو صحيحة جائز، ويرثها وترثه، مات
من ذلك المرض أو صح ثم مات.

وكذلك للمريضة الموقنة وغير الموقنة: أن تزوج صحيحاً
أو مريضاً، ولها في كل ذلك الصداق المسمى كالصحيحين ولا
فرق.

وقال مالك: يفسخ نكاح المريض قبل الدخول وبعد
الدخول، فإن لم يدخل بها فلا شيء لها، فإن دخل بها فلها صداق
مثلها في ثلث مالها، بما استحل من فرجها، ولا ميراث لها منه
البينة.

قال: فإن مات قبل أن يفسخ نكاحها فعليها الإحداد ولا
ميراث لها قال: فإن صح من مرضه - وقد كان دخل بها -
فأرى أن يفارقها وقال مرة أخرى: إن صح من مرضه جاز
النكاح.

قال: وكذلك لا يجوز للمريضة أن تزوج ولا يرثها الذي
يتزوجها - دخل بها أو لم يدخل - ولها الصداق عليه إن دخل
بها.

قال: ومن طلق امرأته - وهي حامل طلاقاً باتناً فلا يجوز
لها أن يتراجعا إذا أتمت ستة أشهر، وهذا تقسيم لا نعرفه عن
أحد قبله.

ومن قال: لا يجوز نكاح المريض: عطاء بن أبي رباح، إلا
أنه قال: إن صح من مرضه جاز ذلك النكاح. ويعيسى بن سعيد
الأنصاري قال: صداق التي تزوج المريض في ثلثه. واختلف عن
ربيع: فروى عنه ابن سمعان - وهو ضعيف - أن صداقها في
ثلثه، ولا ميراث لها - قال ابن سمعان: وقضى بهذا أبو بكر بن
عمر بن حفص في نكاح بنت المعتمر بن عياض الزهري.

وروي عن ربيعة معمر - وهو ثقة - أن صداقها وميراثها
في ثلثه.

قال معمر: وهو قول ابن أبي ليلى.

قال أبو محمد: وهو قول الليث بن سعد، وعثمان بن شي.
وراعى آخرون المضادة:

كما روي عن طريق أبي عبيد أخبرنا عثمان بن صالح
عن ابن أبية عن خالد بن أبي عمران قال: سألت القاسم بن
عميد، وسالم بن عبد الله عن تزويج المريض، فقالا جميعاً: إن لم

بُنْ عَيْلٍ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: يَجُوزُ تَزْوِجُ الْمَرِيضِ فِي مَرَضِهِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مَنصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَعُمِيِّ قَالَ: نَكَاحُ الْمَرِيضِ جَائِزٌ، وَلَا يَحْسَبُ مِنَ الثَّلَاثِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيانِ الثَّوْرِيِّ قَالَ: نَكَاحُ الْمَرِيضِ جَائِزٌ عَلَى مَهْرٍ مِثْلِهِ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالثَّالِفِيِّ، وَأَصْحَابِهِمَا وَكُلِّهِمْ يَرَى الصَّدَاقَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ.

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ شَرِمَةَ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالْحَسَنِ بْنِ حَيٍّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَجَمِيعِ أَصْحَابِنَا. وَرَأَى الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ، وَأَبُو سَلِيمَانَ: أَنَّ لَهَا الصَّدَاقَ الْمُسَمَّى لَهَا مِنْ رَأْسِ مَالِهِ.

قَالَ عَلِيُّ: وَتَزَوَّجَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَيَّانِ مَسْعُودُ بْنُ سَلِيمَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَمْعٍ لَيْالٍ، وَهُوَ مَرِيضٌ يَأْتِي مِنَ الْحَيَاةِ وَدَخَلَ بِهَا إِحْيَاءً لِلنَّسَبِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: عَهْدَنَا بِالْمَالِكِيِّينَ يَعْتَمِدُونَ خِلَافَ الصَّاحِبِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: خَالَفَ وَهَذَا تَمَّا خَالَفُوا فِيهِ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَمَعَاذُ بَنِي جَبَلٍ، وَالزُّبَيْرِ، وَقَدَامَةُ بْنُ مَطْعُونٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رِيعةٍ، بِمَحْضَرَةِ جَمِيعِ الْأَحْيَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ، لَا يَنْكَرُ ذَلِكَ أَحَدٌ، وَفِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ النِّكَاحَ، وَلَمْ يَنْصُرْ فِي الْقُرْآنِ، وَلَا فِي السُّنَنِ: صَحِيحاً وَصَحِيحَةً مِنْ مَرِيضٍ وَمَرِيضَةٍ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ وَمَا نَعْلَمُ لِلْمَخَالِفِ حُجَّةً أَصْلًا، لَا مِنْ قُرْآنٍ، وَلَا سُنَّةٍ، وَلَا قَوْلِ صَاحِبٍ، وَلَا مِنْ رَأْيٍ يَعْقِلُ، غَيْرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ أَحْتَجُّ بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى أَهْلِ الْمِيرَاثِ مِنْ يَشْرِكُهُمْ فِيهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَأَهْلُ هَذَا الْقَوْلِ يَقُولُونَ: إِنَّ أَقْرَبَ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ - وَهُوَ مَوْفِقٌ بِالْمَوْتِ - بِأَبْنِ أُمِّهِ لَمْ يَزَلْ يَقُولُ: إِنَّهُ عَيْدُهُ - فَأَقْرَبُ عِنْدَ مَوْتِهِ أَنَّهُ ابْنُهُ، فَإِنْ إِقْرَارُهُ نَافِذٌ، وَبِثَرٍ مَالُهُ - فَاجْزَاؤُهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى أَهْلِ الْمِيرَاثِ مَنْ يَحْرِمُهُمُ الْكُلُّ، وَمَنْعُهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِمْ مَنْ يَحْطِمُهُمُ الْيَسِيرُ، وَهَذَا غَايَةُ التَّخْلِيصِ. وَلَمْ يَخْتَلِفُوا أَنَّ رَجُلًا مَرِيضًا يَأْتِي مِنَ الْفَاقَةِ وَالْعَيْشِ ابْتِغَاءً جَارِيَةً وَأَشْهَدَ النَّاسَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِيهَا لِيُطْلَبَ مِنْهَا الْوَلَدُ، لِيَمْنَعَ بِذَلِكَ وَرَثَتَهُ الْمِيرَاثَ، فَوُطِنَتْ فَحُلِمَتْ: أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ مَبَاحٌ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّهَا قَدْ حَمَلَتْ وَقَدْ لَا تَحْمِلُ.

قُلْنَا: وَالَّتِي تَزَوَّجَ فِي مَرَضِهِ قَدْ حَمَلَتْ هِيَ قَبْلَهُ فِيرْتَاهُ فَيَزِيدُ

يَكُنْ مَضَاراً جَائِزٌ تَزْوِجُهُ - وَإِنْ كَانَ مَضَاراً لَمْ يَجِزْ، وَلَهَا نَصْفُ الصَّدَاقِ فِي ثَلَاثِ مَالِهِ، قَالَا: فَإِنْ خَلَا بَهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ مِنَ الثَّلَاثِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي نِكَاحِ الْمَرِيضِ قَالَ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ الْإِضْرَارَ عَلَى أَهْلِ الْمِيرَاثِ، وَلَا تَرَى أَنَّ تَرْتُهُ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ ضَرَاراً.

قَالَ مَعْمَرٌ: وَقَالَ قَدَادَةُ: إِنْ كَانَ تَزَوَّجَهَا مِنْ حَاجَةٍ إِلَيْهَا فِي خِدْمَتِهِ، أَوْ فِي قِيَامِ بَأْمَرِهِ فَإِنَّهَا تَرْتُهُ.

وَقَالَ آخَرُونَ بِمِثْلِ قَوْلِنَا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ مَقْسَمٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَعُمِيِّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنْ أَجَلِي إِلَّا عَشْرَةُ أَيَّامٍ أَوْ أَمُوتَ فِي آخِرِهَا يَوْمًا لِي فِيهِنَّ طَوْلُ النِّكَاحِ لَتَزَوَّجْتُ خَافَةَ الْفَتَنَةِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ مَعَاذُ بَنِي جَبَلٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: تَزَوَّجُونِي، إِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَزَباً.

وَمِنْ طَرِيقٍ أَبِي عَيْلٍ، وَسَعِيدِ بْنِ مَنصُورٍ، قَالَا جَمِيعاً: أَخْبَرَنَا أَبُو مَعَاوَةَ - هُوَ الضَّرِيرُ - عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلَ الزُّبَيْرُ عَلَى قَدَامَةَ بْنِ مَطْعُونٍ يَعُودُهُ فَبَشَّرَ الزُّبَيْرُ بِجَارِيَةٍ وَهُوَ عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ قَدَامَةُ: تَزَوَّجْنِي، فَقَالَ لَهُ الزُّبَيْرُ: وَمَا تَصْنَعُ بِجَارِيَةٍ صَغِيرَةٍ وَأَنْتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ، فَقَالَ لَهُ قَدَامَةُ: إِنْ أَنَا عَشْتُ فَابْنَةُ الزُّبَيْرِ، وَإِنْ مِتُّ فَأَحَدٌ مِنْ وَرَثَتِي، قَالَ عُرْوَةُ: فَتَزَوَّجَهَا إِيَّاهُ.

وَمِنْ طَرِيقٍ سَعِيدِ بْنِ مَنصُورٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عَقَبَةَ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عَمَرَ قَالَ: تَزَوَّجَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي رِيعةٍ بِنْتَ عَمِّ لَهُ فِي مَرَضِهِ لَرْتُهُ، فَمَاتَ فَوَرَثَتْهُ، وَذَلِكَ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنِي ابْنُ جَرِيرٍ، قَالَ أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عَقَبَةَ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عَمَرَ قَالَ: تَزَوَّجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رِيعةٍ مِنَ الْمَغِيرَةِ الْخَزُومِيَّةِ بِنْتَ حَفْصِ بْنِ الْمَغِيرَةِ عَمَّهُ - وَهُوَ مَرِيضٌ - لَتَشْرَكَ نِسَاءَهُ فِي الْمِيرَاثِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: عَبْدُ اللَّهِ لَهُ صَحْبَةٌ صَحِيحَةٌ.

وَمِنْ طَرِيقٍ أَبِي عَيْلٍ، وَسَعِيدِ بْنِ مَنصُورٍ قَالَا جَمِيعاً: أَخْبَرَنَا هِشِمٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ سَعِيدٌ فِي رَوَاتِيهِ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: تَزَوَّجَ الْمَرِيضُ جَائِزٌ، وَشَرَاهُ وَبِيعَهُ.

وَمِنْ طَرِيقٍ سَعِيدِ بْنِ مَنصُورٍ أَخْبَرَنَا هِشِمٌ أَخْبَرَنَا يُونُسُ

بذلك الورثة في ميراثهم، ولبت شعري أئمنون المسلم المريض من زواج علوكية أو ذمية لا يرثانه أم لا؟ وهل يئمنون المريض الذي لا شيء له من الزوج؟ ولا بد لهم من ترك أصلهم الفاسد ضرورة أو التناقص.

وقالوا: قسنا نكاح المريض على طلاقه، قلنا: قسم الخطأ على الخطأ، ثم اعطاهم في القياس، لأنكم اجزئتم طلاق المريض وورثتموه بعد ذلك، فإن أردتم إصابة القياس فاجيزوا نكاحه، وامنعوه الميراث مع ذلك - وهذا مما ترك فيه الحنفيون القياس الذي هو عندهم أصل لا يجوز تركه.

ومن العجائب أن مالكا يفسخ نكاح الأمة الفارة، كما يفسخ نكاح الصحيحة للمريض، ولا يدع للفاروة مما سمي لها إلا ثلاثة دراهم، ويعمل للتي تزوجت المريض جميع مهر مثلها - فهل يسمى بأعجب من هذا التحكم بلا برهان؟

١٨٧٤- مسألة: وإن حملت المرأة من زنى، أو من نكاح فاسد مفسوخ، أو كان نكاحاً صحيحاً ففسخ لحق واجب، أو كانت أمة فحملت من سيدها ثم اعتقها، أو مات عنها، فلكل من ذكرنا أن تزوج قبل أن تضع حملها، إلا أنه لا يحل للزوج أن يطأها حتى تضع حملها، كل ذلك بخلاف المطلقة، أو المتوفى عنها وهي حامل، فهاتان لا يحل لهما الزواج البتة حتى يضع حملها، وحاشا المعتنة الحاملة مختار نفسها، فإن نكاح هذه مفسوخ، ولا يحل لها أن تنكح حتى تضع حملها.

برهان ذلك: أن الحامل المطلقة، أو المتوفى عنها: هي معتنة بنص القرآن، وقد حرم الله عز وجل نكاح المعتدة جملة حتى تتم عدتها.

وأما سائر من ذكرنا فلم يأت في القرآن ولا في السنة إيجاب عدّة عليهن، ولا على أحد منهن، إلا على المعتدة مختار نفسها فقط، وإذا لم تكن المرأة من عدّة، ولا ذات زوج، فلها أن تزوج، إلا أن يمنع من ذلك نص، ولا نص يمنع ههنا من الزواج، ولا يحل بالنص وطء حامل إلا أن يكون الحمل منه.

وقد اختلف الناس فيها:

فقال أبو حنيفة، والشافعي، ومحمد بن الحسن وأبو يوسف - في أحد قوليه: للحامل من زنى أن تزوج، ولا يطؤها حتى تضع حملها.

وقال أبو حنيفة، وإن خرجت إلينا الحرة مسلمة - وهي حامل من زوجها - فلها أن تزوج، ولكن لا يحل له وطؤها حتى تضع حملها.

قال أبو محمد: وهو قول أصحابنا.

وقال زهير على الزانية العتة كاملة.

وقال مالك: لا تزوج الحامل من زنى حتى تضع حملها، ولا إن كانت غير حامل، إلا حتى تعد ثلاثة قروء.

قال علي: ونحن روي عنه مثل قولنا عمر بن الخطاب:

روينا من طريق مالك عن أبي الزبير قال: خطبت إلى رجل اخته، فذكر أنها أحدثت - يعني زنت - فبلغ ذلك عمر فضره أو كاذ يضربه.

وقال مالك: وللخبر قال ابن وهب: وأخبرني عمرو بن الحارث بهذا الخبر عن أبي الزبير، وفيه: أن عمر قال له: انكح واسكت.

قال أبو محمد: فهذا عمر أمرها بالنكاح، ولم يستثن حتى تتم عدّة، ولا إن كانت حاملاً:

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا علي بن عبد الله أخبرنا سفيان بن عيينة أخبرنا عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه قال: تزوج سباع بن ثابت بنت موهب بن رباح وله ابنٌ من غيرها، ولها بنتٌ من غيره، ففجر الغلام بالجارية، فظهر بها حملٌ فسلت فاعترفت، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فاعترف، فحلّعهما وحرّض على أن يجمع بينهما، فأبى الغلام. فهذا عمر يبيح للحامل من زنى الزواج بحضرة الصحابة - رضي الله عنهم - لا يعرف له مخالف منهم، وهم يعظمون مثل هذا لو ظفروا به. وشغب المخالفون بأن قالوا:

قال الله عز وجل: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ وبغير:

رويناه عن سعيد بن المسيب أن رجلاً يقال له نصره بن أكرم تزوج امرأة فلما غشيها وجدّها حبلى، فرفع ذلك إلى النبي ﷺ فنقض رسول الله ﷺ أن صدّقها لزوجها، وأن ما في بطنها عبدٌ له، وأمر بها فحلبت بائنة، وفارق بينهما.

قال أبو محمد: لا عجب أعجب من أن يكون المنج بهذا الخبر أول مخالف لكل ما فيه، وأما نحن فلو استند قلنا به، ولكنّه منقطع بين سعيد ونصره، ولا حجة في منقطع.

وقد روينا من طريق أبي داود أخبرنا ابن أبي السري أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج عن صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن رجلٍ من أصحاب رسول الله ﷺ يقال له: نصره قال: فتزوجت امرأة بكراً في سترها، فدخلت عليها، فإذا هي حبلى، فقال النبي عليه الصلاة والسلام: لها الصداق بما

اسْتَحْلَلَتْ مِنْ فَرْجِهَا، وَالْوَلَدُ عَبْدٌ لَكَ، وَإِذَا وَلَدَتْ فَاجْلِدُوهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَمْ يَذْكُرْ هُنَا تَفْرِيقًا، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى أَنْ يَوْمَهُ بِإِسْنَادِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ سَمَاعٌ مِنْ نَصْرَةٍ أَوْ نَصْرَةٍ، فَبَطَلَ الْاجْتِنَاعُ بِهِ، وَلَوْ صَحَّ لَقُنَا بِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْصَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ فَإِنَّمَا جَاءَ فِي الْمَطْلَقَةِ.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَاللَّاتِي يَنْسَنُ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَضَيْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّاتِي لَمْ يَحْضُنَّ وَأُولَاتِ الْأَحْصَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ وَهَذَا مُرَدُّهُ عَلَى أَوَّلِ السُّورَةِ فِي الْمَطْلَقَاتِ وَعَمُولٍ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ الْآيَاتُ كُلُّهَا. وَإِنَّمَا وَجِبَ ذَلِكَ فِي الْمُتَوَقَّعِ عَنْهَا بِخَبَرِ سَبْعَةِ الْأَسْلَمِيَّةِ.

وَقَالُوا: قَسْنَا الْمُنْخَسَةَ النِّكَاحَ بَعْدَ صَحَّتِهِ أَوْ لِنَسَادِهِ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمَطْلَقَةِ.

قُلْنَا: الْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ هَذَا مِنْهُ عَيْنُ الْبَاطِلِ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ عِنْدَ الْقَاتِلَيْنِ بِهِ إِنَّمَا هُوَ أَنْ يُحْكَمَ لِلشَّيْءِ بِحُكْمٍ نَظِيرِهِ، وَلَيْسَ النِّكَاحُ الصَّحِيحُ الْخَلَالُ نَظِيرًا لِلْفَاسِدِ الْحَرَامِ، الَّذِي لَا يَحِلُّ عَقْدُهُ، وَلَا إِقْرَارُهُ، بَلْ هُوَ صَدَقَ، فَهُوَ بَاطِلٌ لَا نِسْبَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّلَاقِ عَلَى أَصُولِ أَصْحَابِ الْقِيَاسِ.

وَأَمَّا الْبَاطِلُ فَالْفَسْخُ نِكَاحًا بَعْدَ صَحَّتِهِ، فَإِنَّ الْفَسْخَ لَا نِسْبَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّلَاقِ، لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاخْتِيَارِ الزَّوْجِ، وَأَمَّا الْفَسْخُ فَلَا يَرَاعَى اخْتِيَارُهُ فِي ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَكَذَلِكَ الْأُمَةُ الْحَامِلُ مِنْ سَبْعِيَّةٍ يَمُوتُ عَنْهَا، أَوْ يَحْتَقِرُ أَوْ تَحْمِلُ مِنْ زُنًى لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي لَا زَوْجَ لَهَا، وَلَا هِيَ فِي عِدَّتِهَا، وَلَا هِيَ أُمٌّ وَلَدٍ، فَإِنَّ إِكْنَاهَا حَلَالٌ، وَيَا لَلَّهِ تَعَالَى التَّوَقُّفُ.

١٨٧٥ - مسألة: ومن كان عنده أربع زوجات فطلق

إِحْدَاهُنَّ ثَلَاثًا - وَهِيَ حَامِلٌ مِنْهُ أَوْ غَيْرُ حَامِلٍ، وَقَدْ وَطَّئَهَا - إِذْ كَانَتْ فِي عَصَمَتِهِ - أَوْ انْفَضَّ نِكَاحُهَا مِنْهُ - فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ إِثْرَ طَلَاقِهَا رَابِعَةً أَوْ اخْتِاهَا أَوْ عَمَّتَهَا أَوْ خَالَتَهَا، أَوْ بَنَتْ اخِيَهَا، أَوْ بَنَتْ اخْتَهَا، وَيَدْخُلُ بِهَا.

فَأَمَّا فِي الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ فَلَا يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا.

وَقَوْلُنَا فِي هَذَا هُوَ قَوْلُ رُوَيْ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

وَصَحَّ عَنْ الْحَسَنِ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَخَلَّاسِ بْنِ عَمْرٍو، وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ - وَالْقَاسِمِ بْنِ حَمْدٍ، وَعَطَاءِ، وَالزَّهْرِيِّ، وَزَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسِيطٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، وَرَبِيعَةَ، وَابْنَ أَبِي لَيْلَى، وَعُثْمَانَ الْبَتِّيَّ وَالْبَتِّيَّ بْنَ سَعْدٍ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيَّ، وَأَصْحَابَهُمَا، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَأَبِي عِيْبٍ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابَهُ - وَهُوَ الْأَشْهُرُ مِنْ قَوْلِ الْأَوْزَاعِيِّ - وَلَمْ يَجِزْ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ.

وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَيْضًا، وَاحِدٌ قَوْلِي أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ نَضِيلَةَ، وَعُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيَّ.

وَصَحَّ عَنْ الشَّيْخِ، وَالنَّخَعِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابِهِ، وَسَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَالْحَسَنِ بْنِ حَبِشٍ، وَاحِدٌ مِنْ حَبِلٍ، وَاحِدٌ قَوْلِي الْأَوْزَاعِيِّ.

وَصَحَّ عَنْ الْحَسَنِ رِجَاحًا ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الَّتِي طَلَّقَ حَبْلِي.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَا نَعْلَمُ لِمَنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ حُجَّةٌ إِلَّا أَنَّهُمْ مَوْهُوَا بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَنْ تَجُنُّوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾ قَالُوا: وَهَذَا جَمَاعٌ بَيْنَهُمَا فِي خِلَافٍ حَلَمَهُمَا بِهِ، وَفِي وَجُوبِ نَفَقَتِهِمَا، وَإِسْكَانِهِمَا عَلَيْهِ.

وَقَالُوا: لَا يَمُرُّ أَنْ يَجْتَمَعَ مِائَةٌ فِي خَمْسِ نِسَوٍ، وَلَا فِي اخْتَيْنِ، مَا نَعْلَمُ لَهُمْ غَيْرَ هَذَا.

قَالَ عَلِيٌّ: أَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّمَا يَجْتَمِعَانِ فِي نَفَقَتِهِمَا، وَإِسْكَانِهِمَا، فَلَسْنَا نَسَاعِدُهُمْ عَلَى ذَلِكَ، هُمْ لَوْ كَانُوا قَالُوا مَا ضُرَّ ذَلِكَ شَيْئًا، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَمْنَعْ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي اسْتِحْلَالِ الْوَطءِ فَقَطْ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ اجْتِمَاعِهِمَا فِي خِلَافٍ حَلَمَهُمَا بِهِ، وَبَيْنَ اجْتِمَاعِهِمَا فِي خِلَافٍ ابْنِيهِمَا بِهِ.

وَأَمَّا اجْتِمَاعُ مِائَةٍ فِي خَمْسِ نِسَوٍ، أَوْ فِي ثَمَانٍ، أَوْ فِي اخْتَيْنِ، فَلَا نَعْلَمُ نَصًّا مِنْ قُرْآنٍ، وَلَا سُنَّةٍ، مَنَعًا مِنْ ذَلِكَ، إِنَّمَا مَنَعَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ نِكَاحِ أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ نِسَوٍ، وَمَنِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ فِي عَقْدِ نِكَاحٍ، أَوْ اسْتِحْلَالِ الْوَطءِ فَقَطْ، وَقَدْ فَضَّلَ اللَّهُ تَعَالَى لَنَا مَا حَرَّمَ عَلَيْنَا مِنَ النِّسَاءِ ثُمَّ قَالَ: ﴿وَأَجَلُكُمْ مَا وَزَّاءُ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾.

وَمِنْ طَرِيقٍ تَنَاقَضَ الْحَقِيقَتَيْنِ هُنَا: أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ: مَنْ اعْتَنَى أُمَّ وَلَوْ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ اخْتَهَا، وَلَا عَمَّتَهَا، وَلَا خَالَتَهَا، وَلَا بَنَتْ اخِيَهَا، وَلَا بَنَتْ اخْتَهَا، حَتَّى تَسْمُ الْمُتَعَقَّةَ عَدَّتُهَا ثَلَاثَ حِيضٍ.

قَالَ: وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَرْبَعًا قَبْلَ انْقِضَاءِ عِلَّتْهَا، فَاجْزَأُ أَنْ يَجْتَمِعَ مَاءُهُ فِي أَرْبَعِ زَوَاجَاتٍ وَخَامِسَةٍ مَعْتَقَةٍ مِنْهُ.
وَمَنْعَ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ زَفَرٌ.

وَقَدْ: رَوَيْنَاهُ - أَيْضًا - مِنْ طَرِيقِ صَاحِبٍ: مِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، فَكَانَ هَذَا عَمُومًا مَخْرُجًا لِهَذِهِ الْحَالِ مِنْ جُمْلَةِ مَا حَرَّمَ مِنْ غَضِّ الْبَصَرِ.

وَأَمَّا النَّظَرُ إِلَى الْجَارِيَةِ يَرِيدُ ابْتِاعَهَا فَلَا نَصَّ فِي ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا حُجَّةٌ فِيمَا جَاءَ عَنْ سِوَاهُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ: فَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَسَمَرٍ إِبَاحَةُ النَّظَرِ إِلَى سَاقِهَا وَبَطْنِهَا وَظَهْرِهَا، وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى عَجْزِهَا وَصَدْرِهَا - وَغَيْرِ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَلَمْ يَصَحَّ عَنْهُ.

وَصَحَّ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ إِبَاحَةُ النَّظَرِ إِلَى مَا فَوْقَ السَّرَّةِ وَدُونِ الرِّكْبَةِ.

وَرَوَى عَنْ سَعِيدٍ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

وَرَوَيْنَا عَنْ الْأَسَدِ بْنِ يَزِيدَ: أَنَّهُ لَمْ يَسْتَجِزِ النَّظَرَ إِلَى سَاقِهَا.
قَالَ أَبُو عَمْسٍ: فَقَبِيَ أَمْرُ الْإِبْتِغَاءِ عَلَى وَجُوبِ غَضِّ الْبَصَرِ.

وَأَمَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَّانَ: فَقَدْ جَاءَ فِيهِمَا الْخَبَرُ الْمَشْهُورُ الَّذِي أوردناه في غير هذا المكان من هَذَا التَّحْقِيقِ الَّتِي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحُجِّ عَنْ أَبِيهَا، وَأَنَّ الْفَضْلَ بْنَ الْعَبَّاسِ جَعَلَ يُنْظَرُ إِلَى وَجْهِهَا، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَهُ الْفَضْلَ عَنْهَا، وَلَمْ يَأْمُرْهَا بِسِتْرِ وَجْهِهَا، فَفِي هَذَا إِبَاحَةُ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِ الْمَرْأَةِ لِغَيْرِ اللَّذِّ.

وَأَمَّا الْكَفَّانَ:

فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ - هُوَ ابْنُ شَابِثٍ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «خَرَجَ يَوْمَ أُصْحَى أَوْ فَيْطِرَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ - وَمَعَهُ بِلَالٌ - فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ فَجَعَلَتْ الْمَرْأَةُ تَلْقِي خُرُصَهَا وَتَلْقِي سِجَاهَهَا».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَحَمَّادُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَا جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عطاء قَالَ: «سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «خَرَجَ يَوْمَ الْفَيْطِرِ فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْحَقِيقَةِ، ثُمَّ خَطَبَ ثُمَّ نَزَلَ فَأَتَى النِّسَاءَ فَذَكَرَهُنَّ وَبِلَالٌ بِأُتَيْتُ قَوْلَهُ ثَلَاثِينَ فِيهِ النِّسَاءُ صَدَقَتْ، تَلْقَى الْمَرْأَةُ فَحَنَاهَا».

وَقَالَ أَبُو عَمْسٍ: الْفَتَخُ خَوَاتِمُ كِبَارٍ كُنَّ يَجْسِمْنَ فِي

١٨٧٧- مسألة: وجائز للرجل أن يتزوج أمة والده التي لا تحل لوالده، وأمة ولده التي لا تحل لولده، وأمة وأمة ابنته.

وَجَائِزٌ لِلْعَبْدِ نِكَاحُ أُمِّ سَيِّدِهِ، وَبَنَاتِ سَيِّدِهِ، وَاخْتِ سَيِّدِهِ، إِذَا كَانَ كُلُّ ذَلِكَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ - وَمَا نَعْلَمُ لِمَنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ حُجَّةٌ أَصْلًا. إِلَّا أَنْ بَعْضُهُمْ قَالَ: قَدْ بَرِهَهَا وَتَرْتَهُ فَيَنْبَغُ النِّكَاحُ، فَقُلْنَا: نَعَمْ، فَكَانَ مَاذَا؟ أَوْ قَدْ تَشْتَرِيهِ وَيَشْتَرِيهَا وَلَا فَرْقَ.

بِرَهَانٍ صَحَّ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَأَنْكِحُوا الْأَيَاتِي مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِسَائِكُمْ» فَلَمْ يَسْتَنْ اللَّهَ تَعَالَى أَحَدًا عَنْ ذِكْرِنَا «وَمَا كَانَ رُبُّكَ نَسِيًّا» وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ اعْتِقَادِ مَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ يَسْتَدْرِكُ بِعَقْلِهِ شَيْئًا لَمْ يَشْرَعْهُ رَبُّهُ تَعَالَى.

١٨٧٨- مسألة: ومن أراد أن يتزوج امرأة حرة أو أمة، فله أن ينظر منها - متغفلاً لها وغير متغفلاً - إلى ما بطن منها وظهر - ولا يجوز ذلك في أمة يريد شراءها. ولا يجوز له أن ينظر منها إلا إلى الوجه والكفين فقط، لكن يأمُرُ امرأة تنظر إلى جميع جسمها وتغيره.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ» فَافْتَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ غَضَّ الْبَصَرِ جُمْلَةً، كَمَا افْتَرَضَ حِفْظَ الْفَرْجِ، فَهُوَ عَمُومٌ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْصُ مِنْهُ إِلَّا مَا خَصَّهُ نَصٌّ صَحِيحٌ، وَقَدْ خَصَّ النَّصُّ نَظَرَ مَنْ ارْتَدَّ الزَّوْاجَ فَقَطْ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ عَنْ وَاقِفٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - هُوَ ابْنُ سَعْدٍ بْنُ مَعَاذٍ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَغْضُلْ قَالَ جَابِرٌ

متر، لأن في خبرها أنه عليه الصلاة والسلام «أدخل يده في الإناء ثم أفرغ على فرجه وعسله بشماله فبطل بعد هذا أن يلتصق إلى رأي أحده».

ومن العجيب أن يبيع بعض المتكلمين من أهل الجهل وطء الفرج ويمنع من النظر إليه، ويكفي من هذا قول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُلْقُوا مِنْهُمْ لَبَإٌ كَثِيرٌ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾.

فأمر عز وجل بحفظ الفرج إلا على الزوجة، وملكو البين، فلا ملامة في ذلك، وهذا عموم في روثه ولسه ومخالطته. وما نعلم للمخالف تعلقاً إلا.

بأمر سخيض عن امرأة مجهولة «عن أم المؤمنين ما رأيته فرج رسول الله ﷺ قط».

وأخر - في غاية السقوط عن أبي بكر بن عياش، وزهير بن عمرو، كلاهما عن عبد الملك بن أبي سليمان العزمي - وهؤلاء: ثلاث الأنثى والديار البلاقع، أحدهم كان يكتفي في سقوط الحديث.

ورويانا من طريق مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن مغيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس فذكرت حديثها، وفيه إن رسول الله ﷺ «قال لها: فإذا خللت فأنتيني، قالت: فلما خللت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباني، فقال لها رسول الله ﷺ: أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له، أنجي أسامة بن زيد قالت: فكرهته، ثم قال: أنجي أسامة، فكرهته، فجعل الله فيه خيراً وأعطيت».

قال أبو حمزة: فهذا رسول الله ﷺ أشار عليها بالذي هو أجل صحة لها من أبي جهم الكثير الضرب للنساء، وأسامة أفضل من معاوية.

فإن قيل: وما يدريك أن هذا الخبر كان قبل خبر النهي عن أن يخطب أحد على خطبة أخيه.

قلنا: قد صرح عن رسول الله ﷺ: «الدين النصيحة الدين النصيحة الدين النصيحة» وهذا حكم باقي إلى يوم القيامة.

ومن أتصح النصح: أن يكون مريد يريد خطبة امرأه قد خطبها من هو أحسن صحة، وأفضل ديناً، من الذي خطبها قبله فيخطبها هو.

وأما إن ترك خطبتها من أجل الخطاب قبله فقط فما نصح المسلمة ولقد غشها وهذا لا يجوز.

وقد علمنا أن معاوية قسى من بني عبد مناف في غاية الجمال والحلم. وأسامة - مولى كلب - أسود كالقار - في الضرورة ندري أنه لا فضل له عليه إلا بالدين الذي هو نهاية الفضل عند الله تعالى ورسوله ﷺ في غاية النصيحة لجميع المسلمين بلا شك.

وأما من قال: إن ذلك إذا ركبنا وتقارباً فدعوى فاسدة باطل، لأنه لم يعصها قرآن ولا سنة، ولا إجماع، ولا قول صاحب، ولا نظر صحيح إنما هو رأي ساقط فقط.

ومن العجيب أن يبيع بعض المتكلمين من أهل الجهل وطء الفرج ويمنع من النظر إليه، ويكفي من هذا قول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُلْقُوا مِنْهُمْ لَبَإٌ كَثِيرٌ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾.

فأمر عز وجل بحفظ الفرج إلا على الزوجة، وملكو البين، فلا ملامة في ذلك، وهذا عموم في روثه ولسه ومخالطته. وما نعلم للمخالف تعلقاً إلا.

بأمر سخيض عن امرأة مجهولة «عن أم المؤمنين ما رأيته فرج رسول الله ﷺ قط».

وأخر - في غاية السقوط عن أبي بكر بن عياش، وزهير بن عمرو، كلاهما عن عبد الملك بن أبي سليمان العزمي - وهؤلاء: ثلاث الأنثى والديار البلاقع، أحدهم كان يكتفي في سقوط الحديث.

١٨٨١- مسألة: ولا يحل لمسلم أن يخطب على خطبة مسلم سواء ركبنا وتقارباً أو لم يكن شيء من ذلك، إلا أن يكون أفضل لها في دينه وحسن صحبه، فله حيتها أن يخطب على خطبة غيره ممن هو دونه في الدين وجميل الصحة. أو إلا أن ياذن له الخطاب الأول في أن يخطبها فيجوز له أن يخطبها حيتها. أو إلا يدفع الخطاب الأول الخطبة ليكون لغيره أن يخطبها حيتها. أو إلا أن تردده المخطوبة لغيره أن يخطبها حيتها وإلا فلا.

برهان ذلك:

ما رويناه من طريق مسلم حدثني أبو الطاهر أخبرنا عبد الله بن وهب عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماس أنه سمع عتبة بن عامر على المنبر يقول: قال رسول الله ﷺ: «المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتنازع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذره» ففي هذا الخبر تحريم الخطبة على خطبة المسلم حتى يذره.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا إبراهيم بن الحسن المصيصي أخبرنا حجاج - هو ابن عمرو - قال: قال ابن جريج: سمعت نافعا يحدث أن ابن عمر كان يقول: نهى رسول الله ﷺ أن يبيع بعضهم على بيع بعض ولا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك الخطاب قبله أو يأذن له الخطاب.

قال أبو حمزة: وأما إذا ردته المخطوبة فقد وجب عليه

إِنْ كَانَ غَرَهُ غَيْرَهُمَا، أَوْ عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ هِيَ غَرَّتْهُ، وَعَلَيْهِ صَدَاقُهَا لِسَيِّدِهَا، وَلَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى مَنْ غَرَّتْ، وَلَا عَلَيْهَا، وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ فِيمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَتْلٌ فَاسْخَذَ الْأَبُ دَيْتَهُ، فَإِنْ كَانَ الْأَبُ مَعْسُراً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى أَوْلَادِهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: هُمْ أَحْرَارٌ وَعَلَى إِبْنِهِمْ قِيمَةُ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ يَوْمَ الْحُكْمِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَإِنْ مَاتَ الْأَبُ قَبْلَ الْحُكْمِ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَوْلَادِ وَهُمْ أَحْرَارٌ - وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى: عَلَيْهِمْ قِيمَةُ أَنْفُسِهِمْ.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ أَبُوهُمْ عَدِيًّا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُمْ أَحْرَارٌ وَعَلَى إِبْنِهِمْ قِيمَتُهُمْ يَوْمَ وَلَدُوا، سِوَاهُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَمَنْ عَاشَ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: اعْبَجُوا لِمَا فِي هَذِهِ الْأَقْوَالِ مِنَ الْفَضَائِلِ لَا يُمْكِنُ الْبَيِّنَةُ أَنْ تَكُونَ الْأَوْلَادُ إِلَّا أَحْرَاراً أَوْ مَمْلُوكَاتٍ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى قِسْمِ الثَّلَاثِ، فَلَعَمْرِي لَنْ تَكُونُوا أَحْرَاراً مَذْ وَلَدُوا فَمَا يَحِلُّ لِسَيِّدٍ أَنْ يَأْخُذَ قِيمَةً حَرًّا، وَلَا يَحِلُّ أَنْ يَغْرَمَ أَبُوهُمْ فِي قِيمَتِهِمْ لَمَنْ أَصْلًا.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا أَخْبَرَنَا بَشْرُ بْنُ مَرْحُومٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْقُمْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - فَذَكَرَ فِيهِمْ: وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ».

وَإِنْ كَانُوا مَمْلُوكَاتٍ فَمَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ إِجْبَارُ إِنْسَانٍ عَلَى بَيْعِ مَمْلُوكَةٍ بِغَيْرِ نَصٍّ مِنْ قَرَأَن، أَوْ سَنَةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ عَجَبَ آخَرٌ - وَهُوَ إِلْزَامُ قِيمَةِ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ دُونَ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ، ثُمَّ ارْتِجَاعُهُ بِمَا غَرَّمَ عَلَى مَنْ غَرَّهُ مِنْ قِيمَةِ الْأَوْلَادِ وَلَا يَرُدُّونَهُ بِمَا غَرَّمَ مِنَ الصَّدَاقِ - فَأَتَانَا بِغَرِيبَةٍ، قَالُوا: لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَعَاضَ بَعْضُهَا، فَقُلْنَا: وَقَدْ اسْتَعَاضَ أَوْلَادُ أَحْرَاراً، فَلَا تَرُدُّوهُ عَلَى حَنْ غَرَّةً بِذَلِكَ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَقَدْ جَاءَتْ عَنِ السَّلَفِ فِي هَذَا آثَارٌ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ حَمِيدٍ قَالَ: بَاعَ رَجُلٌ جَارِيَةً لِأَيِّهِ فَتَسَرَّاهَا الْمُشْتَرِي فَوُلِدَتْ لَهُ أَوْلَادٌ فَجَاءَ أَبُوهُ فَاخْصَمَهُ إِلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ فَرَدَّهَا وَوَلَدَهَا إِلَيْهِ، فَقَالَ الْمُشْتَرِي: دَغٌ لِي وَلَدِي، فَقَالَ: دَغٌ لَكَ وَلَدُهُ.

وَرَوَيْنَاهُ بِلَفْظٍ بَدَلُ عَلَى أَنْ عَمَرَ قَضَى بِالْخُلَاصِ عَلَى

الْبَائِعِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ قَالَ أَخْبَرَنَا حَمِيدُ الطَّوِيلُ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّ رَجُلًا بَاعَ جَارِيَةً لِأَيِّهِ وَأَبُوهُ

١٨٨٢ - مسألة: ولا يحل التصريح بخطبة امرأة في

عَدَّتْهَا.

وَجَائِزٌ أَنْ يَعْزُسَ لَهَا بِمَا نَفَهُمْ مِنْهُ أَنَّهُ يَرِيدُ نِكَاحَهَا.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَزَّيْتُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ مِنَ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَسْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ أَنْ كُنْتُمْ سَتَذَكَّرُونَ» وَكَذَلِكَ لَا تَوَاعِدُونَهُمْ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَتَزَوَّجُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَتَلَخَّ الْكِتَابُ أَجَلَهُ إِلَى قَوْلِهِ: «فَاخْذَرُونَهُ» فَبَاحَ تَعَالَى التَّعْرِضَ وَمَنْعَ مِنَ الْمَوَاعِدَةِ سِرًّا.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَمَنْ التَّعْرِضُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ آتِفًا لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ: «إِذَا حَلَلْتُ فَأَذْنِبِي».

وَقَدْ صَحَّ أَيْضًا - أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «لَا تُقَوِّمُنِي بِنَفْسِي»:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا قَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: أَنَّ حَمْدَ بْنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمْدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ:

وَمَنْ التَّعْرِضُ:

مَا رَوَيْنَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي أُرِيدُ الزَّوْاجَ، وَلَوُدِدْتُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَسِّرَ لِي امْرَأَةً صَالِحَةً، وَغَوْ هَذَا.

١٨٨٣ - مسألة: ولا يحل نكاح من لم يولد بعد،

فمن فعل ذلك لم يلزمه، لأنه لا يدرى أبولده له ابنة، أم ابن، أم ميتة.

١٨٨٤ - مسألة: ولا يحل نكاح غائبة إلا بتوكيل

منها على ذلك؛ ولا يحل نكاح غائبة إلا بتوكيل منه ورضا. لقول الله عز وجل: «وَلَا تَنْكِحُوا كُلَّ نَفْسٍ إِلَّا عَظَمَهَا».

وقد «تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّ حَبِيبَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ - وَضِي اللَّهُ عَنْهَا - وَهِيَ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ وَهِيَ بِالْمَدِينَةِ بِرِضَاهَا مَعًا».

١٨٨٥ - مسألة: ومن تزوج مملوكة لغيره - بإذن

السيد أو بغير إذن - سواء ادَّعَتْ أَنَّهَا حُرَّةٌ أَوْ لَمْ تَدَّعِ، فَكُلُّ مَا وَلَدَتْ مِنْهُمْ فَهُمْ عِبْدٌ لِسَيِّدِهَا لَا يُغَيِّرُ عَلَى قَبُولِ فِدَاهِ فِيهِمْ، إِلَّا أَنْ مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهَا، فَعَلَيْهَا حُدُّ الزَّانَا وَلَيْسَ نِكَاحًا وَالْوَلَدُ لِأَحَقِّ بِالرَّجُلِ إِنْ كَانَ جَاهِلًا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ فَوُجِدَتْ مَمْلُوكَةً وَقَدْ وَلَدَتْ مِنْهُ أَوْلَادًا فَأَوْلَادُهُ مِنْهَا أَحْرَارٌ، وَعَلَيْهِ قِيمَةُ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ يَوْمَ الْحُكْمِ وَيَرْجِعُ بِمَا غَرَّمَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَنْ غَرَّتْهُ.

أزواجهم أو ما ملكت إيمانهم فإنهم غير ملوئين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ﴿١٨٨٥﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «إن وصاءكم وأموالكم عليكم خرام» وجاء حكم رسول الله ﷺ وكل من بعده بلا خلاف من أحد من أهل الإسلام بأن ولد ما ملكه المرأة من إنسان الإمام وسائر الحيوان فإنه ملك لملك الله. فنسأل المخالفين عن هذه الغرّة أو المبيعة بغير إذن مالكها: أي زوجة للذي ولدته له، أو ملك بين له، أم ليست له زوجة، ولا ملك بين، ولا بد له من أحدهما. فلا يختلفون أنها ليست له زوجة ولا ملك بين، وأنها إما هي ملك بين مالكها الذي لم يبعها، ولا أخرجها عن ملكه، ولا أذن لها في النكاح، وأنها مال من ماله فلا ذل شك في هذا، فلا يجوز لأحد الحكم بإخراج أمته أو مملوكه بما ولدته عن يده بغير قرآن أو سنة، وهذا غاية البيان. وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: وقد جاء عن الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعين أشياء نذكر منها إن شاء الله عز وجل ما يصلح لهذا المكان:

روينا عن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طائوس عن أبيه عن ابن عباس قال: قال لي عمر بن الخطاب: اعقل عني ثلاثاً: الإمارة شوري، وفي وفد العرب مكان كل عبد، وفي ابن الأمة عیدان.

قال أبو محمد: هذا في الصحة عن عمر رضي الله عنه ما لو سمعناه منه ولا فرق، وبالله لو ظفروا خصوصاً بمثل هذا ما تردّدوا، ولا ستخاروا الله تعالى لو وافق تقليدهم أن يقولوا: مثل هذا لا يقال بالرأي، فلا شك في أنه توقيف، كما قالوا في قول عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - في ابتياع زيد بن أرقم العبد وبيعه.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الله بن عون عن غاضرة العنبري قال: أتينا عمر بن الخطاب في نساء سبعين في الجاهلية، فأمر أن يقوم أولادهن على آبائهن ولا يسترقوا - يعني إمارة زينة في الجاهلية - فولدت من الرزاة.

ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال: قضى عمر بن الخطاب في فداء ولد الرجل من أمته قوم مكان كل جارية جارية، ومكان كل غلام غلاماً.

قال ابن وهب: وأخبرني مالك أنه بلغه ذلك عن عمر أو عن عثمان.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال:

غائب، فلما قدم أبي أن يجير بيع ابنه وقد ولدت من المشتري فاخصموا إلى عمر بن الخطاب، فقضى للرجل بمجارته وأمر المشتري أن يأخذ بيعه بالخلاص فلزمه، فقال أبو البائع: مره فليخلع عن أبي، فقال عمر: وأنت فخلع عن ابنه.

قال أبو محمد: هذه شفاعاة من عمر رضي الله عنه قد قضى له ملكهم أو قضى منه بالخلاص.

وأخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن قاسم بن محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الأعلى - هو ابن عبد الأعلى التلخفي - أخبرنا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن خلاص بن عمرو قال: إن أمة أنت طبتاً فرعمت أنها حرّة، فتزوجها رجل منهم، فولدت له أولاداً، ثم إن سيدها ظهر عليها، فقضى لها عثمان بن عفان أنها وأولادها لسيدها، وإن لزوجها ما أدرك من متاعه، وجعل فيهم الملة أو السنة كل رأس برأسين - قال قتادة: وكان الحسن يقول: في كل رأس رأس.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن منصور بن المعتمر عن الحكم بن عتيبة أن امرأة باعت هي وابن لها جارية لزوجها، فولدت الجارية للذي ابتاعها، ثم جاء زوجها فخاصم إلى علي بن أبي طالب وقال: لم أبيع ولم أحب، فقال له علي: قد باع ابنك وامراتك، فقال: إن كنت ترى لي حقاً فأعطني.

قال علي: فخذ جاريك وابنها، ثم سجن المرأة وابنها حتى تخلصا له، فلما رأى ذلك الزوج سلم البيع - فهو له عمر، وعثمان، وعلي - أئمة الهدى - قد قضوا بأولاد المستحقين رقيقاً لسيدهم، ولا يعرف لهم في ذلك خلاف من الصحابة - رضي الله عنهم. إلا رواية ساقطة عن علي.

رويناها من طريق ابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش عن مطر بن عبد الله عن الشعبي عن علي في رجل اشترى جارية فولدت منه أولاداً ثم أقام رجل البيعة أنها له، قال: ترد عليه، ويقوم عليه ولدها فيغرم الذي باعه بما عرّ وهان - وابن عياش ضعيف - وهم يشتعن خلاف مثل هذا إذا وافق أهواهم، وقد خالفهم ههنا.

وأما نحن فلا نحتاج ههنا، ولا في غير هذا المكان جملة إلا بقرآن، أو سنة عن رسول الله ﷺ وإمّا نورد ما نورد من ذلك تبيكناً لمن يتبع به إذا وافق هواه، ولا يتبع به إذا خالفه، وهذا هو التألع بالذنبين.

وقال عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُفَرِّجُهُمْ خَافِقُونَ إِلَّا عَلَىٰ

درهم.

قضى عمر بن الخطاب في فداء سبي العرب بستة فرائض وقضى عمر بن عبد العزيز في ذلك في كل رأس أربعمائة درهم.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن يحيى النخعي قال: كتب عمر بن عبد العزيز: أن عمر بن الخطاب قضى في فداء سبي العرب في كل رأس أربعمائة درهم.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: سمعت سليمان بن موسى يذكر أن عمر بن الخطاب قضى في ولد الأمة تحرير أنها حرّة فينكحها أحدكم فتلد له: أن على آبائهم مثل كل ولد له من الرقيق في الشبر والذرع، قال ابن جريج: فقلت له: فإن كان أولاده حسناً قال: لا يكلف مثلهم في الحسن، إنما يكلف في الدرّج.

أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الذبيري أخبرنا عبد الرزاق عن محمد بن مسلم الطاطفي عن إبراهيم بن مسيرة قال: كتح رجل أمة فولدت له، فكتب في ذلك إلى عمر بن عبد العزيز، فكتب: أن يفادي أولاده.

قال ابن مفرج في غير كتاب ابن الأعرابي: بوصيفين آخرين، كل واحد بائنين. فهؤلاء كلهم لا يرون الفداء إلا إمساً بغلام مكان الذكر، أو بجارية مكان الأنثى، وإساً بغلامين مكان غلام ذكر.

وروي عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في ولد الغارة يقارب أبوهم فيهم.

ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن كثير عن شعبة عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم في الغارة قال: صداقها على الذي غرّه.

وقال حماد بن أبي سليمان مثل ذلك.

وقال الحكم نكاحاً ولدها على الأب - ولا نعلم عن صاحب، ولا تابع غير ما أوردنا - فخالفت الحنفيون، والمالكيون، والشافعيون، كل هؤلاء، لاختراع لهم فاسد، ويوجب القيمة التي لم تأت من أحد تعلمه قبل أبي حنيفة، ثم أتبعه مالك، والشافعي.

وقد جاء في ذلك أثران نذكرهما:

روينا عن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن زكريا - هو ابن أبي زائدة - عن الشعبي قال: «قضى رسول الله ﷺ في سبي العرب في الجاهلية أن فداء الرجل ثمان من الإبل، وأن في الأثني عشرة قال سفيان: فأخبرني مجاهد عن الشعبي أن ذلك شكاً إلى عمر بن الخطاب، فجعل فداء الرجل أربعين»

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن رجل عن عكرمة مولى ابن عباس قال: «قضى النبي ﷺ في فداء رقيق العرب من أنفسهم في الرجل إذا سبي في الجاهلية بثمان من الإبل، وفي ابن الأمة بوصيفين وصيفين، لكل إنسان منهم - ذكر وأنثى - وقضى في سبي الجاهلية بعشر من الإبل، وفي ولدها من العبد بوصيفين يغلبه غوالي أمه - وهم عصبتها - لهم ميراثها وميراثه، ما لم يعق أبوه. وقضى في سبي الإسلام بستة من الإبل في الرجل والمرأة والصبي» - فذلك فداء العرب.

فإن تلقوا بما روينا عن طريق عبد الرزاق عن أبي بكر عياش قال: أبو حصين عن الشعبي لما استخلف عمر بن الخطاب قال: ليس على عربي ملك، ولنا بنازعين من يلو أحد شيئاً أسلم عليه، ولا كنا نقرهم الملة.

قلنا: أنتم أول خالف لهذا، فوجبوا الملك للعلاج على أولاد العربي، والقرشي، إذا تزوج أمته بإذنه، ولا يمكنكم دعوى إجماع ههنا، لأن سعيد بن المسيب والأوزاعي، وسفيان الثوري، وأبا نور، وإسحاق بن راهوي، كلهم يقول عن عمر: في العبد يتزوج أمة رجل بإذن سيدها: أن أولاده منها أحرار لا رق عليهم، ولا على أبيهم فداؤهم.

وهو قول الشافعي بالعراق.

قال أبو محمد: إن من - متعلق في رد السنة الثابتة - برواية شيخ من بني كنانة عن عمر: البيع عن صفقة أو خيار. ورواية مجاهد عن الشعبي لا يؤمن أحد بعدي جالساً.

ثم خالف رواية سفيان بن عيينة عن زكريا عن الشعبي التي ذكرنا، ورواية ابن طلوس عن أبيه عن ابن عباس عن عمر - ومرسل عكرمة: لتحوس الحظ من الصواب - ونعوذ بالله من الضلال.

ومن طرائف ما يأتون به: احتجاجهم في هذه المسألة: بأنه إنما اعتق ولد الغارة، والمستحق لأن أباهم على ذلك دخل، فقلنا: إن هذا لعجب فكان ماذا؟ وفي أي كتاب الله عز وجل وجدتم؟ أم في أي سيرة رسول الله ﷺ أن يخرج ملك فرج، وما ولد عن ملك مالهكم قهراً من أجل أن الواطئ له بغير حق على ذلك دخل، فحسبك بهذا القول هجته، وبالله تعالى تأييد.

مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا فَتَأْتِي عَلَيْهِ إِلَّا كَانَ الْأُذْيُ فِي السَّمَاءِ سَاطِعًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا.

أَخْبَرَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِبْنِ أَخْبَرَنَا يَكُورُ بْنُ حَمَّادٍ أَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى - هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ - أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا بَاتَتْ الْمَرْأَةُ مُهَاجِرَةً إِلَى زَوْجِهَا أَوْ فِرَاشِ زَوْجِهَا لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تَرْجِعَ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ عَنْ مِلَّازِمٍ مِنْ عَمْرِو أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَدْرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْحٍ عَنْ أَبِيهِ طَلْحٍ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ لِجَانِبِهِ فَلْتَأْتِهِ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى التَّنَوُّرِ».

١٨٨٩- مسألة: والعدل بين الزوجات فرض، وأكثر ذلك في قسمة الليالي - ولا يجوز أن يفضل في قسمة الليالي حرة على أمة متزوجة، ولا مسلمة على ذبيبة، فإن عصته حل له هجرانها حتى تنطق، وضربها بما لم يؤلم، ولا يجرح، ولا يكسر، ولا يعض - فإن ضربها بغير ذنب أقيدت منه. ولا يجوز له الميشت عند أمته، ولا عند أم ولده، ولا في دار غيره إلا بعذر.

برهان ذلك: قول الله تعالى: «فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاجِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ».

وقول الله عز وجل: «وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَبِيلُوا كُلَّ الْمَالِ فَتُلْزَمُوا كَالْمُغْلَقَةِ».

وقال تعالى: «وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاعْجَزُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبِيلُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلٌ».

فلم يبع الله عز وجل هجرانها في المضجع إلا إذا خافت نشوزها، وإما أباح مضربها، ولم يبح الجراح، ولا كسر العظام، ولا تعنيف اللحام.

وقال تعالى: «وَالْخُرُوتَاتُ قِصَاصٌ».

فصح أنه إن اعتدى عليها بغير حق فالقصاص عليه..

وروي من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي أخبرنا عبد الرحمن - هو ابن مهدي - أخبرنا حماد - هو ابن يحيى - عن قتادة عن الضمر بن أنس بن مالك عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ بَعِيلٌ لِاحْتِمَامٍ عَلَى الْأُخْرَى جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَدُ شِقْبَيْهِ مَائِلًا».

١٨٨٦- مسألة: ولا يحل للمرأة التبرج ولا التزين

للخروج إذا خرجت لحاجة.

قال الله عز وجل: «وَلَا تَبْرُجْنَ تَبَرُّجُ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى».

وقد ذكرنا في كتاب الصلاة أمر النبي ﷺ إذا خرج النساء إلى الصلاة أن يخرجن ثلثات.

١٨٨٧- مسألة: وفرض على الرجل أن يباح

امراته التي هي زوجته وأدنى ذلك مرة في كل طهر - إن قدر على ذلك - وإلا فهو عاصي لله تعالى.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: «فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ».

وروي من طريق أبي عبيد أخبرنا يزيد بن محمد بن

إسحاق عن محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال: إنا لنسبر مع عمر بن الخطاب بالرف من جدان إذ عرضت له امرأة من خزاعة شابة فقالت: يا أمير المؤمنين إني امرأة أحب ما تحب النساء من الولد، وغيره، ولي زوج شيخ، والوالد ما برحنا حتى نظرنا إليه يهوي شيخ كبير، فقال لعمر: يا أمير المؤمنين إني أحسن إليها وما ألوها، فقال له عمر: أتقيم لها طهرها؟ فقال: نعم، فقال لها عمر: انطلق مع زوجك، والله إن فيه لما يهزي، أو قال: يهني المرأة المسلمة.

قال أبو محمد: ويحبر على ذلك من أبي الأدب، لأنه أتى منكراً من العمل.

ومن طريق البزار أخبرنا محمد بن بشار بنادر أخبرنا جعفر بن عون أخبرنا أبو العباس - هو عتبة بن عبد الله بن عتبة بن مسعود - عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه: «أَنَّ سَلْمَانَ الْفَارِسِيَّ قَالَ لَا بِي الدُّزَاءَ إِنْ لَجَسْتُكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنْ لَا خَلِيكَ عَلَيْكَ حَقًّا، أَطْعَمَ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، صُمِّمَ، وَأَطْفِرَ، وَنَسَمَ، وَأَتَبَ أَهْلَكَ فَأَخْبَرَ أَبُو الدُّزَاءِ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْتٌ قَوْلِ سَلْمَانَ».

١٨٨٨- مسألة: وفرض الأمة والحرة أن لا يمنعا

السيد والزوجة إجماعاً متى دعاهما، ما لم تكن المدعوة حائضاً، أو مريضة تنأذى بإجماع، أو صائمة فرضي، فإن امتعت لغير عذر، فهي ملعونة.

وروي من طريق مسلم أخبرنا ابن أبي عمر أخبرنا مروان

- هو ابن معاوية الفزاري - عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا

فلم يخص عليه الصلاة والسلام حرّة متزوجة، من أمة متزوجة، ولا مسلمة من ذميّة - وأمر عز وجل من خاف أن لا يعدل أن يقتصر على واحدة من الزوجات، أو أن يقتصر على ما ملكت يمينه.

فصح أنه ليس عليه أن يعدل بين إمامه.

وكل ما قلنا فهو قول أبي سليمان، وأصحابنا.

وقال إبراهيم النخعي: لا فضل للزوجة المسلمة على الكتابية في القسمة.

وهو قول مالك، والليث، وأبي حنيفة، والثعالفي.

وقال أبو حنيفة: من كانت له زوجة حرّة وزوجة مملوكة فللحرّة ليلتان وللمملوكة ليلة.

ورويّا ذلك عن علي، ومسروق، وعمر بن عبد الله بن الحارث، والشافعي، والحسن، وعطاء، وسعيد بن جبيرة، وسعيد بن المسيّب، وعثمان البتي، والشافعي.

وقال مالك، والليث، وأبو سليمان: القسمة لهما سواء.

واحتج من رأى للحرّة يومين وللأمة يوماً بأنه روي في ذلك حديث مرسل، وأنه عن علي - ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة - رضي الله عنهم - وأنه قول جمهور السلف.

وقالوا: لما كانت عدّة الأمة وحدها نصف عدّة الحرّة وحدها وجب أن تكون قسمتها نصف قسمة الحرّة.

قال أبو محمد: المرسل لا حجة لهم فيه، وعهدنا بهم برّدون السنن الثابتة في المسح على العمامة وما يحرم من الرضاعات بأنها زائدة على ما في القرآن وتركوا هنا عموم أمر الله تعالى بالعدل بين النساء عموماً بخبر ساقط مرسل، مخالف لعموم القرآن، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ.

وقد خالفوا طائفة من الصحابة منهم علي فيما لا يعرف لهم فيه مخالف منهم في القضاء بولد الأمة المستحقّة لسيد أمه، أو فدائه برأس أو رأسين، وإلزام البائع الخالص. وخالفوهم وجمهور السلف في ذلك أيضاً.

وأما قياس القسمة على العدّة فباطل، لأنّ القياس كلّه باطل، وتعارضهم بقياس أدخل في الإيهام من قياسهم، وهو أنه لما كانتا في النّفقة سواء وجب أن يكونا في القسمة سواء. وبالله تعالى التوفيق.

وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وهو حق الله عز وجل في عبده لا لها.

وقال رسول الله ﷺ «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُتَكَبِّرًا فَلْيُغَيِّرْهُ يَسُدُّهُ وَالْأَيُّ مِنْ الْفِتْنَةِ أَوْ الطَّلَاقِ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ: مُعَلَّنٌ بِالْمُنْكَرِ، فَوَاجِبٌ تَغْيِيرُهُ بَالِدٌ مَا دَامَ مَطْهَرًا لِلْمُنْكَرِ - وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعَارِضَ بِشَيْءٍ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، لِأَنَّهُ نَصُّ الْآيَةِ.

وقد صحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «أَلَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا فَهَجَرَهُنَّ كُلَّهُنَّ شَهْرًا ثُمَّ رَاجَعَهُنَّ»، فَمَنْ فَعَلَ كَذَلِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا فَاءَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ. والعاجزُ عن الجماعِ إذا حلفَ مؤلٌّ من امرأته، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَخْصُصْ بِذَلِكَ جَمَاعًا مِنْ غَيْرِهِ فَوَاجِبٌ أَنْ يَكْتَفِيَ مِنَ الْفِتْنَةِ مَا يَطِيقُ، وَهُوَ مُطِيقٌ عَلَى الْفِتْنَةِ بِلِسَانِهِ، وَمَرَاجَعَتُهُ مُضْجِعُهَا، وَحَسَنُ صَحْبَتِهَا.

وقال تعالى: «وَلَا تَكْتَسِبْ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَاقِبَتَهَا وَلَا تَنْزُرُ وَازِرَةً وَرَزْرَ أُخْرَى».

وقال عز وجل: «وَإِنْ عَزَّمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ».

فمنع عز وجل من كل شيء إلا عزمته الطلاق.

فصح أَنَّ طُلَاقَ الْحَاكِمِ عَلَيْهِ فَضُولٌ، وَبَاطِلٌ، وَتَعَدُّ لِحُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

ومن الباطل أن يطلق عليه غيره، أو أن يفى عنه غيره، وإِنَّمَا أَوْجِبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ عَلَى مَنْ أَلَى مِنْ امْرَأَتِهِ، لَا عَلَى مَنْ أَلَى تَمَنٍّ لَيْسَتْ مِنْ نِسَائِهِ، وَإِذَا لَمْ يُلْزَمْ الْحُكْمُ حِينَ كَوْنَ مَا يُوْجِبُهُ لَمْ يُلْزَمْ بَعْدَ ذَلِكَ، إِلَّا بِنَصٍّ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقَ.

فإن طلقها ثم راجعها فقد سقط عنه حكم الإيلاء، لأنه قد فعل ما أمر الله عز وجل، ومن فعل ما أمره الله تعالى فقد أحسن، قال الله تعالى: «مَّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ». وفي كثير مما ذكرنا خلاف، قد رأى قوم أن الهجرة بلا ميمٍ له حكم الإيلاء.

وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن جعفر بن يرقان عن يزيد بن الأصم: أن ابن عباس قال له: ما فعلت أهلك عهدي بها لسنة سبئة الخلق؟

قال: أجل والله لقد خرجت وما أكلمها، فقال له ابن عباس: عجل السير، أدركها قبل أن تغشي أربعة أشهر، فإن مضت فهي طليقة.

وصح عن ابن عباس:

٧٨- كتاب الإيلاء

١٨٩٠- مسألة: ومن حلف بالله عز وجل، أو باسم من أسمائه تعالى: أن لا يطأ امرأته، أو أن يسودها، أو أن لا يجمعه، وإياها فراش، أو بيت، سواء قال ذلك في غضبه أو في رضا لصلاح رضيعها، أو لغبر ذلك - استثنى في يمينه أو لم يستثن - فسواء وقت وقفا - ساعة فآكثر إلى جميع عمره - أو لم يوقت: الحكم في ذلك واحد. وهو أن الحاكم يلزمه أن يوقفه، ويأمره بوطئها، ويجعل له في ذلك أربعة أشهر من حين يحلف، سواء طلبت المرأة ذلك أو لم تطلب، رضى ذلك أو لم ترض.

فإن فاء في داخل الأربعة أشهر فلا سبيل عليه، وإن أبى لم يعترض حتى تنقضي الأربعة أشهر، فإذا تمت أجبره الحاكم بالسوط على أن يفى، فيجماع أو يطلق، حتى يفعل أحدهما، كما أمره الله عز وجل أو يموت قتيل الحق إلى مقتب الله تعالى، إلا أن يكون عاجزا عن الجماع لا يقدر عليه أصلا، فلا يجوز تكليفه ما لا يطيق، لكن يكلف أن يفى بلسانه، ويمس الصبيحة، والمبيت عندها، أو يطلق، ولا بد من أحدهما. ولا يجوز أن يطلق عليه الحاكم، فإن فعل لم يلزمه طلاق غيره، وسواء استثنى في يمينه أو لم يستثن.

ومن ألى من اجنبية ثم تزوجها لم يلزمه حكم الإيلاء، لكن يجبر على وطئها كما قدمنا قبل.

ومن حلف في ذلك بطلاق، أو عتق، أو صدقة، أو مشي، أو غير ذلك فليس مؤلّا، وعليه الأدب، لأنه حلف بما لا يجوز الحلف به.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: «الَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصًا أَشْهُرًا فَإِنِ فُتُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَّمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ».

فهذه الآية تقتضي كل ما قلنا، لأن الآية هي اليمين.

وقد صح عن رسول الله ﷺ «مَنْ كَانَ خَالِفًا فَلَا يَخْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ»..

فصح أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَمْ يَحْلِفْ بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ، فَلَيْسَ خَالِفًا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَوَّارٌ».

ولم يخص الله تعالى بالحكم المذكور من وقت تمّن لم يوقت، ولا من استثنى تمّن لم يستثن، ولا من طلبته امرأته تمّن لم تطلبه،

قَالَ سفيان، وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْسَى، وَغَيْرُهُ: إِذَا آتَى يَوْمًا أَوْ لَيْلَةً فَهُوَ إِيْلَاءٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ: أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَقْرُبَ امْرَأَتَهُ شَهْرًا، فَكُتِبَ عَلَيْهَا خَمْسَةُ أَشْهُرٍ، فَقَالَ عَطَاءٌ: ذَلِكَ إِيْلَاءٌ - سَمِيَ أَجَلًا أَوْ لَمْ يَسْمَهُ - فَإِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ - كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ - فَهِيَ وَاحِدَةٌ - يَرِيدُ هِيَ تَطْلِيقَةٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ فِيمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَقْرُبَ امْرَأَتَهُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ فَتَرَكَهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَهُوَ إِيْلَاءٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَامْرَأَتِهِ: وَاللَّهِ لَا أَقْرِبُهَا اللَّيْلَةَ، فَتَرَكَهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ كَانَ تَرَكَهَا لَيْسَ بِهِ إِيْلَاءٌ.

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ.

وَبِهِ يَقُولُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رَاهُوِيَةَ.

وَصَحَّ خِلَافُ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا ذَكَرْنَا، وَعَنْ طَاوُوسٍ: إِذَا حَلَفَ دُونَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَلَيْسَ إِيْلَاءٌ.

وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَاحِدٌ قَوْلِي عَطَاءٍ.

وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابِهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَالثَّوَالِغِيُّ، وَابْنُ ثَوْرٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَصْحَابُهُمْ: لَا يَكُونُ مَوْلًى حَلَفَ أَنْ لَا يَقْرِبَهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَاقْلُبْ، إِنَّمَا الْمَوْلَى مَنْ حَلَفَ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَلَا الْقَوْلَيْنِ خِلَافٌ لِنَصِّ الْآيَةِ، إِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى الْإِيْلَاءَ مِنْ نَسَائِهِمْ دُونَ تَوْقِيفٍ، ثُمَّ حَكَمَ بِالتَّوْقِيفِ وَالتَّرْيِيسِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ حَكَمَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ بِالْإِزَامِ الْفَيْئَةِ أَوْ الطَّلَاقِ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: لَا إِيْلَاءَ إِلَّا مَا كَانَ فِي غَضَبٍ:

فَرَوَيْنَاهُ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ:

كَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ سَمَاعِلِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ الْأَسَدِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً أَخِي وَهِيَ تَرْضَعُ ابْنَ أَخِي فَقُلْتُ: هِيَ طَالِقٌ إِنْ قَرَّبْتُهَا حَتَّى تَطْعُمَهُ.

قَالَ عَلِيٌّ: إِنَّمَا أَرَدْتُ الْإِصْلَاحَ لَكَ وَلابْنِ أَخِيكَ، فَلَا إِيْلَاءَ عَلَيْكَ، إِنَّمَا الْإِيْلَاءُ مَا كَانَ فِي الْغَضَبِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَأَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا أَبُو الزَّيْبِ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: الْإِيْلَاءُ هُوَ أَنْ يَحْلِفَ أَنْ لَا يَأْتِيَهَا أَبَدًا.

وَصَحَّ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ الْإِيْلَاءَ إِنَّمَا هُوَ أَنْ يَحْلِفَ بِاللَّهِ عَلَى الْجَمَاعِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَكَتَرٌ، فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ فَلَيْسَ إِيْلَاءٌ.

وَمَنْ قَالَ مِثْلَ قَوْلِنَا بَعْضُ السَّلَفِ:

كَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، قَالَ: إِذَا حَلَفَ بِاللَّهِ لِيُخْلِفَهَا، أَوْ لِيُسَوِّدَهَا، أَوْ لِيُحَرِّمَهَا، أَوْ لَا يَجْمَعُ رَأْسَهُ وَرَأْسَهَا: فَهُوَ إِيْلَاءٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ خَصِيفَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: كُلُّ يَمِينٍ حَالَتْ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ فَهِيَ إِيْلَاءٌ.

وَمَنْ قَالَ يَقُولُنَا فِي الْإِيمَانِ بَعْضُ السَّلَفِ:

كَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْحَالِقِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ فِي رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي أَنْ قَرَّبْتُكَ.

قَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ فِي رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ مَسَسَتْكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ.

قَالَ عَطَاءٌ: لَيْسَ ذَلِكَ بِإِيْلَاءٍ، لَيْسَ الطَّلَاقُ يَمِينٌ فَيَكُونُ إِيْلَاءً. وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ آخَرُونَ:

كَمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ قَالَ: إِنْ قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، أَوْ أَنْتِ كَأُمِّي، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قَرَّبْتُكَ: فَهُوَ إِيْلَاءٌ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ حَلَفَ بِطَلَاقٍ أَوْ عِتَاقٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ أَوْ صِيَامٍ فَهُوَ إِيْلَاءٌ، فَإِنْ حَلَفَ بِتَذَرٍ صَلَاةٍ أَوْ بَأَنْ يَطُوفَ أَسْبُوعًا، أَوْ بَأَنْ يَسْبَحَ مِائَةَ مَرَّةٍ فَلَيْسَ مَوْلًى.

وَهَذَا كَلَامٌ يَغْنِي سَمَاعَهُ عَنْ تَكْلُفِ الرَّدِّ عَلَيْهِ.

وَمَنْ قَالَ مِثْلَ قَوْلِنَا فِي الْمَدَّةِ طَائِفَةٌ: كَمَا:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْبَصِيرِ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحَشَنِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ وَبَرَةَ فِيمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَقْرُبَ امْرَأَتَهُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، فَلَمْ يَقْرِبَهَا حَتَّى مَضَتْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، فَاتُوا فِي ذَلِكَ ابْنَ مَسْعُودٍ، فَجَعَلَهُ إِيْلَاءً.

قال أبو محمد: هنا خلاف قول ابن عباس، لأن ابن عباس رأى القضاء العدة مع انقضاء الأربعة الأشهر. ورأى ابن مسعود أنها تتدئ العدة بعد انقضاء الأربعة الأشهر. ويقول ابن عباس يقول جابر بن زيد:

ورويته من طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال: إذا آلى الرجل فمضت أربعة أشهر فليس عليها عدة. ويقول ابن مسعود يقول مسروق:

كما رويته من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا المغيرة عن الشعبي عن مسروق أن رجلاً استغاث في إيلائه من امرأته فقال له مسروق: إذا مضت الأربعة الأشهر بانت منك بتطبيقه وتعدت بثلاث حيض فتخطبها إن شئت وشاءت، ولا يخطبها غيرك.

ورويته أيضاً عن شريح - وبه يقول عطاء. ومن صح عنه أنها تطليقة بآلة، الحسن البصري، وإبراهيم النخعي، وقيصة بن ذؤيب، وعكرمة مولى ابن عباس، وعلقمة، والشامي.

وبه يقول أبو حنيفة، وأصحابه، وابن جريج، وسفيان الثوري، وابن أبي ليلى، والأوزاعي - ويرى أبو حنيفة: أن تعدت بعد انقضاء الأربعة الأشهر.

وقالت طائفة منهم بمضي الأربعة الأشهر تنع عليها تطليقة رجعية:

كما رويته من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: قال أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام في الإيلاء: إذا مضت أربعة أشهر، فهي تطليقة، وهو أحق بها - وبه يقول الزهري، ومكحول.

ورويته عن سعيد بن المسيب ولم يصح عنه.

وأما من قال: يوقف بعد الأربعة الأشهر: فكما رويته من طريق سعيد بن منصور أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي أخبرنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت لا ترى الإيلاء شيئاً حتى يوقف.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا نصر بن علي الجهضمي أخبرنا سهل بن يوسف ومحمد بن جعفر غندر، كلاهما عن شعبة عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير قال: إن عمر بن الخطاب قال في الإيلاء: إذا مضت أربعة أشهر فهي امرأته.

يقول مثل ذلك - قال هشيم: ونا أبو وكيع عن أبي فزارة عن ابن عباس قال: إنما جعل الإيلاء في الغضب.

ومن لم يراع ذلك: إبراهيم النخعي، وابن سيرين:

روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا القعقاع بن يزيد الشامي أنه قال لمحمد بن سيرين في قول من يقول: إنما الإيلاء في الغضب، فقال: لا أدري ما يقولون، قال الله تبارك وتعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ بَيْنَهُمْ تَرْكِصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَأَمُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

قال أبو محمد: صدق أبو بكر - رحمه الله.

وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والشامي، وأبي سليمان، وأصحابهم.

وأما الاختلاف في هل يقع طلاق بمضي الأربعة الأشهر أم لا يقع بذلك طلاق؟ فالذين قالوا بمضي الأربعة الأشهر يقع الطلاق.

فكما رويته من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبد الله بن المبارك عن معمر عن عطاء الخراساني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: أن عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت، قالوا في الإيلاء: إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة، وهي أملك بنفسها.

ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو أن علي بن أبي طالب قال: إذا آلى منها فمضت الأربعة الأشهر فقد بانت منه، ولا يخطبها غيره.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا أبو معاوية - هو الضري - عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عمر، وابن عباس، قالوا جميعاً إذا آلى فلم ينفى حتى تضي الأربعة الأشهر فهي تطليقة بآلة.

قال إسماعيل: وأخبرنا سليمان بن حرب أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي قلت لسعيد بن جبير أكان ابن عباس يقول في الإيلاء إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بآلة وتزوج ولا عدة عليها قال: نعم.

ومن طريق وكيع عن السعدي عن علي بن بذاعة عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال: إذا آلى منها فمضت أربعة أشهر فهي تطليقة بآلة ويخطبها في عدتها ولا يخطبها غيره.

أشهر: فإما أن يفيء، وإما أن يطلق.

وهو قول سليمان بن يسار.

وهو قول مالك، والشافعي، وأبي ثور، وأبي عبيد، وأحمد، وإسحاق، وأبي سليمان، وأصحابهم، إلا أن مالكاً، والشافعي - في أحد قوليه - يقولان: يطلق الحاكم عليه إن أبي.

ثم اختلفا - فقال الشافعي: له أن يراجعها ما دامت في عدتها، فإن وطئها فذلك سقوط الإيلاء، وإن لم يطأها عاذ عليه التوقيف أربعة أشهر من ذي قبل، فإن فاء وإلا طلق عليه الحاكم، ثم له أن يراجعها فإن وطئها سقط الإيلاء، وإلا عاذ عليه التوقيف أربعة أشهر، ثم يطلق عليه الحاكم، وتحرم عليه إلا بعد زوج.

قال علي: وهذا قول فاسد، لأنه يصير التوقيف في الإيلاء بلا شك عاماً كاملاً، وهذا خلاف القرآن، وإذا بطل التوقيف بطل الإيلاء الذي أوجبه بلا شك.

وقال مالك: له أن يراجعها، فإن وطئها سقط عنه الإيلاء، وإن لم يطأها بانت عنه عند تمام عدتها من طلاق الحاكم.

قال أبو حمزة: وهذا كلام لا ندرى كيف قاله قائله؟ إذ ليس في الباطل أكثر من إجازة كون امرأة في عصمة زوج صحيح الزوجة، وهي في عدو من طلاق غيره عليه، وما نعلم في أي دين الله تعالى وجد هذا؟ واعلموا أن قول مالك لم يقله أحد قبله، ولا قاله أحد غيره إلا من ابتلي بتقليد، ثم إن قوله الذي أتبعه عليه الشافعي: من أن يطلق عليه غيره، لم يحفظ قط عن أحد قبل مالك.

وهو قول مخالف للقرآن، وللسنن كلها، وللقياس والمعلول:

أما القرآن - فإن الله عز وجل يقول: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ فجعل عزيمة الطلاق إلى الزوج المولي لا إلى غيره.

وقال عز وجل: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا كُلَّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهِا﴾.

فمن الباطل أن يطلق أحد على غيره، لا حاكم ولا غير حاكم.

وأما السنن - فإنها إنما جاءت في مواضع معروفة بفسخ النكاح، وإما بطلاق أحد عن غيره فلا أصلاً، وكل من روي عنه في هذا كلمة، فإنما قال بقرئنا: إما أن يفيء، وإما أن يطلق، فالواجب أن يجبر على أيهما شاء ولا بد.

وأما القياس - فلا أدري من أين أجازوا أن يطلق الحاكم

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن حبيب بن أبي ثابت عن طاووس عن عثمان بن عفان قال: يوقف المولي فإما أن يفيء، وإما أن يطلق.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا عبد الله بن مسلمة - هو القتيبي - أخبرنا سليمان بن بلال عن عمر بن حسين أن عثمان بن عفان كان لا يرى الإيلاء شيئاً - وإن مضى أربعة أشهر - حتى يوقف.

وصح عن علي:

كما روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا الشيباني - هو أبو إسحاق - عن بكر بن الأخصي عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: شهدت علي بن أبي طالب أوقف رجلاً عند الأربعة الأشهر بالرجبة: إما أن يفيء، وإما أن يطلق.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا علي بن عبد الله بن المديني أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن عطاء بن السائب عن أبي البخترى عن علي بن أبي طالب قال: إذا آلى الرجل من امراته وقف عند تمام الأربعة الأشهر، وقيل له: إما تفيء، وإما تعزم الطلاق، ويجبر على ذلك.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: يوقف المولي عند انقضاء الأربعة الأشهر، فإما أن يفيء، وإما أن يطلق.

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا قتادة عن سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وطاووس، ومجاهد كلهم: أن أبا الذرراء قال: يوقف في الإيلاء عند انقضاء الأربعة الأشهر، فإما أن يطلق، وإما أن يفيء.

ومن طريق سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سليمان بن يسار قال: أدركت بضعة عشر رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يقول في الإيلاء: يوقف.

وهو قول سعيد بن المسيب، وطاووس، ومجاهد والقاسم بن محمد بن أبي بكر، كلهم صح عنه أن المولي يوقف: فإما أن يفيء، وإما أن يطلق.

وصح ذلك عن عمر بن عبد العزيز، وعروة بن الزبير، وأبي مجلز، ومحمد بن كعب، كلهم يقول: يوقف.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا سليمان بن حرب أخبرنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سليمان بن يسار قال: أدركت الناس يقفون صاحب الإيلاء إذا مضت أربعة

على المولى؟ ولم يميزوا أن يفيء عنه - ولا فرق بين الأحرار.

فإن قالوا: لا يخل للحاكم أن يستحل فرج امرأة سواء فيكون زنى.

قلنا: لا، ولا يخل له أن يبيع فرج امرأة سواء لغير زوجها بأن يطلقها عليه فيكون إباحة للزنا ولا فرق.

فإن قالوا: أي فرق بين أن يفسخ نكاحه وبين أن يطلقها عليه؟

قلنا: ولا فرق، وما أجزنا قط أن يفسخ الحاكم نكاح امرأة في العالم عن زوجها، ومعاذ الله من ذلك، إنما قلنا: كل نكاح أوجب الله تعالى في القرآن، أو على لسان رسوله ﷺ فسخه؛ فهو مفسوخ، سواء أحب الحاكم ذلك أو كرهه، ولا مدخل للحاكم في ذلك، ولا رأي له فيه، إنما الحاكم منفذ بقوة سلطانه كل ما أمر الله تعالى به ورسوله ﷺ وماتع من العمل بما لم يأمر الله تعالى به، ولا رسوله ﷺ فقط، وكل ما حكم به الحاكم عما عدا ما ذكرناه فهو باطل مردود مفسوخ أبداً.

١٨٩١ - مسألة: والعبد والحُرُّ في الإيلاء كل واحد منهما من زوجته الحرة، أو الأمة المسلمة، أو الذمية - الكبيرة أو الصغيرة - سواء في كل ما ذكرناه، لأن الله عز وجل عمم ولم يخص «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا»..

وروينا عن عمر بن الخطاب - ولم يصح عنه - لأنه من طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل أبي طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال: قال عمر بن الخطاب لإيلاء العبد شهران.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج: بلغني عن عمر إيلاء العبد شهران.

وروينا عنه أيضاً - إيلاء الأمة شهران، ولا يصح أيضاً، لأنه من طريق سعيد بن منصور عن حبان بن علي عن ابن أبي ليلى عن عبد الكريم عن ابن سيرين: أن عمر قال: طلاق الأمة تطليقتان، وإيلاؤها شهران، وصح عن عطاء أن لا إيلاء للعبد دون سيده، وهو شهران.

وبه يقول الأوزاعي، والليث، ومالك، وإسحاق. فإن موها بعم.

قلنا: وقد جاء عن عمر الإيلاء من الأمة شهران - وجاء عنه: لا ينكح العبد إلا اثنين، فخالقتموه، وهذا تلاعب.

وقالت طائفة: الحكم في ذلك للنساء، فإن كانت حرة فيلأ زوجها الحر والعبد عنها أربعة أشهر، وإن كانت أمة فيلأ زوجها الحر والعبد عنها شهران.

وهو قول إبراهيم النخعي، وقتادة، وسفيان الثوري، وأبي حنيفة، وأصحابه.

وقالت طائفة: إيلاء الحر والعبد من الزوجة الحرة والأمة سواء، وهو أربعة أشهر.

وهو قول الشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبي ثور، وأبي سليمان، وأصحابهم.

قال أبو محمد: لا حجة لأحد من القرآن.

١٨٩٢ - مسألة: ومن كل من أربع نسوة له يمين واحدة: وقت فر كلهن من حين يلف، فإن فاء إلى واحدة سقط حكمها، وبقي حكم الباقى، فلا يزال يوقف لمن لم يفيء إليها حتى يفيء أو يطلق، وليس عليه في كل ذلك إلا كفارة واحدة؛ لأنها يمين واحدة على أشياء متغايرة، ولكل واحدة حكمها، وهو مؤل من كل واحدة منهن «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى».

١٨٩٣ - مسألة: ومن كل من امته فلا توقيف عليه، لأن الله عز وجل قال: «وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ» فصَحَّ أن حكم الإيلاء إنما هو يمين تلزمه فيها الفية أو الطلاق، وليس في المملوكة طلاق أصلاً - فصَحَّ أنه في المتزوجات فقط، وبالله تعالى التوفيق.

١٨٩٤ - مسألة:

وأما قولنا فيمن آل من أجنبية ثم تزوجها: أنه ليس عليه حكم الإيلاء، فلأن الله عز وجل إنما قال: «الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ» فمن آل من أجنبية فلم يؤل من أحد من نساؤه، فلا إيلاء عليه.

فإن قيل: قد صارت من نساؤه.

قلنا: من الحال أن يسقط الحكم حين إيجابه، ويجب حين لم يجب، ولم يوجب ذلك نص، وأرد، ولا جاءت به سنة، ولأن الترخيص لا يكون إلا حيث يؤخذ بالقيس، ولا يجوز ذلك في أجنبية، وبالله تعالى التوفيق.

ثم كتاب الإيلاء بحمد الله تعالى وحسن عونه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم.

روي ذلك عن الشعبي - في قول له - وعكرمة - ولم يصح عنهما - وصح عن مجاهد - في أحد قوليه - وابن أبي مليكة.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأصحابهم، إلا أن أحمد قال في الظهار من ملك اليمين: كفارة يمين.

وقالت طائفة: إن كان يطلاأ الأمة فعليه كفارة الظهار، وإن كان لا يطلوها فلا كفارة ظهار عليه: صح هذا القول عن سعيد بن المسيب والحسن البصري في أحد قوليهما.

وقالت طائفة: الظهار من الأمة كالظهار من الحرّة: صح ذلك عن سعيد بن المسيب، والحسن، وسليمان بن يسار، ومرة الحمداني، وإبراهيم النخعي، وسعيد بن جبير، والشعبي، وعكرمة، وطاوس، والزهرى، وقتادة، وعمرو بن دينار، ومنصور بن المعتمر.

وهو قول مالك، والليث والحسن بن حي، وسفيان الثوري، وأبي سليمان، وجيع أصحابهم.

قال أبو حمزة: احتج الفاطلون بأنه ليس ظهاراً بأن قالوا: قسناه على الإيلاء.

قال علي: القياس كله باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل والتحكم، لأنه ليس قياس ذكر النساء في الظهار على ذكر النساء في الإيلاء بأول من قياس ذكر النساء في الظهار على ذكر النساء فيما حرّم الله عز وجل علينا، إذ يقولون ﴿وَأَمْهَاتُ يَسَائِكُمْ﴾ فدخل في ذلك بإجماعنا ومنهم الإمام مع الحران.

والعجب أنهم يقولون: إن أضعفت النصوص أولى من القياس، وهذا مكان تركوا فيه عموم القرآن لقياس فاسد، وليس في الظهار علّة جمعه بالإيلاء فيجوز القياس عليها عند أصحاب القياس، وأنوا بأعذار بعد هذا لا معنى لذكرها، لأنها سخافات وحافات.

وقالت طائفة: الظهار يجب بقول مرة. واختلفوا في معنى العود لما قالوا: فقالت طائفة مرة: العود لما قالوا: هو الوطء نفسه، فلا تجب عليه كفارة الظهار حتى يطلها، فإذا وطئها لزمته الكفارة، والإساءة عن وطئها جيتل.

صح ذلك عن طاوس، وقتادة، والحسن، والزهرى. رويّا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قول الله عز وجل ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾.

قال: جعلها عليه كظهر أمه ثم يعود فيطؤها فتحرير رقية..

٧٩- كِتَابُ الظَّهَارِ

١٨٩٥- مسألة: ومن قال من حرّ أو عبد لامرأتها، أو لامته أني يحلّ له وطؤها: أنت علي كظهر أمي، أو قال لها: أنت مني بظهر أمي، أو كظهر أمي، أو مثل ظهر أمي، فلا شيء عليه، ولا يجرّم بذلك وطؤها عليه، حتى يكرّر القول بذلك مرة أخرى، فإذا قالها مرة ثانية وجبت عليه كفارة الظهار، وهي عتق رقية. ويجزئ في ذلك: المؤمن، والكافر، والذكر، والأنثى، والمسيب والسالم، فمن لم يقدر على رقية فعليه صيام شهرين متتابعين، ولا يحلّ له أن يطأها، ولا أن يمسّها بشيء من بدنه - فضلاً عن الوطء - إلا حتى يكفر بالعتق، أو بالصيام، فإن أقدم أو نسي فوطئ قبل أن يكفر بالعتق أو بالصيام: أسك عن الوطء حتى يكفر، ولا بدّ.

فإن عجز عن الصيام فعليه أن يطعم ستين مسكيناً متتابعين شيعهم. ولا يجرّم عليه وطؤها قبل الإطعام، ولا يجب شيء مما ذكرنا إلا بذكر ظهر الأم. ولا يجب بذكر فرج الأم، ولا بعض غير الظهر، ولا بذكر الظهر أو غيره من غير الأم، لا من ابنة، ولا من أخت، ولا من أخت، ولا من أخت، ولا من أخت.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمُّهُنَّ مِنْكُمْ فَلَئِنْ يَظَاهَرُوا عَلَيْكُمْ لَيَسَاءَ لَكُمْ يَوْمَ تَبْذَرُونَ مِنْ نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسُوا إِلَيْكُمْ تَوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسُوا فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِينًا﴾.

فهذه الآية تنظم كل ما قلناه، لأن الله عز وجل لم يذكر إلا الظهار من الأم، ولم يوجب تعالى الكفارة في ذلك إلا بالعود لما قال، وأوجب عتق الرقية، ولم يخص كافراً من مؤمن، ولا معية من صحيح، ولا ذكراً من أنثى، ولا كبيراً من صغير ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

وشرط الله عز وجل في العتق والصيام قبل التماس. ولم يشترط ذلك في الكفارة بالإطعام ﴿لَا يَغُزُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ نيتاً لكل شيء. ولا يجزئ التكرار على أقل من ستين مسكيناً، لأنهم ليسوا ستين مسكيناً، ولا خلافت في الإشباع. ولم يشترط تعالى طعاماً دون طعام. ولم يخص تعالى حرّاً من عبد، ولا زوجة من أمّة. وفيما ذكرنا خلاف.

ذهب قوم إلى أن الظهار من الأمة لا تجب فيه كفارة،

بِقَدْرِ أَنْ يَقُولَ فِيهَا: اسْتَوْ طَالَتْ، فَلَا يَطْلُقُهَا فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ عَادَ مَا قَالَ، وَلَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ - مَاتَتْ أَوْ عَاشَتْ، طَلَّقَهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَطْلُقْهَا - فَإِنْ طَلَّقَهَا إِشْرَ ظَهَرَهُ مِنْهَا فَلَا كُفَّارَةَ ظَاهِرَ عَلَيْهِ - وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا.

وَرَوَى أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا ظَاهَرَ مِنْ أَمْرَأَةٍ نُسَمَّ امْسَكَهَا وَعَزَمَ عَلَى وَطْنِهَا فَقَدْ لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ، وَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ بَعْدَ - مَاتَتْ أَوْ عَاشَتْ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ كَتَبُوا - رَوَى عَنْ بَكْرِ بْنِ الْأَشْعَثِ، وَيَعْسَى بْنُ زِيَادٍ الْفَرَّاءِ - وَقَدْ رَوَى غَوْهَ عَنْ عَطَاءٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: جَمِيعُ الْأَقْوَالِ الَّتِي قَدَّمْنَا إِنَّمَا هِيَ دَعَاوِي لَا تَوَافُقُ فِي اللَّغَةِ - الَّتِي بِهَا خَاطَبْنَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَبِهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ - مَا يَفْقَهُ عَلَيْهِ لِنَفْسِهِ الْعَوْدُ لِمَا قَالَ "وَمَا كَانَ هَكَذَا فَهُوَ بَاطِلٌ يَبْقِي، نَحْنُ مِنْ فَسَّرَ الْعَوْدَ "بِالْوَطءِ، أَوْ بِإِرَادَةِ الْوَطءِ، أَوْ بِالِاسْتِئْثَارِ، إِذْ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا عَوْدًا لِمَا قَالَ.

وَكَذَلِكَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَجِبُ تَحْرِيمًا لَا يَرْفَعُهُ إِلَّا الْكُفَّارَةُ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلِ الْكُفَّارَةَ بِالظَّهَارِ وَحْدَهُ، لَكِنْ بِهِ وَبِ" الْعَوْدِ لِمَا قَالَ هَذَا نَصُّ الْقُرْآنِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَمْ يَلَمْ يَلَّا قَوْلَنَا وَهُوَ "أَنْ يَعُودَ لِمَا قَالَ ثَانِيَةً" وَلَا يَكُونُ الْعَوْدُ لِلْقَوْلِ إِلَّا بِتَكْرِيرِهِ، لَا بِعَقْلِ فِي اللَّغَةِ غَيْرُ هَذَا، وَبِهَذَا جَاءَتِ السَّنَةُ.

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَارِمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ جَمِيلَةَ بِنْتَ ثَعْلَبَةَ امْرَأَةُ أُوسِ بْنِ الصَّامِتِ وَكَانَ بِهِ لَحْمٌ فَكَانَ إِذَا اشْتَدَّ لَحْمُهُ ظَاهَرَ مِنْهَا، فَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ كُفَّارَةَ الظَّهَارِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا يَقْتَضِي التَّكَرُّارَ وَلَا بَدَلَ، وَلَا يَصِحُّ فِي الظَّهَارِ إِلَّا هَذَا الْخَبَرُ وَحْدَهُ، إِلَّا خَيْرًا نَذَرَهُ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَكُلُّ مَا عَادَ ذَلِكَ فَسَاقِطٌ: إِنَّمَا مُرْسَلٌ، وَإِنَّمَا مِنْ رِوَايَةِ مَنْ لَا خَيْرَ فِيهِ، كَمَا يَبَيِّنَا فِي "كِتَابِ الْإِبْصَالِ" وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا يَجْزِي فِي ذَلِكَ مِنَ الرِّقَابِ.

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يَجْزِي فِي ذَلِكَ عَقْدُ الْكِتَابِيِّ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ.

وَقَالَ أَصْحَابُنَا، وَأَبُو حَنِيفَةَ: يَجْزِي.

وَإِنَّمَا قَالَ الْمَالِكِيُّونَ ذَلِكَ قِيَاسًا عَلَى رِقَبَةِ كُفَّارَةِ قَتْلِ

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ آخِرِينَ يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: "ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا" قَالَ: يَعُودُ لِنَفْسِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: "ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا".

قَالَ: جَعَلَهَا عَلَيْهِ كَظْهَرِ أُمِّهِ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَطْوِيهَا فَتَحْرِيرُ رِقَبَةٍ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِذَا تَكَلَّمَ بِالظَّهَارِ فَقَدْ لَزِمَهُ كُفَّارَةُ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفِيَّانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ طَاوُوسٍ قَالَ: إِذَا تَكَلَّمَ بِالظَّهَارِ فَقَدْ لَزِمَهُ.

وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَّانَ الثَّوْرِيِّ، وَعُثْمَانَ الْيَمِّيِّ - قَالَ الْيَمِّيُّ: إِنْ مَاتَتْ لَمْ يَصِلْ إِلَى مِيرَاثِهَا حَتَّى يَكْفَرَ، وَإِنْ وَطَّنَهَا كَفَرَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الْعَوْدُ هُنَا إِرَادَةُ الْوَطءِ، فَمَنْ ظَاهَرَ مِنْ أَمْرَأَةٍ لَمْ يَلْزِمَهُ كُفَّارَةُ الْوَطءِ حَتَّى يَرِيدَ وَطْأَهَا، فَإِذَا أَرَادَ وَطْأَهَا فَحِينَئِذٍ لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ، فَإِنْ بَدَأَ لَهَا عَنْ وَطْنِهَا سَقَطَتْ عَنْهُ الْكُفَّارَةُ، فَإِنْ أَرَادَ وَطْأَهَا عَادَتْ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ سَقَطَتْ عَنْهُ. وَهَكَذَا أَبَدًا.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ - فِي أَشْهَرِ قَوْلِهِ.

وَرَوَى عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَاجَشُونِ، وَمَا نَعْلَمُ هَذَا عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُمَا - وَهُوَ اسْقَطَ الْأَقْوَالِ لِتَعْرِيفِهِ عَنِ الْأَدْلِيِّ، وَلِأَنَّهُ إِجْبَابٌ وَإِبْطَالٌ لِلدَّعْوَى بِلَا مَعْنَى.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: مَعْنَى "الْعَوْدُ" أَنَّ الظَّهَارَ يَجِبُ تَحْرِيمًا لَا يَرْفَعُهُ إِلَّا الْكُفَّارَةُ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَطْأَهَا مَدَّةً طَوِيلَةً حَتَّى مَاتَتْ فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ سِوَاهُ أَرَادَ فِي خِلَالِ ذَلِكَ وَطْأَهَا أَوْ لَمْ يَرُدَّ، فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ، فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ زَوْجٍ عَادَ عَلَيْهِ حُكْمُ الظَّهَارِ، وَلَا يَطْوِيهَا حَتَّى يَكْفَرَ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، قَالَ: وَالظَّهَارُ قَوْلٌ كَانُوا يَقُولُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَتَهَوَّا عَنْهُ، فَكُلُّ مَنْ قَالَهُ فَقَدْ عَادَ لِمَا قَالَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا قَرِيبٌ مِنَ الْفَسَادِ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ، لِأَنَّهُ تَحَكَّمُ بِالْبَاطِلِ وَلَعِبٌ وَكَذِبٌ ظَاهِرٌ، لِأَنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَهُ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يَقُولُوهُ قَطُّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَإِنَّمَا.

قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: "ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا" وَلَمْ يَقُلْ: لِمَا قَالَ غَيْرُهُمْ. وَذَكَرَ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ يَغْنِي عَنْ تَكْلُفِ الرَّدِّ عَلَيْهِمَا لظَهْوَرِ فَسَادِهِمَا، وَأَنَّهُمَا شَرَعٌ لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَنَّهُمَا لَا يَحْفَظَانِ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الْعَوْدُ هُوَ أَنْ يَظَاهَرَ مِنْهَا ثُمَّ يَمْسِكُهَا مَدَّةً

الخطأ.

ورويَنا عن الشعبي: لا ظهار إلا بأم أو جدّة.

وهو قول رواه أيضاً أبو ثور عن الشافعي.

وبه يقول أبو سليمان، وأصحابنا.

قال أبو حمزة: يقال لمن قال: لا ظهار إلا من ذات محرم: من أين خصصتم ذوات المحارم؟

فإن قالوا: لأنهن حرمت كالأُم.

قلنا: والأب أيضاً حرّم كالأُم، وجميع الرجال كذلك.

فإن قالوا: ليسوا من النساء، والأُم من النساء.

قلنا: ولا ذوات المحارم أمهات، والأُم هي التي ولدته، فما الفرق بين قياس وقياس - وقال لمن قال بالظهار من كل أجنبيّة، ومن الأب أيضاً: من أين قسم الظهار بالأب على الظهار بالأُم، ولم تقيسوا ظهار المرأة من الرجل على ظهار الرجل من المرأة؟ وقد قال بهذا جماعة، كلهم أجل من مالك، وأبي حنيفة:

كما رويَنا من طريق أحمد بن حنبل أخبرنا هشيم أخبرنا مغيرة هو ابن مقسم - عن إبراهيم النخعي: أن عائشة بنت طلحة بن عبيد الله قالت: إن تزوجت مصعب بن الزبير فهو عليّ كظهر أمي، فسالت أهل المدينة، فراءوا أن عليها الكفارة - قال الأثرم: فقلت لأحمد بن حنبل: انكفر؟

قال: نعم تكفّر - فهذا كما يرى أهل المدينة في زمن مصعب - هذا قديم.

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم النخعي: أن عائشة بنت طلحة ظهرت من المصعب بن الزبير إن تزوجته، فتزوجته فسالت الفقهاء وهم متوافرون، فأمرت بكفارة.

ورويَناه أيضاً من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق الشيباني، وأشعث بن عبد الملك الحمراني، قال أبو إسحاق عن الشعبي، وقال الحمراني عن محمد بن سيرين، كلاهما بمثل حديث إبراهيم.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن شبرمة قال: قالت بنت طلحة: مصعب بن الزبير إن نكحت فهو عليّ كظهر أبيها، ثم نكحت، فسالت عن ذلك أصحاب ابن مسعود. فقالوا: تكفّر.

وبه إلى معمر عن الزهري في امرأة قالت لزوجه: هو عليها كايها، فقال الزهري: قالت منكراً من القول وزوراً، فنفى أن تكفّر بتعزير رقيق، أو بصوم شهرين متتابعين، أو تطعم سنين

قال أبو حمزة: وهذا خطأ، لأن القياس باطل، ولو كان حقاً لكان هذا منه باطلاً، لأنهم جمعوا بين الكفارين في أن لا يجزي فيهما كافر، ولم يجمعوا بينهما، ولا قاسوا. إحداهما على الأخرى في تعويض الإطعام من الصيام لمن عجز عن الصيام - وهذا تحكم لا يسوغ لأحد.

فإن قالوا: لم يذكر تعويض الصيام في كفارة القتل، إنما ذكر في الظهار، قلنا: ولا ذكرت المؤمنة إلا في كفارة القتل، ولم تذكر في الظهار، فإنما قيسوا كل واحد على الأخرى، وإن أن لا تقيسوا كل واحد منهما على الأخرى. وإنما قياسكم إحداهما على الأخرى في بعض ما فيها دون سائر ما فيها - فتحكم فاسد، ومناقضة ظاهرة.

وقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي في الرقية المعيبة أقوالاً في غاية الفساد. ولا تدري ما ذنب المصيب عندهم، فلم يجزوا عتقه في واجب.

فإن قالوا: السالم أكثر ثمناً.

قلنا: والبيضاء الجميلة أكثر ثمناً من السوداء الدميعة، فلا تميزوا في ذلك السوداء الدميعة - وجملة الأمر فإنما هي آراء فاسدة - ونعوذ بالله من التحكم في الدين بمثلها.

وقد رويَنا عن النخعي، والشعبي: أن عتق الأعشى يجزي في ذلك، وعن ابن جريج أن الأشل يجزي.

وقالت طائفة: إن ظاهر بذات محرم فهو ظهار، وإن ظاهر بغير ذات محرم فليس ظهاراً:

رويَنا ذلك من طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن البصري قال: من ظاهر من ذات محرم فهو ظهار.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء: من ظاهر بذات محرم أو باحت من الرضاع، فكل ذلك كاته لا تحل له حتى يكفر، فإن ظاهر يثبت خاله فليس ظهاراً.

ورويَناه عن الشعبي.

وهو قول أبي حنيفة - واحد قول الشافعي، وللشافعي قول آخر - هو أشهر أقواله - وهو أن كل من ظاهر بامرأة حل له نكاحها يوماً ومن ظهر فليس ظهاراً، من ظاهر بامرأة لم يحل له نكاحها قط فهو ظهار.

وقال مالك: من ظاهر بذات محرم أو بأجنبيّة أو ببنية فهو كله ظهار.

مسكيناً - ولا يحول بينها وبين زوجها أن يطاها.

ورويّا من طريق سفيان الثوري عن عمرو بن عامر النهدي عن الحسن البصري أنه كان يرى: تظاهر المرأة من الرجل ظهاراً.

وهو قول الأوزاعي، والحسن بن حي، والحسين بن زياد اللؤلؤي.

فإن قالوا: كان الظهار طلاق الجاهلية والطلاق إلى الرجال.

قلنا: ومن أين صح عندكم أن الظهار كان طلاق الجاهلية؟ فكيف وأنتم تجيزون أن يكون الطلاق بيد المرأة إذا جعله الرجل يدها؟ فقولوا كذلك في الظهار، وهذا كله يبين فساد القياس وتناقضه.

وقالت طائفة، منهم سفيان الثوري، والثافعي: إن ظاهر برأس أمه أو يدها؟ فهو ظهار.

وقال أبو حنيفة: إن ظاهر بشيء لا يحل له أن ينظر إليه من أمه، فهو ظهار، وإن ظاهر بشيء يحل له أن ينظر إليه من أمه، فليس ظهاراً.

قال أبو محمد: وكل هذه مقاييس فاسدة، ليس بعضها أولى من بعض.

وكذلك قياس قول مالك ذكره ابن القاسم: أن ما ظاهر به من أعضاء أمه فهو ظهار، والحق من ذلك ما ذكرنا: من أن لا نعدى النص الذي حده الله تعالى، قال الله تعالى: «وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ».

وقال أبو حنيفة: إن كرّر الإطعام على مسكين واحد ستين يوماً أجزاء.

قال أبو محمد: هذا خلاف إيجاب الله تعالى ستين مسكيناً. وأما من شرع في الصوم فوطئ ليلاً قبل أن يتمه أو وطئ قبل أن يكفر بعتي أو بصوم، فروي عن أبي يوسف أنه لا يكفر، لأنه لا يستطيع على الكفارة.

وقال آخرون: ليس عليه إلا كفارة واحدة.

كما رويّا عن وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيّب في المظاهر يجامع قبل أن يكفر قال: يمسك حتى يكفر.

ومن طريق وكيع أيضاً عن الصلت بن دينار قال: سألت عشرة من الفقهاء عن المظاهر يجامع قبل أن يكفر.

فقالوا: كفارة واحدة.

وقال وكيع، وهب، الحسن، وابن سيرين، ومورق العجلي، ويكره بن عبد الله المزني، وقتادة، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، وعكرمة.

قال وكيع: والعاشر أراه نافعا.

وهو قول إبراهيم النخعي، والشعي.

وقالت طائفة: عليه كفارتان:

كما رويّا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبد الأعلى، ويزيد بن هارون، قال عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص، وقال يزيد بن هارون: عن التيمي بلغني عن ابن عمر، ثم اتفق عمرو بن العاص وابن عمر في المظاهر يطؤها قبل أن يكفر، قالوا جميعاً: عليه كفارتان.

ومن طريق عبد الرزاق عن عمر عن قتادة عن قبيصة بن ذؤيب في المظاهر يطؤها قبل أن يكفر.

قال عليه كفارتان.

قال معمر: وهو قول قتادة أيضاً.

وهو قول سعيد بن جبير، والحكم بن عتيبة، وعبيد الله بن الحسن القاضي.

وقالت طائفة: عليه ثلاث كفارات:

كما رويّا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا يونس بن عبيد، وعبيدة، قال يونس: عن الحسن، وقال عبيدة: عن إبراهيم، قالوا جميعاً في الذي يظاهر ثم يطؤها قبل أن يكفر: عليه ثلاث كفارات.

قال أبو محمد: كان القول قول أبي يوسف لولا الخبر الذي رويّا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا الحسن بن حريش أخبرنا الفضل بن موسى عن معمر عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إني ظاهرت من أمرأتي فوفقت عليها قبل أن أكفر، فقال له رسول الله ﷺ: لا تقرّنها حتى تفعل ما أمر الله عز وجل.

قال أبو محمد: فوجب الوقوف عند أمره ﷺ.

قال علي: وهذا خبر صحيح من روايات الثقات لا يضره إرسال من أرسله.

قال أبو محمد: وأما من شرع في الصوم فوطئ قبل أن يظاهر عليها ليلاً، قبل أن يتم الشهرين، فإن مالكا قال: يتدئ

الشهرين من ذي قبل.

وقال أبو حنيفة، والشافعي: يتمها بانياً على ما صام منهما.

وهذا من صحيح، إذ إنما كان الواجب أن يكون الشهران يتمان قبل الوطء فإذا لا سبيل إلى ذلك بعد فلا يكون ما بقي منهما بعد الوطء، وما مضى منهما قبل الوطء خير من أن يقصد إلى أن يكونا يكملهما بعد الوطء.

وأما ظاهر العبد - ففيه اختلاف.

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن إبراهيم النخعي قال في العبد يظهر من امرأته أنه إن صام شهراً أجراً عنه.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في عبد ظاهر من امرأة.

قال: ينتظر الصوم، ولا يظهر لعبد دون سيده.

وقال آخرون:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري في العبد المظاهر يصوم شهرين وإن أذنوا له في العتق جاز، وله أن يطعم.

وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ليس بن أبي سليم عن مجاهد في تكفير العبد.

قال: ليس على العبد إلا الصوم والصلاة.

وقال طاووس كقولنا:

كما روينا من طريق سديد بن منصور أخبرنا سفيان بن عيينة قال: قلت لعبد الله بن طاووس: ما كان أبوك يقول فيظهار العبد؟

قال: كان يقول عليه مثل كفارة الحر.

وقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي: يصوم شهرين ولا يجزيه العتق.

قال علي: لم يخلص الله عز وجل حراً من عبد «وما كان ربك نبياً».

١٨٩٦ - مسألة: ومن ظاهر من اجنبية ثم كرره، ثم تزوجها فليس عليه ظهار، ولا كفارة.

وقد اختلف الناس في هذا:

فروينا من طريق مالك عن سديد بن عمرو بن سليم

الزرقني عن القاسم بن محمد، قال: جعل رجل امرأة كظهر أمه إن تزوجها، فقال له عمر بن الخطاب: إن تزوجها فلا تقرها حتى تكفر.

وهو قول عطاء، وسعيد بن المسيب، والحسن، وعروة بن الزبير، صح ذلك عنهم.

وهو قول أبي حنيفة، ومالك، وأحمد بن حنبل، وأصحابهم، وسفيان الثوري، وإسحاق.

وقالت طائفة كما قلنا:

روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى الظهار قبل النكاح شيئاً، ولا يرى أيضاً الطلاق قبل النكاح شيئاً - وهذا في غاية الصحة عن ابن عباس.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الحسن، وقتادة، فلا جبراً: إن ظاهر قبل أن يتكح فليس بشيء.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان.

قال أبو محمد: قال الله تعالى: «الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ» فإما جعل الكفارة على من ظاهر من امرأته، ثم عاد لما قال، ولم يجعل تعالى ذلك على من ظاهر من غير امرأته.

فإن قيل: فإنه إذا تزوجها فهو مظاهر منها، وهي امرأته.

قلنا: إنما الظهار حين التطيق به لا بعد ذلك، ومن الباطل أن لا يلزم الحكم للقول حين يقال ثم يلزم حين لا يقال.

ومن علق ظهاره بشيء فعله مثل أن يقول: أنت كظهر أمي إن وطأتك، أو قال: إن كلمت زيدا - وكرر ذلك - فليس ظهاراً - فعل ذلك الشيء أو لم يفعله - لأنه لم يخلص الظهار ولا التزمه حين نطق به، وكل ما لم يلزم حين التزاهم لم يلزم في غير حال التزاهم، إلا أن يوجب ذلك نص، ولا نص هنا.

١٨٩٧ - مسألة: ومن ظاهر ثم كرر ثانية، ثم ثالثة، فليس عليه إلا كفارة واحدة، لأن الثانية بها وجبت الكفارة كما قدّمنا وحصلت الثالثة متفردة لا توجب شيئاً، فإن كرر رابعة فعليه كفارة أخرى.

وهكذا القول في كل ما أعاد من الظهار لأن يتكرره ثانية، ثالثة، وفكره، وتلزم، فيكون فيما بعدها مبتدأ للظهار، فبأن كرره وجبت كفارة أيضاً، وبالله تعالى التوفيق..

وقد جاءت في هذا آثار:

روينا من طريق عبد الرزاق عن مطرف عن سديد عن

تعالى واجب لا يسقطه شيء.

ومن كان حين لزومه كفارة ظهار له قادراً على عتق رقبته لم يجزه غيرها أبداً، وإن انقضى المدة المذكورة فلم يصمها، ثم عجز عن الصَّوم - إلى أن مات - لم يجزه إطعام ولا عتق أبداً، فإن صحَّ صامهما، وإن مات صامهما عنه وليُّه، لقول رسول الله ﷺ «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ فَلَوْ لَمْ تَتَّصِلْ صَحَّتْ وَقُوتُهُ عَلَى الصَّيَامِ جَمِيعُ الْمَدَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَا، فَإِنْ أَيْسَرَ فِي خِلَافِهَا فَالْعَتَقُ فَرَضُهُ أَبَدًا، فَإِنْ لَمْ يَوْسُرْ فَالْإِطْعَامُ فَرَضُهُ أَبَدًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ».

فتادة عن خلاصه عن علي بن أبي طالب قال: إذا ظاهر في مجلس واحد مراً أو كفارة واحدة، وإن ظاهر في مقاعد شتى فعليه كفارات شتى، والإيمان كذلك.

وهو قول فتادة، وعمرو بن دينار صحَّ ذلك عنهما.

وقال آخرون: ليس في كل ذلك إلا كفارة واحدة.

روينا عن طاووس، وعطاء، والشَّعْبِيَّ قالوا: إذا ظاهر الرجل من امراته حسين مرة فإنما عليه كفارة واحدة.

وصحَّ مثله عن الحسن، وعطاء.

وهو قول الأوزاعي.

وقالت طائفة: كفارة واحدة، سواء كان ذلك في مجلس واحد أو في مجالس شتى ما لم يكفر، فإن كفر ثم ظاهر فكفارة أخرى.

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن الحسن قال: إذا ظاهر مراً وإن كان في مجالس شتى - فكفارة واحدة ما لم يكفر، والإيمان كذلك - قال معمر: وهو قول الزهري.

قال أبو محمد: وهو قول مالك.

وقال أبو حنيفة: إن كان كرر الظَّهَارِ في مجلس واحد ونوى التكرار فكفارة واحدة، وإن لم تكن له نية فلكل ظهار كفارة، وسواء كان ذلك في مجلس واحد أو في مجالس شتى.

قال علي: لا نعلم هذا عن أحد قبل أبي حنيفة، وبالله تعالى التوفيق.

- وهذه أقوال لا برهان على صحتها، لا من قرآن، ولا سنن، ولا من قياس، وبالله تعالى التوفيق.

١٨٩٨ - مسألة: ومن لزومه كفارة الظَّهَارِ لم يسقطها

عنه موته، ولا موتها، ولا طلاقه لها، وهي من رأس ماله إن مات - أوصى بها أو لم يوص - لأنها من ديون الله عز وجل فهي مقدمة على ديون الناس.

١٨٩٩ - مسألة: فمن عجز عن جميع الكفارات:

فحكمه الإطعام أبداً - أيسر بعد ذلك أم لم يوسر، قوي على الصَّيام أو لم يقو - وذلك لأنه إذا عجز عن العتق والصَّيام فقد استغنى عنه الإطعام بنص القرآن، ولم يعوض الله عز وجل منه شيئاً أصلاً، فهو حكم من عجز عن العتق والصَّوم، ومن عجز عن شيء لم يوقت الله عز وجل له آخر فهو لازم أبداً، لأن أمره

٨٠- كتاب العلاقة بين الزوجين

١- أَحْكَامُ الْعَيْنِ

١٩٠٠- مسألة: ومن تزوج امرأة فلم يقدر على وطئها - سواء كان وطئها مرة أو مرارا أو لم يطأها قط - فلا يجوز للحاكم ولا لغيره أن يفرق بينهما أصلا، ولا أن يؤجل له اجلا، وهي امرأته - إن شاء طلق وإن شاء أمسك. وفي هذا خلاف قديم وحديث:

وروي عن عثمان بن عفان أنه امره بفراقها دون توقيفه ولا تأجيل - وهو منقطع: سليمان بن يسار أن عثمان.

وروي عن طريق أبي عبيد أخبرنا يزيد بن عينة بن عبد الرحمن عن أبيه أنه حضر سمرة بن جندب قد شكت إليه امرأة أن زوجها لا يصل إليها: فكتب في ذلك سمرة إلى معاوية: فكتب إليه معاوية: أن يزوجه امرأة ذات جمال ودين ويدخله عليها، ثم يسألها، فإن ذكرت أنه لا يطؤها امره بفراق التي شكت به، فعقل، فحكى: أنه لا يجامع، فامر به بفراقها وقول ثالث - صح من طريق شعبة عن المغيرة عن إبراهيم النخعي: قال في العين يؤجل، قلت: كم يؤجل؟

قال: يؤجل، فكلما كرر عليه: كم يؤجل، لم يزد على: يؤجل وقول رابع:

روينا عن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن المغيرة بن مقسم عن الشعبي أن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة أجل رجلا لم يستطع أن يأتي امرأته عشرة أشهر وقول خامس:

روينا عن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب جعل للعين أجل سنة، وأعطاهم صداقها وأياها.

وروي عن عمر بن الخطاب أنه قال: إن لم يصبها في السنة فرق بينهما - ولا يصح عن عمر هذا أصلا، لأنها إما عن ضعفاء، وإما منقطع.

ومن جعلها - أن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود قضيا في العين: أن ينتظر به سنة. ثم تعد بعد السنة عدة المطلق، وهو أحق بأمرها في عدتها.

وعن ابن مسعود أيضا: تؤجل سنة، فإن وصل إليها وإلا فرق بينه وبين امرأته.

ولا يصح.

وروي أيضا عن المغيرة بن شعبة: أنه يؤجل سنة ثم يفرق بينهما، ولها الصداق، وعليها العدة - ولا يصح ذلك.

وعن علي أيضا - أنه أجله سنة ثم فرق بينهما - ولا يصح ذلك.

وصح عن الحسن البصري، وإبراهيم النخعي: يؤجل سنة، ولها الصداق كاملا.

وصح عن سعيد بن المسيب أنه يؤجل سنة، فإن معها وإلا فرق بينهما.

وروي هذا عن القضاة هكذا جملة، وربيع، وشريح القاضي، وعمرو بن دينار، وحامد بن أبي سليمان.

وهو قول الأوزاعي، والثوري، والحسن بن حي، وأبي حنيفة ومالك، والشافعي، وأصحابهم ثم اختلفوا.

فقال أبو حنيفة: هذا إن صدقها، وأما إذا خالفها، فإن كانت بكرًا نظر إليها النساء، وإن كانت ثيبًا، فالقول قول الزوج، ولا يؤجل لها، ولا يفرق بينهما.

وقال المالكيون: القول قوله مع يمينه إن ادعى أنه يطؤها.

وقال الشافعي: القول قول الزوج مع يمينه، فإن نكل حلفت هي، وفرق بينهما، وإن قال النساء: هي بكر حلفت - مع ذلك - وفرق بينهما، فإن نكلت حلفت هو وبقيت معه.

ثم اختلفوا: فقال هؤلاء: إن كان قد وطئها - ولو مرة - فلا كلام لها ولا يؤجل لها.

وقال أبو ثور: متى عن عنها أجل سنة ثم فرق بينهما - وإن كان قد وطئها قبل ذلك.

وروي عن طائفة مثل قولنا:

كما روي عن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري: أن رجلا زوج ابنته من ابن أخ له وكان عينا، فقال له عمر: قد أجرك الله ووفر لك ابنتك.

ومن طريق الحجاج بن المهال أخبرنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي: قال: سمعت هاتين بن هاتين قال: رأيت امرأة جاءت إلى علي بن أبي طالب فقالت: هل لك في امرأتي ليست بآيم ولا بذات بعل؟

قال: وجاء زوجها، فقال: لا تسأل عنها إلا مبيتها، فقال له علي: ألا تستطيع أن تصنع شيئا؟

قال: لا، قال: ولا من السحر قال: لا، قال له علي:

هلكت وأهلك.

أما أنا فليست مفترقا بينكما، اتقي الله واصبري.

ومن طريق سعيد بن منصور: أخبرنا سفيان أخبرنا أبو إسحاق عن هانئ بن هانئ قال: كنت عند علي بن أبي طالب، فقامت إليه امرأة فقالت: له: هل لك إلى امرأة ولا أيسم ولا ذات بعل؟

قال: وابن زوجك؟ فقالت: هو في القوم فقام شيخ يحنّ فقال: ما تقول هذه المرأة؟

قال: سلها هل تنعم في مطعم أو ثياب؟ فقال علي: فما من شيء؟

قال: لا، قال: ولا من السحر.

قال: لا، قال: هلكت وأهلك، قالت فرق بيني وبينه.

قال أصبري، فإن الله تعالى لو شاء لأبلاك بأشد من ذلك.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا عبد الله بن المبارك عن معمر بن أبي نجیح عن جاهد، أنه قال في الرجل يتزوج المرأة، ثم يعرض له الداء.

قال: هي امرأته لا تنزع منه.

وروي عن الحكم بن عتيبة: أنها امرأته، لا تؤجل له، ولا يؤجل لها، ولا يفرق بينهما - وبه يقول أبو سليمان، وأصحابنا.

قال أبو حمزة: احتج من ذهب إلى مثل قول عثمان: أنه أمره بفرافها دون توقيف بخير:

روينا من طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن صالح أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني بعض بني أبي رافع مولى النبي ﷺ عن عكرمة عن ابن عباس قال: «طلق عبد يزيد أبو ركانة وإخوته أم ركانة وإخوته، ونكح امرأة من مزينة، فجاءت النبي ﷺ فقالت: ما يُعني عني إلا كما تُعني هذه الشفرة ليشغروا أخذتها من رأسها، ففرق بيني وبينه، فأخذت رسول الله ﷺ خيئة، فذكر الحديث» وفيه: أنه عليه الصلاة والسلام «قال له: طلقها، ففعل، قال: راجع امرأتك أم ركانة وإخوته، فقال: إن طلقها فلا تأتا رسول الله، قال: قد علمت، أرجمها وتلا ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾» واحتجوا بفعل عثمان، وقالوا: إنما تزوجته للوطء، فإذا عدمته فهو ضرر بها، والضرر منوع - لا حجة لهم غير ما ذكرنا.

قال أبو حمزة: أما الخبر فضعيف، لأنه عمر لم يسم، ولا

عرف من بني أبي رافع - فهو لا يصح.

وأيضاً فإن عبد يزيد لم تكن له قط متيقن، ولا إسلام، وإنما الصفة لركانة ابنه فسقط التمويه به.

وأما فعل عثمان، فقد قلنا: إنه لا يصح عنه، وقد جاء عن غيره من الصحابة - رضي الله عنهم - خلاف ذلك، فليس الاحتجاج ببعضهم أولى من الاحتجاج بآخر منهم.

وأما قولهم: إنما نكحته للوطء فعدمه ضرر عليها، فنعم، إن الممتنع من ذلك - وهو قادر عليه - وجب فواجب منعه من ذلك، وأما العاجز - فقد قال الله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

فوجب أن لا يكلف العتق ما لا يقدر عليه.

وأما قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، في تأجيل السنة، ثم الترخين بينهما، فقول فاسد، لا دليل على صحته، لا من قرآن، ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا من شيء يصح عن أحد من الصحابة، ولا من قياس، ولا من رأي له وجه بعقل.

أما الرواية عن عمر فلا تصح، لأنها مرسلّة إنما من طريق سعيد بن المسيب عن عمر، ولا سماع له من عمر إلا نعيه التعمان بن مقرن.

وعن الشعبي، والحسن عن عمر - ولم يولد الشعبي إلا بعد موت عمر، ولا ولد الحسن إلا لعامين بقيا من حياة عمر.

وعن عبد الكريم، وعطاء عن عمر - ولم يولد إلا بعد موت عمر.

وعن يحيى بن سعيد - ولم يولد إلا بعد موت عمر بنحو خمس وعشرين سنة.

وعن يحيى بن عبد الرحمن الأنصاري، وهو مجهول.

وقد روينا عن عمر من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا عبد الله بن عون عن ابن سيرين عن أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب بعث رجلاً على السقاية فتزوج امرأة - وكان عتيماً - فقال له عمر: أعلمتها أنك عقيم، قال: لا، قال: فانطلق فاعلمها ثم خيرها.

وروي أيضاً أنه عليه آجل مجنوناً سنة، فإن أفساق وإلا فرق بينه وبين امرأته.

وهم يخالفون عمر في ذلك، فمن أين وجب تقليده في العتق دون العقيم والمجنون؟

هو ابن يزيد - عن الزهري أخبرني عروة بن الزبير: أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته: «أن رفاعَةَ القرظي طلق امرأته فترجعت بعده عبد الرحمن بن الزبير، فجاءت إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إنها كانت تحت رفاعَةَ فطلقها آخر ثلاث تطليقات، فترجعت بعده عبد الرحمن بن الزبير، وإنه والله ما معه إلا مثل هله الهلبة - وأخذت يده من جلبابها - فبسم رسول الله ﷺ ضاحكاً، وقال: لعلك تُريين أن ترجعي إلى رفاعَةَ، لا حتى تدوفي عسيك وتذوقي عسيك» وذكر الحديث.

قال أبو محمد: فهذه تذكر: أن زوجها لم يطاها، وأن إحليله كاهدية، لا ينتشر إليها وتشكو ذلك إلى رسول الله ﷺ وتريد مفارقتها، فلم يشكها، ولا أجل لها شيئاً، ولا فرق بينهما - وفي هذا كناية لمن عقل فاعترض بعض المخالفين في هذا الأثر الصحيح بآثار وأهية:

أحدها - من طريق ابن نافع عن مالك عن المستورد بن رفاعَةَ عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير: «أن رفاعَةَ بن سَمَوَّل طلق امرأته على عهد رسول الله ﷺ ثلاثاً فتكحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يغشاها، ففارقها، فأراد رفاعَةَ أن يتكحها - وهو زوجها الأول - فقالت النبي ﷺ لا يحل لك حتى تدوفي عسيك».

قال أبو محمد: وهذا منقطع لا حجة فيه، ثم عن المستورد بن رفاعَةَ عن الزبير بن عبد الرحمن - وهما مجهولان - وهو خير غير معروف - عن مالك.

ثم لو صح لما كان فيه اعتراض على الخبر الذي احتجنا به، لأننا لا نذكر أن يطلقها عبد الرحمن مختاراً، فبطل ثوبهم به جملة.

والخبر الثاني - رواه ابن قاتم - راوي كل بلية - عن يحيى بن محمد البخري - الذي لا يعرف من هو - عن هدية بن خالو عن وهيب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن امرأة رفاعَةَ جاءت إلى النبي ﷺ وذكرت الحديث، إلى قوله: «فلا تحلين له حتى يذوق عسيك وتذوقي عسيك» فقالت: يا رسول الله إنه قد جاني هية واحدة.

ورويها أيضاً - من طريق ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة حديث امرأة رفاعَةَ القرظي، فذكرت فيه أنها قالت: فإنه يا رسول الله قد جاني هية.

قال أبو محمد: عبد الرحمن بن أبي الزناد في غاية الضعف،

وأما الرواية عن ابن مسعود فإنما جاءت من طريق عبد الكريم الجزري - ولم يولد إلا بعد موت ابن مسعود أو من طريق حصين بن قبيصة وهو مجهول.

وأما الرواية عن علي فمن طريق يزيد بن عياض بن جعدة، وهو مذكور بالكذب ووضوح الحديث.

ومن طريق الحسن بن عماره وهو متروك الحديث جملة مالك.

ومن طريق الصالح بن مزاحم وهو لا شيء وأما الرواية عن الصحابة جملة فمن طريق شريك - وهو مدلس - عن جابر الجعفي - وهو كذاب مشهور بذلك، فاسد الدين، يقول بالرجعة.

وأما الرواية عن المغيرة بن شعبة فمن طريق أبي طلحة العادي، وأبي النعمان - وهما مجهولان لا يدرهما أحد وعن الحجاج بن أرطاة - وهو ساقط وجل - عن رجل - لا يعرف اسمه ولا يدرى من هو - عن حفظة بن نعيم - وهو مجهول فستقل كل ما تعلقوا به.

ثم لو صح كل ذلك لكان قد روي عن عثمان، وعلي، وسمره ومعوية - خلاف ذلك، وليس بعضهم أولى بأخذ قوله من بعض.

وأيضاً - فإن في الرواية عن عمر، وابن مسعود: أن عليها العدة وهو أمك بها ما دامت في عتها وهم لا يقولون بذلك.

وأيضاً - فليس عن أحد من المذكورين: أنه إن وطئها مرة واحدة، فلا كلام لها ولا توقيف - وصح أنهم مخالفون لكل من روي عنه في ذلك كلمة من الصحابة - رضي الله عنهم ولا متعلق لهم بضرر فقدو الجماع، لأنها إذا كلفوها صبر سنة، فلا فرق بين صبر سنة وبين صبر سنتين.

وهكذا ما زاد ثم أشد ذلك قولهم: إن وطئها مرة في الدهر فلا كلام لها - والضرر في ذلك أشد منه في التي لم يطاها قط، من قال غير هذا فقد جاهر وكابر الضرورة والحس.

قال أبو محمد: وبرهان صحة قولنا: هو أن كل تكاح صح بكلمة الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ فقد حرم الله تعالى بشرتها وفرجها على كل من ساء، فمن فرق بينهما بغير قرآن أو سنة ثابتة فقد دخل في صف الذين ذمهم الله تعالى بقوله «فَتَعْلَمُونَ مِنْهُمَا مَا يَفْعَلُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ» ونعوذ بالله من هذا.

وقد صح عن رسول الله ﷺ مثل قولنا:

كما روينا من طريق مسلم أخبرنا أبو الطاهر، وحرملة بن يحيى - واللفظ له - قال: أخبرنا ابن وهب: أخبرني يونس -

حكمها في التفضيل ولا يجلّ له في كل ما ذكرنا - كانت عنده زوجة غيرها أو لم يكن - أن يتخلّف عن صلاة الجماعة في المسجد، ولا عن صلاة الجمعة، فإن فعل فسي معصية وجرحه فيه، كسائر الناس ولا فرق ولا يجوز له أن يخص امرأة من نساها بأن تسافر معه إلا بقرعة.

برهان ذلك:

ما روينا من طريق البرّار أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا يعلى بن عبيد أخبرنا محمد بن إسحاق عن أيوب السخّاني عن أبي قلابة عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ «جعل للبكر سبعة وللبكر ثلاثاً».

وأخبرنا أحمد بن قاسم قال: أخبرني قاسم بن محمد بن قاسم أخبرنا جدي قاسم بن أصبغ أخبرنا أبو قلابة - هو عبد الملك بن يزيد الرقاشي - أخبرنا أبو عاصم - هو الضحاك بن غلبه - أخبرنا سفيان الثوري عن أيوب السخّاني، وخالد الخذاء كلاهما عن أبي قلابة - هو عبد الله بن زيد الجرمي - عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «إذا تزوج البكر أقام عندها سبعة، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً».

وقد روينا بأن أنس قال: هي السنة - وكل ذلك حق، والذي ذكرنا بيان واضح في إسناده.

ومن طريق مسلم أخبرنا عبد الله بن مسلمة - هو القعني - أخبرنا سليمان - يعني ابن بلال - عن عبد الرحمن بن حبيب عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أم سلمة حين تزوجها رسول الله ﷺ فدخل عليها فأراد أن يخرج أخذت بزويها، فقال رسول الله ﷺ: إن شئت زدك وخمستك به للبكر سبع وللبكر ثلاثاً.

ومن طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبيه أن رسول الله ﷺ «حين تزوج أم سلمة وأصبحت عنده قال لها: ليس بك علي أهليك هواناً، إن شئت سبغت عندك، وإن شئت ثلثت ثم ذرت»، قالت: ثلثت.

وروينا هذا الخبر بين الإسناد من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا يعقوب بن إبراهيم، ومحمد بن بشار، قالا جميعاً: أخبرنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن سفيان الثوري حدثني أحمد بن أبي بكر - هو ابن محمد بن عمرو بن حزم - عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه عن أم سلمة أم المؤمنين «أن النبي ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثاً،

ثم لو صح كل هذا لكان لا متعلق لهم فيه، لأنه ليس في شيء من هذين الخبرين السابقين أن رسول الله ﷺ قال: إنه إنما استقط الناجيل، أو التفريق من أجل تلك المحبة، ولا أن عائشة قالت ذلك فصيح أنها كهانة كاذبة على رسول الله ﷺ وإنما جاء لفظ أهبة صحيحاً في حديث:

روينا من طريق البخاري أخبرنا محمد بن أحمد أخبرنا أبو معاوية - هو الضري - أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت «طلق رجل امرأته فتزوجت رجلاً غيره فطلقها، وكانت معه مثل الهدية، فلم تصل منه إلى شيء تريد، فلم تلبث أن طلقها، قالت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إن زوجي طلقني، وإني تزوجت رجلاً غيره فدخل بي ولم يكن معه إلا مثل الهدية، فلم يقرني إلا هبة واحدة، ولم يصل مني شيء، فأجّل لزوجي الأول، فقال رسول الله ﷺ لا تحلين لزوجك الأول حتى يذوق الآخر غيبلك وتذوقي غيبلك».

قال أبو محمد: ونحن لا نمنع أن يطلقها العين إن شاء، إنما نمنع ونكر أن يفرق بينهما على كره، أو أن يجلّ عاماً، ثم يفرق بينهما، فهذا هو الباطل الذي لم يصح قط عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم، لا، ولا جاء قط في قرآن، ولا سنة، ولا في رواية فاسدة، ولا أوجه قياس، ولا معقول.

فإن قالوا: قد أم الله عز وجل في الإيلاء بالتوقيف ثم الإيجاب على الفينة أو الطلاق.

قلنا: نعم، أربعة أشهر، فإن السنة وابن التفرق؟ ثم أتم أول من لا يقبس على المولى من امتنع من وطء امرأته عامداً من غير إيلاء يمين فلا توقفه، ولا تجعلونه فظهور فساد كل ما تعلقوا به، وفساد قولهم جملة، وقد ذكرنا من روي عنه من الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعين - والحمد لله رب العالمين.

٢ - أحكام قسم الزوجات

١٩٠١ - مسألة: وإذا تزوج الرجل بكراً حرة أو أمة مسلمة أو كاتبة، وله زوجة أخرى حرة أو أمة فعليه أن يخص البكر بميت سبع ليال عندها، ثم يقسم فيعده ولا يحاسبها بتلك السبع، ولا بشيء منها فإن تزوج ثيباً حرة أو أمة وعنده زوجة أخرى حرة أو أمة - مسلمة أو كاتبة - فله أن يخصها بميت ثلاث ليال، ثم يقسم ويعدل، ولا يحاسبها بتلك الثلاث، فإن زاد على الثلاث أقام عند غيرها كما أقام عندها سواء سواء، ويسقط

تعدى هذا فهو عاص لله عز وجل ولرسوله ﷺ.

ومن عجائب الدنيا أن الحنفيين المخالفين بأسواقهم الفاسدة لرسول الله ﷺ هنا يوجبون في القسمة للزوجة الحرّة ليتين وللزوجة الأمة لئلة، وهذا هو الميل حقاً، والجور صراحاً، لا سيما مع قولهم: إن للحرّة اليهوديّة والنصرانيّة ليتين، وللأمة المسلمة لئلة، ولا يستحيون من هذا التفضيل بالباطل.

وقال بعضهم: قد جاء في ذلك أثر عن الحسن عن رسول الله ﷺ وهذا لا يعرف.

ثم لو صح لكأن لا يجوز الأخذ به، لأنه مرسل.

وعجب آخر - وهو أنهم يميزون لمن له زوجة حرّة مسلمة، وأمة نصرانيّة، أن يقسم للحرّة لئلة، وللمملوكة اليهوديّة ثلاث ليال، فاعجبوا هذه الفضائح.

ولهم هنا اعتراضات تشهد بقلّة حياء المعترض بها، ورقّة دينه كتعلّقهم بقوله عليه الصلاة والسلام: «إِنْ سَبَّكَ لَكَ سَبْعُتْ لَيْسَانِي».

فقالوا: هذا حديث يوجب التّسوية، ونسوا أنفسهم في قوله عليه الصلاة والسلام في هذا الخبر نفسوا: «وَأِنْ شِئْتُمْ ثَلَاثُ وَثُرْتُ» فاعتزوا بقولهم الرّكيكة على النبي ﷺ وعلموه العدل والحساب وقالوا: إنّما كان ينبغي لو سبّع عندها أن يجاسبها بالأربع ليال الزائدة على الثلاث التي هي حقها.

قال أبو محمّد: وهذا من الحمق ورقّة الدّين في النّهاية القصوى، لأنّه لا يجب حقّ لأحد إلا أن يوجه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فالذي أوجب لها ثلاث ليال ألم بها دون ضرّتها، هو الذي أسقطها إن سبّع عندها - لا يعترض عليه إلا كافر - نعوذ بالله من الضلال.

قال أبو محمّد:

فإن قالوا: فما قولكم إن أقام عند النّيب أكثر من ثلاث وأقل من سبع، أو أكثر من سبع، أو أقام عند البكر أو النّيب أكثر من سبع - ولها ضرّة، أو ضرائر زوجات.

قلنا: نعم.

أمّا إن أقام عند النّيب أكثر من ثلاث وأقل من سبع، فلا يجاسبها إلا بما زاد على الثلاث، وأمّا إن أقام عندها أو عند البكر أكثر من سبع، فإنه يجاسب النّيب بجميع ما أقام عندها، ويوفي ضرّتها أو ضرائرهما مثل ذلك كلّها ولا يجاسب البكر إلا بما زاد على السّبع فقط.

وقال: ليس بك على أهلِكَ هَؤُلَاءِ، إِنْ شِئْتُمْ سَبَّعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَّعْتُ لَكَ سَبَّعْتُ لَيْسَانِي».

وبه يقول أنس بن مالك وإبراهيم النخعي، والشّعبي، ومالك، والثّاقفي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوي، وأبو ثور، وأبو عبيد، وأبو سليمان، وجميع أصحابهم.

وذهب طائفة إلى غير ذلك: وهو أن للبكر ثلاث ليال، وللنّيب ليلتان:

روينا ذلك عن عبد الرزّاق عن ابن جريج أنّه سأل عطاء عن ذلك فقال عطاء: يوثرون عن أنس بن مالك أنّه قال: للبكر ثلاث، وللنّيب ليلتان.

ومن طريق عبد الرزّاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن قال: للبكر ثلاث، وللنّيب ليلتان.

ومن طريق عبد الرزّاق عن معمر عن قتادة عن سعي بن المسيّب قال: يمكث عند البكر ثلاثاً ثم يقسم، وعند النّيب يومين ثم يقسم.

وهو قول خلاص بن عمرو، وسفيان الثوري، والأوزاعي.

وقالت طائفة: لا يقم عند نيب ولا بكر إلا ما يقم عند غيرهما من عنده.

وهو قول الحكم بن عتيبة، وحماد بن أبي سليمان، وأبي حنيفة، وأصحابه واحتج من ذهب إلى قول الحسن، وابن المسيّب بخبر:

رويناه من طريق عبد الرزّاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب، ومحمّد بن إسحاق قالاً جميعاً: قال رسول الله ﷺ: «لِلْبَكْرِ ثَلَاثُ».

قال أبو محمّد: هذا مرسل ولا حجّة فيه - فسقط هذا القول.

ووجدنا من ذهب إلى قول أبي حنيفة يجتصون بما يجب من العدل بين النّساء وبالحبر الثابت الذي فيه أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَثِقُهُ مَائِلٌ».

قال أبو محمّد: الذي قال هذا القول هو الذي حكم للبكر بسبع زائد، وللنّيب ثلاث زائد، ولا يعمل لأحد أن يترك قولاً له عليه الصلاة والسلام لقول له آخر ما دام يمكن استعمالها جميعاً، بأن يضم بعضها إلى بعض، أو بأن يستثنى بعضها من بعض، ومن

ليلة، ثم يبيت ثلاث ليال حيث شاء، بروايات ساقطة عن كعب بن سوكار: أنه حكم بذلك بحضرة عمر بن الخطاب، فأعجب عمر بذلك وهذا لا يصح؛ لأنه إنما رواه عن عمر: الشعبي، وقادة، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وكلهم لم يولد إلا بعد موت عمر.

ثم لو صح ما كان في أحد حجة غير رسول الله ﷺ.

وأما التخلف عن صلاة الجماعة - فقد ذكرناه في كتاب الصلاة من ديواننا هذا وغيره بإيجاب رسول الله ﷺ ذلك، وتوعده بحرق بيوت المتخلفين عنها لغیر عذر وقد تزوج عليه الصلاة والسلام وأصحابه فما منهم من أحد تخلف في التسبيح والتسليم عن صلاة الجماعة والجمعة، وإنما هي ضلالة أحدثها الشيطان..

وأما السفر بأمرأة من زوجته أو بامرأتين أو بثلاث فلا يكون إلا بالقرعة لأنه ثبت ذلك عن رسول الله:

كما روينا من طريق مسلم أخبرنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - عن أبي نعيم الفضل بن دكين أخبرنا عبد الواحد بن أحمد حدثني ابن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا خرج أفرغ ينسئ نسائه فطارت القرعة على غائبة، وخفصة، فخرجت معه».

قال أبو محمد: فإن خرج بها كما ذكرنا بقرعة لم يجاسبهن بلبائهن معه في السفر، لأنه خرج بهن بحق لا بميل ولا بحيف، فإن خرج بها بغير قرعة جاسبهن بتلك الليالي، ولزمه فرضاً أن يوفي التي لم يسافر بها عدة تلك الليالي.

وهذا قول الشافعي، وأبي سليمان.

وقال أبو حنيفة: ومالك وأصحابهما: يخرج بها بغير قرعة.

قال أبو محمد: وهذا باطل، لأن العدل بين الزوجات فرض، كما أوردنا، فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك إلا ما خصه نص، ولم ينص النص إلا السفر بالقرعة فقط، فما عدا ذلك فهو ظلم، وبالله تعالى التوفيق.

فإن قيل: إنه لا أن يسافر بواحدة منهن.

قلنا: نعم، وهو عدل ينهن في المنع، فليس بذلك مانع إلى إحداهن.

وأما إذا سافر بغير قرعة بواحدة منهن، فقد مال إليها، وهذا ظلم لا يحل. وبالله تعالى التوفيق.

برهان ذلك: أن الثلاث حق النبي، والسبع حق البكر، فما زاد على هذين فهو ظلم يجاسبها به، ولا يسقط حق النبي في أن ألم بالثلاث إلا حيث أسقطه الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ فقط، وليس ذلك إلا أن يسبح لها وزاد على السبع، لأن الزيادة على السبع تسبيح وزيادة، وقد سقط حقها في الثلاث بالتسبيح، فإذا سقط لم يعد بالزيادة على السبع وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: واحتجوا لقولهم: يقسم للحرّة لثنتين، وللزوجة المملوكة ليلة برواية فاسدة.

رواها من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا ابن أبي ليلى عن المنهال بن عمرو عن ذر - أو عباد بن عبد الله الأسدي - عن علي أنه كان يقول: إذا تزوج الحرّة على الأمة قسم للأمة الثلث، وللحرّة الثلثان وهذا لا يصح، لأن ابن أبي ليلى سئ الحفظ، والمنهال ضعيف.

وروي عن المغيرة بن مقسم أنه قال: لم يثبت للمنهال شهادة في الإسلام ولكنه صحيح من قول إبراهيم، وسعيد بن المسيب، ومسروق، والشعبي، والحسن البصري.

وروي عن عطاء، وسعيد بن جبير، ومحمد بن علي بن الحسين.

وهو قول عثمان البتي، والشافعي.

وقال مالك، والليث، وأبو سليمان: القسم بينهما سواء.

قال أبو محمد: لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وقد توعّد عليه الصلاة والسلام كما أوردنا قبل على الميسل إلى زوجة دون أخرى ولم يخص حرّة من أمة ولا مسلمة من كاتبة واحتجوا من قياسهم الفاسد بأن قالوا: لما كانت عدة الأمة نصف عدة الحرّة: وجب أن يكونا في القسم كذلك.

قال أبو محمد: وهذا في غاية الفساد: أول ذلك أننا لا نوافقهم على أن عدة الأمة نصف عدة الحرّة، ثم على قولهم المختلط لا يختلفون أن عدة الأمة الحامل كعدة الحرّة الحامل فهلا جعلوا القسمة فما سواء؟ من أجل تساويهما في العدة المذكورة. ويقولون: إن عدة الأمة بالأقراء ثلاثاً عدة الحرّة، فهلا قسموا لها الثلثين من قسم الحرّة لما ذكرنا؟ ولا خلاف في أن الأمة لا ترث، وأن الحرّة ترث، فهلا جعلوا الأمة لا قسمة لها، كما لا ميراث لها، وكما لا شهادة لها عندهم، ولكنهم في هذا هم مثل الغريق بما أحسن تلقى.

واحتجوا في قولهم الفاسد: إن للزوج أن يقسم للحرّة

وَيَوْمَ سَوَّدَتْهُ.

وقد صحَّ أنه عليه الصلاة والسلام «استأذن نِسَاءَهُ فِي مَرْغَبِهِ - الَّذِي مَاتَ فِيهِ - أَنْ يَمْرُضَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، فَأُذِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ».

وأما قولنا: إنَّ لها الرجوع في ذلك، فلأنَّ كلَّ يوم هو غير اليوم الذي قبله بلا شك، ولا يجوزُ هبةٌ مجهول، فإنما هو إباحةٌ حادثٌ في ذلك اليوم إذا جاء، فلها أن لا تحدث تلك الإباحة وإن تمسكت بحَقِّها الذي جعله الله تعالى لها - وبه جُلُّ وعزُّ نتائجه.

٣ - أَحْكَامُ الْوُطْءِ وَآدَابُهُ

١٩٠٥ - مسألة: وجاز للرجل أن يطأ جميع زوجاته وإمائه في فور واحد، فإن تَطَهَّرَ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ فَهُوَ أَحْسَنُ، وإن لم يغتسل إلا في آخرهن فحسن، لا كراهة في ذلك.

روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا أحمد بن منصور أخبرنا سفيان - هو ابن عيينة - عن معمر عن ثابت البناني عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ: «كَانَ يَطْوِفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مَرَّةً».

قال أبو محمد: الإمام من نساء الرجل.

قال الله عز وجل: «أَجْلُكُمْ لَيْلَةُ الْفَيْصَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ».

أخبرنا أحمد بن محمد بن الجسور أخبرنا وهب بن مسرة أخبرنا أحمد بن وضاح أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن عبد الرحمن بن فلان بن أبي رافع عن عمته سلمى بنت أبي رافع عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ: «طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ فَأَغْتَسَلَ عِنْدَ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ غُسْلًا، قَالَ فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اغْتَسَلْتَ غُسْلًا وَاحِدًا قَالَ: هَذَا أَطْهَرُ وَأَقْبَحُ، أَوْ قَالَ: وَانظُرْ».

قال علي: ولو لم يأت هذا الخبر لكان الغسل بين كل اثنتين منهن حسناً، لأنه لم يأت عن ذلك نهياً، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٠٦ - مسألة: ولا يحل الوطء في الدبر أصلاً، لا في امرأة ولا في غيرها.

أما ما عدا النساء، فإجماع متيقن.

وأما في النساء ففيه اختلاف - اختلف فيه عن ابن عمر،

١٩٠٢ - مسألة: ولا يجوز للرجل أن يقسم لأم ولد، ولا لأخته مع زوجته - إن كانت - وهذا لا خلاف فيه وبرهانه: قول الله تعالى: «فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَسَا مَلَكْتُمْ إِيْمَانَكُمْ» فلم يجعل للملك اليمين حقاً يجب فيه العدل، فإذا لا حقَ هنَّ في القسمة فلا يجوز أن يشارك في الواجب من لا حقَ له فيه مع من له فيه حق، فلو طابت نفس الزوجة بذلك فله حينئذ أن يقسم لأمته، لأنه حق الزوجة طابت بتركه نفسها، لكن له أن يطأ أمته متى شاء كما فعل عليه الصلاة والسلام بمارية في يوم أي نساها شاء دون قسمة وبالله تعالى التوفيق.

١٩٠٣ - مسألة: وحد القسمة للزوجات: من ليلة فما زاد إلى سبع لكل واحد، ولا يجوز له أن يزيد على سبع وقال قوم: لا يزيد على ثلاث لكل واحد.

وقالت طائفة: لا يزيد على ليلة لكل واحد:

روينا ذلك عن محمد بن المنذر النيسابوري:

أخبرنا بذلك عنه أحمد بن محمد بن الجسور عن منذر بن سعيد القاضي عن محمد بن إبراهيم بن المنذر.

قال أبو محمد: برهان صحة قولنا: ما ذكرناه في الباب الذي قبل هذا من قول رسول الله ﷺ: لَأَمْ سَلَمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إِنْ سَبَّحْتَ لَكَ سَبْعَتُ نِسَائِي».

فصح أن للزوج أن يسبع وما دون السبع جائز يجوز السبع، لأنه بعض السبع، وأما الزيادة على السبع فممنوع لما ذكرنا قبل من وجوب العدل بينهما، فلو جاز أكثر من سبع لكان له أن يبيت عند الواحد ما شاء - ولو أعواماً - ويقول: سأقسم للآخرى مثل ذلك - وهذا باطل وظلم.

فصح أنه لا يجوز من عدد الليالي إلا ما أجازته النص فقط، ولو لا هذا لأثر ما أجزا أكثر من ليلة، وبالله تعالى التوفيق.

وليلة أحب إلينا، لأنه كذلك جاءت الآثار الثابتة من قسم رسول الله ﷺ لأمهات المؤمنين رضي الله عنهن.

١٩٠٤ - مسألة: وإن وهبت المرأة لبيتها لضرتها جاز ذلك، فإن بدا لها فرجعت في ذلك، فلها ذلك.

برهان ذلك: ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق - هو ابن راهويه - أخبرنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين: «أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ رُمَّةَ لَمَّا كَبُرَتْ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جَعَلْتَ يَوْمِي مِنْكِ لِعَائِشَةَ، فَكَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَيْنِ، يَوْمَهَا

وعن نافع كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا الربيع بن سليمان بن داود أخبرنا أصبغ بن الفرج حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، قال: قلت لمالك: إن عندنا بمصر الليث بن سعلج يحدث عن الحارث بن يعقوب عن سعيول بن يسار قال: قلت لابن عمر: إنا نشتري الجواربي فنحضمهن، قال: وما التحميم؟ قال: نأيهن في أدبارهن. قال ابن عمر: أف أف أف، أو يعمل هذا مسلم؟ فقال لي مالك: فاشهد على ربيعة لحدثني عن سعيول بن يسار أنه سأل ابن عمر فقال: لا بأس به.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني علي بن عثمان بن محمد بن سعيد بن عبد الله بن نفييل أخبرنا سعيد بن عيسى حدثني الفضل أخبرنا عبد الله بن سليمان عن كعب بن علقمة عن أبي النضر أنه أخبره: أنه قال لنافع مولى ابن عمر: قد أكثر عليك القول أنك تقول عن ابن عمر أنه أفتى بأن تؤتى النساء في أدبارهن، فقال نافع: لقد كذبوا علي - وذكروا في ذلك أحاديث لو صحت لجأنا ما ينسخها - على ما تذكره إن شاء الله عز وجل - واحتجوا بقول الله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ خَيْرُكُمْ لَكُمْ فَاَتَوْا حُرْمَكُمْ أَلَىٰ شَيْئٍ﴾.

قال أبو محمد: وهذا لا حجة لهم فيه لأن آتى في لغة العرب التي نزل بها القرآن إنما هي بمعنى: من أين؟ لا بمعنى: أين، فإذا ذلك كذلك - فإما معناه من أين شئتم؟

قال الله عز وجل: ﴿يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكَ هَذَا﴾ - بمعنى: من أين لك هذا وقالوا: لو حرم من المرأة شيء لحرم جميعها؟

قال أبو محمد: هذا كما قالوا لو لم يأت نص بتحريمه وقالوا: وطء المجموعة جائز وربما مال الذكر إلى الغير.

قال علي: إذا لم يتمكن من وطء المجموعة إلا بالإيلاج في السبر فوطؤها حرام.

قال أبو محمد: فنظرنا في ذلك، فوجدنا.

ما حدثناه أحمد بن محمد بن الجسور، وعبد الله بن ربيع، قال أحمد: أخبرنا وهب بن مسرة أخبرنا إسماعيل وضاح أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة، وقال عبد الله: أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا عبد الله بن سعيول أبو سعيول الأشجعي، ثم اتفق الأشجعي وابن أبي شيبة، قالا جميعاً: أخبرنا أبو خالد الأحمر عن الضحاك بن عثمان عن عزيمة بن سليمان عن كريب عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينظر الله إلى رجل ألقى رجلياً أو امرأة في دبره» هذا لفظ ورواية عبد الله بن ربيع، ورواية أحمد في دبرها لم يختلفا في غير ذلك.

وبه إلى أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن منصور أخبرنا سفيان - هو الثوري - حدثني يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «إن الله لا يستحي من الحق، لا تأتوا النساء في أدبارهن».

قال أبو محمد: وهذا خبران صحيحان تقوم الحجة بهما، ولو صح خبر في إباحة ذلك لكان هذا ناسخاً له، لأن الأصل أن كل شيء مباح حتى يأتي تحريمه، فهذا الخبران وردا بما فصل الله تحريمه لنا وقد جاء تحريم ذلك عن أبي هريرة وعلي بن أبي طالب، وأبي الدرداء وابن عباس، وسعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وطاووس، ومجاهد.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وسفيان الثوري، وغيرهم وما رويت إباحة ذلك عن أحد إلا عن ابن عمر وحده باختلاف عنه، وعن نافع باختلاف عنه، وعن مالك باختلاف عنه فقط. وبالله تعالى التوفيق.

١٩٠٧ - مسألة: ولا يحل لأحد أن يطأ امرأة حلي من غيره، فإن فعل آت، فإن كانت أمه لا اعتق عليه ما ولدت من ذلك الحمل ولا بد - ولا تعتق هي بذلك.

برهان ذلك: ما روينا من طريق مسلم حدثني محمد بن المثنى أخبرنا محمد بن جعفر غندر أخبرنا شعبة عن يزيد بن حبيب قال: سمعت عبد الرحمن بن جبير يحدث عن أبيه جبير بن نفير عن أبي الدرداء أن النبي ﷺ «أبى بامرأه مبيع على باب فسقاط» فقال له: يُريد أن يُلِمَّ بها؟

فقالوا: نعم، فقال رسول الله ﷺ: لقد هممت أن ألغنه لغناً يدخل منه قتره، كيف يؤمره وهو لا يحل له؟ كيف يستخذه وهو لا يحل له؟

قال أبو محمد: لا يصح في تحريم وطء الحامل خبر غير هذا، فإذا لم يحل له فقد حرم عليه ملكه، وإذا حرم عليه ملكه، فهو حرام، إذ ليس إلا مملوك أو حر.

وأما تأديب من فعل ذلك فلائه أتى منكراً، وبالله تعالى التوفيق.

٤ - أَحْكَامُ الْعَزْلِ

١٩٠٨ - مسألة: ولا يحل العزل عن حرّ ولا عن أمه.

برهان ذلك: ما روينا من طريق مسلم أخبرنا عبيد الله

بُنْ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا الْقُبَيْرِيُّ - هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسود - هُوَ يَتِيمٌ عُرُوةٌ - عَنْ عُرُوةَ بْنِ الزَّيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ جَدَامَةٍ بَنَتْ وَهَبًا ابْنَتَ عَكَاشَةَ قَالَتْ «خَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ فَسَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَلِكَ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ، وَقَسَرًا: «وَزِإًا الْمُسَوِّدَةُ سُنِّتُ»».

وَرَوَيْنَا هَذَا الْخَبَرَ مِنْ طَرِيقٍ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيُّ حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الْعَزْلِ: هِيَ الْمَوْدَةُ الْخَفِيَّةُ.

وَبِهِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ يَشَّارٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ خَيْرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَمَامَةَ الْبَاهِلِيَّ يَقُولُ وَقَدْ سَمِعْتُ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى مُسْلِمًا يَفْعَلُهُ.

وَمِنْ طَرِيقٍ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: ضَرَبَ عُمَرُ عَلَى الْعَزْلِ بَعْضَ بَنِيهِ..

وَمِنْ طَرِيقٍ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ يَنْكَرَانِ الْعَزْلَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ عُثْمَانَ صَحِيحَ وَصْحٍ أَيْضًا عَنْ الْأَسودِ بْنِ يَزِيدَ، وَطَاوُوسٍ.

٥ - أَحْكَامُ حُقُوقِ الزَّوْجَيْنِ

١٩٠٩ - مسألة: والإحسان إلى النساء فرض ولا يحل يتبع عثرانهم ومن قدم من سفره ليلا فلا يدخل بيته إلا نهاراً، ومن قدم نهاراً فلا يدخل إلا ليلاً، إلا أن يمنعه مانع عذر.

بِرِهَانٍ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَعَاثِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ» وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَا تَضَارَوْهُنَّ لِتُضْيِقُوا عَلَيْهِنَّ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِذْ حَرَّمَ التَّضْيِيقَ عَلَيْهِنَّ فَقَدْ أَوْجَبَ تَعَالَى التَّوَسُّعَ عَلَيْهِنَّ وَافْتَرَضَ تَرْكَ ضَرْهِنَّ:

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «خَطَبَ النَّاسَ - فَذَكَرَ كَلَامًا كَثِيرًا وَفِيهِ: فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ، وَاسْتَخْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوْطِئَنَّ فِرَاسَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُونَهُ، فَإِنْ فَعَلَنْ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ».

بُنْ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا الْقُبَيْرِيُّ - هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ - أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسود - هُوَ يَتِيمٌ عُرُوةٌ - عَنْ عُرُوةَ بْنِ الزَّيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ جَدَامَةٍ بَنَتْ وَهَبًا ابْنَتَ عَكَاشَةَ قَالَتْ «خَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ فَسَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَلِكَ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ، وَقَسَرًا: «وَزِإًا الْمُسَوِّدَةُ سُنِّتُ»».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا خَيْرٌ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ وَاجْتِنَاءِ مَنْ أَبَاحَ الْعَزْلَ بِغَيْرِ أَبِي سَعِيدٍ الَّذِي فِيهِ «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا».

قَالَ عَلِيٌّ: هَذَا خَيْرٌ إِلَى النَّهْيِ أَقْرَبُ.

وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ سِيرِينَ - وَاجْتَنَبُوا بِتَكْذِيبِ النَّبِيِّ ﷺ قَوْلَ يَهُودَ: هُوَ الْمَوْدَةُ الصَّغْرَى وَبِإِخْبَارِ آخَرَ لَا تَصَحُّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: يَعَارِضُهَا خَيْرٌ جَدَامَةُ الَّذِي أوردنا، وَقَدْ عَلِمْنَا بِبَيِّنٍ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ فَاصِلُهُ الْإِبَاحَةُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا» وَعَلَى هَذَا كَانَ كُلُّ شَيْءٍ حَالًا حَتَّى تَزَلَ التَّحْرِيمُ.

قَالَ تَعَالَى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ» فَصَحَّ أَنْ خَيْرٌ جَدَامَةُ بِالْتَّحْرِيمِ هُوَ النَّاسُخُ لِجَمِيعِ الْإِبَاحَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ الَّتِي لَا شَكَّ فِي أَنَّهَا قَبْلُ الْبَعْثِ وَبَعْدُ الْبَعْثِ، وَهَذَا أَمْرٌ مُتَيَقِّنٌ، لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ، وَالْوَأْدُ حَرَّمٌ، فَقَدْ نَسَخَ الْإِبَاحَةُ الْمُتَقَدِّمَةَ بِبَيِّنٍ. فَمَنْ ادَّعَى أَنَّ تِلْكَ الْإِبَاحَةَ الْمُنْسُوخَةُ قَدْ عَادَتْ، وَأَنَّ النَّسْخَ الْمَتَّيَّنَ قَدْ بَطَلَ فَقَدْ ادَّعَى الْبَاطِلَ، وَقَفَا مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، وَاتَى بِمَا لَا دَلِيلَ لَهُ عَلَيْهِ.

قَالَ تَعَالَى: «قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» وَقَدْ جَاءَتْ الْإِبَاحَةُ لِلْعَزْلِ صَحِيحَةً عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَصَحَّ الْمُنْعُ مِنْهُ عَنْ جَمَاعَةٍ:

كَمَا رَوَيْنَا عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عِيَادِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو كَانَ لَا يَعَزِلُ، وَقَالَ: لَوْ عَلِمْتُ أَحَدًا مِنْ وَلَدِي يَعَزِلُ لَنَكَلْتُهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْكُلَ عَلَى شَيْءٍ مَبَاحٍ عِنْدَهُ.

وَمِنْ طَرِيقٍ الْحُجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِلِ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ عَنْ زُرِّ بْنِ حَبِيشٍ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يَكْرَهُ الْعَزْلَ.

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ زُرِّ عَنْ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْبَصِيرِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخَشَنِيُّ

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني أحمد بن حنبل أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين قالت: قال رسول الله ﷺ «إِذَا انْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُقْبِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا وَلَهُ مِثْلُهُ بِمَا كَسَبَ وَلَهَا بِمَا انْفَقَتْ وَلِلْأَخْزَانِ مِثْلُ ذَلِكَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصُرَ مِنْ أَجْرِ هِمَامٍ» شي.

قال أبو محمد: هذا اللَّفْظُ زائدٌ على:

ما روَّاه من طريق منصور عن شقيق في هذا الخبر، فقال فيه "من طعام بيتها".

قال أبو محمد: فاعترض بعض أهل الجراة على مخالفة السنن بأن قالوا: هذا من رواية أبي هريرة، وقد سئل أبو هريرة هل تصدق المرأة من بيت زوجها؟ فقال: لا، إلا شيئاً من قوتها، فالأجر بينهما، ولا يجعل لها أن تصدق من بيت زوجها إلا بإذنه.

قال أبو محمد: هذه الفتيا من أبي هريرة، إنما روَّاهها من طريق عبد الملك بن أبي سليمان العزمي - وهو متروك - عن عطاء عن أبي هريرة، فهي ساقطة، فلا يعارض بها رواية همام بن منبه عنه إلا جاهل، أو فاسق مجاهر بالباطل وهو يعلمه.

ومن طريق مسلم حدثني مسلم بن حاتم، وهارون بن عبد الله، قال جميعاً: أخبرنا حجاج بن محمد قال: قال ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة أن عبد الله بن الزبير أخبره «عن أسماء بنت أبي بكر الصديق أنها قالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي شَيْءٌ إِلَّا مَا أَذْخَلَ عَلَيَّ الزَّيْرُ، فَبَلَ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ أَرْضَخَ بِمَا يَدْخُلُ عَلَيَّ؟» فَقَالَ: أَرْضَخِي مَا اسْتَطَعْتَ وَلَا تُوكِي فُوكِي اللَّهُ عَلَيْكَ».

قال أبو محمد: سماع حجاج من ابن جريج ثابت، ولكنه هكذا يقول: قال ابن جريج.

ومن قال بهذا أم المؤمنين - رضي الله عنها:

كما روَّاه من طريق محمد بن عبد الله بن أخبرنا سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالو عن قيس بن أبي حازم عن امرأته أنها سمعت عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - وسالتها امرأة فقالت: أطعم من بيت زوجي، فقالت أم المؤمنين: ما لم تقي مالك بماله.

قال الله عز وجل: «الَّذِي أَوْكَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ». وقال تعالى: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ» فإذا أباح ذلك النبي ﷺ فلا رأي للزوج في المنع منه أصلاً.

قال أبو محمد: لم يعن رسول الله ﷺ فرائض المصجمع، ذلك أمر يجب فيه الرجم على المحصنة، فلا يؤمر فيه بضرب غير مبرح، وإنما عني عليه الصلاة والسلام بلا شك كل ما افترض في البيت، وهذا نهى عن أن يدخل في مسكنه أو في بيته من لا يريد دخوله منزله من رجل أو امرأة فقط - وهذا يأتي مبيناً في المسألة التي تأتي بعد هذا.

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا حسين بن علي عن زائدة عن مسرة عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فذكر كلاماً، وفيه «فَأَسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن منصور أخبرنا أبو نعيم عن سفيان الثوري عن عمار بن دينار عن جابر بن عبد الله قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَطْرُقَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلًا أَنْ يَتَخَوَّسَهُمْ أَوْ يَتَلَمَّسَ غَيْرَهُمْ».

ومن طريق البخاري أخبرنا أبو النعمان - هو محمد بن الفضل عارم - أخبرنا هشيم أخبرنا سيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال: «قُلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزْوَةٍ قَلَّمَا دَهْنًا لِيَدْخُلَ قَالَ أَنَهَلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا لِكَيْ تَمْشِيَطَ الشَّيْئَةُ وَتَسْتَجِدَّ الْمُغَيَّبَةَ».

فإن قيل: هذا تعارض.

قلنا: كلا، بل قد بين عليه الصلاة والسلام في كلا الخبرين مراده، ذكر في الخبر الأول: أن لا يدخل ليلاً فينبغ بذلك عشرة إن كانت أو لم تكن فصَحَّ أن ذلك في الذي جاء ليلاً ويسر عليه الصلاة والسلام في الآخر: أن يهمل من أتى نهاراً حتى يدخل ليلاً بعد أن يتصل خبره بأهله، فتستحدث وتمشط ولا ينسب التعارض إلى كلام رسول الله ﷺ إلا كافر ولا ينسبه إلى الصحابة إلا مبتدع، ولا ينسبه إلى الأئمة - ومن دونهم - إلا منحرف القلب عن السنن - ونعوذ بالله من كل ذلك.

١٩١٠ - مسألة: والمرأة أن تصدق من مال زوجها غير مفسد، لكن بما لا يؤثر في ماله سواء أذن في ذلك أم نهى أحب أم كره.

برهان ذلك:

ما روَّاه من طريق مسلم أخبرنا محمد بن رافع أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَصُمُ الْمَرْأَةُ وَتَلْهَى شَاوِدَ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَلَا تَأْذِي فِي بَيْتِهِ وَهِيَ شَاوِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَمَا انْفَقَتْ مِنْ كَسْبِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَإِنْ يَصْنَفَ أَجْرَهُ لَهُ».

ذكرناه قبل هذه المسألة بمسألتين ومن الزم المرأة خدمة دون خدمة فقد شرع ما لم ياذن به الله تعالى، وقال ما لا يصح، وما لا نص فيه.

وكذلك بين عليه الصلاة والسلام: أن لهن علينا رزقهن وكسوتهن بالمعروف **فصح** ما قلناه: من أن على الزوج أن يأتيها برزقها ممكناً لها أكله، والكسوة ممكناً لها لباسها، لأن ما لا يوصل إلى أكله ولباسه إلا بعجن وطبخ، وغزل، ونسج، وقصارة، وصباغ، وخياطة، فليس هو رزقها، ولا كسوة - هذا ما لا خلاف فيه في اللغة والمشهد - وأما حفظ ما جعل عندها ففرض بلا خلاف.

١٩١٢ - مسألة: ولا يحل للمرأة أن تخلق رأسها إلا

من ضرورة لا عية منها، ولا أن تصل في شعرها شيئاً أصلاً، لا من شعرها ولا من شعر إنسان غيرها، أو من شعر حيوان، أو صوف، أو غير ذلك - وهو من الكبائر ولا يحل لها أن تفلج أسنانها، ولا أن تنف الشعر من وجهها، ولا أن تشم بالنفش والكحل أو غيره شيئاً من جسدها، فإن فعلت فهي ملعونة هي وآلها تفعل بها ذلك.

برهان ذلك:

ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن موسى الحرشي أخبرنا أبو داود - هو الطيالسي - أخبرنا هشام - هو ابن يحيى - عن قتادة عن خلاص عن علي قال: «نهى رسول الله ﷺ أن تخلق المرأة رأسها، فإن اضطرت إلى ذلك فقد قال الله تعالى: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ عَلَيْهِ».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن المنثري أخبرنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن هشام بن عروة قال: حدثني فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر الصديق قالت: «جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن لي ابنة عروساً وأنها اشتكت فتسرق شعرها، فهل علي جناح إن وصلت لها فيه، فقال لها رسول الله ﷺ لعن الله الواصلة والمستوصلة».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام أخبرنا أبو داود - هو الطيالسي - عن سفیان الثوري عن منصور عن إبراهيم التيمي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: «لعن رسول الله ﷺ الزانيات والمستزنيات والمستوصلات والمفتلات يلحسن المغيزات خلق الله».

١٩١١ - مسألة: ولا يلزم المرأة أن تخدم زوجها في شيء أصلاً، لا في عجن، ولا طبخ، ولا فرش، ولا كنس، ولا غزل، ولا نسج، ولا غير ذلك أصلاً.

ولز أنها فعلت لكان أفضل لها وعلى الزوج أن يأتيها بكسوتها عجيبة تامة، وبالطعام مطبوخاً تاماً وإنما عليها أن تحسن عسرتها، ولا تصوم تطوعاً وهو حاضر إلا بإذنه، ولا تدخل بيته من بكرة، وأن لا تمتعه نفسها متى أراة، وأن تحفظ ما جعل عندها من ماله.

وقال أبو ثور: على المرأة أن تخدم زوجها في كل شيء، ويمكن أن يمتنع لذلك.

بإثر الثالث عن علي بن أبي طالب قال: «شكت فاطمة محل يذنها من الطحين، وأنه أعلم بذلك رسول الله ﷺ إذ سأله خادماً».

وبالحري الثالث - من طريق أسماء بنت أبي بكر قالت: كنت أخدم الزبير خدمة البيت وكان له فرس وكنت أسوسه كنت أحسن له وأقوم عليه.

وبالحري الثالث - من طريق أسماء أيضاً أنها «كانت تغلب فرس الزبير وتسقي الماء، وتجزم غريمه، وتعجن، وتثقل الثوب على رأسها من أرض له على ثلثي فرسخ، وأن رسول الله ﷺ ليها وهي تنقله - قال: فإذا خدمت هاتان الفاضلتان هذه الخدمة الثقيلة فمن بعدهما يرفع عن ذلك من النساء».

قال أبو محمد: لا حجة لأهل هذا القول في شيء من هذه الأخبار، لأنه ليس في شيء منها، ولا من غيرها: أنه عليه الصلاة والسلام أمرهما بذلك إنما كانتا متبرعتين بذلك، وهما أهل الفضل والميرة - رضي الله عنهما - ونحن لا نمنع من ذلك إن تطوعت المرأة به، إنما نتكلم على سر الحق الذي تحجب به الفتيا والقضاء بالزامة.

فإن قيل: قد قال الله تعالى: «فَإِنْ أَعْطَاكُمْ فَلَا بُغْوَ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً».

قلنا: أول الآية بين فيما هي هذه الطاعة.

قال تعالى: «وَاللَّيْسِي خَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاجْهَرُوهُنَّ فِي الْمَسَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا بُغْوَ عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً» **فصح** أنها الطاعة إذا دعاها للجماع فقط.

وقد بين رسول الله ﷺ ما يجب على الرجل للمرأة. وقد

معني باللغيب البتات الصغار.

١٩١٣ - مسألة: ولا بأس بكذب أحد الزوجين

للآخر فيما يستجلب به المودة:

٦ - أَحْكَامُ الطَّوْعِ

١٩١٦ - مسألة: والاستتار بالجماع فرض، لقول

الله عز وجل: ﴿وَمَا يَكُنْ لَهُنَّ الْفُتُورُ إِنَّمَا لَهَا الْفُتُورُ الَّذِي لَا يَنْتَظِرُهَا وَلَا يُحِيطُ بِهَا وَلَا يَتَذَكَّرُ فِيهَا مِثْلُ الْمَذْكَرِ﴾. فَيَكُونُ الْفُتُورُ الَّذِي لَا يَنْتَظِرُهَا وَلَا يُحِيطُ بِهَا وَلَا يَتَذَكَّرُ فِيهَا مِثْلُ الْمَذْكَرِ. فَيَكُونُ الْفُتُورُ الَّذِي لَا يَنْتَظِرُهَا وَلَا يُحِيطُ بِهَا وَلَا يَتَذَكَّرُ فِيهَا مِثْلُ الْمَذْكَرِ.

١٩١٧ - مسألة: وحلائل للرجل من امرأته الحائض

كل شيء حائض الإيلاج فقط، وهذا أمر قد اختلف الناس فيه:

روينا من طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا محمد بن أبي خديش أخبرنا مروان بن معاوية أخبرنا جعفر بن الزبير عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة - وهو الباهلي - صاحب رسول الله ﷺ قال: قال عمر بن الخطاب: كنا نضاج النساء في الحضي وفي الفرس واللحف من قلة.

فَأَمَّا إِذْ وَصَّ اللَّهُ الْفَرْشَ وَالْحَفَّ فَاعْتَزَلُوهُنَّ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَنَا حَامُّ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التُّرْمُذِيُّ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ أَخْبَرَنَا مَيْمُونُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ أَخْبَرَنَا مَيْمُونَةُ قَالَتْ: كُنَّا عِنْدَ مَيْمُونَةَ فَدَخَلَ عَلَيْهَا ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَتْ: لَهْ مَيْمُونَةُ: أَيُّ بَنِي آدَمَ شَعَتِ الرَّأْسَ؟ فَقَالَ: إِنَّ مَرْجُلِي حَائِضٌ - وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَاجْتِزَّ مِنْ ذَهَبٍ إِلَى هَذَا يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْحَيْضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ وَخَيْرُ:

روينا من طريق أبي داود حدثنا محمد بن سعيد أخبرنا سعيد بن عبد الجبار أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن أبي اليمان عن أم درة عن عائشة أم المؤمنين قالت: كنت إذا حضت نزلت عن المال إلى الحصى فلم تقرب رسول الله ﷺ ولم تدن منه حتى تطهر وهذا لا شيء، لأنه من طريق أم درة وهي مجهولة لا تدري وذهبت طائفة - إلى أن له من السرة فصاعدا فقط، وليس له ما دون ذلك:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم الجبلي أن نفرا سألوا عمر بن الخطاب عما يعل للرجل من امرأته حائضا فقال عمر: لك ما فوق الإزار، لا تطلعن على ما تحته حتى تطهر.

١٩١٤ - مسألة: ولا يعل النفع بالباطل:

كما روينا من طريق البخاري حدثنا سليمان بن حرب أخبرنا حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر الصديق أن امرأة قالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي ضَرَّةٌ فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ إِنْ تَشَبَّعْتُ مِنْ زَوْجِي غَيْرَ الَّذِي يُعْطِي؟ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: الْمَشْتَبِعُ بِمَا لَمْ يُعْطِ كَلَابِيسَ نَوَيْ زَوْجِهِ.

١٩١٥ - مسألة: وجائز للصبا خاصة اللعاب

بالصور، ولا يعل لغيرهن، والصور حرمة إلا هذا، وإلا ما كان رقما في ثوب.

روينا من طريق مسلم بن الحجاج أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد، قالوا جميعا: أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن أبي طلحة عن النبي ﷺ قال: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ».

ومن طريق مسلم أخبرنا قتيبة أخبرنا الليث هو ابن سعد بن - عن بكر - هو ابن الأشج - عن بسر بن سعيد عن زيد بن خالد عن أبي طلحة الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ ثُمَّ اشْتَكَى زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ فَعَدَنَاهُ، فَإِذَا عَلَى بَابِهِ سِتْرٌ فِيهِ صُورَةٌ، فَقُلْتُ لِعَبِيدِ اللَّهِ الْخَوْلَانِي - رَيْسِ مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ - أَلَمْ يُخْبَرْنَا زَيْدٌ عَنِ الصُّورَةِ، فَقَالَ عَيْدُ اللَّهِ: أَلَمْ تَسْمَعْنِي حِينَ قَالَ إِلَّا رَقْمًا فِي ثَوْبِهِ».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن رافع التيسابوري أخبرنا حبيب - هو ابن المتي - أخبرنا عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَرِّبُ إِلَيَّ صَوَاحِي يَلْعَبْنَ

مَا هُوَ فَوْقَ الْإِزَارِ، وَالتَّعْتَفُ عَنْ قَلِيلًا، أَفْضَلُ، وَهَذَا خَيْرٌ لَا يَصُحُّ، لِأَنَّهُ مِنْ طَرِيقِ بَيْتَةٍ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْطَشِ - وَهُوَ مَجْهُولٌ لَا يَعْرِفُ.

وَيُخْبِرُ - مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَرِيمٍ عَنْ كَرِيمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ مَثَلٌ عَنْ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ مَاذَا يَحِلُّ لِرُجُلِهَا؟.

قَالَ: سَمِعْنَا - وَاللَّهِ أَعْلَمُ إِنْ كَانَ قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ كَذَلِكَ: «لَا يَحِلُّ لَهُ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ» وَهَذَا حَدِيثٌ كَمَا تَرَى غَيْرُ مُسْتَوٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الْجَهْمِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ أَمْرَاتِهِ - يُغْنِي الْحَائِضُ - قَالَ: مَا فَوْقَ الْإِزَارِ».

وَهَذَا لَا يَصُحُّ، لِأَنَّهُ مِنْ طَرِيقِ الْعِمْرِيِّ الضَّعِيفِ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - فَسَقَطَ هَذَا الْخَبَرُ وَاحْتَمَلَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَقَدْ جَاءَ خَيْرٌ - مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ حَبِيبٍ مَوْلَى عُرْوَةَ عَنْ نَدْبَةَ - مَوْلَاةٍ مَيْمُونَةٍ - عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «كَانَ يُبَاشِرُ الْحَائِضَ مِنْ نِسَائِهِ إِذَا كَانَ عَلَيْهَا إِزَارٌ يَبْلُغُ أَنْصَافَ الْفَخْذَيْنِ أَوْ الرُّكْبَتَيْنِ مُتَحَنِّتَةً».

وَعَنْ ابْنِ وَهْبٍ: بَلَغَنِي عَنْ عَائِشَةَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ - أُمَيِّ الْمُؤْمِنِينَ - مِثْلَ هَذَا، وَهَذَا مُقْطَعٌ، وَعَنْ نَدْبَةَ - وَهِيَ مَجْهُولَةٌ - وَلَوْ صَحَّ لَمْ تَكُنْ فِيهِ حِجَّةً وَلَا مَتَعَلِّقًا لِأَحَدٍ، لِأَنَّهُ فَعَلَ لَا أَمْرًا. وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ: إِلَى أَنَّهُ لَا يَبَاشِرُهَا إِلَّا وَبَيْنَهُمَا ثَوْبٌ.

رَوَيْنَا عَنْ وَكِيعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَأَلْتُ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيَّ مَا لِلرَّجُلِ مِنْ أَمْرَاتِهِ الْحَائِضَاتِ؟ فَقَالَ: الْفَرَّاشُ وَاحِدٌ وَالْحَافِثُ شَتَّى، وَإِنْ لَمْ يَحِدْ بَدَأَ مِنْ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا مِنْ طَرَفِ ثَوْبِهِ رَدُّ عَلَيْهَا؟ وَاحْتَجَّ أَهْلُ هَذَا الْقَوْلِ.

بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا هَارُونَ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا خُرْمَةُ - هُوَ ابْنُ بَكْرِ - عَنْ أَبِيهِ عَنْ كَرِيمٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «سَمِعْتُ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْطَجُّ مَعِيَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَيَبْنِي وَيَتَنَبَّهُ ثَوْبًا».

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا أَبُو خَلِيفَةَ الْفَضْلُ بْنُ الْحَبَابِ - هُوَ مَوْلَى بَنِي جَحْ - أَخْبَرَنَا مَسْدَدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِيهِ «عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ مُوسَى عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو أَرْسَلَ إِلَى عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ يَسْتَفْتِيهَا فِي الْحَائِضِ يَبَاشِرُهَا؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: نَعَمْ، تَجْعَلُ عَلَى سَفَلَتِهَا ثَوْبًا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِي سَبْوَ السَّخْتِيَانِيِّ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ شُرَيْحٍ قَوْلَهُ: لَكَ مَا فَوْقَ السَّرَّةِ. قَالَ مَعْمَرٌ: وَسَمِعْتُ قَتَادَةَ يَقُولُ: لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى قَالَ: مَا تَحْتَ الْإِزَارِ حَرَامٌ.

وَبِهِ إِلَى ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: تَبَاشَرُ الْحَائِضُ زَوْجَهَا إِذَا كَانَ عَلَى جَزَلَتِهَا السَّلْمَى إِزَارًا، سَمِعْنَا ذَلِكَ.

وَاحْتَجَّ أَهْلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ بِغَيْرِ: رَوَيْنَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَأَمَّا مَا لِلرَّجُلِ مِنْ أَمْرَاتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ فَمَا فَوْقَ الْإِزَارِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا خَيْرٌ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ صَحَّاحٍ إِلَى رَجُلٍ يَسْمَى عَاصِمَ بْنَ عَمْرٍو الْبَجَلِيُّ الْكُوفِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَاصِمٌ هَذَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عَمْرِو، لَأَنَّا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ عَنْ عَاصِمٍ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَمْرِو - مَوْلَى عَمْرِو - وَعَمِيرٌ هَذَا مَجْهُولٌ.

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ عَاصِمِ الْمَذْكُورِ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ سَأَلُوا عَمْرًا عَنْ ذَلِكَ.

وَيُخْبِرُ آخَرُ - مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا هَارُونَ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَكَّارٍ أَخْبَرَنَا مِرْوَانُ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ - أَخْبَرَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ حَبِيبٍ أَخْبَرَنَا الْعَلَاءُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ حَزَامِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ عَمْرِو: أَنَّهُ «سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يَحِلُّ لِي مِنْ أَمْرَاتِي وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ: لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ».

وَهَذَا لَا يَصُحُّ، لِأَنَّ حَزَامَ بْنَ حَكِيمٍ ضَعِيفٌ، وَهُوَ الَّذِي رَوَى غُسْلَ الْأَثْنَيْنِ مِنَ الْمَذْيِ، وَمِرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الَّذِي رَوَى عَنْهُ ضَعِيفٌ أَيْضًا.

وَيُخْبِرُ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْبَزْزِيُّ حَدَّثَنِي بَقِيَّةُ بْنُ عَبْدِ الْوَلِيدِ عَنْ سَعِيدٍ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْطَشِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِثٍ الْأَزْدِيِّ قَالَ هِشَامُ - وَهُوَ ابْنُ قُرْطٍ الْأَزْدِيِّ أَمِيرُ حَصَصَ - عَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَمَّا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ أَمْرَاتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَ:

وعمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، وأبي سليمان وجيع اصحابنا - وهو المشهور عن الشافعي.

قال أبو محمد: قد بينا سقوط جميع الأقوال التي قدمنا إلا هذا القول، وقول من تعلق بالآية.

فتظننا في هذا القول.

فوجدنا ما روينا من طريق مسلم أخبرنا زهير بن حرب أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا ثابت - هو البنانى - عن أنس بن مالك، فذكر حديثاً، وفيه: فانزل الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ إلى آخر الآية، فقال رسول الله ﷺ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْكَأَحَ».

قال أبو محمد: فهذا خبر في غاية الصحة، وهو بيان للآية، بين عليه الصلاة والسلام إثر نزولها مراد ربه تعالى فيها.

وصح بهذا قول من قال من العلماء: إن معنى قوله عز وجل: ﴿فِي الْمَحِيضِ﴾ إنما هو موضع الحيض - ولا شك في هذا - لأنه عليه الصلاة والسلام بين مراد ربه تعالى في الآية، ولم ينسخها.

قال الله عز وجل: ﴿يُنَبِّئُ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ وبالله تعالى التوفيق.

١٩١٨ - مسألة: ومن وطئ حائضاً عامداً أو جاهلاً: فقد عصى الله تعالى في العمد، وليس عليه في ذلك شيء لا صدقة ولا غيرها، إلا التوبة والاستغفار.

وقد قال قائلون في ذلك بكفارة:

كما روينا عن ابن عباس إن وطنها في السلم فدينار، وإن وطنها في انقطاع السلم فنصف دينار.

وعن قتادة: إن كان واجداً فدينار، وإن لم يجد فنصف دينار.

وعن عطاء من وطئ حائضاً بتصدق بدينار:

وقد روي عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة: ورأى أحمد بن حنبل أنه خير بين دينار أو نصف دينار.

ووجدنا أهل هذه المقالة يحتجون بحبر:

روينا من طريق مقسم عن ابن عباس مستنداً عن رسول الله ﷺ ومقسم ضعيف.

وروينا أيضاً من طريق شريك عن خصيف عن عكرمة

كانت تنام مع رسول الله ﷺ وهي حائض وتبينها ثوب.

قال أبو محمد: سماع غرمة بن بكير عن أبيه لا يصح:

كما أخبرنا يوسف بن عبد الله التمرى أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي أخبرنا محمد بن إسحاق الصيدلاني أخبرنا العجلي أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل أخبرنا أبي أخبرنا حماد بن خالد الحياط قال: أخرج إلي غرمة بن بكير كتاباً وقال لي: هذه كتب أبي لم أسمع منها شيئاً وأما خبر عائشة - أم المؤمنين - ففيه عمر بن أبي سلمة - وهو ضعيف لم يوثقه أحد.

وذهب أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومالك، ومن قلده إلى أنه مباح له ما فوق السرّة، وما تحت الركبة، ويحرم عليه ما بين السرّة والركبة وما تعلم لهذا القول متعلقاً أصلاً، فوجب تركه. ولا يوهن موه بالأخبار التي فيها كان النبي ﷺ يأمر الحائض من نسائه أن تترج يباشرها، فإن الإزار قد يبلغ إلى الكعبين، وقد يبلغ إلى أنصاف الفخذين. وذهبت طائفة - إلى مثل قولنا:

كما أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي أخبرنا أبو الوليد الطيالسي أخبرنا الليث بن سعد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب عن حكيم بن عقيل سألت أم المؤمنين عائشة ما يحرم على الرجل من امراته إذا كان صائماً؟ قالت: فرجها، قلت: فما يحرم عليه منها إذا كانت حائضاً؟ قالت: فرجها.

وهو قول أم سلمة أم المؤمنين.

ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن محمد بن عقيل عن ابن عباس قال: للرجل من امراته وهي حائض كل شيء، إلا مخرج الدّم.

ومن طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: يباح للرجل الحائض إذا كف عنها الأذى.

ومن طريق وكيع عن مالك بن مغول عن عطاء بن أبي رباح: أنه قال في الحائض: لا بأس أن ياتئها زوجها فيما دون الدّم.

ومن طريق وكيع عن عطاء بن أبي رباح عن الحكم بن عتيبة أنه قال في الحائض: لا بأس أن يضع الرجل فرجه عليه ما لم يدخله - يعني على فرجها.

وبه إلى وكيع عن الربيع عن الحسن البصري: أنه كان لا يرى بأساً أن يقلب بين فخذي الحائض.

وهو قول مسروق، وإبراهيم النخعي، وسفيان الثوري،

ولقد كان يلزم القائلين بالقياس أن يقيسوا وطأ الحائض على الوطأ في رمضان، لأنهما معاً وطئا فرجاً حلال العين، لم يحرم إلا بحال الصوم، أو حال الحيض فقط، ولكن هذا مما تناقضوا فيه، لا سيما وهم يتجوزون بأضعف من هذا الخبر.

وأما نحن فلز صرح شيء من كل هذا عن رسول الله ﷺ لقلنا به، فلما لم يصح فيه شيء لم يجب منه شيء، لأنه شرع لم يأمر الله تعالى به..

ومن قال بقلنا ابن سيرين صرح عنه أنه قال: يستغفر الله، وليس عليه شيء - وصرح أيضاً مثل ذلك عن إبراهيم النخعي، وعطاء، ومكحول.

وهو قول مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان وأصحابهم.

١٩١٩ - مسألة: وإذا رأت الحائض الطهر فإن غسلت فرجها فقط، أو توضأت فقط، أو اغتسلت كلها، فاي ذلك فعلت حل وطؤها لزوجها، إلا أنها لا تصلي حتى تغتسل كلها بالماء وقد اختلف الناس في هذا:

فقال طائفة: لا يحل له وطؤها إلا حتى تغسل جميع جسدنا.

روينا ذلك عن مجاهد، وإبراهيم النخعي، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله ومكحول، والحسن، وسليمان بن يسار، والزهرى، وربيعة.

ورويناه عن عطاء، وميمون بن مهران.

وهو قول مالك، والشافعي، وأصحابهما وذوهم أبو حنيفة، وأصحابه، إلى أن الحائض إن كانت أيامها عشرة، فإنها بانقضاء العشرة محل لزوجها وطؤها - وإن لم تغسل فرجها ولا توضأت ولا اغتسلت - فإن كانت أيامها أقل من عشرة، فإنها إذا رأت الطهر لم يحل لزوجها وطؤها إلا باحد وجهين:

إما أن تغسل كلها، وإما أن يعضي عليها وقت صلاة فإن مضى لها وقت صلاة حل له وطؤها - وإن لم تغسل ولا غسلت فرجها ولا توضأت.

قال أبو محمد: لا قول أسقط من هذا، لأنه تحكم بالباطل بلا دليل أصلاً، ولا نعلم أحداً قال قبل أبي حنيفة ولا بعده، إلا من قلده.

وذوهم قوم إلى مثل قولنا:

عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ - وشريك، وخصيف ضعيفان.

ومن طريق فيها عبد الملك بن حبيب عن المكشوف عن أيوب بن خوط عن قتادة عن ابن عباس مستنداً، وعبد الملك، وأيوب - هالكان - والمكشوف مجهول.

ومن طريق عبد الملك بن حبيب عن أصبغ بن الفرغ عن السبيعي عن زيد بن عبد الحميد «أن عمر سأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال له: تصدق بدينار»، وعبد الملك - هالك - والسبيعي - مجهول - ولا يظن جاهل أنه أبو إسحاق - مات أبو إسحاق قبل أن يولد أصبغ بدهر - وهو أيضاً مرسل.

وقد رواه الأوزاعي أيضاً مرسلًا، وفيه: «تصدق بخمسين دينار».

وذهب طائفة: أن عليه مثل كفارة من وطئ في رمضان:

كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الأعلى أخبرنا المعتز - هو ابن سليمان التيمي - قال: قرأت على فضل عن أبي حريز: أن أبلغ حدثه أن سعيد بن جبير أخبره عن ابن عباس أنه قال: من أفطر في رمضان فعليه عتق رقبة، أو صوم شهر، أو إطعام ثلاثين مسكيناً: قلت: ومن وقع على امرأته وهي حائض - أو سمع أذان الجمعة، ولم يجمع ليس له عذر؟.

قال: كذلك عتق رقبة.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا هشام - هو ابن حسان - عن الحسن البصري: أنه كان يقيس الذي يقع على الحائض بالذي يقع على امرأته في رمضان.

واحتج أهل هذه المقالة بخبر:

روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرني محمود بن خالد أخبرنا الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن يزيد بن نعيم السلمي قال: سمعت علي بن بذينة يقول: سمعت سعيد بن جبير يقول: سمعت ابن عباس يقول «قال رجل: يا رسول الله إني أصبغت امرأتي - وهي حائض - فأنمره رسول الله ﷺ أن يغتسل رقبة»، قال ابن عباس: وقيمة الرقبة يومئذ دينار.

ورويناه أيضاً: من طريق موسى بن أيوب عن الوليد بن مسلم عن جابر عن علي بن بذينة بإسناد.

قال أبو محمد: موسى بن أيوب وعبد الرحمن بن يزيد بن نعيم ضعيفان - فسقط كل ما في هذا الباب.

لنا عز وجل ما حرم علينا من وطء الحائض وأنه حرام ما لم يطهرن فيطهرن.

فصح أن كل ما يقع عليه اسم الطهر بعد أن يطهرن فقد حلل به، والوضوء تطهر بلا خلاف، وغسل الفرج بالماء تطهر كذلك، وغسل جميع الجسد تطهر، فبأي هذه الوجوه تطهرت التي رأت الطهر من الحيض فقد حل به لنا إتيانها، وبالله تعالى التوفيق.

٧ - أَحْكَامُ لِبَاسِ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ

١٩٢٠ - مسألة: ولياس المرأة الحرير والذهب في

الصلوة وغيرها: حلال، على أنه قد اختلف في ذلك، فلم يجر ذلك قوم لمن:

كما روينا من طريق أحمد بن شعيب حدثنا أبو بكر بن علي المروزي أخبرنا سريج بن يونس أخبرنا هشيم بن أبي بشر عن يوسف بن ماهر أن امرأة سألت ابن عمر عن الحرير فقال لها ابن عمر: من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة.

ومن طريق مسلم أخبرنا ابن أبي شيبة أخبرنا عبيد بن سعيد عن شعبة عن خليفة بن كعب أبي ذبيان قال: سمعت عبيد الله بن الزبير يخطب يقول: ألا لا تلبسوا نساءكم الحرير فإن من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب السخيتي عن ابن سيرين أن أبا هريرة كان يقول لابنته لا تلبسي الذهب فإني أخاف عليك حر اللهب.

ومن طريق وكيع عن مبارك - هو ابن فضالة - عن الحسن أنه كره الذهب للنساء.

واحتج أهل هذه المقالة بخبر من طريق الحسن أن رسول الله ﷺ قال: يبغي النساء - أهلكهن الأثمن - الذهب والزعفران وهذا مرسل لا حجة فيه وبخبر:

روينا من طريق عبد الرزاق ابن معمر عن الزهري أن رسول الله ﷺ رأى على عائشة قلانتين من فضة ملوكتين بذنبي فأمرها أن تلقيهما وتجعل قلانتين من فضة وتضعهما بالزعفران وهذا مرسل ولا حجة في مرسل.

وبخبر:

روينا من طريق شعبة، وسفيان، والمتمم بن سليمان، وجابر كلهم عن منصور بن المعتمر عن ربيعة بن خراش عن

كما روينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج، ومعمر قال ابن جريج عن عطاء وقال معمر عن قتادة، ثم اتفق عطاء، وقاتدة، فقالا جميعاً في الحائض إذا رأت الطهر فإنها تغسل فرجها ويصيبها زوجها.

ورويانا عن عطاء أنها إذا رأت الطهر فوضأت حل وطوها لزوجها.

وهو قول أبي سليمان، وجميع أصحابنا.

قال أبو محمد: ربما عوه عوه بالخبر الذي:

روينا من طريق عبد الكريم عن مسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ (وإن أنثاء - يعني الحائض - وقد أذبر الدم عنها ولم يتسفل فيصنف ديناراً).

فقد قلنا: إن مسماً ضعيف ولم يلق عبد الكريم مسمماً، فهو لا شيء، ولا سيما والمالكيون، والشافعيون لا يقولون بهذا الخبر.

ومن الباطل أن يمتنع المرأة بغيره هو أول مبطل له، ولعلهم أن يقولوا: لا يجوز له وطؤها إلا أن تجوز لها الصلاة.

قال أبو محمد: وهذا خطأ، لأن الوطء ليس معلقاً بالصلاة، فقد تكون المرأة جنباً فيحل وطؤها، ولا تحل لها الصلاة، وتكون معتكفة، وعمره وصائمة فصلتي ولا يحل وطؤها.

قال أبو محمد: فإذا لا بيان في شيء من هذا إلا في الآية، فالواجب الرجوع إليها قال الله تعالى: (وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) فوجدناه عز وجل لم يبع وطء الحائض إلا بوجهين اثنين: وهي أن تطهر، وأن تطهر، لأن الضمير الذي في "تطهرن" راجع بلا خلاف من أحد من يمس العربية إلى الضمير الذي في "يطهرن" والضمير الذي في "يطهرن" راجع إلى الحيض، فكان معنى "يطهرن" هو انقطاع الحيض وظهور الطهر، لأنه لم يصف الفعل إلا، وكان معنى "يطهرن" فعلاً بفعله، لأنه رد الفعل إلا، فوجب حل الآية على مقتضاها وعمومها، لا يجوز غير ذلك، ولا يجوز تخصيصها، ولا الاختصار على بعض ما يقع عليه لفظها دون كل ما يقع عليه بالدعوى الكاذبة، فيكون إخباراً عن مراد الله تعالى بما لم يخبر به عز وجل عن مراده، وهذا حرام.

و نحن نشهد بشهادة الله عز وجل أنه تعالى لو أراد بعض ما يقع عليه اسم "تطهرن" دون سائر ما يقع عليه لأخبرنا به، وليتبه علينا، ولما وكلنا إلى التكهّن والتلون.

وقال تعالى: (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ) فقد فصل

روياته من طريق أبي داود أخبرنا عبد الله بن مسleme -
هو القعني - أخبرنا عبد العزيز بن محمّد الدراودي عن أسيد بن
إبي أسيد البراء عن نافع عن ابن عباس عن أبي هريرة أن رسول
الله ﷺ قال: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَخْلُقَ جَبِينَهُ خَلْقَةً مِنْ نَارٍ فَلْيَخْلُقْهُ
خَلْقَةً مِنْ ذَهَبٍ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَطُوقَ جَبِينَهُ طَوْقًا مِنْ نَارٍ فَلْيَطُوقْهُ
طَوْقًا مِنْ ذَهَبٍ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسُورَ جَبِينَهُ سِوَارًا مِنْ نَارٍ
فَلْيَسُورْهُ سِوَارًا مِنْ ذَهَبٍ وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِالْفَيْضَةِ فَالْعَبُوا بِهَا».

قال أبو محمد: هذا جمل يجب أن يخص منه قول رسول
الله ﷺ «إِنَّ الذَّهَبَ حَرَامٌ عَلَى ذَكَرٍ أَثْنِي خَلَالَ لِإِنَائِهَا».

لأنه أقل معان منه ومستثنى بعض ما فيه وذكرنا:

ما روّاه من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا وهب بن
بيان أخبرنا ابن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث أن أبا عشة حدثه
أنه سمع عتبة بن عامر يخبر أن رسول الله ﷺ «كَانَ يُنْعَسُ أَغْلَهُ
الْحِلْيَةِ وَالْخَرِيرِ، وَيَقُولُ: إِنْ كُتِمَ تَحِيُّونَ حِلْيَةَ الْجَنَّةِ وَخَرِيرَهَا فَلَا
تَلْبَسُوهُمَا فِي الدُّنْيَا».

قال أبو محمد: أبو عشة غير مشهور بالنقل - ثم لو
صح لكان عامًا للرجال والنساء يخصه الخبر الذي فيه أن الذهب
والخريز حرام على ذكر أثني خلال لإنائهما.

وحديث آخر - من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عبيد
الله بن سعيد أخبرنا معاذ بن هشام - هو الدستوائي - أخبرنا
أبي عن يحيى بن أبي كثير حدثني زيد - هو ابن سلام - عن أبي
سلام - هو مطور الحبشي - عن أبي أسماء الرحبي - هو عمرو
بن مرثد - قال: «إِنْ نَوَيْتَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «جَاءَتْ ابْنَةُ
هُبَيْرَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي يَدَيْهَا فَخٌّ - قَالَ مُعَاذُ: كَذَا فِي
كِتَابِ أَبِي - أَيْ خَوَاتِمٍ كَبَارَ - فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْرِبُ
يَدَيْهَا فَدَخَلَتْ عَلَى فَاطِمَةَ تَشْكُرُ ذَلِكَ لِنَبِيِّهَا، فَزَعَتْ فَاطِمَةُ
سِلْسِلَةً مِنْ ذَهَبٍ فِي عُنُقِهَا، فَقَالَتْ: هَلَا هَذَا أَوْ أَبْرَحَ
فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالسَّلْسِلَةُ فِي يَدِهَا، فَقَالَ: ابْتَسِرْ أَنْ تَقُولَ
النَّاسُ ابْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ وَفِي يَدِهَا سِلْسِلَةٌ مِنْ نَارٍ - ثُمَّ خَرَجَ وَلَمْ
يَعُدْ، فَأَرْسَلَتْ فَاطِمَةَ بِالسَّلْسِلَةِ إِلَى السُّوقِ فَبَاعَتْهَا وَاشْتَرَتْ
بِمَنْعِهَا غُلَامًا - وَذَكَرَ كَلِمَةً مَعْنَاهَا: فَأَعْتَقَتْ - فَخُذْتُ بِذَلِكَ ﷺ
فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَجَّى فَاطِمَةَ مِنَ النَّارِ».

قال أبو محمد: أمّا ضرب رسول الله ﷺ يدي بنت
هيرة فليس فيه: أنه عليه الصلاة والسلام إنما ضربها من أجل
الخواتم، ولا فيه أيضًا: أن تلك الخواتم كانت من ذهب.

ومن زاد هذين المعنيين في الخبر فقد كذب بلا شك، وقفا

امراته عن اخت حذيفة قالت: «دَخَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا
مُعْتَمِرُ السَّيِّئَةُ أَمَّا لَكُنَّ فِي الْفَيْضَةِ مَا تَحْلِينَ، أَمَّا إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَمْرَأَ
تَلْبَسُ ذَهَبًا نَظِيرَهُ إِلَّا عُدَّتْ بِهِ» وهذا عن امرأة ربيعي - وهي
مجهولة.

ولقد كان يلزم المالكين والحنفية البرواية امرأة
أبي إسحاق عند أم ولد زيد بن أرقم، فحرموا به الحلال أن يقول
بهذا الخبر، والا فهم متناقضون.

**ويخبر فيه ثبوت بن أبي سليم - وهو ضعيف - عن شهر
بن حوشب - وهو مثله أو أسقط منه عن أسماء بنت يزيد بن
السكن قال:** «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى عَلِيَّ سِوَارَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ
وَحَوَاتِمَ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لِي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أَتَحْيِيَنَّ أَنْ
يُسَوِّرَكَ اللَّهُ سِوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ وَحَوَاتِمَ مِنْ نَارٍ؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ:
فَأَنْزَعَنِي هَذَيْنِ، أَتَعْبُرُ إِحْدَاكُمَا أَنْ تَتَّخِذَ خَلْقَتَيْنِ أَوْ تَوَمِّتَيْنِ مِنْ
فَيْضِهِ، ثُمَّ تَلْبَسَهُمَا بِعَبِيرٍ أَوْ وَرْسٍ أَوْ زَعْفَرَانٍ».

**ويخبر آخر - فيه: محمود بن عمرو الأنصاري عن شهر:
أن أسماء بنت يزيد بن السكن حدثته عن رسول الله ﷺ قال:
«إِنَّمَا أَمْرَأَةٌ تَقْلَدُ قِلَادَةً مِنْ ذَهَبٍ قَلَّدَتْ فِي عُنُقِهَا يَتَلَهَّاهَا مِنْ
النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّمَا أَمْرَأَةٌ جَعَلَتْ فِي أُذُنِهَا خَرَصًا مِنْ ذَهَبٍ
جَعَلَهُ اللَّهُ فِي أُذُنِهَا مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».**

ومحمّد بن عمرو ضعيف.

**وآخر - من طريق أبي زيد عن أبي هريرة أنه كان مع
رسول الله ﷺ فَبَاجَتْهُ أَمْرَأَةٌ عَلَيْهَا سِوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: سِوَارَانِ مِنْ نَارٍ؟ فَقَالَتْ: مَا تَرَى فِي طَوْقٍ مِنْ
ذَهَبٍ، قَالَ: طَوْقٌ مِنْ نَارٍ؟ قَالَتْ: فَمَا تَرَى فِي قُرْطَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ؟
قَالَ: قُرْطَانِ مِنْ نَارٍ» وأبو زيد مجهول.**

ويخبر صحيح:

روياته من طريق أحمد بن شعيب أخبرني الربيع بن
سليمان بن داود أخبرنا إسحاق بن بكر حدثني أبي عن عمرو بن
الحارث عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير «عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ
الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى عَلَيْهَا مَسَكِيَّ ذَهَبٍ، فَقَالَ لَهَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَا هُوَ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا لَوْ زَعَجْتَ هَذَا
وَجَعَلْتِ مَسَكِيَّتَيْنِ مِنْ وَرَقٍ، ثُمَّ صَنَعْتِيهِمَا بِزَعْفَرَانٍ كَأَنَّكَ حَسْبَتَيْنِ».

وهذا الخبر حجة لنا، لأنه ليس في هذا الخبر: أنه ﷺ
نهاها عن مسكي الذهب، إنما فيه: أنه عليه الصلاة والسلام
اختار لها غيره - ونحن نقول بهذا.

واحتجوا بخبر:

للغلام ومن ادعى أنه إنما اقتنعهما من النار يبيعها التسلسلة فقد قفا ما لا علم له به، وقال ما لا دليل له عليه، ولا برهان عنده بصحته، وما ليس في الخبر منه نص، ولا دليل إلا بالظن الذي هو أكذب الحديث.

وقد جاء في كراهة من حلي الذهب أثر صحيح:

كما روينا من طريق أبي داود أخبرنا ابن نفييل - هو عبد الله بن محمد بن نفييل - أخبرنا محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت «قدمت على رسول الله ﷺ حليّة من عنيد النجاشي أقدّاهما له فيها خاتم من ذهب فيه قصص حبشي قالت: فأخذ رسول الله ﷺ يهرق مكرّضاً أو ينفض أصابعه، ثم دعا أُمّامة بنت أبي العاصي ابنة زئب فقال: تحلي بهذا يا بنية».

فهذا رسول الله ﷺ قد كره من خاتم الذهب فلمعله كرهه لفاطمة أيضاً، ومع ذلك حلاه أُمّامة بنت أبي العاصي.

قال أبو محمد: والحاكم على كل ذلك هو:

ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي أخبرنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - ويزيد - هو ابن زريع - ومعتز - هو ابن سليمان التيمي - وبشر بن المفضل قالوا كلهم: أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله أحلّ لثلاث أمّية الحريرة والذهب وخمرته على ذكورها».

وروي أيضاً: من طريق حماد بن سلمة، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وأبي معاوية الضرير، وحماد بن مسعدة كلهم عن عبيد الله بن عمر بإسناده، إلا أنهم اقتصرُوا على ذكر الحريرة فقط إلا حماد بن سلمة فإنه ذكر: الحريرة والذهب.

وروي أيضاً: من طريق سعيد بن أبي عروبة، ومعمر، وكلاهما عن أيوب السختياني عن نافع بإسناده وذكر الحريرة والذهب وهو أثر صحيح، لأن سعيد بن أبي هند ثقة مشهور روى عنه نافع وموسى بن ميسرة.

ومن طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن حنبل أخبرنا يعقوب هو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف - أخبرنا أبي عن ابن إسحاق قال: إن نافعاً مولى ابن عمر حدثني عن عبد الله بن عمر قال: إنه سمع رسول الله ﷺ نهى النساء في إخراجهن عن القفار والقباب، وما سنن الوُرس، أو الرُعقران، من الثياب، ولتلبس بعد ذلك ما أحبّت من معصفر، أو

ما لا علم له به، وما لم يخبر به راوي الخبر، وهذا حرامٌ بحسب، وقد يمكن أن يكون عليه الصلاة والسلام ضرب يديها لأنّها أبرزت عن ذراعها ما لا يحلّ لها إبرازه، أو لغير ذلك مما هو عليه الصلاة والسلام أعلم به.

وأما قوله «أيسرُك أن يقول الناسُ إنّه رسول الله وفي يدك سيّلة من نار» فظاهر اللفظ الذي ليس يفهم منه سواء أنه عليه الصلاة والسلام إنما أنكر إمسакها إيّاها يدها، ليس في لفظ الخبر نصٌ بغير هذا، ولا دليل عليه، وليس فيه أنه عليه الصلاة والسلام نهاها عن لباسها ولا عن تملّكها، هذا لا شك فيه.

وقد يمكن أنه عليه الصلاة والسلام علم أنها لم تزكها وكانت مما تحب فيه الزكاة كما قال عز وجل: «والذين يكتسبون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيسرفهم بعذاب أليم يوم يحصى عليهم في نار جهنم تَكَوّرُ بها جباههم وجنوحهم وظهورهم هذا ما كنتم تلتمسكم فلذوقوا ما كنتم تكسبون».

والله أعلم لأبي وجه أنكر كون التسلسل في يدها - رضي الله عنها - إلا أنه ليس فيه البتة تحريم لباسها لها، بل فيه نص: أنه عليه الصلاة والسلام أباح لها ملكها بقينا لا شك فيه، لأنه جَوَزَ بيعها للتسلسل، وجَوَزَ للمشتري لها منها شراؤها.

وأما إمساکها باليد الذي في هذا الخبر إنكاره فقد نسخ بيقين لا شك فيه، لإيجاب رسول الله ﷺ الزكاة في الذهب وإباحته عليه الصلاة والسلام بيع الذهب بالذهب مثلاً بمثل، وزناً بوزن، وإباحته عليه الصلاة والسلام بيع قلادة الذهب التي أصيبت بغير بعد أن أمر بترع الحُرز عنها، وبيع الذهب بالذهب مثلاً بمثل، ولم يحرم بيع القلادة التي فيها الذهب، ولا ابتاعها ولا يبعه بالذهب مثلاً بمثل باقٍ إلى يوم القيامة لم ينسخ.

وأما قوله عليه الصلاة والسلام إذ بلغه بيع فاطمة - رضي الله عنها - التسلسل الذهب وابتاعها بثمنها غلاماً فأعتقه «الحمد لله الذي أنقذ فاطمة من النار».

فالذي لا شك فيه، فهو أنه قد صح عن رسول الله ﷺ:

ما روينا من طريق مسلم أخبرنا قتية بن سعد أخبرنا الليث هو ابن سعد - عن ابن الهادي عن عمر بن علي بن الحسين عن سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضوٍ منها عضواً من النار حتى فرّجه بفرقه».

فنحن على يقين من أن الله تعالى اقتنعهما من النار بعقدها

جذاء، أو خُلِي، أو سَرَاوِيل، أو قَمِيص، أو خُفٌّ.
فَعَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهَا جَمِيعَ الْحُلِيِّ، وَلَوْ كَانَ الذَّهَبُ
حَرَامًا عَلَيْهِمْ لَبَيَّنَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِمَا لَشَكُّ، فَبَازَ لَمْ يَنْصُرْ
عَلَى مَنَعِهِ، فَهَذَا حَلَالٌ لَهُ. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

- وَبِهَذَا تَقُولُ جَمَاعَةُ مِنَ السَّلَفِينَ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَقَتَادَةَ، قَالَ قَتَادَةُ عَنْ
عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَارِقِيِّ، وَقَالَ حَمَادٌ عَنْ عَقِبَةَ بْنِ سَاجٍ، كَلَاهُمَا
عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُمَا سَالَاهُ عَنِ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ، فَقَالَ: يَكْرَهُانِ
لِلرِّجَالِ وَلَا يَكْرَهُانِ لِلنِّسَاءِ.

وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي الْمَغِيرَةِ الْبَزَّازِ عَنْ
سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: رَأَى حَذِيفَةَ صَبِيحًا عَلَيْهِمْ قَمَصٌ حَرِيرٍ فَزَعَرَهُ
عَنِ الْغُلَمَانِ، وَأَمَرَ بِنَزْعِهِ عَنْهُمْ، وَتَرَكَ عَلَى الْجَوَارِي.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالثَّاقِفِيِّ، وَمَالِكٍ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ
وَأَصْحَابِهِ.

وَكَذَلِكَ يَقُولُ أَبُو يَكْرُبَ رَجَعًا إِلَى الْحَكَمِيِّينَ، فَنَصُّ الْآيَةِ: أَنَّهُ
إِنَّمَا يُؤَقِّقُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا إِنْ أَرَادَا إِصْلَاحًا، وَالْإِصْلَاحُ هُوَ قَطْعُ
الشَّرِّ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ.
قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَغْيِهَا نُشُوزًا
أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ
خَيْرٌ﴾، يَعْنِي الطَّلَاقَ، وَقَدْ قُرِئَ: أَنْ يُصْلِحَا.

قُلْنَا: نَعَمْ، وَإِنَّمَا رَدُّ عَزَّ وَجَلَّ هَذَا الصُّلْحَ إِلَى اخْتِيَارِ
الزَّوْجَيْنِ، لَا إِلَى غَيْرِهِمَا، وَعَلَيْهِمَا، وَلَا يَعْرِفُ فِي اللُّغَةِ، وَلَا فِي
الشَّرْعِيَّةِ: أَصْلَحَتْ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ - أَيُّ طَلَّقَتْهَا عَلَيْهِ - وَقَدْ اخْتَلَفَ
السَّلَفُ فِي هَذَا: فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَهَا أَنْ يَفْرَقَا:

كَمَا رَوَيْنَا - أَنَّ عِثْمَانَ بْنَ أَبِي عُبَّاسٍ وَمَعَاوِيَةَ حَكَمِيَيْنِ
بَيْنَ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَامْرَأَتِهِ فَاطِمَةَ بَنَتْهُ عَثْبَةُ بْنُ رِبْعَةَ فَقِيلَ
لَهُمَا: إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَفْرَقَا فَرَقْتُمَا.

وهذا خبر لا يصح، لأنه لم يأت إلا منقطعاً:

رَوَيْنَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضاً: مِنْ طَرِيقِ عِيسَى بْنِ عَبْدِ
الْحَمِيدِ الْحَمَّانِيِّ - وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَصَحَّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ لِلْحَكَمِيِّينَ بَيْنَ
الزَّوْجَيْنِ: عَلَيْكُمَا إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَفْرَقَا فَرَقْتُمَا، وَإِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَجْمَعَا
جَمَعْتُمَا.

وَصَحَّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَالشَّعْبِيِّ،
وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، وَالْحَكَمِيِّ بْنِ عَتِيَّةٍ، وَعَنْ رِبْعَةَ وَشَرِيحٍ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَقَتَادَةَ، قَالَ قَتَادَةُ عَنْ
عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَارِقِيِّ، وَقَالَ حَمَادٌ عَنْ عَقِبَةَ بْنِ سَاجٍ، كَلَاهُمَا
عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُمَا سَالَاهُ عَنِ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ، فَقَالَ: يَكْرَهُانِ
لِلرِّجَالِ وَلَا يَكْرَهُانِ لِلنِّسَاءِ.

- وَبِهَذَا تَقُولُ جَمَاعَةُ مِنَ السَّلَفِينَ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَقَتَادَةَ، قَالَ قَتَادَةُ عَنْ
عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَارِقِيِّ، وَقَالَ حَمَادٌ عَنْ عَقِبَةَ بْنِ سَاجٍ، كَلَاهُمَا
عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُمَا سَالَاهُ عَنِ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ، فَقَالَ: يَكْرَهُانِ
لِلرِّجَالِ وَلَا يَكْرَهُانِ لِلنِّسَاءِ.

وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي الْمَغِيرَةِ الْبَزَّازِ عَنْ
سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: رَأَى حَذِيفَةَ صَبِيحًا عَلَيْهِمْ قَمَصٌ حَرِيرٍ فَزَعَرَهُ
عَنِ الْغُلَمَانِ، وَأَمَرَ بِنَزْعِهِ عَنْهُمْ، وَتَرَكَ عَلَى الْجَوَارِي.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالثَّاقِفِيِّ، وَمَالِكٍ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ
وَأَصْحَابِهِ.

وَكَذَلِكَ يَقُولُ أَبُو يَكْرُبَ رَجَعًا إِلَى الْحَكَمِيِّينَ، فَنَصُّ الْآيَةِ: أَنَّهُ
إِنَّمَا يُؤَقِّقُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا إِنْ أَرَادَا إِصْلَاحًا، وَالْإِصْلَاحُ هُوَ قَطْعُ
الشَّرِّ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ.
قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَغْيِهَا نُشُوزًا
أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ
خَيْرٌ﴾، يَعْنِي الطَّلَاقَ، وَقَدْ قُرِئَ: أَنْ يُصْلِحَا.

قُلْنَا: نَعَمْ، وَإِنَّمَا رَدُّ عَزَّ وَجَلَّ هَذَا الصُّلْحَ إِلَى اخْتِيَارِ
الزَّوْجَيْنِ، لَا إِلَى غَيْرِهِمَا، وَعَلَيْهِمَا، وَلَا يَعْرِفُ فِي اللُّغَةِ، وَلَا فِي
الشَّرْعِيَّةِ: أَصْلَحَتْ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ - أَيُّ طَلَّقَتْهَا عَلَيْهِ - وَقَدْ اخْتَلَفَ
السَّلَفُ فِي هَذَا: فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَهَا أَنْ يَفْرَقَا:

كَمَا رَوَيْنَا - أَنَّ عِثْمَانَ بْنَ أَبِي عُبَّاسٍ وَمَعَاوِيَةَ حَكَمِيَيْنِ
بَيْنَ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَامْرَأَتِهِ فَاطِمَةَ بَنَتْهُ عَثْبَةُ بْنُ رِبْعَةَ فَقِيلَ
لَهُمَا: إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَفْرَقَا فَرَقْتُمَا.

وهذا خبر لا يصح، لأنه لم يأت إلا منقطعاً:

رَوَيْنَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضاً: مِنْ طَرِيقِ عِيسَى بْنِ عَبْدِ
الْحَمِيدِ الْحَمَّانِيِّ - وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَصَحَّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ لِلْحَكَمِيِّينَ بَيْنَ
الزَّوْجَيْنِ: عَلَيْكُمَا إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَفْرَقَا فَرَقْتُمَا، وَإِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَجْمَعَا
جَمَعْتُمَا.

وَصَحَّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَالشَّعْبِيِّ،
وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، وَالْحَكَمِيِّ بْنِ عَتِيَّةٍ، وَعَنْ رِبْعَةَ وَشَرِيحٍ.

٨ - أَحْكَامُ الصُّلْحِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ

١٩٢٢ - مسألة: وإذا شجر بين الرجل وامرأته:
بَعَثَ الْحَاكِمُ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ، وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا عَنْ حَالِ الظَّالِمِ

وروي عن طاووس والنخعي.

وهو قول مالك، والأوزاعي، وأبي سليمان، وإصحابنا، إلا ابن المغلس.

وقال آخرون: ليس للحكمين أن يفرقا - أخبرنا أحمد بن عمر بن أنس العذري أخبرنا أبو ذر الهروي أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل السرخسي أخبرنا إبراهيم بن خريم أخبرنا عبد بن حميد الكشي أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا هشام - هو ابن حسن - عن الحسن البصري قال: هما - يعني الحكمين - أن يصلحا، وليس لهما أن يفرقا.

وبه إلى عبد بن حميد أخبرنا يونس عن شيان - هو ابن فروخ - عن قتادة في قول الله عز وجل: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾.

قال قتادة: إنما بعث الحكمان ليصلحا، فإن أعياهما ذلك شهدا على الظالم بظلمه، وليس بأيديهما الفرقة، ولا يملكان ذلك. ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء: أن إنساناً قال له: أفرق الحكمان.

قال عطاء: لا، إلا أن يجعل الزوجان ذلك بأيديهما. وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي الحسن بن المغلس.

وصح عن سعيد بن جبير: أن التفريق إلى الحاكم بما ينهيه إليه الحكمان.

قال أبو محمد: ليس في الآية، ولا في شيء من السنن: أن للحكمين أن يفرقا، ولا أن ذلك للحاكم.

وقال عز وجل: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾.

فصح أنه لا يجوز أن يطلق أحد على أحد، ولا أن يفرق بين رجل وامرأته، إلا حيث جاء النص بوجود فسخ النكاح فقط، ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ.

الزَّوْجِيَّةَ، فإذا وجدت الزَّوْجِيَّةَ فَالنَّفَقَةُ والكسوة واجبتان.

٨١ - كتاب النفقات

١٩٢٣ - مسألة: وينفق الرجل على امراته من حين

يعقد نكاحها دعوى إلى البناء أو لم يدع - ولو أنها في المهد - ناشراً كانت أو غير ناشرة، غنيّة كانت أو فقيرة، ذات أبو كانت أو يتيمّة، بكرًا أو ثيبًا، حرة كانت أو أمة - على قدر ماله. فاللوسر: خبير الحواري، واللحم، وفاكهة الوقت - على حسب مقداره - والمتوسط على قدر طاقتهم، والمقل أيضاً على حسب طاقتهم.

برهان ذلك: ما قد ذكرنا بإسناده قبل من قول رسول الله ﷺ في النساء: «وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ».

وهذا يوجب لهنّ النفقة من حين العقد.

وقال قوم: لا نفقة للمرأة إلا حيث تدعى إلى البناء بها وهذا قول لم يأت به قرآن، ولا سنة، ولا قول صاحب، ولا قياس، ولا رأي له وجه، ولا شك في أن الله عز وجل لو أراد استثناء الصغيرة والناشئة لما أغفل ذلك حتى يبينه له غيره، حاشا لله من ذلك.

وقد أخبرنا يونس بن عبد الله أخبرنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا محمد بن عبد السلام الخشني أخبرنا محمد بن يشار أخبرنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا عبيد الله بن عمر أخبرني نافع عن ابن عمر قال كتب عمر بن الخطاب إلى أمراء الأجناد أن انظروا ممن طالت غيبته أن يبعثوا نفقة أو يرجعوا أو يفارقوا فإن فارق فإن عليه نفقة ما فارق من يوم غاب.

قال أبو محمد: ولم يخص عمر ناشراً من غيرها.

ومن طريق شعبة سألت الحكم بن عتيبة عن امرأة خرجت من بيت زوجها غاضبة هل لها نفقة؟

قال: نعم - وقال أبو سليمان، وإصحابه، ومسفيان الثوري: النفقة واجبة للصغيرة من حين العقد عليها.

قال أبو محمد: وما نعلم لعمري في هذا مخالفاً من الصحابة - رضي الله عنهم - ولا يحفظ منع الناشئ من النفقة عن أحد من الصحابة، إنما هو شيء روي عن النخعي، والشعبي، وخادم بن أبي سليمان، والحسن، والزهرري، وما نعلم لهم حجة إلا أنهم قالوا: النفقة بإزاء الجماع، فإذا منعت الجماع منعت النفقة.

قال أبو محمد: وهذه حجة أقرر إلى ما يصححها مما راموا تصحيحها به، وقد كذبوا في ذلك، ما النفقة والكسوة إلا بإزاء

قال أبو محمد: والعجب كله استحلهم ظلم الناشئ في منعها حقها من أجل ظلمها للزوج في منع حقها، وهذا هو الظلم بعينها، والباطل صراحاً.

والعجب كله أن الحنفية لا يجيزون لمن ظلمه إنسان فاحد له مالا قدر على الانتصاف من مال يجده لظلمه أن يتصف، وراوا منع الناشئ النفقة والكسوة، ولا يدري لماذا؟ وقد تناقضوا في حججهم المذكورة فراوا النفقة للمريضة التي لا يمكن وطؤها، فتركوا قولهم: إن النفقة بإزاء الجماع.

قال أبو محمد: ويكسر الرجل امراته على قدر ماله: فاللوسر يؤمر بأن يكسوها الخبز وما أشبهه، والمتوسط: جيد الكتان والقطن والمقل على قدره، لقرل رسول الله ﷺ: «لَهُنَّ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ» وهذا هو المعروف من مآكل الناس وملابسهم.

وقد رويانا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عمران بن بكار الحمصي أخبرنا أبو اليمان - هو الحكم بن نافع - أخبرنا شعيب بن أبي حمزة قال: سئل الزهري عن لباس النساء الخريز، فقال: أخبرني أنس بن مالك أنه رأى على أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ برة حرير.

وقال الله عز وجل: «لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُبِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فْلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا» فإن كان في بلد لا ياكلون فيه إلا التمر أو التين، أو بعض الثمار، أو اللبن، أو السمك: قضى لها بما يقاته أهل بلدها كما ذكرنا - وأكثر النفقة عندنا رطلان بالبغداد.

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور أخبرنا وهب بن مسرة أخبرنا ابن وضاح أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو الأحوص - هو سلام بن سليم الكوفي - عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأخوص عوف بن مالك بن فضالة الجشعي قال «دخل أبي على رسول الله ﷺ وعليه ثياب أسنمان فقال له النبي ﷺ: أما لك من مال؟ فقال: بلى من كل المال، قد أتاني الله من الإبل، والبقر، والغنم، فقال له النبي ﷺ فليز عليك بما آتاك الله».

ففي هذا الخبر أن يلبس الإنسان على حسب ماله، ونعمة الله تعالى عليه.

١٩٢٤ - مسألة: وليس على الزوج أن ينفق على

خادم لزوجته - ولو أنه ابن الخليفة وهي بنت خليفة. إنما عليه

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا يَجِدُهُ.

فَإِنْ ذَكَرَ ذَاكَ:

ما رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُعَمَّرٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ شُهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ الْحَدَّثَانِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُبَيِّعُ نَحْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَيُحْسِبُ لِأَهْلِهِ قَوْتَ سَنَتِهِمْ:

رَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدَةَ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِي أَرْوَاحَهُ كُلَّ سَنَةٍ ثَلَاثِينَ وَسَقًا مِنْ تَمْرٍ وَعِشْرِينَ وَسَقًا مِنْ شَعِيرَةٍ.

قُلْنَا: لَيْسَ فِي هَذَا بَيَانٌ أَنَّهُ كَانَ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِمْ مُقَدِّمًا فَهُوَ جَائِزٌ.

وَجَائِزٌ أَيْضًا أَنْ يُعْطِيَهُمْ إِيَّاهُمْ مِائِمَةً، أَوْ مُشَاهَرَةً - وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ طَابَتْ نَفْسُهُ بِهِ، فَإِنْ فَعَلَ الْحَاكِمُ ذَلِكَ فَتَلَفَ بَغِيرِ عِدْوَانِ مَنَاهَا، أَوْ بَعْدَوَانٍ، فَهِيَ ضَامَةٌ لَهُ، لِأَنَّهُمَا أَخَذَتْ مَا لَيْسَ حَقًّا هَا، وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لَا يَجْلُ مَالُ أَحَدٍ لْغَيْرِهِ، وَلَا يَسْقُطُ حَقٌّ ذِي حَقٍّ، فَلَوْ تَطَوَّعَ هُوَ بِبَذْلِكَ دُونَ قَضَاءِ قَاضِي فَتَلَفَ بَغِيرِ عِدْوَانِ مَنَاهَا فَعَلِيهِ نَفَقَتُهَا ثَانِيَةً، وَكُسُوتُهَا ثَانِيَةً كَذَلِكَ، لِأَنَّهُمَا لَمْ تَعُدَّ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِا وَحَقُّهَا بَاقٍ قَبْلَهُ، إِذْ لَمْ يُعْطِ إِيَّاهَا بَعْدُ.

١٩٢٦- مسألة: وَيَلِزِمُهُ إِسْكَانُهَا عَلَى قَدْرِ طَاقَتِهِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «اسْكُنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ رُجُومِكُمْ».

١٩٢٧- مسألة: وَلَا يَلِزِمُهُ لَهَا حُلْيٌ وَلَا طَيْسَبٌ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُوجِبْهُمَا عَلَيْهِ، وَلَا رَسُولُهُ ﷺ.

١٩٢٨- مسألة: وَمِنْ مَنَعَ النِّقَّةَ وَالْكَسَوَةَ - وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهَا - فَسَوَاءٌ كَانَ غَانِيًا، أَوْ حَاضِرًا هُوَ دِينَ فِي ذَمِّهِ، يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْدًا وَيُقْضَى لَهَا بِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ، وَمِنْ رَأْسِ مَالِهِ يُضْرَبُ بِهِ مَعَ الْغَرَامِ، لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهَا فَهُوَ دِينَ قَبْلَهُ.

١٩٢٩- مسألة: فَمَنْ قَدَّرَ عَلَى بَعْضِ النِّقَةِ وَالْكَسَوَةِ، فَسَوَاءٌ قَلَّ مَا يَقْدُرُ عَلَيْهِ أَوْ كَثُرَ: الْوَاجِبُ أَنْ يُقْضَى عَلَيْهِ بِمَا قَدَّرَ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ مَا لَا يَقْدُرُ، فَإِنْ لَمْ يَقْدُرْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ سَقَطَ عَنْهُ، وَلَمْ يَجِبْ أَنْ يُقْضَى عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، فَإِنْ أَيْسَرَ بَعْدَ ذَلِكَ قَضَى عَلَيْهِ مِنْ حِينَ يَوْسَرَ، وَلَا يُقْضَى عَلَيْهِ بِشَيْءٍ أَنْفَقْتَهُ عَلَى نَفْسِهَا مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ كَسَوَةٍ مَدَّةً عَصَرَهُ، لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ:

أَنْ يَقُومَ لَهَا مِنْ يَاتِيهَا بِالطَّعَامِ وَالْمَاءِ مَهَيَّأً مَعْتَكًا لِلْأَكْلِ - غَدُوءٌ وَعَشِيَّةٌ. وَمَنْ يَكْفِيهَا جَمِيعَ الْعَمَلِ مِنَ الْكَنْسِ وَالْقِرْشِ. وَعَلَيْهِ أَنْ يَاتِيهَا بِكُسُوتِهَا كَذَلِكَ، لِأَنَّ هَذِهِ صِفَةُ الرِّزْقِ وَالْكَسَوَةِ. وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ قَطُّ بِإِجَابَةِ نَفَقَةٍ خَادِمَهَا عَلَيْهِ، فَهُوَ ظَلَمٌ وَجَوْرٌ.

وَأَمَّا مِنْ كَلَّتْهَا الْحَبْنُ وَالطَّيْبُ، وَلَمْ يَكُنْهَا حَيَاكَةً كُسُوتِهَا وَخِيَابِطِهَا فَقَدْ تَنَاقَضَ، وَظَهَرَ خَطُؤُهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ..

١٩٢٥- مسألة: وَإِنَّمَا تَجِبُ لَهَا النِّقَّةُ مِائِمَةً، لِأَنَّهُ هُوَ رِزْقُهَا، فَإِنْ تَعَدَّى مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَآخَرَ عَنْهَا الْغَدَاءَ، أَوْ الْعِشَاءَ أَدَبٌ عَلَى ذَلِكَ.

فَإِنْ أَطْعَمَهَا أَكْثَرَ، فَإِنْ مَاتَتْ، أَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، أَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَهَا، أَوْ أَتَمَّتْ عَدَّتَهَا وَعِنْدَهَا فَضْلٌ يَوْمَ أَوْ غَدَاةٍ أَوْ عِشَاءٍ: قُضِيَ عَلَيْهَا بِرَدِّهِ إِلَيْهِ. وَهُوَ فِي الْمَيْتَةِ مِنْ رَأْسِ مَالِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ حَقِّهَا قَبْلَهُ، وَإِنَّمَا جَعَلَهُ عِنْدَهَا عِدَّةً لَوْ قَرَّبَ جِئِيهِ اسْتِحْقَاقُهَا إِيَّاهُ، فَإِذَا لَمْ يَأْتِ ذَلِكَ الْوَقْتُ وَلَهَا عَلَيْهِ نَفَقَةٌ فَهُوَ عِنْدَهَا أَمَانَةٌ وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ وَلَا ظَلَمَ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ لَا يُقْضَى عَلَيْهَا بِرَدِّ مَا لَمْ تَسْتَحِقَّهُ قَبْلَهُ.

وَأَمَّا الْكَسَوَةُ - فَإِنَّهَا إِذَا وَجِبَتْ لَهَا فَهِيَ حَقُّهَا، وَإِذْ هُوَ حَقُّهَا فَهُوَ لَهَا، فَسَوَاءٌ مَاتَتْ إِثْرَ ذَلِكَ أَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، أَوْ أَتَمَّتْ عَدَّتَهَا، أَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَهَا: لَيْسَ عَلَيْهَا رَدُّهَا، لِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ عَلَيْهَا رَدُّهَا لَكَانَتْ غَيْرَ مَالِكَةٍ لَهَا حِينَ تَجِبُ لَهَا - وَهَذَا بَاطِلٌ.

وَكَذَلِكَ لَوْ اخْتَلَفَتْ ثِيَابُهَا أَوْ أَصَابَتِهَا وَلَيْسَتْ مِنْ مَالِهَا فَهِيَ لَهَا، فَإِذَا جَاءَ الْوَقْتُ الَّذِي يَمُوتُ فِيهِ مِثْلُهُ إِخْلَاقٌ تِلْكَ الْكَسَوَةُ فَهِيَ لَهَا، وَيُقْضَى لَهَا عَلَيْهِ بِأَخْرَى - فَلَوْ ائْتَمَّتْهَا ضَرَارًا أَوْ فَسَادًا حَتَّى اخْتَلَفَتْ قَبْلَ الْوَقْتِ الَّذِي يَمُوتُ فِيهِ إِخْلَاقٌ مِثْلُهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا عَلَيْهِ، إِنَّمَا عَلَيْهِ رِزْقُهَا وَكُسُوتُهَا بِالْمَعْرُوفِ وَالْمَعْرُوفُ هُوَ الَّذِي قُلْنَا.

وَأَمَّا الْوِطَاءُ وَالْغَطَاءُ - فَبِخِلَافِ ذَلِكَ، لِأَنَّ عَلَيْهِ إِسْكَانُهَا، فَإِذَا عَلَيْهِ إِسْكَانُهَا فَعَلِيهِ مِنَ الْقِرْشِ وَالْغَطَاءِ مَا يَكُونُ دَافِعًا لِنُضْرٍ الْأَرْضِ عَنِ السَّكَنِ فَهُوَ لَهُ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَسْمَى كُسُوتًا - وَيَسْنُ ذَلِكَ الْخَبَرُ الَّذِي أوردناه قَبْلَ مُسْتَدٍّ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَلَا يُوْطِئْنَ فُرُشَكُمْ مِنْ تَحَرُّوْنَهُ».

فَنَسَبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْقِرْشَ إِلَى الزَّوْجِ فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ لَهَا بِهِ، وَهُوَ لِلزَّوْجِ لَا لِمَنْكِهِ هِيَ، وَمَنْ قُضِيَ لَهَا بِأَكْثَرِ مِنْ نَفَقَةِ الْمِائِمَةِ فَقَدْ قُضِيَ بِالظَّالِمِ الَّذِي لَمْ يُوجِبْهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَسَأَهُ عَنْ أَنْ يُعْذَرَ فِي ذَلِكَ حَدًّا، فَإِنِّي حَدُّ حَدٍّ - مِنْ جَمْعَةٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ سَنَةٍ: كَلَّفَ الْبَرَهَانُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ مِنْ سَنَةٍ

﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وقوله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ فصَحَّ يقبأ أن ما ليس في وسعها، ولا آتاه الله تعالى إياه، فلم يكلفه الله عز وجل إياه، وما لم يكلفه الله تعالى فهو غير واجب عليه، وما لم يجب عليه فلا يجوز أن يقضى عليه به أبداً أبسر أو لم أبسر.

وهذا بخلاف ما وجب لها من نفقة أو كسوة فمنعها إياها - وهو قادر عليها - فهذا يؤخذ به أبداً أعسر بعد ذلك أو لم يعسر، لأنه قد كلفه الله تعالى إياه، فهو واجب عليه، فلا يستقطه عنه إيساره، لكن يوجب الإيسار أن ينظر به إلى الميسرة فقط، لقوله عز وجل: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾.

١٩٣٠ - مسألة: ولو أن الزوج يمنعه النفقة أو

الكسوة أو الصداق ظلماً، أو لأنه فقير لا يقدر لم يجز لها منع نفسها منه من أجل ذلك، لأنه وإن ظلم فلا يجوز لها أن تمنعه حقاً له قبلها، إنما لها أن تنتصف من ماله - إن وجدته له - بمقدار حقها. كما أمر رسول الله ﷺ هند بنت عتبة إذ قالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُبَيَّانَ رَجُلٌ مُنْهِكٌ لَا يُغْنِيَنِي مَا يَكْتُمِينِي أَفَأَخَذُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدُكِ بِالْمَعْرُوفِ؛

رويناه هكذا من لفظ رسول الله ﷺ من طريق البخاري، قال: أخبرنا محمد بن المثنى، قال: أخبرنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن هشام بن عروة، قال: أخبرني أبي عن عائشة أم المؤمنين عن رسول الله ﷺ.

١٩٣١ - مسألة: فإن عجز الزوج عن نفقة نفسه

وامراته غنية كلفت النفقة عليه، ولا ترجع عليه بشيء من ذلك إن أبسر، إلا أن يكون عبداً فنفتقه على سيده لا على امرأته.

وكذلك إن كان للحر ولد أو والد فنفتقه على ولده، أو والده إلا أن يكونا فقيرين.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا يُكْلَفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾.

قال علي: الزوجة وارثة فعليها نفقة بنص القرآن.

قال أبو محمد: ونفقة الزوجة على العبد كما هي على الحر، لأن الله تعالى إذ أوجب على لسان رسوله ﷺ نفقة النساء وكسوتهن على أزواجهن، لم يخص حراً من عبد. وإذا قال الله تعالى: ﴿وَأَتَا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ يَحْتَصِلْنَ﴾.

ولم يخص تعالى حراً من عبد: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

وفيما ذكرنا خلافاً نذكر منه ما تيسر إن شاء الله تعالى:

فمن ذلك أن أبا يوسف قال: في المرأة البالغة المريضة - التي لم يدخل بها زوجها - أنه لا نفقة لها عليه إذا كان مرضها يمنع من وطئها - فإن بنى بها وهي كذلك فله أن يردها ولا ينقض عليها حتى يقدر على جماعها فإن أسكها فعليه نفقتها.

قال: فإن مرضت عنده بعد أن دخل بها صحيحة - فعليه نفقتها وليس له ردّها.

قال: فإن بنى بالزّقاء فعليه نفقتها وليس له ردّها. وهذه مناقضات طريفة في السخافة جداً.

وقال: إن سجن المرأة أو حبّل بينها وبين زوجها كرهاً فلا نفقة لها عليه.

وقد ذكرنا قول عمر في وجوب النفقة على الغائب مدة مغيبه وإن طلق.

وروينا من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد، قال: سئل ابن شهاب عن المرأة تنفق على نفسها من الذي لها وتنتسّف.

قال: نرى أن يؤخذ به زوجها بالسداد إلا أن يكون له بينة أنه وضع لها ما يصلحها.

قال يونس: وهو قول ربيعة.

قال أبو محمد: هذا الحق، لأنه إن ادعى أنه انفق فهو مدّع لسقوط حق لها ثبت قبله، فالبينة عليه، واليمين عليها.

وهو قول الحسن البصري، والشافعي، وأبي سليمان.

روينا عن إبراهيم النخعي: ما انفقت من مالها فلا شيء لها فيه، وما استدانته فهو على الزوج - وهذا تقسيم لا يقرم بصحته برهان.

وقال ابن شبرمة: لا نفقة للمرأة إلا إذا شكت إلى الجيران، فمن حين تشكو تجب لها النفقة، ويؤخذ بها الزوج - وهذا تحديد فاسد.

وصح عن شريح أن امرأة قالت له: إن زوجي غاب، وإني استندت ديناراً فأنفقتها على نفسي، فقال لها شريح: أكان أمر بذلك، قالت: لا، قال: فاقضي دينك.

وقال أبو حنيفة: لا نفقة للمرأة إلا أن يفرضها لها السلطان.

قال أبو محمد: قد فرضها لها سلطان السلاطين وهو الله

تعالى على لسان رسوله ﷺ فبطل رأي أبي حنيفة.

عمر، وأبي هريرة.

قلنا:

وأما مالك: من غاب ثم قدم فطلبتها امرأة بالنفقة، فإن أقامت لها بيعة بأنها أقرها بأنه لم يبعث إليها بشيء قضى لها، وإلا فلا نفقة إلا من يوم ترفع.

قال أبو محمد: وهذه أيضاً قضية لا دليل على صحتها، ولا يدرى بمآذ سقط حقها الواجب لها بدعواه.

وأما من لم يقدر على النفقة فقد اختلف الناس في حكمه: فقالت طائفة: يسجن فلا يطلق ولا يكلف طلاقاً.

وهذا قول عبيد الله بن الحسن النخعي قاضي البصرة.

قال أبو محمد: ليت شعري لماذا يسجن؟

وقالت طائفة: يجر على أن يتفق أو يطلق.

كما روينا عن عبيد الزَّوْاقِ عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: «كتب عمر إلى أمراء الأجناد ادعوا - فلانا وفلاتا - ناساً قد انقطعوا عن المدينة وحلوا عنها:

إما أن يرجعوا إلى نساءهم، وإما أن يبعثوا بنفقة إليهن، وإما أن يطلقوا ويبعثوا بنفقة ما مضى.

ومن طريق عبيد الزَّوْاقِ عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب قال: إذا لم يجد الرجل ما يتفق على امرأته أجبر على طلاقها.

قال أبو محمد: فنظرنا فيما يمتنع به أهل هذه المقالة بما روينا من طريق البراء أخبرنا عمرو بن علي أخبرنا أبو معاوية الضير أخبرنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل الصدقة ما أبت غنى، وأبذل الغنى خير من البذل السقلى»، تقول امرأتك: اتفق علي أو طلقني.

قال أبو محمد: فنظرنا في هذا الخبر - فوجدنا هذه الزيادة ليست عن رسول الله ﷺ.

برهان ذلك:

ما روينا من طريق البخاري أخبرنا عمر بن حفص بن غياث أخبرنا أبي حدثنا الأعمش أخبرنا أبو صالح حدثني أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل الصدقة ما ترك غنى وأبذل الغنى خير من البذل السقلى وأبذل ما ترك غنى، إنما أن تطعمني، وإما أن تطلقني» وذكر باقي الخبر - قالوا: يا أبا هريرة سمعت هذا من رسول الله ﷺ قال: لا، هذا من كيسان أبي هريرة. فبطل الاحتجاج بهذا الخبر.

فإن قالوا: هو من قول أبي هريرة، فهو قول صاحبين،

وأما عمر، فلا حجة لهم فيه، لأنه لم يخاطب بذلك إلا أغنياء قادرين على النفقة، وليس في خبر عمر ذكر حكم للعسر، بل قد صرح عنه إسقاط طلب المرأة للنفقة إذا عسر بها الزوج - على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وقالت طائفة: يطلقها عليه الحاكم.

ثم اختلفوا: فقال مالك: يوجب في عدم النفقة شهراً أو نحو، فإن انقضى الأجل - وهي حائض آخر حتى تطهر، وفي الصادق عاين، ثم يطلقها عليه الحاكم طلاقاً رجعيّاً، فإن أيسر في العدة فله ارتجاعها.

وقالت طائفة: لا يوجب إلا يوماً واحداً ثم يطلقها الحاكم عليه: ونحن روينا عنه نحو هذا جماعة:

كما روينا من طريق عبيد الزَّوْاقِ عن سفيان بن عيينة عن أبي الزناد قال: سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما يتفق على امرأته؟

قال: يفرق بينهما، قلت: سنة؟

قال: نعم، سنة.

ومن طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وعبد الجبار بن عمر عن أبي الزناد قال: شهدت عمر بن عبد العزيز يقول لزوج امرأة شكت إليه أنه لا يتفق عليها: اضربوا له أجل شهر أو شهرين، فإن لم يتفق عليها إلى ذلك الأجل فارقوا بينه وبينها - قال: أبو الزناد فسألت عن سعيد بن المسيب، فقال في الأجل والتفريق مثل قول عمر بن عبد العزيز.

ومن طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن أن رجلاً شكاً إلى عمر بن عبد العزيز: أنه أنكح ابنته رجلاً لا يتفق عليها، فأرسل إلى الزوج فأتى فقال: أنكحتني وهو يعلم أنه ليس لي شيء، فقال له عمر بن عبد العزيز: أنكحته وأنت تعرف، فما الذي أصنع، اذهب بأهلك.

ومن طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال: من تزوج - وهو غني - ثم احتاج فلم يجد ما يتفق على امرأته ففرق بينهما.

ومن طريق ابن وهب عن مالك، قال: إن من أدركت

الأولى مُحَافَظَةٌ ثُمَّ يَكْبَرُ وَالتَّسْلِيمُ عِنْدَ الْآخِرَةِ.

فَمَنْ أَعْجَبَ تَمَنَّى بَرَى قَوْلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فِي قَضِيَّةٍ اِخْتَلَفَ عَنْهَ فِيهَا هِيَ سَنَةٌ حَجَّةٌ، وَلَا يَرَى قَوْلَ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلِ هِيَ السَّنَةُ حَجَّةٌ، وَهُوَ مِثْلُ سَعِيدِ بْنِ إِدْرَاكِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فَكَيْفَ بَعَثَانِ، وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، وَأَبِيْن عَبَّاسٍ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَا يَدْرِكُ سَعِيدَ يَوْمًا مِنْ إِيَّامِهِمْ أَبَدًا، وَكُلُّهُمْ أَعْلَمُ بِالسَّنَةِ مِنْ سَعِيدٍ بَلَا شَكٍّ - وَهَذَا تَحْكُمُ فِي الدِّينِ بِالْبَاطِلِ.

وَأَمَّا الرَّوَاةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فِي تَأْجِيلِ شَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ، فَسَاقِطَةٌ جَدًّا، لِأَنَّهَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزَّنَادِ، وَعَبْدِ الْجُبَّارِ بْنِ عَمْرٍ، وَكُلَاهُمَا لَا شَيْءَ.

وَمَنْ أَعْجَبَ الْعَجِيبُ قَوْلَ مَالِكٍ لِلَّذِي احْتَجَّ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَحْتَاجُونَ وَيَعْسُرُونَ بِقَوْلِهِ: لَيْسَ النَّاسُ الْيَوْمَ كَذَلِكَ، إِنَّمَا تَزَوَّجَتْ رَجَاءٌ فَجَمَعَ هَذَا الْقَوْلُ وَجُوهًا مِنَ الْخَطَأِ: مِنْهَا - خِلَافُهُ أَمْرَ الصَّحَابَةِ وَمَا مَضُوا عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ الْإِعْتِرَافَ بِأَنَّ النَّاسَ لَيْسُوا كَذَلِكَ الْيَوْمَ، فَكَيْفَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَجِيزَ حَكَمًا يَقْرَأُ بِأَنَّ النَّاسَ فِيهِ عَلَى خِلَافٍ مَا مَضَى عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ، ثُمَّ مِنْ لَهُ بِذَلِكَ، وَمَنْ أَيْنَ عَرَفَ تَبَدُّلَ النَّاسِ فِي هَذِهِ الْقَصَّةِ وَمَا يَعْلَمُ أَحَدٌ فِيهَا أَنَّ النَّاسَ عَلَى خِلَافٍ مَا كَانُوا عَلَيْهِ عَصَرَ الصَّحَابَةِ، لِأَنَّ كُلَّ مَنْ تَزَوَّجَ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَلَمَّا تَزَوَّجَتْ الْمَرْأَةُ لِلْجَمَاعِ وَالتَّفَقُّعِ بَلَا شَكٍّ، فَمَا النَّاسُ الْيَوْمَ إِلَّا كَذَلِكَ.

ثُمَّ قَوْلُهُ: إِنَّمَا تَزَوَّجَتْ رَجَاءٌ. فَيَقَالُ لَهُ: فَكَيْفَ مَاذَا؟ وَإِي شَيْءٍ فِي هَذَا تَمَّا يَجْعَلُ حَكَمَ مَا مَضَى عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟ وَاحْتِجُّ الشَّافِعِيُّ عَلَيْهِمْ بِحُجَّةٍ ظَاهِرَةٍ - وَهِيَ أَنَّ قَالُوا: إِذَا كَلَّفْتُمُوهَا صَبْرَ شَهْرٍ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى عَيْشِ شَهْرٍ بَلَا أَكْلٍ، فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ تَكْلِيفِهَا الصَّبْرَ أَبَدًا.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذَا اعْتِرَاضٌ صَحِيحٌ، إِلَّا أَنَّهُ يُقَالُ أَيْضًا لِلشَّافِعِيِّ: إِذَا كَلَّفْتُمُوهَا عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا صَبْرَ عَنِ الْأَكْلِ، فَاسْتَمَّ تَكْلِفُوهَا الْعَدَّةَ - وَهِيَ رَمًا كَانَتْ أَشْهُرًا - فَقَدْ كَلَّفْتُمُوهَا الصَّبْرَ بَلَا نَفَقَةٍ مَدَّةً لَا يَعِشُ فِيهَا بَلَا أَكْلٍ وَلَا فَرْقٍ - فَظَهَرَ فَسَادُ هَذَا الْقَوْلِ جَلَّةً.

وَاحْتَجُّوا أَيْضًا عَلَى أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، لَا عَلَيْنَا بِأَنَّ قَالُوا: قَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى التَّفَرُّقِ بَيْنَ مَنْ عَزَّ عَنْ أَمْرَاتِهِ وَبَيْنَهَا بِضَرِّ فَقْدِ الْجَمَاعِ، فَضَرُّ فَقْدِ النِّفَاقِ أَشَدُّ، فَقَالَ لَهُمْ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: قَدْ اتَّفَقْنَا نَحْنُ وَاتَّسَمَ عَلَى أَنَّهُ إِنْ وَطِنَا مَرَّةً ثُمَّ عَزَّ عَنْهَا أَنَّهُ لَا يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا فَيُلْزِمُكَ أَنْ لَا تَفْرُقُوا بَيْنَ مَنْ اتَّفَقَ عَلَيْهَا مَرَّةً وَاحِدَةً فَكَثُرَ ثُمَّ أَعْسَرَ بِنَفَقَتِهَا، فَيُلْزِمُكَ أَنْ لَا تَفْرُقُوا بَيْنَهُمَا.

كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا لَمْ يَنْفُقِ الرَّجُلُ عَلَى أَمْرَاتِهِ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، قِيلَ لِمَالِكٍ: قَدْ كَانَتْ الصَّحَابَةُ يَعْسُرُونَ وَيَحْتَاجُونَ.

قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ النَّاسُ الْيَوْمَ كَذَلِكَ، إِنَّمَا تَزَوَّجَتْ رَجَاءٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ، وَحَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، قَالَا جَمِيعًا: إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يَنْفُقُ عَلَى أَمْرَاتِهِ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: لَمْ يَجِدْ لِأَهْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حُجَّةً أَصْلًا، إِلَّا تَعَلَّقَهُمْ بِقَوْلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: إِنَّهُ سَنَةٌ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: قَدْ صَحَّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَوْلَانِ، كَمَا أوردنا أحدهما - يَجِيزُ عَلَى مَفَارِقَتِهَا، وَالْآخَرُ - يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا، وَهُمَا مُخْتَلِفَانِ، فَالْيَهُمَا السَّنَةُ، وَلِيَهُمَا كَانِ السَّنَةُ، فَالْآخَرُ خِلَافُ السَّنَةِ، بَلَا شَكٍّ، وَلَمْ يَقُلْ سَعِيدٌ: إِنَّهَا سَنَةٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَتَّى لَوْ قَالَ لَكَانَ مَرْسَلًا لَا حُجَّةَ فِيهِ، فَكَيْفَ وَإِنَّمَا أَرَادَ - بَلَا شَكٍّ - أَنَّهُ سَنَةٌ مِنْ دُونِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. وَلَعَلَّهُ أَرَادَ مَا رَوَيْنَا مِنْ فَعَلِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ الَّذِي هُوَ خَالَفَ لِقَوْلِ مَنْ يَحْتَجُّ بِقَوْلِ سَعِيدٍ هَذَا - وَالْعَجِيبُ كُلُّهُ مَنْ يَحْتَجُّ فِيمَا يَفْرُقُ بِهِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِقَوْلِ سَعِيدٍ: إِنَّهُ سَنَةٌ، وَهُمْ لَا يُلْتَفَتُونَ:

مَا: حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْحَبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمٍ عَنْ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُشِيِّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ خَلَّاسِ بْنِ عَمْرٍو. أَنَّ عُمَاسَانَ بْنَ عَفَّانَ قَضَى فِي فِدَاءِ وَلَدِ الْأُمَةِ الْغَارَةَ بِأَتْنَا حَرَّةَ الْمَلِكِ، أَوْ السَّنَةَ كُلَّ رَأْسٍ رَأْسَيْنِ. وَلَا يُلْتَفَتُونَ.

مَا: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ الْجَسُورِ أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ مُسَرَّةٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ - هُوَ ابْنُ أَبِي عُرْوَةَ - عَنْ مَطَرِ بْنِ الرَّزَّاقِ عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَبْرَةَ عَنْ قَيْصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: لَا تَلْسَبُوا عَلَيْنَا سَنَةً نَبَيَّا ﷺ عَدَّةً أَمْ الْوَلَدِ عَدَّةً التَّمَوُّعِ عَنْهَا.

وَالصَّحِيحُ الثَّابِتُ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَعِيدٍ - هُوَ ابْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ بِهَا نَحْوَ الْكِتَابِ، فَقَالَ: تَعْلَمُوا أَنَّهَا سَنَةٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حَنِيفٍ أَنَّهُ قَالَ: السَّنَةُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يَقْرَأَ فِي التَّكْبِيرَةِ

قال أبو محمد: كلا الطائفتين تركت قياسها الفاسد في هذه المسألة.

قال أبو محمد:

وقالت طائفة كقولنا:

كما روينا من طريق مسلم أخبرنا زهير بن حرب أخبرنا روح بن عبادة أخبرنا زكريا بن إسحاق أخبرنا أبو الزبير عن جابر بن عبد الله قال: «دخل أبو بكر، وعمر على رسول الله ﷺ فوجداه جالسا حولته نسائه وأجما ساكنا، فقال أبو بكر: يا رسول الله، لو رأيت بنت خارجة سألني الفقة فقلت إنها فوجأت عفتها، فضحك رسول الله ﷺ وقال: هن خولاي كما ترى يسألني الفقة، فقام أبو بكر على عائشة نجأ عفتها وقام عمر إلى حفصة نجأ عفتها، كلاهما يقول: تسألن رسول الله ﷺ ما ليس عنده، قلن: والله لا تسألن رسول الله ﷺ شيئا أبدا ما ليس عنده، ثم اعترهن عليه الصلاة والسلام شهرا وذكر الحديث.

قال أبو محمد: إنما أوردنا هذا لما فيه من أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما - من ضربهما ابتيهما، إذ سألتا النبي ﷺ نفقة لا يجدها، وإذ ضرب أبو بكر امرأته، إذ سألته نفقة لا يجدها. ومن الحال المتيقن أن يضربا طالبة حق، ومثل هذا لو وجده المخالفون لنا لعظم تسلطهم به.

وأما نحن فلا نحتاج عن رسول الله ﷺ لما رواه أبو الزبير عن جابر، لم يقل فيه: أنه سمعه منه.

ومن طريق عبد الرزاق: عن ابن جريج سألت عطاء عن لم يجد ما يصلح امرأته من النفقة؟ فقال: ليس لها إلا ما وجدت، ليس لها إلا ما وجدت، ليس لها أن يطلقها.

ومن طريق حماد بن سلمة عن غير واحد عن الحسن البصري أنه قال في الرجل يعجز عن نفقة امرأته.

قال: تواسيه تنقي الله عز وجل وتصبر وينفق عليها ما استطاع.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال: سألت الزهري عن رجل لا يجد ما ينفق على امرأته، يفرق بينهما.

قال: يستائي به ولا يفرق بينهما وتلا ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾.

قال معمر: وبغني عن عمر بن عبد العزيز مثل قول الزهري سواء.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري في المرأة يعسر

زوجها بنفقها.

قال: هي امرأة ابتليت فلتصبر، ولا تأخذ بقول من فرق بينهما.

وهو قول ابن شرملة، وأبي حنيفة، وأبي سليمان، وأصحابهما.

قال أبو محمد: براه صحت قولنا: قول الله عز وجل ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُلِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾.

وقال تعالى ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وبالله تعالى التوفيق.

١٩٣٢ - مسألة: وينفق الرجل والمرأة على مالهما

من العيب والإماء، أن يطعمه شيعه مما ياكله أهل بلده ويكسوه مما يطرده عنه الحر والبرء، ولا يكون به مثله بين الناس، لكن مما يلبس مثل ذلك المكسو في ذلك البلد مما تجوز فيه الصلاة، ويستتر العورة، وفرض عليه - مع ذلك - أن يطعمه مما ياكل - ولو لقمة - وأن يكسوه مما يلبس - ولو في العيب - ويخير السيد على ذلك، فإن أبي، أو عسر: بيع من ماله ما ينفق به على من ذكرنا في الإباية.

وأما في العسر: فيأغ عليه العبد والأمة إن لم يكن بأيديهما عمل يكون له اجرة يقوم منها مؤنته، فإنه يواجر حيشن ولا يساغ - ولا تعتق أم الولد من عدم النفقة، لكن يعجز كما قلنا إن كان له مال، فإن لم يكن له مال كلفت ما يكلف فقراء المسلمين.

برهان ذلك:

ما روينا من طريق مسلم أخبرنا عماد بن المنسي أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبة عن واصل الأحديب عن المعمر بن سويد: أن أبا ذر أخبره أن رسول الله ﷺ قال: «إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يديه فليطعمه مما ياكل، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما تكلفهم فإن كلفتموهم فأعينوهم عليه».

ومن طريق مسلم أخبرنا هارون بن معروف أخبرنا حاتم بن إسماعيل عن يعقوب بن جاهد عن أبي حنيفة عن عباد بن الوليد عن عباد بن الصامت: أن أبا اليسر قال له: إنه سمع رسول الله ﷺ يقول في الرقيق «أطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلبسون».

قال: أبو اليسر فكان أن أعطته من متاع الدنيا أهون علي

وَهَكَذَا يَقُولُ فَيَمْنُ يَنْ يَنْتَبِكُ وَعَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ
شِمَالِكَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كُلُّ مَا رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ
عَنْ جَابِرٍ فَقَدْ سَمِعَهُ أَبُو الزَّيْبَرِ مِنْ جَابِرٍ:

كَمَا أَخْبَرَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ
بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا الْعَقِيلِيُّ
أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ أَخْبَرَنَا
سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى أَبِي
الزَّيْبَرِ فَدَفَعْتُ إِلَيَّ كِتَابَيْنِ فَسَأَلَنِي كُلُّ هَذَا سَمِعْتَهُ مِنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ
اللَّهِ، فَقَالَ: مَتَى مَا سَمِعْتُ، وَمَتَى مَا حَدَّثْتُ، فَقُلْتُ: أَعْلَمُ لِي عَلَى
كُلِّ مَا سَمِعْتُ مِنْهُ، فَاعْلَمْ لِي عَلَى هَذَا الَّذِي عِنْدِي.

وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: لَمْ يَتِمَّ الْعَبْدُ إِذَا أَعْسَرَ السَّيِّدُ بِنَفْسِهِ، أَوْ
بِنَفَقَةِ أَهْلِهِ، أَوْ بِنَفَقَةِ نَفْسِهِ - وَلَمْ تَطْلُقُوا الزَّوْجَةَ، وَلَمْ تَتَعْتَرُوا أُمَّ
الْوَلَدِ بِعَدَمِ النِّفَقَةِ؟

قُلْنَا: حَقٌّ مِنْ لِه النِّفَقَةُ عَلَيْهِ وَاجِبٌ فِي مَالِهِ وَعَبْدُهُ، وَأَمَتُهُ،
مَالٌ مِنْ مَالِهِ فَيُغَايِرُ فِي كُلِّ حَقٍّ عَلَيْهِ لِيُعْطَى كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ
كَمَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَمَا.

قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا يَخْشَوُ النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ وَمَنْ مَنَعَ
أَحَدًا نَفَقَتَهُ الزَّوْجَةَ لَمْ يَفْعَلْ بِحَسْنٍ شَيْئًا هُوَ لَه.

وَأَمَّا الزَّوْجَةُ وَأُمُّ الْوَلَدِ فَلَيْسَتْ مَالًا مِنْ مَالِهِ لَكِنْ حَقَّهُمَا فِي
مَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَه مَالٌ فَحَقَّهُمَا فِي مَالِ أَنْفُسِهِمَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لهما
مَالٌ فَحَقَّهُمَا فِي سَهْمِ الْمَسَاكِينِ وَالْفُقَرَاءِ مِنَ الصَّدَقَاتِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ
لَأَنَّهُمَا حَبِيتَانِ مِنْ جَمَلَةِ الْمَسَاكِينِ أَوْ الْفُقَرَاءِ، يَعْلَمُ ذَلِكَ بِالْمُشَاهَدَةِ،
فَأَيُّ وَجْهِ لِلطَّلَاقِ وَالتَّعْتَرِ هَاهُنَا؟ لَوْ أَنْصَفَ الْمُعَانِدُونَ أَنْفُسَهُمْ.

١٩٣٣ - مسألة: ويجوز أيضاً على نفقة حيوانه كله
أو تسريحه للرعي إن كان يعيش من الرعي أو أبى يبيع عليه كلُّ
ذلك.

برهان ذلك:

ما رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا مُوسَى أَخْبَرَنَا أَبُو
عَوَانَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ وَكَّارٍ - كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ - قَالَ:
كُتِبَ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ إِلَى معاويةَ «أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُنْهَى عَنْ
قِيلٍ وَقَالَ، وَكَثَرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ، وَذَكَرَ الْخَلِيطُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فِإِضَاعَةُ الْمَالِ حَرَامٌ وَإِثْمٌ، وَعُدْوَانٌ، بِلَا
خِلَافٍ، وَمَنْعُ الْمَرْءِ حَيَوَانَهُ تَمَّ فِيهِ مَعَاشُهُ، أَوْ إِصْلَاحُهُ إِضَاعَةُ مَالِهِ،
فَالْوَاجِبُ مَنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ

مَنْ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ حَسَنَاتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ فَهَذَا أَبُو الْيَسْرِ يَرَى هَذَا
الْأَمْرَ فَرَضًا.

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ
السَّرْحِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا عَمْرٍو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ كَبِيرَ بْنَ
الْأَشْجِ حَدَّثَهُ عَنْ الْعِجْلَانِ مَوْلَى طَافِطَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ وَلَا يَكْلَفُ مِنَ الْعَمَلِ
إِلَّا مَا يُطِيقُ».

وَمِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ عَمَرَ - هُوَ
الْحَوْضِيُّ - أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ
يَقُولُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّا أَنَا أَخَذَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ
فَلْيُؤَاكِلْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ؛ أَوْ لَقْمَةً أَوْ لَقْمَتَيْنِ، فَإِنَّهُ وَلِيُّ خَرِّهِ
وِعِلَاجُهُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَجْمَعُ مَا قُلْنَا.

وَقَدْ صَحَّ نَهْيُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُتْلَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: إِنَّهُ إِنْ غَابَ أَوْ أَبَى بَيْعَ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ، فَلَقَوْلِ
اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ وَكُلُّ مَا لَزِمَتْ الْمُسْلِمَ
نَفَقَتُهُ فَقَدْ وَجِبَ لَه حَقٌّ فِي مَالِهِ، فَرَضَ عَلَيْنَا إِصْلَاحُ إِلَيْهِ، وَتَوَفِيتهِ
إِيَّاهُ، فَإِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِبَيْعِ عَرْضٍ أَوْ عَقَارٍ - يَبِيعُ ذَلِكَ،
لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ فَمَنْ لَمْ يَبِعْ مِنْ مَالٍ مِنْ
عَلَيْهِ حَقٌّ مَا يَوْصِلُهُ بِهِ الْعَبْدُ أَوْ غَيْرُهُ إِلَى حَقِّهِ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ
تَعَالَى فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا
عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ وَمَنْ أَبْرَأَ الْبَرَّ إِضَاءَةً ذِي الْحَقِّ حَقَّهُ، وَمَنْ
الْإِثْمَ وَالْعُدْوَانَ مَنَعَ ذِي الْحَقِّ حَقَّهُ.

وَأَمَّا بَيْعُ الْمَمْلُوكِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِهِ مَالٌ يَفْقَهُ مِنْهُ عَلَيْهِ، وَلَا
كَانَ يَبِيدُ الْعَبْدَ عَمَلٌ يُوَاجِرُ بِهِ، أَوْ مُوَاجِرَةُ الْمَمْلُوكِ إِنْ كَانَ يَبِيدُهُ
عَمَلٌ تَقْرُبُ مِنْهُ نَفَقَتُهُ وَكِسْوَتُهُ، فَلَمَّا قَدْ ذَكَرْنَا قَبْلَ أَنْ أَبَا طَيْبَةَ
كَانَ لِمَوْلَاهُ عَلَيْهِ خَرَجٌ بِعَلَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّهُ أَمَرَهُمْ أَنْ يَخْفُوا
عَنْهُ مِنْ خُرَاجِهِ.

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا
لَيْثٌ - هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ:
«أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عُذْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ ذُبَيْرٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ فَقَالَ: أَلَيْكَ مَالٌ غَيْرُهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي، فَأَشْتَرَاهُ
نُعَيْمُ بْنُ الشَّحَامِ بَنَاتِيمَاوَةَ زَوْجَهُمْ فَدَفَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ وَقَالَ
لَهُ: إِذَا بَنَيْتَكَ فَصَدَّقْ عَلَيْهَا فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ فَخَالِكَ فَإِنْ فَضَّلَ
عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلْيُذِي قَرَابَتِكَ فَإِنْ فَضَّلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ
فَهَكَذَا.

وَالنِّقَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ

وَالْإِحْسَانُ إِلَى الْحَيَوَانِ بَرٌّ وَتَقْوَى، فَمَنْ لَمْ يَعْنِ عَلَى إِصْلَاحِهِ فَقَدْ أَهَانَ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، وَعَصَى اللَّهَ تَعَالَى.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَبِيعُ عَلَيْهِ حَيَوَانُهُ، لَكِنْ مَلَكَ يُؤْمَرُ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِ فَقَطْ، وَلَا يُجِيرُ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا ضَلَالٌ ظَاهِرٌ - كَمَا ذَكَرْنَا - وَاحْتِجُّ لِه بَعْضٍ مَقْلَدِيهِ بِضَلَالٍ آخَرَ قَالَ: لَا يُجِيرُ عَلَى حِفْظِ مَالِهِ إِذَا أَرَادَ إِضَاعَتَهُ، كَمَا لَا يُجِيرُ عَلَى سَقْيِ نَخْلِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا عَجَبٌ آخَرٌ، بَلْ يُجِيرُ عَلَى سَقْيِ النَّخْلِ إِنْ كَانَ فِي تَرْكِهِ سَقْيُهُ هَلَاكُ النَّخْلِ وَكَذَلِكَ فِي الزَّرْعِ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَاسِدَ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَمَنْعُ الْحَيَوَانِ مَا لَا مَعَاشَ لَهُ إِلَّا بِهِ مِنْ عِلْفٍ أَوْ رَعِيٍّ، وَتَرْكُ سَقْيِ شَجَرِ التَّمْرِ وَالزَّرْعِ حَتَّى يَهْلِكَ - بِنَصِّ اللَّهِ تَعَالَى - فَسَادٌ فِي الْأَرْضِ وَاهْلَاكٌ لِلْحَرْثِ وَالنَّسْلِ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُحِبُّ هَذَا الْعَمَلُ، فَمَنْ أَضَلَّ مَنْ يَنْصُرُ هَذِهِ الْأَقْوَالَ الْفَاسِدَةَ الْعَائِدَةَ بِالْفَسَادِ الَّذِي لَا يُحِبُّهُ اللَّهُ تَعَالَى.

فَإِنْ قِيلَ: فَاتَمَّ لَا تَجْعَلُونَ أَحَدًا عَلَى زَرْعِ أَرْضِهِ إِذَا لَمْ يَرُدِّ ذَلِكَ.

قُلْنَا: إِنَّمَا تَرَكَهُ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ لَهُ مَعَاشٌ غَيْرُهُ يَغْنِي عَنْ زَرْعِهِ - وَهَذَا بِلَا شَكٍّ صِلَاحٌ لِلْأَرْضِ وَإِحْمَامٌ لَهَا.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ غَنًى عَنْ زَرْعِهِ، فَإِنَّمَا يُجِيرُهُ عَلَى زَرْعِهِ إِنْ قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ عَلَى إِعْطَانِهَا بِجُزْءٍ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَلَا تَرَكَهُ يَبْقَى عَالَةً عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِإِضَاعَةِ مَالِهِ، وَمَعْصِيَتِهِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِذَلِكَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى نَسْتَعِينُ.

١ - النِّفَقَاتُ عَلَى الْأَقَارِبِ

١٩٣٤ - مسألة: فرضٌ على كلِّ أحدٍ من الرجال والنِّسَاءِ

وَالنِّسَاءِ الْكِبَارِ وَالصَّغَارِ أَنْ يَبْذُبَا بِمَا لَدَهُ مِنْهُ، وَلَا غَنًى عَنْهُ يَبْذُبَا مِنْ نَفَقَةٍ وَكُسُوفٍ، عَلَى حَسَبِ حَالِهِ وَمَالِهِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُجِيرُ كُلُّ أَحَدٍ عَلَى النِّفَقَةِ عَلَى مَنْ لَا مَالَ لَهُ وَلَا عَمَلٌ بِيَدِهِ تَمَّا يَقُومُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ: مِنْ أَبَوَيْهِ، وَأَجْدَادِهِ، وَجَدَّاتِهِ، وَإِنْ عُلُوا - وَعَلَى الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ وَبَنِيهِمْ - وَإِنْ سَفَلُوا - وَالْإِخْوَةَ وَالْأَخَوَاتِ وَالزَّوْجَاتِ: كُلُّ هَؤُلَاءِ يَسْرَى بَيْنَهُمْ فِي إِجَابَةِ النِّفَقَةِ عَلَيْهِمْ، وَلَا

يَقْدُمُ مِنْهُمْ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ - قُلٌّ مَا يَبْدُو بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ كَثْرٌ - لَكِنْ يَتَوَاسَوْنَ فِيهِ، فَإِنْ لَمْ يُفْضَلْ لَهُ عَنْ نَفَقَةِ نَفْسِهِ شَيْءٌ: لَمْ يَكْلَفْ أَنْ يَشْرَكَ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ تَمَنَّا ذَكَرْنَا، فَإِنْ فَضِّلَ عَنْ هَؤُلَاءِ - بَعْدَ كَسْوَتِهِمْ وَنَفَقَتِهِمْ - شَيْءٌ أَجْبَرَ عَلَى النِّفَقَةِ عَلَى ذَوِي رَحْمَةٍ الْحَرَمَةِ وَمُورُوثِيهِ، إِنْ كَانَ مِنْ ذَكَرْنَا لَا شَيْءَ لَهُمْ، وَلَا عَمَلٌ بِأَيْدِيهِمْ يَقُومُ مِنْهُمْ مِنْهُ، وَهُمْ الْأَعْمَاءُ، وَالْعَمَّاتُ - وَإِنْ عُلُوا - وَالْأَخْوَالُ وَالْخَالَاتُ - وَإِنْ عُلُوا - وَبَنُو الْإِخْوَةِ - وَإِنْ سَفَلُوا. وَالْمُورُثُونَ - هُمْ: مَنْ لَا يَحْتَجُّ بِهِ أَحَدٌ مِنْ مِيرَاثِهِ إِنْ مَاتَ، مِنْ عَصِيٍّ أَوْ مَوْلًى مِنْ أَسْفَلٍ، فَإِنْ حُجِبَ عَنْ مِيرَاثِهِ لَوَارِثٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنْ نَفَقَاتِهِمْ.

وَمَنْ مَرَضَ تَمَنَّا ذَكَرْنَا كَلَّفَ أَنْ يَقُومَ بِهِمْ وَمَنْ يَجْدُمُهُمْ، وَكُلُّ هَؤُلَاءِ فَمَنْ قَدَّرَ مِنْهُمْ عَلَى مَعَاشٍ وَتَكْسِبٍ - وَإِنْ خَسِرَ - فَلَا نَفَقَةَ لَهُمْ، إِلَّا الْأَبَوَيْنِ وَالْأَجْدَادُ، وَالْجَدَّاتُ، وَالزَّوْجَاتُ فَإِنَّهُ يَكْلَفُ أَنْ يَصُونَهُمْ عَنْ خَسِيرِ الْكَسْبِ - إِنْ قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ. وَيَبِاعُ عَلَيْهِ فِي كُلِّ مَا ذَكَرْنَا مَا بِهِ عَنْهُ غَنًى مِنْ عَقَارِهِ وَعَرُوضِهِ وَحَيَوَانِهِ وَلَا يَبِاعُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ مَا إِنْ بَاعَ عَلَيْهِ هَلَكٌ وَضَاعٌ، فَمَا كَانَ هَكَذَا لَمْ يَبِيعْ إِلَّا فِيمَا فِي نَفْسِهِ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ، إِنْ لَمْ يَتَدَارَكْهَا بِذَلِكَ هَلَكٌ، وَلَا يَشَارِكُ الْوَالِدَ أَحَدٌ فِي النِّفَقَةِ عَلَى وَلَدِهِ الْأَدْنَى فَقَطْ.

وَهَذَا مَكَانٌ اخْتَلَفَ فِيهِ: فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يُجِيرُ أَحَدٌ عَلَى نَفَقَةِ أَحَدٍ.

كَمَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أَنَسٍ الْعَدَنِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو الْهَرَوِيِّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حُمَيْدٍ السَّرْحَسِيُّ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَرِيمٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ الْكُتَيْبِيُّ أَخْبَرَنَا قَبِيصَةُ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَجْبَرَ أَحَدًا عَلَى أَحَدٍ - يَعْنِي عَلَى نَفَقَتِهِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يَنْفِقُ أَحَدٌ إِلَّا عَلَى الْوَالِدِ الْأَدْنَى، وَالْأُمِّ الَّتِي وَلَدَتْهُ مِنْ بَطْنِهَا هَذَيْنِ - يَعْنِي الْأَبَوَيْنِ - يُجِيرُ الذَّكَرُ وَالْأُنثَى مِنَ الْوَالِدِ عَلَى النِّفَقَةِ عَلَيْهِمَا إِذَا كَانَا قَقِيرَيْنِ، وَيُجِيرُ الرَّجُلُ دُونَ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّفَقَةِ عَلَى الْوَالِدِ الْأَدْنَى الذَّكَرِ حَتَّى يَبْلُغَ فَقَطْ، وَعَلَى الْبَنَاتِ الدُّنْيَا - وَإِنْ بَلَّغَتْ - حَتَّى يَزَوْجَهَا فَقَطْ. وَلَا تَجْبِرُ الْأُمُّ عَلَى نَفَقَةٍ وَلَدَهَا - وَإِنْ مَاتَ جَوْعًا - وَهِيَ فِي غَايَةِ الْغَنَى.

قَالَ: وَلَا يَنْفِقُ عَلَى أَبَوَيْهِ إِلَّا مَا فَضَّلَ عَنْ نَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ زَوْجَتِهِ - وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَمَنْ قُلَّدُوهُ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يُجِيرُ عَلَى النِّفَقَةِ عَلَى الْأَبَوَيْنِ وَالْأَجْدَادِ وَالْجَدَّاتِ - وَإِنْ بَعْدُوا - وَعَلَى بَنِيهِ وَبَنَاتِهِ وَمَنْ تَنَاسَلَ مِنْهُمْ - وَإِنْ سَفَلُوا - وَلَا يُجِيرُ عَلَى نَفَقَةِ أَحَدٍ غَيْرَ مَنْ ذَكَرْنَا.

فقط. قالوا: فلماذا كان مكان الابنة ابنٌ معسرَ زمنٍ كبيرٍ كانت نفقة الأب حصةً أسداها على شقيقه، وسدسها على أخيه للألم ولا شيء من ذلك على أخيه للأب وكانت نفقة الابن على عمه شقيق أبيه فقط. فاجعوا لهذا الحوس؟ وهم لا يورثون الأب، ولا الابن وكل ذي رحم محرم، قالوا: ومن كان فقيراً زمناً وله أبٌ موسرٌ، وابنٌ موسرٌ، فنفقت على الابن دون الأب - وهم تخليط كثيرٍ طويلٍ غث، يكفي من بيان سقوطه ما ذكرنا - ونسأل الله تعالى العافية.

وقالت طائفة: بمثل قولنا:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني عمرو بن شعيب أن سعيد بن المسيب أخبره أن عمر بن الخطاب وقف بي عم مفوس كلاله بالنفقة عليه.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا علي - هو ابن اللديني - أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب حين عصبه صبي أن ينفقوا عليه الرجال دون النساء..

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا حيد بن عبد الرحمن هو الزواصي عن الحسن - هو ابن حي - عن مطرف - هو ابن طريف - عن إسماعيل - هو ابن علية - عن الحسن البصري عن زيد بن ثابت قال: إذا كان عم وأم، فعلى العم بقدر ميراثه وعلى الأم بقدر ميراثها.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين أن عبد الله بن عتبة بن مسعود جعل نفقة الصبي من ماله، وقال لوارثه:

أما إنه لو لم يكن له مال أخذناك بنفقة - ألا ترى أنه تعالى يقول: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِنْهُ ذَلِكَ﴾.

ومن طريق إسماعيل أخبرنا مسدد أخبرنا عبد الله بن يزيد - هو المقرئ - أخبرنا حيوة بن شريح عن جعفر بن ربيعة أن قبيصة بن ذؤيب قال في قول الله عز وجل ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِنْهُ ذَلِكَ﴾ قال: رضاء الصبي.

أخبرنا أحمد بن عمر بن أنس أخبرنا أبو ذر الهروي أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل أخبرنا إبراهيم بن خريم أخبرنا عبد بن حميد أخبرنا روح - هو ابن عباد - عن هشام بن حسان عن الحسن البصري، قال: نفقة الصبي إذا لم يكن له مال على وارثه.

قال الله عز وجل ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِنْهُ ذَلِكَ﴾.

وهو إلى روح بن عباد عن ابن جريج قلت: لعطاء إيجير

وهو قول الشافعي ومن قلده - وقد أشار في بعض كلامه إلى أن المرأة لا يجبر على نفقة أبي، ولا أم، ولا غيرها.

وقالت طائفة: لا يجبر أحد إلا على كل ذي رحم محرم.

وهو قول حماد بن أبي سليمان.

وهو يقول أبو حنيفة إلا أنه تناقض تناقضاً شنيعاً، قال: يجبر الرجل على النفقة على أولاده الصغار المحتاجين خاصة - ذكورا كانوا أو إناثاً - فإن كانوا كباراً محتاجين أجبر على نفقة الإناث منهم ولم يجبر على نفقة الذكور إلا أن يكونوا زمنى.

فإن كانوا زمنى محتاجين أجبر على النفقة عليهم.

وكذلك يجبر على نفقة الصغار المحتاجين من الذكور والإناث والكبار والفقيرات من النساء خاصة - وإن لم يكن زمنياً - والكبار المحتاجين إذا كانوا زمنى، وإلا فلا - كل ذلك من ذوي رحم المحرمين إذا كان وارثاً لهم خاصة. ولا يجبر على نفقة ذي رحم محرم إذا لم يكن هو وارثاً له، ولا على نفقة موروثه إذا لم يكن ذا رحم محرم منه.

قال: ولا يشارك الوالد في النفقة على ولده أحد، ولا يشارك الولد في النفقة على والديه أحد، فإن كان جماعة وارثون ذوو رحم محرم تم ذكرنا أنه يجبر على النفقة أجبروا كلهم على النفقة عليه على قدر موارثهم منه.

قالوا: فإن اختلفت أدبانهم لم يلزم أحداً منهم نفقة على من دينه خلاف دينه إلا الولد على أبويه المخالفين له في دينه، وإلا الوالد الكافر على نفقة أولاده الصغار خاصة الذين صاروا مسلمين بإسلام أمهم.

قال: ولا يجبر فقير على أحد إلا الوالد على أولاده الصغار، وإلا الزوج على نفقة زوجته، وإلا الرجل الفقير والمرأة الفقيرة على نفقة أهمها الفقيرة - قال: ولا يجبر الابن الفقير على نفقة أبيه الفقير إلا أن يكون الأب زمناً فيجبر حينئذ على النفقة عليه.

قال أبو محمد: ليت شعري كيف يمكن إجبار فقير على نفقة أحد، إن هذا لعجب؟ ثم لودنا أن نعرف حد هذا الفقر عندهم من الغنى الذي يوجبون به النفقة على من ذكروا قبل، ثم نسوا ما قالوا.

فقالوا: إن كان له خال، وابن عم موسر، وهو فقير زمن، أو صغير صحيح فقير، فنفته على خاله دون ابن عمه. قالوا: فإن كان رجل معسر زمن وله ابنة معسرة، وله أخ شقيق، وأخ لأب، وأخ لأم موسرون، فنفته ونفقة ابنته على الشقيق

ومِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ قَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾: قَالَ: هُوَ وَلِيُّ الْمَيِّتِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ لَا يَعْرِفُ لَهَا مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - خَالَفَ.

وَمِنْ الثَّابِعِينَ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَتَبَةَ بْنِ سَعْدٍ، وَبَيْصَةَ بْنُ ذُوَيْبٍ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَأَصْحَابُ ابْنِ سَعْدٍ، وَقَتَادَةُ، وَالثَّعْلَبِيُّ، وَبِجَاهُذٍ، وَشَرِيحُ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ.

وَهُوَ قَوْلُ الصَّخَالِ بْنِ مَزاحِمٍ، وَسَفِيانُ الثَّوْرِيُّ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ فَنَفِي غَايَةِ الْفَسَادِ، لِأَنَّهَا تَقْسِمُ كَثِيرَةً سَخِيفَةً لَمْ يُوَجِّهْهَا قِرْآنًا، وَلَا سَنَةً، وَلَا رِوَايَةً سَقِيمَةً، وَلَا قِيَاسًا، وَلَا احْتِطَاءً، وَلَا مَعْقُولًا، وَلَا قَالَ بِهَا أَحَدٌ قَبْلَهُ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ - فَمَا نَعْلَمُهُ أَيْضًا عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ، وَلَا نَعْلَمُهُ يَنْجُجُ لَهُ بِشَيْءٍ مَّا ذَكَرْنَا إِلَّا أَنْ يَوْمَهُ يَقُولَ: قَدْ أَجَمْتُ عَلَى وَجوبِ الثَّقَفِ عَلَى الْأَبَوَيْنِ وَالْوَلَدِ الصَّغِيرِ وَاخْتَلَفَ فِيمَا عدا ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا بَاطِلٌ، لِأَنَّنَا قَدْ ذَكَرْنَا الرِّوَايَةَ عَنْ الثَّعْلَبِيِّ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَحَدٌ عَلَى نَفَقَةِ أَحَدٍ مَعَ أَنَّهُ لَا يَدْعِي ضَبْطَ الْإِجْمَاعِ إِلَّا كَذَبَ عَلَى الْأَمَةِ كُلِّهَا، مَعَ أَنَّهُ قَوْلٌ لَا يُؤَيِّدُهُ قِرْآنًا، وَلَا سَنَةً.

وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَلَا فَرْقَ.

وَأَمَّا قَوْلُ حَمَادٍ فَإِنَّهُ خَصَّ ذَوِي الرِّحْمِ الْحَرَمَةِ دُونَ الْمَوْرُوثِ بِلَا دَلِيلٍ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا قَوْلُنَا.

وَهُوَ قَوْلُ جَهْوَرِ السَّلَفِ، فَوَجَدْنَا اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ ﴿وَأَوْرَثَ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْيَسِيرِينَ وَالْبَنِي السَّبِيلَ﴾.

وَالْحَبْرُ الَّذِي:

رَوَيْنَاهُ قَبْلَ مَنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ تَيْبَةَ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي الزَّيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بَنَفْسُكَ تَقَصَّدَتْ عَلَيْهَا فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ فَلَا تُهْلِكُ، فَإِنْ فَضَّلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلَا تَبْذُرْ، فَإِنْ فَضَّلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا».

فَارْجِعْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَقًّا لِذِي الْقُرْبَى وَلِلْمَسَاكِينِ، وَابْنِ

وَارِثِ الصَّبِيِّ - وَإِنْ كَرِهَ - بِأَجْرِ مَرَضَتِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلصَّبِيِّ مَالٌ؟ فَقَالَ: أَفْتَدَعُهُ بِمَوْتِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ قُلْتُ لِعَطَاءٍ ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ فَقَالَ عَطَاءٌ: هُوَ وَارِثُ الْمَوْلُودِ عَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ، أَيْ مِثْلُ مَا ذَكَرَ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا مَسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا بِحَيْ - هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَن - عَنْ أَشْعَثَ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحِمَارِيِّ - عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ قَالَ: الثَّقَفُ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ - هُوَ الْمُقَدَّمِي - حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الصَّائِغِ أَنَّهُ سَأَلَ عَطَاءَ عَنْ يَتِيمٍ لَهُ عَصَبَةٌ أَغْنَاءُ يُجْبِرُونَ عَلَى أَنْ يَتَّقُوا عَلَيْهِ. قَالَ عَطَاءٌ: نَعَمْ، يَتَّقُونَ عَلَيْهِ بِقَدْرِ مَا كَانُوا يَرِثُونَهُ لَوْ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ بْنِ حَمِيلٍ أَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ عَنْ حَمَادٍ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: يُجِبُ الرَّجُلُ إِذَا كَانَ مُوسِرًا عَلَى تَفَقُّعِ أَخِيهِ إِذَا كَانَ مُعْسِرًا:

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ الْمُهَالِلِ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مَنْصُورَ بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُنَا يَقُولُونَ: إِذَا كَانَ الْمَالُ كَثِيرًا فَيَنْفَقُ عَلَى الصَّغِيرِ مِنْ نَصِيهِهِ - يَعْنِي مِنَ الْمِيرَاثِ - إِنْ كَانَ الْمَالُ قَلِيلًا أَتَفَقَّ عَلَى الصَّغِيرِ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا مَسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا هِشَمُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: يَجِبُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ بِقَدْرِ مَا يَرِثُ - يَعْنِي فِي الثَّقَفِ عَلَى الْمَوْرُوثِ.

وَبِهِ إِلَى إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ قَالَ: رِضَاعُ الصَّغِيرِ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَابْنُ الْمُدَنِيِّ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ بِيهَمَةَ: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾.

عَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ مَا عَلَى أَبِيهِ أَنْ يَسْتَرْضِعَ لَهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِلِ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مَنْصُورَ بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ شَرِيحِ الْقَاضِي: أَنَّهُ قَالَ فِي رِضَاعِ الصَّبِيِّ بِمَوْتِ أَبَوَيْهِ أَنَّهُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ.

السَّيْلِ - وأوجب رسول الله ﷺ العطية للأقارب.

فإن قال المخالف: حقه الصلوة وترك القطيع.

قلنا: نعم، هذا حق، والصلوة: هي أن لا يدعه يسأل ويتكفّف، أو يموت جوعاً أو برداً، أو ضياعاً، أو يضحى للشمس والمطر والريّح والبرد، وهو ذو فضل من مال هو عنها في غنى، وليس في القطيع شيء أكثر من أن يدعه كما ذكرنا.

فإن قالوا: إنه قد قرّن ذوي القربى بالمساكين، وإسن السَّيْلِ.

قلنا: نعم، وحقّ للمساكين على كلِّ من يحضرهم أن يقوموا بهم فرضاً يجبرون على ذلك، ويقضي الحاكم عليهم به.

وكذلك حقّ ابن السَّيْلِ ضيافته.

فإن قيل: من هم ذوو القربى هؤلاء.

قلنا: كلُّ من على ظهر الأرض متسلّون من آدم - عليه السلام - وامراته، وإنشأ بعد ابن، وولادة بعد ولادته، إلى أبا الإنسان الأدنى وأمه، فلا بدّ من حدٍّ يبيّن من هم ذوو القربى الذين أوجب الله عزّ وجلّ لهم الحقّ من غيرهم؟

فنظرنا في ذلك فوجدنا: ما روينا من طريق أبي داود

أخبرنا محمد بن كثير أننا سفيان عن محمد بن عجلان عن سعيّد بن أبي سعيّد المقرّب عن أبي هريرة قال: «أمر رسول الله ﷺ بالصدقة، فقال رجل: يا رسول الله عني دينار، فقال: تصدّق به على نفسك، قال: عني آخر قال: تصدّق به علىّ ولديّ، قال: عني آخر قال: تصدّق به علىّ زوجتيّ، أو قال: علىّ زوجك، قال: عني آخر قال: تصدّق به علىّ خادوك، قال: عني آخر قال: أنت أعلم.»

وروي هذا الخبر من طريق أحمد بن شعيب أننا عمر بن عليّ أخبرنا محمد بن المتّى قالاً جميعاً: أخبرنا يحيى بن سعيّد القطان عن ابن عجلان قال: أخبرنا سعيّد بن أبي سعيّد المقرّب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «تصدّقوا فقال رجل: يا رسول الله عني دينار، قال: تصدّق به علىّ نفسك، قال: عني آخر قال: تصدّق به علىّ زوجتيّ، قال: عني آخر قال: تصدّق به علىّ ولديّ، قال: عني آخر قال: تصدّق به علىّ خادوك، قال: عني آخر قال: أنت أعلم.»

قال أبو محمد: فاختلف سفيان، ويحيى، قدّم سفيان الولد على الزوجة، وقدّم القطان الزوجة على الولد، وكلاهما ثقة، فالواجب أن لا يقدّم الولد على الزوجة، ولا الزوجة على الولد، بل يكونان سواء، لأنّه قد صحّ أن رسول الله ﷺ كان يكرّر

كلامه ثلاث مرّات، فممكّن أن يكرّر فتياه عليه الصلاة والسلام هاهنا كذلك، فمرة قدّم الولد، ومرة قدّم الزوجة، فصار سواء مع قوله عليه الصلاة والسلام لهند بنت عتبة إذ سأته بإباحة من مال أبي سفيان زوجها بغير علمه، فقال النبيّ عليه الصلاة والسلام «خذي ما يخيّلك ووَلَدُكِ بِالمَعْرُوفِ» فقرن بينها وبين الولد سواء.

ثمّ وجدنا:

ما رويناه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة حدّثنا عبد الله بن غير أخبرنا يزيد بن زياو بن أبي الجعد أخبرنا أبو صخرة جامع بن شداد عن طارق بن عبد الله الحاربيّ قال قال: «دخلنا المدينة فإذا رسول الله ﷺ قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول: يا أيّها الناس يدّ المغطيّ العُلَيّا، وأبدأ بمنّ تقول: أمك، وأباك، وأختك، ثمّ أدناك أدناك.»

وهذه أخبار صحاح من رواية الثقات، فأخبر عليه الصلاة والسلام أمرأ بأن يبدأ بمنّ يقول، وهم: الأبوان، والإخوة، فصحّ يقيناً أن هؤلاء يبدون مع الولد والزوجة.

وقد بيّنا قبل أن كلّ جدّ أمّ وكلّ جدّ أب وكلّ ابن ابنة وابن ابن، وابن ابنة ابن، وابن ابنة ابن، كلهم ابن وابنة.

فصحّ نصّاً ما قلنا. وأن بعد هؤلاء: الأدنى الأدنى، وفي هؤلاء يدخل كلّ ذي رحم محرم، من: عمّ وعمّة، وخال وخالّة، وابن أخت وبنت أخت، وابن أخ وابنة أخ، يقيناً.

ثمّ وجدنا قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾.

فصحّ بهذا أن الثقة على الوارث مع ذوي الرّحم المحرمّة، وخرج من ليس ذا رحم محرم، ولا وارثاً من هذا الحكم، ومن تخصّصه بالثقة: منه أو عليه - لأنّه كسائر من أدلته الولادات - ولادة بعد ولادة - إلى آدم عليه السلام، ليست ولادة بأولى من التي فوقها باب، فلم يميز لإيجاب فرض إخراج المال عن يد مالكة إلى آخر إلا بنصّ جليّ، ولا نصّ إلا فيمن ذكرنا. ولا محلّ لأحد أن يخصّ ولادة أكثر من ذكرنا بغير نصّ، فإن عمّ أوجب الثقة على جميع ولد آدم، والنصوص كلّها لا توجب ذلك، إلا في خاصّ منها، لتفريقه عزّ وجلّ بين ذوي القربى وبين المساكين والمساكين من ولد آدم بلا شك.

فصحّ أن الحقّ الواجب إمّا هو لبعض ذوي القربى من ولادات بعض الآباء والأجداد دون بعض - فصحّ ما قلنا، ولله

الحمد. فأتوهن أجورهن واتعروا بكنكم بمغروف وإن تعاسرتم فسترَضِعْ له أخرى ليُفَقَّ ذو سعةٍ مِن سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفَقِّ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا.

وهذا كله كلام الله عز وجل، فلا سمعاً ولا طاعة لمن عند عته. فقالوا: معنى ذلك أن عليه أن لا يضارَ، وذكروا ذلك من طريق لا تصح عن ابن عباس، لأنها إما مرسلّة، وإما من طريق فيها أشعث بن سوار - وهو ضعيف - وصح عن الشعبي: أن معناه - لا يضارَ ولا غرم عليه.

ورويّا عن عبد الله بن مغفل، والزّهري، وربيعة، وأبي الزناد: أن رضاع الصغير في حصته من مال أبيه. وعن سعيد بن المسيّب يرد الميراث لأهلوه. قال أبو حمزة: هذا كله قوي من المخالف، وكلّ هذا حق. وبه نقول، وهو خلاف قول المخالف، لأن قول القائل على الوارث أن لا يضارَ قول صحيح، وليس في المضارة أكثر من أن يموت موروثه جوعاً وبرداً - وهو غي - فلا يرحم بأكلة، ولا بشيء يستر به ويمنع منه الموت من البرد، وهذا عين المضارة، بلا شك عند أحد.

أما قول من قال: إن رضاع الصغير في نصيبه فتقول صحيح إذا كان له ميراث من مال، ونحن لم نوجب مؤنته على وارثه إلا إذا لم يكن له مال أصلاً.

قال أبو حمزة: هذا خطأ، وتكلف يائس السائل، لأنه لا ذكر لوالد المفق عليه في الآية إنما.

قال أبو حمزة: ولا يجوز - إن كان الورثة كثيراً - أن يتفقا على الاحتاج إلا على دورهم، لا على قدر موارثهم، لأن النص سوي بينهم بإيجاب ذلك عليهم، فلا تجوز المقاضاة بينهم.

وقال بعضهم: من هو هذا الوارث؟ أهو وارث الأب الميت، أم وارث الذي تحب له الثقة.

قلنا: هذا تصف وتكلف يائس السائل، لأنه لا ذكر لوالد المفق عليه في الآية إنما.

قال أبو حمزة: ولا يضارَ ولا يئس الورثة، لأنّه لا ذكر لوالد المفق عليه في الآية إنما.

قال أبو حمزة: ولا يضارَ ولا يئس الورثة، لأنّه لا ذكر لوالد المفق عليه في الآية إنما.

قال أبو حمزة: ولا يضارَ ولا يئس الورثة، لأنّه لا ذكر لوالد المفق عليه في الآية إنما.

قال أبو حمزة: ولا يضارَ ولا يئس الورثة، لأنّه لا ذكر لوالد المفق عليه في الآية إنما.

قال أبو حمزة: ولا يضارَ ولا يئس الورثة، لأنّه لا ذكر لوالد المفق عليه في الآية إنما.

قال أبو حمزة: ولا يضارَ ولا يئس الورثة، لأنّه لا ذكر لوالد المفق عليه في الآية إنما.

قال أبو حمزة: ولا يضارَ ولا يئس الورثة، لأنّه لا ذكر لوالد المفق عليه في الآية إنما.

فإن قاموا ببعض ذلك وعجزوا عن البعض: وجب على من ذكرنا أن يقوم بما عجزوا عنه فقط. ويلزم المرأة كل ما ذكرنا كما يلزم الرجل، إلا نفقة الولد، فما دام الأب قادراً عليها فليس على المرأة من ذلك شيء - هذا عمل جميع أهل الإسلام قديماً وحديثاً، فإن عجز الأب عن ذلك أو مات، ولا مال لهم، فحيثما يقضى بنفقتهم وكسوتهم على أمهم، لقول الله عز وجل: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلَيْهَا وَلَا مَوْلُودُ لَه بَوْلَيْهِ﴾.

وليس في المضارة شيء أكثر من أن تكون غنية وهم يسألون على الأبواب، ولأن الأوامر المذكورة التي جاءت مجيئاً واحداً لم يخص بها رجل من امرأة.

وروينا من طريق البخاري أخبرنا موسى بن إسماعيل أخبرنا وهب - وهو ابن خالد - أخبرنا هشام - هو ابن عروة - عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين عن أمها أم سلمة قالت: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لِي مِنْ أَجْرٍ فِي نَيْي أَبِي سَلَمَةَ إِنْ أَتَفَقْتُ عَلَيْهِمْ - وَلَسْتُ بِتَارِكِهِمْ - فَكَذَا وَهَكَذَا، إِنَّمَا هُمْ نَيْي؟ قَالَ: نَعَمْ، لَكَ أَجْرٌ مَا أَتَفَقْتُ عَلَيْهِمْ».

فهذه أم المؤمنين تخبر أنها تنفق على بنينا وليست بتاركتهم يضيعون إنما هم بنوها، ولم ينكر عليه الصلاة والسلام ذلك، ولا أخبرها أن ذلك ليس واجباً عليها، وبالله تعالى التوفيق.

وليس على الولد أن ينفق على زوجة أبيه، ولا على أم ولد، إذ لم يوجب ذلك قرآن، ولا سنة، إنما عليه أن يقوم بمطعم أبيه، وملبس، ومؤنة خدمته فقط، وبالله تعالى التوفيق.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَصَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ عَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْكِبَارِ، وَلَيْسَ فِي الْعَقُوقِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْإِبْنُ غَنِيًّا ذَا حَالٍ وَيَتْرَكُ أَبَاهُ، أَوْ جَدَّهُ يَكْسُ الْكَتْفَ، أَوْ يَسُوسُ الدَّوَابَّ، وَيَكْتَسُ الزَّيْلَ، أَوْ يَجْمَعُ، أَوْ يَغْسِلُ الثِّيَابَ لِلنَّسَاءِ، أَوْ يُوَقِدُ فِي الْحِمَامِ - وَيَدْعُ امْرَأَةً وَجَدَّتْهُ تَحْدُمُ النَّسَاءَ، وَتَسْقِي الْمَاءَ فِي الطَّرِيقِ - فَمَا خَفَضَ لَهَا جَنَاحَ الذَّلَّةِ مِنَ الرَّحْمَةِ مِنْ فَعَلٍ ذَلِكَ بِلَا شَكٍّ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْيَالِ الَّذِينَ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجَنَبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنَبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَقَدْ اثْبَتَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي النَّفْسِ كُلِّهَا اخْتِلَافَ وَجْهِهِ الْإِحْسَانِ إِلَى مَنْ ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَجَاءَتِ النَّصُوصُ بَيَانِ ذَلِكَ. فَالْإِحْسَانُ إِلَى الْأُيُوبِينَ: الصَّبْرُ لِحَفَاتِهِمَا، وَتَوْقِيرُهُمَا، وَتَعْظِيمُهُمَا، وَطَاعَتُهُمَا مَا لَمْ يَأْمُرَ بِمَعْصِيَةٍ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ فهما وإن أمرا بالشرك فواجب مع ذلك أن يصحبا بالمعروف، وهذا يقتضي كل ما قلنا. والإحسان إلى ذي القربى: أن يدفع عنهم الأذى، وأن يكرمهم ويحيطهم، ويقوم في أمورهم، وأن لا يسلمهم إلى ضرر. والإحسان إلى المساكين: الصدقة بالفضل حتى يشعروا أو يكتسبوا، ويكون لهم مرقء يأوون إليه، ومن يقوم برضاهم. والإحسان إلى اليتامى، ورحمتهم، وتعليمهم، والقيام بهم حتى لا يضيعوا. والإحسان إلى الجار: كف الأذى، والبر، واللطف بالبشر، والإكرام وحمايتهم من الظلم.

وكذلك الإحسان إلى الصاحب بالجنب نحو ذلك. والإحسان إلى ما ملكت أمانتنا: إطعامهم مما ناكل، وكسوتهم مما نلبس، وكل ذلك بالمعروف، وأن لا نكلفهم ما لا يطيقون، وأن لا يسبوا في غير واجب، وأن لا يضرروا في غير حق - فهذا كله واجب يعصي الله تعالى من ترك شيئاً من ذلك.

وَأَمَّا صِيَانَةُ الزَّوْجَةِ - فَلأنه قد أوجب الله تعالى نفقتها، وكسوتها، وإسكانها، والقيام عليها - وإن كانت أغنى من الزوج - وهذا يقتضي صيانتها عن كل خدمة، وكل عمل له أو لغيره.

وَأَمَّا كُلُّ مَنْ عَدَا الزَّوْجَةَ - فَلَا نفقة لهم، ولا كسوة، ولا إسكان إلا أن لا يكون لهم من المال، أو الصُّعَّة ما يقومون منه على أنفسهم. ولا معنى لمراعاة الزمات في ذلك إذ لم يأت به قرآن ولا سنة.

فرجها.

٨٢- كتاب مَا يُفْسَخُ بِهِ النِّكَاحُ بَعْدَ

صِحَّتِهِ وَمَا لَا يُفْسَخُ بِهِ (وفيه اللعان)

١٩٣٥- مسألة: لَا يَفْسَخُ النِّكَاحُ بَعْدَ صَحَّتِهِ بِحَذَمِ

حادثه، ولا برصه كذلك، ولا يجنون كذلك، ولا بأن يجده بها شيئاً من هذه العيوب، ولا بأن تجده هي كذلك. ولا بعنته، ولا بداء فرج، ولا بشيء من العيوب. ولا بعدم نفقة، ولا بعدم كسوة، ولا بعدم صداق، ولا بانتقضاء الأربعة الأشهر في الإسلام، ولا بزواج أمه على حرّ، ولا بزواج حرة على أمه. ولا بزنى يحدث من أحدهما، ولا بزناه بمرمته، كأنها، أو جذتها، أو بنتها، أو بنت ابنها، أو بنت ابنتها، أو اختها، أو خالتها، أو عمتها، ولا بزناها بابن. ولا بتفريق الحكمين، وبتيخيرها إياها. اختارت نفسها أولم تغتر. ولا بأن يقول لها: أنت حرام، أو قال: أنت علي كالتيت، والحزير، والذم. ولا بهيته إياها لأهلها - قبلوها أو لم يقبلوها - ولا بخروجها من أرض الحرب غير مسلمة. ولا ببيع الأمة ذات الزوج، ولا ببيع العبد ذي الزوجية. ولا بفقد الزوج، لأنه لا يدري أين هو؟ وما في كل ذلك باقيا على الزوجية كما كان. وفي كل ما ذكرنا خلاف قد ذكرنا منه ما شاء الله تعالى أن نذكره، ونذكر أيضاً إن شاء الله تعالى ما لم نذكره قبل - فمن ذلك:

١٩٣٦- مسألة: رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ

ابن جريج عن يحيى بن سعيد الأصبغ سمعت سعيد بن المسيب يقول: قال عمر بن الخطاب: إني امرأة تزوجت بها جنوناً أو جذاماً أو برصاً فدخلت بها فاطلع على ذلك، فلها مهرها بمسبه إياها، وعلى الولي الصداق بما دلّس كما غره.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا يحيى بن سعيد أخبرنا سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال: إني امرأة تزوجت بها فدخلت بها فوجدتها برصاً، أو مجنونة، أو مجذومة، فلها الصداق بمسبه إياها - ويرجع على من غره بها فذهب إلى هذا الأوزاعي، وأبو عيسى، فأجابا جواز النكاح وإن الزوج يرجع مع ذلك بالصداق على من غره.

وذهب قوم إلى فساد هذا القول وجوازه بعد الدخول:

لما رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ مَطَرٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَلِيٍّ: إِنَّمَا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ وَبِهَا بَرَصٌ، أَوْ جُنُونٌ، أَوْ جَذَامٌ، أَوْ قَرْنٌ، فَزَوَّجَهَا بِالْخِيَارِ - مَا لَمْ يَمْسَهَا - إِنْ شَاءَ امْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ، وَإِنْ مَسَّهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ

وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ فِي الْمَجْنُونَةِ، وَالْمَجْذُومَةِ، وَالْبَرَصَاءِ، وَذَاتِ الْقُرْنِ: إِنْ دَخَلَ بِهَا فَهِيَ أَمْرَأَةٌ وَإِنْ عَلِمَ بِهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ حَدَّثَنِي الْحَزَامِيُّ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَأَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ، قَالَ إِسْمَاعِيلُ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - وَقَالَ الْحَزَامِيُّ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - وَقَالَ أَصْبَغُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَابْنِ شَهَابٍ وَرَبِيعَةَ، قَالُوا كَلِمَةً: لَا تَرُدُّ النِّسَاءَ إِلَّا مِنَ الْعُيُوبِ الْأَرْبَعَةِ: الْجُنُونِ، وَالْجَذَامِ، وَالْبَرَصِ، وَالدَّاءِ فِي الْفَرْجِ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا عَمَّادُ بْنُ سَالِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ فِي الَّذِي يَجِدُ أَمْرَأَةً بِرِصَاءٍ، أَوْ بِمَجْنُونَةٍ، أَوْ بِمَجْذُومَةٍ، أَوْ ذَاتِ قُرْنٍ: إِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا مَهْرُهَا، وَإِنْ عَلِمَ قَبْلَ الدَّخُولِ إِنْ شَاءَ امْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ فَارَقَ بِغَيْرِ طَلَاقٍ - فَهَذَا قَوْلَانِ.

أحدهما - أنه إِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا مَهْرُهَا، وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى مَنْ غَرَّهُ.

وهو قول روي عن عمر، ومرة روي عنه: يرجع على وليها.

وقول آخر - أنه يفسخ إِنْ شَاءَ قَبْلَ الدَّخُولِ، وَأَمَّا بَعْدَ الدَّخُولِ فَهِيَ أَمْرَأَةٌ، إِنْ شَاءَ طَلَّقَ، وَإِنْ شَاءَ امْسَكَ.

وهو قول روي عن علي، والشعبي كما أوردنا، ورواية عن عمر وعلي، وابن عباس، وابن المسيب، والزُّهري، وربيعه: أنه لا يرُدُّ النِّكَاحَ إِلَّا مِنَ الْعُيُوبِ الْأَرْبَعَةِ: مِنَ الْجُنُونِ، وَالْجَذَامِ، وَالْبَرَصِ، وَدَاءِ الْفَرْجِ.

ولم يذكر في هذه الرواية قبل دخولها، ولا بعده، ولا حكم الصداق.

وذهب قوم - إلى أنه يخلو لها شيء من صداقها:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ: بَلَّغْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي بَيْعٍ، وَلَا نِكَاحٍ، الْمَجْنُونَةُ، وَالْمَجْذُومَةُ، وَالْبَرَصَاءُ، وَالْعَقْلَاءُ.

قال ابن جريج: قلت له: ففارقها وبها بعض الأربع، وقد علم الذي بها فكنمه - يعني وليها - قال: ما أراه إلا قد غرم من صداقها بما أصاب منها، إلا شيئاً يسيراً؟ قلت: فانكحها غير

وَلَيْ؟.

الصَّدَاقِ.

قَالَ: تَرُدُّ إِلَى صَدَاقٍ مِثْلِهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عِيَادٍ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ شَرِيحٍ: أَنَّهُ كَانَ يَعْوِضُ الْبِرْصَاءَ شَيْئًا. وَذَهَبَ قَوْمٌ - إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نِكَاحُ مَنْ بَهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: أَرْبَعٌ لَا يَجُوزُ فِي بَيْعٍ، وَلَا نِكَاحٍ: الْجُنُونُ، وَالْجَنُونَةُ، وَالْبِرْصَاءُ، وَالْعُقْلَاءُ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عِيَادٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَرْيَمَ عَنْ ابْنِ لُبَيْعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: لَا يَجُوزُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ نِكَاحُ بَرَصَاءَ، وَلَا جَنُونَةٍ، وَلَا عُقْلَاءَ. وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ - إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نِكَاحُهَا، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا وَوُطِئَ جَارًا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: أَرْبَعٌ لَا يَجُوزُ فِي نِكَاحٍ وَلَا بَيْعٍ، إِلَّا أَنْ يَسْمَى، فَإِنْ سَمِيَ فَهِيَ مِنْهُ: الْجَنُونَةُ، وَالْجَنُونَةُ، وَالْبِرْصَاءُ، وَالْعُقْلَاءُ، فَإِنْ سَمَّيَ جَازَتْ، وَإِنْ غَرَّ. وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ - إِلَى أَنَّ الْوَلِيَّ إِنْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ عَرَفَ ذَلِكَ أَحْلَفَ بِرَبِّهِ وَصَحَّ النِّكَاحُ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: إِنْ كَانَ الْوَلِيُّ عَلِمَ غَرَمَ، وَإِلَّا اسْتَحْلَفَ بِاللَّهِ: مَا عَلِمَ، ثُمَّ هُوَ عَلَى الزَّوْجِ - بِعَيْنِ الصَّدَاقِ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عِيَادٍ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: إِنْ عَلِمَ الْوَلِيُّ الْعَيْبَ فَالْصَّدَاقُ عَلَيْهِ، كَمَا غَرَمَ مِنْهَا، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَهِيَ أَمْرَاتُهُ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ، وَإِنْ شَاءَ أَسَكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عِيَادٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ: أَنَّ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَيْهِ فِي امْرَأَةٍ حَلَقَاءَ تَزَوَّجَهَا رَجُلٌ - وَهِيَ الْيَتِيمَةُ فِي فَرْجِهَا عَظْمٌ، إِنَّمَا لَهُ مِثْلُ مَدْخَلِ الْمُرُودِ تَبَوُّلٌ مِنْهُ - فَكَتَبَ عَمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِنْ كَانَ الَّذِينَ زَوَّجُوهُ عُلَمَاءُ الَّذِي بِهَا فَاغْرَمَهُمْ صَدَاقُهَا لَزَوْجِهَا، وَإِنْ كَانُوا لَمْ يَعْلَمُوهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ إِلَّا أَنْ يَحْلِفُوا: بِاللَّهِ مَا عَلِمْنَا ذَلِكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ: أَنَّ عَدِيَّ بْنَ عَدِيٍّ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى عَمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي امْرَأَةٍ مَرْتَبَعَةٍ لَا يَدْرِي عَلَيْهَا الرَّجَالُ، فَكَتَبَ إِلَيَّ: أَنْ اسْتَحْلَفَ الْوَلِيُّ مَا عَلِمَ، فَإِنْ حَلَفَ فَاجْزِ النِّكَاحَ، وَإِنْ لَمْ يَحْلَفْ فَاحْلُفْ عَلَيْهِ

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ مَرْثَةَ عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَذَكَرَ كَلَامًا مَعْنَاهُ: فِيمَنْ تَزَوَّجَ مِنْ بَهَا جَذَامًا، أَوْ بَرَصًا، أَوْ دَاءَ فَرْجٍ: أَنَّ الْوَلِيَّ إِنْ حَلَفَ أَنَّهُ مَا عَلِمَ بِذَلِكَ فَلَا غَرَامَةَ عَلَيْهِ، وَيُرَدُّ عَلَى الزَّوْجِ صَدَاقُهُ، إِلَّا أَنْ تَعَاوَضَ هَيَّ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ سَعِيدٍ الْجَلْبَانِيُّ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَكْرَمَةَ الْمُهَرِّيَّ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا فَرَأَى بَاصِلَ فَخَذَيْهَا وَضَحًا مِنْ بِيَاضٍ، فَقَالَ لَهَا: خُذِي عَلَيَّ مِلْحَفَتَكَ ثُمَّ كَلَّمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ خَدَامٍ، فَكَتَبَ لَهُ إِلَى عَمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَكَتَبَ عَمَرُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ اسْتَحْلَفَ الزَّوْجُ فِي الْمَسْجِدِ: بِاللَّهِ مَا تَلَذَّذَ مِنْهَا بِشَيْءٍ مَذَّ رَأَى ذَلِكَ، وَيَحْلِفُ إِخْرَجْتُهَا أَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا بِالَّذِي بِهَا قَبْلَ أَنْ يُزَوَّجَهَا، فَإِنْ حَلَفُوا فَاعْطُوا الْمَرْأَةَ رِبْعَ الصَّدَاقِ.

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ: إِلَى أَنَّ الْعَمَى، وَغَيْرَ ذَلِكَ، مِنَ الْعَيُوبِ ذَلِكَ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَهَا بَرَصَاءَ أَوْ عَمِيَاءَ فَدَخَلَ بِهَا، فَلَهَا الصَّدَاقُ وَيَرْجِعُ عَلَى مَنْ غَرَمَ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَيْرِينَ قَالَ: خَاصِمٌ رَجُلٌ إِلَى شَرِيحٍ فَقَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ قَالُوا لِي: إِنَّا نَزَوَّجُكَ أَحْسَنَ النَّاسِ، فَجَاءُونِي بِامْرَأَةٍ عَمِيشَاءَ، فَقَالَ شَرِيحٌ إِنْ كَانَ دَلَسَ لَكَ بَعِيبٌ لَمْ يَجُزْ.

وَرَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّهُ يَرَى النِّكَاحَ مِنْ كُلِّ دَاءٍ عَضَالٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ فِي هَذِهِ الْعَيُوبِ فِي النِّكَاحِ: مَا كَانَ يَشْبِهُهَا.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ.

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ - إِلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ يَرُدُّ بِذَلِكَ نِكَاحُهَا إِذَا وَجَدَتْ فِي زَوْجِهَا:

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بَيْنَ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْبَصِيرِ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخَشَنِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ: أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: إِذَا عَثَبَ الْمُعْتَوَةَ بِأَمْرَاتِهِ طَلَّقَ عَلَيْهِ وَلَيْتَهُ.

طَلَّقَ، دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا - لَيْسَ الْخِرَاتُ كَالْإِمَاءِ، الْحَرَّةُ لَا تَرُدُّ مِنْ دَاءٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ عَنْ سَفِيَّانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِيمَنْ تَزَوَّجَ فَطَلَّقَ لَهُ فِيهَا بَعْضُ قَالَ: لَيْسَ لَكَ إِلَّا أَمَاتَةُ أَصْحَارِكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحِجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ السَّخْتْيَانِيُّ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي قَلَابَةَ أَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً فَعَرَضَ لَهَا طَبَّ أَوْ جَوْنًا.

قَالَ: هَذِهِ أَمْرَأَةٌ ابْتَلَيْتُ فَلْتَصَبِرْ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدٍ بْنِ مَنصُورٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبَّاشٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيحٍ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ فِيمَنْ تَزَوَّجَ فَلَمَّا دَخَلَ بِهَا بَدَا لَهَا مِنْهُ بَرَصٌ أَوْ جَذَامٌ.

قَالَ عَطَاءٌ: لَا تَزْعُجْ عَنْهُ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الزُّنَادِ، وَأَبِي حَتِيفَةَ، وَأَبِي يُونُسَ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَسَفِيَّانَ الثَّوْرِيِّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابَنَا.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: أَمَّا الْمَالِكِيُّونَ، وَالشَّافِعِيُّونَ، فَقَدْ خَالَفُوا كُلُّ مَا رَوِيَ فِي ذَلِكَ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

أَمَّا عَمْرٌو فَخَالَفَهُ فِي خِصَّةٍ مُوَاضِعَ:

أَوَّلًا - حُكْمُ عَمْرٍو أَنْ يَرْجِعَ بِصَدَاقِهَا عَلَى وَلِيِّهَا - فَقَالَ لَكَ: لَا يَرْجِعُ عَلَى وَلِيِّهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَبًا أَوْ أَخًا، فَلَنْ كَانَ ابْنُ عَمٍّ أَوْ مَوْلًى لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَرْجِعُ عَلَى وَلِيِّهَا بِشَيْءٍ - أَبًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ.

وِثَانِيهَا - قَوْلُ الْمَالِكِيِّ: لَيْسَ لَهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا وَكَانَ الْمَرْجُوعُ لَهَا غَيْرَ أَبِهَا وَأَخِهَا إِلَّا رِيعُ دَيْنَارٍ، فَقَطَّ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَرُدُّ إِلَى صَدَاقِ مِثْلِهَا - وَعَمْرٌو بِمُضِيِّهِ كُلَّهُ لَهَا.

وِثَالِثُهَا - أَنَّهُمْ لَا يَرُدُّونَ مِنَ الْعَمَى - وَعَمْرٌو قَدْ سَوَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَرَصِ بِالرَّوَابِةِ الَّتِي جَاءَتْ عَنْهُ: أَنَّهُ رَدُّ بِالْجَذَامِ، وَبِالْجُنُونِ، وَالْبَرَصِ، فَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ حِجَّةً فَهَذِهِ حِجَّةٌ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ حِجَّةً فَتِلْكَ لَيْسَتْ حِجَّةً، وَإِلَّا فَهِيَ تَلَاعَبٌ بِالذَّيْنِ.

فَإِنْ قَالُوا: لَمْ تَبْلُغْ تِلْكَ الرَّوَابِةَ مَالِكًا، وَالشَّافِعِيُّ.

قُلْنَا: فَقَدْ بَلَّغْتَكُمْ فَقُولُوا بِهَا وَارْجِعُوا عَنْ تِلْكَ، وَإِلَّا فَاحْتَاجَكُمْ بِعَمْرٍو تَلَاعَبٌ ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي الْمَالِكُ: أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: أَيُّمَا أَمْرَأَةٍ تَزَوَّجْتَ رَجُلًا بِهِ جُنُونٌ أَوْ ضَرْبٌ، فَإِنَّهَا تَحْتَزُّ، فَإِنْ شَاءَتْ قَرَّتْ، وَإِنْ شَاءَتْ فَارْقَتْ.

وَقَالَ الْمَالِكُ: تَرُدُّ الْمَرْأَةَ مِنَ الْجُنُونِ، وَالْجَذَامِ، وَالْبَرَصِ، وَدَاءِ الْفَرْجِ - إِذَا تَزَوَّجَهَا وَلَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ - فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى وَلِيِّهَا إِنْ كَانَ أَخًا أَوْ أَبًا بِمَا دَلَّسَا عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي زَوَّجَهَا ابْنُ عَمٍّ، أَوْ مَوْلًى - لَا عِلْمَ لَهُمْ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْرِهَا - فَلَا غَرَمَ عَلَيْهِمْ وَيُرَدُّ الصَّدَاقُ، إِلَّا قَدَرُ مَا يَسْتَحِلُّ بِهِ مِثْلُهَا، وَهوَ رِيعُ دَيْنَارٍ، فَقَطَّ.

قَالَ: وَلِلْمَرْأَةِ مِثْلُ ذَلِكَ إِذَا تَزَوَّجَهَا وَبِهِ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ، إِذَا كَانَ الْجَذَامُ الَّذِي بِهِ يَبْتُ وَلَا يَفْتَرِقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَبْرَصِ.

قَالَ الْمَالِكُ: وَلَا تَرُدُّ إِلَّا مِنَ الْعُيُوبِ الْأَرْبَعَةِ، لَا تَرُدُّ مِنَ الْعَمَى، وَلَا مِنَ السَّوَادِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ صَحَّتُهَا فَتَرُدُّ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّدَاقِ قَبْلَ الدَّخُولِ.

وَأَمَّا بَعْدَ الدَّخُولِ فَلَهَا الصَّدَاقُ، وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْوَلِيِّ الَّذِي أَنْكَحَهَا.

وَكَذَلِكَ إِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى نَسَبٍ فَوَجَدَهَا لغيرِ رَشْدَةٍ.

وَقَالَ اللَّيْثُ: فِي الْجُنُونِ، وَالْجَذَامِ، وَالْبَرَصِ، وَدَاءِ الْفَرْجِ، مِثْلُ قَوْلِ الْمَالِكِ - قَالَ اللَّيْثُ: وَالْأَكْلَةُ كَالْجَذَامِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَرُدُّ مِنَ الْجُنُونِ، وَالْجَذَامِ، وَالْبَرَصِ، وَالْقِرْنِ.

فَأَمَّا قَبْلَ الدَّخُولِ فَلَا شَيْءَ لَهَا، وَأَمَّا بَعْدَ الدَّخُولِ فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا.

وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ بْنُ حُجٍّ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: لَهَا الْمَهْرُ الْمَسْتَمَرُّ. وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ - إِلَى أَنَّهُ لَا رَدَّ لَهُ فِيهَا، وَلَا رَدُّ لَهَا فِيهِ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْعُيُوبِ، وَلَا مِنْ غَيْرِهَا - لَا قَبْلَ الدَّخُولِ وَلَا بَعْدَهُ. وَأَنَّهُ إِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الدَّخُولِ فَلَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ وَلَهَا بَعْدَ الْوَطْءِ جَمِيعُهُ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً مَجْنُونَةً أَوْ جَذَمَةً أَوْ بَرَصَةً أَوْ بِهَا قَرْنٌ فَهِيَ أَمْرَأَةٌ، إِنْ شَاءَ طَلَّقَ وَإِنْ شَاءَ أَسْلَكَ.

وَبِهِ إِلَى وَكَيْعٍ عَنْ سَفِيَّانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، قَالَ: الْحَرَّةُ لَا تَرُدُّ مِنْ عَيْبٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنصُورٍ أَخْبَرَنَا هِشَامُ أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: هِيَ أَمْرَأَةٌ - إِنْ شَاءَ أَسْلَكَ وَإِنْ شَاءَ

بذلك.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا قَوْلٌ لَا يَسْرُغُ التَّمْوِيهِ بِهِ إِلَّا لِمَنْ قَالَ
بِقَوْلِ أَبِي ثَوْرٍ وَالزَّهْرِيِّ، وَشَرِيحٍ.

وَأَمَّا الْمَالِكِيُّونَ وَالشَّافِعِيُّونَ فَلَا، لِأَنَّهُمْ خَصَّصُوا أَرْبَعَةَ
عُيُوبٍ دُونَ سَائِرِ الْعُيُوبِ، وَهَذَا تَرْكٌ لِلْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ جُمْلَةً.

ثُمَّ نَقُولُ لِمَنْ قَالَ يَقُولُ أَبِي ثَوْرٍ: مَا نُنْدِرِي فِي أَيِّ وَجْهِ
يُشَبِّهُ النِّكَاحَ الْبَيْعَ بَلْ هُوَ خِلَافُهُ جُمْلَةً: لِأَنَّ الْبَيْعَ نَقَلَ مِلْكُهُ،
وَلَيْسَ فِي النِّكَاحِ مِلْكٌ أَصْلًا. وَالنِّكَاحُ جَائِزٌ بِغَيْرِ ذِكْرِ صَدَاقٍ فِي
عَقْدِهِ، وَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ بِغَيْرِ ذِكْرِ ثَمَنِ. وَالْخِيَارُ جَائِزٌ عِنْدَهُمْ فِي الْبَيْعِ
مُدَّةً مَسْمُومَةً، وَلَا يَجُوزُ فِي النِّكَاحِ. وَالْبَيْعُ يَتَرَكُ رُؤْيَا الْمُبِيعِ، وَتَتَرَكُ
وَصْفُهُ بَاطِلٌ لَا يَجُوزُ أَصْلًا. وَالنِّكَاحُ يَتَرَكُ رُؤْيَا الْمُنْكَوْحَةِ وَتَتَرَكُ
وَصْفُهَا جَائِزٌ. وَالنِّكَاحُ عِنْدَ الْمَالِكِيِّينَ جَائِزٌ عَلَى بَيْتٍ وَخَادِمٍ
وَوَصْفَاءٍ غَيْرِ مَوْصُوفَيْنِ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ - فَيُطْلَقُ تَشْبِيهُ
النِّكَاحِ بِالْبَيْعِ جُمْلَةً.

قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَجُوزُ تَوْفِيقُ حَقُوقِ النِّكَاحِ مَعَ الْجُنُونِ، وَلَا
تَطْيِيبُ النَّفْسِ عَلَى جَمَاعَةٍ بِرِصَاءٍ، أَوْ بِجُذُومَةٍ، وَلَا يَقْدَرُ عَلَى جَمَاعٍ
قِرَاءَةً، إِنَّمَا تَزَوَّجُوا لِلْجَمَاعِ.

فَقُلْنَا: وَلَا تَجُوزُ تَوْفِيقُ حَقُوقِ النِّكَاحِ مَعَ الْفَسَقِ وَالنَّشْزِ
وَسُوءِ الْخُلُقِ، وَمَعَ الْبُكْمِ وَالصَّمِّ، وَمَعَ ضَعْفِ الْعَقْلِ، فَرَدُّوا مِنْهَا.
فَإِنْ قَالُوا: قَدْ تَوَبَّعَ مِنَ الْفَسَقِ.

قُلْنَا: وَقَدْ يَبْرَأُ مِنَ الْجُنُونِ.

وَأَمَّا طَيْبُ النَّفْسِ عَلَى الْجَمَاعِ، فَوَاللَّهِ إِنْ نَفَسَ كُلُّ أَحَدٍ لَا
تَطْيِيبَ عَلَى مَنْ يَبْهَى فِي خَافِي جَسَدِهَا لَعَةً مِنْ بَرَصٍ، وَمَنْ يَمْسُهَا
صَرِغٌ فِي الشَّهْرِ مَرَّةً، مِنْهَا عَلَى الزَّانِيَةِ، وَعَلَى الْعَجُوزِ السَّوْدَاءِ
الشَّوْهَاءِ، وَعَلَى مَنْ يَبْهَى أَكْلَةً فِي وَجْهِهَا، أَوْ أَثَلَتْ وَضْعُهَا، أَوْ
حَدَبٌ فِي الصَّدْرِ، أَوْ الظُّهْرِ، أَوْ بَكَمٍ - هَذَا مَا لَا شَكَّ فِيهِ عِنْدَ
أَحَدٍ.

وَكُلُّ هَذِهِ آرَاءُ فَاسِدَةٍ، إِنَّمَا هُوَ النِّكَاحُ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَّ، ثُمَّ إِسْكَاتٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ، إِلَّا أَنْ يَبْتَئِيَ نَصُّ
صَحِيحٍ فَيُوقَفَ عِنْدَهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمُ الْخَبَرَ الَّذِي فِيهِ «وَقُورٌ مِنَ الْمُجْدُومِ فَيَرَاكَ
مِنْ الْأَسَدِ».

قُلْنَا: لَيْسَ عَلَى الْأَمْرِ بِالْفِرَارِ، ثُمَّ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ فَافْسَحُوا
النِّكَاحَ بِمَجْدُودِهِ بَعْدَهُمَا بَعْدَ سِتْنٍ - وَهُمْ لَا يَقْبَلُونَ هَذَا.

وَأَيْضًا - فَمَنْ أَبَيْنَ أَضْفَقَتْ إِلَيْهِ الْأَبْرَصُ؟.

وَرَوَاهَا - أَنَّهُمْ يَرُدُّونَ النِّكَاحَ بِذَلِكَ قَبْلَ الدُّخُولِ وَلَمْ يَأْتِ
بِذَلِكَ عَنْ عَمَرَ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ إِلَّا رِوَايَةً مَكْتُوبَةً مِنْ
طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ - وَهُوَ هَالِكٌ - عَنْ أَصْبَغِ بْنِ الْفَرَجِ
عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ عَمَرَ. وَإِنَّمَا جَاءَتْ سَائِرُ الرِّوَايَاتِ بِرُجُوعِهِ
بِالصَّدَاقِ عَلَى وَلِيِّهَا فَقَطْ - كَمَا يَقُولُ الْأَوْزَاعِيُّ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ.

وَخَامِسُهَا - أَنَّهُ رَوَى عَنْ عَمَرَ، كَمَا أوردْنَا فِي الْمَعْتُوهِ
يَعْنِي بِأَمْرَائِهِ أَنَّهُ يَطْلُقُهَا مِنْهُ وَلَيْتَهُ وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا. فَمَنْ أَقْدَمَ
عَلَى خِلَافِ عَمَرَ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ أَجْبَزَ لَهُ أَنْ يَقْلُدَ عَمَرَ فِي
مَوْضِعٍ وَاحِدٍ تَمَّا جَاءَ عَنْهُ، وَهُوَ الرَّجُوعُ عَلَى بَعْضِ الْأَوْلِيَاءِ، وَأَمَّا
الشَّافِعِيُّ - فَلَا، وَلَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ.

وَأَمَّا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَإِنَّمَا جَاءَتْ عَنْهُ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ:

إِحْدَاهَا - أَنَّهُ لَا رُدَّ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ - وَهُوَ قَوْلُنَا.

وَالثَّانِيَةُ - مِنْ تِلْكَ الطَّرِيقِ: أَنَّهُ غَضِبَ قَبْلَ الدُّخُولِ بَيْنَ
فَسَخٍ أَوْ إِمْضَاءٍ، وَأَنَّهُ لَا خِيَارَ لَهُ بَعْدَ الدُّخُولِ، وَهِيَ أَمْرَائِهِ - إِنْ
شَاءَ طَلَّقَ وَإِنْ شَاءَ أَسْلَمَ.

وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ. وَرِوَايَةُ ثَالِثَةٌ - فِي غَايَةِ
السَّقُوطِ، لِأَنَّهُا عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ - وَلَا تَجُوزُ
الرِّوَايَةُ عَنْهُ - أَنَّ النِّكَاحَ مَرْدُودٌ جُمْلَةً. وَالْمَالِكِيُّونَ وَالشَّافِعِيُّونَ -
مُخَالِفُونَ لِجَمِيعِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ.

وَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ - فَهِيَ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ -
وَهُوَ هَالِكٌ - وَإِنَّمَا فِيهِ أَيْضًا: رُدُّ النِّكَاحِ جُمْلَةً دُونَ ذِكْرِ صَدَاقٍ أَوْ
شَيْءٍ مِنْهُ. فَيُطْلَقُ تَعْلُقُ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ بِشَيْءٍ تَمَّا رَوَى عَنْ أَحَدٍ
مِنَ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ وَلَاخَ خِلَافَهُمْ لَهُ جُمْلَةً.

وَقَدْ أَتَيْنَا مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ بِمَا لَا يَحْفَظُ
عَنْ أَحَدٍ قَبْلُهَا، فَمَنْ ذَلِكَ: قَوْلُ مَالِكٍ تَرُدُّ إِلَى رِبْعِ دِينَارٍ، وَقَوْلُ
الشَّافِعِيِّ تَرُدُّ إِلَى صَدَاقٍ مِثْلِهَا. وَبَقِيَ الْكَلَامُ مَعَ مَنْ لَعَلَّهُ يَتَعْلَقُ فِي
ذَلِكَ بِمَا رَوَى عَنْهُمَا ذَكَرْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَأَوَّلُ
ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ عَنْ عَمَرَ، وَعَلِيٍّ فَمِنْقَطَعَةٌ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
مِنْ طَرِيقٍ لَا خَبَرَ فِيهِ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ لَا حِجَّةَ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَا حِجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ
دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ اخْتِلَافِ تِلْكَ الرِّوَايَاتِ - عَلَى انْتِقَاعِهَا
- فَقَدْ جَاءَ عَنْ عَلِيٍّ مَا يُوَافِقُ قَوْلَنَا، فَلَيْسَ مَا رَوَى مِنْ خِلَافِهِ
ذَلِكَ حِجَّةً، إِنَّمَا هُوَ قَوْلٌ كَقَوْلِهِ.

وَوَجَدْنَا بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ قَدْ احْتَجَّ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ
النِّكَاحَ يُشَبِّهُ الْبَيْعَ، وَالْبَيْعُ تَرُدُّ بِالْعُيُوبِ، فَوَجِبَ رُدُّ النِّكَاحِ

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَزِمُنُ مِنَ الْمُجْنُونِ قَتْلُ صَاحِبِهِ.

قُلْنَا: هَذَا فِي الْفَاسِقِ - بَلَا شَكَّ - أَخَوْفُ، فَرَدُّوا النِّكَاحَ بِالْفَسَقِ، فَلَاحَ فُسَادُ قَوْلِهِمْ جَمْلَةً.

فَإِنْ مَرَّ عَمْرُوهُ بِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَسْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ أَخْبَرَنَا جَمِيلُ بْنُ زَيْدِ الطَّلَاحِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عَجْرَةَ قَالَ: «تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَرْأَةَ مِنْ بَنِي عِفْزَارٍ فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَوَضَعَتْ يَدَيْهَا رَأَى بِكَشْحِهَا تَيَاضاً فَقَالَ: الْبَيْسِي يَتَابَكَ وَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ».

قَالَ أَبُو مَعَاوِيَةَ: فَحَدَّثَنَا رَجُلٌ عَنْ جَمِيلِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عَجْرَةَ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ لَهَا بِالصَّدَاقِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا مِنْ رِوَايَةِ جَمِيلِ بْنِ زَيْدٍ وَهُوَ مَطْرُوحٌ مَتْرُوكٌ جَمْلَةً عَنْ زَيْدِ بْنِ كَعْبٍ - وَهُوَ جَهْلِيٌّ لَا يَعْلَمُ لِكَعْبٍ بِنِ عَجْرَةَ وَلَدَ اسْمُهُ زَيْدٌ.

ثُمَّ هُوَ مُرْسَلٌ - ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمْ يَكُنْ خَالِفاً لِقَوْلِنَا، لِأَنَّا لَا نَمْنَعُ الزَّوْجَ مِنَ الطَّلَاقِ قَبْلَ التَّحْوِيلِ وَبَعْدَهُ إِذَا شَاءَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَإِنْ اشْتَرَطَا السَّلَامَةَ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ فَوَجَدَ عَيْباً - أَيْ عَيْباً كَانَ - فَهُوَ نِكَاحٌ مَفْسُوخٌ مُرَدُّودٌ لَا خِيَارَ لَهُ فِي إِجَازَتِهِ، وَلَا صَدَاقٍ فِيهِ، وَلَا مِيرَاثَ، وَلَا نَفَقَةَ - دَخَلَ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ - لِأَنَّ الْبَنِي أَدْخَلَتْ عَلَيْهِ غَيْرَ الْبَنِي تَزَوَّجَ، وَلَئِنْ الْمَسْأَلَةَ غَيْرَ الْمَعْيِيَةِ بَلَا شَكَّ، إِذَا لَمْ يَتَزَوَّجْهَا فَلَا زَوْجِيَّةَ بَيْنَهُمَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَأَمَّا الْخَفِيُّونَ فَقَدْ تَنَاقَضُوا هَاهُنَا، لِأَنَّهُمْ قَلَّدُوا رِوَايَاتِهِ لَا تَصَحُّ عَنْ عَمْرِو وَعِثْمَانَ فِي النِّسْبِ بِالْعَنَانَةِ، وَتَوَرَّعُوا الْمُطْلَقَةَ ثَلَاثاً - وَهَذِهِ رِوَايَاتُ كَتْلِكَ عَنْ عَمْرِو، وَالْخِلَافُ هُنَاكَ مُوجُودٌ كَمَا هُوَ هَاهُنَا وَلَا فَرْقَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٩٣٧ - مسألة: وأما من فسَخَ النِّكَاحَ بزناهما

بمجرمتهما، أو بزنا ابنته بها:

فَلَمَّا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَفِيانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْأَعْرَبِيِّ الصَّبَّاحِ عَنْ خَلِيفَةِ بْنِ الْحَصَنِ عَنْ أَبِي نَصْرٍ عَنْ إِبْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ: إِنَّهُ أَصَابَ أُمَّ امْرَأَتِي، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَحَرَمْتَ عَلَيْكَ امْرَأَتَكَ؟ وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ وَلَدَتْ امْرَأَتُهُ سَبْعَةَ أَوْلَادٍ بَلَغَ مِبلغُ الرِّجَالِ.

وَمِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرَانَ بْنِ الْحَصَنِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ فَجَرَ بِأُمِّ امْرَأَتِهِ فَقَدْ حَرَمْتَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ.

فَصَحَّ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ عَطَاءٍ، وَالْحَسَنِ، وَالْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةٍ،

وَحَدَّثَنَا بِنُ أَبِي سَلِيمَانَ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ جَاهِدٍ قَالَ: إِذَا قُبِلَها أَوْ لَامَسَها، أَوْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِها مِنْ شَهْوَةٍ: حَرَمْتَ عَلَيْهَا وَأَمَّا وَابْتِهَا.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَتِيفَةَ.

وَصَحَّ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، إِذَا زَنَى بِسَاحَتِهِ امْرَأَتَهُ: حَرَمْتَ عَلَيْهَا امْرَأَتَهُ.

وَصَحَّ أَيْضاً - عَنْ قَتَادَةَ - وَلَمْ يَرَهَا تَرْجُمُ إِلَّا بِالْوُطْءِ، لَا بِالْمُبَاشَرَةِ.

وَصَحَّ أَيْضاً - عَنْ طَاوُوسٍ.

وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَبِيدَ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ.

وَهُوَ قَوْلُ سَفِيانِ الثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَاحِدٌ قَوْلِي مَالِكٍ.

وَقَالَ آخَرُونَ: لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ، صَحَّ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَالْحُجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ - وَقَالَ الْحُجَّاجُ: أَخْبَرَنَا حُمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ثُمَّ اتَّفَقَ هِشَامُ، وَحُمَادُ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ فِيمَنْ زَنَى بِأُمِّ امْرَأَتِهِ بَعْدَ أَنْ دَخَلَ بِامْرَأَتِهِ: تَحْطَأُ حَرَمَتَيْنِ وَلَمْ تَحْرَمْ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحُجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَلَالِ بْنِ أَبِي الْحَلَالِ الْعَتَكِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّهُ أَنَا رَجُلٌ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةً رَجُلٍ مَسْمُومَةٍ بَيْنَهُمَا فَادْخَلَ عَلَيْهِ اخْتِهَا، فَأَمَرَهُ بِرَدِّ الْبَنِي أَدْخَلَتْ عَلَيْهِ، وَأَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ الْبَنِي تَزَوَّجَتْ، وَأَنْ لَا يَقْرِبَهَا حَتَّى تَسْمَ عَدَّةَ الْبَنِي أَدْخَلَتْ عَلَيْهِ أَوْلًا.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ خُبْرًا غَيْرَ هَذَا، كَمَا أوردناه، ثُمَّ قَالَ يَاهُ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ. وَأَخْبَرَنَا عُبَيْدَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَأَنَا أَتَمَمْتُ هَذِهِ الرِّوَايَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَمُجَاهِدٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ.

وَصَحَّ عَنْ الزَّهْرِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابِهِمَا - وَاحِدٌ قَوْلِي مَالِكٍ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَاغْنَى عَنْ تَرْوَادِهِ.

١ - أَحْكَامُ الطَّلَاقِ

صَحَّ عَنْ الْحَسَنِ، وَعَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَفِيهِ اثَرٌ مُسْتَدٌّ.

وقول سادس - من جعل امرأته بيد آخر فطلقها فليس بشيء، روي عن ابن مسعود.

وقول سابع - من قال لامرأته: امرك بيدك، فقال: قد حرمت عليك، قد حرمت عليك، فهي واحدة:

روايته من طريق سعيد بن منصور عن القاسم بن محمد - وليس يصح عنه.

ورويته من طريق ابن أبي ليلى عن الشعبي: أن امرأته بيدك، واختاري نفسك سواء، في قول زيد، وابن مسعود، وعليه. **وصح** عن الشعبي: أنه قوله، وعن النخعي.

وأما المناخرون - فإن أبا حنيفة قال: امرك بيدك، والتملك، والتخير سواء، فإذا ملكها امرأه، أو قال: اختاري، أو قال: امرك بيدك، ثم قال: لم أئو طلاقاً، فإن كان في غضب فيه ذكر طلاق، أو ليس فيه ذكر طلاق: لم يصدق، وإن كان في رضا لم يلزمه شيء، مما تقضي به هي، فإن كان في غضب فردت إليه امرأه فلا شيء وهي امرأته - فلو كان في غضب فطلقت نفسها لم يلتفت لما قالت، لكن هو يسأل عن يتيو.

فإن قال: نويت الثلاث، فهي طلاق ثلاثاً، إلا في اختاري، فإنها لا تكون إلا واحدة بآنة - سواء نوى ذلك أو أقل - أو نوى طلاقاً رجعيّاً أو لم ينو - وإن قال: نويت اثنتين، أو قال: نويت الطلاق بلا عدو، أو قال: نويت واحدة بآنة، أو قال: نويت واحدة رجعيّة، أو قال: لم أئو طلاقاً أصلاً فكل هذا سواء، ولا يلزمه في كل ذلك إلا واحدة بآنة ولا بد، فاعلموا أن كل ما مرّه به عن الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم - فباطل، وأنه في قوله هذا لم يوافق أحداً منهم.

وهو قول ما سبق إليه، ولم يعرف عن أحد قبله، ولا دليل له على شيء منه، لا من نص، ولا من قياس، ولا من قول يعقل.

وأما مالك فقال: امرك بيدك والتملك سواء. **قال:** ومن قال: لامرأته امرك بيدك فقالت: قد قبلت، فقد طلقت، إلا أن تقول هي: لم أر طلاقاً.

قال: فلو جعل امرأته بيد امرأة له أخرى فطلقها ثلاثاً، فهي طلاق ثلاثاً، وله أن يتركها فيقول: لم أر إلا واحدة، أو يقول: لم أر إلا اثنتين، فالقول قوله مع يتيو، وتكون واحدة بآنة.

١٩٣٨ - مسألة: ومن خيّر امرأته فاختارت نفسها، أو اختارت الطلاق، أو اختارت زوجها، أو لم تختَر شيئاً، فكل ذلك لا شيء، وكل ذلك سواء، ولا تطلق بذلك، ولا تحرم عليه، ولا شيء من ذلك حكم، ولو كثر التّخيير وكثرت هي اختيار نفسها، أو اختيار الطلاق ألف مرة.

وكذلك إن ملكها امرأته نفسها، أو جعل امرأها بيدها ولا فرق.

لفصح عن عمر بن الخطاب، وابن مسعود فيمن جعل امرأته بيدها فطلقت نفسها ثلاثاً، أو طلقت ثلاثاً: أنها طلقة واحدة رجعية.

وصح أيضاً - عن زيد بن ثابت، وعن مجاهد، وعمر بن عبد العزيز.

وقول آخر - وهو أن القضاة ما قضت: صح ذلك عن عثمان بن عفان.

ومن طريق سعيد بن منصور عن ابن عمر.

ومن طريق غيره عن عبد الله بن الزبير.

وروي عن علي، وابن عمر منطلقاً عنهما - **وصح** عن عبد الله بن الحارث بن أبي ربيعة، وعمر بن عبد العزيز، وسعيد بن المسيب.

وصح عن أم سلمة، وعائشة: أمي المؤمنين، وقريبة - اخت أم سلمة - وعبد الرحمن بن أبي بكر الصديق: إن جعل امرأها بيدها فردته إلى زوجها فهي امرأته كما كانت.

وقول ثالث - إن اختارت الفراق أو نفسها: فهي واحدة بآنة، وإن ردته إلى زوجها فاختارته، فهي طلقة رجعية.

صح عن علي، وزيد بن ثابت، ورجال من الصحابة، وعن الحسن البصري.

وقول رابع - أن القضاة ما قضت، وله أن يتركها، فيحلف ويقضى له بما حلف أنه نواه، وتكون طلقة رجعية. روي عن عمر بن الخطاب - ولم يصح.

وصح عن ابن عمر.

وصح عن القاسم بن محمد، ومروان.

وقول خامس - وهو ثلاث بكل حال.

قَالَ: فَلَوْ قَالَ لَامْرَأَتِي: قَدْ وَلَيْتُكَ أَمْرًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَقَالَتْ هِيَ: قَدْ فَارَقْتُكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَهُوَ طَلَاقٌ - فَلَوْ قَالَ هَا: مَا كُنْتُ إِلَّا لَاعِبًا، أَوْ قَالَتْ هِيَ: مَا كُنْتُ إِلَّا لَاعِبَةً مَا أَرَدْنَا طَلَاقًا، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّجُلِ مَعَ بَيْنِهِ.

قَالَ: فَلَوْ قَالَ هَا: أَمْرًا يَبِيدُكَ فَاخْذَتْ شَقَّةً وَمَضَتْ إِلَى أَهْلِهَا وَخَرَجَ هُوَ إِلَى سَفَرٍ وَلَمْ يَكُنْ غَيْرَ هَذَا، قَالُوا: قَدْ طَلَقْتَ، فَلَوْ قَالَ: أَمْرًا يَبِيدُكَ، أَوْ مَلِكُهَا، فَلَقَقْتَ نَفْسَهَا وَاحِدَةً، فَقَالَ هُوَ: لَمْ أَتُ إِلَّا لَثَلَاثًا، لَمْ يَلْزِمَهُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَاعْلَمُوا أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ أَيْضًا غَيْرُ مُوَافِقٍ لِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا مِنَ التَّابِعِينَ إِلَّا رَوَايَةً عَنْ عُمَرَ لَمْ تَصَحَّ:

رَوَيْنَاهَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ أَبِي أُمَيَّةَ أَنَّ رَجُلًا جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ يَبِيدُهَا فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَلَقَقَتْ نَفْسَهَا لَثَلَاثًا، فَقَالَ هُوَ: وَاللَّهِ مَا جَعَلْتُ أَمْرَهَا إِلَّا وَاحِدَةً، فَتَرَفَعَا إِلَى عُمَرَ، فَاسْتَحْلَفَهُ عُمَرُ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا جَعَلْتُ أَمْرَهَا يَبِيدُهَا إِلَّا وَاحِدَةً فَحْلَفَ فَرَدَّهَا عُمَرُ عَلَيْهِ.

عُمَرُ بْنُ رَاشِدٍ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، وَعَبْدُ الْكَرِيمِ أَبُو أُمَيَّةَ غَيْرُ ثِقَةٍ وَلَمْ يَدْرِكْ عُمَرَ.

وَالصَّحِيحُ عَنْ عُمَرَ خِلَافُ ذَلِكَ كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَقْوَالِهِ وَالْأَسَانِيدُ فِي ذَلِكَ قَدْ ذَكَرْنَاهَا فِي 'كِتَابِ الْإِصْطِلَاحِ' وَإِنَّمَا قَصَدْنَا هَاهُنَا الْإِخْتِصَارَ - وَأَمَّا سَائِرُ تَقْسِيمِهِ فَلَا سَلَفَ لَهُ فِيهَا.

وَأَيْضًا - فَإِنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ عَنْ عُمَرَ خَالِفَةٌ فِيهَا، لِأَنَّ عُمَرَ جَعَلَهَا رَجْعِيَّةً، وَجَعَلَهَا مَالِكَةً بَانَّةً، فَخَرَجَ عَنْ قَوْلِ جَمِيعِهِمْ. وَكَذَلِكَ أَيْضًا جَعَلَهَا مَرَوًّا، وَالْقَاسِمُ بْنُ عَمَّادٍ رَجْعِيَّةً.

وَقَدْ رَوَيْنَا ذَلِكَ أَيْضًا - مِنْ طَرِيقٍ ثَابِتَةٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - بِعِنَى الْمُنَاكِرَةِ - مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَصَحَّ أَنَّهُ رَأَى جَمْرَةَ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، لَا مِنْ نَفْسٍ، وَلَا مِنْ قَوْلٍ مُتَقَدِّمٍ، وَلَا مِنْ قِيَاسٍ، وَلَا مِنْ رَأْيٍ يَعْقُلُ.

وَقَالَ سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ: هُوَ مَا نَوَى.

فَإِنْ قَالَ: لَمْ أَتُ طَلَاقًا فَهُوَ كَمَا قَالَ.

وَكَذَلِكَ إِنْ رَدَّتْ الْأَمْرَ إِلَيْهِ، فَإِنْ طَلَقَتْ نَفْسَهَا، أَوْ اجْتَارَتْ نَفْسَهَا فَأَيُّ شَيْءٍ قَالَتْ لَمْ يَلْزِمَهُ إِلَّا طَلْفَةٌ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً فَقَطْ.

وَهَكَذَا قَالَا فِي التَّخْيِيرِ، وَالتَّمْلِيكِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَكُلُّ هَذِهِ الْأَقْوَالِ آراءٌ لَا دَلِيلَ عَلَى

صِحَّةِ شَيْءٍ مِنْهَا - وَقَدْ تَقَصَّيْنَا مِنْ رَوَيْ عَنْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَنَّهُ يَقَعُ بِهِ طَلَاقٌ، فَلَمْ يَكُونُوا بَيْنَ مَنْ صَحَّ عَنْهُ وَمَنْ لَمْ يَصْحَ عَنْهُ إِلَّا سَبْعَةً، ثُمَّ قَدْ اخْتَلَفُوا كَمَا تَرَى، وَلَيْسَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ أَوَّلُ مِنْ قَوْلِ بَعْضٍ، وَلَا آثَرُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا اثْرًا:

رَوَيْنَاهَا مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ الْجَهْضِيُّ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَيُّوبَ السَّخَيَّانِي: هَلْ عَلِمْتَ أَحَدًا قَالَ فِي أَمْرِكَ يَبِيدُكَ أَنَّهُا لَثَلَاثٌ غَيْرَ الْحَسَنِ؟ قَالَ: لَا، اللَّهُمَّ غَفِرًا إِلَّا مَا حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ كَثِيرٍ - مَوْلَى ابْنِ سَمُرَةَ - عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: 'لَثَلَاثٌ'، قَالَ الْيَسُوبُ: فَلَقِيتُ كَثِيرًا - مَوْلَى ابْنِ سَمُرَةَ - فَسَأَلْتُهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ، فَجِئْتُ إِلَى قَتَادَةَ فَخَبَّرْتُهُ، فَقَالَ: نَسِيَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَثِيرٌ - مَوْلَى ابْنِ سَمُرَةَ بَجْهَلٍ - وَلَوْ كَانَ مَشْهُورًا بِالثَّقَةِ وَالْحِفْظِ لَمَا خَالَفَنَا هَذَا الْخَبَرُ، وَقَدْ أَوْفَقَ بَعْضُ رَوَاتِهِ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالَّذِي يَقُولُ بِهِ هُوَ قَوْلُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَأَصْحَابِنَا، فَهُوَ:

مَا رَوَيْنَاهَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي عِيَّادٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّادٍ أَخْبَرَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَامْرَأَتِهِ: إِنْ ادْخَلْتُ هَذَا الْعَدْلَ الْبَيْتَ فَاغْرُضِي يَدَكَ فِي جُحْدَتِي، فَادْخُلْتُهُ، ثُمَّ قَالَتْ: هِيَ طَالِقٌ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَبَانَهَا مِنْهُ، فَمَرُوا بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَخَبَّرُوهُ، فَهَضَبَ بِهِمْ إِلَى عُمَرَ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الرِّجَالَ قَوَامِينَ عَلَى النِّسَاءِ، وَلَمْ يَجْعَلِ النِّسَاءَ قَوَامَاتٍ عَلَى الرِّجَالِ، فَقَالَ عُمَرُ: فَمَا تَرَى؟ قَالَ: أَرَاهَا أَمْرَانَهُ، قَالَ عُمَرُ: وَأَنَا أَرَى ذَلِكَ، فَجَعَلَهَا وَاحِدَةً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عُمَرُ أَمْضَى حُكْمِهِ وَإِلَّا فَقَدْ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي أَنْ لَا يَنْفَذَ طَلَاقٌ مِنْ جَعْلِ الزَّوْجِ أَمْرَ امْرَأَتِهِ يَبِيدُ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، قُلْتُ لِعَطَاءٍ: رَجُلٌ قَالَ لَامْرَأَتِي: أَمْرًا يَبِيدُكَ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، قَالَ: لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ، قُلْتُ: فَارْسَلِ إِلَيْهَا رَجُلًا أَنْ أَمْرَهَا يَبِيدُهَا يَوْمًا أَوْ سَاعَةً، قَالَ: مَا أَدْرِي مَا هَذَا، مَا أَظُنُّ هَذَا شَيْئًا؟ قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَمَلَكْتُ عَائِشَةَ حَفْصَةَ حِينَ مَلِكُهَا الْمُنْذَرُ بْنُ الزَّيْنِ أَمْرَهَا، فَقَالَ عَطَاءٌ: لَا، إِنَّمَا عُرِضَتْ عَلَيْهِمْ لِطَلْقِهَا أَمْ لَا؟ وَلَمْ يَمْلِكْهَا أَمْرَهَا.

وَأَمَّا التَّمْلِيكِ - فَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: الْقَضَاءُ مَا قَضَتْ، وَلَهُ أَنْ يَنْكَرَهَا فَإِنْ نَاكَرَهَا حَلَفَ، وَلَهُ مَا نَوَى.

وَرَوَيْ عَنْهُ قَوْلُ آخَرٍ - يَصْحُ عَنْهُ الْقَضَاءُ مَا قَضَتْ، وَلَا قَوْلَ لَهُ.

وهو قول عطاء، وعمر بن عبد العزيز، والزهرى.

وروي عنه - قول ثالث: أن التملك نفسه طلاق.

رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: أن ابن عمر قال: من ملك امرأته طلقته، وعصى ربه.

وهو قول الحسن.

وقول رابع - صح عن زيد بن ثابت: إن ملكها نفسها فطلقت نفسها ثلاثاً، فهي واحدة رجعية.

وقد ذكرنا قول سفيان، والشافعي، وأبي حنيفة في التملك. ولما في التملك أقوال لم نذكرها، نذكرها - إن شاء الله تعالى - وهي أنه قال: من ملك امرأته أمرها فسواء كانت بالغاً، أو غير بالغ، إذا كان مثلها فيهم ما يجعل إليها - فهي طالق ثلاثاً، وله أن يناكرها، فإن ردت أمرها إليه فلا حكم لها، فإن طلق نفسها أكثر من واحدة، فقال: لم أملك إلا واحدة أو يقول: لم أرد الطلاق، فهذه هي المتكررة، ويحلل هو، فتكون طلاقاً واحدةً باتنة.

قال: فلو قال: لم أتو عدداً من الطلاق، فهي طالق ثلاثاً.

قال: فلو قال لامرأته: قد ملكتك أمرك، فليس له أن يرجع عن ذلك، وليس له أن يوقفها هو لتفضي، أو لتركه، إنما القضاء إليها حتى يوقفها السلطان فتفضي أو تترك، فيطلق ما جعل إليها إن تركت.

قال أبو حمزة: لم يوافق في هذا إلا قولاً من أقوال ثلاثية لابن عمر في المناكرة خاصة. وسائر أقواله في ذلك لا سلف له فيها، وقد خالفه زيد صح ذلك عنه. وليس في التملك إيجاب طلاق عن أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - إلا عن ابن عمر، وزيد فقط، وذكره بعض الناس عن فضالة بن عبيد، والذي نقول به هو:

ما رويناه من طريق أبي عبيد أخبرنا عبد الغفار بن داود عن ابن لبيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن رمشة القراسية كانت تحت حمزة بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق فملكها أمرها، فقالت: أنت طالق ثلاث مرات، فقال عثمان بن عفان: أخطأت، لا طلاق لها، إلا أن المرأة لا تطلق.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير: أن مجاهد أخبره أن رجلاً جاء إلى ابن عباس فقال: ملكت امرأتي فطلقتني ثلاثاً، فقال ابن عباس: خطأ الله نواها عليك، إنما الطلاق لك عليها، وليس لها عليك وهذا في غيبة الصفة عن ابن عباس.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سألت عبد الله بن طاووس: كيف كان أبوك يقول في رجل ملك امرأته أمرها، أملك أن تطلق نفسها أم لا؟ قال: كان يقول: ليس إلى النساء طلاق؟ فقلت له: فكيف كان أبوه يقول في رجل ملك رجلاً أمره امرأته، أملك الرجل أن يطلقها؟ قال: لا.

وهو قول أبي سليمان وجيع أصحابنا.

وأما التخيير - فصح أن عمر بن الخطاب قال: إن اختارت نفسها فواحدة رجعية، وإن اختارت زوجها فهي امرأته كما كانت.

ورويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن زاذان: أن علي بن أبي طالب خالف عمر في ذلك، ثم رجع إلى قول عمر، إذ ولي الخلافة.

ورويناه هذا القول عن ابن عباس، ولم يصح عنه.

وصح عن عطاء، وعمر بن عبد العزيز، وإبراهيم.

وصح عن جابر بن عبد الله: إن اختارت نفسها فواحدة رجعية.

وقول آخر - وهو: إن اختارت نفسها فواحدة باتنة، وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية، فإن كرر ذلك ثلاث مرات كل ذلك مختار، طلق ثلاثاً، فإن وطئها قبل زوج يتزوجها فعليه الرجوع.

روينا - أن علياً رجع عن موافقة عمر إلى هذا القول، إذ ولي الخلافة: من طريقه وكيع بن الجراح، والحجاج بن المنهال، كلاهما عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن زاذان عن علي.

وصح هذا القول عن قتادة.

وصح عن علي أيضاً: أنها إن اختارت نفسها لم يجز له ولا لغيره أن يخطبها في العدة من تلك الطلقة.

روينا هذه الزيادة من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو: أن علي بن أبي طالب قال: إن اختارت نفسها فهي واحدة، ولا يخطبها هو، ولا من سواها، إلا بعد انقضاء العدة، وإن اختارت زوجها فهي واحدة، وهو أحق بها.

وقول ثالث - صح عن زيد بن ثابت وهو إن اختارت نفسها ثلاثاً وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية.

وبه يقول مسروق.

كما روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم

عَبَّاسٍ.

وَأَمَّا الزَّيَادَةُ الَّتِي رَوَاهَا قَوْمٌ فِي هَذَا الْخَبَرِ مِنْ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: لَوْ قَالَتْ: أَنَا طَالِقٌ ثَلَاثًا، لَكَانَ كَمَا قَالَتْ، أَوْ إِلَّا طَلَّقْتُ نَفْسَهَا ثَلَاثًا، فَلَا يَصِحُّ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا رَوَاهَا الْحَكَمُ بْنُ عَتِيْبَةَ، وَحَسِبَ بِنَ أَبِي ثَابِتٍ وَمَنْصُورَ - وَكُلَّهُمْ لَمْ يَلْقَ ابْنَ عَبَّاسٍ.

وَرَوَيْنَا هَذَا أَيْضًا: مِنْ طَرِيقٍ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِلَّا قَالَتْ: أَنَا طَالِقٌ، أَنَا طَالِقٌ، وَهَذَا خَبَرٌ لَمْ يَسْمَعْهُ عَمْرُو مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ عِكْرَمَةَ، بِخِلَافِ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وبهذا يقول أبو سليمان، وأصحابنا:

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَقَدْ ذَكَرْنَا قَوْلَ سَفِيَّانَ، وَالشَّافِعِيِّ فِي التَّخْيِيرِ أَتَمًّا.

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ - فَقَالَ: إِنْ قَالَ هَا: اخْتَارِي فَخَيَّرَهَا، ثُمَّ قَالَ: لَمْ أَرِدْ طَلَاقًا، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي رِضَا لَمْ يَجِرْ فِيهِ ذِكْرُ طَلَاقٍ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ مَبْنِيٍّ، وَلَا خِيَارَ هَا - فَإِنْ كَانَ فِي غَضَبٍ فِيهِ ذِكْرُ طَلَاقٍ أَوْ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ طَلَاقٍ، أَوْ كَانَ فِي رِضَا ذَكَرَ فِيهِ طَلَاقٌ لَمْ يُلْتَفِتْ إِلَى دَعْوَى الزَّوْجِ، وَكَانَ هَا الْخِيَارَ، فَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَهِيَ امْرَأَتُهُ، وَبَطَلَ خِيَارُهَا، وَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَهِيَ طَالِقٌ وَاحِدَةً بَاطِنَةً، لَا تَكُونُ رَجْعِيَّةً أَصْلًا، وَلَا أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ، سِوَاهُ نَوِي هُوَ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ أَوْ لَمْ يَنْوِ اخْتَارَتْ هِيَ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ، أَوْ اخْتَارَتْ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً.

ثُمَّ لَمْ يَنْوِ التَّخَالِيفَ فِي حَرَكَاتِهَا وَأَعْمَالِهَا أَشْيَاءَ يَطُولُ ذِكْرُهَا، إِلَّا أَنَّهُمَا مِنْ عَجَائِبِ الدُّنْيَا، قَدْ ذَكَرْنَاهَا فِي "كِتَابِ الْإِصْصَالِ".

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ خَيَّرَهَا فَاخْتَارَتْهُ، فَهِيَ امْرَأَتُهُ وَقَدْ بَطَلَ خِيَارُهَا، فَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَلَا بَدْ، سِوَاهُ قَالَتْ: أَرِدْتُ الطَّلَاقَ، أَوْ قَالَتْ: لَمْ أَرِدِ الطَّلَاقَ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْكَرَهَا، وَلَا يُلْتَفِتُ إِلَى نِيَّتِهِ أَصْلًا، فَلَوْ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَيْنِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَلَا يُلْزَمُهُ ذَلِكَ وَلَيْسَ هَا إِلَّا اخْتِيَارُ زَوْجِهَا، أَوْ أَنَّ تَطَلَّقَ نَفْسَهَا ثَلَاثًا وَلَا بَدْ، إِلَّا أَنْ يَخَيَّرَهَا وَقَدْ عَزَمَ عَلَى طَلَاقِهَا، أَوْ خَالَعَهَا، فَهَاهُنَا إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَهِيَ طَالِقَةٌ وَاحِدَةً بَاطِنَةً.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ هَا: اخْتَارِي طَالِقَةً، فَلَيْسَ هَا إِلَّا طَالِقَةً وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً - هَذَا كُلُّهُ فِي الْمَدْخُولِ بِهَا.

فَإِنْ خَيَّرَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَهِيَ إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا طَالِقَةً وَاحِدَةً قَطُّ - فَلَوْ قَالَتْ الَّتِي لَمْ يَدْخُلَ بِهَا: قَدْ اخْتَارْتُ نَفْسِي ثَلَاثًا طَلَقَاتٍ، فَقَالَ هُوَ: لَمْ أَرِدْ إِلَّا وَاحِدَةً، فَهِيَ وَاحِدَةٌ.

اخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ مِنْ قَوْلِ زَيْدٍ: إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا، وَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَوَاحِدَةً.

وَقَوْلُ رَافِعٍ - وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا خَيَّرَهَا فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا فَهِيَ وَاحِدَةٌ:

رَوَيْنَاهُ هَكَذَا أَيْضًا: مِنْ طَرِيقٍ سَفِيَّانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزَّيَّادِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: إِذَا خَيَّرَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا فَهِيَ وَاحِدَةٌ.

وَمِنْ طَرِيقٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ مَعْمَرُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: خَيَّرَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتِيقٍ امْرَأَتَهُ فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا، فَسَأَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَجَعَلَهَا زَيْدٌ وَاحِدَةً، وَهُوَ أَمْلَكَ بِرَجْعَتِهَا - قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: بَلَّغْنِي غَوْ هَذَا عَنْ زَيْدٍ.

وَقَوْلُ خَامِسٍ:

رَوَيْنَاهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنْ طَرِيقٍ لَا تَصِحُّ، لِأَنَّ فِيهَا جَابِرًا الْجَعْفِيَّ - وَهُوَ كَذَّابٌ - إِنْ خَيَّرَهَا مَرَّةً، ثُمَّ مَرَّةً، ثُمَّ مَرَّةً - وَهِيَ سَاكِنَةٌ، فَقَالَتْ فِي الْمَرَّةِ الثَّلَاثَةِ: قَدْ اخْتَارْتُ نَفْسِي، فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا.

وَرَوَيْنَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ: أَنَّهُمَا قَالَا: إِنْ كَرَّرَ تَخْيِيرَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَاخْتَارَتْ وَاحِدَةً، فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، وَإِنْ خَيَّرَهَا مَرَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَارَتْ ثَلَاثَ تَطَلُّقَاتٍ، فَهِيَ طَالِقَةٌ وَاحِدَةً.

وَقَوْلُ سَادِسٍ:

رَوَيْنَاهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ فِي الَّتِي يَخَيَّرُهَا زَوْجَهَا: الْقَضَاءُ مَا قَضَتْ.

وَصَحَّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَالنَّخَعِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَمَكْحُولٍ، وَعَطَاءٍ: إِنْ قَامَتْ مِنْ مَجْلِسِهَا قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ فَلَا قَضَاءَ هَا.

وَرَوَيْنَا عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِيِّ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَابْنِ السَّخْنَانِيِّ، وَالزَّهْرِيِّ: أَنَّ التَّخْيِيرَ، وَالتَّمْلِيكَ سِوَاهُ.

وَقَوْلُ سَابِعٍ - وَبِهِ نَقُولُ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ سَفِيَّانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ سَلَّ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ يَبْدُهَا، فَقَالَتْ: أَنْتَ طَالِقٌ، أَنْتَ طَالِقٌ، أَنْتَ طَالِقٌ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: خَطَأَ اللَّهُ تَوَاهَا لَا أَدْرِي مَا الْخِيَارُ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: هَذَا أَصَحُّ مَا رَوِيَ فِي ذَلِكَ عَنْ ابْنِ

هذا فقد حرّفت كلام الله عز وجل وأقبح من حكم الآية كذباً
عضواً ليس فيها منه نص ولا دليل.

ومره بعضهم بأخبار موضوعه منها:

ما روّياه من طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر،
وعبي بن عبد الله، كلاهما عن ربيعة: «أن واحدة من نساء النبي
اختارت نفسها فكانت آتية».

وعبد الجبار بن عمر، وعبي بن عبد الله - هالكان - ثم
هو مرسل.

ومن طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن
الزهري: أن النبي ﷺ إذ خيّر نساءه، تحيّرت امرأة منهن نفسها
فذهبت - وعبد الجبار قد يتنا امره - وهو مرسل أيضاً.

ومن طريق ابن وهب عن ابن لبيعة عن يزيد بن أبي
حبيب عن عمرو بن شعيب بن نحو ذلك، قال: وهي بنت الضحّاك
العامري.

ابن لبيعة لا شيء، ومرسل أيضاً، وما تزوج عليه الصلاة
والسلام قط بنت الضحّاك العامري.

ويوضّح كذب هذه الفضائح الخبر الثابت الذي:

روّياه من طرق: منها - من طريق مسلم حدثني حرملة
بن يحيى أخبرنا ابن وهب حدثني يونس بن يزيد عن ابن شهاب:
أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: أن عائشة قالت،
فذكرت نزول آية التخيير، «وَأَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَلَاها عَلَيْهَا»
فقالت: إني أريد الله ورسوله والدار الآخرة، قالت: ثم فعل
أزواج النبي ﷺ مثل ما فعلت.

ومن طريق مسلم أخبرنا إسحاق بن منصور أخبرنا عبد
الرحمن - هو ابن مهدي - عن سفيان الثوري عن عاصم
الأحول، وإسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق عن
عائشة أم المؤمنين، قالت: «خَيَّرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرْنَاهُ، فَلَمْ
يُعِدْهُ طَلَاقاً».

قال أبو محمد: قد تقيت كل هذه الآثار، وأرىنا عظيم
كذب من ادعى الإجماع في شيء من ذلك، ووقفنا على أنه ليس
في التخيير شيء إلا عن عمر، وعلي، وزيد.

أقوال خالف فيها كل واحد منهم صاحبه وأثر لا يصح
عن ابن مسعود، وآثار ساقطة عن ابن عباس.

والثابت عنه قولنا: أنه لا معنى للتخيير أصلاً، وأنه ليس
في التملك إلا أقوال مختلفة عن زيد، وابن عمر فقط، لا ثالث

وقال: فلو قالت المدخول بها: قد قبلت أمري، لم يكن
طلاقاً إلا أن تقول هي: أردت الطلاق فيكون ثلاثاً ولا بد، لا
أقل من ذلك. فلو قالت له: قد خلّيت سبيلك، فهي ثلاث ولا
بد.

واختلفت قوله في المخيرة تقوم من مجلس التخيير قبل أن
تختار، فمرة قال: بطل خيارها بخلاف التملك، ثم رجع فقال: بل
لها الخيار حتى توقفت فتختار أو تترك، فلو وطئها مكرهه لم يبطل
خيارها، فلو وطئها طاعة بطل خيارها.

قال أبو محمد: ذكر هذه الأقوال يغني عن تكلف الرد
عليها، لشدة اختلاطها.

وباجمله فلم يقل أحد قبله بهذه التسميات، وإنما تعلّق
بقول من أحاد أقوال ثلاثة رويت عن زيد في: إن اختارت نفسها،
فهي ثلاث فقط، وخالفه في ذلك القول نفسه في الفرق بين
المدخول بها وغير المدخول بها، وفي تسوية زيد بين التخيير
والتملك - فبطل تعلّقه بزيد.

وقد خالف هذا القول قول لزيد آخر، وقول لعمر، وقول
لعلي.

وكل هذه الأقوال لا حجة في تصحيحها، من قرآن، ولا
سنّة، ولا معقول، ولا قول متقدم لم يخالفه فيه من هو مثله، ولا
قياس، ولا رأي له وجه يعقل.

واحتج من رأى أن التخيير له تأثير في الطلاق بأن رسول
الله ﷺ خيّر نساءه.

قال أبو محمد: أمّا المالكون فلا متعلّق لهم بذلك أصلاً،
لأنهم يقولون: لا يكون التخيير إلا في البقاء، أو في الطلاق
الثلاث. ويقولون: إن طلاق الثلاث بدعة ومعصية، فكيف يجوز
- عندهم - أن يخير رسول الله ﷺ في إغاض معصية، حاشا لله
من هذا.

وقال بعضهم: إنما خيّرهن بين الدنيا والآخرة.

فقلنا: قد بطل تعلّقكم في أن للتخيير تأثيراً في الطلاق
«بِخِيَرِهِ ﷺ نِسَاءَهُ» إذ لم يغيرهن تغييراً عندكم يكن به إن اخترن
الطلاق طواعية، وأما غيرهن فنقول: الآية نفسها تبطل
دعواكم لأن نصّها: «إِنْ كُنَّ تَرُدُّنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّهَا فَتَخْلَيْنَ
أَمْتَكُمْ وَأَسْرَحَكُمْ سَرَاحاً جَمِيلاً».

فإنما نص الله تعالى أنه عليه الصلاة والسلام إن أردن
الدنيا، ولم يردن الآخرة: طلقهن حيثن من قبل نفسه مختاراً
لللطلاق، لا أنهن طالون بنفس اختيارهن الدنيا - ومن ادعى غير

رويناه عن إبراهيم قال: كان أصحابنا يقولون في الحرام: إن نوى ثلاثاً فهي ثلاث، وإن نوى واحدة فهي واحدة بآئنه.

وهو قول سفيان، إلا أنه قال: وإن نوى ميئناً فهي ميئ، وإن لم ينو شيئاً فهي كذب لا شيء فيها.

وقول خامس - عن إبراهيم: إن نوى واحدة أو لم ينو شيئاً فهي واحدة بآئنه، وإن نوى ثلاثاً ثلاث.

وقد روينا من طريق وكيع عن الحسن بن حي عن المغيرة عن إبراهيم: وإن نوى اثنتين فهي اثنتان.

وقول سادس - هو طلاق واحدة:

رويناه عن عمر.

وهو يقول حماد بن أبي سليمان.

وقول سابع - وهو أنه ظاهر، فيه كفارة الظهار - صح ذلك عن ابن عباس من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال في الحرام، والتذرع: عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً.

ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن منصور بن المعتمر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في الرجل إذا قال: حرام علي أن أكل، أو قال: هذا الطعام علي حرام.

قال: يعتق رقبة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً.

وهو قول أبي قلابة، وسعيد بن جبير، وهب بن منبه.

وهو قول عثمان البتي، وأحمد بن حنبل.

وقول ثامن - وهو أن التحريم ميئ فيه كفارة ميئ.

ثم اختلف هؤلاء:

فقالت طائفة منهم: هي ميئ مغالطة ليس فيها إلا عتق رقبة - روينا ذلك عن ابن عباس.

وقال آخرون: هي ميئ فقط:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن أبي كثير، وأيوب السخيتاني، كلاهما عن عكرمة أن عمر بن الخطاب قال: هي ميئ يعني التحريم.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا المقدسي أخبرنا حماد بن زيد عن صخر بن جبرية عن نافع عن ابن عمر قال: الحرام ميئ:

لهما من الصحابة - رضي الله عنهم - إلا قولاً ذكر عن فضالة بن عبيد: أن القضاء ما قضت. وأثران: من طريق عثمان، وابن عباس، موافقان لقولنا، وأنه ليس في أمرك بيدك إلا أقوال مختلفة عن عمر وعلي، وزيد، وعثمان وابن عمر، وابن عمرو، وأبي هريرة، وابن مسعود، وابن الزبير، ورجال لم يسموا من الصحابة رضي الله عنهم.

وفي بعض هذه قول عن جابر بن عبد الله لم يوافق مالك أحداً منهم، إلا رواية عن ابن عمر صححت عنه في المأثرة فقط - ومثلها عن عمر - لم تصح عنه - ولم يوافق أبو حنيفة منهم أحداً. ووافقتنا قولاً روي عن ابن مسعود، وعمر.

قال أبو محمد: لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وإذا لم يأت في القرآن، ولا عن رسول الله ﷺ أن قول الرجل لامراتيه: أمرك بيدك، أو قد ملكتك أمرك، أو اختاري يوجب أن تكون طالقاً، أو أن لها أن تطلق نفسها، أو أن تختار طلاقاً، فلا يجوز أن يحرم على الرجل فرج أباحه الله تعالى له ورسوله ﷺ بأقوال لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ وهذا في غاية البيان - والحمد لله رب العالمين.

١٩٣٩ - مسألة: ومن قال لامراتيه: أنت علي حرام،

أو زاد على ذلك فقال: كالتيه، والذم، ولحم الحنزير، أو ما قال من ذلك، فهو كله باطل وكذب، ولا تكون بذلك عليه حراماً، وهي امراته كما كانت - نوى بذلك طلاقاً أو لم ينو.

وقد اختلف الناس في هذا.

فقال علي، وزيد بن ثابت، وابن عمر: هي بذلك القول طالق ثلاثاً.

وهو قول الحسن، وعمر بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

وروي عن الحكم بن عتيبة.

وقول آخر - أنها بذلك حرام عليه - ولم يذكروا طلاقاً، صح هذا عن علي بن أبي طالب، وعن رجال لم يسموا من الصحابة - رضي الله عنهم - وعن أبي هريرة - وصح عن الحسن، وخلاس بن عمرو، وجابر بن زيد، وقسادة: أنهم أمروه باجتنابها فقط.

وقول ثالث - روي عن ابن مسعود: إن كان نوى في التحريم الطلاق وإلا فهو ميئ.

وهو قول الحسن، وطاووس، والشافعي، والزهري.

وقول رابع:

وقول تاسع - وهو التوقف:

كما روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: يقول رجلان في الحرام: هي حرام حتى تنكح زوجاً غيره، ولا والله ما قال ذلك علي، إنما.

قال علي: ما أنا بمحلها ولا بمحرّمها عليك، إن شئت فتقدم وإن شئت فتأخر.

وقول عاشر - عن أبي حنيفة فإنه قال: إذا قال لامرأته: أنت علي حرام، فإن نوى طلاقاً واحداً، أو طلاقين، أو طلاقاً دون عدل، فهو في كل ذلك طلاقاً واحدة، لا أكثر، فإن نوى ثلاثاً فهي ثلاث، فإن نوى بيناً فهي بين كفسارة بين، فإن لم ينو شيئاً فهو إيلاء فيه حكم الإيلاء، فإن نوى الكذب صدق في الغنى، ولم يكن شيئاً، ولا ينوي في القضاء، بل يكون إيلاء ولا بد، ولا يكون ذلك ظاهراً أصلاً، سواء نواه وقال ذلك، أو لم ينو ولا قاله.

وقول حادي عشر - قال مالك، وهو أنه من قال لامرأته: أنت علي حرام، فإن كان مدخولاً بها فهي ثلاث طلاقات لا ينوي في ذلك، فإن كانت غير مدخول بها فإنه ينوي. فإن قال نويت واحدة فهي واحدة، وإن قال: نويت اثنتين فهي اثنتان، وإن قال: نويت ثلاثاً فهي ثلاث - قال:

فإن قال ذلك لغير امرأته فليس بشيء، سواء قال ذلك لأمتيه، أو لطفله - قال: فلو قال: كل حلّ علي حرام، لم يحرم عليه بذلك شيء إلا زوجته فقط.

فإن قال: استنيت نسائي، أو امرأتي في نفسي، صدق في ذلك.

وقول ثاني عشر - ليس التحريم بشيء، لا في الزوجة ولا في غيرها، ولا يقع بذلك طلاق أصلاً، ولا إيلاء، ولا ظهار، ولا تحريم، ولا نجس في ذلك كفارة أصلاً.

كما روينا من طريق البخاري أخبرنا الحسن بن الصباح سمع الربيع بن نافع أخبرنا معاوية - هو ابن سلام - عن يحيى بن أبي كثير عن يعلى بن حكيم عن سعيد بن جبير أنه سمع ابن عباس يقول: إذا حرم امرأته ليس بشيء، لكم في رسول الله أسوة حسنة.

ومن طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق قال: ما أبالي حرمت امرأتي أو قصعت من ثيابي.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن صالح بن

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية القرشي أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي أخبرنا أبو الوليد الطيالسي أخبرنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن هبيرة عن قبيصة بن ذؤيب قال: سألت زيد بن ثابت وابن عمر عن قال لامرأته: أنت علي حرام، فقالا جميعاً كفارة بين.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن ابن مسعود قال في التحريم: هي بين يكفرها.

ومن طريق مسلم أخبرنا زهير بن حرب أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم عن هشام الدستوائي قال: كتب إلي يحيى بن أبي كثير يحدث عن يعلى بن حكيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: الحرام بين يكفرها.

وروي أيضاً ذلك عن أبي بكر الصديق. وعائشة أم المؤمنين.

وهو قول عكرمة، وعطاء روينا ذلك من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء: من قال لامرأته: أنت علي حرام.

قال: بين قال ابن جريج فقلت له: وإن كان أراة الطلاق. قال: قد علم مكان الطلاق، قال عطاء: ولو قال: أنت علي كاذم، أو كليم الخنزير.

قال عطاء: هو كقول: أنت علي حرام. وهو قول مكحول، وتادة، كقول عطاء في كل ما ذكرناه. ومن طريق قتادة عن الحسن أنه قال: كل حلال علي حرام، فهي بين - وبهذا كان يفتي قتادة.

وهو قول الشعبي. ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري، عن داود بن أبي هند، عن سعيد بن المسيب قال: الحرام بين يكفرها.

وهو قول سليمان بن يسار، وجابر بن زيد، وسعيد بن جبير.

ومن طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا جريج بن حازم قال: سألت نافعاً مولى ابن عمر عن الحرام أطلاق هو؟

قال: لا، أوليس قد حرم رسول الله ﷺ جاريته فأمره الله عز وجل أن يكفر بيمينه ولم يحرمها عليه.

وروي عن طاووس أيضاً فهو قول الأوزاعي، وأبي ثور. وروينا عن الحسن أنه قال: هو في غير الزوجة بين.

فإن قيل: للظهار، وللإيلاء، لفظاً لا يكونان إلا بها.

قلنا: وللطلاق لفظاً لا يكون إلا به.

فإن قالوا: قد يكون الطلاق بغير لفظ الطلاق.

قلنا: وقد يكون الظهار عندكم بغير ظهري الأم، وقد يكون الإيلاء عندكم بغير ذكر الآية - بالله تعالى ولا فرق.

قال أبو محمد: وسائر الأقوال الموجبة للطلاق، ولليمين، وللظهار، وللإيلاء: كلها أقوال لم تأت في نص قرآن، ولا في سنة، ولا حجة في سواهما، بل وجدنا الله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ فانكر الله تعالى تحريم ما أحله له، والزوجة مما أحل الله: فتحريمها منكراً، والمنكر مردود، لا حكم له إلا التوبة والاستغفار.

وقال عز وجل: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا خَلَلٌ وَقَدْ خَرَامٌ﴾ يَنْتَهَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ فمن قال لامرأته - الحلال له بحكم الله عز وجل هي حرام، فقد كذب وافترى، ولا تكون عليه حراماً بقوله، لكن بالوجه الذي حرّمها الله تعالى به.

صح عن رسول الله أنه قال: «مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ بِهِ فَهُوَ رَدٌّ فَحَرِّمَ الْحَلَالَ إِحْدَاثَ حَدِيثٍ لَيْسَ فِي أَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فُوجِبَ أَنْ يَرُدَّ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ: أَمْرَانِي عَلَيْكَ حَرَامٌ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: أَمْرَةٌ زَيْلِي حَلَالٌ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ لَحْمَ الْكَبِشِ، وَبَيْنَ مَنْ أَحَلَّ لِنَفْسِهِ لَحْمَ الْخَنْزِيرِ.

فصح أن التحريم باطل، ولا حكم للباطل إلا إبطاله والتوبة منه وبالله تعالى التوفيق.

وكذلك قوله لها: أنت علي كالميتة والدم ولحم الخنزير وكل ذلك كذب بل هي حلال كالماء، ولا تكون حراماً بهذا القول وبالله تعالى تائيد.

١٩٤٠- مسألة: ومن ذلك من قال لامرأته: قد

وهبتك لأهلك، فأتنا رويًا عن علي بن أبي طالب من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو أن علي بن أبي طالب قال في المرأة توهب لأهلها: إن قبلوها فواحدة باتنة، وإن ردوها فواحدة - وهو أحق بها - يعني يرجعته.

ومن طريق الحجاج بن المهال أخبرنا يزيد بن إبراهيم - هو السري - أخبرنا الحسن - هو البصري - قال: كان رجال من أصحاب رسول الله يقولون: إن وهب امرأته لأهلها فامسكوها، فقد باتت متة، وإن هم ردوها عليه فهي واحدة وهو

مسلم عن الشعبي أنه قال في تحريم المرأة: لمي أهو علي من نعلي.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح: أخبرني عبد الكريم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال: ما أبالي حرمتها - يعني امرأته - أو حرمت مائة شهر.

ومن طريق الحجاج بن المهال أخبرنا هشام بن يحيى أنا قتادة أن رجلاً جعل امرأته عليه حراماً، فسأل عن ذلك حميد بن عبد الرحمن الحميري؟ فقال له حميد:

قال الله عز وجل: ﴿وَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ وَإِلَىٰ ذِكِّكَ فَأَرْغَبْ﴾ وأنت رجل تلعب، فاذهب فاعلب.

وهو قول أبي سليمان، وجميع أصحابنا.

قال أبو محمد: أما قول مالك، وأبي حنيفة، فما نعلم أحداً قبلهما قال بما قالنا من تقسيم ما قسماء، مع أنه لا يؤيد قولهما قرآن، ولا سنة صحيحة، ولا رواية سقيمة، ولا قياس، ولا رأي له وجه، وما يدري أحد وجه التفريق بين تحريم الزوجة، وبين تحريم الأمة، وغيرها - والأمة تحرم بالعتق كما تحرم الزوجة بالطلاق، وكما يحرم المتاع بالصدقة به، ويبيعوه، وقد نحل المطلقة ثلاثاً بعد زوج، فهلا قالوا بتحريمها في الأبى، كما قالوا في النكاح في العدة يدخل بها، فكان يكون قد أتم في التحريم.

وكذلك لا يعلم أحد وجه التفريق بين تحريم الزوجة التي أحلها الله عز وجل، وبين تحريم الطعام الذي أحله الله تعالى - وقد سوى بين الأمرين عطاء، وغيره. وأطرف شيء نفريههم بين المدخول بها وغير المدخول بها، وحجتهم في ذلك: أن الذي لم يدخل بها تبينها الواحدة؟ قلنا لهم: والمدخول بها عندكم أيضاً تبينها الواحدة الباتنة، فما الفرق؟ إن هذا لعجب.

وكذلك قول أبي حنيفة: إن نوى التين فهي واحدة باتنة وإن نوى ثلاثاً فهي ثلاث.

واحتجوا في ذلك بأن الطلاق البائن لا يرتد على الطلاق البائن، ونسوا قولهم: إن الخلع طلاق بائن، وأنه إن طلقها في عدتها لاحتها طلقة أخرى باتنة، فاعجبوا لتناقضهم.

وكذلك قوله: إن نوى إيلاء، أو لم ينو شيئاً فهو إيلاء، وإن نوى الظهار لم يكن ظهاراً، ليت شعري. من أين خرج هذا الفرق.

وكذلك قول الشافعي: إن نوى طلاقاً فهو طلاق، وإن نوى إيلاءً لم يكن إيلاءً، وإن نوى ظهاراً لم يكن ظهاراً - وهذا فرق لا يعرف وجهه.

أحقُّ بها.

وروي هذا القول عن إبراهيم النَّخعي.

وقول آخر - وهو مروي عن علي أيضاً - وهو أنه إن قبلوها فهي واحدة، وإن لم يقبلوها فليس بشيء.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أشعث عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال - يعني في الموهوبة: إن قبلوها فواحدة بآثته وإن لم يقبلوها فليس بشيء.

وقال عطاء: إن قبلوها فواحدة بآثته وإن لم يقبلوها فليس بشيء.

وقول ثالث.

كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن أن زيد بن ثابت قال: إن قبلوها فهي ثلاث لا غل له حتى تنكح زوجاً غيره، وإن ردوها فواحدة وهو أحقُّ بها - وهذا قول الحسن.

وقول رابع.

رويناه من طريق سعيد بن منصور عن إسماعيل بن عياش عن عبد الله بن عبيد الله الكلابي، وعبد العزيز بن عبيد الله قال الكلابي: عن مكحول، وقال عبد العزيز: عن الشعبي عن مسروق - ثم اتفق مسروق ومكحول فيمن وهب امرأته لأهلها، قالاً جميعاً: إن قبلوها فهي طلقة وهو أملكُّ بها، وإن لم يقبلوها فلا شيء.

ورويناه هذا أيضاً عن الزهري.

وهو قول أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية.

وقول خامس.

كما رويناه عن سعيد بن منصور أخبرنا المعتمر بن سليمان التيمي عن منصور عن إبراهيم قال: كان يقال في الموهوبة لأهلها: تطلق قال سعيد: وأخبرناه أبو عروبة عن منصور عن إبراهيم بمثل، وزاد: لا تدري أبانة أم رجعية.

وقول سادس.

روي عن ربيعة، ويحيى بن سعيد، وأبي الزناد فيمن وهب امرأته لأهلها، قالوا: هي ثلاث قبلوها أو ردوها.

وقول سابع.

قاله الأوزاعي، قال: هي طلقة واحدة قبلوها أو ردوها.

وقول ثامن.

وهو قول الليث بن سعد: من وهب امرأته لأهلها فالتقضاء ما قضوا، فإن كان وهبها لهم - وهو لا يتظر قضاءهم - فهو طلاق البتة.

وقول تاسع.

رويناه عن مالك، وهو أنه قال: من وهب امرأته لأهلها فإن كانت مدخولاً بها فهي طلاق ثلاثاً قبلوها أو لم يقبلوها - وإن كانت غير مدخول بها فهي واحدة فقط - قبلوها أو ردوها.

وقول عاشر - رويناه عن الشافعي قال: من وهب امرأته لأهلها فله نيته في الفتياء والقضاء.

فإن قال: لم أنو طلاقاً لم يلزمه طلاق، وإن قال: نويت ثلاثاً فهي ثلاث، وإن قال: نويت اثنتين فهي اثنتان رجعتان، وإن قال: نويت واحدة فهي واحدة رجعية. وقول حادي عشر.

وهو قول أبي حنيفة، قال: إن قاله لامرأته: قد وهبتك لأهلك، أو قال: لأبيك، أو قال: لأهلك، أو قال: لئلا زواج، فإن كان هذا في غضب، أو جواباً لها إذ سأله الطلاق، ثم قال: لم أنو الطلاق: صدق ولم يلزمه طلاق في الفتياء وفي القضاء.

وإن قال: نويت بذلك الطلاق - فإن نوى ثلاثاً فهي ثلاث، وإن نوى اثنتين باتنتين، أو رجعتين، أو واحدة بآثته، أو رجعية، لم يكن في كل ذلك إلا واحدة بآثته فقط، لا أكثر.

قال: فلو قال لها: وهبتك لحائلك، أو قال لزيد، أو لفلان - وذكر أجيباً فليس ذلك بشيء، ولا يلزمه بذلك طلاق - سواء نوى بذلك طلاقاً ثلاثاً أو أقل؛ أو لم ينو طلاقاً - كان ذلك في غضب أو في جواب سؤالها إياه الطلاق، أو لم يكن - ولا معنى لحكم أهلها الذين وهبها لهم في ذلك. وقول ثاني عشر - وهو أن كل ذلك باطل لا يلزم به طلاق أصلاً - نواه أو لم ينوه - وهو أبي ثور، وأبي سليمان، وأصحابنا.

قال أبو محمد: أما قول أبي حنيفة - فأبده من أوابد الدهر، وتفرق ما سمع بأسخف منه، كل ذلك بلا دليل يعقل، ولا قياس يضبط، ولا رأي له وجه، ولا نعلمه عن أحد قبله، لا سيما إذا أضيف هذا القول إلى قوله الذي ذكرناه في التخيير والتأميل وتلك التاريق السخيفة.

وأما قول مالك بين المدخول بها وغير المدخول بها في التفريق - فما يعلم عن أحد قبله، وما ندري من أين وقع لهم بالهبة أن تكون طالفاً ثلاثاً.

وقالوا: المدخول بها لا يجرها إلا الثلاث.

فقلنا: وقد يجرها عنكم واحدة البتة.

فإن قالوا: يتزوجها إذا شاء..

قلنا: وفي الثلاث يتزوجها بعد زوج.

وكذلك غير المدخول بها يتزوجها في البائنة إن شاء وشاءت، وهما حرمتوها في الأبدي، كما فعلتم بالمدخول بها في عدتها؟.

قال أبو محمد: وسائر الأقوال لا نعلم لشيء منها بهاناً، لا قرآنًا، ولا سنةً - ولا حجةً في سواهما - وما كان هكذا فلا يجوز القول به، ومن الباطل أن يهب حرّةً، أو أمةً غيره، فهتبه فاسدة، والفساد لا حكم له إلا بإبطاله، والثبوت إلى الله عز وجل منه - فصَحَّ الذي.

قلنا وبالله تعال نتأيد.

١٩٤١- مسألة: ومن باع عبده وله زوجة فهي

زوجته كما كانت، ومن باع أمته ولها زوج فهي زوجته كما كانت.

وقد اختلف الناس في ذلك كما روينا من طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم قال: سئل إبراهيم النخعي عن الأمة تباغ ولها زوج، فقال: كان عبد الله بن مسعود يقول: بيعها طلاقاً وتبطل هذه الآية: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾.

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عبد البصري أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن المنثري أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا سفيان الثوري، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم النخعي، عن ابن مسعود أنه قال في قول الله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ذوات الأزواج من المسلمين والمشركين.

ومن طريق وكيع عن المبارك بن فضالة عن الحسن البصري عن أبي بن كعب قال: بيعها طلاقاً. أخبرنا يونس بن عبد الله أخبرنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن بشر أخبرنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا سليمان التيمي عن أبي جابر عن أنس بن مالك قال: بيع الأمة طلاقاً - قال أنس: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ قال: ذوات البعول.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن جابر بن عبد الله قال: بيعها طلاقاً.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا خالد الخذاء عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يقول: بيع الأمة هو طلاقها.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا يونس بن عبيد عن الحسن قال: أيتها بيع فهو طلاق - يعني: العبد من زوجته، والأمة من زوجها.

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن قاسم بن محمد أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن المنثري أخبرنا عبد الأعلى أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري أنه قال في الأمة: بيعها طلاقاً - يعني: من زوجها، وبيعه طلاقاً - يعني: من زوجته.

ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال: إذا زوج عبده من أمته فالطلاق بيد العبد، وإذا اشترى أمة ولها زوج فالطلاق بيد المشتري.

وقالت طائفة: إن بيعت الأمة فهو طلاقاً من زوجها، وإن بيع العبد وله زوجة لم تطلق بذلك.

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري وابن أبي ليحية قال الزهري: عن سعيد بن المسيب، وقال ابن أبي ليحية: عن مجاهد، قالا جميعاً: بيعها طلاقاً، فإن بيع العبد لم تطلق هي حينئذ.

وروينا عن الحسن البصري أن العبد إذا أبق له زوجة فلها طلاق بإبقاء العبد.

روينا ذلك من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم: أخبرنا منصور عن الحسن أنه كان يقول: إياك العبد طلاقاً.

وذهب طائفة: إلى قول آخر:

كما روينا من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا مسدد أخبرنا المعتمر بن سليمان قال: سمعت أبي يحدث عن أبي جابر عن أنس بن مالك قال في قول الله عز وجل: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾.

قال: المحصنات ذوات الأزواج من الحررات، وإذا هو لا يرى بأساً بما ملكت اليمين أن يتزوج الرجل الجارية من عبده فوطئها.

وبه إلى إسماعيل أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا محمد بن جعفر غندر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قول الله عز وجل: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ قال يتزوج الرجل وليدته امرأة عبده.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: انتزع أمي من عبد قوم آخرين أنكحتها إياه؟ قال: نعم، وأرضي، قلت: أبي إلا صداقة. قال: هو له كله، فإن أبي فانتزعتها، إن شئت، ومن حر أنكحتها إياه - ثم رجع عطاء فقال: لا تنتزعها من الحر، وإن أعطيته الصداق فلا تستخدمها، ولا تبعها.

وذهب آخرون إلى أن بيع الأمة ليس طلاقاً، وأن بيع العبد أو إبقائه ليس طلاقاً لزوجه، ولا للسيد أن ينتزع أمته من عبده إذا زوجها منه:

روينا عن عمر بن الخطاب: أنه ليس بيع الأمة طلاقاً لها من زوجها.

وصح ابن ابن عمر أن سأل رجل فقال: اشتريت جارية لها زوج أفاطوها، فقال له ابن عمر: تريد أن أحل لك الزنا؟

وصح هذا أيضاً عن عبد الرحمن بن عوف، وعن عثمان، وعلي، وسعد بن أبي وقاص.

وبه يقول أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأبو سليمان، وأصحابهم.

قال أبو محمد: احتج من رأى بيعها طلاقاً بقول الله عز وجل: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾.

قالوا: فحرم الله تعالى علينا كل محصنة إلا ما ملكت أيماننا فهي حلال لنا من جملة المحصنات - والمحصنات هن ذوات الأزواج.

فصح أنهن إذا كن ذوات أزواج فملكناهن أنهن لنا حلال، ولا يجلن لنا إلا بأن يحرمن على أزواجهن، إذ كونهن الفرج حلالاً لثنين معاً ممنوع في الديانة. قالوا: وسواء في ذلك المبيعات والمسيئات، لأن الآية على عمومها.

وقالت طائفة: إنما عنى الله عز وجل بذلك المسيئات خاصة.

روينا ذلك عن علي بن أبي طالب عن طريق إبراهيم عنه، وإبراهيم لم يدره، ولا نقيه.

وعن ابن عباس عن طريق إسرائيل بن يونس - وهو ضعيف.

وروينا عن ابن عباس أيضاً: كل ذات زوج عليك حرام من طريق يحيى بن عبد الملك الحماني - وهو ضعيف - عن شريك - وهو مدلس.

قال أبو محمد: أمّا من جعل بيع الأمة طلاقاً واحتج

بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فوجدناه قد خصها خبر صحيح، وهو بيع بريرة وابنيها عائشة أم المؤمنين لها، ولها زوج اسمه مغيث، فلم يكن بيعها طلاقاً لها، ثم اعتقتها أم المؤمنين بعد ابتاعها لها، فلم يكن ذلك أيضاً طلاقاً لها، بل خيرها رسول الله ﷺ حينئذ في البقاء في زوجتيه، أو في فراقه.

فصح بذلك أن بيع الأمة ليس طلاقاً لها، وصح بهذا: أن قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ استثناء منقطع - معناه: لكن ما ملكت أيمانكم ما لم يحرم عليكم، كذوات المحارم، وذوات الأزواج، والكوافر، فما دعا هؤلاء فحلل لكم.

وأما من قال: بيع العبد طلاقاً لزوجه الأمة، فلا نعلم له شيئاً يتعلق به - فسقط هذا القول، والحمد لله رب العالمين.

ثم نظرنا في المسئلة مع زوجها، أو دونها، أو يسى هو دونها، أو خرجت إلى أرض المسلمين ولها زوج في أرض الحرب، فوجدناها لا تخلو من أن تكون إذ سبيت، أو خرجت إلى أرض المسلمين غتارة: بقيت على دينها الكتابي، أو غير الكتابي، أو أسلمت، لا تخلو ضرورة من أحد هذين الوجهين، ولا ثالث هنالك.

فإن كانت لم تسلم فقد بينا في صدر كلامنا في النكاح من كتابنا هذا أن وطء الأمة الكافرة كتابية كانت أو غير كتابية يملكها اليمين لا يعل أصلاً فاعنى عن إعادته لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَئِنَّ مُؤْمِنَةً خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾.

ولم يخص الله تعالى من هذا التحريم إلا ما كان بالأزواج فقط بقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾.

وقد صح أن عقدة نكاحات الكفار صحاح، ومنها كانت ولادة رسول الله ﷺ وأصحابه - رضي الله عنهم - وما صح فلا سبيل لإبطاله إلا بنص.

فصح أنها ما لم تسلم المسئلة ذات الزوج فهي على زوجيتها سواء بقي في دار الحرب أو سبي معها.

وأما قول من قال: إن اختلاف الدارين يقطع عصمة النكاح، فقول باطل فاسد، لأنه دعوى مجردة لم يؤيدها قط قرآن، ولا سنة.

وقد تكلمنا في صدر كتابنا هذا في الخبر الوارد من طريق أبي سعيد الخدري إذ أصابوا سبايا أوطاس، فتحرجوا من غشيائهن، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا

مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فهُنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عَتَقُهُنَّ. وَبَيْنَا أَنَّهُنَّ يَبْقَيْنَ - مَتَّقِينَ عَلَيْهِ - وَثَبَاتٌ مِنْ سِبَايَا هَوَازِنَ، وَوُطُوهُنَّ لَا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَسْلَمْنَ بِبِلَا خِلَافٍ مِنَّا وَمِنَ الْحَاضِرِينَ مِنَ الْمُخَالَفِينَ وَبِنَصِّ تَحْرِيمِ الْمُشْرَكَاتِ حَتَّى يَوْمُنَّ - فَصَحَّ أَنَّ مِرَادَ اللَّهِ تَعَالَى بِذَلِكَ إِذَا اسْلَمْنَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِذَا اسْلَمْنَ فَلَا يَخْلُونُ ضَرُورَةً مِنْ أَنْ يَكُونَ زَوْجٌ مِنْ اسْلَمَ مِنْهُنَّ سَبِيٍّ مَعَهَا أَوْ لَمْ يَسِبْ، بَلْ هُوَ فِي أَرْضِهِ، فَإِنْ كَانَ مَعَهَا أَوْ فِي أَرْضِهِ وَلَمْ يَسْلَمْ قَبْلَ إِسْلَامِهَا إِنْ كَانَتْ كِتَابِيَّةً، أَوْ مَعَ إِسْلَامِهَا كَاتِمًا مَا كَانَ دِينُهَا، فَقَدْ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا مِنْهُ عَلَى مَا ذَكَرَ بَعْدَ هَذَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فَإِذَا انْفَسَخَ نِكَاحُهَا بِإِسْلَامِهَا دُونَ إِسْلَامِ زَوْجِهَا فَقَدْ حُلَّ فَجَرِهَا لِسَيِّدِهَا الْمُسْلِمِ حَيْثُنُو: بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ بِبِلَا خِلَافٍ، فَإِنْ اسْلَمَ زَوْجُهَا مَعَ إِسْلَامِهَا كَاتِمًا مَا كَانَ دِينُهَا، أَوْ اسْلَمَ قَبْلَ إِسْلَامِهَا وَهِيَ كِتَابِيَّةٌ، فَعَمَّا فِي كُلِّ مَا ذَكَرْنَا بِاقْبَانِ عَلَى زَوْجِيَّتِهِمَا، لَمَّا ذَكَرْنَا: مِنْ أَنَّ كُلَّ نِكَاحٍ صَحَّ بِتَصْحِيحِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَيْهِ فَاتَّهَ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ فُسْخُهِ إِلَّا بِنَصِّ قُرْآنٍ أَوْ سُنَّةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَابِتَةٍ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى وَجُودِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي فُسْخِ نِكَاحٍ لِلْمَسِيَّةِ بَعْدَ إِسْلَامِهَا دُونَ إِسْلَامِ زَوْجِهَا فَقَطُّ.

وَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا سَبَى الزَّوْجَانِ فَعَمَّا عَلَى نِكَاحِهَا حَتَّى يَخْرُجَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، فَإِذَا صَارَ فِيهَا انْفَسَخَ النِّكَاحُ - وَهَذَا قَوْلُهُ أَوَّلُهُ صَحِيحٌ وَآخِرُهُ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ، لِأَنَّ اخْتِلَافَ الدَّارَيْنِ لَا يَجُزُّ نَسْبًا وَلَا بَحْلَةً.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ جَاءَ أَهْلُ الْحَرْبِ بِسَبْيٍ فِيهِ زَوْجَانِ فَعَمَّا عَلَى نِكَاحِهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كُلُّ قَوْلٍ مَا لَمْ يُوَظَّهِ قُرْآنٌ وَلَا سُنَّةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَابِتَةً فَهُوَ بَاطِلٌ يَبْقَيْنَ لَا شَكَّ فِيهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢- فَسَخُ نِكَاحِ الْمَقْذُودِ

١٩٤٢- مسألة: ومن فقدَ عرفَ ابنَ موضوعةٍ، أو لم يعرفَ في حربٍ فَقَدْ، أو في غيرِ حربٍ - وَلَهُ زَوْجَةٌ أَوْ أُمٌّ وَلَدِي وَأُمَةٌ وَمَالٌ: لَمْ يَفْسُخْ بِذَلِكَ نِكَاحَ امْرَأَتِهِ أَبَدًا، وَهِيَ امْرَأَتُهُ حَتَّى يَصْغُرَ مَوْتُهُ أَوْ عَوَتْ هَيَّ، وَلَا تَعْتَقُ أُمٌّ وَلَدِي، وَلَا تَبَاعُ أُمَّتُهُ، وَلَا يَفْرَقُ مَالُهُ، لَكِنْ يَنْقُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ مَالِهِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يَبِيعُ الْأُمَّةَ، وَقِيلَ لِلزَّوْجَةِ، وَالْأُمُّ الْوَلَدِ: انْظُرَا لِأَنْفُسِكُمَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَالٌ مَكْتَسَبٌ انْفَسَخَ عَلَيْهِمَا مِنْ

سَهْمِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ مِنَ الصَّدَقَاتِ كَسَائِرِ الْفُقَرَاءِ، وَلَا فَرْقَ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ: فَصَحَّ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ: امْرَأَةُ الْمَقْذُودِ تَعْتَدُ أَرْبَعَ سِنِينَ مِنْ طَرَفِ:

مِنْهَا - مِنْ طَرَفِ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، وَسَلِيمَانَ التَّمِيمِيِّ، قَالَ عَاصِمٌ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ الْهَنْدِيِّ عَنْ عُمَرَ، وَقَالَ سَلِيمَانُ عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عُمَرَ، وَكِلَاهُمَا أَدْرَكَ عُمَرَ وَسَمِعَهُ مِنْهُ.

وَمِنْ طَرَفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْجَبْرِ الْقُتَيْبِيُّ أَخْبَرَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: شَهِدْتُ عُمَرَ خَيْرَ مَقْذُودٍ تَزَوَّجَتْ امْرَأَتَهُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمَهْرِ الَّذِي سَأَلَهُ إِلَيْهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا أوردنا هذا لِيَصِحَّ سَمَاعُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِدَلَالَتِهِ مِنْ عُمَرَ:

وَمِنْ طَرَفِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَّانِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى أَنَّ رَجُلًا فَقَدَتْهُ امْرَأَتُهُ فَأَتَتْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَعْدَ أَرْبَعِ سِنِينَ فَسَأَلَتْ قَوْمَهَا فَصَدَّقُوهَا، فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدُ أَرْبَعَ سِنِينَ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ - ثُمَّ تَزَوَّجَتْ، فَجَاءَ زَوْجُهَا - وَذَكَرَ الْخَبَرَ.

قَالَ: فَخَيَّرَهُ عُمَرُ بَيْنَ الصَّدَاقِ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ فَاخْتَارَ الصَّدَاقَ.

وَمِنْ طَرَفِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى: أَنَّ امْرَأَةً فَقَدَتْ زَوْجَهَا فَأَتَتْ عُمَرَ فَسَأَلَتْ جِيرَانَهَا وَقَوْمَهَا فَصَدَّقُوهَا، فَقَالَ لَهَا: اعْتَدِي أَرْبَعَ سِنِينَ وَتَزَوَّجِي، فَجَاءَ زَوْجُهَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَخَيَّرَهُ عُمَرُ بَيْنَ الصَّدَاقِ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ.

وَمِنْ طَرَفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَّانِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: فَقَدْتُ امْرَأَةً زَوْجَهَا فَمَكَثْتُ أَرْبَعَ سِنِينَ، ثُمَّ ذَكَرْتُ أَمْرَهَا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَرْتَضِيَ أَرْبَعَ سِنِينَ مِنْ حِينَ رَفَعْتُ أَمْرَهَا إِلَيْهِ، فَإِنْ جَاءَ زَوْجُهَا وَلَا تَزَوَّجَتْ، فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَ أَنْ مَضَتْ السَّنَوَاتُ الْأَرْبَعُ وَلَمْ تَسْمَعْ لَهُ بِذِكْرِ - ثُمَّ جَاءَ زَوْجُهَا فَأَخْبَرَ بِالْخَبَرِ، فَأَتَى إِلَى عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: إِنْ شِئْتَ رَدَدْنَا إِلَيْكَ امْرَأَتَكَ، وَإِنْ شِئْتَ زَوَّجْنَاكَ غَيْرَهَا.

قَالَ: بَلْ زَوَّجَنِي غَيْرَهَا.

وَمِنْ طَرَفِ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُورٍ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا دَاوُدَ بْنَ أَبِي هِنْدَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَرَجَ لَيْلًا فَاسْتَبَتَهُ الْجَنُّ فَظَلَّتْ غَيِّبَةً، فَأَتَتْ امْرَأَتَهُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَخَبَّرَتْهُ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدُ أَرْبَعَ سِنِينَ، فَفَعَلَتْ فَأَمَرَهَا أَنْ تَزَوَّجَ فَعَلَتْ. وَقَدْ مَرَّ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ فَخَيَّرَهُ عُمَرُ بَيْنَ

ذلك.

امراته وبين الصداق، فاختار امرأته، ففرق عمر بينهما وردّها إليه.
قال أبو حمّاد: هذا الذي لا يصح عن عمر غيره أصلاً، وهو أن تبئن أربع سنين من حين ترفع امرأها إلى الإمام، فإذا أتمت الأربع سنين تزوّجت - إن شاءت - فإن جاء زوجها - وقد تزوّجت - فهو خير بين صداق الذي أعطاه، وبين أن تردّه إليه امرأته ويفسخ نكاح الآخر، أو يزوجه الإمام زوجة أخرى.

ورويّا نحوه هذا عن ابن عباس؛ وابن عمر من طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو عوانة عن أبي بشر عن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد عن ابن عباس وابن عمر؛ قالاً جميعاً: في امرأة المفقود: تنتظر أربع سنين - قال ابن عمر: ينقضي عليها فيها من مال زوجها، لأنها حبست نفسها عليه - قال ابن عباس: إذا يحض ذلك بالورثة، ولكن تستدين، فإن جاء زوجها أخذت من ماله، فإن مات قضت من نصيبها من الميراث - ثم قالاً جميعاً: ينقضي عليها بعد الأربع سنين أربعة أشهر وعشراً من جميع المال.
قال أبو حمّاد: هذا صحيح عن ابن عباس، وابن عمر.

وروي عن عمر غير هذا من طريق لا تصح فيها الحجاج بن أرطاة أن عمر أمر امرأة المفقود أن تریص أربع سنين من حين ترفع امرأها إليه، فإذا أتمتها طلقها وليه عنه، ثم تعتد بعد ذلك أربعة أشهر وعشراً، ثم تزوّج، فإن جاء زوجها - وقد تزوّجت - خيره عمر بينها وبين صداقها.

وروي عن عمر غير هذا كله أيضاً من طرق لا تصح؛ لأن فيها عبد الملك بن أبي سليمان العزمي وهي أيضاً مرسلة عن عبيد بن عمير - قال: فقدت امرأة زوجها فانت عمر بن الخطاب، فأمرها أن تریص أربعة أعوام، ففعلت، ثم جاءت، فأمرها أن تعتد أربعة أشهر وعشراً، ثم آتته فدعا ولي المفقود فأمره أن يطلقها، فطلقها، فأمرها أن تعتد ثلاثة قروء ففعلت ثم آتته، فأباح لها الزواج، فتزوّجت فجاء زوجها المفقود، فخير عمر بين امرأته تلك وبين الصداق، فاختار الصداق، فأمره عمر بالصداق.

وروي عن عمر أيضاً قول رابع - لا يصح، لأنه مرسّل من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيّب قال: إن عمر بن الخطاب قال: إني امرأة فقدت زوجها فإنها تنتظره أربع سنين، ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً، ثم تحل.

ورويّا من طريق الحسن بن عمر مثل ذلك.

ومن طريق الزّهری وعطاء وعمرو بن دينار عن عمر مثل

ورويّا عن عمر أيضاً غير ذلك كله من طريق ضعيفة فيها المنهال بن عمرو: أن عمر بن الخطاب آتته امرأة فقدت زوجها مذ ثلاثة أعوام وثمانية أشهر، فأمرها عمر أن تسم أربع سنين، ثم تعتد عدّة التوقي عنها، ثم تزوّج إن شاءت.
قال أبو حمّاد: وقد جاء من طريق سعيد بن المسيّب، وعمرو بن دينار والزّهری، غير ما ذكرنا آنفاً عنهم:

كما رويّا من طريق عبد الرزّاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار قال: إن عمر بن الخطاب أمر ولي الميسب عنها زوجها أن يطلقها.

ومن طريق عبد الرزّاق عن معمر عن الزّهری عن سعيد بن المسيّب أن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، قضيا في المفقود أن امرأته تریص أربع سنين، وأربعة أشهر وعشراً بعد ذلك، ثم تزوّج - فإن جاء زوجها الأول خير بين الصداق وبين امرأته.

قال أبو حمّاد: ليس معمر دون مالك.

وأما الزّهری فاحفظ من يحيى بن سعيد، ورواية سعيد هذه عن عثمان صحيحة؛ لأنه أدركه وجالسه وقتل عثمان رضي الله عنه المسيّب له عشرون سنة.

ومن طريق عبد الرزّاق عن ابن جريج قال: أخبرني عطاة الخراساني: أن ابن شهاب أخبره: أن عمر، وعثمان قضيا في ميراث المفقود: أنه يقسم من يوم تمضي الأربع السنون وتستقبل امرأته عدّة أربعة أشهر وعشراً.

ومن طريق سعيد بن منصور حدثنا سفيان - هو ابن عيينة - عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة: أن امرأة فقدت زوجها فلبث ما شاء الله تعالى، ثم آتت عمر بن الخطاب فأمرها أن تریص أربع سنين، فلم يحيى فأمر عمر وليه أن يطلقها، ثم أمرها أن تعتد، فإذا انتقضت عدتها، فإن جاء زوجها خيره بينها وبين الصداق.

ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخثاني عن أبي المليح المدني: أن رجلاً ركب البحر فنيه به، فتزوّجت امرأته وأمّهات أولاده، وقسم ميراثه، فقدم بعد ذلك. فارتفعوا إلى عثمان بن عفان فخير الرجل بين امرأته وبين الصداق، وردّ عليه أمّهات أولاده وجعل في أولادهن الفداء، فلما قتل عثمان رضي الله عنهم ارتفعوا إلى علي بن أبي طالب فقاضى بمثل قضاء عثمان.

ومن طريق عبد الرزّاق عن معمر عن أيوب السخثاني:

هِيَ مِنْ مَالِهَا، وَلَمْ تَعُدْ مِنَ الْآخِرِ، وَقَرَّتْ عَنْهُ كَمَا هِيَ.

وَمَنْ طَرِيقَ عَيْلِ الرَّزَاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ فِي امْرَأَةِ الْمَقْذُودِ يَأْتِي وَقَدْ تَزَوَّجَتْ أَنَّ الْمَرَأَةَ تَغْرُمُ الصَّدَاقَ.

وَمَنْ طَرِيقَ أَبِي عَيْبٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ كُبَيْرٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى عَنْ مَكْحُولٍ فِي امْرَأَةِ الْمَقْذُودِ إِذَا قَدَّمَ الْأَوَّلَ كَانَتْ امْرَأَتُهُ - إِنَّ شَاءَ - وَاعْتَدَّتْ مِنْ زَوْجِهَا الَّذِي هِيَ عَنْدُهُ، وَإِنْ شَاءَ فَلَهُ مَا أَصْدَقَهَا.

وَمَنْ طَرِيقَ أَبِي عَيْبٍ أَخْبَرَنَا عَمَّادُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هَنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: لَوْلَا أَنَّ عَمَرَ خَيْرَ الْمَقْذُودِ لَرَأَيْتُهُ أَحَقُّ بِهَا إِذَا شَاءَ.

وَمَنْ طَرِيقَ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: كَتَبَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَدِيٍّ بِنِ ارْطَاءَ أَنَّ امْرَأَةَ الْمَقْذُودِ تَعُدُّ أَرْبَعَ سِنِينَ.

وَمَنْ طَرِيقَ عَيْلِ الرَّزَاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هَنْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: إِذَا قَدَّمَ فِي الصَّفِّ تَرَبَّصْتَ بِهِ سَنَةً، وَإِذَا قَدَّمَ فِي غَيْرِ صَفٍّ فَاوْبَحْ سِنِينَ.

وَبِهِ إِلَى عَيْلِ الرَّزَاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَ سِنِينَ مِنْ حِينِ تَرَفَعِ امْرَأَةُ الْمَقْذُودِ أَمْرُهَا فَإِنَّهُ يَقْسَمُ مَالَهُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ.

وَمَنْ طَرِيقَ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ فِي الَّذِي يَحْضُرُ الْقِتَالَ فَلَا يَدْرِي أَسْرَأَمْ قَتَلَ، فَإِنِّي أَرَى أَنَّ تَعُدُّ امْرَأَتُهُ عِدَّةَ الْمُجَلَّةِ أَرْبَعَ سِنِينَ وَأَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ثُمَّ تَنْكِحُ إِنْ شَاءَتْ.

وَمَنْ طَرِيقَ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ رِبْعَةَ فِي الْمَقْذُودِ يَلْتَوِمُ لَطْلِبُهُ فَلَا يُوْجَدُ لَهُ خَيْرٌ، فَذَلِكَ الَّذِي يَضْرِبُ الْإِمَامُ لِامْرَأَتِهِ فِيمَا بَلَّغْنَا، ثُمَّ تَعُدُّ عِدَّةَ التَّوْفَى عَنْهَا زَوْجِهَا. يَقُولُونَ: إِنْ جَاءَ زَوْجُهَا فِي عِدَّتِهَا أَوْ بَعْدَ الْعِدَّةِ - مَا لَمْ تَنْكِحْ - فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، فَإِنْ نَكَحَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ وَدَخَلَ بِهَا، فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا.

وَمَنْ طَرِيقَ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ الْجُبَّارِ بْنِ عَمْرِو عَنْ رِبْعَةَ قَالَ: إِذَا فَرَّقَ السُّلْطَانُ بَيْنَهُمَا فَلَا سَبِيلَ لِلأَوَّلِ عَلَيْهَا، وَلَا رَجْعَةَ - دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ.

وَرَوَيْنَا غَيْرَ هَذَا كُلَّهُ عَنْ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَغَيْرِهِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَيْبٍ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُتَعَمَّرِ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيبَةَ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِذَا قَدَّمَتِ الْمَرَأَةُ زَوْجَهَا لَمْ تَزَوَّجْ حَتَّى يَقْدَمَ أَوْ تَمُوتَ.

وَمَنْ طَرِيقَ أَبِي عَيْبٍ أَيْضًا أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ عَنْ

أَبَا الْمَلِيحِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ سَلَّمَ عَنْ امْرَأَةِ الْمَقْذُودِ، فَقَالَ أَبُو مَالِيحٍ: حَدَّثَنِي سَهِيمَةُ بِنْتُ عَمْرِو الشَّيْبَانِيَّةِ أَنَّهَا فَقَدَتْ زَوْجَهَا فِي غَزَاةٍ غَزَاهَا، فَلَمْ يَدْرِ أَهْلَكَ أَمْ لَا، فَتَرَبَّصَتْ أَرْبَعَ سِنِينَ، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ فَجَاءَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ، فَكَرِبَ هُوَ وَزَوْجُهَا الثَّانِي إِلَى عُثْمَانَ فَخَبَرَاهُ، فَقَالَ عُثْمَانُ خَيْرُ الْأَوَّلِ بَيْنَ امْرَأَتِهِ وَبَيْنَ صَدَاقِهَا، فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ قَتَلَ عُثْمَانُ فَكَرِبَا إِلَى عَلِيٍّ بِالْكُوفَةِ فَقَالَ: مَا أَرَى إِلَّا مَا قَالَ عُثْمَانُ؟ قَالَتْ: فَاخْتَارَ الصَّدَاقَ، فَأَعْنَتَ زَوْجِي بِالْفَيْنِ وَكَانَ الصَّدَاقُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ، وَرَدَّ أَهْمَاتِ أَوْلَادِهِ - كُنَّ تَزَوَّجْنَ بَعْدَهُ - وَرَدَّ أَوْلَادَهُنَّ مَعَهُنَّ، عَلِمِي أَنَّهُ قَالَهُ.

وَمَنْ طَرِيقَ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ عَنْ خِلَاسِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: امْرَأَةُ الْمَقْذُودِ تَعُدُّ أَرْبَعَ سِنِينَ، ثُمَّ يَطْلُقُهَا الْوَلِيُّ، ثُمَّ تَعُدُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، فَإِذَا جَاءَ زَوْجُهَا خَيْرَ بَيْنَ امْرَأَتِهِ وَبَيْنَ الصَّدَاقِ - وَهَذَا صَحِيحٌ عَنْ عَلِيٍّ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَأَمَّا التَّابِعُونَ فَارَوَيْنَا:

وَمَنْ طَرِيقَ الْحَجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ حَبِيبٍ قَالَ: سَأَلْتُ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ عَنِ الْمَقْذُودِ زَوْجَهَا، فَقَالَ: تَعُدُّ أَرْبَعَ سِنِينَ، ثُمَّ يَطْلُقُهَا وَلِيُّهُ، ثُمَّ تَعُدُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا - عِدَّةُ التَّوْفَى عَنْهَا زَوْجِهَا - ثُمَّ تَزَوَّجُ إِنْ شَاءَتْ، فَإِنْ جَاءَ زَوْجُهَا فَهُوَ بِالْخِيَارِ، فَإِنْ شَاءَ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ شَاءَ صَدَاقُهَا الَّذِي كَانَ أَصْدَقَهَا.

وَمَنْ طَرِيقَ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ الْحَسَنَ كَانَ يَخِيرُ الْمَقْذُودَ بَيْنَ الصَّدَاقِ الْأَوَّلِ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ.

قَالَ قَتَادَةُ، وَقَالَ الْخِلَاسُ بْنُ عَمْرٍو: يَخِيرُ بَيْنَ الصَّدَاقِ الْآخِرِ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ.

وَمَنْ طَرِيقَ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ - وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ السَّابِرِيِّ حَزِينٌ كَتَبَ - فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ ذَا؟ فَقَالَ النَّخَعِيُّ قَدَّمَ زَوْجَ امْرَأَتِهِ، فَقُلْتُ: فَكَيْفَ يَصْنَعُ؟

قَالَ: يَخِيرُ بَيْنَ الصَّدَاقِ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ، فَإِنْ اخْتَارَ الطَّلَاقَ أَقَامَ هَذَا عَلَى امْرَأَتِهِ وَلَا تَعُدُّ مِنْهُ، لِأَنَّ الْمَاءَ مَائَةٌ، وَإِنْ اخْتَارَ امْرَأَتَهُ اعْتَدَّتْ مِنْ هَذَا، قَالَ عَطَاءُ: فَخَبَرْتُ بِذَلِكَ الْحَكَمَ بَيْنَ عَتِيبَةَ، فَقَالَ: لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا إِلَّا وَفِيهِ عِدَّةٌ.

وَمَنْ طَرِيقَ عَيْلِ الرَّزَاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبِيعٍ فِي امْرَأَةِ الْمَقْذُودِ.

قَالَ: تَرَبَّصْ أَرْبَعَ سِنِينَ مِنْ يَوْمِ يَتَكَلَّمُ، ثُمَّ يَطْلُقُهَا وَلِيُّهُ يَأْخُذُ بِالْوَلَوَائِقِ، وَلَا يَمْنَحُ زَوْجَهَا تِلْكَ الطَّلُوقَ - وَإِنْ كَانَتْ الْبَيِّنَةُ - فَإِنْ جَاءَ فَاخْتَارَهَا اعْتَدَّتْ مِنَ الْآخِرِ، وَإِنْ اخْتَارَ صَدَاقَهَا غَرِمَتْهُ

مضى أمر الناس.

وقال الليث بن سعد في امرأة المفقود: أنها تزوجت، فإن جاء زوجها المفقود ووجدها تزوجت، فهو أولى بها وترد إليه.

وقال مالك: تنظر المرأة المفقود أربع سنين من حين ترفع أمرها إليه ثم تعتد أربعة أشهر وعشرين، فإن كان الزوج عبداً اجلست عامين ثم تعتد - كما ذكرنا - فإن جاء زوجها قبل أن تزوج فهي امرأته كما كانت، وإن جاء - وقد تزوجت - فلا سبيل له إليها - دخل الثاني بها أو لم يدخل.

ثم رجع مالك فقال: هو أولى بها ما لم يدخل بها الثاني، ولا خيار للأول - قال: وإنما هذا في المفقود في غير الحرب.

فأما الذي فقد في الحرب فلم يعرف أميت هو أم حي، فلا تزول امرأته، ولا يفرق بينه وبينها - قال: ولا يقسم مال المفقود، ولا تعتق أمهات أولاده، حتى يأتي من الزمان ما يعرف أنه لا يعيش إليه.

وقال أحمد وإسحاق: تترخص امرأة المفقود أربعة أشهر وعشرين بعد أربعة أعوام، ثم تزوج - قالوا جميعاً: والمفقود الذي تزول امرأته هو المفقود في الحرب أو في البحر، أو يفقد من منزله.

وأما من غاب عن أهله فلم يدر ما فعل فلا تزول امرأته.

قال أبو حمزة: اختلف السلف في اثني عشر موضعاً من هذه القصص وهي: من المفقود؟ - والتأجيل - ومن متى يبدأ التأجيل؟ - وكم التأجيل - وهل بعد التأجيل طلاق الولي؟ - وهل بعد ذلك عدّة الوفاة؟ - وحكم تخيير الزوج إن قدم - وفيما ذا يختار؟ - وعلى من غرم الصداق إن اختاره؟ - وأبى صداق يكون؟ - وهل يقسم ميراثه؟ - وهل تعتق أمهات أولاده؟.

فأما من المفقود: فإن كل من روي عنه في هذا شيء لم يفرق بين أحوال الفقد، وهم: عمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود وابن عباس، وابن عمر.

ومن التابعين: الحسن، وخلاس بن عمرو، وإبراهيم النخعي، والحكم بن عتيبة، وعطاء، والزهرى، ومكحول، والشعي، وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن المسيب، وقتادة، وأبو الزناد، وربيعة، وحاذ بن أبي سليمان، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، وعثمان البتي، وسفيان الثوري، وهشيم، والحسن بن حي، والأوزاعي، والليث، وأبو حنيفة، والشافعي، ودาวود، وأصحابهم - حاشا: مالكا، وأحمد، وإسحاق: فإن مالكا قال:

الشعي قال قال علي بن أبي طالب: إذا جاء زوجها الأول فلا خيار له، وهي امرأته.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا علي بن مبيد عن عبد الله بن عمرو عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن جبير قال: قال علي بن أبي طالب في امرأة المفقود تزوج: هي امرأة الأول - دخل بها الآخر أو لم يدخل.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: بلغني عن ابن مسعود: أنه وافق علي بن أبي طالب في امرأة المفقود على أنها تنتظره أبداً.

ومن طريق سعيد بن منصور حدثنا هشيم أخبرنا سيار عن الشعبي: أنه كان يقول: في امرأة المفقود: إن جاء الأول فهي امرأته، ولا خيار له - قال هشيم: وهو القول.

قال هشيم: وأخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي أنه قال في امرأة المفقود إذا تزوجت فحملت من زوجها الآخر، ثم بلغها أن زوجها الأول حي، يفرق بينها وبين زوجها الآخر، فإن مات زوجها الأول فلأنها تعتد من هذا الآخر بقية حملها؛ فإذا وضعت اعتدت من الأول أربعة أشهر وعشرين وورثته.

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي في امرأة المفقود، قال: هي مبتلاة فلتصبر.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا جرير عن مغيرة عن النخعي مثل قول علي في امرأة المفقود: لا تتزوج حتى يستبين أمره.

ومن طريق شعبة: أنه سمع حماد بن أبي سليمان يقول: قال عمر في امرأة المفقود تختار - وقال علي: هي امرأته - قال حماد: وعمر أحب إلي من علي.

وقول علي أعجب إلي من قول عمر.

ومن قال: لا تزول امرأة المفقود، ولا يفرق بينه وبينها القاضي: ابن أبي ليلى، وابن شبرمة، وعثمان البتي، وسفيان الثوري، والحسن بن حي، وأبو حنيفة، والشافعي، وأبو سليمان، وأصحابهم.

وقال الشافعي، وأبو سليمان: من حكم بتأجيلها ثم فسخ النكاح منه وأمرها أن تعتد، ثم تزوجت؛ فإنه يفسخ كل ذلك، وترد إلى الأول كما كانت.

وقال الأوزاعي - في القوم يلقون العدو فيفقدون، فلا يدرى أقتلوا أم أسروا: فإن نساءهم يعتنون عدّة المرقى عنها زوجها، ثم يتزوجن - كتب بذلك عمر بن الخطاب - وعلى هذا

لَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ فِي الْمَقْذُوفِ فِي الْحَرْبِ - وَلَا نَعْلَمُ هَذَا عَنْ أَحَدٍ قَبْلَ مَالِكٍ.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، لَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ فِيمَنْ خَرَجَ عَنْ أَهْلِهِ فَقَدْ.

وَأَمَّا التَّاجِيلُ: فَإِنْ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا رَوَى التَّاجِيلَ - حَاشَا رَوَايَاتِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَرَوَايَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَرَوَايَةَ عَنِ النَّخَعِيِّ وَحَدَّثَ بِنَ أَبِي سَلِيمَانَ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَابْنِ شَرِمَةَ، وَعُثْمَانَ النَّبَيْيَّ، وَسَهْيَانَ الثَّوْرِيَّ وَالْحُسَيْنَ بْنِ حَسِيٍّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيَّ، وَدَاوُدَ وَأَصْحَابَهُمْ.

وَأَمَّا مَتَى يَبْدَأُ التَّاجِيلُ - فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَهُ بِهِ: فَإِنْ أَكْثَرَ مَنْ ذَكَرْنَا يَرَى مَبْدَأَهُ مِنْ حِينَ يَرْفَعُ أَمْرَهَا إِلَى الْإِمَامِ - حَاشَا رَوَايَةَ ضَعِيفَةٍ عَنْ عَمْرِو: أَنَّهُ أَمَرَهَا بِإِقَامِ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ حِينَ غَابَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَرْتَضُ أَرْبَعِ سِنِينَ - وَلَمْ يَحْدِثُوا مِنْ حِينَ تَبَدُّ، وَأَمَّا كَمِ التَّاجِيلُ: فَإِنْ مَنْ ذَكَرْنَا يَرَاهُ أَرْبَعِ سِنِينَ، إِلَّا سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَمَالِكًا.

قَالَ سَعِيدٌ: أَرَى أَنْ تُؤَجَّلَ امْرَأَةٌ مِنْ فَقْدٍ فِي الصَّفِّ سَنَةً، وَمَنْ فَقَدَ فِي غَيْرِ الصَّفِّ أَرْبَعِ سِنِينَ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ عَبْدًا أَجَلْتُ لَهُ عَامَيْنِ - وَلَا يَعْلَمُ هَذَا عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ.

وَأَمَّا طُلُقُ الْوَلِيِّ بَعْدَ التَّاجِيلِ: فَإِنَّهُ صَحَّ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَالْحُسَيْنِ، وَعَطَاءٍ.

وَأَمَّا هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ عَدَّةٌ وَفَاءٌ: فَإِنَّهُ قَدْ ذَكَرْنَا عَنْ عَمْرِو، وَعُثْمَانَ، وَعَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: تَرْتَضُ أَرْبَعَةَ أَهْوَاءٍ، ثُمَّ تَتَزَوَّجُ دُونَ ذِكْرِ عَدَّةٍ وَفَاءٍ.

وَصَحَّ عَنْ عُثْمَانَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَمْرِو، وَعَلِيِّ، وَالْحُسَيْنِ، وَعَطَاءٍ وَأَبِي الزُّنَادِ، وَرَبِيعَةَ: أَنَّهُ تَعْتَدُ أَيْضًا عَدَّةَ الْوَفَاءِ - وَفِي بَعْضِ تِلْكَ الرِّوَايَاتِ: أَنَّهُ تَعْتَدُ أَيْضًا مِنَ الطَّلَاقِ.

وَأَمَّا تَحْيِيرُ الزَّوْجِ إِذَا قَدَّمَ: فَثَابَتَ عَنْ عَمْرِو، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَلَمْ يَرَوْعَنْ صَاحِبِ رَأْيِ التَّاجِيلِ خِلَافًا ذَلِكَ، وَصَحَّ أَيْضًا: عَنِ الْحُسَيْنِ، وَخُلَاسٍ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَعَطَاءٍ، وَالْحُكَمِ بْنِ عَتِيبَةَ، وَالزُّهْرِيِّ، وَمَكْحُولٍ، وَالشَّعْبِيِّ.

وَرَوَيْنَا عَنْ كُلِّ مَنْ ذَكَرْنَا عَنْ تَحْيِيرِ الزَّوْجِ: أَنَّهُ يَحْيَرُ بَيْنَ زَوْجَتِهِ وَبَيْنَ الصَّدَاقِ، إِلَّا رَوَايَةً عَنْ عَمْرِو صَحِيحَةً: أَنَّهُ خَيَّرَهُ بَيْنَ زَوْجَتِهِ وَبَيْنَ أَنْ يَزُوجَهُ مِنْ أُخْرَى.

وَاخْتَلَفَ بَعْضُهُمْ فِيمَنْ يَغْرُمُ الصَّدَاقَ - إِنْ اخْتَارَهُ الزَّوْجُ:

فَقَالَ جَهْوَرٌ مِنْ ذِكْرِنَا: يَغْرُمُهُ الزَّوْجُ الْآخَرُ.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: تَغْرُمُهُ الْمَرَأَةُ، وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا: أَيُّ الصَّدَاقِ يَقْضَى لَهُ بِهِ. - إِنْ اخْتَارَهُ: فَقَالَ جَهْوَرُهُمْ: صَدَاقُهُ الَّذِي كَانَ أَصْدَقَهَا هُوَ.

وَقَالَ خُلَاسٌ بِنَ عَمْرِو: بَلْ صَدَاقُ الزَّوْجِ الْآخَرِ، وَاخْتَلَفُوا هَلْ تَعْتَدُ امْهَاتُ أَوْلَادِهِ؟.

فَقَالَ قَتَادَةُ: تَعْتَدُ امْهَاتُ أَوْلَادِهِ إِذَا أَبِیْخَ لَزُوجَتِهِ الزَّوْجِ، وَإِنَّمَا قَضَى بِذَلِكَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رضي الله عنه.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَعْتَقْنَ، وَاخْتَلَفُوا فِي مِيرَاثِهِ هَلْ يَقْسَمُ؟.

فَرَوَيْنَا: أَنَّ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رضي الله عنه قَسَمَ مِيرَاثَهُ إِذَا أَبِیْخَ لَامْرَأَتِهِ الزَّوْجِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا الْمَالِكِيُّونَ، وَالْحَنْفِيُّونَ، وَالشَّافِعِيُّونَ - فَإِنَّهُمْ تَنَاقَضُوا هَاهُنَا أَقْبَحَ تَنَاقُضٍ.

فَأَمَّا الشَّافِعِيُّونَ - فَقَلَّدُوا عَمْرًا فِي رَوَايَةٍ لَمْ تَصَحَّ عَنْهُ قَطُّ فِي تَاجِيلِ امْرَأَةٍ الْعَيْنِ وَإِخْرَاجِهَا عَنْ عَصَمَتِهِ بِغَيْرِ قَرَأَنٍ وَلَا سَنَةٍ.

ثُمَّ خَالَفُوا هَاهُنَا عَمْرًا، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيًّا، وَابْنَ عَبَّاسٍ، وَابْنَ عَمْرِو فِيمَا صَحَّ عَنْهُمْ مِنْ تَاجِيلِ امْرَأَةٍ الْمَقْذُوفِ - وَهَذَا عَجَبٌ جَدًّا.

وَكَذَلِكَ فَعَلَ الْحَنْفِيُّونَ أَيْضًا: وَقَدْ رَدُّوا تَقْلِيدَ مَا لَمْ يَصَحَّ عَنْ عَمْرِو فِي تَوْرِيسِ الْمَطْلُوقَةِ ثَلَاثًا - وَهَذَا تَلَاعَبٌ بِالدِّينِ وَبِالتَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ، وَلَنْشَنَ كَانَ عَمْرٌ هُنَالِكَ حُجَّةً أَنَّهُ هَاهُنَا حُجَّةٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَاهُنَا حُجَّةً فَمَا هُوَ هُنَالِكَ حُجَّةً.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ خَالَفَهُ عَلِيٌّ هَاهُنَا.

قُلْنَا: قَدْ خَالَفَهُ عَلِيٌّ فِي أَجْلِ الْعَيْنِ وَلَا فَرْقَ، وَقَدْ خَالَفَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بِنَ عَوْفٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بِنُ الزَّيْبَرِ فِي تَوْرِيسِ الْمُبْتَوِيَةِ فِي الْمَرَضِ - وَكَلَا الْقَوْلَيْنِ مُوجِبٌ فَسَخَ نِكَاحٌ لَمْ يُوجِبِ اللَّهُ تَعَالَى فَسْخَهُ، وَلَا رَسُولُهُ صلوات الله عليه.

وَأَمَّا الْمَالِكِيُّونَ - فَإِنَّهُمْ خَالَفُوا الثَّابِتَ عَنْ عَمْرِو مِنْ أَنَّهُ أَمَرَ وَلِيَّهُ بِطُلُقِهَا وَأَنَّهُ خَيَّرَ الزَّوْجَ - إِذَا أَتَى - بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّدَاقِ، وَقَلَّدُوهُ فِيمَا لَمْ يَصَحَّ عَنْهُ قَطُّ، مِنْ أَنَّ تَعْتَدُ بَعْدَ ذَلِكَ عَدَّةَ الْوَفَاءِ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ صَحَّ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَمْرِو.

قُلْنَا:

وَقَدْ صَحَّ عَنْ عَمْرِو تَحْيِيرُ الزَّوْجِ - إِذَا جَاءَ - بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّدَاقِ، فَمَنْ أَبَى وَقَعَ لَكُمْ تَقْلِيدُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ بِلَا دَلِيلٍ أَصْلًا، لَا مِنْ قَرَأَنٍ، وَلَا مِنْ سَنَةٍ، وَلَا مِنْ

قلنا: فمن أين اجتمع فرج زوجته التي احتلت له الدخول بها لإنسان قد فسخت نكاحه منها، وحرمتوها عليه وعقدتم نكاحها مع غيره؟

وإن قالوا: بل دخل على غير زوجته.

قلنا ومن أين استحللت أن يتحوا له وطء غير زوجته؟ فلاح يقيناً أنها أقوال فاسدة متخاذلة، خطأ لا شك فيها.

وقد قال بعضهم: إنما فعلنا ذلك بما روي عن عمر ذلك في أي كنف؟ قلنا: هذا محو به آخر، وهلا فعل عمر ذلك في أي كنف إلا إذا طلق امرأته وأعلمها بالطلاق، ثم راجعها ولم يعلمها بالرجوع، فمن الذي أدخل هذه القضية في تلك؟ مع أن هذين القولين جميعاً لا يحفظان عن أحد من أهل العلم أنه قاله قبل مالك، ولا يحدونه أبداً، فاصجبوا لنحش هذا التقليد إذ قلدوا قولاً لا يعرف أحد قاله قبل مالك، خالفوا فيه كل قول لصاحب أو تابع رأوا في تلك القصة التي أروها فيها أنهم يتجنّبون بعض الصحابة رضي الله عنهم، وبالله تعالى التوفيق.

٣ - ما يقع به فسخ النكاح بعد صحتِه

١٩٤٣ - مسألة: ما يقع به فسخ النكاح بعد صحتِه:

وهي ثمانية أوجه فقط:

أحدها - أن تصير حريمة برضاع وقد ذكرنا ذلك.

والثاني - أن يطلعا أبوه، أو جدّه بجهالة؛ أو بقصد إلى الرّنا، وقد ذكرنا ذلك.

والثالث - أن يتمّ التعمان والتعانها.

والرابع - أن تكون أمة فتعتن، فلها الخيار في فسخ نكاحها من زوجها أو إيقاعه.

والخامس - اختلاف الدينين إلا في جهوة واحدة، وهي أن يسلم الزوج وهي كناية، فإنهما يقيان على نكاحهما. وينقسم اختلاف دينهما في غير الوجه الذي ذكرنا خمسة أقسام:

أحدها - أن يسلم هو وهي كافرة غير كاتبة.

وثانيها - أن تسلم هي، وهو كافر - كتابي، أو غير كتابي - فلو أسلما معاً، فهما على نكاحهما.

ثالثها - أن يرتد هو دونها.

ورابعها - أن يرتد هي دونها.

وخامسها - أن يرتد معاً، ففي كل هذه الوجوه يفسخ

قياس؟ وخالفه بعضهم فيها نفسها، وهذا تحكّم في الدين بالباطل، فلا ندري من أين وقع لهم تقليد بعض ما روي عن عمر دون سائر ما روي عنه بلا برهان أصلاً؟

قال علي: لا حجة في أحد دون الله تعالى ورسوله - عليه الصلاة والسلام - ولا يحل تحريم فرج أباحه الله تعالى للزوج وتحليله لمن حرّمه الله تعالى عليه من سائر الرجال بغير قرآن ولا سنة.

وأما الصحابة - رضي الله عنهم - فقد فازوا - وهم والله مأجورون - في كل ما قالوه قاصدين به الحق، وإنما الشائ فومن قال قولاً في الدين لم يأت به قرآن ولا سنة. فإذا.

قيل له: من أين قلته؟

قال: لأن عمر، وعثمان قاله. فإذا.

قيل له: ففي هذه القضية نفسها لما قول خالفتموه: هو أصحّ عنهما من الذي زعمتم أنكم احتججتم بهما فيه، لجوا على تقليدهم إعراضاً عن الحق بلا برهان أصلاً.

قال أبو حمزة: فإذا لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ فلا يجوز فسخ نكاح أحد بمغيب، ولا إيجاب عدو عن لم يصح موته، ولا أن يطلق أحد عن غيره، وبالله تعالى التوفيق.

ومن العجيب قول مالك: إن جاء الزوج قبل أن تتزوج فهو أولى بها وهي امرأته كما كانت.

فيقال لمن قلده: ومن أين قلت هذا وأنت قد قطعت عصمتها منها وأجبت لها أن تنكح من شاءت؟ وكيف تردّها إلى أجنبي قد أجبت لها نكاح زوج سواه من أجل تأخيرها نكاحاً قد أجبت لها عادت إلى زوج قد فسخت نكاحها منه؟ هذا مع أنه قول لا يحفظ عن أحد قبل مالك، فاصجبوا لهذا الاختيار؟

ثم يقال لهم: ومن أين قلتم في أحد قوليه: إنه إن جاء الزوج - وهي قد تزوجت - فلا سبيل له إليها من أجل عقد قد كان لها مباحاً، إذ رددتها إليه بكل حال.

فقولوا لنا: أي شيء أحدثه عقدها النكاح من تحريمها على زوجها ممن لم تحده لإحاطك لها ذلك العقد، فأجزت عقدها.

ثم قوله الثاني: من أنه إن جاء الزوج - قد تزوجت - إلا أنه لم يدخل بها فهي زوجة الأول - وإن جاء بعد دخوله الثاني بها فلا سبيل له عليها، فقولوا لنا: هل دخل الزوج الثاني على زوجته، أو على أجنبيّة؟

فإن قالوا: على زوجته.

نكاحهما - سواء أسلم إثر إسلامها، أو أسلمت إثر إسلامه، أو راجع الإسلام، أو راجعت الإسلام، أو راجعاً معاً: لا ترجع إليه في كل ذلك إلا برضاها وبصداق، وبولي، وإشهاد. ولا يجب أن يراعى في ذلك شيء من عدو، ولا عرض إسلام.

وقد أوضحنا كل هذا في "كتاب الجهاد" من ديواننا هذا. والحمد لله وحده.

والسادس - أن يملكها، أو بعضها.

والسابع - أن يملكه أو بعضه.

والثامن - موته أو موتها، ولا خلاف في ذلك، فلنذكر هنا - إن شاء الله تعالى - ما لم نذكره بعد، وهو "اللعان" وتغيير الملقب.

٤- اللعان

١٩٤٤- مسألة: صفة اللعان: هو أن من قذف

امرأته بالزنا هكذا مطلقاً، أو بإنسان سمّاً - سواء كان قد دخل أو لم يدخل بها - كانا ملوكين أو أحدهما مملوكاً والآخر حرّاً - أو مسلمين، أو هو مسلم وهي كاتبة، أو كانا كاتبتين، أو كان عدوداً في قذف، أو في زنى، أو هي كذلك أو كلاهما، أو أحدهما أعمى أو كلاهما، أو فاسقين، أو أحدهما ادعى رؤية أو لم يدع: فواجب على الحاكم أن يجمعهما في مجلس، طلبت هي ذلك أو لم تطلبه، طلب هو ذلك أو لم يطلبه، لا رأي لهما في ذلك.

ثم يسأله البيّنة على ما رماها به، فإن أتى بيّنة عدول بذلك على ما ذكرنا في الشهادة بالزنا أقيم عليها الحد.

فإن لم يأت بالبيّنة.

قيل له: اتعن، فيقول: بالله إني لمن الصادقين، بالله إني لمن الصادقين، بالله إني لمن الصادقين، بالله إني لمن الصادقين - هكذا يكرر. "بالله إني لمن الصادقين" أربع مرات.

ثم يأمر الحاكم من يضع يده على فيه، ويقول له: إنها موجبة، فإن أبى، فإنه يقول: وعلي لعنة الله إن كنت من الكاذبين - فإذا أتم هذا الكلام سقط عنه الحد، والذي رماها به.

فإن لم يلتنع حدّ حدّ القذف، فإذا اتعن كما ذكرنا، قيل لها: إن التعنّت وإلا حدثت حدّ الزنا، فتقول: بالله إنه لمن الكاذبين، بالله إنه لمن الكاذبين، بالله إنه لمن الكاذبين، بالله إنه لمن الكاذبين - تكرر "بالله إنه لمن الكاذبين" أربع مرات.

ثم تقول: وعلي غضب الله إن كان لمن الصادقين، ويأمر

وأما ما لم يتم هو اللعان أو تتمه هي، فهما على نكاحهما، فلو مات أحدهما قبل تمام اللعان لتوارثا، ولا معنى لتفريق الحاكم بينهما، أو لتركه، لكن يتمم اللعان تقع الفرقة.

فإن كانت هي صغيرة أو مجنونة حدّ هو حدّ القذف ولا بد، ولا لعان في ذلك - فإن كان هو مجنوناً حين قذفها فلا حدّ ولا لعان، ويتلاعن الأخرسان كما يقدران بالإشارة.

فإن كانت المرأة الملائعة حاملاً فيتبام الالتعان منهما جميعاً ينتفي عنه الحمل ذكره أو لم يذكره - إلا أن يقرّ به فيلقحه ولا حدّ عليه في قذفه لها مع إقراره بأن حملها منه إذا اتعن، فلو صدقته هي فيما قذفها به، وفي أن الحمل ليس منه حدث، ولا ينتفي عنه ما ولدت، بل هو لاحق به - فإن لم يلاعنها حتى وضعت حملها فله أن يلاعنها لدرء الحد عن نفسه.

وأما ما ولدت فلا ينتفي عنه بعد أصلاً، فلو طلقها وقذفها في عدتها منه لاعنها، فلو قذفها - وهي أجنبية - حدّ، ولا تلاعن، ولا يضره إسكانها ووطؤها بعد أن قذفها، بل يلاعنها متى شاء، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٤٥- مسألة: وأما قولنا: إن كل زوج قذف

امرأته فإنه يلاعنها إذ ذكرنا صفة اللعان، فلقول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَاتُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ فلم ينعص عز وجل حرّاً من عبد، ولا أعمى من بصير، ولا صالحاً من فاسق، ولا امرأة كافرة من مؤمنة، ولا حرة من أمية، ولا فاسقة من صالحة، ولا محدوداً من غير محدود، ولا محدودة من غير محدودة، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

وقال أبو حنيفة: إن كان أحدهما مملوكاً أو كافراً فلا لعان - وهذا تحكّم بالباطل، وتخصيص للقرآن براهه الفاسد.

فإن قالوا: قال الله تعالى: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ والعبد لا شهادة له.

قلنا: باطل ما قلتم، بل شهادته كشهادة الحر، واتمم لا تعجزون شهادة الأعمى، ولا شهادة الفاسق، وتوجبون اللعان لهما.

وروينا عن الشعبي: لا يلاعن من لا شهادة له.

ذلك الوقت، وإن كان أجراً.

وقوله عز وجل: ﴿وَيَذَرُهَا الْغَدَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ فإن فيه إشارة إلى عذاب معلوم، لأنه بالتعريف ولا ملام، ولا نعلم عذاباً في الزنا إلا الحد.

وأما السج - كما قال أبو حنيفة وأصحابه: فلا.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا علي بن ميمون الرقي عن سفيان عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس: أن النبي ﷺ حين أمر المتلاعنين باللعان أمر رجلاً أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال: إنها موجبة. ولا معنى لزيادة من زاد في يمين المتلاعنين أن يقول هو: أي لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا، وأن تقول هي: إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا، لأن الله تعالى كفانا بما أمرنا به في القرآن عن تكلف هذه الزيادة: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

وكل رأي زادنا شيئاً في الدين لم يأت به أمر الله تعالى فنحن نرغب عن ذلك الرأي ونقدفه في الحش؛ لأنه شرع في الدين لم يأت به الله عز وجل.

فإن قالوا: ربما نوى: أنه لمن الصادقين في شهادته بالتوحيد، ونوت هي: أنه لمن الكاذبين في قصه أخرى.

قلنا: هكأنهما نويا ذلك، فوالله ما يتعنان بذلك، وإن يمينهما بما أمر الله تعالى في بجمرة أحدهما فيه بالباطل موجب عليه اللعنة، وعليها الغضب، نويا ما قلتم أو لم نويوا، ولا يمؤه على علام الغيوب بمثل هذا.

ومن طريق الحجاج بن المهال أخبرنا همام بن يحيى أخبرنا أبو البوب السخني أن سعيد بن جبير حدثه عن ابن عمر قال: إن رسول الله ﷺ «فوق بين أخوي بني العجلان».

ومن طريق أبي داود، والبخاري - قال أبو داود: أخبرنا أحمد بن حنبل، وقال البخاري: أخبرنا علي بن عبد الله، قالوا جميعاً: أخبرنا سفيان - هو ابن عيينة - أنه سمع عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير يقول: سمعت ابن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ للمتلاعنين: «جباكمما على الله أحكمكما كساب لا سبيل لك عليهما».

قال أبو حمزة: قد رويته عن سفيان، قال سفيان حفظته من عمرو بن دينار: ففرق رسول الله ﷺ يعني عن نفرين كل حاكم بعده، وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا سبيل لك عليهما» منع من أن يجتمعا أبداً بكل وجو، ولم يقل عليه الصلاة والسلام ذلك بنص الخبر إلا بعد تمام التعانها جميعاً، فلا يقع التفريق إلا

قال أبو حمزة: وهذه قضية فاسدة، لا يصحها قرآن ولا سنة، والله تعالى وإن كان سألها شهادة، فليست من سائر الشهادات التي يراعى فيه العدن من القاضي، لأن تلك الشهادات لا يخلف فيها الشاهد بها، وشهادات اللعان إيمان، وسائر الشهادات لا يقبل في أكثرها إلا اثنان، وشهادة اللعان إنما هي من واحد، وسائر الشهادات لا يقبل فيها المرء لنفسه، وشهادة اللعان إنما هي لنفسه ليدراً عنها الحد، وليوجب على المرأة - فقبل أن يكون اللعان حكماً سائر الشهادات.

وأما قولنا: إن التعن سقط عنه الحد وإلا حدث هي: فقول رسول الله ﷺ في حديثه اللعان «البينة وإلا حد في ظهره».

وقوله: إنه رماها بإنسان بعينه فحد واحد يسقط التلاعن فلما:

روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عمران بن يزيد الدمشقي أخبرنا غلذ بن الحسين الأزدي أخبرنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال: «أول لعان كان في الإسلام: أن جلال بن أمية قذف شريك ابن السحماة بامرأته فأبى النبي ﷺ فأخبره بذلك، فقال له النبي ﷺ أربعة شهادات، وإلا فحد في ظهره - يكره ذلك مزاراً، فقال له جلال: والله يا رسول الله إن الله أعلم إني لصديق وكثير الزن إلا عليك ما يبرئ به ظهري من الجلب، فبينما هم كذلك إذ نزلت آية اللعان، فدعا جلالاً فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين، والخائصة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ثم قضيت المرأة فشهدت أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين، فلما كان في الرابعة أو الخامسة قال رسول الله ﷺ وقفوها فإنها موجبة، فلكأت حتى ما شككت أنها ستعرف ثم قالت: لا أفصح قومي سائر اليوم فقضت على اليمين، فقال رسول الله ﷺ انظروها، فإن جاءت به أبيض سبطاً قضى العتيق فهو لإهلal بن أمية، وإن جاءت به آدم جعداً ربعا حشم الساقين فهو لإشريك ابن السحماة - فجأت به آدم جعداً ربعا حشم الساقين - فقال رسول الله ﷺ: لوأ ما سبق من كتاب الله لكان لي ولها شأن».

وليس في الآية ما يزيد مالاً وغيره في اليمين من قول: «الذي لا إله إلا هو» ولا غير ذلك، ولا فرق بين هذه الزيادة وبين أن يزيد خالق السماوات والأرض الذي رفع سمكها فسواها وأغطش ليها وأخرج ضحاها وما أشبه ذلك من الشاء على الله عز وجل، الذي من قاله أجراً، ومن تركه في يمينه لم يبرح، وإنما يقضى على الناس بما أمر به الله، لا بما لا يلزم في

حيثن. **وقد روينا أن مصعب بن الزبير لم يوجب التفريق بين**

المتلاعنين. **وهو قول عثمان البتي.**

وقال أبو حنيفة: لا يقع التفريق بتمام اللعان حتى يفرق بينهما الحاكم، وإذا فرق الحاكم بينهما فهي طلاقه بآئنة - فكان هذا عجباً، ونقول لهم: فإن أبي الحاكم من التفريق أبيقيان على زوجتيهما، بهيات حاكم الحكماء قد فرق، ففريق من بعده أو تركه التفريق نيب تيس من الحزن سواء.

وقال الشافعي - بتمام التمان الرجل يقع التفريق ويتضي الولد - وهذه أيضاً دعوى بلا برهان.

وقال مالك كما قلنا.

وهو قول الأوزاعي، والليث.

وأما قولنا: إن كانت صغيرة أو مجنونة حد للذف، ولا لعان في ذلك؛ لأن الصغيرة والمجنونة لا يكون منهما زنى أصلاً، لأن الزنا مصيبة لله عز وجل، وهاتان لا تقع منهما مصيبة، لقول رسول الله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ فَذَكَرَ الصَّغِيرَ حَتَّى يَبْلُغَ، وَالْمَجْنُونِ حَتَّى يَفْقَهُ، وَإِذَا وَجِبَ الْحُدُّ حَيْثُ لَا يَوْقُنُ بِكُذِبِهِ فَاسْقَاطُهُ مِنَ الْقَافِظِ حِينَ يَوْقُنُ بِكُذِبِهِ خَطَأً، وَالْحُدُّ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مَنْ رَمَى مَتَا بَالَتْ». وأما الآخرس فإن الله عز وجل يقول: «لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا» وليس في وسعه الكلام، فلا يجوز أن يكلف إياه.

وقال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ». **فصح أنه يلزم كل أحد مما أمر الله تعالى به ما استطاع، والآخرس يستطيع الإفهام بالإشارة، فعليه أن يأتي بها.** وكذلك من لا يحسن العربية يلتعن بلغته بالفاظ يعبر بها عما نص الله تعالى عليه.

والعجب من زيادات أبي حنيفة بربايس، زيادات في غاية السخف على ما في آية اللعان، وهو يرد أوامر رسول الله ﷺ وأعماله كالسكس على العمامة واليمين مع الشاهد وغير ذلك بأنها زيادة على ما في القرآن، فأي ضلال يفوق هذا؟

وأما قولنا: إنه بتمام التلعان والتعائنه يتضي عنه لحاق أهلها، إلا أن يقر به - وسواء ذكره أو لم يذكره - إذا اتفنى عنه

وأيضا قول عثمان البتي. **وقال أبو حنيفة:** لا يقع التفريق بتمام اللعان حتى يفرق بينهما الحاكم، وإذا فرق الحاكم بينهما فهي طلاقه بآئنة - فكان هذا عجباً، ونقول لهم: فإن أبي الحاكم من التفريق أبيقيان على زوجتيهما، بهيات حاكم الحكماء قد فرق، ففريق من بعده أو تركه التفريق نيب تيس من الحزن سواء.

وقال الشافعي - بتمام التمان الرجل يقع التفريق ويتضي الولد - وهذه أيضاً دعوى بلا برهان.

وقال مالك كما قلنا.

وهو قول الأوزاعي، والليث.

وأما قولنا: إن كانت صغيرة أو مجنونة حد للذف، ولا لعان في ذلك؛ لأن الصغيرة والمجنونة لا يكون منهما زنى أصلاً، لأن الزنا مصيبة لله عز وجل، وهاتان لا تقع منهما مصيبة، لقول رسول الله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ فَذَكَرَ الصَّغِيرَ حَتَّى يَبْلُغَ، وَالْمَجْنُونِ حَتَّى يَفْقَهُ، وَإِذَا وَجِبَ الْحُدُّ حَيْثُ لَا يَوْقُنُ بِكُذِبِهِ خَطَأً، وَالْحُدُّ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مَنْ رَمَى مَتَا بَالَتْ». وأما الآخرس فإن الله عز وجل يقول: «لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا» وليس في وسعه الكلام، فلا يجوز أن يكلف إياه.

وقال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ». **فصح أنه يلزم كل أحد مما أمر الله تعالى به ما استطاع، والآخرس يستطيع الإفهام بالإشارة، فعليه أن يأتي بها.** وكذلك من لا يحسن العربية يلتعن بلغته بالفاظ يعبر بها عما نص الله تعالى عليه.

والعجب من زيادات أبي حنيفة بربايس، زيادات في غاية السخف على ما في آية اللعان، وهو يرد أوامر رسول الله ﷺ وأعماله كالسكس على العمامة واليمين مع الشاهد وغير ذلك بأنها زيادة على ما في القرآن، فأي ضلال يفوق هذا؟

وأما قولنا: إنه بتمام التلعان والتعائنه يتضي عنه لحاق أهلها، إلا أن يقر به - وسواء ذكره أو لم يذكره - إذا اتفنى عنه

وأيضا قول عثمان البتي. **وقال أبو حنيفة:** لا يقع التفريق بتمام اللعان حتى يفرق بينهما الحاكم، وإذا فرق الحاكم بينهما فهي طلاقه بآئنة - فكان هذا عجباً، ونقول لهم: فإن أبي الحاكم من التفريق أبيقيان على زوجتيهما، بهيات حاكم الحكماء قد فرق، ففريق من بعده أو تركه التفريق نيب تيس من الحزن سواء.

وقال الشافعي - بتمام التمان الرجل يقع التفريق ويتضي الولد - وهذه أيضاً دعوى بلا برهان.

وقال مالك كما قلنا.

وهو قول الأوزاعي، والليث.

وأما قولنا: إن كانت صغيرة أو مجنونة حد للذف، ولا لعان في ذلك؛ لأن الصغيرة والمجنونة لا يكون منهما زنى أصلاً، لأن الزنا مصيبة لله عز وجل، وهاتان لا تقع منهما مصيبة، لقول رسول الله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ فَذَكَرَ الصَّغِيرَ حَتَّى يَبْلُغَ، وَالْمَجْنُونِ حَتَّى يَفْقَهُ، وَإِذَا وَجِبَ الْحُدُّ حَيْثُ لَا يَوْقُنُ بِكُذِبِهِ خَطَأً، وَالْحُدُّ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مَنْ رَمَى مَتَا بَالَتْ». وأما الآخرس فإن الله عز وجل يقول: «لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا» وليس في وسعه الكلام، فلا يجوز أن يكلف إياه.

ومن طريق مسلم أخبرنا منصور بن أبي سفيان أخبرنا إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت «دخل قاتل رسول الله ﷺ شاذل وأسامة بن زيد وزيد بن حارثة مضطجعتان، فقال: إن هذه الأقدام بغضها من بغض، فسر النبي ﷺ بذلك وأعجبته».

ومن طريق أبي داود أخبرنا عمرو بن عثمان الحمصي أخبرنا الوليد - هو ابن مسلم - عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أنس بن مالك فذكر «حيث الغريتين وقليهن الرعاة وأخبرني إيل النبي ﷺ قال أنس فبعت رسول الله ﷺ قاتل في طلبهم فأتى بهم» وذكر الحديث.

فصح أن القيافة - علم صحيح يجب القضاء به في الأنساب والآثار.

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهير عن الزهري في رجل وقع على امرأة لعيده وهي أمته.

قال: فدعا لها القافة، فإن عروة بن الزبير أخبرني: أن عمر بن الخطاب دعا القافة في رجلين اشتركا في الوقوع على امرأة في طهر واحد، وأدعى ولدها، فألقه بأحدهما.

قال الزهري: أخذ عمر بن الخطاب ومن بعده بنظر القافة في مثل هذا..

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عيسى عن أيوب السخثاني عن محمد بن سيرين قال: اختصم إلى أبي موسى الأشعري في ولي أدعى دهقان، ورجل من العرب، فدعا القافة فنظروا إليه.

فقالوا للعربي: أنت أحب إلينا من هذا العليق، ولكن ليس بابنك فخل عنه فإنه ابنه.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عبد البصير أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحشبي أخبرنا محمد بن المنى أخبرنا أبو أحمد الزبيري أخبرنا سفيان الثوري عن عبد الكريم الجزري عن زياد بن أبي زياد قال: اتفق ابن عباس من ولده، فدعا له ابن كلدو القافة، فقال له: أما إنه ولده، فأدعاه ابن عباس.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا يحيى بن سعيد القطان وأبو الرزاد، كلاهما عن سعيد بن المسيب قال: إن كان له ولد فليد له بالقافة.

وه يقول قتادة، وغيره، ومالك، والشافعي، وجهور أصحابنا: إلا أن مالكا قال: لا يحكم بقول القافة إلا في ولد أمه لا في ولد حرة - وهذا خطأ، لأن الأثر الذي أوردنا أتى من قول

وأما قولنا: ولا يضره إسماكه إذاها بعد رمية لها، أو بعد إقراره بأنها زنت يقيناً - وعلم بذلك - ولا يضره وطؤه لها، فلا والله عز وجل لم يذكر ذلك، ولا رسوله ﷺ فهو شرط فاسد، وشرع لم يأذن الله تعالى به.

١٩٤٦ - مسألة: فإن تزوج رجلان بجهالة امرأة في طهر واحد، أو ابتاع أحدهما أمه من الآخر فوطئها - وكان الأول قد وطئها أيضاً - ولم يعرف أيهما الأول، ولا تاريخ النكاحين أو المملكين: فظهر بها حل، فثبت بولده، فإنه إن تداعياه جميعاً، فإنه يقرع بينهما فيه فأيهما خرجت قرعته الحق به الولد، وقضي عليه خصمه بحصته من الدية. إن كان واحداً فنصف الدية، وإن كانوا ثلاثة فلهما ثلثا الدية، وإن كانوا أربعة فثلاثة أرباع الدية.

وهكذا الحكم فيما زاد، سواء كان المتداعيان أجنيين، أو قريين أو أباً وابناً، أو حراً وعبدًا.

فإن كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً الحق بالمسلم ولا بد بلا قرعة.

فإن تدافعا جميعاً، أو لم يتكراه ولا تداعيا، فإنه يدعى له بالقافة فإن شهد منهم واحد عالم عدل فأكثر من واحد بأنه ولد هذا، الحق به نسب، فإن الحق واحد أو أكثر بآيتين فصاعداً طرأ كلامهم وطلب غيرهم، ولا يجوز أن يكون ولد واحد ابن رجلين، ولا ابن امرأتين وكذلك إن تداعت امرأتان فأكثر ولدها، فإن كان في يد أحدهما فهو لها وإن كان في أيديهن كلهن، أو لم يتداعياه ولا اشتركتا، أو تدافعتا دعي له القافة كما قلنا.

برهان ذلك:

ما روينا من طريق الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت إن رسول الله ﷺ «دخل عليّ مسروراً يبرق أسارير وجهه فقال: ألم تري أن مجزراً نظرت إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال: إن بغض هذبه الأقدام لمن بغض».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن إبراهيم - وهو ابن راهويه - أخبرنا سفيان - هو ابن عيينة - عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت «دخل عليّ رسول الله ﷺ مسروراً فقال: يا عائشة ألم تري أن مجزراً المدلجي دخل عليّ وعيبي أسامة بن زيد فرأى أسامة وزيداً وعليهما طيفة وقد غلبا رؤوسهما وبدت أقدامهما فقال: هذبه أقدام بغضها من بغض».

السَّنة برواية شيخ من بني كنانة إن هذا لعظيم الجاهلية، وقد كان ينبغي أن يردعه الحياة عن الرضا به، لا سيما أنها حقيفة، وأصحابه القائلين: إن ادعى الولد اثنان - وهو في أيديهما - فهو

ابنهما يرثانه ويرثهما، ثم اختلفوا فاقترضوا في اختلافهم، كما اقتضوا في اتقاقهم في ولد ادعاء ثلاثة نفر فصادأ.

فقال أبو حنيفة: هو ابنهم كلهم ولو كانوا ألفاً.

وقال محمد بن الحسن: يكون ابن ثلاثة ولا يكون ابن أكثر.

وقال أبو يوسف: لا يكون إلا ابن اثنين فقط لا ابن أكثر - فهو هو الفحل والسخام والصلال، لا أتباع ما صح عن رسول الله ﷺ.

وموهو في إلحاقهم الولد باثنين برواية مساقطة عن عمر، لأنها مرسلّة من طريق سعيد بن المسيّب عن عمر، ولم يحفظ سعيد عن عمر شيئاً إلا نعي النعمان بن مقرن على المنبر، مع أن فيها: أنه حكم مع القافة بذلك.

ومن طريق إبراهيم النخعي عن عمر، ولم يذكره أصلاً.

ومن طريق ابن سيرين عن عمر أنه توقّف فيه. ورواية عن علي فيها قابوس بن أبي ظبيان، وهو ضعيف، وفيها: أنه للثاني منكما. والثابت عن عمر في ذلك:

ما روّيناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير قال: إن رجلين ادعيا ولداً، فدعا عمر القافة، واقتدى في ذلك بصير القافة، وأخفه بأحد الرجلين - وعروة قد اعتمر مع عمر.

ورواية أخرى من طريق حناؤ بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال هشام: وسمعت يحدث أبي قال: إن رجلين وقعا بأمرأ في الجاهلية، فولدت غلاماً، فلما كان عمر أذيعاه جميعاً، فدعا عمر رجلاً من بني كعب فقال: انظر فاستبطن واستظهر، فقال: والذي أكرمك بالخلافة لقد اشترك فيه جميعاً، فضربه عمر بالذرة حتى اضطجع، وقال له عمر: لقد ذهب بك النظر إلى غير مذهب - ثم دعا عمر بالمرأة فسالها، فقالت: هذا كان يطوني، فإذا كان يطوني حاتي من الناس حتى إذا استمر بي الحمل خلا بي فأهرقت دماً كثيراً فجانني هذا فوطني، فلا أدري من أيهما هو، فقال الكعبي: الله أكبر، شركاء فيه ورب الكعبة، فقال عمر:

أما أنا فقد رأيت ما رأيت، ثم قال للغلام: اختر أيهما شئت.

عجز المدلجي في أسامة بن زيد - رضي الله عنهما - الذي هو عمدة مالك وعمدتنا في الحكم بالقافة إنما جاء في ابن حرة لا في ابن أمية.

ولم ير أبو حنيفة ولا أصحابه الحكم بالقافة - واحتجوا في ذلك بأنه حكم بالظن - وهم يشرمون الشرائع، ويطلون أحكام الله تعالى وأحكام رسول الله ﷺ بالقياس الذي يقررون بأنه ظن - وقد كذبوا: ما حكم القافة بظن، بل يعلم صحيح يتعلمه من طلبه وعني به، وما كان رسول الله ﷺ ليحكم بالظن.

ثم مع هذا كله يحكمون بجهل أبي حنيفة، إذ يلحق الولد بامراتين يجعل كل واحد منهما أمه التي ولدته، ويورثه منهما ميراث الابن من الأم، ويورثهما منه ميراث الأم من الولد، ويجزم عليه أخواتهما جميعاً - فهذا هو الرعونة حقاً، والجهل الأعمى، لا ما سر به رسول الله ﷺ وحكم به الصحابة - رضي الله عنهم - ولا يخرج عن حكم القافة شيء إلا موضع واحد: وهو الرجلان فصاعداً يتدعيان الولد، فإن هاهنا إن لم تكن بينة ولا عرف لأيهما كان الفراه، وإلا أقرع بينهما كما ذكرنا:

لما روينا من طريق عبد الله أو عن سفيان الثوري، عن صالح بن حي عن عبد خير الحضرمي عن زيد بن أرقم قال: كان عليّ باليمن فأتني بأمرأ وظنيتها ثلاثة فني طهر وأجد، فسأل اثنين: أتقرآن بهذا بالوك؟ فلم يجورا، ثم سألت اثنين: أتقرآن بهذا بالوك؟ فلم يجورا، ثم سألت اثنين، حتى فرغ، فأقرع بينهم، فأقرم الولد للذي خرّجت له الفرعة، وجعل عليه ثلثي الدية فرقع ذلك إلى رسول الله ﷺ فضحك حتى بدت نواجذه.

قال أبو حمزة: لا يضحك رسول الله ﷺ دون أن ينكسر ما يرى أو يسمع ما لا يجوز البتة إلا أن يكون سروراً به - وهو عليه الصلاة والسلام لا يسر إلا بالحق - ولا يجوز أن يسمع باطلاً فيقره.

وهذا خير مستقيم السنو، نقلته كلهم نقات، والحجة به قائمة، ولا يصح خلافه البتة.

فإن قيل: إنه خير اضطرب في إسناده، فأرسله شعبة عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن مجهول.

ورواه أبو إسحاق عن رجل من حضرموت عن زيد بن أرقم.

قلنا: هذا العجب، فكان ماذا؟ قد وصله سفيان - وليس هو دون شعبة - عن صالح بن حي - وهو ثقة - عن عبد خير - وهو ثقة - عن زيد بن أرقم - وإن من يتعلل بهذا ثم يرد

فَطَرِ النَّاسِ عَلَيْهَا لَا يَبْدِلُ إِبْحِلَیَّ اللَّهُ ذَلِكَ الدِّينَ الْقِيمَ وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ».

والتَّابُتُ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ».

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا عَلَى الْمَلَّةِ: حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ يَهْدَانِهِ أَوْ يَصْرَانَهُ أَوْ يَجْسَانَهُ أَوْ يَشْرَكَانِهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْقَلَ عَمَّا وَلَدَ عَلَيْهِ مِنَ الْفِطْرَةِ الَّتِي وَلَدَ عَلَيْهَا إِلَّا يَقِينٌ كَوْنُ الْفَرَّاشِ لِكَافِرٍ بِلَا إِشْكَالٍ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٥- نِكَاحُ الْأَمَةِ

١٩٤٧- مسألة: وإذا كانت مملوكة لها زوج عبد أو

حُرٌّ - وَلَوْ أَنَّهُ قُرْشِيٌّ - فَاعْتَقْتُ فِي وَاجِبٍ، أَوْ تَطَرَّعْتُ، أَوْ بِنِصَامٍ آدَاءَ مَكَانَتِهَا، أَوْ بَأَيِّ وَجْهٍ عَتَقْتُ، فَانْهَازَتْ تَحْيَرُ، فَإِنْ اخْتَارَتْ فِرَاقَهُ فَلَهَا ذَلِكَ، وَإِنْ اخْتَارَتْ أَنْ تَقْرَعَ عِنْدَهُ فَلَهَا ذَلِكَ، وَقَدْ بَطُلَ خِيَارُهَا، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ فِي اخْتِيَارِهَا فِرَاقَهُ كَعِدَّةِ الطَّلَاقِ - وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ وَجْهِهِ الْفَسْخُ عِدَّةً أَصْلًا إِلَّا فِي هَذَا الْمَكَانِ - وَعِدَّةُ الْوَفَاةِ فِي مَوْتِ الزَّوْجِ فَقَطْ، فَإِنْ أَرَادَا جَمْعًا أَوْ بِنِكَاحًا لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِرِضَاهُمَا، وَبِإِشْهَادٍ، وَصِدَاقٍ، وَوَلِيٍّ، وَلَهُ ذَلِكَ فِي عِدَّتِهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ حَتَّى تَتِمَّ عِدَّتُهَا، وَلَا يَسْقُطُ خِيَارُهَا إِذَا عَتَقْتُ طَوْلَ بَقَائِهَا مَعَهُ وَلَا وَطْؤُهُ لَهَا بِرِضَاهَا، أَوْ بِغَيْرِ رِضَاهَا، وَلَا عَلِمَا بِأَنْ اخْتَارَ لَهَا فَإِذَا أَوْفَقْتُ فَلَا يَدُّ لَهَا مِنْ أَنْ تَخْتَارَ فِرَاقَهُ أَوْ الْبَقَاءَ مَعَهُ وَلَا تَتْرَكَ تَأْتِي فِي ذَلِكَ أَصْلًا.

بِرَاهَانٍ ذَلِكَ: «فَعَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي تَخْيِيرِهِ بَرِيرَةَ إِذْ أَعْتَقَهَا غَائِثَةً أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا».

وَفِي سَائِرِ مَا ذَكَرْنَا خِلَافًا: قَالَ قَوْمٌ: إِنَّهَا تَحْيَرُ تَحْتَ الْعَبْدِ، وَلَا تَحْيَرُ تَحْتَ الْحُرِّ.

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: إِنْ أَعْتَقْتُ تَحْتَ حُرٍّ فَلَا خِيَارَ لَهَا.

وَصَحَّ عَنْ الْحَسَنِ، وَالزَّهْرِيِّ، وَأَبِي قَلَابَةَ، وَعَطَاءٍ، وَصَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ، وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ.

وَيَنْسَبُ قَوْمٌ ذَلِكَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - وَلَا نَعْلَمُ هَذَا عَنْهُ. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَمَالِكٍ، وَاللَّيْثِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَأَمَّادٍ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوَيْهٍ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَجَمِيعِ أَصْحَابِهِمْ.

قَالَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: فَلَقَدْ رَأَيْتُ حِينَ سَفَعْتُ أَحَدَهُمَا بِيَدِ الْغُلَامِ ثُمَّ ذَهَبَ بِهِ. وَرَوَايَةٌ مِنْ طَرِيقٍ شُعْبَةٍ عَنْ تَوْبَةَ الْعَنْبَرِيِّ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: اشْتَرَكَا رَجُلَانِ فِي طَهْرِ امْرَأَةٍ فَوَلَدَتْ غُلَامًا فَعَدَا عَمْرٌو بِالْقَافَةِ.

فَقَالُوا: قَدْ أَخَذَ الشَّيْبَ مِنْهُمَا جَمِيعًا، فَجَعَلَهُ عَمْرٌو بَيْنَهُمَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: تَوْبَةُ الْعَنْبَرِيِّ ضَعِيفٌ، مَتَّقَى عَلَى ضَعْفِهِ.

ثُمَّ هَذَا كُلُّهُ بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ، لِأَنَّهُ حَكَمَ بِالْقَافَةِ، وَقَوْلُ ابْنِ عَمْرٍو: جَعَلَهُ بَيْنَهُمَا، لَيْسَ قِيَمَةً أَنَّهُ أَحَقُّهُ بِنِسْبَتِهِمَا، لَكِنْ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ «جَعَلَهُ بَيْنَهُمَا» أَيُّ وَقَفَهُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يُلَوِّحَ لَهُ فِيهِ وَجْهَ الْحُكْمِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ بِعَمْرٍو غَيْرَ هَذَا، وَمَا نَعْرِفُ الْخِلَاقَ الْوَلَدَ بَالِثِينَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ إِلَّا عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَلَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالتَّابُتُ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَكْذِبُ جَوَازٌ كَوْنُ وَلَدٍ مِنْ مَتْنِ أَبِي يُونُسَ. وَهُوَ الَّذِي:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - هُوَ الضَّرِيرُ - وَوَكَيْعٌ، قَالَا جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْسُودٍ أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَخَذَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنٍ أَمْهُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ يَكُونُ عَقْلُهُ مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يَكُونُ مُضَعَّةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

فَصَحَّ بَقِيَّةُ أَنْ ابْتَدَأَ الْعِدَّةُ مِنْ حِينَ وَقَعَ التَّطْفُّةُ، وَبَلَا شَكَّ أَنَّ الدَّقِيقَةَ الَّتِي تَقَعُ فِيهَا التَّطْفُّةُ فِي الرَّحِمِ هِيَ غَيْرُ الدَّقِيقَةِ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا مَتْنُ الرَّاغِبِ الثَّانِي، فَلَوْ جَازَ أَنْ يَجْمَعَ الْمَاءَانِ فَيَصِيرَ مِنْهُمَا وَلَدٌ وَاحِدٌ، لَكَانَ الْعِدَّةُ مَكْذُوبًا فِيهِ، لِأَنَّهُ إِنْ عُدَّ مِنْ حِينَ وَقَعَ التَّطْفُّةُ الْأُولَى، فَهُوَ لِلْأَوَّلِ وَحْدَهُ فَلَوْ اسْتَضَافَ إِلَيْهِ الثَّانِي لَابْتَدَأَ الْعِدَّةُ مِنْ حِينَ حُلُولِ الْمَتْنِ الثَّانِي، فَكَانَ يَكُونُ فِي بَعْضِ الْأَرْبَعِينَ يَوْمًا نَقْصٌ وَزِيَادَةٌ بِلَا شَكٍّ، وَهَسَمٌ أَوَّلُ بِالْكَذِبِ وَأَهْلُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّادِقِ.

وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَمْ يَحْكَمْ أَبُو حَنِيفَةَ بِأَنَّ الْوَلَدَ يَكُونُ ابْنَ امْرَأَتَيْنِ حَقًّا: أَنْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا وَلَدَتْهُ، لَكِنْ أَوْجِبَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حَقُّ الْأُمُومَةِ.

فَقُلْنَا: وَهَذَا جَوْرٌ وَظُلْمٌ وَبِاطِلٌ بِلَا شَكٍّ أَنْ يَوْجِبَ لِغَيْرِ أُمِّ حَكَمٍ أَمْ بِلَا نَصٍّ قُرْآنَ، وَلَا سَنَدٍ، وَلَا قَوْلَ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى قَبْلَهُ إِلَّا الرَّأْيَ الْفَاسِدَ - وَنَسَأَلُ اللَّهَ الْعَاقِبَةَ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: إِنْ تَدَاعَى فِي الْوَلَدِ مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ: الْحَقُّ بِالْمُسْلِمِ، فَلِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَقَاتِلْهُمْ وَجَنَّتْكَ لِلَّذِينَ خِيفَ فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي

وقالت طائفة قتلنا:

كما روينا من طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن كثير أخبرنا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة أم المؤمنين قالت: إن زوج بريرة كان حراً حين أعتقت وخيرت، فقالت: ما أحب أن أكون معه وإن لي كذا وكذا.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي أخبرنا الثقيفي - هو عبد الوهاب بن عبد الجليل - أخبرنا عبيد الله بن عمر - مذكر سنة - عن يزيد بن رومان عن عروة بن الزبير عن بريرة أنها قالت: كانت في ثلاث سنين - فذكرت الحديث - وفيه: «فقال رسول الله ﷺ لعائشة اشتريها واشترطي لهم الولاة فإنما الولاة لمن أعتق» فاعتقتي فكان لي الخيار. قال أبو محمد: فعتت بريرة ولم تخص تحت عبد من حر.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يجعل لها الخيار على الحر - وبه يقول هشيم.

ومن طريق الحجاج بن المنهال: أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا خالد الحذاء عن أبي قلابة قال: قال عمر بن الخطاب: إذا أعتقت الأمة فلها الخيار ما لم يطأها زوجها فعم عمر ولم يخص عبداً من حر.

ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أنه قال في الأمة تعتق تحت زوج: فهي عليه بالخيار - حراً كان أو عبداً - ولو أنه هشام بن عبد الملك.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عبد الله بن طاووس عن أبيه في الأمة تعتق تحت زوج أنها تحير ولو كانت تحت قرشي.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عاصم عن الشعبي قال: إذا أعتقت تحت حر فلها الخيار.

ومن طريق معمر بن أيوب السخثاني عن ابن سيرين إذا أعتقت عند حر فلها الخيار.

ومن طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن سعيد بن المسيب قال: كان زوج بريرة حراً.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن حسين بن مسلم قال: إذا أعتقت عند حر فلها الخيار.

قال أبو محمد: واحتج من لم يوجب لها الخيار إلا تحت

العبد: بما روينا من طريق البخاري أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا عبد الوهاب بن عبد الجليل الثقيفي عن أيوب السخثاني عن عكرمة عن ابن عباس قال: كان زوج بريرة أسود يقال له مغيث عبداً ليبي فلان كآني أنظر إليه - وذكر باقي الخبر.

أخبرنا يوسف بن عبد الله الترمذي أخبرنا عبد الوارث بن سفيان أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن وضاح أخبرنا يوسف بن عدي أخبرنا عبد بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة عن أيوب السخثاني، وقادة، كلاهما عن عكرمة عن ابن عباس: أن زوج بريرة كان عبداً حين أعتقت.

ومن طريق أبي داود أخبرنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين في قصة بريرة - وكان زوجها عبداً فخبرها رسول الله ﷺ فأختارت نفسها - ولو كان حراً لم يخبرها.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - أخبرنا المغيرة بن سلمة أخبرنا وهيب عن عبيد الله بن عمر عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت: كان زوج بريرة عبداً.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - أخبرنا حماد بن مسعدة أخبرنا ابن موهب عن القاسم بن محمد قال: كان لعائشة أم المؤمنين غلام وجارية، قالت: فاردت أن أعتقهما، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «إبتدي بالغلام قبل الجارية».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا أحمد بن عبد الواحد أخبرنا مروان أخبرنا الليث أخبرنا عبيد الله بن أبي جعفر عن الحسن بن عمرو بن أمية الضمري أنه حدثه: أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ حدثه أن رسول الله ﷺ قال: «إنما أمة كانت تحت عبد فعتقت فهي بالخير ما لم يطأها زوجها».

وقالوا: من طريق النظر: كل عقد نكاح صحيح فلا يجوز فسخه إلا بيقين.

وقال أصحاب القياس منهم: إنما جعل لها الخيار لفضل الحرية على الرق فإذا سألوا فلا خيار لها - هذا كل ما احتجوا به.

قال أبو محمد: وكل هذا لا حجة لهم فيه:

أما الأثر - بأنه كان عبداً فقد اختلف في ذلك عن عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - كما أوردنا - وإنما روى هذا الخبر عنها ثلاثة الأسود، وعروة، والقاسم:

فأما الأسود - فلم يختلف عنه عن أم المؤمنين أنه كان حرّاً.

وأما عروة - فروي عنه - كما أوردنا - أنه كان عبداً.

وقد روي عنه أيضاً خلاف ذلك: أخبرنا أحمد بن قاسم أخبرنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم أخبرنا جدي قاسم بن أصبغ أخبرنا أحمد بن يزيد المعلم أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا جرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين، قالت: كان زوج برة حرّاً - فتعارضت الرواية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين.

وأما القاسم بن محمد فروينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن إسماعيل بن علية أخبرنا يحيى بن أبي بكير أخبرنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة، فذكرت أن زوج برة كان عبداً - ثم قال عبد الرحمن بعد ذلك: ما أدري فاضطربت الرواية عن أم المؤمنين وبقيت رواية ابن عباس: أنه كان عبداً حين اعتقت - وقد عارضتها الرواية عن أم المؤمنين أنه كان حرّاً حين اعتقت، فتركنا الكلام في ذلك حتى نتكلم في: حديث عبيد الله بن أبي جعفر - وحديث ابن موهب عن القاسم بن محمد - إن شاء الله عز وجل.

قال أبو محمد: أما الخبر الذي فيه: «أَيُّمَا أَمَةٍ كَانَتْ تَحْتَ عَتِيدٍ فَعَتِقَتْ، فَهِيَ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَطْلَعَا زَوْجَهَا» - فإنما هو من طريق حسن بن عمرو بن أمية - وهو مجهول - لا يعرف - فسقط التعلّق به.

ثم لو صحّ لما كان فيه حجة أن لا تتغير تحت حرّاً، إنما فيه حكم عتقها تحت العبد فقط، وسكت فيه عن عتقها تحت الحرّ - فإن صحّ في خبر آخر ما يوجب عتقها تحت الحرّ وجب المصير إليه.

وأما حديث ابن موهب عن القاسم بن محمد عن عائشة: أنه كان لها عبد وجارية فأمرها رسول الله ﷺ أن تبدأ في العتق بالغلام قبل الجارية - فإنه خبر لا يصحّ:

روينا عن العجلي أنه قال وقد ذكر هذا الخبر فقال: هذا خبر لا يعرف إلا لعبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب - وهو ضعيف - فسقط التعلّق به:

قال أبو محمد: ثم لو صحّ لما كان فيه حجة، لأنّه ليس فيه: أنها كانتا زوجين، فإحكام القول بالدعوى كذب.

ثم لو صحّ أنها كانتا زوجين، فليس فيه: أنه عليه الصلاة والسلام أمر بذلك ليسقط خيار الزوجية، وإحكام هذا في ذلك

الخبر كذباً بانه - هذا عظيم لا يستجيزه من يهاب الكذب، لا سيما على رسول الله ﷺ فإنه يوجب النار.

وقد يمكن - لو صحّ الخبر - أن يكون أمرها أن تبدأ بعتق العبد، لقول الله عز وجل ﴿وَاللَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ تَارِكُونَ لِقَوْلِهِمْ هَٰؤُلَاءِ آلِهَتُنَا كُذِّبُوا﴾ قالوا تعالى حاكياً عن أم مريم ﴿وَوَيْسَ الذِّكْرِ كَالْأُنثَىٰ﴾ وللخبر الذي:

رويناه - من طريق أبي داود عن حفص بن عمر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن شرحبيل بن السطّ أن قال لكعب بن مرة أو مرة بن كعب: حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ فذكر كلاماً، وفيه «أَيُّمَا أَمْرٍ أُعْتِقَ مُسْلِمًا وَأَيُّمَا أَمْرٍ أُعْتِقَ أَمْرًا» وأيضاً أُعْتِقَ أَمْرًا يُنْسَبُ مُسْلِمِينَ إِلَّا كَانَتْ فِكَاهَهُ مِنَ النَّارِ يُجْزَى بِكُلِّ عَظْمٍ مِنْهَا عَظْمًا مِنْ عَظَامِهِ».

فالأجر في عتق الذكر مضاعف - فسقط هذا الخبر جملة. وغرّ نوق - بلا شك - أنه عليه الصلاة والسلام لا يتجمل في إسقاط حق أوجه ربه تعالى للمعتق - فبطل تعلّقهم به يبقين لا إشكال فيه.

وأما قولهم: لا يخلّ فسح عقد نكاح صحيح إلا يبقين - فصدقوا، ولولا اليقين ما قلنا به.

وأما قول أصحاب القياس: إنما جعل لها الخيار تحت العبد لفضل الحرية على الرق - فهذه دعوى كاذبة، لا يجدونها أبداً عن رسول الله ﷺ ونعوذ بالله من الإقدام على أن ننسب إلى رسول الله ﷺ ثم إلى الله تعالى أنه إنما فعل أمر كذا من أجل أمر كذا، ثم لم يغير الله تعالى به ولا رسوله ﷺ إلا أن هذا هو الكذب على الله تعالى، وعلى رسوله ﷺ بلا شك ونسأل الله العافية.

قال أبو محمد: فلم يبق إلا تعارض الرواية عن ابن عباس: كان زوج برة عبداً إذ اعتقت، للرواية عن أم المؤمنين كان زوج برة حرّاً إذ اعتقت. وكلا الروايتين صحيحة، لا سيما رواية الأسود عن عائشة أم المؤمنين، وتعارض الرواية عن عروة في ذلك، وكل ذلك معارض للرواية القاسم، فوجدنا كل ذلك متفقاً لا تكاذب فيه، وما دام يمكن تأليف روايات التقات فلا يخل أن ينسب الكذب إلى بعضهم أو الوهم. فاعلموا أن من قال: كان عبداً، ومن قال: كان حرّاً، يصحّ على أنه كان عبداً قبل ثم اعتق، فصار حرّاً، إلا أنه لا يخرج هذا في الرواية عن ابن عباس: أنه كان عبداً حين اعتقت، لكنه يخرج على أنه كان يدريه عبداً، أو لم يعلم بحريته.

وروت عائشة - رضي الله عنها - ما كان في علمها من الزيادة أنه كان حراً حين اعتقت.

وليس في رواية عثمان بن أبي شيبة: ولو كان حراً ما خيرها: أنه من كلام أم المؤمنين، وقد يمكن أن يكون من قول من دونها.

فإذ ذلك كذلك فلا يجوز أن ينسب إليها قول بطن، ولا يختلف مالكي، ولا شافعي، ولا حنبلي، ولا ظاهري، في أن عدلين لو شهدا بأن هذا نعرفه عبداً مملوكاً، وشهد عدلان آخران: أننا ندريه حراً، فإن الحكم يجب بقول من شهد الحرية، لأنه شهد بفضل علم كان عنده.

ثم ندع هذا كله، فنقول: هيكم أنه لم يرو أحد أنه كان حراً، بل لم يختلف الرواة في أنه كان عبداً حين اعتقت؟ هل جاء قط في شيء من الأخبار الثابتة أن رسول الله ﷺ قال: إنما خيرتها؛ لأنها تحت عبي، ولو كان زوجها حراً ما خيرتها.

هذا أمر لا يجودنه أبداً عن رسول الله ﷺ لا في رواية صحيحة ولا سقيمة، فإذا لا سبيل إلى وجود هذا أبداً.

فقد صح أنه عليه الصلاة والسلام لما اعتقت بيرة خيرها في البقاء مع زوجها أو فراقه، فهذا - لا شك فيه، فلا يجوز تعديده، ولا زيادة حكم فيه. ولا فرق بين من ادعى أنه عليه الصلاة والسلام إنما خيرها؛ لأنه كان عبداً، وبين آخر ادعى أنه لم يخيرها إلا لأنه كان أسود، وبين ثالث ادعى أن خيرها إنما كان، لأن اسمه مغيب.

وكل هذه ظنون كاذبة لا يحل القول بها، ولا الحكم بها، وإنما الحق أن العتقة خيرها رسول الله ﷺ بين فراق زوجها، والبقاء معه ولا مزيد، فوجب أن يختار كل معتق ولا مزيد، وبالله تعالى التوفيق.

ومما اختلف فيه: هل ينقطع خيارها بوطء زوجها لها أم لا؟ فروينا من طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن أبي قلابة أن عمر بن الخطاب قال في أمر بيرة: إن غشيها زوجها فلا خيار لها - وهذا منقطع.

ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سليمان بن يسار قال: اعتقت حفصة أم المؤمنين جارية يقال لها زبراء ثم قالت لها: اعلمي أنه إن وطئك فلا خيار لك - وبه كان يقول سليمان بن يسار - وصح عن قتادة، والزهري، ونافع مولى ابن عمر.

وذهب آخرون - إلى أنها إن وطئها - وهي لا تعلم أن لها الخيار: لم يسقط بذلك خيارها، وإن علمت فقد سقط خيارها:

روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة أن عمر بن الخطاب قال: إذا جامعها بعد أن تعلم أن لها الخيار، فلا خيار لها - وهذا منقطع.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج: أخبرني عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن ابن عمر قال: إن أصابها - وقد عرفت فليس لها خيار، وإن أصابها - ولم تعرف - فإن لها الخيار إذا علمت، وإن أصابها ألف مرة حتى يشهد العدول: أنها قد علمت: أن لها الخيار - وهذا منقطع.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج: أخبرني عن ابن مسعود أنه قال: إن اعتقت عند عبد ولم تعلم أن لها الخيار، أو لم تختار حتى عتق زوجها، أو يموت أو يموت: توارثا - وهذا شديد الانقطاع.

وبه يقول سعيد بن المسيب.

وقول آخر، وآخر في درجة:

روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال: إذا اعتقت وزوجها معها في مجلس وهي تعلم حتى تقوم فلا خيار لها، فإن ادعت: أنها لم تعلم استحلقت، ثم خيرت، قال سفيان: وبه يقول ناس أن لها الخيار أبداً حتى يفقه الإمام فيخيرها، بلغني هذا عنه.

قال أبو محمد: فهذا سفيان الثوري يذكر مثل قولنا عمن معه، أو من قبله، وقد قال ابن مسعود - كما أوردنا - أنها قد تبقى معه ولا تختار حتى يموت أو يموت.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لها الخيار ما لم تعلم: فإذا علمت فلا خيار لها إلا ما دامت في المجلس، فوجدناهم يمتحنون بالخبر الذي ذكرناه قبل: من طريق الحسن بن عمرو بن أمية - وقد بينا سقوطه.

وذكروا أيضاً أن آخر: من طريق أبي داود أخبرنا عبد العزيز بن يحيى - هو أبو الأصم الحراني - حدثني محمد - يعني ابن سلمة - عن محمد بن إسحاق عن أبي جعفر، وأبان بن صالح، وهشام بن عروة، قال أبو جعفر: إن بيرة، وقال أبان عن مجاهد: إن بيرة، وقال هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: إن بيرة عتقت.

ثم اتفقوا كلهم: أن رسول الله ﷺ خيرها وقال لها: إن قرتك فلا خيار لك.

قال أبو محمد: أبو الأصم الحراني ضعيف منكر الحديث.

قال أبو محمد:

وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ - إِنَّ تَحْيِيزَ قَبْلِ الدَّخُولِ فَرَاغُهُ: مَاذَا هَا مِنْ الصَّدَاقِ؟

فَقَالَ قَوْمٌ: لَا صَدَاقَ لَهَا - صَحَّ ذَلِكَ عَنِ الزَّهْرِيِّ.

وَصَحَّ عَنْ قَتَادَةَ: لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ - وَقَالَ أَصْحَابُنَا: هَا الصَّدَاقُ كُلُّهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِذَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَيْسَ طَلَاقًا، فَقَدْ بَطَلَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا نِصْفَ الصَّدَاقِ إِلَّا فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الْمَسِّ قَطْعًا. وَوَجَدْنَاهُ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿وَأَنزَلْنَا السَّيِّئَاتِ صِدْقَاتِهِنَّ بِخَلَّةٍ﴾.

فَصَحَّ أَنَّ الصَّدَاقَ لَهَا فَلَا يَسْقُطُ شَيْءٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنْهُ إِلَّا حَيْثُ اسْقَطَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ النِّصْفَ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الْمَسِّ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَظَلَمَ لَا شَكَّ فِيهِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هُوَ لَهَا بِمَا اسْتَخْلَلَتْ مِنْ فَرْجِهَا».

قُلْنَا: نَعَمْ، وَعَقْدُ نِكَاحِهَا اسْتِحْلَالًا لِفَرْجِهَا، وَلَمْ يَقُلْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّهُ لَهَا بِوَتِكَ هَا، فَوَجِبَ أَنَّ لَهَا جَمِيعَ الصَّدَاقِ..

وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ مَنْسُخَةِ النِّكَاحِ قَبْلَ الدَّخُولِ بِلَعَانٍ، أَوْ بِأَنْ تَصِيرَ حَرَمَتُهُ بِرِضَاعٍ، أَوْ بِأَنْ يَطَاهَا أَبُوهُ، أَوْ جَدُّهُ، أَوْ ابْنُهُ بِجَهَالَةٍ، أَوْ بَرْنَى، أَوْ بِأَنْ تَسْلَمَ هِيَ - وَهِيَ كَافِرٌ - أَوْ بِأَنْ يَسْلَمَ هُوَ - وَهِيَ غَيْرُ كَاتِبَةٍ - أَوْ بِأَنْ تَرْتَدَّ هِيَ، أَوْ هُوَ، أَوْ كِلَاهُمَا، أَوْ بِأَنْ تَمُوتَ هِيَ، أَوْ هُوَ - وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي إِسْلَامِهَا دُونَهُ: فَيَبْطُلُ قَوْمٌ صَدَقَاتُهَا بِذَلِكَ - وَهَذَا عَوْدٌ لِلشَّيْطَانِ، وَصُدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ - وَهَلْ صَدَقَاتُهَا إِلَّا كَدَيْنٍ لَهَا قَبْلَهُ مِنْ سَائِرِ دِيُونِهَا وَلَا فَرْقَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَا مَتْعَةٌ لَهَا فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلِ الْمَتْعَةَ إِلَّا فِي الطَّلَاقِ قَطْعًا ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾.

١٩٤٨ - مسألة: مَنْ كَانَتْ تَحْتَهُ أَمَةٌ فَمَلَكَهَا، أَوْ

بَعْضُهَا - قُلِ الْبُزْءُ الَّذِي مَلَكَتْ مِنْهَا أَوْ كَثُرَ - بِأَيِّ وَجْهِ مَلَكَتْ ذَلِكَ، مِنْ مِيرَاثٍ أَوْ ابْتِئَاعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَقَدْ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا مِنْهَا إِثْرُ الْمَلَكَ بِلا فَصْلِ، وَسَوَاءٌ أَخْرَجَهَا عَنْ مَلَكَه إِثْرَ ذَلِكَ بِعَتَى أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، أَوْ لَمْ يَخْرُجْهَا.

وَكَذَلِكَ مَنْ كَانَتْ مَتْرُوجَةً بِعَبْدٍ فَمَلَكَتْهُ، أَوْ بَعْضُهَا بِأَيِّ وَجْهِ مَلَكَتْ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ الْمَلَكَ: فَقَدْ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا مِنْهُ بِلا فَصْلِ، وَسَوَاءٌ أَخْرَجَتْهُ عَنْ مَلَكَهَا إِثْرَ ذَلِكَ بِعَتَى أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، أَوْ لَمْ يَخْرُجْهَا. فَلَوْ مَلَكَتْ الْأَمَةُ ابْنَ زَوْجِهَا، أَوْ أَبَا زَوْجِهَا، أَوْ أُمَّ

وَقَدْ صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ لَهَا الْخِيَارَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْقُطَ وَطْؤُهُ، وَلَا طَوْلُ مَقَامِهِ مَعَهَا إِذَا لَمْ يَصْغُ بِذَلِكَ نَصْرًا، وَلَا يَبْطُلُ حُكْمُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْأَرَاءِ، وَلَا حُجَّةٌ فِي أَحَدٍ دُونَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَالَ قَوْمٌ: لَا تَخْرُجُ الْمَكَاتِبَةُ إِذَا اعْتَقَتْ. صَحَّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: إِنَّ عَانَتَهَا زَوْجَهَا فِي كِتَابَتِهَا فَلَا خِيَارَ لَهَا.

وَصَحَّ عَنْ الْحَسَنِ: لَا خِيَارَ لِلْمَكَاتِبَةِ إِذَا اعْتَقَتْ.

وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ، وَأَبِي قَلَابَةَ، وَالزَّهْرِيِّ.

وَصَحَّ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، وَالشَّعْبِيِّ.

وَرَوَيْنَاهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ لَهَا الْخِيَارَ.

وَبِهِ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابُهُمْ - وَبِهِ نَقُولُ.

وَقَالَ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: إِنَّ تَزْوِجَهَا بَعْدَ الْكِتَابَةِ فَلَا خِيَارَ لَهَا، وَإِنْ تَزَوَّجَهَا قَبْلَ الْكِتَابَةِ، أَوْ كَانَتْ مَعَهُ فَلَهَا الْخِيَارُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: خَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمُعْتَقَةُ، وَلَمْ يَخْصُصْ مَكَاتِبَةً مِنْ غَيْرِهَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْصُصَ مُعْتَقَةً مِنْ مُعْتَقَةٍ. وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ: هَلْ اخْتِيَارُهَا فَرَاقُ زَوْجِهَا فُسْخٌ أَوْ طَلَاقٌ؟ فَصَحَّ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهَا وَاحِدَةٌ بَاطِنَةٌ.

وَرَوَيْنَاهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَأَصْحَابِهِمَا، وَعَنْ عَطَاءٍ أَنَّهَا طَلَقٌ وَاحِدَةٌ.

وَصَحَّ أَنَّهُ فُسْخٌ لَا طَلَاقٌ - عَنْ حَسَادِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ.

وَرَوَيْنَاهُ عَنْ طَاوُوسٍ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ زَاهِرٍ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابِهِمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: التَّسْمِيَةُ فِي الشَّرِيعَةِ لَيْسَتْ إِلَّا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَسْمِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَطْعَ فَرَاقِ الْمُعْتَقَةِ زَوْجِهَا طَلَاقًا، وَلَا يَجْعَلُ لَهُ مِنْ أَحْكَامِ الطَّلَاقِ غَيْرَ الْعَدَّةِ وَحْدَهَا، فَلَا يَحِلُّ تَسْمِيَتُهُ طَلَاقًا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَتَمَّ وَلَبَّأَكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَتْكُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ فَصَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ طَلَاقًا، لَكِنَّهُ فَرَاقٌ أَوْ فُسْخٌ، أَوْ نَقْضُ نِكَاحٍ - وَكُلُّ اسْمٍ يَتَرَبَّعُ بِهِ عَنْ بَطْلَانِ عَصْمَةِ النِّكَاحِ قَطْعٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

زوجها؛ أو عبدٌ زوجها، أو ملكٌ العبدُ أبو امرأتها، أو ابنها؛ أو أمُّها؛ أو عيبتها، أو أبوها لم يفسخ النِّكَاحُ بشيءٍ من ذلك.

وكذلك لو ابتدأ الرجلُ نكاحَ أُمِّه التي لم تحلْ لآبيه قط، أو أُمِّ ابنه التي لم تحلْ لابنه قط، أو أُمِّ أمِّه، أو أُمِّ ابنته، أو أُمِّ أمِّه، أو أُمِّ عبيده، أو ابتدأت امرأةُ نكاحَ عبدِ أبيها، أو عبدِ ابنها، أو عبدِ أمِّها، أو عبدِ ابنتها، أو عبدِ عيبتها، أو عبدِ أمِّتها؛ لكان كلُّ ذلك حلالاً جائزاً.

وهكذا نقولُ في أُمِّ العبدِ وعبدِ الأُمِّ لا يكونُ شيءٌ من ذلك ملكاً للشيءِ إلا أن يتزوجَ ذلك من ملكِ العبدِ قيصراً ملكاً له حينئذٍ.

فإن احتجَّ محتجُّ بالخبرِ الثَّابتِ عن رسولِ الله ﷺ «أنتِ ومالكُ لأبيك».

قلنا: هذا منسوخٌ بالمواثيقِ وبالأُميةِ التي ذكرنا، وباللهِ تعالى التَّوفيقُ.

كَمَلْ كِتَابَ النِّكَاحِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

٦- فَسْخُ النِّكَاحِ

١٩٤٩- مسألة: ولا عِدَّةٌ في شيء من وجوه الفسخ الذي ذكرنا إلا في الوفاةِ وفي العتقةِ التي تخارُ فراقَ زوجها، لأمرِ رسولِ الله ﷺ لهما بالعِدَّةِ، ولم يأمُرْ غيرهما بعِدَّةٍ ولا يجوزُ أمرهما بذلك؛ لأنه شرعٌ لم يَأْذَنْ به اللهُ تعالى. ولا يجوزُ قياسُ الفسخِ على الطَّلَاقِ، لأنَّهما مختلفان، لأنَّ الطَّلَاقَ لا يكونُ إلا بلفظِ المطلقِ واختياره، والفسخُ يقعُ بغيرِ لفظِ الرَّوْجِ - أحبُّ أمْ كره - فكيفُ والقياسُ كلُّه باطلٌ.

ورويَنا من طريقِ البخاريِّ أخبرنا إبراهيمُ بنُ موسى أخبرنا هشامُ بنُ يوسفَ عن ابنِ جريجٍ قال: قالَ عطاءٌ عن ابنِ عباسٍ: كانوا إذا هاجرتِ امرأةٌ من دارِ الحربِ لم تحطَبْ حتى تحضَّ وتطهرَ، فإذا طهرتِ حلَّ لها النِّكَاحُ. فهذا ابنُ عباسٍ يَكْفِي: أن هذا فعلُ الصَّحابةِ جملةٌ فلا يجوزُ خلافه، وبذلك جاءَ النصُّ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِنْهُنَّ أَجْزَاءٌ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ جِلْدٍ لَهُنَّ وَلَا مِنْ يَحْلُولِ لَهُنَّ﴾ إلى قولِهِ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُوزَهُنَّ﴾، فلم يوجبْ عَزَّ وَجَلَّ عليهنَّ عِدَّةً في انفساخِ نكاحهنَّ من أزواجهنَّ الكُفَّارِ بإسلامهنَّ وباللهِ تعالى التَّوفيقُ.

برهانُ ذلك: قولُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُفَرِّقُوهُمْ يَخْفَظُونَ لَا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنْ ابْتَغَى زَوْجًا فَلْيُؤْتِكُمْ هُمْ الْعَاوُونَ﴾ فلم يبحِ اللهُ تعالى إلا زوجةً، أو ملكاً يمينَ وفريقَ بينهما.

وكُلُّ اسمينَ فرقَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بينهما، فلا يجوزُ أن يقالَ: هما شيءٌ واحدٌ إلا بنصٍّ يوجبُ ذلك، أو ضرورةً توجبهُ، ولا نصٌّ هنا ولا ضرورةٌ توجبُ وقسُوعُ اسمِ الزَّوجَةِ، واسمُ ملكِ اليمينِ على امرأةٍ واحدةٍ لرجلٍ واحدٍ. وبهذا الاستدلالِ حرَمَ على الرجلِ أن يتزوَّجَ أمته دونَ أن يعتقها، أو يفرجها عن ملكه - وحرَمَ على المرأةِ أن تتزوَّجَ عيبتها دونَ أن تعتقه، أو تخرجه عن ملكها.

وكذلك حالُ أن يكونَ بعضها زوجةً لهُ، وبعضها ملكٌ يمينَ لهُ، لما ذكرنا من الآيةِ. فإذا قدَّ صَحَّ ما ذكرنا فقد وجبَ أن الملكَ ينافي الزَّوجَةَ، فلا يجوزُ أن يجتمعا، فوجبَ من هذا أنه إذا ملكها، أو بعضها، فهي ملكٌ يمينَ لهُ، أو بعضها، فلا يكونُ زوجاً لها، ولا يكونُ بعضها زوجةً لهُ - فصَحَّ انفساخُ النِّكَاحِ بلا شك.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ إلى قولِهِ: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ ففرَّقَ عَزَّ وَجَلَّ بينَ الرَّوْجِ وبينَ ملكِ يمينِ المرأةِ، فوجبَ أن لا يكونَ ملكٌ يمينها زوجها أصلاً، وباللهِ تعالى التَّوفيقُ.

ورويَنا من طريقِ سعيدِ بنِ منصورٍ أخبرنا إسماعيلُ بنُ عياشٍ عن عبيدِ اللهِ بنِ عبيدِ الكلاعيِّ عن مكحولٍ في امرأةٍ ورثتُ زوجها - وهُوَ عبدٌ - عن بعضِ ولدها.

قال: لا تحلُّ لهُ - وقالَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ: يؤمَّرُ بطلاقها.

وقد صَحَّ عن عبيدِ اللهِ بنِ عبيدِ اللهِ بنِ عتبةَ وإبراهيمَ النخعيِّ: إن أعتقه بعدَ أن ملكتهُ فهما على نكاحهما.

قالَ أبو حمزة: وهذا خطأٌ لأنه لو كانَ ذلك لكانَ النِّكَاحُ

ويقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ وأخص من هذا كله بجواب هذا السؤال قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِصُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ الآية، فعم عز وجل جميع النساء، ولم يخص مؤمنة من كافرة - فهذا قوله عز وجل في غير الموطوءة.

وأما في الموطوءة فقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِغَاشِيَةٍ مِثْلِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ والعدة لا تكون من الطلاق إلا في موطوءة فلعننا الله عز وجل كيف يكون طلاق الموطوءة، وأخبرنا أن تلك حدود الله، وأن من تعداها ظالم لنفسه.

فصلح أن من ظلم وتعدى حدود الله عز وجل ففعله باطل مردود، لقول النبي ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَكَاةٌ».

فصلح أن الطلاق المذكور لا يكون إلا لعدة كما أمر الله عز وجل. فظننا بيان مراد الله عز وجل بقوله: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ فوجدنا:

ما روينا من طريق مسلم أخبرنا محمد بن عبد الله بن عمير أخبرنا أبي أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَمْرُهُ فَلْيَرَاغِبْهَا ثُمَّ لِيَدْعَهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحِيضُ حَيْضَةً أُخْرَى فَلِذَا طَهَّرْتَ فَلْيَطْلُقْهَا قَبْلَ أَنْ يُجَابِعَهَا أَوْ يُمَسِّكَهَا، فَإِنَّهَا الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تَطْلُقَ لَهَا النِّسَاءُ» فكان هذا بياناً لا محلَّ خلافه.

وقد روي هذا الخبر بنقصان عما أوردناه: منها:

ما روينا من طريق شعبة عن قتادة قال: سمعت يونس بن جبير قال: سمعت ابن عمر يقول طَلَّقْتُ امْرَأَتِي - وَهِيَ حَائِضٌ - فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمْرُهُ فَلْيَرَاغِبْهَا فَإِذَا طَهَّرْتَ فَإِنْ شَاءَ طَلَّقْهَا».

قال أبو محمد:

وروي الأخذ بهذا عن عطاء.

قال علي: وزيادة العدل لا محلَّ ترك الأخير بها - وهو خير واحد، عن قصّة واحدة، في مقام واحد وأما طلاق الحامل - فكما روينا من طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن سفيان الثوري عن محمد بن عبد الرحمن مولى لطلحة

٨٣ - كِتَابُ الطَّلَاقِ

١٩٥٠ - مسألة: من الطلاق - من أراد طلاق امرأه

له قد وطئها: لم يحلَّ له أن يطلقها في حيضتها، ولا في طهر وطئها فيه.

فإن طلقها طلاقاً أو طلقتين في طهر وطئها فيه، أو في حيضتها: لم ينفذ ذلك الطلاق وهي امرأته كما كانت، إلا أن يطلقها كذلك ثالثة أو ثلاثة مجموعة فيلزم.

فإن طلقها في طهر لم يطأها فيه فهو طلاق سنة لازم - كيفما أوتقه - إن شاء طلاقاً واحدة، وإن شاء طلقتين مجموعتين، وإن شاء ثلاثاً مجموعة.

فإن كانت حاملاً منه أو من غيره: فله أن يطلقها حاملاً وهو لازم، ولو إرض وطئها فإن كان لم يطأها قط فله أن يطلقها في حال طهرها وفي حال حيضتها - إن شاء - واحدة، وإن شاء اثنتين وإن شاء ثلاثاً.

فإن كانت لم تحض قط، أو قد انقطع حيضها طلقها أيضاً كما قلنا في الحامل متى شاء. وفيما ذكرنا اختلاف في ثلاثة مواضع:

أحدها - هل ينفذ الطلاق الذي هو بدعة مخالف لأمر الله عز وجل أم لا ينفذ؟.

والثاني - هل طلاق الثلاث بدعة أم لا؟.

والثالث - صفة طلاق السنة.

برهان ما قلنا: قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّنَهَا﴾ فإباح عز وجل طلاق التي لم تمس بالوطء، ولم يحذ في طلاقها وقتاً، ولا عدداً فوجب من ذلك أن هذا حكمها - وإن دخل بها، وطأها مكنتها معه، ولا اشغرها فحملت من ذلك، لأنه لم يمسها، ولا تكون بذلك محصنة، لأن الله تعالى لم يستثن شيئاً من ذلك ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

والفرق بين هذه الأحكام متناقص شارع من الدين ما لم ياذن به الله عز وجل.

فإن قيل: فمن أين حكمتكم بذلك في الكتابيات إذا طلقهن المؤمنون وأنتم تطلون القياس؟.

قلنا: لقول الله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَتْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾

عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُرْهُ فَاكْرِأْجِعْهَا» ثُمَّ لَطَفَهَا طَاهِرًا، أَوْ حَائِلًا.

وَأَمَّا الَّذِي لَمْ تَحْضَ - أَوْ قَدْ انْقَطَعَ حَيْضُهَا - فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَجَلَ لَنَا بِإِحَاةِ الطَّلَاقِ، وَيَبْنَ لَنَا طَلَاقَ الْحَامِلِ، وَطَلَاقَ الْيَاسِ، وَطَلَاقَ الْيَاسِ، وَلَمْ يَحْدِثْ لَنَا تَعَالَى فِي الَّذِي لَمْ تَحْضَ، وَلَا فِي الَّذِي انْقَطَعَ حَيْضُهَا حَدًّا، فَرَجَبَ أَنَّهُ تَعَالَى أَبَاحَ طَلَاقَهَا مَتَى شَاءَ الزَّوْجُ، إِذْ لَوْ كَانَ لَهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي وَقْتِ طَلَاقِهَا شَرْعٌ لَبَيَّنَهُ عَلَيْنَا.

ثُمَّ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ إِنْ طَلَّقَ الرَّجُلُ كَذَلِكَ، أَوْ فِي طَهْرِ وَطْنِهَا فِيهِ، هَلْ يَلْزَمُ ذَلِكَ الطَّلَاقُ أَمْ لَا؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ادَّعَى بَعْضُ الْقَائِلِينَ بِهَذَا أَنَّهُ إِجْمَاعٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَدْ كَذَبَ مَذْعِي ذَلِكَ، لِأَنَّ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ مُوجُودٌ، وَحَتَّى لَوْ لَمْ يَلْغُنَا لَكَانَ الْقَاطِعُ - عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ - بِمَا لَا يَقِينُ عِنْدَهُ بِهِ، وَلَا يُلْغِي عَنْ جَمِيعِهِمْ: كَاذِبًا عَلَى جَمِيعِهِمْ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ وَهْبٍ بْنِ هِشَامٍ أَنَّ عِكْرَةَ أَخْبَرَتْ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: الطَّلَاقُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ: وَجْهَانِ حَلَالٍ، وَوَجْهَانِ حَرَامٍ.

فَأَمَّا الْخِلَافُ فَإِنَّ يَطْلُقُهَا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ أَوْ حَامِلًا مُسْتَبِينًا حَمْلَهَا، وَأَمَّا الْحَرَامُ فَإِنَّ يَطْلُقُهَا حَائِضًا أَوْ حَيْنًا يَجَامِعُهَا لَا يَدْرِي أَيُّشْتَمِلُ الرَّحْمَ عَلَى الْوَلَدِ أَمْ لَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَمِنْ الْمَحَالِ أَنْ يُضَرَّ ابْنُ عَبَّاسٍ عَمَّا هُوَ جَائِزٌ بِأَنَّهُ حَرَامٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ الْأَعْمَشِ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: مَنْ طَلَّقَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ، وَمَنْ خَالَفَ فَإِنَّا لَا نَطِيقُ خِلَافَهُ:

أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُشْنُي أَخْبَرَنَا ابْنُ يَسَّارٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْجَبْرِ الْقُفَيْي أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، قَالَ ابْنُ عَمَرَ: لَا يَعْتَدُ لَذَلِكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى طَلَاقًا مَا خَالَفَ وَجْهَ الطَّلَاقِ، وَوَجْهَ الْعَدْوِ، وَكَانَ يَقُولُ: وَجْهَ الطَّلَاقِ: أَنْ يَطْلُقَهَا طَاهِرًا عَنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، وَإِذَا اسْتَبَانَ حَمْلَهَا:

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالْعَجَبُ مِنْ جَرَأٍ مَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ عَلَى خِلَافِهِ هَذَا - وَهُوَ لَا يَحْدِثُ فِيهَا بِوَأَفَّاقٍ قَوْلُهُ فِي إِمضَاءِ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ، أَوْ فِي طَهْرِ جَامِعِهَا فِيهِ: كَلِمَةً عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - غَيْرَ رَوَايَةٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَدْ عَارَضَهَا مَا هُوَ أَحْسَنُ مِنْهَا عَنْ ابْنِ عَمَرَ، وَرَوَايَتَيْنِ سَاقِطَتَيْنِ عَنْ عُثْمَانَ، وَزَيْدٍ بْنِ ثَابِتٍ.

إِحْدَاهُمَا - رَوَيْنَاهَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ سَمْعَانَ عَنْ رَجُلٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ كَانَ يَقْضِي فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي يَطْلُقُهَا زَوْجَهَا وَهِيَ حَائِضٌ أَنَّهَا لَا تَعْتَدُ بِحَيْضِهَا تِلْكَ وَتَعْتَدُ بِعَدَمِهَا ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ.

وَالْأُخْرَى - مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ عَنْ قَبِيصِ بْنِ سَعْدٍ مَوْلَى ابْنِ عُلْفَمَةَ عَنْ رَجُلٍ سَمَّاهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ قَالَ فِيمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ: يَلْزَمُهُ الطَّلَاقُ وَتَعْتَدُ بِثَلَاثِ حَيْضٍ سِوَى تِلْكَ الْحَيْضَةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: بَلْ نَحْنُ أَسْعَدُ بِدَعْوَى الْإِجْمَاعِ هَاهُنَا لَوْ اسْتَجِزْنَا مَا يَسْتَجِيزُونَ - وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ - وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَاطِبَةً، وَفِي حَمْلَتِهِمْ جَمِيعَ الْمَخَافِينَ لَنَا فِي ذَلِكَ فِي أَنَّ الطَّلَاقَ فِي الْحَيْضِ أَوْ فِي طَهْرِ جَامِعِهَا فِيهِ: بِدَعْوَةِ نَهَى عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِلَافَهُ لِأَمْرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَإِذَا لَا شَكَّ فِي هَذَا عَنْهُمْ: فَكَيْفَ يَسْتَجِيزُونَ الْحُكْمَ بِتَجْوِيزِ الْبِدْعَةِ الَّتِي يَقْرَءُونَ أَنَّهَا بِدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ؟ أَلَيْسَ بِحُكْمِ الْمَشَاهِدَةِ جَمِيزَ الْبِدْعَةِ غَالِفًا لِإِجْمَاعِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهَا بِدْعَةٌ؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَاحْتَجُّوا مِنَ الْأَثَرِ:

بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُمْ عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ - وَهِيَ حَائِضٌ - فَسَالَ عُمَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «مُرْهُ فَاكْرِأْجِعْهَا» ثُمَّ لَبَّسَهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحْضُ ثُمَّ تَطْهَرُ ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بِعَدْوِ ذَلِكَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَتَرَ، فَبَلَغَتْ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ تَطْلُقَ لَهَا النِّسَاءُ وَهِيَ وَاحِدَةٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ عَبْدِ رَهِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ عَنْ

وَأَمَّا ما روي من قوله: 'ما ينبغي أن اعتد بها' وقوله 'وحسبت لها التَّطْلُقَ الَّذِي طَلَّقْتُهَا' فلم يقل فيه: إن رسول الله ﷺ حسبها تطليقة، ولا أنه عليه الصلاة والسلام هو الذي قال له: اعتد بها طلاقاً، إنما هو إخبار عن نفسه - ولا حجة في فعله ولا فعل أحدٍ دون رسول الله ﷺ.

وَأَمَّا حديث ابن أبي ذئب الذي في آخره 'وَجِئْتُ وَاحِدَةً' فهذه لفظة أتى بها ابن أبي ذئب وحده؛ ولا تنقطع على أنها من كلام رسول الله ﷺ؛ ويمكن أن تكون من قول من دونه عليه الصلاة والسلام والشرائع لا تؤخذ بالظنون.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ يَقِيناً أَنَّهَا من كلام رسول الله ﷺ لكان معناه: وهي واحدة أخطأ فيها ابن عمر، أو وهي قضية واحدة لازمة لكل مطلق. والظاهر - أنه من قول من دون النبي ﷺ غيراً بأن ابن عمر كان طلقها طلاقاً واحداً، وقد ذكرنا قبل الرواية الصحيحة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر فيمن طلق امرأته حائضاً أنه لا يعتد بذلك. ويكفي من هذا كله المسند البين الثابت، الذي:

رويناه - من طريق أبي داود السجستاني قال: أخبرنا أحمد بن صالح أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن إسماعيل يقول: قال ابن عمر قال أبو الزبير - وأنا اسمع - كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً؟ فقال ابن عمر: طلق ابن عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ فقال عمر عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: إن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض قال عبد الله: فردمها علي ولم يرها شيئاً، وقال: إذا ظهرت فليطلق إذا شاء أو ليمسك وقراً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عتتهن.

قال أبو محمد: وهذا مما قرئ ثم رفعت لفظة في قبل وإنزل الله تعالى ﴿لِيَعْلَمَ بَيْنُكُمْ﴾ وهكذا:

رويناه من طريق الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج: أخبرني أبو الزبير أنه سمع ابن عمر ومسأله عبد الرحمن بن إسماعيل - فذكره نصاً - وهذا إسناد في غاية الصحة، لا يحتمل التوجيهات. والحمد لله رب العالمين.

وقال بعضهم: أمر رسول الله ﷺ بمراجعتها دليل على أنها طلاق يعتد بها.

فقلنا: ليس ذلك دليلاً على ما زعمتم، لأن ابن عمر - بلا شك - إذ طلقها حائضاً فقد اجتنبها، فإنما أمره عليه الصلاة

الزهرية عن سالم عن أبيه فذكر طلاقه لامرأته وهي حائض، وقال في آخره: فراجعتها وحسبت لها التَّطْلُقَ الَّذِي طَلَّقْتُهَا. وما في بعض تلك الآثار من قول ابن عمر: ما ينبغي أن اعتد بها. وفي بعضها: فمه أرايت إن عجز واستحقت.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أرسلنا إلى نافع وهو يترجل في دار الندوة ذاهباً إلى المدينة - ونحن مع عطاء - هل حسبت تطليقة عبد الله بن عمر امرأته حائضاً على عهد رسول الله ﷺ؟

قال: نعم.

وذكر بعضهم: رواية من طريق عبد الباقي بن قانع عن أبي يحيى الساجي أخبرنا إسماعيل بن أمية الدراج أخبرنا حماد بن زيد عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ 'مَنْ طَلَّقَ فِي بَدْعِهِ الزُّمَانَةَ بَدَعْتَهُ'.

قال أبو محمد: كل هذا لا حجة لهم فيه:

أما حديث أنس المذكور - فموضوع بلا شك - لم يروه أحد من أصحاب حماد بن زيد الثقات إنما هو من طريق إسماعيل بن أمية الدراج، فإن كان القرشي الصغير البصري - وهو بلا شك - فهو ضيف متروك، وإن كان غيره - فهو مجهول لا يعرف من هو.

ومن طريق - عبد الباقي بن قانع راوي كل كذبة المنسرد بكل طامة وليس بحجة، لأنه تغير بأخوة - ثم لو صح - ولم يصح قط - لكان لا حجة فيه، لأنه كان معنى قوله 'الزمانة بدعته' أي كما قال عز وجل: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ لِّزِمَانَةٍ ظَاهِرَةٍ فِيهِ عَنُوقٍ﴾ وليس فيه - أنه يحكم عليه بإمضاء حكم بدعته، وتجويز ما في الدين، وهذا هو الظاهر، كما يقولون هم فيمن باغ يبعاً لا يجل، أو نكح نكاحاً يبدع وفي سائر الأحكام ولا فرق.

وأما خبر نافع - فموقوف عليه ليس فيه: أنه سمعه من ابن عمر فبطل الاحتجاج به.

وَأَمَّا ما روي عن ابن عمر: فمه أرايت إن عجز واستحقت فلا بيان في هذا اللفظ بأن تلك الطلقة عدت له طلاقاً، والشرائع لا تؤخذ بللفظ لا ببيان فيه، بل قد يحتمل أن يكون أراد الزجر عن السؤال عن هذا، والإخبار بأنه عجز واستحقت في ذلك، والأظهر فيما هذه صفته أن لا يعتد به، وأنه سطة من فعل فاعله، لأنه ليس في دين الله تعالى حكم نافذ يستحق الحاكم به ويعجز، بل كل حكم في الدين فالنقد له مستغفل كس - والحمد لله رب العالمين.

رسول الله ﷺ أمرَكَ بذلك، وإن كنت طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ حَرَمْتَ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ، وَعَصَيْتَ رِيكَ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَّاقِ امْرَأَتِكَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَدْ يُمْكِنُ أَنْ ابْنَ عَمَرَ أَرَادَ بِالْعَصِيَّةِ مِنْ طَلَّقَهَا كَذَلِكَ دُونَ الثَّلَاثِ.

وَأَمَّا الْاِخْتِلَافُ فِي طَلَّاقِ الثَّلَاثِ بِمَجْمُوعَةٍ - أَمْ بَدْعَةٍ أَمْ لَا؟ فَرَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهَا بَدْعَةٌ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا. فَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ - لَا يَقَعُ الْبَتَّةُ، لِأَنَّ الْبَدْعَ مُرَدُودَةٌ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: بَلْ يَرُدُّ إِلَى حُكْمِ الْوَاحِدِ الْمَأْمُورِ بِأَنْ يَكُونَ حُكْمُ الطَّلَاقِ كَذَلِكَ. قَالَتْ طَائِفَةٌ: بَلْ تَقَعُ كَمَا هُوَ، وَيُؤَدَّبُ الْمَطْلُوقُ كَذَلِكَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَيْسَتْ بَدْعَةٌ، وَلَكِنَّهَا سَنَةٌ لَا كِرَاهَةَ فِيهَا.

وَأَحْتَجَّ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تَبْطُلُ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ الْآيَةَ. وَيَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكُنَّ لِمَنْ أَكْرَهَ أَنْ يَنْكِحَهُنَّ فِي ذَلِكَ﴾.

وَيَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَكُنْ أَجْلُهُنَّ فَامْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾.

قَالُوا: فَلَا يَكُونُ طَلَّاقًا إِلَّا مَا كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ. قَالُوا: وَمَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ أَيُّ مَرَّةٍ بَعْدَ مَرَّةٍ كَمَا تَقُولُ: سِيرَ بِفَرْسَخَيْنِ وَذَكَرُوا:..

مَا رَوَيْنَاهُ - مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا غُرْمَةُ - هُوَ ابْنُ بَكْرِ بْنِ الْأَشَجِّ - عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ لَيْلٍ قَالَ: «أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ طَلِّقَاتٍ جَمِيعًا فَقَامَ غَضَبًا ثُمَّ قَالَ: أَلَيْسَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَقْنَاهُ».

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرَ غُرْمَةَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا قَوْلُهُ: «الْبَدْعُ مُرَدُودَةٌ» فَصَدَقُوا، وَلَوْ كَانَتْ بَدْعًا لَوَجِبَ أَنْ تَرُدَّ وَتَبْطُلَ.

وَأَمَّا الْآيَاتُ - فَلَمَّا نَزَلَتْ فِيمَنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ فَقَطَّ.

ثُمَّ تَسَالَمَ عَمَّنْ طَلَّقَ مَرَّةً، ثُمَّ رَاجَعَ، ثُمَّ مَرَّةً، ثُمَّ رَاجَعَ ثَانِيَةً، ثُمَّ ثَلَاثَةً، أَبِيدَ أَنْى، فَمَنْ قَوْلُهُمْ: لَا، بَلْ بِسُنَّتِهِ، فَتَسَالَمَ:

وَالسَّلَامُ بِرَفْضِ فِرَاقِهَا وَأَنْ يَرَاغِبَهَا كَمَا كَانَتْ قَبْلَ، بَلَا شَكٍّ.

وَقَالَ بَعْضُهُمُ: الْوَرَعُ الزَّامَةُ ثَلَاثُ الطَّلَاقِ إِذْ قَدْ يَطْلُقُهَا بَعْدَ ذَلِكَ طَلِّقَتَيْنِ فَبَقِيَ عِنْدَهُ، وَلَعَلَّهَا مُطْلَقَةً ثَلَاثًا.

فَقُلْنَا: بَلْ هَذَا ضِدُّ الْوَرَعِ، إِذْ يَتَّيَحُّونَ فِرَاجَهَا لِأَجْنَبِيٍّ بَلَا بَيَانٍ، وَإِنَّمَا الْوَرَعُ أَنْ لَا تَحْرِمَ عَلَى الْمُسْلِمِ امْرَأَتَهُ الَّتِي غَضِبَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِبَاحُهَا لَهُ وَحَرَمَهَا عَلَى مَنْ سِوَاهُ إِلَّا بِيَقِينٍ، وَأَمَّا بِالظُّنُونِ وَالْمَحْضَلَاتِ فَلَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالْعَجَبُ كُلُّهُ أَنَّهُمْ إِنْ وَجَدُوا فِي الطَّلَاقِ فِي الْخِيضِ مَا يَشْعُبُونَ بِهِ تَمَّا ذَكَرْنَا، فَأَيُّ شَيْءٍ وَجَدُوا فِي طَلَّاقِهِ إِذَاهَا فِي طَهْرِ وَطْئِهَا فِيهِ.

فَإِنْ قَالُوا: قَسْنَاهُ عَلَى الطَّلَاقِ فِي الْخِيضِ.

قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ مِنَ الْقِيَاسِ، وَلَوْ كَانَ الْقِيَاسُ حَقًّا لَكَانَ هَذَا مِنْهُ عَيْنَ الْبَاطِلِ، لِأَنَّهُ قِيَاسُ الشَّيْءِ عَلَى ضِدِّهِ: طَهَرُ عَلَى خِيضٍ، فَكَيْفَ وَالْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ؟

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا تَلْزِمُونَهُ الطَّلَاقَ فِي الْخِيضِ، وَفِي طَهْرِ مَسْأَلَةٍ فِيهِ إِذَا كَانَ طَلَّاقًا ثَلَاثًا أَوْ ثَلَاثَةً بِمَجْمُوعَةٍ، وَهِيَ غَيْرُ الْمُدْخُولِ بِهَا بِكُلِّ حَالٍ.

قُلْنَا: نَعَمْ، لِأَنَّ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ لَا إِشْكَالَ فِي أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا أَمَرَ بِذَلِكَ فِي الْمُدْخُولِ بِهَا فِيمَا كَانَ مِنْ الطَّلَاقِ دُونَ الثَّلَاثِ - وَفِي هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ أَقْبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنَ عَمَرَ، وَلَمْ يَأْمُرْ قَطُّ عَزَّ وَجَلَّ بِذَلِكَ فِي غَيْرِ مُدْخُولِ بِهَا، وَلَا فِيمَنْ طَلَّقَ ثَلَاثَةً، أَوْ ثَلَاثَةً بِمَجْمُوعَةٍ وَلَيْسَ فِي غَيْرِ الْمُدْخُولِ بِهَا عَدَّةٌ طَلَّاقٍ فَيَلْزَمُ أَنْ يَطْلُقَ هَا، كَمَا يَبَيِّنُ نَصُّ الْقُرْآنِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا فَإِذَا تَلَفَتْ أَجْلُهُنَّ فَامْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ وَلَيْسَ هَذَا فِي طَلَّاقِ الثَّلَاثِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ إِيْسَابِ السَّخْنِيَّانِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً وَهِيَ حَائِضٌ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمْحٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ طَلِّقَةً وَاحِدَةً فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرَاغِبَهَا ثُمَّ يَمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ يَحِيضُ عِنْدَهُ حِيضَةً أُخْرَى ثُمَّ يَمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ مِنْ حِيضَتِهَا، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَطْلُقَهَا فَلْيَطْلُقْهَا حِينَ تَطْهَرُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَجَامِعَهَا، فَتِلْكَ الْعَدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ تَطْلُقَ هَا النَّسَاءُ.

قَالَ ابْنُ عَمَرَ: أَلَنْتُ طَلَّقْتُ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ

رويناه من طريق أبي داود أخبرنا أحمد بن صالح أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني بعض بني أبي رافع مولى رسول الله ﷺ عن عكرمة عن ابن عباس قال: «طلق عبد يزيد أبو ركة وأخوته أم ركة» - فذكر الحديث وفيه: أن رسول الله ﷺ قال له: راجع امرأتك أم ركة وأخوتها، فقال: إني طلقتهما ثلاثاً يا رسول الله، قال: قد عليت أرجمها وثلاثاً يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن ليهن. ١.

قال أبو محمد: ما نعلم لهم شيئاً احتجوا به غير هذا، وهذا لا يصح، لأنه عن غير مسمى من بني أبي رافع ولا حجة في مجهول، وما نعلم في بني أبي رافع من يحتج به إلا عبيد الله وحده وسائرهم مجهولون.

وأما حديث طاووس - عن ابن عباس الذي فيه أن الثلاث كانت واحدة وترد إلى الواحدة وتجعل واحدة فليس شيء منه أنه عليه الصلاة والسلام هو الذي جعلها واحدة، أو ردها إلى الواحدة، ولا أنه عليه الصلاة والسلام علم بذلك فاقترعه، ولا حجة إلا فيما صح أنه عليه الصلاة والسلام قاله أو فعله أو علمه فلم يكره وإنما يلزم هذا الخبر من قال في قول أبي سعيد الخدري: «كانت تخرج في زكاة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من كذا»، وأما نحن فلا - والحمد لله رب العالمين.

وأما من قال: إنها معصية وأنها تقع فإنهم موهوا.

بما رويناه من طريق عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن عبيد الله بن الوليد الرضائي العجلي عن إبراهيم - هو ابن عبيد الله بن عباد بن الصامت عن داود عن عباد بن الصامت قال: «طلق جدي امرأة له ألف تطلق فأنطلق أبي إلى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له، فقال له النبي ﷺ أما اتقى الله جدك».

أما ثلاث فله، وأما تسعمائة وتسع وتسعون فعدوان وظلم، إن شاء الله عذبه، وإن شاء عقر له.

ورواه بعض الناس عن صدقة بن أبي عمران عن إبراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت عن أبيه عن جده قال: «طلق بعض آبائي امرأته فأنطلق بنوه إلى رسول الله ﷺ».

فقالوا: يا رسول الله إن أبانا طلق أمنا ألفاً فهل له من مخرج؟ فقال: إن أباكم لم يتن الله فيجعل مخرجاً بأنث منه ثلاث على غير السنة، وتسعمائة وتسع وتسعون إنما في غفوه.

وخبر روي من طريق محمد بن شاذان عن معلى بن منصور عن شعيب بن رزيق أن عطاء الخراساني حدثهم عن الحسن قال: أخبرنا عبد الله بن عمر - أنه طلق امرأته وهي

اتحكما له بما في الآيات المذكورات، فمن قولهم: لا، بلا خلاص.

فصح أن المقصود - في الآيات المذكورات - من أراد أن يطلق طلاقاً رجعيّاً، فبطل احتجاجهم بها في حكم من طلق ثلاثاً.

وأما قولهم معنى قوله: «الطلاق مرتان» أن معناه: مرة بعد مرة فخطأ، بل هذه الآية كقوله تعالى: «نؤتيها أجرهما مرتين» أي مضاعفاً معاً. وهذه الآية أيضاً تعليم لما دون الثلاث من الطلاق، وهو حجة لنا عليهم، لأنهم لا يختلفون - يعني المخالفين لنا - في أن طلاق السنة هو أن يطلقها واحدة، ثم يتركها حتى تنقضي عتبتها - في قول طائفة منهم. وفي قول آخرين منهم: أن يطلقها في كل طهر طرفة، وليس شيء من هذا في هذه الآية، وهم لا يرون من طلق طلاقين متتابعين في كلام متصل: طلاق سنة، فبطل تعلّقهم بقوله تعالى: «الطلاق مرتان».

وأما خير محمود بن ليث فمرسل، ولا حجة في مرسل - وغرمة لم يسمع من أبيه شيئاً.

وأما قول من قال: إن الثلاث تجعل واحدة، فإنهم احتجوا.

سهم بما رويناه من طريق مسلم أخبرنا محمد بن رافع أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن إسحاق طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال: كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر: طلاق الثلاث واحداً، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعملوا في أمر كان لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم، فأمضاء عليهم.

وروي من طريق الديلمي عن عبد الرزاق عن ابن جريج: أخبرني ابن طاووس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس: ألم تعلم أنها كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرنا من إمارة عمر؟

قال: نعم.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا سليمان بن سيف الحزامي أخبرنا أبو عاصم هو الثبيل - عن ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس: ألم تعلم أن الثلاث كانت تجعل على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرنا من خلافة عمر ترد إلى الواحدة؟

قال: نعم.

وروي أيضاً من طريق مسلم عن إسحاق بن راهويه أخبرنا سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن إبراهيم بن ميسرة عن طاووس عن ابن عباس: وما:

وَأَمَّا مَا ذَكَرُوا عَنْ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فَالرَّوَايَةُ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَرَى النَّاسَ قَدْ اسْتَعَجَلُوا شَيْئًا كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أُنْثَاءٌ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى أَنَّ طَلَاقَ الثَّلَاثِ مَعْصِيَةٌ أَصْلًا وَهِيَ صَحِيحٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَلَا حِجَّةَ فِي أَحَدِ دَوْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَا أَضَعُفُ مِنْ قَوْلِ مَنْ يَقْرَأُ أَنَّهُ يَنْفُذُ الْبِدْعَةَ وَيَحْكُمُ بِمَا لَا يَجُوزُ بِغَيْرِ نَصٍّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا مِنْ رَسُولِهِ ﷺ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ثُمَّ وَجَدْنَا مِنْ حِجَّةٍ مَنْ قَالَ: إِنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ جَمْعُوعَةٌ سَنَةٌ وَلَا بَدْعُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ فِهَذَا يَقَعُ عَلَى الثَّلَاثِ جَمْعُوعَةٌ وَمَفْرُقَةٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْصَحَ بِهَذِهِ الْآيَةِ بَعْضُ ذَلِكَ دَوْنِ بَعْضٍ بِغَيْرِ نَصٍّ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ عُمُومٌ لِلْإِبَاحَةِ الثَّلَاثِ وَالْأَتْنِينِ وَالْوَاحِدَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّامْرِئَاتِ مِنَّا مَا بِالْمَعْرُوفِ﴾ فَلَمْ يُنْصَحْ تَعَالَى مُطْلَقَةً وَاحِدَةً مِنْ مُطْلَقَةِ الْأَتْنِينِ وَمِنْ مُطْلَقَةِ الثَّلَاثِ، وَوَجَدْنَا:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ عَنْ حَدِيثِ اللَّعَانِ عُمَيْرَ الْعَجَلَانِيَّ مَعَ امْرَأَتِهِ - وَفِي آخِرِهِ: أَنَّهُ قَالَ: «كَذَبْتُ عَلَيْهَا بِأَرْسُولِ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا فَلَطَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَوْ كَانَ طَلَاقُ الثَّلَاثِ جَمْعُوعَةٌ مَعْصِيَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى لَمَا سَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيَانِ ذَلِكَ - فَصَحَّ يَقْبَأُ أَنَّهَا سَنَةٌ مَبَاحَةٌ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ طَلَّقَهَا وَهِيَ امْرَأَتُهُ، أَوْ طَلَّقَهَا وَقَدْ حَرَمَتْ عَلَيْهِ، وَوَجِبَ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ كَانَ طَلَّقَهَا وَهِيَ امْرَأَتُهُ فَلَيْسَ هَذَا قَوْلَكُمْ، لِأَنَّ قَوْلَكُمْ أَنَّهَا بَتَمَامِ اللَّعَانِ تَبَيَّنَ عَنْهُ إِلَى الْأَبَدِ، وَإِنْ كَانَ طَلَّقَهَا أَجْنِبِيَّةً، فَإِنَّمَا نَحْنُ فِيمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، لَا فِيمَنْ طَلَّقَ أَجْنِبِيَّةً فَقُلْنَا: إِنَّمَا طَلَّقَهَا وَهِيَ يَدَارُ أَنَّهَا امْرَأَتُهُ - هَذَا مَا لَا يَشْكُ فِيهِ أَحَدٌ فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مَعْصِيَةً لَسَبَقَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى هَذَا الْإِعْتِرَاضِ، فَإِنَّمَا حِجَّتُنَا كُلُّهَا فِي تَرْكِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْإِنْكَارَ عَلَى مَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا جَمْعُوعَةً أَمْرًا يَظُنُّهَا امْرَأَتُهُ، وَلَا يَشْكُ أَنَّهَا فِي عَصَمَتِهِ فَقَطُّ.

فَإِنْ قَالُوا: لَيْسَ كُلُّ مَسْكُوتٍ عَنْ ذِكْرِهِ فِي الْأَخْبَارِ يَكُونُ تَرْكُ ذِكْرِهِ حِجَّةً.

حَاضِرٌ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَتَّبِعَهُ تَطْلِيقَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ عِنْدَ الْقَرَأَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «يَا ابْنَ عُمَرَ مَا هَكَذَا أَمَرَكُ اللَّهُ إِنَّكَ قَدْ أَخْطَأْتَ السُّنَّةَ وَذَكَرَ الْخَبَرَ، وَفِيهِ - فَقُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ كُنْتُ طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا أَكَانَ لِي أَنْ أَرْاجِعَهَا؟ قَالَ: لَا، كَانَتْ تَبِيئُ وَتَكُونُ مَعْصِيَةً».

وَالْخَبَرُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ آتَفًا مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ الذَّرَّاعِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبِيٍّ عَنْ أَنَسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ طَلَّقَ نِسَاءً طَلَّقَهُنَّ بِدَعْوَةٍ بَدَعَتْهُ».

وَذَكَرُوا عَمَّنْ دَوَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا ذَكَرْنَاهُ آتَفًا مِنْ قَوْلِ عُمَرَ فِي حَدِيثِ طَلَاوُسَ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعَجَلُوا أَمْرًا كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أُنْثَاءٌ فَلَا أَضْيَانَهُ عَلَيْهِمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي عَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْعِزَّارِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ عُمَرُ إِذَا ظَفَرَ بِمَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا أَوْجَعَ رَأْسَهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا طَلَّقَتْ وَعَصَى رَبَّهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ طَلَاوُسَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِذَا سَلَّ عَمَّنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا؟

قَالَ: لَوْ اتَّقَيْتُ اللَّهَ لَجَعَلْتُ لَكَ خُرْجًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَا نَعْلَمُ لَهُمْ شَيْئًا يَشْغُبُونَ بِهِ إِلَّا هَذَا، وَكَلَّهُ لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ.

أَمَّا حَدِيثُ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ فِي غَايَةِ السَّقُوطِ، لِأَنَّهُ إِذَا مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ الْعَلَاءِ - وَلَيْسَ بِالْقَوِيَّ - عَنْ عَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ الْوَصَّافِيِّ - وَهُوَ هَالِكٌ - عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَيْدِ اللَّهِ بْنِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ - وَهُوَ مَجْهُولٌ لَا يَعْرِفُ.

ثُمَّ هُوَ مُتَكَرِّرٌ جَدًّا، لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ قَطُّ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَثَارِ: أَنَّ وَالِدَ عِبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ، فَكَيْفَ جَدُّهُ؟ وَهُوَ عَمَّا لَا يَشْكُ.

ثُمَّ الْفَاظِلَةُ مُتَنَاقِضَةٌ فِي بَعْضِهَا.

أَمَّا ثَلَاثُ فَلَيْتُكَ - وَهَذَا إِبَاحَةٌ لِلثَّلَاثِ، وَبَعْضُهَا مُخْلَافٌ ذَلِكَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ - فِي غَايَةِ السَّقُوطِ، لِأَنَّهُ عَنْ رَزِيقِ بْنِ شُعَيْبٍ أَوْ شُعَيْبِ بْنِ رَزِيقِ الشَّامِيِّ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - وَقَدْ ذَكَرْنَا ضَعْفَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ الذَّرَّاعِ وَجِهَاتِهِ فَبَطُلَ مَا شَغَبُوا بِهِ. وَلَمْ يَبْقَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وروى الزَّهْرِيُّ عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن زوجها أرسل إليها بتطبيقاً كانت يقف لها من طلاقها - فذكر الخبر وفيه: فأرسل مروان إليها قبيصة بن ذؤيب فحدثته - وذكر باقي الخبر.

قلنا: نعم، هكذا رواه الزَّهْرِيُّ.

فأما روايته من طريق عبيد الله فمقطعة، لم يذكر عبيد الله ذلك عنها، ولا عن قبيصة عنها، إنما قال: إن فاطمة طلقها زوجها، وأن مروان بعث إليها قبيصة فحدثته.

وأما خبره عن أبي سلمة فمتصل.

إلا أن كلا الخبرين ليس فيهما: أن رسول الله ﷺ أخبرته هي ولا غيرها بذلك - إنما المسند الصحيح الذي فيه: أنه عليه الصلاة والسلام سأل عن كميّة طلاقها وأنها أخبرته، فهي التي قدّمنا أولاً وعلى ذلك الإجمال جاء حكمه عليه الصلاة والسلام.

وكذلك كلّ لفظٍ روي به خبر فاطمة من "أبت طلاقاً"، وطلقها البتة، وطلقها طلاقاً باتاً، وطلاقاً باتناً، فليس في شيء منه أن رسول الله ﷺ وقف عليه أصلاً. فسقط كلّ ذلك، وثبت حكمه عليه الصلاة والسلام على ما صحّ أنه أخبر به من أنه طلقها ثلاثاً فقط.

وأما الصحابة رضي الله عنهم فإنّ الثابت عن عمر السدي لا يثبت عنه غيره:

ما رواه عن طريق عبد الوّزّاق عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل أخبرنا زيد بن وهب أنه رفع إلى عمر بن الخطاب رجل طلق امرأته ألفاً فقال له عمر: أطلقك امرأتك، فقال: إنما كنت أعب، فعلاه عمر بالدرة وقال: إنما يكفيك من ذلك ثلاث - فإنما ضربه عمر على الزيادة على الثلاث، وأحسن عمر في ذلك، وأعلمه أن الثلاث تكفي ولم ينكرها.

ومن طريق وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت جاء رجل إلى علي بن أبي طالب فقال: إنني طلقْتُ امرأتني ألفاً، فقال له علي: بانت منك ثلاث، واقسم سائرهنّ بين نسائك - فلم ينكر جمع الثلاث.

ومن طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن معاوية بن أبي يمين قال: جاء رجل إلى عثمان بن عفان فقال: طلقْتُ امرأتني ألفاً، فقال: بانت منك ثلاث، ولم ينكر الثلاث.

ومن طريق عبد الوّزّاق عن سفيان الثوري عن عمرو بن مرة عن سعيّد بن جبير قال: قال رجل لابن عباس: طلقْتُ امرأتني ألفاً، فقال له ابن عباس: ثلاث تحرمها عليك، وبقيتها

فقلنا: نعم، هو حجة لازمة إلا أن يوجد بيان في خبر آخر لم يذكر في هذا الخبر فيثبت لا يكون السكوت عنه في خبر آخر حجة.

ومن طريق البخاري أخبرنا عمّد بن بشار أخبرنا يحيى - هو ابن سعيّد القطان - عن عبيد بن عمر أخبرنا القاسم بن عمّاد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين قالت: «إن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً فزوّجَتْ فطلق. فسئل رسول الله ﷺ لعلّ أول؟ قال: لا، حتّى يذوق عسليتها كما ذاق الأول» فلم ينكر عليه الصلاة والسلام هذا السؤال، ولو كان لا يجوز لأخبر بذلك. وخبر فاطمة بنت قيس المشهور:

روياه من طريق يحيى بن أبي كثير أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن فاطمة بنت قيس أخبرته: أن زوجها ابن حفص بن المغيرة المخزومي طلقها ثلاثاً ثم اطلق إلى اليمن، فانطلق خالد بن الوليد في نفر فأتوا رسول الله ﷺ في بيت ميمونة أم المؤمنين.

فقالوا: إن ابن حفص طلق امرأته ثلاثاً فهل لها من نفقة؟ فقال رسول الله ﷺ: ليس لها نفقة وعليها العدة وذكر باقي الخبر.

ومن طريق مسلم أخبرنا إسحاق بن منصور أخبرنا عبد الرحمن - هو ابن مهدي - عن سفيان الثوري عن أبي بكر بن أبي الجهم قال: سمعت فاطمة بنت قيس فذكرت حديث طلاقها قالت «وأنكيت رسول الله ﷺ فقال: كم طلقك، قلت: ثلاثاً، فقال: صدق، ليس لك نفقة» وذكر باقي الخبر.

ومن طريق مسلم أخبرنا عمّد بن المتّى أخبرنا حفص بن غياث أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن فاطمة بنت قيس قالت: «قلت: يا رسول الله إن زوجي طلقني ثلاثاً وأنا أخاف أن يقتحم عليّ. قال: فأمرها فتخوّنت».

ومن طريق مسلم أخبرنا عمّد بن المتّى أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ في المطلق ثلاثاً قال: «ليس لها سكنى ولا نفقة».

فهذا نقل تواتر عن فاطمة بأن رسول الله ﷺ أخبرها هي ونفر سواها بأن زوجها طلقها ثلاثاً. وبأنه عليه الصلاة والسلام حكم في المطلق ثلاثاً ولم ينكر عليه الصلاة والسلام ذلك، ولا أخبر بأنه ليس بسنّ - وفي هذا كفاية لمن تصح نفسه.

فإن قيل: إن الزَّهْرِيَّ روى عن أبي سلمة هذا الخبر فقال فيه: إنها ذكرت أنه طلقها آخر ثلاث تطليقات.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: فَلَمْ يَخْصُ وَاحِدَةً مِنْ ثَلَاثٍ، مِنْ اثْنَيْنِ - لَا يَعْلَمُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ التَّائِبَيْنِ - أَنَّ الثَّلَاثَ مَعْصِيَةٌ - صَرَّحَ بِذَلِكَ إِلَّا الْحَسَنُ. وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الثَّلَاثَ سُنَّةٌ: قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَأَصْحَابِهِمَا.

وَأَمَّا صَفَةُ طَلَاقِ السَّنَةِ فَقَدْ ذَكَرْنَا قَوْلَ ابْنِ مَسْعُودٍ أَتَفَأُ فِي ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ - وَآخَرَ مِنْ طَرِيقِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَهُوَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: يَطْلُقُهَا فِي طَهْرٍ ثُمَّ يَسْتَهَا فِيهِ - ثُمَّ يَدْعُهَا حَتَّى تَحِيضَ، فَإِذَا طَهَرَتْ طَلَّقَهَا أُخْرَى - ثُمَّ يَدْعُهَا حَتَّى تَحِيضَ، فَإِذَا طَهَرَتْ طَلَّقَهَا ثَلَاثَةً.

وَقَالَ عَلِيٌّ: لَهُ أَنْ يَطْلُقَهَا ثُمَّ يَدْعُهَا حَتَّى تَسْمَ عَذَّتْهَا، أَوْ يَرَاغِمَهَا فِي الْعَدْوِ إِنْ شَاءَ..

وَمِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ الَّذِي ذَكَرْنَا.

قَوْلُ: رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ: وَمِثْلُهُ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَعَنْ قَتَادَةَ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

وَمِثْلُهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ حَمَّادٍ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ - وَزَادَ فَإِنْ كَانَتْ يَسْتَمِنْ مِنَ الْخِيضِ فَلْيَطْلُقْهَا عِنْدَ كُلِّ حَلَالٍ تَطْلِيقَةً.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ.

وَمَنْ كَرِهَ أَنْ يَطْلُقَهَا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ: اللَّيْثُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَمَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمَاجَشُونِ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابُهُم.

وَأَمَّا قَوْلُنَا فِي طَلَاقِ الْحَامِلِ، وَالَّتِي لَمْ يَطْهَرِ، وَالَّتِي لَمْ تَحِيضَ، وَالَّتِي يَسْتَمِنْ مِنَ الْخِيضِ: فَإِنَّ النِّصْوَصَ الَّذِي ذَكَرْنَا قَبْلُ وَإِنَّمَا جَاءَتْ فِي اللَّوَاتِي عَذَّتْهُنَّ الْأَطْفَارُ.

وَأَمَّا الْحَامِلُ - فَلَيْسَ لَهَا أَقْرَابُ تَرَاعَى، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا أوردناه قَبْلُ فِي صَدْرِ كَلَامِنَا فِي الطَّلَاقِ ثُمَّ يَطْلُقُهَا طَاهِرَةً أَوْ حَامِلًا - فَيَنْزِلُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الطَّاهِرِ أَوْ لَا يَطْهَرُ فِي ذَلِكَ الطَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُقَهَا، وَاجْلِ طَلَاقِ الْحَامِلِ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَبِيًّا﴾ وَأَمَّا الَّتِي لَمْ يَطْهَرِ - فَلَا عَدَّةَ عَلَيْهَا بِنَصِّ الْقُرْآنِ، فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّاتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِنَّ: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ فَلَهُ أَنْ يَطْلُقَهَا كَمَا أَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى مَتَى شَاءَ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾.

وَأَمَّا الَّتِي لَمْ تَحِيضَ قَطُّ، أَوْ الَّتِي انْقَطَعَ حَيْضُهَا فَقَدْ قَالَ مَنْ ذَكَرْنَا: إِنَّهُ يَطْلُقُهَا عِنْدَ اسْتِهْلَالِ الْحَلَالِ وَهَذَا شَيْءٌ لَا نَوْجَهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِإِيْجَابِهِ قُرْآنٌ وَلَا سُنَّةٌ.

عَلَيْكَ وَزَرَأَ، اتَّخَذَتْ آيَاتُ اللَّهِ هُزُومًا - لَمْ يَنْكُرِ الثَّلَاثَ وَانْكَرَ مَا زَادَ. وَالَّذِي جَاءَ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ لِمَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا ثُمَّ نَدِمَ: لَوْ اتَّقَيْتَ اللَّهَ لَجَعَلَ لَكَ غُرْجًا وَهُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ: نَعَمْ، إِنْ اتَّقَى اللَّهُ جَعَلَ لَهُ غُرْجًا - وَلَيْسَ فِيهِ أَنْ طَلَّاقُهُ الثَّلَاثَ مَعْصِيَةٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَتِي ثَمَانًا وَتِسْعِينَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ: ثَلَاثُ تَيْنِيهَا وَسَائِرُهُنَّ عُدْوَانٌ. وَهَذَانِ خَبْرَانِ فِي غَايَةِ الصَّحِّحَةِ لَمْ يَنْكُرِ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ الثَّلَاثَ مَجْمُوعَةً أَصْلًا، وَإِنَّمَا انْكَرَ الزِّيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثِ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّمِيِّ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: طَلَّاقُ السَّنَةِ أَنْ يَطْلُقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ - وَهَذَا فِي غَايَةِ الصَّحِّحَةِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فَلَمْ يَخْصُ طَلْقَهُ مِنْ طَلْقَتَيْنِ مِنْ ثَلَاثٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رَوَى الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَفِيهِ إِذَا حَاضَتْ وَطَهَرَتْ طَلَّقَهَا أُخْرَى، إِذَا حَاضَتْ وَطَهَرَتْ طَلَّقَهَا أُخْرَى.

قُلْنَا: نَعَمْ، هَذَا أَيْضًا سُنَّةٌ - وَلَيْسَ فِيهِ أَنْ مَا عَدَا ذَلِكَ حَرَامٌ وَبَدْعٌ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادٍ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَتِيقٍ عَنْ حَمْدٍ بْنِ سَبْرِينَ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ أَخَذُوا بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الطَّلَاقِ مَا يَبِيعُ رَجُلٌ نَفْسَهُ فِي امْرَأَةٍ أَبَدًا أَبَدًا فَيَطْلُقُهَا تَطْلِيقَةً، ثُمَّ يَتَرَبَّصُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَنْ تَنْقَضِيَ عَذَّتْهَا، فَمَتَى مَا شَاءَ رَاجِعَهَا.

قُلْنَا هَذَا مُنْقَطِعٌ عَنْهُ، لِأَنَّ ابْنَ سَبْرِينَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَلِيٍّ كَلِمَةً، ثُمَّ لَيْسَ فِيهِ أَيْضًا: أَنْ مَا عَدَا ذَلِكَ مَعْصِيَةٌ وَلَا بَدْعٌ - لَا يَعْلَمُ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ غَيْرُ مَا ذَكَرْنَا.

وَأَمَّا التَّائِبُونَ - فَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لَشُرَيْحِ الْقَاضِي: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي مَائَةً، فَقَالَ: بَانَتْ مِنْكَ ثَلَاثٌ، وَسَبْعٌ وَتِسْعُونَ إِسْرَافٌ وَمَعْصِيَةٌ - فَلَمْ يَنْكُرِ شُرَيْحُ الثَّلَاثَ، وَإِنَّمَا جَعَلَ الْإِسْرَافَ وَالْمَعْصِيَةَ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: طَلَّاقُ الْعَدَّةِ أَنْ يَطْلُقَهَا إِذَا طَهَرَتْ مِنَ الْحَيْضَةِ بِغَيْرِ جَمَاعٍ.

طلقة واحدة فقط.

وقالت طائفة: إن كان ذلك في مجلس واحد فهي كلها لوازم سواء فرق بين كل طلاق بسكتة أو لم يفرق، وإن كان ذلك في مجالس شتى لم يلزم من الطلاق إلا ما كان في المجلس الأول فقط.

فمن رويناه عنه مثل قولنا: من طريق سعيد بن منصور: أخبرنا عتاب بن بشير عن خصيف عن زياد بن أبي مريم عن ابن مسعود فيمن طلق امرأته ثلاثاً ولم يكن دخل بها.

قال: هي ثلاث، فإن طلقها واحدة ثم شئ ثم ثلث لم يقع عليها، لأنها قد باتت بالأولى.

وصح هذا عن خلاص، وإبراهيم النخعي في أحد أقواله، وطاوس، والشعبي، وعكرمة، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، ومجاهد بن أبي سليمان.

ورويناه عن مسروق.

ورويناه من طريق الحجاج بن المهال أخبرنا أبو عوانة عن مطرف بن طريق قال: سألت الحكم بن عتيبة عن قول لامراتو: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، يعني لم يكن دخل بها.

قال: تبيين بالتطبيق الأولى والثلاث التي أتبع ليست بشيء، فقلت له: عمن تحفظه؟

قال: عن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت.

ورويناه أيضاً عن ابن عباس.

وهو قول سفيان الثوري، والحسن بن حي، وأبي حنيفة، والشافعي، وأبي ثور، وأبي عبيد، وأحمد بن حنبل، وأبي سليمان، وأصحابهم، والقول الثاني:

رويناه من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا المغيرة عن إبراهيم النخعي فيمن قال لغير المدخول بها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق - وقالها متصلة: لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره.

فإن قال: أنت طالق ثم قال: أنت طالق ثم سكنت، ثم قال: أنت طالق، باتت بالأولى ولم تكن الأخيرة شيئاً - ومثله سواء سواء عن عبد الله بن مغفل المزني.

وهو قول مالك - والأوزاعي، والليث. والقول الثالث:

رويناه من طريق الحجاج بن المهال أخبرنا عبد العزيز بن عبد الصمد قال: قال لي منصور: حدثت عن إبراهيم النخعي أنه

فإن قيل: ألم يقل الله عز وجل: ﴿وَاللَّائِي يَنْتَسِنُ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْ﴾.

قلنا: نعم.

وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الشهر تسعة وعشرون يوماً» فمن حيث ابتدأ بالعدة فإذا أتم تسعة وعشرين يوماً فهو شهر.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ فوجب عز وجل ما قلنا، وهو أن يبدأ بعدد الشهور من أي يوم أو ليلة شاء العاقد، أو من حيث تجب العدة بالرفاء، أو بالشهور، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٥١ - مسألة: ومن قال: أنت طالق، ونوى اثنين

أو ثلاثاً فهو كما نوى - سواء قال ذلك ونسواه في موطوءة أو في غير موطوءة.

برهان ذلك - أننا قد ذكرنا أن طلاق الثلاث مجموعة سنة وأن اسم الطلاق يقع عليها، وعلى التين، وعلى الواحدة، فإذا ذلك كذلك فهو ما نوى من عدد الطلاق لقول النبي ﷺ: «إنما الأحمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» فإن لم ينو عدداً من الطلاق فهي واحدة، لأنها أقل الطلاق فهي اليقين الذي لا شك فيه أن يلزمه، ولا يجوز أن يلزم زيادة بلا يقين.

وهو قول مالك، والليث، والشافعي.

وقال أبو حنيفة، وأبو سليمان، وسفيان، والأوزاعي: يلزمه واحدة لا أكثر، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٥٢ - مسألة: فلو قال لموطوءة: أنت طالق أنت

طالق أنت طالق - فإن نوى التكرير لكلته الأولى وإعلامها فهي واحدة.

وكذلك إن لم ينو تكراره شيئاً - فإن نوى بذلك أن كل طلقة غير الأخرى فهي ثلاث إن كررها ثلاثاً، ولا اشتان إن كررها مرتين بلا شك. فلو قال لغير موطوءة منه: أنت طالق أنت طالق أنت طالق فهي طلقة واحدة فقط، لأن تكراره للطلاق وقع - وهي في غير عدة منه - إذ لا عدة على غير موطوءة بنص القرآن وهي اجنبية بعد، وطلاق الأجنبية باطل. واختلف الناس في هذا: فقالت طائفة كما قلنا.

وقالت طائفة: إن كان وصل كلامه ولا يقطع بعضه عن بعض فهي ثلاث لازمة، وإن كان فرق بين كلامه بسكتة فهي

كَانَ يَقُولُ: إِذَا قَالَ لَتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ: أَنْتَ طَالِقٌ، أَنْتَ طَالِقٌ، أَنْتَ طَالِقٌ، فَلَا تَحُلْ لَهُ حَتَّى تَتَكَبَّرَ زَوْجًا، غَيْرَهُ.
فَإِنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ طَلَّقَ طَلْقَةً وَاحِدَةً ثُمَّ طَلَّقَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

وَقَدْ جَاءَتْ رَوَايَاتٌ لَا بَيَانَ فِيهَا: مِنْهَا:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَا جَمِيعًا: إِذَا طَلَّقَ الْبَكْرَ ثَلَاثًا فَهِيَ وَاحِدَةٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ - هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ - أَنَّ أَخْرَ قَوْلِ الْحُسَيْنِ فِيمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا: أَنَّهُ إِنْ شَاءَ خَطَبُهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ النُّعْمَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا؟

قَالَ: طَلَّاقُ الْبَكْرِ وَاحِدَةٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمْ يَخْصُوا مَفْرُقَةً مِنْ جَمْعِيَّةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَرَادِهِمْ.

وَمِنْهَا أَيْضًا:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عَمْرِو بْنِ رَاشِدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ قَالَ: طَلَّقَ رَجُلٌ مِنْ مَزْبَنَةِ امْرَأَتِهِ ثَلَاثًا قَبْلَ الدُّخُولِ، فَسَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَعِنْدَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاحِدَةٌ تَبَيَّنَا وَثَلَاثَ تَحْرِمُهَا، فَصَوَّبَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ - وَهَذَا لَا يَصُحُّ، لِأَنَّ عَمَرَ بْنَ رَاشِدٍ ضَعِيفٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ النُّعْمَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ فِيمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَكْرَ: وَاحِدَةٌ تَبَيَّنَا، وَثَلَاثَ تَحْرِمُهَا - وَنَحْوَهُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - فَلَمْ يَبَيِّنَا مَفْرُقَةً أَمْ جَمْعِيَّةً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ قَوْلِهِ ذَلِكَ فِي مَجْلِسٍ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ ذَلِكَ فِي مَجْلِسَيْنِ فِدَعَوَى بِلَا بُرْهَانٍ.

وَكَذَلِكَ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ قَوْلِهِ ذَلِكَ مُتَّصِلًا، وَبَيْنَ تَفْرِيقِهِ بَيْنَ ذَلِكَ بِالْكَوْثِ هُوَ أَيْضًا قَوْلٌ لَا دَلِيلَ عَلَى صِحَّتِهِ - فَهُوَ سَاقِطٌ.

فَصَحُّ قَوْلِنَا، لِأَنَّهُ يَتِمُّ قَوْلُهُ هَا: أَنْتَ طَالِقٌ بَانَتْ وَحَلٌّ لَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ - وَلَوْ مَاتَ لَمْ تَرْتَهُ - وَلَوْ مَاتَتْ لَمْ يَرْتَهَا - وَلَيْسَ فِي عَدْلِهِ مِنْهُ، فَنَطْلَاقُهَا لَوْ سَاقِطٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٩٥٣ - مسألة: فُلُوْ قَالَ لِعِمْرٍ مَوْطُوَةٌ مِنْهُ: أَنْتَ

١٩٥٤ - مسألة: وَطَلَّاقُ النِّسَاءِ كَالطَّلَاقِ فِي

الْحَيْضِ سِوَاهُ سِوَاهُ لَا يُلْزَمُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثَلَاثًا جَمْعِيَّةً أَوْ آخَرُ ثَلَاثَ قَدْ تَقَدَّمَتْ مِنْهَا الثَّنَانِ..

بُرْهَانُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا حَيْضٌ أَوْ طَهْرٌ - وَقَدْ ذَكَرْنَا

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «أَنَّهُ نَهَى عَنِ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ، وَأَمَرَ بِالطَّلَاقِ فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَايِبْهَا فِيهِ، أَوْ خَائِلًا».

وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ دَمَ النَّفَسِ لَيْسَ طَهْرًا، وَلَا هُوَ حُلٌّ، فَلَمْ يَبْنِ إِلَّا الْحَيْضَ فَهُوَ حَيْضٌ، وَلَمْ يَصُحَّ قَطُّ نَصْرُ بَأْنِ النَّفَسِ لَيْسَ حَيْضًا، بَلْ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ لَهُ حُكْمَ الْحَيْضِ، مِنْ تَرْكِ الصَّلَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْوَطْءِ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «أَنَّ دَمَ الْحَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرِضُ، فَصَحَّ أَنْ كُلُّ دَمٍ أَسْوَدَ ظَهَرَ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ فَهُوَ حَيْضٌ مَا لَمْ يَتَجَاوَزْ أَمَدَ الْحَيْضِ، وَمَا لَمْ يَكُنْ فِي حُلٍّ.

وَصَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ لَا مَ سَلَمَةَ، وَعَائِشَةُ: أُمِّي الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «إِذَا خَاضَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا: أَتَيْتُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَيْضَ يَفْسَأُ.

وَمِنْ قَالٍ يَقُولُنَا طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، وَسَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، قَالَ جَرِيرٌ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَقَالَ سَفْيَانُ: عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ زَيْدٌ، وَعَطَاءُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ - وَهِيَ نَفْسًا - لَمْ تَعُدَّ بِدَمٍ نَفْسًا فِي عَدَّتِهَا.

وَقَالَ غَيْرُهُمَا غَيْرَ هَذَا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ مَطَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ قَالَ: قَالَ مَطَرُ الرَّزَّاقِ عَنِ الْحُسَيْنِ فِي الْبَيِّنَةِ تَطْلُقُ وَهِيَ حَائِضٌ ثَلَاثَةً.

قَالَ: تَعُدُّ بِهِ قَرَأَ مَا أَقْرَأَهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: يَكْرَهُ أَنْ يَطْلُقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يَطْلُقَهَا نَفْسًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي طَهْرٍ لَمْ يَمْسُهَا فِيهِ طَلَاقًا وَجَعِيًّا لَحَمَلَتْ مِنْ زَنْئٍ، أَوْ مِنْ إِكْرَاهٍ أَوْ مِنْ شَبْهَةٍ

كانت أمّة: وطء سيّئها لها.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: ﴿فَلَا تَجْلُ لَه مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَتَخَيَّ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ ففي هذه الآية عموم كل زوج، ولا يَكُونُ زَوْجًا إِلَّا مَنْ كَانَ زَوْجًا صَحِيحًا.

وأما من تزوّج بخلاف ما أمره الله عز وجل فليس زوجاً، ولا عدّ زوجاً، وفيها تحليل رجعت لها بعد طلاق الزوج. وبقي أمر الوطء، وأمر موت الزوج الثاني، وانفساخ نكاحه: فوجدنا:

ما روّيناه من طريق أبي داود السجستاني أخبرنا مسنداً أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين قالت: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ - ثَلَاثًا - فَتَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يُؤَاقِمَهَا، أَتَجِلُّ لَزَوْجِهَا الْأَوَّلِ؟» قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَجِلُّ لِلْأَوَّلِ حَتَّى تَذُوقَ عُسَلَةَ الْآخِرِ وَتَذُوقَ عُسَلَتَهَا.

ففي هذا الخبر زيادة عموم حلها له بالوطء لا بغيره، فدخل في ذلك موته، وانفساخ نكاحه بعد صحته، ودخل في عموم ذوق العسيلة كل ما ذكرنا قبل، وبالله تعالى التوفيق.

وإنما قلنا إن وطء السيّئ لا يحلها لزوجها المطلّ لها لأنّه ليس زوجاً، وإنما أحلها له تعالى بعد أن تنكح زوجاً غيره. وفي كثير مما ذكرنا خلاف من ذلك عن سعيّد بن المسيّب، قال:

كما روّينا من طريق سعيّد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا داود بن أبي هنام عن سعيّد بن المسيّب في المطلّ ثلاثاً ثمّ تزوّج.

قال سعيّد:

أما الناس فيقولون: يجامعها، وأما أنا فإني أقول: إذا تزوّجها يستزويج صحيح لا يريد بذلك إحلالاً، فلا بأس أن يتزوّجها الأوّل.

قال أبو محمّد: كان ينبغي لمن يقول في ردّه حديث المسح على العمامة وحديث الخمس رضعات إن هذا زائد على القرآن فلا يجوز أن يؤخذ منه إلا ما جاء بمجيء تواتر أن يقول يقول سعيّد ههنا، لأنّ خبر عائشة في ذوق العسيلة زائد على ما في القرآن لم يأت إلا من طريق عائشة - رضي الله عنها - التي من قبلها جاء خبر الخمس رضعات ولا فرق.

ومن طريق ابن عباس، وروى غير صحيح من طريق أنس، وابن عمر.

وكذلك ينبغي لمن قال برّد السيّئ الثاني في أن لا يتم بيع

بجهالة، فإنّها تنتقل إلى عدّة الحامل فتقتضي عدتها بوضع حملها، لأنّها زوجته بعد، ترثه ويرثها، ويلحقها بإلاؤه وظهاره، ويلاعنها - إن قلنا فيها مطلقة من ذوات الأحمال.

وقد قال تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْصَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾. وكذلك تنتقل إلى عدّة الحامل الوفاة إن مات - وسواء حملت في الطهر الأوّل أو الثاني أو الثالث، فإن كان الطلاق ثلاثاً، أو آخر ثلاث، أو معتقة تحيّر فراقه: لم تنتقل إلى عدّة الوفاة، ولا إلى عدّة. لكن إن حملت في الطهر الأوّل عدت جميع حملها قرءاً ثمّ عدت نفاسها حبساً، ثمّ تأتي بقرآن بعده، ولا فرق بين اعتدائها به قرءاً - ولو لم يبين منه إلا طرفه عين - وبين اعتدائها به - ولو لم يبين منه إلا طرفه عين - لأن بعض الطهر طهر، فإن حملت في الطهر الثاني عدت مدة حملها قرءاً ثانياً، ثمّ نفاسها حبساً، ثمّ عليها أن تأتي بقرء ثالث، فإن حملت في الطهر الثالث عدت مدة حملها قرءاً، فإذا وضعت حملها بأوّل دم يظهر منها تمت عدتها، وحلت للأزواج، لأنّها قد لزمتها الاعتدال بالأقرآن بنص القرآن فلا يسقط عنها، فلمّا كانت ممن لا تحيض فكان طلاقها باناً كما ذكرنا. أو كانت معتقة فاختارت فراقه فإنّها تتمادى على عدّة الشهر وتحل للأزواج بتمامها، ولا معنى للحمل حيثن.

وكذلك لو حملت بعد موته فإنّها تتمادى على عدتها أربعة أشهر وعشر ليال، ثمّ تحل للأزواج بتمامها - ولا يراعى الحمل. وإنما نعي بقولنا تحل للأزواج أنها يحل لها الزواج، وأما الوطء فلا البتة، حتّى تضع حملها ثمّ تظهر من دم نفاسها، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٥٥ - مسألة: ومن طلق امرأته ثلاثاً كما ذكرنا لم

يجلّ له زواجها إلا بعد زوج يطؤها في فرجها بنكاح صحيح في حال عقله وعقلها ولا بدّ - ولا يحلها له وطء في نكاح فاسد، ولا وطء في دبر، ولا وطؤها في نكاح صحيح - وهي في غير عقلها بإغواء أو بسكر أو بجنون، ولا هو كذلك - فإن بقي من حسّه أو من حسّها - في هذه الأحوال، أو في التوم - ما تدرّك به اللذة أحلها ذلك إذا مات ذلك الزوج أو طلقها، أو انفسخ نكاحها منه بعد صحته.

وكذلك إن كان النكاح صحيحاً ثمّ وطئها في حال لا يجلّ فيه الوطء من صوم فرض منه، أو منها، أو إحرام كذلك، أو اعتكاف كذلك، أو وهي حائض: فكل ذلك لا يحلها - ويحلها العبد يتزوّجها، والذميّ - إن كانت هي ذميّة - ولا يحلها - إن

إِلَّا بَأَن يَفْتَرِقَا عَنْ مَوْضِعِهِمَا قَبْلَ أَنْ تَكْثُرَ بِهِ الْبَلْوَى أَوْ يَقُولَ يَقُولُ سَعِيدٌ وَيَقُولُ: هَذَا تَمَّ تَكْثُرُ بِهِ الْبَلْوَى، فَلَوْ صَحَّ مَا خُفِيَ عَنْ سَعِيدٍ.

وجاء عن الحسن: أَنَّهُ لَا تَحُلُّ لَزُوجِهَا الْأَوَّلُ وَإِنْ وَطَّئَهَا الثَّانِي إِلَّا حَتَّى يَسْتَزِلَّ فِيهَا. وَلَقَدْ يَنْبَغِي لِلْمَلَائِكِينَ الْقَائِلِينَ: إِنْ التَّحْرِيمُ يَدْخُلُ بِأَرْقُ الْأَسْبَابِ، وَلَا يَدْخُلُ التَّحْلِيلُ إِلَّا بِأَغْلَظِ الْأَسْبَابِ، أَنْ يَقُولَ يَقُولُ الْحَسَنِ هَذَا - وَلَكِنْ تَنَاقُضُهُمْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُسْلِمِ يَطْلُقُ الْكِتَابِيَّةَ ثَلَاثًا فَتُزَوِّجُ كِتَابِيًّا وَيُوطَّأُ ثُمَّ يَمُوتُ.

فَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَالزَّهْرِيُّ، وَصَفِيَّاهُ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابُهُمْ: أَنَّهُ قَدْ حَلَّتْ لِلأَوَّلِ.

وَقَالَ رِبِيعَةُ، وَمَالِكٌ: لَا يَحِلُّهَا - وَمَا نَعْلَمُ لَهُمْ شَيْئًا إِلَّا قَوْلُهُمْ: لَيْسَ لَهُ طَلَاقٌ، فَقُلْنَا: فَكَيْفَ مَاذَا؟ أَيْ شَيْءٍ فِي ذَلِكَ تَمَّ مَنَعٌ مِنْ إِحْلَالِهَا إِنْ مَاتَ أَوْ انْتَفَخَ نِكَاحُهَا مِنْهَا.

ثُمَّ نَسَلْنَاهُمْ: إِنْ تَزَوَّجَهَا وَوَطَّئَهَا ثُمَّ اسْلَمَ وَلَمْ يَطَّأَهَا بَعْدَ إِسْلَامِهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا إِحْلَالُهَا أَمْ لَا.

فَإِنْ قَالُوا: لَا يَحِلُّهَا لَهُ، بَطُلَ تَعْلِيلُهُمْ بِأَنَّهُ لَا طَلَاقَ لَهُ، إِذْ قَدْ صَحَّ طَلَاقُهَا.

وَإِنْ قَالُوا: بَلْ يَحِلُّهَا: نَقَضُوا قَوْلَهُمْ فِي أَنَّ وَطْءَ الزَّوْجِ الْكِتَابِيَّةِ لَا يَحِلُّهَا.

وَأَمَّا اخْتِلَافُهُمْ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ فَجَمْعُهُمُ النَّاسَ عَلَى هَذَا، إِلَّا شَيْئًا رَوَى عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةٍ أَنَّهُ يَحِلُّهَا - وَهَذَا خَطَأٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ زَوْجًا، وَلَوْ كَانَ زَوْجًا مَا حُلَّ أَنْ يَفْتَرِقَ بَيْنَهُمَا بِلَا مَعْنَى إِلَّا فُسَادُ عَقْدِهِ فَقَطْ.

وَأَمَّا الْاِخْتِلَافُ فِي هَلْ يَحِلُّهَا وَطْءُ سَيِّدِهَا إِنْ كَانَتْ أَمَةً؟ فَروَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِلِ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ أَخْبَرَنَا خَالِدٌ عَنْ مَرْوَانَ الْأَصْبَغِيِّ عَنْ أَبِي رَافِعٍ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عِثْمَانَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ تَحْتَهُ أَمَةٌ فَطَلَّقَهَا فَبَاتَتْ مِنْهُ، فَخَلَفَتْ عَلَيْهِ سَيِّدَتَا ثُمَّ خَلَا عَنْهَا، وَعِنْدَهُ زَيْدٌ بْنُ ثَابِتٍ، وَرَجُلٌ آخَرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَا جَمِيعًا: لَا بَأْسَ بِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ كَانَا لَا يَرِيَانِ بِأَسَاءِ الْأَمَةِ يَطْلُقُهَا زَوْجَهَا فَيُسْتَرَاها سَيِّدَتَا ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا زَوْجَهَا، قَالَا جَمِيعًا: إِذَا لَمْ يَرِدِ السَّيِّدُ بِذَلِكَ إِحْلَالُهَا فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ عَنْ أَشْعَثِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحِمْرَانِيِّ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: السَّيِّدُ زَوْجٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْعَبْدِ يَتِ الْأَمَةَ أَنَّهُ يَحِلُّهَا أَنْ يَطَّأَهَا سَيِّدَتَا - قَالَ عَطَاءٌ: مَنْ كَانَتْ زَوْجَتُهُ أَمَةً فَبَاتَتْ ثُمَّ ابْتَاعَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْكَحَ غَيْرَهُ فَحَلَّالٌ لَهُ وَطْئُهَا، فَإِنْ وَطَّئَهَا ثُمَّ اعْتَقَهَا فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَإِنْ اعْتَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَطَّأَهَا لَمْ تَحُلْ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَهَذَا تَقْسِيمٌ لَا يَرَاهَانُ عَلَى صَحَّتِهِ..

وَرَوَيْنَا خِلَافَ هَذَا عَنْ غَيْرِهِمْ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِلِ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ أَخْبَرَنَا خَالِدٌ - هُوَ الْخَدَّاءُ - عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: حَتَّى تَحُلَّ لَهُ مِنْ حَيْثُ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ - يَعْنِي: الْأَمَةَ تَطْلُقُ فَيَطَّأُهَا سَيِّدَتَا دُونَ أَنْ تَتَزَوَّجَ زَوْجًا آخَرَ.

وَبِهِ إِلَى خَالِدِ الْخَدَّاءِ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: لَا تَحُلُّ لَهُ إِلَّا مِنْ حَيْثُ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ - وَصَحَّ عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى الْقَوْلِ بَعْدَ أَنْ أَفْتَى يَقُولُ زَيْدٌ.

وَأَمَّا هَلْ تَحُلُّ لَسَيِّدَتَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ إِذَا اشْتَرَاهَا بَعْدَ أَنْ كَانَتْ زَوْجَتُهُ وَطَّلَقَهَا ثَلَاثًا؟ فَقَدْ ذَكَرْنَا أَمَّا عَنْ عَطَاءٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قُلْتُ لِعَطَاءٍ: رَجُلٌ بَتَّ أَمَةً ثُمَّ ابْتَاعَهَا وَلَمْ تَنْكَحْ بَعْدَهُ أَحَدًا، تَحُلُّ لَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَمِيَّةَ عَنْ ابْنِ قَسِيطٍ أَنَّ كَثِيرًا مَوْلَى الصَّلْتِ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ اشْتَرَاهَا فَاعْتَقَهَا، فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: لَوْ كُنْتَ وَطَّئَهَا بِمِلْكِكَ حَلَّتْ لَكَ، وَلَكِنْ لَا تَحُلُّ لَكَ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ زِيَادِ الْأَعْلَمِ عَنِ الْحَسَنِ مِثْلُ قَوْلِ زَيْدٍ وَعَطَاءٍ سَوَاءً سَوَاءً - صَحَّ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافُ ذَلِكَ:

روَيْنَا: أَنَّهُ لَا تَحُلُّ لَسَيِّدَتَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ إِذَا اشْتَرَاهَا بَعْدَ أَنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا عَنْ عِثْمَانَ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

وَصَحَّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ.

وَصَحَّ عَنْ مَسْرُوقٍ، وَالنَّخَعِيِّ، وَعُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَابْنَ الْمُسَيَّبِ، وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: الْمُحْلَلُ مَلْعُونٌ.

وَرَوَى أَيْضاً عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَمَاوَسٍ.

وَرَوَيْنَا ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ أَيْضاً.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا مَغِيرَةُ، وَيُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، قَالَ مَغِيرَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ - وَقَالَ يُونُسُ عَنْ الْحَسَنِ ثُمَّ ذَكَرَهُ نَصّاً كَمَا أوردناه.

وَقَالَ سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ: إِنْ تَزَوَّجَهَا لِحَالِهَا الَّذِي طَلَّقَهَا فَاعْبَيْتُهُ.

قَالَ سَفِيانٌ: يَجُودُ نِكَاحُ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ نَوَى الزَّوْجُ الثَّانِي أَنْ يَتَزَوَّجَهَا لِحَالِهَا لِلأَوَّلِ، فَهِيَ نِكَاحٌ فَاسِدٌ مَفْسُوخٌ، وَلَهَا عَلَيْهِ الْمَهْرُ الَّذِي سَمِيَ لَهَا، وَلَا تَحِلُّ لِحَالِهَا لِلأَوَّلِ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى إِجَازَةِ ذَلِكَ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ هِشَامٍ - هُوَ ابْنُ حَسَّانٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: أُرْسِلْتُ امْرَأَةً إِلَى رَجُلٍ فَرَزَّجَتْ نَفْسَهَا لِحَالِهَا لِزَوْجِهَا، فَأَمَرَهُ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنْ يَقِيَمَ عَلَيْهَا، وَلَا يَطْلُقَهَا، وَأَوْعَدَهُ أَنْ يَعْقِبَهُ إِنْ طَلَّقَهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْساً بِالتَّحْلِيلِ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بِهِ.

وَقَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: إِنْ تَزَوَّجَهَا ثُمَّ فَارَقَهَا لَتَرْجِعَ إِلَى زَوْجِهَا وَلَمْ يَعْلَمْ الْمُطَلَّقُ وَلَا هِيَ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ احْتِسَاباً، فَلَا بَأْسَ بِأَنْ تَرْجِعَ إِلَى الْأَوَّلِ، فَإِنْ بَيَّنَّ الثَّانِي ذَلِكَ لِلأَوَّلِ بَعْدَ دُخُولِهِ بِهَا لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ.

وَهُوَ قَوْلُ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، وَالْقَاسِمِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أَبِي بَكْرٍ.

وَصَحَّحَ عَنْ عَطَاءٍ فِيمَنْ نَكَحَ امْرَأَةً عَامِداً مُحَلَّلاً ثُمَّ رَغِبَ فِيهَا فَامْسَكَهَا.

قَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ:

وَرَوَيْنَا عَنْ الشَّعْبِيِّ: لَا بَأْسَ بِالتَّحْلِيلِ إِذَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ الزَّوْجُ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَابُو ثَوْرٍ، قَالَا جَمِيعاً: الْمُحْلَلُ - الَّذِي يَفْسُدُ نِكَاحُهُ - هُوَ الَّذِي يَعْقِدُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ عَقْدَ النِّكَاحِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَتَزَوَّجُهَا لِحَالِهَا ثُمَّ يَطْلُقُهَا.

فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ عَلَيْهِ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ فَهُوَ عَقْدٌ

صَحِيحٌ لَا دَاخِلَةَ فِيهِ، سِوَاهُ شَرْطِ ذَلِكَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْعَقْدِ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ - نَوَى ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ أَوْ لَمْ يَنْوِهِ.

قَالَ أَبُو ثَوْرٍ: وَهُوَ مَا جُورَ.

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: فَارَوَى بِشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ سِوَاهُ سِوَاهُ.

وَرَوَى أَيْضاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ إِذَا نَوَى الثَّانِي تَحْلِيلَهَا لِلأَوَّلِ لَمْ تَحِلَّ لَهُ بِذَلِكَ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ، وَمَعْمُودٍ..

وَرَوَى عَنْ زُفَرٍ بْنِ الْمَذْلُبِ، وَأَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ إِنْ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِ الْعَقْدِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَتَزَوَّجُهَا لِحَالِهَا لِلأَوَّلِ، فَهُوَ نِكَاحٌ صَحِيحٌ، وَيَحْتَسِبَانِ بِهِ وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ، وَلَهُ أَنْ يَمْسَكَهَا، فَإِنْ طَلَّقَهَا حَلَّتْ لِلأَوَّلِ.

وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ زُفَرٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا احْتِجَاجُ الْمَالِكِيِّينَ بِمَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فَهُوَ كُلُّهُ عَلَيْهِمْ لَا لَهُمْ.

أَمَّا عَمْرٌ - فَلَمْ يَأْتِ عَنْهُ بَيَانٌ مِنْ هُوَ الْمُحْلَلُ الْمَلْعُونُ الَّذِي يَسْتَحِقُّ الرَّجْمَ فَلْيَسُوا أَوَّلِي بِهِ مِنْ غَيْرِهِمْ ثُمَّ قَدْ خَالَفُوا عَمْرَ فِي ذَلِكَ فَلَا يَرُونَ فِيهِ الرَّجْمَ.

ثُمَّ قَدْ أوردنا عَنْ عَمْرٍ إِجَازَةَ طَلَاقِ الْمُحْلَلِ - فَبَطُلَ تَعَلُّقُهُمْ بِهِ.

وَكَذَلِكَ الرَّوَاةُ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ لَيْسَ فِيهَا عَنْهُمَا * أَيِ الْمُحْلَلِينَ هُوَ الْمَلْعُونُ، وَلَمْ يَنْقُضُوا: إِنْ الْمَلْعُونُ هُوَ الَّذِي يَعْقِدُ نِكَاحَهُ مُعَلَّماً بِذَلِكَ فَقَطْ.

وَأَمَّا عُمَارٌ، وَزَيْدٌ - فَهُمْ خَالَفُوا لَهَا فِي تِلْكَ الْفِتْنَةِ بَعَيْنِهَا فِي أَنْ وَطِئَ السَّيِّدُ بِمَلِكَةِ الْبَيْتِ يَحْلِلُهَا لِلَّذِي بَنَاهَا، وَمَنْ الْبَاطِلُ أَنْ يَجْتَنِبَ بِقَوْلِهِمْ فِي مَوْضِعٍ وَلَا يَجْتَنِبُ فِي آخَرٍ - هَذَا تَلَاَعَبٌ بِالذِّنِّ.

وَأَمَّا ابْنُ عَمْرٍ - فَقَدْ خَالَفُوهُ فِي أَنَّهُ زَنَى.

وَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فَلَيْسَ عَنْهُ بَيَانٌ أَنَّ النِّكَاحَ فَاسِدٌ، وَلَا أَنَّهُ لَا تَحِلُّ لَهُ، وَكَمْ قَضِيَّةٌ خَالَفُوا فِيهَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَعَ أَنَّهُ لَا حِجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَأَمَّا الْخَبَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ «تَنَزَّاهُ الْمُحْلَلُ وَالْمُحْلَلَةُ لَهُ»، فَنَعَمْ، كُلُّ مَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَهُوَ حَقٌّ، إِلَّا أَنَّا وَجِئْنا خَصْرَونا لَا تَخْتَلِفُ فِي أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ مِنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَيْسَ عَمُوماً لِكُلِّ عَمَلٍ، وَلِكُلِّ عَمَلٍ لَهُ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ - وَأَعْرَضَ بِاللَّيْلِ، وَقَدْ أَعَادَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ - لَعَنَّ كُلَّ وَاهِبٍ

«كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ».

وصح أنَّ كلَّ عقدٍ نكاحٍ أو غيره عقدٌ على أن لا صحة له إلا بصحة ما لا صحة له فهو باطل لا صحة له، وبالله تعالى تأنيد.

فإن ذكرنا:

ما حدثناه أحمد بن قاسم أخبرنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم أخبرنا جدي قاسم بن أصبغ أخبرنا إسماعيل بن إسحاق أخبرنا إسحاق بن محمد الفروي أخبرنا جدي قاسم بن أصبغ أخبرنا إسماعيل بن إسحاق أخبرنا إسحاق بن محمد الفروي أخبرنا إبراهيم بن إسماعيل الفروي عن داود حدثني عكرمة عن ابن عباس: إن رسول الله ﷺ «سئل عن المخلط فقال: لا يكسح إلا يكسح رغبته، لا يكسح إلا يكسح رغبته، لا يكسح دلسه، ولا مستهزئ بكتاب الله تعالى، ثم تدوق عسيلة».

فهذا حديثٌ موضح، لأن إسحاق بن محمد الفروي ضعيف جداً متروك الحديث - ثم عن إبراهيم بن إسماعيل - وهو بلا شك.

أما ابن جهم، وأما ابن أبي حبيب - كلاهما انصاري مدني ضعيف - لا يحتج بهما.

ثم لو صح لم يكن فيه علينا حجة، لأنهم لا ياتوننا بأي المخلط أراد عليه السلام وقد بينا قبل: أنه عليه الصلاة والسلام لم يرد كل مخلط، وإنما في هذا الخبر أنه لا نكاح إلا نكاح رغبة وهذا نكاح رغبة في تحليلها للمسلم كما أمر الله عز وجل: «حتى تنكح زوجاً غيره» وهو زوجٌ غيره بلا شك. وكما بين عليه الصلاة والسلام «حتى تدوق كل واحدٍ منهما عسيلة الآخر» فهو إذا وطئها قد ذاق كل واحدٍ عسيلة الآخر.

وفي: لا نكاح دلسه وليس هذا نكاح دلسه - إنما الدلس: أن يدلس به غير التي تزوج أو الذي يتزوج، لا رغبة في نكاح، لكن ليضرب بها في نفسها أو مالها، وهم يبيحون نكاح من لا تنكح إلا مالها أو لحسها أو لوجهها أبيها أو أخوها، لا رغبة فيها، وهذا تناقضٌ منهم.

وفي: ولا مستهزئ بكتاب الله عز وجل - وهذا ليس منهم أحدٌ مستهزئ بكتاب الله عز وجل، بل كل واحدٍ منهم طائع لكتاب الله عز وجل، عاملون به متمتعون من خلافه، إذ قصدوا ما لا يجل من مراجعتها إلا بما أمر الله تعالى به، إنما المستهزئ بكتاب الله عز وجل من يخالف ما فيه، أو لو تزوجها قبل زوج.

وكلٌ موهوبٌ له، وكلٌ بائعٌ وكلٌ متبايعٌ له، وكلٌ ناكحٌ وكلٌ منكحٌ، لأن هؤلاء كلهم محلون لشيء كان حراماً ومحللٌ لهم أشياء كانت حراماً عليهم، هذا ما لا شك فيه.

فصح يقيناً أنه عليه الصلاة والسلام إنما أراد بعض المخلطين وبعض المخلطين، فإذا هذا كالشمس وضوحاً ويقيناً لا يمكن سواء فلا يجل لمسلم أن ينسب إليه عليه الصلاة والسلام أنه أراد أمر كذا إلا يبين من نصٍّ وارد لا شك فيه، وإلا فهو كاذبٌ على رسول الله ﷺ ومقول له ما لم يقله، وغيره عنه بالباطل، فإذا هذا كله يقينٌ فالحل للملعون، والمخلط كذلك: إنما هما بلا شك من أصل حرامٍ لغيره بلا نص.

ثم نظرنا: هل يدخل في ذلك من تزوج وفي بيته أن يجلها لمطلقة ثلاثاً، أم لا يدخل؟ فوجدنا كل من يتزوج مطلقاً ثلاثاً فإنه برطه لها علل والمطلق محللٌ له - نرى ذلك أو لم نره - فبطل أن يكون داخل في هذا الوعيد، لأنه حتى إن اشترط ذلك عليه قبل العقد فهو لغو من القول ولم يتعد النكاح إلا صحيحاً بريئاً من كل شرط، بل كما أمر الله عز وجل: وأما بيته لذلك: فقد قلنا فيها الآن ما كفى.

والعجب - أن المخالفين لنا يقولون فيمن تزوج امرأة وفي بيته أن لا يسكنها إلا شهراً ثم يطلقها، إلا أنه لم يذكر ذلك في عقد النكاح، فإنه نكاحٌ صحيحٌ داخلة فيه، وهو غير إن شاء طلقها وإن شاء أمسكها، وأنه لو ذكر ذلك في نفس العقد لكان عقداً فاسداً مفسوخاً - فأي فرق بين ما أجازوه، وبين ما منعوا منه، وليس هذا قياساً لأحد التاكيد على صاحبه، لكنه كله باب واحد يبين حكمه قول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه بإستناد: «عفي لأمتي عما حدثت به أنفسها» ما لم يخرج ذلك بقول أو عمل - لا سيما وقد جاء في ذلك الخبر الثابت عنه عليه الصلاة والسلام من قوله للتي طلقها رفاعة القرظي وتزوجها عبد الرحمن بن الزبير «أتريدين أن تزوجي إلسي رفاعة؟ لا، حتى يدوق عسيلة وتذوق عسيلة» أو كما قال عليه الصلاة والسلام. فلم يجعل عليه الصلاة والسلام إرادتها الرجوع إلى الذي طلقها ثلاثاً مانعاً من رجوعها إذا وطئها الثاني.

فصح بذلك قولنا، وبقي قولهم وتساوولهم عارياً من كل برهان ودعوى لا حجة على صحتها.

وصح أن المخلط الملعون هو الذي يتزوجها ببيان أنه إنما يتزوجها ليحلها ثم يطلقها، ويعقدان النكاح على هذا.

فهذا حرامٌ مفسوخٌ أبداً، لأنهما تشارطا شرطاً يلتزمته ليس في كتاب الله تعالى إباحة التزام، وقد قال عليه الصلاة والسلام:

فَصَحَّ أَنَّ هَذَا الْحَبْرَ - عَلَى سِقَوطِهِ - عَلَيْهِمْ لَا لَهُمْ. وَخَبِرَ آخَرُ:

ثَلَاثَةُ الْفَاقِطِ: إِمَّا الطَّلَاقُ، وَإِمَّا السَّرَاحُ، وَإِمَّا الْفِرَاقُ.
مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أَنْتَ طَالِقٌ، أَوْ يَقُولَ: مُطْلَقَةٌ، أَوْ قَدْ طَلَّقْتُكَ
- أَوْ أَنْتَ طَالِقَةٌ، أَوْ أَنْتَ الطَّلَاقُ - أَوْ أَنْتَ مُسْرَحَةٌ، أَوْ قَدْ
سَرَحْتُكَ، أَوْ أَنْتَ السَّرَاحُ - أَوْ أَنْتَ مُفَارِقَةٌ، أَوْ قَدْ فَارَقْتُكَ، أَوْ
أَنْتَ الْفِرَاقُ.
هَذَا كُلُّهُ إِذَا نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ.

فَإِنْ قَالِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ كَلِمَةً لَمْ يَأْتِ الطَّلَاقَ، صَدَّقَ فِي
الْفِتْيَا، وَلَمْ يَصْدَقْ فِي الْقَضَاءِ فِي الطَّلَاقِ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ، وَصَدَّقَ
فِي سَائِرِ ذَلِكَ فِي الْقَضَاءِ أَيْضًا.

بِرَهَائِ ذَلِكَ: قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ﴾، ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ﴾.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ سَأَلْتَهُنَّ بَعُورُهُنَّ أَوْ تَسْرِيْعُهُنَّ يَخْسَتُنَّ﴾.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ سَأَلْتَهُنَّ بَعُورُهُنَّ أَوْ تَسْرِيْعُهُنَّ يَخْسَتُنَّ﴾.

﴿وَإِنْ يَتَرَكَمَا يُغْنِ اللَّهُ كِلَا مِنْ سَتَرِهِ﴾.

لَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ تَعَالَى حُلَّ الزَّوْجِ لِلزَّوْجَةِ إِلَّا بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ، فَلَا
يَجُوزُ حُلُّ عَقْدَةٍ عَقِدَتْ بِكَلِمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَسَيَّرَ رَسُولُهُ ﷺ إِلَّا
بِمَا نَصَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ
نَفْسَهُ﴾.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: إِنْ نَوَى مَعَ ذَلِكَ الطَّلَاقَ - فَلَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى».

وَأَمَّا تَفْرِيقُنَا بَيْنَ الْفَاقِطِ الطَّلَاقِ، فَلَمْ يَوْجِبْ أَنْ يَرَاى قَوْلُهُ
فِيهَا: لَمْ يَأْتِ الطَّلَاقُ فِي الْقَضَاءِ خَاصَّةً - وَرَاعَيْنَا ذَلِكَ فِي الْفَاقِطِ
السَّرَاحِ، وَالْفِرَاقِ 'فَلَا لِنَفْظِ الطَّلَاقِ' وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا لَا يَقَعُ
فِي اللَّغَةِ الَّتِي خَاطَبَنَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهَا فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ إِلَّا عَلَى
عَقْدِ الزَّوْاجِ فَقَطْ، لَا مَعْنَى آخَرَ أَلَيْسَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصْدَقَ فِي
دَعْوَاهُ فِي حُكْمٍ قَدْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ وَفِي إِسْقَاطِ حَقُوقٍ وَجِبَتْ
يَقِينًا لِلْمَرَأَةِ بِالطَّلَاقِ قَبْلَهُ. وَرَاعَيْنَا دَعْوَاهُ تِلْكَ فِي الْفِتْيَا، لِأَنَّهُ قَدْ
يُرِيدُ لَفْظًا آخَرَ فَيَسْبِقُهُ لِسَانُهُ إِلَى مَا لَمْ يَرِدْ، فَإِذَا لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ إِلَّا
بِقَوْلِهِ، فَقَوْلُهُ كُلُّهُ مَقْبُولٌ لَا يَجُوزُ اخْتِيارُ بَعْضِهِ وَإِسْقَاطُ بَعْضِهِ.

وَأَمَّا السَّرَاحُ، وَالْفِرَاقُ فَإِنَّهُمَا تَقَعُ فِي اللَّغَةِ الَّتِي بِهَا
خَاطَبَنَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي شَرَاتِعِهِ عَلَى حُلِّ عَقْدِ النِّكَاحِ، وَعَلَى
مَعَانٍ آخَرَ وَقَوْعًا مُسْتَوِيًّا لَيْسَ مَعْنَى مِنْ تِلْكَ الْمَعَانِي أَحَدٌ بِتِلْكَ
الْفَلْظَةِ مِنْ سَائِرِ تِلْكَ الْمَعَانِي، فَيَكُونُ: أَنْتَ مُسْرَحَةٌ، أَيْ: أَنْتَ

رَوْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَمَعْمَرٍ أَنَّ
ابْنَ شَهَابٍ أَخْبَرَهُمَا عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ
أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ بِخَبَرِ امْرَأَةٍ رَفَاعَةَ الْقُرْظِيِّ إِذْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، وَذَكَرَهَا لِلنَّبِيِّ
ﷺ لَيْسَ مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ هَدِيَّةٍ مِنْ نَوِيهَا - وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ: «تُرِيدِينَ أَنْ تُرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ، لَا، حَتَّى تَدُلُّوَنِي عَسَلَيْتَهُ
وَيَدُلُّوكَ عَسَلَيْتَهُ».

ثُمَّ رَوَيْنَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ
عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: «أَتَتْ امْرَأَةً
إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَتَعَدَّتْ، ثُمَّ جَاءَتْهُ بِتَعْدٍ فَخَبَّرَتْهُ: أَنَّهُ قَدْ مَسَّهَا،
فَتَنَعَّاهَا أَنْ تُرْجِعَ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ إِنَّمَا بِهَا
أَنْ يُحْلِلَهَا لِرِفَاعَةَ لَا يَتِمُّ لَهُ نِكَاحُهَا مَرَّةً أُخْرَى، ثُمَّ أَتَتْ أَبَا بَكْرٍ،
وَعَمَرَ فِي خِلَاتِهِمَا فَمَنَعَاهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَهَذِهِ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ لَنَا عَلَيْهِمْ، لِأَنَّهُ فَيَسِّرَ: أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَطْلُبْ نِكَاحَهَا لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ مَعَ تَقْدِيرِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا
يُرِيدُ إِحْلَالَهَا لِرِفَاعَةَ، لَكِنْ لَمَّا أَتَتْكَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ وَطَّئَهَا، ثُمَّ لَمَّا
عَلِمَتْ أَنَّهَا لَا تَحُلُّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَطَّاعَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ رَجَعْتَ عَنْ
ذَلِكَ الْإِنْكَارِ، وَأَقْرَبَتْ بِأَنَّهُ وَطَّئَهَا.

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنْ كَانَ إِنَّمَا بِهَا أَنْ يُحْلِلَهَا
لِرِفَاعَةَ فَلَا يَتِمُّ لَهُ نِكَاحُهَا مَرَّةً أُخْرَى»، إِنَّمَا هُوَ بَلَاءٌ شَكَّ أَنَّهُ لَا
يَتِمُّ لِرِفَاعَةَ نِكَاحُهَا مَرَّةً أُخْرَى.

وَالْمَالِكِيُّ لَا يَخْتَلِفُونَ إِذَا لَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الزَّوْجِ الثَّانِي إِحْلَالَهَا
لِلْأَوَّلِ وَكَانَتْ هِيَ لَمْ تَنْتَهِ قَطْرُ زَوَاجِهَا إِلَيْهِ إِلَّا لِتَحْلِيلِهَا لِلْأَوَّلِ،
فَإِنَّهَا تَحُلُّ بِذَلِكَ الْعَقْدِ وَبِالْوَطْءِ فِيهِ - وَهَذَا خِلَافٌ لِهَذَا الْخَبَرِ
بَيِّنٌ. وَإِنَّمَا فِي هَذَا الْخَبَرِ: أَنَّهَا لَا تَصْدَقُ إِذَا أَتَتْكَ مَسُّ الثَّانِي
لَهَا، ثُمَّ عَلِمَتْ أَنَّهَا لَا تَحُلُّ لَهُ إِلَّا بِوَطْئِهِ إِلَيْهَا، فَاتَّزَتْ بِأَنَّهُ وَطَّئَهَا.

وَبِهَذَا نَقُولُ: إِنَّهَا لَا تَصْدَقُ، إِلَّا حَتَّى يَجْتَمِعَ إِقْرَارُهَا وَإِقْرَارُ
الزَّوْجِ بِالْوَطْءِ، أَوْ تَقَرَّرَ بِوَطْئِهِ لَهَا نِيَّةً، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَوْ أَخَذَ لِلذَّكَاءِ أَجْرَهُ فَهِيَ أَجْرُهُ حَرَامٌ،
فَرَضَ رَدُّهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَمَا نَعْلَمُ مَنْ خَالَفَ قَوْلَنَا حُجَّةً أَصْلًا، لَا
مِنْ قَرَأَنَ، وَلَا سَنَةٍ صَحِيحَةٍ وَلَا سَقِيمَةٍ، وَلَا قِيَاسٍ - وَلَا مِثْمَا
قَوْلِ مَالِكٍ الَّذِي خَصَّ نِيَّةَ الزَّوْجِ الثَّانِي دُونَ نِيَّتِهَا، وَدُونَ نِيَّةِ
الْمُطْلَقِ.

١٩٥٧- مسألة: لا يقع طلاق إلا بلفظ من أحد

قال لها: لَقَدْ عَذَّبْتُ بِعَظِيمٍ، الْحَقِّي بِأَهْلِكَ».

قال أبو حمزة: وليس في هذا الخبر حجة لمن ادعى أن الحقي باهلك لفظ يقع به الطلاق؛ لما.

رويناه من طريق البخاري أخبرنا أبو نعيم - هو الفضل بن دكين - أخبرنا عبد الرحمن بن الغسيل عن حمزة بن أبي أسيد عن أبيه أنه «كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أُرِيَ بِالْجُبْيَةِ فَأَتَرْتُ فِي يَسْتِ أُمَيَّةَ بِنْتِ النُّعْمَانِ بْنِ شَرَّاحِيلَ فِي نَحْلٍ وَمَعَهَا ذَاتُهَا فَدَخَلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيْهَا فَقَالَ لَهَا: هَبِي لِي نَفْسَكَ، قَالَتْ: وَهَلْ نَهَبَ الْمَلِكَةُ نَفْسَهَا لِسَوْقَةٍ؟ فَأَمَرُوهُ لِيَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا لِيَسْكُنَ فَقَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَقَالَ: قَدْ عَذَّبْتُ بِمَعَادٍ، ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ: يَا أَبَا أُسَيْدٍ اكْشَاهَا رَاوِقَتَيْنِ وَالْحَقُّهَا بِأَهْلِيهَا».

ومن طريق مسلم حدثني محمد بن سهل أخبرنا ابن أبي مريم - هو سعيد - أخبرنا محمد - هو ابن مطرف أبو غسان - أخبرني أبو حازم عن سهل بن سعد قال: «ذُكِرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةٌ مِنَ الْعَرَبِ فَأَمَرَ أَبَا أُسَيْدٍ أَنْ يُرْسِلَ إِلَيْهَا: فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا، فَقَدِمَتْ فَتَزَلَّتْ فِي أَجْمِ بَيْتِ سَاعِدَةَ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا كَلَّمَهَا قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، قَالَ: قَدْ أَعَذَّبْتُ نَفْسِي».

فَقَالُوا لَهَا: أَنْتَرَيْنِ مَنْ هَذَا، قَالَتْ: لَا، قَالُوا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَكَ لِيُخَطِّبَكَ، قَالَتْ: أَنَا كُنْتُ أَشْتَقِي مِنْ ذَلِكَ».

فهذه كلها أخبار عن قصة واحدة، في امرأة واحدة، في مقام واحد، فلاح أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن تزوجها بعد، وإنما دخل عليها ليخطبها. فبطل تعلُّقهم بقوله عليه الصلاة والسلام: الحقي بأهلك.

ثم لو صح أنه عليه الصلاة والسلام كان قد تزوجها فليس فيه: أنه عليه الصلاة والسلام ذكر أنه إنما طلقها بقوله الحقي بأهلك، ولا تحل النكاحات الصحاح إلا بيقين.

وقد روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا سليمان بن داود أخبرنا ابن وهيب عن يونس بن يزيد قال: قال ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن عبد الرحمن بن كعب قال: سمعت كعب بن مالك يحدث حديث تخلفه عن كعب، فذكر فيه «أن رسول الله ﷺ أُرْسِلَ إِلَيْهِ بِأَمْرِهِ أَنْ يَخْتَرِ امْرَأَتَهُ، قَالَ: فَكُلْتُ لِرَسُولِهِ: أَطْلُقُهَا أَمْ مَاذَا أَفْعَلُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ اعْتَزِلْهَا فَلَا تَقْرُبْهَا قَالَ كَعْبٌ فَقُلْتُ لَا تَرَأَيْ: الْحَقِّي بِأَهْلِكَ فَكُونِي فِيهِمْ حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ فِي هَذَا الْأَمْرِ».

فهذا كعب لم ير الحقي بأهلك من الألفاظ الطلاق، ولا يعرف له مخالف في ذلك من الصحابة - رضي الله عنهم.

مسألة: للخروج إذا شئت، ويقول قد فارتكت، وأنت مفارقة، في شيء مما بينهما ما لم توافقه فيه. فلما كان ذلك كذلك لم يجوز أن يحكم بجل عقرب صحيح بكلمة الله عز وجل بغير يقين ما يوجب حلها، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٥٨ - مسألة: وما عدا هذه الألفاظ فلا يقع بها

طلاق البتة - نوى بها طلاقاً أو لم ينو - لا في فتيا ولا في قضاء: مثل: الخلية، والبريق، وأنت مبرأة، وقد بارأتك، وحلكت على غارك، والخرج، وقد وهبتك لأهلك، أو لمن يذكر غير الأهل، والتحریم، والتخيير، والتمليك. وهذه الألفاظ جاءت فيها آثار مختلفة الفتيا عن نفر من الصحابة - رضي الله عنهم - ولم يأت فيها عن رسول الله ﷺ شيء أصلاً، ولا حجة في كلام غيره عليه الصلاة والسلام، لا سيما في أقوال مختلفة ليس بعضها أولى من بعض.

فأما - التحريم، والتخيير، والتمليك، وقد وهبتك - فقد ذكرناها قبل ونذكرها هنا - إن شاء الله عز وجل - ما يستر لنا من أقوال السلف في سائر الألفاظ التي لم نذكرها قبل. وهنا أيضاً الألفاظ جاءت فيها آثار عن النبي ﷺ وهي: البائن، والبتة، واعتدي، والحقي بأهلك وأمرك بيدك.

فأما أمرك بيدك فقد ذكرناها قبل فلا بد من ذكر الآثار التي جاءت في سائر هذه الألفاظ ويسان حكمها - إن شاء الله عز وجل - هنا أيضاً ألفاظ لم يأت في شيء منها اثر عن النبي ﷺ لا صحيح ولا سقيم، ولا عن أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - ولكن جاءت فيها فتاوى مختلفة عن نفر من التابعين، فنذكر - إن شاء الله عز وجل - من ذلك ما يستر الله تعالى لنا ذكره.

وأما الألفاظ التي لم يأت فيها اثر إلا عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - ولا عن أحد من التابعين - رحمهم الله - وإنما جاءت فيها فتاوى عن فقهاء الأمصار بأرائهم، فلا معنى للاشتغال بها، لأنه لا يستحل تفریق نكاح مسلم، وإباحة فرج مسلمة لغير من أباحه الله تعالى له إلا مقلد ضال يتقليد، مستهلك هالك - ونعوذ بالله من الخذلان.

١٩٥٩ - مسألة: في الألفاظ التي جاءت فيها عن

رسول الله ﷺ وهي الحقي بأهلك واعتدي، والبتة، والبائن.

فأما الحقي بأهلك - فكما روينا من طريق البخاري حدثنا الحميدي حدثنا سفيان الثوري، قال: حدثني الزهري أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين «أن ابنة الجون لما أذخلت على رسول الله ﷺ ودنا منها قالت: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ

ورويانا عن قتادة أيضاً: أنه ليس ذلك شيء. وجاءت عن التَّابِعِينَ في ذلك آثار:

روينا عن الشعبي، والحسن: أن من قال لامراتيه: الحقى بأهلك، فهو على ما نوى.

وهو قول مالك، والشافعي.

وصحَّ عن الحسن: إن نوى طلاقاً فهي واحدة رجعية، وإلا فليس بشيء.

ورويناه عن الشعبي أيضاً.

وروي عن عكرمة: أنها طلقة واحدة رجعية فقط - وعن الزهري: أنها طلقة واحدة.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: إن نوى واحدة أو اثنتين، فهي طلقة واحدة بآنة ولا بد، وإن نوى ثلاثاً فهي ثلاث، وإن لم ينو طلاقاً فليس طلاقاً.

قال زفر: وإن نوى اثنتين فهي اثنتان.

وأما البائن - ففيه الخبر الثابت: من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا أحمد بن عبد الله بن الحكم أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبة عن أبي بكر بن أبي الجهم، قال: «دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَذَكَرْتُ الْخُلَيْثَ، وَفِي آخِرِهِ: وَكَانَ رَوْجُهَا طَلَقَهَا طَلَقاً بَائِناً».

قال أبو محمد: وهذا لا حجة فيه، لأنه ليس من لفظها، إنما هو من لفظ من دونها، وليس فيه: أن رسول الله ﷺ سمع هذه اللفظة فجعلها طلاقاً، ولا حجة فيمن دونه عليه الصلاة والسلام - وقد ذكرنا في «باب طلاق الثلاث» مجموعة كيف أن طلاق فاطمة بنت قيس.

واختلف عن السلف عن ذلك: فصَحَّ عن علي:

ما رويناه عن شعبة أخبرنا عطاء بن السائب حدثني أبو البختري عن علي بن أبي طالب أنه قال في البائنة: هي ثلاث.

ومن طريق قتادة عن الحسن عن زيد بن ثابت أنه قال في البائنة: هي ثلاث.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الحسن، والزهري: أنهما كانا يجعلان البائنة بمنزلة الثلاث.

وهو قول ابن أبي ليلى والأوزاعي، وإبي عبيد.

ورويانا غير هذا:

كما رويانا عن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب

قال في البائنة: هي طلقة واحدة وهو أحق بها.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أن عمرو بن دينار قال في البائنة: هي طلقة واحدة ودين، قال ابن جريج فقلت له: فإن نوى بها ثلاثاً؟

قال: هي واحدة.

ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس - هو ابن عباد - عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في البائنة: هي واحدة وهو أحق بها.

وهو قول أبي ثور إلا أنه قال: لا ينوي - وسواء نوى ثلاثاً أو اثنتين أو واحدة.

وهو قول إسحاق بن راهويي، وأبي سليمان، إلا أنهما قالاً: إن قال: لم أنو طلاقاً لم يكن طلاقاً.

وقول ثالث:

روينا عن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال في البائنة: هي واحدة بآنة.

وقول رابع - له تبع، فإن نوى ثلاثاً فهي ثلاث، وإن نوى اثنتين فهي اثنتان، وإن نوى واحدة فواحدة، وإن قال: لم أنو طلاقاً فليس طلاقاً.

روينا عن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء. وهو قول الشافعي.

وقول خامس - وهو أنه في المدخول بها ثلاث ولا بد، وفي غير المدخول بها واحدة فقط.

وروي عن ربيعة.

وهو قول الليث بن سعد.

وقول سادس - إنها في المدخول بها ثلاث ولا بد، وفي غير المدخول بها ما نوى من واحدة أو اثنتين أو ثلاث.

وهو قول مالك وأصحابه - ولا نعلم هذا القول عن أحد عن قبله.

وقول سابع - أنه إن قال لها ذلك في غضبه أو في غير غضبه، ما لم يكن في ذكر طلاق فإنه ينوي.

فإن قال: لم أنو طلاقاً، فليس طلاقاً، وإن قال: نويت طلاقاً بلا عدى، أو قال: نويت واحدة رجعية، أو قال: نويت واحدة بآنة، أو قال: نويت اثنتين رجعتين أو بانتين فهي في كل ذلك طلقة واحدة بآنة ولا بد، فلو كان ذلك في ذكر طلاق فكذلك سواء سواء، إلا أنه لا يصدق في قوله: لم أنو طلاقاً فقط.

وهو قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن.
وقول ثامن.

وهو قول سفيان الثوري مثل قول أبي حنيفة سواء
سواء، في كل ما ذكرنا، إلا أنه لم يفرق بين ذكر طلاق وغير ذكره،
ولا بين غضبه وغيره.

وقول تاسع.

وهو قول زفر بن الهذيل مثل قول أبي حنيفة، إلا أنه
قال: إن نوى اثنتين فهي اثنتان بائنتان ولا بد.

وأما البات، والبتة - فروينا من طريق مسلم أخبرنا عبيد
الله بن معاذ العنبري أخبرنا أبي أخبرنا شعبة حدثنا أبو بكر - هو
ابن أبي الجهم - أنه «دخل على فاطمة بنت قيس فحدثته أن
زوجها طلقها طلاقاً باتاً».

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا
محمد بن بشر أخبرنا محمد بن عمرو أخبرنا أبو سلمة بن عبد
الرحمن عن فاطمة بنت قيس قالت: «كنت عند رجل من بني
مخزوم فطلقني البتة وذكرت الحديث».

ومن طريق مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن
سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس «أن أبا
عمرو بن حنبل طلقها البتة، فأرسل إليها ويكليه يشعير،
فخطبت فقال: والله مالك علينا من شيء، فجاءت رسول الله
ﷺ فذكرت ذلك له، فقال لها: ليس لك عليه نفقة، وذكرت
الحديث».

ومن طريق مسلم أخبرنا عمرو الناقد أخبرنا سفيان عن
الزهرى عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت: «جاءت امرأة
رفاعة إلى النبي ﷺ فقالت كنت عند رفاعة فطلقني ببت
طلاقي، فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وأتاه معي هذبة
الثوب فقال عليه الصلاة والسلام: أتريدن أن ترجعي إلى رفاعة،
لا، حتى تدوفي عسلته وتدوق عسلته».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي أخبرنا
يزيد بن زريع أخبرنا معمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة «أن
امراًة رفاعة قالت: يا رسول الله إني كنت تحت رفاعة فطلقني
البتة وذكرت الحديث» كما أوردها أتفا حراً حراً.

ومن طريق أبي داود أخبرنا أبو ثور إبراهيم بن خالد
الفقيه أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي حدثني عمي محمد بن
علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع عن
عجير بن عبد يزيد عن «ركانة بن عبد يزيد أنه طلق امرأته سهيمة

البتة، فأخبر رسول الله ﷺ بذلك، وقال: والله ما أردت بذلك
إلا واحدة فقال له عليه الصلاة والسلام: والله ما أردت إلا
واحدة، فقال ركانة: والله ما أردت إلا واحدة، فرددنا إلى رسول
الله ﷺ».

ومن طريق أبي داود أخبرنا سليمان بن داود العنكي
أخبرنا جرير بن حازم عن الزبير بن سعيّد - هو الهاشمي - عن
جده «أنه طلق امرأته البتة فأتى رسول الله ﷺ فقال: ما أردت؟
قال: واحدة، قال: أكلو، قال: أكله قال عليه الصلاة والسلام: هو
على ما أردت».

وأما من دونه عليه الصلاة والسلام - فمن طريق شعبة
أخبرنا عطاء بن السائب أخبرني أبو البختري عن علي بن أبي
طالب أنه قال في البتة: هي ثلاث.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سالم
بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال في البتة: هي ثلاث.

ومن طريق ابن وهب أخبرنا مسلمة بن علي عن محمد بن
الوليد الزبيدي عن الزهرى قال: من بت امرأته لم تحل له حتى
تنكح زوجها غيره.

قال الزبيدي: وقال الخلفاء مثل ذلك - وهذا منقطع.

وروي أيضاً منقطعاً عن عمر بن الخطاب، وعن ابن
عباس، والقاسم بن محمد، وربيعة، ومكحول، والحسن. ولا يصح
شيء من ذلك إلا عن علي، وابن عمر.

وصح عن الزهرى، وقتادة، وعروة بن الزبير، وعمر بن
عبد العزيز.

وروي عن سعيّد بن المسيّب.

وهو قول ابن أبي ليلى، والأوزاعي، وأبي عبيد.

وقول ثامن:

روينا من طريق شعبة عن أبي إسحاق الشيباني عن عبد
الله بن شداد بن الهادي عن عمر بن الخطاب قال: البتة واحدة
وهو أحق بها.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني عمرو
بن دينار أخبرني محمد بن عباد بن جعفر المخزومي أن المطلّب بن
خطيب جاء إلى عمر بن الخطاب فقال له: إني قلت لامرأتي:
أنت طالق البتة، فخلا عمر «يأيا أيها النبي إذا طلقتم النساء
فطلقوهن بعينيهن» ثم تلا: «ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان
خيراً لهم» الواحدة ثبت أرجع إلى اهلك.

طلاقاً لها كان آخر ثلاثٍ تطليقاتٍ.

ثمَّ نظرنا في خيرِ ركائزِ فوجدناه من طريقِ عبدِ الله بنِ عليٍّ بنِ يزيدٍ عن نافعٍ عن عَجْرٍ - وكلاهما مجهولٌ - ولو صحَّ لقلنا به مبادرينِ إليه.

ثمَّ نظرنا في حديثِ الزَّبيرِ بنِ سَعِيدٍ فوجدناه ضعيفاً، والزَّبيرُ هذا متروكُ الحديثِ، فبطلَ التعلُّقُ بكلِّ أثرٍ في هذه المسألة، ولا يحلُّ تحريمُ فرجٍ على من أباحه الله عزَّ وجلَّ، ولإباحته لمن حرَّمه الله عليه بغيرِ قرآنٍ ولا سنةٍ، لا سيما قولُ مالكٍ، وأبي حنيفةٍ لا يعرفُ أحدٌ قالَ بهما قبلهما..

وأما اعتدَى - فإنَّ بعضَ من لا يبالي بنصرِ ضلالةٍ بأنَّ يوردَ الكذبَ المقتريَ على رسولِ الله ﷺ قد ادَّعى أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ لِسَوْدَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: «اعتدي، فكان طلاقاً ثُمَّ رَاجَعَهَا».

قالَ أبو محمَّدٍ: وهذا كذبٌ موضوعٌ ما صحَّ قطُّ أنَّ رسولَ الله ﷺ طلقَ امرأةً من نسائه إلا حفصةً فقط ثُمَّ راجعها، وأما سودةٌ فلا إتما جاءَ فيها: أنَّها وهبتَ يومها وليتها - لما استت - لعائشةَ رضي الله عنها. وجاءَ - أنَّه عليه الصلاة والسلام أرادَ فراقها، فلما رغبَ إليه عليه الصلاة والسلام في إساكتها وتجعلَ يومها وليتها لعائشةَ لم يبارقها. فبقيَ من دونه عليه الصلاة والسلام: فذكرَ عن ابنِ مسعودٍ أنَّها طلقت.

وصحَّ هذا أيضاً عن إبراهيمَ، ومكحولٍ، والأوزاعيِّ - وصحَّ عن عطاءٍ: أنَّه طلاقٌ.

وصحَّ عن قتادة أنَّها طلقتُ واحدةً، فإنَّ كرَّرها ثلاثَ مرَّاتٍ فهي ثلاثُ تطليقاتٍ، إلا أنَّ يقولَ: أردتَ إفهامها، فهو كما قالَ.

وروي عن الشعبيِّ: هي واحدةٌ، نوى ثلاثاً أو أقلَّ.

وعن الحسنِ إنَّ قالَ: انتِ طالقٌ اعتدي، فهي اثنتانِ، إلا أنَّ ينوي واحدةً.

وكان قتادة يجعلها اثنتينِ.

وقال أبو حنيفة: إنَّ نوى بقوله: اعتدي، طلاقاً فهو طلاقٌ، وإنَّ قالَ: لم أنو طلاقاً، فإنَّ كانَ في غيرِ غضبٍ، وفي غيرِ ذلك طلاقٌ صدق، وإنَّ كانَ في ذكرِ طلاقٍ أو في غضبٍ لم يصدقَ ولزمته طلقةٌ واحدةٌ رجعيةٌ، سواءَ قالَ: لم أنو طلاقاً أو قالَ: نويت بلا عدى، أو قالَ: نويت طلقةً رجعيةً، أو قالَ: نويت بانته، أو قالَ: نويت طلقتينِ رجعتينِ، أو قالَ: نويت طلقتينِ بانتينِ، أو قالَ: نويت ثلاثاً. قالوا:

فإنَّ قالَ لها: اعتدي اعتدي اعتدي.

وصحَّ هذا عن أبان بن عثمان، وسعيد بن جبيرة، وأبي ثور، وأبي سليمان، إلا أنَّ أبا سليمان قالَ: إنَّ لم ينو طلاقاً فليس طلاقاً، فإنَّ نوى ثلاثاً أو اثنتينِ فهي واحدةٌ رجعيةٌ. وقولُ ثالثٍ - أنَّه ينوي فيكونَ ما نوى.

صحَّ ذلك عن شريح.

وهو قولُ الشافعيِّ، وأصحابه.

وقولُ رابعٍ - صحَّ عن إبراهيمَ النَّخعيِّ: أنَّ البتَّةَ إنَّ نواها طلقةً فهي واحدةٌ بانته، وإنَّ نواها ثلاثاً فهي ثلاث.

وقولُ خامسٍ - وهو أنَّه إنَّ قالَ ذلكَ لمَدْخولِ بهاءٍ فهي ثلاثٌ ولا بدُّ، وإنَّ قالها لغيرِ مَدْخولِ بها فهو على ما نوى: إنَّ واحدةً فواحدةً، وإنَّ اثنتينِ فاثنتانِ، وإنَّ ثلاثاً ثلاثاً - وإنَّ لم ينو عدداً فهي ثلاث.

وهو قولُ مالكٍ ولا يعرفُ هذا عن أحدٍ من السلفِ قبله - نعي هذا الفرق.

وقولُ سادسٍ - أنَّه إنَّ قالَ ذلكَ في ذكرِ طلاقٍ، فإنَّ نوى واحدةً أو اثنتينِ، أو لم ينو عدداً فهي واحدةٌ بانته. فإنَّ قالَ: أنوي طلاقاً لم يصدق.

فإنَّ قالَ لها ذلكَ في غيرِ ذكرِ طلاقٍ فكذلكَ سواءَ سواءٍ، إلا أنَّه إنَّ قالَ: لم أنو طلاقاً فصدق.

وهو قولُ أبي حنيفةٍ وأصحابه إلا زُفَرِيَّ بنَ الهذيلِ فإنه وافقهم في كلِّ ذلك، إلا أنَّه قالَ: إنَّ نوى اثنتينِ فهي اثنتانِ بانتان.

قالَ أبو محمَّدٍ: وقد قلنا ونقول: لا حجةَ في قولِ أحدٍ دونَ رسولِ الله ﷺ لا سيما في أقوالٍ مختلفةٍ لا برهانَ على صحِّ شيءٍ منها، فلم يبقَ إلا الأثرُ عن النَّبيِّ ﷺ:

فأما التي من طريقِ فاطمةَ فقد بيَّنا قبلَ أنَّه قد صحَّ طلاقُ زوجها لما كانَ ثلاثاً هكذا، أو آخرَ ثلاثٍ، فوجبَ ضرورةً أنَّ قولَ من قالَ في غيرها البتَّة، أو بثَّ طلاقها، أو بانته أنَّه إتما عنى من عنى نفسه آخرَ ثلاثٍ طلقاتٍ - فبطلَ التعلُّقُ بها.

وأما حديثُ امرأةٍ رافعةً وكذلك أيضاً: لما:

رويناه من طريقِ مسلمٍ أخبرنا عبدُ بنِ حميدٍ أخبرنا عبدُ الرزَّاقٍ أخبرنا معمرٌ عن الزَّهريِّ عن عروةَ عن عائشةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ «أَنَّ رَافِعَةَ الرُّطْبِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ رَافِعَةَ طَلَّقَتْ أَخِيرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقاتٍ - وَذَكَرْتَ الْخَبَرَ» فَفَسَّرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ مَا أَجْلَهُ غَيْرُهُ - وصحَّ أنَّ

فإن قال: نويت طلاقاً واحداً، أو قال: لم أنو شيئاً - فهي ثلاث ولا بد.

وإن قال: نويت بالأولى طلاقاً، ونويت بالاثنتين الحيض صدق - قالوا.

فإن قال: اعتدي ثلاثاً، سئل عن نيتي.

فإن قال: نويت واحدة تعتد لها ثلاث حيض صدق.

قال أبو محمد: هذه شرائع لا تقبل من أحد إلا من رسول الله ﷺ عن الله تعالى الذي لا يسأل عما يفعل، وأما من دونه فهي ضلالاتٌ ووساوسٌ وتلاعبٌ - ونعوذ بالله من الخذلان، مع أن هذه التقاسيم الفاسدة لم تحفظ عن أحد سلف قبل أبي حنيفة.

وقال مالك: إن قال لامرأته: اعتدي، فإنه ينوي.

فإن قال: لم أنو طلاقاً لم يصدق ولزمته طلاقاً رجعيةً.

وكذلك إن نوى طلاقاً بغير عِدو.

فإن قال: نويت اثنتين فهي اثنتان، وإن قال: نويت ثلاثاً فهي ثلاث - وهذا أيضاً تقسيم لا يعرف عن أحد قبله، فإذا ليس في هذا أثرٌ عن رسول الله ﷺ فلا يعمل بإطال تكاح صحيح وتحريم فرج وإحلاله بآراء فاسدةٍ بغير نص، وبالله تعالى التوفيق.

وأما الألفاظ التي فيها آثارٌ عن الصحابة - رضي الله عنهم - لا عن النبي ﷺ فهي: الخلية، وقد خلوت مني، والبرية وقد بارأئك، وأنت مبرأة، وحيلك على غارك، والخرج، والتخير، والتملك، وقد وهبتك.

فأما التحريم والتخير والتمليك وقد وهبتك، فقد ذكرناها ونذكر البواقي هاهنا - إن شاء الله تعالى.

فمن ذلك: الخلية.

روينا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه عن محمد بن جعفر عن شعبة عن عطاء بن السائب عن أبي البختري عن علي بن أبي طالب قال: في الخلية: إنها ثلاث.

ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: في الخلية: إنها ثلاث - وهذا قول ابن أبي ليلى، وأبي عبيد.

وقول ثاب:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي: أن عمر بن الخطاب

قال في الخلية: هي واحدة وهو أحق بها.

وصح عن الزهري وقتادة أنهما قالاً جميعاً في الخلية، وخلوت عني: هي واحدة رجعية.

وصح عن الحسن أيضاً، وعن عطاء.

وهو قول أبي نوري.

وقول ثالث:

كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن مروان الأصغر قال: قال رجل لامرأته: إن خرجت فانت خلية، فخرجت: ففروق معاوية بن أبي سفيان بينهما - فهذا تفريقٌ فقط ولم يذكر أنه طلاق.

وقول رابع:

كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن قال: في الخلية، قال: هي واحدة باتنة.

وقول خامس - صح عن إبراهيم النخعي أنه قال: كان أصحابنا يقولون: الخلية إن نوى واحدة فهي واحدة باتنة - وإن نوى ثلاثاً فهي ثلاث.

ومن طريق وكيع عن الحسن بن حي عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال: في الخلية: إن نوى اثنتين فهي اثنتان.

وصح عن شريح أنه قال: يدين، فإن نوى واحدة فهي واحدة باتنة.

وصح عن عطاء أنه قال: أنت خلية، أو خلوت مني سواء، هي سنة، لا يدين، وهي طلاق.

وصح عن عمرو بن دينار: إنما هي واحدة ويدين - نوى طلاقاً أو لم ينو.

وعن مروان، وعمر بن عبد العزيز: أنه ينوي ويلزمه ما نوى.

وهو قول الشافعي، وإسحاق بن راهوية.

وقول سادس - روي عن ربيعة في الخلية أنها ثلاث في المدخول بها، وفي غير المدخول بها واحدة.

وقول سابع - قاله مالك، وهو أن الخلية في المدخول بها ثلاث ولا بد، وفي غير المدخول بها إن نوى ثلاثاً فثلاث، وإن نوى اثنتين فهي اثنتان، وإن نوى واحدة فواحدة - ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد قبله.

كما روينا صحيحاً عن إبراهيم النخعي قال: كان أصحابنا يقولون في البرية: إن نوى ثلاثاً فثلاث، وإن نوى واحدة فواحدة بآنة.

وصح عن إبراهيم أيضاً: وإن نوى اثنتين فاثنتان.

وهو قول الشعبي، وعطاء، وعمر بن دينار، والشافعي.

وقول خامس - قاله ربيعة في المدخول بها ثلاث ولا بد، وفي غير المدخول بها واحدة.

وقول سادس - قاله مالك في البرية: في المدخول بها ثلاث ولا بد، وفي غير المدخول بها واحدة، إلا أن ينوي أكثر فيكون ما نوى.

وقول سابع - قاله أبو حنيفة، وأصحابه - إلا زفر، وسفيان الثوري: إن نوى ثلاثاً فهي ثلاث، وإن نوى واحدة رجعية أو بآنة، أو اثنتين رجعتين، أو بآنتين، فهي واحدة بآنة لا أكثر.

قال أبو حنيفة، وأصحابه: إن قال: لم أنو طلاقاً، فإن كان في ذكر طلاق لم يصدق، فإن كان في غير ذكر طلاق فهو مصدق - سواء كان ذلك في ذكر غضب أو في غير ذكر غضب.

وقال زفر كذلك، إلا أنه قال: وإن نوى اثنتين فهي اثنتان بآنتين.

قال أبو محمد: لا نعلم قول مالك، وأبي حنيفة عن أحد قبلهما، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وسواء عندهم البرية، وقد بارأناك، وأنت مبرأة إلا رواية ابن القاسم صاحب مالك، فإنه قال: من قال: قد بارأناك، فهي واحدة بآنة في المدخول بها.

قال أبو محمد: لا يخل تحريم نرج محلل بحكم الله عز وجل، وتحليل فرج محرّم بحكمه تعالى بغيب نص، وبالله تعالى التوفيق.

وأما الحرج - فصح عن علي أنه قال: إذا قال: أنت طالق طلاق الحرج فهي ثلاث.

وصح - عن الحسن أيضاً، وعن الزهري في أحد قوليي.

وقول ثان - عن عمر بن الخطاب: هي واحدة - وهو أحد قول الزهري.

وقول ثالث - قال سفيان الثوري: له بية.

وهو قول إسحاق بن راهويه.

قال أبو محمد: قد قلنا: إنه لا حجة في أحد دون رسول

وقول ثامن - قاله أبو حنيفة، وأصحابه، وسفيان الثوري: إن نوى بالخلية ثلاثاً فهي ثلاث، وإن نوى واحدة أو اثنتين فهي واحدة بآنة فقط.

قال أبو حنيفة وأصحابه:

فإن قال: لم أنو طلاقاً، فإن كان في ذكر طلاق لم يصدق ولزمته واحدة بآنة، وإن كان في غير ذكر طلاق صدق - سواء كان في غير غضب أو في غضب.

قال أبو محمد: إن من الشنع تفرقه بين الغضب وغير الغضب، وتسويته مرة بينهما - وهذا كله لا يعرف عن أحد قبله.

وقد قلنا: إن تحريم الفروج المحللة وتحليل الفروج المحرمة: لا يخل لأحد بغير نص قرآن أو سنن عن رسول الله ﷺ.

وأما البرية، وأنت مرة مني، وقد بارأناك، وقد برئت مني:

فروينا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه عن محمد بن جعفر عن شعبة عن عطاء بن السائب عن أبي البختري عن علي بن أبي طالب أنه قال في البرية: هي ثلاث.

ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أنه قال في البرية: هي ثلاث.

ومن طريق قتادة عن الحسن بن زياد بن ثابت قال: البرية ثلاث.

وصح عن قتادة، والزهري: أن البرية ثلاث.

وصح عن الحسن أيضاً - ففرق الزهري، وقاتدة بين الخلية وبين البرية كما ذكرنا.

وهو قول ابن وهب صاحب مالك.

وقول ثان:

كما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي: أن عمر بن الخطاب قال في البرية: هي واحدة، وهو أحق بها.

وروينا عن ابن عباس: أن البرية واحدة.

وهو قول أبي ثور، وأبي سليمان، وأصحابنا، وبعض أصحاب مالك.

وقول ثالث - صح عن إبراهيم النخعي أنه قال: كان أصحابنا يقولون في البرية: هي واحدة بآنة.

وقول رابع:

اللَّهُ ﷻ. وعن الحسن: إن نوى الطلاق فهي طلاق، وعن مكحول:

ليس بشيء.

وأما جيلك على غاريك.

فروينا عن مالك: أن عمر كتب: أن يجلب إلى مكة رجل من العراق قال لامراته: جيلك على غاريك، فأخلفه عند الكعبة: ماذا أراد؟ فقال: أردت الفراق، فقال له عمر: فهو ما أردت - فجمع هذا الحكم ثلاثة أوجه:

أحدها - التحليف.

والثاني - الاستجلاب فيه من العراق إلى مكة.

والثالث - أنه على ما نوى.

وروينا عن علي أنه على ما نوى.

وقول ثان.

قاله مالك: جيلك على غاريك، في المدخول بها ثلاث، وفي غير المدخول بها واحدة - ولا يعرف هذا عن أحد قبله.

وأما الألفاظ التي لم تأت منها لفظة عن صاحب من الصحابة - رضي الله عنهم - وإنما جاء فيها أقوال عن نفر من التابعين، فنذكر منها ما يترى الله تعالى لذكره إن شاء الله عز وجل:

فمنها - قد أعتقتك.

فروينا عن عطاء: إن نوى الطلاق فهو طلاق، وإلا فليس شيئاً.

وصح عن الحسن فيمن قال لامراته: أنت عتيقة، قال: هي واحدة.

وقال قتادة: من قال لها: أنت حرة فله ما نوى.

وأما - قد أذنت لك فتزوجي.

فصح عن إبراهيم أنه ليس بشيء.

وصح عنه أيضاً: إن لم ينو طلاقاً فليس بشيء.

وعن الشعبي: أقل من هذا يكون طلاقاً.

وصح عن قتادة: أنها طلاق.

وروي عن الحسن: هي طلاق رجعية.

وأما - أخرجني عن بيتي ما يملك، لست لي بامرأة، فصح عن الحسن أنه قال: من كررها ثلاثاً فهي واحدة، وينوي.

وأما - لا حاجة لي بك.

فصح عن إبراهيم أنه قال: له ثبته.

ومن طريق وكيع عن شعبة: سألت الحكم بن عتيبة، وحماد بن أبي سليمان عن قال لامراته: أذهبي حيث شئت، لا حاجة لي بك، فقالا جميعاً: إن نوى طلاقاً فهي واحدة رجعية.

وأما - استبرئي، وأخرجني، وأذهبي.

فصح عن الحسن في جميعها: إن نوى الطلاق فهي طلاق.

وصح أيضاً عن الحسن فيمن قال لامراته: أذهبي، فلا حاجة لي بك: أنها ثلاث.

وأما - قد خليت سبيلك، لا سبيل عليك.

فروينا عن إبراهيم، والشعبي - ولم يصح عنهما: هي طلاق بائنة.

وصح عن الحكم بن عتيبة: له ثبته.

وصح عن الحسن في لا سبيل لي عليك: إن نوى طلاقاً فهي واحدة رجعية، وإلا فليس بشيء.

روينا أيضاً عن الشعبي.

وأما - من قال: لست لي بامرأة.

فروينا عن إبراهيم أنه قال: ما أراه - إن كرر ذلك ثلاثاً - أراد إلا الطلاق.

وصح عن قتادة: إن أراد بذلك طلاقاً فهو طلاق - وتوقف فيها سعيد بن المسيب.

وأما - أقلجي.

فروينا عن طاووس: إن نوى طلاقاً فهو طلاق.

وأما - شأنكم بها.

فروينا عن القاسم بن محمد أنه قال: رأى الناس أنها طلاق - وعن مسروق، وطاووس، وإبراهيم: ما أريد به الطلاق فهو طلاق.

قال أبو محمد: لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ.

فإن قالوا: الورع له أن يفارقها.

قلنا: إنما أورد لكل مفت في الأرض أن لا يحتاج لغيره بما يملك به نفسه، وأن لا يستحل تحريم فرج امرأة على زوجها وإباحته لغيره بغير حكم من الله تعالى ورسوله ﷺ.

وقد قال تعالى: ﴿فَتَتَلَمَّسُونَ بَيْنَهُمَا مَا يَفْرُقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يَذَنِّ اللَّهُ﴾.

وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن طاووس عن ابن عباس: أنه كان لا يرى الفداء طلاقاً حتى يطلق.

قال ابن عباس: ألا ترى أنه - جل وعز - ذكر الطلاق من قبله، ثم ذكر الفداء فلم يجعله طلاقاً، ثم قال في الثالث: ﴿فإن طلقها فلا تجل له من بعد﴾.

فهذا ابن عباس باصبع إسناده: لا يرى طلاقاً إلا بلفظ الطلاق، أو ما سماه الله عز وجل طلاقاً وهذا هو قولنا.

قد ذكرنا خلاف أبي حنيفة، ومالك لكل من روي عنه في ذلك شيء من الصحابة - رضي الله عنهم - وما قالاه مما لم يقله أحد قبلهما بغير نص في ذلك أصلاً.

١٩٦٠- مسألة: ولا تجوز الوكالة في الطلاق، لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ فلا يجوز عمل أحد عن أحد إلا حيث أجازته القرآن، أو السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ولا يجوز كلام أحد عن كلام غيره من حيث أجازته القرآن أو سنة عن رسول الله ﷺ ولم يأت في طلاق أحد عن أحد بتوكيله إياه قرآن ولا سنة؛ فهو باطل.

والمخالفون لنا أصحاب قياس بزعمهم، وبالضرورة يدري كل أحد أن الطلاق كلام، والظهار كلام، واللعان كلام، والإيلاء كلام. ولا يختلفون في أنه لا يجوز أن يظهر أحد عن أحد، ولا أن يلاعن أحد عن أحد، ولا أن يولي أحد عن أحد، لا بوكالة، ولا بغيرها، فهلا قاسوا الطلاق على ذلك، ولكن لا النصوص يتبعون، ولا القياس يحسون.

وكل مكان ذكر الله تعالى فيه "الطلاق" فإنه خاطب به الأزواج لا غيرهم، فلا يجوز أن ينوب غيرهم عنهم - لا بوكالة ولا بغيرها - لأنه كان تعدياً لحود الله عز وجل.

وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ فلا خيار لأحد في خلاف ما جاء به النص - وما نعلم إجازة التوكيل في "الطلاق" عن أحد من المتقدمين إلا عن إبراهيم، والحسن.

١٩٦١- مسألة: ومن كتب إلى امرأته بالطلاق فليس شيئاً.

وقد اختلف الناس في هذا:

فروينا عن الشعبي والشعبي والزهرى إذا كتب الطلاق بيده فهو طلاق لازم.

وبه يقول الأوزاعي، والحسن بن حي، وأحمد بن حنبل. وروينا عن سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا يونس، ومنصور عن الحسن، في رجل كتب بطلاق امرأته ثم جاءه، فقال: ليس بشيء إلا أنا بفضيه، أو يتكلم به.

وروينا عن الشعبي مثله.

وصح أيضاً عن قتادة.

وقال أبو حنيفة: إن كتب طلاق امرأته في الأرض لم يلزمه طلاق وإن كتبه في كتاب ثم قال: لم أنس طلاقاً صدق في الفتيا ولم يصدق في القضاء.

وقال مالك إن كتب طلاق امرأته فإن نوى بذلك الطلاق فهو طلاق وإن لم ينو به طلاقاً فليس بطلاق.

وهو قول الليث، والشافعي.

قال أبو محمد: قال الله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾.

وقال تعالى: ﴿فَنَطْلُقُونَهُ لِمَدِينَةٍ﴾ ولا يقع في اللغة التي خاطبنا الله تعالى بها ورسوله ﷺ اسم تطليق على أن يكتب إنما يقع ذلك اللفظ به.

فصح أن الكتاب ليس طلاقاً حتى يلفظ به إذ لم يوجب ذلك نص، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٦٢- مسألة: ويطلق من لا يحسن العربية بلغته باللفظ الذي يترجم عنه في العربية بالطلاق ويطلق الأيكس والمرضى بما يقدر عليه من الصوت أو الإشارة التي يوفق بها من سمعها قطعاً أنهما أرادا الطلاق.

وبرهان ذلك: قول الله عز وجل: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وقول رسول الله ﴿إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾.

فصح أن ما ليس في وسع المرء ولا يستطيعه فقد سقط منه، وأنه يؤدي بما أمر به ما استطاع فقط، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٦٣- مسألة: ومن طلق امرأته وهو غائب لم يكن طلاقاً، وهي امرأته كما كانت، يتوارثان إن مات أحدهما، وجميع حقوق الزوجية بينهما - سواء كانت مدخولاً بها أو غير مدخول بها - ثلاثاً أو أقل إلا حتى يبلغ إليها، فإذا بلغها الخبر من تصدقه أو شهادة قبل في الحكم فحيثما يلزمها الطلاق إن

خلاف القرآن والسنة، فكيف وقد جاء خبر فاطمة بخلاف ما ذكر أبو بكر بن أبي الجهم:

كما روينا من طريق مسلم حدثني محمد بن رافع أخبرنا حسين بن محمد أخبرنا شيبان - هو ابن فروخ - عن يحيى هو ابن أبي كثير أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن فاطمة بنت قيس أخبرته «أن أبا حفص بن المغيرة طلقها ثلاثاً ثم انطلق إلى اليمن - وذكرنا الخبر».

فإن قيل: فأنتم لا تحجزون الطلاق إلى أجل، ولا الطلاق بصفة، وتحجزون بأن كل طلاق لا يقع حين وقوعه، فمن المحال أن يقع حين لم يقع، فكيف اجزئتم طلاق الغائب؟

قلنا: لأن الله عز وجل علمنا الطلاق في كل صنف من المطلقات، وفي المطلقة الصغيرة التي لم تحاطب، والمجنونة، وهما لا يلزم خطابهما بالطلاق، وقد يطلق المطلق عند باب الدار ويبحث إليها الخبر، وعلى أذرع منها، وإذا جاز ذلك فلا فرق بين الطلاق في البعد - ولو أقصى المعمور وبين الطلاق خلف حائط - وليس ذلك طلاقاً إلى أجل، إنما هو كله طلاق لازم إذا بلغها، أو بلغ أهلها إن كانت ممن لم تحاطب، فيقع بذلك حل النكاح، كما يقع بالفسخ ولا فرق، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٦٤ - مسألة: ومن طلق في نفسه لم يلزمه الطلاق.

برهان ذلك: الخبر الثابت عن رسول الله «عفي لأخي عفا» حدثت به نفسها ما لم تخرجها بقول أو عمل، أو كما قال عليه الصلاة والسلام فصيح أن حديث النفس ساقط ما لم ينطق به.

وكذلك العتق في النفس، والمراجعة في النفس، والهباء والصدقة في النفس، والإسلام في النفس، كل ذلك ليس بشيء. وللسلف في ذلك ثلاثة أقوال:

أحدها - كما قلنا:

روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن ابن جريج عن عطاء قال: إذا طلق في نفسه فليس بشيء.

وهو إلى ابن جريج عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء جابر بن زياد قال: إذا طلق في نفسه فليس بشيء.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء: ليس طلاقه ولا عتاقه في نفسه شيئاً.

قال ابن جريج: أخبرني عمرو بن دينار أن رجلاً طلق

كانت حاملاً أو طاهرًا في طهر لم يمسها فيه.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَبِذَلِكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ» فهذه صفة طلاق المدخول بها.

وقال تعالى: «لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِمِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُتَرَقِّ قَدَرَهُ».

وقال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا».

وقال تعالى: «وَلَا تَضَارَوْهُنَّ لِضَيْقِهِنَّ وَلَئِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حِطْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ».

فهذه صفة طلاق غير المدخول بها، ويدخل فيه طلاق الثلاث المجموعة، وآخر الثلاث، وبالضرورة يوقن كل ذي حس سليم أن من طلقها فلم يبلغها الطلاق فقد ضارها، ومضارها حرام، ففعله مردود باطل، والمعصية لا تنوب عن الطاعة، وبالضرورة يوقن كل أحد أن من فعل ذلك فلم يسرحها سراحاً جميلاً، ومن لم يطلق للعدّة، ولم يحصى العدّة فلم يطلق كما أمره الله تعالى، ومن لم يطلق كما أمره الله تعالى فلم يطلق أصلاً.

فإن ذكرنا ذكرنا:

ما روينا من طريق أحمد بن شعيب قال: أخبرنا عبيد الله بن قدامة السرخسي أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي بكر - هو ابن أبي الجهم - قال: سمعت فاطمة بنت قيس تقول: «أرسل إليّ زوجي بطلاقي، فتذدت عليّ يثيبي ثم أتيت النبي ﷺ فقال: كم طلقك، قلت: ثلاثاً - وذكر الحديث».

قلنا: نعم، وهذا قولنا، ولم نقل قط: إنه لا يلزمها الطلاق إذا بلغها وسنذكر - إن شاء الله تعالى - في باب العدو من قال من السلف: إن من طلقها زوجها وهو غائب فإنها لا تلزمها العدّة، إلا من حين يبلغها الخبر.

وهذا يدل على أنها لم يلزمها الطلاق إلا من حين لزمتها العدّة، لا قبل ذلك، إذ لا يجوز في دين الإسلام أن يحال بزمان بين الطلاق وبين أول عدتها. ولا يجوز أن تكون امرأة ذات زوج موطوءة منه خارجة عن الزوجية بطلاقه، وفي غير عدّة - هذا

أمراته في نفسه فانتزعت منه، فقال جابر بن زيد: لقد ظلم.
ورويَا ذلك أيضاً عن الشعبي.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة والحسن قالوا جميعاً: من طَلَّقَ في نفسه فليس طلاقه ذلك بشيء.

وبه يقول أبو حنيفة، والشافعي، وأبو سليمان وأصحابهم.

وقول ثان:

كما رويَا عن طريق عبد الرزاق عن معمر قال: سئل عنها ابن سيرين فقال: ليس قد علم الله ما في نفسك؟

قال: بلى، قال: فلا أقول فيها شيئاً - فهذا توقفت. وقول ثالث - إنه طلاق، وروي عن الزهري.

ورواه أشهب عن مالك.

قال أبو محمد: الفرض والورع أن لا يحكم حاكم ولا يفتي مفتي بفراق زوجة عقد نكاحها بكتاب الله عز وجل وستة رسوله محمد ﷺ بغير قرآن أو ستة ثابتة.

واحتج من ذهب إلى هذا القول بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى».

قال أبو محمد: وهذا الخبر حجة لنا عليهم، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يفرّد فيه النية عن العمل، ولا العمل عن النية، بل جمعهما جميعاً، ولم يوجب حكماً بأحدهما دون الآخر.

وهكذا نقول: إن من نوى الطلاق ولم يلفظ به، أو لفظ به ولم ينو طلاقاً، إلا حتى يلفظ به وينوّه، إلا أن يخص نص شيئاً من الأحكام بالزامة بنية دون عمل، أو بعمل دون نية، فنقض عنده، وبالله تعالى التوفيق.

واحتجوا أيضاً - بأن قالوا: إنكم تقولون: من اعتقد الكفر بقلبه فهو كافر وإن لم يلفظ به، وتقولون: إن المصّر على المعاصي عاصي أتم معاقب بذلك، وتقولون: إن من قذف عصنة في نفسه فهو آثم، ومن اعتقد عداوة مؤمن ظمناً فهو عاصي لله عز وجل - وإن لم يظهر ذلك بقول أو فعل.
ومن أعجب بعلمه أو رأى فهو هالك.

قلنا:

أما اعتقاد الكفر، فإن القرآن قد جاء بذلك نصاً.

قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ لَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُنَافِقُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَقْوَابِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ» فخرج هؤلاء بنصوص القرآن والسنة عما عفي عنه.

وأيضاً - فإن العفو عن حديث النفس إنما هو عن آثم محمد ﷺ فضيلة لهم بنص الخبر، ومن أسر الكفر فليس من آثمه عليه الصلاة والسلام فهو خارج عن هذه الفضيلة.

وأما المصّر على المعاصي فليس كما ظننتم، صح عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ هَمَّ بِشَيْءٍ فَلَمْ يَعْمَلْهُ لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْهِ».

فصح أن المصّر الآثم بإصراره هو الذي عمل السبّة ثم أصر عليها - فهذا جمع نية السوء والعمل السوء معاً.

وأما من قذف عصنة في نفسه فقد نهاه الله عز وجل عن الظنّ السوء، وهذا ظن سوء، فخرج عما عفي عنه بالنص، ولا يحل أن يقاس عليه غيره فيخالف النص الثابت في عفو الله عز وجل عن ذلك.

وأما من اعتقد عداوة مسلم فإن لم يضر به بعمل ولا بكلام فإنما هو بغضة وبغضة التي لا يقدر المرء على صرفها عن نفسه لا يؤاخذ بها، فإن تعمد ذلك فهو عاصي، لأنه مأمور بموالاة المسلم ومحبته، فتعدى ما أمره الله تعالى به، فلذلك آثم.

وهكذا الرأي والعجب قد صحّ النهي عنهما، ولم يأت نص قط يلزم طلاقاً، أو عتاقاً، أو رجعةً، أو هبةً، أو صدقةً بالنفس، لم يلفظ بشيء من ذلك، فوجب أنه كلف لغو، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٦٥- مسألة: ومن طَلَّقَ وهو غيرُ قاصِدٍ إلى الطَّلَاقِ، لكن أخطأ لسانه.

فإن قامت عليه بينة قضى عليه بالطلاق، وإن لم تقم عليه بينة لكن أتى مستغنياً لم يلزمه الطلاق.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ».

وقول رسول الله ﷺ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى» فصح أن لا عمل إلا بنية ولا نية إلا بعمل.

وأما إذا قامت بذلك بينة فإنه حق قد ثبت، وهو في قوله: لم أتو الطلاق، مدح بطلان ذلك الحق الثابت، فدعواه باطل.

رويَا عن طريق وكيع عن ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن خشيعة بن عبد الرحمن قال: قالت امرأة لزوجها: سمّني فسمّها الطيبة، قالت: ما قلت شيئاً؟ قال: فهات ما اسميك به، قالت: سمّني خلية طالق، قال: فانت خلية طالق، فانت عمر بن الخطّاب فقالت: إن زوجي طلقني، فجاء زوجها فقص عليه القصة، فوجع عمر رأسها، وقال لزوجها: خذ بيدها وأوجع

راسها.

قال أبو محمد: أما مثل هذا فحتى لو قامت به بيته لم يكن طلاقاً.

وروي قولنا عن إياس بن معاوية.

وقال مالك: إذا قال: أنت طالق البتة - وهو يريد أن يخلع على شيء - ثم بدا له فترك اليمين، فليست طالقاً، لأنه لم يرز أن يطلقها.

وهو قول الليث بن سعد.

وقال الشافعي: ما غلب المرء على لسانه بغير اختيار منه لذلك فهو كلاً قول، لا يلزمه به طلاق ولا غيره.

قال أبو حنيفة وأصحابه: من أراد أن يقول شيئاً لامراته فسبقه لسانه فقال: أنت طالق، لزمه الطلاق في القضاء وفي الفتيا، وبينه وبين الله عز وجل.

وكذلك لو أراد أن يقول: أنت طالق ثلاثاً إن دخلت الدار، فقال: أنت طالق ثلاثاً، ثم بدا له عن اليمين، أو قطع به عن ذلك قاطع فلم يلفظ بما أراد أن يقول فهي طالق في الفتيا والقضاء، وبينه وبين الله عز وجل سواء دخلت الدار أو لم تدخل.

قال أبو حنيفة: فلو أراد أن يقول: أنت حرّة إن دخلت الدار، فقال: أنت حرّة، ثم بدا له عن اليمين، أو قطعه عنه قاطع، فهي حرّة في الفتيا وفي القضاء، وبينه وبين الله عز وجل دخلت الدار أو لم تدخل. فلو أراد أن يقول لها كلاماً قاطعاً فسبقه لسانه فقال: أنت حرّة.

قال أبو حنيفة: لا تكوّن بذلك حرّة، ولا يلزمه العتق، بخلاف الطلاق، وبخلاف المسألة في العتق التي ذكرنا آنفاً - وقال أصحابه: كل ذلك سواء.

قال أبو محمد: أما قول أبي حنيفة فني غاية الفساد والمناقضة.

وأما قول مالك - فمنقاض لقوله في التحريم، وفي جملك على غاربك، وسائر ما رأى التحريم يدخل فيه بأرق الأسباب، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٦٦ - مسألة: ولا يلزم للمشرقة طلاقاً، وأما

نكاحه، وبيعته، وإتياعه، وهبته، وصدقته، وعقته، وموآجرته: فجائز كل ذلك.

برهان ذلك: قول النبي عليه الصلاة والسلام «من غيب

عملاً ليس عليه أمرنا فهو رذء».

وقول الله عز وجل: «ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه».

فصح بهذين النصين أن كل من عمل بخلاف ما أمر الله عز وجل به، أو رسول الله فهو باطل لا يعتد به. ولا شك في أن الكافر مأمور بقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله، ملزم ذلك، متوعّد على تركه بالخلود بين أطباق النيران لكل كلام قاله، وترك الشهادة المذكورة: فقد وضع ذلك الكلام غير موضعه، فهو غير معتد.

فإن قيل: فمن أين اجزمت سائر عقوده التي ذكرتم؟

قلنا:

أما النكاح فلا رسول الله ﷺ أجاز نكاح أهل الشرك، وإبقاها بعد إسلامهم عليه.

وأما بيعه، وإتياعه، فلا رسول الله ﷺ كان يعامل تجار الكفار، «ومات عليه الصلاة والسلام ووزعه مراهنة عند يهودي في أصول شعيرة».

وأما موآجرته - فلا رسول الله ﷺ «استأجر ابن أرقط يئذ إلى المدينة وهو كافر» «وعامل يهود خيبر على عمل أرضها وشجرها بتصفاء ما يخرج الله عز وجل من ذلك».

وأما هبته، وصدقته وعقته فلقول حكيم بن حزام «بأ رسول الله، أنبياء كنت آنحنت بها في الجاهلية من عنافة وصيلة رجم وصدق، فقال له رسول الله ﷺ أسلمت على ما أسلفت من خير».

فسمى عليه الصلاة والسلام كل ذلك خيراً، وأخير: أنه معتد له به: فبقي الطلاق لم يأت في إضائه نص: فثبت على أصله المتقدم.

فإن قيل: فقد قال الله تعالى: «وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم».

قلنا: نعم، وهذا الذي حكمنا به بينهم هو ما أنزل الله تعالى كما ذكرنا.

وقد اختلف الناس في هذا:

فرويه من طريق قتادة أن رجلاً طلق امرأته طلقين في الجاهلية، وطلق في الإسلام فال عمر، فقال له عمر: لا أمرك ولا أنهاك، فقال له عبد الرحمن بن عوف: لكنني أمرك، ليس طلاقك في الشرك بشيء - وبهذا كان يفتي قتادة.

وصح عن الحسن، وروية.
وهو قول مالك، وأبي سليمان، وأصحابهما.

وصح عن عطاء، وعمرو بن دينار، وقراس المحدثي،
والزهري، والثوري، وحامد بن أبي سليمان إجازة طلاق المشرك
هو قول الأوزاعي، وأبي حنيفة، والشافعي، وأصحابهما.

فإن قيل: فقد رويتم من طريق عبد الرزاق عن ابن
جريج عن عمرو بن دينار قال: لقد طلق رجلان نساء في الجاهلية
ثم جاء الإسلام فما رجعا إلى أزواجهن.

قال أبو محمد: هذا لا حجة فيه لوجه:

أولها - أنه مرسل، وأن عمرو بن دينار من الجاهلية.

وثانيها - أنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ منع من ذلك.

وثالثها - أننا لم نمنع نحن من أن يكون قوم رآوا أن ذلك
نافذ، ولا حجة في ذلك، إلا أن يعلمه عليه الصلاة والسلام
فيقره.

١٩٦٧- مسألة: وطلاق المكره غير لازم له.

وقد اختلف الناس في هذا:

فروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن
سليمان الشيباني عن علي بن حنظلة عن أبيه قال: قال عمر بن
الخطاب ليس الرجل بأمين على نفسه إذا أخفته أو ضربته أو
أوثقت.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الملك بن قدامة
الجبلي حدثني أبي أن رجلا تدلى بجبل ليشتاز عسلا فأتت
امراته فقالت له: لأقطعن الحبل، أو لتطلقني، فنأشدها الله تعالى
فأبى، فطعنوا فلما ظهر أتى عمر بن الخطاب فذكر ذلك له،
فقال له عمر: أرجع إلى امرأتك، فإن هذا ليس بطلاق.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن
حميد عن الحسن: أن علي بن أبي طالب كان لا يجيز طلاق
المكره.

ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ثابت
الأعرج قال: سألت ابن عمر، وابن الزبير عن طلاق المكره فقالا
جميعاً: ليس بشيء.

ومن طريق الحجاج بن المهال أخبرنا هشيم أخبرنا عبيد
الله بن طلحة الخزاعي أخبرنا أبو يزيد المدني عن ابن عباس قال:
ليس لمكره ولا مضطر طلاق.

ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن المبارك عن
الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن ابن عباس أنه كان لا يرى
طلاق المكره شيئاً.

وصح عن الحسن البصري: طلاق المكره لا يجوز - وهو
أحد قولي عمر بن عبد العزيز.

وصح أيضاً عن عطاء، وطاووس، وأبي الشعثاء جابر بن
زيد وعن الحجاج بن المهال أخبرنا أبو عوانة عن المغيرة عن
إبراهيم قال: الطلاق ما عني به الطلاق.

وهو قول مالك، والأوزاعي، والحسن بن حي،
والشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهم - وأحد قولي الشافعي.

وروي خلاف ذلك عن عمر:

كما روينا عن سعيون بن منصور أخبرنا فرج بن فضالة
حدثني عمرو بن شراحيل الماعري أن امرأة سلت سفيان فوضعت
على بطن زوجها وقالت: والله لأشدنك أو لتطلقني، فطلقها
ثلاثاً، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب، فأمضى طلاقها.

وعن ابن عمر روينا عنه أنه سأل رجل فقال له: إنه وطئ
فلاًناً على رجلي حتى أطلق امرأتي، فطلقها، فكره له الرجوع
إليها - وهذا يخرج على أنه لم ير ذلك إكراهاً - وروي أيضاً عن
عمر بن عبد العزيز..

وروينا عن علي بن أبي طالب كل الطلاق جائز إلا طلاق
المعترة.

وقد روينا عنه قبل إبطال طلاق المكره.

وروي أيضاً عن إبراهيم.

وصح عن أبي قلاب، والزهري، وقتادة، وسعيد بن جبير.
وبه أخذ أبو حنيفة، وأصحابه. وقول ثالث - وهو أن
طلاق المكره إن أكرهه اللصوص لم يلزمه، وإن أكرهه السلطان
لزمه:

رويناه عن الشعبي. وقول رابع:

رويناه عن إبراهيم أنه قال: من أكره ظلماً على الطلاق
فورك إلى شيء آخر لم يلزمه، فإن لم يورك لزمه، ولا ينتفع الظالم
بالتوريك وهو أحد قولي سفيان.

قال أبو محمد: احتج من أجازوه.

عبر: رويناه من طريق بقية عن الغزالي بن جبلة عن
صفوان بن عمرو الأصم الطائي عن رجل من أصحاب رسول
الله ﷺ أن رجلاً جلس امرأته على صدره وجعلت السكين

فإن قيل: ففي هذا الخبر 'وكان إذا وقع لم يره شيئاً'.

قلنا: نعم، هذه حكاية عن إبراهيم، لا عن أصحابه الذين حكى عنهم كتمان الصبيان زواجهم خافة الطلاق.

واحتجوا أيضاً بأنار فيها «ثلاث جُدُّهُنَّ جُدٌّ وَهَزَلُهُنَّ جُدٌّ: النِّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالرَّجْعَةُ» وهي أخبار مرووعة، لأنها إنما فيها حكم المازل، والجاذ، لا ذكر للمكره فيها.

وبعد: فإنما رويناها من طريق عبد الرحمن بن حبيب بن أدرك - وهو منكر الحديث مجهول - لأن قوماً قالوا: عن عبد الرحمن بن حبيب، وقوماً قالوا: حبيب بن عبد الرحمن، وهو مع ذلك متفق على ضعف روايته.

ومن طريق وكيع عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي برة، أن رسول الله ﷺ قال: «مَا بَالُ رِجَالٍ يَلْتَمِزُونَ يَحْذَرُونَ اللَّهَ، يَقُولُونَ أَهْلَهُمْ: قَدْ طَلَّقْتُ ثُمَّ رَاجَعْتُ» وهذا مرسل، ولا حجة في مرسل، وليس فيه أيضاً جواز طلاق مكره.

وعن الحسن أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ طَلَّقَ لَاعِباً أَوْ اتَّخَعَ لَاعِباً أَوْ نَكَحَ لَاعِباً أَوْ اعْتَقَ لَاعِباً فَقَدْ جَسَّاءَ» ولا حجة في مرسل، وليس فيه أيضاً طلاق مكره أثر.

ومن طريق فيها إبراهيم بن عاصم بن أبي ليلى - وهو مذكور بالكذب - ثم ليس فيه إلا من طلق لاعباً أو اعتق لاعباً. وليس فيه للمكره ذكر.

ومن طريق ابن جريج أن رسول الله ﷺ - وهذا فاحش الانقطاع، ثم ليس للمكره ذكر، وإنما فيه «مَنْ نَكَحَ لَاعِباً أَوْ طَلَّقَ لَاعِباً».

وإن قالوا: هو طلاق.

قلنا: كلاء، ليس طلاقاً إنما الطلاق ما نطق به المطلق مختاراً بلسانه قاصداً بقلبه، كما أمر الله تعالى، وأنتم تسمون نكاح المتعة، ونكاح عشر: نكاحاً فاجيزوه لذلك، فإذا قد بطل كل ما موهوا به فعلينا إيراء البرهان - بحول الله وقوته على بطلان طلاق المكره: فمن ذلك قول رسول الله ﷺ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» وَإِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى، فصح أن كل عمل بلا نية فهو باطل لا يعتد به، وطلاق المكره عمل بلا نية، فهو باطل، وإنما هو حالك لما أمر أن يقول فقط، ولا طلاق على حالك كلاماً لم يعتد به.

وقد صح عن رسول الله ﷺ «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أَثْمِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ»:

رويناها من طريق الربيع بن سليمان المؤدب أخبرنا بشر بن

عَلَى خَلْفِهِ وَقَالَتْ لَهُ: طَلَّقْنِي أَوْ لَا تَبْخُثْنِ، فَتَشَدَّاهَا اللَّهُ تَعَالَى فَابْتِ، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: لَا يَقُولُ فِيهِ الطَّلَاقُ».

ومن طريق سعيد بن منصور حدثني الوليد بن مسلم عن الغازي بن جبلة الجبلي أنه سمع صفوان يقول: «إِنْ رَجُلًا جَلَسَتْ أَمْرَأَتُهُ عَلَى صَدْرِهِ فَوَضَعَتْ السُّكَيْنَ عَلَى فُؤَادِهِ وَهِيَ تَقُولُ: تَطَلَّقْنِي أَوْ لَا تَقْلَنْكِ، فَطَلَّقَهَا، ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: لَا يَقُولُ فِيهِ الطَّلَاقُ».

وهذا خبر في غاية السقوط، صفوان منكر الحديث - وبقيته ضعيف - والغازي بن جبلة مغمور.

وذكروا خبراً آخر - من طريق عطاء بن عجلان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «كُلُّ الطَّلَاقِ جَائِزٌ إِلَّا طَلَقَ الْمُتَوَلِّبِ عَلَى عَقْلِهِ».

وهذا شر من الأول؛ لأن عطاء بن عجلان مذكور بالكذب والمعجب أن المحتجبين له أول المخالفين له لأصل فاسد لهم.

أما أصلهم - فإنهم يقولون في الأخبار الثابتة: إذا خالف شيئاً منها رواه فهو دليل على سقوطه، وهذا خبر إنما ذكر من طريق ابن عباس، والثابت عن ابن عباس إبطال طلاق المكره كما ذكرنا آنفاً.

وأما خلافهم له - فإنهم لا يميزون طلاق الصبي الذي لم يبلغ، وعموم هذا الخبر الملغون يقتضي جوازه، كما يقتضي عندهم جواز طلاق المكره.

فإن ادَّعوا في إبطال طلاق الصبي الإجماع على عاداتهم في استسهال الكذب في دعوى الإجماع بين كذبتهم.

ما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن سمع علي بن أبي طالب أنه كان يقول 'اكتموا الصبيان النكاح'.

ومن طريق الحجاج بن المهال أخبرنا هشيم أخبرنا المغيرة عن إبراهيم أنه كان لا يهاب شيئاً من أمر الغلام إلا الطلاق.

ومن طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب في طلاق الصبي قال: إذا صام رمضان وأحصى الصلاة جاز طلاقه.

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم النخعي قال: كانوا يكتمون الصبيان النكاح إذا زوجهم خافة الطلاق.

وصح عن طاووس، وسعيد بن المسيب، وعطاء، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعروة بن الزبير، وقادة والحسن، وهب بن متهب، وعلي بن الحسين، والقاسم بن عبد الرحمن، وشريح القاضي.

وروي أيضاً عن عائشة أم المؤمنين وعكرمة.

وهو قول سفيان بن عيينة، وعبد الرحمن بن مهدي، والثاقفي، وأصحابه، واحد، وأصحابه، وإسحاق بن راهويه، وأبي سليمان، وأصحابه، وجهود أصحاب الحديث.

وأما من كره ذلك ولم يفسخه:

كما روينا من طريق الحجاج بن المهال أخبرنا جريس بن حازم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد بن أبي بكر فيمن قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق، فكرهه.

وهو قول الأوزاعي.

وروي عنه أنه قال: إن تزوجها لم أمره بفراقها، وإن كان لم يتزوجها لم أمره أن يتزوجها.

وهو قول سفيان الثوري، فقيل له: أحرأتم هو، فقال: ومن يقول: إنه حرام، من رخص فيه أكثر من شدة فيه.

وبه يقول أبو عبيد.

والقول الثالث - في الفرق بين التخصيص والعموم:

روينا من طريق مالك عن سعيد بن عمرو بن سليم عن القاسم بن محمد أن رجلاً قال: إن تزوجت فلانة فهي علي كظهر أمي، فتزوجها، فقال له عمر بن الخطاب: لا تقربها حتى تكفر..

قال أبو محمد: ليس هذا موافقاً لهم، لأنه قد روي عن عمر: أنه وإن عم فهو لازم فذكره بعد هذا - إن شاء الله عز وجل، بلغني عن ابن مسعود أنه قال: من قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن لم يسم قبيلاً أو قرية أو امرأة بعينها فليس بشيء.

وقد ذكرناه قبل عن ابن مسعود مجملًا.

ومن طريق الحجاج بن المهال أخبرنا أبو عوانة عن محمد بن قيس - هو المرهبي - قال: سألت إبراهيم النخعي عن رجل قال في امرأة: إن تزوجتها فهي طالق، فذكر إبراهيم عن علقمة أو عن الأسود: أن ابن مسعود قال: هي كما قال - ثم سألت الشعبي وذكر له قول إبراهيم النخعي، فقال: صدق.

ومن طريق أبي عبيد عن هشيم أخبرنا مغيرة عن إبراهيم النخعي فيمن قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق قال: ليس بشيء، هذا رجل حرم المحصنات على نفسه، فليترج، قال: فإن

بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس عن النبي ﷺ.

ومن أعظم تناقضهم: أنهم يميزون طلاق المكره، ونكاحه، وإنكاحه، ورجعته، وعقته - ولا يميزون بيعه، ولا ابتاعه، ولا هبته، ولا إقراره - وهذا تلاعب بالدين - ونعوذ بالله من الخذلان.

١٩٦٨- مسألة: ومن قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق، أو قال: فهي طالق ثلاثاً - فكل ذلك باطل، وله أن يتزوجها ولا تكون طالقًا.

وكذلك لو قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق - وسواء عين مدة قرية أو بعيدة أو قبيلة أو بلدة - كل ذلك باطل لا يلزم.

وقد اختلف الناس في هذا:

فقال طائفة: يلزمه كل ذلك.

وقالت طائفة: إن عين قبيلة أو بلدة أو امرأة أو مدة قرية يعيش إليها لزماً، فإن عم لم يلزمه.

وقالت طائفة: يكره له أن يتزوجها، فإن تزوجها لم ينعس، ولم يفسخه، فممن روي عنه قولنا.

كما رويناه من طريق حماد بن سلمة عن حميل عن الحسن أن علي بن أبي طالب قال: لا طلاق إلا من بعد نكاح وإن سمأها فليس بطلاق.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا هشيم أخبرنا المبارك بن فضالة عن الحسن بن علي بن أبي طالب أنه سئل عن رجل قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق، فقال علي: ليس طلاق إلا من بعد ملك.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال: سمعت عطاء يقول: قال ابن عباس، لا طلاق إلا من بعد نكاح، قال عطاء: فإن حلف بطلاق ما لم ينكح فلا شيء.

قال ابن جريج: بلغ ابن عباس أن ابن مسعود يقول: إن طلق ما لم ينكح فهو جائز، فقال ابن عباس: أخطأ في هذا - إن الله عز وجل يقول: «إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ» ولم يقل إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن.

ومن طريق وكيع عن ابن أبي ذئب عن محمد بن المنكدر، وعطاء بن أبي رباح، كلاهما عن جابر بن عبد الله يرفعه «لا طلاق قبل نكاح».

سَمَها أو نسبها، أو سَمَى مَصْرًا، أو وَقَّت وَقْتًا، فَهِيَ كَمَا قَالَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: إِنْ قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَنْتَزَوْجَهَا فَهِيَ طَالِقٌ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، فَإِنْ وَقَّتْ لِرُزْمَةٍ.

وَمِنْ طَرِيقٍ أَبِي عِيَّادٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: مَنْ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتَ فَلَانَةَ فَهِيَ طَالِقٌ، فَهِيَ كَمَا قَالَ.

وَهُوَ قَوْلُ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيبَةَ، وَرَبِيعَةَ، وَالْحَسَنِ بْنِ حَيٍّ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَمَالِكٍ، وَأَصْحَابِهِ. وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ - أَنَّهُ يَلْزِمُهُ، وَإِنْ عَمَّ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ يَاسِينَ الزُّبَايْنِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عَطَاءِ الْخِرَاسَانِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَنْتَزَوْجَهَا فَهِيَ طَالِقٌ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: هُوَ كَمَا قُلْتَ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ فِيمَنْ قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَنْتَزَوْجَهَا فَهِيَ طَالِقٌ، وَكُلُّ امْرَأَةٍ اشْتَرَاهَا فَهِيَ حُرَّةٌ. قَالَ الزَّهْرِيُّ: هُوَ كَمَا قَالَ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عِيَّادٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَزَيْدُ بْنُ هَارُونَ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: كَانَ الْقَاسِمُ بْنُ عَمْرٍو، وَسَلَامُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: يَرُونَ الطَّلَاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ كَمَا قَالَ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عِيَّادٍ أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ عَنْ شُجَاعٍ عَنْ خَصِيفٍ قَالَ: سَأَلْتُ مُجَاهِدًا عَنْ قَوْلٍ مِنْ قَالَ: طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْلِكَ نَعَابَهُ مُجَاهِدًا، وَقَالَ: مَا لَهُ طَلَّاقٌ إِلَّا بَعْدَ مَا مَلَكَ.

وَهُوَ قَوْلُ عُثْمَانَ الْبَيْتِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَظَنَرْنَا فِيمَا احْتِجَّ بِهِ مِنْ أَجْزَائِهِ بِكُلِّ حَالٍ. فَوَجَدْنَا قَائِلَهُمْ قَالَ: لَا تَخَالَفُونَا فِيمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا بَنَتْ مَنًى: أَنَّهُ لَيْسَ شَيْئًا - فَصَحَّ أَنَّ الطَّلَاقَ مَعْلُوقٌ بِالْوَقْتِ الَّذِي أَضِيفَ إِلَيْهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجِ الطَّلَاقُ كَمَا أَمَرَ، بَلْ لَمْ يَوْقِعْهُ حِينَ نَطَقَ بِهِ، وَوَقِعَ حَيْثُ لَا يَقَعُ، فَهُوَ بَاطِلٌ قَطْعًا.

وَقَالُوا: قَسَنَاهُ عَلَى النَّزْرِ.

قُلْنَا: الْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ - ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ هَذَا مِنْهُ بَاطِلًا، لِأَنَّ النَّزْرَ جَاءَ فِيهِ النَّصُّ، وَلَمْ يَأْتِ بِتَقْدِيمِ الطَّلَاقِ قَبْلَ النِّكَاحِ نَصًّا. وَالتَّنْذِيرُ شَيْءٌ يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَيْسَ

الطَّلَاقُ شَيْءًا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا تَمَّا نَدَبَ اللَّهُ تَعَالَى عِبَادَهُ إِلَيْهِ، وَحَضَّيَهُمْ عَلَيْهِ. وَهُمْ لَا يَخَالَفُونَا فِي أَنَّ مَنْ قَالَ: عَلَيَّ نَذْرٌ لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ أَطْلُقَ زَوْجَتِي: أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ طَلَاقُهَا - وَهَذَا يَبْطُلُ عَلَيْهِمْ تَعْرِيفُهُمْ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ لِأَنَّ الطَّلَاقَ عَقْدٌ لَا يَلْزِمُ الْوَفَاءَ بِهِ لِمَنْ عَقَدَهُ عَلَى نَفْسِهِ - بِمَعْنَى عَقْدِ أَنْ يَطْلُقَ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَطْلُقْ، فَلَيْسَ الطَّلَاقُ مِنَ الْعُقُودِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْوَفَاءِ بِهَا قَبْلَ أَنْ تَوْقَعَ، وَقَالُوا: قَسَنَاهُ عَلَى الْوَصِيَّةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا مِنْ ارْتِدَالِ قِيَاسَاتِهِمْ وَأَظْهَرُهَا فَسَادًا، إِلَّا أَنَّ الْوَصِيَّةَ نَافِذَةٌ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَلَوْ طَلَّقَ الْخَلِيَّ بَعْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَجْزِ. وَالْوَصِيَّةُ قَرِيبَةٌ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، بَلْ هِيَ فَرْضٌ وَالطَّلَاقُ لَيْسَ فَرْضًا وَلَا مَتَدُونًا إِلَيْهِ - وَمَا وَجَدْنَا لَهُمْ شَيْئًا غَيْرَ هَذَا.

وَهُوَ قَوْلُ مَنْ يَصْحُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - لِأَنَّ الرِّوَايَةَ عَنْ عَمْرِو مَوْسُوَّةَ، فِيهَا يَاسِرٌ - وَهُوَ هَالِكٌ - وَابُو عَمْرٍو - مَجْهُولٌ - ثُمَّ هُوَ مُنْقَطِعٌ بَيْنَ أَبِي سَلَمَةَ، وَعَمْرٍو.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلٍ مِنَ الزَّرْمَةِ إِنْ خَصَّصَ، وَلَمْ يَلْزِمُهُ إِنْ عَمَّ، فَوَجَدْنَاهُ فَرَقًا فَاسِدًا، وَمَنَاقِضَةً طَاهِرَةً، وَلَمْ نَجِدْ لَهُمْ حُجَّةً أَكْثَرَ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِذَا عَمَّ فَقَدْ ضَيَّقَ عَلَى نَفْسِهِ.

فَقُلْنَا: مَا ضَيَّقَ، بَلْ لَمْ يَكُنِ الشَّرَاءُ فَسْحَةً، ثُمَّ هَبَكَ أَنَّهُ قَدْ ضَيَّقَ فَإِنَّ وَجَدْنَاهُ أَيْضًا فِي مِثْلِ هَذَا يَبِيحُ الْحَرَامَ؟

وَأَيْضًا - فَقَدْ يَخَافُ أَنْ يَمْتَنَعَ مِنْ نِكَاحِ الْخَلِيِّ حَصْرَ طَلَاقِهَا إِنْ تَزَوَّجَهَا أَكْثَرَ تَمَّا يَخَافُ لَوْ عَمَّ لَكَلَفَهُ بِهَا - فَوَضَحَ فَسَادَ هَذَا الْقَوْلِ لَتَعَرَّيْهِ مِنَ الْبِرْهَانِ جَمْلَةً. وَوَجَدْنَاهُ أَيْضًا - لَا يَصْحُحُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، لِأَنَّهُ إِمَّا مُنْقَطِعٌ، وَإِمَّا مِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو بْنِ قَيْسٍ الْمَرْهِيِّ - وَلَيْسَ بِالشَّاهِدِ ثُمَّ رَجَعْنَا إِلَى قَوْلِنَا فَوَجَدْنَاهُ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ فَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ تَعَالَى الطَّلَاقَ إِلَّا بَعْدَ عَقْدِ النِّكَاحِ.

وَمِنَ الْبَاطِلِ أَنْ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ حِينَ إِيقَاعِهِ، ثُمَّ يَقَعُ حِينَ لَمْ يَوْقِعْهُ إِلَّا بِبِرْهَانٍ وَاضِحٍ - وَوَجَدْنَاهُ إِنَّمَا طَلَّقَ أَجْنِبِيَّةً، وَطَلَّقَ الْأَجْنِبِيَّةَ بَاطِلًا.

وَالْعَجَبُ - أَنَّ الْمُخَالِفِينَ لَنَا أَصْحَابَ قِيَاسٍ يَزْعِمُهُمْ، وَلَا يَخْتَلِفُونَ فِيمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: إِنْ طَلَّقْتُكَ فَانْتِ مَرْجِعَةٌ مِنِّي.

فَطَلَّقْنَاهَا: أَنَّهُ لَا تَكُونُ مَرْجِعَةً حَتَّى يَبْتَدِيَ النَّطْقُ بِارْتِجَاعِهِ لَهَا.

وَوَجَدْنَاهُمْ - لَا يَخْتَلِفُونَ فِيمَنْ قَالَ: إِذَا قَدَّمَ أَبِي فَرَزَجِي

من ذوي الألباب.

وقد اختلف الناس في هذا - فمن روي عنه خلاف ما قلنا:

كما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن خراش بن مالك الجهضمي حدثني يحيى بن عبيد عن أبيه: أن رجلا من أهل عمان غلا من الشراب فطلق امرأته ثلاثاً فشهد عليه نسوة فكتب إلى عمر بذلك، فأجاز شهادة النسوة، وثبت عليه الطلاق.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عن الزبير بن الحريص عن أبي ليس أن رجلاً طلق امرأته وهو سكران فرجع إلى عمر بن الخطاب وشهد عليه أربع نسوة ففرق عمر بينهما.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا ابن أبي مريم - وهو سعيد - عن ناجية بن أبي بكر عن جعفر بن ربيعة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب: أن معاوية أجاز طلاق السكران.

ورويناه عن ابن عباس من طرق لم نصح: لأن في إحدى طريقه الحجاج بن أرطاة، وفي الأخرى إبراهيم بن أبي يحيى.

وصح عن النخعي، وابن سيرين، والحسن، وميمون بن مهران، ومحمد بن عبد الرحمن، وعطاء، وقناة، والزهرى - إلا أنه فرق بين أحكامه.

وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهرى قال: يجوز طلاق السكران وعتقه، ولا يجوز نكاحه، ولا شراؤه ولا بيعه.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب يجوز طلاق السكران ولا تجوز هبته ولا صدقته. وصححت إجازة طلاق السكران عن الشعبي، ومجاهد، وسعيد بن المسيب وجابر بن زبيل، وعمر بن عبد العزيز.

ورويناه عن عطاء بن أبي رباح، وسليمان بن يسار. وهو قول ابن شبرمة، وتوقف في نكاحه - وأجاز ابن أبي ليلى كلا الأمرين.

ومن أجاز طلاقه: سفيان الثوري، والحسن بن حي، والشافعي - في أحد قوليه.

وقال مالك: طلاق السكران ونكاحه وجب أفعاله جائزة إلا الردة فقط، فلا يحكم له في شيء من أموره بحكم المرتد.

وروي عنه ابن وهب يجوز طلاقه ولا يجوز نكاحه.

وقال مطرف بن عبد الله صاحب مالك: لا يلزم السكران

من نفسه فقد قبلت نكاحه، فقالت هي - وهي مالكة أمر نفسها - وأنا إذا جاء أبوك فقد تزوجتك ورضيت بك زوجاً، فقدّم أبوه، فإنه ليس بينهما بذلك نكاح أصلاً. ولا يختلفون فيمن قال لآخر: إذا كسبت مالا فأتى وكيلي في الصدقة به، فكسبت مالا، فإنه لا يكون الآخر وكيلًا في الصدقة به إلا حتى يتدعى اللفظ بتوكيله، فلا ندري من أين وقع لهم جواز تقديم الطلاق، والظهار، قبل النكاح؟ - وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وكذلك لا يختلفون فيمن قال لآخر: زوجني ابتك إن ولدت لك من فلانة، فقال الآخر: نعم، قد زوجتك ابنتي - إن ولدتها في فلانة - فولدت له فلانة ابنة، فإنها لا تكون له بذلك زوجة.

وقد جاء إنفاذ هذا النكاح عن ابن مسعود، والحسن:

رويناه من طريق حماد بن سلمة أخبرني يحيى بن سعيد التيمي عن الشعبي عن ابن مسعود بذلك وقضى لها بصدائق إحدى نساءها - ولا يعرف لابن مسعود في ذلك مخالف من الصحابة - رضي الله عنهم. ولا يختلفون فيمن قال لآخر: إذا وكلت بطلاق امرأتك فلانة فقد طلقها ثلاثاً، ثم وكله الزوج بطلاقها، أنها لا تكون بذلك طالقاً. ولا يختلفون فيمن قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثاً، فتزوجها فطلقها إثر تمام العقد ثلاثاً، ثم أتت بولده لتمام ستة أشهر من حين ذلك، فإنه لاحق به. وهذه كلها مناقضات فاسدة؛ وبالله تعالى التوفيق.

١٩٦٩ - مسألة: وطلاق السكران غير لازم.

وكذلك من فقد عقله بغير الخمر. وحل السكر - هو أن يخلط في كلامه فيأتي بما لا يعقل، وما لا يأتي به إذا لم يكن سكران - وإن أتى بما يعقل في خلال ذلك - لأن المجنون قد يأتي بما يعقل، ويتحفظ من السلطان ومن سائر المخاوف.

وأما من تقل لسانه ويحبّل غرض كلامه وتجلّت مشيته وعريته فقط إلا أنه لم يتكلم بما لا يعقل - فليس هو سكران.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ فبين الله تعالى أن السكران لا يعلم ما يقول، فمن لم يعلم ما يقول فهو سكران، ومن علم ما يقول فليس بسكران.

ومن خلط فأتى بما يعقل وما لا يعقل فهو سكران، لأنه لا يعلم ما يقول.

ومن أخبر الله تعالى أنه لا يدري ما يقول فلا يحل أن يلزم شيئاً من الأحكام، لا طلاقاً، ولا غيره، لأنه غير مخاطب، إذا ليس

وَأَمَّا مَا عَمِلَ بِلَدْنِهِ مِنْ قَتْلِ، أَوْ سَرْقَةٍ، أَوْ زَنًى، فَإِنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ كُلُّ ذَلِكَ - فَتُظَنُّوا فِيْمَا يَحْتَجُّ بِهِ مِنْ خَالَفَ قَوْلَنَا، فَوَجَدْنَاهُمْ يَقُولُونَ: هُوَ إِدْخُلَ عَلَى نَفْسِهِ ذَهَابَ عَقْلُهُ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَقُلْنَا: فَكَيْفَ مَاذَا؟ وَمَنْ أَيْنَ وَجِبَ إِذَا ادْخَلَ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يُؤَاخَذَ بِمَا يَحِبِّي فِي ذَهَابِ عَقْلِهِ؟ وَهَذَا مَا لَا يُوْجِدُ فِي قُرْآنٍ وَلَا سُنَّةٍ، وَلَا خِلَافٍ بَيْنَكُمْ فِيمَنْ تَرَى لِيَقْتُلَ نَفْسَهُ عَاصِيًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَسَلِمَتْ نَفْسُهُ إِلَّا أَنَّهُ مَقْطُوعٌ عَلَى رَأْسِهِ فَفُسِدَ عَقْلُهُ، وَفِيمَنْ حَارَبَ وَأَفْسَدَ الطَّرِيقَ فَضْرَبَ فِي رَأْسِهِ فَفُسِدَ عَقْلُهُ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ شَيْءٌ تَمَّا يُلْزَمُ الْأَصْحَاءَ وَهُوَ الَّذِي ادْخَلَ عَلَى نَفْسِهِ الْجَنُونَ بِاعْتِمَادِ الْعَاصِي.

ثُمَّ لَا يَخْتَلِفُونَ فِيمَنْ أَمْسَكَهُ قَوْمٌ عِيَارُونَ فَضَبَطَتْ يَدَاهُ وَرَجَلَاهُ، وَنَحْنُ نَعْمَ بِكُلُّوْبٍ وَصَبَّ فِيهِ الْحُمْرُ حَتَّى سَكَرَ أَنَّهُ مُؤَاخَذٌ بِطَلَاةٍ - وَهُوَ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا وَلَا عَصَى، فَظَهَرَ فَسَادُ اعْتِرَاضِهِمْ.

وَمَوْهُو بِالْأَخْبَارِ الَّتِي فِيهَا «ثَلَاثُ هَزْلُهُنَّ جَدُّ» وَلَيْسَ فِيهَا عَلَى سَقُوطِهَا لِلْكَرَّانِ ذِكْرٌ، وَلَا دَلِيلٌ عَلَيْهِ..

وَاحْتَجُّوا بِالْخَبَرِ الْمَوْضُوعِ «لَا قَوْلُورَةٌ فِي الطَّلَاقِ» وَلَوْ صَحَّ هَذَا لَكَانَ ذَلِكَ فِي طَلَاةٍ مِنْ طَلَاةٍ طَلَاةٍ تَمَّ يَعْطَلُ كَمَا يَقُولُونَ فِي طَلَاةِ الصَّبِيِّ وَالْجَنُونِ. وَبِالْخَبَرِ الْكَاذِبِ: «كُلُّ طَلَاةٍ جَائِزٌ إِلَّا طَلَاةُ الْمَتَّوِّهِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَدْ يَنَاقُ سَقُوطُهُ أَتَى فِي بَابِ طَلَاةِ الْكَرَّةِ. ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِيهِ حُجَّةٌ، لِأَنَّهُمْ لَا يُمَيِّزُونَ طَلَاةَ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ وَلَيْسَ بِمَعْتَوٍ.

وَأَمَّا الْكَرَّانِ الَّذِي لَا يَدْرِي مَا يَتَكَلَّمُ بِهِ فَهُوَ مَعْتَوٍ بِلَا شَكٍّ، لِأَنَّ الْمَعْتَوِيَّ فِي اللَّغَةِ: هُوَ الَّذِي لَا عَقْلَ لَهُ، وَمَنْ لَا يَدْرِي مَا يَتَكَلَّمُ بِهِ، فَلَا عَقْلَ لَهُ، فَهُوَ مَعْتَوٍ بِأَيِّ وَجْهٍ كَانَ.

وَقَالُوا: قَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ مَعْصِرَةُ الصَّحَابَةِ، إِذَا شَرِبَ سَكْرًا، وَإِذَا سَكَرَ هَذِي، وَإِذَا هَذِي افْتَرَى، وَإِذَا افْتَرَى: جَلَدَ ثَمَانِينَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا خَبَرٌ مَكْذُوبٌ قَدْ نَزَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْهُ، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ، ثُمَّ عَظِيمٌ مَا فِيهِ مِنَ الْمُنَاقَظَةِ، لِأَنَّ فِيهِ إِجْبَابَ الْحُدِّ عَلَى مَنْ هَذِي، وَالْهَازِي لَا حَدَّ عَلَيْهِ.

وَهَلَّا قُلْتُمْ: إِذَا هَذِي كَفَرًا، وَإِذَا كَفَرَ قَتَلَ، وَقَالُوا: بِنَفْسِ الْكَرَّانِ عَلَيْهِ الْحُدُّ، فَالطَّلَاةُ كَذَلِكَ.

قُلْنَا: كَذَبْتُمْ مَا وَجِبَ قَطُّ بِالْكَرَّانِ حَدٌّ، لَكِنْ بِقَصْدِهِ إِلَى

شَيْءٍ وَلَا يُؤَاخَذُ بِشَيْءٍ، إِلَّا بِأَرْبَعَةِ أَشْيَاءٍ لَا خَاسِرَ لَهَا - هَكَذَا قَالَ، ثُمَّ سَمَّاهَا - فَقَالَ: الطَّلَاةُ، وَالْعَتَقُ، وَالْقَتْلُ، وَالْقَذْفُ - فَذَلِكَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْدُ لِلزَّانِي وَلَا لِلسَّرَّاقِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: يَجُوزُ طَلَاةُ، وَجَمِيعُ أَعْمَالِهِ إِلَّا الرِّدَّةُ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: وَلَا إِسْلَامَهُ إِذَا كَانَ كَافِرًا، وَلَا إِقْرَارَهُ بِالْحُدُودِ.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: كُلُّ ذَلِكَ لَهُ لَازِمٌ.

وَأَمَّا مَنْ رَوَى عَنْهُ مِثْلَ قَوْلِنَا: فَكَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَثْمَانَ قَالَ: لَيْسَ لِلْجَنُونِ، وَلَا لِلْكَرَّانِ طَلَاةٌ.

وَقَدْ رَوَيْنَا رَجُوعَ الزَّهْرِيِّ، وَعَمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى هَذَا.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ رِبَاحِ بْنِ أَبِي مُرَوِّدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِبَاحٍ قَالَ: طَلَاةُ الْكَرَّانِ لَا يَجُوزُ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ ابْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ: لَا يَجُوزُ طَلَاةُ الْكَرَّانِ.

وَصَحَّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَمَّادٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ طَلَاةُ، وَأَنَّهُ لَا يَقْطَعُ إِنْ سَرَقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِالسَّرْقَةِ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَتَى بِسَكْرَانَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَاسْتَحْلَفَهُ بِالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ طَلَّقَهَا - وَهُوَ لَا يَعْقِلُ - فَحَلَفَ، فَرَدَّ إِلَيْهِ امْرَأَتَهُ وَضَرَبَهُ الْحُدَّ - قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ:

وَبِهَذَا يَقُولُ الْقَاسِمُ بْنُ عَمَّادٍ بِنِ أَبِي بَكْرٍ.

وَصَحَّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

وَرَوَيْنَاهُ عَنْ رِبْعَةَ.

وَهُوَ قَوْلُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعِيدٍ. وَاحْتَدَّ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَقَوْلُ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُويَةَ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَالْمُزَنِّيِّ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَجَمِيعِ أَصْحَابِهِمْ.

وَبِهِ يَقُولُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ، وَأَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ مِنْ شَيْخِي الْحَنْفِيَّيْنِ.

وَقَالَ عَثْمَانُ الْبَيْهَقِيُّ: لَا يُلْزَمُهُ عَقْدٌ وَلَا بَيْعٌ وَلَا حَدٌّ إِلَّا حَدُّ الْحُمْرِ قَطُّ، وَإِنْ زَنَى وَقَذَفَ وَسَرَقَ.

وَقَالَ اللَّيْثُ: لَا يُلْزَمُهُ طَلَاةٌ وَلَا بَيْعٌ وَلَا نِكَاحٌ وَلَا عَتَقٌ وَلَا شَيْءٌ يَقُولُهُ.

شرب ما يسكر كثيره فقط، سواء سكر أو لم يسكر.

برهان ذلك: أن من سكر تمّ اكراهه على شربها لا حدّ عليه.

وقالوا: هو مخاطب بالصلاة فطلاقه لازم له.

قلنا: كذبتم، بل نصّ القرآن بيّن أنّه غير مخاطب بالصلاة، بل هو منهى عنها حتى يدري ما يقول.

وقالوا: لو كان ذلك لكان من شاء قتل عدوه سكر فقتله، ومن يدري أنّه سكران، قلنا: فقولوا إذا بإقامة الحدود على المجانين، لأنّه لو سقط عنهم الحد لكان من شاء قتل عدوه تحامق، ومن يدري أنّه أحمق.

لكنّ نقول: لا ينفى السكران من المساكين، ولا الأحمق من المتحامي. ومما يوضح صحّة قولنا يقينا: الخبر الثابت الذي:

روّيناه من طريق البخاري أخبرنا عبدان، واحد بن صالح قال عبدان: أخبرنا عبد الله بن المبارك - وقال أحمد: أخبرنا عيسى، كلاهما أخبره يونس بن يزيد عن الزهري أخبرني علي بن الحسين أن الحسين بن علي أخبره أن علياً قال في حديث طويل، قال: «فَطَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُمْرَةَ فِيمَا فَعَلَ: يُخْسِي إِذْ عَقَرَ شَارَنِي عَلِيٌّ وَهُوَ يَشْرَبُ مَعَ قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ عَلِيٌّ: فَإِذَا حُمْرَةُ نَجِلَ مُحْمَرَةٌ عَيْنَاهُ فَقَالَ لَهُ حُمْرَةُ: هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عِبِيدٌ لَأَيِّهِ؟ فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ تَمِيلُ فَتَكْصَحُ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى عَيْنَيْهِ الْفَهْقَرَى، فَخَرَجَ وَخَرَجْنَا مَعَهُ».

فهذا حمرة رضي الله عنه يقول وهو سكران ما لو قاله غير سكران لكفر، وقد أعاده الله من ذلك.

فصح أن السكران غير مواخف بما يفعل جملة.

وأما من فرق فلم يلزمه الردّة، والزمه غير ذلك، فمتناقض القول، باطل الحكم يقيّن لا إشكال فيه، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٧٠- مسألة: واليمين بالطلاق لا يلزم - سواء

بر أو حنث - لا يقع به طلاق، ولا طلاق إلا كما أمر الله عز وجل، ولا يمين إلا كما أمر الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: ﴿ذَلِكَ كِتَابُ اللَّهِ الَّذِي إِذَا خَلَقْتُمْ وَجِيعَ الْمُخَلْقِينَ لَنَا هَاهُنَا لَا يَخْتَفُونَ فِي أَنْ الْيَمِينَ بِالطَّلَاقِ، وَالْعِتَاقِ وَالْمَشِيِّ إِلَى مَكَّةَ، وَصَدَقَهُ الْمَالُ فَإِنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَنْهُمْ فِي حَتِّهِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ إِلَّا بِالْوَفَاءِ بِالْفِعْلِ، أَوْ الْوَفَاءِ بِالْيَمِينِ.

فصح بذلك يقينا أنّه ليس شيء من ذلك يميناً، إذ لا يمين

إلا ما سمّاه الله تعالى يميناً. وقول رسول الله ﷺ الذي:

روّيناه من طريق أبي عبيد أخبرنا إسماعيل بن جعفر أخبرنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَخْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ» فارتفع الإشكال في أن كل حلف بغير الله عز وجل فإنه معصية وليس يميناً.

وهذا مكان اختلف فيه - فصح: عن الحسن فيمن قال لامراتيه: أنت طالق إن لم أضرب غلامي، فأبى الغلام.

قال: هي امراته ينكحها ويتوارثان حتى يفعل ما قال، فإن مات الغلام قبل أن يفعل ما قال فقد ذهبته منه امراته.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن مطر السورقي عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيّب في رجل طلق امراته إن لم يفعل كذا..

قال: لا يقرب امراته حتى يفعل ما قال، فإن مات قبل أن يفعل فلا ميراث بينهما.

وصحّ خلاف هذا عن طائفة من السلف:

كما روّيناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في رجل قال لامراتيه: أنت طالق إن لم أتزوج عليك.

قال: إن لم يتزوج عليها حتى تموت أو يموت توارثا.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن غيلان بن جامع عن الحكم بن عتيبة قال في الرجل يقول لامراتيه: أنت طالق إن لم أفعل كذا - ثم مات أحدهما قبل أن يفعل فإنهما يتوارثان - قال سفيان الثوري: إنما وقع الحث بعد الموت.

قال أبو حمزة: هذا عجب، ميت يحنث بعد موت - وقد نقصنا هذا في كتاب الإيمان من كتابنا هذا.

وممن روي عنه مثل قولنا:

كما روّيناه من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن أن رجلاً تزوّج امرأة وأراد سفرًا فأخذه أهل امراته، فجعلها طالقاً إن لم يبعث بفتنتها إلى شهر، فجاءه الأجل ولم يبعث إليها بشيء فلما قدم خاصموه إلى عليّ فقال عليّ: اضطهقوه حتى جعلها طالقاً، فردّها عليه.

ومن طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن حماد بن سيرين عن شريح: أنّه خوصم إليه في رجل طلق امراته إن أحدث في الإسلام حدثاً فاكتري بغلا إلى حمام أعين فتعدي به إلى أصبهان فباعه واشترى به خمرًا، فقال شريح: إن شتمت شهدتم عليه أنّه طلقها، فجعلوا يرددون عليه القصّة ويردّدون عليه - فلم يره

وليت شعري - لأي شيء يوقف عن امرأته، ولا تخلو من

أحد وجهين:

إما أن تكون حلالاً فلا يخلُ توقُّفه عن الحلال، أو تكون حراماً فلا تحرم عليه إلا بالحنث فليطلقها عليه.

ثم نقول لهم: من أين اجتزمت الطلاق بصفه ولم تجيزوا النكاح بصفه؟ والرجعة بصفه؟ كمن قال: إذا دخلت الدار فقد راجعت زوجتي المطلقة - أو قال: فقد تزوجتك، وقالت هي: مثل ذلك، وقال الولي مثل ذلك - ولا سبيل لى فرق، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٧١- مسألة: من قال: إذا جاء رأس الشهر فانت

طالق، أو ذكر وقتاً ما، فلا تكون طالقاً بذلك، لا الآن، ولا إذا جاء رأس الشهر..

برهان ذلك: أنه لم يأت قرآن ولا سنة بوقوع الطلاق بذلك، وقد علمنا الله الطلاق على المدخول بها، وفي غير المدخول بها، وليس هذا فيما علمنا ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾.

وأيضاً - فإن كان كل طلاق لا يقع حين إيقاعه فمن الحال أن يقع بعد ذلك في حين لم يوقعه فيه.

وقد اختلف الناس في هذا:

فقال طائفة: من طلق إلى أجل لم يقع بذلك الطلاق إلا إلى ذلك الأجل:

كما روينا من طريق أبي عبيد أخيراً يزيد بن هارون عن الجراح بن المنهال أخيراً الحكم - هو ابن عتبة - أن ابن عباس كان يقول: من قال لامرأته: أنت طالق إلى رأس السنة: أنه يطؤها ما بينه وبين رأس السنة.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء من قال لامرأته: أنت طالق إذا ولدت، فله أن يصيبها ما لم تلد - ولا يطلق حتى يأتي الأجل.

وكذلك من قال: أنت طالق إلى سنة.

ومن طريق أبي عبيد أخيراً يزيد بن هارون عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد أبي الشعثاء قال: هي طالق إلى الأجل الذي سمي، وتخل له ما دون ذلك.

ومن طريق أبي عبيد أخيراً هشيم أخيراً مغيرة عن إبراهيم النخعي فيمن وقت في الطلاق وقتاً، قال: إذا جاء ذلك الوقت وقع.

حدثنا.

قال أبو محمد: لا متعلق لهم بما روي من قول علي عليه اضطهدوه، لأنه لم يكن هنالك إكراه، إنما طالبوه بحق نفقتها فقط فإنما انكر على اليمين بالطلاق فقط لم يرد الطلاق يقع بذلك.

وكذلك لا متعلق لهم بما في خبر شريح من قول أحد من رواه فلم يره حدثاً - فإنما هو ظن من محمد بن سيرين، أو من هشام بن حسان - وهو ظن خطأ - أو ما تعلم في الإسلام أكثر ممن تدعى من حكام أعين وهو على أميال يسيرة دون العشرة من الكوفة إلى أصبهان، وهي أيام كثيرة من الكوفة، ثم باع بغل مسلم ظلماً واشترى بالثمن خيراً.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن طاووس عن أبيه أنه كان يقول: الحلف بالطلاق ليس شيئاً، قلت: كان يراه يميناً.

قال: لا أدري - فهو لاء: علي بن أبي طالب، وشريح، وطاووس لا يقضون بالطلاق على من حلف به فحنث، ولا يعرف لعلي في ذلك مخالف من الصحابة - رضي الله عنهم.

قال أبو محمد: والطلاق بالصفة عندنا كما هو الطلاق باليمين، كل ذلك لا يلزم، وبالله تعالى التوفيق.

ولا يكون طلاقاً إلا كما أمر الله تعالى به وعلمه، وهو القصْد إلى الطلاق وأما ما عدا ذلك فباطل، وتعد - لحدود الله عز وجل.

وقد ذكرنا قول عطاء فيمن حلف بطلاق امرأته ثلاثاً إن لم يضرب زيداً فمات زيد أو مات هو: أنه لا طلاق عليه أصلاً، وأنه يرث امرأته إن ماتت، وترثه إن مات.

وهو قول أبي ثور.

وقال سفيان: الطلاق يقع بعد الموت - وهذا خطأ ظاهر.

وقال الشافعي: الطلاق يقع عليه والحنث في آخر أوقات الحياة - وهذه دعوى بلا برهان.

وقال مالك: يوقف عن امرأته، وهو على حنث حتى يسبر - وهذا كلام فاسد، لأنه إن كان على حنث فهو حائض فيلزمه أن تطلق عليه امرأته، أو أن تلزمه الكفارة باليمين بالله، وإلا فليس حائضاً، وإذا لم يكن حائضاً فهو على بر - لا بد من أحدهما - ولا سبيل إلى حال ثالث للتحالف أصلاً.

فصح أن قوله هو على حنث كلام لا يعقل، وبالله تعالى التوفيق.

ورويانه أيضاً عن الشعبي.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو معاوية عن عبيدة عن الشعبي مثل قول إبراهيم - وروي أيضاً: عن عبد الله بن محمد بن الحنفية.

ورويانه عن سفيان الثوري قال: من قال لامراتيه: إذا حضت فانت طالق، فإنها إذا دخلت في الدم طلقت عليه.

قال:

فإن قال لها: متى حضت فانت طالق، فلا تطلق حتى تغتسل من آخر حضتها، لأنه يراجعها حتى تغتسل. ويأن: لا يقع الطلاق المؤجل إلا إلى أجله: يقول أبو عبيد، وإسحاق بن راهويه، والشافعي، وأبو سليمان، وأصحابهم.

وقول آخر - وهو أن الطلاق يقع في ذلك ساعة يلتفت به:

روينا ذلك من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب فيمن طلق امرأته إلى أجل.

قال: يقع الطلاق ساعتين ولا يقربها.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم بن منصور، ويونس عن الحسن: أنه كان لا يؤجل في الطلاق.

ورويانه عن الزهري من طلق إلى سنة، فهي طالق حيثن.

ومن طريق أبي عبيد عن هشيم عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه كان لا يؤجل في الطلاق أجلاً.

وروي عن ربيعة.

وهو قول الليث، وأحد قول أبي حنيفة.

وهو قول زفر.

وقول ثالث:

كما رويانه من طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن قتادة عن الحسن أنه قال: إذا قال: أنت طالق إذا كان كذا - لأمر لا بدري يكون أم لا؟ - فليس بطلاق حتى يكون ذلك ويطوها، فإن مات قبل ذلك توارنا.

فإن قال: أنت طالق إلى سنة فهي طالق حين يقول ذلك.

وهو قول مالك.

وقول رابع.

روي عن ابن أبي ليلى فيمن قال لامراتيه: أنت طالق إلى

رأس الهلال قال: اتخوف أن يكون قد طلقها؟.

فوجدنا من حجة من قال: بأنه وقع عليه الطلاق الآن: أن قالوا: هذا الطلاق إلى أجل، فهو باطل كالتكاح إلى أجل.

فقلنا لهم: فلم قلتم: إنه إن قال: إن دخلت الدار فانت طالق، أنها لا تطلق إلا بدخول الدار، فإنه طلاق إلى أجل، فأوقعتموه حين لفظ به. وبهذا نعارضهم في قولهم: إن ظاهر أمره أنه ندب إذ قال: أنت طالق، فأنبع ذلك بالأجل، فيلزمهم ذلك فيمن قال: أنت طالق إن دخلت الدار.

وهو قول صح عن شريح أنزله الطلاق - دخلت الدار أو لم تدخله.

وقالوا: إذا قال: أنت طالق، فالطلاق مباح، فإن أتبعه أجلاً فهو شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل.

فقلنا: بل ما طلاقه إلا فاسد لا مباح، إذ علقه بوقت، ولا يجوز إلزامه بعض ما التزم دون سائر - فظهر فساد هذا القول، ويكفي من هذا أنه تحريم فرج بالظن على من أباحه الله تعالى له باليقين - ونعوذ بالله من هذا.

ولم نجد لمن فرق بين الأجل الكسبي والأبد، وبين الأجل الذي لا يأتي حجة أصلاً، غير دعواه، لا سيما وهم يفسدون النكاح إذا أجل الصداق إلى أجل قد يكون وقد لا يكون، بعكس قولهم في الطلاق، وكلا الأمرين أجل ولا فرق.

وأيضاً - فقد يأتي الأجل الذي قالوا فيه: إنه يبي - وهو ميت أو وهي ميتة، أو كلاهما، أو قد طلقها ثلاثاً: فظهر فساد هذا القول جملة، وبالله تعالى التوفيق.

وهم يشنعون خلافت الصاحب الذي لا يعرف له مخالف، وقد خالفوا هاهنا ابن عباس.

وأيضاً - فإنهم يوقعون عليه طلاقاً لم يلتزمه قط، وهذا باطل.

ثم لو عكس عليهم قولهم، فقيل: بل تطلق عليه إذا أجل أجلاً - قد يكون وقد لا يكون - ساعة لفظه بالطلاق، ولا تطلق عليه إذا أجل أجلاً يأتي ولا بد، لما كان بينهم فرق أصلاً، وبالله تعالى التوفيق.

ثم نظرننا فيما يحتاج به من أجاز ذلك وجعل الطلاق يقع إذا جاء الأجل - لا قبل ذلك - بأن قال: قال الله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ قلنا: إنما هذا في كل عقد أمر الله تعالى بالوفاء به، أو ندب إليه - لا في كل عقد جملة، ولا في معصية، ومن المعاصي أن يطلق بخلاف ما أمر الله تعالى به، فلا يحل الوفاء به.

وقوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَخُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾.

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلُ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَأَرْقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ فجعل إلى الزوج في العدة أن يرجعها أو يتركها.

ومن قال بذلك: الشافعي، وأبو سليمان، وأصحابهما، إلا أن الشافعي رأى الخلع طلاقاً باتناً - وليس عندنا كذلك، وستكلم فيه في باب إن شاء الله تعالى. فمن قال لامراتيه: أنتي طالق لا رجعة في فيها عليك، بل تملكين بها نفسك.

فإن الناس اختلفوا في ذلك:

فقال أبو حنيفة، والشافعي، وأصحابهما، وابن وهب. صاحب المالكي: هي طلاق يملك فيها زوجها رجعتها، وقوله بخلاف ذلك لغو.

وقالت طائفة: هي ثلاثة.

وهو قول ابن الماجشون - صاحب مالكو..

وقالت طائفة: هي كما قال.

وهو قول ابن القاسم صاحب مالكو. والذي نقول به: إنه كلام فاسد لا يقع به طلاق أصلاً، لأنه لم يطلق كما أمره الله عز وجل ولا طلاق إلا كما أمر الله تعالى.

قال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَوَّلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَوَّجٌ».

والطلاق الرجعي - هو الذي يكون فيه الزوج مختيراً ما دامت في العدة بين تركها لا يرجعها حتى تنقضي عدتها، فتملك أمرها فلا يرجعها إلا بولي ورضاها، وصادق، وبين أن يشهد على ارتجاعها فقط فتكون زوجته - أحببت أم كرهت - بلا ولي ولا صادق، لكن بإشهاد فقط.

ولو مات أحدهما قبل تمام العدة وقبل المراجعة ورث الباقي منهما - وهذا لا خلاف فيه من أحد من الأئمة. والباقي - هو الذي لا رجعة له عليها إلا أن تشاء هي - في غير الثلاث - بولي، وصادق، ورضاها، ونفقها عليه في الطلاق الرجعي ما دامت في العدة، ويلحقها طلاقاً.

١٩٧٤ - مسألة: ومن قال: أنت طالق إن شاء الله، أو قال: إلا أن يشاء الله، أو قال: إلا أن لا يشاء الله: فكل ذلك سواء، ولا يقع بشيء من ذلك طلاق.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقُولْنَ لِنَبِيِّهِ إِني

وقالوا: المسلمون عند شروطهم».

وهذا كالأذي قبله، لأن رسول الله ﷺ قال: «كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل».

والطلاق إلى أجل مشروط بشرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل.

وقالوا: نفيس ذلك على المداينة إلى أجل، والعق إلى أجل، فقلنا: القياس باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه باطلاً، لأن المداينة والعق قد جاء في جوازهما إلى أجل النص، ولم يأت ذلك في الطلاق.

ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه باطلاً، لأنكم مجمعون على أن النكاح إلى أجل لا يجوز، وأن ذلك النكاح باطل، فهلا قسم الطلاق إلى أجل على ذلك.

وقالوا: قد أجمعا على وقوع الطلاق عند الأجل، لأن من أوقعه حين نطق به فقد أجاز، فالواجب المصير إلى ما اتفقوا عليه، قلنا: هذا باطل، وما أجمعا قط على ذلك، لأن من أوقع الطلاق - حين لفظ به المطلق - لم يجز قط أن يؤخر ليقامه إلى أجل والذين أوقعوه عند الأجل لم يميزوا ليقامه حين نطق به.

وقالوا: هذا قول صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف، قلنا: هذا من رواية أبي العطف الجراح بن المهال الجزري - وهو كذاب مشهور بوضع الحديث - فبطل هذا القول أيضاً. والحمد لله رب العالمين.

١٩٧٢ - مسألة: ومن جعل إلى امرائه أن تطلق نفسها: لم يلزمه ذلك، ولا تكون طالقاً - طلقت نفسها أو لم تطلق - لما ذكرنا قبل من أن الطلاق إنما جعله الله تعالى للرجال لا للنساء.

١٩٧٣ - مسألة: ولا يكون طلاقاً باتناً أبداً إلا في موضعين لا ثالث لهما.

أحدهما - طلاق غير الموطوء، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَكَهَّمُ الْمُؤْمِنَاتُ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عُدُوٍّ تَعْتَدُونَهَا﴾.

والثاني - طلاق الثلاث بمجموعة أو مفردة، لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَكُونَ زَوْجاً غَيْرَةً﴾.

وأما ما عدا هذين فلا أصلاً، لقوله تعالى: ﴿وَيَتَعَوَّضُهُنَّ أَحَقَّ بِرِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾.

وبه يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُهُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَعُثْمَانُ الْبَيْهِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ وَأَصْحَابَانَا.

وَقَالَ آخَرُونَ: لَا يَسْقُطُ الطَّلَاقُ بِالِاسْتِنَاءِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي عِيَادٍ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ حَدَّثَنِي الْقُضْلِيُّ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ أَبِي حَزْمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ، فَهِيَ طَالِقٌ.

وَقَدْ صَحَّ هَذَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَالْحَسَنِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالزَّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ، وَمَكْحُولٍ - وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الْأَوْزَاعِيِّ، وَمَالِكٍ، وَاللَّيْثِ، وَاحِدُ قَوْلِي أَبِي لَيْلَى.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: إِنَّ طَلَّقَ وَاسْتَنَى فَالطَّلَاقُ وَاقِعٌ، وَإِنْ أَخْرَجَهُ خَرَجَ الْيَمِينَ فَلَهُ اسْتِنَاؤُهُ.

وَقَالَ مَالِكٌ:

فَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنَّ شَاءَ زَيْدٌ - أَوْ قَالَ: إِلَّا أَنْ لَا يَشَاءَ زَيْدٌ - أَوْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ: فَإِنَّهَا لَا تَطْلُقُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ - وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِأَنَّ مُشِيئَةَ زَيْدٍ تَعْرِفُ، وَمُشِيئَةُ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَعْرِفُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا بَاطِلٌ، بَلْ مُشِيئَةُ زَيْدٍ لَا يَعْرِفُهَا أَبَدًا أَحَدٌ غَيْرُهُ، وَغَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّهُ قَدْ يَكْذِبُ، وَأَمَّا مُشِيئَةُ اللَّهِ تَعَالَى فَمَعْرُوفَةٌ بِلَا شَكٍّ، لِأَنَّ كُلَّ مَا نَفَّذَ فَقَدْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى كُونَهُ، وَمَا لَمْ يَنْفِذْ فَلَا نَشْكُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَشَأْ كُونَهُ - وَهَذَا مَا خَالَفَ فِيهِ الْخَفِيُّونَ تَشْيِيعَهُمْ بِمَخَالَفَةِ صَاحِبِهِ لَا يَعْرِفُ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ خَالَفٌ.

١٩٧٥- مسألة: ومن طَلَّق امرأته ثُمَّ كَرَّرَ طَلَقَهَا

لِكُلِّ مَنْ لَقِيَ مَشْهُدًا أَوْ غَيْرًا: فَهُوَ طَلَقٌ وَاحِدٌ، لَا يُلْزِمُهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ - وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَنْبَغِ بِذَلِكَ طَلَاقًا آخَرَ.

١٩٧٦- مسألة: ومن ابْتَنَى امرأته أَنَّهُ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا،

أَوْ آخَرَ ثَلَاثًا أَوْ دُونَ ثَلَاثٍ، وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى مَرَاغَبَتِهِ إِذَاهَا حَتَّى تَمَّتْ عَدَّتُهَا ثُمَّ امْسَكَهَا مَعْتَدًا: ففَرْضُ عَلَيْهَا أَنْ تَهْرَبَ عَنْهُ - إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهَا بَيِّنَةٌ - فَإِنْ أَكْرَهَهَا فَلَهَا قَتْلُهُ دَفَاعًا عَنْ نَفْسِهَا، وَإِلَّا فَهُوَ زَنَى مِنْهَا إِنْ امْكَنَتْهُ مِنْ نَفْسِهَا - وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ - كَعَابِرِ السَّبِيلِ فَحُكْمُهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ حُكْمُ الْأَجْنَبِيِّ.

١٩٧٧- مسألة: وطلَّاقُ الْمَرِيضِ كَطَلَقِ الصَّحِيحِ،

وَلَا فَرْقَ - مَا تَمَّ مِنْ ذَلِكَ الْمَرِيضِ أَوْ لَمْ يَمُتْ مِنْهُ - فَإِنْ كَانَ طَلَاقُ الْمَرِيضِ ثَلَاثًا، أَوْ آخَرَ ثَلَاثًا، أَوْ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَا فَمَاتَ، أَوْ مَاتَتْ - قَبْلَ تِمَامِ الْعَدِّ أَوْ بَعْدَهَا - أَوْ كَانَ طَلَاقًا رَجْعِيًّا فَلَمْ يَرْجِعْهَا -

فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدْلًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ وَغَرْنُ نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ أَرَادَ إِمْضَاءَ هَذَا الطَّلَاقِ لَيَسِّرُهُ لِإِخْرَاجِهِ بِغَيْرِ اسْتِنَاءٍ.

فَصَحَّ أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَرُدَّ وَقُوعَهُ إِذْ يَسَّرُهُ لَتَعْلِيْقِهِ بِمُشِيئَةِ - عَزَّ وَجَلَّ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا:

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ كَمَا قُلْنَا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي عِيَادٍ أَخْبَرَنَا مَعَاذُ بْنُ مَعَاذٍ عَنْ وَرْقَاءَ بِنْتِ عَمْرِو بْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ فِيمَنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ قَالَ: لَهُ ثِنْيَاءٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ فِيمَنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ قَالَ: لَا يَحِثُّ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ اللَّيْثِ قَالَ: اجْتَمَعَ عَطَاءٌ، وَجَاهِدٌ وَطَاوُوسُ، وَالزَّهْرِيُّ: عَلَى أَنَّ الْاسْتِنَاءَ فِي كُلِّ شَيْءٍ جَائِزٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ حَكِيمِ أَبِي دَاوُدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ فِيمَنْ قَالَ: أَنْتِ حُرٌّ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؟ قَالَ: لَا يَحِثُّ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةٍ فِيمَنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ، لَهُ ثِنْيَاءٌ.

وَعَنْ أَبِي عَجَلَةَ مِثْلُ ذَلِكَ.

وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ، وَحَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: إِذَا قَالَ: إِنَّ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا فَامْرَأَتِي طَالِقٌ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ - فَحِثُّ لَمْ تَطْلُقْ امْرَأَتَهُ.

وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: وَالنَّاسُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ: مَنْ قَالَ: امْرَأَتِي طَالِقٌ إِنْ كَلَّمْتِ فَلَنَا شَهْرًا إِلَّا أَنْ يَدْرِي أَنَّهُ إِنْ وَصَلَ الْكَلَامُ فَلَهُ اسْتِنَاؤُهُ، فَإِنْ قَطَعَهُ وَسَكَتَ ثُمَّ اسْتَنَى فَلَا اسْتِنَاءَ لَهُ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ - فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ: إِنَّ قَالَ: إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَانْتِ طَالِقٌ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ - فَلَا اسْتِنَاءَ جَائِزٌ وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ.

وَكَذَلِكَ الْعَتَائِقُ.

وبهذا يقول سفيان الثوري، والأوزاعي، وزفر بن الهذيل، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، كلهم يقولون: إذا طلقها وهو مريض، ثم صح، ثم مات قبل انقضاء عدتها، فإنها ترثه.

وقال الأوزاعي: إن ملكها نفسها - وهو مريض - فطلقت نفسها لم ترثه، وإن طلقها - وهو مريض - بإذن ورثته.

وقول رابع:

رويناه من طريق سعيد بن منصور أخبرنا إسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة أنه سأل أباه عروة عن طلق امرأته البتة، وهو مريض؟ فقال عروة: لا يتوارثان إلا أن يكون بها حبل، أو يطلق مضارة فيموت وهي في العدة منه.

وقول خامس - إن طلق ثلاثاً وهو مريض ولم يصح حتى مات، فإنها ترثه ما لم تنقض عدتها منه، فإن مات بعد أن انقضت عدتها لم ترثه.

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت في المطلقة ثلاثاً - وهو مريض: ترثه ما دامت في العدة.

قال أبو محمد: لم يسمع ابن أبي عروبة من هشام بن عروة شيئاً.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه أن حسين بن علي طلق امرأته - وهو مريض - فورثته.

ومن طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن عبيدة بن مغيرة عن إبراهيم النخعي عن عمر بن الخطاب أنه قال: الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً ورثته ما كانت في العدة - وبه يقول إبراهيم.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا جوير بن عبد الحميد عن المغيرة عن إبراهيم عن شريح قال: أناني عروة البارقي من عند عمر في الرجل يطلق امرأته ثلاثاً في مرضه: أنها ترثه ما دامت في العدة ولا يرثها - وبه يقول إبراهيم.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا مغيرة عن إبراهيم فيمن طلق امرأته - وهو مريض - ثلاثاً قبل أن يدخل بها؟

قال: لها نصف الصداق، ولا ميراث لها، ولا عدة عليها - قال هشيم: وبهذا تقول.

حتى مات أو ماتت بعد تمام العدة، فلا ترثه في شيء من ذلك كله، ولا يرثها أصلاً.

وكذلك طلاق الصحيح للمريضة، وطلاق المريض للمريضة، ولا فرق.

وكذلك طلاق الموقوف للقتل والحامل المتقلة: وهذا مكان اختلف الناس فيه: يقول أول - فيه: أنه ليس طلاقاً.

كما أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا ابن مفرج أخبرنا عبد الله بن جعفر بن الوردي أخبرنا يحيى بن أيوب بن بادي العلاف أخبرنا يحيى بن بكير أخبرنا الليث بن سعد عن نافع - مولى ابن عمر - قال: إن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأة له كلبية في مرضه الذي مات فيه، فكلمته عثمان ليراجعها، فتلکاً عليه عبد الرحمن، فقال عثمان: قد أعرف إنسا طلقها كراهية أن ترث مع أم كلثوم، وإني والله لأقسم لها ميراثها، وإن كانت أم كلثوم أختي - قال نافع: وكان آخر طلاقها تطليقة في مرضه. فهذا عثمان يأمر عبد الرحمن بمرجعتها بعد أن طلقها آخر طلاقها في مرضه.

فصح أنه لم يكن يراه طلاقاً. فكل ما روي عن عثمان بعد هذا فهو مردود إلى هذا. وجاء عن عثمان أيضاً - أن عبد الرحمن بن مكي طلق بعض نسائه بعد أن أصابه الفالج، ثم مات بعد ستين فورثها منه عثمان.

وصح عنه أنه ورث امرأة عبد الرحمن بن عوف الكلبية، وقد طلقها - وهو مريض - آخر ثلاث تطليقات، ثم مات بعد أن أتمت عدتها، فقبل لعثمان: لم تورثها من عبد الرحمن، وقد علمت أنه لم يطلقها ضراراً ولا فراراً من كتاب الله عز وجل، فقال عثمان: أردت أن تكون سنة بهاب الناس الفراء من كتاب الله عز وجل.

وقول آخر - ترثه ويرثها:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن سمع الحسن يقول: يتوارثان إن مات من مرضه ذلك.

وقول ثالث: ترثه - وإن صح ثم مات من مرض آخر:

روينا من طريق أبي عبيد أخبرنا عبد الله بن صالح أخبرنا الليث بن سعد عن يونس بن يزيد عن الزهري: أنه سئل عن طلق امرأته - وهو مريض - فبها فصح أياً ما - وهي في العدة - ثم مرض ثم مات من وجع آخر، أو عاد له وجعه.

قال الزهري: نرى حين طلقها - وهو مريض - أنها في قضاء عثمان - ترثه.

وهو قولُ الشعبي، والحاثر العكلي، وحماد بن أبي سليمان.

وروي عن ربيعة، وطاوس، والليث بن سعد، وسفيان الثوري، والأوزاعي، وابن شبرمة، وأبي حنيفة، وأصحابه. وقولُ سادس - من روي عنه أن المطلقة في المرض ترث - هكذا جملة - لم يبين في العدة قطعاً أم بعدها.

فكما روينا من طريق ابن وهب أخبرني رجال - من أهل العلم - أن علي بن أبي طالب قال: المطلقة في المرض ترث. ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا عبيد الله عن عثمان بن أبي الأسود عن عطاء قال: لو مرض سنة لورثتها منه. والأصح عن عطاء أنها ترثه في العدة، ولا ترثه بعدها. ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا يزيد بن هارون عن أشعث عن محمد بن سيرين قال: كانوا يقولون: لا يختلفون فيمن فر من كتاب الله رد إليه - يعني: فيمن طلق امرأته وهو مريض. وقولُ سابع - من قال: ترثه بعد العدة ما لم تتزوج - فكذا.

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عبد الله بن عبد البصير أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحشني أخبرنا محمد بن المشي أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن شيخ من قريش عن أبي بن كعب فيمن طلق امرأته ثلاثاً في مرضه؟ قال: لا أزال أوردنها منه حتى يبرأ، أو تتزوج، أو تمكث سنة - أو قال: ولو مكثت سنة.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء: الرجل يطلق امرأته مريضاً ثم يموت من وجعه ذلك.

قال عطاء: ترثه وإن انقضت عدتها منه إذا مات في مرضه ذلك، ما لم تنكح.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا يزيد بن هارون عن [إسماعيل] بن أبي خالد عن الشعبي في التي يطلقها وهو مريض قال: ترثه وإن كان إلى ستين ما لم تتزوج.

وقال أبو عبيد: وسمعت أبا يوسف القاضي يقول عن ابن أبي ليلى، أنه قال في المطلقة في المرض: ترثه ما لم تتزوج.

وهو قولُ شريك القاضي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبي عبيد.

وقولُ ثامن - وهو لمن قال: إنها لا ترثه، إلا ما دامت في

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم بن ابن عمر قال: إذا طلق امرأته ثلاثاً، وهو مريض ورثت في العدة.

قال أبو محمد: هكذا في كتابي عن محمد بن سعيد بن عمر، ولا أراه إلا وهماً، وأنه إنما هو عمر - والله أعلم - كذلك:

رويناه من طريق سفيان، وشعبة.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا حفص بن غياث عن داود، والأشعث عن الشعبي، وشريح، قالوا: إذا طلق ثلاثاً في مرضه ورثته ما دامت في العدة.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: فإن خيرها أو ملكها، أو خالها - وهو مريض - أو حلف بطلاقها ثلاثاً - وهو صحيح - فحلت - وهو مريض - فمات - لم ترثه. فلو بارز رجلاً في القتال أو قدّم ليقتل فطلقها ثلاثاً ورثته. فلو طلقها وهو مريض - ولم يكن دخل بها - لم ترثه. فلو أكرهها أبوه فوطئها في مرضه ابنة فمات - لم ترثه.

ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته ثلاثاً في مرضه، فقال عثمان: لئن مت لأورثتها منك.

قال: قد علمت ذلك، فمات في عدتها، فورثتها عثمان في عدتها.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة أنه سأل عبد الله بن الزبير فقال له ابن الزبير: طلق عبد الرحمن بن عوف بنت الأصعب الكلبية فبها، ثم مات، فورثها عثمان في عدتها - ثم ذكر ابن الزبير قوله نفسه.

أخبرنا علي بن عباد الأنصاري أخبرنا محمد بن عبد الله بن محمد بن يزيد اللخمي أخبرنا ابن مفرج أخبرنا أحمد بن عبيد الرحيم الأسدي أخبرنا عمرو بن ثوبان أخبرنا محمد بن يوسف الفريابي أخبرنا سفيان الثوري عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال: من طلق - وهو مريض - طلاقاً بانناً فإنها ترثه ما دامت في العدة.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر وابن جريج كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه قال: إذا طلقها مريضاً فبها فانقضت العدة فلا ميراث بينهما.

وصح عن شريح فيمن طلق مريضاً فمات فبها ترثه ما كانت في العدة، فبلغ ذلك سعيد بن المسيب فلم ينكره.

يَقَالُ: إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ - وَهُوَ وَجَعٌ - وَقَدْ فَرَضَ لَهَا وَلَمْ يَمْسَحْهَا، فَلَهَا نَصْفُ صَدَاقِهَا وَتَرْتُهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا سَهْلُ بْنُ يُونُسَ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ يَكْرِ عَنْ الْحَسَنِ فِيمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَرَضِهِ فَمَاتَ - وَقَدْ انْقَضَتْ عَدَّتُهَا - فَإِنَّهَا تَرْتُهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَمَنْصُورٌ، كِلَاهُمَا: عَنْ الْحَسَنِ فِيمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ - وَهُوَ مَرِيضٌ - قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا؟

قَالَ: لَهَا الصَّدَاقُ كُلُّهُ وَالْمِيرَاثُ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، وَحَمِيدٍ وَأَصْحَابِهِ الْحَسَنِ، قَالُوا: تَرْتُهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ.

وَقَوْلُ عَاشِرٍ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي رَجُلٌ - مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ - أَنَّ رِبْعَةَ قَالَ فِي الْمَطْلُوقِ ثَلَاثًا فِي الْمَرَضِ: تَرْتُهُ وَإِنْ نَكَحَتْ بَعْدَهُ عَشْرَةَ أَزْوَاجٍ.

وَبِهَذَا يَقُولُ مَالِكٌ وَمَنْ قَلَّده.

وَرَوَى أَيْضًا عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ طَلَّقَهَا مَرِيضًا قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا، فَلَهَا الْمِيرَاثُ، وَلَهَا نَصْفُ الصَّدَاقِ وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا.

وَقَالَ: إِنْ خَيْرَهَا - وَهُوَ مَرِيضٌ - فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَطَلَّقَتْ ثَلَاثًا، أَوْ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ - وَهُوَ مَرِيضٌ ثُمَّ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ - فَإِنَّهَا تَرْتُهُ.

قَالَ: وَكَذَلِكَ لَوْ حَلَفَ بِطَلَّاقِهَا ثَلَاثًا إِنْ دَخَلَ دَارَ فُلَانٍ، وَهُوَ صَحِيحٌ فَمَرَضَ فَتَعَمَّدَتْ دَخُولَ تِلْكَ الدَّارِ فَطَلَّقَتْ ثَلَاثًا، أَوْ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ، فَإِنَّهَا تَرْتُهُ.

قَالَ: وَكَذَلِكَ مَنْ قَالَ وَهُوَ صَحِيحٌ: إِذَا قَدِمَ أَبِي فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، فَقَدِمَ أَبُوهُ - وَهُوَ مَرِيضٌ - فَطَلَّقَتْ ثَلَاثًا ثُمَّ مَاتَ هُوَ، فَإِنَّهَا تَرْتُهُ.

قَالَ: وَمَنْ قَاتَلَ فِي الرَّحْفِ، أَوْ حَبَسَ لِلْقَتْلِ، فَطَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَإِنَّهَا تَرْتُهُ.

قَالَ: وَالْمَحْصُورُ - إِنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا لَمْ تَرْتُهُ.

قَالَ: فَلَوْ ارْتَدَّ وَهُوَ مَرِيضٌ لَمْ تَرْتُهُ.

وَقَوْلُ حَادِي عَشَرَ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ

الْعَدُوِّ، وَإِنَّهَا تَنْتَقِلُ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاةِ - وَقَالَ أَيْضًا بَعْضُ مَنْ رَوَيْنَاهُ بَعْدَ الْعِدَّةِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا عَنْ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: بَابٌ مِنَ الطَّلَاقِ جَسِيمٌ: إِذَا وَرِثَتِ الْمَرْأَةُ عَدَّتَتْ - تَرْتُهُ مَا لَمْ تَنْكَحْ قَبْلَ مَوْتِهِ - فَإِذَا وَرِثَتْهُ اعْتَدَّتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْمَغيرةِ بْنِ مَقْسَمٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ - وَهُوَ مَرِيضٌ - فَمَاتَ وَرِثَتْهُ وَاسْتَأْنَفَتِ الْعِدَّةُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ - وَهُوَ مَرِيضٌ - فَإِنَّهَا تَكُونُ عَلَى أَقْصَى الْعَدَّتَيْنِ إِنْ كَانَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا أَكْثَرَ مِنْ حَيْضَتِهَا أَخَذَتْ بِالْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ وَالْعَشْرِ، وَإِنْ كَانَ الْحَيْضُ أَكْثَرَ أَخَذَتْ بِالْحَيْضِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَهَذَا هُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: تَمَادَى عَلَى الْحَيْضِ قَطْعٌ، وَلَا تَنْتَقِلُ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاةِ.

وَقَوْلُ تَاسِعٍ:

وَهُوَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: تَرْتُهُ فِي الْعِدَّةِ وَبَعْدَ الْعِدَّةِ، وَلَمْ يَخْصُصْ إِنْ لَمْ تَتَزَوَّجْ وَلَا قَالَ: وَإِنْ تَزَوَّجَتْ.

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ يَزِيدَ عَنِ الزَّهْرِيِّ حَدَّثَنِي طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ عَاشَرَ حَتَّى حَلَّتْ فَمَضَرَ، ثُمَّ وَرَّثَهَا عَثْمَانُ مِنْهُ بَعْدَ مَا حَلَّتْ. وَهَكَذَا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ، وَعَمَّادُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَلْقَمَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ أَبَاهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي مَرَضِهِ فَمَاتَ بَعْدَ مَا حَلَّتْ فَوَرَّثَهَا عَثْمَانُ.

وَاخْتَلَفَ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ فَرَوَى عَنْهُ أَبُو عَوَانَةَ أَنَّهُ كَانَ ذَلِكَ فِي الْعِدَّةِ.

وَرَوَى عَنْهُ هُشَيْمٌ: كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ الْعِدَّةِ، وَعَمَرٌ ضَعِيفٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ عِيَّاضٍ عَنْ جَعْدَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ جَعْلَانٍ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا طَلَّقَ الْمَرِيضُ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَلَهَا مِيرَاثُهَا مِنْهُ وَنَصْفُ الصَّدَاقِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي خُزَيْمَةُ بْنُ بَكْرِ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ

فورثها، وكان ذلك في العدة.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا أبو أحمد الزبيري عن سفيان الثوري عن ليث عن طاووس عن ابن عباس في الذي يطلق امرأته ثلاثاً في مرضه قبل أن يدخل بها.

قال: ليس لها ميراث، ولها نصف الصداق..

ومن طريق قتادة: أن علي بن أبي طالب قال: لا تترث الميتة.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن المغيرة بن مقسم عن الحارث العكلي، قال: من طلق امرأته طلقين في صحته فطلقها الثالثة للعدة في مرضه لم ترثه، لأنه لم تتعد - وبأن لا تترث المطلقة الميتة في المرض بقول الشافعي، وأبو سليمان، وأصحابهما.

قال أبو محمد: احتج من رأى تورث الميتة في المرض بأن قالوا: فر بذلك عما أوجب الله تعالى لها في كتابه في الميراث، فوجب أن يقضى عليه وعلى من لا يتهم بذلك، لئلا يكون ذريعة إلى منع الحقوق.

قال أبو محمد: فنقول، وبالله تعالى تائيداً - ما فر قط عن كتاب الله تعالى بل أخذ بكتاب الله وأتبعه، لأن الله تعالى أباح الطلاق، وقطع بالثلاث، وبالطلاق قبل الوطء: جميع حقوق الزوجية: من التفقة، وإباحة الوطء، والتوارث، فأبى هاهنا الفسأ من كتاب الله تعالى؟ إنما كان يفر عن كتاب الله تعالى لو قال: لا تترث مني شيئاً دون أن يطلقها، بل الفراء من كتاب الله تعالى: هو تورث من ليست زوجة، ولا أمّاً، ولا جدّة، ولا ابنة، ولا ابنة ابن، ولا اختاً، ولا معتقة، ولكن اجنبية لم يجعل الله تعالى قط لها ميراثاً. وكيف يجوز أن تورث بالزوجية من إن وطئها رجماً؟ أو من قد حل لها زواج غيره؟ أو من هي زوجة لغيره؟ هذا هو خلاف كتاب الله تعالى حقاً، بلا شك.

وأيضاً - فلأن كانت ترث بالزوجية فواجب أن يرثها بالزوجية - كما يقول الحسن - إذ من الباطل المحال المتنع أن تكون هي امرأته، ولا يكون هو زوجها.

فإن قالوا: ليست امرأته.

قلنا: فلم ورثتموها ميراث زوجة، وهذا عجب جداً؟ وهذا أكل المال بالباطل، بلا شك.

ومن العجب، قولهم: فر بميراثها، أي ميراثها من صحيح لعلها هي موت قبله - ورب صحيح ميراث موت قبل ذلك المريض، وقد يرأ من مرضه، فما وجب بها قط - إذ طلقها -

عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه، قال: طلق غيلان بن سلمة التقفي نساءه، وقسم ماله بين بنيه، وذلك في خلافة عمر، فبلغه ذلك، فقال له عمر: طلق نساءك، وقسمت مالك بين بنيك؟ قال: نعم، قال له عمر: والله لأرى الشيطان فيما يسترق من السمع سمع بموتك، فالتقاء في نفسك، فلعلك أن لا تمكث إلا قليلاً، وأيم الله لئن لم تراجع نساءك، وترجع في مالك لأورثنهن منك إذا مت، ثم لأمرن بغيرك فليرجن كما يرجم قبر أبي رغال. قال فراجع نساءه وماله، قال نافع: فما لبث إلا سبعة حتى مات.

وأما المحصور - فروثنا من طريق ابن أبي شيبة، قال: أخبرنا عباد بن العوام عن أشعث عن الشعبي أن أم البنين بنت عيسى بن حصن كانت تحت عثمان، فلما حوصر طلقها، وكان قد أرسل إليها يشتري منها ثمنها، فأبت، فلما قتل أنت علي بن أبي طالب فذكرت ذلك له، فقال علي: تركها حتى إذا أشرف على الموت طلقها، فورثها.

وقول ثاني عشر - وهو من لم يورث الميتة في المرض:

روثنا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة: أنه سأل عبد الله بن الزبير عن الميتة: يعني في المرض.

قال: فقال لي ابن الزبير: طلق عبد الرحمن بن عوف بنت الأصم الكلية ثلاثاً ثم مات وهي في عتبتها فورثها عثمان قال ابن الزبير: فأما أنا فلا أرى أن تترث الميتة.

ومن طريق أبي عبيد أخبرنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا ابن جريج عن ابن أبي مليكة قال: سألت عبد الله بن الزبير عن طلق امرأته ثلاثاً وهو مريض، فقال ابن الزبير:

أما عثمان فورث ابنة الأصم الكلية، وأما أنا فلا أرى أن تترث ميتة.

ومن طريق سعيد بن منصور، والحجاج بن المهال، قالوا جميعاً: أخبرنا أبو عوانة أخبرنا عمرو بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه، فذكر حديث أبيه، وأن امرأته تماضر بنت الأصم بن زياد بن الحصين أرسلت إليه تسأله الطلاق، فقال: إذا ظهرت: يعني من حيضها فلتؤذني، فظهرت، فأرسلت إليه وهو مريض، فغضب وقال: هي طالق البتة، ولا رجعة لها، فلم يلبث إلا يسيراً حتى مات، فقال عبد الله بن عوف: لا أورث تماضر شيئاً - هذا لفظ الحجاج وقال سعيد بن منصور في روايته: فقال عبد الرحمن: لا أورث تماضر شيئاً، ثم اتفقا، فادفعوا إلى عثمان

حَبَانُ بْنُ مَتْقَلٍ، فَقَالَ زَيْدٌ: اخْتَلَجَ ابْنَهُ مِنْهَا، تَرَجَعَ الْحَيْضَةُ، فَعَمِلَ عُمَانٌ، وَذَكَرَ الْحَبْرُ - وَهوَ يَقُولُ مَالِكٌ.

قَالَ أَبُو حَمَلٍ: هَذَا حَقٌّ هُوَ الْفَرَارُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تَمْنَحَ رِضَاعًا وَلَدًا لِيَتَعَجَّلَ حَيْضُهَا فَتَسْتَمَّ عَذَّتُهَا، وَتَبْطُلَ مِيرَاثُهَا - وَإِنَّمَا كَانَ الرَّجُلُ - إِذَا هُوَ عَنْهُمْ قَارٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ - أَنْ يَبْطُلُوا الطَّلَاقَ الَّذِي بِهِ أَرَادَ مَنَعُهَا الْمِيرَاثَ، كَمَا فَعَلَ الْمَالِكِيُّونَ فِي نِكَاحِ الْمَرِيضِ.

وَأَمَّا تَجْوِيزُهُمُ الطَّلَاقَ وَإِبْقَاؤُهُمُ الْمِيرَاثَ فَمُنَاقِضَةٌ ظَاهِرَةٌ الْخَطَأِ.

وَقَدْ أوردنا قَبْلُ عَنْ عُمَانَ أَنَّهُ لَمْ يَمُزْ ذَلِكَ الطَّلَاقَ، إِذْ أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بِمِرَاجَعَتِهَا بَعْدَ أَنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا.

وَيَقَالُ لَهُمْ: أَتَرَوْنَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بَنَ عَوْفُ بْنُ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؟ حَاشَا لَهُ مِنْ ذَلِكَ.

فَمَنْ قَوْلُهُمْ: إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ بِنَ لَا يَظُنُّ بِهِ الْفَرَارُ لِقَطْعِ الذَّرِيعَةِ.

فَقُلْنَا: فَهَلَا قُلْتُمْ يَقُولُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي أَنْ مَنْ أَكْرَهَهَا أَبُو زَوْجِهَا عَلَى الْوَدْعِ أَنَّهُا تَرْتُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَدُسَّ الزَّوْجُ أَبَاهُ لِذَلِكَ لِيَمْنَعَهَا الْمِيرَاثَ قَرَبًا فَاسْقَ يَسْتَهْلِكُ هَذَا فِي حَرَمَتِهِ فَيَكُونُ قَطْعًا لِلذَّرِيعَةِ.

وَهَلَا إِذَا كَتَمَ الْمَالِكِيُّونَ قُلْتُمْ بِذَلِكَ فِي الْمَرْتَدِّ فِي مَرَضِهِ، إِذْ قُلْتُمْ: لَا تَهْتَمُّ أَنَّهُ ارْتَدَّ فَرَارًا مِنْ مِيرَاثِهَا، فَكَمَ مِنَ النَّاسِ فَرَّ إِلَى أَرْضِ الْحَرْبِ وَارْتَدَّ لَغَضَبٍ غَضَبٌ، وَلِيُغَيِّظَ جَارَهُ بِأَذَاهُ لَهُ، وَهَذَا كُلُّهُ تَنَاقُضٌ لَا خُفَاءَ بِهِ فَكَيْفَ مَنْ ارْتَدَّ لِنَلَا تَرْتَهُ ثُمَّ رَاجَعَ الْإِسْلَامَ، وَهَلَا وَرَوَّاهَا مِنْهُ - وَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَهُ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَوَرِثِهَا وَهِيَ مَيِّتَةٌ وَبَيْنَ تَوَرِثِهَا بِالزَّوْجِيَّةِ وَهِيَ أَحْيَاءُ زَوْجَةً لَعْنَرِهِ لَوْ وَطَنُهَا هُوَ لَرَجَمَ وَرَجِمَتْ.

فَإِنْ قَالُوا: لَمْ يَأْتِ بِهَذَا اثَرٌ.

قُلْنَا: وَلَا جَاءَ فِي الْمَبَازِزِ اثَرٌ فَهَلَا قَسَمْتُمْ هَذَا عَلَى الْمُطَلَّقَةِ كَمَا قَسَمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُطَلَّقِ، وَلَا وَرَثَتُوهَا مِنَ الْمَرْتَدِّ، فَقَدْ قَالَ بِتَوَرِثِ مَالِ الْمَرْتَدِّ لَوَرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ، وَلَا نَدْرِي مَا قَوْلُهُمْ فِي مَرِيضٍ تَحْتَ عَمْلُوكَ فَاتَقَتَتْ فِي مَرَضِهِ فَاتَخَارَتْ فِرَاقَهُ، وَفِي عَمَلُوكَ تَحْتَ حَرَّةٍ فَطَلَّقَهَا بَنَاتًا، وَهِيَ مَرِيضٌ ثُمَّ اعْتَقَتْ هُوَ، وَفِي مُسْلِمٍ تَحْتَ كِتَابِيَّةٍ فَطَلَّقَهَا فِي مَرَضِهِ ثَلَاثًا ثُمَّ اعْتَدَّتْ وَأَسْلَمَتْ فِي عَذَّتِهَا أَوْ بَعْدَ عَذَّتِهَا، أَوْ بَعْدَ أَنْ تَزَوَّجَتْ.

وَأَيْضًا - فَإِنَّ الْفَرَارَ بِالْمِيرَاثِ عَنْهَا يَدْخُلُ فِي طَلَاقِ الصَّحِيحِ كَمَا يَدْخُلُ فِي طَلَاقِ الْمَرِيضِ، وَقَدْ يَمُوتُ الصَّحِيحُ قَبْلَ

مِيرَاثِ يَفْرُ بِهِ عَنْهَا.

ثُمَّ مِنَ الْعَجِيبِ تَوَرِثُ الْحَنَفِيُّونَ الْمَيِّتَةَ تَمَنَّ حَبْسَ لِلْقَتْلِ، أَوْ بَارَزَ فِي حَرْبٍ وَلَيْسَ مَرِيضًا، وَمَنْعَهُمُ الْمِيرَاثَ لِأَنَّهُ أَكْرَهَهَا أَبُو زَوْجِهَا عَلَى أَنْ وَطَنُهَا فِي مَرَضِ زَوْجِهَا، وَلَيْسَ لَزَوْجِهَا فِي ذَلِكَ عَمَلٌ أَصْلًا، وَلَا طَلَقٌ غَتَارًا قَطُّ، وَتَوَرِثُ الْمَالِكِيُّونَ الْمُخْتَلَعَةَ، وَالْمُخْتَارَةَ نَفْسَهَا، وَالْقَاصِدَةَ إِلَى تَحْنِيهِ فِي مَرَضِهِ فِي يَمِينِهِ، وَهِيَ صَحِيحٌ بِالطَّلَاقِ، وَهِيَ كَارِهِ لِمَفَارَقَتِهَا وَهِيَ مُسَارِعَةٌ إِلَيْهِ، مَكْرَهَةٌ لَهُ عَلَى ذَلِكَ. وَمَا فِي الْعَجِيبِ أَكْثَرُ مِنْ مَنَعِهِمُ الْمَرْجُوعَةَ فِي الْمَرَضِ مِنَ الْمِيرَاثِ الَّذِي أَوْجِبَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهَا يَقِينًا بِالزَّوْجِيَّةِ الصَّحِيحَةِ، وَتَوَرِثُهُمُ الْمُطَلَّغَةَ ثَلَاثًا فِي الْمَرَضِ، فَوَرَّثُوا بِالزَّوْجِيَّةِ مِنْ لَيْسَتْ زَوْجَةً، وَمَنْعُوا مِيرَاثَ الزَّوْجَةِ مِنْ هِيَ زَوْجَتُهُ - وَحَسْبُنَا اللَّهُ، وَنَعْمَ الْوَكِيلُ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَالِكٌ وَعَمْرُو بْنُ الْخَارِثِ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَغُرْمَةُ بْنُ بَكْرِ، وَيُونُسُ بْنُ زَيْدٍ.

قَالَ مَالِكٌ، وَاللَّيْثُ وَعَمْرُوٌّ وَكُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ حَمَلٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانٍ - وَقَالَ غُرْمَةُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِسَارٍ وَقَالَ يُونُسُ - وَاللَّفْظُ لَهُ: أَخْبَرَنَا الزَّهْرِيُّ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يَقَالُ: لَهُ: حَبَانُ بْنُ مَتْقَلٍ كَانَتْ تَحْتُهُ هُنْدُ بِنْتُ رِبْعَةَ ابْنِ الْخَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَامْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَطَلَّقَ الْأَنْصَارِيَّةَ - وَهِيَ تَرَضَعُ ابْنَهُ وَهِيَ صَحِيحٌ - فَمَكَثَتْ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ لَا تَحِيضُ، ثُمَّ مَرَضَ حَبَانُ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا تَرْتُكَ إِنْ مَاتَ قَالَ: أَحْمِلُونِي إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَانَ فَحَمَلَتْ إِلَيْهِ فَذَكَرَ لَهَا شَأْنَ أَمْرَاتِهِ - وَعِنْدَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ لَهَا عُمَانُ: مَا تَرِيَانِ، قَالَا جَمِيعًا: نَرَى أَنَّهَا تَرْتُهُ إِنْ مَاتَ، وَيَرْتُهَا إِنْ مَاتَتْ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْقَوَاعِدِ اللَّاتِي يَسْتَمِنْ مِنَ الْخَيْضِ، وَلَيْسَتْ مِنَ اللَّاتِي لَمْ يَحِيضْ، فَهِيَ عِنْدَهُ عَلَى حَيْضِهَا مَا كَانَتْ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ، وَأَنَّهُ لَمْ يَمْنَعِهَا مِنْ أَنْ تَحِيضَ إِلَّا الرِّضَاعُ، فَرَجَعَ حَبَانُ فَانْتَزَعَ ابْنَهُ مِنْهَا، فَلَمَّا فَقَدَتِ الرِّضَاعَ حَاضَتْ حَيْضَةً، ثُمَّ حَاضَتْ أُخْرَى فِي الْهَمَلِ، ثُمَّ تَوَقَّيَ حَبَانُ عَلَى رَأْسِ السَّنَةِ أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا، فَشَرَكَ عُمَانُ بَيْنَ الْمَرَاتَيْنِ فِي الْمِيرَاثِ، وَأَمَرَ الْأَنْصَارِيَّةَ أَنْ تَعُدَّ عِدَّةَ الْوَفَا - وَقَالَ لِلْهَاشِمِيَّةِ هَذَا رَأْيُ ابْنِ عَمِّكَ، هُوَ أَشَارَ عَلَيْنَا بِهِ - يَعْنِي عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ.

قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا بِشَرُّ بْنُ بَكْرٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: إِنَّ عُمَانَ قَضَى أَنْ يَخْتَلَجَ مِنْهَا وَلَدُهَا حَتَّى يَحِيضَ أَقْرَامًا.

قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ حُمَيْدٍ الْمُهْرِيُّ عَنْ أَخِيهِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُمَانَ أَرْسَلَ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ يَشَاوِرُهُ فِي أَمْرِ

المريض، فليزوتوها مَن طَلَّقَهَا ثلاثاً - وهو صحيح - ثُمَّ مات بغتة أو من مرض أصابه.

وأيضاً - فلا يختلفون فيمن به حين قاتل، أو جرح فانتشرت حسوته فتحامل فوطئ جارية له فحملت - وهو يهتف بأنه إتما وطئها لتحمل - فيحرم عصبتها الميراث أنها إن حملت وولدت حرمت العصبة الميراث.

فإن قالوا: وقد لا تحمل.

قلنا: وهو قد يفني، وهي قد تموت قبله - وهلا وضعوا الظن في الفرار من كتاب الله تعالى حيث هو اليقين فيقولوا: إذا طلقها ثلاثاً - وهو مريض - فإنما فر عن كتاب الله تعالى فيما أوجب لها من الثقة والكسوة الواجب لها كل ذلك، فليزومونه الكسوة والثقة أبداً، فلم يفعلوا، واعملوا ظنهم في أنه فر عنها بميراث لم يجب لها قط. ولا يختلفون في أن من أقر في مرضه - الذي مات فيه - بولوا أنه يلحقه ويرث ويمنع عصبة الميراث، ويحيط الزوجة من ربع إلى ثمن.

فهلأ قالوا: إتما فعل ذلك ليحطها من الميراث.

وأما الحنفية - فإنهم أمضوا فراره عن كتاب الله عز وجل، إذ قطعوا ميراثها بعد العدو فجعلوه يتنفع بفراره عن كتاب الله تعالى في موضع، ولا يتنفع به في موضع آخر.

فهذا التخليط والخبط، وانقطاع العدو: متولد من الطلاق الذي هو فعله.

وقال لهم: قد أجزتم نكاح المريض وهو إضرار بأهل الميراث في إدخال من يشركهم فيه، فهلأ إذ أجزتم طلاق المريض أمضيت حكمه في قطع الميراث، ويقال للمالكين: من أين ورثتم المختة لزوجها في مرضه - وهو لم يفر قط بميراثها، ولا طلقها في مرضه، وكيف يجوز أن يقاس غير فار على فار؟

وأعجب شيء - قول المالكين في التي يطلقها زوجها - وهو مريض - ولم يدخل بها: أنها ترثه، وليس لها إلا نصف الصداق، فهلأ قالوا: إنه فر ينصف صداقها فيقضوا لها جميعه - كما قال الحسن.

وهلأ قالوا فيمن قال لامراته: إن دخلت دار زيد فانت طالق ثلاثاً، وهو صحيح فاعتلت هي فامرت من حبلها فدخلت دار زيد وقالت: إتما أفعل هذا لتلا بريئي، فهذه فارة غيراتها، فهلأ وزوتوه منها بعلد الفرار، ولكنهم لا يتمسكون بنص، ولا بقياس، ولا بعلو.

وعجب آخر - وهو أنهم قالوا: إن صح لم ترثه فجعلوه

يتنفع بفراره من كتاب الله عز وجل إن صح - وهذا تلاعب، ولم يأت قط عن أحد من الصحابة أنه إن صح لم ترثه إلا عن أبي وحده.

وقد خالفه المالكيون في قوله: إلا أن تتزوج. وخالفه الحنفية في توريثها منه بعد العدو - والقوم متلاعبون بلا شك.

وقال بعضهم: لما كان المريض يحدث لصاحبه أحكاماً لم تكن له في الصحة فيمنع من أكثر من ثلث ماله في الصدقة، والعق، والبيعة، وكان الطلاق كذلك، قلنا: هذا احتجاج للخطأ بالخطأ، وما وجب قط منع المريض من جميع ماله، بل هو كالصحيح سواء سواء، وحتى لو كان ما قلتم فمن أين وجب أن يكون الطلاق مقيساً على ذلك، وما نعلم دليلاً على ذلك لا من نص، ولا من إجماع، ولا من قول متقدم، ولا من معقول، ولا دعوى كاذبة - فبطل هذا أيضاً ييقين، ولا يعجز أحد عن أن يدعي ما شاء.

وقد تكلمنا على هذا في كتاب الهبات من ديواننا هذا فأنى عن إعادته.

وقالوا: هذا قول جمهور الصحابة رضي الله عنهم، قلنا: كذب من قال هذا، أشنع كذب، إنما جاءت في ذلك روايات مختلفة متناقضة عن خمسة من الصحابة فقط: عمر، وعثمان، وعلي، وعائشة أم المؤمنين، وأبي بن كعب.

أما الرواية عن علي فساقطة مفسوحة، ولم تصح قط، لأنها عن ابن وهب وعن رجال من أهل العلم عن علي، ثم ليس عنه إلا المطلقة في المرض ترث.

ونحن نقول: إنها ترث ما لم تكن مبتوتة، وليس فيه: أنها ترث في العدو دون ما بعد العدو، ولا أنها ترث إلا أن يصح.

فهي رواية على سقوطها غير موافقة لتحكم الحنفية، والمالكين، فكيف وقد أوردنا عن علي مثلها: لا ترث مبتوتة. وأوردنا عنه: أنه ورث المرأة التي طلقها عثمان وهو محصور وهم كلهم لا يقولون بهذا.

والرواية عن عائشة أم المؤمنين لا تصح، لأن سعيد بن أبي عروبة لم يسمع من هشام بن عروة شيئاً قط، فلا ندرى عن أخذه، وهو خالف لقول المالكين، فهو عليهم لا هم - فسقطت هذه الرواية.

والرواية عن أبي ساقطة لا تصح، لأنها من طريق شيخ من قرش لا يدرى من هو؟ ثم هي خالفة للحنفية، والمالكين جميعاً، لأن فيها: إلا أن تتزوج - فبطل تعلقهم بما هم أول خالفين

له.

بعثمان.

الرَّوَايَةُ عَنْ عُمَرَ مُقَطَّعَةٌ، لِأَنَّهَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُمَرَ، وَفِي بَعْضِ رَوَايَاتِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ - وَهُوَ وَهْمٌ - وَكِلَاهُمَا غَيْرُ مُتَّصِلَةٍ، لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَسْمَعْ قَطُّ مِنْ عُمَرَ، وَلَا مِنْ ابْنِ عُمَرَ كَلِمَةً.

وَأَمَّا تَصَحُّهُ مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي أوردنا عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ شَرِيحٍ مَعَ أَنَّ كُلَّ مَا رَوَى فِي ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ خَالَفَ لِلْمَالِكِيِّينَ، لِأَنَّهَا كُلُّهَا، لَا تَرْتَّبُ إِلَّا فِي الْعَدْوِ - فَلَيْسَ لِلْحَنَفِيِّينَ غَيْرُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ وَحِدَهَا. وَكَمْ قَصَصُوا خَالَفُوا فِيهَا الطَّائِفَةَ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا يَعْرِفُ لَهُمْ فِيهَا خَالَفٌ، كَقَوْلِ عُمَرَ فِي امْرَأَةٍ الْمُقْسُودِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. نَعَمْ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ نَفْسَهَا، لِأَنَّ فِيهَا: كَانَ فِيمَا جَاءَ بِهِ عُرْوَةُ الْبَارِقِيُّ إِلَى شَرِيحٍ مِنْ عِنْدِ عُمَرَ بَيْنَ الْخَطَّابِ: أَنَّ جُرُوحَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ سَوَاءٌ إِلَّا الْمَوْضِعَ وَالشَّئْنَ فِيمَا جَاءَ فَعَلَى التَّصْفِيرِ. وَإِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَرَثَتُ مَا دَامَتْ فِي الْعَدْوِ.

وَمِنَ الْبَاطِلِ أَنَّ يَكُونُ بَعْضُ كِتَابِ عُمَرَ حِجَّةً وَبَعْضُهُ لَيْسَ بِحِجَّةٍ، لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا.

وَقَدْ أوردنا عَنْ عُمَرَ بِاصْطِحَ طَرِيقُ أَنَّهُ قَالَ لَغِيْلَانٍ بِنِ سَلَمَةَ وَقَدْ طَلَّقَ نِسَاءَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ: لَنْ مَتَّ لَا وَرَثَتُهُنَّ مِنْكَ وَهَمُّ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا، فَكَيْفَ.

وَقَدْ صَحَّ خِلَافُ عُمَرَ فِي هَذَا عَنْ ابْنِ الزَّيْبِرِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ - أَخِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَلَهُ صَحِيَّةٌ.

وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ مِثْلَ قَوْلِنَا، وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ. وَأَمَّا الرَّوَايَةُ عَنْ عُثْمَانَ فَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ طَلَقًا، وَأَنَّهُ أَمَرَهُ بِمَرَجَعَتِهَا - وَهَذَا خِلَافٌ لِلطَّائِفَتَيْنِ مَعًا.

ثُمَّ اضْطَرَبَتْ رَوَايَةُ التَّقَاتِ عَنْهُ: فَرَوَى عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزَّيْبِرِ، وَحَدَّثَنَا بِنِ سَلَمَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عُرْوَةَ بِنِ الزَّيْبِرِ: أَنَّهُ لَمْ يَوْرَثْهَا إِلَّا فِي الْعَدْوِ.

وَكَذَلِكَ رَوَى أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَرَوَى عُرْوَةُ بِنِ الزَّيْبِرِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَطَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ، وَهَشِيمٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ وَرَثَتُهَا مِنْ بَعْدِ الْعَدْوِ - فِلْحَدَى الرَّوَايَتَيْنِ خَالَفَ لِلْحَنَفِيِّينَ وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ إِحْدَاهُمَا وَهْمٌ، لَا نَدْرِي أَيُّهُمَا هِيَ؟ وَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِقَضِيَّةٍ قَدْ صَحَّ الْوَهْمُ فِيهَا، فَلَا يَدْرِي كَيْفَ وَقَعَتْ؟.

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عُثْمَانَ: أَنَّ زَيْدًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ - وَبِهِ فَالِجٌ - فَعَاشَ سِتِينَ ثَمَّ مَاتَ فَوَرَثَتُهَا مِنْهُ - وَهَمُّ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ الْمُلُوجَ لَا يَرِثُهُ بِذَلِكَ الْمَرْضَى مِنْ طَلْقِهَا فِيهِ - فَسَقَطَ تَمَلُّقُهُمْ

وَالْعَجَبُ - أَنَّ الْحَنَفِيَّيْنَ يَقُولُونَ: إِنَّمَا إِنَّ سَالَتَهُ الطَّلَاقَ فِي مَرَضِهِ فَلَطَّقَهَا: أَنَّهُ لَا تَرْتَّبُ، وَالتَّابِتُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ لَمْ يَطْلُقْهَا إِلَّا بَعْدَ أَنَّ سَالَتَهُ الطَّلَاقَ حَتَّى غَضِبَ، فَخَالَفُوا عُثْمَانَ فِي ذَلِكَ. فَلَمْ يَبْقَ لَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - تَمَلَّقُوا.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ رَوَيْنَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ فَوَرَثَتْ.

فَقُلْنَا: هَذِهِ رَوَايَةٌ لَا حِجَّةَ فِيهَا، أَوَّلُ ذَلِكَ: أَنَّهَا مُنْكَرَةٌ، لِأَنَّ فِيهَا: أَنَّ الْحُسَيْنَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ فَوَرَثَتْ، وَالْحُسَيْنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَمُتْ حَتَّى أَتَيْنَا، إِنَّمَا مَاتَ مُقْتُولًا، فَصَحَّ أَنَّهُ قَدْ كَانَ صَحًّا مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ فَبُذِلَ خَالَفَ لِلطَّائِفَتَيْنِ..

ثُمَّ هِيَ مُقَطَّعَةٌ، لِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بِنِ الْحُسَيْنِ لَمْ يَدْرِكْ الْحُسَيْنَ وَلَا الْحَسَنَ.

ثُمَّ لَيْسَ فِيهِ: مَنْ هُوَ الْمَوْرَثُ لَهَا، وَلَا أَنَّ الْحُسَيْنَ أَخْبَرَ أَنَّهَا تَرْتَّبُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ رَوَيْنَا أَنَّ عُثْمَانَ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: لَنْ مَتَّ لَا وَرَثَتُهَا مِنْكَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَقَدْ عَلِمْتَ. قَالُوا: فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى مَوَاقِفَتِهِ لِعُثْمَانَ فِي ذَلِكَ.

فَقُلْنَا: كَلَّا، مَا دَلَّ ذَلِكَ قَطُّ عَلَى مَوَاقِفَتِهِ لِعُثْمَانَ فِي ذَلِكَ، بَلْ إِنَّمَا فِيهِ تَمَّا لَا يَحْتَمِلُ سَوَاءً: قَدْ عَلِمْتَ مَا أَعْلِمَنِي بِهِ أَنَّهُ مِنْ رَأْيِكَ - فَبُذِلَ كُلُّ مَا شَغَبُوا بِهِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - وَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فِي ذَلِكَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَاعْتَرَضَ بَعْضُهُمْ عَلَى الرَّوَايَةِ الثَّابِتَةِ عَنْ ابْنِ الزَّيْبِرِ: أَنَّهُ لَا تَرْتَّبُ مُبْتَوًةٌ بِمَا حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْبَلَنْسِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَيْدِ الْمَالِكِيِّ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُثْمَانَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بِنِ الْجَهْمِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شَاذَانَ أَخْبَرَنَا مَعْلَى بْنُ مَنصُورٍ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ الْحِجَّاجِ بِنِ أَرْطَاةَ عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبِرِ قَالَ: طَلَّقَ ابْنُ عَوْفٍ امْرَأَتَهُ الْكَلْبِيَّةَ - وَهُوَ مَرِيضٌ ثَلَاثًا - فَمَاتَ ابْنُ عَوْفٍ فَوَرَثَتُهَا مِنْهُ عُثْمَانُ، قَالَ ابْنُ الزَّيْبِرِ: لَوْلَا أَنَّ عُثْمَانَ وَرَثَتُهَا لَمْ أَرُ لَطَقَةً مِيرَانًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْحِجَّاجُ بِنِ أَرْطَاةَ هَالِكٌ سَاقِطٌ، وَلَا يَعْتَرِضُ بِرَوَايَتِهِ عَلَى رَوَايَةِ الْإِمَامِ الْمَشْهُورِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِكَةَ إِلَّا جَاهِلٌ، أَوْ جَاهِرٌ بِالْبَاطِلِ مُجَادِلٌ بِهِ لِيُحْضِرَ بِهِ الْحَقَّ، وَهِيَئَاتُ لَهُ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا يَزِيدُ مِنْ فَعْلٍ هَذَا عَلَى أَنْ يَبْدِيَ عَنْ عَوَارِهِ وَجْهَهُ أَوْ قَلَّ وَرَعَهُ - وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الضَّلَالِ. فَبُذِلَ كُلُّ مَا مَوْهُوا بِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - وَصَحَّ أَنَّهَا خَطَأٌ مُحَضَّرٌ - وَصَحَّ أَنَّ

المبتوتة في المرضي، أو المطلقة فيه، لم يطلعا لها ميراثا لصلا.

وكذلك المطلقة طلاقاً رجعيّاً في المرض إذا لم يراجعها حتى مات فلا ميراث لها - وحتى لو أصرّ علانية أنّه إنّما فعل ذلك لتلا ترثه، ولا حرج عليه في ذلك، لأنّه فعل ما أبيح له من الطلاق الذي قطع الله تعالى به الميراث بينهما، وقطع به حكم الزوجيّة بينهما.

وكذلك إن طلق وهو موقوف للقتل في حق أو باطل أو للرجم في رضى، ولا فرق، لأنّه لم يأت نصّ قط بين طلاق هؤلاء وبين غيرهم بفسق. ولا يجوز أن يرث بالزوجيّة إلا زوجة، أو زوج ترثه حيث يرثها ولا فرق، ولا يرث بالبنوة، إلا ابن أو ابنة، ولا يرث بالابوة إلا أب، ولا يرث بالأومية إلا أم - ولا فرق بين شيء من ذلك. والفرق بين ذلك مؤكلّ مالا بالباطل، ومن صح عنه أنّه قضى بذلك من الصحابة - رضي الله عنهم - فمأجور بكل حال من خطأ أو صواب، وإنّما الشأن فيمن قلّد بعض ما اجتهدوا فيه، وخالفهم في بعضه تحكماً في الدين بالهوى والباطل، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٧٨ - مسألة: وطلاق العبد بيده لا يبيد سيده، وطلاق العبد لزوجته الأمة أو الحرّة، وطلاق الحرّ لزوجته الأمة أو الحرّة: كلّ ذلك سواء، لا تحرم واحدة عن ذكرنا على مطلق تمن ذكرنا إلا بثلاث تطبيقات مجموعة أو مفرقة، لا باطل أصلاً. برهان ذلك: قول الله عز وجل: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾.

وقال تعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِيْمَانِكُمْ﴾ فسوّى تعالى بين طلاق كلّ نسكح من حر أو عبد، أو عربي أو عجمي، أو مريض أو صحيح: ﴿وَمَا كَانَ رِئَاكُ نِسَاءً﴾.

وحنّ تشهد بشهادة الله عز وجل أنّه تعالى لو أراد أن يفرق بين شيء من ذلك لما أهمله ولا أهمله ولا غشياً بكتمانه، وليتنبه لنا على لسان رسوله ﷺ فإذا لم يفعل ذلك فولاه ما أراد الله قط فرقاً بين شيء من ذلك. وبالإيآت التي ذكرنا صح أن الطلاق يبيد النكاح لا يبيد سواء، فدخل في ذلك الحرّ والعبد دخولا مستوياً بلا شك.

وقد وافقنا المالكيون، والحنفيون والشافعيون على هذا. ووافقنا الحنفيتون على أن الحرّة لا تحرم على زوجها العبد إلا

بثلاث تطبيقات.

ووافقنا الشافعيون والمالكيون على أن الأمة لا تحرم على زوجها الحرّ إلا بثلاث تطبيقات - وخالفنا في الأمة تحت العبد. وقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ بعد قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِنْ سَاكَ بِغُرُوبٍ أَوْ تَرْيَخَ بِإِحْسَانٍ قَاضٍ لِقَوْلِ الصَّوَابِ، وشاهد أنّه الحقّ قطعاً، لأنّه تعالى لم يخصّ بذلك حرّاً من عبد. وفيما ذكرنا خلاف نذكر منه - إن شاء الله تعالى - ما يسرّ بفضلته لذكره - ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم:

روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس كان يقول: طلاق العبد يبيد سيده إن طلق جازاً، وإن فرق فهي واحدة إذا كانا له جميعاً، فإن كان العبد له والأمة لغيره طلق السيد أيضاً إن شاء.

وحدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عبد الله بن عبد البصير أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري، عن عبد الكريم الجزري عن عطاء عن ابن عباس قال: ليس طلاق العبد ولا فرقته بشيء.

قال أبو محمد: هاهنا عمّ الحرّة والأمة:

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرنا أبو الزبير أنّه سمع جابر بن عبد الله يقول في الأمة والعبد: سيدهما يجمع بينهما ويفرق.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أنّه قال: لا طلاق لعبد إلا بإذن سيده، فإن طلق انتن لم يجهز سيده إن شاء.

ومن طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: أهل المدينة لا يرون للعبد طلاقاً إلا بإذن سيده - فهذا قول.

وقول ثان:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني هشام بن عروة قال: سألتا عروة - يعني أباه - عن رجل أنكح عبده أمة، هل يصلح له أن يتزوّجها منه بغير طيب نفس العبد؟

قال: لا، ولكن إذا ابتاعه وقد أنكحه.

وقول ثالث:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أنّه قال لعطاء: انتزعت أمتي من عبد قوم آخرين، وقد أنكحتها لئاه؟ قال:

عن عيسى عن الشعبي عن اثني عشر من أصحاب النبي ﷺ قالوا: الطلاق بالرجال والعدة بالمرأة.

ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان، وداود، وقادة، قال حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم:

وقال داود: عن الشعبي، وقال قتادة: عن الحسن، قالوا: كلهم: العبد يطلق الحرة ثلاثاً وتعد ثلاث حيض، والحرة يطلق الأمة تطليقتين وتعد حيضتين.

ومن طريق الحجاج بن النبال، أخبرنا حماد بن زيد أخبرنا أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين والحسن، قالوا جميعاً: الطلاق والعدة بالنساء.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال: يطلق المملوك الحرة ثلاثاً، ويطلق الحرة المملوكة تطليقتين.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا ابن علية عن أيوب السخيتاني عن نافع قال: تبين الأمة من الحر والعبء بتطليقتين.

قال أيوب: وثبت عند ابن عباس: الطلاق والعدة بالنساء. ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا زيد بن الحباب عن سيف عن مجاهد قال: إذا كانت الحرة تحت العبد فطلاقها ثلاثاً، وعدتها ثلاث حيض، وإذا كانت الأمة تحت الحر فطلاقها اثنتين، وعدتها حيضتان.

ومن طريق الحجاج بن النبال: أخبرنا شعبة عن الحكم بن عتيبة، والأعمش، قال الحكم عن إبراهيم أنه سأل عبيدة السلماني عن من كان تحت أمة فطلقها ثنتين، ثم اشتراها أن يأتيها؟ فأبى، وقال الأعمش عن أبي الصنف عن مسروق فيمن كانت تحت أمة فطلقها اثنتين ثم اشتراها؟ فكره أن يأتيها.

وه يقول سفيان الثوري، والحسن بن حي، وأبو حنيفة، وأصحابه فهم: علي - وصح عنه - وابن مسعود، وابن عباس، وإثني عشر من الصحابة - رضي الله عنهم - ولا يصح عن أحد منهم، لأنه إما منقطع. وإما عن أشعث بن سوار، وعيسى الحناط - وكلاهما ضعيف - وهو صحيح عن قتادة والنخعي، والشعبي، ومسروق، وعبيدة، والحسن، وابن سيرين، ونافع مولى ابن عمر - ومجاهد.

وقالت طائفة - بخلاف ذلك:

كما روينا من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني قيس بن ذؤيب: أنه سمع زيد بن ثابت

نعم، وأرضي، قلت: أبى إلا صدقته كله قال: هو له كله، فإن أبى فانتزعا إن شئت، ومن حر أنكتها إياه - ثم رجع عطاء فقال: لا تنزعها من الحر، وإن أعطيته الصداق، ولا تستخدمها ولا تبعها.

وقول رابع - من طريق منقطع عن عمر بن الخطاب: إذا نكح العبد بغير إذن ماله ففكاحه حرام، فإن نكح بغير إذن ماله فالطلاق بيد من يستحل الفرج.

ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر: إن أذن السيد لعبده أن يتزوج فإنه لا يجوز لامرأته طلاق إلا أن يطلقها العبد وإن أبى أن يأخذ أمة غلامه، أو أمة وليده فلا جناح عليه.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن أبا معبد أخبره أن عبداً كان لابن عباس وكانت له امرأة جارية لابن عباس، فطلقها فيها، فقال ابن عباس: لا طلاق لك فارتجعها؛ فأبى.

قال عبد الرزاق: أخبرنا معمر عن سمائل بن الفضل أن العبد سأل ابن عمر، فقال له: لا ترجع إليها، وإن ضرب رأسك.

وصح عن سعيد بن جبير: الطلاق بيد العبد.

وصح عن سعيد بن المسيب إذا نكح السيد عبده فليس له أن يفرق بينهما.

وصح عن شريح، والحسن، وإبراهيم: أن الطلاق بيد العبد.

وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهم.

وأما بكم تحرم الأمة تحت العبد من عدد الطلاق أو الحرة، وبكم تحرم الأمة والحرة تحت الحر.

فروينا من طريق إسحاق بن أحمد أخبرنا العقيلي أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل أخبرنا أبي أخبرنا محمد بن جعفر غندر أخبرنا هشام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب أنه قال: السنة بالنساء - يعني الطلاق والعدة - قال هشام: لا أشك فيه ولا أمري.

قال أبو محمد: وهو قول قتادة.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا عبد الرحمن بن زياد عن شعبة عن أشعث بن سوار عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود قال: السنة بالنساء الطلاق والعدة.

ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن يحيى، وغير واحد

كما رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: الْحُرُّ يَطْلُقُ الْأُمَّةَ تَطْلِيقَتَيْنِ وَتَعْتَدُ حَيْضَتَيْنِ، وَالْعَبْدُ يَطْلُقُ الْحُرَّةَ تَطْلِيقَتَيْنِ، وَتَعْتَدُ ثَلَاثَ حَيْضٍ..

وَبِهِ يَقُولُ عَثْمَانُ بْنُ أَبِي

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ - إِلَى مِثْلِ قَوْلِنَا.

كما أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنِ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ التَّصْرِي أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ حَبِيبٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَخْبَرَنَا جَدِّي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عِيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ - مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عَبْدًا لَهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ طَلْقَتَيْنِ فَامْرَأَتُهُ فَاسْتَحْلَهَا بِلَمَلِكِ الْيَمَنِ.

وَبِهِ يَأْخُذُ أَبُو سَلِيمَانَ، وَجَمِيعُ أَصْحَابِنَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: شَغَبَتِ الطَّائِفَةُ الْأُولَى بِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ مَظَاهِرِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «طَلَّاقُ الْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ وَقَرْؤُهَا حَيْضَتَانِ» قَالَ أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنِي بِهِ مَظَاهِرُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ».

أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ بِنِ عَافِيَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي غَسَّانٍ أَخْبَرَنَا أَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى السَّاجِي أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمُرَةَ الْأَحْمَسِيِّ أَخْبَرَنَا عَمْرٌ بْنُ شَيْبَةَ الْمَسْلِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيسَى عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَلَّاقُ الْأُمَةِ بَيَّتَانِ، وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ».

وَقَالُوا: لَمَّا اتَّفَقْنَا مَعَ الْمَالِكِيِّينَ وَالشَّافِعِيِّينَ عَلَى أَنَّ عِدَّةَ الْأُمَةِ نِصْفُ عِدَّةِ الْحُرَّةِ، وَكَانَ الطَّلَاقُ هُوَ الْمَوْجِبُ لِلْعِدَّةِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ طَلَاقُهَا نِصْفُ طَلَاقِ الْحُرَّةِ. قَالُوا: وَلَمَّا كَانَ حَدُّ الْعَبْدِ وَالْأُمَةِ الزَّائِنِينَ: نِصْفُ حَدِّ الْحُرِّ وَالْحُرَّةِ - سِوَا زِنَا بَحْرٍ أَوْ بَحْرَةٍ أَوْ بَعْدَ أَوْ أُمَةٍ. وَلَمَّا كَانَ حَدُّ الْأُمَةِ الْقَافِقَةِ لِلْحُرِّ وَالْعَبْدِ، وَالْأُمَةِ وَالْحُرَّةِ: نِصْفُ حَدِّ الْحُرَّةِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الطَّلَاقُ لَهَا كَذَلِكَ - مَا نَعْلَمُ لَهُمْ حُجَّةً غَيْرَ هَذَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْأَثَرَانِ سَاقِطَانِ: لِأَنَّهُمَا - مِنْ طَرِيقِ مَظَاهِرِ بْنِ أَسْلَمَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَفِي الثَّانِي - عَمْرٌ بْنُ شَيْبَةَ الْمَسْلِيُّ، وَعَطِيَّةٌ، وَهِيَ ضَعِيفَانِ. ضَعُفَ مَظَاهِرُ: أَبُو عَاصِمٍ الَّذِي رَوَى عَنْهُ، وَالْبَحَارِيُّ. وَضَعُفَ عَطِيَّةٌ: سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَهْدُ بْنُ حَنْبَلٍ. وَضَعُفَ عَمْرٌ بْنُ شَيْبَةَ: ابْنُ مَعِينٍ، وَالسَّاجِي

يَقُولُ: إِنَّ كَانَ الرَّجُلُ حُرًّا وَامْرَأَتُهُ أُمَةً طَلَّقَ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ، وَاعْتَدَتْ حَيْضَتَيْنِ - وَإِنْ كَانَ عَبْدًا وَامْرَأَتُهُ حُرَّةً طَلَّقَ تَطْلِيقَتَيْنِ، وَاعْتَدَتْ ثَلَاثَ حَيْضٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ الْيُوسُفِ السَّخْتِيَانِيِّ: أَخْبَرَنَا رَجَاءُ بْنُ حِرْوَةَ عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ ذُوَيْبٍ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ غُلَامًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ - وَهِيَ حُرَّةٌ - تَطْلِيقَتَيْنِ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ: فَقَالَتْ: لَا تَقْرَبِيهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَضَى عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ فِي مَكَاتِبِهِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ - وَهِيَ حُرَّةٌ - تَطْلِيقَتَيْنِ: أَنَّهَا لَا تَحُلُّ لَهُ حَتَّى تَكْتَحِبَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ بِنِ سَمْعَانَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ - مِثْلَ قَوْلِ عَثْمَانَ، وَزَيْدٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الطَّلَاقُ بِالرَّجَالِ، وَالْعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مَسْرُورٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: إِذَا كَانَتِ الْحُرَّةُ تَحْتَ الْعَبْدِ فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ بِتَطْلِيقَتَيْنِ، وَعِدَّتُهَا ثَلَاثُ حَيْضٍ، وَإِذَا كَانَتِ الْأُمَةُ تَحْتَ الْحُرِّ فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ بِثَلَاثٍ، وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيَّ عَنْ يَحْيَى بِنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: الطَّلَاقُ بِالرَّجَالِ، وَالْعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكِيعٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ: الطَّلَاقُ بِالرَّجَالِ، وَالْعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: الطَّلَاقُ بِالرَّجَالِ، وَالْعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا رَجَاءُ بْنُ أَسْلَمَ الْعَلَمِيُّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي سَلَمَةَ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَمْرٌ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَزَيْدُ بْنُ قِسْطٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدِيدِ، وَرَبِيعَةُ، وَأَبِي الزَّيْنِ وَمُسْلِمَانُ بِنِ يَسَارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ ثَوْبَانَ، وَعَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ: الطَّلَاقُ بِالرَّجَالِ، وَالْعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ.

وَهُوَ قَوْلُ: مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، فَهَمْ: زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَعَثْمَانُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَمْرٍو - وَلَا يَصُحُّ عَنْ غَيْرِهِمْ - وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءٌ، وَسَائِرُ ذَلِكَ مُنْقَطِعٌ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الْحُكْمُ لِلرَّزِّقِ خَاصَّةً:

- فسقط التعلُّقُ بهما.

قياسُ الطائفتين. فيقالَ لهنَّ: ما الفرقُ بينكم وبينَ من غلبَ الحرَّةُ، وهل هي إلا دعوى كدعوى؟.

فإن قيل: إن ابنَ عباسٍ إنما أمرَ غلامه أن يراجعَ زوجته الأمةَ بعدَ أن طلقها طليقتين، لأنَّه لا يرى طلاقَ العبدِ شيئاً.

قلنا: قد أعاذَ اللهَ ابنَ عباسٍ من التَّدليسِ، بل روى عنه عطاءُ: لا طلاقَ للعبدِ - وقد روى عنه أبو معبدٍ: أن طلاقه جائزٌ، وكلاهما ثقةٌ مأمونٌ، فإذا لا نصٌّ في الفرقِ بينَ طلاقِ العبدِ وطلاقِ الحرِّ، ولا بينَ طلاقِ الأمةِ وطلاقِ الحرَّةِ: فلا يحلُّ تخصيصُ القرآنِ في أن الطَّلَاقَ لا يحرِّمُ إلا بثلاثٍ - في حرٍّ أو عيبٍ، أو حرَّةٍ أو أمةٍ: بالدَّعوى بلا برهانٍ وباللهِ تعالى نتأيَّدُ.

وأما قياسهم الطَّلَاقَ على القذفِ، والزَّنا، والعدَّةِ، فهلا قاسوه على ما اتَّفَقَ عليه جميعُ أهلِ الإسلامِ من أن عدَّةَ الأمةِ بوضعِ الحملِ كعدَّةِ الحرَّةِ. من أن حدَّ العبدِ والأمةِ في القطعِ وفي السَّرقةِ وفي الخِرابَةِ - كلٌّ ذلكُ سواءٌ كالحرِّ والحرَّةِ، لا سيَّما والخفِيُّونَ يقولون: إن أجلَّ العبدِ العَيْنِ من زوجته الأمةِ والحرَّةِ كأجلِّ الحرِّ، وصيامُ العبدِ في الظَّهارِ كصيامِ الحرِّ، وفي كفَّارةِ البعِينِ كذلك - فبطلَ هذا القولُ.

ثمَّ نظرنا فيما احتجَّتْ به الطائفةُ الثَّانيةُ - فوجدنا ما رَوَيْنَا من طريقِ عبدِ الرِّزَّاقِ أخبرنا ابنُ جريجٍ قال: كَسِبَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ بْنُ سَمْعَانَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ - وَأَنَّ غُلَامًا لَهَا طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ حُرَّةً تَطْلِيْقَتَيْنِ فَاسْتَقْتَتْ أُمَّ سَلَمَةَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: حُرُمْتُ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ.

وقالوا: لما كان حدُّ العبدِ نصفَ حدِّ الحرِّ وجبَ أن يكونَ طلاقه نصفَ طلاقِ الحرِّ.

قال أبو حمزة: أمَّا القياسُ - فعارضه قياسُ الطائفةِ الأولى، وكلُّ ذلكَ باطلٌ ودعوى بلا حجةٍ، ويقالُ لهنَّ: هلا قسمتم طلاقَ العبدِ على مساواته للحرِّ في حدِّ السَّرقةِ والخِرابَةِ، وعلى ما أباحَ له مالكٌ من زواجِ أربعِ كاهنٍ، وعلى ما جعلَ الشافعيُّ أجله في الإيلاءِ كأجلِّ الحرِّ، وعلى صيامه في الكفَّاراتِ، لا سيَّما وكلَّهم متناقضٌ إذا احتجَّوا - بزعمهم - لكونِ طلاقِ العبدِ، أو الأمةِ نصفَ طلاقِ الحرِّ والحرَّةِ.

وقد أبطلوا في ذلك، لأنَّ طلاقَ العبدِ عندَ إحدى الطائفتين: طليقتان، وطلاقُ الأمةِ عندَ الطائفةِ الأخرى: ثلاثاً - طلاقُ الحرِّ والحرَّةِ. وما وجدنا حدًّا يكونُ للعبدِ ثلثي حدِّ الحرِّ.

فإن قالوا: لم يقدرْ على طلاقِها ونصفِ.

قلنا: فاسقطوا ما عجزتم عنه وحرِّموا بطلاقِها.

وأما الخبرُ - ففي غايَةِ الفسادِ، لأنَّ ابنَ سَمْعَانَ مذكورٌ بالكذبِ، وعبدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَجْهُولٌ - مع أن هذا الأثرَ السَّاقِطَ يعارضُ ذينكَ الأثرينِ السَّاقِطينِ، فهي متناقضةٌ متكاذبةٌ، لا يحلُّ القولُ بشيءٍ منها. وثالثه لَوْ صَحَّ شيءٌ منها لما سبقونا إليه، ولا إلى القولِ به، ولكنَّ القولَ بالباطلِ لا يحلُّ، كما لا تحلُّ مخالفةُ الحقِّ، وباللهِ تعالى التَّوْفِيقُ.

وأما من غلبَ عليه الرِّقُّ فما نعلمُ لهم حجةً إلا أن جمعوا

٨٤- كتاب الخلع

١٩٧٩- مسألة: الخلع، وهو: الافتداء إذا كرهت

المرأة زوجها، فحافت أن لا توفيه حقّه، أو خافت أن يعضها فلا يوفيهما حقها، فلها أن تقتدي منه ويطلقها، إن رضي هو، وإلا لم يجبر هو، ولا أجبرت هي، إنما يجوز براضيهما. ولا يحل الافتداء إلا بأحد الوجهين المذكورين، أو باجماعهما، فإن وقع بغيرهما فهو باطل، ويرد عليهما ما أخذ منها، وهي امرأته كما كانت، ويطلق طلاقه ويمنع من ظلمها فقط. ولها أن تقتدي بجميع ما تملك، وهو طلاق رجعي، إلا أن يطلقها ثلاثاً، أو آخر ثلاث، أو تكون غير موطوءة.

فإن راجعها في العدة جاز ذلك حيث أم كرهت - ويرد ما أخذ منها إليها. ويجوز الفداء بخدمة محدود، ولا يجوز بمال مجهول، لكن بمعروف محدود، مرئي، معلوم، أو موصوف.

قال أبو محمد: واختلف الناس في الخلع، فلم تجزه طائفة، واختلف الذين أجازوه، فقالت طائفة: لا يجوز إلا بإذن السلطان.

وقالت طائفة: هو طلاق.

وقالت طائفة: ليس طلاقاً.

ثم اختلف القائلون: إنه طلاق: فقالت طائفة: هو رجعي كما قلنا.

وقالت طائفة: هو بائن.

وقالت طائفة: لا يجوز إلا بما أصدقها، لا بآثر.

وقالت طائفة منهم: فإن أخذ أكثر أحببنا له أن يتصدق به.

وقالت طائفة: يجوز بكل ما تملك.

وقالت طائفة: لا يجوز الخلع إلا مع خوف نشوز وإعراض، أو أن لا تقيم معه حدود الله تعالى.

وقالت طائفة: لا يجوز الخلع إلا بأن يحد على بطنها رجلاً.

وقالت طائفة: لا يجوز الخلع إلا بأن تقول: لا أطيع لك أمراً، ولا أغتسل لك من جنباً.

واختلفوا في الخلع الفاسد: فقالت طائفة: ينفذ ويتم.

وقالت طائفة: يرد ويفسخ.

فأما من قال: لا يجوز الخلع.

فكما روينا من طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا عتبة بن أبي الصهباء قال سألت بكر بن عبد الله المزني عن الخلع قال: لا يحل له أن يأخذ منها، قلت: فقول الله عز وجل في كتابه ﴿فلا جناح عليهما فيما اقتدتا به﴾ قال: نسخت هذه، وذكر أن النسخ لما قوله تعالى: ﴿وإن أرتبتم استيذان زوج مكان زوج وأنتم تحذرون فيظنوا فلا تأخذوا منه شيئاً تأخذونه بهتاناً وإنما مئيناً وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم مئيناً عظيماً﴾.

قال أبو محمد: واحتج من ذهب إلى هذا: بما حدثناه عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن إسحاق بن السليم أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا محمد بن إسماعيل الصائغ أخبرنا عفان بن مسلم أخبرنا حماد أخبرنا أيوب السخيتي عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرعي عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة».

وبما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - أخبرنا المخزومي - هو المغيرة بن سلمة - أخبرنا وهيب عن أيوب السخيتي عن الحسن البصري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «المتزعات والمختلعات هن المنقيات».

قال الحسن: لم أسمع من أبي هريرة.

قال أبو محمد: فسقط بقول الحسن أن تحتج بذلك الخبر. وأما الخبر الأول - فلا حجة فيه في المنع من الخلع، لأنه إنما فيه الوعيد على السائلة الطلاق من غير بأس.

وهكذا تقول وليس في البأس أعظم من أن يخاف ألا يقيم حدود الله في الزوجة.

وأما الآيات فليست بمتعارضتين، إنما في التي نزع بها بكر تحريم أخذ شيء من صداقها إنما مئيناً وبهتاناً - وهذا لا شك فيه - وليس فيها نهي عن الخلع أصلاً.

وقال تعالى: ﴿فإن طهرن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً﴾ وفي الآية الأخرى: حكم الخلع بطيب النفس منها فليس إنما ولا عدواناً، وما كان هكذا فلا يحل القول به، ولا أن يقال: فيه ناسخ أو منسوخ إلا بنسخ، بل القرض الأخذ بكلا الآيتين لا ترك إحداهما للأخرى - ونحن قادرون على العمل بهما - بأن نستني إحداهما من الأخرى.

قال أبو محمد:

قال الله عز وجل: ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً

بن دينار عن طاووس أنه سأل إبراهيم بن سعيد عن رجل طلق امرأته تطليقتين، ثم اختلعت منه، أيتكحها.

قال ابن عباس: نعم، ذكر الله الطلاق في أول الآية وفي آخرها، والخلع بين ذلك.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاووس قال: كان أبي لا يرى الفداء طلاقاً ويجيزه بينهما - وقال ابن جريج: أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول: ما أجازاه المرأة فليس بطلاق.

ورويانا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: رأيت أبي كأنه يلعب إلى قول ابن عباس: أن الخلع ليس طلاقاً.

وهو قول إسحاق بن راهوي، وأبي ثور، وأبي سليمان وأصحابه.

وأما من قال: إنها تطليقة - فكما رويانا من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن جهان أن أم بكره الأسلمية كانت تحت عبد الله بن أمية فاختلعت منه، فلما فارتعنا إلى عثمان بن عفان، فأجاز ذلك - وقال: هي واحدة إلا أن تكون سميت شيئاً، فهو على ما سميت.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا علي بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن طلحة بن مصرف عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود قال: لا تكون طلاقاً باتية إلا في ذنية أو إيلاء.

ورويانا من طريق لا تصح عن علي بن أبي طالب. وبهذا يقول الحسن، وسعيد بن المسيب، وعطاء، وشريح، والشعبي، وقيصة بن ذؤيب، ومجاهد، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وإبراهيم النخعي، والزهري، ومكحول، وابن أبي نجيع، وعروة بن الزبير، والأوزاعي، وسفيان الثوري، وأبو حنيفة، ومالك، والشافعي.

قال أبو محمد: أما احتجاج من احتج بأن الله تعالى ذكر الطلاق، ثم الخلع، ثم الطلاق، فنعلم، هو في القرآن كذلك، إلا أنه ليس في القرآن أنه ليس طلاقاً، ولا أنه طلاق، فوجب الرجوع إلى بيان رسول الله ﷺ.

فظهرنا في ذلك - فوجدنا ما رويانا من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن بن سعيد بن زرارة: أنها أخبرته عن «حبيبة بنت سهل الأنصارية» فذكرت اختلاعها من زوجها ثابت بن قيس بن الشماس، وأن رسول الله ﷺ قال لثابت: خذ منها، فأخذ منها، وجلس في أهلها.

أو إغراضاً فلا جناح عليهما أن يضلحا بينهما ضلحاً والصلح خير».

وقال تعالى: ﴿إِذَا خِفْتُمْ أَلَا يَنْصِبَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ فهاتان الآيتان قاضيتان على كل ما في الخلع.

وأما من منع منه بغير إذن السلطان.

فروينا من طريق وكيع عن يزيد بن إبراهيم التستري، وربيعة - هو ابن صبيح - كلاهما عن الحسن البصري قال: لا يكون خلع إلا عند السلطان.

ومن طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن زيد أخبرنا يحيى - هو ابن عتيق - أنه سمع محمد بن سيرين يقول: كانوا يقولون: لا يجوز الخلع إلا عند السلطان.

ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن سعيد بن جبير قال: لا يكون الخلع إلا حتى يعطها، فإن اتعظت وإلا ضربها، فإن اتعظت وإلا ارتعنا إلى السلطان، فيبعث حكماً من أهلها وحكماً من أهله يرفع كل واحد منهما إلى السلطان ما يسمع من صاحبه، فإن رأى أن يفرق فرقه، وإن رأى أن يجمع جمع.

قال أبو محمد: وهذا كله لا حجة على تصحيحه.

قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ وأما من قال الخلع ليس طلاقاً، فاحتج بما.

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا ابن مسعود أخبرنا عبد الله بن جعفر بن السرد أخبرنا يحيى بن أيوب بن بادي العلاني أخبرنا يحيى بن بكير أخبرنا الليث بن سعد عن نافع مولى ابن عمر أنه سمع ربيع ابنه معمر بن عفراء وهي تخبر عبد الله بن عمر: أنها اختلعت من زوجها على عهد عثمان بن عفان، فجاء عمها إلى عثمان فقال: إن ابنة معمر اختلعت من زوجها اليوم أفنتقل، فقال عثمان: لننتقل ولا ميراث بينهما لها، ولا عدة عليها، إلا أنها لا تنكح حتى تحيض حضة - خشية أن يكون بها حمل، فقال عبد الله بن عمر: فعثمان أخبرنا وأعلمنا.

فهذا عثمان، والربيع - ولها صحبة - وعمها - وهو من كبار الصحابة - وابن عمر، كلهم لا يرى في الفسخ عدة.

ومن طريق أحمد بن حنبل أخبرنا يحيى بن سعيد هو الفقهاء عن سفيان عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس قال: الخلع: نفريق، وليس بطلاق.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو

وأما هل الخلع طلاق بائن أو رجعي؟ فقالت طائفة: هي طلاق بائنة كما ذكرنا عن ابن مسعود أنها.

وروينا من طريق وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير قال: كان عمران بن الحصين، وابن مسعود يقولان في التي تفدي من زوجها بالمال: يقع عليها الطلاق ما دامت في العدة، وخالف ذلك غيرهما:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أنه قال فيمن طلق بعد الفداء: لا يحسب شيئا من أجل أنه طلق امرأة لا يملك منها شيئا - انفق على ذلك: ابن عباس، وابن الزبير في رجل اختلع من امرأته ثم طلقها بعد الخلع، فإنه لا يحسب شيئا، قال جميعا: أطلق امرأته، إنما طلق من لا يملك.

قال ابن جريج: وزعم ابن طاووس عن أبيه أنه كان يقول: إن طلقها بعد الفداء جاز.

وقال أبو حنيفة: هو طلاق بائن ويلحقها طلاقه ما دامت في العدة.

وقال مالك، والشافعي: هو طلاق بائن ولا يلحقها طلاقه في العدة.

وأما من قال: إن الخلع طلاق رجعي: فكما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب: أنه قال في المختلعة: إن شاء أن يراجعها فليرد عليها ما أخذ منها في العدة، وليشهد على رجعتها - قال معمر: وكان الزهري يقول ذلك - قال قتادة: وكان الحسن يقول: لا يراجعها إلا بخطبة..

قال أبو محمد: قد بين الله تعالى حكم الطلاق، وأن «بعضهن أحرى بردهن» وقال: «فأنسكوهن بمغرورهن أو فأروهن بمغرورهن» فلا يجوز خلاف ذلك. وما وجدنا قط في دين الإسلام عن الله تعالى، ولا عن رسوله ﷺ طلاقا بائنا لا رجعة فيه، إلا الثلاث مجموعة أو مفردة، أو التي لم يطلها، ولا مزيد - وأما عدا ذلك فأراء لا حجة فيها.

وأما رده ما أخذ منها.

فإنما أخذه لئلا تكون في عصمتها، فإذا لم يتم لها مرادها فمالها - الذي لم تعطه إلا لذلك - مردود عليها، إلا أن يبين عليها أنها طلقة له الرجعة فيها، فترضى، فلا يرد عليها شيئا، وبالله تعالى التوفيق.

وأما ما يجوز فيه الفداء:

فقال طائفة: لا يجوز الفداء إلا بما أصدقها لا بكثر:

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن يحيى المروزي حدثني شاذان بن عثمان أخو عبدان أخبرنا أبي أخبرنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير: أخبرني محمد بن عبد الرحمن: «أن ربيع بنت موعود ابن عذراء أختي - فذكرت اختلاعا امرأة ثابت بن قيس بنه - وأن أخاه شكاه إلى رسول الله ﷺ فأرسل رسول الله ﷺ إلى ثابت فقال له: «خذ الذي لها وخل سبيلها» قال: نعم، فأمرها رسول الله ﷺ أن تترخص حيضة واحدة، وتلحق بأهلها».

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عمرو بن مسلم عن عكرمة مولى ابن عباس قال: «اختلعت امرأة ثابت بن قيس من زوجها فجعل النبي ﷺ عدها حيضة، قالوا: فهذا بين أن الخلع ليس طلاقا، لكنه فسح».

قال أبو محمد: أما حديث عبد الرزاق الذي ذكرنا آنفا فاسقط، لأنه مرسل - وفيه عمرو بن مسلم - وليس بشيء.

وأما خبر الربيع وحبيبة - فلو لم يأت غيرهما لكانا حجة قاطعة. لكن روينا من طريق البخاري أخبرنا إزهر بن جميل أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي أخبرنا خالد - هو الحذاء - عن عكرمة عن ابن عباس «أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعجب عليه في خلق ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام فقال رسول الله ﷺ: أتدفين عليه خديقه؟ قالت: نعم قال رسول الله ﷺ: قبل الحديقة وطلقها تطليقة».

فكان هذا الخبر فيه زيادة على الخبرين المذكورين والزيادة لا يجوز تركها، وإذا هو طلاق ذكر الله عز وجل عده الطلاق، فهو زائد - على ما في حديث الربيع - والزيادة لا يجوز تركها. وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: إلا أن الحنفيين، والمالكيين - لا يجوز لهم الاحتجاج بهذا الخبر على أصولهم الفاسدة، لأن من قولهم: إذا خالف صاحب ما روي عن النبي ﷺ دل على نسخه أو ضعفه، كما فعلوا في رواية عائشة، وابن عباس فمن مات وعليه صيام صام عنه وليلة.

وهذا الخبر لم يأت إلا من طريق ابن عباس، والثابت عن ابن عباس ما ذكرنا آنفا من أن الخلع ليس طلاقا.

وأما نحن فلا نلتفت إلى شيء من هذا، إنما هو ما صح عن رسول الله ﷺ.

قلنا به - والحمد لله رب العالمين.

فكما روينا من طريق عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمي عن ليث بن أبي سليم عن الحكم بن عتيبة أن علي بن أبي طالب قال: لا يأخذ منها فوق ما أعطاه.

وهذا لا يصح عن علي، لأنه مقطوع، وفيه ليث.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر، وابن جريج، قالوا: أخبرنا ابن طاووس عن أبيه أنه كان يقول: لا يحل له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه، قال ابن جريج: وقال لي عطاء: إن أخذ زيادة على صداقتها، فالزيادة مردودة إليها - وقال معمر عن الزهري: لا يحل له أن يأخذ من امرأته أكثر مما أعطاه.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا أبو بكر - هو القديسي - أخبرنا عمر بن أيوب عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال: من أخذ منها أكثر مما أعطاه فلم يسر بحسبان.

وقال الأوزاعي كانت القضاء لا تحيز أن يأخذ منها إلا ما ساق إليها.

وقالت طائفة: بكره ذلك:

كما روينا من طريق وكيع عن أبي حنيفة عن عمار بن عمران الحمدي عن أبيه أن علي بن أبي طالب كره أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه.

ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة، وحماد بن أبي سليمان أنهما كرها أن يأخذ من فداء امرأته منها أكثر مما ساق إليها.

ومن طريق وكيع عن سفيان عن أبي حصين عن عامر الشعبي أنه كره أن يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاه.

وقالت طائفة: يكره أن يأخذ منها كل ما أعطاه:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن المسيب قال: لا أحب أن يأخذ منها كل ما أعطاه حتى يدغ لها ما يفتنها.

وقالت طائفة: يأخذ منها كل ما معها فما دون ذلك إذا تراضيا به:

كما روينا من طريق حماد بن سلمة أخبرنا أيوب السخثياني عن كثير بن أبي كثير مولى عبد الرحمن بن سمرة أن امرأة ثنرت على زوجها فرفعها إلى عمر بن الخطاب، فذكره القصص، وأن عمر قال لزوجها: اخلعها ولو من قرطها.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن محمد

بن عقيل بن أبي طالب أن الربيع بنت معوذ بن عفراء حدثته أنها اختلعت من زوجها بكل شيء تملكه فخاصمه في ذلك إلى عثمان بن عفان فأجازها، وأمره أن يأخذ عقاص رأسها فما دونه.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر جاءته مولاة لامرأته اختلعت من كل شيء لها وكل ثوب لها حتى من ثوبتها - وصح عن عكرمة، وإبراهيم، ومجاهد.

وهو قول مالك، والشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهم.

وقال أبو حنيفة: لا يأخذ منها أكثر مما أعطاه، فإن فعل فليصدق الزيادة.

قال أبو محمد: احتجبت الطائفة الأولى: بما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قال لي عطاء: أئنت امرأة رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أبغض زوجي وأحب فراقه. قال: فترين إليه حقيقته التي أصدقك، قالت: نعم، وزيادة من مالي، فقال رسول الله ﷺ: إما زيادة من مالك فلا، ولكن الحديقة، قالت: نعم قضى عليه الصلاة والسلام بذلك على الزوج.

وروي أيضاً عن ابن جريج عن أبي الزبير.

قال أبو محمد: وهذا مرسل، ولقد كان يلزم المالكيين القائلين بأن المرسل كالمتروك أن يقولوا به، ولا حجة عندنا في مرسل - فسقط القول المذكور.

ثم نظرنا في القول الثاني - فوجدنا:

ما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عبد الله بن عبد البصير أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا عماد بن المتي أخبرنا مؤمل بن إسماعيل عن ابن جريج عن عطاء أن النبي ﷺ كان يكره أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاه، وهذا مرسل، فسقط الاحتجاج به. ولم نجد قول ابن المسيب متعلقاً أصلاً.

وأما قول أبي حنيفة فني غاية الفساد، لأنه لا يخلو أحله الزيادة على ما أعطاه في صداقتها من أن يكون حراماً أو مباحاً فإن كان حراماً فواجب رده إليها كما قال عطاء، وإن كان مباحاً فلم أمره بالصدقة بالزيادة دون سائر ماله - وهذا ظاهر الخطأ.

والعجب أنهم يردون كلام رسول الله ﷺ الساتر بدعواهم أنه زائد على ما في القرآن، كالسج على العمامة، والاستنشاق وغير ذلك، ثم يأخذون بكلام ساقط متناقض، مخالف لما في القرآن، ليس معهم فيه إلا رأي أبي حنيفة فقط -

حل أن يخلعها.

روينا عن علي - ولا يصح - يطيب الخلع للرجل إذا قالت: والله لا أبر لك قمسا، ولا أطبخ لك أمرا، ولا اغتسل لك من جنبات، ولا أكرم لك نفسا - فيها إسرائيل - وهو ضعيف - عن جابر - وهو كذاب.

وعنه أيضاً - من طريق فيها إبراهيم بن أبي يحيى: يخل خلع المرأة ثلاثاً إذا أقدمت عليك ذات يدك، أو دعوتها لتسكن إليها فابت، أو خرجت بغير إذنك.

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرني مروان الأصغر عن حميد بن عبد الرحمن الحميري قال: لا يصح الخلع حتى تقول المرأة: والله لا أطبخ لك أمرا، ولا اغتسل لك من جنبات.

ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن عطاء، ومجاهد. قال أحدهما: لا يصح الخلع حتى لا تغتسل له من جنبات، ولا تطبخ له أمرا، ولا تبر له قمسا.

وقال الآخر: لو فعلت هذا كفرت، ولكن حتى تقول: لا أبر لك قمسا، ولا اغتسل لك من جنبات، ولا أطبخ لك أمرا.

ومن طريق وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن قال: الخلع إذا قالت: والله لا اغتسل لك من جنبات - وكل هذا لا يبرهان على صحته.

ومن طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي إذا كرهت المرأة زوجها فليأخذ منها. من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري: لا يخل له أخذ شيء من الفدية حتى يكون النشور من قبلها، أن تظهر له البغضاء، وتسيء عشرته وتعصي أمره، ولا يخل له أن يأخذ أكثر مما أعطاه.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن طاووس عن أبيه في الخلع قال:

قال الله عز وجل: «أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُؤَيِّمََا حُدُودَ اللَّهِ».

ولم يكن يقول قول السهلاء: لا يخل له حتى تقول: لا اغتسل لك من جنبات، لكن: «أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُؤَيِّمََا حُدُودَ اللَّهِ» تعال فيما افترض لكل واحد منهما على صاحبه في العشرة والصحية.

قال أبو محمد: هذا هو الحق، لقوله تعالى الذي ذكرنا وبالله تعالى التوفيق.

وقال الشافعي: الخلع جائز براضيهما وإن لم يخف منهما نشورا ولا إعراضا ولا خافا «أَنْ لَا يُؤَيِّمََا حُدُودَ اللَّهِ» وهذا

فوجب الأخذ بعموم قوله تعالى: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ».

ومن العجيب قومه بعضهم بقوله تعالى: «وَأَنْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَبْلًا فَلَا تَأْخُذُوا بِهِ شَيْئًا» وقوله تعالى: «وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُؤَيِّمََا حُدُودَ اللَّهِ».

قال أبو محمد: نعم، لا يخل له أن يأخذ مما آتاهما شيئا، إلا أن يطيب نفسها به - ثم حكم آخر: «أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُؤَيِّمََا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ» عموم لا يخل تخصيصه بالدعوى الكتابية.

وقال بعضهم: من أخذ أكثر مما أعطى فلم يسرّح بإحسان، قلنا: لا فرق بين أخذه كل ما أعطاه أو بعض ما أعطاه أو أكثر مما أعطاه بغير حق فيحتسب يكون غير مسرّح بإحسان أن يأخذ كل ذلك حيث أباح الله تعالى له أخذه، فهو مسرّح بإحسان، ولو أباح الله له قتلها لكان حسنا في ذلك.

فإن قيل: انتم تمنعون من أن يتصدق بجميع ماله أو بما لا يبقى لنفسه غنى بعده، ومن أن يصدق الرجل بماله كله، ويتيحون لها أن تعطي ما لها كله.

قلنا: إنما تنبّه في ذلك أمر الله تعالى فجاء النهي عن الصدقة إلا بما أبقى غنى، وبأن لا يصدقها إزاره إذ لا غنى به عنه، وجاء النص بأن «لَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ» فوقفا عند كل ذلك ولم نعرض على أوامر الله تعالى وأوامر رسوله ﷺ بالرأي، وبالله تعالى التوفيق.

وأما الحال التي يجوز فيها الفداء.

فروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي قال: كان أبو قلابة يرى أن المرأة إذا فجرت فاطلع زوجها على ذلك فليضربها حتى تقتدي.

قال أبو محمد: وهذا لا معنى له إذا رأى ذلك وهي عصاة حل له قتلها.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا مسدد أخبرنا المعتمر بن سليمان التيمي سمعت أبي يقول: إن أبا قلابة، وعمد بن سيرين كانا يقولان: لا يخل الخلع حتى يحيد على بطنها رجلا قال الله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبْنُوءَةٍ».

قال أبو محمد: هذا في الإخراج من البيوت من العدة، لا في الخلع.

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا حماد أن بكر بن عبد الله المزني سأل الحسن عمن رأى امرأته يفتلها رجل غيره؟ قال: قد

خطأ، لأنه قولٌ بلا برهان.
وأما الخلعُ الفاسدُ.

فقد أجازهُ قومٌ: وما أعلمُ لهم حجَّةً، وكيفَ يجوزُ عملُ
فاسدٍ، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾.

وقال أبو حنيفة: لا يخلُ له أن يأخذَ منها شيئاً - وهو
مضارٌ بها - فإن فعلَ لزمه الطلاقُ، وجازَ له ما أخذَ.

قال أبو محمد: في هذا القول عجبٌ، لئن كان لا يخلُ له
أن يأخذَ فما يخلُ له إذا أخذَ، ولئن كان يخلُ له إذا أخذَ، أنه
ليخلُ له أن يأخذَ - وما عدا هذا فوساوسُ.

وقال الزهري، ومالك: لا يخلُ له أن يأخذَ منها شيئاً -
وهو مضارٌ لها - فإن فعلَ لزمه الطلاقُ، ويردُّ ما أخذَ، وهذه
أيضاً مناقضةٌ، لأنه إن لزمه الطلاقُ وجبَ له تملكُ ما أخذه
عوضاً عن الطلاقِ، وإن لم يجبَ له تملكُ ما أخذه عوضاً من
الطلاقِ، لم يلزمه الطلاقُ، لأنه لم يطلِّق طلاقاً مطلقاً، بل طلاقاً
بعوضٍ، لولاه لم يطلِّق.

وقال قتادة: إن أخذه منها وهو مضارٌ لها يردُّ ما أخذَ، وله
أن يرجعَ إليها ما دامت في العدة، ولا يرجعُ إليها بعدَ انقضاء
العدة إلا برضاها.

وهذا خطأ، لأنه إن كان الطلاقُ له لازماً، فالذي أخذَ له
ملكٌ، إلا إن كان يقول: إن طلاقَ الخلعِ طلاقٌ رجعيٌّ.

فقد قلنا: إذا لم يصحَّ العوضُ الذي لم يعقدَ الطلاقُ إلا
عليه: لم يصحَّ الطلاقُ الذي لا وقوعَ له بصحةٍ ملكٍ المطلقِ لما
أخذَ عوضاً من الطلاقِ. وقولُ عطاء أنه إن افتدت منه وكانت له
مطوعةٌ فإنها ترجعُ إليه، وما لها، ألا أن تكونَ الثالثة فتذهبُ:

روينا ذلك من طريقِ عبدِ الرزاقِ عن ابنِ جريجٍ عنه،
فهو أيضاً خطأ لما ذكرنا في بطلانِ قولِ قتادة، ومالك، وقولِ
طاووس هو الحقُّ:

روينا من طريقِ عبدِ الرزاقِ عن ابنِ جريجٍ عن ابنِ
طاووس عن أبيه قال: إن أخذَ فدامها - ولا يخلُ له أخذه -
رجعَ إليها ما لها ورجعتُ إليه، ولم تذهبْ بنفسها وما لها - وهذا
الذي لا يجوزُ غيره، لما ذكرنا قبلُ، وبالله تعالى التوفيقُ.

١٩٨٠- مسألة: ومن خالف على مجهول فهو باطل،

لأنه لا يدرى هو ما يجبُ له عتدها، ولا تدري هي، فهو عقدٌ
فاسدٌ وكلُّ طلاقٍ لم يصحَّ إلا بصحةٍ ما لا صحةَ له فهو غيرُ
صحيح، إذا كان غيرَ صحيحٍ فلم يطلِّق أصلاً - والعجبُ كله

احتجاجهم في خلافِ هذا بقولِ الله عز وجل: ﴿فَلَا جُنَاحَ
عَلَيْهَا فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ﴾.

قالوا: هذا عمومٌ؟ قلنا: نعم، عمومٌ لما يخلُ عقده وملكه
لا للحرام، ولو كان ذلك جازاً أن يفندي من زوجته بأن يزني بها
متى أراد، وبزقٍ خمرٍ ويصحُّ له ملكه، ويأخذُ لا يصلي، وما أشبه
ذلك.

١٩٨١- مسألة: والخلعُ على عملٍ محدودٍ جائزٌ
لدخوله تحت قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ﴾ هذا
إذا كان ذلك العملُ مباحاً تجوزُ المعاوضةُ فيه بالإجارةِ وغيرها،
وبالله تعالى التوفيقُ.

١٩٨٢- مسألة: ومن خالف امرأته خلعاً صحيحاً لم
يسقط بذلك عنه نفقتها وكسوتها وإسكانها في العدة، إلا أن تكونَ
ثلاثةً مجموعةً أو مفردةً، ولا يسقطُ بذلك عنه ما بقي عليه من
صداقها - قل أو كثر.

وللمخالفين هاتان أقوالٌ طريفتان:

قال أبو حنيفة: إن طلقها على مالٍ يأخذها منها، فإنه لا
يرأى من شيءٍ من حقوقها قبله - سواء كانت من قبلِ النكاحِ أو
من قبلِ غيره.

قال: فإن بارأها على مالٍ يأخذها منها، فإنه يسقطُ بذلك
عنه جميعُ حقوقها التي لها عليه من قبلِ النكاحِ خاصةً كالصداقِ
والمتعَةِ، فإن كانت قد قبضت المهرَ فهو لها ولا يرجعُ عليها بشيءٍ
سواء كانت مدخولاً بها أو غيرَ مدخولٍ بها..

قال: ولا يرأى من نفقتها وإسكانها في العدة، فإن أبرأته في
عقدِ الخلعِ من الثقة والسكنى مدَّةَ عدتها برئ من الثقة ولم يرأى
من السكنى.

قال أبو محمد: إيرادُ هذا التقسيمِ يعني من الردِّ عليه -
ونسألُ الله العافية.

وقال مالك: إن افتدت منه قبلَ الدخولِ بعشرةٍ دنائيرٍ لم
يكن لها أن تنبئه بنصفِ المهرِ، فلو سألته أن يطلِّقها على شيءٍ من
صداقها رجعتُ عليه بنصفِ ما بقي.

وهذا كلامٌ يعني ذكره عن تكلفِ الردِّ عليه، لأنه ظلمٌ
صراحٌ وإسقاطٌ حقٍّ لم تسقطه.

والعجبُ من إسقاطهم ألفَ دينارٍ لما قبله من صداقها من
أجلِ أنها افتدت منه بدنانيرٍ، ولا يسقطون عنه بذلك درهماً

استقرضته منه - وهذه تخالط ناهيك بها، وبالله تعالى نستعين.

١٩٨٣- مسألة: ولا يجوز أن يخالع عن المجنونة ولا

عن الصغيرة أب، ولا غيره لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ فمخالعة الأب أو الوصي أو السلطان عن صغيرة أو كبيرة كسب على غيره، وهذا لا يجوز - واستحلال الزوج ما لها بغير رضا منها أكل مال بالباطل، فهو حرام، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٨٤- مسألة: ولا يجوز الخلع على أن تبريه من

نفقة حملها أو من رضاع ولدها - وكل ذلك باطل، لأنه غير معلوم القدر، وقد يزيد السعر وقد ينقص، ولأنه لم يجب لها بعد، فمخالعتها بما لا تملكه باطل وظلم.

ومن عجائب الدنيا - إجازة أبي حنيفة أن يخالعه على حجر أو خنزير - وهما مسلمان ومنع مالك من النكاح بثمره ظاهرة قبل أن تنضج، وبزرع لم يسنبل وهو يحجز الخلع على ما يثمر نخلها وإن لم يكن فيها ثمرة، ولا يرى لها غير ذلك - وحسبنا الله ونعم الوكيل.

٨٥ - كتاب المتعة

١٩٨٥ - مسألة: المتعة فرض على كل مطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً - أو آخر ثلاث - وطئها أو لم يطأها - فرض لها صداقها أو لم يفرض لها شيئاً: أن يتعها.

وكذلك المتدبة أيضاً ويجهزها الحاكم على ذلك - أحب أم كره. ولا متعة على من انفسخ نكاحه منها بغير طلاق ولا يسقط التمتع عن المطلق مراجعته إليها في العدة ولا موته ولا موتها. والمتعة لها أو لورثتها من رأس ماله يضرب بها مسع الغرماء، وإن تعاسر في المتعة قضى على المورس لها سواء كان عظيم اليسار أو زاده فضلة عن قوته وقوت أهله خادم يستقل بالخدمة. وعلى من لا فضلة عنده عن قوت أهله ونفسه ثلاثون درهماً بالعراقي وهو الدرهم الذي تجب الزكاة فيه وقد ذكرناه في كتاب الزكاة. ويقضي على المقل ولو بمد أو بدرهم - على حسب طائفة.

برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ فعمد رجل كل مطلق ولم يخص وأوجبه لها على كل متى يخاف الله تعالى.

وقد اختلف الناس في وجوبها:

فروي عن طائفة: أنها ليست واجبة:

روينا ذلك من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن فقهاء المدينة السبعة.

قال أبو محمد: عبد الرحمن بن أبي الزناد - ضعيف.

وهو قول ابن أبي ليلى، وعبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، ومالك.

ومن عجانيد الدنيا احتجاج من قلده لقولهم هذا بأن الله تعالى إنما أوجبها على المتقين والمحسنين لا على غيرهم.

فقلنا لهم: فهبكم صادقين في ذلك، أتوجبونها انتم على من أوجبه الله تعالى عليه من المتقين والمحسنين أو لا.

فإن قالوا: لا، أقروا بخلافهم لقول الله تعالى، وأبطلوا احتجاجهم المذكور.

وإن قالوا: نعم، تركوا مذهبيهم.

وقالت طائفة: هي فرض على المتقين والمحسنين - واحتجوا بظاهر كلام الله تعالى:

كما روينا من طريق حماد بن زيد عن أيوب السختياني

عن محمد بن سيرين قال: شهدت شريحاً وأتوه من متاع، فقال: لا تائب أن تكون من المتقين قال: إني محتاج قال: لا تائب أن تكون من المحسنين قال أيوب: قلت لسعيد بن جبير: لكل مطلق متاع قال: نعم، إن كان من المتقين، إن كان من المحسنين، قال أيوب: وسأل عكرمة رجل فقال: إني طلق امرأتي فهل علي متعة؟ قال: إن كنت من المتقين، فنعمة.

قال أبو محمد: كل مسلم هو على أديم الأرض، فهو بقوله لا إله إلا الله محمد رسول الله من جملة المتقين بقوله ذلك، وإيمان، ومن جملة المحسنين - والله تعالى أن يغله في النار إن لم يسلم. فكل مسلم في العالم فهو حسن متق، من المحسنين المتقين.

ولو لم يقع اسم حسن، ومتق إلا على من يحسن ويتقي في كل أفعاله: لم يكن في الأرض حسن، ولا متق بعد رسول الله ﷺ إذ لا بد لكل من دونه من تقصير، وإساءة لم يكن فيها من المحسنين، ولا من المتقين. فكان على هذا يكره كلام الله تعالى: ﴿حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ ﴿حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ فارغاً ولغواً وباطلاً، وهذا لا محل لأحد أن يعتقد، ولا فرق بين قوله تعالى ﴿وَالْمُحْسِنِينَ﴾ و﴿وَالْمُتَّقِينَ﴾ وبين قوله تعالى ﴿وَالْمُسْلِمِينَ﴾ و﴿وَالْمُؤْمِنِينَ﴾ والمعنى في كل ذلك واحد، ولا فرق.

فإن ذكرنا:

ما روينا من طريق وكيع عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب. نسخ هذه الآية: ﴿وَأَنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ التي بعدها ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

قلنا: لا يصدق أحد على إبطال حكم آية منزلة إلا بخبر ثابت عن رسول الله ﷺ فكيف وليس في الآية التي ذكر شيء يخالف التي زعم أنها نسخها؟ فكلتاها حق.

وقالت طائفة: لا تجب المتعة إلا للتي طلقت قبل أن توطأ وإن لم يسم لها صداق فهذه تجب لها المتعة فرضاً:

كما روينا من طريق إسماعيل بن إسحاق أنا علي بن عبد الله بن المديني أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال: إذا فرض إلى الرجل فطلق قبل أن يمس، فليس لها إلا المتاع.

قال أبو محمد: ليس في هذا دليل على أنه لم يكن يرى لغيرها المتعة.

إلا أن هذا القول قول سفيان الثوري، والحسن بن حي، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وأصحابه.

على من ليس له شيء - وهذا قول لا برهان على صحته، فهو ساقط.

وطائفة قالت كقولنا:

كما روينا من طريق ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن موسى ابن أيوب الغافقي عن إياس بن عامر: أنه سمع علي بن أبي طالب يقول: لكل مطلق متعة.

ومن طريق ابن وهب عن مالك عن الزهري قال: لكل مطلق متعة.

ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد قال: سئل ابن شهاب عن الملكة والخيرة، فقال ابن شهاب: كل مطلق في الأرض لها متاع.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: للممتلعة المتعة، التي جمعت، والتي لم تجمع سواء.

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن سعيد بن جبير قال: لكل مطلق متعة وتلا: ﴿وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي قلابة قال: لكل مطلق متعة.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج عن عطاء قال: لكل امرأة ائتمنت نفسها من زوجها فلها المتعة.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال: للممتلعة المتعة.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا يونس بن عبيد عن الحسن قال: لكل مطلق متاع.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال: للمملوكة، واليهودية والتصريّة: المتعة إذا طلقت.

قال أبو محمد: من عجائب أصحاب القياس - أن الله عز وجل أوجب العدة: على كل متوفى عنها زوجها من الزوجات - وعلى كل مطلق موطوءة منهم - وعلى المعتقة المختارة فراق زوجها - وأوجب المتعة للمطلقات جملة، فقاموا بأرائهم كل من ليست له زوجة، لكن وطئت بقدر مفسوخ فاسد، لا يوجب ميراثاً على الزوجة الصحيحة الزواج في إيجاب العدة عليهما. واستفادوا كثيراً من المطلقات عن إيجاب المتعة هن، فهل سمع بأعجب من فساد هذا العمل - ونسأل الله العافية.

وأما مقدار المتعة.

إلا أن الأزواجي قال: لا متعة على عبد.

إلا أن أبا حنيفة قال: من تزوج ولم يذكر مهراً ثم فرض لها مهراً برضاها وبرضاها - وقد فرض لها القاضي مهر المثل - ثم طلقها قبل أن يدخل بها، فإن ذلك المهر يبطل، ولا يجب لها إلا المتعة.

قال أبو محمد: وهذا فاسد جد، وقول بلا برهان: إسقاط فرض امرأ به الله تعالى بعد التزامه أو إلزامه بغير حق.

واحتج هؤلاء بقول الله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا تَمَسَّوْهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ﴾.

قال علي: لو لم يكن إلا هذه الآية لكان قوله هذا حقاً، لكن قول الله تعالى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ جامع لكل مطلق مفروض لها، أو غير مفروض لها، مدخول بها، أو غير مدخول بها - ولم يقل عز وجل في أول الآية التي نزعوا بها: أنه لا متعة لغيرها، فظهر بطلان قوهم - والحمد لله رب العالمين.

وقالت طائفة: لكل مطلق متعة، إلا التي طلقت قبل أن تمس، وقد فرض لها بحسبها نصف ما فرض لها.

بما روينا من طريق حماد بن سلمة أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: لكل مطلق متعة، إلا التي لم يدخل بها.

ومن طريق ابن وهب أخبرنا الليث، ومالك، قال جميعاً: أخبرنا نافع أن ابن عمر كان يقول: لكل مطلق متعة - التي تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً - إلا أن تكون امرأة طلقها زوجها قبل أن يمسه وقد فرض لها فريضة فحسبها فريضتها، وإن لم يكن فرض لها، فليس لها إلا المتعة.

وهو قول شريح، ومجاهد.

وصح عن إبراهيم.

ورويناه عن القاسم بن محمد وعبد الله بن أبي سلمة.

قال أبو محمد: ويبطل هذا القول أن الله تعالى إذ ذكر: أن لها نصف ما فرض لها، لم يقل: ولا متعة لها.

وقد أوجب لها المتعة بقوله الصادق: ﴿وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وهذه مطلقة فلها المتعة فرضاً مع نصف ما فرض لها.

وقول غريب:

روينا من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال: إنما يؤمر بالمتاع من لا ردة عليه، ولا تحاص الغرما، ليست

العلاف أخبرنا يحيى بن بكير أخبرنا الليث بن سعد عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة بنت قيس نفسها قالت: طلقني أبو عمرو بن حفص البتة ثم خرج إلى اليمن وكنى بها عياش بن أبي ربيعة فأرسل إليها عياش بعض النقة، فسخطها، فقال لها عياش: ما لك علينا نفقة ولا سكنى هذا رسول الله ﷺ فليس، فالتت رسول الله ﷺ عما قال، فقال لها رسول الله ﷺ فليس لك نفقة ولا مسكن، ولكن متاع بالمعروف وأخرجني عنهم، وذكرت باقي الخبر. فهذا غاية البيان - أن المتعة مردودة إلى ما كان معروفًا عندهم يومئذ، فقد ذكرنا قول ابن عمر، وابن عباس.

ورويانا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا عبد الرحمن بن زياد أخبرنا شعبة عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قال: سمعت حميد بن عبد الرحمن بن عوف يحدث عن أمه - هي أم كلثوم بنت عقبة - من المهاجرات الفواضل لها صحبة - أنها قالت: كاني أنظر إلى جارية سوداء حمها عبد الرحمن بن عوف امرأته أم أبي سلمة حين طلقها في مرضه.

قال سعيد بن منصور: أخبرنا هشيم أخبرنا عن إبراهيم قال: العرب تسمي المتعة التحميم.

فقد اتفق ابن عباس، وعبد الرحمن، بحضرة الصحابة - رضي الله عنهم - لا يعرف لها في ذلك مخالف من الصحابة - رضي الله عنهم - على أن متعة المومس المتاهي - خادم سوداء، فإن زاد على ذلك فهو محسن، كما فعل الحسن بن علي، وغيره، فإن كانت غير مطيعة للخدمة فليست خادمة، فعلى هذا المقدار يجبر المومس إذا أبى أكثر من ذلك.

وأما المتوسط - فيجبر على ثلاثين درهماً أو قيمتها إذا لم يأت من أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - أقل من ذلك: كما رويانا أنفاً عن ابن عباس وابن عمر إذ رابا ذلك هو المعروف.

وأما المقتّر - فاقلمه من لا يجد قوت يومه، أو لا يجد زيادة على ذلك، فهذا لا يكلف حيتان شيئاً، لكنها دين عليه، فإذا وجد زيادة على قوته كلف أن يعطيها ما تنفع به - ولو في أكلة يوم - كما أمر الله عز وجل إذ يقول: ﴿وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ﴾ وبالله تعالى التوفيق.

فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر قال: أدنى ما أراه يجزي في المتعة ثلاثون درهماً.

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن إسماعيل بن أمية عن عكرمة عن ابن عباس قال: أعلى المتعة الخادم، ودون ذلك: النقة والكسوة.

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عمرو بن عبيد عن الحسن في المتعة للمطقة - قال: ليس فيها شيء مؤقت يمنعها على قدر الميسرة.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: لا أعلم للمتعة وقتاً، قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمُوسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ﴾.

وقال أبو حنيفة: أعلى ما يجبر عليه من المتعة: عشرة دراهم، وأدنى ذلك: خمسة دراهم.

وهذا قول لا دليل عليه، وهبك أنه قاس العشرة دراهم على ما تنقطع فيه اليد، فعلى أي شيء قاس الخمسة دراهم.

قال أبو حمزة: لو أن الله تعالى وكل للمتعة إلى المتنع لو قفنا عند أمره عز وجل والزمناه ذلك، كما يفعل في إتياء المكاتب من مال المكاتب لكنه تعالى ألزمه على قدر اليسار والإقتار، فلزمنا فرضاً أن نجعل متعة المومس غير متعة المقتّر ولا بد - ولم نجد في ذلك عن رسول الله ﷺ حداً وجب حمل ذلك على المعروف عند المخاطبين بذلك.

فوجب بهذا الرجوع إلى ما صح عن الصحابة - رضي الله عنهم - في ذلك، كما فعلنا في جزاء الصيد فما كان هو المعروف عندهم في المتعة، فهو الذي أراد الله عز وجل بلا شك، إذ لا بد لما أمر الله تعالى به من بيان، فقد كان فيهم - رضي الله عنهم - المومس المتاهي، كعبد الرحمن بن عوف، وغيره، وكان ابن عباس، وابن عمر موسرين دون عبد الرحمن.

ومما يبين وجوب الرجوع إلى ما رآه الصحابة - رضي الله عنهم - أنه متعة بالمعروف، كما قلنا في النقة والكسوة، إذ قال الله تعالى: ﴿لِيُفْنِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفْسَقْ﴾. مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاه.

وقد وافقنا المخالفون على هذا، وكلا النصين واجب اتباعه.

وما أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا ابن مفرج أخبرنا عبد الله بن جعفر بن الورد أخبرنا يحيى بن أيوب بن بادي

٨٦- كتاب أحكام متممة في الطلاق

١- الرِّجْعَةُ

١٩٨٦- مسألة: ومن الرِّجْعَةِ من طَلَّقَ امرأته

تَطْلِيقاً أو تَطْلِيقَتَيْنِ فاعتدَّتْ ثُمَّ تَزَوَّجَتْ زوجاً وطنها في فرجها ثُمَّ ماتَ عنها أو طَلَّقَهَا ثُمَّ راجعها الذي كان طَلَّقَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا ثُمَّ لَحَلَ له إلا حَتَّى تَنكِحَ زوجاً آخرَ - يطؤها في فرجها - إن كان طَلَّقَهَا قَبْلَ ذَلِكَ طَلْقَتَيْنِ فَإِنْ كانَ إِنَّمَا طَلَّقَهَا طَلْقَةً وَاحِدَةً فَإِنَّهُ تَبَقَّى لَهُ فِيهَا طَلْقَةً هِيَ الثَّالِثَةُ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِنَّ الَّذِي تَزَوَّجَهَا بَعْدَ طَلَاقِ الْأَوَّلِ قَدْ هَدَمَ طَلَاقَهُ كَمَا يَهْدِمُ الثَّلَاثَ، فَإِنَّهُ يَهْدِمُ مَا دُونَهَا - فَمَنْ رَوَى عَنْهُ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي بِحَيْثُ بَنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: فِيمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَاعْتَدَّتْ، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ، ثُمَّ طَلَّقَهَا الثَّانِي، فَتَزَوَّجَهَا الْأَوَّلَ فَنَطَّقَهَا طَلْقَتَيْنِ: أَيْهَا قَدْ حَرَمَتْ عَلَيْهِ - وَوَاقِفُهُ عَلَى ذَلِكَ عَلِيٌّ، وَأَبِيُّ بَنٍ كَعْبٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَالِكٍ، وَسَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَحَمِيدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَبِيدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ، وَسُلَيْمَانَ بْنَ بَسَّارٍ، كُلُّهُمْ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: إِنَّمَا امْرَأَةٌ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا طَلْقَةً أَوْ طَلْقَتَيْنِ ثُمَّ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ فَمَاتَ أَوْ طَلَّقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا الْأَوَّلَ فَإِنَّهَا عِنْدَهُ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ طَلَاقِهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ حَمِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَصَنِ مِثْلَهُ.

وَصَحَّ أَيْضاً: عَنْ ابْنِ عُمَرَ - فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ - عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْهُ.

وَرَوَى أَيْضاً - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَبْنِ الْعَاصِ، وَتَفَرَّدَ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَسَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَالْحَسَنِ بْنِ حَيٍّ، وَمُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ، وَمَالِكٍ، وَالثَّاقِفِيَّ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابَهُمْ.

وَرَوَيْنَا الْقَوْلَ الثَّانِي - مِنْ طَرَفٍ مِنْهَا:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ

طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَكَحَ جَدِيدٌ، وَطَلَّقَ جَدِيدٌ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ - مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَوَكَيْعٍ، قَالَ وَكَيْعٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ: وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: عَنْ مَعْدَنَ بْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ، ثُمَّ اتَّفَقَا عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: نَكَحَ جَدِيدٌ، وَطَلَّقَ جَدِيدٌ.

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضاً - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَشَرِيحٍ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَأَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَزُفَرَ، وَأَبِي يُونُسَ:

فَنظَرْنَا فِيمَا احْتَجَّ بِهِ أَهْلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ، فَلَمْ نَجِدْ لَهُمْ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّمَا لَمْ يَخْتَلَفْ أَنْ نَكَحَ زَوْجَ آخَرَ يَهْدِمُ الثَّلَاثَ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّهُ إِذَا هَدَمَهَا فَإِنَّهُ قَدْ هَدَمَ الْوَاحِدَةَ مِنْ جَمَلَتِهَا، وَالْآخَرَتَيْنِ مِنْ جَمَلَتِهَا - وَمِنْ خِلَالِ أَنْ يَهْدِمَهَا مَتَرَفَةً..

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قُلْنَا: لَمْ يَهْدَمْ قَطُّ طَلَاقاً، إِنَّمَا هَدَمَ التَّحْرِيمَ الْوَاقِعَ بِتِمَامِ الثَّلَاثِ مَتَرَفَةً أَوْ بِمَجْمُوعَةٍ فَقَطُّ، وَلَا تَحْرِمُ بِالطَّلَاقَيْنِ وَلَا بِالْوَاحِدَةِ يَهْدِمُ.

وَقُلْنَا لَهُمْ: أَنْتُمْ قَدْ حَلَمْتُمُ الْعَاقِلَةَ نَصَفَ عَشْرِ الدِّيَةِ فَكَاثِرٌ، وَلَمْ تَحْمَلُوهَا أَقْلٌ مِنْ نَصَفِ الْعَشْرِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا إِذَا حَمَلَتْ نَصَفَ الْعَشْرِ فَقَدْ حَمَلَتْ فِي جَمَلَتِهَا أَقْلٌ مِنْهُ.

فَقَالُوا: إِنَّمَا حَمَلْنَاهَا مَا تَقَلَّ، قُلْنَا: وَمَنْ لَكُمْ بِأَنْ نَصَفَ الْعَشْرَ فَصَاعِداً هُوَ الثَّقُلُ دُونَ أَنْ يَكُونَ الثَّلَثُ هُوَ الثَّقُلُ أَوْ الْكُلُّ.

وَأَيْضاً - قَرُبَ جَانِ عِظَمٍ عَلَيْهِ وَيَقْضَلُ رُبْعَ عَشْرِ الدِّيَةِ، لَفَقَةً مَالٍ، وَآخَرَ تَخَفٌ عَلَيْهِ الدِّيَةُ كُلُّهَا لِكَثْرَةِ مَالِهِ.

ثُمَّ السُّؤَالُ بَاقٍ عَلَيْكُمْ، إِذَا حَمَلْتُمُوهَا مَا تَقَلَّ، فَالْأَوَّلَى أَنْ تَحْمَلُوهَا مَا خَفَ وَكُلُّ هَذَا لَا مَعْنَى لَهُ، إِنَّمَا الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾ يَعْنِي فِي الثَّانِيَةِ ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ فَلَا يَجُوزُ تَعْدِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٩٨٧- مسألة: وقد قلنا: إن المطلقة طلاقاً رجعيّاً

فهِيَ زَوْجَةٌ لِلَّذِي طَلَّقَهَا مَا لَمْ تَقْضِ عَتَبَتَهَا، يَتَوَارَثَانِ، وَلِبَقِهَا طَلَاقُهَا، وَإِلَافَتُهَا، وَظَهَارُهَا، وَلَعَاتُهَا إِنْ قَذَفَهَا، وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهَا، وَكُسُوتُهَا، وَإِسْكَانُهَا. فَإِذَا هِيَ زَوْجَتُهُ فَحَلَالٌ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا كَانَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ مِنْهَا قَبْلَ أَنْ يَطْلُقَهَا، وَأَنْ يَطْلُوهَا، إِذْ لَمْ يَأْتِ نَصُّهُ مِنْهُ مِنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ - وَقَدْ سَمَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى "بِعَلَا" لَهَا، إِذْ يَقُولُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيُعَوِّثُهَا أَخَى بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَإِنْ وَطَّئَهَا لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ مَرَاجعاً لَهَا حَتَّى

وروي عن ابن سيرين.

وهو قول الأوزاعي، وابن أبي ليلى.

وقال مالك، وإسحاق بن راهويه: إن نوى بالجماع الرجعة فهي رجعة، وإن لم ينو به الرجعة فليس رجعة، قالوا جميعاً: وأما ما دون النكاح فليس رجعة، وإن نوى به الرجعة.

قال أبو محمد: هذا تقسيم لا حجة على صحته أصلاً.

وقال الحسن بن حي، وسفيان الثوري، وأبو حنيفة: الجماع رجعة - نوى به الرجعة أو لم ينو وكذلك اللبس.

قال سفيان، وأبو حنيفة: إذا كان لشهوة، وإلا فلا.

قال أبو حنيفة: والنظر إلى الفرج بشهوة رجعة..

قال: فلو قبلته لشهوة، أو لمسته لشهوة - وأقرب هو بذلك - فهي رجعة، فلو جنّ فقبلها لشهوة فهي رجعة، فلو جامعته مكرهة فهي رجعة، ولا يكون ما دون الجماع بإكراره رجعة.

قال أبو محمد: هذه الأقوال في غاية الفساد؛ لأنها شرع في الدين بغير قرآن، ولا سنة صحيحة، ولا سقيمة، ولا قياس له وجه، ولا رأي له في السداد حفظ، ولا سبقه إليها أحد نعلمه.

وقال جابر بن زيد، وأبو قلاب، واليثب بن سعيد والشافعي: الوطء فما دونه لا يكون رجعة - نوى به الرجعة أو لم ينو - ولا رجعة إلا بالكلام.

قال أبو محمد: لم يأت بأحد الجماع رجعة: قرآن ولا سنة، ولا خلاف في أن الرجعة بالكلام رجعة، فلا يكون رجعة إلا بما صح أنه رجعة.

وقال تعالى: ﴿فَأَسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ والمعروف ما عرف به ما في نفس المسلم الرائد، ولا يعرف ذلك إلا بالكلام، وبالله تعالى التوفيق.

وقد قال قوم: إن معنى قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ إنما معناه: مقارنة بلوغ الأجل.

قال أبو محمد: وهذا خطأ وباطل بلا شك؛ لأنه إخبار عن الله تعالى بأنه أراد ما لم يغيرنا عز وجل وبأنه أراد ولا أخبرنا به رسول الله ﷺ.

وقد قال تعالى: ﴿وَأَنْ تَشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

وأيضاً - فلو كان ما قالوا لكان لا إمساك إلا قرب بلوغ أقصى العدة وهذا ما لا يقولونه، لا هم ولا غيرهم.

قال أبو محمد: معناه - بلا شك: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾

بلفظ بالرجعة وشبهه، ويعلمها بذلك قبل تمام عدتها، فإن راجع ولم يشهد فليس مراجعاً لقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارْقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ففرق عز وجل بين المراجعة والطلاق والإشهاد، فلا يجوز إفراؤ بعض ذلك عن بعض، وكان من طلق ولم يشهد ذوي عدل، أو راجع ولم يشهد ذوي عدل، متعدياً لحدود الله تعالى.

وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَوَّاءٌ».

فإن قيل: قد قال الله عز وجل: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾.

وقال تعالى في الدين المؤجل: ﴿وَأَسْأَلُهُمْ فِيهِمْ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا رِجَالَيْنِ فَوَجَلٌ وَأَمْرَانِ﴾.

فلم اجزم البيع المؤجل وغيره إذا لم يشهد عليه؟.

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾.

فلم اجزم الدفع إلى البيع ماله إذا بلغ عتراً دون إشهاد؟.

قلنا: لم نجزم دعواه للدفع لا حتى ياتي بالبينة، وقضينا باليمين على البيع إن لم يأت المولى بالبينة على أنه قد دفع إليه ماله، ولكن جعلناه عاصياً لله تعالى إن حلف حائناً فقط.

كما جعلنا المرأة التي لم يقم للزوج بينة بطلاقها، ولا برجعتها: عاصية لله عز وجل إن حلفت حائنة، عالمة بأنه قد طلقها أو راجعها.

وأما إجازتنا البيع المؤجل وغيره - وإن لم يشهدا عليه - فلقول رسول الله ﷺ: «أَنْتُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا فَإِذَا تَفَرَّقَا أَوْ خَيْرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَأَخْتَارَ الْبَيْعُ فَقَدْ تَمَّ الْبَيْعُ» أو كما قال - عليه الصلاة والسلام - «مَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ» ديواننا هذا وغيره بنص، وإستاد، والحمد لله رب العالمين.

وهو في كل ذلك عاصي لله عز وجل إن لم يشهد في البيع المؤجل، وغيره، وفي دفع المال للبيع إذا بلغ عتراً، وفي طلاقه، وفي رجعيته، إذا لم يفعل كما أمره الله عز وجل.

وقد اختلف الناس في الوطء في العدة، أكون رجعة أم لا نعم، وفيما دون الوطء:

فروينا عن الحكم بن عتيبة وسعيد بن المسيب أن الوطء رجعة - وصح هذا أيضاً - عن إبراهيم النخعي، وطاوس، والحسن، والزهرى، وعطاء. ورويناه عن الشعبي.

أجل عدّتهنّ.

برهان ذلك: أنّ من أوّل العدّة إلى آخرها وقتاً لردّه إليها وإلصاقها بها، ولا قول أصبح من قول صحّحه الإجماع المتيقّن من المخالف والموافق.

قال أبو حمزة:

وأما قولنا: إنه إن راجع ولم يشهد، أو أشهد ولم يعلمها حتى تنقضي عدّتها - غائباً كان أو حاضراً - وقد طلقها وأعلمها وأشهد، فقد بانّت منه، ولا رجعة له عليها إلا برضاها بإبتداء نكاح بولي، وإشهاد وصادق مبتدئ - سواء تزوّجت أو لم تتزوّج - دخل بها الزوج الثاني أو لم يدخل - فإن اتّاه الخبر - وهي بعد في العدّة - فهي رجعة صحيحة.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يُخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَضَارُّوهُمْ لَنُبَشِّرَكُمُ عَلَيْهِمْ﴾ وهذا عين المضارّة، وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَوَّلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»، فمضارّته مردودة باطل.

وأيضاً - فإن الله تعالى سمّى الرجعة إمساكاً معروفاً.

قال تعالى ﴿لَئِنْ بَلَغْتَ ثَلَاثِينَ أَجَلَهُنَّ فَامْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارُقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ فالرجعة - هي الإمساك، ولا تكون - بنص كلام الله تعالى إلا بمعروف والمعروف - هو إعلامها وإعلام أهلها، إن كانت صغيرة أو مجنونة - فإن لم يعلمها لم يمسك بمعروف، ولكن بمنكر، إذ منها حقوق الزوجية: من التفقة، والكسوة، والإسكان، والقسمة فهو إمساك فاسد باطل ما لم يشهد بإعلامها فحينئذ يكون بمعروف.

وكذلك قال الله عز وجل: ﴿وَيُعَوِّظُهُنَّ أَنْ يُرَاجِعْنَ فِيهِ﴾ ذلك إن أرادوا إصلاحاً ولهنّ مثل الذي عليهن بالمعروف.

قال أبو حمزة: إمساك يكون البعل "أحقّ برّتها إن أراد إصلاحاً - بنص القرآن ومن كتبها الرّد، أو ردّ بحيث لا يلغنها، فلم يرّد إصلاحاً بلا شك، بل أراد الفساد، فليس ردّاً ولا رجعة أصلاً.

وقد اختلفت النّاس في هذا على خمسة أقوال:

فالقول الأول:

كما روينا من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة: أنّ عمر بن الخطاب قال في امرأة طلقها زوجها، فأعلمها، ثم راجعها ولم يعلمها حتى تنقضي عدّتها: فقد بانّت منه.

ومن طريق سعد بن منصور أخبرنا المعتمر بن سليمان عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال: قال عمر بن الخطاب إذا طلق امرأته فأعلمها طلاقها، ثم راجعها فكتمها الرجعة حتى انقضت العدّة: فلا سبيل له عليها.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا عمرو بن دينار أخبرني أبو الشعثاء جابر بن زيد، قال: سمعت أبا رجّل من القراء الأوّلين في المرأة يطلقها الرجل ثم يرجعها، فيكتمها رجعتها، قلت أنا: ليس له شيء فسلنا شرحاً للقاضي، فقال: ليس له إلا فسوة الضمّ.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا يونس بن عبيد عن ابن سيرين قال: سألت رجلاً عمران بن الحصين فقال: إنه طلق ولم يشهد، وراجع ولم يشهد، فقال له عمران: طلقت بغير عدّة، وراجعت في غير سنة، فاشهد على ما صنعت.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرني عبيدة عن الحسن بن رباح قال: سألت سعيد بن المسيّب عن رجل طلق سراً، وراجع سراً، فقال: طلقت في غير عدّة، وارجعت في عماء، أشهد على ما صنعت.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا منصور عن الحسن قال: إذا طلق امرأته ثم راجعها في غيب أو مشهود، ولم يعلمها بالرجعة حتى انقضت العدّة، فلا سبيل له عليها - فهذا قول.

وقول ثاني:

روينا من طريق ابن وهب عن مالك قال: بلغني أنّ عمر بن الخطاب قال الذي يطلق امرأته - وهو غائب - ثم يراجعها ولا يبلغها مراجعتها وقد بلغها طلاقها: أنّها إن تزوّجت ولم يدخل بها زوجها الآخر، أو دخل: فلا سبيل إلى زوجها الأوّل إليها.

وقال مالك: وهذا أحبّ ما سمعت إليّ فيها وفي المفقود.

ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيّب قال: مضت السنة في الذي يطلق امرأته ثم يراجعها فيكتمها رجعتها حتى تحل فتتزوج غيره: فإنه ليس له من أمرها شيء، ولكنها من زوجها الآخر.

قال ابن وهب: وأخبرني غمرة بن بكير عن أبيه عن عبد الرحمن بن القاسم بن عمّار، ونافع مثله.

وصحّ أيضاً من طريق ابن سمعان عن الزهري مثلاً ذلك، إذا كاتا في بلد واحد.

وقال ثالث.

من طريق ابن وهب.

قال مالك: الأمر لي لا اختلاف فيه: إنه إذا دخل بها زوجها الآخر قبل أن يدرکہا الأول فلا سبيل له إليها - وذلك الأمر عندنا في هذا وفي المفقود - يعني: في الذي طلقها وأعلمها ثم راجعها وأشهد ولم يبلغها.

قال ابن القاسم: ثم رجع مالك عن ذلك وقال: زوجها الأول أحق بها قال ابن القاسم:

أما أنا فأرى أنها إن دخل بها زوجها فلا سبيل له إليها، فإن لم يدخل بها فهي للأول.

قال أبو محمد: إنما أوردنا هذا لئلا نرى المشغبين يقول مالك: 'الأمر عندنا، والأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا حجة، وإجماع، لا يحل خلافه.'

وهذا مالك قد رجع عن قول ذكر أنه الأمر عندهم، والأمر الذي لا اختلاف فيه: فحسبهم وحسبكم.

ورويانا من طرق عن عمر كلها منقطعة؛ لأنها عن إبراهيم عن عمر أو عن الحسن بن مسلم عن عمر، أو عن سعيد بن المسيب عن عمر، أو عن أبي الزناد: أن عمر قال فيمن طلق امرأته ثم سافر وأشهد على رجعتها قبل انقضاء العدة لا علم لها بذلك حتى تزوجت: أنه إن أدركها قبل أن يدخل بها فهي امرأته، وإن لم يدرکہا حتى دخل بها الثاني فهي امرأة الثاني، حكم بذلك في أبي كنف.

وهو قول الليث، والأوزاعي.

وقول رابع:

روينا: من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء فيمن طلق ثم أرتجعها وأشهد لنم تأنها الرجعة حتى تزوجت؟ قال: إن أصيبت فلا شيء للأول فيما بلغنا - يقال ذلك، فإن نكحت ولم تصب، فالأول أحق بها - وبه يقول عبد الكريم.

وقول خامس:

روينا من طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال: قال علي بن أبي طالب: إذا طلق الرجل امرأته ثم راجعها ولم يعلمها: فهي امرأته إذا أشهد.

ومن طريق سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن الحكم بن عتيبة عن علي بن أبي طالب أنه قال فيمن طلق امرأته ثم غاب، فكتب إليها برجعته، فضاغ الكتاب حتى انقضت

عدتها، فإن زوجها الأول أحق بها دخل بها الآخر أو لم يدخل.

ومن طريق حاد بن أبي سليمان، وقناة عن علي مثله.

ومن طريق إبراهيم عن علي بن أبي كنف مثله.

وهو قول الحكم بن عتيبة.

ثم وجدناه متصلا عن علي كما أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عياش بن أصبغ أخبرنا محمد بن قاسم بن محمد أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن المنشي أخبرنا عبد الأعلى أخبرنا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن خلاص بن عمرو أن رجلا طلق امرأته، وأعلمها، وأرجعها، وأشهد شاهدين وقال: اكتمنا علي، فكتما، حتى انقضت عدتها، فارتفعوا إلى علي بن أبي طالب، فأجاز الطلاق وجلد الشاهدين وأتهمهما..

قال أبو محمد:

ثم نظروا في هذه الرواية، فوجدناها لا حجة فيها لمن ذهب إلى هذا القول، لأنه ليس فيها إلا إجازة الطلاق، لا إجازة الرجعة.

قال أبو محمد: ليس إلا هذا القول، أو الذي تحزننا، وما عداها فخطأ لا إشكال فيه؛ لأن زوجها أو دخوله بها، أو وطأ لها، لا يفسخ شيء من ذلك نكاحا صحيحا، وبالله تعالى التوفيق.

- وإنما هو صحة الرجعة أو فسادها.

ويقول علي الذي ذكرنا يقول سفيان الثوري، وأبو حنيفة، والشافعي، وأبو سليمان، وأصحابهم.

١٩٨٨ - مسألة: ونجم هاهنا ما لعلنا ذكرناه مفرقا

هو: أنه لا يكون طلاق لا يملك فيه المطلق الرجعة ما دامت في العدة إلا طلاق الثلاث - بجمعة، أو مفرقة - وطلاق التي لم يطأها المطلق سواء طلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا - إلا أنه دون الثلاث - إن رضي هو وهي - فلهما ابتداء النكاح بولي، وإشهاد، وصداق - وهذا حكم الفسخ كله.

وأما طلاق الموطوءة واحدة، أو اثنتين، فللمطلق مراجعتها - أحب أم كرهت - بلا صداق، ولا ولي، ولكن بإشهاد فقط - وهذا ما لا خلاف فيه، وبالله تعالى التوفيق.

٨٧- كتاب العِدَّة

١٩٨٩- مسألة: العدد ثلاث: إِمَّا من طلاق في نكاح

وطئها فيه مرةً في الدهر فاكتر، وإِمَّا من وفاءٍ، سواءً طئها أو لم يطأها.

وأَمَّا المَعْقَةُ - إذا اختارت نفسها وفراق زوجها، فإن هذه خاصةً دون سائر وجوه الفسخ؛ عِدَّتُها عِدَّةُ المطلقةِ سواءً سواءً.

وأَمَّا سائر وجوه الفسخ، والتي لم يطأها زوجها فلا عِدَّة على واحدةٍ منهن، وهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ: ساعةَ الفسخ، وساعةَ الطلاق.

برهان ذلك: أَنَّ عِدَّةَ الطَّلَاقِ، والوفاءِ: مذكورةٌ في القرآن.

وكذلك سقوطُ المسقوطةِ العِدَّةِ عن النِّسَاءِ طَلَّقَتْ وَلَمْ يَطْأَهَا المَطْلُوقُ فِي ذَلِكَ النِّكَاحِ.

وأَمَّا المَعْقَةُ - فمختارةٌ فسخَ نكاحها:

فكما رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا عِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ زَوْجَ بَرِيسَةَ كَانَ عَبْدًا أَسْوَدَ اسْمُهُ مُغِيثٌ فَخَبَرَهَا - يُخَيِّرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَهَا تَخْتَلُّ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَوْ كَانَتْ عِدَّةٌ غَيْرَ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ لَبَيَّنَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَا شَكَّ.

وَأَمَّا قُلْنَا: إِنَّهَا عِدَّةُ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهَا عِدَّةٌ مِنْ حَيْثُ لَا مِنْ مَيْتٍ - فَصَحَّ إِذْ أَمَرَهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَنْ تَتَّخِذَ مِنْ فِرَاقِهِ لَهُ - وَهُوَ حَيٌّ - أَنَّهَا الْعِدَّةُ مِنْ مَفَارِقَةِ الْحَيِّ بِمَا شَكَّ.

وأَمَّا سائر وجوه الفسخ - سواءً كانت من نكاحٍ صحيحٍ أو من عقليٍ فاسدٍ؛ فلا عِدَّةَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجِبْ ذَلِكَ قُرْآنٌ، وَلَا سُنَّةٌ، وَلَا حُجَّةٌ فِيمَا سَوَاهُمَا، وَلَا يَكُونُ طَلَاقٌ إِلَّا فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ.

وكذلك لا عِدَّةَ مِنْ وَفَاءٍ مِنْ لَيْسَ عَقْدُ زَوَاجِهِ صَحِيحًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُوْجِبْ عِدَّةَ طَلَاقٍ لَهُ، أَوْ وَفَاءٍ، إِلَّا مِنْ زَوْجٍ وَمِنْ عَقْدِهِ فَاسِدٍ لَيْسَ زَوْجًا، فَلَا طَلَاقَ لَهُ، وَإِذَا لَا طَلَاقَ لَهُ فَلَا عِدَّةَ مِنْ فِرَاقِهِ، وَإِذَا لَيْسَ زَوْجًا فَلَا عِدَّةَ مِنْ وَفَاةٍ «وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ».

فَإِنْ قَالُوا: قَسْنَا كُلَّ فسخٍ عَلَى الْمُعْقَةِ فَمَتَى فِرَاقُ زَوْجِهَا.

قُلْنَا: الْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ، ثُمَّ لَوْ كَانَ حَقًّا لَكَانَ هَذَا مِنْهُ عَيْنٌ

الباطل؛ لِأَنَّ جَمِيعَ وَجُوهِ الْفَسْخِ لَا خِيَارَ فِيهِ لِلْمُنْفَسَخِ نِكَاحُهَا إِلَّا لِلْمُعْقَةِ فَقَدْ أَجْمَعُوا - بِمَا خِلَافٍ - عَلَى مَفَارِقَةِ حَكْمِهَا لِحُكْمِ سَائِرِ الْمُنْفَسَخِ نِكَاحِهَا، وَالْعِدَّةُ الْوَاجِبَةُ إِمَّا هِيَ حَكْمُ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ، لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا لِامْتِثَارِهِ الرَّحِمِ.

برهان ذلك: أَنَّ الْمُخَالَفِينَ لَنَا فِي هَذَا لَا يَخَالِفُونَا فِي أَنَّ الْعِدَّةَ عَلَى الصَّغِيرَةِ الْمَوْطُوءَةِ أَيْ الَّتِي لَا تَحْمِلُ، وَالْعُجُوزِ الْكَبِيرَةِ الَّتِي لَا تَحْمِلُ: فِي الطَّلَاقِ وَالْوَفَاءِ، وَلَوْ خَالَفُونَا فِي الطَّلَاقِ فِي الصَّغِيرَةِ لَكَانَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «وَاللَّائِي يَنْسَنُ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْ» حَاكِمًا بِصَحَّةِ قَوْلِنَا وَبَطْلَانِ قَوْلِهِمْ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنْ ارْتَبْتُمْ» إِمَّا هُوَ إِنْ ارْتَبْتُمْ كَيْفَ يَكُونُ حَكْمُهَا لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّائِي يَنْسَنُ مِنَ الْحَيْضِ لَا يَشْكُ أَحَدٌ فِي أَنَّهُ لَا يَرْتَابُ فِيهَا بِحَمْلِ.

وكذلك لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ الْخَصِيَّ الَّذِي بَقِيَ لَهُ مِنَ الذَّكَرِ مَا يُولِجُ، فَإِنَّ عَلَى امْرَأَتِهِ الْعِدَّةَ - وَهُوَ بِمَا شَكَّ لَا يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ أَبَدًا..

وكذلك لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ مِنْ وَطئِ امْرَأَتِهِ مَرَّةً، ثُمَّ غَابَ عَنْهَا عَشْرَاتُ السَّنِينَ، ثُمَّ طَلَّقَهَا أَنَّ الْعِدَّةَ عَلَيْهَا. وَلَا شَكَّ فِي أَنَّهَا لَا حِلَّ بَهَا، وَلَوْ كَانَتِ الْعِدَّةُ خَوْفَ الْحَمْلِ لِأَجْزَاتِ حَيْضَةٍ وَاحِدَةٍ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٩٩٠- مسألة: وعدة المطلقة الموطوءة التي تحيض

ثلاثة قروء - وهي بَقِيَّةُ الطَّهْرِ الَّذِي طَلَّقَهَا فِيهِ - وَلَوْ أَنَّهَا سَاعَةٌ أَوْ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرُ - ثُمَّ الْحَيْضَةُ الَّتِي تَلِي بَقِيَّةَ ذَلِكَ الطَّهْرِ، ثُمَّ طَهَرَ ثَانِيًا كَامِلًا، ثُمَّ الْحَيْضَةُ الَّتِي تَلِيهِ، ثُمَّ طَهَرَ ثَالِثًا كَامِلًا: فإِذَا رَأَتْ آثَرَهُ أَوَّلَ شَيْءٍ مِنَ الْحَيْضِ فَقَدْ غَمَتْ عِدَّتُهَا وَلَهَا أَنْ تَنْكَحَ حَيْثُ شَاءَتْ.

واختلف الناس في هذا: فقالت كما قلنا.

وقالت طائفة: الأقراء الحيض - مع اتفاق الجميع على الطاعة - لقوله عز وجل: «وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ».

قال أبو محمد: القروء جمع قرء - والقرء في لغة العرب التي بها نزل القرآن: يقع على الطهر ويقع على الحيض، ويقع على الطهر والحيض:

أنا بذلك أبو سعيد الجعفري أنا محمد بن علي المقرئ أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس النحوي أخبرنا أبو

ميراثه، فأتى معاوية بن أبي سفيان في ذلك، فأرسل في ذلك إلى رهط من أصحاب رسول الله ﷺ منهم: فضالة بن عبيد، فلم يجد عندهم بذلك علماً. واضطرب في ذلك أحمد بن حنبل: فمرة قال: الأقراء الأطهار ومرة قال: الأقراء الحيض، ومرة توقف في ذلك.

واختلف القائل بأنّها الحيض:

فقال طائفة: له رجعة ما كانت في الحيضة الثالثة، فإذا رأت الطهر منها فلا رجعة عليها:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن مسلم عن طاووس قال: يراجعها ما كانت في الدّم.

وهو قول سعيّد بن جبيرة.

روينا من طريق سعيّد بن منصور أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيّد بن جبيرة قال: هو أحقّ بها ما كانت في الدّم.

وهو قول ابن شبرمة، والأوزاعي.

ورويّا عن بعض الصحابة ما يدلّ على ذلك:

كما روينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال: عدّة الأمة حيضتان، وعدّة الحرّة ثلاث حيض.

ومن طريق الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت مثل ذلك سواء سواء.

وقالت طائفة:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن رفيع عن معبد الجهني قال: إذا غسلت فرجها من الحيضة الثالثة فقد بانت منه.

وقالت طائفة: إنّ له أن يراجعها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة:

كما روينا من طريق الحجاج بن المهال أخبرنا أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود أنّه كان عند عمر بن الخطاب فأتته امرأة مع رجل فقالت: طلقني ثم تركني حتى إذا كنت في آخر ثلاث حيض وانقطع عني الدّم وضعت غسلي ونزعت ثيابي ففرق الباب وقال: قد راجعتك، فقال عمر لابن مسعود: ما تقول فيها؟ فقال: أراه أحقّ بها ما دون أن تحلّ لها الصلوة، فقال له عمر: نعم ما رأيت، وأنا أرى ذلك.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن معبد

جعفر الطحاوي أخبرنا محمد بن محمد بن حسان أخبرنا عبد الملك بن هشام أخبرنا أبو زيد الأنصاري قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول فذكره كما أوردنا - وقال الأعشى: نعم كلّ عام أنت جاشم غزوة تشد لأقصاها غريم عزائكا مورثة مالا وفي الأصل رفعة لما ضاع فيها من قروهم نسائكا

فأراد الأطهار - وقال آخر:

يا ربّ ذي ضغن على قارص له قروهم كقروهم الخائض فأراد الحيض.

ومن روي عنه مثل قولنا جماعة:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن معبد بن السبيعي عن زيد بن ثابت قال: إذا دخلت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد بانت من زوجها.

وهو إلى الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين مثل قول زيد نصّاً، قال الزهري: وهو قول أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام - وهو يأخذ بالزهري.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر مثل قول زيد المذكور نصّاً.

وهو قول إبان بن عثمان، والقاسم بن محمد بن أبي بكر. وهو يقول مالك، والشافعي، وأبو ثور، وأبو سليمان، وأصحابهم.

وقال بعض هؤلاء: إذا رأت أوّل الحيضة الثالثة فقد بانت من زوجها ولا يجوز لها أن تتزوّج حتى ترى الطهر من تلك الحيضة:

كما روينا من طريق سعيّد بن منصور أخبرنا عبد العزيز بن حماد الراوردي عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس قال: إذا حاضت الثالثة فقد برئت منه، إلا أنّها لا تتزوّج حتى تطهر.

ومن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال إذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد ذهبت منه - قال يحيى فقلت له: أتزوّج في الحيضة الثالثة؟

قال: لا، روي هذا القول عن إسحاق بن راهويه. وتوقفت في ذلك طائفة:

كما روينا عن الحجاج بن المهال أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن نافع عن سليمان بن يسار قال طلق رجل امرأته طلقاً أو طلقين فلما دخلت في الحيضة الثالثة مات فطلبت

عذتها وتحمل للأزواج - كانت عذتها عسراً أو أقل من عسر، اغتسلت أو لم تغتسل.

قالوا: وأما المسلمة التي حيضها أقل من عشرة أيام فله الرجعة عليها ما لم تغتسل كلها ولو لم يبق لها من الغسل إلا عضو واحد كامل.

قالوا: وكان القياس أنه إن بقي لها عضو كامل لم تغسل أن لا يكون له عليها رجعة.

قالوا: ولكن ندع القياس، ونستحسن أن يكون له عليها الرجعة، فإن لم يبق لها أن تغسل إلا بعض عضو فلا رجعة له عليها، وقد حل لها الزواج.

ولأبي حنيفة قول آخر - وهو أنه إن بقي عليها من العضو أكثر من قدر الدرهم البغلي فله الرجعة عليها، فإن بقي عليها منه قدر الدرهم البغلي فلا رجعة له عليها، ولا يحل لها الزواج حتى تغسل تلك اللعنة.

قال: فلو رأت الطهر من الحيضة الثالثة وهي مسافرة لا ماء معها فتيممت، فله عليها الرجعة ما لم تغسل.

قال: فلو وجدت ماء قد شرب منه حمز - ولم يجذ غيره - فاغتسلت به، أو تيممت فلا رجعة له عليها، ولا يحل مع ذلك لها الزواج.

قال أبو محمد: أما قول أبي حنيفة - ففي غايه الفساد.. وهو قول لا يعرف عن أحد قبله.

وكذلك تحديد من حد انقطاع العدة بأن يضي لها وقت صلاة فلا تغتسل؛ لأنه قول لا دليل على صحته أصلاً، لا من قرآن، ولا من سنة، ولا رواية صحيحة ولا سقيمة ولا قول صاحب.

وكذلك قول من قال حتى تغسل فرجها من الحيضة الثالثة فسقطت هذه الأقوال كلها. ولم يبق إلا قول من قال: هو أحق بها ما لم تغتسل وتحمل لها الصلاة، وقول من قال: إن بطهرها من الحيضة الثالثة تسم عذتها - وهو قولنا.

فوجدنا حجة من قال: هو أحق بها ما لم تحل لها الصلوات - ينجون بأنه صَحَّ عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود.

وروي عن أبي بكر الصديق، وأبي موسى الأشعري، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وأبي الدرداء، وابن عباس، وعبادة بن الصامت، وغيرهم، وإن لم يصح عنهم.

بن المسيب: أن علي بن أبي طالب قال: لزوجها الرجعة عليها حتى تغتسل من الحيضة الثالثة وتحمل لها الصلاة.

ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد عن الحسن: أن رجلاً طلق امرأته طلاقاً، فلما أرادت أن تغتسل من الحيضة الثالثة راجعها، فاختصا إلى أبي موسى الأشعري، فاستحلفهما بالله الذي لا إله إلا هو لقد حلت لها الصلاة، فابت أن تحلف، فردها إليه - وصح مثله أيضاً عن ابن مسعود.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن زيد بن ربيع عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال: أرسل عثمان إلى أبي بن كعب في ذلك، فقال أبي بن كعب: أرى أنه أحق بها حتى تغتسل من حيضتها الثالثة وتحمل لها الصلاة؟ قال: فما أعلم عثمان إلا أخذ بذلك.

ومن طريق وكيع عن محمد بن راشد عن مكحول عن معاذ بن جبل، وأبي الدرداء مثله.

ومن طريق وكيع عن عيسى الخطاط عن الشعبي عن ثلاثة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ الخيز، فالخير: منهم: أبو بكر، وعمر، وابن عباس؛ أنه أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة.

ومن طريق عبد الرزاق عن عمر بن راشد عن مجيب بن أبي كثير: أن عبادة بن الصامت قال: لا تبين حتى تغتسل من الحيضة الثالثة، وتحمل لها الصلوات وصح هذا عن عطاء بن أبي رباح وعبد الكريم الجزري، وسعيد بن المسيب، والحسن بن حي، وسوى في ذلك بين المسلمة والذمية.

وقال شريك بن عبد الله القاضي: إن فرطت في الغسل عشرين سنة فله الرجعة عليها.

قال أبو محمد: هذا ظاهر ما روينا عن الصحابة أنفساً - نعي القائلين: هو أحق بها ما لم تغتسل وتحمل لها الصلوات. وقالت طائفة:

كما روينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري قال: إلا أن ترى الطهر ثم تؤخر اغتسالها حتى تفتوها تلك الصلاة، فإن فعلت فقد بانت حيتلو.

وبه يقول سفيان الثوري وأبو حنيفة.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن كانت حيضتها عشرة أيام فبتمامها تنقضي عذتها، ولا تحل للأزواج - اغتسلت أو لم تغتسل، رأت الطهر أو لم تره.

قالوا: وأما الذمية فبانقطاع الدم من الحيضة الثالثة تنقضي

قالوا: ومثل هذا لا يقال بالرأي.

قال أبو محمد: وما تعلم لم شياً غير هذا، وهو باطل؛ لأنه لا يدل أن يضاف إلى رسول الله ﷺ بالظن الذي أخبر عليه الصلاة والسلام أنه أكذب الحديث، ما لم يأت عنه عليه الصلاة والسلام لا سيما والثابت عن عمر، وابن مسعود ما ذكرنا قبل من أنه رأي رايه لا عن أثر عندهما قالا، ومع ذلك فلا يفرح الخفِيُّونَ بهذا الشَّعْبِ، فهم أوَّلُ مخالفٍ للصَّحَابَةِ في هذا المكان؛ لأنَّ الثَّابِتَ عَمَّنْ ذَكَرْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ - رضي الله عنهم - أنَّ له الرَّجْعَةَ ما لم تحل لها الصلاة، وهم يقطعون عنه الرَّجْعَةَ قبل أن تحل لها الصلاة إذا بقي لها شيء من أعضاء جسدها ولو قدر الذَّرْعَم.

قال أبو محمد: وقد خالف من ذكرنا هذا من رأى من الصَّحَابَةِ أن يدخلوها في الحيضة الثالثة تتم عدتها - فبطل هذا القول أيضاً بلا شك إذ لا دليل على صحته من قرآن، ولا سنة، ولا رواية مقبولة، فلم يبق إلا قول من قال إن بانقطاع الدم من الحيضة الثالثة تتم عدتها.

وهو قول من قال: الأقراء الحيض، فوجدنا من حجتهم أنه لو كان القرء الطهر لكانت العدة قرأين وشيئاً من قرء والله تعالى أوجب ثلاث قروء، فصَحَّ أنها الحيض التي تستوفى ثلاث منها كاملة.

قال أبو محمد: ليس كذلك بل بعض القرء بلا شك، وبعض الحيض حيض.

قال أبو محمد: وذكروا ما روينا من طريق أبي داود أخبرنا محمد بن مسعود أخبرنا أبو عاصم عن ابن جريج عن مظاهر بن أسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال: «مُطَلَّقُ الْأَمَةِ مُطَلَّقَاتَانِ وَعِدَّتُهُا حَيْضَتَانِ».

وأخبرنا حمام أخبرنا يحيى بن مالك بن عائذ أخبرنا أبو الحسن بن أبي غسان أخبرنا أبو يحيى زكريا ابن يحيى الساجي أخبرنا محمد بن إسماعيل بن سمره الأحمسي أخبرنا عمر بن شبيب السلمي أخبرنا عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «مُطَلَّقُ الْأَمَةِ يُتَانِ وَعِدَّتُهُا حَيْضَتَانِ».

قال أبو محمد: هذان خبران ساقطان لا يجوز الاحتجاج بهما؛ لأن مظاهر بن أسلم ضعيف.

وكذلك عمر بن شبيب، وعطية ضعيفان لا يحتج بهما، ولو صح أحدهما أو كلاهما لما خالفناه.

قال أبو محمد: فإن ذكر ذكرنا الخبر الثابت عن رسول الله

ﷺ أنه قال لِلْمُسْتَحَاضَةِ: «إِذَا أَتَاكَ قُرْؤُكَ فَلَا تُصَلِّي وَإِذَا مَرَّ الْقُرْءُ طَهَّرْ ثُمَّ صَلِّي مِنَ الْقُرْءِ إِلَى الْقُرْءِ» والخبر الثابت عنه عليه السلام أنه أمرها أن تترك الصلاة قدر أقرانها وحيضها.

قلنا: لم نذكر أن الحيض يسمى قرءاً، كما أنك لم تذكر أن الطهر يسمى قرءاً، وإنما اختلفنا في أي ذلك المراد من قوله تعالى: «ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ».

وقالوا: إنما أمر الله تعالى بطلاق النساء لاستقبال العدة. قالوا: فلز كان القرء هو الطهر لكان مطلقاً في العدة.

قلنا: هذا خطأ من حكمكم وبنائكم على مقدمي صحيحة ونعم، إن الطلاق إنما أمر الله تعالى بالطلاق في استقبال العدة، فلو كانت العدة التي هي الأقراء الحيض، لكان بين الطلاق وبين أول العدة مدة ليست فيها معتدة، وهذا باطل.

قال أبو محمد: فسقط كل ما احتجوا به - وبقي قولنا - فوجدنا حجة من قال به: ما روينا من طريق البخاري أخبرنا إسماعيل بن عبد الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر: «أنه طلق امرأته، وهي حائض، فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال رسول الله ﷺ: مره فليأجعهما ثم ليحسبها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أشكت بعد، وإن شاء طلق قبل أن يمس فذلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء».

فأشار رسول الله ﷺ إلى الطهر، وأخبر أنه العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء - فصَحَّ أن القرء هو الطهر.

وأبشاً - فإن العدة واجبة فرضاً إثر الطلاق بلا مهلة - فصَحَّ أنها الطهر المتصل بالطلاق، لا الحيض الذي لا يتصل بالطلاق.

ولو كان القرء هو الحيض لوجب عندهم على أصلهم فيمن طلق حائضاً أن تعتد بتلك الحيضة قرءاً - وقد قال بذلك الحسن:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن عثمان بن مطر عن سعيد بن أبي عروبة عن مطر الرزاق عن الحسن فيمن طلق امرأته ثلاثاً وهي حائض أنها تعتد بها من أقرانها.

وقال ابن أبي عروبة: وحلتي قتادة، وأبو معشر، قال قتادة عن سعيد بن المسيب، وقال أبو معشر عن إبراهيم، قالا جميعاً: لا تعتد بها.

قال أبو محمد: وإني القولين كان مراد الله تعالى، فالأقراء الأظهر أم الحيض، فإن قولنا يقتضيها جميعاً؛ لأن الطلاق يقع في الطهر فهو قرء، ثم الطهر الثاني، ثم الثالث، وبين الطهر الأول

خير: حدثناه عبد الله بن ربيع قال: أخبرنا محمد بن معاوية القرشي أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن يحيى بن أيوب المروزي أخبرنا حفص - هو ابن غياث - أخبرنا الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود قال: طلاق السنة يطلقها تطليقة وهي طاهرة في غير جماع، فإذا جاء وطهرت طلقها أخرى فإذا حاضت وطهرت طلقها أخرى، ثم تعد بعد ذلك بحضة قال الأعمش فسألت إبراهيم النخعي، فقال مثل ذلك.

قال أبو محمد: كل هؤلاء الطوائف مخالفون لما صح عن ابن مسعود هاهنا أنه السنة؛ لأنهم كلهم يكرهون أن يتبعها طلاقاً في العدة، والمالكيون والشافعيون لا يرون الحيض عدة. ولا عجب أعجب ممن يحتج بقول سعيد بن المسيب في دية أصابع المرأة: هي السنة يا ابن أخي، ويحتج بقول ابن مسعود هاهنا أنه السنة.

قال أبو محمد: وأما نحن فلا حجة عندنا فيما عدا نص قرآن وسنة ثبت حكمها عن رسول الله ﷺ. وحجتنا لقولنا هاهنا: هو أن الله عز وجل إنما أسقط العدة عن المطلقة غير الممسوسة فقط، وأوجبها على المطلقة الممسوسة. وأمر الله تعالى من طلق أن يطلق للعدة، وجعل العدة على التي تحيض ثلاثة قروء. وعلى التي لا تحيض - لصغير أو كبير - ثلاثة أشهر. وحكم تعالى أنها امراته ما لم تنقض عدتها منه؛ بتوارثان، وبلحقتها طلاقاً، فهو إذا طلقها ثانية؛ مطلقاً امرأته الموطوءة منه في ذلك النكاح بلا شك، فعليه أن يتدبّر شي من العدة قبل الطلاق، كما من

ومن الباطل أن يتقدم شيء من العدة قبل الطلاق، كما من الباطل طلاق موطوء بلا عدة. أو طلاق موطوء يكون قرأ واحداً أو قرأين، ولا بد لمخالفتها هاهنا من أحد هذه الوجوه الثلاثة - وهي كلها باطل يبين.

وكذلك من المحال أن تبي المرتجة على عدة قد بطلت بالرجعة، إذ من الباطل أن تكون مرتجة، وهي بعد الرجوع في العدة، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٩٢ - مسألة: فإن كانت المطلقة حاملاً من الذي

طلقها أو من زنى أو يكره فعدتها وضع حملها - ولو إثر طلاق زوجها لها بساعة أو أقل أو أكثر - وهو آخر ولدٍ في بطنها، فإذا وضعت - كما ذكرنا - أو أسقطته فقد انقضت عدتها وحل لها الزواج.

وكذلك المعتقة - وهي حامل - تتخير فراق زوجها ولا

والثاني حيض، ثم بين الثاني والثالث حيض، ثم دفعة حيض آخر الثلاث.

وقد قلنا: إن بعض الحيض حيض، وبعض الطهر طهر، وبعض القراء قراء، فهي ثلاثة أقراء بكل حال.

ويقول الحسن تقول إن طلقها ثلاثاً - وهي حائض - فإنها تعد بتلك الحيضة، ثم بالطهر الذي يليها، ثم بالحيضة الثانية ثم بالطهر الثاني، ثم بالحيضة الثالثة فإذا رأت الطهر منها - فهو طهر ثالث - حلت به للأزواج.

وهكذا القول في عدة الأمة التي تعتق فتختار فراق زوجها - إن كانت حين ذلك حائضاً - ولا فرق.

وكذلك نقول في المطلقة ثلاثاً في طهر مسها فيه، وفي المعتقة تختار فراق زوجها أنها يعتد بذلك الطهر قرأ.

وقد صح عن الزهري أنها لا تعد به، لكن بثلاثة أقراء مستأنفة.

١٩٩١ - مسألة: فإن أتبعها في عدتها قبل انقضائها طلاقاً باتناً، ولم تكن عدتها تلك من طلاق ثلاث مجموعة ولا من طلاق نائفة فعليه أن يتدبّر العدة من أمها فإن طلقها بعد تسعين نائفة فتبتدئ العدة أيضاً ولا بد وكذلك لو راجعها في عدتها فوطئها أو لم يطأها ثم طلقها فإنها تبتدئ العدة ولا بد.

ورويانا مثل قولنا عن طائفة من السلف:

كما رويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر، وغيره عن قتادة أن جابر بن عبد الله، وخلاس بن عمرو، قالا جميعاً في المطلقة في العدة: تعد من الطلاق الآخر ثلاث حيض.

ورويانا عن ابن مسعود: أنها تبي على عدتها من الطلاق الأول.

وهو قول إبراهيم النخعي، وسعيد بن المسيب، والحسن، وأبي قلابة - وبه قال الزهري، وقاتدة.

قال أبو محمد: وبه يقول أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، إلا أن أبا حنيفة، ومالكاً، وأحد قول الشافعي في التي يراجعها في العدة ثم يطلق قبل أن يطأها: أنها تستأنف العدة. وقال الشافعي مرة: تبي على عدتها من الطلاق الأول.

وهو قول عطاء.

قال أبو محمد: ما نعلم لهم حجة من قرآن، ولا من سنة أصلاً ولا متعلق هذه الطوائف فيما جاء عن ابن مسعود في ذلك؛ لأنه.

فوق. ولقوله تعالى: ﴿فَأَنسِكُوهُنَّ بِخَعْرِوهُنَّ أَوْ فَارِقُوهُنَّ

بِمَعْرِوهُنَّ﴾.

وبالله تعالى التوفيق.

وكذلك تقول: إنه إن طلقها وعدتها بالأقراء أو بالشهور،

ثم حلت قبل تمام العدة منه أو من غيره برزئ أو بإكراه، فإنها

تنتقل عدتها إلى وضع ذلك الحمل، فإذا وضعت فقد تمت عدتها.

وكذلك لو مات فحملت في عدتها من وفاته من زنى أو

إكراه فإن عدتها تنتقل إلى عدة الحامل بوضع الحمل؛ لأن كل

ذلك داخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْصَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ

يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

وقد غلب رسول الله ﷺ وضع الحمل في الوفاة على

الأربعة الأشهر والعشر:

كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا حسين بن

منصور بن جعفر النيسابوري أخبرنا جعفر بن عون أخبرنا يحيى

بن سعيد - هو الأنصاري - أخبرني سليمان بن يسار أخبرني أبو

سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال: «بَعَثْنَا كُرَيْبًا - هُوَ مَوْلَى ابْنِ

عَبَّاسٍ - إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، فَجَاءَنَا مِنْ عِنْدِهَا أَنَّ سُبَيْعَةَ

وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِأَيَّامٍ، فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ

تَتَزَوَّجَ».

وأما قولنا "آخر" ولد في بطنها فلقول الله عز وجل:

﴿أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ فمضى ما بقي من حملها شيئا في

بطنها؛ لم تضع حملها.

قال أبو محمد: ولحماد بن الحسن قول هاهنا نذكره -

ليحمد الله تعالى سامعه على السلامة - وهو أنه قال: إذا خرج

من بطن المرأة من الولد النصف فقد تمت عدتها، لا يعد في ذلك

النصف؛ فحذاء ولا ساقاء، ولا رجلا، ولا رأسه.

وقال أبو يوسف: من قال لأمه وهي تلد: أنت حرّة فإن

كانت حين قوله ذلك قد خرج نصفه الذي فيه رأسه فهي حرّة

والولد حرّ، وإن كانت قد خرج نصف بدنه سوى رأسه فالولد

مملوك، وهي حرّة. روى عنهما ذلك جميعا هشام بن عبيد الله

الزاري في سماعه منها.

قال أبو محمد: فليعجب سامع هذا من هذا الاختلاط،

اتراء البائن كان من الغرارة بحيث لا يدري أنه متى خرج رأس

المولود ومنكبه فإنه في أسرع من كثر الطريف يسقط كله، فمتى

يتفرغ لتكسير صلب المولود ومساحته؟ حتى يعلم أخرج نصف أم

أقل أم أكثر، وأنه متى خرج رأسه ومنكبه فإنه لا يمكن البتة أن

وكذلك المتوفى عنها زوجها - وهي حامل منه، أو من

زنى، أو من إكراه - فإن عدتها تقضي بوضع آخر ولد في بطنها

- ولو وضعت إثر موت زوجها - ولها أن تزوج إن شامت.

وكذلك لو أسقطته، ولا فرق.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْصَالِ

أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ فلم يخص عز وجل كون الحمل منه

أو من غيره - وسواء وطئها الزوج أو لم يطأها؛ لأن الله تعالى

قال ما ذكرنا.

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَكَهَّنَ الْمُؤْمِنَاتُ ثُمَّ

طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدُوٍّ

تَعْتَدُوهُنَّا﴾.

قال أبو محمد: فاحتمل أن يستني هذه من الأولى فيكون

المراء؛ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن إلا اللواتي لم

تمسوهن وهن حوامل منكم من تشفيهن أو من غيركم. واحتمل أن

تستني الأول من هذه فيكون المراء؛ ثم طلقتموهن من قبل أن

تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها إلا أن يكن حوامل

منكم أو من غيركم، فواجب أن ننظر أي الاستعمالين، أو أي

الاستثنائين هو الحق؛ إذ قد ضمن عز وجل بيان ذلك فيما أنزل

إلينا من شرائعه:

فوجدنا - خير عبد الله بن عمر في طلاق امرأته وقد

ذكرناه في أول مسألة من الطلاق في كتابنا هذا - بإسناده.

فوجدنا فيه «أنه ﷺ قال مرة: فَلْيَرَاغِبْهَا ثُمَّ لِيُطْلِقْهَا طَاهِرًا، أَوْ

حَامِلًا مِنْهُ».

وفيه أيضا «إِذَا طَهَّرْتَ فَلْيُطْلَقْ أَوْ لِيُتَمَسِكَ، وَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِقَبْلِ عِدَّتِهِنَّ﴾».

قال أبو محمد: فصح أن طلاق الحامل جائز عموماً، إذ

هذا منه عليه الصلاة والسلام تعليم لكل مطلق إلى يوم القيامة،

سواء كان الحمل منه أو من غيره؛ لأنه عليه الصلاة والسلام لم

يخص حاملًا من حامل من غيره، وإن تلك الحال هو قبل عدتها،

فوجب العدة عليها بما ذكرنا، ولم يجوز أن يسقط هذا الحكم إلا

بيقين، ولا يقين في سقوطه إلا في المطلقة التي لم يطأها وليست

حاملًا فقط. وإذا صح أن عليها العدة فقد وجب ضرورة أن له

الرجعة عليها ما دامت في العدة من، طلاقاً، وعليه الفقه،

وتوران، ويلحقها بإلاؤه، وظهاره، وبلاعائها؛ لقوله تعالى:

﴿وَيَعْرِفُتْهُنَّ أَخْفَى بِرِزْقِهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾.

يتم قوله أنت حرّة حتى يقع جمعة. أثراء خفي عليها أنها المسكينة في ذلك الوقت. «شغل» من ذات النحين. إن العجب ليكثر من نسبة من هذا مقدار علمه إلى شيء من العلم - وحسبنا الله ونعم الوكيل.

فإن بقي من المشيمة ولو شيء - فهي في العدة بعد؛ لأنها من حملها المتولد مع الولد سواء سواء.

١٩٩٣ - مسألة: فإن مات في بطنها فلا تنقضي عدتها إلا بطرح جميعه، ولو لم يبق منه إلا أصبع أو بعضها؛ لأنها لم تضع جمعه فلم تضع حملها، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٩٤ - مسألة: فإن كانت المطلقة لا تحيض لصغير أو كبر أو خلقه ولم تكن حاملا وكان قد وطئها؛ فعدها ثلاثة أشهر من حين بلوغ الطلاق إليها أو إلى أهلها إن كانت صغيرة؛ لقول الله تعالى: «وَاللَّائِي يَنْشُرْنَ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْ».

وهذا قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهم - يعني: لزوم ذلك للصغيرة والكبيرة.

وقال مالك: لا عدة على الصغيرة جدًا.

قال أبو محمد: ولا نعلم أحدا قال بهذا قبله.

وهو قول فاسد؛ لوجوه:

أحدها - أنه تخصيص للقرآن بخالف حكمه.

وثانيها - أنه أوجب عليها عدة الوفاة - ولو أنها في المهب - واسقط عنها عدة الطلاق - وهي موطوءة مطلقة - وهذا تناقض ظاهر الفساد.

وثالثها - أنه لم يجد منتهى الصغر الذي أسقط فيه عنها عدة الطلاق من مبدأ وقت الزمها فيه العدة - وهذا تليس لا خفاء بفساده، ومنزج للفرض بما ليس فرضاً. ويكفي من هذا كله أنه قول لا دليل على صحته، لا من قرآن، ولا سنة، ولا رواية سقيمة، ولا رواية فاسدة، ولا قياس، ولا رأي له وجه، ولا قول سلف - وما كان هكذا فهو ساقط بيقين.

١٩٩٥ - مسألة: فإن طلقها في استقبال أول ليلة من الشهر مع تمام غروب الشمس اعتدت حتى يظهر هلال الشهر الرابع، فإذا ظهر حلت من عدتها.

فإن طلقها قبل ذلك أو بعده لزما أن تعتد سبعة وثمانين ليلة يمثلهن من الأيام كملى، إلى مثل الوقت الذي لزمتها فيه

العدة. ولا يلغى كسر اليوم، ولا كسر الليلة؛ لأنه لا يجوز أن يكون بين أول عدتها وبين وقت لزوم العدة لها فرق أصلاً، لا ما قل ولا ما كثر. فإذا اتقت ما ذكرنا حلت؛ لقول رسول الله ﷺ «الشهر تسع وعشرون» وقد ذكرناه في «كتاب الصيام» بإسناد.

فإن قيل: إنه قد لزمتها عدة يمين فلا تخرج منها إلا يمين. قلنا: هذا وضع فاسد، لكن قد لزمتها عدة بوحى الله عز وجل إلى رسول الله ﷺ يمين من قبل الوحي الذي ذكرنا لا يمين مطلق من ظن كاذب، أو قول قائل، فلا تخرج من ذلك إلا بيان رسول الله الذي هو اليقين حقاً.

وقد بين عليه الصلاة والسلام أن الشهر تسع وعشرون فلا يحل أن يزداد على ذلك شيء بوسوسة لا أصل لها «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا».

١٩٩٦ - مسألة: وقد قلنا: إن أسقطت الحامل المطلقة، أو الترتى عنها زوجها، أو العتقة المتخيرة فراق زوجها: حلت. وحد ذلك: أن تسقط علة فصاعداً، وأما إن أسقطت نطفة دون العلة فليس بشيء، لا تنقضي بذلك عدة.

برهان ذلك: ما روينا من طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، قالا جميعاً: أنا أبو معاوية، ووكيع، قالا جميعاً: أنا الأعمش عن زيد بن وهب عن عبيد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ أَخَذَكُمْ بِجَمْعٍ خَلَقَهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً» وذكر باقي الخبر.

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو الطاهر أحمد بن عمر بن السرح أخبرنا ابن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث عن أبي الزبير المكي أن عامر بن واثلة حدثه أنه سمع حذيفة بن أسيد الغفاري يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ نِشَانٌ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجَلَدَهَا وَلَحَمَهَا وَعَظَمَاتَهَا ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ أَذْكَرُ أَمْ أُنْثَى» وذكر باقي الخبر.

قال أبو محمد: معناه خلق الجملة التي تنقسم بعد ذلك سمعاً وبصراً وجلداً ولحماً وعظاماً - فصح أن أول خلق المولود كونه علة لا كونه نطفة، وهي الماء.

١٩٩٧ - مسألة: فإن طلقت التي لم تحض قط ثم حاضت قبل تمام العدة، سواء إثر طلاقها أو في آخر الشهر فما بين ذلك: تحادت على العدة بالشهور، فإذا اتتها حلت ولم تلنث إلى الحيض.

من الحيض من يَسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَيْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ».

فوجدنا المعتدة إذا حاضت في العدة فليست من اللاتي ينسن من الحيض ولا من اللاتي لم يحضن بلا شك، بل هي من اللاتي حضن، فوجب ضرورة أن عدتها ثلاثة قروء - ومن الباطل أن تكون من اللاتي يحضن، وتكون عدتها الشهر. **فصح** أن حكم الاعتداد بالشهور قد بطل، وإن كان بعض العدة.

وصح أنها تنتقل إلى الأقراء، أو إلى وضع الحمل إن حملت.

وأما انتقالها إلى عدة الرافة إن كان الطلاق رجعيًا فقط، وإلا فلا؛ فلأنها زوجة ترثه ويرثها، فهي متوفى عنها فيلزمها بالرفاة عدة الوفاة، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٩٨ - مسألة: وأما المستحاضة التي لا يتميز دمه ولا تعرف أيام حيضتها، فإن كانت مبتدئة لم يكن لها أيام حيض قبل ذلك بعدتها: فعدتها ثلاثة أشهر، لأنها لم يصح منها حيض قط، فهي من اللاتي لم يحضن.

فإن كانت ممن كان لها حيض معروف فنسبته، أو نسيته مقداره ووقته فعلها أن تریص مقداراً توقف فيه أنها قد آتت ثلاثة أطهار وحيضتين، وصارت في الثالثة، ولا بد.

فإذا مضى المقدار المذكور فقد حلت؛ لأنها من ذوات الأقراء - بلا شك - فعلها إتمام ثلاثة قروء.

وأما إذا تميز دمه فأمرها يبين إذا رأت الدم الأسود فهو حيض، وإذا رأت الأحمر، أو الصفرة فهو طهر.

وكذلك التي لا يتميز دمه إلا أنها تعرف أيامها فإنها تعتد إذا جاءت أيامها التي كانت تحض فيها حيضاً، وبأيامها التي كانت تظهر فيها طهرًا. **وقد ذكرنا.**

برهان ذلك: في "كتاب الحيض" في "الطهارة" من ديواننا هذا فاعني عن إعادته، وهي أخبار ثابتة عن رسول الله ﷺ بما ذكرنا.

وأما المسرية - فإن كانت عدتها بالأقراء أو بالشهور فاعتد إلا أنها تقدر أنها حامل وليست موقفة بذلك، ولا بأنها ليست حاملاً، فهذه امرأة لم توقف أنها من ذوات الأقراء قطعاً،

وكذلك لو حلت منه أو من غيره إثر طلاقها، أو قبل انقضاء الثلاثة أشهر فلم مات هو قبل انقضاء الثلاثة الأشهر ابتدأت عدة الوفاة كاملة.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: «وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ يَسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَيْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ» فإنما أوجب الله عز وجل عليها عدة ثلاثة أشهر إثر وجوب العدة عليها من الطلاق، فلا يبطل ما أوجبه الله تعالى عليها بدعوى لم يأت بها قط نص.

فإن قيل: فالله تعالى قد أوجب الأقراء بقوله تعالى: «وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ».

وقال تعالى أيضاً: «وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» وهذه زوجة مطلق.

قلنا: إنما أوجب الله تعالى ما ذكرتم على ذوات الأقراء، وعلى ذوات الحمل، وهذه إذ لم تنها عنه هذا الطلاق إنما كانت يبين من اللاتي ينسن، أو من اللاتي لم يحضن، ولم تكن أصلاً من ذوات الأقراء، ولا من ذوات الحمل.

ومن الباطل التفتن، والمحال المستنع: أن يلزم الله تعالى العدة بالأقراء من لا قرء لها حين وجوب العدة عليها، أو يلزم العدة بالحمل من ليست ذات حمل حين وجوب العدة عليها.

كما أن من الباطل أن يحول بين وقت وجوب العدة من الطلاق، أو الموت، وبين العدة وقت ليس من العدة؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «نُظَلِّقُوهُنَّ لِقَاحِ عَيْتِهِنَّ» وقد ذكرناه قبل هذا بإسناده إلا أن يأتي بذلك نص جلي يوقف عنده.

وأيضاً: فإن الفرء إنما هو ما بين الحيضتين من الطهر، فحالها قبل أن تحيض وبعد اليأس من الحيض ليس قرءاً - بطل أن تعتد بالأقراء من لم تطلق في استقبال قرء هي فيه، وهي وإن كان ولها منه لاحق به؛ لأنها زوجته بعد، فقد قلنا: إن وطأ لها ليس رجعة، ولا طلاقاً يبتدئ العدة منه.

وقد ادعى قوم الإجماع ما قلنا - وهذا باطل؛ لأنهم لا يقدرون على إيراد كذبة في ذلك عن أحد الصحابة - رضي الله عنهم - إنما جاءت في ذلك آثار عن ثمانية من التابعين فقط: وهم: عطاء، ومجاهد، وسعيد بن المسيب، والزهرى، والحسن، وقتادة، والشعيبي، والشعبي - ومثل هذا لا يعده إجماعاً إلا من استجاز الكذب على الأمة.

قال أبو محمد: ثم استذكرنا النظر في قول الله تعالى: «يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ» وقوله تعالى: «وَاللَّائِي يَنْسَنَ

ولا توقن أنها من ذوات الشهور حتماً، ولا توقن أنها من ذوات الأحمال بئلا، هذه صفتها - بلا شك - نعلم ذلك حساً ومشاهدة، فإذا هي كذلك فلا بد لها من التريص حتى توقن أنها حامل فتكون عذتها وضع حملها، أو توقن أنها ليست حاملاً فتزوج إذا شاءت إذا أيقنت أنها لا حمل بها؛ لأنها قد تمت عذتها المتصلة بما أوجبه الله تعالى من الطلاق؛ إما الأقراء، وإما الشهور، وبالله تعالى التوفيق.

وأقصى ما يكون التريص من آخر وطء وطئها وزوجها خمسة أشهر، فلا سبيل إلا أن تتجاوزها إلا وهي موقنة بالحمل، أو بطلانه؛ لأن رسول الله ﷺ أخبر بأنه بعد أربعة أشهر ينسخ فيه الروح، وإذا نسخ فيه الروح فهو حي إذا كان حياً فلا بد له - ضرورة - من حركة.

وأما المختلفة الأقراء - فلا بد لها من تمام أقرانها بالغة ما بلغت لا حد لذلك؛ لأن الله تعالى أوجب عليها أن تترصد ثلاثة قروء، ولم يجعل الله تعالى لذلك حداً عدوداً ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ فإن حاضت حيضة ثم لم تحض، أو حاضت حيفتين ثم لم تحض، أو انتظرت الحيضة الأولى فلم تأت بها بعد أن كانت قد حاضت في عصمة زوجها؛ أو قبلها، فلا بد لهؤلاء كلهن من التريص أبداً حتى يحضن تمام ثلاث حيض كما أمر الله عز وجل، أو حتى يصرن في حد اليأس من الحيض، فإذا صرن فيه استأنفن ثلاثة أشهر - ولا بد - لأن الله تعالى لم يجعل العدة ثلاثة أشهر إلا على اللواتي لم يحضن، وعلى اليائسات من الحيض، وهذه ليست واحدة منهما، فإذا صارت من اليائسات فحيث دخلت في أمر الله تعالى بالعدة بثلاثة أشهر - هذا نص كلام الله عز وجل وحكمه - والحمد لله رب العالمين. وفيما ذكرنا اختلاف:

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري أن حبان بن مغزل طلق امرأته - وهو صحيح - وهي ترضع فمكثت سبعة أشهر لا تحيض بمنعها الرضاع الحيض، ثم مرض حبان بعد أن طلقها بأشهر.

فقالوا له: إنها تركت إن مت، فامر أن يحمل إلى عثمان، فحمل إليه، فذكر له شأن امرأته - وعنده علي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت، فسألها عثمان، فقالا جميعاً: نرى أن ترثه إن مات، وأنه يرثها إن ماتت، فإنها ليست من القواعد اللاتي ينسفن من الحيض، ولا من الأبيكار اللاتي لم يحضن.

أخبرنا يونس بن عبد الله أخبرنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا محمد بن عبد السلام الحشني

أخبرنا محمد بن بشار أخبرنا يحيى بن سعيد القطان عن أشعث بن عبد الملك الحميري عن محمد بن سيرين: أن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود قالوا جميعاً في الشابة تطلق فلا تحيض، إنها تنتظر حتى تئاس من الحيض.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري، ومعمر، كلاهما عن منصور بن المعتمر، ومحمد بن أبي سليمان، كلاهما عن إبراهيم النخعي عن علقمة أنه طلق امرأته تطلق أو تطلقين، ثم ارتفعت حيضها ستة عشر شهراً ثم ماتت، فقال له عبد الله بن مسعود: حيس الله عليك ميراثها، وورثه منها - هذا في غايه الصحوة عن ابن مسعود.

وقد رويناه هذا بعينه عن ابن عباس، وابن عمر، إلا أنه من طريق ابن وهب عن ابن سمعان.

ومن طريق محمد بن عبد السلام الحشني أخبرنا محمد بن الليث أخبرنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمري قال: سألت منصور بن المعتمر عن طلق امرأته فحاضت حيضة ثم يست من الحيض قال: تستأنف العدة حيث بثلاثة أشهر قال: وسألته عن امرأة شابة طلقت فلم تحض من مرض أو ارتفع حيضها قال: تعد بالحيض ما كان. وسألته عن جارية حاضت حيضة وطلقت فلم تحض ستة قال عذتها الحيض ما كان.

ومن طريق ابن وهب أنا عتبة بن نافع عن خالد بن يزيد عن عطاء بن أبي رباح أنه سأل عن مطلق لا تحيض في السنة إلا مرة قال: أقرأها ما كانت.

ومن طريق ابن وهب عن مالك عن الزهري مثل ذلك. ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس عن أبي الزناد قال: ينبغي لها أن تعد ثلاث حيض - ولو كانت في عشرين سنة - إذا كانت تحيض ولها شباب.

ومن طريق وكيع عن الربيع بن صبيح، ويزيد بن إبراهيم - هو التستري - عن الحسن البصري قال: تعد بالحيض، وإن كانت لا تحيض في السنة إلا مرة.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج، قال عطاء: تعد أقرعها ما كانت تقارب أو تباعدت. - وقال ابن جريج: وهو قول عبد الكريم - قال عطاء: فإن وجدت في بطنها كالحية لا تدري، قال: نعم بطنها ولد أم لا؟ فلا تعجل بكاح حتى تستبين أنه ليس في بطنها ولد.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري قال: إذا كانت تحيض فعذتها على حيضتها، تقاربت أو تباعدت.

دينار عن طاووس قال: إذا كانت تحيضُ حيضاً مختلفاً أجزأ عنها أن تعتد ثلاثة أشهر.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن عكرمة قال: إذا كانت تحيضُ حيضاً مختلفاً فإنها ربةً عدتها ثلاثة أشهر، قال قتادة: تعتد المستحاضة ثلاثة أشهر.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان - هو ابن عيينة - عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال: إذا كانت تحيضُ في كل سنة مرةً يكفيها ثلاثة أشهر.

قال أبو حمزة: اختلف ابن جريج، وسفيان بن عيينة: على عمرو بن دينار في هذا، كما أوردنا.

فذكر سفيان عن جابر بن زيد: ثلاثة أشهر.

وعن طاووس: أقرواها ما كانت.

وذكر ابن جريج عن جابر بن زيد: أقرواها ما كانت - وعن طاووس: ثلاثة أشهر.

وأما المتأخرون - فإن الليث بن سعد قال: عدّة المستحاضة في الطلاق والرفاء سنة.

وقال الأوزاعي: إن ارتفع حيض المطلقة ثلاثة أشهر اعتدت سنة.

وقال أحمد، وإسحاق: عدّة المستحاضة الأقرأ، إن عرفت أوقاتها وإلا فسنّة.

وقال مالك: إن لم تحض المطلقة تسعة أشهر متصلة استأنفت عدّة ثلاثة أشهر، فإن أتتها، ولم تحض فقد تمت العدّة، وحلت للأزواج - وإن حاضت قبل تمامها عدت كل ذلك قرأاً واحداً ثم تنتظر الحيض، فإن لم تحض تسعة أشهر استأنفت عدّة ثلاثة أشهر، فإن لم تحض حتى تمها تمت عدتها، وإن حاضت فيها عدت كل ذلك قرأاً ثانياً ثم تنتظر تسعة أشهر، فإن لم تحض اعتدت ثلاثة أشهر، فإن حاضت فيها أو أتتها دون أن ترى حيضاً فقد تمت عدتها.

قال أبو حمزة: كل هذه الأقوال لا حجة لتصححها من قرآن، ولا من سنة، ولا رواية ضعيفة، ولا قياس، ولا رأي يصح، ولا رواية تصح عن صاحب، إنما جاء في ذلك الرواية التي ذكرنا عن عمر، مع أنها لا تصح؛ لأن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر إلا نية التعمد بن مقرب.

وقد رويّا عن عمر خلاف ذلك كما أوردنا آنفاً فما الذي جعل إحدى الروایتين عنه أولى من الأخرى.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء جابر بن زيد أنه كان يقول: تعتد أقرواها ما كانت.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن داود بن أبي هند عن الشعبي في المرأة تحيضُ حيضاً مختلفاً أن عدتها الحيض، وإن لم تحض في كل سنة إلا مرة.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا عبيدة عن إبراهيم قال: إذا كانت تحيضُ فعدتها بالحيض - وإن حاضت في كل سنة مرة.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار في التي لا تحيضُ في السنة إلا مرة.

قال: أقرواها ما كانت.

وهو قول أبي حنيفة، وسفيان الثوري، والشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهم، وأبي عبيد - وقاله الليث في المختلف الأقرأ.

قال أبو حمزة: نكل هؤلاء يقولون مثل قولنا، وههنا قول ثان:

كما رويّا من طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: قال عمر بن الخطاب أيما امرأة طلقت فحاضت حيضةً أو حيضتين، ثم رفعت حيضتها، فإنها تنتظر تسعة أشهر، فإن بان بها حمل فذلك، وإلا اعتدت بعد التسعة الأشهر ثلاثة أشهر ثم حلت.

وصح مثل هذا عن الحسن البصري، وسعيد بن المسيب.

ومن طريق مالك عن ابن شهاب - هو الزهري - عن سعيد بن المسيب مثل قول عمر في المستحاضة تعتد سنة.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: إذا كانت في الأشهر مرة - يعني الحيض - فعدتها سنة. وقول ثالث:

كما رويّا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة أنه سئل عن التي تحيضُ فيكثرُ منها حتى لا تدري كيف حيضتها؟

قال: تعتد ثلاثة أشهر وهي الرية، التي.

قال الله عز وجل: ﴿إِنْ أَرَبْتُمْ﴾ قضى بذلك ابن عباس، وزيد بن ثابت.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّمَا تَبْدَأُ بِتَرْبِصِ السَّعَةِ الْأَشْهُرِ مِنْ حِينَ ارْتَفَعَتْ حَيْضُهَا، لَا مِنْ حِينَ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا، إِلَّا الَّتِي رَفَعْتَهَا حَيْضُهَا إِثْرَ طَلْقِهَا، فَهَذِهِ تَعْتَدُ السَّعَةُ الْأَشْهُرَ مِنْ حِينَ طَلَّقَتْ.

قَالَ: وَالْمُسْتَحَاضَةُ - كَذَلِكَ عَدَّتْهَا سَنَةٌ - الْحَرَّةُ وَالْأَمَةُ سَوَاءً. وَكَذَلِكَ الَّتِي ارْتَفَعَ حَيْضُهَا مِنْ مَرَضٍ - الْأَمَةُ وَالْحَرَّةُ سَوَاءً.

قَالَ: وَأَمَّا الَّتِي ارْتَفَعَ حَيْضُهَا مِنْ أَجْلِ الرِّضَاعِ - فَإِنَّهَا بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَلَا تَعُدُّ عَدَّتُهَا إِلَّا بِتِمَامِ ثَلَاثَةِ أَقْرَاءَ كَانَتْ مَا كَانَتْ. قَالَ: وَأَمَّا الْمُرَاتِبَةُ - فَإِنَّهَا تَقِيْمُ حَتَّى تَذْهَبَ الرَّيْبَةُ أَوْ يَصْحُ الْحَمْلُ، قَالَ: وَأَقْصَى تَرْبِصِهَا تِسْعَةُ أَشْهُرٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذِهِ تَقَاسِيمُ لَا تَحْفَظُ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ. فَإِنْ شَغِبُوا بِالرَّوَايَةِ الَّتِي هِيَ عَنْ عَلِيٍّ، وَزَيْدٍ بِحُضْرَةِ عُمَانَ.

قُلْنَا: لَمْ يَقُولُوا إِنْ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الرِّضَاعِ؛ إِنَّمَا يَبْتَدَأُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ اللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ، وَلَا مِنَ اللَّائِي لَمْ يَأْسَنْ مِنَ الْخِيضِ، فَلَا يَجُزُّ أَنْ يَقُولُوا مَا لَمْ يَقُولُوا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٩٩٩ - مسألة: وسواء فيما ذكرنا تقارب الأقراء أو تباعدها - لَا حَدٌّ فِي ذَلِكَ - إِلَّا أَنَّهُ لَا تَصْدُقُ الْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ إِذَا أَنْكَرَ الزَّوْجُ قَوْلَهَا، إِلَّا بِأَرْبَعِ عُدُولٍ مِنَ النِّسَاءِ عَمَلَاتٍ، يَشْهَدْنَ أَنَّهَا حَاضَتْ حَيْضًا أَسْوَدَ ثُمَّ طَهَرَتْ مِنْهُ - هَكَذَا ثَلَاثَةُ أَقْرَاءَ - أَوْ بِشَهَادَةِ امْرَأَتَيْنِ كَذَلِكَ مَعَ بَيْنَاهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَحْدِّ فِي ذَلِكَ حَدًّا، وَلَا رَسُولُهُ ﷺ «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا».

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَهُ النِّسَاءُ، فَقَالَ: لَمْ نُؤْمَرْ بِفَتْحِهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: صَدَقَ أَبِي ﷺ وَعَبِيدُ بْنُ عَمِيرٍ: فِي أَنَّ الْمَرْأَةَ أَوْتُمِنَتْ عَلَى فَرْجِهَا.

وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ أَيْضًا: كُلُّ أَحَدٍ مُوَكَّلٌ فِي دِينِهِ الَّذِي يَغِيبُ عَنْ النَّاسِ بِهِ إِلَى أَمَانَتِهِ - وَلَيْسَ فِي هَذَا مَا يُوْجِبُ تَصْدِيقَهَا عَلَى إِطْلَاقِ حَقِّ زَوْجِهَا فِي الرَّجْعَةِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَلَا تَكْذِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَىٰ نَفْسِهَا».

وَكَذَلِكَ قَوْلُ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: لَمْ نُؤْمَرْ بِفَتْحِ النِّسَاءِ قَوْلًا صَحِيحًا مَا نَزَاعَ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ، وَتَكْلِيفُهَا الْبَيِّنَةَ عَلَى أَنَّهَا حَاضَتْ كَتَكْلِيفِ الْبَيِّنَةِ عَلَى عِيُوبِ النِّسَاءِ الْبَاطِنَةِ وَلَا فَرْقَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ثُمَّ اخْتَلَفَ هَؤُلَاءُ.

فَرَوَيْ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا تَصْدُقُ فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فِي أَقْلٍ مِنْ سِتِّينَ يَوْمًا وَلَا تَصْدُقُ النِّسَاءُ فِي أَقْلٍ مِنْ خَمْسَةِ وَثَمَانِينَ يَوْمًا.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ أَحَدٍ قَوْلِهِ - وَمَالِكٌ - فِي مَوْجِبِ اقْتِرَائِهِ - لَا تَصْدُقُ فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّمَا تَبْدَأُ بِتَرْبِصِ السَّعَةِ الْأَشْهُرِ مِنْ حِينَ ارْتَفَعَتْ حَيْضُهَا، لَا مِنْ حِينَ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا، إِلَّا الَّتِي رَفَعْتَهَا حَيْضُهَا إِثْرَ طَلْقِهَا، فَهَذِهِ تَعْتَدُ السَّعَةُ الْأَشْهُرَ مِنْ حِينَ طَلَّقَتْ.

قَالَ: وَالْمُسْتَحَاضَةُ - كَذَلِكَ عَدَّتْهَا سَنَةٌ - الْحَرَّةُ وَالْأَمَةُ سَوَاءً.

وَكَذَلِكَ الَّتِي ارْتَفَعَ حَيْضُهَا مِنْ مَرَضٍ - الْأَمَةُ وَالْحَرَّةُ سَوَاءً.

قَالَ: وَأَمَّا الَّتِي ارْتَفَعَ حَيْضُهَا مِنْ أَجْلِ الرِّضَاعِ - فَإِنَّهَا بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَلَا تَعُدُّ عَدَّتُهَا إِلَّا بِتِمَامِ ثَلَاثَةِ أَقْرَاءَ كَانَتْ مَا كَانَتْ.

قَالَ: وَأَمَّا الْمُرَاتِبَةُ - فَإِنَّهَا تَقِيْمُ حَتَّى تَذْهَبَ الرَّيْبَةُ أَوْ يَصْحُ الْحَمْلُ، قَالَ: وَأَقْصَى تَرْبِصِهَا تِسْعَةُ أَشْهُرٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذِهِ تَقَاسِيمُ لَا تَحْفَظُ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ.

فَإِنْ شَغِبُوا بِالرَّوَايَةِ الَّتِي هِيَ عَنْ عَلِيٍّ، وَزَيْدٍ بِحُضْرَةِ عُمَانَ.

قُلْنَا: لَمْ يَقُولُوا إِنْ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الرِّضَاعِ؛ إِنَّمَا يَبْتَدَأُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ اللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ، وَلَا مِنَ اللَّائِي لَمْ يَأْسَنْ مِنَ الْخِيضِ، فَلَا يَجُزُّ أَنْ يَقُولُوا مَا لَمْ يَقُولُوا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٩٩٩ - مسألة: وسواء فيما ذكرنا تقارب الأقراء أو تباعدها - لَا حَدٌّ فِي ذَلِكَ - إِلَّا أَنَّهُ لَا تَصْدُقُ الْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ إِذَا أَنْكَرَ الزَّوْجُ قَوْلَهَا، إِلَّا بِأَرْبَعِ عُدُولٍ مِنَ النِّسَاءِ عَمَلَاتٍ، يَشْهَدْنَ أَنَّهَا حَاضَتْ حَيْضًا أَسْوَدَ ثُمَّ طَهَرَتْ مِنْهُ - هَكَذَا ثَلَاثَةُ أَقْرَاءَ - أَوْ بِشَهَادَةِ امْرَأَتَيْنِ كَذَلِكَ مَعَ بَيْنَاهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَحْدِّ فِي ذَلِكَ حَدًّا، وَلَا رَسُولُهُ ﷺ «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا».

وَمِنْ الْبَاطِلِ الْمُتَّفِقُ أَنَّ يَكُونُ تَعَالَى أَرَادَ أَنْ يَكُونَ لِلْأَقْرَاءِ مَقْدَارٌ لَا يَكُونُ أَقْلٌ مِنْهُ ثُمَّ يَسْكُتُ عَنْ ذَلِكَ، لِيَكْلِفْنَا عِلْمَ الْغَيْبِ الَّذِي حَبِطَ عَنْهُ، أَوْ يَكُنَّا إِلَى الظُّنُونِ الْكَافِيَةِ، وَالْأَقْوَالِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي لَا يَشْكُ فِي بَطْلَانِهَا.

وَأَمَّا أَنْ لَا تَصْدُقَ فِي ذَلِكَ إِذَا أَنْكَرَ الزَّوْجُ - فَلَا نُرْسِلُ اللَّهَ ﷻ حَكْمَ الْبَالِيَّةِ عَلَى مَنْ ادَّعَى، وَهِيَ مَذْعَبَةٌ بِطُلَانِ حَقِّ ثَابِتٍ لَزَوْجِهَا فِي رَجْعَتِهَا - أَحَبَّتْ أَمْ كَرِهَتْ - فَلَا تَصْدُقُ إِلَّا بَيِّنَةٌ عَدْلٍ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَدْ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا فَادَّعَتْ أَنَّهَا حَاضَتْ ثَلَاثَةَ حَيْضٍ فِي الشَّهْرِ، فَقَالَ عَلِيُّ لَشَرِيحٍ: قُلْ فِيهَا، فَقَالَ شَرِيحٌ: إِنَّ جَاءَتْ بَيِّنَةٌ - فَمَنْ يَرْضَى دِينَهُ، وَأَمَانَتَهُ - مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا أَنَّهَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثًا: طَهَرَتْ عِنْدَ

في أقل من تسعة وثلاثين يوماً.

قال أبو محمد: هذا أقسى على أصولهم؛ لأنه يجعلها مطلقة في آخر طهرها، ثم ثلاث حيض، كل حيضة من ثلاثة أيام - وهو أقل الحيض عندهم - وطهران، كل طهر خمسة عشر يوماً - وهو أقل الطهر عندهم.

واختلفوا في النساء - فقال أبو يوسف: لا أصدقها في أقل من خمسة وستين يوماً.

وقال محمد بن الحسن: لا أصدقها في أقل من أربعة وخمسين يوماً وساعة.

وقال الحسن بن حي: لا أصدق المعتلة بالأقراء في أقل من خمسة وأربعين يوماً.

وقال الأوزاعي: لا أصدقها في أقل من أربعين يوماً.

وقال أبو عبيد: إن لم تات بيئة لم تصدق في أقل من ثلاثين أشهر.

وعلى أحد أقوال الشافعي: لا تصدق في أقل من اثنين وثلاثين يوماً، وبعض يوم؛ لأن أقل الحيض عنده في هذا القول يوم، وأقل الطهر خمسة عشر يوماً.

قال أبو محمد:

قال الله عز وجل: ﴿وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾.

فصح - أن هذه الاختلافات ليست من عند الله عز وجل لا شك في ذلك، وإذا ليست من عند الله فليست بشيء، وإنما أتوا في ذلك لتحديد أقل الحيض، وأقل الطهر، ومن الباطل تحديد شيء لم يحد الله عز وجل فهو شرع لم ياذن به الله تعالى.

فإن قالوا: قد جاء عن النبي ﷺ: «تحيض في علم الله سبأ أو سبعا».

قلنا: لا يصح، ولو صح لكان عليكم لا لكم؛ لأنكم لا تقولون بهذا التحديد، في أقل الحيض ولا في أكثر.

فإن قالوا: صح أنه عليه الصلاة والسلام قال: «انظري عند الأيام والليالي التي كنتي تحيضين».

قلنا: لا شك في أنه عليه الصلاة والسلام إنما أمر بذلك من كانت تحيض أياماً وليالي.

وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام قال: «إذا أتاك قُرْؤك فلا تصلي، فإذا مر القُرْء فتنظري، ثم صلي في القرء إلى القرء» فلم يجعل عليه الصلاة والسلام لذلك حداً لا يكون أقل منه.

فصح أن ذلك الخبر لمن لها أيام وإيالي معروفة. فهذا الآخر لمن لم يبلغ الليالي ولا الأيام: كل خبر على ظاهره دون تكليف تأويل فاسد، أو ترك أحدهما للآخر، وبالله تعالى التوفيق.

فإن قيل: إن الله تعالى جعل ثلاثة أشهر بإزاء ثلاثة أقراء. قلنا: نعم، وليس ذلك بموجب أنه لا يكون قرء في أقل من شهر، ولا في أكثر منه، وأنتم أول مبطل لهذه الحجة، لأنكم تجيزون كون قرين في شهر واحد، وتجيزون أن يكون قرء واحد أكثر من ثلاثة أشهر - فبطل كل ما شغبوا به.

فإن قالوا: لا تظهر البراءة من الرحم في نصف شهر فأقل. قلنا: ولا في ثلاثة أشهر، وكلكم يجعل العدة تنسم بالأقراء في أقل من ثلاثة أشهر.

وأما مالك فإنه قال: الحيض متى ظهر: تركت الصلاة والصوم، وحرمت وطؤها على زوجها - فمتى رأت الطهر منه صلت، وصامت وحلت لزوجها، إلا أن ذلك لا يكون طهراً تعتد به في العدة.

قال أبو محمد: وهذا في غاية الفساد، إذ من المحال أن يكون حيضاً وطهراً يحل حكم الصلاة، والصيام، وإباحة البوطه وتحريمه، ولا يكون حيضاً وطهراً يعد قرءاً في العدة - هذا قول لا خفاء بفساده؛ لأنه خلاف للقرآن والسنة، ولقول كل من سلف وما نعلم لأبي حنيفة، ومالك، أنهما تعلقا في هذه المسألة بقول أحد من السلف، فوجب الرجوع إلى كلام الله عز وجل وبين رسول الله ﷺ.

فوجدناه تعالى قال: «ثلاثة قُرُوء» ولم يحد في ذلك بعدد أيام لا تتجاوز: «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا».

وأمر عليه الصلاة والسلام - إذا أقبلت الحيضة - أن تدع الصلاة، فإذا أدبرت صلت، وصامت، وحلت لبعها.

وقال عليه الصلاة والسلام: «ذَمَّ الْحَيْضُ أَسْوَدَ يُعْرِفُ فَبِذَا أَقْبَلَ دَعَى الصَّلَاةَ».

ولم يحد عليه الصلاة والسلام حداً، فلا يجوز لأحد التحديد في ذلك إلا أنه إن أنكر زوجها ذلك لم تصدق إلا بيئة عدل كما ذكرنا.

وكذلك إن ادعى الزوج أن عدتها قد تمت وقالت: هي لم تتم - فالزوج غير مصدق إلا بيئة، وهي مصدقة مع بيتها؛ لأنها مدعى عليها، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: وقد شغب بعضهم في تصديقها في انقضاء

عَدَّتْهَا يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ تَصَدِيقِهَا، وَلَا لِنَدْرِ مِنْ ابْنِ وَهْبٍ لَمْ أَنْ هَذِهِ الْآيَةُ تَوْجِبُ تَصَدِيقَهَا؟.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ: لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَقُولَ: أَنَا حَبْلِي - وَلَيْسَتْ حَبْلِي - وَلَا لَسْتُ حَبْلِي - وَهِيَ حَبْلِي - وَلَا أَنَا حَائِضٌ - وَلَيْسَتْ حَائِضًا - وَلَا لَسْتُ حَائِضًا - وَهِيَ حَائِضٌ - وَعَنْ عطاء قَالَ: الْوَلَدُ لَا تَكْتُمُهُ، وَلَا ادْرِي لَعْلُ الْحَيْضَةِ مَعَهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْمَدْعِيَةُ أَنَّهُمَا قَدْ ائْتَتْ عَدَّتْهَا لَمْ تَكْتُمْ شَيْئًا خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي رَحِمِهَا، إِنَّمَا ادَّعَتْ أَنَّهُ تَعَالَى قَدْ خَلَقَ حَيْضُهَا، وَهِيَ إِنَّمَا كَاذِبَةٌ، وَإِنَّمَا صَادِقَةٌ فَلَا مَدْخَلَ لَهَا فِيهَا فِي الْآيَةِ مِنْ تَحْرِيمِ كِتْمَانِ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي رَحِمِهَا - وَلَيْسَ فِي أَنْ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لَهَا مَا يَسْقُطُ حَقُّ الزَّوْجِ الَّذِي أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الرَّجْعَةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَوْ ادَّعَتْ أَنَّهُا حَامِلٌ، وَانْكَرَ الزَّوْجُ ذَلِكَ عَرْضَ عَلَيْهَا مِنَ الْقَوَابِلِ لَا مِنْ لَيْشَ فِي عِدَّتِهَا أَرْبَعٌ، وَلَا بِدْ.

فَإِنْ شَهِدَ بِحَمْلِهَا قَضَى بِمَا يَرْجُوهُ الْحَمْلُ، وَإِنْ شَهِدَ بِأَنْ لَا حَمْلَ بِهَا بَطَلَتْ دَعْوَاهَا - فَلَوْ شَهِدَ - بِحَمْلِهَا ثُمَّ صَحَّ أَنَّهُنَّ كَذِبٌ أَوْ أَوْهَمْنَ قَضَى عَلَيْهَا بِرَدِّ مَا اخَذَتْ مِنَ الزَّوْجِ مِنْ نَفَقَةٍ وَكِسْفَةٍ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٠٠٠ - مسألة: وعدة الوفاة والإحداد فيها يلزم الصَّغِيرَةُ - وَلَوْ فِي الْمَهْدِ وَكَذَلِكَ الْجُنُونَةُ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: عَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَا إِحْدَادَ عَلَيْهَا - قَالَ: لِأَنَّهَا غَيْرُ غَاطِيَةٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ عِنْدَهُ حُجَّةٌ مُسْقِطَةٌ لِلْإِحْدَادِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَسْقُطَ بِذَلِكَ عَنْهَا الْعِدَّةُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْكُمْ وَيَتَزَوَّجُونَ أَرْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، وَالصَّغِيرَةُ غَيْرُ غَاطِيَةٍ وَكَذَلِكَ الْجُنُونَةُ - وَلَا تَتَرَبَّصْنَ بِنَفْسِهَا.

وَأَمَّا نَحْنُ، فَحُجَّتُنَا فِي ذَلِكَ:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ حَمِيدِ بْنِ نَافِعٍ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَمِعَتْ أُمَّ سَلَمَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ تَقُولُ: قَالَتْ امْرَأَةٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ

إِنِّي تُوفِّيَ عَنَّا رُوحِي وَقَدْ اسْتَكْتَّ عَنِّيهِ أَفْتَكِحْلَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا لَنَا هِيَ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرٌ وَذَكَرْتُ الْخَبَرَ. فَلَمْ يَخْصُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَبِيرَةً مِنْ صَغِيرَةٍ، وَلَا عَاقِلَةً مِنْ جُنُونَةٍ، وَلَا غَاطِيَةً، بَلْ خَاطَبَ غَيْرَهَا فِيهَا - فَهَذَا عَمُومٌ زَائِدٌ عَلَى مَا فِي الْقُرْآنِ.

فَإِنْ ابْتَدَأَتْ بِالْعِدَّةِ مِنْ أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ مُشْتَبَةً أَرْبَعَةً أَلْفَةً وَعَشْرًا لَيْالٍ مِنَ الْمَلَالِ الْخَامِسَةِ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ مِنَ الْيَوْمِ الْعَاشِرِ: فَقَدْ تَمَّتْ عِدَّتُهَا وَحَلَّتْ لِلزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَعَشْرًا﴾ فَهِيَ لَفْظٌ تَانِيثٌ، فَهِيَ لِلْيَالِ، وَلَوْ أَرَادَ الْإِيَّامَ لَقَالَ: وَعَشْرَةٌ.

وَإِنْ بَدَأَتْ بِالْعِدَّةِ قَبْلَ ذَلِكَ أَوْ بَعْدَهُ، فَعِدَّتُهَا مِائَةُ لَيْلَةٍ وَسِتٍّ وَعَشْرُونَ لَيْلَةً بِمَا بَيْنَهَا مِنَ الْإِيَّامِ قِسْطُهَا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهْرُ سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ» وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحَالَ بَيْنَ إِيَّامِ شَهْرٍ وَاحِدٍ بِمَا لَيْسَ مِنْهُ، هَذَا عَمَلٌ بَلَا شَكٍّ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٠٠١ - مسألة: وفرض على المعتدة من الوفاة أن تحتجب الكحلَّ كُلَّهُ لضرورةٍ أو لغير ضرورةٍ - وَلَوْ ذَهَبَتْ عَيْنَاهَا - لَا لَيْلًا وَلَا نَهَارًا - وَأَمَّا الْفَصَادُ - فَمَبَاحٌ لَهَا.

وَتَحْتَجِبُ أَيْضًا فَرَضًا: كُلُّ ثَوْبٍ مَصْبُوغٍ مِمَّا يَلْبَسُ فِي الرَّأْسِ، أَوْ عَلَى الْجَسَدِ، أَوْ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ، سِوَاهُ ذَلِكَ السَّوَادُ، وَالْخَضِرُ، وَالْحُمْرُ وَالصُّفْرُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ - إِلَّا الْعَصَبَ وَحْدَهُ - وَهِيَ: ثِيَابٌ مَوْشَاةٌ تَعْمَلُ بِالْيَمَنِ، فَهِيَ مَبَاحٌ لَهَا.

وَتَحْتَجِبُ أَيْضًا فَرَضًا: الْخِضَابُ كُلُّهُ، فَلَا تَقْرِبُهُ كُلَّهُ جَمْلَةً. وَتَحْتَجِبُ الْامْتِشَاطَ حَاشِيًا بِالْمِشْطِ فَقَطْ، فَهِيَ حَلَالٌ لَهَا.

وَتَحْتَجِبُ أَيْضًا فَرَضًا - الطَّبَّ كُلُّهُ فَلَا تَقْرِبُهُ حَاشًا شَيْئًا مِنْ قِسْطٍ، أَوْ إِظْفَارٍ عِنْدَ طَهْرِهَا فَقَطْ.

وَمَبَاحٌ لَهَا: أَنْ تَلْبَسَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا شَاءَتْ مِنْ حَرِيرٍ أَيْضًا، أَوْ أَصْفَرٍ مِنْ لَوْنِهِ الَّذِي لَمْ يَصْبُغْ، وَصَوْفَ الْبَحْرِ الَّذِي هُوَ لَوْنُهُ، وَالْقَطْنَ الْأَبْيَضَ، وَالتَّكْنَانَ الْأَبْيَضَ مِنْ دَبَقٍ مَقْضَرٍّ، وَالْمَرْوِيَّ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

وَمَبَاحٌ لَهَا: أَنْ تَلْبَسَ الْمَسْوُجَ بِالذَّهَبِ - وَالْحُلِيَّ كُلَّهُ: مِنَ الذَّهَبِ، وَالْفِصَّةِ، وَالْجَوْهَرِ، وَالْيَاقُوتِ، وَالزَّمَرَدِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَتَدْخُلُ الْحَمَامُ، وَتَغْسَلُ رَأْسَهَا بِالْحَاطِمِيِّ، وَالطَّقِيلِ فِيهِ خَمْسَةُ أَشْيَاءٍ تَحْتَجِبُهَا فَقَطْ.

بِرَاهُنَ ذَلِكَ:

ومن قال: إنه لا يلزمهم دين الإسلام: فقد فارق الإسلام.
ويلزم الإحداؤ الآمة المتوفى عنها زوجها كالحرة.
ومن الآثار التي ذكرنا: أثر:

روينا من طريق ابن وهب عن غمرة بن بكير عن أبيه
قال: سمعت الخيرة بين الصالح يقول: أخبرني أم حكيم بنت
أسيد عن أمها «أن ابنة النحام توفى عنها زوجها، قالت
سلمة أم المؤمنين تسألها عن كحل الجلاء، فقالت: لا تكحل به
إلا لأمر لا بد منه يشتد عليك وتسنينه بالنهار فيأتي النبي ﷺ
دخل علي حين توفى أبو سلمة - وقد جعلت على عيني صبراً،
فقال: ما هذا يا أم سلمة؟ قلت: يا رسول الله إنما هو صبر ليس
فيه طيب، فقال: إنه يشب الوجه فلا تجعلينه إلا بالليل وتزعجه
بالنهار ولا تمسحط بالطيب ولا بالجاء فإنه يضاب، قلت: بأي
شيء أتمسحط يا رسول الله؟ قال: بالسدر تغلين به رأسك».

أم حكيم: جهولة، وأما أشد إغلا في الجهالة. وجاء في
ذلك: عن الصحابة رضي الله عنهم، صح عن ابن عمر: لا
تكحل ولا تطيب، ولا تختضب، ولا تلبس المعصر، ولا ثوباً
مصبوغاً إلا برداً، ولا ترين بحلي، ولا تلبس شيئاً تريد به الزينة.
ولا تكحل بكحل تريد به الزينة إلا أن تشككي عينها.

وصح عنه أيضاً - من طريق عبد الرزاق عن سفيان
الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر لا تمس
المتوفى عنها زوجها طيباً، ولا تختضب، ولا تكحل، ولا تلبس
ثوباً مصبوغاً، إلا ثوباً عصب تتجلبب به - وهذا قولنا.

وصح عن أم عطية أن لا تلبس في الإحداؤ الثياب المصبغة
إلا العصب، وأن لا تمس طيباً إلا أدناه في الطهر: القسط،
والأظفار.

وروينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا
هشام بن حسان عن ابن سيرين، وحفصة عن أم عطية قالت في
المتوفى عنها زوجها، أنها لا تمس خضاباً، ولا تكحل بكحل
زينة، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً، ولا تمس من الطيب إلا أدنى
الطيب: نبة من قسط، وأظفار عند طهرها.

وقد روينا عن أم سلمة - أم المؤمنين: لا تكحل وإن
انتفقت عينها.

وهذا قولنا.

وروينا عن ابن عباس أنها تحبب الطيب والزينة.

وروينا عن أم سلمة - أم المؤمنين - من طريق عبد
الرزاق عن معمر بن بديل العبلي عن الحسن بن مسلم عن

ما حدثناه أحمد بن قاسم أنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم
أنا جدي قاسم بن أصبغ أنا محمد بن إسماعيل أنا محمد بن كثير
العبدي أخبرنا سفيان الثوري عن عبد الله بن أبي بكر، وإيوب
بن موسى، ويحيى بن سعيد الأنصاري كلهم عن حميد بن نافع
عن زينب بنت أم سلمة «أن ابنة النحام توفى عنها زوجها، قالت
أمها النبي ﷺ فقالت: إن ابنتي تشككي عينها فأفكحلها؟ قال: لا
قالت: إني أخشى أن تنفقي عنها قال: وإن انتفقت وذكرت
الحبر».

قال أبو محمد: زينب لما صبحت وقد ذكرناه قبل هذا عن
زينب عن أمها أم المؤمنين رضي الله عنها.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا حسين بن محمد
الزائر البصري أخبرنا خالد بن الحارث أخبرنا هشام بن حسان
عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت: قال رسول الله ﷺ:
«لا تجعد المرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج فإنها تجعد
عليه أربعة أشهر وعشراً ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب
ولا تكحل ولا تمسحط، ولا تمس طيباً إلا عند طهرها حين
تطهر: نبة من قسط وأظفار».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن منصور
المكي أخبرنا سفيان أخبرنا عاصم عن حفصة بنت سيرين عن أم
عطية أن رسول الله ﷺ قال: «لا تجل لامرأة ثوبين بالله واليوم
الآخر أن تجعد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج ولا تكحل
ولا تختضب ولا تلبس ثوباً مصبوغاً».

فهذه هي الآثار الثابتة عن رسول الله ﷺ وهي جامعة
لكل ما ذكرنا - وهنا - آثار لا تصح، ننب عليها - إن شاء الله
تعالى لثلاث يخطئ بها من لا يعرف.

وهنا: منها خبر من طريق إبراهيم بن طهمان حدثني
بديل عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة عن أم سلمة عن
النبي ﷺ قال: «المتوفى عنها زوجها: لا تلبس المعصر من
الثياب ولا المشقة ولا الحلي».

قال أبو محمد: في هذا الخبر ذكر الحلي، ولا يصح لأن
إبراهيم بن طهمان ضعيف، ولو صح لقلنا به. والإحداؤ واجب
على الذميمة - لقول الله تعالى: ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ
اللَّهُ، وَلَقَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ
كُلَّهُ لِلَّهِ، وَالَّذِينَ احْكُم﴾.

فواجب أن يحكم عليهم بحكم الإسلام، وهو لازم لهم،
ويتركهم إياه استحقوا الخلود.

وأما المتأخرون - فإن أبا حنيفة، وأصحابه قالوا: تمتنع من الزينة، والطيب، والكحل، والثياب المصبوغة باللوس، والزعفران، والعصفر خاصة - ولا تدعن بزيت أصلا، سواء مطبياً كان أو غير مطبى. وأباحوا لها الخبز الأحمر.

وقال مالك: تجتنب الزينة كلها، والحلي، الخاتم، وغيره - ولا تلبس الخبز، ولا العصب، إلا العصب الغليظ خاصة، ولا ثوباً مصبوغاً إلا بسواد ولا تكتحل أصلاً، ولا تقرب شيئاً من الطيب، ولا دهناً مطبياً برمان، أو غيره، ولا تمتشط بجنا، ولا بكم، ولا بشيء يمتخر في الرأس، لكن بالسدر، وما أشبهه - وتدعن بالزيت والشجر.

وقال الشافعي: تجتنب الزينة كلها، والدعن كله: الزيت، وغيره، في الرأس، وغيره، ولا تكتحل بما فيه زينة، ولا بأس بالكحل الذي لا زينة فيه، فإن اضطرت إلى ما فيه زينة منه جعلته ليلاً، ومسحته نهاراً، كالصبر، ونحوه. وتجتنب كل صباغ فيه زينة، وتلبس البيضاء، والمصبوغ بالسواد، والخضرة المقارية للسواد، وما ليس بزينة - وتجتنب الطيب.

قال أبو محمد: كل هذه الأقوال خطأ لا خفاء به؛ لأنها ليس بشيء منها برهان يصححه، لا قرآن، ولا سنة، ولا سيما قول أبي حنيفة في تخصيص ما صبغ بوسر، أو زعفران، أو عصفر خاصة.

وقول مالك في اجتناب العصب إلا الغليظ منه.

وقول الشافعي في تخصيص الأصباغ، فإنها أقوال لا تعرف عن أحد قبلهم، ولا معنى لها أصلاً.

فإن قيل: المعنى في الإحداد اجتناب الزينة.

قلنا: حاشا لله من ذلك، والله لو أراد رسول الله ﷺ ذلك لما عجز عن كلمة واحدة يقولها، ولا يطول بذكر الصباغ إلا العصب، ويذكر الطيب إلا القسط، والأظفار عند الطهر، خاصة، ويذكر الكحل، والامتناسط، في الاختصاص خاصة، وهو عليه الصلاة والسلام قد أوتي جوامع الكلم.

ومن الباطل المتيقن: أن ينسب إليه عليه الصلاة والسلام أنه أراد الزينة فلم يسمها، ولم يرد إلا بعض الصباغ فسماه عموماً - هذا الباطل الذي لا شك فيه، والكذب المقطوع به، وكل قول عري من البرهان فهو باطل.

فإن قالوا: إنما قصد بالإحداد الحزن.

قلنا: هذا الكذب، لو كان ذلك لكان واجباً على النبي ﷺ الذي لا حزن أوجب من الحزن عليه ﷺ ثم على الأبوين، ولو

صفية بنت شيبة عن أم سلمة - أم المؤمنين - المتوفى عنها زوجها: لا تلبس من الثياب المصبغة شيئاً، ولا تكتحل، ولا تلبس خاتماً، ولا تختضب، ولا تطيب.

وعن ابن عباس - أو سعيد بن المسيب: المتوفى عنها زوجها لا تمس طيباً، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً، ولا تكتحل، ولا تلبس الحلي، ولا تختضب.

ومن طريق لا تصح عن عائشة - أم المؤمنين - لأن فيها ابن لبيعة: لا تلبس المتوفى عنها معصراً، ولا تقرب طيباً، ولا تكتحل، ولا تلبس حلياً، وتلبس - إن شئت - ثياب العصب.

أما التابعون - فصح عن عطاء أن المتوفى عنها لا تلبس صباغاً، ولا حلياً وتنهى عن الطيب، والزينة، ولا تكتحل بإثمد، فإن فيه زينة، ولا تحضض فإن فيه - زعموا - ورساً، وتكتحل بالصبر - إن شئت - فإن كان عليها حلي فضة فلا تزعه - إن شئت - وإن لم يكن عليها فلا تلبسه تريد به الزينة، فإن اضطرت إلى الإثمد، أو الطيب: فلها أن تتداوى به، وكان يكره الذهب لها، ولغيرها إلا أن يكون خاتماً.

قال: ولها أن تمتشط بالحناء، والكتم.

قال: وليس القسط، والأظفار طيباً، ولا تزيس هودجها - إن ركبت فيه وراي: المروي، والمروي زينة - وراي اللؤلؤ زينة.

قال: فإن كان عليها خواتم فضة فيها فصوص أو بواقيت، أو غيره: فلها أن تلبسه - قال: فإن توفي زوجها الصغيرة فلاهلهما أن يزنيها ويطيها.

وروي عن سعيد بن المسيب، وعمرة بنت عبد الرحمن، وعروة بن الزبير، وعطاء، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وبيعة: أنها لا تلبس حلياً، ولا ثوباً مصبوغاً بشيء من الأصباغ.

وصح عن عروة بن الزبير: المتوفى عنها زوجها لا تكتحل، ولا تختضب ولا تمتشط، ولا تلبس ثوباً فيه ورس، أو زعفران، ولا تلبس الحمرة إلا العصب.

وصح عن الزهري قال: يكره للمتوفى عنها: العصب والسواد، ولا تلبس الثياب المصبغة، ولا تلبس حلياً ولا طيباً.

وصح عن إبراهيم النخعي: المتوفى عنها لا تمس الصفرة، ولا الطيب، ولا تكتحل بكحل زينة، لكن يزود، أو صبر، إلا أن ترمذ فتكتحل.

وصح عن عروة بن الزبير: أن امرأة مات زوجها، قالت: لئس لي إلا هذا الخمار - وهو مصبوغ بيقسم، فقال: أصبغه بسواد.

أَنَّ امْرَأَةً أَعْلَنَتْ بِأَنَّهَا لَمْ تَسِرْ قَطُّ كَسِرُورِهَا بِمَوْتِ زَوْجِهَا لَمَّا كَانَ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ أَيَّامُهَا، وَلَا مَلَاسَةً، إِذْ لَمْ تَقْصُرْ فِي حَقِّ التَّعَبُّلِ فِي حَيَاتِهِ، وَلَوْ كَانَ لِلْحَزَنِ عَلَيْهِ لَكَانَ مَبَاحًا لَهَا بَعْدَ الْعَدْوِ، وَالْحَزَنُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْعَدْوِ لَيْسَ مَحْظُورًا، وَلَا يَجُوزُ لَهَا الْإِحْدَادُ أَكْثَرَ الْمَدَّةِ الْمَذْكُورَةِ. وَهَذَا قَوْلُ آخَرٍ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ حَمِيدٍ أَنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ كَانَ يَقُولُ: الْمَطْلُقةُ ثَلَاثًا، أَوْ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا يَكْتَحِلَانِ وَيَتَضَيَّعَانِ وَيُتَضَيَّعَانِ، وَيَتَعَلَّانِ، وَيُضَاعَفَانِ مَا شَاءَا.

وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةٍ أَنَّ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا لَا تَحُدُّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَاحْتِجَّ أَهْلُ هَذِهِ الْقَالَةِ بِمَا أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا أَحَدُ بَنِي عَوْنٍ اللَّهُ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُشَنِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ بْنُ عَتِيَّةٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ بْنِ الْهَادِي إِذْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «قَالَ لَا مَرْأَةٌ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: إِذَا كَانَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَالْيَسِيءَ مَا شِئْتُمْ، أَوْ إِذَا كَانَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» شُعْبَةُ شُكِّ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاسَةَ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ «أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ اسْتَأْذَنَتْ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَبْكِيَ عَلَى جَعْفَرٍ - وَهِيَ أَمْرَأَتُهُ - فَأَذِنَ لَهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ بَكَتْ إِلَيْهَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ: أَنَّ تَطْهَرِي وَكَتَحْلِي».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا مَقْطُوعٌ وَلَا حِجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَدَّادٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا.

قَالَ عَلِيُّ: وَلَقَدْ كَانَ يُلْزَمُ الْأَخْذَيْنِ بِالْمُرْسَلِ إِذَا وَافَقَ آرَاءَهُمُ الْفَاسِدَةُ وَدَوَّاهُ بِهِ السَّنُّ الثَّانِيَةُ: كَصَلَاةِ الْإِمَامِ قَاعِدًا لِمَرْضٍ بِالْأَصْحَاءِ، وَكَإِجَابِ الْعَدُوِّ أَنْ يَأْخُذُوا بِهِذَا، وَلَا مَسِيئًا وَالْإِحْدَادُ رَوَاهُ أَبُو سَلَمَةَ - أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَرَ بِهِ إِسْرَ مَوْتِ أَبِي سَلَمَةَ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ مَوْتَ أَبِي سَلَمَةَ كَانَ قَبْلَ قَتْلِ جَعْفَرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - بِسِتِينَ - وَلَكِنَّهُمَا لَا يَسْأَلُونَ بِالتَّنَاقُضِ.

قَالَ عَلِيُّ: إِذَا غَسَلَ الثُّوبَ الْمَصْبُوغَ حَتَّى لَا يَبْقَى فِيهِ أَثَرُ صِبَاغٍ فَلَيْسَ مَصْبُوغًا: فَلَهَا لِبَاسُهُ.

٢٠٠٢ - مسألة: فلو التزمت المرأة هذا ثلاثة أيام على أبي، أو أخ، أو ابن، أو أم، أو قريب، أو قريبة: كان ذلك مباحًا:

لَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ عَنْ حَمِيدِ بْنِ نَافِعٍ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَمِعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ، وَزَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ - أُمِّي الْمُؤْمِنِينَ - تَقُولَانِ: إِنَّهُمَا سَمِعَتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَحُدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

مسألة: وليس على المطلقة ثلاثًا إحْدَادًا أصلاً.

وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ، وَمَالِكٍ وَأَبِي سَلِيمَانَ - وَقَالَ غَيْرُهُمْ خِلَافَ ذَلِكَ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: تَحُدُّ الْمَيِّتَةُ كَمَا تَحُدُّ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا، فَلَا تَمْسُ طَبِياً وَلَا تَلْبَسُ ثَوْباً مَصْبُوغاً وَلَا تَكْتَحِلُ لَا تَخْتَضِبُ وَلَا تَلْبَسُ الْحُلِيَّ.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: الْمَيِّتَةُ لَا تَحْدُثُ حَلِياً فَإِنْ كَانَ عَلَيْهَا حُلِيٌّ لَمْ تَزْعَمْ، وَلَا تَمْسُ طَبِياً، وَتَمْتَشِطُ بِالْحَنَاءِ وَالْكَتَمِ، وَتَدْنَسُ بِالْخَدَنِ الَّذِي يَنْشُ بِالرَّيْحَانِ - وَكَرِهَ الزُّهْرِيُّ الَّذِي فِيهِ الْأَفَاوِيهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ التَّغْفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْنَانِيِّ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَفَقَاهَا الْمَدِينَةَ عَنِ الْمَطْلُوقَةِ، وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا.

فَقَالُوا: تَحْدَانِ وَتَرَكَانِ التَّكْحِيلِ، وَالتَّخْضِيبِ وَالتَّطْيِيبِ، وَالزَّيْنَةَ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْغُبَرَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: الْمَطْلُوقَةُ لَا تَكْتَحِلُ بِكَحْلٍ زَيْنَةً.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ - هُوَ الطَّيَالِسِيُّ - عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْنَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: الْمَطْلُوقَةُ ثَلَاثًا لَا تَكْتَحِلُ، وَلَا تَخْتَضِبُ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ فِي الْمَطْلُوقَةِ ثَلَاثًا لَا تَكْتَحِلُ وَلَا تَزَيِّنُ - وَهِيَ عَنْدهُ أَشَدُّ مِنَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْغُبَرَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الزَّيْنَةَ لِلْمَيِّتِ لَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا مِنَ الْمَطْلُوقَاتِ.

وَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَلَمْ يَوْجِبْهُ.

ثم استدركنا إذ تبتينا قول رسول الله ﷺ في بعض طرق خبر أم عطية أنها تجتنب ما ذكر اجتنابه دون ذكر أربعة أشهر وعشر، فكان العموم أولى أن تضع حملها.

٢٠٠٤ - مسألة: وتعدّ التوفى عنها، والمطلقة ثلاثاً، أو آخر ثلاث، والمعتقة مختار فراق زوجها: حيث أحببت. ولا سكنى لهن، لا على المطلق، ولا على ورثة الميت، ولا على الذي اختارت فراقه، ولا نفقة. ولهن أن يججن في عدتهن، وأن يرحلن حيث شئن.

وأما كل مطلقة للذي طلقها عليها الرجعة - ما دامت في العدة - فلا يجل لها الخروج من بيتها الذي كانت فيه إذ طلقها، ولها عليه النفقة والكسوة فإن كان خوف شديد، أو لزمها حدٌ فلها أن تخرج حيتن، وإلا فلا أصلاً - لا ليلاً ولا نهاراً - البتة إلا لضرورة لا حيلة فيها.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّوهُنَّ لِعُدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَبِئْسَ مَا تَفْعَلُونَ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ إِلَّا شَهَادَةً عَلَىٰ ذُلٍّ حُرُومٌ لِلَّهِ وَمَنْ يَتَذَكَّرْهُ اللَّهُ فَقَدْ يَكُونُ لِنَفْسِهِ أَنْ تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِتُ لَهُ أَمْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾.

فهذه صفة الطلاق الرجعي لا صفة الطلاق البات.

وأما الطلاق البات: فكما روينا من طريق مسلم أخبرنا محمد بن المنصور أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ في المطلقة ثلاثاً «ليس لها سكنى ولا نفقة».

أخبرنا حامد بن أحمد أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن أيمن أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل أخبرنا أبي أخبرنا هشيم أخبرنا سيار، وحصين - هو ابن عبد الرحمن - والمنيرة - هو ابن مقسم - وإسماعيل بن أبي خالب، وداود بن أبي هند كلهم عن الشعبي قال: دخلت على فاطمة بنت قيس فسلتها عن قضاء رسول الله ﷺ عليها، فقالت: «اطلقها زوجها ألبتة»، قالت: فخاصمتني إلى رسول الله ﷺ في السكنى والنفقة، فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة، وأمرني أن أعتمد في بيت ابن أم مكتوم.

ومن طريق مسلم أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب - هو ابن عبد الرحمن - الشافعي كلاهما عن أبي حازم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة

وأوجه سفيان الثوري، والحسن بن حي، وأبو حنيفة، وأصحابه، وأبو عبيد، وأبو ثور.

قال أبو محمد: حجة من أوجب الإحداد على المطلقة ثلاثاً أن قالوا: هي مفارقة لزوجها كالتوفى عنها فيجب أن يكون حكمهما واحداً.

قال علي: ما تعلم لم شغباً غير هذا، وهو شغب فاسد؛ لأن القياس كله باطل.

ثم يقال لهم: هلا أوجبتم الإحداد على الملائنة، والمختلعة، والمطلقة - عندهم - طلاقاً باتاً، فكل هؤلاء عندهم مفارقات لأزواجهن.

وأيضاً فقد سمي الله عز وجل المطلقة طلاقاً رجعيّاً، مفارقة لزوجها بتسام عدتها، إذ يقول تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾، ولا خلاف في أنه لا إحداد عليها لا في العدة ولا بعد العدة.

وقد فرق الله تعالى بين ما جمعا بينه فجعل عدّة التوفى عنها أربعة أشهر وعشراً، وعدّة المتوفى ثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر: فلاخ فساد من قاس إحداهما على الأخرى، وبالله تعالى التوفيق.

وهذا مما نقض فيه مالك تعظيمه مخالفة فقهاء المدينة، وجهور المتقدمين.

٢٠٠٣ - مسألة: فإن أغفلت المدة الإحداد المذكور حتى تنقضي العدة، فإن كان من جهل فلا حرج، وإن كان عمداً فهي عاصية لله عز وجل ولا تعد ذلك؛ لأن وقت الإحداد قد مضى، ولا يجوز عمل شيء في غير موضعه وفي غير وقته.

قال أبو محمد: إن كانت عدّة التوفى عنها وضع حملها فلا بد لها من الإحداد أربعة أشهر وعشر فاقول - ولا نوجه عليها بعد ذلك؛ لأن النصوص كلها إنما جاءت بأربعة أشهر وعشر فقط.

وقد صح أن رسول الله ﷺ أمر سبيعة الأسلمية بأن تنكح من شاءت إذ وضعت حملها إثر موت زوجها بليالٍ، وقد تشرفت للخطاب فلم ينكر ذلك عليها.

فصح أنه لا إحداد عليها بعد انقضاء حملها قبل الأربعة الأشهر والعشر ولم نجد نصّاً بإيجابها عليها - إن غادى الحمل أكثر من أربعة أشهر وعشر، فإن وجدنا القول به واجب، وإلا فلا، وبالله تعالى التوفيق.

عطاء ابن ابن عباس قال: تعدت المبتوتة حيث شأنت.

قال ابن جريج: واخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: تعدت المبتوتة حيث شأنت.

ومن طريق عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: أن فاطمة بنت قيس قالت:

قال الله عز وجل: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ قالت: هذا كان لمن كانت له رجعة، فأمر يحدث بعد الثلاث - قال لنا عبيد الله بن عبد الله: فطلق عبد الله بن عمرو بن عثمان - وهو غلام شاب - بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن إمارة مروان، وأمها بنت قيس، فانتقلت خالتها فاطمة بنت قيس.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا الثقفى - هو عبد الوهاب بن عبد المجيد - عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: إن الربيع اختلعت من زوجها، فأتى معوذ - هو ابن عفراء - عثمان بن عفان فساله استنقل؟

قال: نعم تنقل.

قال أبو حمزة: إنما أردنا هذا؛ لأن المختلعة عندهم طلاقها بائن وعليها العدة وأما نحن فهي عندنا مطلقة طلاقاً رجعيّاً لا تخرج فيه من موضعها الذي طلقها فيه حتى تتم عدتها - فهؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم.

وأما التابعون - فروينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا يونس - هو ابن عبيد - عن الحسن البصري أنه كان يقول: المطلقة ثلاثاً، والمرقى عنها لا سكنى لهما، ولا نفقة، وتعتان حيث شأنتا.

ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاووس، وعطاء، قالا جميعاً: المبتوتة، والمرقى عنها يجبان، ويعتمران، ويتنقلان، وبينان.

ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاووس وسفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن أنه قال: تحج المبتوتة في عدتها.

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن عكرمة أنه قال: في المطلقة ثلاثاً لها أن تنقل.

قال الله عز وجل: ﴿لَعَلَّ اللَّهُ يَخْبُثُ يُعَذِّبُ ذَلِكَ أَشْرًا﴾ فأمر أبي بعد الثلاث، إنما جاء ذلك في الواحدة والاثنتين. أخبرنا حماد أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل أخبرنا أبي، قال الشعبي:

بنت قيس أنه «طلقها زوجها قالت: فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: لا نفقة لك ولا سكنى».

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن أبي بكر بن أبي الجهم العدوي قال: «سمعت فاطمة بنت قيس تقول: «إن زوجها طلقها ثلاثاً فلم يجعل لها النبي ﷺ سكنى ولا نفقة».

ومن طريق مسلم حدثني ابن حاتم بن ميمون، ومحمد بن رافع وهارون بن عبد الله - واللفظ له - قال ابن حاتم أخبرنا يحيى بن سعيد القطان وقال ابن رافع: أخبرنا عبد الرزاق، وقال هارون: أخبرنا حجاج بن محمد - ثم اتفق يحيى، وعبد الرزاق، وحجاج، كلهم عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير الكوفي أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «طلقت خالتي فأزادت أن تجد نخلها فخرجها رجل أن يخرج، قالت النبي ﷺ فقال لها النبي ﷺ بل ادفعي فجدي نخلك، فإنك عسى أن تصدقي بي، أو تفعلي خيراً».

ومن طريق أبي داود السجستاني أخبرنا أحمد بن حنبل أخبرنا يحيى هو ابن سعيد القطان عن ابن جريج حدثني أبو الزبير عن جابر بن عبد الله قال: «طلقت خالتي ثلاثاً فخرجت تجد نخلها فتأخذها رجل، قالت النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فقال: اخبرني فجدي نخلك، فمسي أن تصدقي بي، أو تفعلي خيراً».

قال أبو حمزة:

أما خبر فاطمة فمقول نقل الكافة قاطع للعذر.

وأما خبر جابر ففي غاية الصحة، وقد سمعته منه أبو الزبير، ولم يخص ما لا يثبت هنالك من أن تبيت: ﴿وَمَا يَنْبَغِي عَنْ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾، ﴿وَمَا كَانَ رِثْكَ نِسَاءً﴾.

ولا يسع أحداً الخروج عن هذين الأثرين لبيانهما وصحتهما. ولم يصح في وجوب السكنى للمرتقى عنها أثر أصلاً. والمنزل لا يخلو من أن يكون ملكاً للميت أو ملكاً لغيره: فإن كان ملكاً لغيره - وهو مكتري أو مباح - فقد بطل العقد بموته، فلا يخل لأحد سكناء إلا بإذن صاحبه وطيب نفسه، قال رسول الله ﷺ: «إِنْ وُفِّدَتْكُمْ وَأُمُورُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وإن كان ملكاً للميت، فقد صار للغرماء أو للورثة أو للصبي، فلا يخل ما مال الغرماء، والورثة، والموصى لهم لما ذكرنا، وإنما لما منه مقدار ميراثها إن كانت وارثة فقط، وهذا برهان قاطع لا يخفى وما عدا هذا فظلم لا خفاء به، وهذا مكان كثر فيه اختلاف الناس: فطائفة قالت بقولنا:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن

المطلقة ثلاثاً لا سكنى لها ولا نفقة، قال أحمد: وبه أقول.

قال أبو محمد: وبه يقول إسحاق بن راهويه وأبو سليمان، وجميع أصحابنا.

وأما المتوفى عنها - فرويتنا من طريق حماد بن سلمة أخبرنا قيس - هو ابن عباد - عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة - أم المؤمنين - أنها حبست بائنها أم كلثوم امرأة طلحة بن عبيد الله في عتبتها في الفتنة.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة - أم المؤمنين - أنها كانت تقي المتوفى عنها زوجها بالخروج في عتبتها، وخرجت بائنها أم كلثوم حين قتل عنها طلحة بن عبيد الله بن عبد الله إلى مكة في عمرة.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء عن ابن عباس أنه قال: إنما.

قال الله عز وجل: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ وَلَمْ يَقُلْ: تَعُدُّ فِي بَيْتِهَا، فَلْتَعُدُّ حَيْثُ شَاءَتْ.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا علي بن عبد الله - هو ابن المنيب - أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء قال: سمعت ابن عباس يقول: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ وَلَمْ يَقُلْ: يَتَعُدُّونَ فِي بَيْتِهِنَّ، تَعُدُّ حَيْثُ شَاءَتْ، وَقَالَ سَفْيَانُ: قَالَ لَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ:

كَمَا أَخْبَرْنَا - هَذَا يَبِينُ أَنَّ عَطَاءَ سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: تَعُدُّ المتوفى عنها حيث شَاءَتْ.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا سفيان الثوري عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يُرَحِّلُ المتوفى عَنْهُمْ فِي عِدَّتِهَا.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: لَا يَصْرُ المتوفى عنها أَيْنَ اعْتَدَّتْ.

وقَدْ ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ هَذَا التَّابِ عَنِ الْحَسَنِ.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا علي بن عبد الله - هو المنيب - أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء، وأبي الشعثاء جابر بن زيد، قالوا جميعاً: المتوفى عنها تَخْرُجُ فِي عِدَّتِهَا حَيْثُ شَاءَتْ.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن حبيب المعلم قال: سَأَلْتُ عَطَاءَ عَنِ الْمَطْلُوقَةِ ثَلَاثًا وَالْمَتَوَفَى عَنْهَا أَبَحُّانَ فِي عِدَّتَيْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، وَكَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا أبو ثابت المدني أخبرنا ابن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج قال: سَأَلْنَا سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ الْمَرْأَةِ تَخْرُجُ بِهَا زَوْجُهَا إِلَى بَلَدٍ فَيَتَوَفَى الزَّوْجُ، فَقَالَ: تَعُدُّ حَيْثُ تَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، أَوْ تَرْجِعُ إِلَى بَيْتِ زَوْجِهَا حَتَّى تَقْضِيَ عِدَّتَهَا.

- قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ لَهِيعةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِهَذَا.

قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ لَهِيعةَ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ أَنَّ امْرَأَةً مَرَّاجِمَ لَمَّا تَوَفَّى عَنْهَا بِخَاصِرَةٍ سَأَلَتْ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَلَمْ تَكُنْ حَتَّى تَقْضِيَ عِدَّتِي، فَقَالَ لَهَا: بَلِ الْحَقُّ بِفِرَاقِكَ وَدَارِ أَيْكَ فَاغْدِي فِيهَا.

وبه يقول ابن وهب - أخبرنا يحيى بن أيوب عن يحيى بن سبيل الأنصاري أنه قال في رجل توفى بالإسكندرية وتعه امرأته وله بالفسطاط دار فقال: إِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ تَعُدَّ حَيْثُ تَوَفَّى زَوْجُهَا فَلْتَعُدَّ، وَإِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى دَارِ زَوْجِهَا وَفِرَاقِهِ بِالْفُسْطَاطِ فَلْتَعُدَّ فِيهَا فَتَرْجِعْ.

وبه يقول أبو سليمان، وجميع أصحابنا.

وَقَوْلُ آخَرٍ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ فِي الْمَيُتَّةِ إِنْ كَانَتْ غَيْرَ حَبْلَى فَلَا نَفَقَةَ لَهَا، وَيُتَوَفَّى عَلَى الْحَبْلَى مِنْ أَجْلِ وَلَدِهِ.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عطاء، وقنادة، قالوا جميعاً في الميوتة: لَهَا النِّفَقَةُ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه لَا نَفَقَةَ لِلْمَيُتَّةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا.

ومن طريق ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَمَرَ بِالنِّفَقَةِ عَلَى الْمَيُتَّةِ الْحَامِلِ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا، ثُمَّ يُعْطِيهَا أَجْرَ الرِّضَاعِ، ثُمَّ يُبْتَعَهَا.

ومن طريق ابن وهب أخبرني ابن سنان: أَنَّ ابْنَ فَسْطَاطٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ: لَا نَفَقَةَ لِلْمَيُتَّةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا فَلَهَا النِّفَقَةُ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا، وَيَقُولُ: هَذَا فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهِيَ السُّنَّةُ، وَعَلَى ذَلِكَ كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ

فَكَما رَوَيْنا مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ سَفِيَّانَ الثَّورِيِّ عَنْ
مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ عَنْهُ مِنْ
ذِي الْحِلْفَةِ حَاجَاتِهِ، أَوْ مَعْتِمِرَاتٍ تَوْفَى عَنْهُمْ أَزْوَاجُهُنَّ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا حَبِيبُ
الْأَعْرَجُ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كَانَ عُمَرُ، وَعُمَاسُ يُرْجِعَانِهِنَّ حَسْبَ
مَعْتِمِرَاتٍ مِنَ الْجَنَاحِ، وَمِنْ ذِي الْحِلْفَةِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ يُونُسَ
بْنِ مَاهَكَ عَنْ أُمِّهِ مَسِيكَةَ: أَنَّ امْرَأَةً مَرَّتْ عَنْهَا زَارَتْ أَهْلَهَا فِي
عَدْبِهَا فَصَرَّتْهَا الطَّلُقُ فَأَتَوْا عُثْمَانَ، فَقَالَ: أَحْمِلُوهَا إِلَى بَيْتِهَا وَهِيَ
تُطْلُقُ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ
عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَتْ لَهُ ابْنَةٌ تَعُدُّ مِنْ وَفَاءِ زَوْجِهَا فَكَانَتْ
تَأْتِيهِمُ بِالْبَهَارِ فَتَتَحَدَّثُ إِلَيْهِمْ، فَإِذَا كَانَ اللَّيْلُ امْرَأَتُهَا أَنْ تُرْجَعَ إِلَى
بَيْتِهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي
شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ
ابْنِ ثَوْبَانَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ عَنْهُ لَمْ يُرْخَصْ لِمَرْأَتِهِ أَنْ تَأْتِيَ أَهْلَهَا بِبَاصٍ
يَوْمَهَا. وَأَنْ يُزِيدَ بَيْنَ تَابِتٍ لَمْ يُرْخَصْ لَهَا إِلَّا فِي تَبَاصٍ يَوْمَهَا أَوْ
لَيْلِهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيَّانَ الثَّورِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ
بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ عَلَقَمَةَ قَالَ: سَأَلَ ابْنَ مَسْعُودٍ
بِنَاءً مِنْ هَذَانِ نَعِيَ إِلَيْهِنَّ أَزْوَاجَهُنَّ فَقُلْنَ: إِنَّا نَسْتَوْجِشُ، فَقَالَ
ابْنُ مَسْعُودٍ: يَجْتَمِعْنَ بِالْبَهَارِ ثُمَّ تُرْجَعُ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ إِلَى بَيْتِهَا
بِاللَّيْلِ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحِجَابِ بْنِ الْهَيْثَمِ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ
مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ امْرَأَةً تَعُدُّ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: إِنَّ
أَبِي مُرَيْضٍ، وَأَنَا فِي عِدَّةٍ أَقَاتِيهِ امْرَأَتُهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، وَلَكِنْ يَبِيتُ
أَحَدَ طَرَفِي اللَّيْلِ فِي بَيْتِكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادٍ بِنِ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ أَنَّ أَبَاهُ
قَالَ: التَّوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا تَعُدُّ فِي بَيْتِهَا إِلَّا أَنْ يَتَوَفَّى أَهْلُهَا فَتَتَوَفَّى
مَعَهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هِشَامُ أَخْبَرَنَا
إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ عَنْهَا:
أَتُخْرَجُ فِي عِدَّتِهَا؟ فَقَالَ: كَانَ أَكْثَرُ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَشَدَّ
شَيْءٍ فِي ذَلِكَ يَقُولُونَ: لَا تُخْرَجُ، وَكَانَ الشَّيْخُ - يَعْنِي عَلِيَّ بْنَ
أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ عَنْهُ - يُرَحِّلُهَا.

عَلَيْهَا.

وَصَحَّ عَنْ رِبْعَةَ: لَا تَفْقَهُ لَهَا إِلَّا أَنْ تُكَوِّنَ حَامِلًا، فَإِنْ
قُصِيَ لَهَا بِالْفَقْهِ لِحَمْلِهَا ثُمَّ طَهَرَ أَنَّهُ لَا حَمْلَ بِهَا رَدَّتْ مَا أَخَذَتْ
مِنَ النِّقَةِ وَيُجَازِبُ النِّقَةُ لَهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلًا.

وَيُجَازِبُ السَّكْنَى بِكُلِّ حَالٍ يَقُولُ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو
عُبَيْدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ.

وَرَوَيْنا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيَّانِ الثَّورِيِّ عَنْ ابْنِ
أَبِي لَيْلَى أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَطْلُوقَةِ وَالْحَامِلِ: لَهَا السَّكْنَى وَالنِّقَةُ.

وَقَوْلُ ثَالِثٍ - لَهَا السَّكْنَى وَلَا نِقَةُ لَهَا، أَيْ قَوْمٌ فِي هَذَا
بِاتِّبَارِ تَذَكُّرِهَا، وَغَرُّ:

كَمَا رَوَيْنا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ
ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: إِنْ غَابَتْ أَنْكَرْتَ ذَلِكَ عَلَى
فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ يَعْنِي إِتِّحَالَ الْمَطْلُوقَةِ ثَلَاثًا.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا
الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَسْرُوقٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ
فَقَالَ: إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي فَلَمَّا تَابَتِ أَنْ تَعُدَّ فِي بَيْتِهَا قَالَ: لَا
تَدْعُهَا، قَالَ: أَبَتْ إِلَّا بِالْخُرُوجِ، قَالَ: فَبَيْعُهَا، قَالَ: إِنَّ لَهَا إِخْوَةً
عَلِيظَةً رَقَابَتَهُمْ، قَالَ: اسْتَعِنَ عَلَيْهِمُ بِالْإِسْلَامِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَا تُثْقِلُ الْمُبْتَوَةَ مِنْ يَسْتَرِ
زَوْجِهَا حَتَّى يَخْلُوَ أَجْلُهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي
شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ يَحْيَى
بْنِ أَبِي حَكِيمٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ فِي الْمُبْتَوَةِ: أَنَّهُ لَا نِقَةَ
لَهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ - هُوَ ابْنُ
أَبِي يَحْيَى - عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي
طَالِبٍ قَالَ فِي الْمُبْتَوَةِ: لَا نِقَةُ لَهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ عَنْ يَمِينٍ
بِهِرَانَ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: الْمَطْلُوقَةُ ثَلَاثًا أَيْنَ تَعُدُّ؟

قَالَ: فِي يَسْتَرِ زَوْجِهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فِي الْمَطْلُوقَةِ فِي يَسْتَرِ مَكْتَرَى،
قَالَ: تَعُدُّ فِيهِ، وَعَلَى زَوْجِهَا الْكَرَاهِ.

وَأَمَّا الْمُتَوَفَّى عَنْهَا:

أهلها، ثم سألوا، فكلهم يأثمهم أن ترد إلى بيت زوجها، قال ابن سيرين: فرددناها في نعط. وبه يقول مالك، والشافعي، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو عبيد.

وقول رابع - أن لها السكنى، والثقة: كما أخبرنا أحمد بن قاسم أخبرنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم أخبرنا جدي قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن شاذان أخبرنا المعلى بن منصور أخبرنا يعقوب - هو أبو يوسف القاضي - وحفص بن غياث، قال: عن إبراهيم عن الأسود عن عمر بن الخطاب: أنه كان يجعل للمطلقة ثلاثاً السكنى، والثقة - إذا خفص: ما دانت في عديها.

وروياه من طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو معاوية أخبرنا الأعمش عن إبراهيم قال: كان عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود يجعلان للمطلقة ثلاثاً السكنى والثقة.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأغشي عن إبراهيم عن شريح في المطلقة ثلاثاً، قال: لها السكنى، والثقة.

وبه إلى سفيان عن حماد بن أبي سليمان قال: للمطلقة ثلاثاً السكنى والثقة.

ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي قال: المطلقة ثلاثاً لها السكنى والثقة.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا حميد عن الحسن بن صالح بن حي عن السدي عن الشعبي في المطلقة ثلاثاً قال: لها السكنى، والثقة.

وهو قول سفيان الثوري والحسن بن حي، وأبي حنيفة وأصحابه وأما التوفى عنها الحامل، فطائفة قالت: إن كانت وارتة فعن نصيبها - خلا كانت أو غير حامل - فإن لم تكن وارتة فعن نصيب ذي بطنها - إن كان وارثاً - فإن لم يكن وارثين فعن مالها نصيبها - إن كان لها مال - وإلا فهي أحد فقراء المسلمين، فإن مات ذو بطنها قيل أن يخرج حياً ردت ما أتفق عليها من نصيبها إلى الورثة.

وتفسير قولنا: إن لم يكن وارثاً، أن تكون أسلمت بعد موت زوجها - وهو كافر - فيكون هو مسلماً بإسلام أمه، ولا يرث كافراً مسلماً - وهذا قولنا.

وقالت طائفة: إن كان المال كثيراً اتفق عليها من نصيبها، وإن كان قليلاً فمن جميع المال.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء، وجابر بن زيد، كلاهما قال في المتوفى عنها: لا تخرج.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا يحيى بن سعيد - هو الأنصاري - أن القاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله، وسعيد بن المسيب قالوا في المتوفى عنها: لا تخرج حتى تنقضي عدتها.

ومن طريق وكيع عن الحسن بن صالح عن المغيرة عن إبراهيم: أنه قال في المتوفى عنها: لا بأس بأن تخرج بالهار ولا يثبت عن بيتها.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا جرير عن المغيرة عن إبراهيم في المتوفى عنها في بيت بأجرة قال: إن أحسن أن يعطى الكراء، وتعد في البيت الذي كانت فيه. ثم أرونا كلام إبراهيم لقوله في صفة الخرج، وفي الكراء، وإلا فإن قوله إن لها السكنى، والثقة.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت يحيى بن سعيد الأنصاري يقول في أمر المتوفى عنها، قال: فتخرج على أن تظل يومها أجمع حتى الليل في غير بيتها إن شامت وتقبل.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا أبو ثابت المديني عن ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن بكيراً - هو ابن الأشج - حدثه أن ابنة هبار بن الأسود توفى عنها زوجها فأرادت الحج وهي في عديها، فسألت سعيد بن المسيب، فنهاها، ثم أمرها غيره بالشج، فخرجت فلما كانت بالبيداء صرعت فأنكرت.

قال أبو محمد: من العجب اختصاج أهل الجهل بهذا على أنها عقوبة، وتالله لو جرت هذه القصة أو غيرها على ما ظنوا لكان بذلك عسكر مسرفين عتبة الموقعون بأهل المدينة يوم الحرة، المخاربون لئكة وقد امتحن سعيد بن المسيب - رحمه الله - بأشد من ميخة هذه المرأة، واليخن للمسلم أجر وتكثير، وقد يمهل الله تعالى الكفار والفاسق إلى يوم القيامة.

وروي عن ربيعة - ولم يصح - أن المتوفى عنها تتوي مع أهلها، وإن كانت في موضع خوف فإنها لا تقيم فيه.

وصح عن الزهري في الذي يتلى قيمت أن امرأته ترجع إلى بيت زوجها إذا لم تكن في مسكن تسكنه.

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخاوي عن محمد بن سيرين أن امرأة توفى عنها زوجها - وهي مريضة - فنقلها

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: نَفَقَتْهَا مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ.

تَرَتْ فَمِنْ جَمِيعِ الْمَالِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: نَفَقَ الْحَامِلُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَهَا النِّفَقَةُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ - حَالًا كَانَتْ أَوْ غَيْرَ حَامِلٍ - مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ:

كَمَا رُوِيَنا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا مَاتَ عَنْهَا سِتْرُهَا وَجَّهَ حَامِلٌ: إِنَّ وَلَدَهُ حَيًّا فَتَفَقَّهَتْ مِنْ نَصِيْبِهِ، وَإِنْ كَانَ مَيِّتًا فَمِنْ جَمِيعِ الْمَالِ، قَالَ يُونُسُ: كَانَ ابْنُ مَسْرُوقٍ يَقُولُ: يُنْفَقُ عَلَيْهَا مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ - كَانَ ذَلِكَ رَأْيَهُ حَتَّى وَلِيَ تَرْكَهَ ابْنُ أَخِي لَهُ مَاتَ وَتَرَكَ أُمَّ وَلَدِهِ حَامِلًا، فَكَرِهَ أَنْ يَمْعَلَ فِيهَا بِرَأْيِهِ، فَأَرْسَلَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ يَعْلَى - قَاضِي الْبَصْرَةِ - فَقَالَ: لَا نَفَقَةَ لَهَا.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي:

كَمَا رُوِيَنا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَأَلَ ابْنُ شِهَابٍ عَنْ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا عَلَى مَنْ نَفَقَتْهَا، فَقَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَرَى نَفَقَتَهَا - حَالًا كَانَتْ أَوْ غَيْرَ حَامِلٍ - مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ الَّذِي تَرَكَ زَوْجُهَا، فَأَبَى الْإِمَامَةُ ذَلِكَ وَقَضَوْا أَنْ لَا نَفَقَةَ لَهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: التَّهْوِيلُ بِخِلَافِ الْإِمَامَةِ هَاهُنَا كَلَامٌ قَارِعٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْإِمَامَةِ - يَبْدُ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ: أَحَدٌ يَدْعُو ابْنَ عُمَرَ. وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الزُّهْرِيَّ لَمْ يَعْزِزْ الْأَرْعَةَ الْمَذْكُورِينَ، إِنَّمَا عَزَى مَنْ يَتَعَدَّهِمُ الَّذِينَ أَبَوْا قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ:

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنُ بَابِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَوْنٍ اللَّهُ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحُسَيْنِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنَّا أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، قَالَ سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا: نَفَقَتْهَا مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ كَانَا يَقُولَانِ: النِّفَقَةُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ لِلْحَامِلِ.

أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنُ بَابِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْبَصِيرِ أَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحُسَيْنِيُّ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: سَأَلْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا، فَقَالَ: قَدْ كُنَّا نَفِقُ عَلَيْهَا حَتَّى نُبْنِمَ مَا نُبْنِمُ.

وَبِهِ إِلَى الْحُسَيْنِيِّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: وَارْتَدَتْ أَوْ لَمْ تَكُنْ نَفَقَتْهَا عَلَيْهَا مِنْ مَالِهَا - إِنْ كَانَ لَهَا مَالٌ - وَمِنْ سُؤْلِهَا إِنْ كَانَ لَا مَالَ لَهَا، لَا مِنْ مِيرَاثِهَا، وَلَا مِنْ مِيرَاثِ ذِي بَطْنِهَا، وَلَا مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ. فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ:

كَمَا رُوِيَنا مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَفَقَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا الْحَامِلُ مِنْ نَصِيْبِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَبِي ذَكْوَانَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ فِي الْمُتَوَفَّى عَنْهَا الْحَامِلُ: نَفَقَتْهَا مِنْ نَصِيْبِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ الرَّبِيعِ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: الْمُتَوَفَّى عَنْهَا مِنْ نَصِيْبِهِا يُنْفَقُ عَلَى الْحَامِلِ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا قَالَ: يُنْفَقُ عَلَيْهَا مِنْ نَصِيْبِهِا.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ أَنَّ زِيَادًا الْأَعْلَمَ أَخْبَرَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ أَرْسَلَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ يَعْلَى - قَاضِي الْبَصْرَةِ - فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا، فَقَالَ: نَفَقَتْهَا مِنْ نَصِيْبِهِا.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: نَفَقَتْهَا مِنْ نَصِيْبِهِا.

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو شِهَابٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ فِي الْمُتَوَفَّى عَنْهَا، وَيَلْفَعُهَا الْحَبْرُ، وَقَدْ أَتَفَقَتْ مِنْ مَالِهِ قَالَ: يُحْسَبُ مَا أَتَفَقَتْ مِنْ مَالِهِ مِنْ يَوْمِ مَاتَ فَجُعِلَ مِنْ نَصِيْبِهِا.

وَبِهِ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَحْمَدُ، وَأَبُو سَلَمَةَ، وَجَمِيعُ أَصْحَابِهِمْ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ - وَأَحَدُ قَوْلِي سُفْيَانَ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قَالَ قَبِيصَةُ بْنُ دُوَيْبٍ فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا: لَوْ أَتَفَقَتْ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ نَصِيْبِهِا أَتَفَقْتُ عَلَيْهَا مِنْ مَالِ ذِي بَطْنِهَا. وَالْقَوْلُ الثَّانِي:

كَمَا رُوِيَنا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِزْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا: كَانَ أَصْحَابُنَا يَقُولُونَ: إِنْ كَانَ الْمَالُ كَثِيرًا أَمِيرٌ أَنْ يُنْفَقَ عَلَيْهَا مِنْ نَصِيْبِهِا، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا لَأَنْفَقَ عَلَيْهَا مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ.

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: اتَّفَقَ الْقَائِلُونَ بِهِ أَكْثَرًا:

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِنْ وَرِثَتْ فَمِنْ نَصِيْبِ ذِي بَطْنِهَا وَإِنْ لَمْ

وسعيد القطان حدثني أم داود الزابضية قالت: توفي زوجي وأخبرنا جلي في ثلاثة أشهر فخاصصني أهله إلى شريح فعرص لي خمسة عشر درهماً من جميع المال في كل شهر، وقال: هذه لك حتى تلدي، فإذا ولدت فإن أمسكته فلك مثلها.

ورويانه أيضاً - من طريق وكيع عن أم داود المذكورة، وزاد: حتى تعظمي.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم عن شريح قال: يُنْفَقُ عَلَى الْحَامِلِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ.

ومن طريق وكيع عن شعبة عن قتادة، وخماد بن أبي سليمان، والعميرة، قال العميرة: عن إبراهيم، قالوا كلهم في الحامل المتوفى عنها: يُنْفَقُ عَلَيْهَا مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ.

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا قتادة عن أبي الغالية، وخلاس بن عمرو، قال جميعاً في المتوفى عنها زوجها وهي حامل: إن نفقتها من جميع المال.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا سيار عن الشعبي في المتوفى عنها الحامل، قال: يُنْفَقُ عَلَيْهَا مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ.

ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن، وعطاء بن أبي رباح، قال جميعاً في المتوفى عنها وهي حامل: إن نفقتها من جميع المال.

وهو قول أبو السخنياني وابن أبي ليلى، والحسن بن حي، وأبي عبيد وأحد قولَي سفيان، وأحد قولَي الشافعي.

وقال مالك: لا يُنْفَقُ عَلَيْهَا مِنْ نَصِيبِهَا، وَلَا مِنْ نَصِيبِ ذِي بَيْتِهَا، وَلَا مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا يَتَصَيَّفُ الْغُرْمَاءُ مِنْ ذُبُونِهِنَّ حَتَّى تَضَعَ.

وقال الأوزاعي: إن كانت المتوفى عنها الحامل زوجة فلا نفقة لها على الزوجة، وإن كانت أم ولده فنفتها من جميع المال حتى تضع.

وقال الثوري يُنْفَقُ عَلَى أُمِّ الْوَلَدِ الْحَامِلِ إِذَا مَاتَ سِلْعًا مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ، فَإِنْ وَلَدَتْ جُعِلَ مَا تَبَقَّ عَلَيْهَا مِنْ جِصَّةٍ وَلِبَاسٍ، وَإِنْ لَمْ تَلِدْ قُضِيَ عَلَيْهَا بِرَدِّ مَا أُعْطِيَ.

وقال أبو حنيفة: تُخْرِجُ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا نَهَارًا وَتَرْجِعُ لَيْلًا إِلَى مَثَرِهَا وَأُمَّا الْمَطْلُوقَةُ الْمُبْتَوَّةُ فَلَا تُخْرِجُ لَا لَيْلًا وَلَا نَهَارًا.

قال أبو محمد: أما قول أبي حنيفة هنا فظاهر الفساد،

وكذلك كل من له حق مُتَبَقِّ في الميراث فمَنَعَهُ مِمَّا لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يَقَعَ فِي جِصَّتِهِ ظِلْمٌ مُتَبَقِّ، لَا يُلْزَمُ مِنْ آيِنٍ وَقَعَ لَهُمْ؟ وَقَدْ أَكْرَهْنَا مُسَاعَلَتَهُمْ عَنْ ذَلِكَ فَمَا وَجَدْنَا لَهُمْ مُتَعَلِّقًا، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: لَا بُدَّ مِنْ إِبْرَاطِ الْمَوْتِ، وَعِدَّةِ الزَّوْجَةِ، وَمِنْ تَقْدِيمِ نَاطِرٍ عَلَى الْمَوْلُودِ، فَقُلْنَا لَهُمْ: هَذَا قَوْلٌ فَاسِدٌ بَاطِلٌ، بَلْ مِنْ ذَلِكَ أَلْفُ بَدْ.

أما الثوري - فلا معنى لإِبْرَاطِ الْمَوْتِ أصلاً، بَلْ يُقْضَى لَهُمْ بِخَفْوِهِمْ حَتَّى كَانَ أَوْ مَتَى.

وأما الزَّوْجَةُ - فلا معنى لإِبْرَاطِ عَدَّتِهِمْ فِيمَا لَا شَكَّ أَنَّهُ يَقَعُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

وأما مَا يَقَعُ لَهُ أَوْ لَا يَقَعُ، كَثَرَةُ الزَّوْجَةِ، أَوْ لِقَائِهِمْ، وَبِلَاغَةُ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، فَهَذَا يُرْفَقُ وَلَا بُدَّ حَتَّى يُبَيَّنَّ كَيْفَ يَكُونُ حُكْمُهُ؟

وأما مَنْ أَوْجَبَ النِّفْقَةَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ لِلْمَتَوَفَّى عَنْهَا، أَوْ لِلْمَبْتَوَّةِ: فَخَطَأٌ لَا خَفَاءَ بِهِ؛ لِأَنَّ مَالَ الْمَيِّتِ لَيْسَ لَهُ، بَلْ قَدْ صَارَ لِغَيْرِهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْفَقَ عَلَى امْرَأَتِهِ، أَوْ أُمِّ وَلَدِهِ مِنْ مَالِ الْغُرْمَاءِ، أَوْ مِنْ مَالِ الزَّوْجَةِ، أَوْ مِمَّا أَوْصَى بِهِ لِغَيْرِهِمْ - وَهَذَا عَنِ الظُّلْمِ - وَالْمَبْتَوَّةُ لَيْسَتْ لَهُ زَوْجَةٌ، فَهِيَ وَالْأَجْنِيسَةُ سَوَاءٌ، فَالْحَذُّهُ بِالنِّفْقَةِ عَلَيْهَا لَا يَجُوزُ. وَنَذَكَّرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى شَعْبٌ مِنْ أَوْجِبَ لِلْمَبْتَوَّةِ السَّكْنَى، وَالنِّفْقَةَ، أَوْ السَّكْنَى دُونَ النِّفْقَةِ، أَوْ خَصَّ الْحَامِلَ بِذَلِكَ - وَبَيَّنَّ بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى فُسَادَ كُلِّ ذَلِكَ - وَبِهِ عَزَّ وَجَلَّ تَتَأَيَّدُ.

أما قول من قال: لا نفقة لها ولا سكنى إلا أن تكون حاملاً، فإِنَّهُمْ اخْتَجَرُوا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حُمِلَ فَلْيُقْرَءُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتِهِنَّ أَجُورَهُنَّ وَالتَّامِرَاتُ يَتَكِمْنَ بِمِغْرُوفٍ وَإِنْ تَعَارَفْتُمْ فَتَرَضِعْ لَهُ أُخْرَى لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفْسِقْ فِيهَا مَا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكُفَلْ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهُ﴾ الآية. قالوا: وهذا عموم لكل مطلقة حامل.

قال أبو محمد: هذا لا حاجة لهم فيه؛ لأنهم سكتوا عن أول الآية، وهو قوله عز وجل: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حُمِلَ

حَمَلُهُ» أراد به تعالى جميع المطلقات من مبتوتة ورجعية، أو أراد أحد القسمين، هذا ما لا شك فيه.

فإن قلتم: إنه تعالى أراد كلا القسمين.

قلنا لكم: فيجب على هذا أن غير المبتوتة لا نفقة لها إلا أن تكون حاملاً، كما قلتم في المبتوتة ولا بد؛ لأن النص عندكم فيهما جميعاً - وهذا خلاف قولكم - فبطل هذا القول.

فإن قالوا: أراد المبتوتات فقط.

قلنا: هذا خطأ من وجهين: أولهما - أنه دعوى بلا برهان، وتخصيص للقرآن بلا دليل، وهذا لا محل.

والوجه الثاني: أن السنة عن رسول الله ﷺ قد صحت في خير فاطمة بنت قيس بأنه لا نفقة لها ولا سكنى. ومعاذ الله أن يحكم رسول الله ﷺ بخلاف القرآن، إلا أن يكون نسخاً أو مضافاً إلى ما في القرآن، وليس هذا مضافاً إلى ما في الآية. ولا محل أن يقال: هذا نسخ، إلا يبين لا بالدعوى - فبطل هذا القول.

فإن قالوا: أراد الله عز وجل الرجعية فقط.

قلنا: صدقتم، وهذا قولنا وبرهاننا على ذلك: خبر فاطمة بنت قيس وأوجبت النفقة على المطلقة طلاقاً رجعية - ليست بحامل؛ لأنها زوجته يرثها وورثه بلا خلاف.

وقد جاء النص بأن للزوجات النفقة، والكسوة بنص قد ذكرناه قبل في ذكرنا حكم النفقات. وأخذنا حكم إرضاع المبتوتة، والمفسخة النكاح، والتي يلحق ولدها في نكاح فاسد من قوله تعالى: ﴿وَالَّذَاتِ بُرُضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ خَوْلَاتُ كَأَمَلَيْنَ﴾ الآيات كما هي على ما نذكر بعد هذا في باب - إن شاء الله تعالى. فهذه براهين ضرورية قاطعة لا يحيد عنها، وبالله تعالى التوفيق.

فقط القول المذكور - والحمد لله رب العالمين.

وأما ما تعلقوا به عن الصحابة والتابعين - فلأنهم: عمر، وابن مسعود، وهم مخالفون لها؛ لأن الثابت عنهما أن للمبتوتة النفقة - وهم لا يقولون بذلك، ومن الباطل: أن يحتجوا بهما في موضع ولا يرونها حجة في آخر. وابن عمر، وعائشة أم المؤمنين - ومن التابعين: سعيد بن المسيب ونفر منهم.

قال بعضهم: لا نفقة لها إلا أن تكون حاملاً، ولم يذكروا السكنى - وذكر بعضهم: السكنى دون النفقة.

فأما ابن عمر - فقد صرح عنه: أن نفقة المترقي عنها من

فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن» فالتي أمر الله عز وجل بالنفقة عليها إن كانت حاملاً هي التي أمر بإسكانها ولا فرق، فمن أوجب النفقة دون السكنى فقد قال بلا دليل، وبطل قوله، ولم يبق إلّا قولنا، أو قول من أوجب لها السكنى، والنفقة - إن كانت حاملاً - وسنبيّن وجه الحق في ذلك إن شاء الله تعالى. واحتجوا أيضاً.

بما رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال: أرسل مروان قبيصة بن ذؤيب إلى فاطمة بنت قيس يسألها، فأخبرته أنها كانت تحت أبي عمرو بن حفص المخزومي - فذكر الحديث - وأنه طلقها آخر ثلاث تطليقات، إذ خرج إلى اليمن مع علي بن أبي طالب، وأن عياش بن أبي ربيعة، والحارث بن هشام، قالوا: والله ما لها نفقة إلا أن تكون حاملاً، قال: فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً - واستأذنته في الأتقال، فأذن لها».

قال أبو محمد: هذه اللفظة «إلا أن تكوني حاملاً» لم تأت إلا من هذه الطريق ولم يذكرها أحد ممن روى هذا الخبر عن فاطمة غير قبيصة.

وعلة هذا الخبر: أنه منقطع لم يسمعه عبيد الله بن عبد الله - لا من قبيصة ولا من مروان - فلا ندرى ممن سمعه، ولا حجة في منقطع - ولو اتصل لسارعنا إلى القول به، فبطل هذا - والحمد لله رب العالمين.

ثم نظرنا في قول من أوجب للمبتوتة السكنى دون النفقة - فوجدناهم يحتجون بالنص المذكور، ولا حجة لهم فيه لمن تأمله؛ لأن الله عز وجل ابتدأ قوله الصادق: «أُسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ مِنْ وُجُوْكُمْ» إثر قوله تعالى في بيان العدة إذ يقول عز وجل: ﴿وَاللَّائِي يَرْسَنُ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْراً ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنْزَلَهُ لَكُمْ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ سُبُلَاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْراً أُسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ مِنْ وُجُوْكُمْ وَلَا تَضَارُوهُنَّ لِيَضَعُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» إلى قوله تعالى «مِنْ وُجُوْكُمْ» الآية.

كما أوردنا ونحن لا نخالف في أن هذه العدة للمبتوتة كما هي لغیر المبتوتة، ولا فرق، فوجب ضرورة أن يكون قوله تعالى: «أُسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ مِنْ وُجُوْكُمْ» لا تضاروهن ليضعن عليهن وإن كنَّ أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن

عليّ أخبرنا أبي عن هارون عن محمد بن إسحاق، قال: أحسبه عن محمد بن إبراهيم أنّ عائشة قالت لفاطمة بنت قيس: إنّما أخرجك هذا - تعني اللسان.

قال أبو محمد: أمّا هذا الخبر فساقط، لا وجه للاستغناء به؛ لأنّه مشكوك في إسناده كما أوردنا - ثمّ منقطع أيضاً لم يسمع محمد بن إبراهيم عائشة أم المؤمنين قط، فلا يراد الثابت عن رسول الله ﷺ بمثل هذا إلا مظلم الجهل، أو رقيق الدين - ونعوذ بالله من كليهما.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا أبو ثابت المديني أخبرنا ابن وهب أخبرنا ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه قال: عابت ذلك عائشة أشد العيب، وقالت: إنّ فاطمة كانت في مكان وحش، فخيف على ناحيتها، فلذلك أرخص لها النبي ﷺ.

قال أبو محمد: وهذا باطل؛ لأنّه من رواية ابن أبي الزناد - وهو ضعيف - أوّل من وضعه جدّاً؛ مالك بن أنس.

ومن تأمل هذا الخبر والذي قبله علم أنّهما متكاذبان؛ لأنّها إن كان إخراجها من أجل لسانها، كما في ذلك الخبر فقد بطل هذا الذي فيه أنّها كانت في مكان وحش فخيف على ناحيتها فلذلك أرخص لها النبي ﷺ. إذ لا شك أنّها إذا كانت بين قوم تؤذيهم بلسانها فليست في مكان وحش، أو إذا كانت في مكان وحش يخاف عليها فيه، فلا شك أنّه ليس هنالك قوم يؤذيهم بلسانها فتخرج لذلك - ويأبى الله إلا فضيحة الكاذبين. فهذا ما تعلّقوا به عن عائشة أم المؤمنين.

وذكروا: ما أخبرناه حماد بن أحمد أنا عباس بن أصبغ أنا محمد بن عبد الملك بن إبن أنا مطلب أنا أبو صالح - هو عبد الله بن صالح - كاتب الليث حدثني الليث بن سعد حدثني جعفر عن ابن هرمز عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال: كان محمد بن أسامة بن زيد يقول كان أسامة إذا ذكرت فاطمة شيئاً من ذلك - يعني من انتقالها في عدتها - رماها بما في يده.

قال أبو محمد: وهذا ساقط؛ لأنّ راويه عبد الله بن صالح كاتب الليث - وهو ضعيف جدّاً - ثمّ لو صحّ لما كان إلا إنكاراً أسامة لذلك كإنكار عائشة وعمر رضي الله عنهما. وسيأتي الكلام في إبطال الاحتجاج بذلك إن شاء الله تعالى إذا تفصّلنا كلّ ما هو قوياً به - ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو معاوية أخبرنا الأعمش عن إبراهيم قال: كان عمر بن الخطاب إذا ذكر عنده

جميع المال - وهم يخالفونه، ومن الباطل: أنّ يكون حجّة حيث اشتهروا، غير حجّة حيث لا يشتهون.

وأما أم المؤمنين - فقد خالفوها في إخراجها الترقى عنها زوجها، ومن الباطل: أنّ تكون حجّة في موضع، وغير حجّة في آخر، ولم يأت عنها أيضاً أنّها لا نفقة لها. والرواية عن عليّ ساقطة؛ لأنّها من طريق إبراهيم بن أبي يحيى - وهو مذكور بالكذب - وهي منقطعة أيضاً، ثمّ لم يأت عنه: لا نفقة لها.

وأما سعيد بن المسيّب فإنّما جاء عنه إيجاب السكنى للمبتوتة، ولم يأت عنه، ولا عن عائشة، ولا عن عليّ أنّه لا نفقة لها على الزوج - فحصل قولهم عاراً من البرهان: من قرآن، أو سنّة، أو قول أحد الصحابة، إلا ابن عمر وحده، وما كان هكذا فلا شك في بطلانه وسقوطه - والحمد لله رب العالمين.

فلم يبق لنا إلا قولنا، وقول من وجب للمبتوتة السكنى، والنفقة، فظنرنا في قولهم فلم نجد لهم شيئاً يشغوب به إلا الاعتراض في خير فاطمة بنت قيس وبنوا أنّهم إن سقط ذلك الخبر كانت الآيات للذكورات محمولات على كل مطلقة مبتوتة، أو غير مبتوتة.

قال أبو محمد: فاعترضوا في ذلك الخبر بما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن شهاب عن عروة بن الزبير: أنّ عائشة أم المؤمنين أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس - تعني انتقال المطلقة ثلاثاً.

ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أنّ يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم فانتقلها عبد الرحمن فأرسلت عائشة إلى مروان بن الحكم - وهو أمير المدينة: اتق الله واردد المرأة إلى بيتها، فقال مروان: أو ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس، فقالت عائشة: لا يضرّك أنّ لا تذكر حديث فاطمة.

ومن طريق البخاري أخبرنا محمد أخبرنا غندر أخبرنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنّها قالت: ما لفاطمة، لا تبقى الله - تعني في قولها: لا سكنى، ولا نفقة.

ومن طريق البخاري أخبرنا عمرو بن عباس أخبرنا ابن مهدي أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه أنّ عروة قال لعائشة أم المؤمنين: ألم تسمعي في قول فاطمة؟ فقالت: أما إنّه ليس لها خبر في ذكر هذا الحديث.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا نصر بن

حديث فاطمة بنت قيس: أن رسول الله ﷺ أمرها أن تعتد في غير بيت زوجها.

قال: ما كنا نعتد في ديننا بشهادة امرأة.

قال أبو محمد: هذا باطل لا شك؛ لأنه منقطع، ولم يولد إبراهيم إلا بعد موت عمر بنين، وما أخذ إبراهيم هذا إلا عمن لا خير فيه بلا شك.

والعجب كله من قبيح جماعة من يحتج بهذا من الحنفيين، والمالكيين، والشافعيين، وهم أول مبطل لما فيه منسوب إلى عمر من أن لا نعتد - في ديننا - بشهادة امرأة، وهم لا يختلفون في أن السنن تؤخذ عن المرأة كما تؤخذ عن الرجل، إلا يستحي من الاحتجاج بهذا عن عمر من يميز شهادة القابلة وحدها في الرضاع، والولادة، وعيوب النساء والمرأة الواحدة الحرة أو الأمة في هلال رمضان أنروا كل هذا ليس من الدين.

ومن خالف القرآن جهاراً في قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾.

وقوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوا﴾ محرّم ذلك برواية امرأة مجهولة لا يدري أحد من هي امرأة أبي إسحاق عن أم عتبة - أم ولد زيد بن أرقم.

ومن أباح منزلة الورثة من غير حق وخالف السنة الثابتة في أن أموال الناس محرمة إلا بإذنهم برواية امرأة مجهولة لا تعرف من هي وهي زينب بنت كعب فأوجبوا السكنى بروايتها للمتوفى عنها، ولم يلتفتوا حيثنوا إلى عمل عائشة أم المؤمنين، اليس هذا عجباً.

فإن قالوا: قد اتصل من بين إبراهيم وعمر في هذا الحديث كما حدثكم أحد بن قاسم قال: أخبرنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم أخبرنا جدي قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن شاذان أخبرنا الملقى بن منصور أخبرنا أبو يوسف القاضي عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عمر أنه قال: لا يجوز في دين المسلمين قول امرأة.

قلنا: الآن زاة وهي هذا الإسناد، وقد علمتم محل أبي يوسف عند الذين شاهدوه وعرفوه من أئمة المسلمين، وعلماء الحديث، كابن المبارك، وعبد الله بن إدريس، وأبي نعيم الفضل بن دكين، ووكيع بن الجراح، ويزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل، وغيرهم..

وقد روى هذا الخبر عن الأعمش الثقة حفص بن غياث بهذا الإسناد فلم يذكر فيه هذه القضية التي إنما هي منعه

الخوارج والمعتزلة.

ثم لا عليكم إن كنتم تحبسون بهذا الكلام وتصحرونه عن عمر، فخذوا به؛ لأنكم أول مخالف له، وإن عصيتموه وأطرحتموه، وإن تجيزوا القول به، فبأي وجه استحلتم الاحتجاج به، لقد كان ينبغي للحياة، والدين، وخوف العار، والنار، أن يمنع كل ذلك من مثل هذا، ولكن من يضل الله فلا هادي له.

وذكروا - ما روينا من طريق مسلم أخبرنا محمد بن عمرو بن جبلة أخبرنا أبو أحمد - هو الزبيري - أخبرنا عمارة بن زريق عن أبي إسحاق قال: كنت مع الأسود بن يزيد في المسجد الأعظم ومعنا الشعبي فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ «لَمْ يُجْعَلْ لَهَا سَكْنَى، وَلَا نَفَقَةٌ»، ثم أخذ الأسود كفاً من حصي فحصبه به، فقال: وبك تحدث مثل هذا.

قال عمر: لا تترك كتاب الله وسنة نبيها لقول امرأة لا ندري هل حفظت أم نسيت؛ لها السكنى، والنفقة.

قال الله عز وجل: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرَجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾.

قال مسلم: وأخبرنا أحمد بن عبد الله أخبرنا أبو داود أخبرنا سليمان بن معاوية عن أبي إسحاق بهذا الإسناد نحو حديث أبي أحمد عن عمارة بن زريق.

ومن طريق أبي داود السجستاني أخبرنا نصر بن علي أخبرنا أبو أحمد - هو الزبيري - أخبرنا عمارة بن زريق عن أبي إسحاق السبيعي قال: كنت في المسجد الجامع مع الأسود بن يزيد فذكر: أن فاطمة بنت قيس أتت عمر فقال عمر: ما كنا لندع كتاب ربنا وسنة نبيها لقول امرأة؛ لا ندري أحفظت أم نسيت.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا أبو بكر بن إسحاق أخبرنا أبو الجواب الأحوص بن جواب أخبرنا عمارة - هو ابن زريق - عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس فذكر الحديث، فحصبه الأسود وقال: ويحك لم تفني بهذا.

قال عمر لها: إن جئت بشاهدين يشهدان أنك سمعتهما من رسول الله ﷺ وإلا لم تترك كتاب الله لقول امرأة؛ ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرَجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾.

قلنا: هذا كله صحيح.

فأما قول عمر: ما كنا لندع كتاب ربنا وسنة نبيها لقول امرأة لا ندري أحفظت أم نسيت فإن هذا يجتمع ثلاثة معان:

أما سنة رسول الله ﷺ فهي بيد فاطمة بنت قيس ونحن

نَهَضَ بِشَهَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى قَطْعًا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ عَمْرِ فِي ذَلِكَ سُنَّةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ عُمُومٍ مَكْنَى الْمَطْلَقَاتِ فَقَطْ. وَلَا يَجِلُّ لِسَلِيمٍ أَنْ يَظُنَّ بِعَمْرِ ﷺ فِي ذَلِكَ حُكْمٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا يَتَنَبَّهُ لِلنَّاسِ، وَيَتَأَيَّبُ بِهِ لِمَا فِي هَذَا مِنْ عَظِيمِ الْوَعِيدِ فِي الْقُرْآنِ.

وَهَذَا أَمْرٌ قَرِيبٌ جِدًّا - نَحْنُ قَدْ صَرَحْنَا بِهِ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ عِنْدَ عَمْرِ سُنَّةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكُنْهَافًا، وَلَمْ يَصْهَرْهَا وَيُبَيِّنْهَا فَلْيَصْرَحُوا بِهِ كَانَ عِنْدَ عَمْرِ فِي ذَلِكَ سُنَّةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَخْبِرْ بِصَهَرِ النَّاسِ، حَتَّى يَرَوْا مِنْ مِثْلِ الَّذِي يَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَيُّمَا يُضَيِّفُ إِلَى عَمْرِ مَا قَدْ زُفَّهَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَلَا نَنْقُصُ مِنْهُمْ إِلَّا بِالْقَطْعِ بِأَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ لِلْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا السُّكْنَى وَالثَّقَّةَ مَدَّةَ الْوَلَدَةِ.

وَأَمَّا كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى فَقَدْ يَنْبَغُ إِذْ أَتَى بِالْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ وَهِيَ حُجَّةٌ لِفَاطِمَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ فِيهَا ﴿لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا فَإِذَا تَلَعْنَا أَجَلَهُمْ فَأَنِيسُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾ فَهَلْ يَشْكُ أَحَدٌ فِي أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ فِي الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ خَاصَّةٌ؟

وَلَوْ ذَكَرَ عَمْرٌ بِذَلِكَ لَرَجَعَ كَمَا رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ، إِذْ مَنَعَ مِنْ أَنْ يَزِيدَ أَحَدٌ عَلَى أَرْبَعِينَ وَرَهْمٍ فِي صَدَاقِ امْرَأَةٍ حِينَ ذَكَرْتَهُ امْرَأَةٌ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِخْدَاهُنَّ وَإِغْلَارًا﴾ فَتَذَكَّرَ وَرَجَعَ.

وَكَمَا ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ إِذْ سَلَّ سَيْفَهُ وَقَالَ: لَا يَقُولُنَّ أَحَدٌ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَاتَ إِلَّا ضَرَبَهُ بِالسَّيْفِ، فَلَمَّا تَلَا عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ سَقَطَ إِلَى الْأَرْضِ.

وَبِهَذَا احْتَجَّتْ فَاطِمَةُ نَصًّا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عبيد الله بن عبد الله أَنَّ فَاطِمَةَ قَالَتْ حِينَ بَلَغَهَا قَوْلُ مِسْرَوَانَ فِي هَذَا الْخَبَرِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿فَلْيَقْضُوا الْفَلَاحَ لِيُغْلِبُوا﴾ إِلَى قَوْلِهِ سَبَّحَانَا ﴿لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ قَالَتْ: فَأَيُّ أَمْرٍ يُحْدِثُ بَعْدَ الثَّلَاثِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: يَقُولُ امْرَأَةٌ لَا تَذَرِي أَحْقِيقْتُ أَمْ نَسِيتُ فَإِنْ مَا أَتَيْتُ مِنَ السَّنَةِ عَلَى فَاطِمَةَ فَهُوَ مُمَكِّنٌ عَلَى عَمْرِ بِإِلَاشِكِ. وَأَقْرَبُ ذَلِكَ تَذَكُّيرُ عَمَارَ لَهُ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهَا جَمِيعًا بِالسُّبْمِ مِنَ الْجَنَابَةِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، فَلَمْ يَذْكُرْ عَمْرَ ذَلِكَ، وَتَبَيَّنَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصْلِي حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِنَا وَكَمَا نَسِيَ مَا ذَكَرْنَا آيَةً فَكَيْسَ جَوَارِ السَّنَةِ مَا يَمُنُّ مِنْ قَوْلِ رَوَايَةِ الْعَدَلِ الَّذِي قَدْ افْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى قَبُولَ رَوَايَتِهِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لَوْجِبَ عَلَى

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رَوَيْتُمْ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ خَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ أَنَّ أَخْبَرَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ بِخَبَرِ الشَّعْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَقَالَ لَهُ إِبْرَاهِيمُ: إِنَّ عَمْرَ أَخْبَرَ بِقَوْلِهَا فَقَالَ: لَسْنَا بِتَارِكِي آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ امْرَأَةٌ لَعَلَّهَا أَوْفَعَتْ سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَهَا السُّكْنَى وَالثَّقَّةُ.

قُلْنَا: هَذَا مُرْسَلٌ، لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَوْلِدْ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ عَمْرِ بِسَبْعِينَ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمَا كَانَتْ فِيهِ حُجَّةٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ عَمْرَ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ: «لِلْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا السُّكْنَى وَالثَّقَّةُ».

وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَسْمَعَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ لِلْمُطْلَقَةِ السُّكْنَى وَالثَّقَّةُ، فَيُحْضِلُ ذَلِكَ عَلَى عُمُومِهِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ، بَلْ يَجِبُ اسْتِغْنَاءُ ذَلِكَ مَعَ خَبَرِ فَاطِمَةَ وَلَا بُدَّ، فَيُسْتَنَى الْأَقْلُ مِنَ الْأَكْثَرِ، وَلَا يَجُوزُ رَدُّ نَصِّ ثَابِتٍ بَيِّنٍ إِلَّا بِنَصِّ ثَابِتٍ بَيِّنٍ، لَا بِشُكْلَاتٍ لَا تَصِحُّ وَبِمُجْمَلَاتٍ لَا تَيَّانُ فِيهَا، فَلَمْ يَتَّقِ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّ عَمْرَ أَتَكَرَّ عَلَى فَاطِمَةَ فَقَطْ، مَعَ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ السَّاقِطُ لَا يَرْضَاهُ الْمَالِكِيُّونَ وَلَا الشَّافِعِيُّونَ.

وَمَوْهُوًا أَيْضًا - بِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ سَمْعَانَ أَنَّ ابْنَ قُسَيْبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ السَّيِّبِ كَانَ يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهُوَ صَاحِبُ سَبْوَى ثَلَاثًا فَلَا نَفَقَةَ لَهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا فَيُنْقِضَ عَلَيْهَا حَتَّى تَضَعُ حَمْلَهَا، لِلْحَامِلِ الْمَطْلُوقَةِ النَّفَقَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَلَى ذَلِكَ كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَعِيَ السُّنَّةُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا فِي غَايَةِ السُّقُوطِ؛ لِأَنَّ ابْنَ سَمْعَانَ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ اسْتَطْعَمَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ، وَأَمَّا احْتِجَاجُهُ بِأَنَّ لَهَا النَّفَقَةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَإِنَّمَا النَّفَقَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لِلْمُطْلَقَةِ الرَّجْعِيَّةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: عَلَى ذَلِكَ كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكُلُّ

أَتَكَرَّ مِنَ النَّاسِ هُوَ الَّذِي يُجِبُّ أَنْ يُتَكَرَّ حَقًّا.

وَذَكَرُوا: مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِزْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ فَذَكَرَ حَدِيثَ فَاطِمَةَ هَذَا، فَقَالَ مَرْوَانُ: لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ امْرَأَةٍ سَأَخَذَ بِالْعِصْمَةِ الَّتِي وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَوْ أَنَّ مَرْوَانَ تَوَرَّعَ هَذَا الزَّوْعَ حَيْثُ شَرُّ عَصَا الْمُسْلِمِينَ، وَخَرَجَ عَلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، بَلَا تَأْوِيلَ وَلَا تَمْرُؤَ، فَاتَّخَذَ بِالْعِصْمَةِ الَّتِي وَجَدَ جَمِيعَ النَّاسِ وَأَهْلَ الْإِسْلَامِ عَلَيْهَا مِنَ الْقَوْلِ بِإِمَامَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ مِنْ أَقْصَى أَعْمَالِ إِفْرِيقِيَّةَ إِلَى أَقْصَى خُرَاسَانَ - حَاشَا أَهْلَ الْأَرْدُنِّ - لَكَانَ أَوْلَى بِهِ وَتَأَجَّسَى لَهُ فِي آخِرَتِهِ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا اخْتِلَافَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فِيمَا ادَّعَى فِيهِ الْعِصْمَةُ، وَاحْتَجُّوا بِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ النُّسَيْبِ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ أَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنْ رُوجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا وَأَنَا أَخَافُ أَنْ يُتَّخَمَ عَلَيَّ» قَالَتْ: فَأَمَرَهَا فَتَحَوَّلَتْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا كَمَا تَرَوْنَ فَتَأَمَّلُوا قَوْلَهُ «فَأَمَرَهَا فَتَحَوَّلَتْ» لَيْسَ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا مِنْ كَلَامِ فَاطِمَةَ؛ لِأَنَّ نَصَهُ قَالَ: «فَأَمَرَهَا فَتَحَوَّلَتْ» فَصَحَّ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ عُرْوَةَ.

وَلَا يَخْلُو هَذَا الْخَبْرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَسْمَعْهُ عُرْوَةَ مِنْ فَاطِمَةَ فَيَكُونُ مُرْسَلًا:

وَيُوضَّحُ ذَلِكَ: أَنَّهُ مَا خَبَرَنَا بِهِ يُرْسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَيْبٍ قَالَ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ أَنَا أَبِي أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَصَّاحٍ أَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُتَّخَمَ عَلَيَّ فَأَمَرَهَا أَنْ تَحَوَّلَ».

فَإِنْ كَانَ هَذَا هُوَ أَصْلُ الْخَبَرِ فَهُوَ شَقِيقٌ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ مُقْطَعٌ، أَوْ يَكُونُ عُرْوَةَ سَمِعَهُ مِنْ فَاطِمَةَ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ أَيضًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا أَمَرَكَ بِالتَّحَوُّلِ مِنْ أَجْلِ خَوْفِكَ أَنْ يُتَّخَمَ عَلَيْكَ.

وَإِذْ لَمْ يَقُلْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هَذَا فَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ يَخَافُ النَّارَ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا أَمَرَهَا بِالتَّحَوُّلِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِمَا لَمْ يُخْبِرْ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَقَدْ صَحَّ: مِنْ طَرِيقٍ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَالشَّيْبِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي الْهَجَمِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

مَنْ رَوَيْنَا عَنْهُ فِي ذَلِكَ شَيْئًا، فَإِنَّمَا هُمْ عَلَى أَنَّ لَهَا الثَّقَفَةَ حَامِلًا أَوْ غَيْرَ حَامِلٍ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ لَا ثَقَفَةَ لَهَا أَصْلًا، إِلَّا ابْنُ عُمَرَ وَحْدَهُ. وَأَمَّا الرَّجُمِيَّةُ فَلَا شَكَّ أَنَّ لَهَا الثَّقَفَةَ عِنْدَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَهِيَ السُّنَّةُ» فَقَدْ قَالَهَا فِي دِيَةِ أَصَابِعِ الْمَرَأَةِ، فَلَمْ يَلْتَمِزْ إِلَى قَوْلِهِ فِي ذَلِكَ الْحَقِيقِيُّونَ وَالشَّافِعِيُّونَ.

وَقَالَ قَوْلَ مَنْ خَيْرٌ مِنْهُ مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِزْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ بِقَاتِلَةِ الْكِتَابِ فَقَالَ: إِنَّهَا مِنَ السُّنَّةِ.

فَلَمْ يَلْتَمِزْ إِلَى قَوْلِهِ ذَلِكَ الْحَقِيقِيُّونَ وَالْمَالِكِيُّونَ. فَمَنْ أَصْلُ مِمَّنْ يَذِينَ بِتَضْيِيقِ قَوْلٍ لَمْ يَكُنْ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ هِيَ السُّنَّةُ وَلَا يُصَدِّقُ الْقَوْلَ الثَّابِتَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ هِيَ السُّنَّةُ أَلَا مَكْدًا فَلْيَكُنِ الْبَاطِلُ وَالضَّلَالُ.

وَذَكَرُوا: مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ بَرْقَانَ أَخْبَرَنَا يُمُودُ بْنُ مِهْرَانَ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَاطِمَةَ بِنْتُ قَيْسٍ طَلَّقَتْ فُخْرَ بِنْتَ أَبِي يَنْبَغَةَ، فَقَالَ سَعِيدٌ: بَلَكَ الْمَرْأَةَ فَتَتَّ النَّاسَ، إِنَّهَا كَانَتْ لِسَيِّدَةٍ، فَوُضِعَتْ عَلَى يَدَيِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا مُرْسَلٌ لَا نَدْرِي مَنْ أَخْبَرَ سَعِيدًا بِذَلِكَ فَهُوَ سَاقِطٌ. وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا «لَيْسَ لَهَا سَكَنٌ وَلَا نَفَقَةٌ» الَّذِي أَوْرَدْنَا قَبْلَ بَيَاضِ إِسْنَادٍ يُطِيلُ هَذِهِ الظُّنُونِ الْكَافِيَّةَ كُلَّهَا، وَيُبَيِّنُ أَنَّهُ لَيْسَ ذَلِكَ فِي فَاطِمَةَ وَحْدَهَا، بَلْ فِي كُلِّ مُطَلَّقةٍ ثَلَاثًا.

وَذَكَرُوا: مَا أَخْبَرَنَاهُ حُثَامٌ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ أَيْمَنٍ أَخْبَرَنَا مُطَلِّبُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ - هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ كَاتِبُ اللَّيْثِ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَذَكَرَ حَدِيثَ فَاطِمَةَ.

ثُمَّ قَالَ: فَاتَّكَرَّ النَّاسُ عَلَيْهَا مَا كَانَتْ تَحْدُثُ مِنْ خُرُوجِهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَجُلَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا سَاقِطٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ - وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا - كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ. وَلَا نَدْرِي مَنْ هُوَ لَا النَّاسَ، وَإِنَّمَا نَدْرِي أَنَّ الْحُجَّةَ تَقُومُ عَلَى النَّاسِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا أَنَّ الْحُجَّةَ تَقُومُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ، وَإِنْكَارُ مَنْ

قَالَ: «لَا سَكُنَى لَهَا وَلَا نَفَقَةٌ: أَفَتَرَوْنَ النِّفَاقَ سَقَطَتْ حُرُوفُ الْإِقْتِحَامِ عَلَيْهَا؟ هَذَا كُلُّهُ خَدَشٌ فِي الصَّكِّ».

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «بِلِ الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا لَا سَكُنَى لَهَا وَلَا نَفَقَةٌ» بَغْيِي عَنْ هَذَا كُلِّهِ، وَعَنْ تَكْلُفِ الظُّنُونِ الْكَافِيَةِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا إِكْثَارُ عُمَرُ، وَعَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهَا، فَكَيْفَ مَاذَا؟ فَقَدْ وَافَقَهَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَعِيَّاشُ بْنُ أَبِي رَيْبَةَ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الصُّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فَصَا الَّذِي جَعَلَ رَأْيَ عَائِشَةَ، وَعُمَرُ مِنْ رَأْيِ مَنْ ذَكَرْنَا؟ كَيْفَ وَلَا حُجَّةَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّمَا الْحُجَّةُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَنَحْنُ نَعْلَمُ وَنَهْنِفُ وَنَضْرِبُ: أَنَّ رَأْيَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَعُمَرُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ لَا نَأْخُذُ بِهِ إِذَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خِلَافَهُ، وَلَا يَجِلُّ الْأَخْذُ بِرَأْيِهِمَا حَيْثُ، وَلَا أَنْ يَقُولَ أَحَدٌ عِنْدَهُمَا فِي ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سُنَّةٌ كَتَمَاهَا، وَيَصْرُخُوا هُمْ بِأَنْ يَقُولُوا: إِنَّ رَأْيَ عُمَرُ، وَأُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ مِمَّا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَرَوْا خَالَفَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَعِنْدَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ.

وَلَيْتَ شَيْعَرِي - أَيْنَ كَانَ عَنْهُمْ هَذَا الْأَنْبِيَاذُ لَأُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ، إِذْ لَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَى قَوْلِهَا بِتَحْرِيمِ رِضَاعِ الْكَبِيرِ، إِذْ قَدْ نَسَبُوا إِلَيْهَا مَا قَدْ بَرَّاهَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِنْ أَنَّهَا تَوْلَجَ حِجَابُ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي صَرَّهَ عَلَى نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَا يَجِلُّ لَهُ وَلَوْجُهُ فَهَذِهِ هِيَ الْعَظِيمَةُ الَّتِي تَقْشَعِرُ مِنْهَا جُلُودُ الْمُؤْمِنِينَ. وَفِي إِتَابِهَا لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا أَنْ تَعْتَدَّ حَيْثُ شَاءَتْ وَابْنُ كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الطَّاعَةِ لِعُمَرَ ﷺ إِذْ خَالَفُوهُ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى الْعِمَامَةِ وَجَعَلُوهُ يَفْتِي بِالصَّلَاةِ بِغَيْرِ وُضُوءٍ؟ وَمَا قَدْ جَمَعْنَاهُ عَلَيْهِمْ مِمَّا قَدْ خَالَفُوهُمَا فِيهِ فِي كِتَابِ أَفْرَدَنَاهُ لِذَلِكَ، إِذَا تَأَمَّلَ الْمَسْأَلُ رَأَاهُمْ كَأَنَّهُمْ مُعْزَمُونَ بِخِلَافِ الصَّاحِبِ وَمِمَّا وَافَقَ فِيهِ السُّنَّةَ، وَتَقَلَّبَ فِي رَأْيِ وَجْهِ فِيهِ أَبَدًا، وَلَكِنْ مَنْ لَمْ يَدْعُ كَلَامَهُ مِنْ عَمَلِهِ كَثُرَ كَلَامُهُ بِالْبَاطِلِ - وَحَسْبَانَا اللَّهُ وَيَعْمُ الْوَكِيلُ.

فَصَحَّ خَيْرُ فَاطِمَةَ كَالشَّمْسِ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْمُبَاعِثَاتِ الْأُولَى:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَحُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدِ الشُّوَرِيِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ ذَكْوَانَ أَنَا أَبُو بَرِيرَةَ عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ - وَهِيَ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُولَى - وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَدْ شَهِدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِكُلِّهِمْ بِالصِّدْقِ:

قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: «لِلْمُهَاجِرَاتِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَتَتَوْنَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَتَصَرُّونَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ أَوْلِيَّتُكَ هُمُ الصَّادِقُونَ».

فَمَنْ أَصْلُ مَنْ يَكْذِبُ مِنْهُمْ أَحَدًا - وَنَسَأَ اللَّهُ الْعَاقِبَةَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. وَلَمْ نَحْذِ أَحَدٌ خِلَافَهُ.

وَقَالُوا: فِي خَيْرٍ خِلَالَةَ جَابِرٍ إِنَّمَا أَمْرُهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْخُرُوجِ عَلَى أَنْ لَا تَبِيتَ هُنَاكَ - فَكَانَ هَذَا كَذِبًا مُسْتَسْهَلًا، وَإِخْبَارًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْإِقْرَاءِ بِسَلَا دَلِيلٍ. وَلِعَمْرِي لَوْ لَمْ يَأْتِ ابْنُ لُكَّانِ الْوَاجِبُ أَنْ لَا نَفَقَةَ لِبُتْرَتِهِ، وَلَا سَكُنَى؛ لِأَنَّهَا اجْتَنِبَتْ لَيْسَتْ لَهُ بِزَوْجَةٍ، فَلَا حَقَّ لَهَا فِي مَالِهِ - لَا فِي إِسْكَانِهِ، وَلَا فِي نَفَقَتِهِ - وَالْعَدَّةُ شَيْءٌ أَلْزَمَهَا اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهَا، لَا مَدْخَلَ لِلزَّوْجِ فِي إِسْقَاطِهِ، وَلَا الزِّيَادَةَ فِيهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا التَّوْفِيقُ عَنْهَا - فَإِنَّ مِنْ أَوْجِبَ لَهَا السَّكُنَى احْتِجَاؤُهَا.

بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عَجْرَةَ عَنْ عَمَّتِهِ زَيْنَبِ بِنْتِ كَعْبٍ عَنْ فَرِيعَةَ بِنْتِ مَالِكٍ أَنَّ زَوْجَهَا قُتِلَ بِالسَّقْدُومِ فَاتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ لَهَا أَهْلًا، فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَوَلَّى، فَلَمَّا أَتَبَرَّتْ دَعَاهَا فَقَالَ: امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ عَجْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمَّتِي - وَكَانَتْ تَحْتَ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ أَنَّ فَرِيعَةَ حَدَّثَتْهَا أَنَّ زَوْجَهَا «خَرَجَ فِي طَلَبِ أَغْلَاجٍ حَتَّى إِذَا كَانَ بِطَرَفِ الْقُدُومِ - وَهُوَ جَبَلٌ - أَذْرَكَهُمْ فَقَتَلُوهُ فَاتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ: أَنَّ زَوْجَهَا قُتِلَ، وَأَنَّهُ تَرَكَهَا فِي مَسْكَنِ لَيْسَ لَهُ، وَاسْتَأْذَنَتْهُ فِي الْإِنْتِقَالِ، فَأَذِنَ لَهَا، فَانْطَلَقَتْ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بِبَابِ الْحِجْرَةِ أَمَرَ بِهَا فَوُذِّتْ، فَأَمَرَهَا أَنْ لَا تَخْرُجَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ».

وَمِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عَجْرَةَ عَنْ عَمَّتِهِ زَيْنَبِ بِنْتِ كَعْبٍ بْنِ عَجْرَةَ عَنْ الْفَرِيعَةِ بِنْتِ مَالِكٍ بْنِ سَنَانَ أَخِي أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ فَذَكَرَهُ - وَفِيهِ قَالَتْ: «فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي فِي بَيْتِي خَذَرَةً فَإِنِ زَوْجِي لَمْ يَتَرَكْنِي فِي مَسْكَنِ يَمْلِكُهُ».

وَفِيهِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ لَهَا: «امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ»، قَالَ: فَاعْتَدَتْ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ قَالَ: قَالَ عِبَادَةُ «اسْتَشْهِدْ رَجُلًا يَوْمَ أَخْبَرَ فَجَاءَ بِسَائِلِهِمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: إِنَّا نَسْتَوْحِشُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِاللَّيْلِ قَبِيتُ

الميت؛ إمّا للغرماء، وإمّا للورثة - بعد الوصية - ليس لامراته فيه حتى إن كانت واردة إلا مقدار حصتها فقط، وما عدا ذلك فحرام عليها إلا بطيب أنفس الورثة.

وأما كلامُ أيوبَ فَرَلَة عالم قد حذرَ منها قديماً.

وأما غوبه المحتج به وهو يدري بطلانه فمضية.

أما قوله "نقلها عن دار الإمارة" فإما فضيحتاه؛ وهل كان في المدينة قط دار إمارة مدة رسول الله ﷺ وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ومعاوية. وهل سكن كل واحد من هؤلاء إلا في دار نفسه، لكن لما رأى أيوب - رحمه الله - دار الإمارة بالبصرة ظن أنها بالمدينة كذلك، وأن عمر بن الخطاب سكن في دار الإمارة بالمدينة، فيا للعجب!

وكذلك قوله عن عائشة أم المؤمنين: "إمّا نقلتها إلى بلادها" فهذه طائفة أخرى هو يسمع حجج بها في عنتها ويقول "نقلتها إلى بلادها" وهي المدينة. وهل يخفى على أحد أنه ضد قول أيوب، وأنها إمّا نقلتها عن بلادها - وهي المدينة - وعن الموضع الذي قتل فيه زوجها طلحة عليه السلام وهو البصرة إلى مكة التي ليست لها بلد، ولكن من ذا عصم من الخطأ من الناس بعد رسول الله ﷺ الذي تكفل الله تعالى له بالعصمة.

وأما تهويلهم بعمر، وعثمان، فإنما الرواية عنهما في ذلك، وعن أم سلمة، وزيد: منقطعة، ونحن نأتيهم عنهم بمثلها سواء - قد أوردنا في تلك الرواية نفسها: أن زيد بن ثابت أُرخص للمتوفى عنها أن تبقى عن منزلها بياض يومها أو ليلتها وهذا خلاف قولهم.

وعن أم سلمة أن تبقى عن منزلها أحد طرفي الليل، فليست شعري ما الفرق بين الطرفين الواحد، والطرف الثاني.

وأما عمر - فروينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا يحيى بن سعيد - هو القطان - عن أيوب بن موسى عن سعيد بن المسيب أن امرأة توفى عنها زوجها فكانت في عنتها، فمات أبوها، فستلها عمر بن الخطاب، فرخص لها أن تبيت الليلة واللياليتين - وهذا خلاف قوله - فمسة عمر حجة، ومرة ليس بحجة من مثل تلك الرواية نفسها.

وقد ذكرنا الرواية الثابتة عن ابن عمر: نفقة المتوفى عنها من جميع المال وقول سالم ابنه: كنا نفق عليهم حتى ينتم ما ينتم، فتركوا هذا كله، وتركوا: عمر، وعثمان، وأم المؤمنين، وابن مسعود حيث أحبوا، وشنعوا بخلافهم، وإن خالف ما جاء عنهم السنن الثابتة - حيث أحبوا. ووالله - قسماً براً - ما أتبع

عند إحدائنا حتى إذا أصبحنا تبددنا في بيوتنا، فقال رسول الله ﷺ: تَحْلَتُنَّ عِنْدَ إِحْدَاكُنَّ مَا بَدَأَ لَكُنَّ حَتَّى إِذَا أَرَدْتُنَّ النُّوْمَ فَتَلُؤْبِ كُلُّ امْرَأَةٍ يَنْكُرُ إِلَى بَيْتِهَا.

قال أبو محمد: أما حديث مجاهدٍ فمقطع لا حجة فيه.

وأما حديثُ فريعة - ففيه زنب بنت كعب بن عجرة - وهي مجهولة لا تعرف - ولا روى عنها أحد غير سعد بن إسحاق - وهو غير مشهور بالمدلة - على أن الناس أخذوا عنه هذا الحديث لغرابته؛ ولأنه لم يوجد عند أحد سواه - فسفيان يقول: سعيد، ومالك، وغيره يقولون: سعد، والزهرى يقول: عن ابن كعب بن عجرة - فبطل الاحتجاج به. إذ لا يحل أن يؤخذ عن رسول الله ﷺ إلا ما ليس في إسناده مجهول، ولا ضعيف.

ثم لو صح لكان الحفيون، والمالكون، مخالفين له؛ لأن مالكا يقول: إن كان المنزل ليس للميت فإن كان بكراه فهي أولى به، وإن كان ليس إلا إسكاناً، أو كان قد تمت فيه مدة الكراه: فلصاحب المنزل إخراجها منه، ولو طلب منها الكراه فعلى عليها لم يلزمها أن تكريه، ولا يلزم الورثة أن يكرهوا لها من مال الميت.

وقال أبو حنيفة: لا سكنى لها في مال الميت أصلاً، سواء كان المنزل له أو بكراه - فقد خالفوا نص هذا الخبر.

ومن المحال احتجاج قوم بخبرهم أول عاصين له.

وموهوا فيما صح من ذلك عن عائشة أم المؤمنين، وعلي بن أبي طالب.

بما رويانه من طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا سليمان بن حرب أخبرنا حماد بن زيد قال: سمعت أيوب السخيتاني ذكر له نقله أم كلثوم بنت علي، فقال أيوب: إمّا نقلها من دار الإمارة.

وقال حماد: وسمعت جبر بن حازم يحدث أيوب بحديث عطاء: أن عائشة حجت بائناً أم كلثوم في عنتها من طلحة بن عبيد الله، فقال أيوب: إمّا نقلها إلى بلادها.

وه إلى حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال: كانت عائشة تخرج المرأة من بيها إذا توفى زوجها لا ترى به بأساً - وأبى الناس إلا خلافها، فلا نأخذ بقولها وندع قول الناس.

قال أبو محمد: لا ندرى من هؤلاء الناس، والشرط ناس، ولا حجة في الناس على الله تعالى ورسوله ﷺ إمّا كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ هو الحجة على الناس، وقد حرم الله تعالى ورسوله ﷺ مال كل أحد على سواه إلا بحق. ومنزل

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عده أم الولد من وفاة سيدها أربعة أشهر وعشر، فإن كانت أمة يطؤها ولم تلد له - فماتت تستبرأ بشهرين وخمس ليال.

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا حميد قال: سألت الحسن البصري عن عده أم الولد إذا توفي عنها سيدها قال: تعتد أربعة أشهر وعشر.

وبه إلى حميد عن عمارة عن سعيول بن جبير قال: عده أم الولد إذا توفي عنها سيدها أربعة أشهر وعشر.

وبه إلى حماد أخبرنا قيس عن مجاهد في أم الولد إذا توفي عنها سيدها قال: تعتد أربعة أشهر وعشر.

وبه إلى حماد أنا داود - هو ابن أبي هنبل - عن سعيول بن المسيب قال: في أم الولد يتوفى عنها سيدها عدها أربعة أشهر وعشر.

ومن طريق الحجاج بن النبال أخبرنا هشام بن يحيى قال: سئل قتادة عن عده أم الولد إذا توفي عنها سيدها، فقال: قال سعيد بن المسيب، وخلاس بن عمرو، وأبو عياض: عدها عده الحرّة أربعة أشهر وعشر.

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا حماد بن عمرو عن عبادة بن نسي: أن عبد الملك بن مروان كتب إليه في أم ولد تزوجت قبل أن تمضي لها أربعة أشهر وعشر، أن يفرق بينهما ويعزّرها.

وهو قول حماد بن سيرين والأوزاعي، وإسحاق بن راهويه.

وقول ثاني - يجعل عدها في العتق والوفاء ثلاثة قروء:

روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن المبارك عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم بن عتيبة عن علي بن أبي طالب قال: عده السرية ثلاث حيض.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا يزيد بن هارون عن حجاج بن أرطاة عن الشعبي عن علي بن أبي طالب، وابن مسعود، قالا جميعاً في أم الولد: عدها إذا مات عنها سيدها ثلاثة قروء.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء فيمن اعتق سريّة - وهي حبلى - قال: تعتد ثلاث حيض - وهي امرأة حرة - وقاله أيضاً عمرو بن دينار.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي

الحاضرون منهم قط عمر، ولا عثمان، ولا ابن عمر، ولا ابن مسعود، ولا عائشة - وما تبعوا إلا أبا حنيفة، ومالكاً، والشافعي، ثم لا متونة عليهم في إنكار ما يعرفونه من أنفسهم من ذلك، ويعلمه الله تعالى والناس منهم، وبالله تعالى نعوذ من مثل هذا - وحسبنا الله ونعم الوكيل. الأمدي.

٢٠٠٥ - مسألة: والأمة المعتدة لا تحل لسيدها حتى تنقضي عدتها؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُمْ سِرّاً إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ والسّرّ النكاح - والسّرّ أيضاً ضد الإعلان، وكلاهما ممنوع بنص الآية، ولا خلاف في هذا.

٢٠٠٦ - مسألة: ولا عده من نكاح فاسد. برهان ذلك: أنها ليست مطلقة، ولا متوفى عنها، ولم يأت بإيجاب عده عليها قرآن، ولا سنة، ولا حجة في سواها.

٢٠٠٧ - مسألة: ولا عده على أم ولد - إن اعتقت أو ماتت سيدها - ولا على أمة من وفاة سيدها، أو عتقها؛ لأنه لم يوجب ذلك قرآن، ولا سنة، ولهما أن ينكحها متى شاءتا؛ لأنه لا عده عليهما ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ إلا أنها إن خافت حملاً تركت حتى توفى بأن بها حملاً، أو أنها لا حمل بها.

وقد اختلف في هذا: فقول أول: كما أخبرنا حماد أخبرنا عباس بن أصبغ، أخبرنا حماد بن عبد الملك بن إسماعيل الضائع أخبرنا عبد الله بن بكر السهمي أخبرنا سعيد - يعني ابن أبي عروبة - عن مطر السورقي عن رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاصي قال: لا تلبسوا علينا سنة نبينا ﷺ عده أم الولد إذا توفي عنها سيدها عده الحرّة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشر.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن عمرو بن العاصي قال: في المعتقة عن دبر إذا كان سيدها يطؤها - وإن لم تلد - فعدها إذا مات عنها أربعة أشهر وعشر.

أخبرنا حماد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عبد البصير أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا حماد بن عبد السلام الحشني أخبرنا حماد بن المنثري أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا سفيان الثوري عن ثور بن زيد عن رجاء بن حيوة أن عمرو بن العاصي قال: عده أم الولد ثلاثة قروء.

وبه إلى عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا حماد بن سلمة عن حماد بن عمرو قال: إن عمر بن عبد العزيز، والزهري، قالا جميعاً: عده أم الولد من وفاة سيدها أربعة أشهر وعشر.

قاسوا العقد الفاسد المنسوخ الذي لا يحل عندهم إقراره على النكاح الثابت الصحيح في إيجاب العدة فيهما، ولم يقيسوا أم الولد التوفى عنها على الزوجة المتوفى عنها.

والعجب من احتجاج الحنفيين بأن الله تعالى لم يجعل عدة الوفاة إلا على الزوجة - ولم يحتجوا على أنفسهم بأن الله تعالى لم يجعل العدة بالأقراء، وبالشهور، إلا على مطلق - ولكنهم قوم لا يفقهون.

قال أبو محمد: لو صح خبر عمرو مستدلاً لسارعتا إلى القول به - وفيه أيضاً مطر وهو سبب الحفظ.

وأما قول مالك فما نعلم له سلفاً إذ عوّض من حيضة واحدة ثلاثة أشهر بلا برهان.

قال أبو محمد: لم يوجب الله تعالى قط عدة إلا على زوجة متوفى عنها، أو مطلق، أو مخيرة إذا اعتقت فاختارت فراق زوجها ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾، ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ وقياس من ليست زوجة على زوجة باطل بكل حال، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٠٨ - مسألة: وعدة الأمة المتزوجة من الطلاق

والوفاة كعدة الحرّة سواء ساء ولا فرق، لأن الله عز وجل علمنا العدة في الكتاب فقال: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَ قُرُوءٍ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ بِنُكْمٍ وَيَتَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾.

وقال تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَسْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِيضْنَ وَأُولَاتِ الْأَخْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

قال أبو محمد: وقد علم الله عز وجل إذ أباح لنا زواج الإماء أنه يكون عليهم العدة المذكورة فما فرق عز وجل بين حرّة ولا أمة في ذلك ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

ونعوذ بالله تعالى من الاستدراك على الله عز وجل، والقول عليه بما لم يقل، ومن أن نشرع في الدين ما لم ياذن به الله.

وقد اختلف في هذا:

فرويتا من طريق الحجاج بن المهال أنا حماد بن زيد عن عمرو بن أوس الثقفي أن عمر بن الخطاب قال: لو استطعت أن أجعل عدة الأمة حيضة ونصفاً لفعلت، فقال له رجل: يا أسيّر المؤمنين فاجعلها شهراً ونصفاً.

إسحاق الشيباني عن الحكم بن عتيبة قال: الأمة يصيها سيدها - فلم تلد - له فاعتقا فعدها ثلاثة أشهر.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن إبراهيم النخعي قال: عدة السرية إذا اعتقت أو مات عنها سيدها ثلاث حيض.

وهو قول سفيان، وأبي حنيفة، وأصحابه، والحسن بن حي، واستحب لها الإحداً.

وقول ثالث:

كما روينا من طريق حماد بن سلمة أخبرنا داود بن أبي هنز عن الشعبي: أن ابن عمر قال في عدة أم الولد إذا اعتقت سيدها في مرضه ثم توفى: فإنها تعتد ثلاث حيض، فإن لم يعتقها فحيضة واحدة.

وقول رابع:

روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا داود عن الشعبي عن ابن عمر قال: تعتد حيضة واحدة - يعني أم الولد - قال هشيم: وأخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: عدتها حيضة واحدة قال إسماعيل بن أبي خالد.

وهو قول أبي قلابة.

ورويتا من طريق مالك عن يحيى بن سعيد قال: سمعت القاسم بن محمد، وذكر أن ابن يزيد بن عبد الملك فرق بين رجال ونسائهم وكسب أمهات أولاد فترزجن بعد حيضة أو حيضتين ففرق بينهم حتى يعتدن أربعة أشهر وعشراً فقال القاسم: عدة أم الولد إذا توفى عنها سيدها حيضة.

وروي أيضاً - عن مكحول.

وهو قول الشافعي: وأبي عبيد.

وقول خامس: عدتها حيضة، فإن لم تحض ثلاثة أشهر.

وهو قول مالك.

قال أبو محمد: لقد كان يلزم الحنفيين والمالكين القائلين:

إن المرسلاً كالمتزوج أن يقولوا بما روينا عن عمرو بن العاص.

ومن العجب قولهم في قول سعيد بن المسيب في دية أصابع المرأة هي السنة: إن هذا إسناد تقوم به الحجة، ولم يقولوا ذلك في قول عمرو بن العاص في عدة أم الولد: لا تلبيسوا علينا سنة نبيتنا ﷺ. فيا ليت شعري من أولى بمعرفة رسول الله ﷺ وأولى أن يصدق عمرو بن العاص صاحب رسول الله ﷺ أو سعيد بن المسيب، والعجب أنهم يدعون العمل بالقياس وهم قد

القاسم: مع أنّ هذا ليس في كتاب الله عزّ وجلّ، ولا نعلمه سنة عن رسول الله ﷺ ولكن قد مضى أمر الناس على هذا.

ومن طريق عبد الرزّاق عن ابن جريج عن عطاء في عدّة الأمة صغيرة أو قاعداً قال: عمرُ بن الخطاب شهر ونصف.

ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيّب، وأبي قلابة أنّهما قالاً جميعاً: الأمة إذا طلقت - وهي لا تحيض - تعتدّ شهراً ونصفاً.

ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال: عدّة الأمة التي طلقت إن شاءت شهراً ونصفاً، وإن شاءت شهرين، وإن شاءت ثلاثة أشهر.

ومن طريق عبد الرزّاق عن معمر عن الزهري: عدّة الأمة شهران لكلّ حيضة شهر.

ومن طريق الحجاج بن المهال أنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قيل له: إن ابن جريج يقول عن عطاء في عدّة الأمة التي لا تحيضُ خمس وأربعون ليلة، فقال عمرو: أشهد على عطاء أنّه قال: عدّتها شهران إذا كانت لا تحيضُ.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه، وسفيان الثوري، والحسن بن حي، والشافعي، وأصحابه: عدّة الأمة المطلقة التي لا تحيضُ: شهر ونصف - وقالوا كلّهم: عدّتها حيضتان إلا الشافعي فإنّه قال: طهران، فإذا رأت الدّم من الحيضة الثانية فهو خروجها من العدّة.

ومن طريق عبد الرزّاق عن سفيان الثوري عن عبد الكريم البصري عن مجاهد قال: عدّة الأمة التي لا تحيضُ ثلاثة أشهر.

ومن طريق عبد الرزّاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد قال: قال الحسن: عدّة الأمة التي لا تحيضُ ثلاثة أشهر.

ومن طريق عبد الرزّاق عن معمر عن صدقة بن يسار قال: خاصمت إلى عمر بن عبد العزيز في أمة لم تحيض فجعل عدّتها ثلاثة أشهر.

ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال في الأمة حاضت أو لم تحض أو قعدت: ينتظر بها ثلاثة أشهر لا نعلم براءتها إلا براءة الحرّة هاهنا.

قال ابن وهب: وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب، وابن شهاب، ويكر بن الأشج، وغيرهم: أنّ عدّة الأمة التي يئست من الحيض والتي لم تبلغ ثلاثة أشهر.

ومن طريق عبد الرزّاق أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنّه سمع جابر بن عبد الله يقول: جعل لها عمرُ حيضتين - يعني الأمة المطلقة.

ومن طريق عبد الرزّاق عن سفيان بن عيينة عن عماد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عمر بن الخطاب قال: يتكسح العبدُ اثنتين، ويطلقُ تطليقتين، وتعدّ الأمة حيضتين فإن لم تحض فشهرين - وقال: فشهرًا ونصفاً.

ومن طريق عبد الرزّاق عن معمر عن المغيرة عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود قال: يكونُ عليها نصفُ العذاب ولا يكونُ لها نصفُ الرخصة.

ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: الحُر يطلقُ الأمة تطليقتين، وتعدّ حيضتين.

ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني قبيصة بن ذؤيب أنّه سمع زيد بن ثابت يقول: عدّة الأمة حيضتان.

ومن طريق عبد الرزّاق عن سفيان الثوري عن عماد بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال: يتكسح العبدُ اثنتين، وعدّة الأمة حيضتان.

ومن طريق عبد الرزّاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيّب عدّة الأمة حيضتان - قال معمر: وهو قولُ الزهري.

ومن طريق عبد الرزّاق عن داود بن قيس قال: سألت سالم بن عبد الله بن عمر عن عدّة الأمة قال: حيضتان، وإن كانت لا تحيضُ فشهر ونصف.

ومن طريق ابن وهب عن أسامة بن زيد عن زيد بن أسلم: عدّة الأمة حيضتان.

ومن طريق ابن وهب أخبرني رجال من أهل العلم أنّ نافعاً، وابن قبيط ويحيى بن سعيد، وربيعة، وغير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين: عدّة الأمة حيضتان.

ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان، وقتادة، وداود بن أبي هند قال حماد: عن إبراهيم النخعي، وقال قتادة عن الحسن.

وقال داود: عن الشعبي، قالوا كلّهم: عدّة الأمة حيضتان.

ومن طريق ابن وهب أخبرني هشام بن سعد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديقي قال: عدّة الأمة حيضتان: قال

وهو قول مالك، وأصحابه، والليث بن سعد.

قال أبو محمد:

وروي عن ابن عمر، وسعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، وربيعة، ويحيى بن سعيد، وابن قسيط من طرق ساقطة عدة الأمة من الوفاة شهران وخمس ليال - وصح ذلك عن عطاء، وقتادة، والزهرري.

وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، ومالك، وأصحابهم.

وروي عن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمار عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين قال: ما أرى عدة الأمة إلا كعدة الحرّة إلا أن تكون مضت في ذلك سنة، فالسنة أحق أن تتبع. وذكر عن أحمد بن حنبل: أن قول مكحول إن عدة الأمة في كل شيء كعدة الحرّة.

وهو قول أبي سليمان، وجميع أصحابنا.

قال أبو محمد: احتج من رأى أن عدتها حضانة بما روي عن طريق أبي داود - هو السخيتي - أخبرنا محمد بن مسعود أخبرنا أبو عاصم عن ابن جريج عن مظاهر بن أسلم عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال: «طلاق الأمة تطليقتان، وقرؤها حيفتان».

وبما أخبرنا حامد بن أحمد أنا يحيى بن مالك بن عاتق أنا عبد الله بن أبي غسان أنا أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي أنا محمد بن إسماعيل بن سمره أنا عمر بن شبيب السلمي أنا عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «طلاق الأمة إثنان وعدتها حيفتان».

قال أبو محمد: ما تعلقوا من الآثار إلا بهذا - وهذان الخبران لا يسرغ للمالكين، ولا للشافعيين الاحتجاج بهما؛ لأنهما مبطنان لمدعيهما؛ لأن الطلاق عندهما للرجال، والأقراء؛ الأظهر؛ فإن صححوا لزمهما ترك مدعيهما في ذلك، وإن أبطلوا فقد كفوا مؤنتهم في هذين الخبرين.

وأما الحنفيون - فإنهم احتجوا بهما - وهما ساقطان - لأن أحدهما عن طريق مظاهر ابن أسلم - وهو في غاية الضعف والسقوط.

والعجب - أن الحنفيين من أصولهم أن الراوي إذا خالف خبراً رواه أو ذكر له فلم يعرفه فإنه دليل على سقوط ذلك الخبر؛ احتجوا بذلك؛ في خبر البين مع الشاهد.

وبالخبر الثابت «من مات وعليه صيام صام عنه وليه».

وفي الخبر الثابت «أيما امرأَةً نَكَحْتَ بَغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا فَكَأَنَّهَا بَاطِلٌ».

وفي الخبر الثابت في رفع اليدين عند الركوع والرفع منه.

وفي الخبر الثابت في غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا.

ثم يتعلّقون بهذا الخبر الساقط الذي لا خير فيه.

وقد صح عن القاسم بن محمد كما ذكرنا أنفاً أن الحكم بأن عدة الأمة حيفتان لم يأت به سنة عن رسول الله ﷺ. ويردّون الأخبار بأنها زائدة على ما في القرآن: كما فعلوا في الخبر الثابت بالمسح على العمامة ثم يجتنبون بهذين الخبرين الساقطين - وهما غالفان لما في القرآن حقاً، فاعجبوا لعظيم تناقض هؤلاء القوم.

والخبر الثاني - من طريق عمر بن شبيب السلمي، وعطية وهما متفق على ضعفهما فلا يخلُ الأخذ بهما.

ولو صحّا لما سبقونا إلى القول بهما وقالوا: وهو قول جمهور السلف الصالح من الصحابة، والتابعين.

قال أبو محمد: وهذا أيضاً لا يمكن المالكين، ولا الشافعيين الاحتجاج بهذا؛ لأنهم خالفون لكل من جاء عنه في ذلك قول من الصحابة - رضي الله عنهم -؛ لأن الثابت عن عمر بن الخطاب، وابنه، وزيد بن ثابت، والمأثور عن ابن مسعود: أن عدة الأمة حيفتان - وهذا خلاف قول المالكين، والشافعين. وإذا جاز عندهم أن يخطئ الصحابة في كمية الأقراء من الأمة فلا نكر على من قال بذلك في كمية عدتها. وأما الحنفيون - فإنما صح ذلك عن عمر، وابنه، وزيد، فقط.

وأيضاً - فإن عمر قد بين أنه رأي منه، ولا حجة في رأيي. وقد صح عن عمر، وابنه، وزيد: التحذير من الرأي - ولا حجة في رأي أحب، وعمر يقول: لو استطلعت أن أجعل عدتها حيفاً ونصفاً لفعلت. وما ندرى كيف هذا؟ وأي امتناع في أن يقول: إذا رأت جمهور الحيفية وفورها قد أخذ في الانحطاط فقد حلت؛ لأنه بلا شك قد مضى نصف الحيفية.

وقد قلنا: لا حجة في أحلّ دون رسول الله ﷺ.

وقد ذكرنا فيما خلا من المسائل في كتابنا هذا قبل هذه المسألة ما قاله نفاً خالفوا فيه بأرائهم جمهور الصحابة - رضي الله عنهم - بل كل من روي عنه في ذلك قول نفاً لا يعرف أن أحداً قاله قبلهم كثير جداً؛ كقولهم فيما يجلّ به وطء الحائض إذا

رأت الطهر. وكقولهم في صفة الإحداو وغير ذلك كثير جداً.

وقد قلنا: لا حجة في قول أحد دون القرآن والتأنيب عن رسول الله ﷺ.

واحتجوا بأنه لما كان حد الأمة نصف حد الحرّة وجب أن تكون عدتها نصف عدّة الحرّة.

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس كله باطل، ثم لو صحّ القياس لكان هذا منه أفسد قياس وأشدّ بطلاناً لما نبّهت عليه - إن شاء الله تعالى.

والعجب فيما روي - ولم يصح - عن ابن مسعود يجعلون عليها نصف العذاب ولا يجعلون لها نصف الرخصة وإن هذا لبعيد عن رجل من عرض الناس؛ فكيف عن مثل ابن مسعود رضي الله عنه يقال لقاتل هذا القول ومصوب: ما نحن جعلنا عليها نصف العذاب، ولا نحن نجعل لها نصف الرخصة، بل الله تعالى جعل عليها نصف العذاب حيث شاء، ولم يجعل لها نصف الرخصة «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا».

ثم هبك لو جعلنا نحن عليها نصف العذاب - وكان ذلك مباحاً لنا أن نجعله - فمن أين وجب علينا أن نجعل لها نصف الرخصة؟ إن هذا لعجب لا نظير له؟.

وأما فساد هذا القياس - فإن قياس هذه العدة على حد الزنى فاسد؛ لأنه لا شبه بين الزنى الموجب للحد وبين موت الزوج وطلاقه، والقياس عندهم باطل إلا على شبه بين المقيس والمقيس عليه - فصحّ على أصولهم بطلان هذا القياس، فكيف عند من لا يميز القياس أصلاً - والحمد لله رب العالمين.

ثم فساد آخر - وهو أنهم أوجبوا القياس على نصف الحد في الأمة وهم لا يختلفون في أن حد الأمة في قطع السرة كحد الحرّة، فمن أين وجب أن تقاس العدة عندهم على حد الزنى دون أن يقيسوه على السرة؟ ثم هلا قاسوا عدة الأمة من الطلاق والوفاء بالأقراء والشهور على ما لا يختلفون فيه من أن عدتها من كل ذلك - إن كانت حاملاً - كعدّة الحرّة، فلتنّ صحّ القياس يوماً فإن قياس العدة من الوفاء والطلاق على العدة من الوفاء والطلاق لا شك عند من عنده أدنى فهم أولى من قياس العدة على حد الزنى فلاح فساد قياسهم في ذلك، كظهور الشمس يوم صحو - والحمد لله رب العالمين.

ثم العجب كله من قياس مالك عدة الأمة من الوفاء على عدتها عند الأقراء، ثم لم يقس عدة الأمة بالشهور من الطلاق على عدتها بالشهور من الوفاء، بل جعل عدة الأمة

بالشهور من الطلاق كعدّة الحرّة ولا فرق - وهذه مناقضات، وأقوال فاسدة، لا تخفى على ذي حظ من فهم.

ثم عجب آخر - وهو أنهم جعلوا عدة الأمة من الوفاء نصف عدّة الحرّة من الوفاء - شق الألف.

ثم اختلفوا فجعل أبو حنيفة، والشافعي عدة الأمة بالشهور من الطلاق نصف عدّة الحرّة بالشهور من الطلاق.

وجعل مالك عدة الأمة من الطلاق بالشهور كعدّة الحرّة من الطلاق بالشهور سواء سواء.

ثم جعلوا ثلاثهم عدة الأمة بالأقراء ثلثي عدّة الحرّة بالأقراء، فهل في التلاعب أكثر من هذا؟ مرة نصف عدّة الحرّة، ومرة مثل عدّة الحرّة، ومرة ثلثي عدّة الحرّة - كل هذا بلا قرآن، ولا سنة ولا قياس يعقل.

وكل هذا قد اختلف فيه السلف، وقيل وبعد فعلى أي شيء قاسوا قولهم في عدتها بالأقراء ثلثي عدّة الحرّة - وحسبنا الله ونعم الوكيل، والحمد لله كثيراً على توفيقه إيانا للحق وتيسيره للصواب.

ولقد كان يلزمهم - إذ قاسوا عدة الأمة على حدّها - أن لا يوجبوا عليها إلا نصف الطهارة، ونصف الصلاة، ونصف الصيام؛ قياساً على حدّها، والذي يلزمهم أكثر مما ذكرنا، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٠٩ - مسألة: وتعد المطلق غير الحامل، والحامل

المتوفى عنها من حين أنيتها خير الطلاق، وخير الوفاء، وتعدّ الحامل المتوفى عنها من حين موته فقط.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: «وَالَّذِينَ يُتَزَوَّجُونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَرْوَاجاً يُتْرَكْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

وقوله تعالى: «فَبَيِّنْ لَهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ».

وقال تعالى: «فَبَيِّنْ لَهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ» فلا بد من أن يفضول إلى العدة من الوفاء والقروء، وعدّة الأشهر بيّن لها، وترتّب منهن، وإلا فذلك عليهن باق.

وأما الحامل - فإن الله تعالى يقول: «وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» فليس هاهنا فعل أمر بقصده والنية له، لكن المطلقة الحامل خرجت من ذلك مما ذكرنا قبل من أنه لا يكون طلاق الغائب طلاقاً أصلاً حتى يبلنها فاعنى ذلك عن إعادته. وبقيت المتوفى عنها على وضع الحمل إثر موت الزوج، وبالله تعالى التوفيق.

وفي هذا خلافة قديم.

صَحَّ عن ابن عمر، وابن عباس: أنها تعتد من يوم مات، أو طلق.

ورويته عن ابن مسعود من طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو الأحوص سلام بن سليم عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود.

وصح أيضاً عن سعيد بن المسيب، والنخعي، والشعبي، وعطاء، وطائوس، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وأبي الثناء جابر بن زيد، والزهرى وسليمان بن يسار، وأبي قلاب، وعمر بن سيرين، وعكرمة، ومسروق، وعبد الرحمن بن يزيد.

وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأصحابهم.

وقال آخرون غير ذلك: كما أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أنا أحمد بن عون الله أنا قاسم بن أصفه أنا محمد بن عبد السلام الحشبي أنا محمد بن بشر بنادر أنا أبو داود الطيالسي أنا شعبة عن أبان بن ثعلبة عن الحكم بن عتيبة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجب عن علي بن أبي طالب عن المتوفى عنها قال: عدتها من يوم يأتيها الخبر.

ومن طريق وكيع عن أبي الأشهب عن الحسن البصري قال: تعتد من يوم يأتيها الخبر.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري، ومعمر، قال: سفيان عن يونس بن عيسى، وقال معمر عن أيوب، ثم اتفق يونس، وأيوب كلاهما عن الحسن في الطلاق والموت: تعتد من يوم يأتيها من زوجها الخبر. زاد أيوب في روايته: ولها الثقة، قال معمر: وقاله قتادة.

ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو قال: تعتد من يوم يأتيها الخبر.

وقال آخرون: من يوم تقوم البينة:

كما رويها من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب، وأبي الثناء جابر بن زيد، وأبي قلاب، قالوا كلهم في امرأه جامها طلاق أو موت، قالوا: تعتد من يوم قامت البينة.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخبرنا أبو خالد الأحمر، والثقفى - هو عبد الوهاب بن عبد المجيد - قال أبو خالد عن داود عن سعيد بن المسيب، والشعبي، وقال عبد الوهاب بن يزيد عن مكحول، قالوا كلهم في الرجل يطلق أو يموت: إذا قامت البينة تعتد من يوم يموت، وإن لم تقم لها بينة فمن يوم يأتيها الخبر.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري، قال: قال حماد بن أبي سليمان، ومنصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي، قال: ما أكلت بعد موته - وهي لا تدري موته - فهو لها ما حبت نفسها عليه.

وصح عن الشعبي: أنه يؤخذ منها إلا قدر ميراثها.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال: لا يتوارثان، ولا رجعة له عليها في قول الفريقين جميعاً - قاله قتادة عن علي، وابن مسعود.

قال أبو محمد: لم يدرك قتادة علياً، ولا ابن مسعود، ولا وجدنا ذلك عن غيره.

والذي نقول به: إنها يتوارثان، وله الرجعة عليها ما لم يبلغها طلاقه بالثلاث - ولا ترد ما أكلت في الطلاق؛ لأنها زوجته ما لم يبلغها أو يأتيها الخبر.

وأما في الموت فبخلاف ذلك، وترد ما أكلت؛ لأنها أكلت مال الورثة أو مال الغرماء - ولا حتى لها عندهم - إنما حقها في مال الزوج، فما دام المال ماله فحقها فيه باقي، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠١٠ - مسألة: وإذا تنازع الزوجان في متاع البيت

في حال الزوجية أو بعد الطلاق، أو تنازع أحدهما مع ورثة الآخر بعد الموت، أو ورثتهما جميعاً بعد موتهما، فكل ذلك سواء، وكل ذلك بينهما مع إيمانتهما، أو يمين الباقي منهما، أو ورثة الميت منهما، أو إيمان ورثتهما معاً - وسواء في ذلك السلاح، والحلي، وما لا يصلح إلا للرجال، أو إلا للنساء، أو للرجال والنساء، إلا ما على ظهر كل واحد منهما فهو له مع يمينه.

وقد اختلف السلف في هذا على أقوال: فقول:

كما رويها من طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهرى أنه قال في تداعي الزوجين: البيت بيت المرأة، إلا ما عرف للرجل.

ومن طريق معمر عن أيوب السخيتي عن أبي قلاب في ذلك مثل قول الزهرى.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن البصري قال: للمرأة ما أغلق عليها بابها إذا مات زوجها.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن قال: ليس للرجل إلا سلاحه وثياب جلده.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال:

أما ما أحدث الرجل من متاع فهو له إذا أقام عليه البينة.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا منصور عن الحسن في رجل طلق امرأته أو مات عنها - وقد أحدثت في بيته أشياء - فقال الحسن: لها ما أغلقت عليه بابها، إلا سلاح الرجل ومصحفه.

وقالت طائفة: غير هذا:

كما روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا منصور عن ابن سيرين قال: ما كان من صدق فهو لها وما كان من غير صدق فهو ميراث.

وقال ثلث - كل شيء للرجل إلا ما على المرأة من الثياب أو الدرع والخمار.

وهو قول ابن أبي ليلى.

وقول رابع - كما أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عبد الله بن عبد البصير أخبرنا قاسم بن أبيض أخبرنا محمد بن السلام الحنسي أخبرنا محمد بن المثنى حدثنا الضحاك بن مخلد - هو أبو عاصم - عن سفيان الثوري عن عبيدة بن مغيش عن إبراهيم النخعي أنه قال في الرجل إذا مات فادعت المرأة متاع البيت أجمع.

قال: إن كان من متاع الرجل فهو للرجل - وأما ما كان من متاع النساء فهو للمرأة وما كان مما يكون للرجل والمرأة فهو للباقي بينهما، فإن كان فرقة - وليس موتاً - فهو للرجل.

وقول خامس:

كما روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا سويد بن عبد العزيز قال: سألت ابن شبرمة عن تداعي الزوجين فقال: متاع النساء للنساء، ومتاع الرجال للرجال وما كان من متاع يكون للرجال والنساء فهو بينهما - وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك، فقال مثل قول ابن شبرمة - وزاد: في الحياة والموت.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا من سمع ابن ذكوان المدني وعثمان البتي يقولان: ما كان للرجل والنساء فهو بينهما.

وهو قول عبيد الله بن الحسن، والحسن بن حي - وأحد قولي زفر - وأوجبوا الأيمان مع ذلك كله.

وقول سادس:

كما روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم عن

ابن شبرمة، وابن أبي ليلى، قالوا جميعاً: ما كان للرجال فهو للرجل، وما كان للنساء فهو للمرأة، وما كان مما يكون للرجال والنساء فهو للرجل.

وهو قول الحكم.

وهو قول مالك - الفرقة والموت سواء في ذلك عنده - ويغلف كل واحد منهما في كل ذلك.

وقول سابع:

كما روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا من سمع الحكم بن عتيبة، وسعيد بن أشوع يقولان: ما كان للرجال فهو للرجل، وما كان للنساء فهو للمرأة، وللرجال والنساء فهو للمرأة.

وبهذا يقول هشيم.

وقول ثامن:

كما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا غندر عن شعبة عن حماد أنه سئل عن متاع البيت.

قال: ثياب المرأة للمرأة، وثياب الرجل للرجل، وما تشاجرا فيه ولم يكن لهذا ولا لهذا بيعة فهو للذي في يديه.

وقال أبو حنيفة: إن كان أحد الزوجين مملوكاً والآخر حرّاً، فالأول كله إن كان منهما حرّاً مع يمينه.

وكذلك.

قال أبو يوسف، ومحمد، إلا أن يكون العبد مازوناً له في التجارة فهو كالحر في حكمه في ذلك.

ثم اختلفوا - فقال أبو يوسف: فإن كانا حرين، أو مكاتبين، أو مازونين هما في التجارة، أو أحدهما حرّاً والآخر مكاتباً، أو مازوناً له في التجارة، أو مسلمين، أو أحدهما، فإنه يقتضى للمرأة بمثل ما تجهز به إلى زوجها، فما بقي بعد ذلك، فسواء كان مما لا يصلح إلا للرجال، أو لا يصلح إلا للنساء، أو يصلح للرجال والنساء: فكل ذلك للرجل مع يمينه في الفرقة والموت.

وقال أبو حنيفة في كل هؤلاء: ما كان من متاع الرجال فهو للرجل مع يمينه، وما كان من متاع النساء فهو للمرأة مع يمينها - هذا في الفرقة والموت، وما صلح للرجال والنساء فهو للرجال مع يمينه في الفرقة - وهو الباقي منهما أيهما كان.

وواقفه على كل ذلك: محمد بن الحسن إلا في الموت، فإنه جعل ما يصلح للرجال والنساء للرجل، أو لورثته مع يمينه أو

إيمانهم.

وقول تاسع - كما قلنا نحن.

أحدهما أولى به، فهو لما إذ هو بأبديهما مع إيمانهما. ولا ننكر ملك المرأة للسلاح، ولا ملك الرجل للحلي، وبالله تعالى التوفيق.

وهو قول سفيان الثوري، والقاسم بن معن بن عبيد الرحمن بن عبد الله بن مسعود القاضي، وشريك بن عبد الله القاضي، والشافعي، وأبي سليمان وأصحابهما - واحد قولنا: زفر بن الهذيل، وقول الطحاوي.

قال أبو محمد: احتج من قال بأن ما صلح للرجال فهو للرجل، وما صلح للنساء فهو للمرأة.

بما روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا سويد بن عبد العزيز الدمشقي أخبرنا أبو نوح المدني - من آل أبي بكر - قال: أخبرنا الحضرمي - رجل قد سمناه - عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: «متاع النساء للنساء، ومتاع الرجال للرجال».

قال أبو محمد: هذا خير موضوع مكذوب لا يحل لأحد أن يرويه إلا على بيان وضعه: سويد بن عبد العزيز مذكور بالكذب - وأبو نوح لا يدري أحد من هو، والحضرمي مثل ذلك.

ثم لو صح لكان غير حجة لهم؛ لأن ظاهره أن لكل أحد متاعاً الذي يبدو؛ لأنه لم يقل فيه: إن اختلف الزوجان، ولا قال فيه: ما صلح للرجال، ولا ما صلح للنساء - وإنما فيه: متاع النساء، ومتاع الرجال، والمتاع هو متاع المرأة الذي في ملكه - سواء صلح له أو لم يصلح له - وإذا لم يخص به اختلاف الزوجين، فليس لأحد أن يخص هذا الباب دون اختلاف الأخت والأخت - فبطل عمودهم بهذا الخبر المكذوب.

قال أبو محمد: ولا يختلف المخالفون لنا من الحنفيين، والمالكيين في أتع واخت ساكنين في بيت، فتداعيا ما فيه أنه بينهما بنصفين مع إيمانهما، ولم يحكموا في ذلك بما حكموا به في الزوجين.

وكذلك لم يختلفوا في عطارة وديباغ، أو بزار، ساكنين في بيت: في أن كل ما في البيت بينهما - مع إيمانهما - ولم يحكموا أن ما كان من عطير فللعطارة، وما كان من أكلة الديباغ فللديباغ، وما كان من أكلة البز فللبزاز - فظهر تناقضهم، وفساد قولهم بيقين، وأنه ظن كاذب، وقد قال رسول الله ﷺ: «يا أيها الذين آمنوا، لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل».

برهان صحة قولنا: أن يد الرجل، ويد المرأة على ما في البيت الذي يسكنانه، أو دار سكناهما - أي شيء كان - فليس

٨٨ - كتاب الاستيلاء

٢٠١١ - مسألة: قال أبو محمد: وقد ذكرنا في

كتاب اللعان من ديواننا هذا حكم الولد يدعيه اثنان فصاعداً إذا لم يعرف إهيم كان معها أولاً - سواء من أمه كان أو من حرّة ونذكر هاهنا إن شاء الله تعالى حكم ذلك إذا كان يعرف إهيم الأول من الأرواح، أو السادات في ملك اليمين.

قال أبو محمد: من كانت له جارية يطوها - وهي ممن تحيض - فأراد بيعها، فالواجب عليه أن لا يبيعها حتى تحيض حبساً يتقنه.

وكذلك إن أراد إتكاها، أو هبتها، أو صداقها، فإن كانت ممن لا تحيض فلا يبيعها حتى يوقن أنه لا حمل بها - ثم على الذي انتقل ملكها إليه أن لا يطأها حتى يستبرئها بحضة، ويوقن أنها حبسة، أو حتى يوقن أنه لا حمل بها، إلا أن يصح عنده أنها قد حاضت عند الذي انتقل ملكها عنه حبساً متيقناً، وأنه لم يخرجها عن ملكه حتى ييقن أنه لا حمل بها فليس عليه أن يستبرئها حيتلاً، ولا يجوز أن يجبر على مواضعها على يدي تقيّة، ولا أن يمنح منها؛ لأن كلا الأمرين شرط ليس في كتاب الله تعالى.

وقد قال رسول الله ﷺ: «كل شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل».

وقد أباح الله تعالى ملك اليمين فلا يحمل منه المالك من أمته.

والعجب أن المالكين الموجبين للمواضعة متفقون على أنه لا يتنع بذلك متى ظهر بها حمل، فأي معنى لعمل لا فائدة فيه، ولا تقطع الرية دون أن يوجه نص.

قال أبو محمد: ولا يجب في البكر استبراء أصلاً، فإن ظهر بها عند المشتري، أو الذي انتقل ملكها إليه، أو الذي تزوجها حمل بقيت بحسبها حتى تضع، أو حتى توفن بأن الحمل كان قبل انتقال ملكها إليه، فإن تيقن بذلك فسح البيع، والمبة، والإصداق، والنكاح، وردت إلى الذي كانت له، فإن كان تزوجها وهي أمّة أمر بأن لا يطأها حتى تضع ولم يفسخ النكاح، لما قد ذكرناه في كتاب النكاح من ديواننا هذا.

وجملته: أنه لا عدّة على أمّة من غير زوج، فإذا لم تكن في عدّة فنكاحها جائز، فإن لم يوقن ذلك حتى تضع: نظر - فإن كان

وضعها لأقل من تسعة أشهر من حين أنكر الأول وطأها، أو لأقل من ستة أشهر من حين وطئها الثاني: فالولد للآخر بلا شك. إن ولدته لأكثر من تسعة أشهر بطرفة عين من حين وطئها الثاني: فالولد للثاني بلا شك.

فإن ولدته لأكثر من تسعة أشهر من حين أمكن الأول وطأها، ولأقل من ستة أشهر من حين وطئها الثاني: فهو غير لاحق بالأول ولا بالثاني، وهو مملوك للثاني إن كانت أمه، إلا أنها تعتق عليه ولا بد، لما ذكرنا في كتاب العتق. فلو ولدته لأقل من تسعة أشهر من حين أمكن الأول وطأها، ولأكثر من ستة أشهر من حين وطئها الثاني: فهو للأول ولا بد، لأن فروشه كان قبل فراش الثاني، فلا يتنقل عنه إلا بنص، أو يقين من ضرورة مشاهدته وقد قال رسول الله ﷺ: «الولد لصاحب الفراش».

فإذا لا شك في هذا فلا يجوز أن يطل القراض الأول الذي هو المتيقن ويصح فراش ثان يظن، لكن ييقن لا مجال للشك فيه.

فإن ييقن بضوالة خلقته أنه لستة أشهر، أو سبعة أشهر، أو ثمانية، وكانت هذه المدّة قد استوفتها عند الثاني وتيقن بذلك أنه ليس للأول، فهو للثاني بلا شك. ولا يجوز أن يكون حمل أكثر من تسعة أشهر ولا أقل من ستة أشهر؛ لقول الله تعالى: «وَحَمْلُهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا».

وقال تعالى: «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْصِبَ الرِّضَاعَةَ» فمن ادّعى أن حملاً وفصلاً يكون في أكثر من ثلاثين شهراً: فقد قال الباطل والغال، وردّ كلام الله عز وجل جهاراً.

وقد قال أبو حنيفة: يكون الحمل عامين، واحتج له أصحابه بحديث فيه الحارث بن حصيرة - وهو هالك - أن ابن صياد ولد لستين - وهذا كذب وباطل - وابن حصيرة هذا شيعي يقول برجعة علي إلى الدنيا.

وذكروا أيضاً:

ما روّاه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي سفيان عن أشياخ لم عن عمر: أنه رفع إليه امرأة غاب عنها زوجها ستين فجاء - وهي حبلى - فهم عمر برجمها، فقال له معاذ بن جبل: يا أمير المؤمنين، إن بك السبيل لك عليها، فلا سبيل لك على ما في بطنها، فتركها عمر حتى ولدت غلاماً - قد نبئت ثمانية - فعرف زوجها شبهة، فقال عمر: عجز النساء أن تكون مثل معاذ، لولا معاذ هلك عمر.

قال أبو محمد: وهذا أيضاً باطل، لأنه عن أبي سفيان -

وهو ضعيف - عن أشياخ لهم، وهم مجهولون.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا داود بن عبد الرحمن عن ابن جريج عن جميلة بنت سعد عن عائشة أم المؤمنين قالت: ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين قدر ما يتحول ظل هذا المغزل - جميلة بنت سعد مجهولة: لا يدري من هي، فبطل هذا القول - والحمد لله رب العالمين.

وقالت طائفة: يكون الحمل أكثر من أربع سنين:

رويناه عن سعيد بن المسيب عن طريق فيها علي بن زياد بن جعدان - وهو ضعيف.

وهو قول الشافعي - ولا نعلم لهذا القول شبهة تعلقوا بها أصلاً.

وقالت طائفة: يكون الحمل خمس سنين ولا يكون أكثر أصلاً.

وهو قول عباد بن العوام، والليث بن سعد.

وروي عن مالك أيضاً.

ولا نعلم لهذا القول متعلقاً أصلاً.

وقالت طائفة: يكون الحمل سبع سنين ولا يكون أكثر.

وهو قول الزهري، ومالك.

واحتج مقلدوه: بأن مالكا ولد لثلاثة أعوام. وأن نساء بني العجلان ولدن لثلاثين شهراً. وأن مولدة لعمر بين عبد العزيز حملت ثلاث سنين. وأن هرم بن حيان، والضحاك بن مزاحم حمل بكل واحد منهما سنتين.

وقال مالك: بلغني عن امرأة حملت سبع سنين.

قال أبو محمد: وكل هذه أخبار مكذوبة راجعة إلى من لا يصدق، ولا يعرف من هو، لا يجوز الحكم في دين الله تعالى بمثل هذا.

وممن روي عنه مثل قولنا: عمر بن الخطاب:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: قال عمر بن الخطاب: إنيما رجل طلق امرأته فحاضت حيضة أو حيضتين ثم قعدت فلتجلس تسعة أشهر حتى يستين حملها، فإن لم يستين حملها في تسعة أشهر فلتعند بعد التسعة الأشهر ثلاثة أشهر عدة التي قد قعدت عن الحيض.

قال أبو محمد: فهذا عمر لا يرى الحمل أكثر من تسعة

أشهر.

وهو قول محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وأبي سليمان، وأصحابنا.

قال علي: إلا أن الولد قد يموت في بطن أمه فيتمادى بسلا غايه حتى تلقيه متقطعاً في سنين، فإن صح هذا فإنه حل صحيح لا تنقض عدتها إلا بوضعه كله إلا أنه لا يوقف له ميراث، ولا يلحق أصلاً: لأنه لا ميسل إلى أن يولد حياً، ولو سعت عند يقين ذلك في إسقاطه بدواً لكان مباحاً؛ لأنه ميت بلا شك، وبالله تعالى التوفيق.

وأما ولد الزوج لا أكثر من تسعة أشهر من آخر وطء وطئها وزوجها فهو ميت يقين بلا لعان.

وكذلك إن ولدت لأقل من ستة أشهر إلا أن يكون سقطاً فهو له وتصير الأمة به أم، ولده، وتنقض به عدة المطلقة، والمتوفى عنها.

وأما استبراء الأمة المتقلة للملك فقد اختلف في ذلك أيضاً: كما روينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال: قال عطاء: تداول ثلاثة من التجار جارية فولدت، فدعا عمر بن الخطاب القافة للحقوا ولدها بأحدكم ثم قال عمر: من ابتاع جارية قد بلغت الحيض فليترص بها حتى تحيض، فإن كانت لم تحض فليترص بها خساً وأربعين ليلة.

ومن طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا هشيم أخبرنا الحجاج، ومنصور، قال الحجاج عن عطاء، وقال منصور عن سعيد بن المسيب، قالا جميعاً: تستبرأ الأمة التي لم تحض بشهر ونصف. وقول ثان:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري، ومعمر، قال سفيان عن فراس عن الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود، وقال معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر، قالا جميعاً: تستبرأ الأمة بمحضة.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء: كم عدة الأمة تباع؟

قال: حيضة - وقاله أيضاً عمرو بن دينار.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في الأمة تباع وقد حاضت قال: يستبرأ الذي باعها، ويستبرأ الذي اشتراها بمحضة أخرى - وقال به الثوري.

ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد عن الحسن في الأمة إذا باعها ميثماً - وهو يطؤها - قال: يستبرأ بمحضة قبل أن يبيعها، ويستبرأ المشتري بمحضة أخرى.

وهو قول الشافعي، وأبي سليمان. وقول ثالث:

كما روينا من طريق الحجاج بن المهال أخبرنا هشيم أخبرنا منصور عن الحسن: أنه سئل عن استبراء الأمة التي لم تحض.

قال: تستبرأ بثلاثة أشهر، فأتينا ابن سيرين فسألناه عن ذلك، فقال: ثلاثة أشهر، قال هشيم: وأخبرنا خالد الخذاء عن أبي قلابة قال: تستبرأ الأمة بثلاثة أشهر.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: إذا كانت الأمة عذراء لم يستبرأ إن شاء - قال أيوب: يستبرأ قبل أن يقع عليها.

وبه إلى معمر عن قتادة قال في أمة عذراء اشتراها من امرأة قال: لا يستبرأها، فإن اشتراها من رجل فليستبرأها.

وقال سفيان الثوري: تستبرأ التي لم تبلغ كما تستبرأ العجوز.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: لا يظأ الرجل الجارية يشترها حتى يستبرأ بحضة، فإن كانت لا تحض فشهراً، ولا يحل له أن يتلذذ منها بشيء قبل الاستبراء.

قالوا: فلو اشتراها فلم يقبضها حتى حاضت لم يجز له أن يعد تلك الحضة استبراءً بل يستبرأ بحضة أخرى ولا بد.

قالوا: فلو زوجها من رجل لم يكن عليه أن يستبرأها لا هو ولا النكاح إلا في رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة، فإنه قال: لا يظوها حتى يستبرأ بحضة. واختلفوا في التي تحض تباع فترفع حضتها لا من حل يعرف بها.

قال أبو حنيفة، وأبو يوسف: لا يظوها حتى تمضي أربعة أشهر.

وقال محمد بن الحسن: لا يظوها حتى يمضي عليها شهران وخمس ليال - ثم رجع فقال: لا يظوها حتى تمضي لها أربعة أشهر وعشر ليال.

وقال زفر: لا يظوها حتى يمضي لها ستان.

وهو قول سفيان الثوري - وهذه أقوال في غاية الفساد؛ لأنها بلا برهان.

قال أبو محمد: واحتج من رأى الاستبراء - كما ذكرنا:

بما روينا من طريق أبي داود أخبرنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن صالح بن رستم الخزاعي عن أبي علقمة الهاشمي

عن أبي سعيد الخدري أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أصابوا سبانيا بأوطاس فكان الناس يخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهم من المشركين، فانزل الله عز وجل: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْ فَمَنْ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عَدَّتُهُنَّ».

ومن طريق أبي داود أخبرنا عمرو بن عون أخبرنا شريك عن قيس بن وهب عن أبي الرواك عن أبي سعيد الخدري رفعه أنه قال في سبانيا أوطاس «لا توطأ حايِلٌ حتى تفسح، ولا غير ذات حملٍ حتى تحيض».

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن طاووس أرسل رسول الله ﷺ منادياً في بعض مغازبه: «لا يقعن رجلٌ على حايِلٍ، ولا على حايِلٍ حتى تحيض».

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن زكريا عن الشعبي «أصاب المسلمون سبانيا يوم أوطاس فأمرهم رسول الله ﷺ أن لا يقعوا على حايِلٍ حتى تفسح، ولا غير حايِلٍ حتى تحيض حيفة» لا نعلم ورد في هذا غير ما ذكرنا.

قال أبو محمد: حديث طاووس، والشعبي: مرسلان، ولا حجة في مرسل - وخبر أبي الرواك - ساقط؛ لأن أبي الرواك وشريكاً ضعيفان.

ثم لو صححت لكانت حجة على من احتج بها؛ لأن فيها المنع من وطء التي ليست حاملاً حتى تحيض، وهم لا يقولون بهذا بل يحذون حدوداً ليست في هذه الآثار، ومن الكبائر مخالفة أمر يحجج به المرأة ويصححه.

وأما خبر أبي علقمة فهو الذي لا يصح في هذا الباب غيره، فليس فيه ذكر للاستبراء أصلاً، لا بنص ولا بدليل فيه إباحة وطء المحصنات إذا ملكنهن فقط - فهو عليهم لا لهم.

وأما الذي في آخر - أي فهي لكم حلال إذا انقضت عدتهن، فلا شك في أنه ليس من كلام رسول الله ﷺ وأعلى مراتبه أن يكون من كلام أبي سعيد - ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ.

ثم لو صح أنه من كلام رسول الله ﷺ وهو لا يصح أبداً لما كانت لهم فيه حجة، لأنه إنما فيه «إذا انقضت عدتهن» والعدة المعروفة بالذين ليست إلا أربعة أشهر وعشراً في الوفاق، وثلاثة قروء للتي تحيض من المطلقات، أو وضع الحمل للمطقة، أو متوفى عنها - ولا مزيد - وهم هاهنا جعلوا الاستبراء بحضة، وليس هذا عادة - فبطل أن يكون لهم متعلق فيه أصلاً.

يبعه لها - بلا شك - فسخ البيع بكل حال، وردت إليه أم الولد، ولحق به ولدها - أحب أم كره - أقر به أو لم يقر.

وكل أمه لإنسان صح أنه وطنها بينة، أو بإقرار منه، فإنه يلحق به ما ولدته - أحب أم كره - ولا يتنع بأن يدعي استبراء، أو بدعواه العزل، وبالله تعالى التوفيق.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ وقول رسول الله ﷺ: «إن إماءكم وأموالكم عليكم حرام» ولا شك في أن الأمة قد صح ملكها، أو ملك ولدها، أو ملكهما للمشتري فقد منع الله عز وجل من قبول دعوى البائع في إبطال ملك المشتري بالملك؛ لأنه كاسب على غيره، ومدع في مال سواه بلا بينة..

وقال مالك: إن باعها حاملاً ثم ادعى أن ولدها منه فسخ البيع - قال: فلو ادعاه وقد اعتقت لم يفسخ العتق ولا ابتاع المعتق لها.

قال أبو محمد: وهذه مناقضة لا خفاء بها؛ لأنه إذا صدق في دعواه فسخ بها ملك مسلم وصفته فوجب أن يصدق ويفسخ بها عتق الأمة ولا فرق، ولئن لم يميز أن يصدق في فسخ العتق فإنه لا يجوز أن يصدق في فسخ صفقة مسلم وإبطال ملكه، وبالله تعالى تأييد.

فإن قالوا: البيع يفسخ بالعيب.

قلنا: والعتق يفسخ بالاستحقاق.

وأما إذا صح وطؤه لما إذا كانت في ملكه أو صح حيثلو إقراره بوطنها. فبرهان قولنا في لحاق الولد به، وفسخ العتق والبيع والإيلا فيهما:

ما روينا من طريق أبي داود السجستاني أخبرنا مسدد أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت: اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زعنة إلى رسول الله ﷺ في ابن أمية زعنة فقال ابن زعنة: اخي ابن أمية أبي ولد على فراش أبي فقال رسول الله ﷺ: «الولد للفراش احتجيجي منه يا سودة هو أخوك يا عذبة».

أخبرنا أحمد بن قاسم أخبرنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم حدثنا جدتي قاسم بن أصبغ أخبرنا أحمد بن زهير بن حرب أخبرنا أبي أخبرنا جرير عن المغيرة بن مقسم عن أبي النضر عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: «الولد لصاحب الفراش».

أخبرنا حامد بن أحمد أنا عباس بن أصبغ أنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل أنا بكر بن حجاج الترمذي أنا مسدد أنا يحيى بن سعيد

وأما مالك - فإنه رأى الاستبراء بالمواضعة في عليّة الرقيق ولم يرها في الوحش ولم يميز اشتراط التقدي في ذلك - ورأى نفقتها مدة المواضعة على البائع. ورأى ما حدث فيها مدة المواضعة على البائع، ورأى المواضعة في البكر - ولم يزع هذا كله أن المواضعة تبرئ من الحمل - وهذه أقوال لا تعرف عن أحد قبله، وهي مع ذلك في غاية المناقضة والفساد.

وأول ذلك - إيجابه فرضاً شرط المواضعة، وهو شرط ليس في كتاب الله عز وجل وإبطال شرط نقد الثمن وهو حق للبائع مأمور في القرآن بإيفائه إياه إذ يقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُم﴾.

وثانيها - فرقه بتفرقه في ذلك بين العالية والوحش وهذا عجب جداً، أثرهم يجهلون أن الوحش يحمل كما تحمل العالية ولا فرق.

وثالثها - إيجابه النقة على البائع وهذا أكل مال بالباطل، ولا يخلو أن يكون صح بينهما بيع أو لم يصح، فإن كان صح بينهما بيع فأي شيء يوجب النقة على البائع على أمه غيره، وإن كان لم يصح بينهما بيع فلا معنى لأوجب المواضعة.

فإن قالوا: بما ظهر بها حمل فبطل البيع.

قلنا: هذا لا يؤمن من عندكم بعد الحيضة في المواضعة فوجبوا في ذلك نفقتها على البائع وإلا فقد ظهر فساد قولكم يقينا.

وكذلك لا يؤمن ظهور عيب يوجب الرد ولا فرق.

ورابعها - إيجابه ما حدث فيها مدة المواضعة على البائع فيلزمه فيها ما الزمناه في إيجابه النقة على البائع سواء سواء.

ورويانا من طريق حماد بن سلمة أخبرنا علي بن يزيد عن أيوب بن عبد الله اللخمي عن ابن عمر قال: وقعت في سهمي جارية يوم جلواء كأن عنها إبريق فضة، قال ابن عمر: فما ملكت نفسي أن جعلت أقبها - والناس ينظرون - فقد أجاز التلذذ قبل الاستبراء، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠١٢ - مسألة: ومن استلحق ولد خادم له باعها

ولم يكن عرف قبل ذلك بينة أنه وطنها، أو بإقرار منه قبل بيعه لها بوطنه إياها - لم يصدق ولم يلحق به سواء باعها حاملاً، أو حدث الحمل بها بعد بيعه لها، أو باعها دون ولدها، أو باع ولدها دونها - كل ذلك سواء، فلو صح بينة عدل أنه وطنها قبل بيعه لها، أو بأنه أقر قبل أن يبيعها بوطنها لها، فإن ظهر بها حمل كان مبدؤه قبل

جاءته يحمل فأنكر ذلك وذكر الحديث.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ابن ذكوان - هو أبو الزناد - عن خارجة بن زيد بن ثابت قال: كان زيد بن ثابت يقع على جارية له، وكان يعزها فلما ولدت انتفى من ولدها وضربها مائة ثم اعتق الغلام.

ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن عمرو، أخبرني عمرو بن دينار أن ابن عباس وقع على جارية له - وكان يعزها - فانتفى من ولدها.

قال أبو محمد:

وقال أبو حنيفة: لا يلحق ولد الأمة بسيدها سواء كانت أم ولد أو لم تكن إلا بأن يدعيه وإلا فهو منتفب عنه.

وقال مالك: يلحق به لوطنه إليها إلا أن يدعي أنها استبرأت ثم لم يطاها.

قال أبو محمد: كل ما روي في هذا الباب عن الصحابة خالف لقولهما.

والعجب كله أن هذين قولان بلا دليل أصلا من قرآن، ولا من سنة، ولا من رواية سقيمة، ولا من قول صاحب، ولا من قياس، ولا من رأي له وجه.

والعجب كله أن مالكا لا يرى الاستبراء يمنع من الحمل، ثم يراه هاهنا ينفي النسب به - وهذا أعجب من العجب.

٢٠١٣ - مسألة: والولد يلحق في النكاح الصحيح،

والعقد الفاسد بالجاهل، ولا يلحق بالعلم بفساده، ويلحق في الملك الصحيح، وفي التملك بعقد فاسد بالجاهل، ولا يلحق بالعلم بفساده؛ لأن رسول الله ﷺ ألحق الناس بمن ولدوا ممن تزوجوا من النساء، ومن تملكوا في الجاهلية، ولا شك في أنه كان فيهم من نكاحه فاسد، وملكه فاسد، ونفى أولاد الزنى جملة بقوله عليه الصلاة والسلام: «وللغايير الحجر» فصح ما قلنا.

وأما العلم بفساد عقد النكاح، أو عقد المالك، فهو عاجز عليه الحد، فلا يلحق به الولد، والولد يلحق بالمرأة إذا زنت وحملت به، ولا يلحق بالرجل، ويرث أمه وترثه؛ لأنه عليه الصلاة والسلام ألحق الولد بالمرأة في اللعان وثقاه عن الرجل. والمرأة في استلحاق الولد بنفسه كالرجل، بل هي أقوى سببا في ذلك لما ذكرنا من أنه يلحق بها من حلال كان أو من حرام، ولأنه لا شك منها إذا صح أنها حملته، وبالله تعالى التوفيق.

القطان عن شعبة عن محمد بن زياد أنه سمع أبا هريرة يحدث عن النبي ﷺ أنه قال: «الولد لصاحب الفراش».

قال أبو محمد: قضى رسول الله ﷺ بالولد لصاحب الفراش بعد موته في أمه لم يحفظ إقرار سيدها بذلك الولد، ولو أقر به لم يمنع عبد بن زعدة لسرى ذلك. وحكم عليه الصلاة والسلام بأن الأمة فراش وأن الولد لصاحب الفراش، وإنما تكون الأمة فراشا إذا صح أن سيدها اقترشها بيته بذلك، أو يبينه بإقراره بذلك. وليس أمره عليه الصلاة والسلام سودة أم المؤمنين بالاحتجاب منه بكادح في ذلك أصلا ولا احتجاب الأخت عن أخيها بمطل أخوته لها البيته؛ لأنه ليس فرضا على المرأة رؤية أخيها لها، إنما الفرض عليها صلة رحمه فقط، ولم يأمرها عليه الصلاة والسلام قط بأن لا تنصه - ومن ادعى ذلك فقد كذب، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «هو أخوك يا عبده» وهذا يكفي من له عقل.

وقد قال بعض من لا يبالي بما أطلق به لسانه من الكذب في الدين: إنما معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «هو لك يا عبده» أي هو عبدك، قلنا: الثابت أنه قال: «هو أخوك» كما أوردنا، ولو قضى به عبد لم يلزمها أن تحتجب عنه بنص القرآن.

فأصعبوا قول هؤلاء القوم فوجب ما قلنا نصا - والحمد لله رب العالمين.

وإذا صح أن الحمل منه فوجب فسخ يسع الحر، ويسع أم الولد، وفسخ عتي من اعتقهما، وفسخ إيلاد من أولدها بعد ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

وبهذا جاء الأكثر عن السلف:

روينا عن طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر، وابن جريج كلاهما عن الزهري عن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال: بلغني أن رجلا منكم يعزلون، فإذا حملت الجارية قال: ليس مني، والله لا أوتي برجل منكم فعل ذلك إلا الحقت به الولد فمن شاء فليعزل ومن شاء لا يعزل.

ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن حمير عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أن عمر بن الخطاب قال: من كان منكم يطا جاريته فليحسنها فإن أحدكم لا يقر بإصابتها جاريته إلا الحقت به الولد.

وما نعلم في هذا خلافا لصاحب إلا ما روينا عن طريق محمد بن عبد الله بن أخيرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت أن أباه كانت له جارية يعزل عنها وأنها

وقوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِنِّمْ وَبَاطِنَهُ﴾.

٨٩ - كتاب الحَصَانَةِ

٢٠١٤ - مسألة: الأم أحق بمضانة الولد الصغير

والابنة الصغيرة حتى يبلغا المحض، أو الاحتلام، أو الإنجاب مع التمييز، وصحة الجسم - سواء كانت أمة أو حرة، تزوجت أو لم تزوج، رحل الأب عن ذلك البلد أو لم يرحل - والجدّة أم.

فإن لم تكن الأم مأمونة في دينها ودنياها نظر للصغير أو الصغيرة بالأحوط في دينهما ثم دنياهما، فحيثما كانت الحياطة هما في كلا الوجهين وجبت هنالك عند الأب، أو الأخ، أو الاخت، أو العمّة، أو الخالصة، أو العمّ، أو الخال - وذو الرحم أولى من غيرهم بكل حال، والذين مغلب على الدنيا.

فإن استورا في صلاح الحال فالأم والجدّة، ثم الأب والجد، ثم الأخ والأخت، ثم الأقرب فالأقرب. والأم الكافرة أحق بالصغيرين مدة الرضاع، فإذا بلغا من السن والاستغناء مبلغ الفهم فلا حضانة لكافرة ولا لفاسقة.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾.

فالأم أولى لأنه في بطنها ثم في حجرها مدة الرضاع بنص قول الله عز وجل: ﴿وَأُولَٰئِكَ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ خَوَلِينَ كَأُمَّلَيْنَ﴾ فلا يجوز نقله أو نقلها عن موضع جعلها الله تعالى فيه بغير نص، ولم يأت نص صحيح قط بأن الأم إن تزوجت يسقط حقها في الحضانة، ولا بأن الأب إن رحل عن ذلك البلد سقط حق الأم في الحضانة.

روينا عن طريق مسلم أخبرنا قتيبة بن سعيد، وزهير بن حرب قالا جميعا: أخبرنا جرير بن حازم عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي؟ قَالَ: أُمُّكَ، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أُمُّكَ، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أُمُّكَ، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أَبُوكَ.

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني أخبرنا ابن فضيل عن أبيه عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي؟ قَالَ: أُمُّكَ، ثُمَّ أُمُّكَ، ثُمَّ أَبَاكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ أَذْنَاكَ، فهذا نص جلي على إيجاب الحضانة لأنها صفة.

وأما تقديم الذين - فلقول الله عز وجل: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِنِّمْ وَالْعُدُونِ﴾.

فمن ترك الصغير والصغيرة حيث يدرّبان على سماع الكفر، ويتعرّبان على جحد نبوة رسول الله ﷺ وعلى ترك الصلاة، والأكل في رمضان، وشرب الخمر والأنس إليها حتى يسهل عليهما شرائع الكفر، أو على صحبة من لا خير فيه، والانهماك على البلاء: فقد عاون على الإنم والعدوان، ولم يعاون على البر والتقوى، ولم يقم بالقسط، ولا ترك ظاهر الإنم وباطنه - وهذا حرام ومعصية.

ومن أزالهما عن المكان الذي فيه ما ذكرنا إلى حيث يدرّبان على الصلاة والصوم، وتعلّم القرآن، وشرائع الإسلام، والمعرفة بنبوة رسول الله ﷺ والتفكير عن الخير والفواحش: فقد عاون على البر والتقوى، ولم يعاون على الإنم والعدوان، وترك ظاهر الإنم وباطنه، وأدى القرض في ذلك.

وأما مدة الرضاع فلا تبالي عن ذلك - لقول الله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ خَوَلِينَ كَأُمَّلَيْنَ﴾.

ولأن الصغيرين في هذه السن ومن زاد عليها - بعام أو عامين - لا فهم لها، ولا معرفة بما يشاهدان، فلا ضرر عليهما في ذلك.

فإن كانت الأم مأمونة في دينها والأب كذلك: فهي أحق من الأب، لقول رسول الله ﷺ الذي ذكرنا، ثم الجدّة كالأم، فإن لم تكن مأمونة - لا الأم، ولا الجدّة في دينها - أو تزوجت غير مأمون في دينه، وكان الأب مأمونا: فالأب أولى، ثم الجدّة.

فإن لم يكن أحد ممن ذكرنا مأمونا في دينه، وكان للصغير أو الصغيرة أخ مأمون في دينه، أو أخت مأمونة في دينها: فالأخ أو الأخت أولى.

وهكذا في الأقارب بعد الإخوة.

فإن كان اثنان من الإخوة أو الأخوات، أو الأقارب مأمونين في دينهما مستويين في ذلك.

فإن كان أحدهما أحوط للصغير في دنياه: فهو أولى، فإن كان أحدهما أحوط في دينه والآخر أحوط في دنياه: فالحضانة لذي الدين لما ذكرنا قبل. ولقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِيبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ بَيَّاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مَصْفُورًا ثُمَّ يُكَوَّنُ حُطَامًا﴾.

وتفسير الحياطة في الدنيا: أن يكون أحدهم أشد رفاهية في

عيشه، ومطعمه وملبسه، ومركبه وخدمته، وسره وإكرامه، والاهتبال به - فهذا فيه إحسان إلى الصغير والصغيرة، فواجب أن يراعى بعدد الدين لقوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُ الَّذِينَ إِيحْسَانًا وِيَذِي الْفُرْسِ﴾.

وروينا من طريق وكيع عن الحسن بن عتبة عن سعيده بن الحارث قال: اقتصص حال وعسم إلى شريح في صبي قضى به للعلم، فقال الحال: لا انفق عليه من مالي، فدفعه إليه شريح - وهذا نص قولنا.

قال أبو حمزة: فإن استروا الأخوات أو الإخوة في كل ذلك، أو الأقراب، فإن تراصوا في أن يكون الصغير أو الصغيرة عند كل واحد منهم مدة فذلك لهم، فإن كان في ذلك ضرر على الصغير أو الصغيرة: فإن كان تقدم كونه عند أحدهم لم يزل عن يده، فإن أبوا فالقرعة.

وأما قولنا - إن الأمة والحرة سواء - فلا القرآن والسنة لم يأت في أحدهما نص في التفريق بينهما فالحكم فيما لا نص فيه شرع لم يأن به الله تعالى.

وأما قولنا - سواء رجل الأب أو لم يرحل - فلا أنه لم يأت نص قرآن، ولا سنة يسقط حضانة الأم من أجل رحيل الأب فهو شرع باطل ممن قال به، وتخصيص للقرآن والسنة التي أوردنا، وخالف لها بالراي الفاسد وسوء نظر للصغيرين وإضرار بهما، في تكليف الحل والترحال والإزالة عن الأم والجدوة - وهذا ظلم لا خفاء به، وجوز لا شك فيه.

وأما قولنا - إنه لا يسقط حق الأم في الحضانة بزواجها إذا كانت مأمونة وكان الذي تزوجها مأموناً - فللتصوص التي ذكرنا ولم يخص عليه الصلاة والسلام زواجها من غير زواجها.

ولما روينا من طريق البخاري أخبرنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير أخبرنا ابن علية أخبرنا عبد العزيز عن انس بن مالك قال: «قدم رسول الله ﷺ المدينة ليس له خادم فأخذ أبو طلحة يدي فانطلق بي إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إن أنسا غلام كيس فليخدمك قال: فخدمته في السفر والحضر» وذكر الخبر - فهذا انس في حضانة أمه، ولها زوج وهو أبو طلحة يعلم رسول الله ﷺ ولا فرق في النظر والحياطة بين الربيب زوج الأم والربيبة زوجة الأب، بل في الأغلب الربيب أشفق وأقل ضرراً من الربيبة، وإنما يراعى في كل ذلك الدين، ثم صلاح الدنيا فقط.

فإن قيل: فقد رويتم من طريق أبي داود أخبرنا حماد بن عيسى أخبرنا سفیان عن أبي فروة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن رسول الله ﷺ «قضى بينت حمزة لجعفر» لأن خالته عنده. قلنا: هذا مرسل ولا حجة في مرسل - وأبو فروة - هو مسلم بن سالم الجهمي - وليس بالمعروف.

فإن قيل: قد حكىكم يوسف بن عبد الله النمري قال

الرزاق أخبرنا ابن جريح أخبرنا أبو الزبير عن رجل صالح من أهل المدينة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: «كانت امرأة من الأنصار تحت رجل من الأنصار فقتل عنها يوم أحد وله منها ولد فحفظها عم ولدها وزجل آخر إلى أبيها فأتكح الآخر، فجاءت إلى النبي ﷺ فقالت: أتكني أبي رجلاً لا أريد وتترك عم ولدي فأخذ مني ولدي فدعا رسول الله ﷺ أباهما فقال له: أنت الذي لا يكاح لك أفغني فأتكجي عم ولدي».

قال أبو حمزة: هذا مرسل وفيه جهول، ومثل هذا لا يحتج به. وذكرنا ما روينا من طريق أبي داود أخبرنا عمرو بن خالد السلمي أخبرنا الوليد - هو ابن مسلم - عن أبي عمرو الأزاعي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو «أن امرأة طلقها زوجها وأراد أن يزاع ولده منها فقال لها رسول الله ﷺ أنت أحق به ما لم تنكجي» وهذه صحيفة لا يحتج بها.

وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم بالإعراب وفي كتاب الإيصال ما تركوا فيه رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ولم يعيروه إلا بأنه صحيفة.

فإن قيل: فهذا قلتم: الحالة كالجدوة، لقول الله عز وجل: ﴿وَرَفَعَ آبُوهُ عَلَى الْعَرْشِ﴾ وإنما كانت خالته وأباه.

قلنا: ما يأت قط نص عن رسول الله ﷺ أنها كانت خالته وإنما هي من أخبار بني إسرائيل وهي ظاهرة الكذب، ولعلها كانت أمه من الرضاعة، فهما أبوان على هذا.

فإن قيل: فقد رويتم عن أبي داود أخبرنا عباد بن موسى أخبرنا إسماعيل بن جعفر عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن هاني، وهيرة «عن علي بن أبي طالب فذكر أخذه بنت حمزة بن مكنة» وأن جعفر بن أبي طالب قال: ابنه عمي وخالته عنيدي فقضى بها ﷺ لخالتها وقال: الحالة بمنزلة الأم.

قلنا: لا يصح، لأن إسرائيل ضعيف - وهاني، وهيرة مجهولان.

فإن قيل: فقد رويتم من طريق أبي داود أخبرنا حماد بن عيسى أخبرنا سفیان عن أبي فروة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن رسول الله ﷺ «قضى بينت حمزة لجعفر» لأن خالته عنده.

قلنا: هذا مرسل ولا حجة في مرسل - وأبو فروة - هو مسلم بن سالم الجهمي - وليس بالمعروف.

فإن قيل: قد حكىكم يوسف بن عبد الله النمري قال

واحتج الماتعون من ذلك بما روينا من طريق عبد

بِو، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يَخْتَرُ بَيْنَ خَيْرٍ وَشَرٍّ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يَخْتَرُ إِلَّا بَيْنَ خَيْرَيْنِ.

وَكَذَلِكَ نَحْنُ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يَتْرَكُ أَحَدًا عَلَى اخْتِيَارِهِ مَا هُوَ فَاسِدٌ لَهُ فِي دِينِهِ أَوْ فِي حَالَتِهِ، فَقَدْ يَسُوهُ اخْتِيَارُ الصَّغِيرِ لِنَفْسِهِ، وَيَقِيلُ إِلَى الرَّاحَةِ وَالْإِهْمَالِ، فَلَا شَكَّ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنْ كَانَ خَيْرُ الصَّبِيِّ فَلَمْ يَنْقُذْ اخْتِيَارَهُ إِلَّا وَقَدْ اخْتَارَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَخْتَارَ - لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ أَصْلًا.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ ذَكَرْتُ مَا حَدَّثَكُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ التَّمِيمِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاويةَ القرشيُّ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ النَّسَائِيُّ أَخْبَرَنَا حَمْدُ بْنُ غِيلَانَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ هُوَ الثَّوْرِيُّ عَنْ عِثْمَانَ الْبَيْتِيِّ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ لَمَّا أَسْلَمَ وَأَبَتْ أُمَّرَأَتُهُ أَنْ تُسَلِّمَ فَجَاءَ ابْنُ لَهْمَا صَغِيرٌ لَمْ يَبْلُغْ ثُمَّ خَيَّرَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَيْنَهُمَا فَاخْتَارَ أُمَّهُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اهْدِهِ، فَلَقَّبَ إِلَى أَبِيهِ.

قُلْنَا: هَذَا خَيْرٌ لَمْ يَصُحْ قَطُّ، لِأَنَّ الرِّوَاةَ لَهُ اخْتَلَفُوا فَقَالَ عِثْمَانُ الْبَيْتِيُّ: عَبْدُ الْحَمِيدِ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ.

وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى: عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سَلَمَةَ: أَنَّ جَدَّهُ اسْلَمَ.

وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى: عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ.

وَقَالَ عَيْسَى: عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي رَافِعٍ بْنِ سَنَانَ.

وَكُلُّ هَؤُلَاءِ مَجْهُولُونَ وَلَا يَجُوزُ تَخْيِيرُ بَيْنَ كَافِرٍ وَمُسْلِمٍ أَصْلًا. فَهَذَا مَا يَذْكُرُ مِنَ الْأَثَارِ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنَ السَّلَفِ فِيهِ:

فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الزَّهْرِيِّ، وَعُكْرَمَةُ أَنَّهُ قَضَى بِمَحْضَةِ ابْنِ لَعْمَرٍ مِنَ الْخَطَّابِ لَأُمِّ الصَّبِيِّ وَقَالَ: هِيَ أَحَقُّ بِمَا لَمْ تَتَزَوَّجْ وَكَانَ عَمَرُ نَارِضًا فِيهِ وَخَاصِمَهَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ - وَهَذَا مِنْ مَنطُوعٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ لَهْمَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ أُمَّ عَاصِمٍ بِنْتِ عَمْرِو تَزَوَّجَتْ فَقَضَى أَبُو بَكْرٍ بِعَاصِمٍ لَأُمِّ أُمِّو، وَقَدْ كَانَ عَمَرُ يَخَاصِمَهَا فِيهِ.

وَهَذَا لَا شَيْءَ؛ لِأَنَّ ابْنَ لَهْمَةَ سَاقِطٌ، فَكَيْفَ وَهُوَ عَمَّنْ لَا يَدْرِي.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَطَاةُ الْخِرَاسَانِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عَمَرَ خَاصِمَ أُمَّرَأَتِهِ أُمَّ ابْنِهِ عَاصِمٍ إِلَى أَبِي بَكْرٍ إِذْ طَلَّقَهَا وَقَالَ: أَنَا أَحَقُّ بِوَيْهِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: وَيْحَا

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ يَوْسُفُ الْأَزْدِيُّ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ أَخْبَرَنَا الْعَقِيلِيُّ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ أَخْبَرَنَا عَمْرَانُ الْحَصَنِيُّ أَخْبَرَنَا يَوْسُفُ بْنُ خَالِدٍ السَّمْعِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ الْمَدَنِيُّ عَنْ مَجَاهِدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْحَالَةُ أُمُّهُ.

قُلْنَا: هَذَا اسْقَطٌ مِنْ أَنْ يَشْتَغَلَ بِوَيْهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ يَوْسُفَ بْنَ خَالِدٍ السَّمْعِيِّ، وَهُوَ مَرْغُوبٌ عَنْهُ مَتْرُوكٌ مَذْكُورٌ بِالسَّكْدِيبِ - وَأَبُو هُرَيْرَةَ الْمَدَنِيُّ لَا يَدْرِي أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ حَدَّثَكُمْ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلَمَنَكِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَفْرُجٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي سَبْوَثٍ الصَّمُوثِيُّ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَزَّازِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَدِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ الْهَادِي - عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ نَافِعٍ بْنِ عَجْرٍ عَنْ أَبِيهِ «عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ اخْتَصَمَ هُوَ وَأَخُوهُ جَعْفَرُ وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ فِي حَضَانَةِ بَنَاتِ حَمْزَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَّا الْجَارِيَةُ فَأَقْضِي بِهَا لِجَعْفَرٍ تَكُونُ مَعَ خَالَاتِهَا وَإِنَّمَا الْحَالَةُ أُمُّهُ».

قُلْنَا: نَافِعُ بْنُ عَجْرٍ وَأَبُوهُ عَجْرٌ مَجْهُولَانِ، وَلَا حُجَّةَ فِي مَجْهُولٍ إِلَّا أَنْ هَذَا الْخَبَرُ بِكُلِّ وَجْهِ حُجَّةٌ عَلَى الْحَنَفِيِّينَ وَالْمَالِكِيِّينَ وَالشَّافِعِيِّينَ؛ لِأَنَّ خَالَاتَهَا كَانَتْ مَتَزَوَّجَةً بِجَعْفَرٍ - وَهُوَ أَجَلُ شَابٍ فِي قُرَيْشٍ - وَلَيْسَ هُوَ ذَا حَرَمٍ مِنْ بَنَاتِ حَمْزَةَ - وَلَحْنُ لَا نَنْكُرُ قَضَاءَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِهَا لِجَعْفَرٍ مِنْ أَجْلِ خَالَاتِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَحْوَجُ لَهَا.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا قُلْتُمْ بِتَخْيِيرِهِ إِذَا عَقِلَ لِمَا حَدَّثَكُمْ بِهِ - حَامِدُ بْنُ أَحْمَدَ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَيْمَنٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ عَنْ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ زَيْادِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ «أَبِي مَيْمُونَةَ قَالَ: شَهِدْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ خَيْرَ غُلَامٍ بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي مَيْمُونَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَدْ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا فَارَادَتْ أَنْ تَأْخُذَ وَلَدَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اسْتَهْمَا عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلْغُلَامِ: تَخَيَّرْ لِهَيْمَتَا شَيْتَ فَاخْتَارَ أُمُّهُ».

قُلْنَا: أَبُو مَيْمُونَةَ هَذَا مَجْهُولٌ لَيْسَ هُوَ وَالِدُ هِلَالِ الَّذِي رَوَى عَنْهُ ثُمَّ إِذَا تَدَبَّرْتَ لَمْ تَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ لَوْ تَخَيَّرَ أَبَاهُ قَضَى لَهُ بِوَيْهِ.

وَأَيْضًا - فَنَحْنُ لَا نَنْكُرُ تَخْيِيرَهُ إِذَا كَانَ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ أَرْفَقَ

وحرّها وفرأها خبر له منك حتّى يشبّ ويختار لنفسه - وقضى أبو بكر لها به.

ومن طريق القاسم بن عمّاد أنّ أبا بكر قضى لجدة عاصم بن عمر أمّ أمّه وقد جازيها عمر فيهِ، وهذا منقطع - فهذا ما يعرف عن أبي بكر عليه السلام.

وأما عمر عليه السلام:

فروينا من طريق عبد الرزّاق عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن عمير قال: خيّر عمرُ غلاماً بين أبيه وأمّه، فاختار أمّه فانطلقت به.

ومن طريق عبد الرزّاق عن معمر عن أيّوب السخيتي عن إسماعيل بن عبيد الله عن عبد الرحمن بن غنيم قال: اختصم إلى عمر بن الخطاب في غلام فقال: هو مع أمّه حتّى يعرب عنه لسانه فيختار.

ومن طريق حماد بن سلمة عن الأغر بن سويل عن عمير بن سعيد أنّ عمر قضى بالولد للعمّ دون الأمّ، ثمّ رده إلى الأمّ - فهذا ما بلغنا عن عمر عليه السلام.

وأما علي عليه السلام:

فروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان أخبرنا يونس بن عبيد الله الحرّميّ حدثني عمارة بن ربيعة أنّه خاصم فيه أمّه وعمّه إلى عليّ بن أبي طالب قال: فخيّرني عليّ ثلاثاً، كلّهنّ اختار أمّي ومعنا أخ لي صغير، فقال عليّ: هذا إذا بلغ مبلغ هذا خيّر. وأما أبو هريرة.

فقد ذكرنا عنه التخيير قبل، فهذا ما حضرنا فيه عن الصحابة رضي الله عنهم.

ورويانا عن عمر، وابن عمر: إذا بتمّ أخوين فلا تفرّقوا بينهما.

وأما التابعون:

فروينا من طريق عبد الرزّاق عن معمر عن أيّوب السخيتي عن عمّاد بن سيرين عن شريح قال: الأمّ أرقى والأب أحقّ، وقضى: أنّ الصبيّ مع أمّه إذا كانت المأزّ واحدة ويكون معهم من التّفقه ما يصلحهم.

ومن طريق عبد الرزّاق عن ابن جريج عن أجلس: أنّ شريحاً قضى بالصبيّ للجدة إذا تزوّجت أمّه.

ومن طريق عبد الرزّاق عن معمر عن الزّهرّي قال: الأمُّ أحقُّ بالولد ما لم تتزوّج فإذا تزوّجت أخذته أبوه.

ومن طريق عبد الرزّاق عن ابن جريج سمعت عطاء سنن عن ولد المكاتب والعبد من الحرّة فقال: الأمُّ أحقُّ به؛ لأنّها حرّة.

ومن طريق ابن وهب عن الليث بن سعد قال: أخبرنا يحيى بن سعيد أنّ المرأة إذا طلقت فهي أولى بالولد الذّكر والأنثى ما لم تزوّج، فإذا خرج الولد إلى أرض يسكنها كان أولى بالولد - وإن كانوا صغاراً وإن هو خرج غريباً أو تاجراً - فالأمُّ أحقُّ بولدها إلا أنّ يكون غزاةً انقطاع - لا نعلم عن تابع غير ما ذكرنا. وما نعلم استثناء الزّواج في الأمّ إلا عن شريح، والزّهرّي ويحيى بن سعيد الأنصاريّ إلا أنّ الزّهرّي قضى به في ذلك للاب وقضى به شريح للجدة.

فإن قالوا: لعلّ الزّهرّي قضى به للاب إذا لم يكن له جدة ولا خالة.

قلنا: ولعلّ شريحاً إنّما قضى به للجدة إذا لم يكن للولد أبٌ وما وجدنا إباحة رحيل الأب بالولد إلا عن يحيى بن سعيد وحده - وكلام شريح في ذلك وليس باليقين، أفيكذب أكذب ممّن ادّعى الإجماع في هذا - ونعوذ بالله من الخذلان واستسهال الكذب.

وأما المتأخرون - فإنّ سفیان الثّوريّ قال: إنّ تزوّجت الأمُّ فالخالة أحقّ.

وقال الأوزاعي: إذا تزوّجت الأمُّ فالجدة للاب أحقُّ بالولد، فإن لم تكن فالعمّ أحقُّ بالولد من جدّه أمّ أمّه فإن طلقت الأمُّ لم ترجع إلى الحضنة.

وقال الليث بن سعد: الأمُّ أحقُّ بالابن حتّى يبلغ ثمانين سنين وبالابنة حتّى تبلغ، ثمّ الأب أولى بها، إلا أنّ تكون الأمُّ غير مرضية فتتسرّ الابنة منها قبل ذلك.

وقال الحسن بن حيّ: الأمُّ أولى حتّى تكعب الابنة، ويضع الغلام فيخيران بين أبويهما، فليهما اختار قضى له بذلك، ثمّ إنّ بدا للولد والابنة بعد ذلك فأراد الرجوع إلى الآخر فذلك لهما، فإن تزوّجت الأمُّ فلا حقّ لها في الحضنة، فإن طلقت قبل وقت تخيير الولد والابنة عادت على حقّها في الحضنة، قال: فإذا بلغت الابنة - وهي مأمونة - فلها أن تسكن حيث شاءت، كذلك الابن إذا بلغ وأونس رشده.

وقال أبو حنيفة: الأمُّ أحقُّ بالابن والابنة الصّغيرين، ثمّ الجدة أمّ الأمّ ثمّ أمّ الأب، ثمّ الأخت الشّقيقة، ثمّ الأخت للأمّ، ثمّ اختلف قوله - فمرة قال: ثمّ الخالة، ثمّ الأخت للاب،

ثم العمة - وبه يأخذ زفر - ومرة قال: ثم الأخت للاب، ثم الحالة، ثم العمة.

وبه يأخذ أبو يوسف.

ثم لم يختلف قوله في أن الحالة الشقيقة أحق من الحالة للاب، وأن الحالة للاب أحق من الحالة للأم، والحالة للأم أحق من العمة الشقيقة، والعمة الشقيقة أحق من العمة للاب، وأن العمة للاب أحق من العمة للأم.

وقال أبو حنيفة: والكافرة والمؤمنة سواء.

قال: فالأم والجذنان أحق بالجارية حتى تحيض، وبالعلاص حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس ثيابه وحده.

وأما الأخوات، والحالات، والعمت - فهن أحق بالجارية والعلاص حتى يأكل وحدهما، ويشربا وحدهما ويلبسا ثيابهما وحدهما فقط. ولا حق لمن ذكرنا في الحضنة إن تزوجن إلا أن يكون زوج الجدة هو الجد، ويكون زوج سائر من ذكرنا ذا رحم محرمة من الجارية والعلاص فلا يسقط بذلك حق الحضنة لهن.

قال: وبعد كل من ذكرنا تحبب الحضنة للاب، ثم للاب الأب، ثم للأخ الشقيق، ثم للأخ للاب، ثم للعمة الشقيقة، ثم للعمة للاب.

قال: ولا حق في الحضنة للأخ للأم، ولا للعمة للأم، ولا للجد للأم، ولا للخال جمة، ولا للزجل تكون قرابته من قبل الأم.

وقد روي عن زفر: أن الحالة أولى من الجدة للاب، وأن الأخت الشقيقة والأخت للأم سواء لا تقدم إحداهما على الأخرى قالوا: فإن أمت أو طلقت إحدى من ذكرنا رجعت على حقها في الحضنة.

وقال مالك: الأم أحق بحضنة الولد، ثم الجدة أم الأم، ثم الحالة، ثم الجدة من قبل الأب، ثم الأخت، ثم العمة، ثم ابنة الأخ.

قال: وكل هؤلاء أحق بالذكر حتى يبلغ الحلم، وبالإبنة حتى تزوج.

قال: فإن تزوجت الأم سقط حقها في الحضنة فإن كان زوج الجدة الجد لم يسقط حقها في الحضنة.

قال: ثم بعد ابنة الأخ الأب، ثم العمة.

وقال الشافعي: الأم أحق بالابن والإبنة ما لم تتزوج، ثم الجدة من قبل الأم وإن علت، ثم الأب، ثم الجد أبو الأب وإن

علا، ثم سائر العصبية: الأخ وابن الأخ، والعمة وابن العمة، ثم الجدة أم الأب، ثم أمهاتها، ثم الجدة أم أب الأب، ثم أمهاتها وإن علت، ثم الأخت الشقيقة، ثم الأخت للاب، ثم الأخت للأم، ثم الحالة الشقيقة، ثم الحالة للاب، ثم العمة.

قال: فإذا بلغ الصغير سبع سنين وهو يعقل عقل مثله خير بين أبيه وأمه، فحيث اختار جعل فإن تزوجت الأم خرجت عن الحضنة فإن أمت عادت إلى حقها في الحضنة. واختلفوا في رحيل الأب.

فقال أبو حنيفة: إن كان النكاح وقع في مصر فأرادت المرأة أن تشخص بولدها الصغار فالوالد أحق فإن سكنت في غير الموضع الذي وقع فيه عقد النكاح فأرادت الرجوع إلى المكان الذي وقع فيه عقد النكاح فلها ذلك - وهي في ذلك أحق بهم من الأب - ولها أن ترحل بهم إلى ما يقرب من المصير الذي وقع فيه عقد النكاح إن كان يمكن عصبه الولد أن ينهضوا إلى رؤية الصغير أو الصغيرة ويرجعوا من نهارهم.

وقال ابن أبي ليلى: نحو ذلك.

وقال مالك: للاب أن يرحل ببنيه إذا كان واحدا رحلة إقامة لا رجوع له - صغارا كانوا أو كبارا.

قال: والعصبة كالأب في ذلك إذا مات الأب، قال: وليس للأم أن ترحلهم إلى البرية ونحوه.

وقال الليث، والشافعي: نحو ذلك.

قال أبو حمزة: كل ما ذكرنا من حق الحضنة في الزوجات فهو في المالكات المسيبين، والميعين، كل ذلك سواء سواء؛ لأن النصوص التي أوردنا تقتضي ذلك، ولا يفسخ البيع، لكن يغير من له مملك الصغير والصغيرة على أن يدهما عند من له حضنتهما؛ لأنه لم يأت نص بفسخ البيع.

وقال أبو حنيفة: لا يفرق بين الصغير والصغيرة وبين ذوي رحمة المحرمة، فإن بيع الصغير أو الصغيرة دون ذوي رحمة أو ذات رحم لم يفسخ البيع.

قال أبو يوسف: يفسخ في الأم والولد خاصة.

وقال مالك، والليث، والشافعي: يفرق بين الصغيرين وبين كل ذي رحم محرمة إلا الأبرين فقط فلا يفرق بينهما وبين ولدهما.

وقال أحمد بن حنبل: لا يفرق بين الصغيرين من السبي وبين ذوي رحم المحرمة.

القاضي - وهو مدلسٌ يدلُّسُ المنكرات - عَمَّنْ لا خيرَ فيه إلا الثقات.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا شعيب بن شعيب بن إسحاق أخبرنا عبد الوهاب حدثني شعيب بن إسحاق أخبرنا الأوزاعي أخبرني يحيى - هو ابن سعيد الأنصاري - أن بشير بن يسار أخبره أن عبد الله بن محصن أخبره عن عمِّه له أنها ذكرتَ رُؤْيَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهَا عليه الصلاة والسلام: انظري أين أنتِ منه فإنه جئتكَ أو نازلُكَ.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا قتية بن سعيد، وعمد بن منصور، وأحمد بن سليمان، وعمد بن بشار، وعمد بن المنثي، ويونس بن عبد الأعلى وعمد بن عبد الله بن عبد الحكم - قال قتية: أنا الليث بن سعدٍ وقال عمَّد بن منصور: أخبرنا سفيان بن عيينة - وقال أحمد بن سليمان أنا يعلى، ويزيد، وقال ابن المنثي، وابن بشار: أنا يحيى بن سعيد القطان - وقال يونس أنا ابن وهب أنا مالك - وقال ابن عبد الحكم أخبرنا شعيب بن الليث أنا الليث - وقال يونس أنا خالد عن سعيد بن أبي هلال - ثم اتفق الليث، وسفيان، ويعلى، ويزيد، ويحيى، ومالك، وابن أبي هلال، كلُّهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن بشير بن يسار عن حصين بن محصن عن عمِّه له عن النبي ﷺ مثله. وهكذا:

رواه من طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن حصين بن محصن - فهذا كله لا يصح، لأنَّ عبد الله بن حصن، وحصين بن حصن مجهولان، لا يدري أحدٌ من هما.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عمود بن غيلان أخبرنا أبو أحمد - هو الزبيري - أخبرنا مسعر - هو ابن كدام - عن أبي عتبة عن عائشة أم المؤمنين قالت «سألتُ النبي ﷺ أيُّ الناسِ أعظمُ حقًّا على المرأة؟ قال: رُؤْيَاها قلتُ: فأَيُّ الناسِ أعظمُ حقًّا على الرجل؟ قال: أمُّهُ».

قال أبو محمد: أبو عتبة مجهول لا يدري من هو، والقرآن كما أوردناه، والتَّابُتُ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ كما صدَّرتُ به يبطلُ هذا.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم الكوفي أخبرنا جعفر بن عون حدثني ربيعة بن عثمان عن عمَّد بن يحيى بن حبان عن نهار العبدي - مدلسٌ لا بأسَ به - عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «حقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ لَوْ كَانَتْ بِهَ قُرْخَةٌ فَلَجَسَتْهَا مَا أدَّتْ حَقَّهُ».

ومن طريق قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن أبي العوام حدثنا عبيد بن إسحاق - هو العطَّار - أخبرنا حبان بن علي العنزي عن صالح بن حبان عن ابن بريدة عن بريدة أن رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «لَوْ كُنْتُ أَتْرَابًا بَشَرًا أَنْ يَسْجُدَ لِشَيْءٍ لَامَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا تَعْظِيمًا لِحَقِّهِ».

ومن طريق وكيع عن الأعمش عن أبي ظبيان عن معاذ بن جبل عن رسولِ اللَّهِ ﷺ مثله حرفًا حرفًا، ليس فيه تعظيمًا لحقه.

ومن طريق خلف بن خليفة عن حفص ابن أخي أنس بن مالك عن أنس عن رسولِ اللَّهِ ﷺ «لَوْ صَلَّحَ لِشَيْءٍ أَنْ يَسْجُدَ لِشَيْءٍ لَامَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا مِنْ عَظِيمِ حَقِّهِ عَلَيْهَا».

ومن طريق أبي داود أخبرنا عمرو بن عون أخبرنا إسحاق بن يوسف الأزرق عن شريك بن عبد الله القاضي عن حصين عن الشعبي عن قيس بن سعد عن رسولِ اللَّهِ ﷺ «لَوْ كُنْتُ أَمِيرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَامَرْتُ النِّسَاءَ أَنْ يَسْجُدْنَ لِزَوْجِهِنَّ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ عَلَيْهِنَّ مِنَ الْحَقِّ».

أخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد بن الجسور أخبرنا أحمد بن الفضل الديلمي أخبرنا محمد بن جرير الطبري أخبرنا إبراهيم بن المستر أخبرنا وهب بن جرير بن حازم أخبرنا موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن سراقه بن جهم أنه سمع رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «لَوْ كُنْتُ أَمْرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَامَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا».

قال أبو محمد: كلُّ هذا باطلٌ.

أما حديثُ بريدة - فيه عبيد بن إسحاق يعرف بعطَّار المطلقَات كوفيٌ محدِّثٌ بالباطل ليس بشيء وهو الَّذِي اسْتَدَّ مَعْلَمُو صِبْيَانِكُمْ شَرَاكِمَ - وهذا هو الكذب البحت، لصحَّة قول رسولِ اللَّهِ ﷺ «يُخْرِكُم مِّنْ تَعْلَمِ الْقُرْآنَ وَعَلِمَهُ».

وأما حديثُ معاذ - فمقطَّع؛ لأنَّ أبا ظبيان لم يلق معاذًا ولا أدركه.

وأما حديثُ أنس - فيه حفص ابن أخي أنس ولا يعرف لأنس ابن أخ اسمه حفص، ولا أخ لأنس، إلا البراء بن مالك من أبيه. وعبدُ اللَّهِ بن أبي طلحة من أمِّه ولا يعرف لواحدٍ منهما ولدٌ اسمه حفص - وخلف بن خليفة ليس بالحافظ.

وأما حديثُ سراقه بن جهم - فمقطَّع؛ لأنَّ علي بن رباح لم يدرك سراقه قطً.

وأما حديثُ قيس بن سعيد فيه شريك بن عبد الله

رببعة بن عثمان مجهول.

قال ابن جريج: وأقول أنا: ثاني كل ذي رحم قريب.

ومن طريق خلف بن خليفة عن أبي هاشم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم بشئائكم من أهل الجنة الوُدُودُ الوُدُودُ العُتُودُ عَلَى زَوْجِهَا أَلَيْسَ إِذَا أَدَّتْ أَوْ أُودِيَتْ جَاءَتْ حَتَّى تَأْخُذَ بِيَدِ زَوْجِهَا، ثُمَّ تَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَذُوقُ عَظْمًا حَتَّى تَرْضَى».

هذا خبر لا بأس به.

وهكذا في كتابي "عُصَمَاءُ بِالضَّادِّ، وَهُوَ عَظْمُ الْقَوْسِ، وَلَا

مدخل له هاهنا.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن منصور أخبرنا محمد بن محبوب أخبرنا سُرَّارُ بْنُ عِشْرٍ بْنِ قَبِيصَةَ الْبَصْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى امْرَأَةٍ لَا تَشْكُرُ زَوْجَهَا وَهِيَ لَا تَسْتَغْفِرُ عَنْهُ».

قال أحمد بن شعيب، سُرَّارُ بْنُ عِشْرٍ ثِقَةٌ هُوَ وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ مَقْدَمَانِ فِي سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ هَكَذَا سُرَّارُ بِالسِّينِ وَرَامِينَ بَيْنَهُمَا الْفَتْ.

قال أبو محمد: هذا حديث حسن، والشكر لكل محسن واجب.

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي أنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - أنا ابن عجلان أنا سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ خَيْرِ النِّسَاءِ، فَقَالَ: الَّتِي تُطِيعُ زَوْجَهَا إِذَا أَمَرَ، وَتَسْرَهُ إِذَا نَظَرَ، وَتَحْفَظُهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهَا».

هذا خبر صحيح.

وقد صح ما رويناه من طريق مسلم أخبرنا محمد بن المنصور أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبة عن زيد اليامي عن سعيد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ قَالَ: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ».

وأما السلف:

فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء: رجل غاب عن امرأته ولم تكن استأذنته في الخروج فخرج في طواف الكعبة، أو في عيادة مريض ذي رحم، أو أبوها يموت، فأبى عطاء أن يخرج في شيء من ذلك.

٩٠ - كتاب أحكام متممة في الرضاع

٢٠١٧ - مسألة: والواجب على كل والدٍ - حرّة

كانت أو أمّة - في عصمة زوج أو في ملك سيّد، أو كانت خلوّاً منها - لحق ولدها بالذي تولّد من مائه أو لم يلحق: أن ترضع ولدها - أحبّت أمّ حرمت، ولو أنّها بنتُ الحليّة - وتجبّز على ذلك إلا أن تكون مطلقّة.

فإن كانت مطلقّة لم تجبّز على إرضاع ولدها من الدّي طلقها إلا أن نشأ هي ذلك، فلها ذلك - أحب أبوه أم كرمه، أحب الذي تزوّجها بعده أم كرمه.

فإن تعاسرت هي وأبو الرضيع: أمر الوالد بأن يسترضع لولده امرأة أخرى ولا بد إلا أن لا يقبل الولد غير ثديها، فتجبّز حيثن - أحبّت أمّ حرمت، أحب زوجها إن كان لها أم كرمه.

فإن مات أبو الرضيع، أو أفسد، أو غاب بحيث لا يقدر عليه: أجبرت الأم على إرضاعه، إلا أن لا يكون لها لبن، أو كان لها لبن يضر به، فإنه يسترضع له غيرها، ويتبع الأب بذلك إن كان حيّاً وله مال.

فإن لم تكن مطلقّة لكن في عصمته أو منسوخة النكاح منه أو من عقو فاسد مجهول، فاتفق أبوه وهي على استرضاعه وقبل غير ثديها فذلك جائز.

فإن أراد أبوه ذلك فابت هي إلا إرضاعه فلها ذلك. فإذا أرادت هي أن تسترضع له غيرها وأبى الوالد: لم يكن لها ذلك، وأجبرت على إرضاعه - قبل غير ثديها أو لم يقبل غير ثديها - إلا أن يكون لها لبن، أو كان لبنها يضر به، فعلى الوالد حيثن أن يسترضع لولده غيرها.

فإن لم يقبل في كل ذلك إلا لثدي أمه: أجبرت على إرضاعه إن كان لها لبن لا يضر به.

فإن كان لا لبّ له: إمّا بفساد السوطه بزنى، أو إكراه، أو لعان، أو بحيث لا يلحق بالذي تولّد من مائه، وإمّا قد مات أبوه: فالأم تجبّز على إرضاعه، إلا أن لا يكون لها لبن، أو كان لها لبن يضر به، أو ماتت أمّه، أو غابت حيث لا يقدر عليها: فيسترضع له غيرها، سواء في كل ذلك كان للرضيع مال أو لم يكن.

فإن كان له لبّ، أو أمّ، فأراد الأب فصّاله دون رأي الأم، أو أرادت الأم فصّاله دون رأي الأب: فليس ذلك لمن أرادها منها قبل تمام الحولين - كان في ذلك ضرر بالرضيع أو لم يكن.

فإن أراداً جميعاً فصّاله قبل الحولين، فإن كان في ذلك ضرر على الرضيع لمرض به، أو لضعف بنيتي، أو لأنّه لا يقبل الطعماء: لم يجز ذلك لهما فإن كان لا ضرر على الرضيع في ذلك فلهما ذلك.

فإن أرادا التبادي على إرضاعه بعد الحولين فلهما ذلك، فإن أراد أحدهما - بعد الحولين - فصّاله وأبى الآخر منهما، فإن كان في ذلك ضرر على الرضيع لم يجز فصّاله وكذلك لو اتفقا على فصّاله.

وإن كان لا ضرر على الرضيع في فصّاله بعد الحولين: فأيّ الأبوين أراد فصّاله - بعد تمام الحولين - فله ذلك، هذا حق الرضيع، واختر على الأب والأم في إرضاعه.

وأما الواجب للأم في ذلك - فإن كان الولد لا يلحق نسبته بالذي تولّد من مائه، أو كان أبوه ميتاً، أو غائباً حيث لا يقدر عليه، ولا وارث للرضيع: فالرضاع على الأم، ولا شيء لها على أحد من أجل إرضاعه.

فإن كان في عصمته بزواج صحيح، أو ملك بين صحيح: فعلى الوالد نفقتهم، أو كسوتهم فقط، كما كان قبل ذلك ولا مزيد.

وإن كانت في غير عصمته - فإن كانت أم ولده فأعتقها، أو منسوخة النكاح بعد صحته بغير طلاق، لكن بما ذكرنا قبل أن النكاح ينسخ به بعد صحته أو موطوءة بعقو فاسد مجهول يلحق فيه الولد بالولد، أو طلقها طلاقاً رجعيّاً - وهو رضيع - فلها في كل ذلك على والده النفقة، والكسوة فقط، ولا مزيد.

فإن كان فقيراً كلّفت إرضاعه ولا شيء لها على الأب الفقير، فإن غاب وله مال وامتنع أتبع بالنفقة والكسوة متى قدر على مال.

فإن كانت مطلقّة ثلاثاً وأتمت عدتها من الطلاق الرجعي بوضعه: فلها على أبيه الأجرة في إرضاعه فقط.

فإن رضيت هي أجرة مثلها: فإن الأب يجبر على ذلك - أحب أم كرم - ولا يلتفت إلى قوله: أنا واجد من يرضعه بأقل، أو بلا أجرة.

فإن لم ترض هي إلا بأكثر من أجرة مثلها وأبى الأب إلا أجرة مثلها فهذا هو التعاسر، وللأب حيثن أن يسترضع غيرها لولده إلا أن لا يقبل غير ثديها، أو لا يجز الأب إلا من لبنها مضر بالرضيع، أو كان الأب لا مال له: فتجبّز الأم حيثن على إرضاعه، وتجبر هي والوالد على أجرة مثلها - إن كان له مال -

وإلا فلا شيء عليه.

وكل ما ذكرنا أنه يجب على الوالد - في الرضاع - من أجره، أو رزق أو كسوة؛ فهو واجب عليه - كان للرضيع مال أو لم يكن، كانت صغيرة زوجها أبوها أو لم تكن - بخلاف الفقهاء على الفطمية أو الفطيم.

فإن مات الأب فكل ما ذكرنا أنه يجب على الوالد: من كسوة، أو نفقة، أو أجره، وللرضيع وارث فهو على وارث الرضيع - على عددهم لا على مقادير موارثهم منه، والأم من جملتهم - والزوج إن كان زوجها أبوها من جملتهم، سواء كان للرضيع مال أو لم يكن، بخلاف كسوته، ونفقته إذا أكل الطعام، فإن لم يكن له وارث فرضاعه على الأم - وارثه كانت أو غير وارثه ولا شيء لها من أجل ذلك من مال الرضيع، بخلاف وجوب نفقتها في ماله - إن كان له مال، ولا مال لها.

فإن كانت مملوكة وولدها عبداً لسيدها، أو لغير سيدها: فرضاعه على الأم، بخلاف كسوته، ونفقته - إذا استغنى عن الرضاع.

فإن كانت مملوكة وولدها حر - فإن كان له أب، أو وارث، فالنفقة، والكسوة، أو الأجرة على الأب، أو على الوارث كما قدمنا، فإن لم يكن له أب ولا وارث: فرضاعه على أمه.

فإن ماتت، أو مرضت، أو أضرب به لبنها، أو كانت لا لبن لها، ولا مال لها: فعلى بيت مال المسلمين - فإن منح: فعلى الجيران يجرهم الحاكم على ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: برهان كل ما ذكرنا متصرف في قول الله عز وجل: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِيَ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ وَلاَ بَوْلَدٌ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تُنْزِعُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ جُنَاحٍ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رِيكُمْ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بَيْوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَذَرِي لَغَلِ اللَّهِ يُخَذِّبُ يَدَ ذَلِكَ أَمراً فَإِذَا نَبَّغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَنْتَهُنَّ دَوْرِيٌّ عَذَلٌ بَيْنَكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ

يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾.

فهذه صفة الطلاق الرجعي بلا شك، ثم ذكر الله تعالى العدة بالأقارب والشهور.

ثم.

قال عز وجل: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حُمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ إلى قوله: ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾.

وقد ذكرنا فيما سلف من كتابنا هذا أن قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حُمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ قد بين حديث فاطمة بنت قيس أنه عز وجل إنما أراد به المطلقات طلاقاً رجعياً لا المطلقات ثلاثاً، فكل ما قلنا فإنه متصرف في الآيات المذكورات بلا تأويل - ونحن إن شاء الله تعالى ذاكرون ببيان ذلك فصلاً فصلاً - ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

أما قولنا في أول المسألة - الواجب على كل حرة أو أميرة في عصمة زوج كانت أو في ملك سيده أو خلوة منها لحق ولدها بالذي تولد من ماله أو لم يلحق أن ترضع ولدها حيث أم كرهت ولو أنها بنت الخليفة وتجبر على ذلك فلقول الله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِيَ الرِّضَاعَةَ﴾.

وهذا عموم لا محل لأحد أن ينص منه شيئاً إلا ما خصه نص ثابت وإلا فهو كذب على الله تعالى.

فإن قيل: هذا خير لا أمر.

قلنا: هذا أشد عليكم، إذ أخبر عز وجل بذلك، فمخالفة خبره ساع في تكذيب ما أخبر الله عز وجل وفي هذا ما فيه.

وهذا قول ابن أبي ليلى، والحسن بن حي، وأبي ثور، وأبي سليمان، وأصحابنا، واختلف فيه عن مالك - مرة قال مثل قولنا، ومرة قال: الشريعة لا تجبر على ذلك - وهذا قول في غاية الفساد؛ لأن الشرف هو التقوى، فرب هاشمية أو عشمية بنت خليفه عوت هزلا، ورب زغبة أو بنت غيبة قد صارت حرمة مالك، أو أمه.

وقال أبو حنيفة: لا تجبر الأم على الرضاع - وهذا خلاف مجرد للقرآن.

وأما قولنا - إلا أن تكون مطلقة فإن كانت مطلقة فإنها لا

عَلَى إِرْضَاعِهِ - أَحَبَّتْ أُمُّ كَرِيحَةَ - أَحَبَّ زَوْجُهَا أُمُّ كَرِهَ أَحَبُّ
أَبُوهُ أُمُّ كَرَّةَ.

فَلَقَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَدَّ حَسِيرَ الثَّلَاثِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ
سَهْلاً بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾.

وَلَقَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا
عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

وَلَقَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَضَارُّ وَالِدَةً بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ
وَعَلَى الْوَارِثِ يَثْقُلُ ذَلِكَ﴾، وهذه هي المضارة حقاً.

وَصَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَا يَرْحَمُ النَّاسَ لَا يَرْحَمُهُ
اللَّهُ».

رَوَيْتَاهُ مِنْ طَرِيقَ شَتَّى مُتَوَاتِرَةً فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ: مِنْهَا - مِنْ
طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ
عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا - فَإِنَّ مَاتَ أَبُو الرُّضَيْعِ، أَوْ أُنْفَسَ، أَوْ غَابَ
بَحِثٌ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ: أَجَبَتْ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ عَلَى إِرْضَاعِهِ إِلَّا أَنْ لَا
يَقْبَلَ نَبِيهَا، أَوْ لَا يَكُونُ لَهَا لَبَنٌ، أَوْ كَانَ لِنَبِيهَا غَمًا يَضُرُّهُ فَإِنَّهُ
يَسْتَرْضَعُ لَهُ غَيْرَهَا فَلَمَّا ذَكَرْنَا فِي الْفَصْلِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا مُتَصِلًا بِهِ
نَصًّا، وَتَبَعَ الْأَبُ بِذَلِكَ إِنْ كَانَ حَيًّا وَلَهُ مَالٌ، لِأَنَّ أَحَقَّ عَلَيْهِ فِي
ذَلِكَ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا - فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُطْلَقَةً لَكِنْ فِي عَصْمَتِهِ أَوْ
مَنْصُخَةِ النِّكَاحِ مِنْهُ أَوْ مِنْ عَقْدٍ فَاسِدٍ بِجَهْلِ أَوْ أُمٍّ وَلِدَتْ أَعْتَقَتْ
فَاتَّقَى أَبُوهُ وَهِيَ عَلَى اسْتِرْضَاعِهِ وَقَبِلَ غَيْرَ نَبِيهَا فَذَلِكَ جَائِزٌ -
فَلَقَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا
جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، وَهَذَا خَطَابٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِمَنْ الْأَوْلَادُ لَهُمْ، وَهَمَّ
الْآبَاءُ وَالْأُمَّهَاتُ، بِلَا شَكٍّ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: فَإِنْ أَرَادَ أَبُوهُ ذَلِكَ وَابْتِ أُمُّ إِلَّا أَنْ تَرْضَعَهُ
هِيَ فَلَهَا ذَلِكَ، فَإِنْ أَرَادَتْ هِيَ أَنْ تَسْتَرْضِعَ لَهُ غَيْرَهَا وَأَبُو الْوَالِدِ
لَمْ يَكُنْ لَهَا ذَلِكَ، وَأَجَبَتْ عَلَى إِرْضَاعِهِ: فَلَأَنَّ إِرَادَةَ الْأَبِ وَالْأُمِّ
لَمْ تَتَّفَقْ عَلَى الاسْتِرْضَاعِ لَهُ، وَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ إِلَّا
بِإِرَادَتِهِمَا..

وَأَمَّا قَوْلُنَا - إِلَّا أَنْ لَا يَكُونُ لَهَا لَبَنٌ، أَوْ كَانَ لَهَا لَبَنٌ يَضُرُّ
بِهِ فَعَلَى الْوَالِدِ حَيْثُ كَانَ أَنْ يَسْتَرْضِعَ لَهُ غَيْرَهَا، فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ فِي كُلِّ
ذَلِكَ إِلَّا تَدْيِ أُمِّهِ أَجَبَتْ عَلَى إِرْضَاعِهِ إِنْ كَانَ لَهَا لَبَنٌ لَا يَضُرُّ بِهِ
فَلَمَّا ذَكَرْنَا آنَفًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَضَارُّ وَالِدَةً بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ
لَهُ بِوَلَدِهِ﴾ مَعَ سَائِرِ مَا ذَكَرْنَا فِي ذَلِكَ الْفَصْلِ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا - فَإِنْ كَانَ لَا أَبَ لَهُ: إِنَّمَا يَفْسُدُ الْوَطْمُ بِزَنَى أَوْ

تَجْبَرٍ عَلَى إِرْضَاعٍ وَلَدْعَا مِنَ اللَّدَى طَلَّقَهَا إِلَّا أَنْ تَشَاءَ هِيَ فَإِنْ
شَاءَتْ هِيَ ذَلِكَ فَذَلِكَ لَهَا أَحَبُّ ذَلِكَ الَّذِي طَلَّقَهَا أَوْ أَبِي أَحَبُّ
ذَلِكَ زَوْجٌ إِنْ كَانَ لَهَا أَوْ أَبِي فَلَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى فِي "سُورَةِ الطَّلَاقِ"
بَعْدَ ذِكْرِ الْمُعْتَلَاتِ: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْتُمْ لَكُمْ فَاتَّقُواهُمْ أَجْرُهُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ
يَتَّبِعُكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَايَرْتُمْ فَسْتَرْضِعْ لَهُ أُخْرَى﴾ فَلَمْ يَخْصُصْ
تَعَالَى ذَاتَ زَوْجٍ مِنْ غَيْرِهَا وَلَا جَعَلَ فِي ذَلِكَ خِيَارًا لِلْأَبِ وَلَا
لِلزَّوْجِ بَلْ جَعَلَ الْإِرْضَاعَ إِلَى الْأُمَّهَاتِ وَفِي هَذَا خِلَافٌ قَلِيلٌ.

رَوَيْتَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ
الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: أَتَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثَيْبَةَ بْنِ
مَسْعُودٍ فِي رَجُلٍ زَوَّجَ امْرَأَةً وَلَهَا وَلَدٌ وَلَمْ تَرْضَعْهُ فَابَى الزَّوْجُ أَنْ
تَرْضَعَهُ، فَقَضَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثَيْبَةَ أَنْ لَا تَرْضَعَهُ.

فَلَمَّا: حَكَمَ حَكَمًا لَا ذَلِيلَ عَلَى صِحَّتِهِ، وَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِ
أَخِي دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَمَنْ احْتَجَّ هَاهُنَا بِهَذَا، فَتَحَنَّنْ نَذْكُرْ لَهُ:

مَا رَوَيْتَاهُ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقِ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا
سُلَيْمَانُ بْنُ خَرِّبٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: أَتَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثَيْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ فِي
رَضَاعٍ صَبِيٍّ، فَقَضَاهُ فِي مَالِ الْعَلَامِ، وَقَالَ لَوَيْلِي: لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ
مَالٌ لَأَزْنَتُكَ، أَلَا تَقْرَأُ؟ ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ يَثْقُلُ ذَلِكَ﴾.

وَمَا أَخْبَرَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَنَسٍ الْعُدْرِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو ذَرٍّ
الْمَوْزِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمَّوَيْهِ. أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ
خُرَيْمٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا رَوْحٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُثَيْبَةَ بْنَ مَسْعُودٍ قَضَى بِتَفَقُّعِ
الصَّبِيِّ فِي مَالِهِ، وَقَالَ لَوَارِثُوهُ: لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ لَقَضَيْتُ بِالْتَفَقُّعِ
عَلَيْكَ، أَلَا تَقْرَأُ؟ ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ يَثْقُلُ ذَلِكَ﴾ فَقَدْ قُلْنَا عَبْدُ اللَّهِ
بْنُ عُثَيْبَةَ فِي قَوْلِ أَخْطَأَ يَهْ لَا يُرْخَانُ لَهُ عَلَى صِحَّتِهِ، فَلْيَبْغِهِ فِيمَا
أَصَابَ فِيهِ، وَاقْفَ الْفَرَانَ - وَهُمْ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا زَوَّجَهَا لِلْوَطْمِ.

فَلَمَّا: نَعَمْ، فَكَيْفَ مَاذَا؟ وَإِنَّمَا وَلَدَتْهُ لِتَرْضَعَهُ، فَحَقَّ الصَّبِيُّ
قَبْلَ حَقِّ الَّذِي زَوَّجَهَا بَعْدَ أَنْ وَلَدَتْهُ، وَلَا يَمْنَعُهُ إِرْضَاعُهَا وَلَدْعَا
مِنْ وَطْمِ لَهَا.

وَأَمَّا قَوْلُنَا - فَإِنْ تَعَايَرَتْ هِيَ وَأَبُو الرُّضَيْعِ: أَمَرَ الْوَالِدُ
أَنْ يَسْتَرْضِعَ لِوَلَدِهِ امْرَأَةً أُخْرَى وَلَا يَدْ، فَلَقَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي
الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ: ﴿وَإِنْ تَعَايَرْتُمْ فَسْتَرْضِعْ لَهُ أُخْرَى﴾ وَالْجُنَابُ
لِلْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا - إِلَّا أَنْ لَا يَقْبَلَ الْوَلَدُ غَيْرَ نَبِيهَا فَتَجْبَرُ حَيْثُ

إكرامه أو لعان أو بحيث لا يلحق بالذي تولد من مائه، وإنما قد مات أبوه فالأم تحير على إرضاعه فلقول الله تعالى: ﴿لَا تَضَارُّ وَالِدَةَ بِرَبْلَيْهَا﴾ وما ذكرنا مع هذه الآية في ذلك الفصل.

وأما قولنا - إلا أن لا يكون لها لبن أو كان لها لبن يضر به أو ماتت أمه أو غابت حيث لا يقدر عليها فيسترضع له غيرها سواء كان في ذلك كله للرضيع مال أو لم يكن، فلما ذكر من قوله تعالى: ﴿وَتَسَاوَوْنَا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾، وما أوردنا في وجوب الرحمة.

وأما قولنا - فإن كان له أب أو أم فأراد الأب فصالة دون رأي الأم، أو أرادت الأم فصالة دون رأي الأب: فليس ذلك لمن أراده منهما قبل تمام الحولين - كان في الفصل ضرر بالصغير أو لم يكن.

فإن أراد جميعاً فصالة قبل الحولين فإن كان لا ضرر في ذلك على الرضيع فلهما ذلك، فإن كان في ذلك ضرر على الرضيع لمرض يوه، أو لضعفه بنيته أو لأنه لا يقبل الطعام: لم يميز لهما ذلك، فلقول الله عز وجل: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾.

ولقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾.

وأما مراعاة ضرر الرضيع فلما ذكرنا من قوله تعالى: ﴿لَا تَضَارُّ وَالِدَةَ بِرَبْلَيْهَا وَلَا مَوْلُودَ لَهُ بِرَبْلَيْهَا﴾ مع ما ذكرنا مع هذه الآية هنالك.

وأما قولنا - فإن أرادت الأم أو الأب التصادي على إرضاع الرضيع بعد الحولين فلهما ذلك لأنه لم يأت نص بالمنع من ذلك، ولا بأن هذا من حقوق زوج إن كان لها وهو صلة لابنتها وقد أوجب الله تعالى صلة الرحم فليس لأحد منعها مما أوجبه الله تعالى عليها للثابت عن رسول الله ﷺ «وَلَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ».

وأما قولنا - فإن كان الولد لا يلحق نسبه بالذي تولد من مائه أو كان أبوه ميتاً أو غائباً حيث لا يقدر عليه ولا وارث للرضيع فالرضاع على الأم ولا شيء لها على أحد من أجل الرضاغة لقول الله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾ وليس هاهنا مولود له ولا وارث فهو عليها فقط.

وأما قولنا - فإن كانت عصمة الأب بزواج صحيح أو ملوك بين صحيح فعلى الوالد نفقتها وكسوتها كما كان قبل ذلك

ولا مزيد فلقول الله عز وجل: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

وأما قولنا - فإن كانت في غير عصمتها، فإن كانت أم ولید فاعتقها أو منسخة النكاح بعد صحته بغير طلاق لكن بما ذكرنا قبل أن النكاح ينسخ به بعد صحته أو مطروءة يعقل فاسد بهل يلحق فيه الولد بالولد، أو طلقها طلاقاً رجعياً وهو رضيع فلها في كل ذلك على والده النفقة والكسوة بالمعروف فقط، وهو للمطلقة مدة عدتها.

فإن كان فقيراً كلفت إرضاع الولد ولا شيء لها على الأب الفقير فإن غاب وله مال أتبع بالنفقة والكسوة متى قدر عليه أو على مال له.

وكذلك إن امتنع وله مال لقوله عز وجل: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

وإذا أوجب الله تعالى ذلك لها فهو دين عليه إن كان له مال فإن لم يكن له مال فلقول الله عز وجل: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾.

وإذا لم يكلف شيئاً فلا يجوز أن يتبع إن أيسر بما لم يكلفه فقط، لكن إن أيسر والرضاع متمايد كلت من حين يوسر.

وأما قولنا - فإن كانت مطلقة ثلاثاً، أو اثنتى عدّة الطلاق الرجعي بوضع، فليس لها على أبيه إثر طلاقها ثلاثاً، أو آخر ثلاث، أو إثر تمام عدتها من الطلاق الرجعي إلا أجره الرضاع فقط. فلقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حُمْلٌ فَأَتَوْهُنَّ عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾.

وقد بينا قبل أن هذا النص إنما هو في المطلقات طلاقاً رجعياً فقط، عجبت فاطمة بنت قيس.

وأما قولنا - فإن رضيت هي باجرة مثلها، فإن الأب يعبر على ذلك - أحب أم كره - ولا يلتفت إلى قوله: أنا أجدر من يرزعه بائناً أو بلا أجره فلقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَاتَّقُوا رَبَّ يَتَّبِعْكُمْ مَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَارَضْتُمْ فَسَرَّضْ لَكُمْ أُخْرَىٰ﴾ فأوجب الله تعالى لمن الأجرة، إلا مع التعاسر، والتعاسر في لغة العرب التي بها نزل القرآن: فعل من فاعلين، فإذا تعنت هي باجرتها التي أوجبه الله تعالى لها بالمعروف، فلم تعاسره، وإذا لم تعاسره: فهي على حقها في الأجرة الموعودة بالمعروف.

وأما قولنا - فإن لم ترض هي إلا باكثر من أجره مثلها وأبى الأب إلا أجره مثلها، فهذا هو التعاسر، وللاب حجتان أن

وقد ذكرنا من قال بهذا في "كتاب النفقات" من ديواننا هذا فافنى عن إعادته كعمّر بن الخطّاب، وزيد بن ثابت، وغيرهما - ولا حاجة لمن خالف ذلك مع القرآن.

وهذا مما خالفوا فيه عمّر، وزيد بن ثابت ولا يعرف لهما في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم، وهم يشعرون هذا إذا وافق أوامعهم.

وأما قولنا: فإن لم يكن له وارث فراضعه على الأم - وارثة كانت أو غير وارثة - لا شيء لها من أجل ذلك في مال الرضيع - إن كان له مال - بخلاف نفقته بعد الفطام إن كان له مال؛ فلقول الله عز وجل: ﴿لَا تَضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلَيْهَا﴾.

ولقوله تعالى ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾.

وأما قولنا - فإن كانت مملوكة، ولولها عبد لسيدها أو لغيره: فراضعه على الأم بخلاف نفقته وكسوته بعد الفطام - فلهذه النصين المذكورين أيضاً، وليس السيّد وارثاً لعبده؛ لأنه يأخذ ماله - وإن كان كافراً - بعد موته.

وأما قولنا: فإن كانت مملوكة ولولها حرٌّ فإن كان له أب أو وارث: فالنفقة لها، والكسوة والأجرة على الأب، أو على الوارث كما قدمنا، فإن لم يكن له وارث فراضعه على أمه، فلما ذكرنا آنفاً، فافنى عن إعادته وبالله تعالى التوفيق.

وأما قولنا: فإن ماتت، أو مرضت، أو أضرّ به لبنها، أو كانت لا لبن لها، ولا مال لها: فراضعه على بيت المال - فإن منع فعلى الجيران: يجرهم الحاكم على ذلك، فلقول رسول الله ﷺ: «مَنْ تَرَكَ ذَنْبًا أَوْ ضِياعًا فَإِنِّي أَوْ عَلَيَّ» أو كما قال ﷺ. ولقول الله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَتَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ﴾. وهذا من الإحسان المقرض المأمور به، وبالله تعالى التوفيق.

ثم كتاب الطلاق وما دخل فيه والحمد لله كثيراً وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليماً وحسبنا الله ونعم الوكيل.

يسترضع لولده غيرها بأجرة مثلها، أو بأقل، أو بلا أجره إن وجد.

وأما قولنا - إلا أن لا يقبل غير ثديها، أو لا يجذ الأب إلا من لبنها مضراً بالرضيع، أو من تضعه، أو كان الأب لا مال له: فتجبر الأم حينئذ على إرضاعه، وتجبر هي والوالد حينئذ على أجره مثلها، إن كان له مال، وإلا فلا شيء عليه. فلما ذكرنا من قول الله عز وجل: ﴿وَإِنْ تَعَايَرْتُمْ فَسْتَزْضِعْ لَهُ أُخْرَى لِيُفِيقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُلِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفِيقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مِمَّا آتَاهَا سَبْعُجُجَلٍ اللَّهُ بِعَدِّ عَسْرِ إِسْرَءِيلَ﴾.

ولما ذكرنا من قوله تعالى: ﴿لَا تَضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلَيْهَا وَلَا مَوْلُودُ لَمْ يُولَدْ﴾. ولما ذكرنا من وجوب الرحمة.

وأما قولنا - كل ما ذكرنا أنه يجب على الوالد في الرضاع من أجره أو كسوة أو نفقة، وهي الرزق - فهو واجب عليه - كان للرضيع مال أو لم يكن، صغيرة كانت أو لم تكن، زوجها أبوها أو لم يكن - بخلاف النفقة على الفطيم أو الفطيمة؛ فلا إن الله عز وجل أوجب كل ما ذكرنا. ولم يستثن إن كان للرضيع مال، ولا إن كانت صغيرة ولها زوج ﴿وَمَا كَانَ رِزْقُ نِسَاءٍ﴾.

وأوجب عز وجل أن ينفق على كل أحد من ماله، وعلى الزوج للزوجة، ولا يجوز ضرب أوامر الله تعالى بعضها ببعض، لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾.

وأما قولنا - فإن مات الأب فكل ما ذكرنا أنه يجب على الوالد من نفقة أو كسوة أو أجره فهو على وارث الرضيع إن كان له وارث على عددهم، لا على قدر موارثهم منه لو مات - والأم من جملتهم إن كانت ترثه إن مات - وزوج الصغيرة المرضع أيضاً من جملتهم - إن كان يرثها لو ماتت - سواء كان للرضيع أو الرضعية مال أو لم يكن - بخلاف نفقتهم وكسوتهم بعد الفطام فلقول الله عز وجل: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا يُكْلَفُ نَفْسٌ إِلَّا مِسْعَةً لَا تَضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلَيْهَا وَلَا مَوْلُودُ لَهُ يُولَدُ وَعَلَى الْوَارِثِ يَتْلُ ذَلِكَ﴾.

فإن قيل: إنما على الوارث أن لا يضار، وقد روي ذلك عن ابن عباس من طريق فيها اشتباه بن سوار وهو ضعيف.

قلنا: نعم، ومن المضاربة ترك الرضيع يرضع، وكيف وقوله تعالى: ﴿يَتْلُ ذَلِكَ﴾ لا يختلف أهل العلم باللغة العربية التي بها خاطبنا الله عز وجل في أن ذلك إشارة إلى الأبعد لا إلى الأقرب - فصح أنه إشارة إلى الرزق، والكسوة يقيناً.

مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ».

والثاني - ما تعمد به ثمة لا يموت أحد أصلاً من مثله، فهذا ليس قتل عمد ولا خطأ - ولا شيء فيه إلا الأدب فقط.

ومن عجائب الأقوال ما هنا أن الحنفيين يقولون: من أخذ حجراً من قطار فضرب متعمداً رأس مسلماً، ثم لم يزل يضربه به حتى شدخ رأسه كله؛ فإنه لا قود فيه، وليس قتل عمد.

وكذلك لو تعمد ضرب رأسه بعود غليظ حتى يكسره كله ويسيل دماغه ويموت ولا فرق.

وقال المالكيون من ضرب بيده في فخذ مسلماً فمات المضروب إثر الضريرة؛ ففيه القود، ويقتل الضارب. وسماح هذين القولين يكفي من تكلف الرد عليهما.

قال أبو محمد عليه السلام: فالخطأ من رمى شيئاً فاصاب مسلماً لم يرد بما قد مات من مثله فمات المصاب، أو وقع على مسلماً فمات من وقته - فهذا كله لا خلاف في أنه قتل خطأ لا قود فيه. أو قتل في دار الحرب إنساناً يرى أنه كافر فإذا به مسلماً، أو قتل إنساناً متولواً غير مقلد - وهو يرى أنه على الحق فإذا به على الخطأ.

برهان قولنا في القاتل في دار الحرب: قول الله تعالى: «وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَبِئْسَ مُسْلِمَةً لِّأَنفِ أَخِيهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنُونَ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ».

من 'ها هنا' بمعنى 'في' لأنه لا خلاف بين أحد في أن قوماً كفاراً حريتين أسلم منهم إنساناً وخرج إلى دار الإسلام فقتله مسلماً خطأ؛ فإن فيه الذية لولدوه، والكفارة - فصح بذلك ما قلنا - والحمد لله رب العالمين.

وأما المتأول:

فلما روينا من طريق أبي داود السجستاني أخبرنا مسدد أخبرنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا ابن أبي ذئب حدثني سعيد - هو ابن أبي سعيد المغربي - سمعت أبا شريح الكعبي يقول: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا مَشَرْتَ خُرَاعَةً قَتَلْتُمْ هَذَا الْقَتِيلَ مِنْ هَذِهِ وَإِنِّي عَاقِلُهُ وَمَنْ قَتَلَ لَهْ بَعْدَ مَقَاتِلِي هَذِهِ قَتِيلٌ فَأَعْلَهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ: أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ، وَيَنْ أُنْ يَقْتُلُوا».

قال أبو محمد عليه السلام: فلا شك أن خُرَاعَةً قتلوه متساويين أن لهم قتله.

وهكذا نقول فيمن قامت عليه الحجة من النصف ثم قتل متماذياً على تأويله الفاسد، المخالف للنصف، أو على تقليد من

٩١ - كِتَابُ الدِّمَاءِ وَالْقِصَاصِ وَالذِّيَاتِ

٢٠١٨ - مسألة: لا ذنب عند الله عز وجل بعد

الشَّرِّكَ أَكْبَرُ مِنْ شَيْئِينَ:

أحدهما: تعمد ترك صلاة فرض حتى يخرج وقتها.

الثاني: قتل مؤمن أو مؤمنة عمداً بغير حق.

أما الصلاة فقد ذكرناها في 'كتاب الصلاة'.

وأما القتل - فقال عز وجل: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطَأً».

وقوله تعالى: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً».

روينا من طريق البخاري أخبرنا علي - هو ابن عبد الله - أخبرنا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَزَالُ الْمُؤْمِنُ فِي فَسْحَةٍ مِنْ بَيْتِهِ مَا لَمْ يُضَيَّبْ دَمًا حَرَامًا».

قال البخاري: وأخبرنا أحمد بن يعقوب أخبرنا إسحاق - هو ابن سعيد المذكور - عن أبيه أنه سمعه يحدث عن ابن عمر أنه قال: إن من ورطات الأمور التي لا تخرج لمن أوقع نفسه فيها: سفك الدَّمِ الحرام بغير حله.

٢٠١٩ - مسألة: والقتل قسماً: عمد، وخطأ.

برهان ذلك: الاثبات الثابت ذكرنا آنفاً، فلم يعمل عز وجل في القتل قسماً ثالثاً - وادعى قوم أن هاهنا قسماً ثالثاً، وهو عمد الخطأ.

وهو قول فاسد؛ لأنه لم يصح في ذلك نص أصلاً، وقد بينا سقوط تلك الآثار في 'كتاب الإيصال' والحمد لله رب العالمين. مع أن الحنفيين، والشافعيين القائلين بشبه العمد هم مخالفون لتلك الآثار الساقطة التي موهوا بها فيما فيها من صفة الذية، وغير ذلك على ما بينا في غير هذا الموضع - وهو عندهم ينقسم قسمين.

أحدهما - ما تعمد به المرء ثمة قد مات من مثله - وقد لا يمات من مثله.

قال أبو محمد عليه السلام: هذا عمد وفيه القود أو الذية، كما في سائر العمد؛ لأنه عدوان.

وقال عز وجل: «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ

وشهد الثلاثة على الاثنين، فجعل عليّ على الاثنين ثلاثة أخماس الذية، وجعل على الثلاثة خسي الذية.

وهذا لا يصحّ البتّة؛ لأنّه من رواية مسلمة بن كهيل، أو حماد بن أبي سليمان: أنّ عليّ بن أبي طالب - وكلاهما لم يولد إلا بعد موت عليّ.

ومن طريق الحجاج بن أرطاة - وهو هالك.

ثمّ لو صحّ لكان المالكيون، والخنفزيون، والشافعيون مخالفون له، وإنّما يكرّون الشيء حجة على من صحّحه، لا على من لم يصحّحه.

وروي إيجاب الغرامة على عاقلة الصبي عن الزهري، وحماد بن أبي سليمان، وإبراهيم النخعي، وقادة - وبه يقول أبو حنيفة.

وروي عن ربيعة أنّه قال: إذا كان الصبي صغيراً جداً فلا شيء على عاقلته، ولا في ماله - وإن كان يعقل فالذية على عاقلته.

وبه يقول مالك.

وقال الشافعي: هي في ماله بكلّ حال.

قال أبو محمد رحمه الله: فهذه مناقضات ظاهرة، وأقوال بلا دليل، لا من قرآن، ولا سنة صحيحة، ولا سقيمة، ولا رواية عن صاحب أصلاً، ولا قياس، وما كان هكذا فهو باطل متيقّن.

وقد اتفقوا على أنّه لا يجوز أن يقاس على العامد، وقياسه على الخطأ باطل لو كان القياس حقاً؛ لأنّه لا يقاس عندهم الشيء إلا على نظيره ومشبهه، ولا شبه بين العاقل البالغ وبين الصبي المجنون أصلاً - فبطل كلّ ما قالوه، وبالله تعالى التوفيق.

وقد أجمعوا على سقوط الكفارة في ذلك عنه، فلم يكن القياس حقاً لكان إسقاط الذية قياساً على سقوط الكفارة في ذلك أصبح قياس يوجب، ولكنهم لا التصوص يتبعون، ولا القياس يحسنون، ولا الصحابة يقلّدون.

وأما المجنون - فحدّثنا أحمد بن عمر بن أنس أخبرنا عبد الله بن الحسين بن عقّال أخبرنا إبراهيم بن محمد الدينوري أخبرنا محمد بن أحمد بن الجهم أخبرنا جعفر بن محمد الصائغ أخبرنا عقّال - هو ابن مسلم - أخبرنا صخر بن جويرية عن نافع مولى ابن عمر قال: إنّ مجنوناً على عهد ابن الزبير دخل البيت فخنجر فطعن ابن عمر فقتله، فقتل ابن الزبير بأنّ يخلع من ماله ويدفع إلى أهل المقتول.

تأوّل فاختأ: فعليه القود.

وهذا الخبر زائد على خبر أسامة بن زيد - وخالدو - رضي الله عنهما - في قتل خالدو من قتل من بني خديجة متأولاً - وفي قتل أسامة: الرجل الذي قال: لا إله إلا الله - والزيادة لا يجوز تركها.

٢٠٢٠ - مسألة: ولا قود على مجنون فيما أصاب في

جنونه، ولا على سكران فيما أصاب في سكره - المخرج له من عقله - ولا على من لم يبلغ، ولا على أحد من هؤلاء: ذبّة، ولا ضمانة، وهؤلاء واليهائم سواء لما ذكرنا في الطلاق وغيره من الخبر الثابت في رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفيق والسكران لا يعقل وقد ذكرنا خبر حمزة رحمه الله في قوله لرسول الله ﷺ ما لو قاله في صحته خرج بذلك عن الإسلام وعقره ناقني عليّ ﷺ فلم يجعل رسول الله ﷺ في ذلك ملامة ولا غرامة.

وقال بعضهم: لو كان هذا ما شاء واحد أن يقتل أحداً أو يفسد ماله إلا تساكّر حتى يبلغ ما يريد.

فقلنا لهم: فقولوا هذا الكلام في المجنون، فقولوا: لو كان هذا ما شاء أحد أن يقتل أحداً، أو ي تلف ماله إلا تحامق وتجنّن، حتى يبلغ من ذلك ما يريد ولا فرق.

فقالوا: ومن يعرف أنّه سكران، فقلنا: ومن يعرف أنّه مجنون.

قال أبو محمد رحمه الله: والحق المتيقّن في هذا: أنّ الأحكام لازمة لكلّ بالغ حتى يوقن أنّه ذاهب العقل مجنون أو سكر.

وأما ما لم يوقن ذلك - فالأحكام له لازمة وحال ذهاب العقل باحد هذين الوجهين لا ينفى على من يشاهده، وقد وافقنا المخالفون لنا في هذا المكان على أنّ لا يؤخذ السكران بارتداده عن الإسلام - وهذا أشنع من كلّ ما سواه.

فإن قالوا: فهذا جعلتم في ذلك ذبّة؟

قلنا: لقول رسول الله ﷺ «إِنْ يَسَاءَكُمْ وَأَمْرُ الْكُفْرِ وَأَعْرَضَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامُ» فأموال الصبي والمجنون والسكران حرام بغير نص، كتحریم دماهم ولا فرق ولا نص في وجوب غرامتهم عليهم أصلاً. وجاءت عن دون رسول الله ﷺ في ذلك آثار:

أما الصبي - فجاء عن عليّ بن أبي طالب أنّ رسول الله ﷺ صبيان تغاطروا في النهي ففرق أحدهم فشهد اثنان على ثلاثه،

حرب عن رجل مجنون، رواه حماد بن سلمة عن سمائل، فقال: حرب عن عبيد بن القعقاع.

ورواه أبو الأحوص عن سمائل فقال: عن عبد الرحمن بن القعقاع، وكلاهما لا يدري من هو - وسمائل يقبل التلقين.

ولو صح لكان مخالفاً لقول الحنفيين، والشافعيين، والمالكيين.

ومن طريق يحيى بن سعيد الأنصاري وعبد الرحمن بن أبي الزناد: أن معاوية أقاد من السكران، قال ابن أبي الزناد: وكان القاتل محمد بن النعمان الأنصاري، والمقتول عمارة بن زيد بن ثابت.

قال أبو محمد عليه السلام: وهذا لا يصح؛ لأن يحيى لم يولد إلا بعد موت معاوية، وعبد الرحمن بن أبي الزناد في غيبة الضعيف، أول من ضعفه مالك، ولا نعلم في هذا الباب عن أحد من الصحابة شيئاً غير ما ذكرنا.

وصح عن الزهري، وريعة.

وبه يقول أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، يقاد من السكران - ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وهذا مما خالفوا فيه النصوص وما روي عن الصحابة، والقياس، كما ذكرنا.

قال أبو محمد عليه السلام:

روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز: أن في كتاب أبيه عن عمر بن الخطاب قال: لا قود، ولا قصاص، ولا حد، ولا جراح، ولا قتل، ولا نكال على من لم يبلغ الحلم حتى يعلم ما له في الإسلام، وما عليه.

وقد صح عن عثمان بن عفان: أن السكران لا يلزمه طلاق - فصح أنه عنده بمنزلة المجنون.

وبهذا يقول أبو سليمان، والزنبي، والطحاوي، وغيرهم. وإيجاب الغرامة شرع، فإذا كان بغير نص قرآن أو سنة - فهو شرع من الدين لم يأذن به الله - ونعوذ بالله من هذا.

قال أبو محمد عليه السلام: إلا أن من فعل هذا من الصبيان، أو المجانين، أو السكران في دمه أو جرحه أو مال: ففرض ثقافه في بيت ليكف أذاه، حتى يتوب السكران، ويفيق المجنون، ويبلغ الصبي، لقول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ وتتقيهم تعاون على البر والتقوى، وإعالمهم تعاون على الإثم والعدوان، وبالله تعالى التوفيق.

ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه: أن عبد الله بن الزبير قال: جنابة المجنون في ماله.

قال أبو محمد عليه السلام: وهذا الأثران في غاية الصحة.

ومن طريق الحسين بن عبد الله بن ضمرة عن أبيه عن جده عن علي قال: جنابة الصبي، والمجنون على عاقلهما.

وهذا لا يصح؛ لأن الحسين بن عبد الله، وأباه، وجده: لا خير فيهم.

ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري: أن مروان كتب إلى معاوية في مجنون قتل رجلاً، فكتب إليه معاوية: اقبله، ولا تغد منه - وهذا لا يصح؛ لأن يحيى بن سعيد الأنصاري لم يولد إلا بعد موت معاوية.

وروي عن سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار على المجنون العقل - ولا يصح عنهما؛ لأنه عن غمرة بن بكير عن أبيه، ولم يسمع من أبيه شيئاً.

وروي أيضاً - عن يحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن جعفر بن الزبير جنابة المجنون على عاقله. ولا يصح عنهما؛ لأنه عن من يسم عنهما إلا أنه صحيح عن الزهري، وأبي الزناد، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ.

وقد خالف الحنفيون، والمالكيون، والشافعيون في هذا ما صح عن ابن الزبير، ولم يصح قط عن أحد من الصحابة خلافه. ولا حجة لهم فيما روي عن معاوية؛ لأنه ليس فيه: أن الغرامة في مال المجنون، ولا أنها على عاقله؛ إنما فيها: أنه أسر مروان بأن يعقله - وظاهر الأمر أنه عقله من بيت المال، ولو فعل الإمام هذا لكان حسناً، وليس واجباً - وهذا مما خالفوا فيه النصوص، ومما صح عن الصحابي الذي لا يصح لقوله خلاف عن أحد منهم، والقياس: إذ قاسوا ما جنى المجنون القاصد على ضده - وهو ما جناه العاقل المخطئ - ولم يقيسوا إسقاط الذية على إسقاطهم الكفارة في ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

فأما السكران.

فروينا عن علي بن أبي طالب: أن سكرارى تضاربوا بالسكاكين. وهم أربعة فجرح اثنان، ومات اثنان: فجعل علي دية الاثنين المقتولين على قاتليهما، وعلى قاتلي اللذين لم يموتا، وقاص الحيين من ذلك بدية جراحهما.

وأن الحسن بن علي رأى أن يقبض للحيين للحيين ولم ير علي ذلك، وقال: لعل اليين قتل كل واحد منهما الآخر.

وهذا لا يصح عن علي؛ لأنه من طريق فيها سمائل بن

أمراته في مسلم قتل دميًا: فأمره أن يدفعه إلى وليه، فإن شاء قتله، وإن شاء عفا عنه - قال ميمون: فندفع إليه فضرِبَ عنقه وأنا انظره - وصحَّ أيضاً عن إبراهيم النخعي:

كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي، قال: للمسلم الحر يقتل باليهودي والنصراني.

وروي عن الشعبي مثله.

وهو قول ابن أبي ليلى، وعثمان البتي، وأحد قولي أبي يوسف.

وقد اختلف عن عمر بن عبد العزيز في ذلك:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن سماك بن الفضل قاضي اليماني قال: كتب عمر بن عبد العزيز في زياد بن مسلم - وكان قد قتل هندياً باليمن: أن اغرمه خمسمائة، ولا تغده به.

وقول آخر:

روينا أيضاً عن عمر بن الخطاب في المسلم يقتل الدمي: إن كان ذلك منه خلقاً وعادة، وكان لصاً عادياً فأقده به - وروي: فاضرب عنقه - وإن كان ذلك في غضبه، أو طيرة، فأغرمه الدية - وروي فأغرمه أربعة آلاف.

ولا يصح عن عمر؛ لأنه من طريق عبد الله بن محرز - وهو هالك - عن أبي مليح بن أسامة: أن عمر - وهذا مرسل.

ومن طريق عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز في كتابه لأبيو: أن عمر.

ومن طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن القاسم بن أبي بزة أن عمر، وهذا مرسل. أو من طريق سوه فيها: عبد الملك بن حبيب الأندلسي عن أسود بن موسى عن سعيد بن أبي عروبة عن عمرو بن دينار: أن عمر - وهذا مرسل.

وقول آخر - وهو أنه لا يقتل المسلم بالدمي إلا أن يقتله غيلة:

روينا عن عثمان بن عفان من طريق هالك مرسل فيها: عبد الملك بن حبيب الأندلسي عن مطرف عن ابن أبي ذئب عن مسلم بن جندب الحلبي قال: كتب عبد الله بن عامر إلى عثمان: أن رجلاً من المسلمين عدا على دهقان فقتله على ماله، فكتب إليه عثمان: أن أقتله به - فإن هذا قتل غيلة على الحاربة:

وروينا أيضاً - عن أبان بن عثمان، وأبي بكر بن محمد

٢٠٢١ - مسألة: وإن قتل مسلم عاقل بالغ: دميًا، أو مستأنساً - عمداً أو خطأ - فلا قود عليه، ولا دية، ولا كفارة - ولكن يؤدب في العمد خاصة، ويسجن حتى يتوب كفاً لضرره.

برهان ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِثْلُ دِيَّةٍ مُسَلَّمَةٍ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

فهذا كله في المؤمن يقين - والضمير الذي في ﴿وَكَانَ مِنْ قَوْمِ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ دِيَّةً مُسَلَّمَةً إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِثْلُ دِيَّةٍ مُسَلَّمَةٍ﴾ لم يجد فصام شهرين متتابعين توبة من الله - راجع ضرورة - لا يمكن غير هذا - إلى المؤمن المذكور أولاً، ولا ذكر في هذه الآية لدمي أصلاً، ولا لمستان - فصحَّ يقيناً أن إيجاب الدية على المسلم في ذلك لا يجوز البتة وكذلك إيجاب القود عليه ولا فرق.

وقد اختلف الناس في هذا:

فقال طائفة - منهم: أبو حنيفة: يقاد المسلم بالدمي في العمد، وعليه في قتله خطأ الدية والكفارة، ولا يقتل بالمعاهد - وإن تعمد قتله ولا تعلم له في قوله هذا سلفاً أصلاً.

وقالت طائفة - منها مالك: لا يقاد المسلم بالدمي إلا أن يقتله غيلة، أو حاربة، فيقاد به ولا بد - وعليه في قتله خطأ أو عمداً - غير غيلة - الدية فقط، والكفارة في الخطأ.

وقالت طائفة - منها الشافعي: لا يقاد المسلم بالدمي أصلاً، لكن عليه في قتله إياه - عمداً أو خطأ - الدية، والكفارة.

وجاء في ذلك عن السلف:

ما روينا من طريق وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي: أن رجلاً مسلماً قتل رجلاً من أهل الحيرة، فأقده عمر بن الخطاب - قال وكيع: ونا أبو الأشهب عن أبي نضرة مثله سواء سواء - وهذا مرسل.

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحشفي أخبرنا محمد بن المنشي أخبرنا عبد الله بن إدريس الأودي عن ليث بن أبي سليم عن الحكم بن عتيبة: أن علي بن أبي طالب، وابن مسعود، قالوا جميعاً: من قتل يهودياً، أو نصرانياً قتل به - وهذا مرسل أيضاً.

وصحَّ هذا عن عمر بن عبد العزيز:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عمرو بن ميمون، قال: شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى بعض

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمته الله: وروى أيضاً عن عمر بن عبد العزيز: وهو قولُ سفيان الثوري، وابن شبرمة، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبي شور، وإسحاق، وأبي سليمان، وابن المنذر، وجميع أصحابهم.

وإليه رجع زفر بن الهذيل.

روينا ذلك: من طريق أبي عيسى عن عبد الرحمن بن مهدي عنه.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمته الله:

أَمَّا قَوْلُ أَبِي حَتِيفٍ - في تفرقه بين الدَّمِيّ، والمُعَاهِد، فما نعلم له حجة لا من قرآن، ولا من سنة، ولا من رواية سقيمة ولا من رواية عن أحد من الصحابة، ولا من التابعين، ولا من قياس، ولا من رأي له وجه - فسقط يقين.

وكذلك وجدنا من فرق بين المرق، وبين الإكثار من ذلك، لا حجة لهم من قرآن، ولا من سنة، ولا من رواية سقيمة، ولا من رواية ثابتة عن أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - ولا من قياس، ولا من رأي له وجه.

وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ - في الفرق بين الغيلة وغيرها.

وكذلك أيضاً سواء سواء، إلا أنهم قالوا: إنما قلناه للحرابة، قلنا: اتسم لا تقولون بالترتيب في حد الحرابة، ولو قلموه لكتّم متناقضين أيضاً، لأنه لا خلاف بين أحد من قال بالترتيب في أنه لا يقتل المحارب إن قتل في حرابة، من لا يقتل به إن قتل في غير الحرابة، واتسم لا تقتلون المسلم بالدّمِيّ في غير الحرابة - فظهر فساد هذا التقسيم بيقين.

وَأَمَّا المشهور من قول المالكيين أنهم يقولون بتخيير الإمام في قتل المحارب، أو صلبه، أو قطعه، أو نفيه - فمن أين أوجبوا قتل المسلم بالدّمِيّ - ولا بدّ - في الحرابة وتركوا قوهّم في تخيير الإمام فيه - فوضح فساد قوهّم بيقين لا إشكال فيه، وأنه لا حجة لهم أصلاً، وبالله تعالى التوفيق.

ثُمَّ نَظَرْنَا - في قول من قال: يقتل المسلم بالدّمِيّ، وبالمُعَاهِد، فوجدناهم يتجنّون يقول الله عز وجل: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَىٰهَا فِيهَا أَلِ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ﴾ قالوا: هذا عموم. ويقول تعالى: ﴿وَالْأَخْرَاجَ قِصَاصٌ فَمَنَ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنِ عَاتَيْنَا فَأَعَدُوا بِمِثْلِ مَا عُوَيْتُمْ بِهِ﴾.

بن عمرو بن حزم، ورجال كثير من أبناء الصحابة أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله إلا أن كل ذلك من رواية عبد الملك بن حبيب الأندلسي - وفي بعضها ابن أبي الزناد - وهو ضعيف - وبعضها مرسل، ولا يصح منها شيء.

وقول آخر - لا يقتل به:

كما روينا بالرواية الثابتة من طريق شعبة أخبرنا عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة أن رجلاً مسلماً قتل رجلاً من أهل الحيرة، فكتب عمر بن الخطاب: أن يقاد به - ثم كتب عمر كتاباً بعده: أن لا تقتلوه، ولكن اقلوه.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا سليمان بن حرب أخبرنا حماد بن زيد عن كثير بن زياد عن الحسن البصري قال: قال عمر بن الخطاب: لا يقتل مؤمن بكافر.

ومن طريق إسماعيل أخبرنا يحيى بن خلف أخبرنا أبو عاصم النبيل عن ابن جريج أخبرني ابن شهاب في قتل المسلم النصراني أن عثمان بن عفان قضى: أن لا يقتل به، وإن يعاقب.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه: أن رجلاً مسلماً قتل رجلاً من أهل الذمة عمداً، فدفع إلى عثمان بن عفان فلم يقتله به، وغلظ عليه الذمة كذية المسلم - قال الزهري: وقتل خالد بن المهاجر - هو ابن خالد بن الوليد - رجلاً دَتِيًّا في زمن معاوية، فلم يقتله به، وغلظ عليه الذمة ألف دينار.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمته الله: هذا في غايه الصحة عن عثمان - ولا يصح في هذا شيء غير هذا عن أحد من الصحابة إلا ما ذكرنا عن عمر أيضاً من طريق النزال بن سبرة.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا رباح بن عبد الله بن عمر أخبرني حميد الطويل: أنه سمع أنس بن مالك يحدث أن يهودياً قتل غيلة فقتل في عمر بن الخطاب يائي عشر ألف درهم.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا سليمان بن حرب أخبرنا أبو هلال أخبرنا الحسن البصري: أن علي بن أبي طالب قال: لا يقتل مؤمن بكافر.

ورويت بذلك مراسلات من طريق الصحابة جلة، وعن أبي عبيدة بن الجراح، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبي موسى الأشعري.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة مولى ابن عباس قال في المسلم يقتل الدّمِيّ: لا يقتل به، وفيه الذمة.

بِالنَّفْسِ ﴿ فَإِنْ هَذَا مَا كَتَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي التَّوْرَةِ، وَلَا تَلْزَمُنَا شُرَاعُ مَنْ قَبْلَ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثُمَّ لَوْ صَحَّ أَنَّنَا مُلْزَمُونَ ذَلِكَ لَكَانَ الْقَوْلُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ كَالْقَوْلِ فِي الْآيَاتِ الْآخِرَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا بَعْدَهَا، وَفِي الْآخِرَةِ النَّاسُ الَّتِي أوردنا، وَفِيهَا أَوْ نَفْسٍ بِنَفْسٍ.

وَأَيْضًا - فَبَيَّ أَمِيرُ هَذِهِ الْآيَةِ بَيَّانٌ أَنَّهَا فِي الْمُؤْمِنِينَ بِالْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً، لِأَنَّهُ.

قَالَ عَزَّ وَجَلَّ فِي آخِرِهَا: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ وَلَا خِلَافَ بَيِّنَاتٍ وَبَيِّنَاتٍ فِي أَنَّ صَدَقَةَ الْكَافِرِ عَلَى وَلِيِّ الْكَافِرِ الدَّمِيُّ الْمَقْتُولِ عِنْدًا لَا تُكَوِّرُ كَفَّارَةً لَهُ - فَبَيَّنَ تَعَلُّقَهُمْ بِهَذِهِ الْآيَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اغْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ فَإِنَّ الْخَطَابَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ لِلْمُؤْمِنِينَ لَا لِلْكَافِرِينَ، فَالْمُؤْمِنُونَ هُمُ الْمَخَاطَبُونَ فِي أَوَّلِ الْآيَةِ، وَآخِرُهَا بَيَّنَّ بِأَنَّ يَتَدَاوَى عَلَى مَنْ اغْتَدَى عَلَيْهِمْ، بِمِثْلِ مَا اغْتَدَى بِهِ عَلَيْهِمْ - وَلَيْسَ فِيهَا: أَنْ يَتَدَاوَى غَيْرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ بِاعْتِدَائِهِمْ يَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِمْ أَصْلًا. وَإِنَّمَا وَجِبَ الْقِصَاصُ مِنَ الدَّمِيِّ لِلدَّمِيِّ لِمَتَّي يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ لَا بِالْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ فَهِيَ أَيْضًا فِي الْمُؤْمِنِينَ بِسَاءِ إِلَهٍ خَاصَّةً، لِأَنَّ نَصَهَا: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ هَذَا لَيْسَ لِلْكَافِرِ وَلَا أَخْرَجَهُمْ آيَةً.

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ عَاقِبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ فَكَذَلِكَ أَيْضًا هُوَ خَطَابٌ لِلْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً، بَيِّنٌ ذَلِكَ ضَرُورَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى فِيهَا: ﴿وَإِنْ عَاقِبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ وَلَيْنَ صَبَرْتُمْ لَهَوَّ خَيْرٍ لِلصَّابِرِينَ، وَلَا خَيْرَ لِكَافِرٍ أَصْلًا صَبَرَ أَوْ لَمْ يَصْبِرْ.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ نَبْأَةً مَثُورًا﴾.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ نَكُنْ نَظْمُوهُ بِعَدُوِّكُمْ فَأَرْوَيْتُكُمْ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَتَّخِذُونَ فِي الْأَرْضِ بَعْضُهُمْ آخَرُهُمْ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِرِيسِهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مُنْصُورًا﴾.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بُعِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرَهُ اللَّهُ﴾.

وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ

وَيَقُولُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَمْ نَكُنْ نَظْمُوهُ بِعَدُوِّكُمْ فَأَرْوَيْتُكُمْ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَتَّخِذُونَ فِي الْأَرْضِ بَعْضُهُمْ آخَرُهُمْ﴾.

ولقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِرِيسِهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مُنْصُورًا﴾.

قالوا: وذو العهد - وإن كان كافراً - فإنه إن قتل بغير حق فهو مظلوم بلا شك. وبالحري الثابت عن رسول الله ﷺ حين قيل له قيل فهو بغير النظرين إما يودى وإما يُعَادَ.

وبالحري الثابت عنه ﷺ أيضاً «لا يجزى دم رجلٍ مسلمٍ إلا ثلاثة نفرٍ، فذكر فيهم النفس بالنفس».

قال علي: وسنذكرهما بإسناديهما - إن شاء الله تعالى بعد هذا.

قال أبو محمد رحمه الله: واحتجوا - بما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن البيلماني يرفعه إلى النبي ﷺ أنه «أُفَادَ مُسْلِمًا قَتَلَ يَهُودِيًّا، وَقَالَ: أَنَا أَخُو مَنْ وَفَى بِذِيهِ».

ورواه بعض الناس عن يحيى بن سلام عن محمد بن أبي حميد المدني عن محمد بن المنكدر قال: إن رسول الله ﷺ وذكروا أشياء ادَّعَوْا فِيهَا الْإِجْمَاعَ - وهو أن عبيد الله بن عمر بن الخطاب لما مات أبوه ﷺ قتل الهرمزان وكان مسلماً، وقتل جفينة وكان نصرانياً، وقتل بنتٌ صغيرة لأبي لؤلؤة وكانت تدعى الإسلام - فأشار المهاجرون على عثمان بقتليهم قالوا: فظاهر الأمر أنهم أسأروا بقتله بهم ثلاثتهم.

وقالوا: كما لا خلاف في أن المسلم يقطع إن سرق من مال الدمي، والمسلم، وقتله بهما أولى، لأن الدَّمِ أعظم حرمة من المال.

وقالوا لنا خاصة: أنتم تحذرون المسلم إن قذف الدمي، والمسلم، وتمنعون من قتله بقتله هما - وهذا عجب جداً.

واحتجوا على الشافعيين بقولهم: إن قتل دميًا ثم أسلم فإنه يقتل به عندكم، ولا فرق بين قتلكم مسلماً بكافر، وبين قتلكم مسلماً بكافر في المسألة الأخرى.

قال أبو محمد رحمه الله: وكل هذا لا حجة لهم في شيء منه:

أما قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ

الصلاة والسلام فقتلوه، وعلى رسوله محمد ﷺ فجرحوا وجهه المقتصر، وكسروا ثيبه - بنسي هو، وبأبي وأمي. وكما أطلق السنة الحنفية، وإيدي من وافقهم بإيجاب الباطل في القصاص للكافر من المسلم - وكل ذلك ظلم لم يأمر الله تعالى به، ولا رضى ولا جعله حقاً، بل أنكره عز وجل! أشد الإنكار، نعم، وفي الآية التي فيها ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعُبْدُ بِالْعُبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾. وهذا نص جلي بأنها في المؤمنين خاصة، بفضهم في شخص فقط، لأنهم إخوانهم، فاسبقهم وصالحهم، عبدهم وحرهم، وليس أهل الذمة إخوانهم لنا - ولا كرامة لهم.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَنَا أَبُو بَرٍّ سُلْطَانًا﴾ فمعاد الله أن يكون هذا لكافر، والله ما جعل تعالى لهم قط - بحكم دينه - سلطاناً، بل جعل لهم الصغار.
قال عز وجل: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾.

فإن قالوا: فإذا لا يساونا فلم تقتلهم الكافر بالمؤمن؟ قلنا: ولا كرامة أن تقتله به قوداً، بل قتلناه؛ لأنه نقض الذمة، وخالف العهد بخروجه عن الصغار.
وكذلك تقتله إن لم يمسلم أو سبه، ونسفي جميع ماله بذلك، ونسي أهله وصغار ولده.

فإن قالوا: فلم تحكموا على المسلم برؤ ما غصبه من الذمي أو منعه إياه من المال؟

قلنا: ليس في هذا سبيل له على المسلم، إنما هي مظلمة يبرأ منها المسلم تنزيهاً له عن حبسها فقط.

قال أبو حمزة رحمه الله: وبوضّح هذا غاية الوضوح:

ما روينا عن طريق أبي داود السجستاني قال: أخبرنا أحمد بن حنبل أخبرنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري عن قيس بن عباد قال: انطلقت أخبرنا وآخر - ذكره - إلى علي بن أبي طالب فقلنا: «هل عهد إليك رسول الله ﷺ عهداً لم يعهده إلى الناس عامة؟ قال: لا، إلا ما في كتابي هذا، فإذا فيه المؤمنين تتكافأ وصالحهم وهم يد على من سواهم وتسنّى بذيهمم أنناهم ألا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده من أخذت حذبا أو أوى مُحذبا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين».

أخبرنا حام بن أحمد بن حماد القاضي أخبرنا عباس بن

بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى الآية. والأخبار الثابتة التي فيها ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ ومن قيل له قَتِيلَ فَإِنَّا يُودَى وَإِنَّا يُقَادُ. فَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ يُخَصُّ بِقَوْلِ اللَّهِ عز وجل: ﴿أَفَتَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾.

ويقوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ كَانُمْيَا كَمْ مِمَّنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾.

ويقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾.

فوجب يقيناً أن المسلم ليس كالكافر في شيء أصلاً، ولا يساويه في شيء، فإذا هو كذلك فباطل أن يكافؤ منه بدميه، أو عضوه بعضوه أو بشرته ببشرته - فبطل أن يستأخذ للكافر من المؤمن، أو يقتصر له منه - فيما دون النفس - إذ لا مساواة بينهما أصلاً. ولما منع الله عز وجل أن يعمل للكافرين على المؤمنين سبيلاً وجب ضرورة أن لا يكون له عليه سبيل في قوده، ولا في قصاص، أصلاً - ووجب ضرورة استعمال التصوص كلها، إذ لا يحل ترك شيء منها.

ومن فضائح الحنفية - المخزية لقائلها في الدنيا والآخرة - قطعهم يد المسلم بيد الذمي الكافر، ومنعهم من قطع يد الرجل المسلم بيد المرأة الحرة المسلمة، نعم، ولا يقطعون يد الذمي الكافر إن تعمد قطع يد امرأة حرة مسلمة، فاصعبوا لهذه المصائب مع قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾.

فإن اعترضوا في الآية المذكورة.

بما روينا عن طريق سفيان الثوري عن الأعمش عن زر عن يسع الكندي قال: جاء رجل إلى علي بن أبي طالب فقال له: كيف تقرأ هذه الآية ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ وهم يقتلون - يعني المسلمين - فقال علي: فإله يحكم بينهم يوم القيامة، ولن يجعل الله للكافرين - يوم القيامة - على المؤمنين سبيلاً.

قال أبو حمزة رحمه الله: يسع الكندي جهول لا يلدي أحد من هو.

وجواب هذا السائل: أن هذه الآية حق واجب في الدنيا والآخرة، إنما منع الله تعالى أن يكون للكافرين على المؤمنين سبيل حتى يجعل الله تعالى له، ويأمر بإفناؤه للكافر على المسلم في الدنيا ويوم القيامة.

وأما بالظلم والتعدي - فلم يؤمن الله تعالى - قط - من ذلك، كما أطلق أيدي الكفار فيما خلا على بعض الأنبياء عليهم

بنفسه لا يحل تحصيله بذلك الخبر؛ لأنه عملٌ فاسدٌ بلا برهان، ودعوى بلا دليل، وضربٌ للسِّنِّ بعضها ببعض، كمن أباخ أكل الخنزير، وشرب الخمر يقول الله عز وجل: ﴿وَكُلُّوا وَاشْرَبُوا﴾ ولا فرق.

وقالوا أيضاً: قد رويتم هذا الخبر من طريق أبي داود السجستاني، قال: أخبرنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا محمد بن راشد أخبرنا سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «لا يُقتل مؤمنٌ بكافرٍ فَمَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّداً دَفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمُقْتُولِ فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوهُ وَإِنْ شَاءُوا أَحَدُوا الدِّيَّةَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ:

حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيحٌ لا يجوز الاحتجاج بها وهي ملوثة متاكر.

ثم لو صحَّت لما كانت لهم فيها حجة، بل كانت تكون حجة لنا عليهم؛ لأن فيها أن لا يقتل مؤمنٌ بكافرٍ، فهذه قضية صحيحة قائمة بنفسها وهي قولنا.

ثم فيها حكمٌ من قتل عمداً فلو دخل في هذه القضية المؤمن يقتل النبي عمداً لكانت مخالفة للحكم الذي قبلها - وهذا باطل - فلو صحَّت لكانت بلا شك في المؤمن يقتل المؤمن عمداً، لا فيما قد أبطله قبل من أن يقتل مؤمنٌ بكافرٍ.

وقالوا: معناه لا يقتل مؤمنٌ بكافرٍ حربياً، أو إذا قتله خطأ، فكان هذا من أسخف ما أتوا به، وكيف يجوز أن يظن هذا ذو مسكة عقل، وغن مندوبون إلى قتل الحريتين، موعودون على قتلهم بأعظم الأجر، يمكن أن يظن من به طباع أن النبي ﷺ مع هذا الحال وأمره عليه الصلاة والسلام بالجهاد يتكلف أن يخبرنا أننا لا نقتل بالحربيين إذا قتلناهم، ما شاء الله كان.

وكذلك القول في تأويلهم السخيف: أنه عليه الصلاة والسلام أراد أن لا يقتل مؤمنٌ بكافرٍ إذا قتله خطأ - هذا والله يقين الكذب على رسول الله ﷺ الموجب للنار، وكيف يمكن أن يسع هذا في دماغ من به مسكة عقل أن يكون مذبح الله نيته عليه الصلاة والسلام إلى يوم القيامة قد أمنا أن يقتل منا أحدٌ بالغ كافرٍ قتلهم خطأ ثم يتكلف عليه الصلاة والسلام إخبارنا بأن لا يقتل المؤمن بكافرٍ قتله خطأ ثم لا يبين لنا ذلك إلا بكلام يجعل لا يفهم أحد منه هذا المعنى، إنما يأتي به المتكلمون لنصر الباطل، وأما رسول الله ﷺ الذي أعطي جوامع الكلم، وأمره ربه تعالى بالبيان لنا: فلا، ولا كرامة، لقد نزهه الله عز وجل عن هذا وابعده عن أن يظن به ذلك مسلم.

أصبح أخبرنا محمد بن عبد الملك بن إمام أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن إسماعيل الترمذي، قال عبد الله: أخبرنا أبي، وقال الترمذي: أخبرنا الحميدي، ثم اتفق أحمد بن حنبل، والحميدي - واللفظ له - قالوا جميعاً: أخبرنا سفيان بن عيينة أنا مطرف بن طريف قال: سمعت الشعبي يقول: أنا أبو جحيفة - هو السوائي - قال: قلت لعلي بن أبي طالب: هل عندكم من رسول الله ﷺ سوى القرآن؟ قال علي: لا، والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إلا أن يعطيني الله عبداً فهماً في كتابه، أو ما في الصحيح؟ قلت: وما في الصحيح؟ قال: العقل، وفكالك الأسير، وأن لا يقتل مسلمٌ بكافرٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ: وهذا لا يحل لمسلم خلافه. فاعترض فيه أهل الجهالة المصلحة بأن قالوا:

قد روي هذا الخبر من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن بشر أخبرنا الحجاج بن المنهال أخبرنا هشام عن قتادة عن أبي حسان، قال: قال علي بن أبي طالب «ما عهد إلي رسول الله ﷺ شيئاً دون الناس إلا صحيفة في قراب سنيي، فلم يزلوا به حتى أخرجه، فإذا فيها المؤمنون تكافأ ومأثمهم، وتسمى بذيئهم أثمانهم، وهم يد على من سواهم، لا يقتل مؤمنٌ بكافرٍ، ولا ذو عهد في عهده».

قالوا: فمرة رواه قتادة عن الحسن، ومرة رواه عن أبي حسان مسرلاً - وهذه علة في الخبر، قلنا: فكان ماذا؟ ما جعل مثل هذا علة، إلا ذو علة في دينه، وما ندري في رواية قتادة للخبر - مرة عن أبي حسان، ومرة عن الحسن - وجهاً يعترض به، إلا من عدم الحياة، وكابر عين الشمس.

وقالوا أيضاً: قد رويتم من طريق وكيع أخبرنا أبو بكر الهذلي عن سعيد بن جبير قال: إنما قال رسول الله ﷺ لا يقتل مسلمٌ بكافرٍ - إن أهل الجاهلية كانوا يتطالبون بالدماء، فلما جاء الإسلام قال رسول الله ﷺ: «لا يقتل رجلٌ من المسلمين بدمٍ أصابه في الجاهلية».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ: هذا عجب جداً، أبو بكر الهذلي: كذاب مشهور، ثم لو رواه أيوب عن سعيد بن جبير لما كانت فيه شبهة تتعلق بها بخلاف للحق؛ لأنه إما رأى ما رآه سعيد بن جبير فهو كسائر الأراء، لا يعترض بها على السنن، ولا كرامة، وإما سمع ممن لا يدري من هو فهذا أبعد له من أن يتعلق به.

ثم لو صحَّ أن رسول الله ﷺ قاله لكان هذا خبراً قائماً بنفسه، كوضعه - عليه الصلاة والسلام - دماء الجاهلية في حجة الوداع وكان ما في صحيفة علي بن أبي طالب خيراً آخر قائماً

وجفينةً وبنيت أبي لؤلؤة - فليس في الخبر نص، ولا دليل على أن أحداً قال بقتل جفينة؛ فبطل بذلك دعواهم.

وصح أنه إنما طولب بدم الهرمزان فقط، وكان مسلماً - ولا خلاف في القود للمسلم من المسلم، فلا يجوز أن يقحم في الخبر ما ليس فيه بغير نص ولا إجماع.

وأما احتجاجهم بأنه كما يجب قطع يد المسلم إذا سرق مال ذمي، فكذلك يجب قتله به، فقياس فاسد، والقياس كله باطل - **ثم لو صح** القياس لكان هذا منه عين الباطل؛ لأن القود، والقيصاص للمسلم من الذمي حق للذمي عندهم، له طلبه، وله تركه والعفو عنه.

وهذا هو السبيل الذي منع الله عز وجل منّا، ولم يجعلها لكافر على مسلم - وليس كذلك القطع في السرقة، ليس هو من حقوق المسروق منه المال، ولا له طلبه دون غيره، ولا له العفو عنه، إنما هو حق لله عز وجل أمر به - شاء المسروق منه أو أبى - فلا سبيل فيه للذمي على المسلم أصلاً.

وأما قولهم: إذا قُتِلَ المسلم إذا قُتِلَ الذمي.

قلنا: نعم.

وكذلك تحته إذا قُتِلَ الحربي ولا فرق، لما ذكرنا في القطع في السرقة من أنه ليس كلا الأمرين حقاً للذمي، ولا للمقتوف، ولا للمسروق منه، ولا هما العفو عنه، ولا طلبه دون سائر الناس. إنما الحد في القذف حق الله تعالى أمر به - كما هو الحد في الحمر للذمي - كانت - أو حربي، ولا فرق.

فإن قالوا: إنكم تقرمون المسلم المال إذا وجب للذمي قبله، وتأخذونه من المسلم بالسجن والأدب إذا امتنع من أدائه، وهو قادر عليه.

قلنا: نعم، وليس هنا من القود والقيصاص في شيء؛ لأن المال المأخوذ بغير حق هو حرم على أخذه - كأننا من كان - وإذا هو كذلك، فإنما هو باطل منعه منّا، وأزلناه عن يده، كما تمنعه من قتل الذمي بلا حق ولا فرق..

ولو قدرنا على تكليفه إحياء الذمي الذي قتل لفعلنا ذلك به، فإذا لم يقدر على ذلك فلا شيء عليه؛ إلا الأدب؛ لتعديبه إلى ما حرم الله تعالى عليه فقط كما نؤذبه في غضبه ماله إذا لم يقدر على ردّه، ولا على إصافه فقط، وليس كل متعد إلى ما حرم عليه الله عز وجل يلزمه قتل ولا قطع عضو ولا قصاص.

وأما احتجاجهم على من قال: إذا قُتِلَ ذمي ذميًا ثم أسلم القاتل؛ فالقود عليه باق - فقد أخطأ هذا القاتل؛ بل قد سقط

وقالوا في قوله عليه الصلاة والسلام «لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» تقديم وتأخير، إنما أراد أن يقول: لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ بِكَافِرٍ.

وقد صح - بلا خلاف - وجوب قتل المعاهد بالذمي.

فصح أنه إنما أراد بالكافر: الحربي.

قال أبو محمد عليه السلام: وهذا كذب آخر على رسول الله ﷺ موجب لصاحبه ولرج النار واللعة، إذ تحكموا في كلامه - عليه الصلاة والسلام - بلا دليل، وليس إذا وجد نص قد قام البرهان: بأن فيه تقديمًا وتأخيرًا وجب أن يحكم في نص آخر بالتقديم والتأخير بلا دليل، كما أنه إذا وجد نص منسوخ لم يحل لأحد أن يقول في نص آخر لم يأت دليل بأنه منسوخ: هذا منسوخ - هذه صفة الكذابين الفساق المقترين على الله عز وجل، وعلى رسوله ﷺ بالكذب.

وقالوا: إن الشعبي هو أحد رواة ذلك الخبر وهو يرى قتل المؤمن بالذمي؛ قلنا: هذا لم يصح قط عن الشعبي؛ لأنه لم يروه إلا ابن أبي ليلى - وهو سيئ الحفظ، وداود بن يزيد الزعافري - وهو ساقط.

ثم لو صح ذلك عنه لكان الواجب رفض رايه وإطراحه والخذل بروايته. لأنه وغيره من الأئمة موثوق بهم في أنهم لا يكذبون لفصلهم غير موثوق بهم بأنهم لا يخطئون؛ بل كل أحد بعد رسول الله ﷺ غير معصوم من الخطأ ولا بد، وليس يخطئ أحد في الدين إلا لمخالفة نص قرآن، أو نص سنّ يتأول منه قصد به الحق فاطشاه - وقد افردنا باباً ضخماً في كتابنا للموسم بالإعراب فيما أخذ به الحنفيون من السنن التي خالفها من رواها من الصحابة رضي الله عنهم، وهذا من أبر ما موهوا به. فهذا ما اعترضوا به قد أوضحن سقوط أقوالهم فيه.

وأما احتجاجهم بخبر ابن المنكدر، وبيعة عن ابن السيلماني فمرسلان ولا حجة في مرسل.

فإن لجوا:

قلنا لهم: دونكم مرسلاتهما - أخبرنا حمام بن أحمد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الذبيري أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني عمرو بن شعيب: إن رسول الله ﷺ «فرض على كل مسلم قتل رجلًا من أهل الكتاب أربعة آلاف درهم، وأنه يُقَتَّلُ من أرضه إلى غيرها».

وذكر أن عمر بن عبد العزيز قضى بذلك.

وأما قصة عبيد الله بن عمر بن الخطاب، وقتله الهرمزان،

تعالى: ﴿عَذُو لَكُمْ وَهُوَ مَوْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾.

فَصَحَّ بنص هاتين الآيتين نصاً جليلاً لا يمكن أن يناول فيه شيء، أن هذا الحكم إنما هو في المؤمن المقتول خطأ فقط.

ثُمَّ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَذُو لَكُمْ وَهُوَ مَوْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْغُونَ مِيتَتَهُمْ يَبْغُونَ فِدْيَةً مُسْلَمَةً إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ **فَصَحَّ** بالضرورة التي لا مدخل للشك فيها أن في كان من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ﴾ ضمير راجع إلى أول مذكور، لا يمكن غير ذلك البتة، فإذا لا بد من هذا، والضمير في لغة العرب لا يرجع إلا إلى أقرب مذكور قبله، إلا برهان يدل على غير ذلك، فليس في هذه الآيات أقرب مذكور ولا أبعد مذكور، إلا المؤمن المقتول خطأ فقط.

فَصَحَّ يبين لا إشكال فيه: أن مراد الله تعالى بقوله: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْغُونَ مِيتَتَهُمْ وَيَبْغُونَ فِدْيَةً مُسْلَمَةً إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ كَمَا قَالَ الْحَسَنُ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ.

وَصَحَّ أن معنى قول الله تعالى: ﴿مِنْ قَوْمٍ يَبْغُونَ مِيتَتَهُمْ وَيَبْغُونَ فِدْيَةً مُسْلَمَةً إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ لأن رسول الله ﷺ قد حكم بأن لا يرث الكافر المسلم، وأن الدية موروثة. فبطل يبين أن يرث الكفار الذين ابن عنهم المؤمن. والدية في العمد إنما وجبت.

بقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْعُرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾.

وبقول رسول الله ﷺ: ﴿مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يُوَدَّى وَإِمَّا يَفَادَى﴾.

فَصَحَّ بنص القرآن، والسنة: أنه لا دية في العمد إلا حيث يكون القود يتيماً.

وقد بينا أنه لا قود من المسلم للذمي، فإذا لا قود له منه فلا دية له عليه، إذ لم يوجب الدية دون القود في العمد قط قرآن، ولا سنة، وبالله تعالى التوفيق.

أخبرنا حامد أخبرنا أبو محمد الباجي أخبرنا عبد الله بن يونس أخبرنا بقي بن خلاد أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا يحيى بن سعيد القطان عن أشعث بن عبد الملك الحمري عن الحسن البصري قال: إذا قتل المسلم الذمي فليس عليه كفارة.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا محمد بن المنهال أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا يونس - هو ابن يزيد - عن الحسن

القود والقصاص عنه؛ لأنه قتل مؤمن بكافر، وقد حرم الله تعالى ذلك على لسان رسوله ﷺ.

ثم يعكس عليهم هذه القياسات الفاسدة فيقال لهم: كما لا تحذون أنتم المسلم إذا قذف الذمي، وتحذون الذمي إذا قذف المسلم، فكذلك اقتلوا الذمي بالمسلم، ولا تقتلوا المسلم بالذمي - وهذا أصح قياس يكون - لو كان القياس حقاً - لأنها حرمة وحرمة.

ومن غرائب القول: احتجاج الحنفيين في الفرق بين قاتل المستامن فلا يقيدهونه به، وبين قاتل الذمي فيقيدهونه به.

فإن قالوا: الذمي محقود الدم وغير وقت، والمستامن محقود الدم بوقت، ثم يعود دمه حالاً إذا رجع إلى دار الحرب، ولا ندرى من أين وجب إسقاط القود بهذا الفرق، وكلاهما محرم الدم إذا قتل: تحريماً مساوياً لتحريم الآخر. وإنما يراعى الحكم وقت الجنابة الموجبة للحكم - لا بعد ذلك - ولعل المستامن لا يرجع إلى دار الحرب، ولعل الذمي يتقاضى الدية ويلحق بدار الحرب فيعود دمه حالاً ولا فرق - وحسبك بقوم هذا مقدار علمهم الذي به يحلون دماء المسلمين - وحسبنا الله ونعم الوكيل.

قال أبو محمد ﷺ:

وأما قولنا: لا دية على المسلم في قتل الذمي عمداً، ولا على عاقلته في قتل إياه خطأ، ولا كفارة عليه أيضاً - فلما قد بينا قبل في أول كلامنا في هذه المسألة من أن الآية التي فيها إيجاب الدية والكفارة في قتل الخطأ إنما هي في المؤمن المقتول خطأ فقط، ولم يأت قط نص في إيجاب دية، ولا كفارة، في قتل الكافر الذمي خطأ.

وقد قال رسول الله ﷺ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى أَصْحَابِ الْقِيَاسِ أَنْ يَمَاسُوا الشَّيْءَ إِلَّا عَلَى نَظَرٍ، وَلَيْسَ الْكَافِرُ نَظِيرَ الْمُؤْمِنِ وَلَا مِثْلًا، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ بِأَهْلِ أَصُولِ الْقَاتِلِينَ بِالْقِيَاسِ، وَالْمُتَمَيِّنُ مِنْهُمْ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ».

وإنما أوجبنا الدية في قتل الكافر المسلم خطأ بعموم قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً﴾ الآية فعم بهذا قاتل المؤمن خطأ، ولم يخص بذلك مؤمناً من كافر، ولم يأت دليل من قرآن، ولا سنة، ولا إجماع يخص ذلك - فوجب إضاهاها على عموم.

وأما هذه الآية فلا حجة لهم فيها أصلاً، لأن نصها أن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾ إلى قوله

أنه كان لا يرى العتق إلا في قتل المسلم الذمّي.

وهو قول أبي عياض، وجابر بن زيد.

فإن شغبوا بما أخبرناه الظلمنكي أخبرنا ابن مفرج أخبرنا الصموت محمد بن أيوب أخبرنا البراء أخبرنا محمد بن معاوية الزنادي أخبرنا أبو داود أخبرنا يعقوب بن عبد الله بن محمد حدثني أبي عن أبيه عن عمران بن الحصين قال: «إن رجلاً من خزاعة قتل رجلاً من هذيل فقال رسول الله ﷺ لو كنت قبيلة مؤمنة بكافر لقتلته فأخرجوا عقله» فإن يعقوب وإياه وجهه مجهولون.

وأما أدبه وسجته - فالثابت عن رسول الله ﷺ المنع من أن يجلد أحد في غير حد أكثر من عشر جلدات، ولقوله ﷺ «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده إن استطاع» وقتل الذمّي بغير حق منكر فواجب تغييره باليد.

وقال تعالى: «وَتَنَازَعُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَنَازَعُوا عَلَى الْإِنِّمِ وَالدُّنْوَانِ» فسجن القتال منع من الظلم وتعاون على البر والتقوى وإطلاقه عونٌ على الإنم والدون، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٢٢ - مسألة: وإن قتل المسلم، أو الذمّي - البالغان العاقلان - مسلماً خطأ فالدية واجبة على عاقل القتال - وهي عشرين، وقيلته. وعلى القتال في نفسه - إن كان بالغاً عاقلاً مسلماً: عتق رقبة مؤمنة ولا بد، فإن لم يقدر عليها لفقرو: فعليه صيام شهرين متتابعين، لا يحول بينهما شهر رمضان، ولا يوم فطر، ولا يوم أضحى، ولا يمرض، ولا بإيام حيض - إن كانت امرأة. وذلك - واجب على الذمّي، لا أنه لا يقدر في حاله تلك على عتق رقبة مؤمنة، ولا على صيام حتى يسلم، فإن أسلم يوماً ما لزمه العتق، أو الصيام فإن لم يسلم حتى مات لقي الله عز وجل. وذلك زائد في إثمه وعذابه، ولا يصوم عنه وليه - هذا كله نص القرآن الذي لا يجيله من له في العلم أقل حظ.

وأما كون الدية على عشرته:

فلما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا الليث هو ابن سعيد - عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة «قضى رسول الله ﷺ في جنتين امرأة سقطت ميتاً بغرة عبد أو أمّة، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة تؤقت، قضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لزوجها، وأن العقل على عصبتها».

قال أبو محمد رحمه الله:

وقال الحنفيون، والمالكيون: العقل على أهل الديار - وأدعوا أنه عمر قضى بذلك، وذلك لا يصح، ولو صح لما كانت فيه حجة، لأنه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ويعبد الله تعالى عمر من أن يكون يحمل حكم رسول الله ﷺ ويحدث حكماً آخر بغير وحي من الله تعالى وهذا عظيم جداً.

قال أبو محمد رحمه الله: فمن لم يكن له من المسلمين خاصة عصبية فمن سهم النارمين، أو من كل مال موقوف لجميع مصالح المسلمين: لقول الله عز وجل: «الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ» ولا حظ في المال المذكور لكافر ذمياً كان أو غيره، وبالله تعالى التوفيق.

وأما قولنا: لا يحول بين الشهرين بمرض، ولا بأضحى، ولا بمرض ولا بإيام حيض - فلأن الله عز وجل أمر بهما متتابعين، وأما إذا حال بينهما شيء مما ذكرنا فليسا متتابعين، ولم يخص الله عز وجل حيلة بغير عذر من حيلولة بعذر. وتوخّر المرأة صيامها حتى ترتفع حيضتها؛ لأنها لا تقدر على المتابعة، ففرضها أن تؤخر حتى تقدر كالمرضى وغيره.

ولو بدأهما في أول شعبان ثم سافر رمضان كله أجزأه إتمام الشهرين فيه ثم يقضي رمضان كما أمره الله تعالى.

وأما الذمّي - فإن كل كافر من جن أو إنسي ففرض عليهم ترك كل دين والرجوع إلى الإسلام، والتزام شرائعه لا يقول غير هذا مسلم؛ لأنه بهذا جاء القرآن وعليه حارب رسول الله ﷺ من خالفه ولم يؤمن به، وبذلك وجب الخلود في النار على من لم يسلم، فأذا كل كافر فلهزم دين الإسلام، ومأمور به، فحكمه لازم لهم، وشرائعه كذلك، إلا أن منها ما لا يقبل منهم حتى يسلموا، كالصلاة هي فرض على الجنسين، وغير التوضي، إلا أنها لا تقبل منها إلا حتى يقتل الجنب ويتوضأ المحدث.

وأما قولنا: لا يصوم عن الكافر وليه بخلاف المسلم بموت وعليه صيام؛ لأنه لا يصوم الولي إلا ما لو صامه الميت لأجزأه، وليس هذا صفة الكافر، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٢٣ - مسألة: ومن قتل مؤمناً عمداً في دار الإسلام أو في دار الحرب - وهو يدري أنه مسلم - فولي المقتول مخير إن شاء قله بمثل ما قتل هو به وليه: من ضرب، أو طعن، أو رمى، أو صب من حائل، أو غرق أو تغريق، أو شذخ، أو إجاعة أو تعطيش، أو خنق أو غم، أو وطء فرس، أو غير ذلك - لا تخاف شيئاً.

وإن شاء عفا عنه - أحب القتال أم كره - لا رأي له في

وَالْأَوْرَاعِي، وَالشَّافِعِيُّ وَأَبِي ثَوْرٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابُهُمْ، وَجَمُوهُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمته الله: فَظَنَرْنَا فِيمَا احْتَجَّ بِهِ أَهْلُ هَذَا الْقَوْلِ، فَوَجَدْنَا قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصَ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ وَالْخُرُوفُ وَالْعَبْدُ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُتِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَعَ بِمَعْرُوفٍ وَأَدَاءَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾.

فَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَهُ﴾ وَفِي ﴿مِنْ أَخِيهِ﴾ رَاجِعٌ إِلَى الْقَاتِلِ، لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي عُتِيَ لَهُ مِنْ ذَنْبِهِ فِي قَتْلِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ.

وَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ - هُوَ الْفَضْلُ بْنُ دَكَّيْنٍ - أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَذَكَرَ حَدِيثًا فِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ لَهْ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا يُودَى وَإِمَّا أَنْ يَفَادَهُ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي ذَاوُدَ السُّجْسَانِيُّ أَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا شَرِيحٍ الْكَنْعَنِي يَقُولُ فِي خَيْرٍ «فَمَنْ قَتَلَ لَهْ بَعْدَ مَقَاتِلَيْ هَذِهِ قَتِيلٌ فَأَقْلَهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ: بَيْنَ أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ وَبَيْنَ أَنْ يَقْتُلُوا».

فَهَذَا نَصْرٌ جَلِيلٌ لَا يَحْتَمِلُ تَأْوِيلًا بِأَنَّ الْحَيَاةَ فِي الدُّنْيَا أَوْ الْقَوْدُ إِلَى وَلِيِّ الْمَقْتُولِ لَا إِلَى الْقَاتِلِ.

وَقَدْ وَافَقُونَا عَلَى أَنَّهُ إِنْ عَفَا وَاجِدٌ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ فَأَكْثَرُ: أَنَّ الدُّنْيَا وَاجِبَةٌ لِلْبَاقَيْنِ - أَحَبُّ الْقَاتِلِ أَمْ كَرِهَ.

وَكَذَلِكَ عَنْهُمْ: إِذَا بَطَلَ الْقَوْدُ بِأَيِّ وَجْهِ بَطُلَ، كَالْأَبِي قَتَلَ ابْنَهُ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ امْتِنَاعِ الْقَوْدِ بِهَذَا وَبَيْنَ امْتِنَاعِهِ بِعَفْوِ الْوَلِيِّ.

قَالُوا: وَلَا يَصِحُّ خِلَافُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ عَنْ أَخِيهِ مِنَ الصَّخَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِيمَا يَشْعَبُ بِهِ أَهْلُ الْقَوْلِ الَّذِي ذَكَرْنَا أَوْلَا، فَوَجَدْنَاهُمْ يَحْتَجُّونَ: بِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعْبَةَ أَخْبَرَنِي هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ وَبَّارٍ عَنْ طَاوُوسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ فِي رَمْيٍ أَوْ عَمِيٍّ يَكُونُ بَيْنَهُمْ بِحَجَرٍ أَوْ بِسَوْطٍ أَوْ عَصَا فَعَقَلَهُ عَقْلٌ حَطَلٌ وَمَنْ قَتَلَ عَمْدًا فَقَوْدٌ يَذِيهِ، فَمَنْ خَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الْفُزَارِيُّ عَنْ مُحَمَّدٍ

ذَلِكَ، وَلَيْسَ عَفْوُ الْوَلِيِّ عَنِ الْقَوْدِ وَمُسْكُوتُهُ عَنْ ذِكْرِ الدُّنْيَا بِذَلِكَ بِمَسْقُطٍ لِلدُّنْيَا، بَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ لِلْوَلِيِّ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهَا، إِلَّا أَنْ يُلْفِظَ بِالْعَفْوِ عَنِ الدُّنْيَا أَيْضًا.

وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ بِمَا يَتَّقَانِ عَلَيْهِ، فَهَاهُنَا خَاصَّةٌ إِنْ لَمْ يَرْضَهُ الْقَاتِلُ لَمْ يَلْزِمُهُ، وَيَكُونُ لِلْوَلِيِّ الْقَوْدُ، أَوْ الدُّنْيَا، فَإِنْ أَبَى الْوَلِيُّ إِلَّا أَكْثَرَ مِنَ الدُّنْيَا لَمْ يَلْزَمْ الْقَاتِلُ أَنْ يَزِيدَهُ عَلَى الدُّنْيَا وَبِرَّةً فَمَا فَوْقَهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمته الله: وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا:

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَيْسَ لِلْوَلِيِّ الْمَقْتُولِ إِلَّا الْقَوْدُ فَقَطْ، أَوْ الْعَفْوُ، وَلَا تَجِبُ لَهُ الدُّنْيَا إِلَّا بِرِضَا الْقَاتِلِ، فَإِنْ أَبَى الْوَلِيُّ إِلَّا أَكْثَرَ مِنَ الدُّنْيَا - وَلَوْ أَعْضَاءًا كَثِيرَةً فَإِنْ رَضِيَ بِذَلِكَ الْقَاتِلُ جَاZَ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا - صَحَّ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَعَنْ أَبِي الزُّنَادِ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَسَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ، وَابْنِ شَرِبَةَ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ، وَأَصْحَابُهُمْ.

وَصَحَّ قَوْلُنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَمَنْ عُتِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَعَ بِمَعْرُوفٍ وَأَدَاءَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ» قَالَ: كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ الْقَوْدُ، وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدُّنْيَا، قَالَ: فَالْعَفْوُ: أَنْ يَقْبَلَ الدُّنْيَا فِي الْعَمْدِ يَطْلُبُ بِمَعْرُوفٍ، وَيُؤَدِّي بِإِحْسَانٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ هُوَ الْعَمْدُ يَرْضَى أَهْلَهُ بِالدُّنْيَا اتِّبَاعًا مِنَ الطَّالِبِ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَطْلُوبِ بِإِحْسَانٍ.

وَصَحَّ أَيْضًا عَنْ مُجَاهِدٍ، وَالشَّعْبِيِّ، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ سَمَّاكِ بْنِ الْفَضْلِ قَاضِي صَنْعَاءَ قَالَ: كَتَبَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي أَمْرٍ أَوَّلًا قَتَلْتُ رَجُلًا - إِنَّ أَحَبَّ الْأَوْلِيَاءِ أَنْ يَغْفُوا عَفْوَ - وَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ يَقْتُلُوا قَتَلُوا، وَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ يَأْخُذُوا الدُّنْيَا أَخَذُوا، وَأَعْطَوْا أَمْرَاتِهِ مِيرَاثَهَا مِنَ الدُّنْيَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: يُجِبُ الْقَاتِلُ عَلَى إِعْطَاءِ الدُّنْيَا، فَإِنْ اتَّفَقُوا عَلَى ثَلَاثِ دِيَارٍ: فَهُوَ جَائِزٌ، إِنَّمَا اشْتَرَوْا بِهِ صَاحِبَهُمْ.

وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَمَّادِ بْنِ سَرِيرٍ،

قَلَرُ كَانَتِ الدِّيَةُ وَاجِبَةً بِالْعَفْوِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهَا الْوَلِيُّ الْعَامِيُّ لَاسْتَعْنَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ إِعَادَةِ ذِكْرِهَا.

قَالُوا: وَفِي أَحَدِ حَدِيثَيْهِ وَإِذَا أُلِيَ اسْتَشَارَ الْقَاتِلَ فِي إَعْطَاءِ الدِّيَةِ، فَلَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً عَلَيْهِ مَا اسْتَشَارَهُ فِي ذَلِكَ.

قَالُوا: وَقَدْ رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ قَالَ: فِي الْكِتَابِ الَّذِي هُوَ عِنْدَ أَبِي، وَهُوَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَالَّذِي فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ، وَهِيَ فِي شِبْهِ الْعَمَلِ: ثَلَاثُونَ حَقَّةً، وَثَلَاثُونَ بَنْتَ كِرْبَن، وَأَرْبَعُونَ خِلْفَةً فَيَتَبَعُ سَعِيَتَهُ - إِذَا اصْطَلَحُوا فِي الْعَمَلِ، فَهَزَّ عَلَى مَا اصْطَلَحُوا عَلَيْهِ - قَالُوا - فَلَمْ يُذَكَّرْ فِي الْعَمَلِ دِيَّةً.

وَقَالُوا:

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بَغْيِيهِ طَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ».

قَالُوا: فَذَا هَذَانِ النَّصَانِ عَلَى أَنَّ مَالَ الْقَاتِلِ لَا يَجُوزُ اخْتِذُ شَيْءٍ مِنْهُ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ.

وَقَالُوا: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾.

وَقَالُوا: وَلَيْسَ مِثْلُ الْقَتْلِ إِلَّا الْقَتْلُ، فَلَا مَدْخَلَ لِلدِّيَةِ هَاهُنَا إِلَّا بِرَضَاعِمَا مَعًا.

وَقَالُوا:

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ عَدْوٍ أَوْ حَرْبٍ لَهَا دِيَّةٌ لِلنَّفْسِ الْمَكْتُولَةِ﴾.

قَالُوا: فَلَمْ يَذَكَّرْ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا الْقَتْلَ قَطُّ.

وَقَالُوا: لَا يَجِلُّ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ مَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ الْقِصَاصُ أَوْ يَكُونَ لَهُ أَيْضًا اخْتِذُ الدِّيَةِ بِدَلَا مِنَ الْقِصَاصِ.

فَإِنْ قُلْتُمْ هَذَا.

قُلْنَا: لَمْ نَحْذِ قَطُّ حَقًّا لِإِنْسَانٍ أَنْ يَكُونَ لَهُ اخْتِذُ بَدَلٍ مِنْهُ إِلَّا بِرِضَا الَّذِي عَلَيْهِ الْحَرْبُ.

فَإِنْ قُلْتُمْ لَهُ: إِمَّا الْقِصَاصُ، وَإِمَّا الدِّيَةُ.

قُلْنَا: لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَكَانَ إِنْ عَفَا عَنْ أَحَدِهِمَا لَمْ يَجِزْ عَفْوُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ لَهُ بَعْدَ بَعِيهِ - وَإِنَّمَا يَجُوزُ عَفْوُهُ إِذَا اخْتَارَهُ شَمُّ

بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَبَطَ مُؤْمِنًا قَتَلًا فَهُوَ مُؤْمِيهِ إِلَّا أَنْ يَرْضَى وَلِيُّ الْمَقْتُولِ وَذَكَرَ الْحَدِيثُ - وَفِي آخِرِهِ: «وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ» وَالرَّسُولُ».

وَبِمَا أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ حَدَّثَنِي أَبِي قَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بَيْنَ قَاسِمٍ أَخْبَرَنَا جَدِّي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَزَةَ عَنْ مُسْلِمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْجَزَرِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بَيْنَ مُحَمَّدٍ بَيْنَ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «كَتَبَ فِي كِتَابِهِ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ مَعَ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ فَمَنْ اغْتَبَطَ مُؤْمِنًا قَتَلًا عَنْ يَتِيمَةٍ فَإِنَّهُ قَوْدٌ إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ».

وَبِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بَيْنَ مَيْسَرَةَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ - هُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَعْرَابِيِّ عَنْ حَمَزَةَ أَبِي عُمَرَ الْعَلَدِيِّ الضَّبِّيِّ حَدَّثَنِي عُلْفَةَ بْنُ وَائِلٍ حَدَّثَنِي وَائِلُ بْنُ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: «كَتَبْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جِيءَ بِقَاتِلٍ فِي عَقِبِهِ السَّعَةُ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِمَوْلَى الْمَقْتُولِ: أَمْتَفُو؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَتَأْخُذُ الدِّيَةَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَتَقْتُلُ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَفِي آخِرِ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ لَهُ أَمَا إِنَّكَ إِنْ عَفَوْتَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَوْمٌ يَلْبِغُونَ وَإِنَّهُمْ صَاحِبِكُمْ فَمَعَا عَنْهُ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّيَّاسِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ عَفَاءِ الْوَاسِطِيُّ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عُلْفَةَ بْنِ وَائِلٍ بَيْنَ حَجَرَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «أَتَى بِقَاتِلٍ فَقَالَ لَهُ: هَلْ لَكَ مِنْ مَالٍ يُؤْذِي دِيَّتَهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ أُرْسِلْتُكَ سَأَلَ النَّاسُ تَجَمُّعَ دِيَّتِهِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَمَوَالِيكَ يُعْطُونَكَ دِيَّتَهُ، قَالَ: لَا، قَالَ لَوَلِيَّ الْمَقْتُولِ: خُذْهُ - ثُمَّ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أَمَا إِنَّهُ إِنْ قَتَلَهُ كَانَ مِثْلَهُ، وَذَكَرَ بَاقِي الْحَدِيثِ - وَفِيهِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ لَهُ أَرْمِيهِ يَوْمَ يَلْبِغُ صَاحِبِكُ وَابْنِهِ، فَيَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ فَارْسَلْتَهُ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ الْفَاخُورِيُّ أَخْبَرَنَا حَمَزَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوَدَّبٍ عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ بَيْنَ مَالِكٍ، «أَنَّ رَجُلًا أَتَى بِقَاتِلٍ وَلَيْلَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: اغْفُ عَنْهُ، فَأَبَى، فَقَالَ: خُذْ الدِّيَةَ، فَأَبَى، قَالَ: اذْهَبْ فَاقْتُلْهُ، فَإِنَّكَ مِثْلُهُ فَذَكَرَ الْحَدِيثُ - وَفِيهِ أَنَّهُ أُرْسِلَتْهُ».

قَالُوا: فَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وَعَمْرِو بْنِ حَزَمٍ: الْقَوْدُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ. وَفِي حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حَجَرَ، وَأَنَسِ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَفْوِ، وَبَيْنَ اخْتِذِ الدِّيَةِ. قَالُوا:

شَرِيءٌ مِنْهُ عَلَى مَا نَذَرُوا إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا حَرَجَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

أَمَّا حَدِيثُ سَيِّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَيِّدِ بْنِ كَبِيرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُوسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَمِنْهُمْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَفْوَ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ فِيهِ الْقُوَّةَ فَقَطَّ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ ذَكَرَ الْعَفْوُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَكَانِ.

قُلْنَا: وَقَدْ ذَكَرَتِ الدِّيَّةُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَكَانِ، وَلَا فَرْقَ - وَزِيَادَةُ الْعَدْلِ لَا يَجُوزُ تَرْكُهَا - وَالْحَقِيقُونَ يَخَالِفُونَ هَذَا الْحَبْرَ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَزِيدُونَ الْقَوَدَ لِلْوَلَدِ مِنَ الْوَالِدِ، فَخَصَّهُ بِمَا يُرْهَانُ.

وَكَذَلِكَ الْمَالِكِيُّونَ، لِأَنَّهُمْ لَا يَزِيدُونَ الْقَوَدَ لِعَبْدٍ مِنَ الْحُرِّ فَخَصُّهُ أَيْضاً بِمَا يُرْهَانُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى فَمُرْسَلٌ، وَلَا حُجَّةَ فِي مُرْسَلٍ - ثُمَّ هُوَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ سَيِّئُ الْخِفَافِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ فَسَاقِطٌ؛ لِأَنَّهُ سُلَيْمَانُ بْنُ قَاوُدٍ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ - ضَعِيفٌ الْحَدِيثُ مَجْهُولُ الْحَالِ - قَالَ ابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ: ثُمَّ لَوْ صَحَّ هُوَ وَحَدِيثُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى لَكُنَا حُجَّةً لَنَا لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ: إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ - وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ هَذَا.

بَلْ يَقُولُ: إِنَّهُمْ إِنْ رَضُوا بِالْدِّيَّةِ أَوْ بِأَكْثَرِ مِنَ الدِّيَّةِ، فَلَهُمْ رِضَاهُمْ. وَخَبَرُ أَبِي شَرِيحٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ: فَبَيْنَهُمَا زِيَادَةُ عَدْلِ عَلَى هَذَيْنِ الْحَبْرَيْنِ، وَزِيَادَةُ عَدْلٍ لَا يَجُوزُ تَرْكُهَا - وَكَمْ قَضِيَّةٌ فِي خَبَرِ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ الْمَذْكُورِ، وَقَدْ خَالَفُوها بِأَرْوَاحِهِمْ كَمَا ذَكَرْنَا فِي كِتَابِ الرُّكَاةِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ زَائِلِ بْنِ حَجْرٍ فَسَاقِطَانِ.

أَحَدُهُمَا - مِنْ رِوَايَةِ أَبِي عَمْرِو النَّعْدِيِّ - وَهُوَ مَجْهُولٌ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ عَوْفٍ أَيْضاً عَنْ أَبِي عَمْرِو الضُّبِّيِّ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَهُوَ ضَعِيفٌ - وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَبْرُ مُدْلَساً، وَنَحْنُ نُبَيِّنُهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ إِسْلَامُهُ بِهِ عَلَى جَاهِلٍ بِمَعْلُومِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ عَنْ عَوْفٍ الْأَعْرَابِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جِيءَ بِالْقَاتِلِ - وَذَكَرَ الْحَدِيثَ نَفْسَهُ - فَاسْتَفْطَيْنَا عَوْفَ، وَعَلْقَمَةَ: أَبَا عَمْرِو الْمَذْكُورَ.

وَالثَّانِي - مِنْ رِوَايَةِ سِمَاكٍ بْنِ حَرْبٍ - وَهُوَ يَقْبَلُ الثَّقَلَيْنِ.

عفا عنه بعد وجوبه له بعينه.

وقالوا: قد روي عن عمر بن الخطاب كما رويتم من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال: لا يمنع السلطان ولي الدم أن يعفو - إن شاء - أو يأخذ العقل - إن اصطلحوا عليه - ولا يمنعه أن يقتل إن أبى إلا القتل بعد أن يحق له القتل في العمى. واعترضوا في قول الله عز وجل: «فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْهُ».

وقالوا: إن الضمير الذي في له وفي «مِنْ أَخِيهِ» راجع إلى ولي المقتول، لا إلى القاتل، بمعنى: فمن سَمَحَ له القاتل بالدية. واعترضوا في خبر أبي هريرة بأن قالوا: قد رويتم هذا الخبر بعينه بخلاف ذلك اللفظ.

لَكِنْ كَمَا رَوَيْتُمْ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ مَرْثَدٍ أَرْنَسِي أَبِي حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَبِيرٍ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ لَه قَاتِلًا فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا يُقَادَ وَإِمَّا يُفَادَى».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَبِيرٍ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ فِي حَدِيثٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَمَنْ قَتَلَ لَه قَاتِلًا فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَقْتُلَ وَإِمَّا أَنْ يُفَادِيَ أَهْلَ الْقَتِيلِ» قَالُوا: فَلَمْ يَذْكُرْ دِيَّةً - وَهَذَا قَوْلُنَا.

واعترضوا في خبر أبي شريح الكعبي بأن قالوا:

قَدْ رَوَيْتُمُوهُ كَمَا حَدَّثَكُم أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ أَخْبَرَنَا أَبِي قَاسِمٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ قَاسِمٍ قَالَ حَدَّثَنِي جَدِّي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُوحٍ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ فَضِيلٍ عَنْ شُعْبَانَ بْنِ أَبِي الْعَوْجَاءِ السُّلَمِيِّ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَصِيبَ بِدَمٍ أَوْ خَيْلٍ - وَالْخَيْلُ الْجِرَاحُ - فَهُوَ بِالْخِيَارِ فِي إِحْدَى ثَلَاثِ أُمُيَّةٍ: إِمَّا أَنْ يُعْفَى وَإِمَّا أَنْ يُقْتَلَ وَإِمَّا أَنْ يَأْخُذَ الْعَقْلُ».

قَالُوا: فَلَوْ وَجِبَتِ الدِّيَّةُ بِالْعَفْوِ - وَإِنْ لَمْ نَذْكُرْ - لَمَا كَانَ لِذِكْرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلدِّيَّةِ مَعَ ذِكْرِهِ لِلْعَفْوِ مُحْضَرٌ بَيْنَهُمَا مَعْنًى. قَالُوا: وَمَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِمَّا أَنْ يُقَادَ، وَإِمَّا أَنْ يُقْتَلَ» أَنَّ يَرْضَى الْقَاتِلُ كَمَا تَقُولُ: خَذَ بِسِلْعِكَ كَذَا، وَكَذَا: أَيِ يَرْضَى الْبَايِعَ.

هَذَا كُلُّ مَا مَوْهُوًا بِهِ قَدْ تَقَصَّيْنَاهُ لَهُمْ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي

يَتَكَبَّرُ بِالْبَاطِلِ».

وقول رسول الله ﷺ «لا يَجُلُ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا يَطِيبَ نَفْسَ بَيْتِهِ فَصَحِّحْ كُلَّ ذَلِكَ - وهو قولنا.

وقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَمَا كَانَ يُؤْمِنُ وَلَا يُؤْمِنُ إِذَا قُتِلَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ».

فإذا أوجب الله تعالى الذِّيةَ، أو رسوله ﷺ فقد وجب أحدهما على رغم أنف الزَّاعم - رضي الذي يؤخذ منه أو كرهه - طابت نفسه، أو خيبت كما قلنا.

وقالوا في العاقلة، والزكاة، والتفقات الواجبات، وغير ذلك.

ولو أنهم احتجوا على أنفسهم بهذين النصين حيث أوجبا الذِّيةَ على عاقلة الصبي، والجنون، وإن كرهوا ولم تطب أنفسهم ولا رضوا ولا أوجبا الله تعالى قط، ولا رسوله عليه الصلاة والسلام لكان أولى بهم - وهذا هو الأكل للمال بالباطل حقاً.

وأما قوله عز وجل: «فَمَاتُوا بِمِلٍّ مِمَّا عَرُفْتُمْ بِهِ» و«الْخُرُمَاتِ قِصَاصٍ» و«فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» فحق كل ذلك.

وقوله عز وجل: «فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ».

وقول رسول الله ﷺ «إِنَّا أَنْ يَفَادَ زَيْنًا أَنْ يُودَى حَكَمٌ زَائِدٌ عَلَى تِلْكَ الْآيَاتِ، وَأَحْكَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَحْكَامُ رَسُولِهِ ﷺ كُلُّهَا حَقٌّ يَضُمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ - ولا يعمل خلاف شيء منها.

ولو أنهم احتجوا على أنفسهم بهذه الآيات حيث خالفوها من إسقاطهم القوة للولد من أبيه، وإسقاط القود لمن لم يعف من أجل عفو واحد منهم، وإسقاط بعضهم القود للعباد من الحر - لكان أولى بهم.

وأما قوله عز وجل: «فَقَدْ جَعَلْنَا لِرِوَالِهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ» فحق.

وبه نقول: إذا اختار القوة فليقتل قاتل وليسه، ولا يعمل له أن يسرف فيقتل غير قاتله - وليس هاهنا ذكر الذِّية التي قد ورد حكمها في نص آخر..

وأما قولهم: لا يخلو ولي المقتول من أن يكون له القصاص، أو أخذ الذِّية بدلا من القصاص. قالوا: ولم نخذ قط حقاً لإنسان

ثُمَّ لَوْ صَحَّا لَكَانَا حُجَّةً لَنَا عَلَيْهِمْ؛ لِأَن فِي أَحَدِهِمَا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ لِرَؤْيَى الْقَاتِلِ: اتَّعَفَوْا قَالَ: لَا، قَالَ: أَتَأْخُذُ الدِّيَةَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَتَقْتُلُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخِيَارَ فِي الْعَفْوِ أَوْ الْقَوْدِ أَوْ اخْتِارِ الدِّيَةِ لِرَؤْيَى الْمَقْتُولِ دُونَ أَنْ يَشِيرَ الْقَاتِلُ، أَوْ يَلْتَمِثَ إِلَى رِضَاهَا. وَهَذَا قَوْلُنَا لَا قَوْلَهُمْ.

وَالْآخَرُ - أَن فِيهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ لِلْقَاتِلِ: أَلَيْكَ مَا تَوْدِي دِيَّتَهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ أَرْسَلْتُكَ تَسْأَلُ النَّاسَ تَجْمَعُ دِيَّتَهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَمَوْلَاكَ يُعْطُونَكَ دِيَّتَهُ؟ قَالَ: لَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَمَنْ لَا مَالَ لَهُ وَلَا يَطْمَحُ فِي أَنْ يَجْمَعَ لَهُ الدِّيَةُ، لَا النَّاسَ وَلَا مَوْلَاهُ الَّذِينَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ مِنْ جَنَائِهِ فَلَا يَجُوزُ تَكْلِيْفُهُ مَا لَا يَطِيقُ.

وَأَمَّا خَيْرُ آتِسٍ فَنَسَاقِطٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ طَرِيقِ عَيْدِ اللَّهِ بَيْنَ شَوْذَبٍ - وَهُوَ مَجْهُولٌ - ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ حُجَّةً لَنَا كَمَا قُلْنَا فِي خَيْرِ وَائِلٍ؛ لِأَن فِيهِ تَخْيِيرَ الرَّؤْيَى بَيْنَ اخْتِارِ الدِّيَةِ أَوْ الْقَوْدِ أَوْ الْعَفْوِ، فَكَيْفَ وَهَذَا خَيْرَانِ مَوْضُوعَانِ بِلَا شَكٍّ؛ لِأَن فِيهِمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولُوا مِنْ إِيْجَابِ الشَّرِّ عَلَى مَنْ أَخَذَ حَقَّهُ الَّذِي أَطْعَمَهُ إِلَهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ أَمْرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِثْمًا فَقَتَلَ مَنْ نَهَاهُ عَنْ قَتْلِهِ - فَهَذَا تَنَاقُضٌ قَدْ نَرَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يُبَيِّنُهُ ﷺ عَنْهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَوْ كَانَتِ الدِّيَةُ وَاجِبَةً بِالْعَفْوِ - وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ - لَمَّا كَرَرْنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَلَيْسَ كَمَا ظَنُّوا، وَإِنَّمَا ذَكَرَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَفْوَ مُطْلَقاً عَامّاً لَا عَفْوَ خَاصّاً عَنْ الدِّمِّ فَقَطْ.

وَكَذَلِكَ نَقُولُ: إِنْ عَفَا عَنِ الدِّمِّ وَخَذَهُ خَاصَةً، فَلِلدِّيَةِ بَاقِيَةٌ لَهُ، وَإِنْ عَفَا عَفْوَ عَامّاً عَنِ الدِّمِّ وَالدِّيَةِ فَذَلِكَ لَهُ.

وَأَمَّا خَيْرُ ابْنِ طَارُوسٍ عَنْ أَبِيهِ فَمُرْسَلٌ وَلَا حُجَّةٌ فِي مُرْسَلٍ، ثُمَّ هُوَ أَعْظَمُ حُجَّةً عَلَى الْحَقِيقِيِّ، وَالْمَالِكِيِّينَ لِإِجْلَالِهِمْ لِمَا فِيهِ.

أَمَّا الْحَقِيقِيُّونَ فَالِدِّيَةُ عِنْدَهُمْ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ بِخِلَافِ مَا فِيهِ، لَكِنْ أَرْبَاعًا جَدًّا، وَحَقَاقًا، وَتَنَاتٍ كِبَرًا، وَتَنَاتٍ مَخَاصٍ، وَأَمَّا الْمَالِكِيُّونَ فَلَا يَرَوْنَ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ شَيْئًا أَصْلًا. فَمَنْ أَعْجَبَ مِنْ يَحْتَجُّ بِمَا هُوَ أَوْلَى مُخَالَفَةٍ لَهُ، وَتَصَحُّحِهِ عَلَى مَنْ لَا يَصْحَحُهُ - ثُمَّ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا كَمَا فِي الْعَمْدِ مَا اصْطَلَحُوا عَلَيْهِ إِذَا اصْطَلَحُوا، وَنَحْنُ نَقُولُ بِهَذَا وَلَا نَخَالِفُهُ.

وَأَمَّا ذِكْرُهُمْ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ

وَأَمَّا تَعْلِقُهُمْ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ أَنَّ الْقَتِيلَ رَاجِعٌ إِلَى الْقَاتِلِ، فَدَعْوَى كَاذِبَةٍ، وَمَحَالٌ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا دَعْوَى بِلَا دَلِيلٍ، وَتَكَلَّفَ ظَاهِرُ الْبَطْلَانِ - مَعَ أَنَّهُ خِلَافٌ لِقَوْلِ الْمَالِكِيِّينَ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ فِي الْآيَةِ: ﴿فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَذَانُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾.

فَقَالُوا هُمْ: بَلْ تَبِعَ بِضَرْبِ مِائَةِ سَوْطٍ وَنَفِي سِتْرٍ بِلَا نَصٍّ أَوْجَبَ ذَلِكَ أَصْلًا، وَلَا رَوَايَةَ عَنْ صَاحِبِهِ - وَلَا يَشْكُ ذُو فَهْمٍ أَنَّ الْمَعْفُوَ لَهُ مِنْ دِينِهِ بِأَخِيهِ هَوَى الْقَاتِلِ، وَأَمَّا وَثِيُّ الْمَقْتُولِ فَلَمْ يَعْفَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ أَخِيهِ، وَحَتَّى لَوْ كَانَ مَعْنَاهُ مَا تَأَوَّلُوهُ بِالْبَاطِلِ لَكَانَ خَالِفًا لِأَقْوَالِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَوْجِبُ ذَلِكَ مِرَاعَاةَ رِضَا السُّوِّيِّ، بَلْ كَانَ يَكُونُ الْخِيَارُ حَبِطًا لِلْقَاتِلِ فَقَطْ - وَهَذَا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ لَا هُمْ وَلَا غَيْرُهُمْ.

فَصَحَّ أَنَّ تَارِيْلَهُمْ فِي الْآيَةِ عَمَالٌ بَاطِلٌ مُتَّبَعٌ لَا يَحِلُّ الْقَوْلُ بِهِ أَصْلًا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَأَمَّا اعْتِرَاضُهُمْ فِي خَيْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَدْ رَوَى فِيهِ أَيْضًا: إِمَّا أَنْ يَقَادَ، وَإِمَّا أَنْ يَفَادَى أَهْلُ الْقَتِيلِ: فَصَحِيحٌ، وَهُوَ مَعْنَى ثَالِثٌ.

وَبِهِ نَقَوْلُ، وَهُوَ اتِّفَاقُهُمْ كُلَّهُمْ - الْقَاتِلُ وَأَوْلِيَاؤُهُ الْقَتِيلِ - عَلَى فِدَاءِ الْقَاتِلِ بِأَكْثَرِ مِنَ الدِّيَةِ، وَلَا يَحِلُّ تَرْكُ شَيْءٍ مِمَّا صَحَّ، وَلَا ضَرْبُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ - فَهَذَا هُوَ التَّلَاعُبُ بِالذِّينِ، وَكَيْدُ الْإِسْلَامِ جَهَارًا - وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ.

وَلَيْسَ تَرْكُ الصَّحِيحِ مِمَّا فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ مِنْ أَنَّ يَقَادَ أَوْ يودَى مِنْ أَجْلِ مَا قَدْ صَحَّ أَيْضًا مِنْ أَنَّ يَقَادَ أَوْ يَفَادَى بِأَوْلَى مِنْ آخَرٍ خِلَافَ الْحَقِّ، فَتَرْكُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أَنَّ يَفَادَى مِنْ أَجْلِ قَوْلِهِ: أَوْ يودَى - وَكُلُّ ذَلِكَ بَاطِلٌ - **فَصَحَّ** أَنْ أَخَذَ كُلُّ ذَلِكَ، وَضَمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ: هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ.

وَأَمَّا اعْتِرَاضُهُمْ فِي خَيْرِ أَبِي شَرِيحٍ بِرَوَايَةِ سَفِيَانٍ بِنِ أَبِي الْعَوْجَاءِ: سَفِيَانٌ يَجْهَلُ لَا يَدْرِي مِنْ هُوَ - ثُمَّ الْعَجَبُ كُلُّهُ مِنْ احْتِجَاجِهِمْ بِهِ، وَهُمْ مُخَالِفُونَ مَا فِيهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ: إِجْبَابُ الْقَوْدِ فِي الْجِرَاحِ جَمْلَةً، وَهُمْ لَا يَرَوْنَ الْقَوْدَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْجِرَاحِ إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ وَحْدَهَا فَقَطْ، فَيَا لِلْمُسْلِمِينَ فِي أَيِّ بَابٍ يَقَعُ احْتِجَاجُ الْمَرْءِ عَلَى خَصْمِهِ بِمَا يَخَالَفُ - وَهُوَ يَصَحِّحُهُ وَخَصْمُهُ لَا يَصَحِّحُهُ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ حُجَّةً لَنَا عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ فِيهِ التَّخْيِيرَ لِلْمَجْرُوحِ، أَوْ لَوْلَى الْمَقْتُولِ بَيْنَ الْقَوْدِ، أَوِ الدِّيَةِ، أَوِ الْعَفْوِ دُونَ اشْتِرَاطِ رِضَا الْجَانِي.

يَكُونُ لَهُ اخْتِذُّ بَدَلٍ مِنْهُ بِغَيْرِ رِضَا الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ - فَهَذَا بِنِ نَسَاوٍ فِيهِ أَقْوَالُهُمُ الْفَاسِدَةُ.

إِذْ قَالُوا: مَنْ كَسَرَ قَلْبَ فَضَّةٍ لغيره فَصَاحِبُ الْقَلْبِ يَخْيَرُ بَيْنَ اخْتِذِّ قَلْبِهِ كَمَا هُوَ وَلَا شَيْءَ لَهُ، وَإِنْ شَاءَ ضَمَنَ قِيَمَتَهُ مَصْرُوعًا غَيْرَ مَكْسُورٍ مِنَ الذَّهَبِ - أَحَبُّ الْكَاسِرِ أَوْ ابْنِ.

وَإِذْ قَالُوا: مَنْ غَضِبَ ثَوْبًا لِأَخَرٍ فَقَطَعَهُ قِطْعًا اسْتَهْلَكَ بِهِ، كَحَرْقٍ أَوْ خَرْقٍ فِي بَعْضِهِ، فَإِنَّ صَاحِبَ الثَّوْبِ يَخْيَرُ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ ثَوْبَهُ وَقِيَمَتَهُ نَقْصَانًا، وَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ لِلغَاصِبِ وَالزَمَهُ قِيَمَتَهُ صَحِيحًا - بِخِلَافِ الْحُكْمِ لَوْ قَطَعَهُ قِطْعًا - بِخِلَافِ الْقَمَحِ إِذَا طَحَنَهُ دَقِيقًا وَالدَّقِيقَ إِذَا خَبِزَهُ خَبِزًا، وَاللَّحْمَ إِذَا طَبَخَهُ أَوْ شَوَاهُ، فَلَمْ يَرَوْا لِلْمَغْضُوبِ فِي كُلِّ هَذَا إِلَّا قِيَمَةً مَا غَضِبَ مِنْهُ فَقَطْ.

وَجَعَلُوا الْقِمِيمَيْنِ، وَالْخَبِيزَ، وَالطَّبِيخَ، وَالشَّوَاءَ: حِلَالًا لِلغَاصِبِ، بِحُكْمِ إِبْلِيسَ اللَّعِينِ. فَهَذِهِ أَبْدَالٌ أَوْجَبَهَا بِأَرَانَهُمُ الْفَاسِدَةُ فَرَضًا مِنْ حَقِّهِ وَاجِبَةٍ بِغَيْرِ رِضَا الَّذِي الزَمَوْهَا بِإِيَّاهَا، وَلَا طَبِيبَ نَفْسِهِ.

وَأَمَّا نَحْنُ فَلَا نَعْتَرِضُ عَلَى أَحْكَامِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَحْكَامِ رَسُولِهِ ﷺ بِهَذِهِ الْقَضَايَا الْحَبِيشَةِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى تَأْيِيدًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنْ كَانَ لَهُ الْقَوْدُ أَوْ الدِّيَةُ فَلَا يَجُوزُ عَفْوُهُ عَنْ أَحَدِهِمَا حَتَّى يَخْتَارَ، فَقَوْلُهُمْ سَخِيفٌ، بَلْ عَفْوُهُ عَنِ الْقَوْدِ جَائِزٌ، وَبَقِيَ لَهُ الدِّيَةُ، إِلَّا أَنَّ الْمَعْفُوَ عَنْهَا كَمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولُهُ ﷺ كَمَا أَنَّهُ إِذَا اخْتَارَ الْقَوْدَ: فَقَدْ اسْقَطَ حَقَّهُ فِي الدِّيَةِ، وَإِذَا اخْتَارَ الدِّيَةَ فَقَدْ اسْقَطَ حَقَّهُ فِي الْقَوْدِ، وَإِذَا عَفَا عَنِ الْقَوْدِ بَقِيَ حُكْمُهُ فِي الْقِسْمِ الْآخَرِ - وَهُوَ الدِّيَةُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنْ التَّخْيِيرُ زِيَادَةٌ فِي النَّصِّ، وَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِي النَّصِّ إِلَّا بِمَا يَجُوزُ بِهِ النَّسْخُ: فَصَحِيحٌ، وَالنَّسْخُ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ فِي الْقُرْآنِ بِقُرْآنٍ، أَوْ سُنَّةً ثَابِتَةً بِخَيْرِ الْوَاحِدِ. وَهُوَ جَائِزٌ أَيْضًا لِلنَّسْخِ بِالْقُرْآنِ، وَغَيْرِ ثَابِتٍ مِنْ طَرِيقِ الثَّقَاتِ أَيْضًا. فَلَوْ أَنَّهُمْ احْتَجَّجُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِهَذَا الْقَوْلِ حَيْثُ زَادُوا عَلَى النَّسْخِ بِالْأَخْبَارِ الْوَاهِيَةِ لَكَانَ أَوَّلُ بِهِمْ: كَالرَّضْوَةِ بِالتَّيْبِ، وَالمَسْحِ عَلَى الْجِبَانِ، وَالتَّحْلِيلِ فِي الْغَسْلِ - وَكُلِّ إِجْبَابِ الدِّيَاتِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ بِقِيَاسٍ، أَوْ رَوَايَةٍ سَاقِطَةٍ أَوْ تَقْلِيدٍ بِغَيْرِ نَصٍّ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا رَوَايَتُهُمْ ذَلِكَ عَنْ عَمْرِ بْنِ الْحَفَّابِ فَلَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهَا عَنْ عَمْرِ بْنِ عَبَّادٍ الْعَزِيزِ، عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ - وَلَمْ يُولَدْ عَمْرٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ عَمْرِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - بَنَحْرِ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً - وَلَوْ صَحَّ لَكَانَ الثَّابِتُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ خِلَافًا لَهُ.

وهذا عجب آخر، ورضاً بالتعموه المتفصح من قريب - ونسأل الله تعالى العافية..

وأما قولنا - بأن كل ما ذكرنا فهو من قتل عمداً مسلماً في دار الحرب، وهو يدري أنه مسلم في دار الحرب، كما لو فعل ذلك في دار الإسلام ولا فرق، فلعموم نص القرآن، والسنة التي أوردنا في ذلك، ولم يخص إحدى الدارين من الأخرى ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

وهو قول مالك، والشافعي، وأبي سليمان، وجميع أصحابهم - وبه نأخذ.

وأما أبو حنيفة فقال: إن قتل مسلم مسلماً عمداً في أرض الحرب - وكان المقتول غير ساكن في أرض الحرب - فلا قود فيه أصلاً، إنما فيه الدية - فإن كان المسلم المقتول ساكناً في أرض الحرب فعلى قاتله عمداً - وهو يدري أنه مسلم - الكفارة فقط، ولا قود فيه، ولا دية.

قال أبو محمد رحمه الله: ولا يدري من أين أخرج هذا القول السخيف، ولا من تقدمه إليه - والعجب أن المبتلين من الله تعالى بتقليده مؤهوا في ذلك:

بما روينا من طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا أبو خالد الأحمر عن الأعمش عن أبي ظبيان عن أسامة بن زيد، قال: «بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَبَحْنَا الْحَرَاثَ مِنْ جُهَيْنَةَ فَأَذْرَكْتُ رَجُلًا فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَطَعَنَتْهُ فَوَقَعَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَتَانَا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَتْلَهُ؟ قُلْتُ: بَلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا قَالَهُ خَوْفاً مِنَ السِّلَاحِ قَالَ: أَتَانَا شَقَقْتُ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى نَعْلَمَ أَتَانَاهَا أَمْ لَا، فَمَا زِلْنَا يُكْرَهُهَا عَلَيَّ حَتَّى تَمَيَّنْتُ أَنِّي أَسَلَمْتُ يَوْمَئِذٍ».

وبما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ فَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا: أَسْلَمْنَا - فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: صَبَأْنَا، صَبَأْنَا، وَجَعَلَ خَالِدٌ فِيهِمْ أَسْرًا وَقَتْلًا، وَدَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَسِيرًا، حَتَّى إِذَا صَبَحَ يَوْمًا أَمَرَنَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ أَنْ يَقْتُلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَسِيرًا، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ أَسِيرًا، وَلَا يَقْتُلُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِي أَسِيرًا، فَقَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ لَهُ صَبِيحَ خَالِدٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ بِمَا صَنَعَ خَالِدٌ».

ومن طريق أبي داود أخبرنا هناد بن السري أخبرنا أبو معاوية عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن

جرير بن عبد الله البجلي قال: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً إِلَى خَثْعَمَ فَأَغْصَصُوا بِالسُّجُودِ، فَأَسْرَعَ فِيهِمُ الْقَتْلَ فَلَبَعَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَ لَهُمْ بِصَبِّ الْعَقْلِ وَقَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهُرِ الْمُشْرِكِينَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ؟ قَالَ: لَا تَرَأَى نَارَاهُمْ؟».

قال أبو محمد رحمه الله: لا يصح في هذا الباب شيء غير هذه الأحاديث:

وأما حديث اليمان والد حذيفة - رضي الله عنهما - ففيه زياد بن عبد الله البكائي - وليس بالقوي.

وأما حديث ملجم بن قدامة وقتله عمار بن الأصبط، وإعطاء النبي ﷺ الدية فيه، ومنعه من القود، ففيه زياد بن ضمرة - وهو مجهول.

بل إنه يصح في حديث ملجم المذكور: ما أخبرنا همام بن أحد أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن أسد أخبرنا أحمد بن زهير بن حرب أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا أبو خالد الأحمر عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن القعقاع عن عبد الله بن أبي حدرج قال: «بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَطَمٍ فَلَقِينَا عَامِرَ بْنَ الْأَصْبَطِ - هُوَ أَشْجَعِي - فَحَاتَنَا بِتَحِيَّةِ الْإِسْلَامِ فَقَامَ إِلَيْنَا الْمَلْجَمُ بْنُ جُثَامَةَ - هُوَ لَيْسَ بِكِنَانِي - فَقَتَلَهُ ثُمَّ سَلَبَهُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتَاهُ فَنَزَلَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَيَسَّرَ لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا لِمَنْ آتَى إِلَيْكُمُ السَّلَامُ لَسْتُ مُؤْمِنًا لِيَتَبَوَّعَ عَرَضُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِذَ اللَّهُ بِكُم مِّنَ غَيْرِهِ كَذَلِكَ كَتَبَ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَيَسَّرُوا﴾».

قال أبو محمد رحمه الله: كل هذه الأخبار حجة عليهم؛ لأن خالداً لم يقتل بني جذيمة إلا متاولاً أنهم كفار، ولم يعرف أن قولهم: صباءنا، صباءنا - إسلام صحيح.

وكذلك أسامة بلا شك، وحسبك بمراجعته رسول الله ﷺ في ذلك، وقوله: إنما قالوا من خوف السلاح - وهو والله الثقة الصادق الذي ثبت أنه لم يقل إلا ما في نفسه.

وكذلك السريّة التي أسرع بالتقتل في خثعم وهم معتمون بالسجود، وإذا هم متاولون فهم قاتلو خطأ بلا شك، فسقط القود.

ثم نظرنا فيهم فوجدناهم كلهم في دار الحرب في قوم عدو لنا، فسقطت الدية بنص القرآن، ولم يبق إلا الكفارة، فلا بد من أحد أمرين ضرورة:

والسلام من أن يُريدَ النُّهْيَ عَنِ الْقَوْدِ، وَالَّذِي فِي قَتْلِ نَفْسِ الْمُسْلِمِ غَمْدًا فِي أَرْضِ الْحَرْبِ قِدَعٌ ذَكَرَ ذَلِكَ وَتَقْصِيرٌ عَلَى النُّهْيِ عَنْ قَطْعِ الْأَيْدِي فِي السُّفَرِ - هَذَا لَا يُضِيفُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا كَذَابٌ مَلْعُونٌ مُتَمَدِّدٌ الْكَذِبَ عَلَيْهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله:

وَأَمَّا قَوْلُنَا يَقْتُلُ قَاتِلُ الْعَمْدِ بِأَيِّ شَيْءٍ قَتَلَ بِهِ فَإِنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي كُلِّ ذَلِكَ: فَقَالَتْ طَائِفَةٌ كَمَا قُلْنَا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا خُفْصٌ - هُوَ ابْنُ عِيَاثَ - عَنْ أَشْعَثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: الْعَمْدُ كُلُّهُ قَوْدٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ عَنْ أَشْعَثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَالْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَعُمَرُ بْنُ دِينَارٍ، قَالُوا كُلُّهُمْ: الْعَمْدُ قَوْدٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ سَمْعَانَ الشَّعْبِيِّ يَقُولُ: إِذَا مَثَلَ الرَّجُلُ ثُمَّ قَتَلَهُ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ بِهِ ثُمَّ يُقْتَلُ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُعَاوِيَةَ قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ يَقْتُلُهُ فَإِنَّهُ يُقَادُّ بِهِ نَحْوُ الْحَجَرِ الْعَظِيمِ وَالْحَشِيَّةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي تَقْتُلُ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ ابْنَ إِسْهَاقٍ أَخَذَ ابْنًا لِخَالِطِ بْنِ أَبِي بَلْعَةَ فَضَرَبَهُ بِخَشَبَةٍ مَعَهُ حَتَّى ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ قَتَلَهُ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - وَأَنَّهُ مَاتَ فِيهَا، وَأَنَّ الصَّهْبِيَّ دَفَعَ إِلَى ذُلَيْلِ خَالِطِ، فَضَرَبَهُ بَعْضًا مَعَهُ فِي الرَّأْسِ حَتَّى تَطَارَتْ شُؤُونُ رَأْسِهِ فَمَاتَ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ جَالِسٌ لَا يُكْبِرُهُ - كَانَ اسْمُ الصَّهْبِيِّ: الْحَسَنُ بْنُ عُثْمَانَ - وَكَانَ اسْمُ الْخَالِطِيِّ: يُزَيْدُ بْنُ الْغُبَرَةِ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْفَاضِي أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ قَالَ: قَالَ قَتَادَةُ: إِنْ قَتَلَ بِحَجَرٍ قَتَلَ بِحَجَرٍ، وَإِنْ قَتَلَ بِخَشَبَةٍ قَتَلَ بِخَشَبَةٍ.

وهو قولُ ابْنِ عُثْمَانَ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرُ بْنُ حَرْمٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ: أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ مُسْلِمًا بِهَيْبَرٍ، فَكَتَبَ مَيْمُونٌ فِي ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ بِأَمْرِهِ بِدَفْعِهِ إِلَى أَلَمِ الْيَهُودِي، فَدَفَعَهُ إِلَيْهَا، فَقَتَلَتْهُ بِهَيْبَرٍ.

وَبِهِ يَأْخُذُ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَأَصْحَابُهُمْ، وَغَيْرُهُمْ.

إِنَّمَا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمْرَهُمْ بِهَا فَسَكَتَ الرَّادِي عَنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا آيَةُ الْإِنْفِاقِ فِيهَا: «إِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنٌ فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ» لَمْ تَكُنْ تَزَلْتُ بَعْدَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ إِلَّا الِاسْتِغْفَارُ وَالِدُّعَاءُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَقَطَّ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَقُولُ مَتَاوَلَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَبْرًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ يَغْلِبُهُ؟

قُلْنَا: نَعَمْ، قَدْ بَرِئَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ كُلِّ خَطِيئَةٍ خَالَفَ الْحَقَّ، وَنَحْنُ نَبْرًا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ فَعَلَهُ مَا جُورًا أَجْرًا وَاجِدًا، وَلَمْ يَبْرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خِلَافٍ قَطُّ، إِنَّمَا بَرِئَ مِنْ يَغْلِبُهُ.

وَهَكَذَا يَقُولُ نَبْرًا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ كُلِّ تَأْوِيلٍ أَخْطَأَ فِيهِ الْمَتَاوَلُ، وَلَا نَبْرًا مِنَ الْمَتَاوَلِ - وَلَوْ بَرِئَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ خِلَافٍ لَمَّا أَصْرَهُ بَعْدَهَا - فَصَحَّ قَوْلُنَا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا وَجَّهَ إِسْطِطَامُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَتَمًا يَصِفُ الدِّبْيَةَ.

قُلْنَا: فَعَلَّ ذَلِكَ تَفَضُّلاً، وَصِلَةً وَاسْتِثْلَافًا عَلَى الْإِسْلَامِ فَقَطَّ، وَلَوْ وَجَّهَتْ لَهُمْ دِيَّةٌ لَمَّا مَنَعَهُمْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَنَهَا وَتَرَدَّ فَمَا قُوَّتُهَا. فَلَمَّا بَطَلَ اخْتِجَاجُ الْحَقِيقِينَ لِقَوْلِهِمْ الْحَقِيقُ بِهِذِهِ الْأَخْبَارِ فِي إِسْطِطَامِ الْقَوْدِ، وَالَّذِي عَنْ تَعَمُّدِ قَتْلِ مُسْلِمٍ يَذْهَبُ أَنَّهُ مُسْلِمٌ - وَإِنْ كَانَ سَاكِنًا فِي أَرْضِ الْحَرْبِ - وَفِي إِسْطِطَامِهِمُ الْقَوْدَ فَقَطَّ عَنْ التَّعَمُّدِ قَتْلُ الْمُسْلِمِ فِي عَسْكَرِ الْمُسْلِمِينَ فِي دَارِ الْحَرْبِ، إِذْ قَدْ صَحَّ أَنَّهَا كَلَّتْهَا قَتْلُ خَطِيئَةٍ لَا تَقِلُّ عَمَلُ - فَظَهَرَ فَسَادُ قَوْلِهِمْ بِبَقِيَّةٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ بَرِئَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ سَكَنَ بَيْنَ أَهْلِ دَارِ الْحَرْبِ.

قُلْنَا: لَوْ كَانَ هَذَا مُبِحاً لَتَعَمَّدَ قَتْلُهُ قَبْلَ قَوْلِكُمْ فِي إِجَابَةِ الْكُفَّارَةِ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا مَنَعَهُ أَنَّهُ جَانٍ عَلَى نَفْسِهِ بِذَلِكَ، فَإِنْ قَتَلَهُ مَنْ لَا يَذْهَبُ أَنَّهُ مُسْلِمٌ فَلَا قَوْدَ، وَلَا دِيَّةَ، إِنَّمَا فِيهِ الْكُفَّارَةُ فَقَطَّ، بِنَصِّ الْقُرْآنِ.

ثُمَّ زَادُوا ضَلَالًا فَاتَّخِذُوا فِي ذَلِكَ بَخْرَ سَائِلِطِ مَوْضُوعٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْطَعِ الْأَيْدِي فِي السُّفَرِ» فَكَانَ هَذَا عَجَبًا لِأَنَّهُمْ أَوَّلُ مُخَالِفِي هَذَا الْحَبْرِ، فَيَقْطَعُونَ الْأَيْدِي فِي السُّفَرِ، فَلَا تَذَرِي مِنْ أَيْنَ وَقَعَ لَهُمْ تَخْصِصُ دَارِ الْحَرْبِ بِذَلِكَ؟ ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَهُمْ ذَلِكَ لَكَانَ إِسْطِطَامُ الْقَوْدِ، وَالَّذِي، أَوْ الْقَوْدَ فَقَطَّ عَلَى سَرِّهِ قَطْعُ الْأَيْدِي هَوَسًا ظَاهِرًا - وَقَدْ أَغَاذَ اللَّهُ رَسُولَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

فَقَطَرْنَا فِيمَا اسْتَحْتَجَّتْ بِهِ الطَّائِفَةُ الْأُولَى.
فَوَجَدْنَاهُمْ يَخْتَجِرُونَ.

يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنَ اسْتَدَىٰ عَلَيْكُمُ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اسْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾.

ويقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾.

ويقوله تعالى: ﴿وَإِنِ عَاتَيْتُمُ فَعَاتُوا بِمِثْلٍ مَّا عُرِفْتُم بِهِ﴾.

ويقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَمَن اتَّصَرَ بِغَدٍّ ظَلَمَهُ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِّن سَبِيلٍ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَتَعَوَّن فِي الْأَرْضِ بِبَغْيٍ الْحَقُّ أُورِثَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

ويقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بِئْسَ خُلُودَ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾.

ويقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُتَعَدِّينَ﴾.

قالوا: فكلامُ الله تعالى كما أوردنا: موجبٌ أنَّ الغرضَ في القصاصِ في القتلِ فما دونه إنما هو مِثْلٌ ما اعتدى به، وأنه لا يحلُّ تعدِّي ذلك إلى غير ما اعتدى به. قالوا: فمن قُتل بالسيفِ من قُتل متعدياً بغير السيفِ، فقاتله بما لم يقتل به، متعدياً ظالمٌ بنصِّ القرآن، عاصيٌ لله عَزَّ وَجَلَّ فيما أمرَ به.

واحتجوا أيضاً - بما قد صحَّ عن رسول الله ﷺ من قوله «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

قالوا: فمن قُتل أحداً بغير السيفِ ظلماً عادماً: فبشرة غير القاتل حُرمةٌ على المستفيد، وغيره، إذ قد صحَّ تحريمها، ولم يأت نصٌّ، ولا إجماعٌ بإباحتها، إنما حلَّ من بشرة القاتل، ومن التعدّي عليه مثل ما انتهك هو من بشرة غيره، ومثل ما تعدّي عليه به قطٌّ - ومن خالف هذا فهو كمن أتى من قفت عينا ظلماً بأن يبدع هو أشرفَ أدنى فاقى عينيه - ولا فرق.

ومن طريق مسلم أخبرنا هذاب بنُ خالد أخبرنا هشامُ أخبرنا قتادة عن أنس بن مالك: «أَنَّ جَارِيَةً قُذِّ وَجِدَ رَأْسُهَا قَدْ رُضَ بَيْنَ حَجْرَيْنِ، فَسَأَلُوهَا مَن صَنَعَ هَذَا بِكَ، فَلَانَّ، فَلَانَّ، حَتَّى ذَكَرُوا لَهَا يَهُودِيًّا، فَأَرَمَاتُ بِرَأْسِهَا، فَأَجِدَ الْيَهُودِيَّ فَأَقْرَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُرَضَّ رَأْسُهُ بَيْنَ الْحِجَارَةِ».

ورواه أيضاً - شعبة عن هشام بن زياد عن أنس، ومعه عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابَةَ عن أنس.

ومن طريق مسلم: أخبرنا أبو جعفر بن الصباح وأبو بكر بن أبي شيبة - واللفظ له - أخبرنا ابنُ علية عن الحجاج بن أبي عثمان أخبرنا أبو رجاء - مولى أبي قلابَةَ - حدثني أنسُ بنُ

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّ قَتْلَهُ بِحَجَرٍ، أَوْ عَصَا، أَوْ بِالنَّارِ، أَوْ بِالضَّرِيحِ: قَتْلٌ بِمِثْلِ ذَلِكَ، يَكْرَهُ عَلَيْهِ أَبَدًا حَتَّى يَمُوتَ..

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ ضَرْبَهُ بِحَجَرٍ حَتَّى مَاتَ: ضَرْبُهُ بِحَجَرٍ أَبَدًا حَتَّى يَمُوتَ، وَإِنْ حَبَسَهُ بِلا طَعَامٍ وَلَا شَرَابٍ حَتَّى يَمُوتَ: حَبْسٌ بِمِثْلِ نِصْفِ الْمُدَّةِ حَتَّى يَمُوتَ، فَإِنْ لَمْ يَمُتْ: قَتْلٌ بِالسَّيْفِ. وَهَكَذَا إِنْ عُرِفَتْ.

وهكذا إِنْ أُلْهِمَ مِنْ مَهْوَاةٍ غَالِيَةٍ - فَإِنْ قَطَعَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ فَمَاتَ: قُطِعَتْ يَدَا الْفَاعِطِ وَرِجْلَاهُ، فَإِنْ مَاتَ وَإِلَّا قُتِلَ بِالسَّيْفِ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ: إِنْ لَمْ يَمُتْ تَرَكَ كَمَا هُوَ حَتَّى يَمُوتَ: لَا يَطْلَعُ وَلَا يَسْفَى.

وكذلك إِنْ قَتَلَهُ جَوْعًا أَوْ عَطْشًا: جُوعٌ وَعَطْشٌ حَتَّى يَمُوتَ وَلَا بُدَّ - وَلَا تَرَاعَى الْمُدَّةُ أَصْلًا.

وَقَالَ ابْنُ شُرْمَةَ: إِنْ غَمَسَتْ فِي الْمَاءِ حَتَّى يَمُوتَ: غَمَسَتْهُ فِيهِ حَتَّى يَمُوتَ - وَإِنْ قَتَلَهُ ضَرْبًا فَضَرْبُهُ بِمِثْلِ ضَرْبِهِ لَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَدْ كَانُوا يَكْرَهُونَ الْمَلَّةَ، وَيَقُولُونَ: السَّيْفُ يُجْزِئُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ: بَلْ أَضْرِبُهُ حَتَّى يَمُوتَ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يُقْتَلُ فِي كُلِّ ذَلِكَ إِلَّا بِالسَّيْفِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا قُوَّةَ إِلَّا بِخَيْدَةٍ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانٌ عَنْ الْمُبَيْرَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ فِيمَنْ قُتِلَ بِخَيْبَةٍ أَوْ بِالشَّيْءِ.

قَالَ: السَّيْفُ مَحَلٌّ ذَلِكَ.

وَمِنْ طَرِيقٍ شُعْبَةُ عَنْ الْمُبَيْرَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِالسَّيْفِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِخَيْدَةٍ، وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ سُفْيَانَ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: بِأَيِّ شَيْءٍ قَتَلَهُ - مِمَّا يُوجِبُ الْقَوْدَ - فَلَا يُقَادُّ إِلَّا بِالسَّيْفِ.

وهو قولُ أَبِي سُلَيْمَانَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ: ظَاهِرُ مَا رَوَيْنَا عَنْ الْحَسَنِ، وَالشَّعْبِيِّ: إِيْجَابُ الْقَوْدِ بِالسَّيْفِ، وَالرُّمَحِ، وَالسَّكِينِ، وَالْعِطْرَقَةِ:

يُؤْتِ، فُرِجِمَ حَتَّى مَاتَ.

قالوا: والرَّجْمُ قَدْ لَا يَصِيبُ الرَّأْسَ، فَقَدْ قُتِلَ بِغَيْرِ مَا قُتِلَ
هُوَ بِهِ الْجَارِيَةُ.

وقد رويتم من طريق أبي داود أخبرنا محمد بن المنصور
أخبرنا معاذ بن هشام السُتْرَانِي حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ
عَنِ الصَّبَّاحِ بْنِ عِمْرَانَ - هُوَ الرَّجْمِي - أَنَّهُ سَمِعَ سَمُرَةَ بْنَ
جَنْدَبٍ، وَعُمَرَ بْنَ يَقُولَانَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحْنِئُنَا عَلَى
الصَّدَقَةِ وَتَهْنِئُنَا عَنِ الْمَلَّةِ».

ورويتم نحوه أيضاً: من طريق الحسن بن علي بن فضال، وأبي
بكر، وأنس بن مالك، ومعلق بن يسار، كلهم عن رسول الله ﷺ.

قالوا: «مَا سَمِعْنَاهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَطُّ خَطْبَانِ إِلَّا وَهُوَ
يَأْمُرُ بِالصَّدَقَةِ وَيَنْهَى عَنِ الْمَلَّةِ»:

أخبرنا أحمد بن محمد بن عيسى العذري أخبرنا أحمد بن علي بن
الحسن الكسائي أخبرنا علي بن غيلان الحراني أخبرنا الفضل بن
عماد أخبرنا علي بن زياد حدثنا أبو قرّة عن ابن جريج أخبرني
إسماعيل بن علفية عن معمر بن عبيد عن أيوب السخيتي عن عكرمة
عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ بَيْتَهُ، أَوْ رَجَعَ
عَنْ بَيْتِهِ، فَاتَّقَوْهُ وَلَا تَعْدُوا بِعَذَابِ اللَّهِ أَخْدَاءَ بَعِي النَّارِ، وَنَهَى
عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَنِ الْمَلَّةِ. قالوا: والنهي عن الملة ثابت من
طريق.

قالوا: وقد رويتم من طريق البخاري أخبرنا موسى بن
إسماعيل أخبرنا همام عن قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ فَذَكَرَ حَدِيثَ الَّذِينَ
قَتَلُوا الرَّعَاءَ وَقَدْ أوردناه آنفاً.

قال قَتَادَةُ: فحدثني محمد بن سيرين أن ذلك كان قبل نزول
الحدود.

قال أبو محمد رحمه الله: لم نخالفهم قط في أن الملة لا عمل،
لكن قلنا: إنه لا ملة إلا ما حرّم الله عز وجل وأما ما أمر به عز وجل
ليس ملة. ليت شعري: ما الفرق عند هؤلاء القوم، بين من
قتل عامداً ظالماً بالحجارة فقتل هو كذلك؟

فقالوا: هذه ملة، وبين من زنى وهو محصن فقتل
بالحجارة.

فقالوا: ليس هو ملة، ألا يستحي ذو دين من هذا الكلام
الظاهر فساداً.

فإن قالوا: إن الله عز وجل أمر بالرجم في الزنى،
والإحصان، ورجم رسول الله ﷺ.

مالك: «أَنْ نَفَرًا مِنْ عَمَلٍ - ثَمَانِيَةَ - قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَيَأْتِيهِمْ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَاسْتَوْخَمُوا الْأَرْضَ، وَسَقِمَتْ أَجْسَامُهُمْ،
فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا تَخْرُجُونَ مَعَ رَاعِيْنَا فِي إِلِيلِهِ
فَتَصِيَّبُونَ مِنْ أَبْوَالِهَا وَآلِيَانِهَا.

فَقَالُوا: بَلَى. فَخَرَجُوا فَضَرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَآلِيَانِهَا، فَصَحُّوا،
فَقَتَلُوا الرَّاعِي، وَطَرَدُوا الْإِيلَ، بَلَّغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَعَثَ
فِي أَنَارِهِمْ فَأَذْرَكُوا، فَجَنَى بِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَعَتْ أَيْدِيَهُمْ،
وَأَرْجُلُهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، ثُمَّ نَبَذُوا فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا.

قال مسلم: حدثني الفضل بن سهل الأعرج - مروزي -
أخبرنا يحيى بن غيلان أخبرنا يزيد بن زريع عن سليمان التيمي
عن أنس بن مالك قال: «إِنَّمَا سَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْيُنَ أُولَئِكَ؛
لَأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيُنَ الرَّعَاءِ» فهذا حكم رسول الله ﷺ وأمره
الذي لا يسع أحداً الخروج عنه.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبد الرحمن بن
سليمان أخبرنا إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن
طائوس عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «الْعَمْدُ قَوْدٌ
إِلَّا أَنْ يَفْعُو وَلِي الْمَقْتُولِ».

ومن طريق البخاري أخبرنا أبو نعيم - هو الفضل بن
دكين - أخبرنا شيبان عن يحيى هو ابن أبي كثير - عن أبي سلمة
بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال:
«وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يُؤَدَّى وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ».

قال أبو محمد رحمه الله: القود في لغة العرب: المقارضة بمثل ما
ابتدأ به، لا خلاف بين أحد في أن قطع اليد باليد، والعين بالعين،
والأنف بالأنف، والنفس بالنفس، كل ذلك يسمى قوداً.

فقد صح يقينا - أن رسول الله ﷺ إذا أمرنا بالقود فإنه
إنما أمرنا بأن يعمل بالمعتدي في القتل فما دونه، مثل ما عمل هو
سواء سواء - هذا أمر تقتضيه الشريعة واللغة ولا بد.

ثم نظرنا فيما احتجبت به الطائفة الأخرى: فوجدناهم
يعولون على ما رويتم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا
عيسى بن يونس عن أشعث، وعمرو بن عبيد عن الحسن قال:
قال رسول الله ﷺ: «لَا قَوْدَ إِلَّا بِالْيَسْفِ».

قال أبو محمد رحمه الله: هذا مرسل، ولا يحمل الأخذ بمرسلي.

وقالوا: الخبران عن أنس في الذين قتلوا الرعاء، وفي الذي
رضخ رأس الجارية، فإنما كانا إذ كانت الملة مباحة، ثم نسخها
بتحريم الملة. ويدل على ذلك: أن في رواية أيوب عن أبي قلابة
عن أنس لذلك الخبر إن رسول الله ﷺ «أَمَرَ بِأَنْ يُرْجَمَ حَتَّى

وقولُ شعبة عن هشام بن زيد عن أنس: «فَأَمَرَ بِهِ فَرُضَ رَأْسُهُ بَيْنَ خَجَرَيْنِ».

وقولُ همام عن قتادة عن أنس: «فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُرَضَّ رَأْسُهُ بَيْنَ الْحِجَارَةِ».

أَخْبَرَنَا عَنْ عَمَلٍ وَاحِدٍ، وَإِذَا رَضِيَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ فَقَدْ رَضِيَ بِالْحِجَارَةِ، وَقَدْ رَجِمَ رَأْسَهُ حَتَّى مَاتَ. فَيُطَلَّ تَعْلَقُهُمْ بِاخْتِلَافِ الْفَاطِمِ الرَّوَّاقِ، إِذْ كُلُّهَا مَعْنَى وَاحِدٍ - وَلِلَّهِ تَعَالَى الْحَمْدُ - وَكُلُّهُمْ تَقَّةٌ، وَإِنَّمَا هَذَا تَعَلُّلٌ فِي غِلَافَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْبَاطِلِ.

وَاحْتَجُّوا أَيْضاً بِمَا رَوَى مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَافِعٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: «خَصَلْتَانِ سَوَّغَتُهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَاحْشِنُوا الْقَتْلَةَ وَإِذَا دَبَحْتُمْ فَاحْشِنُوا الذَّبِيحَ وَتُجِدُّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ وَتُجَرِّحُ ذِيحَتَهُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله: وهذا صحيح، وغاية الإحسان في القتلة هو أن يقتله بمثل ما قتل هو - وهذا هو عين العدل والإنصاف: «وَالْعُرْمَاتُ قِصَاصٌ».

وَأَمَّا مِنْ ضَرْبِ السَّيْفِ عُنُقَ مَنْ قَتَلَ آخَرَ خَفَاءً، أَوْ تَغْرِيقاً، أَوْ شَدْخاً، فَمَا أَحْسَنَ الْقَتْلَةَ، بَلْ إِنَّهُ أَسَاسُهَا أَشَدُّ الْإِسَاءَةِ، إِذْ خَالَفَ مَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ، وَتَعَدَّى حَدُودَهُ، وَعَاقِبَ بِغَيْرِ مَا عَاقَبَ بِهِ وَلِيُّهُ، وَإِلَّا فَكَلَهُ قَتْلٌ، وَمَا الْإِنْفَاقُ لَضَرْبِ الْعُنُقِ بِالسَّيْفِ بِأَعْوَنَ مِنَ الْغَمِّ، وَالْحَقُّ، وَقَدْ لَا يَمُوتُ مِنْ عَذْوِ ضَرِبَاتٍ وَاحِدَةٍ بَعْدَ أُخْرَى - هَذَا أَمْرٌ قَدْ شَاهَدْنَاهُ - وَنَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ - فَعَادَ هَذَا الْخَبَرُ حُجَّةً عَلَيْهِمْ.

وَاحْتِجُّوا.

بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّبَالِيُّ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّهُ كَانَ مَعَهُ فَقَالَ: «تَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَنْ تُصَيَّرَ الْبَهَائِمُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله: هذا من طريق ما موهوا به - ومتى خالفناهم في أن العيث بالبهائم، وبغير البهائم لا يحل، إنما بهم أن يموهوا أنهم يحتجون وهم لا يأتون إلا بما نهوا عنه.

وَأَمَّا بِالْبَاطِلِ - نَعَمْ، صَبَرَ الْبَهَائِمُ لَا يَحِلُّ، إِلَّا حَيْثُ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنَ الذَّبِيحِ، وَالتَّحْرِيقِ، وَالرَّسْمِ، فِيمَا شَرَعَ بِالنَّبْلِ، وَالرَّمَاكِ، وَإِرْسَالِ الْكَلَابِ، وَسَبَاحِ الطَّيْرِ عَلَيْهَا - فَهَذَا كُلُّهُ حَلَالٌ حَسَنٌ بِإِجْمَاعٍ مَتَّ وَمَنْهَمٍ.

وَكَذَلِكَ لَا يَحِلُّ الْعَيْثُ بِأَنْبِيَاءِ آدَمَ، فَإِذَا عَيْثَ هُوَ ظَالِمًا:

قُلْنَا: وَاللَّهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَمْرُ بِالْإِعْتِدَاءِ عَلَى الْمُتَعَدِّيِّ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى بِهِ، وَبِالْعَاقِبَةِ بِمِثْلِ مَا عَاقَبَ بِهِ ظَالِمًا - وَقَتْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَالْمُتَدَخُّ بِالشَّدَخِ بِالْحَجَرِ مِنْ قَتْلِ ظَالِمًا كَذَلِكَ، فَهَلْ مِنْ فَرْقٍ؟ وَلَيْتَ شِعْرِي: عَلَى مَا يَعْتَدِ النَّاسُ أَيْكُونُ مِثْلُهُ أَعْظَمَ مِنْ قَطْعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ مِنْ خِلَافِهِ، وَفَقْدِ الْعَيْنِ، وَجِدْعِ الْأَنْفِ، وَالْأَذْنِ، وَبِرْدِ الْأَسْنَانِ، وَقَطْعِ الشَّقَتَيْنِ - وَهُمْ مُوَافِقُونَ لَنَا عَلَى أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ أَنْ يَفْعَلَ بِمَنْ فَعَلَهُ بِغَيْرِهِ ظَالِمًا، فَلَوْ تَرَكَوْا التَّحَكُّمَ لَكَانَ أَوَّلَى؟.

وَلَقَدْ قَالُوا: إِنَّ مَنْ قَطَعَ الطَّرِيقَ فَقَطَعَتْ يَدَهُ وَرَجْلَهُ مِنْ خِلَافِهِ، فَإِنْ قَطَعَ بَعْدَ ذَلِكَ الطَّرِيقَ لَمْ تَقْطَعْ يَدَهُ الثَّانِيَةَ وَلَا رَجْلَهُ. وَنَظَرُوا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مَنْ قَطَعَ يَدَ آخَرَ وَرَجْلَهُ: أَنَّهُ تَقَطَّعَ يَدَهُ وَرَجْلَهُ.

فَبِإِن قَالُوا ذَلِكَ، لَاحَ تَنَاقُضُهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَقُولُوهُ زَادُوا فِي الْبَاطِلِ وَمَنَعَ الْحَقُّ.

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ: كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ نَزُولِ الْحُدُودِ فَخَطَأً، وَكَلَامٌ لَمْ يَحْضُرْ تِلْكَ الشَّاهِدَةُ، وَلَا ذَكَرَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ مِنْ شَهْدَا: فَهُوَ لَا شَيْءَ.

وَحَدِيثُ أَنَسٍ الَّذِي مَوْهُوا بِهِ لَمْ يَسْمَعْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَطُّ يُحْطَبُ إِلَّا نَهَى عَنْ التَّلَّةِ أَعْظَمَ حُجَّةٍ عَلَيْهِمْ فِي كَذِبِهِمْ أَنَّهُ نَاسَخَ لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالَّذِينَ قَتَلُوا الرَّعَاةَ؛ لِأَنَّ نِسَاءَ صَحْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلاَزَمَهُ خُدَامًا لَهُ مِنْ حَيْثُ قَدِمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَدِينَةَ إِلَى حَيْثُ مَوْتُهُ ﷺ فَصَحَّ يَقِينًا قَطْعًا بَلَا شَكٍّ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ خَطْبَتِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَنَهَى عَنْ التَّلَّةِ قَبْلَ فَعْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِالَّذِينَ قَتَلُوا الرَّعَاةَ.

فَيُطَلَّ ضَرُورَةً أَنْ يَكُونَ الْمُتَقَدِّمُ نَاسِخًا لِلْمُتَأَخِّرِ، وَبِاللَّهِ إِنَّ ضَرْبَ الْعُنُقِ بِالسَّيْفِ أَعْظَمُ مِثْلُهُ - وَلَقَدْ شَاهَدْنَاهُ فَرَأَيْنَاهُ مُنْظَرًا وَحُشًّا، وَكَانَتْ جِسْدًا بِأَرْبَعَةِ أَفْعَادٍ. فَظَهَرَ فُسَادُ احْتِجَاجِهِمْ بِالمَثَلَةِ.

وَصَحَّ أَنَّ كُلَّ مَا أَمَرَ بِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فَلَيْسَ هُوَ مِثْلُهُ، إِنَّمَا المَثَلَةُ مِنْ فَعَلٍ مَا نَهَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مُتَعَدِّيًا وَلَا مَزِيدَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ فِي رِوَايَةِ أَيُّوبَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «أَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ بِالْحِجَارَةِ حَتَّى مَاتَ» فَلَا شَكَّ، وَلَا خِلَافَ، فِي أَنَّ تِلْكَ الرِّوَايَاتُ كُلُّهَا هِيَ فِي قِصَّةٍ وَاحِدَةٍ، فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ، فِي إِنْسَانٍ وَاحِدٍ.

فَقَوْلُ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ: «فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ».

فرق.

وذكروا - ما رَوَيْنَا من طريق أبي داود أخبرنا زيادُ بنُ أيوبَ أخبرنا هشيم عن سمالك عن إبراهيم عن هنيء بن نورة عن علقمة عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «أَعَفَّ النَّاسُ قَتْلَهُ أَهْلِ الْإِيمَانِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ: هذا وإن لم يصح لفظه، فإن فيه هنيء بن نورة - وهو مجهول - فمعناه صحيح، ولا أعفَّ قتلَهُ مَنْ قَتَلَ كما أمره الله عز وجل فاعتدى بمثل ما اعتدى المقتصص منه على وليه ظلماً، وما أعفَّ قُطْ في قتلِهِ من ضرب عتق من لم يضرب عتق وليه، بل هو معتد، ظالم، فاعل ما لم يجهه الله تعالى قط.

وموهوا أيضاً:

بما رَوَيْنَا من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي أخبرنا حجاج بن المنهال أخبرنا صالح المري عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن أبي هريرة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ عَلَى حُمْرَةٍ ﷺ حِينَ اسْتَشْهَدَتْ، فَذَكَرَ كَلَاماً - وَفِيهِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: وَاللَّهِ مَعَ ذَلِكَ، لَا تَعْلَنَنَّ بِسِتْيَيْنَ مِنْهُنَّ مَكَانَكَ، فَتَنْزِلَ جَبْرِيلُ ﷺ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَقِفَ بَعْدَ بَخْرَانِيَمَ سُورَةَ التَّحْلِيلِ «وَأَنَّ عَاقِبَتَهُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَوِظْتُمْ بِهِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ: هذا لو صحَّ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ طَرِيقِ صَالِحِ الْمَرْيُ، وَتَحْيَى الْجَمَانِي، وَأَمَّا هَلُمَا: لَكَانَ حُجَّةً لَنَا عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ فِيهِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَرَ أَنْ يُعَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوِظَ بِهِ - وَهَذِهِ إِبَاحَةُ التَّحْلِيلِ بِمَنْ مِثْلُ بِحُمْرَةٍ ﷺ فَلَمَّا نَهَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ أَنْ يُمِثَلَ بِسِتْيَيْنَ مِنْهُنَّ لَمْ يَمُتْهُمَا بِحُمْرَةٍ - وَهَذَا قَوْلُنَا لَا قَوْلَهُمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ: وَمَوْهُوَا بِخَيْرِ سَاقِطٍ مُؤْضِعٍ، وَهُوَ: مَا رَوَى مِنْ طَرِيقِ أَنَسِ بْنِ مَوْسَى عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حِثَّانٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي أَنَسَةَ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُسْتَأْنَفَ بِالْجَرَاحِ سَنَةً».

وَأَمَّا ضَعِيفٌ، وَتَحْيَى بْنُ أَبِي أَنَسَةَ كَذَّابٌ.

ثُمَّ هُمْ أَوَّلُ مُخَالِفِي لِهَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَسْرُونَ الْإِسْتِيفَةَ بِالْجَرَاحِ سَنَةً، فَكَيْفَ يَسْتَحِلُّ مُسْلِمٌ، أَوْ مَنْ لَهُ حَيَاةٌ، أَنْ يَخْتَجَّ بِشَيْءٍ هُوَ أَوَّلُ مُبْطِلٍ لَمْ، وَأَوَّلُ مَنْ لَا يَرَى التَّمَلُّقَ بِهَا فِي؟

وَيَحْتَجُّونَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «لَا يُسْتَفَادُ مِنَ الْجَرْحِ حَتَّى يَبْرَأَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ: هَذَا باطل؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ هَذَا مُجْهُولٌ

اقتص منه بمثل فعله - وكان حقاً وعدلاً؛ والعجبُ كُلُّهُ أَنْ ضَرَبَ الْعَتَقُ صَبْرَ بِلَا شَكٍّ، وَالصَّلْبُ اسْتَشْعَ الصَّبْرَ، وَهُمْ يَرُونَ كُلَّ ذَلِكَ، فَلَوْ رَاجَعُوا الْحَقَّ لَكَانَ أَوَّلُ بِهِمْ.

وهكذا القول فيما موهوا به بما:

رَوَيْنَاهُ من طريق عبد الله بن وهب: أخبرني عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن يعلى قال: «عَزَّوْنَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ الْوَلِيدِ فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ قَتْلِ الصَّبْرِ».

وذكروا ما رَوَيْنَا من طريق أبي داود أخبرنا سعيد بن منصور أخبرنا المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي عن أبي الزناد حدثني محمد بن حمزة الأسلمي عن أبيه أن رسول الله ﷺ «أَمَرَهُ عَلَى سَرِيٍّ وَقَالَ: إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانَا فَاقْتُلُوهُ وَلَا تَحْرُقُوهُ، فَإِنَّهُ لَا يُعَذَّبُ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ».

ورَوَيْنَاهُ أيضاً - من طريق أبي داود أخبرنا قتيبة بن سعيد: أَنَّ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ حَدَّثَهُمْ عَنْ بَكِيرِ بْنِ الْأَشَجِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ: وهذا صحيح، ولا يخلُ أن يحرق أحد بالنار ابتداءً، حتى إذا فعل المرء من ذلك ما حرَّمه الله تعالى عليه: وَجِبَ الْقِصَاصُ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا فَعَلَ، كما أمر الله عز وجل.

وذكروا - ما رَوَيْنَا من طريق شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيدي بن جبير عن ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرْصًا».

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو كامل أخبرنا أبو عوانة عن أبي بشير عن سعيدي بن جبير قال: «عَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِنَسْرِ قَدْ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَعَنَ اللَّهُ مَنْ فَعَلَ هَذَا، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ مَنْ اتَّخَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرْصًا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ: ونحن نقول: لعن الله من اتخذ شيئاً فيهِ الرُّوحُ غَرْصاً لِأَحْيَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنَ الْقِصَاصِ، فَمَنْ اسْتَحَقَّ لَعْنَةَ اللَّهِ لِفَعْلِهِ ذَلِكَ، وَالِاعْتِدَاءُ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى هُوَ بِهِ - وَهُمْ يوافقونا في رمي العدو بالبلل، والمجانيق، واتخاذهم غرضاً - وهذا خارج عن ما نهى عنه رسول الله ﷺ. هكذا القول فيما ثبت عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَقْتُلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا - وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ غَرَّ الْإِبِلِ، وَذَيْبَ الْحَيَوَانِ، وَالْقَتْلَ بِالسَّيْفِ فِي الْقِصَاصِ: كُلُّ ذَلِكَ قَتْلُ صَبْرٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ خَارِجٌ عَنْ قَتْلِ الصَّبْرِ الْمُنْهَى عَنْهُ.

وهكذا سائر وجوه القصاص التي أمر الله تعالى به، ولا

١ - بَابُ مِنَ الْكَلَامِ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ

وَهُوَ عَمْدُ الْخَطَا

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله: وَقَدْ ذَكَرْنَا نَبْرًا وَلَمْ نُوَضِّحْ نَسَادَ الْأَخْبَارِ الَّتِي مَوْهُوَا بِهَا، وَتَقَابُضَ الطَّوَائِفِ الثَّلَاثِ الْمَالِكِيِّينَ، وَالْحَنَفِيِّينَ، وَالشَّافِعِيِّينَ فِيهَا، فَوَجِبَ أَنْ نُسَدِّدَكَ ذَلِكَ، كَمَا فَعَلْنَا فِي سَائِرِ الْمَسَائِلِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوَكُّلُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: شَعَبَ الْحَنَفِيُّونَ، وَالشَّافِعِيُّونَ، الْقَائِلُونَ بِعَمْدِ الْخَطَا: بِمَا رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي عَازِبٍ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ شَيْءٍ خَطَا إِلَّا السَّيْفُ، وَفِي كُلِّ خَطَاٍ أَرْشٌ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله: جَابِرُ الْجُعْفِيُّ كَذَّابٌ، وَأَوَّلُ مَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِالْكَذِبِ أَبُو خَيْفَةَ، ثُمَّ لَمْ يُسَالِ بِذَلِكَ أَصْحَابُهُ، فَاحْتَجُّوا بِرَوَايَتِهِ حَيْثُ اشْتَهَرَا.

ثُمَّ الْعَجَبُ كُلُّهُ أَنَّ الْحَنَفِيِّينَ، وَالشَّافِعِيِّينَ: مُخَالِفُونَ لِهَذَا الْحَبْرِ، عَاصُونَ لَهُ.

فَالشَّافِعِيُّونَ: يَرَوْنَ الْقَوَدَ فِي الْعَمْدِ بِكُلِّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُمَاتَ مِنْ يَدِهِ.

وَالْحَنَفِيُّونَ: يَرَوْنَ الْقَوَدَ عَلَى مَنْ جَبَحَ بِلِيطَةِ الْقَصَبِ، وَعَلَى مَنْ أَحْرَقَ الْبَاتِرَ، وَعَلَى مَنْ خَنَقَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَصَاعِدًا - وَكُلُّ هَذَا لَيْسَ فِيهِ قَتْلٌ بِالسَّيْفِ، فَمَنْ أَهْلُهُ يَمُنُّ بِخُجْرٍ بِمَا هُوَ أَوَّلُ مُخَالِفٍ لَهُ.

وَأَمَّا الْمَالِكِيُّونَ: فَإِنَّهُمْ اخْتَجُّوا بِخِلَافِ السُّنَنِ الثَّابِتَةِ مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ جَالِسًا آخِرَ صَلَاةٍ صَلاَهَا بِأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِرَوَايَةِ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ الْكَذَّابِ الْمَذْكُورِ الْمُرْسَلَةِ أَيْضًا «لَا يُؤْمَنُ أَحَدٌ بِتَعْلِي جَالِسًا» وَرَأَوْهُ حَيَّيْنِ حُجَّةً لَزَامَةً، تُرَدُّ بِهِ رَوَايَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الْغَنَاتِ، الْمُسْتَدَّةِ، وَآخِرُ عَمَلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِذَا وَافَقَ رَأْيَ مَالِكٍ، ثُمَّ لَمْ يَكْبُرْ عَلَيْهِمْ تَكْلِيْبُ جَابِرٍ وَرَدَّ رَوَايَتِهِ، إِذَا خَالَفَ رَأْيَ مَالِكٍ - فَأَيُّ دِينٍ يَتَقَنَّى مَعَ هَذَا؟ وَهَلْ هَذَا إِلَّا أَشَاغُ الْهَوَى، وَلَا مَرِيدٌ؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَبْرُ أَيْضًا - مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ قَاتِرٍ رَاوِي كُلِّ نَبِيٍّ وَتَرَكَ حَدِيثَهُ بَآخِرَةً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَفِيَّةَ عَنْ مَكْرَمَ عَنْ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي حَصَيْنٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ يَسْتِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «كُلُّ

- وَلَيْسَ هُوَ عَشْبَةٌ بِنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ: لِأَنَّ ابْنَ الْمُبَارِزِ لَمْ يَذْكُرْهُ، بَلْ قَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ خِلَافَ هَذَا.

كَمَا أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْجُسُورِ قَالَ: أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ مَسْرُةٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي يُوَيْبِ السُّخْتِيَّانِيِّ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «إِنْ رَجُلًا قَتَلَ رَجُلًا بَقَرَنَ فِي رُكْبَتَيْهِ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَفِيهِ، فَقِيلَ لَهُ: حَتَّى تَمُوتَ، فَأَبَى وَعَجَلَ فَاسْتَفَادَ، فَعَيَّتَ رَجُلَهُ وَتَوَتَّتَ رَجُلُ الْمُسْتَفَادِ مِنْهُ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقِيلَ لَهُ: لَيْسَ لَكَ شَيْءٌ إِنَّكَ أَتَيْتَ».

فَصَحَّ أَنْ تَعَجَّلَ الْقَوَدَ أَوْ تَأَخَّرَهُ إِلَى الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ، فَهَذَا مَا مَوْهُوَا بِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ.

وَاحْتَجُّوا مِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ بِأَن قَالُوا: وَجَدْنَا مَنْ قَطَعَ يَدَ آخَرٍ خَطَاً أَنَّهُ إِنْ تَرَى فَلَهِ يَدُهُ الْيَدِ، وَإِنْ مَاتَ فَلَهِ يَدُهُ النَّفْسِ وَتَسْتَفُطُ حُكْمَ الْيَدِ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْعَمْدُ كَذَلِكَ قِيَاسًا عَلَى الْخَطَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله: الْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ هَذَا مِنْهُ عَيْنُ الْبَاطِلِ: لِأَنَّ الْقِيَاسَ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ لَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى نَظَرٍ، لَا عَلَى خِلَافِهِ وَضِدِّهِ، وَالْعَمْدُ هَذَا الْخَطَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ عَمْدٌ مِنْ يَقُولُ بِالْقِيَاسِ، حَكَمَتِ وَالْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ؟ وَقَالُوا: يَلْزَمُكُمْ إِنْ زَمَى إِنْسَانٌ آخَرَ بِسَهْمٍ فَقَتَلَهُ أَنْ تَرْمُوهُ بِسَهْمٍ، فَإِنْ لَمْ يَمُتْ فَبَآخَرٌ، ثُمَّ بَآخَرٌ.

وَكَذَلِكَ إِنْ أَجَافَهُ أَنْ يُوَالِيَّ عَلَيْهِ بِالْجَوَائِفِ حَتَّى يَمُوتَ - وَهَذَا أَكْثَرُ مِمَّا فَعَلَ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ.

فَقُلْنَا: هَذَا تَمْوِيهِ فَاسِدٌ، وَكَلَامٌ مُخَالَ، بَلْ يُطْعَمُ بِسَهْمٍ يَمُوتُ، فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي صَادَفَ فِيهِ سَهْمُهُ ظُلْمًا حَتَّى يَمُوتَ.

وَكَذَلِكَ يُجَابُ بِجَافَةٍ مَوْقُنٌ أَنَّهُ يَمُوتُ مِنْهَا - وَلَا فَرْقَ.

ثُمَّ نَعَكِسْ عَلَيْهِمْ هَذَا السُّؤَالَ، فَتَقُولُ لَهُمْ: إِنْ ضَرَبَ بِالسَّيْفِ فِي عُنُقِهِ فَلَمْ يَقْطَعْ، أَوْ قَطَعَ قَلِيلًا فَأَعِيدَ عَلَيْهِ مِرَارًا - وَهَذَا أَشَدُّ مِنْ قُلْتُمْ وَأَمَكُنْ - فَهُوَ أَمَرٌ مُشَاهِدٌ يَنْفَعُ كَثِيرًا جِدًّا.

وَقَالُوا: أَرَأَيْتُمْ إِنْ اسْتَدْبَرَهُ بِالْأَوْتَارِ.

فَقُلْنَا: يَسْتَدْبِرُهُ بِمِثْلِهَا، وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ.

فَقَالُوا: فَإِنْ نَكَحَهُ حَتَّى يَمُوتَ.

قُلْنَا: يَسْتَدْبِرُهُ بِرَبْوَةٍ حَتَّى يَمُوتَ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ،

وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوَكُّلُ.

شَيْءٍ خَطَأً إِلَّا السَّيْفَ وَلِكُلِّ خَطَأٍ أَرْشٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمته الله: عُبْدُ الْبَاقِي لَا شَيْءَ، وَكَيْسُ بْنُ الرُّبَيْعِ: ضَعْفَةُ ابْنِ مَعِينٍ، وَعَفَّانٌ: وَكَيْعٌ - وَتَرَكَ خَدِيثَةَ الْقَطَّانِ، وَعُبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ - وَهُوَ يُعَدُّ؟ - عَنْ إِزْرَاهِيمَ بْنِ بَسْتِ السُّعْمَانِ الَّذِي لَا يُذَرِّي أَحَدًا مِنْ هُو.

وَأَحْتَجُّوا أَيْضًا:

بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُوسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «الْعَمْدُ قَوْلُ الْيَدِ إِلَّا أَنْ يَغْتَوَّ وَيُؤَيِّ الْمَقْتُولَ» وَفِيهِ: فَمَا كَانَ مِنْ رَمِيٍّ أَوْ ضَرْبَةٍ بَعْضًا أَوْ رَمِيٍّ بِحَجَرٍ، فَهُوَ مُعْلَظٌ فِي أَسْنَانِ الْإِبِلِ.

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا - مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «مَنْ قُتِلَ فِي رَمِيٍّ أَوْ ضَرْبٍ أَوْ ضَرْبٍ بَعْضًا أَوْ سَوْطٍ، فَلَيْتَهُ عَقْلُ الْحَطَا، وَمَنْ قُتِلَ احْتِطًا فَهُوَ قَوْلُهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: لَعَلَّ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ: «أَنْ عِنْدَهُ كِتَابٌ جَاءَ بِهِ الرَّحْمِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ: قَتَلَ الْعَبْدِيَّةَ - فِيَنَهُ دِيَّةُ الْحَطَا، الْحَجَرِ، وَالسَّوْطِ، وَالْعَصَا - مَا لَمْ يَحْصُلْ سِلَاحًا».

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنِي جَلَالَ بْنُ الْعَلَاءِ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ طَاوُوسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «مَنْ قُتِلَ فِي عَمِيٍّ أَوْ رَمِيٍّ أَوْ يَكُونُ بَيْنَهُمْ بِحَجَرٍ أَوْ بِسَوْطٍ أَوْ بِعَصَا فَعَقَلَهُ عَقْلُ خَطَأٍ وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا فَقَوْلُهُ يَذِيهِ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُوسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَفَعَهُ - بِنَحْوِهِ. وَمَا:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْبَزَّازِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيْسِكٍ أَخْبَرَنَا بَكْرُ بْنُ مَضَرَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: قَالَ طَاوُوسٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «مَنْ قُتِلَ فِي عَمِيٍّ بِحَجَرٍ أَوْ عَصَا فَهُوَ خَطَأٌ عَقَلَهُ عَقْلُ خَطَأٍ وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوْلُهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمته الله: كُلُّ هَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ:

أَمَّا الْحَجَرُ الَّذِي صَدَرْنَا بِهِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ - وَهُوَ مَخْرُومٌ مَكِّيٌّ ضَعِيفٌ - ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكُنَّا كُلُّهُمْ مُخَالِفُونَ لَهُ:

أَمَّا الْحَقِيقِيُّونَ - فَإِنَّ فِي هَذَا الْحَجَرِ مَا كَانَ مِنْ رَمِيٍّ أَوْ ضَرْبَةٍ بَعْضًا، أَوْ رَمِيٍّ بِحَجَرٍ، فَهُوَ مُعْلَظٌ فِي أَسْنَانِ الْإِبِلِ - وَهُمْ يَقُولُونَ: مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ أَوْ رُمِحَ، فِيهِ الْقَوْلُ، وَلَمْ يَخْصُ فِي هَذَا التَّابِ رَمِيًّا مِنْ رَمِيٍّ، بَلْ فَرَّقَ بَيْنَ الرَّمِيِّ الْمَطْلُوقِ، وَالرَّمِيِّ بِالْحَجَرِ، وَالضَّرْبَةِ بِالْعَصَا - فَصَحَّ أَنَّهُ الرَّمِيُّ بِالرَّمِيحِ وَالسَّهْمِ - وَهُمْ لَا يَقُولُونَ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ خَالَفَ الشَّافِعِيُّونَ أَيْضًا فِي الرَّمِيٍّ مِنْ كُلِّ مَا يُمَاتُ مِنْ يَدِهِ. وَالْمَالِكِيُّونَ مُخَالِفُونَ لَهُ جُمْلَةً.

وَأَمَّا خَبَرُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ، فَبِهِ: الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ - وَهُوَ هَالِكٌ - وَأَمَّا الثَّانِي - فَمُرْسَلٌ، ثُمَّ إِنَّهُ لَوْ صَحَّ جَمِيعًا لَكُنَّا أَيْضًا قَدْ خَالَفُوهُمَا، لِأَنَّهُ فِيهِمَا: أَنَّ عَقْلَهُ عَقْلُ الْحَطَا - وَلَا يَرَى هَذَا أَحَدٌ مِنْهُمْ.

أَمَّا الْحَقِيقِيُّونَ، وَالشَّافِعِيُّونَ - فَيُعْلَظُونَ فِيهِ الدِّيَّةَ فِي الْإِبِلِ، بِخِلَافِ عَقْلِ الْحَطَا، وَأَمَّا الْمَالِكِيُّونَ - فَيَرَوْنَ فِيهِ الْقَوْلَ.

وَأَمَّا خَبَرُ سُلَيْمَانَ بْنِ كَثِيرٍ، وَبَكْرٍ بْنِ مَضَرَ - فَصَحِيحَانِ، وَبِهِمَا يَقُولُ، وَهُمَا خِلَافُ قَوْلِهِمَا: لِأَنَّهُ فِيهِمَا: أَنَّ مَنْ قُتِلَ فِي عَمِيٍّ، أَوْ عَمِيٍّ، فَهُوَ خَطَأٌ عَقْلَهُ عَقْلُ خَطَأٍ - فَهَذَا قَوْلٌ لَا يُعْرَفُ قَائِلُهُ، وَإِذَا هُوَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الدِّيَّةُ، وَدِيَّتُهُ دِيَّةُ قَتْلِ الْحَطَا. وَفِيهِمَا - مَنْ قُتِلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوْلُهُ، فَلَمْ يَخْصُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سِتًّا مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا خَدِيَّةً مِنْ غَيْرِهَا، بَلْ أَوْجِبَ فِيهِ الْقَوْلُ بِعَقْلِ مَا أَصَابَ يَدَهُ.

وَهُوَ قَوْلُنَا، لَا قَوْلَهُمْ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَمَوْهُوَ أَيْضًا - بِحَجَرٍ:

رَوَيْنَاهُ: مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِيهِ الْعَمْدُ مُعْلَظٌ وَلَا يُقْتَلُ بِهِ صَاحِبُهُ» وَذَلِكَ أَنَّ نَبِيَّ الشَّيْطَانِ بَيْنَ النَّاسِ، فَيَكُونُ رَمِيًّا فِي عَمِيٍّ، عَنْ غَيْرِ ضَعْفَةٍ، وَلَا حَمَلِ سِلَاحٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمته الله: هَذَا مُرْسَلٌ لَا حُجَّةَ فِيهِ، وَجَمِيعُ الطَّرَائِقِ نَقَضَتْ أَصُولَهَا فِيهِ:

أَمَّا الْحَقِيقِيُّونَ - فَأَتَمَّحُوا فِيهِ مَنْ تَعَمَّدَ قَتْلَ مُسْلِمٍ بِالْخَنْقِ، أَوْ بِالنَّغْرِيقِ، أَوْ بِشَذْخِ رَأْسِهِ بِحَجَرٍ فِيهِ قَطَارٌ - وَلَيْسَ هَذَا يَمَاتُ فُسْرًا فِي هَذَا الْحَجَرِ فِي شَيْءٍ.

وَأَمَّا الْمَالِكِيُّونَ فَهُمْ يَقُولُونَ: الْمُرْسَلُ كَالْمُسْتَدَبِّ - وَهَذَا مُرْسَلٌ قَدْ تَرَكُوهُ.

وَالشَّافِعِيُّونَ لَا يَرَوْنَ الْأَخَذَ بِالْمُرْسَلِ - وَأَخَذُوا هَاهُنَا بِمُرْسَلٍ. وَبِمَا:

رُويَناه - مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ فَارَسٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ بْنُ بِلَالٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عَقِلْ شَيْهَ الْعَمْدِ مُعْلَقٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ».

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ فَارَسٍ: وَزَادَ: أَخْبَرَنَا خَلِيلٌ عَنْ ابْنِ رَاشِدٍ فِي هَذَا الْحَبْرِ بِإِسْنَادِهِ: وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَتَوَلَّى الشَّيْطَانُ تِسْنَ النَّاسِ فَيَكُونُ دَمًا فِي عَمِيَاءَ، فِي غَيْرِ ضَمِيئَةٍ، وَلَا حَمَلٍ مِلاَحٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ: هَذِهِ صَحِيفَةٌ مُرْسَلَةٌ لَا يَجُوزُ الْأَخِيضُجَاجُ بِهَا - ثُمَّ إِنَّهُمْ كُلَّهُمْ قَدْ خَالَفُوا مَا فِي هَذَا الْحَبْرِ..

أَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ فَيَحْجُمُونَ فِي هَذَا الْقِسْمِ خِلَافَ مَا فِي الْحَبْرِ: لِأَنَّهُمْ يَحْجُمُونَ مَنْ قُتِلَ فِي ضَمِيئَةٍ وَحَمَلٍ مِلاَحٍ فَقُتِلَ بِعَمْدٍ خَدِيدٍ عَمْدًا قَصْدًا حُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَبْرِ - وَهُوَ خِلَافُهُ جَهَارًا.

وَلَمْ يَدْخِلِ الشَّافِعِيُّونَ فِيهِ: مَنْ قُتِلَ فِي عَمِيٍّ قَصْدًا بِمَا قَدْ يُمَاتُ مِنْ بَيْلِهِ مِنْ عَصَا وَتَحَوُّهَا. وَخَالَفَهُ الْمَالِكِيُّونَ جُمْلَةً.

وَمَوْهُوَا أَيْضًا - بِمَا رُويَناه مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ الْوَبِّ السَّخْنِيَّانِي سَمِعَتْ الْقَاسِمَ بْنَ رِبْعَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَتَلَ الْخَطَا شَيْهَ الْعَمْدِ قَتِيلَ السُّوْطِ وَالْعَصَا بَائَةً مِنَ الْإِبِلِ أَرْبَعُونَ بَيْتًا فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ: هَذَا خَبَرٌ مُدْلَسٌ، سَقَطَ مِنْهُ بَيْنَ الْقَاسِمِ بْنِ رِبْعَةَ وَبَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ رَجُلٍ.

كَمَا: رُويَناه مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ بْنِ عَرَبِيٍّ أَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَدَّادِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ رِبْعَةَ عَنْ عُمَيْيَةَ بْنِ أَوْسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ فِيهِ هَذَا الْحَبْرَ بِعَيْنِهِ.

وَعُقْبَةُ بْنُ أَوْسٍ مَجْهُولٌ لَا يُلْدَرَى مَنْ هُوَ، وَلَا يَصِحُّ لِلْقَاسِمِ بْنِ رِبْعَةَ سَمَاعٌ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

وَقَدْ: رُويَناه أَيْضًا: عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ رِبْعَةَ بِخِلَافِ هَذَا كَمَا أَخْبَرَنَا حَمَادُ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ رَافِعٍ فِي حَرْبٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَدَّادِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ رِبْعَةَ عَنْ يَغُفُوبِ بْنِ أَوْسٍ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ فَقَالَ: أَلَا إِنَّ قَتِيلَ خَطَا الْعَمْدِ قَالَ خَسَالِدٌ: أَوْ قَالَ: «قَتِلَ الْخَطَا شَيْهَ الْعَمْدِ قَتِيلَ السُّوْطِ، وَالْعَصَا بَيْتًا أَرْبَعُونَ فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ: يَغُفُوبُ بْنُ أَوْسٍ مَجْهُولٌ لَا صُحْبَةَ لَهُ:

كَمَا رُويَناه هَذَا الْحَبْرَ نَفْسَهُ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُنْعُودٍ - هُوَ الْجَحْدَرِيُّ - أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَدَّادِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ رِبْعَةَ عَنْ يَغُفُوبِ بْنِ أَوْسٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ هَذَا الْحَبْرَ نَفْسَهُ.

وَقَدْ رُويَناه أَيْضًا - مِنْ طَرِيقِ أَشْقَطَ مِنْ هَذِهِ:

كَمَا رُويَناه - مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَسُقْيَانَ بْنِ عُمَيْيَةَ، قَالَ حَمَادُ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ بْنُ جُدْعَانَ عَنْ يَغُفُوبِ السُّدُوسِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - هُوَ ابْنُ الْعَاصِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «خَطَبَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ فَقَالَ أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْعَمْدِ الْخَطَا بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا: دِيَةٌ مُعْلَقَةٌ بَائَةً مِنَ الْإِبِلِ فِيهَا أَرْبَعُونَ خَلْفَةً فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا».

وَقَالَ سُقْيَانُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُدْعَانَ سَمِعَهُ مِنَ الْقَاسِمِ بْنِ رِبْعَةَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو فَذَكَرَهُ.

وَإِبْنُ جُدْعَانَ هَذَا هُوَ عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ ضَعِيفٌ جَدًّا - وَيَغُفُوبُ السُّدُوسِيُّ مَجْهُولٌ - وَلَمْ يَلْقَ الْقَاسِمَ بْنَ رِبْعَةَ ابْنِ عَمْرٍو قَطُّ - فَسَقَطَ جُمْلَتُهُ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ الطَّرَائِفَ الثَّلَاثَ نَقَضَتْ فِيهِ أَصُولَهَا:

أَمَّا الْحَقِيقِيُّونَ - حَاشَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ - فَلَا يَرَوْنَ دِيَةَ عَمْدِ الْخَطَا إِلَّا خَمْسًا وَعِشْرِينَ بَيْتَ مَخَاضٍ، وَخَمْسًا وَعِشْرِينَ بَيْتَ لَبُونٍ، وَخَمْسًا وَعِشْرِينَ جِقَاقًا وَخَمْسًا وَعِشْرِينَ جَذَعَةً - بِخِلَافِ مَا فِي هَذَا الْحَبْرِ.

وَأَمَّا الْمَالِكِيُّونَ - فَخَالَفُوهُ كُلَّهُ.

وَأَمَّا الشَّافِعِيُّونَ - فَلَا يَرَوْنَ ذَلِكَ فِي الْعَصَا الَّتِي يُمَاتُ مِنْ بِئِلٍ ضَرْبِهَا، وَلَا فِي الضَّرْبِ بِالسُّوْطِ عَمْدًا، حَتَّى يُمُوتَ، بَلْ يَرَوْنَ فِي هَذَا الْقَوْلِ خِلَافًا لِهَذَا الْحَبْرِ، مَعَ أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ إِلَّا بِالسُّنَدِ مِنْ رِوَايَةِ الْمَشْهُورِينَ - وَلَيْسَ هَذَا الْحَبْرُ مِنْ هَذَا النَّطْقِ.

وَشَبَّهُوا بِخَبَرِ الْمَدَائِلِيِّينَ الْمَشْهُورِ الثَّابِتِ لِمَا فِيهِ بَأْسٌ إِخْدَامًا ضَرَبَتْ الْأُخْرَى بِخَبَرٍ - وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ بِعَمْرٍو فَسَطَّاطٍ قَمَاتَتْ هِيَ وَخَيْتُهَا فَيَجْعَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْغُرَّةَ وَالْيَمَّةَ عَلَى عَاقِلَةِ الصَّارِيَةِ.

ثُمَّ افْتَرَقُوا فِي رَفْعَتَيْنِ:

ضَرَبَتْهَا فَتَقَتْلَهَا: فَحَكَمَ بِالْقَوْدِ عَلَى ظَاهِرِ الْأَمْرِ، ثُمَّ صَحَّ أَنْ ضَرَبَتْهَا لَهَا كَانَ خَطَأً عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ، فَرُجِعَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَى الْحُكْمِ بِمَا يُحْكَمُ بِهِ قَتْلُ الْخَطَا، إِذْ لَا يَجِلُّ أَنْ يُحْمَلَ حُكْمُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَّا عَلَى الْحَقِّ الَّذِي لَا يُقْتَضِي مَا حَكَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِيهِ غَيْرَ مَا حَكَمَ بِهِ.

وَقَدْ ادَّعَى قَوْمٌ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْطَأَ فِيهِ.

وَقَالُوا: قَدْ رَوَى سَعِيدُ بْنُ عُسَيْبٍ هَذَا الْحَبْرَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ مَا ذَكَرَ ابْنُ جُرَيْجٍ.

فَقُلْنَا: بَلِ الْمُخْطِئُ مِنَ خَطَأِ الْإِمَامَةِ بِرَأْيِهِ الْغَامِبِ، وَإِذْ لَمْ يَرَوْا ابْنَ عُسَيْبٍ مَا رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ، فَكَيْفَ مَاذَا؟ ابْنُ جُرَيْجٍ أَجَلٌ مِنَ ابْنِ عُسَيْبٍ، وَكِلَاهُمَا جَلِيلٌ - وَابْنُ جُرَيْجٍ زَادَ عَلَى ابْنِ عُسَيْبٍ مَا لَمْ يَعْرِفِ ابْنُ عُسَيْبٍ، وَزِيَادَةُ الْعَدْلِ لَا يَجِلُّ رَدُّهَا.

وَقَدْ آتَى قَوْمٌ بِمَا يَمْلَأُ الْقَمَرُ.

فَقَالُوا: حَمَلُ بْنُ النَّبَاطَةِ لَا يُخْتَجُّ بِرَوَايَتِهِ.

فَقُلْنَا: هَذَا حُكْمٌ لِلْيَسْرِ، تُرَدُّ رَوَايَةُ حَمَلٍ عَلَيْهِ وَهُوَ صَاحِبُ ثَابِتِ الصُّحَيْبِ، وَقَدْ أَخَذَ عَنْهُ عُمَرُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَكُلُّ مَنْ يَخْضَرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْ جَمِيعِهِمْ، وَيُؤْخَذُ بِتَخْلِيصِ أَبِي حَنِيفَةَ الَّذِي لَا يُسَاوِي الْأَشْتِيَاقَ بِهِ - وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ.

وَقَالُوا: قَدْ قَالَ بَشِيَّةُ الْعَمَلِ طَائِفَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ.

قَالُوا: وَيَسْتَلِ هَذَا لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ، وَهُوَ أَيْضاً - قَوْلُ الْجُمْهُورِ مِنَ الْفُقَهَاءِ بَعْدَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - كَالنَّخَعِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، وَعَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَشُرْقٍ، وَالْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةٍ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْغَزِيِّ، وَالْحَسَنِ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَقَتَادَةُ، وَالزُّهْرِيُّ، وَأَبِي الرُّثَا، وَخُثَّابُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَهُوَ أَيْضاً - قَوْلُ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ كَسَعِيدِ الشَّوْرِيِّ، وَابْنِ شَبْرُمَةَ، وَعُثْمَانَ النَّبِيِّ، وَالْحَسَنِ بْنِ خَيْ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيَّ، وَأَصْحَابَهُمَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ: لَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا يَصِحُّ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، إِلَّا عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

أَمَّا الرُّوَايَةُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَمَنْطِقِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ الشَّوْرِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ: لَتَلَوْنُ جَفَّةً، وَتَلَاوْنُ جَذَعَةً،

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَنْ قُلْنَا: فِي هَذَا الْحَبْرِ بَيَانٌ أَنَّ مَنْ قَتَلَ آخَرَ بَعْضَ يُمَاتُ مِنْ بِلَاسِهِ أَوْ بِحَجَرٍ يُمَاتُ مِنْهُ، فَلَا قَوْدَ، وَلَكِنَّهُ عَمْدٌ خَطَأٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُهُ: فِي هَذَا الْحَبْرِ بَيَانٌ أَنَّ مَنْ مَاتَ بِمَا لَا يُمَاتُ مِنْ بِلَاسِهِ فَبِهِ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ:

أَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ الْعَمْدُ وَالْحَجَرُ كَانَا مِمَّا لَا يُمَاتُ مِنْ بِلَاسِهِ، فَقَوْلٌ ظَاهِرُ الْفَسَادِ؛ لِأَنَّ عَمْدَ قَسْطًا لَا يُمَكِّنُ أَثْبَتُهُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا لَا يُمَاتُ مِنَ الضَّرْبِ - فِي الشَّرِّ - بِمِثْلِهِ، قَسْطُ هَذَا الْقَوْلِ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَأَمَّا الْفَالَوْنُ بِأَنْ فِي هَذَا الْحَبْرِ ذَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْعَمْدَ وَالْحَجَرَ اللَّذَيْنِ يُمَاتُ مِنْ بِلَاسِهِمَا لَا قَوْدَ فِيهِمَا - وَإِنْ تَعَمَّدَ الضَّرْبُ بِهِمَا - فِي الشَّرِّ، لَكِنْ فِيهِمَا الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، فَهَذَا ظَنٌّ قَائِدٌ بِهِمْ، يَبِينُ ذَلِكَ:

مَا رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي ذَاوُدَ، وَأَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ.

قَالَ أَبُو ذَاوُدَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ قَضِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَقَامَ حَمَلُ بْنُ مَالِكٍ مِنَ النَّبَاطَةِ فَقَالَ: كُنْتُ بَيْنَ الْأَمْرَاتَيْنِ فَصَرَرْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمِصْطَلَحٍ فَتَقَتْلَهَا وَجَنَيْتَهَا، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَيْتِهَا بِغُرَّةٍ، وَأَنْ تُقَتَّلَ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُسْلِمٍ الْمِصْبَعِيِّ أَخْبَرَنَا حَسَّاجٌ - هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: سَمِعَ طَاوُسًا يَخْدُثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ سَوَاءً سَوَاءً - إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَيْتِهَا بِغُرَّةٍ، وَأَنْ تُقَتَّلَ بِهَا» - فَهَذَا إِسْنَادٌ فِي غَايَةِ الصَّحْوَةِ.

فَقَالُوا: قَدْ صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ دِيَّةَ الْمَضْرُوبَةِ عَلَى عَاقِلَةِ الْعَاقِلَةِ، وَلَا يَجُوزُ هَذَا فِيمَا فِيهِ الْقَوْدُ.

قُلْنَا: وَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَرَ فِي ذَلِكَ بِالْقَوْدِ، وَكُلُّ أَوَامِرِهِ حَقٌّ، وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ شَيْءٍ مِنْهَا لِشَيْءٍ، بَلِ الْغَرَضُ الْجَمْعُ بَيْنَ جَمِيعِهَا - وَوَجْهَ ذَلِكَ يُبَيِّنُ، وَهُوَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَكَمَ فِي ذَلِكَ بِحُكْمِ الْعَمْدِ، إِذْ حَكَمَ بِالْقَوْدِ، ثُمَّ حَكَمَ فِيهِ بِحُكْمِ قَتْلِ الْخَطَا، إِذْ حَكَمَ بِالدِّيَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا إِلَّا بِأَنَّهُ أَخْتَارَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَنَّهَا

وَأَرْبَعُونَ مَآ يَتَنَّبِئُهُ إِلَى بَازِلٍ عَامِيهَا كُلُّهَا خَلِيفَةً.

وَأَمَّا عَنْ عُثْمَانَ - فَإِنَّهَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ
عُثْمَانَ بْنِ مَطَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ
الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَالَ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ: أَرْبَعُونَ جَذَعَةً
خَلِيفَةً إِلَى بَازِلٍ عَامِيهَا، وَثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَثَلَاثُونَ بَنْتَ لَبُونٍ -
وَعُثْمَانُ بْنُ مَطَرٍ ضَعِيفٌ.

وَأَمَّا عَنْ عَلِيٍّ - فَإِنَّهَا مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ
عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ:
شِبْهِ الْعَمْدِ: الضَّرْبُ بِالْخَشَبَةِ، أَوْ الْفَلَّةِ بِالْحَجَرِ الْعَظِيمِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ
أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: فِي
الْحَقْلِ شِبْهِ الْعَمْدِ - الضَّرْبُ بِالْخَشَبَةِ، وَالْحَجَرِ الضَّخْمِ - ثَلَاثُ
حِقَاقٍ، وَثَلَاثُ جَذَعٍ، وَثَلَاثُ مَآ يَتَنَّبِئُهُ إِلَى بَازِلٍ عَامِيهَا.

وَأَمَّا عَنْ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ فَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ
بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ: قَالَ: قَالَ زَيْدُ بْنُ نَابِتٍ: فِي شِبْهِ الْعَمْدِ
ثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ مَآ يَتَنَّبِئُهُ إِلَى بَازِلٍ
عَامِيهَا، كُلُّهَا خَلِيفَةً.

وَرَوَيْنَاهُ أَيضاً - مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سُفْيَانَ
الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ.

وَقَدْ صَحَّ أَيضاً - عَنْ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ عَنْ غَيْرِ هَذَا، لَكِنْ
يُثَلِّ مَا رَوَيْنَا عَنْ عُثْمَانَ.

كَمَا أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنِ ثَابِتٍ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ
أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمٍ بِنِ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ
السَّلَامِ الْحُثَيْثِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
الْأَنْصَارِيُّ الْقَاضِي أَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ
بِنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ أَنَّهُ قَالَ فِي دِيَةِ الْمُغْلَقَةِ: أَرْبَعُونَ
جَذَعَةً خَلِيفَةً، وَثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَثَلَاثُونَ بَنْتَ لَبُونٍ.

وَأَمَّا الرَّوَاةُ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فَمُتَّفَقَةٌ عَنْهُ؛
لَأَنَّهَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْمُجَرِّدِ بِنِ
بِقِسْمٍ، وَمُسْلِمَانٍ - هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ - كِلَاهُمَا عَنْ
الشَّعْبِيِّ: أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ قَالَ: دِيَةُ شِبْهِ الْعَمْدِ ثَلَاثُونَ حِقَّةً،
وَتَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ مَآ يَتَنَّبِئُهُ إِلَى بَازِلٍ عَامِيهَا كُلُّهَا خَلِيفَةً
- وَالشَّعْبِيُّ لَمْ يُذَكِّرْ أَبَا مُوسَى بِمَقُولِهِ.

وَأَمَّا ابْنُ مَسْعُودٍ - فَروَيْنَاهُ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ
عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ قَالَ:
الْعَمْدُ السَّلَاحُ، وَشِبْهِ الْعَمْدِ الْحَجَرُ، وَالْعَصَا.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ أَبِي
لَيْلَى: أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: شِبْهِ الْعَمْدِ: الْحَجَرُ، وَالْعَصَا، وَالسَّوْطُ،
وَالدَّفْعَةُ، وَكُلُّ شَيْءٍ عَمَدَتُهُ بِهِ: فَيَبِهُ التَّغْلِيطُ - وَالْخَطَأُ: أَنَّ يَوْمِي
شَيْئاً فَيُخْطِئُ بِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ، وَسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، قَالَ وَكِيعٌ: أَخْبَرَنَا
إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ
أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُثَنَّى عَنِ الشَّعْبِيِّ - ثُمَّ اتَّفَقَ
الشَّعْبِيُّ، وَالنَّخْعِيُّ: أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ فِي دِيَةِ شِبْهِ الْعَمْدِ: أَرْبَاعاً:
خَمْسَ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً، وَخَمْسَ وَعِشْرُونَ حِقَّةً، وَخَمْسَ
وَعِشْرُونَ بَنْتَ مَخَاضٍ، وَخَمْسَ وَعِشْرُونَ بَنْتَ لَبُونٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمته الله: وَلَمْ يُولَدْ الشَّعْبِيُّ، وَالنَّخْعِيُّ، وَابْنُ
أَبِي لَيْلَى، وَعَبْدُ الْكَرِيمِ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَأَمَّا السَّابِقُونَ - فَرَوَوْا عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَالشَّعْبِيُّ: رَوَاةُ
سَاقِطَةٌ فِيهَا الْحَجَاجُ بِنِ أَرْطَاقَ، يُثَلِّ قَوْلِ عَلِيٍّ فِي دِيَةِ شِبْهِ الْعَمْدِ.

وَقَدْ صَحَّ - عَنْ عَطَاءٍ، وَالزُّهْرِيِّ، يُثَلِّ الْقَوْلَ الَّذِي رَوَيْنَاهُ
عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَأَبِي مُوسَى، وَأَخَذَ قَوْلِي زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ.

وَصَحَّ أَيضاً - عَنْ طَاوُوسٍ، وَعَطَاءٍ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ،
وَعَنْ الزُّهْرِيِّ يُثَلِّ الْقَوْلَ الَّذِي ذَكَرْنَا عَنْ عُثْمَانَ، وَأَخَذَ قَوْلِي زَيْدِ
بِنِ ثَابِتٍ.

وَصَحَّ أَيضاً - عَنْ أَبِي الزُّنَّارِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ
يُونُسَ بِنِ عُبَيْدٍ عَنْهُ: فَيَمُنْ عَمْدَ بَاحِرٍ لَاحِيًا مَعَهُ، أَوْ ضَرَبَهُ بِسَوْطٍ،
أَوْ عَصَا، أَوْ لَكَزَهُ، أَوْ رَمَاهُ لَاحِيًا - فَهَذَا هُوَ شِبْهِ الْعَمْدِ، فِيهِ الدِّيَةُ
مُغْلَقَةٌ أَرْبَاعاً، كَالَّذِي رَوَيْنَاهُ آتِفاً عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ سَوَاءً سَوَاءً.

هَذَا كُلُّ مَا تَعَلَّمَهُ جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي دِيَةِ شِبْهِ
الْعَمْدِ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ فِي صِفَةِ شِبْهِ الْعَمْدِ.
وَجَاءَ عَنِ التَّابِعِينَ فِي صِفَةِ شِبْهِ الْعَمْدِ مَا نَذَكُرُهُ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ تَعَالَى.

صَحَّ عَنْ ابْنِ إِزَاهِيمَ شِبْهِ الْعَمْدِ كُلِّ شَيْءٍ يَغْعِيدُ بِهِ بِغَيْرِ
حَدِيدَةٍ، لَكِنْ بِالْحَجَرِ وَالْخَشَبَةِ - وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي النَّفْسِ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ إِزَاهِيمَ خِلَافَ هَذَا، عَلَى مَا نَذَكُرُهُ بَعْدَ هَذَا
إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

وَأَمَّا الْحَكَمُ بِنِ عُبَيْدَةَ فَرَوَيْنَاهُ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ سَاقِطَةٍ فِي
رَجُلٍ ضُرِبَ آخَرُ ضَرْبَيْنِ بَعْضًا فَمَاتَ قَالَ: دِيَةُ مُغْلَقَةٍ.

وَصَحَّ عَنِ الْحَكَمِ بِنِ عُبَيْدَةَ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْهُ: إِنْ أَعَادَ
عَلَيْهِ الضَّرْبَ بِالْعَصَا فَمَاتَ فَلَا قَوْدَ فِي ذَلِكَ.

فَإِنَّ ابْنَ شُرَيْمَةَ قَالَ: الدِّبَّةُ فِي شِبْهِ الْعَمَلِ فِي مَالِ الْجَانِي، فَإِنْ لَمْ يَفْرِ مَالَهُ بِهَا فَعَلَى الْعَاقِلَةِ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: كَذَلِكَ، وَقَسَرَ شِبْهِ الْعَمَلِ: أَنَّهُ أَنْ يَضْرِبَ آخَرَ بَعْضاً أَوْ سَوَاطِئَ ضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ يَمُوتُ.

قَالَ: فَإِنْ ثَنَى عَلَيْهِ فَمَاتَ مَكَانَهُ، فَهُوَ قَوْدٌ.

وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ مِثْلَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: إِنْ ثَنَى عَلَيْهِ فَلَمْ يَمُتْ مَكَانَهُ فَهُوَ شِبْهِ الْعَمَلِ، وَالدِّبَّةُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْعَاقِلَةِ.

وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: الْعَمْدُ: مَا كَانَ بِسِلَاحٍ، وَفِيهِ الْقَوْدُ فِي النَّفْسِ فَمَا دُونَهَا - وَشِبْهِ الْعَمْدِ: هُوَ أَنْ يَضْرِبَهُ بَعْضاً أَوْ سَوَاطِئَ ضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ يَمُوتُ، أَوْ يُخْدَعُ عَوْدًا أَوْ عَظْماً فَيَجْرَحَ بِهِ بَطْنَ آخَرَ - فَهَذَا لَا قَوْدَ فِيهِ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ النَّفْسِ عِنْدَهُ شِبْهُ عَمْدٍ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ: لَا قَوْدَ إِلَّا فِيمَا قَتَلَ بِخَدِيدَةٍ بِقَطْعٍ، أَوْ بِلِيطَةٍ قَصَبٍ، أَوْ أَشْرَقَهُ فِي النَّارِ حَتَّى مَاتَ.

وَلَوْ خَتَقَهُ حَتَّى يَمُوتَ فَلَا قَوْدَ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَخْتَنقَ النَّاسَ بِرَأْسٍ أَوْ يَفْقُدَ مِنْهُ، فَلَوْ شَذَخَ رَأْسَهُ عَمْدًا بِخَجَرٍ عَظِيمٍ حَتَّى يَمُوتَ، أَوْ غَرَقَهُ فِي مَاءٍ بَعِيدٍ الْغَرَقُ فِي نَهْرٍ أَوْ بَحْرٍ أَوْ بَرٍّ أَوْ بَرَكَةٍ حَتَّى مَاتَ، أَوْ ضَرَبَهُ بِخَشَبَةٍ ضَخْمَةٍ أَبَدًا حَتَّى مَاتَ، أَوْ فَتَحَ فَمَهُ كَرْهًا وَزَمَى فِي خَلْقِهِ سُمًّا قَاتِلًا فَمَاتَ، فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ - وَإِنَّمَا فِيهِ الدِّبَّةُ، كَبَيَّةُ الْعَمْدِ:

كَمَا رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي الرُّزَّادِ، عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَفِي مَالِهِ الْكَفَّارَةُ كَقَتْلِ الْخَطَا.

قَالَ: فَلَوْ هَدَمَ عَلَيْهِ هَذَا فَمَاتَ عَابِدًا لِذَلِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِأَنَّهُ كَانَ حَيًّا حِينَ الْهَدْمِ، ففِيهِ حَيِّتِلُ الدِّبَّةِ، وَالْكَفَّارَةُ - وَتَرَى قَوْلَهُ كَذَلِكَ: فَيَمُتُ طَمَسٌ عَلَيْهِ بَيِّنًا حَتَّى مَاتَ جَوْعًا وَجَهْدًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمته الله: قَوْلُ أَبِي حَنِيْفَةَ مَنْ تَأَمَّلَهُ عَلِيمٌ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِكُلِّ خَبَرٍ رَوِيَ فِي ذَلِكَ، وَلِقَوْلِ كُلِّ مَنْ ذَكَرْنَا، إِلَّا الرُّوَاةُ السَّاقِطَةُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَمَا نَعْلَمُ أَحَدًا وَافِقًا لِأَبَا حَنِيْفَةَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَبَا الرُّزَّادِ، وَخَالَفَهُ فِي صِفَةِ شِبْهِ الْعَمْدِ، مَا نَعْلَمُ مُصَنِّبَهُ، وَلَا فَضِيحَةَ عَلَى الْإِسْلَامِ أَتَمُّ مِنْ لَمْ يَرِ الْقَوْدَ فَيَمُتَ بِقَتْلِ الْمُسْلِمِينَ بِالصُّخْرِ، وَالتَّغْرِيقِ، وَالشَّدَخِ بِالْحِجَارَةِ - ثُمَّ لَا قَوْدَ عَلَيْهِ وَلَا عَرَامَةَ، بَلْ تُكَلِّفُ الدِّيَّاتِ فِي ذَلِكَ عَاقِلَتُهُ مَعَ عَظِيمِ تَنَاقُضِهِ، إِذْ لَمْ يَرِ عَمْدَ الْخَطَا إِلَّا فِي النَّفْسِ، وَلَمْ يَرَهُ فِيمَا دُونَهَا.

فَإِنْ قَالَ: لَمْ يَرِدِ الْأَخْبَارُ إِلَّا فِي النَّفْسِ.

قُلْنَا: قَدْ خَالَفَتْهَا كُلُّهَا فِيمَا فِيهَا كَمَا بَيَّنَّا قَبْلَ، وَفَسَادُ

وَصَحَّ عَنْ عَطَاءِ الْعَمْدُ السِّلَاحُ، كَذَلِكَ بَلَّغْنَا، وَشِبْهِ الْعَمْدِ الْحَجَرُ وَالْعَصَا سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ النَّفْسُ، وَمَا دُونَ النَّفْسِ - مَا عَلَيْنَا غَيْرَ ذَلِكَ.

وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا كَسَرَ أَشْتَانًا آخَرَ بِخَجَرٍ، أَوْ قَفَا عَيْنَهُ بِحُجَرٍ، فَإِنَّهُ لَا يَفْقُدُ مِنْهُ.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَنَا أَقُولُ: بَلْ يَفْقُدُ مِنْهُ، لِأَنَّهُ عَمْدٌ، وَلَيْسَ كَمَنْ شَجَّ آخَرَ بِخَجَرٍ لَا يُرِيدُ قَتْلَهُ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ.

وَصَحَّ عَنْ عَطَاءٍ: الدَّفْعَةُ يَسْتَقْبِلُ بِهَا الرَّجُلُ غَيْرَهُ، لَيْسَ هَذَا فِيهِ الْعَمْدُ وَصَحَّ عَنْ طَاوُوسٍ: الْعَمْدُ السِّلَاحُ.

وَصَحَّ عَنْ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ: مَنْ تَعَمَّدَ فَضَخَّ رَأْسَ آخَرَ بِخَجَرٍ: هَذَا عَمْدٌ.

وَرَوَيْنَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ السَّيِّبِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرُّزَّاقِ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ مَوْلَاهُمَا عَنْ السَّيِّبِ قَالَ: الْعَمْدُ الْخَدِيدَةُ - وَلَوْ يَلِيزُو فَمَا فَوْقَهَا مِنَ السِّلَاحِ.

وَرَوَيْنَا عَنْ مَسْرُوقٍ مِنْ طَرِيقٍ - لَا خَيْرَ فِيهَا: لَيْسَ الْعَمْدُ إِلَّا بِخَدِيدَةٍ.

وَصَحَّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: مَنْ دَفَعَ آخَرَ بِخَجَرٍ أَقِيدَ مِنْهُ، فَإِنْ رَمَاهُ بِالْخَجَرِ فَلَا قَوْدَ.

وَصَحَّ عَنْ قَتَادَةَ: شِبْهِ الْعَمْدِ: الضَّرْبُ بِالْخَشَبَةِ الضَّخْمَةِ، وَالْحَجَرِ الْعَظِيمِ وَالْخَطَا أَنْ يَرْمِيَ إِنْسَانًا فَيَصِيبُ غَيْرَهُ، أَوْ يَرْمِي شَيْئًا فَيُخْطِئُ بِهِ.

وَصَحَّ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ لَا يَفْقُدُ مِنْ ضَارِبٍ إِلَّا أَنْ يَضْرِبَ بِخَدِيدَةٍ، وَفِي الْخَطَا شِبْهِ الْعَمْدِ: دِيَّةٌ مُعْلَظَةٌ.

وَصَحَّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ: مَنْ خَنَقَ آخَرَ حَتَّى يَمُوتَ فَهُوَ خَطَاٌ - وَمَنْ ضَرَبَ آخَرَ بَعْضًا فَأَعَادَ عَلَيْهِ الضَّرْبَ بِهَا فَمَاتَ فَعَلَيْهِ الْقَوْدُ - وَرَى كُلُّ ذَلِكَ عَنْهُ شَعْبَةُ، وَالَّذِي وَعَدْنَا أَنْ نَذْكُرَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَالشَّعْبِيِّ:

فَرَوَيْنَا عَنْ الشَّعْبِيِّ - مِنْ طَرِيقٍ لَا نَصَحُ: مَنْ خَنَقَ آخَرَ فَلَمْ يُلْغِ عَنْهُ حَتَّى يَمُوتَ أَقِيدَ مِنْهُ - فَلَوْ رَفَعَ عَنْهُ ثَمَّ مَاتَ فِدِيَّةً مُعْلَظَةً.

وَرَوَى عَنْهُ: إِذَا أَعَادَ عَلَيْهِ الضَّرْبَ بِالْخَجَرِ وَالْعَصَا: فَهُوَ قَوْدٌ.

وَصَحَّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: إِذَا خَتَقَهُ حَتَّى يَمُوتَ، أَوْ ضَرَبَهُ بِخَشَبَةٍ حَتَّى يَمُوتَ: أَقِيدَ بِهِ، فَإِنْ تَعَمَّدَ ضَرَبَهُ بِخَجَرٍ ففِيهِ الْقَوْدُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمته الله: وَهَذَا قَوْلُنَا - وَأَمَّا فَتْهَاءُ الْأَنْصَارِ،

وَأَمَّا فِي الْعَمْدِ فَيَبِي فِي مَالِ الْقَائِلِ وَحَدَهُ وَهِيَ فِي كُلِّ ذَلِكَ حَالَةُ الْعَمْدِ وَالْخَطَا سَوَاءٌ لَا أَجَلَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا، فَسَنَ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَلَا عَائِلَةٌ، فَهِيَ فِي سَهْمِ الْغَارِمِينَ فِي الصَّدَقَاتِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ لَمْ يُعْرِفْ قَائِلَهُ، وَالِدِيَّةُ فِي الْعَمْدِ، وَالْخَطَا: أَخْطَاسٌ وَلَا بُدَّ: عِشْرُونَ بَنَتْ مَخَاصٍ، وَعِشْرُونَ يَبِي لِيُكُونَ، وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ لِيُكُونَ، وَعِشْرُونَ جَعْفًا، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً لَا تَكُونُ الْبَنَةُ مِنْ غَيْرِ الْإِبِلِ الْخَاصِرَةِ وَالْبَابِيَةِ سَوَاءً، فَلَوْ تَطَوَّعَ الْغَارِمُ بِأَنْ يُعْطِيَهَا كُلَّهَا إِنَّا فَحَسَنَ وَكَذَلِكَ إِذَا أَعْطَاهَا أَرْبَاعًا لَا أَكْثَرَ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: "إِنَّ الْبَنَةَ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَا مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَيَّنَةٌ وَرِيقَةٌ مَسْلُومَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾.

وَالْخَبْرُ الثَّابِتُ الَّذِي قَدْ أوردناه قَبْلُ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ لَا قَتِيلَ فَاعْلَمْ بِسَنَ خَيْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُعَادَ وَإِمَّا أَنْ يَأْخُذَ الْعَقْلَ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي شَرِيحٍ الْكَلْبِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَحَّ: وَجُوبُ الْبَنَةِ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَا، وَلَا يُمْكِنُ الْبَنَةُ أَنْ يَعْلَمَ مَعْنَى مَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَّا مِنْ بَيَانِ الْقُرْآنِ، أَوْ السُّنَنِ.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ لِلنَّاسِ أَمْوَالُهُمْ حَرَامٌ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾، وَلَيْسَتْ لَفْظَةُ الْعَقْلِ، وَالْبَنَةِ مِنْ الْأَلْفَاظِ الَّتِي لَهَا مَقْدَارٌ مَحْدُودٌ فِي اللَّغَةِ، أَوْ جَنْسٌ مَحْدُودٌ فِي اللَّغَةِ، أَوْ أَمَدٌ مَحْدُودٌ فِي اللَّغَةِ، فَوَجِبَ الرَّجُوعُ فِي كُلِّ ذَلِكَ إِلَى النَّصِّ، فَطَلَبْنَا ذَلِكَ، فَوُجِدَ الْخَبْرُ الثَّابِتُ الْمَشْهُورُ الَّذِي:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمِيرٍ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ أَخْبَرَنَا بِشِيرُ بْنُ بِسَارٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَشْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ «أَنَّ نَفَرًا مِنْهُمْ انْطَلَقُوا إِلَى خَيْبَرَ فَتَفَرَّقُوا فِيهَا، فَوَجَدُوا أَخَدَهُمْ قَيْلًا وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ فَكَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُطِيلَ دَمَهُ فَوَدَّاهُ مِائَةً مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ».

وَمِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو لَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَشْمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ كِبَرَاءِ قَوْمِهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلِ وَحِيصَةً خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِنْ جِهَادِ أَصَابِهِمْ، فَأَتَى حَصِيصَةً، فَأَخْبَرَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلِ قَدْ قَتَلَ وَطَرَ حِ فِي عَيْنٍ أَوْ قَتَرَ فَأَتَى يَهُودَ، فَقَالَ: أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ، قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ - فَذَكَرَ الْخَبْرَ، وَفِي آخِرِهِ "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِمَّا أَنْ يَدُودَا صَاحِبَيْكُمْ، وَإِمَّا أَنْ يُوْذَنُوا بِمَرْبِيٍّ فَذَكَرَ

تَقْسِيمَهُ الَّذِي لَا خَفَاءَ بِهِ، وَلَمْ يَزَ فِي ذَلِكَ تَغْلِيظًا إِلَّا فِي أَشْنَانِ الْإِبِلِ خَاصَّةً، لَا فِي الدُّنَايَا، وَلَا فِي الدُّرَاهِمِ، فَكَيْفَ قِيَامَةُ الَّذِي يُحَرِّمُ بِهِ وَيُحْلِلُ، وَيُتْرَكُ لَهُ الْقُرْآنُ، وَالسُّنَنُ؟

وَرَأَى غُضَامُ الْجَنِيِّ: الْبَنَةَ فِي ذَلِكَ فِي مَالِ الْجَنَانِيِّ.

وَلَمْ يَزَ هُوَ - بَغْيِي الْجَنِيِّ - وَأَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ شَبِيهِ الْعَمْدِ، إِلَّا مَنْ ضَرَبَ بِمَا لَا يُمَاتُ مِنْ يَدِهِ - وَأَمَّا مَا يُمَاتُ مِنْ يَدِهِ فَبِهِ عِنْدَهُمُ الْقَوْدُ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ: وَالِدِيَّةُ عِنْدَهُمْ فِي شَبِيهِ الْعَمْدِ:

كَمَا رَوَيْنَا إِنَّمَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَعَطِيَّةً، وَطَاوُوسَ، وَالْحَسَنَ، وَالزُّهْرِيَّ.

وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ نَحْنُ قَوْلُنَا جَمَاعَةٌ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ جَزْوَةَ بْنِ حَمِيلٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: يَغْمِدُ أَخَدَكُمْ إِلَى أَخِيهِ فَيُضْرِبُهُ بِسَهْلِ أَكَلَةِ اللَّحْمِ، لَا أَوْتَى بِرَجُلٍ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَتَلَ إِلَّا أَقْدَمَهُ بِهِ.

وَرَوَيْنَا أَيْضًا عَنْهُ: أَنَّهُ أَقَادَ مِنْ رَجُلٍ جَبَدَ شَعْرٍ آخَرَ جَبْدًا شَدِيدًا فَوَرَمَ عُنُقُهُ فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ مُتَغَيِّرٍ عَنْ سَيْمَاءِ بْنِ سُلَيْمٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَقَادَ مِنْ رَجُلٍ خَنْقَ صَبِيًّا حَتَّى مَاتَ.

وَصَحَّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ الْقَوْدُ مِنْ قَتْلِ بِحَجَرٍ، أَوْ عَصَاً. وَهُوَ قَوْلُ زَيْعَنَةَ، وَمَالِكٍ، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابِنَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ:

أَمَّا الْمَالِكِيُّونَ فَقَدْ تَنَاقَضُوا هَاهُنَا؛ لِأَنَّ الْمُرْسَلَ عِنْدَهُمْ كَالْمُسْتَبَدِّ، وَخَالَفُوا هَاهُنَا الْمُرَاسِيلَ، وَجَمْهُورَ الصَّحَابَةِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: "إِنَّ أَبِي الْوَلِيِّ إِلَّا أَكْثَرَ مِنَ الْبَنَةِ: لَمْ يَلْزَمْ الْقَائِلُ ذَلِكَ، إِلَّا بِتَرَاضٍ مِنْهُ مَعَ الْوَلِيِّ، وَإِلَّا فَلَا - فَلَا لَهُ لَمْ يُوْجِبَ ذَلِكَ الْوَلِيُّ: قُرْآنًا، وَلَا سُنَّةً، وَإِنَّمَا الزَّمَنُ الْقَائِلُ ذَلِكَ إِذَا رَضِيَ بِهِ هُوَ وَالْوَلِيُّ: فَلْيَاثَرُ الصَّحِيحِ الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "أَوْ يُقَادَى" فَهَذَا يَفْعَلُ مِنْ فَاعِلَيْنِ، فَهُوَ لَا يَزِمُ بِتَرَاضِيهِمَا.

٢٠٢٤ - مَسْأَلَةٌ: وَالِدِيَّةُ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَا مِائَةٌ مِنَ

الْإِبِلِ، فَإِنْ عُلِمَتْ فَقَسِمَتْهَا لَوْ وَجِدَتْ فِي مَوْضِعِ الْحُكْمِ - بِاللَّغَةِ مَا بَلَّغَتْ - مِنْ أَوْسَطِ الْإِبِلِ - بِاللَّغَةِ مَا بَلَّغَتْ - وَهِيَ فِي الْخَطَا عَلَى عَائِلَةِ الْقَائِلِ.

كلاماً، وفي آخره «فَوَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِائَةَ نَاقَةٍ حَتَّى أُذْجِلَ عَلَيْهِمُ الدَّارُ، فَلَقَدْ رَكَّضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَرَاءً».

قال أبو محمد عليه السلام: **فَصَحَّ** أَنَّ الذِّبَةَ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَهَذَا حُكْمٌ مِنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي دِيَةِ حَضْرِيٍّ أَدْعَى عَلَى حَضْرِيٍّ، لَا فِي بَدْوِيٍّ، فَبُطِلَ أَنَّ تَكُونَ الذِّبَةَ مِنْ غَيْرِ الْإِبِلِ. وَأَيْضاً فَقَدْ صَحَّ أَنَّ الْإِجْمَاعَ مُتَيَقِّنٌ عَلَى أَنَّ الذِّبَةَ تَكُونُ مِنَ الْإِبِلِ. وَاتَّخَفُوا فِي هَلْ تَكُونُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ؟ وَالشَّرِيعَةُ لَا يَحِلُّ اخْتِلَافُهَا بِاخْتِلَافٍ لَا نَصَّ فِيهِ.

فإن قيل: فما وجه إعطائه عليه السلام الذِّبَةَ فِي هَذَا الْخَبَرِ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ وَلَمْ يَدَعْ الْقَتْلَ إِلَّا عَلَى يَهُودٍ.

قلنا: وجه ذلك بَيِّنٌ لَا خِفَاءَ بِهِ، وَهُوَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ عليه السلام قَدْ صَحَّ قَتْلُهُ بِلا شَكٍّ، ثُمَّ لَا شَكَّ فِي أَنَّهُ قَتَلَ عَمْدًا أَوْ خَطِئًا، لَا بَدْءٌ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَالذِّبَةُ وَاجِبَةٌ فِي الْخَطِئِ بِكُلِّ حَالٍ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَوَاجِبَةٌ فِي الْعَمْدِ إِذَا بَطُلَ الْقَوْدُ مَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ لَوْلِيَةَ الْقِسْوَةِ وَقَدْ بَطُلَ، أَوِ الذِّبَةُ وَهِيَ مَكْنِيَّةٌ، وَالْقَوْدُ هَاهُنَا قَدْ بَطُلَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ قَاتِلَهُ فَصَحَّتِ الذِّبَةُ فِيهِ بِكُلِّ حَالٍ.

ثم لا بدّ - ضرورة - مِنْ أَنَّ يَكُونُ قَاتِلُهُ مُسْلِمًا أَوْ غَيْرَ مُسْلِمٍ، وَلَسْنَا عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّ قَاتِلَهُ غَيْرَ مُسْلِمٍ، وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ مَحْمُولُونَ عَلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى يَبْصُرَ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ كُفْرٌ. لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا».

ولقوله عز وجل: «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ».

ولقول رسول الله عليه السلام الثَّابِتُ عَنْهُ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُرَدُّ عَلَى الْإِسْلَامِ وَعَلَى هَذِهِ الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ يَهُودًا نَبِيَّهُ يَنْصُرُ إِيَّاهُ وَيُتَّبِعُ حِسَابَهُ وَيُشْرِكُ كَانِهِ».

وللخبر الثَّابِتُ عَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ الْجَمَّاسِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «خُلِقْتُ عِبَادِي كُلُّهُمْ حَقَّاءَ فَاجْتَلَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ عَنْ عَيْنِهِمْ».

وقد ذكرنا كل ذلك بإسناده في «كتاب الجهاد» وغيره. فالواجب أن يجعل قاتل عبد الله على الإسلام ولا بدّ، حتى يورث خلافه.

ثم إن كان قاتل عبد الله قتلته خطأ فالدِّبَةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَإِنْ كَانَ قَتْلُهُ عَمْدًا فَالدِّبَةُ فِي مَالِهِ، فَهُوَ غَارِمٌ أَوْ عَاقِلَتُهُ، وَحَقُّ الْغَارِمِينَ فِي الصَّدَقَاتِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ.

قال الله عز وجل: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ».

فصح بهذا ما قلناه يقيناً.

ومن روي عنه أَنَّ الذِّبَةَ فِي الْإِبِلِ كَقَوْلِنَا، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ ذَلِكَ: **فطائفة**:

كما روينا من طريق وكيع أخبرنا إسماعيل بن أبي خَالِدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالُوا كُلُّهُمْ: فِي الذِّبَةِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن طلوس عن أبيه قال: فِي الذِّبَةِ مِائَةٌ بَعِيرٍ أَوْ قِيَمَةُ ذَلِكَ مِنْ عَسَرِهِ.

قال أبو محمد عليه السلام: يعني من عسره في وجود الإبل.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرنا ابن طلوس عن أبيه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ عَلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ - أَهْلَ الْقَرِيَةِ، وَأَهْلَ الْبَادِيَةِ - مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَنْدهُ إِبِلٌ فَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ الْوَرَقُ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ الْبَقَرُ، وَعَلَى أَهْلِ الْغَنَمِ الْغَنَمُ، وَعَلَى أَهْلِ الْبُرِّ الْبُرُّ - يَعْطُونَ مِنْ أَيِّ صَنْفٍ كَانَ بِقِيَمَةِ الْإِبِلِ مَا كَانَتْ - إِنْ ارْتَفَعَتْ أَوْ انْخَفَضَتْ - قِيَمَتُهَا يَوْمَئِذٍ، فَمَنْ اتَّقَى بِالْإِبِلِ مِنَ النَّاسِ فَهُوَ حَقُّ الْمَقُولِ لَهُ الْإِبِلُ.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أَنَّ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رِياحٍ قَالَ لهُ: كَانَتْ الذِّبَةُ الْإِبِلُ حَتَّى كَانَ عَمْرٌ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ قَتَلْتُ لهُ: فَإِنْ شَاءَ الْقُرُوبِيُّ أَعْطَى مِائَةَ نَاقَةٍ، أَوْ مِائَتَيْ بَقَرَةٍ، أَوْ الْفِي شَاءَ، فَقَالَ عَطَاءُ: إِنْ شَاءَ أَعْطَى الْإِبِلَ وَلَمْ يَعْطِ ذَعْبًا - هَذَا هُوَ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ، لَا يَتَعَاقَلُ أَهْلُ الْقُرَى مِنَ الْمَاشِيَةِ غَيْرِ الْإِبِلِ، هُوَ عَقْلُهُمْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام. فَهَذَا عَطَاءٌ لَمْ يَأْخُذْ قَضَاءَ عَمْرٍ - وَقَدْ عَرَفَ - إِذْ رَأَى أَنَّهُ رَأَى مِنْهُ قَطْعًا، لَمْ يَمْضِهِ إِلَّا عَلَى مَنْ رَضِيَهُ لِنَفْسِهِ فَقَطْ.

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق أخبرنا محمد بن المنهال أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا شعبة عن قتادة، قَالَ: فِي كِتَابِ عَمْرٍاءَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الذِّبَةُ مِائَةُ بَعِيرٍ - قِيَمَةُ كُلِّ بَعِيرٍ مِائَةُ دِرْهَمٍ - فَهَذِهِ صِفَةٌ مِنْهُ لِلْإِبِلِ.

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عبد البصير أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن المتني أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قَالَ: كَانَ يَقْضَى بِالْإِبِلِ

فِي الدِّيَةِ يَقُولُ كُلُّ بَعِيرٍ عَشْرِينَ وَمِائَةَ دَرَاهِمٍ.

قَالَ أَبُو حَمَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَهَذِهِ صَفَةٌ مِنْهُ لِلْإِبِلِ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ الَّذِي ثَبَتَ عَلَيْهِ.

وَهُوَ قَوْلُ الْمُزَنِيِّ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ، وَأَبِي سَلِيمَانَ، وَجَمِيعِ أَصْحَابِنَا.

وَخَالَفَ ذَلِكَ قَوْمٌ:

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الدِّيَةُ عَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ الْإِبِلُ، وَعَلَى أَهْلِ النَّعْبِ الذَّهَبُ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ الْوَرَقُ - وَلَمْ يَرَوْا أَنْ تَكُونَ الدِّيَةُ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْأَصْنَافِ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ:

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: هِيَ عَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: بِلِ عَشْرَةِ أَلْفٍ دَرَاهِمٍ. وَاتَّفَقَتِ الطَّائِفَتَانِ: عَلَى أَنَّهَا عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الدِّيَةُ عَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ مِنَ الْإِبِلِ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ الْوَرَقُ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقْرِ مِائَتَا بَقْرَةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْغَنَمِ أَلْفَا شَاةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْحِلْيَةِ أَلْفَا حِلْيَةٍ - وَلَا تَكُونُ الدِّيَةُ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: بِمِثْلِ ذَلِكَ - وَزَادُوا: أَنَّ الدِّيَةَ عَلَى أَهْلِ الطَّعَامِ مِنَ الطَّعَامِ.

فَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ:

فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ فِي 'كِتَابِ السَّبْعَةِ' أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: الدِّيَةُ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ أَيْضًا أَخْبَرَنَا سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ مَطَرُ الْوَرَّاقِ: ثَبَتَ الدِّيَةُ فِي الْإِبِلِ وَالذَّنَابِيرِ وَالذَّرَاهِمِ - وَسَقَطَتْ فِي الْبَقْرِ.

قَالَ أَبُو حَمَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَقَوْلُ السَّبْعَةِ مَقْصُورٌ عَلَى ابْنِ أَبِي الزُّنَادِ - وَهُوَ ضَعِيفٌ، أَوَّلُ مَنْ ضَعَفَهُ مَالِكٌ. فَمَنْ الْعَارُ وَالْمَقْصَرُ عَلَى أَصْحَابِهِ أَنْ يَجْتَبُوا بِرَوَايَةِ كَانَ مِنْ قَلْدُوهُ دِينَهُمْ أَوَّلُ مَنْ أَسْقَطَ رَوَايَتَهُ، وَأَشَارَ إِلَى تَكْذِيبِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَطَرٍ فِي غَايَةِ السَّقُوطِ، لَيْتَ شِعْرِي مَا الَّذِي اثْبَتَ الدِّيَةَ فِي الذَّنَابِيرِ وَالذَّرَاهِمِ، وَأَسْقَطَهَا مِنَ الْبَقْرِ؟ إِنَّ هَذَا لَعَجَبٌ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَزُهْرٍ، وَمَالِكٍ، وَاللَّيْثِ.

وَأَمَّا اخْتِلَافُهُمْ فِي مِقْدَارِ الدِّيَةِ مِنَ الْوَرَقِ:

فَطَائِفَةٌ قَالَتْ: إِنَّهَا اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ:

رَوَيْنَا ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ السَّبْعَةِ.

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي وَهْبٍ عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ يَكْرِبٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ.

وَصَحَّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَاحِدٌ، وَإِسْحَاقُ.

وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: عَشْرَةُ أَلْفٍ دَرَاهِمٍ:

فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ حَمِيدٍ قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي الدِّيَةِ عَشْرَةَ أَلْفٍ دَرَاهِمٍ.

وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابِهِ، وَأَبِي ثَوْرٍ صَاحِبِ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: بِلِ هِيَ ثَمَانِيَةُ أَلْفٍ دَرَاهِمٍ - عَلَى مَا نَوَرُوهُ بَعْدَ هَذَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ الدِّيَةَ أَيْضًا تَكُونُ مِنَ الْبَقْرِ، وَالْغَنَمِ، وَالْحِلْيَةِ:

فَكَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءِ الدِّيَةِ مِنَ الْبَقْرِ مِائَتَا بَقْرَةٍ، كَأَنَّ يَقَالَ: عَلَى أَهْلِ الْبَقْرِ الْبَقْرُ، وَعَلَى أَهْلِ الشَّاءِ الشَّاءُ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ، قَالَا جَمِيعًا: الدِّيَةُ مِنَ الْبَقْرِ مِائَتَا بَقْرَةٍ، قَالَ قَتَادَةُ: الثُّنْيَةُ فَصَاعِدًا.

قَالَ قَتَادَةُ: عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ الذَّهَبُ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ الْوَرَقُ، وَعَلَى أَهْلِ الْغَنَمِ الْغَنَمُ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَرِّ الْبَرُّ الْخِلْيُ.

وَهَذَا إِسْنَادٌ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ مَكْحُولٍ فِي الدِّيَةِ مِائَتَا بَقْرَةٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ سَمِعْتُ طَاوَسًا يَقُولُ: دِيَةُ الْحَمِيرِ فِي ثَلَاثِمِائَةِ حِلْيَةٍ مِنْ حِلْيَةِ الثَّلَاثِ.

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: قُلْتُ لِعَطَاءِ الْبَلْدِيِّ صَاحِبِ الْبَقْرِ، وَالشَّاءِ، أَلَمْ أَنْ يَعْطَى إِبِلًا إِنْ شَاءَ، وَإِنْ كَرِهَ التَّبَعُ، فَقَالَ: الْمَعْقُودُ لَهُ هُوَ حَقُّهُ، لَمْ يَشِئْ الْعَاقِلُ - كَاتِنَةٌ مَا كَانَتْ - لَا تَصْرَفُ إِلَى غَيْرِهَا إِنْ شَاءَ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام: هَذَا الْبَاطِلُ الثَّانِي يَكْذِبُ بِأَهْلِهِمُ الَّذِي مَوَّهُوا قَبْلَ هَذَا بِدَا لَأَنَّ هُنَالِكَ رَامُوا أَنْ يَجْعَلُوا الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ فِي الذِّبَّةِ تَوْقِيفًا لَا بِدَلَالَةٍ بِقِيمَةٍ، وَهَذَا أَقْرَبُ أَنَّهَا بِدَلَالَةٍ بِقِيمَةٍ، فَلَوْ اسْتَحَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ مِنَ الْمَجَاهَرَةِ بِالتَّخْلِيطِ فِي نَصْرِ الْبَاطِلِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ.

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ: إِذَا قَدْ أَقْرَبْتُمْ أَنَّهَا بِدَلَالَةٍ بِقِيمَةٍ فَهِيَ عَلَى قَدْرِ ارْتِفَاعِ الْقِيمَةِ وَالْمَخْفَاضِهَا، وَلَا نَدْرِي أَيُّ شَيْءٍ اتَّفَقُوا عَلَيْهِ فِي الْبَدَلِ وَالتَّقْوِيمِ.

وَمَوْهُوا أَيْضًا - بِأَن قَالُوا: لَمَّا صَحَّ أَنَّ الذِّبَّةَ لَا تَكُونُ مِنَ الْخَيْلِ، وَلَا مِنَ الْحَمِيرِ، وَلَا مِنَ الْعَرُوضِ: وَجِبَ أَنْ لَا تَكُونُ أَيْضًا مِنَ الْبَقَرِ، وَلَا مِنَ الْغَنَمِ، وَلَا مِنَ الثِّيَابِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام: وَهَذَا قِيَاسٌ وَالْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ، ثُمَّ نَعَكَسَ عَلَيْهِمْ قِيَاسَهُمُ الْفَاسِدَ فَقَالُوا لَهُمْ: لَمَّا صَحَّ عِنْدَكُمْ أَنَّ الذِّبَّةَ تَكُونُ مِنْ غَيْرِ الْإِبِلِ وَجِبَ أَنْ تَكُونُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِمَّا اتَّفَقْتُمْ عَلَى أَنْ لَا تَكُونُ مِنْهُ.

وَأَيْضًا - فَإِنَّ الْإِبِلَ حَيَوَانٌ تَحِبُّ فِيهِ الرِّكَاءَةُ.

وَقَدْ صَحَّ أَنَّ الذِّبَّةَ تَكُونُ مِنْهَا؛ فَوَجِبَ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهَا الْبَقَرُ وَالْغَنَمُ؛ لِأَنَّهَا حَيَوَانٌ يَرْكَبُ. وَالْحَقُّ مِنْ هَذَا - هُوَ أَنَّهُ لَمَّا صَحَّ أَنَّ الذِّبَّةَ لَا تَكُونُ مِنَ الْخَيْلِ، وَلَا مِنَ الْحَمِيرِ، وَلَا مِنَ الْعَرُوضِ، وَجِبَ أَيْضًا أَنْ لَا تَكُونُ مِنَ الذَّهَبِ، وَلَا مِنَ الْفِضَّةِ، وَلَا مِمَّا عَدَا مَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ وَالِاتِّفَاقُ.

وَالْعَجَبُ - أَنَّ الْخَفِيفِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ ضَعِيفَ الْأَثَرِ أَوْلَى مِنَ الْقِيَاسِ، وَهَذَا نَقَضُوا هَذَا الْأَصْلَ الَّذِي صَحَّحُوهُ.

وَشُعِبُ الْمَالِكِيِّينَ مِنْهُمْ بِأَنَّهُمْ نَذَرُوا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى:

وَهِيَ أَثَرٌ.

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ الْحَبَابِ الْعُكْلِيِّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَنَّهُ قَضَى بِالذِّبَّةِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام: عَمَدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ سَاقَطٌ لَا يَحْتَجُّ بِمَحْدِيهِ.

وَمِنْهَا أَثَرٌ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ مُيَمُونٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرَمَةَ سَمِعَتْ مَرَّةً يَقُولُ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «قَضَى بِاثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ» - يَعْنِي فِي الذِّبَّةِ.

قَالَ: عَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ الْإِبِلُ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ الْبَقَرُ، وَعَلَى أَهْلِ الْغَنَمِ الْغَنَمُ، وَعَلَى أَهْلِ الْخَيْلِ الْخَيْلُ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ الشَّعْبِيِّ: يُعْطَى أَهْلُ الْمَالِكِ، وَأَهْلُ الْإِبِلِ الْإِبِلُ، وَأَهْلُ الْغَنَمِ الْغَنَمُ - فِي الْبَعِيرِ الذَّكَرُ خَمْسَ عَشْرَةَ شَاةً، وَفِي الْثَائِقَةِ عَشْرُونَ شَاةً.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ أَخْبَرَنَا أَبُو هِلَالٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: كُنَّا نَأْخُذُ عَنِ الْبَقَرِ خَمْسَ شَيْئًا، وَعَنِ الْجَزُورِ عَشْرَ شَيْئًا.

وَمَنْ قَالَ: تَكُونُ الذِّبَّةُ مِنَ الْإِبِلِ، وَمَنِ الذَّهَبِ، وَمَنِ الْفِضَّةِ، وَمَنِ الْغَنَمِ، وَمَنِ الْبَقَرِ، وَمَنِ الْخَيْلِ: الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ.

وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي يُوسُفَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام:

أَمَّا مَنْ اقْتَصَرَ بِالذِّبَّةِ عَلَى الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ فَقَطَّ، وَلَمْ يَرَهَا فِي بَقَرٍ، وَلَا غَنَمٍ، وَلَا خَيْلٍ، فَإِنَّهُمْ شَغِبُوا فِي ذَلِكَ، بِأَن قَالُوا: قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى الذِّبَّةِ تَكُونُ مِنَ الذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ.

فَصَحَّ بِهَذَا أَنَّهَا تَوْقِيفٌ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ أَبَدَالًا، إِذْ لَوْ كَانَتْ أَبَدَالًا لَوَجِبَ أَنْ تَرَاوِيَ قِيمَةَ الْإِبِلِ - فَتَزِيدُ وَتَنْقُصُ - وَلَمْ يَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الذِّبَّةَ تَكُونُ مِنْ بَقَرٍ، أَوْ مِنْ غَنَمٍ، أَوْ مِنْ خَيْلٍ، وَلَمْ تَحِبَّ أَنْ تَكُونَ دَبَّةً إِلَّا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام: هَذَا كَذِبٌ بَحْتٌ، وَمَا أَجْمَعُوا قَطَّ، عَلَى أَنَّ الذِّبَّةَ لَا تَكُونُ مِنْ فِضَّةٍ، وَلَا مِنْ ذَهَبٍ، وَلَا مِنْ غَيْرِ الْإِبِلِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا قَوْلَ عَلِيٍّ، وَزَيْدٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَطَاوُوسٍ، وَعَطَاءٍ، وَقَوْلَهُمَا: إِنَّ الدِّمَانَيْنِ، وَالذَّرَاهِمَ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا تَكُونُ بِقِيمَةِ الْإِبِلِ زَادَتْ أَوْ نَقَصَتْ، وَقَوْلَ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا اخْتِلَافَ قِيمَةِ الْإِبِلِ فِي قَوْلِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، فَبَطُلَ بِذَلِكَ دَعْوَاهُمُ الْكَاذِبَةُ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَمِ فِي دَعْوَاهُمْ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا. بَلِ الْحَقُّ فِي هَذَا أَنْ يَقَالَ: لَمَّا صَحَّ الْإِجْمَاعُ الْمُتَّفِقُ، وَالنَّصُّ الثَّابِتُ: أَنَّ الذِّبَّةَ تَكُونُ مِنَ الْإِبِلِ.

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ: وَجِبَ أَنْ لَا تَكُونَ الذِّبَّةُ إِلَّا مِمَّا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فَقَطَّ.

وَمَوْهُوا أَيْضًا - بِأَن قَالُوا: لَمَّا كَانَتْ الذِّبَّةُ مِنَ الْإِبِلِ ثُمَّ نَقَلَتْ إِلَى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ عَلَى سَبِيلِ التَّقْوِيمِ، وَكَانَتْ الْقِيمَةُ الْمَعْدُودَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ: وَجِبَ أَنْ لَا تَكُونَ الذِّبَّةُ إِلَّا مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

أَنهَا وَزَنَ كُلَّ عَشْرَةٍ مِنْهَا وَزَنَ سِتَّةَ مِثْقَالِينَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام: وهذا من أسخف كلام في الأرض؛ لأن العشرة آلاف درهم عندهم لا يختلفون أنها وزن سبعة آلاف مثقال.

ولا يختلف المالكيون في أن الاثني عشر ألف درهم هي وزن ثمانية آلاف مثقال وأربعمائة، فعاد قوتهم؛ وزن ستة مثاقيل في العشرة هذياناً لم يعقل قط قديماً ولا حديثاً. وشغب المالكيون أيضاً بخبر:

رويناه من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الله بن عون الحزازي أخبرنا عفيف بن سالم الموصلي عن عبد الله بن المؤمل عن عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة بنت طلحة قالت: كان جأء يطلع على عائشة أم المؤمنين فخرجت عليه مرة بعد مرة، فأبى إلا أن يظهر فدعت عليه بمجدفة فقتلته، فأتيت في منامها، فقيل لها: أقتلت فلاناً، أما إنّه قد كان شهيداً بداراً مع رسول الله صلى الله عليه وآله وكان لا يطلع عليك لا حاسراً ولا متجرباً إلا أنه كان يسمع حديث النبي صلى الله عليه وآله فاخذها ما تقدّم وما تأخر، فذكرت ذلك لأبيها، فقال: تصدقي باثني عشر ألف درهم دينه.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام: هذا لا شيء - عفيف بن سالم مجهول لا يدري من هو، وعبد الله بن المؤمل هو المكي، ضعيف لا يحتج به. وأشبه ما في هذا الباب - فخير:

رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان أخبرنا أبو يونس حاتم بن أبي صغيرة عن ابن أبي مليكة عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين أنها قتلت جأءاً، فأتيت في منامها، وقيل لها: والله لقد قتلت مسلماً، قالت: لو كان مسلماً لم يدخل على أزواج النبي صلى الله عليه وآله فقيل: أو كان يدخل عليك إلا عليك ثيابك، فأصبحت فرجة، فأمرت باثني عشر ألف درهم فجعلتها في سبيل الله عز وجل.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام: لا حجة لهم في هذا؛ لأنه ليس في هذا الخبر أنها قصدت بذلك قصدياً وجبت عليها، فزيادة ذلك عليها كذب لا محل، وإنما هي صدقة تصدقت بها. ولا يختلف المالكيون في أن القتل ليس إلا عمداً أو خطأ، فإن كان قتلها له خطأ فليس فيه أنها كثرت بعتي رقيقاً - وهي المفترضة في القرآن - لا الاثني عشر ألف درهم؛ وإن كان قتلها له عمداً، فهم لا يختلفون في أنه لا دية في العبد، إنما هو القود أو العفو، أو ما تراضوا عليه، ولا شك في أنها - رضي الله عنها - لم تراض مع عصابة الجنى على الاثني عشر ألف درهم؛ فبطل أن يكون للدية هاهنا مدخل، وإنما هي أحلام نائم لا يجوز أن تشرع بها

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام: هذا لا حجة فيه؛ لأن قوله في الخبر المذكور - يعني في الدية - ليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله ولا في الخبر بيان أنه من قول ابن عباس، فالقطع بأنه قوله حكم بالظن، والظن أكذب الحديث، فإن كان من قول من دون ابن عباس فلا حجة فيه، وقد يقضي عليه الصلاة والسلام باثني عشر ألفاً في دين، أو في دية بتراضي الغارم والمقتضى له، فإن ليس في هذا الخبر بيان أنه قضاء منه عليه الصلاة والسلام بأن الدية اثنا عشر ألف درهم - فلا يجوز أن يقدم في الخبر ما ليس فيه. والقول على رسول الله صلى الله عليه وآله بالظن كذب عليه، وهذا يوجب التنازع - ونعوذ بالله مما أدى إليها، والذي رواه مشاهير أصحاب ابن عينة عنه في هذا الخبر فإنما هو عن عكرمة لم يذكر فيه ابن عباس، كما:

رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال: «قتل مؤلفي لبني عدي بن كعب رجلاً من الأنصار فقتلني النبي صلى الله عليه وآله في يمينه باثني عشر ألفاً والمرسل لا تقوم به حجة. وذكروا أيضاً:

ما رويناه من طريق الأوزاعي عن عمرو بن سعيد عن يزيد الرقاشي عن انس قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله لأن أجلس مع قوم يذكرون الله عز وجل من بعد صلاة العصر إلى أن تغيب الشمس أحب إليّ من أن أعتق ثمانية من ولد إسماعيل دية كل واحد منهم اثنا عشر ألفاً».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام: يزيد الرقاشي ضعيف لا يحتج به.

وذكروا:

ما رويناه من طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من قرأ بخمسين آية إلى ألف آية أصبح وله قطار في الآخرة، والقطار دية أخوك اثنا عشر ألفاً».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام: هذا مرسل، ولا حجة في مرسل إلا أن الحنفيين نقضوا هاهنا أصولهم أبخ نقض؛ لأنهم يقولون: المرسل والمسد سواء، وكلاهما أولى من النظر، وتركوا هاهنا هذه المراسيل، وهم يحتجون في نصر رأي أبي حنيفة بتلها، وباسقط منها.

فصح أنهم متلاعبون لا تحقيق عندهم إلا في نصر رأي أبي حنيفة الذي رضوا به بدلا من القرآن، ومن بيان رسول الله صلى الله عليه وآله وقالوا: لعل هذه الآثار إنما أراد فيها بذكر الاثني عشر ألفاً

قِيعةً لَا حَدًّا مَحْدُودًا، ثُمَّ قَدْ رَوَى عَنْ عَمْرِوٍ غَيْرُ هَذَا عَلَى مَا نَذَكُرُ
بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَذَكَرُوا مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا
سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ أَبِيهِ
أَنَّ امْرَأَةً قَتَلَتْ فِي الْحَرَمِ فَجَعَلَ عُمَانُ بْنُ عَفَّانَ دِيْنَهَا ثَمَانِيَةَ آلَافٍ
دِرْهَمٍ دِيَةً وَثَلَاثَ دِيَةٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي
نَجِيحٍ أَنَّ امْرَأَةً قَتَلَتْ فِي الْحَرَمِ فَجَعَلَ عُمَانُ دِيْنَهَا سِتَّةً آلَافٍ
دِرْهَمٍ، وَالْفَتَى لِلْحَرَمِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام: كُنَّا الطَّائِفَتَيْنِ غَالِقَةً لِهَذَا الْحُكْمِ مِطْلَقَةً
لَهُ، فَمَنْ أَضْلَى وَأَخْزَى عَنْ يَمِوَةٍ فِي دِيْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالاحتِجَاجِ
بِشَيْءٍ هُوَ أَوْكَلُ مِطْلَقٍ لَهُ - نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الضَّلَالِ.

وَمَوْهُوَا مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ
أَخْبَرَنَا سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ حَمَادِ ابْنِ
الْحُسَيْنِ حَدَّثَنِي أَبُو سَلِيمَانَ أَنَّهُ شَهِدَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَضَى فِي
ثِيَابِ امْرَأَةٍ عَلَى زَوْجِهَا بِثَلَاثِمِائَةِ دِرْهَمٍ قَالُوا: وَالثَّلَاثِمِائَةُ نِصْفُ
عَشْرِ دِيَةِ الْمَرَاةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام: أَبُو سَلِيمَانَ مَجْهُولٌ لَا يَدْرِي أَحَدٌ مِنْ
هُوَ - وَقَدْ رَوَى أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ عَنْ عَلِيٍّ -
وَالْحَارِثُ كَذَّابٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ
الزَّهْرِيِّ أَنَّ رَجُلًا بِالْكُوفَةِ قَتَلَ خَطَأً قَتَالَ أَهْلَ الْقَاتِلِ: اخَذُوا مِنْهَا
الْإِبِلَ، وَكَانَتِ الْإِبِلُ يَوْمَئِذٍ رَخَاصًا بِعَشْرِينَ وَثَلَاثِينَ، فَكُتِبَ الْمَغِيرَةُ
بُنْ شُعْبَةَ فِي ذَلِكَ إِلَى مَعَاوِيَةَ، فَكُتِبَ إِلَيْهِ مَعَاوِيَةُ: وَكَيْفَ اصْنَعُ
بِقَضَاءِ عَمْرِوٍ فِي ذَلِكَ؟ فَقَضَى عَلَيْهِمْ بِأَثْنِي عَشَرَ أَلْفًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام: هَذَا مَرْسَلٌ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْجَهْمِ
أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ
ابْنُ عَلِيٍّ أَنَا خَالِدٌ - هُوَ الْخَالِدُ - عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ:
إِنِّي لَأَسْبَحُ كُلَّ يَوْمٍ ثِنْتِي عَشْرَةَ أَلْفَ تَسْبِيحَةٍ قَدَرْتُ دِيْنِي.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَقُلْ
إِنَّ الدِّيَةَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ إِنَّمَا قَالَ فِي أَثْنَتِي عَشْرَةَ أَلْفَ تَسْبِيحَةٍ
قَدَرْتُ دِيْنِي إِذْ أَنَهَا يَرْجُو أَنْ تَكُونَ فِدَاءَهُ مِنَ النَّسَارِ - كَمَا أَنَّ الدِّيَةَ
فِدَاءٌ مِنَ الْقَتْلِ، وَلَا يَشْكُ أَحَدٌ فِي أَنَّ التَّسْبِيحَ لَيْسَ دِيَةً.

ثُمَّ لَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ عَنْ نَافِعٍ بْنِ جَبْرِ قَالَ: قَتَلَ رَجُلٌ فِي الْبَلَدِ

الشَّرَائِعَ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا مِنْ حَدِيثِ النَّفْسِ - فَصَحَّ: أَنَّهَا صَدَقَةٌ
تَطَوُّعٌ مِنْهَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَقَطْلٌ لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ أَصْلًا.

وَمَوْهُوَا مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا
إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَبَّاجِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ التَّنُورِيُّ أَخْبَرَنَا
حُسَيْنُ الْمُعَلِّمُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ عَمْرًا بْنَ الْخَطَّابِ جَعَلَ
الدِّيَةَ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ - وَهَذَا مُتَقَطٌّ.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ التَّنُورِيُّ عَنْ أَبِي يُوْسُفَ بْنِ
مُوسَى عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ: تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَالدِّيَةُ ثَمَانِمِائَةُ
دِينَارٍ، فَخَشِيَ عَمْرٌ مِنْ بَعْدِهِ فَجَعَلَ الدِّيَةَ أَثْنِي عَشَرَ أَلْفًا، وَأَلْفَ
دِينَارٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام: نَشْهَدُ بِشَهَادَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّ هَذَا
كَذِبٌ مُوضُوعٌ، وَقَدْ أَعَادَ اللَّهُ تَعَالَى عَمْرًا عليه السلام مِنْ أَنْ يَبْذُلَ مَا مَاتَ
عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ مُسْتَقَرُّ الْحُكْمِ، ثُمَّ مَاتَ أَبُو بَكْرٍ عليه السلام
عَلَيْهِ، وَاحْتَقَ الْحَقُّ قَوْلُ مَنْ وَضَعَ هَذَا الْخَبَرَ فَخَشِيَ عَمْرٌ مِنْ
بَعْدِهِ فَجَعَلَهَا أَلْفَ دِينَارٍ وَأَثْنِي عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ لَيْتَ شِعْرِي مَاذَا
خَشِيَ عَنْ بَعْدِهِ، وَكَيْفَ خَشِيَ مِنْ بَعْدِهِ إِنْ تَرَكَ الدِّيَةَ ثَمَانِمِائَةً
دِينَارٍ، وَلَمْ يَخْشَ مِنْ بَعْدِهِ إِذْ بَلَغَهَا أَلْفَ دِينَارٍ أَوْ أَثْنِي عَشَرَ أَلْفًا،
هَلْ فِي التَّرَوُّكِ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ؟ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَتْ، لَقَدْ كِيدَتْ
مَلَّةُ الْإِسْلَامِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نَوْرُهُ، وَتَالَلَّهِ لَوْ
جَازَ لَعَمْرُ أَنْ يَزِيدَ فِيمَا مَضَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَأَبُو بَكْرٍ
بَعْدَهُ لَتَجَزَّزْنَ لَمِنْ بَعْدِ عَمْرٍ الزِّيَادَةُ عَلَى فِعْلِ عَمْرٍ قَطْعًا، بَلِ
الزِّيَادَةُ عَلَى حُكْمِ عَمْرٍ أَخْفَ مِنْ الزِّيَادَةِ عَلَى حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ
صلى الله عليه وسلم وَحُكْمِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَهُ - وَغَيْرُ نَبْرٍ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ هَذِهِ
الضَّلَالَةِ، وَهَذَا عَيْبُ الْمَرْسَلِ، فَتَأَمَّلُوهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ
أَنَّ عَمْرًا بْنَ الْخَطَّابِ لَمَّا رَأَى أَثْمَانُ الْإِبِلِ تَخْتَلَفُ قَالَ: لَأَقْضِيَنَّ فِيهَا
بِقَضَاءِ لَا يَخْتَلَفُ فِيهِ بَعْدِي، فَقَضَى عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ،
وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ أَثْنِي عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام: لَمْ يُولَدْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ إِلَّا
بَعْدَ مَوْتِ عَمْرِو بْنِ تَيْفٍ وَارْبَعِينَ عَامًا، وَبِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا
هُوَ مَا قَالَ عَمْرٌ قَطْ هَذَا الْكَلَامَ، وَمَا كَانَ فِي فَضْلِهِ عليه السلام لِيَقْطَعَ
عَلَى مَا يَكُونُ بَعْدَهُ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ ظَهَرَ كَذِبُ هَذَا الْقَوْلِ الَّذِي
أَضَافُوهُ إِلَى عَمْرٍ، فَإِنَّ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ لَظْهَرَ مَنْ أَنْ يَجْهَلَ مِنْ لَهُ
أَقْلٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا مِنْ عِيْبِ الْمَرْسَلِ فَاحْذَرُوهُ، وَذَكَرُوا:

مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُورٍ أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ أَخْبَرَنَا
يُونُسُ بْنُ عِيْبٍ عَنْ الْحُسَيْنِ أَنَّ عَمْرًا بْنَ الْخَطَّابِ قَوَّمَ الْإِبِلَ فِي
الدِّيَةِ عَشْرِينَ وَمِائَةً دِرْهَمٍ كُلُّ بَعِيرٍ - هَذَا مَرْسَلٌ، ثُمَّ إِنَّمَا ذَكَرَ

وَأَمَّا الْمَالِكِيُّونَ - فتناقصوا هاهنا أَقْبَحَ تناقضٍ بلا برهانٍ، إذ قَدَرُوا دِينَارَ الذِّبَّةِ، ودِينَارَ القطْعِ في السَّرْقَةِ، ودِينَارَ الصَّدَاقِ - بِرَأْيِهِمْ - بِاثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا - وقَدَرُوا دِينَارَ الزَّكَاةِ بِعَشْرَةِ دِرْهَمٍ، وهذا تلاعبٌ لا خُفَاءَ بِهِ، وَشَرَعٌ فِي الذِّبَنِ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى. واستدركنا اعتراضاً لِلْحَنَفِيِّينَ، وَالْمَالِكِيِّينَ، وَهَرَوُا أَنَّهُمْ قَالُوا: لَوْ كَانَتِ الذَّنَابِيرُ وَالذَّرَاهُمُ إِبْدَالًا مِنَ الْإِبِلِ لَكَانَتْ دِينًا بَدِينٍ؛ لِأَنَّ عَمَرَ قَضَى بِهَا فِي ثَلَاثِ سَنِينَ.

قُلْنَا: وَعَمَرَ قَضَى بِالذِّبَّةِ حَالَةً فِي قِصَّةِ الْمُدْخِلِي الَّذِي هِيَ أَصَحُّ عَنْهُ مِنْ تَوْقِيهِ فِيهَا ثَلَاثَ سَنِينَ - فَمَا الَّذِي جَعَلَ رَوَايَةَ لَا نَصَحَ أَوَّلَ مِنْ رَوَايَةٍ عَنْهُ أُخْرَى؟

وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ بِمَا رَوَى عَنْهُ مِنْ إِبْدَالِ خَمْسِينَ دِينَارًا أَوْ خَمْسَمِائَةِ دِرْهَمٍ مِنَ الْغَنَمِ، وَلَمْ يَرَوْهُ دِينًا بَدِينٍ.

وَيَقُولُ الْحَنَفِيُّونَ فِيمَنْ تَزَوَّجَ عَلَى بَيْتِ وَخَادِمٍ: أَنَّهَا فِي الْبَيْتِ خَمْسِينَ دِينَارًا، أَوْ فِي الْخَادِمِ أَرْبَعِينَ دِينَارًا، وَلَمْ يَرَوْهُ دِينًا بَدِينٍ - وَمَا نَدْرِي نَصًّا مَعَ دِينًا بَدِينٍ أَصْلًا، إِنَّمَا نَدْرِي النَّصَّ الثَّابِتَ الْمَانِعَ مِنْ بَيْعِ مَا لَمْ يَقْبَضْ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ:

ثُمَّ يَقُولُ لِلطَّائِفَتَيْنِ: إِنَّ كَانَتِ الْأَنْثَرُ السَّخِيفَةُ الَّتِي مُوَهَّمَتْ بِهَا حُجَّةٌ عِنْدَكُمْ فَإِنَّكُمْ قَدْ انْتَضَحْتُمْ فِي ذَلِكَ أَقْبَحَ فُضِيحَةٍ، لِأَنَّ بَعْضَهَا وَغَيْرَهَا قَدْ جَاءَتْ بِمَا خَالَفْتُمُوهُ، وَأَخَذَ بِهِ غَيْرُكُمْ مِنْ فَهْمَاءِ الْمَدِينَةِ وَالْكُوفَةِ، كَمَا ذَكَرْنَا - كَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَالزَّهْرِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، وَأَبِي يُونُسَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، الْقَائِلِينَ: بِأَنَّ الذِّبَّةَ تَكُونُ مِنَ الْبَقَرِ، وَالْغَنَمِ، وَالْخَلِجِ، كَمَا أوردنا قَبْلَ.

فَمَنْ ذَلِكَ - مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رِيحٍ يَحْدِثُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَضَ الذِّبَّةَ فِي أَسْوَالِ الْمُسْلِمِينَ مَا كَانَتْ، فَجَعَلَهَا فِي الْإِبِلِ بَائَةً بَعِيرٍ، وَفِي الْبَقَرِ مِائَتِي بَقَرَةٍ، وَفِي الْغَنَمِ أَلْفِي شَاؤَ، وَعَلَى أَهْلِ الدُّعُوبِ الذَّهَبَ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ الْوَرِقَ - وَجَعَلَ فِي الطَّعَامِ شَيْئًا لَمْ يُحْفَظْهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَمِّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَطَاءَ بْنِ أَبِي رِيحٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «قَضَى بِالذِّبَّةِ عَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ بَائَةً بَعِيرٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْخَلِجِ مِائَتِي خَلِجٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتِي بَقَرَةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الشَّاءِ أَلْفِي شَاؤَ».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ عَقْلُهُ مِنَ الشَّاءِ قَالَتْ شَاؤُهُ».

الْحَرَامِ فِي شَهْرِ حَرَامٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: دَبْتُهُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَلِلشَّهْرِ الْحَرَامِ أَرْبَعَةُ أَلْفٍ، وَلِلْبَلَدِ الْحَرَامِ أَرْبَعَةُ أَلْفٍ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: الْحَنَفِيُّونَ وَالْمَالِكِيُّونَ غَالِفُونَ لِهَذَا الْحُكْمِ عَاصُونَ لَهُ - فَسَقَطَ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ تَعَلُّقٌ بِأَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فَعَارَضَهُمُ الْحَنَفِيُّونَ.

فَقَالُوا: قَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ عُبَيْدَةَ السَّلَمَانِيِّ قَالَ: وَضَعَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ الذِّبَابَ فَوْضَعَ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ عَشْرَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: ابْنُ أَبِي لَيْلَى سَنَّ الْخُفْظَ، فَخَبِرَهُمْ سَاقِطُ كُتُبِ الْمَالِكِيِّينَ، وَلَيْسَ الَّذِي رَوَاهُ الْمَالِكِيُّونَ بِأَوَّلَى مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَتَدَاغَمَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ السَّاقِطَةُ مَعَ تَنَاقُضِهَا فَوَجِبَ إِطْرَاحُهَا.

وَقَالَ الْحَنَفِيُّونَ: قَدْ صَحَّ إِجْمَاعُنَا عَلَى عَشْرَةِ أَلْفٍ دِرْهَمٍ، فَقُلْنَا: كَذِبْتُمْ وَأَفْكَمْتُمْ:

قَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ الْحِجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ عَنْ مَكْحُولٍ أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ جَعَلَ الذِّبَّةَ ثَمَانِيَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ.

فَإِنْ قُلْتُمْ: هَذَا مُنْقَطِعٌ، وَعَنْ الْحِجَّاجِ - وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قُلْنَا: وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَسَائِرُ مَا رَوَى فِي ذَلِكَ عَنْ عَمَرَ مُنْقَطِعٌ، أَوْ ضَعِيفٌ - كَمَا يَبَيِّنُ قَبْلَ وَلَا فَرْقَ.

وَقَالُوا أَيْضًا: قَدْ صَحَّ أَنَّ الدَّنَابِيرَ فِي الزَّكَاةِ بِعَشْرَةِ دِرْهَمٍ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِي الذِّبَّةِ كَذَلِكَ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ:

قُلْنَا: كَذِبْتُمْ وَأَفْكَمْتُمْ؛ لِأَنَّ ابْنَ أَبِي لَيْلَى وَشَرِيكَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَالْحَسَنَ بْنَ حِجْ، وَالشَّافِعِيَّ، وَغَيْرَهُمْ، لَا يَرَوْنَ جَمْعَ الْفَضَّةِ إِلَى الذَّهَبِ فِي الزَّكَاةِ أَصْلًا، وَلَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنْ مَنْ كَانَ مَعَهُ عَشْرُونَ مِثْقَالًا مِنْ ذَهَبٍ غَيْرَ حَبِيٍّ، وَمِائَتَا دِرْهَمٍ فَضَّةٌ غَيْرَ حَبِيٍّ، وَأَقَامَ كُلُّ ذَلِكَ عِنْدَهُ حَوْلًا كَامِلًا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

ثُمَّ أَبُو حَنِيْفَةَ - الَّذِي قَلَّدْتُمُوهُ دِينَكُمْ - لَا يَرَى جَمْعَ الذَّهَبِ إِلَى الْفَضَّةِ فِي الزَّكَاةِ إِلَّا بِالْقِيَمَةِ - بِالْغَةِ مَا بُلِغَتْ - وَلَوْ أَنَّهَا دِرْهَمٌ بِدِينَارٍ، أَوْ أَلْفُ دِرْهَمٍ بِدِينَارٍ. وَعَطَاءُ، وَالزَّهْرِيُّ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، وَغَيْرُهُمْ: يَزَكُونَ الذَّهَبَ بِقِيَمَةِ مِنَ الْفَضَّةِ - بِالْغَةِ مَا بُلِغَتْ. فَظَهَرَتْ جَرَاتُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سُوءِ مَقَامِهِمْ.

الورق، فجعلها عمر أوقيتين: فذلك ثمانية آلاف، ثم لم تزل الإبل ترخص وتعلو حتى جعلها عمر اثني عشر ألف درهم، أو ألف دينار - ومن البقر مائتي بقرة، ومن الشاة ألف شاة.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة قضي أبو بكر الصديق مكان كل بعير بقرتين - يعني في الدية.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال: قال أبو بكر الصديق من كان عقله في الشاة فكل بعير بعشر شيا.

ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن مكحول أن عمر بن الخطاب جعل الدية ثمانية آلاف، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة، وعلى أهل الخليل مائتي حلة.

ومن طريق وكيع أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال: وضع عمر بن الخطاب الديار فوضع على أهل الذئب ألف دينار، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم، وعلى أهل الإبل مائة من الإبل، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ثنية ومستمرة، وعلى أهل الشاة ألف شاة، وعلى أهل الخليل مائتي حلة - فهذا هو حديث الحنفيين الذي لا حديث لهم غيره، أفلا يستحيون من العار - حسينا الله ونعم الوكيل.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال: في كتاب أبيه: إن عمر بن الخطاب شاور السلف حين جند الأجناد، فكتب: إن على أهل الذئب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم، وعلى أهل الإبل مائة من الإبل، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة، وعلى أهل البز من البز من نسج اليمن بقيمة خمسة خمسة - يعني دنانير - مائتي حلة، أو قيمة ذلك مما سوى الخليل. وقضى عثمان بن عفان في تغليظ الدية بأربعة آلاف درهم.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قال عمرو بن شعيب: «كان رسول الله ﷺ يُعَسِّم الإبل على أهل القرى أربعين ديناراً، أو عِدْلَهَا من الزرق، وَيَقِيمُهَا على ثَمَانِ الإبل، فإذا غَلَّت رَقْعٌ في ثَمَنِهَا، وإذا هَانَتْ نَقَصَ من قِيمَتِهَا على أهل القرى على ثَمَانِيَّاتِهَا» وقضى عمر بن الخطاب في الدية على أهل الورق اثني عشر ألفاً، وقال: إني أرى الزمان تختلف فيه الدية تختلف في مرة من قيمة الإبل وترتفع مرة، وإني أرى المال قد كثر، وإني أخشى عليكم الحكام بعدي، كأن يصاب الرجل المسلم فهلك دية بالباطل، وأن ترتفع دية بغير حق، فتحمل على أقوام

فهذه مراسيل أحسن مما ذكرتم، أو مثله.

ومن طريق أبي داود السجستاني: قرأت على سعيد بن يعقوب الطالقاني: حدثكم أبو عبيدة يحيى بن واضح أخبرنا محمد بن إسحاق أخبرنا عطاء عن جابر بن عبد الله «فرض رسول الله ﷺ الدية على أهل الإبل مائة بعير، وعلى أهل الخليل مائتي حلة، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة، وعلى أهل الطعام شيئاً لا أحفظه».

قال أبو محمد عليه السلام: لم يسند إلا أبو عبيدة يحيى بن واضح، وليس بالقوي - ولو صح قلنا به.

ومن طريق أبي داود أخبرنا صاحب لنا ثقة أخبرنا شبابة أخبرنا محمد بن راشد أخبرنا سليمان - هو ابن موسى - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «فرض رسول الله ﷺ على أهل البقر مائتي بقرة، ومن كان عقله في الشاة ألفاً شاة، وفي المائومة ثلث الغنسل ثلاثة وثلاثون من الإبل وثلاث، أو قيمتها من الذئب، أو الورق، أو البقر، أو الشاة، والجايفة مثل ذلك».

ومن طريق أبي داود السجستاني أخبرنا يحيى بن حكيم أخبرنا عبد الرحمن بن عثمان أخبرنا الحسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار ثمانية آلاف درهم - ودية أهل الكتاب يوفى على النصف من قيمة المسلم - وكانت كذلك حتى استخلف عمر بن الخطاب عليه السلام قائم خطيباً فقال: ألا إن الإبل قد غلّت فقرضتها عمر على أهل الذئب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة، وعلى أهل الخليل مائتي حلة - وترك دية أهل الدومة لم يرفعها فيما رفع من أهل الدية».

قالوا: فهذه أحاديث أحسن من التي هوها بها في الدية تكون من الذئب والفضة، فما الذي منعه من أن يباخذوا بها، وهم يأخذون برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا وافقت أهواءهم في تقليد مالك، وأبي حنيفة، كاحتجاجهم بها في أن المرأة أولى بحضنة ولدها ما لم تنكح، والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم، وفي الموضحة خس، وغير ذلك - فإني دين يقي مع هذا؟ ونسأل الله تعالى التوفيق والعافية.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: «كانت الدية على عهد رسول الله ﷺ مائة بعير بكل أوقية بعير، فذلك أربعة آلاف، فلما كان عمر رخصت الورق وغلّت الإبل فجعلها عمر أوقية ونصفاً - ثم غلّت الإبل ورخصت

مُسْلِمِينَ فَتَجَنَّبَهُمْ، وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ الْقُرَى زِيَادَةٌ فِي تَغْلِيظِ عَقْلِ، وَلَا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَلَا فِي الْحَرَمَةِ، وَلَا عَلَى أَهْلِ الْقُرَى فِيهِ تَغْلِيظٌ، لَا يَزَادُ فِيهِ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دَوْنِ، وَعَقْلُ أَهْلِ الْبَادِيَةِ عَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ عَلَى أَسْنَانِهَا، كَمَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتَا بَقَرَةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الشَّاءِ أَلْفَا شَاةً - وَلَمْ أَقْسَمْ عَلَى أَهْلِ الْقُرَى إِلَّا عَقْلَهُمْ يَكُونُ ذُعْبًا، وَوَرَقًا، فَيَقَامُ عَلَيْهِمْ.

وَلَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَضَى عَلَى أَهْلِ الْقُرَى فِي الذَّعْبِ وَالْوَرَقِ عَقْلًا مِثْلَ لَا زِيَادَةَ فِيهِ أَتَبَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ يَفْقِهِ عَلَى اثْنَانِ الْإِبِلِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ: هَكَذَا فِي كِتَابِي عَنْ حَامٍ: قَضَى عُمَرُ فِي الذَّيَّةِ عَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا - وَهُوَ وَهْمٌ بِلَا شَكٍّ - وَإِنَّمَا هُوَ: قَضَى عُمَرُ فِي الذَّيَّةِ عَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ: هَذَا حَدِيثُ الْمَالِكِيِّ الَّذِي مَوَّهُوا بَعْضُهُ وَتَرَكُوا سَائِرَهُ، فَإِنَّ كَانَتْ تِلْكَ الْمِثْنَاتُ وَالنَّطَائِجُ حُجَّةً عِنْدَهُمْ، فَهَذِهِ الْمُنْتَقَضَاتُ وَالْمَوْقُودَاتُ مِثْلُهَا وَبِتَمَامِهَا وَاحْسَنُ مِنْهَا.

وَإِنْ مَوَّهُوا هُنَالِكَ بِمَا لَا يَصِحُّ مِمَّا ذَكَرَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، فَهَذَا مِثْلُهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ بِالْإِحْتِجَاجِ بِذَلِكَ وَأَطْرَاحَ هَذِهِ: ضَلَالٌ وَتَلَاَعِبٌ بِالذِّنِّ - وَكُلُّهَا لَا خَيْرَ فِيهَا - الرُّوضُ ظَاهِرٌ فِي جَمِيعِهَا.

فَقَالُوا: لَعَلَّ مَا رَوَى مِنْ ذِكْرِ الْبَقَرِ، وَالشَّاءِ، وَالْخَلِلِ، إِنَّمَا كَانَ عَلَى التَّرَاضِي مِنَ الْفَرِيقَيْنِ.

قُلْنَا: فَلَعَلَّ مَا رَوَى مِنْ ذِكْرِ مَا لَا يَصِحُّ مِنَ الذَّعْبِ وَالْوَرَقِ إِنَّمَا كَانَ عَلَى التَّرَاضِي مِنَ الْفَرِيقَيْنِ، وَإِلَّا فَمَا الْفَرْقُ؟ فَصَحَّ أَنْ لَا دِيَّةَ إِلَّا مِنَ الْإِبِلِ - أَوْ قِيمَتِهَا إِنْ عَدِمَتْ - لَوْ وَجَدَتْ فَقَطُّ.

وَلَوْ شِئْنَا أَنْ نَحْتَجَّ بِأَحْسَنٍ مِمَّا احْتَجَّوْا بِهِ لَذَكَرْنَا الْحَدِيثَ الَّذِي أوردناه قَبْلَ مِنْ طَرِيقِ قَاسِمِ بْنِ أَصْبَغٍ أَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ أَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى أَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْجَزْرِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ بِكِتَابٍ فِيهِ الْفَرَائِضُ وَالسُّنُنُ وَالذِّيَّاتُ وَبَعَثَ بِهِ مَعَ عُمَرَ بْنِ حَزْمٍ فَقَرَأَتْ بِالْيَمَنِ وَهَذِهِ تُسَخِّطُهَا، فَذَكَرَ فِيهِ: وَفِي النَّفْسِ: مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذُعْبًا، وَلَا وَرَقًا، وَلَكِنْ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَحْتَجَّ بِمَا لَا يَصِحُّ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

مختصر من كتاب الإيصال

تكملة لما انتهى إليه أبو محمد من كتاب المغلى

٢٠٢٥ - مسألة: قال أبو محمد: وأما الذبّة في قتل

الخطأ فعلى العصبية وهم العاقلة، وهذا مما لا خلاف فيه، إلا شيء ذكر عن عثمان بن عفان أنه قال: لا أدري ما العاقلة.

قال أبو محمد: وقد يمكن أن يخرج لهذا القول بقول الله تعالى ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.

قال أبو محمد: لولا أثر عن النبي ﷺ لكان هذا القول الذي لا يجوز خلافه، ولكن رسول الله ﷺ هو الذي ولاه الله البيان عن مراده تعالى، فقال: ﴿يَتَّبِعِينَ لِنَفْسٍ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾ فوجدنا ما ناه عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة أخبرنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال: «فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ سَقَطَ مَيِّتًا بَعْرُو عَبْدُ أَوْ مَيِّتٌ ثُمَّ إِنَّ امْرَأَةً الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا بِالْفَرْوِ تَوُفِّيَتْ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ مَيِّزَاتَهَا تَبَيَّنَتْ وَزَوَّجَهَا، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا» فحكم رسول الله ﷺ بالعقل على العصبية كما ترى فوجب الوقوف عند ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: فمن لم تكن له عصبية فعلى المال على ما نذكره في باب إن شاء الله تعالى وبه تنبيه.

٢ - اغتراض في قتل الذمي المسلم

قال أبو محمد: فإن قال قائل: إنكم تقولون: إن الذمي إذا قتل مسلماً عمداً بطلت دمه، وعاد حريصاً، وقتل ولا بد، واستغنى ماله وكيف تقولون فيما حدثكم به عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا إسحاق بن منصور أخبرنا بشر بن عمر قال: سمعت مالك بن أنس يقول:

ثني أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه: «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ، وَمُحِبَّةَ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرٍ مِنْ جَهْلٍ أَصَابَهُمَا فَاتَى مُحِبَّةَ فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي عَيْنٍ أَوْ قَبِيرٍ فَأَتَى يَهُودَ فَقَالَ: أَنْتُمْ قَتَلْتُمُوهُ، فَأَلَوْا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْتَاهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى

قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُمْ، ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ خُوَيْصَةَ - وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ - وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ فَلَنَبَّ مُحِبَّةَ لِيَتَكَلَّمَ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ يَخْتَبِرُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُحِبَّةَ: كَبُرَ كَبْرٌ - يُرِيدُ السُّنَّ - فَتَكَلَّمَ خُوَيْصَةُ ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحِبَّةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِمَّا أَنْ يَذُوبَا صَاحِبَيْكُمْ وَإِمَّا أَنْ يُؤْذِنَا بِخَرْبٍ» وذكر باقي الخبر فهذا قتل كافر لمؤمن وفيه الذبّة.

قال أبو محمد: فوجدنا، وبالله تعالى التوفيق: - إننا على يقين - والله الحمد - من أن رسول الله ﷺ لا يلزم أحداً دية إلا قاتلاً عمداً، أو عاقلة قاتلي خطأ أو من يبتاع مال المسلمين عمن لا عاقلة له، فالزامه عليه السلام اليهود الذبّة لا يخلو يقيين لا إشكال فيه مع أحد وجهين لا ثالث لهما: إمّا أن يكونوا قاتلي عملي، أو إمّا أن يكونوا عاقلة قاتلي خطأ - هذا ما لا يمكن أن يكون سواء، فوجب أن ينظر أي الوجهين هو المراد في هذا المكان؟.

فقطرنا في ذلك فوجدنا حكم قاتل العمداً بياناً من رسول الله ﷺ حكمه عند غيرنا القود، أو العفو فقط، أو ما تصالحوا به، وحكمه عند طائفة من أهل العلم أيضاً بتخيير الولي بين القود، أو العفو، أو الذبّة، وحكمه عندنا التخيير بين القود، أو العفو، أو الذبّة، أو ما تصالحوا عليه، فالقود على كل هذه الأقوال حكم قتل العمداً والذبّة - بلا خلاف فيه - في مال القاتل، وحكم قاتل الخطأ الذبّة، أو العفو عنها فقط. فلما وجدنا رسول الله ﷺ لم يذكر قوداً أصلاً في هذه الرواية، وما كان رسول الله ﷺ لينفصل حقاً للحارثين إلا وذكره لهم، ولا يسكت عنه، فيبطل حقهم، علمنا أن حكمه بالذبّة بذلك لا يخلو من أحد وجهين: من أن يكون قتل عمداً ولا يعرف قاتله، فيحكم فيه بحكم ناقض الدماء، أو قتل خطأ - فإن كان قتل عمداً لا يعرف قاتله، فنحن على يقين من أنه عليه السلام لا يلزمهم دية لا تجب عليهم. ولا خلاف بين الحاضرين من خصمنا في أن العاقلة لا تؤذي عن قاتل عملي، ولا أوجب ذلك نص، فيبطل هذا الحكم، ولم يبق إلا أنه الوجه الثاني - وهو قتل الخطأ، وهذا هو الحق، لأن القتل قد صح بلا شك، ويمكن أن يكون بقبض، ويمكن أن لا يكون بقبض، فلا يجوز أن يحكم عليهم بأنهم قصوده إلا ببرهان من بيننا، أو إقرار، أو نص موجب لذلك - فبقي أنهم لم يقصدوه، وهذا هو الخطأ نفسه.

ثم قول النبي ﷺ «وَإِمَّا أَنْ يُؤْذِنَا بِخَرْبٍ» دليل على صحة ما قلناه من أنهم بخروجهم عما يجب عليهم يتقصون الدمة ويعودون حريصين.

قال علي: فبين هم النبي ﷺ حكم الخطأ في القتل الموجود إن اعترفوا بذلك، ثم أعلمهم حكم العمداً في غير هذه الرواية،

بشر بن بكر عن الأوزاعي بهذا الإسناد متصلًا - وبهذا اللفظ رواه الحديث، وبالله تعالى التوفيق.

فإن قال: فكيف تصنعون بالرواية الأخرى التي حدّثكم بها عبد الله بن يوسف أخيرنا أحمد بن فتح أخيرنا عبد الوهاب بن عيسى أنا أحمد بن محمد أخيرنا أحمد بن علي أخيرنا مسلم بن الحجاج أخيرنا عبيد الله بن عمر القواريري أخيرنا حماد بن زهير أخيرنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن بشر بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة، ورافع بن خديج: أن حصّة بن مسعود، وعبد الله بن سهل فذكر الحديث، وفيه إن رسول الله ﷺ قال لهم: يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى زَجَلٍ مِنْهُمْ فَيَذْفَعُ بِرُؤْيِهِ؟ قالوا: أمر لم نشهده كيف تخلفه، وذكر باقي الخبر.

وقال رسول الله «إِنْ بَدَأَكُمْ وَأَمَرَ الْكُفْرَ وَأَغْرَضَكُمْ وَأَبْشَرَكُمْ عَلَيْكُمْ خَرَامَ» فصَحَّ بكل ما ذكرنا أن الخطأ كله مغفوّ عنه، لا جناح على الإنسان فيه، وإنما الأموال محرّمة.

فصح من هذا أن لا يوجب على أحد حكم في جنابة خطأ إلا أن يوجب ذلك نصّ صحيح، أو إجماع متيقّن، ولا فهو مغفوّ عنه.

وصح بذلك أنه لا يجب على أحد غرامة في عمد ولا في خطأ إلا أن يوجب ذلك نصّ صحيح، أو إجماع متيقّن، وإلا فالأموال محرّمة والغرامة ساقطة، لما ذكرنا.

فإن قال قائل: قد أوجب الله تعالى في قتل النفس خطأ الدية كاملة، وتحريم رقبته، أو صيام شهرين متتابعين لمن لم يجد - فإذا كان حكم النفس في الخطأ يجب فيه الدية فما دونها في الخطأ كذلك يجب أيضا.

قلنا، وبالله تعالى التوفيق:

هذا قياس والقياس كله باطل، ولو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل، لوجوه أربعة:

أولها: أنه خطأ في القياس على أصول أصحاب القياس، لأنه يقال لهم: أنتم أصحاب تعليل، فماذا تقولون لمن قال لكم على أصولكم: إن النفس لا شيء أعظم من قتلها بعد الشرك عند الله تعالى، فلذلك عظم أمرها، وجعل في الخطأ فيها كفارة - وإن كان لا ذنب لقتل النفس خطأ بخلاف.

وأما ما دون النفس فليس له عظم النفس عند الله تعالى، ولا حرمتها، فلا يجب في شيء من ذلك ما يجب في النفس، إذ ليس فيما دون النفس العلة التي في النفس.

والثاني: أنكم قد نقضتم هذا القياس وتركتوه جملة، ففي بعض الجنابات جعلتم ديات مؤقتة، وفي بعضها لم تجعلوا دية أصلا.

إلا إما حكمه، وإما أجر الطيب، وإما لا شيء، وهذا نقض منكم لقياسكم ما دون النفس على النفس، ولا قياس أفسد من قياس نقضه القائلون به.

فإن قلتم: إنما أوجبنا دية مؤقتة حيث جاء نص عن رسول الله ﷺ.

فإن قال: فكيف تصنعون بالرواية الأخرى التي حدّثكم بها عبد الله بن يوسف أخيرنا أحمد بن فتح أخيرنا عبد الوهاب بن عيسى أنا أحمد بن محمد أخيرنا أحمد بن علي أخيرنا مسلم بن الحجاج أخيرنا عبيد الله بن عمر القواريري أخيرنا حماد بن زهير أخيرنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن بشر بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة، ورافع بن خديج: أن حصّة بن مسعود، وعبد الله بن سهل فذكر الحديث، وفيه إن رسول الله ﷺ قال لهم: يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى زَجَلٍ مِنْهُمْ فَيَذْفَعُ بِرُؤْيِهِ؟ قالوا: أمر لم نشهده كيف تخلفه، وذكر باقي الخبر.

قال أبو محمد: فإن هذا القول حق، ومعاذ الله أن يخالفه، بل هو نص قولنا، وقد حكم رسول الله ﷺ بأن يدفع القتال منهم برؤيته، وهذا يقتضي قتله، ويقتضي أيضا استرقاقه، لأنه عموم لا يخرج منه شيء مما يقع عليه مقتضى لفظه إلا بنص أو إجماع، وبالله تعالى التوفيق.

٣ - بَابُ دِيَاتِ الْجِرَاحِ وَالْأَعْضَاءِ

فِيمَا دُونَ النَّفْسِ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ

٢٠٢٦ - مسألة: قال أبو محمد: فلنذكر الآن -

بعون الله تعالى ونأيده - أن القصاص واجب في كل ما كان بعمل من جرح أو كسر، لإيجاب القرآن ذلك في كل تعد، وفي كل حرمة، وفي كل عقوبة، وفي كل سيئة، وورود السنن الثابتة عن رسول الله ﷺ. وبقي الكلام: هل في ذلك العمود دية يتخير المجني عليه فيها، أو في القصاص أم لا؟ وهل في الخطأ في ذلك دية مؤقتة أم لا؟

قال علي: فنظرنا في هذا فوجدنا الله تعالى يقول «وَلْيَسَّرْ عَلَيْكُمْ جُنَاحَ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ».

أخبرنا أحمد بن بن أنس أخيرنا الحسين بن عبد الله الجرجاني، قال: أخبرنا عبد الرزاق بن أحمد بن عبد الحميد الشيرازي، قال: أخبرتنا فاطمة بنت الحسن بن الريان المخزومي - وراق بكار بن قتيبة - أخيرنا الربيع بن سليمان المؤدب أخيرنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أَشْيِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْبَرَهَا عَلَيْهِ».

قال أبو محمد: وهذا حديث مشهور عن طريق الربيع عن

مسجد القصاصين قال: حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم حدثني جدي قاسم بن أصبغ أخبرنا عبد الله بن روح أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا محمد بن إسحاق عن الحارث بن فضيل عن سفيان بن أبي العوجاء السلمي عن أبي شريح الخزاعي قال: قال رسول الله: «مَنْ أَصِيبَ بِدَمٍ أَوْ خَبِلَ - وَالْخَبْلُ الْجِرَاحُ - فَهُوَ بِالْخِيَارِ فِي إِحْدَى ثَلَاثٍ:

إِمَّا أَنْ يَغْفُو وَإِمَّا أَنْ يَقْتَصَ وَإِمَّا أَنْ يَأْخُذَ الْعَقْلَ فَإِنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ عَدَا بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّ لَهُ النَّارَ خَالِدًا فِيهَا».

وحدثنا عبد الله بن ربيع قال: أخبرنا عمر بن عبد الملك أخبرنا محمد بن بكر البصري أخبرنا سليمان بن الأشعث أخبرنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا محمد بن إسحاق عن الحارث بن فضيل عن سفيان بن أبي العوجاء عن أبي شريح الخزاعي أن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَصِيبَ بِقَتْلٍ أَوْ خَبِلَ فَإِنَّهُ يَخْتَارُ إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ يَقْتَصَ وَإِمَّا أَنْ يَغْفُو وَإِمَّا أَنْ يَأْخُذَ الدِّيَةَ فَإِنْ أَرَادَ الرَّابِعَةَ فَخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ فَإِنْ اعْتَذَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابُ أَلِيمٌ».

أخبرنا حماد أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن إمين أخبرنا حبيب بن خلف أخبرنا أبو شور إبراهيم بن خالد أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا محمد بن إسحاق عن الحارث بن فضيل عن سفيان بن أبي العوجاء عن أبي شريح الخزاعي قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَصِيبَ بِقَتْلٍ أَوْ خَبِلَ - يُغْنِي جِرَاحًا - فَهُوَ بِخَيْرِ الظَّرْفَيْنِ إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَغْفُو عَفَا، وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَأْخُذَ الدِّيَةَ أَخَذَ».

قلنا: هذا لا يصح، لأنه لم يروه أحد إلا سفيان بن أبي العوجاء السلمي، وهو مجهول لا يدري من هو ولا يعرف عنه غير هذا الحديث، فلو صح قلنا به منشرة صدورنا بذلك، ولما تركناه لقول أحد.

وأما إذ لم يصح فلا يجوز الأخذ به، ثم لو صح لكان حجة على جميع الحاضرين وخالفوا لقولهم، لأنه إنما جاء في جراح العمدي وفي القصاص منها جملة لم يستثن شيئا، وكلهم لا يرى القود منها، فيما دون الموضحة، وجمهورهم لا يرى القود منها، إلا في الموضحة فقط فقد خالفوا هذا الحديث كما ترى.

وأيضا - إنه قد جاء في العمدي فقط كما ذكرنا، لأن فيه التخيير بين القود والدية، ولا خلاف بين أحد من الأمة في أن القود ليس إلا في العمدي فقط وفي الخيار في الدية في الغمد - وكلهم أو جمهورهم لا يرى في قطع الأعضاء في العمدي إلا القود فقط.

تعالى يقول ﴿لَا يَكْفُلُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وبالضرورة ندري أنه ليس في وسع أحد أن ينتفع من فعل الخطأ الذي لم يتعمده ولا قصده.

فإن قيل: قد اجتمعت الأمة على ضمان ما اتلف من الأموال بالخطأ والعمد، فما الفرق بين ضمان الجنائيات في الأموال وبين ضمان الجنائيات في الأعضاء والجراحات.

قلنا، وبالله تعالى التوفيق:

إن هذا قياس والقياس كله باطل، ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل، لأن الإجماع قد صح على إبطال هذا القياس، لأنه لا خلاف بين أحد من الأمة كلها في تضمين كل ما أصيب من الأموال قتل أو كثر، وليس كذلك الجنائيات على الأعضاء والجراحات إذ لا خلاف في أن كثيرا منها ليس فيه تضمين بدية مؤقتة محدودة وكل قياس لم يطرده في نظرائه، وكل علة لم تجر في معلولاتها فهما خطأ عند أصحاب القياس، وأن المائثلة بين الأموال مدركة مضمونة معروفة؛ إما بالقيمة وإما بالكيل وإما بالوزن وإما بالنزع وإما بالصمت، ولا تدرك المائثلة بين الأعضاء والجراحات وبين الأموال أبدا، إلا بنص وارد من الله تعالى في ذلك؛ هذا أمر يعلم بالضرورة، بل المائثلة منتعة في ذلك جملة، لأنه لا يجوز أن يمتلأ ما يمتلأ بما لا يمتلأ، فإذا الأمر كذلك فلا سبيل إلى الحكم بالمائثلة في ذلك، إلا بما صح فيه نص أو إجماع، ومن فعل ذلك فقد أخطأ يقين، إذ حكم بالثلثية في شيتين ليس أحدهما مثالا للآخر، وأن تملك الأموال بالخطأ ممكن، واسترجاعها باعيانها ممكن، واسترجاع أمثالها - إن فاتت أعيانها - ممكن، والأعضاء والجراح لا يصح للجاني تملكها - لا عمدا ولا خطأ، ولا يصح استرجاعها أصلا، ولا استرجاع أمثالها، فقياس أحد هذين الوجهين على الآخر قياس فاسد، لأنه قياس الضد على ضده في الحكم، وإنما يقول أصحاب القياس بقياس الشيء على نظيره لا على ضده، وأنهم قد طبقوا على إبطال هذا القياس، من حيث هو أقرب شيئا بما قاسوه عليه، وذلك أنهم لا يختلفون فيمن غصب حرا فملكه واسترقه، فمات في ملكه، فإنه لا يضمنه، ولا يضمن فيه قيمة ولا دية، إلا أنه روي عن مالك إن باعه فمات فلم يقدّر عليه: أنه يودي دية - فإن كان غصب الحر لا يقاس على غصب المال - لا في الخطأ، ولا في العمد، بلا خلاف، فالجراح، وكسر العضو، وقطعه أبعد من أن يقاس على الأموال - وهذا لا خفاء به والحمد لله رب العالمين.

فإن ذكرنا:

ما حدثنا أبو عمر أحمد بن قاسم في منزله بمدينة قرطبة عند

وقد خالفوا هذا الخبر في هذا الوجه.

وأيضاً - فإن الخفيفين، والمالكين لا يرون خياراً في قود أو دية في قتل العمد.

وأيضاً - إنه ليس فيه حكم شيء من جراح الخطأ، فلو صح هذا الخبر لكان وفاة لنا أكثر من وفاته لهم، ولكنا وعاقلين له من كل وجه.

قال أبو حمزة: فبطل كل ما شغبوا به في هذا الباب والحمد لله رب العالمين.

فأما جنابات العمد وجراحه فإن مالكا لا يرى فيها جملة، إلا القود أو العقر فقط، ولا يرى فيها دية، فات القود أو لم يفت، إلا في قليل منها فيرى فيها الدية لامتناع القود ويرى في سائر جراحات الخطأ الدية إلا قليلا منها فإنه لا يرى فيها دية لكن حكومة.

وهذا قول أبي حنيفة، وأصحابه، والثعالفي وأصحابه، إلا في فروج اختلفوا فيها بينها - إن شاء الله تعالى.

وهو أيضاً قول أصحابنا، وبه نأخذ، إلا أننا لا نرى في شيء من ذلك دية، ولا حكومة - أمكن القود، أو لم يمكن - إلا أن يأتي به نص عن رسول الله ﷺ أو يثبت به إجماع متيقن، وحتى لو غاب عنا في شيء من ذلك إجماع لم نعلمه، لكن بلا شك عند الله أعذر وأسلم وأخلص، إذ لم نقتحم ما لم ندر ولم نقف ما ليس لنا به علم ثم لو علمنا لقلنا به.

قال علي: ونحن ذكرنا الآن - إن شاء الله تعالى - ما جاء عن النبي ﷺ في ذلك ثم ما جاء عن الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - في ذلك، ثم ما جاء عن التابعين رحمهم الله - في ذلك، ثم ما تيسر من أقوال الفقهاء بعدهم، إذ العدة في الدين بعد القرآن وحكم رسول الله ﷺ إنما هو إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - واختلافهم، وليس كذلك من بعدهم.

وقد روينا من طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا عفاً - هو ابن مسلم - أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا ثابت البناني عن أنس: «أن أخت الربيع أم خازنة جرحت إنساناً فأختصموا إلى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ القصاص القصاص». فقالت أم الربيع: يا رسول الله أقتص من فلانة، والله لا يقتص منها، فقال النبي ﷺ سبحان الله يا أم الربيع، القصاص كتاب الله، قالت: لا، والله لا يقتص منها أبداً، قال: فما زالت حتى قبلوا الدية، فقال رسول الله ﷺ إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا حمزة بن إسحاق بن السليم

أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا أبو داود أخبرنا مسدد أخبرنا المعتمر - هو ابن سليمان - عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال: «كسرت الربيع أخت أنس بن النضر ثيئة امرأة، فأتوا النبي ﷺ فقضى بكتاب الله تعالى القصاص، فقال أنس بن النضر: والذي بئتك بالحق لا تكسر ثيئتها اليوم، فقال: يا أنس كتاب الله القصاص، فرفضوا بأرش أخذوه، فعجب النبي ﷺ فقال النبي ﷺ إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره».

قال أبو داود: سألت أحمد بن حنبل: كيف يقتص من السن؟ قال: يرد.

وروينا من طريق البخاري أخبرنا حمزة الفزاري - هو أبو إسحاق - عن حميد الطويل عن أنس قال: «كسرت الربيع - وهي عمه أنس بن مالك - ثيئة جارية من الأنصار، فطلب القوم القصاص». فأتوا النبي ﷺ فأمر رسول الله ﷺ بالقصاص، فقال أنس بن النضر - عم أنس بن مالك: والله لا تكسر ثيئتها يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ يا أنس كتاب الله القصاص، فرفضي القوم وقبلوا الأرش، فقال رسول الله ﷺ إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره».

قال أبو حمزة: فهما حديثان متغايران، وحكماثان، في قضيتين مختلفتين لجارية واحدة: أحد الحكمين - في جراح جرحتها أم الربيع إنساناً، فقضى عليه الصلاة والسلام بالقصاص من تلك الجريحة، فحلفت أمها أنها لا يقتص منها، فرفضوا بالدية، فأبره الله تعالى قسمها والحكم الثاني - في ثيئة امرأة كسرتها الربيع فقضى رسول الله ﷺ بالقصاص في ذلك، فحلف أنس بن النضر أخوها أن لا يقتص منها، فرفضوا بأرش أخذوه، وأبره الله تعالى قسمه فلاح - كما ترى - أنهما حديثان: جراحة، وثيئة - ودية، وأرش، وحلفت أمها في الواحدة، وحلف أخوها في الثانية، وكان هذا قبل أحد، لأن أنس بن النضر عليه - قتل يوم أحد بلا خلاف.

وهذا الحديث بين واضح أن كل ما أخذه من له القصاص من جرح، أو نفس، فهو دية، سواء كان ذلك شيئاً مؤقتاً محدوداً، وكان قد تراضوا به في ترك القصاص الواجب.

برهان ذلك: قول النبي ﷺ الذي قد ذكرناه في باب دية المكاتب - فاعني عن إعادته بمقدار ما أدى دية حراً، ومقدار ما لم يؤد دية عيب، فسمى رسول الله ﷺ ما يعطى من قتل عبد دية - وهو مختلف المقدار غير مؤقت. فإن ذلك كذلك، فنحن على يقين من أن الذي جرحه الربيع قد أخذ ما لا بدل اقتصاصه من الجرح، ولم يأت قط: أن الذي أخذ كان عدداً مؤقتاً محدوداً في ذلك الجرح، فإذا لم يأت ذلك فنحن على يقين ونلج من الله تعالى أنه لو كان في تلك

بجهلهم وأعرابيتهم عذبوا بالجاهلية، فلم يكفروا.

حدثنا حمام أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن إمام أخبرنا محمد بن سليمان المقرئ أخبرنا سليمان بن داود أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «في الأصابع عشرُ عُشر».

قال أبو محمد: هذا حديث صحيح لا داخله فيه، المقرئ ثقة، وسليمان بن داود هو الهاشمي أحد الأئمة من نظراء أحمد بن حنبل، وي زيد بن زريع لا يسأل عنه، وسماعه من سعيده صحيح، لأنه سمع من أيوب.

وقد روي عن طريق ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع عن شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «فخذه وفخذه سواء» وجمع بين إبهامه وخصره.

ومن طريق أبي داود أخبرنا عباس بن عبد العظيم العنبري أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث التنويري أخبرنا شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «الأصابع سواء والامتنان سواء، والثبته والضرس سواء، وفخذه وفخذه سواء».

قال أبو محمد: ما نعلم في الذبابة في الأعضاء أثرًا يصح في توقيتها ويأمنه إلا هذا، وسائر ذلك إنما يرجع فيه إلى الإجماع والاستدلال منه، ومن النص على ما نبين إن شاء الله تعالى.

أخبرنا أحمد بن محمد الطلمنكي أخبرنا محمد بن أحمد بن مفرج أخبرنا إبراهيم بن أحمد بن فراس أخبرنا محمد بن علي بن زيد أخبرنا سعيد بن منصور أخبرنا هشيم أخبرنا ابن أبي ليلى - هو محمد بن عبد الرحمن - عن عكرمة بن خالد المخزومي قال: «قضی رسول الله ﷺ في الأنف إذا استوحل بالذبة، وفي اللسان الذبة، وفي الذكر الذبة، وفي العين خمسين، وفي الرجل خمسين، وفي المؤخبة بخمسين من الإبل وفي المؤخبة بخمسين عشرة، وفي الجافية ثلث ذبابة النفس، وفي المأمومة ثلث ذبابة النفس، وفي الإنسان خمسًا وخمسة، وفيما هنالك من الأصابع عشرًا عشرًا».

أخبرنا أحمد بن قاسم أخبرنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم أخبرنا جدي قاسم بن أصبغ أخبرنا أحمد بن زهير، ومحمد بن سليمان المقرئ قالا جميعًا: أخبرنا الحكم بن موسى أخبرنا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود الجزري عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جدّه أن رسول الله ﷺ «كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسُّنن والذِّبَات وتعت به مع عمرو بن حزم فقرئت باليمن وهذه سُنتها، وكان في كتابه:

الجراحة دية مؤقتة، لا تزيد ولا تنقص، وكان ذلك الحكم في جراحة ما دون جراحة أخرى، لما طمس الله تعالى عنا ذلك ولا عفى أثره حتى لا ينقل أحد، حاش لله من هذا، وقد تكفل بأنه حافظ للذكر الذي أنزل على نبيه عليه الصلاة والسلام وهو الوحي الذي لا ينطق بكلمة في الشريعة إلا منه فصيح أن تلك الذبابة التي أخذ الذي جرحته الذبابة كان فداءً عن القصاص فقط، وبهذا نقول.

فوضح أنه ليس في هذين الخبرين إلا أن القود جائز في كل جراحة، وفي كسر السن، وأن المقادة في كل ذلك جائزة بما تراضيا به عليه - الجني عليه أو وليه والجاني - لأن القول في الذبابة المذكورة هو ما ذكرنا.

وأما حديث حميد في كسر السن فإنما فيه: أنهم رضوا بارش أخذه فقط، وبالله تعالى التوفيق.

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عمرو بن عبد الملك أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا سليمان بن الأشعث أخبرنا محمد بن داود بن سفيان أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ «بعث أبا جهم بن حذيفة مُصَدِّقًا لاجلّه رجلٌ في صدّقه فصرّبه أبو جهم فشجّه فأثّر النبي ﷺ».

فقالوا: القود يا رسول الله، فقال النبي ﷺ لكم كذا وكذا، فلم يرضوا.

فقالوا: القود يا رسول الله، فقال النبي ﷺ لكم كذا وكذا، فلم يرضوا، فقال: لكم كذا وكذا، فرفضوا، فقال النبي ﷺ: إني خاطب العشية على الناس فمخبرهم برضاكم، قالوا: نعم، فخطب رسول الله ﷺ فقال: إن هؤلاء الذين أتوني يريدون القود، فرفضت عليهم كذا، وكذا فرفضوا، أرضيتهم؟ قالوا: لا، فهم المهاجرون بهم، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يكفوا عنهم، فكفوا عنهم، فدعاهم فراضهم، فقال: أرضيتهم؟ قالوا: نعم، قال: إني خاطب على الميث فمخبرهم برضاكم، قالوا: نعم، فخطب النبي ﷺ فقال: أرضيتهم؟

فقالوا: نعم.

قال أبو محمد: فليس في هذا الحديث إلا ما جاء في حديث انس الذي رواه ثابت وهو المقادة في الشجة التي وجب فيها القود ولا مزيد. وفي هذا الخبر عذر الجاهل، وأنه لا يخرج من الإسلام بما لو فعله العالم الذي قامت عليه الحجة، لكن كافرًا، لأن هؤلاء الذين كذبوا النبي ﷺ وتكذبه كفر مجرد بلا خلاف، لكنهم

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي أخبرنا محمد بن جعفر عن غندر أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن غالب التمار عن حميد بن هلال عن مسروق عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «الأصابع سواءٌ عشرة».

وأما حديث ابن حزم، وزيد بن ثابت، ورجل من آل عمر، وابن طاووس عن أبيه، وخبر مكحول، ومرسل عكرمة، فإنه لا يصح منها شيء.

أما حديث ابن حزم فإنه صحيفة - ولا خير في إسناده - لأنه لم يسنده إلا سليمان بن داود الجزري، وسليمان بن قرم - وهما لا شيء. وقد سئل يحيى بن معين عن سليمان الجزري الذي يحدث عن الزهري وروى عنه يحيى بن حمزة، فقال: ليس بشيء. وأما سليمان بن قرم فاسقط بالجملة.

وكذلك من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر ولا حجة في مرسل فسطح ذلك الكتاب جملة.

قال أبو محمد: فظهر وهي هذه الأخبار كلها.

وأما ما جاء في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ومن بعدهم:

روينا من طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى فيما قبل من الأسنان بخمسة أبعرة، وفي الأضراس بعيراً بعيراً، فلما كان معاوية وقعت أضراسه فقال: أنا أعلم بالأضراس من عمر، فجعلهن سواءً.

أخبرنا يوسف بن عبد الله النمري أخبرنا أحمد بن محمد بن الجسور أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا مطرف بن قيس أخبرنا يحيى بن بكير أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى لعمر بن الخطاب عن عمر أنه قضى في الضرس بجعل. ووه إلى مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: قضى عمر بن الخطاب في الأضراس بعيرين بعير. وقضى معاوية بن أبي سفيان في الأضراس بخمسة أبعرة خمسة أبعرة، قال سعيد: فالتبعية تنقص في قضاء عمر وتزيد في قضاء معاوية، فلو كنت أنا لجعلت في الأضراس بعيرين بعيرين، فذلك الذي سواءً.

وقد جاء عن عمر غير هذا:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن الشعبي عن شريح أن عمر كتب إليه أن الأسنان سواءً.

ومن طريق عبد الرزاق أيضاً عن معمر بن ابن شرملة أن عمر بن الخطاب جعل في كل ضرس حساً من الإبل.

من اعتبط مؤمناً قتلاً عن يمينه، فإنه قوف، إلا أن يرضى أولياءه المقتول وفي النفس الذبابة يائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعب جدها الذبابة، وفي اللسان الذبابة، وفي الشفتين الذبابة، وفي اليدين الذبابة، وفي الذكر الذبابة، وفي الصلب الذبابة، وفي العينين الذبابة، وفي الرجل الواحدية نصف الذبابة، وفي المأخوذة ثلث الذبابة، وفي المقلعة خمسة عشر من الإبل، وفي الجافية ثلث الذبابة، وفي كل أصبع من الأصابع من اليد والرجل عشرة من الإبل، وفي السن خمس من الإبل - وإن الرجل يقتل بالمرأة - وعلى أهل الذنب ألف دينار الذبابة.

وفي حديث أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن منصور أخبرنا الحكم بن موسى - هو ابن صالح - ثقة أخبرنا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود حدثني الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض، والسنن، والديات، وتبعت به مع عمرو بن حزم فقرئت على أهل اليمن، وهذه نسخة من محمد النبي إلى شرحيل بن عبد كلال، والحارث بن عبد كلال، ونعيم بن عبد كلال قبل ذي رعين، ومعاقر، ومعدان.

أما بعد: ثم ذكر نص الحديث حرفاً حرفاً، لا زيادة فيه ولا نقص، ولا تقديم ولا تأخير، لأنه أتت في الرجل الواحد، وقال: قتلاً عن يمين - وفي هذه الأحاديث زيادة في الرواية وطول.

قال أبو محمد: فيجمع هذا كله كتاب ابن حزم، ومرسل عكرمة، وحديث عمرو بن شعيب، وحديث زيد بن ثابت، وحديث رجل من آل عمر، وحديث ابن طاووس عن أبيه.

فأما حديث مسروق بن أوس عن أبي موسى، وحديث أبي قحيلة عن يسار المعلم عن يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس، فلا حاجة بنا إليهما لأنه ليس فيهما إلا ما في حديث يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس - والمعتمد عليه رواية شعبة، وسعيد، لصحتها قطعاً، وبالله تعالى التوفيق.

أما حديث شعبة.

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عبد الله بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع أخبرنا شعبة عن غالب التمار عن مسروق بن أوس بن مسروق عن أبي موسى قال: «قضى رسول الله ﷺ في ذبابة الأصابع سواءً».

قال أبو محمد: لم يسمعه غالب من مسروق.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّمِيِّ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ فِي السَّنَنِ: خَسَنٌ مِنَ الْإِبِلِ.

وَعَنْ وَكَيْعٍ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: الْأَسْنَانُ سُوءٌ اعْتَبَرُوهَا بِالْأَصَابِعِ عَقَلُهَا سُوءًا.

وَمِنْ طَرِيقٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَالِكٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ عَنْ أَبِي غُفْطَانَ: أَنَّ مِرْوَانَ أَرْسَلَهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ مَاذَا جَعَلَ فِي الضَّرْسِ؟.

قَالَ: فِيهِ خَسَنٌ مِنَ الْإِبِلِ، قَالَ: فَرَدَدَنِي إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: التَّجَمُّعُ مَقْدَمُ النِّمِّ الْأَضْرَاسِ قَالَ: لَوْ لَمْ نَعْتَبِرْ ذَلِكَ إِلَّا بِالْأَصَابِعِ عَقَلُهَا سُوءًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ادَّعَى قَوْمٌ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ اعْتَبَرُوهَا بِالْأَصَابِعِ إِنَّمَا هُوَ قِيَّسُوهَا بِالْأَصَابِعِ، وَهَذَا بَاطِلٌ، لِأَنَّا قَدْ ذَكَّرْنَا قَبْلَ هَذَا بِنَحْوِ رَوَيْتَيْنِ فِي الْكُتُبِ الرَّوَايَةِ الثَّابِتَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الْأَصَابِعَ سُوءٌ، وَأَنَّ الْأَضْرَاسَ سُوءٌ، وَأَنَّ الثَّنَائِيَا سُوءَةٌ.

وَقَدْ ذَكَّرْنَا أَيْضًا اخْتِلَافَ الصُّحَابَةِ فِي التَّفْضِيلِ بَيْنَ الْأَسْنَانِ وَاسْتَذَكَّرْنَا فِي بَابِ الْأَصَابِعِ اخْتِلَافَهُمْ فِي الْأَصَابِعِ، فَمَنْ الْبَاطِلُ الْبَحْثُ: أَنَّ يَأْمَرَ ابْنَ عَبَّاسٍ بِقِيَاسِ الْأَضْرَاسِ عَلَى الْأَصَابِعِ، وَالنَّصُّ قَدْ جَاءَ فِيهَا مَعًا جَمِيعًا وَاحِدًا، وَاخْتِلَافٌ فِيهَا مَعًا مُوجُودٌ، وَإِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ اعْتَبَرُوهَا بِالْأَصَابِعِ إِنَّمَا هُوَ أَنَّهُ كَانُوا يَخَالِفُونَهُ، فَيُرَوْنَ الْفَاضِلَةَ بَيْنَ الْأَسْنَانِ وَالْأَضْرَاسِ، لِتَفَاضُلِ مَنَافِعِهِمَا، وَلَا يَرَوْنَ ذَلِكَ فِي الْأَصَابِعِ - وَإِنْ كَانَتْ خُتْلَفَةُ الْمَنَافِعِ - فَكَانَ يَكْتُمُهَا ابْنُ عَبَّاسٍ بِذَلِكَ، وَيُرِيهِمْ تَنَاقُضَهُمْ فِي تَعْلِيلِهِمْ وَيَبْطُلُ تَعْلِيلُهُمْ بِذَلِكَ، وَيَأْمُرُهُمْ بِأَنْ يَتَفَكَّرُوا فِيهَا بِقَوْلِهِمْ فِي الْأَصَابِعِ، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِنَّمَا هُوَ التَّفَكُّرُ، وَالتَّعَجُّبُ وَالتَّنَبُّرُ فَقَطْ.

وَأَمَّا التَّابِعُونَ - فَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ وَضَّاحٌ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مَعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يُوسِي بَيْنَ الْأَسْنَانِ فِي الذَّبْيَةِ، وَيَقُولُ: إِنْ كَانَ لِلثَّنْيَةِ جَمَالٌ فَإِنَّ لِلضَّرْسِ مَنَفْعَةً.

وَبِهِ إِلَى وَكَيْعٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ شَرِيحٍ قَالَ: الْأَسْنَانُ سُوءٌ.

وَمِنْ طَرِيقٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ، قَالَا جَمِيعًا: فِي كُلِّ سَنَنْ خَسَنٌ مِنَ الْإِبِلِ - الْأَضْرَاسُ وَالْأَسْنَانُ سُوءٌ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ قَالَ سَمِعْتُ مَكْحُولًا يَقُولُ: الْأَصَابِعُ سُوءٌ وَالْأَسْنَانُ سُوءٌ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى قَالَ فِي كِتَابِ لِعَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: فِي الْأَسْنَانِ خَسَنٌ خَسَنٌ مِنَ الْإِبِلِ..

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَبِهَذَا يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ - وَمَالِكٌ، وَالثَّاقَفِيُّ، وَاحِدٌ وَأَبُو سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابُهُمْ، وَسَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ. وَهَذَا قَوْلٌ آخَرُ:

كَمَا رَوَيْنَا - مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «قَفَّسَ فِي السَّنَنِ بِخَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ».

قَالَ طَاوُوسٌ: وَتَفَضَّلَ كُلُّ سَنٍّ عَلَى الْآخِي تَلِيهَا بِمَا يَرَى أَهْلُ الرَّأْيِ وَالْمَشُورَةِ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: مِنْ أَيْنَ يَبْدَأُ؟ قَالَ: الثَّنْيَتَانِ خَيْرٌ مِنَ الْأَسْنَانِ.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَآخِرُنِي عَمْرُو بْنُ مُسْلِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا يَقُولُ: يُفَضَّلُ النَّابُ فِي أَعْلَى النِّمِّ وَأَسْفَلُهُ عَلَى الْأَضْرَاسِ، قَالَ: وَفِي الْأَضْرَاسِ صَغَارُ الْإِبِلِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ:

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ: الْأَسْنَانُ، قَالَ عَطَاءٌ: فِي الثَّنْيَتَيْنِ وَالرَّبَاعِيَّتَيْنِ وَالتَّابَتَيْنِ خَسَنٌ، وَفِيمَا بَقِيَ بَعِيرَانِ بِعِيرَانِ - أَعْلَى النِّمِّ وَأَسْفَلُهُ سُوءٌ - كُلُّ ذَلِكَ سُوءٌ، وَالْأَضْرَاسُ سُوءٌ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَسْنَانُ الْمَرْأَةِ تَصَابُ جَمِيعًا؟ قَالَ: خَمْسُونَ.

قَالَ عَلِيُّ: فَهَذِهِ الْأَقْوَالُ كَمَا أوردنا قَوْلَ عَنْ عَمْرٍو، وَعَلِيٍّ، وَمَعَاوِيَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ وَضِي اللَّهِ عَنْهُمْ: أَنَّ دِيَةَ السَّنَنِ وَالضَّرْسِ سُوءٌ خَسَنٌ خَسَنٌ.

وَهُوَ قَوْلُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَشَرِيحٍ، وَالزَّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ، وَمَكْحُولٍ، وَعَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

وَقَوْلُ آخَرَ - أَنَّ الثَّنَائِيَا وَالرَّبَاعِيَّاتِ وَالْأَنْيَابَ خَسَنٌ خَسَنٌ، وَفِي سَائِرِ الْأَضْرَاسِ - وَهِيَ الطَّوَاخِينُ - بَعِيرٌ بَعِيرٌ - وَهُوَ الثَّابِتُ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ.

وَقَوْلُ آخَرَ - إِنَّ الطَّوَاخِينَ مُفَضَّلَةٌ عَلَى الثَّنَائِيَا وَالرَّبَاعِيَّاتِ. وَهُوَ قَوْلُ صَحَّ عَنْ مَعَاوِيَةَ، كَمَا أوردنا. وَقَوْلُ رَابِعٍ:

وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَجَاهِدٍ، وَعَطَاءٍ: إِنَّ فِي الْأَسْنَانِ

خَسَاءً خَسَاءً، وفي الأضراسِ بغيرِ إنٍ بغيرِ إنٍ.
وقول آخر - وهو أن في الثَّيِّبَةِ خَسَاءً من الإبلِ، ثُمَّ تَفْضَلُ
على آلِي ثَلْثِهَا وتَفْضَلُ آلِي ثَلْثِهَا على آلِي ثَلْثِهَا.
وهكذا إلى آخرِ القمِ.
وهو قول طائوس.

وهذا العموم لا يحل لأحدٍ خلافه، ولا تخصيصه، فواجبُ
حمله على ظاهره، وأنه في القصاصِ الذي أمرَ الله تعالى به في
القرآن، وأمرَ هو به عليه الصلاة والسلام بلا شك.

وأما في العمدِ فجائزُ تراضي الكاسِرِ والمكسورِ سنَّه، والقائمِ
والقلوعِ سنَّه على الفداء في ذلك، على ما صحَّح في حديثِ
الريِّح. وبالله تعالى التوفيق.

٤ - الصَّرْسُ تَسْوَدُ وَتَرْجَفُ

قال علي: رويَنا من طريقِ عبدِ الرزَّاقِ عن الحجاجِ بنِ
أرطاة عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في السنِّ: يستأني بها سنَّه،
فإن أسودت فيها العقلُ كاملاً، وإلا فما أسود منها فبالحساب.

ومن طريقِ عبدِ الرزَّاقِ عن ابنِ جريجٍ أخبرني عبدُ
الكريم: أن علي بن أبي طالب قال في السنِّ: تصاب فيخسئون أن
تسود: يتظنُّ بها سنَّه، فإن أسودت فيها قدرها وأفياء، وإن لم تسود
فليس فيها شيء.

قال عبدُ الكريم: ويقولون: فإن أسودت بعد سنِّه فليس فيها
شيء.

ومن طريقِ عبدِ الرزَّاقِ عن ابنِ جريجٍ أخبرني عبدُ العزيز:
أن في كتابٍ لعمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب: في السنِّ
خس من الإبلِ، أو عذها من الذهب، أو الورق، فإن أسودت فقد
تَمَّ عقلها، فإن كسر منها - إذ لم تسود - فبحساب ذلك.

وعن سعيد بن المسيَّب إذا أسودت السنُّ فقد تَمَّ عقلها، فإن
طرحت بعد ذلك، ففيها العقلُ أيضاً كاملاً.

قال ابنُ وهب: وأخبرني يونس عن ربيعة بمثله.

قال ابنُ وهب: وسمعت حنظلة بن أبي سفيان يقول:
سمعت القاسم بن محمد يسأل عن سنِّ كانت ترجف ولم
تسود. قال: ففيها العقلُ كاملاً.

وعن عمر بن عبد العزيز: أنه كتب إلى الأجناد: أن السنَّ إذا
أسودت فقد تَمَّ عقلها وما كسر منها بعد ذلك فبحساب ذلك.

وعن ابن وهب أنه قال: أخبرني عمر بن قيس عن عطاء بن
أبي رباح أنه سأله رجل عن رجلٍ كسر سنَّ رجلٍ فأخذ منه فأخذ

قال علي: فلم يحصل من هذه المسألة إلا على أخبار مرسلَّة
لا تصح، ولو صحَّت لكان الحاضرون من خصوصتنا مخالفين لها كما
ذكرنا - ومن الباطل احتجاجُ المرء بخبر لا يراه على نفسه حجة،
وهو عنده حجة، لا حجة على من لا يراه حجة في شيء أصلاً.

قال أبو محمد: لكنَّا نقول - قول من يدري ويقول أن قوله
وكتابه معروفان عليه في يوم القيامة، وهو مستول عنهما: إن الخطأ
في السكوت بالجهل أسلم من الخطأ في الحكم في الدين بالجهل، بل
السكوت لمن لم يعلم فرض عليه واجب، والقول بما لا يعلم حرام
على الناس.

فقول، وبالله تعالى التوفيق:

وإنه إن لم يصح في إيجاب الثَّيِّبَةِ في الخطأ في السنِّ إجماعٌ
متيقن، فلا يجب في ذلك شيء أصلاً، لما قد ذكرناه من قول الله
تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَعْلَمُوا﴾. ولكنَّ مَا تَعَمَّدَتْ
قُلُوبُكُمْ.

ولقول رسول الله ﷺ: «إِنْ وَصَّاهُكُمْ وَأَمَرَ الْكُفَّكُمْ عَلَيْكُمْ
حَرَامٌ، فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ إِجْبَاحُ غَرَامَةٍ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا أَنْ يُوَجِّهَهَا نَصٌّ
صَحِيحٌ، أَوْ إجماعٌ متيقنٌ.

فأما النصُّ الصحيح فقد أمنا وجوده بيقين هاهنا، فكلُّ ما
روى في ذلك منذ أربع مائة عام ويُسبغ وأربعين عاماً من شرق
الأرض إلى غربها قد جمعناه في الكتاب الكبير المعروف بـ «كتاب
الإبصار» ولله الحمد - وهو الذي أوردنا منه ما شاء الله تعالى، فإن
وجد شيء غير ذلك فما لا خير فيه أصلاً، لكنَّ مما لعلَّه موضوعٌ
محدث.

وأما الإجماع - فلست نعرفه، وقد قالت الملائكة ﴿لَا عِلْمَ لَنَا
إِلَّا مَا عَلَّمْنَاكُمْ﴾ ولو صحَّ عندنا في ذلك إجماعٌ لبادرنا إلى الطاعة له،
وما ترددنا في ذلك طرفة عين، فمن صحَّ عنه في ذلك إجماعٌ فليستِ
الله ولا مخالفته، ومن لم يصحَّ عنده إجماعٌ ولا نصٌّ، ففرضه
التوقُّف، ولا يحلُّ له أن يكذب فيدعي إجماعاً.

قال أبو محمد: ثم نقول، وبالله تعالى التوفيق:

إنه لو صحَّ في ذلك إجماعٌ بأن فيها خَسَاءً، فوجه العمل في

سَنَهُ فَرَدَّهَا فَنَبَيْتُ، فَخَاصَمَهُ الْآخَرُ، فَقَالَ: لَيْسَ لِي شَيْءٌ.

وَعَنْ شَرِيحٍ أَنَّهُ قَالَ فِي السَّنِّ إِذَا كَسَرْتَ: يُوجَلُّ صَاحِبُهَا سَنَةً، فَإِنْ اسْوَدَّتْ فَنَبَيْتُهَا كَامِلَةً، وَإِنْ لَمْ تَسْوَدْ فَقَبِدِرْ مَا نَقَصَ مِنْهَا.

وَعَنْ عَطَاءٍ قَالَ: إِنْ سَقَطَتْ سَنٌ أَوْ اسْوَدَّتْ، أَوْ رَجَفَتْ قَوْمَتْ - قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: وَقَالَ فِي ابْنِ شَهَابٍ: فِي السَّنِّ إِذَا اسْوَدَّتْ فَقَدْ تَمَّ عَقْلُهَا.

وَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، وَاللَّيْثُ: إِذَا ضُرِبَتِ السَّنُّ فَاسْوَدَّتْ فَنَبَيْتُهَا كَامِلًا، فَإِنْ طَرَحْتَ بَعْدَ ذَلِكَ فَنَبَيْتُهَا الْعَقْلُ كَامِلًا مَرَّةً أُخْرَى.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا اسْوَدَّتِ السَّنُّ فَقَدْ تَمَّ عَقْلُهَا، فَإِنْ طَرَحْتَ مَرَّةً أُخْرَى فَعَقْلُهَا أَيْضًا تَامٌ وَهَانَا قَوْلُ آخَرٍ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: فِي السَّنِّ السُّودَاءُ إِذَا سَقَطَتْ ثَلَاثَ دَنَابِيرٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا هُوَ الثَّابِتُ عَنْ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ لِاتِّصَالِ سَنَدِهِ، وَجُودَةِ رَوَايَتِهِ وَاتِّصَالِهِ:

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُسَيْنِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ أَخْبَرَنَا هِشَامُ الدُّسْتَوَائِيُّ أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عِمْرَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - وَهوَ يَقُولُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ زَاهَوِيٍّ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: فِي السَّنِّ السُّودَاءُ ثَلَاثُ الدَّيَّةِ. وَعَنْ مجَاهِدٍ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا اسْوَدَّتِ السَّنُّ، أَوْ رَجَفَتْ ثُمَّ طَرَحْتَ فَانْقَضَتْ قَدَرُهَا - وَإِنْ كَانَ فِيهَا قَدَرُهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ.

وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي جَمِيلٍ عَنْ مجَاهِدٍ فِي السَّنِّ السُّودَاءِ رِبْعَ دَنَابِيرٍ. وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قِسِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: فِي السَّنِّ السُّودَاءِ إِذَا كَسَرْتَ خُسْفَ دَنَابِيرٍ، وَفِي كُلِّ عَضْوٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَفِي اسْوَدَادِهَا - كَمَا تَرَى - أَقْوَالٌ اخْتَلَفَتْ فِيهَا.

أَمَّا التَّوَقُّفُ ثَلَاثَ الدَّيَّةِ وَنَصْفَهَا وَرُبْعَهَا، فَقَوْلٌ لَا يَعْضُدُهُ قَرَأَنٌ وَلَا سَنَةٌ وَلَا إِجْمَاعٌ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِهِ. فَإِذَا كَانَ سِوَا ذَلِكَ السَّنِّ وَانْخَضَارُهَا وَاحْمَرُّهَا وَاصْفَرُّهَا وَصَدَعَهَا وَكَسَرَهَا - إِذَا كَانَ كُلُّ ذَلِكَ خَطَأً: لَا قَرَأَنُ جَاءَ فِيهِ بِإِجْمَاعٍ غَرَامَةٌ، وَلَا سَنَةٌ صَحِيحَةٌ، وَلَا سَقِيمَةٌ، وَلَا إِجْمَاعٌ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَصْلًا: لَمْ يَجُزْ أَنْ يُوجِبَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ أَصْلًا، لِأَنَّ الْخَطَأَ مَرْفُوعٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَالْأَمْوَالُ حَرَمَةٌ بِالْقُرْآنِ وَبِالسُّنَنِ، فَلَا يَجُوزُ الْبَتُّ إِلَّا بِإِجْمَاعٍ

غَرَامَةٌ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّهُ إِجْبَابٌ شَرَعَ وَالشَّرْعُ لَا يَجِبُ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ، وَهَذَا تَمَّا لَا يَشْكُ فِيهِ وَلَا يَتَرَدَّدُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ..

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ: قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي السَّنِّ الثَّلَاثَةُ ثَلَاثَ دَنَابِيرٍ.

وَعَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: فِيهَا حَكْمٌ. وَهَذَا يَقُولُ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُهُمْ.

وَأَمَّا سُنُّ الصَّغِيرِ - فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْمُنْهَالِ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي مَالِكٍ عَنْ أَخِيهِ: أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي سُنِّ صَبِيٍّ كَسَرَتْ قَبْلَ أَنْ يَنْغُرَ بَيْعِيرٍ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ: قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي سُنِّ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَنْغُرْ عَشْرَةَ دَنَابِيرٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهِيَ قِيَمَةُ الْبَعِيرِ عِنْدَهُمْ فِي الدَّيَّةِ - قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ مَعْمَرٌ.

وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ عُلَمَاءِ الْكُوفَةِ. وَعَنْ الْحَسَنِ قَالَ فِي سُنِّ الصَّبِيِّ إِذَا لَمْ يَنْغُرْ، قَالَ: يَنْظَرُ فِيهِ ذُوَا عَدْلٍ، فَإِنْ نَبَيْتَ جَعَلَ لَهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَمْ تَنْبِتْ كَانَ كَسْنُ الرَّجُلِ. وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَارٍ أَنَّهُ اسْتَفْتَى فِي غِلَامٍ لَمْ يَنْغُرْ أَصِيبَتْ سَنَتُهُ حُلٌّ فِيهَا مِنْ عَقْلِ؟ قَالَ: لَا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: فِيهَا حُكْمَةٌ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: إِنْ نَبَيْتَ فَلَا شَيْءَ فِيهَا. وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ نَبَيْتَ نَاقِصَةً أُعْطِيَ بِقَدْرِ نَقْصِهَا عَنْ أَلْفِي تَلْبِهَا، فَإِنْ لَمْ تَنْبِتْ فَنَبَيْتُهَا خُسْفَ فَرَاتُضَ.

وَهَذَا تَمَّا خَالَفَتْ فِيهِ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَيَزِيدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيمَا رَوَيْ عَنْهُمَا فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَا يَعْرِفُ لِمَا خَالَفَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَإِذَا قَدْ صَحَّ الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكْتَفَى أَحَدُ غَرَامَةٍ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ، وَلَا نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ فِي إِجْبَابِ شَيْءٍ فِي سُنِّ الصَّبِيِّ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجِبَ فِي الْخَطَأِ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ أَصْلًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوَقُّفُ.

٥ - الْعَيْنُ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ دِيَةَ الْعَيْنِ وَالْعَيْنَيْنِ لَمْ يَأْتِ إِلَّا فِي

عبيد بن سعيد بن المسيب، قالوا كلهم مثل ذلك.

وقال ابن وهب: أخبرني الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه قال: السنة، وراي الصالحين: أن الأعور إذا فقت عينه ثمن عن الأعور ألف دينار، وأنه إذا فقت الأعور عين صحيح العينين غرم له ألف دينار.

وروي عن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في عين الأعور ألف دينار قال معمر: وقال قتادة، والزهرى معاً: إذا فقت الأعور عين صحيح العينين عمداً أغرم ألف دينار، وإذا فقتها خطأ أغرم خمسمائة دينار وقال الزهرى في رجل في إحدى عينيه بياض فاصيبت عينه الصحيحة، قال: نرى أن يزداد في عقل عينه ما نقص من الأخرى التي لم تصب.

وه يأخذ الحسن البصري، ومالك، والليث، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه.

وقال آخرون: فيها نصف الدية:

كما روي عن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز عن الحكم بن عتيبة عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال: «في عين الأعور خمسون».

وعن مسروق أنه قال: في عين الأعور نصاب، أنا أدي قيل الله فيها نصف الدية - وه يقول الشعبي: وعن عبد الله بن مغفل أنه سئل عن الرجل يفقد عين الأعور قال: ما أنا فقت عينه الأخرى فيها نصف الدية.

وعن عطاء بن أبي رباح قال: في عين الأعور نصف الدية، وعن إبراهيم النخعي أنه قال في عين الأعور نفقاً عينه خطأ قال: نصف الدية.

قال أبو محمد: قولنا في العين هو قولنا في السن سواء سواء، وأنه إنما جاءت في دية العين بالخطأ آثار، وقد تفصيها - والله الحمد - ليس منها شيء يصح.

وأما قول الصحابة رضي الله عنهم في ذلك فلما جاء ذلك عن عمر، وعلي، وعثمان، وابن عمر، وابن عباس، وبعض أصحاب النبي ﷺ فقط، وعن نفر من التابعين نحو العشرة، ومثل هذا لا يجوز أن يقطع به على جميع الأمة إلا غافلاً، أو مستسهلاً للكذب والقطع بما لا علم له به فإن صح إجماع متيقن في دية العين، فنحن قاطنون به، وإلا فقد حصلنا على السلامة، فالإجماع المتيقن في هذا بعيد متنع أن يوجد في مثل هذا، لأن الإجماع حجة من حجج الله تعالى المثبتة الظاهرة التي قد قطع الله تعالى بها العذر، وأبان بها الحق، وحسم فيها العلة، ومثل هذا لا يستتر على

صحيفة عمرو بن حزم، وخبر رجل من آل عمر، وخبر مكحول، وطاوس وكلها لا يصح منها شيء، لما ذكرنا ونذكر إن شاء الله تعالى ما يسر الله عز وجل لذكره مما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم، وعن التابعين رحمة الله عليهم.

حدثنا حامد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبري أخبرنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري، ومعمر، كلاهما عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: في العين النصف.

وه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب قال: في العين نصف الدية، أو عدل ذلك من الذهب أو الورق، وفي عين المرأة نصف ديتها، أو عدل ذلك من الذهب أو الورق.

وأما عين الأعور - فني ذلك.

ما حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن عثمان أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي مجلز قال: إن رجلاً سأل ابن عمر عن أعور فقتت عينه خطأ؟ فقال عبد الله بن صفوان: قضى فيها عمر بالدية كاملة، فقال الرجل: إني لست إلاك أسأل، إنما أسأل ابن عمر، فقال: ابن عمر يحدثك عن عمر وتسلني.

وه إلى حماد بن سلمة أخبرنا قتادة عن عبيد ربه عن أبي عياض أنه قال في رجل أعور فقاً عين صحيح العينين عمداً، فقال: قضى فيها الأمير بالدية كاملة - يعني عثمان - لأنه لا يقتصر من الأعور.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب عن ابن سمعان عن ابن عباس قال: دية عين الأعور ألف دينار. وأخبرني مالك عن ابن شهاب أنه كان يقول: في عين الأعور الدية كاملة.

قال مالك: بلغني عن سليمان بن يسار أنه كان يقول ذلك.

قال ابن وهب: وأخبرني يونس، ومالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن مثله.

قال ابن وهب: وأخبرني عمر بن قيس، ويزيد بن عياض، وابن لهيعة قال عمر بن قيس: عن عطاء بن علي بن أبي طالب، وقال ابن لهيعة: عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة بن الزبير، وقال يزيد بن عياض: عن عبد الملك بن

الرِّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَبِي عِيَاضٍ أَنَّ عَمْرَ، وَعُثْمَانَ اجْتَمَعَا عَلَى أَنَّ الْأَعْوَرَ إِذَا فَقَأَ عَيْنَ أَحَرٍّ فَعَلِيهِ مِثْلُ دِيَةِ عَيْنِيهِ.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَقَامَ اللَّهُ تَعَالَى الْقِصَاصَ فِي كِتَابِهِ الْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَقَدْ عَلِمَ هَذَا، فَعَلِيهِ الْقِصَاصُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَكُنْ لِيُنْسَى شَيْئًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَأَمَّا الْخَفِيُّونَ وَالشَّافِعِيُّونَ فَإِنَّهُمْ يَعْظُمُونَ خِلَافَ الصَّاحِبِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ لَهُ خَالَفٌ، وَهُمْ قَدْ خَالَفُوا هَاهُنَا: عَمْرَ، وَابْنَ عَمْرٍ، وَعَلِيًّا، وَابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - لَا يَعْرِفُ لَهُمْ فِي هَذَا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ خَالَفٌ، إِلَّا رَوَايَةً ضَعِيفَةٌ قَدْ ذَكَرْنَاهَا عَمَّنْ لَمْ يَسْمَعْ فَكُلُّ طَائِفَةٍ تَنْقُصُ أَصْلَهَا وَتَهْدِمُ مَا بُنِيَ، وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَرْضَى لِنَفْسِهِ بِهَذَا ذَوْ وَرِعٍ، وَنَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى عَظِيمِ نِعْمِهِ.

وَأَمَّا الْعَيْنُ الْعُورَاءُ.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: نَذَرَ الْآنَ حَدِيثَ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ السَّادُو لِمَكَانِهَا ثَلَاثَ الدِّيَةِ» وَقَالَ بِهَذَا طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ الطَّيِّبِ.

كَمَا حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخَشَنِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ أَخْبَرَنَا هِشَامُ هُوَ الدُّسْتَوَائِيُّ أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْدَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الْعَيْنِ الْعُورَاءِ إِذَا فَضَخَتْ وَالْيَدِ الثَّلَاةُ إِذَا قَطَعَتْ وَالسِّنَّ السَّوْدَاءُ إِذَا سَقَطَتْ ثَلَاثُ دِيَتِهَا وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْعَيْنِ الْعُورَاءِ إِذَا خَسَفَتْ ثَلَاثُ الدِّيَةِ.

وَقَوْلُ آخَرٍ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْفَ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ - هُوَ الْأَنْصَارِيُّ - عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قَضَى زَيْدُ بْنُ شَابَتٍ فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ إِذَا بَحِصَتْ بِمَاءٍ دِينَارٍ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ تَبْخَصُ عَشْرُ الدِّيَةِ - وَقَالَ بِهِ غَيْرُهُ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحِجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسِيطٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ إِذَا بَحِصَتْ خَمْسُ دِيَنَاتٍ - وَبِهِ يَقُولُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ.

وَقَوْلُ آخَرٍ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَمَعْمَرِ

أَهْلِ الْبَحْثِ، وَالْحَقَائِقُ لَا تُوَحَّدُ بِالدُّعَاوَى، فَإِذَا لَا إِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ فَلَا يَجِبُ فِي الْخَطِّ شَيْءٌ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَأَمَّا قَوْلُ الْمَالِكِ فِي أَنَّ فِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ الدِّيَةَ فَإِنَّهُ وَإِنْ تَمَلَّقَ بِمَا جَاءَ وَصَحَّ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّهُ قَدْ تَنَاقَضَ فِي الْقِيَاسِ.

وَالْعَجَبُ - أَنْ قَوْلًا يَنْسِبُهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْقِيَاسَ أَقْوَى مِنْ خَبَرِ الْوَاحِدِ، ثُمَّ هَاهُنَا قَدْ تَرَكَ الْقِيَاسَ الَّذِي لَوْ صَحَّ قِيَاسٌ فِي الْعَالَمِ لَكَانَ هَذَا هُوَ ذَلِكَ الَّذِي يَصُحُّ وَهُوَ أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ سَمْعِ أَمْرٍ لَا يَسْمَعُ إِلَّا بِأَذْنٍ وَاحِدَةٍ وَيَدُ إِنْسَانٍ أَقْطَعَ وَرَجُلٍ أَقْطَعَ فَلَمْ يَرِ فِي كُلِّ ذَلِكَ إِلَّا نِصْفَ الدِّيَةِ، وَرَأَى فِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ الدِّيَةَ كَامِلَةً، وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَدْعُوا فِي هَذَا إِجْمَاعًا، لِأَنَّ فِي هَذَا اخْتِلَافًا سَدَّكَرَهُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي «بَابِ يَدِ الْأَقْطَعِ»، وَسَمِعَ ذِي الْأَذْنِ الْوَاحِدِ - وَبِاللَّهِ تَعَالَى تَنَاضُؤٌ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ، لِأَنَّ عَيْنَ الْأَعْوَرِ - هِيَ بَصَرُهُ كُلُّهُ - فَالْوَاجِبُ فِي ذَلِكَ مَا يَجِبُ فِي الْبَصَرِ كُلِّهِ.

قُلْنَا لَهُمْ: هَذَا يَبْطُلُ عَلَيْكُمْ مِنْ وَجْهَيْنِ.

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِنْ كَانَ كَمَا تَقُولُونَ فَيَجِبُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَقِيدُوهُ مِنْ عَيْنِي الصَّحِيحِ مَعًا، لِأَنَّهُ بَصَرٌ بَصِيرٌ، لَا عَلَى قَوْلِكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَقُولُونَ ذَلِكَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَقَالُ لَكُمْ: وَسَمِعَ ذِي الْأَذْنِ الْوَاحِدَةِ الصَّمَامَ هُوَ سَمِعَهُ كُلُّهُ، وَهُوَ لَهُ أَتَمُّ وَأَقْوَى، وَأَقْرَبُ مِنْ تَمَامِ السَّمْعِ مِنْ عَيْنِ الْأَعْوَرِ، فَإِنَّ الْأَعْوَرَ لَا يَرَى إِلَّا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ، فَإِنَّمَا هُوَ نِصْفُ بَصَرٍ.

وَكَذَلِكَ يَدُ الْأَقْطَعِ هِيَ عَمَلُ نَصْرَفِهِ، وَرَجُلُ الْأَقْطَعِ أَيْضًا، فَاجْعَلُوا فِي كُلِّ ذَلِكَ دِيَةً، وَأَنْتُمْ لَا تَفْعَلُونَ ذَلِكَ، وَجِهَةٌ ثَالِثٌ: وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى أَصْلِكُمْ هَذَا أَنْ تَقِيدُوا ذَا عَيْنَيْنِ فَقَدْ إِحْدَاهُمَا أَعْوَرَ فَأَنْتُمْ تَقِيدُونَ مِنَ الْأَعْوَرِ، وَلَا إِجْمَاعَ فِي هَذَا، فَقَدْ أَقْدَمْتُمْ بَصْرًا كَامِلًا بِنِصْفِ بَصَرٍ.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي عِيَاضٍ: أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ قَضَى فِي رَجُلٍ أَعْوَرَ فَقَأَ عَيْنَ صَحِيحٍ قَالَ: لَا قُوَّةَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ دِيَةُ عَيْنِهِ وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: لَا يَأْذُنُ مِنَ الْأَعْوَرِ وَعَلَيْهِ دِيَةُ كَامِلَةٍ وَإِنْ كَانَ عَمْدًا - وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قُلْتُ لِعَطَاءٍ: الْأَعْوَرُ يَصِيبُ عَيْنَ إِنْسَانٍ عَمْدًا أَيْقَازُ مِنْهُ؟

قَالَ: مَا أَرَى أَنْ يَأْذُنَ مِنْهُ، أَرَى لَهُ الدِّيَةَ وَافِيَةً وَعَنْ عَبْدِ

أمره الأجناد يسألهم عن إجماعهم - وهو خليفة - لا يشد عن طاعته مسلم في شيء من أقطار الأرض كلها. أولها عن آخرها، من آخر الأندلس، وطنجة، إلى بلاد السودان إلى آخر السنة، وآخر خراسان، وآخر أرمينية، وآخر اليمن، فما بين ذلك يجمع له فقهاؤهم: على أن في شتر العين ثلث الدية - ولكن ما على المهولكن بالإجماع مؤنة في خلاف هذا الإجماع فلا يرون في ذلك إلا حكومة، ولكن لله در الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله يقول:

ما حدثنا به حماد أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن أيمن أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أباي يقول فيما يدعي فيه الإجماع: هذا الكذب، من ادعى الإجماع فهو كاذب، لعل الناس اختلفوا، ولم يشه إليه، يقول: لا تعلم الناس اختلفوا، هذا دعوى بشر الميسي، والأصم - ولكن نقول: لا تعلم الناس اختلفوا، ولم يبلغني ذلك.

قال أبو محمد: هذا هو الدين والورع لا الجسر بلا علم، كما كان يقول الشعبي رحمه الله - إذا سئل عن مسألة ماذا قال فيها الحكم البائس أجبر جباراً سميتك السفساس إن لم تقطع.

قال علي: إلا ما لا يختلف فيه مسلماني أن من خالفه فليس مسلماً - فهذا إجماع صحيح، كالإجماع على قول: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وكالصلاة الخمس وشهر رمضان، والحج، وجملة الزكاة، وما كان هكذا وما يتقن بلا شك علم جميع الصحابة وقومهم به، وبالله تعالى التوفيق.

٦ - شفر العين

وأما شفر العين - فقد روينا من طريق عيسى الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول عن قبيصة بن ذؤيب عن زياد بن ثابت أنه قال: في جفن العين ربع الدية.

وعن الحسن البصري: في كل شفر ربع الدية.

أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الثوري أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال: اجتمع لعمر بن عبد العزيز في شفر العين الأعلى إذا تنفت: نصف دية العين، وفي شفر العين الأسفل إذا تنفت: ثلث دية العين، قال عبد العزيز بن عمر: وكتب أبي إلى أمراء الأجناد أن يكتبوا إليه يعلم علمائهم قال: وما اجتمع عليه فقهاؤهم في حجاج العين ثلث الدية.

وبه إلى عبد الرزاق عن معمر بن قنادة قال: في كل شفر

قالا جميعاً: أخبرنا ابن أبي لجيج عن جاهد قال في العين القائمة التي لا تبصر: إن نقتبت، أو نخصت فيها نصف قدر العين - خمس وعشرون بغيراً من الإبل - وإن كان قد أخذ نهرها أول مرة.

وقول آخر:

كما روينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال في كتاب عمر بن عبد العزيز: إن كان لطمت العين فدمعت دموعاً لا ترقأ، فلها ثلث دية العين، وإن كانت دمة لا تجف دمعها - وهي دون الدمة الأولى - فنصف دية العين، وإن كانت دمة من العين تسحل أحياناً، وأحياناً يذهب فيها بصره - ففيها خمسمائة دينار وعن إبراهيم النخعي قال: في العين العوراء القائمة إذا أصيبت الدية، فإذا كانت مفقودة قائمة فخصت فيها صلح.

وعن إبراهيم النخعي من طريق جابر الجعفي في العين العوراء حكم.

وبه يقول أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأصحابهم.

وهو قول الثوري:

روينا من طريق ابن وهب.

قال أبو محمد: هذا من عجائب الدنيا أن الحنفيين، والمالكيين، يدعون أنهم يقولون برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا وافق أهواهم، وهم هاهنا قد خالفوا رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ وعمرو بن الخطاب، وابن عباس في قول ثابت عنهما.

قال علي: أخبرنا محمد بن سعيد بن ثابت أخبرنا عبد الله بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع أخبرنا هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيول بن المسيب قال في العين العوراء إذا نشرت ثلث الدية.

حدثنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الثوري أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أمراء الأجناد أن يكتبوا إليه يعلم علمائهم، قال: فما اجتمع عليه فقهاؤهم: في شتر العين ثلث الدية.

ورويانا من طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن سلمة عن قتادة قال: في الشتر في العين ربع الدية.

قال أبو محمد: لو وجد المالكيون والحنفيون أقل من هذا لما ترددوا، وأي إجماع على أصولهم يكون أقوى من هذا الإجماع بهذا السند الثابت إلى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز يكتب إلى

ربيع الدية إذا قطع ولم ينبت شعرة.

وبه إلى معمر عن بعض أصحابه عن الشعبي قال في كل شفر ربيع دية العوض:

حدثنا به عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن محمد بن عثمان أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا داود بن أبي هند قال: قال الشعبي: في الجفن الأعلى ثلث دية العين، وفي الجفن الأسفل: ثلثا دية، لأنها ترذ الخدقة وما قطع منها، فيقدر ذلك.

وعن الشعبي قال: كانوا لا يوقنون في الشعر شيئا.

وقال أبو حنيفة، وسفيان الثوري، والشافعي، وأصحابهم: في كل جفن من أجناف العين نصف دية العين.

قال الشافعي: فإن نبت الأهداب فلم تنبت ففيها حكومة.

وقال مالك، وأصحابه: ليس في شفر العين وحاجبها إلا اجتهاد الإمام.

قال أبو محمد: أما قول مالك فمخالف لأصول أصحابه، لأنهم يعظمون على خصومهم خلاف الصحابي الذي لا يعرف له مخالف إذا وافق تقليدهم، وهاتنا خالفوا قول زيد بن ثابت، ولا يعرف له من الصحابة مخالف. ويحتجون بقول عمر بن عبد العزيز إذا خالف قول خصومهم ووافقهم - وهاتنا خالفوا حكمه، وقوله، وإجماع فقهاء الأمصار، وأهل عصره له أصبح إسناد يمكن أن يكون، ثم أوجبوا غرامة حكومة في ذلك - ولا يعرف هذا القول عن أحد قبلهم.

قال علي: وأما نحن - فلا حجة عندنا في قول أحد دون كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ وإلا فالأموال محرمة، فلا يجب هاتنا في الخطأ شيء.

لقول الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾.

ولقول رسول الله ﷺ: «إِنْ دَسَأْتُمْ وَأَمَوَاكُم عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

٧ - فَقَّا عَيْنَ إِنْسَانٍ ثُمَّ مَاتَ الْفَاقِي

قال علي: حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في رجل فقأ عين رجل فقسام ابن عم له فقتل الفاقع غضبا لابن

عم قال: يقتل القاتل بمن قتل، ولا شيء للمفقوء عنه. وقد فاتته القود.

قال ابن وهب: ويبلغني عن ربيعة: أنه قال في أعمى فقأ عين صحيح، أو عينه جميعا؟.

قال: ما فيه مأخذ لقود: عليه الدية.

قال علي: هاتان فتيتان متناقضتان، لأنه أوجب الدية في عين فقتت عمدا لأجل امتناع القود في إحدى المسألتين، ولم يوجب في الأخرى دية لأجل امتناع من القود أيضاً - هذا تناقض ظاهر، لا يؤيده نص، ولا قياس، ولا خبر عن صاحب. والحق من هذا: أن القود واجب ما أمكن، كما أمر الله تعالى، إذ يقول ﴿وَالْأَعْرُسَاتُ قِصَاصٌ﴾ فإذا تعذر القصاص بموت، أو بعدم العضو، أو بامتناع، أو بفرار، فإن كان في ذلك دية مؤقته ثابتة عن رسول الله ﷺ فهي واجبة لمن أرادها، مكان قصاصه الفاتت، لأن النص أوجبها له - وإن لم تكن هناك دية مؤقته عن رسول الله ﷺ ثابتة فلا شيء له، لأن الأحكام لا يوجبها إلا الله تعالى على لسان رسوله ﷺ أو إجماع متيقن. فأذ ذلك كذلك - كما ذكرنا - فإحدى فتيتي ربيعة صواب، والأخرى خطأ.

فأما الصواب - فتيتاه في الذي فقأ عين آخر فوثب ابن عم المفقوء عنه فقتل الفاقع: أن على القاتل القود ولا شيء للمفقوء عنه، لأنه قد فاتته القود، ولم يكن له غير القود.

وأما الخطأ - فقوله في أعمى فقأ عين صحيح، أو عينيه: أنه لا قود عليه، وإنما عليه الدية، وذلك: أنه أوجب دية لم يوجبها الله تعالى، ولا رسوله ﷺ ولا قياس، ولا نص صحيح، ومنع القود الذي أوجه الله تعالى في نص القرآن، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٢٧ - مسألة: جنى على من قتل؟

قال علي: أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن عبد الله بن محمد بن عثمان أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة أن مسروقاً، وشريحا، والشعبي، وإبراهيم النخعي قالوا في رجل فقتت عينه، وقد كان ذهب منها شيء: إنه يلقي عنه بقدر ما ذهب منها.

قال علي: هذا ليس فيه قرآن، ولا سنة، ولا إجماع، وهذه رواية ساقطة، لأنها عن الحجاج بن أرطاة، ولو صححت فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ وقد قلنا: إن الأموال محرمة إلا بنص أو إجماع، فإن كان كل ما ذكرنا خطأ فلا شيء فيه، وإن كان عمداً فالقود ما أمكن، وإن أمكن ذهاب شيء من قوة البصر كما

عليها، فأبى، فأطاعه رسول الله ﷺ حقاً، فلمّا عتت رجله - والعنت: البرء على عوج لم يمكن أن يستقيذ من العوج أصلاً فلا شيء له، ولولا وجوب القود من كل ما يمكن لما كان لتأخيرته معنى، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٢٩ - مسألة: قول المتأخرين في جناية على عضو بطل منه عضو آخر.

قال علي: قال أبو حنيفة: إذا شج آخر موضحة فذهب عيناه، أو قطعت أصبعه فشلت أصبع له أخرى، أو قطعت إحدى يديه فشلت الأخرى - إتيهما كانت - أو قطعت أصبعه فشلت يده، أو قطع بعض أصبعه فبطلت الأصبع كلها، أو شجّه موضحة فصارت منقولة، فلا قصاص في شيء من ذلك، وعليه الأرض.

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن صاحباه: مثل هذا في العض الواحد كالوضحة تصير منقولة، أو قطع أثلة فشلت أصبعه، قال: وأما إذا شج موضحة فبطلت عينه، أو قطع أصبعه فبطلت أصبع أخرى، أو يد أخرى، فعليه القصاص في الأولى، وعليه الأرض في الأخرى.

وقد روي عن أبي يوسف، ومحمد، وأبي حنيفة أيضاً: أنه إن قطع له أثلة فسقطت من المفصل أصبعه، أو يده كلها من المفصل أو كسر بعض منه فسقطت السن كلها: كان القصاص في السن كلها، وفي جميع اليد، وفي جميع الأصابع، وأنه إن قطع أصبعه فسقطت الكف من نصف الساعود وبرئ فلا قصاص له، كأنه ابتدأ قطعها من نصف الساعد، وفرقاً بين الشلل والسقوط.

وقال عثمان البتي: إذا قُتِلَ عينه عمداً فذهب العين الأخرى اقتص منه وقتلت عينا الفاقع جميعاً.

وقال مالك إذا قطع أصبعه فشلت يده فعليه القصاص من الأصبع، وله الأرض في اليد - ويمنع في قوله العقل والقصاص جميعاً في عضو واحد.

وقال الشافعي: إن قطع إحدى أثنييه فذهب الأخرى اقتص منه في التي قطع، وعليه النية في الأخرى.

قال أبو محمد: الحكم في هذا كله ما تقرّ أنه تولّد من جناية العمد في الضرورة ندري أنه كله جناية عمد وعدوان، فالواجب في ذلك القود أو المقاداة، سواء في ذلك النفس وما دونها.

والعجب كله أنهم كلهم أصحاب قياس - بزعمهم - وهم لا يختلفون في أن من قطع أصبع آخر قاتل منها، فإن عليه القود في النفس، ثم يمنح - من منع منهم - فيمن قطع أصبع آخر فذهب كله منها: أن يقاد منه في الكف - فهل في التناقض أفحش من

ذهب هو أنفذ ذلك بدوه، أو بما أمكن، وإن لم يكن ذلك، فقد قال الله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ فالواجب في ذلك الأدب.

لقول رسول الله ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ إِنْ اسْتَطَاعَ».

ولقول الله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾.

فلذا عجزنا عن المثل الأصح لزمننا أن نأتي بأقصى ما نقدر عليه من التمثال لأية المذكورة، والأدب والسجن سيئة، فهما جزاء سيئة أخرى عجزنا عن مثلها من نوعها الأدنى، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٢٨ - مسألة: شج إنساناً فذهب بصره فقال: كان أعمى.

قال علي: روي من طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا زيد بن الحباب عن سفيان الثوري عن خالو النبي عن الحكم بن عتيبة، وحماد بن أبي سليمان، أنهما قالا في رجل شج رجلاً فذهب عينه - من غير تلك الشجة - فقال الحكم: إن شهدوا أنها فذهب من الضرية فهو جائز، وقال حماد: إن شهدوا أنه ضربه - يوم ضربه - وهي صحيحة، فهو جائز.

قال علي: وإن كان صحيحاً فقد يمكن أن نذهب عينه من غير تلك الشجة فلا بد من الشهادة في ذلك كما قال الحكم إنها فذهب من تلك الشجة، فإن شهد الشهود بذلك - وكان عمداً - فالقود في ذلك من كلا الأمرين، ومن العين، فلا بد من إذهاب عينه، ومن شجّه كما شج.

قال علي: برهان ذلك: قول الله تعالى ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ وهذا اعتداء منه بفعلين: شجّه، وإذهاب عينه، فلا بد من القودين كليهما. فإن احتجوا.

بما رويانه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا إسماعيل بن علية عن أيوب السخيتي عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أن رجلاً ملطن رجلاً بقرن في ركبته فأتى النبي ﷺ يستقيذ، فقيل له: حتى تبرأ، فأبى وعجل، فاستفاد فغيبت رجله وبرئت رجل المستفاد منه، فأتى النبي ﷺ فقال له: ليس لك شيء، قد أثبت.

قلنا: هذا الخبر هو حجتنا وعمدتنا، وذلك أن رسول الله ﷺ قد أمره بالتأخير حتى يبرأ فيقاد له بما تبلغه تلك الحال التي يبرأ

هذا؟.

كسرَ ولا قطعَ خطأ - وهذا لا خفاءَ به.

وَأَمَّا قَوْلُ رِيعَةٍ فِي إِجَابِ الْقَوْدِ عَلَى جَمِيعِهِمْ، أَوِ الدِّيَةِ عَلَى جَمِيعِهِمْ، فَلَمْ يَتَنَاقَضْ وَلَكِنَّهُ خَطَأٌ، لِأَنَّ الْمَسْكَتَ آخِرَ لَيْفَقَا عَيْنِيهِ، أَوِ لَيْقَطَ بَدَنِهِ، أَوِ الْخِصْيِ، أَوِ لَيْجَنِي عَلَيْهِ، أَوِ لِيضْرِبَ، لَا يَبْقَعُ عَلَيْهِ الْبَيْتَ فِي اللَّفَقِ، وَلَا فِي الشَّرِيعَةِ اسْمُ قَاتِلِهِ، وَلَا اسْمُ قَاطِعِهِ، وَلَا اسْمُ كَاسِرِهِ، وَلَا اسْمُ ضَارِبِهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مِنْ هَذَا فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا قَالَ: ﴿فَمَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ جِزَاءً مِمَّا اغْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ فَيُطَلَّ هَذَا الْقَوْلُ بِلا شك.

وهذا مما خالف فيه مالكٌ شيخيه: ربيعةً، والزَّهْرِيَّ، لِأَنَّهُمَا جَعَلَا فِي جَنَائِهِ الْعَمْدَ فِي الْعَيْنِ الْخَيْرَ بَيْنَ الْقَوْدِ، أَوِ الدِّيَةِ - وَهُوَ لَا يَرَى فِيهَا إِلَّا الْقَوْدَ فَقَطْ - وَهَذَا كِبْشُ الْمَدِينَةِ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَالْحَكْمُ فِي هَذَا هَرَبُ أَنْ يَقْتَصَّ مِنَ الْفَاسِقِ، وَالْكَاسِرِ، وَالْقَاطِعِ وَالضَّارِبِ بِمِثْلِ مَا فَعَلَ، وَيُعَزَّرُ الْمَسْكَتَ، وَيُسَجَّرُ، عَلَى مَا يَرَاهُ الْحَاكِمُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُتَيَرِّهْ بَيْنَهُ».

وَلَا مَرَهُ ﷺ بِالتَّعْزِيرِ فِي كُلِّ مَا دُونَ الْحَدِّ عَشْرَةَ أَسْوَاطٍ فَقُلْ، عَلَى مَا تَذَكَّرَهُ فِي «بَابِ التَّعْزِيرِ» إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ كِتَابِ الْخُدُودِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّمَا يَقُولُونَ فِيمَنْ أَمْسَكَ آخِرَ لِلْقَتْلِ فَقَتَلَ: إِنَّهُ يَسْجُنُ حَتَّى يَمُوتَ، فَهَذَا خِلَافٌ لِمَا قُلْتُمْ هَاهُنَا أَمْ لَا؟ فَجوابنا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ:

إِنَّهُ لَيْسَ ذَلِكَ خِلَافًا لَشَيْءٍ مِنْهُ، لِأَنَّ الْحَكْمَ فِي هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ جِزَاءً مِمَّا اغْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ فَكُلُّ مَنْ فَعَلَ فَعَلًا يَوْصَفُ بِهِ - وَكَانَ بِهِ مُتَعَدِّيًا - فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَتَعَدَّى عَلَيْهِ بِمِثْلِهِ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، فَالْمَسْكَتُ آخِرُ حَتَّى قَتَلَ، مَسْكَتٌ لَهُ، وَحَابِسٌ حَتَّى مَاتَ، وَلَيْسَ قَاتِلًا، فَالْوَاجِبُ أَنْ يَجِسْنَ حَتَّى يَمُوتَ، فَهُوَ مِثْلُ مَا اعْتَدَى بِهِ، وَلَا نَبَالَ بِطُولِ الْمَدَّةِ مِنْ قَصَرِهَا إِذْ لَمْ يَأْتِ بِمَرَاعَاةِ ذَلِكَ نَصًّا وَلَا إِجْمَاعًا وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٠٣١ - مسألة: عَنْ الدَّيَّانَةِ.

قَالَ عَلِيٌّ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو أَحَدُ بَنِي قَاسِمٍ أَخْبَرَنَا أَبِي قَاسِمُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ قَاسِمٍ أَخْبَرَنِي جَدِّي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى النَّاقِدُ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ يَحْيَى أَخْبَرَنَا أَبُو الزَّوَادِ عَنْ عَمْرِو بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «لَمْ يَقْضِ فِي الرَّأْسِ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: الْمُنْقَلَةِ، وَالْمَوْضِخَةِ، وَالْأَمَةِ» - وَفِي عَيْنِ الْقُرْمِ بِرَبْعِ نَمِيَةٍ:

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ نَابِتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرِ

وَأَمَّا إِذَا امْكُنَ أَنْ تَوْلَدَ الْجَنَائِيَةُ الْآخَرَى مِنْ غَيْرِ الْأُولَى فَلَا شَيْءَ فِيهَا، لَا قَوْدَ وَلَا غَيْرَهُ، مِثْلُ أَنْ يَقْطَعَ لَهُ يَدًا قَتَلَ لَهُ الْآخَرَى، فَهَذَا إِنْ لَمْ يَتَقَنَّ أَنَّهُ تَوْلَدَ مِنَ الْجَنَائِيَةِ الْأُولَى فَلَسْنَا عَلَى يَقِينٍ مِنْ وَجوبِ شَيْءٍ عَلَى الْجَانِي، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ شَيْءٌ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُلْزَمَ شَيْئًا، لَا فِي بَشَرَتِهِ وَلَا فِي مَالِهِ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

قَالَ عَلِيٌّ: وَكَانَ فِي أَصْحَابِنَا قَتَى اسْمُهُ: يَبْقَى بَنُ عَبْدِ الْمَلَكِ ضَرِبَهُ مَعْلُومٌ فِي صِيَاهُ بِقَلَمٍ فِي خَدِّهِ فَيَسْتَعِيْنُهُ، فَهَذَا عَمْدٌ يَوْجِبُ الْقَوْدَ، لِأَنَّ الضَّرْبَةَ كَانَتْ فِي الْعَصْبَةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالنَّاطِقِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٠٣٠ - مسألة: مَنْ أَمْسَكَ آخِرَ حَتَّى قَتَلَ عِيَهُ، أَوْ قَطَعَ عَضْوَهُ، أَوْ ضَرَبَ.

قَالَ عَلِيٌّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ أَخْبَرَنَا أَبُو مَرْجَرٍ قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَصَّاحٍ أَخْبَرَنَا سَحُونُ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الرَّهْطِ يَجْتَمِعُونَ عَلَى الرَّجُلِ فَيَسْكُونُهُ فَيَقْتُلُ أَحَدَهُمْ عِيَهُ، أَوْ يَكْسِرُ رَجُلِيهِ، أَوْ يَدِيهِ، أَوْ أَسْنَانَهُ، أَوْ حَوْضَهُ: أَنَّهُ يَقَاذُ مِنَ الَّذِي بَاشَرَ ذَلِكَ مِنْهُ.

وَأَمَّا الْآخَرُونَ الَّذِينَ أَمْسَكُوهُ فَيَعَاقِبُونَ عَقُوبَةً مُوجِبَةً مُنْكَلَةً، فَإِنْ اسْتَحَبَّ الْمَصَابُ الدِّيَةَ كَانَتْ الدِّيَةُ عَلَيْهِمْ كُلَّهُمْ يَغْرَمُونَهَا جَمِيعًا سَوَاءً.

قَالَ يُونُسُ: وَقَالَ رِيعَةٌ إِنْ أَحَبَّ الَّذِي قَتَلَ عِيَاهُ الدِّيَةَ فَلَهُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فِي عَيْنِيهِ - فَإِنْ كَانَ الَّذِي أَمْسَكُوهُ إِنَّمَا أَمْسَكُوهُ لَيْفَقَا عَيْنِيهِ فَعَلَيْهِمُ الدِّيَةُ جَمِيعًا - وَإِنْ كَانُوا أَمْسَكُوهُ لَصَكَّهُ، أَوْ لِيضْرِبَهُ، لَا يَرِيدُونَ بِذَلِكَ قِتْلَ عَيْنِيهِ، فَالَّذِي عَلَى الَّذِي فَقَا عَيْنِيهِ دُونَ أَصْحَابِهِ.

قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: قَالَ ابْنُ سَمْعَانَ: قَالَ رِيعَةٌ: إِنْ أَرَادَ الْقَوْدَ أَقْبَدَ مِنْهُمْ جَمِيعًا، مِمَّنْ بَاشَرَ ذَلِكَ، وَمِمَّنْ أَمْسَكَهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا إِجَابُ الدِّيَةِ عَلَيْهِمْ كُلَّهُمْ، وَالْمَنْعُ مِنَ الْقَوْدِ مِنْهُمْ كُلَّهُمْ: فَخَطَأٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَتَنَاقُضٌ ظَاهِرٌ، لِأَنَّهُمْ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونُوا كُلَّهُمْ قَتَا أَوْ لَمْ يَفْقَاهُ كُلَّهُمْ، لَكِنْ مِنْ بَاشَرِهِ خَاصَّةً، لَا سَبِيلَ إِلَى قَسَمِ ثَالِثٍ - فَإِنْ كَانُوا كُلَّهُمْ فَقَا عَيْنِيهِ فَالْقَوْدُ عَلَيْهِمْ كُلَّهُمْ، كَمَا الدِّيَةُ عَلَيْهِمْ كُلَّهُمْ وَلَا فَرْقَ - وَإِنْ كَانُوا لَيْسَ كُلُّهُمْ قَتَا، لَكِنْ الْمُبَاشَرُ خَاصَّةً، فَالْزَامُ الدِّيَةَ فِي ذَلِكَ مِنْ لَمْ يَفْقَاهُ وَلَا

وقاصي، وشريح، وعطاء، فثابتة.

وأما الرواية عن علي بن أبي طالب: أنه قضى في ذلك بنصف القيمة - وعن عمر بن الخطاب: أنه قضى في ذلك - فهي عين لا يدري عن محمد بن جابر اليمامي - وهو هالك - عن جابر الجعفي - وهو مفروغ منه..

وأما التي عن عمر بن الخطاب فمثل ذلك، لأنها عن مجالد - وهو ضعيف - عن الشعبي عن عمر، ولم يولد الشعبي إلا بعد موت عمر بنحو عشرة أعوام.

قال أبو محمد: إلا أن المالكيين قد يجنون باسقاط من هذا الحديث - إذا وافق تقليدهم - كاحتجاجهم به لا يؤمن أحد بعلمي جالساً. ومحدث حرام في الاستظهار، ويكثر جداً - قد ذكرناه مفرقاً - وسنجمعه إن شاء الله تعالى.

قال علي: وأما نحن، فإنه لا حجة عندنا إلا في نص قرآن، أو سنة ثابتة، عن رسول الله ﷺ أو إجماع متيقن، لا خلاف فيه من أحد، وليس في هذه المسألة شيء من هذه السرايين. فإذا ذلك كذلك، فإن رسول الله ﷺ قد قال: «إِنْ دَمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» فلا يجوز إلزام قاضي عين الدابة إلا ما أوجه نص أو إجماع.

وقد قال الله تعالى ﴿فَمَنْ أَغْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا غَتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ فوجب بهذه الآية إلزامه قيمة ما نقص فقط، وبالله تعالى التوفيق.

٨ - الحاجب

٢٠٣٢ - مسألة: قال أبو محمد: قد اختلف الناس

في الحاجب:

أخبرنا حام أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الديري أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال: قضى أبو بكر الصديق في الحاجب إذا أصيب حتى ينهش شعره، فقضى فيه موضعين شعراً من الإبل.

وقال آخرون: غير هذا:

كما روينا بالإسناد المذكور إلى عبد الرزاق عن ابن جريج: أخبرنا عبد الكريم أنه بلغه عن أصحاب النبي ﷺ في الحاجب يتحصن شعره أن فيه الربع، وفيما ذهب منه بالحساب، فإن أصيب الحاجب بما يوضح وينهش شعره: كان قدر الحاجب فقط، ولم يكن للموضحة قدر، فإن أصيب بمثولة: كان قدر الحاجب والمثولة جميعاً.

أخبرنا قاسم بن أبيصغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع أخبرنا أبو جناب - هو يحيى بن أبي حية الكلبي - عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي عن شريح أن عمر بن الخطاب كتب إليه في فرس قُتلت عينه: أن يقوم الفرس، ثم يكون في عينه ربع قيمته.

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن محمد بن عثمان أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا عبد الملك بن عمير قال: إن دهقاناً فقاً عين فرس لمروء بن الجعلد، فكتب سعد بن أبي وقاص إلى عمر بن الخطاب يسأله عن ذلك، فكتب عمر إليه: أن خير الثمغان، فإن شاء أخذ الفرس، وأعطى الشروي، وإن شاء أعطى ربع ثمنه، فقوم الفرس عشرين ألفاً، فقوم خمسة آلاف.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم أن علي بن أبي طالب قال: في عين الدابة الربع - يعني من ثمنها.

وعن محمد بن سيرين أن شريحاً قال في الدابة إذا قُتلت عينها لصاحبها الشروي، فإن رضي جبرها ربع ثمنها.

وعن ابن جريج قلت لعطاء: عين الدابة: قال: الربع، زعموا.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن مجالد عن الشعبي: أن عمر بن الخطاب قضى في عين جمل أصيبت بنصف ثمنه - ثم نظر إليه بعد فقال: ما أراه نقص من قوته، ولا من هديته، فقضى فيه بربع ثمنه.

وعن الحسن بن حي في عين الدابة ربع ثمنها، فإن قطع ذنبها أغرم ما نقصها.

وقال أبو حنيفة، وزفر: في الفرس، والبعير، والبقرة تنقأ عين كل واحد منهم: ربع ثمنه، فإن نقأ عين شاة فليس في ذلك إلا ما نقصها.

وقال مالك، والثاقفي، وزفر: في أحد قولي - ليس في كل ذلك إلا ما نقص من الثمن فقط.

وهو قول أبي سليمان، وأصحابنا.

وقال الليث: إن نقأ عين دابة، أو كسر رجلها، أو قطع ذنبها، فعليه ثمنها كلها، أو مثلها.

قال أبو محمد: أما الحديث المذكور فلا يصح، لأنه من رواية أبي أمية إسماعيل بن يعلى الثقفي - وليس بشيء.

وأما الرواية في ذلك عن عمر بن الخطاب، وسعد بن أبي

قَطُّ مَالِكٍ، وَلَا لَأَبِي حَنِيفَةَ، وَلَا لِلشَّافِعِيِّ شَيْئًا حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى غَيْرِهِمْ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَإِذَا لَا نَصُّ فِي الْحَاجِبِينَ يَصْحُ، وَلَا إِجْمَاعٌ فِيهِمَا يَتَّقَنُ؛ فَالْوَجِبُ أَنْ لَا يَجِبَ فِيهِمَا فِي الْعَمْدِ إِلَّا الْقَوْدُ أَوْ الْمَفَادَةُ.

وَأَمَّا فِي الْخَطَا فَلَاشْيَ، لِأَنَّ الْأُمُورَ حَرَمَةً إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ، وَالْحُكُومَةُ غَرَامَةٌ فَلَا يَجُوزُ إِزْمَانُهَا أَحَدًا بِغَيْرِ نَصٍّ وَلَا إِجْمَاعٍ. وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ، كَمَا أوردنا.

٩ - الأنف

٢٠٣٣ - مسألة:

قَالَ عَلِيٌّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيْلٍ عَنْ نُبَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَصْرِ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَصَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مَعَاوَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْأَنْفِ الدِّيَةُ.

وَبِهِ إِلَى وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ جَابِرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ فِي الْعَرَنِينِ الدِّيَةُ.

وَبِهِ إِلَى وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا سَلَامٌ عَنْ الْمَغِيرَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: فِي الْمَارَنِ الدِّيَةُ.

وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قِسِيطٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْإِنْسَانِ خَمْسٌ دِيَاةٌ: الْأَنْفُ، وَاللِّسَانُ، وَالذِّكْرُ، وَالصَّلْبُ، وَالْفَوَادُ.

وَمَنْ طَرِيقَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ فِي الرُّوْتَةِ النِّصْفُ قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَحْسَبُهُ ذَكَرَهُ عَنْ عَمْرِو.

وَعَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، وَمَكْحُولٍ قَالَ فِي رُوْتَةِ الْأَنْفِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ.

وَمَنْ طَرِيقَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: فِي الرُّوْتَةِ الثَّلَاثُ، فَإِذَا بَلَغَ مِنَ الْمَارَنِ الْعَظَمَ فَالذِّيَةُ أَوْفَى، فَإِنْ أَصِيبَ مِنَ الرُّوْتَةِ الْأَوْنَى، أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَبْلُغِ الْعَظَمَ فَيَحْسَابُ الرُّوْتَةُ.

وَعَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى أَنَّ عَمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: فِي الْأَنْفِ إِذَا أُوْعِيَ جَدَعُهُ الدِّيَةُ كَامِلَةً، فَمَا أَصِيبَ مِنَ الْأَنْفِ دُونَ ذَلِكَ فَيَحْسَابُ ذَلِكَ.

وَمَنْ طَرِيقَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: مَا ذُعِبَ مِنَ الْأَنْفِ فَيَحْسَابُ.

وَرَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ فِي الْحَاجِبِ الرَّاحِلِ ثَلَاثَ الدِّيَةِ. وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: فِي الْحَاجِبِينَ الدِّيَةُ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: فِي الْحَاجِبِينَ إِذَا اسْتَوْعَبَا الدِّيَةَ - وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُ الدِّيَةِ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: كَانَ يُقَالُ فِي كُلِّ اثْنَيْنِ مِنَ الْإِنْسَانِ الدِّيَةُ، وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ النِّصْفُ، قُلْتُ: الثَّلَاثِينَ؟

قَالَ: لَعَلَّ ذَلِكَ، قَالَ: وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِنْسَانِ الدِّيَةُ. وَعَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: فِي كُلِّ اثْنَيْنِ مِنَ الْإِنْسَانِ الدِّيَةُ.

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَّادٍ عَنْ عَثْمَانَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ الْمُهَالِلِ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سُلَيْمَةَ أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةٍ أَنَّ شَرِيحًا قَالَ: فِي الْحَاجِبِينَ، وَالشَّقَتَيْنِ، وَالْيَدَيْنِ، وَالرَّجْلَيْنِ: نِصْفُ الدِّيَةِ يَعْنِي فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا - وَفِي كُلِّ فَرْدٍ مِنَ الْإِنْسَانِ الدِّيَةُ.

وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَقَتَادَةَ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَاحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَصْحَابُهُمْ وَقَالَ آخَرُونَ: فِيهَا حُكُومَةٌ فَقَطُّ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابِهِمَا.

وَقَالَ آخَرُونَ: لَا شَيْءَ فِيهَا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ: الْحَاجِبُ يَشْتَرُ؟

قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ فِيهِ شَيْءَ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: أَمَّا الْخَفِيُّونَ، وَالْمَالِكِيُّونَ، وَالشَّافِعِيُّونَ، فَقَدْ نَقَضُوا هَاهُنَا أَصُولَهُمْ فِي تَهْوِيلِهِمْ بِخِلَافِ الصَّاحِبِ إِذَا وَافَقَ تَقْلِيدَهُمْ - وَهُمْ هَاهُنَا قَدْ خَالَفُوا مَا رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَسَائِرِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَقْوَالٍ لَمْ تُحْفَظْ قَطُّ عَنْ صَاحِبٍ - وَهَذَا قَبِيحٌ جَدًّا.

فَأَمَّا الْخَفِيُّونَ، فَإِنَّهُمْ طَرَدُوا الْقِيَاسَ هَاهُنَا، إِذْ جَعَلُوا فِي كُلِّ اثْنَيْنِ مِنَ الْإِنْسَانِ الدِّيَةَ، قِيَاسًا عَلَى الْيَدَيْنِ، وَالْحَاجِبَانِ اثْنَانِ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، فَإِنَّ أَصْحَابَهُمَا لَا مَوْنَةَ عَلَيْهِمْ فِي ادِّعَاءِ الْإِجْمَاعِ مِنَ الْأُمَّةِ، فِيمَا لَا يَعْرِفُونَ فِيهِ خِلَافًا، نَعَمْ، حَتَّى إِنَّهُمْ لَيَدَّعُونَ فِيهِمَا فِيهِ الْخِلَافَ مَشْهُورًا، كَفَعْلِهِمْ فِي الْمَوْضِعِ عَلَى مَا نَذَكَّرُ بَعْدَ هَذَا - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ قَبْلَ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ: فِي الْحَاجِبِينَ حُكُومَةٌ هَذَا وَلَمْ يَتَّبِعْ فِيهِ نَصَّ قُرْآنٍ، وَلَا سُنَّةَ صَحِيحَةٍ، وَلَا سِقْمَةٍ، وَلَا قِيَاسٍ، فَيَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ لَا يَنْكُرُوا عَلَى مَنْ قَالَ بِقَوْلٍ اتَّبَعَ فِيهِ الْقُرْآنَ، وَسُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَا أَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى

ذَلِكَ - وَهُوَ طَرَفُ الْأَنْفِ وَعَنْ عِبَادِهِ وَمَكْحُولٍ فِي الرَّوْثَةِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ، وَفِي خَرَمٍ جَنَاحِي الْأَنْفِ إِذَا لَمْ يَلْتَمِثَا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَرَمَيْنِ ثَلَاثُ دِيَةِ الْأَنْفِ وَعَنْ مَكْحُولٍ، وَإِسْحَاقُ فِي الْوَرْتَةِ ثَلَاثُ دِيَةِ الْأَنْفِ - وَهِيَ الْحَاجِرَةُ بَيْنَ تَقْبِي الْأَنْفِ - وَفِي قِصْبَةِ الْأَنْفِ إِذَا كَسَرَتْ ثُمَّ الْخَبَرَتْ ثَلَاثَةَ أَهْمَرَةٍ.

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِيِّ، وَعَمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي ذَلِكَ بِعِيرَانِ حَقَّانٍ - وَفِي كَسْرِ التَّنْبِيْنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ سَدَسُ دِيَةِ الْأَنْفِ، فَإِنْ كَانَ فِي كِلَا الْمَخْرَجَيْنِ، فَثَلَاثُ دِيَةِ الْأَنْفِ - وَفِي هَشَمِ الْأَنْفِ حَتَّى يَكُونَ لَا طَائِبَ يَبْحُ صَوْتُهُ نِصْفُ دِيَةِ النَّفْسِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ رِيحٌ مَتْنَةٌ وَلَا رَشْحٌ، فَرُبْعُ دِيَةِ النَّفْسِ - وَفِي جَانْفَتِهِ عَشْرُ دِيَةِ وَرَبْعِ عَشْرِ دِيَةٍ - وَفِي جَانْفَتِهَا الْأَنْفِ عَنْ عِبَادِهِ ثَلَاثُ دِيَةِ النَّفْسِ، فَإِنْ نَفَذَتْ فَالْثَلَاثَانِ وَعَنْ عَطَاءِ الْخِرَاسَانِيِّ فِي خَرَمِ الْأَنْفِ عَشْرُ الدِّيَةِ.

وَقَالَ مَالِكٌ لَيْمًا دُونَ الْمَارَنِ مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا حَكْمٌ وَه.

قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَكُلُّ هَذَا لَا يَصِحُّ مِنْهُ شَيْءٌ، وَالَّذِي نَقُولُ بِهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

إِنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ يَوْجَدَ فِي هَذَا خَيْرٌ صَحِيحٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَصْلًا، فَقَدْ بَحَثَ عَنْهُ الْبَحَاثُ مِنْ أَقْصَى خِرَاسَانَ إِلَى أَدْنَاهَا، وَأَهْلِ فَارَسَ، وَأَصْبَهَانَ، وَكُرْمَانَ، وَسَجِسْتَانَ، وَالسَّنَدِ، وَالْجِبَالِ، وَالرَّيِّ، وَالْعِرَاقِ، وَبَغْدَادَ، وَالْبَصْرَةَ، وَالْكُوفَةَ، وَسَائِرَ مَدَنِيَّاتِهَا، وَأَذْرَبِجَانَ وَأَرْمِينِيَّةَ، وَالْأَهْوَاذَ، وَمَكَّةَ، وَالْمَدِينَةَ، وَالْيَمَنَ، وَالْجَزِيرَةَ، وَمَعَصَرَ، وَالشَّامَ، وَالْأَنْدَلُسَ: فَمَا وَجَدُوا شَيْئًا مِثْلَ أَرْبَعِمِائَةٍ عَامٍ وَأَرْبَعِينَ سَنَةً - غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا فَمَا لَا يَصِحُّ عَنْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْخَدِيثِ، فَبُطِّلَ أَنْ يَكُونَ هُنَا خَيْرٌ نَابِتٌ تَقْرُؤُهُ بِهَ الْحَقِيقَةُ، وَلَا قَرَأَنَ فِي ذَلِكَ أَصْلًا، وَلَحْنٌ نَوْقُنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَقَامَ الْحُجَّةَ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ وَأَوْضَحَ الْإِجْمَاعَ لِإِضْحَاحِ لَا يَنْفَعِي عَلَى أَحَدٍ مِنْ عِبَادِهِ إِلَى مَتْنَاهَا، وَهَذِهِ الصُّفَّةُ مَعْدُومَةٌ هَاهُنَا.

قَالَ عَلِيُّ: فَقَوْلُنَا هَاهُنَا - الَّذِي نَدِينُ اللَّهَ تَعَالَى بِهِ وَنُلْقَاهُ عَلَيْهِ - أَنَّهُ لَوْ صَحَّ عَنْنَا فِي ذَلِكَ أَثَرٌ لَقَلْنَا بِهِ، وَلِمَا خَالَفْنَاهُ، وَلَوْ صَحَّ عَنْنَا فِي ذَلِكَ إِجْمَاعٌ لَقَلْنَا بِهِ، وَلِمَا تَرَدَّدْنَا فِي الطَّاعَةِ لَهُ. فَبِإِذْ لَا سَنَةَ فِي ذَلِكَ، وَلَا إِجْمَاعَ، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْقَوْدُ فِي الْعَمَلِ، أَوِ الْمَقَادَةُ، وَلَا شَيْءَ فِي الْخَطِّ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٩٠ - الشعر

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَبٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَثْمَانَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ الْمُهَالِلِ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سُلَيْمَةَ عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ مَكْحُولٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي رَوْتَةِ الْأَنْفِ ثَلَاثُ دِيَةِ الْأَنْفِ، وَفِي الْخَبَرَيْنِ إِذَا خَرَمَتْ - ثُمَّ لَمْ يَلْتَمِثَا - فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَلَاثُ دِيَةِ الْأَنْفِ، وَفِي الرَّوْثَةِ ثَلَاثُ دِيَةِ الْأَنْفِ، وَفِي قِصْبَةِ الْأَنْفِ إِذَا انْكَسَرَتْ - ثُمَّ الْخَبَرَتْ - ثَلَاثَةَ أَهْمَرَةٍ.

أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَرْجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذَّهَبِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ سُلَيْمَانَ أَنَّ عَبْدًا كَسَرَ إِحْدَى قِصْبَتَيْ أَنْفِ رَجُلٍ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَالَ عَمْرٌ: وَجَدْنَا فِي كِتَابِ لَعْمَرُ بْنِ الْخَطَّابِيِّ أَيْمًا عَظِيمَ كَسَرٍ ثُمَّ جَبَرَ كَمَا كَانَ فِيهِ حَقَّانٍ، فَرَاجَعَهُ ابْنُ سُرَاقَةَ، فَقَالَ: أَيْمًا كَسَرَ أَخَذَ مِنَ الْقِصْبَتَيْنِ، فَابَى عَمْرٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ فِيهِ الْحَقَّتَيْنِ.

وَبِهِ إِلَى ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: إِنْ كَسَرَ الْأَنْفَ كَسْرًا يَكُونُ شَيْنًا، فَسَدَسُ دِيَتِهِ، وَإِنْ كَانَ الْمَخْرُجَانِ مِنْهُمَا الشَّيْنُ، فَثَلَاثُ دِيَةِ الْمَخْرَجَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مَارُونَ الْأَنْفِ مَهْمُورًا أَهْمَرَةً، فَلَهُ ثَلَاثُ الدِّيَةِ، وَإِنْ كَانَ مَهْمُورًا مُلْتَطِبًا يَبْحُ صَوْتُهُ كَالْعَيْنِ، فَنِصْفُ الدِّيَةِ لِعَيْنَيْهِ، وَبِحَجَّةِ خَمْسَمِائَةِ دِينَارٍ، فَإِنْ كَانَ لَيْسَ فِيهِ عَيْبٌ، وَلَا غُشٌّ، وَلَا رِيحٌ تَوْجِدُ مِنْهُ، فَلَهُ رُبْعُ الدِّيَةِ، فَإِنْ أَصِيبَ قِصْبَةُ الْأَنْفِ فَجَافَتْ، وَفِيهِ شَيْءٌ - وَلَا رِيحٌ وَلَا يَوْجَدُ رِيحٌ شَيْءٌ - فَالدِّيَةُ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا - وَإِنْ ضَرَبَ أَنْفَهُ فَبَرًا - غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَجِدُ رِيحًا طَيِّبَةً وَلَا رِيحٌ شَيْءٌ - فَلَهُ عَشْرُ الدِّيَةِ. سَمِعْتُ مُوَلَّى لِسُلَيْمَانَ بْنِ حَبِيبٍ يَحْدُثُ قَالَ: قَضَى سُلَيْمَانُ بْنُ حَبِيبٍ فِي الْأَنْفِ إِذَا وَثِنَ بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ، وَإِذَا كَسَرَ مِائَةَ دِينَارٍ.

وَبِهِ إِلَى ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءِ فِي الْأَنْفِ جَانْفَةُ؟

قَالَ: نَعَمْ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عِبَادِهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: فِي جَانْفَةِ الْأَنْفِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ فَإِنْ نَفَذَتْ فَالْثَلَاثَانِ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَطَاءِ الْخِرَاسَانِيِّ: فِي الْأَنْفِ إِذَا خَرَمَ مِائَةَ دِينَارٍ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: فَحَصَلَ مِنْ هَذَا عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ فِي الْأَنْفِ الدِّيَةَ.

وَكَذَلِكَ عَنْ الشَّعْبِيِّ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ - وَعَنْ ابْنِ قَسِيْبٍ وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَبِعِبَادِهِ فِي الْمَارَنِ الدِّيَةُ - وَهُوَ كُلُّ مَا دُونَ الْعَظْمِ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي الْمَارَنِ ثَلَاثُ دِيَةِ الْأَنْفِ وَعَنْ الشَّعْبِيِّ فِي الْعَرْنَيْنِ الدِّيَةُ - وَهُوَ مَا دُونَ الْمَارَنِ.

وَعَنْ عِبَادِهِ فِي الرَّوْثَةِ الثَّلَاثُ - وَهِيَ دُونَ الْعَرْنَيْنِ.

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقَ، وَقَتَادَةَ - فِي الْأَرْنَبَةِ بِحَسَابِ

التوفيق.

١٢- العقل

٢٠٣٦- مسألة:

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عبد الله بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع أخبرنا سفيان - هو الثوري - عن عوف قال: سمعت شيخاً يحدث في المسجد فجلسه.

فقالوا: ذاك أبو المهلب عم أبي قلابه، قال: رمى رجل رجلاً بحجر في رأسه، فذهب سمعه، ولسانه، وعقله، ويس ذكره، فقصي فيه عمر بأربع ديات - وهو حي.

وبه إلى سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: في العقل الذية.

ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت قال: في الرابية بعير، وفي الباضعة بعيران، وفي التلاحمة ثلاثة أبعرة، من الإبل، وفي السحاق أربع، وفي الموضحة خمس، وفي الهاشمة عشر، وفي المفلة خمس عشرة، وفي الماموعة ثلث الذية، وفي الرجل يضرب حتى يذهب عقله الذية كاملة - أو يضرب حتى يغن فلم يفهم: الذية كاملة، أو حتى يبع فلا يفهم: الذية كاملة - وفي جفن العين ربع الذية - وفي حلمة الثدي ربع الذية.

قال أبو محمد: وبه يقول سفيان الثوري وأبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وابن حنبل، وأصحابهم - وهذا كالذي قبله وما فيه عن أحد الصحابة - رضي الله عنهم - إلا أقل مما في العين العوراء.

وقد خالفه أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، فليست شعري أي فرق بين الأمرين إلا الدعوى الكاذبة المقتضحة في الإجماع؟

وقد خالف المالكيون في هذا الخبر زيد بن ثابت في الدامية، والباضعة والتلاحمة، والسحاق، والهاشمة، وفي جفن العين، وحلمة الثدي، فما الذي جعل بعض قوله حجة وبعضه لا حجة؟ إن هذا لعجب.

فإن قالوا: أخذنا بقول عمر في ذلك.

قيل لهم: فعلا أخذتم بقول عمر في العين العوراء، والسن السوداء، وسائر ما ذكرناه قبل؟ فمرة يكون قول عمر بين الخطأ، وزيد حجة، ومرة يكون قولهما لا حجة فيه - ونعوذ بالله من

قال أبو محمد: أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عبد الله بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع أخبرنا منهل بن خليفة العجلي عن أبي عبد الله سلمة بن غمام الشقري قال: مر رجل بقدر فوكت منه على رأس رجل فأحرقت شعره، فرفع إلى علي بن أبي طالب، فأجله سنة، فلم يثبت، فقصى علي عليه فيه بالذية.

ومن طريق سعيد بن منصور أخبرنا أبو معاوية - هو الضري - أخبرنا حجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال: في الشعر الذية، إذا لم يثبت.

وقد احتجوا في كثير من هذه الأبواب بهذه الرواية نفسها.

وهو قول الشعبي.

وقال سفيان الثوري، وأبو حنيفة، والحسن بن حي، وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية: في شعر الرأس إذا لم يثبت: الذية. وفي شعر اللحية إذا لم يثبت: الذية.

وأما المالكيون، والشافعيون، فليس عندهم في ذلك إلا حكومة، وهذا مما نقضوا فيه أصولهم في تشنيعهم خلافت الصاحب الذي لا يعرف له مخالف، وقد جاء هاهنا عن علي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت: ما لا يعرف عن أحد من الصحابة، ولا من التابعين مخالف - وهذا يريكم أنهم لا يضبطون أصلاً.

وقد قال بعضهم: ليس للشعر أصل يرجع عليه في السنة، فيقال لهم: ولا في شيء مما أوجبت فيه الذية، من الأعضاء أصل من السنن يصح، حاشا الأصابع فقط.

١١- الشاربان

٢٠٣٥- مسألة:

قال علي: أخبرنا حماد أخبرنا ابن المقرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبري أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال: اجتمع لعمر بن عبد العزيز أن من مرط الشارب فيه ستون ديناراً - فإن مرطاً جميعاً، ففيها مائة وعشرون ديناراً.

قال عبد الرزاق وقال معمر: بلغني في الشاربين مائة وعشرون ديناراً في كل واحد ستون ديناراً.

قال علي: عهدنا بهم يتجشون بعمر بن عبد العزيز في البتة وغيرها، فما لهم لا يتبعونه فيما اجتمع له عليه هاهنا، ولكنهم لا يتفق لهم قول إلا في النادر، وليس فيما شيء عندنا في الخطأ، لأنه لا نص في ذلك، ولا إجماع إلا القود في العمود فقط، وبالله تعالى

التَّدْبِيرِ بِمَثَلِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ.

الْخَطَأُ.

وصح قول الله تعالى ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ فورد هذان النصان - وكان ممكناً أن يستثنى كل واحد منهما من الآخر - يمكن أن يكون المراد: ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به، ورفع عن آتبي الخطأ إلا في دية الأصابع. وكان ممكناً أن يكون المراد: في الأصابع عشر عشر في العمد خاصة، لا في الخطأ - ولم يجز لأحد أن يصير إلى أحد الاستثنائين إلا بيقين نص أو إجماع، لأنه خبر عن الله تعالى، وعن رسول الله ﷺ ولا يحمل الخبر عن الله تعالى إلا بنص ثابت في القرآن، أو عن رسوله المبين عنه عليه السلام. ونحن على بصيرة ويقين من الله تعالى لا بدعنا في عمى من هذا الحكم في الدين، لأنه تعالى يقول ﴿يَسِّرْنَا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَى﴾.

قال أبو محمد: فإذا لا نص في العقل ولا إجماع ثبت فيه فلا شيء في ذهابه بالخطأ. وأما بالعمد فإنما هي ضربة كضربة، ولا مزيد - فإن لم يلعب عقل المتنص منه فلا شيء عليه، فقد اعتدى بمثل ما اعتدى به عليه.

وأيضاً - فالخبر في هذا عن عمر لا يصح، لأن أبا المهلب عبد الرحمن بن عمرو لم يدرك عمر بن الخطاب فزاد الأمر وهنا على وهن.

١٣ - اللحيان والذقن

٢٠٣٧ - مسألة:

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن محمد بن عثمان أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن سلمة عن مكحول أنه قال: في اللحيين إذا كسر ثم أخير: سبعة أبعرة.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر، وابن جريج، كلاهما عن رجل عن الشعبي: في اللحي إذا كسر أربعون ديناراً.

وعن عبد الرزاق عن معمر عن ابن جريج عن رجل عن سعيد بن المسيب قال في قسم الإنسان قال: ينسئ إبهامه، ثم تجعل قبضتهما السفلى، ويفتح فاه، فيجعلها بين لحييه فما نقص من فتحة فاه من قسبة إبهامه السفلى، فبالحساب.

قال علي: وهذا أيضاً كسائر ما سلف، ولا فرق ولا شيء في ذلك بالخطأ، وفيه القود بالعمد.

١٤ - الأصابع

٢٠٣٨ - مسألة:

قد ذكرنا الثابت عن رسول الله ﷺ في ابتداء كلامنا في باب الأضواء، وأنه عليه الصلاة والسلام صح عنه أنه قال: «الأصابع سواء، هذه وهذه سواء» يعني المختصر والإبهام وأنه عليه الصلاة والسلام قال: «الأصابع عشر عشر» فهذا نص لا يسع أحدا الخروج عنه.

قال أبو محمد: واليقين ندرى أنه ليس هاهنا إلا عمد أو خطأ.

وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «رفع عن أمي

وقال تعالى ﴿يُسِّرْ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ فنظرنا في ذلك ضارعين إلى الله تعالى في أن يلج لنا الحق في ذلك، فلا هذى إلا من قبله تعالى، فابتدأنا بالعمد، فوجدنا الناس مختلفين. فطائفة قالت: لا شيء في العمدة إلا القود فقط، ولا دية هنالك.

وقالت طائفة: فيه القود أو الدية. فوجدنا الاختلاف في وجوب الدية في العمدة في ذلك - ثم رجعنا إلى الخطأ في ذلك، فلم نجد إجماعاً متيقناً على وجوب الدية في الخطأ في ذلك.

ثم وجدنا القائلين بالدية في ذلك مختلفين فيما دون الثلث: فطائفة قالت: هي في مال الجاني. وطائفة قالت: هي على عاقلته، فلم نجد إجماعاً منهم أيضاً في هذا، ولم يجز أن يلزم الجاني غرامة لم يوجبها عليه نص، ولا إجماع، بل قد أسقط الله تعالى عنه الجناح بيقين في ذلك، ولم يجز أيضاً - أن تلزم عاقلته غرامة في ذلك بغير نص، ولا إجماع، بل النص مسقط عنهم ذلك يقول الله تعالى ﴿وَلَا تُكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلا عَاقِبَتَهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.

فبطل يبين أن يجب في الخطأ في ذلك شيء، لأنه لا نص يبين هذه العشرة على من هي، وإذا لم يبين النص، ولا الإجماع على من هي، فمن الباطل المتيقن أن يكون الله تعالى يلزم غرامة من لا يبين لنا من هو الملزئ إليها، هذا أمر تقطع ونبت أن الله تعالى لم يفعل بنا ذلك قط وهو تعالى القائل متفصلاً علينا ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ والأمر تعالى لنا إذ يقول: ﴿وَلَا تُحْمَلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ - إلى قوله تعالى ﴿وَمَا لَنَا بِطَاقَةٍ لَنَا بِهِ﴾ والفاضل تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلا وُسْعَهَا﴾ وبيقين ندرى أنه ليس في وسع أحد، ولا في طاقته: أن يفهم مراد الله تعالى من غير أن يفهمه الله تعالى إياه، فسقط أن يكون في الخطأ غرامة أصلاً فيما دون النفس. فسقط أن يكون في

يدك وأذنك - في اليد النَّصْفُ، وفي الأذن النَّصْفُ، والأذن يواربها الشَّعْرُ والقَلَنْسُوَّةُ والعمامةُ..

وعن الشعبي قال: أشهد على مسروق وشريح: أَنَّهُمَا قَالَا: الأصابعُ سَوَاءٌ، عَشْرَ عَشْرٍ مِنَ الْإِبِلِ.

وقد رَوَيْنَا هذا القولَ عن ابنِ عَبَّاسٍ قَبْلَ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ - رضي الله عنهم.

قال أبو حمزة: ولنعلم العالمون أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رضي الله عنهم - أَنَّ هَذِهِ الدِّيَّةَ فِي الْخَطَا، وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ مَنْ لَا يَرَى هَذِهِ الدِّيَّةَ فِي الْعَمَلِ أَصْلًا، وَلَا يَرَاهَا إِلَّا فِي الْخَطَا، فَعَكْسُ الْحَقِّ عَكْسًا، وَنَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى السَّلَامَةِ.

قال علي: وأما مفاصل الأصابع - فقد رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ، وَعَنْ رَجُلٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ: فِي كُلِّ أَصْبَعٍ ثَلَاثُ دِيَّةٍ الْأَصْبَعِ.

وعن عبد الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى قَالَ فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى الْأَجْنَابِ فِي كُلِّ قَصْبَةٍ مِنْ قَصَبِ الْأَصَابِعِ قَطَعْتَ أَوْ شَلَلْتَ ثَلَاثُ دِيَّةٍ الْأَصَابِعِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ إِبْهَامِهَا فَإِنَّهَا هِيَ قَصْبَتَانِ، فَنَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى السَّلَامَةِ.

وعن عبد الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِيِّ قَالَ: فِي كُلِّ مَفْصَلٍ مِنَ الْأَصَابِعِ ثَلَاثُ دِيَّةٍ الْأَصْبَعِ إِلَّا إِبْهَامَ فَإِنَّهَا مَفْصَلَانِ فِي كُلِّ مَفْصَلٍ النَّصْفُ.

قال علي: لَا نَعْرِفُ فِي هَذَا خِلَافًا، وَالَّذِي نَقُولُ بِهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

هو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَكَمَ فِي كُلِّ أَصْبَعٍ بَعَثَرٍ مِنَ الْإِبِلِ، فَوَاجِبٌ بِلَا شَكٍّ أَنَّ الْعَشْرَ الْمَذْكُورَةَ مُقَابِلَةٌ لِلْأَصْبَعِ فَنَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى السَّلَامَةِ، وَفِي هَذَا فِي نَصْفِ الْأَصْبَعِ نَصْفُ الْعَشْرِ، وَفِي ثَلَاثِ الْأَصْبَعِ ثَلَاثُ الْعَشْرِ.

وهكذا في كل جزء، وبالله تعالى التوفيق.

وأما الأصبعُ تنزلُ: فقد جاءَ عن النَّبِيِّ ﷺ فِي الْأَصْبَعِ عَشْرَ عَشْرٍ - فهذا عمومٌ لَا يُخْرِجُ عَنْهُ إِلَّا مَا أَخْرَجَهُ نَصٌّ أَوْ إِجْمَاعٌ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ فِي شَلْلِ الْأَصْبَعِ دِيَّةً كَامِلَةً، فَالْوَاجِبُ الْقَوْلُ بِذَلِكَ، لِعُمُومِ النَّصِّ الَّذِي ذَكَرْنَا.

وأما كسره فَيُفِيضُ عَنَّا أَوْ صَحِيحًا، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُطْلَقْ، فَلَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا.

قال أبو حمزة: فهذا النَّصُّ الَّذِي ذَكَرْنَا يَقْتَضِي أَنَّ أَصَابِعَ الْيَدَيْنِ، وَالرَّجْلَيْنِ سَوَاءٌ، لِعُمُومِ ذِكْرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هَاتَانِ، فَقَالَ شَرِيحٌ: تَتَّبِعْ وَلَا تَبْدَعْ، فَإِنَّكَ لَنْ تَضِلَّ مَا أَخَذْتَ بِالْأَمْرِ

الْخَطَا فِي ذَلِكَ دِيَّةٌ أَصْلًا فَرَجَعْنَا إِلَى الْعَمَلِ فَلَمْ يَكُنْ بَدْءٌ مِنْ إِبْهَامِ دِيَّةِ الْأَصَابِعِ كَمَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ إِمَّا عَلَى الْعَامِلِ، وَإِمَّا عَلَى الْمُخْطِئِ، أَوْ عَلَى عَاقِلَةِ الْمُخْطِئِ وَقَدْ سَقَطَ أَنْ يُجِبَّ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمُخْطِئِ، أَوْ عَلَى عَاقِلَتِهِ شَيْءٌ بِنُصُوصِ الْقُرْآنِ الَّتِي أوردنا فَلَمْ يَسَقُ فِي ذَلِكَ إِلَّا الْعَامِدُ، فَالذِّيَّةُ فِي ذَلِكَ وَاجِبَةٌ عَلَى الْعَامِلِ بِلَا شَكٍّ، إِذْ لَمْ يَبْقَ إِلَّا هُوَ. أَيْضًا - فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ بِثَلَاثِهَا﴾ وَكَانَ الْعَامِدُ مَسِينًا بِسَيِّئِهِ، فَالْوَاجِبُ - بِنُصِّ الْقُرْآنِ - أَنْ يَسَاءَ إِلَيْهِ بِثَلَاثِهَا، وَالدِّيَّةُ إِذَا أَوْجَبَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ فِي إِسَاءَةِ مَسِيءٍ، فَهِيَ مِثْلُ سَيِّئَةٍ ذَلِكَ الْمَسِيءِ بِلَا شَكٍّ.

وكذلك الحدودُ إِذَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا أَيْضًا، فَإِذَا فَاتَتْ الْمِثَالَةَ بِالْقَوْدِ فِي الْأَصَابِعِ وَجِبَتْ الْمِثَالَةُ بِالذِّيَّةِ فِي ذَلِكَ.

١٥ - الخلاف في الأصابع

٢٠٣٩ - مسألة:

قال أبو حمزة: أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن عمرو بن عثمان أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في الإبهام والتي تليها نصف دية اليد، وفي الوسطى عشرة أبعرة، وفي البنصر تسعة أبعرة، وفي الخنصر ستة أبعرة.

وهو إلى الحجاج بن المنهال أخبرنا هشام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في الإبهام خمسة عشر أبعرة، وفي السبابة عشرة، وفي الوسطى عشرة، وفي البنصر تسعة، وفي الخنصر ستة وقد وافقه على ذلك غيره:

كما رَوَيْنَا - بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ - إِلَى حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ فِي الْإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا نَصْفُ الدِّيَّةِ. وَجَاءَ عَنْ عُرْوَةَ بَيَانُ زَائِدِ بْنِ أَبِيهِ، قَالَ: إِذَا قَطَعْتَ الْإِبْهَامَ وَالَّتِي تَلِيهَا فَفِيهَا نَصْفُ دِيَّةِ الْيَدِ - وَإِذَا قَطَعْتَ:

إِحْدَاهُمَا فَفِيهَا عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ.

وعن علي بن أبي طالب قال: الأصابعُ عَشْرَ عَشْرٍ.

وعن الشعبي أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ مَرَادٍ إِلَى شَرِيحٍ فَقَالَ: يَا أَبَا أُمَيَّةَ مَا تَقُولُ فِي دِيَّةِ الْأَصَابِعِ؟

قال: سواءٌ في كلٍّ أَصْبَعٍ - مِمَّا هُنَاكَ - عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَجَمَعَ الْمَرَادِيُّ بَيْنَ إِبْهَامِيهِ وَخَصَرِيهِ وَقَالَ: يَا سِبْحَانَ اللَّهِ، سَوَاءٌ هَاتَانِ، فَقَالَ شَرِيحٌ: تَتَّبِعْ وَلَا تَبْدَعْ، فَإِنَّكَ لَنْ تَضِلَّ مَا أَخَذْتَ بِالْأَمْرِ

بُنْ عَبْدِ السَّلَامِ الْخَشِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مَعْبُودَةَ بْنِ مِقْسَمٍ الضَّبِّيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: إِنْ قَطَعْتَ الْيَدَ مِنَ الْكَفِّ فَتَصَفَّ الذِّبْيَةَ، وَإِنْ قَطَعْتَ مِنَ الْمَنْكَبِ فَالذِّبْيَةَ.

وَعَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ مِنْ رِوَايَةِ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ قَالَ: إِذَا قَطَعْتَ الْيَدَ مِنَ الْمُفْصَلِ فِيهَا نَصَفَ الذِّبْيَةَ، وَمَنْ الْمَرْفِقُ فِيهَا الذِّبْيَةُ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: فِي الْيَدِ إِذَا قَطَعْتَ مِنَ الْبِرَاجِمِ: فِيهَا الذِّبْيَةُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَطَعْتَ مِنَ الرَّسْغِ أَوْ مِنَ الْمَرْفِقِ أَوْ مِنَ الْمَنْكَبِ كُلِّ ذَلِكَ الذِّبْيَةُ قَطَطٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْيَدِ تَسْتَأْصِلُ خُشُونًا مِنَ الْإِبِلِ إِذَا قَطَعْتَ مِنَ الْمَنْكَبِ، وَالرَّجُلُ مِثْلُ ذَلِكَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ قُلْتُ لَهُ: مَنْ أَيْنَ؟ أَمِنْ الْمَنْكَبِ أَوْ مِنَ الْكَفِّ؟

قَالَ: بَلْ مِنَ الْمَنْكَبِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَوَاءٌ قَطَعْتَ الْيَدَ مِنَ الْمَنْكَبِ أَوْ مِمَّا دُونَهُ لَمْ يَمُضِ السَّوَارُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَؤُلَاءِ الْخَاضِرُونَ مِنَ الْمُخَالِفِينَ مِنَ الْخَفِيِّينَ، وَالْمَالِكِيِّينَ وَالشَّافِعِيِّينَ، لَا يَقُولُونَ بِهَذَا الَّذِي جَاءَ عَنْهُمْ ذَكَرْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

فَصَحَّ أَنَّهُ لَا حِجَّةَ فِي قَوْلِهِمْ، وَلَا فِي قَوْلِ غَيْرِهِمْ، إِلَّا مَا صَحَّ بِهِ النَّصُّ، أَوْ تَيَقَّنَ فِيهِ الْإِجْمَاعُ فَقَطْ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ قَطَعْتَ أَصْبَعًا أَوْ ذَهَبْتَ، ثُمَّ قَطَعْتَ الْكَفَّ: فَلَهُ دَبْيَةٌ مَا بَقِيَ مِنَ الْأَصَابِعِ قَطَطٌ فَإِنْ قَطَعْتَ الْأُظْمَلَةَ، ثُمَّ قَطَعْتَ الْكَفَّ: فَلَهُ دَبْيَةُ الْأَصَابِعِ كُلِّهَا.

قَالَ عَلِيُّ: وَهَذَا خَطَأٌ ظَاهِرٌ، لِأَنَّ الْأُظْمَلَةَ عِنْدَهُ لَا حَظَّهَا مِنَ الْعَقْلِ، كَمَا لِلْأَصْبَعِ، فَلَا يَشْيُ شَيْءٌ حِظَّ الْأَصْبَعِ وَلَمْ يَحِظَّ الْأُظْمَلَةَ.

فَإِنْ قَالُوا: لَقَلَّتْهَا.

قِيلَ لَهُمْ: الْقَلِيلُ وَالْكَثِيرُ مِنَ الْحَرَامِ حَرَامٌ وَالْكَثِيرُ مِنَ الْكَثِيرِ حَرَامٌ وَلَا يَحِلُّ مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ إِلَّا بِحَقٍّ، لَا سَبِيحًا إِنْ كَانَ الَّذِي أَصَابَ الْأُظْمَلَةَ يَقْضِي عَلَيْهِ بِعَقْلِهِا هَرَّ الَّذِي أَصَابَ الْكَفَّ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَدْ أَغْرَمُوهُ فِي الْكَفِّ دَبْيَةً كَامِلَةً وَتِلْكَ خُشَى الذِّبْيَةِ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْأَصْبَعِ الزَّائِدَةِ ثَلَاثُ دَبْيَةٍ الْأَصْبَعِ.

وَقَالَ مَعْمَرٌ: بَلَّغْنِي أَيْ فِي الْأَصْبَعِ الزَّائِدَةِ، وَالسَّنَّ الزَّائِدَةِ: ثَلَاثُ دَبْيَتَيْنِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: فِيهَا حَكْمَةٌ.

وَقَالَ آخَرُونَ: لَا شَيْءَ فِيهَا. فَظَنَرْنَا فَوَجَدْنَا النَّصَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرْنَا أَنَّ فِي الْأَصْبَعِ عَشْرًا مِنَ الْإِبِلِ. وَاسْمُ أَصْبَعٍ يَقَعُ عَلَى زَائِدَةٍ، وَلَمْ يَنْصَحْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَصْبَعًا زَائِدَةً مِنْ غَيْرِهَا ﴿وَمَا كَانَ رِزْقُكَ تَسْيِئًا﴾ وَلَوْ أَرَادَ ذَلِكَ لَيَبْتِهُ وَجَافٌ أَنْ يَكُونَ فِيهَا مَا فِي سَائِرِ الْأَصَابِعِ، وَيَالَهُ تَعَالَى التَّوْفِيقِ.

٢٠٤٠ - مسألة: قال علي: قد ذكرنا ما جاء في اليد تشل، أو تقطع في كتاب ابن حزم، وتلك الصحيفة وأنه لا يصح شيء من ذلك.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحُجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَانَ فِي كِتَابِ أَبِي بَكْرٍ، وَعَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ فِي الرَّجُلِ إِذَا يَسْتَفْظِمُ فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَسْتَطِعْ، أَوْ يَسْتَطِعْ فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَقْبِضَهَا، أَوْ لَمْ تَلِ الْأَرْضَ: فَنُصِفَ الذِّبْيَةَ، فَإِنْ نَالَ مِنْهَا شَيْءٌ الْأَرْضِ فَقَبِضْ مَا نَقَصَ مِنْهَا - وَفِي الْيَدِ إِذَا لَمْ يَأْكُلْ بِهَا، وَلَمْ يَشْرَبْ بِهَا، وَلَمْ يَأْتِزْ بِهَا وَلَمْ يَسْتَصْلَحْ بِهَا: فَنُصِفَ الذِّبْيَةَ.

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مَعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّمِيِّ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: فِي الْيَدِ النِّصْفُ.

وَحَدَّثَنَا حَمَامٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْزُوحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذَّهَبِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِيهِ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَطَّابِ قَالَ: فِي الْيَدِ نِصْفُ الذِّبْيَةِ فَمَا نَقَصَتْ فَبِالْحُسَابِ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ قَتَادَةَ.

وَعَنْ رَجُلٍ عَنْ عِكْرَمَةَ: فِي الْيَدِ إِذَا شَلَّتْ: دَبْيَتَا كَامِلَتَا.

٢٠٤١ - مسألة: في اختلافهم في موضع قطع اليد.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغِيْثٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ

١٦ - كسر اليد والزند

٢٠٤٢ - مسألة:

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذَّبْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي عِكْرَمَةُ بْنُ خَالِدٍ أَنَّ نَافِعَ بْنَ عُلْقَمَةَ أَتَى فِي رَجُلٍ رَجُلٌ كَسَرَتْ، فَقَالَ: كُنَّا نَقْضِي فِيهَا بِخَمْسِمِائَةِ دَرَاهِمٍ، حَتَّى أَخْبَرَنِي عَاصِمُ بْنُ سَفْيَانَ أَنَّ سَفْيَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَتَبَ إِلَى عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، فَكَتَبَ بِخَمْسِ أَوَاقٍ فِي الْيَدِ تَكْسُرُ ثُمَّ تَجْبَرُ وَتَسْتَقِيمُ، قُلْتُ لِعِكْرَمَةَ: فَلَا يَكُونُ فِيهَا عَوَجٌ وَلَا شَلْلٌ، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: قَضَى فِيهَا ابْنُ عُلْقَمَةَ عَمَانِي دَرَاهِمٍ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ عَمْرِو أَنَّهُ قَالَ: فِي السَّاقِ أَوْ الذَّرَاعِ إِذَا تَكَسَّرَتْ ثُمَّ جَبِرَتْ فَاسْتَوَتْ فِي غَيْرِ عِشْمٍ عَشْرُونَ دِينَارًا، أَوْ حَقْنَانِ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِيهِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: كَتَبَ سَفْيَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ - وَهُوَ عَامِلُهُ بِالطَّائِفِ - يَسْتَشِيرُهُ فِي يَدٍ رَجُلٍ كَسَرَتْ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَمْرِو بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ كَانَتْ جَبِرَتْ صَاحِبَةً فَلَهُ حَقْنَانِ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: إِذَا كَسَرْتَ الْيَدَ أَوْ الرَّجْلَ وَإِذَا كَسَرْتَ الذَّرَاعَ أَوْ الْعِصْدَ أَوْ السَّاقَ أَوْ السَّاقَ ثُمَّ جَبِرْتَ فَاسْتَوَتْ فِي كُلِّ وَاحِدٍ عَشْرُونَ دِينَارًا، فَإِنْ كَانَ فِيهَا عِشْمٌ فَأَرْبَعُونَ دِينَارًا.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ لِي عَطَاءٌ فِي كَسْرِ الرَّجْلِ وَالْيَدِ وَالتَّرْوَةِ ثُمَّ تَجْبَرُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ، وَمَا بَلَغَنِي مَا هُوَ، وَكَانَ شَرِيعٌ يَقُولُ: إِذَا جَبِرَتْ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَاجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سُلَيْمَةَ عَنْ الْحَاجَّاجِ عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ فِي الرَّجْلِ إِذَا كَسَرَ أَحَدُ زَنَدَيْهِ ثُمَّ انْجَبَرَ: فِيهِ عَشْرَةُ أَمْوَالٍ.

وَهَذَا نَحْنُ خَالَفَ فِيهِ الْحَقَفِيُّونَ، وَالْمَالِكِيُّونَ، وَالشَّافِعِيُّونَ الرَّوَاةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ - عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُمْ يَشْتَعُونَ بِخِلَافِ الصَّاحِبِ إِذَا وَافَقَ تَقْلِيدَهُمْ، وَيَاللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٠٤٣ - مسألة: مَنْ قَطَعَتْ يَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ فِي

غَيْرِهِ.

أَخْبَرَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذَّبْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: مَنْ قَطَعَتْ يَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى ثُمَّ قَطَعَ إِنْسَانٌ يَدَهُ الْأُخْرَى: غَرِمَ لَهُ دِينَتَيْنِ فَإِنْ قَطَعَتْ يَدَهُ فِي حَدٍّ وَقَطَعَ إِنْسَانٌ يَدَهُ الْأُخْرَى غَرِمَ لَهُ دِيَّةَ النَّبِيِّ قَطَعَ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ فِي رَجُلٍ مَقْطُوعِ الْيَدِ قَطَعَتْ الْأُخْرَى، بَعْدَ ذَلِكَ، قَالَ: لَوْ أَعْطِي عَقْلٌ بَدِينِ رَأَيْتَ ذَلِكَ غَيْرَ بَعِيدٍ مِنَ السَّدَادِ، وَلَمْ أَسْمَعْ فِيهِ سَنَةً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَانَ يَلْزِمُ مَنْ قَالَ يَقُولُ مَالِكٌ فِي أَنْ فِي عَيْنِ الْأَعْرُ دِيَّةَ عَيْنَيْنِ أَنْ يَقُولَ يَقُولِ الزَّهْرِيُّ، وَلَكِنَّهُمْ يَتَنَاقَضُونَ.

وَأَمَّا غُنْ فَلَا زَيْدٌ عَلَيَّ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «فِي دِيَّةِ الْأَصَابِعِ - سَوَاءً قُطِعَتْ الْأُخْرَى فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ فِي حَدٍّ» وَتَنَا كَانَتْ رَيْتُكَ نَسِيَةً، وَلَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ ذَلِكَ لَمَّا أَمْعَلَهُ، وَلَا أَغْفَلَهُ، وَلَيْتَهُ.

١٧ - أصابع المرأة

٢٠٤٤ - مسألة: وَقَدْ ذَكَرْنَا قَبْلَ اخْتِلَافِ النَّاسِ فِي هَذَا وَأَنَّ فِيهِمْ مَنْ رَأَى فِي أَصْبَعِهَا عَشْرًا مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي اثْنَيْنِ عَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الثَّلَاثَةِ ثَلَاثِينَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْأَرْبَعَةِ عَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ. وَقَوْلُ مَنْ رَأَى أَنَّهَا فِي كُلِّ ذَلِكَ عَلَى النِّصْفِ مِنَ الرَّجُلِ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَوَجِبَ عَلَيْنَا مَا افْتَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ التَّنَازُعِ مِنَ الرُّدِّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فَعَلْنَا فَوَجَدْنَاهُ ﷺ قَدْ قَالَ: «الْأَصَابِعُ سَوَاءٌ هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ».

فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّ أَصَابِعَ الْمَرْأَةِ سَوَاءٌ، نَصَّ حُكْمَهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَأَنَّ أَصَابِعَ الرَّجُلِ سَوَاءٌ، نَصَّ حُكْمَهُ ﷺ فَإِذَا ذَلِكَ كَذَلِكَ.

وَقَدْ صَحَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ فِي أَرْبَعَةِ أَصَابِعٍ مِنَ الْمَرْأَةِ فَصَاعِدًا: نِصْفًا مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الرَّجُلِ بِلَا خِلَافٍ، فَإِذَا بِلَا شَكٍّ فِي هَذَا وَقَدْ حَكَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَنَّ أَصَابِعَهَا سَوَاءٌ: فَوَاجِبٌ أَنْ يَكُونَ فِي أَصْبَعَيْنِ نِصْفٌ مَا فِي الْأَرْبَعِ بِلَا شَكٍّ - وَفِي الْأَصْبَعِ الْوَاحِدَةِ نِصْفٌ مَا فِي الْاِثْنَيْنِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

١٨ - في اليد الشلاء

٢٠٤٥ - مسألة:

والمالكون، والشافعيون، يحتجّون به إذا وافق أهوامهم وجاء بمثل ما فيه الأثر الصحيح عن عمر بن الخطاب، وابن عباس - رضي الله عنهما - ولا يعرف لهما مخالفت من الصحابة أصلاً - وقال بذلك سعيد بن المسيّب، ومجاهد - وهم يهولون ويشنعون بخلاف الصحابة إذا وافق تقليدهم.

١٩ - في الرجلين

٢٠٤٦ - مسألة: وقد ذكرنا ما جاء عن ذلك في الأثر، وأنه لا يصح من ذلك شيء إلا ما جاء في الأصابع بالقول في أصابع الرجل كما قلنا في أصابع اليد سواء سواء، لا يفرق شيء من الحكم في ذلك في جميع المسائل لعموم قوله عليه الصلاة والسلام «الأصابع مواء» وفي الأصابع عشر عشره يعني كل واحدة.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن محمد بن عثمان أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن المنهال أخبرنا أبو عوانة عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: في الأنف، وفي اللسان الذبّة، وفي الذكر الذبّة، وفي العين النصف، وفي الأذن النصف، وفي اليد النصف، وفي الرجل النصف.

وه إلى الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب قال: كان في كتاب أبي بكر، وعمر: أن في الرجل إذا يست فلم يستطع أن يسطعها، أو يسطعها فلم يستطع أن يقبضها، أو لم تمل الأرض فبقدر ما نقص منها.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال: وفي الرجل نصف الذبّة، أو عدل ذلك من الذهب أو الورق، فإذا نقصت، فبالحساب.

وعن ابن جريج عن عطاء في اليد تستأصل خسون من الإبل إذا قطعت من الكتف، والرجل كذلك.

قال علي: الذبّة في ذلك للأصابع فقط - على ما قلنا في اليد سواء سواء وبالله تعالى التوفيق.

٢٠ - في اللسان

٢٠٤٧ - مسألة: قد ذكرنا الأثر في ذلك وأنه لا

يصح: أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا

أخبرنا يونس بن عبد الله أخبرنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا محمد بن عبد السلام الخسفي أخبرنا محمد بن بشر أخبرنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا هشام الدستوائي أخبرنا قتادة عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب قال: في العين العوراء إذا فضخت واليد الشلاء إذا قطعت والسن السوداء - إذا سقطت - ثلث دينها.

ومن طريق وكيع أخبرنا أبو هلال محمد بن سليم الراسبي عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس قال: في اليد الشلاء إذا قطعت: ثلث الذبّة.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن داود بن أبي عاصم عن سعيد بن المسيّب أن عمر بن الخطاب قضى في اليد الشلاء - إذا قطعت: ثلث دينها، وفي الرجل الشلاء: ثلث دينها.

وعن مجاهد قال: في اليد الشلاء: ثلث دينها.

وعن سعيد بن المسيّب مثل ذلك.

وهو قول ابن شرملة.

وعن عبد الرزاق أنه قال: في الأصبع الشلاء تقطع: نصف دينها.

وقال آخرون غير ذلك:

كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال: في اليد الشلاء - إذا قطعت: خمس دينها.

وعن مسروق قال: في اليد الشلاء: حكم.

وعن النخعي مثل ذلك: حكم.

وعن ابن جريج قال: في الأصبع الشلاء تقطع: شيء، لجامها وبه يقول أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأصحابهم.

قال أبو محمد: وقد جاء هذا أثر:

كما روينا - حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن محمد أخبرنا ابن عاتق أخبرنا الهيثم بن جميل أخبرنا العلاء - هو ابن الحارث - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إن رسول الله ﷺ قضى في العين العوراء - الساذة لمكانها - إذا طمست: ثلث دينها - وفي اليد الشلاء - إذا قطعت: ثلث دينها - وفي السن السوداء - إذا نزع: ثلث دينها.

قال علي: فجاء هذا الخبر كما ذكرنا، والشافعيون،

الذَّيْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ: قَضَى أَبُو بَكْرٍ الصَّدِّيقُ عليه السلام فِي اللِّسَانِ إِذَا قُطِعَ بِالدِّيَةِ - إِذَا نَزَعَ مِنْ أَصْلِهِ - فَإِنْ قُطِعَ مِنْ أَسْلَتِهِ فَتَكَلَّمَ صَاحِبُهُ: فِيهِ نِصْفُ الدِّيَةِ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: قَضَى أَبُو بَكْرٍ فِي اللِّسَانِ إِذَا قُطِعَ الدِّيَةُ، فَإِنْ قُطِعَتْ أَسْلَتُهُ - فَيَسَّرَ بَعْضُ الْكَلَامِ وَلَمْ يَبَيِّنْ بَعْضُهُ - فَنِصْفُ الدِّيَةِ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: فِي اللِّسَانِ إِذَا اسْتُصِلَ دِيَةٌ كَامِلَةٌ، وَمَا أَحْصِيَ مِنَ اللِّسَانِ - فَيُلْغَى أَنْ يَمْنَعَ الْكَلَامَ - فِيهِ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْخُجَّاجِ بِنِ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضُمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: فِي اللِّسَانِ الدِّيَةُ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ مِثْلَ ذَلِكَ وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى أَنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي الْأَجْنَاسِ مَا قُطِعَ مِنَ اللِّسَانِ فَيُلْغَى أَنْ يَمْنَعَ الْكَلَامَ كُلَّهُ - فِيهِ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ، وَمَا تَقَصَّ دُونَ ذَلِكَ فَيَحْسَابُ.

وَعَنْ يَحْيَى قَالَ: فِي اللِّسَانِ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ فَإِنْ قُطِعَتْ أَسْلَتُهُ فَتَبَيَّنَ بَعْضُ الْكَلَامِ، فَإِنَّهُ يَحْسَبُ بِالْحُرُوفِ - إِنْ بَيَّنَّ نِصْفَ الْحُرُوفِ: فَنِصْفُ الدِّيَةِ - وَإِنْ بَيَّنَّ الثَّلَاثَ: فَثُلُثُ الدِّيَةِ.

وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: اللِّسَانُ يَقْطَعُ كُلَّهُ، قَالَ: الدِّيَةُ، قُلْتُ: فَقُطِعَ مِنْهُ مَا يَذْهَبُ الْكَلَامَ، وَيَبْقَى مِنَ اللِّسَانِ، قَالَ: مَا أَرَى إِلَّا أَنْ فِيهِ الدِّيَةُ إِذَا ذَهَبَ الْكَلَامُ.

وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ أَنَّ اللِّسَانَ إِذَا قُطِعَ مِنْهُ مَا يَذْهَبُ الْكَلَامَ: أَنَّ فِيهِ الدِّيَةَ، قُلْتُ: عَمَّنْ؟

قَالَ: هُوَ قَوْلُ الْقِيَاسِ، قَالَ: فَإِنْ ذَهَبَ بَعْضُ الْكَلَامِ وَبَقِيَ بَعْضُ: فَيَحْسَابُ الْكَلَامَ - وَالْكَلَامُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَعِشْرِينَ حَرْفًا، قُلْتُ: عَمَّنْ؟

قَالَ: لَا أَدْرِي.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَيُرَاجَى فِي الدِّيَةِ فِي اللِّسَانِ وَفِي الْكَلَامِ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَأَصْحَابُهُمْ.

وَأَمَّا الْأَثَرُ فِي ذَلِكَ فَلَا يَصُحُّ.

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَإِنْ صَحَّحُوا: فَرِوَايَةُ أَبِي بَكْرٍ قَدْ خَالَفُوا، لِأَنَّهُ عليه السلام جَعَلَ فِي ذَهَابِ أَسْلَةِ اللِّسَانِ نِصْفَ الدِّيَةِ. وَمِثْلُ هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْطَعَ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ إِجْمَاعٌ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا اثْنَانِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَمْرٍ مَقْتَضَانِ - وَثَلَاثٌ عَنْ عَلِيٍّ.

وَهُمْ قَدْ خَالَفُوا أَضَاعَفَ هَذَا فِي غَيْرِ مَا مَوْضِعٍ.
مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَمْرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، فِي الْعَيْنِ الْعَوْرَاءِ، وَالْيَدِ السَّلَامِ.

وَقَوْلُ عَلِيٍّ فِي السَّمْحَاقِ، وَقَوْلُ أَبِي بَكْرٍ، وَعَمْرٍ، وَغَيْرُهُمَا، فِي الْقُدُودِ مِنَ اللَّطْمَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ كَثِيرٌ جَدًّا.

فَالْوَاجِبُ أَنْ لَا يَجِبَ فِي اللِّسَانِ - إِذَا كَانَ عَمْدًا - إِلَّا الْقُدُودُ أَوْ الْمَقَادَةُ، لِأَنَّهُ جَرَحٌ، وَلَا مَزِيدَ.

وَأَمَّا الْخَطَأُ - فَمَرْفُوعٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَيَا لَلَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٠٤٨ - مسألة: في لسان الأعجم والأخرس.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنُ عَقَالٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْدٍ الدِّينَوْرِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْجَهْمِ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ إِسْحَاقَ الْأَنْصَارِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: فِي لِسَانِ الْأَخْرَسِ الثَّلَاثُ نَمًا فِي لِسَانِ الصَّحِيحِ.

أَخْبَرَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَرْجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذَّيْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ: قَضَى عَمْرٌو بْنُ الْخَطَّابِ فِي لِسَانِ الْأَخْرَسِ يَسْتَأْصِلُ بِثَلَاثِ الدِّيَةِ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ فِي لِسَانِ الْأَعْجَمِيِّ ثَلَاثُ الدِّيَةِ.

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ شُرَيْمَةَ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّ فِيهِ الدِّيَةَ كُلَّهَا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُهُمْ: لَيْسَ فِيهِ إِلَّا حُكْمَةٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا نَمًا خَالَفُوا فِيهِ الرِّوَايَةَ عَنْ عَمْرِو النَّبِيِّ يَحْتَجُّونَ بِأَضْعَفَ مِنْهَا - إِذَا وَافَقَ آرَامُهُمْ - وَلَا يَرَوْنَ فِي ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - خِلَافًا لِمَا جَاءَ فِيهِ عَنْ عَمْرٍو، وَهُمْ يَعْظُمُونَ مِثْلَ هَذَا إِذَا وَافَقَ آرَامُهُمْ.

قَالَ عَلِيٌّ: لِسَانُ الْأَخْرَسِ كَغَيْرِهِ، وَالْأَمُّ وَاحِدٌ، وَالْقُدُودُ وَاجِبٌ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ﴾ أَوْ الْمَقَادَةُ.

وَكَذَلِكَ لِسَانُ الصَّغِيرِ، وَيَا لَلَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٠٤٩ - مسألة: فِيمَنْ قُطِعَ بَدَأُ فِيهَا أَكْلُهُ، أَوْ قُلْعُ ضَرْسًا وَجَعَةً، أَوْ مِتَاكَلَةً بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى

والأَعْدَى عَلَى الْإِثْمِ وَالْمُدُونِ. **وقال تعالى:** ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾.

فالواجب استعمال هذين التَّصَنِينِ من كلام الله تعالى، فينظر. **فإن قامت بَيِّنَةٌ**، أو علم الحاكم أن تلك اليد لا يرجى لها برء، ولا توقفت، وأنها مهلكة ولا بد، ولا دواء لها إلا القطع، فلا شيء على القاطع، وقد أحسن، لأنه دواء، وقد أمر رسول الله ﷺ بالمداواة.

وهكذا القول في الضرس إذا كان شديداً الألم قاطعاً به عن صلاته، ومصلح أموره، فهذا تعاون على البر والتقوى.

أخبرنا محمد بن عمر العذري أخبرنا أبو ذر الهروي أخبرنا عبد الله بن محمد الصدي لاني يبلغ أخبرنا عبد الرحمن بن أبي حاتم أخبرنا الحسن بن عرفة أخبرنا وكيع عن مسعر بن كدام وسفيان الثوري عن زياد بن علاقة عن يحيى بن أسامة بن شريك قال: قال رسول الله ﷺ: «تَدَاوُوا فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ شِفَاءً، غَيْرَ دَاءٍ وَاجِدٍ، قَالُوا: وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: الْحَرَمُ».

قال علي: فمن دأوى أخاه المسلم كما أمره الله تعالى على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام فقد أحسن، قال الله تعالى ﴿وَمَا عَلَى الْمُخْبِتِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾.

وأما إذا كان يرجى للأكل برة أو توقفت، وكان الضرس تروق أحباً، ولا يقطع شغله عن صلاته، ومصلح أموره، فعلى القاطع والقسايع: القود، لأنه حيث يتعد، وقد أمر الله تعالى بالقيصاص في القود.

٢١ - البحر والغن والصعر والحذب

٢٠٥٠ - مسألة: قال أبو محمد: البحر - هو خشونة تعرض من فضل نازل في أنابيب الرئة، فلا يتبين الكلام - كل البيان.

وقد يزيد حتى لا يتبين أصلاً والغن - هو خروج الكلام من المنخرين. والصعر - هو ميل الوجه كله إلى ناحية واحدة بانتمال ظاهر. والحذب - تقوس، وإخماء في فقرات الصلب، أو فقرات الصدر، وقد يجتمعان معاً، وقد يعرض للكبير كما يعرض للصغير - نسأل الله العافية.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن محمد بن عثمان أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن

النهال أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا الحجاج عن مكحول أن زيد بن ثابت قال: في الحذب الدية كاملة، وفي البحر الدية كاملة وفي الصعر نصف الدية، وفي الغن بقدر ما غن.

أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الديري أخبرنا عبد الرزاق عن غير واحد عن الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال: في الصعر - إذا لم يلتفت - الدية كاملة.

وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال: قال عمر بن عبد العزيز في الصعر - إذا لم يلتفت الرجل إلا منحرفاً - نصف الدية خمسمائة دينار.

وبه يقول معمر..

وقال أحمد بن حنبل: في الصعر الدية.

قال أبو محمد: وقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي: ليس في ذلك إلا حكومة - وهذا مما خالفوا فيه الرواية عن زيد بن ثابت، ولا يعرف عن أحد من الصحابة خلافه.

أما نحن فنقول، وبالله تعالى التوفيق.

- إنه إن حدث كل ذلك من ضرب عمل اقتصر بمثل ذلك بالغاً ما بلغ، فإن حدث مثل ذلك، وإلا فلا شيء على الجاني أكثر من أن يعتدى عليه بمثل ما اعتدى - ولا يجوز أن يعتدى عليه بما لم يعتد به - ولو قدرنا على أن نبلغه حيث بلغه هو بظلمه لفعلنا، ولكن إذ عجزنا عن ذلك فقد سقط عنا ما لا يقدر عليه. لقول الله تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

ولقول رسول الله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» وقد أمرنا عليه الصلاة والسلام بالقيصاص جملة.

٢٢ - في الظفر

٢٠٥١ - مسألة:

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن محمد بن عثمان أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن النهال أخبرنا حماد بن سلمة عن الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال: في الظفر إذا أعور بعير، وإذا ثبت: فخصماً بعير، وفي كل مفصل من مفاصل الأصبع إذا انكسر ثم الجبر: ثلثا بعير، وفي قصبة الأنف إذا انكسرت ثم الجبر: ثلاثة أبعرة.

وعن ابن عباس أنه قال: في الظفر إذا أعور: خمس دية

الأصيح.

وبه يقول أحمد بن حنبل، وإسحاق.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر، وابن جريج، قال معمر: عن رجل عن عكرمة، وقال ابن جريج: عن عمرو بن شعيب، ثم اتفق عكرمة، وعمرو: أن عمر بن الخطاب قال: في الظفر إذا اعرجم فسد: قلوب.

وبه إلى ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز: أن عمر بن عبد العزيز اجتمع له في الظفر إذا نزغ نعر أو سقط أو أسود: العشر من الدية عشرة دنائير.

قال أبو محمد: هذا القول على أصلهم، لأنه عشر دية الأصيح من الإبل.

وبه إلى عبد الرزاق قال: قال الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت في الظفر يلقح إن خرج أسود أو لم يخرج: فيه عشرة دنائير، وإن خرج أبيض خمسة دنائير.

وعن مجاهد أنه قال: إن أسود الظفر أو اعرج: فناقة.

وعن مجاهد أنه كان يقول: إن لم يثبت الظفر: فناقة.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرنا محمد بن الحارث بن سفيان عن أذينة أنه كان يقول: في الظفر إذا طرحت، فلم تثبت: بنت مخاض، فإن لم يكن: فابن لبون.

وعن عطاء قال: سمعت في الظفر شيئاً لا أدري ما هو.

وقال مالك، والشافعي: فيه حكومة.

قال علي: وما نعلم أحداً قبل مالك روي عنه القول بالحكومة هاهنا.

وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ فإذا لا نص في هذا، ولا إجماع، فلا شيء فيه إلا القود في العمود فقط، أو المفاداة، فإنه جرح.

وأما في الخطأ فلا شيء فيه، وبالله تعالى التوفيق.

٢٣ - في الشفتين

٢٠٥٢ - مسألة:

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن محمد بن عثمان أخبرنا أحمد بن خالو أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن سلمة أنا الحجاج بن مكحول عن زيد بن ثابت قال: في الحاجب ثلث الدية، وفي الشفة العليا ثلث الدية، وفي

الشفة السفلى ثلث الدية، لأنها ترد الطعام والشراب.

وعن سعيد بن المسيب مثل ذلك.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال: قضى أبو بكر في الشفتين الدية مائة من الإبل.

ومن طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا أبو عوانة عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال: في إحدى الشفتين النصف - يعني: نصف الدية.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: الشفتان؟ قال: خسون من الإبل.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: في إحدى الشفتين نصف الدية.

وروي أيضاً عن الشعبي، وعن مجاهد قال: الشفتان سواء، وإنما تفضل السفلى في الإبل.

قال علي: هذا مكان اختلف فيه علي، وزيد، كما أوردنا، ولا يصح في الشفتين نص، ولا إجماع أصلاً، ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ والأموال محرمة. وأصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، قد خالفوا هاهنا زيد بن ثابت وخالفوا في كثير من الأبواب المتقدمة: صحابة لا يعرف لهم مخالف منهم بلا حجة، من قرآن ولا من سنة، ولا من إجماع، فالواجب في الشفتين: القود في العمود، أو المفاداة، لأنه جرح.

وأما في الخطأ فلا شيء، لرفع الجناح عن المخطئ، وتحريم الأموال إلا بنص، أو إجماع، وبالله تعالى التوفيق.

٢٤ - في السمع

٢٠٥٣ - مسألة:

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عبد الله بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع أخبرنا سفيان عن عوف قال: سمعت شيخاً يحدث في المسجد فجلسته.

فقالوا: ذاك أبو المهلب عم أبي قلابة قال: رمى رجل رجلاً بحجر في رأسه، فذهب سمعه، ولسانه، وعقله، ويس ذكره فقضى فيه عمر بن الخطاب أربع ديات.

قال علي: ليس عن أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - شيء في السمع غير هذا، وهو لا يصح، لأن أبا المهلب لم يترك

٢٥ - الأذن

عمر أصلاً، ولا في السَّمْعِ أثرٌ عن النبي ﷺ لا صحيح ولا سقيم، ولا يعرف فيه إيجاب الدِّية عن أحدٍ من التابعين، إلا قتادة وحده. وقد خالفه غيره.

كما حدثنا حامد أخبرنا ابن مفرج عن ابن الأعرابي أخبرنا الليثي أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج عن ابن أبي نجیح عن مجاهد قال: في ذهاب السَّمْعِ خسوف.

وه إلى ابن جريج عن عطاء قال: لم يبلغني في السَّمْعِ شيء وإنما جاء عن عمر بن عبد العزيز، وإبراهيم النخعي، وابن علقمة: اختيار عواه في أنه ذهب سمعه فقط، لا إيجاب دية أصلاً، ونذكره لثلاثه مائة به مائة.

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: ما اجتمع عليه لعمر بن عبد العزيز أن قال: لا أسمع في شيء يصاب به، عَمَّ به فاه، ومنخريه، فإن سمع صرير في الأذن فلا بأس. وجاء إلى عمر بن عبد العزيز رجل فقال: ضربي فلان حتى صمت إحدى أذني، فقال له: كيف تعلم ذلك؟ قال: ادع الأطباء، فدعاهم، فشموها.

فقالوا للصَّماء: هذه الصَّماء.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال: بلغني عن إبراهيم، وغيره قال: يجترى، فيظن هل يسمع أم لا.

وعن عبد الرزاق عن معمر سالت ابن علقمة قال: كيف له أن قلت: الرجل يذمي على الرجل أنه أصمه من ضربه، كيف له أن يعلم ذلك؟ قال: يلتبس - غفلاته فإن قدر على شيء وإلا استخلف ثم أعطي، فإن ادعى صمماً في إحدى أذنيه دون الأخرى، فإنه بلغني أنه غشى التي لم تصم، وتلتبس غفلاته.

وقال أبو حنيفة ومالك، والشافعي، وأصحابهم: في ذهاب السَّمْعِ الدِّية - وهذا لا نص فيه، ولا إجماع، لصحة وجود الخلاف كما ذكرنا.

وقال أبو حنيفة: في ذهاب السَّمْعِ الدِّية.

قال أبو محمد: وهذا إيجاب شريعة - والشرائع لا يوجبها إلا الله تعالى في القرآن، أو على لسان رسوله - عليه الصلاة والسلام - فلا شيء في ذهاب السَّمْعِ بالخطأ، لأن الأموال محرمة، إلا بنص أو إجماع.

وأما في العبد، فإن أمكن القصاص منه مثلي ما ضرب فواجب، ويصعب في أذنه ما يظلل سمعه، مما يؤمن معه موته، فهذا هو القصاص.

٢٠٥٤ - مسألة: قد ذكرنا في صحيفة ابن حزم

وحديث مكحول: في الأذنين الدِّية، وجاء في ذلك عن السلف:

وقد روينا من طريق سعيد بن منصور أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن طاووس عن أبيه أن أبا بكر الصديق قضى في الأذن بخمس عشرة فريضة ولم يقض فيها أحد قبله، وقال: يوارىها الشعر والعمامة والقلنسوة.

ورويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن عكرمة أن أبا بكر الصديق قضى في الأذن خمسة عشر من الإبل، وقال: إنما هو شيء لا يضر سمعاً، ولا ينقص قوة يغيها الشعر والعمامة.

وه إلى معمر عن قتادة قال: إذا قطعت الأذن قضى فيها أبو بكر بخمسة عشر من الإبل - فهذا قول.

وعن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه أن عمر بن الخطاب قضى في الأذن إذا استؤصلت بنصف الدِّية - قال عبد الرزاق: والتاس عليه.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال: قضى عمر بن الخطاب في الأذن بنصف الدِّية، أو عدل ذلك من الذهب والورق.

ومن طريق الحجاج بن المهال أخبرنا أبو عوانة عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: في الأنف الدِّية، وفي اللسان الدِّية، وفي الذكر الدِّية، وفي العين النصف، وفي الأذن النصف، وفي اليد النصف، وفي الرجل النصف، وفي إحدى الشفتين النصف.

وعن الشعبي عن شرح قال: في الأذن نصف الدِّية.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قال عطاء في الأذن - إذا استؤصلت - خسوف من الإبل.

وعن مجاهد إذا استؤصلت: نصف الدِّية.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن علقمة بن قيس قال: قال ابن مسعود: كل زوجين فقيهما الدِّية، وكل واحد فقيهه الدِّية.

وه يقول إبراهيم النخعي، وأبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد وأصحابهم:

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبد الرحمن هو ابن

سليمان - وعبيد الله بن غير كلاًهما عن حجاج عن مكحول عن زياد بن ثابت قال: في شحمة الأذن ثلث دية الأذن.

قال أبو حمزة: وعهدنا بالمالكيين يعظمون خلاف الصحابي إذا وافق تقليدهم، وهم هاهنا قد خالفوا أبا بكر، وعمر، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود وزيد بن ثابت فلم يقولوا بشيء مما روي عنهم، وتقضوا أصولهم.

وإنما أوردنا هذا لتلا يقولوا لنا: إنما عن هؤلاء الذين جاءت عنهم هذه الروايات بالأذن السمع، فإنهم كثيراً ما يقتحمون مثل هذا فأريناهم ما لا عمل لهم به.

ويقال لهم: الذي روي عن علي في الأنف الدية، لعنه أيضاً إنما عن الشعم فقط، لا الأنف الظاهر - والرواية عن زياد في شحمة الأذن تبطل تأويلكم هذا.

قال علي: وأما نحن فلا حجة عندنا إلا في كلام الله تعالى، أو كلام رسول الله ﷺ أو إجماع متيقن لا مدخل للشك فيه، وليس هاهنا شيء من ذلك، فلا شيء في الأذنين إلا القود، أو المفادة في العمى، لأنه جرح ولا شيء في الخطأ في ذلك لما ذكرنا.

٢٦ - الذكر والأنثيين

٢٠٥٥ - مسألة: قَدْ ذَكَرْنَا مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ فِي صَحِيفَةِ

عمرو بن حزم وصحيفة عمرو بن شعيب، وخبر مكحول، ورجل من آل عمر، وأن كل ذلك لا يصح منه شيء - ونحن ذكرنا - إن شاء الله تعالى - ما جاء في ذلك عن السلف الطيب - رضي الله عنهم:

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن محمد بن عثمان أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن المنهال أخبرنا أبو عوانة عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: في الذكر الدية.

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عبد الله بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع عن سفيان عن عوف بن شيخ عن عمر بن

وه إلى وكيع أخبرنا سفيان عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن إحدى البيهقيين النصف.

وه وإلى وكيع أخبرنا سفيان عن عوف قال: سمعت شيخاً يحدث في المسجد فجلست.

فقالوا: ذاك أبو المهلب عم أبي قلابة قال: رمى رجل رجلاً

بجرح في رأسه فذهب سمعه لسانه وعقله ويسر ذكره فقتل عمر في ذلك بأربع ديات أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الثوري أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال: قضى أبو بكر في ذكر رجل مائة من الإبل.

وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي أنه قضى في الحشفة بالدية كاملة وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص عن عمر بن الخطاب أنه حكم في البيضة بصاب صافنها الأعلى بسدس الدية.

وعن مكحول يقول: قضى عمر في اليد السلام، ولسان الأخرس، وذكر الخصي يستأصل بثلث الدية.

وعن عمرو بن شعيب أن عمرو بن العاص كتب إلى عمر بن الخطاب يسأله عن امرأة أخذت بانيء زوجها فجذته فخرقت الجلد - ولم تحرق الصفاق فقضى عليها بسدس الدية.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا محمد بن فضيل عن ليث عن عمرو بن شعيب قال: كتب إلى عمر بن الخطاب في امرأة أخذت بانيء زوجها فخرقت الجلد - ولم تحرق الصفاق، فقال عمر لأصحابه: ما ترون في هذا، قالوا: اجعلها في منزلة الجائفة. قال عمر: لكني أرى غير ذلك، أرى أن فيها نصف ما في الجائفة.

وعن ابن مسعود قال: كل زوجين ففيهما الدية، وكل واحد ففيه الدية.

وعن الشعبي عن ابن مسعود قال: الأنثيان سواء.

وعن زياد بن ثابت: البيضان سواء.

وأما التابعون:

فروينا من طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال: في البيضة اليمنى ثلث الدية، وفي اليسرى ثلث الدية، لأن الولد يكون منها وعن الشعبي عن مسروق قال: البيضان سواء، ففيهما الدية.

وعن إبراهيم النخعي: في الحشفة الدية.

وعن طاووس: في الذكر الدية.

وعن عطاء أنه قال: في الحشفة الدية إذا أصيبت، قلت: فاستؤصل الذكر. قال: فالدية، قلت: أرايت إن استؤصلت الحشفة ثم أصيبت شيء مما بقي بعد؟ قال: جرح يرافيه، قلت: فذكر الذي لا يأتي النساء قال: مثل ما في ذكر الذي يأتي النساء. قلت: الكبير الذي قد ذهب ذلك منه ليس يوفى قدره - يعني ديته؟ قال: بلى،

الملائك، وسالت كلَّها، ولم يبقَ لها أثرٌ أصلاً، ثم برئ، وولّد له بعد ذلك ذكرٌ وأنثى، ثم أصابه خراجٌ أيضاً في اليمنى فذهب أكثرها، ثم برئ، ولم يولد له بعدها شيءٌ - فإذ لا يصحُّ في الذبّة في الذكر والأنثيين شيءٌ، لا نصٌّ ولا إجماعٌ، فالواجب أن لا يجب في ذلك شيءٌ في الخطأ، وأن يجب في ذلك القوّة في العمل أو المقاداة، لأنّه جرحٌ، وبالله تعالٰ التوفيقُ.

٢٧ - الصلب والفقرات

٢٠٥٦ - مسألة:

أخبرنا حمادٌ أخبرنا ابنُ مفرّجٍ أخبرنا ابنُ الأعرابيُّ أخبرنا الثّبريُّ أخبرنا عبدُ الرّزّاقِ عن ابنِ جريجٍ عن عمرو بنِ شعيبٍ قال: قضى أبو بكرٍ في صلبِ الرّجلِ إذا كسرَ ثم جبرَ بالذّبةِ كاملةً إذا كان لا يحملُ له، ونصفَ الذّبةِ إن كان يحملُ له. وبه إلى ابنِ جريجٍ، ومعمرٌ، كلاهما عن رجلٍ عن عكرمة: أن أبا بكرٍ، وعمرُ قضيا في الصّلبِ إذا لم يولد له بالذّبةِ، وإن ولّد له فنصفَ الذّبةِ.

وبه إلى ابنِ جريجٍ أخبرني محمّدُ بنُ الحارثِ بنِ سفيانٍ أن محمّدَ بنَ عبدِ الرّحمنِ بنَ عبدِ الله بنِ أبي ربيعةٍ قال: حضرت عبدَ الله بنَ الزّبيرِ قضى في رجلٍ كسرَ صلبه، فأحدودبَ هو ولم يفعده، وهو يمشي عذوباً بثلاثي الذّبةِ.

وبه إلى عبدِ الرّزّاقِ عن ابنِ جريجٍ قال: قال الشعبيُّ: قضى زيدٌ بنُ ثابتٍ في فئارِ الظّهرِ كلّهُ بالذّبةِ كلّها - وهى ألفٌ دينار - وهى اثنتان وثلاثون فئارةً، في كلّ فئارةٍ إحدى وثلاثون ديناراً وربع دينارٍ إذا كسرت ثم برئت على غيرِ عثمٍ فإن برئت على عثمٍ ففي كسرهما أحدٌ وثلاثون ديناراً وربع دينارٍ وفي العثمٍ ما فيه من الحكمِ المستقبِلِ سوى ذلك.

وعن مكحولٍ أنّه قال: في كلّ فئارٍ أحدٌ وثلاثون ديناراً وربع دينارٍ وعن الزّهرى قال: في الصّلبِ إذا كسرَ الذّبةُ كاملةً.

وعن عطاءٍ مثلاً ذلك - وعن سعيدٍ بنِ جبّيرٍ مثلاً ذلك.

وهو قولُ الحسنِ البصريِّ، ويزيد بنِ قسيطٍ.

وبه يقولُ الثّوريُّ، والشّافعيُّ إذا منعه المشي.

وبه يقولُ أحدُ، وإسحاقٌ إذا لم يولد له: وقد جاء في هذا

أثر:

كما حدّثنا حمادٌ بنُ أحمدَ أخبرنا ابنُ مفرّجٍ أخبرنا ابنُ

قلت: والبيضان في كلّ بيضةٍ حسونٌ حسونٌ.

قال مجاهدٌ: لا يفصلُ بينهما.

وعن قتادة في ذكرِ الذي لا يأتي النّساءَ ثلثُ ذبّةٍ ذكرِ الذي يأتي النّساءَ.

وكذلك يقيسه على لسانِ الأخرس، والسّن السّوداء.

والعين القائمة.

وعن إبراهيم: في ذكرِ الخصيِّ حكمٌ فحصل في هذا الباب رواياتٌ عن أبي بكرٍ، وعمرٌ، وعليٌّ، وابنِ مسعودٍ وزيدٌ أن في الذّكرِ الذّبةُ - إلا أن عمرَ جاء عنه: وذكرِ الخصيِّ ثلثُ ذبّةٍ، وفي صفاقٍ البيضِ سدسُ ذبّةٍ، وعمرٌ يحضرته من الصّحابة: ثلثُ الذّبةِ. وجاء عن عليٍّ وابنِ مسعودٍ وزيدٍ: التّسوية بين البيضتين.

وجاء عن الثّابعتين ما ذكرناه.

وقال مالكٌ: والثّوريُّ، وأبو حنيفة: في ذكرِ الصّبيِّ حكومة.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: في ذكرِ الذي لا يأتي النّساءَ حكومة.

قال الشّافعيُّ: في ذكرِ الخصيِّ والصّبيِّ، والهرم، والعنّين الذّبةُ كاملةً.

قال أبو محمّد: ليس في هذا الباب شيءٌ إلا عن خمسةٍ من الصّحابة - رضي الله عنهم - لا يصحُّ عن أحدٍ منهم شيءٌ من ذلك إلا عن عليٍّ وحده - ومدّعي الإجماع هاهنا مقدّم على الكذب على جميع الأمة.

فإن ذكروا في ذلك.

ما حدّثناه: حمادٌ أخبرنا ابنُ مفرّجٍ أخبرنا ابنُ الأعرابيِّ أخبرنا الثّبريُّ أخبرنا عبدُ الرّزّاقِ عن ابنِ جريجٍ أخبرني ابنُ طاووسٍ عن أبيه أن عنده كتاباً عن النّبيِّ ﷺ «إذا قطعَ الذّكرُ فقيسه بائةٍ ناقصةٍ» قد انقطعت شهرته وذُبحَ نسلهُ فهذا منقطع، وإن صحّحوه فإنّه يلزم به أن الذّبة لا تجب في ذكرِ العقيم، ولا في ذكرِ الشّيوخِ الكبير - وهم لا يقولون بهذا.

وقد خالفوا عمرَ في ذكرِ الخصيِّ، والعين العوراء، والبدن السّلام: ثلثُ الذّبةِ. وخالفوا سعيدَ بنَ المسيّبِ بن قولهِ: إن في البيضةِ اليسرى ثلثي الذّبةِ، وفي اليمنى ثلثُ الذّبةِ ولو كان هذا إجماعاً لما استجازَ ابنُ المسيّبِ خلافه.

قال عليٌّ: وأمّا قولهُ: إن الولدَ من اليسرى فقد أخبرني أحمدُ بنُ سعيدٍ بنَ حسانٍ بنِ هذّاجٍ العامريُّ - وكان ثقةً عاموناً فاضلاً - أنّه أصابه خراجٌ في البيضةِ اليسرى اشترَف منه على

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ
مُجَاهِدٍ قَالَ: فِي الضَّلَعِ إِذَا كَسَرَ بَعِيرٌ.

وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَضَى فِي الضَّلَعِ بِبَعِيرٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِبِ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ
الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي عَاصِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ
قَالَ: فِي التَّرْقُوعِ بِبَعِيرٍ، وَفِي الضَّلَعِ بِبَعِيرٍ - قَالَ حَمَّادٌ: وَأَخْبَرَنَا قَتَادَةُ أَنَّ
عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ قَضَى فِي الضَّلَعِ بِبَعِيرٍ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا أَجُورٌ
فَبِعِيرَانِ..

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرِ عَنْ قَتَادَةَ فِي الضَّلَعِ إِذَا
كَسَرَتْ ثُمَّ جَبِرَتْ عَشْرُونَ دِينَارًا، فَإِنْ كَانَ فِيهَا شَمٌّ فَأَرْبَعُونَ دِينَارًا
- وَفِي ضَلْعِ الْمَرَأَةِ إِذَا كَسَرَتْ عَشْرَةَ دَنَانِيرٍ.

وَعَنْ سُرُوقٍ: فِي الضَّلَعِ حَكْمٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ - فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ - وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ،
وِاسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْدٍ: فِي الضَّلَعِ بِبَعِيرٍ، وَفِي التَّرْقُوعِ بِبَعِيرٍ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُمَا، وَالشَّافِعِيُّ - فِي
أَحَدِ قَوْلَيْهِ لَيْسَ فِي ذَلِكَ إِلَّا حَكْمٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا إِسْنَادٌ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ عَنْ عُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ غَضِبَ بِهِ عَلَى الْمُنِيرِ بِمُضَرَّةِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -
لَا يَجُودُ لَهُ مِنْهُمْ خِلَافٌ بَأَنَّ الْوَاجِبَ فِي الضَّلَعِ جَمْلٌ، وَفِي الضَّرْسِ
جَمْلٌ.

قَالَ بِهِ كُلُّ مَنْ عَرَفَ لَهُ قَوْلٌ فِي ذَلِكَ مِنَ التَّابِعِينَ حَاشَى
مُسْرُوقًا، وَقَتَادَةَ، فَإِنَّ قَتَادَةَ أَضْعَفَ فِيهِ الدُّيَّةَ، فَرَادَ عَلَى قَوْلِ عُمَرَ،
وَلَمْ يَخَالِفْهُ فِي إِيْجَابِ دِيَّةٍ فِي ذَلِكَ، فَاسْتَسْهَلَ الْمَالِكِيُّونَ وَالْحَنَفِيُّونَ
خِلَافَ كُلِّ ذَلِكَ بِأَرَاغِهِمْ.

وَأَمَّا مَنْ خَلَفَ فَلَا حُجَّةَ عِنْدَنَا فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
وَمِثْلُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ لَيْسَتْ إِجْمَاعًا، لِأَنَّهُ قَدْ يَسْكُتُ الصَّاحِبُ لِبَعْضِ
الْمَعَانِي، وَقَدْ يَغِيْبُ التَّغَرُّ مِنْهُمْ.

وَلَا إِجْمَاعٌ إِلَّا مَا تَبَيَّنَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلِمَهُ، وَدَانَ بِهِ،
كَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَسَائِرِ الشَّرَائِعِ الَّتِي قَدْ
تَبَيَّنَ إِجْمَاعُهُمْ عَلَيْهَا، فَإِذَا لَا نَصَّ.

وَلَا إِجْمَاعٌ هَامِنًا فَلَا شَيْءَ فِي الضَّلَعِ إِذَا كَانَ خَطَأً لِأَنَّ الْخَطَأَ
مَرْفُوعٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ، وَالْأُمُورُ الْحَرَمَةُ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ
فَإِنْ كَانَ عَمْدًا فَفِيهِ الْقَوْدُ قَطْعٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِمَجْرَحِ فِيهِ الْقَوْدُ، أَوْ
الْمَقَادَةُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا قَبْلَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

الْأَعْرَابِيُّ أَخْبَرَنَا النَّبْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ
أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: فِي الصَّلْبِ إِذَا كَسَرَ فَذَهَبُ مِائَةِ الدُّيَّةِ
كَامِلَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَذْهَبِ الْمَاءُ نَتَفَصَّفُ الدُّيَّةَ - قَضَى بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَهَذِهِ رِوَايَةٌ عَنْ أَرْبَعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمْ - لَا يَعْلَمُ هُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ خِلَافًا: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ،
وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَزَيْدٌ - وَهِيَ عَنْ زَيْدٍ غَيْرُ صَحِيحَةٍ. وَلَا يَقُولُ بِهَذَا
الْحَنَفِيُّونَ، وَلَا الْمَالِكِيُّونَ - وَهُوَ تَنَاقُضٌ - فَلَا يَرُونَ فِي ضَرْبِهِ
الصَّلْبِ يَقْطَعُ الْوَلَدَ شَيْئًا - وَلَا يَرُونَ فِي الْفَقَارَاتِ أَيْضًا مَا جَاءَ عَنْ
زَيْدٍ بِنِ ثَابِتٍ فِيهَا، وَلَا يَعْرِفُ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي هَذَا خِلَافٌ - وَهُوَ
أَيْضًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ سَائِرِ مَا ذَكَرْنَا قَبْلُ. وَفِي
هَذَا أَيْضًا خَيْرٌ مَرْسَلٌ - كَمَا أوردنا - بِاللُّيْثِ وَإِنْ لَمْ يُولَدْ لَهُ،
وَيَنْصَبُ الدُّيَّةَ إِنْ وَلَدَ لَهُ - وَهُمْ يَدْعُونَ الْأَخْذَ بِالْمُرْسَلِ، وَلَا يَالِلُونَ
بِالتَّنَاقُضِ وَالتَّشْنِيعِ عَلَى خُصُومِهِمْ. وَهُمْ يَجْعَلُونَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ فِي
الْأَسْنَانِ الدُّيَّةَ قِيَاسًا عَلَى النَّفْسِ، وَفِي كُلِّ اثْنَيْنِ الدُّيَّةَ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعٍ
الدُّيَّةَ، وَفِي كُلِّ عَشْرَةٍ الدُّيَّةَ، فَمَا بِهِمْ لَا يَجْعَلُونَ فِي الْفَقَارَاتِ كَذَلِكَ
- كَمَا جَاءَ عَنْ زَيْدٍ - وَهَذَا تَمَّا نَقَضُوا فِيهِ الْقِيَاسَ.

قَالَ عَلِيُّ: وَأَمَّا مَنْ خَلَفَ فَلَا حُجَّةَ عِنْدَنَا فِي مَرْسَلٍ، وَلَا فِي قَوْلِ
أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ خَيْرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
يَصُحُّ، وَلَا إِجْمَاعٌ مُتَقَيَّنٌ، وَالْأُمُورُ حَرَمَةٌ، إِلَّا مَا أَبَاحَهُ نَصٌّ، أَوْ
إِجْمَاعٌ، وَالْخَطَأُ مَرْفُوعٌ - كَمَا قَدْ تَقَدَّمَ - فَلَيْسَ فِي الصَّلْبِ، وَلَا فِي
الْفَقَارَاتِ فِي الْخَطَأِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا فِي الْعَمْدِ فَالْقَوْدُ قَطْعٌ، وَلَا مَقَادَةُ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ جَرَحًا
- فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ جَرَحًا، فَفِيهِ الْقَوْدُ، أَوْ الْمَقَادَةُ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا.

٢٨- فِي الضَّلَعِ

٢٠٥٧- مسألة:

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ الْجَسَّاسِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ ابْنِ
حَزَمٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ
أَسْلَمَ عَنْ مُسْلِمٍ بِنِ جَنْدَبٍ عَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ:
قَضَى فِي الضَّرْسِ بِجَمَلٍ، وَفِي التَّرْقُوعِ بِجَمَلٍ، وَفِي الضَّلَعِ بِجَمَلٍ.

وَمِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ
مُسْلِمٍ بِنِ جَنْدَبٍ عَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ
عُمَرَ يَقُولُ عَلَى الْمُنِيرِ: فِي الضَّلَعِ جَمْلٌ، وَفِي الضَّرْسِ جَمْلٌ، وَفِي
التَّرْقُوعِ جَمْلٌ.

٢٩ - الترقوة

٣٠ - الثدي

٢٠٥٩ - مسألة:

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن عَمْدٍ بن عثمان
أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن
المنهال أخبرنا حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن مكحول: أن
زيد بن ثابت قال: في حِلْمَةِ ثَدِي الرَّجُلِ إِذَا قَطَعْتَ ثَمَنَ دِيَةِ
التَّنَدُوءِ، وَفِي حِلْمَةِ ثَدِي الْمَرَأَةِ إِذَا قَطَعْتَ رُبْعَ دِيَةِ نَدِيهَا.

أخبرنا حامد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا
الذَّهْرِيُّ أخبرنا عبد الرَّزَّاقِ عن عَمْدٍ بن راشد عن مكحول عن
قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت قال: في حِلْمَةِ الثَّدي رُبْعُ الدِّيَةِ.

ورويَا بالسَّنَدِ المذكور إلى عبد الرَّزَّاقِ عن معمر بن رجل
عن عكرمة: أن أبا بكر الصديق جعل في حِلْمَةِ ثَدِي الرَّجُلِ خَمْسِينَ
ديناراً، وفي حِلْمَةِ ثَدِي الْمَرَأَةِ مِائَةَ دِينَارٍ، قَالَ مَعْمَرٌ: سَمِعْتُ عَطَاءَ
الْحِرَاسِيِّ يَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ.

وبه إلى عبد الرَّزَّاقِ عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب
قال: قضى أبو بكر في ثَدِي الْمَرَأَةِ بِعِشْرَةِ مِائَةِ دِينَارٍ إِذَا لَمْ يَصِبْ إِلَّا
حِلْمَةُ نَدِيهَا إِذَا قُطِعَ مِنْ أَصْلِهِ خَمْسَةُ عَشَرَ مِائَةِ دِينَارٍ.

وعن الزَّهْرِيِّ قَالَ فِي حِلْمَةِ ثَدِي الرَّجُلِ خَمْسُ مِائَةِ دِينَارٍ.

وعن عطاء قال: كم في حِلْمَةِ الرَّجُلِ؟

قال: لا أدري وعن الشعبي قال: في أحدِ ثَدَيِ الْمَرَأَةِ نِصْفُ
دِيَتِهَا وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِيِّ قَالَ: فِي ثَدِي الْمَرَأَةِ الدِّيَةُ وَفِي ثَدِي
الرَّجُلِ حُكْمَةٌ.

ومن طريق عبد الرَّزَّاقِ أخبرنا سفيان الثوري عن سليمان
الثباني عن الشعبي قال في ثَدِي الْمَرَأَةِ الدِّيَةُ - وبه يقول سفيان
الثوري، ومالك، وأبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، وأصحابهم -
وقال هؤلاء: في ثَدِي الرَّجُلِ حُكْمَةٌ.

وقال أحمد، وإسحاق: فيهما الدِّيَةُ كاملة.

قال أبو محمد: فلمَّا اختلفوا - كما ذكرنا - وَجِبَ الرَّجُوعُ
إِلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ الرَّجُوعُ إِلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ عِنْدَ التَّضَارُعِ.
فَفَعَلْنَا، فَلَمْ نَحْزَ فِي ذَلِكَ نَصْرَ قُرْآنٍ، وَلَا سُنَّةَ لَا صَحِيحَةٍ، وَلَا
سَقِيمَةٍ، وَلَا إجماعاً متيقناً، وكلُّ حكمٍ لَمْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الْعَمْدِ فَهَوَ
بَاطِلٌ بَيِّنٌ.

وأما نحنُ فلا حجةَ عندنا في قول أحدِ دونِ رسولِ اللَّهِ ﷺ
وليس في أقوالِ من ذكرنا من صاحبِ أو تابعِ سُنَّةٍ، وَلَا قُرْآنٍ، وَلَا

٢٠٥٨ - مسألة: قد ذكرنا قول عمر: في الترقوة جل

- في الباب الذي قبل هذا متصلاً به وخطبته بذلك على المنبر
فأفنى عن إعادته. وقول سعيد بن المسيب بمثل ذلك.

وبه يقول أحمد، وإسحاق.

وقال به الشافعي في أحدِ قوليه.

وقول آخر:

رويناه من طريق الحجاج بن المنهال أخبرنا الحجاج عن
مكحول عن زيد بن ثابت أنه قال: في الترقوة أربعة أبعرة.

وعن الشعبي، ومجاهد، قالوا جميعاً: في الترقوة إن كسرت
أربعون ديناراً، وعن عبد الرَّزَّاقِ في الترقوة عشرون ديناراً. وقضى
فيها عبد الملك بن مروان بعميرين، فإن برئت وفيها أجورُ فارعةٍ
أبعرةٍ وعن سعيد بن جبير: في كلِّ شيءٍ من الأعضاء حكومةٌ إلا
الترقوةَ فيها بعميران.

قال أبو محمد: وهذا خلافٌ موجودٌ ثابتٌ في أنه ليس في
شيءٍ من الأعضاء ديةٌ مؤقَّدةٌ، والعينانِ، والأسنانُ أعضاءٌ - فبطلَ
دعوى الإجماع في ذلك.

وعن مسروق: في الترقوة حكمٌ، وفي الفرس حكمٌ.

وبه يأخذ أبو حنيفة، ومالك، والشافعي - في أحدِ قوليه -

وأصحابهم.

أما الروايةُ عن زيدٍ - فواهيةٌ، لأنه نقلَ الحجاج بن أرطاة
- وهو ضعيفٌ - ثم عن مكحول عن زيد، ومكحول لم يدرُكْ
زيداً.

وأما الروايةُ عن عمرٍ - فثابتةٌ، قالها على المنبر بحضرةِ
الصحابَةِ - رضي الله عنهم - وهذا قد خالفه المالكيون،
والحنفيون بأرائهم.

قال علي: وأما نحنُ فلا حجةَ عندنا في قول أحدِ دونِ
رسولِ اللَّهِ ﷺ وليس هاهنا نصٌّ، فلا يجب في الترقوة شيءٌ في
الخطأ لما ذكرنا.

وأما في العمى - فالواجبُ في ذلك القصاصُ فقط، إلا إن
كان جرحاً فالقودُ، أو المقاداة لما ذكرنا قبل، وبالله تعالى التوفيقُ.

إجماع.

كتاب من عامله بتجران، فلما قرأه قال: ما ترون في رجل ذي جدّة وسعة خطب إلى رجل ذي فاقة بته فروجه إليها، فقال: ادفعها إليّ فإني أوسع لها فيما أنفق عليها، فقال: إني أخافك عليها أن تقع بها، فقال: لا تخف، لا أقرّبها، فدفعتها إليه، فوقع بها فخرقها، فهرقت دماً وماتت. فقال عبد الله بن معقل بن مقرن: غرم والله وقال عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان: غرم والله، فقال عمر بن عبد العزيز: أعلقا وصداقاً، أعلقا وصداقاً، وقال إسماعيل بن عثمان بن عفان: إن كانت أدركت ما أدرك النساء فلا دية لها، وإن لم تكن أدركت ما أدرك النساء فلها الدية. فكتب عمر بذلك إلى الوليد بن عبد الملك.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا زيد بن الحباب عن خالد بن عبد الله عن خالو الحذاء عن أبيان بن عثمان أنه رفع إليه رجل تزوّج جارية فأفصاها فقال فيها هو، وعمر بن عبد العزيز: إن كانت تمنّ يجمع مثلها فلا شيء عليه وإن كانت تمنّ لا يجمع مثلها فعليه ثلث الدية.

وعن ابن جريج إذا كان لا يستمسك الغائط فعليه الدية كاملة وبه يقول سفيان الثوري، وأبو ثور.

وقال أبو حنيفة: مثل ذلك، وزاد: فإذا كان الغائط يستمسك ثلث الدية. ولا يعرف للمالك، ولا للشافعي فيها قول.

قال أبو محمد: أمّا المأثور في ذلك عن عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت - رضي الله عنهما - فإنه توقيف، والتوقيف لا يؤخذ إلا عن الله تعالى على لسان نبيه ﷺ. ولقد كان يلزم المالكيين المشعّين بقول الصحابي الذي لا يعرف له مخالف أن يقولوا هاتين بقول عمر، وزيد، ولكن هذا مما تناقضوا فيه.

وأما الحنفيون - فإنهم طردوا أصلهم وقالوا هاتين بما روي عن عمر، وزيد، فهنا فعلوا ذلك في حكمة شدي الرجل والمرأة؟ ولكن هذا يريكم تناقض القوم، وأنهم لا يحقّقون أصلاً.

قال عليّ: وأمّا نحن فنقول: إن كان ذلك وقع منه في زوجته من غير قصد فعاثت وبرئت في ذلك، لأنه غطّي، وقد أباح الله تعالى له وطء زوجته، فلم يتعدّ حدود الله تعالى في ذلك، وإن كان فعل ذلك عامداً - وهو يلزم أنها لا تحمل - أو فعل ذلك بامّة كذلك، أو اجتنبت عليه القصاص، وينقض منه مجديدة مقدار ما فتق منها متديداً، وعليه في الاجتناب - مع ذلك - الحد، ولا غرامة في شيء من ذلك أصلاً، إلا إن فعل ذلك خطأ فماتت، فالدية كاملة، لأنها نفس، وبالله تعالى التوفيق.

وقد ذكرنا أن الأموال محرمة لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ ولقول رسول الله ﷺ «إِنْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ فَوَجِبَ أَنْ لَا يَجِبَ فِي الثَّيِّبِينَ غَرَامَةٌ أَصْلًا، فَإِنْ أَصَابَا خَطَأً فَلَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ، لَمَا ذَكَرْنَا، وَإِنْ كَانَ عَمْدًا فَبِهِ الْقَوْدُ - وَهَذَا قَوْلُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَجَمِيعِ أَصْحَابِنَا - وَبِهِ نَاخِذُ.

قال عليّ: فإن قطع الرجل حلمة ندي المرأة قطع نديه كله، لأنه كله حلمة لا ندي له، فإن قطعت هي نديه قطعت حلمتها، فإن قطع جميع نديها عمداً - قطع من جلده ما حوالى نديه مقدار ذلك - لقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾.

٣١ - إفضاء الرجل المرأة

٢٠٦٠ - مسألة:

أخبرنا حماد أخبرنا عبد الله بن محمد بن عليّ الباجي أخبرنا عبد الله بن يونس المرادي أخبرنا بقي بن خلاد أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا هشيم عن داود عن عمرو بن شعيب أن رجلاً استكره امرأة فأفصاها فضره عمر بن الخطاب الحد، وغرّبه ثلث ديتها.

أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبري أخبرنا عبد الرزاق عن رجل عن عكرمة قال: قضى عمر بن الخطاب في المرأة إذا غلبت على نفسها فأفصيت أو ذهبت عذرتها بثلث ديتها ولا حدّ عليها وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن قتادة في الرجل يصيب المرأة فيفضيها. قال ثلث الدية.

وقول آخر:

كما روي بالسند المذكور إلى عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن قتادة أن زيد بن ثابت قال: في المرأة يفضيها زوجها، إن حبست الحاجتين والولد ثلث الدية، وإن لم تحبس الحاجتين والولد فالدية كاملة.

وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز أن عمر بن عبد العزيز قال في إفضاء المرأة الدية كاملة من أجل أنها تمنع اللذة والجماع.

ومن طريق الحجاج بن النبال أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا هشام بن عمرو الفراء قال: شهدت عمر بن عبد العزيز إذ جاءه

٣٢ - من قطع من جلده شيء

٢٠٦١ - مسألة:

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن محمد بن عثمان
أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج عن
مكحول قال: إذا اختلفت من جلدة الوجه والرأس مثل الدرهم،
ففيه ثلاثة أبعرة - وإن اختلفت من الجسد، فبعير ونصف.
قال أبو محمد: هذا تحديد لم يأت به نص قرآن، ولا سنة،
ولا إجماع، فلا يجب في ذلك شيء.

وأما الخفيعون، والمالكيون، والشافعيون فإنهم أصحاب
قياس يزعمهم وهذا مكان يجب عليهم على أصولهم أن يقيسوه
على قولهم في الموضحة ولكنه مما تناقضوا فيه.

وأما نحن فالقصاص في ذلك في العمد وليس في الخطأ في
ذلك شيء لقول الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ
وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ وبالله تعالى التوفيق.

٣٣ - الكسر إذا انجبر

٢٠٦٢ - مسألة:

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن محمد بن عثمان
أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن
المهال أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا قتادة عن سليمان بن يسار: أن
عمر بن الخطاب قضى في رجل كسرت يده، أو رجله، أو فخذ،
ثم انجبرت: فقتل فيها بمقتضى.

وعن حماد بن سلمة أخبرنا عمرو بن دينار قال: إن رجلا
كسر أحد زنديه، ثم انجبر: فقتل فيه عمر بمائتي درهم وعن حماد
بن سلمة عن الحجاج عن عكرمة بن خالد المخزومي: أن عمر بن
الخطاب قضى فيه بغيريرين - والبغيران يراة المائة درهم من حساب
عشرة آلاف درهم.

وعن حماد بن سلمة أخبرنا الرب السخيتاني وهشام بن
حسان، وحبيب بن الشهيد كلهم عن محمد بن سيرين أن شريحا
قضى في الكسر إذا انجبر: قال: لا يزيد ذلك إلا شدة يعطى أجر
الطيبيب، وقدر ما شغل عن صناعته.

وعن مكحول - أنه قال: في الصدع في العضد إذا انجبر
ثمانية أبعرة، فإذا انكسر أحد زنديه، ثم انجبر: فعشرة أبعرة. وفي

كل مفصل من مفاصل الأصبع إذا انكسر ثم انجبر ثلثا بعير. وفي
الظفر - إذا أعور بعير، فإذا نبت فخمسا بعير.

فهذه آثار جاءت عن عمر بن الخطاب، وعن شريح، وعن
مكحول.

والخفيعون، والمالكيون، والشافعيون، قد خالفوا ما جاء
عن عمر بأرائهم.

قال أبو محمد: وليس في ذلك عندنا إلا القصاص في العمد
فقط.

وأما في الخطأ فلا شيء، لما ذكرنا من قول الله تعالى،
ومن قول رسوله عليه الصلاة والسلام.

٣٤ - المائة إذا انفتقت

٢٠٦٣ - مسألة:

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن محمد بن عثمان
أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن
المهال أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا قتادة عن أبي مجلز أنه قال في
المائة إذا فتقت: ثلث الذية.

ومن طريق وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن إزهر عن أبي
عون محمد بن عبيد الله الثقفي عن شريح قال: في الفتق ثلث الذية.

أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا
الذبري أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن الشعبي قال:
في المائة إذا خروقت: ثلث الذية.

قال عبد الرزاق: قال ابن جريج: وأنا أقول: إن فيها - إذا
لم تمسك البول - الذية كاملة قاله أهل الشام.

وقال سفيان الثوري مثل ذلك.

قال علي: ليس في ذلك إلا القصاص في العمد أو المضادة،
لأنه جرح - وليس في الخطأ شيء لما ذكرنا.

٣٥ - الورك

٢٠٦٤ - مسألة:

روينا من طريق الحجاج بن المهال أخبرنا حماد بن سلمة
عن الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في الورك إذا
انكسرت ثم انجبرت: عشرة أبعرة.

أَمَّا فِي الْعَمْدِ: فَالْقِصَاصُ فِيمَا أَمَكَنَ أَوْ الْمُسَادَاةُ فِيمَا كَانَ جُرْحاً وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٣٧- العنق

٢٠٦٦- مسألة:

أَخْبَرَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَرْجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذَّهَبِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَزْهَرَ عَنْ أَبِي عَوْنٍ عَنْ شَرِيحٍ قَالَ: فِي الْعُنُقِ ثَلَاثُ دَنِيَّةٍ.
قَالَ عَلِيُّ: لَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ فِي الْخَطَا. وَالْقِرْدُ فِي الْعَمْدِ وَلَا بَدْ.

٣٨- الدرس لبطن آخر حتى يسلم

٢٠٦٧- مسألة:

أَخْبَرَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلِيٍّ الْبَاجِي أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا بَقِيٌّ بْنُ خُلَادٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا بِالْمَدِينَةِ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: ضَرَبْتَهُ حَتَّى سَلَحَ، فَقَالَ: أَشْهَدُوا فَقَدْ وَاللَّهِ صَدَقَ، فَأَرْسَلَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ يَسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا حَتَّى سَلَحَ، هَلْ مَضَى فِي ذَلِكَ أَثَرٌ أَوْ سَنَةُ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: قَضَى فِيهَا عَثْمَانُ بِلَثَلِثِ الدَّنِيَّةِ - قَالَ سَفْيَانُ: وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى الْعَاقِلَةِ.
وَقَدْ رَوَى عَنْ عَثْمَانَ فِي ذَلِكَ غَيْرُ هَذَا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْحِجَّاجِ بْنِ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ الْخَزَاعِيِّ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ عَقَابٍ كَانَ عَظِيمًا سَيِّئًا فَأَخَذَهُ رَجُلٌ قَصِيرٌ فَوَطَأَ فِي بَطْنِهِ حَتَّى خَرِيَ، فَأَرْسَلَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ سَعِيدٌ: بَيْنَ الْمُسَيَّبِ: قَضَى فِيهِ عَثْمَانُ بْنُ عُفَانَ بَارِعِينَ دِينَارًا، أَوْ بَارِعِينَ فَرِيضَةً.

وَعَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ حَمِيدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ نَافِعِ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ عُفَانَ قَضَى فِي ذَلِكَ بَارِعِينَ بَعِيرًا - يَعْنِي الَّذِي ضَرَبَ حَتَّى سَلَحَ.

قَالَ عَلِيُّ: وَأَمَّا نَحْنُ فَلَا حِجَّةَ عِنْدَنَا فِي قَوْلِ أَحَدِهِ، وَلَا حَكْمَهُ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَيْسَ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ إِلَّا الْقِصَاصُ: ضَرَبٌ كَضَرْبِهِ وَلَا مَزِيدَ، وَالْحَدُوثُ لَيْسَ فَعَلُ الضَّارِبِ بِالْمَضْرُوبِ،

وَهُوَ قَوْلُ صَاحِبِهِ لَا يَعْرِفُ لَهُ خَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ - وَالْخَفِيُّونَ، وَالْمَالِكِيُّونَ، وَالثَّوْفِيُّونَ، يَشْتَعُونَ خِلَافَ الصَّاحِبِ إِذَا وَافَقَ تَقْلِيدَهُمْ.

وَأَمَّا نَحْنُ فَلَيْسَ عِنْدَنَا إِلَّا الْقَوْدُ فِي الْعَمْدِ فَقَطْ.

وَأَمَّا فِي الْخَطَا فَلَا شَيْءَ فِيهِ.

٣٦- المقعدة والشفرة

والإليتان والعقلة والمنكب

٢٠٦٥- مسألة:

أَخْبَرَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَرْجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذَّهَبِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَقْعَدِ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَمْسَكَ خِلَاهُ فَالدَّنِيَّةُ.
وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْإِلَتَيْنِ إِذَا قَطَعْتَا حَتَّى يَدُودَ الْعَظْمِ الدَّنِيَّةُ كَامِلَةٌ، وَفِي إِحْدَاهُمَا نَصْفُ الدَّنِيَّةِ.
وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ فِي الْإِلَتَيْنِ الدَّنِيَّةُ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَمَّادُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ سَفْيَانَ، قَالَ: يَقْضَى فِي شَفْرِ قَبْلِ الْمِرَاةِ إِذَا أَوْعِبَ حَتَّى يَبْلُغَ الْعَظْمَ نَصْفَ دَيْنَاهَا، وَفِي شَفْرِهَا بِدَيْنِهَا إِذَا بَلَغَ الْعَظْمَ - فَإِنْ كَانَتْ عَاقِرًا لَا تَحْمَلُ.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَاجْتَمَعَ لِعَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي رَكِبِ الْمِرَاةِ إِذَا قَطَعَ بِالدَّنِيَّةِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا تَمْتَعُ مِنْ لَذَّةِ الْجَمَاعِ.
وَقَالَ عَطَاءٌ: مَا عَلِمْتُ فِي قَبْلِ الْمِرَاةِ شَيْئًا يَلْدَانَا.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الْعَزِيزُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: اجْتَمَعَ الْعُلَمَاءُ لِأَبِي فِي خِلَافَتِهِ عَلَى أَنَّ فِي الْعَقْلَةِ تَكُونُ مِنَ الضَّرْبَةِ الدَّنِيَّةُ كَامِلَةٌ، لِأَنَّهَا تَمْتَعُ اللَّذَّةَ وَالْجَمَاعَ، وَعَلَى أَنَّ فِي الْمَنْكَبِ إِذَا كَسَرَ شَمَّ جَبَرٍ فِي غَيْرِ عِشْمٍ أَرْبَعُونَ دِينَارًا.

قَالَ عَلِيُّ: وَقَالَ الثَّوْفِيُّ - فِي الْعَقْلَةِ إِذَا بَطَلَ الْجَمَاعُ الدَّنِيَّةُ، وَفِي ذَهَابِ الشَّفَرَيْنِ كَذَلِكَ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالثَّوْفِيُّ، وَاحِدٌ، وَأَصْحَابُهُمْ: فِي الْإِلَتَيْنِ الدَّنِيَّةُ.

وَكُلُّ هَذَا لَا نَصَّ فِيهِ وَلَا إِجْمَاعٌ، فَلَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ فِي الْخَطَا.

فلا اعتدائه عليه في ذلك، والطَّبَائِعُ مُتَخَلِّفٌ فِي الشَّدَّةِ وَالِاسْتِرْخَاءِ،
وبالله تعالى التوفيق.

٣٩ - الضرطة

٢٠٦٨ - مسألة:

أخبرنا حمامٌ أخبرنا ابنُ مفرجٍ أخبرنا ابنُ الأعرابيُّ أخبرنا
الدَّبَرِيُّ أخبرنا عبدُ الرَّزَّاقِ عن معمرٍ عن إسماعيلَ بنِ أُمَيَّةَ أنَّ
رجلاً كان يقصُّ شاربَ عَمْرِ بْنِ الخطَّابِ فأذَّعَهُ عَمْرُ، فضرطَ
الرَّجُلُ، فقال: أما إِنَّا لَمُ نَرُدُّ هَذَا، وَلَكِنْ سَتَعْقِلُهَا، فَأَعْطَاهُ أَرْبَعِينَ
دِرْهَمًا - قَالَ: وَاحْشِبْه قَالَ: شَاةٌ أَوْ عَنَاقٌ.

قَالَ عَلِيٌّ: قَدْ سَمِيَ عَمْرُ بْنُ الخطَّابِ الَّذِي أُعْطِيَ فِي ذَلِكَ
عَقْلًا وَالشَّافِعِيُّونَ، وَالْمَالِكِيُّونَ، وَالْحَنَفِيُّونَ، يَخْلِفُونَ هَذَا وَلَا
يُرَوْنَ أَصْلًا وَهَذَا تَحَكُّمٌ وَتِلَاعَبٌ فِي الدِّينِ لَا يَحِلُّ، فَإِنْ كَانَ مَا
رَوَى عَنْ الصَّاحِبِ مِمَّا لَا يَعْرِفُ لَهُ خَالَفَ حِجَّةً فَيَلْتَزِمُوا كُلُّ هَذَا،
وَكُلُّ مَا أوردناه فَإِنْ فعلوا ذَلِكَ تركوا أَكْثَرَ مَذَاهِبِهِمْ، وفارقوا مَنْ
قَدَّأُوا دِينَهُمْ - وَإِنْ كَانَ مَا رَوَى عَنْ الصَّاحِبِ لَا يَعْرِفُ لَهُ مِنْهُمْ
خَالَفَ لَيْسَ حِجَّةٌ - فهِذَا قولنا، فليتركوا التَّهْوِيلَ عَلَى مَنْ خَالَفَ
ذَلِكَ، وَلْيَسْقُطُوا الْاجْتِهَادَ بِمَا اجْتَبَاهُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ.

٤٠ - الجبهة

٢٠٦٩ - مسألة:

أخبرنا حمامٌ أخبرنا ابنُ مفرجٍ أخبرنا ابنُ الأعرابيُّ أخبرنا
الدَّبَرِيُّ أخبرنا عبدُ الرَّزَّاقِ عن ابنِ جريجٍ أخبرني عبدُ العزيزُ بنُ
عَمْرِ بْنِ عبدِ العزيزِ عن عَمْرِ بْنِ عبدِ العزيزِ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْجَبْهَةِ إِذَا
هَشِمْتَ وَفِيهَا غَوْصٌ مِنْ دَاخِلِ مِائَةِ وَخَمْسُونَ دِينَارًا، فَإِنْ كَانَ بَيْنَ
الْحَاجِبِينَ كَسْرٌ شَأْنُ الْوَجْهِ، وَلَمْ تَنْتَقِلْ مِنْهُ الْعِظَامُ فَرِيحُ الدِّيَةِ، وَإِنْ
كَسَرَ مَا بَيْنَ الْأُذُنَيْنِ يَصِيبُ مَضَاجِعَ اللَّحْيَيْنِ وَقَدْ أَذَاهُ الشَّعْرُ فِي
تُخَوِّصٍ يَضُرُّ فِي الْجَرْحِ، وَلَمْ يَنْقَلْ مِنْهُ عِظَمٌ: فَفِيهِ مِائَةُ دِينَارٍ.

قَالَ عَلِيٌّ: هَذَا أَصَحُّ سَبْطٍ كَمَا تَرَى إِلَى عَمْرِ بْنِ عبدِ العزيزِ
رَحِمَهُ اللَّهُ - فَلْتَنْ كَانَ رَأْيًا - كَمَا هُوَ رَأْيُ بِلَا شَكٍّ - فَلَعَمْرِي أَنْ
رَأَى عَمْرُ بْنُ عبدِ العزيزِ لِأَحَقِّ بِالسَّدَادِ بِلَا شَكٍّ مِنْ رَأْيِ أَبِي
حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَلَنْ كَانَ يَطْلُقُ فِي ذِي فَضْلٍ يَقُولُ
مِثْلَ هَذَا، لَا يَقَالُ بِالرَّأْيِ، فَهُوَ تَوْقِيفٌ، فَإِنْ عَمَرَ بَيْنَ عبدِ العزيزِ
لَأَحَقُّ بِهَذِهِ الْمَخْرَجَةِ مِمَّنْ ذَكَرْنَا.

وَأَمَّا نَحْنُ فنَقُولُ: إِنَّ عَمْرَ رَحِمَهُ اللَّهُ - وَغَيْرَهُ مِمَّنْ سَلَفَ
مَعْدُورُونَ فِيمَا أَخْطَأُوا فِيهِ، وَمَاجُورُونَ فِي اجْتِنَاهِهِمْ، وَلَا حِجَّةَ فِي
قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَذَا لَا نَصَّ فِيهِ وَلَا إِجْمَاعٌ، فَلَا
يَجُوزُ الْقَوْلُ فِيهِ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْقَوْلُ فِي الْعَمْدِ فَقَطْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ
جَرَحًا فَتَكُونَ فِيهِ الْمَفَادَةُ، وَلَا شَيْءَ فِيهِ فِي الْخَطَا، وَبِاللهِ تَعَالَى
التَّوْقِيفُ.

٤١ - اللطمة

٢٠٧٠ - مسألة:

أخبرنا حمامٌ أخبرنا ابنُ مفرجٍ أخبرنا ابنُ الأعرابيُّ أخبرنا
الدَّبَرِيُّ أخبرنا عبدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: سَمِعْتُ مَوْلَى لِسُلَيْمَانَ بْنِ حَبِيبٍ
يُخْبِرُ عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ: إِنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ حَبِيبٍ قَتَلَ فِي الصَّكَّةِ إِذَا
احْمَرَّتْ، أَوْ اسْوَدَّتْ، أَوْ اخْضَرَّتْ بَسْتُ ذَنَابِرٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا كَالَّذِي قَبْلَهُ وَلَا شَيْءَ فِي هَذَا إِلَّا
الْقِصَاصُ فَقَطْ، فَلَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّهُ أَرَادَ غَيْرَهُ مِمَّا
أَبَيَّحَ لَهُ، فَهُوَ خَطَأٌ لَا شَيْءَ فِيهِ.

٤٢ - الجراح وأقسامها

٢٠٧١ - مسألة:

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ:

أَوَّلُهَا الْحَارِصَةُ - ثُمَّ الدَّامِيَةُ - ثُمَّ الدَّامِعَةُ - ثُمَّ الْبَاضِعَةُ -
ثُمَّ الْمَتْلَاحَةُ - ثُمَّ السَّمْحَاقُ - وَهِيَ أَيْضًا: الْمَلَطُ. ثُمَّ الْمَوْضُحَةُ - ثُمَّ
الْحَاشِمَةُ - ثُمَّ الْمُنْقَلَةُ - ثُمَّ الْمَامُومَةُ - وَهِيَ الْأَمَةُ أَيْضًا.

وَفِي الْجَوْفِ وَحْدَةً: الْجَانِفَةُ - وَهِيَ الَّتِي نَفَذَتْ إِلَى الْجَوْفِ.
وَالْحَارِصَةُ - الَّتِي تَشَقُّ الْجِلْدَ شَقًّا خَفِيفًا - يَقَالُ: حَرَصَ
الْقَصَّارُ التُّرْبَ إِذَا شَقَّ شَقًّا طَيفًا. وَالدَّامِيَةُ - هِيَ الَّتِي ظَهَرَ فِيهَا
شَيْءٌ مِنْ دَمٍ وَلَمْ يَسْلُ.

وَالدَّامِعَةُ - هِيَ الَّتِي سَالَ مِنْهَا شَيْءٌ مِنْ دَمٍ كَالدَّمْعِ.
وَالْبَاضِعَةُ - هِيَ الَّتِي شَقَّتْ الْجِلْدَ وَوَصَلَتْ إِلَى اللَّحْمِ.
وَالْمَتْلَاحَةُ - هِيَ الَّتِي شَقَّتْ الْجِلْدَ وَشَرَعَتْ فِي اللَّحْمِ.
وَالسَّمْحَاقُ - هِيَ الْمَلَطُ: وَهِيَ الَّتِي قَطَعَتْ الْجِلْدَ وَاللَّحْمَ
كُلَّهُ وَوَصَلَتْ إِلَى الْقَشْرَةِ الرَّقِيقَةِ الَّتِي عَلَى الْعِظَمِ.
وَالْمَوْضُحَةُ - الَّتِي شَقَّتْ الْجِلْدَ وَاللَّحْمَ وَتَلَسَّكَ الْقَشْرَةَ
وَأَوْضَحَتْهُ مِنَ الْعِظَمِ.

أو في أشباه ذلك.

وبه إلى ابن جريج عن عمرو بن شعيب: أن عمرَ جلدَ حرّاً قَتَلَ عبداً مائة ونفاه عاماً.

وبه إلى ابن جريج عن إسماعيل بن أمية قال: سمعت أن الذي يقتل عبداً يسجن سنة ويضرب مائة.

وبه إلى ابن جريج عن ابن شهاب قال: إن قَتَلَ الحرُّ عبداً عوقب بجلدٍ وجعٍ، وسجنٍ، ويعتق رقبةً، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، ولم تكن عليه عقوبة.

وقال الأوزاعي، والثَّيْبِيُّ، ومالكٌ: من قَتَلَ عمداً فعفا عنه الأولياء، أو فادوه بالدية؛ فإنه يجلدُ مائة سوطٍ مع ذلك، وينفى سنة - إلى ابن.

قال مالكٌ: في القسامة يدعى على جماعة أنهم لا يقسمون إلا على واحدٍ فإن أقسموا عليه قتلوه، وضرب الباقون كل واحد مائة سوطٍ، وينفوا كلهم سنة سنة.

وقال آخرون: لا شيء عليه:

كما أخبرنا حماد أخبرنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي أخبرنا عبد الله بن يونس أخبرنا بقي بن مخلد أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن مجاهد عن ابن عباس قال: كان في بني إسرائيل القصاص ولم تكن فيهم الدِّية - قال الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاعْلَمْ أَنَّ تَقْبِلَ الدِّيةِ فِي الْعَمْدِ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ. قَالَ: فعلى هذا أن يتبع بالمعروف، وعلى ذلك أن يؤدَّى ﴿إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ ﴿فَمَنْ اعْتَدَى بِغَدٍّ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

وبه يقول أبو حنيفة، والثَّيْبِيُّ، وأحمد بن حنبل، وأبو سليمان، وأصحابهم.

وبه يقول إسحاق بن راهويه وسائر أصحاب الحديث. فلما اختلفوا - كما ذكرنا نظراً فيما احتجَّت به الطائفة المرجحة للادب والنبي في ذلك، فوجدناهم يقولون - أو من قال منهم: قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَتْلُونَ الْقُرْآنَ الَّذِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزُولُونَ مِنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَاناً إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ قال: فشبَّه الله تعالى القتل بالزنى.

ووعدنا الزنى فيه الرجم على الحصن، فإذا لم يكن حصناً سقط عنه العقل وجب عليه مائة جلدٍ ونفي سنة. قالوا: فالواجب على من قتل فسقط عنه القتل مثل ذلك أيضاً جلد مائة ونفي سنة.

والهاشمية - التي قطعت الجلد واللحم والفسرة وأثرت في العظم فهشمت فيه.

والمنقلة وهي المنقولة - أيضاً - التي فعلت ذلك كله وكسرت العظم فصارت يخرج منها العظام.

والمأمومة - التي نفذت ذلك كله وشقت العظم كله، فبلغت أم الدماغ هذا الكلام كله هكذا.

حدثناه أحمد بن محمد بن الجسور قال: أخبرنا محمد بن عيسى بن رفاعة قال: أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا أبو عبيد عن الأصمعي، وغيره، فذكر كما ذكرنا.

قال أبو محمد: فقال بعض السلف - كما قدّمنا: لا قصاص في العمد في شيء منها إلا في الموضحة وحدها، وادّعوا أن المائلة في ذلك متعذرة.

وقال آخرون: بل القصاص في كلها، والمائلة ممكنة كما أمر الله تعالى.

وقد ذكرنا بطلان قول من منع من القصاص فيها براهيه قبل، فأغنى عن إعادته. ويكفي من ذلك عموم قول الله تعالى: ﴿وَالْحُرُّ بِقِصَاصٍ﴾ برفع الحاء.

وقال تعالى: ﴿وَالْحُرَّمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّاً﴾ فلو علم الله تعالى أن شيئاً من ذلك لا يمكن فيه مائلة لما أجل لنا أمره بالقصاص في الجروح جملة، ولم يخص شيئاً - فنحن نشهد بشهادة الله تعالى التامة الصادقة، ونقطع قطع الموقن المصدق بكلام ربه تعالى: أن ربنا عز وجل لو أراد تخصيص شيء من الجروح بالمتع من القصاص في العمد لبيّنها لنا كما أخبر تعالى عن كتابه أنه أنزله تبياناً لكل شيء، فإذا لم يفعل ذلك، فنحن نقسم بالله تعالى قسماً برّاً: أنه ما أراد قط تخصيص شيء من الجروح بالمتع من القصاص منه، إلا في الاعتداء به، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٧٢ - مسألة: من قَتَلَ عمداً فعني عنه وأخذ منه الدِّية، أو الفاداة.

قال أبو محمد: اختلف الناس في هذا فقالت طائفة: يجلد مائة وينفى سنة.

كما أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الليثي أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عباس بن عبد الله أن عمر بن الخطاب قال في الذي يقتل عمداً: أنه لا يقع القصاص عليه بجلد مائة، قلت: كيف؟ قال - في الحر يقتل عمداً،

وذكروا:

ما حدثناه أحمد بن عمر بن أنس العنبري أخبرنا أخيراً عبد الله بن الحسين بن عقال أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرنا محمد بن أحمد بن الجهم أخبرنا محمد بن عبدوس أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا إسماعيل بن عياش عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن عمرو بن شعيب، وإبراهيم بن عبد الله بن حنين، قال: عمرو عن أبيه عن جدّه، وقال إبراهيم عن أبيه عن علي بن أبي طالب - ثم اتفق عليّ - وجدّ عمرو بن شعيب كلاهما قال: «أَبِي النَّبِيِّ ﷺ يَرْجُلُ قَتَلَ عَدُوَّهُ مُتَعَمِّداً، فَجَلَدَهُ مِائَةً، وَنَفَاهُ سَنَةً، وَمَحَا سَهْمَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَقَدْ مِنْهُ».

قال أبو محمد: ما لم شهّد غير هذا إلا ما ذكرنا آنفاً في صدر هذا الباب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكل هذا لا حجة لهم فيه.

أما تشنيعهم بذكر الله تعالى ﴿وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ الآية. وتنتظيرهم ما يجب على القاتل بما يجب على الزاني ففاسد جدّاً وتحريف لكلام الله تعالى وحكمه عن مواضعه خطأ بحث من عدوّ وجو:

أولها - أنه قياس، والقياس كله باطل.

والثاني - أنه لو صحّ القياس لكان هذا منه عين الباطل، لأن الله تعالى لم يسوّ قط بين القاتل والزاني في الحكم، وإنما سوى بينهما في وعيد الآخرة فقط، وليست أحكام الدنيا كأحكام الآخرة، لأن من تاب من كل ذلك فقد سقط عنه الوعيد في الآخرة، ولم يسقط عنه حكم الدنيا باتفاق معنا.

والثالث - أنه لا خلاف في أن حكم الزاني يراعى الإحصان في ذلك وعدم الإحصان، ولا خلاف في أنه لا يراعى ذلك في القتل.

والرابع - أن حكم الزاني إذا وجب عليه القتل بلا خلاف، فمن يعتد به القتل بالرجم خاصة، وليس ذلك حكم القاتل إذا استقيمت منه بلا خلاف، إلا أن يكون قتل مجبر.

والخامس - أن الله تعالى قال في أول هذه الآية التي هوها بإيراد بعضها دون بعض ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ فيلزمهم إذا ساوا بين حكم القاتل والزاني، لأن الله تعالى قد ذكرهما معاً في هذه الآية أن يساوا أيضاً بين الكافر، والقاتل، والزاني، لأن الله تعالى قد ذكرهم كلهم معاً، وسوى بينهم في وعيد الآخرة إلا من تاب، فيلزمهم إذا أسلم الكافر، المرتد، فراجع الإسلام أن يجلد.

مائة سوط وينفى سنة، لأن القتل قد سقط عنه كما قد سقط عن القاتل المعفو عنه، وعن الزاني غير المحض.

فإن قالوا: الإجماع منع ذلك.

قيل لهم: فقد أقرمتم بأن الإجماع منع من قياسكم الفاسد وباطله، فظهر فساد كلامهم هذا وبالله تعالى التوفيق.

وأما الخبر - الذي تعلقوا به - ففي غاية البطلان والسقوط، لأنه عن إسماعيل بن عياش - وهو ضعيف جدّاً - ولا سيما ما روي عن الحجازيين، فلا خير فيه عند أحد من أهل العلم.

ثم هو عن إسحاق بن عبد الله بن فروة وهو متروك الحديث - ولم يبق لهم إلا التعلّق بما روينا في ذلك عن عمر رضي الله عنه.

فقطرنا فيه، فوجدناه لا حجة لهم فيه، لأنه لا يصحّ عن عمر أبداً، لأنه إما عن عمرو بن شعيب: أن عمر، وإما عن العباس بن عبد الله أن عمر، وكلاهما لم يولد إلا بعد موت عمر رضي الله عنه بطول.

وأيضاً - فقد صحّ عن ابن عباس خلافة، وإذا صحّ الخلاف عن الصحابة - رضي الله عنهم - فليس قول بعضهم أول من قول بعض، فالواجب حينئذ الرجوع إلى ما أمر الله تعالى به عند النزاع، إذ يقول تعالى ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ فكل قول عري من الأدلة فهو باطل بيقين، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

ثم نظرنّا في قول من لم ير على المعفو عنه بالدية، أو المقاداة، أو العفو المطلق جلدًا ولا نفياً.

فوجدناهم يقولون: قال الله تعالى ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّهِ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ فوجب لله تعالى نصّاً لا خفاء به: أن من قتل عمداً فوجب عليه القصاص في القتل، ثم عفي عنه على مال، فوجب على السولي العافي أن يتبع القاتل المعفو عنه بالمعروف، وأوجب الله تعالى على القاتل المعفو عنه أن يؤدي ما عفي عنه عليه بإحسان وليس من المعروف والإحسان الضرب بالسياط، والنفي عن الأوطان سنة.

ووجدناهم أيضاً - يذكرون قول رسول الله ﷺ «إِنْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، فَصَحَّ أَنْ بَشْرَةَ الْقَاتِلِ عَمْرَةٌ بِحَرَمِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَجِلُّ جُلْدُهُ، وَلَا نَفْسُهُ، إِذْ لَمْ يَوْجِبْ ذَلِكَ قَرَأَةً، وَلَا سَنَةً، وَلَا إِجْمَاعًا، وَلَا دَلِيلًا مِنَ الْأَدْلَةِ أَصْلًا وَذَكَرُوا.

ما حدثناه عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا

الْمِقَارَ - أَرَاهُ قَالَ: فَضَرَبَ بِهِ رَأْسَ صَاحِبِهِ فَقَتَلَهُ، قَالَ: اغْفُ عَنْهُ قَائِي، قَالَ: أَغْضِبُ إِنْ قَتَلْتَهُ كُنْتُ مِثْلَهُ، فَخَرَجَ بِهِ حَتَّى جَاوَزَ فَنَادَيْنَاهُ: أَمَا تَسْمَعُ مَا يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجَعَ فَقَالَ: إِنْ قَتَلْتَهُ كُنْتُ مِثْلَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، اغْفُ عَنْهُ، فَخَرَجَ يُجِيرُ نِسْعَتَهُ حَتَّى خَفِيَ عَلَيْهَا.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ معاويةٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يونسَ الْفَاخُورِيُّ أَخْبَرَنَا ضَمْرَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَوْذَبَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَنَسٍ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى بِقَاتِلٍ وَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: اغْفُ عَنْهُ قَائِي، فَقَالَ: خُذِ الدِّيَةَ قَائِي، قَالَ: أَغْضِبُ فَأَقْتُلُهُ فَمِثْلُكَ مِثْلُهُ، فَخَلَّى سَبِيلَهُ، فَمَرَّ الرَّجُلُ وَهُوَ يُجِيرُ نِسْعَتَهُ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: أَمَا حَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ، وَجَامِعِ بْنِ مَطَرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عِلْقَمَةَ، فَجِدْنَا تَقْوِمَ الْحِجَّةَ بِهِمَا - وَفِي كِلَيْهِمَا إِطْلَاقُ الْقَاتِلِ الْمَعْفُو عَنْهُ، وَسِمْرُهُ حَتَّى غَابَ عَنْهُمْ، وَخَفِيَ عَنْهُمْ، لَا ضَرْبَ وَلَا نَفْيَ.

فَصَحَّ قَوْلُ مَنْ رَأَى أَنَّ لَا جِلْدَ عَلَى الْقَاتِلِ وَلَا نَفْيَ إِذَا عَفِيَ عَنْهُ.

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا يَصِحُّ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - خِلَافَ مَا أَصَلَ - وَهَذَا مَا يَسْتَشْنَعُ الْمَالِكِيُّونَ إِذَا وَافَقَ تَقْلِيدُهُمْ، وَإِذَا خَالَفَهُ لَمْ يَبَالُوا بِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ بِذَلِكَ فِي الْقِسَامَةِ فَمَا عَرَفَ قَطُّ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٠٧٣ - مسألة: في معنى قول النبي ﷺ في هذه الأخبار «الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ وَإِنْ قَتَلْتَهُ كُنْتُ مِثْلَهُ».

قَالَ عَلِيُّ: قَدْ أَيقَنَّا - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ الْمُبِينَّ، وَأَيُّهَا أَنَّهُ ﷺ لَا يَقْضِي بِبَاطِلٍ - وَهُوَ بِدَرِي أَنَّهُ بَاطِلٌ - فَإِذَا لَا شَكَّ فِي هَذَيْنِ الرَّجَوَيْنِ، فَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا طَلِبُ وَجْهِ حُكْمِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْقَوْدِ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ، وَإِطْلَاقُهُ عَلَى الْقَتْلِ فِي ذَلِكَ، مَعَ قَوْلِهِ الصَّادِقِ «وَإِنْ قَتَلْتَهُ كَانَ مِثْلَهُ»، وَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ فَإِنَّ لِلنَّاسِ أَنْ يَقُولُوا: كَيْفَ يَقْضِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلٍ لَا يَحِلُّ لَهُ - وَهُوَ بِدَرِي أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ - حَاشَ لِلَّهِ مِنْ هَذَا. وَإِذَا لَا يَجُوزُ هَذَا كَيْفَ يَكُونُ فِي النَّارِ، وَمِثْلًا لِلْقَاتِلِ، مَنْ اسْتَفَادَ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ اقْتَصَصَ بِالْحَقِّ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: أَمَا تَقْصِيرُ ابْنِ إِسْحَاقَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَنْفَاءً مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ عَنْ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَهُ الْعَفْوُ عَنْهُ قَائِي، فَإِنَّهُ تَقْصِيرٌ فَاسِدٌ لَا يَجُوزُ الْبَتَّةَ، لِأَنَّهُ ﷺ لَا يَحِلُّو فِي ذَلِكَ مِنْ

عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عِيسَى أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ حَاتِمٍ أَخْبَرَنَا سَمِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عِلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ بْنِ حَجَرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ قَدْ قَتَلَ رَجُلًا فَأَتَاهُ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ مِثْلَهُ، فَأُتِيَ بِهِ وَفِي عُنُقِهِ نِسْعَةٌ يَجْرُهَا، فَلَمَّا أَتَى الرَّجُلُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» فَأَتَى رَجُلٌ إِلَى الرَّجُلِ فَقَالَ لَهُ مَقَالَةُ النَّبِيِّ ﷺ فَخَلَّى عَنْهُ - قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ. فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ إِسْحَاقَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «إِنَّمَا سَأَلَهُ أَنْ يَقْعُو عَنْهُ قَائِي».

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ معاويةٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ عَوْفِ بْنِ أَبِي حِمْلَةَ وَجَامِعِ بْنِ مَطَرٍ الْهَيْطِيُّ قَالَ عَوْفٌ: حَدَّثَنِي حَمْزَةُ الْعَائِذِيُّ أَبُو عَمْرٍ، ثُمَّ اتَّفَقَ جَامِعٌ، وَحَمْزَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ عِلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ بْنِ حَجَرٍ عَنْ وَائِلٍ قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ جِيءَ بِالْقَاتِلِ يَقْعُوهُ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ فِي نِسْعَتِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَوْلِي الْمَقْتُولِ أَعْفُو عَنْهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ لَهُ: أَتَأْخُذُ الدِّيَةَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَتَقْتُلُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَغْضِبُ بِهِ. فَلَمَّا تَوَلَّى مِنْ عِنْدِهِ دَعَاهُ قَالَ لَهُ: أَعْفُو عَنْهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ لَهُ: أَتَأْخُذُ الدِّيَةَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَتَقْتُلُهُ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَغْضِبُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: أَمَّا إِنَّكَ إِنْ عَفَوْتَ عَنْهُ بِوَجْهِ يَأْتِيهِ وَإِلَيْهِمْ صَاحِبُكَ، فَعَفَا عَنْهُ وَتَرَكَ، قَالَ: فَأَنَا رَأَيْتُهُ يُجِيرُ نِسْعَتَهُ» قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَقَدْ ذَكَرَ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ فَقَالَ عَنْ حَدِيثِ جَامِعٍ: هُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ: يَعْنِي: أَنَّهُ أَحْسَنُ مِنْ حَدِيثِ حَمْزَةَ.

قَالَ عَلِيُّ: وَهُوَ كَذَلِكَ، لِأَنَّ حَمْزَةَ الْعَائِذِيَّ شَيْخَ جَهْلُونَ لَا يَعْرِفُ - قَالَ ابْنُ مَعِينٍ، وَلَمْ يُوَقِّعْ أَحَدٌ تَعْلَمُهُ.

وَأَمَّا جَامِعُ بْنُ مَطَرٍ فَقَالَ فِيهِ أَحْمَدُ بْنُ حَبِيلٍ: لَا بَأْسَ بِهِ وَمَا عَلِمْنَا أَحَدًا جَرَحَهُ وَقَدْ رَوَى عَنْهُ ثَمَّةٌ يَحْيَى، وَعَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَحَفْصُ بْنُ عَمْرٍو الْحَوْضِيُّ، وَغَيْرُهُمْ.

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ معاويةٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مَتَّوْرٍ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو - هُوَ الْحَوْضِيُّ - أَخْبَرَنَا جَامِعُ بْنُ مَطَرٍ عَنْ عِلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا عِنْدَهُ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فِي عُنُقِهِ نِسْعَةٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ هَذَا وَأَخِي كُنَا فِي جُبٍّ يَخْفَوُ إِلَيْنَا، فَرَفَعَ الْمِقَارَ فَضَرَبَ بِهِ رَأْسِي صَاحِبِهِ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اغْفُ عَنْهُ، وَأَقَامَ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّ هَذَا وَأَخِي كُنَا فِي بئرٍ يَخْفَوُ إِلَيْنَا، فَرَفَعَ الْمِقَارَ فَضَرَبَ بِهَا رَأْسَ صَاحِبِهِ فَقَتَلَهُ، قَالَ: اغْفُ عَنْهُ قَائِي، ثُمَّ قَالَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا وَأَخِي كُنَا فِي جُبٍّ يَخْفَوُ إِلَيْنَا فَرَفَعَ

أحد وجهين لا ثالث لهما:

إِذَا أَنْ يَكُونَ شَافِعًا فِي الْعَقْرِ، وَإِنَّا أَنْ يَكُونَ أَمْرًا بِالْعَقْرِ، فَإِنْ كَانَ شَافِعًا فَلَيْسَ الْمَمْتَنِعُ مِنْ إِسْعَافٍ شَفَاعَتُهُ ﷺ عَاصِيًا لِلَّهِ تَعَالَى كَمَا فَعَلْتُ بِرَبْرَةٍ إِذْ قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ خَيْرَهَا فِي الْبَقَاءِ مَعَ زَوْجِهَا أَوْ فِرَاقِهِ فَاتَّخَذَتْ فِرَاقَهُ لَمْ تَرَ وَاجِعِيهِ فَإِنَّهُ أَبُو وَلَدِيكَ. فَقَالَتْ: أَتَأْمُرُنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَا، إِنَّمَا أَنَا شَافِعٌ. فَقَالَتْ: لَا أَرْجِعُ إِلَيْهِ أَبَدًا. فَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ أَنَّ رَبْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - لَمْ تَكُنْ عَاصِيَةً بِذَلِكَ.

فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ شَافِعًا فِي هَذَا الْقَاتِلِ، فَلَيْسَ الْمَمْتَنِعُ عَاصِيًا إِذْ لَيْسَ عَاصِيًا فَلَيْسَ فِي النَّارِ، وَلَا هُوَ مِثْلُ الْقَاتِلِ الظَّالِمِ، وَإِنْ كَانَ ﷺ أَمْرًا فَهُوَ يَتَّقِي لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِوَاجِبٍ فَرَضٍ.

وَمِنَ الْبَاطِلِ أَنْ يَأْمُرَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِشَيْءٍ وَيَطْلُقُ عَلَى خِلَافِهِ، وَلَا يَمْنَعُ مِنَ الْحَرَامِ الَّذِي هُوَ خِلَافُ أَمْرٍ - وَهَذَا هُوَ الْقَضَاءُ بِالْبَاطِلِ، وَقَدْ أَبْعَدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ هَذَا.

فَإِنْ قَالُوا: هُوَ أَمْرٌ عَلَى النَّدْبِ.

قُلْنَا: لَا رَاحَةَ لَكُمْ فِي هَذَا، لِأَنَّ مِنْ تَرْكِ قَوْلِ الْأَمْرِ بِالنَّدْبِ الَّذِي لَيْسَ فَرَضًا فَلَيْسَ فِي النَّارِ، وَلَا هُوَ مِثْلُ الْقَاتِلِ الظَّالِمِ - فَيُطْلَقُ تَفْسِيرُ ابْنِ أَشُوعٍ.

وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِيمَا:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَثْمَانَ أَخْبَرَنَا أَحَدُ بَنِي خَالِدٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَنَا الْحِجَابُ بْنُ الْمَهَالِ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سُلَيْمَةَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ الْبَاهِلِيُّ عَنْ عَمَلِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ جَبْرِ قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَتَلْتُ أَخِي فَدَخَلْتُ النَّارَ، وَإِنْ قَتَلْتُهُ دَخَلْتُ النَّارَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّهُ قَتَلَ أَخَاكَ فَدَخَلَ النَّارَ بِقَتْلِهِ إِثْمًا، وَإِنِّي نَهَيْتُكَ عَنْ قَتْلِهِ، فَإِنْ قَتَلْتُهُ دَخَلْتُ النَّارَ بِمَعْصِيَتِكَ لِإِثْمِي».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا مَرْسَلٌ، وَالْمَرْسَلُ لَا تَقْرَأُ بِهِ حِجَّةً، وَالْقَوْلُ فِي إِطَالَةِ الْقَوْلِ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَشُوعٍ وَلَا فَرْقَ.

وَبِهِ إِلَى حَمَّادٍ عَنْ حَمِيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ يَعْنِي بِهَذَا الْحَبْرِ «إِنْ قَتَلْتَهُ قَاتَلْتَ بِثُلَّةٍ» كَانَ يَرَى ذَلِكَ عَامًّا.

وَكَذَلِكَ.

مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ السَّلِيمِ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَمْدَانِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رُفِعَ إِلَيْهِ شَيْءٌ فِيهِ قِصَاصٌ إِلَّا أَمَرَ فِيهِ بِالْعَفْرِ».

قَالَ: فَلَوْ كَانَ هَذَا أَمْرٌ فَرَضٍ وَإِجَابٍ لَحَرَّمَ الْقِصَاصَ جَمْلَةً -

وَهَذَا أَمْرٌ مِتَقَنٌّ أَنَّهُ لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ كَانَ أَمْرٌ نَدْبِي فَلَا يَدْخُلُ النَّارَ، وَلَا يَكُونُ ظَالِمًا مَنْ تَرَكَ النَّدْبَ غَيْرَ رَاغِبٍ عَنْهُ، فَإِنْ تَرَكَه رَاغِبًا عَنْهُ فَهُوَ فَاسِقٌ وَرَبِّمَا كَفَرٌ.

قَالَ عَلِيُّ: وَالْقَوْلُ فِي هَذَا عِنْدَنَا هُوَ مَا وَجَدْنَاهُ فِي خَيْرِ آخِرٍ - وَهُوَ الَّذِي.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا أَبُو كَرِيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ، وَاحْمَدُ بْنُ حَرْبٍ - وَالْقِصَّةُ لَهُ - قَالَا: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَتَلَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرُفِعَ الْقَاتِلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَدَفَعَهُ إِلَى وَلِيِّ الْمَقْتُولِ فَقَالَ الْقَاتِلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا، وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ قَتْلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَوَلِيَّ الْمَقْتُولِ: أَمَا إِنَّهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا ثُمَّ قَتَلْتَهُ دَخَلْتَ النَّارَ، فَخَلَّى سَبِيلَهُ - وَكَانَ مَكْتُوفًا - فَخَرَجَ يَجْرُ يُسْعَتُهُ، فَسَمِعَ: ذَا السَّعَةِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَبِذَا بَيَانِ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا الْحُكْمِ، لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ الْبَيِّنَةِ، وَهُوَ أَنَّهُ حُكْمٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْقَوْدِ وَالْقَتْلِ قِصَاصًا بِظَاهَرِ الْبَيِّنَةِ، أَوْ الْإِقْرَارِ التَّامِّ.

وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الْمَقْرَضُ عَلَى الْحُكَمَاءِ الْمُتَقِنِّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَهُمْ بِهِ، وَلَمْ يَكْتَفِهِمْ عِلْمُ الْغَيْبِ، فَحُكِمَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْحَقِّ فِي ذَلِكَ، فَلَمَّا قَالَ: إِنِّي لَمْ أَرِدْ قَتْلَهُ - وَكَانَ ذَلِكَ مُمْكِنًا - أَعْبَرَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَقَاتَلَهُ فِي النَّارِ وَهُوَ مِثْلُهُ، لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ قَتْلُهُ حَيْثُ كَانَ، فَصَارَ حُكْمُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَقًّا، وَقَوْلُهُ حَقًّا. كَمَا قَالَ أَيْضًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْلَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

وَهُوَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي ظَاهِرِ الْحُكْمِ بِالْبَيِّنَةِ، أَوْ الْإِقْرَارِ، أَوْ الْبَيِّنِ حَاكِمٍ بِالْحَقِّ الْمُتَقِنِّ لَا بِالظَّنِّ، لَكِنْ بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَحْكُمَ بِهِ وَلَا يَدَّ، وَإِنْ كَانَ الْبَاطِنُ مُخْلَافٌ ذَلِكَ تَمَّا لَوْ عَلِمَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَنْفُذْهُ، وَلَا تَرَكَهُ بِمَضْيِ أَصْلِهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقَ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا وَجْهٌ الْجَمْعُ بَيْنَ حُكْمِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَقَوْلِهِ فِي ذَلِكَ فَمَا وَجْهَ حُكْمِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَنَّ الْقَاتِلَ وَالْمَقْتُولَ فِي النَّارِ، وَأَنَّهُ مِثْلُهُ، وَكَيْفَ يَكُونُ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ مَرِيدٍ لِلْقَتْلِ فِي النَّارِ؟

قُلْنَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقَ:

ابن مَرْجٍ أخبرنا ابنُ الأَعرابي أخبرنا الدَّبَرِيُّ أخبرنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ
عن ابنِ جريج عن عبد العزيز بنِ عمر بنِ عبد العزيز عن كُتَّابِ
لِعمَرَ بنِ العزيز قال: بلغنا أَنَّ رَسولَ اللَّهِ ﷺ «قَضَى فِيمَنْ قُتِلَ يَوْمَ
أُصْحَى، أو يَوْمَ فَيْطَر، فَإِنْ دِيَّتُهُ عَلَى النَّاسِ جَمَاعَةً».

لأنَّه لا يدري من قتله - وهذا خبرٌ مرسلٌ، ولا حِجَّةٌ في
مرسل. والذي تقولون به: إنَّ من ضَغَطَ في زحامٍ حتَّى مات من ذلك
الضَّغَطِ فَقَدْ عرفنا أنَّ الجماعةَ تلكَ بعينها كلَّهم قتلُهُ، إذ كلَّهم
تضاغَطوا حتَّى مات من ضَغَطِهِمْ، فإذا قَدْ عَرَفَ قَاتِلُوهُ الدَّيَّةَ
واجبةً على عاقلهم بلا شك، فإنَّ قَدْراً على ذلك فهو عليهم، وإن
جهلوه فهم غارمون حيث كانوا، وحقُّ الغارمين واجبٌ في
صدقاتِ المسلمين، وفي سائر الأموال الموقوفة لجميعِ مصالحِ
المسلمين. لقول الله تعالى ﴿اتَّصَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ
وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ﴾ الآية.

وقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ ذِيئاً أو ضَيَاعاً فَلْيَأْتِ
وَعَلَيْهِ».

وإنَّ كان مات من أمرٍ لا يدري من أصابه فديته واجبةٌ على
جميعِ الأموال الموقوفة لمصالحِ المسلمين، لأنَّ مصيبه غارمٌ، أو
عاقلته، ولا بدُّ.

وهذا هو نصُّ الخبر - وإنَّ كان لا يحتجُّ به بإرساله لكنَّ
معناه صحيحٌ بالتَّوضيح التي ذكرنا، وبالله تعالى التَّوفيقُ.

قال أبو حمزة: وقد حدَّثناه حمادُ أخبرنا ابنُ مَرْجٍ أخبرنا
ابنُ الأَعرابي أخبرنا الدَّبَرِيُّ أخبرنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عن معمرٍ قال:
قضى هشامُ بنُ سليمانٍ في قوم كانوا في ماء فتماقلوا فماتَ واحدٌ
منهم في الماء، فشهدَ اثنانِ على ثلاثة، وثلاثةٌ على اثنين، فقضى
بديته على جميعهم.

حدَّثنا حمادُ أخبرنا عَبْدُ اللَّهِ بنُ مُحَمَّدٍ بنِ عليٍّ الباجي أخبرنا
عبدُ اللَّهِ بنُ يونسَ أخبرنا بقيُّ بنُ مخلدٍ أخبرنا أبو بكر بنُ أبي شَيْبَةَ
أخبرنا مُحَمَّدُ بنُ أبي عدي عن أشعثٍ عن الحسنِ أَنَّهُ قالَ في قومٍ
تناضلوا فاصابوا إنساناً لا يدري أيُّهم أصابه. قال: الدَّيَّةُ عليهم.

ورويناه من طريقِ الحجاجِ بنِ المِثَالِ أخبرنا حمادُ بنُ سلمةَ
أخبرنا سلمةَ بنُ كهيلٍ وحامدُ بنُ أبي سليمانَ أنَّ عليَّ بنَ أبي
طالبٍ قضى في سَةِ عِلْمَةٍ كانوا يتناطرون في النَّهرِ فغرقَ أحدهمُ،
فشهدَ اثنانِ على ثلاثة أَنَّهُمُ غرقوه، وشهدَ ثلاثةٌ على اثنين أَنَّهُما
غرقاه - فجعلَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ ثلاثةَ أخماسِ الدَّيَّةِ على الاثنينِ،
وخسِي الدَّيَّةَ على الثلاثة.

قال عليُّ: أمَّا الرِّوَايَةُ عن عليٍّ بنِ أبي طالبٍ فلا نصَّحُ،

هذا إخبارٌ من النَّبِيِّ ﷺ بغيرِ إعلانه اللَّهُ تعالى إياه، لأنَّه
عليه الصلاة والسلام لا يقولُ البَيِّنَةُ إلا الحقُّ، ولا يقولُ بالظَّنِّ
قاصداً إلى ذلك - ومن قال هذا عليه ونسبه إليه: فهو كافرٌ، فنقول:
إنَّ ذلكَ القاتِلَ الَّذي لم يعددِ القَتْلَ كان فاسقاً من أهلِ النَّارِ يعملُ
له غيرُ هذا القَتْلِ، أطلعَ اللَّهُ تعالى نبيَّه ﷺ على عاقبته فيه، ولم
يكن دمه يجلُّ لهذا المستفيد، لأنَّه لم يعددِ قَتْلَ أخيه، فسوَّ قتلَهُ على
هذا الوجه كما كان قاتلاً بغيرِ الحقِّ، ولا مستحقَّ النَّارِ، ولكنَّ ظالماً
كالمقتول، إذ ليس كلُّ ظالمٍ يستحقُّ القَتْلَ، وبالله تعالى التَّوفيقُ.

٢٠٧٤- مسألة: من قتل في الزَّحَامِ، أو لم يعرف من
قتلَهُ، أو أصابه سهمٌ، أو حجرٌ، لا يدري من رماه، أو هرب قاتله.

قال عليُّ: أخبرنا حمادُ أخبرنا عَبْدُ اللَّهِ بنُ مُحَمَّدٍ بنِ عليٍّ
الباجي أخبرنا عَبْدُ اللَّهِ بنُ يونسَ أخبرنا بقيُّ بنُ مخلدٍ أخبرنا أبو
بكر بنُ أبي شَيْبَةَ أخبرنا وكيعٌ أخبرنا شعبة عن الحكمِ بنِ عتيبةَ عن
إبراهيمَ النَّخعي: أنَّ رجلاً قتلَ في الطَّوْافِ، فاستشارَ عمرُ النَّاسِ.
فقال عليُّ: ديته على المسلمين، أو في بيتِ المالِ.

وبو: إلى وكيعٍ أخبرنا وهبُ بنُ عقبة، ومسلمُ بنُ يزيدَ بنِ
مذكور - سمعاه من يزيدَ بنِ مذكور قال: إنَّ النَّاسَ ازدحموا في
المسجدِ الجامعِ بالكوفةِ يومَ الجمعةِ، فأفرجوا عن قتيلٍ، فوداه عليُّ
بنُ أبي طالبٍ من بيتِ المالِ.

أخبرنا حمادُ أخبرنا ابنُ مَرْجٍ أخبرنا ابنُ الأَعرابي أخبرنا
الدَّبَرِيُّ أخبرنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عن سفيانِ الثَّوري عن الحكمِ بنِ عتيبةَ
عن إبراهيمَ النَّخعي عن الأسودِ أنَّ رجلاً قتلَ في الكعبةِ فسألَ عمرُ
عليّاً، فقال: من بيتِ المالِ - يعني ديته.

ومن طريقِ ابنِ وهبٍ حدَّثني سعيدُ بنُ عبدِ اللَّهِ التَّقفي عن
أبيه عن عمرِ بنِ عبدِ العزيز أَنَّهُ كتبَ في رجلينِ ماتا في الزَّحَامِ: أنَّ
يوديا من بيتِ المالِ، فإنَّما قتله يدهُ، أو رجلُ.

وقد روي هذا أيضاً عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ أيضاً، وعروة بنِ
الزَّهير.

وقد روي غيرُ هذا:

كما رويناه من طريقِ عبدِ الرَّزَّاقِ عن معمرٍ عن الزَّهريِّ
قال: من قتلَ في زحامٍ فإنَّ ديته على النَّاسِ - من حضرَ ذلكَ في
جمعةٍ، أو غيرها.

قال عليُّ: فلمَّا اختلفوا كما ذكرنا وجبَ أنْ ننظرَ فيما نحتجُّ
به كلُّ طائفةٍ.

فوجدنا أهلَ القولِ الأوَّلِ يَحْتَجُّونَ بما حدَّثناه حمادُ أخبرنا

ولو صَحَّتْ لَكَانَ جَمِيعُ الْحَاضِرِينَ مِنْ خُصُومِنَا مَخَالِفِينَ لِحُكْمِهِ فِيهَا. وَأَمَّا الْقَوْلُ عِنْدَنَا فَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْأَمْوَالَ إِلَّا بِبِقَرِينِ الْحَقِّ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِآبَاطِلٍ﴾ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» فَلَا يَصِحُّ قَضَاءُ بَدِيَّةٍ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا حَيْثُ أَوْجِبَهَا نَصُّ قُرْآنٍ أَوْ سُنَّةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَإِذَا مَاتَ إِنْسَانٌ فِي غَطَاةٍ أَوْ نِصَالٍ أَوْ فِي وَجْهِ مَاءٍ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يَغْرَمَ مِنْ حَضَرٍ شَيْئاً مِنْ دِيْنِهِ، وَلَا عَوَاقِلُهُمْ، لِأَنَّا لَا نَدْرِي أَجَمِيعَهُمْ قَتَلَهُ أَمْ بَعْضُهُمْ، وَإِذْ لَا نَدْرِي مِنَ الْقَاتِلِ لَهُ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَاضِرِينَ وَبَيْنَ الْعَابِرِينَ عَلَى السَّبِيلِ، وَالزَّاهِمِينَ دِيْنَهُ أَوْ عَوَاقِلَهُمْ ظَلَمَ لَا شَكَّ، بَلْ نَوْقُنَ أَجْمَعَهُمْ لَمْ يَقْتُلْهُ، فَتَحْنُ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّ الزَّاهِمَ جَمِيعَهُمُ الدِّيَّةَ ظَلَمَ لَا شَكَّ فِيهِ - فَحَقُّ هَذَا أَنْ يُؤَدِّيَ مِنْ سَهْمِ الْغَارِمِينَ، أَوْ مِنْ الْأَمْوَالِ الْمَوْقُوفَةِ لِلْمَصَالِحِ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى افْتَرَضَ دِيْنَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ فَلَا بُدَّ مِنْ دِيَّةٍ مُسَلَّمةٍ إِلَى أَهْلِهِ. وَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الَّذِي قَدْ ذَكَرْنَاهُ بِإِسْنَادِهِ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - مَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ بَعْدَ مَقَاتِلِي هَذِهِ فَاهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ بَيْنَ أَنْ يَقْتُلُوا أَوْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ أَوْ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. فَالْعَقْلُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَا؛ وَلَا يَخْلُو قَتِيلٌ مِنْ أَحَدٍ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَكَذَا مِنْ أَصَابِهِ حَجَرٌ لَا يَدْرِي مِنْ رَمَاهُ، أَوْ سَهْمٌ كَذَلِكَ وَلَا فَرْقَ - وَلَوْ أَنَّ أَمْرًا خَرَجَ إِلَيْهِ عَدُوٌّ فِي طَرِيقٍ فَقَتَلَهُ، وَجَمَاعَةٌ تَقَاتٍ يَنْظُرُونَ إِلَى ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ الْقَاتِلَ مِنْ هُوَ، فَلَمَّا رَأَاهُم الْقَاتِلُ هَرَبَ وَصَارَ خَلْفَ رِبْوَةٍ أَوْ فِي بَيْتِهِ، أَوْ فِي خَانٍ، فَاتَّبَعَتْهُ الْجَمَاعَةُ فَوَجَدُوا خَلْفَ الرَّابِيَةِ أَوْ الْخَانِ أَوْ الْبَيْتِ: جَمَاعَةٌ مِنَ النَّاسِ، أَوْ اثْنَيْنِ قَصَادَةً، فِيهِمْ قَتَاتٌ وَغَيْرُ قَتَاتٍ، فَسَالُواهُمْ: مَنْ دَخَلَ عِنْدَكُمْ السَّاعَةَ، فَقَالَ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ: لَا نَدْرِي، كُلُّ امْرِئٍ مَنَّا مَشْغُولٌ بِأَمْرِهِ.

فَأَمَّا الْمَالِكِيُّونَ يَقُولُونَ: يَقْدَفُ كُلُّ مَنْ كَانَ فِي الْخِيَانَةِ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ خَلْفَ الرَّابِيَةِ فِي السَّجَنِ الدَّهْرِ الطَّوِيلِ، حَتَّى يَكُونَ مَوْتُهُمْ خَيْرًا لَهُمْ مِنَ الْحَيَاةِ - وَهَذَا ظَلَمٌ عَظِيمٌ مُتَّفَقٌ، وَخَطَأٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى بِلَا شَكٍّ، لِأَنَّهُمْ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ مَظْلُومُونَ إِلَّا وَاحِدًا، فَقَدْ أَقْدَمُوا عَلَى ظَلَمِ الْإِنْسَانِ بِقَرِينٍ، وَهُمْ يَدْرُونَ أَنَّهُمْ مَظْلُومُونَ لَهُمْ خَوْفٌ أَنْ يَقْتُلَ ظَالِمٌ وَاحِدٌ لَا يَعْرِفُونَهُ بَعِيْنُهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَيُزَامُ مِنْ قَالِ بِهَذَا الْقَوْلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَنْ يَقْصِدَ إِلَى أَهْلِ كُلِّ سَوِيٍّ فَيَقْدِفَهُمْ فِي الْحَبْسِ، لِأَنَّا نَدْرِي أَنَّ فِيهِمْ أَكْلًا رِيًّا يَبْقِيْنَ، وَشَارِبًا خَرًّا يَبْقِيْنَ.

وَكَذَلِكَ يُلْزِمُهُمْ فِي قَتِيلٍ وَجَدَ فِي مَدِينَةٍ أَوْ جَزِيرَةٍ أَنْ يَسْجِنُوا جَمِيعَ أَهْلِ تِلْكَ الْمَدِينَةِ، وَأَهْلَ الْجَزِيرَةِ، وَإِلَّا فَقَدْ تَنَاقَضُوا أَفْحَشَ تَنَاقُضٍ. وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَبْطَلَ هَذَا الْحُكْمَ الْفَاسِدَ بِفَعْلِهِ فِي أَهْلِ خَيْبَرَ، إِذْ قَتَلَ فِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلِ عَلَيْهِ فَسَا سَجْنُ أَحَدٍ مِنْهُمْ، بَلْ قَتَعَ مِنْهُمْ بِالْأَيَّانِ قِطْعَةً عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ مِنْهُمْ أَوْ بَأْيَانَهُمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَيَبْطُلُ هَذَا أَيْضًا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي عَنْهُ مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَاثِثِ» فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ الْإِقْدَامَ عَلَى أَحَدٍ بِالظَّنِّ، فَكَيْفَ وَهُمْ هَاهُنَا قَدْ أَقْدَمُوا بِأَجْوَاجِهِمُ وَالظُّلْمِ الْمُتَّفَقِينَ. وَالرَّاجِبُ فِي هَذَا أَنْ لَا يَسْجِنَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، لَكِنْ مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ حَلْفَ الْمُدْعُونَ عَلَى حُكْمِ الْقِسَامَةِ، فَإِنْ نَكَلُوا حَلْفَهُ هُوَ يَمِينًا وَاحِدَةً.

وَكَذَلِكَ لَوْ ادَّعَا عَلَى جَمَاعَةٍ بِأَعْيَانِهِمْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَحْلِفُ يَمِينًا وَاحِدَةً وَيَرَأَى لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «لَوْ أُعْطِيَ النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى قَوْمٌ دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ» وَإِنْ كَانَ وَجَدَ فِي دَارِ قَوْمٍ أَيْضًا حُكْمَ هُنَالِكَ بِحُكْمِ الْقِسَامَةِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقَ.

٢٠٧٥ - مسألة: فيمن أمر آخر بقطع يده أو بقتل ولده، أو عبده أو بقتله نفسه:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْمٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ الْمُنْهَالِ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سُلَيْمَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: إِذَا رَجُلًا قَالَ لِعَبْدٍ: اقْطَعْ اذْنِي وَأَنْتَ شَرِيكِي فِي الدِّيَّةِ ففَعَلَ، فَاسْتَخْصَمُوا إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ فَقَامَتِ الْيَمِينُ عَلَى قَوْلِهِ فَابْطُلَ دِيْنُهُ.

قَالَ عَلِيُّ: قَدْ أَوْجِبَ اللَّهُ تَعَالَى فِي النَّفْسِ الدِّيَّةَ - إِنْ أَرَادَهَا وَلِيٌّ الْمَقْتُولَ - عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ. وَأَوْجِبَ اللَّهُ تَعَالَى أَيْضًا كَذَلِكَ دِيَّةَ الْأَصَابِعِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا قَبْلَ، وَحَرَّمَ اللَّهُ طَاعَةَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَدْ ذَكَرْنَا كُلَّ ذَلِكَ بِإِسْنَادِهِ فِيمَا سَلَفَ مِنْ دِيُونَانَا.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَتَعٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ بْنُ عَيْسَى أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ أَخْبَرَنَا قَتِيْبَةُ أَخْبَرَنَا لَيْثٌ - هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ - هُوَ ابْنُ عَمْرٍ - عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ، إِلَّا أَنْ

يُؤْمَرُ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ.

قراها بالتصبي في كل ذلك، فهو معطوف على أن النفس بالنفس وأن ذلك من حكم التوراة.

وقال أبو حمزة: وكنا القراءتين حق مشهور من عند الله تعالى، فكلا المعنيين حق، فكان ذلك مكتوباً في التوراة. كل ذلك أيضاً مكتوب علينا بحق، فإذا ذلك كذلك فواجب أن ينظر في معنى قوله تعالى «فَمَنْ تَصَدَّقْ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ».

فوجدنا ما أخبرنا حماد أخبرنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي أخبرنا عبد الله بن يونس المرادي أخبرنا بقي بن مخلد أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن الهيثم بن الأسود عن عبد الله بن عمرو في قوله تعالى «فَمَنْ تَصَدَّقْ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ» قال: هدم عنه من ذنوبه مثل ذلك.

قال أبو حمزة: فهذا يدل على أنه كفارة لذنوب المجروح المتصدق محذور. وكذلك الأمر في نفسه بما لم يبع الله تعالى له فهو عاص لله تعالى فاسق ولا عذر للمأمور في طاعته، بل الأمر والذي يؤمر سواء في ذلك، فالواجب أن يجب للأمر إنساناً يقطع يد الأمر نفسه بغير حق، أو يقتل عبده، أو يقتل ابنه، ما يجب له لو لم يأمر بذلك من القود أو الذب، لأن وجود أمره بذلك باطل لا حكم له في الإباحة أصلاً.

وكذلك من أباح آخر أن يقتله ففعل فلاولاء المقتول القود أو الذب.

وقد قال مالك: من أمر آخر يقتل عبده فقتله فلا شيء على المأمور.

وقال الشافعي: من أمر آخر يقطع يد الأمر فلا شيء على الفاعل.

قال علي: وهذان القولان في غاية الفساد لما ذكرنا، والعجب أنهم أصحاب قياس بزعمهم، وهم لا يختلفون فيمن أمر إنساناً بأن يزني بأمة نفسه ففعل أن أخذ عليه.

فإن قالوا: إن له بعد قطع يده، وقتل أبيه، وغلामه: أن يعفو وليس له أن يعفو بعد الزنى بأمته.

فيلزم: إن وقت العفو لم يأت بعد، فليس له أن يعفو، وهم لا يختلفون فيمن قال: من قتل ابن عمي فلائس فلان فقد عفوت عنه فقتله قاتل، فإن له القود، فبطل تطهيرهم، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٧٦ - مسألة: في قول الله تعالى «فَمَنْ تَصَدَّقْ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ» قال الله تعالى «وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفُ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنُ بِالْأُذُنِ وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقْ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ».

قال علي: من قرأ: «وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفُ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنُ بِالْأُذُنِ وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ» بالرفع في ذلك كذب، لا بالعطف على النفس بالنفس، فهو حكم ثابت علينا لازم لنا، ومن

قال أبو حمزة: فلما اختلفوا - كما ذكرنا وجب أن نفعل ما

رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَتْ لَهُ مَطْلَمَةٌ لِأَخِيهِ فَلْيَتَحَلَّلْهُ بِهَا فَإِنَّهُ لَيْسَ ذُو دِيْنَارٍ وَلَا دِرْهَمٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُؤْخَذَ لِأَخِيهِ مِنْ حَسَنَاتِهِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ يُؤْخَذُ مِنْ سَيِّئَاتٍ صَاحِبِهِ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ».

ومن طريق البخاري أخبرنا الصلت بن محمد أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي التوكل الناجي أن أبا سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «يُخْلَصُ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ فَيُحْسَبُونَ عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَيَقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ مَقَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا حَتَّى إِذَا هُذِّبُوا وَتَقَرُّوا أَذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا خُلُوفَ أَهْدَى إِلَى مَنَزَلِهِ فِي الْجَنَّةِ مِنْهُ بِمَنَزَلِهِ كَأَنَّ فِي الدُّنْيَا».

قال علي: وأما إذا قتل قوداً فقد انتصف منه كما أمر الله تعالى فلا تبعة عليه وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٧٧ - مسألة: في امرأة نامت بقرب ابنها أو غيره

فوجدت ميتاً.

قال علي: أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عبد البصير أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن المتى أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي في امرأة شربت دواء فالتفت ولدها قال: تكفر. وقال في امرأة أتاها صبيها إلى جنبها فطرحته عليه ثوباً فأصبحت وقد مات؟ قال: أحب إلينا أن تكفر.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عبد الله بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع أخبرنا مغيرة عن إبراهيم أنه قال في امرأة غطت وجهه صبي لها فمات في نومها، فقال: تعتق ربة.

قال أبو حمزة: إن مات من فعلها مثل - أن تجر اللحاف على وجهه ثم ينام فيقتل فيموت غمماً، أو وقع ذراعها على فمها، أو وقع ثديها على فمها، أو رقدت عليه - وهي لا تشعر - فلا شك أنها قاتلتها خطأً فعلها الكفارة، وعلى عاقبتها الذب، أو على بيت المال، وإن كان لم يمت من فعلها فلا شيء عليها في ذلك، أو لا دية أصلاً، فإن شكت أمت من فعلها أم من غير فعلها؟ فلا دية في ذلك، ولا كفارة، لأننا على يقين من برأئتها من دم، ثم على شك أمت من فعلها أم لا؟ والأمور محرمة إلا بيقين، والكفارة لإيجاب شرع، والشرع لا يجب إلا بنص، أو إجماع - فلا محل أن تلزم غرامة، ولا صياماً، ولا أن تلزم عاقبتها دية بالظن الكاذب. وبالله تعالى التوفيق.

أمرنا الله تعالى به إذ يقول: «وَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ» الآية، ففعلناه فوجدنا نص قوله تعالى: «فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ» جاء بلفظ العرب، كما قال تعالى: «يُطْلَسَانِ غَرِيْبِي مُبِينٍ».

ووجدنا في لغة العرب الضمير راجعاً - ولا بد - إلى أقرب مذكور إلا بدليل.

ووجدنا أقرب مذكور إلى «فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ» الضمير الذي في «تَصَدَّقَ بِهِ» وهو ضمير الجاني عليه المتصدق، فلا يجوز إخراجها عن هذا إلا بدليل، ولا دليل على ذلك.

وأما المتصدق عليه فإن الجاني فيما دون النفس إذا عفا عنه الجاني عليه فإن غفر له، وتصدق بحقه عليه، فلا شك في أنه مغفور له، ومكفر عنه، لأن صاحب الحق قد أسقط حقه قبله.

وأما إذا لم يغفر له، ولكنه آخر طلبه إلى الآخرة، وأسقطه في الدنيا، فلا شك ندري أن حقه باقٍ له قبله، وأنه سيقص يوم القيامة من حسناته.

وأما من قتل آخر - فعليه حقان: حق المقتول في ظلمه إياه، وحق الولي في أخذ القود - فإن عفا الولي فإنه عفا عن حق نفسه، ولا عفو له في حق غيره - وهو المقتول - فحق المقتول باقٍ عليه كما كان، لقول الله تعالى: «وَلَا تُكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَلَيْهَا» وكما أخبر ﷺ.

روينا من طريق مسلم أخبرنا قتبية، وابن حجر، قالا جميعاً: أخبرنا إسماعيل - هو ابن جعفر - عن العلاء - هو ابن عبد الرحمن - عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَتَذَرُونَ مِنَ الْمُفْلِسِ؟ قَالُوا: الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا شَعَاعَ، فَقَالَ: إِنْ الْمُفْلِسُ مِنْ أُمَّتِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ - وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا وَقَذَفَ هَذَا وَأَكَلَ مَالَ هَذَا وَسَفَكَ دَمَ هَذَا وَضَرَبَ هَذَا - فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ فَإِنْ فُتِّتَ حَسَنَاتُهُ - قِيلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ - أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ، ثُمَّ دُودُ الْحَقِيقِ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يُعَادَ لِلشَّاةِ الْجُلُوحُ مِنَ الشَّاةِ الْقَرْنَاءِ».

ومن طريق البخاري أخبرنا عمر بن حفص بن غياث أخبرنا أبي أخبرنا الأعمش حدثني شقيق قال: سمعت عبد الله بن مسعود يقول: قال النبي ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدَّمَاءِ».

وبه إلى البخاري أخبرنا إسماعيل - هو ابن أبي أويس - أخبرنا مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة أن

وعن الشعبي قال: الذية للميراث.

وعن ابن جريج قال: قلت لعطاء: العقل كهشة الميراث؟ قال: نعم، قلت: وترث الإخوة من الأم منه؟ قال: نعم.

وعن عمر بن عبد العزيز أنه كتب في الإخوة من الأم يروثن في الذية، وكل وارث.

قال أبو حمزة: والقول الثاني.

كما حدثنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبري أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال: قال عمر بن الخطاب: ما أرى الذية إلا للعصبة، لأنهم يعقلون عنه، فهل سمع أحد منكم في ذلك من رسول الله ﷺ شيئاً؟ فقال الضحاك بن سفيان الكلبي - وكان النبي ﷺ استعمله على الأعرابي: «كتب إلي رسول الله ﷺ أن أوزت امرأة أُنْشِمَ الضبابي من دية زوجها» فآخذ عمر بذلك.

وبه إلى عبد الرزاق أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه كان لا يورث الإخوة من الأم من الذية شيئاً.

قال أبو حمزة: فلما اختلفوا - كما ذكرنا - وجب أن ننظر فيما اختلفوا فيه لنعلم حجة كل طائفة منهم فتبع الحق حيث كان - بعون الله تعالى. فوجدنا حجة من قال: لا يرث من الذية إلا العصبة: أن ذكروا.

ما حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عمدة بن إسحاق أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا أبو داود أخبرنا مسدد أخبرنا يحيى بن سعيد القطان أخبرنا ابن أبي ذئب أخبرنا سعيد بن أبي سعيد المقبري قال: سمعت أبا شريح الكعبي يقول: قال رسول الله ﷺ: «فمن قُتلَ له بعد مفااتي هذه قُتلَ فأقله بين خيرين، بين أن يأخذوا العقل وبين أن يقتلوا».

قال علي: فوجدنا هذا الخبر لا حجة لهم فيه، لأن النبي ﷺ جعل الذية لمن له أن يستقيده، وآخر أنهم أهله والإخوة لئلا يورث الزوج والزوجة بقض عليهم اسم أهل على ما نذكر إن شاء الله تعالى في باب من له عن القود العفو أو القصاص.

وقد صح النص عن رسول الله ﷺ بخلاف ما قلناه:

كما رواه من طريق مسلم أخبرنا قتية بن سعيد أخبرنا ليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه قضى رسول الله ﷺ في جنتين امرأة من بني لحيان سقطت ميتة بغزو عدي، أو أمية، غير أن المرأة التي قضى عليها بالغزو توفيت، فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبيتها وزوجها وأن

٢٠٧٨- مسألة: هل بين الأجير ومستأجره قصاص؟

قال علي: روي عن بعض التابعين: ليس بين الأجير ومستأجره قصاص إلا أن يتعدى فيجب العقل بعد التسامح - وهذا خطأ، لأن الله تعالى لم يفرق بين المستأجر وغيره، وليس إلا خطأ أو عمد، فلا شيء في الخطأ إلا ما أوجه الله تعالى في النفس. وأما العمد - فيه القصاص سواء الأجير والمستأجر، كما قال الله تعالى «فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه ببشر ما اعتدى عليكم».

٢٠٧٩- مسألة: في ميراث الدية.

قال علي: اختلف الناس في كيف تورث الدية.

فقال طائفة: الذية للعصبة.

وقال آخرون: هي لجميع الورثة.

كما أخبرنا عمدة بن سعيد بن نبات أخبرنا عبد الله بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا عمدة بن عبد السلام الحنفي أخبرنا عمدة بن الحنفى أخبرنا أبو معاوية عمدة بن خازم الضرير عن ليث بن أبي سليم عن أبي عمرو العبدي عن علي بن أبي طالب قال: تقسم الذية على ما يقسم عليه الميراث.

وبه إلى قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع أخبرنا سفيان عن عمار عن سمع علياً يقول: لقد ظلم من منع الإخوة من الأم نصيبهم من الذية.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبد الرحيم بن سليمان عن محمد بن سالم عن الشعبي عن عمر بن الخطاب أنه قال: يرث من الذية كل وارث، والزوج، والزوجة، في الخطأ والعمد.

وبه إلى أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا جريس عن مغيرة عن إبراهيم قال في الرجل يقتل عمداً فيعفو بعض الورثة: قال: لأمراته ميراثها من الذية.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا أسباط بن محمد عن هشام عن الحسن قال: تورث المرأة من دم زوجها.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا معمر بن عيسى عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال: إذا قُتل العقل في العمد كان ميراثاً ترثه الزوجة وغيرها.

وعن أبي قلابة أنه كان يتحدث أن الذية مسيلها سبيل الميراث.

العقل على عصيتهَا.

قال أبو محمد: فصَحَّ أن رسول الله ﷺ قضى بالميراث لغير من قضى عليه بالعقل - فبطل قولهم يقيين.

وقد حكم رسول الله ﷺ في قتل الخطأ بأن الذبَّة لأهل المقتول مسلمة وأن الذبَّة في العمد لأهل المقتول راجعة لهم - إن أرادوا أخذها - وصَحَّ أنه ليس للقتل نوع إلا عمداً أو خطأ، فصَحَّت الذبَّة يقيين لأهل المقتول والزوجة من أهله:

كما رَوَيْنَا من طريق البخاري أخبرنا الأويسى أخبرنا إبراهيم - هو ابن سعد - عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال أخبرني عروة، وابن المسيب، وعلمقة بن وقاص، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة حين قال لها أهل الإفك ما قالوا، قالت: «وَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَأَسَافَةَ بْنَ زَيْدٍ حِينَ اسْتَبْلَثَ الْوَحْيَ يَسْأَلُهُمَا، وَهُوَ يَسْتَشِيرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ فَأَمَّا أَسَافَةُ - فَأَشَارَ بِالْيَدِي يَدْعُمَ مِنْ بَرَاءَةِ أَهْلِهِ.

وَأَمَّا عَلِيٌّ - فَقَالَ: لَمْ يُضَيِّقِ اللَّهُ عَلَيْكَ، وَالنِّسَاءُ مِثْوَاها كَثِيرٌ، وَاسْأَلِ الْجَارِيَةَ تَصَدَّقْ، فَقَالَتْ: خَلَّ رَأَيْتُ مِنْ شَيْءٍ يَرِيكَ؟ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ شَيْئاً أَكْثَرَ مِنْ أَهْلِ جَارِيَةٍ حَبِيشَةِ السَّنَنِ تَنَامُ عَنْ عَجِينِ أَهْلِهَا، فَتَأْتِي الدَّاجِنَ فَتَأْكُلُهُ. فَقَامَ عَلَى الْمِثْرَةِ فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَغْدُرُنِي مِنْ رَجُلٍ بَلَّغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي وَأَنَّهُ مَا عَلِمْتُ مِنْ أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا.

ومن طريق عروة قال: «لَمَّا أُخْبِرَتْ عَائِشَةُ بِالْأَمْرِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَطْلُقَ إِلَى أَهْلِي، فَأَذِنَ لَهَا وَأَرْسَلَ مَعَهَا الْعَلَامَ» فهذا رسول الله ﷺ قد سمى زوجته «أهلاً» وأخبر أنها أهله.

وقد قالت له بريرة: تنام عن عجين أهلها. وبلا شك أن رسول الله ﷺ كان له في ذلك العجين نصيب فهو عليه الصلاة والسلام أهلها أيضاً.

وقد استأذنته في الإطلاق إلى أهلها وقد كان لها إجماع لا م معروف فصَحَّ أن هؤلاء كلهم داخلون في «الأهل». فإذا الذبَّة بنص القرآن، ونص السنة للأهل، والزوجة، والزوج، والإخوة للأهل، فخطبهم في الذبَّة واجب كسائر الورثة، ولا خلاف بين أحد من الأمة كلها في أن الذبَّة موروثه على حسب الموارث لمن وجبت له، وعلى هذا اعتمادنا في توريث من ذكرنا من الذبَّة.

وأما الأحاديث الواردة في ذلك غير ما ذكرنا فواهية لا تصح، وأحسن ما فيها حديث الفضالة بن سفيان الضبابي الكلابي الذي ذكرنا آنفاً وهو منقطع - لم يسمعه منه سعيد بن المسيب.

قال أبو محمد: فلما إن امرأ نذرت لله تعالى أن تصدق بكل ما ورت عن فلان ثم قتل ذلك الفلان خطأ أو عمداً فإنه لا يلزمه أن تصدق بما يقع له من دينه في العمد، والخطأ، لأنه لم يرشه عنه.

٢٠٨٠ - مسألة: في ذكر ما روي عن النبي ﷺ في

المقتلين أن يجتزوا:

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - أخبرنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي حدثني حصن حدثني أبو سلمة عن عائشة: أن رسول الله ﷺ قال: «وَعَلَى الْمُقْتَلَيْنِ أَنْ يُجْتَزَّوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ» - وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً.

قال أبو محمد: فماج الناس في تفسير هذا الخبر، وحكى أحمد بن محمد الطحاوي أنه سأل عن تفسير هذا الخبر محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وأحمد بن أبي عمران وإبراهيم المزني.

فأما محمد بن عبد الله بن عبد الحكم فلم يجبه بشيء واعترف له بأنه لا يدري ما معناه.

وأما أحمد بن أبي عمران فقال له: هذا يخرج منه جواز عفو النساء عن الذم.

وأما المزني فقال له: معناه النهي عن القتال في غير الحق.

قال أبو محمد: أما ابن عبد الحكم فاحسن، إذ سكنت عن شيء لم يبين له وجهه.

وأما ابن أبي عمران فقال قولاً فاسداً، لأنه لا يفهم أحد من قول قائل على المقتلين أن يجتزوا الأول فالأول - وإن كانت امرأة أنه يجوز عفو النساء عن الذم أو لا يجوز، وهذا سمج جداً، وما يعجز أحد من أن يدعي فيما شاء ما شاء إذا لم يحجزه ورع أو حياء.

وأما المزني فإنه قال الكلام الصحيح الذي لا يجوز لأحد أن يقول غيره، وهو مقتضى لفظ الخبر ومفهومه الذي لا يفهم منه غيره، وهو أنه واجب على المقتلين أن ينحجز بعضهم عن بعض فلا يقتلوا، وأن يبدأ بالانحجاز الأول فالأول، لأن الأولين من المقتلين هم المتصادمون قبل الدين من خلفهم - فغرض الانحجاز واقع على الأول فالأول - من المقتلين - ولو أنه امرأة - لأن القتال فيما بيننا عزم.

هذا على أن الخبر لا يصح، وحسن: مجهول.

٢٠٨١ - مسألة: فيمن له العفو عن الذم ومن لا عفو

لَهُ، اختلف النَّاسُ فِي هَذَا فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الْعَفْوُ جَائِزٌ لِكُلِّ أَحَدٍ مِمَّنْ يَرِثُ، وَلِلزَّوْجَةِ، وَلِلزَّوْجِ، وَغَيْرِهِمَا، فَإِنْ عَفَا أَحَدُ مِمَّنْ ذَكَرْنَا فَقَدْ حَرَّمَ الْقَتْلَ وَوَجِبَتِ الدِّيَّةُ لِمَنْ لَمْ يَعْفُ.

وَقَالَ آخَرُونَ: الْعَفْوُ لِلرَّجَالِ خَاصَّةً دُونَ النِّسَاءِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: مَنْ أَرَادَ الْقَتْلَ فَذَلِكَ لَهُ، وَلَا يُلْتَمَسُ إِلَى مَنْ أَرَادَ الدِّيَّةَ أَوْ الْعَفْوَ، مَا لَمْ يَتَّفِقُوا عَلَى ذَلِكَ. فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنصُورٍ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ امْرَأَتَهُ وَلَهَا إِخْوَةٌ عَفَا أَحَدُهُمْ فَأَجَازَ ذَلِكَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَرَفَعَ عَنِ الْقَاتِلِ نَصِيْبَ الَّذِي عَفَا وَغَرَمَهُ نَصِيْبَ الَّذِي لَمْ يَعْفُ.

قَالَ سَعِيدٌ: وَأَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، وَأَبُو عَوَانَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ بِمِثْلِهِ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ: رَأَى رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا قَتَلَهَا، فَرَفَعَ إِلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، فَوَجِبَ بَعْضُ إِخْوَتِهَا نَصِيْبَهُ لَهَا، فَأَمَرَ عَمْرُ سَائِرَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا الدِّيَّةَ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِيّ فِي رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا مُتَعَمِّدًا فَعَفَا بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: قُلْ لِي فِيهَا، فَقَالَ: أَنْتَ أَحَقُّ أَنْ تَقُولَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِذَا عَفَا بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ فَلَا قُوَّةَ، يَحِيطُ عَنْهُ بِحَصَّةِ الَّذِي عَفَا وَلَهُمْ بَقِيَّةُ الدِّيَّةِ، فَقَالَ عَمْرٌ: ذَلِكَ الرَّأْيُ، وَافَقْتُ مَا فِي نَفْسِي.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَفَعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ قَتَلَ رَجُلًا، فَجَاءَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، فَأَرَادُوا قَتْلَهُ، فَقَالَتْ أَحَدُ الْمَقْتُولِ - وَهِيَ امْرَأَةٌ الْقَاتِلِ: قَدْ عَفَوْتُ عَنْ حَصَّتِي مِنْ زَوْجِي، فَقَالَ عَمْرٌ: عَشَى الرَّجُلِ مِنَ الْقَتْلِ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: عَفْوُ كُلِّ ذِي سَهْمٍ جَائِزٌ.

وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ فِي رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا فَعَفَا أَحَدُ بَنِي الْمَقْتُولِ، وَأَبَى الْآخَرُ: فَإِنَّهُ يُعْطَى الَّذِي لَمْ يَعْفُ شَطْرَ الدِّيَّةِ.

وَعَنْ قَتَادَةَ: إِذَا عَفَا أَحَدُ الْأَوْلِيَاءِ فَإِنَّمَا تَكُونُ دِيَّةً، وَيَسْقُطُ عَنِ الْقَاتِلِ بِقَدْرِ حَصَّةِ الَّذِي عَفَا.

وَعَنْ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِذَا عَفَا أَحَدُهُمُ فَالدِّيَّةُ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ الثَّانِي - فَكَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ: الْعَفْوُ إِلَى الْأَوْلِيَاءِ، لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ عَفْوٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ عَنْ أَشْعَثَ عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ: صَاحِبُ الدِّمِ أَوَّلَى بِالْعَفْوِ.

وَعَنْ قَتَادَةَ: لَا عَفْوَ لِلنِّسَاءِ، فَإِذَا كَانَتِ الدِّيَّةُ فَلَهَا نَصِيْبُهَا.

وَعَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: لَيْسَ لِلنِّسَاءِ عَفْوٌ.

وَعَنْ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: لَا عَفْوَ لِلْمَرْأَةِ فِي الْعَمْدِ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِيّ: لَيْسَ لِلزَّوْجِ وَلَا لِلْمَرْأَةِ عَفْوٌ.

وَعَنِ الزَّهْرِيِّ، وَرَبِيعَةَ، وَأَبِي الزُّنَادِ، قَالَ رَبِيعَةُ: لَيْسَ لِلْأَمِّ عَفْوٌ، وَالْوَالِدِ وَلِيٌّ حَيْثُ كَانَ، وَابْنَتُ تَعْفُو مَعَ وَلَاءِ الدِّمِ، وَلَا تَعْفُو الْوَلَاءَ دُونَهَا.

وَقَالَ الزَّهْرِيُّ: وَلَيْهِ أَوَّلُ ذَلِكَ.

وَقَالَ أَبُو الزُّنَادِ: أَمَّا الْعَفْوُ فَلِوَلِيِّ الْمَقْتُولِ إِنْ شَاءَ قَتَلَ وَإِنْ شَاءَ عَفَا.

أَمَّا الْمُتَاخَرُونَ - فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ، وَسَفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَالْحَسَنَ بْنَ حِجْلٍ، وَالْأَوْزَاعِيَّ، وَالشَّافِعِيَّ، قَالُوا بِمَا رَوَيْ عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ لِكُلِّ وَارِثٍ عَفْوَ وَلَا يَقْتُلُ إِلَّا بِاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى قَتْلِهِ.

وَقَالَ ابْنُ شَرِمَةَ، وَاللَّيْثُ: لَيْسَ لِلنِّسَاءِ عَفْوٌ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: لِكُلِّ وَارِثٍ عَفْوٌ إِلَّا الزَّوْجَ وَالزَّوْجَةَ فَلَا عَفْوَ لهما.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ اجْتِمَاعُ عَلَيْهِ عَدْنَا فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ عَمْدًا وَلَيْسَ لَهُ وَلَا لِنِسَاءِ الْعَصْبَةِ فَرَادَا أَنْ يَعْفُوا عَنِ الدِّمِ، وَأَبَى بَنَاتُ الْمَقْتُولِ فَإِنَّهُ لَا عَفْوَ لِلْعَصْبَةِ، يَقْتُلُ بِهِ قَاتِلَهُ.

فَإِنْ أَرَادَ بَنَاتُ الْمَقْتُولِ أَنْ يَعْفُوا وَأَبَى الْعَصْبَةُ فَلَا عَفْوَ لِلْبَنَاتِ، وَالْقَوْلُ مَا قَالَ الْعَصْبَةُ، وَيَقْتُلُ الْقَاتِلَ إِذَا مَجِئَتْ عَلَى الْعَفْوِ.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ لَهُ ابْنَةٌ وَاحِدَةٌ فَأَرَادَتْ الْقَتْلَ وَعَفَا الْعَصْبَةُ فَيَقْتُلُ وَلَا عَفْوَ لِلْعَصْبَةِ. وَرَأْيُ: إِذَا كَانَ لِلْمَقْتُولِ ابْنٌ وَابْنَةٌ: أَنَّهُ لَا عَفْوَ لِلابْنَةِ مَعَ الْابْنِ، وَلَكِنْ إِنْ عَفَا الْابْنُ جَازَ عَلَى الْابْنَةِ. وَرَأْيُ: عَفْوُ الْأَقْرَبِ فَلَا اقْرَبَ مِنَ الْعَصْبَةِ جَائِزٌ عَلَى الْأَبْعَدِ مِنْهُمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَمَّا اختلفوا كما ذَكَرْنَا وَجِبَ أَنْ نَنْظُرَ فِيمَا احْتَجَّتْ بِهِ كُلُّ طَائِفَةٍ لِقَوْلِهِمْ لِنَعْلَمَ الْحَقُّ مِنْ ذَلِكَ:

فَنَظَرْنَا فِيمَا قَالَتْ بِهِ الطَّائِفَةُ الْفَائِلَةُ بِأَنْ عَفْوُ كُلِّ ذِي سَهْمٍ جَائِزٌ، فَوَجَدْنَاهُمْ يَقُولُونَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ فَلَمَّا كَانَ الْعَفْوُ أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى وَجِبَ أَنْ مَنْ دَعَى إِلَى مَنْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى كَانَ قَوْلُهُ أَوَّلَى.

سائر الأقوال.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي حِجَّةٍ مِنْ أَجَارٍ عَفْوَ كُلِّ وَارِثٍ وَغَلْبَةِ، فوجدناهم يقولون: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ فَأَعْلَى مَا يريده أهلُ هذا القول أن يكون العفو أعظم أجراً، والقصاص - بلا شك - مباح - وإذا كان كلاهما مباحاً فلا يجوز بلا خلاف أن يجبر على الأفضل من لا يريده غير راجب - فبطل أن يكون في هذه الآية دليلٌ على سقوط حق من أَرَادَ القصاص إذا عفا أحد الوترين.

وهكذا القول في حديث أنس إن صحَّ أنه «لَمْ يَرِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَطُّ رَفَعَ إِلَيْهِ شَيْءٌ فِيهِ قِصَاصٌ إِلَّا أَمَرَ فِيهِ بِالْعَفْوِ» - لأنه لم يختلف اثنان من الأمة في أنه إن صحَّ فإنه أمرٌ ندبٌ لا أمرٌ إلزام، فإذا ذلك كذلك فلا خلاف في أنه لا يجوز أن يجبر على الأفضل من لا يريده غير راجب عنه - إذا أَرَادَ ما أباح له - فبطل أن يكون لهم في هذا الخبر تعلق.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَمَّا سَقَطَتْ هَذِهِ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا وَتَعَرَّتْ مِنَ الْأَدَلَّةِ وَجِبَّ عَلَيْنَا إِذْ تَنَازَعُوا أَنْ نَرْجِعَ إِلَى مَا افترضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْنَا الرَّجْعَ إِلَيْهِ عِنْدَ التَّنَازُعِ إِذْ يَقُولُ تَعَالَى ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية، ففعلنا.

فوجدنا الله تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَأَعْلَهُ بَيْنَ خَيْرَيْنِ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ وَيَبْنَ أَنْ يَقْتُلُوا» فجعل الله تَعَالَى القصاصَ حقاً، وجعل رسولُ الله - عليه الصلاة والسلام - أهلَ القتل بينَ خيرتين: إمَّا أخذَ العقلَ، وإمَّا القتلَ، فساوى بينَ الأمرينَ أَيْهَمَا شَاءَا.

وكما رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُنْصَوَّرٍ أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ عَمْرٍ - هُوَ الزُّهْرَانِي - سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو لَيْلَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ أَبِي حَسَّةٍ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ كِبَرَاءِ قَوْمِهِ: «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ، وَمُحَبِّصَةَ خَرَجَا إِلَى غَيْبٍ مِنْ جِهْلٍ أَصَابَهُمَا فَاتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُحَبِّصَةَ وَأَخْبَرَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي غَيْبٍ أَوْ قَبِيرٍ فَاتَى يَهُودُ فَقَالُوا: أَتَمَّ وَاللَّهِ قَتْلَهُمْ، قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَا، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ فَذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ، ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ مُحَبِّصَةَ - وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ - وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ، فَذَهَبَ مُحَبِّصَةُ لِيَتَكَلَّمَ - وَهُوَ الَّذِي كَانَ بِخَيْرٍ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْكِبَرُ، الْكِبَرُ. إِذَا أَنْ يَدُلُّوا صَاحِبَكُمْ وَإِمَّا أَنْ يُؤْذَنُوا بِخَرْبٍ، فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، فَكَتَبُوا: إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَعِيقُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟ قَالُوا: لَا.

وَذَكَرُوا فِي ذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَفَعَ إِلَيْهِ شَيْءٌ فِيهِ قِصَاصٌ إِلَّا أَمَرَ بِالْعَفْوِ، قَالُوا: فَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَمَرَ فِي كُلِّ قِصَاصٍ رَفَعَ إِلَيْهِ بِالْعَفْوِ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْعَفْوُ مَغْلِباً عَلَى الْقَوْدِ.

وهذا أيضاً حكمٌ قد جاءَ عن عمرَ، وابنِ مسعودٍ بمحضرة الصحابة - رضي الله عنهم - ولا يعرفُ لهما مخالفٌ. فهذا كلُّ ما احتجوا به، ما نعرفُ لهم شيئاً غيره أصلاً.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ: الْعَفْوُ لَجَمِيعِ الْوَرَثَةِ إِلَّا الزَّوْجَ وَالزَّوْجَةَ فَلَمْ نَجِدْ لَهُمْ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَقُولُوا لَيْسَا مِنَ الْعَصْبَةِ، وَلَا يَعْقِلَانِ مَعَ الْعَاقِلَةِ.

وَنَظَرْنَا فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ: الْعَفْوُ لِلرِّجَالِ خَاصَّةً دُونَ النِّسَاءِ، فَلَمْ نَجِدْ لَهُمْ شَيْئاً أصلاً، إِلَّا أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهُمْ لَا يَرْتَسِنُ الْوَلَاءَ، وَلَا الْوَلَايَةَ فِي الْإِنْكَاحِ فَكَذَلِكَ لَا عَفْوَ لَهُنَّ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَبَيْنَ سَائِرِ الْوَرَثَةِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الزَّوْجَيْنِ لَيْسَا مِنَ الْعَصْبَةِ، فَقَوْلٌ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ.

وَمَنْ أَيْنَ خَرَجَ لَهُمْ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ لِلْعَصْبَةِ، وَهَذَا حُكْمٌ مَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى أَمْرٌ، وَلَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ بَاطِلٌ.

وَأَمَّا أَنَّهُمَا لَا يَعْقِلَانِ مَعَ الْعَاقِلَةِ، فَنَعَمْ، فَكَيْفَ مَاذَا؟ وَمَا الَّذِي ادْخَلَ حُكْمَ الْعَاقِلَةِ فِي حُكْمِ الْعَفْوِ مِنَ الذَّمِّ؟ وَالْعَاقِلَةُ إِنَّمَا هِيَ فِي الْقَتْلِ فِي الْخَطِئِ خَاصَّةً وَالْعَفْوُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْعَمْدِ خَاصَّةً، فَمَا الَّذِي جَمَعَ بَيْنَ حُكْمِ الْعَمْدِ وَالْخَطِئِ؟

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلٍ مِنْ رَأَى الْعَفْوَ لِلرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ، فوجدناه أيضاً فاسداً، لأنه قياسٌ، والقياسُ كله باطلٌ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ - فوجدناه في غَايَةِ التَّنَاقُضِ بِلا دليلٍ أصلاً، لأنه مرةً غلبَ من دعا إلى القتل، وذلك في الابنة معَ العصبة - فرأى: إن دعا العصبة إلى القتل وغضبت الابنة أن القول قولُ العصبة - واحتجَّ بأنَّها قد يدخلها زوجها إلى العفو، وأمرها إلى الضعيف، وإن عفا العصبة ودعت الابنة إلى القتل فالقول قولُ الابنة - واحتجَّ بأنَّها المصابةُ بابيها، فمرةً راعى ضعفها، وإدخالَ زوجها لها إلى العفو، ولم يراعِ مصيبتها، ومرةً غلبَ من دعا إلى العفو، وذلك في البنين يعفو أحدهم دون الآخرين ومرةً غلبَ الرجال على النساء وذلك في البنات مع الابن.

وهذه أقوالٌ ظاهرة التناقض يهدم بعضها بعضاً، لا حجةَ لشيءٍ منها، لا في قرآن ولا سنةٌ صحيحةٌ، ولا سقيمةٌ، ولا قياسٌ، ولا في إجماعٍ، ولا في قولٍ صاحبٍ - فكان هذا القولُ أسقطَ من

حنيفة قال: كنا مع عثمان بن عفان رضي الله عنه - وهو محصور - فخرج إلينا وهو متغير لونه فقال: يتواعدوني بالقتل أنفأ، ويتم يقتلونني، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يجل دم امرئ مسلم إلا يأخذ ثلثه: رجلٌ كفر بعد إسلامه، أو رثاً بعد إحصان، أو قتل نفساً بغير نفس، فيقتل» - فوالله ما زينت في جاهلية ولا إسلام قط، ولا أحببت أن يبدني بدلا مذهباني الله تعالى، ولا قتل نفساً.

قال أبو محمد: فصح بقول النبي ﷺ أن من قتل نفساً خرج دمه من التحريم إلى التحليل ينس قتل من قتل، فإذا صح هذا فالقاتل يتفرق تحليل دمه والداعي إلى أخذه القود داغ إلى ما قد صح يقرن وذلك له، والعاني مريد تحريم دم قد صح تحليله يقرن فليس له ذلك، إلا بنص، أو إجماع، ومريد أخذ الدية دون من معه مريد إباحة أخذه مال، والأموات محرمة بقول رسول الله ﷺ «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام» والنص قد جاء بإباحة دم القاتل، كما قلنا يقرن قتله، ولم يأت نص بإباحة الدية إلا بأخذ الأهل لها، وهذا لفظ يقتضي إجماعهم على أخذها فالدية ما لم يجمع الأهل على أخذها، إذ لم يحها نص، ولا إجماع - فبطل يقرن.

وصح أن من دعا إلى القود فهو له.

وهو قول مالك في النبات مع العصبية، إلا أنه ناقض في ذلك مع البين والنبات، وفي بعض البين مع بعض.

قال أبو محمد: والذي نقول به أن كل ذلك سواء وإن الحكم للأهل وهم الذين يعرف المقتول بالانتماء إليهم، كما كان يعرف عبد الله بن سهل بالانتماء إلى بني حارثة وهم الذين أمرهم النبي ﷺ بأن يقسم منهم حسون ويستحقون القود أو الدية، وإن من أراد منهم القود سواء كان ولداً أو ابن عم أو ابنة أو أختاً، أو غير ذلك من أم، أو زوج، أو زوجة، أو بنت عم، أو عم - فالقود واجب، ولا يلتفت إلى عفو من عفا ممن هو أقرب، أو أبعد، أو أكثر في العدد لما ذكرنا.

فإن اتفق الورثة كلهم على العفو فلمهم الدية حيثل ويعدم الدم، فإن أراد أحد الورثة العفو عن الدية قله ذلك، في حصته خاصة، إذ هو مال من ماله، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٨٢ - مسألة: مقتول كان في أولياته غائباً، أو

صغيراً، أو مجنون، اختلف الناس في هذا:

فقال أبو حنيفة: إذا كان للمقتول بنون وفيهم واحد كبير وغيرهم صغار: إن للواحد الكبير أن يقتل، ولا ينتظر بلسوغ الصغار.

وذكر الحديث وبه: إلى مسلم حدثني عبيد الله بن عمر القواريري أخبرنا حماد بن زيد أخبرنا يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة، ورافع بن خديج «أن محبصة بن مسعود، وعبد الله بن سهل انطلقا قتل خير فقربا في النخل، فقتل عبد الله بن سهل، فأتهموا اليهود، فجاء أخوه عبد الرحمن، وابنا عمه حويصة، ومحبصة إلى رسول الله ﷺ فكلم عبد الرحمن في أمر أخيه - وهو أصغر منهم - فقال رسول الله ﷺ كبير، الكبير، أو قال: ليذا الأكبر، فكلمنا في أمر صاحبهما، فقال رسول الله ﷺ يقسم خمسون منكم على رجل يقتلهم فيدفع برؤيته؟

فقالوا: أمر لم نهذه كيف تحلف؟ وذكر باقي الخبر.

ففي هذا الخبر الثابت - أن رسول الله ﷺ جعل الحق في طلب الدم لابن العم لسه كما جعله للأخ للأب الوارث دون ابن العم، وأنه عليه الصلاة والسلام بدأ ابن العم لسه - فبطل بهذا قول من راعى أن الحق للأقرب فالأقرب، أو للوارث دون غيره.

وصح أن الحق للأهل «كما جاء في القرآن، والسنة الصحيحة، وابن العم من الأهل بلا شك في لغة العرب» - وهذا هو الإجماع الصحيح، لأنه كان يعلم الصحابة بالمدينة، إذ قتل مثل عبد الله بن سهل، وقيام بني حارثة في طلب دمه لا يمكن استأثار مثله عن أحد من قوم، وعن المهاجرين، فإذا الحق للجميع سواء، فمن الباطل أن يغلب أحدهم على الآخرين منهم إلا بنص، أو إجماع - ولا نص، ولا إجماع في ذلك.

ثم نظرنا إذا عفا أحد الأهل ولم يعف غيره منهم بعد صحة الاتفاق من إجماع الأمة على أنهم كلهم إن اتفقوا على القود نفذ، وإن اتفقوا على العفو نفذ - وقيام البرهان على أنهم إن اتفقوا على الدية أو المفاداة نفذ ذلك فوجدنا القود والدية قد ورد التحيير فيها وروداً واحداً ليس أحدهما مقدماً على الآخر، فلم يجوز أن يغلب عفو العاني على إرادة من أراد القصاص على عفو العاني إلا بنص، أو إجماع - ولا نص، ولا إجماع في تغليب العاني.

ف نظرنا في ذلك فوجدنا الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ فوجب بهذه الآية أن لا يجوز عفو العاني عن من لم يعف.

ووجدنا القاتل قد حل دمه بنفس القتل:

كما حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عمر بن عبد الملك أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا أبو دارود سليمان بن حرب أخبرنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي أمامة بن سهل بن

قَالَ: فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ غَائِبٌ لَمْ يَكُنْ لِلْحَاضِرِينَ أَنْ يَقْتُلُوا حَتَّى يَقْدَمَ الْغَائِبُ.

وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ - وَبِهِ يَقُولُ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ.

وَقَالَ مَالِكٌ مِثْلَ ذَلِكَ، سِوَاءَ سِوَاءٍ - وَزَادَ أَنَّ الْمُقْتُولَ إِذَا كَانَ لَهُ وَلَدٌ صَغِيرٌ، أَوْ أَحَدٌ كَبِيرٌ، أَوْ أُخْتُ كَبِيرَةٌ، فَلِلْأَخِ وَالْأُخْتِ أَنْ يَقْتُلَا قَوْدًا، وَلَا يَنْتَظِرُ بُلُوغَ الصَّغِيرِ. وَكَذَلِكَ لِلْعَصِيَةِ أَيْضًا.

وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ. وَرَأَى مَالِكٌ لِلْعَصِيَةِ - إِذْ كَانَ الْوَلَدُ صَغِيرًا - أَنْ يَصَاحَرُوا عَلَى الدِّيَةِ، وَيَنْتَظِرَ حُكْمَهُمْ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَالْحَسَنُ بْنُ حَبِيٍّ، وَأَبُو يَوْسُفَ، وَمُحَمَّدٌ، وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَسْتَقْبِلُ الْكَبِيرُ مِنَ الْبَيْنِ حَتَّى يَبْلُغَ الصَّغِيرُ.

وَرَوَى هَذَا الْقَوْلَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَنَّ الْمَجْنُونِ كَالصَّغِيرِ، فَلَمَّا اخْتَلَفُوا - كَمَا ذَكَرْنَا - وَجِبَ أَنْ نَنْظُرَ فِيمَا احْتَجَّتْ بِهِ كُلُّ طَائِفَةٍ لِنَعْلِمَ الْحَقَّ فَتَبَعَهُ: فَظَنَرْنَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ فُوجِدْنَاهُ ظَاهِرُ التَّنَاقُصِ إِذْ فُرِقَ بَيْنَ الْغَائِبِ وَالصَّغِيرِ.

وَوُجِدْنَا حُجَّتَهُمْ فِي هَذَا: أَنَّ الْغَائِبَ لَا يَوَلَّى عَلَيْهِ، وَالصَّغِيرُ يَوَلَّى عَلَيْهِ. قَالُوا: وَكَمَا كَانَ أَحَدُ الْوَلَدَيْنِ زَوْجًا إِذَا كَانَ هُنَاكَ صَغِيرٌ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ، فَكَذَلِكَ يَقْتُلُ.

وَقَالُوا: قَدْ قَتَلَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مُلْجَمٍ قَاتِلَ عَلِيٍّ، وَلِلْعَلِيِّ بَنُو صَخْرٍ وَهُمْ بِمَحْضَرَةِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - دُونَ خَالْفٍ يَعْرِفُ لَهُ مِنْهُمْ.

قَالَ عَلِيٌّ: أَمَّا احْتِجَاجُهُمْ بِفِعْلِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ فَهُوَ لِأَزَمٍ لِلشَّافِعِيِّ، وَلَسْنَا وَافِقَ مِنَ الْخَفِيِّينَ: أَبَا يَوْسُفَ، وَمُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ، لِأَنَّهُمْ مِثْلُ هَذَا إِذَا وَافَقَ تَقْلِيدُهُمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَسْنَا كَأَنَّ مِثْلَ هَذَا إِجْمَاعًا فَلَقَدْ شَهِدَ الْخَفِيُّونَ عَلَى شَيْخِهِمْ بِخِلَافِ الْإِجْمَاعِ، فَإِنْ كَفَرُوهُمَا بِهَذَا، أَوْ بَدَعُوهُمَا فَمَا يَحِلُّ لَمْ أَخُذْ دِينَهُمْ عَنْ كَافِرٍ، وَلَا عَنْ مُتَبَدِّعٍ - وَإِنْ عَذَرُوهُمَا فِي ذَلِكَ - فَلَنَا مِنَ الْعُدَّةِ مَا لِيَعْقُوبُ، وَمُحَمَّدٌ.

وَقَدْ بَطَلَ تَشْبِيهُهُمْ فِي الْأَبْدِ بِمِثْلِ هَذَا، وَهَذَا وَاضِحٌ. وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَكَانَ مِنْ اعْتِرَاضِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ قَالُوا: إِنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَانَ إِمَامًا فَظَنَرْنَا فِي ذَلِكَ بِحَقِّ الْإِمَامَةِ، أَوْ قَتَلَهُ بِالْحَارِبَةِ لَا قَوْدًا - وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ عَبْدَ

الرَّحْمَنِ بْنَ مُلْجَمٍ لَمْ يَحَارِبْ، وَلَا أَخَافَ السَّبِيلَ. وَلَيْسَ لِلْإِسْلَامِ - عِنْدَ الشَّافِعِيِّينَ - وَلَا لِلْوَصِيِّ، أَنْ يَأْخُذَ الْقَوْدَ لِصَغِيرٍ حَتَّى يَبْلُغَ - فَيُطْلَ تَشْبِيهُهُمْ إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ عَائِدَةٌ عَلَى الْخَفِيِّينَ بِمِثْلِ مَا شَغَبُوا بِهِ عَلَى الشَّافِعِيِّينَ سِوَاءَ سِوَاءٍ، لِأَنَّهُمْ وَالْمَالِكِيُّونَ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ مَنْ قَتَلَ آخَرَ عَلَى تَأْوِيلٍ فَلَا قَوْدَ فِي ذَلِكَ. وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْأَمَّةِ فِي أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مُلْجَمٍ لَمْ يَقْتُلْ عَلِيًّا عَلَيْهِ، إِلَّا مَتَارَلاً يَجْتَهِدُ مُقَدَّرًا أَنَّهُ عَلَى صَوَابٍ. وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ عِمْرَانُ بْنُ حَظَّانٍ شَاعِرُ الصَّبْرِيَّةِ:

يَا ضَرِيءَ مَنْ تَقَيَّ مَا ارَادَ بِهَا إِلَّا يَبْلُغُ مِنْ ذِي الْعَرْشِ رِضْوَانًا
إِنِّي لِأَذْكُرُهُ حِينَئِذَا فَاحَسِبَهُ أَوْفَى الْبَرِيَّةِ عِنْدَ اللَّهِ مِيزَانًا
أَيُّ لَا أَفَكَّرُ فِيهِ ثُمَّ أَحْسِبَهُ.

فَقَدْ حَصَلَ الْخَفِيُّونَ مِنْ خِلَافِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَى مِثْلِ مَا شَغَبُوا بِهِ عَلَى الشَّافِعِيِّينَ، وَمَا يَقُولُونَ أَبَدًا مِنْ رَجُوعِ سِهَامِهِمْ عَلَيْهِمْ، وَمِنْ الْوَرُوعِ فِيمَا حَفَرُوهُ، فَظَهَرَ تَنَاقُصُ الْخَفِيِّينَ، وَالْمَالِكِيِّينَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْغَائِبِ وَالصَّغِيرِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الصَّغِيرَ يَوَلَّى عَلَيْهِ، وَالْغَائِبَ لَا يَوَلَّى عَلَيْهِ، فَلَا شِبْهَةَ لَهُمْ فِي هَذَا، لِأَنَّ الْغَائِبَ يَوَلَّى لَهُ أَيْضًا كَمَا يَوَلَّى عَلَى الصَّغِيرِ.

وَأَيْضًا - فَإِنَّ الْوَصِيَّ عَنْدهُمْ لَا يَقْتَصِرُ لِلصَّغِيرِ - فَيُطْلَ تَوْبَهُمْ جَمْلَةً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالَّذِي يَقُولُ بِهِ قَدْ قَدَّمْنَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلٌ مِنْ دَعَا إِلَى الْقَوْدِ فَلِلْكَبِيرِ، وَلِلْحَاضِرِ الْعَاقِلِ: أَنْ يَقْتُلَ وَلَا يَسْتَأْنِي بُلُوغَ الصَّغِيرِ، وَلَا إِفَاقَةَ الْمَجْنُونِ، وَلَا قُدُومَ الْغَائِبِ فَإِنَّ عَمَّا الْحَاضِرُونَ الْبَالِغُونَ لَمْ يُمَيِّزْ ذَلِكَ عَلَى الصَّغِيرِ، وَلَا عَلَى الْغَائِبِ، وَلَا عَلَى الْمَجْنُونِ، بَلْ هُمْ عَلَى حَقِّهِمْ فِي الْقَوْدِ حَتَّى يَبْلُغَ الصَّغِيرُ، وَيُقْبَلَ الْمَجْنُونُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَإِنَّا نَطْلُبُ أَحَدَهُمُ الْقَوْدَ، قَضَى لَهُ بِهِ، وَإِنْ اتَّفَقُوا كُلُّهُمْ عَلَى الْعَفْوِ جَازَ ذَلِكَ حَيْثُ بَدَأْنَا كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَإِنْ مَاتَ الصَّغِيرُ أَوْ الْغَائِبُ أَوْ الْمَجْنُونُ كَانَ حَيْثُ رَجُوعُ الْأَمْرِ إِلَى مَنْ بَقِيَ مِنَ الْوَرَثَةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَفَا - فَلَيْمَ يَنْتَظِرْ عَفْوَهُ - ذَلِكَ الْعَفْوُ الَّذِي قَدْ بَطَلَ، بَلْ لَمْ يَرْجُوعُ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَا حُكْمَ لَهُ فِي نَصٍّ، وَلَا إِجْمَاعٍ، وَأَمَّا الْعَفْوُ الْأَزَلَمُ عَفْوُ صَاحِبِ بَأْمَاضِهِ نَصٍّ، أَوْ إِجْمَاعٍ فَقَطْ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «مَنْ عَفَا عَنْكَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

وَمِنْ عَفَا دُونَ سَائِرِ الْأَهْلِ فَقَدْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ رَدٌّ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَمَنْ مَاتَ مِنَ الْأَهْلِ لَمْ يَبْرُثْ عَنْهُ الْخِيَارُ، لِأَنَّ الْخِيَارَ لِلْأَهْلِ بِنَصِّ حَكَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَنْ كَانَ مِنَ الْأَهْلِ فَلَهُ الْخِيَارُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْأَهْلِ فَلَا خِيَارَ لَهُ أَصْلًا، إِذْ لَمْ يَوْجِبْ ذَلِكَ نَصٌّ، وَلَا إِجْمَاعٌ، وَالْخِيَارُ لَيْسَ مَالًا يَبْرُثُ، وَإِنَّمَا جَعَلَ اللَّهُ الْمِيرَاثَ فِيمَا تَرَكَ الْمَوْرُوثُ وَالْخِيَارُ لَيْسَ مَالًا مَوْرُوثًا.

وَلَوْ كَانَ الْخِيَارُ مَالًا مَوْرُوثًا لَوَجِبَ فِيهِ حَقُّ أَهْلِ الْوَصِيَّةِ بِالثَّلَاثِ فِدُونَهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ صَغِيرًا، أَوْ مَجْنُونًا، أَوْ غَائِبًا - وَلَا وَارِثَ هُنَاكَ غَيْرُهُ - فَقَدْ وَجِبَ الْقِسْوُ بِلَا شَكٍّ، وَلَا تَحِبُّ الدِّيَّةَ، وَلَا الْمَقَادَةَ، إِلَّا بِرِضَا الْوَارِثِ، أَوْ بِتَرَاضٍ مِنْهُ، وَمَنِ الْقَاتِلُ.

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الصَّغِيرَ وَالْأَحْمَقَّ، لَا رِضَا لَهُمَا، وَالْقِسْوُ حَقٌّ قَدْ وَجِبَ لهما بَيِّنٌ، فَأَخَذَهُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، يَأْخُذُهُ لهما الْوَلِيُّ أَوْ السُّلْطَانُ.

وَهَكَذَا الْغَائِبُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَخْذِ حَظِّهِمْ فِي الْقِسْوِ، وَأَخْذِ حَظِّهِمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْعَفْوِ جَائِزٌ وَالْإِسْرَاءُ لِلْغَائِبِ فِي كِلَا الْأَمْرَيْنِ جَوَازًا وَاحِدًا، إِذْ كُلُّ ذَلِكَ حَقٌّ لَهُ تَرَكَهُ.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الصَّغِيرِ، وَالْمَجْنُونِ سَوَاءٌ سَوَاءٌ، وَلَيْسَ هَذَا قِيَاسًا - وَمَعَازُ اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ - لَكِنَّهُ حَكْمٌ وَاحِدٌ فِي حَقِّينَ وَجِبَا وَجُوبًا وَاحِدًا، وَوَجِبَ لِمَنْ يَمُوتُ أَمْرُهُ الْعَفْوُ عَنْهُمَا سَوَاءٌ سَوَاءٌ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا. وَالشَّانِي فِرْعَاءُ، بَلَى هُمَا أَصْلَانِ مَعًا، وَلَا أَحَدُهُمَا مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ وَالْآخَرُ غَيْرُ مَنْصُوصٍ عَلَيْهِ، بَلَى كِلَاهُمَا مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ، لَوْ جُوبِ الْإِتِّصَافُ مِنَ الْقِسْوِ وَمِنَ الْمَالِ، وَيَاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

٢٠٨٣ - مسألة: عَفْوُ الْأَبِ عَنْ جَرْحِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ، أَوْ اسْتِفَادَتُهُ لَهُ أَوْ فِي الْمَجْنُونِ كَذَلِكَ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: إِذَا وَهَبَ الشَّجَةَ الصَّغِيرَةَ الَّتِي تَنْصِيبُ ابْنَهُ جَازَتْ عَلَيْهِ.

قَالَ عَلِيٌّ: تَفْرِيقُ الشَّعْبِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ بَيْنَ الشَّجَةِ الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ - لِمَعْنَى لَهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهِ﴾، وَحَقُّ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ قَدْ وَجِبَ، فَلَا يَمُوتُ أَنْ يَسْقَطَهُ لَهُ غَيْرُهُ، لِأَنَّهُ كَسَبَ عَلَيْهِ، وَهَذَا مَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ.

وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ لِلْأَبِ وَالْوَلِيَّ أَنْ يَطْلُبَا، وَأَنْ يَقْتَصَا كُلُّ حَقٍّ لِلصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ، فِي مَالِهِمَا، وَأَنَّهُ لَيْسَ لِلْأَبِ، وَلَا لِلْوَلِيِّ، فِي ذَلِكَ عَفْوٌ، وَلَا إِيرَاءٌ - فَهَلَا قَاسُوا أَمْرَ الْقِصَاصِ لهما عَلَى أَمْرِ الْمَالِ؟ وَلَكِنَّهُمْ لَا الْقِيَاسَ يَحْسِنُونَ وَلَا النَّصَّ يَتَّبِعُونَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ:

أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفُ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنُ بِالْأُذُنِ وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْمُرْتَاتُ قِصَاصٌ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾.

فَصَحَّ بِهَذِهِ التَّصَوُّصِ أَنَّ الْقَوْدَ قَدْ وَجِبَ وَلَا بَدَّ، وَأَنَّ الْعَفْوَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِرِضَا الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ، وَالصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ لَا رِضَا لَهُمَا، وَلَا عَفْوٌ، وَلَا أَمْرٌ نَافِذٌ بِصِدْقَةٍ - فَسَقَطَ هَذَا الرَّجْعُ، وَبَقِيَ الَّذِي وَجِبَ بَيِّنٌ مِنَ الْقَوْدِ، فَيَسْتَفِيدُ لَهُ أَبُوهُ، أَوْ وَلِيُّهُ، أَوْ وَصِيُّهُ وَلَا بَدَّ، فَإِنْ أَغْفَلَ ذَلِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الصَّغِيرَ، وَعَقَلَ الْمَجْنُونِ، كَانَ لَهُ الْقَوْدُ الَّذِي قَدْ وَجِبَ أَخْذُهُ لَهُ بَعْدُ، وَحَدَّثَ لَهُ جَوَازُ الْعَفْوِ إِنْ شَاءَ، وَلَيْسَ لِلْأَبِ، وَلَا لِلْوَلِيِّ أَخْذُ الدِّيَّةِ، وَلَا أَنْ يَفَادِيَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْجُرُوحِ، لِأَنَّ كُلَّ هَذَا دَاخِلٌ عَلَى وَجُوبِ الْقَوْدِ وَالْعَفْوُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِرِضَا الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ أَوْ بِتَرَاضٍ مِنَ الْجَانِيِ وَالْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ.

٢٠٨٤ - مسألة: هَلْ يَجُوزُ عَفْوُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ جَنَائِيَّةٌ يَمُوتُ مِنْهَا خَطَأً أَوْ عَمْدًا عَنْ دِيْنِهِ وَغَيْرِهِ عَنْ دَمِهِ أَمْ لَا؟ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ شُعْبَةَ بْنِ سَوَّارٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَفْصٍ قَالَ: كَانَ بَيْنَ قَوْمٍ مِنْ بَنِي عَدِيٍّ وَبَيْنَ حَمِيٍّ مِنَ الْأَحْيَاءِ قِتَالٌ، وَرَمَى بِالْحِجَارَةِ، وَضُرِبَ بِالنَّعْلِ، فَاصْطَبَّ غُلَامٌ مِنْ آلِ عَمْرٍِ، فَأَتَى عَلَى نَفْسِهِ، فَلَمَّا كَانَ قَبْلَ خُرُوجِ نَفْسِهِ قَالَ: إِنِّي قَدْ عَفَوْتُ رَجَاءَ الثَّوَابِ وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ قَوْمِي، فَجَازَهُ ابْنُ عَمْرٍِ.

وَبِهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ عَنْ يُونُسَ بْنِ عِيْلٍ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: إِذَا عَفَا الرَّجُلُ عَنْ قَاتِلِهِ فِي الْعَمْدِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ فَهُوَ جَائِزٌ.

وَعَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ قَتَلَ الْأَمِيَّ يَقْتُلُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً فَيَعْفُو عَنْ دَمِهِ قَالَ: نَعَمْ.

وَعَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: إِذَا قَتَلَ الرَّجُلُ فَعَفَا عَنْ دَمِهِ فَلَيْسَ لِلْوَرِثَةِ أَنْ يَقْتُلُوا.

وَعَنْ ابْنِ جَرِيرٍ قَتَلَ لِعَطَاءٍ، إِذَا وَهَبَ الَّذِي يَقْتُلُ خَطَأً دِيْنَهُ لِمَنْ قَتَلَهُ، فَإِنَّمَا لَهُ مِنْهَا ثَلَاثُهَا، إِنَّمَا هُوَ مَالٌ يَوْصِي بِهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ سَمَاءَ بِنْتِ الْفَضْلِ قَالَ: كَتَبَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنْ لَا يَتَصَدَّقَ الرَّجُلُ بِدِيْنِهِ فَإِنْ قَتَلَ خَطَأً فَالثَّلَاثُ مِنْ ذَلِكَ جَائِزٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ.

أبي شيبة أخبرنا محمد بن بشر أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة «أن عروة بن مسعود الثقفي دعا قومه إلى الله ورسوله فرمأه رجل منهم بسهم فمات فمات عنه فرفع ذلك إلى رسول الله ﷺ فأجاز عفوهُ، وقال: هو كصاحب يامين».

أخبرنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود أخبرنا أحمد بن حنبل أخبرنا إبراهيم بن حماد أخبرنا إسماعيل بن إسحاق أخبرنا علي بن عبد الله أخبرنا عمران بن طليان عن عدي بن ثابت قال: قال رجل من أصحاب رسول الله ﷺ: سمعت النبي ﷺ يقول: «مَنْ تَصَدَّقَ بِدَمٍ فَمَا دُونَهُ كَانَ كَفَّارَةً لَهُ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْدٌ إِلَى يَوْمٍ تَصَدَّقَ بِهِ». قَالَ عَلِيٌّ: وقالوا: هذا حكم ابن عمر بحضرة الصحابة - رضي الله عنهم - ولا يعرف له منهم مخالف - وقالوا: هذا هو الجني عليه فهو أول بنفس. فهذا كل ما أورده في ذلك، فنظرنا في الذي احتجوا به، فوجدناه لا حجة لهم في شيء منه أصلا.

أما قول الله تعالى: «مَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ» فإنما.

قال تعالى ذلك عقب قوله تعالى «وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ» إلى قوله تعالى «فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ»، وهذا كله كلام مبتدأ بعد تمام قوله تعالى «وَكَبَّيْنَاهُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ» فإنما جاء نص الله تعالى على الصدقة بالجروح بالأعضاء.

وهكذا نقول: إن للمجني عليه أن يتصدق بما أصيب به من ذلك، فيبطئ القود جلة في ذلك، وليس في هذه الآية حكم الصدقة بالدم في النفس، لأن النفس بالنفس، إنما هو في التوراة بنص الآية. وليس ذلك خطابا لنا، وإنما خطابا بما بعده إذا قرئ كل ذلك بالرفع خاصة، فإذا قرئ بالنصب فليس خطابا لنا، وكلا القراءتين حق من عند الله تعالى - فيبطئ تعلّقهم بهذه الآية.

وأما قوله تعالى: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ» وقوله تعالى «وَأَنْ عَاقِبْتُمْ فَمَقَابِرًا» يوشل ما عوقبتم به الآية، فهي بتصها بيان جلي بأنها إنما هي فيما دون النفس، لأن المخاطب فيها بأن يعاقب بمثل ما عوقب به، هو الذي عوقب نفسه - هذا هو ظاهر الآية الذي لا يحل صرفها عنه بالدعوى.

وهكذا نقول، وليس فيها جواز العفو عن النفس أصلا، وإنما فيها جواز الصبر عن أن يعاقب بمثل ما عوقب به فقط.

وأما قوله تعالى: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» إلى قوله: «فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ» فهو عموم يدخل فيه العفو عن النفس وما دونها وعفو الولي أيضا داخل فيها فإن وجدنا منها دليلا ينص منها ما ذكره وجب المصير إليه، وإلا فقد صح قولهم.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن بن عمار بن عبيد بن مسعود عن أبي يعفر عنه قبل أن يموت قال: هو جائز، وليس في التلث.

وقال هشام عن الحسن: إذا كان خطأ فهو في التلث.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا قبيصة بن عقبة أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن أبي عبيد الله عن ابن عباس في رجل قطع يده فصالح عليها، ثم انتقضت به فمات. قال: الصلح مردود، ويؤخذ بالدية.

قال أبو محمد: وأما المشايخون - فإن أبا حنيفة، وزفر قال: إذا عفا عن الجراحة العمى، أو الشجوة، وعمّا يحدث منها فهو جائز، ولا شيء على القاتل، فإن عفا عن الجراحة، أو القطع، أو الشجوة، ثم مات فعليه الدية.

قال أبو يوسف، وعبد الله: لا شيء على القاتل في كل ذلك - قالوا: فإن عفا عن دية في الخطأ فذلك في التلث.

وقال مالك: من صالح من جراحة، أو من قطع ثم مات: بطل الصلح وجب القود - فإن عفا عن دية في الخطأ فذلك في التلث.

وقال سفيان الثوري: إذا عفا عن الجراحة ثم مات فلا قود، لكن يغرم الجاني الدية بعد أن يسقط منها أرض الجراحة.

وقال الشافعي: إذا عفا عن الجراحة وعمّا يحدث منها من عقل، أو قود ثم مات فلا قود.

ثم اختلفت قوله في الدية، فمرة قال كقول سفيان الثوري الذي ذكرنا قبله ومرة قال: يؤخذ بجميع الدية.

وقال الشافعي في أحد قوله - وبه يقول أبو ثور، وأحمد، وإسحاق: لا عفو له في العمى.

قال أبو محمد: فلما اختلفوا - كما ذكرنا - ونظرنا في ذلك، لتعلم الحق فنتبعه، فوجدناهم يقولون:

قال الله تعالى «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ».

وقال تعالى «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ».

وقال تعالى «وَأَنْ عَاقِبْتُمْ فَمَقَابِرًا» يوشل ما عوقبتم به الآية. وذكرنا:

ما حدثنا حماد أخبرنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي أخبرنا عبد الله بن يونس أخبرنا بقي بن خلاد أخبرنا أبو بكر بن

أَهْوَاهُمْ كَانَ عَنْدهُمْ حِجَّةٌ لَا يَحِلُّ خِلَافُهَا وَإِذَا خَالَفَ أَهْوَاهُمْ وَتَقْلِيدَهُمْ لَمْ يَكُنْ عَنْدهُمْ حِجَّةٌ وَحُلٌّ خِلَافَهُ - وَهَذَا حَكْمٌ لَا طَرِيقَ لِلتَّقْوَى وَلَا لِلْهَيَاةِ إِلَى قَائِلِهِ.

وثانيها: أَنَّهُ عَنْ أَشْعَثِ بْنِ سَوَّارٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وثالثها: أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ أَيْضاً - لِأَنَّهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَفْصٍ وَلَمْ يَدْرِكْ ابْنَ عَمْرٍ.

ورابعها: إِنَّ الْأَمْرَ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَهِيَ قِصَّةٌ مَشْهُورَةٌ لَهُ وَإِنَّمَا كَانَ بَيْنَ أَوْلَادِ الْجَهْمِ بَيْنَ حَنِيفَةِ الْعُدُوِّ شَرٌّ وَمَقَاتِلَةٌ فَتَعَصَّبَتْ يَبُوتَا بْنُ عَبْدِ يَهْيَمَ فَاتَى الْغُلَامُ الْمَذْكُورُ لَيْلًا وَالضَّرْبُ قَدْ وَقَعَ بَيْنَهُمْ فِي الظَّلَامِ - وَهَذَا الْغُلَامُ هُوَ زَيْدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ - وَأَمَّهُ أُمُّ كَلْبُومَ بِنْتُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فَاصَابَهُ حَجَرٌ لَا يَدْرِي مِنْ رَمَاهُ وَقَدْ قَبِلَ - ظَنًّا: إِنَّ خَالِدَ بْنَ أَسْلَمَ أَخَا زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَتَلَ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ هُوَ الَّذِي ضَرَبَهُ - وَهُوَ لَا يَعْرِفُ مِنْ هُوَ فِي الظُّلْمَةِ - وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو أَخُوهُ يَقُولُ لَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ: اتَّقِ اللَّهَ يَا زَيْدُ فَإِنَّكَ لَا تَعْرِفُ مِنْ أَصَابِكَ، فَإِنَّكَ كُنْتَ فِي ظُلْمَةٍ وَاجْتِلَاطٍ - فَهَكَذَا كَانَتْ قِصَّتُهُ.

وأما قولهم: إِنَّهُ هُوَ الْغِيَةُ عَلَيْهِ فَهِيَ أُولَى بِنَفْسِهِ: فَمَتَوَبِهِ ضَعِيفٌ - لِأَنَّ الْجَنَابَةَ عَلَيْهِ أَلْفِي هُوَ أُولَى بِهَا إِنَّمَا هِيَ مَا كَانَ حَاسِكًا فِيهَا بَعْدَ حُلُولِهَا بِهِ، وَهَذَا حَقٌّ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِيمَا عَاشَ بَعْدَهَا، فَاجْتَازَ مَا لَهُ أَنْ يَجْتَازَ.

وأما بعدَ موته فَهِيَ غَيْرُ مُوجُودٍ عِنْدَنَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَلَا خِيَارَ لَهُ فِي جَنَابَةٍ لَمْ تَحْدَثْ بَعْدُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَمَّا لَمْ يَبْقَ لَهُمْ مَتَعْلَقٌ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي قَتْلِ الْخَطِّاءِ ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ وَمَنْ تَصَدَّقَ بِذِمِّ نَظَرْنَا فِي ذَلِكَ.

فَوَجَدْنَا قَوْلَهُ تَعَالَى فِي قَتْلِ الْخَطِّاءِ ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَيَّنَةٌ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَرِيشَ مُسْلِمَةٍ إِلَى أَهْلِهَا﴾.

وَوَجَدْنَا تَعَالَى يَقُولُ فِي قَتْلِ الْعَمِدِ ﴿وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِرِيشِهِ سُلْطَانًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّهُ كَانَ مُنْصُورًا﴾ وَلَا تَقْتُلْ إِلَّا عَمْدًا أَوْ خَطَأً.

فَصَحَّ أَنَّ الدِّيَةَ فِي الْخَطِّاءِ فَرَضَ أَنْ تَسَلَّمَ إِلَى أَهْلِهِ، فَإِذَا ذَلِكَ كَذَلِكَ فَحَرَامٌ عَلَى الْقَتُولِ أَنْ يَبْطُلَ تَسْلِيمُهَا إِلَّا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِتَسْلِيمِهَا إِلَيْهِمْ، وَحَرَامٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَنْقُذَ حَكْمَ الْقَتُولِ فِي إِبْطَالِ تَسْلِيمِ الدِّيَةِ إِلَى أَهْلِهِ - فَهَذَا بَيِّنٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ.

وَصَحَّ بِنَصِّ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَحُكْمِهِ الَّذِي لَا يَرُدُّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لِرِيشِ الْقَتُولِ سُلْطَانًا، وَجَعَلَ إِلَيْهِ الْقُوَّةَ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْرِفَ، فَمَنْ الْبَاطِلُ الْمُتَقَيَّنُّ أَنْ يَجُوزَ لِلْمَقْتُولِ حَكْمٌ فِي إِبْطَالِ

وَأَمَّا حَدِيثُ عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَائِمٌ بِدَعْوَةِ قَوْمِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَهُمْ قَتْلُ حَرَبِيِّ قَدْ حَارَبَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ وَرَجَعَ عَنْهُمْ - وَهُمْ أَطْعَمُوا مَا كَانُوا - فَتَوَجَّهَ إِلَيْهِمْ عُرْوَةُ دَاعِيًا إِلَى الْإِسْلَامِ كَمَا فِي نَصِّ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ - فَرَمَوْهُ قَتَلُوهُ - وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ فِي أَنَّهُ لَا قُوَّةَ عَلَى قَائِلِهِ إِذَا اسْلَمَ وَلَا دِيَّةَ، فَإِنَّهُ مَعْنَى الْعَفْوِ هَاهُنَا؟.

وَهَكَذَا شَبَّهَ النَّبِيُّ ﷺ بِصَاحِبِ يَاسِينَ فَبَطُلَ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ مَتَعْلَقٌ بِهِ أَصْلًا وَإِنَّمَا هِيَ تَعْرِيفَاتُ يَرْسُلُونَهَا لَا يَفْكُرُونَ فِي الْمَخْرَجِ مِنْهَا يَوْمَ الْمَوْفِقِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى.

وأما حَدِيثُ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ - فَعَهْدُنَا بِإِسْمَاعِيلَ يَرُدُّ الْمُسْنَدَ الصَّحِيحَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ إِذَا خَالَفَ رَأْيَهُ فَيَمْسُحُ سَمْعَ الْأَذَانِ فَارْعَا صَاحِبًا فَلَمْ يَجِبْ فَلَا صَلَاحَ لَهُ إِلَّا مِنْ عَدُوٍّ، وَيَوْهَنُ رَوَايَتَهُ بِأَنَّهُ مَنكَرُ الْحَدِيثِ، وَمَنْ يَقُولُ أَنَّهُ مَسْئُولٌ عَنْ كَلَامِهِ، لَا سَمِيمًا فِي الدِّينِ وَيَفْكُرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَنْ يَلْفِظْ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ لَمْ يَجْتَزِ عَلَى مِثْلِ هَذَا، وَأَقْرَبُ مِنْ هَذِهِ الْفَضِيحَةِ الْعَاجِلَةِ عِنْدَ مَنْ طَالَعَ أَقْوَاهُمْ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا مَنَّ بِهِ مِنَ الْإِذْعَانِ لِلْحَقِّ - وَتَرْكُ الْعَصِيَّةِ لِلْأَقْوَالِ أَلْفِي لَا تَغْنِي عَنْهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، لَا هِيَ، وَلَا الْقَائِلُ بِهَا.

ثُمَّ نَرْجِعُ إِلَى الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فَقَوْلُهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ:

إِنَّ فِيهِ عِلَالًا مَنَعَتْ مِنَ الْاجْتِهَادِ بِي:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ عُمَرَ بْنِ طَلْحَانَ - وَلَيْسَ مَعْرُوفٌ بِالْعَدَالَةِ - قَالَ أَحَدٌ: فِيهِ نَظَرٌ.

والثَّانِي: أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ لِأَنَّ عَدِيَّ بْنَ ثَابِتٍ لَمْ يَذْكُرْ سَمَاعَهُ إِسَاءَةً مِنَ الصَّاحِبِ.

والثَّالِثُ: أَنَّنَا لَا نَدْرِي ذَلِكَ الصَّاحِبَ أَصَحَّتْ صَحْبَتُهُ أَمْ لَا؟.

وَالرَّابِعُ: أَنَّهُ لَوْ صَحَّ لَكَانَ عَمُومًا كَمَا قُلْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾، فَإِنَّ وَجْدَ دَلِيلٍ يَخْصُ مِنْ هَذَا الْعَمُومِ لَهُ وَإِلَّا فَوَاجِبٌ جَمِيعُهُمَا عَلَى عَمُومِهِمَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وأما قولهم: - أَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍو بِمُضَرَّةِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِي هَذَا، لَوْ جُوزَ.

أَوَّلُهَا: أَنَّنَا قَدْ ذَكَرْنَا مَا خَالَفُوا فِيهِ جَهْوَةَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُ لَهُ مِنْهُمْ خِلَافٌ إِذَا لَمْ يَوَاقِفْ أَرَاءَهُمْ، أَقْرَبُ ذَلِكَ حَكْمُ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فِي الْيَدِ الشَّلَاةِ تَقَطُّعٌ، وَالسُّنَّ السُّودَاءُ تَكْسَرُ، ثَلَاثُ دِيَّةٍ. فَقَوْلُ الصَّاحِبِ إِذَا وَاقِفٌ

السُّلْطَانُ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَوْلِيًّا، وَمَنِ الْبَاطِلُ الْبَحْثُ إِتِفَادُ حَكَمِ الْمَقْتُولِ فِي خِلَافِهِ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَهَذَا هُوَ الْحَيْفُ وَالْإِثْمُ مِنَ الْوَصِيَّةِ.

وَكَذَلِكَ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَقْتُولِ الْخِيَارَ فِي الْقَوْدِ، أَوْ الذِّيَّةِ، أَوْ الْمَقَادَةِ، فَشَهِدَ بِشَهَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْمَقْتُولِ أَنْ يَبْطُلَ خِيَارُ جَعَلَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لِأَهْلِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ إِتِفَادُ حَكَمِ الْمَقْتُولِ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّ هَذَا خَطَأٌ مَبْتَنٍ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى. فَكَانَ يَتَقَيَّنُ عَفْوُ الْمَقْتُولِ عَنْ دِيَّةٍ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى لِأَهْلِهِ بَعْدَهُ لَا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾، فَكَانَ عَفْوُ الْمَقْتُولِ عَنْ دِيَّةٍ أَوْجِبَ اللَّهُ تَعَالَى تَسْلِيمَهَا إِلَى أَهْلِهِ، وَعَنْ دَمٍ أَوْ مَالٍ، خَيْرٌ لِلَّهِ تَعَالَى فِيهِمَا أَهْلُهُ بَعْدَهُ: كَسِبًا عَلَى أَهْلِهِ - وَهَذَا بَاطِلٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ.

وَكَذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، وَالدِّيَّةُ إِنَّمَا هِيَ، بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَكَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَقْتُولِ، فَحَرَامٌ عَلَى الْمَقْتُولِ التَّصَرُّفُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّهُمَا مَالُ أَهْلِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَمْ يَأْتِ قَطُّ نَصٌّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا مِنْ رَسُولِهِ ﷺ عَلَى أَنَّ لِلْمَقْتُولِ سُلْطَانًا فِي الْقَوْدِ فِي نَفْسِهِ، وَلَا أَنْ لَهُ خِيَارًا فِي دِيَّةٍ، أَوْ قَوْدٍ، وَلَا أَنْ لَهُ دِيَّةٌ وَاجِبَةٌ. فَبَطُلَ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ حَقٌّ، أَوْ أَرَاءِي، أَوْ نَظَرٌ، أَوْ أَمْرٌ. فَإِذَا ذَلِكَ كَذَلِكَ بِلَا شَكٍّ فَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْزُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ إِنَّمَا هُوَ قِيَمًا جَنِّيَ عَلَيْهِ قِيَمًا دُونَ النَّفْسِ، وَقِيَمًا عَفَا عَنْهُ مِنْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْعَفْوَ إِلَيْهِ - وَهُمْ الْأَهْلُ - بَعْدَ مَوْتِ الْمَقْتُولِ وَهَكَذَا يَكُونُ الْقَوْلُ فِي الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ لَوْ صَحَّ.

وَبِهَذَا آخِرُ - أَنَّ الدِّيَّةَ عَوْضٌ مِنَ الْقَوْدِ بِلَا شَكٍّ فِي الْعَمْدِ وَعَوْضٌ مِنَ النَّفْسِ فِي الْخَطَا يَتَقَيَّنُ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْأَمَّةِ فِي أَنَّ الْمَقْتُولَ مَا دَامَ حَيًّا فَلَيْسَ لَهُ حَقٌّ فِي الْقَوْدِ، فَإِذَا لَا حَقَّ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَلَا عَفْوَ لَهُ، وَلَا أَمْرَ فِيمَا لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ لَمْ تَنْهَبْ نَفْسَهُ بَعْدَهُ، لِأَنَّ الدِّيَّةَ فِي الْخَطَا عَوْضٌ مِنْهَا، فَلَمْ يَجِبْ بَعْدَ شَيْءٍ، فَلَا حَقَّ لَهُ فِيمَا لَمْ يَجِبْ بَعْدَهُ، وَيَبْقِيَانِ يَدْرِي كُلُّ ذِي عَقْلٍ أَنَّ الْقَوْدَ لَا يَجِبُ، وَلَا الدِّيَّةُ، إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَهُوَ إِذَا لَمْ يَمُتْ فَلَمْ يَجِبْ لَهُ بَعْدَ عَلَى الْقَاتِلِ لَا قَوْدَ، وَلَا دِيَّةَ، وَلَا عَلَى الْعَاقِلَةِ. وَيَبْقِيَانِ يَدْرِي كُلُّ ذِي حَسٍّ سَلِيمٍ أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ فِي شَيْءٍ لَمْ يَجِبْ بَعْدَهُ، فَإِذَا وَجِبَ كُلُّ ذَلِكَ بِمَوْتِهِ فَالْحَكْمُ حَيْثُ لِلْأَهْلِ لَا لَهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَبَطُلَ أَنْ يَكُونَ لِلْمَقْتُولِ خَطَأٌ أَوْ عَمْدًا: عَفْوٌ، أَوْ حَكْمٌ، أَوْ وَصِيَّةٌ فِي الْقَوْدِ، أَوْ فِي الدِّيَّةِ، فَإِذَا ذَلِكَ كَذَلِكَ فَإِنَّمَا هِيَ مَالٌ لِلْأَهْلِ حَدَثَ لَهُمْ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَلَمْ يَرْتَوْه قَطُّ عَنْهُ، إِذْ لَمْ يَجِبْ لَهُ قَطُّ شَيْءٌ مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ، فَمَنِ الْبَاطِلُ أَنْ يَقْضَى دَيْنُهُ مِنْ مَالِ الْوَرِثَةِ الَّذِي لَمْ يَمْلِكْهُ هُوَ قَطُّ فِي حَيَاتِهِ، وَأَنْ يَتَقَدَّرَ فِيهِ وَصِيَّتُهُ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا وَجِبَ لَهُمْ مِنْ أَجْلِ مَوْتِهِ، فَهُوَ كَمَالِ مَوْلًى لَهُ مَاتَ إِثْرَ مَوْتِهِ، فَوَجِبَ لِلْوَرِثَةِ مِنْ أَجْلِ الْمَيِّتِ، وَلَمْ يَجِبْ لِلْمَيِّتِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَوْ عَفَا الْوَرِثَةُ أَوْ أَحَدُهُمْ عَنْ نَصِيهِهِ مِنْ دِيَّةٍ الْخَطَا قَبْلَ مَوْتِ الْمَقْتُولِ، أَوْ عَفَا كُلَّهُمْ عَنِ الْقَوْدِ قَبْلَ مَوْتِ الْمَقْتُولِ، فَهُوَ كُلُّهُ بَاطِلٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ لَهُمْ بَعْدَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَجِبُ لَهُمْ بِمَوْتِهِ، فَإِذَا ذَلِكَ كَذَلِكَ فَعَفْوُهُمْ لَا شَيْءَ، وَلَا يُلْزِمُهُمْ، وَالدِّيَّةُ وَاجِبَةٌ لَهُمْ، أَوْ الْعَاقِبَةُ بَعْدَ مَوْتِ الْمَقْتُولِ.

وَكَذَلِكَ الْقَوْدُ وَاجِبٌ لَهُمْ أَيْضًا - وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابِهِ، وَمَا نَرَاهُ إِلَّا قَوْلَ الْمَالِكِيِّينَ، وَالشَّافِعِيِّينَ أَيْضًا، فَمَنْ عَجَانِبُ الدُّنْيَا أَنْ يَسْقُطُوا عَفْوُ الْوَرِثَةِ قَبْلَ أَنْ يَجِبَ لَهُمْ الْقَوْدُ أَوْ الدِّيَّةُ - وَهُمْ أَهْلُ ذَلِكَ وَمُسْتَحَقُّوهُ بِلَا خِلَافٍ - ثُمَّ يَجْزِيهِمْ عَفْوُ الْمَقْتُولِ فِي شَيْءٍ لَمْ يَجِبْ لَهُ قَطُّ فِي حَيَاتِهِ - وَهِيَ الدِّيَّةُ وَالْقَوْدُ - وَلَا يَجِبُ لَهُ أَيْضًا بَعْدَ وَفَاتِهِ - فَهَذَا مَقْدَارُ نَظَرِهِمْ. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَأَمَّا مَنْ جَنَّى عَلَيْهِ جَرْحًا، أَوْ قَطْعًا، أَوْ كَسْرًا، فَعَفَا عَنْهُ قَطْعًا، أَوْ عَنْهُ وَعَمَّا يَحْدُثُ عَنْهُ، فَعَفَا عَنْهُ عَمَّا يَحْدُثُ مِنْهُ بَاطِلٌ كَمَا قَدَّمْنَا لِأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ لَهُ بَعْدُ.

وَأَمَّا عَفَا عَنْهُ عَمَّا جَنَّى عَلَيْهِ فَهُوَ جَائِزٌ، وَهُوَ لَهُ لَازِمٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ وَجِبَ لَهُ الْقَوْدُ فِي الْكَسْرِ، أَوْ الْمَقَادَةِ فِي الْجِرَاحِ، فَإِنْ عَفَا فَإِنَّمَا عَفَا عَنْ حَقِّهِ الَّذِي وَجِبَ لَهُ بَعْدَهُ، فَإِنْ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ حَدَثَ عَنْهُ بَطْلَانُ عُضْوٍ آخَرَ، فَلَهُ الْقَوْدُ فِي الْعُضْوِ الْآخَرِ، لِأَنَّهُ الْأَنْ وَجِبَ لَهُ وَلِأَوْلِيَائِهِ الْقَتْلُ بِالسَّيْفِ خَاصَّةً - لَا يُمَثِّلُ مَا جَنَى عَلَى مَقْتُولِهِمْ - لِأَنَّ تِلْكَ الْجَانِيَّاتِ كَانَتْ لَهُ الْقَوْدُ فِيهَا فَعَفَا عَنْهَا فَسَقَطَتْ وَيَقْبِي قَتْلُ النَّفْسِ قَطْعًا، وَلَا عَفْوَ لَهُ فِيهِ، فَهُوَ لِلْوَرِثَةِ، فَلَهُمْ قَتْلُهُ، وَإِذَا لَهُمْ قَتْلُهُ، وَبَطْلَانُ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْهُ يُمَثِّلُ مَا جَنَى عَلَيْهِ، فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْجَنَايَةَ لَا يَقْدَرُ مِنْهَا، فَإِنَّمَا الْقَتْلُ بِالسَّيْفِ قَطْعًا.

وَهَكَذَا لَوْ اسْتَفَادَ الْمُجْنِي عَلَيْهِ تَمَّا جَنَى عَلَيْهِ الْجَانِي ثُمَّ مَاتَ الْمُجْنِي عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْجَانِيَّ يَقْتُلُ بِالسَّيْفِ قَطْعًا، لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَبَقَدَ مِنْهُ فِي الْجَنَايَةِ فَلَا يَتَعَدَّى عَلَيْهِ بِأُخْرَى.

قَالَ عَلِيٌّ: وَلَوْ أَنَّ جَانِيًا جَنَى عَلَى إِنْسَانٍ جَنَايَةً قَدْ عَاشَ مِنْهَا، أَوْ لَا سَبِيلَ إِلَى الْعَيْشِ مِنْهَا، فَتَمَّ وَلِيَ هَذَا الْمُجْنِي عَلَيْهِ قَتْلَ الْجَانِي قَبْلَ مَوْتِ الْمُجْنِي عَلَيْهِ، فَلِأَوْلِيَائِهِ الْجَانِي الْمَقْتُولِ قَتْلَ قَاتِلِ

الأميرين بالنص، فإذا بطل جفهم في القود بذلك حرّم القود وحلتّ الدية. ولولا أن القود حرّم لما حلتّ الدية، فإذا حرّم القود فقد قتلوا نفساً عزمة حرّمها الله تعالى، وإذا قتلوا نفساً عزمة فالقود واجب في ذلك، يقول رسول الله ﷺ «لا يجلّ دَمُ امرئٍ مُسلمٍ إلا بإِحدى ثلاث: رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ، أَوْ رَأَى بَعْدَ إِحْصَائِهِ، أَوْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ».

فإن قيل: هذا قتل نفساً بنفس.

قيل له: لا تحلّ النفس بالنفس إلا حيث أحلّها الله تعالى على لسان نبيه ﷺ وإِنما أحلّها الله تعالى إذا اختاروا ذلك دون الدية.

وأما إذا اختاروا الدية فقد حرّم الله تعالى عليهم تلك النفس، إذ لم يجعل لهم إلا أحد الأمرين.

ومن ادّعى في ذلك شيئاً صحّ تحليله أنه حرّم فهو مبطل، إلا أن يأتي في دعواه ذلك بنص، أو إجماع.

وقد صحّ ييقن كون الدية لهم حلالاً، ومالا من مالهم إذا أخذوها، وصحّ تحريم القود عليهم بذلك بلا خلاف، إذ لا يقول أحد في الأرض، إنهم يجمعون الأمرين معاً الدية والقود. فإذا لا شك فيما ذكرنا فمن ادّعى أن الدّم الذي قد صحّ تحريمه عليهم عاذ حلالاً لهم، وإن الدية التي أخذوا فحلت لهم قد حرمت عليهم، لم يصدق إلا بقرآن أو سنّة، ولا سبيل لهم إلى وجود ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٨٦ - المسألة: وهل يستفاد في الحرم.

قال علي: اختلف الناس في هذا، فقالت طائفة: لا يقاد في الحرم:

كما حدثنا حمّام أخبرنا ابن مفرّج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الديلمي أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال: من قتل أو سرق في الحرم، أو في الحل، ثم دخل، فإنه لا يجالس، ولا يكلم، ولا يؤذى، ويناشد حتى يخرج فيقام عليه الحد.

ومن قتل أو سرق فأخذ في الحل ثم أدخل الحرم، فأرادوا أن يقيموا عليه ما أصاب أخرجوه من الحرم إلى الحل، فإن قتل في الحرم أو سرق أقيم عليه في الحرم. وعاب ابن عباس على ابن الزبير في رجل أخذه في الحل ثم أدخله الحرم ثم أخرجوه إلى الحل فقتله.

ويروى: إلى عبد الرزاق حدثني ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة

ولهم، ثم إن مات الجاني عليه فلا شيء في ذلك، لأن كل جناية لم يمت صاحبها حتى مات الجاني فلا شيء فيها، لأن القود قد بطل بموته، وقد صار المال في حياة المجني عليه لغير الجاني، وهم الورثة، فهو مال من مالهم، ولا حق له عندهم، ولا مال للجاني أصلاً، فجنايته باطل.

قال تعالى ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٨٥ - مسألة: والولي يعفو أو يأخذ الدية ثم يقتل..

قال علي: اختلف الناس في هذا:

فقالت طائفة: يقتل.

كما حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرّج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب أخبرنا يونس قال: سألت ابن شهاب عن رجل قتل رجلاً ثم صالح، فأدى الدية ثم قتله؟

قال: نرى أن يقاد به صاغراً، ولوليه أن يعفو عنه إن شاء.

حدثنا حمّام أخبرنا عبد الله بن عمتو بن علي الباجي أخبرنا عبد الله بن يونس أخبرنا بقي بن مخلد أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن القاسم بن الفضل عن هارون عن عكرمة في رجل قتل بعد أخذ الدية، قال: يقتل، أما سمعت قوله تعالى ﴿فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

وقالت طائفة: لا يقتل:

كما روينا بالسند المذكور إلى أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن مسلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن فيمن قتل بعد أخذ الدية، قال: تؤخذ منه الدية ولا يقتل.

قال أبو محمد: فلمّا اختلفوا - كما ذكرنا - وجب أن ننظر في ذلك لنعلم الحق فتبعه - بهون الله تعالى ومته - فنظرنا في ذلك: فوجدنا رسول الله ﷺ قد قال: «مَنْ قُتِلَ لَهُ بَعْدَ مَقَاتِلِي هَذِهِ قُتِلَ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ وَإِمَّا أَنْ يَقْتُلُوهُ» أو كلاماً هذا معناه.

فصح أن رسول الله ﷺ لم يجعل للأهل إلا أحد الأمرين: إمّا الدية، وإمّا القود ولم يجعل الأمرين معاً، فإذا قتل فلا دية له، وإذا أخذ الدية فلا قتل له - هذا نصّ حكمه عليه الصلاة والسلام.

فوجدنا أهل المقتول لما عفاوا وأخذوا الدية حلت لهم، وصارت حقهم، وبطل ما كان لهم من القود، ليس لهم جميع

وعن قتادة في قول الله تعالى ﴿وَمَنْ ذَكَرَهُ كَانَ آمِنًا﴾ قال: كان ذلك في الجاهلية.

فأما اليوم فلو سرق فيه أحد قطع، وإن قتل قتل، ولو قدر على المشركين فيه قتلوا.

وعن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في رجل جرح رجلا في الحرم: أنه يقاد به.

وكذلك لو جرح في الحل أقيذ به في الحرم، وحيث وجد.

وبه يقول مالك، والثاوري، وأبو سليمان، وأصحابهم.

قال أبو محمد: فهؤلاء من الصحابة عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وابن عباس، وابن الزبير، وأبو شريح - على ما نذكر بعد هذا، إن شاء الله تعالى - ولا يخالف لهم من الصحابة رضي الله عنهم.

ومن التابعين - عطاء، وعبيد بن عمير، وعجاف، وسعيد بن جبير، والزهرى، وغيرهم، ويخبر بذلك عن علمائهم، وهم التابعون من أهل المدينة، وغيرهم: أن السنة قضت بذلك فيما تعلق من تعلق بخلاف ذلك إلا برواية عن ربيعة.

وأما قتادة، والحسن، فليس في قولهما خلاف لمن ذكرنا، لأن الحسن إنما أخبر عن كان في الجاهلية، ولم يقل إن الإسلام جاء بخلاف ذلك إلا به.

وأما قتادة فلم يقل: إن من أصاب في الحل دماً أقيذ به في الحرم. فبطل تعلقهم بقتادة، والحسن.

وقال أبو محمد: وجاهر بعضهم أفتح مجاهره، فذكر:

ما حدثنا أحمد بن عمر أخبرنا عبد الله بن الحسين أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرنا محمد بن الجهم أخبرنا أحمد بن الهيثم أخبرنا عباد بن العوام عن سفيان بن الحسين عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس قال: آياتنا نسختنا من هذه السورة - يعني المائدة - آية القلائد ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ قَدْ مَرَّ بِأَنْ هَذَا اخْتِلَافٌ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قال أبو محمد: وهذا التفسير الفاضح والكذب المجرؤ، ونعم: إن قوله تعالى ﴿لَا تَجْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُورَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ اللَّيْتِ الْحَرَامَ يَتَّخِذُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ قد قيل: إنه نسخ منه القلائد فقط.

كما حدثنا أبو سعيد الجعفري أخبرنا محمد بن علي القسري أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل أخبرنا أبو جعفر الطحاوي أخبرنا سلمة بن شبيب أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر

عن طاروس عن ابن عباس فيمن قتل في الحل ثم أدخل الحرم، قال: لا يمالس، ولا يكلم، ولا يبايع، ولا يؤذى - يؤتى إليه فيقال: يا فلان أتى الله في دم فلان أخرج من المحارم.

أخبرنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود أخبرنا أحمد بن حنبل أخبرنا إبراهيم بن حماد أخبرنا إسماعيل بن إسحاق أخبرنا علي بن عبد الله بن المديني أخبرنا سفيان بن عيينة أخبرني إبراهيم بن ميسرة - وكان ثقة مأموناً - قال: سمعت طلوساً يقول: سمعت ابن عباس يقول: من أصاب حدثاً ثم دخل الحرم، لم يمالس، ولم يبايع، ويأثم الذي يطلبه، فيقول: أتى فلان أتى الله في دم فلان، أخرج عن المحارم، فإذا خرج أقيم عليه الحد.

وبه: إلى إسماعيل أخبرنا سليمان بن حرب أخبرنا حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس في قول الله تعالى: ﴿وَقَسَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ ذَكَرَهُ كَانَ آمِنًا﴾.

قال: إذا أحدث الرجل حدثاً ثم دخل الحرم، لم يمالس، ولم يبايع، ولم يطعم، ولم يسق، حتى يخرج من الحرم، فيؤخذ.

ومن طريق عبد الرزاق قال: قال ابن جريج: سمعت ابن أبي حسين يحدث عن عكرمة بن خالد، قال: قال عمر بن الخطاب: لو وجدت فيه - يعني حرم مكة - قاتل الخطأ ما مسسته حتى يخرج منه.

قال ابن جريج: وحديثي أبو الزبير قال: قال ابن عمر: لو وجدت فيه - يعني حرم مكة - قاتل عمر ما ندمته.

وعن عطاء عن ابن عباس قال: لو وجدت قاتل أبي في الحرم ما عرضته.

قال عطاء: والشهر الحرام كذلك مثل الحرم في ذلك كله.

وقال الزهرى: من قتل في الحرم قتل في الحرم، ومن قتل في الحل ثم دخل الحرم أخرج إلى الحل فقتل في الحل - قال الزهرى: تلك السنة.

وبه يقول أبو حنيفة، وأحمد بن حنبل، وإسحاق.

قال أبو محمد: وقد روي عن قوم خلاف هذا وشيء يظن أنه خلاف هذا وهو.

كما حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود أخبرنا أحمد بن حنبل أخبرنا إبراهيم بن حماد أخبرنا إسماعيل بن إسحاق أخبرنا عبد الله بن معاوية أخبرنا أبي أخبرنا أشعث - هو ابن عبد الملك - عن الحسن في قول الله تعالى ﴿وَمَنْ ذَكَرَهُ كَانَ آمِنًا﴾ قال: كان الرجل في الجاهلية يقتل الرجل، ثم يلقى في رقبته الصوفة، ثم يدخل الحرم فيلقاه ابن القاتل أو أبوه فلا يحركه.

«إِنْ سَعَدَ بِنُ عُبَادَةَ قَالَ لَا بِي سَفِيَانُ: يَا أَبَا سَفِيَانِ الْيَوْمَ يَوْمُ الْمَلْحَمَةِ، الْيَوْمَ نَسْتَحِلُّ الْكَعْبَةَ الْحَرَمَةَ، فَلَمَّا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَبِي سَفِيَانٍ قَالَ: أَلَمْ تَعْلَمْ مَا قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ؟ قَالَ: مَا قَالَ؟ قَالَ: قَالَ كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَبَ سَعْدُ، وَلَكِنْ هَذَا يَوْمٌ يَعْظُمُ اللَّهُ فِيهِ الْكَعْبَةُ، وَيَوْمٌ تَكْسَى فِيهِ الْكَعْبَةُ» وذكر الحديث.

واحج بعضهم: بما روينا من طريق البخاري أخبرنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله - هو ابن المبارك - أخبرنا يونس عن الزهري أخبرني عروة بن الزبير قال: «إِنَّ امْرَأَةً سَرَقَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غُرَّةِ الْفَتْحِ فَفَرَّغَ قَوْمُهَا إِلَى أَسْمَاءَةَ بِنْتُ زَيْدٍ يَسْتَشْفِعُونَ بِهِ قَالَ عُرْوَةُ: فَلَمَّا كَلَّمَهُ أَسْمَاءَةُ فِيهَا تَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: تَكَلَّمِي فِي حَدِّ مِنْ خُدُودِ اللَّهِ قَالَ أَسْمَاءَةُ: فَاسْتَغْفِرُ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ - فَلَمَّا كَانَ الْعَشِيُّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيئاً فَأَتَى عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِهَا يَمُّ أَعْلَاهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ، فَلَمَّا خَلَّتِ النَّاسَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ قَاطِنَةَ بَنَتْ تَحْمِلُ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَيَّهَا - ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ فَقَطَعْتُ يَدَيَّهَا» وذكرت عائشة الحديث.

قال أبو محمد: وهذا لا متعلق لهم فيه، لأنه ليس في هذا الخبر أنها قطعت يدها في الحرم، فإذا ليس ذلك فيه لا يجوز أن يعترض على نص القرآن؛ ونص بيان السنن بظن لا حقيقة فيه - ولعل أمرها كان في غير الحرم أو في الطريق.

قال الله تعالى: «إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً».

وأيضاً - فإن هذا الخبر ظاهره الإرسال.

وقال بعض من لا يبالي بما أطلق به لسانه: إنما معنى قوله تعالى «مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً» إنما عنى الصِّيدَ - وهذا مع أنه كذب على الله تعالى وجرة على الباطل فضيحة في اللحن، لأنه لا يخبر في لغة العرب لفظاً "من" إلا عمن يعقل، لا عن الحيوان غير آدمي.

فإن قال قائل: إنما هذا في المقام "وحده بنص الآية".

قيل له: إن الله تعالى لا يكلم عباده بالحال، ولا بما لا يمكن، واليقين يدري كل ذي حس سليم أن مقام إبراهيم "حجر واحد" لا يدخله أحد، ولا يقدر أحد على ذلك، وإنما مقام إبراهيم "الحرم كله".

فإن قال قائل: إن الله تعالى قال: «وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُفَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ».

قلنا: نعم، هكذا قال الله تعالى وبهذا نقول، ولا يحمل قتال

عن قتادة - وذكر هذه الآية - فقال: منسوخ، كان الرجل في الجاهلية إذا خرج إلى الحج يلقأ من الشعر، فلا يعرض له أحد، وإذا لقلأ قلادة شعر لم يعرض له أحد، وكان المشرك يومن لا يصدر عن البيت، فأمر الله تعالى أن لا يقاتل المشركون في الشهر الحرام، ولا عند البيت، ثم نسخها قول الله تعالى «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» وهذا نص قول قتادة، فهبك أنه قد صبح نسخ القلائد "فأي شيء" في ذلك مما يوجب أن من قال بنسخ القلائد فقد خالف ذلك من قوله قول من قال: لا يقام الحد في الحرم، ولا يقتل أحد في الحرم، لقد كان ينبغي لمن كان له دين أن يستحي من أن يعصى هذا العمى، وأن يتبع هواه في الباطل هذا الانبعاث، والقلائد ما هنا إنما هي على ظاهرها "قلائد الهدي" التي لا يحمل إحلالها.

قال أبو محمد: وعهدنا بالمكثين، والشافعيين يعظمون خلاف الصحابي إذا وافق تقليدهم، وهم قد خالفوا ما هنا حصة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف. وخالفوا القرآن والسنة الثابتة - على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى. وأعجب من هذا كله: احتجاجهم بآبٍ خطي - وهو متعلق بإسثار الكعبة - فهذه قصة نص رسول الله ﷺ على أنها له خاصة، ولا تحمل لأحد بعده، كما نبين بعد هذا، إن شاء الله تعالى.

قال علي: قال الله تعالى «مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً» وهذا أمر من الله تعالى خرج به الخبر - هذا لا يخلو القول من أن يكون خبراً أو أمراً - فبطل أن يكن خبراً، لأننا قد وجدنا "الفرامة" الكفرة لعنهم الله قد قتلوا فيه أهل الإسلام.

ووجدنا يزيد بن معاوية، والفاقر الحجاج قد قتلوا فيه النفوس الحرمية.

فصح بيقيننا أنه أمر من الله تعالى، إذ لم يبق غيره، وأن من ادعى أن هذا إنما هو خبر من الله تعالى عن الجاهلية فقد كذب، لأنه أخبر عن الله تعالى، بما لم يقبله قط.

وقد قال تعالى: «وَأَنْ تَشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ».

وقال تعالى: «إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ»، حاش لله أن يكون الحرم له فضل في الجاهلية بحسه الله تعالى إياه في الإسلام، بل ما زاد الله تعالى الحرم في الإسلام إلا تعظيماً، وحرمة، وإكراماً.

وقد روينا من طريق البخاري أخبرنا عبيد بن إسماعيل أخبرنا أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه ذكر حديث الفتح، وفيه

سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّمَا لَنْ تَجِلَ لِأَخِي بَعْدِي، فَلَا يُقْتَرُ صَبْدُهَا، وَلَا يُخْتَلَى شِرْكُهَا، وَلَا تَجِلَ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُتَشِيرِهِ وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ بِذِكْرِ الْإِذْخِرِ.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ كَثِيرٍ - هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْعَدَوِيُّ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرُو بْنِ سَعِيدٍ: وَهُوَ يَتَبَتَّ الْعُبُورُ إِلَى مَكَّةَ: أَسَدَلْتُ لِي أَبْهَ الْأَمِيرُ أَحَدُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْغَدَّ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، سَمِعْتَهُ أَذْنًا، وَوَعَاهُ قَلْبِي، وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ: أَنَّهُ حَمِذُ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَتَى عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مَكَّةَ حُرْمَتُهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحْرَمْهَا النَّاسُ فَلَا تَجِلُ لِأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُسْفِكَ بِهَا دَمًا، وَلَا يُغْضِبَ بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَحَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا فَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذُنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، وَلَيُسْلَخَ الشَّاهِدُ الْغَائِبُ». قِيلَ لِأَبِي شَرِيحٍ: مَاذَا قَالَ لَكَ عَمْرُو؟ قَالَ: قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ يَا أَبَا شَرِيحٍ، إِنَّ الْحَرَّمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا، وَلَا فَارًا بِغَيْرَتِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَا كَرَامَةَ لِلطَّيْمِ الشَّيْطَانِ شَرْطِي الْفَاسِقِ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ أَعْلَمُ مِنْ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا سَمِعَهُ ذَلِكَ الصَّاحِبُ ﷺ مِنْ فَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّمَا لِلَّهِ وَإِنَّمَا إِلَهُ رَاجِعُونَ، عَلَى عَظِيمِ الْمَصَاحِبِ فِي الْإِسْلَامِ ثُمَّ عَلَى تَضَاعُفِ الْمُصِيبَةِ بِمَنْ شَاهِدَهُ يُخْتَجُّ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ بِعَيْنَيْهَا بِقَوْلِ الْفَاسِقِ عَمْرُو بْنِ سَعِيدٍ مُعَارَضَةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ تَكَلَّمَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَبُغِرَ الضُّعْفَاءُ بِأَنَّهُ عَالِمٌ، وَمَا لِلصَّاحِبِ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ ﷺ إِلَّا الْفَاسِقُ عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ وَمَنْ وَلَّاهُ وَقَلَّدَهُ، وَمَا خَائِلُ الْحَقِيرَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا هُوَ، وَمَنْ أَمَرَهُ وَأَيَّدَهُ، وَصَوَّبَ قَوْلَهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَهَذَا نَقْلٌ تَوَاتَرَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبُو شَرِيحٍ، كُلُّهُمْ يَزِيدُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ مَكَّةَ حُرْمَتُهَا اللَّهُ تَعَالَى» فَيَقِينُ نَذْرِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُحْرَمْ مَكَّةَ خُصُوصًا الْقِتَالِ الْمُحَرَّمِ بِالطَّلَمِ، لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ فِي كُلِّ مَكَانٍ فِي الْأَرْضِ، لِكَيْتَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا حَرَّمَ الْقِتَالِ الْمَأْمُورَ بِهِ فِي غَيْرِهَا، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْفَائِزُ فِي مَكَّةَ، وَلَا قِتْلَ إِلَّا بِحَقٍّ، وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ الْقِتَالِ بِغَيْتِهِ غَيْرُهُ، وَحَرَّمَ أَنْ يُخْتَجَّ بِهِ فِي مَيْلِهِ، وَقَطَعَ الْأَيْدِي فِيهِ سَفَكَ دَمًا، وَالْقِصَاصُ كَذَلِكَ، فَلَا يَجِلُ فِيهَا الْبَتَّةُ.

وَقَدْ شَغَفَ قَوْمٌ: بِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قُلْتُ لِإِسْمَاعِيلَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جَبْرِ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

أَحْبَلَ لَا مَشْرُكَ وَلَا غَيْرَهُ فِي حَرَمِ مَكَّةَ لِكُنْسَا غُرَجِهِمْ مِنْهُ، فَإِنْ خَرَجُوا وَصَارُوا فِي الْحِلِّ نَقَدْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ قَتْلِ، أَوْ أَسْرِ، أَوْ عَقُوبَةٍ، فَإِنْ امْتَنَعُوا وَقَاتَلْنَا قَاتَلْنَاهُمْ حَيْثُ كَانَ فِي الْحَرَمِ - كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى - وَقَاتَلْنَاهُمْ فِيهِ.

وَهَكَذَا نَفَعُنِي بِكُلِّ بَاغٍ وَظَالِمٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا فَرْقَ.

فَإِنْ قَالُوا: فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «فَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» الْآيَةَ.

قُلْنَا: الَّذِي قَالَ هَذَا قَالَ: «وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُغَاتِلُوكُمْ فِيهِ» وَكَلَامُهُ كُلُّهُ وَمَعْنَاهُ كُلُّهَا فَرَضُ، وَلَا يَجِلُ تَرْكُ شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِ لِشَيْءٍ آخَرَ إِلَّا بِنَسْخٍ مُبِينٍ - فَوَاجِبٌ عَلَيْنَا أَنْ نَسْتَعْمِلَ مِثْلَ هَذِهِ النُّصُوصِ وَنَجْتَمِعَهَا، وَنَسْتَشِي الْأَقْلَ مِنْهَا مِنَ الْأَكْثَرِ، إِذْ لَا يَجِلُ غَيْرُ ذَلِكَ. فَتَحَنَّنْ قَتْلُ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ إِلَّا عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. فَتَحَنَّنْ إِذَا قَتَلْنَا هَذَا كَمَا عَلَى بَقِيَّةٍ مِنْ أَنَا قَدْ أَطَعْنَا اللَّهَ تَعَالَى فِي كُلِّ مَا أَمَرْنَا بِهِ، وَمَنْ خَالَفَ هَذَا الْعَمَلُ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ تَعَالَى فِي إِحْدَى الْأَكْثَرِ، وَهَذَا لَا يَجِلُ أَصْلًا. وَكَمَا قُلْنَا: فَعَلَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ ﷺ فَإِنَّهُ لَمَّا ابْتَدَاهُ الْفُسَّاقُ بِالْقِتَالِ فِي حَرَمِ مَكَّةَ: يَزِيدُ، وَعَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ، وَالْحُصَيْنُ بْنُ نُصَيْرٍ، وَالْحِجَاجُ، وَمَنْ بَعَثَهُ وَمَنْ كَانَ مَعَهُمْ - مِنْ جُنُودِ السُّلْطَانِ - قَاتَلَهُمْ مُدَاغِبًا لِنَفْسِهِ وَأَحْسَنَ فِي ذَلِكَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ أَخْبَرَنَا الْفَرِيزِيُّ أَخْبَرَنَا الْبُخَارِيُّ أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُنْصَوِّرٍ بْنِ الْمُخَبَّرِ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ طَبَاوُوسَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ انْفَتْحَ مَكَّةَ «لَا يَجُوزُ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتٌ، وَإِذَا اسْتَفْرِغْتُمْ فَأَنْفِرُوا، فَإِنْ هَذَا بَلَدٌ حُرْمَتُهُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَجِلِ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَخِي قَبْلِي، وَلَمْ يَجِلْ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يُغْضَدُ شِرْكُهُ، وَلَا يُقْتَرُ صَبْدُهُ، وَلَا يُلْتَبَطُ لَقَطُهُ إِلَّا مَنْ غَرَفَهَا، وَلَا يُخْتَلَى خِلَافَهَا - قَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخِرَ فَإِنَّهُ لَفَيْتَهُمْ وَلَيُّوهُمْ. قَالَ: إِلَّا الْإِذْخِرَ».

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا الْحِجَاجُ أَخْبَرَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَوْفٍ أَخْبَرَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: «لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ قَامَ فِي النَّاسِ فَحِمِدُ اللَّهِ وَأَتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَسَنَ الْفَيْسَلِ عَنْ مَكَّةَ وَسَلَطَ عَلَيْهَا رَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّمَا لَمْ تَجِلْ لِأَخِي كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّمَا حَلَّتْ لِي

وهذا عند جميع الحاضرين من المخالفين رباً محضاً، فعاد الإثم عليهم والعاد أيضاً في خلافهم ما لا يستحلون خلافه إلى خلافهم: عمر، وابنه، وأبي شريح، وابن عباس، وابن الزبير، في أن لا يُقام قود بمكة أصلاً، ولا يخالفهم من الصحابة - رضي الله عنهم - والقرآن معهم، والسنة، ورسول الله ﷺ معهم يهتف بذلك على الناس ثاني يوم الفتح. فهذا هو الإجماع الثابت المقطوع به على جميع الصحابة أنهم قالوا به.

وأما نحن فلا حجة عندنا في قول الله تعالى، وقول رسول الله ﷺ وحكمه، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٨٧- مسألة: هل يُقام القصاص أو الحدود في الشهر الحرام أم لا؟.

قال علي: قال الله تعالى ﴿الشُّهُرُ الْحَرَامُ﴾ بالشُّهُرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اغْتَدَى عَلَيْكُمْ.

وقال تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشُّهُرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾.

قال أبو محمد: وقد رأينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء: أرايت الرجل يقتل في الحرم أين يقتل قاتله؟

قال: حيث شاء أهل المقتول.

قال: فإن قتل في الحل ولم يقتل في الحرم.

قال عطاء:

وكذلك الشهر الحرام.

ويؤيد: إلى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: شهر الله الأصم رجلاً، قال - فكان المسلمون يعظمون الأشهر الحرم، لأن الظلم فيها أعظم قال: ومن قتل في شهر حلال أو جرح لم يقتل في شهر حرام حتى يموت شهر حلال، قال الله تعالى ﴿الشُّهُرُ الْحَرَامُ﴾ بالشُّهُرِ الْحَرَامِ.

وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني عطاء أن رجلاً جرح في شهر حلال فأراد عثمان بن محمد بن أبي سفيان أن يقيده - وهو أمير في شهر حرام - فأرسل إليه عبيد بن عمير - وهو في طائفة من الدار: لا تقده حتى يدخل شهر حلال.

قال أبو محمد: فهذا عبيد بن عمير، والزهري لا يريان أن يقاد في شهر حرام من جن في شهر حلال.

وعن عطاء بن أبي رباح يرى من قتل في شهر حرام أن يقتل في شهر حرام فإن قتل في شهر حلال لم يقبض منه في شهر حرام.

دخل مكة على زأمية الجعفر، فلما نزع جباه رجل فقال: إن ابن خطل متعلق بأستار الكعبة، فقال: اقلوه قال: نعم، وهذا لا حجة لهم فيه، لأن هذا كان حين دخوله مكة عام الفتح - وهي الساعة التي أحلها الله تعالى له - ثم أخير عليه الصلاة والسلام في اليوم الثاني أنها قد عادت إلى حرمتها إلى يوم القيامة. فإذا قد ارتفع الإشكال وجب تأييد من دخل مكة جملته من كل قتل وقصاص وحذ، وبالله تعالى التوفيق.

فإن قال قائل: يمتنع بهذا القول: إن الله تعالى يقول ﴿وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ﴾ فمن انتهك حرمة في الحرم وجب أن يتهك منه مثل ذلك في الحرم.

قلنا له: هذا عموم ينهض قول الله تعالى ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾، ويخصه قول رسول الله ﷺ بتحريمها أن لا يسفك فيها دم أصلاً، إلا من قاتلنا فيه من المشركين، وبالإجماع في الدفاع عن النفس الظلم.

فصح أن الله تعالى لم يرد قط أن من انتهك حرمة الحرم أن نتهكها نحن أيضاً قصاصاً منه، وأنه لا يُقام عليه حتى يخرج إلى الحل.

وهذا قول عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمر، وابن عباس، والشعبي، وسعيد بن جبير، والحكم بن عتيبة.

وروي أيضاً عن عطاء - وبه نأخذ.

وأما نهى الناس عن مبايعته ومكالمته، فإن الله تعالى يقول ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّيْءَ﴾ فلا يجوز منعه من البيع بغير نص، ولا إجماع.

وكذلك أمر الله تعالى بإفشاء السلام فلا يجوز منعه، إلا بنص، أو إجماع.

فإن احتجوا بقول عبد الرحمن بن فروخ، قال: اشترى نافع بن عبد الحارث عامل عمر بن الخطاب على مكة من صفوان بن أمية بن خلف دار السجن بأربعة آلاف، فإن رضي عمر فالبيع له، وإن لم يرض عمر فلصفوان أربع مائة.

قلنا: قد جاء لبعض السلف خلاف هذا، كما روي عن طاووس أنه كره السجن بمكة، وقال: لا ينبغي أن يكون بيت عذاب في بيت رحمة - وبهذا نأخذ.

فإن أنكروا علينا خلاف عمر، ونافع، وصفوان في ذلك.

قلنا لهم: نحن لا ننكر هذا إذا أوجبه قرآن أو سنة، ولكن إذا نكروا هذا ولا يجلي عنكم كيف استجيزت خلافه في هذا الخبر نفسه، في أنه نص عمر فله بيعه وإن لم يرض فلصفوان أربع مائة.

ما رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ - هُوَ ابْنُ الْمُغِيرَةِ - عَنْ حَمِيدٍ قَالَ: قَالَ أَبُو صَالِحٍ: احْدَثْتُكَ عَمَّا رَأَيْتُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَسَمِعْتُهُ مِنْهُ: دَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ عَلَى مِرْوَانَ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا صَلَّيْتَ أَحَدُكُمْ إِلَى مَا يَسْتَرْهُ مِنَ النَّاسِ فَارْزُقْ أَحَدًا أَنْ يَتَجَنَّبَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَذْغِفْ فِي نَحْرِهِ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ».

وَرَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَصْعُبٍ الصُّورِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْبَارِكِ - هُوَ الصُّورِيُّ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ - هُوَ الدَّرَاوَرْدِيُّ - عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ: أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّيُ فَرَأَى ابْنَ لِمُرَّوَانَ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَدَرَاهُ فَلَمْ يَرْجِعْ، فَضْرِبُهُ، فَخَرَجَ الْغُلَامُ يَبْكِي حَتَّى أَتَى مِرْوَانَ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ مِرْوَانُ لِأَبِي سَعِيدٍ: لَمْ ضَرَبْتَ ابْنَ أَخِيكَ؟

قَالَ: مَا ضَرَبْتُهُ، إِنَّمَا ضَرَبْتُ الشَّيْطَانَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَارْزُقْ إِنْسَانًا أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَذْغِفْ مَا اسْتَطَاعَ فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ».

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنَّ مَعَهُ الْقَرِينَ».

وَمِنْ قَاتِلٍ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ مُحْسَنٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «وَمَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ»، فَإِذَا هُوَ مُحْسَنٌ فَلَيْسَ مُتَعَدِّيًا، وَإِذَا لَيْسَ مُتَعَدِّيًا فَلَا قُوَّةَ عَلَيْهِ وَلَا دِيَّةَ. وَلَيْسَ قَاتِلٌ خَطِيئَةً فَكَوْنُ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ، فَلَوْ امْكَنَهُ دَفْعُهُ فَعَمَدَ قَتْلُهُ أَقْبَدَ بِهِ، لِأَنَّهُ مَعْتَبَرٌ حَيْثُ شَاءَ بِمَا لَمْ يَوْمَرْ.

وَأَمَّا الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمَصَلِّيِّ فَمَعْتَبَرٌ بِالْمُرُورِ مَعْتَبَرٌ بِالْمَقَاتِلَةِ، فَاعْلِهِ الْقَوْدُ، وَيَاللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٠٨٩ - مسألة: الجماعة تضرب الواحد فيقتل ولا

يلدري من أصابه منهم، والمصلطمان، ومن وقع على آخره، ومن تعلّق بأخر فسقط، والحفارون، والمتصارعان، والملاعبان.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: أَمَّا الْجَمَاعَةُ فَتَضْرِبُ الرَّاحِدَ فَيَمُوتُ وَلَا يَلْدَرِي مِنْهُمْ أَصَابَهُ، فَإِنَّهُ إِنْ وَجَدَ مَقْتُولًا فِي دَارٍ قَوْمٌ فَادْعُوا أَهْلَهُ عَلَى أَهْلِ تِلْكَ الدَّارِ - وَكَانَ الَّذِينَ ضَرَبُوهُ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الدَّارِ: فَفِيهِ الْقِسَامَةُ عَلَى مَا نَذَرَهُ بَعْدَ هَذَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ الَّذِينَ ضَرَبُوهُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ تِلْكَ الدَّارِ: فَلَيْسَ هَاهُنَا حُكْمُ الْقِسَامَةِ، وَلَكِنْ حُكْمُ التَّدَاوِيِ فَالْيَقِينَةُ هَاهُنَا عَلَى مَذْهَبِ الدِّمِّ، فَإِنْ جَاءَ بِهَا فَلَهُ الْقَوْدُ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا حَلْفًا لَهُ، إِنْ ادَّعَى عَلَى جَمِيعِهِمْ، أَوْ حَلَفَ لَهُ مِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ مِنْهُمْ وَبَرَّاهُ، وَسَنَذَكُرُ هَذَا كُلَّهُ فِي بَابِ الْقِسَامَةِ

فَهَؤُلَاءِ مِنْ أَكْبَارِ التَّابِعِينَ وَفُقَهَاءِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ.

قَالَ عَلِيٌّ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الَّذِي قَامَ عَلَىهَا فَلَا تَغْلِبُوا فِيهِ أَنْفُسَكُمْ» فَإِنَّمَا نَهَى اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا عَنِ الظُّلْمِ، فَكَانَ الظُّلْمُ فِيهَا أَوْكَدَ مِنَ الظُّلْمِ فِي غَيْرِهَا، وَلَا يَحِلُّ أَنْ يَزَادَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا لَمْ يَقُلْ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «الشُّهُرُ الْحُرَامُ بِالشُّهُرِ الْحُرَامِ» فَكَانَ مُوجِبُ هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ مَنْ قَتَلَ أَوْ جَرَحَ فِي شَهْرِ حَرَامٍ فَلَمْ يَظْلَمْ بِهِ إِلَّا فِي شَهْرِ حَلَالٍ، فَإِنْ وَلِيَ الْاِسْتِقْدَادَ مِنَ الدِّمِّ، أَوْ الْمَجْرَحَ خَيْرٌ: إِنْ شَاءَ تَأَخِيرُهُ إِلَى شَهْرِ حَرَامٍ فَذَلِكَ لَهُ بِنَصِّ الْآيَةِ، وَإِنْ لَمْ يَرِدْ ذَلِكَ فَهُوَ بَعْضُ حَقِّهِ تَجَافَى عَنْهُ وَلَمْ تَنْعَمْ الْآيَةُ مِنْ ذَلِكَ - وَبِهَذَا نَقُولُ، وَيَاللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ..

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشُّهُرِ الْحُرَامِ قَاتِلٍ فِيهَا» إِنَّمَا هَذَا فِي الْقِتَالِ، وَلَيْسَ فِي الْقَوْدِ فِي شَيْءٍ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَيَجِبُ الَّذِي وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَوْدُ فَأَخْرَجَ الْجَسَدَ عَلَيْهِ أَوْ وَلِيَ الدِّمِّ حَتَّى يَأْتِيَ شَهْرَ حَرَامٍ، لِأَنَّهُ قَدْ وَجِبَ أَخْذُهُ بِمَا جَنَى، فَلَا يَنْبَغِي تَرْجِيئُهُ، بَلْ يَوْقِفُ بِلَا خِلَافٍ لِلْقَوْدِ، وَيَنْعَمُ مِنَ الْاِظْطِاقِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَأَمَّا الْخُدُودُ فَتَقَامُ فِي الشُّهُرِ الْحُرَامِ كُلِّهَا مِنْ رَجْمٍ وَغَيْرِهِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَأْتِ عَنْ نَصِّ الْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا مِنْ رَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَتُعْجِلُ الطَّاعَةُ الْمُقْتَرَضَةُ فِي إِقَامَةِ الْخُدُودِ وَاجِبٌ يَبْقِيَانِ، نَدْرِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ أَرَادَ تَأْخِيرَ ذَلِكَ عَنْ الشُّهُرِ الْحُرَامِ لَيَبْنِي تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ كَمَا يَبْنِي ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ مَكَّةَ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ فَنَحْنُ نَشْهَدُ بِشَهَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ مَا أَرَادَ قَطُّ أَنْ لَا تَقَامَ الْخُدُودُ إِلَّا فِي الْأَشْهُرِ الْحُرَمِ.

وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ «وَمَا كَانَ رِثْكَ نِسِيًّا» وَيَاللَّهُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٠٨٨ - مسألة: مقاتلة من مَرَّ أمام المصلّي.

قَالَ عَلِيٌّ: مَنْ أَرَادَ الْمُرُورَ أَمَامَ الْمَصَلِّيِّ إِلَى سِتْرَةٍ أَوْ غَيْرِ سِتْرَةٍ، فَارْزُقْ إِنْسَانًا أَنْ يَمُرَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سِتْرَتِهِ، أَوْ يَبْنِي بَيْنَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَى سِتْرَةٍ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ اتَّدَفَعَ وَلَا فَلْيَقَاتِلْهُ، فَإِنْ دَفَعَهُ فَوَاقَفْتَ مَتْنَةً الْمُرِيدَ لِلْمُرُورِ فَدَمَهُ هَدْرٌ، وَلَا شَيْءَ فِيهِ، لَا قَوْدَ، وَلَا دِيَّةَ، وَلَا كَفَّارَةَ، وَكَذَا إِنْ كَسَرَ لَهُ عَصَاً وَلَا فِرْقَ، فَإِنْ وَاقَفَ فِي ذَلِكَ مَتْنَةً الْمَصَلِّيِّ: فَفِيهِ الْقَوْدُ، أَوْ الدِّيَّةُ أَوْ الْفَادَةُ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ:

٢٠٩٠ - مسألة: وإذا قُتِلَ اثْنَانِ، فَقَتَلَ أَحَدَهُمَا

الْآخَرَ، فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: عَلَى الْحَيِّ نِصْفُ الذِّبَةِ، لِأَنَّهُ مَاتَ الْمُقْتُولُ مِنْ فَعْلِهِ وَفَعِلَ غَيْرُهُ وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ الْمُقْتُولَ - وَإِنْ كَانَ عَاصِيًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَفِي الشَّارِ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «إِذَا تَقَوَّى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» فَإِنَّهُ لَيْسَ كُلُّ عَاصٍ بِمِثْلِ دَمِهِ وَلَا يَغْرَمُ دِيَّةً، لَكِنَّ الْقَاتِلَ الْحَيَّ هُوَ الْقَاتِلُ الْآخَرُ بِمَا شَكَ، فَإِذَا هُوَ قَاتِلُهُ يَبْقَى عَلَيْهِ مَا عَلَى الْقَاتِلِ:

لَمَّا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ أَوَّلِ مَنْ جَعَلَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ نِصْفَ عَقْلِهِ، فَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: نَرَى أَنَّ الْعَقْلَ تَامًا عَلَى الْبَاقِي مِنْهُمَا، وَتِلْكَ السَّنَةُ فِيمَا أَدْرَكْنَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَإِنْ جَنَى الْمُقْتُولُ عَلَى قَاتِلِهِ جَنَاحَةً مَاتَ مِنْهَا بَعْدَ مَوْتِ الْمُقْتُولِ، فَالْقَوْدُ وَاجِبٌ تَعَجِيلُهُ عَلَى الْحَيِّ، إِذْ كَانَا ظَالِمِينَ مَعًا، أَوْ كَانَ الْحَيُّ مِنْهُمَا ظَالِمًا وَالْمُقْتُولُ مَظْلُومًا، فَيَسْتَأْذِنُ مِنَ الْحَيِّ فِي نَفْسِهِ، وَفِي الْجَرَاحِ الَّتِي جَرَحَ لِلْمُقْتُولِ بِهَا - أَوْ تُوَخَّذُ الذِّبَةُ مِنْهُ، أَوْ مِنْ مَالِهِ - مَاتَ أَوْ عَاشَ - وَلَا شَيْءَ فِي مَالِ الْمُقْتُولِ - لَا دِيَّةً وَلَا غَيْرَهَا - إِلَّا إِنْ كَانَ قُطِعَ لَهُ أَصْبَعٌ، أَوْ أَصَابِعٌ، أَوْ يَدًا، أَوْ رِجْلًا، فَالذِّبَةُ فِي ذَلِكَ فِي مَالِ الْيَتِي.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: أَنَّ مَا وَجِبَ فِي حَيَاةِ الْجَانِي مِنْ دِيَّةٍ فَهِيَ وَاجِبَةٌ بَعْدَ، فَلَا يَسْقُطُ مَوْتُهُ، إِذْ مَا صَحَّ يَبْقَى فَلَا يَسْقُطُ بِالذَّعْوَى.

وَأَمَّا مَا لَمْ يَجِبْ فِي حَيَاتِهِ بَعْدَ، فَيَبْقَى نَدْرِي أَنَّ مَالَهُ قَدْ صَارَ بِمَوْتِهِ لَوَرَثَتِهِ، أَوْ لِلغَرَامِ بِمَا شَكَ. فَإِذَا صَارَ لَهُمْ، فَهُوَ مَالٌ مِنْ مَالِهِمْ، وَالذِّبَةُ لَا تَجِبُ إِلَّا بِمَوْتِ الْمُقْتُولِ، فَإِذَا وَجِبَتْ بِمَوْتِهِ - وَلَا مَالٌ لِلْجَانِي - فَمَنْ الْبَاطِلُ الْبَحْثُ الْمَقْطُوعُ بِهِ: أَنَّ تُوَخَّذَ دِيَّةً مِنْ مَالٍ مَنْ لَمْ يَقْتُلْهُ، وَلَا جَنَى عَلَيْهِ.

وَكَذَلِكَ دِيَّةُ الْقَاتِلِ الَّذِي قَدْ مَاتَ قَبْلَ وَجُوبِ الذِّبَةِ عَلَيْهِ، وَالْأَحْكَامُ لَا تُلْحَقُ الْمَوْتَى، وَإِنَّمَا تُلْحَقُ الْأَحْيَاءُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

- فِهَذَا حُكْمُ الظَّالِمِينَ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْقَاتِلُ الْحَيُّ مَظْلُومًا وَالْمُقْتُولُ ظَالِمًا، فَقَدْ مَضَى إِلَى لَعْنَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاتِلِ الْجَارِحِ - لَا قَوْدَ، وَلَا دِيَّةً - لَمَّا سَمِعْنَا فِي «كِتَابِ أَهْلِ الْبَيْتِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَأَمَّا الْمُسْلِمَانِ: وَاجِلِينَ، أَوْ عَلَى دَابَتَيْنِ، أَوْ السَّقَاتَيْنِ بِصِطْلِهِمَا، فَرَوَى عَنْ الشَّعْبِيِّ: فِي السَّقَاتَيْنِ بِصِطْلِهِمَا لَا ضَمَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا أَحَدُ قَوْلَيْنِ:

إِمَّا أَنَّهُ يَضْمَنُ مَذْبَرَ السَّقَاتَيْنِ نِصْفَ مَا أَصَابَتْ سَفِيَتَهُ لَغَيْرِهِ، أَوْ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ الْبَيْتَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى صَرْفِهَا بِنَفْسِهِ، أَوْ بِمَنْ يَطِيعُهُ فَلَا يَفْعَلُ فَيَضْمَنُ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ: أَنَّهُ مَا قَدَرَ عَلَى صَرْفِهَا، وَضَمَانَ الْأَمْوَالِ إِذَا ضَمِنَ فِي ذِمَّتِهِ، وَضَمَانَ النَّفْسِ عَلَى عَاقِلَتِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِذَا اصْطَدَمَتِ السَّقَاتَانِ بِغَيْرِ قِصْدٍ مِنْ رُكَّابِهِمَا، لَكِنَّ غَلْبَةً، أَوْ غَفْلَةً فَلَا ضَمَانَ فِي ذَلِكَ أَصْلًا.

فَإِنْ حَمَلَا سَفِيَتَهُمَا عَلَى التَّصَادُمِ فَهَلَكَا: ضَمِنَ كُلُّ وَاحِدٍ نِصْفَ قِيَمَةِ السَّقَاتَيْنِ الْآخَرَى، لِأَنَّهُمَا هَلَكَتَا مِنْ فَعْلِهِمَا، وَمَنْ فَعَلَ رُكَّابَهُمَا.

وَأَمَّا الْفَارِسَانِ بِصِطْلِهِمَا - فَإِنْ أَسْبَا حَتِيفَةً، وَمَالَكًا، وَالْأَوْرَاقِي، وَالْحَسَنَ بْنِ حَيٍّ، قَالُوا: إِنْ مَاتَا فَعَلَى عَاقِلَتِهِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دِيَّةُ الْآخَرِ كَامِلَةً.

وَقَالَ عِثْمَانُ الْيَتِيُّ وَزُفَرُ، وَالشَّافِعِيُّ: عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ دِيَّةٍ صَاحِبِهِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا - بِمِثْلِ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ أَوْجِبُوا إِنْ هَلَكَتِ الذِّبَتَانِ - أَوْ إِحْدَاهُمَا - نِصْفُ قِيَمَتِهَا أَيْضًا. كَذَلِكَ: لَوْ رَمَوْا بِالْمَنْجَنِقِ فَعَادَ الْحَجَرُ عَلَى أَحَدِهِمَا فَمَاتَ، فَإِنَّ الذِّبَةَ عَلَى عَوَاقِلِهِمْ، وَتَسْقُطُ مِنْهَا حَصَّةُ الْمُقْتُولِ، لِأَنَّهُ مَاتَ مِنْ فَعْلِهِ وَفَعِلَ غَيْرِهِ. قَالُوا: فَلَوْ صَدَمَ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ قَطْعًا، فَمَاتَ الْمَصْدُومُ فَدِيَّتُهُ عَلَى عَاقِلَةِ الصَّادِمِ إِنْ كَانَ خَطِيئًا، وَفِي مَالِ الْقَاتِلِ إِنْ تَلْتَمَسَ فِي الْعَمْدِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

- أَنَّ السَّقَاتَيْنِ إِذَا اصْطَدَمَتَا بِغَلْبَةٍ رِيحٍ أَوْ غَفْلَةٍ، فَلَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنَ الرُّكَّابِ فِي ذَلِكَ عَمَلٌ أَصْلًا وَلَمْ يَكْسِبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ شَيْئًا، وَأَمَّا وَلَهُمْ وَأَمَّا وَلَهُمْ عَوَاقِلُهُمْ حَرَمَةٌ، إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ.

فَإِنْ كَانُوا تَصَادَمُوا وَحَلُّوا - وَكُلُّ أَهْلِ سَفِينَةٍ غَيْرُ عَارِفَةٍ بِمَكَانِ الْآخَرَى لَكِنَّ فِي ظُلْمَةٍ لَمْ يَرَوْا شَيْئًا - فَهَذِهِ جَنَاحَةٌ، وَالْأَمْوَالُ مَضْمُونَةٌ، لِأَنَّهُمْ تَوَلَّوْا إِسَادَهَا.

وَقَالَ تَعَالَى «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا».

وَأَمَّا الْأَنْفُسُ - فَعَلَى عَوَاقِلِهِمْ كُلِّهِمْ، لِأَنَّهُ قَتَلَ خَطِيئًا، وَإِنْ

كانوا تعمّدوا فالأموالُ مضمونةٌ - كما ذكرنا - وعلى من سلّم منهم القودُ أو الديةُ كاملةً، والقولُ في الفارسين، أو الرّجالين يصطدمان كذلك.

وكذلك - أيضاً - الرّواةُ بالنجنيّ تقتسمُ الديةَ عليه وعليهم، وتؤدّي عاقلته وعاقلتهم ديةً سواءً.

برهانُ ذلك: أنّه في الخطأ قاتلٌ نفسه مع من قتلها.

وقد ذكرنا قبل: أنّ في قاتل نفسه الديةَ بنصّ قول الله تعالى في قاتل الخطأ، فعمّ تعالى كلّ مقتولٍ، ولم يخصّ خطأً هوّماً كان ربك نبيّاً).

قال أبو محمّد: ثمّ ترجعُ إلى مسألتنا فنقول: أمّا قوهم في المصطدمين إنّ الميتَ ماتَ منهما من فعل نفسه، ومن فعل غيره - فهو خطأ، والفعلُ إنّما هو مباشرةُ الفاعل وما يفعله فيه - وهو لم يباشره بصدمةٍ غيره في نفسه شيئاً. ولا يختلفون فيما دفع ظالماً إلى ظالمٍ آخرٍ ليقاتله فقتل أحدهما الآخر: إنّ على القاتل منهما القود، أو الديةَ كلّها - إنّ فات القودُ ببعض العوارض - وهو قد تسبّب في موت نفسه بائتداء القتال، كما تسبّب في موت نفسه في الصّدم، ولا فرق - وهذا تناقضٌ منهم.

قال أبو محمّد: وكذلك القولُ في المتصارعين، والمتلاعبين، ولا فرق وما أباح الله تعالى في اللّعب شيئاً حظره في الجدّ.

وأما من سقط من علوٍّ على إنسان فماتاً جميعاً، أو مات الواقع، أو الموقوع عليه، فإنّ الواقع هو المباشر لإتلاف الموقوع عليه بلا شك، وبالمشاهدة، لأنّ الواقعة تلت الموقوع عليه، ولم يعمل الموقوع عليه شيئاً: فدية الموقوع عليه - إنّ هلك - على عاقلة الواقع - إنّ لم يتعمّد الوقوع عليه - لأنّه قاتل خطأ، فإنّ تعمّد، فالقود واقع عليه إنّ سلّم، أو الدية.

وكذلك الديةُ في ماله إنّ مات الموقوع عليه قبله.

فإنّ ماتاً معاً، أو مات الواقع قبل، فلا شيء في ذلك، لما ذكرنا من أنّ الديةَ إنّما تجب بموت المقتول المجني عليه لا قبل ذلك. فإذا مات في حياة قاتله فقد وجبت الديةُ أو القودُ في مال القاتل. وإذا مات مع قاتله أو بعد قاتله، فلم يجب له بعد شيء - لا قود ولا دية - في حياة القاتل، فإذا مات فالقاتل غير موجود، والمال قد صار للورثة، وهذا لا حقّ له عندهم - وليس هكذا قتل الخطأ، لأنّ الديةَ لا تجب في مال الجاني، وإنّما تجب على عاقلته، فسواء مات القاتل قبل المقتول، أو معه، أو بعده، لا يسقط بذلك وجوب الدية. إمّا على العاقلة إنّ علمت، وإمّا في كلِّ مال المسلمين، كما جاء في سهم الغارمين، وبالله تعالى التوفيق.

ولا شيء لوارث الواقع إنّ مات في جميع هذه الوجوه - لا دية ولا غيرها - لأنّه لم ينج أحدٌ عليه شيئاً، وسواء وقع على سكّين بيد المدفوع عليه، أو على رمح، أو غير ذلك، لا شيء في ذلك أصلاً، لأنّه إنّ عمّد فهو قاتل نفسه عمداً، ولا شيء في ذلك بلا خلاف - وإن كان لم يعمّد فلم يباشِر في نفسه جناية، وإنّما هو قاتلٌ حجر أو حديد أو نحو ذلك، وما كان هكذا فلا شيء في ذلك كلّ، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمّد: وأمّا المتماثلون في الماء فإنّ عرفَ إبهم غطّسه في الماء حتّى مات، فإنّ كان عمداً فالقود، وإن كان غير قاصد لكن غطّس أحدهم، فلما جاء ليخرج لقي ساقياً آخر فمنعته الخروج غير قاصدٍ لذلك: فالدية على عاقلته وعليه الكفارة، لأنّه بآثر ذلك فيه غير قاصد فهو قاتل خطأ، فإنّ كان غطّسه غطيّة - لا يات البيت من ملته - فوافق ميتته، فهذا لا شيء فيه، لأنّه لم يقتله - لا عمداً ولا خطأ - بل مات بأجله حتف أنفه.

فإن جهل من عمل ذلك به، فمن ادّعى عليه أحلف ويؤدّي، وإن لم تقم عليه ينة - ولا قسامة هاتنا، لأنّه ليس بما حكم فيه رسول الله ﷺ بالقسامة.

قال أبو محمّد: والذي نقول به إنّ حكم القسامة واجب هاتنا، لأنّه هو الذي حكم فيه رسول الله ﷺ بالقسامة، لأن كلتسا الحاليتين قتلٌ وجب، ولم يقل عليه الصلاة والسلام إنّني حكمت بالقسامة من أجل الذّكر، ولا من غير أجل الذّكر، فلا يجوز أن يقول عليه الصلاة والسلام ما لم يقل، لكنّ حكمك في نوع تلك الحالٍ مثل حكمه فيها وبالله تعالى التوفيق.

وكذلك من قتل في اختلاط قتال، أو ليلاً، أو أين قتل، وبالله تعالى التوفيق.

ولو أنّ قوماً حضروا في حائط - بحق أو بباطل - أو في معدن، أو بئر فتردّى عليهم الحائط، أو الجرف فماتوا، أو مات بعضهم، فإنّ كانوا عامدين قاصدين إلى هدمه على أنفسهم: فهو قتلٌ عمد، والقود على من عاش، أو دية كاملة، لجميع من مات لكل واحدٍ منهم دية، لأنّ كل واحدٍ منهم قاتلٌ لنفسه، وهذا حكم قاتل النفس عمداً.

وإن كانوا لم يقصدوا إلا العمل لا هدمه على أنفسهم: فهم قتلة خطأ على عواقلهم كلّهم ديةٌ لكلّ من مات فقط - فإن لم يكن همّ عواقل فمن سهم الغارمين، أو من كلّ مال لجميع المسلمين.

عمرَ يقول:

يا أيها الناسُ لقيت منكراً هل يعقلُ الأعمى الصَّحيحُ المِصرَا
خِراً معاً كلاهما تَكْسِراً

قَالَ وَكِيعٌ: كانوا يرون أن رجلاً صحيحاً كان يقودُ أعمى فوقعا في بئر فخرَّ عليه، فإما قُتِلَ، وإما جرحه، فضمن الأعمى.

ومن طريق ابن وهب أخبرنا الليث بن سعد أن عمر بن الخطاب قضى في رجل أعمى قاده رجلٌ فخرَّاً معاً في بئر فمات الصَّحيحُ ولم يمت الأعمى، فقضى عمر على عاقلة الأعمى بالدية، فكان الأعمى يتمثلُ بأبياتٍ شعرٍ قالها، وهي التي ذكرناها آنفاً قبل هذا.

وقال ابن وهب: سمعت مالكا يقول في البصير يقودُ الأعمى فيقع البصير في بئر، ويقع الأعمى على البصير، فيموت البصير، فإن دية البصير على عاقلة الأعمى.

قال أبو محمد: الرواية عن عمر لا تصح في أمر الأعمى، لأنه عن علي بن رباح، والليث، وكلاهما لم يدركا عمر أصلاً. والقول في هذا عندنا أن من وقع على آخر فلا يخلو من أحد ثلاثه أوجه:

إما أن يكون دفعه غيره فمات الواقع أو الموقوع عليه، وإما أن يكون الموقوع عليه هو الذي جر الواقع فوقه عليه، كبصير يقودُ أعمى - وهو يسكه - فوقه البصير، وانجبد بجبذه الأعمى، أو المريض فوقه عليه فمات الأسفل، أو الأعلى - أو يكون وقع من غير فعل أحد، لكن عمد رمي نفسه أو لم يعمد، لكن عثر إذ خرَّ فإن دفعه غيره، فالدافع هو القاتل، فإن كان عمداً فعليه القود، أو الدية، أو المقادة، في أيهما مات فإن كان خطأ فعلى عاقلة الدية وعليه الكفارة، إذ هو القاتل خطأ - والمدفوع جيترو والحجر سواء - فهذا وجه.

وإن كان المدفوع عليه هو جبد الواقع فإن كان عامداً فهو قاتلٌ عمداً، فإن مات الجبود فعليه القود، أو الدية، أو المقادة - وإن مات هو فهو قاتلٌ لنفسه، ولا شيء على الجبود، لأنه لم يعمد، ولا اخطأ، فإن كان لم يعمد جبذه - ولكن استمسك به - فوقه فمات، فعلى عاقلة الجابذ دية الجبود إن مات، والكفارة، لأنه قاتلٌ خطأ - فإن مات هو فليس على الجبود شيء، ولا على عاقلته، لأنه ليس عامداً ولا مخطئاً، لكن على عاقلة الجابذ دية نفسه، لأنه قاتلٌ نفسه خطأ - فهذا وجه ثان.

وإن كان وقع من غير فعل أحد، فإن كان عمداً فهو قاتلٌ عمداً - إن سلم فالقود، أو الدية، أو المقادة - وإن مات فهو قاتلٌ

ولو أن قوماً وقفوا على جرفٍ فانهارَ بإحدهم فتعلقَ بمن يقربه، وتعلقَ ذلك بآخر فسقطوا فماتوا، فالتعلقُ بصاحبه قاتلٌ خطأ، فالدية على عاقلة التعلق - فكان زيداً تعلقَ بخالد، وتعلقَ خالدٌ بمحمد، فعلى عاقلة زيد دية خالد، وعلى عاقلة خالد دية محمد فقط.

وكذلك أبداً، لأن التعلقَ بإنسان إلى مهلكة قاتلٌ خطأ، إلا أن يتعمدَ بلا شبهة فهو قاتلٌ عمداً، ليس فيه إلا - لو خلعصَ المرتدِّي - القود، أو الدية، أو المقادة. فلو تعلقوا هكذا فوقوا على أسل، أو ثعبان فتقتلهم، فإن كان خطأ فلا شيء في ذلك، لأنه ليس قاتلٌ خطأ، وإنما قتلت البهيمة - وإن كان عمداً فعليه القود - إن خلعصَ - ويرى إلى مثل البهيمة حتى تقتله، كما فعلَ هوَ بابخيه لقول الله تعالى ﴿وَالْخُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾.

قال أبو محمد: وروينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا علي بن مسهر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن خلاص قال: استأجر رجلٌ أربعة رجال ليحفروا له بئراً فحفروها فاختفت بهم البئر فمات أحدهم، فوقع ذلك إلى علي بن أبي طالب فضمن الثلاثة ثلاثة أرباع الدية وطرح عنه ربع الدية.

قال علي: أما الآخر في وضع علي الدية في قصّة الحفارين فهي ثابتة عنه، وهي موافقة لقول الشافعي، وأصحابنا - وهم يشنعون على من خالف الصَّاحِبَ إذا وافقَ آراءهم، وهم قد خالفوا هاهنا الرواية الثابتة عن علي ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصَّحابة - رضي الله عنهم - وهذا يوضح عظيم تناقضهم. وبالله تعالى التوفيق.

وأما نحن فلا حاجة عندنا في قول أحدٍ دون رسول الله ﷺ والحفارون كلهم بأمر هدم ما انهارَ على الذي هلك منهم، فعلى عواقلهم كلهم عوائل الأحياء والأموات.

وكذلك لو ماتوا كلهم دية لكل من مات - يعني أن في كل ميت دية واحدة فقط تؤدي إلى عوائل جميعهم وعائلة الميت في جملتهم، وبالله تعالى التوفيق.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري أنه سئل عن أجراء استوجروا ليهدموا حائطاً فخرَّ عليهم فمات بعضهم: أنه يغرَّم بعضهم لبعض الدية على من بقي.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا وكيع أخبرنا موسى بن علي بن رباح عن أبيه قال: جاء أعمى ينشد الناس في زمان

وأيضاً - فإن الله تعالى إذ أوجب الذِّبَةَ في ذلك لم يلزمها القاتل؛ فلا سبيل إلى إلزامه ذِبةً لم يلزمه الله تعالى إياها، ولا رسولُه ﷺ ولا إجماع الأمة.

وقد صحَّ النصُّ، والإجماعُ على: إلزامه الكفَّارة بالعتق، أو الصَّيام، فوقفا عند النصِّ، والإجماع في ذلك والزمن الذِّبَةَ العاقلة بالنصِّ الوارد في ذلك على ما نذكر في أبواب العاقلة - إن شاء الله تعالى - والزمنها في كلِّ مال.

٢٠٩٢ - مسألة: من أمرَ غيره بقتل إنسانٍ فقتله المأمورُ.

قال عليُّ: اختلف النَّاسُ في هذا: فقالت طائفة: يقتل الأمرُ وحده.

وقالت طائفة: يقتل المأمورُ وحده.

وقالت طائفة: يقتلان جميعاً.

وقالت طائفة: لا يقتل واحدٌ منهما: فالقولُ الأوَّلُ.

كما حدَّثنا عبدُ الله بنُ ربيعٍ أخبرنا عبدُ الله بنُ عمَّادٍ بنُ عثمانٍ أخبرنا أحمدُ بنُ خالدٍ أخبرنا عليُّ بنُ عبدِ العزيزِ أخبرنا الحجاجُ بنُ المهالٍ أخبرنا حمَّادُ بنُ سلمة عن قتادة عن خلاصٍ أنَّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ قال: إذا أمرَ الرَّجُلُ عبده أن يقتل رجلاً فقتله، فهو كسيفه وسوطه. أمَّا السيِّدُ فيقتل - وأمَّا العبدُ فيستودع في السِّجْنِ.

ومن طريق عبدِ الرزَّاقِ عن ابنِ جريجٍ قال: قلت لعطاء: رجلٌ أمرَ عبده فقتل رجلاً، فقال: على الأمر؛ سمعت أبا هريرة يقول: يقتل الحرُّ الأمر، ولا يقتل العبدُ، قال أبو هريرة: أرايت لو أن رجلاً بعثَ بهديَّةً مع عبده إلى رجلٍ، من أهداها؟ قال ابنُ جريجٍ: فقلت: ناجره؟ قال: ذلك مثلُ عبده، قلت: فأمرَ رجلاً حرّاً أو عبداً لا يملكه، وليسَ باجبرين، قال: على المأمور - إذا لم يملكهما - إذا أمرَ حرّاً فقتل رجلاً، فإنه يقتل القاتل وليسَ على الأمرِ شيءٌ.

والقولُ الثاني:

كما روينا من طريق ابنِ جريجٍ أخبرنا موسى بنُ معاويةٍ أخبرنا وكيعٌ أخبرنا شعبَةُ قال: سألت الحكمَ بنَ عتيبةَ، وحمَّادَ بنَ أبي سليمانَ عن الرَّجُلِ يأمُرُ الرَّجُلَ فيقتل، فقالا جميعاً: يقتل القاتل، وليسَ على الأمرِ قوةٌ.

وهو إلى وكيعٍ أخبرنا سفيانُ الثَّوريُّ عن جابرٍ عن عامرِ الشعبيِّ في الذي يأمُرُ عبده فيقتل رجلاً قال: يقتل العبدُ، وللشَّعْبِيِّ

نفسه عمداً، ولا شيءَ على الموقوعِ عليه، وإن كان لم يعمدْ فهو قاتلٌ خطأ؛ إمَّا نفسه، وإمَّا الآخرَ، فالذِّبَةُ على عاقلته ولا بدَّ، وعليه إن سلمَ هو ومات الآخرُ: كفارةٌ. وبالله تعالى التوفيقُ. والأعمى والبصيرُ في ذلك سواءٌ.

٢٠٩١ - مسألة: من قال إن صوم الشهرين في كفارة قتل الخطأ عوضاً من الذِّبَةِ والعتقِ إن لم يجد.

قال عليُّ: أخبرنا حمَّادُ بنُ سعيدٍ بنُ نباتٍ أخبرنا عبدُ الله بنُ نصرٍ أخبرنا قاسمُ بنُ أصبغٍ أخبرنا ابنُ وضَّاحٍ أخبرنا مسكونٌ أخبرنا موسى بنُ معاويةٍ أخبرنا وكيعٌ أخبرنا زكريَّا عن الشَّعْبِيِّ قال: سئل مسروقٌ عن «قتل مؤمناً خطأً فتحريرُ رَقَبَةٍ مؤمناً وَذِبةٌ مُسَلَّمةٌ إلى أهله» إلى قوله تعالى «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ» عن الرَقَبَةِ وحدها، أم عن الذِّبَةِ والرَقَبَةِ قال: من لم يجد فعن الذِّبَةِ والرَقَبَةِ.

وهو إلى وكيعٍ أخبرنا إسرائيلُ عن جابرٍ عن عامرٍ قال: من لم يجد فعن الذِّبَةِ والرَقَبَةِ.

قال عليُّ: ذهب مسروقٌ، والشَّعْبِيُّ هاهنا إلى قوله تعالى «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ» إن صحَّ معناه فمن لم يجد الذِّبَةَ والرَقَبَةَ.

قال عليُّ: ولولا دليلٌ نذكره - إن شاء الله تعالى - لكان القولُ قولهما، وذلك لأنَّه عمومٌ لا يبورُّ أن يخصَّ إلا بدليل، لكن لما علمنا أنَّ الذِّبَةَ في قتل الخطأ ليست على القاتل وإنما هي على عاقلته بطل ما قال مسروقٌ، وعامرٌ، لأنَّ الذِّبَةَ لا تنالُ وجدها القاتلُ أو لم يجدها.

فصحَّ بذلك أنَّ مرادَ الله تعالى بقوله «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ» إمَّا هوَ يَمِيناً يُنْظَرُ فِيهِ إِلَى وُجُودِ الْمُكَلَّفِ لا يَمِيناً لا يُنْظَرُ فِيهِ إِلَى وُجُودِهِ، وليسَ ذلك إلا في الرَقَبَةِ التي هي واجبةٌ عليه في صلبه ماله، فإنَّ لَمْ يَجِدْهَا فَالصَّيَامُ، كما أمرَ الله تعالى.

قال أبو مُحمَّدٍ: وأمَّا مَنْ لا عاقلةَ له فَالذِّبَةُ واجبةٌ في ذلك على كُلِّ مالٍ لجميعِ المُسْلِمِينَ، لأنَّ الله تعالى افترضَ في قتل الخطأ ذِبةً مُسَلَّمةً إلى أهلِ المُتَوَلَّى.

وقد قال تعالى «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ».

وقال رسولُ الله ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أَهْلِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ».

ووجدنا النَّاسَ قد اختلفوا: هل ذِبةُ الخطأ على القاتل المخطئ أم لا؟ فوجبَ بقولِ الله تعالى «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ» أنَّه لا يلزمه الذِّبَةُ.

كَلَامُ آخَرُ زَائِدٌ وَيَعْقَبُ السَّيِّدُ.

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ - هُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ: أَنَّهُمَا يَقْتُلَانِ جَمِيعًا.

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَحَدَّثَ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، فِدَاخِلُهُ فِي
أَقْوَالٍ مَن ذَكَرْنَا قَبْلَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، فَتَرَكْنَا أَنْ نَخْصِصَهَا
بِالذِّكْرِ اكْتِفَاءً بِكَلَامِنَا فِي تِلْكَ الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا قَوْلُ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى "لَا يَقْتُلُ الْأَمْرُ وَلَا الْمَأْمُورُ"
فَخَطَأٌ، لِأَنَّهُمَا قَتَلَ عَمْدًا، وَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ الْقَوْدَ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْحَكَمِ، وَحَدَّثَ، وَالشَّعْبِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَأَبِي
سُلَيْمَانَ، فَإِنَّهُمْ اجْتَبَوْا بِأَنَّ الْقَاتِلَ هُوَ الْمُتَوَلَّى لِلْقَتْلِ الْمُبَاشَرِ لِلْقَتْلِ،
فَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْقَوْدُ خَاصَّةً.

وَأَمَّا قَوْلُ عَلِيٍّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَإِنَّهُمَا
جَعَلَا الْأَمْرَ هُوَ الْقَاتِلَ، فَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْقَوْدُ، وَجَعَلُوا الْمَأْمُورَ كَأَنَّهُ
مَصْرُوفٌ - هَذَا حُجَّتُهُمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَدَّمُوهُ أَصْحَابُ الْقِيَاسِ هَاهُنَا بِأَنَّ هَذَا
الْقَوْلَ مِنْ عَلِيٍّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ قِيَاسٌ - يَعْنِي قَوْلَ عَلِيٍّ: إِنَّ الْمَأْمُورَ هُوَ
كَسَيْفِ الْأَمْرِ وَسُوطِهِ. وَقَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ "أَرَأَيْتَ لَوْ أُرْسِلَ مَعَهُ
هَدِيَّةٌ، مِنَ الْمُهْدِيِّ هَا؟".

وَهَذَا لَا مَتَعَلِّقَ لَهُمْ بِهِ، وَلَا هُوَ مِنَ الْقِيَاسِ، لَا فِي وَرْدٍ وَلَا فِي
صَدَرٍ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ عِنْدَ جَمِيعِ الْقَائِلِينَ بِهِ إِنَّمَا هُوَ حُكْمٌ لِمُسْكُوتٍ عَنْهُ
يُحْكَمُ مَتَّصُوعٌ عَلَيْهِ، أَوْ يُحْكَمُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ يُحْكَمُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَأَنَّ
يُرَدُّ الْفَرْقُ إِلَى الْأَصْلِ بِنَوْعٍ مِنَ الشُّبُهَةِ، وَلَيْسَ هَاهُنَا شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ
الْوُجُوهِ أَصْلًا - فَيُطْلَقُ بِإِقْرَارِهِمْ أَنَّ يَكُونُ قِيَاسًا، إِذْ يَبْقِيَانِ نَسْرِدِي أَنَّ
لِلْمَأْمُورِ لَيْسَ حُكْمُهُ حُكْمُ السَّيْفِ، وَالسُّوْطِ، لِأَنَّ عَلِيًّا رَأَى عَلَى
الْمَأْمُورِ السُّجُنَ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا سَجْنَ عَلَى السَّيْفِ، وَلَا
السُّوْطِ.

فَصَحَّ أَنَّهُ لَمْ يُحْكَمْ عَلِيٌّ قَطُّ لِلْمَأْمُورِ بِالْحَكْمِ فِي السَّيْفِ،
وَالسُّوْطِ، فَيُطْلَقُ الْإِبْهَامُ جَمْلَةً.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ "أَرَأَيْتَ لَوْ أَهْدَى مَعَهُ هَدِيَّةً، مِنَ الَّذِي
أَهْدَاهَا؟" فَكَذَلِكَ أَيْضًا، وَمَا حُكْمُ أَبِي هُرَيْرَةَ قَطُّ لِلْقَاتِلِ الْمَأْمُورِ
بِمَثَلِ الْحَكْمِ فِي حَامِلِ الْهَدِيَّةِ، بَلِ الْحُكْمُ فِيهِمَا مُخْتَلَفٌ بِسَبَبِ خِلَافٍ،
لِأَنَّ حَامِلَ الْهَدِيَّةِ، وَمُهْدِيَهَا: يَشْكُرَانِ، وَالْأَمْرُ، وَالْقَاتِلُ: يَقْتُلُ،
وَيَلَامَانِ - وَهَذَا لَوْ كَانَ قِيَاسًا لَكَانَ قِيَاسًا لِلشَّيْءِ عَلَى ضِدِّهِ، وَلَوْ
كَانَ قِيَاسًا لَا يَوْجِبُ اتِّفَاقًا فِي الْحَكْمِ - وَهَذَا هُوَ تَرْكُ الْقِيَاسِ حَقًّا،
وَأِنَّمَا هُوَ تَشْبِيهُ فَقَطُّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ثُمَّ نَرْجِعُ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الَّتِي كُنَّا فِيهَا فَتَقُولُ:
إِنَّهُمْ لَمْ يَخْتَلَفُوا - كَمَا ذَكَرْنَا - وَجِبَّ عَلَيْنَا أَنْ نَفْعَلَ مَا اقْتَضَى اللَّهُ
تَعَالَى عَلَيْنَا، إِذْ يَقُولُ تَعَالَى ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ
وَالرَّسُولِ﴾ فَعَلَعْنَا.

وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ - وَوَدَّعْنَا عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى قَالَ: لَوْ أَمَرَ
رَجُلٌ عَبْدًا لَهُ فَيَقْتُلَ رَجُلًا لَمْ يَقْتُلِ الْأَمْرَ، وَلَكِنْ يَدِيهِ، وَيَعْقَبُ،
وَيَجِسُّ - فَإِنَّ أَمْرَ حَرًّا فَإِنَّ الْحَرَ إِنْ شَاءَ اطَاعَهُ، وَإِنْ شَاءَ لَا، فَلَا
يَقْتُلُ الْأَمْرَ.

وَأَمَّا الْمُتَاخَرُونَ - فَإِنَّ سَفِيانَ الثَّوْرِيَّ قَالَ: يَقْتُلُ الْعَبْدُ،
وَيَعْقَبُ السَّيِّدُ الْأَمْرُ - وَلَوْ أَمَرَ رَجُلٌ صَبِيًّا يَقْتُلُ إِنْسَانًا فَيَقْتُلُهُ
الصَّبِيُّ، فَالْبَيْتَةُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ، وَيَرْجِعُ بِهَا عَلَى الَّذِي أَمَرَهُ وَلَا يَقْتُلُ
الْأَمْرَ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَبِيلٍ: إِنْ أَمَرَ عَبْدُهُ بِقَتْلِ إِنْسَانٍ قَتَلَ الْأَمْرَ،
وَيُؤَدَّبُ الْعَبْدُ - فَإِنَّ أَمْرَ حَرًّا فَيَقْتُلُهُ قَتْلَ الْمَأْمُورِ وَحْدَهُ - وَبِهِ قَالُ
إِسْحَاقُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي عَبْدٍ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ
أَمْرٌ عَبْدًا مَحْجُورًا عَلَيْهِ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا فَيَقْتُلُهُ، فَسَيِّدُ الْقَاتِلِ بِالْخِيَارِ إِنْ
شَاءَ دَفَعَ عَبْدَهُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، وَإِنْ شَاءَ فِدَاهُ، فَإِنْ اعْتَقَ الْعَبْدُ
الْأَمْرَ رَجَعَ سَيِّدُ الْمَأْمُورِ عَلَيْهِ، فَأَخَذَ مِنْهُ قِيَمَةَ عَبْدِهِ الَّذِي أَسْلَمَ، أَوْ
الَّذِي فِدَاهُ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: إِذَا أَمَرَ عَبْدٌ عَبْدًا بِإِتْلَافِ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ،
فَإِنَّهُ إِذَا اعْتَقَ الْأَمْرَ لَزِمَهُ الْمَالُ الْمُتْلَفُ بِأَمْرِهِ، وَلَمْ يَلْزِمَهُ الدَّمُ الْمُتْلَفُ
بِأَمْرِهِ، كَمَا لَوْ أَقْرَبَ بَجْنَابَةٍ، أَوْ دِينَ فِي رِقَبَةٍ ثُمَّ اعْتَقَ فَإِنَّ الدِّينَ يَلْزِمُهُ
وَلَا تَلْزِمُهُ الْبَجْنَابَةُ.

وَقَالَ زُفَرٌ، وَالْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ، فِي عَبْدٍ أَمَرَ صَبِيًّا بِقَتْلِ إِنْسَانٍ
فَيَقْتُلُهُ، فَعَمِلَ عَاقِلَةُ الصَّبِيِّ الدِّيَةَ، ثُمَّ تَرَجَّعَ بِهَا عَاقِلَةُ الصَّبِيِّ عَلَى
سَيِّدِ الْعَبْدِ، فَيَقَالُ لَهُ: ادْفَعِ الْعَبْدَ إِلَى الْعَاقِلَةِ أَوْ اقْدِهِ بِالْذَّبِيَّةِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ أَمَرَ خَرُّ عَبْدٌ غَيْرَهُ بِقَتْلِ إِنْسَانٍ فَيَقْتُلُهُ، أَوْ
أَمَرَ بِذَلِكَ صَبِيًّا أَجْنَبِيًّا فَيَقْتُلُ، فَإِنَّ كَانَ الْعَبْدُ وَالصَّبِيُّ بِمِيزَانٍ أَنَّهُ
أَجْنَبِيٌّ، وَأَنْ طَاعَتُهُ لَيْسَتْ عَلَيْهِمَا: عَوَاقِبُ الْأَمْرِ وَلَا قَوْدٌ عَلَيْهِمَا، وَلَا
دِيَّةٌ، وَالْقَاتِلُ هُوَ الْعَبْدُ أَوْ الصَّبِيُّ، قَالَ: فَإِنَّ كَانَا لَا مِيزَانَ ذَلِكَ
فَعَمِلَ الْأَمْرُ الْقَوْدَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَمَّا اخْتَلَفُوا كَمَا ذَكَرْنَا وَجِبَّ عَلَيْنَا أَنْ نَنْظُرَ
فِي ذَلِكَ: فَنَنْظُرُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابِهِ، فَوَجَدْنَاهُ لَا حِجَّةَ
لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، بَلْ هِيَ أَقْوَالٌ مُتَخَاذِلَةٌ.

ثُمَّ نَنْظُرُ فِي قَوْلِ سَفِيانٍ فَوَجَدْنَاهُ أَيْضًا خَطَأً، لِأَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ
السَّيِّدِ بِأَمْرِ عَبْدِهِ بِقَتْلِ إِنْسَانٍ فَيَنْفَذُ أَمْرَهُ، فَيَعْمَلُ الْعَبْدُ هُوَ الْقَاتِلُ، وَلَمْ
يَزَلْ السَّيِّدُ الْأَمْرَ قَاتِلًا.

اللَّهُ تَعَالَى.

وهكذا جاء عن علي عليه السلام:

كما روي عن الشعبي أن علياً جلد شرابة يوم الخميس، ورجعها يوم الجمعة، وقال: جلدتك بكتاب الله، ورجعتك بسنة رسول الله ﷺ.

قال علي: فإذا من أمر بالقتل وكان متولّي القتل مطيعاً للأمر متقدماً لأمره، ولولا أمره إياه لم يقتله يسمى في اللغة والشرعية - قاتلاً - وقاطعاً - صحّ أنهما جميعاً قاتلان، وقاطعان، وجالدان، فإذا ذلك كذلك فعليهما جميعاً ما على القاتل، والقاطع، والجالد، من القود، وسواء في ذلك المكره، والأمر، والمنطاع - وهذا يرهان ضروري لا محيد عنه.

قال أبو حمزة: فسواء أمر عبده، أو عبده غيره، أو صبيّاً، أو بالغاً، أو جنوناً - إذا كان متولّي القتل، أو الجنابة بالقطع، أو الكسر، أو الضرب أو أخذ المال: إنما فعل ذلك بأمر الأمر - ولولا أمره لم يفعله - فالأمر، والمباشرة، فاعلان لكل ذلك جميعاً.

وأما إذا أمره ففعل ذلك باختياره طاعة للأمر: فالمباشرة وحده: القاتل، والقاطع والكاسر، والفاقد، والجاني: فعليه القود وحده، ولا شيء على الأمر، لأنه لا خلاف في أنه لا يقع عليه هاهنا اسم - قاتل، ولا قاطع، ولا جالد، ولا كاسر ولا فاقع - وإنما الأحكام للأسماء فقط.

أما الصبي، والجنون: فلا شيء عليهما، والأمر - هو القاتل، القاطع، الجالد، الكاسر، الفاق: فالقود عليه وحده.

وأما من أمر عبداً له، أو لغيره، أو حرّاً، وكانوا جهالاً لا يدرون غريم ما أمرهم به: فالأمر وحده هو القاتل الجاني في كل ذلك - وعليه القود، ولا شيء على الجاهل، قال الله تعالى ﴿لَا تَنْذِرُكُمْ بِهِ وَتَنْ يُلْغُ﴾.

قال أبو حمزة: ولا فرق بين أمره عبده، وبين أمره غيره - ولا فرق بين أمر السلطان وبين أمر غير السلطان، لأن الله تعالى إنما افترض طاعة السلطان وطاعات السادات فيما هو طاعة لله تعالى، وحرّم طاعة المخلوقين في معصية الخالق، كما قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الطَّاعَةِ، فَإِذَا أَمَرَ أَحَدُكُمْ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا تَسْمَعُ وَلَا طَاعَةَ».

وقد أوردناه بإسناده في غير ما موضع.

قال علي: ومن أمر آخر بقتل نفسه فقتل نفسه بأمره فإن كان فعل ذلك مطيعاً للأمر ولولا ذلك لم يقتل نفسه فالأمر قاتل وعليه القود كما قلنا في قتل غيره ولا فرق - فلو أمره فقال: اقتلني،

فوجدنا ما روي من طريق مسلم أخرنا أبو الطاهر، وحرمله، قالاً جميعاً: أخرنا ابن وهيب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه سمع عبد الله بن عباس يقول: قال عمر بن الخطاب - وهو جالس على منبر رسول الله ﷺ: إن الله بعث محمداً بالحق، فأنزل عليه الكتاب، وكان مما أنزل الله عليه آية الرجم، قرأناها ووعيناها وعقلناها، فرجم رسول الله ﷺ ورجعنا بعده.

ومن طريق مسلم - أيضاً - عن أبي هريرة أنه أتى رجلاً من المسلمين رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أنسي زنت فذكر الحديث - وفيه أن رسول الله ﷺ قال له: هل أحضنت؟ قال: نعم، فقال رسول الله ﷺ: ادفعوا به فارجموه.

وعن إبراهيم النخعي قال أراد الضحاك بن قيس أن يستعمل مسروقاً، فقال له عمارة بن عتبة: أنتعمل رجلاً من بقايا قتل عثمان، فقال مسروق:

حدثنا عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ: «لَمَّا أَمَرَ بِقَتْلِ أَبِيكَ قَالَ: مَنْ لِلصَّبِيِّ؟ قَالَ: النَّارُ، قَالَ مَسْرُوقٌ: فَرَضَيْتُ لَكَ مَا جَعَلَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

ومن طريق مسلم أن رسول الله ﷺ: «أَمَرَ بِقَطْعِ بَدَنِ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَتُطِيقَتْ يَدَاهَا».

قال علي: ففي هذه الأخبار: أن الأمر يسمى في اللغة التي بها نزل القرآن فاعلا في بعض الأحوال - على حسب ما جاءت به اللغة - فسمى عمر بن الخطاب بمحضرة الصحابة - وهم الحجة في اللغة - من أمر بجرم آخر فرجم - راجعاً للمرجوم. وسمى أيضاً نفسه - راجعاً - وسمى رسول الله ﷺ راجعاً - وهو لم يحضر رجعاً:

كما أخرنا عبد الله بن ربيع أخرنا محمد بن معاوية أخرنا أحمد بن شعيب أخرنا حمد بن سليمان الزهاوي أخرنا يزيد بن هارون أخرنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: «جاء نافع بن مالك إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أنسي قد زنت! فذكر الحديث - وفيه أن رسول الله ﷺ قال: انطلقوا به فارجموه، فانطلقوا به، فلما سته الهجرة أذبر يشد، فلقبه رجلاً في يده لحي جمل فصره فصرعه، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فزاره حين سته الهجرة فقال: فهل تركتموه؟».

قال أبو حمزة: وسمى رسول الله ﷺ نفسه - قاطعاً يذ السارق - وإنما تولّى القطع غيره - ولا يختلف اثنان في أن رسول الله ﷺ قتل عتبة بن أبي معيط، وإنما تولّى قتله غيره بأمر رسول

فقتله مؤثراً لأمره فهو أيضاً قاتل، وعليه القود، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٩٣ - مسألة: هل على المسكوك للقتل قود؟ أم لا؟

وكذلك الرافق والمصوب والدال، والمتبع والباغي.

قال علي: اختلف الناس في هذا:

فقال طائفة: يؤدب المسك فقط.

وقالت طائفة: يقتل القاتل ويسجن المسك حتى يموت. قالت طائفة: يقتل المسك أيضاً. فالقاتلون مجسه حتى يموت:

كما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال: إن علي بن أبي طالب أتى برجلين قتل أحدهما وأمسك الآخر، فقتل الذي قتل، وقال للذي أمسك: أمسك للموت، فانا أحبسك في السجن حتى تموت.

والقول الثاني:

كما روينا عن الحكم بن عتيبة، وحماد بن أبي سليمان عن المسك والقاتل، فقالا جميعاً: يقتل القاتل.

وعن ابن شهاب أنه كان يقول في الرهط يجتمعون على الرجل فيمسكونه، فيفقد أحدهم عينيه، أو يكسر رجله، أو يديه، أو أسنانه، أو نحو هذا منه: إنه يقاد من الذي يباشر ذلك منه، ويعاقب الآخرون الذين أمسكوه عقوبة مرجعة - فإن استحب المصاب كانت الذية عليهم كلهم يغرمنها جميعاً سواء.

وقال أبو حنيفة، والشافعي: يقتل القاتل، ويعاقب المسك.

وأما القول الثالث - فكما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال: سمعت سليمان بن موسى يقول: الاجتماع فينا على المقتول هو أن يمسك الرجل ويضربه الآخر، فهما شريكان عندنا في دمو: يقتلان جميعاً.

وعن ربيعة أنه قال في الرهط يجتمعون على الرجل فيمسكونه فيفقد أحدهم عينيه، أو يكسر رجله، أو يديه، أو أسنانه، أو نحو هذا منه: أنه يقاد من الذي يباشر، ومن الذي أمسك، يقاد منهما جميعاً.

وبه يقول مالك في القتل إن أمسكه - وهو يدري أنه يريد قتله - فقتله: فالقود عليهما جميعاً.

وبه يقول الليث بن سعد.

قال أبو محمد: فلما اختلفوا - كما ذكرنا - وجب أن ننظر في ذلك لتعرف صواب ذلك من خطئه: فوجدنا من قال بقتل المسك يقول: قد جاء عن عمر: لو غلأ عليه أهل صنعة لقتلهم.

قال أبو محمد: وهذا لا حجة لهم فيه، لأنه ليس فيه ذكر للمسك أصلاً، ونعم، ونحن نقول: لو باشر قتله أهل صنعة لوجب قتلهم.

والثاني - أنه لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ.

والثالث - أنه قد ذكرنا من أقوال عمر التي خالفوه فيها عشرات: كخطبه على النبر في الفرس جلا، وفي الضلع جلا، وفي الترقوة جلا وحكمه في العين الموراء بثلث دينها وفي السن السوداء بثلث دينها وفي اليد السوداء بثلث دينها كل ذلك عنه باصح إسناد، وأوضح بيان.

فمن عجائب الدنيا: أن يكون ما قال عمر عليه وخطب به، وحكم به بحضرة الصحابة، لا يعرف له عنهم مخالف فيه لا يكون: حجة، ويكون ما لم يقل، ولا دل عليه، ولا أشار إليه: حجة.

وقد خالفه في ذلك غيره من الصحابة - رضي الله عنهم - لو صح ذلك عنه، فكيف وهو لا يصح؟

فإن قالوا: إن المسك معين.

قلنا: نعم، وما جاءت قط سعة، ولا قرآن، ولا قياس، ولا قول صاحب: بأن المعين يقتل - فبطل هذا القول لتعريه من الحجج.

ثم وجدناه يظله البرهان: وذلك أن النبي ﷺ قد نص: على أن لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: رجل ترك دينه، أو زنى بعد إحصان، أو قتل نفساً والمسك لا يسمى في اللغة، ولا في الشريعة قاتلاً.

ثم سألناهم عن المسك للمرأة حتى يزني بها غيره أعليه حد الزنا ويسمى زانياً؟ أم لا؟ فلا خلاف منهم في أنه ليس زانياً ولا يسمى زانياً، ولا عليه حد زنى.

فصح أنه لا يسمى المسك باسم الفاعل على ما أمسك له. فإن ذكرنا قول الوليد بن عتبة:

فإن لم تكونوا قاتليه فأنه سواء علينا مسكوه وضاربه

قيل لهم: هذا قول جائز متبدل، غير عن نبي قط، لا عن اللغة، ولا عن النباة. وبرهان هذا: قوله في هذا الشعر بعد هذا البيت:

بي هاشم ردوا سلاح ابن أخكم ولا تنهبوه لا تحمل مناعبه

قَالَ عَلِيٌّ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا: فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: عَلَى قَاتِلِ الْعَمْدِ كَفَّارَةٌ، كَمَا هِيَ عَلَى قَاتِلِ الْخَطَا.

وَهُوَ قَوْلُ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيبَةَ، وَالشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَاللَّيْثُ: يَحْتَقِرُ رِقَبَةً أَوْ صَوْمَ شَهْرَيْنِ، وَيَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَا امْكَنَهُ مِنَ الْخَيْرِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابُنَا: لَا كَفَّارَةَ فِي ذَلِكَ، وَلَكِنْ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى، وَيَتُوبُ إِلَيْهِ، وَيَكْتُمُ مَنْ فَعَلَ الْخَيْرِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَمَّا اخْتَلَفُوا كَمَا ذَكَرْنَا وَجِبَ أَنْ نَنْظُرَ فِي ذَلِكَ لِلرَّحِمَةِ مِنَ ذَلِكَ.

فَنَظَرْنَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ، وَاللَّيْثِ، فَوَجَدْنَاهُمَا لَا يَخْلُصَانِ مَنْ أَنْ يَكُونَ رَايَا ذَلِكَ وَاجِبًا أَمْ لَا؟ فَإِنْ كَانَا لَمْ يَرِيَاهُ وَاجِبًا، فَأَيُّ مَعْنَى لِتَخْصِيصِهِمَا عَتَقَ رِقَبَةً، أَوْ صَوْمَ شَهْرَيْنِ دُونَ سَائِرِ أَجْوَاهِ الْبَرِّ مِنْ الْجِهَادِ، وَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالصَّدَقَةَ.

وَلِنْ كَانَا رَايَاهُ وَاجِبًا، فَقَدْ خَيْرَاهُ بَيْنَ الْعَتَقِ، وَالصَّوْمِ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ صِفَةُ الْكَفَّارَةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا فِي الْقَتْلِ الْخَطَا، لِأَنَّ تِلْكَ مَرْتَبَةٌ، وَهِيَ قَدْ خَيْرُوهَا، فَسَقَطَ هَذَا الْقَوْلُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِيمَنْ أَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ فِي ذَلِكَ، فَوَجَدْنَاهُمْ يَجْتَبُونَ: بِمَا نَاهَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَبِيعٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ عَنِ الْغُرَيْفِيِّ عَنْ عِيَّاشٍ عَنْ وَائِلَةَ بِنِ الْأَسْقَعِ قَالَ: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ نَفَرٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ.

فَقَالُوا: إِنَّ صَاحِبَنَا قَدْ أَوْجَبَ قَالَ: فَلْيُعْتِقْ رَقَبَةً يَفْكَ اللَّهُ بِكُلِّ غُضُو مِنْهَا غُضُوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ: وَأَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ - الْمُؤَدِّدُ صَاحِبُ الشَّافِعِيِّ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَالِمٍ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا بِأَرِيْعَاءَ فَمَرُوسِي وَائِلَةَ بِنِ الْأَسْقَعِ مَتْرُكًا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدَّبْلَمِيِّ فَاجْلَسْتُ، ثُمَّ جَاءَ إِلَيَّ فَقَالَ: عَجِبْتُ تَمَّا حَدَّثَنِي الشَّيْخُ - يَعْنِي وَائِلَةَ بِنِ الْأَسْقَعِ - قُلْتَ: مَا حَدَّثَنَا؟ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي كَلَانَ فَاتَّخَذَ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ.

فَقَالُوا: إِنَّ صَاحِبَنَا لَنَا قَدْ أَوْجَبَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اعْتِقُوا عَنْهُ رَقَبَةً يُعْتِقُ اللَّهُ بِكُلِّ غُضُو مِنْهَا غُضُوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ.

وَمَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّلَمَنْكِيِّ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْرَجٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْيُوسُفِ الصَّمُوتِيُّ الرَّقْمِيُّ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بِنِ عَبْدِ الْحَالِقِ الْبَزَّازِ أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ

بَنِي هَاشِمٍ كَيْفَ الْمَوَادَّةَ بَيْنَنَا وَعِنْدَ عَلِيِّ دُرْعَةٍ وَنَجَابَةٍ فَبَانَا لَمْ نَكُونُوا قَاتِلِيهِ فَإِنَّهُ سَوَاءٌ عَلَيْنَا قَاتِلُوهُ وَسَالِيَهُ هُمُو قَتَلُوهُ كَيْفَ يَكُونُوا مَكَانَهُ مَا غَدَرْتُ يَوْمًا بِكَسْرَى مَرَايَةَ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: حَاشَ لِلَّهِ، وَمَعَادُ اللَّهِ، وَإِنِّي لَأَكُونُ عِنْدَ عَلِيٍّ سَلْبٌ دُرْعَةً وَنَجَابَةً، كَمَا قَالَ الْوَلِيدُ الْكَاذِبُ، وَمَعَادُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ عَلِيٌّ قَتَلَ عُثْمَانَ لَأَنْ يَكُونَ مَكَانَهُ، أَوْ لَشَيْءٍ فِي الدُّنْيَا، وَعَلِيٌّ أَتَقَى لِلَّهِ مَنْ أَنْ يَقْتُلَ عُثْمَانَ، وَعُثْمَانُ أَتَقَى لِلَّهِ مَنْ أَنْ يَقْتُلَ عَلِيًّا.

ثُمَّ لَوْ احْتَجَجْنَا بِهَذَا الْبَيْتِ لَكَانَ حُجَّةً لَنَا عَلَيْهِمْ، لِأَنَّ فِيهِ: فَإِنْ لَمْ نَكُونُوا قَاتِلِيهِ فَإِنَّهُ سَوَاءٌ عَلَيْنَا مَحْكُوهُ وَضَارِبُهُ فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّ الْمُسْكِينَ لَيْسُوا قَاتِلِينَ، فَهَذَا حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ثُمَّ نَظَرْنَا فِي غَيْرِهِ فَوَجَدْنَا الْمُسْكَةَ لَيْسَ قَاتِلًا، لَكِنَّهُ حَبَسَ إِنْسَانًا حَتَّى مَاتَ.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَالْأَخْرُمَاتُ إِقْصَاصٌ﴾، ذَكَرَ الْمُسْكُ لِلْقَتْلِ سَبَبًا وَمَتَعِدِيًّا، عَلَيْهِ مَثَلٌ مَا فَعَلَ، فَوَاجِبٌ أَنْ يَفْعَلَ بِهِ مَثَلٌ مَا فَعَلَ، فِيمَسْكُ عَجُوسًا حَتَّى يَمُوتَ.

وَبِهَذَا يَقُولُ.

وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ وَلَا يَعْرِفُ لَهُ خِلَافٌ مِنَ الصَّاحِبَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَقَدْ رَوَى فِي ذَلِكَ أَثَرُ مَرْسَلٍ.

كَمَا أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنِ نَسَائِتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرِ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَفِيَّانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بِنِ أُمَيَّةَ قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَجُلٍ يُسَيِّكُهُ رَجُلٌ وَقَتْلَهُ أَخْرَبًا أَنْ يَقْتُلَ الْقَاتِلَ وَيَحْبِسَ الْمُسَيِّكَ».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُحْبَسُ الصَّابِرُ لِلْمَوْتِ كَمَا حَبَسَ وَيُقْتَلُ الْقَاتِلُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: تَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ حُكْمِ الْحَابِسِ وَبَيْنَ حُكْمِ الْقَاتِلِ: بَيَانٌ جَلِيٌّ. وَعِنْدَنَا بِالْحَقِيقَيْنِ وَالْمَالِكَيْنِ، يَقُولُونَ: إِنَّ الْمَرْسَلَ وَالْمُسْتَدَّ سَوَاءٌ - وَهَذَا مَرْسَلٌ مِنْ أَحْسَنِ الْمَرَاثِلِ، وَقَدْ خَالَفُوهُ، وَيَشْتَعُونَ عَلَى مَنْ خَالَفَ قَوْلَ الصَّاحِبِ إِذَا وَافَقَ أَهْوَاءَهُمْ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وأخطوا - أيضاً - معه كلهم في قياسهم ترك الصلاة عمداً على تركها نسياناً.

وقد شاركهما الشافعي - أيضاً - في خطيئته آخر في هذا الباب، وهو قولهم كلهم: أن لا يقاس متعمد التسليم من الصلاة قبل إتمامها في إيجاب السجدين عليه على المسلم من الصلاة قبل إتمامها نسياناً فهذه صفة القياس، وصفة أقوالهم في قياساتهم كلها: يهدم بعضها بعضاً، وينقض بعضها بعضاً.

قال أبو محمد: فإذا لا حجة في إيجاب الكفارة على قاتل العمد، لا من قرآن، ولا من سنة، فإن الله تعالى يقول ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾.

وقال تعالى ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْكُمْ فَمِنْكُمْ وَكَانُوا كَافِرِينَ﴾ ونعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً، وقال رسول الله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام».

فصح أن الذين كذبوا قد كذبوا الله تعالى ورسوله ﷺ. ويبين نذري أنه لو كان في قتل العمد كفارة محدودة لينها الله تعالى، كما بين لنا الكفارة في قتل الخطأ. وكما بين لنا رسول الله ﷺ وجود القود، أو الدية، أو المداوة، في ذلك. فإذا لم يغيرنا الله تعالى بشيء من ذلك، ولا أوجه هو، ولا رسوله ﷺ فنحن نشهد بشهادة الله تعالى: أنه ما أراد قط كفارة محدودة في ذلك، ولكن الله تعالى يقول ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ إلى قوله تعالى ﴿وَكُنْ مِنْ خَاسِرِينَ﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾، فمن ابتلي يقتل مسلم عمداً فقد ابتلي بأكبر الكبائر بعد الشرك، وترك الصلاة: ففرض عليه أن يسعى في خلاص نفسه من النار فليكثر من فعل الخير: العتق، والصدقة، والجهاد، والحج، والصوم والصلاة، وذكر الله تعالى - فلعله يأتي من ذلك بمقدار يوازي إساءته في القتل، فيسقط عنه. ونسأل الله العافية.

٢٠٩٥ - مسألة: جارية أذهبت عذرة أخرى، أو رجل فعل ذلك مجماع، أو غيره.

قال أبو محمد: أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن عمار بن عثمان أخبرنا أحمد بن محمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن المهال أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا جعفر بن أبي وحشية عن الشعبي: أن جوارياً من أهل حمص كن يتراورن، ويتهادين، فارن، وأشرن، فلعن الأخرى فركبت واحدة على الأخرى، ولخستها الثالثة فوقعت: فذهبت عذرتها، فسأل عبد الملك بن مروان قبيصة بن ذؤيب، وفضالة بن عبيد عن ذلك، فقالا

أخبرنا إسرائيل عن الثعنان عن عمر بن الخطاب قال: «جاءت قيس بن عاصم إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني وأثنت بنات لي في الجاهلية، فقال أئيتني عن كل واحدة منهن رقية قال: يا رسول الله إني صاحب ليل! قال: فأنحر عن كل واحدة منهن بدنة».

وقالوا: لا أوجب الله تعالى على قاتل الخطأ - ولا ذنب له - كفارة في ذلك، كان العمد المذنب أحق بالكفارة.

قال أبو محمد: أما حديث والثلة - فلا يصح، لأن الغريفة مجهول، وقد ظن قوم أنه عبد الله بن فيروز الديلمي - وهذا خطأ، لأن ابن المبارك نسب الغريفة عن ابن عتبة فقال ابن عباس: ولم يكن في بني عبد الله بن فيروز أحد يسمى عباساً - وابن المبارك أوثق وأضبط من عبد الله بن سالم.

ثم لو صح هذا الخبر لما كانت لهم فيه حجة، لأنه ليس فيه أنه كان قتل عمداً، فإذا ليس فيه ذلك: فلا شبهة لهم في هذا الحديث أصلاً. وإنما فيه - أن صاحباً لنا قد أوجب، ولا يعرف في اللغة أن "أوجب" بمعنى قتل عمداً، فصار هذا التأويل كذباً مجرداً، ودعوى على اللغة لا تعرف.

وقد يكون معنى "أوجب" أي أوجب لنفسه النار بكثرة معاصيه، ويكون معنى "قد أوجب" أي قد حضرت ميتة فقد يقال: هذا أوجب فلان - بمعنى مات - فبطل قولهم.

وقد قال قوم: إن سكوت النبي ﷺ في هذا الخبر عن ذكر الرقية أن تكون مؤمنة، وعن تعويض الشهرين: دليل على بطلان قول من أوجب الكفارة في قتل العمد.

قال أبو محمد: وأما خبر عمر بن الخطاب، فلا يصح، لأن في طريقه إسرائيل - وهو ليس بالقوي - وسماك بن حرب - وكان يقبل الثلقين.

وأيضاً - فكان يكون في إيجاب ذلك على كل من قتل نفساً في الجاهلية وهو كافر حربي كما كان قيس بن عاصم المأمور بهذه الكفارة في هذا الحديث وهم لا يقولون بهذا أصلاً - فبطل قولهم بهذا الخبر.

وأما الشافعي - فإنه وإن كان أطرد منهم للخطأ في قولهم، فقد أخطأ معهم فيه أيضاً، لأن من أصلهم أن لا يقاس الشيء إلا على نظيره، وما يشبهه لا على ضدّه، وما لا يشبهه، فالخطأ هاهنا في قياس العمد على الخطأ وهو ضدّه. وأخطوا - أيضاً - كلهم معه في قياس المخطئ في الصيد يقتله محرماً على المحرم يقتله عمداً، فقاوسوا - أيضاً - هنالك الخطأ على العمد وهو ضدّه.

وكذلك لا مدخل للعقر هاهنا، لأن العقر هو المهر، والمهر إنما هو في النكاح لا فيما عداه، وبالله لقد علم الله تعالى أن هذه المسألة ستع وتكون. ونحن نقسم بالله: لو أراد الله تعالى أن تكون في ذلك غرامة ليبيها، ولما أغفلها، فإذا لم يفعل تعالى ذلك فما أراد أن يجعل فيها غراماً أصلاً - ولا حجة في قول أحدٍ دون رسول الله ﷺ وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٩٦ - مسألة: النافس.

قال علي: أخبرنا حماد أخبرنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي أخبرنا عبد الله بن يونس أخبرنا بقي بن مخلد أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا وكيع أخبرنا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال: أقبل رجل بجارية من الفداسية فمر على رجل وأقرب على دابته فنحس الرجل الدابة، فرفعت الدابة رجلها فلم تحطط عين الجارية، فرفع إلى سلمان بن ربيعة الباهلي، فضمن الرأكب، فبلغ ذلك ابن مسعود، فقال: على الرجل، إنما يضمن النافس. عن شريح: يضمنها النافس - وعن الشعبي مثل ذلك.

قال أبو حمزة: فهذه مسألة اختلفوا فيها كما ترى: سلمان بن ربيعة ضمن الرأكب، وابن مسعود ضمن النافس.

قال علي: النافس هو المباشر لتحريك الدابة، فهو ضامن ما أصابت، ففي المال الضمان.

وأما في الرجل - فإن كان قصد إلى تحريكها لضرب إنساناً بعينه، أو بعض جماعة علم بها النافس: فهو قاتل عمد، وجان، عليه القود في ذلك كله، وعليه في النفس الدية، أو المصاداة - وإن كان لا يدري أن هنالك أحداً: فهو قاتل خطأ، والدية على العاقلة، وعليه الكفارة. وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٩٧ - مسألة: فيمن قتل إنساناً يهود بنفسه للموت.

قال علي: وروينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا يحيى بن أزهر أخبرنا زهير عن جابر عن الشعبي في رجل قتل رجلاً فذهب الروح من نصف جسده. قال: يضمنه.

قال علي: لا يختلف اثنان من الأمة كلها في أن من قرب نفسه من الزهوق بعلو، أو بجراح، أو بجناية بعمد، أو خطأ، فمات له ميت، فإنه يرثه - وإن كان عبداً فاعتق، فإنه يرثه ورثته من الأحرار - وأنه إن قُدر على الكلام فأسلم - وكان كافراً - وهو يميز بعد - فإنه مسلم يرثه أهله من المسلمين، وأنه إن عاين شخص ولو يكن بينه وبين الموت إلا نفس واحد، فمات من

جميعاً: الدية ثلاثة أثلاث، وتبقى حصتها، لأنها أعانت على نفسها، فكتب إلى العراق: فسال عبد الله بن معقل بن مقرن عن ذلك، فقال: برين من نطقها إلا من نخستها - وقال الشعبي مثل قول عبد الله - وقال الشعبي: لها العقر.

وهو إلى حماد بن داود عن عبد الله بن قيس أن ثلاث جوارٍ قالت إحداهن: أنا الزوجة، وقالت الأخرى: أنا الزوجة، وقالت الأخرى: أنا الأب، فنخست التي قالت: أنا الزوج التي قالت: أنا الزوجة، فذهبت عذرتها، فقضى عبد الملك بن مروان، بالدية عليهم - وقال الشعبي: لها العقر.

وهو إلى حماد أخبرنا حميد بن بكر بن عبد الله: أن جاريتين دخلتا الحمام فذهبت إحداهما الأخرى، فذهبت عذرتها، فقال شريح: لها عقرها.

وهو إلى حماد أخبرنا داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب: أن رجلاً استكره جارية فافتضها، فقال عمر بن الخطاب هي جافقة، فقضى لها عمر بثلاث الدية.

قال أبو حمزة: هاتان مسألتان: في.

إحداهما - قول فضالة بن عبيد - وهو صاحب من قضاة الصحابة - رضي الله عنهم - لا يعرف له في ذلك مخالف منهم.

والأخرى - فيها قول عمر بن الخطاب، ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة أيضاً. وجميع الحاضرين المخالفين من المالكيين، والحنفيين، والشافعيين: مخالفون لما في ذلك، وهم يعظمون خلاف الصحاب إذا وافق تقليدهم، ولا يبالون به إذا خالف تقليدهم.

قال علي: أما المرأة تذهب عدة المرأة بنخس، أو نحو ذلك فإنه عدوان يقتص منها بمثل ذلك إن كانت بكر، فإن كانت ثيباً فقد عدمت ما يقتص منها فيه، فليس إلا الأدب.

برهان ذلك:

قول الله تعالى ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾.

وقول رسول الله ﷺ «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَراً فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ إِنْ اسْتَطَاعَ».

فصح وجوب القود فيما قدر عليه، و**صح** الأدب باليد إنكاراً وتغييراً للمنكر فيما عجز عن القود فيه، وبالله تعالى التوفيق.

ولا غرامة في ذلك أصلاً، لأن الأموال عظورة، فلا تحل غرامة بغير نص ولا إجماع.

أوصى له بوصية، فإنه قد استحق الوصية، ويرثها عنه ورثته.

حُلي لها، ثُمَّ أَلْقَاهَا فِي الْقَلْبِ، وَرَضَّحَ رَأْسَهَا بِالْجِجَارَةِ، فَأَخَذَ وَأَتَى بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَقَرَّ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ، فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ.

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا هَمَامٌ أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ «أَنَّ جَارِيَةَ وَجِدَتْ قَدْ رَضَّحَ رَأْسَهَا بَيْنَ حَجَرَيْنِ فَسَأَلُوهَا مَنْ صَنَعَ هَذَا بِكَ، فَلَانْ، فَلَانْ، حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا، فَأَزْمَأَتْ بِرَأْسِهَا، فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ فَأَقَرَّ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّحَ وَأَنَّه بِالْجِجَارَةِ».

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ فِي حَدِيثِ الْعَرَبِيِّينَ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - وَفِيهِ "فَقَطَعْتَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلْتَ أَعْيُنَهُمْ، ثُمَّ نَبَذُوا فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا.

وَذَكَرُوا بِهِ

مَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ يَعْقُوبٍ أَخْبَرَنَا سَعْدُ بْنُ فُلَحُونَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ بَحِيٍّ الْمَعَاوِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ عَنْ مَطَرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَلْبٍ عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ حَبِيبٍ الْهَلَبِيِّ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ كَتَبَ إِلَى عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَدَا عَلَى دَهْقَانٍ فَقَتَلَهُ عَلَى مَالِهِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَثْمَانُ: أَنْ أَقْتَلَهُ بِهِ - فَإِنَّ هَذَا قَتْلٌ غِيلَةٌ عَلَى الْخَرَابَةِ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ مَطَرٍ عَنْ خَالِهِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ رَجُلًا مُسْلِمًا فِي زَمَانِ أَبِي بَنِي عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ قَتَلَ نَبِيًّا بِذِي حَيْبَةٍ عَلَى مَالٍ مَعَهُ، فَرَأَيْتُ أَبِي بَنِي عَثْمَانَ أَمَرَ بِالْمُسْلِمِ فَقَتَلَ بِالنَّبِيِّ، لَقَتْلِهِ إِيَّاهُ غِيلَةٌ فَرَأَيْتُهُ حَتَّى ضَرَبْتُ عَقْدَهُ.

وَعَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ مَطَرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ شَهِدَ أَبِي بَنِي عَثْمَانَ، إِذْ قَتَلَ مُسْلِمًا بِبَصْرَةٍ قَتَلَهُ قَتْلٌ غِيلَةٌ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَقَالُوا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ قَتَلَ الْيَهُودِيَّ، وَلَمْ يَجْعَلْ ذَلِكَ خِيَارًا لِأَوْلِيَاءِ الْجَارِيَةِ.

وَكَذَلِكَ قَتَلَ الْعَرَبِيُّونَ الَّذِينَ قَتَلُوا الرَّعَاءَ قَتْلَ حَرَابِئَةٍ وَغِيلَةٍ - وَلَمْ يَذْكُرُوا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَعَلَ فِي ذَلِكَ خِيَارًا لِأَوْلِيَاءِ الرَّعَاءِ. قَالُوا: وَهَذَا عَثْمَانُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - قَدْ قَتَلَ الْمُسْلِمَ بِالْكَافِرِ، إِذْ قَتَلَهُ غِيلَةً، وَلَمْ يَجْعَلْ فِي ذَلِكَ خِيَارًا لَوَلِيِّهِ، وَلَا يَعْرِفُ لَهُ فِي ذَلِكَ خَالَفٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَا نَعْلَمُ لَهُمْ شَيْئًا يَشْغُبُونَ بِهِ إِلَّا هَذَا، وَكَلَّمَهُ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ: أَمَّا حَدِيثُ الْيَهُودِيِّ الَّذِي رَضَّحَ رَأْسَ الْجَارِيَةِ عَلَى أَوْصَاحِهَا فَلَيْسَ فِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَشَاوِرْ وَلِيَّهَا، وَلَا أَنَّهُ شَاوَرَهُ، وَلَا أَنَّهُ قَالَ "أَخْتَرْتُ" لَوَلِيَّ الْقَتُولِ فِي الْغِيلَةِ، أَوْ

فَصَحَّ أَنَّهُ حَيٌّ بَعْدَ بَلَاءِ شُكٍّ، إِذْ لَا يَخْتَلِفُ أَثْنَانُ مِنْ أَهْلِ الشَّرِيعَةِ وَغَيْرِهِمْ، فِي أَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا حَيٌّ أَوْ مَيِّتٌ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْقِسْمِ، فَإِذَا هُوَ كَذَلِكَ، وَكُنَّا عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ حَرَّمَ إِعْجَالَ مَوْتِهِ وَغَمُّوْهُ وَمَنْعَهُ النَّفْسَ: فَيَقِينُ وَضُرُورَةُ نَدَرِي أَنَّ قَاتِلَهُ قَاتَلَ نَفْسَ بَلَاءِ شُكٍّ، فَمَنْ قَتَلَهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ عَمْدًا: فَهُوَ قَاتَلَ نَفْسَ عَمْدًا، وَمَنْ قَتَلَهُ خَطَأً فَهُوَ قَاتَلَ خَطَأً - وَعَلَى الْعَامِدِ: الْقَوْدُ، أَوْ الدِّيَّةُ أَوْ الْمَفَادَةُ، وَعَلَى الْمُخْطِئِ الْكَفَّارَةُ، وَالدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ.

وَكَذَلِكَ فِي أَعْضَاءِ الْقَوْدِ فِي الْعَمْدِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٠٩٨ - مسألة: هل للولي عفو في قتل الغيلة، أو الخرابية؟

قَالَ عَلِيٌّ:

اختلف الناس في هذا:

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا عَفْوَ فِي ذَلِكَ لِلْوَلِيِّ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْعٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَوْجُجٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا سَحْنُونُ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ فِي قَتْلِ الْغِيلَةِ: إِذَا بَلَغَ الْإِمَامُ، فَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ الْقَتْلُ أَنْ يَعْفُوَ، وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَعْفُوَ، وَإِنَّمَا هُوَ حَدٌّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى.

قَالَ عَلِيٌّ: وَبِهَذَا يَقُولُ مَالِكٌ، وَرَأَى ذَلِكَ أَيْضًا فِي قَاتِلِ الْخَرَابَةِ حَتَّى إِنَّهُ رَأَى فِي ذَلِكَ أَنَّ يَقْتُلَ الْمُؤْمِنَ بِالْكَافِرِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ لَوَلِيَّهُ مَا لَوَلِيَّ غَيْرِهِ مِنَ الْقَتْلِ، أَوْ الْعَفْوِ، أَوْ الدِّيَّةِ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَمَاءِ بْنِ الْفَضْلِ: أَنَّ عُرْوَةَ كَتَبَتْ إِلَى عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي رَجُلٍ خَسَفَ صَيْبًا عَلَى أَوْصَاحِهِ لَهُ حَتَّى قَتَلَهُ، فَوَجَدُوهُ وَالْجَبَلُ فِي يَدَيْهِ، فَاعْتَرَفَ بِذَلِكَ، فَكَتَبَتْ: أَنْ أَدْفَعُوهُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الصَّيْبِ، فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوهُ.

وَبِهَذَا يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابُهُمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَمَّا اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك لبلوغ الصواب في ذلك من الخطأ، فوجدنا القائلين في ذلك بأنه ليس للولي عفو في ذلك.

يَحْتَجُّونَ: بِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ بْنُ حَبِيبٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسِ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَتَلَ جَارِيَةَ مِنْ الْأَنْصَارِ عَلَى

والثالث - أنهم يقولون باستاتبة المرتد، وليس في هذا الحديث ذكر استاتبة البتة، فعاد حجة عليهم، وبغالباً لقولهم في هذه المسألة وغيرها.

قال علي: وأما الرواية عن عثمان - فضعيفة جداً - لأنها عن عبد الملك بن حبيب وهو ساقط الرواية جداً - ثم عن مسلم بن جندب - ولم يدرك عثمان.

وأيضاً - فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ فكم قصة خالفوا فيها عثمان عليه السلام من هذا السند، كقصته في ثلثي الذية فيمن ضرب آخر حتى سلخ ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة - رضي الله عنهم، ومن الحال أن يكون ما لم يصح عنه حجة في إباحة الدماء، ولا يكون ما صح عنه حجة في غير ذلك.

قال أبو محمد: فإذا قد بطل تعلّقهم بالخبرين بما ذكرنا، وبأنه قد يكون للانصارية ولي صغير لا خيار له، فاختار النبي ﷺ القود - هذا لو صح أنه عليه الصلاة والسلام لم يجزئ الولي فكيف وهو لا يصح أبداً.

وكذلك الرعاء قد يمكن أن يكونوا غرباء لا ولي لهم فالواجب الرجوع إلى قوله تعالى، وقول رسول الله ﷺ إذ يقول تعالى ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية.

فوجدنا الله تعالى يقول ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَبَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ إلى قوله تعالى ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ فعمم تعالى كل قتل، كما ذكر تعالى، وجعل العفو في ذلك للولي.

وصح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «وَمَنْ قُتِلَ لَمْ يُقْبَلْ بَعْدَ مَقَاتِلِي هَذِهِ فَأَعْلَهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ» فذكر الذية، أو القود، أو المقاداة - والذية لا تكون إلا بالعفو عن القود بلا شك، فعمم عليه الصلاة والسلام ولم يخص. ونحن نشهد بشهادة الله تعالى: أن الله تعالى لم أرأه أن يخص من ذلك قتل غيلة، أو حراسة، لما أغفله ولا أهمله وليته ﷺ.

ووجدنا الله تعالى قد حد الحراة «أَنْ يَقْتُلُوا أَوْ يُقَاتِلُوا أَوْ يَقْتُلُوا أَوْ يُقَاتِلُوا مِنْ الْأَرْضِ»، فلا تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو يقتلوا من الأرض، فلا تخلو هذه الآية من أن تكون على الترتيب، أو التخيير، فإن كانت على الترتيب، فالأليكن لا يقولون بهذا «وَأِنْ كَانَتْ عَلَى التَّخْيِيرِ» - وهو قولهم - فليس في الآية ما يدعونه من أن قاتل الحراة، والغيلة لا خيار فيه لولي القتل - فخرج قولهم عن أن يكون له متعلق، أو سبب يصح، فبطل ما قالوه، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٩٩ - مسألة: خلق الجن.

قال أبو محمد: أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد

الحراة، فإذا لم يقل ذلك - عليه الصلاة والسلام - فلا يحمل لمسلم أن ينسب ذلك إلى رسول الله ﷺ فيكذب عليه، ويقول عليه ما لم يقل. فكيف وهذا الخبر حجة عليهم فإنهم لا يمتثلون في أن قاتل الغيلة، أو الحراة لا يجوز البتة أن يقتل رخصاً في الرأس بالحجارة، ولا رجلاً، وهذا ما لا يقوله أحد من الناس.

فصح يقينا إذ قتل رسول الله ﷺ رخصاً بالحجارة أنه إنما قتل قوداً بالحجارة وإذ قتل قوداً بها، فحكم قتل القود أن يكون بالحجارة في ذلك، أو العفو للولي، وإذ ذلك كذلك بلا شك.

فقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ قُتِلَ لَمْ يُقْبَلْ فَأَعْلَهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ» إلى آخره. فنحن على يقين من أن فرضاً على كل أحد أن يضم هذا الحكم إلى هذا الخبر وليس سكوت الرواة عن أن رسول الله ﷺ خير ولها يسقط ما أوجبه رسول الله ﷺ في القتل من تخيير وليه، بل بلا شك في أنه عليه الصلاة والسلام لم يخالف ما أمر به، ولا يخلو هذا مما ذكرنا من قبول الزيادة المروية في سنن النصوص أصلاً.

ولو كان هذا الفعل تخصيصاً أو نسخاً لبيته عليه السلام، فبطل تعلّقهم، وبالله تعالى التوفيق..

وأما حديث العريتين - فلا حجة لهم فيه أيضاً، لما ذكرنا في هذا الخبر - سواء سواء - من أنه ليس فيه أنه عليه الصلاة والسلام لم يشاور أولياء الرعاء - إن كان لهم أولياء - ولا أنه قال: لا خيار في هذا لولي المقتول، فإذا ليس فيه شيء من هذا فلا حجة لهم ولا لنا بهذا الخبر في هذه المسألة خاصة - فوجب علينا طلب حكمها بموجب آخر.

ثم إن هذا الخبر حجة عليهم:

لما رأينا من طريق مسلم أخبرنا يحيى بن يحيى التميمي أخبرنا هشيم عن عبد العزيز بن صهيب، وحيد عن أنس: أن ناساً من عرينة قدموا - وذكر الحديث، وفيه: «أنهم قتلوا الرعاء، وأرثوا عن الإسلام، وساقوا قود رسول الله ﷺ فبعث في آثارهم فأبى بهم، فقطع أيديهم وأرجلهم وسئل أعينهم وتركهم في الحرة حتى ماتوا».

قال أبو محمد: فهؤلاء ارتدوا عن الإسلام، والمالكون هم على خلاف هذا الحكم من وجوه ثلاثة:

أحدها - أنه لا يقتل المرتد عندهم ولا عندنا هذه القلة أصلاً.

والثاني - أنه لا يقتض عندهم من المرتد، وإنما هو عندهم القتل أو الترك، إن تاب.

فَكَذَبَكَ، إِلَّا مَا أَوْجَبَهُ نَصُّ أَوْ إِجْمَاعُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوَكُّلُ.

٢١٠٠- مَسْأَلَةٌ: مَنْ اسْتَسْقَى قَوْمًا فَلَمْ يَسْقُوهُ خَشَى

مَاتَ.

قَالَ عَلِيٌّ: رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا خَفْصُ بْنُ عِيَّادٍ عَنِ الْأَشْعَثِ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّ رَجُلًا اسْتَسْقَى عَلَى بَابِ قَوْمٍ، فَأَبَوْا أَنْ يَسْقُوهُ، فَأَذْرَكَ الْعَطَشَ فَمَاتَ، فَضَمُّهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْقَوْلُ فِي هَذَا عِنْدَنَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوَكُّلُ.
- هُوَ أَنَّ الْيَمِينَ لَمْ يَسْقُوهُ إِنْ كَانُوا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا مَاءَ لَهُ أَلَيْسَ إِلَّا عِنْدَهُمْ، وَلَا يُمْكِنُهُ إِذْ ذَاكَ أَصْلًا حَتَّى يَمُوتَ، فَهُمْ قَتَلُوهُ عَشْدًا وَعَلَيْهِمُ الْقَوْلُ بِأَنْ يَمُوتُوا الْمَاءَ حَتَّى يَمُوتُوا - كَثُرُوا أَوْ قَلُّوا - وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِأَمْرِهِ، وَلَا مَنْ لَمْ يُمْكِنَهُ أَنْ يَسْقِيَهُ، فَإِنْ كَانُوا لَا يَعْلَمُونَ ذَلِكَ وَيَقْدِرُونَ أَنَّهُ سَيُذْرِكُ الْمَاءَ، فَهُمْ قَتَلَهُ خَطَأً، وَعَلَيْهِمُ الْكَفَّارَةُ، وَعَلَى عَوَالِيهِمُ الدِّيَّةُ وَلَا يُدْ.

بُرْهَانُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَتَوَاتَرُوا عَلَى الْبِرِّ وَالْتَّقْوَى وَلَا تَنَازَعُوا عَلَى الْإِيمَانِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ﴾.

وَيَقِينُ بِدِرِّي كُلِّ مُسْلِمٍ - فِي الْعَالَمِ - أَنَّ مَنْ اسْتَسْقَى مُسْلِمًا - وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَسْقِيَهُ - فَتَعَمَّدَ أَنْ لَا يَسْقِيَهُ إِلَى أَنْ مَاتَ عَطْشًا فَإِنَّهُ قَدْ اعْتَدَى عَلَيْهِ، بِلَا خِلَافٍ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ، وَإِذَا اعْتَدَى فَوَاجِبٌ - بِنَصِّ الْقُرْآنِ - أَنْ يَحْتَدِيَ عَلَى الْمُعْتَدِي بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى بِهِ.

فَصَحَّ قَوْلُنَا بِبَقِيَّةٍ لَا إِشْكَالَ فِيهِ.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ فَقَدْ قَتَلَهُ، إِذْ مَنَعَهُ مَا لَا حَيَاةَ لَهُ إِلَّا بِهِ، فَهُوَ قَاتِلٌ خَطَأً، فَعَلِيهِ مَا عَلَى قَاتِلِ الْخَطَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَكَذَا الْقَوْلُ، فِي الْجَانِعِ، وَالْعَارِي، وَلَا فَرْقَ - وَكُلُّ ذَلِكَ عُدْوَانٌ، وَلَيْسَ هَذَا كَمَنْ أَتَبَعَهُ سَبْعٌ فَلَمْ يَزُوه حَتَّى أَكَلَهُ السَّبْعُ، لِأَنَّ السَّبْعَ هُوَ الْقَاتِلُ لَهُ، وَلَمْ يَمِتْ فِي جَنَابِهِمْ، وَلَا تَمَّا تَوَلَّى مِنْ جَنَابِهِمْ، وَلَكِنْ لَوْ تَرَكُوهُ فَأَخَذَهُ السَّبْعُ - وَهُمْ قَادِرُونَ عَلَى إِتْقَانِهِ - فَهُمْ قَتَلُوا عَمَلًا، إِذْ لَمْ يَمِتْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ فَعْلِهِمْ - وَهَذَا كَمَنْ ادْخَلُوهُ فِي بَيْتِهِ وَمَنَعُوهُ حَتَّى مَاتَ، وَلَا فَرْقَ وَهَذَا كُلُّهُ وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوَكُّلُ.

٢١٠١- مَسْأَلَةٌ: دِيَّةُ الْكَلْبِ.

الْمُعْذَابِيُّ أَخْبَرَنَا إِيزَاهِيمَ بْنَ أَحْنَدَ أَخْبَرَنَا الْغُبَرِيُّ أَخْبَرَنَا الْبُخَارِيُّ أَخْبَرَنَا قَتِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشْرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِيزَاهِيمَ الْأَسَدِيُّ أَخْبَرَنَا الْحِجَابِيُّ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ حَدَّثَنِي أَبُو رَجَاهٍ - مِنْ آلِ أَبِي قِلَابَةَ - أَخْبَرَنَا أَبُو قِلَابَةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ جَمَعَ النَّاسَ - وَفِيهِمْ أَبُو قِلَابَةَ - فَذَكَرَ خَلِيئًا - وَفِيهِ: أَنَّ أَبَا قِلَابَةَ قَالَ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: وَفَدَّ كَأَنَّ هَذَا لَمْ يَخْلَعْ خَلِيْعًا لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَطَرَقَ أَهْلَ بَيْتِ مِنَ الْيَمَنِ بِالْبَطْخَاءِ فَأَتَبَهُ لَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَحَذَقَهُ بِالسَّيْفِ فَقَتَلَهُ، فَجَاءَتْ هَذِهِ فَاحْذَرُوا الْيَمَانِيَّ فَرَفَعُوهُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِالْمَوْسِمِ، وَقَالُوا: قَتَلَ صَاحِبَنَا، فَقَالَ: إِنَّهُمْ قَدْ خَلَعُوا، فَقَالَ عُمَرُ: يُقْسِمُ خَشُونُ مِنْ هَذَا مَا خَلَعُوا، فَأَقْسَمَ سَبْعَةً وَأَرْبَعُونَ مِنْ هَذَا، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ مِنَ الشَّامِ فَسَأَلُوهُ أَنْ يُقْسِمَ، فَأَتَدَّى بَيْنَهُ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ وَرَهْمُ، فَأَذْخَلُوا مَكَانَهُ رَجُلًا آخَرَ، فَذَفَعَهُ عُمَرُ إِلَى أَحْيَى الْمُقْتُولِ فَفَرَّتْ يَدُهُ بَيْنَهُ - قَالَ: فَاطْلُقُوا وَالْخَشُونُ الَّذِينَ أَقْسَمُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِخَلْعٍ أَخَذَتْهُمْ الشَّيْءُ فَذَخَلُوا فِي غَارٍ فِي جَبَلٍ، فَاهْتَدَمَ الْغَارُ عَلَى الْحَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا، فَسَاتُوا جِيْعًا، وَأَقْلَتْ الْفَرَسَانِ، فَاتَّبَعَهُمَا حَجَرٌ فَكَسَرَ رَجُلًا أَحْيَى الْمُقْتُولِ، فَعَاشَ حَوْلًا ثُمَّ مَاتَ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرُّزَّاقِ عَنْ عُمَرَ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: خَلَعَ قَوْمٌ مِنْ هَذَا لَمْ يَسْرِقُوا لَهُمْ كَانَ يَسْرِقُ الْحَجِيجَ.

فَقَالُوا: قَدْ خَلَعْنَا، فَمَنْ وَجَدَهُ بِسَرِقَةٍ فَدَمَهُ هَذَرٌ، فَوَجَدْتُهُ رُفَقَةً مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يَسْرِقُهُمْ فَقَتَلُوهُ، فَجَاءَ قَوْمُهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَخَلَعُوا: بِاللَّهِ مَا خَلَعْنَا، وَلَقَدْ كَذَبَ النَّاسُ عَلَيْنَا، فَخَلَعَهُمْ عُمَرُ خَمْسِينَ نَيْمًا، ثُمَّ أَخَذَ عُمَرُ يَدَ رَجُلٍ مِنَ الرُّفَقَةِ فَقَالَ: أَقْرَبُوا هَذَا إِلَى أَخِيكُمْ حَتَّى يُؤَدِّيَ دِيَّةَ صَاحِبِكُمْ، فَاطْلُقُوا حَتَّى إِذَا دَنَوْا مِنْ أَرْضِهِمْ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ شَدِيدٌ وَاسْتَرَوْا بِجَبَلٍ طَوِيلٍ وَقَدْ أَقْسَمُوا فَلَمَّا نَزَلُوا كُلَّهُمْ انْقَضَ عَلَيْهِمُ الْجَبَلُ، فَلَمْ يَبْشَعْ مِنْهُمْ أَحَدٌ، وَلَا مِنْ رُكَابِهِمْ إِلَّا الشَّرِيدَ، وَصَاحِبَهُ، فَكَانَ يُحَدِّثُ بِمَا لَقِيَ قَوْمَهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَعَنْ هَذَا بِالْمَسَالِكِيِّينَ، وَالْحَقِيقِيِّينَ يُعْطَمُونَ خِلَافَ الصَّاحِبِ الَّذِي لَا يُعْرِفُ لَهُ مُخَالِفٌ - إِذَا وَافَقَ أَهْوَاءَهُمْ - وَيَقُولُونَ: إِنَّ الرُّسُلَ كَالْمُسْتَبَدِّ، وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ الْمَرَاسِيلِ إِلَى عُسْرِ بْنِ الْخَطَّابِ بِخُضْرَةِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - لَا مُخَالِفَ لَهُ مِنْهُمْ، وَلَا تَكْبِيرَ مِنْ أَحَدِهِمْ، فَيُلْزِمُهُمْ عَلَى أَصُولِهِمْ أَنْ يُجِيزُوا خَلْعَ غَشِيَةِ الرَّجُلِ لَهُ، فَلَا يَكُونُ لَهُمْ طَلَبُ بَدْعِهِ إِنْ قِيلَ - وَهَذَا مَا لَا يَقُولُونَهُ أَصْلًا - فَقَدْ هَانَ عَلَيْهِمْ خِلَافُ هَذَا الْأَصْلِ.

وَأَمَّا نَحْنُ فَلَا حُجَّةَ عِنْدَنَا فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا لَمْ يَأْتِ عَنْهُ إِجَازَةٌ خَلَعَ، فَالْخَلْعُ بَاطِلٌ لَا مَعْنَى لَهُ، فَكُلُّ جَانٍ يَعْطُو فُلَيْسَ عَلَى غَشِيَتِهِ مِنْ جَنَابِيهِ نَيْبَةً، وَكُلُّ جَانٍ يَخْطُلُ

قال أبو محمد:

أخبرنا أحمد بن عمر أخبرنا أبو ذر المروزي أخبرنا أحمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري في داره بالأهواز أخبرنا محمد بن سهل المقرئ أخبرنا محمد بن إسماعيل البخاري أخبرنا أبو نعيم - هو الفضل بن دكين - قال في تقييد: أخبرنا هشيم بن يعلى بن عطاء عن إسماعيل - هو ابن جساس - أنه سمع عبد الله بن عمرو: قضى في كلب الصيد أربعين درهماً.

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يعلى بن عطاء عن إسماعيل بن جساس قال: كنت عند عبد الله بن عمرو فسأله رجل ما عقل كلب الصيد؟ قال: أربعون درهماً، قال: فما عقل كلب الغنم؟ قال: ثاة من الغنم، قال: فما عقل كلب الزرع؟ قال: فرق من الزرع قال: فما عقل كلب الدار؟ قال: فرق من تراب حتى على القاتل أن يؤديه، وحتى على صاحبه أن يقبله، وهو ينقص من الأجر - وفي الكلب الذي ينبح، ولا يمنع زرعاً، ولا داراً - إن طلبه صاحبه، ففرق من ترابيه، والله إنا لنجد هذا في كتاب الله تعالى.

قال أبو محمد: فهذا حكم صاحب لا يعرف له من الصحابة رضي الله عنه خلافت إلا في الصلوات خاصة لا فيما سواه: كما روينا عن عقبة بن عامر قال: قتل رجل في خلافة عثمان كلباً لصيد لا يعرف مثله في الكلاب، فقرم بثمانين درهماً، فآزره عثمان تلك القيمة.

قال أبو محمد: وبقي كلب الغنم، وكلب الزرع، وكلب الدار، لا تعرف خلافتاً في شيء منه لعبد الله بن عمرو بن العاص، وهم يعظمون خلافت صاحب الذي لا يعرف له خلافت من الصحابة ولا سيما مثل هذا، وهم قد خالفوا هاهنا عبد الله بن عمرو كما ترى بلا مثون.

وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحمد بن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم: وليس في الكلب إلا كلب مثله.

قال تعالى ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾، إلا أن يكون أسوداً ذا نقطتين فلا شيء فيه أصلاً، وقد أحسن من قتله.

وكذلك إن كان كلباً لا يغي زرعاً، ولا ضرعاً، ولا صيداً، فلا شيء فيه أصلاً، لأن هذين ينهي عن اتخاذهما جملة، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٠٢ - مسألة: إقالة ذي الهية عشرة.

قال علي: أخبرنا يوسف بن عبد الله النعماني أخبرنا يوسف

بن أحمد أخبرنا العجلي أخبرنا الحسن بن علي أخبرنا سعيد بن أبي مرثمة أخبرنا العطاء بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرة عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيَاتِ عَثْرَاتِهِمْ».

أخبرنا أحمد بن عمر بن أسد أخبرنا أحمد بن علي الكسائي النحوي أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن محمد السري أخبرنا إسماعيل بن محمد بن قيراط أخبرنا سليمان بن عبد الرحمن أخبرنا عثمان أخبرنا عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيَاتِ عَثْرَاتِهِمْ».

قال علي: عن العجلي - لا يصح في هذا شيء، والعطاء ضعيف، وعبد الرحمن بن محمد مجهول ضعيف.

وكذلك الإسناد الآخر أيضاً ضعيف.

قال علي: وليس فيه إسقاط حد، ولا قصاص، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُوا فَمَا قُتِلَ مِنْهُمْ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ فَإِذَا كَانُوا إِخْوَةً فَهَمَّ نَظَرًا فِي الْحُكْمِ كُلِّهِ».

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا هُمْ كَذَلِكَ بَنُو إِسْرَائِيلَ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ سَرَقَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ لَقَطَعْتُ يَدَهَا» أو كما قال عليه الصلاة والسلام فما ذكرناه بإسناده فيما خلا وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: فلو صح هذا - وهو لا يصح - لكان ذلك محمولاً على ظاهره في العثرة تكون مما لا يوجب حداً ولا حكماً في قود، أو قصاص، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٠٣ - مسألة: قوم أثر كل واحد منهم يقتل قتيلاً

ويرأ أصحابه.

قال علي: روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري في رجل أتهم بقتله رجلان أخوان فخاص أبوهما أن يقتلها، فقال أبوهما: أنا قتلته، فقال كل واحد من الأخوين: أنا قتلته، ويرأ بعضهم بعضاً، فقال الزهري في ذلك إلى أولياء المقتول فيحلفون قسامة الدِّم على أحدهم.

قال أبو محمد: لست نقول هذا، بل نقول: إن أولياء المقتول إن صدقوهم كلهم فلهم القود من جميعهم، أو تمن شاءوا، ولهم الذب على ما قدسنا أو الماداة فإن كذبوا بعضهم وصدقوا بعضهم فلهم على من صدقوه القود أو الذب، أو الماداة، وقد برئ من كذبوا.

برهان ذلك: أنهم إذا صدقوهم كلهم فقد صح لهم حق القود أو الذب، بإقرار كل واحد منهم، وكل حق واجب فلا يسقط إلا بنص، أو إجماع، ومن أقر بحق فلا يجوز تخليف المقر له بالحق، إذ إنما يجلف المدعى عليه إذا أنكر له المدعي، فلا يجوز هاهنا تخليف من صدقت دعواه.

وأما إذا كذبوا منهم بعضاً فقد برءوا من أكلبهم وسقط حكم الإقرار إذا لم يصدقه المقر له، كسائر الحقوق ولا فرق. وكذلك لو كذبوهم كلهم فقد برئ المقررون وبطل إقرارهم، إذ قد أسقط المقر لهم حقهم في ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

قال علي: وقول المقر: أنا وحدي قتلت فلاناً ولم يقتله هذا معي، والآخر منكراً لثبوتته إياه، ومقر بقتل ذلك المقتول، فواجب أن يلزم كل واحد منهما ما أقر به على نفسه، لأنه إقرار تام، وتكون ثبوتته لمن أبرأ باطلاً، لأنه ليس عدلاً تقبل شهادته، وحتى لو كان عدلاً ما جاز هاهنا قبول شهادته، لأن الشهادة إنما تقبل في الإيجاب لا في النفي. ولا يختلفان في أن رجلاً لو ادعى على

زيد ما لا هو حقاً فشهد له عدول بأنه لا شيء له عنده لكانت شهادته فاسدة لا تقبل، ولا تبرئ الشهود له بها إلا بأن يزيدها في شهادتهم إيجاباً، مثل أن يقولوا: وذلك أننا ندري أنه أبرأه من الحق، أو قد آذاه إليه أو نحو هذا، وبالله تعالى التوفيق.

قال علي: وأنا وحدي قتلت فلاناً ولم يقتله هذا معي، والآخر منكراً لثبوتته إياه، ومقر بقتل ذلك المقتول، فواجب أن يلزم كل واحد منهما ما أقر به على نفسه، لأنه إقرار تام، وتكون ثبوتته لمن أبرأ باطلاً، لأنه ليس عدلاً تقبل شهادته، وحتى لو كان عدلاً ما جاز هاهنا قبول شهادته، لأن الشهادة إنما تقبل في الإيجاب لا في النفي. ولا يختلفان في أن رجلاً لو ادعى على زيد ما لا هو حقاً فشهد له عدول بأنه لا شيء له عنده لكانت شهادته فاسدة لا تقبل، ولا تبرئ الشهود له بها إلا بأن يزيدها في شهادتهم إيجاباً، مثل أن يقولوا: وذلك أننا ندري أنه أبرأه من الحق، أو قد آذاه إليه أو نحو هذا، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٠٤ - مسألة: الحشبةُ تخرجُ من الحائطِ - والقصاصُ

ينضح - والقصاصُ كذلك - وإخراج شيء في طريق المسلمين، والرحى، والخفان، والتعلان في المسجد، والقاعد فيه، والقنديل، وظلال السوق، ومن رش أمام يابه.

قال أبو محمد: روي عن إبراهيم النخعي: إذا أخرج الرجل الصلابة أو الحشبة، في حائطه ضمن.

وعن وكيع أخبرنا سفيان عن عطاء بن السائب عن شريح أنه كان يضمن بوري السوق وعموده.

وعن وكيع أخبرنا سفيان عن جابر عن عامر قال: إذا نضح القصار، أو القصاب ضمن.

وعن الحسن أبي سافر قال: إن كنيفاً وقع على صبي قتلته أو جرحه.

قال شريح: لو أتيت به لضمنته.

وعن عماد القيلي: أن رجلاً أخرج صلاية في حائطه فمزقت مزادة من آدم، فضمنه شريح.

ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن الحكم بن عتيبة عن علي

وعن الحجاج بن أرطاة عن قتادة عن شريح مثله.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جهماد عن أبيه قال: قال علي: من حفر بئراً أو فرض غوراً ضمن.

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عطاء بن السائب قال: ضمن شريح البادي، وظلال أهل السوق، إذا لم يكن في ملكهم، وضمن أهل العمود.

وعن الحكم بن عتيبة عن حماد بن أبي سليمان عن رجل توضعاً وصب ماء في الطريق.

قال حماد: يضمن - وقال الحكم: لا يضمن.

وعن شعبة عن الحكم، وحماد في الرجل السوقي ينضح بين يديه بابه ماء فيضمن به إنسان فيزلق.

قال حماد: يضمن - وقال الحكم: لا يضمن.

قال أبو محمد: فهذا عن علي، وشريح، والنخعي، وحماد. وقال الحسن بن حي: من أحدث في الطريق حدثاً من نضح، أو ماء، أو حجر، أو شيئاً أخرجه من داره في الطريق من ظله، أو جناح، فهو ضامن لما عطب فيه.

وقال الأوزاعي: من أخرج كنيفاً أو جذعاً إلى الطريق فأعتى أحداً ضمن ذلك.

وقال الليث: إن أخرج عوداً، أو حجراً، أو خشبة، من جداره، فمر به إنسان فجرحه، فإن كان لا يعرف من صنع الناس ضمن به.

وقال الشافعي: وأضغ الحجر في أرض لا يملكها ضامن.

وأما أبو حنيفة، وأصحابه، فلهم هاهنا أقوال طريفة نذكر منها ما يستر الله تعالى: فمنها - أنه قال: من قعد في مسجد في غير صلاة فغضب به إنسان ضمن، فإن كان في صلاة لم يضمن، وإن كان في غير صلاة ضمن.

وقال أبو يوسف، ومحمد: لا يضمن في كلا الوجهين.

وقالوا كلهم: من أخرج من داره ميزاباً فسقط على إنسان فقتله، فإن أصابه ما كان خارجاً من الحائط ضمن، وإن أصابه ما كان في الحائط فلا شيء عليه، فإن جهل ما أصابه فالقياس أن لا يضمن - ولكن قالوا: ندع القياس ونستحسن فضمنه.

وإن وضع في الطريق حجراً ضمن ما أصابه. قالوا: فإن استأجر رجلاً على شيء يحدث في فناءه، فغضب به إنسان ضمن،

وقال آخرون غير هذا:

كما روينا من طريق ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب أنه قال في رجل مال جدار جاره، أو تصدع، فقال له: اكسر جدارك هذا فإننا نخافه؟ فأبى عليه، ثم إن الجدار سقط فقتل عبد الذي نهأه، أو حسراً من أهله، قال: لا نرى عليه شيئاً، وقد فرط وأساء.

وأما المتأخرون - فإن ابن أبي ليلى قال: إن علم صاحب الجدار بجبله وضعفه فتركه فهو ضامن، وإن لم يعلم لم يضمن - وبه يقول أبو ثور.

وقال سفيان الثوري: إن لم يشهدوا عليه لم يضمن، وإن كان معتدلاً - وهو مشقوق - لم يجز على نقضه.

وقال إسحاق بن راهويه: يضمن ما أصاب جداره - أشهد عليه أو لم يشهد.

وقال أبو حنيفة، ومالك، وأصحابهما، والحسن بن حي: إن أشهد عليه بهذا ضمن، وإن لم يشهد عليه لم يضمن.

وقال الشافعي، وأبو سليمان، وأصحابهما: لا ضمان عليه - أشهد عليه أو لم يشهد عليه.

قال علي: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك ليلوح الحق من ذلك فتبعه - بعون الله تعالى - فنظرنا فيمن فرق بين حكم الإشهاد عليه وحكم ترك الإشهاد عليه، فلم نجد لهما متعلقاً لا من قرآن، ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا إجماع، ولا قول صاحب، ولا قياس، ولا نظر إلا أنهم قالوا: قد روي عن جماعة من التابعين - وهذا ليس بشيء، لأننا قد أوردنا ما خالفوا فيه الطوائف من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف كبير جدًّا، وكيف ما اختلف فيه نفر من التابعين؟ وقد أوردنا أمَّا قول الزهري: أنه لا ضمان عليه - مع أن القوم يزعمهم أصحاب قياس، ولا يختلفون فيمن وضع دابة في ملكه فخرجت فقتلت من غير فعله أنه لا ضمان عليه - أشهد أو لم يشهد عليه - فما الفرق بين هذا وبين الجدار يهدم من غير فعله؟ فبطل هذا القول وظهور فساده وبالله تعالى التوفيق.

ولم يبق إلا قول من ضمن ما أصاب الجدار - أشهد عليه أو لم يشهد عليه - أو قول من لم يضمنه ما أصاب - أشهد عليه أو لم يشهد - إذ قد صح أن الفرق بين الإشهاد وغير الإشهاد: لا معنى له البتة. فنظرنا في ذلك فوجدنا صاحب الجدار المائل لا يسمى قاتلاً لمن قتله الجدار في لغة العرب، وقد يكون غائباً بأقصى المشرق والحائط بأقصى المغرب، فإذا لم يسمى قاتلاً عملاً، ولا قاتلاً

المستاجر - فلو استأجره ليحفر في غير فناءه، فإن الضامن لما يلفظ بذلك الأجير.

قال أبو محمد: أمَّا عند أصحابنا فلا يضمن عندهم أحد في شيء من ذلك، فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب علينا أن ننظر في ذلك لنعلم الحق من ذلك فتبعه. فنظرنا في قول من قال بالتضمن فوجدناهم يذكرون: ما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن عينة عن عمرو عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَخْرَجَ مِنْ حُدَّه شَيْئًا فَأَصَابَ إِنْسَانًا فَهُوَ ضَامِنٌ».

حدثنا أحمد بن محمد الطلسمكي أخبرنا ابن مفرج أخبرنا محمد بن أيوب الرقي أخبرنا أحمد بن عمرو بن عبد الحافظ البزاز أخبرنا عمرو بن مالك الصائغ عن الحسن بن أبي بكر عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَخْرَجَ عَنْ حُدَّه شَيْئًا فَأَصَابَ بِهِ إِنْسَانًا فَهُوَ ضَامِنٌ».

وقد روي ذلك عن علي، ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم.

قال أبو محمد: ما نعلم لهم شيئاً غير هذا، وكل هذا لا شيء: أمَّا الخبر المذكور فلا يصح، لأنه مرسل عن الحسن، والمرسل لا حجة فيه، ولم يستد أحد إلا حماد بن مالك، وليس بالقوي، قاله البزاز وغيره - فسقط التعلُّق به.

وأما الرواية عن علي فباطلة، لأنها عن الحجاج بن أرقط، وعبد الوهاب بن مجاهد - وكلاهما في غاية السقوط - ثم عن الحكم، ومجاهد - وكلاهما لم يدرك علي بن أبي طالب - فسقط الخبر جملة، إلا عن إبراهيم، وشريح، وحماد، وقول عن الشافعي لا يصح.

وقد صح عن الحكم في بعض ذلك أنه لا يضمن.

قال علي: فلم يبق للمضمنين حجة أصلاً.

وقد صح أن الأموال محرمة، فلا يحل إلزام أحد غرامة لم يوجبه نص، أو إجماع، فوجب أن لا ضمان في شيء من ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٠٥ - مسألة: الحائض يقطع فلفل نفساً أو مالا.

قال علي: روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان عن جابر الجعفي عن الشعبي عن شريح في الحائض إذا كان مائلاً، قال: إن شهدوا عليه ضمن.

وعن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في الجدار إذا كان مائلاً فلا شهدوا على صاحبه فوقه على إنسان فقتله، فإنه يضمن.

وعن إبراهيم التيمي مثل قول شريح في الجدار المائل.

خطأ فلا دية في ذلك، ولا كفارة، ولا ضمان لما تلف من مال، إذ الأموال محرمة، ولا يجوز الحكم بغرامة على أحدٍ لم يوجبه عليها نص ولا إجماع، وبالله تعالى التوفيق.

ولو أن إنساناً يعمل في بئر وآخر يستقي فانقطع الحبل فوَقعت الدلو فقتلت الذي في البئر، فإن كان ذلك لضعف الحبل فهو قاتل خطأ والدية على العاقلة، وعليه الكفارة، لأنه مباشر لقتله، فلو غلب فلم يقدر على إمساكه الدلو ففتح يديه فلا شيء عليه في ذلك، لأنه لم يباشِر قتله ولا عمل شيئاً.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب أخبرني ابن ليعة عن عبد الله بن هبيرة السبائي أن رجلاً رمى حداة فخرت الحداة على صبي فقتلته. قال: هو على الذي رمى، وكل شيء يكون من فعل رجل فهو عليه - قال: وبلغني عن يحيى بن سعيد أنه قال في رجل مر برجل وهو يحمل على ظهره حجراً فسقط منه فأصاب رجلاً فقتله، فعليه دية المقتول - قال سحنون: هذه مسألة سوء.

قال ابن وهب: وسمعت مالكا يقول في الرجل يمك الحبل للرجل يتعلق به في البئر؟

قال: إن انقطع الحبل فلا شيء عليه، وإن انفلت من يده المسك فسقط المتعلق فمات فهو ضامن له.

قال علي: لسا نقول بشيء من هذا كله: أما الحداة تقع، فإن الرامي بها لم يباشِر إلقاءها كما ذكرنا.

وأما الذي سقط الحجر عن ظهره دون أن يكون هو الإلقاء لكن ضعف أو عثر فلا شيء في ذلك - ولو أنه هو عمد الإلقاء فمات به إنسان، فإن كان عمداً - وهو يدري - فقاتل عمداً، وعليه القود، وإن كان لم يعرف أن هنالك إنساناً فهو قاتل خطأ وعليه الكفارة، وعلى عاقلة الدية، لأنه مباشر قتله بلا شك.

وأما تعلق الرجل بحبل يمك عليه آخر فلا شيء في ذلك، لا في انقطاع الحبل، ولا في ضعف المسك عن إمساكه، لأنه في انقطاع الحبل جان على نفسه بجهد الحبل، فإنما انقطع من فعله لا من فعل الواقف على البئر.

فأما انفلت الحبل فلم يتول الواقف على رأس البئر إلقاءه، لكن غلب عليه فلم يباشِر فيه شيئاً أصلاً:

روينا من طريق ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب أخبرني يزيد بن عياض، وابن ليعة عن ابن أبي جعفر عن بكير بن الأشج أن عبد الله بن عمرو وقال يزيد بن عياض: عن

٢١٠٦ - مسألة: الجُرَّةُ توضع إلى باب، أو إنسان يستند إلى باب، فيفتح الباب فاتح فيفسد المتاع، أو يقع الإنسان فيموت.

قال علي: قال قوم بالتضمنين في هذا، واسقط قوم فيه الضمان، والظاهر عندنا، وبالله تعالى التوفيق.

- أنه ضامن للمتاع، والدية على عاقلة، والكفارة عليه، لأنه مباشر لإسقاط المتاع، وإسقاط المستند قاصداً إلى ذلك - وإن لم يعلم - بخلاف ما ذكرنا قبل، مما لم يباشِر الإلتفاف فيه، ولو أنه فعل هذا عمداً لكان عليه القود، وهذا والذي يزحم دية في الطريق فيدفعها عن طريقه فتدوس إنساناً أو نفساً متاعاً، فإنه يضمن، لأنه مباشر للإفساد، ولا تبالي بتعدي مستند الجرّة، والمتكسر إلى الباب لو كان متعديين فكيف ولا عدوان في هذا.

ولو أن امرأاً رقد ليلاً في طريق فداسه إنسان فقتله فإنه قاتل خطأ بلا شك.

وكذلك لو دخل دار إنسان ليسرق فداسه صاحب المنزل فقتله فهو مباشر لقتله، فعليه القود في العمد، لأنه لم يقتله عارياً له، والدية في ذلك، والكفارة على العاقلة في غير العمد. وبالله تعالى التوفيق.

٤٣ - مسائل من هذا الباب

٢١٠٧ - مسألة: قال أبو محمد: من أغضب أحق بما يغضب منه فقدف بالحجارة فقتل المغضب له أو غيره، أو أعطى أحق سيفاً فقتل به قوماً فلا شيء في كل ذلك، لأنه لم يباشِر شيئاً من الجنابة، ولا يسمى في اللغة قاتلاً. فلو أنه أمر الأحق بقتل إنسان بعينه فقتله، فإن كان الأحق فعل ذلك طاعة له، وكان ذلك معروفاً فهو أمر، فالأمر عليه القود، وإن كان لم يفعل طاعة له فلا شيء في ذلك، لأنه لم يكن، لا عن أمره ولا عن فعله. فلو رمى حجراً فأصاب ذلك الحجر حجراً فقتله، فتدعه ذلك الحجر فقتل وأفسد: فلا شيء في ذلك، لأنه إنما تولد عن رميه انقلاخ الحجر فقط، فهو ضامن لرده إن كان موضوعاً لمعنى ما فقط، وإنما يضمن المرء ما تولد عن فعله، ولا يضمن ما تولد عما تولد عن فعله. ولا يختلف اتان من الأمّة في أن من رمى سهماً يريد صيداً فأصاب

روينا من طريق ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: قال رجلٌ لشرّيع إن شاةً هذا قطعت غزلي، فقال: ليلا أو نهارة، فإن كان نهارة فقد برئ، وإن كان ليلا فقد ضمن، ثم قرأ «إِذْ نَفَسْتُمْ فِيهِ غَسْمَ الْقَوْمِ» قال: إنسا كان النفس بالليل.

قال علي: قال مالك، والثافعي: ما أفسدت المواشي ليلا فهو مضمونٌ على أهلها، وما أفسدت نهارة فلا ضمان فيه.

وروي عن سفيان الثوري مثل قول أبي حنيفة.

وقال أبو حنيفة: وأبو سليمان، وأصحابهما: لا ضمان على أرباب الماشية فيما أفسدت ليلا أو نهارة. ولا يضمنون أكثر من قيمة الماشية - وروي عنه أنهم يضمنون ما أصابت نهارة.

وقال الليث: يضمن أهل الماشية ما أصابت ليلا، ولا يضمنون أكثر من قيمة الماشية.

قال علي: احتج المضمون ما جنت ليلا: بما روي من طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا معاوية بن هشام أخبرنا سفيان عن عبد الله بن عيسى عن الزهري عن حرام بن حصبة عن السراء بن عازب «أن ناقةً لأهل البراء أفسدت شيئاً فقضى رسول الله ﷺ أن يحفظ الثمار على أهلها بالنهارة، وضمن أهل الماشية ما أفسدت ماشيتهم بالليل».

وروي من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حرام بن حصبة عن أبيه أن «ناقةً للبراء بن عازب دخلت خائطاً فأفسدت فيه، فقضى النبي ﷺ على أهل الأموال يحفظونها بالنهارة وعلى أهل المواشي يحفظونها بالليل».

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قال ابن شهاب حدثني أبو أمامة بن سهل «أن ناقةً دخلت في خائيط قوم فأفسدت فيه، فذهب أصحاب الخائيط إلى النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ على أهل الأموال يحفظونها بالنهارة، وعلى أهل الماشية يحفظونها بالليل، وعلى أهل المواشي يحفظونها بالليل».

وذكر بعض الناس أن الوليد بن مسلم روى هذا الحديث عن الزهري عن حرام بن حصبة أن البراء أخبره.

قال علي: هذا خبر مرسل، أحسن طرقه: ما رواه مالك، ومعمر عن سفيان عن الزهري عن جريج عن أبي أمامة بن سهل: أن ناقةً دخلت. فلم يسد أحد قط من هاتين الطريقتين اللتين لو أسدتهما، أو من إحدهما لكان حجة يجب الأخذ بها، وإنما استند من طريق حرام بن سهل بن حصبة مرة عن أبيه - ولا صحة لأبيه -

عبد الملك بن عبيد عن مجاهد عن ابن عباس، ثم اتفقا: أن من سل سيفاً على امرأة، أو صبي، ليضرهما به، فمات منه فدية الخطأ.

قال علي: وهذا باطل لا يصح - وابن حبة في غايه الضعيف، ويذهب بن عياض مذكور بالكذب - وهذا العمل لا يختلفون في أن من فعله غير قاصد إلى إضرارهما فزعا فمات ما فله شيء عليه - ولا خلاف في أن النية، والمعرفة لا يراعى شيء منهما في الخطأ، بل هما مطرحان فيه، ولا خلاف في أن القاتل إذا قصد به ونوى فإنه عمد. والذي سل سيفاً على امرأة أو صبي يريد بذلك إضرارهما فمات، فيقتل بدرى كل ذي عقل سليم أنه عائد قاصد إليهما بهذا الفعل، فإذا لا خلاف في أنه ليس عليه قود، ولا له حكم العمد الذي هو أقرب الصفات إلى فعله فمن إخلال الممتنع أن يكون عليه حكم الخطأ الذي ليس لفعله فيه مدخل أصلاً - وهذا في غايه البيان، وبالله تعالى التوفيق.

- وليس فيه إلا الأدب فقط.

٢١٠٨ - مسألة: من أدخل إنساناً داراً فاصابه شيء.

قال علي: روي من طريق ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع أخبرنا محمد بن قيس عن الشعبي قال: إذا أدخل الرجل الرجل داره فهو ضامن حتى يخرجه كما أدخله.

وروي من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن رجل دخل بيت رجل، وفي البيت سكين فوطئ عليها فقتلته، قال: ليس على صاحب البيت شيء.

قال علي: ويقول الزهري نقول، لأن النبي ﷺ يقول: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام» فلا يحل إلزام أحد غرامة مال بغير نص، أو إجماع وما لم يتفق أن هذا الإنسان جناء بعمد، أو بخطأ، فلا شيء عليه، لأن دمه وماله حرام، فإن وجد في داره مقتولا فله حكم القسام.

وإن ادعى - وهو حي - على صاحب الدار فعله حكم التعدي، وإن لم يفرج إلا ميتاً لا أثر فيه، فالمرتد يغدو ويروح، ولا شيء به إلا التعدي، إذ قد يمكن أن يغم فلا يظهر فيه أثر، فإذا أمكن فهو من باب التعدي - ولو إقنا أنه مات تحت أنفه لم يكن هنالك شيء أصلاً وبالله تعالى التوفيق.

٢١٠٩ - مسألة: جنابات الحيوان، والراكب،

والسائس، والقائد.

قال علي: قد ذكرنا الثابت عن رسول الله ﷺ من قوله «العجماء جرحها جبار».

بُنْ أَبِي سَعِيدٍ الصُّعْنَانِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ عِكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَحْدُثُ
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَهْرُونَ أَهْلُ النَّارِ عَذَابُ رَجُلٍ يَطُأُ
جَمْرَةً يُغْلِي فِيهَا دِمَاعَهُ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا كَانَ ذَنْبُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟
قَالَ: كَانَتْ لَهُ مَاشِيَةٌ يَحْيِي بِهَا الزَّرْعَ وَيُؤْفِقُهُ، وَحَرَّمَ اللَّهُ الزَّرْعَ وَمَا
حَوْلَهُ غُلَاةً سَهْمٌ، فَأَحْذَرُوا أَنْ لَا يَسْحَبَ الرَّجُلُ مَالَهُ فِي الدُّنْيَا
وَيُهْلِكَ نَفْسَهُ فِي الْآخِرَةِ، فَلَا تَسْحَبُوا أَمْوَالَكُمْ فِي الدُّنْيَا وَتُهْلِكُوا
أَنْفُسَكُمْ فِي الْآخِرَةِ».

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا مَرْسَلٌ وَلَا حِجَّةٌ فِي مَرْسَلٍ، وَالْقَوْلُ عِنْدَنَا
فِي هَذَا أَنَّ الْخِيَوَانَ - أَيَّ حَيَوَانٍ كَانَ - إِذَا أَضَرَّ فِي إِفْسَادِ الزَّرْعِ أَوْ
الثَّمَارِ، فَإِنَّ صَاحِبَهُ يُوَدَّبُ بِالسُّوْطِ وَيَسْجَنُ، إِنْ أَهْمَلَهُ، فَإِنَّ تَقَفَهُ
فَقَدْ أَذَى مَا عَلَيْهِ، وَإِنْ عَادَ إِلَى إِعْمَالِهِ بَيْعَ عَلَيْهِ وَلَا بَلَاءَ، أَوْ ذَبَحَ وَبِيعَ
لِحِمِّهِ، أَيْ ذَلِكَ كَانَ أَعْدَى عَلَيْهِ أَنْفَذَ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى
وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾، وَمِنَ الْبِرِّ وَالتَّقْوَى: الْمَنْعُ مِنْ
أَذَى النَّاسِ فِي زَرْعِهِمْ وَثَمَرِهِمْ.

وَمِنَ الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ: إِهْمَالُ ذَلِكَ. فَيَنْظَرُ فِي ذَلِكَ بِمَا فِيهِ
حِمَاةُ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ - تَمَّا لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى صَاحِبِ الْخِيَوَانِ بِمَا لَا
يَقْدِرُ عَلَى أَصْلَحَ مِنْ ذَلِكَ - كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا مِنْ زَرْعٍ فِي الشَّعْوَاءِ، أَوْ حَيْثُ الْمَرْحُ، أَوْ غَرَسَ هُنَاكَ
غَرْسًا فَإِنَّهُ يَكْفُلُ أَنْ يَحْطَرَّ عَلَى زَرْعِهِ وَغَرَسِهِ بِمَا يَدْفَعُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ
بِنَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، بَلِ الْخَاطِئُ لَهُ، وَدَفْعُ الْإِضَاعَةِ
عَنْ مَالِهِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَمْنَعَ النَّاسَ عَنْ إِرْعَاءِ مَوَاشِيهِمْ هُنَاكَ، كَمَا
لَا يَجُوزُ أَنْ يَمْنَعَ هُوَ مِنْ إِحْيَاءِ مَا قَدَرَ عَلَى إِحْيَائِهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَوَاتِ،
وَلَيْسَ فِي طَاقَةِ أَحَدٍ مَنَعُ الْمَوَاشِي عَنْ زَرْعٍ، أَوْ ثَمَرٍ فِي وَسْطِ الْمَرْحِ،
فَإِذَا ذَلِكَ يَمْنَعُ - لَيْسَ فِي الْوَسْعِ - فَقَدْ بَطُلَ أَنْ يَكْلَفُوا ضَبْطَهَا، أَوْ
مَنْعَهَا: يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى ﴿لَا تَكْلَفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِيمَا تَعَلَّرَ عَلَى أَهْلِ الْمَاشِيَةِ مَنَعُ مَاشِيَتِهِمْ مِنْهُ
فِي مَرَوِهَا فِي طَرِيقِهَا إِلَى الْمَرْحِ بَيْنَ زَرْعِ النَّاسِ وَثَمَرِهِمْ، فَإِنَّ أَهْلَ
الزَّرْعِ وَالثَّمَارِ يَكْلَفُونَ هَاهُنَا مَحْظَرِي مَا وَلِيَ الطَّرِيقَ مِنْ زَرْعِهِمْ
وَتَمَارِهِمْ.

وَأَمَّا الثَّمَارُ الْمُتَصِّلَةُ مِنَ الزَّرْعِ وَالْغَرْسِ الَّتِي لَا مَرْحَ فِيهَا
فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ تَكْلِيفُ الْحَظَرِ، فَإِنَّ أَطْلُقَ مَوَاشِيَهُ هُنَاكَ عَامِدًا، أَوْ
مِهْمَلًا: أَدَبُ الْأَدَبِ الْمَوْجِعِ، وَبِيعَتْ عَلَيْهِ مَوَاشِيَهُ إِنْ عَادَ، وَضَمِنَ
مَا بَاشَرَ بِإِطْلَاقِهَا عَلَيْهِ. وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَلَا يَمْنَعُ الْخِيَوَانَ الضَّارِّيَ الْبَيْتَ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى
عَنْ ذَبْحِ الْخِيَوَانِ إِلَّا مَالَكُهُ، وَنَهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ، وَالْعَقْرُ إِضَاعَةٌ

وَمَرَّةٌ عَنِ الْبَرَاءِ فَقَطُّ، وَحَرَامٌ بِنُ سَعْدٍ بِنِ حَيْصَةَ - مَجْهُولٌ - لَمْ يَرَوْ
عَنْ أَحَدٍ إِلَّا الزَّهْرِيُّ، وَمَا نَعْلَمُ لِلزَّهْرِيِّ عَنْهُ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ
يُوثِّقْهُ الزَّهْرِيُّ - وَهُوَ قَدْ يَرَوِي عَنْ مَنْ لَا يُوثَّقُ، كِرَوَاتِهِ عَنْ سَلِيمَانَ
بِنِ قُرْمٍ، وَنَبَاهَنْ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْجَاهِلِينَ، وَالْمَلِكِيِّ. وَلَا
يَحِلُّ أَنْ يَقْطَعَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الدِّينِ إِلَّا مَنْ تَعَرَّفَ عِدَالَتُهُ
- فَسَقَطَ التَّعَلُّقُ بِهَذَا الْخَبَرِ.

قَالَ عَلِيٌّ: رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بِنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا
عَبْدُ اللَّهِ بِنُ إِدْرِيسَ الْأَوْدِيِّ عَنْ حَصِينِ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ عَامِرِ
الشَّعْبِيِّ، قَالَ: اخْتَصِمَ إِلَى عَلِيٍّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ فِي ثَوْبٍ نَطَعَ حِمَارًا
فَقَتَلَهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ: إِنْ كَانَ الثَّوْبُ دَخَلَ عَلَى الْحِمَارِ
فَقَتَلَهُ فَقَدْ ضَمِنَ - وَإِنْ كَانَ الْحِمَارُ دَخَلَ عَلَى الثَّوْبِ فَقَتَلَهُ فَلَا
ضَمَانَ عَلَيْهِ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَهَذَا حُكْمٌ مِنْ عَلِيٍّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ، وَالْقَوْلُ
عِنْدَنَا فِي هَذَا كُلِّهِ هَرٌّ مَا حَكَمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَثَبَّتَ عَنْهُ مَنْ أَنَّ
«الْعَجْمَاءُ جَرْحُهَا جِبَارٌ وَعَمَلُهَا جِبَارَةٌ» فَلَا ضَمَانَ فِيمَا أَفْسَدَهُ
الْخِيَوَانُ مِنْ دَمٍ أَوْ مَالٍ لَا لَيْلًا وَلَا نَهَارًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فَإِنْ أَتَى بِهَا وَحَمَلَهَا عَلَى شَيْءٍ، وَأَطْلَقَهَا فِيهِ: ضَمِنَ حَيْثُ كَانَ
لَأَنَّهُ فَعَلَهُ لَيْلًا كَانَ أَوْ نَهَارًا.

وَأَمَّا الْخِيَوَانُ الضَّارِّيَةُ فَقَدْ جَاءَتْ فِيهَا آثَارٌ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي
عَبْدُ الْكَرِيمِ أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ بِرَدِّ الْبَعِيرِ، أَوْ الْبَقْرِ، أَوْ
الْحِمَارِ، أَوْ الضَّوَارِيِّ، إِلَى أَهْلِهِمْ ثَلَاثًا إِذَا حَظَرَ الْخَاطِئُ، ثُمَّ يَقْرَأُ:

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي مِنْ نَظَرٍ فِي كِتَابِ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ
الْعَزِيزِ فِي خِلَافَتِهِ إِلَى الْحِجَّاجِ بِنِ ذُوَيْبٍ أَنَّ مَحْضَنَ الْخَاطِئِ حَتَّى
يَكُونَ إِلَى لُحْيِ الْبَعِيرِ.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ الْعَزِيزِ بِنَ عَبْدِ اللَّهِ بِنِ عَبْدِ
اللَّهِ بِنِ عَمْرِ: أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَأْمُرُ الْخَاطِئَ أَنْ يَحْطَرَّ وَيَسُدَّ
الْحَظَرَ مِنَ الضَّارِّيِ الْمَدْلُ، ثُمَّ يَرُدُّ إِلَى أَهْلِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَقْرَأُ:

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَقُلْتُ لِعَطَاءٍ: الْحَظَرُ يَسُدُّ، وَيَحْصَنُ عَلَى
الْخَاطِئِ، ثُمَّ لَا يَمْنَعُ مِنَ الضَّارِّيِ الْمَدْلُ، أَبْلَغَكَ شَيْءٌ فِيهِ؟

قَالَ: لَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَهَذَا حُكْمُ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ: بِرَدِّ الضَّارِّيِ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِلَى صَاحِبِهِ دُونَ تَضْمِينِ، وَلَمْ يَحْصَنْ لَيْلًا وَلَا نَهَارًا ثُمَّ
يَقْرَأُ، فَنُخَالِفُو كَلَا الْحَكَمَيْنِ مِنْ حُكْمِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ عَلَيْهِ وَهُمْ
يَعْتَظُونَ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا إِذَا وَافَقَ تَقْلِيدَهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ

فِيمَا يُوْكَلُّ لِحِمِّهِ، وَفِيمَا لَا يُوْكَلُّ لِحِمِّهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا الْقَائِدُ، وَالرَّاكِبُ، وَالسَّائِقُ - فَإِنَّ يَحْيَى بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَكِيمٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَّادٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ الْهَرَوِيُّ أَخْبَرَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا أَشْعَثُ عَنْ عَمِّدٍ بْنِ سِيرِينَ عَنْ شَرِيحٍ أَنَّهُ كَانَ يَضْمَنُ الْفَارِسَ مَا أَوْطَأَتْ دَابَّتُهُ بِيَدٍ أَوْ رَجُلٍ، وَبِرَّيْتَهُ مِنَ النَّفْحَةِ.

قَالَ هَشِيمٌ: وَأَخْبَرَنَا يُونُسُ، وَالْمَغِيرَةُ، قَالَ يُونُسُ عَنْ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ، وَقَالَ الْمَغِيرَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُمَا كَانَا يَضْمَنَانِ مَا أَوْطَأَتْ الدَّابَّةُ بِيَدٍ أَوْ رَجُلٍ، وَلَا يَضْمَنَانِ مِنَ النَّفْحَةِ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَشَرِيحٍ أَنَّهُمَا قَالَا: إِذَا نَفَحْتَ الدَّابَّةَ بِرَجُلِهَا فَإِنَّ صَاحِبَهَا لَا يَضْمَنُ.

وَقَالَ الْحَكَمُ وَالشَّعْبِيُّ: يَضْمَنُ وَلَا يَطْلُ دَمُ الْمُسْلِمِ.

وَعَنْ عَمِّدٍ بْنِ سِيرِينَ أَنَّ رَجُلًا شَرَّدَ لَهُ بَعِيرَانِ فَأَخَذَهُمَا رَجُلٌ فَقَرَنَهُمَا فِي حَبْلٍ فَأَخْنَقَ أَحَدَهُمَا فَمَاتَ، فَقَالَ شَرِيحٌ: إِنَّمَا أَرَادَ الْإِحْسَانَ، لَا يَضْمَنُ إِلَّا قَائِدٌ أَوْ رَاكِبٌ.

وَقَالَ عَمِّدُ بْنُ سِيرِينَ فِي الدَّابَّةِ أَفْزَعَتْ فَوُطِئَتْ يَضْمَنُ صَاحِبُهَا، وَإِذَا نَفَحْتَ بِرَجُلِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَفْرَعَ لَمْ يَضْمَنُ.

وَعَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ عَنْ رَجُلٍ أَوْشَقَ عَلَى الطَّرِيقِ فَرَسًا عِصْرُضًا فَعَقَرَهُ؟ فَقَالَ الشَّعْبِيُّ: يَضْمَنُ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْبِطَ كَلْبًا عِصْرُضًا عَلَى طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَشَرِيحٍ قَالَا جَمِيعًا: يَضْمَنُ الرَّكَّابُ، وَالسَّائِقُ، وَالْقَائِدُ.

وَعَنْ أَبِي عَوْنٍ الثَّقَفِيِّ أَنَّ رَجُلَيْنِ كَانَا يَنْشِرَانِ ثَوْبًا فَمَرَّ رَجُلٌ فَدَفَعَهُ آخَرُ فَوَقَعَ عَلَى الثَّوْبِ فَخَرَقَهُ، فَارْتَضَعُوا إِلَى شَرِيحٍ فَضْمَنَ الدَّفَاعُ، وَأَبْرَأَ الْمُدْفَعُ، بِمَنْزِلَةِ الْحَجَرِ.

وَعَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: هُمَا شَرِيكَانِ - يَعْنِي الرَّكَّابُ وَالرَّادِفُ.

وَعَنِ الشَّعْبِيِّ أَيْضًا قَالَ: مَنْ أَوْقَفَ دَابَّتَهُ فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ وَضَعَ شَيْئًا فَهُوَ ضَامِنٌ بِجَنَابَتِهِ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، قَالَا جَمِيعًا: مَنْ رَبَطَ دَابَّتَهُ فِي طَرِيقٍ فَهُوَ ضَامِنٌ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي رَجُلٍ اسْتَعَارَ مِنْ رَجُلٍ فَرَسًا فَكَرَفَصَهُ حَتَّى قَتَلَهُ، قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ، لِأَنَّ الرَّجُلَ يَرْكَضُ فَرَسَهُ.

وَعَنْ عَطَاءٍ قَالَ: يَغْرُمُ الْقَائِدُ، وَالرَّاكِبُ، عَنْ يَدِهِ مَا لَا يَغْرُمَانِ مِنْ رَجُلِهَا، قُلْتُ: كَانَتِ الدَّابَّةُ عَادِيَةً فَضَرَبْتُ يَدَهَا إِنْسَانًا وَهِيَ تَقَادُ.

قَالَ: نَعَمْ، وَيَغْرُمُ الْقَائِدُ، قُلْتُ: السَّائِقُ يَغْرُمُ عَنِ الْيَدِ وَالرَّجُلِ، قَالَ: زَعَمُوا، فَرَادَتَهُ.

قَالَ: يَقُولُ: الطَّرِيقُ الطَّرِيقُ.

وَعَنْ قَتَادَةَ قَالَ: يَغْرُمُ الْقَائِدُ مَا أَوْطَأَتْ بِيَدٍ أَوْ رَجُلٍ، فَإِذَا نَفَحَتْ لَمْ يَغْرَمْ، وَالرَّاكِبُ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِالْعَنَانِ فَتَنْفِخُ يَغْرَمْ. وَعَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: يَضْمَنُ الرَّادِفُ مَعَ صَاحِبِهِ.

وَعَنْ شَرِيحٍ قَالَ: يَضْمَنُ الْقَائِدُ، وَالسَّائِقُ، وَالرَّاكِبُ، وَلَا يَضْمَنُ الدَّابَّةُ إِذَا عَاقَبَتْ، قُلْتُ: وَمَا عَاقَبَتْ؟

قَالَ: إِذَا ضَرَبَهَا رَجُلٌ فَأَصَابَتْهُ.

وَعَنْ جَاهِدٍ قَالَ: رَكِبْتُ جَارِيَةً جَارِيَةً فَخَسَتْهَا أُخْرَى فَوَقَعَتْ فَمَاتَتْ، فَضْمَنَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ النَّاحِصَةَ وَالْمَنخُوسَةَ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: يَضْمَنُ السَّائِقُ، وَالْقَائِدُ، وَالرَّاكِبُ مَا أَصَابَتِ الدَّابَّةُ، إِلَّا أَنْ تَرْمَحَ مِنْ غَيْرِ فَعَلِمَهُ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ: يَضْمَنُ الرَّادِفُ مَعَ الرَّكَّابِ.

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهِوَيْهِ لَا يَضْمَنُ الرَّادِفُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: أَرْجُو أَنْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ أَمَامَهُ مِنْ يَمِينِهِ الْعَنَانُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَإِلَّا رَاجِبٌ عَلَيْنَا عِنْدَ تَنَازُعِهِمْ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْنَا، إِذْ يَقُولُ تَعَالَى ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾.

فَنَظَرْنَا فِي الرَّكَّابِ فَوَجَدْنَاهُ مَصْرُفًا لِذَابَتِهِ حَامِلًا لَهَا فَمَا أَصَابَتْ نَمَّا مَحْلَهَا عَلَيْهِ، فَإِنَّ عَمَدَ فَعَلِيهِ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ فَمَا دُونَهَا، لِأَنَّهُ تَعَدُّ مُبَاشَرًا لِلْجَنَابَةِ - وَإِنْ كَانَ نَمَّا لَا يَضْمَنُهُ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ - وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ - فَهُوَ إَصَابَةُ خَطِيئَةٍ يَضْمَنُ الْمَالُ، وَعَلَى عَاقِلَتِهِ الدِّيَّةُ فِي النَّفْسِ وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، لِأَنَّهُ قَاتِلٌ خَطِيئَةٍ، وَمَا أَصَابَتْ بِرَأْسِهَا، أَوْ بَعْضَتِهَا، أَوْ بَذَنَهَا، أَوْ بَنَفَحَتْهَا بِالرَّجُلِ، أَوْ ضَرَبَتْ يَدَهَا فِي غَيْرِ الْمَشْيِ: فَلَيْسَ مِنْ فَعْلِهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيهِ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «الْعَجْمَاءُ جُرْحُهُا جَبَّارَةٌ».

وَأَمَّا الْقَائِدُ: فَإِنْ كَانَ يَمْسِكُ الرَّسْنَ أَوْ الْخَطَامَ فَهُوَ حَامِلٌ لِلدَّابَّةِ عَلَى مَا مَشَتْ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَمَدَ فَالْقَوْدُ - كَمَا قُلْنَا - وَالضَّمَانُ فِي الْمَالِ، وَإِنْ لَمْ يَعْصِدْ فَهُوَ قَاتِلٌ خَطِيئَةٍ فَالدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَالْكَفَّارَةُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، وَيَضْمَنُ الْمَالُ، فَإِنْ كَانَتْ الدَّوَابُّ مَقْصُورَةً بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا وَلَا فِرْقَ - وَسِوَاهُ كَانَ عَلَى الدَّابَّةِ الْمُقَوْدُ رَاكِبًا أَوْ لَمْ يَكُنْ: لَا ضَمَانَ عَلَى الرَّكَّابِ، إِلَّا إِنْ مَحْلَهَا أَوْ أَعَانَ، فَهُوَ وَالْقَائِدُ شَرِيكَانِ، وَإِلَّا فَلَا، فَإِنْ كَانَ الْقَائِدُ لَا رَسْنَ بِيَدِهِ،

وأما ما جاء عن علي عليه السلام في تضمين الناحسة فصحيح، لأنها هي الملقية للأخرى في الأرض، وبالله تعالى التوفيق.

٢١١٠- مسألة: من جنابة الكلب وغيره، ونفاس

الذئبة وغير ذلك، من الباب الذي قبل هذا.

قال علي: روي عن طريق ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب أخبرني الحارث بن نبهان عن محمد بن عبيد الله العرزمي عن أنس بن سيرين أن رجلاً كان يسري بأمه فجاءه رجل على فرس يركض ففر الحمار من وقع حافر الفرس فوثب فوقعت المرأة فماتت؟ فاستأذن عمر بن الخطاب، فقال عمر عليه السلام ضرب الحمار؟ فقال: لا، فقال: أصاب الحمار من الفرس شيء؟.

قال: لا، قال: أمك أنت على أجلها فاحتسبها.

قال ابن وهب: وأخبرني يونس أنه سأل أبا الزناد عن عقل الكلب، أو الفهد، أو السبع الداجن، أو الكيش النطاح، أو نطح الثور، أو البعير، أو الفرس الذي يعرض، فيعقر مسكيناً، أو زامراً، أو عبداً؟ فقال أبو الزناد: إن قتل واحد من هذه الدواب، أو أصاب كسر يده، أو رجلاً، أو فماً عيناً، أو أي أمر جرح من ذلك بأحد من الناس فهو هدر قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن «العجماة جرحها جبار» إلا أن يكون قد استعدي في شيء من ذلك، فأمره السلطان بإتيان ذلك فلم يفعل، فإن عليه أن يغرم ما حرج بالناس.

فأما ما أصيب به الذئبة أو بشيء منها، فلم يكن السلطان يتقدم إلى صاحبه، فإن على من أصابها غرم ما أصابها به.

وقال مالك: فيمن اقتنى كلباً في دار البادية فعقر ذلك الكلب إنساناً: إنه إن اقتناه - وهو يدري أنه يفترس الناس - فعقرهم - فهو ضامن لما فرس الكلب.

قال أبو محمد: أما الرواية عن عمر - فهي وإن لم تصح - من طريق الثعلبي فمعناها صحيح - وبه نأخذ، لأن من لم يباشر ولا أمر: فلا ضمان عليه، والذئبة إذا نقرت فليس للذي نقرت منه ذنب، إلا أن يكون نقرها عامداً: فإن عليه القود فيما قتلت إذا قصد بذلك أن تظأ الذي أصابت، فإن لم يكن قصد ذلك فهو قاتل خطأ، والذئبة على العاقلة، والكفارة عليه، ويضمن المال في كلتا الحالتين، إذا تعمّد تغيرها، لأنه أحرک لها.

وأما قول أبي الزناد - فصحيح كله، لأن جرح العجماة جبار بحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم - فهو لا يتعمّد إشلاء شيء من ذلك.

وأما قوله «إلا أن يتقدم إليه السلطان في ذلك» فليس بشيء، وتقدم السلطان لا يوجب غرامة لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم، وإنما السلطان منفذ للواجب على من امتنع فقط،

ولا عقاب، فلا ضمان عليه أئبته؛ لأنه لم يتول شيئاً، ولا يباشر فيما اتلفت من دم، أو مال شيئاً أصلاً.

وقد قال عليه الصلاة والسلام «والعجماة جرحها جبار».

وأما الردف - فإن كان يمسك العنان هو وحده ولا يمسكه المتقدم: فحابس العنان هو الضامن وحده، وعليه في العمود القود، وفي الخطأ الكفارة، والذئبة على العاقلة، ولا ضمان، ولا شيء على المتقدم، إلا أن يعين في ذلك.

وأما السائق - فإن حملها بضرب، أو غصص، أو جرح على شيء ما، فإن عمد فالقود والضمان، وإن لم يعمد فهو قاتل خطأ كما قلنا، فإن لم يحملها على شيء فلا ضمان عليه، لأنه لم يباشر.

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «جرح العجماة جبار».

ومن أوثق دأبه على طريق المسلمين فلا ضمان عليه.

وكذلك لو أرسلها وهو يمشي، وليس كل شيء ضامناً.

وقد علمنا وعلم كل مسلم: أن عامل السلاح، وباتعها في الفتن: فمخالفت ظلم، ومسيء، ومعين بذلك على قتل الناس، ولا خلاف في أنه لا ضمان عليه.

فإن قيل: إن غيره هو المتولي.

قيل لهم: والذئبة هي المتولية أيضاً، وجرحها جبار.

وكذلك من حل دأبه، أو طائر أو عن رباطها: فلا ضمان عليه فيما أصابت، لأنه لم يعمد، ولا يباشر، ولا تولى.

وأما من ركب دأبه ولها فلز تبعها فأصاب الفل أو إنساناً، أو مالا: فهو الحامل له على ذلك، فإن عمد فالقود، وإن لم يعمد فهو قاتل خطأ.

برهان ذلك: أنه في إزالته أمه عند مستدع له إلى المشي ورامها، فهو مباشر لاستجلابه، فلز شركة الفل أو تبعه، وأخذ يلعب، أو خرج عن اتباعها، فلا ضمان على راكب أمه أصلاً.

وكذلك من استدعي بهيمة بشيء تأكله وهو يدري أن في طريقها متاعاً تلتفه، أو إنساناً راقداً فاتته، فالتفت في طريقها شيئاً، فالقود في العمود، وهو قاتل خطأ إن لم يعمد.

وكذلك من أشلى أسداً على إنسان أو حنشا - وليس كذلك من أطلقهما دون أن يقصد بهما إنساناً. لأنه في إطلاقهما على الإنسان مباشر للإتلاف، قاصد لذلك - وليس في إطلاقهما جانباً على أحد شيئاً أصلاً.

وأما ما قاله شريح في قمار البعيرين فصحيح ولا ضمان على من فعل ما أبيض له فعله، إلا أن يوجب ذلك نص أو إجماع.

لا معنى له، لأنه لم يوجب هذا نص قرآن ولا سنة ولا إجماع. وليس شارعاً شريعة.

فإن قيل: إنه باتخاذ الكلب العقور متعد.

وكذلك هو باتخاذها حيث لم يبح له اتخاذها متعد أيضاً.

قلنا: هو متعد في اتخاذها - في كلتا الحالتين - ظالم إلا أنه ليس متعدداً في إتلاف ما أتلف الكلب، ولا أوجب الله تعالى ولا رسوله ﷺ قط على ظالم غرامة مطلقة.

وقد قلنا: إن التعدي الموجب للضمان، أو للقرود، أو للذئبة، هو ما سمي به المرأة قاتلاً، أو مفسداً، وليس كذلك، إلا بالباشرة، أو بالأمر، وهي في اتخاذ الكلب، كمن عمل سيفاً وأعطاه لظالم، أو اقتنى خيراً في خابية فجلس إنسان إليها فانكسرت فقتلت الإنسان، فكل هذا ليس يسمى هذا الظالم قاتلاً، ولا متلفاً فلا ضمان في شيء من ذلك.

وعن إبراهيم النخعي أنه قال في رجل جمع به فرسه فقتل رجلاً، قال: يضمن، هو بمنزلة الذي رمى بسهمه طائراً فأصاب رجلاً فقتله.

قال أبو محمد: إذا جمع به فرسه، فإن كان هو المحرك له، الغالب له، فإنه يضمن كل ما جنى بتحريكه إياه، في القصد القود وفيما لم يقصد ضمان الخطأ.

وأما إذا غلبته دابته فلم يجعلها على شيء فلا شيء عليه أصلاً في كل ما أصابته.

ولو أن امرأً أتبع حيواناً ليأخذه، فكل ما أفسد الحيوان في هروبه ذلك، مما هو حامله عليه، مما يوقن أن ذلك الحيوان إنما يراه ويهرب عنه، فهو ضامن له ما عمد وقصد بالقود، وما لم يقصد: فالذئبة على العاقلة والكفارة عليه.

وأما ما أتلف ذلك الحيوان في جريه - وهو لا يراه - فلا ضمان على متبعه، وبالله تعالى التوفيق.

٢١١١ - مسألة: ولو أن إنساناً هيج كلباً، أو أطلق

أسداً، أو أعطى أحق سيفاً فقتل رجلاً: كل من ذكرنا فلا ضمان على المهيج، ولا على المطلق، ولا على المعطي السيف؛ لأنهم لم يباشروا الجناية، ولا أمروا بها من يطيعهم. فلو أنه أشلى الكلب على إنسان، أو حيوان فقتله؛ ضمن المالك وعليه القود مثل ذلك، ويطلق عليه كلب مثله حتى يفعل به مثل ما فعل الكلب بإطلاقه، لأنه هاجنا هو الجاني القاصد إلى إتلاف ما أتلف الكلب بإغرائه.

ولو أن امرأً حفر حفرة وغطها، وأمر إنساناً أن يمشي عليها، فمشى عليها ذلك الإنسان غتاراً للمشي - عالمًا، أو غير عالم - فلا

وأما قول مالك فخطأ أيضاً، لأنه ليس علم المقتني للكلب بأنه يفرس الناس بموجب عليه غرامة لم يوجبها القرآن ولا السنة، وهو وإن كان متعدداً باقتنائه فإنه لم يباشر شيئاً في الذي أتلفه الكلب.

وهكذا من أوى رجلاً قتلاً عارياً فجنس جناية، فهو وإن كان متعدداً بليوئه إياه فليس مباشراً عدواناً في المصائب.

وكل هذا باب واحد، وليس قياساً، ولكن خصوصاً يقولون بقوله ويخالفونه في ذلك العمل نفسه، فإذا جعلنا لهم القولين لآخ لهم تناقضهم فيها - فعلى هذا نورد مثل هذه المسائل لا على أنها حجة قائمة بنفسها، وإنما الحجة في هذا قول رسول الله «جرح العجماء جبار».

وبالله تعالى التوفيق.

روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبد بن العوام عن حجاج عن قتادة عن كعب بن سوار: أن رجلاً كان على حمار فاستقبله رجل على بعير في زقاق فنفر الحمار فصرع الرجل فأصابه شيء، فلم يضمن كعب بن سوار صاحب البعير شيئاً.

قال أبو محمد: وهذا كما قلنا - وعن سفيان الثوري عن طارق قال: كنت عند شريح فأتاه سائل فقال: إني دخلت دار قوم فعقرني كلبهم وخرق جرابي، فقال: إن كنت دخلت بإذنهم فهم ضامنون، وإن كنت دخلت بغير إذنهم فليس عليهم شيء.

وعن الشعبي قال: إذا كان الكلب في الدار فاذن أهل الدار للرجل فعقره الكلب ضمنوا، وإن دخل بغير إذن فعقره فلا ضمان عليهم - وأما قوم غشوا غنماً في مرابضها فعقرتهم الكلاب فلا ضمان على أصحاب الغنم، وإن عرضت لهم الكلاب في الطريق فعقرتهم الكلاب في الطريق ضمنوا.

وأما المتأخرون - فإن أبا حنيفة، وسفيان الثوري، والحسن بن حي، والشافعي، وأبا سليمان، قالوا: من كان في داره كلب قد دخل إنسان بإذنه أو بغير إذنه فقتله الكلب فلا ضمان في ذلك.

وكذلك قال ابن أبي ذئب.

وقد روى الواقدي نحو هذا عن مالك.

وروى عنه ابن وهب: أنه قال: إن اتخذ الكلب وهو يدري أنه يعقر الناس ضمن - وأنه إن لم يعلم ذلك لم يضمن - إلا أن يتقدم إليه السلطان.

قال أبو محمد: اشتراط تقدم السلطان، أو علمه بأنه عقور

ضامناً على كلِّ حال، لأنَّه فعلٌ من إتلافها، ومن الجنابة عليها ما لم يبح الله تعالى له فعله، فهو متلفٌ بغير حقٍّ وجانٍ بغير حقٍّ، ومباشرٌ لذلك، قال الله تعالى ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾.

وكذلك - لو أمره بقتلها، أو الجنابة عليها ففعل لضمناً، لأنَّه أمره بما لا يحلُّ، وبما ليس له أن يأمره به، فهو متعدٌ بالأمْرِ، والمأمور أيضاً متعدٌ بالاستمرار، فهو ضامنٌ لمباشرته الجنابة.

وأما من ضمَّ صبيَّةً من دابةٍ فرمحتها الدابةُ فقتلها: فلا ضامنٌ عليه، لأنَّه لم يباشر إتلافها، وجرح العجماء جبارٌ.

وأما الذي حلَّ صبيّاً فسقطَ في مهوأةٍ فمات الصبيُّ، فإن كان موته من وقوع حامله عليه فهو ضامنٌ، والضامن على العاقلة، وعليه الكفارة، لأنَّه قاتلٌ خطأ - وإن كان مات من الوقوع لا من وقوع حامله عليه، فلا ضامنٌ في ذلك، فلو مات الحامل حين وقوعه على الصبيِّ، أو قبل وقوعه عليه: فلا ضامنٌ على عاقلته، لأنَّه لا جنابةً على ميتٍ، وبالله تعالى التوفيق.

٢١١٣ - مسألة: اللصُّ يدخل على الإنسانِ حلَّ له قصده قتله؟

قال عليٌّ: رويَنا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبد الله بن إدريس الأودي عن عبيد الله بن عمر عن نافع قال: أصلت ابن عمر على لصٍّ بالسيف، فلو تركناه لقتله.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أيضاً أخبرنا ابنُ علية عن أيوب السَّخَيَّاني عن حميد بن هلال عن حجير بن الربيع قال: قلت لعمران بن الحصين أرايت إن دخل عليّ داخلٌ يريد نفسي ومالي؟ قال عمران: لو دخل عليّ داخلٌ يريد نفسي ومالي لرايت أن قد حلَّ لي قتله.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا عباد بن العوام، عن عوفٍ - هو ابنُ أبي جميلة - عن الحسن البصري قال: اقتل اللصَّ، والحُروري، والمستعرض.

وعن حماد بن سريين أنه قال: ما علمت أن أحداً من المسلمين ترك قتال رجلٍ يقطع عليه الطريق أو يطرقه في بيته تأمناً من ذلك.

وعن إبراهيم النخعي قال: إذا دخل اللصُّ دارَ الرجلِ فقتله فلا ضررَ عليه.

وعن الشعبي قال: الرَّجلُ محاربٌ لله ورسوله فاقتله، فما أصابك من شيءٍ فعلي.

وعن ابن سريين أنه قال: قلت لعبيدة: أرايت إن دخل عليّ

ضامنٌ على أمره بالمشي، ولا على الخاف، ولا على المعطي، لأنهم لم يمشوه، ولا باشروا إتلافه، وإنما هو مباشرٌ شيئاً باختياره - ولا فرق بين هذا بين من غرَّ إنساناً فقال له: طريقٌ كذا أمرٌ هو، فقال له: نعم، هو في غاية الأمان - وهو يدري أن في الطريق المذكور أسداً هائجاً، أو جملاً هائجاً، أو كلاباً عقارة، أو قوماً قطاعين للطريق، يقتلون النَّاسَ - فنهض السائلُ مغتراً بخبر هذا الغار له، فقتل ودعِبَ ماله.

وكذلك: من رأى أسداً فأراد الهروبَ عنه، فقال له إنسانٌ من غرِّ به: لا تخف، فإنه ميّتٌ، فاعتزَّ بقوله ومشى، فقتله الأسد - فهذا كله لا قودَ على الغار، ولا ضامنٌ أصلاً في دم ولا مال، لأنَّه لم يباشر شيئاً، ولا أكره، فلو أنه أكرهه على المشي على الحفرة فهلك فيها، أو طرحه إلى الأسد أو إلى الكلب، فعليه القود. فلو طرحه إلى أهل الحرب، أو البغاة فقتلوه: فهم القتل لا الطَّارح - بخلاف طرحه إلى من لا يعقل، لأن من لا يعقل آلة للطَّارح.

وكذلك - لو أمسكه لأسدٍ فقتله، أو لجنونٍ فقتله، فالمسكُ هاهنا هو القاتل - بخلاف إمساكه إيَّاه لقتل من يعقل، وبالله تعالى التوفيق.

٢١١٢ - مسألة:

رويَنا من طريق ابن وضاح أخبرنا مسنونٌ أخبرنا ابنُ وهيب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في رجل طلب دابةً فنادى رجلاً: أحبسها عليّ، فصدمته فقتلته، أو رماها فقتلها، فقال ابن شهاب: كلاهما يغرَّم.

وهو إلى ابن وهيب أخبرني الليث بن سعد وابنُ هبة: أن هشاماً كتب في رجل ضمَّ جاريةً إليه من دابةٍ فضربتها في حجره: أن على الرَّجلِ ديتها - قال ابنُ هبة: والرَّجلُ مؤلِّمٌ لنا، كتب توبةً بن عمر - قاضي أهل مصر - إلى هشام في ذلك، فكتب بهذا، فجعل الدَّابةَ عليهما قال ابنُ وهيب: وأخبرني الليث بن سعد: أن هشاماً كتب في رجل حلَّ صبيّاً فخرَّ في مهوأةٍ فمات الصبيُّ: أن ضمانه على الحامل، قال الليث: وعلى هذه الفتيا النَّاسُ - قال ابنُ وهيب: وبلغني عن ربيعة أنه قال مثل ذلك قال: فإن هلكا جميعاً فلا عقلَ لهما.

قال أبو حمزة: لا حجة في قول غلوق دون رسول الله ﷺ.

فأما الذي قال للرَّجل: أحبس لي الدَّابةَ فصدمته فقتلته: فلا ضامنٌ على الذي أمره بحبسها، لأنَّه لم يتعدَّ عليه، ولا مباشرٌ فيه إتلافه. فلو أن المأمور بحبس الدَّابةِ رماها فقتلها، أو جنى عليها فهو

رجل يريدُ بيّتي؟

قال: إنّ الذي يدخلُ عليك بيتك لا يحملُ له منك ما حرّم الله تعالى عليه، ولكن يحملُ لك نفسه.

وعن منصور أنه سأل إبراهيم عن الرجل يعرض للرجل يريدُ ماله إيقاظه؟ فقال إبراهيم: لو تركه لقتله.

قال أبو حمزة: رويّا من طريق مسلم بن الحجاج أخبرنا أبو كريب محمد بن العلاء أخبرنا خالد - يعني ابن خلدو - أخبرنا محمد بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله: أُرأيت إنّ جاء رجل يُريد أن يأخذ مالي؟ قال: فلا تعطه ماله. قال: أُرأيت إنّ قاتلني؟ قال: قاتله. قال: أُرأيت إنّ قتلني؟ قال: قاتلت شهيداً. قال: أُرأيت إنّ قتلته؟ قال: هو في النار».

قال عليّ: فمن أراد أخذ مال إنسان ظلماً من لصٍّ، أو غيره، فإن تيسر له طرده منه ومنعه - فلا يحملُ له قتله، فإن قتله حيتن: فعله القود - وإن توقع - أقلّ توقع - أن يعاجله اللص: فليقتله ولا شيء عليه، لأنّه مدافع عن نفسه.

فإن قيل: اللصّ حارب فعليه ما على المحارب.

قلنا: فإن كابر وغلب فهو محارب، واختيار القتل في المحارب إلى الإمام لا إلى غيره، أو إلى من قام بالحق إنّ لم يكن هنالك إمام، وإن لم يكابر ولا غلب، لكن تخلص: فليس محارباً، ولا يحملُ قتله أصلاً. وبالله تعالى التوفيق.

٤٤ - صَاحِبُ الْمَعْبَرِ

يَعْبُرُ بِدَوَابِّ فَعَرَقَتْ

قال عليّ: أخبرنا حماد أخبرنا عبد الله بن محمد بن عليّ أخبرنا عبد الله بن يونس أخبرنا بقي بن مخلد أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا حميد بن عبد الرحمن عن حسن بن جابر عن عامر، قال لي: صاحب المعبر يعبر بدواب فعرقت؟ قال: فلا ضمان عليه.

قال عليّ: وهو كما قال إلا أن يباشر تعطيب المعبر، أو تعطيب السفيته، فيضمن، وبالله تعالى التوفيق.

٢١١٤ - مسألة: من استعان صبيًا أو عبدًا بغير إذن

أهله فقتل.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عبد الله بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية

أخبرنا وكيع أخبرنا إسرائيل عن جابر عن الشعبي أنه قال في رجل أعطى صبيًا فرساً فقتله، قال: يضمن الرجل.

وبه إلى وكيع أخبرنا سفيان عن أشعث عن الحكم عن إبراهيم قال: من استعان عبدًا بغير إذن أهله فعتت فهو ضامن.

وعن الشعبي في عبد رجل أكرهه رجل فحمله على دابة فارطاً رجلاً فقتله.

قال: يغرّم الذي حمل العبد.

قال أبو حمزة: من استعان صغيراً حرّاً أو عبدًا فعتت، فهو ضامن.

ومن استعان كبيراً حرّاً أو عبدًا فعتت فهو غير ضامن.

رويّا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا وكيع أخبرنا إسرائيل عن جابر عن الشعبي أنه قال في رجل أعطى رجلاً فرساً فقتله: أنه لا يضمن، إلا أن يكون عبداً أو صبيًا.

وعن عوف بن أبي جميلة قال: كان عمر بن حبان الحماني يصنع الخيل، وأنه حلّ ابنه على فرسٍ فخر، ففتقر من الفرس فمات، فجعلت ديتة على عاقلة زمان زياد بالبصرة.

وعن بكر بن الأشج أن ابن عمر قال: من حمل غلاماً لم يبلغ الحلم بغير إذن أهله فسقط فمات، فقد غرّم.

وعن مجاهد عن ابن عباسٍ مثل قول ابن عمر هذا، وقال: يغرّم ديتة لو جرحه.

وعن ربيعة، وأبي الزناد أنّهما قالا جميعاً: من استعان غلاماً لم يبلغ الحلم فهو لما أصابه ضامن - وقالا في الحرّ يملك نفسه: ليس على أحد استعانة شيء إذا أتى ذلك طائعا.

قال ربيعة: إلا أن يستغفل، أو يستجهل.

قال ابن وهب: وسمعت الليث يقول مثل قول أبي الزناد.

وعن قتادة عن خلاص بن عمرو أن عليّ بن أبي طالب قال في الغلام يستعته رجل - ولم يبلغ خمسة أشهر - فهو ضامن حتى يرجع، وإن استعانه بإذن أهله فلا ضمان عليه.

وعن إبراهيم النخعي قال: من استعان مملوكاً بغير إذن مواله ضمن.

قال أبو حمزة: فحصل من هذه الأقوال عن عليّ بن أبي طالب أنه من استعان غلاماً - لم يبلغ خمسة أشهر - بغير إذن أهله فهو له ضامن، فإن بلغ خمسة أشهر فلا ضمان عليه، وإن استعانه بإذن أهله، وهذا صحيح عن عليّ بن أبي طالب - عليه.

وعن ابن عباس، وابن عمر - رضي الله عنهما - من حمل

غلاماً بغير إذن أهله فسقط فمات فقد غرم، إلا أنه لا يصح عنهما.

أما عن ابن عمر فرواه ابن لُحَيْعَة - وليس بشيء.

وأما ابن عباس فرواه عنه يزيد بن عياض - وهو مذكور بالكذب. وحصل عن الشعبي: من أعطى صبياً فرساً قتلته، فلم يلحق ضامنٌ وعن ربيعة، وأبي الزناد، نحو ذلك.

وعن حماد بن أبي سليمان، نحو ذلك. فلم يفرق هؤلاء بين إذن أهله، ولا بين غير إذنهم. وحصل من قول الشعبي: من استعان عبداً بالغاً بغير إذن سيده، فلا ضامنٌ عليه إن تلف - وعن الزهري، وعطاء، نحوه.

وأما المتأخرون - فإن أبا حنيفة، وأبا يوسف، ومحمد بن الحسن، قالوا: من غصب صبياً حرّاً فمات عنده بعمى أو فجأة فلا شيء عليه - فإن أصابته صاعقة، أو نهشته حية: فدبته على عاقلة الغاصب، وكان زفر يقول: لا يضمن في شيء من ذلك.

وقال سفيان الثوري: إذا أرسل صبياً في حاجة فجنى الصبي جنياً، قال: فليس على الذي أرسله شيء من جنائيه، قال: فإذا أرسل مملوكاً في حاجة فجنى، فإن الجنابة على الذي أرسله، قال: فإن استعمل أجيراً صغيراً في حاجة فأكله الذنب فلا شيء عليه.

وقال الحسن بن حي: من أمر صغيراً، أو مملوكاً لغيره بأن يسقيه ماءً، أو يناوله وضوءاً فلا بأس بذلك، قال: فإن عتيا في ذلك فعليه ضمانهما.

وقال مالك: الأمر الذي عليه الفقهاء منهم: أن الرجل إذا استعان صغيراً، أو عبداً مملوكاً في شيء له بال، فإنه ضامن لما أصابهما - إذا كان ذلك بغير إذن - وإذا أمر الرجل الصبي الحر أن ينزل في بئر، أو يرقى في غلقة، فهلك في ذلك: أن الذي أمره ضامن لما أصابه - فإن استعان كبيراً حرّاً فأعانه، فلا شيء عليه إلا أن يستغفل أو يستجهل.

قال أبو حمزة: وقد روينا عن مالك: أن من غصب حرّاً قباعة فطلب، فلم يوجد: أنه يضمن دية.

وأما الشافعي - فلا نعلم له في هذا قولاً.

وقد روي عن أم سلمة أم المؤمنين - رضي الله عنها - أنها بعثت إلى معلم الكتاب، ابعت لي غلماناً يفتشون صوفاً ولا تبعث إليّ حرّاً.

قال أبو حمزة: فلما اختلفوا - كما ذكرنا - وجب أن ننظر في ذلك ليلوِّح الحق من ذلك فتبعه - يعون الله تعالى ومته - فابتدأ بما روي في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم:

فأما الرواية - عن أم سلمة رضي الله عنها في طلبها غلماناً يفتشون لها الصوف، واشترطت: أن لا يكون فيهم حرٌّ، فليس فيه من حكم التضمن قليل ولا كثير، فلا مدخل له في هذا الباب - والله أعلم بمرادها - ولعل نفس الصوف كان يحضرها فكرهت أن يراها حرٌّ من الصبيان - ولعله قد قارب البلوغ فلا يحل له ذلك - وروية العبيد لها مباح، ونفس الصوف لا يطيقه إلا من له قوة من الغلمان - والله أعلم - ولا تقطع بهذا أيضاً إلا أننا تقطع أنه ليس خبرها هذا من حكم التضمن.

قال أبو حمزة: ثم نظروا في قول علي بن أبي طالب عليه السلام الذي لم يصح عن صاحبه في هذا الباب شيء غيره، فوجدناه حدّ مقدار الصبي في ذلك بخمسة أشبار.

وقد خالفه الحنفيون، والمالكيون، والشافعيون في ذلك، ومن الباطل أن يحتجوا على خصوصهم بقول قد خالفوه هم.

قال أبو حمزة: وبقيت الأقوال غيرها، وهي تنقسم ثلاثة أقسام:

أحدها - تضمين من استعان عبداً أو صغيراً بغير إذن أهلها وترك تضمينه، إن استعانهما بإذن أهلها.

والثاني - تضمينه كيفما استعانهما بإذن أهلها، أو بغير إذنهما.

والثالث - قول الشعبي: أن العبد الكبير لا يضمن من استعانه، لكن من استعان الصغير ضمن.

ثم نظرنا في قول أبي حنيفة، وأصحابه، فوجدناه في غاية الفساد؛ لأنه فرق في الصغير يغصب بين أن يموت حتف أنفه، أو بعمى، أو فجأة، فلا يضمن غاصبه شيئاً، وبين أن يموت بصاعقة تحرقه، أو حية تنهشه فيضمن دية - وهذا عجب لا نظير له.

وهذا قول لا يعضده قرآن، ولا سنة صحيحة ولا مستقيمة، ولا إجماع، ولا قول صاحب، ولا قياس، ولا رأي سديد، ولا معقول، ولا احتياط - وما نعلم أحداً قال هذا القول قبله، وهذا مما انفرد به - فسقط هذا القول بلا مرية.

ثم نظرنا في قول مالك فوجدناه أيضاً خطأ؛ لأنه فرق بين استعانة الصغير والعبد في الأمر ذي البال فيضمن، ومن استعانهما في الأمر غير ذي البال فلا يضمن - وهذا أيضاً تقسيم لا يؤيده قرآن، ولا سنة صحيحة، ولا سقيمة، ولا إجماع، ولا قول صاحب، ولا قياس، ولا رأي سديد ولا معقول - ولا يخلو مستعين الصغير من أن يكون متعدياً بذلك، أو لا يكون متعدياً: فإن كان متعدياً فحكم العدوان في القليل والكثير سواء - وإن كان ليس متعدياً،

فالقيل والكثير مما ليس عدواناً سوءاً.

وكذلك إيجاب الذّية على من باع حراً فلم يوجد الحرّ، فهذا لا وجه له؛ لأنّه لم يقتله.

وأما قول الحسن بن حيّ فخطأ أيضاً؛ لأنّه لم ير بأساً أن يستقي المرء الصّبيّ، وعبّد غيره الماء، أو يكلفهما أن يحملأ له وضوءاً - ثم رأى عليه ضمانهما إن تلقا في ذلك، فكيف يجعل الضمان فيما حدث من فعل قد أباحه لفاعله بما لم يباشر هو تلك الجناية هذا ظلم ظاهر.

وأما قول سفيان فخطأ أيضاً من وجوه:

أولها - أنّه فرق بين الرجل يرسل الصّغير والعبّد لغيره في حاجته بغير إذن أهلها فجنى كلّ واحد منهما جناية فيضمن المرسل جناية العبد الكبير، ولا يضمن جناية الحرّ الصّغير - وهو قول لا يعضده شيء من الدّلائل.

والقول الثاني - من أرسل صغيراً في حاجته فأكاله الذّئب فلا شيء عليه.

فإن استأجر أجراً صغيراً في عمل شاقّ قتلت فيه ضمن - وإن كان الأجير كبيراً لم يضمن - فهذه فروق لم يأت بها نصّ ولا إجماع.

قال أبو محمّد: فنظرنا، هل نجد في شيء من هذا عن رسول الله ﷺ؟

فوجدنا - من طريق البخاري أخبرنا عمرو بن زوارة أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم عن عبد العزيز عن أنس قال: «لما قدّم رسول الله ﷺ المدينة أخذ أبو طلحة يتيدي فأطلقني بي إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إن أنساً غلامٌ كَسَنَ فليخدمك، فخدمته في السفر والحضر، فولّاه ما قال لي يسيّرتُ صنْعته، لم صنْعته هكذا؟ ولا يسيّرتُ لَمْ اصْنَعته، لم تَصْنَع هذا هكذا».

فوجدنا رسول الله ﷺ قد استخدم أنس بن مالك وهو يتيم ابن عشر سنين في الأسفار البعيدة، والقريبة، والغزوات المخيفة، وفي الحضر.

فإن قال قائل: إن ذلك كان بإذن أمّه وزوجها وأهله.

قلنا له، وبالله تعالى التوفيق:

نعم، قد كان هذا، ولم يقل رسول الله ﷺ إني إنما استخدمته لإذن أهله لي في ذلك، فإذا لم يقل ذلك - عليه الصلاة والسلام فإنهم وتركوا إذهابهم على السّواء وإثما المراعى في ذلك حسن النّظر للغلام، فإن كان ما استعانه في عمله للأجنبيّ نظرأ له

فهو فعل خير - إذن أهله ووليّه أم لم ياذنوا - وإن كان ليس له نظر له فهو ظلم؛ لأنّ أهله في ذلك أم لم ياذنوا.

برهان ذلك: قول الله تعالى ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾.

وقوله تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ ولم يأت بمراعاة إذن أهل الغلام: لا قرآن، ولا سنة صحيحة، ولا إجماع - فبطل مراعاة إذهابهم يقيّن، ولم يبق إلا أن يكون المستعين بالغلام ناظرأ للغلام في تلك الاستعانة أو غير ناظر له؛ فإن كان ناظرأ له فهو محسن، وإذا هو محسن فلا ضمان عليه فيما أصابه بما لم يجهه هو، لقوله تعالى ﴿مَّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ وإن كان غير ناظر له في ذلك فهو ظالم له، ولكن ليس كلّ ظالم يضمن دية المظلوم. إلا تراهم لا يختلفون فيمن ظلم إنساناً حرّاً يسخره إلى مكان بعيد فتلّف هنالك؟ فإنه لا يضمنه الظالم له، ولا فرق هاهنا بين ظلم صغير أو كبير.

وقد قلنا: إنّه لا دية إلا على قاتل، والمستعين الظالم لم يتلف المستعان في ذلك العمل، فإن المستعين له لا يسمى قاتلاً له، ولا مباشر قتله، فلا ضمان عليه أصلاً - صغيراً كان أو كبيراً - إلا أن يباشر، أو يأمر بإكرامه وإدخاله البئر، أو تطليعه في مهوأة فيطلع كرهاً لا اختياراً له في ذلك - فهذا قاتل عمداً عليه القود، فظهر أمر الصّغير، وبالله تعالى التوفيق.

وأما العبد - يسخره غير سيّده، فإن كان لم يكرهه لكن استعانه برغبة فأعانه فتلّف، فإنه أيضاً لم يباشر إتلافه، ولا ضمه بنصب، فلا غرامة فيه أصلاً، ولكن عليه إجارة مثله؛ لأنّه اتّنع به في ذلك العمل - وهو مال غيره - فلا يحلّ له الانتفاع بمال غيره إلا بإذن ربّ المال..

قال الله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «إن وماءكم وأمواتكم عليكم حرّام».

فإن غصب العبد فاستعمله، أو أكرهه بالتّهديد، فقد غصب أيضاً، وقد ضمن مغتصبه كلّ ما أصابه عنده من أي شيء كان، وإن مات حتف أنفه من غير ما سخره فيه، أو بما سخره فيه، وعليه مع ذلك أجره مثله؛ لأنّه مال تعدّى عليه هذا المكر، فلزمه ردّه إلى صاحبه ولا بد، أو مثله إن فات، لأنّه متعدّد - والله تعالى يقول: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾، وإن كان بإذن أهله فلا شيء في ذلك؛ لأنّه لم يعتد بخلاف الصّغير الذي لا إذن لهم فيه، إلا فيما هو حظ للصّبيّ فقط، وإلا في غيره سواء، وبالله تعالى التوفيق.

عامداً لِيُغْرِقَهُمْ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ وَالذِّبَاتُ مِنْ قَتْلِ جَمَاعَةٍ، وَإِنْ كَانَ شَقَّةً لِنَفْسِهِ أَوْ لغيرِ منفعة - وهو لا يدري أنه لا يصيبه به أحداً - فما هلك به فهو قاتلٌ خطأ، والذِّبَاتُ على عاقلته، والكفارة عليه؛ لكل نفسٍ كفارة، ويضمن في كل ذلك ما أتلّف من المال.

وهكذا القولُ فيمن ألقى ناراً أو هدمَ بناءً ولا فرق.

وإن عمداً إحراق قومٍ أو قتلهم بالهدمِ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ، وإن لم يعمد ذلك فهو قاتلٌ خطئاً.

ولو ساق ماءً فمرَّ على حائطٍ فهدمَ الماءَ الحائطَ فقتل: فت كما قلنا أيضاً سواء سواء ولا فرق؛ لأن كلَّ من ذكرنا مباشرٌ لإتلاف ما تلفت، فإن مات أحدٌ بذلك بعد موت الجاني، أو تلف به مالٌ بعد موته، فلا ضمان في ذلك لأن الجناية حدثت بعده، ولا جناية على ميت.

ولو أن إنساناً رمى حجراً أو سهماً ثم مات إثر خروج السهمِ أو الحجرِ فأصاب الحجرُ أو السهمُ إنساناً - عمده أو لم يعمده - فلا ضمان عليه، ولا على عاقلته؛ لأن الجناية لم تكن إلا وهو ممن لا فعل له، بخلاف ما خرج خطأ ثم مات؛ لأن الجناية قد وقعت وهو حيٌّ، فلو جُرَّ إثر رمي السهمِ أو الحجرِ فكموته ولا فرق.

وكذلك لو أغمي عليه.

وأما النائمُ فيخلافه الغمي عليه، والمجنون، لأنه مخاطبٌ، وهما غيرُ مخاطبين، إلا أنه لا عمد له، فلو أن نائماً انقلبَ في نومه على إنسانٍ فقتله فالدية على عاقلته، والكفارة عليه في ماله؛ لأنه مخاطبٌ، وبالله تعالى التوفيق.

٢١١٧ - مسألة:

قال عليٌّ: وأما من أوقد ناراً ليصطلي، أو ليطبخ شيئاً، أو أوقد سراجاً ثم نائمٌ فاشتعلت تلك النارُ فأتلفت أمتعةً وناساً، فلا شيء عليه في ذلك أصلاً.

وقد جاء في هذا آثار:

كما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا وكيعٌ عن شعبة قال: سألت الحكم بن عتيبة، وحَدَّثَ بَنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ رَجُلٍ رَمَى نَاراً فِي دَارٍ قَوْمٍ فَاحْتَرَقُوا، فَلَا جَمِيعاً، لَيْسَ عَلَيْهِ قَوْدٌ وَلَا يَقْتُلُ.

ويه إلى وكيع عن عبد العزيز بن حصين عن يحيى بن يحيى الغساني قال: أحرق رجلٌ تَباً في فِراجٍ له فخرجت شريرة من نارٍ فأحترقت شيئاً لجارٍ، فكتبت فيه إلى عمر بن عبد العزيز، فكتب إليّ

٢١١٥ - مسألة: في قول الله تعالى ﴿وَمَنْ أَخْيَاكَ فَكَانَتْ أَحْيَا النَّاسِ جَمِيعاً﴾ روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا وكيعٌ أخبرنا سفيان الثوري عن خضيف عن مجاهد عن ابن عباسٍ في قول الله تعالى ﴿أَنْتَ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَانَتْ قَتْلَ النَّاسِ جَمِيعاً﴾ قال: من أوقها ﴿وَمَنْ أَخْيَاكَ فَكَانَتْ أَحْيَا النَّاسِ جَمِيعاً﴾ قال: مَنْ كَفَّ عَنْ قَتْلِهَا.

ويه إلى سفيان عن منصور عن مجاهدٍ ﴿وَمَنْ أَخْيَاكَ فَكَانَتْ أَحْيَا النَّاسِ جَمِيعاً﴾ قال: مَنْ أُنْجَلَا مِنْ غَرَقٍ أَوْ حَرَقٍ فَقَدْ أَخْيَاكَ.

ويه إلى وكيعٍ أخبرنا الغلاء بن عبيد الكريم قال: سمعت مجاهد يقول ﴿وَمَنْ أَخْيَاكَ فَكَانَتْ أَحْيَا النَّاسِ جَمِيعاً﴾ قال: مَنْ كَفَّ عَنْ قَتْلِهَا فَقَدْ أَخْيَاكَ.

قال عليٌّ: هذا ليس في تفسيره عن رسول الله ﷺ شيءٌ فيسلم له، والرواية عن ابن عباسٍ فيها خصيصةٌ، وليس بالقوي.

قال أبو محضٍ: وهذا حكمٌ إنما كتبه الله تعالى على بني إسرائيل ولم يكتبه علينا، قال الله تعالى ﴿مَنْ أَجَلُ ذَلِكَ كِتَابًا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ﴾.

قال عليٌّ: فهذا أمرٌ قد كتبه - والله الحمد - إذ لو كتبه الله تعالى علينا لأعلمنا بذلك، فله الحمد كثير، وهذا - والله أعلم -

إذ كتبه الله على بني إسرائيل فهو من الإصر الذي حمله على من قبلنا. وأمرنا تعالى أن ندعوه في أن لا يجعله علينا إذ يقول تعالى ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْهِ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ فإذا لم يكتبه الله تعالى علينا فلم نكتف بمعرفة كيافته، إلا أن الذي كتب الله تعالى علينا: هو تحريم القتل، والوعيد الشديد فيه، ففرض علينا اجتنابه، واعتقاد أنه من أكبر الكبائر بعد الشرك، وهو مع ترك الصلاة بعده. وما كتبه الله تعالى أيضاً علينا استفاضة كل متورط

من الموت؛ إما بيل ظالم كافر، أو مؤمن متعد، أو حيّة أو سبع، أو نار أو سيل، أو هدم أو حيوان، أو من علّة صعبةٍ تقدّر على معاناته منها، أو من أي وجه كان، فوعدنا على ذلك الأجر الجزيل الذي لا يضيّعه ربنا تعالى، الحافظ علينا صالح أعمالنا وسيّئته. ففرض علينا أن نأتي من كل ذلك ما افترضه الله تعالى علينا، وأن نعلم أنه قد أحصى أجراً على ذلك من يجازي على مثقال الذرّ من الخير والشر. نسأل الله تعالى التوفيق لما يرضيه بمنّه آمين، وبالله تعالى نتعصم.

٢١١٦ - مسألة: منذ شق نهرٌ ففرّق ناساً، أو طرح ناراً، أو هدم بناءً فقتل.

قال عليٌّ: من شق نهرًا ففرّق قوماً، فإن كان فعل ذلك

إسحاق النَّصْرِيُّ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ حَبِيبٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَخْبَرَنَا جَدِّي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو فُرُوءَ - هُوَ عُرْوَةُ بْنُ الْحَارِثِ - عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: الرَّجُلُ جَبَّارٌ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَقَالَ قَوْمٌ: سَفْيَانُ بْنُ حَبِيبٍ ضَعِيفٌ فِي الزَّهْرِيِّ. **قَالَ عَلِيٌّ:** وَمَا نَدْرِي وَجْهَ هَذَا، وَسَفْيَانُ بْنُ حَبِيبٍ ثَقَّةٌ، فَمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ خَطَأً فَلْيَبْسُئْهُ، وَإِلَّا فَرَوَيْتَهُ حَبَّةً، وَهَذَا إِسْنَادٌ مُسْتَقِيمٌ لِاتِّصَالِ الْقِتَابِ فِيهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا الْحَبْرِ: فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: مَعْنَى 'الرَّجُلُ جَبَّارٌ': إِنَّمَا هُوَ مَا أَصَابَتْ الدَّاءُ بِهِ رَجُلُهُ. **وَقَالَ آخَرُونَ:** هُوَ مَا أَصِيبَ بِالرَّجْلِ عَنْ غَيْرِ قِصَاصٍ فِي الطَّوَاغِ وَغَيْرِهِ.

قَالَ عَلِيٌّ: وَكَلَا التَّسْوِيرَيْنِ حَتَّى: لِأَنَّهُمَا مَوَاقِفَانِ لِلْفَرْقِ النَّسْبِيِّ عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْصُ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ تَخْصِصٌ بِلَا بَرَهَانٍ وَدَعْوَى بِلَا دَلِيلٍ.

فَصَحَّحْنَا أَنْ كُلَّ مَا جَاءَ بِرَجُلٍ مِنْ إِنْسَانٍ، أَوْ حَيَوَانٍ، فَهُوَ هَذَرٌ لَا غَرَامَةَ فِيهِ، وَلَا قِرَدَ، وَلَا كُفَّارَةَ، إِلَّا مَا صَحَّ الْإِجْمَاعُ بِهِ بِأَنَّهُ مُحْكَمٌ فِيهِ بِالْقَوْدِ، كَالْتَعَمُّدِ لِلذَّكَاءِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١١٩ - مسألة: الجاني يستأد منه فيموت أحدهما.

قَالَ عَلِيٌّ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا.

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِذَا مَاتَ الْمُسْتَقْدُّ.

فَكَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ قُلْتُ لِعَطَاءَ: رَجُلٌ اسْتَقْدَ مِنْ رَجُلٍ قَبْلَ أَنْ يَسِرَّأَ ثُمَّ مَاتَ الْمُسْتَقْدُّ مِنَ الَّذِي أَصَابَهُ، قَالَ أَرَى: أَنْ يُوَدَّى، قُلْتُ: فَمَاتَ الْمُسْتَقْدُّ مِنْهُ، قَالَ: أَرَى أَنْ يُوَدَّى، قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: قَالَ عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ: أَظُنُّ أَنَّهُ سَيُودَى.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا اسْتَقْدَ مِنْ آخَرَ ثُمَّ مَاتَ الْمُسْتَقْدُّ مِنْهُ غَرَمَ دَيْنُهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، وَابْنِ جَرِيرٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: السَّنَةُ أَنْ يُوَدَّى - يَعْنِي الْمُسْتَقْدُّ مِنْهُ.

وَبِهِ إِلَى مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ فِي رَجُلٍ أَشْلَى أَصْبَغَ رَجُلٍ. **قَالَ** يَسْتَفِيدُ مِنْهُ، فَإِنْ شَلَّتْ أَصْبَعُهُ، وَإِلَّا غَرَمَ لَهُ الدَّيْنُ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ هُثَيْمٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ أَوْ غَيْرِهِ - شَكَّ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي ذَلِكَ - عَنِ الشَّعْبِيِّ فِي رَجُلٍ جَرَحَ

أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَجْمَاءُ جَرَحُهَا جَبَّارُهُ وَارَى أَنْ النَّارَ جَبَّارٌ».

قَالَ عَلِيٌّ: صَدَقَ ﷺ: النَّارُ عَجْمَاءُ فَهِيَ جَبَّارٌ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَظَنَرْنَا، هَلْ رَوَى فِي ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ؟ فَوَجَدْنَا - مَا أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّلْمَنَكِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ الصَّمُوتِيُّ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرُو بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَزَّازُ أَخْبَرَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبَةَ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَتَّوَسٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ بْنِ مَتَبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «النَّارُ جَبَّارَةٌ».

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ مَسَافٍ أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ الْبَارِئِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ الصَّنَعَانِيُّ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ بْنِ مَتَبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «النَّارُ جَبَّارَةٌ».

قَالَ عَلِيٌّ: وَهَذَا خَيْرٌ صَحِيحٌ يَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، وَلَا يَحِلُّ خِلَافُهُ، فَجَبَّ بِهَذَا أَنْ كُلُّ مَا تَلَفَ بِالنَّارِ فَهُوَ هَذَرٌ، إِلَّا نَارًا اتَّفَقَ الْجَمْعُ عَلَى تَضْمِينِ طَارِحِهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا مَا تَعَمَّدَ الْإِنْسَانُ طَرِحَهَا لِلْإِسْقَادِ، وَالْإِتْلَافِ، فَهَذَا مُبَاشَرٌ مُتَعَدِّ فَعْلِيهِ الْقَوْدُ فِيمَا عَمَدَ قَتْلُهُ، وَالدَّيْنُ عَلَى الْعَاقِلِ فِي الْخَطَا.

وَأَمَّا نَارٌ أَوْقَدَهَا غَيْرٌ مُتَعَدِّ فَهِيَ جَبَّارَةٌ، كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهَذَا عُمُومٌ لَا يَجُوزُ تَخْصِصُهُ إِلَّا مَا خَصَّ نَصٌّ أَوْ إِجْمَاعٌ، وَلَا إِجْمَاعٌ إِلَّا فِيمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْقِصَاصِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١١٨ - مسألة: ما جاء في الرجل.

قَالَ عَلِيٌّ: جَاءَ فِي الرَّجُلِ أَنْ تَذْكُرَهُ، وَتَذْكُرَ مَا قِيلَ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى:

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّلْمَنَكِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ الصَّمُوتِيُّ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرُو بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَزَّازُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْبَاهِلِيِّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزَّامِ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ حَبِيبٍ الزَّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الرَّجُلُ جَبَّارٌ».

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ حَبِيبٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الرَّجُلُ جَبَّارٌ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَجَاءَ هَذَا إِضَافَةً عَنْ بَعْضِ السُّلَفِ. **كَمَا أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ** بِنَبَاتٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ

رجلا فاقص من ثم هلك المستفاد.

قال: عقله على المستفاد منه ويطرح عنه دية جرحه من ذلك فما فضل فهو عليه.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن شبرمة عن الحارث الغنيلي في الذي يستفاد منه ثم يموت، قال: يغرُم دية؛ لأن النفس خطأ.

وعن إبراهيم النخعي عن علقمة: أنه قال في المقتص منة: أيهما مات ودي.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال: استأذنت زياد بن جبر في الحج فسألني عن رجل شج رجلا فاقص له منه فمات المقتص منه فقلت: عليه الدية ويرفع عنه بقدر الشج، ثم نسي ذلك، فجاء إبراهيم فسأله فقال: عليه الدية، قال شعبة سألت الحكم ومحمدا عن ذلك، فقالا جميعا: عليه الدية.

وقال حماد: ويرفع عنه بقدر الشج.

وقال أبو حنيفة، وسفيان الثوري، وابن أبي ليلى: إذا اقتص من باب أو شج، فمات المقتص منه فدبته على عاقلة المقتص له.

وقد روي ذلك عن ابن مسعود، وعن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود.

قال أبو محمد: الذي يقتص منه دية على المقتص له غير أنه يطرح عنه دية جرحه.

وقال آخرون: لا شيء في هلاك المقتص منه.

كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عبد الله بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن المسيب قال: قال عمر بن الخطاب في الرجل يموت في القصاص: قتله كتاب الله تعالى، أو حق، لا دية له.

ومن طريق الحجاج بن المهال أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي بن أبي طالب، وعمرو بن الخطاب، قالوا جميعا: من مات في قصاص أو حد، فلا دية له.

وهو إلى قتادة عن الحسن بن مات في قصاص أو حد، فلا دية له.

ومن طريق ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع أخبرنا مسعر بن كدام وسفيان عن أبي حصين عن عمير بن

سعيد قال: قال علي بن أبي طالب: ما كنت لأقيم على رجل حدًا فيموت فأجد في نفسي منه شيئًا إلا صاحب الحجر، لو مات وديته.

وعن الحسن البصري عن الأحنف بن قيس عن عمرو بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، قالوا جميعا: في المقتص منة يموت، قالوا جميعا: قتله الحق ولا دية له.

وعن سعيد بن المسيب مثل ذلك: قتله الحق، لا دية له.

وعن أبي سعيد أن أبا بكر، وعمرو، قالوا: من قتله حدًا فلا عقل له.

قال ابن وهب: وأخبرني الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه قال: من استقيد منه بمثل ما دخل على الناس منه فقتله القود، فليس له عقل - ولو أن كل من استقيد منه حق قبله للناس فمات منه غرمة المستقيد: رفض الناس حقوقهم.

قال ابن وهب: قال يونس: قال ربيعة: إن مات الأول - وهو المقتص - قتل به الجارح المقتص منه - وإن مات الآخر - وهو المقتص منه - فبحق أخذ منه كان منه التلف.

وبه - يقول مالك، وعبد العزيز بن أبي سلمة، والشافعي، وأبو يوسف ومحمد بن الحسن، وأبو سليمان.

قال أبو محمد: فهذه ثلاثة أقوال.

أحدها - أنه إن مات المقتص ودي، وإن مات المقتص منه ودي، ورفع عنه قدر جنايته.

وهو قول روي عن ابن مسعود، كما أوردنا عن إبراهيم النخعي، والشافعي، ومحمد بن أبي سليمان.

وبه يقول عثمان البتي، وابن أبي ليلى.

وقول آخر: أنه يودي، ولا يرفع عنه جنايته شيء.

وهو قول عطاء، وطاوس - وروي أيضاً عن الحكم بن عتيبة.

وهو قول الزهري، وعن عمرو بن دينار، وأبي حنيفة، وسفيان الثوري.

وقول ثالث: أنه لا دية للمقتص منه.

وروي عن أبي بكر، وعمرو - رضي الله عنهما - وصح عن علي بن أبي طالب عليه السلام.

وهو قول الحسن، وابن سيرين، والقاسم، وسالم، وسعيد بن المسيب، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وربيعة.

وهو قول مالك، والشافعي، وأبي يوسف، ومحمد بن

الحسن، وأبي سليمان.

قال أبو محمد: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك ليلوح الحق فتبعه بعون الله تعالى فوجدنا من قال: أنه يردى جملة، فإما يرفع عنه بقدر جنايته، وإما لا يرفع عنه بقدر جنايته. يقولون: إن الله تعالى إنما أوجب على القاطع والجرح والكاسر، والقاق، والضارب: القود مما فعلوا فقط، ولم يوجب عليهم قتلا، فمداؤهم محرمة، ولا خلاف في أن المقتص من شيء من هذا لو تعمد القتل فلزمه القود، فإذا هو كذلك فمات المقتص منه عما فعل به بحق، فقد أصيب دمه خطأ، فقيه الديّة.

وقالوا أيضاً: إن من أدب امرأته فماتت فيها الديّة، وهو إنما فعل مباحاً، فهذا المقتص منه، وإن مات من مباح فقيه الديّة.

قال علي: ما نعلم لهم حجة غير هاتين، فنظرنا في قول من أسقط الديّة في ذلك، فكان من حجّتهم أن قالوا: إن القصاص مأمور به، ومن فعل ما أمر به فقد أحسن، وإذا أحسن فقد قال الله تعالى ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ وإذا لا سبيل عليه فلا غرامة تلحقه، ولا على عاقلته من أهله.

وأما قياس المقتص على موت امرأته فالقياس باطل، ثم لو صح لكان هذا منه عين الباطل؛ لوجهين.

أحدهما - أنه قياس عمه وذلك من أدب امرأته فلا يخلو من أن يكون متعدياً - وضع الأدب في غير موضعه - أو غير متعد.

فإن كان متعدياً فقيه القود، وإن كان وضع الأدب موضعاً، فلا سبيل إلى أن يموت من ذلك الأدب الذي أبيع له، إذ لم يبيع له قط أن يؤذيها أدباً يمات مع مثله، ومن أدب هذا النوع من الأدب فهو ظالم متعد، والقود عليه في النفس فما دونها؛ لأنه لا يجوز لأحد أن يجلد في غير حد أكثر من عشر جلدات - على ما صح عن النبي ﷺ:

كما رويّا - من طريق البخاري أخبرنا عبد الله بن يوسف أخبرنا الليث بن سعد حدثني يزيد بن أبي حبيب عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن بن جابر عن عبد الله عن أبي بردة قال كان النبي ﷺ يقول: «لا يُجلد فوق عشر جلدات إلا في حدّ من حدود الله تعالى».

قالوا: فلم يبع له في العدد أكثر من عشر جلدات، ولا أبيع له جلدها بما يكسر عظاماً، ويخرج جلدأ، أو يعقن لحماً؛ لأن كل هذا هو غير الجلد، ولم يبع له إلا الجلد وحده. ويقيم يدرى كل ذي حس سليم أن عشر جلدات لامرأة صحيحة غير مريضة، ولا

ضعيفة، ولا صغيرة؛ لا تخرج، ولا تكسر، وأنه لا يموت منها أحد.

فإن واقفت ميتة في خلال ذلك أو بعده، فبأجلها ماتت، ولا دية في ذلك، ولا قود، لأننا على يقين من أنها لم تمت من فعله أصلاً.

وإن تعدى في العدد أو ضرب بما يكسر، أو يجرح، أو يعقن فعنف، أو جرح أو كسر، فالقود في كل ذلك في العمد، في النفس فما دونها، أو الديّة فيما لم يعده، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: وأما قوههم: إن المقتص منه إنما أبيع عضره، أو بشرته ولم يبيع دمه.

فصح أنه إن مات من ذلك، فإنه مقتول خطأ، ففيه الديّة - فإن هذا قول غير صحيح؛ لأن القصاص الذي أمر الله تعالى بأخذه لا يخلو من أحد وجهين:

إما أن يكون مما يمات من مثله، كقطع اليد، أو شق الرأس، أو كسر الفخذ، أو غير ذلك. أو يكون ممّا لا يمات من مثله، كاللطم، وضربة السوط، وغير ذلك.

فإن كان ممّا يمات من مثله فذلك الذي قصده فيه؛ لأنه قد تعدى بما قد يمات من مثله، فوجب أن يتعدى عليه بما قد يمات من مثله، فإن مات فعلى ذلك بنى فيه، وعلى ذلك بنى هو فيما تعدى فيه. والوجه الذي مات منه امرأته الله تعالى أن تتعمده فيه، فإذا ذلك كذلك فليس عدواناً، وإذا ليس عدواناً عليه فلا قود، ولا دية؛ لأنه لم يقتل خطأ، فإن مات من عمد امرأته الله تعالى أن تتعمده فيه، ولم يكلفنا أن لا يموت من ذلك - ولو أن الله تعالى أراد ذلك لما أهمله، ولا أغفله، ولا ضيعه، فإذا لم يبين لنا تعالى ذلك فبيّنين ندرى أنه تعالى لم يرد قط.

وإن كان الذي اقتص به منه ممّا لا يمات منه أصلاً فوافق ميتته فإنما مات باجلاً، ولم يمات ممّا عمل به، لا قود، ولا دية.

فإن تعمد المقتص فعلى المقتص منه ما لم يبيع له، فهو متعد، وعليه القود في النفس فما دونها، وإن أخطأ فأتى بما لم يبيع له عملاً؛ فهو خطأ الديّة على عاقلته، وعليه الكفارة في النفس، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٢٠ - مسألة: من أقرعه السلطان فلف.

قال علي: رويّا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن مطر الوراق وغيره عن الحسن قال: أرسل عمر إلى امرأة مغنية كان يدخل عليها، فأنكر ذلك، فقيل لها: أجبي عمر! فقالت: يا ويلها مالها ولعمر!.

قَالَ: فَبَيْنَمَا هِيَ فِي الطَّرِيقِ فَرَعَتْ، فَضَمَّهَا الْعَلَقُ، فَدَخَلَتْ

دَارًا فَالْتَقَتْ وَلِدَهَا فَصَاحَ الصَّبِيُّ صَاحْتَيْنِ فَسَاتَ، فَاسْتَشَارَ عَمَرَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ: أَنْ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ، إِنَّمَا أَنْتَ وَالْإِثْمُ وَمُؤَدَّبٌ، قَالَ: وَصِمْتُ عَلَيَّ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَمَرٌ فَقَالَ: مَا تَقُولُ، فَقَالَ: إِنَّ كَانُوا قَالُوا بِرَأْيِهِمْ فَقَدْ أَخْطَأَ رَأْيُهُمْ، وَإِنْ كَانُوا قَالُوا فِي هَوَاكَ، فَلَمْ يَنْصَحُوا لَكَ، أَرَى أَنْ دَيْتَهُ عَلَيْكَ لِأَنَّكَ أَنْتَ أَفْرَعْتَهَا، وَالْفَتْ وَلِدَهَا فِي سَبِيلِكَ، فَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَقْسِمَ عَقْلَهُ عَلَى قَرِيشٍ - يَعْنِي: بِأَخْذِ عَقْلِهِ مِنْ قَرِيشٍ؛ لِأَنَّهُ أَخْطَأَ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: فَالْصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَدْ اختلفوا، فالواجب الرجوع إلى ما أمر الله تعالى به بالرجوع إليه عند التنازع إذ يقول تعالى ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾.

فوجدنا الله تعالى يقول ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾.
﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾.
وقال رسول الله ﷺ: ﴿مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُتَكَبِّرًا فَلْيُغَيِّرْهُ يَسُدِّهِ إِنْ اسْتَطَاعَ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فليُسَيِّرْهُ﴾.

فَصَحَّ أَنْ قَرَأَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ قَدَرٌ عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ أَنْ يَأْمُرَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ.

وَبَيْنَ الْمَحَالِ أَنْ يَقْتَرِعَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْأُمَّةِ أَوْ غَيْرِهَا أَمْرًا إِنْ لَمْ يَعْلَمُوا عَصَا اللَّهَ تَعَالَى ثُمَّ يُؤَاخِذُهُمْ فِي ذَلِكَ.

وَوَجَدْنَا هَذِهِ الْبَعْثُوتَ فِيهَا: بُعِثَ فِيهَا بَحَقٌّ، وَلَمْ يَتَأَيَّرِ الْبَاغِي فِيهَا شَيْئًا أَصْلًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ عَلَيْهِ دِيَّةٌ وَلِدَهَا لَوْ بَاسَرَ ضَرْبَهَا أَوْ نَطَحَهَا.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتَأَيَّرِ فَلَمْ يَجُنْ شَيْئًا أَصْلًا. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ هَذَا، وَبَيْنَ مَنْ زَمِيَ حَجْرًا إِلَى الْعَدُوِّ فَفَرَّغَ مِنْ هَوِيهِ إِنْسَانٌ فَمَاتَ، فَهَذَا لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ بَنَى حَائِطًا فَأَهْدَمَهُ، فَفَرَّغَ إِنْسَانٌ فَمَاتَ وَيَا لَللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١٢١- مَسْأَلَةٌ: مَنْ سَمَّ طَعَامًا لِإِنْسَانٍ، ثُمَّ دَعَاهُ إِلَى أَكْلِهِ، فَأَكَلَهُ، فَمَاتَ.

قَالَ عَلِيٌّ: دَعَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنْ سَمَّ طَعَامًا وَقَدَّمَتْهُ إِلَى إِنْسَانٍ وَقَالَ لَهُ: كُلْ فَأَكَلَ فَمَاتَ، فَإِنَّ عَلَيْهِ الْقَوْدَ.

وهو قول مالك.
وقال آخرون: لَيْسَ عَلَيْهِ الْقَوْدُ، لَكِنْ عَلَى عَاقِلَتِهِ الدِّيَّةُ.
قال آخرون: لَا قَوْدَ فِيهِ وَلَا دِيَّةَ وَلَا كَفَّارَةَ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ ضَمَانُ الطَّعَامِ الَّذِي أَفْسَدَ - إِنْ كَانَ لِغَيْرِهِ - وَالْأَذْبُ، إِلَّا أَنْ

يُؤْخَرَهُ إِثْمًا، فَعَلَيْهِ الْقَوْدُ.

وهو قول أصحابنا وَلَمْ يَخْتَلِفِ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي إِجْبَارِهِ إِثْمًا - وَهُوَ يَدْرِي - أَنَّهُ يَقْتُلُ: أَنْ فِيهِ الْقَوْدُ - وَلَهُ فِي إِذَا لَمْ يُؤْخَرَهُ إِثْمًا قَوْلَانِ.

أَحَدُهُمَا: كَقَوْلِ مَالِكٍ.

وَالْآخَرُ: كَقَوْلِ أَصْحَابِنَا.

قَالَ عَلِيٌّ: فَلَمَّا اختلفوا كَمَا ذَكَرْنَا وَجَبَ أَنْ نَنْظُرَ فِي ذَلِكَ لَعَلَّ فِي ذَلِكَ سُنَّةَ جَرَتْ.

فَوَجَدْنَا مَا أَخْبَرَنَا عَنْهُ اللَّهُ بْنُ رَبِيعٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ كَعْبٍ بَنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ أُمَّ قَبِيْشَ قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: مَا نَتَّهَمُ بِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنِّي لَا أَتَّهَمُ بِأَيِّهِ إِلَّا الشَّاةَ الْمُسَوِّمَةَ الَّتِي أَكَلْتُ مِنْكَ بِخَيْرٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا لَا أَتَّهَمُ بِنَفْسِي إِلَّا ذَلِكَ قَهْدًا أَوَّانَ قَطَعَ أَبْهَرِي».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَمَّا حَدَّثَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُرْسَلًا عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَمَّا حَدَّثَ بِهِ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ.

وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَنَّ مَعْمَرًا كَانَ يُحَدِّثُهُمْ بِالْحَدِيثِ مَرَّةً مُرْسَلًا يَكْتُمُونَ، وَيُحَدِّثُهُمْ مَرَّةً يُسَيِّدُهُ فَيَكْتُمُونَ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ أَسْنَدَ لَهُ مَعْمَرٌ أَحَادِيثَ كَانَ يُوقِفُهَا.

وهو إلى أبي داود أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْسَلٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا رَبَاحٌ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بَنِ مَالِكٍ عَنْ أُمِّهِ أُمِّ قَبِيْشَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَذَكَرَ مَعْنَى حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: هَكَذَا قَالَ عَنْ أُمِّهِ، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ عَنْ أَبِيهِ..

وهو إلى أبي داود أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: كَانَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ «أَنَّ يَهُودِيَّةً مِنْ أَهْلِ خَيْبَرَ سَمَتْ شاةً، ثُمَّ سَأَلَ الْقِصَّةَ بِطَوْلِهَا - وَفِيهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا: أَسَمَّمْتِ هَذِهِ الشَّاةَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَعَقَا عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يُعَاقِبْهَا، وَتَوَلَّى بَعْضُ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ أَكَلُوا مِنْ الشَّاةِ».

وهو إلى أبي داود أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَخْبَرَنَا عُبَادُ بْنُ الْعَرَامِ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْيَهُودِ أَهْدَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ

عَلَيْهَا شَاءَ مَسْمُومَةٌ.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتَلَهَا بَغْيِي: الَّتِي سَمَّيْتُهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَظَنَرْنَا فِي الرِّوَايَةِ فَوَجَدْنَاهَا مَعْلُولَةً: أَمَا رِوَايَةٌ وَهَبُ بْنُ بَيْتَةَ، فَإِنَّهَا مُرْسَلَةٌ، وَلَمْ يَسِذْ مِنْهَا وَهَبُ فِي الْمَرْوَةِ الَّتِي أَسْنَدُ إِلَّا أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ الْحَدِيثَ وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ، فَقَطَّ.

وَأَمَّا سَائِرُ الْحَبَرِ، فَإِنَّهُ أَرْسَلَهُ وَلَا مُرِيدَ - هَكَذَا فِي نَصِّ الْحَبَرِ الَّذِي أَوْرَدْنَاهُ لِمَا تَنَهَى إِلَى تَحْرِيفِهِ لِقَوْلِهِ «وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ».

قَالَ: وَزَادَ قَائِمِي بِحَبْرِ الشَّأْنِ مُرْسَلًا فَقَطَّ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ مُرْسِلٌ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ قَائِمِي، فَإِنَّهَا عَنْ رِجَالٍ مَجْتَهِدِينَ: ابْنُ نُمَيْمَانَ الْغُبَرِيِّ وَابْنُ لَا تُعْرِفُهُ - وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الْبَزْزَارُ كَذَبُكَ - وَأَبُو هَمَامٍ كَثِيرُ لَا تَدْرِي إِيَّاهُمْ هُوَ - وَسَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ يَرْوِي مِنْ طَرِيقِ عُبَادِ بْنِ الْعَوَّامِ مُسْنَدًا إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَغْرَضْ لِلْيَهُودِيَّةِ الَّتِي سَمَّيْتُهَا - وَهَذَا الْغُبَرِيُّ يَرْوِي مِنْ طَرِيقِ عُبَادِ بْنِ الْعَوَّامِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَتَلَهَا، فَسَقَطَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ جُمْلَةً لِحِجَالَةٍ نَاقِلِيهَا.

ثُمَّ لَوْ صَحَّتْ لَمَّا كَانَ فِيهَا حُجَّةٌ، لِأَنَّهَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ كَمَا أَوْرَدْنَاهُ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَغْرَضْ لَهَا، وَكَانَتْ الرِّوَايَةُ لَوْ صَحَّتْ - وَهِيَ لَا تَصِحُّ - مُضْطَرِبَةً عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: مَرَّةً أَنَّهُ قَتَلَهَا، وَمَرَّةً أَنَّهُ لَمْ يَغْرَضْ لَهَا - فَلَوْ صَحَّتْ الرِّوَايَةُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَتَلَهَا، كَمَا قَدْ صَحَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَغْرَضْ لَهَا، لَكُنَّا الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ لَا يَخْلُصُ مِنْ أَحَدٍ ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ لَا رَابِعَ لَهَا: إِمَّا أَنْ تَتْرَكَ الرِّوَايَتَيْنِ مَعًا لِتَعَارُضِهِمَا؛ وَلَئِنْ إِحْدَاهُمَا وَهَبُ، بَلَا شَكٍّ لِأَنَّهَا قِصَّةٌ وَاحِدَةٌ، فِي إِفْرَاقٍ وَاحِدَةٍ، فِي سَبَبٍ وَاحِدٍ، وَيَرْجِعُ إِلَى رِوَايَةِ مَنْ لَمْ يَضْطَرِبْ عَنْهُ، وَهَمَّا: جَابِرٌ وَأَنَسُ، اللَّذَانِ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَغْرَضْ لَهَا - فَهَذَا وَجْهٌ.

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثِي: وَهُوَ أَنَّ تَصَحُّحَ الرِّوَايَتَيْنِ مَعًا فَيَكُونُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَغْرَضْ لَهَا إِذْ سَمَّيْتُهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا سَمَّيْتُهَا، فَصَحَّ هَذِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَيَكُونُ مُوَافِقَةً لِرِوَايَةِ جَابِرٍ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَتَلَهَا لِأَمْرِ آخَرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ.

أَوْ يَكُونُ الْحُكْمُ عَلَى وَجْهِ ثَالِثٍ - وَهُوَ أَصَحُّ الرُّجُوحِ - وَهُوَ أَنَّ قَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ: قَتَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَوْلُهُ: لَمْ يَغْرَضْ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْمَا جَمِيعًا لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ، لَا يَتَعَدَّى الْوَعْدَ مِنَ الصَّاحِبِ. وَحَدِيثُ أَنَسٍ هُوَ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، وَلَا مِنْ خَلْفِهِ، وَلَا يَقْرَهُ رَبُّهُ تَعَالَى

وَبِهِ إِلَى أَبِي دَاوُدَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ بْنُ عَبْدِ أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ امْرَأَةً يَهُودِيَّةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ مَسْمُومَةٍ فَكَلَّ مِنْهَا، فَجِئَ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: أَرَدْتُ أَنْ أَقْتُلَكَ قَالَ: مَا كَانَ لِي سُلْطَانٌ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ قَالَ عَلَيَّ.

فَقَالُوا: أَلَا قَتَلَهَا؟ قَالَ: لَا. قَالَ أَنَسُ: فَمَا زِلْتُ أَعْرِفُهَا فِي نَهْوَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَجَاءَتْ هَذِهِ الْأَثَارُ الصَّحَاحُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «سَمَّيْتُ لَهَا الْيَهُودِيَّةَ - لَعَنَهَا اللَّهُ - شَاءَ وَأَعَدَّتْ لَهَا مُرِيدَةً بِذَلِكَ قَتْلَهُ، فَكَلَّ مِنْهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَمَاتُوا مِنْ ذَلِكَ، وَقِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَلَا قَتَلَهَا؟ قَالَ: لَا.

فَكَانَتْ هَذِهِ حُجَّةً قَاطِعَةً، وَأَنْ لَا قُوَّةَ عَلَى مَنْ سَمَّيْتُهَا طَعَامًا لِأَخِي مُرِيدًا قَتْلَهُ فَأَطَعْتَهُ إِثْمًا فَسَأَلَ مِنْهُ وَلَا وَبَةَ عَلَيْهِ، وَلَا عَلَى عَاقِلِيهِ، وَلَا شَيْءٍ - وَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُغِيلَ دَمَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ قَدْ وَجَبَ فِيهِ قُوَّةُ وَبَةَ فَظَنَرْنَا: هَلْ لِلطَّائِفَةِ الْآخَرَى اعْتِرَاضٌ أَمْ لَا؟ فَوَجَدْنَاهُ:

مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ أَخْبَرَنَا وَهَبُ بْنُ بَيْتَةَ عَنْ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَآخِرُنَا وَهَبُ بْنُ بَيْتَةَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَنْ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ الْحَدِيثَ وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ» زَادَ «فَأَمَدَتْ لَهَا يَهُودِيَّةٌ بِخَبِيرٍ شَاءَ صَلَافَةً سَمَّيْتُهَا فَكَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا، وَكَلَّ الْقَوْمُ، فَقَالَ: ارْغَمُوا أَيْدِيَكُمْ، فَإِنَّهَا أَخْبَرْتَنِي: أَنَّهَا مَسْمُومَةٌ - فَمَاتَ بِشَرِّ بْنِ الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُوفٍ الْأَنْصَارِيِّ، فَارْسَلْتُ إِلَى الْيَهُودِيَّةِ: مَا خَلَعْتُكَ عَلَى الَّذِي صَنَعْتَ، قَالَتْ: إِنْ كُنْتُ نِسَاءً لَمْ يَضُرَّكَ، وَإِنْ كُنْتُ مِلْكًا أَرَحْتَ النَّاسَ مَعَكَ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَقْلَبُ، ثُمَّ قَالَ فِي وَجْعِهِ الَّذِي مَاتَ مِنْهُ: فَمَا زِلْتُ أَجِدُ مِنَ الْأَكْلَةِ الَّتِي أَكَلْتُ بِخَبِيرٍ، فَهَذَا أَوَّلُ قَطْعِ أَهْرِي».

وَمَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ أَخْبَرَنَا أَبِي قَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ قَاسِمٍ أَخْبَرَنَا جَدِّي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نُعْمَانَ - لِقَبِيهِ بِغَيْرِ وَاقٍ لِفَرِيقَةٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الْبَزْزَارُ أَوِ الْبَزْزَارُ - شَكَّ قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ - أَخْبَرَنَا أَبُو هَمَامٍ أَخْبَرَنَا عُبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ

عَلَى الرُّوحِ، وَلَا عَلَى الْخَطَا فِي الدِّينِ أَصْلًا وَهَذَا أَنْ إِنْسَانًا ذَكَرَ أَنَّهُ.

قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَقْتُلُهَا؟ فَقَالَ: لَا، فَهَذَا هُوَ الْمُغْلَبُ الْمُحْكَمُ بِهِ الَّذِي لَا يَجِلُّ خِلَافُهُ.

فَصَحَّ أَنْ مَنْ أَطْعَمَ آخَرَ سُمًّا فَمَاتَ مِنْهُ، أَنَّهُ لَا قُوَّةَ عَلَيْهِ، وَلَا دِيَّةَ عَلَيْهِ، وَلَا عِلَى عَائِلَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْأَثِرْ فِيهِ شَيْئًا أَصْلًا، بَلِ الْيُسْرَى هُوَ الْمَبْأَثِرُ فِي نَفْسِهِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَنْ غَرَّ آخَرَ يُورِي لَهُ طَرِيقًا وَدَعَاهُ إِلَى مَكَانٍ فِيهِ أَسَدٌ فَقَتَلَهُ.

وَقَدْ صَحَّ الْحَيْرُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُوجِبْ عَلَى الشَّيْءِ سَمْتَهُ وَأَصْحَابَهُ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ السَّمِّ بَعْضُهُمْ: قُودًا وَلَا دِيَّةً - فَبَطُلَ النَّظَرُ مَعَ هَذَا النَّصِّ.

وَوَجَّهَ آخَرُ وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَى مَنْ سَمَّ طَعَامًا لِآخَرَ، فَكَانَ ذَلِكَ الْقَصْدُ فَمَاتَ أَنَّهُ قَتَلَهُ، إِلَّا مَجَارًا لَا حَقِيقَةً، وَلَا يُعْرِفُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ أَنَّهُ "قَاتِلٌ" وَإِنَّمَا يَسْتَعْمَلُونَ هَذَا الْعَوَامَّ، وَلَيْسَ الْحُجَّةُ إِلَّا فِي اللَّغَةِ، وَفِي الشَّرِيعَةِ، وَإِلَّا تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا إِذَا أَكْرَهَهُ وَأَوْجَرَهُ السَّمُّ، أَوْ أَمَرَ مَنْ يُوجِرُهُ: فَهُوَ قَاتِلٌ بِلا شك، وَبِأَيِّهِ لِقَتْلِهِ، وَيُسَمَّى "قَاتِلًا" فِي اللَّغَةِ، وَفِي الْأَثَرِ:

كَمَا أَخْبَرَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا عُبَيْسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَيْمَنٍ أَخْبَرَنَا يَكْرُ بْنُ حَمَلٍ أَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو عُرْوَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجْأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا مُخْلَدًا أَبَدًا، وَمَنْ شَرِبَ سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا، مُخْلَدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ يَتَرَدَّى فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا مُخْلَدًا أَبَدًا".

قَالَ عَلِيُّ: فَقَدْ سَمِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ شَرِبَ السَّمَّ لِيَمُوتَ بِهِ "قَاتِلًا" لِنَفْسِهِ: فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْقَوْدُ، وَظَهَرَ خَطَأُ مَنْ أَسْقَطَ هَاهُنَا الْقَوْدَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١٢٢ - مَسْأَلَةٌ أَحْكَامُ الْجَيْنِ.

قَالَ عَلِيُّ: فِي الْجَيْنِ أَحْكَامٌ، وَهِيَ: مَا فِي الْجَيْنِ مِنَ الْفَرَامَةِ، وَمَا فِي صِفَةِ الْجَيْنِ. وَحُكْمُهُ كَيْلُ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ، أَوْ بَعْدَ نَفْخِهِ فِيهِ. وَالْمَرَأَةُ تُؤَلِّدُ عَلَى نَفْسِهَا الْإِسْقَاطَ. وَإِنْ كَانَ الْجَيْنُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ.

وَإِنْ خَرَجَ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ. وَالْمَتَجَنِّيُّ عَلَيْهَا تَلْقَى الْجَيْنِ بَعْدَ مَوْتِهَا. وَالْمَرَأَةُ ذَاوَتْ بَطْنَ حَامِلٍ فَالْقَتْلُ جِنَا. وَهَلْ فِي الْجَيْنِ

٢١٢٣ - مَسْأَلَةٌ: الْحَامِلُ يَقْتُلُ.

قَالَ عَلِيُّ: إِنْ قُتِلَتْ حَامِلٌ بَيْنَهُ الْحَمْلُ، فَسَوَاءَ طَرَحَتْ جِينُهَا مَيِّتًا أَوْ لَمْ تَطْرَحْهُ: فِيهِ غُرَّةٌ وَلَا بُدَّ، لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُ جَيْنٌ مُلْكٌ - وَهَذَا قَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ:

كَمَا أَخْبَرَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلِيٍّ السَّاجِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا بَقِي بْنُ مُخَلَّدٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا قُتِلَتِ الْمَرْأَةُ وَهِيَ حَامِلٌ، قَالَ: لَيْسَ فِي جِينِهَا شَيْءٌ حَتَّى تَقْفَهُ.

وَبِهَذَا يَقُولُ مَالِكٌ.

قَالَ عَلِيُّ: لَمْ يَشْتَرِطْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَيْنِ الْإِقْدَاءَ، وَلَكِنَّهُ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ "فِي الْجَيْنِ غُرَّةٌ عَيْنٌ أَوْ أَمَةٌ، كَيْفَمَا أَصِيبَ - أَلْفِيٍّ أَوْ لَمْ يَلْقَ - فِيهِ غُرَّةٌ الْمَذْكُورَةُ. وَإِذَا قُتِلَتِ الْحَامِلُ فَقَدْ تَلَفَ جِينُهَا بِلا شك، وَإِلَّا تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١٢٤ - مَسْأَلَةٌ: هَلْ فِي الْجَيْنِ كَفَّارَةٌ أَمْ لَا؟

قَالَ عَلِيُّ: أَخْبَرَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الدَّبَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءَ: مَا عَلَى مَنْ قَتَلَ مَنْ لَمْ يَسْتَهْلِكْ؟ قَالَ: أَرَى أَنْ يُعْتِقَ أَوْ يَصُومَ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ امْرَأَتَهُ فَاسْقَطَتْ. قَالَ: يَغْرُمُ غُرَّةً، وَعَلَيْهِ عِتْقٌ وَرَقَبَةٌ، وَلَا يَرِثُ مِنْ بِلَاقِ الْغُرَّةِ شَيْئًا، هِيَ لِوَارِثِ الصَّبِيِّ غَيْرِهِ..

وَبِهِ: إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ شُعْبَانَ الشُّوْرِيِّ عَنْ الْمُفِيرَةِ عَنْ إِيزَاهِيمَ التَّخَفِيِّ قَالَ فِي الْمَرَأَةِ تَشْرِبُ الدَّوَاءَ أَوْ تَسْتَدْخِلُ الشَّيْءَ فَيَسْقُطُ وَلَدُهَا. قَالَ: تَكْفَرُ وَعَلَيْهَا غُرَّةٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَطَلَبْنَا: هَلْ هَذَا الْقَوْدُ حُجَّةٌ أَمْ لَا؟ فَوَجَدْنَاهُمْ يَذْكُرُونَ:

مَا رَوَيْنَا بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عَمْرِو بْنِ ذُرٍّ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: مَسَحَتْ امْرَأَةٌ بَطْنَ امْرَأَةٍ حَامِلٍ فَاسْقَطَتْ جِنَا، فَرُفِعَ إِلَيْكَ ابْنُ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَمَرَهَا أَنْ تَكْفُرَ بِعِتْقِ رَقَبَةٍ - يَخْنِي: الَّتِي مَسَحَتْ.

قَالَ عَلِيُّ: هَذِهِ رَوَايَةٌ عَنْ عَمْرٍو ؓ وَلَا يُعْرِفُ لَهُ فِي هَذَا مُحَالِفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهَذَا بِالسَّالِفِينَ،

وَالْمَالِ الْيَتِيمَ، وَالشَّافِعِينَ يُعْطَمُونَ خِلَافَ الصَّاحِبِ إِذَا وَافَقَ تَقْلِيدَهُمْ، وَهَذَا حُكْمُ إِيَّامٍ - وَهُوَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِحَضْرَةِ الصَّاحِبِ، لَا يُعْرِفُ أَنَّهُ أَتَكَرَّرَ أَحَدٌ مِنْهُمْ - وَهُمْ إِذَا وَجَدُوا مِثْلَ هَذَا طَارُوا بِهِ، وَشَتَعُوا عَلَى خُصُومِهِمْ مُخَالَفَتَهُ. وَهُمْ كَمَا تَرَى قَدْ اسْتَهْلَكُوا خِلَافَهُ هَاهُنَا، وَقَدْ جَعَلُوا حُكْمًا مَأْثُورًا عَنْ عُمَرَ فِي تَنْجِيمِ الدِّيَةِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ لَا يَصِغُ عَنْهُ أَصْلًا: حُجَّةٌ يُكَيِّرُونَ خِلَافَهَا، وَجَعَلُوا حُكْمَهُ بِالْعَاقِلَةِ عَلَى الدَّوَابِينَ: حُجَّةٌ يُكَيِّرُونَ خِلَافَهَا، وَلَمْ يَجْعَلُوا إِيَّاجَهُ هَاهُنَا كَفَّارَةً عَلَى الشَّيِّ مَسْحَتْ بَطْنٍ حَامِلٍ فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا بِعَقْرِ رَجُلٍ: حُجَّةٌ هَاهُنَا يَقُولُونَ بِهَا، وَهَذَا تَحْكُمُ فِي الدِّينِ لَا يَسْتَجِلُّهُ دُوْرٌ وَرِعٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَا نَحْنُ فَلَا حُجَّةَ عِنْدَنَا فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِإِجَابِ الْكُفَّارَةِ فِي ذَلِكَ نَصٌّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْعُمُومِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ - عَلَى الْعُمُومِ - الْقَوْلُ بِهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَا نَحْنُ فَلَا حُجَّةَ عِنْدَنَا فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِإِجَابِ الْكُفَّارَةِ فِي ذَلِكَ نَصٌّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْعُمُومِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ - عَلَى الْعُمُومِ - الْقَوْلُ بِهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَا نَحْنُ فَلَا حُجَّةَ عِنْدَنَا فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِإِجَابِ الْكُفَّارَةِ فِي ذَلِكَ نَصٌّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْعُمُومِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ - عَلَى الْعُمُومِ - الْقَوْلُ بِهَا.

لَكِنَّا نَقُولُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ:

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ «وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ».

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَبِّهِ تَعَالَى «خَلَقْتُ عِبَادِي كُلَّهُمْ حَفَاءً».

وَقَالَ تَعَالَى «فَأَوْفُوا بعهْدِكُمْ لِلَّذِينَ خَلَفُوا عَنِ الْوَيْفَاءِ».

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ يَسْنَادِهِ، فَكُلُّ مَوْلُودٍ فَهُوَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَعَلَى مِلَّةِ الْإِسْلَامِ».

فَصَحَّ أَنْ مِنْ ضَرْبٍ حَامِلًا فَاسْقَطَتْ جَنِينًا، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ قَبْلَ نَهَايَةِهَا فَلَا كُفَّارَةَ فِي ذَلِكَ، لَكِنَّ الْغَرَةَ وَاجِبَةٌ فَقَطْ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَكَمَ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَقْتُلْ أَحَدًا، لَكِنَّ اسْقَاطَهَا جَنِينًا فَقَطْ. وَإِذَا لَمْ يَقْتُلْ أَحَدًا - لَا خَطَأً وَلَا عَمْدًا - فَلَا كُفَّارَةَ فِي ذَلِكَ، إِذْ لَا كُفَّارَةَ إِلَّا فِي قَتْلِ الْخَطِئِ، وَلَا يَقْتُلُ إِلَّا دُوْرٌ وَرِعٌ، وَهَذَا لَمْ يَنْفُخْ فِيهِ الرُّوحُ بَعْدَ.

وَلَا كَانَ بَعْدَ نَهْيِ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، وَتَيَقَّنَتْ حَرَكَةُ بِلَا شَكٍّ، وَشَهِدَ بِذَلِكَ أَرْبَعُ قَوَابِلٍ عَدُولٍ، فَإِنْ فُيِدَ: غَرَّةٌ عِيدٌ أَوْ أَمَةٌ فَقَطْ، لِأَنَّهُ جَنِينٌ قَتْلٌ، فَهَذِهِ هِيَ دِيَّتُهُ، وَالْكَفَّارَةُ وَاجِبَةٌ بِعَقْرِ رَقَبَةٍ «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيحًا مَشْرُوعًا مَشْرُوعًا»؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الرُّوحَ يُنْفَخُ فِيهِ بَعْدَ وَائِدَةِ لَيْلَةٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً.

وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ وَهَذَا نَصُّ الْقُرْآنِ، وَقَدْ وَافَقْنَا عَلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُوجِبْ هَاهُنَا كُفَّارَةَ.

قُلْنَا: لَمْ يَأْتِ لَهَا ذِكْرٌ فِي حَدِيثِ الْجَنِينِ، وَلَيْسَتْ السُّنَنُ كُلُّهَا مَأْخُوضَةٌ مِنْ آيَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا مِنْ سُورَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا مِنْ حَدِيثٍ وَاحِدٍ، وَإِذَا أُوجِبَ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَتْلِ الْمُؤْمِنِ خَطَأً كُفَّارَةً، وَأَخْبَرِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ عِبَادَهُ حَفَاءً كُلَّهُمْ فَهُوَ إِذْ خَلَقَ اللَّهُ فِيهِ الرُّوحَ فَهُوَ مُؤْمِنٌ خَفِيفٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ فِيهِ الْكُفَّارَةُ. وَهَذِهِ الْآيَةُ زَائِدَةٌ شَرَعَ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ الْجَنِينِ، وَأَوَّامِرُ اللَّهِ تَعَالَى مَقْبُولَةٌ كُلُّهَا، لَا يَجُزُّ رَدُّ شَيْءٍ لِشَيْءٍ مِنْهَا أَصْلًا - وَمَنْ خَالَفَ هَذَا فَقَدْ عَصَى اللَّهَ تَعَالَى فِيمَا أَمَرَ بِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَأَوْجِبُوا فِيهِ حَيِّتُ مَائَةٍ مِنَ الْإِبِلِ، إِذْ هِيَ الدِّيَةُ عِنْدَكُمْ.

قُلْنَا وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

- لَا يَجُوزُ هَذَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِثْمًا قَالَ: «فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ» وَلَمْ يَبَيِّنْ لَنَا تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ مِقْدَارَ تِلْكَ الدِّيَةِ، لَكِنْ وَكَلَّ تَعَالَى ذَلِكَ إِلَى تَيَّانِ رَسُولِهِ ﷺ فَقَعَلَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فَيَبَيَّنَ لَنَا ﷺ أَنَّ دِيَّةَ مَنْ خَرَجَ إِلَى الدُّنْيَا قَتِيلًا، مَائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ فِي الْحَبْرِ الثَّابِتِ إِذْ وَفَى بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَيَبَيَّنَ لَنَا - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَنَّ دِيَّةَ الْجَنِينِ بِنَصِّ لَفْظِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «غَرَّةٌ مِنَ السَّيِّدِ أَوْ الْإِمَاءِ، وَسَمَاءٌ دِيَّةٌ» كَمَا أَوْرَدْنَا إِنَّمَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِأَصَحِّ إِسْنَادٍ يَكُونُ فَكَانَتْ الدِّيَةُ مُخْتَلِفَةً لِيَتَّانِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ لَنَا وَكَانَتْ الْكُفَّارَةُ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ أَحْكَامِ الْكُفَّارَةِ فِي ذَلِكَ، فَلَسَّ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْكُفَّارَاتِ فِي ذَلِكَ مُتَخِلِّفًا لَيَبَيَّنَ لَنَا ذَلِكَ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَمَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى قَطْ أَنْ يَخْتَلِفَ حُكْمُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَهَذِهِ أُمُورٌ ضَرُورِيَّةٌ لَا يَسَعُ أَحَدًا مُخَالَفَتَهَا، وَإِثْمًا احْتِجْنَا إِلَى شَهَادَةِ الْقَوَابِلِ لَيَبَيَّنَ عِنْدَنَا أَنَّهُ قَدْ تَجَاوَزَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ مَائَةً وَعِشْرِينَ لَيْلَةً تَامَةً - وَإِلَّا فَلَسَّ عَلَيْنَا أَنَّهُ قَدْ تَجَاوَزَهَا - بِمَا قُلْنَا أَوْ كُتِرَ - لَمَّا احْتِجْنَا إِلَى شَهَادَةِ أَحَدٍ بِالْخَرَكَةِ؛ لِأَنَّ أَوْتِنَ الشُّهُودِ وَأَصْدَقُ النَّاسِ، وَتَأَبَّتِ الدُّعُولُ: شَهِدَ عِنْدَنَا أَنَّ الرُّوحَ يُنْفَخُ فِيهِ بَعْدَ الْمِائَةِ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، فَمَا يَحْتَاجُ بَعْدَ شَهَادَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَى شَهَادَةِ أَحَدٍ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا تَقُولُونَ فِيمَنْ تَعَمَّدَتْ قَتَلَ حَيِّتَهُمَا وَقَدْ تَجَاوَزَتْ مِائَةَ لَيْلَةٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً يَتَبَيَّنُ: فَتَقْتُلُهُ، أَوْ تَعْمُدُ أَجَنِيًّا قَتَلَهُ فِي بَطْنِهَا فَقَتَلَهُ، فَمَنْ قَوْلُنَا: أَنَّ الْقَوَّةَ وَاجِبٌ فِي ذَلِكَ وَلَا يَكُنْ، وَلَا غَرَّةٌ فِي ذَلِكَ حَيِّتُ، إِلَّا أَنْ يَغْفِي عَنْهُ تَجَبُّ الْغَرَّةِ فَقَطْ، لِأَنَّهُ دِيَّةٌ،

قَالَ: أَرَى أَنْ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ غُرَّةٌ، كَمَا أَنَّ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الدِّبَّةَ.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَصَّاحٍ أَخْبَرَنَا سَخُونُ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ رَبِيعَةَ قَالَ فِي امْرَأَةٍ ضَرَبَتْ فَالْقَتْلُ جَنِينَيْنِ: أَنَّهُ يَدْوِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِغُرَّةٍ أَوْ أَمْرَةٍ.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: إِنْ اسْقَطَتْ ثَلَاثَةَ فَبَيَّ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ غُرَّةٌ - بَيَّنَّ خَلْقَهُ أَوْ لَمْ يَبَيَّنْ: أَنَّهُ حَمَلٌ.

وَبِهِ: إِلَى ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّهُ قَالَ فِي الْجَيْنِ إِذَا طَرِحَ مِثْلُ غُرَّةٍ: عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ - فَإِنْ كَانَ الثَّيْنِ فَبَيْنَهُمَا غُرَّتَانِ.

قَالَ عَلِيُّ: وَبِهَذَا يَقُولُونَ: لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «دِبَّةٌ جَيْنِيهَا عَبْدٌ، أَوْ أَمَةٌ وَكُلُّ جَيْنٍ - وَلَوْ أَنَّهُمْ عَشْرَةٌ - فَهُوَ جَيْنٌ لَهَا، فَبَيَّ كُلُّ جَيْنٍ غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، فَلَوْ قَبِلُوا بَعْدَ الْحَيَاةِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ دِبَّةٌ، وَكَفَّارَةٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١٢٧- مَسْأَلَةٌ: مَنْ يَرِثُ الْغُرَّةَ.

قَالَ عَلِيُّ: اخْتَلَفَ النَّاسُ يَمُنُّ تَجِبُ لَهُ الْغُرَّةُ الْوَاجِبَةُ فِي الْجَيْنِ:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ ثَابِتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَصَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ الْمَغِيرَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ فِي امْرَأَةٍ ضَرَبَتْ ذَوَاءً فَاسْقَطَتْ: قَالَ: تُخَيَّرُ رَقَبَةٌ وَتُعْطَى أَبَاهُ غُرَّةٌ.

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَسِيحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ مُفَرَّجٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَصَّاحٍ أَخْبَرَنَا سَخُونُ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سُئِلَ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ امْرَأَتَهُ فَاسْقَطَتْ لِمَنْ دِبَّةُ السَّقَطِ قَالَ: بَلَعْنَا فِي السَّنَةِ أَنْ الْفَائِلَ لَا يَرِثُ مِنَ الدِّبَّةِ شَيْئًا، فَبَيَّةٌ عَلَى فَرَايِضِ اللَّهِ تَعَالَى، لَيْسَ لِلَّذِي قَتَلَهُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ.

وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، وَأَبِي خَافَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ آخَرُونَ - غَيْرَ ذَلِكَ:

كَمَا أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ ثَابِتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَصَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ امْرَأَتَهُ حَتَّى اسْقَطَتْ: قَالَ الشَّعْبِيُّ: عَلَيْهِ غُرَّةٌ يَرِثُهَا وَيَدْيُهُ.

وَلَا كَفَّارَةٌ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّهُ عَمْدٌ وَرَمًا وَجَبَ الْقَوْدُ لِأَنَّهُ قَاتِلٌ نَفْسٍ مُؤَمَّنَةٍ عَمْدًا، فَهُوَ نَفْسٌ بِنَفْسٍ، وَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ: إمَّا الْقَوْدُ، وَإِمَّا الدِّبَّةُ، أَوْ الْمَقَادَةُ، كَمَا حَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَنْ قَتَلَ مُؤَمَّنًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١٢٥- مَسْأَلَةٌ: الْمَرْأَةُ تَتَعَمَّدُ بِسِقَاطِ وَلَدِهَا.

قَالَ عَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَسِيحٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عُمَانَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَنَا الْحَبَّاجُ بْنُ الْمِهَالِ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ الْحَجَّاجِ عَنْ عَبْدِ الصَّمِيِّ أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ حَبْلَى فَلَعَنَتْ تَسْتَدْجِلُ فَالْقَتْلُ وَلَدُهَا، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: عَلَيْهَا عِتْرٌ رَقَبَةٌ لِوَدَّجِهَا عَلَيْهَا غُرَّةٌ: عَبْدٌ، أَوْ أَمَةٌ.

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ ثَابِتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَصَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ الْمَغِيرَةِ عَنْ يُونُسَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي امْرَأَةٍ ضَرَبَتْ ذَوَاءً فَاسْقَطَتْ:

قَالَ: تُخَيَّرُ رَقَبَةٌ، وَتُعْطَى أَبَاهُ غُرَّةٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا أَثَرٌ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ.

قَالَ عَلِيُّ: إِنْ كَانَ لَمْ يُنْفَخْ فِيهِ الرُّوحُ فَالْغُرَّةُ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ قَدْ نُفِخَ فِيهِ الرُّوحُ: فَإِنْ كَانَتْ لَمْ تَعْمِدْ قَتْلَهُ، فَالْغُرَّةُ أَيْضًا عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَالْكَفَّارَةُ عَلَيْهَا.

وَإِنْ كَانَتْ عَمْدَتْ قَتْلَهُ فَالْقَوْدُ عَلَيْهَا، أَوْ الْمَقَادَةُ فِي مَالِهَا.

فَإِنْ نَأَتْ هِيَ فِي كُلِّ ذَلِكَ قَبْلَ الْفَاءِ الْجَيْنِ ثُمَّ أَلْقَتْ: فَالْغُرَّةُ وَاجِبَةٌ فِي كُلِّ ذَلِكَ، فِي الْحَبْلِ عَلَى عَاقِلَةِ الْجَنَانِيِّ - هِيَ كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا.

وَكَذَلِكَ فِي الْعَمْدِ قَبْلَ أَنْ يُنْفَخَ فِيهِ الرُّوحُ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ قَدْ نُفِخَ فِيهِ الرُّوحُ فَالْقَوْدُ عَلَى الْجَسَادِيِّ إِنْ كَانَ غَيْرَهَا.

وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ هِيَ فَلَا قَوْدَ، وَلَا غُرَّةَ، وَلَا شَيْءَ، لِأَنَّهُ لَا حَكْمَ عَلَى مَيْتٍ، وَمَالَهُ قَدْ صَارَ لِغَيْرِهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١٢٦- مَسْأَلَةٌ: يَمُنُّ أَلْقَتْ جَنِينَيْنِ فَصَاعِدًا.

قَالَ عَلِيُّ: حَدَّثَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلِيٍّ الْبَاجِي أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا بَقِي بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ فِي امْرَأَةٍ ضَرَبَتْ فَاسْقَطَتْ ثَلَاثَةَ اسْقَاطٍ.

فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَيْنِ: فذكر عليه الصلاة والسلام القود، أو الدية، أو المقادة - على ما ذكرنا قبل.

فصل بالقرآن، والسنة: أن دية القتل في الخطأ والعمد مسلمة لأهل القتل، والقتل لا يكون إلا في حي: نقله القتل عن الحياة إلى الموت، بلا خلاف من أهل اللغة التي بها نزل القرآن، وبها خاطبنا رسول الله ﷺ. والجنين بعد مائة ليلة وعشرين ليلة: حي بنص خبر الرسول الصادق المصدوق ﷺ، وإذ هو حي، فهو قاتل قد قتل بلا شك، وإذ هو قاتل بلا شك، فالغرة التي هي دية واجبة أن تسلم إلى أهله بنص القرآن، وقد اتفقت الأمة على أن الورثة الذين يسلم لهم الدية أنهم يتقسمونها على سنة الموارث بلا خلاف.

وأما إذا لم يوثق أنه تجاوز مائة ليلة وعشرين ليلة، فنحن على يقين من أنه لم يحيا قط، فإذا لم يحيا قط، ولا كان له روح بعد، ولا قتل، وإنما هو ماء، أو علقه من دم، أو مضغة من عضل، أو عظام، ولحم: فهو في كل ذلك بعض أمه، فإذا ليس حياً بلا شك، فلم يقتل، لأنه لا يقتل موتاً، ولا ميتاً، وإذا لم يقتل، فليس قتيلاً، فليس لديه حكم دية القتل؛ لأن هذا قياس والقياس كله باطل، ولو كان حقاً لكان هاهنا عين الباطل، وإنما يقاس عند أهل القياس الشيء على نظيره، لا على ضده - ومن ليس قتيلاً فهو غير مشبه للقتل؛ فلا يجوز القياس هاهنا على أصول أصحاب القياس، وإذا ليس قتيلاً، فهو بعض من أعضائها، ودم من دمه، ولحم من لحمها، وبعض حشوتها بلا شك، فهي الجني عليها، فالغرة لها بلا شك، فإن ماتت ثم طرحت الجنين - ولم يوثق أنه أتم عشرين ومائة ليلة - فالجنين لورثة الأم؛ لأنه بنفس الجنانية وجب لها، فهي موروثة عنها.

قال أبو محمد: وإن العجب ليكثر ممن يراعي في المولود الاستهلال، فإن لم يستهل لم يقد به، ولا ورث منه، ثم يورث منه الغرة - وهو لم يحيا قط، فكيف أن يستهل؟ ونسألهم - عن مولود ولد فزعه وغرله ولم يستهل، ثم قتل عمداً أو خطأ ماذا ترون فيه؟ أغرة أم دية؟.

فإن قالوا: غرة، أنوا بطريقة له لم يقبلها أحد قبلهم.

وإن قالوا: بل دية أمه، نقضوا أصولهم، إذ جعلوا في قتل ميتة دية كاملة أو قوداً.

فإن قالوا: ليس ميتة.

قلنا لهم: قولي العجب أن لا تورثوا حياً وكل هذه أقوال ينقض بعضها بعضاً، وبالله تعالى التوفيق:

وبهذا القول يقول أبو سليمان، وجميع أصحابنا. **قال علي:** قلما اختلفوا - كما ذكرنا - وجب أن ننظر في ذلك لنعلم الحق من ذلك تتبعه: فنظرنا في قول من رأى أن الغرة موروثة، كما دل تركه الميت، فوجدناهم يقولون: إن الغرة دية، فهي كحكم الدية، والدية قد صح أنها موروثة على فرائض الموارث، فالغرة كذلك.

وقالوا: إن رسول الله ﷺ أفرد ما يجب في الجنين عما يجب في أمه: فجعل في الأم دية، وجعل في الجنين غرة.

فصل أن حكم الغرة كحكم دية النفس، لا كحكم دية الأعضاء.

وقالوا: قد صح الاتفاق على أن امرأ لو جني عليه ما يوجب دية فمات، فإنه موروثة عنه، فكذلك الجنين فيما وجب في الجنانية له.

وقالوا: لو كان واجباً أن تكون للأم لو جبت إذا جني عليها فماتت، ثم ألفت جنيناً: أن لا يجب فيه شيء؛ لأن الميت لا يستحق شيئاً بعد موته.

قال أبو محمد: هذا كل ما احتجوا به، لا نعلم لهم حجة غير هذا، وكل هذا ليس لهم فيه حجة، لما نذكره إن شاء الله تعالى: أما قولهم: إن الغرة دية فهي كحكم الدية.

وقد صح أن الدية موروثة على فرائض الموارث، فالغرة كذلك - فإن هذا قياس، والقياس كله فاسد، ثم لو صح القياس يؤم ما لكان هذا منه باطلاً؛ لأن حكم القياس عند القائلين به إنما يروونه فيما عدم فيه النص، لا فيما فيه النص.

وأما النص - فإنما جاء في الدية الموروثة فيمن قتل عمداً أو خطأ، لا فيمن لم يقتل أحد، والجنين الذي لم ينفخ فيه الروح لم يقتل قط، فقياس دية من لم يقتل، على دية من قتل: باطل - لو كان القياس حقاً؛ لأنه قياس الشيء على ضده - فبطل هذا القياس، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: وأما نحن فإن القول عيناً، وبالله تعالى تائيد - هو أن الجنين إن يقا الله قد تجاوز الحمل به مائة وعشرين ليلة، فإن الغرة موروثة لورثته الذين كانوا يروونه لو خرج حياً فمات، على حكم الموارث، وإن لم يوثق أنه تجاوز الحمل به مائة ليلة وعشرين ليلة فالغرة لأمه فقط.

برهاننا على ذلك: أن الله تعالى قال: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَبَّةٍ وَغُرَّةُ مِائَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «من قتل له بعد مفااتي هذه قيل

الرَّحْمَنِ بْنِ مُهْدِيٍّ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، كِلَاهُمَا عَنْ سَفِيانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْخَمْرَةِ بْنِ مَقْسَمٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَعُمِيِّ، قَالَ فِي جَنِينِ الْأُمَةِ: نَصَفَ عَشْرٍ ثَمَنِ أُمِّهِ.

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَالْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاءَ - وَهُوَ أَيْضاً قَوْلُ قَتَادَةَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: فِيهِ نَصَفُ عَشْرِ قِيمَتِهِ إِنْ خَرَجَ مَيْتاً، فَإِنْ خَرَجَ حَيّاً فَثَمَنُهُ كَلَّهُ.

وَهُوَ قَوْلُ سَفِيانِ الثَّوْرِيِّ:

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ.

وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ بْنِ حَيٍّ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَزُفَرُ بْنُ الْهَذِيلِ: إِنْ كَانَ جَنِينُ الْأُمَةِ ذَكَراً فَفِيهِ نَصَفُ عَشْرِ قِيمَتِهِ لَوْ كَانَ حَيّاً - وَإِنْ كَانَ أُنْثَى فَفِيهَا عَشْرُ قِيمَتِهَا لَوْ كَانَتْ حَيَّةً.

قَالَ زُفَرُ: وَعَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ مَا نَقَصَ أُمُّهُ.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: لَا شَيْءَ فِي جَنِينِ الْأُمَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَقَصَ أُمُّهُ، فَفِيهِ مَا نَقَصَا.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: فِيهِ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ.

كَمَا أَخْبَرَنَا حَامُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الدَّبَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، وَابْنِ جَرِيرٍ، قَالَ مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ - ثُمَّ اتَّفَقَ الزُّهْرِيُّ، وَإِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: فِي جَنِينِ الْأُمَةِ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: فِيهِ حُكُومَةٌ.

كَمَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْعٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عُمَانَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ قَالَ: يَنْظَرُ مَا بَلَغَ ثَمَنُ جَنِينِ الْحَمْرَةِ مِنْ جَمِيعِ ثَمَنِهَا، فَإِنْ كَانَتْ عَشْرًا أَعْطِيَ الْأُمَةَ عَشْرَةً، وَإِنْ كَانَتْ خَمْسًا، وَإِنْ كَانَتْ سَبْعًا، وَإِنْ كَانَتْ ثَمَنًا - يَعْنِي: فَكَذَلِكَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: فِي جَنِينِ الْأُمَةِ غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أُمَةٌ، كَمَا فِي جَنِينِ الْحَمْرَةِ وَلَا فَرْقَ:

كَمَا رَوَيْنَاهُ قَبْلَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، وَعُروَةَ، وَجَاهِلِيٍّ، وَطَاوُوسَ، وَشَرِيحَ، وَالشَّعْبِيِّ، فَلْيَتَمَّ ذِكْرُ الْجَنِينِ وَمَا فِيهِ، وَلَمْ يَخْصُرُوا جَنِينَ حَمْرَةٍ مِنْ أُمَةٍ، وَلَوْ كَانَ عَنْدهُمْ فِي ذَلِكَ فَرْقٌ لَيَسَّوْهُ، وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُمْ ارْتَادُوا الْحَمْرَةَ خَاصَّةً فَقَدْ كَذَبَ عَلَيْهِمْ، وَحَكَى

رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمِيرٍ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، وَأَبُو معاوية، قَالَا جَمِيعاً: أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ زَيْدِ بْنِ وهيبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مسعودٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «قَالَ يَجْمَعُ أَحَدُكُمْ خُلُقَهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً، ثُمَّ يَكُونُ عُلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ وَيُؤَمَّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: رِزْقُهُ وَأَجَلُهُ وَعَمَلُهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ» وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ.

قَالَ عَلِيُّ: وَمَا لَمْ يَوْقُنْ تَمَامَ الْمِائَةِ وَالْعِشْرِينَ لَيْلَةً بِجَمِيعِ آيَاتِهَا فَهُوَ عَلَى مَا يَتَقَنَّهُ مِنْ مَوَاتِنِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْطَعَ لَهُ بِإِتْقَانِهِ إِلَى الْحَيَاةِ عَنْ الْمَوَاتِنِ الْمُتَقَنَّةِ إِلَّا بِبَقِيَّةٍ.

وَأَمَّا بِالظُّنُونِ فَلَا، وَيَاللَّهِ تَعَالَى التَّوَفِيقُ.

٢١٢٨- مسألة: جِئِنِ الْأُمَةِ مِنْ سَيِّدِهَا.

قَالَ عَلِيُّ: لَا خِلَافَ فِي أَنَّ جَنِينَ الْأُمَةِ مِنْ سَيِّدِهَا الْحَمْرُ مِثْلُ جَنِينِ الْحَمْرَةِ، وَلَا فَرْقَ.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي جَنِينِ الْأُمَةِ مِنْ غَيْرِ سَيِّدِهَا الْحَمْرُ: فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: فِيهِ عَشْرُ قِيمَةِ أُمِّهِ.

كَمَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنِ بَنَاتٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْبَصِيرِ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحُسَيْنِيُّ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، قَالَ فِي جَنِينِ الْأُمَةِ عَشْرُ ثَمَنِ أُمِّهِ.

وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُهُمْ، وَأَحْمَدُ، وَأَصْحَابُهُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَّةٍ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: فِيهِ مِنْ ثَمَنِ أُمِّهِ كَقَدْرِ مَا فِي جَنِينِ الْحَمْرَةِ مِنْ دِيَةِ أُمِّهِ.

كَمَا حَدَّثَنَا حَامُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الدَّبَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: جَنِينُ الْأُمَةِ فِي ثَمَنِ أُمِّهِ بِقَدْرِ جَنِينِ الْحَمْرَةِ فِي دِيَةِ أُمِّهِ، قَالَ: فَلَوْ أَعْتَى رَجُلٌ جَنِينَ وَلِيدَتِهِ ثُمَّ قَتَلَتِ الْوَلِيدَةُ؟

قَالَ: يَعْقِلُ الْوَلِيدَةُ وَيَعْقِلُ جَنِينَهَا عَبْدًا، إِيْمَا كَانَ تَمَامَ عَقْفِهِ أَنْ يُولَدَ وَيَسْتَهْلَ صَارِحًا.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: فِيهِ نَصَفُ عَشْرِ ثَمَنِ أُمِّهِ.

كَمَا أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنِ بَنَاتٍ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْبَصِيرِ، أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ

أين لهم أن المَقْصُودُ في ذلك هو أن يكون نسبته من ديتِه، أو من دية أمه؟ ويقال لهم: من أين لكم هذا؟ وهلا قلتم: إنها قيمة نافذة مؤقتة: كالغرة؟ ولا فرق؟ ولكن أبوا إلا التردد من الدعاوى الفاسدة بلا برهان.

والرابع - أن يعارض قياهم بمثله، فيقال لهم: ما الفرق بينكم وبين ما روي عن مالك، والحسن: من أن الحسين ديناراً التي قومت بها الغرة في جين الحرة إنما اعتبر بها من دية أمه، لا من دية نفسه؟

فقالوا: إن كان جين الأمة - ذكر أو أنثى - ففيه عشر قيمة أمه، كما في جين الحرة - ذكر أو أنثى - عشر دية أمه، فهل هاهنا إلا دعوى مقابلة بمثلها؟ وتحكم بلا دليل.

ثم نظروا في قول حماد بن أبي سليمان أن فيه حكماً، فوجدناه أيضاً قولاً عارضاً من الأدلة، فوجب تركه، إذ ما لا دليل على صحته، فهي دعوى ساقطة.

ثم نظروا في قول سعيد بن المسيب، فوجدناه أيضاً لا دليل على صحته، فلم يجز القول به؛ لأن الله تعالى يقول ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ فمن لا برهان له فلا يجوز الأخذ بقوله.

ثم نظروا في قول أبي يوسف، وبعض أصحابنا: أنه لا شيء في جين الأمة إلا ما تنصها، فوجدناه أيضاً قولاً لا دليل على صحته.

وقد صح عن النبي ﷺ في الجنين ما قد ذكرناه.

قال أبو محمد رحمه الله: فلما سقطت هذه الأقوال كلها وجب أن ننظر عند اختلاف القائلين بها ما افترض الله تعالى علينا إذ يقول تعالى ﴿وَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ ففعلنا. فوجدنا:

ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال: أنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة قال: استشار عمر بن الخطاب في إصلاص المرأة فقال المغيرة بن شعبة: شهدت رسول الله ﷺ قضى فيه بغرة عبو أو أمه، فقال له عمر: اتني بمن يشهد معك، فشهد له محمد بن مسلمة.

وما أخبرنا أحمد بن محمد عبو الله الطلمنكي أخبرنا ابن مفرج أخبرنا محمد بن أيوب الصموني الرقي أخبرنا أحمد بن عمرو بن عبد الحائق الزبلي أخبرنا محمد بن معمر البجرائي أخبرنا عثمان بن عمر أخبرنا يونس بن يزيد أخبرنا الزهري عن سعيد بن المسيب

عنهم ما لم يقولوا، ولا أخبروا به عن أنفسهم، ومن حمل قولهم على ما قالوه فبحق واجب يدخل فيه جين الأمة، وغيره، ولا فرق، إذ هو مقتضى قولهم: ليس فيه إلا ما ينقصها فقط.

قال أبو محمد: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك لتعلم الحق من ذلك فتبين - بعون الله تعالى ومثو. فنظرنا في قول من رأى فيه عشر قيمة أمه - فلم نجد لهم حجة إلا أنهم قالوا: وجدنا الغرة المحكوم بها في جين الهذلية وقوم مجسمين ديناراً - وهو عشر دية أمه فوجب أن يكون في جين الأمة عشر قيمة دية أمه أيضاً لأن دية الأمة قيمتها، حتى أن مالكا حله هذا القياس على أن جعل في جين الذبابة عشر قيمتها - وفي بيضة النعامة على المحرم عشر البدنة.

قال علي: فكان هذا الاحتجاج ساقطاً؛ لأن تقويم الغرة بمجسمين ديناراً أو بالذراهم خطأ لا يجوز، لأنه لم يوجب قرآن، ولا سنة، ولا إجماع - ولا صح - من صاحب.

ثم نظروا في قول إبراهيم التيمي، وقناة: أن في جين الأمة نصف عشر ثمن أمه، لم نجد لهم متعلفاً - فسقط هذا القول لتعريمه عن الأدلة.

ثم نظروا في قول سفيان والحسين بن حي فوجدناه أيضاً لا حجة لهم أصلاً - فسقط أيضاً.

ثم نظروا في قول أبي حنيفة، وزفر، ومحمد بن الحسن، فوجدناهم يقولون: لما كانت الغرة في جين الحرة مقدرة بمجسمين ديناراً كان ذلك نصف عشر ديتِه لو خرج حياً - وكان ذكراً - أو عشر ديتها - لو كانت أنثى - وخرجت حية، فوجب في جين الأمة مثل ذلك أيضاً؛ لأنه لو حياً فقتل لكانت فيه القيمة.

قال أبو محمد: هذا كل ما هوها به، وهذا كله باطل على ما نذكر - إن شاء الله تعالى. فنقول، وبالله تعالى التوفيق:

إن قولهم: لما كان ثمن الغرة في جين الحرة خمسين ديناراً وهو نصف عشر ديتِه، لو خرج حياً - وكان ذكراً - وعشر ديتها، لو خرجت حية - وكانت أنثى - فوجب أن يكون ما في جين الأمة كذلك، فباطل من وجوه:

أولها - أنه قياس والقياس كله باطل.

الثاني - أنه لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل؛ لأن تقويم الغرة بمجسمين ديناراً باطل، لم يصح قط في قرآن، ولا سنة، ولا عن أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - فصار قياسهم هذا قياساً للخطأ على الخطأ.

والثالث - أنه لو صح لهم تقويم الغرة بمجسمين ديناراً فمن

قُلُوْا اَرَادَ اللّٰهُ تَعَالٰى اَنْ تَكُوْنَ الْغُرَّةُ مُؤَمَّةً لِّمَا اَغْفَلَ رَسُوْلُ اللّٰهِ ﷺ عَلِمَ بَيَانَ ذَلِكَ - كَمَا لَمْ يَقُلْ، اَوْ يَبَيِّنْ اَنَّهُ يَجْزِي فِي ذَلِكَ ذَكَرٌ اَوْ اُنْثَى، وَبِاللّٰهِ تَعَالٰى التَّوْفِیْقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللّٰهُ: وَامَّا مَا نَقَصَ الْأُمَّةُ الْإِقَاءَ الْجَنِينِ، فَهُوَ الْوَاجِبُ عَلَى الْجَانِي فِي مَالِهِ وَلَا يَدُّ، زِيَادَةً عَلَى الْغُرَّةِ؛ لِأَنَّهُ مَا لَمْ أَفْسِدْهُ فَلِعَلِّهِ ضَمَانُهُ عَلَى مَا قَدْ ذَكَرْنَا، وَبِاللّٰهِ تَعَالٰى التَّوْفِیْقُ.

٢١٣٠ - مسألة: جنين البهيمة.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللّٰهُ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْعٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَرْجَاجٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْحَبٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا سَحْنُوْنَ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي الزُّرَّادِ، وَالزُّهْرِيِّ، وَرَبِيعَةَ، قَالَ أَبُو الرَّسَادِ فِي جَنِينِ الْبَهِيْمَةِ: نَرَى اَنْ تَقَامَ الْبَهِيْمَةُ فِي بَطْنِهَا وَلِدَهَا، ثُمَّ تَقَامَ بَعْدَ اَنْ تَطْرَحَ جَنِينُهَا، فَيَكُوْنُ فَضْلُ مَا بَيْنَ ذَلِكَ عَلَى الَّذِي أَصَابَهَا حَتَّى طَرَحَتْ جَنِينُهَا - وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: نَرَى جَنِينَ الْبَهِيْمَةِ إِلَى الْحَكْمِ بِقِيَمَةِ إِمَّا الْبَهِيْمَةَ سَلْعَةً مِنَ السَّلْعِ - وَقَالَ رَبِيعَةُ: لَا أَرَى فِي جَنِينِ الْبَهِيْمَةِ شَيْئًا أَوْسَعَ مِنْ اجْتِهَادِ الْإِمَامِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْقَوْلُ فِي هَذَا عِنْدَنَا هُوَ قَوْلُ أَبِي الزُّرَّادِ؛ لِأَنَّهَا جَنَانَةٌ عَلَى مَالٍ قِيَمَةٌ مِثْلُهَا.

وَامَّا قَوْلُ الزُّهْرِيِّ، وَرَبِيعَةَ: إِنْ فِي ذَلِكَ اجْتِهَادُ الْإِمَامِ، أَوْ الْحَاكِمِ: فَقَوْلُهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ بِوَجْهِهِ، وَلَمْ يَجْعَلِ اللّٰهُ تَعَالٰى، وَلَا رَسُوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَمَةِ اجْتِهَادًا فِي أَخِيْرٍ مَالٍ مِنْ إِنْسَانٍ وَإِعْطَانَهُ آخِرَ، بَلْ قَدْ حَرَّمَ اللّٰهُ تَعَالٰى ذَلِكَ عَلَى لِسَانِ رَسُوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ اَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَحَدٍ مَا يَعْطِيهِ لِآخِرٍ، إِلَّا بِنَصٍّ، أَوْ إِجْمَاعٍ، وَبِاللّٰهِ تَعَالٰى التَّوْفِیْقُ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ، وَالْحَسَنِ بْنِ حَمٍ: اَنْ فِي جَنِينِ الْفَرَسِ عَشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ فِي جَنِينِ الْبَهِيْمَةِ عَشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهَا، وَهَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ قِيَاسٌ، وَالْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ.

٢١٣١ - مسألة: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللّٰهُ: وَلَوْ

أَنْ كَافِرًا ذَمِيًّا قَتَلَ ذَمِيًّا ثُمَّ اسْلَمَ الْقَاتِلَ بَعْدَ قَتْلِهِ الْمَقْتُولَ، أَوْ قَبْلَ مَوْتِ الْمَقْتُولِ: فَلَا قُوَّةَ عَلَى الْقَاتِلِ أَصْلًا؛ لِقَوْلِ رَسُوْلِ اللّٰهِ ﷺ «لَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ مُّكَافِرًا».

قَالُوا: رُدِيَةُ الْمَقْتُولِ - إِنْ اخْتَارُوا الدِّيَةَ قَبْلَ إِسْلَامِ قَاتِلِ وَلِيَّتِهِمْ، أَوْ فَادَوْهُ ثُمَّ اسْلَمَ: بَقِيَتْ الْغَرَامَةُ هُمْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَا لَمْ اسْتَقْرِ عِنْدَهُ، وَالْأُمُورُ تَحِبُّ لِلْكَافِرِ عَلَى الْمُؤْمِنِ، وَلِلْمُؤْمِنِ عَلَى

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «اَقْتُلْتُ امْرَأَتَانِ مِنْ هُنَئِلَ، فَرَمْتَنِي إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى بِحَجَرٍ فَجَنَنْتُهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَانْخَصَمُوا إِلَيَّ رَسُوْلُ اللّٰهِ ﷺ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: دِيَةُ جَنِينِهَا عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ وَقَضَى بِالذَّمِّ عَلَى عَاقِلَيْهَا وَوَرِثَتِهَا وَلِدَهَا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَحَدِيثُ الْمَغِيرَةِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ عَسَمُوْا إِمْلَاصَ كُلِّ امْرَأَةٍ.

وَكَذَلِكَ نَصُّ كَلَامِ رَسُوْلِ اللّٰهِ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِأَنْ دِيَةُ جَنِينِهَا عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ - وَلَمْ يَقُلْ ﷺ إِنْ هَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي جَنِينِ الْحُرَّةِ، فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ اَنْ يَقُولَ رَسُوْلُ اللّٰهِ ﷺ عَلِمَ مَا لَمْ يَقُلْ، وَلَا اَنْ يَخْبَرَهُ عَنْهُ بِمَا لَمْ يَخْبَرْ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَمَنْ فَعَلَ هَذَا فَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَقُلْ، وَهَذَا يَوْجِبُ النَّارَ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا حَكَمَ رَسُوْلُ اللّٰهِ ﷺ بِذَلِكَ فِي جَنِينِ حُرَّةٍ.

قِيلَ لَهُمْ: إِنَّمَا حَكَمَ رَسُوْلُ اللّٰهِ ﷺ بِذَلِكَ فِي جَنِينِ هَذِلِيَّةٍ لِحَيَانَتِهِ تَسْمَى مِلْكِيَّةً قَتَلْتَهَا ضَرْفُهَا أَمْ عَفِيفٌ، الْفَرْقُ بَيْنَكُمْ فِي دَعَوَاكُمْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ جَنِينٌ حُرٌّ، وَبَيْنَ مَنْ قَالَ: بَلْ لِأَنَّهُ جَنِينٌ هَذِلِيَّةٌ، أَوْ لِأَنَّهُ جَنِينٌ إِسْرَافٍ تَسْمَى مِلْكِيَّةً، أَوْ لِأَنْ ضَرْفُهَا قَتَلْتَهَا، أَوْ لِأَنَّ الْقَاتِلَةَ اسْمُهَا أَمْ عَفِيفٌ - هَذَا كُلُّهُ بَاطِلٌ وَتَخْلِيطٌ، وَبِاللّٰهِ تَعَالٰى التَّوْفِیْقُ.

٢١٢٩ - مسألة: جنين الذميمة.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللّٰهُ: قَالَ قَاتِلُونُ فِي جَنِينِ الذَّمِّ عَشْرُ دِيَتِهَا - وَهَذَا قَوْلٌ إِنَّمَا قَاسَوْهُ عَلَى قَوْلِهِمْ فِي تَقْوِيمِ الْغُرَّةِ خَمْسِينَ دِينَارًا - وَهُوَ قَوْلٌ ظَاهِرٌ خَطَأٌ. وَالْقَوْلُ عِنْدَنَا اَنْ فِي جَنِينِ الذَّمِّ أَيْضًا غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ يَقْضَى عَلَى عَاقِلَةِ الضَّارِبِ بِهِ، فَيُطْلَبُ غُلَامًا أَوْ أَمَةً - كَافِرِينَ - فَيُدْفَعَانِ إِلَى مَنْ تَحِبُّ لَهُ، فَإِنْ لَمْ يَوْجِدَا فَبَقِيَمَةِ أَحَدِهِمَا - لَوْ وَجَدَ - وَالْقِيَمَةُ فِي هَذَا - وَفِي الْغُرَّةِ حِلَّةٌ إِذَا عُدِمَتْ أَقْلٌ مَا يُمْكِنُ، إِذْ لَا يَجُوزُ اَنْ يُلْزَمَ أَحَدٌ غَرَامَةً، إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ؛ لِقَوْلِ رَسُوْلِ اللّٰهِ ﷺ «إِنْ مَوَّاهَكُمْ وَأَمَوَّالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» فَاقْلُ مَا كَانَتْ تَسَاوِي الْغُرَّةَ - لَوْ وَجَدَتْ - وَاجِبٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ بِالنَّصِّ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ غَيْرٌ وَاجِبٍ، لَا بِنَصٍّ وَلَا إِجْمَاعٍ - فَهُوَ سَاقِطٌ لَا يَجُوزُ الْحَكْمُ بِهِ.

وَلَوْ اَنْ ذَمِيًّا ضَرَبَ امْرَأَةً مُسْلِمَةً خَطَأً فَاسْقَطَتْ جَنِينًا: يَكْلَفُ اَنْ يَتْبَعَ عَاقِلَتَهُ عَبْدًا كَافِرًا أَوْ أَمَةً كَافِرَةً وَلَا يَدُّ - وَلَا يَجُوزُ اَنْ يَتْبَعَ عَبْدًا مُسْلِمًا وَلَا أَمَةً مُسْلِمَةً - وَالرَّقِيَّةُ الْكَافِرَةُ تَجْزِي فِي الْغُرَّةِ الْمَذْكُورَةِ - سِوَاهُ كَانِ الْجَانِي وَعَاقِلَتُهُ مُسْلِمَيْنِ، أَوْ كَانُوا كُفَرَاءَ - وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ فَقَطْ، كَمَا حَكَمَ رَسُوْلُ اللّٰهِ ﷺ «وَمَا يُنْفِقُ عَنْ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَخِي يُوْخِي» «وَمَا كَانَ رَيْثُكَ نَبِيًّا».

الكافر.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا
ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ أَخْبَرَنَا الْقَعْنَبِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ
مُحَمَّدٍ - هُوَ الدَّرَاوَزِيُّ - عَنْ سَعْدٍ - هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عُمَرَ
بْنَتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَسَرُ عَظْمٍ
الْمَيْتِ كَشْرُهُ حَيًّا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا لَا يُسَدُّ إِلَّا مِنْ طَرَفِ سَعْدٍ
بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَخِي يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ - وَهُمْ ثَلَاثَةٌ إِخْوَةٌ:
يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ إِمَامٌ فَقِيهٌ، وَعَبْدُ رُثَّةُ بْنُ سَعِيدٍ لَا يَأْسُ بِهِ وَلَيْسَ
بِالْهَلَاكِ فِي الْإِمَامَةِ، وَسَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا لَا يُخْتَجُّ
بِهِ - لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ، فَيُطْلَقُ أَنَّ يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْخَبَرِ، وَلَوْ صَحَّ
لَقُلْنَا بِهِ فِي كَسْرِ الْعَظْمِ خَاصَّةً، وَلَمَّا كَانَ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ هَذَا فِي
الْحُرْمَةِ مَعْنَى: لِأَنَّهُ كَانَ يَكُونُ دَعْوَى بِلَا ذَلِيلٍ، وَتَخْصِصًا بِلَا
بُرْهَانٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَمَنْ جَرَحَ مَيْتًا، أَوْ كَسَرَ عَظْمَهُ،
أَوْ أَخْرَقَهُ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ.
أَمَّا الْقَتْلُ فَلَا شَيْءَ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ قَاتِلًا.

وَأَمَّا الْجُرْحُ وَالْكَسَرُ، فَلَوْ وَجَدَ فِيهِ خِلَافٌ لَوَجِبَ
الْقِصَاصُ، لِأَنَّهُ عَذَابٌ - وَإِنْ صَحَّ الْإِجْمَاعُ فِي أَنَّ لَا قُوَّةَ فِي
ذَلِكَ وَجِبَ الْوُقُوفُ عِنْدَ الْإِجْمَاعِ، وَإِلَّا فَقَدْ.

قَالَ تَعَالَى «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ» وَهَذَا جَرَحٌ وَجَارِحٌ.
وَقَالَ تَعَالَى: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا».

وَقَالَ تَعَالَى «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا
اعْتَدَى عَلَيْكُمْ»، وَهَذَا الْفِعْلُ بِأَلَيْتِ سَيِّئَةٍ وَاعْتَدَاءٍ، فَالْقِصَاصُ
وَأَجِبَ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مِنْه إِجْمَاعٌ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ فَمَنْ
تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ».

وَقَالَ تَعَالَى «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ
فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ» فذل هذا على أن ذلك كله للحي.

قلنا، وبالله تعالى التوفيق: هذا لا حجة لكم فيه لو جهن.
أحدهما: أن الأمر بالقصاص والاعتداء عموم، ثم قد يخص
بالغفر والصديقة بعض المعتدى عليهم دون بعض.

والوجه الثاني: أنه تعالى لم يمنع بقوله تعالى الصادق «فَمَنْ
تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ» وَلَا بِقَوْلِهِ الصَّادِقِ «فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ
فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ» مِنْ أَنْ يَكُونَ الْقِصَاصُ وَاجِبًا لِمَنْ لَا عَفْوَ لَهُ وَلَا

وَقَدْ مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدَرَعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ فِي
ثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَخَذَهَا مِنْ يَدَيْهِ لِقُوتِ أَهْلِيهِ وَوَقَدْ ذَكَرْنَاهُ
بِإِسْنَادِهِ قَبْلَ هَذَا.

فَلَوْ أَنَّ الْجُرُوحَ اسْلَمَ أَيْضًا ثُمَّ مَاتَ - وَهُوَ مُسْلِمٌ - فَالْقُوَّةُ
لَهُ وَاجِبٌ، لِأَنَّهُ مُؤْمِنٌ بِمُؤْمِنٍ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُونَ
تَكَافَأُوا فِي دِمَائِهِمْ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَوْ أَنَّ مُسْلِمًا جَرَحَ مَيْتًا عَبْدًا
ظَالِمًا فَاسْلَمَ الذَّمُّ ثُمَّ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ الْجَرَحِ فَالْقُوَّةُ فِي ذَلِكَ بِالْكَافِرِ
خَاصَّةً، وَلَا قُوَّةَ فِي الْجَرَحِ لِأَنَّ الْجَرَحَ حَصْلٌ، وَلَا قُوَّةَ فِيهِ لِلْكَافِرِ
«وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» فَلَمَّا اسْلَمَ ثُمَّ
مَاتَ مُسْلِمًا مِنْ جَنَابَةِ ظَلَمٍ يَمَاتُ مِنْ بَيْلِهِا: حَصَلَ مَقْتُولًا عَبْدًا -
وَهُوَ مُسْلِمٌ - فَبَيِّنَةٌ مَا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ عَلَى مَنْ قَتَلَ
مُؤْمِنًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فَلَوْ أَنَّ صَبِيًّا، أَوْ مَجْنُونًا جَرَحَا إِنْسَانًا، ثُمَّ عَقَلَ الْمَجْنُونُ وَتَلَعَّ
الصَّبِيُّ، ثُمَّ مَاتَ الْمَجْرُوحُ، فَلَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ، لَا دِيَّةَ، وَلَا قُوَّةَ،
لِأَنَّهُ مَاتَ مِنْ جَنَابَةِ هَذَرٍ لَا حُكْمَ لَهَا.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ قُلْتُمْ فِي الْبُيُوتِ يَرْمِي خَرِيصًا ثُمَّ يُسْلِمُ، ثُمَّ
يَمُوتُ: إِنَّ فِيهِ الدِّيَّةَ عَلَى الْعَاقِلِ، فَكَيْفَ تَجْعَلُونَ الدِّيَّةَ فِيمَنْ مَاتَ
مِنْ جَنَابَةِ مَأْمُورٍ بِهَا، وَلَا تَجْعَلُونَ الدِّيَّةَ فِيمَنْ مَاتَ مِنْ جَنَابَةِ هَذَا؟
فَقَدْ قُلْنَا - وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ: هَكَذَا.

قُلْنَا: لِأَنَّ الْجَانِيَّ الْمَأْمُورَ بِتِلْكَ الْجَنَابَةِ مُخَاطَبٌ مُكَلَّفٌ مُلْزَمٌ
فِي قَتْلِ الْخَطَا كَفَّارَةٌ أَوْ كَفَّارَةٌ وَبَيِّنَةٌ عَلَى عَاقِلِيهِ، وَلَيْسَ الْمَجْنُونُ
وَالصَّبِيُّ مُخَاطَبَيْنِ أَصْلًا، وَلَا مُكَلَّفَيْنِ شَرِيعَةً فِي قَتْلِ عَمْدٍ، وَلَا فِي
قَتْلِ خَطَا: فَسَقَطَ حُكْمُ كُلِّ مَا عَمِلَا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الشَّرْعِ
دُخُولٌ، وَلَمْ يَسْقُطْ مَا فَعَلَهُ الْمُخَاطَبُ الْمُكَلَّفُ الْمَأْمُورُ الْمُنْهَى.

وَلَوْ أَنَّ عَاقِلًا قَتَلَ أَوْ جَرَحَ ثُمَّ جُنَّ فَمَاتَ الْمَجْرُوحُ مِنْ تِلْكَ
الْجَنَابَةِ: فَالْقُوَّةُ عَلَى الْمَجْنُونِ، أَوْ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ، وَلَا مُضَادَّةَ هُنَالِكَ؛
وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقُوَّةَ قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ حِينَ جُنَّ، وَحُكْمُ تِلْكَ الْجَنَابَةِ
لَا زَمَّ لَهُ، وَقَدْ يَسْقُطُ عَنْهُ بِنَحَابِ عَقْلِيهِ، إِذْ لَمْ يَوْجِبْ ذَلِكَ نَصٌّ
قُرْآنٌ، وَلَا سُنَّةٌ، وَلَا إِجْمَاعٌ.

وَكَذَلِكَ يُقَامُ عَلَيْهِ فِي جُنُونِهِ حَدُّ لَزَمَهُ فِي خَالَ عَقْلِيهِ، وَلَا
يُقَامُ عَلَيْهِ فِي خَالَ عَقْلِيهِ كُلُّ حَدٍّ كَانَ مِنْهُ فِي خَالَ جُنُونِهِ، بِلَا
خِلَافٍ مِنَ الْأُمَّةِ، وَالسَّكْرَانُ مَجْنُونٌ.

إِذْ قَدْ وَجِبَ الْقَوْدُ بِبِقَيْنِ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَرَ رَسُولُهُ بِتَكْلِيفٍ وَلَمْ يَشْرَطِ الْوَلِيُّ فِي ذَلِكَ مِنْ مَعْيَبٍ «وَمَا كَانَ رِثْكَ نَسَبًا».

فَإِنْ غَابَ الْوَلِيُّ ثُمَّ عَفَا، فَلَيْسَ عَفْوُهُ بِشَيْءٍ، وَلَا شَيْءٌ عَلَى الْقَاتِلِ - وَلَا يَصِحُّ عَفْوُ الْوَلِيِّ إِلَّا بِأَنْ يَبْلُغَ ذَلِكَ الْمَأْمُورَ بِالْقَوْدِ وَيَصِحُّ عَنْهُ.

برهان ذلك: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَبَاحَ لِلْمَأْمُورِ بِأَخْذِ الْقَوْدِ، وَأَنْ يَأْتِيَ لِلأَمْرِ لَهُ بِذَلِكَ، وَأَبَاحَ لَهُ دَمَ الْمُسْتَقَادِ مِنْهُ، وَأَعْضَاءَهُ بِبِقَيْنِ لَا شَكَّ فِيهِ، فَإِذَا عَفَا الْوَلِيُّ فِي غَيْرِ عِلْمِ الْمَأْمُورِ بِالْقَوْدِ فَهُوَ مُضَارٌّ، وَالْمُضَارُّ مُتَعَدٍّ، وَالتَّعَدِّي ظَاهِرٌ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ لِعِزِّ ظَالِمٍ خَيْرٌ» فَلَا حَقَّ لِذَلِكَ الْعَفْوِ الَّذِي هُوَ مُضَارَّةٌ مُخَصَّةٌ، وَهُوَ غَيْرُ الْعَفْوِ الَّذِي حَضَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لِأَنَّ الْعَفْوَ الَّذِي حَضَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَرَسُولُهُ ﷺ فَهُوَ طَاعَةٌ، وَعَفْوُ الْمُضَارَّةِ مُعَصِيَةٌ، وَالْمُعَصِيَةُ غَيْرُ الطَّاعَةِ، وَهَذَا الْعَفْوُ بَعْدَ الْأَمْرِ: هُوَ عَفْوٌ مُخْلَافٌ لِلْعَفْوِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ نَادِبًا إِلَيْهِ، وَإِذَا هُوَ غَيْرُهُ، فَهُوَ بَاطِلٌ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» فَهُوَ غَيْرُ لَازِمٍ لِذَلِكَ الْعَاقِبِ، وَهُوَ بَاقٍ عَلَى قَوْدِهِ. فَلَوْ بَعَثَ رَسُولًا إِلَى الْمَأْمُورِ بِالْقَوْدِ فَلَا حَكَمَ لَهُ إِلَّا حَتَّى يَبْلُغَ إِلَيْهِ، فَيَسْتَلِمْ وَيَصْحُحُ وَيَلْزَمُ الْعَاقِبَ، فَإِنْ قَتَلَ الْمَأْمُورَ بِالْقَوْدِ بَعْدَ صَحَّةِ الْخَبَرِ عِنْدَهُ بِعَفْوِ الْوَلِيِّ فَهُوَ قَاتِلٌ مُعَدٍّ، أَوْ خَائِنٌ عَهْدٍ، وَعَلَيْهِ الْقَوْدُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ جُنَّ الْأَمْرُ وَلَا فَرْقَ، فَالْأَخْذُ بِالْقَوْدِ وَاجِبٌ، كَمَا أَمَرَ بِهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١٣٤ - مسألة: من قطع ذكرَ ختنى مشكلٍ وأنثيين، فسواء قال: أنا امرأته، أو قال: أنا ذكر: القود واجب؛ لأنه عضوٌ يسمى ذكرًا وأنثيين.

وكذلك لو قطعت امرأةً شفره ولا فرق.

وَمَنْ كَانَتْ لَهُ سِنَّ زَائِدَةٌ أَوْ إصْبَعٌ زَائِدَةٌ فَقَطَعَهَا قَاطِعٌ اقْتَصَصَ لَهُ مِنْهُ، مَنْ اقْتَرَبَ سِنَّ إِلَى تِلْكَ السِّنِّ، وَاقْتَرَبَ إصْبَعًا إِلَى تِلْكَ الإصْبَعِ؛ لِأَنَّهُمَا سِنَّ وَأَصْبَعٌ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَبْقِيَ الْمُقْتَصَصُ مِنْهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَرْبَعُ أَصَابِعَ، وَيَبْقَى لِمُقْتَصَصٍ لَهُ خَمْسُ أَصَابِعَ، وَبَيْنَ أَنْ يَقْطَعَ مِنْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا السَّبَّابَةُ وَحْدَهَا - سَبَّابَةُ سَائِلِ الْأَصَابِعِ، لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْقِصَاصَ فِي ذَلِكَ، وَيَبْقَى لِمُقْتَصَصٍ ذَا أَرْبَعِ أَصَابِعَ وَيَبْقَى الْمُقْتَصَصُ مِنْهُ لَا أَصْبَعٌ لَهُ.

وهكذا القول في الأسنان ولا فرق، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٣٥ - مسألة:

قال أبو محمد رحمه الله: وإذا شاع الأولياء في تولي قتل

صَدَقَهُ، كَالْمَجْتَوُونَ وَالصَّبِيُّ، فَيَكُونُ الْمَيْتَ دَاخِلًا فِي هَذَا الْعُومُ. وَوَجْهُ ثَالِثٌ - وَهُوَ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ».

وقال تعالى «فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ» وَلَمْ يَقُلْ تَعَالَى فَإِنْ تَصَدَّقَ الْجَبْرُوحُ وَحْدَهُ، وَلَا قَالَ فَمَنْ عَفَا مِنَ الَّذِينَ الْعَفْوُ إِلَيْهِمْ خَاصَّةٌ، وَلَكِنْ أَجْمَلَ عَزَّ وَجَلَّ الْأَمْرَ، فَجَاءَتْ عَفْوُ الْجَنِيِّ عَلَيْهِ وَصَدَقَتْهُ إِذَا كَانَ تَمَنُّ لَمْ يَعْفو وَصَدَقَتْ.

وجائز عفو الولي إذا بطل أن يكون للمجنني عليه عفو ويشترط من ذلك، وأكثر الحاضرين من خصوصنا يرون القطع على من سرق من مَيْتٍ كَفَنَهُ - وَبِهِ نَأْخُذُ، وَعَلَى مَنْ قَذَفَ مَيْتًا.

وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَرَى الْخَذْلَ عَلَى مَنْ زَنَى بِمَيْتَةٍ، فَإِنْ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ مَا رَأَوْهُ مِنْ ذَلِكَ وَبَيْنَ الْقَوْدِ لَهُ مِنَ الْجَرْحِ وَالْكَسْرِ - وَلَيْسَ هَذَا قِيَاسًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَعْضِ ذَلِكَ أَصْلًا لِبَعْضٍ، بَلْ كُلُّهُ بَابٌ وَاحِدٌ، مِنْ عَمَلٍ عَمَلًا جَاءَ النَّصُّ بِإِيجَابِ حُكْمٍ عَلَى عَامِلِ ذَلِكَ الْعَمَلِ، فَوَاجِبٌ إِنْشَاءُ ذَلِكَ الْحُكْمِ عَلَى مَنْ عَمِلَ ذَلِكَ الْعَمَلِ.

قال أبو محمد رحمه الله: وهذا قولٌ يؤيده النظرُ، ويشهدُ له القرآنُ والسُّنَنُ بالصَّحَّةِ، وَمَا نَعْلَمُ هَاهُنَا قَوْلًا لِأَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - يَمْنَعُ مِنْهُ، فَكَيْفَ أَنْ يَصْحَ الْإِجْمَاعُ مِنْ جَمِيعِهِمْ عَلَى الْمَنْعِ مِنْهُ؟ هَذَا أَمْرٌ لَا سَبِيلَ إِلَى وَجُودِهِ أَبَدًا، وَلَوْ كَانَ حَقًّا لَوَجَدَ بِلَا شَكٍّ، وَمَا اخْتَفَى، فَالْوَاجِبُ الْمَصِيرُ إِلَى مَا أَوْجَبَهُ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ - وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ قَاتِلٌ بِذَلِكَ - إِذَا لَمْ يَصْحَ إِجْمَاعٌ مُتَقَيَّنٌ بِتَخْصِصِ النَّصِّ، أَوْ بِنسخه، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٣٣ - مسألة: الوكالة في القود.

قال أبو محمد رحمه الله: أمرُ الولي بأن يؤخذ له القود جائزٌ لبرائهم.

أولها: قولُ اللَّهِ تَعَالَى «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى» وَالْقَوْدُ: بَرٌّ وَتَقْوَى، فَالتَّعَاوُنُ فِيهِ وَاجِبٌ.

وثانيتها: ما قد صحَّ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ من أمره بالقود من اليهودي الذي رضعَ رَأْسَ الْيَاجُزِيِّ بِالْخَبْرِ، فَكَانَ أَمْرُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَمُومًا لِكُلِّ مَنْ حَضَرَ.

وثالثها: إجماعُ الْأُمَّةِ أَنَّ السُّلْطَانَ إِذَا وَجِبَ لَهُ مَا لِسُوِّيٍّ مِنَ الْقَتْلِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِمَنْ يَقْتُلُ، وَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ، فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيسُهُ بِذَلِكَ دُونَ سَائِرِ الْأَوْلِيَاءِ.

قال أبو محمد رحمه الله: فإذا كان ذلك كذلك، فجائزٌ إذا أَمَرَ الْمُؤَلَّى أَنْ يَأْخُذَ لَهُ الْقَوْدُ أَنْ يَغِيبَ فَيَسْتَقِيدَ الْمَأْمُورَ، وَهُوَ غَائِبٌ،

قَاتِلِي وَلَيْتَهُمْ.

قِيلَ لَهُمْ: إِنْ اتَّقَيْتُمْ عَلَى أَحَدِكُمْ أَوْ عَلَى أَجْنَبِيٍّ، فَذَلِكَ لَكُمْ وَإِلَّا أَقْرَبْنَا بَيْنَكُمْ، فَأَيْكُمْ خَرَجَتْ قَرَعَتُهُ تَوَلَّى الْقِصَاصَ - وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: بَرَاهُنَ هَذَا: أَنَّهُ لَيْسَ بَعْضُهُمْ أَوَّلِيٌّ مِنْ بَعْضٍ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَوَلَّى الْقَوْدَ اثْنَانِ مَعًا، فَإِذَا لَا بَدْءَ مِنْ أَحَدِهِمَا، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا بِأَمْرِهِمَا - وَلَا سَبِيلَ إِلَى الثَّلَاثِ؛ فَامْرُؤٌ غَيْرُهُمَا بِالْقَوْدِ إِسْقَاطٌ لِحَقِّهِمَا مَعًا فَيَتَوَلَّى ذَلِكَ الْحَكِيمُ، وَالْحَكِيمُ هَاهُنَا بِالْقَرَعَةِ إِسْقَاطٌ لِحَقِّ أَحَدِهِمَا، وَإِلْفَاؤُ لِحَقِّ الْآخَرِ - وَلَا يَجُوزُ إِسْقَاطُ حَقِّ ذِي حَقٍّ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ مَانِعَةٍ لَا سَبِيلَ مَعَهَا إِلَى تَوْفِيَةِ الْحَقِّ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ سَقَطَ الْحَقُّ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾.

وَلَعَنَ عَزَمَ عَلَيْنَا نَعْمَهُمَا مِنْ حَقِّهِمَا، وَخَنُ مَضْطَرُونَ إِلَى إِسْقَاطِ حَقِّ أَحَدِهِمَا، إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَسْنَا مَضْطَرِينَ إِلَى إِسْقَاطِ حَقِّهِمَا جَمِيعًا فَلَا يَجُوزُ لَنَا مَا لَمْ نَضْطَرَّ إِلَيْهِ فَقَدْ بَطُلَ أَنْ نَأْمُرَ غَيْرَهُمَا بِغَيْرِ رِضَاهُمَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقْصِدَ إِلَى أَحَدِهِمَا فَنَسْقِطَ حَقَّهُ هَكَذَا مَطَارَفَةً فَيَكُونُ جَوْرًا وَعِبَاحَةً، فَوَجِبَتِ الْقَرَعَةُ وَلَا بَدْءَ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ دَفَعَتْ إِلَيْهَا وَلَا يَحِلُّ إِيقَافُ الْأَمْرِ حَتَّى يَتَقَيَّ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ نَعْمَهُمَا جَمِيعًا مِنْ حَقِّهِمَا، وَهَذَا لَا يَجُوزُ، بِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١٣٦ - مسألة: من أخاف إنساناً فقطع ساقه ومنكه وأنفه وقتله، فلولي المقتول أن يفعل به كل ذلك، ويقتله - وله أن يقتله دون أن يفعل به شيئاً من ذلك، وله أن يفعل به كل ذلك أو بعضه، ولا يقتله، لكن يعفو عنه.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بَرَاهُنَ ذَلِكَ: أَنَّ كُلَّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ قَدْ وَجِبَ لَه أَنْ يَفْعَلَهَا قِصَاصاً عَلَى مَا قَدَّمْنَا قَبْلَ، وَهَذَا أَيْضاً مُتَدَوِّبٌ إِلَى الْعَفْوِ عَنْ كُلِّ ذَلِكَ وَعَنْ بَعْضِهِ، فَأَيُّ حَقِّهِ فَعَلَ ذَلِكَ لَهُ، وَإَيُّ حَقِّهِ تَرَكَ ذَلِكَ لَهُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَهُ أَنْ يَطْعَ ذِرَاعَهُ وَيُخْفِضَ عَلَى أَنْ يَقْتُلَهُ.

وَأَمَّا عَلَى أَنْ لَا يَقْتُلَهُ فَلَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ تَخْصِصٌ لَا بَرَاهُنَ لَهُ بِهِ.

فَإِنْ قَالَ: فِي ذَلِكَ تَعَذُّبٌ لَهُ.

قُلْنَا: نَعَمْ، فَكَأَنَّمَا مَاذَا؟ وَإِذَا أَبَاحَ لَهُ تَعَذُّبُهُ فَأَيُّ بَعْضِ مَا أَيْبَحَ لَهُ وَعَفَا عَنْ الْبَعْضِ، فَقَدْ أَحْسَنَ فِي كُلِّ ذَلِكَ، وَلَمْ تَعُدْ - وَمَا

وَجَدْنَا اللَّهَ تَعَالَى قَطُّ الزَّمَّ اسْتِيفَاءَ الْحَقِّ كُلِّهِ وَمَنْعَ مِنَ الْعَفْوِ عَنْ بَعْضِهِ. بَلْ قَدْ صَحَّ النَّصُّ بِخِلَافِ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ جَمْلَةً وَهِيَ: ﴿يُقْبَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعُرَيْنَيْنِ إِذَا قُطِعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ وَسَمَلَتْ أَعْيُنُهُمْ قِصَاصاً بِمَا فَعَلُوا بِالرَّعَاةِ وَتَرَكَهُمْ بِالْأَخْرَى يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ حَتَّى مَاتُوا﴾.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا الْحَدِيثَ بِإِسْنَادِهِ فِيمَا سَلَفَ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا فَأَعْنَى عَنْ تَرَدُّدِهِ وَأَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ قَالَ كَذِبًا: إِنَّ هَذَا كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ كَانَتْ الثَّلَّةُ مَبَاحَةً، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١٣٧ - مسألة:

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْ قَطَعَ أَصْبَعَ آخَرَ عَمْدًا فَسَأَلَ الْقَوْدَ؟ أَقْدَنَا لَهُ مِنْ حِينِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا قَبْلَ فَإِنْ تَأَكَّلَتْ الْيَدُ فَذَبْهَتْ وَبَرَّئَتْ، فَلَهُ الْقَوْدُ مِنَ الْيَدِ؛ لِأَنَّهُمَا تَلَفَتْ بِعَدَوَانٍ وَظَلَمٍ.

وَكَذَلِكَ لَوْ جَرَحَهُ مَوْضِعَةً عَمْدًا فَذَبْهَتْ مِنْهَا عَيْنَاهُ اقْتَصَرَ لَهُ مِنَ الْمَوْضِعَةِ وَمِنَ الْعَيْنَيْنِ مَعًا.

وَهَكَذَا فِي كُلِّ شَيْءٍ - فَلَوْ مَاتَ مِنْهَا قَتْلَ بَوٍّ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ تَوَلَّدَ مِنْ جَنَابَةِ عَدَوَانٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: أَمَّا تَعْجِيلُ الْقِصَاصِ مِنَ الْأَصْبَعِ وَالْمَوْضِعَةِ، فَنَعَمْ، فَإِنَّ مَاتَ بَعْدَ ذَلِكَ فَالْقَوْدُ فِي النَّفْسِ وَاجِبٌ أَيْضاً.

وَأَمَّا ذَهَابُ الْعَيْنَيْنِ وَالْيَدِ فَقَطُّ فَإِنَّمَا فِي ذَلِكَ الدِّيَّةُ فَقَطُّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا خَطَأٌ وَمُنَاقِضَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا تَوَلَّدَ عَنْ جَنَابَتِهِ مِنْ ذَهَابِ نَفْسٍ، أَوْ ذَهَابِ عَضْوٍ، إِذْ لَمْ يَفَرْقَ بَيْنَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ نَصُّ قُرْآنٍ، وَلَا سُنَّةٌ، وَلَا إِجْمَاعٌ، وَلَا نَظَرٌ، وَلَا قِيَاسٌ، وَلَا قَوْلُ صَاحِبٍ. فَلَوْ أَنَّ الْجَنَبِيَّ عَلَيْهِ قُطِعَ كَفٌّ نَفْسِهِ، خَوْفَ سَرَايَةِ الْأَكْلَةِ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْجَنَابِيَّ؛ لِأَنَّ ذَهَابَ الْيَدِ كَانَ بِاخْتِيَارِ قَاطِعِهَا، لَا مِنْ فِعْلِهِ، وَلَعَلَّاهُ لَوْ تَرَكَهَا تَبَرَأَ - فَلَوْ قُطِعَ إِنْسَانٌ أَثَمَةً هَا طَرَفَانِ، فَإِنَّ قُطِعَ كُلُّ طَرَفٍ فِي أَصْلِهِ قُطِعَ مِنْ يَدِهِ أَثَمَتَانِ كَذَلِكَ، فَلَوْ قُطِعَ فِي الْأَصْبَعِ قَبْلَ اقْتِرَافِ الْأَثَمَتَيْنِ؛ قُطِعَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ فَقَطُّ، وَلَا مَزِيدَ، وَلَا أَرَشَ لَهُ فِي الْأَثَمَةِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾.

فَالوَاجِبُ أَنْ يُوضَعَ مِنْهُ الْحَدِيدُ حَيْثُ وَضَعَ، وَيَذَاقَ مِنَ الْأَلَمِ مَا إِذَا ذَاقَ وَلَا مَزِيدَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ

الْمُعْتَلِينَ».

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَهُ فِي الْأَصْبَحِ الْقَوْدُ، وَلَهُ فِي الْأَصْبَحِ الزَّائِدَةُ
حُكُومَةٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْحُكُومَةُ غَرَامَةُ مَالٍ وَالْأَمْوَالُ
عَرْمَةٌ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ.

٢١٣٨- مسألة:

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْ هَدَمَ بَيْتاً عَلَى إِنْسَانٍ أَوْ ضَرِبَهُ
بِسَيْفٍ - وَهُوَ رَاقِدٌ - فَقَطَعَ رَأْسَهُ، أَوْ قَالَ: هَدَمْتَ الْبَيْتَ، وَهُوَ قَدْ
كَانَ مَاتَ بَعْدُ، أَوْ قَالَ: ضَرَبْتَهُ بِالسَّيْفِ وَهُوَ مَيِّتٌ، لَمْ يُلْتَفَتْ لَهُ، وَلَا
يَمِينٌ عَلَى أَوْلِيَائِهِ فِي ذَلِكَ، وَوَجِبَ الْقَوْدُ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا فَعَلَ؛ لِأَنَّ
الْمَيِّتَ قَدْ صَحَّتْ حَيَاتُهُ بَيِّنِينَ، فَهُوَ عَلَى الْحَيَاةِ حَتَّى يَصْغُرَ مَوْتُهُ،
وَمَذْعِي مَوْتِهِ مَذْعِي بَاطِلٍ، وَاتَّقَالَ حَالٌ، وَالذَّعْوَى لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا
إِلَّا بَيِّنَةً، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١٣٩- مسألة: وَمَنْ جَرَحَ جَرْحاً يَمُوتُ مِنْ مِثْلِهِ
فَتَدَاوَى بِسَمِّ فُجَمَاتٍ، فَالْقَوْدُ عَلَى الْقَاتِلِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ مَاتَ مِنْ فَعْلِهِ
نَفْسُهُ، وَفَعَلَ غَيْرَهُ: فَكِلَاهُمَا قَاتِلٌ، وَعَلَى الْقَاتِلِ الْقَوْدُ - وَإِنْ طَرَحَهُ
غَيْرُهُ، فَإِنْ اخْتَارُوا الدِّيَةَ، فَالْدِّيَةُ كُلُّهَا أَيْضاً لَازِمَةٌ لَهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا
قَبْلُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ، وَهُوَ حَسْبُنَا.

كَانَتْ لَا حِجَّةَ فِيهَا لَكِنْ لَتَعْرِفَ:

٩٢ - كِتَابُ الْعَاقِلَةِ

٢١٤٠ - مسألة: العواقل.

قال الفقيه أبو محمد - رحمه الله: أخبرنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا محمد بن رافع أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «كُتِبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عَقُولُهُ، ثُمَّ كُتِبَ اللَّهُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُتَوَالَى مَوْلَى رَجُلٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ».

وبه إلى مسلم أخبرنا قتيبة أخبرنا الليث عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه قال: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْنِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَافِيلَ سَقَطَ مِثْنًا بِغَيْرِ عَقْدٍ أَوْ أَمٍّ، ثُمَّ إِذْ أُلْهِمَ قَضَى عَلَيْهَا بِالْغَرَةِ تَوَقُّتَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنْ يَمِرَّ أَهْلُهَا لِبَيْنِهَا وَزَوْجِهَا، وَأَنْ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا».

وبه إلى مسلم أخبرنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن عبيد بن نضلة عن المغيرة بن شعبة قال: «ضَرَبَتْ امْرَأَةٌ ضَرْبَهَا بِعَمُودٍ فَسَطَّاطٌ - وَهِيَ حَبْلِي - فَتَقَلَّتْهَا وَخَذَاهُمَا لِحَبَابَتَيْهَا، فَجَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِ الْمُتَوَلَّى عَلَى عَصَبَةِ الْقَائِلَةِ، وَغَرَّهُ لِسَا فِي بَطْنِهَا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ عَصَبَةِ الْقَائِلَةِ: أَنْزَمُ يَوْمَ مَنْ لَا أَكَلَ وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهْلَ، فَوُضِلَ ذَلِكَ يُطْلَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسَجَعَ كَسَجَعَ الْأَعْرَابُ؟ قَالَ: وَجَعَلَ عَلَيْهِمُ الدِّينَةَ».

قال أبو محمد رحمه الله: فصَحَّ أَنَّ الدِّينَةَ فِي قَتْلِ الْخَطَا فِي الْغَرَةِ الْوَاجِبُ فِي الْجَنِينِ عَلَى عَاقِلَةٍ لِلْقَاتِلِ، وَالْجَانِي، بِحُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ.

وقَدْ صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْ مِنْ هَمِّ الْعَاقِلَةِ الْغَارِمَةِ لِدَيْهِ الْخَطَا، وَلِغَرَةِ الْجَنِينِ، وَأَنَّهُمْ أَوْلِيَاءُ الْجَانِي الَّذِينَ هَمَّ عَصَبَتِهِ وَمَتَاهَمُ الْبَطْنِ الَّذِي هُوَ مِنْهُمْ - عَلَى مَا أوردنا آنفاً - مِنْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عَقُولَهُ.

قال أبو محمد رحمه الله: وَجْهُورُ النَّاسِ يَقُولُونَ: تَعَرَّمَ الْعَاقِلَةُ الْمَذْكُورَةُ الدِّينَةَ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ عَنْ عِثْمَانَ الْبَسِّي فِي ذَلِكَ، فَرَوِي عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَا أَدْرِي مَا الْعَاقِلَةُ؟.

وروي عنه أنه قال بما قلنا - وَجْهُورُ النَّاسِ يَقُولُونَ: هَذِهِ الْأَثَارُ الْمُعْتَمَدُ عَلَيْهَا لَصَحَّاحًا.

وقَدْ جَاءَتْ آثَارٌ غَيْرُ هَذِهِ - لَا بَأْسَ بِذِكْرِ بَعْضِهَا - وَإِنْ

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَصَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: «جَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَقْلَ قُرَيْشٍ عَلَى قُرَيْشٍ، وَعَقْلَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْأَنْصَارِ».

أخبرنا حماد أخبرنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي أخبرنا عبد الله بن يونس أخبرنا بقي بن مخلد أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا حفص بن غياث عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم بن مسم عن ابن عباس، قال: «كُتِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابًا بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ: أَنْ يُعْطُوا مَسَاقِلَهُمْ، وَيُقَدَّوْا عَلَيْهِمْ بِالْمَعْرُوفِ، وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ»؛ فَالْأَوَّلُ: مُنْقَطِعٌ، وَفِيهِ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ.

وَالثَّانِي: فِيهِ حُجَّاجٌ بْنُ أَرْطَاةٍ - وَهُوَ سَاقِطٌ - وَفِيهِ مَسْمٌ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قال أبو محمد: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَجُوزُ الْحُكْمُ بِأَنْ تَعْرِمَ الْعَاقِلَةُ جَرِيرَةَ غَيْرِهَا؟ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ نَفْسَهَا».

وقال تعالى «كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَجِيئَةٌ».

وقال رسول الله ﷺ في ذلك: مَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِبْعٍ التَّيْمِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْهَاشِمِيُّ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنِي هَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا شَقِيقُ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِجَرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ لَقِيطٍ عَنْ أَبِي رَمْثَةَ قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَبِي فَقَالَ: مَنْ هَذَا مَعَكَ؟ فَقَالَ: ابْنِي أَشْهَدُ بِهِ، قَالَ: أَمَا إِنَّكَ لَا تَجْنِي عَلَيْهِ وَلَا يَجْنِي عَلَيْكَ».

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن عبد الله بن ربيع أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن غيلان أخبرنا بشر بن السري أخبرنا سفيان بن أشعث - هو ابن أبي الشعثاء - عن الأسود بن هلال عن ثعلبة بن زهدم اليربوعي قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخْطَبُ فَبَجَا نَاسٌ مِنَ الْأَنْصَارِ».

فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَؤُلَاءِ بَنُو ثَعْلَبَةَ بْنِ يَرْبُوعَ قَتَلُوا فُلَانًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَخَشَفَ بِصُفْوَتِهِ: لَا آلا تَجْنِي نَفْسٌ عَلَى أُخْرَى».

وبه إلى محمود بن غيلان أخبرنا أبو داود الطيالسي أخبرنا شعبة عن أشعث بن أبي الشعثاء قال: سمعت الأسود بن هلال يحدث عن رجل من بني ثعلبة بن يربوع: «أَنَّ نَاسًا مِنْ بَنِي ثَعْلَبَةَ بْنِ يَرْبُوعَ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَؤُلَاءِ بَنُو ثَعْلَبَةَ بْنِ

في ثلاث سنين من يوم يُفَضَّى بها - وَالْعَاقِلَةُ: هُمُ أَهْلُ دِيَوَانِهِ، يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ أَغْطِيَائِهِمْ، حَتَّى يُصِيبَ الرَّجُلُ مِنْهُمُ مِنَ الدَّيَّةِ أَرْبَعَةَ ذَرَاهِمَ أَوْ ثَلَاثَةً، فَإِنْ أَصَابَهُ أَكْثَرُ ضَمَّ إِلَيْهِمْ أَقْرَبَ الْقَبَائِلِ إِلَيْهِمْ فِي التَّسْبِيحِ مِنْ أَهْلِ الدِّيَوَانِ.

وَلِنْ كَانَ الْقَائِلُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الدِّيَوَانِ، فُرِضَتِ الدَّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ - الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبَ - فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَيُضَمُّ إِلَيْهِمْ أَقْرَبُ الْقَبَائِلِ إِلَيْهِمْ فِي التَّسْبِيحِ حَتَّى يُصِيبَ الرَّجُلُ مِنَ الدَّيَّةِ ثَلَاثَةَ ذَرَاهِمَ أَوْ أَرْبَعَةَ.

وَقَالَ سَفِيَانُ الثُّورِي: الدَّيَّةُ تَكُونُ عِنْدَ الْأَعْطِيَةِ عَلَى الرُّجَالِ. وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَمِي: الْعَقْلُ عَلَى وَدُوسِ الرُّجَالِ فِي عَطِيَّةِ الْمُقَاتِلَةِ.

وَقَالَ الثَّيْبِيُّ بْنُ سَعْدٍ: الْعَقْلُ عَلَى الْقَائِلِ، وَعَلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ يَأْخُذُ مِنْهُمْ الْعَطَاءُ، وَلَا يَكُونُ عَلَى قَوْمِهِ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَقَالَ مَالِكٌ: الدَّيَّةُ عَلَى الْقَائِلِ عَلَى قَدَرِهِ، وَمَنْ دُونَهُ عَلَى قَدَرِهِ، وَعَقْلُ الْمَوَالِي يَلْتَزِمُهُ أَهْلُ الْعَاقِلَةِ - شَاءُوا أَمْ أَبَوْا، كَانُوا أَهْلَ دِيَوَانٍ، أَوْ مُنْقَطِعِينَ - عَدَّ تَعَاوَلَ النَّاسُ زَمَنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَأَمَّا كَانَ الدِّيَوَانُ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَإِذَا انْقَطَعَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَايَعَةِ إِلَى الْقُرَى، إِلَى الْمَدِينَةِ، وَمَا يُشَبِّهُهَا مِنْ أَمْثَلِ الْقُرَى فَسَكَنَتِهَا وَتَوَرَّى بِهَا، رَأَيْتُ أَنْ يَضُمَّ عَقْلَهُ إِلَى قَوْمِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْقُرَى مَنْ يَحْوِلُ عَقْلَهُ مِنْ قَوْمِهِ ضُمَّ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ بِقَبِيلَتِهِ مِنَ الْقَبَائِلِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: وَأَبُو سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابُهَا: الْعَقْلُ عَلَى ذَوِي الْأَنْسَابِ دُونَ أَهْلِ الدِّيَوَانِ، وَالْحُلَفَاءِ: الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبَ مِنْ بَنِي أَبِيهِ، ثُمَّ مِنْ بَنِي جَدِّهِ، ثُمَّ مِنْ بَنِي جَدِّ أَبِيهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَمَّا اخْتَلَفُوا - كَمَا ذَكَرْنَا - وَجِبَ أَنْ نَنْظُرَ فِيْمَا اخْتَجَتْ بِ كُلِّ طَائِفَةٍ لِقَوْلِهَا بَعْدَ أَنْ رَجَعَتْ الْأَقْوَالُ فِي ذَلِكَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ فَقَطُّ:

أَحَدُهَا - قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ مَعَهُ: عَلَى أَنَّ الْعَاقِلَةَ عَلَى أَهْلِ الدِّيَوَانِ، لَا عَلَى عَصَبَةِ الْجَائِي.

وَالْآخَرُ - قَوْلُ مَالِكٍ وَمَنْ مَعَهُ: أَنَّ الْعَاقِلَةَ عَلَى قَوْمِهِ الَّذِينَ مَعَهُ فِي الْمَدِينَةِ وَتَحْوِيلًا، لَا عَلَى مَنْ كَانَ مِنْهُمْ فِي الْبَايَعَةِ.

وَالثَّالِثُ - قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، وَمَنْ مَعَهُمَا: أَنَّ الْعَاقِلَةَ عَلَى الْأَقْرَبِ فَلَا أَقْرَبَ مِنْ عَصَبَتِهِ، مِنْ بَنِي أَبِيهِ، ثُمَّ مِنْ بَنِي أَبِجَدَاهُ أَبًا قَابًا فَوْجَدَانًا مَنْ جَعَلَ الْعَاقِلَةَ عَلَى أَهْلِ الدِّيَوَانِ خَاصَّةً يَقُولُونَ: إِنَّ الدَّيَّةَ كَانَتْ عَلَى الْقَبَائِلِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَعَلَهَا عُمَرُ عَلَى الدِّيَوَانِ. قَالُوا: فَإِنْ بَقِيَ الدِّيَوَانُ رَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى

يَرْبُوعٍ قَتَلُوا فَلَنَا رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا تَجْنِي نَفْسٌ عَلَى أُخْرَى.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَجَوَابًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ: أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ - وَإِنْ كَانَ فِي إِسَانِهَا مُعْتَرِضٌ - فَإِنْ مَعَهَا صَحِيحٌ، وَفِي الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرْتُمْ كَفَايَةً، لَأَنَّهُمَا مُتَعَمِّلَةٌ لِمَعْنَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ.

ثُمَّ نَقُولُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ: نَعَمْ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَكَمَ بِأَنْ «وَلَا تَجْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» وَأَنْ «كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ» وَنَعَمْ، لَا تَجْنِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا تَجْنِي نَفْسٌ عَلَى أُخْرَى، وَلَكِنَّ الَّذِي قَالَ هَذَا كُلُّهُ، وَحَكَمَ بِهِ، هُوَ أَيْضًا الْقَائِلُ «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ».

وَهُوَ الْمُخْبِرُ لَنَا عَلَى لِسَانِ عَتِيدِهِ وَرَسُولِهِ ﷺ أَنَّهُ قَدْ عَفَا لَنَا عَنْ الْخَطَا وَالنَّسِيَانِ - وَهُوَ تَعَالَى مَعَ ذَلِكَ الْمُوجِبِ فِي قَتْلِ الْخَطَا دِيَّةً، وَكَفَّارَةً عَنِ رَقَبَةٍ، أَوْ صِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ لِمَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْكَفَّارَةِ. وَهُوَ الْمُوجِبُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى عَصَبَةِ قَاتِلِ الْخَطَا وَأَهْلِ بَطْنِهِ الَّذِي يَتَّصِلُ إِلَيْهِمْ دِيَّةٌ قَتْلِ الْمُؤْمِنِ خَطَاً، وَالْفُتْرَةِ الرَّاجِعَةِ فِي الْجَنِينِ، وَكُلُّ قَوْلٍ حَقٍّ، وَكُلُّ حُكْمٍ وَاجِبٍ، يُضَمُّ بَعْضُ ذَلِكَ إِلَى بَعْضٍ، وَيُسْتَشْتَى الْأَوَّلُ مِنَ الْآخِرِ. وَلَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ أَخَذَ بَعْضُ أَوَامِرِهِ دُونَ بَعْضٍ، وَلَا ضَرَبَ أَحْكَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، إِذْ كُلُّهَا فَرَضٌ وَحَقٌّ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا أَوْلَى بِالطَّاعَةِ لَهُ مِنْ شَيْءٍ آخَرَ، وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ فِي قَتْلِ الْعَمَلِ، وَلَا يَجُوزُ تَكْلِيفُ أَحَدٍ غَرَامَةً عَنْ أَحَدٍ إِلَّا أَنْ يُوجِبَهَا نَصٌّ أَوْ إِجْمَاعٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَوَاجِبُ أَنْ نَنْظُرَ مِنَ الْعَصَبَةِ، وَالْبَطْنِ، وَالْأَوَّلِيَّةِ - الَّذِينَ أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمُ الدَّيَّةَ فِي قَتْلِ الْخَطَا - وَالْفُتْرَةِ فِي الْجَنِينِ.

فَوَجَدْنَا النَّاسَ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ: فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الْعَاقِلَةُ هُمْ مَنْ كَانَ مَعَهُ فِي دِيَوَانٍ وَاجِدٍ فِي الْعَطَاءِ:

كَمَا أَخْبَرَنَا حَامُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ مُفَرَّجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الدَّبَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ - أَوْ بَلَّغَنِي عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: الثَّلَاثُ فِيمَا دُونَهُ، فِي خَاصَّةٍ مَالِهِ - يَعْنِي: مَالِ الْجَائِي، وَمَا رَدَّ عَلَى ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ الدِّيَوَانِ.

وَبِهِ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: الدَّيَّةُ فِي قَتْلِ الْخَطَا عَلَى الْعَاقِلَةِ

مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ ﷺ لَمْ تَجِدْ لَهُمْ شِبْهَةً غَيْرَ هَذِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ بَاطِلٌ .. إِنَّ الَّذِي ادَّعَوْهُ مِنْ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَتَبَلُّ حُكْمَ الْعَاقِلَةِ الَّذِي حَكَمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ جَرَى عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَأَخَذَتْ حُكْمًا آخَرَ، فَإِنَّهُ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ، وَكَذِيبٌ مُفْتَرَى. وَلَقَدْ مَوَّعَهَا أَنْ يَمْسُوهُ فِي ذَلِكَ: بَمَا أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيْدٍ بْنِ ثَابِتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُبَّانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ سَمْعِ الشَّعْبِيِّ يَقُولُ: جَعَلَ عُمَرُ الدِّبَّةَ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِي الْأَغْطِيَةِ فَهَذَا يَمَّا لَا مَتَلَقَ لَهُمْ بِهِ لِأَنَّهُ عَمَلٌ لَا يُذَرَّى.

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ قَالَ فِيمَنْ لَمْ يُسَمَّهِ الثَّوْرِيُّ، لَوْ كَانَ فِي شَيْخِ الثَّوْرِيِّ خَيْرٌ لَبَرِحَ بِهِ - ثُمَّ هُوَ عَنِ الشَّعْبِيِّ - وَلَمْ يُولَدِ الشَّعْبِيُّ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ عُمَرَ، وَقَدْ جَهَنَّمَا أَنْ تَجِدَ هَذَا الَّذِي قَالُوهُ عَنْ عُمَرَ ﷺ فَمَا وَجَدْنَاهُ وَلَا لَهُ أَصْلٌ أَلْبَسَهُ - وَرَجَمَ اللَّهُ الْفَائِلَ: الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَانَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ، وَأَنَّ الْمَحْفُوظَ عَنْ عُمَرَ خِلَافَ هَذَا.

كَمَا أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيْدٍ بْنِ ثَابِتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ صَبِيحٍ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي جَنَابِهِ جَنَابًا عُمَرُ: غَزَمْتَ عَلَيْكَ إِلَّا قَسَمْتُ الدِّبَّةَ عَلَى بَنِي أَبِيكَ فَقَسَمَهَا، عَلَى فُرَيْشٍ، فَهَذَا حُكْمُ عُمَرَ، وَعَلِيٌّ، بِخَضْرَاءِ الصَّخَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَلَا يُعْرَفُ عَلَيْهِمَا مُتَكَبِّرٌ مِنْهُمْ فِي قَسَمٍ مَا تَعَرَّفُهُ الْعَاقِلَةُ عَلَى الْقَبِيلَةِ، لَا عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ، وَلَا عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ خَاصَّةً كَمَا قَالَ مَالِكٌ، وَهُمْ يَتَحَجَّرُونَ بِأَقْلٍ مِنْ هَذَا لَوْ وَجَدُوهُ.

وَأَمَّا عُمَرُ ﷺ فَقَدْ نَزَّهَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَنْ يُبْطِلَ حُكْمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيُخَوِّدَ حُكْمًا آخَرَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَسَقَطَ هَذَا الْقَوْلُ، وَلَاحَ فَسَادُهُ، وَضَعُفُ أَصْلِهِ وَفُرْعُوهُ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ مَالِكٍ، فَوَجَدْنَاهُ قَدْ اخْتَجَعَ عَلَى مَنْ جَعَلَ الدِّبَّةَ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ بَمَا فِيهِ الْكَفَايَةُ يَمَّا قَدْ ذَكَرْنَا، وَبِذَلِكَ الْحُجَّةُ بِغَيْنِهَا حُجَّةٌ عَلَيْهِ، فِي قَوْلِهِ: «إِنْ مِنْ نَزَعٍ مِنْ أَهْلِ الدِّيَارِ إِلَى قَرِيَةٍ مِنْ أُمَّهَاتِ الْقُرَى، كَالْمَدِينَةِ وَغَيْرِهَا، فَإِنَّ الْعَاقِلَةَ عَنْهُ: أَهْلُ الْقُرَى، وَأَهْلُهَا بِالْبَابِيَةِ».

وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ سُنَّةٌ صَحِيحَةٌ، وَلَا سَقِيمَةٌ، وَلَا إِجْمَاعٌ، وَلَا قَوْلُ صَاحِبٍ، وَمَا عَلِمْنَاهُ قَالَ بِهِ أَحَدٌ قَبْلَ مَالِكٍ، وَلَيْسَ هَذَا يَمَّا يُؤَيِّدُهُ نَظَرٌ، وَلَا قِيَاسٌ: قَبْلُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَمْ يَبْقَ - إِذْ بَطُلَ هَذَا الْقَوْلَانِ - إِلَّا الْقَوْلُ الثَّلَاثُ.

وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا، وَهُوَ الْحَقُّ؛ لِثَوَاقِفِهِ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ الَّذِي هُوَ الْحُجَّةُ، فَوَجِبَ عَلَيْنَا أَنْ نَنْظُرَ فِيمَا قَالَه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَرُدُّهُ إِلَيْهِ الْوَزَائِلَ فِي ذَلِكَ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى: فَوَجَدْنَاهُ ﷺ قَدْ كَتَبَ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عُقُولَهُ، وَجَاءَ حُكْمُهُ ﷺ فِي الدِّبَّةِ، وَفِي الْغُرَّةِ كَمَا قَدْ قَدَّمْنَا وَجَاءَ حُكْمُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ الْعَاقِلَةَ هُمُ الْأَوْلِيَاءُ وَهُمْ الْعَصَبَةُ.

فَصَحَّ بِهَذَا مَا قُلْنَا.

وَأَمَّا الْأَثَرُ - الَّذِي فِيهِ أَنَّهُ ﷺ كَتَبَ عَلَى فُرَيْشٍ عُقُولَهُ، وَعَلَى الْأَنْصَارِ عُقُولَهُ فَإِنَّهُ مُرْسَلٌ كَمَا أَرَدْنَاهُ وَلَا حُجَّةَ فِي مُرْسَلٍ. فَوَجِبَ أَنْ يَبْدَأَ فِي الْعَقْلِ بِالْعَصَبَةِ كَمَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنْ لَا تَتَجَاوَزَ الْبَطْنُ، كَمَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنْ لَا يُنْتَفِذَ إِلَى دِيوَانٍ، وَلَا إِلَى أَهْلِ مَدِينَةٍ، إِذْ لَمْ يَوْجِبْ ذَلِكَ نَصْرُ قُرْآنٍ، وَلَا سُنَّةٍ، وَلَا إِجْمَاعٍ، وَلَا قَوْلُ صَاحِبٍ، وَلَا قِيَاسٌ. لَكِنْ يَكْتَفِ ذَلِكَ الْعَصَبَةُ حَيْثُ كَانُوا إِلَى الْبَطْنِ، فَإِنْ جَهَلُوا أَوْ نَعَزُوا أَمْرَهُمْ لَأَفْزِاقِ النَّاسِ فِي الْبِلَادِ، الْعَصَبَةُ وَالْبَطْنُ يَجِيئَانِ مِنَ الْغَارِيينَ، وَمِمَّنْ قَدْ لَوَّمْتَهُمْ بِذَلِكَ الْغَرَاءَةُ، وَوَجِبَتْ فِي أَمُولِهِمْ، فَإِذَا هُمْ مِنَ الْغَارِيينَ فَيُؤَدَّى حَقُّهُمْ فِي الصَّدَقَاتِ فِي سَهْمِ الْغَارِيينَ فَيُؤَدَّى عَنْهُمْ مِنْ ذَلِكَ - فَهَذَا حُكْمُ الْعَاقِلَةِ قَدْ بَيَّنَّاهُ وَأَوْضَحْنَاهُ.

٢١٤١ - مسألة: هل تخيل العاقلة الصلح في العتد، أو الاعتزاف بقتل الخطأ؟ أو العتد المقتول في الخطأ؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا:

كَمَا أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيْدٍ بْنِ ثَابِتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حُسَيْنٍ أَبُو مَالِكٍ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّوْرِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: الْعَتْدُ، وَالْعَتْدُ، وَالصَّلْحُ، وَالْإِعْتِزَافُ فِي مَالِ الْجَانِي لَا تَحْوِلُهُ الْعَاقِلَةُ.

وَعَنِ الشَّعْبِيِّ - قَالَ: اصْطَلَحَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنْ لَا يَغْفُلُوا عَتْدًا وَلَا عَتْدًا، وَلَا صَلْحًا، وَلَا إِعْتِزَافًا.

وَعَنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّخْمِيِّ قَالَ: لَا تَحْوِلُ الْعَاقِلَةُ عَتْدًا وَلَا عَتْدًا، وَلَا صَلْحًا وَلَا إِعْتِزَافًا - وَعَنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِنْ لَا يَشَاوِرُوا.

– وَهَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ، إِذْ لَا حُجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِيمَا احْتَجَّ بِهِ أَهْلُ الْقَوْلِ الثَّانِي:

فَوَجَدْنَاهُمْ يَذْكُرُونَ مَا رَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «قَالَ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ يَسْرُفُشُ وَالْأَنْصَارُ: «لَا تَرْكُرُوا مُفْرَجًا أَنْ تَعِينُوهُ فِي فِكَالِكِ أَوْ عَقْلٍ» وَالْمُفْرَجُ: كُلُّ مَا لَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ – وَهَذَا مُرْسَلٌ يُوجِبُ أَنْ تُعَيَّنَ الْعَاقِلَةُ فِيمَا لَمْ تَحْمِلْ جَمِيعَهُ.

وَقَدْ رَوَى أَيْضًا مِنْ عَمْرِو كَمَا ذَكَرْنَا.

وَأَمَّا نَحْنُ فَلَا حُجَّةَ عِنْدَنَا فِي مُرْسَلٍ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ فِيمَا احْتَجَّ بِهِ حُجَّةٌ وَجِبَ أَنْ نَنْظُرَ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ ذَلِكَ، فَبَدَأْنَا بِالْعَمْدِ مَا أَلَزَمَ فِيهِ، أَوْ صَوْلِحَ فِيهِ.

فَوَجَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، فَلَمْ يَجِزْ أَنْ تَكَلَّفَ عَاقِلَةٌ غَرَامَةً حَيْثُ لَمْ يُوجِبْهَا اللَّهُ تَعَالَى وَلَا رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَمْ يُوجِبْهَا قَطُّ نَصْرٌ ثَابِتٌ فِي الْعَمْدِ، فَوَجِبَ أَنْ لَا تَحْمِلَ الْعَاقِلَةُ الْعَمْدَ، وَلَا الصَّلَاحَ فِي الْعَمْدِ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي الْأَعْتَزَافِ بِقَتْلِ الْخَطَا، فَوَجَدْنَا اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَاقِبَتَهَا وَلَا تَسِرُّ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.

وَوَجَدْنَا الْمُقْرَءَ يَقْتُلُ الْخَطَا لَيْسَ مَقْرَأً عَلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الدِّيَةَ فِيمَا أَقْرَبَ بِهِ عَلَى الْعَاقِلَةِ، فَإِذَا لَيْسَ مَقْرَأً عَلَى نَفْسِهِ فَوَاجِبٌ أَنْ لَا يَصْدُقَ عَلَيْهِمْ، إِلَّا أَنَا نَقُولُ: إِنَّهُ إِنْ كَانَ عَدَلًا حَلَفَ أَوْلِيَاءُ الْقَتِيلِ مَعَهُ وَاسْتَحَقُّوا الدِّيَةَ عَلَى الْعَاقِلَةِ، فَإِنْ نَكَلُوا فَلَا شَيْءَ لَهُمْ. فَلَوْ أَقْرَأَ اثْنَانِ عَدَلَانِ يَقْتُلُ الْخَطَا وَجِبَتِ الدِّيَةُ عَلَى عَوَاقِلِهِمَا بِلَا بَيْنٍ، لِأَنَّهُمَا سَاحِدَا عَدَلٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا:

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: وَالشَّافِعِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشُّوَرِيُّ: الدِّيَةُ عَلَى الْمُقْرَءِ مَالِي.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، قَالَ: وَإِنْ لَمْ يَتَّهَمْ عَنْ أَقْرَبِهِ أَقْسَمَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، وَوَجِبَتِ الدِّيَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي الْعَمْدِ بِقَتْلِ خَطَا، هَلْ تَحْمِلُ قِيَمَتَهُ الْعَاقِلَةُ أَمْ لَا؟ فَوَجَدْنَا مِنْ لَمْ تَحْمِلْهُ الْعَاقِلَةُ لَا حُجَّةَ لَهُمْ إِلَّا مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُ رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَمْرِو.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ – وَهُوَ قَوْلٌ لَمْ يَصْحُ عَنْ عَمْرِو كَمَا ذَكَرْنَا، لِأَنَّهُ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَمْرِو وَلَمْ يُولَدِ الشَّعْبِيُّ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ عَمْرِو ﷺ.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ حُشَابٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: لَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ الْعَمْدَ وَلَا الصَّلَاحَ، وَلَا الْأَعْتَزَافَ، وَلَا الْعَبْدَ.

وَعَنْ ابْنِ سِهَابٍ قَالَ: قَضَتِ الشُّعْبَةُ أَنَّ الْعَاقِلَةَ لَا تَحْمِلُ شَيْئًا مِنَ الْعَمْدِ إِلَّا أَنْ يُعَيَّنَ عَنْ طَيْبٍ نَفْسٍ.

قَالَ مَالِكٌ: وَخَذَّيْنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بِثَلَاثَةِ ذَلِكَ.

وَعَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْعَاقِلَةِ عَقْلٌ مِنْ قِبَلِ الْعَمْدِ إِلَّا أَنْ يَشَاءُوا ذَلِكَ، إِنَّمَا عَلَيْهِمْ عَقْلُ الْخَطَا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَابْنُ شُرَيْمَةَ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابُهُمْ: لَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ شَيْئًا مِنْ هَذَا كُلِّهِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ شَيْئًا مِنْ هَذَا كُلِّهِ وَلَكِنْ تُعَيَّنُ.

لِمَا رَوَى أَنْ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَخَذَّلُوهُ عَنْ شَيْءٍ أَصَابَهُ فِي الصَّلَاحِ.

وَعَنْ الزُّهْرِيِّ، وَعَلَيْهِمْ أَنْ يُعَيَّنُوا.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ غَيْرُ هَذِهِ.

لِمَا رَوَى عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: سَأَلْتُ الْحَكَمَ بْنَ عُثَيْبَةَ وَخَمَادَ بْنَ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ رَجُلٍ حُرٍّ اسْتَنْبَلَ مَذْلُوكًا فَتَضَادَفَا فَنَاسَا جَمِيعًا، فَقَالَ جَمِيعًا: دِيَةَ الْعَبْدِ عَلَى عَاقِلَةِ الْحُرِّ وَلَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ شَيْءٌ.

وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: إِنْ قَتَلَ رَجُلٌ عَبْدًا خَطَاً فَهُوَ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَإِنْ قَتَلَ ذَاتَهُ خَطَاً فَهُوَ عَلَى عَاقِلَتِهِ.

وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ، وَالصُّلُكِيُّ: أَنَّ رَجُلًا بِالْبَصْرَةِ رَمَى إِنْسَانًا طَرَفًا فَكَلَبَ قَتْلَهُ، فَإِذَا هُوَ إِنْسَانٌ، فَلَمْ يَسِرْ النَّاسُ مِنْ قَاتِلِهِ، فَجَاءَ عَدِيٌّ مِنْ أَرْطَاةٍ فَأَخْبَرَهُ: أَنَّهُ قَتَلَ فَسَجَنَهُ، وَكَتَبَ فِيهِ إِلَى عَمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ: إِنَّكَ بِشَيْءٍ مَا صَنَعْتَ إِذْ سَجَنْتَهُ وَقَدْ جَاءَ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ، فَخَلَّ سَبِيلَهُ وَاجْعَلْ دِيَتَهُ عَلَى الْعَدِيَّةِ. وَزَعَمَ الصُّلُكِيُّ: أَنَّهُ مِنَ الْأَرْوَ – الْقَائِلِ وَالْمُقْتُولِ – وَأَنَّ الْقَائِلَ كَانَ عَاسًا يُعْمَى.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: الْعَبْدُ تَحْمِلُ قِيَمَتَهُ الْعَاقِلَةُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَمَّا اخْتَلَفُوا كَمَا ذَكَرْنَا وَجِبَ أَنْ نَنْظُرَ فِيمَا احْتَجَّتْ بِهِ كُلُّ طَائِفَةٍ لِإِعْلَامِ الْحَقِّ قِيَمَتَهُ، فَنَظَرْنَا فِيمَا احْتَجَّ بِهِ مَنْ قَالَ: لَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا صُلَحًا، وَلَا اعْتَزَافًا، فَوَجَدْنَاهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا قَوْلٌ رَوَى عَنْ عَمْرِو، وَابْنِ عَبَّاسٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – وَلَا يُعْرَفُ لَهُمَا مُخَالِفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ

بَسْنِينَ وَلَا تَعْلَمُهُ أَيْضًا يَصْحُحُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا قَضَايَا عَظِيمَةً عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - خَالَفُوهَا، قَدْ ذَكَرْنَاهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، فَالْوَاجِبُ الرَّجُوعُ إِلَى مَا أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ التَّنَازُعِ، إِذْ يَقُولُ تَعَالَى ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الْآيَةُ، فَعَلْنَا.

فَوَجَدْنَا مَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِجِيحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يُوَيْبِ السَّخْتِيَانِيِّ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ مَكَاتِبًا قُتِلَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُودَى مَا أُدِيَ دِيَّةَ الْحَرْ، وَمَا لَا دِيَّةَ الْمَلُوكِ».

وَقَدْ رَوَى عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: (إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَمُرَّانَ كَانَا يَقُولَانِ فِي الْمَكَاتِبِ أَنَّهُ يُوْدَى مِنْهُ دِيَّةُ الْحَرْ يَقْدِرُ مَا أُدِيَ، وَمَا رَفِيَ مِنْهُ دِيَّةُ الْعَبْدِ. فَوَجَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الْحُجَّةُ فِي النَّبِيِّنَ سَمَى مَا يُوْدَى فِي قَتْلِ الْعَبْدِ دِيَّةً وَسَمَاهُ أَيْضًا عَلِيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - وَهُوَ حُجَّةٌ - فِي اللَّغْوِ دِيَّةً.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ الدِّيَّةَ فِي النَّفْسِ فِي الْخَطَا عَلَى الْعَاقِلَةِ - وَصَحَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ فِي قَتْلِ الْعَبْدِ الْمُؤْمِنِ خَطَا: كَفَّارَةٌ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ، أَوْ صِيَامٍ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ لِمَنْ لَمْ يُعِدْ رَقَبَةً.

فَصَحَّ بِالنَّصِّ، وَالْإِجْمَاعِ: أَنَّ مَا يُوْدَى فِي الْعَبْدِ دِيَّةً، وَالدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ - وَبِهَذَا نَقُولُ.

وَأَمَّا الدِّيَّةُ وَسَائِرُ الْأَمْوَالِ فَلَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْمَى شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ دِيَّةً، وَالْأَمْوَالُ مَحْظُورَةٌ إِلَّا بِنَصٍّ، أَوْ إِجْمَاعٍ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١٤٢ - مسألة: مقدار ما تحمله العاقلة.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ مِنْ جَنَائِثِ الْخَطَا إِلَّا مَا كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ الدِّيَّةِ فِصَاعِدًا، فَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِنَ الثَّلَاثِ أَوْ كَانَ الثَّلَاثُ، فَهُوَ فِي مَالِ الْجَانِي.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ إِلَّا مَا كَانَ ثَلَاثَ الدِّيَّةِ فِصَاعِدًا، فَمَا كَانَ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثِ الدِّيَّةِ فَهُوَ فِي مَالِ الْجَانِي.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الثَّلَاثُ فِصَاعِدًا عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَمَا كَانَ أَقَلُّ مِنَ الثَّلَاثِ فَعَلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ إِلَّا مَا كَانَ نِصْفَ عَشْرِ الدِّيَّةِ فِصَاعِدًا، وَمَا كَانَ أَقَلُّ فَهُوَ فِي مَالِ الْجَانِي.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِنْ جَنَتِ امْرَأَةٌ عَلَى رَجُلٍ أَوْ امْرَأَتَيْنِ، فَلَبِغَتْ ثَلَاثَ دِيْنَتِهِ كَانَ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَإِنْ بَلَغَ أَقَلُّ فَنِي مَالِهِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الْمُرَاعَى فِي ذَلِكَ الْجَنِي عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ امْرَأَةً

فَبَلَغَ نِصْفَ عَشْرِ دِيْنَتِهِ حَمْلَتُهُ عَاقِلَةُ الْجَانِي - رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً - وَإِنْ كَانَ الْجَنِيُّ عَلَيْهِ رَجُلًا فَبَلَغَ نِصْفَ عَشْرِ دِيْنَتِهِ فَإِنَّهُ عَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِي - رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً - وَمَا كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَنِي مَالِ الْجَانِي.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ مَا قُلٌّ أَوْ كَثْرٌ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ تَأَلَّفُوا عَلَى الْكَثِيرِ فَقَطُّ حَلَمُوا الْكَثِيرَ فَقَطُّ - وَلَمْ يَحْدُثْ لِلْقَلِيلِ وَلَا لِلْكَثِيرِ حَدٌّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ:

فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ.

كَمَا رَوَى عَنْ الزَّهْرِيِّ، قَالَ: الثَّلَاثُ فَمَا دُونَهُ فِي خَاصَّةٍ مَالِهِ وَمَا زَادَ فَهُوَ عَلَى الْعَاقِلَةِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي - كَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ سَمْعَانَ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ عِلْمَانَا يَقُولُونَ: قَضَى عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي الدِّيَّةِ أَنْ لَا يَحْمِلُ مِنْهَا شَيْءٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ حَتَّى يَبْلُغَ ثَلَاثَ الدِّيَّةِ فَإِنَّهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ - عَقْلُ الْمَأْمُومَةِ وَالْجَافَةِ - فَإِذَا بَلَغَتْ ذَلِكَ فِصَاعِدًا حَلَّتْ عَلَى الْعَاقِلَةِ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَمُسْلِمَانَ بْنِ بَسَّارٍ مِثْلَهُ - وَعَنْ الزَّهْرِيِّ مِثْلَهُ.

وَقَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: مَا كَانَ مِنْ خَطَا فُلَيْسٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ مِنْهُ شَيْءٌ حَتَّى يَبْلُغَ ثَلَاثَ الدِّيَّةِ - عَلَى ذَلِكَ أَمْرُ السَّنَةِ.

وَعَنْ الْيَشِيدِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: إِنْ مِنْ الْأَمْرِ - الْقَدِيمِ عِنْدَنَا - أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى الْعَاقِلَةِ عَقْلٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْجَرْحُ ثَلَاثَ الدِّيَّةِ.

وَعَنْ رِبْعَةَ لَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ إِلَّا أَنْ يَصْطَلِحُوا عَلَى شَيْءٍ.

وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَمَعْمَرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: نَحْنُ جَمْعُومٌ أَوْ قَدْ كُنَّا أَنْ نَجْمَعُ: أَنَّ مَا دُونَ الثَّلَاثِ فِي مَالِهِ خَاصَّةٌ.

وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عَمْرُ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَضَى فِي مَوْلَى جَرَحَ، فَكَانَ دُونَ الثَّلَاثِ مِنَ الدِّيَّةِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ أَنْ يَكُونَ دِيْنًا يَتَّبِعُ بِهِ.

وَبِهَذَا يَقُولُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ.

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ:

قَالَ مَالِكٌ: مَا بَلَغَ ثَلَاثَ الدِّيَّةِ مِنَ الرَّجُلِ مِنْ جَنَائِثِ الرَّجُلِ جَرَحَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فَعَلَى الْعَاقِلَةِ فَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ فَنِي مَالِهِ، وَمَا بَلَغَ ثَلَاثَ دِيْنَةِ الْمَرْأَةِ فَعَلَى الْعَاقِلَةِ فَمَا كَانَ أَقَلُّ فَنِي مَالِهِ سَوَاءً

جرحت رجلاً أو امرأة.

والقول الرابع.

كما روي عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم قال: لا تعقل العاقلة ما دون الموضحة.

قال وكيع: وسمعت سفيان الثوري يقول: لا تعقل العاقلة موضحة المرأة إلا في قول من رآها كموضحة الرجل.

وهو قول ابن شبرمة.

وأما القول الخامس.

فإن أبا حنيفة وأصحابه قالوا به فراعوا الجني عليه، قالوا: فإن كان الجني عليه امرأة فبلغت الجنابة نصف عشر دينها فصاعداً فهي على العاقلة، فإن بلغت أقل فهي في مال الجاني - رجلاً كان أو امرأة - فإن كان الجني عليه رجلاً فبلغت الجنابة نصف عشر دينه فصاعداً فهي على العاقلة، فإن بلغت أقل ففي مال الجاني - رجلاً كان أو امرأة.

والقول السادس.

كما روى عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء، قال: إذا بلغ الثلث فهو على العاقلة، وقال ابن أبي عمير، ولا أشك أنه قال: فما لم يبلغ الثلث فعلى قوم الرجل خاصة.

والقول السابع.

كما روي عن ابن وهب أخبرني يونس عن أبي الزناد قال: كل شيء من جراح أو دم كان خطأ، فإن عقل ما اتلفت عليه القبيلة من الخطأ على ما اتلفوا عليه إن كانت إلتفتهم على الكثير، وليست على القليل، فإن عقل ما اتلفوا عليه على العاقلة وعقل ما لم ياتلفوا عليه على الجراح من ماله - وليس بشيء من ذلك - اصطلحت عليه القبيلة - بأس.

وقد كان عمر بن عبد العزيز ألف معلقة قريش، إذ كان أميراً على المدينة: على أنهم يعقلون ثلث الذببة فما فوقها، وأن ما دون ذلك يكون على الجراح من ماله.

والقول الثامن.

قاله عثمان بن عتيق، والشافعي: أن العاقلة تعمل ما قل أو كثر - كما ذكرنا في الباب الذي قبل هذا قول عطاء وغيره: أن العاقلة تعمل ثمن العبد - ولم يخص قليلاً من كثير.

وهو قول الحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان، وغيرهم.

قال أبو محمد رحمه الله:

فقطرنا في قول من قال: إن الثلث فما دونه في مال الجاني،

وإن ما زاد على العاقلة، فوجدناه لا حجة لهم نعلمها أصلاً - فسقط هذا القول، إذ كل قول لا حجة له، فهو ساقط لا يجوز القول به.

ثم نظرنا في القول الثاني - فوجدناهم يذكرون: ما رواه

يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال: إن رسول الله ﷺ «ألف بين الناس في مفاصلهم فكانت بنو ساعدة فزادى على مغلغل يتعاقلون ثلث الذببة فصاعداً، ويكون ما دون ذلك على من اكتسب وجني».

وقال ابن وهب: وحديث عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه قال: «عقل رسول الله ﷺ بين قريش والأنصار: فجعل العقل بينهم إلى ثلث الذببة».

وما أخبرنا حماد أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل أخبرنا الحارث بن أبي أسامة أخبرنا محمد بن عمر الواقدي أخبرنا موسى بن شيبه عن خارجة بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه عن جده قال: كنا في جاهليتنا وإنما نحمل من العقل ما بلغ ثلث الذببة، ونؤخذ به حالا، فإن لم يوجد عندنا كان بمنزلة الذي يتجازى، فلما جاء الله تعالى بالإسلام كنا فيمن سن رسول الله ﷺ من المعال بين قريش والأنصار: ثلث الذببة - روي عن عمر - ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة - رضي الله عنهم.

قال أبو محمد رحمه الله: فقطرنا في هذا الاحتجاج،

فوجدناه لا تقوم به حجة، لأن الخبرين عن ربيعة مرسلان.

أما المسند - فهالك البتة، لأنه عن الحارث بن أبي أسامة وهو منكر الحديث، ترك باخراً - وهو أيضاً عن الواقدي، وهو مذكور بالكذب.

ثم عن خارجة بن عبد الله بن كعب بن مالك - وهو مجهول - وروى مرسل أصح من هذا قد تركوه، كالمرسل في أن في العين العوراء: ثلث دينها وغير ذلك - فسقط هذا القول.

وأما كونه عن عمر عليه السلام فهو مرسل عن ابن سميان وابن سميان مذكور بالكذب، ثم لو صح لما كان في قول أحد دون رسول الله ﷺ حجة.

وقد جاء عن عمر بما هو أصح من حكمه: في عين الذببة ربع ثمنها، وكتابه بذلك إلى القضاة في البلاد، ومن خطبته على الصحابة - رضي الله عنهم - أن في الضلع جلاء، وفي الترقوة جلاء.

ومن الباطل أن يكون قول عمر قد صح عنه ليس حجة، ويكون قول مذكوب لم يصح عنه حجة - فسقط كل ما احتجوا

به.

القليل .. وهذا قياس، والقياس كله باطل.

ثم نظرنا في قول من قال: لا تحمل العاقلة ما دون نصف العشر من الذية فلم نجد لهم حجة إلا أن قالوا: إن الأموال لا تحملها العاقلة؛ لأنه ليس فيها أرض مؤقت لا يتعدى.

ووجدنا ثلث الذية تحملها العاقلة؛ لأن فيها أرضاً معلوماً لا يتعدى، فوجب أن يكون كذلك كل ما له أرض محدودة فتحمله العاقلة، وما لا أرض له محدودة فلا تحمله العاقلة.

قال أبو محمّد رحمه الله: وهذا ليس بشيء، وقول كاذب، وباطل موضوع، ولا ندري أين وجدوا هذا إلا بظنون؟

قال الله تعالى ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنُّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾.

ثم نظرنا في تقسيم أبي حنيفة، ومالك، ومروان ماله ثلث ذية المرأة إذا كانت هي الجانية، أو ثلث ذية الرجل إذا كان هو الجاني، ومروان أبي حنيفة نصف عشر الذية في الجني عليه خاصة - رجلاً كان أو امرأة.

فوجدناهما تقسيمين لم يسبق أباه حنيفة إلى تقسيمه في ذلك أحد نعلمه، ولا سبق مالك في تقسيمه هذا أحد نعلمه.

ولئن جاز لأبي حنيفة، ومالك أن يقولوا قولاً براهما لا يعرف له قائل قبلهما، فما حظر الله تعالى قط ذلك على غيرهما، ولا أباح لهما من ذلك ما لم يبيحه لكل مسلم دونهما، لا سيما من قال بما أوجه القرآن، وسنة رسول الله ﷺ وأن من صوب للملك، ولأبي حنيفة قولاً بالزنا لم يعرف أن أحداً قال به قبلهما ثم إنكر على من قال متبعاً لكلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ قولاً لم يأت عن أحد قبله أنه قال به، ولا صح إجماع بخلافه - فما ترك للباطل شعباً.

ثم نظرنا في قول من قال: ما كان ثلث الذية فصاعداً فعلى العاقلة، وما كان أقل من ثلث الذية فعلى قوم الجاني خاصة - فوجدناه لا حجة له فيه - ففسق.

ثم نظرنا فيما حكاه أبو الزناد أن الحكم في ذلك إنما هو على ما اتلفت عليه القبائل وتراضت به فقط، فوجدناه مخبراً عن حقيقة الحكم في هذه المسألة.

وصح بإخبار أبي الزناد أن هذا أمر لا سنة فيه، وإنما هو تراض فقط فهذا لا يجوز الحكم به قطعا في دين الله تعالى.

ثم نظرنا في قول من قال: إن العاقلة تحمل القليل والكثير فوجدنا حجتهم أن قالوا: لما حملت الذية بالنص والإجماع كان حملها لبعض الذية وللقليل أولى، إذ من حمل الكثير وجب أن يحمل

قال أبو محمّد رحمه الله: فلما اختلفوا وصح أنها آراء مجردة لا سنة في شيء من ذلك ولا إجماع وجب الرجوع إلى ما افترض الله تعالى عند التنازع فوجدنا الله تعالى يقول ﴿وَلَا تُكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ الآية.

وقال تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فوجب أن لا تلزم العاقلة غرامة أصلاً إلا حيث أوجبها النص والإجماع.

وقد صح النص بإيجاب ذية النفس في الخطأ عليها وصح النص بإيجاب الغرامة الواجبة في الجنين على العاقلة أيضاً، لم يأت نص ولا إجماع بأن تلزم غرامة في غير ما ذكرنا فوجب أن لا يجب عليها غرامة لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله عليه السلام - ولا يصح فيها كلمة عن صاحب أصلاً، وإنما فيها آثار عن النبي عشر من التابعين مختلفين غير متفقين.

فصح أنها أقوال عذر قائلها بالاجتهاد وقصد الخبر، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٤٣ - مسألة: هل يغرم الجاني مع العاقلة أم لا؟

قال أبو محمّد رحمه الله: اختلفت الناس في هذا:

فقال أبو حنيفة، ومالك، والليث، وابن شبرمة: يغرم القاتل خطأ مع عاقلة.

وقال الأوزاعي، والحسن، وأبو سليمان، وأصحابنا: لا يدخل معهم في الغرامة.

وقال الشافعي: هي على العاقلة، فما عجزت عنه العاقلة فهو في ماله.

قال أبو محمّد رحمه الله: فلما اختلفوا وجب أن ننظر فيما احتجّت به كل طائفة لقولها: فوجدنا المرجين على القاتل خطأ أن يغرم مع عاقلة.

يقولون: إن سعد بن طارق روى عن نعيم بن أبي هنو عن سلمة بن نعيم أنه قال: قلت يوم اليمامو رجلاً ظننته كافراً، فقال: اللهم إني مسلم بريء مما جاء به مسيلم، قال: فأخبرت بذلك عمر بن الخطاب، فقال: الذية عليك وعلى قومك. قالوا: وروي هذا عن عمر بن عبد العزيز، ولا يعرف لهما من السلف مخالفة.

وقالوا: إنما الغرم على العاقلة تغرم عنه على وجه النصرة

ﷺ وهم قد خالفوه في هذا المكان نفسه، وفي غيره، فمما حضرنه ذكره من ذلك:

ما روّياه عن معمر بن معمر عن قتادة: أن رجلاً فقاً عين نفسه خطأ، ففرض له عمر بن الخطاب بالدية فيها على العاقلة - وهم لا يقولون بهذا.

٢١٤٤ - مسألة: كم يغرّم كل رجل من العاقلة.

قال أبو محمد رحمه الله: قد قلنا: من العاقلة.

ثم وجب النظر: أيدخل فيها: الصبيان، والجنائين، والنساء، والفقراء أم لا؟ فنظرنا في ذلك بعون الله تعالى فوجدنا النبي ﷺ إنما قضى بالدية على العصبية، وليس النساء عصبية أصلاً، ولا يقع عليهن هذا الاسم، والأموال محرمة إلا بنص، أو إجماع، ولا نص ولا إجماع في إيجاب الغرم على نساء القوم في الدية التي تفرمها العاقلة.

ثم نظرنا في الفقراء، فوجدنا الله تعالى يقول ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

و﴿يُؤْتِيكَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مَا آتَانَا﴾.

فهذا عموم في كل نفقة في بر، يكفلها المرأة، لا يجوز أن يخص بهذا الحكم نفقة - دون نفقة - لأنها قضية قائمة بنفسها، فلا يجزئ القطع لأحد: بأن الله تعالى إنما أراد بذلك ما قبلها خاصة فصحت يقيناً أن الفقراء خارجون مما تكلفه العاقلة.

ثم نظرنا في الصبيان والجنائين، فوجدنا اسم عصبية يقع عليهم، ولم نجد نصاً ولا إجماعاً على إخراجهم عن هذه الكلفة، بل قد وجدنا أحكاماً غرامات الأموال تلزمهم، كالزكاة التي قد صح النص بإيجابها عليهم، واجتمع الحاضرون من المخالفين معنا على أن زكاة ما أخرجت الأرض، والثمار عليهم، وأن زكاة الفطر عليهم، وأن النفقات على الأولياء والأمهات عليهم. ولم نخشع بهذا لأنفسنا، لكن على المخالفين لنا، لأنهم يزعمون أنهم أصحاب قياس، وقد أجمعوا على وجوب كل ما ذكرناه في أمثال الصبيان والجنائين، فما الفرق بين لزوم النفقات والزكوات لهم، وبين لزوم الدية مع سائر العصبية لهم، لا سيما وهم يزعمون الدية في مال الصبي والجنون، إذا قتل، ويرون أرواش الجراحات عليهم أيضاً - وهذا تناقض لا خفاء به.

فإن قالوا: قلنا لا تزوم الدية عليهم ولا عنهم فيما جسوه، ثم تزوموا عليهم فيما جناه غيرهم.

قلنا نعم؛ لأننا لا نقول بالقياس في الدين، ولا أن

له، فهو أولى بذلك في نفسه - ما نعلم لهم حجة غير هذا، ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ.

ثم نظرنا في قول الشافعي، فوجدناه لا حجة له أصلاً، لا من قرآن، ولا من سنة، ولا من قول صاحب، ولا تابع، ولا قياس، ولا وجدناه لأحد قبله - فسقط، وبالله تعالى التوفيق.

ثم نظرنا في قول الأوزاعي، والحسن بن حي، وأبي سليمان، فوجدنا رسول الله ﷺ قد حكم بالدية على عصبية العاقلة:

كما روّياه عن مسلم بن الحجاج أخبرنا قتية - هو ابن سعيد - أخبرنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه قال: «قضت رسول الله ﷺ في جبين امرأة من بني لحيان سقط منها بغرة عبد أو أمّة، ثم إن الليث قضى عليها بالغرة تؤقيت، فقضت رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبيها وزوجها وأن العقل على عصبيتها».

ومن طريق مسلم أخبرنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن عبيد بن نضلة عن المغيرة بن شعبة قال: «ضربت امرأة ضرتها بعصود فسقطت فقتلتها وأخذاهما لحيان، فجعل رسول الله ﷺ دية المقتولة على عصبية القاتلة، وغرة لما في يدها، فقال رجل من عصبية القاتلة: أنرم دية من لا أكل ولا نطق ولا استهل، فوشل ذلك يطل، فقال رسول الله ﷺ استنج كسج الأعراب وجعل عليهم الدية فهذا نص حكم رسول الله ﷺ بإدانة الجانية من الدية جملة، وأن ميراثها لزوجها وبناتها، لا مدخل للغرامة فيه، والدية على عصبيتها، وهي ليست عصبية لنفسها، لا في شريعته، ولا في لغة.

فصح يقيناً أنه لا يغرّم الجاني خطأ من دية النفس، ولا من الغرة شيئاً.

قال أبو محمد رحمه الله: فإن عجزت العاقلة: فالدية، والغرة على جميع المسلمين في سهم الغارمين من الزكاة؛ لأنهم غارمون، فحقهم في سهم الغارمين بنص القرآن ولأن رسول الله ﷺ حكم بالدية على أوليائها.

وبهذه آخر: وهو أن الأموال محرمة إلا بنص أو إجماع.

وقد صح النص وإجماع أهل الحق على أن العاقلة تفرم الدية، ولم بات نص ولا إجماع بأن القاتل يغرّم معهم شيئاً، فلم يجز أن يخرج من ماله شيء، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد رحمه الله: والعجب من احتجاجهم بعمر

وقال تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾.

وحكم رسول الله ﷺ بالتيق، والغرّة على العاقلة، فوجب أن يحملوا من ذلك ما يطبقون، وما لا حرج عليهم فيه، وما لا يبقون بعده في عسر، فإن الله تعالى لم ير ذلك - أعني العسر بنا - قط، فيؤخذ من مال المرأة ما لا يبقى بعده معسراً، أو يعدل بينهم في ذلك، فمن احتمل ماله أجرة كثيرة، ولم يحيف ذلك به كلف ذلك - ومن لم يحمّل إلا جزءاً من بيعه كذلك، اشرك بين الجماعة منهم في البيع، هكذا حتى تتم الدية.

وهكذا في حكم الغرّة، وبالله تعالى التوفيق.

إنما ينظر إلى مال المرأة منهم وعياله، فنرض الدية، والغرّة على الفضلات من أموالهم - التي يبقون بعدها - لو ذهبت - اغتبا - فيعدل بينهم في ذلك، كما قال تعالى ﴿اغْيَاوْا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾.

والعدل: هو الأخذ بالسنة، لا بأن يساوى بين ذي الفضلة القليلة، والفضلة الكثيرة - فيؤخذ منهم سواء - لكن يؤخذ من الكثير كثير، ومن القليل قليل - وهذا قول أصحابنا وهو الحق، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٤٥ - مسألة: هل يعقل عن الحليف.

وعن المولى من أسفل، أو من فوق، وعن العبد أم لا؟ وهل يعقل عمن أسلم عن يديه أم لا؟ وهل ينتقل الولاء بالمعقل أم لا؟

قال أبو محمد رحمه الله: قال قوم، يعقل عن المولى المعتق ماله من فوق:

كما أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عبد الله بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم، قال: اختصم علي، والزبير، في موال لصفيّة، فقصي عمر بن الخطاب بأن الميراث للزبير، والعقل على علي.

وعن إبراهيم التيمي في رجل اعقه قوم، واعتق أباه أخرون.

قال: يتوارثون بالأرحام، والعقل على المولى.

وعن أبي موسى أنه كتب إلى عمر بن الخطاب أن رجلاً يموت قبلنا، وليس له رحم ولا ولي، فكتب إليه عمر: إن ترك ذا رحم، فالرحم، وإلا فالزوجة، وإلا فبيت المال يرثونه ويعقلون عنه.

وعن مجاهد قال: إن رجلاً أتى عمر بن الخطاب فقال: إن رجلاً أسلم على يدي فمات وترك ألف درهم، فخرجت منها

الشيعة موصوغة على ما توجه الأزام، بل تكفر بهذا القول، وتبرأ إلى الله تعالى منه.

وقد وجدنا القائل يقتل عدداً من المسلمين ظلماً فيغص عنه أوليائهم، فيحرم دمه، ويصفي ماله لا شيء عليه، ثم يسرق ديناراً، أو يزني بأمة سوداء فيغص عنه رب الدينار، وسيد السوداء، فلا يسقط عنه القطع، ولا القتل بالجماعة - إن كان مخلصاً - وأين هذا والدينار من قتل النفس الحرمة؟ وجدناهم يقولون: إن ركاة البطر على المرأة، ولا تؤذيها عن نفسها، بل يؤذيها عنها غيرها - وهو زوجها. ويقول الحنفيون: الاضحية فرض على المرأة فلا تؤذيها هي، لكن يؤذيها عنها زوجها، فإذا قلتم هذا حيث لم توجه الله سبحانه وتعالى ولا رسوله عليه السلام، وأنتم أهل آراء وقياس في الدين، فتحنن أولى بأن نقول ما أوجب الله تعالى ورسوله ﷺ والحمد لله رب العالمين.

فإن قيل: فإن احتجناكم بقول رسول الله ﷺ «رفع القلم عن ثلاثة» فذكر - الصبي حتى يبلغ، والمجنون حتى يفيق،

قلنا: نحن - والله الحمد - قائلون به، وسقطون عن الصبي والمجنون كل حكم ورد بخطاب أهل ذلك الحكم، لأنهما غير مخاطبين بيقين لا شك فيه، فهما خارجان عن خوطب بذلك الحكم، ونحن نلزمهما كل غرامة في مال جنة الحكم في ذلك المال بغير خطاب لأهلوه، والحكم هاهنا جاء بأن النبي ﷺ حكم بأن الدية والغرّة على عصبة القاتلة ولم يخاطب العصبة، ولا التفات عليه السلام إلى اعتراض من اعترض منهم، بل أئذ الحكم عليهم، فنحن ننفذ الحكم بإيجاب الدية في مال العصبة ولا تبالي صبيانا كانوا أو مجانين أو غيياً أو خاضعين، ولم نوجب ذلك فيما جناه صبي أو مجنون، لأن الدية إنما وجبت بنص القرآن فيما قتله مخاطب الكفارة، وليس هذا من صفات الصبيان والمجانين - والحمد لله رب العالمين.

قال أبو محمد رحمه الله:

ثم نظرنا في مقدار ما يؤخذ من كل إنسان من العصبة، فوجدنا قوماً قالوا: لا يؤخذ من كل واحد إلا أربعة دراهم أو ثلاثة. وقوماً قالوا: يؤخذ من الغني نصف دينار، ومن المبل ربع دينار - فكانت هذه خلوا لم يأت بها حكم من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ فوجب أن لا يلتفت إليها ووجب أن ننظر ما الواجب في ذلك، فوجدنا الله تعالى يقول ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وقال تعالى ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾.

فرفعتها إليك. فقال: أرايت لو جنى جناية على من كانت تكون؟ قال: علي؛ قال: فميراثه لك.

وعن معمر بن الزهري؛ قال: قال عمر بن الخطاب: إذا وال الرجل رجلاً فله ميراثه، وعلى عاقلته عقله.

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أباي القوم أن يعقلوا عن مولاهم، أ يكون مولى من عقل عنه، فقال: قال معاوية: إنما أن يعقلوا عنه، وإنما أن يعقل عنه، وهو مولانا، قال عطاء: فإن أباي أهله أن يعقلوا عنه، وأباي الناس، فهو مولى المصاحب.

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري؛ قال: إذا ابت العاقلة أن يعقلوا عن مولاهم أجبروا على ذلك.

وعن إبراهيم النخعي؛ إذا أسلم الرجل على يدي الرجل فله ميراثه ويعقل عنه وعن الحكم بن عتيبة في رجل تولى قوماً قال: إذا عقل عنهم فهو منهم.

قال أبو محمد رحمه الله:

وقالت طائفة: غير هذا:

كما روينا من طريق الحجاج بن المهthal أخبرنا حماد بن سلمة عن حماد أن مولى لبي جشم قتل رجلاً خطأ فسال عدي بن أرطاة الحسن البصري عن ذلك، فقال: لا تعقل العرب عن الموالي.

وقال أبو حنيفة، ومالك: تعقل العاقلة عن المولى والحليف وقال أبو حنيفة: من والى غير من اعتقه لكن من أسلم على أيديهم فله أن يتنقل عنهم ويوالي غيرهم ما لم يعقلوا عنه، فإذا عقلوا عنه فلا يمكن الانتقال عنهم بولاية أبداً.

وقال أبو سليمان وأصحابنا: لا تعقل العاقلة عن الموالي من أسفل، ولا عن المولى من فوق، ولا عن الحليف، ولا عن العبد.

فلما اختلفوا وجب أن نخلص أقوالهم ثم نذكر كل ما احتجبت به كل طائفة لقولها؛ ليظهر الحق من ذلك فتبعه بعون الله تعالى ومنه:

فكان الحاصل - من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنهما أن الموالي من فوق يعقلون عن الموالي الذين اعتقوا، أو اعتقه من هو منهم، وأن ذوي الرحم أولى بالميراث من الموالي الذين اعتقوا، ثم المعتقون، ثم المسلمون. وظاهر هذا: أن كل من ذكرنا يعقل عنه، وأن من أسلم على يد إنسان فولاه له يرثه ويعقل عنه.

وصح من قول معاوية أن الموالى من فوق يعقلون عن معتقوه، فإن أبوا عقل عنهم الإمام وزال ولاؤه عن الذين اعتقوه إلى الذي عقل عنه - وهذا صحيح عن معاوية ثابت؛ لأن عطاء بن

أبي رباح أدركه.

وصح عن إبراهيم النخعي: أن المعتق يعقلون عن مولاهم الذي اعتقوه، وعن أسلم على يدي رجل منهم - وصح عن الحسن: أنه لا يعقل المعتقون عن معتقوا.

قال أبو محمد رحمه الله: فوجب أن ننظر في طلب البرهان فيما اختلفوا فيه من ذلك ما أوجب الله تعالى علينا - وهو القرآن والسنة.

فوجدنا من يقول: إن المعتق يعقلون عن معتقوه يقولون: قال رسول الله ﷺ: «مولى القوم منهن».

وقال عليه السلام «كل جلف كان في الجاهلية فلم يزد الإسلام إلا شدة»:

كما روينا من طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبد الله بن عمر، وأبو أسامة عن زكريا عن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن جابر بن مطعم قال: قال رسول الله ﷺ: «لا جلف في الإسلام وأيمًا جلف كان في الجاهلية فلم يزد الإسلام إلا شدة».

ومن طريق مسلم أخبرني زهير بن حرب أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم - هو ابن علي - أخبرنا أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين قال: «كانت ثقيف خلفاء لبني عقيل فأكرمت ثقيف رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ وأسر أصحاب رسول الله ﷺ رجلاً من بني عقيل وأصابوا معه العضباء، فأتى عليه رسول الله ﷺ وهو في الوثاق فقال: يا محمد! فأناه فقال: ما شئت؟ فقال: بسم أخذتني وأخذت سابقة الحاج؟ قال: إعظاماً لذلك أخذت بك بغيره خلفائك ثقيف، ثم أنصرفت، فناداه: يا محمد، يا محمد - وكان رسول الله ﷺ رفيقاً - فرجع إليه فقال: ما شئت، فقال: إني مسلم، قال: لو قلته وأنت تمليك أمرك أفلحت كل الفلاح» وذكر باقي الحديث - قالوا: فإذا كان المولى من القوم، والحليف من القوم - وهم ماخوذون بغيره - فالعقل عليه.

قال أبو محمد رحمه الله: وهذه الأخبار في غاية الصحة، إلا أنهم لا حاجة لهم في شيء منها: أما قول رسول الله ﷺ «مولى القوم منهن» فحق لا شك فيه، وليس كونه منهم موجباً أن يعقلوا عنه؛ لأنه ﷺ قد قال أيضاً «إن أخت القوم منهن» ولم يكن ذلك موجباً عندهم أن يعقلوا عنه.

كما روينا من طريق مسلم أخبرنا عماد بن المنشى أخبرنا محمد بن جعفر - هو غندر - أخبرنا شعبة قال: سمعت قتادة

وَالْأَنْصَارُ فِي دَارِهِ.

وفي حديث آخر لمسلم عن أنس: «في داره بِالْمَدِينَةِ».

قَالَ عَلِيٌّ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا عَظُمَ حُجَّةٌ فِي إِطْلَالِ أَنْ يَعْقِلَ الْحَلِيفُ عَنْ حَلِيفِهِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «خَالَفَ بَيْنَ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ»، وَلَا حَلْفَ أَقْرَى وَأَشَدَّ مِنْ حَلْفِ عَقْدِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَوْ عَقَلَ الْحَلِيفُ عَنْ الْحَلِيفِ لَوْجِبَ أَنْ تَعْقِلَ قُرَيْشٌ عَنْ الْأَنْصَارِ، وَالْأَنْصَارُ عَنْ قُرَيْشٍ - وَهَذَا مَا لَا يَقُولُونَهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَوَاجِبٌ أَنْ تَنْظُرَ مَعْرِفَةُ الْوَقْتِ الَّذِي قُطِعَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخَلْفَ فِي الْإِسْلَامِ؛ فَذَكَرَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قَالَ: إِنَّ كُلَّ حَلْفٍ كَانَ قَبْلَ الْحَدِيثِ فَهُوَ مُشْدُودٌ، وَكُلُّ حَلْفٍ كَانَ بَعْدَ الْحَدِيثِ فَهُوَ مَنْقُوضٌ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ ذَاغَ قُرَيْشًا يَزِمُ الْحَدِيثِيَّةَ كَتَبَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - حَيْثُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ: «أَلَّهُ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَدْخُلَ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ وَعَقْدِهَا دُخُلٌ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَدْخُلَ فِي عَهْدِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَعَقْدِهِ دُخُلٌ».

وقضى عثمان: أَنْ كُلُّ حَلْفٍ كَانَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ فَهُوَ جَاهِلِيٌّ ثَابِتٌ، وَكُلُّ حَلْفٍ كَانَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ فَهُوَ فِي الْإِسْلَامِ، وَهُوَ مَفْسُوخٌ، قَضَى بِذَلِكَ فِي قَوْمٍ مِنْ بَنِي بَهْرٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ. وقضى عليٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَنْ كُلُّ حَلْفٍ كَانَ قَبْلَ نَزُولِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَهُوَ جَاهِلِيٌّ ثَابِتٌ وَكُلُّ حَلْفٍ كَانَ بَعْدَ نَزُولِهَا فَهُوَ إِسْلَامِيٌّ مَفْسُوخٌ؛ لِأَنَّ مَنْ خَالَفَ لِيَدْخُلَ فِي قُرَيْشٍ بَعْدَ نَزُولِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَهُوَ جَاهِلِيٌّ يَكُنْ مِنْهُمْ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ دَاخِلًا فِيهِمْ، قَضَى فِي ذَلِكَ فِي حَلْفِ زَيْنَةَ الْعُتَيْبِيِّ، فِي جَعْفِيِّ، وَهُوَ جَدُّ إِسْحَاقَ بْنِ مُسْلِمٍ الْعُتَيْبِيِّ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُلُّ حَلْفٍ كَانَ قَبْلَ نَزُولِ «وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ» إِسَى قَوْلِهِ: «فَسَأَوْهُمْ نَصِيحَتَهُمْ» فَهُوَ مُشْدُودٌ، وَكُلُّ حَلْفٍ كَانَ بَعْدَ نَزُولِهَا فَهُوَ مَفْسُوخٌ، فَوَجِبَ أَنْ نَنْظُرَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ ذَلِكَ:

فَأَمَّا قَوْلُ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا حُدِّثَ انْقِطَاعُ الْخَلْفِ إِذَا هُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْهَجْرَةِ، فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ أَنَسَ رَوَى - كَمَا ذَكَرْنَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «خَالَفَ بَيْنَ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ»، وَلَا يَشْكُ أَحَدٌ فِي أَنَّ هَذَا الْخَلْفَ كَانَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِي تَحْدِيدِهِ انْقِطَاعُ الْخَلْفِ يَوْمَ الْحَدِيثِ فَهَذَا أَيْضًا مُتَوَقَّفٌ؛ لِأَنَّ حَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ كَانَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، وَلَا نَدْرِي أَقْبَلَ الْحَدِيثَ أَمْ بَعْدَهَا.

فَأَمَّا نَزُولُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»: وَالْآيَةُ الْآخَرَى فَمَا نَدْرِي مَتَى نَزَلَتْ؟ لِأَنَّ جَبْرِ بْنَ مُطْعِمٍ - رَاوِي «كُلِّ حَلْفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ

يَحْدُثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَنْصَارَ وَقَالَ: أَوَيْكُمْ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِكُمْ؟ قَالُوا: لَا، إِلَّا ابْنُ أَخْتٍ لَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ ابْنَ أَخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، فَبُطِنَ أَنَّ يَكُونُ قَوْلُهُ ﷺ «مَوَالِي الْقَوْمِ مِنْهُمْ» أَنْ يَكُونَ مُوجِبًا لِأَنْ يَعْقِلَ عَنْهُمْ، أَوْ يَعْقِلُوا عَنْهُ إِذْ لَا يَقْتَضِي قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَوَالِي الْقَوْمِ مِنْهُمْ» أَنْ يَعْقِلُوا عَنْهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الْخَصَنِ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْعُقَيْلِيِّ: «أَخَذْتُكَ بِجَبْرِ خُلَفَائِكَ مِنْ تَقِيْفٍ» فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ أَصْلًا لَوَجْهٍ:

أَحَدُهُ: أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ - إِذْ أَخَذَهُ مُسْلِمًا حَرَامٌ أَخَذَهُ - لَوْلَا جَرِيرَةُ حَلْفَانِهِ، بَلْ أَخَذَ كَافِرًا حَلَالًا أَخَذَهُ، وَدَمَهُ، وَمَالَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، إِلَّا أَنَّهُ تَأَكَّدَ أَمْرَهُ مِنْ أَجْلِ جَرِيرَةِ حَلْفَانِهِ فَقَطْ - وَلَسْنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - إِلَّا مَا غُفِرَ فِي مُسْلِمِينَ حَرَامٌ دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ، هَلْ يُوْخَذُونَ بِجَرِيرَةِ حَلْفَانِهِمْ أَمْ لَا؟

وَأُثَابُهَا: أَنَّ مِثْلَ تِلْكَ الْجَرِيرَةِ لَا يَخْتَلِفُ اثْنَانِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي أَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يُؤْخَذَ بِهَا مُسْلِمٌ عَنْ مُسْلِمٍ وَلَوْ أَنَّ حَلْفَاءَ الْإِنْسَانِ أَوْ إِخْوَانَهُ أَوْ أَبَاهُ أَوْ وَلَدَهُ؛ بِأَسَرَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ؛ لَمْ يَحِلَّ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ حَلِيفًا، وَلَا إِخَاءً، وَلَا ابْنَةً، وَلَا أَبَاهُ عَنْهُ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ هَذَا قِيَاسٌ وَالْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ قِيَاسُ الشَّيْءِ عَلَى شَيْءٍ، وَقِيَاسُ مُؤْمِنٍ عَلَى كَافِرٍ، وَجَنَابَةُ قَتْلِ خَطِئٍ عَلَى أَسْرِ كَفَّارٍ لِمُؤْمِنٍ - وَهَذَا تَخْلِيطٌ تَمْنُ مَوْهَ بِهِذَا الْخَبَرِ فَحَرَفَهُ عَنْ مَوْضِعِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ - جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ: «لَا حَلْفَ فِي الْإِسْلَامِ، وَكُلُّ حَلْفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَلَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شَيْئًا» فَلَا مُتَعَلِّقٌ لَهُمْ بِهِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَخْلِفْهُمْ فِي بَقَاءِ حَلْفِ الْجَاهِلِيَّةِ وَلِإِطْلَالِ الْحَلْفِ فِي الْإِسْلَامِ فَيَحْتَجُّوا عَلَيْنَا بِهِذَا الْخَبَرِ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ هَلْ يَعْقِلُ الْحَلْفَاءُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ أَمْ لَا؟ وَلَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى وَمَا مَعْنَى بَقَاءِ الْحَلْفِ إِذَا:

قُلْنَا: مَعْنَاهُ ظَاهِرٌ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُوا مَعَهُمْ كَأَنَّهُمْ مِنْهُمْ، فَإِذَا غَزَاوْا غَزَاوْا مَعَهُمْ، وَإِذَا كَانَتْ لَهُمْ حَاجَةٌ تَكَلَّمُوا فِيهَا كَمَا يَتَكَلَّمُ الْأَهْلُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا إِيْجَابُ غَرَامَةِ فَلَا.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بِنِ الصَّبَّاحِ أَخْبَرَنَا فَحَصُّ بْنُ غِيَاثٍ أَخْبَرَنَا عَاصِمُ الْأَحْوَلُ قَالَ: قِيلَ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: بَلَّغْنَا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «خَالَفَ بَيْنَ قُرَيْشٍ

وَهُوَ الَّذِي قَضَاهُ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ الذِّبَةَ وَالْعَرَّةَ عَلَى عَصَبَةِ الْجَانِي فِي ذَلِكَ، وَإِنْ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عَقُولُهُ وَلَمْ يُخَصَّ حَرًّا مِنْ عِبْدِهِ. «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ». «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا».

وَمِنْ نَشْدِهِ - بِشَهَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ أَرَادَ أَنْ يُخَصَّ حَرًّا مِنْ عِبْدٍ لَبَيَّنَهُ وَلَمَّا أَعْمَلَهُ وَلَا أَغْفَلَهُ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى «لَبَّيْنَا لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ» فَكُلُّ مَا لَمْ يَبَيَّنْهُ الرَّسُولُ ﷺ وَلَا فَصَّلَهُ فَهِيَ بَاطِلٌ، مَا أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَطُّ.

وَقَدْ حَكَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عَقُولَهُ، وَالْبَطْلُونُ - هِيَ الْوَلَدَاتُ أَبَا بَعْدَ أَبِيهِ، فِيهِ فِي الْعَجَمِ، كَمَا هِيَ فِي الْعَرَبِ، وَفِي الْأَحْرَارِ، كَمَا هِيَ فِي الْعِبْدِ، فَوَارِجٌ أَنْ كُلُّ مَنْ كَانَ مِنَ الْعَبِيدِ يَعْرِفُ نَسَبَهُ وَلَهُ عَصَبَةٌ، كَقُرَشِيٍّ، أَوْ عَرَبِيٍّ، أَوْ عَجَمِيٍّ، تَزَوَّجَ أُمَةً فَرَفَّقَ وَلَدَهَا مِنْهَا، فَإِنَّ الذِّبَةَ عَلَى عَصَبَتِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا لَا يَرُوثُونَ.

قُلْنَا: نَعَمْ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الذِّبَةَ عَلَى الْعَصَبَةِ لَا عَلَى الْوَرَثَةِ بِنَصِّ حُكْمِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهُوَ الْحَقُّ الْمَقْطُوعُ بِهِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ غَيْرُهُ مِمَّا لَمْ يَأْتِ بِهِ قُرْآنٌ، وَلَا سُنَّةٌ.

٢١٤٨ - مَسْأَلَةٌ: مَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ، اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: عَلَى الْمُسْلِمِينَ:

كَمَا رَوَيْنَا أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ الرَّجُلَ يَمُوتُ بَيْنَنَا لَيْسَ لَهُ رَحِمٌ وَلَا مَوْسَى وَلَا عَصَبَةٌ، فَكُتِبَ إِلَيْهِ عُمَرُ: إِنَّ تَرَكَ رَحْمًا فَرَحِمًا، وَإِلَّا فَالْمَوْلَى، وَإِلَّا فَلْيَبْتَ مَالُ الْمُسْلِمِينَ: يَرُوثُونَهُ، وَيَعْقِلُونَهُ عَنْهُ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: عَقْلُهُ عَلَى عَصَبَةِ أُمِّهِ:

كَمَا رَوَيْنَا أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ لَمَّا رَجِمَ الْمَرْأَةَ قَاتَ لَاوِلَائِيهَا: هَذَا ابْنُكُمْ تَرُوثُونَهُ وَيَرُثُكُمْ، وَإِنْ جَنَى جَنِيَةً فَعَلَيْكُمْ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: إِذَا لَاعَنَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ: فَرَفَّقَ بَيْنَهُمَا وَلَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا، وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِعَصَبَةِ أُمِّهِ، وَتَرُثُهُ، وَيَعْقِلُونَهُ عَنْهُ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ أَيْضًا - وَهُوَ النَّخَعِيُّ - فِي وَلَدِ الْمَلَاعِنَةِ قَالَ: مِيرَاثُهُ كُلُّ لَأَمُوٍّ، وَيَعْقِلُ عَنْهُ عَصَبَتُهَا، كَذَلِكَ وَلَدُ الزَّانِي، وَلِلدَّ النَّصْرَانِيِّ وَأُمُّهُ مُسْلِمَةٌ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: عَلَى مَنْ كَانَ مِثْلَهُ:

كَمَا رَوَيْنَا عَنْ يَمِينِ بْنِ مِهْرَانَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ اسْلَمَ، وَلَيْسَ لَهُ مَوَالٍ، فَقَتَلَ رَجُلًا خَطَا، فَكُتِبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أَنْ اجْعَلُوا دِيَةً عَلَى غَوْهِ مِمَّنْ اسْلَمَ.

فَلَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً، لَمْ يَسْلَمْ إِلَّا يَوْمَ الْفَتْحِ، فَلَا يُحْتَمَلُ هَذَا الْخَبَرُ إِلَّا عَلَى يَوْمِ الْفَتْحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ - فَبَطُلَ تَعَلُّفُهُمْ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ جُمْلَةً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ وَجَّهَ اللَّهُ: فَوَجِبَ عَلَيْنَا أَنْ نَطْلُبَ حُكْمَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ، فَوَجَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ قَضَى بِالذِّبَةِ عَلَى الْعَصَبَةِ - هَكَذَا جَاءَ النَّصُّ - فِي خَيْرِ ذِيهِ الْقَابِلَةِ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ الذِّبَةُ عَلَى الْعَصَبَةِ، وَمَنْ هُمْ الْعَصَبَةُ، فَوَجَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ قَدْ حَكَمَ بِعِيرَاتِ الْقَابِلَةِ لِبَنِيهَا وَوُجَّهًا وَحَكَمَ بِالذِّبَةِ عَلَى عَصَبَتِهَا - فَبَطُلَ أَنْ تَكُونَ الْوَرَثَةُ هُمْ الْعَصَبَةُ، بِخِلَافِ مَا قَالَ الشُّعْبِيُّ، قَالَ: الْعَقْلُ عَلَى مَنْ لَمْ يَمِثْرَ، فَإِذَا ذَلِكَ كَذَلِكَ فَلَقُلْتُ مُخْتَجًا يَخْتَجُّ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «الْحَقُّوا الْفَرَايِضَ بِأَهْلِهَا» فَمَا أَبْقَتْ الْفَرَايِضُ فَلَأَوَّلِي رَجُلٍ ذَكَرٍ.

فَيَقُولُ: إِنَّ هَذَا حُكْمُ الْمَوْتَى مِنْ قَوْلِهِ، فَيَقَالُ لَهُ: نَعَمْ، هَذَا صَحِيحٌ، وَهَذَا حُكْمُ الْمَوَارِثِ لَا حُكْمُ الْعَاقِلَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَرُثُ بِالْوَلَاءِ الْمَرْأَةُ إِذَا اغْتَفَتْ مَوْتَهَا وَلَيْسَتْ الْمَرْأَةُ مِنَ الْعَصَبَةِ.

٢١٤٦ - مَسْأَلَةٌ: تَعَاوُلُ أَهْلِ الذَّمَّةِ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا خُصْفَرُ بْنُ عِيَّاشٍ أَخْبَرَنَا عُمَرُو - هُوَ ابْنُ عُمَيْرٍ - أَنَّ الْحَسَنَ كَانَ يَقُولُ فِي الْمَعَاهِدِ يَقْتُلُ، قَالَ: إِنْ كَانُوا يَتَعَاوَلُونَ فَعَلَى الْعَوَاقِلِ، وَإِنْ كَانَ لَا، فَذَنْبٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ وَدَمِيهِ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا أَخْبَرَنَا خُصْفَرُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ أَشْعَثَ عَنِ الشُّعْبِيِّ فِي الْمَعَاهِدِ يَقْتُلُ، قَالَ: وَيَتَنَهَى لِلْمُسْلِمِينَ، وَعَقْلُهُ عَلَيْهِمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ قَتَادَةَ فِي رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الذَّمَّةِ فَقَا: «عَيْنُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ قَالَ: دِيَّتُهُ عَلَى أَهْلِ طَسُوجِهِ. فَهَذِهِ أَقْوَالُ بَنِيهَا: أَنَّ أَهْلَ إِقْلِيمِهِ يَعْقِلُونَهُ عَنْهُ - وَهُوَ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ أَهْلَ طَسُوجِهِ لَا يُسْمَوْنَ عَصَبَةً بَلْ خِلَافٍ.

وَقَوْلُ آخَرٍ - أَنْ عَقْلُهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا كَذَلِكَ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ عَصَبَةٌ فَإِنْ كَانَ لَهُ عَصَبَةٌ فَعَقْلُ مَنْ قَتَلَ خَطَاً وَالْعَرَّةُ تُجِبُ عَلَيْهِ وَعَلَى عَصَبَتِهِ كَمَا حَكَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يُخَصَّ بِذَلِكَ عَرَبًا مِنْ عَجَمٍ بَلْ جَعَلَ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عَقُولُهُ فَعَمَّ «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ» «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا».

٢١٤٧ - مَسْأَلَةٌ: حَكَمَ مَا جَنَى الْعَبْدُ فِي ذَلِكَ: إِنْ قَتَلَ الْعَبْدُ أَوْ الْمَذْبُورَ أَوْ أُمَّ الْوَلَدِ، أَوْ الْمَكَاتِبَ مُسْلِمًا خَطَاً، أَوْ جَنَسًا عَلَى حَامِلٍ فَاصْبِرْ جَنِيَّتُهَا، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي ذَلِكَ -

وقالت طائفة: على من كان مثله.

وقالت طائفة: لا شيء في ذلك:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج، قال: زعم عطاء أن سابة من سيبر مكة أصابت إنساناً فجاءه إلى عمر بن الخطاب، فقال له عمر: ليس لك شيء، أرايت لو سجدت؟ قال: أخذ له منك حقاً، ولا تأخذ لي منه. قال: لا، قال: هو إذا أرقم أن يتركني القم وأن يقتلوني انتم، قال عمر: فهو الأرقم.

قال أبو محمد رحمه الله: ففطرنا في هذا، فوجدنا الله سبحانه وتعالى يقول ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً﴾ الآية.

ووجدنا رسول الله ﷺ قد قضى مجحلاً في الجين بغيرة عبي أو أمية، فكان هذان الصنان غائبين بكل من له عاقلة، ولكل من لا عاقلة له ولا عصية؛ لأن رسول الله ﷺ إذ قضى بالدية والغرة على العصية لم يقل: إنه لا يجب من ذلك شيء على من لا عصية له - فإذا لم يقل، وقضى بالغرة مجحلاً، وقضى الله تعالى بدينه مسلمتو إلى أهل القتول خطأ عموماً: كان ذلك واجباً فيمن قتل خطأ من له عصية، ومن لا عصية له.

وكذلك الغرة - فوجب أن لا تستط الدية، ولا الغرة هاهنا أيضاً، إذ لم يستطعها نص من الله تعالى، ولا من رسوله عليه السلام. ففطرنا في هذه الأقوال فوجدنا من جعلها في مال الجاني، أو على عصية أمي، أو على يثله بمن أسلم: قد خص بالغرامة قوماً دون سائر الناس - وهذا لا يجوز؛ لأنه ﷺ قال: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام، فلم يجز أن يغرّم أحد غرامة لم يأت بإيجابها نص ولا إجماع، ولم يقل الله تعالى، ولا رسوله - عليه السلام - إن الدية يغرّمها الأخوال، ولا الجاني، ولا من أسلم مع الجاني - فلا يجوز تخصيصهم؛ لأنهم وغيرهم سواء في تحريم أموالهم.

قال أبو محمد رحمه الله: فلم يبق إلا قول من قال: إن الدية والغرة في سهم الغارمين من الصدقات، أو يبت مال المسلمين في كل مال موقوف لجميع مصالحهم - فوجب القول بهذا؛ لأن الله تعالى أوجب الدية في كل مؤمن قتل خطأ، وأوجب الغرة في كل جين أصيب عموماً، إلا ولد الرئى وحده، ومن لا يلحق بمن حملت به أمه منه فقط؛ لأن الولادات متصلة من آدم عليه السلام إلينا، وإلى انقراض الدنيا - أباً بعد أب - فكل من على ظهر الأرض من ولد آدم فله عصية يعلمها الله تعالى - وإن بعدوا عنه ولا يد - إلا من ذكرنا.

فإن كانت العصية مجهولة، أو كانوا فقراء، فيقتل نذري أن

الله تعالى إذ أوجب عليهم الدية، والغرة - وحب أميهم - فهم عند الله تعالى من الغارمين، فحقهم في سهم الغارمين من الصدقات واجب، فتؤدى عنهم من ذلك.

وأما من لم يكن له أب - كولد الرئى، وابن الملعون، ومن رقت إليه غير أمي، وولد المراء من المجنون يقتصها، ونحو ذلك، فهذا لا عصية له بيقين أصلاً، لكن الله تعالى قد أوجب في قتل الخطأ الدية، وفي الجين الغرة، على جميع أهل الإسلام عاماً، لا بعضهم دون بعض، فلا يجوز أن يخص بعضهم دون بعض.

وهكذا وجدنا رسول الله ﷺ فعل، إذ ودى عبد الله بن سهل عليه من الصدقات مائة من الإبل، وقد ذكرناه بإسناده في كتاب القسام؛ إذ لم يعرف من قتله، وبالله تعالى التوفيق.

٩٣- كتاب القسامة

٢١٤٩- مسألة: القسامة.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْقَسَامَةِ عَلَى أَقْوَالٍ نَذَرُوا فِيهَا - مَا يَسِّرُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى حَسَبِ مَا وَرَدَتْ عَنْ جَاءَ عَنْهُ فِي ذَلِكَ أَثَرٌ عَنِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - ثُمَّ عَنِ التَّابِعِينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - ثُمَّ عَنْ بَعْضِهِمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

ثُمَّ نَذَرُوا حِجَّةَ كُلِّ طَائِفَةٍ لِقَوْلِهَا - بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَمُسُوهُ لِيَلُوحَ مِنْ ذَلِكَ الْحَقُّ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمْ يَنْدُرْ أَبُو بَكْرٍ، وَلَا عُمَرُ بِالْقَسَامَةِ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ عَنْ عُمَرَ - هُوَ ابْنُ عُبَيْدٍ - عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَالْجَمَاعَةَ الْأُولَى لَمْ يَكُونُوا يَتَّقِدُونَ بِالْقَسَامَةِ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ أَخْبَرَنَا الْمُسَوْدِيُّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: أَطْلُقُ رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَوَجَدَاهُ قَدْ صَدَرَ عَنِ الشَّيْخِ عَابِدًا إِلَى بَنِي قَطَاةٍ بِالْيَمَنِ ثُمَّ أَذْرَكَاهُ قَصَصًا عَلَيْهِ فَقَصَّيْنَاهُمَا، فَقَالَا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ ابْنَ عُمَرَ لَنَا قَتِيلٌ، نَحْنُ إِلَيْهِ شَرٌّ سَوَاءٌ فِي الدِّمِ - وَهُوَ سَائِكٌ لَا يُوجِعُ إِلَيْهِمَا شَيْئًا - حَتَّى نَأْتِيَهُمَا اللَّهُ، فَحَمَلْنَا عَلَيْهِمَا، ثُمَّ ذَكَرَاهُ اللَّهُ، فَكَفَّ عَنْهُمَا، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: وَيْلَ لَنَا إِذَا لَمْ نَذْكُرْ بِاللَّو، وَيْلَ لَنَا إِذَا لَمْ نَذْكُرْ اللَّهَ: فَيَكُمُ شَاهِدَانِ دَوَا عَدَلٍ، يَجِيبَانِ بِهِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ فَنُفِذْكُمْ فِيهِ، وَإِلَّا خَلَفَ مَنْ يَنْدُرُكُمْ: بِاللَّهِ مَا قَتَلْنَا وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا، فَإِنْ تَكَلَّوْا خَلَفَ مِنْكُمْ خَمْسُونَ، ثُمَّ كَانَتْ لَكُمْ الدِّيَّةُ، إِنْ الْقَسَامَةُ تَسْتَحِقُّ بِهَا الدِّيَّةُ وَلَا يَقَادُ بِهَا.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَحْلَفَ امْرَأَةً خَمْسِينَ يَمِينًا، ثُمَّ جَعَلَهَا دِيَّةً.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ فِي الْقَتِيلِ يُوجِدُ فِي الْحَيِّ يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنَ الْحَيِّ الْوَبِي وَجِدَ فِيهِ: بِاللَّهِ إِنْ دَمْنَا فَيَكُمُ ثُمَّ يَغْرَمُونَ الدِّيَّةَ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا قَتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ

إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَسَدِيُّ أَخْبَرَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ أَخْبَرَنِي أَبُو رَجَاهُ مِنْ آلِ أَبِي قَلَابَةَ حَدَّثَنِي أَبُو قَلَابَةَ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: كُنْتُ هَذِلٌ خَلَعُوا خَلِيفًا لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَطَرَقَ أَهْلُ بَيْتٍ مِنَ الْيَمَنِ بِالْبُحْطَاءِ فَأَنْتَبَهَ لَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَخَذَفَهُ بِالسَّيْفِ فَقَتَلَهُ، فَجَاءَتْ هَذِلٌ فَأَخَذُوا الْيَمَانِيَّ فَرَفَعُوهُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِالْمَوْسِمِ، وَقَالُوا: قَتَلَ صَاحِبُنَا، قَالَ: إِنَّهُمْ خَلَعُوهُ، قَالَ: يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْ هَذِلٍ مَا خَلَعُوا، فَأَقْسَمَ مِنْهُمْ سِتْعَةً وَأَرْبَعُونَ رَجُلًا، وَقَدَّمَ رَجُلًا مِنَ الشَّامِ فَسَأَلُوهُ أَنْ يُقْسِمَ، فَأَقْنَدَى يَمِينَهُ مِنْهُمْ بِأَلْفٍ وَدَرَاهِمٍ، فَأَخَذُوا مَكَانَهُ آخَرَ، فَذَفَعَهُ عُمَرُ إِلَى أَحْيَى الْمُقْتُولِ، فَفَرَسَتْ يَدُهُ بَيْنَهُ فَأَنْطَلَقَا - وَذَكَرَ الْحَقِيرُ.

وَعَنِ الصَّحَابَةِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّبِ قَالَ: إِنْ قَتِلَ قَتِيلٌ بِالْيَمَنِ بَيْنَ حَتَيْنٍ فَأَمَرَهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنْ يَقْسِمُوا بَيْنَ الْحَتَيْنِ، فَكَانَ إِلَى وَدَاعَةِ أَقْرَبَ، فَأَمَرَهُمْ عُمَرُ: أَنْ يَقْسِمُوا ثُمَّ يَدُوا.

وَعَنِ الشَّعْبِيِّ فِي قَتِيلٍ وَجَدَ فِي وَدَاعَةِ الْيَمَنِ: فَادْخَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْحَطِيمَ مِنْهُمْ خَمْسِينَ رَجُلًا مِنْهُمْ، ثُمَّ اسْتَحْلَفَهُمْ رَجُلًا رَجُلًا: بِاللَّهِ مَا قَتَلْنَا، وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا، فَقَالَ لَهُمْ: أَدُوا وَخَوَلُوا.

فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ نَعْرَمُنَا وَنُحْلِفُنَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقِ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ سَأَلَهُ عَنْ الْقَسَامَةِ.

قَالَ: قَتَلْتُ لَهُ: كَانَتْ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ أَقْرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنْ مِنْ سُنَّتِنَا، وَمَا بَلَّغْنَا: أَنَّ الْقَتِيلَ إِذَا تَكَلَّمَ بِرَى أَهْلَهُ، إِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ خَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ، وَذَلِكَ فِعْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَالَّذِي أَذْرَكْنَا عَلَيْهِ النَّاسَ.

وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَضَى بِالْيَمِينَةِ عَلَى الطَّالِبِ، وَالْإِيمَانِ عَلَى الْمَطْلُوبِ، إِلَّا فِي الدِّمِ فَهَذَا مِنْ رُويٍ عَنْ عُمَرَ - ﷺ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ: قَالَ: كَتَبَ إِلَى سَلِيمَانَ بْنِ هِشَامٍ يَسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ مَقْتُولًا فِي دَارِ قَوْمٍ. فَقَالُوا: طَرَقًا لِيَسْرِقَنَا، وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُ: كَذَبُوا بِلِ دَعْوِهِ إِلَى مَنَازِلِهِمْ، ثُمَّ قَتَلُوهُ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: كَتَبَ إِلَيْهِ: يَخْلِفُ مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمُقْتُولِ خَمْسُونَ: إِنَّهُمْ لَكَافِرُونَ مَا جَاءَ لِيَسْرِقَهُمْ، وَمَا دَعَوْهُ إِلَّا دُعَاءً، ثُمَّ قَتَلُوهُ. فَإِنْ خَلَفُوا أَطْعَمُوا الْفَقْرَةَ، وَإِنْ تَكَلَّوْا خَلَفَ مِنْ أَوْلِيَاكَ خَمْسُونَ: بِاللَّهِ لَطَرَقْنَا لِيَسْرِقَنَا، ثُمَّ عَلَيْهِمُ الدِّيَّةُ.

عَلَيْهِمْ، فَخَلَفُوا خَمْسِينَ يَمِينًا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ، فَبَرُّوا - وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ مَا قَصِيرَتِ الْقَسَامَةُ، ثُمَّ قَضَى بِذَلِكَ مَرْوَانَ، وَعَبْدَ الْمَلِكِ - ثُمَّ رُدَّتِ الْقَسَامَةُ إِلَى الْأَمْرِ الْأَوَّلِ.

وَأَمَّا تَوْحِيدُ الْإِيمَانِ - فَرَوَى عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَدَّ الْإِيمَانَ عَلَيْهِمْ الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ.

وَأَمَّا التَّابِعُونَ - فَإِنَّا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ الْحَسَنِ فِي الْقِتَالِ يَوْجُدُ غِيلَةً.

قَالَ: يُقْسِمُ مِنَ الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ خَمْسُونَ: مَا قَتَلْنَا، وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا، فَإِنْ خَلَفُوا فَقَدْ بَرُّوا، وَإِنْ نَكَلُوا أَقْسَمَ مِنَ الْمُدْعِي خَمْسُونَ: أَنْ دَمًا قَاتِلَكُمْ، ثُمَّ يَوَدُّوهُ.

وَعَنْ الْحَسَنِ - يَسْتَحِقُّونَ بِالْقَسَامَةِ الدِّيَّةَ، وَلَا يَسْتَحِقُّونَ بِهَا الدَّمَّ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - أَنَّهُ سَمِعَ أَصْحَابًا لَهُ يَحْدِثُونَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَرَى الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ بِالْيَمِينِ ثُمَّ ضَمَّهْمُ الْغُلَّ. وَعَنْ ابْنِ أَبِي مَالِكَةَ - أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَقَادَ بِالْقَسَامَةِ فِي إِمَارَتِهِ بِالْمَدِينَةِ.

وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ - لَمَّا رَأَى النَّاسَ يَخْلِفُونَ عَلَى الْقَسَامَةِ - بِغَيْرِ عِلْمٍ - اسْتَحْلَفَهُمْ، وَالزَّمَهُمُ الدِّيَّةَ، وَفَرَّ عَنْ الْقَتْلِ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ - أَنَّهُ رَدَّ الْإِيمَانَ عَلَى سَبْعَةِ نَفَرٍ أَخَذَهُمْ جَانٌ، وَعَنْ شَرِيحٍ - قَالَ: رُدَّتْ الْإِيمَانُ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ.

وَعَنْ مُحَمَّدُ بْنُ سَبِيرٍ أَنَّ قَوْمًا أَدْعَرُوا عَلَى قَوْمٍ قَبِيلًا، فَاسْتَحْلَفَ شَرِيحٌ خَمْسِينَ مِنْهُمْ، فَخَلَفَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ: بِاللَّهِ مَا قَتَلْتُ، وَلَا عَلِمْتُ قَاتِلًا، فَاسْتَحْلَفَهُمْ، فَقَالَ شَرِيحٌ: أَيُّهُمْ وَأَنَا أَعْلَمُ، فَلَمْ يَمُودَا خَمْسِينَ رَجُلًا، فَرَدَّدَ عَلَيْهِمْ إِيْمَانًا نَفَرٍ مِنْهُمْ تَمَامَ الْخَمْسِينَ، وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: الْقَرَدُ بِالْقَسَامَةِ جَوْرٌ يَسْتَحِقُّ بِهَا الدِّيَّةَ وَلَا يُقَادُ بِهَا.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ - حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ يَقُولُ:

وَقَدْ تَبَيَّرَ قَوْمٌ مِنْ بَنِي كَيْسٍ لِيَخْلِفُوا الْعَدَّ فِي الْقَسَامَةِ - فَقَالَ: يَا لِعِبَادِ اللَّهِ لَقَوْمٍ يَخْلِفُونَ عَلَى مَا لَمْ يَرَوْهُ، وَلَمْ يَحْضُرُوهُ، وَلَمْ يَشْهَدُوهُ، وَلَوْ كَانَ لِي مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ لَمَأَقَبْتُهُمْ، وَلَنَكَلْتُهُمْ،

قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَقَدْ قَضَى بِذَلِكَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ رضي الله عنه فِي ابْنِ بَاقِرَةَ الْغُلَبِيِّ أَبِي قَوْمِهِ أَنْ يَخْلِفُوا، فَأَعَزَّهُمُ الدِّيَّةَ فَهَذَا مَا جَاءَ عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ إِذَا وَجَدَ الْقِتَالَ بَيْنَ قَرَبَتَيْنِ قَاسَ مَا بَيْنَهُمَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَيْمًا رَجُلٌ قَبِلَ بِفُلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ فَبَيْتُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، لَيْتَنِي لَا يُطَلِّدُ دَمٌ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَيْمًا قَبِلَ وَجَدَ بَيْنَ قَرَبَتَيْنِ فَهُوَ عَلَى أَصْفَهِمَا - يَعْنِي أَقْرَبَهُمَا.

وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - أَنَّهُ اسْتَحْلَفَ الْمُتَّهَمَ، وَتَسَعَةً وَأَرْبَعِينَ مَعَهُ تَمَامَ خَمْسِينَ - فَهَذَا مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ مُطِيعٍ عَنْ فَضِيلِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - أَنَّهُ قَضَى بِالْقَسَامَةِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ - هُوَ ابْنُ يَحْيَى - عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَا قَسَامَةَ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَيِّنَةً. وَيَقُولُ: لَا يُقْتَلُ بِالْقَسَامَةِ، وَلَا يُطَلِّدُ دَمٌ مُسْلِمٍ - هَذَا نَصُّ الْحَدِيثِ: فَهَذَا مَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

وَعَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ - أَنَّهُ أَقَادَ بِالْقَسَامَةِ، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَالِكَةَ قَالَ: سَأَلَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ الْقَسَامَةِ، فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ أَقَادَ بِهَا، وَأَنَّ مُعَاوِيَةَ لَمْ يَفْعَدْ بِهَا.

وَعَنْ السَّيِّبِ: أَنَّ الْقَسَامَةَ فِي الدَّمِّ لَمْ تَزَلْ عَلَى خَمْسِينَ رَجُلًا، فَإِنْ نَقَصَتْ قَسَامَتُهُمْ، أَوْ نَكَلَ مِنْهُمْ رَجُلٌ وَاحِدٌ: رُدَّتْ قَسَامَتُهُمْ، حَتَّى خَسَجَ مُعَاوِيَةَ فَانْهَمَتْ بَنُو أَسَدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ مُصْغَبَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيِّ، وَمُعَاذَ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرِ التَّيْمِيِّ، وَعُثْبَةَ بْنَ جَعْفَرَةَ بْنِ شُعُوبِ اللَّيْثِيِّ: بِفَضْلِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هُبَّارٍ، فَاتَّخَصَّمُوا إِلَى مُعَاوِيَةَ إِذْ خَسَجَ - وَلَمْ يَقِمَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ بَيِّنَةً إِلَّا بِالْهَمَّةِ، فَقَضَى مُعَاوِيَةَ بِالْقَسَامَةِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ، وَعَلَى أَوْلِيَائِهِمْ، فَأَبَى بَنُو زُهْرَةَ، وَبَنُو كَيْسٍ، وَبَنُو كَيْسٍ: أَنْ يَخْلِفُوا عَنْهُمْ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ لِبَنِي أَسَدٍ: اخْلِفُوا، فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: نَخْلِفُ نَحْنُ عَلَى الثَّلَاثَةِ جَمِيعًا نَسْتَحِقُّ، فَأَبَى مُعَاوِيَةَ أَنْ يَقْسِمُوا إِلَّا عَلَى وَاحِدٍ - فَقَضَى مُعَاوِيَةَ الْقَسَامَةَ فَرَدَّهَا عَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ أَدْعَى

وَلَجَعَلْتُهُمْ نَكَالًا، وَمَا قِيلَتْ لَهُمْ شَهَادَةٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ أَبُو بَشَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِزْرَاهِيمَ الْأَسَدِيُّ أَخْبَرَنَا حُجَّاجُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ أَخْبَرَنِي أَبُو رَجَاءٍ مِنْ أَلِ نَبِيٍّ قِلَابَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو قِلَابَةَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَيْسَرُ سَرِيرِهِ يَوْمًا لِلنَّاسِ، ثُمَّ أَدْنَى لَهُمْ، فَدَخَلُوا، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي الْقَسَامَةِ؟

فَقَالُوا: الْقَوْدُ بِهَا حَرٌّ، وَقَدْ أَقَادَتْ بِهَا الْخُلُقَاءُ، فَقَالَ لِي: مَا تَقُولُ يَا أَبَا قِلَابَةَ؟ فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَكَ رُؤُوسُ الْأَخْيَارِ وَأَشْرَافِ الْعَرَبِ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ مُحْصَنٍ بِدَمِيضٍ أَنَّهُ قَدْ زَنَى لَمْ يَزَوْهُ، أَكْثَرُ تَرْجُمُهُ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ مِنْهُمْ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ بِجَمْعٍ أَنَّهُ سَرَقَ، أَكْثَرُ تَقَطُّعِهِ؟ وَلَمْ يَزَوْهُ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: قَوْلَاهُ مَا قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَدًا قَطًّا إِلَّا فِي إِحْدَى ثَلَاثِ حِصَالٍ: رَجُلٌ قَتَلَ بَجْرِيَّةً نَفْسَهُ، فَقُتِلَ أَوْ رَجُلٌ زَنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ رَجُلٌ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَدَعَانِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَالَ: يَا بُنَيَّ أَرِيدُ أَنْ أَدْعَ الْقَسَامَةَ، يَأْتِي رَجُلٌ مِنْ أَرْضِ كَذَا، وَآخَرُ مِنْ أَرْضِ كَذَا، فَيُخْلِفُونَ، فَقُلْتُ لَهُ: لَيْسَ ذَلِكَ لَكَ، فَخَسَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْخُلُقَاءُ بَعْدَهُ، وَإِنَّكَ إِذَا تَرَكْتَهَا أَوْشَكَتَ رَجُلٌ أَنْ يُقْتَلَ عِنْدَ بَيْتِكَ فَيُطْلَى دَمُهُ، وَإِنَّ لِلنَّاسِ فِي الْقَسَامَةِ حَيَاةً.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ فِي رَجُلٍ أَتَاهُمْ بِقَتْلِهِ أَخَوَانِ فَخَافَ أَبُوهُمَا أَنْ يُقْتَلَ، فَقَالَ: أَنَا قَتَلْتُ صَاحِبَكُمُ، فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَخَوَيْنِ: أَنَا قَتَلْتُهُ - وَتَرَا بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَسَأَلَ الزُّهْرِيُّ: أَرَى ذَلِكَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَيِّتِ، فَيُخْلِفُونَ قَسَامَةَ الدَّمِ عَلَى أَحَدِهِمْ.

وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ - قَالَ فِي ثَلَاثٍ اعْتَرَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِقَتْلِ إِنْسَانٍ، وَتَرَا صَاحِبَهُ: إِنَّ الْأَوْلِيَاءَ يُقْسِمُونَ عَلَى وَاحِدٍ، وَيُجْلَدُ الْأُخْرَانِ مِائَةً مِائَةً، وَيُسْجَنَانِ سَنَةً.

فَإِنْ اضْطَلَّحُوا عَلَى الدِّيَةِ فَبَيَّ عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ، يُجْلَدُونَ كُلُّهُمْ مِائَةً مِائَةً، وَيُسْجَنُونَ سَنَةً.

وَعَنْ سَيِّدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ - أَخْبَرَهُمْ أَنَّ رِبْعَةَ بْنَ يَعْقُوبَ مَوْلَى نَبِيٍّ سِيَّاعٌ ضُرِبَ، فَاحْتَوِلَ إِلَى أَهْلِهِ فُسِّلَ مِنْ ضَرْبِهِ، فَقَالَ: ضَرَبْتَنِي ابْنُ بِلْسَانَةَ وَإِنِّي تَوَلَّمَانَةُ - فَخُيِّطَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ، وَشَهِدَ عَلَيْهِ، وَمَاتَ رِبْعَةً، فَأَخَذَ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ أَوْلِيكَ الرُّهْطَ فَسَجَنَهُمْ، وَقَدِمَ مَرْوَانَ أَمِيرًا عَلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: فَاسْتَصْمُوا إِلَيْهِ، فَسَأَلَهُمُ الْبَيْتَةَ عَلَى كَلَامِ رِبْعَةَ، وَتَسْوِيَةِ الرُّهْطِ الَّذِينَ سَمِعُوا، فَجَاءُوا بِالْبَيْتَةِ عَلَى ذَلِكَ، فَاخْتَلَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِيَّاعٍ، وَابْنُهُ مُحَمَّدٌ، وَعَطَاءُ بْنُ يَعْقُوبَ فِي قُرْبَيْهِ مِنْ عَشْرَةِ رُهْطٍ مِنْ آلِ سِيَّاعٍ عِنْدَ مَسِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

خَمْسِينَ بَيْنَمَا مُرَدَّدَةٌ عَلَيْهِمْ، لَيْسَ ابْنُ بِلْسَانَةَ، وَإِنِّي تَوَلَّمَانَةُ رِبْعَةَ بْنَ يَعْقُوبَ، فَدَخَلُوا، فَدَنَّى مَرْوَانُ ابْنِي بِلْسَانَةَ، وَابْنِي تَوَلَّمَانَةَ، إِلَى أَوْلِيَاءِ الْقَتُولِ فَقَتَلُوهُمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَسِنَّ الصَّحَابَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَمُعَاوِيَةُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَابْنُ الْعَاصِ، وَجُمْلَةُ الصَّحَابَةِ بِالْمَدِينَةِ - هَكَذَا مُجْمَلًا.

فَأَمَّا الْمُسَوِّونَ فَهُمُ سِنَةٌ.

وَمِنْ الطَّبَائِعِ - الْحَسَنُ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَشُرَيْحُ، وَإِزْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَقَتَادَةُ، وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَأَبُو قِلَابَةَ، وَالزُّهْرِيُّ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَسُرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ سُرْوَانَ وَغَيْرُهُمْ، وَجُمُوهُورُ الْعُلَمَاءِ بِالْمَدِينَةِ - الَّذِينَ رَوَى عَنْهُمْ الشَّابِعُونَ هَكَذَا مُجْمَلًا - كُلُّهُمْ مُحْتَلِفُونَ، وَالصَّحَابَةُ أَيْضًا كَذَلِكَ، وَأَكْثَرُ مَا ذَكَرْنَا لَا يَصِحُّ عَلَى مَا يُبَيِّنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَالْمَأْنُورُ مِنْ ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ لَمْ يَقَدْ بِالْقَسَامَةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ، لِأَنَّهُ مُرْسَلٌ، إِنَّمَا هُوَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ، وَعَنْ الْحَسَنِ، وَفِي طَرِيقِ الْحَسَنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ - وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَعَنْ عُمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ لَمْ يَقَدْ بِالْقَسَامَةِ - وَهُوَ مُرْسَلٌ لَا يَصِحُّ كَمَا ذَكَرْنَا.

وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ طَلَبَ الْبَيْتَةَ مِنْ أَوْلِيَاءِ الْقَتُولِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدُوهَا خَلَفَ الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ تَكَلَّفُوا خَلَفَ الْمُدْعُونَ وَاسْتَحْفَقُوا الدِّيَةَ - وَهَذَا مُرْسَلٌ عَنْهُ - لِأَنَّهُ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدُونَ عَنْ عُمَرَ - وَلَمْ يُولَدْ وَالِدُ الْقَاسِمِ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ عُمَرَ.

وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا: الْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدْعِينَ، وَإِلَّا خَلَفَ الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ وَتَرَوُا فَقَطًّا، إِلَّا أَنَّهُ مُرْسَلٌ.

وَرَوَى عَنْهُ - فِي قَبِيلِ وَجْدَ بَيْنَ حَتِّينَ، أَوْ قُرَيْبَيْنِ - أَنَّ يُذْرَعُ إِلَى إِلَيْهِمَا هُوَ أَقْرَبُ فَالَّذِي هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهَا خَلَفُوا خَمْسِينَ بَيْنَمَا وَغَرِمُوا الدِّيَةَ مَعَ ذَلِكَ.

وَيُتَلَّ هَذَا عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ إِلَّا أَنَّهُ مُرْسَلٌ، لِأَنَّهُ عَنْ عُمَرَ، وَالْمُغِيرَةِ، مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ - وَلَمْ يُولَدْ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ عُمَرَ بِأَرْبَعِ مِائَةِ عَشْرَةِ أَقْوَامٍ أَوْ نَحْوِهَا وَقَبْلَ الشَّعْبِيِّ، وَفِي خَيْرِ الْمُغِيرَةِ أَشْعَثُ - وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَرَوَى عَنْهُ: أَنَّهُ خَلَفَ امْرَأَةً مُدْعِيَةً مِنْ دَمِ مَوْلَى لَهَا خَمْسِينَ

وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو:

فَأَنَّهُ رَوَى عَنْهُ أَنَّ كُلَّ دَعْوَى فَإِنَّ الدُّعَى عَلَيْهِ يَسْتَأْذِنُ بِالْيَمِينِ،
إِلَّا فِي الدِّمِّ، فَإِنَّ الْمَصَابَ إِذَا ادَّعَى أَنْ قُلْتَا قَتَلَهُ، فَأَوْلِيَاؤُهُ يُبْذِرُونَ،
إِلَّا أَنْ هَذَا لَا يَصِحُّ، لَأَنَّهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ سَعْمَانَ - وَهُوَ مَذْكُورٌ
بِالْكَذِبِ هَالِكٌ.

وَرَوَى عَنْ الْجَمَاعَةِ الْأُولَى، أَنَّ لَا قَوْلَ بِالْقَسَامَةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا
يَصِحُّ، لَأَنَّهُ مُرْسَلٌ عَنِ الْحَسَنِ.

وَفِي الطَّرِيقِ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ - وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَرَوَى: أَنَّ الْأَمْرَ كَانَ قَلْبًا قَلْبًا مُعَاوِيَةَ، أَلَّا تُرَدُّهُ الْإِيمَانُ،
وَأَنَّهُ إِنْ نَقَصَ مِنَ الْخَمْسِينَ وَاحِدًا بَطَلَتِ الْقَسَامَةُ - وَهُوَ صَحِيحٌ.

رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَقَدْ أَذْرَكَ أَيَّامَ عُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ - رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا - فَقَدْ كَانَ كُلُّ مَا رَوَى عَنْ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -
كُلُّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ غَيْرُ مُتَّفَقٍ، وَكُلُّهُ لَا يَصِحُّ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ
الرُّبَيْعِ، وَمُعَاوِيَةَ، وَعَنْ إِطَالِ الْقَسَامَةِ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ الْخَمْسُونَ، فَهُوَ
صَحِيحٌ.

وَأَمَّا التَّابِغُونَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

فَأَمَّا الْحَسَنُ:

فَصَحَّحَ عَنْهُ أَنَّ لَا يُقَادُ بِالْقَسَامَةِ لَكِنْ يَخْلُفُ الدُّعَى عَلَيْهِمْ:
بِاللَّهِ مَا قُلْتُمْ، وَيَتَرَمَّوْنَ - فَإِنْ تَكَلَّمُوا خَلَفَ الدُّعُونَ وَأَخَذُوا الدِّيَةَ -
هَذَا فِي الْقَتِيلِ يُوجَدُ.

وَأَمَّا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ:

فَجَاءَ عَنْهُ: يُبْدَأُ الدُّعَى عَلَيْهِمْ، ثُمَّ أَعْرَفَهُمُ الدِّيَةَ مَعَ أَيْمَانِهِمْ
- وَهَذَا عَنْهُ صَحِيحٌ، وَأَنَّهُ رَجَعَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ.

وَصَحَّحَ عَنْهُ: أَنَّهُ أَقَادَ بِالْقَسَامَةِ صِخَةً لَا مَعْمَرَ فِيهَا، وَأَنَّهُ بَدَأَ
الدُّعِينَ بِالْإِيمَانِ فِي الْقَسَامَةِ، وَرَدَّدَ الْإِيمَانُ.

وَصَحَّحَ عَنْهُ: أَنَّهُ رَجَعَ عَنِ الْقَسَامَةِ جُمْلَةً وَتَرَكَ الْحُكْمَ بِهَا.

وَصَحَّحَ عَنْهُ بِمِثْلِ حُكْمِ عَمْرِؤَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي إِغْرَابِهِ نَصًّا الدِّيَةَ
فِي تَكْوِيلِ الدُّعِينَ وَتَكْوِيلِ الدُّعَى عَلَيْهِمْ عَنِ الْإِيمَانِ مَعًا.

وَأَمَّا شَرِيفُ:

فَصَحَّحَ عَنْهُ تَرَدُّدُ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ الْقَتِيلَ إِذَا وَجَدَ فِي دَارِ قَوْمٍ
فَادَّعَى أَهْلَهُ عَلَى غَيْرِ بِلَاقِ الدَّارِ فَقَدْ بَطَلَتِ الْقَسَامَةُ وَلَا شَيْءَ لَهُمْ
عَلَى أَخِيهِ إِلَّا بَيِّنَةٌ.

وَأَمَّا إِبْرَاهِيمُ النَّحَّاسُ:

فَصَحَّحَ عَنْهُ إِطَالَةَ الْقَوْلِ بِالْقَسَامَةِ لَكِنْ يُبْدَأُ بِالدُّعَى عَلَيْهِمْ

يَمِينًا، ثُمَّ قَضَى لَهَا بِالدِّيَةِ - وَهَذَا مُرْسَلٌ - لَأَنَّهُ عَنْ أَبِي الرُّثَادِ عَنْهُ،
وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْهُ.

وَأَمَّا عُثْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَإِنَّهُ رَوَى عَنْهُ فِي قَتِيلٍ وَجَدَ فِي دَارِ قَوْمٍ
فَاتَّقَرُوا بِقَتْلِهِ، وَأَنَّهُ جَاءَهُمْ لِيَسْرِفَهُمْ: أَنَّ يَخْلُفَ أَوْلِيَاءُ الْقَتُولِ، وَلَهُمْ
الْقَوْلُ، فَإِنْ تَكَلَّمُوا: خَلَفَ أَهْلُ الدَّارِ وَعَرَفُوا الدِّيَةَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ؛
لَأَنَّهُ مُرْسَلٌ، لَأَنَّهُ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ عُثْمَانَ - وَلَمْ يُولَدْ
الزُّهْرِيُّ، إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ - أَغْنَى بَعْدَ مَوْتِ عُثْمَانَ.

وَأَمَّا عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا وَجَدَ الْقَتِيلَ بَيْنَ قَرَبَتَيْنِ فَاسَّأَ مَا بَيْنَهُمَا
وَجَعَلَهُ عَلَى أَقْرَبِهِمَا وَإِنْ وَجَدَ بَقْلًا فِي الْأَرْضِ فَلْيَبْتِئْ عَلَى تَيْسَرِ
الْمَالِ وَأَنَّهُ اخْلُفَ الدُّعَى عَلَيْهِ الدِّمِّ، وَبَسَعَتْ وَأَرْبَعِينَ مَعَهُ - إِلَّا أَنَّهُ لَا
يَصِحُّ، لَأَنَّهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ - وَلَمْ يُولَدْ أَبُو جَعْفَرٍ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ عَلِيٍّ
بِضِعْفَةِ عَشْرٍ عَامًا.

وَمِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى فِيهَا الْخَارِثُ الْأَعْوَرُ - وَهُوَ كَذَّابٌ -
وَالْحَبَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ - وَهُوَ هَالِكٌ.

وَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ:

فَجَاءَ عَنْهُ أَنَّهُ قَضَى بِالْإِيمَانِ عَلَى الدُّعَى عَلَيْهِمْ فِي الْقَسَامَةِ
وَأَنَّ لَا يُقَادُ بِهَا، وَأَنَّ لَا يَطْلُ دَمٌ مُسْلِمٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ
إِخْدَى الطَّرِيقَيْنِ عَنْ مُطِيعٍ - وَهُوَ مُجْهُوٌّ - وَالْأُخْرَى عَنْ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي نَحْسٍ - وَهُوَ هَالِكٌ.

وَأَمَّا ابْنُ الرُّبَيْعِ:

فَصَحَّحَ عَنْهُ مِنْ أَجْلِ إِسْنَادِهِ أَنَّهُ أَقَادَ بِالْقَسَامَةِ، وَأَنَّهُ رَأَى الْقَوْلَ
بِهَا فِي قَتِيلٍ وَجَدَ، وَأَنَّهُ رَأَى الْحُكْمَ لِلْمُدَّعِينَ بِالْإِيمَانِ، وَأَنَّهُ رَأَى أَنَّ
يُقَادُ بِهَا مِنَ الْجَمَاعَةِ لِلْوَاجِدِ: رَوَى ذَلِكَ عَنْهُ أَوْثَقُ النَّاسِ سَعِيدُ بْنُ
الْمُسَيَّبِ.

وَقَدْ شَاهَدَ بِلَاقِ الْقِصَّةِ كُلِّهَا. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ قَاضِي
ابْنِ الرُّبَيْعِ.

وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ:

فَرَوَى عَنْهُ كَثْرَةُ أَوْلِيَاءِ الدُّعَى عَلَيْهِمْ بِالْإِيمَانِ فِي الْقَسَامَةِ،
فَإِنْ تَكَلَّمُوا خَلَفَ الدُّعُونَ عَلَى وَاحِدٍ قَطُّ، وَأَقْبَدُوا بِهِ عَلَى أَكْثَرِ،
فَإِنْ تَكَلَّمُوا خَلَفَ الدُّعَى عَلَيْهِمْ بِأَنْفُسِهِمْ خَمْسِينَ يَمِينًا، تُرَدُّ
الْإِيمَانُ عَلَيْهِمْ، وَحُكْمُهُ لَهُمْ لِلْخَلِيفِ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ - وَهَذَا
فِي غَايَةِ الصَّحْحِ؛ لَأَنَّهُ رَوَاهُ عَنْهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَقَدْ شَهِدَ الْأَمْرَ.

وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا: أَنَّهُ بَدَأَ الدُّعِينَ بِالْإِيمَانِ وَأَقَادَ بِهَا، وَوَاقَفَهُ
عَلَى ذَلِكَ أَزِيدٌ مِنَ الْقَوْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - إِلَّا أَنَّ
هَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ فِي الطَّرِيقِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الرُّثَادِ، وَهُوَ
ضَعِيفٌ.

فَيَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا ثُمَّ يَقْرَأُونَ الدِّيَةَ - مَعَ ذَلِكَ - وَرَأَى تَرْجِيدَ
الْأَيْمَانِ.

وَأَمَّا الشُّعْبِيُّ:

فَرَوَى عَنْهُ فِي الْقِتَالِ بُوْجْدَ بَيْنَ قَرَيْبَيْنِ أَنَّهُ عَلَى أَقْرَبِهِمَا إِلَيْهِ
وَقِيَهُ الدِّيَةَ، لَهُ إِنْ وَجِدَ بَذَنَّهُ فِي دَارِ قَوْمٍ فَعَلَيْهِمْ دَعْوُهُ، وَإِنْ وَجِدَ

رَأْسَهُ فِي دَارِ قَوْمٍ فَلَا شَيْءَ فِيهِ - وَلَا جِنَةَ وَلَا غَيْرَهَا - إِلَّا أَنَّهُ لَا
يَصِحُّ عَنْهُ، لِأَنَّهُ عَمَّنْ لَمْ يُسَمَّ، أَوْ عَنْ صَاعِدِ الْبِشْكَرِيِّ، وَلَا نَعْرِفُهُ.

وَأَمَّا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ.

فَصَحَّ عَنْهُ أَنَّ الْقَسَامَةَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ - وَرَوَى عَنْهُ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بَهَا، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ النَّاسَ يَجْتَرِئُونَ عَلَيْهَا لَمْ
يَقْضَ بِهَا - وَهَذَا كَلَامُ سَوِّهِ قَدْ أَغَاذَ اللَّهُ تَعَالَى سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ
عَنْهُ. وَرَوَاهُ عَنْ يُونُسَ بْنِ يُونُسَ - وَهُوَ مَجْهُولٌ - وَرَسُولُ اللَّهِ
ﷺ لَا يَحْكُمُ مِنْ عَيْنِدِ. نَفْسِهِ «وَمَا يُنْطَلِقُ عَنِ الْحَرَى إِنْ هُوَ إِلَّا
وَحْيٌ يُوحَى».

وَلَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى إِذْ أَوْحَى إِلَيْهِ بِأَنْ يَحْكُمَ فِي الْقَسَامَةِ بِمَا
حَكَمَ بِهِ مِنَ الْحَقِّ أَنَّ النَّاسَ سَيَجْتَرِئُونَ عَلَى الْكُفْرِ، وَعَلَى الدَّمَاءِ،
فَكَيْفَ عَلَى الْإِيمَانِ «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا».

وَأَمَّا قَتَادَةُ.

فَصَحَّ عَنْهُ أَنَّ الْقَسَامَةَ تَسْتَحِقُّ بِهَا الدِّيَةَ، وَلَا يَقَاذُ بِهَا.

وَأَمَّا سَالِمٌ:

فَصَحَّ عَنْهُ إِتْكَارُ الْقَسَامَةِ جَمْلَةً، وَأَنْ مِنْ حَلْفٍ فِيهَا يَسْتَحِقُّ
أَنْ يَنْكَلُ، وَأَنْ لَا تَقْبَلُ لَهُ شَهَادَةٌ.

وَأَمَّا أَبُو قَلَابَةَ:

فَصَحَّ عَنْهُ إِتْكَارُ الْقَسَامَةِ جَمْلَةً.

وَأَمَّا الزُّهْرِيُّ:

فَصَحَّ عَنْهُ أَنَّ الْقَسَامَةَ إِذَا لَمْ تَسْمُ الْخَمْسُونَ عَدَدَ الْمُدَّعِينَ
بَطَلَتْ، وَلَا تَرُدُّ الْإِيمَانَ فِيهَا وَأَنْ تَرْجِيدُهَا مَعْدُودٌ.

أَمَّا عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَأَبُو يَكْرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، وَأَبَانُ
بْنِ عُثْمَانَ:

فَإِنَّهُ رَوَى عَنْهُمْ: إِنْ أَدْعَى الْمَصَابَ عَلَى إِنْسَانٍ أَنَّهُ قَتَلَهُ، أَوْ
عَلَى جَمَاعَةٍ، فَإِنَّ أَوْلِيَاءَ الْمُدَّعَى يَدْعُونَ فَيَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا عَلَى
وَاحِدٍ، وَتَرُدُّ عَلَيْهِمُ الْإِيمَانُ إِنْ لَمْ يَتَمَوْا خَمْسِينَ يَمِينًا، فَإِذَا حَلَفُوا دَفَعَ
إِلَيْهِمُ الْوَاحِدَ فَيَقْتُلُوهُ، وَجَلَدَ الْآخَرُونَ مِائَةَ مِائَةٍ، وَسَجَنُوا سَنَةً. وَأَنَّ
عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ أَوَّلَ مَنْ قَضَى بِأَنَّ لَا يَقْتُلُ فِي الْقَسَامَةِ إِلَّا

وَاحِدًا، وَكَانَ مِنْ قَبْلِهِ يَقْتُلُونَ فِيهَا الرَّهْطَ بِالْوَاحِدِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَهَذَا كُلُّ مَا حَضَرْنَا ذِكْرَهُ: أَنَّهُ
رَوَى عَنْ أَحَدٍ مِنَ التَّابِعِينَ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُمْ - وَهُمْ يَخْتَلِفُونَ

كما ترى غير متفقين.

وأما المتأخرون - فنذكر أيضاً - إن شاء الله تعالى - من أقوالهم ما يسنّ الله تعالى.

فأما سفيان الثوري - فإنه صرح عنه: أنه قال: إن وجد القاتل في قوم فالبينة على أولياء القاتل فإن اتوا بها قضى لهم بالقود، وإلا حلف المدعى عليهم خمسين مينا، وغرموا الدية مع ذلك.

وقال معمر: من ضرب فجرخ فعاشن صميئاً ثم ماتت فالقسامة تكون حينئذ، فيحلف المدعون: مات من ضربه يساه، فإن حلفوا خمسين مينا كذلك استحقوا الدية، وإن نكلوا حلف من المدعى عليهم خمسون: ما مات من ضربه يساه، ويغرمون الدية مع ذلك فالجرح خاصة لا في النفس، فإن نكل الفريقان جميعاً غرم المدعى عليهم نصف الدية - ذهب إلى ما روي عن عمر.

وقال معمر: قلت لعبيد الله بن عمر: أما علمت أن رسول الله ﷺ أجاز بالقسامة؟ قال: لا، قلت: فأبو بكر، قال: لا، قلت: فعمر، قال: لا، قلت: فكيف تجربون عليها؟ فسكت.

قال معمر: فقلت ذلك لمالك؟ فقال: لا تضع أمر رسول الله ﷺ على الخيل، لو ابتلي بها أجاز بها.

وقال عثمان البتي فمن ادعى عليهم بقتيل وجد فيهم: فالبينة على المدعى ويقضى لهم، فإن لم يكن لهم بينة حلف خمسون رجلاً من المدعى عليهم، ويرونوا، ولا غرامة في ذلك، ولا دية، ولا قود.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: لا تكون القسامة بدعوى المصاب أصلاً، ولا قود في ذلك، ولا دية، لكن إن وجد قتيل في محلة وبه أثر، وادعى الولي على أهل المحلة أنهم قتلوه، وادعوا على واحد بعينه منهم، فإن كانت لهم بينة عدل قضى لهم بها، وإن لم تكن لهم بينة حلف المدعى عليهم خمسون رجلاً من أهل المحلة، لا من السكان، ولا من الذين انتقل إليهم ملك المحلة بالشراء، لكن على الذين كانوا مالكيها في الأصل، يختارهم الولي، فإن نقص منهم ردّت عليهم الأيمان - فإذا حلفوا غرموا الدية مع ذلك، فإن نكلوا سجنوا أبداً حتى يقرّوا أو يحلفوا.

وقال مالك: لا تكون القسامة إلا بأن يقول المصاب: فلان قتلني عمداً، فإذا قال ذلك ثم مات قبل أن يفيق: حلف خمسون من أولياءه قياماً في المسجد الجامع، مستقبليين القبلة: لقد قتل فلان عمداً، فإذا حلفوا، فإن حلفوا على واحد فلهم القود منه، وإن حلفوا على جماعة لم يكن لهم القود إلا من واحد، ويضرب الباقيون مائة مائة، ويسجنون سنة - فإن شهد شاهد واحد عدل: بأن فلاناً

قتل فلاناً كانت القسامة أيضاً كما ذكرنا.

وكذلك إن شهد لوث من نساء أو غير عدول، فإن لم يكونوا خمسين ردّت عليهم الأيمان حتى يتم خمسين - ولا يحلف في القسامة أقل من اثنين فإن كان القاتل: فلان قتلني، غير بالغ، فلا قسامة في ذلك، ولا قود، ولا غرامة: قال: فإن نكل جميع أولياء القاتل حلف المدعى عليهم خمسين مينا، فإن لم يبلغوا خمسين ردّت الأيمان عليهم، فإن لم يوجد إلا المدعى عليه وحده حلف خمسين مينا وبرئ، فإن نكل أحد ممن له العفو من الأولياء: بطلت القسامة ووجب الأيمان على المدعى عليهم - ولا قسامة في قتيل وجد في دار قوم، ولا غرامة، ولا في دعوى عبث: أن فلاناً قتل. وفي دعوى المريض: أن فلاناً قتلني خطأ روايتان:

إحداهما: أن في ذلك القسامة - والأخرى: لا قسامة في ذلك ولا في كافره.

وقال الشافعي: لا قسامة في دعوى إنسان: أن فلاناً قتلني أصلاً سواء قال عمداً أو خطأ - ولا غرامة في ذلك - وإنما القسامة في قتيل وجد بين دور قوم كلهم عدو للمقتول، فادعى أولياءه عليهم، فإن أولياء القاتل يبدعون فيحلف منهم خمسون رجلاً مينا مينا: أنهم قتلوه عمداً أو خطأ، فإن نقص عددهم ردّت الأيمان، فإن لم يكن إلا واحد حلف خمسين مينا، واستحقّت الدية على سكان تلك الدور، ولا يستحق بالقسامة قود أصلاً - وإن شهد واحد عدل، أو جماعة متواترة غير عدول أن فلاناً قتل فلاناً، فتجب القسامة كما ذكرنا، والدية - أو وجد قتيل في زحام فالقسامة أيضاً، والدية، كما ذكرنا.

وقال أصحابنا: إن وجد قتيل في دار قوم أعداء له، وادعى أولياءه على واحد منهم: حلف خمسون منهم، واستحقوا القود أو الدية - ولا قسامة، إلا في مسلم حر.

قال أبو محمد رحمه الله: فهذه أقوال الفقهاء المتأخرين قد ذكرنا منها ما يسنّ الله تعالى - ونذكر الآن الأخبار الصحاح الثابتة عن رسول الله ﷺ في القسامة مجموعة كلها في مكان واحد، مستقصاة ليولوج الحق بها من الخطأ، ولكون شاهداً لمن أصاب ما فيها بأنه وفق للصواب - بمن الله تعالى وشاهداً لمن خالف ما فيها بأنه يسنّ للخطأ جهنماً - إن كان ممن سلف، وعاصياً إن كان مقلداً - وقامت الحجة عليه.

وإنما جمعنا ما ذكرنا من أقوال الصحابة - رضي الله عنهم - ومن أقوال التابعين - رحمهم الله - ومن أقوال الفقهاء بعدهم، ثم أتينا بالأخبار الصحاح ما يسنّ الله تعالى منها، الواردة في ذلك، لأن أحكام القسامة متداخلة في كل ذلك:

وقد رويانا من طريق البخاري - أخبرنا أبو نعيم الفضل بن دكين أخبرنا سعيد بن عبيد عن بشير بن يسار، رَعَمَ: «أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ - يُقَالُ لَهُ: سَهْلٌ بِنُ أَبِي حُمَةَ - أَخْبَرَهُ أَنْ نَفَرًا مِنْ قَوْمِهِ انْطَلَقُوا إِلَى خَيْرٍ فَتَفَرَّقُوا فِيهَا، وَوُجِدَ أُخْتُعْمُ قَيْلًا، وَقَالُوا لِلْبَلْبَيْنِ وَجَدَ فِيهِمْ: قَتَلْتُمْ صَاحِبَنَا، قَالُوا: مَا قَتَلْنَا، وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا، فَانْطَلَقُوا إِلَى الشَّيْبِيِّ حَمَلًا.

فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ انْطَلَقْنَا إِلَى خَيْرٍ فَوَجَدْنَا أَحَدًا قَيْلًا، فَقَالَ: الْكَبِيرُ الْكَبِيرُ فَقَالَ لَهُمْ: تَأْتُونَ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ، قَالُوا: مَا لَنَا بِبَيِّنَةٍ. قَالَ: فَتَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا فَتَسْتَجِيبُونَ صَاحِبِيكُمْ أَوْ قَاتِلَكُمْ. قَالُوا: كَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ؟ قَالَ: فَتَبْرِكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا. قَالُوا: وَكَيْفَ نَقْبِلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كَفَّارٍ؟ قَالُوا: لَا تُرْضَى بَأَيْمَانَ الْيَهُودِ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعْطِلَ ذَنبَ قَوْمِهِ بِجَافَةٍ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ.

ومن طريق مسلم - أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا الليث بن سعد عن يحيى - هو ابن سعيد الأنصاري - عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة، قال يحيى: وحسبه قال: وعن رافع بن خديج أنهما قالا: «خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ بِنِ زَيْدٍ وَمُحِبَّةٌ بِنُ مَسْعُودٍ بِنِ زَيْدٍ حَتَّى إِذَا كَانَا بِخَيْرٍ تَفَرَّقَا فِي بَعْضِ مَا هُنَالِكَ، ثُمَّ إِذَا مُحِبَّةٌ يَجِدُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ قَيْلًا فَذَفَنَهُ - ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ وَخَوِصَّةٌ بِنُ مَسْعُودٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ - وَكَانَ أَصْغَرَ الْقَوْمِ - فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِيَتَكَلَّمَ قَبْلَ صَاحِبِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَبِرَ الْكَبِيرُ فِي السُّنَنِ فَصَمَتَ وَتَكَلَّمَ صَاحِبَاهُ وَتَكَلَّمَ مَعَهُمَا فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتَلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ فَقَالَ لَهُمْ: أَتَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا فَتَسْتَجِيبُونَ صَاحِبِيكُمْ أَوْ قَاتِلَكُمْ؟ قَالُوا: كَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ؟ قَالَ: فَتَبْرِكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا؟ قَالُوا: وَكَيْفَ نَقْبِلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كَفَّارٍ؟ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ عَقْلَهُ.

ومن طريق مسلم - أخبرنا عبد الله بن عمر القواريري أخبرنا حماد بن زهير أخبرنا يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة، ورافع بن خديج «أَنَّ مُحِبَّةً بِنُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ انْطَلَقَا قَبْلَ خَيْرٍ فَتَفَرَّقَا فِي النَّحْلِ فَقَتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ، فَاتَّهَمُوا الْيَهُودَ فَجَاءَ إِخْوَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَابْنُ عَمَّةٍ خَوِصَّةٌ، وَمُحِبَّةٌ إِلَى الشَّيْبِيِّ ﷺ فَتَكَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي أَمْرِ أَخِيهِ - وَهُوَ أَصْغَرُ الْقَوْمِ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكَبِيرُ الْكَبِيرُ، أَوْ قَالَ: لِيُشَإْذِ الْأَخِيرُ، فَتَكَلَّمَ فِي أَمْرِ صَاحِبِيهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِرُيْثِهِ.

فَقَالُوا: أَمَرْنَا لَمْ نَشْهَدْ كَيْفَ نَحْلِفُ؟ قَالَ: فَتَبْرِكُمْ يَهُودُ

بَأَيْمَانَ خَمْسِينَ يَمِينًا؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ نَقْبِلُ بَأَيْمَانَ قَوْمٍ كَفَّارٍ؟ قَالَ: فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَيْلِهِ بَاطِلًا مِنَ الْإِبِلِ، قَالَ سَهْلٌ: فَذَلَّخْتُ مُرِيدًا لَهُمْ فَكَرَضْتَنِي نَاقَةً مِنْ بَنَاتِ الْإِبِلِ رَكْضَةً بِرَجُلَيْهَا، قَالَ حَمَادٌ: هَذَا، أَوْ حَوْه.

قال أبو محمد رحمه الله: فشك يحيى في رواية الليث: هل ذكر بشير بن يسار، ورافع بن خديج مع سهل بن أبي حنيفة أو لم يذكر، ولم يشك في رواية حماد بن زهير عنه في أن رافعا روى عنه هذا الخبر بشير، وكلا الرجلين ثقة، حافظ، وحماد أحفظ من الليث، والزويان معاً صحيحان.

فصلح - أن يحيى شك مرة: هل ذكر بشير رافعا مع سهل أم لا؟ وقطع يحيى مرة في أن بشيرا ذكر رافعا مع سهل، ولم يشك؟ فهي زيادة من حماد، وزيادة العدل مقبولة.

ومن طريق مسلم أخبرنا إسحاق بن منصور أخبرنا بشير بن عمر قال: سمعت مالك بن أنس.

ونه أيضاً عبد الله بن ربيع أخبرنا حماد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا أحمد بن عمرو بن السرح، ومحمد بن مسلمة، قال أحمد: أخبرنا محمد بن وهب، وقال محمد: أخبرنا ابن القاسم، ثم اتفق ابن وهب، وابن القاسم، وبشير بن عمر، كلهم يقول: أخبرنا مالك بن أنس أخبرنا أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه: «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ، وَمُحِبَّةَ، خَرَجَا إِلَى خَيْرٍ مِنْ جِهْدٍ أَصَابَهُمَا فَاتَى مُحِبَّةٌ فَأَخْبَرَتْ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطَرِحَ فِي عَيْنِ أَوْ فِي بَقِيرٍ، فَاتَى يَهُودُ فَقَالَ: أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ، قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ، فَذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ، ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَآخُوهُ خَوِصَّةٌ - وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ - وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ فَذَهَبَ مُحِبَّةٌ لِيَتَكَلَّمَ - وَهُوَ الَّذِي كَانَ بِخَيْرٍ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُحِبَّةَ: كَبِرَ كَبَرٌ - يُرِيدُ السُّنَّ - فَتَكَلَّمَ خَوِصَّةٌ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحِبَّةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَنْ يَدُلُّ صَاحِبِيكُمْ وَإِنَّمَا أَنْ يُوَدُّوا بِخَرْبٍ، فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، فَكَتَبُوا: إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَتَحْلِفُونَ؟ وَتَسْتَجِيبُونَ دَمَ صَاحِبِيكُمْ؟ قَالُوا: لَا قَالَ: فَتَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟ قَالُوا: لَيْسُوا مُسْلِمِينَ، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَيْدِهِ، كَيْفَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَاطِلًا نَاقَةً، حَتَّى دَخَلَتْ عَلَيْهِمُ الدَّارُ، قَالَ سَهْلٌ: فَلَقَدْ رَكَضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةً حَمْرًا».

ومن طريق سفيان بن عيينة أخبرنا يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة قال: «وُجِدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ قَيْلًا فَجَاءَ آخُوهُ، وَخَوِصَّةٌ، وَمُحِبَّةٌ، وَهَذَا عَمَّا عَنِدَ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ إِلَى

وهذا كله حق، إلا أنهم تركوا ما لا يجوز تركه مما فرض الله تعالى على الناس إضافته إلى ما ذكروا، وهو أن الذي حكم بما ذكروا، وهو المرسل إلينا من الله تعالى هو الذي حكم بالقسامة، وفرق بين حكمها وبين سائر الدماء والأموال المدعاة، ولا يحل أخذ شيء من أحكامها وترك سائرها، إذ كلها من عند الله تعالى، وكلها حق، وفرض الوقوف عنده، والعمل به وليس بعض أحكامها عليه السلام أولى بالطاعة من بعض، ومن خالف هذا فقد دخل تحت المعصية، وتحت قوله تعالى ﴿أَقْتُلُوا نِسَاءَ الَّذِينَ يَبْغِضُونَ﴾ الكتاب، وتكفروا بغيره.

ولا فرق بين من ترك حديثاً ثبت أو يمينه لحديث القسامة، وبين من ترك حديث القسامة لتلك الأحاديث.

فإن قالوا: الدماء حدود، ولا يمين في الحدود.

قيل لهم: ما هي من الحدود؛ لأن الحدود ليست موكولة إلى اختيار أحد - إن شاء أقامها، وإن شاء عطلها - بل هي واجبة لله تعالى وحده، لا خيار فيها لأحد، ولا حكم.

وأما الدماء فهي موكولة إلى اختيار الولي - إن شاء استعاض، وإن شاء عفا - فبطل أن تكون من الحدود، وصح أنها من حقوق الناس - وفقد قول من فرق بينها وبين حقوق الناس من الأموال وغيرها، لا حيث فرق الله تعالى ورسوله عليه السلام بين الدماء والحقوق وغيرها، وليس ذلك إلا حيث القسامة فقط.

وأما من جعل اليمين في دعوى الدماء حسيماً يميناً ولا بد - ولا اقل - فلا حجة لهم، إلا أنهم فاسوا كل دعوى في الدماء على القسامة - والقياس كله باطل؛ لأنهم لم يحكموا للدعوى المجردة في الدماء بحكم القسامة في غير هذا الموضع؛ لأن المالكين، والشافعيين يرون في القسامة تبرة المدعى، ولا يرون تبرتهم في دعوى الدماء المجردة، والخفيون يرون إيجاب الغرامة مع الأيمان في القسامة، ولا يرون ذلك في دعوى الدماء المجردة.

فصح أنهم قد تركوا قياس دعوى الدماء المجردة على القسامة في شيء من أحكامها، إلا في عدد الأيمان فقط - فظهر بذلك باطل قولهم. والقول عندنا هو ما قلناه من أن البيعة في الدعوى كلها دماء كانت أو غيرها سواء مساو، واليمين في كل ذلك سواء - يمين واحدة فقط - على من ادعى عليه إلا في الزنى، والقسامة، ففي الزنى أربعة من الشهود فصاعداً، لا اقل، وللنص الوارد في ذلك خاصة، وفي القسامة خسرون يميناً لا اقل، وللنص الوارد في ذلك. وبقي كل ما عدا ذلك على عموم قول رسول الله ﷺ «يُشْتَكُّ» أو يمينه ليس لك إلا ذلك.

رسول الله ﷺ فذهب عبد الرحمن بن كعب بن مالك، فقال له رسول الله ﷺ الكبري الكبري، قالوا: يا رسول الله إنا وجدنا عبد الله بن سهل قتيلاً في قليب - يعني من قليب خيبر - قال النبي عليه الصلاة والسلام: من تهيمون؟ قالوا: تهيم يهود، قال: فتقيمون خمسين يميناً: أن اليهود قتله، قالوا: وكيف تقيم على ما لم نر؟ قال: فتبريكم اليهود بخمسين يميناً: أنهم لم يقتلوه، قالوا: وكيف نرضى بيمينهم وهم مشركون؟ فوذه رسول الله ﷺ من عنده.

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال: حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن، وسليمان بن يسار مولى ميمونة زوج النبي عليه السلام عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار: إن رسول الله ﷺ «أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن هاشم البجلي أخبرنا الوليد بن مسلم أخبرنا الأوزاعي عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وسليمان بن يسار عن أناس من أصحاب رسول الله ﷺ: «أن القسامة كانت في الجاهلية فأقرها رسول الله ﷺ على ما كانت عليه، وقضى بها بين أناس من الأنصار في قتل ادعوه على يهود خيبر».

قال أبو محمد رحمه الله: فهذه الأخبار مما صحت عن النبي ﷺ في القسامة، لم يصح عنه إلا هي أصلاً.

٢١٥٠ - مسألة: هل يجب الحكم بالقسامة أم لا؟

قال أبو محمد رحمه الله: فذكرنا قول ابن عباس، وسالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، فنظرنا فيما يمكن أن يحتاج به، فوجدنا من طريق مسلم أخبرنا أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لو ينعى الناس بدعواهم لأدعى ناس وساء رجال وأموالهم ولكن البيعة على المدعى عليه».

وقوله ﷺ «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام».

وقوله عليه السلام للمدعي «يشتك أو يمينه ليس لك إلا ذلك».

قالوا: فقد سوى الله تعالى على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام بين تحريم الدماء والأموال، وبين الدعوى في الدماء والأموال، وبطل كل ذلك، ولم يجعله إلا بالبيعة أو اليمين على المدعى عليه، فوجب أن يكون الحكم في كل ذلك سواء لا يفرق في شيء أصلاً: لا في من يخلف، ولا في عدد يمين، ولا في إسقاط الغرامة، إلا بالبيعة ولا مزيد.

وعلى قوله **تَبَيَّنَ** «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى قَوْمٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْرًا لَهُمْ وَلَكِنَّ التَّبَيَّنَ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ فَلَا يَخْرُجُ مِنْ هَذَا إِلَّا مَا أَخْرَجَهُ النَّصُّ».

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْقِسَامَةَ تَكُونُ بِدَعْوَى الْمَرِيضِ أَنْ فَلَانًا قَتَلَهُ، فَلَمْ نَجِدْ لَهُمْ شَيْئًا أَصْلًا.

إِلَّا مَا أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَقَالٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّنُورِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْجَهْمِ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا إِبْنُ أَبِي أُوَيْسٍ أَخْبَرَنَا أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ أَخْبَرَنِي إِبْنُ شَهَابٍ أَنَّ عَمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ دَعَا فَقَالَ لَهُ: مَا عِنْدَكَ فِي هَذِهِ الْقِسَامَةِ، فَقُلْتُ لَهُ: كَانَتْ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَقْرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَعْظِيمًا لِلدَّمَاءِ، وَجَعَلَهَا سِتْرًا لِدِمَائِهِمْ، وَلَكِنْ مِنْ سِتِّهَا وَمَا بَلَّغْنَا فِيهَا: أَنَّ الْقَتِيلَ إِذَا تَكَلَّمَ بِرَأْيِ أَهْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ حَلَفَ الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ - وَذَلِكَ فَعَلَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَأَنَّ ذَلِكَ الَّذِي أَدْرَكْنَا النَّاسَ عَلَيْهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّ أَهْلَ هَذِهِ الْقِصَّةِ أَكْثَرُوا وَأَتُوا بِمَا يَنْسِي آخَرُهُ أَوَّلُهُ، حَتَّى يَغْتَرَّ الْجَاهِلُ فَيُظَنُّ أَنَّهُمْ أَتَوْا بِشَيْءٍ، وَهُمْ لَمْ يَأْتُوا بِشَيْءٍ أَصْلًا، وَهَذَا سَنَدٌ فَاسِدٌ، لِأَنَّهُ مُرْسَلٌ. وَفِي إِسْنَادِهِ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَقَدْ خَرَجَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ، إِلَّا أَنَّ الْمُوصِلِيَّ الْحَافِظَ الْأَسَدِيَّ ذَكَرَ: أَنَّ يَوْسُفَ بْنَ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ إِبْنَ أَبِي أُوَيْسٍ كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ، وَهَذِهِ عَظِيمَةٌ، إِلَّا أَنَّ الْإِسْمَاعِيلِيَّ يَكْفِي فِي هَذَا الْخَبَرِ.

وَلَوْ صَحَّ مُسْتَدَلٌّ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِيهِ مَتَلَقٌّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَضَى بِالْقِسَامَةِ فِيمَا يَدْعِيهِ الْمُتَقْتُولُ، وَإِنَّمَا فِيهِ: أَنَّهُمَا كَانَتْ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَقْرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَعْظِيمًا لِلدَّمَاءِ - وَنَحْنُ لَا نَنْكَرُ هَذَا، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ - وَأَنَّ الْمَالِكِيَّينَ خَالَفُوا هَذَا الْحُكْمَ، وَلَا يَرَوْنَ فِيهِ قِسَامَةً أَصْلًا إِذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ.

وَذَكَرُوا - مَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رِيعٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا أَبُو مَعْمَرٍ الْبَصْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ أَخْبَرَنَا فَطْرُ بْنُ أَبِيهِمُ أَخْبَرَنَا أَبُو بَرْدٍ الْمَدَنِيُّ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ إِبْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَوَّلُ الْقِسَامَةِ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ فَخْزٍ أُخْرَى فَانْطَلَقَ مَعَهُ فِي إِبِلِهِ، فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ قَدْ انْقَطَعَتْ عُرْوَةُ جَوَالِقِهِ، فَقَالَ: اغْنِي بِعِقَالٍ أَشَدَّ بِه عُرْوَةَ جَوَالِقِي لَا تَنْفَرُ الْإِبِلُ، فَاعْطَاهُ عِقَالًا يَشُدُّ بِه جَوَالِقَهُ، فَلَمَّا نَزَلُوا عَقَلَتِ الْإِبِلُ إِلَّا بَعِيرًا وَاحِدًا، فَقَالَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ: مَا شَأْنُ هَذَا الْبَعِيرِ لَمْ يَعْقَلْ مِنْ بَيْنِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: لَيْسَ لَهُ

عِقَالٌ، قَالَ فَايَنْ عِقَالَهُ؟ قَالَ: مَرَّ بِي رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ قَدْ انْقَطَعَتْ عُرْوَةُ جَوَالِقِهِ فَاسْتَأْجَرَنِي، فَقَالَ: اغْنِي بِعِقَالٍ أَشَدَّ بِه عُرْوَةَ جَوَالِقِي لَا تَنْفَرُ الْإِبِلُ، فَاعْطَيْتُهُ عِقَالَهُ، فَحَفَظَهُ بَعْضًا كَانَ فِيهِ أَجَلُهُ، فَمَرَّ بِه رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ: انْشَهِدْ لِمَوْسَمٍ؟ قَالَ: مَا اسْهَدُهُ وَرَبِّمَا اسْهَدُ. قَالَ: هَلْ أَنْتَ عَنِّي مَبْلُغٌ رِسَالَةٍ مِنَ الذَّهَرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: إِذَا شَهِدْتَ الْمَوْسَمَ فَنَادِ: يَا آلَ قُرَيْشٍ، إِذَا جَابُولُكَ فَنَادِ: يَا آلَ بَنِي هَاشِمٍ، إِذَا جَابُولُكَ، فَقُلْ عَنْ أَبِي طَالِبٍ فَأَخْبِرَهُ: أَنَّ فَلَانًا قَتَلَنِي فِي عِقَالٍ وَمَاتَ الْمُسْتَأْجَرُ. فَلَمَّا قَدَّمَ السَّيِّدُ اسْتَأْجَرَهُ أَتَاهُ أَبُو طَالِبٍ، فَقَالَ: مَا فَعَلَ صَاحِبَانَا؟

قَالَ: مَرَضٌ فَاحْسَنْتُ الْيَقَامَ عَلَيْهِ، ثُمَّ مَاتَ فَوُكِّيتَ دَفْنُهُ، فَقَالَ: أَهْلُ ذَلِكَ مِنْكَ؟ فَمَكْتُ حِينَئِذٍ أَنَّ الرَّجُلَ الْيَمَانِيَّ الَّذِي كَانَ أَوْصَى إِلَيْهِ أَنْ يَبْلُغَ عَنْهُ وَاقِيَ الْمَوْسَمِ، قَالَ: يَا آلَ قُرَيْشٍ!

فَقَالُوا: هَذِهِ قُرَيْشٌ، قَالَ: يَا بَنِي هَاشِمٍ، قَالُوا: هَذِهِ بَنُو هَاشِمٍ، قَالَ: إِنْ أَبُو طَالِبٍ؟ قَالُوا: هَذَا أَبُو طَالِبٍ، قَالَ: أَمْرَنِي فَلَانٌ أَنْ أَبْلُغَكَ رِسَالَتَهُ: أَنَّ فَلَانًا قَتَلَ فِي عِقَالٍ، فَاتَاهُ أَبُو طَالِبٍ فَقَالَ: اخْتَرْنَا مِنْهُ ثَلَاثَ لِائِحَاتٍ أَنْ تُودِيَ مَاتَةٌ مِنَ الْإِبِلِ فَإِنَّكَ قَتَلْتَ صَاحِبَنَا خَطَأً، وَإِنْ شِئْتَ حَلَفْتُ خَمْسُونَ مِنْ قَوْمِكَ أَنَّكَ لَمْ تَقْتُلْهُ، فَإِنْ آيَتُ قَتَلْتَكُ يَا بَنِي قَوْمِهِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُمْ.

فَقَالُوا: حَلَفْتَ، فَاتَاهُ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ كَانَتْ تَحْتَ رَجُلٍ مِنْهُمْ قَدْ وَلَدَتْ لَهُ، فَقَالَتْ: يَا أَبَا طَالِبٍ أَحِبُّ أَنْ تُجَبِّرَ ابْنِي هَذَا بِرَجُلٍ مِنَ الْخَمْسِينَ، وَلَا تُصَبِّرَ بَيْنَهُ حَيْثُ تُصَبِّرُ الْأَيْمَانَ، فَفَعَلَ، فَاتَاهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ: يَا أَبَا طَالِبٍ أَرَدْتُ خَمْسِينَ رَجُلًا أَنْ يَحْلِفُوا مَكَانَ مَاتَةٍ مِنَ الْإِبِلِ بِصِيْبٍ كُلِّ رَجُلٍ بَعِيرَانِ، فَهَذَا بَعِيرَانِ فَاقْبَلْهُمَا عَنِّي وَلَا تُصَبِّرَ بَيْنِي حَيْثُ تُصَبِّرُ الْأَيْمَانَ، فَقَبِلَهُمَا، وَجَاءَ ثَمَانِيَّةً وَأَرْبَعُونَ رَجُلًا حَلَفُوا - قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا حَالَ الْحَوَكُ وَمِنَ الثَّمَانِيَّةِ وَأَرْبَعِينَ عَيْنٌ تَطْرُقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَاضْأَفُوا إِلَى هَذَا الْخَبَرِ الْحَدِيثِ الَّذِي قَدْ ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ هَذَا بِأَوْرَاقٍ فِي بَابِ الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْقِسَامَةِ، وَهَرُ أَنَّ الْقِسَامَةَ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَقْرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَضَى بِهَا بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قِتْلِ ادَّعَوْهُ عَلَى يَهُوذَا خَيْرٌ - وَهَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ، بَلْ هُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الْقِسَامَةِ الَّتِي حَكَمَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قِتْلِ - ادَّعَوْهُ عَلَى يَهُوذَا قَدْ ذَكَرْنَاهَا وَإِنَّمَا هِيَ فِي قِتْلٍ وَجَدَ، لَا فِي مَصَابِ ادَّعَى أَنَّ فَلَانًا قَتَلَ - فَهَذَا حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا، فَهُوَ كُلُّهُ عَلَيْهِمْ، لَا لَهُمْ، وَلَنْ يَكُنْ ذَلِكَ الْخَبَرُ حُجَّةً، فَلَقَدْ خَالَفُوهُ فِي ثَلَاثِ مَوَاضِعَ، وَمَا فِيهِ لَهُمْ

وهو إلى ابن الجهم أَخْبَرَنَا الزُّرَّانُ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا سُبَّانُ بْنُ سَوْفَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ يَقُولُ: كَانَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ مَسْجِدٌ لَهُ اثْنَا عَشَرَ بَابًا، لِكُلِّ سَبِطٍ بَابٌ فَوَجَدُوا قَبِيلًا قِيْلَ عَلَى بَابٍ فَجَرُّوهُ إِلَى بَابٍ آخَرَ، فَتَنَاقَعُوا قَتْلَهُ، وَتَنَازَرَى الشَّيْطَانُ فَتَنَّاكَمُوا إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً، فَذَبِّحُوهَا، فَضَرَبُوهُ بِفَخْلِهَا، فَقَالَ: قَتَلَنِي فَلَانٌ - وَكَانَ رَجُلًا لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ - وَكَانَ ابْنُ أَخِيهِ قَتَلَهُ - وَفِي خَلِيصِهِ الْبَقَرَةُ زِيَادَةً أَقْصَرَتْهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَكُلُّ مَا اخْتَجُّوا بِهِ مِنْ هَذَا فَبَيْهَاتٍ وَتَوَعُّوهُ عَلَى الْمُعْتَرِبِينَ: أَمَا الْآيَةُ فَحَقٌّ، وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ يُمَا فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ الْبَيِّنَةُ، وَإِنَّمَا فِيهَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِذَبْحِ بَقَرَةٍ صَفْرَاءَ فَاقِيعَ لَوْنُهَا نَسْرَ النَّاطِرِينَ، مُسْلَمَةً لَا شَيْءَ فِيهَا غَيْرَ دَلُولٍ تَبِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْفِي الْحَرْثَ لَا فَارِضَ وَلَا يَكْرِ عَزَّانٍ يَبِينُ ذَلِكَ وَأَتَاهُمْ كَلَامًا قَتَلُوا قَبِيلًا فَتَنَازَعُوا فِيهِ، فَأَمَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَضْرِبُوهُ بِعُضْوَيْهَا، إِذْ ذَبَّحُوهَا «كَذَلِكَ يُخْبِي اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُخْبِيكُمْ أَبَايَهُ».

وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا، لَا أَنَّ الْمُقْتُولَ ادَّعَى عَلَى أَحَدٍ، وَلَا أَنَّهُ قُتِلَ بِهِ، وَلَا أَنَّهُ كَانَتْ فِيهِ قَسَامَةٌ، فَكُلُّ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ فَهُوَ حَقٌّ، وَكُلُّ مَا أَحْمَرَهُمُ بِلَا زَيْهٍ فِي الْآيَةِ فَهُوَ بَاطِلٌ - قَبْلُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ فِي الْآيَةِ مُتَعَلِّقٌ أَصْلًا.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي الْأَخْبَارِ الَّتِي ذَكَرْنَا فَوَجَدْنَاهَا كُلُّهَا مُرْسَلَةً، لَا حُجَّةَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا، إِلَّا الَّذِي صَدَرْنَا بِهِ فَهُوَ مُؤَلَّفٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا مُتَعَلِّقٌ ثُمَّ لَوْ صَحَّتِ الْأَخْبَارُ الْمَذْكُورَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَكَانَتْ كُلُّهَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهَا يُوجِبُوه:

أَوَّلُهَا - أَنَّ ذَلِكَ حُكْمٌ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَلَا يُلْزَمُنَا مَا كَانَ فِيهِمْ، فَقَدْ كَانَ فِيهِمُ السَّبْتُ، وَتَحْرِيمُ الشُّحُومِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ - وَلَا يُلْزَمُنَا إِلَّا مَا أَمَرْنَا بِهِ نَبِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «لِكُلِّ جَعَلْنَا بَيْنَكُمْ شِرْعَةً وَبَيْنَهُمَا جَاءَ» وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَفْضَلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بَيْتٌ - فَذَكَرَ فِيهَا: أَنَّ مَنْ كَانَ قَتْلَهُ: إِنَّمَا كَانَ يَبْتَغِ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَيُبْتَغِ هُوَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِلَى الْأَخْصَرِ وَالْأَسْوَدِ».

فَصَحَّ بَقِيَّةُ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَسَائِرَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَ عَمَلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَبْعَثُوا إِلَيْنَا، يَفْقِهُنَ نَدْرِي أَنَّ شِرَاعَهُنَّ مِنْ لَمْ يَبْعَثَ إِلَيْنَا لَيْسَتْ لَازِمَةً لَنَا، وَإِنَّمَا بِلِزْمَا الْإِفْرَاقِ بَيْنَهُمْ قَطُّ.

وَأَنَّا هِيَ - أَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ اثْنَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَنَّهُ لَا يُلْزَمُنَا فِي

حُجَّةٌ أَصْلًا فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَ ذَلِكَ الْمُقْتُولِ لَمْ يَتَّيَسَّرْ بِشَاهِدِينَ، وَإِنَّمَا اتَّيَّسَّرَ بِرَجُلٍ وَاحِدٍ - وَهُمْ لَا يَرُونَ الْقَسَامَةَ فِي مِثْلِ هَذَا. وَأَنَّ أَبَا طَالِبٍ بَدَأَ الْمَدْعَى عَلَيْهِمُ بِالْأَيْمَانِ - وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَذَا. وَأَنَّ أَبَا طَالِبٍ أَقْبَرُ: أَنَّ ذَلِكَ الْقَرْشِي قَتَلَ الْهَاشِمِيَّ خَطَأً، ثُمَّ قَالَ لَهُ: فَإِنَّ أَيْتَ مِنَ الذَّبِيَّةِ، أَوْ مَنْ أَنْ يَخْلِفَ خُسُونٌ مِنْ قَوْمِكَ قَتَلْنَاكَ بِهِ - وَهُمْ لَا يَرُونَ الْقَوْلَ فِي قَتْلِ الْخَطَا. فَمِنْ الْعَجَبِ اخْتِجَاجَهُمْ بِغَيْرِ: هُمْ أَوَّلُ خَالَفٍ لَهُ.

وَأَمَّا نَحْنُ فَلَا نَكْفُرُ أَنَّ تَكْوِينَ الْقَسَامَةِ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي الْقَتِيلِ يَجُودُ فَاتَّقَرُّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ هَذَا حَقٌّ عِنْدَنَا لَصَحَّةِ الْخَبَرِ بِذَلِكَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَذَكَرُوا أَيْضًا - وَهِيَ مِنْ غَامُضِ اخْتِرَاعِهِمْ - قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَ أَمْرِهِ بِبَنِي إِسْرَائِيلَ بِذَبْحِ الْبَقَرَةِ «وَإِذَا قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِعُضْوَيْهَا كَذَلِكَ يُخْبِي اللَّهُ الْمَوْتَى».

وَذَكَرُوا - مَعَ هَذِهِ الْآيَةِ: مَا أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أَنَسٍ الْغُدْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَقَالِ الرَّسْبَرِيِّ أَخْبَرَنَا إِزَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّبُورِيِّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ السَّوْدَانُ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - وَهُوَ ابْنُ الْمَيْمُونِيِّ - أَخْبَرَنَا يُحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ أَخْبَرَنَا رِبْعَةُ بْنُ كَلْبٍ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ أَهْلَ مَدْيَنَةَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَجَدُوا شَيْخًا قَبِيلًا فِي أَصْلِ مَدْيَنَتِهِمْ، فَأَقْبَلَ أَهْلَ مَدْيَنَةِ أُخْرَى.

فَقَالُوا: قَتَلْتُمْ صَاحِبَنَا، وَإِنَّ أَخَ لَهْ شَابَ بَيْنَكُمَا وَيَقُولُ: قَتَلْتُمْ عَمِي، فَأَتَوْا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَأَوَّخَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً، فَذَكَرَ خَلِيفَةُ الْبَقَرَةِ يَطْلُوهُ، قَالَ: فَأَقْبَلُوا بِالْبَقَرَةِ حَتَّى اتَّهَوَّا بِهَا إِلَى قَبْرِ الشَّيْخِ - وَهُوَ بَيْنَ الْمَدْيَنَتَيْنِ، وَإِبْنُ أُخْيَةٍ قَائِمٌ عِنْدَ قَبْرِ بَيْنَكُمَا - فَذَبَّحُوهَا، فَضَرَبَ بِعُضْوَيْهِ مِثْلَ لَحْيَيْهَا الْفَقِيرَ، فَقَامَ الشَّيْخُ يَنْفُضُ رَأْسَهُ وَيَقُولُ: قَتَلَنِي ابْنُ أُخْيٍ، طَلَّاهُ عَلَيْهِ عُمْرِي، وَأَرَادَ أَكْلَ مَالِي، وَمَاتَ.

وَهِيَ إِلَى ابْنِ الْجَهْمِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ قَالَ: كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ عَقِيمٌ لَا يُؤَلِّدُ لَهُ، وَكَانَ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ وَكَانَ ابْنُ أُخْيَةٍ وَارثَهُ فَقَتَلَهُ، ثُمَّ اخْتَمَلَهُ لَيْلًا حَتَّى أَتَى بِهِ حَتَّى أَخْرَجْنَاهُ فَوَضَعَهُ عَلَى بَابٍ رَجُلٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ أَصْبَحَ يَدْعِيهِمْ عَلَيْهِمْ، فَأَتَوْا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً - فَذَكَرَ خَلِيفَةُ الْبَقَرَةِ - فَذَبَّحُوهَا فَضَرَبُوهُ بِعُضْوَيْهَا، فَقَامَ.

فَقَالُوا: مَنْ قَتَلَك، فَقَالَ: هَذَا - لِابْنِ أُخْيَةٍ - ثُمَّ مَالَ مَيْتًا، فَلَمْ يَعْطِ ابْنُ أُخْيَةٍ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا، وَلَمْ يَبْرَثْ قَاتِلًا بَعْدَ.

حَجَرَيْنِ فَسَأَلُوها مَنْ صَنَعَ هَذَا بِكَ، فُلَانٌ، فُلَانٌ، حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا فَأَمَاتَ بِرَأْسِهَا، فَأَجَدَ الْيَهُودِيُّ فَأَقْرَأَ، فَاتَرَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ.

فصح أنه ﷺ لا يقتل اليهودي إلا بإقراره، لا بدعوى المتولية. ووجه آخر - وهو أنه لو صُحِّحَ لهم ما لا يصحُّ أبداً من أنه عليه السلام إنما قتله بدعواها لكان هذا الخبر حجة عليهم، ولكانوا مخالفين له؛ لأنه ليس فيه ذكر قسامة أصلاً، وهم لا يقتلون بدعوى المتولية البتة إلا حتى يجلتِ اثنان فصاعداً من الأولياء خسين يميناً ولا بد.

وأيضاً - فهم لا يرون القسامة بدعوى من لم يبلغ. والأظهر في هذا الخبر أنها كانت لم تبلغ؛ لأنه ذكر جارية ذات أوصاف، وهذه الصفة عند العرب الذين بلغتهم تكلم أنس، إنما يوقعونها على الصبيبة، لا على المرأة البالغ. فبطل تعلقهم بهذا الخبر بكل وجه، ولا خلافهم في ذلك، فوجب القول به، ولا يحمل لأحد العدول عنه. واعترض المالكيون، ومن لا يرى القسامة في هذا، بأن قالوا: والقتيل قد يقتل ثم يحمله قاتله فيلقيه على باب إنسان أو في دار قوم.

فجوابنا، وبالله تعالى التوفيق: أن هذا ممكن، ولكن لا يعترض على حكم الله تعالى، وحكم رسوله عليه السلام: بأنه يمكن أمر كذا، ويبين يدي كل مسلم أنه قد يمكن أن يكذب الشاهد، ويكذب الحالف، ويكذب المدعي: أن فلاناً قتله - هذا أمر لا يقدر أحد على دفعه، فينبغي على هذا القول الذي ردوا به حكم رسول الله ﷺ وخالفوه: أن لا يقتلوا أحداً بشهادة شاهدين، فقد يكذبان، وليس القود بالشاهدين إجماعاً فيتعلقن به؛ لأن الحسن يقول: لا يقبل في القود إلا أربعة.

ثم نرجع إلى مسألتنا فنقول، وبالله تعالى التوفيق:

إنه لا يحمل لمسلم - يدي أن وعد الله حق - أن يعترض على ما حكم به رسول الله ﷺ بأن يقول: لا يجوز هذا الحكم؛ لأنه قد يمكن أن يرميه قاتله على باب غيره - ونعم - هذا ممكن. أترى لو أمرنا رسول الله ﷺ بقتل أهل مدينة بأسرها أو يقتل أمهاتنا وأبائنا وانفاسنا، كما أمر موسى عليه السلام قومه بقتل أنفسهم إذ أخبر الله تعالى بذلك في قوله ﴿فَنَاقِلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِكِكُمْ﴾ أَكَانَ يَكُونُ فِي الْإِسْلَامِ نَصِيبُ لِمَنْ يَغِيثُ عَنْ ذَلِكَ، إِنَّ هَذَا تَعْظِيمٌ جَدًّا.

والعجب كله أن ذلك الحكم من رسول الله ﷺ حكم ظاهر معلق في دم رجل من بني خازنة من الأنصار على يهود خيبر، وبينهما من المسافة مئة وتسعون ميلاً بائة ميل غير أربعة

شبه من دعوى الدماء ذبح بقره - وصح بطلان احتجاجهم بتلك الأخبار، إذ ليس فيها أن يسمع من المتقول بعد: أن تنبج بقره ويضرب بها.

وثالثها - أن تلك الأخبار فيها معجزة نبي وإحالة الطبيعة من إحياء ميت - فهم يريدون أن تصدق حياً قد حرم الله تعالى علينا تصديقه على غير نفسه ممكناً منه الكذب من أجل أن صدق بنو إسرائيل ميتاً أحياء الله تعالى بعد موته - وهذا ضد القياس بلا شك، وضد ما في هذه الأخبار بلا شك. والأمر بيننا وبينهم في هذه المسألة قريب، فليرونا مقتولا رد الله تعالى روحه إليه بمحضرة نبي أو بغير حضرته وبغيرنا بالشئ ونحن حينئذ نصدق.

وأما أن نصدق حياً يدعي على غيره، فهو أبطل الباطل بعينه، فذكرهم هذه الآية وهذه الأخبار: قبيح، لو تورع عنهم لكان أسلم، ونسأل الله تعالى العافية.

وذكروا - ما روينا من طريق مسلم أخبرنا يحيى بن الحارثي، وعمد بن المثنى: قال يحيى: أخبرنا خالد بن الحارثي، وقال ابن المثنى: أخبرنا محمد بن جعفر ثم اتفق خالد، وعمد: كلاهما عن شعبة عن هشام بن زيد عن أنس بن مالك: «أن يهودياً قتل جارية على أوصاف لها قتلها بحجر فجاء بها إلى النبي ﷺ وبها رفق، فقال لها: أتتلك فلان؟ فأشارت برأسها: أن لا، ثم قال لها الثانية: فأشارت برأسها: أن لا، سألتها الثالثة: فقالت: نعم، وأشارت برأسها، فقتله رسول الله ﷺ بين حجرين».

قال أبو محمد رحمه الله: وهذا لا حجة لهم فيه؛ لأن هذا خبر:

روينا بالسند المذكور إلى مسلم أخبرنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أنس: «أن رجلاً من اليهود قتل جارية من الأنصار على خليي لها ثم ألقاها في قليب ووضح رأسها بالحجارة، وأخذ فأبى به رسول الله ﷺ فأمر به أن يُرَجَمَ حَتَّى يَمُوتَ».

وهكذا رواه سعيد بن أبي عروبة، وأبان بن يزيد العطار، كلاهما عن قتادة عن أنس.

فإن قالوا: إن شعبة زاد ذكر دعوى المتولية في هذه القصصة وزيادة العدل مقبولة.

قلنا: صدقتم، وقد زاد هشام بن يحيى عن قتادة عن أنس - في هذا الخبر زيادة لا محل تركها:

كما روينا من طريق مسلم أخبرنا هذاب بن خالد أخبرنا هشام عن قتادة عن أنس: «أن جارية وجد رأسها قد روض بين

أو سُم - فهو مقتول والفسامة فيه.

وإن ثبتاً أنه ميتٌ خُفَّتْ أَمْرُهُ لا أثر فيه أَلَيْتُهُ فَلَا قَسَامَةَ، لِأَنَّهُ لَيْسَتْ هِيَ الْحَالُ الَّتِي حَكَمَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقَسَامَةِ. إِنْ أَتَى حَكَمَ أَمْرُهُ فَمُتَّكِنٌ أَنْ يَكُونَ مَيِّتاً خُفَّتْ أَمْرُهُ، وَأَمُتَّكِنٌ أَنْ يَكُونَ مَقْتُولاً، عَمَهُ بِشَيْءٍ وَضَعَهُ عَلَى فِيهِ فَقَطَعَ نَفْسَهُ فَمَاتَ؛ فَالْقَسَامَةُ فِيهِ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ قُلْتُمْ هَذَا وَالْأَصْلُ أَنْ مَنْ مَاتَ غَيْرَ مَقْتُولٍ فَلَا قَسَامَةَ فِيهِ؟

قُلْنَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ:

إِنَّ الْمَقْتُولَ أَيْضاً مُتَّكِنٌ أَنْ يَكُونَ قَتَلَ نَفْسَهُ أَوْ قَتَلَهُ سَبْعٌ، فَلَمَّا كَانَ إِمْكَاناً مَا ذَكَرْنَا لَا يَمْنَعُ مِنَ الْقَسَامَةِ إِمْكَانُ أَنْ يَكُونَ قَتَلَ عَنْ ادِّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ قَتَلَهُ، وَوَجِبَتْ الْقَسَامَةُ؛ لِإِمْكَانِ أَنْ يَكُونَ قَتَلَ عَنْ ادِّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ قَتَلَهُ - فَلَيْسَ هَذَا قِيَاساً، فَلَا تَكُنْ غَافِلاً مُتَعَسِّفاً أَنَّنَا قَدْ قَسَمْنَا أَهْمَكُمَا عَلَى الْآخَرِ - وَمَعَاذَ اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ، لَكَيْتَ بَابٌ وَاحِدٌ كُلُّهُ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ وَجَدَ مَيِّتاً وَادَّعَى أَوْلِيَاؤُهُ عَلَى قَوْمٍ أَنَّهُمْ قَتَلُوهُ، أَوْ عَلَى وَاحِدٍ أَنَّهُ قَتَلَهُ وَكَانَ قَتْلُهُمْ لَهُ الَّذِي ادَّعَى أَوْلِيَاؤُهُ عَلَيْهِمْ مُتَّكِناً - فَهَلْ هِيَ الْقِصَّةُ الَّتِي حَكَمَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا بِالْقَسَامَةِ، فَتَرَضَّيْنَا عَلَيْنَا أَنْ نَحْكُمَ فِيهَا بِالْقَسَامَةِ إِذَا امْتَكَنَ أَنْ يَكُونَ مَنْ ادَّعَى أَوْلِيَاؤُهُ حَقّاً، وَإِنَّمَا يَبْطُلُ الْحُكْمُ بِالْقَسَامَةِ إِذَا اتَّفَقْنَا أَنَّ الَّذِي يَدَّعُوهُ بَاطِلٌ يَبْتَلِيَنَّ لَا شَكَّ فِيهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَسَوَاءٌ وَجَدَ الْقَتِيلُ فِي دَارِ أَهْلِهِ كُفَّاراً، أَوْ أَهْلَهُ مُؤْمِنِينَ، أَوْ أَصْدِقَاءَ كُفَّارٍ، أَوْ أَصْدِقَاءَ مُؤْمِنِينَ، أَوْ فِي دَارِ أَهْلِيهِ، أَوْ آيَةٍ أَوْ خِيَمَةٍ وَجِدَ الْقَسَامَةَ فِي ذَلِكَ.

وهو قول ابن الزبير ومعاوية، بخضرة الصحابة - رضي الله عنهم - لا يصح خلافهما عن أحدٍ من الصحابة؛ لِأَنَّهُمَا حَكَمَا بِالْقَسَامَةِ فِي إِسْمَاعِيلَ بْنِ هَبَارٍ وَجَدَ مَقْتُولاً بِالْمَدِينَةِ، وَادَّعَى قَوْمٌ قَتَلَهُ عَلَى ثَلَاثَةِ مِنْ قِبَالٍ شَتَّى - مُتَّفِقَةً الدُّوَرُ - وَلَمْ يُوْجَدْ الْمَقْتُولُ بَيْنَ أَهْلِهِمْ وَهُمْ: زُهْرِيٌّ، وَبَيْسِيٌّ، وَتَيْمِيٌّ كِنَانِيٌّ، وَهَذَا نَقُولُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَسَوَاءٌ وَجَدَ الْمَقْتُولُ فِي مَنْسَجِدٍ، أَوْ فِي دَارِهِ نَفْسِيٍّ، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، أَوْ فِي السُّوقِ، أَوْ بِالْقَلَاعِ، أَوْ فِي سَفِينَةٍ، أَوْ نَهْرٍ يَجْرِي فِيهِ الْمَاءُ، أَوْ فِي بَحْرٍ، أَوْ عَلَى عُنُقِ إِنْسَانٍ، أَوْ فِي سَفِينَةٍ، أَوْ فِي شَجَرَةٍ، أَوْ فِي غَارٍ، أَوْ عَلَى ذَاتِيَةِ وَاقِفَةٍ، أَوْ سَائِرَةٍ - كُلُّ ذَلِكَ سَوَاءٌ كَمَا قُلْنَا. وَمَتَى ادَّعَى أَوْلِيَاؤُهُ - فِي كُلِّ ذَلِكَ - عَلَى أَحَدٍ فَالْقَسَامَةُ فِي ذَلِكَ كَمَا حَكَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

أَمَّا مَا تَرَدَّدَ فِي ذَلِكَ الرُّسُلُ، وَتَخْتَلِفُ الْكُتُبُ، وَيَقَعُ فِي ذَلِكَ التَّوَعُّدُ بِالْحَرْبِ، كَمَا صَحَّ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا أَنْ يَدْعُوا صَاحِبَهُمْ أَنْ يُوَفَّقُوا بِحَرْبِهِ».

فَهَذَا أَمْرٌ لَا يَشْكُ دَوْحُ سَلِيمٍ - مِنْ مُؤْمِنٍ أَوْ كَافِرٍ - فِي أَنَّهُ لَمْ تَخَفْ هَذِهِ الْقِصَّةُ، وَلَا هَذَا الْحُكْمُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِالْمَدِينَةِ، وَلَا عَنْ الْيَهُودِ، وَلَا إِسْلَامَ يَوْمِيٍّ فِي غَيْرِ الْمَدِينَةِ، إِلَّا مَنْ كَانَ مُهَاجِراً بِالْحَيَّةِ، أَوْ مُسْتَضْعِفاً بِمَكَّةَ، لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ فَتْحِ خَيْبَرَ، لِأَنَّ فِي الْحَدِيثِ الثَّابِتِ الَّذِي أَوْزَدَنَاهُ قَوْلُ مَنْ طَرِيقَ سَلِيمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بَصِيرِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ خَيْبَرَ كَانَتْ يَوْمَئِذٍ صُلْحاً وَلَمْ تَكُنْ قَطُ صُلْحاً بَعْدَ فَتْحِهَا عَنْهُ، بَلْ كَانُوا دِفْعَةً تَجْرِي عَلَيْهِمُ الصُّغَارُ، لَا يُسْمُونَ صُلْحاً، وَلَا يُمَكِّنُونَ مَنْ أَنْ يَأْتُوا بِحَرْبِهِ.

فَصَحَّ بَيِّنًا أَنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِجْمَاعٌ مِنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَأُولَئِهِمْ وَآخِرِهِمْ يَبْتَلِيَنَّ لَا مَجَالَ لِلشَّكِّ فِيهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا تَقُولُونَ فِي قِتِيلٍ يُوْجَدُ فِيهِ رَمَقٌ، فَيَحْتَمِلُ قِيَمُوتُ فِي تَكُنْ آخَرَ، أَوْ فِي الطَّرِيقِ، أَوْ يَمُوتُ إِثْرَ وَجُودِهِمْ لَهُ فِيهِ حَيَاةٌ، فَجَوَابُنَا: أَنَّهُ لَا قَسَامَةَ فِي هَذَا، وَإِنَّمَا فِيهِ التَّدَاعِي فَقَطُ، يَكْلَفُ أَوْلِيَاؤُهُ الْبَيِّنَةَ، سَوَاءٌ ادَّعَى هُوَ عَلَى أَحَدٍ أَوْ لَمْ يَدَّعِ، فَإِنْ جَاءُوا بِالْبَيِّنَةِ قَضَى لَهُمْ بِمَا شَهِدَتْ بِهِ بَيِّنَتُهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَأْتُوا بِالْبَيِّنَةِ خَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ بَيِّنًا وَاحِدَةً - إِنْ كَانَ وَاحِدًا - فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ خَلَفُوا كُلَّهُمْ بَيِّنًا بَيِّنًا وَلَا بُدَّ وَتَجَسَّرُونَ عَلَى ذَلِكَ أَبَدًا.

وَوَرَّهَانَا عَلَى ذَلِكَ: هُوَ أَنَّ الْأَصْلَ الْمَطْرُودَ فِي كُلِّ دَعْوَى فِي الْإِسْلَامِ مِنْ دَمٍ أَوْ مَالٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَقُوقِ، وَلَا نَحَاسَ شَيْئاً - هُوَ أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْبَيِّنِينَ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ - كَمَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذْ يَقُولُ «لَوْ أَعْطَيْتُ النَّاسَ يَدْعُوهُمْ لَأَدَّعَى قَوْمٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ وَلَكِنَّ الْبَيِّنَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ».

وَقَوْلُهُ ﷺ «يَشْتَكُ أَوْ يَبْسُتُهُ»، وَهَذَانِ عَاشَانِ، وَلَا يَصِحُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُمَا شَيْئاً، إِلَّا مَا أَخْرَجَهُ نَصٌّ أَوْ إِجْمَاعٌ، وَلَا نَصٌّ إِلَّا فِي الْقِتِيلِ يُوْجَدُ فَقَطُ، فَتَمَّتْ وَجَدَهُ حَيًّا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ فَلَا قَسَامَةَ فِيهِ أَلَيْتُهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فَإِنْ وَجَدَ لَا أَثَرَ فِيهِ، فَقَدْ قُلْنَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا مَاتَ وَجَدَ فِيهِ مَقْتُولٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مَيِّتٍ مَقْتُولاً، فَإِنْ يَبْتَلِيَنَّ أَنَّهُ قَبْلَ بَاقٍ وَجَدَ فِيهِ مِنْ ضَرْبٍ أَوْ شَذَخٍ أَوْ خَتِيٍّ أَوْ دَبْحٍ أَوْ طَعْنٍ أَوْ جَرْحٍ أَوْ كَسْرِ،

القسامة في الجاهلية إذا وجد القليل بين ظهراني قوم أنفسهم بينهم خمنون، ما قتلنا، ولا علمنا قاتلا - فإن عجزت الأيمان ردت عليهم، ثم عفلوا.

وزوينا بن طريق إسماعيل الترمذي أخبرنا سعيد بن عمرو أبو عثمان أخبرنا إسماعيل بن عياش عن الشعبي عن مَكْحُولٍ أخبرنا عمرو بن أبي خُرَاعَةَ أنه «قيل فيهم قيل على عهد رسول الله ﷺ فجعل القسامة على خُرَاعَةَ: بالله ما قتلنا ولا نعلم قاتلا، وحلف كلٌّ منهم عن نفسه، وعزموا الدية».

قالوا: وقد ذكرنا هذا عن عمرو، وعليه قبل.

قال أبو مُحمَّدٍ رحمه الله: وكلُّ هذه الأقاويل فلا يجب الاشتغال بها على ما نبين - إن شاء الله تعالى - أما الحديث الذي صدرنا به: فهالك؛ لأنه انفرد به عتيبة بن سَعْدٍ العوفي وهو ضعیف جداً ضعفه هشيم، وسفيان الثوري، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وما ندرى أحداً وثقه - وذكر عنه أحمد بن حنبل أنه بلغه عنه أنه كان يأتي الكلبلي الكذاب فيأخذ عنه الأحاديث، ثم يكتبه بأي سعيده ويحدث بها عن أبي سعيده، فيوهم الناس أنه الحديث، وهذا من تلك الأحاديث - والله أعلم - فهو سابق.

ثم هو أيضاً من رواية أبي إسرائيل الملاي - هو إسماعيل بن أبي إسحاق، فهو يلية عن يلية، والملاي هذا ضعيف جداً - وليس في الدرر بين القريتين خبر غير هذا البته، لا مستند ولا مؤسَّل.

وأما حديث الجلّاس بن سويد بن الصامت، وعُمير بن سعد، فإنه مؤسَّل عن عروة بن الربير: أن رسول الله ﷺ إنما فيه: أن مؤلى الجلّاس قيل في بني عمرو بن عوف، وأن رسول الله ﷺ لما هاجر جعل عقله على بني عمرو بن عوف، وليس في هذا أنه وجد مقتولا فيهم، ولا أنه عليه السلام أوجب فيه قسامة - وهذا خلاف قولهم - وإنما فيه: أنه قيل فيهم، فقائله بينهم، وإذا كان قائله منهم فالفعل عليهم - فهذه صفة قتل الخطأ - وبه نقول - فبطل تمويههم بهذا الخبر، وبالله تعالى التوفيق.

وأما حديث عمرو بن أبي خُرَاعَةَ فهو مجهول ومؤسَّل - فبطل.

وأما ما ذكره عن عمرو بن الخطاب، وعليه بن أبي طالب فقد قلنا أنه عن علي لا يصح البته؛ لأنه عن أبي جعفر عنه - فهو منقطع، وعن الحارث الأعور، وقد وصفه الشعبي بالكذاب - وفيه أيضاً: الحجاج بن أوطاة.

وأما قولهم: إن وجد بين قريتين فإنه يندر ما بينهما فإلى أيهما كان أقرب: حلفوا وعزموا مع قولهم: إن وجد في قريته حلفوا وودوا.

فإن تعلّقوا في ذلك مما أخبرنا يوسف بن عبد الله الثوري أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي أخبرنا يوسف بن أحمد أخبرنا أبو جعفر العجلي أخبرنا محمد بن إسماعيل أخبرنا إسماعيل بن أبان الزواق أخبرنا أبو إسرائيل الملاي أخبرنا عتيبة - هو العوفي - عن أبي سعيد الحذري قال: «وجد قيل بين قريتين فأمّر النبي عليه السلام قيس إلى أيهما أقرب، فوجد أقرب إلى إحداهما بغير، فكانت أنظر إلى غير رسول الله ﷺ فضمن النبي عليه السلام من كانت أقرب إليه».

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه قال: «كانت أم عمرو بن سعد عند الجلّاس بن سويد - هو ابن الصامت - فقال الجلّاس في عروة يوك: إن كان ما يقول محمد حقاً لنحن شر من الحوير، فسبعها عويمر، فقال: والله إنني لا شيء إن لم أرفعها إلى النبي عليه الصلاة والسلام أن يزل القرآن فيه، وأن أحيط بخطيئة، ولتعم الأب هو لي فأخبر النبي ﷺ فسكتوا، فدعا النبي ﷺ الجلّاس فعرّفه - وهم يتخللون - فلم يتخللوا أحد، كذلك كانوا يفعلون، لا يتحركون إذا نزل الوحي، فرفع عن النبي عليه السلام فقال: «يخلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر» إلى قوله: «فإن يتوسوا يك خيراً لهم» فقال الجلّاس: استب لي ربي، فإني أتوب إلى الله، واشهد له بصدق «وما تقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله» قال عروة: كان مؤلى الجلّاس قتل في بني عمرو بن عوف، فأبى بنو عمرو بن عوف: أن يعقلوه، فلما قدم - النبي عليه السلام - جعل عقله على عمرو بن عوف، قال عروة: فما زال عُميرُ منها بعلياً حتى مات.

وأخبرنا محمد بن سعيد بن ثبات أخبرنا عبد الله بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع أخبرنا محمد بن عبد الله الشعبي عن مَكْحُولٍ «أن قتيلا وجد في هذيل، فأمر النبي ﷺ فأخبروه فدعا خمسين منهم، فأحلفهم، كل رجل عن نفسه يمينا: بالله تعالى ما قتلنا ولا علمنا قاتلا، ثم أغرمهم الدية».

أخبرنا محمد بن سعيد بن ثبات أخبرنا أحمد بن عون الله أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنفي أخبرنا محمد بن بشار أخبرنا محمد بن جعفر عنده أخبرنا شعبة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم الشعبي، قال: إنما كانت

مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَالٌ، فَإِنَّ الْحُرَّ أَيْضًا حَيَوَانٌ كَمَا أَنَّ الْبَيْهَمَةَ حَيَوَانٌ، فَيَتَّبَعِي أَنْ يُطْلَقَ الْقَسَامَةُ فِي الْحُرِّ قِيَاسًا عَلَى بَطْلَانِهَا فِي سَائِرِ الْحَيَوَانِ.

وَأَيْضًا - فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْإِنَّمَةَ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي قَتْلِ الْعَتِيدِ كَالْإِنَّمَةِ فِي قَتْلِ الْحُرِّ؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا نَفْسٌ مُحَرَّمَةٌ، وَدَاخِلَانِ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَدِّيًا فَنَجْزِئْهُ جَهَنَّمَ»؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَاتِلُ الْبَيْهَمَةِ. فَوَجِبَ عَلَى أَصُولِهِمْ - أَنْ تُحَكَّمَ لِلْعَبْدِ إِذَا وَجَدَ مَقْتُولًا بِمِثْلِ الْحَكْمِ فِي الْحُرِّ إِذَا وَجَدَ مَقْتُولًا، لَا بِمِثْلِ الْحَكْمِ فِي الْبَيْهَمَةِ - لَا سِيَّمَا فِي قَوْلِ الْحَقِيقَيْنِ الْمَوْجِبِينَ لِلْفَرْدِ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ فِي الْعَمَلِ - فَهَذَا تَسْوِيَةٌ بَيْنَهُمَا صَحِيحَةٌ.

وَكذَلِكَ فِي قَوْلِ الْمَالِكِيِّينَ وَالشَّافِعِيِّينَ الْمَوْجِبِينَ لِلْكُفَّارَةِ فِي قَتْلِ الْعَبْدِ خَطَأً، كَمَا يوجبونها في قَتْلِ الْحُرِّ خَطَأً بِخِلَافِ قَتْلِ الْبَيْهَمَةِ خَطَأً، فَيُطْلَقُ كُلُّ مَا شَغَبُوا بِهِ، وَصَحَّ أَنَّ الْقَسَامَةَ وَاجِبَةٌ فِي الْعَبْدِ كَمَا هِيَ فِي الْحُرِّ مِنْ طَرِيقِ حَكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا طَرِيقِ الْقِيَاسِ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ الزَّمَ قِيَمَةَ الْعَبْدِ مِنْ وَجَدَ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ دُونَ قَسَامَةٍ، فَقَوْلُهُ لَا يُؤَيِّدُهُ قِرَاءَنُ وَلَا سَنَةٌ، وَلَا إِجْمَاعٌ وَلَا قِيَاسٌ، وَلَا نَظَرٌ - وَهوَ أَكْلُ مَالٍ بِالْبَاطِلِ وَإِعْرَاقُ قَوْمٍ لَمْ يَبْتَغِ قَبْلَهُمْ حَقٌّ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ» وَلَا قَسَامَةٌ فِي بَيْهَمَةٍ وَجَدَتْ مَقْتُولَةً، وَلَا فِي شَيْءٍ وَجَدَ مِنَ الْأَمْوَالِ مَفْسُودًا؛ لِأَنَّ الْبَيْهَمَةَ لَا تَسْمَى «فَيْلًا» فِي اللُّغَةِ، وَلَا فِي الشَّرِيعَةِ، وَإِنَّمَا حَكَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقَسَامَةِ فِي الْقَتِيلِ، فَلَا يَحِلُّ تَعْدِي حُكْمِهِ «وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ»، «وَمَا يُطِيقُ عَنِ الْحَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَخْيٌ يُوحَى» وَالْأَمْوَالُ عَرْمَةٌ إِلَّا بِنَصِّ، أَوْ إِجْمَاعٍ، فَالْوَاجِبُ فِي الْبَيْهَمَةِ - تَوْجُدُ مَقْتُولَةً أَوْ تَلْتَفٌ - وَفِي الْأَمْوَالِ كُلِّهَا؛ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِذْ يَقُولُ «يُنْشَأُ أَوْ يُمِيتُهُ لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ».

فَالْوَاجِبُ فِي ذَلِكَ إِنْ أَدْعَى صَاحِبُ الْبَيْهَمَةِ تَوْجُدَ مَقْتُولَةً أَوْ صَاحِبُ الْمَالِ إِتْلَافَ مَالِهِ عَلَى أَحَدٍ أَنْ يَكْفِيهِ الْيَسَنَةُ، فَإِنَّ أَمْرًا بِهَا قَضَى لَهُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا حَلْفَ الدَّعَى عَلَيْهِ وَلَا بَدَلٌ، وَلَا ضَمَانٌ فِي ذَلِكَ إِلَّا بَيِّنَةٌ أَوْ إِقْرَارٌ - وَهَذَا حَكْمُ كُلِّ دَعْوَى فِي دَمٍ، أَوْ مَالٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، حَاشَا الْقَتِيلَ يَوْجُدُ، فَفِيهِ الْقَسَامَةُ كَمَا خَصَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الدَّمِيِّ يَوْجُدُ قِتِيلًا.

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا قَسَامَةَ فِيهِ.

وَرَأَى أَبُو حَنِيفَةَ فِيهِ الْقَسَامَةَ.

وَأَمَّا الرُّوَايَةُ عَنْ عُمَرَ فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهَا لَا تَصِحُّ، وَمَا نَعْلَمُ فِي الْقُرْآنِ، وَلَا فِي السُّنَنِ الثَّابِتَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا فِي الْإِجْمَاعِ، وَلَا فِي الْقِيَاسِ: أَنَّ يَخْلُفَ مُدْعَى عَلَيْهِ وَيَتَغَرَّمُ - وَالْقَوْمُ أَصْحَابُ قِيَاسٍ بِزَعْمِهِمْ، فَهَلَّا قَاسُوا الدَّعْوَى فِي الدَّمِ عَلَى الدَّعْوَى فِي الْمَالِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لَا السُّنَةَ أَصَابُوا، وَلَا الْقِيَاسَ أَحْسَنُوا.

٢١٥١- مَسْأَلَةٌ: وَأَمَّا الْقَسَامَةُ فِي الْعَتِيدِ يَوْجُدُ مَقْتُولًا، فَإِنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ:

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: الْقَسَامَةُ فِي الْعَتِيدِ يَوْجُدُ قِتِيلًا كَمَا هِيَ فِي الْحُرِّ، وَعَلَيْهِمْ قِيَمَتُهُ فِي ثَلَاثِ مِائَتَيْنِ، لَا يُبْلَغُ بِهَا دِيَّةٌ خُرٌّ.

وَرَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ: لَا قَسَامَةَ فِيهِ، وَلَا غَرَامَةٌ وَهوَ هَذَرٌ.

وَهوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَأَصْحَابِهِ، وَإِنِّي شَرِيفَةٌ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: لَا قَسَامَةَ فِيهِ، وَلَكِنْ يَغْرَمُونَ قِيَمَتَهُ.

وَقَالَ: زُفَرٌ، وَالشَّافِعِيُّ: فِيهِ الْقَسَامَةُ وَالْقِيَمَةُ، إِلَّا أَنْ زُفَرَ قَالَ: يَقْسِمُونَ وَيَتَغَرَّمُونَ قِيَمَتَهُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَخْلُفُ الْعَتِيدُ وَيَتَغَرَّمُ الْقَوْمُ قِيَمَتَهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَوْلُنَا فِيهِ إِنَّ الْقَسَامَةَ فِيهِ كَالْحُرِّ - مَرَّةً مَرَّةً - فِي كُلِّ حَكْمٍ مِنْ أَحْكَامِهِ، فَلَمَّا اخْتَلَفُوا وَجِبَ أَنْ نَنْظُرَ فِيمَا اخْتَلَفَتْ بِهِ كُلُّ طَائِفَةٍ لِقَوْلِهَا. فَوَجَدْنَا مَنْ قَالَ: لَا قَسَامَةَ فِي الْعَتِيدِ يَقُولُونَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا حَكَّمَ بِالْقَسَامَةِ فِي خُرٍّ لَا فِي عَتِيدٍ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُحَكَّمَ بِهَا إِلَّا خِيْثُ حَكْمٍ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْعَتِيدُ مَالٌ كَالْبَيْهَمَةِ وَلَا قَسَامَةَ فِي الْبَيْهَمَةِ، وَلَا فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ - وَمَا نَعْلَمُ لَهُمْ حُجَّةً غَيْرَ هَذَا، فَلَمَّا نَظَرْنَا فِي ذَلِكَ وَجَدْنَا هَاتَيْنِ الْحُجَّتَيْنِ لَا مُتَعَلِّقَتَيْنِ لَهُمَا فِيهِمَا: أَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحَكِّمْ بِالْقَسَامَةِ إِلَّا فِي خُرٍّ، فَقَدْ قلْنَا: فِي هَذَا مَا كَفَى، وَلَمْ يَقُلْ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنِّي إِنَّمَا حَكَمْتُ بِهَذَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ خُرًّا، فَتَقَرَّرَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَقُلْ، وَتَخْبَرُ عَنْ مُرَادِهِ بِمَا لَمْ يُخْبِرْ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَنْ نَفْسِهِ وَهَذَا تَكْهُنٌ وَتَبْخَرُصٌ بِالْبَاطِلِ، وَهَذَا لَا يَحِلُّ أَصْلًا، وَالْعَتِيدُ قِتِيلٌ فِيهِ الْقَسَامَةُ كَمَا حَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا مُزِيدٌ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْعَتِيدَ مَالٌ فَلَا قَسَامَةَ فِيهِ كَمَا لَا قَسَامَةَ فِي الْبَيْهَمَةِ، فَقَوْلٌ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ قِيَاسٌ، وَالْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ، فَالْعَتِيدُ - وَإِنْ كَانَ مَالًا فَارَادُوا أَنْ يَجْعَلُوا لَهُ حَكْمَ الْأَمْوَالِ وَالتَّهَانِمِ

وكذلك لم يدخل في التحليف إلا البطن الذي يعرف المقتول بالانساب إليه؛ لأن رسول الله ﷺ لم يخاطب بذلك إلا بني حارثة الذي كان المقتول معروفاً بالنسب فيهم، ولم يخاطب بذلك سائر بطون الأنصار - كبنّي عبد الأشهل وبني ظفر، وبني زعور، وهم إخوة بني حارثة - فلا يجوز أن يدخل فيهم من لم يدخله رسول الله ﷺ.

قال أبو محمد رحمه الله: فإن كان في العصابة عبد صريح النسب فيهم، إلا أن أباه تزوج أمة لقرم فلحقه الرق؛ لذلك، فإنه يخلف معهم إن شاء؛ لأنه منهم، ولم يخص عليه السلام إذ قال: خسون منكم حرّاً من عبد - إذا كان منهم - كما كان عماراً بن ياسر رضي الله عنه من طيئة: عنس، ولحقه الرق لبني خزوم - وكما كان عامر بن فهيرة أزدياً صريحاً فلحقه الرق؛ لأن أباه تزوج فهيرة أمة أبي بكر رضي الله عنه - وكما كان المقداد بن عمرو بهرانياً فحاً، ولحقه الرق من قبل أمه، وبالله تعالى التوفيق.

وأما المرأة - فقد ذكرنا قبل أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أحلف امرأة في القسامة - وهي طالبة - فخلعت، وقضى لها بالدية على مولى لها.

وقال المناخرون: لا تخلف المرأة أصلاً - واحتجوا بأنه إنما يخلف من تلزمه النصرة، وهذا باطل مؤيد باطل؛ لأن النصرة واجبة على كل مسلم.

بما روينا من طريق البخاري أخبرنا مسدد أخبرنا معتمر بن سليمان عن حميد عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «نصرت أحاك ظالمًا كان أو مظلوماً، قالوا: يارسول الله هذا نصرت مظلوماً فكيف نصرت ظالمًا؟ قال: تأخذ فوق يديه».

وروينا من طريق مسلم أخبرنا أحمد بن عبد الله بن يونس أخبرنا زهير - هو ابن معاوية - أخبرنا أشعث - هو ابن أبي الشعثاء - أخبرني معاوية بن سويد بن مقرن قال: دخلنا على البراء بن عازب فسمعه يقول «أمرنا رسول الله ﷺ بنسب، ونهانا عن سب أمتنا: بنياد المريضي، وأتباع الجنائز، وتشتيت العاطس، وإيراد القسم - أو القسم - نصرت المظلوم، وإجابة الداعي، وإفشاء السلام».

فقد افترض الله تعالى نصر إخواننا.

قال الله تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾.

نعيم، ونصر أهل الذمة فرض، قال الله تعالى ﴿وَإِنْ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾.

قال أبو محمد رحمه الله: والفرق فيه كما قلنا في العبد؛ لأن رسول الله ﷺ وإن كان إنما حكم بالقسامة في مسلم ادعى على يهود خيبر فلم يقل عليه الصلاة والسلام: إنما حكمت بها، لأنه مسلم ادعى على يهودي، فلا يجوز أن يقول عليه الصلاة والسلام ما لم يقله، لكنه - عليه السلام - حكم بها في قتل وجد، ولم يخص عليه السلام حالاً من حال، والذمة قتل، فالقسامة فيه واجبة إذا ادعاه أوليائه على ذمي أو ذميين؛ لأنه إن ادعوا على مسلم - فحتى لو صح ما ادعوه بالبين - فلا قوة فيه ولا دية، ولكن إن أرادوا أن يقسموا ويودي به الإمام، فذلك لهم؛ لما ذكرنا.

وقد اتفق القائلون بالقسامة على أن رسول الله ﷺ - وإن كان - حكم بها في مسلم ادعى على يهود، فإن الحكم بها واجب في مسلم ادعى - على مسلمين، وهذه غير الحال التي حكم بها رسول الله ﷺ في مسلم ادعى بالقسامة على أصولهم، ولا فرق بين الحكم بها في مسلم على مسلمين، وبين الحكم بها في ذمي على ذميين أو على مسلمين؛ لعموم حكمه - عليه السلام - وإنه لم يخص - عليه السلام - صفة من صفة، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٥٢ - مسألة: فيمن يخلف بالقسامة.

قال أبو محمد رحمه الله: اتفق القائلون بالقسامة على أنه يخلف فيها الرجال الأحرار البالغون العقل من عشرة المقتول الوارثين له، واختلفوا فيما وراء ذلك في وجوه منها: هل يخلف من لا يرث من العصابة أم لا؟ وهل يخلف العبد في جملتهم أم لا؟ وهل تخلف المرأة فيهم أم لا؟ وهل يخلف المولى من فوق أم لا؟ وهل يخلف المولى الأسفل فيهم أم لا؟ وهل يخلف الحليف أم لا؟ فوجب لما تنازعوا ما أوجبه الله تعالى علينا عند النزاع، إذ يقول تعالى ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية، فقلنا - فوجدنا رسول الله عليه السلام قال في حديث القسامة - الذي لا يصح عنه غيره - كما قد تضمنناه قبل «تخلفون وتشتقون وتخلف خسون منكم» فخاطب النبي - عليه الصلاة والسلام - بني حارثة عصابة المقتول. ويبين يدري كل ذي معرفة: أن ورثة عبد الله بن سهل رضي الله عنه لم يكونوا خمسين، وما كان له وارث إلا أخوه عبد الرحمن وحده، وكان المخاطب بالتحليف ابني عمه محبص، وحريصة، وهما غير وارثين له.

فصح - أن العصابة يخلفون، وإن لم يكونوا وارثين.

وصح - أن من نشط لليمين منهم كان ذلك له - سواء كان بذلك أقرب إلى المقتول أو أبعد منه - لأن رسول الله ﷺ خاطب ابني العم، كما خاطب الأخ خطاباً مستوياً، لم يقدم أحداً منهم.

قريش، ولا حليفهم، ولا ابن أخت القوم، وإن كان منهم. والقسامة في العمد والخطأ سواء - فيما ذكرنا - فيمن يخلف فيها، ولا فرق.

٢١٥٣- مسألة: كم يخلف في القسامة، اختلف الناس في هذا، فقالت طائفة: لا يخلف إلا خسرون، فإن نقص من هذا العدد واحد فاكتر: بطل حكم القسامة، وعاد الأمر إلى التداعي.

وقال آخرون: إن نقص واحد فصاعداً: ردت الأيمان عليهم حتى يبلغوا اثنين، فإن كان الأولياء اثنين فقط بطلت القسامة في العمل.

وأما في الخطأ فيحلف فيه واحد خسين - وهو قول روي عن علماء أهل المدينة المتقدمين منهم.

وقال آخرون: يخلف خسرون، فإن نقص من عددهم واحد فصاعداً: ردت الأيمان عليهم، حتى يرجعوا إلى واحد، فإن لم يكن للمقتول إلا ولي واحد: بطلت القسامة، وعاد الحكم إلى التداعي - وهذا قول مالك.

وقال آخرون: ترد الأيمان، وإن لم يكن إلا واحد فإنه يخلف خسين ميناً وحده.

وهو قول الشافعي.

وهكذا قالوا في إيمان المدعى عليهم: أنها ترد عليهم وإن لم يبق إلا واحد ويجوز الكسر عليهم.

فلما اختلفوا وجب أن ننظر: فوجدنا من قال بترديد الأيمان من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز: أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز أن النبي ﷺ «قضى في الأيمان أن يخلف الأولياء، فإن لم يكن عدو عصيته تبلغ خمسين رددت الأيمان عليهم بألغا ما بلغوا».

ومن طريق ابن وهب أخبرني محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب، قال: «قضى رسول الله ﷺ بخمسين مينا، ثم نجى دم المقتول إذا حلف عليه، ثم يقتل قاتله، أو تؤخذ يمينه، ويحلف عليه أوليائه - من كانوا قليلاً أو كثيراً - فمن ترك منهم اليمين ثبتت على من بقي من يمين يخلف - فإن نكلوا كلهم: حلف المدعى عليهم خمسين مينا: ما قتلناه، ثم يطل دمه - وإن نكلوا كلهم: علقه المدعى عليهم - ولا يطل دم مسلم إذا ادعى إلا بخمسين مينا».

قال أبو محمد رحمه الله: هذا لا شيء؛ لأنهما مرسلان،

فقد صح أنه ليس أحد أولى بالنصرة من غيره من أهل الإسلام - فوجب أن يخلف المرأة إن شامت - وقول رسول الله ﷺ «يُخْلَفُ خَمْسُونَ بِنُكْمٍ» وهذا لفظ يعم النساء والرجال. وإنما ذكرنا حكم عمر لئلا يدعوا لنا الإجماع.

فأما الصبيان والمجانين، فعبر خاطبين أصلاً بشيء من الدين - قال ﷺ «وَقَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: فَذَكَرَ: الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونِ» مع أنه إجماع أن لا يخلف في القسامة متيقن لا شك فيه.

وأما المولى من فوق، والمولى من أسفل، والخليف، فإن قوماً قالوا: قد صح أن رسول الله ﷺ قال: «مَوَلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ - وَمَوَلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ».

وأنبت الخلف في الجاهلية - قالوا: ونحن نعلم يقيناً - أنه قد كان لبي حارثة موال من أسفل، وحلفاء، لا شك في ذلك، ولا مرة، فوجب أن يخلفوا معهم.

قال أبو محمد رحمه الله: أما قول رسول الله ﷺ «مَوَلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ - وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ» فصحيح.

وكذلك كون بني حارثة هم الحلفاء والموالي من أسفل بلا شك، إلا أننا لسنا على يقين من أن بني حارثة إذ قال لهم رسول الله ﷺ «تَحْلِفُونَ وَتَسْتَجِيقُونَ وَتُخْلِفُ خَمْسُونَ بِنُكْمٍ» حضر ذلك القول في ذلك المجلس حليف لهم، أو مولى لهم - ولو أيقنا أنه حضر هذا الخطاب مولى لهم، أو حليف لهم، لقلنا بأن الحليف والمولى يخلفون معهم، وإذ لا يقين عندنا أنه حضر هذا الخطاب حليف ومولى، فلا يجوز أن يخلف في حكم منفرد برسمه، إلا من نحن على يقين من لزوم ذلك الحكم له.

فإن قيل: قد قال ﷺ «مَوَلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ» يعني عن حضور الموالي هنالك، والخليف أيضاً - يسمى في لغة العرب «مولى» كما قال عليه السلام للأصبار أول ما لقيهم «أبين موالى يهود» يريد من حلفائهم.

قلنا، وبالله تعالى التوفيق:

قد قال عليه الصلاة والسلام ما ذكرتم.

وقال أيضاً «ابن أخت القوم منهم»، وقد أوردناه قبل بإسناده في «كتاب العاقلة» ولا خلاف في أنه لا يخلف مع أحواله، فنحن نقول: إن ابن أخت القوم منهم: حق؛ لأنه متولد من امرأة هي منهم بحق الولادة، والخليف والمسول أيضاً منهم؛ لأنهما من جملتهم - وليس في هذا القول منه عليه السلام ما يوجب أن يحكم للمولى والخليف بكل حكم وجب للقوم.

وقد صح إجماع أهل الحق على أن الخلافة لا يستحقها مولى

المكبر ' وكل هذا حكم لم يأت به عن الله تعالى نص، ولا عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - ولا أوجه قياس، ولا نظر.

وكذلك لا يكلفون الوقوف عند اليمين، ولا صرف وجوههم إلى القبلة، ولا يزعوا أرتبهم أو طيلستهم - وكل هذه أحكام لم يأت بها نص قرآن، ولا سنة لا صحيحة، ولا سقيمة، ولا قول صاحب، ولا إجماع، ولا قياس، ولا نظر.

فإن قالوا: هو تهيب ليرتدع الكاذب.

قيل لهم: وهو تشهير وإن أردت التهيب فاصعدوه المنار، أو ارفعوه على المنار، أو شدوا وسطه بحبل وجردوه في سراويل - وكل هذا لا معنى له، ولا معنى لأن يخلف في الجامع إلا إن كان مجلس الحاكم فيه، أو لم يكن فيه على الخلف كلفة حركة؛ لأنه لم يامر الله تعالى بذلك ولا رسوله ﷺ ولا أحد من الصحابة.

بل إنما جاء ذلك عن عمر بن الخطاب، ومعاوية أن عمر جلب الدعي عليهم في القسامة من اليمن إلى مكة ومن الكوفة إلى مكة ليحلفوا فيها.

وعن معاوية ثابت: أنه حملهم من المدينة إلى مكة للتحليف في الخطيم أو بين الركن والمقام، والمالكون، والحنفيون، والشافعيون مخالفون لها - رضي الله عنهما - في ذلك، وهم الآن يحتجون علينا بها في الترديد الذي قد خالفوهما أيضاً فيه نفسه، وبالله تعالى التوفيق.

ونحرم هاهنا حكم القسامة - إن شاء الله تعالى.

فتقول، وبالله تعالى التوفيق. إذا وجد قتيل في دار قوم، أو في صحراء، أو في مسجد، أو في سوق، أو في داره. أو حيث وجد، فادع أوليائه على واحد، أو على جماعة من أهل تلك الدار، أو من غيرهم، وأمکن أن يكون ما قاله وأقصوه حقاً، ولم يتيقن كذبهم في ذلك فإنه يلقون خسين بالغاً، عاقلاً، من رجل أو امرأة من عصابة القتول، لا نبالي ورثة أو غير ورثة بالله تعالى أن فلاناً قتل، أو أن فلاناً وفلاناً وفلاناً اشتروا في قتله.

ثم لهم القرد، أو الدية، أو المقاداة، فإن إبرا أن يخلفوا، وقالوا: لا ندري من قتله بعينه: حلف من أهل تلك الحلة خسون كذلك، أو من أهل تلك القبيلة، يقول كل حالف منهم بالله ما قتل، ولا يكلف أكثر ويرون - فإن نكلوا اجبروا كلهم على اليمين - اجبروا أم كرهوا - حتى يخلف خسون منهم كما قلنا. ولا يجوز أن يكلفوا أن يقولوا ' ولا علمنا فلاناً ' لأن علم المرء بمن قتل فلاناً إنما هي شهادة، فإن أكاهما أدى ما عليه.

والمرسل لا تقوم به حجة: أما حديث عمر بن عبد العزيز فيه: أن يخلف الأولياء، وهذا لا يقول به الحنفيون؛ فإن تعلق به المالكيون، والشافعيون.

قيل للمالكين: هو أيضاً حجة عليكم؛ لأنه ليس فيه: إن لا يخلف إلا اثنان.

وأيضاً - فليس هو بأول من المرسل الذي بعده من طريق ابن وهب، وهو مخالف لقول جميعهم؛ لأن فيه: إن نكل الفريقان عقله الدعي عليهم ولا يقول به مالكي، ولا شافعي، وفيه القرد بالقسامة - ولا يقول به حنفي، ولا شافعي، وفيه ترديد الأيمان جملة دون تخصيص أن يكونا اثنين كما يقول مالك.

قال أبو محمد رحمه الله:

وأيضاً - فإن القائلين بترديد الأيمان في القسامة قد اختلفوا في الترديد فروينا عن عمر: أنه رد الأيمان عليهما الأول فالأول معناه: كأنهم كانوا أربعين فحلفوا أربعين، فبقيت عشرة أيمان، فحلف العشرة الذين حلفوا أولاً فقط، وروي غير ذلك وأنها تردد على الاثنين فالاثنتين:

كما روينا من طريق ابن وهب قال: قال ابن سمعان: سمعت من أدركت من علمتنا يقولون في القسامة تكون في الخطأ على الوارث، فإن لم يكن للمقتول خطأ إلا وارث واحد حلف خمسين مئة مودة ثم يدفع إليه الدية: فإن كانوا ابنتين أو أخوين، ليس له وارث غيرهما فطاع أحدهما بالقسامة وأبى الآخر، فعلى الذي طاع بالقسامة خمسة وعشرون مودة عليه ثم يدفع إليه نصف الدية وليس للآخر شيء: فإن كان الورثة ثلاثة رهط كانت القسامة عليهم اثلاثاً، فإن لم تنف الأيمان عليهم جعل الفضل على الاثنين فالاثنتين وأن القسامة على الورثة بقدر الميراث.

وقد ذكرنا بالإسناد المتصل عن سعيد بن المسيب، والزهرى: أن ترديد الأيمان في القسامة لا يجوز، وأنه أمر حدث لم يكن قبل، وأن أول من رد الأيمان معاوية في القسامة، وقد جاء في هذا خبر مرسل لم نجدوا مثله لطاروا به.

فصح أن لا قسامة إلا بخمسين يخلفون: أن فلاناً قتل صاحبنا عمدا أو خطأ كيئما علما من ذلك، فإن نقص منهم واحد فصاعداً بطلت القسامة وعاد الأمر إلى حكم التداخي، ويخلفون في مجلس الحاكم وهم قعود حيث كانت وجوههم: بالله تعالى فقط، لا يكلفون زيادة على اسم الله تعالى لقول النبي عليه السلام 'من كان خالفاً فليخلف بالله أو ليصمته' ولا فرق بين زيادة الذي لا إله إلا هو وزيادة الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار

وَعَشِيَّ مُحَلَّمٌ بِنُجْمَاتِهِ النَّبِيِّ عَاوِرَ بَنِ الْأَصْبَاطِ الْأَشْجَعِيَّ، فَلَمَّا لَحِقَهُ، قَالَ عَاوِرٌ: أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَلَمْ يَنْتَهَ عَنْ لِكَلِمَتِهِ حَتَّى قَتَلَهُ، فَذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَرْسَلَ إِلَى مُحَلَّمٍ فَقَالَ: أَقْبَلْتَهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كَانَ قَاتِلُهُ فَإِنَّمَا نَعُوذُ بِهَا وَهُوَ كَافِرٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَيَلَا نَقَبْتَ عَنْ قَلْبِهِ؟ يُرِيدُ بِذَلِكَ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - إِنَّمَا يُغْرِبُ النَّاسَ عَنِ الْقَلْبِ - وَأَقْبَلَ عَيْنِيَّةَ بَنِ يَدْرِ فِي قَوْمِهِ حَمِيَّةَ وَغَضِيًّا لَيْسَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قُتِلَ صَاحِبُنَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، فَأَيُّدُنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَحْلِفُونَ بِاللَّهِ خَمْسِينَ مِائَةً عَلَى خَمْسِينَ رَجُلًا مِنْكُمْ أَنْ كَانَ صَاحِبَكُمْ قُتِلَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ قَدْ سَمِعَ إِقْبَانَهُ؟ فَفَعَلُوا، فَلَمَّا حَلَفُوا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اعْفُوا عَنْهُ وَأَقْبَلُوا الدِّيَةَ، فَقَالَ عَيْنِيَّةُ بَنِ حِصْنٍ إِنَّا نَسْتَحِي أَنَّا نَسْمَعَ الْعَرَبَ أَنَّا أَكَلْنَا نَمَنَ صَاحِبَانَا وَوَاتَيْهِ الْأَفْرَعُ بَنُ خَالِسِ التَّحِيصِي فِي قَوْمِهِ غَضِيًّا وَحَمِيَّةً لِيُخْدِفَ فَقَالَ لِعَيْنِيَّةَ بَنِ حِصْنٍ: بِمَآذَا اسْتَطَلَّمْتَ دَمَ هَذَا الرَّجُلِ؟ فَقَالَ: أَتَسَمُّ بِمَا خَمْسُونَ رَجُلًا: أَنْ صَاحِبَنَا قُتِلَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، فَقَالَ الْأَفْرَعُ: فَسَأَلَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَعْفُوا عَنْ قَتْلِهِ وَتَقْبَلُوا الدِّيَةَ فَأَيُّدُنَا؟ فَأَقْبَلُوا: بِاللَّهِ لَتَقْبَلُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي دَعَاكُمْ إِلَيْهِ، أَوْ لَا تَيْنَ بَعَانِي مِنْ بَنِي تَعِيمٍ فَيَقْسِمُونَ بِاللَّهِ لَقَدْ قُتِلَ صَاحِبُكُمْ وَهُوَ كَافِرٌ؟

فَقَالُوا عِنْدَ ذَلِكَ: عَلَى رَسُولِكَ، بَلْ نَقْتُلُ مَا دَعَانَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَارْجِعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَقْبَلُ الَّذِي دَعَرْتَنَا إِلَيْهِ مِنَ الدِّيَةِ، فَيَدِيَةُ أَبِيكَ عَبْدُ اللَّهِ بَنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْإِبِلِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فهذا خبر لا يستند البتة من طريق يعتد بها - وانفرد به ابنُ سميعان - وهو مذکور بالكذب - بذكر قسامة خمسين على أنه قتل مسلماً، وهو أيضاً مرسل - ولو صح قلنا به، فإذا لم يصح فلا يجوز الأخذ به، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٥٤ - مسألة: في الدماء مشكل.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أخبرنا أحمد بن محمد بن الجسور أخبرنا أحمد بن الفضل بن بهرام الدينوري أخبرنا محمد بن جرير الطبري أخبرني عبيد الله بن سعد بن إبراهيم الزهري أخبرنا عمي - هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف - أخبرنا شعبة بن الحجاج عن عبد الله بن أبي السفي عن عامر الشعبي عن عبد الله بن مطيع بن الأسود عن أبيه مطيع أخشي بني عدي بن كعب - وكان اسمه العاص فسماه رسول الله ﷺ مطيعاً - قال: سمعت رسول الله ﷺ بمكة يقول: «لَا تَغْزَى مَكَّةَ بَعْدَ هَذَا الْعَامِ أَبَدًا، وَلَا يُقْتَلُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ بَعْدَ هَذَا الْعَامِ صَبْرًا

فَإِنْ قَبِلَ، فَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحْلِفَ أَحَدٌ شَهَادَةً عِنْدَهُ لِيُؤْذِيَهَا بِلَا خِلَافٍ.

فَإِنْ نَقَصَ عَصَبَةُ الْمَقْتُولِ وَاحِدٌ فَأَكْثَرُ مِنْ خَمْسِينَ، أَوْ وَجَدَ الْقَتِيلَ وَفِيهِ حَيَاةٌ، أَوْ لَمْ يَرِدِ الْخَمْسُونَ أَنْ يَحْلِفُوا وَلَا رَضُوا بِأَيِّمَانِ الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ، فَقَدْ بَطَلَتِ الْقِسَامَةُ.

فَأَمَّا فِي نَقْصَانِ الْعِدَدِ عَنْ خَمْسِينَ، وَفِي وَجُودِ الْقَتِيلِ حَيًّا، فَلَيْسَ فِي هَذَا إِلَّا حَكْمُ الدَّعْوَى، وَيَحْلِفُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ وَاحِدًا - كَانَ أَوْ أَكْثَرَ - مِائَةً وَاحِدَةً قَطْعًا، فَإِنْ نَكَلَ، أَوْ نَكَلُوا: أَجَبُوا عَلَى الْإِيمَانِ أَجْبُوا أَمْ كَرِهُوا.

وهكذا إن نقص عدد أهل الحلة المدعى عليهم فلا قسامة أصلاً.

وكذلك إن لم يحقق أولياء المقتول دعواهم وعصبته، فإن الحكم في ذلك واحد، وهو أن لا بد أن يودى المقتول - حرراً كان أو عبداً - من يست مال المسلمين، أو من سهم الغارمين من الصداقات كما أمر الله تعالى ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَفِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾.

وكما قال النبي عليه السلام «مَنْ قُتِلَ لَهُ بَعْدَ مَقَاتِلِي هَذِهِ قَتِيلٌ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَقَادَ أَوْ أَنْ يُعْلَقَ».

وليس القتل الواقع بين الناس إلا خطأ أو عمداً فقط، وفي كليهما الدية يحكم الله تعالى، وحكم رسوله عليه الصلاة والسلام.

وأيضاً - فإن الخطأ يكون على عاقلة قاتل الخطأ من الغارمين، وفي العمد يكون القاتل إذا قبلت منه الدية غارماً من الغارمين، فحظهم في سهم الغارمين واجب، أو في كل مال موقوف لجميع مصالح أمور المسلمين فهذا حكم كل مقتول بلا شك، حتى يثبت أنه قاتل، لا عمداً ولا خطأ، لكن بفعل بهيمة، أو من له حكم البهيمة من المجانين، أو الضيَّان، أو أنه قتل نفسه عمداً، وبالله تعالى التوفيق.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وبقي في القسامة خبرٌ نوره - إن شاء الله تعالى - لتلا بغيره مغتر بهجول ضعيف، أو بظن ظأن أنه أغفل ولم يذكر، فيكون نقصاً من حكم السنن في القسامة.

وهو كما أخبرناه عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب قال: سمعت ابن سميعان يقول: أخبرني ابن شهاب عن عبد الله بن موهب عن قبيصة بن ذؤيب الكعبي أنه قال: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً فَلَقُوا الْمُشْرِكِينَ بِإِصْحَمٍ أَوْ قَرِيْبًا مِنْهُ فَهَرَمَ الْمُشْرِكُونَ

أبدأ.

أخبرنا أحمد بن محمد بن الجسور أخبرنا أحمد بن الفضل

أخبرنا أحمد بن جريز أخبرني عبد الله بن محمد الزهري أخبرنا

سفيان بن عيينة عن زكريا - هو ابن أبي زائدة - عن الشعبي قال:

قال الحارث بن مالك بن البرصاء: قال قال رسول الله ﷺ: «ما

تُعزّي مَكَّةَ بعدَ هذا العام أبداً».

ولا خلاف بين أحد من الأمة في أن مَكَّةَ - أعزها الله

وحرسها - لو غلب عليها الكفار، أو المحاربون، أو البغاة، فنعوا

فيها من إظهار الحق - أن فرضاً على الأمة غزوهم لا غزو مَكَّةَ،

فإن اتقادوا، أو خرجوا فذلك، وإن لم يمتنعوا ولا خرجوا: أنهم

يخرجون منها، فإن هم امتنعوا وقتلوا، فلا خلاف في أنهم يقتلون

فيها وعند الكعبة - فكانت هذه الإجماعات، وهذه النصوص

وإنذار النبي عليه السلام بهدم ذي السويتين للكعبة. وبالفروقة

ندري أن ذلك لا يكون البتة إلا بعد غزو منه.

وقد غزاها الحصين بن نمير، والحجاج بن يوسف، وسليمان

بن الحسن الجاني - لعنهم الله أجمعين - وأخذوا فيها وهدكوا

حرمة البيت، فمن رام للكعبة بالمنجنيق - وهو الفاسق الحجاج -

وقتل داخل المسجد الحرام أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير، وقتل

عبد الله بن صفوان بن أمية رضي الله عنهما وهو متعلق بأستار

الكعبة، ومن قلع للحجر الأسود، وسلب المسلمين القتولين حولها

- وهو الكافر الملعون - سليمان بن الحسن القرمطي، فكان هذا

كله ميئاً إخبار رسول الله ﷺ بما أخبر في حديث مطيع بن

الأسود، والحارث بن البرصاء، وأنه عليه السلام إنما أخبر بأنه لا

يغزوها إلى يوم القيامة، وأنه عليه السلام لا يقتل أبداً رجلاً من

قريش صبراً، فكان كذلك. ولا يجوز أن يقتصر على بعض كلامه

ﷺ دون بعض، فهذا تحكّم فاسد، بل تضم أقواله عليه السلام

كلها بعضها إلى بعض، فكلها حق. ولا يجوز أن يجعل قوله عليه

السلام «لا تُعزّي مَكَّةَ بعدَ هذا العام إلى يوم القيامة، ولا يقتل

قُرَشيٌّ صَبْرًا بعدَ هذا اليوم» على الأمر، لما ذكرنا من صحة الإجماع

على وجوب قتل القرشي قوداً أو رجماً في الزنى - وهو حصن -

على وجوب غزو من لاذ بمكة من أهل الكفر والحراة والبغي.

فإن قيل: إنما منع بذلك من غزوها ظلماً، ومن قتل قرشي

صبراً ظلماً.

قلنا، وبالله تعالى التوفيق:

أخبرنا أحمد بن محمد بن الجسور أخبرنا أحمد بن الفضل

أخبرنا أحمد بن جريز أخبرني عبد الله بن محمد الزهري أخبرنا

سفيان بن عيينة عن زكريا - هو ابن أبي زائدة - عن الشعبي قال:

قال الحارث بن مالك بن البرصاء: قال قال رسول الله ﷺ: «ما

تُعزّي مَكَّةَ بعدَ هذا العام أبداً».

ولا خلاف بين أحد من الأمة في أن مَكَّةَ - أعزها الله

وحرسها - لو غلب عليها الكفار، أو المحاربون، أو البغاة، فنعوا

فيها من إظهار الحق - أن فرضاً على الأمة غزوهم لا غزو مَكَّةَ،

فإن اتقادوا، أو خرجوا فذلك، وإن لم يمتنعوا ولا خرجوا: أنهم

يخرجون منها، فإن هم امتنعوا وقتلوا، فلا خلاف في أنهم يقتلون

فيها وعند الكعبة - فكانت هذه الإجماعات، وهذه النصوص

وإنذار النبي عليه السلام بهدم ذي السويتين للكعبة. وبالفروقة

ندري أن ذلك لا يكون البتة إلا بعد غزو منه.

وقد غزاها الحصين بن نمير، والحجاج بن يوسف، وسليمان

بن الحسن الجاني - لعنهم الله أجمعين - وأخذوا فيها وهدكوا

حرمة البيت، فمن رام للكعبة بالمنجنيق - وهو الفاسق الحجاج -

وقتل داخل المسجد الحرام أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير، وقتل

عبد الله بن صفوان بن أمية رضي الله عنهما وهو متعلق بأستار

الكعبة، ومن قلع للحجر الأسود، وسلب المسلمين القتولين حولها

- وهو الكافر الملعون - سليمان بن الحسن القرمطي، فكان هذا

كله ميئاً إخبار رسول الله ﷺ بما أخبر في حديث مطيع بن

الأسود، والحارث بن البرصاء، وأنه عليه السلام إنما أخبر بأنه لا

يغزوها إلى يوم القيامة، وأنه عليه السلام لا يقتل أبداً رجلاً من

قريش صبراً، فكان كذلك. ولا يجوز أن يقتصر على بعض كلامه

ﷺ دون بعض، فهذا تحكّم فاسد، بل تضم أقواله عليه السلام

كلها بعضها إلى بعض، فكلها حق. ولا يجوز أن يجعل قوله عليه

السلام «لا تُعزّي مَكَّةَ بعدَ هذا العام إلى يوم القيامة، ولا يقتل

قُرَشيٌّ صَبْرًا بعدَ هذا اليوم» على الأمر، لما ذكرنا من صحة الإجماع

على وجوب قتل القرشي قوداً أو رجماً في الزنى - وهو حصن -

على وجوب غزو من لاذ بمكة من أهل الكفر والحراة والبغي.

فإن قيل: إنما منع بذلك من غزوها ظلماً، ومن قتل قرشي

صبراً ظلماً.

قلنا، وبالله تعالى التوفيق:

قال أبو محمد رحمه الله: فصَحَّ أن قوماً من قريش

قال عليّ رحمه الله: الأول حديث صحيح، والآخر إن

صح سماع الشعبي من الحارث بن مالك فهما صحيحان -

والحارث هذا: هو الحارث بن قيس بن عوف بن جابر بن عبد مناف

بن كنانة بن أشجع بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناف بن كنانة

بن خزاعة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

قال أبو محمد رحمه الله: ووجه هذه الأحاديث يسر، وهو

أن رسول الله ﷺ إنما أخبر بهذا عن نفسه: أنه لا يغزو مَكَّةَ

بعدها أبداً، وأنه لا يقتل بعدها رجلاً من قريش صبراً أبداً، وكان

هذا كما قال عليه السلام، فما قتل بعدها قرشياً.

برهان هذا: أنه عليه السلام قد أنذر بقتل عثمان بن عفان

ﷺ - وأنذر بغزو الكعبة - وهو:

كما رويّا من طريق مسلم أخبرنا أحمد بن المنصور أخبرنا

ابن أبي عدي عن عثمان عن غياث عن أبي عثمان النهدي عن أبي

موسى الأشعري ذكر الحديث، وفيه «أن رجلاً استفتح فجلس

رسول الله ﷺ وقال: اتّبع له وتشره بالجنة على بلوى تكون قال:

فذهبت فإذا عثمان بن عفان فتّخت له وتشره بالجنة، وقلت

الذي قال، فقال: اللهم صبراً، والله المستعان».

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة، وابن أبي

عمر، وحرمله بن يحيى، قال أبو بكر، وابن أبي عمر: أخبرنا سفيان

بن عيينة عن زياد بن سعل، وقال حرمله: أخبرنا ابن وهب أخبرني

يونس - هو ابن يزيد - ثم اتفق زياد، ويونس كلاهما عن الزهري

عن سعيذ بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

«يُخْرَبُ الكعبةُ ذو السويتين من الحبيشة».

قال أبو محمد رحمه الله: فصَحَّ أن قوماً من قريش

هذه أحكام لا يختلف فيها حكم مكة وغيرها، ولا حكم قريش وغيرهم، فلا يحلُّ بلا خلاف: أن تغزى بلد من البلاد ظلماً، ولا أن يقتل أحد من الأمة ظلماً، وكان يكون الكلام حينئذ عارياً من الفائدة، وهذا لا يجوز، وبالله تعالى التوفيق.

٩٤ - كتاب قتل أهل البغي

٢١٥٥ - مسألة: قتل أهل البغي.

قال أبو محمد رحمه الله: قال الله تعالى وَوَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ الْآيَةُ. فكان قتال المسلمين فيما بينهم على وجهين: قتال البغاة، وقتال المحاربين - فالبغاة قسمان لا ثالث لهما:

إِمَّا قَسَمٌ خَرَجُوا عَلَى الدِّينِ فَأَخْطَأُوا فِيهِ، كَالخَوَارِجِ وَمَا جَرَى جَرَاهُمْ مِنْ سَائِرِ الْأَهْوَاءِ الْخَالِفَةِ لِلْحَقِّ.

وإِمَّا قَسَمٌ أَرَادُوا أَنْفُسَهُمْ دُنْيَا فخرَجُوا عَلَى إِمَامٍ حَقٍّ، أَوْ عَلَى مَنْ هُوَ فِي السِّيَرَةِ مَثْلُهُمْ، فَإِنْ تَعَدَّتْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ إِلَى إِخَافَةِ الطَّرِيقِ، أَوْ إِلَى اخْتِلاُفِ مَالٍ مِنْ لِقَاؤِهِ، أَوْ سَفْكَ الدِّمَاءِ هَمَلًا: انْتَقَلَ حُكْمُهُمْ إِلَى حُكْمِ الْمُحَارِبِينَ، وَهُمْ مَا لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فِي حُكْمِ الْبَغَاةِ. فَالْقَسَمُ الْأَوَّلُ مِنْ أَهْلِ الْبَغْيِ يَبِينُ حُكْمُهُمْ:

مَا أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ الْخَبَرِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ أَحْمَدَ الْمُقَرَّرِيُّ أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَجْرِيُّ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيُّ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّلِبَالِيُّ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَخَالِدُ الْحَذَّاءُ، كِلَاهُمَا قَالَ: عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَخْبَرَنَا أَمَّا عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي عَمَارٍ تَقْتُلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ.

قال أبو محمد رحمه الله: وإِذَا قُتِلَ عَمَارٌ ﷺ - أَصْحَابُ مُعَاوِيَةَ ﷺ وَكَانُوا مُتَاوَلِينَ تَأْوِيلُهُمْ فِيهِ - وَإِنْ أَخْطَأُوا الْحَقَّ - مَا جُورُوا أَجْرًا وَاحِدًا: لِقَصْدِهِمُ الْخَيْرِ. وَيَكُونُ مِنَ الْمُتَاوَلِينَ قَوْمٌ لَا يَعْدُرُونَ، وَلَا أَجْرَ لَهُمْ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ أَخْبَرَنَا خَيْشَمَةُ أَخْبَرَنَا سُؤْدَبُ بْنُ غَفْلَةَ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُخْرَجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، أَحَادِثُ الْأَسْنَانِ، سَفَهَاءُ الْأَخْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ قَوْلِ خَيْرِ النَّبِيِّينَ، لَا يَجَاوِرُونَ إِمَانَهُمْ خَيْرَ جَرْمِهِمْ، يَعْرِضُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَدْعُونَ السُّهُمَ مِنَ الرُّبُوبِيَّةِ، فَأَكْبَنَّا لِقَيْتَهُمْ قَاتَلُوهُمْ، فَإِنْ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

ورَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سُلَيْمَانَ هُوَ الْأَعْمَشُ - عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَمِيْعٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «ذَكَرَ قَوْمًا يَكُونُونَ فِي أُمَّتِهِ يَخْرُجُونَ فِي فِرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ، سِيَمَاهُمْ التَّخَالُقُ، هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ، أَوْ

مِنْ شَرِّ الْخَلْقِ، تَقْتُلُهُمْ أَذْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

قال أبو محمد رحمه الله: ففي هذا الحديث نصٌ جليٌّ بما قلنا، وهو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ فَذَمَّهُمْ أَشَدَّ الذَّمِّ، وَأَنَّهُمْ مِنْ شَرِّ الْخَلْقِ، وَأَنَّهُمْ يَخْرُجُونَ فِي فِرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ.

فَصَحَّ أَنَّ أَوْلَانَا أَيْضًا: مُتَفَرِّقُونَ، وَأَنَّ الطَّائِفَةَ الْمَذْمُومَةَ تَقْتُلُهَا أَذْنَى الطَّائِفَتَيْنِ الْمُتَفَرِّقَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ، فَعَجَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْإِفْتِرَاقِ تَفَاضُلًا، وَجَعَلَ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ الْمُتَفَرِّقَتَيْنِ لَهَا دُونُ مِنَ الْحَقِّ - وَإِنْ كَانَتْ الْأُخْرَى أَوْلَى بِهِ - وَلَمْ يَعْمَلْ لِلثَّالِثَةِ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا إِلَى الْحَقِّ.

فَصَحَّ أَنَّ التَّأْوِيلَ يَخْتَلِفُ، فَإِذَا طَائِفَةٌ تَأَوَّلَتْ فِي بَغْيِهَا طَمَسًا لِشَيْءٍ مِنَ السَّنَةِ، كَمَنْ قَامَ بِرَأْيِ الْخَوَارِجِ لِيُخْرِجَ الْأَمْرَ عَنْ قُرَيْشٍ، أَوْ لِيُرِدَّ النَّاسَ إِلَى الْقَوْلِ بِإِبْطَالِ الرَّجْمِ، أَوْ تَكْفِيرِ أَهْلِ الذَّنُوبِ، أَوْ اسْتِقْرَاضِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ قَتْلِ الْأَطْفَالِ وَالنِّسَاءِ، وَإِظْهَارِ الْقَوْلِ بِإِبْطَالِ الْقَدْرِ، أَوْ إِطْلَاقِ الرُّبُوبِيَّةِ، أَوْ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَعْلَمُ شَيْئًا إِلَّا حَتَّى يَكُونَ، أَوْ إِلَى الْبِرَاءَةِ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، أَوْ إِطْلَاقِ الشُّفَاعَةِ، أَوْ إِلَى إِطْلَاقِ الْعَمَلِ بِالسَّنَنِ الثَّابِتَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدَعَا إِلَى السَّرَدِ إِلَى مَنْ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ إِلَى لَمْعٍ مِنَ الزُّكَاةِ، أَوْ مِنْ آدَاءِ حَقٍّ مِنْ مُسْلِمٍ، أَوْ حَقٍّ لِلَّهِ تَعَالَى: فَهَؤُلَاءِ لَا يَعْدُرُونَ بِالتَّأْوِيلِ الْفَاسِدِ؛ لِأَنَّهُمَا جِهَالَةٌ تَامَةٌ.

وَأَمَّا مَنْ دَعَا إِلَى تَأْوِيلٍ لَا يَحِلُّ بِهِ سَنَةٌ، لَكِنْ مِثْلُ تَأْوِيلِ مُعَاوِيَةَ فِي أَنْ يَقْتَضِيَ مِنْ قَتْلِ عُثْمَانَ قَبْلَ الْبَيْعَةِ لِعَلِّيٍّ: فَهَذَا يَعْدُرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِحَالَةٌ شَيْءٍ مِنَ الدِّينِ، وَإِنَّمَا هُوَ خَطَأٌ خَاصٌّ فِي قِصَّةٍ بَعِيْنَهَا لَا تَمْتَدُّ.

وَمَنْ قَامَ لِعَرْضِ دُنْيَا فَقَطَّ، كَمَا فَعَلَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، وَمُرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُرْوَانَ فِي الْقِيَامِ عَلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَكَمَا فَعَلَ مُرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ فِي الْقِيَامِ عَلَى يَزِيدَ بْنِ الْوَلِيدِ، وَكَمَنْ قَامَ أَيْضًا عَنْ مُرْوَانَ: فَهَؤُلَاءِ لَا يَعْدُرُونَ، لِأَنَّهُمْ لَا تَأْوِيلَ لَهُمْ أَصْلًا، وَهُوَ بَنِي جَرَّةً.

وَأَمَّا مَنْ دَعَا إِلَى أَمْرٍ مَعْرُوفٍ، أَوْ نَهْيٍ عَنْ مُنْكَرٍ، وَإِظْهَارِ الْقُرْآنِ، وَالسَّنَنِ، وَالْحُكْمِ بِالْعَدْلِ: فَلَيْسَ بِبَاغِيًا، بَلِ الْبَاغِي مَنْ خَالَفَهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وهكذا إذا أُرِيدَ بظلمٍ مَنعٌ مِنْ نَفْسِهِ - سِوَاةِ إِرَادَةِ الْإِمَامِ أَوْ غَيْرِهِ - وَهَذَا مَكَانٌ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ: فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِنَّ السُّلْطَانَ فِي هَذَا خِلَافٌ غَيْرُهُ، وَلَا يُجَارِبُ السُّلْطَانَ وَإِنْ أَرَادَ ظِلْمًا:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَأَلُوا ابْنَ سِيرِينَ:

فَقَالُوا: أَتَيْنَا الْحُرُوبَ زَمَانَ كَذَا، لَا يَسْأَلُونَ عَنْ شَيْءٍ

الأخرى بين سلطان وغيره، بل أمر تعالى بقتال من بغى على أخيه المسلم - عموماً - حتى يفى إلى أمر الله تعالى ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

وكذلك قوله عليه السلام «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» أيضاً - عموم - لم يخص معه سلطاناً من غيره، ولا فرق في قرآن، ولا حديث، ولا إجماع ولا قياس: بين من أريد ماله، أو أريد دمه، أو أريد فرج امرأته، أو أريد ذلك من جميع المسلمين. وفي الإطلاق على هذا هلاك الدين وأهله، وهذا لا يجلّ ولا خلاف، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد رحمه الله: ومن أسر من أهل البغي، فإن الناس قد اختلفوا فيه: أقتل أم لا، فقال بعض أصحاب أبي حنيفة: ما دام القتال قائماً فإنه يقتل أسراهم، فإذا انجلت الحرب فلا يقتل منهم أسير.

قال أبو محمد رحمه الله: واحتج هؤلاء بأن علياً عليه السلام قتل ابن يربيع، وقد أتى به أسيراً.

وقال الشافعي: لا يجزى أن يقتل منهم أسير أصلاً ما دامت الحرب قائمة، ولا بعد تمام الحرب - وبهذا نقول.

برهان ذلك: أن النبي ﷺ قد صرح عنه أنه قال: «لا يجزى دم امرئ مسلمٍ إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، أو زنى بعد إحصان، أو نفس بنفس».

واباح الله تعالى دم الحارب، وأباح رسول الله ﷺ دم من حد في الحرم ثم شربها في الرابعة. فكل من ورد نص بإباحة دمه: مباح الدم، وكل من لم يبح الله تعالى دمه ولا رسوله ﷺ حرام الدم يقول الله تعالى «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ»، ويقول رسول الله ﷺ «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وأما احتجاجهم بفعل علي عليه السلام، فلا حجة لهم فيه لوجوه: أحدها - أنه لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ. والثاني - أنه لا يصح مستند إلى علي عليه السلام.

والثالث - أنه لو صح لكان حجة عليهم لا لهم؛ لأن ذلك الخبر إنما هو في ابن يربيع أُرْجِزَ يوم ذلك، فقال: أنسا لن يكرني إسن يكرني قتال علياً - ومنذ الجملي ثم ابن صوحان على دين علي.

فأمر، فأتى به علي بن أبي طالب، فقال له: استبقي، فقال

غير أنهم يقتلون من لقوا، فقال ابن سيرين: ما علمت أن أحداً كان يتخرج من قتل هؤلاء تأمناً، ولا من قتل من أراذ قتالك إلا السلطان، فإن للسلطان غوراً، وخالفهم آخرون.

فقالوا: السلطان وغيره سواء:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال: «أُرْسِلَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ إِلَى غَابِلٍ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْوَهْطُ قَبْلَهُ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ فَلَبِسَ سِلَاحَهُ هُوَ وَمَوَالِيهِ وَغِلْمَتُهُ، وَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ - مَظْلُومٌ - فَهُوَ شَهِيدٌ».

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار، قال: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ تَبَسَّرَ لِلْقِتَالِ دُونَ الْوَهْطِ، ثُمَّ قَالَ: مَالِي لَا أَقَاتِلُ دُونَهُ وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

قال ابن جريج: وأخبرني سليمان الأحول أن ثابتاً مولى عمرو بن عبد الرحمن أخبره، قال: لما كان بين عبد الله بن عمرو بن العاص، وبين عنبسة بن أبي سفيان ما كان وتيسروا للقتال ركب خالد بن العاص - هو ابن هشام بن المغيرة المخزومي - إلى عبد الله بن عمرو فوقعه، فقال له عبد الله بن عمرو بن العاص: أما علمت أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ قُتِلَ عَلَى مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

قال أبو محمد رحمه الله: فهذا عبد الله بن عمرو بن العاص بقتة الصحابة وبخضرة سائرهم - رضي الله عنهم - يريد قتال عنبسة بن أبي سفيان عامل أخيه معاوية أمير المؤمنين إذ أمره بقبض الوهط، ورأى عبد الله بن عمرو أن أخذه منه غير واجبي، وما كان معاوية - رحمه الله - لياخذ ظلماً صراحاً، لكن أراد ذلك بوجه تأوله بلا شك، ورأى عبد الله بن عمرو أن ذلك ليس بحق، وليس السلاح للقتال، ولا خالف له في ذلك من الصحابة - رضي الله عنهم.

وهكذا جاء عن أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان، وأصحابهم: أن الخارجة على الإمام إذا خرجت سئلوا عن خروجهم.

فإن ذكروا مظلمة ظلموها أنصفوا، وإلا دعوا إلى الفتيحة، فإن قاموا فلا شيء عليهم، وإن أبوا قوتلو، ولا نرى هذا إلا قول مالك أيضاً. فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ترد ما اختلفوا فيه إلى ما افترض الله تعالى علينا الرد إليه، إذ يقول تعالى «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ».

ففعلنا: فلم نجد الله تعالى فرق في قتال الفئة الباغية على

تذفروا على جريح، ولا تدخلوا داراً، ومن لقي السلاح فهو آمن، كالأسير، قد قدرنا أن نصلح بينه وبين الميئي عليه بالعدل، وهو أن نمنعه من البغي، بأن نمسكه ولا ندعه يقاتل.

وكذلك الجريح إذا قدرنا عليه، ونص هذه الآية يقتضي تحريم دم الأسير، ومن قدر عليه؛ لأن فيها إيجاب الإصلاح بينهما - نعي الباغى والميئي عليه - ولا يجوز أن يصلح بين حي وميت، وإنما يصلح بين حيين.

فصل تحريم دم الأسير، ومن قدر عليه من أهل البغي يبقين. واختلفوا هل يجوز أتباع مدبرهم؟ فقالت طائفة: لا يتبع المدبر منهم أصلاً.

وقال آخرون: إن كانوا تاركين للقتال جملة، منصرفين إلى بيوتهم، فلا يحل أتباعهم أصلاً، وإن كانوا منحازين إلى فئة أو لآخرين بمحفل يمتنعون فيه، أو زائلين عن الغالبين لهم من أهل العدل إلى مكان يأمنونهم فيه لغير الليل، أو يبعد الشقة ثم يعودون إلى حالهم؛ فيقتلون.

قال أبو محمد رحمه الله: وبهذا نقول، لأنه نص القرآن؛ لأن الله تعالى افترض علينا قتالهم حتى يفيسوا إلى أمر الله تعالى، فإذا فاءوا حرم علينا قتلهم وقتالهم، فهم إذا أدبروا تاركين لبغيهم، راجعين إلى منازلهم، أو متفرقين عما هم عليه، فتركهم البغي صاروا فائين إلى أمر الله، فإذا فاءوا إلى أمر الله فقد حرم قتلهم، وإذا حرم قتلهم فلا وجه لاتباعهم، ولا شيء لنا عندهم حيثنوا.

وأما إذا كان إدارهم ليتخلصوا من غلبة أهل الحق - وهم باقون على بغيهم - فقتالهم باق علينا بعد؛ لأنهم لم يفيسوا بعد إلى أمر الله تعالى.

فإن احتج بمنحج بما أخبرنا عبد الله بن أحمد الطلمنكي أخبرنا أحمد بن مفرج أخبرنا محمد بن أيوب الصموت الرقي أخبرنا أحمد بن عمرو بن عبد الحالى البرز أخبرنا محمد بن معمر أخبرنا عبد الملك بن عبد العزيز أخبرنا كوث بن حكيم عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إنا ابن أم عبد هل تدرى كيف حكم الله فيمن بغى من هذه الأمة؟ قال: الله ورسوله أعلم، قال: لا يُجهز على جريحها، ولا يُقتل أسيرها، ولا يُطلب هاربها، ولا يُقسم فيها» فإن كوث بن حكيم ساقط البينة متروك الحديث - ولو صح لكان حجة لنا؛ لأن الحارب: هو التارك لما هو فيه.

فأما المتخلص: ليعود فليس هارباً، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد رحمه الله: واختلفوا أيضاً في قتال أهل البغي، فقال بعض أصحاب الحديث: تقسم أموالهم ويحتمس.

له علي: أبعد إقرارك بقتل ثلاثين من المسلمين؛ علياً، وهنداً، وابن صوحان - وأمر بضرب عنقه - فإبنا قتله علي قوداً بنص كلامه - وهم لا يرون القود في مثل هذا، فعاد احتجاجهم به حجة عليهم، ولاخ أنهم خالفون لقول علي في ذلك ولفعله.

والرابع: أنه قد صح عن علي رضي الله عنه عن قتيل الأسراء في الجمل وصفين - على ما نذكر إن شاء الله تعالى - فبطل تعلقهم بفعل علي في ذلك، وما تعلمهم شغبوا بشيء غير هذا.

فإن قالوا: قد كان قتله - بلا خلاف - مباحاً قبل الإسراء، فهو على ذلك بعد الإسراء حتى يمنع منه نص، أو إجماع.

قلنا لهم: هذا باطل، وما حل قتله قط قبل الإسراء مطلقاً، لكن حل قتله ما دام باغياً مدافعاً، فإذا لم يكن باغياً مدافعاً: حرم قتله - وهو إذا أسر فليس حيثنوا باغياً، ولا مدافعاً، فدمه حرام. وكذلك لو ترك القتال وقعد مكانه ولم يدافع لحرم دمه - وإن لم يؤسر، وبالله تعالى التوفيق.

وإنما قال الله تعالى ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَغِيٍّ حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ ولم يقل: قاتلوا آل بغي، والقتال والمقاتلة فعل من فاعلين، فإبنا حل قتال الباغي، ومقاتلته، ولم يحل قتله قط في غير المقاتلة، والقتال، فهذا نص القرآن، وبالله تعالى التوفيق.

فإن قالوا نقيسه على المحارب.

قلنا: المحارب المقدور عليه يقتل إن رأى الإمام ذلك قبل تمام الحرب وبعد ما بلا خلاف في أن حكمه في كلا الأمرين سواء.

وأيضاً فليس يختلف أحد في أن حكم الباغي غير حكم المحارب، وبالتفريق بين حكمهما جاء القرآن.

قال أبو محمد رحمه الله: واختلفوا أيضاً في الإجهاز على جرحهم، والقول فيهم كالقول في الأسراء سواء، لأن الجريح إذا قدر عليه فهو أسير.

وأما ما لم يقدر عليه وكان متمتعاً فهو باغ كسائر أصحابه.

وقد روينا عن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح قال: أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب قال: قال علي بن أبي طالب: لا يذفق على جريح، ولا يقتل أسير، ولا يتبع مدبر - وكان لا يأخذ ما لا يقتول، يقول: من اعترف شيئاً فليأخذه.

ومن طريق عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن جوير قال: أخبرني امرأة من بني أسد قالت: سمعت عمراً بعد ما فرغ علي من أصحاب الجمل ينادي: لا تقتلن مدبراً ولا مقبلاً، ولا

فيهم بين أصحابه ما قوتل به من الكراع والسلاح - وهذا خبر فاسد، لأن فطرأ ضعيف.

وذكروا أيضاً ما كتب به إلى يوسف بن عبد البر التمرى قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن الجسور أخبرنا محمد بن عيسى بن رفاعة الخولاني أخبرنا بكر بن سهل أخبرنا نعيم بن حجاج أخبرنا محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي البخري، والشعبي، وأصحابه علي عن علي أنه لما ظهر على أصحاب الجمل بالبصرة يوم الجمل جعل لهم ما في عسكر القوم من السلاح. فقالوا: كيف نحل لنا دماؤهم ولا نحل لنا أموالهم ولا نساؤهم؟ قال: هاتوا سهاكم فأقروا على عائشة. فقالوا: نستغفر الله، فخصمهم علي عليه وعرفهم أنها إذا لم تحل لم يحل بنوها.

وهذا أيضاً أثره ضعيف، ومداره على نعيم بن حجاج وهو الذي روى بإسناد أحسن من هذا عن النبي ﷺ «تفرق أمتي على بضعة وستين فرقة أشدنا فتنة على أمتي قوم يقيسون الأمور برأيهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال» فإن أجازوه هنا فليجيزوه هناك..

ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة، لأنه لا حجة في أهل دون رسول الله ﷺ وكتم قوله لملي ﷺ قد خالفوها بأرائهم.

ثم نظروا فيما ذهب إليه الحسن بن حي فلم يجد لهم علة إلا من طريق عبد الرزاق عن ابن عينة عن أصحابه عن حكيم بن جبير عن عصمة الأسدي قال: بعث الناس إلى علي.

فقالوا: اقسم بيننا نساهم وذرائعهم، فقال علي: عشتي الرجال فعينها وهذه ذرية قوم مسلمين في دارهم، لا سبيل لكم عليهم ما أوت الدار من مال فهو لهم، وما أجليا به عليكم في عسكرهم فهو لكم منهم.

قال أبو محمد رحمه الله: وهذا خبر في غاية الفساد؛ لأن ابن عينة - رحمه الله - رواه عن أصحابه الذين لا يدري من هم، ثم عن حكيم بن جبير - وهو هالك كذاب فلم يبق إلا من قال: إن جميع أموالهم خمسة مغنومة، وقول من قال: لا يحل منها شيء فنظرنا في تلك.

فوجدناهم يمتحنون بما أخبرنا به حماد بن أحمد قال أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل أخبرنا أحمد بن زهير بن حرب أخبرنا عقاب بن مسلم أخبرنا محمد بن ميمون أخبرنا محمد بن سيرين عن أخيه معبد بن سيرين عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «يخرج ناس من قبل المشرك يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم يقرءون من الذين كما يسرق السهم من

وبه قال الحسن بن حي: أموال اللصوص المحاربين مغنومة خمسة، ما كان منها في عسكرهم.

وقال أبو يوسف صاحب أبي حنيفة: ما وجد في أيدي أهل البغي من السلاح والكراع فإنه فيهم ويقسم ويحتمس - ولم ير ذلك في غير السلاح والكراع.

وقال أبو حنيفة وسائر أصحابه: أما ما دامت الحرب قائمة فإنه يستعان في قتالهم بما أخذ من سلاحهم وكراعهم خاصة؛ فإذا تلف من ذلك شيء في حال الحرب فلا ضمان فيه؛ فإذا وضعت الحرب أوزارها لم يؤخذ شيء من أموالهم لا سلاح، ولا كراع، ولا غير ذلك - يرذ عليهم ما بقي مما قاتلوا به في الحرب من سلاحهم وكراعهم.

وقال مالك، والشافعي، وأصحابنا: لا يحل لنا شيء من أموالهم: لا سلاح، ولا كراع، ولا غير ذلك - لا في حال الحرب ولا بعدها.

قال أبو محمد رحمه الله: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك لنعلم الحق فتبعه، بعون الله تعالى. فنظرنا فيما احتج به أبو حنيفة، وأصحابه، بأن يستعمل سلاحهم، وكراعهم ما دامت الحرب قائمة - فلم نجد لهم في ذلك حجة أصلاً، لا من قرآن، ولا من سنة صحيحة، ولا سقيمة، ولا من قول صاحب، ولا إجماع - وما كان هكذا فهو باطل بلا شك، وقال رسول الله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام» والسلاح والكراع مال من مالهم فهو حرم على غيرهم، لكن الواجب أن يحال بينهم وبين كل ما يستعينون به على باطلهم؛ لقول الله تعالى «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ».

فصح بهذا يقيناً أن تحليتهم يستعملون السلاح في دماء أهل العدل والكراع في قتالهم تعاون على الإثم والعدوان فهو حرم بنص القرآن.

وصح أن الحيلولة بينهم وبين السلاح والكراع في حال البغي: تعاون على البر والتقوى.

وأما استعماله فلا يحل؛ لما ذكرنا، إلا أن يضطر إليه فيجوز حينئذ، ومن اضطر إلى الدفاع عن نفسه بحق ففرض عليه أن يدفع الظلم عن نفسه، وعن غيره، بما أمكنه من سلاح نفسه أو سلاح غيره، فإن لم يفعل فهو ملق بيده إلى التهلكة، وهذا حرام عليه - فسقط قول أبي حنيفة وأصحابه.

ثم نظرنا في قول أبي يوسف فلم نجد لهم شبهة إلا خبراً رواه فطر بن خليفة عن محمد بن الحنفية: أن علياً قسم يوم الجمل

ولا يجل مال المخارب، ولا مال الباغي ولا شيء منه؛ لأنها وإن ظلمت فهما مسلمتان - ولا يجل شيء من مال المسلمين إلا بائناً؛ وقد يجل دمه، ولا يجل ماله، كالأثني المحض، والغائب عمداً.

وقد يجل ماله ولا يجل دمه، كالفاسب ونحو ذلك، وإنما ينجس النفس، فما أحل الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام من دم أو مال حل، وما حرم من دم أو مال فهو حرام، والأصل في ذلك التحريم حتى يأتي إخلال، لقول رسول الله ﷺ «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام»، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٥٦ - مسألة: ما أصابه الباغي من دم أو مال، اختلف الناس فيما أصابه في حال القتال من دم أو مال أو فرج. فقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وبعض أصحابنا: لا يؤخذون بشيء من ذلك، ولا قوة في الدماء ولا ذية، ولا ضمان فيما ألقوه من الأموال، إلا أن يوجد بأيديهم شيء قائم مما أخذوه فيرد إلى أصحابه.

وقال الأوزاعي: إن كانت الفيتان، إحداهما باغية والأخرى عادلة في سواد العامة، فإنما الجماعة المصلحة بينهما يأخذ من الباغية على الأخرى ما أصابت منها بالفصاص في القتل، والجراح، كما كان أمر نيك الفيتين اللتين نزل فيهما القرآن إلى رسول الله ﷺ وإلى الولاء.

قال أبو محمد رحمه الله: وقال بعض أصحابنا: القصاص عليهم، وضمان ما ألقوا كثيرهم، فلما اختلفوا وجب أن ننظر في ذلك لتعلم الحق فتبينه - بمن الله تعالى وطوله - فوجدنا من قال: لا يؤخذون بشيء، ينجحون من طريق عبد الرزاق عن معمر أخبرني الزهري: أن سليمان بن هشام كتب إليه يسأله عن امرأة خرجت من عند زوجها، وشهدت على قويمها بالشرك، ولحقت بالخزويج، فنزجت فيهم، ثم إنها رجعت إلى قويمها ثانية، فكتب إليه:

أما بعد: فإن الفتنة الأولى فازت وأصحاب رسول الله ﷺ ومن شهد بدراً كثير، فاجتمع رأيهم على أن لا يقيموا على أخذ حداً في فرج استحلوه بتأويل القرآن، إلا أن يوجد شيء به ينجح فيرد إلى صاحبه وبأي أرى أن ترد إلى زوجها، وأن يحد من افترى عليها.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا عيسى بن يونس عن معمر عن الزهري قال: هاجت ریح الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، فاجتمع رأيهم على أنه لا يحد ولا يؤذى ما

الرغبة ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم إلى فوقه سيماهم التخليق والتشديد.

ومن طريق مسلم أخبرني محمد بن المنثري أخبرنا محمد بن أبي عدي عن سليمان - هو الأعمش - عن أبي نصره عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ «فكر قوماً يكونون في أمته يخرجون في فرقة من الناس سيماهم التخليق وهم شر الخلق أو من شر الخلق يقتلهم أذن الطائفتين إلى الحق»، وذكر باقي الخبر.

قالوا: وقد قال الله تعالى «إن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركون في نار جهنم خالدين فيها أولئك هم شر البرية إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية».

قالوا: فمن الباطل المتبين أن يكونوا مسلمين ويقول رسول الله ﷺ: إنهم شر الخلق، أو من شر الخلق، فالخلق والبرية سواء، قالوا: فإذا هم بشهادة رسول الله ﷺ من شر الخلق، وقد مرقوا من الذين كما عرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه أبداً، فهم يبقين من المشركين، الذين قال الله تعالى: إنهم «شر البرية» لا من اللين آمنوا الذين شهد الله تعالى أنهم أنهم من «خير البرية» فأمروا لهم مغنمة مخمسة كأموال الكفار.

قال أبو محمد رحمه الله: وهذا قول صحيح، واحتجاج صادق، إلا أنه مجمل غير مرتب، والصحيح من هذا هو جمع الآيات والأخبار، فمن خرج بتأويل هو فيه مخطئ، لم يخالف فيه الإجماع، ولا قصد فيه خلاف القرآن وحكم رسول الله ﷺ وهو يتعمد خلافهما، أو يعبد عنهما بعد قيام الحج عليه، أو خرج طائفاً غلبه في ذنبا، ولم يخف طريقاً، ولا سفلت الدم جفافاً، ولا أخذ المال ظلماً، فهذا هو الباغي الذي يصلح بينه وبين من بغى عليه، على ما في آية البغاء وعلى ما قال عليه السلام من خروج المارقة بين الطائفتين من أمسيه. إحداهما باغية، وهي التي تقتل عتاراً، والأخرى أولى بالحق، وحيد عليه السلام من أصلح بينهما:

كما رؤينا من طريق البخاري أخبرنا صدقة أخبرنا ابن عينة أخبرنا أبو موسى عن الحسن مسموعاً بها بكرة قال: سمعت رسول الله ﷺ على الجبر، والحقن إلى جنبه ينظر إلى الناس مره، وإليه مره، ويقول: «إني هذا سيد، ولعل الله يصلح به بين فتيين من المسلمين» فإن زاد الأمر حتى يخفوا السيل، ويتأخروا مال المسلمين غلبه، بلا تأويل، أو يستكروا دماً كذلك، فهو لا محاربون لهم حكم المخارسة، فإن زاد الأمر حتى يخرقوا الإجماع فهم مرتدون، تغنم أموالهم كلها حيتيت وتحمس وتقس، وبالله تعالى التوفيق.

شك ندرى أن القائلين من الصحابة رضي الله عنهم لأبي بكر الصديق أن لا يقتل أهل الردة أكثر عدداً وأتم فضلاً من الذين ذكر الزهري عنه أنه إجماع لا يصح على أن لا يؤخذ أحد بدم أصابه على تأويل القرآن. لا يسرد ولا يبدى، وأن لا يضمن أحد مالا أصابه على تأويل القرآن، ولم يكن قهرهم ذلك حجة يسوغ الأخذ بمثل ما قالوا، وإنما رجع الأمر فيما ذكر الزهري إجماعاً إلى حكم الوالي، ولم يكن إلا علياً، والأشهر عنه إيجاب القود كما ذكرنا، أو معاوية، وإنما كان الحق في ذلك بيد علي لا بيدو، وإنما كان معاوية مجتهداً خاطئاً مجاوراً فقط، وبالله تعالى التوفيق.

وأما احتجاج ابن المسيب بأن كل طائفة ترى الأخرى باغية فليس بشيء، لأن الله تعالى لم يكلنا إلى رأي الطائفتين، لكن أمر من صح عنه يعني إحداهما بقتال الباغية، ولو كان ما قاله سعيد بن جبير - لما كانت إحداهما أولى بالمقاتلة من الأخرى، ولبطلت الآية وهذا لا يجوز..

قال أبو محمد رحمه الله: والقول عندنا أن البغاة كما قدمنا في صدر كلامنا ثلاث أصناف: صنف تأولوا تأويل يغنى وجهه على كثير من أهل العلم، كمن تعلق بآية خصتها أخرى، أو محدث قد خصه آخر، أو نسخها نص آخر، فهؤلاء كما قلنا معذرون، حكمهم حكم الحاكم المجتهد يخطئ فيقتل مجتهداً، أو يبلغ مالا مجتهداً، أو يقضي في فرج خطأ مجتهداً، ولم تقم عليه الحجة في ذلك، ففي الدم دية على يسي المال، لا على الباغي، ولا على عاقلته ويضمن المال كل من اتلفه، ونسخ كل ما حكموا به، ولا حد عليه في وطء فرج جهل تحريمه ما لم يعلم بالتحريم.

وهكذا أيضاً ما تأول تأويل خرق به الإجماع بجهالة ولم تقم عليه الحجة ولا بلغته.

وأما ما تأول تأويل فاسداً لا يعذر فيه، لكن خرق الإجماع - أي شيء كان - ولم يتعلق بقرآن ولا سنة، ولا قامت عليه الحجة وفهمها، وتأول تأويل يسوغ، وقامت عليه الحجة وعند، فعلى من قتل هكذا القود في النفس فما دونها، والحد فيما أصاب بوطء حرام، وضمان ما استهلك من مال.

وهكذا من قام في طلب دنيا مجرداً بلا تأويل، ولا يعذر هذا أصلاً، لأنه عامد لا يدري أنه حرام، وبالله تعالى التوفيق.

وهكذا من قام عصية ولا فرق.

وقد تكوّن الفتان باغيتين إذا قامتاً معاً في باطل، فإذا كان هكذا فالقود أيضاً على القاتل، من أي الطائفتين كان.

وهكذا القول في الحارير يقتل بعضهم بعضاً.

أصيب على تأويل القرآن إلا ما يوجد بعينيه.

وعن سعيد بن المسيب أنه قال: إذا لقت الفتان فما كان بينهما من دم أو جزاء فهو هدر، ألا تسمع إلى قوله تعالى ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما﴾ الآية، حتى فرغ منها؟ قال: فكل طائفة ترى الأخرى باغية.

قال أبو محمد رحمه الله: ما نعلم لهم شبهة غير هذا، وهذا ليس بشيء لوجهين.

أحدهما - أنه منقطع لأن الزهري رحمه الله لم يدرك تلك الفتنة ولا ولد إلا بعد ما يضيغ عشرة سنة.

والثاني - أنه لو صح - كما قال - لما كان هذا إلا رأياً من بعض الصحابة لا نصاً ولا إجماعاً منهم، ولا حجة في رأي بعضهم دون بعض، وإنما افترض الله تعالى علينا أهل الإسلام اتباع القرآن، وما صح عن النبي عليه السلام، أو ما أجمعت عليه الأمة، ولم يأمر الله تعالى قط باتباع ما أجمع عليه بعض أولي الأمر متاء، وإذا وقعت تلك الفتنة فلا شك أن الماضين بالموت من أصحاب رسول الله ﷺ كانوا أكثر من الباقين، ولقد كان أصحاب بدر ثلاثمائة وبضعة عشر رجلاً، وعدوا، إذ مات عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، فما وجد منهم في الحياة إلا نحو مائة واحد فقط، فبطل التعلق بما رواه الزهري لو صح، فكيف وهو لا يصح أصلاً؟

ومن طريق عبد الرزاق في معمر قال أخبرني غير واحد من عبد القيس عن حميد بن هلال عن أبيه، قال: لقد أتيت الخوارج وإنهم لأحب قوم على وجه الأرض لي فلم أزل فيهم حتى اختلفوا، فقبل لعلي بن أبي طالب قاتلهم، فقال: لا، حتى يقتلوا، فمر بهم رجل استكروا هيبته، فناروا إليه، فإذا هو عبد الله بن خباب.

فقالوا: حدثنا ما سمعت أبالك يحدث عن النبي ﷺ فقال: سمعته يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «تكون سنة القاعد فيها خير من القاتل، والقاتل خير من الماشي، والماشي خير من الساعي والساعي في النار» قال: فآخذوه وأم ولدوه فذوقوهما جميعاً على شط النهر فلقد رأيت دماهما في النهر كأنهما شريكان فآخبر بذلك علي بن أبي طالب فقال: أفيؤدوني من ابن خباب، قالوا: كلنا قتلناه فحيثما استحل قتله، فقتلهم.

قال أبو محمد رحمه الله: فهذا أثر أصبح من أثر الزهري، أو مثله، بأن علي بن أبي طالب رأى القود على الخوارج فيمن قتلوه بتأويل القرآن، بخلاف ما ذكر الزهري من إجماعهم.

فصح الخلاف في ذلك من الصحابة رضي الله عنهم، وبلا

قال أبو محمد رحمه الله: ونذكر البرهان في كل هذا فصلا فصلا:

أما قولنا: من لم تقم عليه الحجة فلا قود عليه ولا حد، فقولوا لله تعالى ﴿لَا تَزْكُمُ بِهِ وَرَنِ بَلِّغْ﴾ فلا حجة إلا على من بلغته الحجة، وقد كان رسول الله ﷺ بالمدينة وجعفر بن أبي طالب ومن معه من أفاضل الصحابة رضي الله عنهم بأرض الحبيشة، بينهم المهامه الفحيح، والبلاد البعيدة، وجة البحر - والفرافض تنزل بالمدينة ولا تبلغهم إلا بعد عام أو أعوام كثيرة، وما لزمهم سلامة عند الله تعالى، ولا عند رسوله ﷺ ولا عند أحد من الأمّة.

فصحّ بقينا: أن من جهل حكم شيء من الشريعة فهو غير مواخى به إلا في ضمان ما أنلف من مال فقط؛ لأنه استهلكه بغير حق، فعليه متى علم أن يردّه إلى صاحبه إن أمكن، وأن لا يصوّ على ما فعل وهو يعلم.

وأما وجوب الذية في ذلك على يستو المال خاصة فلما ذكرناه في كتاب الدماء والقصاص ولما:

روينا عن طريق أبي داود حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا ابن أبي ذئب أخبرني سعيد - هو ابن أبي سعيد المقبري - قال سمعت أبا شريح الكعبي يقول: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا كُنْتُمْ مَعْتَرِضِينَ خُرَافَةَ قَتْلِمُ هَذَا الْقَتِيلِ مِنْ هَذَا بَلِّغُوا عَاقِلَهُ فَمَنْ قُتِلَ لَهُ بَعْدَ مَقَاتِلِي هَذِهِ قُتِلَ فَأَقْلَهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ يَنْ أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ وَيَبَيِّنَ أَنْ يَقْتُلُوا» وإما قتله متولين يوم الفتح.

وأما من قامت عليه الحجة وبلغه حكم الله تعالى وحكم رسوله ﷺ وفهمه ولم يكن عنده إلا العناد والتعاق:

إما بتقليد مجرّو، أو برأي مفرد أو بقباس، فليس معذورا أو عليه القود أو الذية، وضمان ما أنلف، والحد في الفرج؛ لقول الله تعالى ﴿وَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ وهؤلاء معتدون بلا شك فعليهم مثل ما اعتدوا به، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد رحمه الله: وأما من قتله فقد قال قوم: إنه شهيد فلا يغسل ولا يصلى عليه، لكن يدفن كما هو وقال آخرون: بل يغسل ويكفن ويصلى عليه - وبهذا نأخذ؛ لأنهم وإن كانوا شهداء:

كما روينا عن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن أبي عبيدة بن عمير

بن عمار بن ياسر عن طلحة بن عبيد الله بن عوف عن سعيده بن زيد بن عمرو بن نفيل قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن رافع، ومحمد بن إسماعيل بن إبراهيم قالوا: أخبرنا سليمان - هو ابن داود الهاشمي - أخبرنا إبراهيم - هو ابن سعد - عن أبيه عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن طلحة بن عبيد الله بن عوف عن سعيد بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

ومن طريق أحمد بن شعيب يبلغ به النبي ﷺ: «وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَظْلَمَتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

قال أبو محمد رحمه الله: فصحّ أن من قتله من البغاة فلنأما قتل على أحد هذه الوجوه، فهو في ظاهر الأمر شهيد، وليس كل شهيد يدفن دون غسل ولا صلاة.

وقد صحّ: أن المبطون شهيد، والمطعون شهيد، والغريق شهيد، وصاحب ذات الجنب شهيد، والمرأة تموت بجمع شهيد، وصاحب الدم شهيد - وكل هؤلاء لا خلاف في أنهم يغسلون ويكفنون ويصلى عليهم. والأصل في كل مسلم أن يغسل ويكفن ويصلى عليه، إلا من خصه نص أو إجماع، ولا نص، ولا إجماع، إلا فيمن قتله الكفار في المعترك ومات في مصرعه - فهؤلاء هم الذين أمر رسول الله ﷺ أن يزملوا بدمائهم في ثيابهم ويدفنون كما هم دون غسل ولا تكفين - ولا يجب فرضاً عليهم صلاة، فبقي سائر الشهداء، والموتى، على حكم الإسلام في الغسل، والتكفين والصلاة، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٥٧ - مسألة: هل للعادل أن يعمد قتل أبيه الباغي أم لا؟

قال أبو محمد رحمه الله: قال قائلون: لا يحل لمن كان من أهل العدل قتل أبيه، أو أخيه، أو ذي رحم من أهل البغي عمداً، لكن إن ضربه ليصير بذلك غير متنع من أخذ الحق منه، فلا حرج عليه في ذلك.

قال أبو محمد رحمه الله: ولستأ تقول بهذا، فإن بر الوالدين وصلة الرحم إنما أمر الله تعالى بهما ما لم يكن في ذلك معصية لله تعالى وإلا فلا.

وقد صحّ عن النبي ﷺ أنه قال: «لا طاعة لأحد في

وَالْعُدُوْنَ» وهذه وصية جامعة لكل خير في العالم.

قال أبو محمد رحمه الله: وأما الفتان الباغيان معاً فلا يحل للمسلمين إلا منهما وقاهم جميعاً؛ لأن كل واحدٍ منهما باغي على الأخرى، فمن عجز عن ذلك وسعته التقية وإن يلزم منزله، ومسجده، ومعاشه، ولا مزيته، وكلاهما لا يدعو إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

برهان ذلك: ما روينا من طريق مسلم أخبرني عمرو الناقد أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال أبو القاسم عليه السلام «من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه، وحتى إن كان أخاه لأبيه وأمه».

ومن طريق مسلم أخبرنا محمد بن رافع أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه قال: هذا.

ما أخبرنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ فذكر أحاديث منها: وقال رسول الله ﷺ «لا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ إِلَى أَخِيهِ بِالسَّلَاحِ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَحَدُكُمْ لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ فَيَقَعُ فِي خُورِهِ مِنَ النَّارِ».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا محمود بن غيلان أخبرنا أبو داود الطيالسي عن شعبة أخبرني منصور - هو ابن المعتز - قال: سمعت ربيعاً - هو ابن حراش - يحدث عن أبي بكرة قال: قال رسول الله ﷺ «إِذَا أَشَارَ الْمُسْلِمُ عَلَى أَخِيهِ بِالسَّلَاحِ فَهُمَا عَلَى حَرْفٍ جَهَنَّمَ فَإِذَا قُتِلَ خَرَّ فِيهَا جَمِيعاً».

فهذه صفة الطافنتين إذا كانتا باغيتين، ولا يمكن أن تكونا معاً عادلتين ونسأل الله تعالى العافية. وإنما قلنا: أن يقاذ للباغي إذا قوتل لبغية إلى أمر الله فقط، ولم تلغ به غير هذا الوجه، فمن قتل باغياً لبغية إلى أمر الله تعالى فقد قتل كما أمره الله تعالى.

وكذلك لو قطع له عضواً في الحرب، أو عقر تحته فرساً، أو أفسد له لباساً في المضاربة، فلا ضمان في شيء من ذلك؛ لأنه فعل كل ذلك كما أمره الله تعالى، ومن فعل كما أمره الله تعالى فقد أحسن، ومن أحسن فلا شيء عليه، لقوله تعالى ﴿مَّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾.

٢١٥٨ - مسألة: أحكام أهل البغي.

اختلف الناس في أحكام أهل البغي.

فقال أبو حنيفة، وأصحابه - حاشا الطحاوي - أنه ما حكم به قاضي أهل البغي فلا يجوز لقاضي أهل العدل أن يميز

معضية الله تعالى» وقد أمر الله تعالى بقتال الفئة الباغية ولم يخص بذلك ابناً من ابني، وأمر بإقامة الحدود كذلك قال الله تعالى ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ الآية. «إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ» إلى قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَزِلْهُمْ قَاتِلْهُمْ﴾.

وقال تعالى ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية. وقال أهل البغي قتال في الدين، إلا أننا لا نخاف أن يعمد المرء إلى أبيه - خاصة - أو جدّه، ما دام يجد غيرهما، فإن لم يفعل فلا حرج.

وهكذا القول في إقامة الحد عليهما، وعلى الأم والجدة في القتل، والقطع والقصاص، والجلد، ولا فرق.

فأما إذا رأى العادل أباه الباغي، أو جدّه، بقصد إلى مسلم يريد قتله، أو ظلمه، ففرض على الابن حيثنوا أن لا يشتغل بغيره عنه، وفرض عليه دفعه عن المسلم - بأي وجه أمكنه - وإن كان في ذلك قتل الأب، والجد، والأم.

برهان ذلك: ما روينا من طريق البخاري أخبرنا سعيد بن الربيع أخبرنا شعبة عن الأشعث بن سليم قال: سمعت معاوية بن سويد بن مقرن يقول: سمعت البراء بن عازب قال: «أمرنا النبي ﷺ بسبع ونهانا عن سبع - فذكر - عيادة المريض، وأتباع الجنائز، وتشيعت الغائب، ورد السلام، ونصر المظلوم، وإجابة الداعي، وإيراز المقيم» وقال رسول الله ﷺ: «النَّصْرُ أَحَبُّ ظُلُمٍ أَوْ مَظْلُومٍ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا نَصْرُهُ نَظْلُومًا فَكَيْفَ نَنْصُرُهُ ظُلُمًا؟ قَالَ: تَمْنَعُهُ، تَأْخُذُ فَوْقَ يَدَيْهِ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ».

فهذا أمر من رسول الله ﷺ أن لا يسلم المرء أخاه المسلم لظلم ظالم، وأن يأخذ فوق يد كل ظالم، وأن ينصر كل مظلوم، فإذا رأى المسلم أباه الباغي، أو ذا رحمه - كذلك - يريد ظلم مسلم، أو ذي، ففرض عليه منعه من ذلك، بكل ما لا يقدر على منعه إلا به من قتال أو قتل، فما دون ذلك على عموم هذه الأحاديث وإنما افترض الله تعالى الإحسان إلى الأبوين، وأن لا ينهرا، وأن يخفف لهما جناح الذل من الرحمة، فيما ليس فيه معصية الله تعالى فقط.

وهكذا نقول: أنه لا يحل لمسلم له أب كافر أو أم كافرة، أن يهديهما إلى طريق الكنية، ولا أن يعملهما إلهاء، ولا أن يأخذ لهما قرباناً، ولا أن يسعى لهما في خير لشريعتهما الفاسدة، ولا أن يعينهما على شيء من معاصي الله تعالى من زنى، أو سرقة، أو غير ذلك، وإن لا يدعه بفعل شيئاً من ذلك - وهو قادر على منعه، قال الله تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ

ذلك، ولا أن يقبل كتابه.

قالوا: وما أخذوه من صدقة فلا يأخذها الإمام ثانية؛ لكن الأفضل لمن أخذوها منه أن يؤدبها مرة أخرى.

قالوا: وأما من مر عليهم من التجار فعشروهم فإن الإمام يأخذها ثانية من التجار.

وقال الشافعي: ينفذ كل قضية قضوها إذا وافقت الحق، ويجزي ما أخذوه من الزكاة، وما أقاموا من الحدود.

وهو قول مالك.

وقال أبو سليمان - وأصحابنا لا ينفذ شيء من قضاياهم، ولا بد من إعادتها ولا يجزئ ما أخذوه من الصدقات، ولا ما أقاموا من الحدود، ولا بد من أخذ الصدقات، ومن إقامة الحدود ثانية.

قال أبو محمد رحمه الله: فلما اختلفوا وجب أن ينظر في ذلك لنعلم الحق فتبعه بعون الله تعالى.

فنظرنا في قول أبي حنيفة.

فوجدناهم يحتجون بأن قالوا: إن أخذ الصدقات إنما جاء التضييع من قبل الإمام فقد يجب عليه دفعهم وأما من مر عليهم فقد عرض ماله للتلف.

قال أبو محمد رحمه الله: ما نعلم لهم شبهة غير هذا وهذا لا شيء؛ لأنه لم يأت نص ولا إجماع بأن تضييع الإمام يسقط الحقوق الواجبات لله تعالى.

وأيضاً - فكما أخذوا العشر ثانية ممن جعلوا ذنبه أنه عرض ماله للتلف فكذلك يلزمهم أن يأخذوا الزكاة ثانية، ويعملوا ذنب أهلها أنهم عرضوا أموالهم للتلف، فقد كان يمكنهم الحرب عن موضع البغاة، أو يعذبوا المعشرين.

ثم نظرنا فيما احتج به مالك، والشافعي، فوجدناهم يقولون: إنهم إذا حكموا بالحق كما أمر الله تعالى، وإذا أخذوا الزكاة كما أمر الله تعالى، وأقاموا الحدود كما أمر الله تعالى، فقد تآذى كل ذلك كما أمر الله تعالى، وإذا تآذى كما أمر الله تعالى، فلا يجوز أن يقام ذلك على أهله ثانية، فيكون ذلك ظلماً.

وقال بعضهم: كما لا يؤاخذون بما أصابوا من دم أو مال، فكذلك لا يؤاخذون - هم ولا غيرهم - بما حكموا أو أقاموا من حد، أو أخذوا من مال صدقة، أو غيرها - بحق أو بباطل - ولا فرق.

قال أبو محمد رحمه الله: وهذا كله ليس كما قالوا، وذلك

أننا نسألهم، فنقول لهم: ماذا تقولون: إذا كان الإمام حاضراً مكنناً عدلاً، أجل أن يأخذ صدقة دونه، أو يقيم حداً دونه، أو يحكم بين اثنين دونه، ثم لا يجل ذلك؟ ولا سبيل إلى قسم ثالث؟

فإن قالوا: هذا كله مباح: خرقوا الإجماع، وتركوا قولهم، وأبطلوا الأمانة التي افترضها الله تعالى، وأوجبوا أن لا حاجة بالناس إلى إمام - وهذا خلاف الإجماع والنص.

وإن قالوا: بل لا يجل أخذ شيء من ذلك كله ما دام الإمام قائماً فقد صح أن لا يجل أن يكون حاكماً إلا من ولاه الإمام الحكم، ولا أن يكون أخذاً للحدود إلا من ولاه الإمام ذلك، ولا أن يكون مصدقاً إلا من ولاه الإمام أخذه، فإن ذلك كذلك فكل من أقام - حداً، أو أخذ صدقة، أو قضى قضية، وليس ممن جعل الله ذلك له بتقديم الإمام، فلم يحكم كما أمره الله تعالى، ولا أقام الحد كما أمره الله تعالى، ولا أخذ الصدقة كما أمره الله تعالى، فإذ لم يفعل ذلك كما أمر، فلم يفعل شيئاً من ذلك بحق، وإذا لم يفعل ذلك بحق، فإنما فعله بباطل، وإذا فعله بباطل فقد تعدى.

وقال تعالى ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ فَإِذَا هُوَ ظَلَمَ، فَالظُّلْمُ لَا حَكَمَ لَهُ إِلَّا رَدُّهُ وَتَقْضَى فَصَحُّ مِنْ هَذَا أَنْ كُلِّ مَنْ أَخَذَ مِنْهُمْ صَدَقَةً فَعَلِيهِ رَدُّهَا؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهَا بِغَيْرِ حَقٍّ، فَهُوَ مُتَعَدٍّ، فَعَلِيهِ ضَمَانٌ مَا أَخَذَ، إِلَّا أَنْ يُوَصَّلَهُ إِلَى الْأَصْنَافِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ فَإِذَا أَوْصَلَهَا إِلَيْهِمْ فَقَدْ تَأَدَّتِ الزَّكَاةُ أَهْلِهَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوَكُّيُّ».

وصح من هذا أن كل حد أقاموه فهو مظلمة لا يعتد به، وتعاد الحدود ثانية ولا بد، وتؤخذ الدية من مال من قتلوه قوداً، وأن يفسخ كل حكم حكموه ولا بد. ويبين ما قلناه نصاً:

ما روينا من طريق مسلم: أخبرنا محمد بن بغير أخبرنا عبد الله - هو ابن إدريس - أخبرنا ابن عجلان، ويعيش بن سعيد الأنصاري، وعبيد الله بن عمر، كلهم عن عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت عن أبيه عن جدّه، قال: «بَابُنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ وَالْمَشِيطِ وَالْمَكْرَةِ، وَعَلَى أَمْرٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ إِنَّمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً».

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن نافع حدثنا غندر حدثنا شعبة عن زياد بن علاقة قال: سمعت عرقبة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «إِنَّهُ سَيَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَفْرُقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ - وهي جميع - فأضرَبوه بالسيف، كاتباً مَنْ كَانَ».

باسم أن يلجئوا إلى أهل الحرب، وأن يتمتعوا بأهل الذمة، ما أيقنوا أنهم في استنصارهم: لا يؤذون مسلماً ولا ذمياً - في دم أو مال أو حرمة مما لا يحل.

برهان ذلك: قول الله تعالى ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ وهذا عموم لكل من اضطر إلى، إلا ما منع منه نص، أو إجماع.

فإن علم المسلم - واحداً كان أو جماعة - أن من استنصر به من أهل الحرب، أو الذمة يؤذون مسلماً، أو ذمياً فيما لا يحل، فحرام عليه أن يستعين بهما، وإن هلك، لكن يصير لأمر الله تعالى - وإن تلفت نفسه وأهله وماله - أو يقاتل حتى يموت شهيداً كريماً، فاللوث لا بد منه، ولا يتعدى أحداً أجله.

برهان هذا: أنه لا يحل لأحد أن يدفع ظلماً عن نفسه بظلم يوصله إلى غيره - هذا ما لا خلاف فيه.

وأما الاستعانة عليهم ببغاة أمثالهم - فقد منع من ذلك قوم - واحتجوا بقول الله تعالى ﴿وَمَا كُنْتُمْ تُخَدِّهُمُ عُصَدَاءُ﴾.

وأجازه آخرون - وبه نأخذ؛ لأننا لا نتخذهم عسداً، ومعاد الله، ولكن نصرهم بأمانهم صيانة لأهل العدل كما قال الله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾ وإن أمكننا أن نصرب بين أهل الحرب من الكفار، حتى يقاتل بعضهم بعضاً، ويدخل إليهم من المسلمين من يتوصل بهم إلى أذى غيرهم، بذلك حسن..

وقد قال رسول الله ﷺ «إن الله ينصر هذا الدين بقوم لا خلاق لهم».

كما حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرني عمران بن بكار بن راشد حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب - هو أبي أي حمزة - عن الزهري أخبرني سعيد بن المسيب أخبرنا أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «إن الله ليؤيذ هذا الدين بالرجل الفاجر».

وحدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن سهل بن عسكر حدثنا عبد الرزاق أخبرنا رياح بن زياد عن معمر بن راشد عن أيوب السخثاني عن أبي قلابة عن انس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ «إن الله ليؤيذ هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم».

قال أبو محمد رحمه الله: فهذا يبيح الاستعانة على أهل الحرب بأمانهم، وعلى أهل البغي بأمانهم من المسلمين الفجار الذين لا خلاق لهم.

وأيضاً - فإن الفاسق مفترض عليه من الجهاد، ومن دفع

قال أبو محمد رحمه الله: فصيح أن هذا الأمر أهلاً لا يحل لأحد أن ينزعهم إياه، وأن تفريق هذه الآية بعد اجتماعها لا يحل.

فصيح أن المنازعين في الملك والرياسة يريدون تفريق جماعة هذه الأمة، وأنهم منازعون أهل الأمر أمرهم، فهم عصاة بكل ذلك.

فصيح أن أهل البغي عصاة في منازعتهم الإمام الواجب الطاعة، وإذ هم فيه عصاة، فكل حكم حكموه مما هو إلى إمام، وكل زكاة قبضوها مما قبضها إلى الإمام، وكل حد أقاموه مما أقامته إلى الإمام - فكل ذلك منهم ظلم وعدوان.

ومن الباطل أن تنوب معصية الله تعالى عن طاعته، وأن يجزي الظلم عن العدل، وأن يقسم الباطل مقام الحق، وأن يغني العدوان عن الإنصاف.

فصيح ما قلنا نصاً ووجب رد كل ما عملوا من ذلك لقول النبي عليه السلام «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زِدٌّ فَإِنَّمَا يَكُنْ لِلنَّاسِ إِمَامٌ مَعْنَى فَقَدْ قُلْنَا: إِنَّ كُلَّ مَنْ قَامَ بِالْحَقِّ حَيْثُ هُوَ نَافِذٌ، فَلِبَغَاةٍ - إِنَّ كَانُوا مُسْلِمِينَ - فَكُلُّ مَا فَعَلُوهُ فِي ذَلِكَ فَهُوَ نَافِذٌ».

وأما إن كانوا كفاراً فلا ينفذ من حكم الكافر في دين الله تعالى شيء أصلاً، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٥٩- مسألة: هل يستعان على أهل البغي بأهل الحرب؟ أو بأهل الذمة؟ أو بأهل بغي آخرين؟

قال أبو محمد رحمه الله:

اختلف الناس في هذا.

فقالت طائفة: لا يجوز أن يستعان عليهم بجري، ولا بدمي، ولا بمن يستحل قتالهم، مدبرين - وهذا قول الشافعي.

وقال أصحاب أبي حنيفة: لا بأس بأن يستعان عليهم بأهل الحرب، وبأهل الذمة، وبأمانهم من أهل البغي.

وقد ذكرنا هذا في كتاب الجهاد من قول رسول الله ﷺ «إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِمُشْرِكِيهِ وَهَذَا عَمُومٌ مَانِعٌ مِنْ أَنْ يَسْتَعَانَ بِهِ فِي وَلَايَةٍ، أَوْ قِتَالٍ، أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، إِلَّا مَا صَحَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ الِاسْتِعَانَةِ بِهِ فِيهِ: كَخِدْمَةِ النَّبَاتِيَّةِ، أَوْ الِاسْتِجَارِ، أَوْ قِضَاءِ الْحَاجَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ تَمَّا لَا يَجْرُونَ فِيهِ عَنِ الصَّغَارِ، وَالْمُشْرِكِ: اسْمٌ يَقَعُ عَلَى الذِّمِّيِّ وَالْحَرَبِيِّ».

قال أبو محمد رحمه الله: هذا عندنا - ما دام في أهل العدل منعة - فإن اشرفوا على الملكة واضطروا ولم تكن لهم حيلة، فلا

أهل البغي، كالذي افترض على المؤمن الفاضل، فلا يحمل منهم ذلك، بل الفرض أن يدعو إلى ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٦٠ - مسألة: قال أبو محمد رحمه الله: ولو أن

رجلا من أهل العدل قتل في الحرب رجلا من أهل العدل، ثم قال: حسبته من أهل البغي، فإن كان ما يقول ممكنا، فالقول قوله مع يمينه، ثم يضمن دينه في ماله؛ لأنه لم يقتله خطأ بل قتله عمدا قصدا إلى قتله إلا أنه لم يعلم أنه حرام الدم، فلذلك لم يقصد منه - وإن لم يمكن ما قال فعلية القود، أو الذية باختيار أولياء المقتول.

وهكذا القول - سواء سواء، إذا قتله في أرض الحبيب، ولا فرق.

وكذلك لو رجع إلينا بعض أهل البغي تائبا فقتله رجل من أهل العدل وقال: إني ظننته دخل ليطلب غرة، فإن نكل هؤلاء عن اليمين حبسوا حتى يغلفوا ولا بد؛ لأن اليمين قد وجبت عليهم، ولا قود أصلا، لأنه لم يثبت عليهم ما يوجب القود من التعمد وهم عاملون.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا كانت جماعة من أهل العدل والسنة في عسكر الخوارج وأهل البغي، فقتل بعضهم بعضا عمدا، وجرح بعضهم بعضا عمدا، وأخذ بعضهم ماله بعض عمدا، فلا شيء في ذلك؛ لا قود، ولا ذية - غلب أهل الجماعة والإمام العدل عليهم بعد ذلك؛ أو لم يغلبوا.

قال أبو محمد رحمه الله: ما لهذا القول جواب إلا أنه حكم إبليس، والله ما ندرى كيف انشרכת نفسك مسلما لاعتقاد هذا القول المعاند لله تعالى، ولرسوله عليه السلام، أو كيف اطلق لسان مؤمن يدري أن الله تعالى أمره ونهاه بهذا القول السفيف - ونسأل الله تعالى عافية شاملة - كان أصحاب هذا القول لم يسمعوا ما أنزل الله تعالى من وجوب القصاص في النفوس، والجراح، ومن تحريم الأموال، في القرآن، وعلى لسان رسوله ﷺ.

وهذا قول ما نعلم فيه لأبي حنيفة سلفا؛ لا من صاحب ولا من تابع، ونبرأ إلى الله تعالى من هذا القول.

فإنما هوها بما روي من حديث عبيد الله بن عمر:

كما حدثنا حمام حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الدبري حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، وذكر قتل عمر، قال: فاعبرني سعيد بن المسيب أن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ولم تحرب عليه كذبة قط، قال: حين قتل عمر بن الخطاب انتهيت إلى الهرمان، وجفينة، وأبي لؤلؤة - وهم بمجي - فتبعهم فثاروا وسقط من بينهم خنجر له رأسان نصابه في وسطه.

وقال عبد الرحمن فانظروا بما قتل به عمر فوجدوه خنجرا على التمت الذي نعت عبد الرحمن، فخرج عبيد الله بن عمر بن الخطاب مشتملا على السيف حتى أتى الهرمان فقال: اصحبني ننظر إلى فرس لي - وكان الهرمان بصيرا باخيل - فخرج بين يديه فعلاه عبيد الله بالسيف، فلما وجد حد السيف قال: لا إله إلا الله، فقتله.

ثم أتى جفينة - وكان نصرانيا - فلما أشرف له علاه بالسيف فصره فقبل ما بين عينيه - ثم أتى ابنة أبي لؤلؤة - جارية صغيرة تدعى الإسلام - فقتلها، فاظلمت الأرض يومئذ على أهلها. - ثم أقبل بالسيف صلتا في يده وهو يقول: والله لا أترك في المدينة سبياً إلا قتلته وغيرهم، كأنه يعرض بناس من المهاجرين، فجعلوا يقولون له: السك السيف، فأبى - وبها بونه أن يقربوا منه - حتى أتاه عمرو بن العاص فقال: أعطي السيف يا ابن أخي، فأعطاه إياه، ثم ناز إليه عثمان فأخذه برأسه، فتصابا حتى حجز الناس بينهما. - فلما ولي عثمان قال: أشيروا علي في هذا الرجل الذي فتق في الإسلام ما فتق - يعني عبيد الله بن عمر - فأنشأ عليه المهاجرون أن يقتله، وقال جماعة من الناس: قتل عمر بالأمس وتريدون أن تبعوه ابنه اليوم، أبعذ الله الهرمان، وجفينة، فقام عمرو بن العاص فقال: يا أمير المؤمنين، إن الله قد أعفأك أن يكون هذا الأمر ولك على الناس من سلطان، إنما كان هذا الأمر ولا سلطان لك، فاصفح عنه يا أمير المؤمنين قال: ففرق الناس على خطبة عمرو، وودي عثمان الرجلين والجارية.

قال الزهري: وأخبرني حمزة بن عباد الله بن عمر بن الخطاب أن أباة قال: فخرج الله حفصة أن كانت لمن شيع عبيد الله على قتل الهرمان، وجفينة - قال معمر: قال غير الزهري: قال عثمان: أنا ولي الهرمان، وجفينة، والجارية، وإني قد جعلتها ذية.

قال أبو محمد رحمه الله:

وقد روي عن أحمد بن محمد بن أحمد بن الفضل عن محمد بن جرير بإسناده لا يحضرني الآن ذكره: أن عثمان أتا ولد الهرمان من عبيد الله بن عمر بن الخطاب، وأن ولد الهرمان عفا عنه.

قال أبو محمد رحمه الله: وأي ذلك كان فلا حجة لهم في شيء منه؛ لأن عبيد الله بن عمر لم يقتل من قتل في عسكر أهل البغي، ولا في وقت كان فيه باغ من المسلمين على وجه الأرض يعرف في دار الهجرة، وعلمة الجماعة وصحة الألفية، وفي أفضل عصابة وأعداء.

وهذا خلاف قولهم في المسألة التي نحن فيها من قتل في عسكر أهل البغي وهم لا يقولون بإهدار القود عمن قتل في

الجماعة بين موت الإمام وولاية آخر، فقد خالفوا عثماناً ومن معه في هذه القضية.

وأيضاً - فإن في هذا الخبر: أن عثمان جعلها دية - وهذا خلاف قومه؛ لأنهم لا يرون في ذلك دية، والواجب أن تحكم في كل ذلك كما تحكم في محلة الجماعة ولا فرق؛ لأن دين الله تعالى واحد في كل مكان، وكل زمان، وعلى كل لسان، وما خص الله تعالى بإيجاب القود، وأخذ الحدود، وضمان الأموال وإقام الصلوة، وإيتاء الزكاة وصوم رمضان، وسائر شرائع الإسلام مكاناً دون مكان، ولا زماناً دون زمان، ولا حالاً دون حال، ولا أمة دون أمة، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٦٦- مسألة: قال أبو محمد رحمه الله: ولو كان

في الباغين غلام لم يبلغ أو امرأة قسائلا دوفعا، فإن أدى ذلك إلى قتلها في حال المقاتلة فمما هدر؛ لأن فرضاً على كل من اراده مريد بغير حق أن يدفع عن نفسه الضرر كيف أمكنه - ولا دية في ذلك، ولا قود.

قال الله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾.

قال أبو محمد رحمه الله: ولو أن أهل البغي سألوا النظرة حتى ينظروا في أمورهم، فإن لم يكن ذلك مكيدة، فعليه أن ينظرهم مدة يمكن في مثلها النظر فقط - وهذا مقدار الدعاء، وبيان الحجية فقط.

وأما ما زاد على ذلك فلا يجوز؛ لقول الله تعالى ﴿وَأَنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلُوا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَبْغِي إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ فلم يفسح الله تعالى في ترك قتلهم إلا مدة الإصلاح، فمن أبى قوتل.

وأيضاً - فإن فرضاً على الإمام إنفاذ الحقوق عليهم وتأمين الناس من جميعهم، وأن يأخذوهم بالافتراق إلى مصالح دينهم ودنياهم.

ومن قال غير هذا سائناً: ماذا يقول، إن استنظروهم يوماً أو يومين أو ثلاثة.

وهكذا زبده ساعة ساعة، ويوماً يوماً حتى يبلغ ذلك إلى انقضاء أعمارهم، وفي هذا إهلاك الدين والتبني والاشتغال بالتحفظ عنهم، كما هو فرض عليه النظر فيه، فإن حد في ذلك حداً من ثلاثة أيام أو غير ذلك كلف أن يأتي بالدليل على ذلك من القرآن أو من تحديده رسول الله ﷺ في ذلك، ولا سبيل له إليه.

فإن ذكروا أن رسول الله ﷺ قد قاضى قريشاً على أن يقيم بمكة ثلاثاً وجعل أجل الصرعة ثلاثاً، وخيار المخذوع في البيع

ثلاثاً، وأن الله تعالى أجل ثمرة ثلاثة أيام.

قلنا لهم: نعم، هذا حق، وقد جعل الله تعالى أجل المولى أربعة أشهر، وأجل التوفى عنها زوجها في العدة أربعة أشهر وعشراً فما الذي جعل بعض هذه الأعذار أولى من بعض، فكان ما حكم الله تعالى به، فهو الحق، وكان ما أراده مريد أن يزيد في حكم الله تعالى برأيه وقياسه فهو الباطل، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٦٢- مسألة: فإن تحصن البغاة في حصن فيه

النساء والصبيان، فلا يحل قطع المير عنهم، لكن يطلق لهم منه بمقدار ما يسع النساء والصبيان، ومن لم يكن من أهل البغي فقط، ويمتنعون ما وراء ذلك.

وجائز قتالهم بالنجنيق والرمي، ولا يحل قتلهم بنار تحرق

من فيه من غير أهل البغي، ولا بتفريق يفرقهم كذلك؛ لقول الله تعالى ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَسْرِ وَلَا رِزْرَ وَأَعْرَضْ﴾ أخرى.

وأما إذا لم يكن فيه إلا البغاة فقط ففرض أن يمنعوهم الماء والطعام حتى ينزلوا إلى الحق، وإلا فهم قاتلو أنفسهم بامتناعهم من الحق.

وكذلك يجوز أن توقد النيران حولهم، ويترك لهم مكان يتخلصون منه إلى عسكر أهل الحق؛ لأن هذه نار أوقدناها، وما أطلقناه هم قادرون على الخلاص منها - إن أحبوا - ولا يحل - إحقاقهم، ولا تغريقهم دون أن يتخلصوا؛ لأن الله تعالى لم يأمر بذلك ولا رسوله ﷺ وإما أمر بالمقاتلة فقط، ولا يحل بأن يبيتوا إلا بأن نقبض عليهم.

وأما من لم يقاتل فلا يحل قتله، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٦٣- مسألة: قال أبو محمد رحمه الله: قال قوم:

إن أمان العبد، والمرأة، والرجل الحر جائز لأهل البغي.

وهذا عندنا ليس بشيء؛ لأن أمان أهل البغي بأيديهم، متى تركوا القتال حرمت ماؤهم، وكانوا إخواننا، وما داموا مقاتلين باغين فلا يحل لمسلم إعطائهم الأمان على ذلك، فالأمان والإجارة هاهنا هدر ولغو، وإما الأمان والإجارة للكافر الذي يحل للإمام قتله - إذا أسروه - واستبقاؤه، لا في مسلم - إن ترك بغية - كان هو بمن يعطى الأمان ويجار.

ولو أن أحداً من أهل البغي أجاز كافراً جازت إجارته، كإجارة غيره، ولا فرق؛ لقول رسول الله ﷺ «يَجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ».

ولو أن أهل البغي دخلوا غزاة إلى دار الحرب فوافقوا أهل العدل فقاتلوا معهم فغنموا، فالغنيمة بينهم على السواء؛ لأنهم كلهم مسلمون.

ومن قتل من أهل البغي قتيلًا من أهل الحرب فله سلبه؛ لأنه من جملة المخاطبين بذلك الحكم.

ولو ترك أهل الحرب من الكفار، وأهل الحاربة من المسلمين على قوم من أهل البغي، ففرض على جميع أهل الإسلام، وعلى الإمام عون أهل البغي وإنقاذهم من أهل الكفر، ومن أهل الحرب؛ لأن أهل البغي مسلمون.

وقد قال الله تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾.

وقال تعالى ﴿أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾.

وقال تعالى ﴿أَنِيدَاءٌ عَلَى الْكُفَّارِ رَحْمَاءٌ بَيْنَهُمْ﴾.

وأما أهل الحاربة من المسلمين فإنهم يريدون ظلم أهل البغي في أخذ أموالهم، والمنع من الظلم واجب.

قال الله تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ فمن ترك الحارب، لم يعن المطلب فقد أعان الحارب على إثمه وعدوانه، وهذا حرام.

ولو أن أهل العدل وأهل البغي توادعوا وتعاطوا الرهائن فهذا لا يجوز، إلا مع ضعف أهل العدل على المقاتلة؛ لقول الله تعالى ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَغُّوْا حَتَّىٰ تَخْبِيَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ فما دنا قاذرين على المقاتلة لهم لم يحل لنا غيرها أصلاً، ولسنا في سعة من تركها ساعة فما فرقها، فإن ضعفتنا عن ذلك، فقد قال الله تعالى ﴿لَا يَكُلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

فإن قتلوا رهن أهل العدل لم يحل لنا قتل رهنهم؛ لأنهم مسلمون غير مقاتلين، ولم يقتلوا لنا أحداً وإنما قتل الرهن غيرهم، وقد قال الله تعالى ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.

حرمة بن يحيى التَّجِيبِيُّ حَدَّثَنِي أَبُو وَهَبٍ حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولَانِ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

وبه إلى مسلم أخبرنا عمَدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعَمَدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ، وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ، ثُمَّ أَتَفَقَّ شُعْبَةُ، وَسَفْيَانُ كِلَاهُمَا عَنْ سُلَيْمَانَ - هُوَ الْأَعْمَشُ - عَنْ ذَكَوَانَ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَالتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدَهُ هَذَا لَفْظُ شُعْبَةَ».

وقال سَفْيَانُ بْنُ حَدِيدٍ، رَفَعَهُ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّلَمَنَكِيُّ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَفْرَجٍ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ أَيُّوبَ الرَّقِّيَّ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْحَالِقِ الْبِزْزَارِ حَدَّثَنَا عَمَدُ بْنُ عَمْرِ بْنِ هِجَابٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى الْقَيْسِيُّ أَخْبَرَنَا مِبَارَكُ بْنُ حَسَّانٍ عَنْ عَطَاءٍ أَخْبَرَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْتُلُ الْقَاتِلُ حِينَ يَقْتُلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَخْتَلِسُ خَلْسَةً وَهُوَ مُؤْمِنٌ، يُخْلَعُ مِنْهُ الْإِيمَانُ كَمَا يُخْلَعُ مِنْهُ سِرْبَالُهُ، فَإِذَا رَجَعَ إِلَى الْإِيمَانِ رَجَعَ إِلَيْهِ، وَإِذَا رَجَعَ رَجَعَ إِلَى الْإِيمَانِ».

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاوية أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ حَمَّادٍ بِنِ رِزْقَةَ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنْ عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ الْحَارِثِ بِنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَخْتَلِسُ خَلْسَةً وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَتَّهَبُ نَهْبَةً فَيَرْفَعُ النَّاسُ فِيهَا إِلَيْهِ أَصْنَافَهُمْ حِينَ يَتَّهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن منصور، وعَمَدُ بْنُ يَحْيَى بِنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّيَابُورِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - عَنْ عَمَدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبِي سَلَمَةَ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدِ بِنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

٩٥ - كتاب الحدود

٢١٦٤ - مسألة: قال أبو محمد رحمه الله: لم

يصف الله تعالى حداً من العقوبة محمداً لا يتجاوز في النفس، أو الأعضاء، أو البشرة، إلا في سبعة أشياء: وهي: الحاربة، والردة، والزنى، والقذف بالزنى، والسرقعة، وجحد العارية، وتناول الخمر في شرب أو أكل فقط - وما عدا ذلك فلا حد لله تعالى محمداً فيه - ولا حول ولا قوة إلا بالله. ونحن - إن شاء الله - ذاكرون ما فيه الحدود مما ذكرنا باباً باباً، وبالله تعالى التوفيق.

- ثم نذكر - إن شاء الله تعالى - أشياء لا حد فيها.

وأدعى قوم: أن فيها حدوداً، وبالله تعالى نتائذ.

ثم نذكر - إن شاء الله تعالى - قبل ذلك أبواباً تدخل في جميع الحدود، أو في أكثرها، فإن جمعها في كتاب واحد أولى من تكرارها في كل كتاب من كتب الحدود، وبالله تعالى التوفيق.

وهو أيضاً - حصرها لمن يطلبها، وأبين اجتماعها في مكان واحد، إذ ليس كتاب من كتب الحدود أولى بهذه الأبواب من سائر كتب الحدود، وبالله تعالى التوفيق.

وهي: الحديث الوارد «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ» مع سائر ما ذكر فيه من الخمر، والسرقعة، والنهبة. وهل تقام الحدود في المساجد أم لا؟ وهل الحدود كسرة أم لا؟ واجتماع الحدود مع القتل، والتوكيل في إقامة الحدود؟ وهل تقام الحدود بعلم الحاكم أم لا؟ والسجن في التهمة، والامتناع بالضرب، والاعتراف بالإكراه، وما الإكراه والاستتابة في الحدود؟ ومتى يقام الحد على الجارية والغلام؟ واعتراف العبد بالحد، والشهادة في الحدود، والتأجيل في الحد والتعافي في الحدود قبل بلوغها إلى السلطان والترغيب في إمامة من قال: لا يؤاخذ الله عبداً بأول ذنب - ادعوا الحدود بالشبهات - الرجوع عن الاعتراف بالحد؟ الاعتراض على الحاكم في حكمه بالحد، هل يكشف ورسال من ذكر عنه حد أم لا؟ هل تقام الحدود على الكفار أم لا؟ كيف حد العبد من حد الحر؟ كيف حد المكاتب؟.

٢١٦٥ - مسألة: لا يزني الزاني حين يزني وهو

مؤمن، ولا ترجعوا بعدي كفاراً.

قال أبو محمد رحمه الله: أخبرنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج حدثنا

فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَأْوِيلِهِ، وَمَا هُوَ هَذَا الْإِيمَانُ الَّذِي يَزَالُهُ حِينَ مَوَاقَعَتِهِ هَذِهِ الذُّنُوبُ:

فِرْوَانًا مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُسْنَدًا كَمَا أوردنا أَنَّهُ أَنَّهُ يَخْلُجُ مِنْهُ الْإِيمَانُ كَمَا يَخْلُجُ سُرْبَالُهُ فَإِذَا رَجَعَ رَجَعَ إِلَيْهِ الْإِيمَانُ.

وَرَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا أوردنا أَنَّهُ فَسَّرَ انْتِرَاجَ الْإِيمَانِ مِنْهُ: بَأَنَ شَيْئًا أَصَابَ يَدِيهِ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ، ثُمَّ زَالَهَا قَالَ: وَهَكَذَا، ثُمَّ رَدَّهَا وَقَالَ: فَإِذَا تَابَ عَادَ إِلَيْهِ.

وَرَوَيْنَاهُ أَيْضًا فِي ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهَاجِرٍ عَنْ جَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَحْضُرُ عَلَى مَمْلُوكِهِ الْبَاءَةَ، وَيَقُولُ: مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ زَوْجَتَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَزْنِي زَانٍ إِلَّا نَزَعَ اللَّهُ مِنْهُ رِبْقَةَ الْإِيمَانِ، فَإِنْ شَاءَ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِ رَدَّهُ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَمْنَعَهُ مَنَعَهُ.

وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: لَا يَزْنِي الزَّانِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ حِينَ يَزْنِي، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ حِينَ يَشْرِبُ - قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: وَإِذَا اعْتَرَلَ خَطِيئَتَهُ رَجَعَ إِلَيْهِ الْإِيمَانُ - قَالَ: فَارْجَعْتُهُ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: فَيَسْتَرْجِعُ مِنْهُ الْإِيمَانُ مَا دَامَ عَلَى خَطِيئَتِهِ، فَإِذَا فَارَقَهَا رَجَعَ إِلَيْهِ الْإِيمَانُ.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي عُمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ أَنَّهُ سَمِعَ نَافِعَ بْنَ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ يَقُولُ: لَا يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ حِينَ يَزْنِي، فَإِذَا زَالَهُ رَجَعَ إِلَيْهِ الْإِيمَانُ لَيْسَ إِذَا تَابَ مِنْهُ، وَلَكِنْ إِذَا أَخْرَجَ عَنْ الْعَمَلِ بِهِ - قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ، فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ: فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ زَالَ عَنْهُ الْإِيمَانُ، يَقَالُ: الْإِيمَانُ كَالظِّلِّ.

وَذَكَرَ أَيْضًا مَعْمَرُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَتَادَعَهُ، وَعَنْ رَجُلٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ أَبِي هَارُونَ الْعَبْدِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «هَذَا نَهْيٌ يَقُولُ: حِينَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَقَعِّلُ - يَعْنِي: لَا يَسْرِقُ، وَلَا يَزْنِي، وَلَا يَغْلُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَهَذِهِ التَّفَاسِيرُ كُلُّهَا لَيْسَ فِيهَا إِلَّا مِزَالَةُ الْإِيمَانِ لِلْفَاعِلِ حِينَ الْفِعْلِ، ثُمَّ رُجُوعُهُ فِي بَعْضِهَا إِلَيْهِ إِذَا تَابَ، وَإِذَا تَرَكَ. وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ التَّفَاسِيرِ بَيَانٌ مَا هُوَ الْإِيمَانُ الزَّائِلُ حِينَ هَذِهِ الْمَعَاصِي، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ كُلَّ مَا قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ الْحَقُّ الرَّاضِحُ الَّذِي لَا حَقِيقَةَ فِي غَيْرِهِ، وَأَنَّ مَنْ

حِينَ يَشْرِبُهَا مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهِبُ نَهْيَهُ يَرْفَعُ النَّاسُ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ وَهُوَ حِينَ يَنْتَهِبُهَا مُؤْمِنٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ الْأَرُّوقُ عَنْ الْفَضْلِ بْنِ غَزْوَانَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزْنِي الْعَبْدُ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: كَيْفَ يُنْتَرَجُ الْإِيمَانُ مِنْهُ؟ فَضَبَّكَ أَصَابِعُهُ، ثُمَّ أَخْرَجَهَا، فَقَالَ: هَكَذَا، فَإِذَا تَابَ عَادَ إِلَيْهِ هَكَذَا، وَشَبَّكَ أَصَابِعَهُ».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ بْنِ مَثَبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «لَا يَسْرِقُ سَارِقٌ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَزْنِي زَانٍ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ - يَعْنِي الْخَمْرَ - أَحَدُكُمْ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بَيْنَهُ لَا يَنْتَهِبُ أَحَدُكُمْ نَهْيَهُ ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ إِلَيْهِ الْمُؤْمِنُونَ أَعْيُنَهُمْ فِيهَا وَهُوَ حِينَ يَنْتَهِبُهَا مُؤْمِنٌ، وَلَا يَغْلُ أَحَدُكُمْ حِينَ يَغْلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ثُمَّ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: يَاكُمْ، يَاكُمْ، يَاكُمْ».

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبَرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ فَمَرَّ جَلْبَةٌ عَلَى بَابِهَا فَسَمِعَتْ الصَّوْتِ، فَقَالَتْ: مَا هَذَا؟».

فَقَالُوا: رَجُلٌ شَرِبَ فِي الْخَمْرِ، فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ - يَعْنِي الْخَمْرَ - حِينَ يَشْرِبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاكُمْ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا أَثَرٌ صَحِيحٌ ثَابِتٌ، لَا مَغْمَرٌ فِيهِ، رَوَاهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، بِالْأَسَانِيدِ الثَّامَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَا.

ورواه عن أبي هُرَيْرَةَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، وَأَبُو سَلَمَةَ، وَحَمِيدٌ، ابْنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَعَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ أَخُو سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ، وَهَمَّامُ بْنُ مَثَبٍ.

ورواه عن ابْنِ عَبَّاسٍ عِكْرَمَةُ، وَعَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

ورواه عن هُزْلَمٍ: النَّاسُ، فَهُوَ نَقْلٌ تَوَاتَرَ يَوْجِبُ صَحَّةَ 'لَعَلِّمْ، وَذَكَرَ فِيهِ كَمَا أوردنا: الْقَتْلُ، وَالزَّنى، وَالْخَمْرُ، وَالسَّرْقَةُ، وَالنَّهْيَةُ، وَالغُلُوفُ.

ولا يترك يصلّي في مسجد مع المسلمين؛ ولا أن يدخل الحرم، ولا أن يتدنّى تكاح مسلمة، وإن مات له قريب في تلك الحال أن لا يرثه - وهذا خلاف لإجماع الصحابة ومن يعتد به بعدهم، وهم لا يقولون هذا - يعني من لم يكن منهم.

قال أبو محمد رحمه الله: فإذا لم يرز رسول الله ﷺ بقوله المذكور في هذا الحديث أن الزاني كافر، ولا أن القتال كافر، ولا أن المنتهب كافر، ولا أن الغال كافر، ولا أن الشارب كافر، ولا أن السارق كافر.

وصح أنهم لم كانوا كذاً كثيراً للزمهم ما يلزم المرتد عن دينه من القتل، وقران الزوجية، واستيفاء المال - فيبين تدري أنه عليه السلام لم يعن بذهاب الإيمان المذكور ذهاب تصديقه.

وأيضاً - فيضرورة الحسن يدري من واقع شيئاً من الذنوب المذكورة من المسلمين من نفسه: أن تصديقه لم يزل، وأنه كما كان، وكل قول تكذبه الضرورة فهو قول متيقن السقوط، فقد صح ما قلنا: إن الإيمان المزيل له في حال هذه الأفعال إنما هو الإيمان الذي هو الطاعة لله تعالى فقط.

وهذا أمر مشاهد باليقين، لأن الزنى، والقتل، والغلول، والتهبة، وشرب الخمر، ليس شيء منها طاعة لله تعالى، فليست إيماناً، فإذا لم يزل شيئاً منها إيماناً، ففاعليها ليس مؤمناً، بمعنى ليس مطيعاً، إذ لم يفعل الطاعة، لكنه عاص وفاسق، ومن فعل الإيمان فهو مؤمن، وكل من ذكرنا لم يفعل في فعله تلك الأفعال إيماناً، فليس مؤمناً.

وهذا الحديث من الحجج القاطعة على أن الطاعات كلها إيمان، وأن ترك الطاعة ليس إيماناً، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٦٦ - مسألة: هل تقام الحدود في المساجد أم لا؟

قال أبو محمد رحمه الله: أنا أحمد بن محمد بن عبد الله الطلمكي أخبرنا ابن مفرج أخبرنا أحمد بن أيوب الصموني أخبرنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البرزاعي أخبرنا أبو نسيط محمد بن هارون، والحسن بن عرفة، قال أبو نسيط: أخبرنا أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج أخبرنا سعيد بن بشير عن قتادة وقال ابن عرفة: أخبرنا أبو حفص عمرو بن عبد الرحمن الأبار عن إسماعيل بن مسلم - ثم اتفق قتادة، وإسماعيل - كلاهما عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «لا تقام الحدود في المساجد ولا يقتل بالزنى والردة».

قال أبو محمد رحمه الله: إسماعيل بن مسلم، وسعيد بن

فعل شيئاً لم يكن حين فعله إياه مؤمناً، فإن الإيمان قد فارقه بلا شك، كما قال رسول الله ﷺ. لكن يجب علينا أن نعرف ما هذا الإيمان الذي يزول عنه في حين ذلك الفعل؛ لنعلم من ذلك حكم ذلك الفاعل - بعون الله تعالى ومنه: فنظرنا في ذلك، فوجدنا الناس في تفسير لفظ «الإيمان» قد اختلفوا على أربعة أقوال: فقال أهل الحق: الإيمان اسم واقع على ثلاثة معان:

أحدها: العقد بالقلب.

والآخر: النطق باللسان.

والثالث: عمل بجميع الطاعات - فرضها ونقلها - واجتناب الحرمات.

وقالت طائفة - غلظة: إن الإيمان اسم واقع على معنيين، وهما: العقد بالقلب، والنطق باللسان فقط، وأن أعمال الطاعات واجتناب الحرمات: إنما هي شرائع الإيمان، وليست إيماناً، وهذه مقالة - وإن كانت فاسدة - فصاحبها لا يكفر. وقالت طائفتان قولين خرجا بهما إلى الكفر صراحاً.

أحدهما: جهم بن صفوان السمرقندي، ومن قبله واتسم به فإنهم قالوا: الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، وإن أعلن الكفر، وجدح النبوة، وصرح بالتلبيث، وعبد الصليب في دار الإسلام، دون تقيّة.

والآخر: محمد بن كرام السجستاني، ومن اتبعه واقتدى به، فإنهم قالوا: الإيمان التصديق باللسان فقط، وإن اعتقد الكفر بقلبه. فلزم الطائفة الأولى: أن يلبس مؤمن، وأن اليهود والنصارى الذين حاربوا رسول الله ﷺ مؤمنون أولياء الله تعالى من أهل الجنة، لأن كل هؤلاء عرفوا الله تعالى بقلوبهم، وعرفوا صحة نبوة رسول الله ﷺ بقلوبهم، وجدوه مكتوباً عندهم في التوراة، والإنجيل، أو أن يكذب الله تعالى في إخباره بصحة علم إيليس بالله تعالى ونبوة الأنبياء عليهم السلام. ولزم الطائفة الثانية: أن المنافقين الذي شهد الله تعالى بأنهم من أهل النار مؤمنون، أولياء الله تعالى، من أهل الجنة - وهذا كفر مجرّد. وكلا القولين خرق للإجماع، وخالفة لأهل الإسلام.

قال أبو محمد رحمه الله: فيلزم من قال: إن الإيمان المزيل للزاني في حين زناه، وللقاتل في حين قتله، وللشارب في حين شربه، سرقته، وللغالي في حال تهبته: أنه التصديق أن يقول: القاتل، والزاني، والغالي، والمنتهب، والشارب: قد بطل تصديقهم ومن بطل تصديقه فهو كافر. فيلزمه أن لا يؤخذ من أحد من هؤلاء زكاة،

بشير ضعيفان.

٢١٦٧- مسألة: هل الحدود كفارة لمن أقيمت عليه

أم لا؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: كُلُّ مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا فِيهِ حَدٌّ فَأَقِيمَ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ فِي ذَلِكَ فَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ مَا أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ - تَابَ أَوْ لَمْ يَتَبْ - حَاشَ الْحَارِيقَةُ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ وَإِنْ أَقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّهَا، وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ إِلَّا التَّوْبَةُ لِلَّهِ تَعَالَى فَقَطُّ.

برهان ذلك:

ما رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَجْلِسٍ، فَقَالَ تَبَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تُسْرِقُوا وَلَا تُزْنُوا وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَسَرَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ غَنَّا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ».

وَبِهِ إِلَى مُسْلِمٍ حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ أَخْبَرَنَا هَشِيمُ أَخْبَرَنَا خَالِدٌ - هُوَ الْخَدَّاءُ - عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ - هُوَ الصَّعْمَانِيُّ - عَنْ «عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا أَخَذَ عَلَى النَّسَاءِ: أَنْ لَا تُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تُسْرِقُوا، وَلَا تُزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَنَا، وَلَا يَغْتَابَ بَعْضُنَا بَعْضًا - فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ حَدًّا فَأَقِيمَ عَلَيْهِ فَهُوَ عِقَابُهُ، وَمَنْ سَرَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ - إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ».

وَأَمَّا تَحْصِينُا الْحَارِيقَةَ مِنْ جَمِيعِ الْحُدُودِ، فَلَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ فَنَصَّ اللَّهُ تَعَالَى نَصًّا لَا يَحْتَمِلُ تَأْوِيلًا، عَلَى أَنَّهُمْ مَعَ إِقَامَةِ هَذَا الْحَدِّ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّهُ هُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا، وَلَهُمْ مَعَ ذَلِكَ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَوَجِبَ اسْتِعْمَالُ النَّصُوصِ كُلِّهَا كَمَا جَاءَتْ، وَأَنْ لَا يَتْرَكَ شَيْءٌ مِنْهَا لشيءٍ آخَرَ وَلَيْسَ بِبَعْضِهَا أَوَّلُ بِالطَّاعَةِ مِنْ بَعْضٍ، وَكُلُّهَا حَقٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى - وَلَا يَجُوزُ النَّسْخُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ: أَمَّا حَدِيثُ عِبَادَةَ - فَإِنَّهُ فَضِيلَةٌ لَنَا أَنْ تَكْفَرَ عَنِ الذَّنُوبِ بِالْحَدِّ، وَالْفَضَائِلُ لَا تَنْسَخُ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ أَوَامِرَ، وَلَا نَوَاهِي، وَإِنَّمَا النَّسْخُ فِي الْأَوَامِرِ وَالنَوَاهِي - سِوَاهُ وَرَدَتْ بِلَفْظِ الْأَمْرِ وَالنَهْيِ - أَوْ بِلَفْظِ الْخَبَرِ، وَمَعْنَاهُ الْأَمْرُ وَالنَهْيُ.

وَبِهِ إِلَى الْبَزَّازِ أَخْبَرَنَا يونسُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ مَعَاذِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو الْوَاقِدِيُّ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ عَنْ أَبِيهِ: «إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُقَامَ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ».

مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو الْوَاقِدِيُّ سَاقَطَ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ ابْنِ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مَعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ حَزَامٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ» - مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَالْعَبَّاسُ: مَجْهُولَانِ.

وَعَنْ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا مَبْرَكُ بْنُ طَلْحَانَ بْنِ صَبِيحٍ الضَّبِّيُّ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ - طَلْحَانُ: مَجْهُولٌ.

وَعَنْ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ قَالَ: أَتَى عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَجُلًا فِي حَدٍّ، فَقَالَ: أَخْرَجَاهُ مِنَ الْمَسْجِدِ ثُمَّ اضْرِبَاهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا خَيْرٌ صَحِيحٌ، قَدْ صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «أَمَرَ بِتَطْيِيبِ الْمَسَاجِدِ وَتَنْظِيفِهَا».

وَقَالَ تَعَالَى ﴿فَإِنِّي يُّوسُفُ أَذُنُ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ فَوَجِبَ صَوْنُ الْمَسْجِدِ، وَرَفْعُهَا، وَتَنْظِيفُهَا - فَمَا كَانَ مِنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ فِيهِ تَقْذِيرٌ لِلْمَسْجِدِ بِالدَّمِ: كَالْقَتْلِ، وَالْقَطْعِ، فَحَرَامٌ أَنْ يَبْقَى شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِتَطْيِيبٍ وَلَا تَنْظِيفٍ.

وَكَذَلِكَ «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجْمِ مَا عَزِيَ بِالسَّبْيِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ».

وَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْحُدُودِ جُلْدًا فَقَطُّ، فإِقَامَتُهُ فِي الْمَسْجِدِ جَائِزٌ، وَخَارِجُ الْمَسْجِدِ أَيْضًا جَائِزٌ، إِلَّا أَنْ خَارِجَ الْمَسْجِدِ أَحَبُّ إِلَيْنَا، خَوْفًا أَنْ يَكُونَ مِنَ الْجُلُودِ بَوْلٌ لضعفِ طَبِيعَتِهِ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ نَحْنُ لَا يُؤْمِنُ مِنَ الْمَضْرُوبِ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ فَلَوْ كَانَ إِقَامَةُ الْحُدُودِ بِالْجُلْدِ فِي الْمَسَاجِدِ حَرَامًا لَفَصَّلَ لَنَا ذَلِكَ مَبِينًا فِي الْقُرْآنِ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ.

وَمَنْ قَالَ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ بِالْجُلْدِ فِي الْمَسَاجِدِ: ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَغَيْرُهُ - وَبِهِ نَأْخُذُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا الْخَبَرُ الْحَقُّقِيُّ فَلَا يَدْخُلُ النَّسْخُ فِيهِ، وَلَوْ دَخَلَ لَكَانَ كَذِبًا - وَهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَظُنَّ بِشَيْءٍ مِنْ أَخْبَارِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ.

وَأَمَّا الْآيَةُ فِي الْحَاكِمَةِ - فَإِنَّ وَجوبَ الْعَذَابِ فِي الْآخِرَةِ مَعَ الْحَزَنَةِ فِي الدُّنْيَا بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَيْهِمْ: خَيْرٌ بِمَرَّةٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، لَا مَدْخَلَ فِيهِ لِلْأَمْرِ وَالتَّهْيِئَةِ قَامَنَ دُخُولُ النَّسْخِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِنَّ تَعَلُّقَ تَمَلُّقٍ بِمَا أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو الْعَدْرِيِّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حُمَيْدٍ السَّرْحَسِيُّ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ دَحِيمٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ الْكُتَيْبِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْقُسَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَذْرِي أَنْتُمْ كُنَّا نَبُوءُ أَمْ لَا؟ وَمَا أَذْرِي ذُو الْقُرْنَيْنِ أَنْبَأَ كُنَّا أَمْ لَا؟ وَأَذْرِي الْحُدُودُ كُفِّرَتْ لَأَهْلِهَا أَمْ لَا؟»

وَمَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو الْعَدْرِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ بِنِ سَخْتَوَيْهِ الْإِسْرَافِيَّ - فِي دَارِهِ بِمَكَّةَ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ جَعْفَرٍ بِنِ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُجَيْوَيْهِ مِنْ مُوسَى أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ رَشِيدٍ أَخْبَرَنَا سَيْفُ بْنُ هَارُونَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «بَيَّعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا بَيَّعَتْ النِّسَاءُ، فَمَنْ مَاتَ مِنَّا وَلَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ مِنْهُنَّ: ضَمِنَ لَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ مَاتَ مِنَّا وَآتَى بِشَيْءٍ فَأُقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُودُ: فَجَسَدُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَصَحِيحٌ السَّنَدُ، وَمَا نَعْلَمُ لَهُ فِي وَقْتِ هَذَا عِلَّةً، إِلَّا أَنَّ الَّذِي لَا نَشْكُ فِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يَخْتَلِفُ قَوْلُهُ، وَلَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ، وَقَدْ قَالَ ﷺ بَأَصَحِّ سُنَنِ مَا أَوْرَدْنَا أَتَّفَقَ مِنْ طَرِيقِ عِبَادَةٍ: «أَنْ مَنْ أَصَابَ مِنَ الزُّنَى، وَالسَّرْقَةِ، وَالْقَتْلِ، وَالْغَصَبِ: شَيْئًا، فَأُقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُودُ، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ» فَمِنْ الْحَالِ أَنْ يَشْكُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ قَدْ قَطَعَ بِهِ، وَيُشِيرُ أَمْتُهُ بِهِ، وَهُوَ وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْحَى إِلَيْهِ بِهِ. وَالْقَوْلُ عِنْدَنَا فِيهِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَقُلْ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْكَلَامَ، وَقَدْ سَمِعَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ مِنْ أَحَدِ الْمُهَاجِرِينَ، ثُمَّ سَمِعَهُ ذَلِكَ الصَّاحِبُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ، قِيلَ أَنَّ يَسْمَعُ عِبَادَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْحُدُودَ كُفِّرَتْ» فَهَذَا صَحِيحٌ بَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَعْلَمُ إِلَّا مَا عَلَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ عَلِمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ حِينَئِذٍ، وَآخِرَ بِهِ الْأَنْصَارُ، إِذْ بَايَعُوهُ قَبْلَ الْمُهْجَرَةِ، وَالْحُدُودُ حِينَئِذٍ لَمْ تَكُنْ نَزَلَتْ بَعْدَ، لَا حِينَ بَيْعَةِ عِبَادَةِ وَلَا قَبْلَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا نَزَلَتْ بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ الْمُهْجَرَةِ، لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى

أَعْلَمَ رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ سَيَكُونُ لِهَذِهِ الذُّنُوبِ حُدُودٌ، وَعُقُوبَاتٌ - وَإِنْ كَانَ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا - لَكِنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهَا كُفِّرَتْ لَأَهْلِهَا - هَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ - إِنَّ صَحَّ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَمْ تَكُنْ فِيهِ عِلَّةٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ - فَسَاقَطٌ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ دَاوُدَ بْنِ رَشِيدٍ - وَهُوَ ضَعِيفٌ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ الْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي تَكَلَّمْنَا فِيهِ أَتَّفَقًا، وَالْأَمْرُ كَانَ حِينَئِذٍ فِي حَدِيثِ جَابِرِ ابْنِ، لِأَنَّ إِسْلَامَ جَرِيرٍ مَتَأَخَّرَ جَدًّا بَعْدَ الْفَتْحِ، لَمْ يَدْرِكْ قَطْعَ بَيْعَةِ النِّسَاءِ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ الْقِتَالِ، لِأَنَّ إِسْلَامَ جَرِيرٍ كَانَ بَعْدَ نَزُولِ الْمَانِدَةِ فَصَارَ حَدِيثُ عِبَادَةِ قَاضِيًا عَلَى كُلِّ ذَلِكَ، وَغَيْرَ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ فِي سَائِرِ الْأَخْبَارِ: مِنْ أَنَّ الْحُدُودَ كُفِّرَتْ لَأَهْلِهَا، حَاشَ مَا خَصَّه اللَّهُ تَعَالَى مَهَا.

٢١٦٨ - مسألة: هل تسقط الحدود بالتوبة أم لا؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ الْحُدُودَ كُلَّهَا تَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ - وَهَذِهِ رِوَايَةٌ رَوَاهَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ الشَّافِعِيِّ، قَالُوا بِالْعِرَاقِ وَرَجَعَ عَنْهَا بِمَصْرَ - وَاحْتِجَّ أَهْلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ: بِمَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ زَيْدِ بْنِ نَعِيمٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «أَقِيمْ عَلَيَّ كِتَابَ اللَّهِ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلَيْهِ، فَلَمَّا مَسَّهُ الْحِجَارَةُ خَرَجَ يَشْتَدُّ، وَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ مِنْ نَادِي قَوْمِهِ بِطُؤَيْفٍ حِمَارٍ، فَضَرَبَتْهُ فَصْرَعَتْهُ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَحَدَّثَهُ بِأَمْرِهِ فَقَالَ: أَلَا تَرَكْتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ؟ يَا هَذَا لَوْ سَتَرْتَهُ بِثَوْبِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ».

حَدَّثَنَا حَامِدٌ حَدَّثَنَا عِيَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِيمَنٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ حُمَادٍ بِنِ طَلْحَةَ عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ نَصْرِ عَنْ سَمَّاكِ عَنْ عَلْقَمَةَ بِنِ وَائِلِ بْنِ حَجَرٍ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ امْرَأَةً وَقَعَ عَلَيْهَا رَجُلٌ فِي سَوَادِ الصُّبْحِ وَهِيَ تَعْبُدُ إِلَى الْمَسْجِدِ عَنْ كَرِهِ نَفْسِهَا، فَاسْتَعَانَتْ بِرَجُلٍ مَرَّ عَلَيْهَا وَفَرَّ صَاحِبُهَا، ثُمَّ مَرَّ عَلَيْهَا قَوْمٌ ذَوُو عَدُوٍّ، فَاسْتَعَانَتْ بِهِمْ، فَأَذْرَكُوا الَّذِي اسْتَعَانَتْ بِهِ، وَسَبَّوْهُمُ الْآخَرُ، فَأَتَوْا بِالنَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ: أَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهَا، وَأَخْبَرَتْهُ الْقَوْمَ: أَنَّهُمْ أَذْرَكُوهُ يَشْتَدُّ، فَقَالَ: إِنَّمَا كُنْتُ أَغْتَنِي عَنْ صَاحِبِهَا فَأَذْرَكْتِي هَؤُلَاءِ فَأَخَذُونِي، قَالَتْ: كَذَبَ، هُوَ الَّذِي وَقَعَ عَلَيَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ

الآية إلى قوله: «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ» قَالُوا: فَصَحَّ النَّصُّ مِنَ الْقُرْآنِ وَصَحَّ الْإِجْمَاعُ بِأَنْ خُدَّ الْحَارِثَةَ تَسْفِيطُهُ التَّوْبَةُ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ جَمِيعُ الْحُدُودِ مِنَ: الزَّهْنِ، وَالسَّرِقَةِ، وَالْقَذْفِ، وَشَرْبِ الْخَمْرِ كَذَلِكَ، لِأَنَّهَا كُلُّهَا حُدُودٌ وَنَقَعَتِ التَّوْبَةُ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَى أَهْلِهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا كُلُّ مَا يُمكن أَنْ يَخْتَجَّ بِهِ أَهْلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ، وَدَعَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ التَّوْبَةَ لَا تَسْفِيطُ الْحُدُودَ.

وَاحْتَجُّوا: بِمَا أَخْبَرَنَا حَامُّ أَخْبَرَنَا عُبَيْسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَيْمَنٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى - هُوَ ابْنُ حُشَامٍ - أَخْبَرَنَا سُئِدُ أَخْبَرَنَا يَحْيَى - هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ - عَنْ هِشَامِ الدُّسْتَوَائِيِّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَبِيرٍ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ الْحَصَنِ حَدَّثَهُ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى مِنْ الرُّثَا فَقَالَتْ: إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمَهُ عَلَيَّ، فَدَعَا وَلِيِّهَا فَقَالَ أَحْسِنَ إِلَيْهَا فَإِنَّا وَضَعْتُ قَائِنِي بِهَا فَفَعَلَ فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكُنْتُ عَلَيْهَا نِيَابَهَا ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا، فَقَالَ عُمَرُ: صَلَّيْتُ عَلَيْهَا وَقَدْ رُتَتْ؟ فَقَالَ: لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُيِّمَتْ بَيْنَ سِتِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسَّعَتْهُمْ، هَلْ وَجَدْتَ شَيْئًا هُوَ أَفْضَلُ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا؟»

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنِي عَبْدُ الْأَعْلَى أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي نَضْرَةَ «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ يُقَالُ لَهُ: مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ فَاجِئَةً فَأَقِمَهُ عَلَيَّ فَرَدَّهُ النَّبِيُّ ﷺ مِرَارًا ثُمَّ سَأَلَ قَوْمَهُ.

فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُ بِهِ نَاسًا - فَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ وَفِيهِ - فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَرْجُمَهُ، فَكَانَ النَّاسُ فِيهِ فَوْقَيْنِ: قَائِلٌ يَقُولُ: هَلْكَ، لَقَدْ أَخْطَأْتُ بِهِ خَطِيئَتَهُ، وَقَائِلٌ يَقُولُ: مَا تَوْبَةُ أَفْضَلُ مِنْ تَوْبَةِ مَاعِزٍ، إِنَّهُ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَضَعَ يَدَهُ فِي يَدِهِ فَقَالَ: اقْتُلْنِي بِالْحِجَارَةِ، قَالَ: فَلَبَّيْهُ بِذَلِكَ يَوْمَئِذٍ - أَوْ ثَلَاثَةً - ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ جُلُوسٌ فَسَلَّمَ ثُمَّ جَلَسَ فَقَالَ اسْتَغْفِرُوا لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ.

فَقَالُوا: غَفَرَ اللَّهُ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ قُيِّمَتْ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوَسَّعَتْهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ أَخْبَرَنَا بَشِيرُ بْنُ الْمُهَاجِرِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَرْثَدَةَ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَرَزَيْتُ وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ تُطَهِّرَنِي، فَرَدَّهُ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ - فَجَاءَتِ الْعَامِلِيَّةُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ

تَمَلَّكْتُ أَفْعِيوًا بَا فَارْجُمُوهُ فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ فَقَالَ: لَا تَرْجُمُوهُ وَارْجُمُونِي أَنَا الَّذِي قَعَلْتُ بِهَا الْفِعْلَ، فَأَعْرَفَتْ، فَاجْتَمَعَ ثَلَاثَةٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا، وَالَّذِي أَغَانَهَا، وَالْمَرَأَةَ، فَقَالَ: أَمَا أَنْتَ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، وَقَالَ لِلَّذِي أَغَانَهَا قَوْلًا حَسَنًا فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَرْجُمُ الَّذِي اعْتَرَفَ بِالزَّهْنِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا، إِنَّهُ قَدْ تَابَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى زَادَ ابْنُ عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ لَوْ تَابَهَا أَهْلُ مَدِينَةٍ يَتَرَبَّ لَقَبِلَ مِنْهُمْ».

أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرِو أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ أَخْبَرَنَا أَبِي قَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ قَاسِمٍ أَخْبَرَنَا جَدِّي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا أَبُو النَّضْرِ أَخْبَرَنَا أَبُو معاويةَ عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِي مَلِيحٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْهَلْبِيِّ عَنْ «وَالِئِلَّةِ بْنِ الْأَسْفَعِ قَالَ شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ وَأَنَّهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ ثُمَّ قَالَهَا الثَّالِثَةُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ أَتَى الرَّابِعَةَ، فَقَالَ: أَصَبْتُ حَدًّا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَأَقِمَ فِي حَدِّ اللَّهِ قَالَ: أَلَمْ تَحْسِنِ الطُّهُورَ - أَوْ الْوُضُوءَ - ثُمَّ شَهِدْتَ الصَّلَاةَ مَعَنَا إِنِّمَا، أَفْهَبَ فِيهِ كُفْرَانُكَ».

وَمِنْ طَرِيقٍ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ أَخْبَرَنَا شَدَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْبَاهِلِيِّ قَالَ «كَتَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ لَ رَجُلٌ: إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمَ عَلَيَّ وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ خَرَجَ - وَتَعَنَّهُ الرَّجُلُ - وَتَبِعْتُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقِمَ عَلَيَّ حَدِّي فَإِنِّي أَصَبْتُ، فَقَالَ: أَلَيْسَ حِينَ خَرَجْتَ مِنْ مَنَزِلِكَ تَوَضَّأْتَ فَأَحْسَنْتِ الْوُضُوءَ وَشَهِدْتَ مَعَنَا الصَّلَاةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ - أَوْ حَدَّكَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَقَدْ رَوَيْنَا هَذَا الْخَبَرَ - وَفِيهِ «إِنِّي رَزَيْتُ» كَمَا حَدَّثَنَا الْمُهَلَّبُ بْنُ أَبِي صَفْرَةَ الْأَسَدِيِّ التَّمِيمِيَّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَصْبَلِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الصَّوَّافِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ بْنِ رَوْحِ الْبَرْزَنْجِيِّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْوَاسِطِيُّ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ عَنْ هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَزَيْتُ فَأَقِمَ عَلَيَّ الْحَدَّ، ثُمَّ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ كَفَّرَ عَنْكَ بِصَلَاتِكَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَالُوا: قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «وَمِمَّا جَزَاءُ الَّذِينَ يَحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْتَعِزُّونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا»

قُلْنَا: إِنَّ الرَّاجِبَ إِذَا تَعَارَضَتِ الْأَخْبَارُ أَنْ يُؤْخَذَ بِالرَّائِدِ وَالرَّائِدُ: هُوَ الَّذِي جَاءَ بِحُكْمٍ لَمْ يَكُنْ رَاجِعًا فِي مَعْنَى الْأَصْلِ، وَكَانَ مَعْنَى الْأَصْلِ بِلا شَكٍّ أَنْ لَا حُدَّ عَلَى أَحَدٍ - تَائِبًا كَانَ أَوْ غَيْرَ تَائِبٍ - فَجَاءَ النَّصُّ بِإِجَابِ الْحُدُودِ جُمْلَةً، وَكَانَتْ هَلِهُ النُّصُوصُ زَائِدَةً عَلَى مَعْنَى الْأَصْلِ، وَجَاءَ خَبِيرٌ مَسَاعِرٍ، وَالْغَامِبِيُّ، وَالْجَهَنِّيَّةُ، فَكَانَ مَا فِيهَا مِنْ إِجَابِ الْحُدِّ عَلَى التَّائِبِ زَائِدًا عَلَى مَا فِي الْخَبَرِ الَّذِي فِيهِ إِسْقَاطُ الْحُدِّ عَنِ التَّائِبِ - هَذَا لَوْ كَانَ فِي خَلِيصِهِمْ أَنْ الْحُدَّ سَقَطَ عَنْهُ بِالتَّوْبَةِ، فَكَيْفَ وَلَيْسَ هَذَا فِيهِ؟ وَإِنَّمَا فِيهِ إِسْقَاطُ الْحُدِّ بِصَلَاتِهِ فَقَطْ، وَهَذَا مَا لَا يَقُولُونَهُ بَلْ هُمْ يُخَالِفُونَ لِهُذَا الْحُكْمِ قَبْلُ تَمَلُّفُهُمْ بِهَذَا الْخَبَرِ، وَبِئْسَ الْأَخْبَارُ جُمْلَةً، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فَإِنْ قَالُوا: هَبْكُمْ أَنْ حُدَّ الزُّنَى قَدْ وَجَدْتُمْ فِيهِ، وَفِي حُدِّ الْقَذْفِ: إِقَامَةُ الْحُدِّ عَلَى مَنْ تَابَ، فَمِنْ آيِنَ لَمْ تَسْقُطُوا حُدَّ السَّرْقَةِ، وَحُدَّ الْخَمْرِ بِالتَّوْبَةِ؟ وَلَا نَصٌّ مَعَكُمْ فِي إِقَامَتِهَا عَلَى التَّائِبِ مِنْهَا؟

قُلْنَا: إِنَّ النَّصَّ قَدْ وَرَدَ جُمْلَةً بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ فِي السَّرْقَةِ، وَالْخَمْرِ، وَالزُّنَى، وَالْقَذْفِ، وَلَمْ يَسْتَنْ اللَّهُ تَعَالَى تَائِبًا مِنْ غَيْرِ تَائِبٍ، وَلَمْ يَصِحْ نَصٌّ أَصْلًا بِإِسْقَاطِ الْحُدِّ عَنِ التَّائِبِ، فَإِذَا الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلَا يَجِلُّ أَنْ يُخَصَّصَ التَّائِبُ مِنْ عُمُومِ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ بِالرَّأْيِ، وَالْقِيَاسِ دُونَ نَصٍّ وَلَا إِجْمَاعٍ، فَهَذِهِ عُمْدَتُنَا فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى التَّائِبِ وَغَيْرِ التَّائِبِ. وَإِنَّمَا خَبِيرٌ مَسَاعِرٍ، وَالْغَامِبِيُّ، وَالْجَهَنِّيَّةُ: مُؤَيَّدٌ لِقَوْلِنَا فِي ذَلِكَ فَقَطْ، وَلَوْ لَمْ يَأْتِ مَا اخْتَجْنَا إِلَيْهَا مَعَ الْأَوَامِرِ الْوَارِدَةِ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ.

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ مِنْهُ فَاقْتُلُوهُ».

وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جُلْدٌ مِائَةٌ وَتَغْرِيبٌ عَامٌ، وَالتَّيْبُ بِالتَّيْبِ جُلْدٌ مِائَةٌ وَالرَّجْمُ».

وَمَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا».

وَمَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً».

وَمَعَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ» الْحَدِيثَ. فَلَمْ يَخْصُصْ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَيْئًا مِنْ شَيْءٍ، تَمَّا أَمْرٌ بِإِقَامَةِ الْحُدِّ عَلَيْهِ تَائِبًا مِنْ غَيْرِهِ: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ» «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا».

ثُمَّ نَظَرْنَا أَيْضًا فِي احْتِجَاجِهِمْ عَلَى هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ بِأَنَّهُمْ قَدْ اجْعَلُوا عَلَى أَنْ التَّوْبَةُ تَسْقُطُ عَذَابَ الْآخِرَةِ - وَهُوَ الْعَذَابُ الْأَكْبَرُ - فَإِذَا اسْقَطَتِ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ فَاحِرَى وَأَوْجِبَ أَنْ تَسْقُطَ الْعَذَابُ الْأَقْلَى، الَّذِي هُوَ الْحُدُّ فِي الذَّنْبِ فَوَجَدْنَا هَذَا كُلَّهُ لَا زَمًا

رُئِيَ فَطَهْرُنِي، وَأَنَّهُ رَدَعًا، فَلَمَّا كَانَ الْعَدُّ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ تُرَدُّنِي كَمَا رَدَدْتُمْ سَاعِرًا؟ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَخَلِيسٌ، قَالَ: أَمَا الْأَنْفَافُ فِي يَدَيْهِ وَذَكَرَ بَاقِيَ الْخَبَرِ - فَلَمَّا قَطَعَتْهُ أَنَّهُ بِالصَّبِيِّ - وَفِي يَدِهِ كِسْرَةُ خَبِيرٍ - فَقَالَتْ: هَذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدْ قَطَعْتُهُ، وَقَدْ أَكَلْتُ الطَّعَامَ، فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَحُفِرَ إِلَى صَنْدِهَا وَأَمَرَ النَّاسَ فَرَجَمُوهَا - فَأَتَيْنَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَرَمَى رَأْسَهَا فَتَضَخَ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ، فَسَبَّحَهَا، فَسَمِعَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ إِثْمًا، فَقَالَ: مَهْلًا يَا خَالِدُ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكَّةَ لَغُفِرَ لَهُ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصُلِّيَ عَلَيْهَا وَدُفِنَتْ.

قَالُوا: فَهَذَا مَسَاعِرٌ قَدْ صَحَّتْ تَوْبَتُهُ قَبْلَ الرَّجْمِ بِاخْتِبَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ، وَبِأَنَّهَا مَقْبُولَةٌ - وَهَذِهِ الْغَامِبِيُّ، وَالْجَهَنِّيَّةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَدْ تَابَا أَنْتُمْ تَوْبَةً وَأَصَحَّهَا، مَقْبُولَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِاخْتِبَارِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَمْ تَسْقُطْ هَذِهِ التَّوْبَةُ عَنْهُمْ الْحُدَّ قَالُوا:

وَكَذَلِكَ أَيْضًا حُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الَّذِينَ قَدَفُوا عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَمَّا اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ - كَمَا ذَكَرْنَا - وَجِبَ أَنْ نَنْظُرَ فِي ذَلِكَ لِنَعْلَمَ الْحَقَّ مِنْ ذَلِكَ فَتَبَيَّنَ بَعْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَمَعَهُ: فَظَنَرْنَا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي اخْتَجَّ بِهِ مَنْ رَأَى الْحُدُودَ سَاقِطَةً بِالتَّوْبَةِ. فَظَنَرْنَا فِي ذَلِكَ، فَوَجَدْنَا مُرْسَلًا، فَسَقَطَ التَّعَلُّقُ بِهِ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي خَلِيبِ عِلْقَمَةَ بْنِ وَإِلٍ، فَوَجَدْنَاهُ لَا يَصِحُّ، لِأَنَّهُ مِنْ طَرِيقِ سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ وَهُوَ يَقْتُلُ التَّلْقِينَ، شَهِدَ بِذَلِكَ شُعْبَةُ، وَغَيْرُهُ، فَسَقَطَ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي خَلِيبِ وَإِلَّةَ بْنِ الْأَسْقَمِ، فَوَجَدْنَا الْأَوَّلَ مِنْ طَرِيقٍ فِيهَا لَيْثُ بْنُ أَبِي مَلِيحٍ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

وَأَمَّا حَدِيثُ الْبَاهِلِيِّ، فَوَجَدْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا.

فَإِنْ قِيلَ: وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ بِأَنْ فِيهِ رِثْبٌ.

قُلْنَا: نَعَمْ، وَفِيهِ مَنْ لَا يُعْرَفُ رِجَالُهُ، ثُمَّ أَنَّهُ لَوْ ثَبِتَ دُونَ عَلِيٍّ لَمَا كَانَتْ فِيهِ حُجَّةٌ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُهَا تَمَعُّنٌ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ:

أَحَدُهُمَا - أَنْ مُسْكِنًا أَنْ يَكُونَ هَذَا كُلُّ نَزُولِ حُدِّ الزُّنَى ثُمَّ نَزَلَ حُدِّ الزُّنَى فَكَانَ الْحُكْمُ لِإِجَابِ الْحُدِّ.

فَإِنْ قِيلَ: وَمُسْكِنٌ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ بَعْدَ نَزُولِ حُدِّ الزُّنَى ثُمَّ نَزَلَ حُدِّ الزُّنَى فَكَانَ الْحُكْمُ لَهُ وَيَكُونُ نَاسِيخًا لِمَا فِي خَلِيبِ مَسَاعِرٍ، وَالْغَامِبِيُّ، وَالْجَهَنِّيَّةُ.

قَالَ عَلِيٌّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالذَّكْلُ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ أَوْ مِنْ أَمْرٍ
يُحْدِثُ لَمْ يَقُلْ مَا هُوَ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَصْلًا كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ.

فَإِنْ قَالَ: عَلِيٌّ حَدٌّ فِيهِ الْجُلْدُ فَقَطْ: لَمْ يَقُمْ أَيْضًا جُلْدٌ، لِأَنَّهُ
قَدْ يَظُنُّ فِي فِعْلِهِ ذَلِكَ أَنَّهُ حَدٌّ يَوْجِبُ جُلْدًا - وَلَيْسَ كَمَا يَظُنُّ -
فَإِذَا هُوَ مُمْكِنٌ فَلَا يَحِلُّ لَنَا بِشْرَتَهُ بِإِحْلَالِهِ لَنَا لِإِيَّاهَا، لِأَنَّ تَحْرِيمَ اللَّهِ
تَعَالَى لَهَا قَبْلَ إِحْلَالِهِ الْفَاسِدُ.

وَلَوْ أُنْ أَمْرًا قَالَ لِأَخَرٍ: اضْرِبْنِي فَقَدْ أَحْلَلْتُ لَكَ بَشْرَتِي، لَمْ
يَحِلَّ ضَرْبُهُ أَصْلًا، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَحِلَّ مِنْ نَفْسِهِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى
مِنْهَا، وَلَا أَنْ يَحْرِمَ مِنْهَا مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَلَوْ قَالَ مَنْ صَحَّ عَلَيْهِ الْجُلْدُ فِي الْقَذْفِ، أَوْ الزَّوْنِ، أَوْ
الْخَمْرِ: قَدْ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ بَشْرَتِي، لَكَانَ كَلَامُهُ هَذَا وَلَعَوًا.

وَكَذَلِكَ لَوْ أَحْلَى لِأَخَرٍ قَتَلَ نَفْسَهُ أَوْ قَطَعَ يَدَهُ أَوْ أَحْلَلَتْ
الْمَرْأَةُ فَرْجَهَا لِأَجْنَبِيٍّ: أَوْ حَرَّمَ الرَّجُلُ فَرْجَهُ عَلَى امْرَأَتِهِ، أَوْ حَرَّمَ
هِيَ فَرْجَهَا عَلَيْهِ، لَكَانَ كُلُّ ذَلِكَ بَاطِلًا، وَلَا حَرَامٌ إِلَّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ
تَعَالَى أَوْ رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا
تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ عَمَّا خَلَّالَ وَهَذَا حَرَامٌ لِيُفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ
الْكَذِبَ﴾.

فَإِنْ قَالَ عَلِيٌّ لِلَّهِ تَعَالَى حَدٌّ يَوْجِبُ إِمَّا زَنًا، وَإِمَّا قَذْفًا،
وَإِمَّا شَرْبَ خَمْرٍ، فَهَذَا لَمْ يَحَقَّقْ وَلَا أَقْرَأَ إِقْرَارًا صَحِيحًا - وَلَيْسَ
عَلَيْهِ إِلَّا حَدٌّ الْخَمْرِ، لِأَنَّهُ أَقْلُ الْحُدُودِ الرَّاجِعَةِ عَلَيْهِ يَقِينٌ. وَلَا يَحِلُّ
أَنْ يَزِدَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِالشُّكِّ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْلَدَ شَيْئًا حَتَّى يَتَبَيَّنَ مَا
هُوَ الْحَدُّ الَّذِي عَلَيْهِ، وَيُصَفِّهِ وَصْفًا تَامًا.

٢١٦٩ - مسألة: السَّجْنُ فِي التَّهْمَةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ ﷺ: قَالَ قَوْمٌ: بِالسَّجْنِ فِي التَّهْمَةِ،
وَاحْتِجُوا: بِمَا حَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي قَاسِمٍ حَدَّثَنَا أَبِي قَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بِنِ
قَاسِمٍ حَدَّثَنَا جَدِّي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْعَوَّامِ
حَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي حَاتِمِ الطَّوِيلِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خُثَيْمٍ عَنْ عِرَالٍ عَنْ
أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَ فِي تَهْمَةٍ
اِخْتِطَاطًا، أَوْ قَالَ: اسْتِظْهَارًا: يَوْمًا وَلَيْلَةً».

وَبِهِ إِلَى قَاسِمِ بْنِ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ
أَدَمَ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَهُزَّ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ حَبَسَ فِي تَهْمَةٍ، ثُمَّ خُلِيَ سَبِيلُهُ».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَهُزَّ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ
أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَعَاوِيَةَ بْنِ حَبِدة قَالَ: «أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاسًا
مِنْ قَوْمِهِ فِي تَهْمَةٍ فَحَبَسَهُمْ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

لِكُلِّ مَنْ ذَكَرْنَا، لَأَنَّهُمْ أَصْحَابُ قِيَاسٍ - يَزْعُمُهُمْ - وَلَوْ صَحَّ
قِيَاسٌ يَوْمًا مِنْ مَا تَذَهَّرَ لَكَانَتْ هَذِهِ الْقِيَاسُ أَصَحُّ قِيَاسٍ فِي
الْعَالَمِ. وَأَيْنَ هَذَا مِنْ قِيَاسِهِمُ الْفَاسِدِ: الْخَدِيدُ عَلَى النَّعْبِ فِي الرِّبَا،
وَعَزْلُ الْقَطَنِ عَلَى الذَّهَبِ وَالْفَضَّةِ فِي الرِّبَا، وَقِيَاسُهُمْ فَرْجَ الزَّوْجَةِ
عَلَى يَدِ السَّارِقِ، وَسَائِرُ قِيَاسَاتِهِمُ الْفَاسِدَةِ الَّتِي لَا تَعْقُلُ.

وَأَمَّا نَحْنُ فَلَا يَلِيزُنَا هَذَا، لِأَنَّ الْقِيَاسَ كُلَّهُ بَاطِلٌ لَا يَحِلُّ
الْقَوْلُ بِشَيْءٍ مِنْهُ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.
وَعَذَابُ الْآخِرَةِ غَيْرُ عَذَابِ الدُّنْيَا، وَلَيْسَ إِذَا سَقَطَ أَحَدُهُمَا وَجِبَ
أَنْ يَسْقَطَ الْآخَرُ، إِذْ لَمْ يَوْجِبْ ذَلِكَ نَصُّ قُرْآنٍ، وَلَا سُنَّةٌ، وَلَا
إِجْمَاعٌ. وَكَثِيرٌ مِنَ الْمَعَاصِي لَيْسَ فِيهَا فِي الدُّنْيَا حَدٌّ، كَالْغَصَبِ -
وَمَنْ قَالَ لِأَخَرٍ: يَا كَافِرُ - وَكَانَ لِحِمِّ الْخَنزِيرِ، وَعَقْوِ الْوَالِدَيْنِ،
وغير ذلك - وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُوجِبٍ أَنْ يَكُونَ فِيهَا فِي الْآخِرَةِ
عِقَابٌ، بَلْ فِيهَا أَكْثَرُ الْعِقَابِ فِي الْآخِرَةِ..

فَصَحَّ أَنْ أَحْكَامَ الدُّنْيَا غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِأَحْكَامِ الْآخِرَةِ، وَبِاللَّهِ
تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَدْ احْتَجُّوا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمِزُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ
نَسُوا بَآرِئَتَهُنَّ شَهَادَةً﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿غَشُورٌ رَحِيمٌ﴾
فَوُجِدْنَا لَهُمْ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي هَذِهِ آيَةِ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَسْقِطِ الْحَدَّ
بِالتَّوْبَةِ مُطْلَقَةً، وَلَوْ أَرَادَ ذَلِكَ لَقَالَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَلَمْ يَقُلْ مَنْ
يَعْدُ ذَلِكَ قَلَمًا.

قَالَ تَعَالَى ﴿مَنْ يَعْدُ ذَلِكَ﴾ بَيَّنَّ لَنَا تَعَالَى أَنَّ هَذِهِ التَّوْبَةَ لَا
تَكُونُ إِلَّا مِنْ بَعْدِ الْجُلْدِ ثَمَانِينَ، وَاسْتِحْقَاقِ اسْمِ الْفُسُوقِ، وَرَدُّ
الشَّهَادَةِ، لَا قَبْلَ الْجُلْدِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، فَإِنَّمَا سَقَطَ بِالتَّوْبَةِ بَعْدَ الْجُلْدِ
مَا عَدَا الْجُلْدَ، لِأَنَّ الْجُلْدَ قَدْ نَفَذَ فَلَا يَسْقِطُ بَعْدَهُ بِالتَّوْبَةِ إِلَّا
الْفُسْقَ، وَحُكْمُ قَبُولِ الشَّهَادَةِ فَقَطْ.

وَأَيْضًا: بَعْدَ نَزُولِ هَذِهِ آيَةِ جُلْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَسْطُوحٌ
بِنِ اثْنَتَيْنِ، وَحَسْبُ بِنِ ثَابِتٍ، وَحُجَّةٌ بِنِ جَشَشٍ - فَيُطْلَقُ التَّعْلُّقُ فِي
إِسْقَاطِ الْحَدِّ بِالتَّوْبَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي آيَةِ.

وَصَحَّ أَنَّهُ إِنَّمَا سَقَطَ بِهَا مَا عَدَا الْحَدَّ - وَهُوَ الْفُسْقُ، وَرَدُّ
الشَّهَادَةِ فَقَطْ - فَيُطْلَقُ كُلُّ مَا شَبَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ بِهِ.

وَصَحَّ أَنَّهُ لَا يَسْقِطُ بِالتَّوْبَةِ شَيْءٌ مِنَ الْحُدُودِ، حَاشَا حَدَّ
الْخُرَابَةِ الَّذِي وَرَدَ النَّصُّ بِسُقُوطِهَا بِالتَّوْبَةِ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ فَقَطْ.

وَأَمَّا بِالتَّوْبَةِ الْكَائِنَةِ مِنْهُمْ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ، أَوْ مَعَ الْقُدْرَةِ
عَلَيْهِمْ، فَلَا يَسْقِطُ بِذَلِكَ عَنْهُمْ حَدَّ الْخُرَابَةِ أَصْلًا، لِأَنَّ النَّصَّ لَمْ
يَسْقِطِ الْحَدَّ عَنْهُمْ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ فَقَطْ، وَبِقِي مَا عَدَا
ذَلِكَ عَلَى إِنْشَاءٍ مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ فِيهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

لَوْ صَحَّ لَكَانَ فِيهِ الدَّلِيلُ عَلَى الْمَنَعِ مِنَ الْحَبْسِ لِاسْتِغْفَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ.

فإن ذكروا حديث المرأة الغامدية التي قالت لرسول الله ﷺ: «طهرني»، قال: ويحك، أوجعي فاستغفري الله وتوبي إليك، قالت: لعلك تزني كما زدت ماعز بن مالك، قالت: إني حُبلى من الزنى، قال: أكيب أنت؟ قالت: نعم، قال: فلا تزجُ منك حتى تضعي ما في بطنك، قال: فكُلِّفَهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى وَضَعَتْ، فَأَتَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: قَدْ وَضَعْتَ الْغَامِديَّةُ قَالَ: إِذَا لَا تُزْجِمُهَا وَتَذَعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ مِنْ بَرِيْعِهِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: إِنِّي رَضَعُهُ، فَرَجَمَهَا.

قال أبو محمد رحمه الله: فهذا لا حجة لهم فيه، لأن رسول الله ﷺ لم يسجنها ولا أمر بذلك، لكن فيه: أن الأنصاري تولى امرأها وحاطتها فقط.

قال أبو محمد رحمه الله:

فإن ذكروا قول الله تعالى ﴿فَأَنصِبْ كُوهُكُمْ فِي الثُّيُوتِ حَتَّى يَبْزُقَاهُنَّ الْمُرْتَاتِ وَيَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ فإن هذا حكم منسوخ بإجماع الأمة.

قال علي رحمه الله: فإذا لم يسن لمن رأى السجن حجة، فالواجب طلب البرهان على صحة القول الآخر، فنظرنا في ذلك فوجدنا من قال بسجنه لا يخلو من أحد وجهين:

إما أن يكون متهمًا لم يصح قبه شيء، أو يكون قد صح قبه شيء من الشر، فإن كان متهمًا بقتل، أو زنا، أو سرقة، أو شرب، أو غير ذلك: فلا يجل سجنه، لأن الله تعالى يقول ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا وَالظَّنُّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».

وقد كان في زمن رسول الله ﷺ المتهمون بالكفر - وهم المنافقون - فما حبس رسول الله ﷺ منهم أحداً، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٧٠ - مسألة: فيمن أصاب حداً مرتين فصاعداً.

قال أبو محمد رحمه الله: اختلف الناس في ذلك، كمن زنى مرتين فأكتر قبل أن يحذ في ذلك، أو ذف مرتين فأكتر قبل أن يحذ في ذلك، أو شرب الخمر مرتين فأكتر قبل أن يقام عليه الحد، أو سرق مرتين فأكتر قبل أن يحذ في ذلك، أو جحد عارية مرتين فأكتر، قبل أن يقام عليه الحد في ذلك أو حارب مرتين

وَهُوَ يَخْطُبُ فَقَالَ: يَا مُحْتَدٌ، عَلَى مَا تَحْبِسُ جِرْمِي؟ فَصَنَتِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: إِنْ نَاسًا يَقُولُونَ: إِنَّكَ لَتَنْتَهَى عَنِ الشَّيْءِ وَتَسْتَخْلِي بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَا يَقُولُ؟ فَجَعَلَتْ أَعْرَضُ بَيْنَهُمَا بِكَلَامٍ مَخَافَةً أَنْ يَسْمَعَهَا قَبْدَعُو عَلَى قَوْمِي دَعْوَةً لَا يُقْلِحُونَ بَعْدَهُ، قَالَ: فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى فَيَمَهَا قَالَ: قَدْ قَالُوا، وَقَالَ قَائِلُهَا مِنْهُمْ: وَاللَّهِ لَوْ فَعَلْتَهَا لَكَانَ عَلَيَّ وَمَا كَانَ عَلَيْهِمْ، خَلُّوا لَهُ عَنْ جِرْمِي.

وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري عن عراك بن مالك قال: «أَقْبَلَ رَجُلَانِ مِنْ بَنِي غِفَارٍ حَتَّى نَزَلَا مَنَزِلًا بِضِحْجَانَ مِنْ بَنِي الْمَيْمَنَةِ، وَعِنْدَهَا نَاسٌ مِنْ غَطَفَانَ مَعَهُمْ ظَهَرَ لَهُمْ، فَأَصْبَحَ الْغَطَفَانِيُّونَ قَدْ أَضَلُّوا بَعِيرَيْنِ مِنْ إِبِلِهِمْ فَأَتَهُمَا بِهِمَا الْغِفَارِيُّونَ، فَأَتَبَلَّوْا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرُوا أَمْرَهُمْ، فَحَسَّ أَحَدُ الْغِفَارِيِّينَ، وَقَالَ لِلْآخَرِ: ادْخَبْ فَالْتَمِسْ، فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا سَيِّراً حَتَّى جَاءَ بِهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَحَدِ الْغِفَارِيِّينَ - حَبِيبُ أَنَّهُ الْمُتَمَسِّسُ - اسْتَغْفِرْ لِي، فَقَالَ: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَلَكَ وَقَلْتُ فِي سَبِيلِي، قَالَ: فَقِيلَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ».

قال أبو محمد رحمه الله: وذهب إلى هذا قوم:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: كتب عمر بن عبد العزيز بن عبد الله كتاباً قرأته: إذا وجد المشاغ مع الرجل المتهم فقال: ابتعته فاشدده في السجن وثاقاً، ولا تحله بكتاب أحد حتى ياتيه فيه أمر الله تعالى، قال ابن جريج: فذكرت ذلك لعطاء فأنكره.

وذهب آخرون - إلى المنع من الحبس بالثمة:

كما روينا من طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج، قال: سمعت عبد الله بن أبي مليكة يقول: أخبرني عبد الله بن أبي عامر قال: انطلقت في ركبة حتى إذا جئت ذا الروة سرقته عية لي، ومعنا رجل منهم، فقال أصحابي: يا فلان اردد عليه عيته، فقال: ما أخذتها: فرجعت إلى عمر بن الخطاب فأخبرته، فقال: من أنتم؟ فعددتهم، فقال: أظنها صاحبها لذني أنهم، فقلت: لقد أردت يا أمير المؤمنين أن تأتي به مصفداً، فقال عمر: أتاني به مصفوداً بغير يتيق، لا أكتب لك فيها، ولا أسالك عنها، وغضب وما كتب لي فيها، ولا سألت عنها، فأنكر عمر ﷺ أن يصفد أحد بغير يتيق.

قال أبو محمد رحمه الله: فنظرنا في ذلك فوجدنا الأحاديث المذكورة لا حجة في شيء منها، لأن إبراهيم بن خثيم ضعيف، وبهر بن حكيم ليس بالقوي، وحديث عراك مرسل، ثم

قلنا وبالله تعالى التوفيق:

ليس الإباق لفظاً موقوفاً على الممالك الذين لنا فقط، بل كل من حرب عن سيده ومالكه فهو أبقي، والله تعالى مالك الجميع، والكل بيده ومالكه، فمن حرب عن جماعة الله تعالى، وعلى دار دين الله تعالى إلى دار أعداء الله تعالى المحاربين لله عز وجل فهو أبقي.

برهان ذلك: قول الله تعالى ﴿وَأِنْ يُؤْخَذِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ فقد سمى الله تعالى فعل يؤن رسول الله ﷺ - وهو حرٌ بلا خلاف - إذ قرع عن أمر ربه تعالى إيقافاً.

فصح أن الإباق لكل حر وعبد، وبالله تعالى التوفيق.
حدثنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن قدامة عن جرير عن المغيرة بن مقسم عن الشعبي قال: كان جرير بن عبد الله يحدث عن النبي ﷺ «إذا أبقي العبد لم تقتل له صلاة وإن مات مات كافراً، فأبقي غلام لجرير فأخذته فصرَّب عُنُقَهُ».

قال أبو محمد رحمه الله: ولا يسقط عن اللاحق بالمشرِك لحاقه بهم شيئاً من الحدود التي أصابها قبل لحاقه، ولا التي أصابها بعد لحاقه، لأن الله تعالى أوجب الحدود في القرآن على لسان رسول الله ﷺ ولا أرسلها ولم يسقطها.

وكذلك لم يسقطها عن المرتد، ولا عن المحارب، ولا عن المتمتع، ولا عن الباغي، إذا قدر على إقامتهم عليهم ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

و نحن نشهد بشهادة الله تعالى أن الله عز وجل لم يراد أن يستثنى أحداً من هؤلاء لما سكنت عن ذلك إعنائنا لنا، ولا أهملنا، ولا أغفلنا، فإذا لم يعلمنا بذلك فنحن نقسم بالله تعالى أن الله تعالى ما أراد قط إسقاط حد أصابه للاحق بالشرك قبل لحاقه، أو أصابه بعد لحاقه بهم، أو أصابه مرتد قبل رده أو بعده، وأن من خالف هذا فمخطئ عند الله تعالى يبين لا شك فيه.

وقد صرح النص والإجماع بإسقاطه، وهو ما أصابه أهل الكفر ما داموا في دار الحرب قبل أن يتنصروا أو يسلموا فقط، فهذا خارج بفعل رسول الله ﷺ في كل من أسلم منهم، فلم يؤخذهم بشيء مما سلف لهم من قتل، أو زنا، أو قذف، أو شرب خمر، أو سرقة، وصرح الإجماع بذلك.

فإن قال قائل: فإن الله تعالى يقول ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَتَهُوا يُغْفَرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾.

وقال تعالى ﴿وَمَنْ يَتُوبْ لَهُمْ وَنَحْمُ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾.

يوم كفارة؟ ومن حلف أيماناً كثيرة على أشياء مختلفة فعليه لكل بين كفارة؟ ومن قال منهم: إن ظاهر مرات كثيرة فإن لكل ظاهر كفارة؟ وقولهم كلهم: إن من أصاب - وهو حر - صيداً فعليه لكل صيد جزاء بل.

قال بعضهم: إنه لو أصاب صيداً واحداً - وهو قارئ - فعليه جزاءه.

فإن ادَّعوا في كفارة الإفطار في رمضان إجماعاً: ظهر جهل من ادَّعى ذلك، أو كذبه، لأن زفر بن الحذيل وغيره - منهم - يرى أن من أفطر بوطه أو غيره جميع أيام شهر رمضان - ولم يكثر - فليس عليه إلا كفارة واحدة فقط - وهذا هو الواجب - على قول سعيد بن المسيب - لأن المخطوط عنه أن شهر رمضان كله صوم واحد، من أفطر يوماً منه فعليه قضاء جميعه يقضي شهراً، ولا بد، ومن أفطره كله فعليه شهر واحد أيضاً ولا مزيد.

٢١٧١ - مسألة: فيمن أصاب حداً ثم لحق بالمشرِك أو ارتد.

قال أبو محمد رحمه الله:

أخبرنا عبد الله بن ربيع حدثنا محمد بن معاوية حدثنا أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة بن سعيد حدثنا حميد بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي إسحاق السبيعي عن جرير بن عبد الله البجلي قال: قال رسول الله ﷺ «إذا أبقي العبد إلى الشرك فقد حل دمه».

قال أبو محمد رحمه الله: فهذا نأخذ، والعبد هاهنا كل حر وعبد، فكأننا عبيد الله تعالى، ومن لحق بأرض الشرك بغير ضرورة فهو محارب، هذا أقل أحواله إن سلم من الردة بنفسه فراقه جماعة الإسلام، وغايته إلى أرض الشرك:

بما حدثنا يوسف بن عبد الله بن عبد البر التميمي حدثنا خلف بن القاسم حدثنا أحمد بن سعد المهراني حدثنا أحمد بن عبد الجبار حدثنا أبو معاوية محمد بن خازم عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله البجلي قال: قال رسول الله ﷺ «أنا بريء من كل مسلم مقيم بين أظهر المشرِك».

قال أبو محمد رحمه الله: وسينقصي الكلام - إن شاء الله تعالى - في هذا في كتاب الردة من هذا الكتاب.

فإن قال قائل: إنما ذكر رسول الله ﷺ هاهنا مع ذكر العبد الأبقي.

فصح أنه إنما عني بذلك المالك فقط.

فصح بهذا أن المرتد من الكفار بلا شك فإذا هو منهم فحكمه حكمهم.

وذكروا من طريق مسلم: حدثنا محمد بن الحنفية حدثنا أبو عاصم النبيل - أخبرنا حبة بن شريح حدثنا يزيد بن أبي حبيب عن شامة المهري حدثنا مضر حدثنا عمرو بن العاص في سبأة الموت ينيكي طويلا، فذكر الحديث، وفيه قال: «فلما جعل الله الإسلام في قلبي أتيت رسول الله ﷺ فقلت: أسطع عينك فلا يعلك، فسطع عينه، فقضت يدي فقال: ما لك يا عمرؤ؟ فقلت: أردت أن أشترط، فقال: تشترط ماذا؟ قلت: أن يغفر لي، قال: أما علمت أن الإسلام يهضم ما قبله، وأن الهجرة يهضم ما قبلها، وأن الحج يهضم ما قبله، وذكر باقي الكلام.

ومن طريق مسلم: حدثنا محمد بن حاتم بن ميمون، وإبراهيم بن دينار - واللفظ لإبراهيم - قال: حدثنا حجاج - هو ابن محمد - عن ابن جريج أخبرني يعلى بن مسلم: أنه سمع سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس «أن ناساً من أهل الشرك قتلوا فأكفروا وذنوا فأكفروا قاتلوا النبي ﷺ.

فقالوا: إن الذي نقول وتدعو إليه لحسن، ولو تخبرنا أن لما عملنا كفارة، فنزل «والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق» إلى قوله: «يلقى أقاماً»، و«قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله» الآية.

قال أبو محمد رحمه الله: تمام الآية الأولى إلى قوله «حسنات».

والأخرى «إن الله يغفر الذنوب جميعاً». وكل هذا حق ولا حجة لهم فيه بل عليهم على ما بين - إن شاء الله تعالى.

أما قول الله تعالى «قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف» الآية، فنعلم، هكذا نقول، ولم نخالفهم في هذه الآية، ولا هي مسألنا، وإنما مسألنا: هل نقام عليهم الحدود السالفة أم لا؟ وليس في هذه الآية من هذا حكم أصلاً لا بنص من القرآن، ولا من السنة، وإن التائب متاً مغفور له، وإن ساعزاً مغفور له والغامدي، والجهيتي: مغفور لهما بلا شك، ولم تسقط عنهم مغفرة الله تعالى لهم ذنبهم: حد الله تعالى الواجب في الدنيا، وإنما أسقطت مغفرة الله تعالى عنهم عذاب الآخرة فقط، ولم يسقط عنهم الحد بحكم رسول الله ﷺ عليهم مع علمه ﷺ أنه مغفور

لهم أقام عليهم حد الرمي الذي قد غفره الله تعالى لهم.

وقد جلد رسول الله ﷺ مسطح بن أثانة في القذف وهو بدري مغفور له وجلد النعمان في الخمر وهو بدري مغفور له، وجلد عمر رضي الله عنه بضربة الصحابة - رضي الله عنهم - قدامة بن مظعون وهو بدري مغفور له، كل ما فعل في الخمر، ولو تمت الشهادة على الغيرة لحدّه وهو بدري مغفور له ما قد فعل.

فصح أن المغفرة من الله تعالى لا تسقط الحدود الواجبة في الدنيا، ومن خالف هذا وقال: إن التوبة تسقط الحدود كلها خالف حكم رسول الله ﷺ الذي ذكرنا، وقد نقصنا هذا في باب مفرد لذلك قبل هذا بابواب يسيرة.

وأما قول الله تعالى «ومن يتولهم يئزهم يئزهم» فلا حجة لهم في هذا أصلاً، لأنه ليس فيها إسقاط الحدود على من أبى إليهم، أو ارتد، وإنما فيها: أن المرتد من الكفار، وهذا لا شك فيه عند مسلم.

فإن قالوا: بلى، ولكن لما كان منهم حكم له بحكمهم.

قلنا: لهم هذا واضح.

وبرهان ذلك: إجماعكم معنا على أن المرتد لا يقر على رذو، بخلاف المشرك الكتابي الذي يقر على كفره إذا أتى الجزية صاغراً وتذم، وأنه لا يقبل من المرتد جزية أصلاً عندكم، وأنه لا تنكح المرتدة بخلاف المشرك الكتابي، وأنه لا تؤكل ذبيحة المرتد بخلاف المشرك الكتابي، ولا يسرق المرتد إن سبي كما يسرق المشرك إن سبي - فقد أقرتم بطلان قياسكم الفاسد فابلطتم أن يقاس المرتد على الكافر في شيء من هذه الوجوه، وبزعمكم أن لا تنقيسوه عليهم في سقوط الحدود، فهو أحوط لقياسكم، ولاخ أنهم في هذه المسألة - لا النص من القرآن والسنة اتبعوا، ولا القياس طردوا، ولا تعلقوا بشيء أصلاً، وبالله تعالى التوفيق.

وصح أن قول الله تعالى «ومن يتولهم يئزهم يئزهم» إنما هو على ظاهره بأنه كافر من جملة الكفار فقط - وهذا حق لا يختلف فيه اثنان من المسلمين.

فإن ادعوا أن المرتد لا تقبل منه جزية، ولا تؤكل ذبيحته، ولا يسرق إجماعاً: دل ذلك على جهل من ادعى ذلك أو كذبه.

فقد صح عن بعض السلف: أخذ الجزية منهم.

وعن بعض الفقهاء: أكل ذبيحته إن ارتد إلى دين صابغ. وأبو حنيفة وأصحابه يقولون: إن المرتدة إذا لحقت بارض الحرب سبيت واسترقت ولم تقتل، ولو أنها هاشمية أو عيشية.

أَنْ يَتَوَبَّ صَاحِبُ هَذِهِ الْحَالِ عَنْ كُلِّ ذَنْبٍ سَلَفَتْ قَبْلَهُ.

برهان ذلك:

ما حدثنا به عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد أخبرنا إبراهيم بن أحمد أخبرنا الفربري أخبرنا البخاري أخبرنا خلاد بن يحيى أخبرنا سفيان بن منصور، والأعشى، كلاهما عن أبي والنسلي عن عبد الله بن مسعود قال: «قَالَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَخَذْتُ بِمَا عَمِلْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يُؤَاخِذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ أُخِذَ بِمَا أَوَّلَ وَالْآخِرَ».

قال أبو محمد رحمه الله: فحكم الإحسان في الإسلام هو التوبة من كل ذنب أسلفه أيام كفره.

وأما من أصر على معاصيه: فما أحسن في إسلامه بل أساء فيه.

وكذلك من لم يهجر ما نهى الله تعالى عنه، فليس تام الهجرة - وكل حج أصر صاحبه على المعاصي فيه فلم يوفو حقه من البر، فليس مبروراً، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠١٧ - مسألة: الاستتابة في الحدود وترك سجنه.

حدثنا حامد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الذبيري أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال: حضرت عبد العزيز بن عبد الله جلد إنساناً الحد في قرية، فلما فرغ من ذلك قال له أبو بكر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن ربيعة: إن من الأمر أن يستتاب عند ذلك، فقال عبد العزيز للمجلود: تب، فحسبته أنه قال: أتوب إلى الله.

قال ابن جريج: وأخبرني بعض علماء أهل المدينة أنهم لا يختلفون أنه يستتاب كل من عمل عملاً قوم لوط، أو زنى، أو اقترى، أو شرب، أو سرق، أو حارب.

قال عبد الرزاق: وأخبرني أبو بكر عن غير واحد عن ابن المسيب أنه قال: سنة الحد أن يستتاب صاحبه إذا فرغ من جلده، قال سعيد بن المسيب: إن قال: قد تبت - وهو غير رضي - لم تقبل شهادته.

قال أبو محمد رحمه الله: وبهذا نقول، لأن التوبة فرض من الله تعالى على كل مذنب، ولأن الدعاة إلى التوبة فرض على كل مسلم قال الله تعالى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ» الآية. وإذا كان هذا الإصرار على الذنب حراماً بإجماع الأمة كلها المتقين، فالتوبة

حدثنا حامد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الأعرابي حدثنا الذبيري حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن سمالك بن الفضل: أن عاملاً لعمر بن عبد العزيز كتب إلى عمر بن عبد العزيز في رجل أسلم ثم ارتد، فكتب إليه عمر بن عبد العزيز: أن أسأله عن شرائع الإسلام، فإن كان قد عرفها فاعرض عليه الإسلام، فإن أبي فاضرب عنقه، وإن كان لم يعرفها فغلظ عليه الجزية ودعه.

قال معمر: وأخبرني قوم من أهل الجزيرة: أن قوماً أسلموا ثم لم يكتفوا إلا قليلاً حتى ارتدوا، فكتب فيهم ميمون بن مهران إلى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر بن عبد العزيز: أن رد عليهم الجزية ودعهم.

وقد روي نحو هذا عن عمر بن الخطاب.

قال أبو محمد رحمه الله: وأما حديث عمرو بن العاص فهو عليهم أعظم حجة، لأن فيه تسوية النبي ﷺ بين الإسلام والهجرة والحج في أن كل واحد منها يهدم ما قبله، وهم لا يختلفون - ولا أحد تعلمه - في أن الحج لا يسقط حداً أصابه المؤر قبل حجه ولم يتب منه، ولم تطل مدته دونه، فمن الباطل أن يتحكموا في حكم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فيحملوا قوله عليه السلام «إِنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ» على أن الإسلام يسقط الحدود التي واقعها العبد قبل إسلامه، ويجعل الحج لا يسقطها، وكلا الأمرين جاء عن رسول الله ﷺ عينا واحداً، وأن هذا الخبر ضد قومه في هذه المسألة، وذلك أن رسول الله ﷺ إنما أخبر أن الإسلام يهدم ما قبله، وأن الهجرة تهدم ما قبلها، وأن الحج يهدم ما قبله.

فقالوا هم: إن الردة إلى الكفر تهدم ما قبلها من الحدود الواجبة قياساً للكفر على الإسلام، وأن الهجرة إلى الشيطان، واللاحاق بدار الكفر وأهل الحرب، تهدم ما قبلها من الحدود، قياساً على الهجرة إلى الله تعالى وإلى دار الإسلام، وأن الحج لا يهدم ما قبله، وهذا عين العناد والخلاف والمكابرة لرسول الله ﷺ.

وأما حديث عمر فإنه لم يتكلم قط في ذلك الخبر في ثبات الحدود أو سقوطها، وإنما تكلم في المغفرة.

وإذا قلنا: إن مغفرة الله تعالى للذنوب لا تسقط الحدود الواجبة في تلك الذنوب إلا حيث صبح النص، والإجماع بإسقاطها فقط، وليس ذلك إلا في الحربي الكافر يبتلى الإسلام فقط. ونحن نقول: إن الإسلام والهجرة الصادقة إلى الله تعالى ورسوله عليه السلام وأن الحج المبرور يهدم ما قبله من الذنوب، ومن صفه كل ما ذكرنا من الإسلام الحسن، والهجرة الصادقة - والحج المبرور

أخبرنا الديلمي أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج، وسفيان الثوري، ومعمّر، قال ابن جريج، وسفيان، كلاهما: عن أبي خصفة، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، وقال معمّر: عن أيوب السخيتي، قال أيوب، وابن ثوبان: «أبى النبي ﷺ يَرْجُلُ سَرَقَ شَمْلَةَ قَيْطِلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا سَرَقَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَا إِخْلَاهُ، أَسْرَقْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَادْخُلُوا فَاقْطَعُوا يَدَهُ، ثُمَّ اخْبِئْهُمَا، ثُمَّ اتَّوْبِي بِهِ، فَأَتَوْهُ بِهِ، فَقَالَ: إِنِّي أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ تَبَّ عَلَيْهِ».

وه إلى عبد الرزاق عن معمّر عن ابن المنكدر أن النبي ﷺ «قَطَعَ رَجُلًا ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَحُجِمَ قَالَ لَهُ تَبَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ: أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنْ السَّارِقُ إِذَا قُطِعَتْ يَدُهُ وَقَعَتْ فِي النَّارِ، فَإِنْ عَادَ تَبَّهَا، وَإِنْ تَابَ اسْتَنَاقَهَا».

قال عبد الرزاق يقول استنأها استرجعها.

قال أبو محمد رحمه الله: هذان مرسلان ولا حجة في مرسل، وإنما الحجة فيما أوردنا من النصوص قبل، وإنما أوردناها لتلا محمّد بمآ فيهما من الاستتابة بعد القطع، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٧٤ - مسألة: الامتحان في الحدود، وغيرها: بالضرب، أو السجن أو التهديد.

قال علي رحمه الله: لا يحلّ الامتحان في شيء من الأشياء بضرب، ولا بسجن، ولا بهديد، لأنّه لم يوجب ذلك قرآن، ولا سنة ثابتة، ولا إجماع، ولا يحلّ أخذ شيء من الدين، إلا من هذه الثلاثة النصوص بل قد منع الله تعالى من ذلك على لسان رسوله ﷺ بقوله «إِنْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فحرّم الله تعالى البشر، والعرض، فلا يحلّ ضرب مسلم، ولا سبه إلا بحق أوجه القرآن، أو السنة الثابتة.

وقال تعالى «فَانْشُوا فِي مَنَاجِبِكُمْ وَلَكُمْ مِنَ الشَّيْءِ أَلْفُ عَشْرٍ فَلَا تُحِلُّ لَهُمْ أَنْ يَتَمَتَّعُوا بِالْأَرْضِ بِالسَّجَنِ بغير حق أوجه قرآن أو سنة ثابتة».

وأما من صحّ قبله حقّ ولواه ومنعه، فهو ظالم قد تفرّغ ظلمه، فوجب ضربه أبداً حتى يخرج ممّا عليه، لقول رسول الله ﷺ «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ يَدُهُ إِنْ اسْتَطَاعَ» وأمره عليه السلام بجلده عشرة فاقطع فيما دون الحد على ما ذكره في باب التعزير «إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَإِنَّمَا هَذَا فِيمَا صَحَّ أَنَّهُ عَنْهُ أَوْ يَعْلَمُ مَكَانَهُ، لَمْ ذَكَرْنَا».

والإقلاع فرض بإجماع الأمة كلّها، لا خلاف في ذلك، قال الله تعالى «إِنَّمَا إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ».

وقال تعالى «وَلَتَنَنِّيَنَّكُمْ اللَّهُ يَدْعُوهُ إِلَى الْخَيْرِ» الآية.

قال أبو محمد رحمه الله: فلما كانت التوبة من سبيل الله تعالى المفترض سلوكها وكانت من الخير والمعروف: كان فرضاً على كلّ مسلم أن يدعو إليها بالتصوُّص التي ذكرنا، واستتابة المذنب قبل إقامة الحد عليه واجبة، لقول الله تعالى «وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ» فالسارعة إلى الفرض فرض، فإن لم يستتبه الإمام، أو من حضره إلا حتى أقيم عليه الحد، فوجب أن يستتاب بعد الحد - على ما ذكرنا - فإن لم يستتاب فاقم عليه استتابة، فإن تاب أطلق، ولا سبيل عليه بحسب أصلا، لأنّه قد أخذ حقّ الله تعالى منه الذي لا حقّ له قبله سواه، فالزيادة على ذلك تعدّ لحدود الله تعالى، وهذا حرام.

٢١٧٣ - مسألة:

قال أبو محمد رحمه الله:

إِنْ قَالَ: لا أتوب، فقد أتى منكراً، فوجب أن يعزّر على ما نذكره في كتاب التعزير «إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ يَدُهُ إِنْ اسْتَطَاعَ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ» فيجب أن يضرب أبداً حتى يتوب، هذا إن صرح بأن لا يتوب، فإذا أدّى ذلك إلى ميتة، فذلك عقوبة اللّو، وقتيل الحق، لا شيء على متوّل ذلك، لأنّه أحسن فيما فعل به، وقد قال الله تعالى «مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ» فإن سكّت ولم يقل: أتوب، ولا لا أتوب، فوجب حبسه وإعادة الاستتابة عليه أبداً حتى ينطق بالتوبة، فيطلق.

برهان ذلك: أنّه قد صحّ منه الذنب، ووجبت عليه التوبة، ولا تعرف توبته إلا بنطقه بها، فهو ما لم ينطق بها وبالإصرار: فممكن أن يتوب في نفسه، ويمكن أن لا يتوب، فلما كان كلا الأمرين ممكناً لم يحلّ ضربه، لأنّه لم يأت بمنكر يقرّن أنّه أتى به، ولم يجز تسريحه، لأن فرضاً عليه دعاؤه إلى التوبة حتى يتوب، ولا سبيل إلى إسكاه، وبالله تعالى التوفيق.

وهكذا أبداً متى تاب ثم واقع الذنب أو غيره، فقد جاء عن رسول الله ﷺ خبران مرسلان في أنّه استتاب السارق بعد قطع يده:

كما حدّثنا حماد أخبرنا ابن مفرّج أخبرنا ابن الأعرابي

وَأَمَّا الْبُحْثُ فِي التَّهْمِ وَإِلْهَامِهِ دُونَ تَهْدِيدِهِ مَا يَرْجُبُ عَلَيْهِ
الْإِقْرَارَ فَحَسَنٌ وَاجِبٌ: كَمَا يَبْغِشُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَلْفَ الْيَهُودِيِّ
- الَّذِي ادَّعَتْ الْجَارِيَةُ الَّتِي رَضِيَ رَأْسُهَا - قَسِيْبٌ إِلَيْهِ فَلَمْ يَزَلْ بِهِ
- عَلَيْهِ السَّلَامُ - حَتَّى اعْتَرَفَ فَأَقَادَ مِنْهُ.

وَكَمَا فَعَلَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِذْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُدْعَى عَلَيْهِمُ
الْقَتْلِ وَأَسْرَ إِلَى أَحَدِهِمْ، ثُمَّ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْكَبْكَبِ فَوَهَمَ الْآخَرُ أَنَّهُ
قَدْ أَقْرَأَ، ثُمَّ دَعَا بِالْآخَرِ فَسَأَلَهُ فَأَقْرَأَ، حَتَّى أَقْرَأُوا كُلَّهُمْ: فَهَذَا حَسَنٌ،
لَأَنَّهُ لَا إِكْرَاهَ فِيهِ، وَلَا ضَرْبَ.

وَقَدْ كَرِهَ هَذَا مَالِكٌ، وَلَا وَجْهَ لِكِرَاهِيَّتِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ
عَمَلٌ مَحْظُورٌ، وَهُوَ فَعْلٌ صَاحِبٍ لَا يَعْرِفُ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ خَالَفٌ
يَنْكُرُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْكَرْهُ:

مَا حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحِيمِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا عُمَدَةُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ
الْحَنْسِيُّ أَخْبَرَنَا عُمَدَةُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ أَخْبَرَنَا
أَبُو حَيَّانٍ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ التَّيْمِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْبٍ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا مِنْ كَلَامٍ يَدْرَأُ عَنِّي سَوْطًا أَوْ
سَوْطِينَ عِنْدَ سُلْطَانٍ إِلَّا تَكَلَّمْتُ بِهِ.

وَعَنْ شَرِيحٍ أَنَّهُ قَالَ: السَّجْنُ كَرُهُ، وَالْوَعِيدُ كَرُهُ، وَالْقَبْدُ
كَرُهُ، وَالضَّرْبُ كَرُهُ.

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: كُلُّ مَا كَانَ ضَرَرًا فِي جِسْمٍ، أَوْ
مَالٍ، أَوْ تَوَعَّدَ بِهِ الْمَرْءُ فِي ابْنِهِ، أَوْ أَبِيهِ، أَوْ أَهْلِهِ، أَوْ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ،
فَهُوَ كَرُهُ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ
وَلَا يَسْلِمُهُ».

وَلِمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى -
هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ - عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَخَذْتُكُمْ حَتَّى يُجِيبَ لِأَخِيهِ مَا يُجِيبُ لِنَفْسِهِ».

٢١٧٥ - مسألة: الشهادة على الحدود.

قَالَ عَلِيٌّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ
بْنُ نَصْرِ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى
بْنُ مَعَاوَةَ حَدَّثَنَا وَكَعْبٌ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ كَلْبٍ عَنْ
أَبِيهِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يَأْمُرُ بِالشُّهُودِ إِذَا شَهِدُوا عَلَى
السَّارِقِ أَنْ يَقْطَعُوهُ يَوْمَ ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَيْسَ هَذَا بِوَاجِبٍ، لِأَنَّهُ لَا
يُوجِبُهُ قَرَأْنُهُ، وَلَا سَنَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَابِتَةً، لَكِنَّ طَاعَةَ الْإِمَامِ
أَوْ أَمْرَهُ وَاجِبَةٌ، فَإِذَا أَمَرَ الْإِمَامُ أَوْ أَمِيرُهُ الشُّهُودَ، أَوْ غَيْرَهُمْ أَنْ
يَقْطَعُوهُ لَزِمَتْهُمْ الطَّاعَةُ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا مَنْ كَلَّفَ إِقْرَارًا عَلَى غَيْرِهِ فَقَطُّ.

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ يَعْلَمُ الْجَانِي - فَلَا يَجُوزُ تَكْلِيفُهُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُمَا
شَهَادَةٌ، وَمَنْ كَسَمَ الشَّهَادَةَ فَإِنَّهُ فَاسِقٌ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى «وَلَا
تُكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آيَمٌ قَلْبُهُ».

فَإِذَا هُوَ فَاسِقٌ أَثِمٌ، فَلَا يَنْتَفِعُ بِقَوْلِهِ، لَا يَحِلُّ قَبُولُ شَهَادَتِهِ
حَيْثُ كَانَ، وَهُوَ عَجَزٌ بِذَلِكَ أَبَدًا مَا لَمْ يَتُبْ، فَلَا يَحِلُّ أَنْ يَهْدَى أَحَدٌ،
وَلَا أَنْ يَرْوَعَ بِأَنْ يَبْعَثَ إِلَى ظَالِمٍ يَعْتَدِي عَلَيْهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى
التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ كُلَّ هَذَا حَرَامٌ
فِي الذَّمِّ، كَمَا هُوَ فِي الْمُسْلِمِ، فَإِنْ ضُرِبَ حَتَّى أَقْرَأَ، فَقَدْ جَاءَ عَنْ
بَعْضِ السَّلَفِ فِي هَذَا:

مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْزَحٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ
بْنِ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا سَحْنُونُ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ
ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ طَارِقًا كَانَ جَعَلَ ثَعْلَبًا الشَّامِيَّ
عَلَى الْمَدِينَةِ يَسْتَخْلِفُهُ، فَاتَى بِإِنْسَانٍ أَتَاهُمْ بِسَرَقَةٍ، فَلَمْ يَزَلْ يَجْلِدُهُ
حَتَّى اعْتَرَفَ بِالسَّرَقَةِ، فَأَرْسَلَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِ
فَاسْتَفْتَاهُ، فَقَالَ ابْنُ عَمْرٍو: لَا تَقْطَعْ يَدَهُ حَتَّى يَرْبِهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَمَا إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا إِقْرَارُهُ فَقَطُّ
فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّهُ أَخَذَهُ بِإِقْرَارٍ هَذِهِ صَفَتُهُ لَمْ يُوْجِبْهَا قَرَأْنٌ، وَلَا
سَنَةٌ، وَلَا إِجْمَاعٌ.

وَقَدْ صَحَّ تَحْرِيمُ بَشْرَتِهِ وَدَمِهِ يَقِيْنٌ، فَلَا يَحِلُّ شَيْءٌ مِنْ
ذَلِكَ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ فَإِنْ اسْتَضَافَ إِلَى الْإِقْرَارِ أَمْرٌ يَحَقِّقُ بِهِ
يَقِيْنًا صَحَّةَ مَا أَقْرَأَ بِهِ - وَلَا يَشْكُ فِي أَنَّهُ صَاحِبُ ذَلِكَ -
فَالْوَاجِبُ إِقَامَةُ الْحَذِّ عَلَيْهِ، وَلَسَهُ الْقَوْدُ - مَعَ ذَلِكَ - عَلَى مَنْ
ضَرَبَهُ - السُّلْطَانُ كَانَ أَوْ غَيْرُهُ - لِأَنَّهُ ضَرَبَهُ ظَالِمًا لَهُ دُونَ أَنْ يَجِبَ
عَلَيْهِ ضَرْبٌ - وَهُوَ عَدْوَانٌ.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ»
الْآيَةُ، وَلَيْسَ ظَلَمُهُ، وَمَا جَبَّ عَلَيْهِ مِنْ حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ لَغْوُهُ،
بِمَسْقُوطِ حَقِّهِ عِنْدَ غَيْرِهِ فِي ظَلَمِهِ لَهُ، بَلْ يُؤْخَذُ مِنْهُ مَا عَلَيْهِ، وَيُعْطَى
هُوَ مِنْ غَيْرِهِ...

وَهَكَذَا قَالَ مَالِكٌ، وَغَيْرُهُ، فِي السَّارِقِ يَتَحَنَّنُ فَيُخْرِجُ
السَّرَقَةَ بَيْنَهُمَا: أَنْ عَلَيْهِ الْقَطْعُ إِذَا كَانَتْ تَمَّا يَقْطَعُ فِيهِ، إِلَّا أَنْ
يَقُولَ: دَفَعَهَا إِلَيَّ إِنْسَانٌ ادْفَعَهَا لِي، وَإِنَّمَا اعْتَرَفْتُ لِمَا أَصَابَنِي مِنَ
الضَّرْبِ: فَلَا يَقْطَعُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا صَحِيحٌ.

وَبِهِ يَقُولُ.

وبه إلى وكيع أخبرنا إسرائيل عن جابر الجعفي عن الشعبي في رجلين شهدا على ثلاثة أنهم سرقوا، قال: يقطعون.

قال علي رحمه الله:

وهكذا نقول - ولو شهد عدلان على ألف رجل، أو أكثر، يقتل، أو يسرق، أو يجرب، أو يشرب خمر، أو يقدف: لوجب القود، والقطع، والحد - في كل ذلك على جميعهم بشهادة الشاهدين - ولا فرق بين شهادتهما عليهم مجتمعين، وبين شهادتهما على كل واحدٍ منهم على انفراد.

قال أبو محمد رحمه الله: ولو أن عدلين شهدا على عدول بشيء، مما ذكرنا وقال المشهود عليهم: تشهد عليهم بكذا وكذا، مثل ما شهد به الشاهدان عليهم أو شيئاً آخر، لم ينفذ إلى شهادة المشهود عليهم أصلاً - ووجب إنفاذ الحدود والمقوق عليهم بشهادة السابقين إلى الشهادة.

برهان ذلك: أن المشهود عليهم بما ذكرنا قد بطلت عدالتهم، وصحت جرحتهم بشهادة العدلين عليهم بما شهدا به، مما يوجب الحد، فإن من ثبت عليه ما يوجب الحد، أو بعض المعاصي التي لا توجب حدًا، كالغصب، وغيره: فهو مجروح فاسق ييقن، ولا شهادة تجرح فاسق أصلاً. فلما أن للمشهود عليهم صحت نوبتهم بعد ما كان منهم: وجب بذلك أن تعود عدالتهم، فإذا كان ذلك كذلك، فإن الشاهدين معاً مقبولان، ويصدق على كلا الظاهرتين شهادت به عليهما الأخرى، إلا أن كلنا الشاهدين شهادة واجبة قبولها بنص القرآن والسنة، في أمره تعالى بالحكم بشهادة العدول، وبالله تعالى التوقي.

فإن شهدنا كلنا الظاهرتين على الأخرى معاً لم تسبق إحدى الشاهدين الأخرى؛ إما عند حاكمين، وإما في عقدين عند حاكم واحد، فهما أيضاً شهادتان قائمتان صحيحتان، فإن كلنا الشاهدين تبطل ييقن لا شك فيه، لأنه ليست إحداهما باولى بالقبول من الأخرى، فلو قبلناهما معاً، لكننا قد صرنا موقنين بأننا نفذنا الشهادة الآن دأباً حكماً بشهادة فساق، لأن كل شهادة منهما توجب الفسق والجرح على الأخرى، والمنع من قبول الشهادة الأخرى..

ولو حكمنا بإحدى الشاهدين على الأخرى مطابقة لكان هذا عين الظلم والجور، إذ لم يوجب ترجيح إحداهما على الأخرى نص ولا إجماع، ومن أراد أن يرجح الشهادة هاهنا بأعدل البيتين، أو بأكثرهما عدداً: فهو خطأ من القول، لأنه لم يوجب الله تعالى قط شيئاً من ذلك، ولا رسوله ﷺ ولا أجمع الأمة عليه، والحكم بمثل هذا لا يجوز.

٢١٧٦ - مسألة: من شهد في حدٍّ بعد حين.

قال أبو محمد رحمه الله:

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عبد الله بن نصر حدثنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية حدثنا وكيع أخبرنا مسعر بن كدام عن أبي عون - هو محمد بن عبد الله الثقفي - قال عمر بن الخطاب: من شهد على رجلٍ محد لم يشهد به حين أصابه، فإنما يشهد على ضغن.

قال علي: أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب قال: بلغني عن ربيعة أنه قال في رجل زنى في صباه وأطلع على ذلك رطب عدول، فلم يعرفوا أمره، وليت بذلك سنين، وحسنت حالته، ثم نازع رجلاً فرماه بذلك، وأتى على ذلك باليئة واعترف، فإنه يرجم، لا يضع الحد عن أهله طول زمان، ولا أن يحدث صاحب ذلك حسن هيئة - قال ابن وهب: يريد بصباه: سفهه بعد الاحتلام.

قال أبو محمد رحمه الله:

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: إن شهد أربعة عدول أحرار مسلمون بالزنى بعد مدّة فلا حدّ عليه.

قال أبو يوسف: مقدار المدّة المذكورة شهر واحد.

وقالوا: إن شهد عليه عدلان مسلمان حران بسرقة بعد مدّة فلا قطع عليه، لكن يضمن ما شهد عليه بأنه سرق.

ولو شهدا عليه بشرب خمر، فإن كانت الشهادة وريح الخمر توجد منه، أو هو سكران: أقيم عليه الحد - وإن كانت تلك الشهادة بعد ذهاب الريح أو السكر، فلا حدّ عليه إلا أن يكونوا حلوه إلى الإمام في مصر آخر، فزال الريح أو السكر في الطريق: فإنه يحّد.

ولو شهد عليه بعد مدّة طويلة يقدف أو جراحه حدّ للقدف، ووجب عليه حكم تلك الجراحة.

وقال الشافعي، وأصحابه، وأصحابنا: يقام عليه الحد في كل ذلك.

وقال الأوزاعي، والليث، والحسن بن حيّ مثل ذلك.

قال أبو محمد رحمه الله: وإذ قد بلغنا هاهنا فلتكلم - بعون الله تعالى - في حكم من أطلع على حدّ، أهو في حرج إن كتم الشهادة أم في سعة من ذلك؟

فنقول: قال الله تعالى ﴿وَأَشْهِروا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾.
وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَلَا يَأْتِ الشُّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا﴾.

ووجدنا ما روينا من طريق مسلم أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا ليث - هو ابن سعد - عن عقيل عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه - أن رسول الله ﷺ قال: «المُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُظْلَمُهُ وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً فَرَّجَ اللَّهُ بِهِ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فوجب استعمال هذه النصوص كلها، فنظرنا في ذلك: فوجدنا العمل في جميعها - الذي لا يحل لأحد غيره - لا يخلو من أحد وجهين:

إِذَا أَنْ يَخْصُ عَمُومُ الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ بِالْخَبَرِ الْمَذْكُورِ، وَإِنَّا أَنْ يَخْصُ عَمُومُ الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ بِالْآيَاتِ الْمَذْكُورَاتِ، إِذْ لَا يُمْكِنُ الْبَيِّنَةُ غَيْرُ هَذَا وَلَا بَدْءٌ مِنْ أَحَدِ الْعَمَلَيْنِ، فَإِنْ خَصَصْنَا عَمُومَ الْآيَاتِ بِالْخَبَرِ كَانَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْقِيَامَ بِالشَّهَادَاتِ كُلِّهَا، وَالْإِعْلَانُ بِهَا فَرَضٌ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْهَا سِتْرٌ لِلْمُسْلِمِ فِي حَدٍّ مِنَ الْحُدُودِ، فَالْأَفْضَلُ السَّتْرُ، وَإِنْ خَصَصْنَا عَمُومَ الْخَبَرِ بِالْآيَاتِ كَانَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ السَّتْرَ عَلَى الْمُسْلِمِ حَسَنٌ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ آدَاءِ الشَّهَادَاتِ فَإِنَّهُ وَاجِبٌ.

فَنَظَرْنَا: أَيُّ هَذَيْنِ الْعَمَلَيْنِ هُوَ الَّذِي يَقُومُ الْبِرْهَانُ عَلَى صِحَّتِهِ فَيُؤْخَذُ بِهِ، إِذْ لَا يَحِلُّ اخْتِدَاحُ أَحَدِهِمَا مِطْرَافَةً دُونَ الْآخَرِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا جَمْعًا جَمِيعًا، بَلِ الْحَقُّ فِي أَحَدِهِمَا بِلَا شَكٍّ.

فَنَظَرْنَا فِي ذَلِكَ - بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى - فوجدنا السَّتْرَ عَلَى الْمُسْلِمِ الَّذِي نَدْبَانَا إِلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدٍ وَجْهَيْنِ لَا ثَالِثَ لِحُما:

إِذَا يَسْتَرُهُ وَيَسْتَرُ عَلَيْهِ فِي ظُلْمٍ يَطْلُبُ بِهِ الْمُسْلِمُ، فَهَذَا فَرَضٌ وَاجِبٌ، وَلَيْسَ هَذَا مَتَدُونًا إِلَيْهِ، بَلْ هُوَ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ.

وَإِنَّا أَنْ يَكُونَ فِي الذَّنْبِ يَصِيبه الْمُسْلِمُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ بِإِبَاحَةِ السَّتْرِ عَلَى مُسْلِمٍ فِي ظُلْمٍ ظَلَمَ بِهِ مُسْلِمًا، كَمَنْ أَخَذَ مَالَ مُسْلِمٍ مِجْرَابَةً وَأَطْلَعَ عَلَيْهِ إِنْسَانًا، أَوْ غَضِبَ امْرَأَتَهُ، أَوْ سَرَقَ حَرًّا، وَمَا أَشْبَهَ، فَهَذَا فَرَضٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَقُومَ بِهِ حَتَّى يَرُدَّ الظَّلَامَاتِ إِلَى أَهْلِهَا، فَنَظَرْنَا فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فوجدناه نَدْبًا لَا حَتْمًا، وَفَضِيلَةً لَا فَرَضًا، فَكَانَ الظَّاهِرُ مِنْهُ أَنَّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسْتَرَّ عَلَى الْمُسْلِمِ يَرَاهُ عَلَى حَدٍّ

بهذا الخبر، ما لم يسأل عن تلك الشهادة نفسها، فإن سئل عنها ففرض عليه إقامتها وإن لا يكتمها، فإن كتمها حثيثاً فهو عاصٍ لله تعالى.

وَصَحَّ بهذا اتفاق الخبر مع الآيات، وأن إقامة الشهادة لله تعالى، وتحريم كتمانها، وكون المرء ظالمًا بذلك، فإنما هو إذا دعِيَ فقط، لا إذا لم يدع، كما قال تعالى ﴿وَلَا يَأْتِ الشُّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا﴾.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي حَدَّثَنَا هَامُّ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَمِيْنٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّ - هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ خَالِدٍ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَادَةِ؟» الَّذِي يَأْتِي بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ، أَوْ يُخْبِرُ بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَكَانَ هَذَا عَمُومًا فِي كُلِّ شَهَادَةٍ فِي حَدٍّ أَوْ غَيْرِ حَدٍّ.

ووجدنا قول الله تعالى ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْإِنْسَانِ آتَنُوا كُنُوزَكُمْ قَوَائِمًا بِالْقَيْطِ شَهَادَةً لِلَّهِ وَلِئِنْ عَلَيَّ أَنْفُسُكُمْ أَوْ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ فسوى الله تعالى بين وجوب آداء المرء الشهادة على نفسه، وعلى والديه، وأقاربه، والأباعد، فوجب من هذه النصوص أن الشهادة لا حرج على المرء في ترك آداها ما لم يسألها - حدًا كان أو غيره - فإذا مثلها ففرض عليه آداؤها - حدًا أو غيره - وإن من كان لإنسان عنده شهادة، والمشهود له لا يدري بها: ففرض عليه إعلامها بها، لقول رسول الله ﷺ «الَّذِينَ النَّصِيحَةُ قِيلَ: لِمَنْ يَأْ رَسُوْلُ اللَّهِ؟ قَالَ: لِلَّهِ وَلِكُنَائِبِهِ، وَلِلْأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَبَائِهِمْ» فَإِنْ سَأَلَهُ الْمَشْهُودُ آدَاءَهَا لَزِمَهُ ذَلِكَ فَرَضًا، لَمْ نَدْرِكْ قَبْلَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَلَا يَأْتِ الشُّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ وَإِنْ لَمْ يَسْأَلْ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يُؤَدِّبَهَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا مَنْ كَانَتْ عَنْده شَهَادَةٌ عَلَى إِنْسَانٍ بَرْنِي، فَقَدْ ذُفِرَ ذَلِكَ الرَّاتِي إِنْسَانٌ فَوَقَفَ الْقَاضِي عَلَى أَنْ يَحْذَرَ الْمُقْدُوفَ، ففرض على الشاهد على المقْدُوفِ الرَّاتِي أَنْ يُؤَدِّيَ الشَّهَادَةَ وَلَا يَهْشَمْ سَتْلَهَا أَوْ لَمْ يَسْأَلْهَا - عَلِمَ الْقَاضِي بِذَلِكَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ - وَهُوَ عَاصٍ لِلَّهِ تَعَالَى إِنْ لَمْ يُؤَدِّبَهَا حَتِيثًا.

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

يَشْكُرُونَ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي الْمَكَانِ، أَوْ فِي الزَّمَانِ، أَوْ فِي الزَّمَنِ
بِهَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَمْسِ بِأَمْرًا سَوَاءً.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بِأَمْرًا بِيَضَاءِ الْيَوْمِ؛ فَالشَّهَادَةُ نَاسَةٌ، وَالْحُدُودُ
وَاجِبَةٌ، لِأَنَّ الزَّمَنَ قَدْ تَمَّ عَلَيْهِ، وَلَا يَحْتَاجُ فِي الشَّهَادَةِ إِلَى ذِكْرِ
مَكَانٍ وَلَا زَمَانٍ، وَلَا إِلَى ذِكْرِ الْيَوْمِ زَمَنٍ بِهَا - فَالْكَوْنُ عَنْ ذِكْرِ
ذَلِكَ وَذِكْرِهِ سَوَاءٌ.

وَكذلك في السرقة: وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا: أَمْسِ، وَقَالَ الْآخَرُ:
عَامٌ أَوَّلٌ، أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا: بِمَكَّةَ، وَقَالَ الْآخَرُ: بِبَغْدَادَ، فَالسرقة قَدْ
صَحَّتْ، وَتَمَّتِ الشَّهَادَةُ فِيهَا - وَلَا مَعْنَى لَذِكْرِ الْمَكَانِ، وَلَا الزَّمَانِ،
وَلَا الشَّيْءِ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ - سِوَاهُ اخْتِلَافِ يَوْمٍ، أَوْ اتَّفَاقِ يَوْمٍ، أَوْ سَكَنَاتِ
عَنْهُ، لِأَنَّهُ لَعَوٌّ، وَحَدِيثٌ زَائِلٌ، لَيْسَ مِنَ الشَّهَادَةِ فِي شَيْءٍ.

وَكذلك في شرب الخمر: وَفِي الْقَذْفِ: فَالْحُدُودُ قَدْ وَجِبَتْ،
وَلَا مَعْنَى لَذِكْرِ الْمَكَانِ، وَالْمَقْدُوفِ فِي ذَلِكَ، وَالْمَسْكُوتِ عَنْهُ
وَذِكْرِهِ، وَالْإِتِّفَاقِ عَلَيْهِ وَالْإِخْتِلَافِ فِيهِ سَوَاءً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَمَنْ ادَّعَى الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ،
فِيْلِزِمُهُ أَنْ يَرَايَ اخْتِلَافَ الشُّهُودِ فِي لِبَاسِ الزَّانِي، وَالسَّارِقِ،
وَالشَّارِبِ، وَالْقَاضِي.

فَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا: كَانَ فِي رَأْسِهِ قَلَنْسُوَةٌ، وَقَالَ الْآخَرُ:
عِمَامَةٌ، أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا: كَانَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ أَخْضَرُ، وَقَالَ الْآخَرُ: بَلْ
أَحْمَرُ، وَقَالَ أَحَدُهُمَا: فِي غِيَمٍ، وَقَالَ الْآخَرُ: فِي صَحْوٍ - فَهَذَا كُلُّهُ
لَا مَعْنَى لَهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ الْغُرَضَ فِي مِرَاعَاةِ الْإِخْتِلَافِ إِنَّمَا هُوَ
أَنْ تَكُونَ الشَّهَادَةُ عَلَى عَمَلٍ وَاحِدٍ فَقَطْ، وَإِذَا اخْتَلَفُوا فِي الْمَكَانِ،
أَوْ الزَّمَانِ، أَوْ الْقَذْفِ، أَوْ الزَّمَنِ بِهَا، أَوْ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ، أَوْ الشَّيْءِ
الْمَسْرُوقِ: فَلَمْ يَشْهَدُوا عَلَى عَمَلٍ وَاحِدٍ.

قُلْنَا: مِنْ أَيْنَ وَقَعَ لَكُمْ أَنْ تَكُونَ الشَّهَادَةُ فِي كُلِّ ذَلِكَ عَلَى
عَمَلٍ وَاحِدٍ، وَأَيُّ قَرَأْنٍ، أَوْ سُنَنِ، أَوْ إجماعٍ أَوْجَبَ ذَلِكَ؟ وَأَيُّ نَظَرٍ
أَوْجَبَهُ؟ وَهَذَا مَا لَا سَبِيلَ إِلَى وَجُودِهِ، بَلْ الْغُرَضُ إِبْتِثَاتُ الزَّمَنِ
الْحَرَمِ، وَالْقَذْفِ الْحَرَمِ، وَالسَّرَقَةِ الْحَرَمِ، وَالشَّرْبِ الْحَرَمِ، وَالْكَفْرِ
الْحَرَمِ فَقَطْ، وَلَا مَزِيدَ.

وَيَبَيَّنَ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ
لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ﴾ الْآيَةِ.

فَصَحَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ: أَنَّ الْوَاجِبَ إِنَّمَا هُوَ إِبْتِثَاتُ الزَّمَنِ فَقَطْ،
وَهُوَ الَّذِي رَمَاهَا بِهِ، وَلَا مَعْنَى لَذِكْرِهِ أَيْ رَمَاهَا وَلَا سَكَوْتِهِ عَنْهُ،
فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِأَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ: عَلَى أَنَّ الَّذِي رَمَاهَا
بِهِ مِنَ الزَّمَنِ حَقٌّ، وَلَا نَبَالِي عَمَلًا وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَرْبَعَةً أَعْمَالًا،

وَلَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ
وَلَا يَسْلِمُهُ».

وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا كَانَ أَوْ مَظْلُومًا».

فَهَذَا إِذَا أَتَى الشَّهَادَةَ الَّتِي عَنْهُ بِصَحَّةٍ مَا قَذَفَ بِهِ، مَعِينٌ
عَلَى إِقَامَةِ حَدِّ بَعْضٍ غَيْرُ ظَالِمٍ بِهِ، مَعِينٌ عَلَى الْبَرِّ وَالْقَوَى - وَإِنْ لَمْ
يُؤَدِّهِ: مَعِينٌ عَلَى الْإِيمَنِ وَالْعَدْوَانِ، وَهُوَ ظَالِمٌ قَدْ أَسْلَمَهُ لِلظُّلْمِ، إِذْ
تَرَكَهُ يَضْرِبُ بِغَيْرِ حَقٍّ.

فَإِنْ ذَكَرُوا: مَا أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَغَيْرُهُ قَالُوا:
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْجَسُودِ حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مَطْرُفُ بْنُ
قَيْسٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَكْرِ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ
سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ
جَاءَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصُّدَيْقِيِّ فَقَالَ: إِنَّ الْآخَرَ زَنَى، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ:
هَلْ ذَكَرْتَ ذَلِكَ لِعَمْرٍ؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَتُبَّ إِلَى اللَّهِ،
وَأَسْتَبْرَأْ بَشِيرُ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ، فَلَمْ يَقْبَلْ تَوْبَتَهُ
حَتَّى أَتَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ
عُمَرُ: كَمَا قَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ يَقْبَلْ تَوْبَتَهُ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
فَقَالَ: إِنَّ الْآخَرَ زَنَى، قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ بَرَارًا - كُلُّ ذَلِكَ يُعْرَضُ عَنْهُ - حَتَّى إِذَا أَكْثَرَ عَلَيْهِ،
بَعَثَ إِلَى أَهْلِهِ، فَقَالَ: أَيُّشْكِي، أَمْ جَنَّةٌ؟

فَقَالُوا: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّكُمْ أَمْ يَبُّ؟

فَقَالُوا: بَلَى يَبُّ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَ. قَالَ
سَعِيدُ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ يَقَالُ لَهُ هُزَالٌ: لَوْ
سَرَرْتَهُ بِرِذَائِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ.

قَالَ يَحْيَى: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ يَزِيدُ بْنُ نَعِيمٍ
بِزُهَالِ الْأَسْلَمِيِّ، فَقَالَ يَزِيدُ هَذَا جَدِّي - وَهَذَا الْحَدِيثُ حَقٌّ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَرْسَلٌ لَمْ يَسْنِدْهُ سَعِيدٌ، وَلَا
يَزِيدُ بْنُ نَعِيمٍ وَلَا حُجَّةٌ فِي مَرْسَلٍ، وَلَوْ اسْتَدَّ مَا خَرَجَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ
السُّنَنِ، وَتَرَكَ الشَّهَادَةَ أَفْضَلَ فَقَطْ - هَذَا عَلَى أَصُولِ الْقَاضِيَيْنِ
بِالْقِيَاسِ إِذَا سَلَّمَ لَهُمْ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١٧٧- مسألة: اختلاف الشهود في الحدود.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَمَّا اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ، فَتَنَظَرْنَا فِي ذَلِكَ،
فَالَّذِي نَقُولُ بِهِ: أَنَّ كُلَّ مَا تَمَّتْ بِهِ الشَّهَادَةُ، وَوَجِبَ الْقَضَاءُ بِهَا،
فَإِنَّ كُلَّ مَا زَادَهُ الشُّهُودُ عَلَى ذَلِكَ فَلَا حَكَمَ لَهُ، وَلَا يَضُرُّ الشَّهَادَةَ
اِخْتِلَافُهُمْ، كَمَا لَا يَضُرُّهَا سَكَوْتُهُمْ عَنْهُ - وَأَنَّ كُلَّ مَا لَا تَسْمُ
الشَّهَادَةُ إِلَّا بِهِ: فَهَذَا هُوَ الَّذِي يَفْسِدُهَا اِخْتِلَافُهُمْ، فَالشَّهَادَةُ إِذَا
تَمَّتْ مِنْ أَرْبَعَةٍ عَدُولٍ بِالزَّمَنِ عَلَى إِنْسَانٍ بِأَمْرٍ يَعْرِفُونَهَا جَنِينًا، لَا

لأن كل ذلك زناً.

وكذلك إن شهد عليه بالقذف لحصنة، فقد ثبت عليه بالقرآن ثمانون جلدة، ولم يحّد الله تعالى أن يكون في الشهادة ذكر الزمان، ولا ذكر المكان فالزيادة لهذا باطل ييقن، لأن الله تعالى لم يأمر به، ولا بمراعاته.

وكذلك قال الله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ فحسبنا، وصحة الشهادة بأنها سارقة، أو أنه سارق، ولم نجد الله تعالى ذكر الزمان، أو المكان، أو المسروق منه، أو الشيء المسروق، فمراعاة ذلك باطل ييقن لا شك فيه.

وهكذا قال رسول الله ﷺ: «إِذَا شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ» فأوجب الجلد بشرب الخمر، فإذا صحت الشهادة بشرب الخمر فقد وجب الحد، بنصّ أمر رسول الله ﷺ في ذلك، ولا معنى لمراعاة ذكر مكان، أو زمان، أو صفة الخمر، أو صفة الإثم - إذ لم يأت نصّ بذلك عن الله تعالى ولا عن رسوله ﷺ فمراعاة ذلك باطل بلا شك - والحمد لله رب العالمين.

قال أبو محمد: وقد جاء نحو ذلك عن السلف:

كما حدّثنا عبد الله بن ربيع حدّثنا ابن مرفّع حدّثنا قاسم بن أصبغ حدّثنا ابن وصّاح حدّثنا سحنون حدّثنا ابن وهب أنا السري بن يحيى قال: حدّثنا الحسن البصري قال: شهد الجارود على قدامة بن مظعون أنه شرب الخمر - وكان عمر قد أتمّ قدامة على البحرين - فقال عمر للجارود: من يشهد معك؟ قال: علقمة الخصي، فدعا علقمة، فقال له عمر: تمّ تشهد؟ فقال علقمة: وهل تجوز شهادة الخصي؟ قال عمر: وما يمنعه أن تجوز شهادته إذا كان مسلماً، قال علقمة: رأيته يقي الخمر في طست، قال عمر: فلا وربك ما قامها حتى شربها: فأمر به فجلد الحد، فهذا حكم عمر بمحضرة الصحابة - رضي الله عنهم - لا يعرف له منهم مخالفة في إقامة الحد بشهادتين مختلفتين.

إحدهما: أنه رأى يشرب الخمر.

والأخرى: أنه لم يره يشربها، لكنّ رآه يتقيّها.

وعندهما يعظّمون خلاف الصحاب إذا وافق تقليدهم، وهم هاهنا قد خالفوا عمر بن الخطّاب، والجارود، وجميع من بمحضرتهم من الصحابة، فلا مؤنة عليهم - وحسبنا الله ونعم الوكيل.

٢١٧٨ - مسألة: الإقرار بالحد بعد مدّة، وإيهما

أفضل الإقرار أم الاستار به.

قال أبو محمد رحمه الله: اختلف الناس في ذلك، فلمّا

اختلفوا وجب أن ننظر فيما اختلفوا فيه لنعلم الحق من ذلك فتبعه - بعون الله تعالى:

ف نظرنا فيما احتجّت به الطائفة المختارة للسّر، وأن جميع الأمة متفقون على أن السّر مباح، وأن الاعتراف مباح، إنّما اختلفوا في الأفضل، ولم يقل أحد من أهل الإسلام: إن الاعتراف بما عمل مما يوجب الحد: عاص لله تعالى في اعترافه، ولا قال أحد من أهل الإسلام قط: إن السّر على نفسه ما أصاب من حد: عاص لله تعالى:

ف نظرنا في تلك الأخبار التي جاءت في ذلك فوجدناها كلّها لا يصح منها شيء، إلا خبراً واحداً في آخرها، لا حجة لهم فيه، على ما نبين إن شاء الله تعالى.

وأما خير هزال الذي صدرنا به من طريق شعبة عن عماد بن المتكدر عن ابن هزال عن أبيه: فمرسل، فلا حجة فيه؛ لأنّه مرسل.

وكذلك الذي من طريق ابن المبارك عن يحيى بن سعيد عن ابن المتكدر - وزيد بن النعيم أيضاً مرسل.

وكذلك حديث مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري: مرسل أيضاً. وحديث الليث عن يحيى بن سعيد مرسل أيضاً - فيبطل الاحتجاج برواية يحيى بن سعيد، وبالله تعالى التوفيق.

ثم نظرنا في هذا الخبر من طريق عكرمة بن عمار، فوجدناه لا حجة فيه لوجهين.

أحدهما: أنه مرسل.

والثاني: أن عكرمة بن عمار ضعيف.

ثم نظرنا فيه من طريق حبان بن هلال عن أبان بن يزيد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن يزيد بن نعيم عن هزال الأنصاري عن عبد الله بن دينار فوجدناه أيضاً مرسل.

ثم نظرنا فيه من طريق ابن جريج عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبد الله بن دينار: فوجدناه أيضاً مرسل.

ثم نظرنا فيه من رواية معمر عن أيوب السخيتاني عن حميد بن هلال: فوجدناه أيضاً مرسل.

ثم نظرنا فيه من رواية الحبلي عن أبي قلابة - فوجدناه مرسل.

وأما حديث حماد بن سلمة، ففيه أبو المنذر لا يدرى من

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ثُمَّ نَظَرْنَا فِيمَا احْتَجَّتْ بِهِ الطَّائِفَةُ الأُخْرَى، فَوُجِدْنَا الرِّوَايَةَ عَنِ الصَّحَابَةِ أَنَّ الصَّحَابَةَ مِنْهُمْ قَالَتْ: مَا تَوْبَةُ أَفْضَلُ مِنْ تَوْبَةِ مَاعِزٍ: جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَضَعَ يَدَهُ فِي يَدِهِ وَقَالَ: اقْتُلِي بِالْحِجَارَةِ.

فَصَحَّ هَذَا مِنْ قَوْلِ طَائِفَةٍ عَظِيمَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - بَلْ لَوْ.

قُلْنَا: إِنَّهُ لَا خِلَافَ لِهَذِهِ الطَّائِفَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - لَصِدْقَاتِهَا، لِأَنَّ الطَّائِفَةَ الأُخْرَى لَمْ تَخَالِفْهَا، وَإِنَّمَا قَالَتْ: لَقَدْ هَلَكَ مَاعِزٌ، لَقَدْ أَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ - فَإِنَّمَا أَنْكَرُوا أَمْرَ الْخَطِيئَةِ لَا أَمْرَ الاعْتِرَافِ، فَوُجِدْنَا تَفْصِيلَ اعْتِرَافِهِ لَمْ يَصُحَّ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - خِلَافَهُ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِيمَا احْتَجَّ بِهِ مِنَ الْأَثَارِ: فَوُجِدْنَاهَا فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ وَالْيَقِينِ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَمَدَ تَوْبَةَ مَاعِزٍ، وَالْغَامِذِيَّةَ، وَذَكَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ تَوْبَةَ مَاعِزٍ لَوْ قَسَمْتُ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوَسَعَتْهُمْ - وَأَنَّ الْغَامِذِيَّةَ لَوْ تَابَ تَوْبَتُهَا صَاحِبُ مَكْسٍ لَغَفِرَ لَهُ - وَأَنَّ الْجُهَيْنِيَّةَ لَوْ قَسَمْتُ تَوْبَتَهَا بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسَعَتْهُمْ، ثُمَّ رَفَعَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - الْإِشْكَالَ جَمْلَةً، فَقَالَ: إِنَّمَا لَمْ تَحْذَ أَفْضَلُ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ.

فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّ الاعْتِرَافَ بِالذَّنْبِ لِيَقَامَ عَلَيْهِ الْحُدُ أَفْضَلُ مِنْ الْاِسْتِثَارَةِ بِشَهَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَا أَفْضَلَ مِنْ جُودِ الْمُعْتَرِفِ بِنَفْسِهِ لِلَّهِ تَعَالَى.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَمِنَ الْبَرَهَانِ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا: مَا رَوَيْنَاهُ عَنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعُمَرُو النَّاقِدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - هُوَ ابْنُ رَاهَوِيَةَ - وَعُمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَيْرِ كُلِّهِمْ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ - وَالْقُفْطُ لِعَمْرُو، قَالَ سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَجْلِسٍ، فَقَالَ: يَا بَعْثُي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تُزْنُوا، وَلَا تُشْرَفُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْخَوْفِ، فَمَنْ وَفَّى مِنْكُمْ فَأَجَزْهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا فَسَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ».

قَالَ عَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَارْتَفَعَ الْإِشْكَالُ جَمْلَةً - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ - وَصَحَّ بِنَصِّ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِعْلَامِهِ أُمَّتَهُ، وَنُصِيحَتِهِ لِأَهْلِهِمْ بِأَحْسَنِ مَا عَلَّمَهُ رَبُّهُ تَعَالَى، أَنَّ مَنْ أَصَابَ حَدًّا فَسَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَإِنَّ أَمْرَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى - إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ

هَوَّ - وَأَبُو أُمَيَّةَ الْمَخْزُومِيُّ وَلَا يَدْرِي مَنْ هُوَ، وَهُوَ أَيْضًا مُرْسَلٌ، وَحَتَّى لَوْ صُحِّحَ هَذَا الْخَبَرُ لَمَا كَانَ لَهُمْ فِيهِ حُجَّةٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا «مَا إِنَّمَا خَلَقْتُ سَرَقَتْ» وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ - فَلَوْ صُحِّحَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلَّذِي سَقَى إِلَيْهِ بِالسَّرْقَةِ «مَا إِنَّمَا خَلَقْتُ سَرَقَتْ» لَكُنَّا عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ صَدَّقَ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ يَظُنُّ أَنَّهُ لَمْ يَسْرِقْ، وَلَيْسَ فِي هَذَا تَلَقُّيْنِ لَهُ، وَلَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السَّرَّ أَفْضَلُ - فَبُطِّلَ تَعَلُّقُهُمْ بِهَذَا الْخَبَرِ جَمْلَةً.

وَأَمَّا حَدِيثُ مُسْلِمٍ فِي الْإِجْهَادِ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لَوَاجِهَيْنِ. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عُمَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَرَ الزَّهْرِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ صُحِّحَ لَمَا كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ حُجَّةٌ أَصْلًا، لِأَنَّ الْإِجْهَادَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا هُوَ مَا ذَكَرَهُ الْمَرْءُ مُفْتَخِرًا بِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ يُغَيِّرُ بِهِ الْإِمَامَ مَعْتَرِفًا لِيَقَامَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا فِيهِ ذَمُّ الْجَاهِلَةِ بِالْمَعْصِيَةِ - وَهَذَا لَا شَكَّ فِيهِ حَرَامٌ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَغْرَضَ عَنْ الْمُعْتَرِفِ مَرَّتَيْنِ» فَوُجِدْنَاهُ صَحِيحًا لَا دَاخِلَةَ فِيهِ لِأَحَدٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ، لِأَنَّ النَّاسَ فِي سَبَبِ إِعْرَاضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ عَلَى قَوْلَيْنِ:

فَطَائِفَةٌ قَالَتْ: إِنَّمَا أَعْرَضَ عَنْهُ، لِأَنَّ الْإِقْرَارَ بِالزَّنَى لَا يَتِمُّ إِلَّا بِتَمَامِ أَرْبَعِ مَرَّاتٍ.

وَطَائِفَةٌ قَالَتْ: إِنَّمَا أَعْرَضَ عَنْهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لِأَنَّهُ ظَنُّ أَنْ بِهِ جُنُونًا، أَوْ شَرِبَ خمرًا.

وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَمِ: أَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا ثَبَتَ عِنْدَهُ الْإِقْرَارُ بِالْحُدِّ جَازَ لَهُ أَنْ يَسْتَرَهُ وَلَا يَقِيمَهُ - فَبُطِّلَ تَعَلُّقُهُمْ بِهَذَا الْخَبَرِ، وَنَسْتَقْصِي الْكَلَامَ فِي تَصْحِيحِ أَحَدِ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ بَعْدَ هَذَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَسْتُ يَسْقُ لِهَذِهِ الطَّائِفَةِ خَبَرٌ يَتَعَلَّقُونَ بِهِ أَصْلًا.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِيمَا رَوَى فِي ذَلِكَ عَنِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فَوُجِدْنَاهُ أَيْضًا لَا يَصُحُّ مِنْهُ شَيْءٌ: أَمَّا الرِّوَايَةُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فِي قَوْلِهِمَا لِلْأَسْلَمِيِّ: اسْتَزِرْ بِسَرِّ اللَّهِ، فَلَا تَصُحُّ، لِأَنَّهُمَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مُرْسَلَةٌ.

وَكذلك حَدِيثُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ فَهُوَ مُرْسَلٌ.

غفر له - وأن من أقيم عليه الحد فقد سقط عنه ذلك الذنب، وكثره الله تعالى عنه - وبالضرورة ندري: أن يقين المغفرة أفضل من التعزير في إمكانها أو عذاب الآخرة، وابن عذاب الدنيا كلها من غسمة في النار - نعوذ بالله منها - فكيف من أكثر من ذلك؟

قال أبو محمد رحمه الله: فصَحَّ أن اعتراف المرم بذنبه عند الإمام أفضل من الستر بيقين، وأن الستر مباح بالإجماع، وبالله تعالى التوفيق.

مسألة: ٢١٧٩ - تعافوا الحدود قبل بلوغها إلى الحاكم.

قال أبو محمد رحمه الله: أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم أخبرنا عمرو بن أسباط عن سماعة عن حميد بن اختب صفوان عن صفوان بن أمية، قال: «كنت نائماً في المسجد على خبيصة لي ثمن ثلاثين درهماً، فجاء رجل فاختلسها مني، فأخذ الرجل فأتى به النبي ﷺ فأمر به ليضطج، فأتيته فقلت له: تقطعه من أجل ثلاثين درهماً، أنا أخته وأتية ثمنها؟ قال: فهلا كان هذا قبل أن تأتيه به؟»

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن عمرو بن دينار المكي حدثه: أنه «يُقال لصَفْوَانُ بنِ أمية: لا دين لمن لم يهاجر، فأقبل إلى رسول الله ﷺ فدخل عليه، فقال: ما أقدمك، قال: قيل لي: إنه لا دين لمن لم يهاجر، قال فأقسمت عليك لترجعن إلى أبياطيح مكة - ثم جئني إلى رسول الله ﷺ برجل فقال: إن هذا سرق خبيصتي، فقال رسول الله ﷺ اقطعيه - قال: عقرت عنه يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ فهلا قبل أن تأتيه به؟»

أخبرنا يوسف بن عبد الله أخبرنا أحمد بن محمد بن الجصور أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا مطرف بن قيس أخبرنا يحيى بن بكير أخبرنا مالك أخبرنا ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية أن صفوان بن أمية: قيل له: «إنه من لم يهاجر هلك، فقدم صفوان بن أمية المدينة فنام في المسجد، وتوسد رداءه، فجاء سارق فأخذ رداءه، فأخذ صفوان السارق، فجاء به إلى رسول الله ﷺ فأمر به رسول الله ﷺ أن تقطع يده، فقال صفوان: إني لم أرده بهذا، هو عليه صدقة، فقال رسول الله ﷺ فهلا قبل أن تأتيه به؟»

قال أبو محمد رحمه الله: وجاء فيه أيضاً عن بعض السلف.

كما رواه بالسند المذكور إلى مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الزبير بن العوام لقي رجلاً قد أخذ سارقاً وهو يريد أن يلعب به إلى السلطان، فشفع له الزبير ليرسله، فقال: لا، حتى يبلغ به إلى السلطان، فقال له الزبير: إذا بلغت به إلى السلطان فلن الله الشافع والمشفع.

قال أبو محمد رحمه الله: فنظرنا في الآثار عن النبي ﷺ فوجدناها لا يصح منها شيء أصلاً: أما الأول فعن عمرو بن

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم أخبرنا عمرو بن أسباط عن سماعة عن حميد بن اختب صفوان عن صفوان بن أمية، قال: «كنت نائماً في المسجد على خبيصة لي ثمن ثلاثين درهماً، فجاء رجل فاختلسها مني، فأخذ الرجل فأتى به النبي ﷺ فأمر به ليضطج، فأتيته فقلت له: تقطعه من أجل ثلاثين درهماً، أنا أخته وأتية ثمنها؟ قال: فهلا كان هذا قبل أن تأتيه به؟»

قال أبو محمد رحمه الله: فصَحَّ أن اعتراف المرم بذنبه عند الإمام أفضل من الستر بيقين، وأن الستر مباح بالإجماع، وبالله تعالى التوفيق.

مسألة: ٢١٧٩ - تعافوا الحدود قبل بلوغها إلى الحاكم.

قال أبو محمد رحمه الله: أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عمر بن عبد الملك أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا أبو داود أخبرنا سليمان بن داود المهري أخبرنا ابن وهب سمعت ابن جريج يحدث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله عمرو بن العاصي أن رسول الله ﷺ قال: «تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب».

أخبرنا حماد أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن أمين أخبرنا محمد بن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب قال: سمعت ابن جريج يحدث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أن رسول الله ﷺ قال: «تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب».

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرني عبد الله بن أحمد بن حنبل أخبرنا أبي أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن عطاء بن أبي رباح عن طارق بن مرقع عن صفوان بن أمية أن رجلاً سرق برقة فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم فأمر بقطعيه، فقال: يا رسول الله قد تجاوزت عنه، قال فلولا كان هذا قبل أن تأتيه به يا أبا وهيب - فقطعه رسول الله ﷺ.

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا هلال بن العلاء الرقي أخبرنا حسين أخبرنا زهير أخبرنا عبد الملك - هو ابن أبي بشير - أنا عكرمة عن صفوان بن أمية أنه طاف بالبيت فصرى ثم لف رداء له في برودة فوضعه تحت رأسه فنام، فأتاه لص فاستلمه من تحت رأسه، فأخذه فأتى به النبي ﷺ فقال: إن هذا سرق رداي، فقال له النبي ﷺ أسرفت رداء هذا؟ قال: نعم، قال: أخبأ به فاقطع يده

شعيب عن أبيه عن عمرو، وهي صحيحة.

وَأَمَّا حَدِيثُ صَفْوَانَ فَلَا يَصُحُّ فِيهِ شَيْءٌ أَصْلًا، لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ مُتَقَطَّةٌ، لِأَنَّهَا عَنْ عَطَاءٍ، وَعِكْرَمَةَ، وَعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، وَابْنِ شِهَابٍ، وَلَيْسَ مِنْهُمْ أَحَدٌ أَدْرَكَ صَفْوَانَ.

وَأَمَّا عَنْ عَطَاءٍ عَنْ طَارِقٍ بْنِ مَرْثَعٍ وَهُوَ جَهْلِيٌّ، أَوْ عَنْ أَصْبَاطٍ عَنْ سَمَاءٍ عَنْ حَمِيدٍ بْنِ أَسْحَبٍ صَفْوَانَ وَهَذَا ضَعِيفٌ عَنْ ضَعِيفٍ عَنْ جَهْلِيٍّ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَإِذَا لَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ اثَرٌ يَعْتَمَدُ عَلَيْهِ، فَالْمَرْجُوعُ إِلَيْهِ هُوَ طَلَبُ حُكْمِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْأَثَرِ: فَظَنَرْنَا فِي ذَلِكَ فُوجِدْنَا قَدْ صَحَّ بِالْبَرَاهِينِ الَّتِي قَدْ أوردْنَا قِيلَ: أَنَّ الْحُدَّ لَا يَجِبُ إِلَّا بَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى الْإِمَامِ وَصَحَّتْهُ عَنْهُ، فَإِذَا الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَالتَّرْكُ لَطَلَبِ صَاحِبِهِ قَبْلَ ذَلِكَ مَبَاحٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِيمَا فَعَلَ حَدٌّ بَعْدَ - وَرَفَعَهُ أَيْضًا مَبَاحٌ، إِذْ لَمْ يَنْجُ مِنْ ذَلِكَ نَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ، فَإِذَا كَلَّا الْأَمْرَيْنِ مَبَاحٌ، فَالْأَحْبَبُ إِلَيْنَا - دُونَ أَنْ يَفْتَى بِهِ - أَنْ يَعْنَى عَنْهُ مَا كَانَ وَهَلَةً وَمُسْتَوْرًا، فَإِنْ أَذَى صَاحِبَهُ وَجَاهَرَهُ: فَرَفَعَهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١٨٠ - مسألة: هل تدرأ الحدود بالشبهات أم لا؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْخُدُودَ تَدْرَأُ بِالشَّبَهَاتِ، فَاسْتَعْمُوا قَوْلًا بِهَا وَاسْتَعْمَلُوا لَهَا أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ، ثُمَّ الْمَالِكِيُّونَ، ثُمَّ الشَّافِعِيُّونَ.

وَذَهَبَ أَصْحَابُنَا إِلَى أَنَّ الْخُدُودَ لَا يَحِلُّ أَنْ تَدْرَأَ بِشِبْهَةٍ، وَلَا أَنْ تَقَامَ بِشِبْهَةٍ وَإِنَّمَا هُوَ الْحَقُّ لِلَّهِ تَعَالَى وَلَا مَزِيدَ، فَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الْحُدُّ لَمْ يَحِلَّ أَنْ يَقَامَ بِشِبْهَةٍ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «إِنْ مَنَاءَكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ وَآبَشَارُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وَإِذَا ثَبِتَ الْحُدُّ لَمْ يَحِلَّ أَنْ يَدْرَأَ بِشِبْهَةٍ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَلَكُمْ خُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَمَّا اخْتَلَفُوا كَمَا ذَكَرْنَا وَجِبَ أَنْ نَنْظُرَ فِي اللَّفْظِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ تَعَلُّقٍ أَصْبَحَ لَمْ لَا فَظَنَرْنَا فِيهِ فُوجِدْنَا قَدْ جَاءَ مِنْ طَرِقٍ لَيْسَ فِيهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَصٌّ، وَلَا كَلِمَةٌ، إِنَّمَا هِيَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابٍ مِنْ طَرِقٍ كَلِمًا لَا خَيْرَ فِيهَا:

كَمَا أَخْبَرَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْزُوحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الدَّبَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: اَدْرُوا الْخُدُودَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَبِئْسَ إِلَى سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: اَدْرُوا الْخُدُودَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ اَدْفَعُوا الْخُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ مَدْفَعًا عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ: اَدْفَعُوا الْخُدُودَ

بِالشَّبَهَاتِ وَعَنْ عَائِشَةَ اَدْرُوا الْخُدُودَ عَنْ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، وَابْنِ مَسْعُودٍ كَانَا يَقُولَانِ: اَدْرُوا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْخُدُودَ فِيمَا شَبَّهَ عَلَيْهِمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهِيَ كَلِمَةٌ لَا شَيْءَ: أَمَّا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فَمَرْسَلٌ، وَالَّذِي مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَمْرِو وَلَمْ يُولَدْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ عَمْرِو بِنَحْوِ خَمْسَةِ عَشْرَ عَامًا وَالْآخَرُ الَّذِي عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْسَلٌ، لِأَنَّهُ مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

وَأَمَّا أَحَادِيثُ ابْنِ حَبِيبٍ فَضَبْحَةٌ، لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا غَيْرُهُ لَكُنَى فَكَلَّمَا مَرْسَلَةً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَحَصَلْ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ اللَّفْظَ الَّذِي تَعَلَّقُوا بِهِ لَا تَعْلَمُهُ رِوَايَةٌ عَنْ أَحَدٍ أَصْلًا، وَهِيَ اَدْرُوا الْخُدُودَ بِالشَّبَهَاتِ "لَا عَنْ صَاحِبِهِ، وَلَا عَنْ تَابِعٍ إِلَّا الرِّوَايَةُ السَّاقِطَةُ الَّتِي أوردْنَا مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو، وَإِبْرَاهِيمَ سَاقِطٌ وَإِنَّمَا جَاءَ كَمَا تَرَى عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ ثُمَّ لَمْ يَصُحَّ اَدْرُوا الْخُدُودَ مَا اسْتَطَعْتُمْ" وَهَذَا لَفْظٌ إِنْ اسْتَغْنَى أَذَى إِلَى إِطْلَالِ الْخُدُودِ جَمْلَةً عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَهَذَا خِلَافٌ لِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَخِلَافُ الدِّينِ، وَخِلَافُ الْقُرْآنِ، وَالسُّنَنِ، لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ هُوَ مُسْتَطِيعٌ عَلَى أَنْ يَدْرَأَ كُلَّ حَدٍّ يَأْتِيهِ فَلَا يَقِيْمُهُ بَطْلَانٌ أَنْ يَسْتَعْمَلَ هَذَا اللَّفْظَ وَسَقَطَ أَنْ تَكُونَ فِيهِ حُجَّةٌ لَمْ ذَكَرْنَا.

وَأَمَّا اللَّفْظُ الْآخَرُ فِي ذِكْرِ الشَّبَهَاتِ، فَقَدْ قُلْنَا: اَدْرُوا "لَا نَعْرِفُهُ عَنْ أَحَدٍ أَصْلًا، إِلَّا مَا ذَكَرْنَا ثُمَّ لَا يَجِبُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ، ثُمَّ لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ إِلَى اسْتِعْمَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ بَيِّنٌ مَا هِيَ تِلْكَ الشَّبَهَاتُ" فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ فِي شَيْءٍ يَرِيدُ أَنْ يَسْقُطَ بِهِ حَدٌّ هَذَا شِبْهَةٌ إِلَّا كَانَ لَغِيْرُهُ أَنْ يَقُولَ: لَيْسَ بِشِبْهَةٍ، وَلَا كَانَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ فِي شَيْءٍ لَا يَرِيدُ أَنْ يَسْقُطَ بِهِ حَدٌّ: لَيْسَ هَذَا شِبْهَةٌ، إِلَّا كَانَ لَغِيْرُهُ أَنْ يَقُولَ: بَلْ هُوَ شِبْهَةٌ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَحِلُّ اسْتِعْمَالُهُ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، إِنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ قِرَاءَةً، وَلَا سُنَّةَ صَحِيحَةٍ، وَلَا سَقِيْمَةٍ، وَلَا قَوْلَ صَاحِبٍ، وَلَا قِيَاسٍ، وَلَا مَعْقُولٍ، مَعَ الْاِخْتِلَافِ الَّذِي فِيهِ كَمَا ذَكَرْنَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِنْ شَبَّهَ شَبَّهٌ.

بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْبَخَارِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «الْخُلَالُ بَيْنَ وَالْخُرَامِ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ فَمَنْ تَرَكَ مَا اسْتَبْهَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَمْرِ كَانَ لِمَا اسْتَبْهَانَ أَتَرَكَ، وَمَنْ أَجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشْكُ فِيهِ مِنَ الْأَمْرِ أَشْكُ أَنْ يُؤَاقِبَ مَا اسْتَبْهَانَ، وَالْمَعَاصِي جَمَعُ اللَّهِ، سُنُّ

يُرْتَعَّ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُؤَقِّعَهُ.

الَّذِي قَدْ حَرَّمَ دَمَهُ إِلَّا بِالْحَقِّ بِشَهَادَةِ كَافِرِينَ.

وأما الزَّنى: فإنَّ المالكَيْنِ - يحدُّونَ بالجلد ولعَلَّه من إكراه - ويرجمونَ المحصَّنَ إذا وطئَ امرأةً أجنبيةً في دبرها، أو فعلَ فعلَ قومِ لوط - محصَّناً كانَ أو غيرَ محصَّن - ولا يحدُّونَ واطئَ البهيمةَ - ولا المرأةَ تحمِلُ على نفسها كلياً - وكلُّ ذلكَ إباحةٌ فرجٍ بالباطل، ولا يحدُّونَ ألَّيَ زَني - وهي عاقلةٌ بالغةٌ غثارةٌ - بصبيٍّ لم يبلغْ، ويحدُّونَ الرَّجُلَ إذا زنى بصبيَّةٍ من سنِّ ذلكَ الصَّبِيِّ وأُنْ ابنُ القاسمِ لا يحدُّ النصرانيُّ، ولا اليهوديُّ، إذا زنى بمسلمةٍ، ويطلقونَ الحربيَّ النَّازِلَ عندنا بتجاره، والمُتَدَمِّمُ يغرَّمُ الجزيةُ على تملكِ المسلماتِ اللَّواتي سباهنَ قَبْلَ نزولِهِ، وتَدَمِّمُهُ من حراريِّ المسلماتِ من القرشِيَّاتِ والأَنْصَارِيَّاتِ، وغيرهنَّ، وعلى وطنهنَّ، ويبيعهنَّ صراحاً مباحاً - وهذه قَوْلُهُ ما سَمِعَ بِإفْحاشِ منها.

فإنَّ هذا صحيحٌ، وبه نقولُ، وهو عليهمَ لا لهمَ، لأنَّه ليسَ فيه إلا تركُ المَرْءِ ما اشْتَبَهَ عليه، فلمْ يدرْ ما حكمه عندَ اللَّهِ تعالى في الَّذِي له تَعَبُّدُنَا بِهِ، وهذا فرضٌ لا يَحِلُّ لأحدٍ مخالفتُهُ.

وهكذا نقولُ: إنَّ من جهلٍ - أحرامُ هذا الشَّيْءِ، أم حلالٌ؟ فالوَرُغُ له أن يمسكَ عنه، ومن جهلٍ أفرَضَ حرَّ أم غيرَ فرضٍ؟ فحكمه أن لا يوجِبُهُ، ومن جهلٍ أوجبَ الحدَّ أم لم يوجبْ؟ ففرضه أن لا يقيمَهُ، لأنَّ الأعراضَ والدِّماءَ حرامٌ لقولِ رسولِ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَنْفُسَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وأما إذا تَبَيَّنَ وجوبُ الحدِّ فلا يَحِلُّ لأحدٍ أن يسقطَهُ، لأنَّه فرضٌ من فرائضِ اللَّهِ تعالى.

قال أبو محمَّدٍ رحمه اللَّهِ: ما نعلمُ أحداً أشدَّ جبراً على إقامةِ الحدِّ بالشَّبهاتِ، وحيثُ لا تحبُّ إقامةُ منهم، ثُمَّ يسقطونها حيثُ أوجبها اللَّهُ تعالى ورسوله عليه السلام، وغنَّ ذاكرونَ من ذلكَ طرفاً كافياً إن شاء اللَّهُ تعالى، فأولُّ ذلكَ النفسُ الَّتِي عَظَّمَ اللَّهُ تعالى أمرها وحرَّمَ قتلها إلا بالحقِّ.

فأما المالكِيونَ - فقتلوا النَّفسَ المحرَّمةَ بدعوى من لعَلَّه يريدُ أن يشفي نفسه من عدوِّه معَ إيمانِ رجلينَ من عشيرته وإنَّ كانا أفسقَ البريَّةِ، وهم لا يعطونه بدعواه نواةً مغفونةً، ولو حلفوا معَ دعواه ألفَ مِمينَ وكانوا أصْلَحَ البريَّةِ، هذا سفكُ الدِّمِّ المحرَّمِ بالشَّبهةِ الفاسدةِ الَّتِي لا شبهةَ أبْرَدُ منها ويقتلونَ بِشَهَادَةِ اللُّوثِ غيرِ العدلِ والقسامَةِ، ولا يعطونَ بِشهادتهمُ فلسينَ، ويقتلونَ الأبِيَّ عن الصَّلَاةِ إنْ أفرَّ بها، وأنها فرضٌ، ويقتلونَ المسكَّ آخرَ حتَّى قتلَ، ولا يحدُّونَ المسكَّ امرأةً حتَّى يزنى بها، ويقتلونَ السَّاحِرَ دونَ استائِهِ، وأما هي حيلٌ، وكيرةٌ كالزَّنى، ولا يقتلونَ أَكَلَ الرِّبَا، وقولُ اللَّهِ تعالى فيه أشدُّ من قوله في السَّاحِرِ، ويقتلونَ المستترَ بالكفرِ - ولا يدرءونَ عنه بإعلانه التَّوبةَ، ولا يقتلونَ المعلَّنَ بالكفرِ إذا أظهرَ التَّوبةَ، ولا فرقَ، ويقتلونَ المسلمَ بالكفرِ إذا قتلَهُ غيلةً، ولا يميزونَ في ذلكَ عَفْرَ الرِّوْلِ - وهذا خلافُ القرآنِ، والسُّنَنِ، وإقامةِ الحدودِ بالشَّبهةِ الفاسدةِ، ويجلدونَ القاتِلَ المعفو عنه مائةً جلدًا، ويفنونه سنةً.

وأما الحنفيُّونَ - فيقتلونَ المسلمَ بالكافرِ خلافاً على اللَّهِ تعالى، وعلى رسوله عليه السلام، ومحافضةً لأهلِ الكفرِ، ولا يقتلونَ الكافرَ إذا سبَّ النبيَّ ﷺ بحضرةِ أهلِ الإسلامِ في أسواقهم ومساجدهم، ولا يقتلونَ من أهلِ الكفرِ من سبَّ اللَّهَ تعالى جهاراً بحضرةِ المسلمينَ - وهذه أمورٌ تعودُ باللهِ منها - ويقتلونَ الذَّمِّيَّ

٢١٨١- مسألة: وأما السَّرْفَةُ: فإنَّ المالكَيْنِ

يقطعونَ فيها الرَّجلينَ بلا نصٍّ ثابتٍ ولا إجماعٍ، ويقطعونَ من دخلَ منزلَ إنسانٍ فأخْرَجَ منه ما يساوي ثلاثةَ دراهمَ، وقال: إنَّ صاحبَ الدَّارِ أرسَلَنِي في هذه الحاجةِ وصَدَّقَهُ صاحبُ الدَّارِ، ولا يلتفتونَ إلى شيءٍ من هذا، أو يقطعونَ يدهَ مطارقةً، ويقطعونَ جماعةً سرقتَ رِيعَ دِينَارٍ فقط، وراوا - في أحدِ أقوالهم - أنه إذا غلَطَ بالسَّارقِ فقطعَت يسارهُ أنه تَقَطَّعَ اليَدُ الأخرى - فقطعوا يديه جميعاً في سرقةٍ واحدةٍ، وما عَيَّنَ اللَّهُ تعالى قَطْعَ يَمَنِ من يسرى.

والحنفيُّونَ يقطعونَ فيها الرَّجلَ بعدَ اليَدِ بغيرِ نصٍّ ولا

إجماعٍ.

وأما القذفُ: فإنَّ المالكَيْنِ يحدُّونَ حدَّ القذفِ، في التعريضِ، ويسقطونَ جميعَ الحدودِ بالقتلِ حاشاً حدَّ القذفِ، فإنَّ كانوا يسقطونَ سائرَ الحدودِ بالشَّبهةِ، فما بالهم لا يسقطونَ حدَّ القذفِ أيضاً بالشَّبهةِ؟

وقالوا: إنَّما فعلنا ذلكَ خوفاً أن يقالَ للمقدِّفِ: لو لم يكن الَّذِي قذفك صادقاً حدُّ لك، ففي أيِّ دينٍ وجدوها من قرآنٍ أو سنَّةٍ أو قياسٍ؟ ويحدُّونَ شاربَ الخمرِ، ولو جرعةً منه خوفاً أن يقدِّفَ أحداً بالزَّنى، وهو لم يقدِّفَ أحداً بعدُ، فأيُّ عجبٍ في إقامةِ الحدودِ بلا شبهةٍ، ويتعلَّقونَ بروايةٍ ساقطةٍ عن بعضِ الصَّحابةِ، قد أعاذهم اللَّهُ تعالى من مثلها ويحدُّونَ من قالَ لآخرٍ: لستَ ابنُ فلانٍ إذا نفاه عن أبيه ويحدُّونَ من قذفَ امرأتهِ بإنسانٍ سمَّاهُ، وإنَّ لآعنِ امرأتهِ، وهذا خلافُ لرسولِ اللَّهِ ﷺ مجردٌ

وَيَحْدُونُ مَنْ قَذَفَ إِنْسَانًا نَكْحًا نَكَاحًا فَاسِدًا لَا يَحِلُّ مِثْلُهُ، وَهُوَ عَالِمٌ
بِالتَّحْرِيمِ - هَذَا وَهُمْ يَحْدُونُ مَنْ قَذَفَ امْرَأَةً مُسَلِّمَةً طَهَرَ بِهَا حِلًّا،
وَهُمْ يَقْرَءُونَ أَنَّهُمْ لَا يَحْلِفُونَ، وَلَا يَقْطَعُونَ أَنَّهُ مِنْ زَنَى، وَمِنْهُمْ مَنْ
يَرَى الْحَدَّ عَلَى مَنْ قَالَ لِأَخَرٍ: زَنْتَ عَيْنَكَ، أَوْ زَنْتَ يَدَكَ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ الْيَتِيمَانِ زَنْتَانِ زَنْتَاغُمَا
الْبَطْشُ، وَالْيَتِيمَيْنِ زَنْتَانِ زَنْتَاغُمَا النَّظَرُ، وَالْفَرْجُ يَصْدُقُ ذَلِكَ أَوْ
يُكَذِّبُهُ.

وَأَمَّا الْحَمَرُ: فَإِنَّ الْمَالِكِيَّ يَقِيمُونَ الْحَدَّ فِيهِ بِالنَّكْهَةِ - وَكُلُّ
مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ يَدْرِي أَنَّ مَنْ أَكَلَ الْكَثْمَرَى الشَّرِيَّ، وَبَعْضُ أَنْوَاعِ
النَّخَاعِ: أَنَّ نَكْهَةً فَمَوْ، وَنَكْهَةً شَارِبِ الْحَمَرِ: سَوَاءٌ.

وَأَيْضًا فَلَعَلَّهُ مَلَأَ فَمَهُ مِنْهَا وَلَمْ يَجْرِعْهَا فَبَقِيَتْ النَّكْهَةُ، أَوْ
لَعَلَّهُ دَلَسَ عَلَيْهَا وَهُوَ لَا يَدْرِي، ثُمَّ يَجْلِدُونَ - هُمْ وَالْخَفِيُّونَ
فِي الْحَمَرِ: ثَمَانِينَ جَلْدَةً، وَجَهْمُورُ الصَّحَابَةِ عَلَى أَنَّ الْحَدَّ فِيهَا
أَرْبَعُونَ، فَلَمْ يَدْرِهِمُ الْأَرْبَعِينَ الزَّائِدَةَ بِالشَّبِيهِ، وَلَمْ يَوْجِبْهَا قِرَاءَنَ،
وَلَا سَنَةً، وَلَا إِجْمَاعَ وَيَحْدُونُ ثَمَانِينَ - كَمَا قُلْنَا - بِقُرْبَةٍ لَمْ يَفْتَرِهَا
بَعْدَ، فَيَقْدَمُونَ لَهُ الْحُدُودَ، وَلَعَلَّهُ لَا يَقْذِفُ أَحَدًا أَبَدًا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ
هَذَا وَبَيْنَ أَنْ يَقْدَمُوا لَهُ حَدَّ زَنَى لَمْ يَكُنْ مَتْنُهُ، أَوْ حَدَّ سَرَقَةٍ لَمْ يَكُنْ
مِنْهُ وَيَحْدُونُ - هُمْ وَالشَّافِعِيُّونَ: الْفَاضِلُ الْعَالِمُ الْمَتَاوَلِّ إِحْلَالَ
النَّبِيِّ الْمُسْكِرِ، وَيَقْبَلُونَ مَعَ ذَلِكَ شَهَادَتَهُ، وَيَأْخُذُونَ الْعِلْمَ عَنْهُ -
وَلَا يَحْدُونُ الْمَتَاوَلِّ فِي الشَّعَارِ، وَالْمَتَعَةِ - وَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ -
وَلَا فِي الْخَلِيطِينَ - وَإِنْ كَانَ حَرَامًا - كَالْحَمْرَةِ.

٢١٨٢ - مسألة: اعتراف العبد بما يوجب الحد.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا، فَظَنَرْنَا
فِي ذَلِكَ فَوَجَدْنَا أَصْحَابَنَا يَقُولُونَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَلَا تَكْسِبُ
كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَظَمَاتَهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ وَالْعَبْدُ مَا لَمْ يَنْزِلْ
مَالِ سَيِّدِهِ فَاعْتَرَفَ بِمَا يَجِبُ إِطْلَاقُ بَعْضِ مَالِ سَيِّدِهِ كَسْبٌ عَلَى
غَيْرِهِ، فَلَا يَجُوزُ بِنَهْضِ الْقِرَانِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا احتِجَاجٌ صَحِيحٌ إِنَّ لَمْ
يَأْتِ مَا يَدْفَعُهُ: فَظَنَرْنَا فَوَجَدْنَا اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ ﴿تَكُونُوا قَوْلَائِينَ
بِالتَّقْطِيعِ شَهَادَةً لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ وَالْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ فَأَمَرَ
اللَّهُ تَعَالَى بِقَبُولِ شَهَادَةِ الْمَرْءِ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى وَالِدَيْهِ وَأَقْرَبَاتِهِ -
وَلَمْ يَخْتَلَفِ النَّاسُ فِي أَنَّ شَهَادَةَ الْمَرْءِ عَلَى نَفْسِهِ مَقْبُولَةٌ - دُونَ آخَرَ
مَعَهُ دُونَ بَيْنَ - تَلَزَمَتْهُ، سِوَاكَ كَانَ فَاسِقًا، أَوْ عَدَلًا - مُؤْمَنًا كَانَ
أَوْ كَافِرًا - وَأَنَّ شَهَادَتَهُ عَلَى غَيْرِهِ لَا تَقْبَلُ إِلَّا بِشَرْطِ الْعَدَالَةِ،
وَيَأْتِي بِكَوْنِ مَعَهُ غَيْرُهُ، أَوْ يَمُنُّ الطَّلَابُ - عَلَى حَسَبِ اخْتِلَافِ
النَّاسِ فِي ذَلِكَ - وَلَمْ يَخْصُصْ اللَّهُ تَعَالَى عَبْدًا مِنْ حَرٍّ، فَلَمَّا وَرَدَ

قَالَ لَهُ: إِحْدَى وَعِشْرِينَ مَرَّةً - غَافِصُهُ: فَاجَاهُ وَاخْذِهِ عَلَى
غَرِّهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ، وَكُلُّ أَحْكَامِهِ
عَدْلٌ وَحَقٌّ، فَقَدْ يَسِّرَ اللَّهُ الْكَثِيرَ وَالْقَلِيلَ، عَلَى مَنْ يَشَاءُ، إِذَا

هَذَانِ النَّصَّانِ مِنْ عِنْدِ رَبِّ الْعَالَمِينَ: وَجِبَ أَنْ نَنْظُرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمَا.
فَوَجَدْنَا أَصْحَابَنَا يَقُولُونَ: هُوَ شَاهِدٌ عَلَى نَفْسِهِ، كَاسِبٌ
عَلَى غَيْرِهِ: فَلَا يَقْبَلُ.
وَوَجَدْنَا مِنْ خَالِفَتِهِمْ يَقُولُونَ: بَلَى هُوَ شَاهِدٌ عَلَى نَفْسِهِ،
كَاسِبٌ عَلَيْهَا، وَإِنْ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى تَقْصُرِ مَالِ سَيِّدِهِ، وَلَمْ يَقْصِدِ
الشَّهَادَةَ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ، فَظَنَرْنَا فِي هَذَيْنِ الاسْتِعْمَالَيْنِ - إِذْ لَا بُدَّ
مِنْ اسْتِعْمَالِ أَحَدِهِمَا - فَوَجَدْنَا قَوْلَ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّهُ كَاسِبٌ عَلَى
غَيْرِهِ إِنَّمَا يَصِحُّ بِوَاسِطَةٍ، وَيَأْتِيَانِجَ، لَا بِنَفْسِ الْإِقْرَارِ.

وَوَجَدْنَا قَوْلَ مَنْ خَالَفَهُمْ يَصْحُ بِنَفْسِ الْقَضِيَّةِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَقْرَأَ
عَلَى نَفْسِهِ بِنَفْسِ لَفْظِهِ - وَهُوَ ظَاهِرٌ مُقْصِدُهُ - وَإِنَّمَا يَتَعَدَّى ذَلِكَ
إِلَى السَّيِّدِ بِتَأْوِيلٍ لَا بَظَاهِرَ إِقْرَارِهِ، فَكَانَ هَذَا أَصَحُّ الاسْتِعْمَالَيْنِ،
وَأَوَّلُهُمَا وَلَوْ كَانَ مَا قَالُوهُ أَصْحَابَنَا لَوْجِبَ أَنْ لَا يَحْدَ الْعَبْدُ فِي
زَنَى، وَلَا فِي سَرَقَةٍ، وَلَا فِي حِمْرِ، وَلَا فِي قَذْفٍ، وَلَا فِي حِرَابَةٍ -
وَإِنْ قَامَتْ بِذَلِكَ بَيِّنَةٌ - وَأَنْ لَا يَقْتُلَ فِي قَوْمِهِ، لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ كَاسِبٌ
عَلَى غَيْرِهِ، وَفِي الْحَدِّ عَلَيْهِ إِتْلَافٌ لِمَالِ سَيِّدِهِ، وَهَذَا مَا لَا يَقُولُونَهُ،
لَا هُمْ وَلَا غَيْرُهُم.

٢١٨٣ - مسألة: مَنْ قَالَ: لَا يُؤَاخِذُ اللَّهُ عَبْدًا بِأَوَّلِ

ذَنْبِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْزُوحٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ
أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَصَّاحٍ أَخْبَرَنَا سَحْنُونُ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ قُرَّةَ
بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعَارِفِيِّ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: أَتَى أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ
بِسَارِقٍ، فَقَالَ: اقْطَعُوا يَدَهُ فَقَالَ: أَقْلَبْنِيَا يَا خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَوَاللَّهِ مَا سَرَقْتُ قَبْلُهَا، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: كَذَبْتَ، وَالَّذِي نَفْسِي
بِيَدِهِ مَا غَافِصُ اللَّهِ مُؤْمَنًا بِأَوَّلِ ذَنْبٍ يَعْمَلُهُ وَبِهِ إِلَى ابْنِ وَهْبٍ عَنْ
سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ حَمِيدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَتَى عُمَرُ
بِنَ الْخَطَّابِ بِسَارِقٍ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا سَرَقْتُ قَبْلُهَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ:
كَذَبْتَ وَرَبُّ عُمَرُ مَا أَخَذَ اللَّهُ عَبْدًا عِنْدَ أَوَّلِ ذَنْبٍ وَبِهِ إِلَى ابْنِ
وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَمْعَانَ بِهَذَا، وَأَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ
لَهُ: اللَّهُ أَحْلَمُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَبْدَهُ فِي أَوَّلِ ذَنْبٍ يَأْمُرُ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ،
فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ قَطْعَ، فَلَمَّا قَطَعَ قَامَ إِلَيْهِ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ
لَهُ: أَتَشْذُكُ اللَّهُ، كَمْ سَرَقْتَ مِنْ مَرَّةٍ.

قَالَ لَهُ: إِحْدَى وَعِشْرِينَ مَرَّةً - غَافِصُهُ: فَاجَاهُ وَاخْذِهِ عَلَى
غَرِّهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ، وَكُلُّ أَحْكَامِهِ
عَدْلٌ وَحَقٌّ، فَقَدْ يَسِّرَ اللَّهُ الْكَثِيرَ وَالْقَلِيلَ، عَلَى مَنْ يَشَاءُ، إِذَا

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَمَّا اخْتَلَفُوا وَجِبَ أَنْ تَنْظَرَ فِي ذَلِكَ لِتَعْلَمَ الْحَقَّ قَضِيَّتَهُ.

فَقَطَّرْنَا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: لَا حَدَّ عَلَى ذِمِّي.

فَوَجَدْنَاهُمْ يَقُولُونَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {وَإِنْ جَاءَكَ فَاسْحُكْ مِنْهُمْ أَوْ اعْرُضْ عَنْهُمْ} وَإِنْ تَعَرَّضَ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرَّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاسْحُكْ مِنْهُمْ بِالْقِسْطِ.

وَوَجَدْنَاهُمْ يَقُولُونَ: قَدْ عَاهَدْنَاهُمْ عَلَى التَّارِكِ لَهُمْ عَلَى كَفَرِهِمْ، وَكَانَ كَفَرُهُمْ يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ شَرِيعَةٍ مِنْ أَحْكَامِهِمْ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَعْترَضَ عَلَيْهِمْ بِخِلَافِ مَا عَاهَدُوا عَلَيْهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا تَعْلَمُ لَهُمْ حُجَّةٌ غَيْرُ هَذَا، فَلَمَّا نَظَرْنَا فِي ذَلِكَ وَجَدْنَاهُ لَا حُجَّةَ فِيهِ لِلْحَافِظِينَ، وَالْمَالِكِينَ أَصْلًا، لِأَنَّ الْآيَةَ الْمَذْكُورَةَ عَامَّةٌ لَا خَاصَّةَ، وَهُمْ قَدْ عَصَوْا فَأَوْجِبُوا عَلَيْهِمُ الْحَدَّ فِي السَّرْقَةِ، وَفِي الْقَذْفِ لِمُسْلِمٍ، وَفِي الْخُرَابِ، وَأَسْفَطُوا الْحَدَّ فِي الزَّيْنِ، وَفِي الْخَمْرِ قَطْ، وَهَذَا تَحَكُّمٌ لَمْ يُوْجِبْهُ قِرَاءٌ، وَلَا سُنَّةٌ لَا صَحِيحَةٌ وَلَا سَقِيمَةٌ وَلَا إِجْمَاعٌ، وَلَا قَوْلٌ صَاحِبٍ.

فَإِنْ قَالُوا: السَّرْقَةُ ظُلْمٌ، وَلَا يَقْرُونَ عَلَى ظُلْمِ مُسْلِمٍ، وَلَا عَلَى ظُلْمِ ذِمِّيٍّ، وَالْقَذْفُ حَكْمٌ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِ وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يَحْكُمُ فِي ذَلِكَ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ.

قُلْنَا لَهُمُ:

وَكَذَلِكَ الزَّيْنُ إِذَا زَنَى بَامْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ، أَوْ بَامْتَةٍ، أَوْ بَامْرَأَةٍ ذِمِّيٍّ أَوْ بَامْتَةٍ، فَإِنَّهُ ظَلَمٌ لِلْمُسْلِمِ، أَوْ سَيِّدِهَا، وَظُلْمٌ لِلذِمِّيِّ كَذَلِكَ، وَلَا يَقْرُونَ عَلَى ظُلْمٍ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَقَدْ خَصَّصَتِ الْآيَةُ بِلَا دَلِيلٍ وَتَرَكْتُمْ ظَاهِرَهَا بِلَا حُجَّةٍ فَإِنْ شِغِبُوا بِقَوْلِ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي ذَلِكَ.

قُلْنَا لَهُمُ: لَا حُجَّةَ لَكُمْ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّ الرِّوَايَةَ عَنْ عَلِيٍّ فِي ذَلِكَ لَا تَصِحُّ، لِأَنَّهَا عَنْ سَمَّاكِ بْنِ حَرْبٍ - وَهُوَ ضَعِيفٌ يَقْبَلُ التَّلَقُّيْنَ - ثُمَّ عَنْ قَابُوسِ بْنِ الْخَطَّابِ - وَهُوَ مَجْهُولٌ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ مَا كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ حُجَّةٌ، لِأَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَابْعَدُ، لِأَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّهُمْ قَدْ خَالَفُوا ابْنَ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، لِأَنَّ فِيهَا: لَا حَدَّ عَلَى عَيْبٍ، وَهُمْ لَا يَرَوْنَ هَذَا، وَلَا حَدَّ عَلَى ذِمِّيٍّ - وَهُمْ يَرَوْنَ الْحَدَّ عَلَيْهِ فِي الْقَذْفِ وَالسَّرْقَةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِذَا قَدْ تَعَارَضَتِ الرِّوَايَتَانِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَدْ بَطُلَ التَّعَلُّقُ بِإِحْدَاهُمَا دُونَ الْآخَرَى، وَوَجِبَ رَعْمَا لِمَا كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى، فَلَا يُلَاقِي الْقَوْلَيْنِ شَهَدُ الْقِرَاءِ،

إِمْلَاءً، وَإِمَّا تَفَضُّلاً - لِيَتَوَبَّ، وَيَأْخُذَ بِالنَّبِيِّ الْوَاحِدِ، وَبِالنَّبِيِّ - عَقُوبَةً أَوْ كَفَّارَةً لَهُ {لَا مَعْصِيَةَ لِحُكْمِهِ} وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يُفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَلِيٍّ، وَضَعِيفَانِ، أَخَذْنَاهُمَا مُرْسَلًا، وَالْآخَرُ مُرْسَلٌ سَاقِطٌ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ فِي ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ صَحِيحٌ - وَلِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَبَعْدُ.

٢٠٨٤ - مسألة: هل تقام الحدود على أهل الذمّة؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا الْخَبَرِ.

فَجَاءَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: لَا حَدَّ عَلَى أَهْلِ الذَّمِّ فِي الرِّزْنِ وَجَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَا حَدَّ عَلَى أَهْلِ الذَّمِّ فِي السَّرْقَةِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ: لَا حَدَّ عَلَى أَهْلِ الذَّمِّ فِي الرِّزْنِ، وَلَا فِي شَرْبِ الْخَمْرِ - وَعَلَيْهِمُ الْحَدُّ فِي الْقَذْفِ، وَفِي السَّرْقَةِ، إِلَّا الْمُعَاهِدَ فِي السَّرْقَةِ، فَكَيْفَ يَضُنُّهَا.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ صَاحِبُهُ: لَا أُنْشِئُ الذَّمِّيَّ مِنَ الرِّزْنِ، وَشَرْبِ الْخَمْرِ - وَأُتْنَعُهُ مِنَ الْغِنَاءِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا حَدَّ عَلَى أَهْلِ الذَّمِّ فِي زَيْنِ، وَلَا فِي شَرْبِ الْخَمْرِ - وَعَلَيْهِمُ الْحَدُّ فِي الْقَذْفِ، وَالسَّرْقَةِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابُهُمَا: عَلَيْهِمُ الْحَدُّ فِي كُلِّ ذَلِكَ.

حَدَّثَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مُفَرَّجٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا الدَّبَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ أَخْبَرَنِي سَمَّاكِ بْنُ حَرْبٍ قَابُوسُ بْنُ الْخَافَرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ يُسْأَلُهُ عَنْ مُسْلِمَيْنِ تَزَنَّقَا، وَعَنْ مُسْلِمٍ زَنَى بِنَصْرَانِيَّةٍ، وَعَنْ مُكَاتِبٍ مَاتَ وَتَرَكَ بَيْتَهُ مِنْ كِتَابَتِهِ، وَتَرَكَ وَلَدًا أَخْرَارًا، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَلِيٌّ: أَمَا السَّدَانُ تَزَنَّقَا فَلَنْ نَجَا وَلَا فَاضْرِبْ عُنُقَهُمَا - وَأَمَّا الْمُسْلِمُ الَّذِي زَنَى بِالنَّصْرَانِيَّةِ فَأَقِمْ عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَارْزُقِ النَّصْرَانِيَّةَ إِلَى أَهْلِ دِينِهَا - وَأَمَّا الْكَاتِبُ فَاعْطِ مَوَالِيَهُ بَيْتَهُ كِتَابَتِهِ، وَاعْطِ وَلَدَهُ الْأَخْرَارَ مَا يَقِي مِنْ مَالِهِ:

أَخْبَرَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مُفَرَّجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الدَّبَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَشُعْبَانَ الثَّوْرِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ عَنْ مُجَاهِدٍ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ لَا يَرَى عَلَى عَيْبٍ وَلَا عَلَى أَهْلِ الذَّمِّ حَدًّا وَعَنْ زَيْبَةَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْيَهُودِيِّ، وَالنَّصْرَانِيَّةِ: لَا أَرَى عَلَيْهِمَا فِي الرِّزْنِ حَدًّا، وَقَدْ كَانَ مِنَ الْوَفَاءِ لَهُمْ بِالذَّمِّ أَنْ يُخْلَى مِنْهُمْ وَيَسْنَ أَهْلُ دِينِهِمْ وَشُرَائِعِهِمْ، تَكُونُ ذُنُوبُهُمْ عَلَيْهِمْ.

فذهب طائفةٌ إلى أن حدَّ الإمام، والعبيد - فيما عدا ما ذكرنا، ولا غاشٍ شيئاً - كحدِّ الأحرار سواءً سواءً. وهو قولُ أصحابنا.

وقالت طائفةٌ: حدُّ العبيد، والإماء - في الجلب، كنه - على النصف من حدِّ الأحرار والحرائر - وحدُّ العبيد، والإماء في القطع كحدِّ الأحرار والحرائر. فاختلف هؤلاء:

فطائفةٌ تقولُ به في الأحرار، ولا تقولُ به في العبيد، والنساء، والإماء، والحرائر.

فَالَّذِينَ يَقُولُونَ بِالنِّفْيِ الْمُؤْتَمَرِ جَمْلَةً اخْتَلَفُوا:

فطائفةٌ جعلت حدَّ الإمام والعبيد فيه نصف حدِّ الحرِّ والحرّة.

وهو قولُ الشافعي، وأصحابه.

وطائفةٌ جعلت فيه حدَّ الإمام خاصةً على النصف من حدِّ الحرّ، وجعلت فيه حدَّ العبيد كحدِّ الأحرار.

وهو قولُ أبي سليمان، وأصحابنا.

أما الطائفةُ التي لا تقولُ بالنفي المؤتمَر، فهم: أبو حنيفة، وأصحابه.

وأما الطائفةُ التي قالت به في الأحرار خاصةً، ولم يقولوا به في العبيد، ولا في الإمام، ولا في الحرّ، فهم: مالك، وأصحابه.

وقالت طائفةٌ: حدُّ العبيد، والإماء في جلب الزنى على نصف حدِّ الأحرار والحرائر، وحدُّ العبيد، والإماء في القذف كحدِّ الحرِّ، والحرّة - وهو قولُ روي عن عمر بن عبد العزيز، وغيره.

قال أبو محمّد رحمه الله: والذي نقولُ به إنه حدُّ المماليك ذكوره، وإناتهم في الجلب، والنفي المؤتمَر، والقطع: على النصف من حدِّ الحرِّ والحرّة - وهو كلُّ ما يمكن أن يكون له نصف.

وأما ما لا يمكن أن يكون له نصف من القتل بالسيف، أو الصليب، أو النفي الذي لا وقت له: فالمماليك، والأحرار فيه سواءً.

قال أبو محمّد رحمه الله:

فَأَمَّا أَقْوَالُ مَنْ ذَكَرْنَا فَالْتَأَنُّ فِيهَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ بِهِ، وَمَا نَعْلَمُ لَهُمْ شَبَهَ أَصْلًا، وَنَسْأَلُ أَقْوَامَهُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - إِلَّا أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: إِنَّ الْقَطْعَ لَا يُمْكِنُ تَنْصِيفَهُ، فَهُوَ خَطَأٌ مِنْ قَبْلِ الْأَخْبَارِ، وَمَنْ قَبِلَ الْحَسَّ وَالْمُسَاهِدَةَ.

وَالسَّيِّئَةُ فَهِيَ الْحَقُّ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ - فَقَدْ بَطَلَ كُلُّ قَوْلٍ شَغَبَ بِهِ الْخُنَفِيُّونَ، وَالْمَالِكِيُّونَ، وَلَمْ يَبْقَ لَهُمْ حُجَّةٌ أَصْلًا أَمَّا الْآيَةُ فَإِنَّمَا مَنسُوخَةٌ.

وَلَوْ صَحَّ أَنَّهَا عَمْدَةٌ لَمَا كَانَ لِمَنْ اسْقَطَ بِهَا إِقَامَةَ الْحُدُودِ عَلَيْهِمْ مَتَعَلِّقٌ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا فِيهَا التَّخْيِيرُ فِي الْحُكْمِ بَيْنَهُمْ، لَا فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ جَمْلَةً، وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ حُكْمٌ عَلَيْهِمْ لَا حُكْمٌ بَيْنَهُمْ، فَلَيْسَ لِلْحُدُودِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَدْخَلٌ أَصْلًا، بَوَاحٍ مِنَ الرُّجُوعِ - فَسَقَطَ التَّعَلُّقُ بِهَا جَمْلَةً.

وَأَمَّا عَهْدُهُمْ مِنْ عَاهِدِهِمْ عَلَى الْحُكْمِ بِأَحْكَامِهِمْ، فَلَيْسَ ذَلِكَ عَهْدُ اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ هُوَ عَهْدٌ يُبْلِسُ وَعَهْدُ الْبَاطِلِ، وَعَهْدُ الضَّلَالِ، وَلَا يَعْرِفُ الْمُسْلِمُونَ عَقُودًا وَلَا عَهْدًا إِلَّا مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ، فَهِيَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْوَفَاءِ بِهَا، كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ بَاطِلٌ» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَنْ عَجَلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زُذٌّ».

وَأَنْ قَالُوا: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾.

قُلْنَا: نَعَمْ، مَا تَكْرِهُهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَلَا عَلَى الصَّلَاةِ، وَلَا عَلَى الزَّكَاةِ، وَلَا عَلَى الصَّيَامِ، وَلَا الْحُجِّ، لَكِنْ مَتَى كَانَ لَهُمْ حُكْمٌ حَكَمْنَا فِيهِ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَخَذَتْهُمْ أَنْ يَقْتُولُوا عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَأَدْعُوكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَتَّبِعُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ فَافْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ لَا تَتَّبِعَ أَهْوَاءَهُمْ، مَنْ تَرَكَهُمْ وَأَحْكَامَهُمْ: فَقَدْ اتَّبَعَ أَهْوَاءَهُمْ، وَخَالَفَ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ.

٢١٨٥- مسألة: حدُّ المماليك.

قال أبو محمّد رحمه الله: الحدودُ كلّها أربعة أقسام لا خامس لها:

إِمَّا إِمَانَةٌ بِصَلْبٍ، أَوْ بِقَتْلِ سَيْفٍ، أَوْ بِرَجْمٍ بِالْحِجَارَةِ، وَمَا جَرَى بِجَرَاهَا، وَإِمَّا نَفْيٌ، وَإِمَّا قَطْعٌ، وَإِمَّا جَلْدٌ وَجَاءَ النَّصُّ وَاجْتِمَاعُ الْأُمّةِ كُلِّهَا عَلَى أَنَّ حَدَّ الْمَمْلُوكَةِ الْأَتْنَى فِي بَعْضِ وَجُوهِ الْجَلْدِ - وَهُوَ الزَّنْيُ مَعَ الْإِحْصَانِ خَاصَّةً: نَصْفُ حَدِّ الْحَرِّ وَالْحَرّةِ فِي ذَلِكَ وَاتَّفَقُوا كُلُّهُمْ مَعَ النَّصِّ: أَنَّ حَدَّ الْمَمَالِكِ فِي الْقَتْلِ وَالصَّلْبِ كحدِّ الأحرار - وَجَاءَ النَّصُّ أَيْضًا فِي النَّفْيِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ أَمْرٌ سِوَاهُ.

واختلَفُوا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ عَلَى مَا نَذَرَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى:

وَأَمَّا الْجِلْدُ فَيَنْصَفُ وَالْقَطْعُ يَنْصَفُ فَكَانَ قِيَاسُ مَا يَنْصَفُ عَلَى مَا يَنْصَفُ أَوَّلَى مِنْ قِيَاسِ مَا يَنْصَفُ عَلَى مَا لَا يَنْصَفُ - هَذَا أَصَحُّ قِيَاسٍ لَوْ صَحَّ شَيْءٌ مِنَ الْقِيَاسِ يَوْمًا.

مَا قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَظَنَّا فِي ذَلِكَ لِبُيُوشِ الْحَقِّ مِنْ ذَلِكَ فَتَبِعَهُ فُوجِدْنَاهُمْ يَقُولُونَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْإِمَامَةِ ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِغَاجِئَةٍ فَعَلَيْكُمْ نَصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ فَكَانَ هَذَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَجِلُّ خِلَافُهُ.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿الرَّائِيَّةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾ وَلَمْ يَخْصُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْإِمَامَةَ فَقَطْ ﴿وَمَا كَانَ رِئَاسَتُكُمْ نَبِيًّا﴾ وَأَبْقَى الْعَبِيدَ فَلَمْ يَخْصُ كَمَا خَصَّ الْإِمَامَةَ وَمَنْ الْبَاطِلُ أَنْ يَرِيدَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَخْصُ الْعَبِيدَ مَعَ الْإِمَامَةِ فَيَقْصُرَ عَلَى ذِكْرِ الْإِمَامَةِ وَعَسَى عَنْ ذِكْرِ الْعَبِيدِ وَيَكْلَفُنَا مِنْ ذَلِكَ عِلْمُ الْغَيْبِ وَمَعْرِفَةٌ مَا عِنْدَهُ ثُمَّ لَا يَعْرِفُنَا بِهِ، حَاشَا لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ هَذَا.

وَكذلك.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَالَّذِينَ يُرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ فَلَمْ يَخْصُ تَعَالَى هَاهُنَا أُمَّةً مِنْ حَرَّةٍ وَلَا عَبْدًا مِنْ حَرٍّ وَمَنْ الْبَاطِلُ أَنْ يَرِيدَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ لَا تَجِلَّدَ الْعَبِيدُ وَالْإِمَامَةُ فِي الْقَذْفِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، وَيَكُونُ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ يَأْمُرُنَا بِجَلْدِ مَنْ قَذَفَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، وَلَا يَبَيِّنُ لَنَا ذَلِكَ، أَفِي حَرٍّ دُونَ عَبْدٍ؟ وَفِي حَرَّةٍ دُونَ أُمَّةٍ؟

وهذا خلاف قول تَعَالَى ﴿مَا قُرْطَنَّا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ وَقوله تَعَالَى ﴿نَبِيًّا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾.

وقد قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿يَلِكُ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْدُوهَا﴾ فَكَانَ حَدُّ الْقَذْفِ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى، وَحَدُّ الزَّنى مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَجِلُّ أَنْ يُتَعَدَى مَا حَدَّ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا، وَحَدُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْقَذْفِ ثَمَانِينَ، وَفِي الزَّنى مِائَةً، فَلَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُتَعَدَى مَا حَدَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَحَدِهِمَا إِلَى مَا حَدَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْآخَرِ فَوَاضِحٌ بِلَا شَكٍّ أَنْ حُدَّ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فِي عِبَادٍ أَوْ أُمَّةٍ أَوْ حَرٍّ أَوْ حَرَّةٍ، فَقَدْ تَعَدَى حُدُودَ اللَّهِ، وَسَوَى مَا خَالَفَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا.

وقَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾.

فَقُلْتُمْ: إِنَّ الْحَرَّ، وَالْعَبْدَ، وَالْأُمَّةَ سَوَاءً، فَإِنْ زَهَقَ عَنْكُمْ قِيَاسُكَمُ الَّذِي خَالَفتُمْ بِهِ الْقُرْآنَ فِي حَدِّ الْعَبِيدِ الْقَاضِي، وَالْأُمَّةِ الْقَاضِيَّةُ؟ وَمَنْ أَيْسَرُ وَجِبَ أَنْ تَسْتَسْهِلُوا غِلَافَةَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ قِيَاسًا عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِغَاجِئَةٍ فَعَلَيْكُمْ نَصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ فَإِنْ أَتَيْنَ بِغَاجِئَةٍ فَعَلَيْكُمْ نَصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ وَعَظَمَ عِنْدَكُمْ أَنْ تَخَالَفُوا قَوْلَهُ ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ قِيَاسًا عَلَى قَوْلِهِ

فَأَمَّا مَنْ قَبْلَ الْحَرِّ وَالْمُشَاهِدَةِ: فَإِنَّ الْيَدَ مَعْرُوفَةٌ الْمَقْدَارُ، فَقَطْعُ نَصْفِهَا مُمْكِنٌ ظَاهِرٌ بِالْعَيَانِ - وَهُوَ قَطْعُ الْأُتَامِلِ قَطْعًا وَيُقَى الْكَفُّ.

وقد وجدناهم يَقْعُونَ عَلَى الْأُتَامِلِ خَاصَّةً حَكَمَ الْيَدِ، فَلَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِمْ قَطْعَتُ أَتَامِلِهِ كُلِّهَا أَنْ لَهُ دِيَةٌ بِهِ، فَمَنْ قَطَعَ الْأُتَامِلَ خَاصَّةً فَقَدْ وَافَقَ النَّصَّ، لِأَنَّهُ قَطَعَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ يَدٍ - كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى - وَقَطَعَ نَصْفَ مَا يَقَعُ مِنَ الْحَرِّ؛ كَمَا جَاءَ النَّصُّ أَيْضًا عَلَى مَا نَذَكِرُهُ.

وكذلك الرَّجُلُ أَيْضًا لَهَا مَقْدَارٌ مَعْرُوفٌ، فَقَطْعُ نَصْفِهَا مُمْكِنٌ - وَهُوَ قَطْعُهَا مِنْ وَسْطِهَا مَعَ السَّاقِ قَطْعًا.

وَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ الْأَثَرِ: فَحَدَّثَنَا حَامُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذَّهَبِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يَقْطَعُ الْيَدَ مِنَ الْأَصَابِعِ وَالرَّجُلَ مِنْ نَصْفِ الْقَدَمِ.

وبه إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي الْمَقْدَامِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ رَأَى عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقْطَعُ يَدَ رَجُلٍ مِنَ الْمُفْصَلِ.

وبه إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: كَانَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقْطَعُ الْقَدَمَ مِنْ مَفْصَلِهَا، وَكَانَ عَلِيٌّ يَقْطَعُ الْقَدَمَ - قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: أَشَارَ لِي عَمْرُو إِلَى شَطْرِهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِذَا قَدْ جَاءَ النَّصُّ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ قَطْعُ الْيَدِ مِنَ الْمُفْصَلِ، وَقَطْعُهَا مِنَ الْأَصَابِعِ؛ فَالْوَاجِبُ حُلُّ ذَلِكَ عَلَى خِلَافِ التَّنَاقُضِ الَّذِي لَا وَجْهَ لَهُ، لَكِنْ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ فِي حَالَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ.

وهكذا القَوْلُ فِي الْقَدَمِ أَيْضًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالْقَوْمُ أَصْحَابُ قِيَاسٍ يَزْعُمُهُمْ. وَقَدْ صَحَّ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ حَدَّ الْأُمَّةِ الْمُحْصَنَةِ فِي الزَّنى نَصْفُ حَدِّ الْحَرَّةِ الْمُحْصَنَةِ.

وَصَحَّ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ أَنَّ حَدَّ الْعَبْدِ فِي الْقَتْلِ بِالسَّيْفِ، وَالصَّلْبِ: كَحَدِّ الْحَرِّ.

وكذلك فِي النَّفْيِ غَيْرِ الْمُؤَقَّتِ، فَكَانَ يُلْزِمُهُمْ عَلَى أَصُولِهِمُ الَّتِي يَتِمُّونَ إِلَيْهَا فِي الْقَوْلِ بِالْقِيَاسِ عَلَى أَنَّ يَجْعَلُوا مَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْقَطْعِ مُرَدُّوًا إِلَى أَشْبِهِ الْجَنَسَيْنِ بِهِ فَهَلْهُ عَمْدَتُهُمُ الَّتِي اتَّفَقُوا عَلَيْهَا فِي الْقِيَاسِ، فَإِذَا فَعَلُوا هَذَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْقَطْعُ مَقْبُوسًا عَلَى الْجِلْدِ، لَا عَلَى الْقَتْلِ، وَلَا عَلَى النَّفْيِ غَيْرِ الْمُؤَقَّتِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَتْلَ لَا يَنْصَفُ. وَكَذَلِكَ النَّفْيُ غَيْرُ الْمُؤَقَّتِ.

وأيضاً: فَإِنَّ الْحَقِيقَيْنِ، وَالْمَالِكَيْنِ، مَتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْمَوْسِلَ كَالْمُسَدِّ وَلَا فَرْقَ، فَعَلِيَ قَوْلُهُ مَا زَادَهُ إِرْسَالُ وَهْبٍ بَنِ خَالِإِ إِلَّا قُوَّةً، فَإِذَا قَدْ صَحَّ، وَثَبِتَ فَقَدْ وَجِبَ ضَرُورَةُ بِنَصِّ حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ حُدُودَ الْمَالِكِ جَمْلَةٌ عُمُومًا لِلذِّكْرِ هُمْ وَإِنَانَهُمْ: غَالِفَةٌ لِحُكْمِ حُدُودِ الْأَحْرَارِ عُمُومًا لِلذِّكْرِ هُمْ وَإِنَانَهُمْ، وَإِذَا ذَلِكَ كَذَلِكَ فَلَا قَوْلَ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ إِلَى أَنَّ حُدَّ الْمَالِكِ عَلَى التَّصْفِ مِنْ حُدُودِ الْأَحْرَارِ، فَكَانَ هَذَا وَاجِبًا الْقَوْلُ بِهِ، وَهَذَا نَقَوْلُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١٨٦ - مسألة: هل يقيم السيّد الحدود على ماله
أم لا؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

اختلف الناس في هذا:

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يقيم السيّد جميع الحدود من القتل فما دونه على ماله.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يحّد السيّد ماله في الرّزق، والخمر، والقذف، ولا يحّد في قطع، قالوا: وإِنَّمَا يحّد إذا شهد عليه بذلك الشهود.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لا يحّد السيّد ماله في شيء من الأشياء، وإِنَّمَا الحدود إلى السّلطان قطعاً فاقولُ: الأوّل:

كَمَا أَخْبَرَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْزُوحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذُّبَيْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ السَّخَيَّانِيِّ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَطَعَ يَدَ غُلَامٍ لَهُ سَرَقَ، وَجَلَدَ عَبْدًا لَهُ زَنَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْفَعَهُمَا.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عبيد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر قال: إِنَّ جَارِيَةَ لَخِصَصَ سَحَرَتْهَا وَاعْتَرَفَتْ بِذَلِكَ، فَخَبَرْتُ بِهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ زَيْدٍ ابْنَ الْخَطَّابِ، فَقَتَلَهَا، فَانْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا عُمَانُ بْنُ عُفَانَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: مَا تَكْرَهُ عَلَى أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ امْرَأَةٌ سَحَرَتْ فَاعْتَرَفَتْ؟ فَسَكَتَ عُمَانُ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم عن نافع قال: ابْنُ غُلَامٍ لَابِنِ عُمَرَ فَمَرَّ عَلَى غُلْمَةٍ لِعَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فَسَرَقَ مِنْهُمْ جَرَابًا فِيهِ عَمْرٌ، وَرَكِبَ حِمَارًا لَهَا فَاتَى بِهِ ابْنَ عُمَرَ فَبَيَّعَتْ بِهِ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ - وَهُوَ أَمِيرُ عَلَى الْمَدِينَةِ - فَقَالَ سَعِيدٌ: لَا يَقْطَعُ غُلَامٌ ابْنًا، فَارْسَلَتْ إِلَيْهِ عَائِشَةُ: إِنَّمَا غُلْمَتِي غُلْمَتُكَ، وَإِنَّمَا جَارِيَةٌ وَرَكِبَ الْخِمَارَ لِيُبْلَغَ عَلَيْهِ، فَلَا تَقْطَعُ. قَالَ: قَطَعْتُه ابْنَ عُمَرَ وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّ النُّعْمَانَ بْنَ مِقْرَنٍ قَالَ لِابْنِ مَسْعُودٍ أَمِي زَنْتُ؟ قَالَ: اجْلِدْهَا، قَالَ: إِنَّمَا لَمْ تُحْصَن. قَالَ:

﴿فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِغَاسِقَةٍ فَلْيَكْفَيْنِ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ إِنَّ هَذَا لَمُعْجَبٌ جَدًّا.

قَالَ أَصْحَابُنَا:

وَوَجَدْنَا اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾ فَكَانَ مِنَ الْحَالِ أَنَّ بَرِيدَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ فِي ذَلِكَ مُخْتَلَفٌ بِحُكْمِ الْخُرِّ وَالْخُرَّةِ ثُمَّ لَا يَبِينُهُ، هَذَا أَمْرٌ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَكْلِفُنَا إِثْمًا، وَلَا يَرِيدُهُ مَنَاءً، قَالُوا:

وَوَجَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ» وَجَلَدَ فِي الْخَمْرِ حَدًّا مُؤَقَّتًا وَلَمْ يَنْصَحْ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِذَلِكَ الْحُكْمِ حَرًّا مِنْ عَبْدٍ، وَلَا حَرَّةً مِنْ أَمَةٍ - وَهُوَ الْمُبَيَّنُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: كُلُّ مَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا فَهِيَ حَقٌّ صَحِيحٌ - إِنَّ لَمْ تَأْتِ سَنَةٌ ثَابِتَةٌ تَبَيَّنَ صَحَّةَ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ.

وَأَمَّا إِنْ جَاءَتْ سَنَةٌ صَحِيحَةٌ تَوْجِبُ مَا قُلْنَا، فَالْوَاجِبُ الْوُقُوفُ عِنْدَ مَا جَاءَتْ بِهِ السَّنةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمُبَيَّنِ لَنَا مَرَّةً رَبَّنَا تَعَالَى، فَظَنَرْنَا فِي ذَلِكَ:

فَوَجَدْنَا مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ السَّخَيَّانِيِّ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَصَابَ الْمَكَاتِبَ حَدًّا أَوْ مِيرَاثًا وَرَثَ بِحِسَابِ مَا عَتَقَ مِنْهُ وَأَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ بِحِسَابِ مَا عَتَقَ مِنْهُ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الدَّمَشَقِيُّ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَأَيُّوبَ السَّخَيَّانِيِّ قَالَ قَتَادَةُ عَنْ خَلَّاسِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَقَالَ أَيُّوبُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، ثُمَّ اتَّفَقَ عَلَيَّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، كِلَاهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَكَاتِبُ يُعْتَقُ مِنْهُ بِقَدَرِ مَا آذَى وَيُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِقَدَرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ وَيَرَثُ بِقَدَرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا إِسْنَادٌ عَجِيبٌ، كَانَ عَلَيْهِ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى نُورًا، مَا نَدْرِي أَحَدًا غَمَزَهُ بِشَيْءٍ إِلَّا أَنْ بَعْضُهُمْ ادَّعَى أَنْ وَهِيًّا أَرْسَلَهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَكَانَ مَاذَا إِذَا أَرْسَلَهُ وَهِيًّا؟ قَدْ اسْتَدَّ حُكْمَ الْمَكَاتِبِ فِيمَا ذَكَرْنَا، وَفِي دِيْنِهِ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، وَاسْتَدَّ عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

إحصائها إسلامها.

قال شعبه: أخبرنا الأعمش عن إبراهيم بهذا، وفيه: جلدنا حسين وعن عبد الله بن مسعود وغيره، قالوا: إن الرجل يجلد مملوكه الحدود في بيته، وإن النعمان بن مقرن سأل عبد الله بن مسعود قال: أمي زنت. قال: اجلدنا حسين، قال إنها لم تحسن. قال ابن مسعود: إحصائها إسلامها.

وعن ابن وهب أخبرنا ابن جريح: أن عمرو بن دينار أخبره: أن فاطمة بنت رسول الله كانت تجلد وليدتها حسين إذا زنت.

وعن أنس بن مالك: أنه كان يجلد ولاته خمساً إذا زنين.

حدثنا حماد أخبرنا ابن مقرن أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الثوري أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح أخبرنا عمرو بن دينار أن الحسن بن محمد بن الحنفية أخبره: أن فاطمة بنت محمد عليها السلام جلدت أمة لها الحد زنت.

وعن إبراهيم النخعي قال: كان علقمة والأسود يقيمان الحد على جوارى قومهما.

قال أبو محمد رحمه الله:

وقد روي عن بعض من ذكرناه وغيرهم: جواز عقوبة السيد عن ماله في الحدود:

كما أخبرنا حماد أخبرنا ابن مقرن أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الثوري أخبرنا عبد الرزاق عن رجل عن سلام بن مسكين أخبرني عن حبيب بن أبي فضالة أن صالح بن كريب حدثه أنه جاء بجارية له زنت إلى الحكم بن أيوب، قال: فبينما أنا جالس إذ جاء أنس بن مالك فجلس فقال: يا صالح ما هذه الجارية معك؟ قلت: جارتنا بغت فاردت أن أرفعها إلى الإمام ليقم عليها الحد. قال: لا تفعل، رد جارتك، وأتى الله واستر عليها، قلت: ما أنا بفاعل حتى أرفعها، قال له أنس: لا تفعل وأطعني، قال صالح: فلم يزل يراجعي حتى قلت له: أرفعها على أن ما كان علي من ذنب فأتت له ضامن، فقال أنس: نعم، قال: فردتها.

وعن إبراهيم النخعي في الأمة تزني، قال: تجلد حسين، فإن عفا عنها سيدها فهو أحب إلينا.

قال عبد الرزاق: وبه نأخذ.

قال أبو محمد رحمه الله: وهذان اثران ساقطان، لأنهما عمن لم يسم وأما من فرق بين ذات الزوج وغير ذات الزوج.

فكما أخبرنا حماد أخبرنا ابن مقرن أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الثوري أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: في الأمة إذا كانت ليست بذات زوج فظهر منها فاحشة جلدت نصف ما على المحصنات من العذاب يجلدها سيدها فإن كانت من ذوات الأزواج رفع أمرها إلى الإمام.

وعن ربيعة أنه قال: إحصان المملوك أن تكون ذات زوج، فيذكر منها فاحشة فلا يصدق عليها سيدها، والزوج يذب عن ولدو، وعن رحمها، وعن ما يديه، فليس يقيم الفاحشة عليها إلا بشهادة أربعة، ولا يقيم الحد عليها إذا ثبت إلا السلطان، قال الله تعالى ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ ذُنُوبَكُمْ فَنَاحِشَةً فَعَلَيْكُمْ يُصْغَفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾.

وأما من فرق بين الجلب في الزنى، والخمر، والقذف، وبين القطع في السرقة، فهو قول مالك، والليث: وما نعلمه عن أحد قبلهما.

قال أبو محمد رحمه الله: فلما اختلفوا نظرنا في ذلك لنعلم الحق فنحنه - بمن الله تعالى - فوجدنا أبا حنيفة، وأصحابه، ينجون.

بما أخبرناه عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن عثمان أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن سلمة عن يحيى البكاء عن مسلم بن يسار عن أبي عبد الله - رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال: كان ابن عمر يأمرنا أن نأخذ عنه، قال: هو عالم فخذوا عنه، فسمعتهم يقولون: الزكاة، والحدود، والقيء، والجمعة، إلى السلطان.

وعن الحسن البصري: أنه ضمن هؤلاء أربعة: الجمعة، والصدقة، والحدود، والحكم وعن ابن عمر أنه قال: الحدود، والقيء، والزكاة، والجمعة، إلى السلطان.

قال أبو محمد رحمه الله: ما نعلم لهم شبهة غير هذا، وكل هذا لا حجة فيه، لأنه ليس في شيء مما ذكروا: أن لا يقيم الحدود على المالك ساداتهم، وإنما فيه ذكر الحدود عموماً إلى السلطان.

وهكذا تقول، لكن يخص من ذلك حدود المالك إلى ساداتهم بدليل - إن وجد ثم أيضاً - لو كان فيما ذكروه لما كانت فيه حجة، لأنه لا حجة في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال أبو محمد رحمه الله: وأما قول مالك، والليث، في التفريق بين الجلب، والقطع، والقتل، فلا نعلم لهم أيضاً حجة

وعن أبي صالح عن أبي هريرة أن يقام الحد عليها ثلاث مرات، ثم تباع بعد الثالثة مع الجلد. وهكذا رواه سفيان بن عيينة.

قال علي: فوجب أن يلغى الشك ويستقر البيع بعد الثالثة مع الجلد - والطرق كلها في ذلك في غاية الصحة، وكل ما صح عن النبي ﷺ فهو عن الله تعالى، قال الله تعالى ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ فإذا ذلك كذلك فامرءة ﷺ بالبيع في الثالثة نذب.

برهان ذلك: أمره بالبيع في الرابعة لا يمكن البتة إلا هذا، لأنه لو كان أمره ﷺ في الثالثة فرضاً لما أباح حبسها إلى الرابعة.

وأما البيع في الرابعة ففرض لا بد منه، لأن أوامره ﷺ على الفرض لقرول الله تعالى ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ الآية.

قال أبو محمد رحمه الله: ويجري السلطان على بيعها أحب أم كره بما ينتهي إليه العطاء فيها، ولا يتأثر بها طلب زيادته، ولا سوق، كما أمر رسول الله ﷺ أن تباع - ولو بجل من شعر، أو صغير من شعر - إذا لم يوجد فيها إلا ذلك، فإن زنت في خلال تعرضها للبيع، أو قبل أن تعرض حلتها أيضاً، لعموم أمره ﷺ بجلها إن زنت.

وكذلك إن غاب السيّد أو مات، فلا بد من بيعها على الورقة ضرورة - فإن كانت لصنار جلدتها الولي أو الكافل، لقرول رسول الله ﷺ في رواية مالك عن الزهري فاجلدوها، فهو عموم لكل من قام به، ولا يلزم البيع في العبد إذا زنى، لأن رسول الله ﷺ إنما أمر بذلك الأمة إذا زنت ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾.

وكذلك إن سرقت الأمة أو سرت الحمر، فإنها تحب ولا يلزم بيعها، لأن النص إنما جاء في زناها فقط ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

قال أبو محمد رحمه الله: فلو اعتها السيّد إذا تبين زناها لم ينفذ عقبه بل هو مردود، لأنه مأمور ببيعها وإخراجها عن ملكه، فهو في عقه إياها، أو كتابته لها، أو هبتها إياها، أو الصدقة بها، أو إصداقها، أو إجارتها، أو تسليمها في شيء بصفة غير البيع - مما شاء نقد أو إلى أجل - بدنانير أو بدراهم: يخالف لأمر رسول الله ﷺ وقد قال عليه السلام «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَوْرٌ».

إصلاً، ولا تدري هم في هذا التفريق سلفاً من صاحب، ولا تابع، ولا متعلقاً من قرآن، ولا من سنّة صحيحة، ولا سقيمة، ولعل بعضهم أن يقول: إن السيّد له جلد عبيده وإماته أدباً، وليس له قطع أيديهم أدباً، فلما كان الحد في الزنى، والحمر، والقذف جلداً كان ذلك للسادات، لأنه حد، وجلد.

قال أبو محمد رحمه الله: فهذا القول في غاية الفساد لقرول رسول الله ﷺ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَىٰ» فجلد الأدب هو غير جلد الحد بلا شك، وبالله تعالى التوفيق.

ثم نظرنا في قول ربيعة، فوجدناه قولاً لا تؤيده حجة، لا من قرآن، ولا من سنّة صحيحة: أما قول ربيعة فإن للزوج أن ينوب عنها فحجة زائفة جداً، وما جعل الله تعالى للزوج اعتراضاً، ولا ذنباً فيما جاءت السنّة بإقامته عليها.

وأما من رأى السيّد يقيم جميع الحدود على ماله، فنظرنا فيه فوجدنا:

ما أخبرنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن منيع أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا عيسى بن حماد المصري أخبرنا الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا زَنَتْ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَيْنَ زَنَاهَا فَتَجِلِدُهَا الْحَدَّ، وَلَا تُزْبَ عَلَيْهِا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَتَجِلِدُهَا الْحَدَّ وَلَا تُزْبَ عَلَيْهِا، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةَ فَلْيُعِثْهَا لَوْ بَخِلَ مِنْ شَعْرَةٍ».

وعن مسلم أيضاً: أخبرنا القعني أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عتبة عن أبي هريرة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَنْ قَالَ: إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ عَمُوهَا، وَلَوْ بِضَفِيرٍ» قال ابن شهاب: والضفير - الخيل قال ابن شهاب: لا أدري أبعث الثالثة، أو الرابعة - والأخبار فيما ذكرنا كثيرة جداً.

قال أبو محمد رحمه الله: ثم نتكلم - بعون الله تعالى - فيما ذكرنا في الأخبار المذكورة من بيع الأمة التي تزني، فنقول: إن الليث روى هذا الحديث عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة: إن زنت الثالثة فليبعها - ولو بجل من شعر.

وهكذا رواه عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة.

وهكذا أيضاً رواه خالد بن الحارث عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، فلم يذكروا زناها المرة الثالثة جلداً، بل ذكروا البيع فقط.

وكذلك لَوِ دَبْرَهَا قَمَات، أو أوصى بها، فكلُّ ذلك باطل، ولا بدُّ من بيعها.

قال أبو محمَّد رحمه الله: ولا يجوز أن يقيم الحدَّ السيّد على مالهيك إلا بالبيّنة، أو بإقرار المالك، أو صحّة علمه وبيّنته، على نصِّ قوله ﷺ «فَتَبَيَّنَ زَنَافَةً» ولا يطلق على إقامة الحدود على المالك إلا أهل العدالة، فقط من المسلمين.

٢١٨٧ - مسألة: أي الأعضاء تضرب في الحدود؟.

قال أبو محمَّد رحمه الله: اختلفت النَّاسُ في هذا، وقال الله تعالى ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية ففعلنا:

فوجدنا الله تعالى قال: ﴿الرَّائِيَّةُ وَالزَّانِيَةُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾.

وقال عليه السلام «إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ».

وقال عليه السلام «وَعَلَى إِيَّاكَ جَلْدٌ يَأْتِي وَتَغْرِيْبُ عَامٍ وَالْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جَلْدٌ يَأْتِي وَتَغْرِيْبُ عَامٍ» وسنذكر كلَّ ذلك - إن شاء الله تعالى - فلم نجد عن الله تعالى، ولا عن رسوله ﷺ أمراً بأن يخصَّ عضواً بالضرب دون عضوٍ إلا حدَّ القذف وحده، فإن رسول الله ﷺ قال فيه «الْبَيِّنَةُ وَالْإِدْحَانُ فِي ظَهْرِكَ».

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا عمران بن يزيد التمشقي أخبرنا خالد بن الحسين الأسدي أخبرنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال: «إِنْ أَوَّلَ لَيْثَانٍ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ أَنْ هِلَالَ بْنِ أُمَيَّةَ قَذَفَ شَرِيكَ ابْنِ سَحْمَةَ بِأَمْرَائِهِ فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيِّنَةُ وَالْإِدْحَانُ فِي ظَهْرِكَ» يردُّ ذلك عليه مراراً.

فوجب أن لا يخصَّ بضرب الزنى، والحمر عضو من عضو، إذ لو أراد الله تعالى ذلك لبيّنه على لسان رسوله ﷺ إلا أنه يجب اجتناب الوجه ولا بدُّ، والمذاكير، والمقاتل.

أمَّا الوجه:

فلما رويّا من طريق مسلم أخبرنا عمرو السَّاقِدُ، وزهير بن حرب قالاً جميعاً: أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا ضُرِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَئِبِ الْوَجْهَ».

وأمَّا المقاتل: فضربها غر، كالقلب، والأثنين، وغير ذلك - ولا يجلُّ قتله ولا التعريضُ به، لما تخاف منه، وبالله تعالى

التَّوْفِيقُ.

٢١٨٨ - مسألة: كيف يضرب الحدود أقالماً أم

قاعداً؟.

اختلفت النَّاسُ في ذلك وقال الله تعالى ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾ الآية.

أمّا من قال بأن الحدود تقام على الحدود وهو قائم فإنهم ذكروا في ذلك.

ما أخبرناهُ عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد أنا إبراهيم بن أحمد أنا الفريري أنا البخاري أخبرنا إسماعيل بن عبد الله أنا مالك عن نافع عن ابن عمر، فذكر حديث اليهوديين اللذين رجعهما رسول الله ﷺ في الزنى، قال ابن عمر: «فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَحْنِي عَلَى الْمَرْأَةِ بِقَبْضَةِ الْحِجَارَةِ» وذكروا حديث أبي هريرة في جلده حدَّ القذف الذي يقول في ذلك: لعمر كلِّ إنسي يوم أضرب قائماً ثمانين سوطاً، إنني لصبرٌ ثم أتوا بأطرف ما يكون من التخليط.

فقالوا: إن قولَ عمر بن الخطاب للجالي في الحدِّ «أضرب وأعط كلَّ ذي عضو حقَّه» دليلٌ على أن المجلود كان قائماً، وقال: فدلَّ حديث اليهوديين على أن الرجل كان قائماً، وإنها كانت قاعدة.

قال أبو محمَّد رحمه الله: فكلُّ هذا عليهم لا हम على ما نبين - إن شاء الله تعالى.

أمّا حديث النبي ﷺ في ذلك فهم أوّل من عصاه وخالفه. وقالوا: لا يجل أن يقام حدُّ الزنى على يهودي ولا يهودي، وحلوا فعل رسول الله ﷺ ذلك على ما لم يقدموا على إطلاقه بالسَّتْمِ؛ إمّا أنه على معصية الله تعالى، وإمّا أنه على إنفاذ لما في التوراة، فما لا يجوز لهم إنفاذه، وأنه على كلِّ حال لم يحكم رسول الله ﷺ في ذلك بأمر الله تعالى ولا بوحيه إليه، ولا بحقٍّ يجب اتّباعه فيه: لا يحيد لهم من هذا فهذا الذي ظنوا من ذلك كذبٌ مجت، وما فيه دليلٌ على أنه كان قائماً، ولا أنها كانت قاعدة، بل قد يجني عليها وهو راعٍ - وهو الظاهر - أو وهو منكبٌ قريب من الجلوس، وهو ممكنٌ جداً أيضاً.

وأمّا أن يجني عليها وهو قائم وهي قاعدة فممتنع لا يمكن البتة، ولا يتأتى ذلك.

وقد يمكن أن يكونا قائمين، ويجني عليها بفضلٍ ما للرجل على المرأة من الطول، وقد يمكن أن يكونا قاعدين.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَمَنْ خَالَفَنَا فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ سَلَّاتُهُ الشَّلَّةُ الضَّرْبُ فِي ذَلِكَ حَدٌّ أَمْ لَا.

فَإِنْ قَالُوا: لَا، تَرَكُوا قَوْلَهُمْ، وَخَالَفُوا الْإِجْمَاعَ، وَلَزِمَهُمْ أَنْ يَبِيحُوا أَنْ يَجْلِدَ فِي كُلِّ ذَلِكَ بِسُوطِ عِلْمِهِ حَدِيدًا أَوْ رِصَاصًا يَقْتُلُ مِنْ ضَرْبِهِ - وَهَذَا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ.

وَإِنْ قَالُوا: إِنَّ لَذَلِكَ حَدًّا وَقَدَرًا نَقَفْتُ عَنْدهُ فَلَا يَحِلُّ تَجَاوُزُهُ: سَلَطُوا عَنْ ذَلِكَ، فَإِنَّ حَدًّا فِيهِ غَيْرٌ مَا حَدَدْنَا كَانُوا مُتَحَكِّمِينَ فِي الدِّينِ بِلَا بَرَاهِنٍ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ الْحُدُودَ إِنَّمَا جَعَلَتْ لِلرَّدْعِ.

قُلْنَا لَهُمْ: كَلَّا، مَا ذَلِكَ كَمَا تَقُولُونَ، إِنَّمَا رَدَعُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْتَّحْرِيمِ وَالرَّوْعِ فِي الْآخِرَةِ فَقَطُّ.

وَأَمَّا بِالْحُدُودِ فَإِنَّمَا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا شَاءَ، وَلَمْ يُخْبِرْنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُا لِلرَّدْعِ، وَلَوْ كَانَتْ لِلرَّدْعِ كَمَا تَدْعُونَ لَكَانَ السُّفْ سُوْطُ أَرْدَعٍ مِنْ مَائَةٍ وَمِنْ ثَمَانِينَ، وَمِنْ أَرْبَعِينَ، وَمِنْ خَمْسِينَ، وَلَكِنْ قَطَعَ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ أَرْدَعٌ مِنْ قَطْعِ يَدٍ وَاحِدَةٍ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: هِيَ نَكَالٌ وَعَقُوبَةٌ، وَعَذَابٌ، وَجَزَاءٌ، وَخَزْيٌ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْحَارِثَةِ ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَيَةِ

وَقَالَ تَعَالَى ﴿فَعَلَيْهِمْ يَنْصَبُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنْ الْعَذَابِ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى فِي الْفَافِزِ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجِيسُونَ أَنْ تُنْشِيعَ الْفَافِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الْآيَةَ.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ الْآيَةَ.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ الْآيَةَ وَإِنَّمَا التَّسْمِيَةُ فِي الدِّينِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، لَا إِلَى النَّاسِ فَصَحَّ أَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَهَا كَمَا شَاءَ حَيْثُ شَاءَ، وَلَمْ يَجْعَلْهَا حَيْثُ لَمْ يَشَأْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِذَا قَدْ صَحَّ مَا ذَكَرْنَا، وَصَحَّ مَقْدَارُ الضَّرْبِ الَّذِي لَا تَجَاوُزُهُ، فَقَدْ صَحَّ أَنْ مَنْ تَجَاوَزَ ذَلِكَ الْمَقْدَارَ فَإِنَّهُ مُتَعَدٍّ لِحُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ عَاصٍ بِذَلِكَ، وَلَا تَنْوِبُ مَعْصِيَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ طَاعَتِهِ، فَإِذَا هُوَ مُتَعَدٍّ لِعِلْمِهِ الْقَوْدُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿فَمَنْ عَادَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾ الْآيَةَ فَضَرْبُ التَّعْدِي لَا يَنْبَغُ بِلَا شَكٍّ، فَإِذَا لَا يَنْبَغُ - وَهُوَ مَعْصِيَةٌ - فَبَاطِلٌ أَنْ يَجْزِيَ عَنِ الْحُدِّ الَّذِي هُوَ طَاعَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى فَيَقْتَصَّرَ لَهُ مِنْهُ، ثُمَّ يَقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُّ وَلَا بَدْلَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١٩٠ - مسألة: بَأْيُ شَيْءٍ يَكُونُ الضَّرْبُ فِي الْحُدِّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَمَّا أَهْلُ الرَّأْيِ، وَالْقِيَاسِ، فَإِنَّهُمْ

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَلَيْسَ فِيهِ: أَنْ أَلَا هُرَيْرَةَ أَوْجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْرَمَ قَاتِمًا، إِذْ جُلِدَ وَلَا بَدْلَ، وَلَا أَنْ الْمَرْأَةَ خِلَافَ الرَّجُلِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِذَا لَا نَصَّ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا، وَلَا إِجْمَاعٍ، فَقَدْ أَيقَنَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ إِقَامَةُ الْحُدِّ عَلَى حَالٍ لَا يَتَعَدَّى مِنْ قِيَامٍ أَوْ قُعُودٍ، أَوْ فَرَقٍ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ لَيِّنَهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَصَحَّ أَنْ الْجُلْدَ فِي الزَّنَى، وَالْقَذْفِ، وَالْحَمْرِ، وَالتَّعْزِيرِ: يَقَامُ كَيْفَمَا تَسَرَّ عَلَى الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ، قِيَامًا وَقُعُودًا، فَإِنْ امْتَنَعَ امْسَكَ، وَإِنْ دَفَعَ بِيَدِهِ الضَّرْبَ عَنْ نَفْسِهِ: مَثَلُ أَنْ يُلْقَى الشَّيْءُ الَّذِي يُضْرَبُ بِهِ فَيَمْسِكُهُ امْسَكَتَ يَدَاهُ.

٢١٨٩ - مسألة: صفة الضرب.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَجَابَ قَوْمٌ أَنْ يَسَالَ الدِّمُّ فِي جُلْدِ الْحُدُودِ، وَالتَّعْزِيرِ - وَهُوَ لَمْ يَأْتِ بِهِ عَنْ الصَّحَابَةِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ قَدْ صَحَّ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ لَا تُجْلِدُ، فَاجْلِدْهَا، وَلَا يَعْرِفُ لَهُ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَالَّذِي نَقُولُ بِهِ فِي الضَّرْبِ فِي الزَّنَى، وَالْقَذْفِ، وَالْحَمْرِ، وَالتَّعْزِيرِ: أَنْ لَا يَكْسَرُ لَهُ عَظْمٌ، وَلَا أَنْ يَشُقَّ لَهُ جِلْدٌ، وَلَا أَنْ يَسَالَ الدِّمُّ، وَلَا أَنْ يَعْقَلَ لَهُ اللَّحْمُ، لَكِنْ يُوَجَّعُ سَالِمٌ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ، فَمَنْ تَعَدَّى فَشُقَّ فِي ذَلِكَ الضَّرْبِ جِلْدًا، أَوْ أَسَالَ دَمًا، أَوْ عَقَرَ لَحْمًا، أَوْ كَسَرَ لَهُ عَظْمًا، فَعَلِيَ مَتَوَلَّى ذَلِكَ الْقَوْدُ، وَعَلَى الْأَمْرِ أَيْضًا الْقَوْدُ إِذَا أَمَرَ بِذَلِكَ.

بِرَاهِنَ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾، فَعَلِمْنَا يَقِينًا أَنْ لَضَرْبِ الْحُدُودِ قَدْرًا لَا يَتَجَاوَزُهُ وَقَدْرًا لَا يَنْحَطُّ عَنْهُ نَبْصُ الْقُرْآنِ، فَطَلَبْنَا ذَلِكَ فَوَجَدْنَا ادْنَى أَقْدَارِهِ أَنْ يُولَمْ، فَمَا نَقَصَ عَنِ الْأَلَمِ فَلَيْسَ مِنْ أَقْدَارِهِ - وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ مِنْ أَحَدٍ - وَكَانَ أَعْلَى أَقْدَارِهِ نَهَايَةُ الْأَلَمِ فِي الزَّنَى مَعَ السَّلَامَةِ مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ الْخَطِيطَةُ مِنَ الْأَلَمِ عَلَى حَسَبِ مَا وَصَفْنَا.

فَإِنَّمَا الْمَنْعُ مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا، فَلَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «إِنْ دِمَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ وَأَشَارُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» فَحَرَمَتْ إِسَالَةَ الدِّمِّ نَصًّا إِذْ هُوَ حَرَامٌ، إِلَّا مَا أَبَاحَهُ نَصٌّ، أَوْ إِجْمَاعٌ - وَلَا نَصٌّ، وَلَا إِجْمَاعٌ عَلَى إِبَاحَةِ إِسَالَةِ الدِّمِّ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحُدُودِ - نَعَمْ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ التَّابِعِينَ.

وَأَمَّا تَعَفُّؤُ اللَّحْمِ: فَقَدْ نَصَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى غَرِيمِ الْبَشَرَةِ، فَلَا يَحِلُّ مِنْهَا إِلَّا مَا أَحَلَّهُ نَصٌّ أَوْ إِجْمَاعٌ، وَإِنَّمَا صَحَّ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى إِبَاحَتِهَا لِلْأَلَمِ فَقَطُّ.

وَأَمَّا كَسْرُ الْعِظَامِ، فَلَا يَقُولُ بِإِبَاحَتِهِ فِي ضَرْبِ الْحُدُودِ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ وَلَا بِلَا شَكٍّ.

قالوا: الحدود كلها بالسوط، إلا الشائع رحمه الله قال: إلا الحفر، فإنه يجلد فيها بما صح عن النبي ﷺ أنه جلد فيها.

قال أبو محمد رحمه الله: احتج من رأى الجلد بالسوط ولا بد في الحدود: بما أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبري أنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني أصبت حداً فأقمه علي، فدعا النبي ﷺ بسوط، فأثبي بسوط جديد عليه ثمرته، قال: لا، سوط دون هذا، فأثبي بسوط مكسور العجز، فقال: لا، سوط فوق هذا، فأثبي بسوط بين السوطين، فأمر به فجلده وذكر الحبر وعن زيد بن أسلم «أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنى، فدعا رسول الله ﷺ بسوط، فأثبي بسوط مكسور، فقال: فوق هذا، فأثبي بسوط جديد لم تقطع ثمرته، فقال: بين هذين، فأثبي بسوط قد ركب به ولان، فأمر به فجلده وذكر باقي الخبر.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب عن غمرة بن بكير عن أبيه قال: سمعت عبيد الله بن مقسم يقول: سمعت كريبا مولى ابن عباس يحدث أو يحدث عنه قال: «أتى رجل النبي ﷺ فأعترف على نفسه بالزنى، ولم يكن الرجل أحضر، فأخذ رسول الله ﷺ سوطاً فوجد رأسه شديداً قرده، ثم أخذ سوطاً آخر فوجدته ليناً، فأمر به فجلده مائة».

وعن أبي عثمان النهدي قال: أتني عمر بن الخطاب في حد ما أدرى ما ذلك الحد - فأثبي بسوط فيه شدة، فقال: أريد ما هو ألين فأثبي بسوط لين، فقال: أريد أشد من هذا، فأثبي بسوط بين السوطين فقال: اضرب ولا يرى إبطك وعن أبي عثمان النهدي قال: أتني عمر بن الخطاب في حد فأثبي بسوط، فهزه فقال: اثربي بسوط ألين من هذا، فأثبي بسوط آخر، فقال الترمذي بسوط أشد من هذا، فأثبي بسوط بين السوطين، فقال: اضرب ولا يرى إبطك، وأعط لكل عضو حقه.

قال أبو محمد رحمه الله: ما نعلم لهم شبهة غير ما ذكرنا: أما الآثار - في ذلك عن رسول الله ﷺ فمرسلة كلها، ولا حجة في مرسل، وأضعفها حديث غمرة بن بكير، لأنه منقطع في ثلاثة مواضع، لأن سماع غمرة من أبيه لا يصح، وشك ابن مقسم أسعده من كريبي أم بلغه عنه، ثم هو عن كريبي مرسل.

ثم لو صح لما كان لهم في شيء منها حجة، لأنه ليس في شيء منها: أن لا تجلد الحدود إلا بسوط هذه صفته، وإنما فيه: أن الحدود جائز أن يضرب بسوط هذه صفته فقط، وهذا أمر لا

ناب.

فقط تعلّقهم بالآثار المذكورة.

وأما الآخر: عن عمر رضي الله عنه فصيح إلا أنه لا حجة لهم فيه، ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ.

فلما سقط كل ما شغبوا به نظراً فيما يجب في ذلك.

فوجدنا الله تعالى يقول في الزاني والزانية ﴿فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ إلى قوله تعالى ﴿وتشهدا عليها طائفة من المؤمنين﴾.

وقال تعالى ﴿وتعذبهن يعصف ما على المحسنات من العذاب﴾.

وقال عليه السلام «على ابنك جلد مائة وتغريب عام».

وقال تعالى في القاذف ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة».

وقال رسول الله ﷺ: «إذا زنت أمة أحكمتم فليجلدها».

وقال عليه السلام «إذا شرب فاجلدوه».

ونهى عليه السلام أن يجلد أكثر من عشر جلدات في غير حد.

فأيقنا يقيناً لا يذخله شك: أن الله تعالى لو أراد أن يكون الجلد في شيء مما ذكرنا بسوط دون سوط لبيّن لنا على لسان رسوله عليه السلام في القرآن وفي رخصي منقول إلينا ثابت، كسأ بين صفة الضرب في الزنى، وكما بين حضور طائفة من المؤمنين للعذاب في ذلك، فإذا لم يفعل ذلك تعالى فبيّن سدرى أن الله تعالى لم يرد قط أن يكون الضرب في الحدود بسوط خاصة، دون سائر ما يضرب به، فإذا ذلك كذلك فالراجح أن يضرب الحد في الزنى والقذف بما يكون الضرب به على هذه الصفة، بسوط، أو بحبل من شعر، أو من كتان، أو من قنب، أو صوف، أو خلفاء، وغير ذلك، أو غير، أو قضيب من خشب زان، أو غيره، إلا الحفر، فإن الجلد فيها على ما جاء عن رسول الله ﷺ:

كما روينا من طريق مسلم أخبرنا محمد بن المنسى أخبرنا معاذ بن هشام - هو الدستوائي - أخبرنا قتادة عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ «جلد في الحفر بالجريد، والنعال».

ومن طريق البخاري أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا أبو حمزة أنس بن عياض عن يزيد بن الهادي عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: «أبى النبي ﷺ أن يجلد رجل قد شرب فقال اضربوه قال أبو هريرة: فبما الضارب يبيده، والضارب يتوبه، والضارب يتوبه» وذكر الحديث.

بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَتِيرَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَبْرُؤُ نَذْرَهُ بِأَفْئِي الضَّرْبِ.

وبه إلى وكيع أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء: الضُّعْفُ لِلنَّاسِ عَامَّةٌ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَوَخَّذْ بِذُنُوبِكُمْ ضِعْفًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ﴾.

أخبرنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود أخبرنا أحمد بن دحيم أخبرنا إبراهيم بن حماد أخبرنا إسماعيل بن إسحاق أخبرنا إسماعيل بن أبي أويس عن أخيه عن سليمان بن بلال عن هشام بن عروة عن غلام لم يفهم قال: أخبرني ذلك الغلام أن عروة حلف ليضربي كذا وكذا ضربة، فأخذ بيده شماريح فضربي بها جميعاً.

وبه إلى إسماعيل أخبرنا محمد بن عبيد أنا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿وَوَخَّذْ بِذُنُوبِكُمْ ضِعْفًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ﴾ قال: عوداً فيه تسعة وتسعون عوداً، والأصل ثَمَامُ المائَةِ، فضرب به امرأته، وكان حلفاً ليضربنها، فكانت الضربة تحلة ليعينها، وتخفيفاً عن امرأته.

وهو قول الشافعي.

وقالت طائفة: يبرؤ جلدته حتى يبرأ.

وهو قول مالك.

وجاء عن مجاهد في الآية المذكورة: ما أخبرنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود بالإسناد المذكور إلى إسماعيل بن إسحاق أخبرنا علي بن عبد الله أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿وَوَخَّذْ بِذُنُوبِكُمْ ضِعْفًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ﴾ قال: هي لا يوب خاصة - وقال عطاء: هي للناس عامة.

قال أبو محمد رحمه الله:

فلما اختلفوا نظرنا في ذلك لتعلم الحق فتبعه - بعون الله تعالى.

فوجدنا الطائفة المانعة من إقامة الحد عليه - حتى يبرأ -

يحتجون: بما أخبرنا حماد بن عيسى بن أصبغ أنا محمد بن عبد الملك بن إيمان أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل أنا أبي أنا عندنا أنا شعبة قال: سمعت عبد الأعلى التميمي يحدث عن أبي جميلة عن علي بن أبي طالب: «أَنَّ أُمَّهُ زَنَتْ فَحَمَلَتْ، فَأَتَى عَلِيَّ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ لَهُ: دَعَهَا حَتَّى تَلِدَ - أَوْ قَالَ حَتَّى تَضَعْ ثُمَّ أَجْلِدْهَا».

وبه إلى أحمد بن حنبل أنا وكيع أخبرنا سفيان عن عبد الأعلى التميمي عن أبي جميلة الطهمي عن علي: «أَنَّ خَادِمًا لِلنَّبِيِّ ﷺ أَخَذَتْ فَامْرَأَتِي النَّبِيِّ ﷺ أَنْ أَقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدَ فَأَتَيْتُهَا فَوَجَدْتُهَا لَمْ تَجِفْ مِنْ دِمَائِهَا فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: إِذَا جَفَتْ مِنْ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَالْجُلْدُ فِي الْحَرَمِ خَاصَّةٌ يَكُونُ بِالْجَرِيدِ، وَالسَّعَالِ، وَالْأَيْدِي، وَيَطْرُقُ التَّوْبُ، كُلُّ ذَلِكَ، أَيْ ذَلِكَ رَأَى الْحَاكِمُ فَهُوَ حَسَنٌ، وَلَا يَتَّبَعُ عِدَّتَا أَنْ يُجْلَدَ فِي الْحَرَمِ أَيْضاً بِسَوْطٍ لَا يَكْسِرُ، وَلَا يَجْرَحُ، وَلَا يُغْنَى لَحْمًا.

كما روي عن طريق مسلم أخبرنا أحمد بن عيسى أخبرنا ابن وهيب أخبرني عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج قال: يَتَّبَعُ نَحْنُ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ إِذَا جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَحَدَّثَهُ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بُرَّةٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى» فَاتَّقَى هَذَا أَنَّ الضَّرْبَ بِالسَّوْطِ جَائِزٌ فِي كُلِّ حَدٍّ، وَفِي التَّغْزِيرِ، وَضَرْبِ الْحَرَمِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١٩١- مَسْأَلَةٌ: هَلْ يُجْلَدُ الْمَرِيضُ الْحُدُودِ أَمْ لَا؟ وَإِنْ جُلِدَ كَيْفَ يُجْلَدُ؟

قال أبو محمد رحمه الله:

اختلف الناس في هذا:

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يُجْلَدُ لَهُ ضَرْبُ الْحَدِّ - كَمَا أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيْبٍ بْنُ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْبَصِيرِ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحُسَيْنِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزَمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَبِي بَرَجَلٍ يَشْرِبُ الْحَمْرَ - وَهُوَ مَرِيضٌ - فَقَالَ: أَقِيمُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمُوتَ.

قال أبو محمد رحمه الله: فَاحْتَمَلَ هَذَا أَنْ يَكُونَ إِشْفَاقٌ عُمَرُ ﷺ مِنْ أَنْ يَمُوتَ قَبْلَ أَنْ يُضْرَبَ الْحَدَّ فَيَكُونَ مُعْطَلًا لِلْحَدِّ وَاحْتَمَلَ أَيْضاً: مِنْ أَنْ يَكُونَ يُصِيبُهُ مَوْتُ مِنْهُ.

فَنَظَرْنَا فِي ذَلِكَ.

فَوَجَدْنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيْبٍ أَيْضاً - قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا سَفِيانٌ فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ وَبِهِ: أَنَّ عُمَرَ قَالَ: اضْرِبُوهُ لَا يَمُوتُ فَبَيَّنَ هَذَا أَنَّ إِشْفَاقَ عُمَرَ كَانَ مِنْ كِلَا الْأَمْرَيْنِ.

قال أبو محمد رحمه الله: فَإِذَا كَانَ هَذَا، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ أَمَرُ بِضَرْبِ ضَرْبًا لَا يَمُوتُ مِنْهُ.

وبه إلى وكيع أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عبد الله

كثيرة يطول ذكرها جهًا، فتركناها لذلك.

قال أبو محمد رحمه الله: فلما جاءت الآثار كما ذكرنا: وجب أن ننظر في ذلك، فوجدنا حديث أبي جميلة عن عليٍّ صحيحاً إلا أنه لا حجة لهم فيه أصلاً، لأنه إنما فيه: أن رسول الله ﷺ أخر الحد عن الحمل، وعن النبي لم تحف من دمها - وهذا ليس بما نحن فيه في شيء، لأن الحمل ليست مريضة، وإنما خيف على جنينها الذي لا يجلُّ هلاكه، وحكم الصحيح أن تجلد بلا راقه، وحكم الجنين أن لا يتوصل إلى إهلاكه؛ فوجب تأخير الجلد عنها جملة، كما يؤخر الرجم أيضاً من أجله.

وأما النبي لم تحف من دمها: فإن هذا كان إثر الولادة، وفي حال سيلان الدم، وهذا شغلٌ شاغلٌ لها، ومثلها أن لا تجلد في تلك الحال، كمن ذرعه القيء، أو هو في حال الغائط، أو البول، ولا فرق، وانقطاع ذلك الدم قريب، إنما هي ساعة أو ساعتان - ولم يقل في الحديث إذا طهرت، إنما قال: إذا جفت من دمها فبطل أن يكون لهم في شيء من ذنوبك الحديثين متعلقين أصلاً.

فإذا قد سقط أن يكون لتلك الطائفة متعلقين، فالواجب أن ننظر - بعون الله فيما قالت به الطائفة الأخرى: فنظرنا في الحديث الذي أوردنا من جلد الزمن المريض بشماريخ فيها مائة عثول: فوجدنا الطريق الذي صدرنا به من طريق سهل بن سعد طريقاً جيداً تقوم به الحجة، ووجدناهم يحتجون بأمر أبي الربيع ﷺ.

وقال أبو محمد رحمه الله: أما نحن فلا نخشع بشريعة نبي غير نبي الله ﷺ لقول الله تعالى «لِكُلِّ جَعَلْنَا بَيْنَكُمْ شُرَعَةً وَبَيْنَهُمْ» ولما قد أحكمنا في كتابنا الموسوم بـ «الإحكام لأصول الأحكام».

قال أبو محمد رحمه الله: وحتى لو لم يصح في هذا حد، لكان قول الله تعالى: «لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا» موجباً أن لا يجلد أحد إلا على حسب طاقته من الألم، وكان نصاً جلياً في ذلك لا يجوز مخالفته أصلاً. وبضرورة العقل ندرى أن ابن نيفير وثلاثين قوي الجسم، مصيرُ الخلق، يعمل من الضرب من قوته ما لا يحمله الشيخ ابن ثمانين، والغلام ابن خمسة عشر عاماً - وأربعة عشر عاماً - إذا بلغ - وأصاب حداً.

وكذلك يؤلم الشيخ الكبير، والغلام الصغير، من الجلد ما لا يؤلم ابن الثلاثين الشاب القوي، بل لا يكاد يحس إلا حساً لطيفاً ما يؤلم ذنك الألم الشديد وأن الذي يؤلم الشاب القوي، لو قيل به الشيخ الهرم، والصغير النحيف، من الجلد لقتلها، هذا أمر لا يدفعه إلا مدافع للحسن والمشاهدة.

دومها فأنهم عليها الحد أقيموا الحدود على ما ملكتم أيما نكمه قالوا: فهذا رسول الله ﷺ لم يعجل جلد الخادم الحامل حتى تضع فتجلد الحد الذي أمر الله تعالى به.

وكذلك النبي لم تحف من دمها حتى يجف عنها دمها.

ثم نظرنا في قول الطائفة الثانية الموجبة تعجيل الحد على حسب ما يؤمر به الموت.

فوجدناهم يذكرون: ما أخبرنا عبد الله بن ربيع أنا محمد بن معاوية أنا أحمد بن شعيب أخبرنا أحمد بن يوسف التيسابوري، ومحمد بن عبيد الله بن يزيد بن إبراهيم الحارثي - واللفظ له - قال أحمد: أخبرنا أحمد بن سليمان، وقال محمد بن عبيد الله: حدثني أبي ثم اتفق أحمد بن سليمان، وعبيد الله بن يزيد: قالوا: أخبرنا عبد الله بن عمرو - هو الرقي - عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: إن رسول الله ﷺ «أني برجلٍ قد زنى، فأمر به فجره، فإذا رجلٌ متعذب، حمش الساقين، فقال رسول الله ﷺ ما يقي الضرب من هذا شيئاً، فدعا بأكليلٍ فيها مائة شمرٍ، فصر بهَا صرّةً واحدةً».

أخبرنا حماد أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن أيمن أنا يزيد بن محمد العقيلي بمكة أنا عبد الرحمن بن حماد الثقفي أنا الأعمش عن الشعبي عن علقمة عن ابن عباس قال: «مر رسول الله ﷺ بامرأةٍ ضعيفةٍ لا تقدر أن تمشي مع من أَرَادَهَا فقال رسول الله ﷺ: ومَنْ، قالت: من فلان، فذكرت رجلاً ضعيفاً أضعفت فيها، فبعت إليه رسول الله ﷺ قميصاً به فسأله عن ذلك، فأمر بمراره، فقال له رسول الله ﷺ خذوا أكليل مائة فأصبروه بها مرةً واحدةً».

قال أبو محمد رحمه الله: حديث سهل بن سعد صالح تقوم به الحجة.

فإن قيل: إن هذا الخبر المعروف فيه إسرائيل: كما أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن وهب الحارثي أخبرنا محمد بن سلمة أخبرني أبو عبد الرحمن - هو خال محمد بن سلمة - حدثني زيد - هو ابن أبي أنيسة - عن أبي حازم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال: «حي: رسول الله ﷺ بخاتمة - وهي حبلى - فسألها مَن حملك، فقالت: من فلان المتعذب، فجاءه فلان، فإذا رجلٌ حمش الجسد صرير، فقال: والله ما يقي الضرب من هذا شيئاً، فأمر بأكليل مائة فجُمِعَتْ، فصر بهَا صرّةً واحدةً».

وهي: شماريخ النخل الذي يكون فيها العروق وفي آثار

أن الحد لا يقام في الزنا بأقل من أربع مرات:

فوجدناه يحتجون بطريق مسلم أخبرني عبد الملك بن شعيب عن الليث بن سعد أخبرني أبي عن جدي أخبرني عقيب بن خالد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وسعيد بن المسيب كلاهما عن أبي هريرة أنه أتى رجلاً إلى رسول الله ﷺ - وهو في المسجد - فناداه فقال: يا رسول الله إني قد زنت فأعرض عنه، فتنحى تلقاه وجهه فقال: يا رسول الله إني قد زنت فأعرض عنه حتى كرر ذلك أربع مرات، فلما شهد على نفسه أربع شهداء ذاعه رسول الله ﷺ فقال أباك جنون؟ قال: لا، قال: فهل أخضعت قال: نعم، قال رسول الله ﷺ انزعوا به فأرجموه.

حدثنا عبد الله بن ربيع أنا محمد بن معاوية أنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن حاتم بن نعيم أنا حيّان - هو ابن موسى - أنا عبد الله - هو ابن المبارك - عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن عبد الرحمن بن مضاف عن أبي هريرة «أن ساعراً أتى رجلاً يقال له: هُزَالٌ، فقال: يا هُزَالُ إن الآخر قد زنى، قال: انت رسول الله ﷺ قبل أن ينزل فيك قرآن، فأتى رسول الله ﷺ فأخبره أنه زنى، فأعرض عنه، ثم أخبره فأعرض عنه، ثم أخبره فأعرض عنه - أربع مرات - فلما كان الرابعة أمر برجمه، فلما رجم أتى إلى شجرة فقتل».

حدثنا عبد الله بن ربيع أنا محمد بن معاوية أنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن حاتم بن نعيم أنا حيّان - هو ابن موسى - أنا عبد الله بن المبارك عن زكريا أبي عمران البصري - هو ابن سليم - صاحب اللؤلؤي قال: سمعت شيخاً يحدث عمرو بن عثمان القرشي قال: أنا عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه قال: شهدت النبي عليه السلام - وهو واقف على بعلته - فجاءته امرأة حبلى فقالت: إنها قد بنت فأرجمها، فقال لها النبي ﷺ استيري يسير الله فلبت ثم رجعت إليه - وهو واقف على بعلته - فقالت: أرجئها، فقال لها النبي ﷺ استيري يسير الله فرجعت ثم جاءت الثالثة - وهو واقف على بعلته - فأخذت بالبحام فقالت: أنشدك الله إلا رجعتها، فقال: انطلقى حتى تلدي فأتلفت فولدت غلاماً، فجاءت به النبي ﷺ فكفله النبي عليه السلام - ثم قال انطلقى فتطهرى من الدم فأتلفت فتطهرت من الدم، ثم جاءت فبعت النبي ﷺ إلى يسوة فأتوها أن يسيرتها وأن ينظرن أطهرت من الدم، فجنن فشهدن عند النبي ﷺ بطهرها، فأمر لها عليه السلام بخبرة إلى ثدوتها، ثم أقبل هو والمسلمون فقال يبيو: فأخذ حصاة - كانها جصصة - فزاعها

ووجدنا المريض يؤخذ أقل شيء مما لا يحسه الصحيح أصلاً، إلا كما يحس بيباه التي ليس لحسه لها في الأم سبيل أصلاً، وعلى حسب شدة المرض يكون تألمه للكلام، وللتلف، ولللمس اليد، بلطف، هذا ما لا شك فيه أصلاً ومن كابر هذا فأتسا يكابر العيان، والمشاهدة، والحسن فوجدنا المريض إذا أصاب حداً من زنى، أو فدا، أو خمر، لا بد فيه من أحد أمرين لا ثالث لهما: إما أن يعجل له الحد، وإما أن يؤخر عنه.

فإن قالوا: يؤخر.

قلنا لهم: إلى متى.

فإن قالوا: إلى أن يصح.

قلنا لهم: ليس هذا أمداً محدداً، وقد تعجل الصحة، وقد تطهر عنه، وقد لا يبرأ، فهذا تعطيل للحدود، وهذا لا يحل أصلاً، لأنه خلاف أمر الله تعالى في إقامة الحدود، فلم يبق إلا تعجيل الحد كما قلنا، ويؤكد ذلك قول الله تعالى ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ فصيح أن الواجب أن يجلد كل واحد على حسب وسعه الذي كلفه الله تعالى أن يصبر له، فمن ضعف جداً جلد ينسراخ فيه مائة عتول جلد واحدة، أو فيه ثمانون عتولا كذلك - ويجلد في الخمر وإن اشتد ضعفه بطرف ثوب: على حسب طاقة كل أحد ولا مزيد.

وبهذا نقول ونقطع: أنه الحق عند الله تعالى يبين، وما عداه باطل عند الله تعالى - وبه التوفيق.

٢١٩٢ - مسألة: بكم من مرة من الإقرار تجب الحدود على المقر.

قال أبو محمد رحمه الله: اختلف الناس في هذا، فقالت طائفة: بإقراره مرة واحدة تجب إقامة الحدود.

وهو قول الحسن بن حي، وحماد بن أبي سليمان، وعثمان البتي، ومالك، والشافعي، وأبي ثور، وأبي سليمان، وجميع أصحابهم.

وقالت طائفة: لا يقام على أحد حد الزنى بإقراره حتى يقر على نفسه أربع مرات، ولا يقام عليه حد القطع، والسرقة حتى يقر به مرتين، وحد الخمر مرتين.

وأما في الفذف مرة واحدة - وهو قول روي عن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة.

قال أبو محمد رحمه الله: فلمّا اختلفوا - كما ذكرنا - نظرنا فيما احتجّت به كل طائفة لقولها، فنظرنا في قول من رأى

بِهَا، ثُمَّ قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: ارْمُواهَا وَإِيَّاكُمْ وَوَجْهَهَا، فَرَمَوْهَا حَتَّى طَفِئَتْ، فَأَمَرَ بِإِفْرَاجِهَا حَتَّى صُلِيَ عَلَيْهَا.

وروينا من طريق مسلم أخبرنا محمد بن عبد الله بن غير، وأبو بكر بن أبي شيبة، كلاهما يقول: إن عبد الله بن عمر حدثه قال: أنا بشير بن المهاجر أنا عبد الله بن بريدة عن أبيه «أن ماعز بن مالك الأسلمي أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني قد ظلمت نفسي وذيت، وإني أريد أن تطهرني، فردّه، فلمّا كان من الغد أتاه فقال: يا رسول الله إني قد ذيت، فردّه الثانية فأرسل رسول الله ﷺ إلى قومه فقال: اتعلمون بعقلي بأساً؟ أتتجرون منه شيئاً؟

فقالوا: ما نعلمه إلا وفي العقل من صالحينا فيما نرى، فأثاه الثالثة، فأرسل إليهم أيضاً فسأل عنه، فسأخبروه أنه لا بأس به، ولا بعقله، فلمّا كان الرابعة: حفر له حفرة ثم أمر به فرجّم، فجمّات الغامدية فقالت: يا رسول الله إني قد ذيت فطهرني، وآله زهّاء، فلمّا كان الغد قالت: يا رسول الله أتذرتني، لعلك تريد أن ترفني كما وفدت ماعزاً، فوالله إني لأخجل، قال لها: لا.

أما الآن فأذهني حتى تلبّي، فلمّا ولدت أنه بالصبي في خيفة قالت: هذا قد ولدتُه قال: فأذهني فأرضيه حتى تطمئني، فلمّا فطمته أتت بالصبي في يده كسرة خبز قالت: هذا يا رسول الله قد فطمته، وقد أكل الطعام، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها، وأسر الناس فرجموها.

فهذا هو البيان الجلي من رسول الله ﷺ لأي شيء ردّ ماعزاً لأن الغامدية قرّرت عليه السلام على أنه ردّ ماعزاً، وأنه لا يحتاج إلى ترديدها، لأن الزنى الذي أقرت به صحيح ثابت، وقد ظهرت علامته - وهي جيلها - فصدتها رسول الله ﷺ بذلك، وأمسك عن ترديدها - ولو كان ترديده عليه السلام ماعزاً من أجل أن الإفراخ لا يصبغ بالزنى حتى يتم أربع مرات لا تذكر عليها هذا الكلام، ولقال لها: لا شك إنما أردك كما رددت ماعزاً لأن الإفراخ لا يتم إلا بأربع مرات - وهو عليه السلام لا يقرّ على خطيئ، ولا على باطل فصّح يقيناً أنها صادقة، فإنها لا تحتاج من الترديد إلى ما احتاج إليه ماعز، ولذلك لم يردها عليه السلام بعد هذا الكلام وصحّ يقيناً أن ترديده عليه السلام ماعزاً إنما كان لوجهين.

أحدهما - ما نصّ عليه السلام من تهمة لعقله فسأل عليه السلام قومه المرأة بعد المرأة هل به جنون؟ وسؤاله عليه السلام هل شرب خمرًا:

كما روينا من طريق مسلم أخبرنا محمد بن العلاء أنا يحيى بن يعلى بن الحارث الحماري عن غيلان بن جامع عن عقمة بن مرثد عن سليمان بن يزيد عن أبيه قال: «جاء ماعز بن مالك إلى رسول الله ﷺ فقال له طهرني، قال: وتخلك أرجع فاستغفر الله وتب، قال: فرجع غير بعيد، ثم جاء فقال: يا رسول الله طهرني، فقال له يذل ذلك، حتى إذا كانت الرابعة قال له رسول الله ﷺ: فيم أطهرك؟ قال: من الزنى، فقال رسول الله ﷺ: أبه جنة؟ فأخبر أنه ليس بمجنون، فقال: أشرب خمرًا؟ فقام رجل فاستنكه فلم يجد منه ريح خمر، فقال رسول الله ﷺ: أزييت؟ قال: نعم، فأمر به فرجّم، وذكر باقي الخبر والوجه الآخر أن رسول الله ﷺ «اتهمه أنه لا يدري ما الزنى؟ فردّه لذلك وفرّقه»:

كما أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا سويد بن نصر أخبرنا عبد الله بن المبارك عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس «أن الأسلمي أتى رسول الله ﷺ فأخبر بالزنى، فقال: لعلك قبّلت أو غمزت أو نظرت».

وبه إلى أحمد بن شعيب أخبرني عبد الله بن الهيثم عن عثمان البصري أخبرنا وهب بن جرير بن حازم قال: حدثني أبي قال سمعت يعلى بن حكيم يحدث عن عكرمة عن ابن عباس «أن النبي ﷺ قال لإساعز بن مالك: وتخلك لعلك قبّلت، أو غمزت، أو نظرت؟ قال: لا، قال: فيكنا؟ قال: نعم، فعند ذلك أمر برجّيمه».

فقد صحّ يقيناً أن ترديد النبي عليه السلام لماعز لم يكن مراعاة لتمام الإفراخ أربع مرات أصلاً، وإنما كان لتهمة إتياء في عقله، وفي جهله ما هو الزنى - فبطل تعلّقهم بحديث ابن بريدة - والحمد لله رب العالمين.

وأما حديث أبي هريرة من طريق ابن مضا، فإن ابن مضا مجهول لا يدري من هو، وقد جاء عن أبي هريرة خبر صحيح يبين بطلان ظنهم تذكره بعد تمام كلامنا في هذه الأخبار - إن شاء الله تعالى، وهو:

ما أنا عبد الله بن ربيع أنا محمد بن معاوية أنا أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - أنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير قال: إن عبد الرحمن بن الصامت ابن عم أبي هريرة أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول: «جاء الأسلمي إلى رسول الله ﷺ فشهد على نفسه أربع مرات بالزنى يقول: أتيت امرأة حراماً، وكلّ ذلك يُعْرَضُ عنه

اللَّهُ، وَلَيْدَنْ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُلْ، فَقَالَ: إِنْ أَيْسَى كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَرَنْى بِأَمْرَاتِهِ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ - أَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ: أَمَّا الْوَلِيدَةُ وَالْعَنْمُ رَدُّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جُلْدٌ بِأَنَّهُ، وَتَغْرِبُ عَامٌ، وَاغْدَا يَا أَيْسَى عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجِعْهَا، فَعَدَا عَلَيْهَا فَاعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَتْ.

فوجدنا بريدة، وعمران بن الحصين، وأبا هريرة، وزيد بن خالد، كلهم قد روى عن رسول الله ﷺ إقامة الحد في الزنى على: الغامضية، والجهنمية، وغير تربيته، وعلى امرأة هذا المذكور بالاقرار المطلق، وهو يقتضي - ولا بد - رجما بما يقع عليه اسم اعترافه، وهو مرة واحدة فقط وصح أن كتاب الله يوجب ما قضى به رسول الله ﷺ من إقامة الحد في الزنى بالاقرار المطلق دون تحديد عدد، لقول رسول الله ﷺ «لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى» وأقسم على ذلك، ثم قضى بالرجم في الاعتراف دون عدد فصيح أنه إذا صح الاعتراف مرة أو ألف مرة فهو كله سواء، وإن إقامة الحد واجب ولا بد، وبالله تعالى التوفيق.

٢١٩٣ - مسألة: هل في الحدود نفي أم لا؟

قَالَ أَبُو حَمْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: النَّفْيُ يَقَعُ مِنَ الْحُدُودِ فِي الْحَارِبَةِ بِالْقِرَانِ، وَفِي الزَّنى بِالسَّوْءِ، وَحُكْمٌ بِهِ قَوْمٌ فِي السَّرَقَةِ، وَفِي الْخَمْرِ، وَالسَّرَقَةِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَتَكْلَمُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي كُلِّ ذَلِكَ فَصْلًا فَصْلًا، فَقَوْلُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ:

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: نَفِيهِ سَجَنَهُ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يَنْفَى أَبَدًا مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ.

قَالَتْ طَائِفَةٌ: نَفِيهِ هُوَ أَنْ يَطْلُبَ حَتَّى يَعْجِزَهُمْ فَلَا يَقْدِرُوا عَلَيْهِ.

كما أنا حامٍ أنا ابن مفرج أنا ابن الأعرابي أنا الدبيري أنا عبد الرزاق أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال: في الحاربي إن هرب وأعجزهم فذلك نفيه.

وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم أو غيره، قال: سمعت سعيد بن جبير، وأبا الشعثاء جابر بن زيد يقولان: إنما النفي أن لا يدركوا، فإذا أدركوا، فبهم حكم الله تعالى، ولا تفوا حتى يلحقوا ببلدهم.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَاتِلٌ فِي الْحَارِبَةِ فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ كَيْفَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَهَلْ تَدْرِي مَا الزَّنى؟ قَالَ: نَعَمْ، أَتَيْتُ مِنْهَا حَرَامًا وَمِثْلَ مَا يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ خِلَالًا، قَالَ: فَمَا تَرِيدُ بِهَذَا الْقَوْلِ؟ قَالَ: أُرِيدُ أَنْ تُعْطِرَنِي، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرْجَمَ فَرُجِمَ، فَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ يَقُولُ أَخَذْتُمَا لِصَاحِبِي: انْظُرُوا إِلَى هَذَا الَّذِي سَرَّ اللَّهُ عَلَيْهِ فَلَمْ تَدْعُهُ نَفْسُهُ حَتَّى رُجِمَ رَجِمَ الْكَلْبِ، فَسَكَتَ عَنْهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاعَةً فَمَرَّ بِجَيْفَةٍ جِمَارٍ شَابِلٍ بِرَجْلَيْهِ، فَقَالَ: أَيْنَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ؟ فَقَالَ: نَحْنُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُمَا: كُلَا مِنْ جَيْفَةِ هَذَا الْخِمَارِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَنْ يَأْكُلُ هَذَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا يَلْنَمَا مِنْ عَرَضٍ هَذَا أَتَيْنَا أَتْنُدُّ مِنْ هَذِهِ الْجَيْفَةِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ الآنَ فِي أَثَرِ الْجَنَّةِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَهَذَا خَيْرٌ صَحِيحٌ، وَفِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكْتُبْ بِتَقْرِيره أَرْبَعَ مَرَاتٍ، وَلَا بِإِقْرَارِهِ أَرْبَعَ مَرَاتٍ، حَتَّى أَقْرَ فِي الْخَامِسَةِ، ثُمَّ لَمْ يَكْتُبْ بِذَلِكَ حَتَّى سَأَلَهُ السَّادِسَةَ: هَلْ تَعْرِفُ مَا الزَّنى؟ فَلَمَّا عَرَفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ يَعْرِفُ الزَّنى لَمْ يَكْتُبْ بِذَلِكَ حَتَّى سَأَلَهُ السَّابِعَةَ، مَا يَرِيدُ بِهَذَا إِلَّا لِيُخْتَبِرَ عَقْلَهُ، فَلَمَّا عَرَفَ أَنَّهُ عَاقِلٌ صَحِيحٌ الْعَرَضِ أَتَانِ عَلَيْهِ الْحَدُّ.

وفي هذا الخبر بيان بطلان الرأي من الصحابي وغيره، لأنه عليه السلام أكرر عليهما ما قالاه برأيهما مجتهدين قاصدين إلى الحق - فهذا يطل احتجاج من احتج ما روي عن بريدة وبالله تعالى التوفيق.

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو غسان المسعدي أنا معاذ - يعني ابن هشام الدستوائي - أخبرني أبي عن يحيى بن أبي كثير أخبرني أبو قلابة أن أبا المهلب حدثه عن عمران بن الحصين أن امرأة من جهينة أتت نبي الله ﷺ - وهي حُبْلَى مِنَ الزَّنى - فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، فَعَدَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَلَيْتَهَا فَقَالَ: أَحْسِنِ إِلَيْهَا، فَإِذَا وَضَعْتَ فَالْتَمِي بِهَا، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَشُكَّتْ عَلَيْهَا يَدَاهُ، وَأَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَصْلَحْتُ عَلَيْهَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَقَدْ زُنَتْ؟ قَالَ: لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قِسِمَتْ بَيْنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَجَدْتَ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَازَتْ نَفْسُهَا لِلَّهِ تَعَالَى؟

ومن طريق مسلم أخبرنا قتيبة أن الليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني أنهما قالا «إِنَّ رَجُلَيْنِ مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَخَذْتُمَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَشْكُلُ اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ الْآخَرُ - وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ: نَعَمْ، فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ

وهذا خلاف القرآن، فوجب علينا بنص القرآن أن نستعمل إيعاده ونفيه عن جميع الأرض أبداً، حسب طاقنا، أو غاية ذلك ألا نقره في شيء منها ما دعنا قادرين على نفيه من ذلك الموضع - ثم هكذا أبداً، ولو قدرنا على أن لا ندعه يقر ساعة في شيء من الأرض لفعلنا ذلك، ولكن واجباً علينا فعله ما دام مصرراً على المحاربة.

قال أبو محمد رحمه الله: فكان هذا القول أصح وأولى بظاهر القرآن لما ذكر المحتج له من أن السجنة إثبات، وإقرار لا نفي وما عرف قط أهل اللغة التي نزل بها القرآن وخاطبنا بها الله تعالى: أن السجنة يسمي: نفي، ولا أن النفي يسمي: سجن، بل هما اسمان مختلفان، متغايران قال الله تعالى ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُمُ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ الآية.

وقال تعالى ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ فِي بَعْلُو مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتْهُ حَتَّى حِينٍ وَذَكَرَ اللَّهُ السَّجْنَ قِيَانٍ﴾ فما قال أحد - لا قديم ولا حديث - أن حكم الزواني كان النفي، إذ أمر الله تعالى بحبسهم في البيوت، ولا قال قط أحد: إن يوسف عليه السلام نفي إذ حبس في السجنة - فقد بطل قول من قال، بالسجنة جملة وعلى كل حال فالواجب أن ننظر في القولين اللذين هما إما نفيه إلى مكان غير مكانه وإقراره هنالك أو نفيه أبداً، فوجدنا من حجة من قال: ينفي من بلو إلى بلو ويقرهنالك أن قالوا: اتسم تقولون بتكرار فعل الأمر بل يميز عندكم إيقاعه مرة واحدة، وإذا كررتم النفي أبداً فقد تقضت أصلكم.

قال علي: وهذا الذي أنكروه داخل عليهم بمنعهم المنفي من الرجوع إلى منزله، فهم يقرّون عليه استدامة تلك العقوبة، فقد وقعوا فيما أنكروا بعينه نعم، والتكرار أيضاً لازم لأن قال بنفيه أو سجنه سواء سواء.

قال أبو محمد رحمه الله: فنقول: إن الحارب الذي افترض الله تعالى علينا نفيه حرباً على محاربه فإنه ما دام مصرراً فهو حارب وما دام محارباً فالتنفي حد من حدوده قال الله تعالى ﴿وَلَمْ يُصْرُوا عَلَى مَا فَعَلُوا﴾ فمن فعل المحاربة فلا شك ندرى أنه في حال نومه، وأكله، واستراحته، ومرضه: أنه محارب، كما كان لم يسقط عنه الاسم الذي وسمه الله تعالى به، وحق عليه الحد به هذا ما لا خلاف فيه، فهو بعد القدرة عليه في حال إصراره على المحاربة بلا شك، لا يسقط عنه الإثم إلا بتوبة أو نص أو إجماع فالحد باق عليه حتى يسقط بالتوبة أو يسقط عنه الحكم بالنص أو الإجماع فليس ذلك إلا بقطع يده ورجله من خلاف، بلا خلاف من أحد في أنه لا يجنّد عليه قطع آخر، ويتنصّ النص أن يحدث

وعن الزهري أنه قال فيمن حارب: أن عليه أن يقتل، أو يصلب، أو يقطع، أو ينفي، فلا يقدر عليه.

وعن الصحاح في قوله تعالى ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ قال: هو أن يظلبوا حتى يعجزوا.

قال أبو محمد رحمه الله:

وبهذا يقول الشافعي.

وقال آخرون: التنفي حد من حدود المحارب.

كما كتب إلي المرجى بن زروان قال: أنا أبو الحسن الرحبي أنا أبو مسلم الكاتب أخبرنا عبد الله بن أحمد بن المغلس أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه أنا أبو معاوية أنا حجاج عن عطية العوفي عن ابن عباس قال: إذا خرج الرجل محارباً فأخاف الطريق، وأخذ المال: قطعت يده ورجله من خلاف - وإذا أخذ المال وقتل: قطعت يده ورجله من خلاف ثم صلب - وإذا قتل ولم يأخذ المال: قتل - وإذا أخاف الطريق ولم يأخذ مالا ولم يقتل: نفي.

قال أبو محمد رحمه الله: فنظرنا فيما يحتج به من قال: إن التنفي هو السجنة، فوجدناهم يقولون: إن الله تعالى قال: ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾.

قالوا: والتنفي في لغة العرب التي نزل بها القرآن: هو الإبعاد فصيح أن الواجب إيعاده من الأرض.

قالوا: ولا يقدر على إخراجهم من الأرض جملة، فوجب أن نفعل من ذلك أقصى ما تقدر عليه، لقول رسول الله ﷺ «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا بِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ» ولقول الله تعالى ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ فكان أقصى ما نستطيع من ذلك إيعاده عن كل ما قدرنا على إيعاده منه من الأرض، وغاية ذلك السجنة، لأنه ممنوع من جميع الأرض حاشا ما كان سجنه الذي لم تقدر على منعه منه أصلاً، فلزمنا ما استطعنا من ذلك، وسقط عنا ما لم نستطع منه.

وإنما قلنا: حتى يحدث توبة، لأنه ما دام مصرراً على المحاربة فهو محارب، فإذا هو محارب فوجب أن يميز جزاء المحارب، فالتنفي عليه باق ما لم يترك المحاربة بالتوبة، فإذا تركها سقط عنه جزاؤها أن يتأدى فيه، إذ قد جوزي على محاربته.

قال أبو محمد رحمه الله:

ثم نظرنا في حجة من قال: ينفي أبداً من بلو إلى بلو أن قال: إننا إذا سجنناه في بلو، أو أقرناه فيه - غير مسجون - فلم ننفه من الأرض كما أمر الله تعالى، بل عملنا به ضد التنفي، والإبعاد، وهو الإقرار والإثبات في الأرض في مكان واحد منها -

له حدّاً آخرَ على ما سلف منه.
قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: ثُمَّ وَجَدْنَا مَنْ قَالَ: بَنِيهِ وَتَرَكَه
 فِي الْمَكَانِ الَّذِي بَنِيهِ إِلَيْهِ - قَدْ خَالَفَ الْقُرْآنَ فِي أَنَّهُ أَقْرَهُ فِي ذَلِكَ
 الْمَكَانِ، وَالْإِقْرَارُ خِلَافُ النَّفْيِ، فَقَدْ أَقْرَوْهُ فِي الْأَرْضِ فَلَمْ يَسْقِ إِلَّا
 الْقَوْلَ الَّذِي صَحَّحْنَاهُ.
وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ:

وَبِهِ نَقُولُ فَالْوَجِبُ أَنْ يَنْفَى أَبَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ مِنَ
 الْأَرْضِ، وَأَنْ لَا يَتْرَكَ يَقْرَأَ إِلَّا مَدَّةً أَكْلِهِ، وَنَوْمِهِ، وَمَا لَا يَدُلُّ مِنْهُ
 مِنَ الرَّاحَةِ الَّتِي لَمْ يَنْهَلْهَا مَاتَ، وَمَدَّةٌ مَرْضِيهِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى
 ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ فَوَاجِبٌ أَنْ لَا يَتَّقَلَ، وَأَنْ لَا
 يَضَيِّعَ، لَكِنْ يَنْفَى أَبَدًا حَتَّى يَمُوتَ تَوْبَةً، فَإِذَا أَحْدَثَهَا سَقَطَ عَنْهُ
 النَّفْيُ، وَتَرَكَ يَرْجِعُ إِلَى مَكَانِهِ - فَهَذَا حُكْمُ الْقُرْآنِ، وَمَتَى أَحْدَثَ
 التَّوْبَةَ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ سَقَطَ عَنْهُ النَّفْيُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١٩٤ - مسألة: وَأَمَّا نَفْيُ الزَّانِي، فَإِنَّ النَّاسَ
 اختلفوا فِيهِ: فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الزَّانِي غَيْرُ الْمُحْصَنِ، يُجْلَدُ مِائَةً، وَيَنْفَى
 سِتَّةً - الْحَرَّ، وَالْحَرَّةَ ذَاتَ الزَّوْجِ، وَغَيْرُ ذَاتِ الزَّوْجِ، فِي ذَلِكَ
 سِوَاهُ.

وَأَمَّا الْعَبْدُ الذَّكَرُ فَكَالْحُرِّ:
وَأَمَّا الْأَمَةُ فَجُلْدُ خَمْسِينَ وَنَفْيُ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.
وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابِيهِ، وَسَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ، وَالْحَسَنِ
 بْنِ حَيٍّ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يَنْفَى الرَّجُلُ الزَّانِي جُمْلَةً، وَلَا تَنْفَى النِّسَاءُ.
وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ:

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يَنْفَى الْحُرَّ الذَّكَرُ، وَلَا تَنْفَى الْمَرْأَةُ الْحَرَّةُ -
 ذَاتَ زَوْجٍ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ ذَاتِ زَوْجٍ - وَلَا الْأَمَةُ، وَلَا الْعَبْدُ.
وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَأَصْحَابِيهِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا نَفْيَ عَلَى زَانٍ أَصْلًا - لَا عَلَى ذَكَرٍ، وَلَا
 عَلَى أُنْثَى، وَلَا حُرٍّ، وَلَا عَبْدٍ، وَلَا أَمَةٍ.
وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابِيهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَنَحْنُ ذَاكِرُونَ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ
 تَعَالَى - مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ عَنِ الْمُتَقَدِّمِينَ فَمَنْ ذَلِكَ:

مَا أَخْبَرَنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا
أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كَرِيمٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ
 بْنُ إِدْرِيسَ الْأَوْدِيُّ سَمِعْتُ عِيْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَفْصٍ بْنِ

عَاصِمٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَرَبَ
 وَغَرَبَ، وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَبَ، وَإِنْ عُمَرُ ضَرَبَ وَغَرَبَ».

أَنَا حَامِدٌ أَنَا ابْنُ مَرْجٍ أَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَنَا الدَّبَرِيُّ أَنَا عَبْدُ
 الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ صَفِيَّةَ
 بِنْتِ أَبِي عِيْدٍ أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ عَلَى جَارِيَةٍ بِكَرٍ فَاجْلَبَهَا فَاعْتَرَفَ وَلَمْ
 يَكُنْ أَحْصَنَ فَأَمَرَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ فَجُلِدَ مِائَةً ثُمَّ نَفِيَ.

وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَى
 رَجُلٌ لِي عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَنِي أَنَّ أُخْتَهُ أَحْدَثَتْ - وَهِيَ فِي
 سِتْرَتِهَا وَأَنَّهَا حَامِلٌ - فَقَالَ عَمْرٌ: أَمْلَيْهَا حَتَّى إِذَا وَضَعَتْ
 وَاسْتَقْلَّتْ فَأَذْنِي بِهَا، فَلَمَّا وَضَعَتْ جُلِدَهَا مِائَةً وَغَرَبَهَا إِلَى الْبَصْرَةِ
 عَامًا.

وَمِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ
 غَرَبَ فِي الزَّانِي سَنَةً.

قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ لَمْ يَزَلْ ذَلِكَ الْأَمْرُ
 تَحْصِي بِهِ السَّنَةُ حَتَّى غَرَبَ مِرْوَانُ فِي إِمْرَتِهِ بِالْمَدِينَةِ - ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ
 النَّاسَ.

وَعَنْ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ
 عِمَارَةَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ يَدْرِ عَنْ كَلْبٍ عَنْ ابْنِ جَبْرِ قَالَ، تَزَوَّجَ رَجُلٌ مَنًا
 امْرَأَةً فَوُزِنَتْ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَجُلِدَ بِهَا، فَمِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ
 سَوَّطَ وَفَعَلَا سَنَةً إِلَى نَهْرِ كَرْبَلَاءَ فَلَمَّا رَجَعَتْ دَفَعَهَا إِلَى زَوْجِهَا،
 وَقَالَ: امْرَأَتُكَ فَإِنْ شِئْتَ فَطَلِّقِي، وَإِنْ شِئْتَ فَامْسِكِي.

وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ عَنْ
 أَبِيهِ أَنَّ حَاطِبًا تَوَفَّى وَأَعْتَقَ مِنْ صُلَى مِنْ رَقِيقِهِ وَصَامًا، وَكَانَتْ لَهُ
 وَلِيدَةٌ نَوِيَّةٌ قَدْ صَلَّتْ وَصَامَتْ - وَهِيَ أَعْجَمِيَّةٌ لَمْ تَفْقَه - فَلَمْ
 يَرِعْ إِلَّا جُلِبَهَا، فَضَعَبَ إِلَى عَمْرِو فَرَعَا، فَقَالَ لَهُ عَمْرٌ: أَنْتَ الرَّجُلُ
 الَّذِي لَا تَأْتِي بِغَيْرِ، فَارْسَلْ إِلَيْهَا عَمْرٌ: أَحْلَيْتَ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، مِنْ
 مَرَعُوشٍ بِدَرْهَمَيْنِ، فَإِذَا هِيَ تَسْتَهْلُ بِهِ، وَصَادَفَتْ عَنْدهُ عَلِيٌّ بِنَ
 أَبِي طَالِبٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَقَالَ:
 أَشِيرُوا عَلَيَّ، وَعُثْمَانُ جَالِسٌ فَاضْطَجَعَ، فَقَالَ عَلِيٌّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ:
 قَدْ وَقَعَ عَلَيْهَا الْحُدُ، قَالَ: أَشَرُّ عَلَيَّ يَا عُثْمَانُ! قَالَ: قَدْ أَشَارَ
 عَلَيْكَ أَحْوَاكَ، قَالَ: أَشَرُّ عَلَيَّ أَنْتَ. قَالَ: أَرَاهَا تَسْتَهْلُ بِهِ كَأَنَّهَا لَا
 تَعْلَمُ، وَلَيْسَ الْحُدُ إِلَّا عَلَى مَنْ عَلِمَهُ، فَأَمَرَ بِهَا فَجُلِدَتْ مِائَةً
 وَغَرَبَهَا.

وَعَنْ عَطَاءٍ قَالَ: الْبَكْرُ يُجْلَدُ مِائَةً وَتَنْفَى سَنَةً.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فِي الْبَكْرِ يُزْنَى بِالْبَكْرِ يُجْلَدُ مِائَةً
 وَيَنْفَى سَنَةً.

وعن ابن عمر أنه حد مملوكه له في الزنى ونفاها إلى فداك.

قال أبو محمد رحمه الله: وأما من لم ير ذلك:

فكما أخبرنا حماد ابن أبي مرفع أنا ابن الأعرابي أنا الدبري أنا عبد الرزاق عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال: قال علي بن أبي طالب في البكر يزني بالبكر، فإن حبسهما من الفتيان بغيان.

وعن إبراهيم النخعي أن علي بن أبي طالب قال في أم الولد إذا اعتقها سيدها، أو ماتت فزنت: أنها تجلد ولا تنفى.

قال أبو محمد رحمه الله: فلما اختلفوا نظرنا في ذلك لنعلم الحق فتبعه - بعون الله تعالى - فنظرنا في قول من قال بالتغريب من حد الزنى يذكرون:

ما روينا من طريق مسلم أخبرنا فتية أنا ليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة، وزيد بن خالد أنهما قالا «إن رجلا من الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله، فقال: الخصم الآخر وهو آفته منه: نعم فأقضي بيننا بكتاب الله وأندرت لي فقال له رسول الله ﷺ قل: قال: إن أنسي كان عسيفاً على هذا فزني بأمرأته وأنني أخبرت أن علي أنسي الرجم فأنقضت منه بوائعه شاةً ووليداً، فسألت أهل العلم فأخبروني أنما على أنسي جلد مائة وتغريب عام وأن علي امرأة هذا الرجم، فقال له رسول الله ﷺ والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله: الوليدة والغنم رد عليك، وعلى إنك جلد مائة وتغريب عام، وأغد يا أنيس على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها قال: فغدا عليها فاعترفت، فأمر بها فوجمت».

قال أبو محمد رحمه الله: وهكذا:

روينا من طريق معمر، وصالح بن كيسان، ويونس بن يزيد، وسفيان بن عيينة، ومالك بن أنس، كلهم عن الزهري بهذا الإسناد.

ومن طريق مسلم أخبرنا يحيى بن يحيى التميمي أخبرنا هشيم عن منصور عن الحسن بن حطان بن عبد الله الرقاشي عن عباد بن الصامت قال: «قال رسول الله ﷺ خذوا عني، خذوا عني: قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم».

ومن طريق مسلم أخبرنا عمرو الناقد أخبرنا هشيم بهذا الإسناد مثله.

ومن طريق مسلم أخبرنا محمد بن المنصور، ومحمد بن بشير

جميعاً عن عبد الأعلى أخبرنا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن الحسن بن حطان بن عبد الله عن عباد بن الصامت قال: «كان نبي الله ﷺ إذا أنزل عليه كُرب لبذلك، وتزبد له وجهه، قال: فأنزل عليه ذات يوم، فبقي كذلك، فلما سُرِّي عنه قال: خذوا عني: قد جعل الله لهن سبيلاً: الثيب بالثيب، والبكر بالبكر، الثيب جلد مائة ثم رجم بالحيجارة، البكر جلد مائة ثم نفي سنة».

أنا عبد الله بن ربيع أنا محمد بن معاوية أنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الأعلى أنا يزيد - هو ابن زريع - أنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن بن حطان بن عبد الله الرقاشي عن عباد بن الصامت قال: «كان رسول الله ﷺ إذا أنزل عليه كُرب لبذلك وتزبد له وجهه، فأنزل عليه ذات يوم فلقي ذلك فلما سُرِّي عنه قال: خذوا عني: قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم».

قال أبو محمد رحمه الله:

ورواه أيضاً شعبه، وهشام الدستوائي، كلاهما عن قتادة.

بإسناده أنا عبد الله بن ربيع أنا محمد بن معاوية أنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن علي، ومحمد بن يحيى بن عبد الله، قال ابن علي: أنا عبد الرحمن بن مهدي أنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، وقال محمد بن يحيى: أنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف بن أبي عن صالح بن كيسان، ثم اتفق صالح، وابن أبي سلمة، كلاهما عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني قال: «سمعت رسول الله ﷺ يأمر فيمن لم يخصن إذا زنى بجلد مائة وتغريب عام».

وبه إلى أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن رافع أنا حجير أنا الليث عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن «رسول الله ﷺ أنه قضى فيمن زنى ولم يخصن أن ينفي عاماً مع إقامة الحد عليه».

قال أبو محمد رحمه الله: فكانت هذه آثار متظاهرة رواها ثلاثة من الصحابة - رضي الله عنهم - عباد بن الصامت، وأبو هريرة، وزيد بن خالد الجهني بإيجاب تغريب عام مع جلد مائة على الزاني الذي لم يخصن، مع إقسام النبي - عليه السلام - بالله تعالى في قضائه به أنه كتاب الله تعالى وكتاب الله تعالى هو وحده وحكمه مع أن الله تعالى يقول في القرآن «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ» فهذا نص القرآن، فإن كل ما قاله

رسول الله ﷺ فعن وحي من الله تعالى بقوله.

وقال تعالى ﴿فَتَعْلَمِينَ﴾ يَصِفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ.

وفرق عليه السلام بين حدِّ المملوك، وحدِّ الحرِّ في حديث ابن عباس، وعلى الذي أوردناه قبل في باب حدِّ الممالك فصَحَّ النصُّ أنَّ على الممالك ذكورهم وإناثهم - نصف حدِّ الحرِّ والحرَّة، وذلك جلدٌ خسين ونفي ستِّ أشهر.

قال أبو محمد رحمه الله:

ثم نظرنا في قول من لم يرِ التَّغْرِيْبَ على النساء والممالك، فوجدناهم يذكرون الخبرَ الذي قد أوردناه قبل بإسناده، فأعنى عن ترداده، وهو قوله عليه السلام «إِذَا زُنْتُ أَمَةً أَحَدِكُمْ فَلْيَجْلِدْنَهَا وَلَا يُتْرَبْ، فلا حجةَ لهم فيه لأنَّه خبرٌ جعِلَ فسره غيره، لأنَّه إنما فيه «فليجلدنها» ولم يذكر فيه عدد الجلد كم هو.

فصح أنَّه إنما احتال - عليه السلام - ببيان الجلد المأمور به فيه على القرآن، وعلى الخبر الذي فيه بيان حكم المملوك في الحدود، فإذا هو كذلك، فليس مسكوتُ النبي ﷺ عن ذكر التَّغْرِيْبِ في ذلك الخبر: حجةٌ في إبطال التَّغْرِيْبِ الذي قد صحَّ أمره ﷺ به فيمن زنى ولم يحصن. كذلك ليس في مسكوتِ ﷺ عن ذكر عدد جلدنها كم هو: حجةٌ في إسقاط ما قد صحَّ عنه - عليه السلام - من أنَّ حدَّها نصف حدِّ الحرَّة.

وأيضاً - فإنَّ هذا الخبر، ليس فيه: أنَّ لا تَغْرِيْبَ، ولا أنَّ التَّغْرِيْبَ ساقطٌ عنها، لكنَّه مسكوتٌ عنه فقط، وإذا لم يكن فيه نهي عن تَغْرِيْبِها، فلا يجوزُ أنَّ يكونَ هذا الخبرُ معارضاً للأخبار التي فيها النفي، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد رحمه الله:

وقال بعضهم: إنَّ حدَّ السَّيِّدِ في خدمةِ عبده وأمتِه، وحقُّ أهلِ المرأةِ فيها، فلا يجوزُ قطعُ حقوقهم بنفي العبد، والأمة، والمرأة، فيقالُ لهم: ليس بشيء، لأنَّ حدَّ الزَّوْجَةِ والوَلَدِ أيضاً في زوجها وابنته، فلا يجوزُ قطعُه بنفيهم.

فإن ادَّعوا أنَّ حديثَ عبادة منسوخٌ بقول الله تعالى ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي﴾ الآية، وقالوا: لأنَّ حديثَ عبادة «أَخَذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً» قالوا: صحَّ أنَّ هذا الخبرُ كانَ بعدَ قولِ الله تعالى «وَاللَّاحِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ» الآية.

قال: فكان السَّيْلُ ما ذكر في حديثِ عبادة من الجلد والرجم والتَّغْرِيْبِ.

ثم جاء قولُ الله تعالى ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي﴾ الآية، فكان

ناسخاً لخبرِ عبادة.

قال أبو محمد رحمه الله: هذا كلامٌ جمع التَّخْلِيْطَ والكذب.

أما التَّخْلِيْطُ: فدعواهم النَّسخ.

وأما الكذب: فهو التَّحْكُمُ منهم في أوقات نزولِ الآية، وما في خبرِ عبادة بلا برهان.

وحنَّ نبين ذلك - بحول الله تعالى وقوته.

فقول: إنَّ دعواهم أنَّ خبرَ عبادة كانَ قبلَ نزولِ الآية من أجل ما فيه «أَخَذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً» فظنَّ منهم، وقد حرَّم الله تعالى القطعَ بالظنِّ بقوله تعالى ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾.

وقال تعالى ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾.

وبقوله ﷺ «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».

لكن القولَ الصحيح في هذا المكان، هو أنَّ القطعَ بأنَّ حديثَ عبادة كانَ قبلَ نزولِ «الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي» الآية، أو بأنَّ نزولَ هذه الآية كانَ قبلَ حديثِ عبادة، فمِنَ المُمكنِ أن يكونَ حديثُ عبادة قبلَ نزولِ الآية المذكورة.

وجائزُ أن يكونَ نزولُ الآية قبلَ حديثِ عبادة، وكلُّ ذلك سواء، أي ذلك كانَ لا يَخْتَرِضُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا يُعَارِضُ شَيْءٌ مِنْهُ شَيْئاً، وَلَا خِلَافٌ بَيْنَ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ - عَلَى مَا بُيِّنَ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فقول: إنَّه إنَّ كانَ حديثُ عبادة قبلَ نزولِ الآية، فَقَدْ صحَّ ما في حكمِ حديثِ عبادة من الجلد، والتَّغْرِيْبِ، والرجم، وكَلَّتِ الآية وَرَدَّتْ بِنُفْيِ مَا فِي حَدِيثِ عبادة، وَأَخَالْنَا اللَّهُ تَعَالَى فِي بَاقِيِ الْحَدِّ عَلَى مَا سَلَفَ فِي حَدِيثِ عبادة. وَكَمَا لَمْ تَكُنْ الآية عَانِيَةً عَنْهُمْ مِنَ الرَّجْمِ الَّذِي ذُكِرَ فِي حَدِيثِ عبادة قبلَ نزولِها - بِرَّغْمِهِمْ - وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهَا، فَكَذَلِكَ لَيْسَتْ مُتَابِعَةٌ مِنَ التَّغْرِيْبِ الَّذِي ذُكِرَ فِي حَدِيثِ عبادة قبلَ نزولِها - بِرَّغْمِهِمْ - وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهَا، وَلَا فَرْقَ.

هَذَا هُوَ الْحُكْمُ الَّذِي لَا يَجُوزُ تَعْدِيهِ إِنْ كَانَ حَدِيثُ عبادة قبلَ نزولِ الآية، كَمَا ادَّعَوْا - وَإِنْ كَانَ حَدِيثُ عبادة بعدَ نزولِ الآية، فَقَدْ جَاءَ بِمَا فِي الْآيَةِ مِنَ الْجَلْدِ، وَزِيَادَةِ الرَّجْمِ، وَالتَّغْرِيْبِ، وَكُلِّ ذَلِكَ حَقٌّ، وَلَمْ يَكُنْ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثِ عبادة «قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً» بِمُوجِبِ أَنْ يَكُونَ قبلَ نزولِ الآية وَلَا يَدْ، بَلْ قَدْ تَنَزَّلَ الْآيَةُ بِنُفْيِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُنَّ، ثُمَّ بَيَّنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثِ عبادة تَمَامَ السَّيْلِ، وَهُوَ الرَّجْمُ،

وَالْتَّغْرِيبُ الْمَضَافَانِ إِلَى مَا فِي الْأَيَّةِ مِنَ الْجُلْدِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى
التَّوْفِيقُ.

٢١٩٥ - مَسْأَلَةٌ: مَنْ أَصَابَ حَدًّا وَلَمْ يَدْرَ يَتَخَرَّجُو.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْ أَصَابَ شَيْئًا مُحَرَّمًا - فِيهِ
حَدٌّ أَوْ لَا حَدَّ فِيهِ - وَهُوَ جَاهِلٌ بِتَحْرِيمِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ فَلَا شَيْءَ
عَلَيْهِ فِيهِ - لَا إِثْمَ وَلَا حَدٍّ وَلَا مَلَامَةَ - لَكِنْ يُعْلَمُ، فَإِنْ عَادَ أُقِيمَ
عَلَيْهِ حَدُّ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ ادَّعَى جَهْلَهُ نُظِرَ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُمَكِّنًا
فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ أَصْلًا.

وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ يَتَخَلَّفُونَ، وَلَا نَرَى عَلَيْهِ حَدًّا، وَلَا تَحْلِيفًا -
وَإِنْ كَانَ مُتَيَقِّنًا أَنَّهُ كَذَبَ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى دَعْوَاهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: يُرْهَانُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿لَا تُذِرْكُم بِهِ
وَمَنْ يَبْلُغْ﴾ فَإِنَّ الْحُجَّةَ عَلَى مَنْ بَلَغَتْهُ النَّذَارَةُ لَا مَنْ لَمْ يَبْلُغْ، وَقَدْ
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وَلَيْسَ فِي وَسْعِ
أَحَدٍ أَنْ يَعْلَمَ مَا لَمْ يَبْلُغْ، لِأَنَّهُ عِلْمٌ غَيْبِي، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي
وُسْعِهِ فَلَا يَكْلَفُ اللَّهُ أَحَدًا إِلَّا مَا فِي وَسْعِهِ، فَهُوَ غَيْرُ مُكْلَفٍ تِلْكَ
الْقِصَّةَ، فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ فِيمَا لَمْ يَكْلَفْهُ، وَلَا حَدٍّ وَلَا مَلَامَةَ. وَإِنَّمَا
سَقَطَ هَذَا عَمَّنْ يُمْكِنُ أَنْ يَعْلَمَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَجْهَلَ، فَلِقَوْلِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ «إِنْ مَسَّكُمْ وَأَمْرًا لَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ
حَرَامٌ».

وَقَدْ جَاءَتْ فِي هَذَا عَنِ السَّلَفِ آثَارٌ كَثِيرَةٌ:

كَمَا رَوَيْنَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عَامِلًا لِعُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بِخَبْرَةٍ: أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَفَ عِنْدَهُ بِالزَّنى،
فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ، أَنْ سَلِّ: هَلْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ حَرَامٌ.

فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ، فَأَقِمَّ عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنْ قَالَ: لَا، فَأَعْلَمَهُ أَنَّهُ
حَرَامٌ، فَإِنْ عَادَ فَاحْدَدَهُ.

وَعَنْ الْهَيْشَمِ بْنِ بَدْرٍ عَنْ حَرْقُوصٍ قَالَ: أَتَتْ امْرَأَةً إِلَى عَلِيٍّ
بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَتْ: إِنَّ زَوْجِي زَنَى بِجَارِي، فَقَالَ: صَدَقْتَ، هِيَ
وَمَالِهَا لِي حُلٌّ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: اذْهَبْ وَلَا تَعُدَّ، كَأَنَّهُ دَرَأَ عَنْهُ الْحَدَّ
بِالْجَهْلَةِ.

فطائفة قبلت توبتهما معاً - أقر المسر أو لم يقر.

وطائفة: لم تقبل توبة مسر ولا معلن.

قال أبو محمد رحمه الله: واختلفوا أيضاً في الكافر الذمي،

أو الحربي يخرجان من كفر إلى كفر:

فقال طائفة: يتركان على ذلك، ولا يمنعان منه.

وقالت طائفة: لا يتركان على ذلك أصلاً.

ثم افرق هؤلاء فرقتين:

فقال طائفة: إن رجع الذمي إلى دينه الذي خرج عنه

ترك، وإلا قتل.

وقالت طائفة: لا يقبل منه شيء غير الإسلام وحده، وإلا

قتل، ولا يترك على الدين الذي خرج إليه، ولا يترك أيضاً أن

يرجع إلى الذي خرج عنه، لكن إن أسلم ترك، وإن أبى قتل ولا

بد.

قال أبو محمد رحمه الله:

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا

أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن بشير أخبرني حماد بن مسعدة

أخبرنا قرة - هو ابن خالد - عن حميد بن هلال عن أبي بردة بن

أبي موسى الأشعري عن أبيه أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن ثم

أرسل معاذ بن جبل بعد ذلك فلما قدم قال: يا أيها الناس إني

رسول رسول الله ﷺ إليكم، فآلفي له أبو موسى وسادة ليجلس

عليها، فأتى برجل كان يهودياً فأسلم ثم كفر، فقال معاذ: لا

أجلس حتى يقتل: فضاء الله ورسوله - ثلاث مرار - فلما قيل

فقد.

ومن طريق البخاري أخبرنا يحيى بن سعيد القطان عن

قرة بن خالد، قال: حدثني حميد بن هلال أخبرني أبو بردة بن أبي

موسى الأشعري عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ

قال له «أذهب أنت يا أبا موسى، أو يا غيث الله بن قيس إلى

اليمن ثم أبعث معاذ بن جبل، فلما قدم عليه آلفي له وسادة، قال:

وإذا رجل مؤمن، فقال: ما هذا؟ قال: كان يهودياً فأسلم ثم نهود،

قال: لا أجلس حتى يقتل: فضاء الله ورسوله - ثلاث مرار -

فأمر به فقتل» في حديث.

وعن أيوب السختياني عن عكرمة قال: أتني علي بن أبي

طالب بزنادقة فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم

أحرقهم، لهن رسول الله ﷺ «لا تعذبوا عذاب الله ولقتلهم،

وذكر باقي الحديث.

٩٦- كتاب الردة

٢١٩٦- مسألة: المرتدتين.

قال أبو محمد رحمه الله: كل من صرح عنه أنه كان مسلماً
متبرئاً من كل دين - حاشى دين الإسلام ثم ثبت عنه أنه ارتد
عن الإسلام، وخرج إلى دين كتابي، أو غير كتابي، أو إلى غير
دين، فإن الناس اختلفوا في حكمه.

فقال طائفة: لا يستتاب.

وقالت طائفة: يستتاب.

وفرقت طائفة بين من أسر رذته وبين من أعلنها.

وفرقت طائفة بين من ولد في الإسلام ثم ارتد، وبين من
أسلم بعد كفره ثم ارتد. وغنى ذاكرون - إن شاء الله تعالى - ما
يسر الله تعالى لذكرو:

فأما من قال: لا يستابون، فانقسموا قسمين:

فقال طائفة: يقتل المرتد، تاب أو لم يتب، واجع الإسلام
أو لم يراجع.

وقالت طائفة: إن بادر فتاب قبلت منه توبته، وسقط عنه
القتل، وإن لم تظهر توبته أنفذ عليه القتل.

وأما من قال: يستتاب، فإنهم انقسموا أقساماً:

فطائفة قالت: نستبي مرة فإن تاب وإلا قتلناه.

وطائفة قالت: نستبي ثلاث مرات، فإن تاب، وإلا قتلناه.

وطائفة قالت: نستبي شهراً، فإن تاب وإلا قتلناه.

وطائفة قالت: نستبي ثلاثة أيام فإن تاب وإلا قتلناه.

وطائفة قالت: نستبي مائة مرة، فإن تاب وإلا قتلناه.

وطائفة قالت: يستتاب أبداً، ولا يقتل.

فأما من فرق بين المسر والمعلن:

فإن طائفة قالت: من أسر رذته قتلناه دون استتابه، ولم
نقبل توبته، ومن أعلنها قبلنا توبته.

وطائفة قالت: إن أقر المسر وصدق النبي قبلنا توبته، وإن
لم يقر ولا صدق النبي قتلناه ولم نقبل توبته - قال هؤلاء: وأما
المعلن فنقبل توبته.

وطائفة قالت: لا فرق بين المسر والمعلن في شيء من

ذلك:

بعد إيمانه، فدعاه إلى الإسلام - ثلاثاً - فأبى، فقتله.

وه إلى عبد الرزّاق عن ابن جريج أخبرني حيّان عن ابن شهاب: أنه قال: إذا أشرك المسلم دعي إلى الإسلام - ثلاث مرات - فإن أبى ضربت عنقه.

وأما من قال: يستتاب ثلاثة أيام، فإن تاب وإلا قتل، فهو قول مالك، وأصحابه، وأخذ قول الشافعي.

وأما من قال: يستتاب مرة فإن تاب وإلا قتل، فهو قول الحسن بن حي.

وأما من قال: يستتاب شهراً فكمّا رويّا من طريق عبد الرزّاق أخبرنا عثمان عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي العلام عن أبي عثمان النهدي: أن عليّاً استتاب رجلاً كفر بعد إسلامه شهراً، فأبى، فقتله.

وقد روي هذا عن مالك، وعن بعض أهل مذهبه.

وأما من قال: يستتاب شهرين، فكمّا رويّا من طريق عبد الرزّاق عن معمر عن أيوب عن حميد بن هلال عن أبي بردة قال: «قدّم على أبي موسى الأشعريّ معاذ بن جبل من اليمن وإذا برجل عنده، فقال: ما هذا، فقال رجل كان يهودياً فأسلم، ثمّ تهوّد ونحن نريده على الإسلام، منذ - أحسبه قال - شهرين، قال معاذ: والله لا أقعد حتى تضربوا عنقه، فضربت عنقه، ثمّ قال معاذ: قضاء الله ورسوله».

حدثنا عبد الوهاب - هو ابن عطاء الخفاف - أنا سعيد عن أيوب عن حميد بن هلال «أن معاذ بن جبل قدّم على أبي موسى اليمن فوجد عنده رجلاً قد تهوّد وعرض عليه أبو موسى الإسلام شهرين، فقال معاذ: والله لا أجلس حتى أقّله، قضاء الله ورسوله».

وأما من قال: يستتاب أبداً دون قتل، فلما أنا عبد الله بن ربيع أنا عبد الله بن عمار بن عثمان أنا علي بن عبد العزيز أنا الحجاج بن المنهال أنا حماد بن سلمة أنا داود - هو ابن أبي هند - عن الشعبي عن أنس بن مالك: أن أبا موسى الأشعريّ قتل جنيّة الكذاب، وأصحابه، قال أنس: قدّم على عمر بن الخطاب فقال: ما فعل جنيّة، وأصحابه؟ قال: فتعافلت عنه - ثلاث مرات، فقلت: يا أمير المؤمنين، وهل كان سبيل إلا القتل؟ فقال عمر: لو أتيت بهم لعرضت عليهم الإسلام، فإن تابوا وإلا استودعهم السجن.

ورويّا من طريق عبد الرزّاق عن معمر قال: أخبرني عماد بن عبد الرحمن بن عبد القاري عن أبيه، قال: قدّم جواة بن

وعن أبي عمرو الشيباني أن رجلاً من بني عجلٍ تنصّر، فكتب بذلك عينة بن فرقد السلمي إلى علي بن أبي طالب، فكتب علي: أن يؤتى به، فجيء به حتى طرح بين يديه رجل - أشعر عليه ثياب صوف - موقوف في الحديد، فكلّمه علي فاطال كلامه وهو ساكت - فقال: لا أدري ما تقول، غير أني أعلم أن عيسى ابن الله، فلما قال ما قام إليه علي فوطئه، فلما رأى الناس: أن علياً قد وطئه قاموا فوطئوه، فقال علي: امسكوا، فامسكوا حتى قتلوه، ثمّ أمر به علي فاحرق بالنار.

وعن أنس بن مالك قال: بعثني أبو موسى الأشعريّ بفتح تستر إلى عمر بن الخطاب، فسألني عمر - وكان نفر ستّة من بكر بن وائل قد ارتدّوا عن الإسلام ولحقوا بالمشركيّن - فقال: ما فعل النفر من بكر؟ قال: فأخذت في حديث آخر لأشغله عنهم، فقال: ما فعل النفر من بكر بن وائل، قلت: يا أمير المؤمنين قوم ارتدّوا عن الإسلام، ولحقوا بالمشركيّن، ما سبيلهم إلا القتل، فقال عمر: لأن أكون أخذتهم سلماً أحب إليّ ممّا طلعت عليه الشمس من صفراء أو بيضاء - وذكر باقي الخبر.

وأما من قال: يستتاب مرة، فإن تاب وإلا قتل:

لما رويّا من طريق عبد الرزّاق عن معمر عن الزهريّ عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه قال: أخذ ابن مسعود قوماً ارتدّوا عن الإسلام من أهل العراق، فكتب فيهم إلى عثمان، فردّ إليهم عثمان: أن عرض عليهم دين الحق، وشهادة أن لا إله إلا الله، فإن قبلوها، فخلّ عنهم وإن لم يقبلوها، فاقتلهم - فقبلها بعضهم فتركه، ولم يقبلها بعضهم فقتله.

وعن أبي عمرو الشيباني قال: أتني علي بن أبي طالب بشيخ كان نصرانياً فأسلم، ثمّ ارتدّ عن الإسلام، فقال له علي: لعلكم إنما ارتددت لأن نصيب ميراثاً ثمّ ترجع إلى الإسلام؟ قال: لا، قال: فلعلك خطبت امرأة فابوا أن يزوجهكما فأردت أن تزوجها ثمّ تعود إلى الإسلام؟ قال: لا، قال: فارجع إلى الإسلام. قال: لا، حتى أتني المسيح، قال: فامر به علي فضربت عنقه، ودفع ميراثه إلى ولده المسلمين.

وعن أبي عمرو الشيباني: أن المسور العجليّ تنصّر بعد إسلامه فبعث به عتبة بن أبي وقاص إلى علي فاستابه فلم يتب، فقتله، فسأله النصارى جيفته بثلاثين ألفاً، فأبى علي وأحرقه.

وأما من قال: يستتاب ثلاث مرات:

فلما رويّا من طريق عبد الرزّاق عن ابن جريج أخبرني سليمان بن موسى أنه بلغه عن عثمان بن عفّان: أنه كفر إنسان

عنهم.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا نَعْلَمُ لَهُمْ حُجَّةً غَيْرَ هَذَا أصلاً، فَعَارِضُهُمْ مِنْ قَالَ: لَا اسْتِثْنَاءَ بِأَن قَالُوا: بِأَن الدُّعَاءَ إِلَى سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَخْلُو مَنْ أَنْ يَجِبَ مَرَّةً، أَوْ عِدَّةً عُدُوداً، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةً، أَوْ أَبداً مَا امْتَدَّ الْعُمُرُ بِلَا نَهَائَةٍ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى قِسْمٍ رَابِعٍ.

قَالَ:

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ يَجِبُ أَبداً مَا امْتَدَّ بِهِ الْعُمُرُ بِلَا نَهَائَةٍ: تَرَكْتُمْ قَوْلَكُمْ وَصَرَّيْتُمْ إِلَى قَوْلٍ مِنْ رَأَى أَنْ يَسْتَأْتِبَ الْمُرْتَدُّ أَبداً، وَلَا يَقْتُلَ - وَهَذَا لَيْسَ هُوَ قَوْلُكُمْ، وَلَوْ كَانَ لَكُنَّا قَدْ أَبْطَلْنَاهُ أَتَقْنَا، وَلَوْ كَانَ هَذَا أَيْضاً لَبْطَلُ الْجَاهِدُ جَمْعاً، لِأَنَّ الدُّعَاءَ كَانَ يُلْزَمُ أَبداً مَكْرُوراً بِلَا نَهَائَةٍ، وَهَذَا قَوْلٌ لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ أصلاً، وَلَيْسَ دُعَاءُ الْمُرْتَدِّ - وَهُوَ أَحَدُ الْكُفَّارِ - بِأَوْجِبَ مِنْ دُعَاءِ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ الْخَرِيِّينَ - فَسَقَطَ هَذَا الْقَوْلُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ يَجِبُ عِدَّةً عُدَّةً أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ: كَتَبْتُمْ قَائِلِينَ بِلَا دَلِيلٍ، وَهَذَا بَاطِلٌ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

وَلَيْسَ قَوْلٌ مِنْ قَالَ: يَسْتَأْتِبُ مَرَّتَيْنِ بِأَوَّلَى تَمَنَّى قَالَ: ثَلَاثَةً، وَلَا تَمَنَّى قَالَ: أَرْبَعاً، أَوْ خَمْساً، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

وَكُلُّ هَذِهِ الْأَقْوَالِ بِلَا بُرْهَانٍ، فَسَقَطَ هَذَا الْقَوْلُ بِلَا شَكٍّ.

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا قَوْلٌ مِنْ قَالَ: يَدْعَى مَرَّةً، فَيَقَالُ لَهُ: إِنْ مِنْ أَسْلَمَ ثُمَّ ارْتَدَّ: قَدْ تَقَدَّمَ دَعَاؤُهُ إِلَى الْإِسْلَامِ حِينَ أَسْلَمَ بِلَا شَكٍّ، إِنْ كَانَ دَخِلَا فِي الْإِسْلَامِ، أَوْ حِينَ بَلَغَ، وَعَلِمَ شَرَائِعَ الدِّينِ، هَذَا مَا لَا شَكَّ فِيهِ.

وَقَدْ قُلْنَا: إِنْ التَّكَرَّرَ لَا يُلْزَمُ، فَالْوَجِبُ إِقَامَةُ الْحُدُودِ عَلَيْهِ، إِذْ قَدْ اتَّفَقْنَا - نَحْنُ وَاتَّسَمَ - عَلَى وَجُوبِ قَتْلِهِ إِنْ لَمْ يَرِاجِعِ الْإِسْلَامَ، فَالِاسْتِغْنَاءُ عَنْ ذَلِكَ وَتَأْخِيرُهُ بِاسْتِثْنَاءٍ، وَدَعَا: لَا يُلْزَمَانِ تَرْكُ الْإِقَامَةِ عَلَيْهِ - وَهَذَا لَا يَجُوزُ.

قَالُوا: وَنَحْنُ لَمْ نَمْنَعْ مِنْ دَعَائِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي خِلَالِ ذَلِكَ دُونَ تَأْخِيرِ إِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَيْهِ، وَلَا تَضْيِيقِ لَهُ، وَإِنَّمَا كَلَامُنَا: هَلْ يَجِبُ دَعَاؤُهُ وَاسْتِثْنَاءُهُ فَرَضاً أَمْ لَا؟ فَهَانَا اخْتَلَفْنَا، فَأَوْجِبْتُمُوهُ بِلَا بُرْهَانٍ، وَلَمْ نَوْجِبْ نَحْنُ وَلَا مَنَعْنَا؟.

فَإِنْ قُلْتُمْ: نَدْعُوهُ مَرَّةً بَعْدَ الدُّعَاءِ الْأَوَّلِ السَّالِفِ: لَمْ تَكُونُوا بِأَوَّلَى تَمَنَّى قَالَ: بَلِ ادْعُوهُ مَرَّةً ثَانِيَةً أَيْضاً بَعْدَ هَذِهِ الْمَرَّةِ، أَوْ تَمَنَّى قَالَ: بَلِ الثَّلَاثَةَ بَعْدَ الثَّانِيَةِ. أَوْ تَمَنَّى قَالَ: بَلِ الرَّابِعَةَ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ.

وَهَكَذَا أَبداً. فَبَطُلَ بِلَا شَكٍّ مَا أَوْجِبْتُمْ فَرَضاً مِنْ اسْتِثْنَائِهِ

تَوْرٍ، أَوْ شَقِيقُ بْنُ ثَوْرٍ عَلَى عَمَرٍ يَشِيرُهُ بِفَتْحٍ تَسْتَرْ فَقَالَ لَهُ عَمَرُ: هَلْ كَانَتْ مَغْرِبَةٌ يَغِيرُنَا بِهَا؟ قَالَ: لَا إِلَّا أَنْ رَجُلًا مِنَ الْعَرَبِ ارْتَدَّ فَضَرَبْنَا عُنُقَهُ، قَالَ عَمَرُ: وَيَكْفِيكُمْ، فَهَلَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ أَبداً، وَفَتَحْتُمْ لَهُ كُرَّةً فَاطْعَمْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ مِنْهَا رَغِيئاً، وَسَقَيْتُمُوهُ كُرَّةً مِنْ مَاءٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ عَرَضْتُمْ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ فِي الثَّلَاثَةِ، فَلَعَلَّهُ أَنْ يَرْجِعَ، اللَّهُمَّ لَمْ أَحْضَرُ، وَلَمْ أَمْرُ، وَلَمْ أَعْلَمْ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: أَرْبَعِينَ يَوْماً:

فَلَمَّا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَضَّاحٍ أَنَا سَحْنُونُ ابْنُ أَبِي وَهْبٍ عَنْ مُسْلِمَةَ بِنْتِ عَلِيٍّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ رَجُلًا يَهُودِيًّا أَسْلَمَ ثُمَّ ارْتَدَّ عَنْ الْإِسْلَامِ، فَحَبَسَهُ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ أَرْبَعِينَ يَوْماً يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَاتَاهُ مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ فَرَأَاهُ عِنْدَهُ فَقَالَ: لَا أَنْزِلْ حَتَّى تُضْرِبَ عُنُقَهُ، فَلَمْ يَنْزِلْ حَتَّى ضُرِبَتْ عُنُقُهُ.

وَأَمَّا مَنْ ارْتَدَّ مِنْ كُفْرٍ إِلَى كُفْرٍ، فَإِنْ أَبَا حَتِيفَةً، وَمَالَكَأَ قَالَا جَمِيعاً، يَفْرُ عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابُهُمَا: لَا يَقْرُءُ عَلَى ذَلِكَ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ: مَرَّةً قَالَ: إِنْ رَجِعَ إِلَى الْكُفْرِ الَّذِي تَذَمَّتْ عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَتَلَ، وَإِلَّا أَنْ يَسْلَمْ - وَمَرَّةً قَالَ: لَا يَقْبَلُ مِنْهُ الرَّجُوعُ إِلَى الدِّينِ الَّذِي خَرَجَ عَنْهُ، لَا بَدْلَ لَهُ مِنَ الْإِسْلَامِ أَوْ السَّيْفِ.

وَبِهَذَا يَقُولُ أَصْحَابُنَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَظَنَرْنَا فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ: إِنَّهُ يَسْتَأْتِبُ مَرَّةً، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قَتَلَ، فَوَجَدْنَاهُمْ يَقُولُونَ:

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَأَنذَرُوا الْخَيْرَ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَتَّلْكَ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ الْآيَةَ.

فَكَانَتْ الْإِسْتِثْنَاءُ فَعْلٌ خَيْرٌ وَدُعَاءٌ إِلَى سَبِيلِ رَبِّنَا بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَدُعَاءٌ إِلَى الْخَيْرِ، وَأَمراً بِالْمَعْرُوفِ وَنَهياً عَنِ الْمُنْكَرِ، فَكَانَ ذَلِكَ وَاجِباً، وَكَانَ فَاعِلُهُ مُصْلِحاً.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: إِذَا لَمْ يَهْدِيكَ اللَّهُ بِهَذَاكَ رَجُلًا وَاحِداً خَيْرٌ لَكَ مِنْ خُمُرِ النَّعَمِ.

قَالُوا: فَهَذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَزْهَدَ فِيهِ. قَالُوا: وَقَدْ فَعَلَهُ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ، وَابْنُ سَعْدٍ.

وَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَمَرُ بِمُحْضَرَةِ الصَّحَابَةِ - وَضِي اللَّهُ

مرة واحدة فأكثر.

قال: وأما قولكم: فإنه قد روي عن أبي بكر، وعمر، وصحّ عن عثمان، وعلي، وابن مسعود، بحضرة الصحابة - رضي الله عنهم - فلا حجة لكم في هذا: أما الرواية عن أبي بكر - فلا تصح، لأن الطريق في كلتا الروايتين عن ابن لُحبة وهو ساقط.

وأما الحكم في أهل الردّة: فهو أمر مشهور، نقل الكراف لا يقدر أحد على إنكاره، إلا أنه لا حجة لكم فيه، لأن أهل الردّة كانوا قسمين:

قسماً لم يؤمن قط كأصحاب مسيلمة، وسجاح، فهؤلاء حريون لم يسلموا قط، لا يختلف أحد في أنهم تقبل توبتهم وإسلامهم.

والقسم الثاني: قوم أسلموا ولم يكفروا بعد إسلامهم، لكن منعوا الزكاة من أن يدفعوها إلى أبي بكر رضي الله عنه فعلى هذا قتلوا.

ولا يختلف الحنفيون، ولا الشافعيون: في أن هؤلاء ليس لهم حكم المرتد أصلاً، وهم قد خالفوا فعل أبي بكر فيهم، ولا يسميهم أهل ردّة.

ودليل ما قلنا: شعر الخطيب المشهور الذي يقول فيه:

أطعنا رسول الله ما كان بيننا فبا لهنّا ما بال دين أبي بكر
أبورنسا بكراً إذ مات بعده فتلّك لعمري الله فاصمة الظهر
وإن ألسني طاليت فمعتنم لكّا لتمر أو أحلى لدى من التمر
فدا لبي بكر بسّ ذودا رحلي ونا في عثية يحدي بالرماح أبو بكر

فهو مقر برسول الله ﷺ كما ترى، فقد يمكن أن يكون الأشعث من هؤلاء وغيره وما بعد أن يكون فيهم قوم ارتدوا جملة، كمن آمن بطلحة، ونحو هؤلاء، إلا أن هذا لا يستد، فلو صح لما كانت فيه حجة، لأن الخلاف في ذلك موجود بين الصحابة رضي الله عنهم.

ومن قال: بقتل المرتد ولا بد، دون ذكر استتابه أو قبوله: كما أوردنا عن معاذ، وأبي موسى، وأبي، وابن عباس، ومعقل بن مقرن.

ومنهج من قال: بالاستتابه أبداً وإبداع السجن فقط: كما قد صحّ عن عمر فما قد أوردنا قبل، ووجوب القتال: هو حكم آخر غير وجوب القتل بعد القدرة، فإن قتال من بنى على المسلم، أو منع حقاً قبله، وحارب دونه: فرض واجب بلا خلاف - ولا حجة في قتال أبي بكر رضي الله عنه أهل الردّة، لأنه حق بلا شك،

ولم نخالفكم في هذا، ولا يصح - أصلاً - عن أبي بكر أنه ظفر بمرتد عن الإسلام غير متنع باستتابه، فتاب، فتركه، أو لم يتب فقتله - هذا ما لا يجوده.

وأما من بدّل كراً بكراً آخر.

قال أبو حمزة رحمه الله: اختلف الناس فيمن خرج من كفر إلى كفر.

فقال أبو حنيفة، ومالك وأبو ثور: أنهم يقرّون على ذلك ولا يعترض عليهم.

قال الشافعي، وأبو سليمان، وأصحابهما: لا يقرّون على ذلك أصلاً.

ثم اختلفوا - فقالت طائفة من أصحاب الشافعي: ينبذ إليه عهده، ويخرج إلى دار الحرب، فإن ظفر به بعد ذلك، فمرة قال: إن رجع إلى دينه الكتابي الذي خرج منه أقر على حريته وترك. ومرة قال: لا يترك بل لا يقبل منه إلا الإسلام أو السيف.

وبهذا يقول أصحابنا - إلا أنهم لا يرون إلحاقه بدار الحرب، بل يجبر على الإسلام وإلا قتل.

قال أبو حمزة رحمه الله: فلمّا اختلفوا نظرنا في ذلك: فوجدنا من قال: أنهم يقرّون على ذلك، يحتجون بقول الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ وَأَمَرَهُ تَعَالَى أَنْ يَقُولَ غَاطِباً لِّجَمِيعِ الْكَافِرِ﴾ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾، إلى آخر السورة.

قالوا: فجعل الله تعالى الكفر كله ديناً واحداً.

قالوا: وقد قال الله تعالى ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ فكان هذا ظاهراً يمنع من إكراهه على ترك كفره. قالوا: ولا يخلو إذا أجبر على ترك الكفر الذي خرج إليه من أحد وجهين، ولا ثالث لهما:

إما أن يجبر على الرجوع إلى دينه الذي خرج عنه - كما قال الشافعي في أحد قوله - أو يجبر على الرجوع إلى الإسلام، كما قال هو في قوله الثاني، وأصحابكم، فإن أجبر على الرجوع إلى دينه فقد أجبر على اعتقاد الكفر، وعلى الرجوع إلى الكفر. قالوا: واعتقاد جواز هذا كفر، قالوا: إن أكره على الرجوع إلى الإسلام فكيف يجوز أن يجبر على ذلك دون سائر أهل الكفر من أهل الذمة، ولا فرق بينه وبينهم، فهو كافر، وهم كفار، ولا فرق.

قال أبو حمزة رحمه الله: وهذا كل ما شغبوا به من التصوص، إلا أن بعضهم قال: أرايت من أحدث في نصرايته، أو يهوديته، أو مجوسيته: رأياً لم يخرج به عن جملتهم تجبرونه على ترك

اختلف الناس في ميراثه:

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: هُوَ لَوْرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: كَمَا أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ سَعِيدٍ بِنِ بَنَاتٍ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْبَصِيرِ أَنَّ قَابِسَ بْنَ أَصْبَغٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ السَّلَامِ الْحُشْبِيَّ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ سَعْدُودٍ أَبُو خَلِيفَةَ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ دِفَارِ بْنِ يَزِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْأَبْرَصِ الْأَسَدِيِّ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: ميراث المرتد لولديه.

وَعَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: أَيْبَى عَلِيٍّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِشَيْخٍ كَانَ نَصْرَانِيًّا فَاسْلَمَ، ثُمَّ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: لَعَلَّكَ إِنَّمَا ارْتَدَدْتَ، لِأَنْ تَصِيبَ مِيرَاثًا ثُمَّ تَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ، قَالَ: لَا، قَالَ: فَلَعَلَّكَ خَلِيبَتْ امْرَأَةً فَأَبْرَأَ أَنْ يَرْوُجُوهَا فَأَرَدْتَ أَنْ تَرْوِجَهَا ثُمَّ تَعُودَ إِلَى الْإِسْلَامِ، قَالَ: لَا، قَالَ: فَارْجِعْ إِلَى الْإِسْلَامِ، قَالَ: لَا، حَتَّى آتَى الْمَسِيحَ، فَأَمَرَ بِهِ فَصُرِّتْ عُنُقُهُ، فَدَفَعَ مِيرَاثَهُ إِلَى وَلَدِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - وَعَنْ ابْنِ سَعْدُودٍ بِمِثْلِهِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ بِهَذَا، مِنْهُمْ: اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ زَاهَوِيٍّ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِنْ قُتِلَ فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ فَمَالُهُ لَوْرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ عَلَى دِينِهِ فَهُوَ أَخُو يَوْمٍ، وَإِلَّا فَمَالُهُ لَوْرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ زَاهِيٍّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ فِي رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَسِيرَ تَقَصَّرَ إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ تَرَبَّتْ بَنُو امْرَأَتِهِ، وَتَعَدَّتْ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ، وَدَفَعَ مَالَهُ إِلَى وَرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا عِلْمَ لَهُ، قَالَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ وَارِثٌ عَلَى دِينِهِ فِي أَرْضٍ فَهُوَ أَخُو يَوْمٍ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: مِيرَاثُهُ لِأَهْلِ دِينِهِ فَقَطُّ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: ميراث المرتد لأهل دينه.

قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَتَيْنَا ابْنَ جُرَيْجٍ قَالَ: النَّاسُ قَرِيبَانِ، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: ميراث المرتد للمسلمين، لأنه ساعة يكفر يوفى، فلا يُقدَّرُ مِنْهُ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى يُنْظَرَ إِنْ سَلِمَ أَمْ يَكْفُرُ، مِنْهُمْ النُّخَعِيُّ وَالشَّعْبِيُّ، وَالْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبٍ - وَفَرَّقَ يَقُولُ: لِأَهْلِ دِينِهِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِنْ رَاجَعَ الْإِسْلَامَ فَمَالُهُ لَهُ، وَإِنْ قُتِلَ فَمَالُهُ لِيَسْتِ مَالُ الْمُسْلِمِينَ لَا لَوْرَثَتِهِ مِنَ الْكُفَرَاءِ - قَالَ بِهَذَا رِبْعِيَّةٌ، وَمَالِكٌ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَالشَّافِعِيُّ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِنْ رَاجَعَ الْإِسْلَامَ فَمَالُهُ لَهُ، وَإِنْ قُتِلَ فَمَالُهُ

فَقَدْ صَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ قَاتَلَ الْكُفَرَاءَ إِلَى أَنْ مَاتَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى اسْلَمَ مِنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ.

وَصَحَّ عَنْهُ الْإِكْرَاهُ فِي الدِّينِ، ثُمَّ نَزَلَ بَعْدَ ذَلِكَ «فَإِذَا أَنْتَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» الْآيَةَ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى «فَذَلُّوا سَبِيلَهُمْ».

وَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى «فَاتَّبِعُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ» إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى «حَتَّى يَعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ».

فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى «فَاتَّبِعُوا الَّذِينَ عَلَى سَوَاءٍ».

فَيَقَالُ لَهُمْ: لَا يَخْتَلِفُ إِنْسَانٌ فِي أَنْ هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ قَبْلَ نَزُولِ «بِرَاءة» فَإِذَا ذَلِكَ كَذَلِكَ فَإِنَّ «بِرَاءة» نَسَخَتْ كُلَّ حَكْمٍ تَقَدَّمَ، وَابْطَلَتْ كُلَّ عَهْدٍ سَلَفَ يَقُولُ تَعَالَى «كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» وَإِنَّمَا كَانَتْ آيَةُ النَّبِيِّ عَلَى سِوَاهِ إِيَّامٍ كَانَتْ الْمَهَادَنَاتُ جَائِزَةً.

وَأَمَّا بَعْدَ نَزُولِ «فَإِذَا أَنْتَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» فَلَا يَحِلُّ تَرْكُ مُشْرِكٍ أَصْلًا، إِلَّا أَنْ يَقْتُلَ، أَوْ يُسَلِّمَ، أَوْ يُبَدِّلَ إِلَيْهِ عَهْدَهُ بَعْدَ التَّكْنُنِ مِنْ قِتْلِهِ حَيْثُ وَجَدَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَتْبَاعِ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ يُفَسِّرُ عَلَى الْجِزْيَةِ وَالصَّنْعَارِ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ يَكُونَ مُسْتَجِيرًا فَيَجَارَ حَتَّى يُفَرَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ، ثُمَّ يَرُدُّ إِلَى مَآثِنِهِ وَلَا يَدُّ، إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ، وَلَا يَشْرَكَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ رُسُلًا فَيَرْكَبُ شِدَّةَ آذَانِ رَسَائِلِهِ، وَأَخْلَى جَوَابِهِ، ثُمَّ يَرُدُّ إِلَى بَلَدِهِ، وَمَا عَدَا هَؤُلَاءِ فَالْقَتْلُ وَلَا يَدُّ، أَوْ الْإِسْلَامُ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي نَصِّ الْقُرْآنِ، وَمَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَإِنْ ذَكَرُوا: مَا أَنَّ حَمَامَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ عَلِيٍّ الْبَاهِجِيَّ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ خَالِدٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ الْكُشُورِيَّ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ يُوسُفَ الْحَذَّافِيَّ أَنَّ عَبْدَ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: حَيْثُ رُبِعَ إِلَى عَلِيٍّ فِي يَهُودِيٍّ تَزَنَّدَقَ وَنَصْرَانِيٍّ تَزَنَّدَقَ، قَالَ: دَعُوهُ يَحْمِلْ مِنْ دِينِ إِلَى دِينٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا لَمْ يَصِحَّ عَنْ عَلِيٍّ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَطِعٌ وَلَمْ يُؤَلِّدْ ابْنُ جُرَيْجٍ إِلَّا بَعْدَ نَحْوِ ثَلَاثِينَ عَامًا مِنْ مَوْتِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ وَلَا حُجَّةَ فِي أَخْبَرِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَفَمِنْ قَوْلِهِ لِعَلِيٍّ صَحِيحَةٌ قَدْ خَالَفُوهَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١٩٧ - مسألة: ميراث المرتد.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

لورثته من الكفار - قَالَ بهذا أَبُو سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابُنَا.

وَقَالَ أَبُو حَيِّفَةَ وَأَصْحَابُهُ: إِنْ قُتِلَ الْمُرْتَدُ قَتَلَهُ لَوْرَثِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَزَوَّجَتْهُ كَسَائِرُ زَوَّجِيهِ، وَإِنْ قُوَ وَلَجِبَ بِأَرْضِ الْحَرْبِ وَتَرَكَ مَالَهُ عِدَّتَنَا فَإِنَّ الْقَاضِيَ يَقْضِي بِذَلِكَ، وَيُعْتَقُ أَهْلُهَا أَوْلَادُهُ وَمُعْتَبَرُهُ وَيَقْسِمُ مَالَهُ بَيْنَ زَوَّجَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ جَاءَ مُسْلِمًا أَحَدٌ مِنْ مَالِهِ مَا وَجَدَ فِي أَيْدِيهِ وَزَوَّجَتِهِ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ فِيمَا اسْتَهْلَكُوهُ، هَذَا فِيمَا كَانَ يَدِيهِ قَبْلَ الرَّدَّةِ.

وَأَمَّا مَا اكْتَسَبَهُ فِي حَالِ رَدَّتِهِ ثُمَّ قُتِلَ أَوْ مَاتَ فَهَوَ فَيُورَثُ لِلْمُسْلِمِينَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: مَالُ الْمُرْتَدِّ سَاعَةً يَرْتَدُّ لِيَجْمَعَ الْمُسْلِمِينَ - قُتِلَ، أَوْ مَاتَ، أَوْ لَجِبَ بِأَرْضِ الْحَرْبِ، أَوْ رَاجَعَ الْإِسْلَامَ - كُلُّ ذَلِكَ سَوَاءٌ.

وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكٍ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ شَيْبَانَ عَنْهُ، وَأَنْشَبُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَمَّا اخْتَلَفُوا نَظَرْنَا فِي ذَلِكَ، فَكَانَ الثَّابِتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ: مَا بَعَا مِنْ تَوْرَثِهِ وَلَوْ الْمُرْتَدُّ - وَهُمْ مُسْلِمُونَ - مَالَ آبَائِهِمُ الْمُرْتَدِّ، لِأَنَّهُ كَافِرٌ وَهُمْ مُسْلِمُونَ.

اخْبَرَنَا بِهَذَا الْحَدِيثِ جَمَاعَةٌ، وَبِهِ جُمْلَتُهُمْ: مَا أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنِ رَبِيعٍ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ السُّلَيْمِ أَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَنَا أَبُو دَاوُدَ اخْبَرَنَا سُنْدُودُ اخْبَرَنَا سَفِيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عُمَرُو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ غُفَّارٍ عَنْ سَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ».

هَذَا عُمُومٌ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَخْصُ مِنْهُ مُرْتَدٌّ مِنْ غَيْرِهِ «وَمَا كَانَ رِثَاقٌ نَسِيًّا» وَلَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْصُ الْمُرْتَدَّ مِنْ ذَلِكَ لَمَا أَغْفَلَهُ، وَلَا أَهْمَلَهُ، بَلْ قَدْ حَضَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَنَّ الْمُرْتَدَّ مِنْ جَمَلَةِ الْكَافِرِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَبِئْسَ مَا فِيهِ مِنْهُمْ». فَسَقَطَ هَذَا الْقَوْلُ جَمْلَةً، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢١٩٨ - مسألة: وصية المرتد وتبويرو.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كُلُّ وَصِيَّةٍ أَوْصَى بِهَا قَبْلَ رَدَّتِهِ، أَوْ فِي حِينِ رَدَّتِهِ، بِمَا يُوَافِقُ الْبِرَّ وَدِينَ الْإِسْلَامَ، فَكُلُّ ذَلِكَ نَافذٌ فِي مَالِهِ الَّذِي لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ حَتَّى قَتَلَ، لِأَنَّهُ مَالُهُ وَحُكْمُهُ نَافذٌ - فإِذَا قَتَلَ أَوْ مَاتَ، فَقَدْ وَجِبَتْ فِيهِ وَصَايَاهُ بِمَوْتِهِ بَلْ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى ذَلِكَ الْمَالِ.

وَأَمَّا إِذَا قَدَرْنَا عَلَيْهِ قَبْلَ مَوْتِهِ مِنْ عَيْلٍ، وَدَعَى، أَوْ مَالٍ، فَهَوَ لِلْمُسْلِمِينَ كُلِّهِ، لَا تَنْفَذُ فِيهِ وَصِيَّةٌ، لِأَنَّهُ إِذَا وَجِبَتْ الْوَصِيَّةُ بِمَوْتِهِ لَمْ

يَكُنْ ذَلِكَ الْمَالُ لَهُ بَعْدَهُ، وَلَا تَنْفَذُ وَصِيَّةُ أَحَدٍ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ.

٢١٩٩ - مسألة:

مَنْ صَارَ خِشَارًا إِلَى أَرْضِ الْحَرْبِ، مَشَاقًا لِلْمُسْلِمِينَ أَمْرَتُهُ هُوَ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟ وَمَنْ اعْتَصَدَ بِأَهْلِ الْحَرْبِ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ - وَإِنْ لَمْ يَفِرَّكَ دَارَ الْإِسْلَامِ - أَمْرَتُهُ هُوَ بِذَلِكَ أَمْ لَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: اخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَبِيعٍ اخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ اخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ اخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَدَامَةَ عَنْ جَرِيرٍ عَنْ مَغِيرَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: كَانَ جَرِيرٌ يَحْدِثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا أَبَى الْعَبْدُ لَمْ يُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ، وَإِنْ مَاتَ مَاتَ كَافِرًا، فَأَبَى غُلَامٌ لَجَرِيرٍ، فَأَخَذَهُ فَضْرَبَ عُنُقَهُ.

وَبِهِ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ شَيْبٍ اخْبَرَنَا قَتِيْبَةُ أَنَا حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَرِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَبَى الْعَبْدُ إِلَى الشُّرْكِ فَقَدْ خُلَّ دُمُهُ».

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ اخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ السَّعْدِيُّ اخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةٍ - عَنْ مَنصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَرِيرٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: إِنَّمَا عَبْدُ أَبَى مِنْ مَوَالِيهِ فَقَدْ كَفَرَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ - قَالَ مَنصُورٌ: قَدْ وَاللَّهِ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَكِنْ أَكْرَهَ أَنْ يَرَوِيَ عَنِّي هَاهُنَا بِالصَّرَةِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَبِيعٍ اخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ اخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ اخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ اخْبَرَنَا هَنَازُ بْنُ السَّرِيِّ اخْبَرَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ - هُوَ ابْنُ خَازِمٍ الضَّرِيرُ - عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ جَرِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ قَالَ: «بَاتَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً إِلَى خَيْمَةٍ فَأَنْتَضَمَ نَاسٌ مِنْهُمْ بِالسُّجُودِ فَأَنْشَرَهُ فِيهِمُ الْقَتْلَ، فَلَبَّغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَ لَهُمْ بِبَيْضِ الْعَقْلِ، وَقَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُبَيِّمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَرَأَى نَارَهُمَا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَرِيرِ الَّذِي قَدَّمْنَا هُوَ مِنْ طَرِيقٍ مَنصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الشَّعْبِيِّ مَوْقُوفٌ عَلَى جَرِيرٍ، فَلَا وَجْهَ لِلِاسْتِغْنَاءِ بِهِ. وَهُوَ مِنْ طَرِيقٍ مَغِيرَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ سُنَدٌ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ: إِنْ الْعَبْدُ يَلْقَاهُ يَكُونُ كَافِرًا، فَظَاهِرُهُ فِي الْمَمْلُوكِ، لِأَنَّ الْخَطَرَ لَا يَوْصَفُ بِإِبَاقٍ - فِي الْمَهْجُودِ - لَكِنْ رَوَاةُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الشَّعْبِيِّ فِي هَذَا الْخَبَرِ يَبَيِّنُ أَنَّهُ فِي الْحَرْبِ وَالْمَمْلُوكِ وَبَيِّنُ الْإِبَاقِ الَّذِي يَكْفُرُ بِهِ، وَهُوَ إِبَاقُهُ إِلَى أَرْضِ الشُّرْكِ، وَابْعُدُ وَاقِعٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ، لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ عَبْدُ اللَّهِ تَعَالَى:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ اخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْظَلِيُّ اخْبَرَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ

كفّاراً.

وأما من سكن في أرض القرامطة ختاراً فكفار بلا شك، لأنهم معلنون بالكفر وترك الإسلام - ونعوذ بالله من ذلك.

وأما من سكن في بلد تظهر فيه بعض الأهواء المخرجة إلى الكفر، فهو ليس بكافر، لأن اسم الإسلام هو الظاهر هناك على كل حال، من التوجيه، والإقرار برسالة محمد ﷺ والبراءة من كل دين غير الإسلام وإقامة الصلاة، وصيام رمضان، ومسائر الشرائع التي هي الإسلام والإيمان - والحمد لله رب العالمين. وقول رسول الله ﷺ «أنا بريء من كل مسلم يقم بين أظهر المشركين» بين ما قلناه، وأنه عليه السلام إنما عنى بذلك دار الحرب، ولا فقد استعمل - عليه السلام - عماله على خير، وهم كلهم يهود. وإذا كان أهل الذمة في مدائنهم لا يمازجهم غيرهم فلا يسمى الساكن فيهم - لإمارة عليهم، أو لتجاره - بينهم: كافر، ولا مسيئاً، بل هو مسلم حسن، ودارهم دار إسلام، لا دار شرك، لأن الدار إنما تنسب للغالب عليها، والحاكم فيها، والمالك لها.

ولو أن كافراً مجاهداً غلب على دار من دور الإسلام، وأقر المسلمين بها على حالهم، إلا أنه هو المالك لها، المنفرد بنفسه في ضبطها، وهو معلن بدين غير الإسلام لكفره بالبقاء معه كل من عاونه، وأقام معه - وإن ادعى أنه مسلم - لما ذكرنا.

وأما من حملته الحية من أهل التفرغ من المسلمين فاستعان بالمشركين الحريين، وأطلق أيديهم على قتل من خالفه من المسلمين، أو على أخذ أموالهم، أو سبيهم، فإن كانت يده هي الغالبة وكان الكفار له كاتباع، فهو هالك في غاية الفسوق، ولا يكون بذلك كافراً، لأنه لم يأت شيئاً أوجب به عليه كفر: قرآن أو إجماع، وإن كان حكم الكفار جارياً عليه فهو بذلك كافر على ما ذكرنا، فإن كنا متساوين لا يجري حكم أحدهما على الآخر فما نراه بذلك كافراً - والله أعلم - وإنما الكافر الذي برئ منه رسول الله ﷺ هو المقيم بين أظهر المشركين، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٠ - مسألة: من المنافقين، والمتردين.

قال قوم: إن رسول الله ﷺ قد عرف المنافقين، وعرف أنهم متردون كفروا بعد إسلامهم - وواجهه رجل بالتجوير، وأنه يقسم قسمة لا يراء بها وجه الله - وهذه ردة صريحة فلم يقتله.

قالوا: فصيح أن لا قتل على مرتد، ولو كان عليه قتل لأنفذ ذلك رسول الله ﷺ على المنافقين المتردين الذين قال الله تعالى فيهم ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ إلى قوله تعالى ﴿فَهُمْ لَا يَتَّقُونَ﴾.

قال أبو محمد رحمه الله: هذا كل ما احتجوا به، ونحن - إن

عن أبي هريرة سمعت النبي ﷺ يقول: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِعْمَتَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَالَ اللَّهُ: حَسْبُ عَبْدِي عِبَادِي».

فقله تعالى إذا قال العبد عني به الحز والمملوك - بلا شك. والإبقاء مطلق على الحز أيضاً قال الله تعالى ﴿إِذْ أَتَى إِلَى الْفُلْكِ الْمُنْحَرُونَ﴾ فاتخير تعالى عن رسوله الحز يونس بن متى ﷺ أنه أبق. إذ خرج مغاضباً لأمر ربه تعالى.

وقد علمنا أن من خرج عن دار الإسلام إلى دار الحرب فقد أبق عن الله تعالى، وعن إمام المسلمين وجماعتهم، وبين هذا حديثه ﷺ «أنه بريء من كل مسلم يقم بين أظهر المشركين» وهو عليه السلام لا يبرأ إلا من كافر، قال الله تعالى ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَا بَعْضٍ﴾.

قال أبو محمد رحمه الله: فصيح بهذا أن من لحق بدار الكفر والحرب ختاراً محارباً لمن يليه من المسلمين، فهو بهذا الفعل مرتد له أحكام المرتد كلها: من وجوب القتل عليه، متى قدر عليه، ومن إباحة ماله، وانفاسخ نكاحه، وغير ذلك، لأن رسول الله ﷺ لم يبرأ من مسلم.

وأما من فر إلى أرض الحرب لظلم خافه، ولم يحارب المسلمين، ولا أعانهم عليهم، ولم يخذل من المسلمين من يجره، فهذا لا شيء عليه، لأنه مضطرب مكره.

وقد ذكرنا أن الزهري محمد بن مسلم بن شهاب: كان عازماً على أنه إن مات هشام بن عبد الملك لحق بأرض الروم، لأن الوليد بن يزيد كان نذر دمه إن قدر عليه، وهو كان الولي بعد هشام فمن كان هكذا فهو معذور.

وكذلك: من سكن بأرض الهند، والسند، والصين، والترك، والسودان والروم، من المسلمين، فإن كان لا يقدر على الخروج من هناك لفصل ظهر، أو لقلّة مال، أو لضعف جسم، أو لامتناع طريق، فهو معذور.

فإن كان هناك محارباً للمسلمين معيماً للكفار مخدماً، أو كاتباً: فهو كافر - وإن كان إنما يقم هناك لدينا بصيها، وهو كالذمي لهم، وهو قادر على إلحاق بجمهورية المسلمين وأرضهم، فما يبعد عن الكفر، وما نرى له عدراً - ونسأل الله العافية.

وليس كذلك: من سكن في طاعة أهل الكفر من الغالية؛ ومن جرى مجراهم، لأن أرض مصر والقيروان، وغيرها، فالإسلام هو الظاهر، ولأنهم على كل ذلك لا يمازجون بالبراءة من الإسلام، بل إلى الإسلام يتمون، وإن كانوا في حقيقة أمرهم

حَتَّى يَدْعَهَا: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، إِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، إِذَا عَاهَدَ عَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ.

فَقَدْ صَحَّ أَنَّ هَاهُنَا تَفَاقًا لَا يَكُونُ صَاحِبُهُ كَافِرًا، وَتَفَاقًا يَكُونُ صَاحِبُهُ كَافِرًا، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ ارْتَدُّوا التَّحَاكُمَ إِلَى الطَّاغُوتِ لَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَظْهَرَيْنِ لَطَاعَةٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَصَاةَ بَطْلِبِ الرَّجُوعِ فِي الْحُكْمِ إِلَى غَيْرِهِ مُعْتَقِدِينَ لَصِحَّةِ ذَلِكَ، لَكِنْ رَغْبَةً فِي اتِّبَاعِ الْهَوَى، فَلَمْ يَكُونُوا بِذَلِكَ كَفَرًا بَلْ عَصَاءَ، فَتَحَنَّنَ لِحُجَّةِ هَذَا عَيْنًا عِنْدَنَا، فَقَدْ نَدَعُوهُ عَنْ عِنْدِ الْحَاكِمِ إِلَى الْقُرْآنِ وَإِلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الثَّابِتِ عَنْهُمْ بِإِقْرَارِهِمْ فَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ وَيَرُضُّونَ بِرَأْيِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالثَّوَالِغِيِّ، هَذَا أَمْرٌ لَا يَنْكَرُهُ أَحَدٌ، فَلَا يَكُونُونَ بِذَلِكَ كَفَرًا، فَقَدْ يَكُونُ أَوْلَتْكَ هَكَذَا حَتَّى إِذَا بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحْكَمُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَجِبَ أَنْ مِنْ وَقَفَ عَلَى هَذَا قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَإِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ قَائِمٌ وَعِنْدَهُ هُوَ كَافِرٌ، وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ: أَنْ أَوْلَتْكَ عِنْدُوا بَعْدَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ، فَإِذَا لَا بَيَانَ فِيهَا فَلَا حُجَّةَ فِيهَا لِمَنْ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَفَهُمْ أَنَّهُمْ مُنَاقِقُونَ وَأَقْرَهُمْ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ: إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَيْلًا﴾، فَهَذَا لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَظْهَرُونَ الْإِيمَانَ، بَلْ لَعَلَّهُمْ كَانُوا كَفَرًا مُعْلَنِينَ، وَكَانُوا يَلْتَزِمُونَ الطَّاعَةَ بِالْمَسْلَمَةِ، فَإِذَا لَا نَصَّ فِيهَا فَلَا حُجَّةَ فِيهَا لِمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ يَعْرِفُهُمْ وَيَدْرِي أَنَّ عَقْدَهُمُ التَّفَاقُ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ: إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾.

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ - هُوَ الطَّلِبَالِيُّ - أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ يُحَدِّثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: «لَمَّا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَجْلِ رَجْعِ نَاسٍ مِنْهُمْ خَرَجَ مَعَهُ، وَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِرْقَتَيْنِ: فِرْقَةٌ تَقُولُ: نَقْلُهَا، وَفِرْقَةٌ تَقُولُ: لَا نَقْلُهَا، فَسُئِلَتْ: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ﴾.

فهنا إسناده صحيح، وقد سَمَى اللَّهُ تَعَالَى أَوْلَتْكَ: مُنَافِقِينَ. وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ مُتَّصِلًا بِذَلِكَ: ﴿وَأُولَئِكَ لَا تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَكَفَرُوا سَوَاءٌ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾، فَقَدْ كَانَ يُمْكِنُ أَنْ يُظَنَّ أَنَّهُ تَعَالَى عَنِ ذَلِكَ أَوْلَتْكَ الْمُنَافِقِينَ، وَهُوَ كَانَ الْأَظْهَرُ لَوْلَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَخْذَلُوا مِنْهُمْ أُولَئِكَ حَتَّى يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، فَهَذَا يُوضِّحُ غَايَةَ الْإِبْضَاحِ أَنَّهُ ابْتِدَاءُ حُكْمٍ فِي قَوْمٍ آخَرِينَ غَيْرِ أَوْلَتْكَ الْمُنَافِقِينَ، لِأَنَّ أَوْلَتْكَ كَانُوا مِنْ سَكَّانِ الْمَدِينَةِ بِلَا شَكٍّ، وَلَيْسَ عَلَى سَكَّانِ الْمَدِينَةِ

شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - ذَاكِرُونَ كُلِّ آيَةٍ تَتْلَى بِهَا مُتَعَلِّقٌ فِي أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَفَ الْمُنَافِقِينَ بِأَعْيَانِهِمْ، وَبَيِّنُونَ - بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَأْيِيدِهِ - أَنَّهُمْ قِسْمَانِ:

قِسْمٌ - لَمْ يَعْرِفَهُمْ قَطُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وقِسْمٌ آخَرٌ - انْتَضَحُوا، فَعَرَفَهُمْ فَلَاذُوا بِالتَّوْبَةِ، وَلَمْ يَعْرِفَهُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُمْ كَاذِبُونَ أَوْ صَادِقُونَ فِي تَوْبَتِهِمْ قَطُّ.

فَإِذَا بَيَّنَّا هَذَا - بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى - يَطْلُ قَوْلٌ مِنْ احْتِجَ بِأَمْرِ الْمُنَافِقِينَ فِي أَنَّهُ لَا قَتْلَ عَلَى مَرْتَدٍّ، وَبَقِيَ قَوْلٌ: مَنْ رَأَى الْقَتْلَ بِالتَّوْبَةِ، وَأَمَّا إِنَّهُ لَا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ، وَالْبَرَهَانُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ ذَلِكَ، فَتَقُولُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَآمُرُونَ الْآخِرَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا رِيحَتْ يَجَارُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾.

فَهَذِهِ أَوَّلُ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ فِيهَا ذِكْرُ الْمُنَافِقِينَ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَفَهُمْ، وَلَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفَهُمْ، فَلَا مُتَعَلِّقٌ فِيهَا لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقَوْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخْلُوا بِطَاعَةِ مِنَ دُونِكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَمَّا يُغْتَلَبُ مِنْهُ صِدْقٌ﴾، فَهِيَ هَذِهِ الْآيَةُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونُوا مَعْرُوفِينَ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَنَا أَنَّهُمْ مِنْ غَيْرِنَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنَ دُونِكُمْ﴾، فَإِذَا هُمْ مِنْ غَيْرِنَا فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْيَهُودِ مَكْشُوفِينَ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى عَنْهُمْ: ﴿قَالُوا: آمَنَّا أَيَّ يَمَّا عِنْتُمْ﴾.

وَقَدْ يُمْكِنُ أَيْضًا: أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُنَافِقِينَ الْمَظْهَرِينَ لِلْإِسْلَامِ. وَيُمْكِنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنَا أَنْ لَا تَخْلَعْنَهُمْ بِطَاعَةِ إِذَا أَطْلَعْنَا مِنْهُمْ عَلَى هَذَا، وَالْوَجْهَ الْأَوَّلَ أَظْهَرَ وَأَقْوَى لِظَاهِرِ الْآيَةِ. وَإِذَا كَلَّمْنَا مُمَكِّنٌ فَلَا مُتَعَلِّقٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِمَنْ ذَعَبَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَعْرِفُ الْمُنَافِقِينَ بِأَعْيَانِهِمْ، وَيَدْرِي أَنَّ بَاطِنَهُمُ التَّفَاقُ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يُحْكَمُوا لَكُمْ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾.

وصحَّ عن رسول الله ﷺ: «ثَلَاثٌ مِنْ كُنْ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أَتَى خَانَ وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ».

وَمِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَيْضًا - أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَيْرٍ قَالَا جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَيْرٍ أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْبَعٌ مِنْ كُنْ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْهُمْ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْ نَفَاقٍ

إلى قوله تعالى ﴿سَيَبْلَى﴾ فإن هذا بيان جلي على أنهم من غير الأنصار، ومن غير المنافقين، لكن من الكفار الجاهرين بالكفر. إلا أن يقول قائل: إن قوله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَبِيتٌ﴾ استثناء منقطع عما قبله في قول ﴿آخَرِينَ﴾ وعلى كل حال فقد سقط حكم التفاق على أولئك إن كان هكذا.

فإن قيل: فإن كان الأمر كما قلتم أن في قوله تعالى ﴿وَدُوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُوا سَوَاءً﴾ أنه في قوم من الكفار غير أولئك، فحسبنا أنه تعالى قد سمى أولئك الرجعيين منافقين، فصاروا معروفين.

قيل له، وبالله تعالى التوفيق:

وقد قلنا إن التفاق قسمان:

قسم لمن يظهر الكفر ويظهر الإيمان.

وقسم لمن يظهر غير ما يضرر فيما سوى الدين ولا يكون بذلك كافراً.

وقد قيل لابن عمر: إنا ندخل على الإمام فيقضي بالقضاء فنراه جوراً فنمسك، فقال: إنا معشر أصحاب رسول الله ﷺ نعد هذا نفاقاً، فلا ندري ما تعدونه أتم.

وقد ذكرنا قبل قول رسول الله ﷺ «ثلاث من كن فيه كان منافقاً خالصاً وإن صلى وإن صام وإن مسلم».

فإذا كان الأمر كذلك، فلا يجوز أن تقطع عليهم بالكفر الذي هو ضد الإسلام إلا بنص، ولكننا تقطع عليهم بما قطع الله تعالى به من اسم التفاق، والفضالة، والإركاس، وخلاف الهدى - ولا نزيد ولا نعدى ما نص الله تعالى عليه بأرائنا، وبالله تعالى التوفيق.

وقال الله تعالى ﴿يَشْرُ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّهُمْ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ إلى قوله: ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾.

قال أبو محمد: أما هؤلاء فَمَنَافِقُونَ التَّفَاقِ الَّذِي هُوَ الْكُفْرُ، فَلَا شَكَّ لِنَصِّهِ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُمْ مُنَافِقُونَ، لَا إِلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا إِلَى الْمُجَاهِرِينَ بِالْكُفْرِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَأَنَّهُمْ أَشَدُّ عَذَابًا مِنَ الْكُفَرِ، بِكَوْنِهِمْ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ. وَلَكِنْ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ كَلَامٌ أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَام - عَرَفَهُمْ، بِأَعْيَانِهِمْ، وَعَرَفَ يَنَاقَهُمْ، إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى ذَلِكَ، فَلَا حُجَّةَ فِيهَا لِمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَام - عَرَفَهُمْ، وَعَرَفَ يَنَاقَهُمْ.

فَمَنْ لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَكَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ مُوجِبًا لِقَبُولِ تَوْبَتِهِمْ إِذَا تَابُوا - وَهُمْ قَدْ أَظْهَرُوا التَّوْبَةَ، وَالتَّوْبَةَ، وَالْإِقْرَارَ بِالْإِيمَانِ

هَجْرَةً، بَلِ الْهَجْرَةُ كَانَتْ إِلَى دَارِهِمْ. فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَحُكْمُ الْآيَةِ كُلُّهَا أَنَهَا فِي قَوْمٍ قَلَّارٌ لَمْ يُؤْمِنُوا بَعْدَ، وَادَّعَوْا أَنَّهُمْ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجِرُوا، وَكَانَ الْحُكْمُ حَبِيتًا: أَنْ مَنْ آمَنَ وَلَمْ يَهَاجِرْ لَمْ يَتَّعِ بِإِيمَانِهِ، وَكَانَ كَافِرًا كَسَائِرِ الْكُفَرِ وَلَا فَرْقَ، حَتَّى يَهَاجِرَ، إِلَّا مَنْ أَيْبَحَ لَهُ سَكَنَى بِلَدِهِ، كَمَنْ بَارِضٍ الْحَبَشَةِ، وَالْبَحْرَيْنِ، وَسَائِرٍ مِنْ أَيْبَحَ لَهُ سَكَنَى أَرْضِهِ، إِلَّا الْمُسْتَغْنَيْنِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾.

وقد قال تعالى ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ فَقَدْ قَطَعَ اللَّهُ تَعَالَى الْوَلَايَةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، فَلْيَسُوا مُؤْمِنِينَ.

وقال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيهِمْ كُتْمٌ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا الْمُسْتَغْنَيْنِ﴾ الْآيَةَ.

فإن قال قائل: معنى ﴿حَتَّى يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أَيْ حَتَّى يُجَاهِدُوا مَعَكُمْ، بِخِلَافِ يَغْلِبُهُمْ حِينَ أَنْصَرَفُوا عَنْ أَحَدٍ وَازْدَادُوا أَنْ يَجْعَلُوا الْآيَةَ كُلَّهَا فِي الْمُنَافِقِينَ الْمُنْصَرِفِينَ عَنْ أَحَدٍ.

قيل له، وبالله تعالى التوفيق:

هَذَا مُكَيَّرٌ، وَلَكِنْ قَدْ.

قَالَ تَعَالَى ﴿فَخَذَوْهُمْ وَأَقْتَلَوْهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ فَأَخْبَرُونَا هَلْ فَعَلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَتَلَ الرَّاجِعِينَ عَنْ أَحَدٍ حَيْثُ وَجَدَهُمْ؟ وَهَلْ أَخَذَهُمْ أَمْ لَا؟.

فإن قالوا: قد فعل ذلك، كذبوا كذباً لا يخفى على أحد، وما عند مسلم شك في أنه - عليه السلام - لم يقتل منهم أحداً ولا نَبَذَ الْعَهْدَ إِلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ.

وإن قالوا: لم يفعل ذلك - عليه السلام - ولا المؤمنون.

قيل لهم: صدقتم، ولا يحل لسلطان يظن أن النبي - عليه السلام - خالف أمر ربه، فأمره تعالى أن تَوَلَّوْا بِقَتْلِهِمْ، حَيْثُ وَجَدْتُمْهُمْ، فَلَمْ يَفْعَلْ، وَهَذَا خَفَرٌ عَنْ ظَنِّهِ بِلَا شَكٍّ.

فإن قالوا: لم يتوَلَّوْا بَلْ تَابُوا وَرَجَعُوا وَجَاهَدُوا.

قيل لهم: فقد سقط حكم التفاق عنهم - بلا شك - وحصل لهم حكم الإعلام بظاهر الآية - بلا شك - فقد بطل تعلقيهم بهذه الآية جملة في أنه - عليه السلام - كان يعرف المنافقين. ولكن في قوله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَبِيتٌ أَوْ جَاءتْكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ بَيَانٌ جَلِيٌّ بِأَنَّهُ هَؤُلَاءِ لَمْ يَكُونُوا قَطُّ مِنَ الْأَوْسِ وَلَا مِنَ الْخَزَرِجِ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ قَوْمٌ يُحَارِبُونَ لِلنَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَلَا نَسَبًا قَطُّ إِلَى قَوْمٍ مُعَاهِدِينَ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِمَبِيتٍ مُعَقَّدٍ، هَذَا مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ اعْتَرَفْتُمْ فَلَمْ يَغْتَابِلُكُمْ﴾

قوله تعالى ﴿كَارِهُونَ﴾ فـهذه أخبارٌ عما خلا لهم وعن سيئاتِ اقترافها، وليسَ فيها شيءٌ يوجبُ لهم الكفرَ، حتّى لو كانوا معروفينَ بأعينهم، وبالله تعالى التوفيقُ.

وقوله تعالى ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِّي﴾ إلى قوله تعالى ﴿وَهُمْ فَرِحُونَ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَدْ قِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْحَرْبِ بَيْنَ قَيْسٍ - وَهَذَا لَا يَسْتَدِلُّ بِتَيْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُنْطَقٌ مِنْ أَخْبَارِ الْمَغَازِي، وَلَكِنْ عَلَى كُلِّ حَالٍ يُقَالُ: هَذَا كَانَ مَعْرُوفًا بِلَا شَكٍّ. وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ أَكْثَرُ بِذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ عَصَى .. وَادْتَبَ، وَيُلَى ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ وَلَا يُجَوِّزُ أَنْ يُقَطَعَ بِهَذَا النَّصِّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْقَائِلُ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ.

وَأَمَّا الَّذِي أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ إِذَا أَصَابَتْ رَسُولُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - سَيِّئَةٌ وَمُصِيبَةٌ تَوَلَّوْا وَهُمْ فَرِحُونَ، أَوْ أَنَّهُ إِذَا أَصَابَتْهُ حَسَنَةٌ سَاءَتْهُمْ، فَيُؤَلَّاهُ كَفَّارٌ بِلَا شَكٍّ، وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ نَصٌّ عَلَى أَنَّ الْقَائِلَ: ائْذَنْ لِّي وَلَا تَفْتِنِّي، كَانَ مِنْهُمْ، وَلَا فِيهَا نَصٌّ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَرَفَهُمْ وَعَرَفَ نِفَاقَهُمْ - فَيُطْلَقُ تَعَلُّقُهُمْ بِهِذِهِ الْآيَةِ.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿فَلْيَأْتُوا ظَوْرًا أَوْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ يَكْفُرُوا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يُفْرِقُونَ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا هَؤُلَاءِ فَكَفَّارٌ بِلَا شَكٍّ، مَظْهُرُونَ لِلْإِسْلَامِ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الْآيَةِ أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَرَفَهُمْ بِأَعْيَانِهِمْ، وَلَا دَلِيلٌ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ أَصْلًا، وَإِنَّمَا هِيَ صِفَةٌ وَصَفَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ لِيَمَيِّزَهَا مِنْ أَنْفُسِهِمْ. وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلَا تُجْنِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَعْرِفُهُمْ بِأَعْيَانِهِمْ، وَأَنَّهُ كَانَ يَعْرِفُ نِفَاقَهُمْ، بَلْ قَدْ كَانَ لِلْفَضْلَاءِ مِنَ الْأَنْصَارِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - الْأَمْوَالُ الْوَاسِعَةُ، وَالْأَوْلَادُ النَّجَاءُ الْكَثِيرُ: كَسَدٌ بِنِ عِبَادَةٍ، وَأَبِي طَلْحَةَ، وَغَيْرَهَا - فَهَذِهِ صِفَةٌ عَامَّةٌ يَدْخُلُ فِيهَا الْفَاضِلُ الصَّادِقُ، وَالْمُسَافِقُ، فَامَرَّ تَعَالَى فِي الْآيَةِ أَنْ لَا تَعْبِجَهُ أَمْوَالُهُمْ، وَلَا أَوْلَادُهُمْ، عَمُومًا، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرِيدُ أَنْ يُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ مِنْهُمْ بِتِلْكَ الْأَمْوَالِ وَمِمَّا تَوَسَّوْا كَفَّارًا وَلَا بِشَيْءٍ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿زَاغُونَ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا لَا يَدُلُّ الْبَيِّنَةُ لَا بِنَصٍّ، وَلَا بِدَلِيلٍ عَلَى كُفْرٍ مِنْ فِعْلِ هَذَا، وَلَكِنَّهَا مَعْصِيَةٌ بِلَا شَكٍّ.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ﴾.

بَلَا شَكٍّ، فَيُطْلَقُ عَنْهُمْ بِهَذَا حُكْمُ النَّفَاقِ جَلَّةً فِي الدُّنْيَا، وَبَقِيَ بِاطْنُ أَمْرِهِمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَهَذِهِ الْآيَةُ تَقْضِي عَلَى كُلِّ آيَةٍ فِيهَا نَصٌّ بِأَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَرَفَ مُنَافِقًا بَعِيْنًا، وَعَرَفَ نِفَاقَهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَأَصْحَبُوا خَاسِرِينَ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَأَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ قَوْمٍ يَسَارِعُونَ فِي الَّذِينَ كَفَرُوا حَذَرًا أَنْ تَصِيَهُمْ دَائِرَةً، وَأَخْبَرَ تَعَالَى عَنْ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ لِلْكَافِرِينَ ﴿أَعْمَلُوا الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ يُغْتَوُونَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿خَبِلَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْحَبُوا خَاسِرِينَ﴾ فَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا خَبَرًا عَنْ قَوْمٍ أَظْهَرُوا الْمِيلَ إِلَى الْكُفَرِ فَكَانُوا مِنْهُمْ كَفَّارًا خَائِي الْأَعْمَالِ وَلَا يَكُونُونَ فِي الْأَغْلَبِ إِلَّا مَعْرُوفِينَ، لَكِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَيَصْبَحُوا عَلَى مَا أَسْرَوْا فِي أَنْفُسِهِمْ نَاقِبِينَ﴾ دَلِيلٌ عَلَى نَدَامَتِهِمْ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْهُمْ، وَإِنَّ التَّوْبَةَ لَهُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَى مَا فِي الْآيَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا قَبْلَ هَذِهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَأَعِزُّوهُمُ لِمَا سَأَلْتُمُوهُم مِّنْ قُوَّةٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَهَذِهِ فِي الْمُنَافِقِينَ بِلَا شَكٍّ، وَقَدْ نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَا يَعْلَمُونَهُمْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَاطِبٌ بِهَذَا الْخُطَابِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ بِلَا شَكٍّ هَهُوَ لَا يَعْلَمُهُمْ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُهُمْ. وَقَالَ تَعَالَى ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّاتَّبَعُوكَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿كَارِهُونَ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَيْسَ فِي أَوَّلِ الْآيَةِ إِلَّا أَنَّهُمْ يَخْلِفُونَ كَافِرِينَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ كَذِبَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّهُمْ يَهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ بِذَلِكَ، وَهَذِهِ صِفَةٌ كُلُّ عَاصٍ فِي مَعْصِيَتِهِ. وَفِي الْآيَةِ أَيْضًا: مَعَانِيَةُ اللَّهِ تَعَالَى نَبِيَّةٌ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَلَى إِذْنِهِ لَهُمْ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَتَزَدَّدُونَ﴾ فَإِنَّ وَجْهَ هَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ لَا تَصْرِفَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ بِغَيْرِ نَصٍّ، وَلَا إِجْمَاعٍ: أَنَّهُ فِي الْمُسْتَأْذِنِ؛ لِأَنَّ لَفْظَهَا لَفْظُ الِاسْتِجَابَةِ. وَلَا خِلَافَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّهَا نَزَلَتْ بَعْدَ تَبَوُّكِ، وَلَمْ يَكُنْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ تَبَوُّكِ غَزْوَةٌ أَصْلًا، وَلَكِنَّا نَقْطَعُ عَلَى أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ هُنَاكَ غَزْوَةٌ بَعْدَ تَبَوُّكِ وَبَعْدَ نَزُولِ الْآيَةِ فَاسْتَأْذَنَ قَوْمٌ مِنْهُمْ الَّتِي تَمَّ فِي الْغَزْوِ دُونَ عَدْرِ لَهُمْ فِي ذَلِكَ لَكَانُوا بِلَا شَكٍّ مُرْتَابَةً قُلُوبِهِمْ كَفَّارًا بِاللَّهِ تَعَالَى وَيَالِيَوْمِ الْآخِرِ مُرْتَدِّينَ فِي الرَّيْبِ - فَيُطْلَقُ تَعَلُّقُهُمْ بِهِذِهِ الْآيَةِ.

ثُمَّ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾ إِلَى

بأعيانهم، وهذه حق واجب على كل منافق ومنافسة، وبالله تعالى التوفيق.

وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ إلى قوله تعالى ﴿وَلَا تَصِيرَ﴾.

قال: فهذه آية أمر الله تعالى رسوله ﷺ بمجاهدة الكفار والمنافقين، والجهاد قد يكون باللسان، والموعظة، والحجة:

كما أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن إسحاق أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا أبو داود أخبرنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد - هو ابن سلمة - عن حميد عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَالنَّبِيِّينَ».

قال أبو محمد: وهذه الآية تدل على أن هؤلاء كانوا معروفين بأعيانهم وأنهم قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم، ولكن لما قال الله تعالى ﴿فَإِنْ يَتُوبَا إِلَيْكَ خَيْرٌ لَّهُمْ وَإِنْ يَتُوبَا يَعِدُّبَهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ صح أن الله تعالى بذل لهم التوبة وقبلها فمن أحاطها منهم وكلهم بلا شك أظهر التوبة.

وبرهان ذلك: حلفهم وإنكارهم فلا متعلق لهم في هذه الآية، وبالله تعالى التوفيق.

وقال تعالى ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاثَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَعَلَّ﴾ إلى قوله تعالى ﴿يَكْفُرُوا بِهِ﴾.

قال: وهذه أيضاً صفة أوردها الله تعالى يعرفها كل من فعل ذلك من نفسه، وليس فيها نص ولا دليل، على أن صاحبها معروف بعينه، على أنه:

قد روي أن لا يصح، وفيه أنها نزلت في ثعلبة بن حاطب - وهذا باطل، لأن ثعلبة بدري معروف، وهذا أثر: أخبرنا حماد بن يحيى بن مالك بن عائذ أخبرنا الحسن بن أبي غسان أخبرنا زكريا بن يحيى الباجي أخبرني سهل السكري أخبرنا أحمد بن الحسين الحزازي أخبرنا مسكين بن بكير أخبرنا معاذ بن رفاعة السلمي عن علي بن يزيد عن القاسم بن عبيد الرحمن عن أبي أمامة قال: «جاء ثعلبة بن حاطب بصدقته إلى عمر فلم يقبلها وقال: لم يقبلها النبي ﷺ ولا أبو بكر، ولا أقبلها».

قال أبو محمد: وهذا باطل بلا شك، لأن الله تعالى أمر بقبض زكوات أموال المسلمين، وأمر عليه السلام عند موته أن لا يبقى في جزيرة العرب دينار، فلا يخلو ثعلبة من أن يكون مسلماً ففرض على أبي بكر، وعمر قبض زكاته ولا بد، ولا فسحة في ذلك - وإن كان كافراً ففرض أن لا يقر في جزيرة العرب - فسقط هذا الأثر بلا شك، وفي روايته: معاذ بن رفاعة والقاسم بن عبيد

قال: وهذه الآية ليس فيها دليل على كفر من قال حيتن: إن رسول الله ﷺ أذن، وإنما يكون كافراً من قال ذلك، وأدى رسول الله ﷺ بعد نزول النهي عن ذلك، ونزول القرآن بأن من فعل ذلك فهو كافر، وأن من حاد الله تعالى ورسوله ﷺ فله جهنم خالداً فيها.

فقد جاء أن عمر قال لرسول الله ﷺ والله يا رسول الله إنك لأحب إلي من كل أحد إلا نفسي، فقال له رسول الله ﷺ كلاماً معناه أنه لا يؤمن حتى يكون أحب إليه من نفسه، فقال له عمر: أما الآن فانت أحب إلي من نفسي.

قال أبو محمد: لا يصح أن أحداً عاذ إلى أذى رسول الله ﷺ وعادته بعد معرفته بالنازل في ذلك من عند الله تعالى إلا كان كافراً. ولا خلاف في أن امرأ لم يعلم شرائع الإسلام فاعتقد أن الحمر - حلال، وأن ليس على الإنسان صلاة، وهو لم يبلغه حكم الله تعالى لم يكن كافراً بلا خلاف بعدد يو، حتى إذا قامت عليه الحجة فتمادي حيتن بإجماع الأمة فهو كافر. ويبين هذا قوله تعالى في الآية المذكورة ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمُ لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنَّ كُنُوزًا مُّؤَيَّنَّةً﴾ فقد أخبرهم تعالى أنهم إن كانوا مؤيدين فارضاء الله ورسوله أحق عليهم من إرضاء المسلمين فصح هذا يبين، وبالله تعالى استعين.

وقال تعالى ﴿يَخْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَخِرُوا اللَّهَ مَخْرِجَ مَا تُخْذَرُونَ﴾ قال: وهذه الآية أيضاً لا نص فيها على قوم بأعيانهم فلا متعلق فيها لأحد في هذا المعنى.

وقال تعالى ﴿وَلَتَيْنِ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ إلى قوله تعالى ﴿كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾.

قال أبو محمد: هذه بلا شك في قوم معروفين كفروا بعد إيمانهم ولكن التوبة مبسوطة لهم بقوله تعالى ﴿إِنْ تَعَفَّ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ تُعَذِّبُ طَائِفَةٌ بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ فصح أنهم أظهروا التوبة والتدانة واعتزفوا بذنوبهم، فمنهم من قبل الله تعالى توبته في الباطن عنده لعلمه تعالى بصحتها، ومنهم من لم تصح توبته في الباطن لهم للمعذورات في الآخرة.

وأما في الظاهر فقد تاب جميعهم بنص الآية، وبالله تعالى التوفيق.

وقال تعالى ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ﴾ إلى قوله تعالى ﴿عَذَابٌ مُّصِمْ﴾.

قال: فهذه صفة عامة لم يقصد بها إلى التعريف لقوم

الرحمن، وعلي بن يزيد - وهو أبو عبد الملك الألهاني - وكلهم ضعفاء، ومسكين بن بكير ليس بالقوي.

وقال تعالى ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ إلى قوله تعالى ﴿فَاسْيُقُوهُمْ﴾.

وقال تعالى ﴿وَلَا تَصَلَّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ إلى قوله تعالى ﴿وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾.

قال أبو حمزة: فنعلم هذه الآية وهي مؤخرة عن هذا المكان؛ لأنها متصلة المعاني بالتي ذكرنا قبلها، لأنهما جميعاً في أمر عبد الله بن أبي - ثم نذكر القول فيهما جميعاً - إن شاء الله تعالى.

قال أبو حمزة: هذه الآيات فيها: أنهم يلزمون المطَّوعين من المؤمنين، ويسخرون منهم - وهذا ليس كفرًا بلا خلاف من أحد من أهل السنة.

وأما قوله تعالى ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ إلى قوله تعالى ﴿فَاسْيُقُوهُمْ﴾.

وقوله تعالى ﴿وَلَا تَصَلَّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ إلى قوله تعالى ﴿فَاسْيُقُوهُمْ﴾.

فإن هذا لا يدل على تماديهم على الكفر إلى أن ماتوا، ولكن يدل علينا على أن فعلهم ذلك من سخرتهم بالذين آمنوا غير مغفور لهم، لأنهم كفروا فيما خلا، فكان ما سلف من كفرهم موجباً أن يغفر لهم لزمهم المطَّوعين من المؤمنين، وسخرتهم بالذين لا يجيدون إلا جهدهم - وإن تابوا من كفرهم - وأنهم ماتوا على الفسق لا على الكفر، بل هذا معنى الآية بلا شك.

برهان ذلك: ما روينا من طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا أبو أسامة أخبرنا عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر قال: «لما توفي عبد الله بن أبي ابن سلول جاء ابنه عبد الله إلى رسول الله ﷺ فسأله أن يعفيه فيصا يكتن فيه أباه فأعطاه ثم سأله أن يصلي عليه، فقام رسول الله ﷺ يصلي عليه، فقام عمر وأخذ بثوب رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أنصلي عليه وقد نهاك الله أن تصلي عليه، فقال رسول الله ﷺ إنما خيرني الله تعالى فقال: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ إلى قوله تعالى ﴿سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ وسأيد على السبعين قال: إنه منافق، فصلى عليه رسول الله ﷺ فاتزن الله تعالى ﴿وَلَا تَصَلَّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾.

قال مسلم: أخبرنا محمد بن النسي أخبرنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله بن عمر بإسناده ومعناه، وزاد «فترك الصلاة عليهم».

قال أبو حمزة: وأخبرنا يوسف بن عبد الله بن عبد البر قال: أخبرنا خلف بن القاسم أخبرنا ابن الوردي أخبرنا ابن عبد الرحمن الرقي عن عبد الملك بن هشام عن زياد بن عبد الله البكائي عن محمد بن إسحاق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: «لما توفي عبد الله بن أبي رضي له رسول الله ﷺ للصلاة عليه فقام إليه فلما وقف إليه يريد الصلاة تحركت حتى قمت في صدره فقلت: يا رسول الله أنصلي على عدو الله عبد الله بن أبي، القاتل كذا يوم كذا، والقاتل كذا في يوم كذا، أعدد إياه حتى إذا أكرت عليه فإن يا عمر آخر عني إني قد خيرت فأخترت قد قيل لي ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ فلو أعلم أنني إن ردت على السبعين غفر له لردت قال: ثم صلى عليه رسول الله ﷺ وتمشى معه حتى قام على قبره حتى فرغ منه، قال: فمجيئ لي ولجرا أبي على رسول الله ﷺ وآله ورسوله أعلم، فوالله ما كان إلا يسيراً حتى نزلت هاتان الآيتان ﴿وَلَا تَصَلَّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ إلى قوله تعالى ﴿وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾ فما صلى رسول الله ﷺ على منافق حتى قبضه الله تعالى.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك أخبرنا جبير بن النسي أخبرنا الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب قال: «لما توفي عبد الله بن أبي ابن سلول رضي له رسول الله ﷺ يصلي عليه فلما قام رسول الله ﷺ ونبت، ثم قلت: يا رسول الله أنصلي على ابن أبي، وقال يوم كذا: كذا وكذا، أعدد عليه، فبسم رسول الله ﷺ وقال: آخر عني يا عمر، فلما أكرت عليه قال: إني خيرت فأخترت فلو علمت أنني إن ردت على السبعين غفر له لردت عليها، فصلى عليه رسول الله ﷺ ثم انصرفت، فما مكث إلا يسيراً حتى نزلت الآيتان من براءة المذكوران، قال عمر: فعجبت من جرأتي على رسول الله ﷺ والاه أعلم».

حدثنا أحمد بن عمر بن أسد العذري أخبرنا أبو ذر الهروي أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل السرخسي أخبرنا إبراهيم بن خريم أخبرنا عبد بن حميد أخبرنا إبراهيم بن الحكم عن أبيه عن عكرمة قال: «لما حضر عبد الله بن أبي الموت، قال ابن عباس: فدخل عليه رسول الله ﷺ فحزى بينهما كلام فقال له عبد الله بن أبي: قد ألقاه ما تقول ولكن من علي اليوم وكنتي بقميصك هذا، وصل علي، قال ابن عباس: فكفنه رسول الله ﷺ بقميصه وصلى

فَصَحَّ يَقِيناً أَنَّهُ - عليه السلام - لَمْ يَقِفْ أَنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي مُشْرِكٍ وَلَوْ أَيْقَنَ أَنَّهُ مُشْرِكٌ لَمْ صَلَّى عَلَيْهِ أَصْلًا، وَلَا اسْتَغْفَرَ لَهُ. **وَكَذَلِكَ** تَعْدِيدُ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ مَقَالَاتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَرٍّ سَلَوْنَ: لَا، وَلَوْ كَانَ عَنْهُ كَافِرًا لَصَرَّحَ بِذَلِكَ، وَقَصَدَ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَطُولْ بِغَيْرِهِ.

وَالثَّالِثُ - شَكُّ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ، وَتَعْجَبُ عَمْرُ مِنْ مَعَارِضَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاتِهِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي، وَإِقْرَارِهِ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْرَفَ مِنْهُ.

وَالرَّابِعُ - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا نَهَى نَبِيَّهُ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ، وَالِاسْتِغْفَارِ لَهُمْ فَقَطْ، وَلَمْ يَنْهَ سَائِرَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ ذَلِكَ، وَهَذَا لَا نَنْكُرُهُ، فَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَصَلِّي عَلَى مَنْ عَلَيْهِ دِينٌ لَا يَتْرُكُ لَهُ وِفَاةً وَيَأْمُرُ الْمُسْلِمِينَ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ.

فَصَحَّ يَقِيناً بِهَذَا أَنَّ مَعْنَى الْآيَاتِ إِنَّمَا هُوَ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ، وَعَلِمَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْمُسْلِمُونَ.

ثُمَّ تَابُوا فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ، فَمِنْهُمْ مَنْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ بَاطِنَهُ كُتَاهِرُهُ فِي التَّوْبَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ بَاطِنَهُ خِلَافُ ظَاهِرِهِ، وَلَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَهُمْ كَاذِبُونَ﴾.

قَالَ فَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ﴾ الْآيَةُ لَيْسَ فِيهَا نَصٌّ عَلَى أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِذَلِكَ، وَلَكِنَّهُمْ أَتَوْا كَثِيرَةً مِنَ الْكِبَائِرِ كَانُوا بِهَا عَصَاةً فَاسِقِينَ.

وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى هَؤُلَاءِ بِأَعْيَانِهِمْ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ. وَيَسَّرَ تَعَالَى هَذَا الَّذِي قُلْنَا هُنَاكَ بِيَزَادُهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُمْ بِهِ هَاهُنَا، فَقَالَ تَعَالَى ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾ فَصَحَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى أَنَّ أَوَّلَ الْخُلَفَاءِ الَّذِينَ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ لَا يَصَلِّيَ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا، وَأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَيُرْسِلُوهُ، وَالَّذِينَ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ لَا تَعْجَبَ أُمُورُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ، وَأَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ أَنْ تَزَوَّجَ أَنْفُسَهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ: أَنَّهُمْ مَقْبُولَةٌ تَوْبَتُهُمْ إِنْ تَابُوا فِي ظَاهِرِ أَمْرِهِمْ، وَفِي الْحُكْمِ بِأَنَّ بَاطِنَهُمْ: أَنَّ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ صَاحِبَ التَّوْبَةِ مُطِيعًا إِذَا دَعِيَ بَعْدَ مَوْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْجِهَادِ فَيُسَوِّتُهُ أَجْرًا عَظِيمًا، وَأَنْ مَنْ تَوَلَّى عَدِيْبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَذَابًا أَلِيمًا.

فَصَحَّ مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّهُمْ كَفَرُوا فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ كَفَرُوا ثُمَّ تَابُوا فَقَبِلَ تَوْبَتَهُمْ، وَلَمْ يَعْرِفْ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بَعْدَ التَّوْبَةِ

عَلَيْهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَيُّ صَلَاةٍ كَانَتْ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَخْدَعْ إِنْسَانًا قَطْ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ: كَلِمَةً حَسَنَةً، قَالَ الْحَكِيمُ: فَسَالَتْ عَكْرَمَةُ مَا هَذِهِ الْكَلِمَةُ؟ قَالَ: قَالَتْ قُرَيْشٌ: يَا أَبَا حَبَابٍ إِنَّا قَدْ مَنَعْنَا مُحَمَّدًا طَوَافَ هَذَا الْبَيْتِ، وَلَكِنَّا نَأْذَنُ لَكَ، فَقَالَ: لَا، لِي فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ أَخْبَرَنَا عَمْدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَسَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ قَبْرَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي. وَقَدْ وُضِعَ فِي حُفْرَتِهِ - فَوَقَفْتُ فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ مِنْ حُفْرَتِهِ، فَوَضَعَهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَأَلْبَسَهُ قُبَيْصَةً، وَنَفَثَ عَلَيْهِ مِنْ رِيقِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَهَذَا كُلُّهُ يَجُوبُ صَحَّةَ مَا قُلْنَا لَهُ لَوْ جُوزَ:

أَحَدُهَا - ظَاهِرُ الْآيَةِ كَمَا قُلْنَا مِنْ أَنَّهُمْ كَفَرُوا قَبْلَ، وَمَاتُوا عَلَى الْفَسَقِ.

وَالثَّانِي - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ نَهَى النَّبِيَّ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ عَنِ الْاسْتِغْفَارِ جَمْلَةً لِلْمُشْرِكِينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ فَلَوْ كَانَ ابْنُ أَبِي وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَذْكُورِينَ مِمَّنْ تَبَيَّنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ - أَنَّهُمْ كَفَرُوا - بَلَا شَكٍّ - لَمْ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا صَلَّى عَلَيْهِ. وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَظُنَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ خَالَفَ رَأْيَهُ فِي ذَلِكَ.

فَصَحَّ يَقِيناً أَنَّهُ - عليه السلام - لَمْ يَعْلَمْ قَطْ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي وَالْمَذْكُورِينَ كَفَرُوا فِي الْبَاطِنِ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يُمَيْسٍ التَّحِيْبِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ بْنِ حَوْزٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَلْحَةَ الْوَفَاةَ جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَوُجِدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُثَيْبٍ بَيْنَ الْغُيُورِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا عَمَّ قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُثَيْبٍ: أَتَرَعَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْرُضُهَا عَلَيْهِ وَيُعِيدَانِ عَلَيْهِ تِلْكَ الْمَقَالَةَ، حَتَّى قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَخْرَجْنَا كُلَّكُمْ بِهِ: عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَّا وَاللَّهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ نَكُ عَنْكَ فَآتَزَلَّ اللَّهُ تَعَالَى ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ الْآيَةُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَصَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْاسْتِغْفَارِ لِلْمُشْرِكِينَ نَزَلَ بِحُكْمَةٍ - بَلَا شَكٍّ.

من الأعراب، ولا من أهل المدينة - ولكن الله تعالى يعلمهم، وإن منهم من يتوب فيعفو الله تعالى عنه، وإن الشيء يكثر مأمور بأخذه زكوات جميعهم على ظاهر الإسلام.

وقال تعالى ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا﴾ إلى قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

قال أبو محمد رحمه الله: وهذه كآتي قبلها، وفيها أن بنياتهم للمسجد قصدوا به الكفر، ثم أظهروا التوبة، فعلم الله تعالى صدق من صدق فيها، وكذب من كذب فيها. ونعم ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ وقد قدم الله تعالى أن من أذنب ذنباً فممكن أن لا يغفره له أبداً حتى يعاقبه عليه، وهذا مقتضى هذه الآية.

وقال تعالى ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ﴾ إلى قوله تعالى ﴿لَا يَقْفَهُونَ﴾.

قال أبو محمد رحمه الله: فهذه لا دليل فيها أصلاً على أن القائلين بذلك معروفون بأعيانهم لكنها صفة وصفها الله تعالى يعرفونها من أنفسهم إذا سمعوها فقط.

وقال تعالى ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ﴾ إلى قوله تعالى ﴿هُمْ الْفَازِزُونَ﴾.

قال أبو محمد: ليس في هذه الآية بيان أنهم معروفون بأعيانهم وإنما هي صفة من سمعها عرفها من نفسها، وهي تخرج على وجهين.

أحدهما - أن يكون من فعل ذلك كافراً وهو أن يعتقد الفار عن حكم رسول الله ﷺ ويدعي بأن لا يرضى به فهذا كفر مجرد.

والوجه الثاني - ينقسم قسمين.

أحدهما - أن يكون فاعل ذلك متبعاً غواه في الظلم وعاباً نفسه عارفاً بقيق فعله في ذلك ومعقداً أن الحق في خلاف فعله - فهذا فاسق، وليس كافراً.

والثاني - أن يفعل ذلك مقلداً لإنسان في أنه قد شغفه تعظيمه إياه وحبّه موهماً نفسه أنه على حق، وهذه الوجه كلها موجودة في الناس فاعل هذين القسمين الآخرين يخطئون عصاة وليسوا كفاراً ويكون معنى قوله تعالى ﴿وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ أي وما أولئك بالمطيعين، لأن كل طاعة لله تعالى فهو إيمان، وكل إيمان طاعة لله تعالى، فمن لم يكن مطيعاً لله تعالى في شيء ما فهو غير مؤمن في ذلك الشيء بعينه - وإن كان مؤمناً في غير ذلك مما هو فيه مطيع لله تعالى.

من منهم الصادق في سرّ أمره، ولا من منهم الكفر في باطن معتقده، وهذا هو الحق الذي لا يجوز غيره بشهادة النصوص، كما أوردنا آنفاً، وبالله تعالى التوفيق.

وقال تعالى ﴿وَإِذَا أَنْزَلْنَا سُورَةً أَنْزَلْنَاهَا بِاللَّهِ﴾ إلى قوله تعالى ﴿فَهُمْ لَا يَقْفَهُونَ﴾.

قال أبو محمد رحمه الله: فهذه نص الآيات التي ذكرنا أيضاً وقد تكلمنا فيها.

وقال تعالى ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ﴾ إلى قوله تعالى ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

قال: وهذه الآية تبين ما قلناه نصاً، لأنه تعالى أخبر أن بعضهم كفار، إلا أن كلهم عصاة.

فأما المبطون للكفر منهم فلم يعلمهم النبي - عليه السلام - ولا علمهم أحد منهم إلا الله تعالى فقط.

وقال تعالى ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ﴾ إلى قوله: ﴿عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾.

قال أبو محمد رحمه الله: وهذه كآتي قبلها، وقد قلنا: إن فيهم من كفر، فأولئك الذين طبع الله على قلوبهم، ولكن الله تعالى أرجأ أمرهم بقوله تعالى ﴿وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾.

فصح ما قلناه واتفقت الآيات كلها - والحمد لله رب العالمين.

وكذلك أخبر تعالى أن ﴿سَأُولَهُمْ جَهَنَّمُ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ وجههم تكون جزاء على الكفر وتكون جزاء على المعصية.

وكذلك لا يرضى تعالى عن القوم الفاسقين، وإن لم يكونوا كافرين.

وقال تعالى ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدَّ كُفْرًا وَبِقَاسٍ﴾ إلى قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

قال أبو محمد: وهذه الآيات كلها تبين نص ما قلناه من أن فيهم كفاراً في الباطن.

قال أبو محمد رحمه الله: لا يعلم سرهم إلا الله تعالى.

وأما رسوله - عليه السلام - فلا.

وقال تعالى ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ﴾ إلى قوله تعالى ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ﴾.

قال أبو محمد: هذه الآية ميتة نص ما قلناه بياناً لا يحل لأحد أن يخالفه من أن النبي - عليه السلام - لا يعلم المنافقين - لا

وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ إلى قوله تعالى ﴿غَلِيماً حَكِيماً﴾.

قال أبو محمد رحمه الله: هذه الآية يقتضي ظاهرها أن أهواء الكافرين والمنافقين معروفة، وهو أن يكفر جميع المؤمنين.

قال تعالى ﴿وَدُّوا أَنْ يُكْفَرُوا كَمَا كَفَرُوا وَتَكُونُوا سَوَاءً﴾ فإذا أهواهم معروفة ففرض على النبي ﷺ وعلى كل مسلم أن لا يطيعهم في ذلك مما قد عرف أنه مرادهم، وإن لم يشيروا عليه في ذلك برأي. ولا يجوز أن يظن ظان أن الكفار والمنافقين أنوا رسول الله ﷺ مشيرين عليه برأي راجح أن يتبعهم فيه، فإذا الأمر كذلك فليس في الآية بيان أن المنافقين كانوا معروفين بأعيانهم عند رسول الله ﷺ يدري أنهم منافقون، ولكنهم معروفة صفاتهم جملة، ومن صفاتهم بلا شك إرادتهم أن يكون كل الناس كفاراً.

وقال تعالى ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ الآية.

قال أبو محمد رحمه الله: هذا أيضاً ليس فيه بيان بأنهم قوم معروفون بأعيانهم وإنما هو خبر عن قائلين قالوا ذلك.

وقال تعالى ﴿وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا﴾.

قال أبو محمد: وهذا أيضاً ممكن أن يقوله يهود، وممكن أن يقوله أيضاً قوم مسلمون خوراً وجبناً، وإذ كل ذلك ممكن فلا يجوز القطع من أجل هذه الآية على أن رسول الله ﷺ كان يعرف أنهم منافقون.

وأما قول الله تعالى ﴿وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِنْهُمُ النَّبِيَّ﴾ إلى قوله تعالى ﴿وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مُسْتَوْلاً﴾ فإن هذا قد روي أنه كان نزل في بني حارثة، وبني سلمة - وهم الأناضل البديون الأحديون - ولكنها كانت وهلة في استئذانهم النبي ﷺ يوم الحندق، وقولهم ﴿إِنْ يَوْنَنَا عَورَةً وَفِيهَا نَزَلَتْ﴾ ﴿إِذْ حَمَتِ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾.

كما أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد أخبرنا إبراهيم بن أحمد أخبرنا القريبي أخبرنا البخاري أخبرنا علي بن عبد الله أخبرنا سفيان بن عيينة قال عمرو بن دينار: سمعت جابر بن عبد الله يقول: فينا نزلت ﴿إِذْ حَمَتِ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ قال جابر: نحن الطائفتان بنو حارثة وبني سلمة.

قال جابر: وما غلب أنها لم تنزل لقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾.

قال أبو محمد: مع أنه ليس في الآية أن هذا كفر أصلاً،

فيظن التعلق بها وبالله تعالى التوفيق.

وقال تعالى ﴿قَدْ عَلِمَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ فِي كَيْدِهِمْ﴾ إلى قوله تعالى ﴿وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسيراً﴾.

قال أبو محمد: فهذه ليس فيها دليل على أنها في قوم معروفين بأعيانهم ولكنها صفة يعرفها من نفسه من سمع منهم هذه الآية، إلا أن قول الله تعالى بعدها ييسر ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ بيان جلبي على بسط التوبة لهم، وكل هؤلاء بلا خلاف من آخر من الأئمة معترف بالإسلام، لا بد بالتوبة فيما صح عليهم، من قول يكون كفراً ومنعصية. فيظن التعلق بهذه الآية لمن ادعى أن رسول الله ﷺ كان يعرفهم بأعيانهم، ويعرف أنهم يعتقدون الكفر في باطنهم.

قال الله تعالى ﴿وَلَا تَطْعَمُ الْكَاذِبِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ إلى قوله تعالى ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً﴾.

قال أبو محمد: قد مضى قولنا في قوله تعالى ﴿وَلَا تَطْعَمُ الْكَاذِبِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾.

وقال تعالى ﴿وَفَعَّ أَدَاهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً﴾ لا يختلف مسلمان في أنه ليس على ترك قتال الكافرين وإصغارهم ودعائهم إلى الإسلام ولكن فيما عدا ذلك.

وقال تعالى ﴿لَيْسَ لِمَنْ يَتَّبِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ إلى قوله تعالى ﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةَ اللَّهِ تَبْدِيلاً﴾.

قال أبو محمد: هذه الآية فيها كفاية لمن عقل ونصح نفسه، لأن الله تعالى قطع بأنه إن لم يتبع المنافقون، والذين في قلوبهم مرض، والمرجفون في المدينة: لغيرهم بهم رسول الله ﷺ ثم لا يجاورونه فيها إلا قليلاً، فأخبر تعالى أنهم يكونون إن لم يتبعوا ملعونين إنما تقتفوا أخذوا وقتلوا تقتبلاً - وإعراب - ملعونين - أنه حال مجاورتهم - معناه لا يجاورونه إلا قليلاً ملعونين.

ولو أراد الله تعالى غير هذا لقال: ملعونون على خير ابتداء مضمر ثم أكد تعالى بأن هذا هو سنة تعالى التي لا تتبدل.

ففسأل من قال: إن رسول الله ﷺ علمهم بأعيانهم وعلم نفاقهم، هل اتهموا أو لم يتهموا؟

فإن قال: اتهموا، رجع إلى الحق، وصح أنهم تابوا ولم يعلم باطنهم - في صحة التوبة أو كذبها - إلا الله تعالى وحده لا شريك له، ولم يعلم رسول الله ﷺ قط إلا الظاهر الذي هو الإسلام، أو كفراً وجعوا عنه فاطهروا التوبة منه.

وإن قال: لم يتهموا، لم يبعد عن الكفر، لأنه يكذب الله تعالى، ويخبر أنه تعالى بكل سنة التي قد أخبر أنه لا يبدلها رسولوه

عليه السلام.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَكُلُّ مَنْ وَقَفَ عَلَى هَذَا وَقَامَتْ عَلَيْهِ الْحِجَةُ ثُمَّ غَادَى فَيَوْمًا كَافِرًا، لِأَنَّهُ مَكْذِبٌ لِلَّهِ تَعَالَى، أَوْ جَوَّزَ لِرَسُولِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَكَلَا الْأُمَرَاءَ كُفْرًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَقَدْ بَلَغَنِي عَنْ بَعْضٍ مِنْ خَلَلِهِ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ ثُمَّ قَالَ: مَا تَنَبَّأُوا وَلَا أَغْرَاهُمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَحْنٌ نَبْرًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ هَذَا.

فَإِنْ قَاتَلَهُ أَتَيْكَ كَاذِبٌ، عَاصِيٌ لِلَّهِ تَعَالَى لَا يَجِلُّ لَهُ الْكَلَامُ فِي الدِّينِ - وَنَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعَافِيَةَ.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَاتَّبِعُوا أَمْرَهُمْ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مِنْ عَصَى اللَّهِ تَعَالَى فَقَدْ طَبَعَ عَلَى قَلْبِهِ فِي الْوَجْهِ الَّذِي عَصَى فِيهِ، وَلَوْ لَمْ يَطْبَعْ عَلَى قَلْبِهِ فِيهِ لَمَّْا عَصَى، فَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ مُنَافِقِينَ فِإِعْلَانِهِمْ بِالتَّوْبَةِ مَا حِ لَمَّْا تَقَدَّمَ فِي الظَّاهِرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْبَاطِنِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوَقُّفُ.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿فَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَلَسَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا كَالَّذِي قَبْلَهُ إِذَا أَنْ يَكُونَ هَذَا النَّظَرُ يَبَيِّنُ مَعْتَقِدَهُمْ وَإِظْهَارَهُمُ الْإِسْلَامَ تَوْبَةً تَصَحُّ بِقَبُولِهِمْ عَلَى ظَاهِرِهِمْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ النَّظَرُ دَلِيلًا يُمَيِّزُونَ بِهِ فَعَبْرَهُمْ وَلَا فَرْقَ.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذِهِ صِفَةٌ جَمَلَةٌ لِمَنْ ارْتَدَّ مَعْلَنًا أَوْ سِرًّا، وَلَا دَلِيلَ فِيهَا عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَرَفَ أَنَّهُمْ مُنَافِقُونَ سِرًّا لِلْكَفْرِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوَقُّفُ.

قَالَ تَعَالَى ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَّهُ لَوْ شَاءَ أَرَاهُمْ نَبِيَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَهَذَا لَا شَكَّ فِيهِ ثُمَّ.

قَالَ تَعَالَى ﴿وَلَيَعْرِفُنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾، فَهَذَا كَالنَّظَرِ الْمُتَقَدِّمِ إِنْ كَانَ لَحْنُ الْقَوْلِ بَرَهَانًا يَقْطَعُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنَّهُمْ مُنَافِقُونَ، فِإِظْهَارَهُمْ خِلَافَ ذَلِكَ الْقَوْلِ وَإِعْلَانَهُمُ الْإِسْلَامَ تَوْبَةً فِي الظَّاهِرِ - كَمَا قَدَّمْنَا - وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَقْطَعُ بِلَحْنِ قَوْلِهِمْ عَلَى ضَمِيرِهِمْ، فَإِنَّمَا هُوَ ظَنٌّ يَعْرِفُهُ فِي الْأَغْلَبِ لَا يَقْطَعُ بِهِ، وَبِاللَّهِ

تَعَالَى التَّوَقُّفُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَدْ ذَكَرْنَا فِي بُرَاهِنٍ، وَالْفَتْحُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿يَسْتَوُونَ لَكَ الْمُحْسِنُونَ﴾ الْآيَاتِ كُلِّهَا، وَيَبَيِّنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَعَدَهُمْ بِقَبُولِ التَّوْبَةِ وَالْأَجْرِ الْعَظِيمِ إِنْ تَابُوا وَأَطَاعُوا لِمَنْ دَعَاهُمْ بَعْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الْجِهَادِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوَقُّفُ.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿غُفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ اسْتَسْلَمُوا لِلَّهِ تَعَالَى غَلْبَةً وَلَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِهِمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ بَسَطَ لَهُمُ التَّوْبَةَ فِي الْآيَةِ نَفْسَهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَرِزْقًا نَظِيرًا لِلَّهِ وَرَسُولُهُ لَا يَتَّخِذُكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾، فِإِظْهَارَهُمُ الطَّاعَةَ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مَدْخُلَ هُمْ فِي حُكْمِ الْإِسْلَامِ وَمَبْطُلٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَرَفَ بِطَانِهِمْ.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَعَزَّزْنَاكُمْ الْآمَنِيَّةُ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَهَذِهِ حِكَايَةٌ عَنْ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِخْبَارٌ بِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي الدُّنْيَا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا يَبَيِّنُ أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مَعْرُوفِينَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذِهِ الْآيَةُ يَرِافِقُهَا:

مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمِ بْنِ الْحُجَّاجِ أَخْبَرَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا بَقُوعُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي حَدِيثٍ ﴿فَيَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ، فَيَتَّبِعُ مَنْ يَعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسُ، وَيَتَّبِعُ مَنْ يَعْبُدُ الْقَمَرَ الْقَمَرُ، وَيَتَّبِعُ مَنْ يَعْبُدُ الطُّرَاغِيَةَ الطُّرَاغِيَةُ، وَيَتَّبِعُ هَذِهِ الْأُمَّةَ فِيهَا مُنَافِقُوهَا، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَهَوْنَا عَنِ النَّجْوَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَنَبِّئِ الْمَصِيرَ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَؤُلَاءِ مَعْرُوفُونَ بِلَا شَكٍّ، وَلَكِنَّ التَّوْبَةَ لَهُمْ مَبْسُوطَةٌ كَمَا ذَكَرْنَا فِي سَائِرِ الْآيَاتِ.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿هُمْ الْخَابِرُونَ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذِهِ صِفَةٌ قَوْمٍ لَمْ يَسْلَمُوا إِلَّا أَنَّهُمْ يَسِيرُونَ مِنْ مَوَالِدِ الْكُفَرَاءِ، فَإِنْ كَانُوا مَعْرُوفِينَ بِالْكَفْرِ فَالتَّوْبَةُ لَهُمْ مَبْسُوطَةٌ، كَمَا ذَكَرَ تَعَالَى فِي سَائِرِ الْآيَاتِ الَّتِي تَلَوْنَا قَبْلَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوَقُّفُ.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿بِأَنَّهُمْ يَنْفُسُهُمْ شَدِيدَةٌ﴾.

قال أبو محمد: هذا قد يكون سرّاً علمه الله منه وفضحه ولم يسمِ قائله ويمكن أن يكون قد عرف فالتوبة لهم ميسولة كما ذكرنا في سائر الآيات.

وقال تعالى ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى «وَلَكِنْ الْمُنَافِقِينَ لَا تَعْلَمُونَ».

قال أبو محمد: هذا نزول في عبد الله بن أبي:

كما روينا من طريق البخاري أخبرنا عمرو بن خالد أخبرنا زهير بن معاوية أخبرنا أبو إسحاق هو السبيعي قال: سمعت زيد بن أرقم قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر أصاب الناس فيه شدة فقال عبد الله بن أبي: لا تتيقظوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حولكم، وقال: ليس رجعتنا إلى المدينة ليخرجن الأعراب منها الأذلاء، فأتيت النبي ﷺ فأخبرته، فأرسل إلى عبد الله بن أبي، فأجهذ بيته ما فعل.

فقالوا: كذب زيد بن رسول الله، فوقع في نفسي ما قال شدة، حتى أزل الله تعالى تصوبي في إذا جاءك المنافقون فدعاهم النبي ﷺ يستغفروا لهم، فلووا رؤوسهم».

قال: وقوله «خشب مسندة» كانوا رجالا أجمل شيء:

كما روينا من طريق البخاري أخبرنا علي بن عبد الله أخبرنا سفيان قال عمرو بن دينار: سمعت جابر بن عبد الله يقول: «كنا في غزاة فكسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار: فقال: دعوها فإنها مينة، فسبح ذلك عبد الله بن أبي فقال: فلوها، أما والله لئن رجعتنا إلى المدينة ليخرجن الأعراب منها الأذلاء، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقام عمر فقال: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق، فقال النبي ﷺ: دعه لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه، فقال سفيان: فحفظته من عمرو، وقال: سمعت جابراً قال: كنا مع النبي ﷺ.

قال أبو محمد: أما قول الله تعالى ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ إلى قوله تعالى ﴿فَهُمْ لَا يَتَّقُونَ﴾ فهم قوم كفروا بلا شك بعد إيمانهم ارتدوا بشهادة الله تعالى عليهم بذلك، إلا أن التوبة لهم يبين مذكورة في الآية، وفيما رواه زيد بن أرقم من الحديث الثابت. أما النص فقولته تعالى ﴿يَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَلَا رُدُّوهُمْ».

وأما منع الله تعالى من المغفرة لهم، فإنما هو بلا شك فيما قاله من ذلك القول، لا في مراجعة الإيمان بعد الكفر، فإن هذا مقبول منهم بلا شك.

برهان ذلك: ما سلف في الآيات التي قدمنا قبل.

وأيضاً إطلاقهم فيه نيته ﷺ على الاستغفار لهم بقوله ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ وهم قد أظهرُوا الإيمان بلا شك، والله أعلم ببيانه.

برهان ذلك: ما قد ذكرناه قبل من شك جابر، وابن عباس، وعمر - رضي الله عنهم - في ابن أبي بعينه صاحب هذه القصة.

وكذلك الخبر عن جابر إذ قال عمر للنبي - عليه السلام - «دعني أضرب عنق هذا المنافق» يعني عبد الله بن أبي، فليس في هذا دليل أنه يستحل منافق، لكنه قد كان نافع بلا شك وقد قال عمر ﷺ: «يحل هذا في مؤمن برئ من النفاق جملة» - وهو خاطب بن بلتعنة - وقول رسول الله ﷺ «دعه لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه» دليل بين على تحريم دم عبد الله بن أبي ابن سلول بقوله عليه السلام «دعه» وهو - عليه السلام - لا يجوز أن يأمر بأن يدع الناس فرساً واجياً.

وكذلك قوله عليه السلام «لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه» بيان جلي بظاهر لفظه، مقطوع على غيبة بصحة باطن أن عبد الله بن أبي من جملة أصحاب رسول الله ﷺ بظاهر إسلامه، وأنه من جملة الصحابة المسلمين الذين لهم حكم الإسلام، والذين حرم الله تعالى دماءهم إلا بحقها، ويقين نذري أنه لو حل دم ابن أبي لما حباه رسول الله ﷺ وتزوج عليه لما ضيعه عليه السلام.

ومن ظن أن رسول الله ﷺ لا يقتل من وجب عليه القتل من أصحابه فقد كفر، وحل دمه وعاله، ليس به إلى رسول الله ﷺ الباطل، ومخالفة الله تعالى، والذي: لقد قتل رسول الله ﷺ أصحابه الفضلاء المقطوع لهم بالإيمان والجنة، إذ وجب عليهم القتل، كما عاز، والغايبية، والجهنمية - رضي الله عنهم فمن الباطل المتيقن، والضلال البخس، والنشوق المجرد: بل من الكفر الصريح: أن يعتد أن يظن - من هو مسلم: أن رسول الله ﷺ يقتل مسلمين فاضلين من أهل الجنة من أصحابه أشنع قتلة بالهجرة، ويقتل الحارث بن سويد الأنصاري قصاصاً بالمجترى بن خيبر البلوي بعلوه - عليه السلام - دون أن تعلم ذلك أحد، والمرأة التي أمر أكبا برجمها، إن اعتزفت. ويقطع يد المخزومية - ويقول «لو كانت فاطمة لقطعت بئها».

وبقوله عليه السلام «إنما هلكت بنو إسرائيل بأنهم كانوا إذا أصاب الضعيف منهم الحد أقاموه عليه، وإذا أصابه الشريف تركوه».

ثم يقول هو - عليه السلام - ذلك، ويعطل إقامة الحق الواجب في قتل المرتد على كافر يذري أنه ارتد الآن، ثم لا يتنع

أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا أبو داود أخبرنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة أخبرنا معاذ بن هشام الدستوائي أخبرنا أبي عن قتادة عن عبيد الله بن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ «لا تقولوا للمنافقين سيّدا، فإنه إن يك سيّدا فقد استخفتم ربكم».

ومن طريق مسلم أخبرنا زهير بن حرب أخبرنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور بن المعتمر عن أبي وائل عن ابن مسعود قال: «لما كان يوم حنين أتمرّ رسول الله ﷺ ناسا في القسمة، فأعطى الأقرع بن خابس مائة من الإبل، وأعطى عتيبة بن حصن مثل ذلك، وأعطى ناسا من أنصار العرب وأترعهم يومئذ في القسمة، فقال رجل: والله إن هذه لقسمة ما يعدل فيها، ما أريد بها وجه الله، قال فقلت: والله لأخبرن به رسول الله ﷺ قال: فأخبرته بما قال، فتغيّر وجه رسول الله ﷺ حتى كان كالصوف ثم قال لم يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله، يرحم الله موسى لقد أودى بأكثر من هذا فصير» قال ابن مسعود: قلت: لا جرم، لا أرفع إليه بعدا حديثا.

ومن طريق مسلم أخبرنا عماد بن المشي، وعبد بن ربح قال محمد بن ربيع بن المهاجر أخبرنا الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي الزبير عن جابر.

وقال ابن المشي: أخبرنا عبد الوهاب عن عبد الحميد الثقفي قال: سمعت يحيى بن سعيد الأنصاري يقول: أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله قال: «أتى رجل بالجعزاة منصرفه من حنين وفي ثوب بلال فضة - ورسول الله ﷺ يقبض منها يعطى الناس فقال: يا محمد اغلب قال وتلك ومن يعدل إذا لم أكن أغلب، فقال عمر بن الخطاب: غيبي يا رسول الله فأقبل هذا المنافق، فقال: معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي، إن هذا وأصحابه يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون منه كَمَا يمرق السهم من الرمية».

ومن طريق البخاري أخبرنا محمد أخبرنا غنم بن يزيد أخبرنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «عزونا مع رسول الله ﷺ وقد تاب معه ناس من المهاجرين حتى كثروا، وكان من المهاجرين رجل ثاب فكسغ أنصاريا فغضبت الأنصار غضبا شديدا حتى تداعسوا، فقال الأنصاري: يا لأنصار! وقال المهاجري: يا للمهاجرين! فخرج النبي ﷺ فقال: ما بال دعوى الجاهلية ما شأنهم؟ فأخبر بكسغته المهاجري الأنصاري، فقال النبي ﷺ دعوها فإنها خيبة، فقال عبد الله بن أبي ابن سلول: قد تداعوا علينا لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعراب منها الأذل، فقال عمر بن الخطاب: ألا تقتل يا نبي

بهذا حتى يصنلي علينا، ويستغفر له - وهو يدري أنه كافر.

وقد تقدّم نهي الله تعالى له عن الاستغفار للكفار. ونحوه نهيهم بهادة الله تعالى بأن من كان بهذا واعتد به فإنه كافر، مشرك، مرتد، حلال الدم وأمال - يترأى إلى الله تعالى منه ومن ولايته - من يظن به التناقى بلا خلاف، فالأمر فيمن دونه بلا شك أخفى - فارتفع الإشكال في هذه الآيات - والله الحمد.

وصح أن عبد الله بن أبي بعد أن كفر هو ومن ساعده على ذلك أظهروا التوبة والإسلام، فقبل رسول الله ﷺ ذلك منهم، ولم يعلم بأبطنهم على ما كانوا عليه من الكفر، أم على ما أظهروا من التوبة، ولكن الله تعالى عليهم بذلك، وهو بلا شك المجازي عليه يوم القيامة.

وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾.

قال أبو محمد: هذا يخرج على وجهين لا ثالث لهما: أما من يعلم أنه منافق وكفر فإنه - عليه السلام - يجاهده بعينه بلسانه، والإغلاظ عليه حتى يتوب - ومن لم يعلمه بعينه جاهده جملة بالصفة، ودم التناقى، والدعاء إلى التوبة.

ومن الباطل البحث أن يكون رسول الله ﷺ يعلم أن فلانا بعينه منافق متصل التناقى ثم لا يجاهده، فيعصي ربه تعالى، ويخالف أمره - ومن اعتد هذا فهو كافر، لأنه نسب الاستهانة بأمر الله تعالى إلى رسوله ﷺ.

قال أبو محمد: هنا كل ما في القرآن من ذكر المنافقين قد نقصناه - والحمد لله رب العالمين، وبقيت آثار نذكرها الآن إن شاء الله تعالى:

روينا من طريق البخاري أخبرنا سعيد بن عفير أخبرني الليث هو ابن سعد - أخبرنا عقيل عن ابن شهاب أخبرني محمود بن ربيع الأنصاري أن عتاب بن مالك - ممن شهد بدر - قال في حديث «فغدا عليّ رسول الله ﷺ وأبو بكر يكره حين ارتفع النهار، قال: وجسناه على خزيمة صلتها له، قال: ثاب في البيت رجال ذوو عذوب، فاجتمعوا، فقال قائل منهم: أين مالك بن الدخشن - أو ابن دخشن - فقال بعضهم: ذلك منافق لا يجب الله ورسوله، فقال رسول الله ﷺ لا تقل ذلك، ألا تراه قد قال: لا إله إلا الله يرب بذلك وجه الله قال: الله ورسوله أعلم، فإذا نرى وجهه ونصيحته إلى المنافقين فقال رسول الله ﷺ فإن الله قد حرم على النار من قال: لا إله إلا الله يتبعي بها وجه الله تعالى».

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن إسحاق بن السليم

إِنَّ مِنْكُمْ وَإِنْ فِيكُمْ، فَسَلُوا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ، فَمَرَّ عُمَرُ بِرَجُلٍ مُتَّقِعٍ قَدْ كَانَ يَتَنَّبَهُ وَيَتَنَبَّهُ مَعْرِفَةً، قَالَ: مَا سَأَلْتُكَ، فَأَخْبَرْتَهُ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: بَلَّا لَكَ سَائِرُ الْيَوْمِ.

ومن طريق مسلم أخبرنا الحسن بن علي الحلواني أخبرنا ابن أبي مريم أخبرنا محمد بن جعفر أخبرني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري: «أن رجلاً من المنافقين في عهد رسول الله ﷺ كان إذا خرج رسول الله ﷺ تَخَلَّفُوا عَنْهُ وَفَرَّخُوا بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا قَدِمَ النَّبِيُّ - عليه السلام - اعْتَذَرُوا إِلَيْهِ وَخَلَفُوا وَأَحْبُوا أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا، فَلَا تُحْسِبُهُمْ بِمَقَارَءٍ مِنَ الْعَذَابِ».

ومن طريق مسلم أخبرنا زهير بن حرب أخبرنا أحمد الكوفي أخبرنا الوليد بن جميع أخبرنا أبو الطَّيْلَبِ قَالَ: «كَانَ يَتَنَبَّ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعَقَبَةِ وَيَتَنَبَّ حَذِيقَةً مَا يَكُونُ بَيْنَ النَّاسِ فَقَالَ: أَشَدُّكَ اللَّهُ، كَمْ كَانَ أَصْحَابُ الْعَقَبَةِ، فَقَالَ لَهُ الْقَوْمُ: أَخْبِرْهُ إِذْ سَأَلْتُكَ - يعني حَذِيقَةً: كَمَا نَحْنُ أَنْهُمْ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ، فَإِنْ كُنْتَ فِيهِمْ فَقَدْ كَانَ الْقَوْمُ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَأَنْشُدْ بِاللَّهِ أَنْ أَتَيْتُ عَشَرَ مِنْهُمْ حَزَبٌ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، وَتَرَى الْقَوْمَ الْأَشْهَادَ، وَعَدَرْتُ ثَلَاثَةً، وَعَدَرْتُ ثَلَاثَةً، قَالُوا: مَا سَعَيْنَا مُنَادِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَلَا عَلِمْنَا بِمَا أَرَادَ الْقَوْمُ».

قال أبو حمزة: ليست هذه العقبة الفاضلة المحمودة قبل الهجرة، تلك كانت للأصهار خالصة شهدها منهم - رضي الله عنهم - سبعون رجلاً وثلاث نسوة، ولم يشهدا أحد من غيرهم إلا رسول الله ﷺ وحده، والعباس عمه، وهو غير مسلم يومئذ، لكنه شفقة على ابن أخيه.

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو كريب جعفر بن غياث عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر: «أن رسول الله ﷺ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، فَلَمَّا كَانَ قُرْبَ الْمَدِينَةِ حَاجَتْ رِيحٌ تَكَادُ أَنْ تَدْفِنَ الرَّائِبَ، فَوَزَعَهُمْ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بُعِثْتُ هَذِهِ الرِّيحُ لِمَوْتِ سَائِقِي، وَقَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَإِذَا عَظِيمٌ مِنَ الْمُنَافِقِينَ قَدْ مَاتَ».

قال أبو حمزة: وأحاديث موقوفة على حذيفة فيها: أنه كان يدري المناققين، وأن عمر سأل: أهو منهم؟

قال: لا، ولا أخير أحداً بعدك بمثل هذا، وأن عمر كان ينظر إليه فإذا حضر حذيفة جنازة حضرها عمر، وإن لم يحضرها حذيفة لم يحضرها عمر، وفي بعضها منهم: شيخ لو ذاق الماء ما وجد له طعماً، كلها غير مستندة.

وعن حذيفة قال: مات رجل من المنافقين فلم أذهب إلى الجنازة فقال: هو منهم، فقال له عمر: أنا منهم؟

إِنَّ هَذَا الْحَبِيبَ؟ - لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَخْدُثُ النَّاسُ: أَنْ مُحْمَدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ.

ومن طريق مسلم أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا عبد الواحد - هو ابن زياد - عن عمارة بن القعقاع عن عبد الرحمن بن أبي نعم قال: سمعت أبا سعيد الخدري يقول: «بُعِثَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْيَمَنِ بِبَعْثِيَّةٍ فِي أَوَّلِ مَقْرُوفٍ لَمْ تَخْلُصْ مِنْ تَوَابِهَا، فَحَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: عَيْشَةُ بْنُ يَزِيدٍ، وَالْأَقْرَعُ بْنُ خَابِسٍ، وَزَيْدُ الْحَبَلِ - وَشَكَتْ فِي الرَّابِعِ - فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: كُنَّا نَحْنُ أَحْسَنُ بِهَا مِنْ هَؤُلَاءِ، فَجَلَسَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: أَلَا تَأْتُونِي وَأَنَا أَمِينٌ فِي السَّمَاءِ، يَأْتِينِي خَيْرُ السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً، فَقَامَ رَجُلٌ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ، مُشْرِفُ الْوَجْهَيْنِ، نَازِعُ الْجَنَةِ، كَثُ اللَّحْيَةِ، مَحْلُوقُ الرَّأْسِ، مُشَمَّرُ الْأَرْزَاقِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَى اللَّهُ، فَقَالَ: وَتِلْكَ، أَتَرَأَيْتَ أَحْسَنَ أَهْلِ الْأَرْضِ أَنْ يُنْفِي اللَّهُ؟ ثُمَّ وَلَّى الرَّجُلُ، فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَضْرِبُ عُنُقَهُ؟ فَقَالَ: لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي. قَالَ خَالِدٌ: وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي لَمْ أَؤْمَرْ أَنْ أَتَقَبَّ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ، وَلَا أَتَقَبَّ بَطُونَهُمْ، إِنْ يَخْرُجُ مِنْ مِثْقَلِ ذَرَّةٍ مِنْ هَذَا قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ رَبَّانِيًا، لَا يَجَاوِرُ خَاجِرَهُمْ، يَمُرُّونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمُرُّونَ مِنَ السُّهُمِ مِنَ الرَّبِيبَةِ».

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عوف الله أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحششي أخبرنا محمد بن بشار أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبة: قال: سمعت قتادة يحدث عن أبي نصر عن قيس بن عباد: «قُلْتُ لِعُمَارَ: أَرَأَيْتَ قِتَالَكُمْ هَذَا؟ أَرَأَيْتَ رَأَيْتُمُوهُ، فَإِنَّ السَّرَّاءِ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ؟ أَوْعَهَدَ إِلَيْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: مَا عَهَدَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً لَمْ يَعْهَدْهُ إِلَى النَّاسِ كَأَفْهَةٍ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَحْسَبُهُ قَالَ: حَذِيقَتِي حَذِيقَتُهُ، أَنَّهُ قَالَ: فِي أَمْتِي اثْنَا عَشَرَ مَنَاقِبًا لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يَجِدُونَ رِجْهًا حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْحَيَاظِ، فَمَلَأَتِ مِنْهُمْ بِكُفَيْهِمُ الرُّسُلَةَ، سِرَاجٌ مِنَ النَّارِ يَظْهَرُ بَيْنَ أَكْتَافِهِمْ حَتَّى تَنْجَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ».

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عبد البصير أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحششي أخبرنا محمد بن المثنى أخبرنا أبو أحمد - هو الزُّبَيْرِيُّ - أخبرنا سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن عياض بن عياض أبيه عن ابن مسعود قال: «خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ فِي خُطْبَتِهِ مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ مِنْكُمْ مَنَاقِبَيْنِ فَمَنْ سَمِعَتْ فَلْيَقِمْ، ثُمَّ قَالَ: قُمْ يَا فَلَانُ، قُمْ يَا فَلَانُ - حَتَّى عَدَّ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ - ثُمَّ قَالَ:

قال: لا.

في شيء منها حجة أصلاً.

أما حديث مالك بن النخعي عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ فَهُوَ كَافِرٌ».

وهكذا قال رسول الله ﷺ: «هَؤُلَاءِ عَنِ الْقَوْمِ الْمُنَافِقِينَ».

وأما حديث بريدة الأسلمي «لَا تَقُولُوا لِلْمُنَافِقِ سَيِّدًا» فإن هذا عمومًا لجميع الأمّة، ولا يخصّ هذا على أحدٍ - وإذا الأمر كذلك فإذا عرفنا المنافق وهنأنا أن نسميه «سَيِّدًا» فليس منافقًا بل مجاهرًا، وإذا عرفنا من المنافق، ونحن لا نعلم الغيب، ولا ما في ضميره فهو معلنٌ لا سرّ.

وقد يكون هذا الحديث أيضًا على وجه آخر - وهو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه السلام - قد صرح أنه أن خلاصًا من كثر فيه كان منافقًا خالصًا وقد ذكرناها قبل. وليس هذا نفاق الكفر، لكنه منافق لإظهاره خلاف ما يصرّفه في هذه الحلال المذكورة في كذبه، وغدوره، وفجوره، وإخلافه، وخيائته - ومن هذه صفاته فلا يجوز أن يسمى سيّدًا، ومن سماء سيّدًا فقد أسخط الله تعالى بإخبار رسول الله ﷺ بذلك.

وأما حديث ابن مسعود - فإن القائل أن رسول الله ﷺ لم يعدن، ولا أراة وجه الله تعالى فيما عمل فهو كافر معلنٌ بلا شك.

وكذلك القائل في حديث جابر إذا استأذن عمر في قتله إذ قال: ادعني يا رسول الله، فنهى رسول الله ﷺ عمر عن ذلك، وأخبر بأنه لا يقتل أصحابه.

وكذلك أيضًا استأذن عمر في قتل عبد الله بن أبي أن هؤلاء صاروا بإظهارهم الإسلام بعد أن قالوا ما قالوا: حرمت دماؤهم وصاروا بذلك جملة أصحابه عليه السلام.

قال أبو حمزة: فهذا ما احتج به من رأى أن المرتد لا يقتل أصلاً، لأن هؤلاء مرتدّون بلا شك، ولم يقتلهم رسول الله ﷺ، وقد قتل أصحابه الفضلاء، كعاصم، والغامدي، والجهني، إذ وجب القتل عليهم، ولو كان القتل على هؤلاء المرتدّين لما ضيع ذلك أصلاً.

قال أبو حمزة: فنقول، وبالله تعالى التوفيق.

- إنه لا خلاف بين أحد من الأمّة في أنه لا يحلّ لمسلم أن يسمي كافرًا معلنًا بأنه صاحب رسول الله ﷺ، ولا أنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه السلام، وهو عليه السلام قد أثنى على أصحابه.

فصح أنهم اظهروا الإسلام، فحرمت بذلك دماؤهم في

وعن عمدة بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن التّيمان الطّبري، قال: «قُلْتُ لِمُحَمَّدٍ بَنِ لَيْلٍ: هَلْ كَانَ النَّاسُ يَغْرِفُونَ النَّفَاقَ فِيهِمْ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَاللَّهِ إِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيَعْرِفَهُ مِنْ أَخِيهِ، وَمِنْ أَبِيهِ، وَمِنْ بَنِي عَمِّهِ، وَمِنْ غَشِيرَتِهِ، ثُمَّ يَلِيسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا عَلَى ذَلِكَ - قَالَ مُحَمَّدٌ: لَقَدْ أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ قَوْمِي عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ مَعْرُوفٍ بِنَافَقِهِ كَانَ يَسِيرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَيْثُ سَارَ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ أَمْرِ الْحَجَرِ مَا كَانَ، وَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ دَعَا فَأَرْسَلَ اللَّهُ السَّحَابَ فَامْطَرَتْ حَتَّى ارْتَوَى النَّاسُ، أَقْبَلْنَا عَلَيْهِ فَقُلْنَا: وَتَحْتَ أَبْعَدَ هَذَا شَيْءٌ؟ قَالَ: سَخَالَةٌ سَارَةٌ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَارَ حَتَّى كَانَ بَعْضُ الطَّرِيقِ ضَلَّتْ نَاقَتُهُ، فَخَرَجَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي طَلَبِهَا، وَعِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ يُقَالُ لَهُ: عُمَارَةُ بْنُ حَزَمٍ، وَكَانَ عَقِيًّا بِذُرِّيٍّ - وَهُوَ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ مَخْرُومٍ - وَكَانَ فِي رَحْلِ يَزِيدَ بْنِ نَضِيبٍ الْقَيْسَانِي وَكَانَ مُنَافِقًا، فَقَالَ يَزِيدُ - وَهُوَ فِي رَحْلِ عُمَارَةَ - وَعُمَارَةُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَلَيْسَ مُحَمَّدٌ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ وَيُخْبِرُكُمْ عَنْ خَيْرِ السَّمَاءِ، وَلَا يَذِرِي آيِنَ نَاقَتِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعُمَارَةُ عِنْدَهُ: إِنْ رَجُلًا قَالَ: هَذَا مُحَمَّدٌ يُخْبِرُكُمْ أَنَّهُ نَبِيٌّ وَيَزْعُمُ أَنَّهُ يُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ السَّمَاءِ - هُوَ لَا يَذِرِي آيِنَ نَاقَتِهِ - وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَعْلَمُ إِلَّا مَا عَلَّمَنِي اللَّهُ، وَقَدْ ذُلِّي عَلَيْهَا - وَهِيَ فِي هَذَا الرَّادِي مِنْ شَيْبٍ كَذَا وَكَذَا. وَقد حَسَبْتُ شَجَرَةً بِزَمَانِهَا، فَأَتَلَفْتُهَا حَتَّى شَأْنُونِي بِهَا، فَذَهَبُوا فَجَاءُوا بِهَا، فَارْجَعْ عُمَارَةُ بِنَ حَزَمٍ إِلَى رَحْلِي، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا عَجَبَ شَيْءٍ حَدَّثَنَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آيِنًا عَنْ مَقَالَةٍ قَاتِلَ أَخِيهِ اللَّهِ عَنْهُ كَذَا وَكَذَا - لِلَّذِي قَالَ يَزِيدُ بْنُ نَضِيبٍ فَقَالَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ فِي رَحْلِ عُمَارَةَ وَلَمْ يَخْضَرْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَزِيدُ، وَاللَّهِ قَالَ هَذِهِ الْمَقَالَةُ قَبْلَ أَنْ تَأْتِي، فَأَقْبَلَ عُمَارَةُ عَلَى يَزِيدَ بَجَأً فِي عُنُقِهِ وَقَتْلًا يَا أَلَّ عِيَادِ اللَّهِ، إِنْ فِي رَحْلِي الرَّاهِبَةِ، وَمَا أَشْفَرُ، اخْرُجْ، أَيَّ عَدُوِّ اللَّهِ مِنْ رَحْلِي فَلَا تَصْنَعْنِي».

وعن زيد بن وهب قال: كُتِبَ عِنْدَ حَذِيفَةَ - وَهُوَ مِنْ طَرِيقِ الْبَخَارِيِّ - فَقَالَ حَذِيفَةُ: مَا بَقِيَ مِنْ أَصْحَابِ هَذِهِ الْآيَةِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ، يَعْنِي قَوْلَهُ تَعَالَى «فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ» إِلَى قَوْلِهِ «يَهْتَبُونَ» قَالَ حَذِيفَةُ: وَلَا بَقِيَ مِنَ الْمُنَافِقِينَ إِلَّا أَرْبَعَةٌ، فَقَالَ لَهُ أَعْرَابِي: إِنَّكُمْ أَصْحَابُ مَحَبٍّ تَخْبَرُونَنَا بِمَا لَا نَدْرِي، فَمَا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ بِيَوْتَا، وَيَسْقُونَ أَعْلَافًا؟

قال: أولئك السّاق، أجل، لم يبق منهم إلا أربعة: شيخ كبير لو شرب الماء وجد له بردًا.

قال أبو حمزة: هذا كل ما حضرنا ذكره من الأخبار، وليس

كفرهم.

وأما حديث حذيفة فساقط، لأنه من طريق الوليد بن جميع - وهو هالك - ولا نراه يعلم من وضع الحديث فإنه قد روى أخباراً فيها أن أبا بكر، وعمر، وعثمان، وطلحة، وسعد بن أبي وقاص - رضي الله عنهم - أرادوا قتل النبي ﷺ واللقاء من العقبة في تبوك - وهذا هو الكذب الموضوع الذي يطعن الله تعالى واضعه - فسقط التعلق به - والحمد لله رب العالمين.

وأما حديث جابر فراويه أبو سفيان طلحة بن نافع وهو ضعيف، ثم لو صح لما كانت فيه حجة، لأنه ليس فيه إلا هبوب الريح لموت عظيم من عظماء المنافقين، فإنما في هذا الكشف أمره بعد موته فلم يوقن قط، بأن رسول الله ﷺ علم نفاقه في حياته، فلا يجوز أن يقطع بالظن على رسول الله ﷺ.

وأما الموقوفة على حذيفة - فلا تصح ولو صحت لكانت بلا شك على ما بيننا من أنهم صح نفاقهم وعادوا بالتوبة، ولم يقطع حذيفة ولا غيره على باطن أمرهم، فتورع عن الصلاة عليهم، وفي بعضها أن عمر سأل: أنا منهم، فقال له: لا، ولا أخبر أحداً غيرك بذلك - وهذا باطل كما ترى، لأن من الكذب المحض أن يكون عمر يشك في معتقده نفسه حتى لا يدرى أمناً هو أم لا.

وكذلك أيضاً لم يختلف اثنان من أهل الإسلام في أن جميع المهاجرين قبل فتح مكة لم يكن فيهم منافق، إنما كان النفاق في قوم من الأوس والخزرج فقط - فظهر بطلان هذا الخبر.

وأما حديث محمود بن لبيد فمتقطع، ومع هذا فإنما فيه: أنهم كانوا يعرفون المنافقين منهم، وإذا الأمر كذلك فليس هذا نفاقاً بل هو كفر مشهور، ورده ظاهرة - هذا حجة لمن رأى أنه لا يقتل المرتد.

وأما حديث حذيفة لم يثبت من أصحاب هذه الآية إلا ثلاثة فصحيح لا حجة لهم فيه، لأن في نص الآية أن يقاتلوا حتى يتهاوا فيقين نذري أنهم لو لم يتهاوا لما ترك قتالهم كما أمر الله تعالى.

وكذلك أيضاً قوله أنه لم يثبت من المنافقين إلا أربعة فلا شك عند أحد من الناس أن أولئك الأربعة كانوا يظهرون الإسلام، وأنه لا يعلم غيب القلوب إلا الله تعالى، فهم بمن أظهروا التوبة يقين لا شك فيه، ثم الله تعالى أعلم بما في نفوسهم.

قال أبو حمزة: ويثبت هذا:

ما روينا من طريق البخاري أخبرنا عمر بن حفص بن

ظاهر الأمر، وباطنهم إلى الله تعالى في صدق أو كذب، فإن كانوا صادقين في نيتهم فهم أصحابه حقاً عند الناس ظاهرهم، وعند الله تعالى باطنهم وظاهرهم، فهم الذين أخبر رسول الله ﷺ أنهم لو أنفق أحداً مثل أحد ذهباً ما بلغ نصف مد أحدهم، وإن كانوا كاذبين، فهم في الظاهر مسلمون، وعند الله تعالى كفار.

وهكذا القول في حديث أبي سعيد الذي قد ذكرناه إذ استأذنه خالد في قتل الرجل فقال: لا، لعله أن يكون يصلي، فقد صح نهي النبي عليه السلام لخالد عن قتله، ولو حل قتله لما نهاه رسول الله ﷺ عن ذلك، وأخبر رسول الله ﷺ بالسبب المانع من قتله - وهو أنه لعله يصلي - فقال له خالد: رب مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه، فأخبره: أنه لم يبعث ليشق عن قلوب الناس فإنما عليه الظاهر - وأخبرنا - عليه السلام - أنه لا يدرى ما في قلوبهم، وأن ظاهرهم مانع من قتلهم أصلاً.

وقد جاز هذا الخبر من طريق لا تصح، وفيه: أنه - عليه السلام - أمر أبا بكر، وعمر، بقتله، فوجدته يركع، ووجدته الآخر يسجد فتركاه، وأمر علياً بقتله فمضى فلم يجدته، وأنه عليه السلام قال: لو قتل لم يختلف من أئمتي اثنان وهذا لا يصح أصلاً، ولا وجه للاشتغال به.

وأما حديث عمار - في أئمتي اثنا عشر متافقاً فليس فيه: أن رسول الله ﷺ عرفهم بأعينهم وهو أخبار بصفة عن عدد فقط ليس فيهم بيان أنهم عرفوا بأسمائهم فسقط التعلق بهذا الخبر، وبالله تعالى التوفيق.

وأما حديث ابن مسعود فإنه لا يصح فإنما قد:

رويناه من طريق قاسم بن أصبغ أخبرنا أحمد بن زهير بن حرب أخبرنا أبو نعيم عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن رجل عن أبيه عن ابن مسعود، فذكر هذا الحديث.

وقال سفيان عن هذا الرجل الذي لم يسم عن أبيه: أراه عياض بن عياض، فقد أخبر أبو نعيم عن سفيان: أنه مشكوك فيه.

ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة، لأنهم قد انكشفوا واشتهر أمرهم، فليسوا منافقين، بل هم مجاهرون فلا بد من أحد أمرين لا ثالث لهما:

إما أن يكونوا تابوا فحقت دماؤهم بذلك، وإما أنهم لم يتوبوا فهو مما تعلق به من لا يرى قتل المرتد على ما ذكرنا.

وأما حديث أبي سعيد فإنما فيه أنهم ليسوا مأمونين من العذاب وهذا ما لا شك فيه ليس فيه أن رسول الله ﷺ عرف

الحديث، وفيه: فَهَذَا رَجُلٌ كَثَّ الْعَيْتَةُ مُشْرِفُ الْوَجْتَيْنِ غَايِرُ الْعَيْنَيْنِ نَاقِصُ الْجَبِينِ مَخْلُوقُ الرَّأْسِ فَقَالَ: اتَّقِ اللَّهَ يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَنْ يُطِيعُ اللَّهَ إِنَّ عَصِيئَتَهُ، أَيَأْتِيَنِي عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، وَلَا تَأْتُونِي، فَاسْتَأْذَنَ رَجُلٌ فِي قَتْلِهِ - يَزِيدُ أَنَّهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ مِنْ ضَرِيفِي هَذَا قَوْمًا يَفْرَوْنَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ خَنَاجِرَهُمْ يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْتَانِ يَمُرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمُرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرُّمِيَةِ لَيْسَ أَذْرَكُهُمْ لَا قَتْلَهُمْ قَتْلُ عَادِهِ.

حدثنا هشام بن سعيد أخبرنا عبد الجبار بن أحمد أخبرنا الحسن بن الحسين البصري أخبرنا جعفر بن محمد أخبرنا يونس بن حبيب أخبرنا أبو داود الطيالسي أخبرنا سلام بن سليمان - هو أبو الأحوص - عن سعيد بن مسروق عن عبد الرحمن بن أبي نعيم عن أبي سعيد الخدري قال: عَلِيَ بَعَثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذَهَبِيَّةٍ فِي ثَوْبَيْهَا فَحَمَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: بَيْنَ عَيْنَةَ بْنِ حِصْنِ بْنِ بَدْرِ الْفَزَارِيِّ، وَعَلَقَمَةَ بْنِ عَلَانَةَ الْكِلَابِيِّ وَالْأَفْرَجِ بْنِ خَابِيسِ التَّمِيمِيِّ، وَزَيْدِ الْحَبَرِ الطَّلَاطِيِّ، فَخَضِبَتْ فَرَشَ وَالْأَنْصَارُ، وَقَالُوا: يُعْطِي صَنَائِدَ أَهْلِ نَجْدٍ وَيَدْعُنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا أَعْطَيْتُهُمْ أَتْلَفُهُمْ، فَقَامَ رَجُلٌ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ، مَخْلُوقُ الرَّأْسِ مُشْرِفُ الْوَجْتَيْنِ، نَاقِصُ الْجَبِينِ، فَقَالَ: اتَّقِ اللَّهَ يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَنْ يُطِيعُ اللَّهَ إِنَّ عَصِيئَتَهُ، أَيَأْتِيَنِي عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ وَلَا تَأْتُونِي، فَاسْتَأْذَنَ عُمَرُ فِي قَتْلِهِ، فَأَبَى، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمُرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمُرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرُّمِيَةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْتَانِ، وَاللَّهِ لَئِنْ أَذْرَكْتُهُمْ لَا قَتْلَهُمْ قَتْلُ عَادِهِ.

قال أبو محمد: فصح كما ترى الإسناد الثابت: أن هذا المرتد استأذن عمر بن الخطاب، وخالد بن الوليد في قتله فلم يأذن لهما رسول الله ﷺ في ذلك، وأخبر عليه السلام في فوره ذلك: أنه سيأتي من ضنفه عصابة إن أدرَكَهُمْ قتلهم، وأنهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، فقد خرج عنه، ومن خرج عنه بعد كونه فدخله كدخل السهم في الرمية، فقد ارتد عنه.

فصح إنذار النبي - عليه السلام - بوجوب قتل المرتد، وأنه قد علم من الله تعالى أنه سيأمر بذلك الوقت - فثبت ما قلناه من أن قتل من ارتد كان حراماً - ولذلك نهى عنه - عليه السلام - ولم يأذن به لا لعمر، ولا لخالد.

ثم إنه عليه السلام نذر بأنه سيأخذ قتلته، وأنه سيجب قتل

غياث أخبرنا أبي أخبرنا الأعمش أخبرني إبراهيم التيمي عن الأسود قال: كنا في حلقة عبد الله بن مسعود فحاج حذيفة حتى قام علينا فسلم، ثم قال: لقد أنزل النفاق على قوم خير منكم، قال الأسود: سبحان الله، إن الله تعالى يقول ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ فبسم عبد الله بن مسعود، وجلس حذيفة في ناحية المسجد، فقام عبد الله ففترق الصحابة، فوماني حذيفة بالحصى فأتته، فقال حذيفة: عجبت من ضحكك وقد علم ما قلت. لقد أنزل الله النفاق على قوم كانوا خيراً منكم ثم تابوا فتاب الله عليهم.

روينا من طريق البخاري أخبرنا آدم بن أبي إياس أخبرنا شعبة عن واصل الأحدب عن أبي وائل شقيق بن مسلمة عن حذيفة بن اليمان قال: إن المنافقين اليوم شر منهم على عهد رسول الله ﷺ كانوا حينئذ يسرون واليوم يجهرون.

قال أبو محمد: فهذان إسران في غاية الصحة، في أحدهما بيان أن المنافقين على عهد رسول الله ﷺ كانوا يسرون، وفي الثاني أنهم تابوا - فبطل تعلق من تعلق بكل آية وكل خبر ورد في المنافقين.

وصح أنهم قسمان:

إما قسم لم يعلم باطن أمره، فهذا لا حكم له في الآخرة.

وقسم علم باطن أمره واكتشف فعاد بالثبوت.

قالوا: إن الذي جاز رسول الله ﷺ وقال: إنه لم يعدل، ولا أراة بقسمته وجه الله مرتد لا شك فيه، منكشف الأمر، وليس في شيء من الأخبار أنه تاب من ذلك، ولا أنه قتل، بل فيها النهي عن قتله.

قلنا: أما هذا فنحن، كما قلتم، لكن الجواب في هذا أن الله تعالى لم يكن أمر بعد يقتل من ارتد، فلذلك لم يقتله رسول الله ﷺ ولذلك نهى عن قتله، ثم أمره الله تعالى بعد ذلك يقتل من ارتد عن دينه فنسخ تحريم قتلهم.

برهان ذلك:

ما روينا من طريق مسلم أخبرنا هناد بن السري أخبرنا أبو الأحوص عن سعيد بن مسروق عن عبد الرحمن بن أبي نعيم عن أبي سعيد الخدري قال: «بَعَثَ عَلِيٌّ - وَهُوَ بِالْيَمَنِ - بِذَهَبِيَّةٍ فِي ثَوْبَيْهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَحَمَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: الْأَفْرَجِ بْنِ خَابِيسِ الْخَطَلِيِّ، وَعَيْنَةَ بْنِ بَدْرِ الْفَزَارِيِّ، وَعَلَقَمَةَ بْنِ عَلَانَةَ الْكِلَابِيِّ، وَزَيْدِ الْحَبَرِ الطَّلَاطِيِّ أَحَدُ بَنِي نَهْشَانَ - فَذَكَرَ

من يرتد فصح بيقيناً نسخ ذلك الحال، وقد نسخ ذلك.

بما روينا عن ابن عباس، وابن مسعود، وعثمان، ومعاذ عن رسول الله ﷺ.

قال أبو محمد رحمه الله: فإذا قد بطلت هذه المقالة من أن لا يقتل المرتد، وصح أنه من قال: إنه تعلق بمنسوخ، فلم يبق إلا قول من قال: يستتاب، وقد ذكرناه.

رسول الله ﷺ.

٩٧- كتاب الزنا

٢٢٠١- مسألة: حد الزنى.

قال أبو محمد رحمه الله: قال الله تعالى ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزُّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاجِشَةً﴾.

وقال تعالى ﴿وَلَا يَزْنُونَ﴾ الآية. فحرم تعالى الزنى وجعله من الكبائر، توعد فيه بالنار.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد أخبرنا إبراهيم بن أحمد أخبرنا القريبي أخبرنا البخاري أخبرنا محمد بن المثنى أخبرنا إسحاق بن يوسف أخبرنا الفضل بن غزوان عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ «لا يزني العبد حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يفتل حين يفتل وهو مؤمن» قال عكرمة قلت لابن عباس كيف ينتزع الإيمان منه قال هكذا - وشبك بين أصابعه ثم أخرجها - فإن تاب عاد إليه هكذا، وشبك بين أصابعه.

ومن طريق البخاري أخبرنا آدم أخبرنا شعبة عن الأعمش عن ذكوان - هو أبو صالح - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يفتل حين يفتل وهو مؤمن» - والثوبه مغروضة.

أخبرنا عبد الله بن ربيع التميمي أخبرنا محمد بن معاوية الروائي أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن راهويه أنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي قال: حدثني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، كلهم حدثوني عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يفتل حين يفتل وهو مؤمن، ولا يتهب نهباً ذات شرف فيترفع المسلمون إليها أبصارهم حين يتهبها وهو مؤمن».

قال أبو محمد رحمه الله: الإيمان هو جميع الطاعة، فأي طاعة أطاع العبد بها ربه فهي إيمان وهو بفعله إياها مؤمن، وأي معصية عصى بها العبد ربه فليست إيماناً، فهو بفعله إياها غير مؤمن، والإيمان والطاعة شيء واحد، فمعنى ليس مؤمناً: ليس مطيعاً لله تعالى، ولو كان نفي الإيمان هاتناً لإيجاباً للكفر لوجب نفي السارق ومن ذكر معه على الردة - هذا لا يقوله أحد، ولا فعله

حدثنا حماد أخبرنا عباس بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن أيمن أخبرنا محمد بن إسماعيل الترمذي أخبرنا الحميدي أخبرنا سفيان بن عيينة عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «لا يجبل ذم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ﷺ إلا في إحدى ثلاث: رجل كفر بعد إيمانه، أو زنى بعد إحصائه، أو نفس بنفس».

وقد روي «عن عثمان» - أنه قال وهو متصور في الدار: يم تقتلني، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يجبل ذم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: رجل كفر بعد إيمان، أو زنى بعد إحصائه، أو قتل نفساً قتيل بها.

قال أبو محمد رحمه الله: وعظم الله تعالى بعض الزنى على بعض، وكله عظيم، ولكن المعاصي بعضها أكبر من بعض، فعظم الله الزنى بحليلة الجار، وبمراة الجاهلي، وزنى الشيخ.

وروي عن طريق مسلم أخبرنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا جريح عن منصور عن أبي واثل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود قال: «سألت رسول الله ﷺ أي الذنوب أعظم عند الله تعالى؟ قال: أن تدخو لله نداءً وهو خلقك، قلت: ثم أي؟ قال: أن تقتل وتلك مخافة أن يطعمك تمك، قلت: ثم أي؟ قال: أن تزاني بخيلة جارك».

وه إلى مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ «حرمة نساء المجاهدين على القاعيين كحرمة أئمتهم، وما من رجل من القاعيين يخلف رجلاً من المجاهدين في أهله فيخونه فيهم إلا وقفت له يوم القيامة فيأخذ من عمله ما شاء، فما ظنكم».

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن المثنى أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبة عن منصور قال سمعت ربيع بن حراش يحدث عن زيد بن طليان رفعه إلى زر عن النبي ﷺ قال: «ثلاثة يجبههم الله، وثلاثة يغيضهم: الثلاثة الذين يغيضهم الله: الشيخ الزاني، والفقير المختال، والغني الظلوم».

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن العلاء أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «ثلاثة لا

يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: شَيْخُ زَانَ، وَمَلَكَ كَذَّابٌ، وَعَامِلٌ مُشْكِرٌ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَشِبٍ وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُبَيْعَةَ أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَهُ، وَقَالَ فِيهِ: «الشَّيْخُ الرَّازِيُّ، وَالْإِمَامُ الْكُذَّابُ، وَالْعَامِلُ الْمُخْتَالُ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاويةٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَشِبٍ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ الْخَزَامِيُّ أَخْبَرَنَا عَارِمٌ - هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ - أَخْبَرَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْقُمَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الرَّيَّةُ يُبْغِضُهُمُ اللَّهُ: الْبَيْعُ الْحَلَّافُ، وَالْقَبِيرُ الْمُخْتَالُ، وَالشَّيْخُ الرَّازِيُّ، وَالْإِمَامُ الْجَائِرُ».

٢٢٠٢ - مسألة: ما الزنى.

قَالَ عَلِيٌّ:

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَلْعَنُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾.

وَصَحَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الزُّلْدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاوِرِ الْحَجَرِ» وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ بِإِسْنَادِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ.

فَصَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ الْوُطْءُ إِلَّا مَبَاحًا لَا يِلَامُ فَاعِلُهُ، أَوْ عَمَرًا فِي غَيْرِ الْفِرَاشِ وَهَاتَا وَطَانِ آخَرَانِ..

أَحَدُهُمَا - مَنْ وَطِئَ فِرَاشًا مَبَاحًا فِي حَالِ عَرْمَةٍ، كَوَاطِعِ الْخَانِضِ، وَالْمَغْرَمَةِ، وَالْمَحْرَمِ، وَالصَّامِتِ فَرْصًا، وَالصَّامِتَةِ كَذَلِكِ، وَالْمَعْتَكِفِ، وَالْمَعْتَكِفَةِ، وَالْمَشْرُوكَةِ - فَهَذَا عَاصٍ وَلَيْسَ زَانِيًا بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ كُلِّهَا، إِلَّا أَنَّهُ وَطِئَ فِرَاشًا حَرَمَ بَوَاحٍ مَاءٍ، فَبِذَا ارْتَفَعَ ذَلِكَ الْوِجْهَ حَلَّ لَهُ وَطْؤُهُ.

وَالثَّانِي - مَنْ جَهَلَ، فَلَا ذَنْبَ لَهُ، وَلَيْسَ زَانِيًا - فَبَعْدَ هَذَيْنِ الْوُطْئَيْنِ فَلَيْسَ إِلَّا مَنْ وَطِئَ أَمْرَانَهُ الْمُبَاحَةَ بِعَقْدٍ نَكَاحٍ صَحِيحٍ، أَوْ بِمَلَكَ بَيْنِ صَحِيحٍ يَحِلُّ فِيهِ الْوُطْءُ، أَوْ عَاهَرٌ - وَهُوَ مَنْ وَطِئَ مَنْ لَا يَحِلُّ النَّظَرُ إِلَى جَرْدِهَا، وَهُوَ عَالِمٌ بِالتَّحْرِيمِ: فَهَذَا هُوَ الْعَاوِرُ الرَّازِي، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٢٠٣ - مسألة: حد الزنى.

قَالَ عَلِيٌّ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَصَحَّ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ هَذَيْنِ الْحَكَمَيْنِ مَنَسُوخَانِ بِبِلَاسِكَ، ثُمَّ اخْتَلَفَ النَّاسُ: فَقَالَتْ

طَائِفَةٌ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾ نَاسَخٌ لِقَوْلِهِ ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَوْ يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ وَحَمَلٌ مِنْ قَوْلِهِ هَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ﴾ عَلَى أَنَّ الْمَرَأَةَ مِنَ الرَّائِي وَالزَّانِيَةِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: لَيْسَ أَحَدُ الْحَكَمَيْنِ نَاسَخًا لِلآخَرِ، لَكِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ﴾ هَذَا كَانَ حَكْمَ الزَّوَانِي مِنَ النِّسَاءِ - نِسَائِهِنَّ وَأَبْكَارِهِنَّ - وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾ هَذَا حَكْمُ الزَّانِيَيْنِ مِنَ الرِّجَالِ خَاصَّةً النَّيِّبِ مِنْهُمْ وَالبَكْرِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ:

كَمَا أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْجَعْفَرِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَذْفُوقي الْقُرِّي أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ النَّحْوِيُّ أَخْبَرَنَا يَكُورُ بْنُ سَهْلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ أَخْبَرَنَا معاويةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَأَسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ﴾ فَكَانَتْ الْمَرَأَةُ إِذَا زَنَتْ تُحْسِنُ فِي الْبَيْتِ حَتَّى تَمُوتَ ثُمَّ أَسْرَلَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ ذَلِكَ «الرَّائِيَّةَ وَالزَّانِيَةَ» فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِأَرْبَعَةِ جَلْدَةٍ: وَإِنْ كَانَا مُحْصَنَيْنِ رُجْمًا، فَهَذَا السَّبِيلُ الَّذِي جَعَلَ اللَّهُ لَهُمَا.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾ فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا زَنَى أَوْ زَنَى بِالتَّعْيِيرِ وَضُرِبَ النِّعَالُ، فَانَزَلَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ هَذَا «الرَّائِيَّةَ وَالزَّانِيَةَ» فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِأَرْبَعَةِ جَلْدَةٍ.

فَإِنْ كَانَا مُحْصَنَيْنِ رُجِمَا فِي سَبِيلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:

أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْجَعْفَرِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَذْفُوقي أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّ سَلَمَةَ - هُوَ ابْنُ حَنْبَلٍ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ قَالَ: نَسَخْنَا الْحُدُودَ - وَقَالَ قَتَادَةُ أَيْضًا: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾ نَسَخْنَا الْحُدُودَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ، لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ إِنَّمَا فِيهِ حَكْمُ النِّسَاءِ قَطْعًا، وَلَيْسَ فِيهَا حَكْمُ الرِّجَالِ أَصْلًا.

ثُمَّ عَطَفَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهَا مَتَصِلًا بِهَا قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾ فَكَانَ هَذَا حَكْمًا زَانِدًا لِلرِّجَالِ مِثْلًا إِلَى مَا

على زان أصلا.

ثم وجدنا الأمة قد اتفقت - بلا خلافٍ من أحدٍ منهم: على أن الأمة إذا احصنت فعليها حسن جلد.

قال أبو محمد رحمه الله: ولا ندرى أحداً أوجب عليها مع ذلك الرجم، ولا يقطع على أن المنع من رجمها إجماع - والله أعلم. ثم اختلفوا:

فقال طائفة: عليها نفى سنة أشهر مع الجلد.

وقالت طائفة: لا نفى عليها مع ذلك أصلا.

ثم اختلفوا في الأمة إذا لم تحسن وزنت:

فقال طائفة: عليها حسن جلد ونفى سنة أشهر.

وقالت طائفة: ليس عليها إلا حسن جلد فقط ولا نفى

عليها.

وقالت طائفة: لا شيء عليها، لا جلد ولا نفى أصلا.

ثم اختلفوا في حد العبد إذا زنى - وهو حصن أو غير

عصن:

فقال طائفة: حدّه كحد الأمة على حسب اختلافهم في النفي مع الجلد، أو إسقاط النفي.

وقالت طائفة: حدّه كحد الحر الرجم أو النفي. واختلفوا في

حد من بعض حرّ وبعض عبد إذا زنى من العبد والإماء:

فقال طائفة: حدّه حد العبد التام الرق، أو الرجم والنفي، والأمة التامة الرق.

وقالت طائفة: عليه من الجلد والنفي بحساب ما فيه من

الحرية وبحساب ما فيه من الرق.

قال أبو محمد رحمه الله: ونحن - إن شاء الله تعالى -

ذاكرون جميع هذه المسائل مسألة مسألة ومتفصّلون ما احتجّت به

كل طائفة لقولها، ومبينون - بعون الله تعالى - صواب القول في

ذلك بالبراهين من القرآن، والسنة، كما فعلنا في سائر كتابنا هذا -

والحمد لله رب العالمين - وبه تعالى نستعين، ونعتصم.

٢٢٠٤ - مسألة: حد الحر والحرّة غير المحصنين.

قال أبو محمد رحمه الله: قال الله تعالى ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي﴾ فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وتشهد عذابهما طائفة من المؤمنين.

قال أبو محمد رحمه الله: فجاء النص كما ترى، ولم يختلف

قبله من حكم النساء، ولا يجوز البتة أن يقال في شيء من القرآن: إنه منسوخ بكذا، ولا أنه ناسخ لكذا إلا يبين، لأنه إخبار عن مراد الله تعالى، ولا يمكن أن يعلم مراد الله تعالى منّا، إلا بنصّ قرآن أو سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ، فإنها بوحى من الله تعالى، أو بإجماع متيقن من جميع الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - قاله عن توقّف رسول الله ﷺ لهم ذلك، أو بضرورة، وهو أن يتيقن تأخير أحد النصين بعد الآخر، ولا يمكن استعمالهما جميعاً: فنسري حينئذ يبين أن الله تعالى أبطل حكم الأول بالنص الآخر.

وكذلك ما جاء عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا فرق. فمن أخبر عن مراد الله تعالى منّا بشيء من دين الله تعالى بغير أحد هذه الوجوه فقد أخبر عن الله تعالى بما لا علم له، وهذا هو الكذب على الله تعالى بلا شك: أخبر عنه بما لم يخبر به تعالى عن نفسه.

فصح يقيناً: أن حكم النساء الزواني كان الحسن في البيوت حتى يمتن، أو يجعل الله لهم سبيلاً يحكم آخر وأن حكم الرجال الزناة كان الأذى، هذا ما لا شك فيه عند أحد من الأمة، ثم نسخ هذا كله بالحدود بلا خلافٍ من أحد من الأمة، وليس معنا يقين بأن حسن الزواني من النساء نسخ بالأذى، ثم نسخ عنهم الأذى بالحد، هذا ما لم يأت به قرآن، ولا سنة ولا إجماع، ولا أوجبه ضرورة فلم يجز القول به، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: فلما صح بالنص والإجماع أن الحسن والأذى منسوخان عن الزواني والزناة باليقين الذي لا شك فيه بالحدود وجب أن ننظر في الناسخ ما هو، فوجدنا الناس قد أجمعوا على أن الحر الزاني، والحرّة الزانية - إذا كانا غير محصنين - فإن حدّهما مائة جلدة - ثم اختلفوا: فقالت طائفة: ومع المائة جلدة نفى سنة.

وقالت طائفة: هذا على الرجل.

وأما المرأة فلا نفى عليها.

وقالت طائفة: لا نفى في ذلك، لا على رجل ولا امرأة، ثم اتفقوا كلهم، حاش من لا يعتد به بلا خلافٍ، وليس هم عندنا من المسلمين.

فقالوا: إن على الحر والحرّة - إذا زنيا وهما محصنان - الرجم حتى يموتا - ثم اختلفوا: فقالت طائفة: عليهما مع الرجم المذكور جلد مائة لكل واحدٍ منهما.

وقالت طائفة: ليس عليهما إلا الرجم، ولا جلد عليهما. وقالت الأزارقة من الخوارج: ليس عليهما إلا الجلد فقط، ولا رجم

ومن عجائب الدنيا أن يجعلوا الأربعين التي زادها عمرُ بنُ الخطاب عليه السلام في حدِّ الحمر على سبيل التعزير حداً واجباً مفترضاً، وهو عليه السلام يجلد مرة أربعين، ومرة ستين، ومرة ثمانين.

وكذلك عثمان بعده، وعلي، وغيرهما من الصحابة - رضي الله عنهم - ثم يأتون إلى حدِّ افترضه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فيجعلونه تعزيراً، كل ذلك جرأة على الدعوى بلا برهان، وادّعاء أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا زُنْتُ أُمَّةً أَحَدِكُمْ فَلْيَجْلِدْنَاهَا» ولم يقل «فليضربها» دليلاً على نسخ التعزير.

قال أبو محمد رحمه الله: وهذا من الباطل المحض، لأن هذا خبرٌ جملٌ أحال فيه رسول الله ﷺ على غيره، فلم يذكر نفيًا، ولا عدد الجلد، فإن كان دليلاً على إسقاط التعزير فهو أيضاً دليلٌ على إسقاط عدد ما يجلد، وإن لم يكن دليلاً على إسقاط عدد ما يجلد، لأنه لم يذكر فيه، فليس أيضاً دليلاً على نسخ النفي وإن لم يذكر فيه، والأخبار يضمن بعضها إلى بعض، وأحكام الله تعالى وأحكام رسوله - عليه السلام - كلها حق ولا يحل ترك بعضها لبعض، بل الواجب ضمُّ بعضها إلى بعض واستعمال جميعها.

قال أبو محمد رحمه الله: وأما إسقاط مالك النفي عن العيب، والإماء، والنساء، وإثبات إساءة على الحر، فتفريق لا دليل على صحته، لأن قضاء رسول الله ﷺ وأمره قد ورد عموماً بالنفي على كل من زنى ولم يحسن، ولم يخص الله تعالى ولا رسوله ﷺ امرأة من رجل، ولا عبداً من حرٍّ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

وقد قال الله تعالى في الإماء ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾.

فصح أن عليهن من النفي نصف ما ينفي المحسن. وكذلك أمر رسول الله ﷺ بأن يقام الحدُّ على المكاتب بنسبة ما أدى من حدِّ الحر، ونسبة ما لم يؤدِّ من حدِّ العبد. فبطل كل ما خالف حكم الله تعالى وحكم رسوله ﷺ وبالله تعالى التوفيق.

١ - حَدُّ الْحُرِّ وَالْحُرَّةِ الْمُحْصَنَيْنِ

٢٢٠٥ - مسألة: قال أبو محمد رحمه الله: قالت

طائفة: الحرُّ والحرَّة إذا زنيا - وهما عصمتان - فإنهما يرجان حتى يموتا.

وقالت طائفة: يجلدان ثم يرجان حتى يموتا.

فأما الأزارقة - فليس من فرق الإسلام، لأنهم الذين أخبر

أحد من أهل القبلة في أن الجلد حكم الزاني الحر غير المحسن، والزانية الحرّة غير المحسنة، وإنما اختلف الناس في هل عليهما نفي كما ذكرنا أم لا.

وهذا باب قد قصصناه في أبواب مجموعة صدرنا بها قبل كلامنا في المرتبتين ذكرنا فيها كل حكم يخص به حدان من الحدود فصاعداً وتقصينا هنالك الآثار بإسنادها، ونذكر هاهنا إن شاء الله تعالى جملة مختصرة من ذلك. وبالله تعالى التوفيق.

فقول: إنه قد صح أن رسول الله ﷺ قال: «الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ».

وصح عنه - عليه السلام - من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود «عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ يُحْصَنْ بِجَلْدِ مِائَةٍ وَتَغْرِيبِ عَامٍ».

وعن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، إن رسول الله ﷺ «قَضَى فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ يُحْصَنْ بِأَنْ يُنْفَى عَاماً مَعَ إِفَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ».

وصح أنه عليه السلام قال للذي زنى ابنته بامرأه مُسْتَأْجَرَةً: «عَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَعَلَى امْرَأَتِكَ هَذَا الرَّجْمُ».

وصح أن عمر بن الخطاب جلد امرأة زنت مائة جلدًا وغربها عاماً.

وروي أيضاً مثل ذلك عن علي بن أبي طالب وغيره من الصحابة - رضي الله عنهم - ولم يرو عن أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - خلاف ذلك إلا رواية عن علي: ليس على أم الولد نفي - وإنما قال في البكرين بزنيان: حسيهما من الفتنة أن ينفيا.

وعن ابن عباس: من زنى جلد وأرسل. قال أبو محمد رحمه الله: فليس قول ابن عباس من زنى جلد وأرسل دليلاً على أنه لا يوجب النفي عنده، بل قد يكون قوله وأرسل يريد به أن يرسل إلى بلد آخر.

وكذلك قول علي: حسيهما من الفتنة أن ينفيا يفرج على إيجاب النفي، وأن ذلك حسيهما من البلاء.

قال الله تعالى ﴿لَمْ أَحْصِ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ إلى قوله تعالى ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَافِرِينَ﴾ والرواية عنه في أن أم الولد لا تنفى إذا زنت لا تصح على ما ذكرنا قبل.

قال أبو محمد رحمه الله: وكلا القولين دعوى بلا برهان.

كما أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبيري أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال: «أُوحِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَذُوا عَنِّي خَذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنُ سَبِيلِ، الشَّيْبِ بِالشَّيْبِ جُلْدُ بَائِتٍ وَالرَّجْمُ، وَالْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جُلْدُ بَائِتٍ وَتَقِي سَنَةً، وَكَانَ الْحَسَنُ يَقِي بِوَ.

وبه يقول الحسن بن يحيى، وابن راهويه، وأبو سليمان، وجميع أصحابنا.

هاهنا قول ثالث: أن الشَّيْبَ إِذَا كَانَ شَيْخًا جُلْدٌ وَرَجْمٌ، فَإِنْ كَانَ شَابًا رَجْمٌ وَلَمْ يَجْلَدْ.

كما روي عن أبي ذر قال: الشَّيْخَانِ يَجْلَدَانِ وَيَرْجَمَانِ، وَالتَّيَّانِ يَرْجَمَانِ، وَالْبَكَرَانِ يَجْلَدَانِ وَيَقْيَانِ.

وعن أبي بن كعب قال: يجلدون، ويرجمون ولا يجلدون، ويجلدون ولا يرجمون - وفُسِّرَه قَتَادَةُ، قَالَ: الشَّيْخُ الْمُحْصَنُ يَجْلَدُ وَيَرْجَمُ إِذَا زَنَى، وَالشَّابُّ الْمُحْصَنُ يَرْجَمُ إِذَا زَنَى، وَالشَّابُّ إِذَا لَمْ يَحْصَنْ يَجْلَدُ.

وعن مسروق قال: الْبَكَرَانِ يَجْلَدَانِ وَيَقْيَانِ، وَالتَّيَّانِ يَرْجَمَانِ وَلَا يَجْلَدَانِ، وَالشَّيْخَانِ يَجْلَدَانِ وَيَرْجَمَانِ.

قال أبو محمد رحمه الله: وهذه أقوال كما ترى:

فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ لَمْ يَرْجَمْ أَصْلًا فَقَوْلُ مَرْغُوبٍ عَنْهُ، لِأَنَّهُ خِلَافُ الثَّابِتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ كَانَ نَزَلَ بِهِ قَرَأْنٌ وَلَكِنَّهُ نَسَخَ لَفْظَهُ وَيَقِي حُكْمَهُ:

حَدَّثَنَا حَمَادٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْرَجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الدَّبِيرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ عَنْ زُرِّ بْنِ حَبِيشٍ قَالَ: قَالَ لِي أَبِي بَنُ كَعْبٍ: كَمْ تَعْدُونَ سُورَةَ الْأَحْزَابِ، قُلْتُ: ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ آيَةً، أَوْ أَرْبَعًا وَسَبْعِينَ آيَةً، قَالَ: إِنَّ كَانَتْ لَتَقَارُونَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، أَوْ لَهِيَ اطْوَلُ مِنْهَا، وَإِنْ كَانَ فِيهَا لَأَيَةُ الرَّجْمِ؟ قُلْتُ: أَيْهَا الْمُنْذَرُ وَمَا أَيْةُ الرَّجْمِ؟

قال: إِذَا زَنَى الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُوهُمَا الْبَيْتَةَ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ.

قال علي: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ كَالشَّمْسِ لَا مَغْمَرٌ فِيهِ.

وَحَدَّثَنَا أَيضًا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ الْأَشْعَرِيُّ أَخْبَرَنَا مَنصُورٌ - هُوَ ابْنُ أَبِي مَزَاهِمٍ - أَخْبَرَنَا أَبُو حَفْصٍ - هُوَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ مَنصُورٍ - هُوَ ابْنُ الْمُغْتَمِرِ - عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ عَنْ زُرِّ بْنِ حَبِيشٍ قَالَ: قَالَ لِي أَبِي بَنُ كَعْبٍ: كَمْ تَعْدُونَ سُورَةَ الْأَحْزَابِ، قُلْتُ: ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ، فَقَالَ أَبِي: إِنَّ كَانَتْ لَتَعْدُونَ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْهُمْ بِأَنَّهُمْ يَمُوتُونَ مِنَ الذَّنِّ كَمَا يَمُوتُ مِنَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَةِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: لَا رَجْمَ أَصْلًا وَإِنَّمَا هُوَ الْجُلْدُ فَقَطْ.

فَأَمَّا مَنْ رَوَى عَنْهُ الرَّجْمُ فَقَطْ دُونَ جُلْدٍ:

فَكَمَا أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مَعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ السَّكَّانِيُّ عَنْ الزَّهْرِيِّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعُمَرُ: رَجَمَا وَلَمْ يَجْلِدَا.

وبه إلى وكيع أخبَرنا العمري - هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ - عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ قَالَ: إِذَا عَمِرَ رَجْمٌ وَلَمْ يَجْلَدْ.

وبه إلى وكيع أخبَرنا الثَّوْرِيُّ عَنْ مَغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: يَرْجَمُ وَلَا يَجْلَدْ.

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الزَّهْرِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَنْكُرُ الْجُلْدَ مَعَ الرَّجْمِ وَبِهِ - يَقُولُ الْأَوْزَاعِيُّ، وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَهَاشِمِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَاحْمَدُ بْنُ حَبِشٍ، وَأَصْحَابُهُمْ.

وَأَمَّا مَنْ رَوَى عَنْهُ الرَّجْمُ وَالْجُلْدُ مَعًا:

فَكَمَا أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍ أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ قَاسِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَاسِمٍ أَخْبَرَنَا جَدِّي قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْحَشَنِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غَنْدَرٌ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ جَلَدَ شَرَاةَ يَوْمِ الْخَمِيسِ وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: أَجْلَدُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَارْجَمَهَا بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَحَدَّثَنَا حَمَادٌ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ إِمِّنٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَادِعِ بْنُ زَيْدٍ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنِ الْأَعْمَشِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ دَعَا بِشَرَاةٍ فَجْلَدَهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: جَلَدْتُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَرَجَمْتُهَا بِسُورَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مَعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ عَلِيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ: أَجْلَدُهَا بِالْكِتَابِ، وَارْجَمَهَا بِالسُّورَةِ.

وعن الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي بَنُ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي التَّيِّبِ تَرْزِيهِ أَجْلَدُهَا ثُمَّ ارْجَمَهَا.

وبه - يَقُولُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ:

قالت عائشة رضي الله عنها - فأكلها الناجر، ولا حاجة بأحد إليها.

وهكذا القول في آية الرضاة ولا فرق. وبرهان هذا: أنهم قد حفظوها كما أوردنا، ولو كانت مثبته في القرآن لما منع أكل الناجر للصحيحة من إثباتها في القرآن من حفظهم، وبالله تعالى التوفيق.

فيقين ندرى أنه لا يختلف مسلمان أن الله تعالى افترض التبليغ على رسوله ﷺ وأنه - عليه الصلاة والسلام - قد بلغ كما أمر.

قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾.

وقال تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نُزِّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

وقال تعالى ﴿مَسْرُوكًا فَلَا تَسْمَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾.

وقال تعالى ﴿مَا تَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ يُلْهِهَا﴾.

فصح أن الآيات التي ذهبت لو أمر رسول الله ﷺ بتبليغها لبلاغها، ولو بلغها لحفظت، ولو حفظت ما ضرها موته، كما لم يضر موته - عليه السلام - كل ما بلغ قط من القرآن، وإن كان عليه السلام لم يبلغ، أو بلغه فأنسيه هو والناس، أو لم ينسوه، لكن لم يامر - عليه السلام - أن يكتب في القرآن فهو منسوخ فيقين من عند الله تعالى، لا يحل أن يضاف إلى القرآن.

قال أبو محمد رحمه الله: وقد روى الرجم عن النبي ﷺ جماعة:

كما حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن يحيى بن عبد الله التيسابوري أخبرنا بشر بن عمر الزهراني أخبرني مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب قال: «إن الله يبعث محمداً وأنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل آية الرجم، فقرأناها وعجبنا، ورجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، وأخشى أن طالع الناس زمان أن يقول قائل: ما نجد آية الرجم في كتاب الله تعالى فيترك قريبته أنزلها الله، وأن الرجم في كتاب الله حق على من رآه إذا أخصن من الرجال والنساء، إذا قامت البينة، أو كان الحيل، أو الاغتراف».

وبه إلى أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن منصور المكي أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: «قد خشي أن يطول

سورة البقرة أو أطول، وفيها آية الرجم الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم»، فهذا سفيان الثوري، ومنصور: شهدا على عاصم وما كذبا، فهما القتان، الإمامان، البدران - وما كذب عاصم على زر، ولا كذب زر على أبي.

قال أبو محمد رحمه الله: ولكننا نسخ لفظها وبقي حكمها، ولو لم ينسخ لفظها لأقربها أبي بن كعب زراً بلا شك، ولكنه أخبره بأنها كانت تعدل سورة البقرة، ولم يقل له: إنها تعدل الآن فصح نسخ لفظها.

قال علي: وقد روي هذا من طرق، منها: ما أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن المنثري أخبرنا محمد بن جعفر عندهما أخبرنا شعيب عن قتادة عن يونس بن جبير عن كثير بن الصلت، قال: قال لي زيد بن ثابت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما أئبته قال عمر: لما نزلت آية رسول الله ﷺ فقلت: أكثيبيها قال شعيب: كأنه كره ذلك، فقال عمر: ألا تری أن الشيخ إذا لم يحصن جلده، وأن الشاب إذا زنى وقد أحصن رجم».

قال علي رحمه الله: وهذا إسناد جيد.

قال علي: وقد توهم قوم أن سقوط آية الرجم إنما كان لغیر هذا، ظنوا أنها تلفت بغير نسخ.

واحتجوا بما: أخبرنا أحمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي أخبرنا ابن مفرج أخبرنا محمد بن أيوب الصموني أخبرنا أحمد بن عمر بن عبد الحافظ البراء أخبرنا يحيى بن خلف أخبرنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، قال عبد الله عن عمرة بنت عبد الرحمن، وقال عبد الرحمن عن أبيه، ثم اتفق القاسم بن محمد وعمرة كلاهما عن عائشة أم المؤمنين قالت: لقد نزلت آية الرجم والرضاة، فكانتا في صحيفة تحت سري، فلما مات رسول الله ﷺ تشاغلنا بموته فدخلنا داجن فأكلها.

قال أبو محمد: وهذا حديث صحيح وليس هو على ما ظنوا، لأن آية الرجم إذ نزلت حفظت، وعرفت، وعمل بها رسول الله ﷺ إلا أنه لم يكتبها نسخ القرآن في المصحف، ولا اثبتوا لفظها في القرآن، وقد سأل عمر بن الخطاب ذلك - كما أوردنا - فلم يجبه رسول الله ﷺ إلى ذلك.

فصح نسخ لفظها وبقيت الصحيحة التي كتبت فيها - كما

وكذلك الرِّجْمُ، لأنّه قد يموتُ المرجومُ من رميةٍ واحدةٍ، وقد لا يموتُ من ألفِ رميةٍ، وما كان هكذا فلا يمكنُ ضبطُ نصفه أبداً، وإذا لم يكنْ هذا فقد أماناً أن يكلفنا الله تعالى ما لا نطيقُ لقوله تعالى ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

ولقول رسول الله ﷺ «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» أو كما قالَ عليه السلام، فسقط الرِّجْمُ وبقيَ الجلدُ والنَّفيُ سنةٌ - وكلاهما له نصفٌ، فعلى الأمة نصفٌ ما على الحرّة منها.

قال أبو محمد رحمه الله: وإن كان الإحصانُ لا يقعُ في اللّغة إلا على الحرّة فقط، فالنّفي لا يجبُ على الإمام من هذه الآية، وما نعلمُ الإحصانُ في اللّغة العربيّة والشرعية يقعُ إلا على معنيين: على الزَّواج الذي يكونُ فيه الوطءُ - فهذا إجماعٌ لا خلاف فيه - وعلى العقد فقط، ولا نعلمه يقعُ على الحرّة المطلقة فقط، فلا يجوزُ أن يقطعُ في الدّين إلا يقيُن: لأنّه إخبارٌ عن الله تعالى، ولا يحلُ لمن لا تقوى أو عقلٌ: أن يخبرَ عن الله تعالى إلا يقيُن، ولسنا والله نعلمُ نحنُ كمن يقولُ: إن الدّينَ ماخوذٌ بالظنُون فقط، ولكنّ النّفي واجبٌ على الإمام إذا زَيّن من موضعٍ آخر.

وهو الخبرُ الَّذي: أخبرنا عبدُ الله بنُ ربيعٍ أخبرنا محمدُ بنُ معاوية أخبرنا أحمدُ بنُ شعيبٍ أخبرني محمدُ بنُ إسماعيلَ بنُ إبراهيم بنِ عليّ أخبرنا يزيدُ بنُ هارون أخبرنا حمادُ بنُ سلمة عن أبيوب السخيتاني عن عكرمة عن ابن عباسٍ عن النبي ﷺ قال: «إِذَا أَصَابَ الْمَكَاتِبُ حَدًّا أَوْ مِرَاتًا وَرَثَ بِحِسَابٍ مَا عَنَّقَ مِنْهُ وَأَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ بِحِسَابٍ مَا عَنَّقَ مِنْهُ».

وهو إلى أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عيسى الدمشقي أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا حماد بن سلمة عن أبيوب السخيتاني، وقادة، قال قتادة: عن خلاص بن عمرو عن علي بن أبي طالب، وقال أبووب: عن عكرمة عن ابن عباس، ثم اتفقا: علي، وابن عباس، كلاهما عن النبي ﷺ قال: «الْمَكَاتِبُ يُعْتَقُ مِنْهُ بِقَدَرِ مَا أَذَى، وَيُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِقَدَرِ مَا عَنَّقَ مِنْهُ، وَيُرَثَ بِقَدَرِ مَا عَنَّقَ مِنْهُ».

وهذا إسنادٌ في غاية الصّحّة، فوجب ضرورة أن يكون حدُ الأمة بنسبته من حد الحرّة عموماً في جميع ما له نصف من حد الحرّة، فوجب ضرورة أن حد الأمة المتروجة نصف حد الحرّة، من النّفي والجلد - وأن لا يخص من ذلك شيء، لأن رسول الله ﷺ لم يخص من ذلك، ولا أحد من الأمّة أجمع على تخصيصه، ولا جاء القرآنُ بتخصيصه، فوجب فيها سنة أشهر، وجلدها خمسون جلدة، وبالله تعالى التوفيق.

بالتأسي زمان حتى يقول قائل: ما نجد الرِّجْمَ في كتاب الله؟ فيُجِبُ بتركِ فريضةِ أزْوَاجِها الله، ألا وإن الرِّجْمَ حقٌّ على من زنى إذا أَحْضَرَ، وَكَانَتِ الْبَيْتَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ، أَوْ الْأَعْرَافُ، وَقَدْ قَرَأْنَاهَا الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا أَتَمَّةً وَقَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ.

حدثنا عبدُ الله بنُ ربيعٍ أخبرنا عمرو بنُ عبد الملك أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا سليمان بن الأشعث أخبرنا مسدد أخبرنا يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن بن حطان بن عبد الله الرقاشي عن عباد بن الصّامِت قال: قال رسولُ الله ﷺ: «خُذُوا عَنِّي خُلُوعًا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ مَسِيلًا، الثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جِلْدٌ مِائَةٌ وَرَجَمٌ بِالْحِجَارَةِ، وَالْيَكْرُ بِالْيَكْرِ جِلْدٌ مِائَةٌ وَنَفْيٌ سَنَةً».

روينا من طريق مسلم أخبرنا عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد أخبرنا أبي عن جدي أخبرنا عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وسعيد بن المسيّب عن أبي هريرة أنه «أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِالْمَسْجِدِ فَذَاعًا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ - فَذَكَرَ الْحَبِيثُ، وَفِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ فَقُلْ أَخَصَّنْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَذْنُبُوا يَا فَارِجُوهُ».

٢٢٠٦ - مسألة: حد الأمة المحصنة.

قال أبو محمد: قال الله تعالى ﴿فَإِذَا أَحْضَرَ فَإِنَّ أَوَّلَ بَغْيَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ فيبينُ ندرى أن الله تعالى أرادَ فإذا تزوجن ووطئن فعليهن نصف ما على الحرائر المحصنات من العذاب، والحرّة المحصنة فإن عليها جلد مائة والرِّجْم، وبالضرورة ندرى أن الرِّجْمَ لا نصف له، فبقي عليهن نصف المائة، فوجب على الأمّة المحصنة جلدُ خمسين فقط.

فإن قيل: فمن أين أوجبتم عليها نفي سنة أشهر، أم من هذه الآية أم من غيره؟

فجوابنا، وبالله تعالى التوفيق:

إن القائلين إن على الأمّة نفي سنة أشهر قالوا: إن ذلك واجبٌ عليهن من هذه الآية.

وقالوا: إن الإحصان اسم يقعُ على الحرّة المطلقة فقط، فإن كان هذا كما قالوا فالنّفي واجبٌ على الإمام المحصنات من هذه الآية، لأن معنى الآية: فعليهن نصف ما على الحرائر من العذاب، وعلى الحرائر هنا من العذاب جلد مائة، ومعه نفي سنة، أو رجْم، والرِّجْم يتصف أصلاً، لأنّه موت، والموت لا نصف له أصلاً.

٢٢٠٧ - مسألة: حدُّ المملوك إذا زنى، وهل عليه وعلى الأمة المحصنة رجم أم لا؟

قال أبو محمد: اختلف الناس في المملوك الذَّكَرُ إذا زنى:

فقالت طائفة: إنَّ حدَّه حدُّ الحرِّ من الجلد والنَّفي والرجم:

كما أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عبد البصير أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الخشني أخبرنا محمد بن المتني أخبرنا عبد الله بن إدريس الأودي أخبرنا ليث بن أبي سليم عن مجاهد قال: قدمت المدينة وقد أجمعوا على عباد زنى.

وقد أحصن بمجرؤ - أنه يرجم، إلا عكرمة فإنه قال: عليه نصف الحد.

قال مجاهد: وإحصان العبد أن يتزوج الحرَّة، وإحصان الأمة أن يتزوجها الحرُّ - وبهذا يأخذ أصحابنا كلهم.

وقال أبو ثور: الأمة المحصنة والعبد المحصن عليهما الرجم، إلا أن يمنع من ذلك إجماع.

وقال الأوزاعي: إذا أحصن العبد بزوجة حرَّة فعليه الرجم، وإن لم يعق، فإن كان تحته أمة لم يجب عليه الرجم إن زنى وإن عتق.

وكذلك قال أيضاً: إذا أحصنت الأمة بزواج حر فعليها الرجم، وإن لم تعق، ولا تكون عصنة بزواج عبد.

وقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد: حدُّ العبد المحصن، وغير المحصن، والأمة: لا رجم في شيء من ذلك.

قال أبو محمد: فلمَّا اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك فيما احتج به أصحابنا لقولهم، فوجدناهم يقولون «الزَّانية والزَّاني» الآية.

وقال رسول الله ﷺ: «الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جُلْدٌ مِائَةً وَتَغْرِيبٌ عَامٌ، وَالنَّبِيَّةُ بِالنَّبِيَّةِ جُلْدٌ مِائَةً وَالرَّجْمُ».

فأولوا: فجاء القرآن والسنة بعموم لا تجلُّ أن يُخصَّ منه إلا ما خصَّه الله تعالى ورسوله عليه السلام، فوجدنا النصَّ من القرآن والسنة قد صحَّ بتخصيص الإمام من جملته هذا الحكم بأنَّ على المحصنات منهنَّ نصف ما على المحصنات الحرَّات.

وكذلك النصُّ الوارد في الأمة التي لم تُحصن، فخصصنا الإمام بالقرآن والسنة، وبقي العبد «وما كان ربك نسياً».

ويبين ندرى أن الله تعالى لو أراد أن يخصَّ العبيد لذكرهم كما ذكر الإمام، ولما أغفل ذلك، ولا عمله - والقياس كله باطل،

ودعوى بلا برهان.

وكلُّ ما يشغبون به في إثبات القرآن فحسب لو صحَّ لهم - وهو لا يصحُّ لهم منه شيء أصلاً - لما كان في شيء منه إيجابٌ تخصيص القرآن به، ولا إباحة الإخبار عن مراد الله تعالى، إذ لا يجوز أن يعرف مغيب أحد بقياس. قالوا: فوجب أن يكون حكم العبد حكم الحرِّ في حدِّ الزنى.

ثم نقول لأصحاب القياس: قد أجمعتم على أن حدَّ العبد كحدِّ الحرِّ في الرِّقَّة، وفي الحارِية، وفي قطع السَّرقة، فيلزمكم - على أصولكم في القياس - أن تردُّوا ما اختلفت فيه من حكمه في الزنى إلى ما اتَّفقت فيه من حكمه في الرِّقَّة، والحارِية، والسَّرقة: بالقتل رجماً، والقتل صلباً أو بالسَّيف: أشبه بالقتل رجماً بالجلب، قالوا: لا، ولا سبماً للمالكين المشغبون بإجماع أهل المدينة، وهذا إجماع - إلا عكرمة - قد خالفوه.

فإن قالوا: إن رآوي هذا الخبر ليث بن أبي سليم وليس بالقوي.

قلنا لهم: ربَّ خير احتججتكم فيه لأنفسكم بليث ومن هو دون ليث، كجابر الجعفي عن الشعبي «لا يؤمَّن أحدٌ بتعدي جاليساً» وليث أقوى من جابر بلا شك.

ثم نظروا فيما احتج به أبو ثور فوجدنا من حجته أن قال: قال الله تعالى «فَإِذَا أَحْصِنْتَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ».

قلنا: أمر الله تعالى بالمخالفة بين حدِّ الأمة وحدِّ الحرَّة فيما له نصف، وليس ذلك إلا الجلد والتَّغْرِيب فقط.

وأما الرجم فلا نصف له أصلاً، فلم يكن للرجم في هذه الآية دخول أصلاً ولا ذكر.

وكذلك لم يكن له ذكر في قوله تعالى «وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي» الآية.

ووجدنا الرجم قد جاءت به سنة رسول الله ﷺ على من أحصن.

وكذلك جاء - عن عمر رضي الله عنه وغيره، من الصحابة: الرجم على من أحصن جملته، ولم يخصَّ حرّاً من عبد، ولا حرَّة من أمة. فوجب أن يكون الرجم واجباً على كلِّ من أحصن من حرٍّ أو عبد، أو حرَّة أو أمة، بالعموم الوارد في ذلك، إلا أن جلد الأمة نصف جلد الحرَّة، ونفيها نصف أمل الحرَّة.

قال أبو محمد رحمه الله: فنظرنا في هذين الاحتجاجين فوجدناهما صحيحين، إذ لم يرد نصٌّ صحيح يعارضهما - فنظرنا

عليهم، ولا بإيجاب أزيد من خمسين جلدة ونفي نصف سنة، فوجب الأخذ بما أوجه النص والإجماع وإسقاط ما لا نص فيه ولا إجماع، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمّد رحمه الله: فصّح بما ذكرنا أن قول الله تعالى ﴿وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ الآية إنما عنى بلا شكّ الأحرار والحرّات.

وكذلك قول رسول الله ﷺ «الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جُلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ وَالنَّيْبُ بِالنَّيْبِ جُلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ» إنما عنى به - عليه السلام - الأحرار والحرّات لا العبيد ولا الإماء.

وأما من لم يصحّ الحديث الذي أوردنا عن رسول الله ﷺ في أن «يُقَامُ الْحَدُّ عَلَى الْمَكَاتِبِ بِقَدَرِ مَا عَنَى» ولم يصحّ الحكم بقول رسول الله ﷺ «الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَالنَّيْبُ بِالنَّيْبِ جُلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ» ولم يعتمد في الرجم إلا على الأحاديث الواردة في رجم ماعز، والغامدية، والجهينة - رضي الله عنهم - فإنه لا غلص لهم من دليل أبي شور وأصحابنا، ولا نجد البتة دليلاً على إسقاط الرجم عن الأمة المحصنة والعبد المحصن، فإن رجح إلى القياس فقال: أقيس العبد على الأمة.

قيل له: القياس كله باطل، ولو كان حقاً لما كان لكم هاهنا وجه من القياس تعلّقون به في إسقاط الرجم أصلاً، لأن قول الله تعالى ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ قِيَارَ آتَيْنَ بِفَاجِئَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ ليس فيه نص ولا دليل على إسقاط الرجم عنها، ولا نجد دليلاً على إسقاطه أصلاً، ولا سيّما من قال: إحصانها هو إسلامها، وأنه أيضاً يلزمه أن تكون كل حرّة مسلمة عصاة ولا بد، وإن لم تزوج قط، لأن إحصانها أيضاً إسلامها.

ومن الباطل الحال أن يكون إسلام الأمة إحصاناً لها، ولا يكون إسلام الحرّة إحصاناً لها، فإذا وجب هذا ولا بد، فواجب أن تكون الآية المذكورة، يعني قوله تعالى ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ قِيَارَ آتَيْنَ بِفَاجِئَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ اللواتي لم يتزوجن من الإماء والحرّات، لأن أهل هذه المقالة لا يرون المحصنات هاهنا إلا الحرّات اللواتي لم يتزوجن فهن عندهم اللواتي لعذابهن نصف.

وأما الرجم الذي هو عندهم عذاب المتزوجات فقط عذاب عليهن عندهم غيره، فلا نصف له، فإذا لزمتهم هذا واقضاه قولهم، فواجب أن تبقى الأمة المحصنة بالزواج والحرّة المحصنة بالزواج: على وجوب الرجم الذي إنما وجب عندهم بأن النبي ﷺ رجم من أحصن فقط، وبالله تعالى التوفيق.

في ذلك، فوجدنا رسول الله ﷺ قد قال: «إِذَا أَصَابَ الْمَكَاتِبُ حَدّاً أَوْ مِرّاً وَرَبَّ يَحْسَابِهِ مَا عَنَى مِنْهُ، وَأَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِحَسَابِ مَا عَنَى مِنْهُ وَقَدْ ذَكَرْنَا بِإِسْنَادِهِ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا مُتَصِلاً بِهِ فَأَعْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ.

فاقضى لنفّ رسول الله ﷺ وحكمه في هذا الخبر حكم المماليك في الحد بخلاف حكم الأحرار جملة إذ لو كان ذلك سواء لما كان لقول رسول الله ﷺ أن «يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِحَسَابِ مَا عَنَى مِنْهُ» معنى أصلاً، ولكأن المكاتب الذي عنى بعضه كأنه حرّ كله، هذا خلاف حكم رسول الله ﷺ.

قال أبو محمّد رحمه الله: فإذا قد صحّ أن حكم أهل الرّدة في الحدود خلاف حكم الحرّ، فليس إلا أحد وجهين لا ثالث لهما، ولا بدّ من أحدهما: أمّا أن لا يكون على المماليك حدّ أصلاً، وهذا باطل بما أوردناه أيضاً بإسناده في الباب المتصل بهذا الباب وإسناده:

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا عبد الرحمن بن محمّد بن سلام أخبرنا إسحاق بن يوسف الأزرق عن سفيان الثوري عن عبد الأعلى - هو ابن عبد الأعلى التغلبي - عن مسرة - هو ابن جميلة - عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ قال: «أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» فكان هذا عموماً موجباً لوقوع الحدود على العبيد والإماء، وإما أن يكون للمماليك حدّ يخالف حكم حدود الأحرار، وهذا هو الحق، إذ قد بطل الوجه الآخر ولم يبق إلا هذا، والحق في أحدهما ولا بدّ - مع ورود هذين النصين اللذين ذكرنا - من وجوب إقامة الحدود على ما ملكت أيماننا، وأنهم في ذلك بخلاف حدود الأحرار، فإذا قد وجب هذا - بلا شك - فلم يكن بدّ من تحديد حدّ المماليك بخلاف حكم الأحرار في الحدود، فقد صحّ إجماع الفاتلين بهذا القول - وهم أهل الحق - على أن المماليك في الحد نصف حدّ الحرّ، فكان هذا حجة صحيحة مع صحة الإجماع المتيقن على إطباق جميع أهل الإسلام: على أن حدّ العبد والأمة ليس يكون أقلّ من نصف حدّ الحرّ، ولا أكثر من نصف حدّ الحرّ، ولم يأت بهذا نص قط - فهذا إجماع صحيح متيقن على إبطال القول بأن يكون حدّ المملوك أو المملوكة أقلّ من نصف حدّ الحرّ، أو أكثر من نصف حدّ الحرّ - فبطل بالتصريح المذكورة.

قال أبو محمّد رحمه الله: فلو لا نصّ رسول الله ﷺ على إقامة الحدود على ما ملكت أيماننا لكانت الحدود عنهم ساقطة جملة، فإذا قد صحت الحدود عليهم فلا يجوز أن يُقام عليهم منها إلا ما أوجبه عليهم نص أو إجماع، ولا نص ولا إجماع يوجب الرجم

٢٢٠٨- مسألة: وجدت امرأة ورجل يطوها،
فقال: هو زوجي وقال هو: هي زوجتي - وذلك لا يعرف.

قال أبو محمد رحمه الله:

اختلف الناس في هذا:

فقال طائفة: لا حد عليهما.

كما أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عبد الله بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع أخبرنا داود بن يزيد الزعفراني عن أبيه أن رجلا وامرأة وجدوا في حرب مرداس فرغوا إلى علي بن أبي طالب فقال: ابنة عمي تزوجتها فقال لها علي: ما تقولين، فقال لها الناس: قولي نعم، فقلت: نعم، فدرأ عنهما.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عون الله أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الخشعي أخبرنا محمد بن بشر بنندار أخبرنا محمد بن جعفر غندر أخبرنا شعبة عن الحكم بن عتيبة، وحماد بن سليمان أنهما قالوا في الرجل يوجد مع المرأة فيقول: هي امرأتي، أنه لا حد عليه - قال شعبة: فذكرت ذلك لأبيوب السخثاني، فقال: ادروا الحدود ما استطعتم.

قال أبو محمد رحمه الله: وبه يقول أبو حنيفة،
والشافعي.

وقالت طائفة: عليهما الحد:

كما أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عبد الله بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم النخعي في الرجل يوجد مع المرأة فيقول: هي امرأتي، فقال إبراهيم: إن كان كما يقول لم يمت على فاجر حد.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عون الله أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الخشعي أخبرنا محمد بن بشر أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبة عن المغيرة عن إبراهيم النخعي في الرجل يوجد مع المرأة فيقول: هي امرأتي قال: عليه الحد.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب عن غير واحد عن الأوزاعي قال: سألت ابن شهاب عن الرجل يوجد مع المرأة، فيقول: تزوجتها فقال: يسأل البيعة، فإن جاء بيته وإلا وقع عليه الحد.

وبه يقول مالك، وأصحابه.

وقال عثمان البتي: إن كنا لا نعرفان فلا حد عليهما، فإن كنا معروفين فإن كان يرى قبل ذلك يدخل إليها ويذكر ذلك، فلا حد عليه، وإن لم يكن شيء من ذلك فعليهما الحد.

قال أبو محمد رحمه الله: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك: فوجدنا من قال: لا حد عليهما يجتج بأن قال: هو قول روي عن علي بن أبي طالب بمضرة الصحابة ولا يخالف له منهم، فلا يجوز تعدي.

وقالوا: ادروا الحدود بالثبوت وأوجب هذه شبهة قوية.

وقالوا: لا خلاف بين أحد من الأمة في أن رجلا لو وجد يدا امرأة معروفة لغيره فقال الذي عرف ملكها له: قد كان اشتراها مني، وقال هو كذلك، وأقرت هي بذلك: أنه لا حد عليهما - فهذا مثله.

قال أبو محمد رحمه الله: ما نعلم لهم حجة غير ما ذكرنا، وكل هذا لا حجة لهم فيه: أمّا قولهم: إنه قول روي عن علي، فهذا لا حجة لهم فيه، لأنه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ فهذا لا يلزمنا.

وأما قولهم: 'ادروا الحدود ما أمكنكم' فقد ثبت بطلان هذا القول، وأنه لا محلّ درء حد بشبهة ولا إقامته بشبهة في دين الله تعالى، وإنما هو الحق واليقين قط، ويكني من بطلان قول من قال: ادروا الحدود بالثبوت أنه قول لم يأت به قرآن ولا سنة - وإنما جاء القرآن والسنة بتحريم دم المسلم وبشرته حتى يثبت عليه حد من حدود الله تعالى، فإذا ثبت لم يخلّ درؤه أصلا، فيكون عاصيا لله تعالى.

وأما قوله في نظيرهم ذلك بالأمة المعروفة لإنسان فيوجد معها رجل فيقول: قد صارت لي وملكها، ويقول سيدها بذلك، ودعواهم الإجماع في ذلك: قول بالظن لا يصح، وما عهدنا قول مالك المشهور فيمن قامت عليه بيعة بأنه أخرج من حرزه مالا مستترا بذلك، فادّعى أن صاحب ذلك الشيء أمره بذلك، أو أنه وهبه، وأقر صاحب المال بذلك: بأنه لا يلفظ إلى ذلك: بل تقطع يده ولا بد.

قال أبو محمد رحمه الله: والذي نقول به: أن من وجد مع امرأة يطوها وقامت البيعة بالوطء، فقال هو: إنها امرأتي، أو قال: أمي، فصدقته في ذلك، فإن كانا غريبين، أو يعرفان، فلا شيء عليهما، ولا يعرض لهما ولا يكشفان عن شيء، لأن الإجماع قد صح بقل الكواف: أن الناس كانوا يهاجرون إلى رسول الله ﷺ أفذاذا ومجموعين، من أقاصي اليمن، ومن جميع بلاد العرب -

المرجوم أم لا؟.

بأهلبيهم ونسائهم وإمامهم وعييدهم - فما حيل بين أحد وبين من زعم أنها امراته أو أمته، ولا كلف أحد على ذلك بيّنة.

ثم على هذا إجماع جميع أهل الإسلام، وجميع أهل الأرض من عهد رسول الله ﷺ وإلى يومنا هذا لا يزال الناس يرحلون بأهلبيهم وإمامهم وريقهم، ولا يكلف أحد منهم بيّنة على ذلك، بل تصدق أقوالهم في ذلك - مسلمون كانوا أو كفارا.

فإذ قد صرح النص بهذا والإجماع فلا يجوز مخالفة ذلك، فإن كانت معروفة في البلد، ومعروف أنه لا زوج لها، فإن أمكن ما يقول، فلا شيء عليهما، لأن أصل دماغيهما وإبشارهما على التحريم يقول رسول الله ﷺ «إِنْ دَمَاكُم وَأَمْزَاكُم وَأَعْرَاضُكُم وَإِبْشَارُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ فَلَا يَجُوزُ إِيَاحَا مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا بِبَيِّنٍ لَا شَكَّ فِيهِ - وَإِنْ كَانَ كَذِبُهَا فِي ذَلِكَ مَتَيْنًا فَالْحُدُّ وَاجِبٌ عَلَيْهِمَا - وَإِنْ قَالَ: هِيَ أُمِّي، وَصَدَّقَهَا صَاحِبُهَا الَّذِي عَرَفَ مَلِكُهَا لَهُ، وَأَقْرَبُ أَهْلُهُ قَدْ كَانَ وَهَبًا لَهُ، أَوْ كَانَ بِأَعْيُنِهِمْ، صَدَّقُوا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا فِي ذَلِكَ، فَإِنْ كَذَبَ حَدٌّ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بَيِّنَةٌ عَلَى صِحَّةِ دَعْوَاهُ، فَلَوْ قَالَ: هِيَ أُمِّي، وَقَالَتْ هِيَ: بَلْ أَنَا زَوْجَتِي، أَوْ قَالَ: هِيَ زَوْجَتِي، وَقَالَتْ هِيَ: بَلْ أَنَا أُمْتُهُ، أَوْ قَالَ: بَلْ أُمُّ وَلَدِهِ - فَقَدْ انْتَفَى عَلَى صِحَّةِ الْفَرَاشِ فَلَا حَدَّ فِي ذَلِكَ، وَهِيَ عَلَى الْحَرَمَةِ حَتَّى يَقِيمَ هُوَ بَيِّنَةً يَمْلِكُهَا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَلَفَ لَهَا فِيمَا يَدْعِيهِ مِنَ الزَّوْجِيَّةِ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّ الْمَلِكَ قَدْ بَطَلَ إِذَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ، وَالنَّاسُ عَلَى الْحَرَمَةِ حَتَّى يَصْغُرَ الرَّقْءُ، وَالزَّوْجِيَّةُ لَمْ تُثَبِّتْ - لَا بِإِقْرَارِهِمَا وَلَا بِبَيِّنَةٍ - وَإِنَّمَا يَحْكُمُ عَلَيْهِمَا مِنَ الْآنَ.

وأما إذا كانت أمة معروفة لإنسان، فأنكر سيدها خروجها عن ملكه إلى الذي وجد معها، فالحد عليها وعلى الذي وجد معها، إلا أن يأتِيَ بَيِّنَةٌ عَلَى ذَلِكَ، وله على سيدها البيمين ولا بد.

٢٢٠٩ - مسألة: فيمن وجد مع امرأة فشهده له أبوها

أو أخوها بالزَّوْجِيَّةِ.

قال أبو محمد رحمه الله: فلو وجد يطاء امرأة معروفة - وهو مجهول أو معروف - فأدعى هو وهي الزَّوْجِيَّةَ، وشهد لهما بذلك أبوها أو أخوها فإن مالكا قال: عليهما الحد، وقال أصحابنا: إن كان اللذان شهدا لهما عدلين صرح العقد، وبطل الحد - وبهذا نأخذ، فإن لم يكونا عدلين، فالحد عليهما ما لم يكن على صِحَّةِ النِّكَاحِ بَيِّنَةٌ، أو استفاضة، لأن البَيِّنَينَ صرح أنهما غير زوجين، وأنها حرام عليه، فلا يتنقل التحريم إلى التحليل، ولا يتنقل إلى حكم الزَّوْجِيَّةِ إِلَّا بِبَيِّنٍ مِنْ بَيِّنَةٍ أَوْ اسْتِفاضة.

٢٢١٠ - مسألة: هل يصلي الإمام وغيره على

قال أبو محمد رحمه الله: أخبرنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا محمد بن المثنى أخبرنا عبد الأعلى أخبرنا داود عن أبي نصر عن أبي سعيد الخدري «أن رجلا من أسلم يُقَالُ له مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ رَجَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيبًا مِنَ الْعَشِيِّ فَقَالَ: أَوَلَكُمَا أَنْطَلَقْتَ غَزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَخْلُفُ رَجُلًا فِي عِيَالِنَا لَهُ نَيْبٌ كَنَيْبِ النَّبِيِّ، عَلَى أَنْ لَا أَوْتَى بِرَجُلٍ فَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا نَكَلْتُ بِهِ قَالَ: فَمَا اسْتَغْفَرَ لَهُ وَلَا سَبَّهَ.

حدثنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبري أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني عبد الله بن أبي بكر أخبرني أيوب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري إن رسول الله ﷺ «صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ أَمَرَ بِمَاعِزٍ بِرَجْمِهِ فَطُؤُنَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الظُّهْرِ حَتَّى كَادَ النَّاسُ يُنْجِرُونَ عَنْهَا مِنْ طُولِ الْقِيَامِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَمَرَ بِهِ فَرَجَمَهُ، فَلَمْ يَقْتُلْ حَتَّى رَمَاهُ عَسَرُ مِنَ الْخَطَابِ بَلَّغِي بِمَاعِزٍ فَصَابَ رَأْسَهُ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ لِمَاعِزٍ جِئْتَ فَاضْتِ نَفْسَهُ: أَفَصَلَّى عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَا، فَلَمَّا كَانَ الْعَدَاةُ صَلَّى الظُّهْرَ فَطُؤُنَ الرَّكْعَتَيْنِ الْأَوَّلَتَيْنِ كَمَا طَوَّلْتُمَا بِالْأَنْسِ، أَوْ أَخْرَ بِأَشْيَاءَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: صَلُّوا عَلَيَّ صَاحِبِكُمْ فَصَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالنَّاسُ».

حدثنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبري أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله «أن رجلا من أسلم جاء إلى النبي ﷺ فَأَعْتَرَفَ بِالزَّوْنِ فَأَعْرَضَ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ - فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَرَجَمَ بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا أَدْلَقَتْهُ الْحِجَابَةَ قَرَأَ فَادْرَكَ فَرَجَمَهُ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرًا وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ».

قال أبو محمد رحمه الله: فذهب إلى هذا قوم.

فقالوا: لا يصلي عليه الإمام ويصلي عليه غيره - وذهب آخرون إلى أن الإمام يصلي على المرجوم والمرجومة كسائر الموتى ولا فرق.

روينا من طريق البخاري أخبرنا عمرو أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن جابر قال: «إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَعْتَرَفَ بِالزَّوْنِ فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ - فَأَمَرَ بِهِ فَرَجَمَ بِالْمُصَلَّى فَلَمَّا أَدْلَقَتْهُ الْحِجَابَةَ قَرَأَ فَادْرَكَ فَرَجَمَهُ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرًا وَصَلَّى عَلَيْهِ».

محضين ولا يلحق في هذا ولد أصلاً إذا لم يكن عقد، فإن كانا جاهلين فلا شيء عليهما، وإن كان أحدهما جاهلاً والآخر عالماً، فاحذوا على العالم دون الجاهل.

وعن بكير بن الأشج أنه قال في امرأة انطلقت إلى جاريتها فهاتيا بهيتهما وجعلتها في حجلتها وجاء زوجها فوطئها، قال: تنكح المرأة ولا جلد على الرجل وعلى الجارية حد الزنى إن كانت تدري أن ذلك لا يحل.

ولو أن امرأة دلست نفسها لأجنبي فوطئها بظن أنها امرأته، فهي زانية ترجم وتجلد إن كانت محصنة أو تجلد وتنفى، إن كانت غير محصنة ولا يلحق الولد في ذلك.

قال أبو محمد: في امرأة وجدت مع رجل ولها زوج فقالت: تزوجني. أخبرنا حامد بن محمد بن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الديلمي أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني بعض أهل الكوفة أن علي بن أبي طالب رجم امرأة كانت ذات زوج فجاءت أرضاً فتزوجت ولم تشك أن ما جاءها موت زوجها ولا طلاق.

وعن ابن شهاب أنه قال: نرى في امرأة حرّة كانت تحت عبد فتحوّل أرضاً أخرى فتزوجت رجلاً، قال: نرى عليها الحد ولا نرى على الذي تزوجها شيئاً، ولا على الذي أنكحها إن كان لا يعلم أنها كان لها زوج.

قال أبو محمد رحمه الله: وأما من تزوج خاسئة، فإن حمماً

قال:

حدثنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الديلمي أخبرنا عبد الرزاق عن معمر بن الزهري في الرجل يتزوج الخاسئة. قال: يجلد، فإن طلق رابعة من نساءه طلقاً أو طلقين ثم تزوج الخاسئة قبل انقضاء عدّة التي طلق، جلد مائة.

ويه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قال ابن شهاب: في رجل ينكح الخاسئة فدخل بها، قال: إن كان قد علم ذلك أن الخاسئة لا تحل، رجم. وإن كان جاهلاً جلد أدنى الحدين، ولها مهرها بما استحل منها، ثم يفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً، فإن ولدت لم ير له ولدها.

وعن إبراهيم النخعي في الذي ينكح الخاسئة متعمداً قبل أن تنقضي عدّة الرابعة من نساءه، أنه يجلد مائة ولا ينفى.

وقال آخرون غير هذا: كما روي عن الأوزاعي قال: سألت ابن شهاب عن الرجل يتزوج الأخت على الأخت والخاسئة - وهو يعلم أنه حرام - قال: يرمم إن كان محصناً.

قال ابن وهب: وسمعت الليث يقول ذلك.

قال أبو محمد رحمه الله: فهذا مما اختلف فيه محمود بن غيلان، وإسحاق بن إبراهيم الديلمي على عبد الرزاق، فرواية الديلمي عنه في هذا الخبر، ولم يصل عليه، ورواية محمود عنه في هذا الخبر، وصلى عليه، قاله أعلم أيهما وهم.

ومن طريق مسلم أخبرنا محمد بن عبد الله بن غير أخبرنا أبي أخبرنا عبد الله بن بريدة عن أبيه فذكر حديث الغامدية وأن رسول الله ﷺ أمر الناس فرجعوها، ثم أمر بها فصلى عليها ووثب.

ومن طريق مسلم أخبرنا أبو غسان المسمعي أخبرنا معاذ - يعني ابن هاشم الدستوائي - أخبرني أبي عن يحيى بن أبي كثير أخبرني أبو قلابة أن أبا المهلب حدثه عن عمران بن الحصين أن امرأة من جهينة أتت نبي الله ﷺ وهي حيلى من الزنى وذكر الحديث - وفيه: أن رسول الله ﷺ أمر بها فرجمت ثم صلى عليها، فقال له عمر بن الخطاب: أنصلي عليها يا نبي الله وقد زنت؟ قال: لقد تابت فوّة لو فُيئت بين سبعين من أهل المدينة لوسمّتهم، وحلّ وجذبت بأفضل من أن جادت بنفسها لله؟.

ففي هذه الآثار صلاة رسول الله ﷺ على الجاهنية بنفسه بلا خلاف، وأمره بالصلاة على الغامدية بلا خلاف، وصلاته على ماعز ﷺ باختلاف، وهذه الآثار في غاية الصحّة.

وبهذا يقول علي بن أبي طالب رحمه الله رجم شراحة.

فقالوا: كيف نصنع بها؟ قال: اصنعوا بها كما تصنعون بفسادكم إذا من في يوتكم.

قال أبو محمد رحمه الله: والذي نصنع بفسادنا إذا من في يوتنا هو أن يغسل ويكفن ويصلى عليهم الإمام وغيره - هذا ما لا خلاف فيه من أحد من الأمّة، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢١١ - مسألة: في امرأة أحلت نفسها أو تزوج رجل خاسئة، أو دلست، أو دلست بنفسها لأجنبي.

قال أبو محمد رحمه الله:

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في المرأة تقول للرجل: إني حلّ لك، فيمسها على ذلك فتلد منه، أنه يرمم ولا يرثه ذلك الولد.

قال أبو محمد: ليس لأحد أن يحل ما حرّم الله تعالى، فإحلالها نفسها باطل وهو زنى محض وعليه الرجم والجلد إن كانا

وقال مالك، والشافعي وأصحابنا: يرجم إلا أن يعذر

بجهل.

وأما من أسقط الحد في بعض ذلك وأوجهه في بعض، فتناقص.

فإن تعلّقوا بعمر فقد قلنا: إنه ليس في الأثر عن عمر أنها كانت عالة بانتضاء العدة ولا بالتحريم - فلا متعلّق لهم بذلك.

قال أبو محمد رحمه الله: والقول في ذلك كله واحد، وهو أن كل عقد فاسد لا يحل، فالفرج به لا يحل، ولا يصح به زواج، فهما أجنبيان كما كانا، والوطء فيه من العالم بالتحريم زنى مجرّد عصى، وفيه الحد كاملاً من: الرجم أو الجلد، أو التعزير - ولا يلحق فيه ولد أصلاً ولا مهر فيه، ولا شيء من أحكام الزوجية - وإن كان جاهلاً فلا حد، ولا يقع في ذلك شيء من أحكام الزوجية إلا لحاق الولد فقط، للإجماع، وبالله تعالى التوفيق.

وأما من طلق ثلاثاً ثم وطئ فإن كان عالماً أن ذلك لا يحل، فعليه حد الزنى كاملاً وعليها كذلك، لأنها أجنبية، فإن كان جاهلاً فلا شيء عليه، ولا يلحق الولد هانئاً، لأنه وطئ فيما لا عقد له معها - لا صحيحاً ولا فاسداً، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢١٣ - مسألة: من تزوجت عبداً.

قال أبو محمد رحمه الله:

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عبد الله بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضّاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الحكم بن عتيبة أن عمر بن الخطاب كتب في امرأة تزوجت عبداً فعزّرها وحرّمها على الرجال.

وبه إلى وكيع أخبرنا الأسود بن شيبان عن أبي نوفل عن أبي عقرب قال: جاءت امرأة إلى عمر بن الخطاب فقالت: يا أمير المؤمنين إني امرأة كما ترى، غيري من النساء أجلّ مني، ولي عبد قد رضىت أمانته، فاردت أن أتزوج، فبعت عمر إلى العبد فضره ضرباً، وأمر بالعبد فبيع في أرض غريبة.

وعن ابن شهاب عن ابن مسعود قال: كان أبو الزبير يحدث عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه قال: جاءت امرأة إلى عمر بن الخطاب - ونحن بالجالية نكحت عبداً، فتلهّف عليها وهم يرجعها، ثم فرق بينهما، وقال للمرأة: لا يحل لك ملك يمينك.

قال أبو محمد رحمه الله: القول في هذا كله واحد، كل نكاح لم يبيحه الله تعالى فلا يجوز عقده، فإن وقع، فسبح أبداً، لأنه ليس نكاحاً صحيحاً جائزاً، فإن وقع فيه الوطء، فالعالم بتحريمه زان

قال أبو محمد رحمه الله: فلمّا اختلفوا - كما ذكرنا - وجب أن ننظر في ذلك، فوجدنا من قال: لا حد على من تزوج خامسة يمتح بها ذكرنا في أول الباب الذي قبل هذا متصلاً به في الكلام في المرأة تزوج ولها زوج والرّد عليه قد ذكرناه هنالك أيضاً بما جلته أنه ليس زواجاً، لأن الله تعالى حرّمه، وإذا ليس زواجاً فهو عهر، فإذا هو عهر فعليه حد الزنى وعليها كذلك إن كانا عاقلين بأن ذلك لا يحل ولا يلحق فيه الولد أصلاً، فإن كانا جاهلين فلا حد في ذلك لما ذكرنا ويلحق الولد، وإن كان أحدهما جاهلاً والآخر عالماً فالحد على العالم ولا شيء على الجاهل.

وأما من قال: إنه يجلد أدنى الحدين فليس بشيء لما ذكرنا هنالك من أنه زان أو غير زان، فإن كان زانياً فعليه حد الزنى كاملاً، وإن كان غير زان فلا شيء عليه، لأن بشرته حرام إلا بقرآن أو بسنة، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢١٢ - مسألة: امرأة تزوجت في عتبتها، ومن طلق

ثلاثاً قبل الدخول أو بعده ثم وطئ.

قال أبو محمد رحمه الله: روي عن سعيدين المسيب أن امرأة تزوجت في عتبتها فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فضرها دون الحد، وفرق بينهما.

وعن الشعبي أنه قال: في امرأة نكحت في عتبتها عمداً، قال: ليس عليها حد - وعن إبراهيم التيمي بثله.

قال أبو محمد رحمه الله: والإسناد إلى عمر منقطع، لأن سعيداً لم يلحق عمر عليه سماعاً إلا نعيه النعمان بن مقرن على المنبر. ولا تخلو الناكحة في عتبتها بأن تكون عالة بأن ذلك لا يحل، أو تكون جاهلة بأن ذلك محرّم، أو غلطت في العدة: فإن كانت جاهلة، أو غلطت في العدة: فلا شيء عليها، لأنها لم تعد الحرام، والقول قولها في الغلط على كل حال - فإن كانت عالة بأن ذلك لم يحل، ولم تخطئ في العدة: فهي زانية وعليها الرجم.

وقد يمكن أن يضربها عمر عليه تعزيراً لتركها التعلّم من دينها ما يلزمها؛ فهو مكان التعزير.

وأما من أسقط الحد في العمد في ذلك، فإنه إن طرد قوله لزمه المصير إلى قول أبي حنيفة في سقوط الحد عن تزوج أمه - وهو يدرى أنها أمه وأنها حرام - وعن تزوج ابنته كذلك، أو اخته كذلك، وتزوج نساء الناس - وهن تحت أزواجهن عمداً دون طلاق، ولا فسح - وهذا هو الإطلاق على الزنى، بل هو

عليه الحدُّ حدُّ الزَّنى كاملاً - فهوَّ أو هيَّ أو كلاهما - ومن كان جاهلاً، فلا شيءَ عليه، والولدُ فيه لاحقٌ للإجماع ومن قذفَ الجاهلَ حدُّ لأنَّه ليسَ زانياً، ولو كان زانياً لحدُّ حدُّ الزَّنى ولا يحلُّ للمرأةُ عبدها، فإنَّ وطنها فكما قلنا: إنَّ كانت عالةً أن هذا لا يحلُّ فهيَّ زانيةٌ وترجمَ، ويحلُّ لها - إنَّ كانت محصنةً - أو تجلَّد وتنفى - إنَّ كانت غيرَ محصنةٍ - والعبدُ كذلك، ولا يلحقُ الولدُ، فإنَّ كانت جاهلةً فلا شيءَ عليها، ويلحقُ الولدُ بها.

أما التفريقُ فلا بدُّ منه.

وأما التحريمُ على الرجالِ فلا يجرمُ بذلك، لأنَّ الله تعالى لم يوجبْ ذلك، ولا رسوله ﷺ.

فإنَّ اعتقته بشرطٍ أن يتزوَّجها فالعتقُ باطلٌ مردودٌ، لأنَّه علَّقَ بشرطٍ ليسَ في كتابِ الله تعالى فهوَّ باطلٌ، وإذا بطلَ الشرطُ بطلَ كلُّ عقدٍ لم يعقدْ إلا بذلك الشرطُ، ولا يجوزُ إنفاذُ العقدِ، لأنَّ العاقبةَ له لم يعقده قطُّ منفرداً من الشرطِ، فلا يحلُّ أن يَمْضِيَ عليه عقدٌ لم يعقده على نفسه قطُّ، لأنَّه لم يوجبْ عليه ذلك قرآنً، ولا سنةً صحيحةً، ولا إجماعاً.

فإنَّ اعتقته بغيرِ شرطٍ ثمَّ تزوَّجها زوجاً صحيحاً فهوَّ جائزٌ.

قال أبو محمَّدٍ رحمه الله:

فإنَّ قالوا: من أين أوجبتم الحدَّ - وعمرُ بنُ الخطابِ لم يحدِّ في ذلك - ولا يعرفُ له من الصحابةِ - رضي الله عنهم - مخالفةٌ؟

قلنا: إنَّ عمرَ رضي الله عنه قد همَّ برجمها فلولا أنَّ الرِّجَمَ عليها كان واجباً ما همَّ، وإنَّما تركَ رجمها إذ عرِفَ جهلُها بلا شكٍّ. ونحنُ أيضاً لا نرى حجةً في قولِ أحبِّ دُونِ رسولِ الله ﷺ ولكنَّ إذْ تحتجُّونَ بقولِ عمرَ رضي الله عنه فيلزمكم أنَّ تحرِّموها على الرجالِ في الأبى، كما جاءَ عن عمرَ، وبالله تعالى التوفيقُ.

٢٢١٤ - مسألة: الحُللُ والحُللُ له.

قال أبو محمَّدٍ رحمه الله:

حدَّثنا محمدُ بنُ سعيدٍ بنِ نباتٍ أخبرنا أحمدُ بنُ عونٍ الله أخبرنا قاسمُ بنُ أصبغٍ أخبرنا محمدُ بنُ عبد السلام الحنسيُّ أخبرنا محمدُ بنُ بشرٍ أخبرنا يحيى بنُ سعيدٍ القطانُ أخبرنا شعبةٌ عن الأعمش عن المسيَّبِ بنِ رافعٍ عن قبيصةَ بنِ جابرٍ الأسديِّ قال: قالَ عمرُ بنُ الخطابِ: لا أوتىَ بمحلٍّ أو محلٍّ له إلا رجمته.

قال أبو محمَّدٍ: عهدنا بالحنفيِّين، والمالكيِّين، والشافعيِّين، يعظمونَ خلافَ الصَّاحبِ إذا وافقَ تقليدهم، وكلَّهم قد خالفوا

عمرُ بنُ الخطابِ وهم يقدِّرونه فيما هوَ عنه من طريقٍ لا نصحُّ. والذي نقولُ به، وبالله تعالى التوفيقُ:

أنَّ كلَّ نكاحٍ انعقدَ سالماً لم يفسدْ، ولم يشترطْ فيه التحليلُ والطلاقُ فهوَّ نكاحٌ صحيحٌ تامٌّ لا يفسخُ - وسواءٌ اشترطَ ذلك عليه قبلَ العقدِ أو لم يشترطْ - لأنَّ كلَّ نكاحٍ مطلقٌ ثلاثاً فهوَّ محلَّلٌ ولا بدُّ، فالتحليلُ الحُرْمُ هنا: هوَّ ما انعقدَ عقداً غيرَ صحيحٍ.

وأما إذا عقدَ النكاحُ على شرطٍ التحليلِ ثمَّ الطلاقُ فهوَّ عقدٌ فاسدٌ، ونكاحٌ فاسدٌ، فإنَّ وطئَ فيه، فإنَّ كان عالماً أنَّ ذلك لا يحلُّ فعليه الرِّجَمُ والحدُّ، لأنَّه زنا، وعليها إنَّ كانت عالةً مثلُ ذلك، ولا يلحقُ الولدُ - فإنَّ كان جاهلاً فلا حدُّ عليه، ولا صداقُ، والولدُ لاحقٌ، وبالله تعالى التوفيقُ.

وهكذا القولُ في كلِّ عقدٍ فاسدٍ بالشغار، والمتعة والعقدُ بشرطٍ ليسَ في كتابِ الله تعالى، أيَّ شرطٍ كان، وبالله تعالى التوفيقُ.

٢٢١٥ - مسألة: المستاجرةُ للزَّنى، أو للخدمةِ

والمخدومةِ.

قال أبو محمَّدٍ: حدَّثنا حامدُ أخبرنا ابنُ مفرجٍ أخبرنا ابنُ الأعرابيِّ أخبرنا الذَّهريُّ أخبرنا عبدُ الرزَّاقِ أخبرنا ابنُ جريجٍ أخبرني محمدُ بنُ الحارث بنِ سفيانَ عن أبي سلمةَ بنِ سفيانَ: أنَّ امرأةً جاءتْ إلى عمرَ بنِ الخطابِ فقالت: يا أميرَ المؤمنين أقبلت أسوقُ غنماً لي فلقيني رجلٌ حفنٌ لي حفنةً من تمرٍ، ثمَّ حفنٌ لي حفنةً من تمرٍ ثمَّ حفنٌ لي حفنةً من تمرٍ، ثمَّ أصابني، فقال عمرُ: ما قلت، فاعادت، فقال عمرُ بنُ الخطابِ ويشيرُ بيده: مهرٌ مهرٌ - ثمَّ تركها.

وبه إلى عبدِ الرزَّاقِ عن سفيانَ بنِ عيينةَ عن الوليدِ بنِ عبد الله - وهوَّ ابنُ جميع - عن أبيي الطَّغِيلِ أنَّ امرأةً أصابها الجورُ فأتت راعياً فسأله الطَّعامَ، فأبى عليها حتى تعطيهِ نفسها، قالت: فحسبي في ثلاثِ حياتٍ من تمرٍ وذكرت أنَّها كانت جاهدت من الجورِ، فأخبرت عمرَ، فكَبَّرَ وقال: مهرٌ مهرٌ - ودرا عنها الحدَّ.

قال أبو محمَّدٍ رحمه الله: قد ذهبَ إلى هذا أبو حنيفةٍ ولم يَزِ الزَّنى، إلا ما كان مطارقةً.

وأما ما كان فيه عطاءٌ أو استجارٌ فليسَ زَنى ولا حدُّ فيه.

وقال أبو يوسف، ومحمَّد، وأبو شُورٍ، وأصحابنا، وسائرُ النَّاسِ: هوَّ زَنى كلِّه وفيه الحدُّ.

وأما المالكيُّون، والشافعيُّون، فعهدنا بهم يشنعونَ خلافَ

الصَّاحِبِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ لَهُ خَالَفٌ - إِذَا وَافَقَ تَقْلِيدُهُمْ - وَهُمْ قَدْ خَالَفُوا عَمْرَ عَلَيْهِ وَلَا يَعْرِفُ لَهُ خَالَفٌ مِنَ الصَّاحِبَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بَلْ هُمْ يَحْتَوُونَ مِثْلَ هَذَا إِجْمَاعًا، وَيَسْتَدِلُّونَ عَلَى ذَلِكَ بِسُكُوتِ مَنْ بِالْخُضْرَةِ مِنَ الصَّاحِبَةِ عَنِ التَّكْرِيرِ لِذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ إِبَا الطَّغْلِبِي ذَكَرَ فِي خَبَرِهِ أَنَّهَا قَدْ كَانَ جِهْدُهَا الْجَوْعَ.

قُلْنَا لَهُمْ: وَهَذَا أَيْضًا أَنْتُمْ لَا تَقُولُونَ بِهِ، وَلَا تَرُونَهُ عَذْرًا مُسْقُطًا لِلْحَدِّ، فَلَا رَاحَةَ لَكُمْ فِي رَوَايَةِ أَبِي الطَّغْلِبِي مَعَ أَنَّ خَبَرَ أَبِي الطَّغْلِبِي لَيْسَ فِيهِ أَنَّ عَمْرَ عَذْرَاهُ بِالْفَرْوَرَةِ، بَلْ فِيهِ: أَنَّهُ دَرَأَ الْحَدَّ مِنْ أَجْلِ التَّمَرِّ الَّذِي أَعْطَاهَا وَجَعَلَهُ عَمْرَ مَهْرًا.

وَأَمَّا الْخُفْيُونُ الْمُقَدَّرُونَ لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي هَذَا فَمَنْ عَجَابِهِ الدُّنْيَا الَّتِي لَا يَكَادُ يَجِدُهَا نَظِيرًا: أَنْ يَقْلُدُوا عَمْرَ فِي إِسْقَاطِ الْحَدِّ هَاهُنَا بِأَنْ ثَلَاثَ حَيَاتٍ مِنْ عَمْرِ مَهْرٌ، وَقَدْ خَالَفُوا هَذِهِ الْقَضِيَّةَ بَيْنَهَا فَلَمْ يُمَيِّزُوا فِي التَّكَاحِ الصَّحِيحِ مِثْلَ هَذَا وَاضْعَافَهُ مَهْرًا، بَلْ مَنَعُوا مِنْ أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فِي ذَلِكَ - فَهَذَا هُوَ الْإِسْتِخْفَافُ حَقًّا، وَالْأَخَذُ بِمَا اشْتَهَوْا مِنْ قَوْلِ الصَّاحِبِ حَيْثُ اشْتَهَوْا، وَتَرَكُوا مَا اشْتَهَا تَرَكَهُ مِنْ قَوْلِ الصَّاحِبِ إِذَا اشْتَهَا، فَمَا هَذَا دِينًا، وَأَفْ هَذَا عَمَلًا، إِذْ يَرُونَ الْمَهْرَ فِي الْحِلَالِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ لَا أَقَلِّ، وَيَرُونَ الذَّهْرَ قَاطِلٌ مَهْرًا فِي الْإِحْرَامِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا هُوَ التَّطْرِيقُ إِلَى الزَّانِي، وَإِبَاحَةُ الْفُرُوجِ الْحَرَمَةِ، وَعَوْنُ الْإِبَالِيسِ عَلَى تَسْهِيلِ الْكِبَارِ، وَعَلَى هَذَا لَا يَشَاءُ زَانٌ وَلَا زَانِيَةٌ أَنْ يَزْنِيَ عِلَانِيَةً إِلَّا فَعَلَا وَهَمَا فِي أَمْرِ مِنَ الْحَدِّ، بَلْ يُعْطِيهَا دَرَاهِمًا يَسْتَاغِرُهَا بِهِ لِلزَّانِي.

فَقَدْ عَلِمُوا الْفَسَاقَ حِيلَةَ فِي قَطْعِ الطَّرِيقِ، بِأَنْ يَحْضُرُوا مَعَ أَنْفُسِهِمْ امْرَأَةً سُوءَ زَانِيَةٍ وَصَبِيًّا بَغَاءً، ثُمَّ يَقْتُلُوا الْمُسْلِمِينَ كَيْفَ شَاءُوا، وَلَا قَتْلَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَجْلِ الْمَرْأَةِ الزَّانِيَةِ وَالصَّبِيِّ الْبَغَاءِ، فَكَلَّمَا اسْتَوْفَرُوا مِنَ الْفَسَقِ خَفَّتْ أَوْزَارُهُمْ وَسَقَطَ الْحَزَنُ وَالْعَذَابُ عَنْهُمْ. ثُمَّ عَلِمُوهُمْ وَجْهَ الْحِيلَةِ فِي الزَّانِي، وَذَلِكَ أَنَّ يَسْتَاغِرُهَا بِتَمَرِّينَ وَكُسْرَةِ خَبِزٍ لِيَزْنِيَ بِهَا ثُمَّ يَزْنِيَانِ فِي أَمْرِ وَدَعَامٍ مِنَ الْعَذَابِ بِالْحَدِّ الَّذِي افْتَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

ثُمَّ عَلِمُوهُمْ الْحِيلَةَ فِي وَطْءِ الْأَمَهَاتِ وَالْبَنَاتِ، بِأَنْ يَعْقِدُوا مَعَهُنَّ نِكَاحًا ثُمَّ يَطْوِنَهُنَّ عِلَانِيَةً أَمْنَيْنِ مِنَ الْحُدُودِ.

ثُمَّ عَلِمُوهُمْ الْحِيلَةَ فِي السَّرْقَةِ أَنْ يَقْبِضَ أَحَدُهُمْ نَقْبًا فِي الْخَانِظِ وَيَقْبِضَ الْوَاحِدَ دَاخِلَ الدَّارِ وَالْآخَرَ خَارِجَ الدَّارِ، ثُمَّ يَأْخُذُ كُلُّ مَا فِي الدَّارِ فَيَضَعُهُ فِي النَّقْبِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُ الْآخَرُ مِنَ النَّقْبِ، وَيَخْرُجُ جَا أَمْنَيْنِ مِنَ الْقَطْعِ.

ثُمَّ عَلِمُوهُمْ الْحِيلَةَ فِي قَتْلِ النَّفْسِ الْحَرَمَةِ بِأَنْ يَأْخُذَ عَوْدًا

وَلَوْ أَنَّهُمْ تَعَلَّقُوا فِي كُلِّ مَا ذَكَرْنَا بِقُرْآنٍ أَوْ سُنَّةٍ لِأَصَابِهَا، بَلْ خَالَفُوا الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ، وَمَا تَعَلَّقُوا بِشَيْءٍ إِلَّا بِتَقْلِيدِ مَهْلِكٍ، وَرَأَى فَاسِدًا، وَاتَّبَعَ الْهَوَى الْمَضِلَّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَحَدَّ الزَّانِي وَاجِبٌ عَلَى الْمُسْتَاغِرِ وَالْمُسْتَاغِرَةِ، بَلْ جَرَمُهُمَا أَعْظَمُ مِنْ جَرَمِ الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ بِغَيْرِ اسْتِجَارَةٍ، لِأَنَّ الْمُسْتَاغِرَ وَالْمُسْتَاغِرَةَ زَانِيَا كَمَا زَانَى غَيْرُ الْمُسْتَاغِرِ وَلَا فَرْقَ، وَزَادَ الْمُسْتَاغِرُ وَالْمُسْتَاغِرَةُ عَلَى سَائِرِ الزَّانِي حَرَامًا آخَرَ - وَهُوَ أَكْلُ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ.

وَأَمَّا الْمُخْدَمَةُ - فَرَوِيَ عَنْ ابْنِ الْمَاجِشُونَ صَاحِبِ مَالِكٍ: أَنَّ الْمُخْدَمَةَ سِتْنِينَ كَثِيرَةً لَا حَدَّ عَلَى الْمُخْدَمِ إِذَا وَطَّئَهَا - وَهَذَا قَوْلُ فَاسِدٍ وَمَعَ فِسَادِهِ سَاقِطٌ:

أَمَّا فِسَادُهُ - فَيُسَاقُطُ الْحَدُّ الَّذِي أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الزَّانِي. **وَأَمَّا سَقُوطُهُ -** فَتَفَرِّقُهُ بَيْنَ الْمُخْدَمَةِ مَدَّةً طَوِيلَةً، وَالْمُخْدَمَةِ مَدَّةً قَصِيرَةً، وَيَكْلَفُ تَحْدِيدَ تِلْكَ الْمَدَّةِ الْمُسْقُطَةَ لِلْحَدِّ الَّتِي يَسْقُطُ فِيهَا الْحَدُّ، فَإِنْ حَدَّ مَدَّةً كَانَتْ مَرْتَبًا مِنَ الْقَوْلِ بِالْبَاطِلِ بَلَا بَرَهَانٍ، وَإِنْ لَمْ يَحْدِّ شَيْئًا كَانَتْ حَرَمًا مُوجِبًا شَارِعًا مَا لَا يَدْرِي فِيمَا لَا يَدْرِي.

وَهَذِهِ تَخَالِيفُ تُعَوِّدُ بِاللَّهِ مِنْهَا. وَالْحَدُّ كَامِلٌ وَاجِبٌ عَلَى الْمُخْدَمِ وَالْمُخْدَمَةِ، وَلَوْ أَخْدَمَهَا عَمْرٌ نَوَّحَ فِي قَوْمِهِ - لِأَنَّهُ زَانٍ وَمَهْرٌ مِنْ لَيْسَتْ لَهُ فَرَاشًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٢١٦ - مسائل: من نحو هذا.

قَالَ عَلِيٌّ: مَنْ زَانَى بِامْرَأَةٍ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا لَمْ يَسْقُطِ الْحَدُّ بِذَلِكَ عَنْهُ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَوْجَبَ عَلَيْهِ فَلَا يَسْقُطُ زَوَاجُهُ إِذَاهَا.

وَكَذَلِكَ إِذَا زَانَى بِأَمَةٍ ثُمَّ اشْتَرَاهَا.

وَهُوَ قَوْلُ جَهْوَرِ الْعُلَمَاءِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا حَدَّ عَلَيْهِ فِي كِلْتَا الْمَسَائِلَيْنِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذِهِ مِنْ تِلْكَ الطُّوَامِ.

فَإِنْ قَالُوا: كَيْفَ نَحْنُهُ فِي وَطْءِ امْرَأَتِهِ وَأَمَتِهِ؟

قُلْنَا لَهُمْ: لَمْ نَحْنُهُ فِي وَطْئِهِ لَهَا - وَهِيَ امْرَأَتُهُ وَأَمَتُهُ - وَإِنَّمَا نَحْنُهُ فِي الْوَطْءِ الَّذِي كَانَ مِنْهُ لَهَا - وَهِيَ لَيْسَتْ بِامْرَأَتِهِ وَلَا أَمَتِهِ ثُمَّ يُلْزَمُهُمْ عَلَى هَذَا الْاِعْتِلَالِ الْفَاسِدُ: أَنَّ مَنْ قَذَفَ امْرَأَةً ثُمَّ تَزَوَّجَهَا أَنْ يُلَاعِنَ وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ إِنْ زَانَى بِهَا فَحُمِلَتْ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا أَوْ

إدريس أرسله لقوم وأسندته لأخبرين.

قال ابن معين: ويوسف بن منازل ثقة أخبرنا حمام أخبرنا عباس بن أبي صيفي أخبرنا محمد بن أبي الملك بن إسماعيل أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبو قلابة، قال أبو قلابة:

حدثنا المغيرة بن بكار أخبرنا شعبة سمعت الربيع بن الركين يقول: سمعت علي بن ثابت يحدث عن «البراء» قال: مر بنا ناس ينظفون قلنا: أين تريدون؟ قالوا: بغتاً رسول الله ﷺ إلى رجل أبي أمية امرأة أبيه أن تضرب عنقه.

قال أبو محمد رحمه الله: هذه آثار صحاح تجب بها الحجية ولا يضرمها أن يكون علي بن ثابت حدث به مرة عن البراء، ومرة عن يزيد بن البراء عن أبيه فقد سمعنا من البراء ويسمعه من يزيد بن البراء فيحدث به مرة عن هذا ومرة عن هذا، فهذا سفيان بن عيينة يفعل ذلك، يروي الحديث عن الزهري مرة، وعن معمر عن الزهري مرة.

قال: وقد اختلف الناس في هذا:

فقال طائفة: من تزوج أمه أو ابنته أو حريمه أو زنى بواحدة منهن، فكل ذلك سواء، وهو كله زنى، والزواج كله زواج إذا كان علماً بالتحريم، وعليه حد الزنى كاملاً، ولا يلحق الولد في العقاب.

وهو قول الحسن، ومالك، والشافعي، وأبي ثور، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن - صاحب أبي حنيفة.

إلا أن مالكا فرق بين الوطء في ذلك بعقد النكاح، وبين الوطء في بعض ذلك بملك اليمين، فقال: فيمن ملك بنت أخيه، أو بنت أخته، وعمته، وخالتها، وامرأة أبيه، وامرأة ابنه بالولادة، وأمته نفسه من الرضاغة، وابنته من الرضاغة، وأخته من الرضاغة وهو عارف بتحريمهن، وعارف بقرابتهن منه ثم وطئن كلهن علماً بما عليه في ذلك، فإن الولد لاحق به، ولا حد عليه، لكن يعاقب. ورأى أن ملك أمه التي ولدته، وابنته، وأخته، بأنهن حرائر ساعة بملكهن، فإن وطئن حد حد الزنى.

وقال أبو حنيفة: لا حد عليه في ذلك كله، ولا حد على من تزوج أمه التي ولدته، وابنته، وأخته، وعمته، وخالتها، وبنت أخيه، وبنت أخته - علماً بقرابتهن منه، علماً بتحريمهن عليه، ووطئن كلهن، فالولد لاحق به، والمهر واجب لمن عليه، وليس عليه إلا التعزير دون الأربعين فقط.

وهو قول سفيان الثوري، قال: فإن وطئن بغير عقد نكاح فهو زنى، عليه ما على الزاني من الحد.

أشترها أن يلحق به الولد، وإلا فكيف ينفي عنه ولد امرأته منه أو ولد أمته منه؟

فإن قالوا: ليس ابن فراش.

قلنا: صدقتم، ولذلك تحمده على الوطء السالف، لأنه لم يكن وطء فراش.

قال أبو محمد رحمه الله: لو زنى بامرأة حرّة أو أمه ثم قتلها فعليه حد الزنى كاملاً - والقود أو الدية والقيمة، لأنها كلها حقوق أوجبها الله تعالى، فلا تسقطها الآراء الفاسدة.

وروي عن أبي حنيفة أن حد الزنى يسقط إذا قتلها - فما سمع بأعجب من هذه البيّة: أن يكون يزني فيلزم الحد، فإذا أضاف إلى كبيرة الزنى كبيرة القتل للنفس التي حرّم الله تعالى سقط عنه حد الزنى - نبرأ إلى الله تعالى من ذلك، ونحمده على السلامة منها كثيراً. وبه نستعين.

٢٢١٧ - مسألة: ومن وطئ امرأة أبيه أو حريمه،

بعقد زواج أو غير عقد.

قال أبو محمد: أخبرنا حمام أخبرنا عباس بن أبي صيفي أخبرنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل أخبرنا أحمد بن زهير أخبرنا عبد الله بن جعفر الرقي، وإبراهيم بن عبد الله، قال الرقي: أخبرنا عتبة بن عمرو الرقي عن زيد بن أبي أنيسة عن علي بن ثابت عن يزيد بن البراء بن عازب عن أبيه، وقال إبراهيم: أخبرنا هشيم عن أشعث بن سوار عن البراء بن عازب، ثم اتفقا - واللفظ هشيم - قال: «مر بي عني الحارث بن عمرو وقد عقد له رسول الله ﷺ فقلت له: أي عم أين تعتك رسول الله ﷺ؟ فقال: بعثني إلى رجل تزوج امرأة أبيه، فأمزني أن أضرب عنقه.

قال أبو محمد رحمه الله: وهذا الخبر من طريق الرقيين صحيح نقي الاستناد.

وأما من طريق هشيم فليست بشيء، لأن أشعث بن سوار ضعيف.

وبه إلى أحمد بن زهير أخبرنا يوسف بن منازل أخبرنا عبد الله بن إدريس أخبرنا خالد بن أبي كريمة عن معاوية بن قرة عن أبيه «أن رسول الله ﷺ بعث أبيه - هو جد معاوية - إلى رجل أقرض بامرأة أبيه فضرب عنقه وخسّن قاله.

قال أحمد بن إبراهيم: قال يحيى بن معين: هذا الحديث صحيح، ومن رواه فوافقه على معاوية فليس بشيء، قد كان ابن

هذا نكاحٌ فاسدٌ، وهذا ملكٌ فاسدٌ، لأن هذا كلامٌ ينقضُ بعضه بعضاً، ولئن كان نكاحاً أو ملكاً فإنه لصحيحٌ حلالٌ، لأن الله تعالى أحلَّ الزَّوَاجَ، والملك.

وقال تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ فما كان زواجاً وملكاً بينَ فهو حلالٌ، طلقٌ، ومباحٌ، طيبٌ، ولا ملامةَ فيه، ولا مائمه، وكلُّ ما كان فيه السُّؤْمُ والإثمُ فليسَ زواجاً، ولا ملكاً مباحاً للوطء - ولا كرامةً - بل هو العدوانُ والزَّنى المجرَّدُ، لا شيءٌ إلا فراشٌ، أو عهرٌ حرامٌ، فإنَّ وجد لنا يوماً ما أن نقول: نكاحٌ فاسدٌ، أو زواجٌ فاسدٌ، أو ملكٌ فاسدٌ، فإنَّما هو حكايةُ أقوالِ لهم، وكلامٌ على معانيهم. كما قال تعالى: ﴿وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ وكما.

قال تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ ﴿وَاللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ وَقَدْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ الْجَزَاءَ لَيْسَ بِسَيِّئَةٍ وَأَنَّ الْقِصَاصَ لَيْسَ عَذَابًا، وَأَنَّ مُعَارَضَةَ اللَّهِ تَعَالَىٰ عَلَى الْاسْتِهْزَاءِ لَيْسَ مَذْمُومًا، بَلْ هُوَ حَقٌّ.

فَصَحَّ مِنْ هَذَا أَنَّ كُلَّ عَقْدٍ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَىٰ فَمَنْ عَقَدَهُ فَهُوَ بَاطِلٌ - وَإِنَّ وَطْئَ فِيهِ، فَإِنَّ كَانَ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ، عَالِمًا بِالسَّبَبِ الْمُحَرَّمِ: فَهُوَ زَانٌ مُطْلَقٌ.

وهكذا القولُ فيمن نكحَ نكاحَ شُغْوةٍ أو شِغَارٍ، أو مَوْهُوَةٍ، أو عَلَى شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، أو بِضَاقٍ: لَا يَجُلُ، مَنْ جَهِلَ التَّحْرِيمَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، بَأَنَّ لَمْ يُبْلَغْهُ، أو يُتَأَوَّلَ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، فِي فَسَادِهِ، فَهُوَ مُعَذِّبٌ، لَا حَدَّ عَلَيْهِ، وَمَنْ قَدَّغَهُ فَعَلَيْهِ الْحُدُّ. كَمَنْ دَخَلَ بِلَدٍّ فَتَزَوَّجَ امْرَأَةً لَا يَعْرِفُهَا، فَوَجَدَهَا أُمَةً أَوْ ابْنَةً: فَهَذَا يَلْحَقُ فِيهِ الزُّلْمُ، وَلَا يُخَذُّ فِيهِ حَدٌّ بِالْإِجْمَاعِ.

وَبِهَذَا يَبْطُلُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ الْمَذْكُورُ، وَقَوْلُ مَالِكٍ الَّذِي وَصَفَنَا فِي وَطْءِ الْحَرَمَةِ بِمَلَكَ الْيَمِينِ.

وَالْعَجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ مِنَ اخْتِجَاعِ بَعْضِ مَنْ لَقِينَاهُ مِنْ الْمَالِكِيِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾.

قيل لهم: إن كنتم تعلقتُم بهذه الآية في إلحاق الولدِ بمن وطئَ عَمَتَهُ، وخالَتَهُ، وذواتِ عارِصِهِ، فإنَّها من ملكِ الْيَمِينِ: فأيحوا الوطءَ المذكورَ، وأسقطوا عنه الملامةَ جملةً - فهذا هو نصُّ الآية، فلو فعلوا ذلك لَكُفْرًا بلا خلاصٍ من أحبٍ - وإنَّهم يفعلوا ذلك، ولا أسقطوا الملامةَ، ولا أباحوا ذلك فقد ظَهَرَ غُيُوبُهُمْ فِي إِسْرَادِ هَذِهِ الْآيَةِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا.

قال أبو محمدٍ رحمه الله:

فإن قال قائل: فأنتم تقولون: إن المملوكةَ الكَتَانِيَّةَ لَا يَحِلُّ

حَدُّهَا حَتَّىٰ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذَّهَبِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ فِي مَنْ زَنَى بِذَاتِ حَرَمٍ: يَرْجَمُ عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَالْحَسَنُ: حَدُّهُ حَدُّ الزَّانِي.

وبه إلى عبد الرَّزَّاقِ عن معمرٍ عن عوفٍ - هو ابنُ أبي جبلةٍ - أخبرني عمرو بن أبي هنيئٍ، قال: إن رجلاً أسلمَ ونَحَنَهُ اخْتِانَ، فَقَالَ لِي بِنُ أَبِي طَالِبٍ: لَتَفَارِقَنَّ إِحْدَاهُمَا، أَوْ لِأَصْرِي عَقْلُكَ.

وقال جابر بن زبني أبو الشَّعْثَاءِ، وَاحْمَدُ بْنُ حَبِلٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ، كُلُّ مِنْ وَطِئَ حَرِمَتَهُ عَالِمًا بِالتَّحَرُّمِ عَالِمًا بِقَرَابَتِهَا مِنْهُ، فَسَوَاءٌ وَطِئَهَا بِاسْمِ نِكَاحٍ، أَوْ بِمَلَكَ يَمِينٍ، أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَقْتُلُ وَلَا يَدُّ - مَعْصِيَةً كَانَ أَوْ غَيْرَ مَعْصِيَةٍ.

قال أبو محمدٍ رحمه الله: فلمَّا اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظرَ في ذلك ليلوح الحقُ فنتبعه - إن شاء الله تعالى.

فيداننا بما احتجَّ به أبو حنيفةٌ ومن قلَّده لقوله، فوجدناهم يقولون: إن اسمَ الزَّانِي غيرُ اسمِ النِّكَاحِ فواجبٌ أن يكونَ له غيرُ حكمِهِ. فإذا قلتم: زنى بأمته - فعليه ما على الزَّانِي، وإذا قلتم: تزوَّجَ أُمَّهُ، فالزَّوَاجُ غيرُ الزَّانِي فلا حدَّ في ذلك، وإنَّما هو نكاحٌ فاسدٌ، فحكمه حكمُ النِّكَاحِ الفاسدِ، من سقوطِ الحدِّ، وإلحاقِ الولدِ، ووجوبِ المهرِ - وما تعلمُ لهم قوياً غيرَ هذا، وهو كلامٌ فاسدٌ، واحتجاجٌ فاسدٌ، وعملٌ غيرُ صالحٍ: وأمَّا قوله: إن اسمَ الزَّانِي غيرُ اسمِ الزَّوَاجِ فحقٌّ لا شكَّ فيه، إلا أن الزَّوَاجَ هو الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تعالى به وأباحه - وهو الحلالُ الطَّيِّبُ والعملُ المباركُ.

وأمَّا قولُ عقيدٍ أو وطءٍ لم يأمر الله تعالى به، ولا أباحه بطلٌ نهى عنه، فهو الباطلُ والحرامُ والمعصيةُ والفضائلُ - ومن سَمَى ذلك زواجاً فهو كاذبٌ أكذبُ كُذْبٍ، وليست التسميةُ في الشريعةِ إلينا - ولا كرامةً - إنما هي إلى الله تعالى.

قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنْ جِئَ إِلَّا أَسْمَاءُ مَسْتَبِيحَاتٍ لِّتُمْ وَأَبَائِكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾.

قال أبو محمدٍ رحمه الله: أمَّا من سَمَى كلَّ عقيدٍ فاسدٍ ووطءٍ فاسدٍ - وهو الزَّانِي الخَصُّ - زواجاً، ليترصَّلَ به إلى إباحةٍ ما حرَّم الله تعالى، أو إلى إسقاطِ حدودِ الله تعالى، إلا كمن سَمَى الخنزيرَ: كبشاً، ليستحلَّه بذلك الاسمَ، وكمن سَمَى الحمرَ: نبيذاً، أو طلاءً، ليستحلَّها بذلك الاسمَ، وكمن سَمَى البيعةَ والكنيسةَ: مسجداً، وكمن سَمَى اليهوديةَ: إسلاماً - وهذا هو الانسلاخُ من الإسلامِ ونقضُ عقيدِ الشريعةِ، وليس في الحالِ أكثرُ من قولِ القائلِ:

وطؤها وإن وطئها فلا حدّ عليه والولد لاحقٌ فما الفرق بين هذا وبين من وطئ أحدًا من ذوات محارمه التي ذكرنا فأوجبتم في كلِّ هذا حدّ الزنى، ولم تلحقوا الولد.

قلنا: إن الفرق في ذلك: هو أن الله تعالى أباح ملك اليمين جملةً، وحرّم ذوات المحارم بالنسب، والرّضاع، والصّهر، والمحصنات من النساء، تحريمًا واحدًا مستويًا: فحرّمت أعيانهنّ كلّهنّ تحريمًا واحدًا، ولم يخلّ منهنّ لمن، ولا رؤية عريّة، ولا تلذذ أصلًا، لأنهنّ محرّمات الأعيان.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ فإنما حرّم فيهنّ النّكاح فقط، والنّكاح ليس إلا عقد الزّواج.

أمّا الوطء فقط، فإذا ملكناهنّ فلم نحرّم علينا أعيانهنّ، إذ لا نصّ في ذلك، ولا إجماع، وإنما حرّم وطؤهنّ فقط، وبقي سائر ذلك على التحليل بملك اليمين: كالمملوكيّة، والمحاضن، والمحرمة، والصّانعة فرضًا، والمتكفّرة فرضًا، والمحامل من غير السّيّد، ولا فرق. فلمّا لم يكن في واحدة من هؤلاء محرّمة العين كنّ فرائشًا في غير الوطء، فكان الوطء - وإن كان حرامًا - فهو في فرائش لم يحرّم فيه إلا الوطء فقط وكلّ وطء في غير محرّم العين فليس عهراً، ولا زنى، وإنما العهراً ما كان في محرّمة العين فقط، وبالله تعالى التّوفيق.

قال:

٢٢١٨ - مسألة: من أحل لأخوه فرج أمه.

قال أبو محمّد رحمه الله: سواء كانت امرأة أحلتّ أمّها لزوجها، أو ذي رحم عزم أحلّ أمّه لذي رحم، أو أجنبيّ فعل ذلك: فقد ذكرنا قول سفيان في ذلك وهو ظاهر الخطأ جدًّا، لأنّه جعل الولد ملوكًا لملك أمّه، وأصاب في هذا، ثمّ جعله لاحقًا للنسب باواطئ أمّه - وهذا خطأ فاحش - لأنّ رسول الله ﷺ قال: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاقِرِ الْحَجَرُ».

وبين عز وجل ما هو الفرائش وما هو العهر، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿هُمْ الْعَادُونَ﴾.

فهذه التي أحلّ ملكها فرجها لغيره ليست زوجة له، ولا ملكة يمين للذي أحلت له - وهذا خطأ، لأنّ الله تعالى يقول ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِلَاطِيلٍ﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «إِنْ دَسَأَكُمْ وَأَنْوَلَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وقد علمنا أنّ الذي أحلّ الفرج لم يهب الرّقبة ولا طيبات نفسه بإخراجها عن ملكه، ولا رضي بذلك قط، فإن كان ما طابت به نفسه من إباحة الفرج وحده حلالًا، فلا يلزمه سواء، ولا يتنفذ عليه غير ما رضي به فقط، وإن كان ما طابت به نفسه من إباحة

ثمّ نظرنا فيمن أوجب الحدّ في وطء الأمّ بعقد النّكاح كحدّ الزنى بغيرها من الأجنبيّات، وقول من أوجب في ذلك القتل - أحصن أو لم يحصن - فوجدنا الخبر في قتل من أعرس بامرأة أبيه ثابتًا والحجّة به قائمة، فوجب الحكم به، ولم يسع أحدًا الخروج عنه. فكان من قول المخالفين في ذلك أن قالوا: قد يمكن أن يكون ذلك الذي أعرس بامرأة أبيه قد فعل ذلك مستحلًّا له، فإن كان هذا فنحن لا نخالفكم في ذلك، قلنا لهم: إن هذه الزيادة تمنّ زادها كذب على رسول الله ﷺ مجرّد، وعلى من روى ذلك من الضّحاوي - رضي الله عنهم - ولو كان ذلك لقال الرّواي: بعثنا رسول الله ﷺ إلى رجل ارتدّ فاستحلّ امرأة أبيه، فقتلناه على الرّدّة، فإذا لم يقل ذلك الرّواي، فهو كذب مجرّد، فهذه الزيادة ظنّ ما ليس فيه.

فصحّ من وطئ امرأة أبيه بعقد سماء نكاحًا - أو بغير عقد كما جاءت ألفاظ الحديث المذكور - فقتله واجب ولا بدّ، ونغمس ماله فرض، ويكون الباقي لورثته - إن كان لم يرتدّ - أو للمسلمين، إن كان ارتدّ.

فإن قالوا: لم نغذ مثل هذا في الأصول.

عن الحسن، ثم اتفقا: إذا أحلت الأمة لإنسان فعتقها له، ويلحق به الولد.

وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني عبد الله بن قيس: أن الوليد بن هشام أخبره أنه سأل عمر بن عبد العزيز: فقال: أمرأتي أحلت جاريتها لأبيها، قال: فهي له - فهذا قول ثان. وذهب آخرون إلى غير هذا:

كما روينا بالسند المذكور إلى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في الرجل يملأ الجارية للرجل، فقال: إن وطئها جلد مائة - أحسن أو لم يحسن ولا يلحق به الولد، ولا يرثه، وله أن يقتديه - ليس لهم أن يمتنعه.

وقال آخرون: بتحريم ذلك جملة:

كما روينا بالسند المذكور إلى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن سعيد بن المسيب قال: جاء رجل إلى ابن عمر فقال: إن أمي كانت لها جارية، وأنها أحلتها لي أن أطاعها عليها قال: لا لعل لك إلا من إحدى ثلاث: إما أن تزوجها وإما أن تشتريها وإما أن تهيبها لك.

وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن ابن عمر قال: لا يملأ لك أن تطأ إلا فرجا لك إن شئت بعت، وإن شئت وهبت، وإن شئت اعتقت.

وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال: لا تعار الفروج.

قال أبو محمد رحمه الله: أما قول ابن عباس فهو عنه وعن طاووس في غاية الصحة، ولكن لا نقول به، إذ لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ.

وقد قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُفْرُوهُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ الآية إلى قوله: ﴿هُمْ الْعَادُونَ﴾ فتقول الله أحق أن يتبع.

وأما قول مالك فظاهر الخطأ، وما نعلم أحدا قال به قبله - ويظن قوله في التقويم بما يظن به قول من رأى أن الملك يتقلد بالإباحة، إلا أن قول مالك: زاد إيجاب القيمة في ذلك.

وأما قول عمر بن عبد العزيز، والحسن، ومجاهد قد تقدم إبطالنا إياه بأنه لا يملأ أن يلزم المرأة ما لم يلزمه، إلا أن يلزمه ذلك نص أو إجماع، فمن أباح الفرج وحده فلم يبيح الرقية، فلا يملأ إخراج ملك الرقية عن يده بالباطل - وليس إلا أحد وجهين لا ثالث لهما:

الفرج حراماً فإنه لا يلزمه، والحرام مردود، لقول رسول الله ﷺ «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَدٌّ فَلَا يَنْفَعُ عَلَيْهِ هَبَةُ الْفَرْجِ».

وأما الرقية فلم يرض قط بإخراجها عن ملكه، فلا يملأ أخلها له بغير طبيب نفسه، إلا بنص يوجب ذلك أو إجماع.

قال أبو محمد رحمه الله: فإذا الأمر كما ذكرنا فالولد غير لاحق، والحد واجب، إلا أن يكون جاهلا بتحريم ما فعل، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢١٩ - مسألة: من أحل فرج أمته لغيره.

أخبرنا حامد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الديلمي أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع طاووساً يقول: قال ابن عباس: إذا أحلت امرأة الرجل، أو ابنته، أو اخته له جاريتها فليصنها وهي لها، فليجعل به بين زوجها.

قال ابن جريج: وأخبرني ابن طاووس عن أبيه أنه كان لا يرى به بأساً، وقال: هو حلال فإن ولدت فولدها حر، والأمة لامرأته، ولا يغرم الزوج شيئاً.

قال ابن جريج: وأخبرني إبراهيم بن أبي بكر عن عبد الرحمن بن زاذبيه عن طاووس أنه قال: هو أحل من الطعام، فإن ولدت فولدها الذي أحلت له، وهي لسيدها الأول.

قال ابن جريج: وأخبرني عطاء بن أبي رباح قال: كان يفعل، يملأ الرجل ولدته لغلام، وابنته، وأخيه - وتعلم المرأة لزوجها.

قال عطاء: وما أحب أن يفعل، وما بلغني عن تيسر، قال: وقد بلغني أن الرجل كان يرسل بوليدته إلى ضيفه.

قال أبو محمد رحمه الله: فهذا قول.

وبه يقول سفيان الثوري.

وقال مالك، وأصحابه: لا حد في ذلك أصلاً.

ثم اختلفت قوله في الحكم في ذلك: فمرة قال: هي للملكها المبيع ما لم تحمل، فإن حملت قومت على الذي أبيحت له، ومرة قال: تقام بأول وطئه على الذي أبيحت له حملت أو لم تحمل.

وقالت طائفة: إذا أحلت فقد صار ملكها للذي أحلت له بكتلتها:

كما روينا بالسند المذكور إلى عبد الرزاق عن معمر عن ابن مجاهد، وعمر بن عبيد، قال ابن مجاهد عن أبيه: وقال عمرو

الثلاثة، وقال لهم: توبوا تقبل شهادتكم، فتاب اثنان ولم يتب أبو بكر - فكانت لا تقبل شهادته - وأبو بكر آخر زياد لأنه - فحلفت أبو بكر أن لا يكلم زياد أبداً، فلم يكلمه حتى مات.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن بديل العقيلي عن أبي الوضاح قال: شهد ثلاثة نفر على رجل وامرأة بالزنى، وقال الرابع: رأيتهما في ثوب واحد، فإن كان هذا زنى فهو ذلك، فجلد علي الثلاثة وعزز الرجل والمرأة.

قال أبو محمد رحمه الله: رحمه الله:

وبهذا يقول أبو حنيفة، والثافعي، وأصحابهما.

وقال أبو ثور، وأبو سليمان، وجميع أصحابنا: لا يحل الشاهد بالزنى أصلاً - كان معه غيره أو لم يكن.

قال أبو محمد رحمه الله: فلما اختلفوا وجب أن ننظر فيما احتجبت به كل طائفة لقولها ليلوح الحق من ذلك فتبعه بعون الله تعالى، فوجدنا من قال: يحل الشهود إذا لم يمتوا أربعة، بأن ذكروا:

ما أخبرنا حمام أخبرنا ابن المبرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبري أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال: قال رسول الله ﷺ: «قضاء الله ورؤسوله أن لا تقبل شهادة ثلاثة، ولا اثنين، ولا واحد، على الزنى وتجلدون ثمانين جلدة، ولا تقبل لهم شهادة أبداً حتى يبين للمسلمين منهم توبة نصوحاً وإصلاحاً».

وقالوا: حكم عمر بن الخطاب بمضرة علي وعدة من الصحابة - رضي الله عنهم - لا ينكر ذلك عليه منهم أحد، فكان هذا إجماعاً، وهذا كل ما مؤهوا به، ما نعلم لهم حجة غير هذا، إلا أن بعضهم ذكر قول رسول الله ﷺ للذي رمى امرأته باليئة وإلا حد في ظهره.

قال أبو محمد رحمه الله: وكل هذا لا حجة لهم فيه: أما خير عمرو بن شعيب فمتقطع أقبح انقطاع لأنه لم يذكر من بينه وبين رسول الله ﷺ ولا حجة عندنا في مرسل، ولا عند الثافعي، فلا يجوز لهم أن يجتروا علينا به، لأننا لا نقول به أصلاً، فيلزمونا إياه على أصلنا، وهم لا يقولون به فيجتروا به على أصولهم.

قال أبو محمد رحمه الله:

ثم نظرنا في قول من قال: إنه لا حد على الشاهد سواء كان وحده - لا أحد معه - أو اثنين كذلك، أو ثلاثة كذلك - فوجدناهم يقولون: قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ وقال رسول الله ﷺ:

إما جواز هبته فهو قول ابن عباس، وإما إبطاله فهو قول ابن عمر فالرقة في كلا الوجهين باقية على ملك مالكها، لا يحل سوى ذلك أصلاً.

وأما قول الزهري فخطأ أيضاً لا يخلو وطء الفرج الذي أحل له من أحد وجهين لا ثالث لهما:

إما أن يكون زانياً فعليه حد الزنى من الرجم والجلد أو الجلد والتغريب - أو يكون غير زان فلا شيء عليه.

وأما الاقتصاد على مائة جلدة فلا وجه له، ولا يلحق الولد هانها أصلاً - جاهلاً كان أو عالماً - لأنها ليست فراشاً أصلاً، ولا له فيها عقد، ولا مهر عليه أيضاً، لأن ماله حرام، إلا بنص أو إجماع، ولم يوجب عليه المهر هانها نص ولا إجماع - وعلى المحلل التعزير إن كان عالماً فإن كانوا جاهلاً، أو أحدهم فلا شيء على الجاهلي أصلاً.

٢٢٢٠ - مسألة: الشهود في الزنى لا يمتون أربعة.

قال أبو محمد رحمه الله: قال قوم: إذا لم يمت الشهود أربعة حدوا حد القذف:

كما أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن محمد بن عثمان أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن النبال أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا علي بن زياد بن جده عن عبد الرحمن بن أبي بكر: أن أبا بكر وزياداً، ونافعاً، وشبل بن معبد، كانوا في دار أبي عبد الله في غرفة ورجل في أسفل ذلك، إذ هبت ريح فتحت الباب ووقعت الشقة، فإذا رجل بين فخذيهما، فقال بعضهم: قد ابتلي بما ترون، فتعاهدوا وتعاهدوا على أن يقوموا بشهادتهم، فلما حضرت صلاة العصر أراد الرجل أن يتقدم فيصلّي بالناس فمنعه أبو بكر، وقال: لا والله لا تصلي بنا، وقد رأينا ما رأينا، فقال الناس: دعوه فليصل فإنه الأمير، واكتبوا بذلك إلى عمر، فكتبوا إلى عمر، فكتب عمر بن الخطاب: أن أقدموا علي، فلما قدموا شهد عليه أبو بكر، ونافع، وشبل، وقال زياد: قد أريت رعة سيء، ورأيت ورايت، ولكن لا أدري أتكلم أم لا؟ فجلدهم عمر، إلا زياداً فقال أبو بكر: الستم قد جلدتوني؟ قالوا: بلى، قال: فاشهد بالله ألف مرة لقد فعل، فأراد عمر بن الخطاب أن يجلده الثانية، فقال علي بن أبي طالب: إن كانت شهادة أبي بكر شهادة، ورجلين فارجم صاحبك وإلا فقد جلدتوه.

حدثنا حمام أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبري أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب قال: شهد على المغيرة بن شعبة ثلاثة بالزنى وكل زياد فجلد عمر

«لِقَافِرِ الْبَيْتَةِ إِلَّا حَدًّا فِي ظَهْرِكَ».

فإن قالوا: وهو شاهد.

فصح يقيناً لا مرة فيه بنص كلام الله تعالى وكلام رسول الله صلى الله عليه وآله إنما هو على القاذف الرامي، لا على الشاهد، ولا على البيئة.

وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «إِنْ يَسَاءَلَكُمْ وَأَتُواكُم وَأَغْرَضَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا مِنْ شَهْرِكُمْ هَذَا» فيشرة الشاهد حرام يقين لا مرة فيه، ولم يأت نص قرآن، ولا سنة صحيحة، يجلد الشاهد في الزنى إذا لم يكن معه غيره.

وقد فرق القراء؛ والسنة، بين الشاهد من البيئة وبين القاذف الرامي، فلا يجل البيئة أن يكون لأحدهما حكم الآخر - فهذا حكم القرآن والسنة الثابتة.

وأما الإجماع - فإن الأمة كلها مجمعة - بلا خلاف من أحد - على أن الشهود إذا شهدوا واحداً بعد واحد، وحبسوا عدولاً أربعة، فإنه لا حد عليه.

وكذلك أجمعوا - بلا خلاف من أحد منهم - لو أن ألف عدل قذفوا امرأة أو رجلاً كذلك بالزنى مجتمعين، أو مفترقين: أن الحد عليهم كلهم حد القذف إن لم يأتوا بأربعة شهداء، فإن جاءوا بأربعة شهداء: سقط الحد عن القذف - فقد صح الإجماع المتيقن الذي لا شك فيه.

وأما المخالفون لنا في الجملة على الفرق بين حكم القاذف وبين حكم الشاهد وأن القاذف ليس شاهداً، وأن الشاهد ليس قاذفاً، فقد صح الإجماع على هذا بلا شك، وصح اليقين بطلان قول من قال: بأن يحد الشاهد والشاهدان الثلاثة، إذا لم يتروا أربعة، لأنهم ليسوا قذفة، ولا هم حكم القاذف - وهذا هو الإجماع حقاً، الذي لا يجوز خلافه.

وأما طريق النظر - فنقول وبالله تعالى التوفيق:

إنه لو كان ما قالوا لما صحت في الزنا شهادة أبداً، لأنه كان الشاهد الواحد إذا شهد بالزنى صار قاذفاً عليه الحد - على أصلهم - فإذا قد صار قاذفاً فليس شاهداً، فإذا شهد الثاني - فكذلك أيضاً - يصير قاذفاً - وهذا فاسد كما ترى، وخلاف للقرآن في إيجاب الحكم بالشهادة بالزنى، وخلاف السنة الثابتة بوجوب قبول البيئة في الزنى، وخلاف الإجماع المتيقن بقبول الشهادة في الزنى، وخلاف الحسن والمشاهدة في أن الشاهد ليس قاذفاً، والقاذف ليس شاهداً.

وأيضاً فنقول لهم: أخبرونا عن الشاهد إذا شهد على آخر بالزنى - وهو عدل: ماذا هو الآن عندكم: أشاهد أم قاذف؟ أم لا شاهد ولا قاذف؟ ولا سبيل إلى قسم ثالث.

قلنا: صدقتم، وهذا هو الحق، وإذا هو شاهد فليس قاذفاً حين نطق بالشهادة، فمن الخال المتنع أن يصير قاذفاً إذا سكنت ولم يأت بثلاثة عدول إليه، وليس في الخال أكثر من أن يكون شاهداً لا قاذفاً، فإن تكلم بإطلاق الزنى على الشهود عليه، ثم يصير قاذفاً لا شاهداً إذا لم يتكلم ولا نطق بحرف، فهذا حال لا إشكال فيه.

٢٢٢١ - مسألة: شهد أربعة بالزنى على امرأة،

أحدهم: زوجها.

قال أبو محمد رحمه الله: اختلف الناس في هذا: فقالت طائفة: ليست شهادة ويلاع الزوج.

كما روينا عن ابن عباس في أربعة شهداء شهدوا بالزنى على امرأة، وأحدهم زوجها.

قال: يلاع الزوج، ويعد الآخرون - وعن إبراهيم النخعي مثله - وبه يقول مالك، والشافعي، والأوزاعي - في أحد قوليه.

وقال آخرون: إن كانوا عدولاً فالشهادة تامة، وتعد المرأة: كما روينا عن الحسن البصري في أربعة شهدوا على امرأة بالزنى أحدهم زوجها.

قال: إذا جاءوا مجتمعين، الزوج أجوزهم شهادة.

وعن الشعبي أنه قال في أربعة شهدوا على امرأة بالزنى - أحدهم زوجها - أنه قد جازت شهادتهم، وأحرزوا ظهورهم.

وقال الحكم بن عتيبة - في أربعة شهدوا على امرأة بالزنى أحدهم زوجها حتى يكون معهم من يجي بها.

وبهذا يأخذ أبو حنيفة، والأوزاعي، في أحد قوليه.

قال أبو محمد رحمه الله: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر فيما احتج به كل قائل منهم لقول، فوجدنا كلنا الطائفتين تتعلق بقول الله تعالى «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَنَمُّ بِكُنْ لَهُمْ شَهَادَةً إِلَّا أَنْفُسُهُمْ» ويقول رسول الله صلى الله عليه وآله لعل ابن أمية «البيئة ولا حد في ظهرك».

فنظرنا في هذين التصيين فوجدناهما: إنما نزلا في الزوج إذا كان رامياً قاذفاً، إلا إذا كان شاهداً، هذا نص الآية، ونص الخبر، فليس حكم الزوج إذا كان شاهداً لا قاذفاً رامياً، فوجب أن نطلب حكم شهادة الزوج في غيرهما. فوجدنا الله تعالى يقول «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ» فشرط

وشهد أربعة نسوة أنها عذراء.

قال أبو محمد رحمه الله: اختلف الناس في هذا: فقالت طائفة: لا حد عليها:

كما روينا عن الشعبي أنه قال في أربعة رجال عدول شهدوا على امرأة بالزنى وشهد أربع نسوة بأنها بكر، فقال: أقيم عليها الحد، وعليها خاتم من ربها.

قال أبو محمد رحمه الله: هذا على الإنكار منه لإقامة الحد عليها.

وقالت طائفة: تحد.

كما حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ حدثنا ابن فضال أخبرنا سحنون حدثنا ابن وهب عن الحارث بن نبهان في أربعة شهدوا بالزنى على امرأة، ونظر النساء إليها فقلن: إنها عذراء، قال: أخذ بشهادة الرجال، وأترك شهادة النساء، وأقيم عليهما الحد.

وباسقاط الحد عنها يقول أبو حنيفة، وأصحابه، إلا زفر.

وه - يقول سيفان الثوري، والشافعي.

وقال مالك: وزفر بن الهذيل، وأصحابنا: تحد.

قال أبو محمد رحمه الله: فلما اختلفوا كما ذكرنا، وجب أن ننظر في ذلك، فوجدنا من رأى بإيجاب الحد عليها يقول: قد صحت البيئة عليها بما يوجب الحد بنص القرآن، فلا يجوز أن يعارض أمر ربه تعالى بشيء - وما تعلم لهم حجة غير هذا، فعارضهم الآخرون - بأن قالوا: بأن لا خلاف أنه إذا صبح أن الشهود - كاذبون أو واهمون - فإن الشهادة ليست حقاً: بل هي باطل، ولا يحل الحكم بالباطل، وإنما أمر الله تعالى بإنفاذ الشهادة إذا كانت حقاً عندنا في ظاهرها، لا إذا صبح عندنا بطلانها، وهذه قد صبح عندنا بطلانها فلا يجوز الحكم بها.

قال أبو محمد رحمه الله: قال الله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ فواجب إذا كانت الشهادة عندنا - في ظاهرها - حقاً، ولم يأت شيء يبطلها أن يحكم بها، وإذا صبح عندنا أنها ليست حقاً فرفض علينا أن لا نحكم بها، إذ لا يحل الحكم بالباطل، هذا هو الحق الذي لا شك فيه.

ثم نظرنا في الشهود لها أنها عذراء فوجب أن يقرر النساء على صفة عذرتهم، فإن قلن: إنها عذرة، يبطلها إيلاج الحشفة ولا بد، وأنه صفات عند باب الفرج، فقد أثبتا بكذب الشهود، وأنهم وهموا فلا يحل إنفاذ الحكم بشهادتهم.

الله تعالى على القاذب إن لم يأت بأربعة شهداء أن يجلد، ولم يخص تعالى أولئك الأربعة الشهداء أن لا يكون منهم زوجها ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

ولو أراد الله تعالى أن لا يكون الزوج أحد أولئك الشهداء لبيّن ذلك ولما كتّمه، ولا أهمله، فإذا عمّ الله تعالى ولم يخص فالزوج وغير الزوج في ذلك سواء يقيّن لا شك فيه.

فصح من هذا أن الزوج إن قذف امرأته فعليه حد القذف إلا أن يلاعن، أو يأتي بأربعة شهداء سواء، لأنه قاذف، ودام - والقاذف والرأسي: مكلف أن يخلص نفسه بأربعة شهداء ولا بد.

وهكذا الأجنبي ولا فرق، إذا قذف، فلا بد من أربعة غيره، فإن جاء الزوج شاهداً لا قاذفاً، فهو كالأجنبي الشاهد ولا فرق، لا حد عليه ولا لعان أصلاً، لأنه لم يرمها، ولا قذفها، فإن كان عدلاً وجاء معه بثلاثة شهود، فقد تمت الشهادة، وجب الرجم عليها، لأنهم أربعة شهود - كما أمر الله تعالى - وبه نأخذ.

وأما اشتراط الحكم بن عتية - من أن يكون معهم من يأتي بهم، فلا معنى له، لأن الله تعالى لم يوجب ذلك، ولا رسوله ﷺ: ولا يجزئ ذلك الخامس من أحد ثلاثة أوجه لا رابع لها:

إما أن يكون قاذفاً، وإما أن يكون شاهداً، وإما أن يكون متطوعاً لا قاذفاً ولا شاهداً.

فإن كان قاذفاً - فمن الحرام والباطل أن يلزم الشهود أن يأتي قاذفاً يتقدمهم، أو يأمر بقذف الحصنة والمحصن، ليتوصل بذلك إلى إقامة الشهادة.

وإن كان ذلك الخامس شاهداً - فهذا إيجاب خمسة شهود - وهذا خلاف القرآن، والسنة، والإجماع.

وإن كان متطوعاً لا قاذفاً ولا شاهداً - فهذا باطل، لأن الله تعالى لم يوجبه، ولا رسوله ﷺ فسقط قول الحكم في ذلك.

قال أبو محمد رحمه الله: فالحكم في هذا على ثلاثة أوجه: إذا كان الزوج قاذفاً فلا بد من أربعة شهود سواء وإلا حد أو يلاعن فإن لم يكن قاذفاً لكن جاء شاهداً فإن كان عدلاً ومعه ثلاثة عدول فهي شهادة تامة وعلى الشهود عليها حد الزنى كاملاً.

وإن كان الزوج غير عدل، أو كان عدلاً وكان في الذين معه غير عدل أو لم يتم ثلاثة سواء والشهادة لم تتم فلا على المشهود وليس الشهود قذفة، فلا حد عليهم، ولا حد على الزوج، ولا لعان، لأنه ليس قاذفاً، والله تعالى التوفيق.

٢٢٢٢ - مسألة: شهد أربعة بالزنى على امرأة،

البحرِيُّ أَنَّهُ قَالَ: الطَّائِفَةُ عَشْرَةٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَمَّا اخْتَلَفُوا - كَمَا ذَكَرْنَا - وَجِبَ أَنْ نَنْظُرَ فِي ذَلِكَ فَوَجَدْنَا جَمِيعَ الْأَقْوَالِ لَا يَخْتَجُّ بِهَا إِلَّا قَوْلُ مُجَاهِدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ أَنَّ الطَّائِفَةَ: وَاحِدٌ فَصَاعِدًا - فَوَجَدْنَاهُ قَوْلًا يُوجِبُهُ الْبُرْهَانُ مِنَ الْقُرْآنِ، وَالْإِجْمَاعِ، وَاللُّغَةِ.

قَالَمَا الْقُرْآنُ - فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلَا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ نَبَغْتَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى﴾ الآية، فَيَبِينَ تَعَالَى نَصًّا جَلِيلًا أَنَّهُ أَرَادَ بِالطَّائِفَتَيْنِ هُنَا الْاِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا: يَقُولُهُ فِي أَوَّلِ الْآيَةِ اقْتُلَا وَيَقُولُهُ تَعَالَى ﴿وَإِنْ نَبَغْتَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى﴾ وَيَقُولُهُ تَعَالَى فِي آخِرِ الْآيَةِ ﴿فَاصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾.

وَبِرَهَانٍ آخَرَ - وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وَيَبِينَ نَحْنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ أَرَادَ بِذَلِكَ عَدَدًا مِنْ عَدَدٍ لَيَبِينَ، وَلَا رَقَبًا عَلَيَّ، وَلَمْ يَدْعُنَا نَحْطِ فِيهِ خَبْطَ عَشْرَاءَ، حَتَّى نَتَكَبَّرَ فِيهِ الظُّنُّونَ الْكَاذِبَةَ، خَاشَ لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ هَذَا، وَاللَّهِ تَعَالَى التَّوَفِيقُ.

وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّمَا عَذْرَةٌ وَاغِلَةٌ فِي دَاخِلِ الْفَرْجِ، لَا يَطْلُهَا إِلَّا جِلْدُ الْحَشْفَةِ، فَقَدْ أَمَكْنَ صِدْقُ الشُّهُودِ، إِذْ بِإِيلَاجِ الْحَشْفَةِ يَجِبُ الْحَدُّ، فَيَقَامُ الْحَدُّ عَلَيْهَا حِينَئِذٍ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَيَسَّرْ كَذِبُ الشُّهُودِ وَلَا وَهْمُهُمْ، وَاللَّهِ تَعَالَى التَّوَفِيقُ.

٢٢٢٣- مسألة: كم الطائفة التي تحضر حد الزاني أو رجله.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ قَالَ: «وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعٌ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَافِرِينَ».

فَصَحَّ أَنَّ عَذَابَ الزَّانَا الْجُلْدَ، وَمَعَ الْجُلْدِ الرَّجْمُ وَالْقَتْلُ. ثُمَّ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مِقْدَارِ الطَّائِفَةِ الَّتِي افْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ تَشْهَدَ الْعَذَابَ الْمَذْكُورَ.

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: هِيَ وَاحِدٌ مِنَ النَّاسِ، فَإِنْ زَادَ فَجَائِزٌ.

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: كَمَا رَوَى الثَّوْرِيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: الطَّائِفَةُ رَجُلٌ.

وَهَذَا يَقُولُ أَصْحَابُنَا.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الطَّائِفَةُ اِثْنَانِ فَصَاعِدًا:

كَمَا رَوَيْنَا عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: اِثْنَانِ فَصَاعِدًا.

وَبِهِ يَقُولُ إِسْحَاقُ بْنُ رَافِعٍ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: ثَلَاثَةٌ فَصَاعِدًا:

كَمَا رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ شِهَابٍ.

وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: سَمِعْتُ شِمْرَ بْنَ تَمِيمٍ يُحَدِّثُ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ - سَوَاءٌ سَوَاءٌ - أَنَّ الطَّائِفَةَ ثَلَاثَةٌ فَصَاعِدًا - وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الطَّائِفَةُ - نَفَرٌ فَوْقَ أَنْ يَجِدُوا عَدَدًا:

كَمَا رَوَيْنَا عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ سَمِعَ ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا

طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ قَالَ: نَفَرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الطَّائِفَةُ - أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا:

كَمَا رَوَيْنَا عَنْ الثَّيْبِيِّ بْنِ سَعْدٍ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الطَّائِفَةُ - خَمْسَةٌ فَصَاعِدًا:

كَمَا رَوَيْنَا عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الطَّائِفَةُ - عَشْرَةٌ - كَمَا رَوَى عَنْ الْحَسَنِ

وَذَكَرَ حَدِيثَ اللَّعَانِ.

٩٨ - كتاب القذف

٢٢٢٤ - مسألة: حَدُّ الرَّمْيِ بِالزَّنَى - وَهُوَ الْقَذْفُ -

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَنِي هَذِهِ الْآيَةِ أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ يَجِبُ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا بَأَن تَطْلُبَ عِلْمُهَا، وَأَن تَعْتَقِدَ، وَأَن يَعْمَلَ بِهَا بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ: فَمِنْهَا - مَعْرِفَةُ مَا هُوَ الرَّمْيُ الَّذِي يُوْجِبُ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ فِي الْآيَةِ، مِنَ الْجَلْدِ، وَإِسْقَاطِ الشَّهَادَةِ، وَالْفَسْقِ، وَأَن الْقَذْفُ مِنَ الْكِبَارِ، وَمِنِ الْغَضَائِصِ اللَّوَاتِي يَجِبُ لِرَمْيِهَا الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ مِنَ الْجَلْدِ، وَإِسْقَاطِ الشَّهَادَةِ، وَالْفَسْقِ، وَعَدَدُ الْجَلْدِ، وَصَفَتُهُ؛ وَمِنْ الْأُمُورِ بِالْجَلْدِ؛ وَمَتَى يَتَمَتَّعُ مِنْ قَبُولِ شَهَادَتِهِمْ، وَفِي مَاذَا يَتَمَتَّعُ مِنْ قَبُولِهَا، وَفَسْقَتُهُمْ، وَمَا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ وَمَا صِفَةُ التَّوْبَةِ مِنْ ذَلِكَ؛ وَنَحْنُ إِذْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى نَذَكُرُ كُلَّ ذَلِكَ - بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى - بِالْبَرَاهِينِ الْوَاضِحَةِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَالسُّنَنِ الثَّابِتَةِ فِي ذَلِكَ - وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

٢٢٢٥ - مسألة: مَا الرَّمْيُ، وَالْقَذْفُ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْحُكْمَ بِاسْمِ الرَّمْيِ فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَصَحَّ أَنَّ الْقَذْفَ، وَالرَّمْيَ إِسْمَانِ لَعُنَى وَاحِدٍ:

لَمَّا أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِبْعٍ أَخْبَرَنَا عُمَدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - هُوَ ابْنُ رَاهُوِيَه - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى - هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى السَّلْمِيُّ - قَالَ: «سُئِلَ هِشَامُ - هُوَ ابْنُ حَسَّانَ - عَنِ الرَّجُلِ يَقْذِفُ امْرَأَتَهُ، فَحَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ مُحَمَّدٍ - يَعْنِي ابْنَ سِيرِينَ - قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنْ ذَلِكَ - وَأَنَا أَرَى أَنَّ عِنْدَهُ مِنْ ذَلِكَ عِلْمًا - فَقَالَ: إِذَا جَلَلَ بِنِ امْرَأَةٍ قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِشَرِكِ ابْنِ سَخْنَمَ، وَكَانَ أَخَا الْبِرَاءِ بْنِ مَالِكٍ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ لَاعَنَ، فَلَاغَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ قَالَ أَبْصِرُوهُ، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَبْيَضُ، نَصَّ الْعَمِيْقِيْنَ، فَهُوَ لِهَلَالٍ بِنِ امْرَأَةٍ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْمَلٌ جَعْدًا حَمَشْنَ السَّاقِيْنَ فَهُوَ لِشَرِيكَ ابْنِ سَخْنَمَ. قَالَ أَنَسُ: فَأَنْبِئْتُ أَنَّهَا جَاءَتْ بِهِ أَحْمَلٌ جَعْدًا حَمَشْنَ السَّاقِيْنَ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِبْعٍ أَخْبَرَنَا عُمَدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ عُمَدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «أَوَّلُ لِعَانٍ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ أَنَّ جِلَانَ بِنِ امْرَأَةٍ قَذَفَتْ شَرِيكَ ابْنِ سَخْنَمَ بِأَمْرَائِهِ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعَةَ شَهَادَةٍ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ»

قَالَ أَبُو حَمْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ حِجَّةُ فِي اللَّغَةِ وَفِي النَّقْلِ فِي الثَّبَاتِ قَدْ سَمِيَ الرَّمْيَ: قَذْفًا، مَعَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ اللَّغَةِ، وَلَا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْمِلَّةِ.

وَكَذَلِكَ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي أَنَّ الرَّمْيَ الْمَذْكُورَ فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ الْمَوْجِبَ لِلْجَلْدِ وَالْفَسْقِ، وَسُقُوطِ الشَّهَادَةِ هُوَ الرَّمْيُ بِالزَّنَى بَيْنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الرَّمْيِ بِغَيْرِ الزَّنَى يُوجِبُ حَدًّا أَمْ لَا؟ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا حَدَّ إِلَّا فِي الرَّمْيِ بِالزَّنَى فَقَطْ، وَلَا حَدٌّ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، لَا فِي نَفْيٍ عَنْ نَسَبٍ أَوْ جَدٍّ، وَلَا فِي رَمْيٍ بِلُطَيْفَةٍ، وَلَا فِي رَمْيٍ بِنِفَاقٍ، وَلَا فِي رَمْيٍ رَجُلٍ بِوُطْءٍ فِي دُبُرِ امْرَأَةٍ، وَلَا فِي إِتْيَانِ بَيْهَمَةٍ، وَلَا فِي رَمْيِ امْرَأَةٍ أَنَّهَا أَتَيْتْ فِي دُبُرِهَا، وَلَا فِي رَمْيِهَا بِبَيْهَمَةٍ، وَلَا فِي رَمْيِ بَكْرٍ، وَلَا بِشَرْبِ خَمْرٍ، وَلَا فِي شَيْءٍ أَصْلًا.

وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا.

وَقَالَ قَائِلُونَ فِي بَعْضِ مَا ذَكَرْنَا: إِنِّيَابُ الْجَلْدِ، وَنَحْنُ نَذَكُرُ إِذْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَا يَسَّرَ اللَّهُ تَعَالَى لَذِكْرِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَبَيَانِ الْحَقِّ إِذْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - وَبِهِ نَسْتَعِينُ.

٢٢٢٦ - مسألة: النَّفْيُ عَنِ النَّسَبِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيمَنْ نَفَى آخَرَ عَنْ نَسَبِهِ:

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: فِيهِ الْحَدُّ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا حَدَّ فِيهِ.

فَأَمَّا مَنْ أَوْجِبَ فِيهِ الْحَدُّ - فَهُوَ كَمَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَا حَدَّ إِلَّا فِي الثَّيْنِ: أَنْ يَقْذِفَ مَعْصَنَةً، أَوْ يَنْفِي رَجُلًا عَنْ أَبِيهِ، وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ أُمَةً.

وَعَنِ الشَّعْبِيِّ فِي الرَّجُلِ يَنْفِي الرَّجُلَ مِنْ فُخْدِهِ، قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ إِلَّا أَنْ يَنْفِيهِ مِنْ أَبِيهِ - وَعَنِ الشَّعْبِيِّ، وَالْحَسَنِ قَالَا جَمِيعًا: يَضْرِبُ الْحَدُّ.

وَعَنِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: مَنْ نَفَى رَجُلًا عَنْ أَبِيهِ - كَانَ أَبُوهُ مَا كَانَ - فَعَلِيهِ الْحَدُّ - وَمَنْ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي تَيْمِمْ لَسْتَ مِنْهُمْ - وَهُوَ مِنْهُمْ - أَوْ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي بَكْرِ لَسْتَ مِنْهُمْ - وَهُوَ مِنْهُمْ - فَعَلِيهِ الْحَدُّ.

وَعَنِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ فِي رَجُلٍ نَفَى رَجُلًا عَنْ أَبِيهِ، قَالَ لَهُ: لَسْتَ لِأَبِيكَ وَأُمِّهِ نَصْرَانِيَّةً أَوْ مُلُوكَةً - قَالَ: لَا يَجِلُّ.

قلنا: لا، ما هو قاذف، ولا قذف أحداً، وقد ينفيه عن نسبه بأنه استلحق، وأنه من غيرهم ابن نكاح صحيح، فقد كانت العرب تفعل هذا، فلا قذف هاهنا أصلاً، وقد يكون نفيه له بأن أراد الاستكراه لأتمه، وأنها حملت به في حالة لا يكون للزنى فيه دخول، كالتأتمه توطاً، أو السكرى، أو الغمى عليها، أو الجاهلة، فقد بطل أن يكون الثاني قاذفاً جملةً واحدةً.

ثم نظرنا - هل في السنة لهم متعلق؟

فوجدنا: ما أخبرنا أحمد بن قاسم أخبرنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم أخبرنا جدي قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب أخبرني حيوة بن شريح عن سالم بن غيلان عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سليمان بن يسار عن بعض أصحاب النبي ﷺ إن رسول الله ﷺ جلد رجلاً أن دعا آخر: يا ابن المجنون.

قال أبو محمد: فنظرنا في هذا الخبر فوجدناه لا متعلق لهم به أصلاً من وجوه.

أولها: إنه مرسل ولا تقوم بحرس حجة.

والثاني: من طريق سالم بن غيلان التجسبي وهو مجهول لم يعدل.

وثالثها: أنه لو صح لم يكن فيه حجة، لأنه ليس فيه أنه عليه السلام جلدته الحد، إنما فيه: أنه جلدته، فلا يحمل أن يراد فيه: أنه جلدته الحد، ونحن لا نأمن من ذلك من سب مسلماً، لأنه منكر يغير باليد، فبطل أن تكون لهم فيه حجة، بل هو عليهم.

وقد روى هذا الخبر يونس بن عبد الأعلى - وهو أحفظ من سحنون، وأعرف بالحديث منه، فلم يبلغه إلى رسول الله ﷺ.

كما أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا يونس بن عبد الأعلى أخبرنا ابن وهب أخبرني ابن حيوة بن شريح عن سالم بن غيلان التجسبي عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال: إن بعض أصحاب رسول الله ﷺ جلد رجلاً أن دعا آخر: يا ابن المجنون.

قال أبو محمد رحمه الله: وهذا أيضاً كالذي ذكرنا قبل؛ لأنه ليس فيه أنه جلدته الحد، والحدود لا تقام بالظنون الكاذبة، والزيادة في الحديث كذب، وتبلغ الحد المذكور إلى ثمانين كذب بلا شك ممن قطع بذلك. فبطلت بهذا الخبر جملة.

ثم نظرنا في ذلك فوجدنا الله تعالى قد أوجب في القذف بالزنى الحد، وجاءت به السنة الصحيحة، وصح به الإجماع المتيقن، فكان هذا هو الحق الذي لا شك فيه.

ومن طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال: سمعت حفص بن عمر بن ربيع يقول: كان بين أبي وبين يهودي مرافعة في القول في شفعة، فقال أبي لليهودي: يهودي ابن يهودي، فقال: أجل، والله إني اليهودي ابن اليهودي، إذ لا يعرف رجال كثير آباءهم، فكتب عامل الأرض إلى عمر بن عبد العزيز - وهو عامل المدينة - بذلك، فكتب: فقال: إن كان الذي قال له ذلك يعرف أبوه، فحد اليهودي، فضره ثمانين سوطاً.

وعن ابن جريج أنه قال: سئل ابن شهاب عن رجل قيل له: يا ابن الفتي - ولم يكن أبوه قتيلاً - قال: نرى أن يجلد الحد.

وأما من روي عنه: أنه لا حد في ذلك:

كما روي من طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد عن إسحاق بن عبد الله عن مكحول أن معاذ بن جبل، وعبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - قالا جميعاً: ليس الحد إلا في الكلمة ليس لها مصرف، وليس لها إلا وجه واحد: وعن علي بن أبي طالب عليه السلام: إذا بلغ الحد - لعل وعسى - فالحد معطل.

وقد روي عن ابن عباس عليه السلام - فيمن قال لرجل: يا نبطي أنه لا حد عليه.

وعن عطاء بن أبي رباح أنه سئل عن رجل قال لرجل: يا نبطي، وبا عبد بني فلان، فلم ير عطاء فيه شيئاً.

وعن الشعبي أنه سئل عن الرجل قال لعمرى: يا نبطي، فلم ير الشعبي في ذلك شيئاً، وقال: كلنا نبط - وبه يقول أصحابنا.

قال أبو محمد رحمه الله: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك لنعلم الحق فتبعه فوجدنا الزهري يقول في نفي المرم عن أبيه، أو عن نسبه - كما أوردنا عنه قبل ذلك أن السنة على الثاني في كتاب الله تعالى، وسنة نبيه عليه السلام: أن يأتي بأربعة شهود:

فنظرنا هل نجد هذا الذي ذكر الزهري في كتاب الله تعالى؟ فلم نجده أصلاً، وإنما وجدنا فيه الحد، ووجوب أربعة شهود على رمي المخصنات فوجدنا الثاني إنساناً عن نسبه، فلم يرم حصنة أصلاً، والزهري - وإن كان عندنا أحد الأئمة الفضلاء - فهو بشر بهم كما بهم غيره، ويخطئ ويصيب، بل وجدنا نص القرآن خلافاً لقول الزهري، لأنه يسقط الحد عن رمي المخصنات إذا قال لابن أمية، أو ابن كافرة: يا ابن الزانية، وأوجه حيث ليس في القرآن إيجاب إذا قال له: لست لأبيك - فسقط تعلقهم بذلك جملة.

فإن قالوا: الثاني قاذف ولا بد.

ووجدنا رسول الله ﷺ قد قال: «إِنْ وَمَأْتَكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وقد قال تعالى ﴿بَلَّغْ خُدُودَ اللَّهِ فَلَا تَمْتَدُّوهَا﴾.

وقال تعالى ﴿وَلَا تَمْتَدُّوا إِلَى اللَّهِ لَا يُجِبُ الْمُتَمَتِّينَ﴾.

فحرم الله تعالى العدوان، وضرب الأبدان بغير برهان من العدوان، وحرم تعالى أن تعدى حدوده، وإثبات حد بغير برهان تعد لحدود الله تعالى. وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٢٧ - مسألة: قذف المؤمنات من الكبار، وتعرض

المهر لسب أبيه من الكبار.

قال أبو محمد رحمه الله: قال الله تعالى ﴿إِنْ تَجْنِبُوا كِبَارَ مَا نَهَوْا عَنْهُ نَكُفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ الآية.

وقال تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ كِبَارَ الْأَنْسَامِ وَالْفَرَاحِشَ﴾ الآية. وكما روينا من طريق مسلم أخبرني هارون بن سعيد الأيلي أخبرنا ابن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن ثور بن يزيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُفَوِّاتِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟ قال: الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسُّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرُّخْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْعَافِيَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ».

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْعَافِيَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ الآية.

قال أبو محمد رحمه الله: فصيح أن قذف المؤمنات المحصنات البريات من الكبار الموجبة للعنة في الدنيا والآخرة، والعذاب العظيم في الآخرة، ودخل فيها قذف الأمة والحرة دخولا مستويا، لأن الله تعالى لم يخص مؤمنة من مؤمنة. وبقي قذف الكافرة فوجدنا الله تعالى قال: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ الآية - فهذا عموم تدخل فيه الكافرة والمؤمنة، فوجب أن قاذفها فاسق إلا أن يتوب.

وروينا من طريق مسلم أخبرنا محمد بن الوليد بن عبد الحميد أنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبة أخبرنا عبد الله بن أبي بكر قال: سمعت أنس بن مالك قال: «ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِبَارَ، وَسَمِعْتُ عَنْ الْكِبَارِ، فَقَالَ: الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ» - قال: أَلَا أَنْبِتُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَارِ، قَوْلُ الزُّوْرِ - أو قال: شَهَادَةُ الزُّوْرِ قال شعبة: وأكبر ظني أنه قال - شهادة الزُّوْرِ.

ومن طريق مسلم أخبرنا عمرو بن عمرو بن بكير النافذ

أخبرنا إسماعيل بن علية عن سعيده الجريدي أخبرنا عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أنه قال: «كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَلَا أَنْبِتُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَارِ - ثَلَاثًا - الْإِسْرَافُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ - وَشَهَادَةُ الزُّوْرِ، أَوْ قَوْلُ الزُّوْرِ - وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُنْجَسًا فَجَلَسَ، فَمَا زَالَ يَكْرُرُهَا حَتَّى قَلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ».

قال أبو محمد رحمه الله: ليس شك الراوي بين قوله عليه السلام شهادة الزُّوْرِ أو قول الزُّوْرِ بمحبل شيئا من حكم هذين الخبرين فاي ذلك كان فالعنى فيه واحد لا يختلف، لأن كل قول قاله المرء غير حالي فقد شهد به، وكل شهادة يشهد بها المرء فقد قالها فالقول شهادة، والشهادة قول، وهذه الشهادة هي غير الشهادة المحكوم بها، قال الله تعالى «سُكِّنَتْ شَهَادَتُهُمْ وَسُئِلُوا».

وقال تعالى ﴿فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ فهذه الشهادة هي القول المقول، لا المؤداة عند الحاكم بصفة ما، وبالله تعالى التوفيق.

فصيح أن قذف الكافرة البرية قول زور بلا خلاف من أحد، وقول الزُّوْرِ من الكبار، كما بين رسول الله ﷺ.

روينا من طريق مسلم أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا ليث بن سعد عن ابن الهادي عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن حديد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «إِنْ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَارِ شَيْءٌ الرَّجُلُ وَالْيَتِيمُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يَشْهَدُ الرَّجُلُ وَالْيَتِيمُ؟ قال: نَعَمْ، يَسْبُ أبا الرَّجُلِ قِسْبَ أَبِيهِ، وَيَسْبُ أُمَّهُ قِسْبَ أُمِّهِ».

فصيح أن السب المذكور من الكبار، وإن لم يكن قذفاً. قال أبو محمد رحمه الله: وأما من رمى المرء بما فعل فليس قذفاً، لكنه غيبة إن كان غائباً، وأذى إن كان حاضراً، هذا ما لا خلاف فيه، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٢٨ - مسألة: من المحصنات الواجب بقذفهن ما أوجبه الله تعالى في القرآن.

قال أبو محمد: قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ فَاجْلِدُوهُمْ﴾ الآية، فكان ظاهر هذا أن المحصنات المذكورات: هن النساء، لأن هذا اللفظ جاء بجمع المؤنث فاعترض علينا أصحاب القياس هاتنا وقالوا لنا: إن النص إنما ورد بجلد الحد من قذف امرأة، فمن أين لكم أن تجلدوا من قذف رجلا بالزنى؟ وما هذا إلا قياس منكم، وأنتم تنكرون القياس؟

قال أبو محمد رحمه الله: فاجابه أصحابنا هاتنا بأجوبة كل واحد منها مقتضى كاف، مبطل لاعترافهم هذا الفاسد - والحمد

هُرَيْرَةُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ خَطَّهُ مِنَ الرَّثِيَةِ أَذْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ فَرَنَى الْعَيْنَيْنِ النَّظْرَ، وَرَنَى اللِّسَانَ النُّطْقَ، وَالنَّفْسَ تَمَنَّى وَتَشْتَهِي، وَالْفَرْجَ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَمْ يُجْعَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّثِيَّ إِلَّا لِلْفَرْجِ فَقَطُّ وَأَبْطَلَهُ عَنْ جَمِيعِ أَعْضَاءِ الْجَسَدِ - أَوَّلِهَا عَنْ آخِرِهَا - إِلَّا أَنْ يُصَدِّقَهُ فِيهَا الْفَرْجُ.

فَصَحَّ يَتَبَيَّنُ أَنَّ النَّفْسَ وَالْقَلْبَ وَجَمِيعَ أَعْضَاءِ الْجَسَدِ، خَاشِعٌ الْفَرْجَ لَا رَمِيَّ فِيهَا، وَلَا قَذْفَ أَصْلًا، وَأَنَّهُ لَا رَمِيَّ إِلَّا لِلْفَرْجِ فَقَطُّ، فَإِذَا لَا شَكَّ فِي هَذَا وَلَا مَرِئَةٍ، فَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ» هِيَ بِلَا شَكٍّ الْفَرْجُ «الَّتِي لَا يَفُحُّ الرَّمْيُ» إِلَّا عَلَيْهَا، لَا يَكُونُ الرَّثِيَّ الْمَرْمِيَّ بِهِ إِلَّا مِنْهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ الْمُحْصَنَاتِ نَعَتْ وَلَا يَفْرُدُ النَّعْتُ عَنْ ذِكْرِ الْمُتَعَوِّثِ.

قُلْنَا: هَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ دَعَوَى بِإِبْرَاهَانَ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ وَأَشْعَارَ الْعَرَبِ مَلُوءَةٌ تَمَّا جَاءَ فِي ذَلِكَ، بِمُخْلَافِ هَذَا.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «وَالصَّالِحِينَ وَالصَّابِرِينَ».

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى «إِنَّ الْمُصْطَفِينَ وَالْمُصْطَفَاتِ».

وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ تَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى النَّعْتَ دُونَ ذِكْرِ الْمُتَعَوِّثِ.

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَلَا جَاعِلَاتِ الْعَاجِ فَوْقَ الْمَعَاصِمِ فَذَكَرَ النَّعْتَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُتَعَوِّثَ

وَمَا نَعْلَمُ نَحْوِيًّا مَعَ هَذَا أَصْلًا، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هَذَا لِثَلَاثِ مَوَاقِعَ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْإِعْتِرَاضَ رَاجِعٌ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّهُمْ قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ أَرَادَ النِّسَاءَ الْمُحْصَنَاتِ، فَعَمِلَ كُلُّ حَالٍ قَدْ حُذِفَ الْمُتَعَوِّثُ وَاقْتَصَرَ عَلَى النَّعْتِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ اقْتِصَارِهِ تَعَالَى عَلَى ذِكْرِ الْمُحْصَنَاتِ وَحَذْفِ الْفَرْجِ عَلَى قَوْلِنَا، أَوْ حَذْفِ النِّسَاءِ عَلَى قَوْلِهِمْ - فَسَقَطَ اعْتِرَاضُهُمْ هَلْهُ، وَقَوْلُنَا نَحْنُ الَّذِي حَلَلْنَا عَلَيْهِ الْآيَةُ الْأُولَى مِنْ دَعْوَاهُمْ، لِأَنَّهُ قَوْلُنَا يَشْهَدُ لَهُ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا.

وَأَمَّا دَعْوَاهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ بِذَلِكَ النِّسَاءَ فَدَعَوَى عَارِيَةً لَا بَرَهَانَ عَلَيْهَا، لَا مِنْ نَصٍّ وَلَا إِجْمَاعٍ، لِأَنَّهُمْ يَحْضَرُونَ تَأْوِيلَهُمْ هَذَا، وَيَسْقُطُونَ الْحَدَّ عَنْ قَاضِي نِسَاءٍ كَثِيرَةٍ: كَالْإِمَاءِ، وَالْكَوَافِرِ، وَالصَّغَارِ، وَالْجَانَنِ، فَقَدْ أَفْسَدُوا دَعْوَاهُمْ مِنْ قُرْبٍ مَعَ تَعْرِيفِهَا مِنَ الْبَرَهَانِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. فَاحْذَرُوا تِلْكَ الْأَجُوبَةَ: أَنْ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ أَصْحَابِنَا، قَالَ: جَاءَ النَّصُّ بِالْحَدِّ عَلَى قَذْفِ النِّسَاءِ وَصَحَّ الْإِجْمَاعُ بِحَدِّ مَنْ قَذَفَ رَجُلًا وَالْإِجْمَاعُ حَقٌّ وَأَصْلٌ مِنْ أَصُولِنَا الَّتِي نَعْتَمِدُ عَلَيْهَا وَقَدْ افْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْنَا اتِّبَاعَ الْإِجْمَاعِ، وَالْإِجْمَاعُ لَيْسَ إِلَّا عَنْ تَوْفِيقِ مَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: بَلْ نَصُّ الْآيَةِ عَامٌّ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَإِنَّمَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى النَّفْسَ الْمُحْصَنَاتِ قَالُوا: وَبَرَهَانُ هَذَا الْقَوْلِ وَدَلِيلُ صَحَّتِهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى فِي مَكَانٍ آخَرَ «وَالْمُحْصَنَاتِ مِنَ النِّسَاءِ» قَالُوا: فَلَوْ كَانَتْ لَفَقَطُ الْمُحْصَنَاتِ لَا تَنُفَعُ إِلَّا عَلَى النِّسَاءِ لَمَّا كَانَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ النِّسَاءِ مَعْنَى وَخَاشِعٌ لِلَّهِ مِنْ هَذَا فَصَحَّ أَنَّ الْمُحْصَنَاتِ يَقَعُ عَلَى النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ فَيُبَيِّنُ اللَّهُ تَعَالَى مُرَادَهُ هُنَاكَ بِأَنْ قَالَ «مِنَ النِّسَاءِ» وَأَجْمَلَ الْأَمْرَ فِي آيَةِ الْقَذْفِ إِجْمَالًا. قَالُوا:

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَإِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى «مِنَ النِّسَاءِ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى «وَعَرَابِيِبُ سُودٌ» وَ«عَشْرَةٌ كَاتِبَةٌ».

قُلْنَا: لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى تَكَرُّارٍ لَا فَايِدَةَ أُخْرَى فِيهِ إِلَّا بِنَصِّ قُرْآنٍ، أَوْ سُنَنِ، أَوْ إِجْمَاعٍ، وَلَيْسَ مَعَكُمْ شَيْءٌ مِنْ هَذَا فِي دَعْوَاكُمْ أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى «مِنَ النِّسَاءِ» تَكَرَّرَ لَا فَايِدَةَ فِيهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا جَوَابٌ حَسَنٌ.

وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا نَقُولُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ حَتَّى لَوْ صَحَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى وَجوبِ الْحَدِّ عَلَى قَاضِي الْعَبْدِ وَقَاضِي الْكَافِرَةِ، لِأَنَّهُ لَا إِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا جَوَابِنَا الَّذِي نَعْتَمِدُ عَلَيْهِ وَنَقْطَعُ عَلَى صَحَّتِهِ، وَأَنَّهُ مَرَادُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْبَرَهَانِ الْوَاضِحِ فَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا أَرَادَ يَقُولُهُ «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ» ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ الْفَرْجِ الْمُحْصَنَاتِ.

بُرْهَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الْأَرْبَعَةَ الشُّهُودَ الْمَذْكُورِينَ لَا يَخْتَلِفُ اثْنَانِ مِنَ الْأَثَرِ فِي أَنْ شَهَادَتَهُمُ الَّتِي يَكْفُلُونَهَا هِيَ أَنْ يَشْهَدُوا بِأَنَّهُمْ رَأَوْا فَرْجَهُ فِي فَرْجِهَا وَالْجَا خَارِجًا - وَالْإِجْمَاعُ قَدْ صَحَّ بِأَنَّ مَا عَدَا هَذِهِ الشَّهَادَةَ لَيْسَتْ شَهَادَةً بَرْنَى وَلَا تَبَيَّنَ بِهَا الْكَافُوفُ مِنَ الْحَدِّ.

فَصَحَّ أَنَّ الرَّمِيَّ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا هُوَ الْفَرْجُ فَقَطُّ.

وَأَيْضًا، بُرْهَانٌ آخَرُ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِدْرِيعِيمَ - هُوَ ابْنُ زَاهَوِيٍّ - أَنَّ عَبْدَ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ ابْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَشْبَهَ بِاللَّمَمِ مِمَّا قَالَ أَبُو

اختلف الناس فيمن قذف عبداً أو أمة بالزنا:

فقال طائفة: لا حد عليه كما روي عن النخعي، والشعبي أنها قالوا جميعاً: لا يضرب قاذف أم ولید.

وعن حماد بن أبي سليمان قال: إذا قال رجل لرجل أمة أم ولید أو نصرانية: لست لأبيك، لم يضرب، لأن النسي وقع على الأم.

وعن ابن سيرين قال: أراد عبيد الله بن زياد أن يضرب قاذف أم ولید، فلم يتابعه على ذلك أحد.

وقد روي عن عطاء، والحسين، والزهری: لا حد على قاذف أم ولید.

قال علي: ومن لم ير الحد على قاذف العبد والأمة: أبو حنيفة، ومالك، والأوزاعي، وسفيان الثوري، وعثمان البني، والحسن بن حي، والشافعي، وأصحابهم.

وقالت طائفة بإيجاب الحد في ذلك.

أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا النبيري أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن نافع مولى ابن عمر قال: إن أميراً من الأمراء سأل ابن عمر عن رجل قذف أم ولید لرجل، فقال ابن عمر: يضرب الحد صاغراً.

وعن الحسن البصري قال: الزوج يلاعن الأمة، وإن قذفها - وهي أمة - جلد، لأنها امرأتها.

قال أبو محمد: وبهذا يقول أصحابنا، وهذا الإسناد عن ابن عمر من أصح إسناد يوجد في الحديث فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر فيما احتج به كل طائفة لتعلم الحق من ذلك فتبعه - بعون الله تعالى ولطفه: فنظرنا في قول من لم ير الحد على قاذف الأمة والعبد، فلم نجد لهم شيئاً يمكن أن يتعللوا به.

إلا ما روينا من طريق البخاري أخبرنا مسدد أخبرنا يحيى بن سعيد القطان عن الفضيل بن غزوان عن ابن أبي نعم عن أبي هريرة قال: سمعت أبا القاسم عليه السلام يقول: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَهُوَ بَرِيءٌ مِمَّا قَالَهُ، جُلِدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ».

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا سويد بن نصر أخبرنا عبد الله - هو ابن المبارك - عن الفضيل بن غزوان عن أبي نعم: أنه حدثه أنه قال: قال أبو القاسم عليه السلام: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بَرِيئاً مِمَّا قَالَهُ أَيْمَنَ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ».

وعن الحسن بن ابن عمر قال: من قذف مملوكه كان لله

تعالى في ظهره حد يوم القيامة، إن شاء أخذته، وإن شاء عفا عنه.

قال أبو محمد: ولعلمهم يدعون الإجماع، أو يقولون: لا حرمة للعبد ولا للأمة، فكثيراً ما يأتون بمثل هذا.

فإن ادعوا الإجماع أذكهم ما روينا عن ابن عمر بأصح طريق، وما تعلم قولهم عن أحد من الصحابة أصلاً، إلا رواية لا تقف الآن على موضعها من أصولنا. عن أبي بردة - أنه كانت له ابنة من حر، وابنة من أم ولید، فكانت ابنة الحر تقذف ابنة أم الولد، فاعتق أمها، وقال لابنة الحر: اقذفها الآن إن قدرت.

وعن نفر من التابعين قد ذكرناهم خالفوه في أكثر أقوالهم: فأما الرواية عن أبي بردة - فلا تعلق لهم بها، لأنه ليس فيها أنه لا حد فيها على قاذفها، ولعل حاكم وقته كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد - فبطل تعلفهم بهذا.

وأما قولهم: لا حرمة للعبد ولا للأمة فكلام سخيف، والمؤمن له حرمة عظيمة، ورب عبد جلف خير من خليفة قرشي عند الله تعالى، قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ إِلَىٰ آيَةٍ إِلَىٰ قَوْلِهِ: «إِنْ أَرَادْتُمْ أَنْ اتَّقَوْا اللَّهَ تَعَالَىٰ»

والناس كلهم في الولادة أولاد آدم وحواء، ثم تفاضل الناس بأخلاقهم وأديانهم، لا بأمرانهم، ولا بإبدانهم.

وقد قال رسول الله ﷺ: «إِنْ دَسَأَكُمْ وَأَمَوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَشْرَافَكُمْ عَلَيْكُمْ خَرَامٌ فَسَوْىَ - عليه السلام - بين حرمة العرض من الحر والعبد نصاً، ولا سيما الخفيفون الموجهون القود على الحر للعبد، وعلى الحر للأمة، فقد أثبتوا حرمتها سواء».

قال علي: أقوالهم في هذه المسائل، قد اختلف فيها، فمن قال لامرأته: زنت في كفر أو قال: زنت وأنت أمة:

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل قذف امرأته فقال لها: زنت وأنت أمة أو نصرانية؟ فقال ابن شهاب: إن لم يأت على ذلك بالبين جلد الحد ثمانين.

وبه - يقول أبو حنيفة، وسفيان، والأوزاعي، وأصحابهم.

وقال الشافعي، وأصحابه: لا حد عليه.

قال أبو حنيفة، وأصحابه، وسفيان، والشافعي، وأصحابه: فيمن قال: زنت وأنت صغيرة، أو قال: زنت وأنت مكروهة أن لا

حد.

وقد يكون كل هؤلاء محصنين بالعفة.

وأما البكر والمكره فمحصنان بالعفة، فإذا كل هؤلاء يدخلون في جملة المحصنين يمنع القروح من الزنى، فعلى قاذفهم الحد، ولا سيما القاتلون: إن الحرية إحصان، وكل حرّة حصنة، فإن الصغيرة الحرة، والمجنونة، والرتقاء، وسائر من ذكرناهم محصنون، وإسقاط الحد عن قاذفهم خطأ محض لا إشكال فيه. فما علمنا لهم حجة أكثر من أن قالوا: إن من قذف من ذكرنا فقد تيقنا كذبه، فقلنا لهم: صدقتم، والآ حقاً وجب الحد على القاذب، إذ قد صح كذبه، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: وهذا مكان عظم في غفلة من أغفله، لأن القذف لا يخلو من أحد أوجه ثلاثة لا رابع لها:

إما أن يكون صادقاً، وقد صح صدقه فلا خلاف في أنه لا حد عليه - أو يكون ممكناً صدقه، ومكناً كذبه فهذا عليه الحد بلا خلاف لإمكان كذبه فقط ولو صح صدقه لما حد - أو يكون كاذباً قد صح كذبه، فالآن حقاً طابت النفس على وجوب الحد عليه ييقن، إذ المشكوك في صدقه أو كذبه لا بد له من أحدهما ضرورة، فلو كان صادقاً لما صح عليه حد أصلاً، فصح يقيناً، إذ قد سقط الحد عن الصادق أنه باق على الكذب، إذ ليس إلا صادقاً أو كاذباً، وهذا في غاية البيان والحمد لله رب العالمين.

٢٢٣١ - مسألة: كافر قذف مسلماً أو كافراً.

قال أبو محمد: قد ذكرنا وجوب الحد على من قذف كافراً فإذا قذف الكافر مسلماً، قد ذكرنا فيما سلف من كتابنا هذا وجوب الحكم على الكفار بحكم الإسلام، لقول الله تعالى ﴿وَأَن أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾.

ويقوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾.

وقد ذكرنا وجوب قتل من سب مسلماً من الكفار لتقصير العهد وفسخهم الذمة، لقول الله تعالى ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾.

فافترض الله تعالى إصغارهم، فإذا خرجوا عن الصغار فلا ذمة لهم، وإذا لم تكن لهم ذمة فقتلهم ومسيبهم، وأمواهم: حلال، وإذا سبوا مسلماً فقد خرجوا عن الصغار، وأصغروا المسلم، فقد برئت الذمة عن فعل ذلك منهم، ولا ذمة له:

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عبد الله بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع أخبرنا إسحاق بن خالب، قال: سألت الشعبي عن

وقال مالك: عليه الحد أيضاً في قوله: زنت وانت مكروه.

قال أبو محمد: أما قول أبي حنيفة، وأصحابه فظاهر التناقض، لأنهم يقولون: لا حد على قاذب الأمة، والكافرة، والصغيرة - ثم فرقوا هاهنا فحدوا من قال: زنت وانت أمة، ولم يحدوا من قال: زنت وانت صغيرة.

فإن قالوا: إنما قذفها وهي حرّة مسلمة.

قيل:

وكذلك إنما قذفها وهي بالغ.

فإن قالوا: إن المكروه ليست زانية.

وكذلك الصغيرة.

قيل لهم: فالآن يوجب عليه الحد إذا صح كذبه ييقن.

٢٢٣٠ - مسألة: فيمن قذف صغيراً أو مجنوناً، أو

مكراً، أو مجنوناً، أو رتقاء، أو قرناء، أو بكراً، أو عتيماً.

قال أبو محمد: أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب أخبرني يزيد بن عياض الليثي عن ابن هشام أنه قال في صبيّة افتري عليها أو افترت قال: إذا قاربت الحيض أو منها الرجل جلد قاذفها الحد.

وقال مالك: إذا بلغ مثلها أن يوطأ: جلد قاذفها الحد.

وكذلك يجلد قاذف المجنون.

وقال أبو حنيفة، والشافعي، وأصحابهما، والحسن بن حي: لا حد على قاذف صغير، ولا مجنون.

قال علي: قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ الآية.

وقد قلنا: إن الإحصان في لغة العرب: هو المنع.

وبه سمي الحصن حصناً، يقال: درع حصينة.

وقد أحصن فلان ماله: إذا أحوزه ومنعه منه.

قال تعالى ﴿لَا يَقَاتِلُوكُمْ جَمِيعاً إِلَّا فِي قُرَى مُحْصَنَةٍ﴾.

والصغار: محصنون بمنع الله تعالى لهم من الزنى، ومنع أهليهم.

وكذلك المجانين.

وكذلك المجرب، والرتقاء، والقرناء، والعتي.

يهودية أقرت على مسلم قال: تضرب الحد.

وبه إلى وكيع: حدثنا سفيان الثوري عن طارق بن عبد الرحمن قال: شهدت الشعبي ضرب نصرانياً قذف مسلماً، فجلده ثمانين.

قال أبو محمد: أما الحد - فواجب بلا شك، لأنه حكم الله تعالى على كل قاذف، والقتل واجب كما ذكرنا لنقض الذمة سواء كان رجلاً أو امرأة لا بد من قتلها، إلا أن يسلماً فيتركها عن القتل لا عن الحد.

فإن قال قائل: هلا أوقمت المرأة ولم تقتلها، لنهي رسول الله ﷺ عن قتل النساء؟ ولأنها إذا نقضت ذمتها بسبب المسلم فقد عادت حرة، وإذا عادت حرة فلا ذمة لها فليس عليها إلا الاسترقاق؟

قلنا، وبالله تعالى التوفيق:

إن حكم الحربي قبل التذمة غير حكمه بعد نقضهم الذمة، لأن حكمهم قبل التذمة المقاتلة، فإذا قدرنا عليهم، فأما المراءى والعداء، وأما القتل، وأما الإبقاء على الذمة - هذا في الرجال.

وكذلك في النساء حاشى القتل.

وأما بعد نقض الذمة فليس إلا القتل، أو الإسلام فقط، لقول الله تعالى ﴿وَإِنْ تَكَثَّرَ آبَاؤُهُمْ مِنْ بَنِي عَدُوِّهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيمَةً الْكُفْرِ﴾ فافترض الله تعالى قتالهم بعد نكث أيمانهم من بعد عهدهم حتى يتنوها - ولا يجوز أن ينقض الانتهاه هاهنا عن بعض ما هم عليه دون جميع ما هم عليه، إذ لا دليل يوجب ذلك، ونحن على يقين أننا إذا انتنوها عن الكفر فقد حرمت دماؤهم، ولا نص معنا ولا إجماع على أنهم إن انتنوها عن بعض ما هم عليه دون بعض عادوا إلى حكم الاستبقاء.

وقد نصتينا هذا في كتاب الجهاد في مواضع من ديواننا وحكم المرأة في ذلك حكمها إذا أتت بعد الذمة بشيء يبيح الدم من زنى بعد إحصان، وقتل نفس، أو غير ذلك.

وأما إذا قذف الكافر كافر فليس إلا الحد فقط، على عموم أمر الله تعالى فيمن قذف حصنة بنص القرآن.

قال أبو محمد رحمه الله: والعجب ممن يرى أنه لا حد على كافر إذا زنى بمسلمة، ولا على كافرة إذا زنى بها مسلم، ولا يرى الحد على كافر في شرب الخمر - ثم يرى الحد على الكافر إذا قذف مسلماً أو مسلمة، فليت شعري ما الذي فرق بين أحكام هذه الحدود عندهم.

فإن قالوا: إن الحد في القذف حق للمسلم.

قلنا لهم: وقولوا أيضاً: إن حد الكافر إذا زنى بمسلمة حق لأبي تلك المسلمة، ولزوجها، وأما ولا فرق.

والعجب أيضاً ممن قطع حد الكافر إذا سرق من كافر، ثم لا يحد له إذا قذف.

وهذه عجائب لا نظير لها، خالفوا فيها نصوص القرآن، وتركوا القياس الذي إليه يدعون.

وبه يحتجون، إذ فرقوا بين هذه الأحكام، ولم يقيسوا بعضها على بعض بغير دليل في كل ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٣٧ - مسألة: فيمن قال لامرأة: لم يحدك زوجك عنراء.

قال أبو محمد رحمه الله: اختلف الناس في هذا: فقالت طائفة: لا حد في ذلك وليس قذفاً.

وكذلك لو قال رجل لامرأة تزوجها، فلا يلاعن بهذا.

وقالت طائفة: هو قذف، ويحد، ويلاعن الزوج.

قال أبو محمد رحمه الله: احتج من رآه قذفاً بما أخبرنا أحمد بن محمد الطلمنكي قال: أخبرنا ابن مفرج أخبرنا أحمد بن أيوب أخبرنا أحمد بن عمر بن عبد الحاتق البزار أخبرنا أحمد بن منصور الطوسي أخبرنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد أخبرنا أبي عن ابن إسحاق قال: وذكر طلحة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «تزوج رجل من الأنصار امرأة من بني العجلان فأتت عندها ليلة فلما أصبح لم يجد لها عناء فرفع شأنها إلى النبي ﷺ فذاعا الجارية، فقالت: بل كنت عناء، فأمر بهما قتلاً، وأعطاهما المهر» قال البزار: لا نعلمه روي إلا من هذا الطريق.

قال علي: وهذا ليس بشيء لوجهين.

أحدهما - أن ابن إسحاق لم يصح سماعه لذلك من طلحة، فهو منقطع.

والثاني - أن طلحة هذا لم ينسبه وهو - والله أعلم - طلحة بن عمرو المكي، فهو الذي يروي عن أصحاب ابن عباس، وهو مشهور بالكذب، وإلا فهو على كل حال مجهرل - فسقط التعلل بهذا الخبر.

قال أبو محمد رحمه الله: وذهاب العذرة يكون بغير الزنى، أو بغير وطء كرمية، أو غير ذلك، فلما لم يكن ذهاب العذرة زنى لم يكن الزمي به رماً، ولا قذفاً، فإذا ليس رماً ولا قذفاً فلا حد فيه، ولا لعان، لأن الله تعالى إنما جعل الحد والعنان بالزنى، لا بما سواه، وبالله تعالى التوفيق.

- والتعريض كله يعزّر فيه في قول قتادة..

وعن سعيد بن المسيّب قال: إنّما جعل الحدّ على من نصب الحدّ نصّاً.

قال أبو حمزة رحمه الله: بأن لا حدّ في التعريض، يقول سفیان الثوري، وابن شيرمة، والحسن بن حي، وأبو حنيفة، والثاقفي، وأبو سليمان، وأصحابهم - فلما اختلفوا كما ذكرنا، نظرنا فوجدنا من رأى الحدّ فيه يقول: هذا فعل عمر بمحضرة الصحابة رضي الله عنهم.

قال علي: وهذا لا متعلّق لهم به، لأنّه قد صحّ الخلاف في ذلك عن الصحابة - رضي الله عنهم - نصّاً، كما ذكرنا أيضاً من طريق وكيع، نعم، وعن عمر رضي الله عنه الحدّ عمن قال لآخر: يا ابن شامة الوذري.

وأما علي بن أبي طالب، وسمره، فإنّه جاء عنهما: من عرض عرضاً له وليس في هذا بيان أنّهما أرادا الحدّ. فبطل تعلّقهم بفعل عمر، وعلي، وسمره - رضي الله عنهم - جملة. فنظرنا هل لهم حجة غير هذا؟ فوجدناهم يذكرون قول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُلُوا زَنَاجِرَ﴾ الآية. قالوا: وكان الكفار يقولون لرسول الله ﷺ راعنا، يريدون من الرعونة وهذا تعريض، فهى عن التعريض.

قال أبو حمزة: وهذا حجة عليهم لا لهم لوجوه.

أولها: إنّنا لم نخالفهم في أنّ التعريض لا يجوز، فيحتجوا بهذا، وإنّما خالفناهم في هل فيه حدّ أم لا؟ وليس في هذه الآية لو صحّ استدلالهم بها إلاّ اللّهي عن التعريض قطعاً وليس فيها إيجاب حد فيه أصلاً، فظهر تمويههم بالآية.

والثاني: إنّ الله تعالى لم يجدّ الذين عرضوا بهذا التعريض فكيف يحتجّون بها في إيجاب الحدّ.

والثالث: إنّ الله تعالى إنّما نهى عن قول راعنا من لا يظنّ به تعريض أصلاً، فهم الصحابة - رضي الله عنهم.

فصح يقيناً أنّه لم يه عرّ وجلّ عن لفظة راعنا من أجل التعريض، بل كما شاء تعالى، لا لعلّه أصلاً، والحدّ في ذلك ساقط لا يستدّ أصلاً. فبطل تعلّقهم بالآية جملة، وصحّ أنّها حجة عليهم، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو حمزة: فلما بطل قول من رأى الحدّ في التعريض: وجب أنّ نظراً في قول الطائفة الأخرى، فوجدناهم يذكرون قول الله تعالى ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتُمْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ إلى قوله تعالى ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَجَلَهُ﴾

الرجل يقع في عثمان فينالك منه، فقال عمر: أعرض عن ذكر عثمان، فجعل لا ينزع، فعلاه عمر بالدرة وقال: أعرض عن ذكر عثمان، وسأل عن أم الرجل، فإذا هي قد تزوجت أزواجاً فدرأ عنه الحدّ.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا أحمد بن عون الله أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الحنسي أخبرنا محمد بن بشار - بن داود - أخبرنا محمد بن جعفر عند - أخبرنا شعبة عن أبي ميمونة سلمة بن الحبحب أخبرنا ابن أبي ميمونة أخبرنا سلمة بن الحبحب قال: قدمت المدينة فعقلت راحلتي، فجاء إنسان فأطلقها فجئت فلهزت في صدره وقلت: يا نالك أمّيه، فذهب بي إلى أبي هريرة وأمراته فأعده فقالت لي امرأته: لو كنت عرضت، ولكنك أقحمت، قال: فجلدني أبو هريرة الحدّ ثمانين، فقلت: لعمر، إني يوم أجدك قائماً ثمانين سوفاً إني لصبور.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عبد الله بن أحمد أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع أخبرنا إسرائيل عن جابر عن عامر الشعبي عن رجل قال لرجل: إنّك تقوّل الرجال إلى امرأتك، قال: التعزير، وليس يجدّ. واه إلى وكيع أخبرنا سفیان عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال: في التعريض عقوبة.

وهو إلى وكيع أخبرنا سفیان الثوري عن إسماعيل بن أبي خالد عن عامر الشعبي قال: لو قال له: أدعك عشرة، لم يضرب.

حدثنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الذبري أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال: قلت لعطاء: التعريض، قال: ليس فيه حدّ، قال عطاة، وعمر بن دينار: فيه نكال، قال ابن جريج: قلت له: يستحلف ما أراد كذا وكذا؟

قال: لا، قال ابن جريج: وقلت لعطاء: رجل قال لأخيه ابن أبيه: لست بأخي، قال: لا يجدّ.

وهو إلى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن رجل قال لآخر: يا ابن العبد، أو أيها العبد، قال: إنّما عنيت به عبد الله، قال: يستحلف بالله ما أراد إلاّ ذلك، ولا حدّ عليه، فإن نكل جلد.

وقال الزهري: فلو قال لآخر: يا ابن الحائلك، يا ابن الحياطة، يا ابن الإسكاف، بغيره ببعض الأعمال، قال: يستحلف بالله ما أراد نفية، وما أراد إلاّ عمل أبيه، فإن حلف ترك، وإن نكل حدّ.

وهو إلى عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن إسماعيل بن أبي خالد: أنّه سئل عن رجل قال لآخر: إنّك لدعيّ قال: ليس عليه حدّ - ولو قال له: أدعك سنة، لم يكن عليه حدّ.

قال قتادة: لو قال رجل لرجل: إني أراك زانياً، عزّر، ولم يجدّ

وقال عليه السلام «لَوْ كُنْتُ رَاجِعاً أَخَذْتُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَعْتُ هَذِهِ» تعريض صحيح، وإنكر للمنكر دون تصريح، لكن بظن لا يحكم به ولا يقطع به.

وكذلك قول ابن عباس: تلك امرأة كانت تظهر السوء في الإسلام، تعريض صحيح.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عائشة قالت «اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي قَاصٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمِّ رُمَةَ فِي ابْنِ أُمِّ رُمَةَ فَقَالَ سَعْدٌ: أَوْصَانِي أَخِي عُبَيْدٌ إِذَا قَدِمْتُ مَكَّةَ فَأَنْظِرْ ابْنَ أُمِّ رُمَةَ فَهُوَ ابْنِي، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هُوَ ابْنُ أُمِّ أَبِي وَلَيْدٍ عَلَى فِرَاشِ أَبِي، فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً بَيْنَهُمَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَاسْتَحْيِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ».

فهذا رسول الله ﷺ قد أشار إشارة لم يقطع بها، بل خالف وظن أنه من ماء عبدة، ولم ير حداً على سعد بن أبي قاص، إذ نسب ولد رمة إلى أخيه.

فهذه آثار رواها من الصحابة - رضي الله عنهم - جماعة عائشة، وأبو هريرة، وأنس، وابن عباس، فصارت في حد التواتر موجبة للحكم، مبطله قول من رأى: أن في التعريض حداً، بل صح بها: أن من عرض لغير سبب لكن لشكوى على حديث الأعرابي، أو تورعاً على حديث ابن وليدة - رمة - أو إنكاراً للمنكر على حديث ابن عباس، وعلى حديث أنس، فلا شيء في ذلك أصلاً، لا إثم ولا كراهية ولا إنكار؛ لأن رسول الله ﷺ قال ذلك، وقيل بحضرته فلم ينكره.

وأما طريق الإجماع - فإن الأمة كلها لا تختلف، والمالكيون في جملتهم على أن من أظهر السوء من رجل، أو امرأة، كانفردوا الأجنيب، ودخل الرجل منزل المرأة تنسراً، فواجب على المسلمين إنكار ذلك، ورفعوا إلى الإمام، وهذا يبين تعريض، وإلا فأي شيء يتكرومون من ذلك.

والعجب كل العجب أنهم يبرون الحد في التعريض وهم يصرحون بالقذف ولا يبرون في ذلك شيئاً، وذلك إقامتهم حد الزنى على الجبلى وما ثبت قط عليها زناً، فهم يدعون أنهم يسقطون الحدود بالشبهات وهذا مكانان أقاموا الحد بالشبهات فيها، وهما: حد القذف على من عرض ولم يصرح - وحد الزنا على من حلت ولا زوج لها ولا سيد، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: وصح أن لا حد في التعريض أصلاً.

فإن قال المرصون: أحلفه ما أراء قضي، لم يكن له ذلك،

ففرق عز وجل بين حكم التصريح وبين حكم التعريض تفرقاً لا يخل على ذي حس سليم، وإذا كانا شيتين مختلفين ليس لأحدهما حكم الآخر فلا يجوز البتة أن يجعل في أحدهما ما جعل في الآخر بغير نص ولا إجماع.

وذكروا ما روينا من طريق مسلم أخبرني أبو الطاهر، وحرمة - واللفظ لحرمة - قالاً جميعاً: أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة «أَنَّ أُمِّ رُمَةَ أَتَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ أُمِّ رُمَةَ وَلَدَتْ غُلَاماً أَسْوَدَ وَأَنَا أَنْكَرُهُ» فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ هَلْ لَكَ مِنْ ابْنٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَا الْوَأْنُهَا؟ قَالَ: حُمَرَى، قَالَ: فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَوْزُقٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَهَلْ لَعَلَّه يَا رَسُولَ اللَّهِ تَرَعَهُ عِرْقٌ لَهُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَهَذَا لَعَلَّه تَرَعَهُ عِرْقٌ لَهُ.

حدثنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبري أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: وَلَدْتُ أُمِّ رُمَةَ غُلَاماً أَسْوَدَ - وَهُوَ حَبِيبٌ يُعْرَضُ بَأَن يُنْقِضَهُ - فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْتَ إِنْ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَا الْوَأْنُهَا؟ قَالَ: حُمَرَى، قَالَ: أَفِيهَا أَوْزُقٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، فِيهَا ذَوْدٌ وَزُقٌ قَالَ: بِمِ ذَاكَ تَرِي؟ قَالَ: لَا أَذْهِي لَعَلَّه أَنْ يَكُونَ تَرَعَهُ عِرْقٌ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَهَذَا لَعَلَّه أَنْ يَكُونَ تَرَعَهُ عِرْقٌ» ولم يرخص له في الانتفاء منه.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرني إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - أخبرني النضر بن شميل أخبرنا حماد بن مسلمة أخبرنا هارون بن زياد عن عبد الله بن عبد الله بن عمير عن ابن عباس «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ نَحْيِي امْرَأَةً جَمِيلَةً لَا تَرُدُّ يَدَ لَأَمْسٍ، قَالَ: طَلَّقْهَا، قَالَ: إِنِّي لَا أَصِيرُ عَنْهَا، قَالَ: فَامْسِكْهَا».

قال أبو محمد رحمه الله: فهذه الأحاديث كلها في غاية الصحة موجبة أنه لا شيء في التعريض أصلاً؛ لأن الأعرابي الذي ذكر أن امرأته ولدت ولداً أسود وعرض بفيه وكان من بني فزارة - ذكر ذلك الزهري - فلم ير رسول الله ﷺ في ذلك حداً ولا لعناً.

وكذلك الذي قال: «إِنَّ أُمِّ رُمَةَ لَا تَرُدُّ يَدَ لَأَمْسٍ» فلم ير رسول الله ﷺ في ذلك حداً ولا لعناً.

وقد أوجب عليه السلام الحد واللعان على من صرح.

وكذلك قوله عليه السلام «لَوْ لَا مَا سَبَقَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ لَكُنَّا لِي وَلَهَا شَأْنٌ».

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: وَالَّذِي تَقُولُ بِهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

- إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجِيرُونَ أَنْ تُنْشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا سَلَفَ مِنْ كِتَابِنَا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي تَرَنَى أُمَّتُهُ «فَلْيُذَلِّعَا وَلَا يُثْرَبْ» **فَصَحَّ** أَنَّ التَّثْرِيبَ عَلَى الرَّأْيِ حَرَامٌ، وَأَنْ إِشَاعَةَ الْفَاحِشَةِ حَرَامٌ، وَلَا يَجِلُّ - بَلَا خِلَافٍ - أَذَى الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُؤْذَى بِهِ.

فَصَحَّ مِنْ هَذَا أَنَّ مِنْ سَبِّ مُسْلِمًا بَرَأ كَانَ مِنْهُ، أَوْ بِسَرَفَةٍ كَانَتْ مِنْهُ، أَوْ مَعْصِيَةٍ كَانَتْ مِنْهُ، وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْأَذَى - لَا عَلَى سَبِيلِ الْعَوَظِ وَالتَّذْكِيرِ الْجَمِيلِ سَرًّا - لُزْمَةُ الْأَدَبِ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ.

وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ يَدُهُ إِنْ اسْتَطَاعَ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ» هَذَا الْحَدِيثُ بَيَانٌ مَا قَدْ مَنَّا نَصًّا؛ لِأَنَّ فِيهِ أَبَاحَ تَغْيِيرِ الْمُتَكَرِّرَاتِ بِالْيَدِ وَاللِّسَانِ، فَمَنْ بَكَتْ آخَرٌ بِمَا فَعَلَ عَلَى سَبِيلِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ فَهُوَ بِحَسَنٍ، وَمَنْ ذَكَرَهُ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ قَدْ أَتَى مُنْكَرًا - ففرض على الناس تَغْيِيرَهُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ دَسَّاءَكُمْ وَأَمْرُ الْكُفْمِ وَأَعْرَاضُكُمْ وَبِشَارُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فَصَحَّ أَنْ عَرَضَ كُلُّ أَحَدٍ حَرَامًا إِلَّا حَيْثُ أَبَاحَهُ النَّصُّ أَوْ الْإِجْمَاعُ، وَسَوَاءٌ عَرَضَ الْعَاصِي وَغَيْرُهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: فَإِنْ قَذَفَ إِنْسَانٌ إِنْسَانًا قُذِّبَ زَنَى بَرَأً غَيْرَ الَّذِي ثَبِتَ عَلَيْهِ، وَبَيَّنَّ ذَلِكَ، وَصَرَّحَ، فَعَلَى الْقَاضِي الْحَدَّ - سِوَاهُ حَدِّ الْقَذْفِ فِي الرَّأْيِ الَّذِي صَحَّ عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَحْدُثْ؛ لِأَنَّهُ مُحَصَّنٌ عَنْ كُلِّ زَنَاءٍ لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ، وَقَدْ قُلْنَا إِنَّ «الْإِحْصَانَ» هُوَ الْمَنْعُ فَمَنْ مَنَعَ بَشِيءًا أَوْ امْتَنَعَ مِنْهُ فَهُوَ مُحَصَّنٌ عَنْهُ، فَإِذَا هُوَ مُحَصَّنٌ فَعَلِيهِ الْحَدُّ بِنَصِّ الْقُرْآنِ.

٢٢٣٥ - مسألة: فِيمَنْ انْتَفَى مِنْ أَبِيهِ.

قَالَ عَلِيٌّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنِ بَنَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مَعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا الْمَسْعُودِيُّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَتَى بِرَجُلٍ انْتَفَى عَنْ أَبِيهِ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَضْرِبِ الرَّأْسَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ فِي الرَّأْسِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: يُلْزَمُ الْقَاتِلِينَ بِالْإِعْجَابِ الْحَدُّ فِي النَّسَبِ عَنِ الْأَبِ، أَوْ عَنِ النَّسَبِ: أَنْ يَقِيمَ حَدَّ الْقَذْفِ كَامِلًا عَلَى مَنْ انْتَفَى مِنْ أَبِيهِ، أَوْ عَلَى مَنْ نَفَى وَلَدَهُ مِنْ نَفْسِهِ، وَإِلَّا فَقَدْ تَنَاقَضُوا.

وَأَمَّا غُرْنُ، فَقَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ أَنْ هَاهُنَا التَّعْزِيرُ قَطْعًا، وَلَا حَدًّا فِي

وَلَا يَحْلِفُ هَاهُنَا أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْضِهِ، وَإِنَّمَا ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ ارَادَ قَذْفَهُ قَطْعًا، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ كُلِّهَا فِي أَنَّ مَنْ ادَّعَى عَلَى آخَرٍ أَنَّهُ أَضْمَرُ قَذْفِهِ وَلَمْ يَقْضِهِ، فَإِنَّهُ لَا تَحْلِيفَ فِي ذَلِكَ، لِصَحَّةِ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَضْمَرَ قَذْفًا وَلَمْ يَنْطِقْ بِهِ، فَإِنَّهُ لَا حَدَّ فِي ذَلِكَ أَصْلًا، حَتَّى أَقْرَأَ بِذَلِكَ أَمْرًا عَلَى نَفْسِهِ - وَهَذَا الْمَعْرُضُ فَلَمْ يَنْطِقْ بِالْقَذْفِ وَلَا بِشَيْءٍ فِي ذَلِكَ أَصْلًا.

وَأَمَّا مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ صَرَّحَ بِالْقَذْفِ وَهُوَ مُنْكَرٌ فَلَا تَحْلِيفَ فِي ذَلِكَ أَبَاحًا؛ لِأَنَّ الْحَدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقُّهُ لَا مِنْ حَقُوقِ الْأَدَمِيِّينَ، فَإِنَّمَا يَحْلِفُ بِاللَّهِ مَا أَذِنَتْكَ، وَلَا شَمَتَكَ وَبِإِرَاءِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٢٣٤ - مسألة: مَنْ قَذَفَ إِنْسَانًا قُذِّبَ عَلَيْهِ الرِّثَا وَحَدُّ فِيهِ أَوْ لَمْ يَحْدُثْ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: قَدْ جَاءَتْ فِي هَذَا آثَارٌ:

كَمَا أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْزُحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذَّبْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: إِذَا جَلَدَ الرَّجُلُ فِي حَدِّ ثُمَّ أَوَسَّ مِنْهُ تَرَكَهُ غَيْرُهُ بِهِ إِنْسَانٌ تَكَلَّى بِهِ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: عَلَى مَنْ إِشَاعَ الْفَاحِشَةَ تَكَلَّى، وَإِنْ صَدَّقَ.

وَعَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ حَدًّا فِي الشَّرِّ لَمْ يَسْلَمْ غَيْرُهُ بِهِ رَجُلٌ فِي الْإِسْلَامِ تَكَلَّى.

وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ رَجُلَانِ عَلَى عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: إِنَّهُ وَلَدُ زَنَاءٍ، فَطَاطَأَ الْآخَرُ رَأْسَهُ، فَقَالَ عَمْرٌ: مَا يَقُولُ هَذَا، فَسَكَتَ، وَاعْتَرَفَ، فَأَمَرَ عَمْرٌ بِالْقَاتِلِ ذَلِكَ لَهُ فَلَمْ يَزَلْ يَجُودُ قَفَاهُ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الدَّارِ.

وَعَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا نَرَى عَلَى مَنْ قَذَفَ رَجُلًا جِلْدَ الْحَدِّ بَعْدَ أَنْ يَحْلِفَ الْقَاضِي بِاللَّهِ مَا أَرَدْتَ حِينَ قُلْتَ لَهُ مَا قُلْتَ إِلَّا الْأَمْرَ الَّذِي جِلْدَ فِيهِ الْحَدُّ.

وَقَالَ ابْنُ شَهَابٍ فِي رَجُلٍ قَالَ لِآخَرٍ: يَا ابْنَ الرَّأْيَةِ - وَكَانَتْ جَدَّتُهُ قَدْ زَنَتْ - أَنَّهُ يَحْلِفُ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ إِلَّا جَدَّتَهُ الَّتِي أَحْدَثَتْ ثُمَّ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وَعَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَحْلِفُ الْحَدَّ يَقُولُ لَهُ رَجُلٌ: يَا زَانِي، قَالَ: يَسْتَجِبُ بِالذَّكْرِ وَيَعَزُّزُ - وَمِمَّا مِنْ يَقُولُ: إِذَا أَقِيمَ الْحَدُّ جِلْدَ مَنْ قَذَفَ.

وَمَنْ قَالَ بِجِلْدِهِ: ابْنُ أَبِي لَيْلَى.

ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٣٦ - مسألة: من قال لآخر: انت ابن فلان - ونسبه إلى عمه، أو خاله، أو زوج أمه، أو أجنبي.

قال أبو حمزة: قال قوم: في كل هذا الحد - وهو خطأ، ولكن الحكم في هذا: أن ما كان من ذلك على سبيل الحق والخير، فهو فعل حسن وقول حسن.

وأما ما كان من ذلك مشاقة، أو أذى، أو تعريضاً، ففيه التعزير فقط، ولا حد في ذلك، برهان ما ذكرنا: قول الله تعالى حاكياً عن ولد يعقوب عليه السلام إذ قالوا ﴿تَعْبُدُونَ إِلَهَكُمْ وَإِلَهَ آبَائِكُمْ إِبراهيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ فَيَجْعَلُوا عَمَّهُ إِسْمَاعِيلَ - عليه السلام - أباً لَهُ، وَلَمْ يُنْكِرِ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ، وَلَا يَغْتَرَبُ - عليه السلام وَهُوَ نَبِيُّ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَالَ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا آبَاءَكُمْ وَإِبْرَاهِيمَ﴾ وَقَدْ عَلِمْنَا يَقِيناً أَنَّ فِي الْمُسْلِمِينَ خِلَافَ لَيْسَ لِإِبْرَاهِيمَ - عليه السلام - في ولادتهم نسب. وَأَمَّا زَوْجُ الْأُمِّ - فَإِنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَمَدٍ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الطَّلَمَنْكِسِي قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْزُوحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الصَّوْتِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْغَالِيِّ الْبَزَّازُ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ «أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ صَنَعَ طَعَاماً لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَرْسَلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ فَنَجَّاهُ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ - وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَصْحَابِهِ - فَقَالَ دَعَانَا أَبُوكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: قَوْمُوا! قَالَ أَنَسُ: فَاتَيْتُ أَبَا طَلْحَةَ، فَذَكَرْتُ الْحَدِيثَ.

حَدَّثَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْزُوحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذَّبْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كَانَتْ أُمُّ عَمِيرٍ بَسَتْ سَعْلُو عِنْدَ الْجِلَاسِ بْنِ سُوَيْبٍ فَقَالَ الْجِلَاسُ بْنُ سُوَيْبٍ فِي غَضَبِهِ كَيْفَ قَالَ: إِنَّ كَانَ مَا يَقُولُ مُحَمَّدٌ حَقًّا لَنَحْنُ أَكْثَرُ مِنَ الْخَبِيرِ، فَسَمِعَهَا عَمِيرٌ فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَى أَنْ لَمْ أَرْفَعْهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَنْزِلَ الْقُرْآنُ فِيهِ، وَأَنْ أَخْطِئَ بِخَطِيئَتِهِ، وَلَيْتَمَ الْأَبَ هُوَ لِي، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ دَفْعًا لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْجِلَاسُ فَعَرَفَهُ فَتَخَالَفَا فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَكَتَا فَلَمْ يَتَحَرَّكَ أَحَدٌ - كَذَلِكَ كَانُوا يَفْعَلُونَ لَا يَتَحَرَّكُونَ إِذَا نَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ - فَرُفِعَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ يَتُوبُوا يَكْ خَيْرًا لَهُمْ﴾ فَقَالَ الْجِلَاسُ: اسْتَبْتُ لِي رُبِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَيَايَ اتُوبُ إِلَى اللَّهِ، وَأَشْهَدُ لَهُ بِصَدْقٍ، قَالَ عُرْوَةُ: فَمَا زَالَ عَمِيرٌ مِمَّا بَعْلِيَاءَ حَتَّى مَاتَ».

قَالَ أَبُو حَمَزَةَ: فِي هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «عَنِ الرَّيْسِ أَبِي، وَيَنْسِبُ إِلَى الرَّجُلِ ابْنَ أُمِّهِ» فَقِيلَ لَهُ: أَبُوكَ - وَهَذَا أَنَسُ، وَعَمِيرُ بْنُ سَعْدٍ مِنْ أَهْلِ اللَّغَةِ وَالذِّانَةِ يَقُولَانِ بِذَلِكَ.

قَالَ أَبُو حَمَزَةَ: وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيْفَةَ، وَأَبِي سَلِيمَانَ - وَأَصْحَابِنَا - وَهِيَ تَأْخُذُ.

٢٢٣٧ - مسألة: فيمن قال لآخر: يا لوطي! أو يا غنم!

قَالَ عَلِيُّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَسَائٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَصَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مَعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا أَبُو هِلَالٍ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِأَبِي الْأَسْوَدِ الدُّدَلِيِّ: يَا لَوْطِي! قَالَ يَرْحَمُ اللَّهُ لَوْطًا.

وَبِهِ إِلَى أَبِي هِلَالٍ عَنْ عِكْرَمَةَ فِي رَجُلٍ قَالَ لآخر: يا لوطي! قال عكرمة: لَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ.

وَعَنْ الزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ أَنَّهُمَا قَالَا جَمِيعاً فِي رَجُلٍ قَالَ لرجل: يا لوطي! أَنَّهُ لَا يَحْدُ - وَهِيَ يَقُولُ أَبُو حَنِيْفَةَ، وَأَبُو سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابِنَا.

وَقَالَ آخَرُونَ: لَا حَدَّ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَبَيَّنَ:

كَمَا رَوَيْنَا بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ فِي رَجُلٍ قَالَ لآخر: يا لوطي! قَالَ: لَا حَدَّ عَلَيْهِ حَتَّى يَقُولَ: إِنَّكَ لَتَصْنَعُ بَقْلَانِ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِي أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ قَالَ لآخر: يا لوطي! قَالَ: نَبَيْتُهُ يَسْأَلُ عَمَّا أَرَادَ بِذَلِكَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: عَلَيْهِ الْحَدُّ.

كَمَا أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَسَائٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَصَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مَعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ حَسَّانٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَبْرِ بْنِ شَيْبَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لرجل: يا لوطي! فَرَفَعَ لِي عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَجَعَلَ عَمْرُ يَقُولُ: يَا لَوْطِي! يَا مُحَمَّدِي - فَكَانَهُ لَمْ يَزَّ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَضَرَبَهُ بِضَعَةِ عَشْرٍ سَوْطًا، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِ مِنَ الْغَدِ فَاكْمَلْ لَهُ الْحَدَّ.

وَبِهِ إِلَى وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا أَبُو هِلَالٍ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِلرَّجُلِ: يَا لَوْطِي!

قَالَ: عَلَيْهِ الْحَدُّ.

وَبِهِ إِلَى وَكِيعٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ حِيٍّ عَنْ مَنصُورٍ عَنْ

إبراهيم النخعي في فعل قوم لوط.

قال: يجلد من فعله ومن رمى به وبه إلى وكيع عن إسرائيل عن جابر عن عامر الشعبي في الرجل يقول للرجل: يا لوطي!

قال: يجلد.

قال أبو محمد: قول إبراهيم النخعي، والشعبي: يجلد، ليس فيه بيان أنهم أرادوا الحد، وقد يمكن أن يريدوا جلد تعزير.

وبإيجاب الحد على من رمى به بقول مالك، والشافعي. وهو الخارج على قول أبي يوسف، ومحمد بن الحسن.

قال أبو محمد: فلما اختلفوا وجب أن ننظر في ذلك فوجدنا هذه المسألة - يعني من رمى آخر: بأنه ينكح الرجال، أو بأنه ينكح الرجال - إنما هي معلقة بالواجب في قوم لوط، فإن كان زنى فالواجب في الرمي به حد القذف بالزنى، وإن كان ليس زنى فلا يجب في الرمي به حد القذف بالزنا.

وستنقصي الكلام في هذه المسألة - إن شاء الله تعالى - في باب مفرده لئلا كلامنا في حد السرقة، وحد الحر - ولا حول ولا قوة إلا بالله - وهو ليس عندنا زناً فلا حد في الرمي به.

وأما أبو يوسف، ومحمد بن الحسن فهو عندهما زناً أو مقيس على الزنا فأحد عندهما في القذف به.

وأما مالك، والأشهر من أقوال الشافعي فهو عندهم خارج من حكم الزنا؛ لأنهما يريان فيه الرجم - أحصن أو لم يحصن - فأحد هو عندهم ليس زناً، وإنما حكمه الحاربة أو الردة؛ لأنه لا يراعى فيه إحصان من غيره، فكان الواجب - على قولهما - أن لا يكون فيه حد الزنا - وهو مما تناقضا فيه انحش تناقض، فلم يتبعوا فيه نصاً ولا قياساً.

فإن قالوا: إن الرمي بذلك حرم.

قلنا: نعم، وإنه، ولكن ليس كل حرام، وإنه محب فيه الحدود، فالغصب حرام ولا حد فيه، وأكل الخنزير حرام ولا حد فيه، والرمي بالكفر حرام ولا حد فيه.

وأما من قال لآخر: يا غث.

فإن القاضي حماد بن أحمد قال: أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الثوري أخبرنا عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن أبي سفيان قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَالَ لِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا يَهُودِي، فَأَضْرَبُوهُ عَشْرِينَ، وَمَنْ قَالَ لِرَجُلٍ: يَا مُخَنَّثٌ، فَأَضْرَبُوهُ عَشْرِينَ».

قال أبو محمد رحمه الله: وهذا ليس بشيء، وذلك؛ لأنه

مرسل، والمرسل لا تقوم به حجة.

ثم هو أيضاً من رواية إبراهيم بن أبي يحيى - وهو في غاية السقوط.

ولو كان هذا صحيحاً عن رسول الله ﷺ لأوجبه حد، ولكنه لا يصح، فلا يجب القول به، ولا حد في شيء مما ذكروا - وإنما هو التعزير فقط للأذى؛ لأنه منكر، وتغيير المنكر واجب، لأمر رسول الله ﷺ وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٣٨ - مسألة: من رمى إنساناً بيهيمه.

قال أبو محمد رحمه الله:

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب أخبرنا ابن أبي ذئب عن الزهري أنه قال: من رمى إنساناً بيهيمه، فعليه الحد.

وهو إلى ابن وهب أخبرنا ابن سمعان عن الزهري قال: من رمى بذلك - يعني بيهيمه - جلد ثمانين.

حدثنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الثوري أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: من قذف رجلاً بيهيمه جلد حد الغريرة.

وقالت طائفة: لا حد في ذلك:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي قال: سألت الشعبي عن رجل قذف بيهيمه أو وجد عليها قال: ليس عليه حد.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب أخبرنا يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال فيمن يقذف بيهيمه قال: قد قذف بقول كبير، والقائل أهل للنكاح الشديد، ورأي السلطان فيه.

وأما الحنفيون، والمالكيون، والشافعيون، وأصحابنا الظاهريون، فلا يرون في ذلك حداً أصلاً.

وهذا تناقض من الحنفيين، والمالكيين، والشافعيين في ذلك، إذ يرون الحد على من قذف بفعل قوم لوط، ولا يرون الحد على من قذف بيهيمه - وكل ذلك مختلف فيه كما أوردنا.

وكل ذلك لا نص في إيجاب الحد في الرمي به، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد رحمه الله: وهم لا يجدون عن أحد من الصحابة إيجاب حد على من رمى إنساناً بفعل قوم لوط، ونحن

نوجدنهم عن الصحابة - رضي الله عنهم - إيجاب حد حيث لا يوجبونه، كما ذكرنا إن شاء الله تعالى.

٢٢٣٩ - مسألة: فيمن فضل على أبي بكر الصديق،

أو افترى على القرآن:

كما أخبرنا أحمد بن عمر بن أنس العذري أخبرنا عبد الله بن الحسين بن عقال أخبرنا إبراهيم بن محمد القتيوري أخبرنا محمد بن أحمد بن الجهم أخبرنا أبو قلابة أخبرنا محمد بن بشر - بشار - أخبرنا محمد بن جعفر غندر - أخبرنا شعبة عن حصين بن عبد الرحمن عن ابن أبي ليلى: أن الجارود بن العلاء العبدي قال: أبو بكر خير من عمر، فقال رجل من ولد حجاب بن عطاء: عمر خير من أبي بكر، فبلغ عمر، ففرض بالذرة الحاجبي حتى شغف برجله، وقال: قلت: عمر خير من أبي بكر، إن أبا بكر صاحب رسول الله ﷺ وكان أخير الناس في كذا وكذا - من قال غير ذلك وجب عليه حد الفترى.

قال أبو محمد رحمه الله: هكذا في كتاب العذري: من ولد حجاب بن عطاء - وهو خطأ - والصواب: من ولد عطاء بن حجاب بن زرارة.

قال علي: إنما أخبر عمر في هذا الخبر: أن أبا بكر أخير الناس في كذا وكذا - أشياء ذكرها - لا على العموم، وقد يكون المرء خيراً في شيء ما من آخر خير منه في أشياء، فقد عذب بلال في الله تعالى بما لم يعذب أبو بكر، وجالده على ما لم يجالده أبو بكر، وأبو بكر خير منه على العموم - وفي أشياء غير هذا كثيرة.

وبالسند المذكور - إلى ابن الجهم أخبرنا أحمد بن بشر أخبرنا الهيثم، والحكم، قالا جميعاً: أخبرنا شهاب بن خراش عن الحجاج بن دينار عن أبي معشر عن إبراهيم قال: سمعت علقمة ضرب بيده على منبر الكوفة، قال: سمعت علياً - عليه السلام - يقول: بلغني أن قوماً يفضلوني على أبي بكر، وعمر، ممن قال شيئاً من هذا فهو مفتر، عليه ما على المفترى..

وبه إلى ابن الجهم أخبرنا أبو قلابة أخبرنا الحجاج بن المهنا أخبرنا محمد بن طلحة عن أبي عبيدة بن حجل أن علي بن أبي طالب قال: لا أوتى برجل فضلي على أبي بكر، وعمر، إلا جلده حد الفترى.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عبد الله بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن عامر الشعبي قال: استشارهم عمر في الحرم، فقال عبد الرحمن بن عوف: من افترى

على القرآن أرى أن يجلد ثمانين.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن محمد بن عثمان أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن المهنا أخبرنا حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن جحادة بن دثار أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ شربوا الخمر بالشام وأن يزيد بن أبي سفيان كتب فيهم إلى عمر فذكر الحديث - وفيه: أنهم احتجوا على عمر بقول الله تعالى ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا﴾ فشاؤره فيهم الناس، فقال علي: ماذا ترى؟ فقال: أرى أنهم قد شرعوا في دين الله ما لم يأذن به، فإن زعموا أنها حلال فاقبلهم، فإنهم قد أحلوا ما حرم الله تعالى، وإن زعموا أنها حرام فاجلدنهم ثمانين ثمانين، فقد افتروا على الله الكذب، وقد أخبر الله تعالى مجداً ما يفترى به بعضنا على بعض.

قال أبو محمد رحمه الله: هم يعظمون - يعني الحنفية، والمالكية - قول الصحاب وحكمه إذا وافق تقليدهم وأهواءهم، وهم هاهنا قد خالفوا الصحابة - رضي الله عنهم - فلا يرون على من فضل عمر على أبي بكر حد الفرية، ولا على من فضل علياً عليهما حد الفرية، ولا يرون على من افترى على الله تعالى وعلى القرآن، حد الفرية، لكن يرون القتل إن بدل الدين، أو لا شيء إن كان متاولاً.

هذا، وهم يحتجون بقول علي، وعبد الرحمن، في هذين الخبرين في إثبات ثمانين في حد الحرم، نعم، وفي إثبات القياس، وقد خالفوهما في إيجاب حد الفرية على من افترى على الله كذباً. فلو كان قول علي، وعبد الرحمن، حجة في إيجاب حد الحرم، وفي القياس، فإنه حجة في إيجاب حد الفرية على من افترى على الله تعالى كذباً وعلى القرآن. ولئن كان قولهما ليس بجحد في إيجاب حد الفرية على من افترى على الله تعالى، وعلى القرآن، فما قولهما حجة في إيجاب القياس، ولا في إيجاب ثمانين في الحرم ولا فرق، وبالله تعالى التوفيق.

وهذا يلحق لمن انصف نفسه أنه ليس كل فرية يجب فيها الحد، فإذا ذلك كذلك فلا حد إلا في الفرية بالزنا، لصحة النص، والإجماع على ذلك. وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٤٠ - مسألة: عفو المقدوف عن القاذف.

قال أبو محمد رحمه الله:

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب أخبرني

بلوغ الأمر إلى الإمام، وبعد بلوغه إليه.

وقال مالك فيمن قذف آخر ثبت ذلك عند الإمام فأراد المذنب أن يعفو عن القاذف.

قال: لا يجوز له العفو، إلا أن يريد ستراً على نفسه خوفاً أن يثبت عليه ما رمى به، فيجوز عفو عهده.

قال مالك: فإن أراد المذنب أن يؤخر إقامة الحد على القاذف، أو لأبويه كان ذلك له، ويأخذه به متى أحب، قال: فإن عفا عنه ثم أراد أخذه لم يكن له أخذه به.

قال أبو محمد رحمه الله: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك: فوجدنا هذا الاختلاف مرجعه إلى أحد وجهين لا ثالث لهما:

إما أن يكون الحد في القذف من حقوق الله تعالى، كالحد في الزنا، والحد في الخمر، والحد في السرقة، والحد في المحاربة، وإما أن يكون من حقوق الناس، كالقصاص في الأعضاء، والجنابات على الأموال.

فإن كان الحد في القذف من حقوق الله تعالى كسائر الحدود، فلا يجوز لأحد عفو فيه؛ لأنه لا حق له فيه، ولا فرق بين من سرق مال إنسان، أو زنى بامته وافترى عليه، أو بسامراً أكرهها، وسرق مالا من مالها، وافترى عليها، فلم يختلفوا في أنه ليس للرجل أن يعفو عن الزنا بامته فيسقط عنه حد الزنا بذلك، ولا لهما أن يعفوا عمّن سرق مالهما، أو قطع عليهما الطريق، فيسقط عنه حد السرقة بذلك، وحد المحاربة. والفرق بين القذف وبين ما ذكرنا متحكم في الدين بلا دليل.

وإن كان الحد في القذف من حقوق الناس: فعفو الناس عن حقوقهم جائز، فنظرنا في قول مالك، فوجدناه ظاهر التناقض؛ لأنه إن كان حد القذف عنده من حقوق الله تعالى - فلا يجوز عفو المذنب - أراد ستراً أو لم يرز: لأن الله تعالى لم يجعل له إسقاط حد من حدود الله تعالى.

وإن كان من حقوق الناس فالعفو جائز لكل أحد في حقه - أراد ستراً أو لم يرز - ويقال لمن نصر هذا القول الظاهر الخطأ: ما الفرق بين هذا وبين من عفا عن الزاني بامته - وهو يريد ستراً على نفسه خوفاً أن يقيم الواطئ لها بيئة بأنها له غصبها منه الذي هي بيده الآن، وبين من عفا عن سارق متاعه وهو يريد ستراً على نفسه خوفاً أن يقيم الذي سرقه منه بيئة عدل أن الذي كان بيده سرقه منه، وأنه مال من مال هذا الذي سرقه آخر، فهل بين شيء من هذا كله فرق هذا ما لا يعرف أصلاً، فسقط هذا القول جملة،

يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال في رجل قال للإمام: افترى علي فلان، أو رمى أمي، فيقول الإمام: افعلت؟ فيقول: نعم، قد فعلت، فيقول الآخر: قد أعفيتها، فينبغي للإمام أن يقول للمفترى عليه: أنت أبصر - ولا يكشفه لعله يكشف غطاء لا يحل كشفه، فإن عاد يلمس ذلك الحد كان ذلك له.

وهو إلى ابن وهيب أخبرني مالك بن أنس أن زريق بن الحكم حدثه.

قال: افترى رجل - يقال له مصباح - على ابنه، فقال له: يا زاني، فرفع ذلك إلي فأمرت بجلده، فقال: والله لننجلدته لأفترى على نفسي بالزنا، فلما قال ذلك لي أشكل علي، فكتبت إلى عمر بن عبد العزيز أذكر ذلك له، فكتب عمر إلي: أن أجز عهده في نفسه.

قال زريق: فكتبت إلى عمر بن عبد العزيز في الرجل يفترى عليه أبواه، يجوز عفو عنهما، فكتب عمر إلي: خذ له بكتائب الله تعالى، إلا أن يريد ستراً.

حدثنا حمام أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الذبيري أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل بن أمية أخبرني زريق بن حكيم أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه في رجل قذف ابنه: أن اجلده، إلا أن يعفو ابنه عنه.

قال ابن زريق: فظننت أنها للأب خاصة، فكتبت إلى عمر أراجع: للناس عامة أم للأب خاصة، فكتب إلي: بل للناس عامة.

وقال آخرون: لا عفو في ذلك لأحد:

كما روينا بالسند المذكور إلى عبد الرزاق عن عمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب قال: لا عفو في الحدود عن شيء منها بعد أن تبلغ الإمام، فإن إقامتها من السنّة.

وهو إلى عبد الرزاق عن معمر، وابن جريج كلاهما عن الزهري، قال: إذا بلغت الحدود السلطان فلا يحل لأحد أن يعفو عنها قال ابن جريج، ومعمر - يعني الفرقة.

وقد روي هذا القول عن الحسن البصري.

وهو يقول أبو سليمان، وأصحابنا.

وهو قول الأوزاعي، والحسن بن حي.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: لا يجوز العفو عن الحد في القذف.

وروي عن أبي يوسف - في أحد قوله - وعن الشافعي، وأصحابه، وأحمد بن حنبل، وأصحابه: أن العفو في ذلك جائز قبل

جلد أبا بكره، ونافعه، وشبل بن معبد، إذ رآهم قذفة - ولم يشاور في ذلك المغيرة - ولا رأى له حقاً في عفو أو غيره، فبطل قول من رأى العفو في ذلك جملة، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٤١ - مسألة: فيمن قال لامرأته: يا زانية، فقاتلت: زينت موك، أو قال ذلك لرجل، فقال: أنت أزنى مني.
قال أبو محمد رحمه الله:

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن محمد بن عثمان أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن سلمة عن قتادة قال فيمن قال لأمتي: يا زانية، فقاتلت: زينت بك، قال: تجلد تسعين.

وبه إلى حماد بن سلمة عن أبي حرة عن الحسن بن عمرو قال: زينت بك، قال: تجلد حدين.

قال أبو محمد: إذا قال الرجل للمرأة، أو قالت المرأة للرجل: زينت بك، فهذا اعتراف بمجرمة بالزنا وليس قذفاً، لأنه من قال هذا اللفظ فإنما أخبر عن نفسه، أنه زنى ولم يخبر عن المقول له بزناً أصلاً، وقد يزني الرجل بالمرأة وهي سكرى، أو مجنونة، أو مغلوقة، أو وهي جاهلة وهو عالم، وتزني المرأة بالرجل كذلك. وكمن ابتاع أمة فإذا بها حرة، فهي زانية، وليس هو زانياً - فقاتل هذا القول إن قاله معترفاً فعليه حد الزنا فقط، ولا شيء عليه غير ذلك، وإن قاله لها شامخاً فليس قاذفاً ولا معترفاً، فلا حد عليه - لا للزنى ولا للقذف - ولكن يعزى للأذى فقط، فلو قال لها: زينا معاً، أو قالت له ذلك، فهذا إن كان قاله شامخاً فهو قذف صحيح عليه حد القذف فقط، وإن قاله معترفاً فعليه حد الزنا فقط.

وكذلك على المرأة إن قالت ذلك ولا فرق.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن الزهري، وربيعة، قالا جميعاً فيمن قال لآخر: إني أراك زانياً، فقال له الآخر: أنت أزنى مني - وهما عفيفان - فإنهما يجلدان الحد معاً - زاد ربيعة: لا يكون رجل أزنى من رجل حتى يكون زانياً.

وقال مالك: يضربان الحد جميعاً.

قال أبو محمد رحمه الله: أما قول ربيعة: لا يكون رجل أزنى من رجل حتى يكون زانياً، فخطأ، والمستعمل في اللغة غير هذا: قال الله تعالى ﴿اللَّهُ خَبِيرٌ

أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ولا خير أصلاً فيما يشركون.

لتنافضه، ولتغريه من الأدلة، ولأنه قول لا يعرف عن أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - ولا عن أحد من التابعين.

ثم نظراً في قول أبي حنيفة: فوجدناه قد تنافض؛ لأنه جعله من حقوق الله تعالى، ولم يميز العفو عنه أصلاً، فاصاب في ذلك - ثم تنافض مناقضة ظاهرة فقال: لا حد على القاذف إلا أن يطالبه المذدوف، فجعله بهذا القول من حقوق المذدوف، واسقطه بأن لم يطلبه - وهذا تخليط ظاهر.

قال أبو محمد رحمه الله: وهذا لا حجة لهم فيه.

وقد أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا محمد بن أبي عدي عن محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت: لما نزل عذري قام النبي ﷺ على المنبر فأتى بالمرأة والرجلين فضربوا خداهم.

قال أبو محمد رحمه الله: فهذا رسول الله ﷺ أقام حد القذف ولم يشاور عائشة أمنا - رضي الله عنها - أن تغفر أم لا؟ فلو كان لها في ذلك حق لما عطله عليه السلام وهو أرحم الناس وأكثرهم حياءً على العفو فيما يجوز فيه العفو.

فصح أن الحد من حقوق الله تعالى، لا مدخل للمذدوف فيه أصلاً ولا عفو له عنه.

وأما من طريق الإجماع، فإن الأمة مجمعة على تسمية الجلبو المأمور به في القذف حدًا، ولم يأت نص، ولا إجماع بأن الإنسان حكماً في إسقاط حد من حدود الله تعالى.

فصح أنه لا مدخل للعفو فيه.

وأما من طريق النظر، فلو كان من حقوق الناس لكان العفو المذكور في ذلك لا يجوز أبداً إلا من المذدوف فيما قذف به، لا فيما قذف به غيره من أبيه، وأمه؛ لأنه لا خلاف في أنه لا يجوز عفو أحد عن حق غيره - وهم يميزون عفو المرء عن قاذف أبيه الميت، وأمه الميتة - وهذا فاسد، وتنافض من القول، والقوم أهل قياس.

قد اتفقوا على أنه لا عفو للمسروق منه من قطع يده سارقاً، ولا للمقطوع عليه في الطريق من العفو عن القاطع عليه للمحارب له، ولا للمزني بامرأته، وأمتيه، عن الزاني بهما بأي فرق بين القذف وحد السرقة، ولا للمقطوع عليه الطريق من العفو عن القاطع.

وأما ما جاء عن الصحابة - رضي الله عنهم - فإن عمر

عنها الحد بأن يرى معها خالياً، ويؤثّر فيه أثره، أو يسمع صياحها.
وهو قولٌ ربيعة - وهو أيضاً قولٌ يحيى بن سعيد
الأنصاري، وزاد: أن يعاقب الرجل المدّعي عليه - إن كان ذلك -
أشدّ العقوبة إن ظهر بشيء مما ذكرنا، وإلا فالحدّ على المرأة حدّ
القذف، وإما أن ينظر، فإن كان المدّعي عليه من أهل العافية جلد
حدّ القذف - وإن كان ممن يشار إليه بالفسق فلا شيء عليها،
ويسجن هو ويطلق سجنه، ويغرم مهر مثلها.

وهو قول مالك.

قال أبو محمد رحمه الله: أما قول مالك - فظاهر الخطأ؛
لأنه فرق في الأدعاء بين المشار إليه بالخبر، والمشار إليه بالفسق، ولم
يوجب الفرق بين شيء من ذلك قرآن، ولا سنة، ولا إجماع، ولا
قياس، ولا قول صاحب، وقد أجمعت الأمة كلها على أن رجلاً
يدّعي دناءة على آخر، والمدّعي عليه منكراً، فإنه يجلّف - ولو أنه
أحد الصحابة - رضي الله عنهم.

وقد قضى باليمين عليّ وعمر، وعثمان وابن عمر، وغيرهم
- رضي الله عنهم - ولا أحد أفضل منهم، ولا أبعد من التهمة،
والدّعي بجحد المال، والظلم، والغصب كالدّعي بالغلبة في الرّنا،
ولا فرق؛ لأن كل ذلك حرام، ومعصية.

وقد قال رسول الله ﷺ: «لو أعطيت قوم يدّعونهم لأدعى
قوم دماء قوم وأموالهم ولكنّ اليمين على من ادّعى عليهم».

وقال عليه السلام لصاحب من أصحابه اختصما يتشك أو
يئيه.

وقد أجمعت الأمة، ومالك معهم على أن مسلماً برأ فاضلاً
عدلاً - ولو أنه أحد الصحابة رضي الله عنهم: ادّعى مالا على
يهودي، أو نصراني، ولا يثبت له أن اليهودي، أو النصراني: برأ من
ذلك يمينه، وأن الكافر لو ادّعى ذلك على المسلم لأحلف له،
فكيف يقضي لها بدعواها، فيغرم مهرها من أجل أنه فاسق، ولا
فاسق أفسق من كافر، قال الله تعالى الكافرون هم الفاسقون فهذان
وجهان من الخطأ.

وثالث - وهو القضاء عليه بالسّجن والعقوبة دون بينة -
وهذا ظلم ظاهر لا خفاء به.

ورابع - هو أنه لا يخلو من أن يكون يصدّقها أو يكذبها،
ولا سبيل إلى قسم ثالث - فإن كان يصدّقها فينفي له أن يقيم
عليها حدّ الرّنا ولا قد تناقض وضيق حدّ الله تعالى، وإن كان
يكذبها فبأي معنى يسجنه ويغرم مهر مثلها، فيؤكلها الما بالباطل،
ويأخذ ماله بغير حق.

وقال تعالى «أصحاب الجنة يؤمّنون خير مُستقرّاً وأحسن
مقيلاً» وليس في القرار في التّأخير خير مُستقرّاً وأحسن
المقيلاً لا كثير ولا قليل - نعوذ بالله منها.

وقال رسول الله ﷺ: «كتاب الله أحقّ وشروط الله أوثق»
وليس في شرط لغير الله شيء من التّقوى، ولا في غير كتاب الله
تعالى في الدين شيء من الحق.

وأما السنة والإجماع - فهما داخلان في كتاب الله تعالى؛
لأن كل ذلك عدل الله تعالى، فنظرنا في هذا: فوجدنا من قال
لآخر: أنت أذنني متي، ليس فيه اعتراف على نفسه بالزّنا، وإما هو
قذف صحيح، فوجب جلد حدّ القذف، وبالله تعالى التّوفيق.

٢٢٤٢ - مسألة: فيمن ادّعت أن فلاناً استكرهها.

قال عليّ: أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي
أخبرنا الذّبري أخبرنا عبد الرّزاق أخبرنا معمر عن الزّهرري،
وقناة فلا جميعاً: في امرأة قذفت رجلاً بنفسها أنه عليها على
نفسها، والرجل ينكر ذلك، وليس لها بينة: فإنها تضرب حدّ الفرية.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن محمد بن عثمان
أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن
المنهال أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا قتادة أن رجلاً استكره امرأة
فصاحت، فجاء مؤذّن فشهد لها عند عمر بن عبد العزيز: أنه سمع
صياحها، فلم يجلدها.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن
أصبع أخبرنا ابن وضّاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب أخبرني
عميرة بن أبي ناجية عن يزيد بن أبي حبيبة عن عمر بن عبد
العزيز: أنه اتهم امرأة فقالت: إن فلاناً استكرهني على نفسي، فقال:
هل سمعوا أحد أو راك؟ قالت: لا، فجلدها بالرجل - وهو عمرو
بن مسلم، أو إسحاق بن مسلم مولى عمرو بن عثمان.

قال ابن وهب: سألت مالكا عن المرأة تقول: إن فلاناً
أكرهني على نفسي قال: إن كان ليس مما يشار إليه بذلك؛ جلدت
الحد، وإن كان مما يشار إليه بالفسق نظر في ذلك.

قال أبو محمد رحمه الله: هاتان يرون عليه السّجن الطّويل،
والأدب، وغرم مهر مثلها - وهذه أقوال تدور على وجوه:

إما جلدها حدّ القذف إن لم يكن لها بينة.

وهو قول الزّهرري، وقناة.

وإما إسقاط الحدّ عنها بشهادة واحد: أنه سمع صياحها
قط - وهو عن عمر بن عبد العزيز - وإلا فتجلّد، وإما أن يدور

٢٢٤٣ - مسألة: فيمن قذف وهو سكران.

قال أبو محمد رحمه الله: قد ذكرنا في مواضع كثيرة حكم السكران وأنه غير مؤاخذ بشيء أصلاً إلا حد الحمر فقط، إلا أننا نذكر عمدة حجبتنا في ذلك باختصار - إن شاء الله تعالى.

قال أبو محمد رحمه الله: قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ فشهد الله تعالى وهو صادق شاهدين: أن السكران لا يدرى ما يقول، وإذا لم يدر ما يقول فلا شيء عليه، ولم يختلف أحد من الأمة في أن امرأ لو نطق بلفظ لا يدرى معناه - وكان معناه كفرًا، أو قذفًا، أو طلاقًا - فإنه لا يؤاخذ بشيء من ذلك، فإذا كان السكران لا يدرى ما يقول، فلا يجوز أن يؤاخذ بشيء مما يقول، قذفًا كان أو غير قذف.

فإن قالوا: كان هذا قبل تحريم الحمر.

قلنا: نعم، فكان ماذا؟ والأمة كلها مجمعة بلا خلاف من أحد منها على أن حكم هذه الآية باقٍ لم يتسحق، وأنه لا يحمل لسكران أن يقرب الصلاة حتى يدرى ما يقول.

وكذلك لا يختلف اثنان من ولو آدم في أن حال السكران في أنه لا يدرى ما يقول باقٍ كما كان لم يحله الله تعالى عن صفته.

فإن قالوا: هو أدخل ذلك على نفسه.

قلنا: نعم، وهذا لا فائدة لكم فيه لوجوه:

أولها - أن هذا تعلل لا يوجب حكماً؛ لأنه لم يأت بهذا التعليل قرآن، ولا سنة ولا إجماع.

الثاني - إننا نسألكم عنكم أكره على شرب الحمر، ففتح فمه كرهًا بالكالبب وصب فيه الحمر حتى سكر، فإن هذا لا خلاف في أنه غير أتم، ولا في أنه لم يدخله على نفسه، فبينما أن يكون حكمه عندكم بخلاف حكم من أدخله على نفسه، فلا تلزموا هذا المكره شيئاً مما قال في ذلك السكر، وإلا فقد تناقضتم.

والثالث - إننا نسألكم عنكم شرب البسافر فجن، أو تزيّد قطع عصب ساقه فاعتد، أيكون لذلك المجنون حكم المجانين في سقوط جميع الأحكام عنه، أو تكون الأحكام لازمة له من أجل أنه أدخل ذلك على نفسه، وهل يكون لذلك بطلان ساقية عمداً أو اشراً ومعيصاً لله تعالى حكم المعتد في الصلاة وسقوط الحج وغير ذلك؟ أم لا يسقط عنه شيء من ذلك من أجل إدخاله ذلك على نفسه؟ فمن قوهم - بلا خلاف - إن لهما حكم سائر المجانين، وسائر القاعدين. فبطل تعلّقهم بأن السكران أدخل ذلك على نفسه.

وقد صحح أن حمزة رحمه الله - قال رسول الله ﷺ ولعلني بن

وخامس - وهو أنه إن تكلمت - وكان المدعى عليه معروفاً بالعافية: جلدها حد القذف، وإن مكنت، فظهر بها حمل: رجمها إن كانت محصنة - وهذا ظلم ما سمع بأشنع منه، وحرج في الدين لم يجعله الله تعالى قط فيه، ولا يحفظ عن أحد فرق هذا التفریق قبل المثلث، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد رحمه الله: فنظرنا في ذلك - فوجدنا الله تعالى يقول ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية، ففعلنا - فوجدنا الله تعالى قد أوجب الحد على من رمى أحداً بالزنا، إلا أن يأتي بشيء.

ثم نظرنا في التي تستحي ياتسان: أنه عليها على نفسها، فوجدناها لا تخلو من أن تكون قاذفة، أو تكون غير قاذفة، فإن كانت قاذفة فالحد واجب عليها بلا شك، إذ لا خلاف في أن قاذفة الفاسق يلزمه الحد، كقاذف الفاضل، ولا فرق. والقذف هو ما قصد به العيب والذم وهذه ليست قاذفة إنما هي مشتكية مدعية، وإذا ليست قاذفة فلا حد للقذف عليها، ولكن تكلف البيّنة، فإن جاءت بها أقيم عليه حد الزنا، وإن لم تأت بها فلا شيء عليه أصلاً، لا سجن، ولا أدب، ولا غرامة؛ لأن ماله محرّم، وبشرته محرمة، ومباح له المشي في الأرض، قال الله تعالى ﴿فَأَمْسُوا فِي مَنَاجِبِكُمْ﴾.

فإن قال قائل: فإن لم تكن بيّنة فاقضوا عليه باليمين بهذا الخبر.

قلنا: وبالله تعالى التوفيق.

- إن دعوها انتظم حقاً لها وحقاً لله تعالى، ليس لها فيه دخول ولا خروج، فحقها: التعدي عليها وظلمها، وحق الله تعالى: هو الزنا، فواجب أن يحلف لها في حقها، فيحلف بالله ما تعديت عليك في شيء، ولا ظلمتك وتبرأ منه، ولا يجوز أن يحلف بالله ما زنى؛ لأنه لا خلاف في أن أحداً لا يحلف في حق ليس له فيه مدخل. ولا يختلف اثنان في أن من قال: إنك عصيتني وزيدا ديناراً، فإنه إنما يحلف له في حقه من الدينار لا في حق زيدا.

وهكذا في كل شيء.

وأما الفرق بين الذم والشكوى، فإنهم لا يختلفون فيمن قال لآخر - ابتداءً أو في كلام بينهما - يا ظالم، يا غاصب، أنه مسيء - فمن قائل: عليه الأدب، ومن قائل: لآخر أن يقول له مثل ذلك. ولا يختلفون فيمن شكوا بآخر فقال: ظلمي واخذ مالي بغير حق، أنه لا شيء عليه وأنه ليس مسيئاً بذلك فصح الفرق بين الشكوى وبين الاعتداء بالسب والقذف، وبالله تعالى التوفيق.

يقول: ليس على الأب لئنه حدٌ.

وه - يقول أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأصحابهم، والحسن بن حي، وإسحاق بن راهويه.

وقال سفيان الثوري في الأب يقذف ابنه: إنهم يستحبون الدرة عنه - وقال في المراء تربي - وهي حصنة - وتقتل ولدعا: إنه يدرأ عنها الحد.

قال أبو محمد رحمه الله: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك - فنظرنا في قول من رأى أنه لا يحل الأب لابنه: فوجدناهم يقولون قال الله تعالى ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ. قالوا: وليس من الإحسان، ولا من البر: ضربهما بالسباط، ولا هذا من خفض الجناح لهما من الرحمة. وقاسوا أيضاً إسقاط الحدود في القذف عن الوالد في قذفه لولده على إسقاطهم القود عنه إن قتله - وإسقاطهم القصاص عنه لولده فيما دون النفس على إسقاطهم الحد عنه في سرقة من ماله. وعلى إسقاطهم الحد في زناه بأم ولد.

قال أبو محمد رحمه الله: ما تعلم هم غير هذا أصلاً - وكل هذا لا حجة لهم فيه - على ما نبين إن شاء الله تعالى.

أما وصية الله تعالى بالإحسان إلى الأبوين بأن لا يقال لهما: أف، ولا ينهرا، ويخفض لهما جناح الذل من الرحمة: فحق لا يبيد عنه مسلم، وليس يقتضي شيء من ذلك إسقاط الحد عنه في القذف لولده؛ لأنه لا يختلف الناس في أن إماماً له والد قدّم إليه في قذف، أو في سرقة أو في زنا، أو في قود، فإن فرضا على الولد إقامة الحد على والده في كل ذلك وإن ذلك لا يسقط عنه ما افترض الله تعالى له عليه من الإحسان، والبر، وأن لا ينهرا، ولا يقتل له: أف، وأن يخفف لهما جناح الذل من الرحمة، وأن يشكر له ولله عز وجل.

وقد.

قال الله عز وجل ﴿أَشِدُّوا عَلَى الْكُفَّارِ رَحْمَةً بَيْنَهُمْ﴾ وقد أمر مع ذلك بإقامة الحد على من أمرنا برحمته.

وقال تعالى ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ﴾ الآية. ولا خلاف بين أحد من الأمة في أن ذا القربى يحل في قذف ذي القربى وأن ذلك لا يضاة الإحسان المأمور به، بل إقامة الحد على الوالدین فمن دونهما إحسان إليهما وبر بهما؛ لأنه حكم الله تعالى الذي لولاه لم يجب برهما. فسقط تعلّقهم بالآيات المذكورة.

وأما قياسهم إسقاط حد القذف على إسقاطهم عن الوالد

أبي طالب، وزيد بن خالد: هل أنتم إلا عبيد لأبائي - وهو سكران - فلم ينجّمه على ذلك ولو قالها صحيحاً لكفر بذلك، وحاش له من ذلك.

فصح أن السكران إذا ذهب عيظه فلا شيء عليه - لا في القذف ولا في غيره -؛ لأنه مجنون لا عقل له.

فإن قالوا: قد جاء عن بعض الصحابة - رضي الله عنهم - إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى، وإذا افترى جلد ثمانين.

قلنا: حاشى لله أن يقول صاحب هذا الكلام الفاسد، هم والله، أجل، وأعقل، وأعلم، من أن يقولوا هذا السخف الباطل، ويكفي منه إجماعهم على أن من هذى فلا حد عليه، ولو كفر، أو قذف، فهم يمتحنون بما هم أول مخالف له، وأحضر مبطّل لحكمه - ونعوذ بالله من مثل هذا. وستكلم - إن شاء الله تعالى - في إبطال هذا الخبر من طريق إسناده، ومن مخالفه وفساده في كلامنا في حدّ الخمر من ديواننا هذا إن شاء الله تعالى.

فإن قالوا: ومن يدري أنه سكران، ولعله تساكّر.

قيل لهم: قولوا هذا بعينه في المجنون: ومن يدري أنه مجنون، ولعله متحائم، وأنتم لا تقولون هذا، بل تسقطون عنه الأحكام والحدود، فالحال التي تدري في المجنون أنه مجنون، بمثلها يدري في السكران أنه سكران ولا فرق - وهي: إنه إذا بلغ من نفسه من التخليط في كلامه وأفعاله حيث يوقن أنه لا يبلغه من نفسه المميز الصّاحي حياة من مثل تلك الحال - فهذا بلا شك حق، وسكران، كما قال الله تعالى ﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ فمن خلط في كلامه فليس يعلم ما يقول، وبالله تعالى التوفيق..

٢٢٤٤ - مسألة: الأب يقذف ابنه، أو أم عبيده، أو أم

ابنه.

قال أبو محمد رحمه الله: قد ذكرنا حكم عمر بن عبد العزيز: يحل من قذف ابنه.

وأوجب الحد في ذلك: مالك، والأوزاعي، وأبو سليمان، وأصحابنا.

وقالت طائفة: لا حد على الأب في ذلك:

كما أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا أبو يعقوب الذبيري أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: إذا افترى الأب على الابن فلا يحد.

وه إلى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سمع الحسن

وقال أبو ثور، وأبو سليمان، وأصحابنا: له أن يأخذه بذلك.

والكلام في هاتين المسألتين كالكلام في التي قبلهما وقد بينا أن حد القذف: حد لله تعالى، لا للمقدوف، فإذا هو كذلك فأخذه واجب على كل حال - قام به من قام به من المسلمين - لأن الله تعالى أمر بجلد القاذب ثمانين، لم يشترط به قاتماً من الناس دون غيره، فكان تخصيص من خص بعض القاتمين به دون بعض قسواً في غاية الفساد، وهو قول خترع لهم، ما نعلم أحداً من الصحابة - رضي الله عنهم - قال به، ولا له حجة أصلاً - لا من قرآن، ولا من سنة، ولا إجماع، ولا قياس، ولا معنى - وما كان هكذا فهو ساقط، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد رحمه الله: والحكم عند الحنفيين في إسقاط الحد عن الجد إذا قذف ولد الولد، كالحكم في قاذف الأبوين الأذنين.

والعجب بأن الحنفيين قد فرقوا بين حكم الولد وبين حكم ولد الولد في المرتد، فجعلوا ولد المرتد يجبر على الإسلام ولا يقتل، وجعلوا ولد ولد لا يجبر ولا يقتل.

وفرق أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، والشافعي، بين الأب في الميراث - وبين الجد - فمن أين وقع لهم التناقض هاهنا؟ فسوا بين الأب والجد، وبين الابن وابن الابن، والقوم أصحاب قياس يزعمهم - وهذا تناقض لا نظير له، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٤٥ - مسألة: من نازع آخر، فقال له: الكاذب بيبي وبينك ابن زانية أو قال: ولد زنا، أو زيم، أو زان.

فقد قال قائلون: لا حد عليه.

قال أبو محمد: إن كان قال ذلك مبتدئاً قبل أن ينازعه الآخر فلا حد على القاطل؛ لأنه لم يقذف بعد أحداً، وإن قال ذلك بعد المنازعة فهو قاذف له بلا شك، فعليه الحد؛ لأن المنازع له كاذب عنده بلا شك.

وهكذا لو قال: من حضر اليوم على هذا الطريق فهو ابن زانية وقد كان حضر من هنالك أحد؛ فهو قاذف له بلا شك، فعليه الحد - فلو قال ذلك في المستأنف فلا حد عليه؛ لأنه إذا لفظ بذلك لم يكن قاذفاً، أو من الحال أن يصير قاذفاً - وهو ساكت - بعد أن لم يكن قاذفاً إذا نطق - وهذا باطل، لا خفاء به - بالله تعالى التوفيق.

٢٢٤٦ - مسألة: من قذف أجنبية وامراته، ثم زنت

حد الزنا في زناه بأمة ولدو، وعلى إسقاطهم عنه حد السرقة في سرقة مال ولدو، وعلى إسقاطهم القذف عنه في قتله إيأه، وجرحه إيأه في أعضائه - فهذا قياس، والقياس كله باطل؛ لأنه قياس للمخطئ على الخطأ، ونصير للباطل بالباطل، واحتجاج منه لقولهم فاسد، يقول لهم آخر فاسد، لا يتابعون عليه، ولا أوجه نص، ولا إجماع، بل الحدود والقود واجبان على الأب للولد في كل ما ذكرنا، وبالله تعالى التوفيق.

فلما سقط قوهم لتعريه عن البرهان رجعنا إلى القول الثاني، فوجدناه صحيحاً؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَالَّذِينَ يَزِينُونَ الْفُحْشَاتِ﴾ الآية، فلم يقل تعالى: إلا الولد لولده ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

فلو أن الله تعالى أراد تخصيص الأب بإسقاط الحد عنه لولده لين ذلك، ولما عمله، حتى يفتن له من لا حجة في قوله.

فصح يقيناً أن الله تعالى إذ عم ولم يخص، فإنه أراد أن يحد الولد لولده والولد لولده بلا شك، ووجدناه تعالى يقول ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا بِالقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ فأوجب الله تعالى القيام بالقسط على الوالدين، والأقربين كالأجنيين، فدخل في ذلك الحدود وغيرها، وبالله تعالى التوفيق.

حدثنا حام أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الديري أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب قال: لا عفو عن الحدود، ولا عن شيء منها بعد أن تبلغ الإمام فإن إقامتها من السنة.

فهنا قول صاحب لا يعرف له مخالف منهم، وهم يعظمون مثل هذا إذا خالف تقليدهم.

وقد خالفوه هاهنا؛ لأن عمر بن الخطاب عم جميع الحدود، ولم يخص.

قال أبو محمد رحمه الله:

وكذلك احتلفوا؛ فيمن قذف أم ابنه.

فقال أبو حنيفة، وأصحابه، والشافعي، وأصحابه: ليس للولد أن يأخذ أباه بذلك.

وقال مالك: له أن يأخذه بذلك.

وقال أبو حنيفة، والشافعي، وأصحابهما: فيمن قذف أم عبل له ليس له أن يأخذ عبده الحد في ذلك.

أو أنكحت فإلانة، أو وهبت امرأً كذا وكذا. فهكذا في كل شيء - وإن وقع شك - أسمع القذف، أو لم يسمعه - وفهمه، أو لم يفهمه؛ فلا حد في ذلك؛ لأنه قد بهم ويظن أنه قال كلاماً آخر.

وهكذا في جميع ما ذكرنا من غير ذلك ولا فرق.

وقد قال النبي ﷺ «إِنْ دَسَّأَكُمْ وَأَمَرَكُمْ وَأَعْرَضَكُمْ وَأَبْشَأَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» فصَحَّ أَنَّهُ لَا يَجُزُّ أَنْ يَسْتَبَاحَ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرْنَا إِلَّا يَتَّبِعُنَّ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٤٨ - مسألة: من قال لأخيه: فجرت بفلانة، أو

قال: فسقت بها فإن أبا حنيفة، والشافعي، وأصحابهما قالوا: لا حد في ذلك.

قال أبو محمد رحمه الله: إن كان لذهين اللَّفْظَيْن وجه غير الزَّنا فكما قالوا، وإن كان لا يفهم منهما غير الزَّنا فالحد في ذلك، فلمَّا نظرنا فيهما وجدناهما يتبعان على إتيانها في اللَّبْس - فسقط الحد في ذلك.

وكذلك لو قال: جامعها حراماً، ولا فرق.

قال علي: فلمَّا أخبر بهذا عن نفسه لم يكن معترفاً بالزَّنا كما ذكرنا، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٤٩ - مسألة: ومن قال لأخيه: زني - بكسر التاء

- أو قال لامراً: زني - بفتح التاء - فإن كان غير فصيح: حدٌ ولا بد.

وإن كان فصيحاً يحسن هذا المقدار من العريضة سئل: من خاطبت؟

فإن قال: خاطبت غيرها، أو قال: خاطبت غيره، فلا شيء عليه؛ لأن هذا هو ظاهر كلامه؛ لأن خطاب المؤنث لا يكون إلا بكسر التاء، فإذا خاطبها بفتح التاء فلم يخاطبها، وخطاب الرجل بفتح التاء، فإذا خاطبه بكسرهما فلم يخاطبه - وإن أقر: أنه خاطبها بذلك، حدٌ؛ لأنه حيثُ قاذفٌ لها - بالله تعالى التوفيق.

٢٢٥٠ - مسألة: من قذف إنساناً قد زنى المذوف

وعرف أنه صادق في ذلك - فجميع العلماء على أنه لا يحمل عليه بذلك الحد - إلا مالكا فإنه قال: له عليه.

قال أبو محمد رحمه الله: وهذا قول ظاهر الفساد يسر الخوالة لا خفاء به؛ لأنه لا خلاف في أن من عرف صدقه في القذف فلا حد عليه، فإذا عرف المذوف أن قاذفه صادق فقد عرف أنه لا حد عليه، فمطالبة إياه ظلم يفتن، وإباحة طلبه له إباحة للظلم

الأجنبي وإمرائه بعد القذف، فعليه حد القذف كاملاً للأجنبي ولا بد - ويلاعن ولا بد - إن أراد أن ينفي حمل زوجته، أو إن ثبت عليها الحد، فإن أبي.

وقد جلد للأجنبي - فالحمل لاحق به، ولا شيء على زوجته - لا لعان، ولا حد، ولا حيس - ولا عليه بعد؛ لأنه قد حد.

وإن كان لم يجلد، لاعن إن أراد أن ينفي الحمل عنه، فإن أبي جلد الحد فإن التعن والتعت المرأة: جلد حد الزنا. وجلة هذا - أن من قذفه قاذف ثم زنى المذوف: لم يسقط ذلك الزنا ما قد وجب من الحد على قاذفه؛ لأنه زنا غير الذي رماه به، فهو إذا رمى رام محصناً أو محصنة؛ فعليه الحد ولا بد - ولا يسقط حدٌ قد وجب إلا بنص، أو إجماع، ولا نص، ولا إجماع هاهنا أصلاً على سقوطه، بعد وجوبه بنص.

وكذلك القول في الزوجة ولا فرق: أنه يجلد لها للقذف - وإن زنت - إلا أن يلاعن، ونحوه لزوجي ولا بد، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٤٧ - مسألة: من قال لأخيه: يا زان، فقال له

إنسان: صدقت، أو قال: نعم فإن أبا حنيفة وجميع أصحابه - إلا زفر بن الهذيل - قالوا: لا حد على القائل: صدقت - قالوا: فلو قال له: صدقت، هو كما قلت، حدٌ جميعاً.

قال زفر في كلتا المسألتين: بخذان جميعاً.

قال أبو محمد رحمه الله: لا فرق بين المسألتين.

ومن قال: إنه في قول له: صدقت، يمكن أن يصدقه في غير رمية بالزنا.

قيل له:

وكذلك قوله: صدقت، هو كما قلت، يمكن أن يعني بذلك قولاً آخر قاله هذا القاذف من غير القذف، ولا فرق.

قال أبو محمد رحمه الله: والذي نقول به، وبالله تعالى التوفيق.

- إنه إن يتَّعَّن أن القائل: صدقت، أو نعم، أو هو كما قلت، أو إي والله: أنه سمع القذف وفهمه، فهو مقرب بلا شك، وعليه الحد.

وكذلك من قيل له: أبعث دارك من زير بائة دينار؟ فقال: نعم، أو قال: صدقت، أو قال: إي والله، أو ما أشبه هذا: فإنه إقرار صحيح بلا شك - أو قال ذلك مجاباً لمن قال له: طَلَّعت امرأتك،

التيقن، ولا فرق بين هذا وبين شهود سمعوا القاذف وهم يعلمون صدقه بلا خلاف في أنهم لا يحمل لهم أن يشهدوا بالقذف؛ لأن شهادتهم تؤدي إلى الظلم.

وكذلك من كان له أب قتل أبوه إنساناً ظلماً، وأخذ ماله ظلماً، فأتى ولد القتل المأخوذ ماله يقتل قاتل أبيه، وأخذ ماله الذي كان لأبيه، فإنه لا يحمل لأولئهِ هذا المستفاد منه؛ بأن يطلب المستفيد - لا بدم، ولا بما أخذ من ماله الذي أخذ منه بباطل، واسترجعه منه بحق.

ومن فرق بين شيء من هذه الوجوه فهو غلط.

وقد.

قال تعالى ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ الآية فحرّم الله تعالى القيام بغير القسط.

وكذلك.

قال تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ وليس في الإثم والعدوان أكثر من أن يدري أن قاذفه لم يكذب ثم يطالب بما يطالب به أهل الكذب وبالله تعالى التوفيق.

فإن قالوا: إنه قد آذاه.

قلنا: نعم، وليس في الأذى حد، وإنما فيه التعزير فقط.

٢٢٥١ - مسألة: قال أبو محمد رحمه الله: من قذف زوجته فاحد في اللعان، فلما شرع فيه ومضى بعضه - ألقه، أو أكثره، أو جلّه - أعاد قذفها قبل أن تتم هي التعانها، فلا بد له من ابتداء اللعان، لأن الله تعالى يقول ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ الآية. فلم يجعل الله تعالى اللعان إلا بعد رمي الزوجة، فلا بد بعد رمي الزوجة بأن يأتي بما أمر الله تعالى به، كما أمر به، وهي ما لم تتم التعانها بعد تمام التعانها زوجته كما كانت، فهو في تعذيب قذفها رام زوجته، فلا بد له من شهادة أربع شهادات والخامسة، فإن أبى ونكل: حد الملقنوف ولا بد - فإن رماها بزناً يتيقن أنه كاذب فيه حد ولا لعان أصلاً؛ لأن الله تعالى يقول ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ وليس من الإثم والعدوان أكثر من أن يكلف أن يأتي بإيمان كاذب، يوقن من حضر أو الحاكم أنه فيها قاذف، فهذا عون على الإثم والعدوان.

وقال تعالى ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ وهي مع ذلك امراته كما كانت ولا فرقة إلا بعد أن يتم التعانها على ما ذكرنا. فلو رماها وأيقن الحاكم أنه صادق فلا يحمل له الحكم

باللعان أيضاً، لكن يقام الحد عليها وهي امراته - كما كانت - يرتها وترته لما ذكرنا من أنه لا فرقة إلا بعد التعانها.

فصل بهذا أنه لا لعان فيمن رمى امراته بزناً يمكن أن يكون فيه صادقاً، ويمكن أن يكون فيه كاذباً.

فأما إذا تيقن كذبه فلا يحمل تعطيل واجب حد الله عنه، ولا يحمل عونه على الأيمان الكاذبة الآثمة، ولا يحمل أمره بها، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٥٢ - مسألة: من قذف جماعة، أو وجد يظأ النساء الأجنبية مرة بعد مرة، أو وجد يسرق مرات، أو رمى يشرب الخمر مرات، فشهد بكل ذلك، فأقام بينة على صدقه في قذفه من قذف إلا واحداً، أو صدقه جميعهم، إلا واحداً، فعليه الحد في القذف ولا بد؛ لأن الحد في قذف ألف أو في قذف واحد: حد واحد، ولا مزيد على ما قدمنا.

وكذلك لو أقام بينة على أن جميع أولئك اللواتي وجد يظأهن إماءه إلا واحدة، فعليه حد الزنا ولا بد؛ لأن الحد في الزنا بألف، أو في الزنا بواحدة: حد واحد، ولا مزيد، على ما قدمنا.

وكذلك لو أقام بينة على كل ما سرق: أنه ماله أخذه حاشن بعض ذلك، فإنه يقطع به ولا بد؛ لأن الحد في ألف سرقة، وفي سرقة واحدة: حد واحد على ما قدمنا.

وكذلك لو أقام بينة على أن كل ما شرب من ذلك كان في غير عقله، أو كان في ضرورة علاج أو غيره، إلا مرة واحدة: فعليه جلد الأربعين ولا بد؛ لأن الحد في شرب ألف مرة، وفي جرعة: حد واحد، كما قدمنا وبالله تعالى التوفيق.

٩٩ - كِتَابُ الْمُحَارِبِينَ

٢٢٥٣ - مسألة: قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية.

قال أبو محمد: فاختلف الناس، من هو المحارب الذي يلزمه هذا الحكم.

فقلت طائفة: المحارب المذكور في هذه الآية: هم المشركون. روي عن ابن عباس وغيره:

كما أخبرنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود أخبرنا أحمد بن دحيم أخبرنا إبراهيم بن حماد أخبرنا إسماعيل بن إسحاق أخبرنا محمد بن أبي بكر - هو القُدسي - أخبرنا يحيى، وخالد - هما القطان - وأبو الحارث، كلاهما عن أشعث عن الحسن البصري في قول الله تعالى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية، قال: نزلت في أهل الشرك.

وه إلى إسماعيل أخبرنا يحيى بن عبد الحميد الحماني أخبرنا هشيم عن جوير عن الضحاك قال: كان قوم بينهم وبين النبي ﷺ ميثاق فنفضوا العهد، وقطعوا السبل، وأفسدوا في الأرض، فخير الله تعالى نبيه - عليه السلام - فيهم إن شاء أن يقتل، وإن شاء أن يصلب، وإن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف.

وه إلى إسماعيل أخبرنا محمد بن أبي بكر أخبرنا أشعث أخبرنا سفيان أنه بلغه عن الضحاك بن مزاحم في هذه الآية قال: نزلت في أهل الكتاب.

وه إلى إسماعيل أخبرنا محمد بن عيسى وإبراهيم الهروي، قال محمد: أخبرنا محمد بن ثور، وقال إبراهيم: أخبرنا سفيان، ثم اتفق محمد بن ثور، وسفيان، كلاهما عن معمر عن قتادة، وعطاء الخراساني، قالا جميعاً في قول الله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾ هذه الآية لأهل الشرك، فمن أصاب من المشركين شيئاً من المسلمين - وهو لهم حرب - فاخذ مالا، وأصاب دماً، ثم تاب من قبل أن يقدّر عليه أهدر عنه ما مضى أخبرنا حماد القاضي أخبرنا ابن مفرج أخبرنا أبو علي الحسن بن سعد أخبرنا أبو يعقوب الذبيري أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قال في عطاء بن أبي رباح، وعبد الكريم: الحاربة شرك - قال ابن جريج: وأقول أنا: لا أعلم أحداً يحارب النبي ﷺ إلا أشرك.

وقالت طائفة: هو المرتد.

كما أخبرنا أبو سعيد الجعفري أخبرنا محمد بن علي

الإدوي أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي عن عبد الله بن أحمد بن عبد السلام عن أبي الأزهر أخبرنا روح بن عباد عن ابن جريج أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه قال: إذا خرج المسلم فشهّر سلاحه، ثم تلصص، ثم جاء تائباً أقيم عليه الحد - ولو ترك لبطلت العقوبات، إلا أن يلحق ببلاء الشرك ثم ياتي تائباً: فتقبل منه.

وقالت طائفة: اللص ليس مسلماً.

كما أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب عن ابن لبيعة عن عبد الله بن أبي جعفر قال: سألت نافعا مولى ابن عمر - عن لص مسلم، أو كافر أتى مسلماً وأراد أن يأخذ ماله، ويهريق دمه.

قال: لو كنت أنا امتنعت - هذا الذي يستغني لي بهريق دمي، ويأخذ مالي، ليس بمسلم.

وقالت طائفة: كل لص فهو محارب.

كما أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا الحسن بن سعد أخبرنا الذبيري أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم - أو غيره - عن الحسن البصري، وسعيد بن جبيرة، قالا جميعاً: من خرب فهو محارب.

قال أبو محمد: المحارب اللص: أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الذبيري أخبرنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن الشعبي قال: اللص محارب لله ولرسوله فاقتله، فما أصابك فيه من شيء من دمه فلي.

وقالت طائفة: لا يكون المحارب إلا من أخاف السبل:

كما أخبرنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود أخبرنا أحمد بن دحيم أخبرنا إبراهيم بن حماد أخبرنا إسماعيل بن إسحاق أخبرنا يحيى بن عبد الحميد الحماني أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمار الدهني قال: جاء مسعر بن فدكي - وهو متكر - حتى دخل على علي بن أبي طالب، فما ترك آية من كتاب الله فيها تشديد إلا سألها عنها، وهو يقول، له توبة، قال: وإن كان مسعر بن فدكي قال: وإن كان مسعر بن فدكي، قال: فقلت له: فانا مسعر بن فدكي فأمّني قال: أنت آمن، قال: وكان يقطع الطريق، ويستحل الفروج.

وه إلى إسماعيل بن إسحاق أخبرنا محمد بن أبي بكر أخبرنا عمر بن علي عن مجاهد عن الشعبي عن سعيد بن قيس الهمداني أن حارثة بن بدر التميمي - كان عدواً لعلي وكان يهجو - فأتى الحسن، والحسين، وعبد الله بن جعفر - رضي الله عنهم

عبد العزيز المديني أخبرنا محمد بن علي بن مكرم عن سفيان بن حسين عن يعلى بن مسلم عن أبي الشعثاء - جابر بن زيد - عن ابن عباس قال إذا تسور عليهم في بيوتهم بالسلاح قطعت يده ورجله.

وبه إلى إسماعيل أخبرنا نصر بن علي الجهضمي أخبرنا خالد بن الحارث عن أشعث عن الحسن قال: إذا طرقت اللص بالليل فهو عارٍ.

وبه إسماعيل أخبرنا محمد بن أبي بكر المديني أخبرنا محمد بن سوار عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال: إذا دخل عليك ومعه حديدة فهو عارٍ.

قال إسماعيل: وأخبرنا نصر بن علي أخبرنا حرب بن ميمون عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال: إذا طرقت اللص بالليل فهو عارٍ.

وبهذا يأخذ الشافعي، وأبو سليمان، وأصحابهما.

واختلف فيه قول مالك، فمرة قال: لا تكون الحاربة إلا في الصحراء ومرة قال: تكون الحاربة في الصحراء، وفي الأمصار.

وقال سفيان: لا تكون الحاربة إلا في الصحراء.

قال أبو حنيفة: وأصحابه: لا تكون الحاربة في مدينة، ولا في مصر، ولا بقرب مدينة، ولا بقرب مصر ولا بين مدينتين، ولا بين الكوفة والحيرة.

ثم روي عن أبي يوسف أنه قال: إذا كابرو أهل مدينة ليلا، كانوا في حكم الحاربة.

وقال أبو حنيفة: من شهر على آخر سلاحاً - ليلاً أو نهاراً - فقتله المشهور عليه عمداً فلا شيء عليه، فإن شهر عليه عصاً نهاراً في مصر فقتله عمداً قتل به - وإن كان في الليل في مصر، أو في مدينة، أو في طريق في غير مدينة، فلا شيء على القاتل.

قال أبو محمد رحمه الله: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن نطلب الحق من أقوالهم، لنعلم الصواب فتبعه - بحسب الله تعالى.

فنظرنا فيما نتج به كل طائفة لقولها: فنظرنا فيما احتج به من قال: إن المحارب لا يكون إلا مشركاً أو مرتدّاً، فوجدناهم يذكرون:

ما أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب النسائي، أخبرنا العباس بن محمد أن ابن عامر العقدي عن إبراهيم بن طهمان عن عبد العزيز بن رفيع عن عبيد بن عمير عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال: «لا تجل

- لياخذوا له أماتاً، فأبى علي أن يؤمنه، قال سعيد: فانطلقت إلى علي فقلت: ما «جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويستغنون في الأرض فساداً» قال: «أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف» الآية قلت: إلا ماذا؟

قال: «إلا الذين نالوا من قبل أن تغدروا عليهم» قلت: فإن حاربه بن يتر قد تاب من قبل أن تغدر عليه، قال: هو آمن، قال: فانطلقت بحارته إلى علي فأمته.

حدثنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا الحسن بن سعلو أخبرنا أبو يعقوب الدبيري أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة، وعطاء الخراساني، قالاً جميعاً في هذه الآية «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله» قال: هذه الآية في اللص الذي يقطع الطريق فهو عارٍ.

قال أبو محمد: ثم اختلف هؤلاء: فقالت طائفة: حشما قطع الطريق في مصر أو غيره فهو عارٍ:

كما كتب إلي أبو المرجس بن دروان المصري أخبرنا أبو الحسن الرضي أخبرنا مسلم الكاتب أخبرنا عبد الله بن أحمد بن المغلس قال: ذكر وكيع عن الحكم بن عتيبة قال: سألت الحسن عن رجل ضرب رجلاً بالسيف بالبصرة.

قال: كانوا يقولون: من شهر السلاح فهو عارٍ.

حدثنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبيري أخبرنا عبد الرزاق عن معمر بن ابن طاووس عن أبيه عن الزبير قال طاووس: سمعته يقول: من رفع السلاح ثم وضعه: عارٍ، فدمه هدر - قال: وكان طاووس يرى هذا أيضاً.

حدثنا عبد الرحمن بن سلمة الكتاني أخبرنا أحمد بن خليل أخبرنا خالد بن سعيد أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا يحيى بن أيوب بن بادي العلاف - فقيه أهل مصر - أخبرنا سعيد بن أبي مريم أخبرنا سليمان بن بلال أخبرني علقمة بن أبي علقمة عن أمي: «أن غلاماً كان يبايني، فكان يأتي يضربه في أشتاء يعاقبه فيها، فكان الغلام يعاوي سيده، فباعه باني، فليته الغلام يوماً وتسع الغلام سيث فحمله وذلك في إمرة سيدي بن الناصر - ففهرز الغلام السيث على ياني وتلفت به عليه، فأمسكه عنه الناس، فدخل باني على عائشة فأخبرها بما فعل به العبد، فقالت عائشة: سمعت رسول الله ﷺ يقول من أثار بخيطة إلى أحد من المسلمين يريد قتله فقد وجب دمه» فذكر الحديث، وفيه: أن الغلام قتل.

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود أخبرنا أحمد بن دحيم أخبرنا حماد بن إبراهيم أخبرنا إسماعيل بن إسحاق أخبرنا علي بن

لِيسَ كُلُّ عَاصٍ عَارِبًا، وَلَا كُلُّ عَارِبٍ كَافِرًا.

ثم نظرنا في ذلك أيضاً، فوجدنا الله تعالى قد حكم في المحارب ما ذكرنا من القتل، أو الصلْب، أو قطع الأيدي والأرجل من خلاف، أو النقي من الأرض - وإسقاط ذلك كله عنه بالتوبة قبل القدرة عليه، فلو كان المحارب المأمور فيه بهذه الأوامر كافراً، لم يخل من ثلاثة أوجه، لا رابع لها:

إما أن يكون حربياً مذكراً، وإما أن يكون ذمياً فنقض الذمة وحارب فصار حربياً، وإما أن يكون مسلماً فارتد إلى الكفر - لا بد من أحد هذه الوجوه ضرورة، ولا يمكن - ولا يوجد غيرها، فلو كان حربياً مذكراً، فلا يختلف من الأمة اثنان في أنه ليس هذا حكم الحربين - وإنما حكم الحربين القتل في اللقاء كيف أمكن حتى يسلما، أو يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون، ومن كان منهم كتابياً - في قولنا وقول طوائف من الناس. أو من كان منهم من أي دين كان ما لم يكن عربياً في قول غيرنا. أو يؤسر فيكون حكمه ضرب العتق فقط بلا خلاف، كما قتل رسول الله ﷺ عقبة بن أبي معيط، والنضر بن الحارث، وبني قريظة، وغيرهم، أو يسترق، أو يطلق إلى أرضه، كما أطلق رسول الله ﷺ ثمانية بن أشال الحنفي، وأبا العاص بن الربيع وغيرهما. أو يفادى به - كما قال الله تعالى ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبُ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَنتَحَسَمُوا فَضِدُّوا السُّيُوفَ فِئْتًا مِمَّا بَعْدَ وَرَاءِ فِئَةٍ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾.

أو نطلقهم أحراراً ذمة، كما فعل رسول الله ﷺ بأهل خيبر. فهذه أحكام الحربين بنص القرآن، والسنة الثابتة، والإجماع المتيقن، ولا خلاف في أنه ليس الصلْب، ولا قطع الأيدي والأرجل، ولا النقي من أحكامهم. فبطل أن يكون المحارب المذكور في الآية حربياً كافراً وإن كان ذمياً فنقض العهد فلأناس فيه أقوال ثلاثة لا رابع لها:

أحدها - أنه ينتقل إلى حكم الحربين في كل ما ذكرنا.

والثاني - أنه عارب حتى يقدّر عليه فيرد إلى ذمته كما كان ولا بد.

والثالث - أنه لا يقبل منه إلا الإسلام أو السيف.

وقد فرق بعض الناس بين الذمي بقض العهد فيصير حربياً وبين الذمي مجارب فيكون له عندهم حكم المحارب المذكور في الآية، لا حكم الحربي فصَحَّ بلا خلاف أن الذمي الناقض لزمته المنتقل إلى حكم أهل الحرب ليس له حكم المحارب المذكور في الآية بلا خلاف. وبين هذا قول الله تعالى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ أُولَئِكَ مَتَرُكُونَ﴾.

ثم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث خصال: زان مُحْصَنٌ، يُرْجَمُ، أو رَجُلٌ قَتَلَ مُتْعِدًا، يُقْتَلُ - أو رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ فَيُحَارِبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، يُقْتَلُ أو يُصَلَّبُ أو يُقْتَلُ مِنَ الْأَرْضِ.

وبما ذكره ابن جريج أنفاً من قوله: ما نعلم أحداً حارب رسول الله ﷺ إلا أشرك.

قال أبو محمد رحمه الله: فنظرنا فيما احتجوا به من ذلك فوجدنا الخبر المذكور لا يصح؛ لأنه انفرد به إبراهيم بن طهمان - وليس بالقوي.

وأما قول ابن جريج: ما نعلم أحداً حارب رسول الله ﷺ إلا أشرك فإن عاربة الله تعالى، وعاربة رسوله - عليه السلام - تكوّن على وجهين.

أحدهما - من مستحل لذلك، فهو كافر بإجماع الأمة كلها، لا خلاف في ذلك إلا ممن لا يعتد به في الإسلام - وتكوّن من فاسق عاصٍ معترف بجريمه، فلا يكون بذلك كافراً، لكن كسائر الذنوب، من الزنا، والقتل، والغصب، وشرب الخمر، وأكل الخنزير، والميتة، والدم، وترك الصلاة، وترك الزكاة، وترك صوم شهر رمضان، وترك الحج؛ فهذا لا يكون كافراً، لما قد تضمنه في كتاب الفصول وغيره. ويجمع الحجة في ذلك: أنه لو كان فاعل شيء من هذه العظام كافراً بفعله ذلك، لكان مرتدّاً بلا شك، ولو كان بذلك مرتدّاً لوجب قتله، لأمر رسول الله ﷺ بقتل من ارتد، ويدلّ دينه - وهذا لا يقوله مسلم.

قال أبو محمد: فإن قال قائل: إننا لا نسلم أن من عصى بغير الكفر لا يكون عارباً لله تعالى ورسوله عليه السلام.

قلنا له: وبالله تعالى التوفيق.

قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْزَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ الآية.

كتب إلي أبو المرتضى بن ذرؤان قال: أخبرنا أبو الحسن الرحبي أخبرنا أبو مسلم الكاتب أخبرنا عبد الله بن أحمد بن المغلس أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل أخبرنا أبي أخبرنا حماد بن خالد الحياط أخبرنا عبد الواحد - مولى عروة - عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «قال الله تعالى مَنْ أَدَّى لِي وَلِيًّا فَقَدْ اسْتَحْلَ مُحَارِبِيَّ».

وقال الله تعالى ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلَا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ إلى قوله: ﴿فَاصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «تَقْتُلُ عَمَارًا الْفِتْنَةَ الْبَاطِنَةَ فَصَحَّ أَنَّهُ

وَأَمَّا مَا لَيْسَ فِيهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى حَدٌّ مُحَدَّدٌ - لَا فِي الْغُرَانِ وَلَا عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا يُجِزُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُلْحِقَهَا بِحَدِّ الْمُحَارِبَةِ، فَيَكُونُ شَارِعًا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَهَذَا لَا يُجِزُّ، بَلْ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فَوَجِبَ يَقِينًا أَنْ لَا يُسْتَبَاحُ دَمُ أَحَدٍ، وَلَا بَشَرَتُهُ، وَلَا مَالُهُ، وَلَا عِرْضُهُ إِلَّا بِنَصٍّ وَارِدٍ فِيهِ بَعِيْنُهُ، مِنْ قُرْآنٍ، أَوْ سُنَنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ إِجْمَاعٍ مَتَّيْنٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - رَاجِعٍ إِلَى تَوْقِيفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَيُطَلَّ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنَ الْمُعَاصِي الْمَذْكُورَةِ هِيَ الْمُحَارِبَةُ، فَإِذَا لَا شَكَّ فِي هَذَا فَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا قَاطِعَ الطَّرِيقِ، وَالبَاغِي، فَهُمَا جَمِيعًا مُضَابِلَانِ، الْمُقَاتِلَةُ هِيَ الْمُحَارِبَةُ فِي اللَّغَةِ: فَطَقَرْنَا فِي ذَلِكَ، فَوُجِدْنَا "البَاغِي" قَدْ وَرَدَ فِيهِ النِّصُّ، بِأَنْ يُقَاتَلَ حَتَّى يَبْقَى فَقَطُّ، فَيُصْلَحُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُبْعِي عَلَيْهِ، فَخَرَجَ البَاغِي عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ حُكْمُ الْمُحَارِبِينَ، فَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا قَاطِعَ الطَّرِيقِ، وَمُخِيفَ السَّبِيلِ "هَذَا مُفْهِمٌ فِي الْأَرْضِ يَتَّقِي".

وَقَدْ قَالَ جُمْهُورُ النَّاسِ: إِنَّهُ هُوَ الْمُحَارِبُ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ، وَلَمْ يَنْ يَنْ غَيْرُهُ، وَقَدْ بَطَلَ - كَمَا قَدْ ذَكَرْنَا - أَنْ يَكُونَ كَافِرًا، وَلَمْ يَنْ يَنْ أَحَدٌ مِنَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي أَحَدٍ مِنَ أَهْلِ الْمُعَاصِي: إِنَّهُ الْمُحَارِبُ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ، إِلَّا قَاطِعَ الطَّرِيقِ الْمُخِيفِ فِيهَا، أَوْ فِي اللَّصِّ.

فَصَحَّ أَنْ مُخِيفَ السَّبِيلِ الْمُفْهِمِ فِيهَا: هُوَ الْمُحَارِبُ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ بِلَا شَكٍّ.

وَبَقِيَ أَمْرُ اللَّصِّ فَطَقَرْنَا فِيهِ - بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى - فَوُجِدْنَاهُ إِنْ دَخَلَ مُسْتَخْفِيًا لِسُرْقٍ، أَوْ لِيَزْنِي، أَوْ لِيَقْتُلَ فَعَلَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ مُخْتَفِيًا فَإِنَّمَا هُوَ سَارِقٌ، عَلَيْهِ مَا عَلَى السَّارِقِ، لَا مَا عَلَى الْمُحَارِبِ بِلَا خِلَافٍ. أَوْ إِنَّمَا هُوَ زَانٍ، عَلَيْهِ مَا عَلَى الزَّانِي، لَا مَا عَلَى الْمُحَارِبِ بِلَا خِلَافٍ. أَوْ إِنَّمَا هُوَ قَاتِلٌ، فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْقَاتِلِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ، فَيَمُنُّ قَتْلَ عَمْدًا.

وَإِنْ كَانَ قَدْ خَالَفَ فِي هَذَا قَوْمٌ خِلَافًا لَا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ، فَإِنْ اشتهر أمره قَفَرٌ وَأَخَذَ، فَلَيْسَ مُحَارِبًا، لِأَنَّهُ لَمْ يُحَارِبْ أَحَدًا، وَإِنَّمَا هُوَ عَاصٍ فَقَطُّ، وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ لَهُ حُكْمُ الْمُحَارِبَةِ، لَكِنْ حُكْمُ مَنْ فَعَلَ مُنْكَرًا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا التَّعْزِيرُ.

وَإِنْ دَافَعَ وَكَابَرَ: فَهُوَ مُحَارِبٌ بِلَا شَكٍّ، لِأَنَّهُ قَدْ حَارَبَ وَأَخَافَ السَّبِيلَ، وَأَفْسَدَ فِي الْأَرْضِ، فَلَهُ حُكْمُ الْمُحَارِبِ كَمَا قَالَ الشَّعْبِيُّ، وَغَيْرُهُ.

قَالَ أَبُو مُحْتَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: لَا يَكُونُ الْمُحَارِبَةُ إِلَّا فِي الصَّخْرَةِ، أَوْ مِنْ قَالَ: لَا يَكُونُ الْمُحَارِبَةُ فِي الْمَدِينِ

عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِهِمْ فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ» إِلَى قَوْلِهِ: «لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُوْنَ» فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِقَاتِلِهِمْ إِذَا تَكَبَّرُوا عَنْهُمْ حَتَّى يَنْتَهُوْا - وَهَذَا عُمُومٌ يُوْجِبُ الْإِنْتِهَاءَ عَنْ كُلِّ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الضَّلَالِ، وَهَذَا يُقْتَضَى - وَلَا يُدْ - أَنْ لَا يُقَاتَلَ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامُ وَخَدَهُ، وَلَا يُجُوزُ أَنْ يُخَصَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُوْنَ» إِنْتِهَاءٌ دُونَ إِنْتِهَاءٍ، فَيَكُونُ فَاعِلُ ذَلِكَ قَاتِلًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، وَهَذَا حَرَامٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ».

وَإِنْ كَانَ الْمُحَارِبُ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ مُرْتَدًّا عَنْ إِسْلَامِهِ، فَقَدْ بَيَّنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُكْمَ الْمُرْتَدِّ بِقَوْلِهِ «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ».

وَبَيَّنَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ إِذَا دُادُوا كَفَرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ».

فَصَحَّ يَقِينًا أَنْ حُكْمَ الْمُرْتَدِّ الْبَازِي أَوْجِبَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ الْقُرْآنَ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ - عَلَيْهِ السَّلَام - هُوَ غَيْرُ حُكْمِهِ تَعَالَى فِيهِ الْمُحَارِبِ.

فَصَحَّ يَقِينًا أَنَّ الْمُحَارِبَ لَيْسَ مُرْتَدًّا.

وَأَيْضًا - فَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ فِي أَنَّ حُكْمَ الْمُرْتَدِّ الْمُقْدُورُ عَلَيْهِ لَيْسَ هُوَ الصَّلْبُ، وَلَا قَطْعُ الْيَدِ وَالرَّجْلِ، وَلَا النِّفْسُ مِنَ الْأَرْضِ.

فَصَحَّ بِكُلِّ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْمُحَارِبَ لَيْسَ كَافِرًا أَصْلًا، إِذْ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ أَحْكَامِ الْكُفْرِ، وَلَا لِأَحَدٍ مِنَ الْكُفَرَاءِ: حُكْمُ الْمُحَارِبِ. وَالرَّوَايَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهَا الْحَسَنُ بْنُ وَاقِدٍ - وَلَيْسَ بِالْقَوِي - وَهُوَ أَيْضًا مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا مُسْتَدًّا، فَإِذَا قَدْ صَحَّ مَا ذَكَرْنَا يَقِينًا فَقَدْ ثَبَتَ بِلَا شَكٍّ أَنَّ الْمُحَارِبَ إِنَّمَا هُوَ مُسْلِمٌ عَاصٍ، فَإِذَا هُوَ كَذَلِكَ فَالْوَجِبُ: أَنْ نَنْظُرَ مَا الْمُعْصِيَةُ الَّتِي بِهَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُحَارِبًا، وَأَنْ يَكُونَ لَهُ حُكْمُ الْمُحَارِبِ فَطَقَرْنَا فِي جَمِيعِ الْمُعَاصِي مِنَ الزِّنَا، وَالْقَذْفِ، وَالسَّرْقَةِ، وَالنَّعْصِ، وَالسُّخْرِ، وَالظُّلْمِ، وَشُرْبِ الْخَمْرِ، وَالْمُخَرَّجَاتِ، أَوْ أَكْلِهَا، وَالْفِرَارِ مِنَ الرَّحْفِ، وَالزِّنَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ - فَوُجِدْنَا جَمِيعَ هَذِهِ الْمُعَاصِي لَيْسَ مِنْهَا شَيْءٌ جَاءَ نَصٌّ أَوْ إِجْمَاعٌ فِي أَنَّهُ مُحَارِبٌ، فَيُطَلَّ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ شَيْءٍ مِنْهَا مُحَارِبًا.

وَأَيْضًا فَإِنَّ جَمِيعَ الْمُعَاصِي - الَّتِي ذَكَرْنَا وَالَّتِي لَمْ نَذْكُرْ - لَا تَخْلُو مِنْ أَحَدٍ وَجْهَيْنِ لَا تَأْتِلُ لَهَا:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا نَصٌّ بِحَدِّ مُحَدَّدٍ أَوْ لَا يَكُونُ فِيهَا نَصٌّ بِحَدِّ مُحَدَّدٍ، فَالَّتِي فِيهَا نَصٌّ بِحَدِّ مُحَدَّدٍ فَهِيَ الرِّدَّةُ، وَالزِّنَا، وَالْقَذْفُ، وَالْخَمْرُ، وَالسَّرْقَةُ، وَجَعْدُ الْغَارِيَةِ - وَلَيْسَ لِشَيْءٍ مِنْهَا الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ فِي الْمُحَارِبِ - فَيُطَلَّ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْمُعَاصِي مُحَارِبَةً وَهَذَا أَيْضًا إِجْمَاعٌ مَتَّيْنٌ.

إِلَّا لَيْلًا: فَقَوْلَانِ قَاسِدَانِ، وَدَعْوَتَانِ سَاقِطَتَانِ، بِلَا بُرْهَانٍ، لَا مِنْ قُرْآنٍ، وَلَا مِنْ سُنَّةٍ صَحِيحَةٍ، وَلَا سَقِيمَةٍ، وَلَا مِنْ إِجْمَاعٍ، وَلَا مِنْ قَوْلِ صَاحِبٍ، وَلَا مِنْ قِيَاسٍ، وَلَا مِنْ رَأْيٍ سَدِيدٍ، وَمَا يُتُّدُّ أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ مَنْ هَانَ عِنْدَهُ التَّكْذِيبُ عَلَى الْأُمَّةِ كُلِّهَا، فَيَقُولُ: مَنْ حَارَبَ فِي الصَّخْرَاءِ فَقَدْ صَحَّ عَلَيْهِ اسْمُ مُحَارِبٍ.

١ - وَمِنْ كِتَابِ الْمُحَارِبِينَ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِنِ اخْتَرَضَ مُعْتَرِضٌ فِي أَنْ الْمُحَارِبَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَنْ شَهَرَ السِّلَاحَ:

بِمَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا مُعَمَّرٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُوسٍ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَهَرَ سَيْفَهُ ثُمَّ وَضَعَهُ قَدَمُهُ هَذَرَ».

قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ يَهْدَى الْإِسْنَادَ يَهْلُهُ، وَلَمْ يَرَفَعْهُ، يُرِيدُ أَنَّهُ جَعَلَهُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

قَالَ ابْنُ شُعَيْبٍ: وَأَخْبَرَنَا أَبُو فَاوُدَ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: مَنْ رَفَعَ السِّلَاحَ ثُمَّ وَضَعَهُ قَدَمُهُ هَذَرَ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا مُعَمَّرٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ بِنَاهٍ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَهَذَا كُلُّهُ حَقٌّ، وَإِنَّا صِحَاحٌ لَا يَضُرُّهَا إِيْقَافٌ مِنْ أَوْقَافِهَا، إِلَّا أَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِيهَا لِمَنْ لَمْ يَرِ الْمُحَارِبَ إِلَّا مِنْ حَارَبَ بِسِلَاحٍ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْأَثَرَيْنِ: مَنْ وَضَعَ سَيْفَهُ وَشَهَرَ سِلَاحَهُ فَقَطْ، وَسَكَتَ عَمَّا عَدَا ذَلِكَ فِيهَا، وَلَمْ يَقُلْ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنَّ لَا مُحَارِبَ إِلَّا مَنْ هَدَّاهُ صِفَتُهُ، فَوَجِبَ مِنْ هَذَيْنِ الْأَثَرَيْنِ حُكْمٌ مَنْ حَمَلَ السِّلَاحَ وَيَقِي حُكْمٌ مَنْ لَمْ يَحْمِلِ السِّلَاحَ أَنْ يُطْلَبَ فِي غَيْرِهِمَا، فَعَلَّاهُ، فَوُجِدْنَا:

مَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ يُوَسِّفُ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَتَسٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ أَخْبَرَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا مَهْدِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ مَيْمُونٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَبْرِ عَنْ زَيْدِ بْنِ رِيَّاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي خَلِيئِهِ وَمَنْ خَرَجَ مِنْ أُمَّتِي عَلَى أُمَّتِي يُضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا لَا

يَتَحَاسَى مِنْ مُؤْمِنِيهَا وَلَا يَفِي بِأَيِّ عَهْدِيهَا فَلَيْسَ مِنِّي». فَقَدْ عَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا تَسْمَعُ الضَّرْبَ وَلَمْ يَقُلْ بِسِلَاحٍ، وَلَا غَيْرِهِ.

فَصَحَّ أَنَّ كُلَّ جَرَّاجٍ بِسِلَاحٍ، أَوْ بِلَا سِلَاحٍ فَسَوَاءٌ.

قَالَ: فَوَجِبَ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْمُحَارِبَ: هُوَ الْمَكَابِرُ الْخَفِيفُ لِأَهْلِ الطَّرِيقِ، الْمَقْسِدُ فِي سَبِيلِ الْأَرْضِ - سِوَاءَ بِسِلَاحٍ، أَوْ بِلَا سِلَاحٍ أَصْلًا - سِوَاءَ لَيْلًا، أَوْ نَهَارًا - فِي مِصْرَ، أَوْ فِي فِلَاةٍ - أَوْ فِي قَصْرِ الْخَلِيفَةِ، أَوْ الْجَامِعِ - سِوَاءَ قُدُومًا عَلَى أَنْفُسِهِمْ إِمَامًا، أَوْ لَمْ يَقْدُمُوا سِوَى الْخَلِيفَةِ نَفْسِهِ - فَعَلَّ ذَلِكَ بِجُنْدِهِ أَوْ غَيْرِهِ - مُنْطَفِعِينَ فِي الصَّخْرَاءِ، أَوْ أَهْلُ قَرْيَةٍ سَكَنَاتٍ فِي دُورِهِمْ، أَوْ أَهْلُ حِصْنٍ كَذَلِكَ، أَوْ أَهْلُ مَدِينَةٍ عَظِيمَةٍ، أَوْ غَيْرِ عَظِيمَةٍ كَذَلِكَ - وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ - كُلٌّ مَنْ حَارَبَ الْمَارَّةَ وَأَخَافَ السَّيْلَ بِقَتْلِ نَفْسٍ، أَوْ أَخَذَ مَالًا، أَوْ لِحْزَامًا، أَوْ لَاتِيَهًا كَفَرَجٍ: فَهُوَ مُحَارِبٌ، عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ - كَثُرُوا أَوْ قَلُّوا - حُكْمُ الْمُحَارِبِينَ الْمَنْصُورِ فِي الْأَيَّةِ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَخْصُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ، إِذْ عَهَدَ إِلَيْنَا بِحُكْمِ الْمُحَارِبِينَ «وَمَا كَانَ رِثَاكَ نِسِيًّا».

وَعَنْ شَهْدِ شَهَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ اللَّهَ سَبَحَانَهُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَخْصُ بَعْضَ هَذِهِ الْوُجُوهِ لَمْ أَغْفَلْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَلَا نَسِيهِ وَلَا أَعْتَبْنَا بِتَعَمُّدِ تَرْكِ ذِكْرِهِ حَتَّى يَبَيِّنَ لَنَا غَيْرَهُ بِالْكَتِبِ وَالظَّنِّ الْكَاذِبِ.

٢٢٥٤ - مسألة: قال أبو محمد رحمه الله: قال قوم:

يُجِبُ أَنْ يُعْطَى الْمُحَارِبُونَ الشَّيْءَ الَّذِي لَا يَحِجُّفُ بِالْمَقْطُوعِ عَلَيْهِمْ، وَرَأَوْا ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأَمْوَالِ لِغَيْرِ الْمُحَارِبِينَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالَّذِي نَقُولُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى تَأْيِيدًا: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطُوا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ شَيْئًا - قُلْ أَمْ كَثُرَ - سِوَاءَ مُحَارِبًا كَانَ أَوْ شَيْطَانًا. لَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ» وَقَوْلِهِ تَعَالَى «كَوْنُوا قَوَائِمٌ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ».

٢٢٥٥ - مسألة: قال أبو محمد رحمه الله: فلا يخلو

أَخِذَ الْمَالُ بِالْوَجْهِ الْمَذْكُورِ مِنَ الظُّلْمِ، وَالْغَلْبَةِ بِغَيْرِ حَقٍّ مِنْ أَحَدٍ وَجْهَيْنِ، لَا ثَالِثَ لِهَما:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَرًّا وَتَقْوَى - أَوْ يَكُونَ إِثْمًا وَعُدْوَانًا. وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْأَمَّةِ فِي أَنَّهُ لَيْسَ بَرًّا وَلَا تَقْوَى، وَلَكِنَّهُ إِثْمٌ وَعُدْوَانٌ بِلَا خِلَافٍ، وَالتَّعَاوُنُ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ: حَرَامٌ لَا يَجُلُ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَتَسٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا مَهْدِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ مَيْمُونٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَبْرِ عَنْ زَيْدِ بْنِ رِيَّاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي خَلِيئِهِ وَمَنْ خَرَجَ مِنْ أُمَّتِي عَلَى أُمَّتِي يُضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا لَا

فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَأَتَى أَمْرَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِهَا رَسُولُهُ ﷺ فَمَنْ سَبَّلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيَنْتَهِ، وَمَنْ سَبَّلَ قَوْمَهَا فَلَا يُعْطَرُ. وَذَكَرَ الْحَدِيثُ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ مَنْ سَبَّلَ مَالَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ أَنْ لَا يُعْطِيَهُ، وَأَمَرَ أَنْ يُقَاتَلَ دُونَهُ فَيُقْتَلَ مَصِيبًا سَدِيدًا، أَوْ يُقَاتَلَ بَرِيئًا شَهِيدًا، وَلَمْ يُخَصَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَالًا مِنْ مَالِ.

وهذا أبو بكر الصديق، وعبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - يريان السلطان في ذلك وغير السلطان سواء، وبالله تعالى التوفيق.

٢ - ذِكْرُ مَا قِيلَ فِي آيَةِ الْمُحَارَبَةِ

٢٢٥٦ - مسألة.

قَالَ عَلِيٌّ: قَالَ قَوْمٌ: آيَةُ الْمُحَارَبَةِ نَاسَخَةٌ لِفِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعَرَبِيِّينَ، وَهِيَ لَهُ عَنْ فِعْلِهِ بِهِمْ - وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِمَا.

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاوية أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شعيب أَخْبَرَنَا عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار عن الوليد بن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أنس بن مالك: أَنَّ نَفْرًا مِنْ عُكْلٍ قَبِلُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَلَمُوا فَاجْتَزَوْا الْمَدِينَةَ فَأَتَوْهُمْ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَأْتُوا إِلَى الصَّدَقَةِ فَيَشْرَبُوا مِنْ آبَائِهَا وَآلِيَّاتِهَا، فَتَعَلَّوْا، فَقَتَلُوا رَأْسَيْهَا وَاسْتَأْفَوْهَا، بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَلَبِهِمْ قَافَةً، فَأَتَى بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ، وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، وَلَمْ يَحْيِهِمْ، وَتَرَكَهُمْ حَتَّى مَاتُوا فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاوية أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شعيب أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عمرو بن السرح أَخْبَرَنَا ابْنُ وهبٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «لَمَّا قَطَعَ الْيَدَيْنِ سَرَقُوا لِقَاحَهُ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ بِالنَّارِ، عَذَّبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاوية أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شعيب أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمد - هُوَ ابْنُ عَبْدِ الوارث بن سعيد التَّوْرِي - أَخْبَرَنَا هِشَامٌ - هُوَ الدَّسْتَوَائِي - عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحْتِثُ فِي خُطْبَتِهِ عَلَى الصَّدَقَةِ، وَيَنْهَى عَنِ الْمَلَّةِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: كُلُّ هَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ، وَلَا

مُسْلِمٌ بِنِ الْحَاجِّ أَخْبَرَنَا أَبُو كَرِيبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَخْبَرَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ خَلْدٍ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَزَأَيَّتُ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخْذَ مَالِي؟ قَالَ: فَلَا تُعْطِيهِ مَا لَكَ قَالَ: أَزَأَيَّتُ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: قَاتِلْهُ قَالَ: أَزَأَيَّتُ إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: قَاتِلْهُ شَهِيدًا، قَالَ: أَزَأَيَّتُ إِنْ قَتَلْتَهُ؟ قَالَ: هُوَ فِي النَّارِ».

وَبِهِ إِلَى مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَاتِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَا جَمْعًا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَوْزِقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الْأَحْوَلُ أَنَّ قَابِئًا - مَوْلَى عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - أَخْبَرَهُ أَنَّهُ «لَمَّا كَانَ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ النَّعَاصِ وَبَيْنَ عُبَيْدَةَ بْنِ أَبِي سُهَيْبٍ مَا كَانَ يُسْرَوُ لِلْقِتَالِ، رَكِبَ خَالِدُ بْنُ النَّعَاصِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ النَّعَاصِ، فَوَعَّظَهُ خَالِدٌ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: أَمَا عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاوية أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شعيب أَخْبَرَنَا عمرو بن علي أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ - هُوَ سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمَّارٍ بْنِ يَاسِرٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ سَعِيدٍ بْنِ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ فَقَتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قَاتَلَ دُونَ ذِمَّةٍ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قَاتَلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

وَبِهِ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ شعيب أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانٌ - هُوَ ابْنُ دَاوُدَ الْحَاشِشِيِّ - أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ - هُوَ ابْنُ سَعْدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ - عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمَّارٍ بْنِ يَاسِرٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ سَعِيدٍ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قَتَلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قَتَلَ دُونَ ذِمَّةٍ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قَتَلَ دُونَ ذِمَّةٍ فَهُوَ شَهِيدٌ».

وَبِهِ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ شعيب أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ دِينَارٍ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عمرو الأشعبي أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ عَمْرٍو - هُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ - عَنْ مَرْطُظٍ - هُوَ ابْنُ طَرِيفٍ - عَنْ سَوَادَةَ - هُوَ ابْنُ أَبِي الْجَعْدِ - عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ سُؤَيْدِ بْنِ مِقْرَنٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ دُونَ تَطْلِيمَتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَلْخِيُّ أَخْبَرَنَا الْفَرِيرِيُّ أَخْبَرَنَا الْبُخَارِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيُّ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - هَذِهِ قَرِيبَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي

وَأَمَّا حَدِيثُ الْحَارِثِيَةِ، فَلَيْسَ فِيهَا أَثَرٌ لِلْمَعَاتِبَةِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ فِي الْحَثِّ عَلَى الصَّدَقَةِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمَلَّةِ فَحَقٌّ، وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا غُنِيَ فِيهِ - فِي وَرْدٍ وَلَا صَدْرٍ - وَإِنَّمَا يَجْتَعِ بِمِثْلِ هَذَا مَنْ يَسْتَهْلُ الْكَذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ مِثْلُ بِالْعَرَبِيِّينَ، وَحَاشَ لِلَّهِ مِنْ هَذَا، بَلْ هَذَا نَصْرٌ لِمُذَبِّهِمْ فِي أَنْ مَنْ قَتَلَ بِشَيْءٍ مَا لَا يَجُزُّ أَنْ يُقْتَلَ بِمِثْلِهِ، لِأَنَّهُ مِثْلَةٌ وَهُمْ يَرَوْنَ عَلَى مَنْ جَدَعَ أَنْفَ إِنْسَانٍ وَفَقَأَ عَيْنَيْ آخَرَ، وَقَطَعَ شَفَتَيْ ثَالِثٍ، وَقَلَعَ أُضْرَاسَ رَابِعٍ، وَقَطَعَ أَذْنَيْ حَامِسٍ: أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ بِهِ كُلُّهُ، وَيَتْرَكَ، فَهَلْ فِي الْمَلَّةِ اعْظَمَ مِنْ هَذَا لَوْ قَتَلُوا عَنْ أَصُولِهِمُ الْفَاسِدَةَ؟ وَحَاشَ لِلَّهِ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، أَوْ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلَةً، إِنَّمَا الْمَلَّةُ مَا كَانَ ابْتِدَاءً فِيمَا لَا نَصَّ فِيهِ.

وَأَمَّا مَا كَانَ قِصَاصاً أَوْ حَدّاً كَالرَّجْمِ لِلْمُحَصَّنِ، وَكَالْقَطْعِ أَوْ الصَّلْبِ لِلْمُحَارِبِ، فَلَيْسَ مِثْلَةً، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ مَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَنْفَعٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ أَخْبَرَنَا مَشِيمٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبِيٍّ وَحَمِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَنْ تَأْسَى مِنْ عُرْبَتِهِ قَدُومًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ فَاجْتَوَوْهَا فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ فَتَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَابِهَا، فَفَعَلُوا، فَصَحُّوا، ثُمَّ مَالُوا عَلَى الرِّعَاءِ فَقَتَلُوهُمْ وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَاسْتَأْفَوْا دَوْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ قَبَعَتْ فِي أَثَارِهِمْ فَأَتَيْنِي بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ فِي الْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ أَخْبَرَنَا عُمَدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا حَمِيدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ تَأْسَى مِنْ عُرْبَتِهِ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَوْ خَرَجْتُمْ إِلَى دُونِنَا فَكُنْتُمْ فِيهَا، فَشَرَبْتُمْ مِنْ أَلْبَانِهَا، وَأَبْوَابِهَا، فَفَعَلُوا، فَلَمَّا صَحُّوا قَامُوا إِلَى رَاعِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَتَلُوهُ وَرَجَعُوا كَفَّارًا، وَاسْتَأْفَوْا دَوْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَرْسَلَ فِي طَلَبِهِمْ، فَأَتَيْنِي بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَهَلَا كُلُّهَا آثَارٌ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٣ - الْمُحَارِبُ يُقْتَلُ

٢٢٥٧ - مسألة: هل لولي المقتول في ذلك حكم أم

يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي شَيْءٍ مِنْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَوْلِهِ إِنَّهُ مَسْنُوحٌ إِلَّا بِبَيِّنٍ مُقَطَّوعٍ عَلَى صَحَّتِهِ.

وَأَمَّا بِالظَّنِّ، الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ الْحَدِيثِ فَلَا. فَنَقُولُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ: أَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي صَدَرْنَا بِهِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ، فَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى نَسْخِ أَصْلًا - لَا نَبْصَ وَلَا مَعْنَى - وَإِنَّمَا فِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ أَيْدِي الْعَرَبِيِّينَ وَأَرْجُلَهُمْ، وَلَمْ يَحْسَبْهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ حَتَّى مَاتُوا، فَاتَزَلَّ اللَّهُ تَعَالَى آيَةَ الْحَارِثِيَةِ - وَهَذَا ظَاهِرٌ: أَنْ نَزُولَ آيَةِ الْحَارِثِيَةِ ابْتِدَاءً حُكْمٍ، كَسَائِرِ الْقُرْآنِ فِي نَزُولِهِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، أَوْ تَصَوُّبًا لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِمْ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ مُوَافِقَةٌ لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَطْعِ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَزَادَتْ عَلَى ذَلِكَ تَحْيِيراً فِي الْقَتْلِ، أَوْ الصَّلْبِ، أَوْ النَّفْيِ - وَكَانَ مَا زَادَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْقَطْعِ مِنَ السَّمْلِ، وَتَرَكَهُمْ لَمْ يَحْسَبْهُمْ حَتَّى مَاتُوا قِصَاصاً بِمَا فَعَلُوا بِالرِّعَاءِ:

كَمَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ أَخْبَرَنَا عُمَدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلِ الْأَعْرَجِ - مَرْزُوقِي ثَقَّةٌ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ غِيْلَانَ - ثَقَّةٌ مَأْمُونٌ - أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: إِنَّمَا سَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْيُنَ أَوْلَئِكَ الْعَرَبِيِّينَ؛ لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيُنَ الرِّعَاءِ.

وَقَدْ ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي أوردنا أَنَّهُمْ قَتَلُوا الرِّعَاءَ.

فَصَحَّ مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ أَوْلَئِكَ الْعَرَبِيِّينَ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِمْ حَقُوقُ: مِنْهَا الْحَارِثِيَةُ، وَمِنْهَا سَمَلُهُمْ أَعْيُنَ الرِّعَاءِ، وَقَتْلُهُمْ إِيَّاهُمْ، وَمِنْهَا الرَّدَّةُ - فَوَجِبَ عَلَيْهِمْ إِقَامَةُ كُلِّ ذَلِكَ، إِذْ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْخُدُودِ أَوْجِبَ بِالْإِقَامَةِ عَلَيْهِمْ مِنْ سَائِرِهَا، وَمَنْ أَسْقَطَ بَعْضَهَا لِبَعْضٍ فَقَدْ أَخْطَأَ، وَحُكِمَ بِالْبَاطِلِ، وَقَالَ بِلَا يَرَهَانَ، وَخَالَفَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَرَكَ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْقِصَاصِ فِي الْعُدْوَانِ بِمَا أَسْرَهُ بِهِ فِي الْحَارِثِيَةِ، فَقَطَعَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُحَارِبِينَ، وَسَمَلَهُمْ لِلْقِصَاصِ، وَتَرَكَهُمْ كَذَلِكَ حَتَّى مَاتُوا، يَسْتَسْقُونَ فَلَا يَسْقُونَ حَتَّى مَاتُوا؛ لِأَنَّهُمْ كَذَلِكَ قَتَلُوا هُمْ - الرِّعَاءَ - فَارْتَفَعَ الْإِشْكَالُ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيراً.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي الزِّنَادِ قَمَرَسٍ، وَلَا حِجَّةٌ فِي مَرْسَلٍ، وَلَفْظُهُ مَنكَرٌ جَدًّا؛ لِأَنَّهُ فِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَاتَبَهُ رَبِّهُ فِي آيَةِ الْحَارِثِيَةِ، وَمَا يَسْمَعُ فِيهَا عِتَابَ أَصْلًا؛ لِأَنَّ لَفْظَ «الْعِتَابُ» إِنَّمَا هُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى «وَعَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَبْتَ لَهُمْ».

وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى «وَعَسَى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى» الْآيَاتِ. وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى «وَلَا كِتَابَ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسْكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ».

٩٤.

٢٢٥٨ - مسألة: مانع الزكاة.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْجَسُورِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ الدِّينِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ - مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّيْرِيُّ - أَخْبَرَنَا الْحَارِثُ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْوَاقِدِيِّ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ عُبَادٍ بْنِ حَنِيفٍ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ خُشَابٍ السَّلَمِيَّةِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الرَّبِيعِ الطَّيْرِيِّ وَكَانَتْ لَهُ صَحِيحَةٌ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَشْجَعٍ تُوَخَّذُ صَدَقَتُهُ فَجَاءَهُ الرَّسُولُ فَرَدَّاهُ، فَرَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَذْهَبَ إِلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَعْطِ صَدَقَتَهُ فَأَضْرِبْ عُنُقَهُ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقُلْتُ لِحَكِيمٍ: مَا أَرَى ابْنَ أَبِي بَكْرٍ قَاتِلَ أَهْلِ الرَّدَّةِ إِلَّا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: أَجَلْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا حَدِيثٌ مُوَضَّعٌ مَعْلُومٌ أَقَاتَ مِنْ مَجْهُولِينَ، وَمَتَّعِينَ، وَحُكْمُ مَانِعِ الزَّكَاةِ إِنَّمَا هُوَ أَنْ تُوَخَّذَ مِنْهُ أَحَبُّ أَمْ كَرَّةٌ، فَإِنْ مَانَعَ دُونَهَا فَهُوَ مُحَارَبٌ، فَإِنْ كَذَّبَ بِهَا فَهُوَ مُرْتَدٌّ، فَإِنْ غَشَّاهَا وَلَمْ يَمْنَعْ دُونَهَا فَهُوَ آتَمٌ مُنْكَرٌ، فَوَاجِبٌ تَأْدِيبُهُ أَوْ ضَرْبُهُ حَتَّى يَحْضُرَهَا أَوْ يَمُوتَ تَقْبِيلَ اللَّهِ تَعَالَى، إِلَى لَعْنَةِ اللَّهِ. كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ يَبْدِهِ إِنْ اسْتَطَاعَ». وَهَذَا مُنْكَرٌ، فَفَرَضَ عَلَى مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَغْيِرَهُ كَمَا ذَكَرْنَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٢٥٩ - مسألة: هل يبادر اللص أم يناشد؟.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْجَسُورِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ الدِّينِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّيْرِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ النُّشَيْ، قَالَا جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَدَنِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ عَنْ أَخِيهِ الْحَكَمِ بْنِ الْمُطَّلِبِ عَنْ أَبِيهِ - هُوَ الْمُطَّلِبُ بْنُ حُنْطَلٍ بْنِ قَهْزَبٍ - عَنْ مَطْرُوفِ الْغَفَارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «سَأَلَهُ سَائِلٌ إِنْ عَسَا عَلَى عَادٍ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْهَاهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ: فَإِنْ أَبَى عَلَيَّ، فَأَمَرَهُ بِتَقَاتِلِهِ».

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنْ قَتَلْتَ قَاتِلَ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنْ قَتَلْتَهُ فَهُوَ فِي النَّارِ».

حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ النَّعْمِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يُونُسَ بْنِ أَحْمَدَ الصَّبَّيِّ أَخْبَرَنَا الْعَقِيلِيُّ أَخْبَرَنَا جَدِّي أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ السَّلَمِيُّ - هُوَ الْقَضَابُ - عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدَّارُ حَرَمٌ فَمَنْ دَخَلَ عَلَيْكَ حَرَمَكَ فَأَقْتَلَهُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ،

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَرْجٍ أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَعْدٍ أَخْبَرَنَا الدَّبَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: إِنَّ فِي كِتَابِهِ لَعَمْرُؤُا بِالْحَطَّابِ وَالسُّلْطَانِ وَلِيٍّ مِنْ حَارِبِ الدِّينِ، وَإِنْ قَتَلَ أَبَاهُ، أَوْ أَخَاهُ، فَلَيْسَ إِلَى طَالِبِ الدِّمِّ مِنْ أَمْرِ مِنْ حَارِبِ الدِّينِ وَسَعَى فِي الْأَرْضِ فِسَادًا شَيْئًا وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: وَقَالَ فِي سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى مِثْلُ هَذَا سِوَاهُ سِوَاهُ حَرْفًا حَرْفًا.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الرَّهَرِيِّ قَالَ: عَقُوبَةُ الْحَارِبِ إِلَى السُّلْطَانِ، لَا تَجُوزُ عَقُوبَةُ وَلِيِّ الدِّمِّ ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ.

قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ، وَالثَّوَلِيِّ، وَاحِدٌ، وَأَبِي سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابُهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَبِهَذَا نَقُولُ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي الْخَبَرَيْنِ اللَّذَيْنِ رَوَيْنَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبَّاسٍ ذَكَرْنَاهُمَا فِي "كِتَابِ الْحَجِّ" وَ"كِتَابِ الصِّيَامِ" وَبَابُ وَجوبِ قِضَاءِ الْحُجِّ الْوَاجِبِ: "وَقِضَاءُ الصِّيَامِ الْوَاجِبِ عَنِ الْيَتِّ". "أَقْضُوا اللَّهَ فَهُوَ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ، ذَيْنَ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى".

وَيَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ بَرِيدَةٍ كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرُّطُ اللَّهِ أَوْثَقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَمَّا اجْتَمَعَ حَقَانُ أَحَدَهُمَا لِلَّهِ وَالثَّانِي لَوْلِيِ الْمَقْتُولِ - كَانَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى أَحَقُّ بِالْقِضَاءِ وَدِينُهُ أَوْلَى بِالْأَدَاءِ، وَشَرُّطُ الْقِسْطِ فِي الْوَفَاءِ عَلَى حَقِّقِ النَّاسِ، فَإِنْ قَتَلَهُ الْإِمَامُ، أَوْ صُلِبَ لِلْمُحَارَبَةِ، كَانَ لَوْلِيِ أَخْذِ الدِّيَةِ فِي مَالِ الْمَقْتُولِ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي الْقَوْدِ قَدْ سَقَطَ، فَيَقْبِي حَقَّهُ فِي الدِّيَةِ، أَوْ الْعَفْوِ عَنْهَا، عَلَى مَا بَيَّنَّا فِي "كِتَابِ الْقِصَاصِ" وَلِلَّهِ الْحُكْمُ.

فَإِنْ اخْتَارَ الْإِمَامُ قَطْعَ يَدِ الْمُحَارِبِ، وَرَجُلِهِ، أَوْ نَفْسِهِ، انْضَدَّ ذَلِكَ، وَكَانَ حِينَئِذٍ لِلْسُّوِيِّ الْخِيَارُ فِي قَتْلِهِ، أَوْ الدِّيَةِ، أَوْ الْمَضَادِقِ، أَوْ الْعَفْوِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ قَدْ اسْتَوْفَى مَا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ الْخِيَارَ فِيهِ - وَلَيْسَ هَاهُنَا شَيْءٌ يَسْقُطُ حَقُّ الْوَلِيِّ، إِذْ يُمْكِنُ لَهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى. وَلَقَدْ تَنَاقَضَ هَاهُنَا الْحَقْفِيُّونَ، وَالْمَالِكِيُّونَ، أَسْمَحٌ تَنَاقُضٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي الْحَجِّ، وَالصِّيَامِ، وَالزَّكَاةِ، وَالْكَفَّارَاتِ، وَالتَّنْذِيرِ، بَأَنَّ حَقَّقِ النَّاسِ أَوْلَى مِنْ حَقِّقِ اللَّهِ تَعَالَى - وَأَنَّ دِيُونََ الْغُرَمَاءِ أَوْجِبُ فِي الْقِضَاءِ مِنْ دِيُونَِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ شُرُوطَ النَّاسِ مُقَدَّمَةٌ فِي الْوَفَاءِ عَلَى شُرُوطِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَدْ تَرَكُوا هَاهُنَا هَذِهِ الْأَقْوَالِ الْفَاسِدَةَ، وَقَدَّمُوا حَقَّقِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى حَقَّقِ النَّاسِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

بْنِ الْمُطَّلِبِ ضَرَبَ حَسَنًا بَنَ تَابِتٍ بِالسَّيْفِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَقْطَعْ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ السَّلَام - يَدَهُ؛ وَضَرَبَ فَلَانٌ فَلَانًا بِالسَّيْفِ زَمَنَ مِرْوَانَ فَلَمْ يَقْطَعْ مِرْوَانُ يَدَهُ، وَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ بِذَلِكَ، فَمَكَثَ حِينَ لَا يَأْتِيهِ رَجْعُ كِتَابِهِ - ثُمَّ كَتَبَ إِلَيْهِ الْوَلِيدُ: أَنْ حَسَنًا كَانَ يَهْجُو صَفْوَانَ وَيَذْكُرُ أُمَّهُ وَنِسَاءَ آخَرَةٍ، قَدْ قَالَهُ الرَّهْرِيُّ. وَذَكَرْتُ: أَنَّ مِرْوَانَ لَمْ يَقْطَعْ يَدَهُ، وَلَكِنْ عَبْدُ الْمَلِكِ قَطَعَ يَدَهُ، فَاقْطَعْ يَدَهُ.

قَالَ الرَّهْرِيُّ: قَطَعَ عُمَرُ يَدَهُ - وَكَانَ مِنْ ذُنُوبِهِ الَّذِي كَانَ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنْ كَانَ رَفَعَ السَّيْفَ عَلَى سَبِيلِ إِخَافَةِ الطَّرِيقِ فَهِيَ حَرْبٌ، عَلَيْهِ حُكْمُ الْمُحَارِبِ، وَإِنْ كَانَ لِعُدْوَانٍ فَقَطُّ، لَا قَطْعَ طَرِيقٍ - فَعَلِيهِ الْقَصَاصُ قَطُّ، إِلَى الْجُرُوحِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ جَرْحٌ فَلَا شَيْءَ إِلَّا التَّعْزِيرُ قَطُّ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٢٦٠ - مسألة: قطع الطريق من المسلم على المسلم وعلى الذَّمِّيِّ سَوَاءً، وَذَلِكَ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا نَصَّ عَلَى حُكْمٍ مِنْ حَارِبِهِ وَحَارِبِ رَسُولِهِ ﷺ أَوْ سَعَى فِي الْأَرْضِ فُسَادًا وَلَمْ يَخْصُصْ بِذَلِكَ مُسْلِمًا مِنْ ذَمِّيٍّ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ وَلَيْسَ هَذَا قِتْلًا لِلْمُسْلِمِ بِالذَّمِّيِّ، وَمَعَازُ اللَّهِ مِنْ هَذَا، لَكِنَّهُ قِتْلٌ لَهُ بِالْخَارِبَةِ، وَيَحْضِي دَمُ الذَّمِّيِّ هَدْرًا.

وَكَذَلِكَ الْقَطْعُ عَلَى أَمْرَاءٍ، أَوْ صَبِيٍّ، أَوْ بَجُونٍ، كُلُّ ذَلِكَ - حَرَابَةٌ صَحِيحَةٌ - يَسْتَحِقُّ بِهَا مَا ذَكَرْنَا مِنْ حُكْمِ الْخَارِبَةِ.

وَأَمَّا الذَّمِّيُّ - إِنْ حَارِبَ فَلَيْسَ حَرَابَةً، لَكِنَّهُ نَاقِصٌ لِلدَّمَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ فَارَقَ الصَّغَارَ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا قِتْلُهُ وَلَا بَدَأَ، أَوْ يَسْلَمُ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَصْلًا فِي كُلِّ مَا أَصَابَ مِنْ دَمٍ، أَوْ فَرْجٍ، أَوْ مَالٍ، إِلَّا مَا وَجَدَ فِي يَدِهِ قَطْعًا، لِأَنَّهُ حَرَبِيٌّ لَا حَرَابَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا الْمُسْلِمُ يَرْتَدُّ، فَيُحَارِبُ - فَعَلِيهِ أَحْكَامُ الْمُحَارِبِ كُلِّهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعَرَبِيِّينَ الَّذِينَ أَقْصَى مِنْهُمْ قُرْدًا، وَأَقَامَ عَلَيْهِمْ حُكْمَ الْحَرَابَةِ وَكَانُوا مَرْتَدِّينَ مُحَارِبِينَ مُتَعَدِّينَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٢٦١ - مسألة: صفة الصِّلَابِ لِلْمُحَارِبِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي صِفَةِ الصِّلَابِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ فِي الْحَرْبِ.

فَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ: يَضْرِبُ عُنْفَهُ بِالسَّيْفِ ثُمَّ يَصْلُبُ مَقْتُولًا - زَادَ الشَّافِعِيُّ: وَيَتْرَكَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَدْفَنُ.

وَقَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَبُو يَوْسُفَ: يَصْلُبُ

فَقِيهِ: الْحُكْمُ بِنِ الْمَطْلَبِ، وَلَا يَعْرِفُ حَالَهُ - وَالْخَيْرُ الثَّانِي فِيهِ: مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْقَصَّابُ - وَهُوَ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالمُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الْأَخْبَارِ الَّتِي صَدَرْنَا بِهَا فِي كِتَابِنَا فِي الْمُحَارِبِينَ مِنْ إِجَاحَةِ الْقَتْلِ دُونَ الْمَالِ وَمَسَائِرِ الْمَظَالِمِ، لَكِنْ إِنْ كَانَ عَلَى الْقَدَمِ الْمَقْطُوعِ عَلَيْهِمْ، أَوْ الْوَاحِدِ الْمَقْطُوعِ عَلَيْهِ، أَوْ الْمُدْخُولِ عَلَيْهِ مَنَزَلُهُ فِي الْمَصْرِ - لَيْلًا أَوْ نَهَارًا - فِي أَخْذِهِ مَالَهُ، أَوْ فِي طَلْبِهِ زَنْيًا، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، مَهْلَةً، فَلِلْمُتَأَسِّدَةِ فِعْلٌ حَسَنٌ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَاوِزْ لِهَؤُلَاءِ مَا يَأْتِيهِمْ أَحْسَنُ﴾ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَمْرِ مَهْلَةٌ، فَقَرِصُ عَلَى الْمَظْلُومِ أَنْ يَبَادُرَ إِلَى كُلِّ مَا يَمَكِّنُهُ بِهِ الدَّفْعُ عَنْ نَفْسِهِ - وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ إِتْلَافٌ لِنَفْسِ اللَّصِّ وَالْقَاطِعِ مِنْ أَوَّلٍ وَمَهْلَةٌ - فَإِنْ كَانَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّهُ إِنْ ضَرَبَهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ أَرْتَدَّ، فَحَرَامٌ عَلَيْهِ قَتْلُهُ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى يَقِينٍ مِنْ هَذَا، فَقَدْ صَحَّ الْيَقِينُ بِأَنْ يَبَاحًا لَهُ الدَّفْعُ وَالْمُقَاتَلَةُ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ قَتَلَهُ مِنْ أَوَّلِ ضَرْبَةٍ أَوْ بَعْدَهَا قَصْدًا إِلَى مَقْتَلِهِ أَوْ إِلَى غَيْرِ مَقْتَلِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَبَاحَ لَهُ الْمُقَاتَلَةَ وَالْمُدَافَعَةَ قَاتِلًا وَمَقْتُولًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

فَأَمَّا لَوْ كَانَ اللَّصُّ مِنَ الضَّعِيفِ بَحِثٌ لَا يَدَافِعُ أَصْلًا، أَوْ يَدَافِعُ دَفْعًا يَوْقُنُ مَعَهُ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى قَتْلِ صَاحِبِ الدَّارِ فَقَتْلُهُ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى مَنَعِهِ بِغَيْرِ الْقَتْلِ، فَهُوَ مُتَعَدٍّ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَيْلَوْنَ بْنِ تَابِتٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْبَصِيرِ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُسْفِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي النَّضْرِ قَالَ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: إِنْ خَشِيتُ أَنْ يَبْتَدِرَكَ اللَّصُّ فَابْدِرُهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا نَظِيرُ قَوْلِنَا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا حَمَامٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْزُوحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الدَّبَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ: قُتِلَ لِلزَّهْرِيِّ: إِنْ هَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ أَخْبَرَنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ - إِذْ هُوَ عَامِلٌ عَلَى الْمَدِينَةِ فِي زَمَانِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ - قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ ضَرَبَ أَخَاهُ بِالسَّيْفِ، فَضَحَّكَ الزَّهْرِيُّ وَقَالَ: لِي أَوْ هَذَا تَمَّا يُؤْخَذُ بِهِ، إِنَّمَا كَتَبَ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنْ يَقْطَعَ يَدَ رَجُلٍ ضَرَبَ أَخَاهُ بِالسَّيْفِ.

قَالَ الزَّهْرِيُّ: فِدَعَانِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَاسْتَقْتَنَانِي فِي قَطْعِهِ، فَقُلْتُ لَهُ: أَرَى أَنَّ يَصْدُقَهُ الْحَدِيثُ، وَيَكْتُبُ إِلَيْهِ: «أَنَّ صَفْوَانَ

أخبار وجوب صلبه بعد القتل، ولا إباحة صلبه بعد القتل البتة، لا بنص، ولا بإشارة.

فَأَمَّا إِحْسَانُ الْقَتْلِ فَحَقٌّ.

وَأَمَّا صلبه بعد القتل، فدعوى فاسدة، ليست في شيء من الآثار التي ذكرها، ولا غيرها - فبطل يقين - لا شك فيه - احتجاجهم بهذه الأخبار في التكتة التي عليها تكلموا - وهي الصلب بعد القتل أو قبله - وسقط قولهم، إذ تعرى من البرهان.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

ثُمَّ نَظَرْنَا فِيمَا احْتَجَّتْ بِهِ الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ الْمُوجِبَةُ قَتْلَهُ بَعْدَ الصَّلْبِ، فَوَجَدْنَاهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الصَّلْبَ عَقُوبَةٌ وَخِزْيٌ فِي الدُّنْيَا، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى، وَإِنَّ الْمَيِّتَ لَا يَخْزِي فِي الدُّنْيَا بَعْدَ مَوْتِهِ، وَلَا يُعَاقَبُ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ قَوْلًا صَحِيحًا لَا شَكَّ فِيهِ - وَوَجَدْنَاهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الرَّدْعَ يَكُونُ بِصَلْبِهِ حَيًّا قَوْلًا أَيْضًا خَارِجًا عَنْ أَصُولِهِمْ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ كَلَهُ إِجَابَ قَتْلِهِ بَعْدَ الصَّلْبِ، كَمَا قَالُوا، وَلَا إِباحةُ ذَلِكَ أَيْضًا - وَإِنَّمَا فِي كُلِّ مَا قَالُوهُ: إِجَابَ الصَّلْبِ فَقَطْ، فَأَقْنَعُوا فِيهِ الْقَتْلَ بَعْدَ الصَّلْبِ جَرِيًّا عَلَى عَادَتِهِمْ، فِي التَّلْيِيسِ وَالزِّيَادَةِ بِالذَّعَاوِي الكاذبة، عَلَى التَّصَرُّصِ مَا لَيْسَ فِيهَا - فَبُطِلَ قَوْلُهُمْ أَيْضًا مَا ذَكَرْنَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَمَّا بَطَلَ الْقَوْلَانِ مَعَ وَجِبِ الرَّدْعِ إِلَى التَّرَانِ، وَالسَّبَقِ، كَمَا افترض الله تعالى علينا بقوله عز وجل ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ فَعَلَعْنَا فَوَجَدْنَا اللَّهُ تَعَالَى قَدْ قَالَ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ الْآيَةُ كُلُّهَا.

فَصَحَّ بَيِّنًا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُوجِبْ قَطْ عَلَيْهِمْ حُكْمَيْنِ مِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ، وَلَا أَبَاحَ أَنْ يُجْمَعَ عَلَيْهِمْ خِزْيَانِ مِنْ هَذِهِ الْأَخْزَاءِ فِي الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا أُوجِبَ عَلَى الْمُحَارِبِ أَخْذَهَا لَا كُلُّهَا، وَلَا اثْنَيْنِ مِنْهَا، وَلَا ثَلَاثَةَ أَصْحَاحٍ يَهْدَى بَيِّنًا لَا شَكَّ فِيهِ: أَنَّهُ إِنْ قِيلَ فَقَدْ حَرَّمَ صَلْبُهُ، وَقَطَعُهُ، وَنَفْيُهُ، وَأَنَّهُ إِنْ قُطِعَ، فَقَدْ حَرَّمَ قَتْلُهُ، وَصَلْبُهُ، وَنَفْيُهُ. وَأَنَّهُ إِنْ نَفِيَ، فَقَدْ حَرَّمَ قَتْلَهُ، وَصَلْبَهُ وَقَطَعُهُ وَأَنَّهُ إِنْ صَلَّبَ، فَقَدْ حَرَّمَ قَتْلَهُ، وَقَطَعُهُ، وَنَفْيُهُ - لَا يَجُوزُ أَثْنَاءُ غَيْرِ هَذَا، فَحَرَّمَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ صَلْبُهُ إِنْ قِيلَ. وَحَرَّمَ أَيْضًا بِنَصِّ الْقُرْآنِ قَتْلُهُ إِنْ صَلَّبَ وَحَرَّمَ هَذَا الرَّجُلَ أَيْضًا بِنَصِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي ذَكَرْنَا مِنْ دَائِ أَعْفَى النَّاسِ قِتْلَهُ أَهْلُ الْإِيمَانِ، وَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ اتَّخَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرْصًا، وَالتَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، فَهُوَ كُلُّهُ حَقٌّ، كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ كُلُّ مَا مَنَعَ مِنْ أَنْ يَقْتَلَ بَعْدَ الصَّلْبِ بِرَمَحٍ أَوْ بِرُمِي سَهَامٍ، أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا ذَكَرْنَا. وَإِنَّمَا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَجُوبُ الْفَرَضِ فِي إِحْسَانِ قَتْلِهِ إِنْ اخْتَارَ الْإِمَامُ قَتْلَهُ فَقَطْ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ

حَيًّا ثُمَّ يَطْعَنُ بِالْحَرْبَةِ حَتَّى يَمُوتَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الظَّاهِرِينَ: يَصْلُبُ حَيًّا وَيَتْرَكُ حَتَّى يَمُوتَ، وَيَبْسُ كُلَّهُ وَيُغْفَى، فَإِذَا يَبْسُ وَجَفَ أَنْزَلَ، فَغَسَلَ، وَكَفَّنَ، وَصَلَّى عَلَيْهِ، وَدَفَنَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَمَّا اخْتَلَفُوا وَجِبَ أَنْ نَنْظُرَ فِيمَا احْتَجَّتْ بِهِ كُلُّ طَائِفَةٍ لِقَوْلِهِمْ لِنَعْلَمَ الْحَقَّ مِنْ ذَلِكَ فَتَبِعَهُ - بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَنَّهُ - فَنَظَرْنَا فِي ذَلِكَ، فَوَجَدْنَا مَنْ قَالَ: يَقْتُلُ ثُمَّ يَصْلُبُ مَقْتُولًا، يَجْتَنِبُونَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ قِيلَ فِي 'كِتَابِ الدَّعَاءِ' مِنْ دِيوَانَا كَيْفَ يَكُونُ الْقَوْدُ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ».

وَمَنْ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَعَفَّ النَّاسَ قِتْلَهُ أَهْلُ الْإِيمَانِ».

وَمَنْ نَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَتَّخِذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرْصًا وَلَعَنَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ هُنَاكَ بِأَسَانِيدِهَا فَأَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهَا.

وَقَالُوا: طَعَنَ عَلَى الْحَشِيَّةِ لَيْسَ قِتْلُهُ حَسَنَةً، وَلَا عَفِيفَةً، وَهُوَ اتِّخَاذُ الرُّوحِ غَرْصًا، هَذَا لَا يَجُزْ، وَنَظَرْنَا فِيمَا احْتَجَّ بِهِ مَنْ رَأَى قَتْلَهُ مُصْلُوبًا فَوَجَدْنَاهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا أَمَرَنَا بِالْقَتْلِ عَقُوبَةً، وَخِزْيًا لِلْمُحَارِبِ فِي الدُّنْيَا، فَإِذَا ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَالْعَقُوبَةُ وَالْخِزْيُ لَا يَفْعَلَانِ عَلَى مَيْتَةٍ، وَإِنَّمَا خِزْيُ الْمَيْتِ فِي الْآخِرَةِ لَا فِي الدُّنْيَا، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ بَطَلَ أَنْ يَصْلُبَ بَعْدَ قَتْلِهِ رَدْعًا لِغَيْرِهِ، فَعَارَضَهُمُ الْأَوَّلُونَ - بِأَنَّهُ قَالُوا: يَصْلُبُ بَعْدَ قَتْلِهِ رَدْعًا لِغَيْرِهِ. فَعَارَضَهُمْ هَؤُلَاءُ بِأَنَّهُ قَالُوا: لَيْسَ رَدْعًا، وَإِنَّمَا هُوَ عَقُوبَةٌ لِلنَّاعِلِ، وَخِزْيٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ - وَفِي صَلْبِهِ، ثُمَّ قَتْلِهِ، أَعْظَمُ الرَّدْعِ أَيْضًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا كُلُّ مَا احْتَجَّتْ بِهِ الطَّائِفَتَانِ مَعًا، وَالَّتِي احْتَجَّتْ بِهِ كِلَتَا الطَّائِفَتَيْنِ حَقٌّ، إِلَّا أَنَّهُ اتَّجَا مِنْهُ مَا لَا تَوَجُّهَ الْقَضَايَا الصَّحَّاحُ الَّتِي ذَكَرُوا، فَسَالُوا عَنْ سُورِاحِ الْحَقِّ إِلَى زَوَائِغِ التَّلْيِيسِ وَالْخَطَأِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَذَلِكَ عَلَى مَا نَبَّيْنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى: فَغَفَرُوا: إِنَّ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ أَعْفَى النَّاسِ قِتْلَهُ أَهْلُ الْإِيمَانِ» وَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ» وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ اتَّخَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرْصًا.

وَالْتَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، فَهُوَ كُلُّهُ حَقٌّ، كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ كُلُّ مَا مَنَعَ مِنْ أَنْ يَقْتَلَ بَعْدَ الصَّلْبِ بِرَمَحٍ أَوْ بِرُمِي سَهَامٍ، أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا ذَكَرْنَا. وَإِنَّمَا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَجُوبُ الْفَرَضِ فِي إِحْسَانِ قَتْلِهِ إِنْ اخْتَارَ الْإِمَامُ قَتْلَهُ فَقَطْ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ

وَالشَّرْبُ حَتَّى مَاتَ إِنَّهُ يُسَجَّرُ وَيَمْنَعُ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ حَتَّى يَمُوتَ، فَهَذَا قَتْلٌ يَقْتُلُ، فَقُولُوا: إِنَّ هَذَا لَيْسَ قِتْلًا، وَلَا قَوْدًا يَقْتُلُ، بَلْ هُوَ ظَلَمٌ وَقَوْرٌ مِنَ الظُّلْمِ فَقَطُّ.

وَبُيْهَاتُ ذَلِكَ: أَنَّ رَجُلًا لَوْ اتَّفَقَ لَهُ أَنْ يَقْتُلَ أَبَا بَعِيرٍ عَذْرَانِ، فَإِذَا فِي دَاخِلِ الدَّارِ إِنْسَانٌ لَمْ يُشْعَرْ بِهِ، فَمَاتَ هُنَاكَ جُوعًا وَعَطَشًا: أَنَّهُ لَا كَثَارَةَ عَلَى قَاتِلِ الْبَابِ أَصْلًا، وَلَا دِيَّةَ عَلَى عَائِلَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ قَاتِلًا.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا تَمْنَعُونَهُ الصَّلَاةَ وَالطَّهَارَةَ.

فَقُلْنَا: نَعَمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذْ أَمَرَ بِصَلَاتِهِ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ سَمِعُهُ عَلَيْهِ أَوَاقَاتُ الصَّلَوَاتِ، فَلَمْ يَأْمُرْ بِإِزَالَةِ التَّصْلِيْبِ عَنْهُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ «وَمَا كَانَ رِثْكَ نِسِيًّا» فَلَا يَسَعُ مُسْلِمًا، وَلَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَعْزِضَ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى «لَا مَعْقَبَ لِحُكْمِهِ» وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ».

٤- صِفَةُ الْقَتْلِ فِي الْمُحَارِبِ

٢٢٦٢- مسألة: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا

خِلَافَ عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ الْوَاجِبَ فِي الْمُحَارِبِ إِنَّمَا هُوَ ضَرْبُ الْعُنُقِ بِالسِّيفِ فَقَطُّ.

وَأَمَّا قُتْلُهُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافِهِ».

فَصَحَّ بِهَذَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَطْعُ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ مَعًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنِ الْقَطْعُ مِنْ خِلَافِهِ، وَهَذَا أَيْضًا إِجْمَاعٌ لَا شَكَّ فِيهِ، فَقَالَ قَوْمٌ: يَقْطَعُ يَمِينُ يَدَيْهِ وَيسرى رِجْلَيْهِ ثُمَّ يَحْسَمُ بِالنَّارِ وَلَا بِد.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا الْحَسَمُ فَوَاجِبٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَحْسَمْ مَاتَ، وَهَذَا قَتْلٌ لَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَقَدْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَجِلُّ أَنْ يَجْمَعَ عَلَيْهِ الْأَمْرَانِ مَعًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا أَمَرَ بِذَلِكَ بِالْفِطْرِ «وَهُوَ يَقْتَضِي التَّخْيِيرَ وَلَا بِد».

وَلَوْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى جَمْعَ ذَلِكَ لَقَالَ: أَنْ يَقْتُلُوا وَيَصْلَبُوا وَتَقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافِهِ.

وَهَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى «نَكَتْنَارُهُ إِنْطَعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَلْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ»..

وقوله تَعَالَى «فَقِيلَ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ».

فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: فَإِنَّ الْعَرَبَ قَدْ قَالَتْ: جَالِسُ الْحَسَنِ، أَوْ ابْنِ سِيرِينَ - وَكُلُّ خَبِيرٍ أَوْ تَمْرٍ.

بِهِ فِي الْمُحَارِبِ إِنَّمَا هُوَ صَلَبٌ لَا قَتْلٌ مَعَهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ هَكَذَا لَبَطَلَ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَلَكَانَ كَلَامًا عَارِيًّا مِنَ الصَّالِحَةِ أَصْلًا، وَخَاسِ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ تَعَالَى هَكَذَا، وَلَكَانَ أَيْضًا تَكْلِيْفًا لِمَا لَا يُلَاقُ - وَهَذَا بَاطِلٌ.

فَصَحَّ بَيْنَنَا أَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يُعْزِرَ الْإِمَامُ صِلَتَهُ إِنْ صَلَبَهُ حَيًّا، ثُمَّ يَدْعُهُ حَتَّى يَنْتَبِشَ وَيَجِفَّ كُلُّهُ؛ لِأَنَّ الصَّلْبَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ يَفْعُ عَلَى مَعْنَيْنِ.

أَحَدُهُمَا: مِنَ الْأَيْدِي، وَالرَّابِعُ عَلَى الْحَبْتِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حَاكِيًا عَنْ فِرْعَوْنَ «وَلَا تُلْهَيْكُمْ فِي جُلُوعِ النَّخْلِ».

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: النَّبِيُّ، قَالَ الشَّاعِرُ: يَصِفُ فُلَاةً مُضِلَّةً: بِهَا جَنْفُ الْخَسْرِ قَائِمًا عِظَامُهَا - فَيَبِضُ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلْبٌ

يُرِيدُ أَنْ جِلْدَهَا يَلْبَسُ، وَقَالَ الْآخَرُ: جَلْبِقَةٌ تَاهِبُ فِي رَأْسِ نَبِيٍّ - تَرَى لِعِظَامِ مَا جَمَعَتْ صَلْبًا

يُرِيدُ: وَكَذَا سَائِلًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَوَجِبَ جَمْعُ الْأَمْرَيْنِ مَعًا، حَتَّى إِذَا اتَّفَقْنَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ وَجِبَ بِهِ مَا اقْتَضَاهُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ: مِنَ الْعُسْلِ، وَالتَّخْفِينِ، وَالصَّلَاةِ، وَاللُّغْنِ، عَلَى مَا قَدْ ذَكَرْنَا قَبْلَ هَذَا.

فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: أَلَيْسَ الرَّجْمُ اتِّخَاذًا مَا فِيهِ الرُّوحُ عَرَضًا. وَكَذَلِكَ قَوْلُكُمْ فِي الْقَوْدِ بِعِشْلِ مَا قِيلَ: فَجَرَأْنَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ:

نَعَمْ، وَهُمَا مَأْمُورٌ بِهِمَا، قَدْ حَكَّمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِكُلَيْهِمَا فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَشْتَبِهٌ وَمَا نَهَى عَنْهُ مِنْ اتِّخَاذِ الرُّوحِ عَرَضًا.

فَأَمَّا الرَّجْمُ فَبِالْصَّوِّ وَالْإِجْمَاعِ.

وَأَمَّا الْقَوْدُ فَبِالْصَّوِّ الْجَلْبِي فِي رَضَخِ رَأْسِ الْيَهُودِيِّ وَفِي الْعَرَبِيِّينَ كَمَا قُلْتُمْ أَنْتُمْ وَتَحْنُ فِي أَنَّ الْقِصَاصَ مِنْ قَطْعِ الْأَيْدِي، وَالْأَرْجُلِ، وَسَمَلِ الْأَعْرَنِ، وَجَنْدِ الْأَنْفِ، وَالْأَذَانِ، وَقَطْعِ الشَّفَاوِ وَالْأَلْسِنَةِ، وَقَلْعِ الْأَصْرَاسِ، حَتَّى وَاجِبٌ إِثْقَادُهُ، مُسْتَشْتَبِهٌ مِنَ الْمُتْلَةِ الْمُحَرَّمَةِ، وَلَا فَرْقَ.

فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: فَإِنْ كُنْتُمْ قَدْ سَمِعْتُمْ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «أَغْفُ النَّاسَ قِتْلَةَ أَهْلِ الْإِيمَانِ» وَإِذَا قُتِلَتْ فَأَحْبَبُوا الْقِتْلَةَ وَأَنْتُمْ تَقْتُلُونَهُ أَوْ حَتَّى قُتِلَتْ وَأَتْبَعَهَا: جُوعًا، وَعَطَشًا، وَخَرًا، وَتَرْدًا، فَقُولُوا: وَمَا قُتِلْنَا أَصْلًا، بَلْ صَلَبْنَا كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَا مَاتَ إِلَّا خَنَفَ أَنْفِي، وَمَا يُسَمَّى هَذَا فِي اللَّغَةِ مَقْتُولًا.

فَإِنْ قَالُوا: فَإِنْ كُنْتُمْ تَقُولُونَ فِيمَنْ سَجَنَ إِنْسَانًا وَمَنْعَهُ الْأَكْلَ

وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كُفُورًا﴾.

قُلْنَا: أَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كُفُورًا﴾ فَهُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْهُمْ أَنْ يَطِيعَ الْأَيْمَ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كُفُورًا - وَكُلُّ كُفُورٍ آيْمٌ، وَلَيْسَ كُلُّ آيْمٍ كُفُورًا.

فَصَحَّ أَنْ ذَكَرَهُ تَعَالَى لِلْكَفُورِ تَاكِيدًا أَبَدًا، وَإِلَّا فَالْكُفُورُ دَاخِلٌ فِي الْأَيْمِ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْعَرَبِيِّ: جَالَسَ الْحَسَنَ، أَوْ ابْنَ سِيرِينَ - وَكُلَّ خِيْرًا، أَوْ غَمْرًا، فَتَحْنُ لَا تَمْنَعُ خُرُوجَ اللَّفْظِ عَنْ مَوْضُوعِهِ فِي اللَّغَةِ بِدَلِيلٍ، وَإِنَّمَا تَمْنَعُ مِنْ إِخْرَاجِهِ بِالظُّنُونِ وَالذَّعْوَى الْكَاذِبَةِ. وَإِنَّمَا صَرَرْنَا إِلَى أَنْ قَوْلَ الْقَسَائِلِ: جَالَسَ الْحَسَنَ، أَوْ ابْنَ سِيرِينَ: إِبَاحَةً لِمَجَالَسَتِهِمَا مَعًا، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِإِنْفِرَادِهِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: كُلُّ خِيْرًا، أَوْ غَمْرًا أَيْضًا، وَلَا فَرْقَ - بِدَلِيلٍ أَوْ جَبَّ ذَلِكَ مِنْ حَالِ الْمُخَاطَبَةِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ الدَّلِيلُ لَمَا جَازَ إِخْرَاجُ أَوْ عَنْ مَوْضُوعِهَا فِي اللَّغَةِ - أَصْلًا وَمَوْضُوعِهَا، إِنَّمَا هُوَ التَّخْيِيرُ أَوْ الشُّكُّ - وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَشْكُ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّخْيِيرُ فَقَطْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَوْ قَطَعَ الْقَاطِعُ يَسْرَى يَدَيْهِ، وَبَنَى رَجُلَيْهِ، لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ، عَمْدًا فَعَلَهُ أَوْ غَيْرَ عَامِدٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَنْصُرْ عَلَى قَطْعِ بَنَى يَدَيْهِ دُونَ يَسْرَى، وَإِنَّمَا ذَكَرَ تَعَالَى الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلَ فَقَطْ ﴿وَمَا كَانَ ذُنُوبُكَ نَسِيًّا﴾.

وَمِنْ أَدْعَى هَاهُنَا إِجْمَاعًا فَقَدْ كَذَبَ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُوْجِدَ ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَصْلًا، وَمَا نَعْلَمُهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وجذ معه المتاع - ما لم يخرج به عن الدار.

وبه إلى ابن وهب سمعت الشمر بن غير يحدث عن الحسين بن عبد الله بن ضمرة عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب قال في الرجل يوجد في البيت وقد نقبه - معه المتاع: أنه لا يقطع حتى يحمل المتاع فيخرج به عن الدار.

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عبد الله بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع أخبرنا زكريا عن الشعبي قال: ليس على السارق قطع حتى يخرج المتاع.

وعن عطاء - سألته ابن جريج السارق يوجد في البيت قد جمع المتاع ولم يخرج به؟ قال: لا قطع عليه حتى يخرج به.

وعن ربيعة - أنه قال: من أخذ في دار قوم معه سرقة قد خرج عن مفاتيح البيت الذي أخذ السرقة منه فعليه القطع، ومن لم يوجد معه شيء فلا قطع عليه وإن كان يريد السرقة.

وعن عدي بن أرطاة أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز في رجل نقب بيت قوم حتى دخل البيت فجمع متاعهم فأخذوه في البيت قد جمع المتاع، فكتب إليه عمر بن عبد العزيز: إنه لم ينقب البيت ويجمع المتاع لحيز، فعاقبه عقوبة شديدة ثم أحبسه ولا تدع أن تذكره.

وعن ابن شهاب - أنه قال: إنما السرقة فيما أحصن، فما كان محصناً في دار، أو حزر، أو حائط، أو مروط، فاحتل رباطه فذهب به، فذلك من السرقة التي يقطع فيها، قال: فمن سرق طيراً من حزر له معلق، فعليه ما على السارق.

قال أبو محمد رحمه الله:

وبهذا يقول سفيان الثوري، وأبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأصحابهم، وإسحاق بن راهويه.

وقالت طائفة: عليه القطع سواء من حزر سرق أو من غير حزر:

كما أخبرنا أحمد بن أنس العذري أخبرنا عبد الله بن الحسين بن عقيل - هو الزيري - أخبرنا إبراهيم بن محمد الدينوري أخبرنا محمد بن أحمد بن الجهم أخبرنا موسى بن إسحاق أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا أبو خالد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال: بلغ عائشة أم المؤمنين أنهم يقولون: إذا لم يخرج السارق المتاع لم يقطع، فقالت عائشة: لو لم أجد إلا سكيناً لقطعت. اختلاس.

وبه إلى ابن الجهم أخبرنا محمد بن وصح أخبرنا يزيد بن

١٠٠ - كِتَابُ السَّرِقَةِ

٢٢٦٣ - مسألة: قال أبو محمد رحمه الله: قال الله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ﴾ فوجب القطع في السرقة بنص القرآن، ونص السني، وإجماع الأمة، ثم اختلف الناس في مواضع من حكم السرقة نذكرها - إن شاء الله تعالى - ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٢٢٦٤ - مسألة: ذكر ما السرقة وحكم الحرز إيراى أم لا.

قال أبو محمد رحمه الله: قالت طائفة: لا قطع إلا فيما أخرج من حرزه.

وأما إن أخذه من غير حرزه ومضى به، فلا قطع عليه. وكذلك لو أخذ وقد أخذه - من حرز فادرك قبل أن يخرج من الحرز ومضى به، فلا قطع عليه.

كما أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عبد الله بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع أخبرنا ابن جريج عن سليمان بن موسى، وعمر بن شعيب، قال سليمان: إن عثمان، وقال عمرو بن شعيب: إن ابن عمر، ثم اتفقا: لا قطع على سارق حتى يخرج المتاع.

حدثنا حمام أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الديري أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى أن عثمان قضى أنه لا قطع على سارق - وإن كان قد جمع المتاع فأراد أن يسرق - حتى يعمل به ويخرج به.

وبه إلى ابن جريج عن عمرو بن شعيب أن سارقاً نقب خزانة المطلبين بين وداعة والطنعن فيها قد جمع المتاع ولم يخرج به، فأتى به إلى ابن الزبير فجلبه وأمر به أن يقطع، فمر يابن عمر فقال: فاشتر فأتى ابن الزبير فقال: أمرت به أن يقطع؟ فقال: نعم، قال: فما شأن الجلب؟ قال: غضبت، فقال ابن عمر: ليس عليه قطع حتى يخرج به من البيت، أرايت لو رأيت رجلاً بين رجلين امرأة لم يصبها أكنت حاذة؟ قال: لا، قال: لعله قد كان نازعاً تائباً وتاركا للمناع.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن أحمد بن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب عن ابن لبيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن علي بن سليمان عن مكحول عن عثمان بن عفان قال: لا تقطع يد السارق - وإن

هَارُونَ أَخْبَرَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانٍ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ يَلِي صَدَقَةَ الزُّبَيْرِ، فَكَانَتْ فِي بَيْتٍ لَا يَدْخُلُهُ أَحَدٌ غَيْرُهُ وَغَيْرُ جَارِيَةٍ لَهُ، فَقَدْ شَيْئًا مِنَ الْمَالِ، فَقَالَ لِلْجَارِيَةِ: مَا كَانَ يَدْخُلُ هَذَا الْمَكَانَ غَيْرِي وَغَيْرِكَ فَمَنْ أَخَذَ هَذَا الْمَالِ، فَاقْرَأْتِ الْجَارِيَةَ، فَقَالَ لِي: يَا سَعِيدُ انْطَلِقِي بِهَا فَاقْطَعِي بَدْعَهَا فَإِنَّ الْمَالَ لَوْ كَانَ لَا يَكُنْ عَلَيْهَا، قَطْعٌ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنِ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْبَصِيرِ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخَشْنُيُّ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهَدِيٍّ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ عَنِ الْغُبَرَةِ بْنِ مِقْسَمٍ قَالَ: ذَكَرَ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَوْلَ الشَّعْبِيِّ فِي السَّارِقِ لَا يَقْطَعُ حَتَّى يُخْرِجَ بِالتَّائِبِ، فَانْكَرَهُ إِبْرَاهِيمُ.

حَدَّثَنَا حَمَامُ بْنُ مَفْرُجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الدَّبَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِنِ عُبَيْةٍ أَتَاهُمَا سَتْلًا عَنِ السَّارِقِ يَسْرِقُ فَيَطْرُقُ السَّرْقَةَ، وَيُوجِدُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي سَرَقَ مِنْهُ، لَمْ يُخْرِجْ، فَقَالَا جَمِيعًا: عَلَيْهِ الْقَطْعُ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا أَيْضًا عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَوَاهُ وَوَجْهُ بِنِ عِبَادَةَ عَنِ اشْتَعَبِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحِمْرَانِيِّ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: إِذَا جَمَعَ السَّارِقُ التَّائِبَ وَلَمْ يُخْرِجْ بِهِ، قَطْعٌ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بِنِ عِثْمَانَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَنَا الْحُجَّاجُ بْنُ الْمُهَالِ أَخْبَرَنَا حَاضِدُ بْنُ سَلَمَةَ أَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمُرَزِيُّ أَنَّ عَمْرُوَ بْنَ أَبِي سَيَّارَةَ الْمُرَزِّيَّ كَانَ قَائِمًا بِصَلَاةٍ مِنَ اللَّيْلِ فَسَمِعَ خَشْفَةً فِي الْبَيْتِ، فَظَنَّ أَنَّهَا الشَّاةُ ثُمَّ اسْتَقْبَلَ فِي الْبَيْتِ لَصُوصًا، فَاخْذَ السَّيْفَ فَقَامَ عَلَى بَابِ الْبَيْتِ، فَإِذَا كَاوَةٌ وَسَطَ الْبَيْتِ، فَمَخَّرَجَ عَلَيْهِ مِثْلَ الْجَمَلِ الْحَجَرِمْ، فَضْرَبَ بِالتَّيَابِ وَوَجْهَهُ، وَحَذَفَ عَمْرُوَ بِالسَّيْفِ حَذْفًا، وَنَادَى مَوَالِيَهُ وَعِيِيدَهُ عَلَى الرَّجُلِ فَقَدْ أَتَقَلَّصَتْ، وَأَقَامَ بِمَكَانِهِ يَرَى أَنَّ فِي الْبَيْتِ آخَرِينَ فَادْرَكَوَهُ، وَهُوَ تَحْتَ سَبَاطِطِ لَبْنِي لَيْسَ يَشْتَدُّ، فَاخْذَوْهُ فَجَاهُوا بِهِ إِلَى عِبِيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ قَصَابٌ، وَإِنِّي أَدْبَجْتُ مِنْ أَهْلِي أُرِيدُ الْجَسَرَ لِأَجِيرَ غَنَمًا لِي، وَإِنْ عَمَرًا ضَرَبَنِي بِالسَّيْفِ، فَبِعْتُ عِبِيدُ اللَّهِ لِي عَمْرُو فَسَأَلَهُ: فَقَالَ: بَلْ دَخَلَ عَلَيَّ بَيْتِي، وَجَمَعَ لَتَائِعَ، فَشَهِدَ عَلَيْهِ قَطْعُ عِبِيدِ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ بِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَبِهِ يَقُولُ أَبُو سَلِيمَانَ، وَجَمِيعُ أَصْحَابِنَا، وَمِنْ هَذَا أَيْضًا الْمُخْتَلَسُ - فَإِنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا قَطْعَ عَلَيْهِ.

كَمَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنِ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْبَصِيرِ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا سَعْدُونُ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ قَبَّاتِ بْنِ رَزِينَ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ رِبَاعٍ الْخَمَنِيَّ يَقُولُ: السَّنَةُ أَنْ تَقْطَعَ الْيَدَ الْمُسْتَحْفِيَّةَ، وَلَا تَقْطَعَ الْيَدَ الْمَلْعَنَةَ.

وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيحٍ أَنَّهُ قَالَ: تَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ الْمُسْتَحْفِيَّ الْمُسْتَقَرَّ - وَلَا تَقْطَعُ يَدَ الْمُخْتَلَسِ الْعَلَنِيَّ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بِنِ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ هِشَامٍ: أَنَّ عَدِيَّ بْنَ أَرْطَاةَ رَفَعَ إِلَيْهِ رَجُلًا اخْتَلَسَ خِلْسَةً، فَقَالَ إِيَّاسُ

قال أبو محمد رحمه الله:

فقالوا: لم يجعل النبي ﷺ القطع على خنثس، ولا على خائن - فسقط بذلك القطع عن كل من أُوْتِمِنَ، وسقط القطع عن حريسة الجبل، والتَّمَرِ المعلق، حتى يؤويهما الجرين، والمرأح، وهو حرزهما.

وقالوا: ما وجد في غير حرز فإنما هو لفظة قد أبيع أخذها وعصيتها، وقالوا: قد جاء عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت: أنه لا قطع على خنثس - ولا يعرف لهم من الصحابة خلافت، فدل ذلك على اعتبار الحرز: فظننا في ذلك فوجدناه لا حجة لهم في شيء منه، أما الحريزان اللذان ذكرنا فلا يصح منهما ولا واحد.

أما حديث حريسة الجبل، والتَّمَرِ المعلق، فإنه لا يصح؛ لأن أحد طريقه من سعيد بن المسيب مرسل، والأخرى: هي أيضاً اسقط، مرسل - من طريق ابن أبي حسين - ولا حجة في مرسل. والأخرى: مما انفرد به عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - وهي صحيفة لا ينجح بها - فهذا وجه يسقط به.

ودليل آخر - أنه لو صح لكان عليهم؛ لأنهم كلهم - يعني الحاضرين من المخالفين - مخالفون، لما فيه من ذلك أن فيه: أن من خرج بشيء من التَّمَرِ المعلق فيه غرامة مثليه - وهم لا يقولون بهذا.

وكذلك إذا آواه الجرين فلم يبلغ ثمن الجن فيه أيضاً غرامة مثليه، وهم لا يقولون بهذا أيضاً. وفيه أيضاً: أن في حريسة الجبل غرامة مثله، وأن فيها غرامة مثليه، وأن فيها - إن آواه المرأح فلم يبلغ ثمن الجن - غرامة مثليه، فهم قد خالفوا هذا الخبر الذي احتجوا به في أربعة مواضع من أحكامهم، فكيف يستجيز ذو ورع يدرى أن كلامه محسوب عليه، وأنه حاسب به بخلاف لقاء الله تعالى، ويهاب عقابه، أن ينجح بغير هو يصححه، ويخالفه في أربعة أحكام من أحكامهم، على من لا يصححه أصلاً، فلا يراه حجة، وهل في التعجيل بالإثم، والفضيحة العاجلة أكثر من هذا؟ فإن ادعوا في ترك هذه الأحكام الأربعة إجماعاً، كذبوا؛ لأن عمر بن الخطاب عليه السلام قد حكم بها بحضرة الصحابة - رضي الله عنهم - لا يعرف منهم له مخالف ولا يدرى منهم عليه منكر، فأضعف قيمة النافعة المتحررة للمعزني على رقيق حاطب التي سرقوها واتحروها.

وقد رويانا من طرق منها ما أخبرنا أحمد بن محمد بن الجسور أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا مطرف بن قيس أخبرنا يحيى بن بكير أخبرنا مالك بن أنس عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه

بن معاوية: عليه القطع.

قال أبو محمد رحمه الله: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك، فنظرنا في قول من لم ير القطع إلا في أخيه من حرز، فوجدناهم يذكرون:

ما أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا الليث بن سعد عن عمرو بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ سئل عن التَّمَرِ المعلق، فقال: من أصاب منه من ذي حاجة غير متخذ خبيثة فلا شيء عليه، ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة - ومن سرق شيئاً منه بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن الجن فعليه القطع - ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثليه والعقوبة.

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا أبو عوانة عن عبيد الله بن الأختس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «سئل رسول الله ﷺ في كم تقطع اليد؟ فقال: لا تقطع اليد في ثمر معلق، فإذا ضمه الجرين قطعت في ثمن الجن، ولا تقطع في حريسة الجبل، فإذا آواه المرأح قطعت في ثمن الجن».

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب عن الحارث بن سكين قراءة عليه وأحمد يسمع عن ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبيد الله بن عمرو قال: «إن رجلاً من مؤمنة أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله كيف ترى في حريسة الجبل؟ قال: هي ومثلها، والنكاح، وليس في شيء من الماشية قطع إلا فيما آواه المرأح، فبلغ ثمن الجن فيه قطع اليد، وما لم يبلغ ثمن الجن فيه غرامة مثليه، وجلدت نكاح، قال: يا رسول الله كيف ترى في التمر المعلق؟ قال: هو ومثله منه، والنكاح، وليس في شيء من التمر المعلق قطع إلا فيما آواه الجرين، فما أخذ من الجرين فبلغ ثمن الجن فيه القطع، وما لم يبلغ ثمن الجن فيه غرامة مثليه، وجلدت نكاح».

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا عبد الله بن عبيد الصمور بن علي عن خلد بن سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن رسول الله ﷺ قال: «ليس على خائن ولا مخنثس قطع».

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن حاتم أخبرنا سويد بن نصر أخبرنا عبد الله بن المبارك عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير عن جابر: «أن رسول الله ﷺ قرأ عن المنهبي، والمخنثس، والخائن، القطع».

عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رقيقاً لحاطب سرقوا ناقةً للمزني - رجل من مزينة - فالتحروها، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فأمر عمر لكثير بن الصلت أن يقطع أيديهم، قال عمر: إني أراك تجمعهم، والله لأغرمك غراماً يسئ عليك - ثم قال للمزني: كم ثمن نافتك؟ قال: أربعمئة درهم، قال عمر: فاعطه ثمانمائة درهم.

وأما احتجاجهم بما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم في المختلس.

فإن الرواية في ذلك عن زيد بن ثابت لا تصح؛ لأنها عن الزهري عنه منقطعة، ولم يسمع الزهري من زيد كلمة:

وأما الرواية عن عمر، وعمار بن ياسر في ذلك، فإنها منقطعة؛ لأنها عن الشعبي عنهما - ولم يولد الشعبي إلا بعد قتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولم يكن يعقل إذ مات عمار بن ياسر.

وأما الرواية عن علي في ذلك - فهي من طريقين:

أحدهما - عن سالم بن حرب وهو يقبل التلقين والأخرى - من طريق بكر بن أبي السيمط المكفوف.

وقد روي نحوه عن قتادة، وعفان، ولا يعرف حاله، إلا أن القول في المختلس لا يخلو من أحد وجهين:

إما أن يكون اختلس جهاراً غير مستخفي من الناس - فهذا لا خلاف فيه أنه ليس سارقاً، ولا قطع عليه. أو يكون فعل ذلك مستخفياً عن كل من حضر - فهذا لا خلاف بيننا وبين الحاضرين من خصوصنا في أنه سارق، وإن عليه القطع. فبطل كل ما تعلقوا به، وعري قولهم في مراعاة الحرز عن أن يكون له حجة أصلاً.

وأما قولهم: إن الشيء إذا لم يكن حرزاً فهو لفظة فخطأ؛ لأن اللفظة إنما هي ما سقط عن صاحبه وصار بدار مضيعاً.

وكذلك الضالة.

وأما ما كان غير مهمل ولا ساقط، فقد بطل عن أن يكون لفظة، أو ضالة، وقد جاء في اللفظة والضالة نصوص لا يحل تعديها، فلا مدخل للسارق فيها، فنحن إنما نكلمهم في سارق من حرز، لا في ملتقط، ولا في أخد ضالّة - فإن الملتقط غنّلس فسقط هذا الاعتراض الفاسد.

قال أبو محمد رحمه الله: فوجب أن ننظر في القول الثاني فوجدنا الله تعالى يقول ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا تَكْلًا مِنَ اللَّهِ فَوَجَبَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ أَنْ كُلُّ مَنْ سَرَقَ فَأَلْقَطَ عَلَيْهِ، وَأَنْ مَنْ اكْتَسَبَ سُرْقَةً فَقَدْ اسْتَحَقَّ بِنَصِّ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى جِزَاءً لِكَسْبِهِ ذَلِكَ قَطْعُ يَدَيْهِ تَكْلًا. وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ وَاللُّغَةُ يَدْرِي اللُّغَةُ أَنْ مَنْ سَرَقَ - مِنْ حِرْزٍ أَوْ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ - فَإِنَّهُ سَارِقٌ وَأَنَّهُ قَدْ اكْتَسَبَ سُرْقَةً، لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ، فَإِذَا هُوَ سَارِقٌ مُكْتَسِبٌ سُرْقَةً، فَقَطْعُ يَدَيْهِ وَاجِبٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَلَا يَجِلُّ أَنْ يُحْصَى الْفَرَاغُ بِالظَّنِّ الْكَاذِبِ، وَلَا بِالذَّغْوِ

عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رقيقاً لحاطب سرقوا ناقةً للمزني - رجل من مزينة - فالتحروها، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فأمر عمر لكثير بن الصلت أن يقطع أيديهم، قال عمر: إني أراك تجمعهم، والله لأغرمك غراماً يسئ عليك - ثم قال للمزني: كم ثمن نافتك؟ قال: أربعمئة درهم، قال عمر: فاعطه ثمانمائة درهم.

قال أبو محمد رحمه الله: فهذا أثر عن عمر كالشمس.

وأما حديث سعيد بن المسيب - وهم يعدون مثل هذا إجماعاً - إذا وافق أهواءهم.

وقد روي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه وغيره نحو هذا في إتلاف الأموال:

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبان بن عثمان أن أباه عثمان أغرم في ناقة عرم أهلكتها رجل، فأغرمه الثلث زيادة على ثمنها - قال الزهري: ما أصيب من أموال الناس ومواشيهم في الشهر الحرام، فإنه يزد الثلث لهذا في العمد - فهذا أثر في غاية الصحة عن عثمان رضي الله عنه ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم.

وقال به الزهري بعد ذلك، وهم لا يبالون بدعوى الإجماع في أقل من هذا جرأة على الكذب، ثم لا يبالون بمخالفة ما يقرؤون بأنه إجماع.

قال أبو محمد رحمه الله: نقول، وبالله تعالى التوفيق.

- إن الخبر الذي رواه أبو الزبير عن جابر لم يروه أحد من الناس عن جابر إلا أبو الزبير فقط، وأبو الزبير مدلس ما لم يقل فيه: أخبرنا، أو أخبرنا، لا سيما في جابر، فقد أقر على نفسه بالتدليس فيه:

كما أخبرنا يوسف بن عبد الله بن عبد البر الترمذي قال: أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي أخبرنا إسحاق بن أحمد الصيدلاني أخبرنا أبو جعفر العقيلي أخبرنا زكريا بن يحيى الحلواني أخبرنا أحمد بن سعيد بن أبي مريم أخبرنا عتي وأخبرنا محمد بن إسماعيل أخبرنا الحسن بن علي أخبرنا سعيد بن أبي مريم أخبرنا الليث بن سعد قال: قدمت مكة، فبحثت أبا الزبير فدفعت لي كتابين، فالتفت بهما، فقلت في نفسي: لو عاودته فسألته: اسمع هذا كله من جابر، فرجعت إليه، فقلت له: هذا كله سمعته من جابر، فقال: منه ما سمعته، ومنه ما حدثت عنه، فقلت له: أعلم لي ما سمعت منه، فأعلم لي على هذا الذي عندي.

قال علي: فما لم يروه الليث عن أبي الزبير، أو لم يقل فيه:

وَأَمَّا الإِجْمَاعُ فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْأَمَّةِ كُلِّهَا فِي أَنَّ السَّرْقَةَ هِيَ الْإِخْطَاءُ بِأَخِذِ الشَّيْءِ لَيْسَ لَهُ، وَأَنَّ السَّارِقَ هُوَ الْمُخْطِئُ بِأَخِذِهِ مَا لَيْسَ لَهُ، وَأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِلْحَرْزِ فِيْمَا اقْتَضَاهُ الْإِسْمُ، فَمَنْ أَقْبَحَ فِي ذَلِكَ اشْتِرَاطُ الْحَرْزِ قَدْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ عَلَى مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي اللَّغَةِ.

وَأَدْعَى فِي الشَّرْعِ مَا لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى وَجُودِهِ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى صَحَّتِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُ الصَّحَابَةِ: قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ قَطُّ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ اشْتِرَاطُ الْحَرْزِ أَصْلًا وَإِنَّمَا جَاءَ عَنْ بَعْضِهِمْ حَتَّى يُخْرَجَ مِنَ الدَّارِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ مِنَ الْبَيْتِ «وَلَيْسَ هَذَا دَلِيلًا عَلَى مَا ادَّعَوْهُ مِنَ الْحَرْزِ - مَعَ الْخِلَافِ الَّذِي ذَكَرْنَا عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ فِي ذَلِكَ - فَلَاحَ أَنْ قَوْلَنَا قَدْ جَاءَ بِهِ الْفَرَأْنُ، وَالسَّنَنُ الثَّابِتَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ».

١ - مسائل من هذا الباب

٢٢٦٥ - مسألة: فيمن سرق من بيت المال، أو من الغنمية.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا الْمُسَعَوْدِيُّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: إِذَا رَجَلًا سَرَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَكُتِبَ فِيهِ سَعْدٌ مِنْ أَبِي وَقَاصٍ إِلَى عَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِ، فَكُتِبَ عَمْرٍو لِلْإِي: أَنْ لَا يَقْطَعَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ نَصِيبٌ.

وَبِهِ إِلَى وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ - هُوَ الثَّوْرِيُّ - عَنْ سَمَّالٍ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْأَرِصِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَنَّى رَجُلًا قَدْ سَرَقَ مِنَ الْخُمْسِ مَغْفَرًا فَلَمْ يَقْطَعْهُ عَلِيٌّ، وَقَالَ: إِنَّ لَهُ فِيهِ نَصِيبًا.

وَبِهِ - يَقُولُ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَالْحَكَمُ بْنُ عَتِيبَةَ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُهَا.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَبُو سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابُهُمْ: عَلَيْهِ الْقَطْعُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّمَا احْتِجُّ مِنْ لَمْ يَرِ الْقَطْعُ فِي ذَلِكَ مَجْتَبَيْنِ:

أَحَدَاهُمَا: أَنْ لَهُ فِيهِ نَصِيبٌ مُشَاعًا.

وَالثَّانِيَةُ: أَنَّهُ قَوْلُ صَاحِبَيْنِ لَا يَعْرِفُ لُهُمَا مَخَالَفٌ مِنْ

الْعَارِيَةِ مِنَ الْبُرْهَانِ. فَإِنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا أَرَادَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَنْ سَرَقَ مِنْ حَرْزٍ، فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْمُخَيَّرُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى يَمَّا لَمْ يُخَيَّرْ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَا أُخْتِبرَ بِهِ عَنْهُ نَبِيٌّ ﷺ فَقَدْ قَالَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الْكَذِيبُ، وَقَالَ مَا لَا يَعْلَمُ، وَقَفَّ مَا لَا يَعْلَمُ لَهُ بِهِ - وَهَذَا عَظِيمٌ جِدًّا.

وَقَدْ أَوْرَدْنَا عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبِ الدُّو، وَالْحَسَنِ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ الْفُطَيْعِ عَلَى مَنْ سَرَقَ، وَإِنْ لَمْ يُخْرَجْ بِهِ مِنَ الْحَرْزِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَهَذَا نَصُّ الْفَرَأْنِ.

وَأَمَّا مِنَ السَّنَنِ فَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبَحَارِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو الْوَلِيدِ - هُوَ الطَّيَالِسِيُّ - وَاللَّيْثُ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّتْهُمْ الْمَرْأَةُ الْمُخْرُوبِيَّةُ الَّتِي سَرَقَتْ - فَذَكَرَ الْحَبِيبُ - وَفِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فَخَطَبَ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا ضَلَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ الضَّعِيفُ فِيهِمْ أَقْبَسُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنَّمَا اللَّهُ لَوْ أَنَّ قَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقُطِّعَ مُحَمَّدٌ بِدَعَا».

مِنْ طَرِيقِ الْبَحَارِيِّ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ الْأَعْمَشِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ النَّيْضَةَ فَتَقْطَعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقْطَعُ يَدُهُ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَخَصَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ السَّارِقَ جُمْلَةً وَلَمْ يَخْصُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَرْزًا مِنْ غَيْرِ حَرْزٍ «وَمَا يُنْطَقُ عَنْ الْهَوْدَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَخِي يُوْخِي»، «وَمَا كَانَ رَيْكُ نَيْبًا».

وَقَالَ تَعَالَى «إِذْ أَنْتُمْ أَكْمَلْتُمْ لَكُمْ دِينَكُمْ».

وَقَالَ تَعَالَى «لِيُثَبِّتَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ».

وَعَنْ نَسْهَدُ بِشَهَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَوْ أَرَادَ أَنْ لَا يَقْطَعَ السَّارِقَ حَتَّى يَسْرِقَ مِنْ حَرْزٍ وَيُخْرِجَهُ مِنَ الدَّارِ لَمَا أَغْفَلَ ذَلِكَ، وَلَا أَهْمَلَهُ، وَلَا اعْتَبَأَ بِأَنْ يَكْلَفَنَا عِلْمَ شَرِيعَةٍ لَمْ يَطْلَعْنَا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ: إِنَّمَا فِي الْوَحْيِ، وَإِنَّمَا فِي التَّقْلِيفِ الْمُنْفُورِ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلِ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ، وَلَا رَسُولُهُ ﷺ فَحَقُّ نَسْهَدُ، وَنَبَتْ، وَتَقَطَّعَ - يَبْقَيْنَ لَا يَمَازِجُهُ شَيْءٌ - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَرُدَّ قَطُّ، وَلَا رَسُولُهُ ﷺ اشْتِرَاطُ الْحَرْزِ فِي السَّرْقَةِ. إِذْ لَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ فَاشْتِرَاطُ الْحَرْزِ فِيهَا بَاطِلٌ يَبْقَيْنَ لَا شَيْءَ فِيهِ، وَشَرَعٌ لَمَّا يُبَازَنُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَا فَإِنَّمَا يُلْزَمُ مَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحِجَّةُ وَوَقِفَتْ عَلَى مَا ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّ مِنْ سَلَفٍ تَمَسَّ اجْتِهَادَ فَاعْطَا مَا جَوَّزَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

إِلَيْهِ ۖ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٢٦٦ - مسألة: فيمن سرق من الحمام.

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَصَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ التَّنُوخِيُّ عَنْ بِلَالِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَجُلًا سَرَقَ بَرْنَسًا مِنَ الْحَمَامِ فَرَفَعَ إِلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ، فَلَمْ يَرِ عَلَيْهِ قِطْعًا.

وَبِهِ - يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَاحِدٌ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَبُو سَلِيمَانَ، وَأَصْحَابُهُمْ: عَلَيْهِ الْقِطْعُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ حَافِظٌ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا نَحْنُ تَنَاقُضٌ فِيهِ الْخَفِيُّونَ، وَالْمَالِكِيُّونَ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْتَمِدُونَ خِلَافَ الصَّاحِبِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ لَهُ خَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ إِذَا وَافَقَ أَرَاهُمْ، وَقَدْ خَالَفُوا هَاهُنَا قَوْلَ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَلَا يَعْرِفُ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ خَالَفٌ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَمَّا نَحْنُ فَلَا حِجَّةَ عِنْدَنَا فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾، وَهَذَا سَارِقٌ فَالْقِطْعُ عَلَيْهِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَلَوْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى تَخْصِيسَ ذَلِكَ لَأَغْفَلَهُ.

٢٢٦٧ - مسألة: فيمن سرق من مسجد.

قَالَ قَوْمٌ: لَا قِطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنْ مَسْجِدٍ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِذَا كَانَ هُنَاكَ حَافِظٌ لِلذَلِكَ الشَّيْءِ، أَوْ كَانَتْ الْأَبْوَابُ مَغْلَقَةً قِطْعٌ، وَإِلَّا فَلَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ قُلِعَ بَابُ الْمَسْجِدِ فَإِنْ كَانَ مَغْلَقًا مَضْبُوطًا قِطْعٌ، وَإِلَّا فَلَا.

وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي بَابِ النَّارِ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ.

وَقَالَ أَصْحَابُنَا: الْقِطْعُ فِي كُلِّ ذَلِكَ وَاجِبٌ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَمْرُ الْحَرْزِ كَمَا ذَكَرْنَا.

وَقَدْ بَطَلَ قَوْلُ مَنْ قَالَ بِمَرَاةِ الْحَرْزِ فَالْوَجِبُ قِطْعٌ مِنْ سَرَقٍ مِنْ مَسْجِدٍ بَابًا - كَانَ مَغْلَقًا أَوْ غَيْرَ مَغْلَقٍ - أَوْ حَصِيرًا، أَوْ قَنْدِيلًا، أَوْ شَيْئًا وَضَعَهُ صَاحِبُهُ هُنَاكَ وَتَسِيَهُ - كَانَ صَاحِبُهُ مَعَهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ - إِذَا أَخَذَهُ مُسْتَرًا بِأَخْذِهِ لِنَفْسِهِ، لَا لِيَحْفَظَهُ عَلَى صَاحِبِهِ، وَذَلِكَ مَا ذَكَرْنَا وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

أَمَّا الْاجْتِنَاعُ بِأَنَّهُ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - لَا يَعْرِفُ هُمْ مِنْهُمْ خَالَفٌ، فَإِنَّ هَذَا يُلْزَمُ الْمَالِكِيَّ الْمُحْتَجِّينَ بِمِثْلِ هَذَا إِذَا وَافَقَ أَهْوَاءَهُمُ التَّارِكِينَ لَهُ إِذَا اشْتَهَوْا.

وَأَمَّا نَحْنُ فَلَا حِجَّةَ عِنْدَنَا فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَأَمَّا اجْتِنَاعُهُمْ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَصِيبًا - فَهَذَا لَيْسَ حِجَّةً فِي إِسْقَاطِ حُذِّ اللَّهِ تَعَالَى، إِذْ لَيْسَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ تَمَاجَةً بِنَ الْفَرَّانِ، وَلَا تَمَاجَةً عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَمَاجَةً أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ - فَلَا حِجَّةَ هُمْ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْعَمَلِ الثَّلَاثِ، وَكَوْنُهُ لَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَفِي الْمَغْنَمِ نَصِيبٌ لَا يَبِيعُ لَهُ أَخْذُ نَصِيبٍ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ حَرَامٌ عَلَيْهِ بِإِجْمَاعٍ لَا خِلَافَ فِيهِ. وَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾.

فَإِذَا نَصِيبُ شَرِيكِهِ عَلَيْهِ حَرَامٌ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ سَرَقَتِهِ لِيَأْهُ وَبَيْنَ سَرَقَتِهِ مِنْ أَجْنَبٍ لَا نَصِيبَ لَهُ مَعَهُ، وَهُمْ يَدْعُونَ الْقِيَاسَ. وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنْ الْحَرَامُ إِذَا امْتَرَجَ مَعَ الْحَلَالِ فَإِنَّهُ كُلُّهُ حَرَامٌ، كَالْخَمْرِ مَعَ الْمَاءِ، وَلَحْمِ الْخَنزِيرِ يَدُكُ مَعَ لَحْمِ الْكَبْشِ، وَغَيْرِ هَذَا كَثِيرٌ، وَيُرَوْنَ الْحَذَّ عَلَى مَنْ شَرِبَ خَرًّا مُزَوَّجَةً بِمَاءِ حَلَالٍ، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ سَرَقَ شَيْئًا بَعْضُهُ لَهُ حَلَالٌ وَبَعْضُهُ حَرَامٌ لِنَعْرِهِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَمَّا لَمْ نَحْذِ فِي الْمَنَعِ مِنَ قِطْعٍ مِنْ سَرَقٍ مِنَ الْمَغْنَمِ، أَوْ مِنَ الْخَمْسِ، أَوْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، حِجَّةٌ أَصْلًا، لَا مِنْ قُرْآنٍ، وَلَا سُنَّةٍ، وَلَا إِجْمَاعٍ، وَجِبَ أَنْ نَنْظُرَ فِي الْقَوْلِ الْآخَرِ: فَوُجِدْنَا اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾.

وَوُجِدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَوْجَبَ الْقِطْعَ عَلَى السَّارِقِ جَلْدًا، وَلَمْ يَخْصُ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَارِقًا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا سَارِقًا مِنَ الْمَغْنَمِ، وَلَا سَارِقًا مِنْ مَالٍ لَهُ فِيهِ نَصِيبٌ مِنْ غَيْرِهِ ﴿وَمَا كَانَ رِثَّةً نَسِيبًا﴾ وَلَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ ذَلِكَ لَأَغْفَلَهُ وَلَا أَهْمَلَهُ وَالْعَمَلُ فِي ذَلِكَ أَنْ نَنْظُرَ فِيمَنْ سَرَقَ مِنْ شَيْءٍ لَهُ فِيهِ نَصِيبٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَوْ الْخَمْسِ، أَوْ الْغَنَمِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ نَصِيبُهُ مَحْدُودًا مَعْرُوفًا الْقَدَارَ كَالنَّيْمَةِ، أَوْ مَا اشْتَرَكَ فِيهِ بَيْعٍ، أَوْ مِيرَاثٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، أَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْخَمْسِ، نَظَرُ: فَإِنْ أَخَذَ زَانِدًا عَلَى نَصِيْبِهِ تَمَاجَةً فِي مِثْلِهِ الْقِطْعُ قِطْعٌ، وَلَا بَدَلَ، فَإِنْ سَرَقَ أَقْلًا فَلَا قِطْعَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَنَعٌ حَقُّهُ فِي ذَلِكَ أَوْ اجْتِنَاعٌ إِلَيْهِ فَلَمْ يَصِلْ إِلَى أَخْذِ حَقِّهِ إِلَّا بِمَا فَعَلَ وَلَا قَدْرَ عَلَى أَخْذِ حَقِّهِ خَالِصًا فَلَا يَقْطَعُ إِذَا عَرَفَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ الزَّانِدَ عَلَى حَقِّهِ قِطْعًا؛ لِأَنَّهُ مَضْطَرٌّ إِلَى أَخْذِ مَا أَخَذَ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَحْلِيلِ مِقْدَارِ حَقِّهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ

٢٢٦٨ - مسألة: هل على النّباش قطع أم لا؟

قال أبو محمد رحمه الله: اختلف الناس في النّباش، فقالت طائفة: عليه القتل.

وقالت طائفة: تقطع يده ورجله.

وقالت طائفة: تقطع يده فقط.

وقالت طائفة: يعزّر أدياً - ولا شيء عليه غير ذلك.

وأما من رأى عليه القتل - فكما أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا النّبيري أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن صفوان بن سليم: أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ وجد رجلاً يخفي في القبور فقتله، فأهدر عمر بن الخطاب دمه.

وأما من رأى قطع يده ورجله: فكما روينا بالسند المذكور إلى ابن جريج قال: قال لي عمرو بن دينار: قطع عبد بن عبد الله بن الزبير يده ورجله، اختفى.

قال أبو محمد رحمه الله: "عباد" هذا من التابعين أدرك عائشة، نعم، وجدته الزبير، وجمهور الصحابة رضي الله عنهم.

وأما من رأى قطع يده فقط:

فكما روينا بالسند المذكور إلى عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى أخبرني عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أنه وجد قومًا يخفون القبور باليمن، فكتب إلى عمر بن الخطاب فكتب إليه عمر: أن يقطع أيديهم.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن عثمان أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا حجاج بن المنهال أخبرنا هشيم عن سهيل بن أبي صالح قال: شهدت عبد الله بن الزبير قطع يد النّباش.

وبه إلى الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة: أن الشعبي، والشعمي، ومسروق بن الأجدع، وزاذان، وأبا ذرعة بن عمرو وعمر بن حزم، قالوا في النّباش إذا أخذ المتاع: قطع.

وعن إبراهيم النخعي قال: إذا سرق النّباش قدر ما يقطع فيه، فعليه القطع.

وعن الشعبي أنه سئل عن النّباش فقال: تقطع في أمواتنا، كما تقطع في أحياتنا؟

قال أبو محمد رحمه الله: والذي نقول به، وبالله تعالى التوفيق:

أن كل هذا لا معنى له، لكن الفرض هو ما افترض الله تعالى ورسوله عليه السلام الرجوع إليه عند التنازع، إذ يقول تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية ففعلنا: فوجدنا الله تعالى يقول ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾.

ووجدنا رسول الله ﷺ قد أوجب القطع على من سرق بقوله عليه السلام: «لَوْ سَرَقْتَ فَاطِمَةَ بِنْتُ مُحَمَّدٍ لَقَطَعْتُ مُحَمَّدٌ يَدَهَا».

ووجدنا "السارق" في اللغة التي نزل بها القرآن وبها خاطبنا الله تعالى: هو الآخذ شيئاً لم يبع الله تعالى له أخذه، فيأخذه مملوكاً له، مستخفياً به - فوجدنا النّباش هذه صفته.

فصح أنه سارق، وإذا هو سارق، فقطع اليد على السارق، فقطع يده واجب - وبه نقول.

وأما من رأى قتله، أو قطع يده ورجله، فما نعلم له حجة، إلا أن يكونوا رأوه عارياً - وليس هاهنا دليل على أنه عارٍ أصلاً؛ لأنه لم يخف طريقاً، فليس له حكم المحارب، وماؤنا حرام، فدم النّباش حرام، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٦٩ - مسألة: ما يجب فيه على أخذه القطع.

قال أبو محمد رحمه الله: تنازع الناس في أشياء.

فقال قوم: لا قطع في سرقتها.

وقال قوم: فيها القطع، من ذلك: الثمر، والجمار، والشجر، والزرع.

قال أبو محمد رحمه الله:

أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن خالد أخبرني أبي أخبرنا سلمة بن عبد الملك الغوصي عن الحسن - هو ابن صالح بن حي - عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن رافع بن خديج قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا قطع في ثمر، ولا كثرة، والكثرة الجمار».

وفي هذا آثار كثيرة لم نذكرها، لئلا نطول بذكرها، ولو صحت لوجب الأخذ بها بذلك، ولزم حيتنو أن لا يقطع في شيء من الثمر، والحبوب - سواء حصده أو لم يحصده، جد أو لم يجد - كان في المخازن أو لم يكن - لعموم هذا اللفظ. ولأن الله تعالى سمى الباس ثمرًا، فقال: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ فَسَعَى اللَّهُ تَعَالَى مَا ثَمَرَةُ الشَّجَرَةِ، وَالنَّخْلَةِ، وَالزَّرْعِ، ثَمَرًا يَقُولُهُ تَعَالَى وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلِ

وَالزَّرْعُ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونُ وَالرُّمَانُ» الآية إلى قوله تعالى: «وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ».

فوجب الحق فيه يسم حصاده - والحصاد لا يكون إلا في اليابس.

وأما سائر الشجر، والنخل، وأغصانه، فلا يقع عليه اسم ثمر أصلا، لا في لغة، ولا في شريعة. واختلف المتأخرون في هذا.

فقال سفيان الثوري: لا قطع فيما يفسد من يومه من الطعام، مثل: التريد، واللحم، وما أشبهه، لكن يعزّر. وإذا كانت الثمرة في شجرتها لم تقطع اليد في سرقتها، لكن يعزّر.

قال أبو حنيفة: لا يقطع في شيء من: الإبل، ولا البقر، ولا الغنم، ولا الخيل، ولا البغال، ولا الحمير - إذا سرق كل ذلك من المرعى، فإذا كانت في المراح، أو في الدور ففيها القطع. ولا يقطع في شيء من: الفواكه الرطبة كانت في الدور أو في الشجر - في حرز كانت أو غير حرز.

وكذلك يقول كلها.

وكذلك ما يسرع إليه الفساد من اللحم، والطعام كله - كان في حرز أو في غير حرز.

ولا قطع في الملح، ولا في التوابل، ولا في الزروع كلها، فإذا ببس الزرع وحمل إلى الأندر، أو إلى البيوت وجب القطع في سرقة شيء منه، إذا بلغ ما يجب فيه القطع.

وقال مالك: كل ما كان من الفواكه في أشجاره، والزروع في مزرعته، فلا قطع في شيء منه.

وكذلك الأنعام في مسارحها، فإذا أحرزت الأنعام في مراح، أو دار، ففيها القطع، فإذا جمع الزرع في أندرته أو في الدور ففيه القطع، وإذا جنبت الفواكه، وأدخلت في الحرز ففيها القطع.

وكذلك قطع في البقول، والفواكه كلها، وفي اللحم وفي كل شيء إذا كان في حرز - وهذا قول الشافعي أيضا.

وقال أبو ثور: إذا كانت الفواكه في أشجارها - رطبة أو غير رطبة - وكان الفسيل في حائطه، وكان كل ذلك محرزا ممنوعا، ففيه القطع.

وقال - فيما عدا ذلك - يقول مالك، والشافعي.

وقال مالك، والشافعي وأبو ثور في البعير، أو الدابة تسرق من الفدان، ففيه القطع.

وقال أصحابنا في كل ما ذكرنا: القطع - محرزا كان أو غير

محرز - إذا سرقه السارق ولم يأخذه معلنا.

قال أبو محمد رحمه الله: فلما اختلفوا كما ذكرنا نظرنا في ذلك، ونظرنا في قول أبي ثور فوجدناه صحيحا، لا اشتراطه الحرز قطع، فإن الحرز لا معنى له على ما بينا قبل.

وقول أبي ثور هذا إنما صح لموافقة عموم قول الله تعالى «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا».

وبحكم رسول الله ﷺ يقطع السارق عموما دون اشتراط حرز. وقول أبي ثور، يخالف للأحاديث المذكورة قبل هذا؛ لأنها وأهية، ولا حجة إلا في صحيح.

ثم نظرنا في قول مالك، والشافعي، فوجدنا حجتهم إنما هي خبر عمرو بن شعيب، وابن المسيب، وخبر حميد بن قيس، وعبد الرحمن بن عبد الله، لا حجة لهما غيرها، وقد بينا أن هذه الأخبار في غاية الوهمي، وأن الاحتجاج بالوهمي باطل.

وقد قلنا: إن هذه الأخبار لا تصح ولو صحت لما كان في شيء منها دليل على ما ادّعاء من ادّعاء من الحرز، بل كان الواجب حينئذ أن لا يقطع في شيء مما يقع عليه اسم ثمر، ولا اسم كثر، وأن يقطع في ذلك إن أواه الجرين - رطبا كان أو غير رطب - فهذا كان يكون الحكم - لو صح الخبر - وما عدا هذا فباطل، بطلن كاذب فإذا ما تصح الآثار أصلا فالواجب ما قاله أصحابنا من أن القطع واجب في كل ثمر، وفي كل كثر - معلقا كان في شجره أو مجذوا، أو في جرين كان أو غير جرين - إذا أخذه سارقا له، مستخفا بأخذه، غير مضطر إليه، وبغير حق له، فإن القطع في كل طعام كان مما يفسد أو لا يفسد - إذا أخذه على وجه السرقة غير مشهور بأخذه، لا حاجة إليه، ولا عن حق أوجب له أخذه، فإن القطع واجب في الزرع، إذا أخذ من فدان، أو هو باندرو، على وجه السرقة مستترا، أو غنيا بأخذه، لا عن حاجة إليه، ولا عن حق له. وأما الماشية - فالقطع فيها أيضا كذلك، إلا أن تكون ضالة يأخذها معلنا فيكون محسنا، حيث أبيع له أخذه، وأعاصيا لا سارقا، حيث لم يبع له أخذه، فلا قطع هاهنا؛ لأنه ليس سارقا؛ وإنما القطع على السارق - وعمدنا في ذلك قول الله تعالى «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» - وحكم رسول الله ﷺ يقطع السارق عموما وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٧٠ - مسألة: الطَّيْرُ فِيمَنْ سَرَقَهَا.

قال أبو محمد رحمه الله: اختلف الناس في القطع في الطير إذا سرق، كالذجاج، والإوز، وغيرها. فقالت طائفة: لا قطع في شيء من ذلك:

اللَّهُ تعالى لَمْ يَرِدْ قَطُ إِسْقَاطُ الْقَطْعِ عَنْ سَارِقِ الطَّيْرِ، بَلْ قَدْ أَمَرَ اللَّهُ تعالى يَقْطَعَهُ نَصًّا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

٢٢٧١ - مسألة: الصيد.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله: يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْبَابِ أَمْرُ الصَّيْدِ، فَإِنْ أَهًا حَقِيقَةً لَا يَرَى الْقَطْعُ فِي الصَّيْدِ إِذَا تَمَلَّكَ أَصْلًا، وَلَا يَرَى الْقَطْعَ فِيمَنْ سَرَقَ إِلَّا تَمَلَّكَ مِنْ حَرْزِهِ، وَلَا عَلَى مَنْ سَرَقَ كَذَلِكَ غَزَالًا، أَوْ خَشْفًا، أَوْ ظِيًّا، أَوْ حَارًّا وَحْشِيًّا، أَوْ أَرْبَسًا، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الصَّيْدِ.

وَرَأَى مَالِكٌ، وَالثَّوَالِغِيُّ، وَأَصْحَابُهُمَا، الْقَطْعَ فِي كُلِّ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ الْاِخْتِلَافِ الَّذِي أوردناه عَنْهُمْ فِي مِرَاعَةِ الْحَرْزِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله: وَهَذَا مَكَانٌ مَا نَعْلَمُ لِلْحَقِيقِينَ فِيهِ حِجَّةٌ أَصْلًا، وَلَا أَنَّهُ قَالَ بِهِ أَحَدٌ قَبْلَ شَيْخِهِمْ، بَلْ هُوَ خَرَقٌ لِلْإِجْمَاعِ، وَخِلَافٌ لِلْقَرَّانِ مَجْرَدٌ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَدْعَوُا أَنَّهُمْ قَاسَوْهُ عَلَى الطَّيْرِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ الصَّيْدَ شَبَهَ الطَّيْرَ فِي أَنَّهُمَا حَيَوَانٌ وَحْشِيٌّ مَبَاحٌ فِي أَصْلِهِ.

قِيلَ لَهُمْ: فَاسْقُطُوا عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ الْقَطْعَ عَمَّنْ سَرَقَ يَاقُوتًا، أَوْ ذُعْبًا، أَوْ فُصَّةً، أَوْ نُحَاسًا، أَوْ حَدِيدًا، أَوْ رِصَاصًا، أَوْ قَزْدِيرًا، أَوْ زَيْفًا، أَوْ صَوْفَ الْبَحْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا كُلَّهُ أَجْسَامٌ مَبَاحَةٌ فِي الْأَصْلِ، غَيْرُ تَمَلَّكَ كَالصَّيْدِ، وَلَا فَرْقٌ - فَهَذَا تَشْبِيهُ أَعْمٌ مِنْ تَشْبِيهِكُمْ، وَعَلَّةٌ أَعْمٌ مِنْ عَلَّتْكُمْ.

وَأَيْضًا - فَإِنَّهُمْ قَدْ تَقَضَّوْا هَذَا الْقِيَاسَ، فَلَمْ يَقْبِسُوا قَاتِلَ الدَّجَاجِ الْإِنْسِيَّ عَلَى الصَّيْدِ الْحَرَمِ فِي الْإِحْرَامِ، وَلَا قَاسُوا الْأَنْعَامَ، وَالْخَيْلَ - عَنْهُمْ بِبَيْحِهَا - عَلَى ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ مِنَ الصَّيْدِ، وَكَانَ هَذَا كُلُّهُ نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا مُتَقَيَّنًا فَصَحَّ أَنَّ الْقَطْعَ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ سَرَقَ صَيْدًا تَمَلَّكَ، كَمَا هُوَ وَاجِبٌ فِي سَائِرِ الْأُمُورِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٢٧٢ - مسألة: فِيمَنْ سَرَقَ خَرًّا لَدَمِيٍّ، أَوْ لِمُسْلِمٍ، أَوْ

سَرَقَ خَنْزِيرًا كَذَلِكَ، أَوْ مَيْتَةً كَذَلِكَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله: أَخْبَرَنَا حَامُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذَّهَبِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: مَنْ سَرَقَ خَرًّا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، قَالَ عَطَاءٌ: زَعَمُوا فِي الْخَمْرِ، وَالْخَنْزِيرِ، بِسَرَقَةِ الْمُسْلِمِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يَقْطَعُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ حَلٌّ لَهُمْ فِي دِينِهِمْ، وَإِنْ سَرَقَ ذَلِكَ مِنْ مُسْلِمٍ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ.

كَمَا أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْيُودٍ بَيْنَ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرِ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَّاشٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مَعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: أَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِرَجُلٍ قَدْ سَرَقَ دَجَاجًا، فَأَرَادَ أَنْ يَقْطَعَهُ، فَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ كَانَ عُمَانُ يَقُولُ: لَا قَطْعَ فِي طَيْرٍ، فَخَلَّى عُمَرُ سَبِيلَهُ.

حَدَّثَنَا حَامُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذَّهَبِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ جَابِرِ الْجُعْفِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: أَرَادَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنْ يَقْطَعَ سَارِقًا سَرَقَ دَجَاجَةً، فَقَالَ لَهُ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: إِنَّ عُمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَالَ: لَا قَطْعَ فِي طَيْرٍ.

وَبِهِ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَاحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَصْحَابُهُمَا، وَاسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الْقَطْعُ فِيهِ - إِذَا سَرَقَ مِنْ حَرْزٍ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالثَّوَالِغِيِّ، وَأَصْحَابِهِمَا.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الْقَطْعُ فِيهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ، إِذَا سَرَقَتْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله: فَتَطَرَّنَا فِيمَا اخْتَلَفُوا مِنْ ذَلِكَ، فَوَجَدْنَا مَنْ أَحْتَجُّ بِقَوْلِهِمْ لَمْ يَرِ الْقَطْعُ فِيهِ، فَوَجَدْنَاهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ إِبْطَالَ الْقَطْعِ فِيهِ قَدْ رَوِيَ عَنْ عُمَانَ بْنِ عَفَّانَ - وَلَا يَعْرِفُ لَهُ فِي ذَلِكَ غَالِغٌ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَادَّعَى بَعْضُهُمْ أَنَّهُ رَوَى عَنْ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، هَذَا لَا يَعْرِفُ.

وَقَالُوا: إِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنَّهُ تَاغَى فِي الْأَصْلِ مَبَاحٌ، فَإِذَا كَانَ مَمْلُوكًا لَمْ يَقْطَعْ سَارِقًا، إِذَا كَانَ مَا هَذَا وَصَفَهُ لَمْ يَقْطَعْ سَارِقًا، وَطَيْرٌ إِذَا كَانَ مَبَاحًا، وَكَانَ فَرَحًا فَلَا قِيَمَةَ لَهُ، وَإِنَّمَا تُصَيِّرُ لَهُ الْقِيَمَةَ بَعْدَمَا يَصِيرُ مَمْلُوكًا بِالتَّعْلِيمِ. فَهَذَا كُلُّهُ مَا هُوَ بَيِّنٌ، مَا هُمْ شَبَهٌ غَيْرَ ذَلِكَ لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ أَصْلًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله: فَإِذَا قَدْ عَرَى قَوْلَهُمْ مِنْ حِجَّةٍ، وَكَانَ الطَّيْرُ مَالًا مِنَ الْأُمُورِ، فَقَدْ تَعَيَّنَ ذَلِكَ مَلَكًا لِصَاحِبِهِ، كَالدَّجَاجِ، وَالْحَمَامِ، وَشَبِيهَيَا وَجِبَّ فِيهِ الْقَطْعُ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾.

وَيُجَازِبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْقَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ. وَلَمْ يُخْصَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ - مِنْ ذَلِكَ - طَيْرًا وَلَا غَيْرَهُ - وَتَالِيَهُ، أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى الَّذِي يَعْلَمُ سِرَّ كُلِّ مَنْ خَلَقَ، وَكُلِّ مَا هُوَ كَائِنٌ، وَحَادِثٌ، مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ نَفْسٍ، وَكَلِمَةٍ، أَبَدَ الْأَبَدِ، وَكُلِّ مَا لَا يَكُونُ لَوْ كَانَ كَيْفَ كَانَ يَكُونُ، أَنْ يُخْصَ مِنَ الْقَطْعِ مَنْ سَرَقَ الطَّيْرَ، لِمَا أَغْفَلَ ذَلِكَ، وَلَا أَهْمَلَهُ. فَنَحْنُ نَشْهَدُ بِشَهَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ

وَيَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» وَأَنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ يَتَمَتُّهَا، ثَبِتَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مَالًا لَاحِدٍ، وَأَنَّهُ لَا قِيَمَةَ لَهَا أَصْلًا.

وَكَذَلِكَ الْخِنْزِيرُ - لِلتَّحْرِيمِ الْوَارِدِ فِيهِ جُمْلَةً، فَإِذَا قَدْ حَرَّمَ مِلْكُهَا جُمْلَةً، كَانَ مَنْ سَرَقَهَا لَمْ يَسْرِقْ مَالًا لَاحِدٍ، لَا قِيَمَةَ لَهَا أَصْلًا، وَلَا سَرَقَ شَيْئًا يُجِبُ إِيقَاؤُهُ جُمْلَةً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ - وَالْوَاجِبُ هَرَقُهَا عَلَى كُلِّ خَالٍ لِيُسْلِمَ وَكَافِرٍ. وَكَذَلِكَ قَتْلُ الْخَنْزِيرِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَأَمَّا مَنْ سَرَقَ مِئْثَةً، فَإِنَّ فِيهَا الْقَطْعَ؛ لِأَنَّهُ جِلْدَتَا بَاقٍ عَلَى مِلْكٍ صَاحِبِهَا، يَذْبَعُهُ فَيَتَّبِعُهُ بِهِ وَيَبِيعُهُ. فَإِنْ قِيلَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْخِنْزِيرِ وَالْمِئْثَةِ؟ أَوْجِبْتُمُ الْقَطْعَ فِي الْمِئْثَةِ مِنْ أَجْلِ جِلْدَتِهَا، وَلَمْ تَوْجِبُوا الْقَطْعَ فِي الْخِنْزِيرِ؟ فَهَلَا أَوْجِبْتُمُوهُ مِنْ أَجْلِ جِلْدِهِ، وَجِلْدُهُ وَجِلْدُ سَائِرِ الْمِثَنَاتِ سَوَاءً - فِي جَوَازِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ وَيَبِيعِهِ - إِذَا ذُبِغَ؟.

فَجَوَابُنَا: أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - وَهُوَ أَنَّ الْمِئْثَةَ كَانَتْ فِي حَيَاتِهَا مُتَمَلِّكَةً لِصَاحِبِهَا بِأَسْرَافِهَا، فَلَمَّا مَاتَتْ سَقَطَ مِلْكُهُ عَنْ لَحْوِهَا، وَشَحْوِهَا، وَدَمِهَا، وَبَعَافِهَا، وَفَرْغَتِهَا، وَدَمَافِهَا، وَغَضَارِيفِهَا؛ لِأَنَّ كُلَّ هَذَا حَرَامٌ مُطْلَقٌ لِلتَّحْرِيمِ، وَيَقِي مِلْكُهُ كَمَا كَانَ، عَلَى مَا أَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ مِنْهَا، وَهُوَ الْجِلْدُ، وَالشَّعْرُ، وَالصُّوفُ، وَالْوَبَرُ، وَالْعَظْمُ، فَلَا يَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ، إِلَّا بِإِبَاحَةِ إِيَّاهُ لِإِنْسَانٍ بَعِيٍّ، أَوْ لِمَنْ أَخَذَهُ وَيَعْلَمُ ذَلِكَ بِطَرَحِهِ الْجَمِيعِ، وَيَبْرَهُ مِنْهُ، فَهُوَ مَا لَمْ يَطْرَحْهُ مَالِكٌ لِذَلِكَ، فَإِنْ سَرَقَ فَإِنَّمَا سَرَقَ شَيْئًا مُتَمَلِّكًا، مِلْكًا صَاحِبِهَا، وَمَالَ مِنْ مَالٍ مُسْلِمٍ، أَوْ ذِمِّيٍّ، فَلَا قَطْعَ فِيهِ.

وَأَمَّا الْخِنْزِيرُ فَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ مِلْكٌ لَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ رَجْسٌ مُحَرَّمٌ جُمْلَةً قَبْلَ سَرَقِهِ حَيًّا، أَوْ مَيِّتًا، فَإِنَّمَا أَخَذَ مَالًا لَا مَالِكَ لَهُ، وَمَا لَا يُجِبُ لِأَحَدٍ تَمَلُّكُهُ فَجِلْدُهُ لِمَنْ بَاذَرَ الْإِسَاءَةَ، وَأَخَذَهُ، وَذَبَعَهُ، فَإِذَا ذُبِغَ صَارَ حَبِيبَتٍ يُلْكَا مِنْ مَالِ مُتَمَلِّكِهِ، مَنْ سَرَقَهُ فَعَلَيْهِ فِيهِ الْقَطْعُ، وَالْقَطْعُ وَاجِبٌ فِي عِظَامِ الْفِيلِ كَمَا ذَكَرْنَا وَالْمِثَنَاتِ كُلِّهَا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا خَاشَ عَظْمُ الْخِنْزِيرِ، وَشَعْرُهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ حَرَامٌ جُمْلَةً، لَا يُجِبُ لِأَحَدٍ تَمَلُّكُ شَيْءٍ مِنْهُ، إِلَّا الْجِلْدَ فَقَطْ بِالدَّبَاغِ»، لِإِقْوَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «أَيُّمَا إِهَابٍ ذُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَهُ» وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ..

٢٢٧٣ - مَسْأَلَةٌ: فِيمَنْ سَرَقَ خُرًّا صَغِيرًا، أَوْ كَبِيرًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا تَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّ مَنْ سَرَقَ غَدَبًا صَغِيرًا لَا يَفْهَمُ أَنَّ عَلَيْهِ الْقَطْعَ، وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِيمَنْ سَرَقَ

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: مَنْ سَرَقَ خُرًّا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ قَطَعَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا قَطْعَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، وَلَكِنْ يَغْرُمُ لَهَا مِثْلُهَا - وَهَذَا قَوْلُ شَرِيحٍ، وَسَفِيانِ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِمْ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا قَطْعَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَلَا ضَمَانٌ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَاحِدٍ، وَأَصْحَابِهِمَا - وَبِهِ يَقُولُ أَصْحَابُنَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَنَظَرْنَا فِي ذَلِكَ، فَرَأَيْنَا قَوْلَ مَنْ أَوْجِبَ الضَّمَانَ وَأَسْقَطَ الْقَطْعَ، فِي غَايَةِ الْفَسَادِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو الْحُمْرُ، وَالْخَنْزِيرُ، مَنْ أَنْ يَكُونَ مَالًا لِلذَّمِّيِّ لَهُ قِيَمَةٌ، أَوْ لَا يَكُونَ مَالًا لَهُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى قِسْمِ ثَلَاثِ أَصْلًا، فَإِنَّ كَانَتِ الْحُمْرُ، وَالْخَنْزِيرُ، مَالًا لِلذَّمِّيِّ، لَهَا قِيَمَةٌ، فَالْقَطْعُ فِيهِمَا وَاجِبٌ - عَلَى أَصُولِهِمْ - إِذَا بَلَغَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا فِيهِ الْقَطْعُ.

وَلِنْ كَانَ الْحُمْرُ، وَالْخَنْزِيرُ، لَا قِيَمَةَ لهما، وَلَيْسَا مَالًا لِلذَّمِّيِّ، فَبِأَيِّ وَجْهِ قَضَاوَا بِضَمَانٍ مَا لَا قِيَمَةَ لَهُ، وَلَا هُوَ مَالٌ، وَهَلْ هَذَا مِنْهُمْ إِلَّا قَضَاءٌ بِالْبَاطِلِ؟ وَإِكْثَالٌ مَالٍ بِغَيْرِ حَقٍّ، لَا سَبِيلَ وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمُسْلِمَ إِنْ سَرَقَ خُرًّا مُسْلِمًا، أَوْ خِنْزِيرًا مُسْلِمًا، فَلَا قَطْعَ، وَلَا ضَمَانَ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مَالًا لَهُ، وَلَا لَهَا قِيَمَةٌ.

وَالْعَجِيبُ كُلُّهُ، كَيْفَ يَقْضُونَ بِضَمَانِهَا عَلَيْهِ - وَهُوَ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى قَضَائِهِمَا -؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ عَمَّا يَكْأَلُ أَوْ يوزُنُ - ففهِمُوا الْمَثْلَ عِنْدَهُمْ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ مَنْ رَأَى الْقَطْعَ فِي ذَلِكَ وَالضَّمَانَ، وَقَوْلِ مَنْ لَا يَرَى فِي ذَلِكَ - لَا قَطْعًا وَلَا ضَمَانَ. فَنَظَرْنَا فِيمَنْ رَأَى الْقَطْعَ وَالضَّمَانَ، فَلَمْ نَجِدْ لَهُمْ حُجَّةً أَصْلًا. إِلَّا أَنْ قَالُوا: إِنَّمَا مَالٌ لَهُمْ، وَلَهَا قِيَمَةٌ عِنْدَهُمْ، فَقُلْنَا لَهُمْ: أَخْبِرُونَا، إِجِبْ مِنْ اللَّهِ فَعَلَّكَوْهَا، وَاسْتَحَقُّوا مَلَكَهَا وَشُرْبَهَا، أَوْ يَبَاطِلُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى قِسْمِ ثَلَاثٍ.

فَإِنْ قَالُوا: إِجِبْ، وَأَمْرٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، كَضَرُوا بِهَا خِلَافًا - وَهُمْ لَا يَقُولُونَ هَذَا - وَيُلْزِمُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنْ دَبَسَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى حَقًّا، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ أَصْلًا.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾. وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾.

فَإِذَا قَدْ صَحَّ مَا قُلْنَا، وَصَحَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ شَرْبَ الْحُمْرِ، عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، وَحَرَّمَ بَيْعَهَا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، وَحَرَّمَ مَلَكَهَا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ بِقَوْلِهِ تَعَالَى أَمْرًا لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَقُولَ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَدْ جَاءَ فِي هَذَا أَثَرٌ، لَا عَلَيْنَا أَنْ نَذْكُرَهُ؛ لِأَنَّ الْحَقِيقِينَ يَأْخُذُونَ بِأَقْلٍ مِنْهُ، إِذَا وَافَقَهُمْ، وَهُوَ:

كَمَا أَخْبَرَنَا الْقَاضِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَعَارِفِيُّ يُقْبِسُهُ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا بَكْرُ بْنُ الْغَلَاءِ الْقَشِيرِيُّ بِوَصَرٍ أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى السَّاجِي الْبَصْرِيُّ أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْأَنْصَارِيُّ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَحْيَى بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «أَتَى بِرَجُلٍ كَانَ يَسْرِقُ الصَّيَّانَ، فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَيْسَ فِيهِ تَخْصِصُ حُرْمٍ مِنْ عَبْدِهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٢٧٤ - مسألة: من سرق المصحف.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

قَالَ أَبُو خَيْفَةَ، وَأَصْحَابُهُ، لَا قَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ مُصْحَفًا - سَرَّاهُ كَانَتْ عَلَيْهِ جِلْيَةٌ فَضَّلَ تَرُدُّ مَا تَمَّتْ ذَرَمُهُ، أَوْ أَكْثَرُ، أَوْ أَقَلُّ، أَوْ لَمْ يَكُنْ.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُنَا: عَلَيْهِ الْقَطْعُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَآخِذٌ مَنْ لَمْ يَرِ الْقَطْعَ بِأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ لَهُ فِيهِ حَقَّ التَّعْلِيمِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مِنْهُ عَمَلٌ أَحْتَاجَ إِلَيْهِ.

قَالَ: فَلَمَّا كَانَ لَهُ فِيهِ حَقٌّ كَانَ كَمَنْ سَرَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

قَالَ: وَالْقِصَّةُ تَحْتَجُّ؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ فِي بَيْعِهِ، كَمَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِهِ الْجِلْدُ، وَالذُّنَابُ - وَهَذَا كَلَامٌ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ وَالْبَاطِلِ: أَوَّلُ ذَلِكَ - قَوْلُهُمْ: لِأَنَّهُ لَهُ فِيهِ حَقُّ التَّعْلِيمِ.

وَقَدْ كَذَّبَ، إِنَّمَا حَقُّ الْمُتَعَلِّمِ فِي التَّلْفِينِ قَطْعٌ، لَا فِي مُصْحَفٍ النَّاسِ أَصْلًا، إِذْ لَمْ يُوَجِّهْ قُرْآنًا، وَلَا سُنةً، وَلَا إِجْمَاعًا. وَإِنَّمَا قُرْصٌ عَلَى النَّاسِ تَعْلِيمٌ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ بَعْضُ الْقُرْآنِ - تَدْرِيسًا وَتَحْفِيزًا.

وَهَكَذَا كَانَ جَمِيعُ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِلا خِلَافٍ مِنْ أَحَدِهِ، أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُنَالِكَ مُصْحَفٌ، وَإِنَّمَا كَانُوا يُلْقُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَيُفَرِّقُهُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَمَنْ أَحْتَاجَ مِنْهُمْ أَنْ يُعَيِّدَ مَا حِظَّ كَتَبَهُ فِي الْأَدِيمِ، وَفِي اللَّخَافِ، وَالْأَنْوَاجِ، وَالْأَكْتَافِ قَطْعٌ. فَقِيلَ قَوْلُهُ: إِنَّ لِلسَّارِقِ حَقًّا فِي الْمَصْحَفِ وَصَحَّ أَنْ يُصَاحِبَ الْمَصْحَفَ مِنْهُ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ، إِذْ لَا ضَرُورَةَ بِأَحَدٍ إِلَيْهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَصَحَّ أَنْ الْقَطْعَ وَاجِبٌ فِي سَرَقَةِ الْمَصْحَفِ - كَانَتْ عَلَيْهِ جِلْيَةٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ - يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»..

عَبْدًا كَبِيرًا يَتَكَلَّمُ، وَيَمِيزُ سَرَقَ حُرًّا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا.

قَالُوا الْعَبْدُ الصَّغِيرُ الَّذِي لَا يَفْقَهُ، فَإِنَّ الَّذِي سَرَقَهُ سَارِقٌ مَالٍ، فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ.

وَأَمَّا مَنْ سَرَقَ الْعَبْدَ الَّذِي يَفْقَهُ، فَإِنَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهُ الْقَطْعُ مَنْ اسْتَغْنَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَا أَنَّهُ أَطَاعَهُ مَا امْتَكَنَتْ سَرَقَتُهُ لِيَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا لَا يَتَّبِعِي أَنْ يُطْلَقَ إِطْلَاقًا؛ لِأَنَّهُ فِي الْمُمْكِنِ أَنْ يَسْرِقَهُ وَهُوَ نَائِمٌ، أَوْ سَكْرَانٌ، أَوْ مُغْمَى عَلَيْهِ، أَوْ مُتَغَلِّبًا عَلَيْهِ مُنْهَدِدًا بِالْقَتْلِ، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ، وَلَا عَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ، فَإِذَا كَانَ هَكَذَا، فَهِيَ سَرَقَةٌ صَحِيحَةٌ قَدْ تَكَمَّلَتْ مِنْهُ، وَإِذَا هِيَ صَحِيحَةٌ فَالْقَطْعُ عَلَيْهِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ.

حَدَّثَنَا حَمَامٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَوْجَزٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الدَّبَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبِرْتُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَطَعَ رَجُلًا فِي غَلَامٍ سَرَقَهُ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَيِّانٍ الثَّوْرِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: مَنْ سَرَقَ صَغِيرًا حُرًّا، أَوْ عَبْدًا، قُطِعَ.

قَالَ إِسْرَائِيلُ النَّخَعِيُّ: يُضَامُ الْحَدُّ عَلَى الْكَبِيرِ وَلَيْسَ عَلَى الصَّغِيرِ مِنْ شَيْءٍ - بَغْيٌ أَنَّهُ يُقَطَّعُ الْكَبِيرُ فِي سَرَقَةِ الصَّغِيرِ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ: سَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ عَنْ مَنْ سَرَقَ عَبْدًا أَعْجَبًا لَا يَفْقَهُ.

قَالَ: يُقَطَّعُ.

وَبِالْقَطْعِ فِي سَرَقَةِ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ يَقُولُ أَبُو خَيْفَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَأَصْحَابُهُمْ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُنَا، وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ.

وَذَكَرَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ اسْتَحْسَنَ أَنْ يُقَطَّعَ.

وَأَمَّا مَنْ سَرَقَ حُرًّا.

فَإِنَّ حَمَامَ بْنَ أَحْمَدَ أَخْبَرَنَا قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مَوْجَزٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الدَّبَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبِرْتُ أَنَّ عَلِيًّا قَطَعَ الْبَايَعِ - بَايَعِ الْحُرِّ - وَقَالَ: لَا يَكُونُ الْحُرُّ عَبْدًا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَيْسَ عَلَيْهِ قَطْعٌ، وَعَلَيْهِ شَيْءٌ بِالْقَطْعِ الْحَسَنِ.

وَقَالَ أَبُو خَيْفَةَ، وَسَفْيَانُ، وَأَحْمَدُ، وَأَبُو ثَوْرٍ: لَا قَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ حُرًّا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ، عَلَى مَنْ سَرَقَ حُرًّا صَغِيرًا، الْقَطْعُ - وَذَكَرَ هَذَا عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ.

والحمد لله رب العالمين - والعجب كل العجب من إسقاط أبي حنيفة القطع عن سارق الصليب، وهو يقتل المسلم إذا قتل عابد الصليب، فلئن كان لعابد الصليب من الحرمة عندهم ما يستباح به دم المسلم، فإن مال عابد الصليب من الحرمة ما تستباح به يده سارقه، والصليب مال من ماله، هذا على أن النهي قد صح «أن لا يقتل مؤمن بكافر» عن رسول الله ﷺ. نعم، وعن الله تعالى في القرآن، إذ يقول ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾.

وَأَيُّ قَوْلٍ تَعَالَى ﴿وَأَجْعَلِ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾.

ولم يأت نهى قط عن قطع يد من سرق مال كافر ذمى بل أمر الله تعالى بقطعه في عموم قوله ﴿وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾.

وقد علم الله تعالى أن السارق يسرق من مسلم ومن ذمى، فنحن نقسم بالله تعالى أنه لو أراد استيفاء سارق مال الذمى لما سكنت عن ذلك، ولا نسبه، ونبيته، كما بين لنا «أن لا يقتل مؤمن بكافر» وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٧٦ - مسألة: إحصار السرقة.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله:

قَالَ الْمَالِكِيُّ: مَنْ أَمَرَ بِسَرَقَةٍ ذَرَاهِمَ - كَثِيرَةٍ أَوْ قَلِيلَةٍ - أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْقَطْعَ لَا يَجِبُ بِذَلِكَ إِلَّا حَتَّى يُخْضِرَ ذَلِكَ الشَّيْءَ الَّذِي أَمَرَ بِسَرَقَتِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله: وَهَذَا أَيْضًا خَطَأٌ، لَأَنَّهُ رَدُّ لِمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ قَطْعِ السَّارِقِ، وَلَمْ يَشْتَرْطِ إِحْضَارَ السَّرْقَةِ ﴿وَمَا كَانَ رَيْكَ نَسِيًّا﴾ لكن الواجب قطعه ولا بد، ثم يلزمه إحصار ما سرق ليرد إلى صاحبه - إن عرف - أو ليكون في جميع مصالح المسلمين - إن لم يعرف صاحبه - فإن عدم الشيء المسروق ضمه، على ما نذكر بعد هذا، إن شاء الله تعالى.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله: وَلَا نَعْلَمُ لِمَنْ خَالَفَ هَذَا حُجَّةً أصلاً.

فَإِنْ تَعَلَّقُوا: بما أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب: أن طارقاً كان جعله ثعلبة الشامي على المدينة يستخلفه، فأتى بإسنان منهم بسرقة، فجلده، فلم يزل يجلده حتى اعترف بالسرقه، فأرسل إلى ابن عمر فاستفتاه، فقال ابن عمر لا تقطع يده حتى يبرها.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله: ويلزمهم أن لا يوجبوا القطع على من سرق كتب العلم - وهذا خطأ، بل القطع في كل ذلك واجب، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٧٥ - مسألة: سارق اختلف الناس في وجوب القطع عليهم.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله:

قَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: لَا يَقْطَعُ مِنْ سَرَقٍ صَليْبًا، أَوْ وَثَنًا - وَلَوْ كَانَ مِنْ فُضَّةٍ، أَوْ ذَهَبٍ - قَالَ: فَإِنْ سَرَقَ دِرَاهِمَ فِيهَا صُورَ أَصْنَامٍ، أَوْ صُورَ صَليْبَانِ، فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ؛ لِأَنَّهُ ذَلِكَ يَعْبُدُ وَهَذَا لَا يَعْبُدُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله: وهذا خطأ، وتنقض، واحتجاج فاسد.

أَمَّا الْخَطَأُ، فإِسْقَاطُ الْخُذِّ الَّذِي افْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْقَطْعِ عَلَى السَّارِقِ. وَإِنَّمَا وَجِبَ الْقَطْعُ عَلَى سَارِقِ الصَّليْبِ؛ لِأَنَّهُ سَرَقَ جَوْهَرًا لَا يَحِلُّ لَهُ اخْذُهُ. وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ فِيهِ كَسْرُهُ فَقَطْ.

وَأَمَّا مَلِكٌ جَوْهَرَهُ فَصَحِيحٌ - وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ سَرَقَ إِنَاءً ذَهَبٍ وَإِنَاءً فُضَّةً، وَالنَّهْيُ قَدْ صَحَّ عَنْ اخْتِاخِ آتِيَةِ الْفُضَّةِ وَالذَّهَبِ، كَمَا صَحَّ عَنْ اخْتِاخِ الصَّليْبِ وَالْوِثَنِ وَلَا فَرْقَ - وَالْقَطْعُ وَاجِبٌ فِي كُلِّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْرِقِ الصُّورَةَ، وَلَا شَكْلَ الْإِنَاءِ، وَإِنَّمَا سَرَقَ الْجِسْمَ الْخَلَلَ مَلَكُهُ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ فِي الْآتِيَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَالصَّليْبَانِ، وَالْأَوْتَانِ، الْكَسْرُ فَقَطْ.

فَإِن كَانَ الصَّليْبُ، أَوْ الْوِثَنُ، مِنْ حَجَرٍ لَا قِيَمَةَ لَهُ أَصْلًا بَعْدَ الْكَسْرِ، فَلَا قَطْعَ فِيهِ أَصْلًا، لِمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «إِنَّ يَدَ السَّارِقِ لَمْ تَكُنْ تُقَطَّعُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ النَّافِيهِ وَتُسْتَقْصَى الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي كِلَانِمَا فِي مَقْدَارِ مَا يَقْطَعُ فِيهِ السَّارِقُ».

وَأَمَّا التَّنَاقُضُ، فظَاهِرٌ أَيْضًا، لَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ صُورَةٍ وَصُورَةٍ بَلَا بُرْهَانَ وَكِلَاهُمَا مُحَرَّمٌ تَصْوِيرُهُ، وَمَتَوَعَّدٌ عَلَيْهِ بِالْعَذَابِ الشَّدِيدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَأَمَّا فَسَادُ احْتِجَاجِهِ، بِأَنَّ الصَّليْبَ يَعْبُدُ، وَالصُّورَةَ الَّتِي فِي الدَّرَاهِمِ لَا تَعْبُدُ، فَإِنَّ الْهَنْدُ يَعْبُدُونَ الْبَقَرَةَ كَمَا يَعْبُدُ النَّصَارَى الصَّليْبَ، وَيَعْبُدُونَهَا كَمَا يَعْبُدُ الصَّليْبَ، وَلَا فَرْقَ - فَيَلْزِمُهُ أَيْضًا، أَنْ لَا يَقْطَعَ فِي سَرَقَةِ الْبَقَرِ.

فَإِن قَالُوا: إِنَّا نَحْنُ لَا نَعْبُدُهَا.

فَلَنَأْخُذْ لَهُمْ: وَإِنَّا نَحْنُ أَيْضًا لَا نَعْبُدُ الصَّليْبَ، وَلَا نَعْبُدُهُ -

وسائر الصحابة - رضي الله عنهم - أنه قطع إلا قطع بإقرار مجرّد دون إحضار السرقة، وإن السرقة إنّما وجدت عند الصانع، أو عنده، وقد يمكن أن توضع في رحله بغير علمه:

حدثنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الذبيري أخبرنا عبد الرزاق عن معمر، وسفيان الثوري، كلاهما عن الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: جاء رجل إلى علي بن أبي طالب فقال: إني سرت، فردّه، فقال: إني سرت، فقال: شهدت على نفسك مرتين، فقطعه - قال عبد الرحمن: فرأيت يده في عنقه معلقة.

وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: رجلٌ شهد على نفسه مرة واحدة؟ قال: حسب.

قال أبو محمد رحمه الله: إنّما أوردنا هذا لتلا يسفيوا فيما يذكرونه من إحضار السرقة بما ذكرنا عن ابن عمر، فأوجدناهم عن عليّ أصحّ ممّا وجدوا لابن عمر قطعاً، بغير إحضار السرقة.

وكذلك عن عطاء - وإلا فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ.

قال أبو محمد رحمه الله: وقال بعض من لا يرى درة الحدّ عن السارق يرجوع: أنه إن أقرّ ثم رجع فلا قطع عليه، لكن يغرّم السرقة الذي أقرّ أنه سرقتها منه - وهذا تناقضٌ وخطأ، لأنّه لم يقرّ له شيء إلا على وجه السرقة.

قلنا: فلا يخلو إقراره ذلك ضرورةً من أحد وجهين، لا ثالث لهما:

إمّا أن يكون صادقاً في أنه سرق منه ما ذكر - أو يكون كاذباً في ذلك، فإن كان صادقاً فقد عطّلوا الفرض، إذ لم ينفذوا عليه ما أمر الله تعالى به من قطع - يذ السارق - وإن كان كاذباً فقد ظلموه، إذ غرّموه ما لم يجب له عنده قط، ولا صحّ إقراره به، فهم بين تعطيل الفرض، أو ظلم في إباحة مالٍ محرّم - وكلاهما لا يخل، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٧٧ - مسألة: اختلاف الشهادة في ذلك.

قال أبو محمد رحمه الله:

قال الشافعي، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وأبو ثور: إن اختلف الشاهدان، فقال أحدهما: سرق بقرّة، وقال الآخر: بل ثوراً - أو قال أحدهما: سرق بقرّة حرامّة، وقال الآخر: بل سودة - أو قال أحدهما: سرق يوم الخميس، وقال الآخر: بل يوم

فهذا لا حجةَ هم فيه؛ لأن من أقرّ تحت العذاب وبالتهديد فلا قطع عليه، وسواء أبرز السرقة أو لم يبرزها؛ لأنّه قد يكون أودعت عنده، وهو يدري أنها سرقة أو لا يدري، فلا يكون على المودع في ذلك قطع أصلاً.

ويحمل قول ابن عمر هذا - أي حتى يبرز - قوله مجرّد من الإقرار بالضرب، مع أنه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وكم قولة لابن عمر قد خالفوها بلا برهان.

فإن ذكرنا ما روينا - بالسند المذكور - إلى ابن وهب قال: أخبرني يحيى بن أيوب، قال: كتب إليّ يحيى بن سعيد يقول: من اعترف بسرقة، ثم أتى - مع ذلك - بما يصدّق اعترافه فذلك الذي تقطع يده، ومن اعترف على تهديد وتخوف، ثم لم يأت بما يصدّق اعترافه، فإن ناساً يزعمون أن يقطعوا في مثل هذا.

وبه إلى ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة، قال: من اعترف بعد امتحان فلم يوجد ذلك عنده، ولم يوجد ما يصدّقه من عمله، فإن اعترافه لم يكن متصلاً، ولا إقامته على الاعتراف خشية أن يكون عليه من البلاء ما قد دفع عنه من البلاء باعتراؤه، فزى أن لا يؤخذ باعتراؤه، إلا أن يأتي وجه البيّنة والمعروفة أنه صاحب تلك السرقة، وهذا لا حجةَ هم فيه؛ لأن من أقرّ بسرقة، فلا يخلو من أن يكون أقرّ بلا تهديد ولا عذاب، أو أقرّ بتهديد وعذاب، فإن أقرّ بتهديد وعذاب، فلا قطع عليه أصلاً - أحضر السرقة، أو لم يحضرها - إذ قد يدري موضعها، أو جعلت عنده، فلا قطع عليه، وإن كان أقرّ بلا تهديد ولا عذاب، فالقطع عليه - أخرج السرقة، أو لم يخرجها - لما ذكرنا قبل.

وأما قول ربيعة أن لا يؤخذ المكروه باعتراؤه إلا أن يأتي وجه البيّنة والمعروفة أنه صاحب تلك السرقة، فقول صحيح لا شك فيه، أنه إذا جاء ببيان يتيقن به - دون شك - أنه سرقتها، فالقطع واجب - وسواء حيث أقرّ تحت العذاب أو دون عذاب.

وكذلك لو عذب أو أقرّ، وجاءت بيّنة تشهد بأنهم راوه يسرق لوجب قطع يده بالسرقة، لا بإقراره، وقد قلنا: إن إحضار الشيء المسروق ليس بآثماً في أنه هو سرقة، وإنما هو ظن، ولا يخل قطع يده مسلم بالظن، قال الله تعالى ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْخَبِيرِ».

قال أبو محمد رحمه الله:

وقد روينا عن أبي بكر الصديق بمضرة عمر بن الخطاب

الجمعة، فلا قطع عليه.

كذلك، فإنما حصل على فعلٍ شاهدٍ واحدٍ، ولا يجوز القطع بشاهدٍ واحدٍ.

فإن قال أحدهما: سرق بقرة حمراء، وقال الآخر: بل سوداء فعليه القطع.

وكذلك القذف، فلا يجوز إقامة حدٍ قذفٍ، ولا حدٍ خبرٍ، بشاهدٍ واحدٍ - فهذه حجتهما - ما لم يسم حجّةً غيرها. فنظرنا فيها فوجدناها لا تصح؛ لأنّ الذي ينبغي أن يضبط في الشهادة، ويطلب به الشاهد، إنما هو ما لا تسم الشهادة إلا به، والذي إن نقص لم تكن شهادة، فهذا هو الذي إن اختلف الشاهد فيه بطلت الشهادة؛ لأنّها لم تسم.

وقال مالك: إن قال: أحد الشاهدين: سرق يوم الخميس، وقال الآخر: بل يوم الجمعة، وقال اثنان: زنى يوم الخميس، وقال اثنان: بل يوم الجمعة، فقد بطل عنه حدُّ السَّرْقَةِ، وحدُّ الزَّنى.

قال: فلو قال أحدهما: قذفت زيدا يوم الجمعة، وقال الآخر: قذفته يوم الخميس - أو قال أحدهما: شرب الخمر يوم الخميس، وقال الآخر: بل يوم الجمعة، فعليه حدُّ القذف، وحدُّ الخمر.

وأما ما لا معنى لذكره في الشهادة، ولا يحتاج إليه فيها، وتسم الشهادة مع السكوت عنه، فلا ينبغي أن يلتصق إليه - وسواء اختلف الشهود فيه، أو لم يختلفوا، وسواء ذكروه، أو لم يذكره - واختلافهم فيه باختلافهم في قصّةٍ أخرى ليست من الشهادة في شيء، ولا فرق، فلمّا وجب هذا كان ذكر الزنا في الشهادة لا معنى له، وكان أيضاً ذكر الوقت في الشهادة في الزنا وفي السَّرْقَةِ، وفي القذف، وفي الخمر لا معنى له - وكان أيضاً ذكر المكان في كل ذلك لا معنى له، فكان اختلافهم في كل ذلك كاتِّفاقهم، كسكوتهما، ولا فرق؛ لأنّ الشهادة في كل ذلك تامّة دون ذكر شيء من ذلك، وإنما حكم الشهادة، وحسب الشهود أن يقولوا: إنه زنى بامرأةٍ اجنبيّةٍ نعرفها، أو لرجلٍ ذكره في قبلها، رأينا ذلك فقط، وما نبالي قالوا: إنها سوداء، أو بيضاء، أو زرقاء، أو كحلاءٍ مكروهة، أو طائفة، أمس، أو اليوم، أو منذ سنةٍ بمصر، أو ببغداد.

وهذا كله تخليط، وإنما أوردناه لنري - بعون الله تعالى - من نصح نفسه، وأراد الله تعالى به خيراً، بطلان أقوالهم في التشبيه، الذي هو عندهم أصلٌ لقيامهم الباطل، وأنه من مبيّزه لم يعجز أن يعارض عليهم بمثلها، أو بأقوى منها، فنقول لجميعهم: أخبرونا عن شاهدٍ عليه شاهدان بأنه سرق بقرة حمراء، وقال الآخر: بيضاء - وعن شاهدٍ عليه شاهدان بأنه قذف زيداً، وقال أحدهما: أمس، وقال الآخر: بل اليوم - أو قال أحدهما: شرب خمرًا أمس، وقال الآخر: بل اليوم - هذه الشهادة على سرقَةٍ واحدة، أو على سرقَتين مختلفتين، وعلى قذفٍ واحدٍ، أم على قذفين متغايرين، وعلى شربٍ واحدٍ، أم على شربين متفرقين.

فإن قالوا: بل على سرقَةٍ واحدة، وشربٍ واحدٍ، وقذفٍ واحدٍ، كابروا العيان؛ لأنّه لا يشك ذو حسنٍ سليمٍ في أن شرب يوم الخميس ليس هو شرب يوم الجمعة، وإنما هو شرب آخر - وإن سرقَ بقرة صفراء ليست هي سرقَة بقرة سوداء، وإنما هي سرقَة أخرى.

وإن قالوا: بل هي سرقَتان مختلفتان، وشربان مختلفان، وقذفتان مختلفتان متغايرتان.

قيل لهم: فأي فرق بين هذا وبين الشهادات بزنا مختلف، أو بسرقَةٍ ثور، أو بقرة، أو باختلاف الشهادة في المكان - وهذا ما لا سبيل لهم منه إلى التخلص أصلاً، لا بنص قرآن، ولا سنةٍ صحيحةٍ ولا إجماع، ولا قولٍ صاحبٍ، ولا قياس، ولا رأيٍ سديدٍ - فسقط يبقين قولٌ من فرق بين الأحكام التي ذكرنا، ولم يبق إلا قولٌ من ساوى بينهما، فراجع الاختلاف في كل ذلك، أو لم يراع الاختلاف في شيء من ذلك.

قال أبو محمد رحمه الله: فوجدنا من راعى الاختلاف في كل ذلك يقول: إذا اختلف الشاهدان في صفة المرسوق، أو في زمانه، أو في مكانه فإنما حصل من قولهم غلغل متغايران، فإذا ذلك

وكذلك - لو اختلفوا في لون ثوبه حيثنوا، أو لون عمامته. وكذلك - حسبهم أن يقولوا: سرق رأساً من البقر غنصاً باخذوا، ولا عليهم أن يقولوا: اقترن، أو اعضب، أو أبتز، أو وافي اللتب أيضاً أو أسود.

وهكذا في القذف، وشرب الخمر، ولا فرق.

فصح أن الشهادة في كل ذلك تامّة مع اختلاف الشهود، وما لا يحتاج إلى ذكره في الشهادة، إذا اقتضت شهادتهم وجود الزنا منه، أو وجود السرقَة، أو وجود القذف منه، أو وجود شرب الخمر منه فقط؛ لأنهم قد اتفقوا في ذلك.

وهذا هو الموجب للحد، فإنما أوجب الله تعالى الحد في كل ذلك بوقوع الزنا، ووجوب السرقَة، أو القذف، وأثبت الأربعة الزنا فقد وجب الحد في ذلك بنص القرآن، والسنة ولم يقل الله تعالى قط، ولا رسوله ﷺ لا تقبلوا الشهادة حتّى يشهدوا على زناً واحدٍ، في وقتٍ واحدٍ، في مكانٍ واحدٍ، وعلى سرقَةٍ واحدةٍ لشيءٍ واحدٍ، في وقتٍ واحدٍ، في مكانٍ واحدٍ، **«وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا»**.

فعلية القطع؛ لأنه سرق ذلك عن غير ضرورة، وإن فرضا على الإنسان أخذ ما اضطر إليه في معاشه، فإن لم يفعل فهو قاتل نفسه، وهو عاصي لله قال الله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ وهو عموم لكل ما اقتضاه لفظه، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٧٩ - مسألة: من سرق من ذي رحم محرمة.

قال أبو محمد رحمه الله: اختلف الناس فيمن سرق من مال كل ذي رحم محرمة، فقال مالك، وأبو حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأصحابهم، وسفيان الثوري، وإسحاق، إن سرق الأيوان من مال ابنتها، أو بنتها فلا قطع عليهما. قال الشافعي:

وكذلك الأجداد والجداث - كيف كانوا - لا قطع عليهم فيما سرقوه من مال من تليه ولادتهم.

وقال هؤلاء كلهم - حاشا مالكا، وأبا ثور - لا قطع على الولد، ولا على البنت فيما سرقاه من مال والديهن، أو الأجداد، أو الجداث.

قال مالك، وأبو ثور: عليهما القطع في ذلك.

وقال الثوري، وأبو حنيفة، وأصحابه: لا قطع على كل من سرق مالا لأحد من رحمه المحرمة.

وقال أصحابنا: القطع واجب على من سرق من ولده، أو من والديه، أو من جدته، أو من جدّه، أو من ذي رحم محرمة، أو غير محرمة. وأتفقوا كلهم أنه يقطع فيما سرق من ذي رحم غير المحرمة، وفيما سرق من أمّه من الرضاعة، وابنته من الرضاعة، وإخوته من الرضاعة.

قال أبو محمد: فلما اختلفوا كما ذكرنا، وجب أن ننظر في ذلك لتعلم الحق فتبينه - بعون الله تعالى - فنظرنا في قول من أسقط القطع عن الأيوان في مال الولد إذا سرقه، فوجدناهم يفتنون بالشائب عن رسول الله ﷺ من قوله «أنت ومالك لأكيك» قالوا: فإتّما أخذ ماله.

وقالوا: لو قتل ابنه لم يقتل به، ولو زنى بأمه ابنه لم يحبس لذلك، فكذلك إذا سرق من ماله - قال: وفرض عليه أن يعفّ أباه إذا احتاج إلى الناس فله في ماله حق بذلك.

وقالوا: له في ماله حق إذا احتاج إليه كلف الإنفاق عليه.

وقالوا: قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ إِخْسَانًا﴾.

وقال تعالى «إِن اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ».

وقال تعالى «فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَوْ لَا تَنْهَرُهُمَا» إلى قوله:

وتأله، لو أراد الله تعالى ذلك لما أعلمه، ولا أغفله حتى يبينه فلا وفلان، وحاش لله من هذا.

فصح أن ما اشترطوه من ذلك خطأ لا معنى له، وبالله تعالى التوفيق:

فليعلموا أن قولهم: لا نعلمه عن أحد من الصحابة - رضي الله عنهم ولا نذكره عن تابعي، إلا شيئا ورد عن قتادة:

وحدثنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبري أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في رجل شهد عليه رجل أنه سرق بارض، وشهد عليه آخر بأنه سرق بارض أخرى؟

قال: لا قطع عليه.

وقد صح عن بعض التابعين ممن نعلمه أعلى من قتادة خلاف هذا:

كما أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا عبد الله بن محمد بن عثمان أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا علي بن عبد العزيز أخبرنا الحجاج بن المنهال أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه، قال: سمعت شهادة الرجل وحده في السرقة.

وقد ذكرنا مثل هذا عن عبيد الله بن أبي بكر - وإن كنا لا نقول به - ولكن لنريهم أن موهبتهم بأنهم شهادة واحدة على فعل واحد: كلام فاسد، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٧٨ - مسألة: القطع في الضرورة.

قال أبو محمد رحمه الله: أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي حدثنا الدبري أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير قال: قال عمر بن الخطاب: لا تقطع في عذق، ولا في عام السنّة.

وبه إلى معمر عن أبان: أن رجلا جاء إلى عمر بن الخطاب في ناقة لحرت، فقال له عمر: هل لك في ناقتين عشاوين، مرتعتين، سميتين، بناقتك؟ فإننا لا نقطع في عام السنّة - والمرتعان: الموطئان.

قال أبو محمد: من سرق من جهل أصابه، فإن أخذ مقدار ما يغني نفسه فلا شيء عليه، وإتّما أخذ حقه، فإن لم يجد إلا شيئا واحدا ففيه فضل كثير، ككتاب واحد أو لؤلؤة، أو بعر، أو نحو ذلك، فأخذه كذلك فلا شيء عليه أيضا؛ لأنه يرده فله لمن فضل عنه؛ لأنه لم يقدر على فضل قوته منه، فلم يقدر على مقدار قوته يبلغه إلى مكان المعاش فأخذ أكثر من ذلك وهو ممكن لا يأخذه،

من مال الولد، ولا في غير ذلك والله تعالى يقول ﴿أَشِدُّوا عَلَى الْكُفَّارِ رَحِمَةً بَيْنَهُمْ﴾ ولم يكن وجوب الرحمة لبعضنا مسقطاً لإقامة الحدود بعضها على بعض. فبطل تعلّقهم بالآيات المذكورات جملة.

وأما قول رسول الله ﷺ **«أَلَيْسَ أَتَى وَمَا لَكُمْ أَنْ تَقُذُّ أَوْضَحْنَا ذَلِكَ: أَنَّ ذَلِكَ خَبَرٌ مَنْسُوخٌ، قَدْ صَحَّ نَسْخُهُ بِآيَاتِ الْمَوَارِيثِ وَغَيْرِهَا. وَأَوَّلُ مَنْ يَخْتَصُّ بِهَذَا الْخَبَرِ: فَالْحَفِيظُونَ، وَالْمَالِكِيُّونَ، وَالشَّافِعِيُّونَ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ الْآبَ إِذَا أَخَذَ مِنْ مَالِ ابْنِهِ دَرَاهِمًا - وَهُوَ غَيْرُ حَاجٍ إِلَيْهِ - فَإِنَّهُ يَقْضَى عَلَيْهِ بِرَدِّهِ، أَحَبُّ أُمَّ كَرِهَ - كَمَا يَقْضَى بِذَلِكَ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ وَلَا فَرْقَ، وَلَوْ كَانَ مَالُ الْوَلَدِ لِلْوَالِدِ لَمَا قُضِيَ عَلَيْهِ بِرَدِّ مَا أَخَذَ مِنْهُ. فَإِذَا قَدْ صَحَّ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَنْسُوخٌ، وَصَحَّ أَنَّ مَالَ الْوَلَدِ لِلْوَلَدِ لَا لِلْوَالِدِ، فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ كَمَالُ الْأَجْنَبِيِّ وَلَا فَرْقَ.**

فإن قالوا: إن للوالدين حقاً في مال الولد؛ لأنهما إذا احتاجا أجبر على أن يفتق عليهما، وعلى أن يعفأ أباه، فإذا له في ماله حق، فلا يقطع فيما سرق منه؛ فهذا غريبه ظاهر، ولم يخالفهم أحد في أن الوالدين إذا احتاجا فأخذوا من مال ولدتهما حاجتهما باختيار أو بغيره أو كيف أخذناه - فلا شيء عليهما، فإنما أخذنا حقهما - وإنما الكلام فيهما إذا أخذنا ما لا حاجة بهما إليه. إما سرّاً، وإما جهراً - فاحتجاجهما بما ليس من مسألتهم قویة. وهم لا يختلفون فيمن كان له حق عند أحد، فأخذ من ماله مقدار حقّه، فإنه لا يقطع، ولا يقضى عليه برده - فلو كان وجوب الحق للأبوين في مال الولد إذا احتاجا إليه مسقطاً للقطع عنهما إذا سرقا من ماله ما لا يحتاجان إليه ولا حق لهما فيه، لوجب ضرورة أن يسقط القطع عن الغريم الذي له الحق في مال غريمه إذا سرق منه ما لا حق له فيه - وهذا لا يقولونه. فبطل ما هوّوا به من ذلك - والحمد لله رب العالمين.

وأما قولهم: لو قتل ابنه لم يقتل به، ولو قطع له عضواً أو كسره لم يقتض منه، ولو قذف لم يحد له، ولو زنى بامته لم يحد، فكذلك إذا سرق من ماله لم يحد، فكلّام باطل، واحتجاج للخطأ بالخطأ. لو لم يقتل ابنه لقتل به، ولو قطع له عضواً أو كسره لاقصص منه، ولو قذفه لحد له، ولو زنى بامته لحد كما يحد الزاني.

وقد بيّنا كل هذا في أبوابه في كتاب الدماء والقصاص وحد الزنا وحد القذف.

قال أبو حمزة رحمه الله: فإذا لم يبق لهم حجة أصلاً، فالواجب أن نرجع عند التنازع إلى ما افترض الله تعالى على المسلمين الرجوع إليه، إذ يقول ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية فَقَعَلْنَا: فَوَجَدْنَا اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾..

﴿كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ فَلَيْسَ قَطْعُ أَيْدِيهِمَا بِمَا أَخَذَ مِنْ مَالِهِ رَحْمَةً، فَهَذَا كُلُّ مَا شَعَبُوا بِهِ فِي كُلِّ ذَلِكَ - وَكُلُّ ذَلِكَ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ، بَلْ هُوَ عَلَيْهِمْ، كَمَا نُبَيِّنُ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى..

أما ما ذكروا من القرآن حق، إلا أنه لا بدُّ على ما ادّعوا من إسقاط القطع فيما سرقوا من مال الولد، ولا على إسقاط الجلب، والرجم، أو التعزير - إذا زنى بجارية الولد - ولا على إسقاط الحد - إذا قذفت الولد - ولا على إسقاط المخارطة - إذا قطع الطريق على الولد.

أما قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ إِحْسَانًا﴾ فإن الله تعالى أوجب الإحسان إليهما، كما أوجب علينا أيضاً لغرينا.

قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ إِحْسَانًا وَيُؤْذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالْجَارَ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾.

فإن كانت مقدمة الآية حجة بوجوب الإحسان إلى الأبوين في إسقاط القطع عنهما - إذا سرقا من مال الولد - فهي حجة أيضاً - ولا بد - في إسقاط القطع عن كل ذي قرى، وعن ابن السبيل، وعن الجار الجنب، والصاحب بالجنب - إذا سرقوا من أموالنا - وهذا ما لا يقولونه، فظهر تناقضهم، وبطل احتجاجهم بالآية.

وأيضاً - فالأمر بالإحسان ليس فيه منع من إقامة الحدود، بل إقامتها عليهم من الإحسان إليهم، بنص القرآن، لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرٍ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾. وقد أمرنا بإقامة الحدود، فإقامتها على من أقيمت عليه إحسان إليه، وإنها تكفّر وتطهّر لمن أقيمت عليه. وهم لا يختلفون في أن إماماً لو كان له أب أو أم فسرقا، فإن فرضاً عليه إقامة القطع عليهما. فبطل تمويههم بالآية جملة وصح أنها حجة عليهم.

وأما قوله تعالى ﴿أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ فحق - ومن الشكر إقامة أمر الله تعالى عليهما، وليس يقتضي شكرهما إسقاط ما أمر الله تعالى به فيهما والذي أمر بشكرهما - تبارك اسمه - هو الذي يقول ﴿كُونُوا قَوْمًا يَتَّقُونَ بِالْقِسْطِ شَهَادَةَ اللَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾.

فَصَحَّ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْقِيَامِ عَلَيْهِمْ بِالْقِسْطِ، وَبِإِدَاءِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ.

ومن القيام بالقسط إقامة الحدود عليهم، وبالله تعالى الترتيب.

وهكذا القول في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَوْ لَا تَنْهَرُهُمَا﴾ الآية فليس في شيء من هذا إسقاط الحد عنهم في سرقة

حكم الحلال المباح؟

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْآيَةِ، وَكَذَبَهُمْ فِيهَا، قَوْلُ هَذَا الْجَاهِلِ الْمَقْدَمِ
إِنْ إِبَاحَةَ اللَّهِ تَعَالَى الْأَكْلَ مِنْ بَيْتِهِ هَؤُلَاءِ يَقْتَضِي إِبَاحَةَ دُخُولِ
مَنَازِلِهِمْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ. فَلَيْتَ شِعْرِي أَيْنَ وَجَدُوا هَذَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَوْ
فِي غَيْرِهَا؟ فَيَدْخُلُ الصَّدِيقُ مَنْزِلَ صَدِيقِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ؟ هَذَا عَجَبٌ مِنْ
الْعَجِيبِ، أَمَّا سَمِعُوا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْتَفْزِكُمْ
الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى
﴿فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾.

فَنَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ بِالْعَصَا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا
بِإِذْنٍ - وَدَخَلَ فِي ذَلِكَ: الْأَبُ، وَالْإِبْنُ، وَغَيْرُهُمَا، حَاشَا مَا مَلَكَتْ
أَيْمَانُ، وَالْأَطْفَالُ، فَلَهُمْ لَا يَسْتَأْذِنُونَ إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَوَاقِيتِ الثَّلَاثِ
قَطْعًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٢٨٠ - مسألة: سرقة أحد الزوجين من الآخر.

قَالَ أَبُو عَبْدِ رَحْمَةِ اللَّهِ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا: فَقَالَتْ
طَائِفَةٌ: لَا قَطْعَ فِي ذَلِكَ:

كَمَا أَخْبَرَنَا حَامُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْزُوحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ
أَخْبَرَنَا اللَّيْثِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ
الشَّعْبِيِّ قَالَ: لَيْسَ عَلَى زَوْجِ الْمَرْأَةِ بِسَرِقَةٍ مَنَاعُهَا قَطْعًا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: لَا قَطْعَ عَلَى الرَّجُلِ فِيمَا سَرَقَ
مِنْ مَالِ امْرَأَتِهِ وَلَا عَلَى الْمَرْأَةِ فِيمَا سَرَقَتْ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا.

وَقَالَ مَالِكٌ، وَاحِدُ بْنُ حَبْلٍ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ: عَلَى
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْقَطْعُ فِيمَا سَرَقَ مِنْ مَالِ الْآخَرِ مِنْ حَرْزٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا - كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَالْآخَرُ - كَقَوْلِ مَالِكٍ.

وَالثَّالِثُ - أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا سَرَقَ مِنْ مَالِهَا قَطَعَتْ يَدُهُ، وَإِنْ
سَرَقَتْ مِنْ مَالِهِ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهَا.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: فَلَمَّا اخْتَلَفُوا كَمَا ذَكَرْنَا نَظَرْنَا فِي ذَلِكَ:
فَوَجَدْنَا مَنْ لَا يَرَى الْقَطْعَ يَحْتَجُّ:

بِمَا رَوَيْنَاهُ عَنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمَضَانَ أَخْبَرَنَا
الْبَيْهَقِيُّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:
«كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْتَوْفٍ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَلَا أَمِيرَ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ
وَهُوَ مَسْتَوْفٍ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْتَوْفٍ
عَنْهُمْ وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَيْتِهَا وَلَدَيْهَا وَهِيَ مَسْتَوْفَةٌ عَنْهُمْ
وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْتَوْفٍ عَنْهُ أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ

وَوَجَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَوْجَبَ الْقَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ،
وَقَالَ: «إِنْ دِمَاكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ». فَلَمْ يَخْصُصْ اللَّهُ تَعَالَى فِي
ذَلِكَ وَلَا رَسُولُهُ ﷺ ابْنَ مَنْ أَجْنَبِيٍّ، وَلَا خَصَّ فِي الْأَمْوَالِ مَالَ
أَجْنَبِيٍّ مِنْ مَالِ ابْنِ «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا» وَيَقِينُ نَدْرِي أَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى لَوْ أَرَادَ تَخْصِصَ الْأَبَ مِنْ الْقَطْعِ لَمْ أَغْفَلْهُ وَلَا أَهْمَلْهُ.

قَالَ تَعَالَى ﴿يَسْتَأْذِنُ لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ فَصَحَّ أَنَّ الْقَطْعَ وَاجِبٌ عَلَى
الْأَبِ، وَالْأُمِّ، إِذَا سَرَقَا مِنْ مَالِ ابْنَيْهِمَا مَا لَا حَاجَةَ بِهِمَا إِلَيْهِ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ مَنْ احْتَجَّ بِهِ مَنْ رَأَى إِسْقَاطَ الْقَطْعِ عَنْ
الْإِبْنِ إِذَا سَرَقَ مِنْ مَالِ أَبِيهِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمَةٍ،
فَوَجَدْنَاهُمْ يَحْتَجُّونَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا
مِنْ ثَمَرِهِمْ أَوْ يُبْرِكُوا أَوْ يُبْرِكُوا مِنْ ثَمَرِهِمْ أَوْ يُبْرِكُوا مِنْ ثَمَرِهِمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ
تَعَالَى: «وَأَوْصِيائِكُمْ».

قَالَ: فَإِبَاحَةُ اللَّهِ تَعَالَى الْأَكْلَ مِنْ بَيْتِهِ هَؤُلَاءِ يَقْتَضِي إِبَاحَةَ
دُخُولِ مَنَازِلِهِمْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، فَإِذَا جَازَ لَهُمْ دُخُولُ مَنَازِلِهِمْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ
لَمْ يَكُنْ مَنَازِلُهُمْ حَرْزًا عَنْهُمْ، وَلَا يَجِبُ الْقَطْعُ فِي السَّرِقَةِ مِنْ غَيْرِ حَرْزٍ.
وَقَالُوا أَيْضًا: فَإِنْ إِبَاحَةُ الْأَكْلِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ تَمْنَعُهُمْ وَجُوبَ
الْقَطْعِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ كَالشَّرِيكِ. قَالُوا:

وَأَيْضًا فَإِنَّ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الْحَرَمَةَ أَنْ يَنْفَقَ عَلَى ذِي رَحِمِهِ
عِنْدَ الْحَاجَةِ، فَصَارَ لَهُ بِذَلِكَ حَقٌّ فِي مَالِهِ بِغَيْرِ بَدَلٍ، فَاشْتَبِهَ السَّارِقُ
مَنْ يَبِيتُ الْمَالَ. قَالُوا: وَلَمَّا كَانَ عَتَاجًا لِي مَا يَنْفَعُهُ عَلَيْهِ لِإِحْيَاءِ نَفْسِهِ
كَانَ ذَلِكَ لَازِمًا فِي جَمِيعِ أَعْضَائِهِ، فَلِذَلِكَ يَسْقُطُ الْقَطْعُ عَنْ الْيَدِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ رَحْمَةِ اللَّهِ: هَذَا كُلُّ مَا مَوْهُو بِهِ، وَلَا حُجَّةَ
لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ أَصْلًا، عَلَى مَا نَبَّيْنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَأَمَّا الْآيَةُ فَحَقٌّ، وَلَا دَلِيلَ فِيهَا عَلَى مَا ذَكَرُوا، بَلْ هِيَ حُجَّةٌ
عَلَيْهِمْ، وَقَدْ كَذَبُوا فِيهَا أَيْضًا: أَمَا كَوْنُهَا لَا دَلِيلَ فِيهَا عَلَى مَا
ادَّعَوْهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهَا إِسْقَاطُ الْقَطْعِ عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنْ هَؤُلَاءِ - لَا
بِنَصٍّ وَلَا بِبَدِيلٍ - وَإِنَّمَا فِيهَا إِبَاحَةُ الْأَكْلِ لَا إِبَاحَةُ الْأَخْذِ بِلَا
خِلَافٍ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ، فَإِذَا قَالُوا: قَسْنَا الْأَخْذَ عَلَى الْأَكْلِ.

قُلْنَا لَهُمْ: الْقِيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ، ثُمَّ لَوْ كَانَ حَقًّا لَكَانَ هَذَا مِنْهُ
عَيْنَ الْبَاطِلِ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ قِيَاسُ الشَّيْءِ عَلَى نَظَرِهِ
فِي الْعِلَّةِ أَوْ فِي شَبهِ بَرَجِهِ مَا، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ - لَا يَجُوزُ
قِيَاسُ مَا مَنَعَ - قِيَاسُ الصَّدَقَةِ عَلَى صَدَقَةٍ، وَلَا مِثْلُهَا أَكْثَرُ وَمِنْ
التَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ، وَاتِّمَامِ جَمْعِهِمْ - وَمَعْنَا وَمَعَ النَّاسِ - عَلَى أَنَّ
الْأَخْذَ لِمَعْرُوضِ الْأَخِ، وَالْأَخْذَ، وَالْعَمَلُ، وَالْعَمَلُ، وَالْحَالُ، وَالْخَالِصُ،
وَالْأَبِ، وَالْأُمِّ، وَالصَّدِيقِ، مِنْ بَيْتِهِمْ، وَنَقَلَ مَا فِيهَا حَرَامًا، وَأَنَّ
الْأَكْلَ حَلَالًا، فَكَيْفَ اسْتَحْلَلْتُمْ قِيَاسَ حُكْمِ الْحَرَامِ الْمَنْعُوعِ عَلَى

مَسْتَوِلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ.

التَّشْبِيهِ الْبَدِيحُ بِالضَّدِّ أَنْ لَا يَسْقُطُوا الْقَطْعُ عَنِ الزَّوْجَيْنِ فِيمَا سَرَقَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ إِلَّا فِيمَا أَوْثَقَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَحْرُزْ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَجِبِ الْقَطْعُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيمَا لَمْ يَأْتِهِ صَاحِبُهُ عَلَيْهِ، وَاحْرَزَ عَنْهُ، كَالْمُدْعَى وَالْمُدَّوَّنَ لَهُ فِي الدُّخُولِ وَلَا فَرْقَ - وَهَذَا قِيَاسٌ لَوْ صَحَّ: قِيَاسُ سَاعَةِ مِنَ النَّهْرِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَبَطُلَ كُلُّ مَا مَوْهُوا بِهِ مِنْ ذَلِكَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي ذَلِكَ فِي قَوْلِ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ، فَرَأَى عَلَيْهِ الْقَطْعُ إِذَا سَرَقَ مِنْ مَالِهَا، وَلَمْ يَرْ عَلَيْهَا الْقَطْعُ إِذَا سَرَقَتْ مِنْ مَالِهِ. فَوَجَدْنَاهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الرَّجُلَ لَا حَقَّ لَهُ فِي مَالِ الْمَرْأَةِ أَصْلًا، فَوَجِبَ الْقَطْعُ عَلَيْهِ إِذَا سَرَقَ مِنْهُ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ كَالْأَجْنَبِيِّ. فَوَجَدْنَا الْمَرْأَةَ لَهَا فِي مَالِهِ حَقٌّ أَمَّا: صِدَاقُ، وَنَفَقَةُ، وَكُسُوفُ، وَإِسْكَانُ، وَخِدْمَةُ، فَكَانَتْ بِذَلِكَ كَالشَّرِيكِ.

وَوَجَدْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ قَالَ لَيْسَ بَيْنَ عَجَبَةٍ إِذَا أَخْبَرْتَهُ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ لَا يُعْطِيهَا مَا يَكْفِيهَا وَوَلَدَهَا، فَقَالَ لَهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدُكِ بِالْمَعْرُوفِ».

قَالُوا: فَقَدْ أَطْلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهَا عَلَى مَالِ زَوْجِهَا تَأْخُذُ مِنْهُ مَا يَكْفِيهَا وَوَلَدَهَا، فَهِيَ مُؤْتَمَةٌ عَلَيْهِ كَالْمُسْتَدْعَى، وَلَا فَرْقَ. قَالُوا: وَالزَّوْجُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «وَأَنْتُمْ إِخْوَانُهُمْ يَنْظُرُوا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا» الْآيَةَ.

وَقَالَ تَعَالَى: «فَإِنْ طَرَفَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَسًا مَرِيئًا» فَبَيَّنَ اللَّهُ تَعَالَى تَحْرِيمَ الْقَلِيلِ مِنْ مَالِهَا وَالكَثِيرِ عَلَيْهِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَمَّا قَوْلُهُمْ: - إِنَّ لَهَا فِي مَالِهِ حَقُّوفاً مِنْ صِدَاقٍ وَنَفَقَةٍ وَكُسُوفٍ وَإِسْكَانٍ وَخِدْمَةٍ. وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْلَقَ يَدَهَا عَلَى مَالِهِ حَيْثُ كَانَ مِنْ حَرْزٍ أَوْ غَيْرِ حَرْزٍ، لِتَأْخُذَ مِنْهُ مَا يَكْفِيهَا وَوَلَدَهَا بِالْمَعْرُوفِ - إِذَا لَمْ يَوْفِهَا وَلِيَّاهُمْ حَقُّوْقُهُمْ - فَنَعْنَمُ، كُلُّ هَذَا حَقٌّ وَاجِبٌ.

وَهَكَذَا نَقُولُ، وَلَكِنْ لَا يَشْكُ ذُو مَسْكَةٍ مِنْ حَسَنِ سَلِيمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَطْلُقْ يَدَهَا عَلَى مَا لَا حَقَّ لَهَا فِيهِ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا، وَلَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ حَقِّهَا، فَإِذَا لَا شَكَّ فِي ذَلِكَ، فَابْتِاحَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ لِأَخِي الْحَقِّ وَالْمَالِجِ لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ أَصْلًا عَلَى إِسْقَاطِ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَنْ أَخَذَ الْحَرَامَ غَيْرَ الْمَالِجِ.

وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ، لَكَانَ شَرْبُ الْعَصِيرِ الْخِلَالَ مَسْقُطًا لِلْحُدُودِ عَنْهُ، إِذَا تَعَدَّى الْخِلَالَ مِنْهُ إِلَى الْمُسْكِرِ الْحَرَامِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، فَإِذَا ذَلِكَ كَذَلِكَ فَلَهَا مَا أَخَذَتْ بِالْحَقِّ، وَعَلَيْهَا مَا اقْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْقَطْعِ فِيمَا أَخَذَتْ بِوَجْهِ السَّرْقَةِ لِلْحَقِّ الْوَاجِبِ حَكْمُهُ،

وَهَكَذَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ بْنِ حَفْصٍ وَحَدَّثَ بَنُ زَيْدٍ، وَابْنُ أَبِي السَّخْتِيَّانِي، وَالضَّحَّاكُ بْنُ عَمَّانٍ، وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَزَادَ فِيهِ:

كَمَا رَوَيْنَا بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ إِلَى مُسْلِمٍ حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ زَيْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ. وَزَادَ فِيهِ «وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْتَوِلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

قَالُوا: فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ أَمِينٌ فِي مَالِ الْآخَرِ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ كَالْمُدْعَى. وَزَادَ بَعْضُ مَنْ لَا يَبْغَى بِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ زِيَادَةً لَا نَعْرِفُهَا، وَلَفْظًا مُبْدَلًا، وَهُوَ «الْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي مَالِ زَوْجِهَا وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ امْرَأَتِهِ».

قَالَ أَبُو حَمْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَكُلُّ هَذَا لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ أَصْلًا.

أَمَّا الْخَبَرُ الْمَذْكُورُ فَحَقٌّ وَاجِبٌ لَا يَحِلُّ تَعْلِيْقُهُ، وَهُوَ أَعْظَمُ حِجَّةٍ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخْبَرَ: أَنَّ كُلَّ مَنْ ذَكَرْنَا رَاعٍ فِيمَا ذَكَرْ، وَأَنْهُمْ مَسْتَوِلُونَ عَمَّا اسْتَرَعُوا مِنْ ذَلِكَ - فَبِأُذُنِهِمْ مَسْتَوِلُونَ عَنْ ذَلِكَ يَفْقَهُنَّ بِدَرِي كُلِّ مُسْلِمٍ أَنَّهُ لَمْ يَبَعْ لَهُمُ السَّرْقَةَ، وَالْحَيَانَةَ، فِيمَا اسْتَدْعَوْهُ وَأَسْلَمَ إِلَيْهِمْ، وَأَنْهُمْ فِي ذَلِكَ - إِنَّ لَمْ يَكُونُوا كَالْأَجَنِيِّينَ وَالْأَبَاعِدِ وَمَنْ لَمْ يَسْتَرْعَ - فَهَمَّ بِلَا شَكٍّ أَشَدَّ إِثْمًا، وَأَعْظَمُ جَرَمًا، وَأَسْوَءَ حَالَةً مِنَ الْأَجَنِيِّينَ، وَإِنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَنَاقِلُ أَمُورِهِمْ أَنَّ يَكُونَ عَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْأَجَنِيِّينَ وَلَا بَدَّ، فَهَذَا حَكْمُ هَذَا الْخَبَرِ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

وَأَيْضًا - فَاتَّهَمَ لَا يَخْتَلِفُونَ أَنَّ عَلَى مَنْ ذَكَرْنَا فِي الْحَيَانَةِ مَا عَلَى الْأَجَنِيِّينَ مِنْ إِلْزَامٍ رَدٍّ مَا خَانُوا وَضَمَانِهِ، وَهُمْ أَهْلُ قِيَاسٍ بِزَعْمِهِمْ، فَهَلَّا قَاسُوا مَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ السَّرْقَةِ وَالْقَطْعِ فِيهَا عَلَى مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ حَكْمِ الْحَيَانَةِ، وَلَكِنَّهُمْ قَدْ قَلْنَا إِنَّهُمْ لَا النُّصُوصَ اتَّبَعُوا وَلَا الْقِيَاسَ أَحْسَنُوا.

وَأَيْضًا - فَلَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ دَلِيلٌ أَصْلًا عَلَى تَرْكِ الْقَطْعِ فِي السَّرْقَةِ، وَالْقَوْلُ فِي الزِّيَادَةِ الَّتِي زَادُوهَا سَوَاءٌ - كَمَا ذَكَرْنَا - لَوْ صَحَّتْ وَلَا فَرْقَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ كُلِّيهِمَا كَالْمُدْعَى، وَكُلُّمَاذُونَ لَهُ فِي الدُّخُولِ فَأَعْظَمُ حِجَّةٍ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ أَنَّ الْمُدْعَى إِذَا سَرَقَ تَمَّا لَمْ يُوْدَعْ عَنْهُ لَكِنْ مِنْ مَالِ مُدْعٍ آخَرَ فِي حَرْزِهِ، وَأَنَّ الْمُدَّوَّنَ لَهُ فِي الدُّخُولِ لَوْ سَرَقَ مِنْ مَالٍ مَحْرُزٍ عَنْهُ لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ الْإِذْنُ لَهُ فِي الدُّخُولِ لَوْ جَبَّ الْقَطْعُ عَلَيْهِمَا عَنْهُمْ بِلَا خِلَافٍ. فَيَلْزِمُهُمْ بِهَذَا

وللمباح حكمه، وللباطل المحرم حكمه ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾.

وهي في ذلك كالأجنبي - سواء سواه - يكون له حقوق عند السارق، فباح له أن يأخذ حقه ومقدار حقه من مال الذي له عنده الحق من حرز، أو من غير حرز - نعم، ويقال له إنه منع، ويحل له بذلك دمه، وهو ما يجوز في كل ذلك، فإن تعمد أخذ ما ليس له بحق، فإن تعمد أخذه يفسد طريق فهو محارب، له حكم المحارب، وإن أخذه مجاهراً غير مفسد في الأرض فله حكم الغاصب، وإن أخذه خفياً فله حكم السارق، والمحارب.

هذا والزوجة في مال زوجها كذلك؛ لأن الله تعالى لم يخص إذ أمر بقطع السارق والسارقة، إلا أن تكون زوجة من مال زوجها، ولا يكون زوج من مال زوجته ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

فصل بقاء - أن القطع فرض واجب على الأب والأم إذا سرقا من مال ابنيهما، وعلى الابن والبنت إذا سرقا من مال أبيهما، وأمهما، ما لم يبيع لهما أخذه.

وهكذا كل ذي رحم محرمة، أو غير محرمة، إذا سرق من مال ذي رحم، أو من غير ذي رحم، ما لم يبيع له أخذه. فالتقطع على كل واحد من الزوجين إذا سرقا من مال صاحبه ما لم يبيع له أخذه كالأجنبي ولا فرق - إذا سرق ما لم يبيع - وهو عسّن إن أخذ ما يبيع له أخذه من حرز، أو من غير حرز، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٨١ - مسألة: هل يقطع السارق في أول مرة أم لا؟

قال أبو محمد رحمه الله: أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبري أخبرنا عبد الوزاق عن ابن جريج أخبرني عبد ربه بن أبي أمية: أن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة حدثه، وابن سابط الأحول أن النبي ﷺ «أُتي بعتيق قد سرق فقيل يا رسول الله هذا عبد سرق وأخذت منه سرقته، وقامت البيعة عليه فقال رجل: يا رسول الله هذا عبد بني فلان، إنهم ليس لهم مال غيره، فتركه، قال: ثم أتي به الثانية سارقاً، ثم الثالثة، ثم الرابعة، كل ذلك يقول فيه كما قيل له في الأول، قال: ثم أتي به الخامسة، فقطع يده، ثم أتي به السادسة، فقطع رجله، ثم السابعة، فقطع يده، ثم الثامنة، فقطع رجله» قال الحارث: أربع باربع، فأعفاه الله أربعاً وعاقبه أربعاً.

قال أبو محمد رحمه الله: هذا مرسل ولا حجة في مرسل. ولقد كان يلزم الحنفيين، والمالكيين، القائلين بأن المرسل كالمتنبيد،

أن يقولوا به، لا سيما وهم يقولون بوجوب درء الحدود بالشبهات، ولا شبهة أقوى من خير وارد يعملون مثله، إذا اشتها، وتالسه، إن هذا الخبر - على وجهه - لأرفع أو مثل خير ابن الحيشي الذي خالفوا له ظاهر القرآن، وأئمن من خبر المسور الذي أسقطوا به ضمان ما أثلفت بالباطل من مال المسروق منه، وخالفوا به القرآن في إعجاب تعالى الاعتداء على المعتدي بمثل ما اعتدى به، وإباحوا به المال بالباطل، وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد رحمه الله: فقطع السارق واجب في أول مرة بعموم القرآن كما ذكرنا - وحسبنا الله ونعم الوكيل.

٢٢٨٢ - مسألة: مقدار ما يجب فيه قطع السارق.

قال أبو محمد رحمه الله: اختلف الناس في مقدار ما يجب فيه قطع يد السارق فالتفت طائفة: يقطع في كل ما له قيمة، قل أو كثر.

وقالت طائفة: أما من الذهب فلا تقطع اليد فيه إلا في ربع دينار فصاعداً.

وأما من غير الذهب ففي كل ما له قيمة، قلت أو كثر.

وقالت طائفة: لا تقطع اليد إلا في درهم أو ما يساوي درهماً فصاعداً.

وقالت طائفة: لا تقطع اليد إلا في درهمن - أو ما يساوي درهمن - فصاعداً.

وقالت طائفة: أما من الذهب فلا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعداً.

وأما من غير الذهب فلا تقطع اليد إلا فيما قيمته ثلاثة دراهم، فإن ساوى ربع دينار أو نصف دينار فاكتر، ولم يساو - لرخص الذهب - ثلاثة دراهم، فلا تقطع اليد فيه وإن ساوى ثلاثة دراهم، ولم يساو عشر دينار لغلاء الذهب فلا تقطع فيه.

وقالت طائفة: أما من الذهب فلا تقطع اليد في أقل من ربع دينار.

وأما من غير الذهب، فكل ما يساوي ربع دينار فصاعداً، ففيه القطع، فإن ساوى عشرة دراهم - أو أكثر أو أقل - ولا يساوي ربع دينار لغلاء الذهب، أو ساوى ربع دينار ولم يساو نصف درهم - لرخص الذهب - فالتقطع في كل ذلك.

وقالت طائفة: أما من الذهب فلا قطع في أقل من ربع دينار، وتقطع في ربع دينار فاكتر.

وأما من غير الذهب، فإن ساوى ربع دينار ولم يساو ثلاثة

فنظرنا، هل تجزئ في السنة تخصيصاً لشيء من هذه النصوص؟.

فوجدنا الخبر الذي ذكرناه من طريق عروة، وعمره، والزهرى، وأبي بكر بن حزم:

كما أخبرنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن نفع أخبرنا عبد الوهاب بن عيسى أخبرنا أحمد بن محمد أخبرنا أحمد بن علي أخبرنا مسلم بن الحجاج أخبرنا الوليد بن شجاع أخبرني ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة، وعمره عن عائشة عن رسول الله ﷺ قال: «لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً».

وهو إلى مسلم أخبرنا بشر بن الحكم العبدى أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً».

قال أبو محمد رحمه الله: فخرج الذَّهَبُ بهذا الخبر عن جملة الآي، وعن عموم التصريح التي ذكرنا قبل، ووجب الأخذ بكل ذلك، وأن يستثنى الذَّهَبُ عن سائر الأشياء، فلا تقطع اليد إلا في ربع دينار بوزن مكية فصاعداً، ولا تقطع في أقل من ذلك من الذهب خاصةً.

ثم نظرنا - هل تجزئ نَصاً آخر فيما عدا الذَّهَبُ؟ إذ ليس في هذا الخبر ذكر قيمة ولا ثمن أصلاً، ولا دليل على ذلك، ولا فيه ذكر حكم شيء غير عين الذَّهَبِ.

فإذا يونس بن عبد الله قد حدثنا: قال: أخبرنا عيسى بن أبي عيسى - هو يحيى بن عبد الله بن يحيى - قال: أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا محمد بن وضاح أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا عبد الرحمن بن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن «يد السارق لم تكن تقطع على عهد رسول الله ﷺ في أذنٍ ومن ثَمَن حَقْنَةٍ أو ثَرَس، كُلُّ واحدٍ منهما يَوْمَئِذٍ ذو ثَمَن، وأن يد السارق لم تكن تقطع على عهد رسول الله ﷺ في الشيء التافيه».

فكان هذا حديثاً صحيحاً تقوم به الحجة، وهو مستند؛ لأنها ذكرت عما كان رسول الله ﷺ لا يقطع يد السارق إلا فيه، ولأنه لا يشك أحد - لا مؤمن ولا كافر - في أنه لم يكن في المدينة - حيث كانت عائشة، وحيث شهدت الأمر - أحد يقطع الأيدي في السرقات، ولا يجتري بفعل أحدٍ في الإسلام إلا رسول الله ﷺ وحده.

فصَحَّ بهذا الخبر أحكام ثلاثة:

دراهم، أو ساوي ثلاثة دراهم، ولم يساو ربع دينار، قطع في كل ذلك، وإن لم يساو ربع دينار ولا ثلاثة دراهم، فلا قطع فيه.

وقالت طائفة: لا تقطع اليد إلا في أربعة دراهم أو ما يساويها فصاعداً.

وقالت طائفة: لا تقطع اليد إلا في ثلث دينار أو ما يساويه فصاعداً.

وقالت طائفة: لا تقطع اليد إلا في خمسة دراهم أو يساويها فصاعداً.

وقالت طائفة: لا تقطع اليد إلا في دينار ذهب أو ما يساويه فصاعداً.

وقالت طائفة: لا تقطع اليد إلا في دينار ذهب، أو عشرة دراهم، أو ما يساوي أحد العددين فصاعداً، فإن لم يساو لا ديناراً ولا عشرة دراهم، لم تقطع.

وقالت طائفة: لا تقطع اليد إلا في عشرة دراهم مضروبة، أو ما يساويها فصاعداً، ولا تقطع في أقل.

قال أبو محمد رحمه الله: فنظرنا في ذلك، فوجدنا:

ما روَّاه من طريق البخاري أخبرنا عمر بن حفص بن غياث أخبرنا أبي أخبرنا الأعمش قال: سمعت أبا صالح السَّمان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لَعَنَ الله السَّارِقَ يَسْرِقُ التَّيْشَةَ فَتَقَطُّعُ يَدُهُ وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقَطُّعُ يَدُهُ، كَانَ هَذَا أَيْضاً نَصّاً يَبِيناً جليلاً على أنه لا حد فيما يجب القطع فيه في السرقة، إلا أن يأتي نص آخر مبيِّن لذلك:

فوجدنا - ما، أخبرناه عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا الربيع بن سليمان أخبرنا أشعث أخبرنا الليث بن سعد عن محمد بن عجلان عن الققعاع بن حكيم عن أبي صالح السَّمان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يُزَنِّي الزَّانِي حِينَ يُزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَتَّبِعُ نَهْيَ ذَاتِ شَرَفٍ يَرْفَعُ النَّاسَ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارُهُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

فعم رسول الله ﷺ كل سرقة، ولم يخص عدداً من عدي، ولو أنه عليه السلام أراد مقدراً من مقدار ليئته، كما يبين ذلك في التوبة في الحديث المذكور، فخص ذات الشرف التي يرفع الناس إليه فيها أبصارهم، ولم يخص في الزنى، ولا في السرقة، ولا في الخمر. فكانت هذه التصريح المتواترة، المتطابقة، موافقة لنص القرآن الذي به عرفنا الله تعالى مراده منا.

أحدها - أن القطع إنما يجب في سرقة ما سوى النسيب - فيما يساوي ثمن حبة أو ترس - قل ذلك أو كثر دون تحديد..
والثاني - أن ما دون ذلك مما لا قيمة له أصلاً - وهو التافه - لا يقطع فيه أصلاً.

والثالث - بيان كذب من ادعى أن ثمن الجبن الذي فيه القطع، إنما هو جبن واحد بعينه معروف، وهو الذي سرق، فقطع فيه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم؛ لأن عائشة أخبرت بأن المرامي في ذلك ثمن حبة أو ترس، وكلاهما ذو ثمن، فلم يخص الترس دون الحبة، ولا الحبة دون الترس، وأخبرت أن كليهما ذو ثمن دون تحديد الثمن.
فصح ما قلناه يقيناً.

وأما قولنا في التنبيه إنه بوزن مكة، فلما صح عن النبي ﷺ.

فما أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا أحمد بن سليمان الزهراني أخبرنا أبو نعيم - هو الفضل بن دكين - أخبرنا سفيان - هو الثوري - عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن طاووس عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «الْمَيْكَاكُ وَمِثْلُهُ أَهْلُ الْمَيْكَاكِ، وَالْوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ».

فاللحاق المكّي: اثنان وثمانون حبة من حب الشعير المجل - لا تنتخب كبيرة ولا تتحر صغيرة - فربع دينار: وزنه عشرون حبة ونصف حبة - لا قطع في أقل من ذلك من الذهب المحض الصرف، الذي لا ينضاف إليه خلط يظهر له فيه اثر - قل أو كثر - من ورق، أو نحاس، أو غير ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٨٣ - مسألة: ذكر أعيان الأحاديث الواردة في

القطع باختصار.

قال أبو محمد رحمه الله: أما حديث ابن عمر «قَطَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مِجَنٍّ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ» فلم يروه أحد إلا نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ هكذا رواه عنه الثقات الأئمة: أيوب السخيتاني، وموسى بن عتبة، وإيوب بن موسى، وحنظلة بن أبي سفيان الجمحي، وعبد الله بن عمر بن حفص، وإسماعيل بن أمية، وإسماعيل بن عتبة، وحاذ بن زياد، ومالك بن أنس، والليث بن سعد، ومحمد بن إسحاق، وجويبة بن أسماء، وغير هؤلاء ممن لا يلحق بهؤلاء، ولا يختلف في اللفظ، إلا أن بعضهم قال: قيمته - وبعضهم قال: ثمنه.

ورواه بعض الثقات أيضاً عن حنظلة بن أبي سفيان عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال: قيمته خمسة دراهم.

وجاء حديث لم يصح؛ لأن راويه أبو حرم - ولا يدرى من هو - «أَن جَارِيَةً سَرَقَتْ رَكْوَةَ خُمُرٍ لَمْ يُبْلَغْ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ، فَلَمْ يَقْطَعْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

وأما القطع في ربع دينار، فلم يرو إلا عن عائشة رضي الله عنها وروي عنها على ثلاثة أضرب:

أحدها - أن رسول الله ﷺ «لَا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ».

والثاني - أن رسول الله ﷺ «قَطَعَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ، أَوْ قَالَ: الْقَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ».

والثالث - أنه عليه السلام «يُقَطَعُ فِي أَقْلٍ مِنْ ثَمَنِ الْمِجَنِّ - حَبَّةٌ أَوْ تُرْسٌ» لا في الشيء التافه، أو قطع في عين - ولم يروه هذه الألفاظ باختلافها عنها - رضي الله عنها - إلا القاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وعمره بنت عبد الرحمن، وامرأة عكرمة - لم نسّم لنا.

فأما القاسم، فأوقفه على عائشة من لفظها، ولم يستد، لكن أنها قالت: السارق قطع يده في ربع دينار. وإنكر عبد الرحمن ابنه على من رفعه وخطأ.

وأما من قال: لا قطع إلا في ربع دينار، فلم يروه أحد نعلمه إلا يونس عن الزهري عن عروة، وعمره عن عائشة مستنداً، وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمره عن عائشة مستنداً، ومحمد بن عبد الرحمن عن عمره عن عائشة مستنداً.

وأما الذين رَووا القطع في ثمن الجبن لا في التافه الذي هو أقل من ثمن الجبن، وتحديد هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وامرأة عكرمة عن عائشة مستنداً.

وأما حديث العشرة دراهم أو الدينار، فليس فيه شيء أصلاً عن رسول الله ﷺ فلا ينبغي أن يجوز التعميه فيه على أحلب إنما فيه موصولاً به ذكر العشرة دراهم من قول عبد الله بن عمرو بن العاص - ولا يصح عنه أيضاً.

ومن قول عبد الله بن عباس بن عبد الله.

وهو قول سعيد بن المسيب، وأمكن كذلك - وهو عنهم صحيح، إلا حديثاً موضوعاً مكذوباً - لا يدرى من رواه - من طريق ابن مسعود مستنداً: لا قطع إلا في ربع دينار، أو عشرة دراهم، وليس فيه - مع علته - ذكر القيمة أصلاً.

٢٢٨٤ - مسألة: ذكر ما يقطع من السارق.

قال أبو محمد رحمه الله: اختلف الناس فيما يقطع من

السَّارِقِ:

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا تَقْطَعُ إِلَّا الْيَدَ الْوَاحِدَةَ فَقَطْ، ثُمَّ لَا يَقْطَعُ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يَقْطَعُ مِنْهُ إِلَّا الْيَدَ وَالرَّجْلَ مِنْ خِلَافِهِ، ثُمَّ لَا يَقْطَعُ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: تَقْطَعُ الْيَدَ، ثُمَّ الرَّجْلَ الْآخَرَى.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: تَقْطَعُ يَدَهُ، ثُمَّ رِجْلَهُ مِنْ خِلَافِهِ، ثُمَّ رِجْلَهُ الثَّانِيَةَ.

وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا: كَيْفَ تَقْطَعُ الْيَدَ، وَكَيْفَ تَقْطَعُ الرَّجْلَ، وَمَاذَا يَفْعَلُ إِذَا لَمْ يَبْقَ لَهُ مَا يَقْطَعُ، وَإِذَا الْيَدَيْنِ تَقْطَعُ؟ وَنَذَكُرُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - كُلَّ بَابٍ مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ، وَالْقَائِلِينَ بِذَلِكَ، وَحِجَّةَ كُلِّ طَائِفَةٍ، لِيَلْحَظَ الْحَقُّ - وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ: فَأَمَّا مَنْ قَالَ: لَا تَقْطَعُ إِلَّا يَدَهُ فَقَطْ - فَكَمَا أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَرْجَانٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ الدَّبَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قُلْتُ لِعَطَاءٍ: سَرَقَ الْأَوَّلُ، قَالَ: تَقْطَعُ كَفَّهُ، قُلْتُ: فَمَا قَوْلُهُمْ: أَصَابِعُهُ، قَالَ: لَمْ أَدْرِكْ إِلَّا قَطْعَ الْكَفِّ كُلِّهَا، قُلْتُ لِعَطَاءٍ: سَرَقَ الثَّانِيَةَ، قَالَ: مَا أَرَى أَنْ تَقْطَعَ إِلَّا فِي السَّرْقَةِ الْأُولَى الْيَدَ فَقَطْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿فَأَقْطَعُوهَا أُيُوبَئِهَا﴾ وَلَوْ شَاءَ أَمَرُ الرَّجُلِ، وَلَمْ يَكُنِ اللَّهُ تَعَالَى نَسِيًّا - هَذَا نَصُّ قَوْلِ عَطَاءٍ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: تَقْطَعُ الْيَدَ، ثُمَّ الْيَدَ، وَلَا تَقْطَعُ الرَّجْلَ - فَرَوَى عَنْ رِبْعَةَ وَغَيْرِهِ - وَهَذَا قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: تَقْطَعُ يَدَهُ، ثُمَّ رِجْلَهُ مِنْ خِلَافِهِ فَقَطْ، ثُمَّ لَا يَقْطَعُ مِنْهُ شَيْءٌ، فَكَمَا:

أَخْبَرَنَا عَمَّادٌ بْنُ سَعِيدٍ بِنَاوَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ أَبِي الضَّحَّى، قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَا يَزِيدُ فِي السَّرْقَةِ عَلَى قَطْعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ - قَالَ وَكِيعٌ: وَأَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَتَى بِسَارِقٍ فَقَطَعَ يَدَهُ، ثُمَّ أَتَى بِهِ فَقَطَعَ رِجْلَهُ، ثُمَّ أَتَى بِهِ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ: إِنِّي أَسْتَحْيِي أَنْ أَقْطَعَ يَدَهُ، فَبَايَ شَيْءٌ يَأْكُلُ، أَوْ أَقْطَعَ رِجْلَهُ فَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ يَعْتَمِدُ، فَضَرَبَهُ وَجْبَةً.

وَهَذَا لِي وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ سَمَاعٍ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِدٍ الْأَزْدِيِّ قَالَ: أَتَى عَمْرٌو بْنُ الْخَطَّابِ بِرَجُلٍ أَقْطَعَ الْيَدَ وَالرَّجْلَ - فَقَالَ لَهُ: سُدُّومَ - فَأَرَادَ أَنْ يَقْطَعَهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: إِنَّمَا عَلَيْهِ قُطْعُ يَدِهِ وَرِجْلِهِ، فَجَسَّهُ عَمْرٌو.

حَدَّثَنَا حَمَّادٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَرْجَانٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الدَّبَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَمْرٍو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: كَتَبَ عُجْدَةُ بْنُ عَامِرٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: السَّارِقُ يَسْرِقُ فَتَقْطَعُ يَدَهُ، ثُمَّ يَعُودُ فَتَقْطَعُ يَدَهُ الْآخَرَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿فَأَقْطَعُوهَا أُيُوبَئِهَا﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَلَى، وَلَكِنْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ خِلَافِهِ، قَالَ عَمْرٍو بْنُ دِينَارٍ: سَمِعْتُهُ مِنْ عَطَاءٍ مِنْذَرٍ أَرْبَعِينَ سَنَةً.

قَالَ أَبُو عَمَّادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا إِسْنَادٌ فِي غَايَةِ الصَّحَةِ، وَيَحْتَمِلُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا وَجْهَيْنِ.

أَحَدُهُمَا - بَلَى، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ هَذَا، وَلَكِنْ الْوَاجِبُ قَطْعُ يَدِهِ وَرِجْلِهِ - وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا - بَلَى، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ هَذَا - وَهُوَ الْحَقُّ - وَلَكِنَّ السَّلْطَانَ يَقْطَعُ الْيَدَ وَالرَّجْلَ، وَهَذَا الْوَجْهُ الثَّانِي - هُوَ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْمَلَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى غَيْرِهِ الْبَيِّنَةُ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَحْقُّقُ أَنَّ هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ثُمَّ يَخَالِفُهُ وَيُعَارِضُهُ، إِذْ لَا يَحِلُّ تَرْكُ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا لِسَبَبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاسِخَةٍ لِمَا فِي الْقُرْآنِ، وَارِدَةٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْوَحْيِ، إِلَى نَيْبِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَمَنْ الْبَاطِلُ الْمُتَنَعِّجُ أَنْ يَخَالَفَ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى بِرَأْيِهِ، أَوْ يَقْبَلِيهِ لِرَأْيِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ أَبْعَدُ النَّاسِ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ دَعَاهُمْ إِلَى الْبَاهِلَةِ فِي الْعَوْلِ وَغَيْرِهِ.

وَقَالَ فِي أَمْرِ مَتَمَّةِ الْحُجِّ وَفَسَخِهِ بِعَمْرٍو: مَا أَرَاكُمْ إِلَّا سَيَخْسِفُ اللَّهُ بِكُمْ الْأَرْضَ أَقُولُ لَكُمْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَقُولُونَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَعَمْرٌو، وَمَنْ الْحَالُ أَنْ يَكُونَ عَنْدهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَنَةٌ فِي ذَلِكَ وَلَا يَذْكُرُهَا، وَقَدْ أَعَاذَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ.

وَمَنْ الْحَالُ أَنْ يَسْمَعَهُ عَطَاءٌ وَيَفْهَمُ عَنْهُ أَنْ عَنْدهُ فِي قَطْعِ الرَّجْلِ سَنَةٌ يَنْبَغِي لَهَا تَرْكُ الْقُرْآنِ، ثُمَّ يَأْبَى عَطَاءٌ مِنْ قَطْعِ الرَّجْلِ فِي السَّرْقَةِ - كَمَا ذَكَرْنَا عَنْهُ - وَيَتَمَسَّكُ بِالْقُرْآنِ فِي ذَلِكَ، وَيَقُولُ ﴿وَأَمَّا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ لَوْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَمَرَ بِالرَّجْلِ.

فَصَحَّ بَيِّنًا أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَمْ يَهْرُ بِقَوْلِهِ «بَلَى، وَلَكِنْ الْيَدَ وَالرَّجْلَ» إِلَّا لِتَصْحِيحِ قَطْعِ الْيَدَيْنِ فَقَطْ، عَلَى حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ «لَكِنَّ الْيَدَ وَالرَّجْلَ» إِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْ فِعْلِ أَهْلِ زَمَانِهِ فَقَطْ.

وَعَنْ الزُّهْرِيِّ، وَسَالِمٍ، وَغَيْرِهِ: إِنَّمَا قَطَعَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ رِجْلَهُ، وَكَانَ مَقْطُوعُ الْيَدِ - قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَلَمْ يَلْعَنِي فِي السَّنَةِ إِلَّا قَطْعُ الْيَدِ وَالرَّجْلِ، لَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ كَاتِبَا يَقُولُونَ: لَا يَتْرَكُ ابْنُ آدَمَ مِثْلَ الْبَهِيمَةِ، لَيْسَ لَهُ يَدٌ يَأْكُلُ بِهَا، وَيَسْتَجِي بِهَا.

وهو قول حَازِدِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، وسفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، وأصحابهم.

قال أبو محمد رحمه الله: فنظرنا في قول من رأى قطع يد السارق الواحد فقط ثم لا يقطع منه شيء - وقول من رأى قطع اليد بعد اليد فقط، ولم يَرِ قطع الرجل في ذلك أصلاً: فوجدناهم يقولون: قال الله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «لَوْ سَرَقْتَ فَاطِمَةَ بِنْتُ مُحَمَّدٍ لَقُطِعَ مُحَمَّدٌ يَدَاهَا».

وقال رسول الله ﷺ: «لَا تُقَطَّعُ الْيَدُ إِلَّا فِي رُبْعٍ يَبْنِيهِ فَصَاعِدًا».

وقال رسول الله ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ».

وقالت عائشة رضي الله عنها: «لَمْ تَكُنْ الْإِيْدِي تَقُطُّعُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الشَّيْءِ النَّافِلِ».

فهذا القرآن، والأثران الصحاح الثابتة عن رسول الله ﷺ جاءت بقطع الأيدي، لم يأت فيها للرجل ذكر.

وقال تعالى ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

وقد بينا أنه لم يصح عن رسول الله ﷺ في قطع رجل السارق شيء أصلاً ولو صح قلنا به، وما تعدينا. ولم يرو في قطع الرجل شيء إلا عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ويعلى بن منية.

فأما الرواية عن عثمان - فلا تصح.

وأما الرواية عن أبي بكر - فقد جاء عنه أنه أراد قطع الرجل الثانية في السرقة الثالثة - وهم لا يقولون بهذا.

وصح عن علي - أنه لم يَرِ قطع الرجل الثانية، ولا اليد الثانية.

فصح الاختلاف عنهم في ذلك رضي الله عنهم. وما.

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات أخبرنا عبد الله بن نصر أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا موسى بن معاوية أخبرنا وكيع أخبرنا سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم، ومحمد بن أبي بكر عن أبيه، قال: أراد أبو بكر قطع الرجل بعد اليد والرجل، فقال عمر: السنة في اليد - فهذا عمر ﷺ لم يَرِ السنة إلا في اليد.

قال أبو محمد رحمه الله: فإنبج الأمر والله الحمد.

وقد روينا من طريق البخاري أخبرنا يحيى بن بكير أخبرنا

الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس كان يحدث: «أن رجلاً أتى إلى رسول الله ﷺ فقال: إني رأيت الليلة - وذكر الحديث - وأن أبا بكر ﷺ غير ذلك الرقبة، وأن رسول الله ﷺ قال لأبي بكر ﷺ أصبت بغضاً وأخطأت بغضاً» فكل أحد دون رسول الله ﷺ يخطئ ويصيب.

فإن قال قائل: قد جاء عن رسول الله ﷺ «عَلَيْكُمْ بِسُنِّيهِ وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّائِثِينَ مِنْ بَعْدِي».

قلنا: سنة الخلفاء رضي الله عنهم هي اتباع سنته عليه السلام.

وأما ما عملوه - باجتهاد فلا يجب اتباع اجتهادهم في ذلك.

وقد صح عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وابن الزبير، وخالد بن الوليد، وغيرهم: القود من اللطمة - والخنقيون، والمالكيون، والشافعيون، لا يقولون بذلك.

وأما نحن فليس الإجماع عندنا إلا الذي يقرن أنهم أولهم عن آخرهم قالوا به، وعملوه، وصوبوه، دون سكوت من أحد منهم، ولا خلاف من أحد منهم، فهذا حقاً هو الإجماع، وبالله تعالى التوفيق.

فإذا إنما جاء القرآن، والسنة، بقطع يد السارق لا بقطع رجله، فلا يجوز قطع رجله أصلاً، وهذا ما لا إشكال فيه - والحمد لله.

فوجب من هذا إذا سرق الرجل، أو المرأة، أن يقطع من كل واحد منهما يداً واحدة، فإن سرق أحدهما ثانية قطعت يده الثانية، بالنص من القرآن، والسنة، فإن سرق في الثالثة عذراً، وثقت، ومنع الناس ضرره، حتى يصلح حاله، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٨٥ - مسألة: صفة قطع اليد، قد ذكرنا عن علي

ﷺ في قطع الأصابع من اليد، وقطع نصف القدم من الرجل.

وذكرنا قول عمر ﷺ وغيره في قطع كل ذلك من المفضل.

وأما الخوارج - فرأوا في ذلك قطع اليد من المرفق، أو المنكب.

قال أبو محمد رحمه الله: واحتجوا في ذلك بقول الله تعالى ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمْ﴾.

قالوا: واليد في لغة العرب اسم يقع على ما بين المنكب إلى طرف الأصابع، وهذا - وإن كان أيضاً كما ذكرنا عنهم - فإن اليد أيضاً تقع على الكف، وتقع على ما بين الأصابع إلى المرفق، فإذا ذلك كذلك فإنما يلزمنا أقل ما يقع عليه اسم يد؛ لأن اليد محرمة

٢٢٨٦ - مسألة: قطع اليد فيمن جحد العارية.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ، فَأَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا فَأَتَى أَهْلَهَا أَسَافَةً بَنَ زَيْدٍ فَكَلَّمُوهُ، فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا» وَذَكَرَ الْحَدِيثُ.

حَدَّثَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْزُوحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الدَّبَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: «كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ فَتَجْحَدُهُ، فَأَمَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا فَأَتَى أَهْلَهَا أَسَافَةً بَنَ زَيْدٍ فَكَلَّمُوهُ فَكَلَّمَ أَسَافَةَ النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: يَا أَسَافَةُ، أَلَا أَرَأَاكَ تَكَلَّمُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ، ثُمَّ قَامَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - خَطِيبًا فَقَالَ: إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ قَطَعُوهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ كَانَتْ قَاطِعَةٌ بَنَتْ مُحَمَّدًا لَقَطَعْتُ يَدَهَا فَقَطَعَ يَدَ الْمَخْزُومِيَّةِ».

وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: «كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ، فَأَمَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا».

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلٍ: سَأَلْتُ أَبِي، فَقُلْتُ لَهُ: تَذْهَبُ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ شَيْئًا يَدْفَعُهُ، وَقَالَ: تَقْطَعُ يَدَ الْمُسْتَعِيرِ إِذَا جَحَدَ ثُمَّ أَقْرَأَ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عُمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ حَمَّادٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ هَاشِمٍ أَبُو هَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: «إِنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الْحِلْيَةَ لِلنَّاسِ ثُمَّ تُسَيِّكُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِيُسَبَّ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتَرُدُّ مَا تَأْخُذُ عَلَى الْقَوْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُمْ يَا بِلَالُ فَخُذْ يَدَهَا فَأَقْطَعْهَا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَكَانَ مِنْ اعْتِرَاضٍ أَنْ تَنْصَرَّ لِهَذَا الْقَوْلِ أَنْ قَالَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَيْتُمْ: خَلَفْتُ فِيهِ، فَرَوَى بَعْضُهُمْ: أَنَّ تِلْكَ الْمَخْزُومِيَّةَ سَرَقَتْ:

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمْحٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ - أَنَّ قُرَيْشًا أَهْمُوهُمْ شَأْنَ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ.

فَقَالُوا: مَنْ يَكَلِّمُ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْزِي عَلَيْهِ إِلَّا أَسَافَةُ حَبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

قَطَعَهَا قَبْلَ السَّرْقَةِ، كَمَا جَاءَ النَّصُّ بِقَطْعِ الْيَدِ، فَوَاجِبٌ أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنَ التَّحْرِيمِ الْمُتَقَيَّنِّ التَّخْلُصَ شَيْءٌ، إِلَّا مَا تَيَقَّنَ خُرُوجَهُ، وَلَا يَقِينُ إِلَّا فِي الْكُفِّ، فَلَا يَجُوزُ قَطْعُ أَكْثَرِ نَهْجِهَا.

وَهَكَذَا وَجَدْنَا اللَّهَ تَعَالَى إِذْ أَمَرَنَا فِي التَّيَمُّمِ بِمَا أَمَرَ، إِذْ يَقُولُ تَعَالَى: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ» فَفَسَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَادَ اللَّهِ تَعَالَى بِذِكْرِ الْأَيْدِي هَاهُنَا، وَأَنَّ الْكَفَّانَ قَطْعٌ، عَلَى مَا قَدْ أوردناه.

وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْفَرْقُ بَيْنَ حَدِّ الْحَرِّ، وَبَيْنَ حَدِّ الْعَبْدِ عَلَى مَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ فَإِذَا قَدْ نَصَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَنْ حَدَّ الْعَبْدِ بِخِلَافِ حَدِّ الْحَرِّ، فَهَذَا عَمُومٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُخَصَّ مِنْهُ شَيْءٌ بِغَيْرِ نَصٍّ، وَلَا إِجْمَاعٍ. فَالْوَاجِبُ - إِنْ سَرَقَ الْعَبْدُ - أَنْ تَقْطَعَ أُنَامِلُهُ فَقَطْ، وَهُوَ نَصْفُ الْيَدِ فَقَطْ، وَإِنْ سَرَقَ الْحُرُّ قَطَعَتْ يَدُهُ مِنَ الْكُوعِ هُوَ الْفَصْلُ.

وَأَمَّا فِي الْحَارِيَةِ فَتَقْطَعُ يَدَ الْحُرِّ مِنَ الْفَصْلِ، وَرِجْلُهُ مِنَ الْمَفْصِلِ، وَتَقْطَعُ مِنَ الْعَبْدِ أُنَامِلَهُ مِنَ الْيَدِ، وَنَصْفَ قَدَمِهِ مِنَ السَّاقِ - كَمَا رَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ نَاخِذٌ مِنْ قَوْلِ كُلِّ قَاطِلٍ مَا وُاقِيَ النَّصْرَ، وَتَرَكْنَا مَا لَمْ يُوَاقِفْهُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا أَيُّ الْيَدَيْنِ تَقْطَعُ؟ فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَيْحٍ:

حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَفْزُوحٍ حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ حَدَّثَنَا سَحْنُونُ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ بَكْرِ بْنِ الْأَشْجَعِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عَمَرَ، قَالَ: سَرَقَ سَارِقٌ بِالْعِرَاقِ فِي زَمَانِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَدَّمَ لِيَقْطَعُ يَدَهُ، فَقَدَّمَ السَّارِقُ يَدَهُ الْيَسْرَى - وَلَمْ يَشْعُرُوا - فَقَطَعَتْ، فَأَخْبَرَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ خَبْرَهُ فَتَرَكَهُ وَلَمْ يَقْطَعْ يَدَهُ الْآخَرَى.

وَبِهَذَا يَقُولُ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: عَلَى تَوَلَّى الْقَطْعِ دِيَّةُ الْيَدِ.

وَقَالَ قَاتِلُونُ: تَقْطَعُ الْيَمِينَى.

وَاحْتَجُّوا أَنْ الْوَاجِبَ قَطْعُ الْيَمِينَى - وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةَ قَاطِعُوا أَيْمَانَهُمَا. وَالْقِرَاءَةُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَادَّعَا إِجْمَاعًا - وَهُوَ بَاطِلٌ بِرَدِّهِ قَطْعُ عَلِيِّ الشَّامَالِ عَنِ الْيَمِينِ وَاسْتِجَابَةُ الْيَمِينِ لِمَا أَجْزَأَ عَنْ ذَلِكَ قَطْعُ الشَّامَالِ، كَمَا لَا يَجْزِي الْاسْتِجَابَةُ بِالْيَمِينِ، وَلَا الْأَكْلُ بِالشَّامَالِ، وَلَا نَصٌّ إِلَّا وَجُوبُ قَطْعِ الْيَدِ، أَوِ الْأَيْدِي، فِي الْكُتَابِ وَالسُّنَنِ، إِلَّا أَنَّنَا نَسْتَحِبُّ قَطْعَ الْيَمِينِ، لِأَثَرِهِ عَنْهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنَّهُ «كَانَ يَجِبُ التَّيَمُّنُ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ».

قالوا: وهذا كما روي «أَفْطَرِ الْحَاجِمَ وَالْمَحْجُومَ».

«رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ فَأَمَرَهُ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ».

قالوا: وليس من أجل الحجامَةِ أخيرَ بآئهما أظفرا، لكن بغير ذلك، وليس من أجل الصَّلَاةِ خلفَ الصَّفِّ أمره بالإعادة، لكن بغير ذلك.

قال أبو حمزة رحمه الله: هذا كل ما شغبوا به قد قصصناه، وكل ذلك لا حجة لهم في شيء منه على ما نبين - إن شاء الله تعالى. فنقول، وبالله تعالى التوفيق: أمَّا كلامهم في اختلاف الرواية عن الزهري فلا متعلق لهم به؛ لأن معمرًا وشعيب بن أبي حمزة، رويان عن الزهري - وهما في غاية الثقة والجلالة.

وكذلك أيوب بن موسى، كلهم يقولون: إنها كانت تستعير المتاع فتجده، فذكر ذلك للنبي ﷺ فأمر بقطع يدها، وأخير أنه حد من حدود الله تعالى - ولم يضطرب على معمر في ذلك، ولا على شعيب بن أبي حمزة - وإن كانا خالفهما: الليث، ويونس بن أبي يزيد، وإسماعيل بن أمية، وإسحاق بن راشد. فإن الليث قد اضطرب عليه أيضا.

وكذلك على يونس بن يزيد، فإن الليث، ويونس، وإسماعيل، وإسحاق ليسوا فوق معمر، وشعيب، في الحفاظ، وقد وافقهما ابن أخي الزهري عن عمه.

وأما تنظيرهم في ذلك بالتأنيب عن رسول الله ﷺ من قولهم «أَفْطَرِ الْحَاجِمَ وَالْمَحْجُومَ».

وبإمره ﷺ الذي صلى خلف الصَّفِّ بإعادة الصَّلَاةِ. فما زادوا على أن فضحوا أنفسهم، واستحلوا في الكذب الذي لا يستهله مسلم، لأنهم يقولون: إنها أظفرا؛ لأنهما كانا يفتانان الناس، فقيس لهم: فمن اغتاب الناس - وهو صائم - أظفر عندكم؟ قالوا: لا. وهذه مضاحك وشماتة الأعداء واستخفاف بأوامر النبي ﷺ مع الكذب عليه، أن يقول عليه السلام «أَفْطَرِ الْحَاجِمَ وَالْمَحْجُومَ» فيقولون هم: لم يظفر واحد منهما.

فإن قيل لهم: اتكذبون النبي ﷺ في قوله أظفرا.

قالوا أظفرا بغير ذلك، وهو الغيبة.

فإن قيل لهم: انظروا الغيبة؟

قالوا: لا. فارجعوا إلى ما فروا عنه كيدا لأهل الإسلام، ولمن اغتر بهم من الضعفاء المخاذيل.

وأما حديث: أمر النبي ﷺ في المصلي خلف الصَّفِّ وحده

فكلمه أسامة، فقال رسول الله ﷺ: أنشع في حد من حدود الله، ثم قام فاحتطب، فقال: يا أيها الناس إنما هلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وإني لأرى فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها.

ومن طريق مسلم أخبرنا حملة أخبرني ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ «أن قرئنا أئمتهم شأن المخزومية التي سرقت في عهد رسول الله ﷺ في غزوة الفتح. فقالوا: من يكلم فيها رسول الله ﷺ».

فقالوا: من يجزئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ فأتى بها رسول الله ﷺ فكلمه فيها أسامة بن زيد - فكلون وجه رسول الله ﷺ وقال: أنشع في حد من حدود الله، فقال أسامة: استعير لي يا رسول الله - فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ فاحتطب، فألقى على الله تعالى بما هو أهله، ثم قال: أما بعد، فإنما هلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإن سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها، ثم أمر يترك المرأة التي سرقت فقطع يدها.

فهؤلاء يرون أنها سرقت. قالوا: ومن التليل على أنها امرأة واحدة، وقصة واحدة، وأنها سرقت وأن روى استعارت قد وهم: أن في جمهور هذه الآثار أنهم استشفعوا لها بأسامة بن زيد، وأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنكر ذلك عليه، ونهاه أن يشفع في حد من حدود الله تعالى.

ومن الحال أن يكون أسامة بن زيد رضي الله عنه قد نهاه رسول الله ﷺ أن يشفع في حد من حدود الله تعالى ثم يعود يشفع في حد آخر مرة أخرى، وقالوا: إن المستعير خائن، ولا قطع على خائن، لا سيما.

وقد أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب قال: سمعت ابن جريج يحدث عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «ليس على الخائين، ولا على المختلس، ولا على المثيب، قطع».

قال: وتحتمل رواية من روى أنها استعارت فأمر رسول الله ﷺ بقطعها: أنهم أرادوا التعريف بأنها هي التي كانت استعارت الحلي وسرقت، فقطعت للسرقة لا للعارية.

يكونا في قصّة واحدة، في امرأة واحدة، فإن كانت في قصتين، وفي امرأتين، فقد انقطع الجحد، ويطل الشعب جملته، ويكون الكلام في شفاعة أسامة فيهما جميعاً، على ما قد ذكرنا - من البيان - من أنه شفع في السّرقة فنهى، ثم شفع في المستعمرة وهو لا يعلم أن حد ذلك أيضاً القطع.

على أننا لو شئنا القطع، فإنها امرأتان متغايرتان، وقضيتان اثنتان، لكان لنا متعلق، بخلاف دعاويهم المجردة من كل علقه، إلا من الجاهرة بالباطل، والجسر على الكذب، لكان:

كما أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الديري أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني عكرمة بن خالد المخزومي أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي أخبره «أن امرأة جاءت إلى امرأة فقالت: إن فلانة تستعيرك خلياً - وهي كاذبة - فأعازتها إياها، فمكنت لا ترى خليها، فجاءت التي كتبت عليّ فيها فسألتها خليها، فقالت: ما استعرت منك شيئاً، فرجعت إلى الأخرى فسألتها خليها، فأنكرت أن تكون استعارت منها شيئاً، فجاءت التي فسألها، فقالت: والذي يملك بالحق ما استعرت منها شيئاً، فقال: ادعوا فخذوه من تحت فرائشها، فأخذ، وأمر بها فقطعت».

قال ابن جريج: وأخبرني بشر بن عجم أنها أم عمرو بنت سفيان بن عبد الأسد.

قال ابن جريج: لا أخذ غيرها، لا أخذ غيرها، قال ابن جريج: وأخبرني عمرو بن دينار قال: أخبرني الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب قال: «سرق امرأة، فأبى بها النبي ﷺ فجاءه عمرو بن أبي سلمة، فقال للنبي ﷺ: أيّ إنهما عشيبي، فقال النبي ﷺ: لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها».

قال عمرو بن دينار: فلم أشك حين قال حسن: قال عمرو للنبي ﷺ إنها عمتي، إنها بنت الأسود بن عبد الأسد.

قال أبو محمد رحمه الله: فهذا ابن جريج يحكي عن عمرو بن دينار: أنه لا يشك أن التي سرقته بنت الأسود بن عبد الأسد، وبشر بن عجم يحكي عن النبي ﷺ أن التي استعارت هي بنت سفيان بن عبد الأسد، وهما ابنتا عم غزوميّتان، عنهما أبو سلمة بن عبد الأسد رضي الله عنهما - رضي الله عنهما - قبل رسول الله ﷺ. ولكننا نقول، وبالله تعالى التوفيق:

هيك أنها امرأة واحدة، وقصّة واحدة، فلا حجة فيها؛ لأن ذكر السّرقة إنما هو من لفظ بعض الرواة، لا من لفظ النبي ﷺ.

وكذلك ذكر الاستعارة، وإنما لفظ النبي ﷺ «لو كانت

بإعادة الصلوة، فلزم يروى أحد عشر من الصحابة بالأسانيد الثابتة أمره ﷺ بإقامة الصلوة، والترصّد فيها، والوعيد على خلاف ذلك: «لا يمكن أن يذنبوا بالجهل، فكيف ولا عذر لهم؟» لأنه لا يجوز لمسلم أن يظنّ بالنبي ﷺ أنه قال لامته «أفطر الحاسم والمخحوم».

وأمر المصلي خلف الصفّ وحده، بإعادة الصلوة.

ثم لا يبين لهم الوجه الذي أفطر، به، ولا الوجه الذي أمر من أجله المصلي خلف الصفّ، بإعادة الصلوة. فهذا طعن على النبي ﷺ فلا يحلّ لمسلم أن يظنّ أنه - عليه السلام - أمره بالإعادة لأمر لم يبينه علينا.

وأما قوطم: إن المستعير الجاحد: خائن، ولا قطع على خائن، والحديث بذلك عن جابر.

وقد ذكرنا قبل فساد هذا الخبر في صدر كلامنا في قطع السارق، وأن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير، وأن أبا الزبير لم يسمعه من جابر؛ لأنه قد أقر على نفسه بالتدليس. فسقط التعليق بهذا الخبر - والحمد لله رب العالمين.

قال أبو محمد رحمه الله: فنقول، وبالله تعالى نستعين: إن رواية من روى أنها استعارت فامرّ رسول الله ﷺ بقطع يدها، ورواية من روى أنها سرقته فامرّ رسول الله ﷺ بقطع يدها: صحيحان، لا مغمّر فيهما؛ لأن كليهما من رواية الثقات التي تقوّم بها الحجة في الدين على ما أوردنا.

والعجيب كله فيمن يتعلّل في رد هذه السنّة بهذا الاضطراب، وهم يأخذون بحديث «لا قطع إلا في ربع دينار» وبحديث «القطع في مجنّ ثمنه عشرة دراهم».

وهما من الاضطراب بحيث قد ذكرنا، وذلك الاضطراب أشد من الاضطراب في هذا الخبر بكثير، أو يأخذ بخبر ابن عمر: «قطع رسول الله ﷺ في مجنّ ثمنه ثلاثة دراهم» وليس فيه بيان أن ذلك حد القطع، وقد عارضه مثله في الصنعة من القطع في ربع دينار.

قال أبو محمد رحمه الله: فإن في هذا الوجه من الاضطراب ليس علة في شيء من الأخبار، فلنقل بعون الله تعالى: إن في هاتين الروايتين اللتين:

إحدهما: استعارت المتاع فجحدت فامرّ رسول الله ﷺ بقطعها.

وفي الأخرى: أنها سرقته فامرّ رسول الله ﷺ بقطع يدها: لا يخلو من أن يكونا في قصتين اثنتين، في امرأتين متغايرتين، أو

فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطْعَتَيْهَا.

فهذا يخرج على وجهين، يعني ذكر السرقة.

أحدهما - أن يكون الراوي يرى أن الاستعارة سرقة، فيخبر عنها بلفظ السرقة. والوجه الآخر - هو أن الاستعارة، ثم الجحد سرقة صحيحة لا مجازاً؛ لأن المستعير إذا أتى على لسان غيره، فإنه مستخف بأخذه ما أخذ من مال غيره، يسوي بالاستعارة لنفسه أو لغيره، ثم يملكه مستراً تخفياً - فهذه هي السرقة نفسها دون تكلف، فكان هذا اللفظ خارجاً عما ذكرنا أحسن خروج، وكان لفظ من روى العارية لا يجمل وجهاً آخر أصلاً.

قال أبو محمد رحمه الله: فنقطع يد المستعير الجاحد كما تقطع من السارق - سواء سواء - من الذهب في ربع دينار لا في أقل، لقول رسول الله ﷺ «لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً».

وفي غير الذهب في كل ما له قيمة - قلت أو كثرت - لأنه قطع في مال أخذ اخفاءً لا مجاهرة. وتقطع المرأة كالرجل، لإجماع الأمة كلها على أن حكم الرجل في ذلك كحكم المرأة، ومن مسقط القطع عنها، ومن موجب القطع عليها، ولا قطع في ذلك إلا بينة تقوم بالأخذ، والتملك، مع الجحد، أو الإقرار بذلك، فإن عاذ مرة أخرى قطعت اليد الأخرى؛ لأن رسول الله ﷺ أمر بقطع يدها - وهذا عموم؛ لأن المستعير طلبه العارية مستخفياً بمنزبه في أخذه، فكان سارقاً، فوجب عليه القطع - وحسبنا الله ونعم الوكيل.

٢٢٨٧ - مسألة: قطع الدراهم.

أخبرنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي أخبرنا أحمد بن خالد أخبرنا أبو عبيد بن محمد الكشوري أخبرنا محمد بن يوسف الحناني أخبرنا عبد المرحوم داود بن قيس أخبرني خالد بن أبي ربيعة أن ابن الزبير حين قدم مكة وجد رجلاً يقرض الدراهم فقطع يده.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن أبي عبد الرحمن التيمي، قال: كنت عند عمر بن عبد العزيز وهو إذ ذاك أمير على المدينة - فأتي برجل يقطع الدراهم.

وقد شهد عليه - فضربه، وحلقه، وأمر به فطيف به وأمره أن يقول: هذا جزء من يقطع الدراهم، ثم أمر به أن يرد إليه، فقال: أما إنني لم تمنعني من أن أقطع يدك إلا أنني لم أكن تقدمت في ذلك قبل اليوم، وقد تقدمت في ذلك، فمن شاء فليقطع.

قال أبو محمد رحمه الله:

وروينا من طريق سعيدي بن المسيب أنه قال: وددت أنني رأيت الأيدي تقطع في قرض الدنانير والدراهم.

قال أبو محمد رحمه الله: معنى هذا: أنه كانت الدراهم يتعامل بها عدداً دون وزن، فكان من عليه دراهم أو دنانير يقرض بالجلد من تدويرها، ثم يعطيها عدداً، ويستفضل الذي قطع من ذلك.

قال أبو محمد رحمه الله: فهذا عمل ابن الزبير - وهو صاحب - لا يعرف له مخالف من الصحابة - رضي الله عنهم - والحنفيون يجعلون نزعهم زمزم من زعمهم وقع فيها حجة وإجماعاً لا يجوز خلافه في نصر باطلهم، في أن الماء ينحس ما وقع فيه - وإن لم يغيره - وليس في خبرهم: أن زمزم لم تكن تغيرت، ولعلها قد كانت تغيرت، ولعل الماء كان فيها قدر أقل من قلتين كما يقول الشافعي.

وكيف.

وقد صح أن المؤمن لا ينحس، وهم يحتجون بهذا، وإسقاطهم السنة الثابتة في أمر رسول الله ﷺ «مَنْ غَسَلَ مِثْبَا فَلْيَغْتَسِلْ» فهم يحتجون بأن المؤمن لا ينحس حيث لا مدخل له فيه، وليس الغسل من غسل الميت تنجيساً من الميت، ولا كرامة، بل هو طاهر - إن كان مؤمناً - لكنها شريعة، كالغسل من الإبل - وإن كان كلا الفرجين طاهراً - وكالغسل من الاحتلام.

فإن ذكروا.

ما أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب عن ابن هبة عن عبد الملك بن عبد العزيز أن عبد الله بن الزبير ضرب رجلاً في قطع الدنانير والدراهم.

قلنا، وبالله تعالى التوفيق:

هذا لا يخالفه ما ذكرنا عنه قبل؛ لأن هذا ليس فيه: أنه قرض مقدار ما يجب فيه القطع، فلا يلزمه قطع.

وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ ولم يأت عنه عليه السلام بإيجاب القطع في قرض الدنانير، والدراهم، ولا يقع عليه اسم سارق ولا مستعير، وبالله تعالى التوفيق.

١٠١ - كتاب حد الشرب

٢٢٨٨ - مسألة: في تحريم الخمر واختلاف الناس في

حد شاربها.

قالت طائفة: إن رسول الله ﷺ لم يفرض فيها حداً وإنما فرضه من بعده.

وقالت طائفة: لا حد فيها أصلاً؛ لأن رسول الله ﷺ لم يفرض فيها حداً.

وقالت طائفة: بل يفرض رسول الله ﷺ فيها حداً، ثم اختلفوا - فقالت طائفة: ثمانية.

وقالت طائفة: أربعة.

فأما من قال: لم يوقت فيها رسول الله ﷺ حداً، فإنهم ذكروا في ذلك:

ما أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد أخبرنا إبراهيم بن أحمد أخبرنا القيرري أخبرنا البخاري أخبرنا عبد الله بن عبد الوهاب الحنفي أخبرنا خالد بن الحارث أخبرنا سفيان الثوري أخبرنا أبو حصين قال: سمعتُ عمر بن سعد التخمي يقول: سمعتُ علي بن أبي طالب قال: «ما كنتُ لأقيم حداً على أحد قبوت فأجد في نفسي إلا صاحب الخمر، فإنه لو شات وذيشه، وذلك أن رسول الله ﷺ لم يشهه».

قال أبو محمد رحمه الله: هكذا أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله.

وه إلى البخاري أخبرنا قتيبة بن سعيد أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب السخثاني عن عبد الله بن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث أنه قال: جئ بالثيمان - أو ابن الثيمان - فامر من كان في البيت أن يضربوه، فكننا أنا فيمن ضربه بالثعال.

وه إلى البخاري أخبرنا قتيبة أخبرنا أبو ضمرة أنس بن عياض عن يزيد بن الحاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال: «أُتي النبي ﷺ برجل شرب، فقال: اضربوه، قال أبو هريرة: فبنا الضارب بيده، وبنا الضارب بتعليه، والضارب بتويبه، فلما انصرفت قال بعض القوم: أخزأك الله، قال: لا تقولوا هذا، لا تجنوا عليه الشيطان».

وه إلى البخاري أخبرنا مكي بن إبراهيم عن الجعيد عن يزيد بن خصفة عن السائب بن يزيد قال: «كنا نؤتى بالشارب على

عهد رسول الله ﷺ، وإمرة أبي بكر، وصدرنا من خلافة عمر، فنقوم إليه بأيدينا، ونعالينا، وأروقيتنا، حتى كان آخر إمرة عمر، فجاء أربعين، حتى إذا غنوا وفسقوا جلد ثمانية».

وه إلى البخاري أخبرنا يحيى بن بكير نفي الليث بن سعد أخبرنا خالد بن يزيد عن سعيد بن هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب «أن رجلاً على عهد رسول الله ﷺ كان اسمه عبد الله وكان يلقب جماراً، وكان يضجك رسول الله ﷺ وكان رسول الله ﷺ قد جلدته في الشرب، فأُتي به يوماً، فأمر به فجلد، فقال رجل من القوم: اللهم العنه، ما أكثر ما يؤتى به، فقام النبي ﷺ: لا تلغوه، فوالله ما علمته إلا يجب الله ورسوله - فتوفي رسول الله ﷺ وتلك سنته».

ثم جلد أبو بكر في الخمر أربعين، ثم جلد عمر أربعين صدرًا من إمارته، ثم جلد عثمان الحدين كليهما ثمانين وأربعين، ثم أثبت معاوية الحد ثمانين.

قال أبو محمد رحمه الله: فمن تعلق بزيادة عمر ﷺ ومن زادها معه على وجه التعزير، وجعل ذلك حداً واجباً مفترضاً، فيلزمه: أن يجرق بيت بائع الخمر، ويجعل ذلك حداً مفترضاً؛ لأن عمر فعله - وأن ينفي شارب الخمر أيضاً ويجعله حداً واجباً؛ لأن عمر فعله.

فإن قال: قد قال عمر: لا أغرب بعده أحداً.

قيل: وقد جلد عمر أربعين، وسين في الخمر، بعد أن جلد الثمانين، بأصح إسناد يمكن وجوده. ويلزمهم أن يجلدوا شارب الخمر بعد الرابعة، كما فعل عمر، فلا يجدونه أصلاً، ويلزمهم أن يوجبوا جلد ثمانين أيضاً - ولا بد - على من فضل علياً على أبي بكر، أو على عمر، وعلى من فضل عمر على أبي بكر؛ لأن عمر وعلياً، قالا ذلك، بحضرة الصحابة. ويلزمهم أن يجلدوا حداً واجباً كل من كذب على الله تعالى، وعلى القرآن، وإلا فقد تناقضوا بالباطل - فظهر فساد قولهم.

قال أبو محمد رحمه الله: وصح بما ذكرنا: أن القول بجلد أربعين في الخمر هو قول أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، والحسن بن علي، وعبد الله بن جعفر، بحضرة جميع الصحابة رضي الله عنهم.

وه - يقول الشافعي، وأبو سليمان، وأصحابهما - وه نأخذ، وبالله تعالى التوفيق.

٢٢٨٩ - مسألة: هل يقتل شارب الخمر بعد أن يحذو فيها ثلاث مرات أم لا؟.

الدبري أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن ذكوان - هو أبو صالح السمان - عن معاوية: أن النبي ﷺ قال في شارب الخمر «إن شرب فاجلذوه ثم إن شرب فاجلذوه، ثم إن شرب فاجلذوه، ثم إن شرب فاجلذوه».

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن رافع أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِذُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فَاجْلِذُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فَاجْلِذُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ - ذَكَرَ كَلِمَةً مَعْنَاهَا - فَاقْتُلُوهُ».

حدثنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبري أخبرنا عبد الرزاق عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِذُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فَاجْلِذُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فَاجْلِذُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فَاقْتُلُوهُ».

قال أبو محمد رحمه الله: فهذا طريقان في نهاية الصحة.

وقد روي من طريق آخر لا يعتمد عليها، ولو ظفر ببعضها المخالفون من الحاضرين لطأوا به كل مطير: من ذلك ما أخبرنا أحمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبري أخبرنا محمد بن أيوب الصموني أخبرنا أحمد بن عمر بن عبد الحلق البزار أخبرنا محمد بن يحيى القطيعي أخبرنا الحجاج بن المهنا أخبرنا حماد بن سلمة عن جميل بن زباد عن نافع عن ابن عمر: قال: قال رسول الله ﷺ «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِذُوهُ ثَلَاثًا، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ».

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - أخبرنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن المغيرة بن مقسم عن عبد الرحيم بن إبراهيم عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ونفر من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا: قال رسول الله ﷺ «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِذُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فَاجْلِذُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فَاجْلِذُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فَاقْتُلُوهُ».

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن يحيى بن عبد الله أخبرنا محمد بن عبد الله الرقاشي أخبرنا يزيد بن زريع عن محمد بن إسحاق عن عبد الله بن عتبة عن عروة بن مسعود عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِذُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فَاجْلِذُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فَاقْتُلُوهُ».

حدثنا يونس بن عبد الله بن مغيث أخبرنا أبو بكر بن أحمد

قال أبو محمد رحمه الله: الخمر حرام بنص القرآن، وسن رسول الله ﷺ، وإجماع الأمة، فمن استحلفها تمن سمح النص في ذلك، وعلم بالإجماع فهو كافر، مرتد، حلال الدم، والمال.

فأمّا القرآن فقولته تعالى ﴿ثُمَّ الْخَمْرُ﴾ إلى قوله تعالى ﴿فَاجْلِذُوهُ﴾ فأمر تعالى باجتناب الرجس جملة وأخير تعالى أن الخمر من الرجس، ففرض اجتنابها، لأن أوامر الله تعالى على الفرض حتى يأتي نص آخر يبين أنه ليس فرضاً.

وقال تعالى ﴿ثُمَّ حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْإِثْمُ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ فنص تعالى على تحريم الإثم.

وقال تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْمِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾.

فصح أن الإثم حرام وأن في الخمر إثماً وأن مواقعها مواقع إثم، فهو مواقع الحرم نصاً.

وأما من السنة فمعلوم مشهور:

قال أبو محمد رحمه الله: اختلف الناس في شارب الخمر يجد فيها، ثم يشربها، فيجد فيها ثانية، ثم يشربها فيجد فيها ثالثة، ثم يشربها الرابعة، فقلت طائفة: يقتل.

وقالت طائفة: لا يقتل.

فأما من قال يقتل: فكما أخبرنا أحمد بن قاسم أخبرنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم أخبرنا جدي قاسم بن أصبغ أخبرنا الحارث - هو ابن أبي أسامة - أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء أخبرنا قرّة بن خالد عن الحسن بن عبد الله بن النصرى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: اتوني برجل أقيم عليه حد في الخمر، فإن لم أقتله فانا كاذب.

وقال مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وغيرهم: أن لا تقتل عليه - وذكروا ذلك عن عمر بن الخطاب، وسعد بن أبي وقاص.

قال أبو محمد رحمه الله: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك: فوجدنا من رأى قتله:

كما أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن إسحاق أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا أبو داود أخبرنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو سلمة أخبرنا أبان - هو ابن يزيد العطار - عن عاصم - هو ابن أبي النجود - عن أبي صالح السمان عن معاوية بن أبي سفيان قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا شَرِبُوا الْخَمْرَ فَاجْلِذُوهُمْ، ثُمَّ إِذَا شَرِبُوا فَاجْلِذُوهُمْ، ثُمَّ إِذَا شَرِبُوا فَاقْتُلُوهُمْ».

حدثنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا

وَذَكَرُوا عَنِ الصَّحَابَةِ:

مَا أَخْبَرَنَا حَامُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَرْجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الدَّبَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ عَمِّهِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الْمَخَارِقِ عَنْ قَيْصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ جَلَدَ أَبَا عَجْجٍ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِي مَرَّاتٍ. وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ سَعِيدٍ أَيْضًا.

وَكُلُّ ذَلِكَ لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ، عَلَى مَا نَبَّيْنُ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

أَمَّا حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي نَسْخِ الثَّابِتِ مِنَ الْأَمْرِ بِقَتْلِ شَارِبِ الْخَمْرِ فِي الرَّابِعَةِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ ابْنِ الْمَكْدَلِ أَحَدٍ مُتَّصِلًا، إِلَّا شَرِيكَ الْقَاضِي، وَزِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبِكَائِيُّ عَنْ عَمِّهِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ ابْنِ الْمَكْدَلِ - وَهَذَا ضَعِيفَانِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ قَيْصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ مُنْقَطِعٌ، وَلَا حِجَّةَ فِي مُنْقَطِعِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ الَّذِي مِنْ طَرِيقٍ مَعْمُورٍ عَنْهُ مُنْقَطِعٌ - ثُمَّ لَوْ صَحَّ مَا كَانَتْ فِيهِ حِجَّةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ، أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْقَتْلِ، فَإِذْ لَيْسَ ذَلِكَ فِيهِ فَالْيَقِينُ الثَّابِتُ لَا يَجُزُّ تَرْكُهُ لِلضَّعِيفِ الَّذِي لَا يَصِحُّ، وَلَوْ صَحَّ لَكَانَ ظَنًّا - فَسَقَطَ التَّعَلُّقُ بِهِ جَلَّةً.

وَلَوْ أَنَّ إِنْسَانًا يَجْلِدُهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْخَمْرِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَ بِقَتْلِهِ فِي الرَّابِعَةِ، لَكَانَ مُنْقَضَى أَمْرِهِ ﷺ اسْتِنَافَ جُلْدِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَلَا يَبْدَأُ؛ لِأَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - حِينَ لَفِظَ بِالْخَلْدِ الْمَذْكُورِ أَمْرٌ فِي الْمُسْتَنَافِ بِضَرْبِهِ إِنَّ شَرِبَ، ثُمَّ بِضَرْبِهِ إِنْ شَرِبَ ثَانِيَةً، ثُمَّ بِضَرْبِهِ ثَالِثَةً، ثُمَّ بِقَتْلِهِ رَابِعَةً - هَذَا نَصٌّ حَدِيثِي وَكَلَامُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ حِجَّةً لَوْ بَيَّنَّ فِيهِ أَنَّهُ أَنْتَبَهَ بِرُبْعِ مَرَّاتٍ بَعْدَ أَمْرِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِقَتْلِهِ فِي الرَّابِعَةِ.

وَهَكَذَا الْقَوْلُ - سَوَاءٌ سَوَاءٌ - فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

فَأَمَّا نَحْنُ فَقَوْلُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ:

إِنَّ الْوَاجِبَ ضَمُّ أَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَوَامِرِ رَسُولِهِ ﷺ كُلِّهَا بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَالْإِنْفِذَ إِلَى جَمِيعِهَا، وَالْأَخْذَ بِهَا، وَأَنْ لَا يُقَالَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا: هَذَا مَنْسُوخٌ إِلَّا بِبَيِّنٍ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا

الرُّسُولَ﴾.

فَصَحَّ أَنَّ كُلَّ مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، أَوْ رَسُولُهُ ﷺ ففَرْضُ

عَلَيْنَا الْأَخْذُ بِهِ، وَالطَّاعَةُ لَهُ، وَمَنْ أَدْعَى فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ نَسْخًا، فَقَوْلُهُ مُطَرَّحٌ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ لَنَا: لَا تَطِيعُوا هَذَا الْأَمْرَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا مِنْ رَسُولِهِ ﷺ فَوَاجِبٌ عَلَيْنَا عَصْيَانُ مَنْ أَمَرَ بِذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ نَصٌّ جَلِيٌّ يَبَيِّنُ بِشَهْدِ بَأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ مَنْسُوخٌ، أَوْ إِجْمَاعٌ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ بِتَارِيخٍ ثَابِتٍ مَبِينٍ أَنَّ أَحَدَهُمَا نَاسَخٌ لِلْآخَرِ.

وَأَمَّا نَحْنُ - فَإِنَّ قَوْلَنَا: هُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ تَكَفَّلَ بِحِفْظِ دِينِهِ وَآكَمَلَهُ، وَنَهَانَا عَنْ اتِّبَاعِ الظَّنِّ، فَلَا يَجُوزُ الْبَيِّنَةُ أَنْ يَرُدَّ نَصَانُ يُمْكِنُ تَخْصِصُ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ، وَضَمُّهُ إِلَيْهِ، إِلَّا وَهُوَ مَرَأُ اللَّهِ تَعَالَى مِنْهُمَا يَبْقِيَانِ، وَأَنَّهُ لَا نَسْخَ فِي ذَلِكَ بِلَا شَكٍّ أَصْلًا - وَلَوْ كَانَ فِي ذَلِكَ نَسْخٌ لَبَيَّنَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بَيِّنًا جَلِيًّا، وَلَمَا تَرَكَهُ مُلْتَبَسًا مُشْكَلًا، حَاشَ لِلَّهِ مِنْ هَذَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَمْ يَبَيِّنْ إِلَّا أَنْ يَرُدَّ نَصَانُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا غُصُوصًا مِنَ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ أَقْلُ مَعَانٍ مِنْهُ، وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَنْسُوخًا بِالْأَمْرِ، وَيَكُونُ الْبَيِّنَةُ قَدْ جَاءَ أَنَّ الْأَخْصَصَ قَبْلَ الْأَعْمِ بِلَا شَكٍّ - فَبِذَا إِنَّ وَجَدَ فَاحْكُمْ فِيهِ النَّسْخَ وَلَا يَدَّ، حَتَّى يَجِيءَ نَصٌّ آخَرُ أَوْ إِجْمَاعٌ مُتَقَيَّنٌ عَلَى أَنَّهُ غُصُوصٌ مِنَ الْعَامِ الَّذِي جَاءَ بَعْدَهُ.

بِرَهَانٍ ذَلِكَ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ ﴿يَبَيِّنَانَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ﴿يُبَيِّنُ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾، وَالتَّبَيُّانُ - بِلَا شَكٍّ - هُوَ مَا اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ الْفَلْظِ الْوَارِدِ، مَا لَمْ يَأْتِ نَصٌّ آخَرُ، أَوْ إِجْمَاعٌ مُتَقَيَّنٌ عَلَى تَقْلِيدِ عَنْ ظَاهِرِهِ، فَإِذَا اخْتَلَفَتِ الصَّحَابَةُ فَالْوَجِبُ الرُّدُّ إِلَى مَا قَضَى اللَّهُ تَعَالَى الرُّدُّ إِلَيْهِ، إِذْ يَقُولُ ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الْآيَةَ.

وَقَدْ صَحَّ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِقَتْلِهِ فِيهِ الرَّابِعَةِ، وَلَمْ يَصِحَّ نَسْخُهُ، وَلَوْ صَحَّ لَقُلْنَا بِهِ - وَلَا حِجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٢٢٩٠ - مَسْأَلَةٌ: اَخْلِيَطِيْنَ، قَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا يَجُزُّ وَيَحْرُمُ مِنَ الْأَشْرَةِ: أَنَّ الشَّرَّ وَالرُّطْبَ، وَالزُّهْرَ وَالْأَسْرَ، وَالزُّبَيْبَ، هَذِهِ الْخَمْسَةُ - خَاصَّةً دُونَ سَائِرِ الْأَشْيَاءِ - يَجُزُّ أَنْ يُبْذَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى انْتِفَادٍ، وَلَا يَجُزُّ أَنْ يُبْذَلَ شَيْءٌ مِنْهَا مَعَ شَيْءٍ آخَرَ - لَا مِنْهَا وَلَا مِنْ سَائِرِهَا - فِي الْعَالَمِ. وَأَنَّهُ لَا يَجُزُّ أَنْ يُخْلَطَ نَبِيذُ شَيْءٍ - بَعْدَ طَيِّبِهِ أَوْ قَبْلَ طَيِّبِهِ - لَا بِشَيْءٍ آخَرَ وَلَا بِنَبِيذِ شَيْءٍ آخَرَ - لَا مِنْهَا وَلَا مِنْ غَيْرِهَا - أَصْلًا.

وَأَمَّا مَا عَدَا هَذِهِ الْخَمْسَةَ فَجَائِزٌ أَنْ يُبْذَلَ مِنْهَا الشَّيْءَانِ وَالْأَكْثَرُ مَمَّا، وَأَنْ يُخْلَطَ نَبِيذُ اثْنَيْنِ مِنْهَا فَصَاعِدًا أَوْ عَصِيرُ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا،

وَبِهِ إِلَى خَمَاوُ بَيْنَ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ أَتَى بِرَجُلٍ صَائِمٍ دَعَا قَوْمًا فَسَقَاهُمُ الْخَمْرَ - وَلَمْ يَشْرَبْ مَعَهُمْ - فَجَلَدُوا الْحَدَّ، وَجَلَدَهُ مَعَهُمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَيْسَ هَذَا مِمَّا يُعْتَبَرُ بِهِ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ مَسَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وَقَدْ بَيَّنَّا - أَنْ لَا حَدَّ إِلَّا عَلَى زَانٍ، أَوْ مُرْتَدٍّ، أَوْ مُخَارِبٍ، وَقَافِظٍ، أَوْ سَارِقٍ، أَوْ مُسْتَعْرِجٍ جَائِعٍ، أَوْ شَارِبٍ خَمْرٍ.

وَأَمَّا مَنْ سَقَى غَيْرَهُ الْخَمْرَ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَشْرَبُهُ حَرَامًا، وَلَمْ يَأْتِ بِإِيجَابِهَا بِإِيجَابِ الْحَدِّ عَلَيْهِ، لَا قُرْآنًا، وَلَا سُنَّةَ صَحِيحَةٍ، وَلَا سِقِيمَةٍ، وَلَا إِجْمَاعًا، وَلَا قَوْلَ صَاحِبٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَقَدْ يَلْزَمُ مَنْ رَأَى الْقَوَدَ بِالْقَتْلِ عَلَى الْمُسْلِكِ إِنْسَانًا حَتَّى قَتَلَ ظُلْمًا، وَمَنْ رَأَى الْحَدَّ فِي التَّغْرِيصِ قِيَاسًا عَلَى الْقَذْفِ، وَمَنْ رَأَى الْحَدَّ عَلَى فَاعِلٍ فَعَلَ قَوْمٌ لَوْ طُ قِيَاسًا عَلَى الزُّنَى: أَنْ يَرَى الْحَدَّ عَلَى سَاقِي الْقَوْمِ الْخَمْرَ قِيَاسًا عَلَى شَارِبِهَا - وَإِلَّا فَقَدْ تَنَاقَضُوا فِي قِيَاسِهِمْ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٢٩٣ - مَسْأَلَةٌ: مَنْ اضْطُرَّ إِلَى شُرْبِ الْخَمْرِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْ أَكْرَهَ عَلَى شُرْبِ الْخَمْرِ، أَوْ اضْطُرَّ إِلَيْهَا لِعَطَشٍ، أَوْ عِلَاجٍ، أَوْ لِدَفْعِ خَنْقٍ، فَشَرِبَهَا، أَوْ جَهَلَهَا فَلَمْ يَذَرْهَا خَمْرًا، فَلَا حَدَّ عَلَى أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ. أَمَّا الْمَكْرُهُ - فَإِنَّهُ مُضْطَرٌّ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّرْتُمْ إِلَيْهِ».

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى «وَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاطِلٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ».

فَصَحَّ أَنْ الْمُضْطَرَّ لَا يَجْرِمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا اضْطُرَّ إِلَيْهِ مِنْ طَعَامٍ، أَوْ شَرَابٍ.

وَأَمَّا الْجَاهِلُ - فَإِنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَلَا حَدَّ إِلَّا عَلَى مَنْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ - وَلَا يَخْتَلِفُ اثْنَانِ مِنَ الْأُمَّةِ فِي أَنَّهُ مِنْ دَسْتٍ إِلَيْهِ غَيْرُ امْرَأَتِهِ فَوَطْئَهَا وَهُوَ لَا يَدْرِي مِنْ هِيَ يَظُنُّ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِيكَهَ جَاهِلًا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

قَالَ تَعَالَى «لَا تَذَكَّرُكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ» فَصَحَّ أَنَّهُ لَا حَدَّ إِلَّا عَلَى مَنْ بَلَغَ التَّحْرِيمَ، وَعَلَى مَنْ عَرَفَ أَنَّ الزُّنَى حَرَامٌ فَقَصَدَهُ عَمْدًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَبَيَّنَّا السُّنَنَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ، فَمَنْ شَرِبَ مِنَ الْخَلِيطَيْنِ الْمَخْرُجَيْنِ مِمَّا ذَكَرْنَا شَيْئًا لَا يَسْكُرُ فَقَدْ شَرِبَ حَرَامًا كَالدَّمِ، وَالْبَوْلِ، وَلَا حَدَّ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْرَبْ خَمْرًا، وَلَا حَدَّ إِلَّا فِي الْخَمْرِ. يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ» وَلِلْأَثَرِ الثَّابِتَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ، وَلَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ» فَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَمْرًا فَلَا حَدَّ فِيهِ، وَإِنَّمَا فِيهِ التَّغْزِيرُ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ أَتَى مُتَكْرِّرًا.

وَأَمَّا كُلُّ خَلِيطَيْنِ مِمَّا ذَكَرْنَا مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ إِذَا اسْكُرَ فَهُوَ خَمْرٌ، وَعَلَى شَارِبِهِ حَدُّ الْخَمْرِ، لِمَا ذَكَرْنَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٢٩١ - مَسْأَلَةٌ: مَتَى يُحَدُّ السُّكْرَانُ؟ أَتَبَدُّ

فِي خَالِ سَكْرِهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا:

فَرُوي عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالشَّعْبِيِّ، أَنَّهُمَا قَالَا: لَا يُحَدُّ حَتَّى يَصْحُوَ.

وَبِهِ - قَالَ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يُجْلَدُ حِينَ يُؤْخَذُ. وَمَا نَعْلَمُ بِمَنْ قَالَ: يُؤْخَذُ حَتَّى يَصْحُوَ إِلَّا أَنَّ قَالُوا: إِنْ الْجَلْدُ تَكْيِيلٌ وَلَيْلَامُ، وَالسُّكْرَانُ لَا يَعْقِلُ ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَاحْتَجَّ مَنْ رَأَى أَنَّ الْحَدَّ حِينَ يُؤْخَذُ بِالْخَبَرِ الثَّابِتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ طَرَفَيْ عُبَيْدِ بْنِ الْحَارِثِ، وَأَبِي سَالِكٍ، وَغَيْرِهِمْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «أَيُّيَ بِالشَّرْبِ فَكَّرَ، فَضَرَبَهُ وَلَمْ يَنْتَظِرْ أَنْ يَصْحُوَ».

وَالنَّظَرُ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْخَبَرِ الثَّابِتِ، فَالْوَاجِبُ أَنْ يُحَدَّ حِينَ يُؤْخَذُ بِهِ، إِنْ كَانَ يُكُونُ لَا يُجِسُّ أَصْلًا، وَلَا يَفْهَمُ شَيْئًا، فَيُؤْخَذُ حَتَّى يُجِسَّ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٢٩٢ - مَسْأَلَةٌ: فِيمَنْ جَالَسَ شُرَابَ الْخَمْرِ، أَوْ دَفَعَ

إِبْنَهُ إِلَى كَافِرٍ فَسَقَاهُ خَمْرًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَنَا الْحَصَاجُ بْنُ الْإِمْهَالِ أَخْبَرَنَا خَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ بْنِ جُدْعَانَ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: أَنَّ ابْنَ عَامِرٍ قَالَ: لَا أَوْتَى بِرَجُلٍ دَفَعَ ابْنَهُ إِلَى يَهُودِيٍّ، أَوْ نَصْرَانِيٍّ، فَسَقَاهُ خَمْرًا إِلَّا جَلَدْتُ أَبَاهُ الْحَدَّ.

إلا بنصٍّ، أو إجماع، وبالله تعالى التَّوفيقُ.

٢٢٩٤ - مسألة: حدُّ الذَّميِّ في الخمر.

قال أبو محمد رحمه الله: قد بينّا في مواضع جمّة مقدار الحكم على أهل الذَّمِّ كالحكم على أهل الإسلام. لقول الله تعالى ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِئَةً وَيَكُونََ الَّذِينَ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾.

ولقوله تعالى ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾.

قال الحسن بن زياد: لا حدُّ على الذَّميِّ إلا أن يسكر، فإن سكر فعليه الحدُّ.

قال أبو محمد رحمه الله: وهذا تقسيم لا وجه له؛ لأنّه لم يوجب قرآن، ولا سنّة، ولا إجماع، وبالله تعالى التَّوفيقُ.

٢٢٩٥ - مسألة: قال أبو محمد رحمه الله: جائز بيع

العصير لمن لا يوقن أنّه يبقية حتى يصير خمرًا، فإنّ تيقن أنّه يجعله خمرًا لم يحلّ بيعه منه أصلاً وفسخ البيع. لقول الله تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ وبيّن ندرى أنّه من باع العنب، أو التين، أو الخمر ممن يتخذ خمرًا، فقد أعانه على الإثم والعدوان - وهذا محرّم بنصّ القرآن، وإنّ هو محرّم فقد قال رسول الله ﷺ «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زُورٌ».

قال أبو محمد رحمه الله: ومن كسر إناء خمر، أو شقّ زقّ خمر، ضمنه؛ لأنّه لم يصحّ في ذلك أثر، وأموال الناس محرّمة، وقد يغسل الإناء ويستعمل فيما يحلّ، فإفساده إفساد للمال.

فإن قيل: إنّ أبا طلحة: وجماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - كسروا خوابي الخمر.

قلنا: لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ وليس في ذلك الخبر أنّه عليه السلام عرف ذلك فأقرّه - والحديث الذي فيه شقّ الزقاق لا يصحّ؛ لأنّه من رواية طلق، ولا يدرى من هو، عن شراحيل بن نكيل - هو مجهول.

قال أبو محمد رحمه الله: ومن طرح في الخمر سمكاً وملحاً فجعلها مرياً، فقد عصى الله تعالى، وعليه التعزير، لاستعماله الخمر الذي لا يجوز استعماله، ولا تحلّ في شيء أصلاً، ولا يحلّ فيها شيء إلا الهرق، فإن أدرك ذلك - وللخمر ريح، أو طعم، أو لون: هرق الجميع.

وهكذا كلّ مانع خلط فيه خمر - وإن لم يدرك ذلك إلا وقد استحالته ولم يبق لها أثر - فلا يفسد شيء من ذلك، وهو حلال أكله، وبيعه. وهو لمن سبق إليه من الناس، لا لمن يطرح الخمر - فمتى سقط ملكٌ صاحبه عنه، وإذا سقط عنه ملكه: لم يرجع إليه

فإن قالوا: «يُجَلَّدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّكَرَانُ إِذَا أَتَى بِهِ».

ورروا حديث الخمر بعينها، والسكر من غيرها، أو من كل شراب، و«اشربوا في الظُّرُوفِ وَلَا تَسْكُرُوا» وما كان في معنى هذه الأخبار.

قلنا لهم: وبالله تعالى التوفيق.

- فأنتم أول من خالف ذلك، فإنكم لا ترون الحد على من وجد سكران.

وأيضاً: فهل وجدتم أن النبي ﷺ ساله لماذا سكر؟

فإن قال له: من نبيز عسل، أو شراب شعير، أو شراب ذرة، أطلقه، وقد كان كل ذلك موجوداً كثيراً على عهد - عليه السلام.

وإن قال له: من نبيز تمر، أو نقيع زبيب، أو عصير عنب: حدّه. هل جاء هذا قط في نقل صادق أو كاذب؟ فأتى لكم هذا التقسيم السخيف، فعنه سألناكم، وعن تحريمكم به، وتغليظكم، وعن إباحكم به الأشياء المحرمة، أو إسقاطكم حدود الله تعالى الواجبة.

فإن قالوا: قد صح الإجماع على حد الشارب بعصير العنب الذي لم يطبخ إذا سكر، واختلف فيما عداه.

قلنا لهم: فمن أين أوجتم الحد على من سكر من نبيز التمر - مطبوخاً كان أو غير مطبوخ - ومن نبيز الرطب كذلك، ومن نبيز الزهر، ومن نبيز البسر، ومن نبيز الزبيب كذلك، ولا إجماع في وجوب الحد عليه.

وقد روينا عن الحسن وغيره: أنه لا حد على السكران من النبيذ.

وكذلك عن إبراهيم النخعي.

وهو قول ابن أبي ليلى - ولا يحدون أبداً قول صاحب، ولا قول تابع بمثل هذا التقسيم.

وكذلك من اضطر إلى الخمر لعطش، أو لاختناق، فشرّب منها مقدار ما يزيل عطشه، أو اختناقه، وذلك حلال له - عندنا وعندهم - فسكر من ذلك، وهذا لا يقولونه.

فصح يقيناً أن السكر لا حد فيه أصلاً، وإنما الحد، والتحريم، في المسكر - سكر منه أو لم يسكر.

وقد نجد من يسكر من ثلاثة أرطال - أو أربعة سكرًا شديدًا - وغد من لا يسكر من أزيد من عشرين رطلاً من خمر، ولا تغتير له حالة أصلاً.

وأما القذف بشراب الخمر - فقد ذكرناه قبل هذا بسابواب

١٠٢ - كتاب مسائل التغزير وما لا حد فيه

٢٢٩٦ - مسألة: قال أبو محمد رحمه الله: فقد قلنا:

إنه لا حد لله تعالى محدود ولا لموسله ﷺ إلا في سبعة أشياء، وهي: الرذّة، والحراية قبل أن يقدر عليه، والزنى، والقذف بالزنى، وشرب المسكر - سكر أو لم يسكر - والسرقة، وجحد العارية.

وأما سائر المعاصي - فإن فيها التغزير فقط - وهو الأدب - ومن جملة ذلك أشياء، رأى فيها قوم من المتقدمين حداً واجباً نذكرها - إن شاء الله تعالى - ونذكر حجة من رأى فيها الحد وحجته من لم يره ليلوح الحق في ذلك - بعون الله تعالى - كما فعلنا في سائر كتابنا: وتلك الأشياء: السكر، والقذف بالخمر، والتعرض، وشرب السدم، واكل الخنزير، والميتة، وفعل قوم لوط، وإتيان البهيمة، والمرأة تستنكح البهيمة، والقذف بالبهيمة، وسحق النساء، وترك الصلاة غير جاحد لها، والفطر في رمضان كذلك، والسحر. ونحن إن شاء الله تعالى ذكروا كل ذلك باباً باباً.

٢٢٩٧ - مسألة: السكر.

قال أبو محمد: إباح أبو حنيفة شرب نقيع الزبيب إذا طبخ، وشرب نقيع التمر إذا طبخ، وشرب عصير العنب إذا طبخ حتى يذهب ثلثه - وإن أسكر كل ذلك - فهو عنده حلال، ولا حد فيه ما لم يشرب منه القدر الذي يسكر - وإن سكر من شيء من ذلك فعليه الحد.

وإن شرب نبيذ تين مسكر، أو نقيع عسل مسكر، أو عصير تفاح مسكر، أو شراب قبيح، أو شعير، أو ذرة مسكر: فسكر من كل ذلك، أو لم يسكر، فلا حد في ذلك أصلاً.

قال أبو محمد رحمه الله: وهم يقولون: إن الحدود لا تؤخذ قياساً أصلاً، فتقول لهم: أين وجدتم هذا التقسيم؟ أي قرآن، أم في سنة صحيحة، أو سقيمة، أو موضوع؟ أو في إجماع، أو دليل إجماع؟ أم في قول صاحب، أم في قول أحد قبلكم، أم في قياس، أم في رأي يصح؟ فلا سبيل لهم إلى وجود ذلك في شيء مما ذكرنا لأنهم، إن قالوا: حرم الله تعالى الخمر في القرآن.

قلنا: نعم، فمن أين وجدتم أنتم الحد في السكر مما ليس خراً عندكم، بل هو حلال عندكم طيب، وهو مطبوخ عصير العنب إذا ذهب ثلثه، ونقيع الزبيب، ونقيع التمر إذا طبخا، ولا خمر هاهنا أصلاً.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ يَسْتَأْبُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قَتَلَ.

وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ.

وَالرَّابِعُ: أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، فَإِنْ عَادَ عَزَّرَ. وَقَوْلُهُ

خَامِسَةً: أَنَّهُ يَمُزُّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَظَنَرْنَا فِيمَا يَجْتَعُّ بِهِ مِنْ رَأْيِ أَنْ

فِي ذَلِكَ حَدًّا، فَلَمْ نَجِدْ لَهُمْ شَيْئًا إِلَّا الْقِيَاسَ، فَلَمَّا كَانَتْ الْخَمِيرُ مَطْعُومَةً مُحَرَّمَةً، فِيهَا حَدٌّ مُعَدُّودٌ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَطْعُومٍ مُحَرَّمٍ، فِيهِ حَدٌّ مُعَدُّودٌ كَالْخَمْرِ، قِيَاسًا عَلَيْهَا - وَهَذَا أَصَحُّ قِيَاسٍ فِي الْعَالَمِ إِنْ صَحَّ قِيَاسٌ يَوْمًا مَا.

وِطَافَةُ قَالَتْ: لَمْ يَفْرُضْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَكِنَّ الصَّحَابَةَ

اجْتَمَعَتْ عَلَى فَرْضِهِ فَصَارَ رَاجِعًا بِالْإِجْمَاعِ. وَطَافَةُ قَالَتْ: إِنَّمَا فَرَضَتْ قِيَاسًا عَلَى حَدِّ الْقَذْفِ؛ لِأَنَّهَا تَوْدِي إِلَى السَّكْرِ، فَيَكُونُ فِيهِ الْقَذْفُ.

فَأَمَّا الْفِرْقَةُ الَّتِي قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ حَدَّ الْخَمْرِ،

فَمِنْ أَصْلِهِمْ أَنْ يُقَاسَ الْمُسْكُوتُ عَنْهُ عَلَى الْمُنْصَوِّصِ عَلَيْهِ، وَهَؤُلَاءِ يَقِيسُونَ مِنَ الذَّبْرِ عَلَى مِنَ الذِّكْرِ؛ لِأَنَّ كُلَّيْهَا عَنْدهُمْ فَرْجٌ، وَلَا يَشْكُ ذُو حَسٍّ سَلِيمٌ لَهُ أَنْ يَصُحَّ الْقِيَاسُ، فَإِنْ قِيَاسُ شُرْبِ الدَّمِ، وَأَكْلِ الْخَنزِيرِ، وَالْمَيْتَةِ، عَلَى شُرْبِ الْخَمْرِ أَصَحُّ مِنْ قِيَاسِ الذَّبْرِ عَلَى الذِّكْرِ، وَكُلُّهُمْ يَقِيسُونَ حَكَمَ مَاءِ الْوَرْدِ، وَالْعَسَلِ، ثَمُوتٍ فِيهِ الْفَارَةُ، أَوْ الْقَطَاةُ، فَلَا تَغْيِيرُ لَنَا وَلَهُمَا وَلَا طَعْمًا وَلَا رِيحًا، عَلَى السَّمَنِ ثَمُوتٍ فِيهِ الْفَارَةُ - وَقِيَاسُ الْخَنزِيرِ، وَالدَّمِ، وَالْمَيْتَةِ، عَلَى الْخَمْرِ أَصَحُّ مِنْ كُلِّ قِيَاسٍ لَهُمْ، وَلَوْ صَحَّ يَوْمًا مَا.

وَأَمَّا الْقَطَاةُ فَلَيْسَتْ كَالْفَارَةِ؛ لِأَنَّ الْقَطَاةَ تَوَكَّلُ، وَالْفَارَةُ لَا

تَوَكَّلُ، وَالْقَطَاةُ تُجْزِي فِي الْحُلِّ وَالْإِحْرَامِ، وَلَا يَحِلُّ قَتْلُهَا هُنَاكَ - وَالْفَارَةُ لَا تُجْزِي، وَيَحِلُّ قَتْلُهَا هُنَاكَ.

وَكَذَلِكَ مَاءُ الْوَرْدِ وَالْعَسَلِ، لَيْسَ كَالسَّمَنِ؛ لِأَنَّ الْعَسَلَ عِنْدَ

بَعْضِهِمْ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَالسَّمَنُ لَا زَكَاةَ فِيهِ، وَمَاءُ الْوَرْدِ لَا رِيحَ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَالسَّمَنُ فِيهِ الرِّيسَا عِنْدَ جَمِيعِهِمْ - فَظَهَرَ تَرْكُهُم الْقِيَاسَ الَّذِي بِهِ يَجْتَنُّونَ، وَأَنَّهُمْ لَا يَحْسُونَهُ، وَلَا يَطْرُدُونَهُ.

وَأَمَّا الطَّافَةُ الَّتِي تَقُولُ: إِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَرَضُوا

حَدَّ الْخَمْرِ، وَالْقِيَاسَ أَيْضًا لَزِمَ لَهُمْ، كَمَا لَزِمَ الطَّافَةُ الْمَذْكُورَةُ.

وَأَمَّا الطَّافَةُ الَّتِي قَالَتْ: إِنَّ حَدَّ الْخَمْرِ إِنَّمَا فَرَضَ قِيَاسًا عَلَى

حَدِّ الْقَذْفِ، وَالْقِيَاسَ لِهَؤُلَاءِ الزَّمَمُ؛ لِأَنَّهُ كَمَا جَازَ أَنْ يَفْرَضَ حَدُّ الْخَمْرِ قِيَاسًا عَلَى حَدِّ الْقَذْفِ، فَكَذَلِكَ يَفْرَضُ حَدُّ أَكْلِ الْخَنزِيرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَشُرْبِ الدَّمِ، قِيَاسًا عَلَى حَدِّ الْخَمْرِ - وَجُمْهُورُهُمْ يَجْزُونَ

وَقَوْلُ رَجَاءِ بْنِ حَيوةٍ وَغَيْرِهِ إِجْبَابَ الْحَدِّ فِيهِ، وَيَبَيِّنُ أَنَّ الْحَدَّ لَا يَجِبُ فِي ذَلِكَ، إِذْ لَمْ يَأْتِ بِهِ قَرَأَنٌ، وَلَا سَنَةٌ، وَلَا إِجْمَاعٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَأَمَّا التَّعْرِيفُ فِي الْقَذْفِ - فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي كَلَامِنَا فِي حَدِّ الْقَذْفِ وَتَقْصِيَّتِهِ هُنَاكَ أَنَّهُ لَا حَدٌّ فِي التَّعْرِيفِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجِبِ الْحَدَّ فِيهِ قَرَأَنٌ، وَلَا سَنَةٌ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا صَحِيحَةً، وَلَا سَقِيمَةً، وَلَا إِجْمَاعًا، لِأَنَّ الصَّحَابَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ، وَلَيْسَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ بَعْضٍ - وَذَكَرْنَا صَحَّةَ الْخَبَرِ «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الَّذِي أَخْبَرَهُ: أَنَّ امْرَأَتَهُ وَلَدَتْ وَلَدًا أَسْوَدَ وَهُوَ يُعْرَضُ بِقَبِيهِ».

وَفِي الَّذِي أَخْبَرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَّ امْرَأَتَهُ لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ» فَلَمْ يَوْجِبِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ حَدَّ الْقَذْفِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٢٩٨ - مسألة: شرب الدم، وأكل الخنزير، والميتة.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا حَامِدُ بْنُ أَبِي مُرَجٍّ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الدَّبَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ، قَتَلَ لِعَطَاءَ: رَجُلٌ وَجَدَ يَأْكُلُ لَحْمَ الْخَنزِيرِ، وَقَالَ: اشْتَهَيْتُهُ - أَوْ مَرَّتْ بِهِ بَدَنَةً فَتَحَرَّاهُ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهَا بَدَنَةٌ - أَوْ إِسْرَاءُ أَفْطَرْتُ فِي رَمَضَانَ - أَوْ أَصَابَ امْرَأَتَهُ حَاضًا - أَوْ قَتَلَ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ مُتَعَمِّدًا - أَوْ شَرِبَ خمرًا فَتَرَكَ بَعْضَ الصَّلَاةِ فَذَكَرَ جَمَلَةً، فَقَالَ عَطَاءُ: مَا كَانَ اللَّهُ نَسِيًّا، لَوْ شَاءَ لَجَعَلَ ذَلِكَ شَيْئًا يَسْمِيهِ، مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ شَيْءًا - ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَنْ قَالَ: إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ مَرَّةً لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِذَا عَادَ ذَلِكَ: فَلْيَنْكَلْ - وَذَكَرَ الَّذِي قَبْلَ امْرَأَتِهِ، وَالَّذِي أَصَابَ أَهْلَهُ فِي رَمَضَانَ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: إِذَا أَكَلَ لَحْمَ الْخَنزِيرِ، ثُمَّ عَرَضَتْ لَهُ التَّوْبَةُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قَتَلَ.

بِهِ - إِلَى مَعْمَرٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ فِي رَجُلٍ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ: إِذَا كَانَ فَاسِقًا مِنَ الْفَسَاقِ: تَكَلَّ تَكَلَّا مُوجِعًا، وَيَكْفُرُ أَيْضًا - وَإِنْ كَانَ فَعَلَ ذَلِكَ اتِّحَالًا لِدِينٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ، عَرَضَتْ عَلَيْهِ التَّوْبَةُ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ فِي أَكْلِ لَحْمِ الْخَنزِيرِ فِي كُلِّ ذَلِكَ: حَدٌّ كَحَدِّ الْخَمْرِ.

وَالَّذِي نَعْرِفُهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، أَصْحَابِهِمْ، وَأَصْحَابِنَا: أَنَّهُ يَمُزُّ فَقَطْ، فَهَذِهِ فِي الْخَنزِيرِ خَمْسَةُ اقْوَالٍ:

قَوْلٌ فِيهِ: الْحَدُّ كَحَدِّ الْخَمْرِ.

وَقَوْلٌ فِيهِ: أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِ أَصْلًا.

وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ - وَأَوَّلُ قَوْلِي عَطَاءٍ.

القياس على القيس. فوضح ما قلناه من فساد أقوالهم.

ثم نظرنا في قول من قال: يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، فوجدناه قد حكم له بحكم الردة عنه - وهذا خطأ؛ لأنه قول بلا برهان، ولا يجوز أن يحكم على مسلم بالكفر من أجل معصية اتى بها إلا أن يأتي نص صحيح، أو إجماع متيقن، على أنه يكون بذلك كافراً، وإن ذلك الفعل كفر، وليس معنا نص، ولا إجماع، على أن أكل الخنزير، والميتة، والدم غير مستحل لذلك، كافراً، ولكنه عاص، مذنب، فاسق، إلا أن يفعل ذلك مستحلاً له، فيكون كافراً حيثما؛ لأن معاندة ما صح الإجماع عليه من نصوص القرآن، وسنن رسول الله ﷺ كفر لا خلاف فيه - فسقط هذا القول لما ذكرنا، ولقول رسول الله ﷺ «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني محمد رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وجسابهم على الله».

٢٢٩٩ - مسألة: تارك الصلاة عمداً حتى يخرج وقتها.

قال أبو محمد رحمه الله: ذهب مالك، والشافعي إلى أن من قال: الصلاة حق فرض إلا أني لا أريد أن أصلي - فإنه يثنأى به حتى يخرج وقت الصلاة، ثم يقتل.

وقال أبو حنيفة، وأبو سليمان، وأصحابهما: لا قتل عليه، لكن يعزّر حتى يصلي.

قال أبو محمد رحمه الله: أما مالك، والشافعي، فإنهما يريان تارك الصلاة الذي ذكرنا مسلماً؛ لأنهما يورثان ماله ولده، ويصليان عليه، ويدفنانه مع المسلمين، ولا يفرقان بينه وبين امرأته، وينفذان وصيته، ويورثانه من مات قبله من ورثته من المسلمين، فإذا ذلك كذلك فقد سقط قولهما في قتله؛ لأنه لا يجل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، أو زنى بعد إحصان، أو نفس بنفس وتارك الصلاة معتمداً - كما ذكرنا - لا يخلو من أن يكون بذلك كافراً، أو يكون غير كافر - فإن كان كافراً، فهم لا يقولون بذلك؛ لأنهم لو قالوه للزمهم أن يلزموه حكم المرتد في التعزير بينه وبين امرأته، وفي سائر أحكامه - فإذا ليس كافراً، ولا قاتلاً، ولا زانياً عصياً، ولا عارياً، ولا محدوداً في الخمس ثلاث مرات، فدعه حرام بالنص، فسقط قوه في بقاءه لا إشكال فيه - والحمد لله رب العالمين.

فإن احتجوا بالخبر الثابت الذي ذكرناه أنما من قول رسول الله ﷺ «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله

وأني محمد رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وجسابهم على الله».

ويقول الله تعالى «فأقاتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذلهم وخذروهم وأخضروهم وأقتلوا لهم كل مرقط فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم».

قالوا: ولا يجوز تخليته من لم يصل، ولم يزل.

وذكرنا ما روينا من طريق مسلم أخبرنا هذاب بن خالد أخبرنا همام بن يحيى أخبرنا قتادة عن الحسن عن ضبة بن محسن عن أم سلمة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال: «سكروا أسوأ فتعرفون وتكفرون، فمن عرف برئ ومن أكره سليم، قال: فمن رضي وتاب، قالوا: أفلا نقابلهم؟ قال: لا، ما صلوا».

ومن طريق مسلم أخبرنا داود بن رشيد أخبرنا الوليد بن مسلم أخبرنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أخبرني مولى بني فزارة زريق بن حيّان أنه سمع سليم بن قرظة ابن عم عوف بن مالك الأشجعي يقول سمعت عوف بن مالك يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خير أئمتكم الذين تجوبونهم وتجيبونكم وتصلون عليهم وتصلون عليكم، وتبرأ من أئمتكم الذين يعضونهم ويعضونكم وتلتعنونهم وتلتعنونكم قلنا: يا رسول الله أفلا نسابنهم عند ذلك؟ قال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وذكر باقي الخبر.

والحديثين اللذين فيهما «نهيت عن قتل المصلين فأولئك الذين نهاني الله عن قتلهم» ولا لعله يكون يصلي.

ومن طريق مسلم أخبرنا قتيبة أخبرنا عبد الواحد - هو ابن زياد - عن عمارة بن القعقاع أخبرنا عبد الرحمن بن أبي النعم قال: سمعت أبا سعيد الخدري يقول «نهيت علي بن أبي طالب إلى رسول الله ﷺ بذهبية في أيوم مقروط لم تحصل من ثوابها وذكر الحديث - وفيه ققام رجل غائر العينين مشرف الوجنتين، تأشير الجبهة، كثر الحجة، مخلوق الرأس مشعر الإزار فقال: يا رسول الله أتى الله، فقال: وتلك، أئت أخق أهل الأرض أن ينفي الله؟ قال: ثم ولى الرجل، فقال خالداً بن الوليد: يا رسول الله ألا أضرب عنقه؟ قال: نعمه يكون يصلي».

قال أبو محمد رحمه الله:

ومن طريق مسلم أخبرنا هذاب بن السري أخبرنا أبو الأحوص عن سعيد بن مسروق عن عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد الخدري قال: «نهيت علي بن أبي طالب إلى النبي ﷺ

بَعِيَّتِي فِي تَرْكِهَا فَذَكَرَ الْحَبَرُ. وَفِيهِ فَجَاءَ رَجُلٌ كَتَّ اللَّحْيَةَ مُشْرِفُ الْوُجْهِينِ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ نَائِي الْحَيْنِ مَخْلُوقُ الرَّأْسِ، فَقَالَ: أَتَى اللَّهُ يَا مُحْسِنُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَطْعُ اللَّهَ إِنَّ لَمْ أُطْعَمْهُ، أَيَأْتِنِي عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، وَلَا تَأْتِنِي - ثُمَّ أَقْبَرَ الرَّجُلُ، فَاسْتَأْذَنَ رَجُلٌ مِنْ الْقَوْمِ فِي قَتْلِهِ - يَزُونَ أَنَّهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَخْرُجُ مِنْ هَيْضَتِي هَذَا قَوْمٌ يَمْرُقُونَ الْفَرَّانَ لَا يُجَاوِرُ خَسَارَهُمْ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَتَغَوَّرُونَ أَهْلَ الْأَرْثَانِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَيْنٌ أَذْرَكْتَهُمْ لَا قَتْلَهُمْ قَتْلٌ عَادِي».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَخَبِرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ يَمُوتُ قَاتِلُ النَّاسِ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ حَرَمَتْ دِمَاوَهُمْ.

فَصَحَّ أَنَّهُمْ إِنْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ حَلَّتْ دِمَاوَهُمْ، وَنَهَى عَنْ قَتْلِ الْأَمَةِ مَا صَلُّوا.

فَصَحَّ أَنَّهُمْ إِنْ لَمْ يَصَلُّوا قُوتِلُوا.

وَصَحَّ أَنَّ الْقَتْلَ بِالصَّلَاةِ حَرَامٌ، فَوَجِبَ أَنَّهُ بِغَيْرِ الصَّلَاةِ حِلَالٌ.

وَصَحَّ أَنَّهُ نَهَى عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّيِّ.

فَصَحَّ أَنَّهُ لَمْ يَنْهَ عَنْ قَتْلِ غَيْرِ الْمُصَلِّيِّ - مَا نَعْلَمُ لَهُمْ حُجَّةً فِي إِجَابَةِ قَتْلِ مَنْ لَا يَصَلِّي غَيْرَ هَذَا - وَكَلَّهُ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ، عَلَى مَا نَبَّيْنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى: أَمَّا الْآيَةُ - فَإِنَّ نَصَهَا قَتْلَ الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ. وَلَا يَخْتَلِفُ اثْنَانِ مِنَ الْأُمَّةِ فِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يَدْعُو الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْإِيمَانِ حَتَّى مَاتَ - إِلَى رِضْوَانِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَرَامَتِهِ - وَأَنَّهُ فِي كُلِّ ذَلِكَ لَمْ يَقِفْ مِنْ أَجَابِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى يَأْتِيَ وَقْتُ صَلَاةٍ فَيَصَلِّي، ثُمَّ حَتَّى يَحُولَ الْحَوْلُ فَيَزَكِّي، ثُمَّ يَطْلُقُهُ - هَذَا مَا لَا يَقْدَرُ أَحَدٌ عَلَى دَفْعِهِ.

وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ:

فَأَمَّا حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ، وَعُوفِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْمَنْعُ مِنْ قَتْلِ الْوَلَاءِ مَا صَلُّوا وَلَسْنَا مَعَهُمْ فِي مَسْأَلَةِ الْقِتَالِ، وَإِنَّمَا نَحْنُ مَعَهُمْ فِي مَسْأَلَةِ الْقَتْلِ صَبْرًا وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ جَازَ قَتْلُهُ إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهِ قَتْلٌ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْمُفْسِدِينَ﴾ فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِقَتْلِ الْبَاطِلِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى أَنْ يَفْثُوا، ثُمَّ حَرَّمَ قَتْلَهُمْ إِذَا فَاوَا.

وَهَكَذَا كُلُّ مَنْ مَنَعَ حَقًّا مِنْ أَيْ حَقٍّ كَانَ - وَلَوْ أَنَّهُ فَلَسٌ - وَجِبَ عَلَيْهِ لِلَّهِ تَعَالَى، أَوْ لِأَدَمِيٍّ، وَامْتَنَعَ دُونَ آدَامِهِ فَإِنَّهُ قَدْ حُلَّ قَتْلُهُ؛ لِأَنَّهُ بَاغٍ عَلَى أَخِيهِ، وَبَاغٍ فِي الدِّينِ.

وَكذلك كُلُّ مَنْ مَنَعَ مِنْ عَمَلٍ لَهُ تَعَالَى لَزِمَهُ وَامْتَنَعَ دُونَهُ، وَلَا فَرْقَ، فَإِذَا قَدَّرَ عَلَيْهِمْ أَجْبَرُوا عَلَى آدَامِهِ مَا عَلَيْهِمْ بِالتَّعْزِيرِ وَالسَّجْنِ. كَمَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَنْ أَتَى مَنَكَرًا فَلَا يَزَالُ يُوَدَّبُ حَتَّى يُوَدِّيَ مَا عَلَيْهِ أَوْ يَمُوتَ - غَيْرَ مُقْصِدٍ إِلَى قَتْلِهِ - وَحَرَمَتْ دِمَاوُهُمُ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ، وَتَارَكَ الصَّلَاةَ الْمُتَمَنِّعُ مِنْهَا وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ، إِنْ مَنَعَ قَوْلًا، وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ لَمْ يَحِلَّ قَتْلُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوَجِبْ ذَلِكَ نَصًّا وَلَا إِجْمَاعًا، بَلْ يُوَدَّبُ حَتَّى يُوَدِّيَهَا أَوْ يَمُوتَ كَمَا قُلْنَا - غَيْرَ مُقْصِدٍ إِلَى قَتْلِهِ - وَلَا فَرْقَ.

فَصَحَّ أَنَّ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ - حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ، وَحَدِيثُ عُوفِ - إِنَّمَا هُوَ فِي بَابِ الْقِتَالِ لِلْأَمَةِ، لَا فِي بَابِ الْقَتْلِ الْمُقْدُورِ عَلَيْهِ لَا يَصَلِّي.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ "لَعَلَّهُ يَصَلِّي" فَإِنَّمَا فِيهِ الْمَنْعُ مِنْ قَتْلِ مَنْ يَصَلِّي، وَلَيْسَ فِيهِ قَتْلُ مَنْ لَا يَصَلِّي أَصْلًا، بَلْ هُوَ مَسْكُوتٌ عَنْهُ، وَإِذَا سَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ حُكْمٍ فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا لَمْ يَقُلْ، فَيَكْذِبُ عَلَيْهِ، وَيُخَيِّرُ عَنْ مَرَادِهِ بِمَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ فَيَتَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَأَمَّا "نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّيِّ" وَ"أُولَئِكَ الَّذِينَ نَهَانِي اللَّهُ عَنْهُمْ" فَتَمْنَعُ، لَا يَحِلُّ قَتْلُ مُصَلٍّ إِلَّا بِنَصِّ وَارِدٍ فِي قَتْلِهِ، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ لِقَتْلِ مَنْ لَيْسَ مُصَلِّيًا إِذَا أَقَرَّ بِالصَّلَاةِ، أَصْلًا.

وَقَدْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْسِبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْ.

وَيَقَالُ لِمَنْ جَسَرَ عَلَى هَذَا: أَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذَا الَّذِي تَقُولُ.

فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ، كَذَبَ جَهْرًا، وَإِنْ قَالَ: لَمْ يَقُلْ، لَكِنَّهُ دُلَّ عَلَيْهِ.

قِيلَ لَهُ: ابْنُ ذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ؟ فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى دَلِيلٍ أَصْلًا، إِلَّا ظَنُّهُ الْكَذَابَ - فَلَمْ يَبَيِّنْ لَهُمْ دَلِيلَ أَصْلًا، لَا مِنْ قُرْآنٍ، وَلَا مِنْ سُنَّةٍ وَلَا مِنْ إِجْمَاعٍ، وَلَا قَوْلَ صَاحِبٍ، وَلَا قِيَامٍ، وَلَا رَأْيٍ صَحِيحٍ - وَمَا كَانَ هَكَذَا مِنَ الْأَقْوَالِ فَهُوَ خَطَأٌ بَلَا شَكَّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا الْكَلَامُ كُلُّهُ إِنَّمَا هُوَ مَعَ مَنْ قَالَ يَقْتُلُوهُ، وَهُوَ عِنْدَهُ غَيْرُ كَافِرٍ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ بِتَكْفِيرِهِ بِتَرْكِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا، فَلَيْسَ هَذَا مَكَانَ الْكَلَامِ فِيهِ مَعَهُمْ، فَسَقَطَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ مُتَقَصِّيًا فِي "كِتَابِ الْإِيمَانِ" مِنَ الْجَامِعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِذَا قَدْ بَطَلَ هَذَا الْقَوْلُ فَإِنَّا نَقُولُ،

وبالله تعالى التوفيق:

بمحض.

وقالت طائفة: يقتلن جميعاً.

وقالت طائفة: أما الأسفل فيرجم - أحسن أم لم يحسن.

وأما الأعلى فإن أحسن رجم، وإن لم يحسن جلد جلد الزنى.

وقالت طائفة: الأعلى والأسفل كلاهما سواء - أهما أحسن رجم، وأهما لم يحسن جلد مائة، كالزنى.

وقالت طائفة: لا حدٌ عليهما ولا قتل، لكن يعززان. فالقول الأول.

كما أخبرنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهب أخبرني ابن سمعان عن رجلٍ أخبره قال: جاء ناسٌ إلى خالد بن الوليد فأخبروه عن رجلٍ منهم أنه ينجح كما توطأ المرأة، وقد أحسن، فقال أبو بكر: عليه الرجم - وتابعه أصحاب رسول الله ﷺ على ذلك من قوله: فقال علي: يا أمير المؤمنين إن العرب تأثف من عار الملل وشهرته، أنفا لا تأنفه من الحدود التي تخفي في الأحكام فأرى أن تحرقه بالنار، فقال أبو بكر: صدق أبو الحسن وكتب إلى خالد بن الوليد: أن أحرقه بالنار، ففعل.

قال ابن وهب: لا أرى خالداً أحرقه بالنار إلا بعد أن قتله، لأن النار لا يعذب بها إلا الله تعالى.

قال ابن حبيب: من أحرق بالنار فاعل فعل قوم لوط لم يخطئ.

وعن ابن حبيب: أخبرنا مطروق بن عبد الله بن عبد العزيز بن أبي حازم عن محمد بن المنكدر، وموسى بن عقبة وصفوا بن سليم: أن خالد بن الوليد كتب إلى أبي بكر الصديق: أنه وجد في بعض سواحل البحر رجلاً ينجح كما تنجح المرأة، وقامت عليه بذلك اليقظة، فاستشار أبو بكر في ذلك أصحاب رسول الله ﷺ فكان أشدهم فيه يومئذ قولاً علي بن أبي طالب قال: إن هذا ذنب لم يعص به من الأمم إلا أمة واحدة صنع الله بها ما قد علمتم، أرى أن تحرقهما بالنار، فاجتمع رأي صحابة رسول الله ﷺ على أن يحرقه بالنار، فكتب أبو بكر إلى خالد بن الوليد أن أحرقه بالنار - ثم حرقهما ابن الزبير في زمانه - ثم حرقهما هشام بن عبد الملك - ثم حرقهما القسري بالعراق.

حدثنا إسماعيل بن دليم الحضرمي قاضي ميورقة قال: أخبرنا محمد بن أحمد بن الخلاص أخبرنا محمد بن القاسم بن شعبان أخبرني محمد بن إسماعيل بن أسلم أخبرنا محمد بن داود بن أبي

إنه قد صبح - على ما ذكرنا - في قول رسول الله ﷺ فمن رأى منكم منكراً فليغيره بيده إن استغاضه فكان هذا أمراً بالأدب على من أتى منكراً - والامتناع من الصلاة، ومن الطهارة من غسل الجنابة، ومن صيام رمضان، ومن الزكاة، ومن الحج، ومن أداء جميع الفرائض كلها ومن كل حق لأدمي - بأي وجه كان - كل ذلك منكراً، بلا شك، وبلا خلاف من أحد من الأمة؛ لأن كل ذلك حرام، والحرام منكراً يبين.

فصح بأمر رسول الله ﷺ لإحالة ضرب كل من ذكرنا باليد.

وصح عن رسول الله ﷺ أن لا يضرب في التعزير أكثر من عشرة على ما نورد في باب كم يكون التعزير إن شاء الله تعالى. فإذا ذلك كذلك فواجب أن يضرب كل من ذكرنا عشر جلداً فإن أدى ما عليه من صلاة أو غيره، فقد برئ ولا شيء عليه، وإن تمادى على الامتناع فقد أحدث منكراً آخر بالامتناع الآخر، فيجلد أيضاً عشرة.

وهكذا أبداً، حتى يؤدي الحق الذي عليه لله تعالى أو يموت - غير مقصود إلى قتله - ولا يرفع عنه الضرب أصلاً حتى يخرج وقت الصلاة وتدخل أخرى فيضرب ليصلي التي دخل وقتها.

وهكذا أبداً إلى نصف الليل، فإذا خرج وقت العتمة ترك؛ لأنه لا يقدر على صلاة ما خرج وقتها - ثم يجزئ عليه الضرب إذا دخل وقت صلاة الفجر حتى يخرج وقتها - ثم يترك إلى أول الظهر، ويتولى ضربه من قد صلى، فإذا صلى غيره خرج هذا إلى الصلاة ويتولى الآخر ضربه، وبالله تعالى التوفيق.

- حتى يترك المنكر الذي يحدث أو يموت، فالحق قتله، وهو مسلم مع ذلك، وبالله تعالى التوفيق.

٢٣٠٠ - مسألة: فعل قوم لوط.

قال أبو محمد رحمه الله: فعل قوم لوط من الكبائر الفواحش المحرمة: كلحم الخنزير، والميتة، والدم، والخمر، والزنى، وسائر المعاصي، من أحله أو أحل شيئاً مما ذكرنا فهو كافر، مشرك، حلال الدم والمال. وإنما اختلف الناس في الواجب عليه: فقالت طائفة: يحرق بالنار الأعلى والأسفل.

وقالت طائفة: يحمل الأعلى والأسفل إلى أعلى جبل بقرية - فيصّب منه، ويتبع بالحجارة.

وقالت طائفة: يرمم الأعلى والأسفل - سواء أحصنا أم لم

اتَّفَقَ عَلَيَّ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَأَبُو الزُّنَادِ، وَالْحَسَنُ، كُلُّهُمْ مِثْلُ قَوْلِ الزَّهْرِيِّ الْمَذْكُورِ.

وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَاللَّيْثِ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: يَقْتُلَانِ:

فَكَمَا رَوَيْنَا عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ، قَالَ: اقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: هُوَ كَالرَّثَى يَرْجُمُ الْحَصَنَ مِنْهُمَا وَيَجْلِدُ غَيْرَ

الْحَصَنَ مِائَةَ جَلْدَةٍ:

فَكَمَا أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ دَلِيمٍ أَخْبَرَنَا عَمَّادُ بْنُ

أَحْمَدَ بْنِ الْخَلَّاصِ أَخْبَرَنَا عَمَّادُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ شُعْبَانَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ

السَّحَّالِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ نَعِيمٍ أَخْبَرَنَا عَمَّادُ بْنُ

الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا حَسَّانُ بْنُ مَطَرٍ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ أَبِي نَصْرَةَ

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ سَمِعَ عَنْ حُذَّافٍ اللَّوْطِيِّ فَقَالَ: يَصْعَدُ بِهِ إِلَى أَعْلَى جَبَلٍ

فِي الْفَرِيقَةِ ثُمَّ يُلْقَى مِنْكَاسًا ثُمَّ يَنْتَجِعُ بِالْحِجَارَةِ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: يَرْجُمُ الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلَ أَحْصَيْنَا أَوْ لَمْ يَحْصِنَا:

فَكَمَا.

أَخْبَرَنَا عَمَّادُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَابِتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرِ

أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مَعَاوِيَةَ

أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ الْوَلِيدِ الْمَهْرَاسِيِّ

عَنْ يَزِيدَ بْنِ قَيْسٍ أَوْ عَلِيٍّ رَجَمَ لَوْطِيًّا.

حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ابْنُ مَرْجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا

الدَّبْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيحٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

عَثْمَانَ بْنِ خَثِيمٍ أَنَّهُ سَمِعَ مُجَاهِدًا، وَسَعِيدَ بْنَ جَبْرِ يَحْتَدِثَانِ عَنْ ابْنِ

عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الْبَكْرِ يَوْجَدُ عَلَى الْوَلُوطِيَّةِ: أَنَّهُ يَرْجُمُ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمَحِّيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ كَانَ أَحَدُ بَنِيغِي لَهُ أَنْ

يَرْجُمَ مَرَّتَيْنِ لَكَانَ بَنِيغِي لِلْوَلُوطِيِّ أَنْ يَرْجُمَ مَرَّتَيْنِ.

وَعَنْ رِبْعَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَخَذَ الرَّجُلُ لَوْطِيًّا رَجَمَ، لَا يَلْتَمَسُ

بِهِ إِحْصَاءً، وَلَا غَيْرَهُ.

وَعَنْ الزَّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: عَلَى الْوَلُوطِيِّ الرَّجْمُ أَحْصَنُ أَوْ لَمْ

يَحْصَنُ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَسِيحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَرْجٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ

أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا سَحْنُونُ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا

الشَّعْرُ بْنُ مُغِيرٍ، وَيَزِيدُ بْنُ عِيَاضٍ بْنُ جَعْلَبَةَ، وَمَنْ أَتَى بِهِ، وَكَتَبَ إِلَى

ابْنِ أَبِي سِرَّةٍ، قَالَ الشَّعْرُ: عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ عَنْ

أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ عِيَاضٍ بِنِ

جَعْلَبَةَ: عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَقَالَ ابْنُ

أَبِي سِرَّةٍ: سَمِعْتُ أَبَا الزُّنَادِ، وَقَالَ الَّذِي يَقُولُ بِهِ: عَنْ الْحَسَنِ، ثُمَّ

وَأَمَّا مَنْ قَالَ يَصْعَدُ بِهِ إِلَى أَعْلَى جَبَلٍ فِي الْقَرْيَةِ: فَكَمَا

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ دَلِيمٍ أَخْبَرَنَا عَمَّادُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْخَلَّاصِ

أَخْبَرَنَا عَمَّادُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ شُعْبَانَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ

السَّحَّالِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ نَعِيمٍ أَخْبَرَنَا عَمَّادُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ

الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا حَسَّانُ بْنُ مَطَرٍ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ أَبِي نَصْرَةَ

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ سَمِعَ عَنْ حُذَّافٍ اللَّوْطِيِّ فَقَالَ: يَصْعَدُ بِهِ إِلَى أَعْلَى جَبَلٍ

فِي الْفَرِيقَةِ ثُمَّ يُلْقَى مِنْكَاسًا ثُمَّ يَنْتَجِعُ بِالْحِجَارَةِ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: يَرْجُمُ الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلَ أَحْصَيْنَا أَوْ لَمْ يَحْصِنَا:

فَكَمَا.

أَخْبَرَنَا عَمَّادُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَابِتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَصْرِ

أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ مَعَاوِيَةَ

أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ الْوَلِيدِ الْمَهْرَاسِيِّ

عَنْ يَزِيدَ بْنِ قَيْسٍ أَوْ عَلِيٍّ رَجَمَ لَوْطِيًّا.

حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ابْنُ مَرْجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا

الدَّبْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيحٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

عَثْمَانَ بْنِ خَثِيمٍ أَنَّهُ سَمِعَ مُجَاهِدًا، وَسَعِيدَ بْنَ جَبْرِ يَحْتَدِثَانِ عَنْ ابْنِ

عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الْبَكْرِ يَوْجَدُ عَلَى الْوَلُوطِيَّةِ: أَنَّهُ يَرْجُمُ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمَحِّيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ كَانَ أَحَدُ بَنِيغِي لَهُ أَنْ

يَرْجُمَ مَرَّتَيْنِ لَكَانَ بَنِيغِي لِلْوَلُوطِيِّ أَنْ يَرْجُمَ مَرَّتَيْنِ.

وَعَنْ رِبْعَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَخَذَ الرَّجُلُ لَوْطِيًّا رَجَمَ، لَا يَلْتَمَسُ

بِهِ إِحْصَاءً، وَلَا غَيْرَهُ.

وَعَنْ الزَّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: عَلَى الْوَلُوطِيِّ الرَّجْمُ أَحْصَنُ أَوْ لَمْ

يَحْصَنُ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَسِيحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَرْجٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ

أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ أَخْبَرَنَا سَحْنُونُ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا

الشَّعْرُ بْنُ مُغِيرٍ، وَيَزِيدُ بْنُ عِيَاضٍ بْنُ جَعْلَبَةَ، وَمَنْ أَتَى بِهِ، وَكَتَبَ إِلَى

ابْنِ أَبِي سِرَّةٍ، قَالَ الشَّعْرُ: عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ عَنْ

أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ عِيَاضٍ بِنِ

جَعْلَبَةَ: عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَقَالَ ابْنُ

أَبِي سِرَّةٍ: سَمِعْتُ أَبَا الزُّنَادِ، وَقَالَ الَّذِي يَقُولُ بِهِ: عَنْ الْحَسَنِ، ثُمَّ

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: يَصْعَدُ بِهِ إِلَى أَعْلَى جَبَلٍ فِي الْقَرْيَةِ: فَكَمَا

قَالَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ فَاثْلُوهُ» وهذا الرجل - هو عبّاد بن كثير.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رحمه الله: فهذا كل ما مؤهوا به، وكله ليس لهم منه شيء يصح:

أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - فأنفرد به عمرو بن أبي عمرو - هو ضعيف، وإبراهيم بن إسماعيل ضعيف.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ - فأنفرد به القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص - وهو مطرّف في غاية السقوط.

وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ - فمن يحيى بن أيوب - وهو ضعيف - عن عبّاد بن كثير - وهو شرّ منه.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي الزَّيَّادِ - فابن أبي الزناد ضعيف، ومحمد بن عبد الله مجهول - وهو أيضاً مرسل. فسقط كل ما في هذا الباب. ولا يعلّ سفك دم يهودي - أو نصراني من أهل الذمّة، نعم، ولا دم حربي بمثل هذه الروايات، فكيف دم فاسق أو ثايب؟ ولو صح شيء مما قلنا منها لقلنا به، ولما استجزنا خلافه أصلاً، وبالله تعالى التوفيق.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: يَرَجَانِ مَعَا - أَحْصَا أَوْ لَمْ يَحْصَا - فوجدناهم يمتحنون: بأنه هكذا فعل الله بقوم لوط، قال الله تعالى «وَأَنظَرْنَا عَلَيْهِمْ حَبْرَةً مِنْ سِجِّيلٍ مُتَضَوِّدٍ مُسَوِّمَةً عِنْدَ رَبِّكَ».

واحتجوا من الآثار التي ذكرنا آنفاً بما أخبرنا أحمد بن إسماعيل بن دليم أخبرنا محمد بن أحمد بن الخصاصي أخبرنا محمد بن القاسم بن شعيبان حدثني محمد بن أحمد عن يونس بن عبّاد الأعلى، وأبي الربيع بن أبي رشدين أخبرنا عبّاد الله بن رافع عن عاصم بن عبيد الله عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قَالَ: «الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ فَارْجُمُوا الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلَ» وقال فيوه: وقال: «أَحْصَا أَوْ لَمْ يُحْصَا».

فهذا كل ما شغبوا به قد نقصناه - وكله لا حجة لهم فيه على ما نبين - إن شاء الله تعالى.

أَمَّا فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْمِ لُوطٍ - فإنه ليس كما ظنوا، لأن الله تعالى قال: «كَتَبْتُ قَوْمَ لُوطٍ بِالْبَرِّ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ خَاصِيًا» إلى قوله تعالى «فَوَدُّوا عَذَابِي وَتَنَذَّرُ».

وَقَالَ تَعَالَى «إِنَّا مَنجُوكَ وَأَعْلَيْكَ إِلَّا أَمْرَاتُكَ كَانَتْ بَيْنَ الْغَابِرِينَ».

قَالَ تَعَالَى «إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ» الآية، فنصّ تعالى نصّاً جليّاً على أن قوم لوط كفروا، فأرسل عليهم الخاصب.

قِيلَ: هذا لا يجوز، لأنّه خلاف لما أجمعوا. فهذا كل ما ذكرنا في ذلك، لا حجة لهم غير هذا. ووجدناه لا تقوم به حجة، لأنّه لم يروه إلا ابن سمعان عن رجل أخبره - لم يُسَمَّه - أن أبا بكر - وعبد الملك بن حبيب عن مطرّف عن أبي حازم عن محمد بن المنكدر، وموسى بن عقبة، وصفوان بن سليم، وداود بن بكر: أن أبا بكر - وابن شعبان عن محمد بن العباس بن أسلم عن محمد بن داود بن أبي ناجية عن يحيى بن بكر عن ابن أبي حازم عن ابن المنكدر، وموسى بن عقبة، وصفوان بن سليم، وداود بن بكر: أن أبا بكر - فهذه كلها منقطعة ليس منهم أحد أدرك أبا بكر.

وأيضاً - فإن ابن سمعان مذكور بالكذب وصفه بذلك مالك بن أنس.

ووجه آخر - وهو أن الإحراق بالنار قد صحّ عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن ذلك:

كَمَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْعٍ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْخَوْلَانِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَزَامِيُّ عَنْ أَبِي الزَّيَّادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْزَةَ بْنِ عُمَرُو الْأَسْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَثَرَهُ عَلَى سَرِيٍّ وَقَالَ: «إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا فَاحْرِقُوهُ بِالنَّارِ، فَوَلَّيْتُ فَنَادَانِي فَرَجَعْتُ، فَقَالَ: إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا فَاقْتُلُوهُ وَلَا تَحْرِقُوهُ، فَإِنَّهُ لَا يَعْذِبُ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ».

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ مَنْ رَأَى قَتْلَهُمْ: فوجدناهم يمتحنون: بما. أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْعٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذُّبَيْرِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ التِّفْلِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ - هو ابن محمد الدراوردي - عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ».

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا ابن مفرج أخبرنا قاسم بن أصبغ أخبرنا ابن وضّاح أخبرنا سحنون أخبرنا ابن وهيب أخبرني القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص حدثني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «اقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ».

وبه إلى ابن وهيب عن يحيى بن أيوب عن ابن جريج عن ابن عباس عن النبي ﷺ بمثل ذلك.

وبه إلى يحيى بن أيوب عن رجل حدثه عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب عن جابر بن عبد الله أن رسول الله

فصَحَّ: أَنَّ الرَّجْمَ الَّذِي أَصَابَهُمْ لَمْ يَكُنْ لِلْفَاحِشَةِ وَحْدَهَا، لَكِنَّهُ لِلْكَفْرِ وَلِهَا؛ فَلَزِمَهُمْ أَنْ لَا يَرْجُوا مِنْ فَعَلِ قَوْمِ لُوطٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَافِرًا، وَإِلَّا فَقَدْ خَالَفُوا حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى فَابْتَطَلُوا احْتِجَابَهُمْ بِالْأَيَّةِ، إِذْ خَالَفُوا حُكْمَهَا.

وأيضاً - فإنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ: أَنَّ امْرَأَةَ لُوطٍ أَصَابَهَا مَا أَصَابَهُمْ، وَقَدْ عَلِمَ كُلُّ ذِي مَسَكَةٍ عَقْلٍ أَنَّهَا لَمْ تَعْمَلْ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ.

فصَحَّ: أَنَّ ذَلِكَ حُكْمٌ لَمْ يَكُنْ لِلذَّكَاءِ الْعَمَلِ وَحْدَهُ، بَلَا مَرِيَّةٍ. فَإِنْ قَالُوا: إِنَّهَا كَانَتْ تَعِينُهُمْ عَلَى ذَلِكَ الْعَمَلِ. قُلْنَا: فَارْجُوا كُلٌّ مِنْ أَعَانَ عَلَى ذَلِكَ الْعَمَلِ بِدَلَالَةٍ أَوْ قِيَادَةٍ وَإِلَّا فَقَدْ تَنَاقَضَتْ وَأَبْطَلَتْ احْتِجَابَكُمْ بِالْقُرْآنِ، وَخَالَفَتْكُمْ.

وأيضاً - فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ أَنَّهُمْ رَاوَدُوهُ عَنْ ضَيْفِهِ، فَطَمَسَ أَعْيُنَهُمْ، فَلَزِمَهُمْ وَلَا بُدَّ أَنْ يَسْمُلُوا عِيُونَ فَاعِلِي فَعَلِ قَوْمِ لُوطٍ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَرْجَمْهُمْ قَطُّ، لَكِنَّ طَمَسَ أَعْيُنَهُمْ، ثُمَّ رَجَمَهُمْ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوا هَذَا، فَقَدْ خَالَفُوا حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِمْ، وَأَبْطَلُوا حُجَّتَهُمْ. وَلِزِمَهُمْ أَيْضاً - أَنْ يَطْمَسُوا عَيْنَ كُلِّ مَنْ رَاوَدَ آخَرَ. وَلِزِمَ أَيْضاً - أَنْ يَحْرِقُوا بِالنَّارِ مَنْ انْتَقَصَ الْكِيَالِ وَالْمِيزَانَ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحْرَقَ بِالنَّارِ قَوْمَ شُعَيْبٍ فِي ذَلِكَ. وَلِزِمَهُمْ - أَنْ يَقْتُلُوا مَنْ عَقَرَ نَاقَةً آخَرَ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَهْلَكَ قَوْمَ صَالِحٍ إِذْ عَقَرُوا النَّاقَةَ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ عَذَابِ اللَّهِ تَعَالَى قَوْمِ لُوطٍ بِطَمَسِ الْعِيُونَ، وَالرَّجْمِ - إِذْ أَتَوْا تِلْكَ الْفَاحِشَةَ - وَبَيْنَ إِحْرَاقِ قَوْمِ شُعَيْبٍ إِذْ بَغَسُوا الْكِيَالِ وَالْمِيزَانَ - وَبَيْنَ إِهْلَاكِ قَوْمِ صَالِحٍ إِذْ عَقَرُوا النَّاقَةَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿نَاقَةُ اللَّهِ وَسُلَيْمَانَا فَكذَّبُوهُ فَنَقَرْنَاهَا﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ مَنْ لَمْ يَزَلْ فِي ذَلِكَ حَذًّا: فَوَجَدْنَاهُمْ يَحْتَجُّونَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجِلْ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا يَأْخُذَ ثَلَاثٌ: كَفَّرَ بَعْدَ إِيمَانٍ وَزَنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ أَوْ نَفْسًا بِنَفْسٍ».

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «إِنْ دَسَأَكُمْ وَأَمَرَاكُمْ وَأَغْرَضَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ فَحَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى دَمَ كُلِّ امْرِئٍ - مُسْلِمٍ وَذَمِيٍّ - إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا حَقَّ إِلَّا فِي نَفْسٍ أَوْ إِمَاعٍ. وَحَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ الدَّمَ إِلَّا بِمَا أَبَاحَهُ مِنْ الزَّنى بَعْدَ الْإِحْصَانِ، وَالْكَفْرِ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَالْقَوْدِ وَالْمُحْدُودِ فِي الْخَمْرِ ثَلَاثًا، وَالْمُحَارَبِ قَبْلَ أَنْ يَتُوبَ - وَلَيْسَ فَاعِلٌ فَعَلِ قَوْمِ لُوطٍ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ، فَدَمُهُ حَرَامٌ إِلَّا بِنَفْسٍ أَوْ إِمَاعٍ.

وَقَدْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَصِحُّ اتِّزُّ فِي قَتْلِهِ، نَعَمْ، وَلَا يَصِحُّ أَيْضاً - فِي

ذَلِكَ شَيْءٌ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. لِأَنَّ الرِّوَايَةَ فِي ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَلِيٍّ، وَالصَّحَابَةِ إِمَامًا هِيَ مُنْقَطَعَةٌ، وَإِحْدَاهَا - عَنْ ابْنِ سَمْعَانَ عَنْ جَهْوَلٍ. وَالْأُخْرَى عَمْرٌ لَا يَحْتَمِدُ عَلَى رِوَايَتِهِ.

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَإِحْدَاهُمَا - عَنْ مَعَاذِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَيْسٍ السَّبْيِيِّ عَنْ حَسَّانَ بْنِ مَطَرٍ - وَكُلَّهُمَا مَجْهُولُونَ.

وَالرِّوَايَةُ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَابْنِ عَمْرٍ مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ جَهْوَلَيْنِ. فَيُطْلَقُ أَنْ يَتَعَلَّقَ أَحَدٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - بِشَيْءٍ يَصِحُّ.

وَأَمَّا مَنْ رَأَى دُونَ الْحَدِّ، فَالْحُكْمُ بِنُ عَيْنِيَّةٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِذَا قَدْ صَحَّ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا قَتْلَ عَلَيْهِ وَلَا حَدٍّ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَوْجِبْ ذَلِكَ وَلَا رَسُولُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَحُكْمُهُ أَنَّهُ أَثَمٌ مُنْكَرٌ - فَالْوَاجِبُ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَغْيِيرُ الْمُنْكَرِ بِالْيَدِ، فَوَاجِبٌ أَنْ يُضْرِبَ التَّعْزِيرُ الَّذِي حَدَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ لَا أَكْثَرَ، وَيَكْفَى ضَرْبَهُ عَنِ النَّاسِ قَطُّ.

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمٍ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ - هُوَ الدُّسْتَوَائِي - أَخْبَرَنَا يَحْيَى هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - عَنْ عُمَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخْتَبِينَ مِنَ الرُّجَالِ وَالْمُنَرِّجَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بَيْتِيكُمْ، وَأَخْرِجْ فُلَانًا، وَأَخْرِجْ فُلَانَةً».

وَأَمَّا السَّجْنُ - فَلَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

وَيَقِينُ بِدِرِّي كُلِّ ذِي حَسٍّ سَلِيمٍ أَنْ كَفَّ ضَرْبَ فَعْلَةٍ قَوْمِ لُوطٍ - النَّاكِحِينَ وَالْمُنْكَوحِينَ - عَنِ النَّاسِ عَوْنٌ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، وَإِنْ إِعْمَالُهُمْ عَوْنٌ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، فَوَاجِبٌ كَقَهْمُ بِمَا لَا يَسْتَبَاحُ بِهِ لَهُمْ دَمٌ، وَلَا بِشَرَةٍ، وَلَا مَالٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِنْ شَتَّ بَعْضُ أَهْلِ الْقَحِيَّةِ وَالْحِمَاقَةِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ تَرَكُّ قَتْلِهِمْ ذَرِيعَةٌ إِلَى هَذَا الْفِعْلِ.

فَقِيلَ لَهُمْ: وَتَرَكُّكُمْ أَنْ تَقْتُلُوا كُلَّ زَانٍ ذَرِيعَةٌ إِلَى إِبَاحَةِ الزَّنى مِنْكُمْ، وَتَرَكُّكُمْ أَنْ تَقْتُلُوا الْمُرْتَدَّ - وَإِنْ تَابَ - تَطْرِيقٌ مِنْكُمْ وَذَرِيعَةٌ إِلَى إِبَاحَتِكُمُ الْكُفْرَ، وَعِبَادَةَ الصُّلَيْبِ، وَتَكْذِيبَ الْقُرْآنِ وَالنَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَتَرَكُّكُمْ قَتْلَ أَكْلِ الْخَنزِيرِ وَالْمَيْتَةِ وَالدَّمِ وَشَارِبِ الْخَمْرِ تَطْرِيقٌ مِنْكُمْ وَذَرِيعَةٌ إِلَى إِبَاحَتِكُمْ أَكْلِ الْخَنزِيرِ وَالْمَيْتَةِ وَالدَّمِ وَشَارِبِ الْخَمْرِ - وَإِنَّمَا هَذَا انْتِصَارٌ مِنْهُمْ بِمِثْلِ مَا يَهْذُبُونَ بِهِ ﴿وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ مِسَلٍ إِنَّهُ سَبِيلُ اللَّهِ﴾. وَتَعَوُّدُ

عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي الَّذِي يَأْتِي الْبَهِيْمَةَ، قَالَ: عَلَيْهِ أَذَى الْحَدَّيْنِ - أَحْصَنَ أَوْ لَمْ يُحْصَرَ.
وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ.

عَنْ رِبْعَةَ أَيْ قَالَ فِي الَّذِي يَأْتِي الْبَهِيْمَةَ: هُوَ الْمُتَبَسِّي مَا لَمْ يُحْلَلِ اللَّهُ لَهُ، فَرَأَى الْإِمَامُ فِيهِ الْعُقُوبَةَ بِالْبَغَاةِ مَا بَلَغَتْ، فَإِنَّهُ قَدْ أَحْدَثَ فِي الْإِسْلَامِ أَمْرًا عَظِيمًا.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ.

وَالْقَوْلُ الْخَامِسُ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الَّذِي يَأْتِي الْبَهِيْمَةَ: لَا حَدَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْ الشَّعْبِيِّ يَنْتَلُهُ.

وَعَنْ عَطَاءٍ فِي الَّذِي يَأْتِي الْبَهِيْمَةَ، فَقَالَ: مَا كَانَ اللَّهُ نَسِيبًا: أَنْ يَنْزَلَ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ فَبِيحٌ، فَتَبَحُّوا مَا بِيَحَ اللَّهُ.

وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا - وَأَخَذَ قَوْلِي الشَّافِعِيُّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَمَّا اخْتَلَفُوا كَمَا ذَكَرْنَا وَجِبَ أَنْ نَنْظُرَ: فَنَنْظُرُنَا فِيمَا قَالَ بِي أَهْلِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ - فَلَمْ نَجِدْ لَهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ قَاسَوْهُ عَلَى الزَّهْنِيِّ.

فَقَالُوا: هُوَ وَطءٌ مُحَرَّمٌ - وَالْفَيَاسُ كُلُّهُ بَاطِلٌ إِلَّا أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى مَنْ أَوْلَّجَ فِي حَيْوَةِ بَهِيْمَةِ الْغَسَلِ وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ، وَيَجْعَلُهُ كَالْوَطءِ فِي الْفَرْسِ، وَلَا فَرْقَ. وَفِي الْقَوْلِ الثَّانِي - فَوَجَدْنَاهُمْ يَخْتَلِفُونَ.

بِمَا رَوَيْنَاهُ:

كَمَا أَخْبَرَنَا حَامِدُ ابْنِ عَبَّاسٍ بِنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي يَمِينٍ أَخْبَرَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - هُوَ ابْنُ عَطَاءٍ الْخُفَّاءُ - أَخْبَرَنَا عُبَادٌ - هُوَ ابْنُ مَنْصُورٍ - عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الَّذِي يَأْتِي الْبَهِيْمَةَ «اقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ أَخْبَرَنَا الْفَيْلِيُّ - هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ - عَنْ غَمْرُو بْنِ أَبِي غَمْرُو بْنِ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلًا قَوْمَ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ، مَنْ أَتَى بَهِيْمَةً فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا مَعَهُ» قُلْتُ: مَا شَأْنُ الْبَهِيْمَةِ؟ قَالَ: مَا أَرَاهُ قَالَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ كَرِهَ أَكْلَ لَحْمِهَا وَقَدْ عَمِلَ بِهَا ذَلِكَ الْعَمَلُ.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلَمَنَكِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ مُعْرَجٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَرْكٍ الصَّمُوثِيُّ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ

بِاللَّهِ مِنْ أَنْ نَنْضَبَ لَهُ بِأَكْثَرٍ مِمَّا غَضِبَ تَعَالَى لِبَيْنِهِ أَوْ أَقَلٍّ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ أَنْ نَشْرَعَ - يَارَئِيسَا - الشَّرَائِعَ الْفَاسِدَةَ - وَنَحْمَدَ اللَّهَ تَعَالَى كَثِيرًا عَلَى مَا مَنَّ بِهِ عَلَيْنَا مِنَ التَّمَسُّكِ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقَ.

٢٣٠١ - مَسْأَلَةٌ: يَمِنُ أَيْ بَهِيْمَةً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

اِخْتَلَفَ النَّاسُ يَمِنُ أَيْ بَهِيْمَةً:

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: حَدَّهُ حَدُّ الرَّائِي يُرْجَمُ إِنْ أَحْصَنَ، وَيُجْلَدُ إِنْ لَمْ يُحْصَرَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يُقْتَلُ وَلَا يَدْ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: عَلَيْهِ أَذَى الْحَدَّيْنِ أَحْصَنَ أَوْ لَمْ يُحْصَرَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: عَلَيْهِ الْحَدُّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْبَهِيْمَةُ لَهُ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يُعْزَرُ إِنْ كَانَتْ الْبَهِيْمَةُ لَهُ، وَذُبِحَتْ وَلَمْ تُوَكَّلْ، وَإِنْ كَانَتْ لِبَيْتِهِ لَمْ تَذْبَحْ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: فِيهَا اجْتِهَادُ الْإِمَامِ فِي الْعُقُوبَةِ بِالْبَغَاةِ مَا بَلَغَتْ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّغْيِيرُ دُونَ الْحَدِّ.

فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ:

كَمَا أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أَنَسٍ أَخْبَرَنَا أَبُو ذَرٍّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمَوَيْهِ السَّرْحِيُّ أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ خُرَيْمٍ بِنُ فُهِرٍ الشَّاشِيُّ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الرَّحْبِيِّ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ - مَقْدَمِيهِ مِنَ الشَّامِ - عَنْ رَجُلٍ أَتَى بَهِيْمَةً، فَقَالَ: إِنْ كَانَ مُخَصَّنًا رُجِمَ.

وَعَنْ غَابِرِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي الَّذِي يَأْتِي الْبَهِيْمَةَ، أَوْ يَعْمَلُ عَمَلًا قَوْمَ لُوطٍ، قَالَ: عَلَيْهِ الْحَدُّ.

وَعَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي الَّذِي يَأْتِي الْبَهِيْمَةَ: إِنْ كَانَ كَبِيرًا رُجِمَ، وَإِنْ كَانَ يَكْبَرًا جُلِدَ.

وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ، وَالْأَوَّلَاعِي، وَأَخَذَ قَوْلِي الشَّافِعِيُّ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي - عَنْ ابْنِ الْهَادِي، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَمْرٍو فِي الَّذِي يَأْتِي الْبَهِيْمَةَ: لَوْ وَجَدْتَهُ لَقَتَلْتَهُ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: تَقْتُلُ الْبَهِيْمَةَ أَيْضًا.

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ.

يَقُولُ: «وَالَّذِينَ هُمْ يُقْرَوْنَ هُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ» إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى «الْعَادُونَ» وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ أَنَّهُ لَا يَجِلُّ أَنْ تُؤْتِيَ الْبَهِيمَةَ أَصْلًا، فِقَاعِلُ ذَلِكَ فَاعِلُ مُنْكَرٍ، وَقَدْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ بِالْيَدِ، فَعَلِيهِ مِنَ التَّعْزِيرِ مَا نَذَكِرُهُ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى..

٢٣٠٢ - مسألة: من قذف آخرَ بهيمةٍ، أو بفعل قوم لوط.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا: فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: عَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ:

كَمَا أَخْبَرَنَا حَامِدٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الدَّبَرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: مَنْ قَذَفَ آخَرَ بِهَيْمَةٍ جِلْدَ حَدِّ الْغَرِيَةِ.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: لَيْسَ عَلَيْهِ حَدُّ الْغَرِيَةِ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْ جَعَلَ إِيَّانَ الْبَهِيمَةِ زَنَى فَقَدْ طَرَدَ أَصْلَهُ.

وَكذلكَ مَنْ جَعَلَ فَعَلَ قَوْمِ لُوطٍ زَنَى فَقَدْ طَرَدَ أَصْلَهُ، إِذْ جَعَلَ فِي الْقَذْفِ بَعْدَ الزَّنى، وَقَدْ يَبَيَّنُ أَنَّهُمَا لَيْسَا زَنَى فَالْقَذْفُ بِهِمَا لَيْسَ هُوَ الْقَذْفُ الْمَوْجِبُ لِلْحَدِّ، وَإِنَّمَا هُوَ أَذَى فَقَطْ فَعَلِيهِ التَّعْزِيرُ.

وَأَمَّا الْمَالِكِيُّونَ - فَإِنَّهُمْ وافقونا عَلَى أَنَّ فَعَلَ قَوْمِ لُوطٍ لَيْسَ زَنَى، وَأَنَّ إِيَّانَ الْبَهِيمَةِ لَيْسَ زَنَى، فَسَواءُ بَيْنَهُمَا فِي هَذَا الْبَابِ، ثُمَّ إِنَّهُمْ جَعَلُوا فِي الْقَذْفِ بِفَعْلِ قَوْمِ لُوطٍ حَدَّ الْقَذْفِ بِالزَّنى، وَلَمْ يجعلُوا فِي الْقَذْفِ بِإِيَّانِ الْبَهِيمَةِ حَدَّ الْقَذْفِ بِالزَّنى، وَهَذَا تَنَاقُضٌ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ فَعَلَ قَوْمِ لُوطٍ أَعْظَمُ مِنَ الزَّنى.

قِيلَ لَهُمْ: هَيْكَمٌ أَنَّهُ كَالْكَفْرِ، فَهَلْ جَعَلْتُمْ فِي الْقَذْفِ بِالْكَفْرِ حَدَّ الزَّنى عَلَى هَذَا الْأَصْلِ الْفَاسِدِ؟ وَهَذَا لَا تَخْلُصُ مِنْهُ.

فَإِنْ قَالُوا: هُوَ زَنَى، وَلَكِنَّ أَعْظَمَ الزَّنى، فَجَعَلْتُمْ فِيهِ أَعْظَمَ حَدودِ الزَّنى، لِأَنَّ الْمُزْنِيَّ بِهَا قَدْ تَعَلَّى يَوْمًا مَسْنِ الدَّهْرِ، وَفَعَلَ قَوْمِ لُوطٍ لَا يَجِلُّ الْمَقْعُولُ بِهِ ذَلِكَ لِلْفَاعِلِ أَبَدًا، فَهُوَ أَعْظَمُ بِلَا شَكٍّ.

قِيلَ لَهُمْ: هَذَا يَبْطُلُ مِنْ وَجُودِ:

أَحَدُهَا - أَنَّ الزَّانِيَ يَحْرِمَتُهُ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ لَا يَجِلُّ لَهُ أَبَدًا، فَاجْعَلُوا فِيهِ أَغْلَطَ حَدودَ الزَّنى عَلَى هَذَا الْأَصْلِ.

وَالثَّانِي - أَنَّ يَقَالُ لَهُمْ: وَاطَّرَ اجْتِنَابُ فِي دِيرِهَا أَيْ مَا لَا يَجِلُّ لَهُ أَبَدًا، فَإِنْ تَرَوَّجَهَا فَاجْعَلُوا فِيهِ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ أَغْلَطَ حَدودَ الزَّنى.

الْخَالِقِ التَّزَّارُ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ الْجَحْدَرِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فَرْزَنْكٍ أَخْبَرَنَا إِزْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ - هُوَ ابْنُ أَبِي حَبِيبَةَ - عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصَنِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اقْتُلُوا مَوَاقِعَ الْبَهِيمَةِ، اقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَقْعُولَ بِهِ، وَمَنْ عَمِلَ عَمَلٌ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَقْعُولَ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا قَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْغَزِيرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ عَمِلَ عَمَلٌ قَوْمِ لُوطٍ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - لَعَنَ اللَّهُ مَنْ وَأَقَعَ بِهَيْمَةٍ مَنْ وَجَدْنَاهُ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ» فَقِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا شَأْنُ الْبَهِيمَةِ؟

قَالَ: مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ شَيْئًا، وَلَكِنْ أَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَرِهَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْ لَحْمِهَا، أَوْ يَتَّبَعَ بِهَا وَقَدْ عَمِلَ بِهَا ذَلِكَ الْعَمَلُ.

قَالَ أَبُو حَمْدٍ: لَا حُجَّةَ لَهُمْ غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي الْبَابِ الْأَوَّلِيِّ قَوْلَ هَذَا صَخَفَ هَذَا الْأَثَرُ لِأَنَّ عِبَادَةَ بْنَ مَنْصُورٍ وَعَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِزْرَاهِيمَ ضَعُفَتْ كُلُّهُمْ وَلَوْ صَحَّتْ لَقَلْنَا بِهَا وَلَجَرَيْنَا عَلَيْهَا وَلَمَّا حَلَّ خِلَافُهَا.

فَإِذَا لَمْ نَصَحْ فَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِهَا إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَانَ لَزِمًا لِلْحَافِظِينَ، وَالْمَالِكِيِّينَ الْقَوْلُ بِهَا عَلَى أَصُولِهِمْ، فَإِنَّهُمْ اخْتَجَرُوا بِاسْتِطَاعَتِهَا فِي إِيْجَابِ حَدِّ الْحَصْرِ ثَمَانِينَ فِي مَوَاضِعَ حَقٍّ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: عَلَيْهِ أَذَى الْحَدِّينَ - فَوَجَدْنَاهُ لَا حُجَّةَ لَهُ أَصْلًا، وَلَا نَعْرِفُ لَهُ وَجْهًا - فَسَقَطَ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: «يَحْدُ وَيُقْتَلُ الْبَهِيمَةُ» فَوَجَدْنَاهُ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: عَلَيْهِ الْعُقُوبَةُ بِرَأْيِ الْإِمَامِ بِأَلْفَةِ مَا بَلَّغَتْ فَوَجَدْنَاهُ خَطَأً، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ زَمَ الْأُمُورَ وَلَمْ يَهْمِلْهَا، وَلَمْ يُطْلِقِ الْإِثْمَ عَلَى وِمَاءِ النَّاسِ، وَلَا أَعْرَضَهُمْ، وَلَا أَبْشَرَهُمْ، وَلَا أَمَوَّلَهُمْ، بَلْ قَدْ تَقَدَّمَ إِلَيْهِمْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: «إِنَّ وِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وَلَعَلَّ زَايَ الْإِمَامِ يَبْلُغُ إِلَى خِصَائِهِ، أَوْ إِلَى أَخْذِ مَالِهِ، أَوْ إِلَى قَتْلِهِ، أَوْ إِلَى تَبْيُوعِهِ، فَإِنْ مَيَّعُوا مِنْ هَذَا، سَيُلَوُّ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا مَيَّعُوا مِنْ هَذَا وَبَيْنَ مَا أَبَاحُوا مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَيْهِ، فَخَصَلَتْ هَذَا الْقَوْلُ لَا حُجَّةَ لِقَابِلِهِ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي الْقَوْلِ الَّذِي لَمْ يَبَيِّنْ غَيْرَهُ - وَهُوَ أَنَّ عَلَيْهِ التَّعْزِيرَ فَقَطْ - فَوَجَدْنَاهُ صَحِيحًا، لِأَنَّهُ قَدْ أَتَى مُنْكَرًا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى

نصف شهادة الرجل، وأن الصَّيَّانَ غَيْرَ غَاطِبِينَ بِشْيءٍ مِنْ الْأَحْكَامِ، فخرج هؤلاء من حكم الشهادة حسبما أخرجهم النَّصُّ فقط.

وأيضاً - فإنَّ الله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ الآية **فَصَحَّ** أنَّ هذا حكم من الله تعالى وارد في كلِّ ما يحكم به على أحدٍ في دمه وماله، وبشرو، وفي كلِّ حكم. فلو لا النَّصُّ الثَّابِتُ أنَّ رسولَ الله ﷺ «حَكَمَ بَيْنَ الطَّالِبِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ» وَصَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «لَمْ يَحْكَمْ بِشَهَادَةِ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ دُونَ يَمِينِ تَعَاهٍ لِرُجُوبِ قَبُولِ شَاهِدٍ وَاحِدٍ بِالْأَيَّةِ الْمَذْكُورَةِ، إِلَّا حَيْثُ جَاءَ النَّصُّ بِأَيِّتَيْنِ أَوْ أَرْبَعَةٍ. فَلَمَّا كَانَ هَذَا الْحُكْمَانِ لَا يَجُوزُ فِيهِمَا تَحْلِيلُ الطَّالِبِ، لِأَنَّهُمَا لَيْسَا حَقًّا وَاحِدًا، وَإِنَّمَا هُمَا لِلَّهِ تَعَالَى وَجِبَ أَنْ لَا يَجُوزَ فِيهِمَا إِلَّا مَا قَالَ قَاتِلُونَ بِإِجَازَتِهِ - وَهِيَ شَهَادَةُ اثْنَيْنِ، أَوْ أَرْبَعِ نَسَوَةٍ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ كَسَائِرِ الْأَحْكَامِ.

وَأَمَّا الزَّيْنَى وَحَدَهُ فَلَا يَقْبَلُ فِيهِ أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ بِالنَّصِّ الْوَارِدِ فِي ذَلِكَ، وَبِاللهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٣٠٤ - مسألة: السَّحْيُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي السَّحْيِ: فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: تَجْلُدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَائَةً:

كَمَا أَخْبَرَنَا حَامُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذَّيْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ شَهَابٍ قَالَ: أَدْرَكْتُ عِلْمَانًا يَقُولُونَ فِي الْمَرَاةِ تَأْتِي الْمَرَاةُ بِ'الرَّقْعَةِ' وَاشْتِبَاهِهَا يَجْلِدَانِ مَائَةً - الْفَاعِلَةُ وَالْمَفْعُولُ بِهَا.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْرٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ. وَرَخَّصَتْ فِيهِ طَائِفَةٌ:

كَمَا أَخْبَرَنَا حَامُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَفْرُجٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذَّيْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي مِنْ أَصْدَقِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِأَسْمَاءَ بِالْمَرَاةِ تَدْخُلُ شَيْئًا، تَرِيدُ السَّحْيَ تَسْتَفِي بِعَنِ الزَّيْنَى.

وَقَالَ آخَرُونَ - هُوَ حَرَامٌ وَلَا حَدَّ فِيهِ، وَفِيهِ التَّعْزِيرُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَمَّا اخْتَلَفُوا - كَمَا ذَكَرْنَا - وَجِبَ أَنْ نَنْظُرَ فِي ذَلِكَ:

فَنَظَرْنَا فِي قَوْلِ الزَّهْرِيِّ فَلَمْ نَجِدْ لَهُ حِجَّةً أَصْلًا، إِلَّا أَنْ يَقُولَ قَاتِلٌ: كَمَا جَعَلَ فَعَلَ قَوْمٌ لَوْطٍ أَشَدَّ الزَّيْنَى، فَعَجَلُوا فِيهِ أَعْظَمَ حَدًّا فِي الزَّيْنَى، فَكَذَلِكَ هَذَا أَقَلُّ الزَّيْنَى، فَعَجَلَ فِيهِ أَخَفَّ حَدًّا الزَّيْنَى.

وَالْقَائِلُ - أَنْ يَقَالَ لَهُمْ أَيْضًا: أَتَى الْبَهِيمَةَ أَتَى مَا لَا يَجِلُّ لَهُ أَيْدًا، فَقَدْ سَاوَى فَعَلَ قَوْمٌ لَوْطٍ فِي هَذِهِ الْعَلَّةِ الَّتِي عَلَّمْتُمْ بِهَا قَوْلَكُمْ، فَيَلَا جَعَلْتُمْ فِيهِ أَغْلَظَ الْحُدُودِ فِي الزَّيْنَى أَيْضًا؟ وَلَا فَرْقَ، ثُمَّ رَجَعْنَا إِلَى قَوْلِهِمْ: أَنْ فَعَلَ قَوْمٌ لَوْطٍ أَعْظَمَ الزَّيْنَى، فَتَقُولُ لَهُمْ: إِنَّمَا قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ الزَّيْنَى بِاللُّغَةِ، وَيَسْتَوْيُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَقَعُ عَلَى فَعَلٍ قَوْمٌ لَوْطٍ.

وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَيْسَ زَيْنَى وَلَا أَعْظَمَ مِنَ الزَّيْنَى، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمَّلَ أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ، فَقَالَ كَلَامًا - مَعْنَاهُ: الشَّرُّ، ثُمَّ قَتَلَ الْمَرْءَ وَلَدَهُ خَافَةَ أَنْ يُطْعِمَ مَعَهُ، ثُمَّ الزَّيْنَى بِجَلِيلَةِ الْجَارِ.

فَصَحَّ أَنَّ الزَّيْنَى بِجَلِيلَةِ الْجَارِ أَعْظَمُ مِنْ فَعَلٍ قَوْمٌ لَوْطٍ خَيْرٌ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي لَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ رَدُّهُ، وَبِاللهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٣٠٣ - مسألة: الشهادة فيما ذكرنا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

اخْتَلَفَ النَّاسُ:

قَالَ قَوْمٌ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ، وَقَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّهُ لَا يَقْبَلُ فِي فَعَلٍ قَوْمٌ لَوْطٍ، وَإِنَّمَا الْبَهِيمَةُ أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ شُهُودٍ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: يَقْبَلُ فِي ذَلِكَ اثْنَانِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا مِنْ جَعَلَ هَذَيْنِ الذَّنْبَيْنِ زَيْنَى فَقَدْ طَرَدَ أَصْلَهُ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا بِالرَّاهِغِينَ الْوَاضِحَةَ أَنَّهُمَا لَيْسَا مِنَ الزَّيْنَى أَصْلًا فَلَيْسَ لَهَا شَيْءٌ، تَمَّا خَصَّ بِهِ حُكْمُ الزَّيْنَى.

وَاحْتِجَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي ذَلِكَ بِأَنَّ قَالُوا: إِنَّ الْأَبْشَارَ عَرْمَةً إِلَّا بَنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ، وَلَمْ يَجْمَعُوا عَلَى إِبَاحَةِ بَشْرَةِ فَاعِلٍ فَعَلَ قَوْمٌ لَوْطٍ، وَبَشْرَةَ أَتَى الْبَهِيمَةَ بِتَعْزِيرٍ، وَلَا يَغْيَرُ، إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ شُهُودٍ، فَلَا يَجُوزُ اسْتِباحَتُهُمَا بِأَقَلِّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَيَلِزُّ مِنْ رَأْيِ هَذَا أَنْ لَا يَحْكَمَ بِقَوْلِهِ أَصْلًا إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ شُهُودٍ، لِأَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْ عَلَى إِبَاحَةِ دَمِ الشُّهُودِ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ بِأَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةٍ شُهُودٍ عَدُولٍ.

فَإِنْ قَالَ بِذَلِكَ كُلُّ قَاتِلٍ كَانَ الْكَلَامُ مَعَهُ مِنْ غَيْرِ هَذَا، وَهُوَ أَنْ يَقَالَ لَهُ: قَدْ صَحَّ الْإِجْمَاعُ الصَّادِقُ الْقَاطِعُ الْمُتَقَيَّنُّ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَبُولِ الْبَيْتَةِ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ أَوْلَاهَا عَنْ آخَرِهَا - وَحَدُّ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ عَدَدًا وَسَكَتَ عَنْ بَعْضِهَا، فَإِذَا لَا شَكَّ فِي ذَلِكَ، فَهَذَا الْحُكْمَانِ، وَغَيْرُهُمَا، قَدْ لَقِينَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنَا بِإِتْقَانِ الْوَاجِبِ فِي ذَلِكَ بِشَهَادَةِ الْبَيْتَةِ. فَالْوَاجِبُ فِي ذَلِكَ قَبُولُ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ بَيْتَةٍ، إِلَّا أَنْ يَنْتَهِ نَصٌّ مِنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَيُوقَفُ عِنْدَهُ، وَقَدْ مَنَعَ النَّصُّ مِنْ قَبُولِ الْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ، وَأَخْبَرَ النَّصُّ: أَنَّ شَهَادَةَ الْمَرَاةِ

واحدة.

ثم نظرنا في قول الحسن في إباحة ذلك - فوجدناه خطأ، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَفْرُجُهُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿تَتَأَدُّونَ﴾.

وصحَّ بالدليل من القرآن، وبالإجماع: أن المرأة لا تحل للملك بينهما وأنه منها ذو حرَم، لأن الله تعالى أسقط الحجاب عن أمهات المؤمنين عن عبيدهن مع ذي عمارهن من النساء.

فصح أن العبد من سيده ذو حرَم فالمرأة إذا أباحت فرجها لغير زوجها فلم تحفظه، فقد عصت الله تعالى بذلك.

وصح أن بشرتها محرمة على غير زوجها الذي أباحت له بالنص، فإذا أباحت بشرتها لامرأة أو رجل غير زوجها فقد أباحت الحرام.

وقد روينا من طريق مسلم أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا زيد بن الحباب - هو العكلي - أخبرنا الضحاك بن عثمان - هو الخزامي - أخبرني زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه: أن رسول الله ﷺ قال: «لا ينظر الرجلُ إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة، ولا يفض الرجلُ إلى الرجل في ثوبٍ وأجله، ولا تنفض المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد».

حدثنا أحمد بن قاسم أخبرنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم أخبرنا جدي قاسم بن أبي أصيبغ أخبرنا محمد بن وضاح أخبرنا أبو بكر بن أبي شيبة أخبرنا أبو الأحوص - هو سلام بن سليم - عن منصور بن المعتمر عن أبي وائل - هو شقيق بن سلمة - عن عبد الله بن مسعود قال: «نهى رسول الله ﷺ أن تبأثر المرأة في ثوبٍ وأجله - كعل أن تصفها إلى زوجها كأن ينظر إليها».

وه إلى قاسم بن أبي أصيبغ أخبرنا محمد بن عبد السلام الخشني أخبرنا محمد بن بشار - بندار - أخبرنا محمد بن جعفر - غندر - أخبرنا شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال: «لَعَنَ رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال».

قال أبو محمد رحمه الله: فهذه نصوص جليلة على تحريم مباشرة الرجل الرجل، والمرأة المرأة، على السواء، فالمباشرة منها لمن نهى عن مباشرته عاصي لله تعالى، مرتكب حراماً على السواء، فإذا استعملت بالفروج كانت حراماً زائداً، ومعصية مضاعفة، والمرأة إذا ادخلت فرجها شيئاً غير ما أبيح لها من فرج زوجها، أو ما ترد به الحيض، فلم تحفظ فرجها، وإذا لم تحفظه فقد زادت معصية - فبطل

قال أبو محمد رحمه الله: وهذا قياس لازم واجب على من جعل الرجم في فعل قوم لوط، لأنه أعظم من الزنى، ولا خلص لهم من هذا أصلاً، وأن يجعلوا التحق أيضاً أشد الزنى، كفعل قوم لوط، فيلزمهم أن يجعلوا فيه الرجم، كما جعلوا في فعل قوم لوط ولا بد، لأن كلا الأمرين عدو بالفرج إلى ما لا يحل أبداً. ولكن القوم لا يحسنون القياس، ولا يعرفون الاستدلال، ولا يطردون أقوالهم، ولا يلزمون تعليمهم، ولا يتعلقون بالنصوص، وهما قالوا هاهنا: إن الزهري أدرك الصحابة وكبار التابعين؟ فلا يقول هذا إلا عنهم، ولا نعرف خلافاً في ذلك ممن يرى تحريم هذا العمل، فيأخذون بقوله، كما كانوا يفعلون لو وافق تقليدهم.

قال أبو محمد رحمه الله: وأما نحن فإن القياس باطل عندنا، ولا يلزم اتباع قول أحد دون رسول الله ﷺ والتحقيق والرقة ليسا زنى، فإذا ليسا زنى فليس فيهما حد الزنى، ولا لأحد أن يقسم براهيه - أعلى وأخف - فيقسم الحدود في ذلك كما يشتهي بل هو تعدد حدود الله تعالى، وشرع في الدين ما لم ياذن به الله تعالى - وهو يقول تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾.

وإنما يلزم هذا من قامت عليه الحجة فتصادى على الخطأ ناصراً للتقليد.

قال أبو محمد رحمه الله: وإذا لم يأت بمثلي قول الزهري قرآن، ولا سنة صحيحة، فالأبشار محرمة والحدود فلا حد في هذا أصلاً، وبالله تعالى التوفيق.

فإن ذكرنا: ما أخبرنا أحمد بن قاسم أخبرنا أبي قاسم بن محمد بن محمد بن قاسم أخبرنا جدي قاسم بن أبي أصيبغ أخبرنا محمد بن وضاح أخبرنا هشام بن خالد أخبرنا بقيق بن الوليد ثني عثمان بن عبد الرحمن أخبرني عيسى بن سعيد أخبرنا مكحول عن واثلة بن الأسقع أن النبي ﷺ قال: «السحاق زنى بالنساء يثنهن» فإن هذا لا يصح، لأنه عن بقيق - وهو ضعيف - ولم يدرك مكحولا، وواثلة، فهو منقطع.

ثم لو صح لما كان فيه ما يوجب الحكم بالحد في ذلك، لأنه عليه السلام قد بين في حديثه الأسلمي ما هو الزنى الموجب للحد، وإنما هو إتيان الرجل من المرأة حراماً ما يأتي من أهله حالاً. وأخبر عليه السلام أن الأعضاء تزني، وأن الفرج يكذب ذلك أو يصدقه **فصح** أن لا زنى بين رجل وامرأة إلا بالفرج الذي هو الذكر في الفرج الذي هو خرج الولد فقط. ولقد كان يلزم هذا الخبر من رأى براهيه أن فعل قوم لوط أعظم الزنى، فإنه ليس معهم فيه نص أصلاً، ولو وجدوا مثل هذا لطفوا وبغوا. فسقط هذا جملة

قَوْلُ الْحَسَنِ فِي ذَلِكَ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِذَا قَدْ صَحَّ - أَنَّ الْمَرْأَةَ الْمَسَاقِفَةَ لِلْمَرْأَةِ عَاصِيَةٍ، فَقَدْ أَتَتْ مُتَكَرِّرًا، فَوَجِبَ تَغْيِيرُ ذَلِكَ بِالْيَدِ، كَمَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ رَأَى مُتَكَرِّرًا أَنْ يَغْيِرَهُ يَدَهُ، فَعَلِيَّهَا التَّغْيِيرُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَوْ عَرَضَتْ فِرْجَهَا شَيْئًا دُونَ أَنْ تَدْخُلَهُ حَتَّى يَنْزِلَ فِيكَرَهُ هَذَا، وَلَا إِثْمَ فِيهِ.

وَكَذَلِكَ "الِاسْتِمْنَاءُ" لِلرِّجَالِ سِوَاءِ سِوَاءِ، لِأَنَّ مَسَّ الرَّجُلِ ذَكَرَهُ بِشِمَالِهِ مَبَاحٌ، وَمَسَّ الْمَرْأَةَ فِرْجَهَا كَذَلِكَ مَبَاحٌ، بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ كُلِّهَا، فَإِذَا هُوَ مَبَاحٌ فَلَيْسَ هُنَاكَ زِيَادَةٌ عَلَى الْمَبَاحِ، إِلَّا التَّعَمُّدُ لِنُزُولِ الْمَنِيِّ، فَلَيْسَ ذَلِكَ حَرَامًا أَصْلًا، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾، وَلَيْسَ هَذَا نَمًا فَصَّلَ لَنَا نَحْرِيهِ فَهُوَ حَلَالٌ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ إِلَّا أَنَّا نَكْرَهُهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَلَا مِنْ الْفَضَائِلِ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي هَذَا فَكْرَتُهُ طَائِفَةٌ وَإِبَاحَتُهُ أُخْرَى:

كَمَا أَخْبَرَنَا حَامُّ بْنُ أَخْبَرْنَا ابْنَ مَفْرُجٍ أَخْبَرَنَا ابْنَ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذَّبْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ مجَاهِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرٍو عَنِ الْإِسْتِمْنَاءِ؛ فَقَالَ: ذَلِكَ نَائِلٌ نَفْسِهِ.

وَبِهِ إِلَى سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي زَيْدٍ عَنْ أَبِي يَحْيَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ: إِنِّي عَاصَيْتُ بِذَكَرِي حَتَّى أَنْزَلَ؟ قَالَ: أَفْ، نِكَاحُ الْأُمَةِ خَيْرٌ مِنْهُ، وَهُوَ خَيْرٌ مِنَ الزَّنى.

وَإِبَاحُهُ قَوْمٌ:

كَمَا رَوَيْنَا بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: وَهُوَ مَا إِلَّا أَنْ يَحْرُكَ أَحَدُكُمْ زَيْتَهُ حَتَّى يَنْزِلَ الْمَاءُ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بِنَاسٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَدُوٍّ أَنَّ اللَّهَ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخَشَنِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشَارٍ - بِنَادِرٍ - أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ - غُنْدَرٌ - أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا هُوَ عَصَبٌ تَدْلُكُهُ.

وَبِهِ إِلَى قَتَادَةَ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي الْمَغَازِي، يَعْنِي الْإِسْتِمْنَاءَ، يَعْنِي الرَّجُلُ يَذْكُرُهُ بِذَلِكَ حَتَّى يَنْزِلَ.

قَالَ قَتَادَةُ: وَقَالَ الْحَسَنُ فِي الرَّجُلِ يَسْتَمْنِي بِذَكَرِهِ حَتَّى يَنْزِلَ، قَالَ: كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي الْمَغَازِي.

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ أَبِي الشَّعَثَةِ قَالَ: هُوَ مَا وَكَّ فَاغْرَقَهُ، يَعْنِي الْإِسْتِمْنَاءَ.

وَعَنْ مجَاهِدٍ قَالَ: كَانَ مِنْ مَضَى يَأْمُرُونَ شَبَابَهُمْ بِالِاسْتِمْنَاءِ يَسْتَعْفُونَ بِذَلِكَ.

قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: وَذَكَرَهُ مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ السَّخْنِيَانِي، أَوْ غَيْرِهِ عَنْ مجَاهِدٍ عَنِ الْحَسَنِ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِالِاسْتِمْنَاءِ.

وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ: مَا أَرَى بِالِاسْتِمْنَاءِ بَأْسًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْأَسَانِيدُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَمْرٍو فِي كَلَا الْقَوْلَيْنِ - مَغْمُورَةٌ - لَكِنَّ الْكَرَاهَةَ صَحِيحَةٌ عَنْ عَطَاءٍ، وَالِإِبَاحَةُ الْمَطْلُوقَةُ صَحِيحَةٌ عَنِ الْحَسَنِ.

وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، وَعَنْ زَيْدِ أَبِي الْعَلَاءِ، وَعَنْ مجَاهِدٍ.

وَرَوَاهُ مِنْ رِوَاةٍ مِنْ هُذَلَاءِ عَمْرٍو أَدْرَكُوا - وَهَؤُلَاءِ - كِبَارُ التَّابِعِينَ الَّذِينَ لَا يَكَادُونَ يَرَوُونَ إِلَّا عَنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَدْ جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تَنْفُسُ الْمَرْأَةِ بِأَصْبَعِهَا أَتَّارَ:

كَمَا أَخْبَرَنَا حَامُّ بْنُ أَخْبَرْنَا ابْنَ مَفْرُجٍ أَخْبَرَنَا ابْنَ الْأَعْرَابِيِّ أَخْبَرَنَا الذَّبْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: أَنَّ الْحَسَنَ أَقْبَى فِي الْمَرْأَةِ أَتَفَضَّتْ أُخْرَى بِأَصْبَعِهَا وَأَمْسَكَهَا نِسْوَةً لَذَلِكَ: أَنَّ الْعَقْلَ بَيْنَهُنَّ - وَقَضَى عَلَيَّ بِذَلِكَ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ، وَمَنْصُورٍ، قَالَ مَنْصُورٌ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيبَةَ، وَقَالَ مَنْصُورٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ اتَّفَقَ الْحَكَمُ، وَإِبْرَاهِيمُ عَنْ عَلِيٍّ، وَالْحَسَنِ: أَنَّ الْحَسَنَ أَقْبَى فِي امْرَأَةٍ أَتَفَضَّتْ امْرَأَةً بِأَصْبَعِهَا أَنَّ عَلَيْهَا وَالْمَسَكَاتُ الصَّدَاقُ بَيْنَهُنَّ - هَكَذَا قَالَ الْمَنْصُورُ.

وَقَالَ الْحَكَمُ فِي رِوَايَتِهِ: عَلَى الْمُتَفَضِّصَةِ وَحْدَهَا - وَاتَّفَقَ أَنَّ عَلِيًّا قَضَى بِذَلِكَ.

وَعَنْ الزَّهْرِيِّ - لَوْ أَتَفَضَّتْ امْرَأَةً بِأَصْبَعِهَا غَرِمَتْ صَدَاقَهَا، كَصَدَاقِ امْرَأَةٍ مِنْ نَسَائِهَا.

وَعَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَاضِي أَهْلِ مِصْرَ: كَتَبَ إِلَى عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي صَبِيٍّ أَتَفَرَّعَ صَبِيَّةً بِأَصْبَعِهِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَمْرٍو: لَمْ يَلِغْ لِي فِي هَذَا شَيْءٌ، وَقَدْ جَمَعْتَ لَذَلِكَ، فَاقْضِ فِيهِ بِرَأْيِكَ، فَقَضَى لَهَا عَلَى الْغَلَامِ بِخَمْسِينَ دِينَارًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا عَنْ عَلِيٍّ مُرْسَلٌ.

وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مَسَّكُمْ وَأَمْرُ الْكُفْرِ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْضَى هَاهُنَا بِصَدَاقٍ، لِأَنَّهُ لَيْسَ زَوَاجًا، وَلَا

صداق إلا في نكاح زواج - إذ لم يوجب به غير ذلك نص، ولا إجماع، فسواء كان المقتض بأصبعه رجلاً أو امرأة: لا غرامة في ذلك أصلاً، لأن الله تعالى لم يوجب في ذلك غرامة، ولا رسوله ﷺ. فإن شئنا - فإن هذا قول علي، والحسن بن علي.

قلنا لهم: فإن هذين الخبرين ليس فيهما إيجاب نكال على المقتض والمقتض أصلاً، وأنتم توجبون في ذلك الأدب، وهذا خلاف منكم لما تشعرون به من حكم علي، والحسن - رضي الله عنهما - وعارٌ هذا وإثمه إنما يلزم من أوجب فرضاً أتباع ما روي عن صاحب، ثم هو مع ذلك أول مخالف له.

وأما نحن فلا يلزم عندنا اتباع أحد غير رسول الله ﷺ فقط، فلا حرج علينا في مخالفة ما لا نراه واجباً، ولكن على المقتض بأصبعه امرأة، والمقتض بأصبعها امرأة، ومدخل شيء في دبر آخر: التعزير، لأن كل ما ذكرنا معصية ومنكر، لقول رسول الله ﷺ: «إِنْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَيْشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

وهؤلاء قد انتهكوا بشرة محرمة، فاتوا منكرًا، ومن أتى منكرًا ففرض عليه تغييره باليب، كما أمر رسول الله ﷺ فوجب على من فعل ذلك، أو غيره من المنكرات: التعزير على ما نذكره - إن شاء الله تعالى - بعد هذا.

قال أبو محمد رحمه الله: ولم يقل أحد نعمة: إن في شيء من هذا حد زنى، ولا حدًا محددًا، ولا فرق بينه وبين سائر ما أوجبوا فيه الحدود مما لا نص فيه يصح، وبالله تعالى التوفيق.

٢٣٠٥ - مسألة: السحر.

قال أبو محمد رحمه الله: اختلف الناس في السحر: فقالت طائفة: يقتل الساحر ولا يستأب - والسحر كفر.

وهو قول مالك.

وقال أبو حنيفة: يقتل الساحر.

وقال الشافعي وأصحابنا: إن كان الكلام الذي يسحر به كفرةً بالساحر مرتدًا، وإن كان ليس كفرًا فلا يقتل، لأنه ليس بكفرًا.

وذكر عن المتقدمين في ذلك أشياء:

كما أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبري أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار قال: إن عمر بن الخطاب كتب إلى جزي بن معاوية عم الأحنف بن قيس - وكان عاملًا لعمر بن الخطاب - أن اقتل كل ساحر، وكان بجالة كاتب جزي، قال بجالة: فارسلنا فوجدنا ثلاث سواحر، فضرينا أعناقهم..

وبه إلى عبد الرزاق عن ابن عينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن أبي الجعد قال: إن قيس بن سعيد قتل ساحرًا وعن نافع عن ابن عمر: أن جارية خلصت سحرها فاعترفت بذلك فأمرت بها عبد الرحمن بن زيد قتلها، فأنكر ذلك عليها عثمان، فقال له ابن عمر: ما تنكر على أُم المؤمنين امرأة سحرت واعترفت، فسكت عثمان.

وعن أيوب السخيتي عن نافع: أن حفصة سحرت فأمرت عبيد الله أخاها فقتل ساحرتين، وعن العطاء بن خالد المخزومي أبو صفوان قال: رأيت سالم بن عبد الله وهو واقف على جدار يبتر لبي أخ له ينمي، أتاه غلمة أربعة، ومعهم غلام هو أشف منهم، فقال: يا أبا عمر انظر ما يصنع هذا؟ قال: وما يصنع؟ قال: فسل خطأ من ثوبه قطعته - وسالم ينظر إليه - فجعله بين أصبعين من أصابعه ثم نقل عليه مرتين أو ثلاثًا، ثم مذه، فإذا هو صحيح ليس به بأس، فسمعت سالمًا يقول: لو كان لي من الأمر شيء لصلبته.

وعن يحيى بن سعيد الأنصاري: أن خالد بن المهاجر بن خالد قتل نبطيًا سحر - يعني ذميًا.

وعن يحيى بن أبي كثير، قال: إن غلامًا لعمر بن عبد العزيز أخذ ساحرة فلقاها في الماء فطفت، فكتب إليه عمر بن عبد العزيز: إن الله لم يأمر أن تلتقي في الماء، فإن اعترفت فاقتلها.

وعن ابن شهاب قال: يقتل ساحر المسلمين، ولا يقتل ساحر أهل الكتاب، لأن النبي ﷺ «سحره رجلٌ من اليهود يقال له: ابن أعصم، وامرأة من خير يقال لها: زنب، فلم يقتلها».

قال أبو محمد رحمه الله: فهو لا - عمر بن الخطاب، وحفصة، وعبد الله ابنه، وعبيد الله ابنه، وعثمان، وقيس بن ربيعة.

ومن التابعين سالم بن عبد الله، وخالد بن المهاجر، وعمر بن عبد العزيز، وعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب.

وأما من خالف هذا: فكما أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبري أخبرنا عبد الرزاق عن مالك بن أنس عن محمد بن عبد الرحمن - هو أبو الرجال - عن امرأة بنت عبد الرحمن: أن عائشة أُم المؤمنين اعتقت جارية لها عن دبر، وأنها سحرها واعترفت بذلك، وقالت: أحببت العتق، فأمرت بها عائشة ابن أخيها أن يبيعها من الأعراب فمن يسيء ملكها، وقالت: ابتع بشمتها رقية فاعتقها.

وبه إلى عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد

الأنصاري عن أبي الرجال عن عمرة، قالت: مرضت عائشة فظالم مرضها، فذهب بنو أخيها إلى رجل، فذكروا له مرضها، فقال: إنكم لتخبروني خبر امرأة مطبوية، فذهبوا ينظرون، فإذا جارية لها قد سحرتها وكانت قد ذيرتها، فقالت لها: ما أردت مني، قالت: أردت أن أغوي حتى أعتق، قالت: فإن لله علي أن تباع من أشد العرب ملكة، فباعها، وأمرت بشمتها أن يجعل في مثلها.

وعن ربيعة بن عطاء أن رجلاً عبداً سحر جارية عريضة، وكانت تتبعه، فرغ إلى عروبة بن عجمو - وكان عامل عمر بن عبد العزيز - فكتب إليه عمر بن عبد العزيز: أن يبيعه بغير أرضها وأرضه، ثم ادفع ثمنه إليها.

وقد ذكرنا عن عثمان رضي الله عنه إنكار قتل الساحر.

وقال: أخبرنا حماد بن سلمة أخبرنا أبو عمران - هو الجوني - أن ساحراً كان عند الوليد بن عقبة فجعل يدخل في بقره ثم يخرج منها، فرآه جندب، فذهب إلى بيته فالتفت على سبيوه، فلما دخل الساحر جوف البقرة صرتهما، قال: «أفئتناون السحر وأنتم تبصرون»، فلذقت الناس وتفرقوا وقالوا: حروري، فسجنه الوليد، وكتب به إلى عثمان بن عفان فكان يفتح له بالليل فيذهب إلى أهله، فإذا أصبح رجع إلى السجن - قال: فيرون أن جندباً صاحب الضربة.

قال أبو محمد رحمه الله: ما تعلم لهم شيئاً غير ما ذكرنا، قد نقصناه لهم غاية النقص، وأتينا بما لم نذكره أيضاً، وكل ذلك لا حجة لهم في شيء منه على ما تبين، إن شاء الله تعالى فنقول، وبالله تعالى التوفيق: أما ما ذكره من أقوال الصحابة - رضي الله عنهم - فلا حجة لهم في شيء منه، أما قول عمر رضي الله عنه فإنه خبر صحيح عنه أخذوا ما اشتبهوا به، وتركوا سائرهم، وهو خير.

أخبرنا حام أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الثوري أخبرنا عبد الرزاق عن معمر، وسفيان بن عيينة، كلاهما عن عمرو بن دينار قال: سمعت بجالة كاتب جزري يحدث أبا الشعثاء وعمرو بن أوس عن صفوة زمرم في إشارة المصعب بن الزبير قال: كنت كاتباً لجزري - عم الأخنف بن قيس - فأتى كاتب عمر قبل موته بسنة، اقبلوا كل ساحر وفروا بين كل ذي رجم مخرم من المجوس، وأنهم عن الزمرم، قال: فقتلنا ثلاث سواجر، قال: وصنع طعماً كثيراً وعرض السيف، ثم دعا المجوس فألقوا وفر بعل، أو بتلحين من ورق أحلته، كانوا يأكلون بها، وأكلوا بغير زمرم، قال: ولم يكن عمر أخذ من المجوس الجزية حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذوا من مجوس أهل هجر.

فهكذا الحديث. والمالكيون، والحنفيون يمالئون عمر في هذا الخبر فيما لا يحل بخلافه فيه من أمره: بأن يفرق بين كل ذي رجم مخرم من المجوس، لأن هذا هو أمر الله تعالى إذ يقول تعالى: «وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ».

الأنصاري عن أبي الرجال عن عمرة، قالت: مرضت عائشة فظالم مرضها، فذهب بنو أخيها إلى رجل، فذكروا له مرضها، فقال: إنكم لتخبروني خبر امرأة مطبوية، فذهبوا ينظرون، فإذا جارية لها قد سحرتها وكانت قد ذيرتها، فقالت لها: ما أردت مني، قالت: أردت أن أغوي حتى أعتق، قالت: فإن لله علي أن تباع من أشد العرب ملكة، فباعها، وأمرت بشمتها أن يجعل في مثلها.

وعن ربيعة بن عطاء أن رجلاً عبداً سحر جارية عريضة، وكانت تتبعه، فرغ إلى عروبة بن عجمو - وكان عامل عمر بن عبد العزيز - فكتب إليه عمر بن عبد العزيز: أن يبيعه بغير أرضها وأرضه، ثم ادفع ثمنه إليها.

وقد ذكرنا عن عثمان رضي الله عنه إنكار قتل الساحر.

قال أبو محمد: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر، فنظرنا في قول من رأى قتل الساحر، فوجدناهم يقولون: قال الله تعالى: «وَأَشْعُوا مَا تَلَّوُا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِهِمْ سُلَيْمَانٌ وَمَا كَفَرُ سُلَيْمَانٌ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ» الآية قالوا: فسبى الله تعالى السحر كسراً بقوله: «وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ».

قال: «فَيَعْلَمُونَ بِذَلِكَ مِنْ كَفَرُوا فَعَلِمُوا السَّحَرَ كَفَرُوا».

وأيضاً بقوله تعالى: «إِنَّمَا نَحْنُ قِتَّةٌ فَلَا تَكْفُر».

وأيضاً بقوله تعالى: «وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَق».

وبقوله «وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ».

وذكرنا.

ما أخبرنا حام أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الثوري أخبرنا عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «خذ الساحر صرته بالسيف».

وبه إلى عبد الرزاق عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صفوان بن سليم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ تَلَّمَ السَّحَرَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا كَانَ آخِرَ عَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ».

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود أخبرنا أحمد بن جهم أخبرنا إبراهيم بن حماد أخبرنا إسماعيل بن إسحاق أخبرنا الحجاج بن المهنا أخبرنا حماد بن سلمة عن سعيد الجريري عن أبي العلاء إن رسول الله صلى الله عليه وسلم «جانب عقبة ذات ليلة فزك، فجعل يرتجز ويقول: جندب وما جندب والأقطع الحبر الحبر فلما أصبح قال أصحابي: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رأينا راجزاً أحسن رجراً منك

فَهُوَ إِذْ يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾.

فَقَالَ الْخَلْفِيُّونَ وَالْمَالِكِيُّونَ: لَا يَفْرَقُ بَيْنَ جُوسِيٍّ وَبَيْنَ حَرَمِيٍّ، وَتَوَخَّذُوا الْجَزِيئَةَ مِنْ كُلِّ مَنْ لَيْسَ كِتَابِيًّا مِنَ الْعَجَمِ - فَعَالِفُوا الْقُرْآنَ، وَعَمَرَ بَنُ الْخَطَّابِ، حَيْثُ لَا يَجِلُّ خِلَافُهُ وَقَلْدُوهُ - بِزَعْمِهِمْ - حَيْثُ حُكِمَ فِيهِ بِمَا آذَاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، تَمَامُ لِمَا يَرُدُّ فِيهِ قُرْآنًا، وَلَا صَحَّحَتْ بِهِ سَنَةٌ - فَهَذَا عَكْسُ الْحَقَائِقِ. وَالزَّمْزَمَةُ - كَلَامٌ تَتَكَلَّمُ بِهِ الْجُوسُ عَنْ أَكْلِهِمْ، لَا يَدْهُمُ مِنْهُ، وَلَا يَجِلُّ فِي دِيْنِهِمْ أَكْلُ دُونِهِ - وَهُوَ كَلَامٌ تَعْظِيمُ لِلَّهِ تَعَالَى يَتَكَلَّمُونَ بِهِ فِي أَقْوَاهِمُ خَلْقَهُ وَشِفَاهِهِمْ مُطَبَّقَةً، لَا يَجُورُ عَنْدهُمْ خِلَافُ ذَلِكَ - وَهُمْ خَشَبَاتٌ صَغَارٌ يَسْتَعْمَلُونَهَا عِنْدَ ذَلِكَ - وَاخِلَةٌ يَأْكُلُونَ بِهَا - وَهَذَا حَقٌّ مِنْهُمْ وَتَكْلُفٌ.

وَيَا سَيِّدَ الْمَذْكُورِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الْمُتَنَسِّيِّ بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَخَذَ سَاحِرًا ذَفَنَهُ إِلَى صَدْرِهِ ثُمَّ تَرَكَهُ حَتَّى مَاتَ. وَهُمْ لَا يَأْخُذُونَ بِهَذَا نَفْسَهُ مِنْ حُكْمِ عَمَرَ فِي السَّاحِرِ - وَحَتَّى لَوْ التَزَمُوا قَوْلَ عَمَرَ كُلَّهُ لَكَانَ إِذْ صَحَّ خِلَافُ عَائِشَةَ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَلَمَّا كَانَ قَوْلُهُ أَوَّلِي مِنْ قَوْلِهَا، وَلَا قَوْلُهَا أَوَّلِي مِنْ قَوْلِي. فَالْجَوَابُ عِنْدَ التَّنَازُعِ الرَّجُوعُ إِلَى مَا افْتَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى الرَّجُوعُ إِلَى: مِنَ الْقُرْآنِ، وَالسَّنَةِ - فَسَقَطَ تَعْلُقُهُمْ بِعَمَرَ فِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ قَيْسِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَتَلَ سَاحِرًا، فَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ السَّاحِرُ كَانُوا أَضْرَمَ بِمَسْلَمٍ قَتَلَهُ.

وَهَكَذَا نَقُولُ.

وَأَيْضًا - فَقَدْ صَحَّ خِلَافُ ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. فَسَقَطَ تَعْلُقُهُمْ بِحَدِيثِ قَيْسٍ.

وَأَمَّا حَدِيثُ حَفْصَةَ، وَابْنِ عَمَرَ، فَقَدْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَا حِجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ثُمَّ نَظَرْنَا فِي الْأَثَارِ الَّتِي ذَكَرُوا فِي ذَلِكَ: فَوَجَدْنَا خَبَرَ الْحَسَنِ مَرْسَلًا، وَلَا حِجَّةَ فِي مَرْسَلٍ - وَلَوْ صَحَّ لَمَّا كَانَ لَهُمْ فِيهِ مَتَعَلِّقٌ أَصْلًا، لِأَنَّهُ إِنَّمَا فِيهِ حَدُّ السَّاحِرِ: ضَرِبُهُ بِالسَّيْفِ، وَلَيْسَ فِيهِ قَتْلُهُ، وَالضَّرِيئَةُ قَدْ خَطِئَتْ فَتَجَرَّحَ فَقُتِلَ، وَقَدْ قَتَلَ - فَهُمْ قَدْ خَالَفُوا هَذَا الْخَبَرَ وَاجْبُوهُ قَتْلَهُ وَلَا يَدْهُ.

وَأَمَّا خَبَرُ جَنْدَبٍ فَفِي غَايَةِ السَّقُوطِ: أَوَّلُ ذَلِكَ - أَنَّهُ مَرْسَلٌ لَا يَدْرِي مَنْ سَمِعَهُ أَبُو الْعَلَاءِ. فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْآيَةُ - فَوَجِبَ النَّظَرُ فِيهَا، فَعَمَلْنَا - بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى - وَابْتَدَأْنَا بِأَوَّلِهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَكُنِ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا يَعْلَمُونَ النَّاسُ السَّحَرُ﴾.

وَقَوْلُهُمْ: «يَعْلَمُونَ» بَدَلٌ مِنْ «كَفَرُوا». فَظَنَرْنَا فِي ذَلِكَ - فَوَجَدْنَاهُ لَيْسَ كَمَا ظَنُّوا، وَأَنْ قَوْلُهُمْ هَذَا دَعْوَى بِمَا يَرَاهَانِ، بَلِ الْقَوْلُ الظَّاهِرُ هُوَ أَنَّ الْكَلَامَ ثُمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «كَفَرُوا» وَكَمَلَتِ الْقِصَّةُ، وَقَامَتْ بِنَفْسِهَا صَحِيحَةً تَامَةً ﴿وَلْيَكُنِ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا﴾.

ثُمَّ ابْتَدَأَ تَعَالَى قِصَّةَ أُخْرَى مُبْتَدَأَةً، وَهُوَ: «يَعْلَمُونَ النَّاسُ السَّحَرُ» فَيَعْلَمُونَ ابْتِدَاءً كَلَامٌ لَا يَدُلُّ. ثُمَّ لَوْ صَحَّ: أَنَّ «يَعْلَمُونَ» بَدَلٌ مِنْ «كَفَرُوا» وَلَمْ يَحْتَمِلْ غَيْرَ ذَلِكَ أَصْلًا، لَمَّا كَانَ لَهُمْ فِيهِ حُجَّةٌ آتِيَّةٌ، لِأَنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ حُكْمَ الشَّيَاطِينِ بَعْدَ أَيَّامٍ سَلِيمَانٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَذَلِكَ شَرِيعَةً لَا تَقْرَأُ، وَحُكْمٌ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الشَّيَاطِينِ حُكْمٌ خَارِجٌ مِنْ حُكْمِنَا، وَكُلُّ حُكْمٍ لَمْ يَكُنْ فِي شَرِيعَتِنَا فَلَا يَلْزَمُنَا. بَلْ قَدْ صَحَّ: أَنَّ حُكْمَ «الْجِنِّ الْبَرِّ» فِي شَرِيعَتِنَا غَيْرُ حُكْمِنَا، كَمَا قَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَبَاحَ لَهُمُ الرُّوثَ وَالْعِطَاطَ طَعَامًا وَالرُّوثَ حَرَامًا عِنْدَنَا وَحَلَالَ لَهُمْ، فَكَيْفَ زَادَا اخْتِمَلُ ظَاهِرُ الْآيَةِ مَعْنِيَيْنِ، فَلَا يَجُورُ خِلَافُهَا عَلَى أَحَدِيهِمَا دُونَ الْآخَرِ، إِلَّا بِبُرْهَانٍ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ كِلَا الرَّجَحَيْنِ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ أَصْلًا.

وَأَيْضًا - فَإِنَّ نَصْرَ قَوْلِهِمْ: أَنَّ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا بِتَعْلِيمِ النَّاسِ السَّحَرُ - وَهُمْ يَزْعُمُونَ: أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يُعَلِّمَانِ النَّاسَ السَّحَرُ، وَلَا يَكْفُرُ الْمَلَائِكَةُ عَنْدهُمْ بِذَلِكَ، فَقَدْ أَقْرَأُوا بِاخْتِلَافِ حُكْمِ تَعْلِيمِ السَّحَرِ، وَأَنَّهُ يَكُونُ كَفَرًا، وَلَا يَكُونُ كَفَرًا بِذَلِكَ، فَإِذَا قَدْ قَالُوا ذَلِكَ، فَمِنْ أَيْنَ لَهُمْ: أَنَّ حُكْمَ السَّاحِرِ مِنَ النَّاسِ الْكَافِرِ قِيَاسًا عَلَى الشَّيَاطِينِ، دُونَ أَنْ لَا يَكُونُ كَفَرًا قِيَاسًا عَلَى الْمَلَائِكَةِ؟ فَكَيْفَ وَالْقِيَاسُ كُلُّهُ بِاطِلَالٍ؟.

فَصَحَّ - أَنَّهُ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي تَكْفِيرِ السَّاحِرِ مِنَ النَّاسِ: بِأَنَّ الشَّيَاطِينُ يَكْفُرُونَ بِتَعْلِيمِهِ - هَذَا لَوْ صَحَّ لَهُمْ أَنَّ كَفَرَ الشَّيَاطِينُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِتَعْلِيمِهِمُ النَّاسَ السَّحَرُ خَاصَّةً - وَهَذَا لَا يَصِحُّ لَهُمْ أَبَدًا. بَلْ قَدْ كَفَرُوا قَبْلَ ذَلِكَ، فَكَانَ تَعْلِيمُهُمُ النَّاسَ السَّحَرُ ضَلَالًا زَائِدًا، وَمَعْنِيَّةً خَادِتَةً أُخْرَى، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى ظَاهِرِ الْآيَةِ الَّتِي لَا يَجُورُ أَنَّ يَخَالَ عَنْهُ آتِيَّةٌ، إِلَّا بِالْدَّعْوَى الْغَارِيَةِ مِنَ الْبُرْهَانِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ صَبَرْنَا إِلَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ» فَوَجَدْنَاهُمْ لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ أَصْلًا بُوْجِهَ مِنَ الْوُجُوْهِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا فِي هَذَا الْكَلَامِ التَّهْمُ عَنِ الْكَفْرِ جَلَّةً، وَلَمْ يَقُولَا: فَلَا تَكْفُرْ بِتَعْلَمِكَ السَّحَرِ، وَلَا بِعِلْمِكَ السَّحَرِ، هَذَا مَا لَا يَفْهَمُ مِنَ الْآيَةِ أَصْلًا.

وَهَكَذَا قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَرْجِعُوا بِنَدِيٍّ كَفَرًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ» إِنَّمَا هُوَ تَهْمٌ أَنْ يَكْفُرُوا ابْتِدَاءً، وَعَنْ

«إِنَّمَا يَلْبِسُ الْخَرِيرُ فِي الثُّبَيَّا مَنْ لَا خَلَقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ لِبَاسَ الْخَرِيرِ لَيْسَ كَفَرًا، وَلَا يَحِلُّ قَتْلُ لِبَاسِهِ - فَيُطْلَقُ تَعْلَقُهُمْ بِهَذِهِ الْآيَةِ، وَلِلَّهِ الْحُكْمُ. فَظَنُّوا أَنَّ يَكُونُ لَهُمْ فِي الْآيَةِ مَتَعَلِّقٌ أَصْلًا، وَلَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَلَا مِنَ السُّنَنِ الصَّحَاحِ، وَلَا فِي السُّنَنِ الرَّوَاهِيَةِ، وَلَا فِي إِبْجَاعٍ، وَلَا فِي قَوْلِ صَاحِبِهِ، وَلَا فِي قِيَاسٍ، وَلَا نَظَرٍ، وَلَا رَأْيٍ سَدِيدٍ يَصُحُّ، بَلْ كُلُّ هَذِهِ الْوُجُوهُ مَبْطَلَةٌ لِقَوْلِهِمْ: فَلَمَّا بَطُلَ قَوْلُ مَنْ رَأَى أَنَّ يَبْقَى السَّحَرُ جَمْلَةً، وَقَوْلُ مَنْ ادَّعَى أَنَّ السَّحَرُ كَفَرٌ بِالْجَمْلَةِ: وَجِبَ أَنْ نَنْظُرَ فِي الْقَوْلِ الثَّلَاثِ: فَوُجِدَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ».

وَقَالَ تَعَالَى: «فَاتَّقُوا الْمَشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ».

وَقَالَ تَعَالَى: «وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ».

قَالَ تَعَالَى: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مَتَعْمَدًا» الْآيَةَ.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ».

فَصَحَّ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ: أَنَّ كُلَّ مُسْلِمٍ قَدِمَهُ حَرَامٌ إِلَّا بِنَصٍّ ثَابِتٍ أَوْ إِبْجَاعٍ مُتَقَرَّرٍ - فَظَنُّوا هَلْ نَحَدُّ فِي السَّحَرِ نَصًّا ثَابِتًا بَيِّنًا مَا هُوَ؟

فَوُجِدَ أَنَّ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا هَارُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي سَلِيمَانُ بْنُ بَالَانَ عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي الْغَيْثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا الشَّيْخَ الْمُوَيْقَاتِ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُوَ؟ قَالَ: الشَّرْكَ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرِّضْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ».

فَكَانَ هَذَا بَيِّنًا جَلِيًّا بِأَنَّ السَّحَرُ لَيْسَ مِنَ الشَّرْكِ، وَلَكِنَّهُ مَعْصِيَةٌ مُؤَبَّدَةٌ قَتْلُ النَّفْسِ وَشِبْهَاتُهَا، فَارْتَفَعَ الْإِشْكَالُ - وَلِلَّهِ الْحُكْمُ.

وَصَحَّ أَنَّ السَّحَرُ لَيْسَ كَفَرًا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَفَرًا فَلَا يَحِلُّ قَتْلُ فَاعِلِهِ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: كَفَرٌ يَبْغِي إِيمَانًا، وَزَنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ، وَنَفْسٌ بِنَفْسٍ».

فَالسَّحَرُ لَيْسَ كَافِرًا كَمَا بَيَّنَّا، وَلَا قَاتِلًا، وَلَا زَانِيًا مُعَصَّنًا، وَلَا جَاءَ فِي قَتْلِهِ نَصٌّ صَحِيحٌ فَيُصَافَى إِلَى هَذِهِ الثَّلَاثِ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَارِبِ، وَالْمُحْدُوذِ فِي الْحَمْرِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

فَصَحَّ تَحْرِيمُ دَمِهِ بِبَيِّنٍ لَا إِشْكَالَ فِيهِ.

وَوُجِدَ أَيْضًا - مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

أَنْ يَرْتَدُّوا قَطْعًا، لَا أَنَّهُمْ يَبْقَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا يَكُونُونَ كَفَرًا، وَهَذَا بَيِّنٌ لَا خُفَاءَ بِهِ، وَيَاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَكُلٌّ مِنْ أَحَقِّهِمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى حَاكِيًا عَنِ الْقَاتِلِينَ: «إِنَّمَا نَحْنُ وَتَنَّةٌ فَلَا تَكْفُرُ» أَنَّ مُرَادَهُمَا لَا تَكْفُرُ تَعْلَمُكَ مَا تَعْلَمُكَ فَقَدْ كَذَّبَ، وَذَادَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَيْسَ فِيهِ وَمَا لَا ذِيلَ عَلَيْهِ أَصْلًا.

ثُمَّ صَرَّحْنَا إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ» فَوُجِدَ أَنَّ هَذَا أَبْعَدُ مِنْ أَنَّ يَكُونُ لَهُمْ فِيهِ شِبْهُةٌ يَوْمَهُونَ بِهَا مِنْ كُلِّ مَا سَلَفَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَخْتَلَفْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي أَنَّ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَزَوْجِهَا لَا يَكُونُ كَافِرًا بِذَلِكَ، بَلْ قَدْ وَجَدْنَا الْمَالِكِيِّينَ وَالْحَنَفِيَّةَ يَفَرِّقُونَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ بِمَا لَمْ يَأْذَنَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ قَطْعًا، وَلَا رَسُولُهُ ﷺ كَالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ، وَالتَّخْيِيرِ، وَالتَّمْلِكِ وَالْعَانَةِ، وَعَدَمِ التَّفَقُّهِ.

وَأَعْجَبْنَا مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ إِباحَةَ الْخَفِيِّينَ لِمَنْ طَالَتْ يَدُهُ مِنَ الْفَسَاقِ، وَلَمْ يَنْصَرَفْ يَدُهُ مِنْهُمْ أَنْ يَأْتِيَ إِلَى مَنْ عَشِقَ امْرَأَةً وَجَلَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَجْعَلَ السُّوْطَ عَلَى ظَهْرِهِ حَتَّى يَنْطِقَ بِطَلْقِهَا مَكْرَةً، فِإِذَا اعْتَدَتْ أَكْرَهَهَا الْفَاسِقُ عَلَى أَنْ تَزَوَّجَهُ بِالسُّبُاطِ أَيْضًا، حَتَّى تَطْلُقَ بِالرَّضَا مَكْرَةً، فَكَانَ ذَلِكَ عَنْدَهُمْ نِكَاحًا طَيِّبًا، وَزَوْجًا مَبْرُكًا، وَوُطْئًا حَلَالًا يَقْتَرِبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَتَالَهُ، مَا فِي شَرِيعَةِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ أَعْظَمُ إِثْمًا، وَلَا أَشْنَعُ حَرَامًا وَأَبْعَدُ مِنْ رِضَا اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا أَذْنَى، مِنْ رَأْيِ إِبْلِيسَ، وَمِنْ الشَّيَاطِينِ، مِنْ هَذَا التَّفْرِيقِ الَّذِي أَمْضَوْهُ، وَاجْزَاوَهُ، وَنَسَأَ اللَّهُ تَعَالَى الْعَاقِبَةَ مِنْ مِثْلِ هَذَا وَشِبْهِهِ.

وَقَدْ نَحَدُّ الشَّمَامَ يَفَرِّقُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ فَلَا يَكُونُ بِذَلِكَ كَافِرًا، فَمَنْ آيَنَ وَقَعَ لَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا السَّحَرُ بِذَلِكَ؟ فَيُطْلَقُ تَعْلَقُهُمْ بِهَذَا النِّصِّ جَمْلَةً.

وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يَأْذَنُ اللَّهُ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ» إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا ضُرَّ الْمَرْءُ يَكُونُ بِهِ كَافِرًا، بَلْ يَكُونُ عَاصِيًا لِلَّهِ تَعَالَى، لَا كَافِرًا وَلَا حَلَالًا الدِّمِ.

ثُمَّ صَرَّحْنَا إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ» إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ» فَوُجِدَ أَنَّ هَذَا لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي تَكْفِيرِ السَّاحِرِ، وَلَا فِي إِباحَةِ دَمِهِ أَصْلًا، لِأَنَّ هَذِهِ الصَّفَةَ قَدْ تَكُونُ فِي مُسْلِمٍ بِإِجَاعِهِمْ مَعْنًا.

كَمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ عَبْدِ عَمْرِو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

محمد سمعت سفيان بن عيينة يقول: إن هشام بن عروة حدثهم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت: «كان رسول الله ﷺ سحر حتى يرى أنه يأتي النساء ولا يتبينهن» قال ابن عيينة: وهذا أشد ما يكون من السحر» فقال: يا عائشة - أعلمت أن الله أفتاني فيما استفتيته فيه؟ أتاني رجلان، ففعد أحدهما عند رأسي، والآخر عند رجلي، فقال الذي عند رأسي للآخر: ما بال الرجل؟ فقال: مطبوع، قال: ومن طبعه؟ قال: لبيد بن أعصم - رجل من بني رزق خليف اليهود، وكان منافقاً - قال: وفيه؟ قال: في مشط ومشاطة، قال: وأين؟ قال: في جف طلع ذكرو، تحت راعوق في بئر ذروان، قال: فأني البئر حتى استخرجته، قال: فهذه البئر التي رأيتها، كأن ما معاً نفاعه الجناء، وكان نخلها رموس الشياطين، قال: فاستخرج، فقلت: أفلا تشتتر؟ قال: أيا الله فقد شتتني، وأكره أن أثير على الناس شراً».

قال أبو محمد: فهذا خبر صحيح، وقد عرف الله تعالى رسوله ﷺ من سحره، فلم يقتله.

فإن قيل: فإن في هذا الحديث: أنه كان منافقاً، وفي بعض رواياته: أنه كان يهودياً - وأنتم تقولون: إن الكافر إذا أضر بمسلم وجب قتله، وبرئت منه الذمة، وأن المنافق إذا عرف وجب قتله.

قلنا: إنما كذلك نقول، لأن البرهان قائم بذلك.

وأما الذمة - إذا أضر بمسلم، فليقول الله تعالى «حتى يُعْطُوا الجزية عن يد وهم صاغرون» فإنما حرمت دماء أهل الكتاب بالترام الصغار، فإذا فارقوا الصغار فقد برئت ذمتهم، وسقط تحريم دماهم، وعادت حلالاً كما كانت، لأن الله تعالى أباح دماهم أبداً إلا بالصغار، فإذا لم يكن الصغار فدماهم لم تحرم، وهم إذا أضرّوا بمسلم فلم يصغرّوهم وقد أصغروهم فدماهم حلال.

وأما المنافق - فإذا عرف أنه كافر فقد قال رسول الله ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَانْفُتُوهُ» فهذا المنافق أو اليهودي، نحن على يقين لا مرية فيه: أنه لم يكن الله تعالى أمر رسوله ﷺ بعد يقتل من بدل دينه، ولا يقتل من لم يلتزم الصغار من أهل الذمة.

برهان ذلك - لا يشك أنه من في قلبه مقدار ذرة من إيمان: أن رسول الله ﷺ لا يعتمد عصيان ربه، فلو أمره ربه تعالى بقتلهم لأنفذ ذلك، فإذا لم يقتله عليه السلام، فيقين نطقه ونيت أن ذلك كان قبل نزول الآية بقتل أهل الكتاب ما لم يؤدوا الجزية مع الصغار، وقبل أن ينزل عليه الأمر بقتل من بدل دينه.

فإن قالوا: قولوا كذلك في الساحر.

وكذلك من أعلن الإسلام وأسر الكفر.

ثم صح أمر الله تعالى بتحريم دماء أهل الكتاب بالجزية مع الصغار، وإباحتها بعدم ذلك - وصح أمر رسول الله ﷺ بقتل من بدل دينه، فصرنا إلى ذلك، ولم يأت أمر صحيح بقتل الساحر، فبقي على تحريم الدم - فارتفع الإشكال جلة، وبالله تعالى التوفيق.

٢٣٠٦ - مسألة: التعزير.

قال أبو محمد رحمه الله: اختلف الناس في مقدار التعزير: فقالت طائفة: ليس له مقدار عدو.

وجائز أن يبلغ به الإمام ما رآه، وأن يجاوز به الحدود - بالغاً ما بلغ.

وهو قول مالك - وأحد أقوال أبي يوسف.

وهو قول أبي ثور، والطحاوي من أصحاب أبي حنيفة.

وقالت طائفة: التعزير مائة جلدة فاقل.

وقالت طائفة: أكثر التعزير مائة جلدة إلا جلدة.

وقالت طائفة: أكثر التعزير تسعة وسبعون سوطاً فاقل - هو أحد أقوال أبي يوسف.

وقالت طائفة: أكثر التعزير خمسة وسبعون سوطاً فاقل.

وهو قول ابن أبي ليلى، وأحد أقوال أبي يوسف.

وقالت طائفة: أكثر التعزير ثلاثون سوطاً.

وقالت طائفة: أكثر التعزير عشرون سوطاً.

وقالت طائفة: لا يتجاوز بالتعزير تسعة.

وهو قول بعض أصحاب الشافعي.

وقالت طائفة: أكثر التعزير عشرة أسواط فاقل، لا يجوز أن يتجاوز به أكثر من ذلك.

وهو قول الليث بن سعد، وقول أصحابنا.

قال أبو محمد رحمه الله: فمما روي في القول الأول: ما حدثنا أحمد بن عمر بن أنس أخبرنا الحسن بن يعقوب أخبرنا سعد بن فلحون أخبرنا يوسف بن يحيى أخبرنا عبد الملك بن حبيب قال: قال لي مطرف بن عبد الله ثقة: أتني هشام بن عبد الله المخزومي -

واحد، جلدها مائة كلِّ إنسانٍ منهما.

وبه إلى عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: أتى ابن مسعود برجل وجدَّ مع امرأة في الحاف، فضرِبَهما لكلِّ واحدٍ منهما أربعين سوطاً، فذهب أهلُ المرأة وأهلُ الرجل فشكوا ذلك إلى عمر بن الخطاب، فقال عمر لابن مسعود ما يقول هؤلاء؟

قال: قد فعلت ذلك.

وأما القول الثالث.

فروينا عن سعيد بن المسيب.

ورويناه أيضاً عن ابن شهاب قال: إن عمر بن الخطاب ضرب رجلاً دون المائة وجدَّ مع امرأة في العتمة.

وأما من قال ثلاثين سوطاً فلما:

رويناه عن سفيان بن عيينة عن جامع عن شقيق قال: كان لرجل علم أوى سلمة أم المؤمنين حتى كتبت إليها يخرجُ عليها فأمر عمر بأن يجلد ثلاثين جلدة.

وأما من قال عشرون سوطاً - فكما روينا عن وكيع، وعبد الرحمن، ثم اتَّفقا كلاهما عن سفيان الثوري عن حميد الأعرج عن يحيى بن عبد الله بن صفيان أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى لا يجلد في تعزير أكثر من عشرين سوطاً.

قال أبو محمد رحمه الله: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك: - فنظرنا في قول من أسقط التعزير جلدة، ومن رأى أنه يزاد فيه عشر جلديات، إذ لم يبق غير هذين القولين، إذ سائر الأقوال قد سقط التعلُّقُ بها جلدة واحدة. فوجدنا المنع منه جلدة، كما جاء عن عمر بن الخطاب، وعن عطاء هو كان الأصل لقول رسول الله ﷺ «إِنْ دَمَأَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ عَلَيَّكُمْ حَرَامٌ».

لكن لما قال رسول الله ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ يَدِهِ إِنْ اسْتَطَاعَ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فليُسَلِّمْ عَلَيْهِ» كان ذلك مطلقاً لتغيير المنكر باليد، فكان هذا أمراً مجملاً، لا ندري كيفية ذلك التغيير باليد كيف هو؟ لأن التغيير باليد يكون بالسيف، وبالحجر، وبكوب بالرمح، وبكوب بالضرب - وهذا لا يقدم عليه إلا ببيان من الله تعالى على لسان رسوله عليه السلام.

ثم نظرنا في قول مالك: فوجدناه أبعد الأقوال من الصواب، لأنه لم يتعلَّق بقُرآن، ولا بسنة، ولا بدليل إجماع، ولا يقول أحد من الصحابة رضي الله عنهم، ولا يراي سديد: فنظرنا في ذلك، فوجدنا:

وهو قاضي المدينة ومن صالح قضائها - برجل خبيث معروف باتباع الصبيان قد لصق بغلام في ازدحام الناس حتى أقضى، فبعث به هشام إلى مالك، وقال: أتري أن أقتله؟ قال: وكان هشام شديداً في الحدود، فقال مالك: أما القتل فلا، ولكن أري أن تعاقبه عقوبة موجهة، فقال: كم؟ قال: ذلك إليك، فأمر به هشام فجلد أربع مائة سوطاً، وأبقاه في السجن، فما لبث أن مات، فذكروا ذلك لمالك، فما استنكر، ولا رأى أنه خطأ.

قال أبو محمد رحمه الله: وذكر محمد بن سحنون بن سعيد في كتابه الذي جمع فيه أحكام أبيه أيام ولايته قضاء مدينة القيروان لابن الأغلب، قال: شكنا إلى أبي رجل يأتي زوجته أنه غيب عنه ابنته، وحال بينه وبينها، فبعث في أبي الجارية، قال: أين ابنتك امرأة هذا؟ فقال: والله ما أتني ولا أدري أين هي؟ ولا لها عندي علم، قال: فأمر به فحمله إلى وسط السوق، وضرب مائة سوطاً، ثم سجنه، ثم أخرجه مرة ثانية وجلده في وسط السوق مائة سوطاً - ثم أنا أشك أذكر الثالثة أو الرابعة أم لا؟

قال: فمات الرجل من الضرب في السجن، ثم وجد ابنته في بعض الشباب عند قوم من أهل الفساد.

وأما القول الثاني.

فكما أخبرنا حماد أخبرنا ابن مفرج أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا الدبري أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني هشام بن عروة عن أبيه أن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب حدثه، قال: توفي عبد الرحمن بن حاطب وأعتق من صلى من رقيقه وصام، وكانت له نوبة قد صلت وصامت وهي أعجمية لم تنفق، فلم يرعه إلا حملها وكانت ثيباً، فذهب إلى عمر فزعا فحدثه، فقال: أنت الرجل لا تأتي غيري، فأرسل إليها عمر فأسأها، فقال: أحليت؟ قالت: نعم، من مرعوش بدرهمين، فصادف ذلك عند عثمان، وعلياً، وعبد الرحمن بن عوف، فقال: أشيروا عليّ وكان عثمان جالساً فاضطجع، فقال علي، وعبد الرحمن: قد وقع عليها الحد، فقال: أشر علي يا عثمان! قال: قد أثار عليك أخوك، قال: أشر عليّ أنت، قال عثمان: أراها تستهل به كأنها لا تعرفه، فليس الحد إلا على من علمه، فأمر بها عمر فجلدت مائة ثم غريبها، ثم قال: صدقت، والذي نفسي بيده ما الحد إلا على من علمه.

وبه إلى عبد الرزاق عن محمد بن راشد قال: سمعت مكحولاً يحدث أن رجلاً وجدَّ في بيت رجل بعد العتمة ملقفاً في حصير، فضرِبَ عمر مائة.

وبه إلى عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرنا جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه كان إذا وجد الرجل مع المرأة في الحاف

عمرو بن حزم، قالت عمرة: قالت عائشة: قال رسول الله ﷺ: «أَقْبِلُوا ذَوِي الْهَيَاتِ عَشْرَاتِهِمْ».

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا جَدِّي أَخْبَرَنَا مَضْرُوبٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّ مَالِكًا أَخْبَرَنَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مُحَمَّدٍ أَنَّ أَبِي الرَّجَالِ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ أَخْبَرَنِي عَبْدَ الْعَزِيزِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ جَرَحَ مَوْلَى لَهُ فَاسْتَعْدَى عَلَيْهِ ابْنُ حَزْمٍ - وَهُوَ وَالِي الْمَدِينَةِ - فَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: سَمِعْتُ جَدِّي عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «أَقْبِلُوا ذَوِي الْهَيَاتِ عَشْرَاتِهِمْ» - أَوْ زَلَّاهُمْ؟ وَأَنْتَ ذُو هَيْئَةٍ، وَقَدْ أَقْبَلْتُكَ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ أَخْبَرَنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنُ زَيْدٍ الْمَدِينِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَقْبِلُوا ذَوِي الْهَيَاتِ عَشْرَاتِهِمْ».

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ أَخْبَرَنَا سُؤْدَةَ - هُوَ ابْنُ نَصْرِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ - هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ - عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَجَاوَرُوا عَنْ زُلَّةٍ ذِي الْهَيْئَةِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدِيثُ عَبْدِ الْمَلِكِ كَانَ يَكُونُ جَيِّدًا لَوْلَا أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ مَقْدَرٌ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عُمَرَ، لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ إِنَّمَا هُوَ عَنْ أَبِيهِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عُمَرَ.

وَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ - فَهُوَ ضَعِيفٌ لَيْسَ هُوَ بِشَيْءٍ - وَلَيْسَ هُوَ أَبَا بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عَمَرَ، ذَلِكَ عَالٍ ثَقَفٌ، وَهَذَا مُتَأَخِّرٌ - وَأَحْسَنُهَا كُلُّهَا حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُهْدِيٍّ فَهُوَ جَيِّدٌ وَالْحُجَّةُ بِهِ قَائِمَةٌ.

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةَ سَمِعَتْ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْأَنْصَارُ كَرْمِي وَعَيْيَتِي، وَالْأَنْصَارُ سَيِّئُكُمْ وَتَقُولُونَ، فَأَقْبِلُوا مِنْ مُحْسِنِهِمْ وَتَجَاوَرُوا عَنْ مُسِيئِهِمْ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ أَخْبَرَنَا الْفَرِيرِيُّ أَخْبَرَنَا الْبُخَارِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى أَبُو عَلِيٍّ الصَّائِفِيُّ أَخْبَرَنَا شاذان - أَخُو عَبْدِ اللَّهِ - أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا شُعْبَةَ بْنُ الْحَجَّاجِ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ «فَرُّ أَبُو بَكْرٍ، وَالْعَبَّاسُ، بِمَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ وَهُمْ يَبْكُونَ،

مَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ أَخْبَرَنَا الْفَرِيرِيُّ أَخْبَرَنَا الْبُخَارِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَجْلُدُ فَوْقَ عَشْرِ جُلْدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ خُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى» فَكَانَ هَذَا بَيَانًا جَلِيلًا لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَدَّاهُ.

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عَنِ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي عَامِرٍ قَالَ: أَنِّي عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِرَجُلٍ وَجَدْتُ تَحْتَ فَرَاشِي امْرَأَةً، أَذْهَبُوا بِهِ فَعَلْبُوهُ ظَهْرًا لِبَطْنٍ فِي مَكَانٍ مَتَرٍ، فَإِنَّهُ كَانَ فِي مَكَانٍ شَرِّهِمْ.

وَمِنْ طَرِيقٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ خُلَيْدٍ عَنْ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ رَجُلٍ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مُسْتَعِدٌّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: هَذَا احْتَلَمَ عَلَى أُمِّي الْبَارِحَةَ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: أَذْهَبَ فَاثَمَهُ فِي الشَّمْسِ وَاضْرِبْ ظُلْمَةً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَمَنْ أَتَى مُنْكَرَاتٍ جَبَّةً، فَلِلْحَاكِمِ أَنْ يَضْرِبَهُ لِكُلِّ مُنْكَرٍ مِنْهَا عَشْرَ جُلْدَاتٍ قَاتِلٌ - بِالْعَمَلِ ذَلِكَ مَا بَلَغَ - لِأَنَّ الْأَمْرَ فِي التَّعْزِيرِ جَاءَ بِمَجْمَلٍ فِيمَنْ أَتَى مُنْكَرًا أَنْ يَغْتَرَّ بِأَلْيَدِهِ، وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ الزَّانِي الَّذِي قَدْ صُحِّحَ الْإِجْمَاعُ وَالنَّصُّ أَنَّ الْإِجْلَاجَ وَالتَّكَرُّرَ سَوَاءٌ - وَلَا كَالشَّرْبِ الَّذِي قَدْ صُحِّحَ الْإِجْمَاعُ وَالنَّصُّ عَلَى أَنَّ الْجُرْعَةَ وَالسَّكْرَ سَوَاءٌ - وَلَا كَالسَّرْقَةِ الَّتِي قَدْ صُحِّحَ الْإِجْمَاعُ بِأَنَّ سَارِقَ رِبْعٍ دِينَارٍ وَسَارِقٌ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ سَوَاءٌ - وَلَا كَالْقَذْفِ الَّذِي قَدْ صُحِّحَ النَّصُّ بِأَنَّ قَاذِفَ وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ سَوَاءٌ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٣٠٧ - مسألة: هل يقال ذوو الهيات عشراتهم؟ وكيف يتجاوز عن مسيء الأنصار رضي الله عنهم؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْخَوْلَانِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الْبَصْرِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ، وَجَعْفَرُ بْنُ مَسَارٍ التَّنِيشِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي قَدِيلَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَيْدٍ - مِنْ وَلَدِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ - عَنْ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْبِلُوا ذَوِي الْهَيَاتِ عَشْرَاتِهِمْ إِلَّا الْخُلُودَةَ».

حَدَّثَنَا حَمَّامٌ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَيْمَنٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ مُنْصَوَّرٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ مَوْلَى الْمُعَرِّثِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ

فَقَالَ: مَا يَنْبَغِيكُمْ.

فَقَالُوا: ذَكَرْنَا مَجْلِسَ النَّبِيِّ ﷺ مَنَا، فَدَخَلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، قَالَ: فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ عَصَبَ رَأْسُهُ بِخَاشِيَةِ بُرْءٍ، فَصَبَّ الْمَيْتَرُ - وَلَمْ يَصْغِدْ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ - فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَوْصِيكُمْ بِالْأَنْصَارِ فَإِنَّهُمْ كَرِيهِ وَعَيْتِي، وَقَدْ قَفَسُوا الَّذِي عَلَيْهِمْ، وَبَقِيَ الَّذِي لَهُمْ، فَاقْبَلُوا مِنْ مُحْسِنِهِمْ وَتَجَاوَزُوا عَنْ مُسِيئِهِمْ.

وَبِهِ إِلَى الْبَحَارِيِّ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمَغْلَسِ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرَمَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُتَعَصِبًا بِهَا عَلَى مَنَكِبَيْهِ وَعَلَيْهِ عِصَابَةٌ قَسَمَاءُ، حَتَّى جَلَسَ عَلَى الْمَيْتَرِ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ: إِنَّهَا النَّاسُ، فَإِنَّ النَّاسَ يَكْتُرُونَ وَيَقُولُ الْأَنْصَارُ، حَتَّى يَكُونُوا كَالْمَلِيعِ فِي الطَّعَامِ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَكَيْفَ تَجْمَعُ هَذِهِ الْأَكْثَارُ مَعَ قَوْلِهِ ﷺ «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُخْبِرْهُ يَبْدِهِ إِنْ اسْتَطَاعَ».

وَمَعَ مَا حَدَّثَكُمُوهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ أَخْبَرَنَا الْفَرِيرِيُّ أَخْبَرَنَا الْبَحَارِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ - هُوَ ابْنُ عُمَانَ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ - هُوَ ابْنُ يَزِيدَ - عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنَا عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «مَا انْتَقَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ فِي شَيْءٍ يُؤْتَى إِلَيْهِ، حَتَّى يَنْتَهَكَ مِنْ حُرْمَاتِ الدُّنْيَا، فَيَنْتَقِمَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَتَقُولُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ:

إِنْ جَمِعُوا كُلُّهَا حَقٌّ مَكْنَى ظَاهِرٌ، وَذَلِكَ مَا كَانَ مِنْ إِسَاءَةٍ لَا تَبْلُغُ مُنْكَرًا وَجِبَ أَنْ تَتَجَاوَزَ فِيهَا عَنِ الْأَنْصَارِيِّ فِي التَّغْزِيرِ، وَلَمْ يَخْتَفِ عَنْ غَيْرِهِمْ، وَمَا كَانَ مِنْ حُدٍّ خَفِيفٍ أَيْضًا مِنَ الْأَنْصَارِ مَا لَا يَخْتَفِ عَنْ غَيْرِهِمْ، مِثْلُ أَنْ يَمْلَأَ الْأَنْصَارِيُّ فِي الْخَمْرِ بِطَرَفِ الثُّوبِ، وَغَيْرِهِ بِالْيَدِ، أَوْ بِالْجَرِيدِ، وَالتَّعَالُ، وَيَقَالُ ذُو الْحَيْةِ - وَهُوَ الَّذِي لَهُ هَيْئَةٌ عِلْمٌ وَشُرْفٌ - عَوْرَةً فِي جَفَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ مَا لَمْ يَكُنْ حَدًّا أَوْ مُنْكَرًا، فَلَا يَدُ مِنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ، وَالتَّغْزِيرِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٣٠٨ - مسألة: هل يقتل القرشي فيما يوجب القتل

مَنْ رَجَمَ الْحَصْنَ إِذَا زُنِيَ، وَالْقُودُ، وَالْخَرَابِقُ، وَالرَّكَّةُ، وَإِذَا شَرِبَ الْخَمْرَ، بَعْدَ أَنْ حَدَّ فِيهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَمْ لَا؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بَنِ الْجَسُورِ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ الدِّينَوْرِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطُّرَيْقِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعُوذٍ بَنِ إِبْرَاهِيمَ بَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَمِّي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ بْنُ

الْحَجَّاجُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَطْعِنٍ بَنِ الْأَسَدِ عَنْ أَبِيهِ مَطْعِنٍ - أَخِي بَنِي عَدِيِّ بْنِ كَعْبٍ وَكَانَ اسْمُهُ الْعَاصِ، فَسَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَطْعِنًا - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَكْفُرُ يَقُولُ «لَا تَغْزَى مَكَّةَ بَعْدَ هَذَا الْعَامِ أَبَدًا وَلَا يُقْتَلُ زَجَلٌ مِنْ قُرَيْشٍ بَعْدَ هَذَا الْعَامِ صَبْرًا».

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بَنِ الْجَسُورِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ بَنِ بَهْرَامٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيُّ أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ - هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ - عَنْ زَكْرِيَّا - هُوَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ - عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَ الْحَارِثُ بْنُ الْمَالِكِ بَنِ الْبَرَاءِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَغْزَى مَكَّةَ بَعْدَ الْيَوْمِ أَبَدًا».

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بَنِ الْجَسُورِ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَزْدِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْلٍ عَنْ زَكْرِيَّا - هُوَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ - عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ عَنْ الْحَارِثِ بَنِ الْمَالِكِ بَنِ بَرَاءَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ وَهُوَ يَقُولُ «لَا تَغْزَى بَعْدَهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْحَارِثُ هَذَا - هُوَ الْحَارِثُ بْنُ مَالِكٍ بَنِ قَيْسٍ بَنِ عَوْذٍ بَنِ جَابِرٍ بَنِ عَبْدِ مَنَاظٍ بَنِ كِنَانَةَ بَنِ سَجْمٍ بَنِ عَامِرٍ بَنِ لَيْثٍ بَنِ بَكْرِ بَنِ عَبْدِ مَنَاظٍ بَنِ كِنَانَةَ - لَا يَعْرِفُ لِلشَّعْبِيِّ سَمَاعٌ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بَنِ مَطْعِنٍ - وَعَبْدُ اللَّهِ بَنِ مَطْعِنٍ هَذَا قَتَلَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بَنِ الزُّبَيْرِ فِي الْحَصَارِ الْأَوَّلِ، وَلَا يَعْرِفُ لَهُ أَيْضًا سَمَاعٌ مِنَ الْحَارِثِ بَنِ الْمَالِكِ بَنِ الْبَرَاءِ - فَحَصَّلَ الْخَبَرَ مِنْقَطَعِينَ، وَلَا حِجَّةً فِي مَنْقَطَعٍ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَكَانَ الْمَرَادُ بِذَلِكَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَغْزُوا أَبَدًا، وَلَا يُقْتَلُ هُوَ قُرَيْشِيًّا بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ صَبْرًا، فَهَذَا مِنْ أَعْلَامِ نُبُوَّتِهِ ﷺ. وَبِهَذَا صَحَّ هَذَا التَّأْوِيلُ: هُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى «وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُفَاتِلَوْكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ» فَخَابِرُ تَعَالَى أَنَّا سَنَقَاتِلُ فِيهِ وَنَقْتُلُ وَنُقْتَلُ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ - هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بَنِ رَفِيعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْقَيْطِيَّةِ، قَالَ: دَخَلَ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي رِيْعَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَفْوَانَ، وَأَنَا مَعَهُمَا عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَمُودُ عَائِذُ بِالْبَيْتِ فَيَبْعَثُ إِلَيْهِ يَبْعَثُ فَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْأَرْضِ خَيْفٌ بِهِمْ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَكَيْفَ يَمُنُّ كَانَ كَارِهًا؟ قَالَ: يَخْشَفُ بِهِ مَعَهُمْ، وَلَكِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى نَبِيِّهِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: اسْقَطْنَا مِنْ هَذَا الْخَبَرِ كَلَامًا

لِبَعْضِ رَوَاتِهِ لَيْسَ مِنَ الْحَدِيثِ فِي شَيْءٍ، وَهُوَ غَلَطٌ، وَهُوَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ أَيَّامَ ابْنِ الزَّيْبَرِ - وَهُوَ خَطَا، لِأَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَاتَتْ أَيَّامَ معاوية، فَإِنَّمَا الْغُرُصُ مِنَ الْحَدِيثِ كَلَامُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا كَلَامُ مَنْ دُونِهِ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِذُ أَخْبَرَنَا سَفِيانُ بْنُ عِيْنَةَ عَنْ أُمِّهِ بْنِ صَفْوَانَ سَمِعَ جَدَّهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ صَفْوَانَ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي حَفْصَةُ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ «لَا يُؤْمِنُ هَذَا النَّبِيُّ جَيْشٌ يَغْزُوهُ حَتَّى إِذَا كَانُوا بَيْنَدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ يُخَسِّفُ بِهِمْ بِأَوْسَطِهِمْ، وَيُنَادِي أَوْلَهُمْ آخَرَهُمْ، ثُمَّ يُخَسِّفُ بِهِمْ فَلَا يَبْقَى إِلَّا الشَّرِيدُ الَّذِي يُخْبِرُ عَنْهُمْ».

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مِيْمُونٍ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ صَالِحٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ الْعَامِرِيِّ عَنْ يَوْسُفَ بْنِ مَالِكٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَفْوَانَ عَنْ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَرَفَ بِهَذَا النَّبِيِّ قَوْمٌ لَيْسَ لَهُمْ مَنَعَةٌ وَلَا عَدَدٌ وَلَا عُدَّةٌ يَتَّبِعُ إِلَيْهِمْ جَيْشٌ حَتَّى إِذَا كَانُوا بَيْنَدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ خَسِيفَ بِهِمْ».

قَالَ يَوْسُفُ: وَاهْلُ الشَّامِ يَوْمَئِذٍ يَسِيرُونَ إِلَى مَكَّةَ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَفْوَانَ: أَمَا وَاللَّهِ مَا هُوَ بِهَذَا الْجَيْشِ.

وَمِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ الْفَضْلِ الْحِطَّانِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبَرِ قَالَ: إِذَا عَائِشَةُ قَالَتْ «عَبَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَنَابِهِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَنَعْتَ شَيْئًا فِي مَنَابِلِكَ لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُهُ، قَالَ: الْحَجَبُ، إِنَّ نَاسًا مِنْ أُمَّتِي يُؤْمِنُونَ هَذَا النَّبِيَّ لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَدْ لَجَأَ بِالْبَيْتِ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْبَيْنَدَاءِ خَسِيفَ بِهِمْ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّ الطَّرِيقَ قَدْ تَجَمَّعَ النَّاسُ، قَالَ: نَعَمْ، فِيهِ الْمُسْتَبِيرُ، وَالْمُجْبِرُ، وَإِنَّ السَّبِيلَ، يَهْلِكُونَ مَهْلَكًا وَاجِدًا، وَيُصَدَّرُونَ مَصَادِرَ شَيْءٍ حَتَّى يَتَّبِعَهُمُ اللَّهُ عَلَى بَيِّنَاتِهِمْ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَهَذَا خَيْرٌ صَحِيحٌ فِي غَايَةِ الصَّحَاحِ عَنْ ثَلَاثَةِ مِنْ أَهْلِيهِ الْمُؤْمِنِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَعَنْ ابْنِ الزَّيْبَرِ - وَهُوَ صَاحِبٌ - قَدْ أَثَرُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْأَنْزِلِ تَغْزَى بَعْدَهُ.

وَأَمَّا قَتْلُ الْقُرَشِيِّ صَبْرًا:

فَلَمَّا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ عُمَانَ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ أَبِي عُمَانَ التَّهْدِيٍّ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: «يَتَّبِعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَائِطٍ مِنْ حَوَائِطِ الْمَدِينَةِ اسْتَفْتَحَ رَجُلٌ» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ «ثُمَّ اسْتَفْتَحَ رَجُلٌ آخَرَ فَقَالَ: افْتَحْ وَتَشْرَهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى بَلْوَى تُكُونُ، قَالَ: فَتَلْعَبُ فَإِذَا

عُثْمَانُ بْنُ عُفَّانٍ قَالَ: فَتَفْتَحُ لَهُ وَتَشْرَهُ بِالْجَنَّةِ، فَقُلْتُ الَّذِي قَالَ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ صَبْرًا وَاللَّهُ الْمُشْتَغَانِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَيْحٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْخَوْلَانِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ أَخْبَرَنَا مَسْنَدُ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَا جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَعِدَ أُخْدًا فَتَبِعَهُ أَبُو بَكْرٌ، وَعُثْمَانُ، وَغُثْمَانُ، فَزَجَّحَ بِهِمْ، فَضَرَبَهُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بِرِجْلِهِ: أَتَيْتُ أُخْدًا، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ، وَصِدِّيقٌ، وَشَهِيدَانِ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَانْزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْأَنْزِلِ الْكَعْبَةَ يَهْدِيهَا ذُو السَّوْقَيْنِ مِنَ الْحَيْشَةِ وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ غَزْوِهَا - بَلَا شَكَّ.

وَقَدْ صَرَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّهَا تَغْزَى بَعْدَهُ، وَصَرَّحَ بِأَنَّ عُثْمَانَ تَصْبِيهِ بِلَوَى كَمَا تَرَى - فَهَذَا أَنْزَلَ بَأَنَّهُ سَيَقْتُلُ، وَهُوَ قُرَشِيٌّ.

وَصَحَّ يَقِينًا: أَنَّ حَدِيثَ الشَّعْبِيِّ عَنْ ابْنِ مُطْعِمٍ، وَعَنْ الْحَارِثِ بْنِ بَرِّصَاءَ، لَوْ صَحَّ - وَهُوَ لَا يَصُحُّ - لَكَانَ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَغْزُوهَا بَعْدَ يَوْمِهِ ذَلِكَ أَبَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَقْتُلُ قُرَشِيًّا صَبْرًا بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَهَكَذَا كَانَ، فَإِذَا هَذَا مَعْنَى ذَلِكَ الْحَدِيثِ لَوْ صَحَّ - بَلَا شَكَّ - فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْقُرَشِيَّ كَثِيرَ الْقُرَشِيِّ فِي أَنْ يَقْتُلَ إِذَا وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ صَبْرًا، كَمَا يَقْتُلُ غَيْرَهُ، وَأَنَّ الْحُدُودَ تَقَامُ عَلَيْهِ، كَمَا تَقَامُ عَلَى غَيْرِ قُرَشِيٍّ، وَلَا فَرْقَ، مَعَ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ جَمَعَ عَلَيْهِ يَقِينٌ لَا شَكَّ فِيهِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

٢٣٠٩ - مسألة: من سب رسول الله ﷺ أو الله تعالى

تعالى، أو نبيًا من الأنبياء، أو ملكًا من الملائكة، أو إنسانًا من الصالحين، هل يكون بذلك مرتدًا؟ إن كان مسلمًا - أم لا؟ وهل يكون بذلك ناقضًا للعهد؟ إن كان دنيًا - أم لا؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيمَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، مِمَّنْ يَقُولُ: إِنَّهُ مُسْلِمٌ:

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَيْسَ ذَلِكَ كُفْرًا.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: هُوَ كُفْرٌ، وَتَوَقَّفَ آخَرُونَ فِي ذَلِكَ:

فَأَمَّا التَّوَقُّفُ فَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ كُفْرًا - فَأَيْنَا رَوَيْنَا بِإِسْنَادٍ غَابٍ عَنْ مَكَانِهِ مِنْ رَوَاتِنَا، إِلَّا أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: لَا أَوْتَى بِرَجُلٍ قَذَفَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالزَّنَا إِلَّا جَلَدْتَهُ حَدَّيْنِ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ كَفَرٌ فَأَبَاحَ دَمَهُ بِذَلِكَ - فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رِبِيعٍ:

مرّة عن سالم بن أبي الجعد، ومرّة عن أبي البحتري، وكلاهما عن أبي هريرة.

قلنا: فكان ماذا؟ كلهم ثقة، سمعه من كل واحد فحدث به كذلك، وعمر بن مرة من الجلالة والثقة بحيث لا يغمزه بمثل هذا إلا جاهل.

فَإِنْ قِيلَ: إِنْ مَعْنَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ هَذَا إِنَّمَا هُوَ مَا كَانَ لِأَحَدٍ أَنْ يَطَاعَ فِي سَفَكِ دَمٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قلنا نعم، وأراد أيضاً معنى آخر:

کما روينا مسناً بلا إشكال:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ نَبَاتٍ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَدُوٍّ أَنَّ اللَّهَ
أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُشَنِيُّ أَخْبَرَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ يَسَّارٍ أَخْبَرَنَا مَعَاذُ بْنُ عَمَّادٍ الْعَبْرِيُّ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ نُبَيْهَةَ
الْعَبْرِيَّةِ قَالَتْ: سَمِعْتُ أَبَا السَّوَّارِ الْقَاضِيَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَدَامَةَ يَحْدُثُ
عَنْ أَبِي بَرْزَةَ قَالَ: أَغْلَطَ رَجُلٌ لَأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، قُلْتُ: أَلَا أَقْتُلُهُ،
فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَيْسَ هَذَا إِلَّا لَنْ شَتَمَ النَّبِيَّ ﷺ - فَيَنْ أَوْ بَكْرٍ
الصِّدِّيقِ ﷺ أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ مَنْ شَتَمَهُ، لَكِنْ يَقْتُلُ مَنْ شَتَمَ النَّبِيَّ ﷺ.

وقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ دَمَ الْمُسْلِمِينَ حَرَامٌ إِلَّا بِمَا أَبَاحَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ،
وَلَمْ يَبِحْهُ اللَّهُ تَعَالَى قَطُّ، إِلَّا فِي الْكُفْرِ بَعْدَ الْإِيمَانِ، أَوْ زِنَا الْحَصَنِ، أَوْ
قَوْدِ بَنَفْسٍ مُؤْمِنَةٍ، أَوْ فِي الْحَارِبِ، وَقَطَعَ الطَّبَقِيُّ: أَوْ فِي الْمَدَافِعَةِ عَنْ
الظُّلْمَةِ، أَوْ فِي الْمَنَاعَةِ مِنْ حَقٍّ، أَوْ فِيمَنْ حُدِّ فِي الْحِمْرِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ،
بِمُشْرِئِهَا الرَّابِعَةَ فَقَطُّ.

وقد علمنا - أن من سب النبي ﷺ فيقين نذري أنه لم يزن، ولا شرب خراً، ولا قصد ظلم مسلم، ولا قطع طريقاً - فلم يبق إلا أنه عند أبي بكر كافر.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ مَرْجَّحٍ أَخْبَرَنَا قَاسِمُ بْنُ
صَيْغٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَصَّاحٍ أَخْبَرَنَا سَحُونُ بْنُ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ خَالِدِ
عَنْ حَمِيلٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
زَيْدٍ فِي الْخُطَابِ أَنَّهُ كَانَ عَلَى الْكُوفَةِ لِعَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَكُتِبَ
إِلَى عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِنِّي وَجَدْتُ رَجُلًا بِالْكُوفَةِ يَسُبُّكَ، وَقَامَتْ
عَلَيْهِ الْبَيْتَةُ، فَهَمَمْتُ بِقَتْلِهِ، أَوْ قَطْعِ يَدَيْهِ، أَوْ قَطْعِ لِسَانِهِ، أَوْ جُلْدِهِ ثُمَّ
يَدَايَ أَنْ أُرَاجِعَكَ فِيهِ - فَكُتِبَ إِلَيْهِ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: سَلَامٌ
عَلَيْكَ.

أَمَّا بَعْدُ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ قَتَلْتَهُ لَقَتَلْتُكَ بِهِ، وَلَوْ قَطَعْتَهُ
بِهِ إِلَى الْكَتِفَةِ قَبْلَهُ كَالَّذِي سَبَّيَ، أَوْ اعْطَى عَنْهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ،
فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ قَتْلَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِسَبِّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا رَجُلًا سَبَّ

قال: أخبرنا محمد بن معاوية أخبرنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن العلاء أخبرنا أبو بكر أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن أبي برزة قال: تغيط أبو بكر على رجل، فقلت: من هو يا خليفة رسول الله؟ قال: لم قلت له: لأضرب عنقه، إن أمرتني بذلك قال: أو كنت فاعلا؟ قال: قلت: نعم، قال: فذكرت كلمة معناه لأذهب عظم كلمتي التي قلت غضبه، ثم قال: ما كانت لأحد بعد رسول الله ﷺ.

حدثنا حماد أخبرنا عباس بن اصبغ أخبرنا محمد بن عبد الملك بن ابراهيم أخبرنا محمد بن اسماعيل الترمذي أخبرنا الحميدي أخبرنا يعلى بن عبيد أخبرنا الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي البختري عن أبي برزة، قال: مررت على أبي بكر الصديق وهو متعطي على رجل من أصحابه، فقلت: يا خليفة رسول الله من هذا الذي تغضب عليه؟ قال: ولم تسأل عنه؟ قلت لأضرب عنقه قال: فوالله لأذهب غضبه ما قلت، ثم قال: ما كان لأحد بعد رسول الله

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ
 بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ أَخْبَرَنَا
 شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نَصْرٍ - هُوَ حَمِيدُ بْنُ هِلَالٍ -
 - يَدْعُو عَنْ أَبِي بَرزَةَ، قَالَ: أَتَيْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ وَقَدْ أَغْلَطَ
 لِلرَّجُلِ فِرَّةٌ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: إِلَّا أَضْرَبُ عَنْقَهُ؟ فَاتَهَرَنِي وَقَالَ: إِنَّمَا
 لَيْسَتْ لِأَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رِيعٍ أَخْبَرَنَا عَمَدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ أَخْبَرَنَا عَفَّانُ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَمِيْدٍ عَنْ حَمِيْدٍ بْنِ هِلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَطْرُفٍ بْنِ الشَّخِيرِ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ فَغَضِبَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَاشْتَدَّ غَضَبُهُ جَدًّا، فَلَمَّا رَأَيْتَ ذَلِكَ قُلْتُ: يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ أَضْرَبَ عَقَبَهُ؟ فَلَمَّا ذَكَرْتُ الْقَتْلَ أَضْرَبَ عَنِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ أَجْمَعَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النَّحْوِ، قَالَ: فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا أَرْسَلَ إِلَيَّ فَقَالَ: يَا أَبَا بَرْزَةَ مَا قُلْتَ؟

قال: ونسيت الذي قلت، فقلت له: ذكرني، فقال: أما تذكر ما قلت؟ قلت: لا، والله، قال: رأيت حين رأيتني غضبت على الرجل، فقلت: اضرب عنقه يا خليفة رسول الله، أما تذكر ذلك، أو كنت فاعلا ذلك؟ قلت: نعم، والله ولئن أمرتني فعلت، قال: والله ما هي لاحد بعد رسول الله ﷺ.

قال أبو محمد: فإن قيل - هذا خبر رواه عمرو بن مرة -

رسول الله ﷺ:

وذهب أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وسائر أصحاب الحديث، وأصحابهم، إلى أنه بذلك كافر مرتد.

قال أبو محمد: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر فيما احتجَّت به كل طائفة لقرئنا لتعلم الحق من ذلك فتنبه - بعون الله تعالى وتأييده. فوجدنا من قال: لا يكون بذلك كافراً يحتجُّون بما روينا من طريق مسلم أخبرنا زهير بن حرب أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود لما كان يوم خيبر «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَاسًا فِي الْقِسْمَةِ فَقَالَ رَجُلٌ: وَاللَّهِ إِنْ هَذِهِ لِقِسْمَةٌ مَا أُرِيدُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ، فَتَغَيَّرَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَادَ أَنْ يَصْرَفَ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ يَعْدِلِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، يَرْحَمْهُ اللَّهُ مُوسَى لَقَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا فَصَبَّرَ».

وبما روينا من طريق البخاري أخبرنا عمرو بن حفص بن غياث أخبرنا أبي عن الأعمش أخبرنا سفيان قال: قال عبد الله بن مسعود «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَحْكُمُ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ صَرَّيْهِ قَوْمُهُ فَادَّعَوْهُ، وَهُوَ يَمْشِي الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ: رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ».

قال أبو محمد: وكل هذا لا حجة لهم فيه:

أما القائل في قسمة رسول الله ﷺ هذه قسمة ما عدل فيها، ولا أريد بها وجه الله تعالى.

فقد قلنا: إن هذا كان يوم خيبر، وإن هذا كان قبل أن يأمُر الله تعالى بقتل المرتدين، وليس في هذا الخبر أن قائل هذا القول ليس كافراً يقول ذلك، فإذا ليس ذلك في الخبر فلا متعلق لهم به.

وأما حديث النبي ﷺ الذي به ضربه قومه فادعوه، فكذلك أيضاً، ومعنى دعاء ذلك النبي عليه السلام لهم بالمغفرة: إنما هو بأن يؤمنوا فيغفر الله تعالى لهم، وييسر أنهم كانوا كفاراً به قوله «فإنهم لا يعلمون» فصحح أنهم كانوا لا يعلمون بنبوته.

فصح أن كلا الخبرين لا حجة لهم فيه.

وأما سب الله تعالى - فما على ظهر الأرض مسلم يخالف في أنه كفر مجرد، إلا أن الجهمية، والأشعرية - وهما طائفتان لا يعتد بهما - يصرحون بأن سب الله تعالى، وإعلان الكفر، ليس كفراً.

قال بعضهم: ولكنه دليل على أنه يعتقد الكفر، لا أنه كافر يبين بسبه الله تعالى - وأصلهم في هذا أصل سوء خارج عن إجماع

أهل الإسلام - وهو أنهم يقولون: الإجماع هو التصديق بالقلب فقط - وإن أعلن بالكفر - وعيادة الأوثان بغير تقييد ولا حكاية، لكن غتاراً في ذلك الإسلام.

قال أبو محمد رحمه الله: وهذا كفر مجرد، لأنه خلاف لإجماع الأمة، والحكم الله تعالى ورسوله ﷺ وجميع الصحابة ومن بعدهم؛ لأنه لا يختلف أحد - لا كافر ولا مؤمن - في أن هذا القرآن هو الذي جاء به محمد ﷺ وذكر أنه وحى من الله تعالى، وإن كان قوم من الروافض ادَّعوا أنه نقص منه، وحرف، فلم يخلوا أن جلته - كما ذكرنا. ولم يختلفوا في أن فيه التسمية بالكفر، والحكم بالكفر قطعاً على من نطق بأقوال معروفه، قوله تعالى «لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ».

وقوله تعالى «وَلَقَدْ قَالُوا كَبِيرَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ».

فصح أن الكفر يكون كلاماً.

وقد حكم الله تعالى بالكفر على إيليس - وهو عالم بأن الله خلقه من نار وخلق آدم من طين - وأمره بالسجود لآدم وكرمه عليه - وسأل الله تعالى النظرة إلى يوم يعثون.

ثم يقال لهم: إذ ليس شتم الله تعالى كفراً عندكم، فمن أين قلتم: إنه دليل على الكفر؟

فإن قالوا: لأنه محكوم على قائله بحكم الكفر.

قيل لهم: نعم، محكوم عليه بنفس قوله، لا بمغيب ضميره الذي لا يعلمه إلا الله تعالى فإنما حكمه بالكفر بقوله فقط، فقوله هو الكفر، ومن قطع على أنه في ضميره، وقد أخبر الله تعالى عن قوم «يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ، فَنُكَانُوا بِذَلِكَ كُذَّارًا، كَالْيَهُودِ الَّذِينَ عَزَّوْا صِخْرَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ كُفَّارٌ بِاللَّهِ تَعَالَى قَطْعًا بَيِّنِينَ، إِذْ أَعْلَنُوا كَبِيرَةَ الْكُفْرِ».

قال أبو محمد رحمه الله: فإذا قد سقط هذا القول فالواجب أن ننظر فيما احتجَّت به الطائفة القائلة إن من سب رسول الله ﷺ أو نبياً من الأنبياء، أو ملكاً من الملائكة - عليهم السلام - فهو بذلك القول كافراً - سواء اعتقده بقلبه أو اعتقده الإجماع بقلبه: فوجدناهم يذكرون قول الله تعالى «قُلْ أَبِإِلَهِهِ وَإِيَّاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ لَا تَتَّبِعُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ».

وقال الله تعالى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ» الآية. وقوله تعالى «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ» قال قضى الله عز وجل وقسم

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا حَدِيثٌ مُسْنَدٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْمُبِينِ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ كَمَا ذَكَرَهُ، وَهَذَا رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعْرُوفٌ اسْمُهُ الَّذِي سَمَّاهُ بِهِ أَهْلُهُ رَجُلٌ مِنْ بُلْفَيْنِ.

فَصَحَّ بِهَذَا كَثْرُ مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يُعَادِي مُسْلِمًا.

قَالَ تَعَالَى ﴿الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾.

فَصَحَّ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ كُلَّ مَنْ سَبَّ اللَّهَ تَعَالَى، أَوْ اسْتَهْزَأَ بِهِ، أَوْ سَبَّ مَلَكًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَوْ اسْتَهْزَأَ بِهِ، أَوْ سَبَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، أَوْ اسْتَهْزَأَ بِهِ، أَوْ سَبَّ آيَةً مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ اسْتَهْزَأَ بِهَا، وَالشَّرَائِعَ كُلَّهَا، وَالْقُرْآنَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ بِذَلِكَ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ، لَهُ حُكْمُ الْمُرْتَدِّ، وَبِهَذَا تَقُولُ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَيَبَيِّنُ هَذَا.

مَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَنْهَمُ بِأَمْرٍ وَلَوْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُغْلِي: ادْفَعْ فَاضْرِبْ عُنُقَهُ، فَإِنَّهُ عَلَيَّ فَإِذَا هُوَ فِي رُكْبَةٍ يَبْرُدُ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ: اخْرُجْ، فَإِنَّا لَنَبْذُلُهُ، فَأَخْرَجَهُ، فَإِذَا هُوَ مُجِيبٌ - لَيْسَ لَهُ ذِكْرٌ - فَكَفَّ عَلِيُّ عَنْهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ لَمُجِيبٌ، فَأَلَهُ ذِكْرًا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا خَبَرٌ صَحِيحٌ، وَفِيهِ مَنْ أَدَّى النَّبِيَّ ﷺ وَجِبَ قَتْلُهُ، وَإِنَّ كَانَ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ بَرَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَجِبْ بِذَلِكَ قَتْلُهُ.

فَإِنَّ قَالَ قَاتِلٌ: كَيْفَ يَأْمُرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِهِ دُونَ أَنْ يَتَحَقَّقَ عِنْدَهُ ذَلِكَ الْأَمْرُ، لَا بُوْحِي، وَلَا يَعْلَمُ صَحِيحٌ، وَلَا يَبَيِّنُهُ، وَلَا يَاقِرُّ، وَكَيْفَ يَأْمُرُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِقَتْلِهِ فِي قَصَّةٍ بَطْنٌ قَدْ ظَهَرَ كَتَبَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَبَطَلَانَهُ؟ وَكَيْفَ يَأْمُرُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِقَتْلِ امْرِئٍ قَدْ أَظْهَرَ اللَّهُ تَعَالَى بَرَاءَتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَبْقِيَانِ لَا شَكَّ فِيهِ؟ وَكَيْفَ يَأْمُرُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِقَتْلِهِ وَلَا يَأْمُرُ بِقَتْلِهَا، وَالْأَمْرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مُشْتَرَكٌ؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذِهِ سَوَالَاتٌ لَا يَسَالُهَا إِلَّا كَافِرٌ أَوْ إِنْسَانٌ جَاهِلٌ يَرِيدُ مَعْرِفَةَ الْمَخْرَجِ مِنْ كُلِّ هَذِهِ الْاِعْتِرَاضَاتِ الْمَذْكُورَةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْوَجْهُ فِي هَذِهِ السُّؤَالَاتِ يَبَيِّنُ وَاضِحٌ لَا خُفَاءَ بِهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَأْمُرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ أَحَدٍ بَطْنٌ بَغْيٍ إِرْقَارٍ، أَوْ يَبَيِّنُهُ، أَوْ عِلْمٍ أَوْ شَاهِدَةٍ، أَوْ وَحْيٍ، أَوْ أَنْ يَأْمُرَ بِقَتْلِهِ دُونَهَا، لَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ

وَحَكَمَ: أَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَحَدٌ حَتَّى يَحْكُمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا شَجَرَ ثُمَّ لَا يَجِدُ فِي نَفْسِهِ حُرْجًا فِي شَيْءٍ ثَمَّا قَضَى بِهِ وَيَسْلَمُ تَسْلِيمًا. قَالُوا: وَيَضْرُورَةُ الْحَسَنِ وَالشَّاهِدَةِ نَدْرِي أَنَّ مَنْ سَبَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ مَلَكًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ، أَوْ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَى جَمِيعِهِمُ السَّلَامُ - أَوْ شَيْئًا مِنَ الشَّرِيعَةِ، أَوْ اسْتَخَفَّ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ كَلَّوْهُ، فَلَمْ يَحْكَمْ النَّبِيُّ ﷺ لِمَا أَتَى بِهِ مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِكْرَامِ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، وَتَعْظِيمِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي هِيَ شِعَائِرُ اللَّهِ تَعَالَى.

فَصَحَّ أَنَّهُ لَمْ يُؤْمَنَ قَدْ كَفَرَ إِذْ لَيْسَ إِلَّا مُؤْمِنٌ أَوْ كَافِرٌ. قَالُوا: وَقَدْ نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى بِإِحْبَاطِ عَمَلٍ مِنْ رَفَعَ صَوْتَهُ عَلَى صَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِحْبَاطِ الْعَمَلِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْكَفْرِ قَطْعًا. وَرَفَعَ الصَّوْتَ عَلَى صَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ يَدْخُلُ فِيهِ: الْاسْتِخْفَافُ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالسَّبُّ لَهُ، وَالْمُعَارَضَةُ مِنْ حَاضِرٍ وَغَائِبٍ. قَالُوا: وَكَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْمُسْتَهْزِئِينَ بِاللَّهِ وَيَا بَيِّنَاتِهِ وَرَسُولِهِ: أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِذَلِكَ بَعْدَ إِيمَانِهِمْ، فَارْتَفَعَ الْإِشْكَالُ وَصَحَّ يَقِينًا أَنَّ كُلَّ مَنْ اسْتَهْزَأَ بِشَيْءٍ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَيُرْسِلُ مِنْ رِسْلِهِ فَإِنَّهُ كَافِرٌ بِذَلِكَ مُرْتَدٌّ.

وَقَدْ عَلِمْنَا - أَنَّ الْمَلَائِكَةَ كُلَّهُمْ رُسُلُ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا﴾.

وَكذلِكَ عَلِمْنَا بِضَرُورَةِ الْمَشَاهِدَةِ: أَنَّ كُلَّ سَابٍ وَشَتَامٍ فَمُسْتَخَفٍّ بِالشَّتْمِ مُسْتَهْزِئٌ بِهِ، فَالاسْتِخْفَافُ وَالِاسْتَهْزَاءُ شَيْءٌ وَاحِدٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَوَجَدْنَا اللَّهُ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ لِيَلَيْسَ بِاسْتِخْفَافِهِ بِأَدَمٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَافِرًا؛ لِأَنَّهُ إِذْ قَالَ: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ فَجِيئَتْهُ أَمْرُهُ تَعَالَى بِالْخُرُوجِ مِنَ الْجَنَّةِ وَذَخِيرِهِ، وَسَمَّاهُ كَافِرًا بِقَوْلِهِ «وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ».

وَحَدَّثَنَا حَامُّ أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي نَجْرٍ أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ حَبِيبُ الْبَخَارِيِّ - هُوَ صَاحِبُ أَبِي نُورٍ ثِقَةٌ مَشْهُورٌ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ مَسْبُوعٌ عَلِيُّ بْنُ الْمُبِينِ يَقُولُ: «دَخَلْتُ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ لِي: اتَّخِذْ حَدِيثًا مُسْنَدًا فِيمَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ يُقْتَلُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَذَكَرْتُ لَهُ حَدِيثَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ سِمَاكِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بُلْفَيْنِ قَالَ: «كَانَ رَجُلٌ يَشْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ يَكْفِيْنِي عَدُوًّا لِي، فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: أَنَا فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: لَيْسَ هَذَا مُسْنَدًا، هُوَ عَنْ رَجُلٍ؟ فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِهَذَا يَعْرِفُ هَذَا الرَّجُلُ وَهُوَ اسْمُهُ، قَدْ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِقَاتِلَتِهِ، وَهُوَ مَشْهُورٌ مَعْرُوفٌ؟ قَالَ: فَأَمَرَ لِي بِالْقَبْرِ دِينَارًا».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُ مَالِكٍ هَاهُنَا صَحِيحٌ، وَهِيَ رِدْءٌ نَامَةٌ، وَتَكْذِيبٌ لِلَّهِ تَعَالَى فِي قَطْعِهِ بَيِّنَاتُهَا.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ سَائِرُ أَهْلِهَا الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا فَرْقَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ ﴿الطَّيَّاتُ لِلطَّيَّاتِ وَالْعَمِيرُونَ لِلْعَمِيرَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ فَكُلُّهُمْ مُبَرَّاتٌ مِنْ قَوْلِ إِنْكَارٍ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَأَمَّا الذَّمُّ بِسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنْ أَصْحَابُنَا، وَمَالِكًا، وَأَصْحَابَهُ، قَالُوا: يَقْتُلُ وَلَا يَذُمُّ.

وَهُوَ قَوْلُ النَّبِيِّ بْنِ سَعْدٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: حَبِيبٌ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِمْ: أَنْ لَا يَذْكُرَ أَحَدٌ مِنْهُمْ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ رَسُولَهُ ﷺ بِمَا لَا يَنْبَغِي، أَوْ زَنَى بِمُسْلِمَةٍ أَوْ تَزَوَّجَهَا، فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، أَوْ قَطَعَ الطَّرِيقَ عَلَى مُسْلِمٍ، أَوْ أَعَانَ أَهْلَ الْحَرْبِ بِدَلَالَةٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، أَوْ آوَى عَيْنًا لَهُمْ، فَقَدْ نَقَضَ عَهْدَهُ، وَحُلَّ دَمُهُ، وَبَرِثَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ تَعَالَى، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ - فَتَأَوَّلَ عَلَيْهِ قَوْمٌ: أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ هَذَا عَلَيْهِمْ لَمْ يَسْتَحِلُّ دَمُهُمْ بِذَلِكَ.

قَالَ عَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا خَطَأٌ عَمَّنْ تَأَوَّلَ ذَلِكَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ عَنْهُ، وَلَا عَنِ غَيْرِهِ فِي الذَّمِّ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ قَدْ حُلَّ بِذَلِكَ دَمُهُ - تَقَدَّمَ إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ وَشَرَطَ لَهُمْ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ لَهُمْ.

وَرَوَى عَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيِّينَ: أَنَّ الذَّمَّ إِذَا سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ بِغَيْرِ مَا بَكَرَ يَقْتُلُ، فَاسْتَدَلَّ بَعْضُ النَّاسِ: أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ إِذَا سَبَّهُ بِتَكْذِيبٍ.

وَقَالَ سَفِيَانُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: إِنَّ سَبَّ الذَّمِّ لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ رَسُولِهِ ﷺ بِأَيِّ شَيْءٍ سَبَّهُ، فَإِنَّهُ لَا يَقْتُلُ، لَكِنْ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَعْزُرُ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ يَقْتُلُ وَلَا يَذُمُّ.

وَاحْتَجَّ الْخَفِيُّونَ لِضَلَالَتِهِمْ بِمَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ أَخْبَرَنَا الْفَرِيرِيُّ أَخْبَرَنَا الْبُخَارِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: «مَرُّ يَهُودِيٍّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: السَّامُ عَلَيْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْكَ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَتَقْرَأُونَ مَا يَقُولُ؟ قَالَ: السَّامُ عَلَيْكَ؟ قَالُوا: لَا نَرَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَقْتُلُهُ؟ قَالَ: لَا، إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ، فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ».

عَلِمَ يَقِينًا أَنَّهُ بَرِيءٌ، وَإِنَّ الْقَوْلَ كَذِبٌ فَارَادَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنْ يَوْفَقَ عَلَى ذَلِكَ مُشَاهِدَةً فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ الَّذِي قِيلَ عَنْهُ، فَكَانَ هَذَا حُكْمًا صَحِيحًا فِيمَنْ آذَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ عَلِمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنَّ الْقَتْلَ لَا يَنْفَعُ عَلَيْهِ لَمَا يَظْهَرُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ بَرَاءَتِهِ، وَكَانَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي ذَلِكَ، كَمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ أَخِيهِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ - هُوَ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ - أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ - هُوَ ابْنُ أَبِي حَسْرَةَ - أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّنَادِ قَالَ: إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَذَّبَ النَّاسَ - فَذَكَرَ كَلَامًا - وَفِيهِ أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَالَ: وَكَانَتْ أُمُورُ آتَانَا مَعَهُمَا إِنْهَامًا جَاءَ الذُّبُّ فَذَهَبَ بَابَيْنِ اخْتِذَاهُمَا، فَقَالَتْ صَاحِبَتُهُمَا، إِنَّمَا ذَهَبَ بَابُنَا، وَقَالَتْ الْأُخْرَى: إِنَّمَا ذَهَبَ بَابُنَا، فَتَحَاكَمَا إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَضَى بِهِ لِلْكُتُبَى، فَخَرَجَا عَلَى سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخْبَرَاهُ، فَقَالَ: اتَّوْبَنِي بِالسَّكِينِ أَشْفَقَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَتْ الصُّغْرَى: لَا تَفْعَلْ يَرْحِمُكَ اللَّهُ، هُوَ ابْنُهَا، فَقَضَى بِهِ لِلصُّغْرَى - قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاللَّهِ إِنْ سَبِغْتُ بِالسَّكِينِ إِلَّا يَوْمِنِي وَمَا كُنَّا نَقُولُ إِلَّا الْمَلِيَّةَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَيَقِينُ نَدْرِي أَنَّ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَرُدَّ قَطْ شَيْءٍ الصَّغِيرَ بَيْنَهُمَا، وَإِنَّمَا أَرَادَ امْتِحَانَهُمَا بِذَلِكَ، وَبِالْوَحْيِ - فَعَلَّ هَذَا بِلَا شَكٍّ - وَكَانَ حُكْمُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْكُبْرَى عَلَى ظَاهِرِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي يَدِهَا.

وَكَذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَرَادَ قَطْ إِنْفَادَ قَتْلِ ذَلِكَ الْجَائِزِ بِ' لَكِنْ أَرَادَ امْتِحَانَهُ عَلِيٍّ فِي إِنْفَادِ أَمْرِهِ، وَأَرَادَ إِظْهَارَ بَرَاءَةِ الْمُتَهَمِ، وَكَذِبَ التَّهْمَةِ عَيْنًا.

وَهَكَذَا لَمْ يَرُدَّ اللَّهُ تَعَالَى إِنْفَادَ ذِيحِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ إِذَا أَمَرَ أَبَاهُ بِذِيحِهِ، لَكِنْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى إِظْهَارَ تَفْظِيهِ لَأَمْرِهِ - فَهَذَا وَجْهُ الْأَخْبَارِ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

فَصَحَّ بِهَذَا أَنَّ كُلَّ مَنْ آذَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ يَقْتُلُ، وَلَا يَذُمُّ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ دَلِيمٍ الْخَضْرَمِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْخَلَّاصِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ شُعْبَانَ أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيُّ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْبَاغَنْدِيُّ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكََ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: مَنْ سَبَّ أَبَا بَكْرٍ، وَعَمْرٌو جَلَدَهُ، وَمَنْ سَبَّ عَائِشَةَ قَبْلَ قِتْلِ لَيْلَةٍ لَمْ يَقْتُلْ فِي عَائِشَةَ؟ قَالَ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «يُعَذِّبُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا إِلَيْهِ أَبَدًا إِنْ كُتِمَ مُؤْمِنِينَ» قَالَ مَالِكٌ: فَمَنْ رَمَعَا فَقَدْ خَالَفَ الْقُرْآنَ، وَمَنْ خَالَفَ الْقُرْآنَ قَتْلُ.

ومن طريق البخاري أخبرنا أبو بغيض عن ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: «استأذن زهظ من اليهود على النبي ﷺ».

فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ، فَقُلْتُ: بَلَى، وَعَلَيْكُمْ السَّامُ وَالْعَنَةُ، فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ إِنَّ اللَّهَ رَزَقَنِي حَيْبُ الرُّقْنِ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ، قُلْتُ: أَوْلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ: قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ.

حدثنا عبد الله بن ربيع أخبرنا محمد بن إسحاق أخبرنا ابن الأعرابي أخبرنا أبو داود أخبرنا يحيى بن حبيب بن عدي أخبرنا خالد بن الحارث أخبرنا شعبة عن هشام بن زيد بن أنس عن أنس بن مالك: «أن امرأة يهودية أتت النبي ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها فجيء بها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسألها عن ذلك، فقالت: أرذت لأتلك، قال: ما كان الله يسطرك على ذلك - أو قال علي».

فَقَالُوا: أَلَا تَنْتَهَلْنَ؟ فَقَالَ: لَا.

قال أبو محمد: فقلوا: إن رسول الله ﷺ قد سمع قول اليهود له السام عليك - وهذا قول لرسالة مسلم لكان كافراً بذلك.

وقد سمّت اليهودية طعاماً لتقتله - ولو أن مسلماً يفعل ذلك لكان بذلك كافراً، فلم يقتلهم النبي ﷺ، ولا قتلها، وحديث ليبي بن الأعصم إذ سحره ﷺ فلم يقتله.

قال أبو محمد: ما نعلم لهم حجة غير هذا أصلاً، وكل هذا لا حجة لهم في شيء منه على ما بين - إن شاء الله تعالى.

أما الأحاديث التي فيها قول اليهود للنبي ﷺ «السام عليك» فليس بشيء؛ لأن السام إنما هو الموت:

كما روينا من طريق البخاري أخبرنا يحيى بن بكير أخبرنا الليث هو ابن سعد - عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب أخبرنا أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وسعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبرهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول «في الحية السوداء: شفاء من كل داء إلا السام» قال ابن شهاب: والسام الموت، فمعنى السام عليك: الموت عليك، وهذا كلام حق، وإن كان فيه جفاء؛ لأن الله تعالى يقول «إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ».

وقال تعالى «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ» وإنما يحصل بالجفاء على النبي ﷺ الكفر من المسلم، ويكفره بجل دمه، والذمّي كافراً، ولم يقل: إنه لجفائه على النبي ﷺ يكون كافراً بجفائه، بل كان كافراً، وهو كافراً، ولا بجل دمه بكفره، إذا صحّت نيته، لكن بمعنى آخر غير الكفر.

وهكذا القول في ليبي بن الأعصم الزرقني اليهودي لرسول الله ﷺ، وفي سب اليهودية لطعامه ﷺ ولا فرق، إنما يحصل من ذلك الكفر لمن فعله بالنبي ﷺ من المسلمين، والذميون كفار قبل ذلك، ومعهم، وليس بغيب كفرهم حلّت دماؤهم في ذلك إذا تدموا، فالسلم يقتل بكفره إذا أحدث كفراً بعد إسلامه، والذمي لا يقتل، وإن أحدث في كل حين كفراً حادثاً غير كفره بالأمس، إذا كان من نوع الكفر الذي تنبأ عليه - ففطرنا في المعنى الذي وجب به القتل على الذمي إذا سب الله تعالى أو رسوله ﷺ أو استخف بشيء من دين الإسلام.

فوجدناه إنما هو نقض الذمة؛ لأنه إنما تدمم، وحقن دمه بالجزية على الصغار.

قال الله تعالى «فَاتَّبِعُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ» الآية إلى قوله: «وَهُمْ صَاغِرُونَ».

وقال تعالى «وَأَنْ تَكُونُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ».

فكان هاتان الآيتان نصّاً جلياً لا يحتمل تأويلاً في بيان ما قلنا من أن أهل الكتاب يقاتلون ويقتلون حتى يعطوا الجزية، وعلى أنهم إذا عاهدوا وتمّ عهدهم، وطعنوا في ديننا فقد نقضوا عهدهم، ونكروا أيمانهم، وعاد حكم قتالهم كما كان. وبضرورة الحسن والمجاهدة ندرى أنهم إن أعلنوا سب الله تعالى أو سب رسول الله ﷺ أو شيء من دين الإسلام، أو مسلم من عرض الناس، فقد فارقوا الصغار، بل قد أصغروا، وأذلوا، وطعنوا في ديننا، فنكسوا بذلك عهدهم، ونقضوا ذمتهم - وإذا نقضوا ذمتهم فقد حلّت دماؤهم، وسيبهم، وأموالهم بلا شك.

قال أبو محمد رحمه الله: وسب اليهودية للنبي ﷺ كان يوم خير بلا شك وهو قبل نزول براءة بثلاثة أعوام.

وكذلك تقول في قول أولئك اليهود: السام عليك للنبي ﷺ. وفي سحر ليبي بن الأعصم إياه وأن هذا كله كان قبل أن يؤمر بأن لا يثبت عهد الذمي إلا على الصغار، وأن كل ذلك إذ كانت المهادة جائزة لهم؛ لأن المعنى في حديث السام، والسحر هو معنى حديث سب الشاة سواء، وحديث سب الشاة منسوخ بلا شك بما في سورة براءة من أن لا يقرؤا إلا على الصغار فحديث السام، والسحر بلا شك منسوخان، بل اليقين قد صح بذلك؛ لأن معناه منسوخ ولا بجل العمل بالمنسوخ، ولا يجوز التمسك أن يكونا بعد نزول براءة؛ لأنه من المحال أن ينسخ الله تعالى شيئاً يقين، ثم ينسخ النسخ ويعيد حكم المنسوخ ولا يصحبه من البيان ما يرفع

الشَّكُّ، وَيُرْفَعُ الظَّنُّ، وَيُطْلَى الْإِشْكَالُ - هَذَا أَمْرٌ قَدْ أَمْنَاهُ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: كَيْفَ تَقُولُونَ هَذَا وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ مِنْ سَمِّ

الْيَوْمِ طَعَاماً لَأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا قَتْلَ عَلَيْهِ وَإِنْ مِنْ سِحْرِ مُسْلِمٍ

فَلَا قَتْلَ عَلَيْهِ، وَإِنْ الْيَهُودُ يَقُولُونَ لَنَا الْيَوْمَ: السَّأَمُ عَلَيْكُمْ، وَلَا قَتْلَ عَلَيْهِمْ فَمَا نَرَاكُمْ تَحْكُمُونَ إِلَّا بِمَا ذَكَرْتُمْ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ؟

فَجَوَابُنَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّرْتِيقُ.

- أُنَا لَمْ نَقُلْ إِلَّا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ نَسَخَ مِنْهَا إِلَّا مَا يُوْجِبُهُ حَكْمُ خُطَابِهِمْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، وَحَكْمُ سَمِّ طَعَامِهِ خَاصَّةً، وَحَكْمُ قَصْدِهِ بِالسَّحْرِ خَاصَّةً، فِهَذَا هُوَ الَّذِي نَسَخَ وَحْدَهُ فَقَطُّ وَلَا مَزِيدَ؛ لِأَنَّ الْغُرُضَ تَعْظِيمَ النَّبِيِّ ﷺ وَتَوْقِيرَهُ، وَأَنْ لَا يُجْعَلَ دَعَاؤُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَدَعَايِ بَعْضِنَا بَعْضاً بَاقِي أَبَدًا - عَلَى الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ.

فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ قَوْلَهُ الَّذِي قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ 'اعْدِلْ يَا مُحَمَّدُ' كَانَ رَدَّةً صَحِيحَةً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤَقِّرْهُ وَلَا عَظَّمَهُ كَمَا أَمَرَ، وَرَفَعَ صَوْتَهُ عَلَيْهِ فَجَبَطَ عَمَلَهُ.

وَلَوْ أَنَّ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا يَقُولُ لَأَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ ﷺ: فَمَنْ دُونَهُ: اْعْدِلْ يَا أَبَا بَكْرٍ لِمَا كَانَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ التَّكْرُوهِ، وَلَا مِنَ الْكِرَاهَةِ، وَالْيَهُودُ إِذَا قَالُوا لَنَا: السَّأَمُ عَلَيْكُمْ، أَوْ قَالُوا: الْمَوْتُ عَلَيْكُمْ، لَقُلْنَا لَهُمْ: صَدَقْتُمْ وَلَا خِفَاةَ فِي هَذَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ خَاصَمُونَا فِي حَقٍّ يَدَّعُونَهُ فَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ عَلَيْنَا، مَا كَانَ فِي ذَلِكَ نَكْرَةٌ، وَهُوَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَغَيْرِهِمْ كُفْرٌ، وَنَقُضٌ لِلذِّمَّةِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا سَحَرْنَا سَاحِرٌ مُسْلِمٌ أَوْ كَافِرٌ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَى أَنْ كَادَنَا كَيْدًا لَا يَفْلُحُ مَعَهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاجِرٌ وَلَا يُفْلِحُ السَّاجِرُ حَيْثُ أَتَى﴾. وَلَيْسَ بِالْكِيدِ تَنْقُضُ الذِّمَّةَ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَفَارِقُوا بِهِ الصَّغَارَ، وَهُوَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَصَدَ بِهِ كُفْرًا وَنَقُضَ لِلذِّمَّةِ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ التَّعْظِيمِ الْمُقْتَرَضِ لَهُ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهِ.

وَكَذَلِكَ سَمُّ الطَّعَامِ لَنَا لَيْسَ فِيهِ إِلَّا إِفْسَادُ مَالٍ مِنْ أَمْوَالِنَا إِنْ كَانَ لَنَا، أَوْ كَيْدٌ مِنْ فَاعِلِهِ إِنْ كَانَ الطَّعَامُ لَهُ، وَلَيْسَ بِإِفْسَادِ الْمَالِ وَالْكِيدِ تَنْقُضُ الذِّمَّةَ وَلَا يَكْفُرُ بِذَلِكَ أَحَدٌ إِلَّا مَنْ عَامَلَ بِذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً، فَهُوَ كُفْرٌ وَنَقُضٌ لِلذِّمَّةِ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ التَّعْظِيمِ الْمُقْتَرَضِ لَهُ عَلَيْنَا وَعَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْأَرْضِ جَنَّتْهَا وَإِنْسَهَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا لَمْ يَسَلِّمْ لِحَكْمٍ حَكَمَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ ﷺ فَمَنْ دُونَهُ فَاجْتِهَادَهُ فِيمَا لَا نَصَّ فِيهِ وَلَا إِجْمَاعَ، وَلَا رَضَى بِذَلِكَ الْقَوْلَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ حَرَجٌ وَلَا إِتِمَ، وَلَوْ أَنَّهُمَا لَمْ يَسَلِّمَا لِحَكْمٍ حَكَمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَكَانَ ذَلِكَ كُفْرًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بِنَصِّ